

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْكَمَ أَحْكَامَ الشَّرْعِ الْقَوِيمِ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ وَأَعْلَى أَعْلَامِ الدِّينِ  
الْمُسْتَقِيمِ بِمُعْظَمِ خِطَابِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمُطَهَّرِينَ عَنِ النَّقَائِصِ بِتَنْتِهِمِ مَسْحِ  
وُجُوهِهِمْ بِصَعِيدِ بَابِهِ .

( وَبَعْدُ ) فَإِنَّ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ الْمُقَرَّرَةِ عِنْدَ أُولَى الْأَبْصَارِ وَالْمُسَلَّمَاتِ الْمُحَرَّرَةِ لَدَى ذَوِي الْإِسْتِبْصَارِ أَنَّ شَرَفَ  
الْإِنْسَانِ فِي الدَّارَيْنِ وَتَبْلُهُ دَرَجَاتِ الْكَمَالِ فِي الْكَوْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ بِتَخْلِيَةِ الظَّاهِرِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الدِّينِيَّةِ بَعْدَ تَرْكِيَةِ  
الْبَاطِنِ بِالْعَقَائِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْيَقِينِيَّةِ ، فَالْعِلْمُ الْمُتَكَمِّلُ بِعَرِيفِ الْوَلِيِّ وَيَانِهَا وَالْمُتَخَصِّصُ مِنْ بَيْنِ الْعُلُومِ بِالِاهْتِمَامِ  
بِشَأْنِهَا يَكُونُ مِنْ أَوْلَى الْعُلُومِ بِالِاشْتِغَالِ ، وَأَحْرَاهَا لِلْعَزْمِ عَلَيْهِ وَعَقْدِ الْبَالِ وَهُوَ عِلْمُ الْفَقْهِ الَّذِي اعْتَصَى بِشَأْنِهِ عُلَمَاءُ  
الْأُمَّةِ النَّقِيَّةِ وَبَدَلَ الْوُسْعِ فِي تَنْشِيدِ أَرْكَانِهِ عُظَمَاءُ الْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ .

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا جَعَلَ نَبِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْمَوْضِحَ لِقَوْمِ الْمَنَاهِجِ وَالسُّبُلِ وَكَانَتْ حَوَادِثُ  
الْأَيَّامِ خَارِجَةً عَنِ التَّعْدَادِ ، وَمَعْرِفَةُ أَحْكَامِهَا لَازِمَةٌ إِلَى يَوْمِ النَّادِ ، وَلَمْ تَفِ ظَوَاهِرُ الثُّبُوتِ بَيَانَهُمَا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ  
طَرِيقٍ لَهَا وَافٍ بِشَأْنِهَا افْتَضَتْ الْحِكْمَةَ الْإِلَهِيَّةَ جَعَلَ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَعَ عُلَمَائِهِمْ كَمِثْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ  
فَجَعَلَ فِي قُدَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَيْمَةً كَالْعُلَمَاءِ ، مَهْدٍ بِهِمْ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ ، وَشَيْدَ بُيُوتِ الْإِسْلَامِ ، وَأَوْضَحَ بَارَائِهِمْ  
مُعْضَلَاتِ الْأَحْكَامِ لِيُنَالَ الْفَلَاحُ مَنْ اتَّبَعَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ ، اتَّفَقَهُمْ حُجَّةً قَاطِعَةً ، وَاخْتَلَفَهُمْ رَحْمَةً وَاسِعَةً ،

تَضِيءُ الْقُلُوبُ بِأَنْوَارِ أَفْكَارِهِمْ ، وَتَسْعُدُ النُّفُوسُ بِاتِّبَاعِ آثَارِهِمْ ، وَخَصَّ مِنْ بَيْنِهِمْ نَفَرًا بِإِعْلَاءِ أَقْدَارِهِمْ وَمَنَاصِبِهِمْ ،  
وإِبْقَاءِ أَذْكَارِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ .

إِذْ عَلَى أَقْوَالِهِمْ مَدَارُ الْأَحْكَامِ ، وَبِمَذَاهِبِهِمْ يُفْتَى فَقَهَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَخَصَّ مِنْهُمْ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ ، وَالْهَيْمَامَ الْأَقْدَمَ ،  
سِرَاجَ الْمِلَّةِ وَالِدِينَ الثَّابِتِ ، الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ نِعْمَانَ الثَّابِتِ ، بِوَاهِ اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَى غُرَفِ الْجَنَانِ ، وَأَفَاضَ عَلَى  
مَرْقَدِهِ سِحَالَ الْغُفْرَانِ بِكَثْرَةِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْمُتَمَسِّكِينَ بِمَنْهَبِهِ وَغَرَارَةِ مُسْتَنْبِطَاتِهِ وَعُذُوبَةِ مَشْرِبِهِ .

فَإِنَّ مَا أَفَادَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ بَحْرٌ مُتَلَاطِمٌ الْأَمْوَاجِ ، بَلْ لِإِمَامَةِ ظُلْمَةِ الضَّلَالِ سِرَاجٌ وَهَّاجٌ ، وَلَقَدْ كُنْتُ مِنْ إِبَانِ الْمُرِّ  
وَعُذُوبَةِ الْعُمْرِ مُعْتَرِفًا مِنْ ذَلِكَ الْبَحْرِ وَأَصُولِهِ ، مُنْفَحِّصًا عَنْ مَسَائِلِ أَوَابِهِ وَفُصُولِهِ ، بِالِاسْتِفَادَةِ مِنَ الْمُنْسَوِّبِينَ إِلَيْهِ  
، وَالِإِفَادَةِ لِلطَّالِبِينَ الْمُكَيِّنَ عَلَيْهِ ، وَابْتَلَيْتُ فِي أَثْنَائِهِ بِلَاءَ الْقَضَاءِ بِلَا رَغْبَةٍ فِيهِ وَلَا رِضَاءٍ ، وَأَعُدْتُ مَا يَمْضِي فِيهِ مِنْ  
عُمْرِي عَيْنًا وَمُخَالَطَةِ الْعَوَامِ وَمُخَاطَبَةِ غَيْرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ خُبْنًا ، حَتَّى كَانَ يَخْطُرُ فِي خَلْدِي دَائِمًا أَنَّهُ غَيْرُ لَانِقٍ بِحَالِي

وَكَنْتُ أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُدِلَّ بِالْخَيْرِ مَالِي ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْإِنْبِلَاءُ خَالِيًا عَنْ حِكْمَةٍ وَلَا عَارِبًا عَنْ فَائِدَةٍ  
وَمَصْلَحَةٍ ، حَيْثُ كَانَ سَبَبًا لَتَتَّبِعَ أَحْكَامَ جُرِّيَّاتِ الْوَقَائِعِ وَالْتَوَازِلِ ، وَالْعُثُورِ عَلَى تَقْيِيدِ إِطْلَاقَاتِ الْمُتُونِ فِي تَقْرِيرِ  
الْمَسَائِلِ ، فَصَارَ بَاعِثًا لِي عَلَى كَتَبِ مَتْنِ حَاوٍ لِلْفَوَائِدِ ، خَاوٍ عَنِ الرُّوَائِدِ ، مَوْصُوفٍ بِصِفَاتٍ مَذْكُورَةٍ فِي خُطْبَتِهِ ،  
دَاعِيَةٍ لِكَمَلِ الرِّجَالِ إِلَى خُطْبَتِهِ ، مَرَعِيٍّ فِيهِ تَرْتِيبُ كَتَبِ الْفَنِّ عَلَى التَّمَطِّ الْأُخْرَى

وَالْوَجْهَ الْأَحْسَنَ ، فَاخْتَلَسْتُ فُرْصًا مِنْ بَيْنِ الْإِشْتِغَالِ ، وَانْتَهَزْتُ نُهْرًا مَعَ تَوَرُّعِ الْبَالِ ، وَحِينَ قُرْبِ إِتِمَامِهِ وَآنَ أَنْ  
يُقْضَى بِالِاخْتِتَامِ خِتَامُهُ خَلَصَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بِلَاءِ الْقَضَاءِ ، إِذْ بَعْدَ حُصُولِ الْمُرَادِ بِالِإِنْبِلَاءِ يُخَلِّصُ مِنَ الْبِلَاءِ ، فَوَجَبَ

عَلَيَّ شُكْرُ نِعْمَتِي إِثْمَامِهِ وَإِحْسَانِ التَّلْخِصِ عَنِ الْبَلَاءِ وَإِنْعَامِهِ ، فَشَرَعْتُ فِي شَرْحِهِ شُكْرًا لِلنَّعْمَتَيْنِ الْمُوصُولَتَيْنِ لِصَاحِبِهِمَا إِلَى الدَّوْلَتَيْنِ رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُوقِفَنِي لِإِثْمَامِهِ وَيُسَهِّلَ لِي بِالسَّلَامَةِ طَرِيقَ اخْتِيَامِهِ وَعَازِمًا أَنْ أَسْمِيَهُ بَعْدَ الْإِثْمَامِ ( دُرَرُ الْحُكَامِ فِي شَرْحِ غُرَرِ الْأَحْكَامِ ) إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) الْبَاءُ لِلْمَلَابِسَةِ وَالظَّرْفُ مُسْتَقَرٌّ حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ أَبْتَدَى الْكِتَابَ كَمَا فِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ بِنِيَابِ السَّفَرِ أَوْ لِلِاسْتِعَانَةِ ، وَالظَّرْفُ لَعَوْ كَمَا فِي : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، مَنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ أُدْخِلَ فِي التَّعْظِيمِ وَمَنْ اخْتَارَ الثَّانِيَّ نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتِمُّ مَا لَمْ يَصْدُرْ بِاسْمِهِ تَعَالَى ، وَإِضَافَةُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَتْ لِلِاخْتِصَاصِ فِي الْجُمْلَةِ تَشْمَلُ أَسْمَاءَهُ كُلَّهَا ، وَإِنْ كَانَتْ لِلِاخْتِصَاصِ وَضْعًا لِذَاتِهِ تَعَالَى الْمُتَّصِفِ بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ اخْتِصَاصًا بِلَفْظِ اللَّهِ لِلْوِفَاقِ عَلَى أَنَّ مَا سِوَاهُ مَعَانٍ وَصِفَاتٍ وَفِي التَّبَرُّكِ بِالِاسْمِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِهِ كَمَالُ التَّعْظِيمِ لِلْمُسَمَّى فَلَا يَدُلُّ عَلَى اتِّحَادِهِمَا بَلْ رُبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِالْإِضَافَةِ عَلَى تَغَايُرِهِمَا .

وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اسْمَانِ بِنِيَا لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ رَحِمَ كَالْقَضْبَانِ مِنْ غَضِبَ ، وَالْعَلِيمُ مِنَ عِلِمَ ، وَالْأَوَّلُ أُبْلَغُ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى ، وَمُخْتَصِّصٌ بِهِ تَعَالَى لَا لِأَنَّهُ مِنْ

الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى بِحَسَبِ الْوَضْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : الْمُنْعِمُ الْحَقِيقِيُّ الْبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتَهَا ، وَتَعَقُّبُهُ بِالرَّحِيمِ مِنْ قِبَلِ التَّنْسِيمِ فَإِنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى جَلَالِ النِّعَمِ وَأُصُولِهَا ذَكَرَ الرَّحِيمَ لِيَتَأَوَّلَ مَا خَرَجَ مِنْهَا .

( الْحَمْدُ لِلَّهِ ) جَمَعَ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ وَالتَّحْمِيدِ فِي الْإِبْتِدَاءِ جَرِيًّا عَلَى قَضِيَّةِ الْأَمْرِ فِي كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ يُعْتَبَرُ فِي الْعُرْفِ مُمْتَدًّا مِنْ حِينَ الْاِخْتِذِ فِي التَّصْنِيفِ إِلَى الشَّرُوعِ فِي الْبَحْثِ فَتَقَارَنُ التَّسْمِيَةُ وَالتَّحْمِيدُ وَنَحْوُهُمَا ، وَلِهَذَا يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْمَحْدُوفُ فِي أَوَائِلِ التَّصَانِيفِ أَبْتَدَى سِوَاهُ اعْتَبِرَ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا أَوْ لَعَوْا لِأَنَّ فِيهِ امْتِنَالًا لِلْحَدِيثِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَفِي تَقْدِيرِ غَيْرِهِ مَعْنَى فَقَطْ ، وَقَدَّمَ التَّسْمِيَةَ اقْتِضَاءً بِمَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَوَّلُو الْأَبَابِ .

وَالْحَمْدُ هُوَ الشَّاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ الْاخْتِيَارِيِّ مِنْ إِنْْعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَالْمَدْحُ هُوَ الشَّاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ مُطْلَقًا ، وَالشُّكْرُ مُقَابَلَةُ النِّعْمَةِ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ أَوْ الْإِعْقَادِ ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنْهُمَا بِحَسَبِ الْمَوْرِدِ وَأَخْصُ بِحَسَبِ الْمُتَعَلِّقِ فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ ، وَمَا يَقَعُ فِي أَوَائِلِ الْكُتُبِ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ النِّعْمَةِ غَالِبًا .

وَاللَّامُ فِي الْحَمْدِ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ وَتَحْمُلِ بَقَرِيْنَةِ الْمَقَامِ عَلَى الْإِسْتِعْرَاقِ فَيُفِيدُ إِثْبَاتَ حَصْرِ الْأَفْرَادِ وَلَا تُفِيدُهُ لَامُ لِلَّهِ لِأَنَّهَا لِلِاسْتِحْقَاقِ لَا الْحَصْرِ ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُغْنِي اللَّيْسِ ، وَالتَّخْصِصُ يُسْتَفَادُ مِنْ حَمَلِ لَامِ الْحَمْدِ عَلَى الْإِسْتِعْرَاقِ بِقَرِيْنَةِ الْمَقَامِ .

( الَّذِي فَقَّهَ ) أَيُّ جُعِلَ فِقْهِيًّا مِنْ فَقَّهَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ فَقَاهَةً أَيْ صَارَ

فَقِيْهًا وَيُقَالُ فَقَّهَ بِالْكَسْرِ فَقَاهَا وَفَقَّهَهُ أَيُّ فَهِمَ ( الْمُجَلِّينَ ، وَالْمُصَلِّينَ ) الْمُجَلِّيُّ مِنَ أَفْرَاسِ السَّبَاقِ هُوَ السَّابِقُ ، وَالْمُصَلِّيُّ هُوَ الَّذِي يَتْلُوهُ لِأَنَّ رَأْسَهُ عِنْدَ صَلَواتِهِ ، وَالْمُرَادُ بِهِمَا كَثْرَةُ الْمُمَارَسَةِ ، وَالْمُرَاوَلَةُ ( فِي حَلْبَةٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُجَلِّينَ ، وَالْمُصَلِّينَ وَهِيَ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَسُكُونُ اللَّامِ خِيْلٌ تُجَمَّعُ لِلْسَّبَاقِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ أُسْتُعِيرَتْ لِلْمُضْمَارِ ( حَلْبَةِ الْعَالَمِينَ الْمُتَقَاتِينَ ) وَهِيَ تَهْدِيبُ الظَّاهِرِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ، وَالْبَاطِنِ بِالْأَحْكَامِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْحُكْمِ النَّظَرِيَّةِ ، يَعْنِي أَنَّ مَنْ مَارَسَ وَسَعَى فِي تَحْصِيلِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ إِلَى أَنْ تَحْصُلَ لَهُ مَلَكَةُ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَمَلُ بِمُوجِبِهَا فَقَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَرْتَبَةَ الْفَقَاهَةِ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ الْعَمَلِ كَمَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ وَحَقَّقْنَاهُ فِي شَرْحِ أَصُولِهِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ .

( وَطَهَرَ مَنْ تَيَمَّمَهُ ) أَي قَصَدَهُ ( بِمَسْحِ ) أَي إِصَابَةِ مُتَعَلِّقٍ بِتَيَمُّمِهِ ( أَنْفِ الْبَيْتِهَالِ ) أَي التَّضَرُّعِ وَإِضَافَةُ الْأَنْفِ إِلَيْهِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ فَإِنَّ أَوَّلَ مَا يَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ حَالِ السَّجْدَةِ لِلتَّضَرُّعِ هُوَ الْأَنْفُ ( وَالْجَبِينَ ) عَطَفُ عَلَى الْأَنْفِ ( عَلَى أَرْضِ الدَّلَّةِ ) مُتَعَلِّقٌ بِمَسْحٍ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ أَيْضًا لِمَا ذُكِرَ ( عَنْ أَنْجَاسِ ) مُتَعَلِّقٌ بِطَهَرٍ ( أَنْجَاسِ ) النَّحْسُ ضِدُّ السَّعْدِ كَالنَّحُوسَةِ ضِدُّ السَّعَادَةِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْأَفْعَالُ الْقَبِيحَةُ ، وَالصِّفَاتُ الذَّمِيمَةُ ، وَالْعَقَائِدُ الْبَاطِلَةُ وَبِأَنْجَاسِهَا الْمُهْلِكَاتُ مِنْهَا بَحِثْ لَوْ لَمْ تَزَلْ لَلْفَقَصْتِ إِلَى الْخُلُودِ فِي النَّارِ ( الْمَارِدِينَ ) أَي الْعَاتِينَ الْخَارِجِينَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ( وَالصَّلَاةَ ، وَالسَّلَامَ ) جَمَعَ بَيْنَهُمَا امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى { صَلُّوا عَلَيْهِ }

وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا { ( عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُرَكِّي ) أَي الطَّهَرِ ( الصَّائِمِ ) أَي مُمَسِّكٍ ( قَلْبُهُ عَنْ ) مُتَعَلِّقٌ بِصَائِمٍ ( أَنْ يَحُجَّ ) أَي يَقْصِدَ ( مَا سِوَى الْإِسْلَامِ مِنْ دِينٍ ) بَيَانٌ لِمَا ( وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمُجَاهِدِينَ فِي رَفْعِ رَايَاتِ آيَاتِ دِفَاقِ حَقَائِقِ الْحَقِّ الْمُبِينِ ) الْحَقُّ الْمُبِينُ هُوَ الشَّرِيعَةُ الْمُصْطَفَوِيَّةُ وَحَقَائِقُهَا الْأَحْكَامُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَيْهَا مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ وَالْإِعْتِقَادِيَّاتِ وَالْوُجُودِيَّاتِ ، وَدِفَاقُ حَقَائِقِهَا الدَّلِيلَةُ التَّفْصِيلِيَّةُ الْمُفِيدَةُ لَهَا ، وَآيَاتُ تِلْكَ الدَّفَاقِ طُرُقُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ وَالْإِشَارَةِ وَالِدَّلَالَةِ وَاللَّقِصَاءِ ، وَرَفَعُ رَايَاتِهَا إِظْهَارُ تِلْكَ الطَّرِيقِ لِلْمُسْتَدِلِّينَ إِفْشَاؤُهَا بَيْنَ الْمُسْتَنْبِطِينَ حَتَّى قَدَرُوا عَلَى اسْتِخْرَاجِ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي قَوْلِهِ فَقَهُ ، وَالْمُصَلِّينَ وَتَيَمُّمَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ رِعَايَةِ بَرَاعَةِ الْإِسْتِغْنَالِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ .

( أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ مِنْ أَهَمِّ الْمَطَالِبِ السَّنِيَّةِ ) أَي الْعِلِّيَّةِ ( وَأَتَمِّ الْمَارِبِ ) جَمْعُ مَأْرَبَةٍ بِمَعْنَى الْحَاجَةِ ( السَّمِيَّةِ ) أَي الرِّفِيعَةِ ( الَّتِي يَجِبُ أَنْ يُوجَّهَ تَلَقُّأُهَا ) أَي جَهَتُهَا ( عَنَانُ الْعِنَايَةِ وَيُصْرَفُ إِلَيْهَا أَعْمَارُ أَهْلِ الْهِدَايَةِ فِي الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ عِلْمُ الْفِقْهِ ) اسْمُ إِنْ فِي قَوْلِهِ فَإِنَّ ( الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِنِظَامِ الْمَعَاشِ وَنَجَاةِ الْمَعَادِ وَفَلَاحِ الْعِبَادِ بَيْنَ الْمُرَادِ يَوْمَ النَّادِ ) أَي يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَفَاعُلَ مِنَ النَّدَاءِ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ يَوْمٌ يُنَادِي أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ وَبِالْعَكْسِ ( وَلَقَدْ كُنْتُ صَرَفْتُ ) شُرُوعَ فِي بَيَانِ سَبَبِ الْإِقْدَامِ عَلَى التَّصْنِيفِ ( شَطْرًا ) أَي بَعْضًا ( مِنْ غُنْفُونِ الشَّبَابِ إِلَى تَدَبُّرِ ) أَي تَفَكُّرِ ( لَطَائِفِهِ وَتَدَرُّبِ ) أَي اعْتِيَادِ ( تَصَفِّحَ ) تَقُولُ تَصَفَّحْتُ

الشَّيْءَ إِذَا نَظَرْتُ فِي صَفَحَاتِهِ ( مَا فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ حَتَّى اتَّجَهَ لِي أَنْ أَكْتُبَ فِيهِ مَتْنًا كَمَا فِي الْأَصُولِ ) وَهُوَ مِرْقَاةُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ ( بَيِّنَةً ) أَي إِلَّا ( أَنْ عَوَائِقُ الدَّهْرِ عَاقَتُهُ ) أَي كُتِبَ الْمَتْنُ ( عَنْ الْخُصُولِ حَتَّى سَاقَنِي زَمَانِي حِينَ رَمَانِي بِمَا رَمَانِي ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا عَرَضَ لَهُ مِنْ مَرَضِ الطَّاعُونِ عَامِ الْوَبَاءِ الْكَبِيرِ وَهُوَ سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ ( إِلَى أَنْ عَزَمْتُ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ سَاقَنِي ( عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى شَأْنُهُ وَعَظُمَ سُلْطَانُهُ إِنْ خَلَصَنِي مِنْ هَذِهِ الْآفَةِ بَحِثْ أَقْدِرْ عَلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ فِي مَهَامِهِ الْمَعَارِفِ ، وَالْعُلُومِ وَمَفَاوِزِ الْإِذْرَاكَاتِ وَالْفُهُومِ ) الْمَهَامَةُ جَمْعُ مَهْمَةٍ بِمَعْنَى الصَّخْرَاءِ ، وَالْمَفَاوِزُ جَمْعُ مَفَازَةٍ بِمَعْنَى مَوْضِعِ الْفَوْزِ سُمِّيَ بِهِ الصَّخْرَاءُ تَفَاوُلًا ( أَصْرِفَ ) جَزَاءُ لِقَوْلِهِ إِنْ خَلَصَنِي ( خُلَاصَةً مِنْ بَقِيَّةِ عُمْرِي الْمَوْهَبَةِ إِلَى إِبْرَازِ مَا فِي خَلْدِي ) أَي قَلْبِي ( بِطَرِيقَةٍ مَنْدُوبَةٍ ) يَنْتَهَى بِقَوْلِهِ ( بِأَنْ أُصَنِّفَ فِيهِ ) أَي فِي الْفِقْهِ ( مَتْنًا مَتِينًا ) أَي قَوِيًّا ( رَاقِيًّا ) أَي مُعْجَبًا ( نِظَامُهُ ) أَي تَرْتِيبُهُ ( وَأَرْصَفَ ) أَي أَرْتَبَ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ عَقْدُ الْحِجَارَةِ بَعْضُهَا بَعْضًا لِلْإِحْكَامِ ( بُنْيَانًا ) وَهُوَ مَا رُكِّبَ وَسُويَ كَالْحَائِطِ .

( رَصِينًا ) أَي مُحْكَمًا ( أَنْيَقًا ) هُوَ أَيْضًا بِمَعْنَى مُعْجَبًا ( انْظَامُهُ خَالِيًا ) أَي سَالِمًا ( عَنْ الرُّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ خَالِيًا ) أَي مُزَيَّنًا ( بِالْقِيُودِ ) الْمَذْكُورَةِ فِي الشَّرُوحِ ، وَالْفَتَاوَى لِإِطْلَاقَاتِ الْمُتُونِ .

( وَالْإِشَارَاتِ ) إِلَى مَا وَقَعَ فِي الْمُتُونِ مِنَ الْمَسَامَحَاتِ ، وَالْمُسَاهَلَاتِ ( الشَّرِيفَةِ اللَّطِيفَةِ ) مِنْ قِبَلِ اللَّفِّ ، وَالتَّشْرِ  
( مُخْتَوِيًا عَلَى مَسَائِلِ مُهِمَّاتٍ خَلَتْ عَنْهَا الْمُتُونُ الْمَشْهُورَةُ مُنْطَوِيًا عَلَى )

أَحْكَامٍ ) أَيِ قَضَايَا ( مُلِمَّاتٍ ) أَيِ وَقَائِعٍ ( لَمْ تَكُنْ ) تِلْكَ الْأَحْكَامُ ( فِيهَا ) أَيِ فِي تِلْكَ الْمُتُونِ الْمَشْهُورَةِ )  
مَسْطُورَةً مُعْجَبًا نَظْمُهُ الْفَصِيحُ الْأَدِيبُ ( أَيِ الْمَاهِرِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ .

( وَمُونَفًا فَحَوَاهُ الْفَقِيهَ الْأَرِيبَ ) أَيِ الْعَاقِلُ وَلَا يَخْفَى لُطْفُ تَوْصِيفِ الْفَصِيحِ بِالْأَدِيبِ ، وَالْفَقِيهِ بِالْأَرِيبِ ( فَلَمَّا  
أَحْسَنَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيَّ يِمَامَةً ) أَيِ إِزَالَةَ ( مَا بِي مِنَ السَّقَامَةِ وَالْبَسَنِ مِنْ خَزَائِنِ رَأْفَتِهِ حُلَّةَ السَّلَامَةِ شَرَعْتُ فِي مَا  
أَرَدْتُ وَبَدَأْتُ بِمَا قَصَدْتُ وَرَاعَيْتُ مَا ذَكَرْتُ ) مِنْ اتِّصَافِ الْمُتَنِ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ ( بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ مُسْتَعِينًا فِي  
ذَلِكَ ) بِالْمَلِكِ الْمَنَانِ وَعَزَمْتُ أَنْ أَسْمِيَهُ ( بِغُرْرِ الْأَحْكَامِ ) بَعْدَ أَنْ يُسَرَّ اللَّهُ تَعَالَى لِي الْإِخْتِيَامُ مُتَبَهِّلًا إِلَيْهِ تَعَالَى أَنْ  
يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ .

( وَأَنْ يُوقِّفَنِي لِإِخْتِيَامِهِ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّفَنِي لِإِخْتِيَامِهِ ، وَصَرَفَ عَنِّي الْعَوَاقِقَ عَنْ إِيْمَامِهِ مَعَ  
ابْتِلَائِي بِكَثْرَةِ الْمُشَادَّةِ وَالْمَشَاغِلِ ، وَتَفَاقُمِ الْمَوَانِعِ عَلَيَّ وَالشَّوَاغِلِ ، وَالْمَسْئُولِ مِنْ لُطْفِهِ تَعَالَى أَنْ يُوقِّفَنِي لِإِيْمَامِ  
هَذَا الشَّرْحِ أَيْضًا فَإِنَّهُ إِنْ تيسَّرَ لِي لَمْ يَكُنْ إِلَّا مِنْ آثَارِ تَخْلِيصِهِ إِيَّايَ مِنْ تِلْكَ الْمَوَانِعِ مَحْضًا وَإِلَيْهِ أَنْصَرُّعُ أَنْ يَقْبَلَ  
بِفَضْلِهِ دَعْوَتِي وَيُطْفِئَ بِسِحَالِ زُلَالِ لُطْفِهِ لَوْعَتِي إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ وَيَجِيبُ رَجَاءَ الْمُؤْمِلِينَ جَدِيرٌ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطَهَرَ فِي هَذِهِ الدَّارِ بِيَدَيْهِ قُدْرَتِهِ مَا شَاءَ مِنْ الْمَنْحِ لِمَنْ شَاءَ كَمَا تَعَلَّقَ  
بِهِ سَوَاقِبُ إِرَادَتِهِ ، وَمَنْ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهَا بِمَا شَاءَ فَخَصَّهُ بِجَزِيلِ نِعْمَتِهِ وَوَفَّقَهُ لِنَهْجِ الرِّشَادِ بِمَحْضِ فَضْلِهِ لِمُقْتَضَى  
حِكْمَتِهِ ) ( وَأَشْهَدُ ) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً أَعِدَّهَا لِلْمُؤَفِّفِ بِحَضْرَتِهِ ( وَأَشْهَدُ ) أَنَّ سَيِّدَنَا وَسَيِّدَنَا  
وَمَلْجَأَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ الْبَشِيرَ النَّذِيرَ بِوَاضِحِ شَرِيْعَتِهِ شَهَادَةً تُنْجِي قَائِلَهَا مِنَ الْهَفَوَاتِ وَتَقِيلُهُ عِنْدَ عَشْرَتِهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَعَشْرَتِهِ النَّاقِلِينَ إِلَيْنَا أَحْكَامَ دِينِهِ وَمِلَّتِهِ مَا تَجَلَّتْ وَجْوهُ الْأَحْكَامِ بِغُرْرِ  
التَّحْقِيقِ وَتَحَلَّتْ صُدُورُ الْأَحْكَامِ بِلُورِ التَّوْفِيقِ وَبَعْدُ ) فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى لُطْفِ مَوْلَاهُ الْجَلِيِّ وَالْخَفِيِّ حَسَنُ بْنُ  
عَمَّارِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُكَنَّى بِأَبِي الْإِخْلَاصِ الْوَفَائِيِّ الشُّرُوبَالِيِّ الْحَنْفِيُّ أَدَامَ اللَّهُ سَوَابِغَ نِعْمِهِ عَلَيْهِ وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ  
وَلِمَشَايِخِهِ وَمُجْتَمِعِيهِ وَالْمُنْتَمِينَ إِلَيْهِ وَمَنْحَهُمْ فَوْقَ مَا يَأْمُلُونَهُ فِي الدَّارَيْنِ مِنْ بَسْطِ يَدَيْهِ وَأَرْبَحِهِمْ مِنْ كَرَمِهِ وَعَامَلِهِمْ  
بِالرَّضَى الْأَبْدِيِّ لَدَيْهِ آمِينَ : إِنِّي لَمَّا قَرَأْتُ كِتَابَ دُرَرِ الْحُكَمِ شَرَحَ غُرَرِ الْأَحْكَامِ عَلَى أَتَقَى أَسْتَاذِ عِلْمَتِهِ مِمَّنْ  
أَدْرَكْتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ وَأَعْظَمِهِمْ مُرَاقِبَةً فِي الْقِيَامِ بِأَوَامِرِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ وَذَلِكَ بِإِشَارَةِ أَسْتَاذِ كُنْتُ سَابِقًا قَرَأْتُ  
الْكِتَابَ عَلَيْهِ وَأَرشَدَنِي لِمُلَازِمَةِ الْأَسْتَاذِ الْمَذْكُورِ وَأَمَرَ بِالْمُتَابَعَةِ عَلَى الْإِشْتِعَالِ وَأَمَدَ بِمَادَّةٍ غَزِيرَةٍ لَدَيْهِ وَلَا حَ مِنْ  
بَرَكَاتِ إِخْلَاصِ طَوَيْتِهِمَا الطَّاهِرَةِ الشَّاهِدِ بِهَا حُسْنُ سِيرَتِهِمَا الطَّاهِرَةِ لَوَامِعِ أَنْوَارِ هِدَايَةِ

أَشْرَقَتْ عَلَيَّ وَسَوَاطِعِ أَسْرَارِ دِرَايَةِ مِنْ أَنْفَاسِهِمَا الزَّكِيَّةِ عَبَقَتْ لَدَيَّ جَزَاهُمَا اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ جَزَائِهِ وَمَتَّعَهُمَا فِي  
الدَّارَيْنِ بِمَا أَعَدَّهُ لِلْوَلِيَّائِهِ ، وَتَكَرَّرَتْ قِرَاءَتِي لَذَا الْكِتَابِ مُرَاجِعًا كُتُبَ الْمَنْهَبِ مُدَاوِمًا لِمُمَارَسَتِهِ لِمَا أَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ  
مَا صِيغَ فِيهِ وَشَهْرَتُهُ فَوْقَ الْإِطْنَابِ فِي مَدْحَتِهِ رَحِمَ اللَّهُ مُؤَلَّفَهُ وَتَعَمَّدَهُ بِمَغْفِرَتِهِ .

وَصَدَرَتْ الْإِشَارَةُ مِنْ أَسْتَاذِي بِتَسْطِيرِ مَا ظَفَرْتُ بِهِ مِنْ تَقْيِيدِ شَوَارِدِهِ ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِيهِ ، وَالتَّثْمِيمِ لِفَوَائِدِهِ وَكَانَ  
ذَلِكَ حَالِ الْإِشْتِعَالِ لِاتِّبَئِهِ لَهُ فِي الْمَالِ لَا لِأُبَاهِي بِهِ الْأَمْثَالَ أَرَدْتُ جَمْعَ مَا سَطَّرْتَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُهِّمَّاتِ مُرَاجِعًا لِلنَّظَرِ  
مُرَاعِيًا لِلْقِيُودِ وَالتَّيْمَاتِ ، مُعْتَمِدًا فِي الْآخِرِ كَالْأَوَّلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْمَنْهَبِ الْمُعَوَّلِ مُتَبَهِّلًا فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ ،



مُتَوَّهًا بِمَا فُتِحَ بِهِ عَلَيَّ مِمَّا ابْتَكَرْتَهُ وَحَرَّرْتَهُ عَازِيًا كُلَّ حُكْمٍ لِمَنْ عَنْهُ نَقَلْتَهُ فَشَرَعْتَ مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ مِنَ الْخَلَلِ فِي كُلِّ مَا كَتَبْتَهُ وَقُلْتَهُ وَمُعْتَمِدِي فِي الْإِخْيَارِ ، وَالتَّصْحِيحِ عَلَى مُحَقِّقِي الرِّوَايَاتِ ، وَالدَّرَايَاتِ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ وَمَا نَقَلْتَهُ بِصِغَةٍ أَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ فَهُوَ أَصَحُّ تَصْحِيحٍ .

وَهَذَا حَسَبُ طَاقِي وَهِيَ الْقَاصِرَةُ وَهَمَّتِي وَهِيَ الْفَاتِرَةُ مَعَ كَثْرَةِ الْغُمُومِ وَقَلَّةِ الْمَوَادِّ وَوَفَرَةِ الْهُمُومِ ، وَنُدْرَةِ الْمَوَادِّ وَابْتِغَائِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَحُصُولِ رِضْوَانِهِ ، وَالْفُوزَ بِمُشَاهَدَةِ ذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ فِي أَعَالِي جَنَاتِهِ وَأَرْجُو مِنْ جَبْرِيلِ كَرَمِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ عُمْدَةً وَذَخِيرَةً لِي وَلِإِخْوَانِي فِي اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَمَّا كَانَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى مُغْنِيًا فِي بَابِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ طَوِيلًا شَقَّةَ الْمَشَقَّةِ فِي طَلَبِ

الْمَسَائِلِ الْمُحَرَّرَةِ مُؤَفَّرًا الْعَائِدَةَ عِنْدَ أُولَى النُّهَى ، وَالتَّيَصُّرَةِ مُوفِي الْفَائِدَةَ لَدَى ذِي الثَّقَى ، وَالْبَصَائِرِ النَّبِيرَةِ ( سَمِيَّةٌ غُنِيَّةٌ ذَوِي الْأَحْكَامِ فِي بُغْيَةِ دُرَرِ الْأَحْكَامِ ) وَ أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ ذِي الْجَدَالِ ، وَالْأَكْرَامِ وَأَنْ يُوفِّقَ لِلْإِتِمَامِ وَيُسِّرَ لِلِاخْتِمَامِ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ أَنْتَ مَوْلَانَا فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ الْمَصِيرُ .

( كِتَابُ الطَّهَارَةِ ) الْكِتَابُ لُغَةً إِمَّا مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْجَمْعِ سُمِّيَ بِهِ الْمَفْعُولُ لِلْمُبَالَغَةِ أَوْ فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَاللِّبَاسِ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ وَاصْطِلَاحًا مَسَائِلُ أُعْتِبِرَتْ مُسْتَقِلَّةً شَمَلَتْ أَنْوَاعًا أَوْ لَا ، وَالطَّهَارَةُ مَصْدَرٌ طَهَّرَ الشَّيْءُ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ وَهِيَ لُغَةُ النِّظَافَةِ وَخِلَافُهَا الدَّنَسُ وَشَرَعًا النِّظَافَةُ الْمُخْصُوصَةُ الْمُتَنَوِّعَةُ إِلَى وَضُوءٍ وَغُسْلٍ وَتَيْمُمٍ وَغَسْلِ الْبَدَنِ وَالثُّوبِ وَنَحْوِهِ وَإِنَّمَا وَحَدَّثَهَا لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ وَمَنْ جَمَعَهَا قَصَدَ التَّصْرِيحَ بِهِ .

( فَرَضُ الْوُضُوءِ ) الْوُضُوءُ لُغَةُ النِّظَافَةِ وَشَرَعًا غَسْلُ الْوَجْهِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرِّجْلَيْنِ وَمَسْحُ رُجْعِ الرَّأْسِ ، وَالْفَرَضُ لُغَةُ الْقَطْعِ وَالتَّقْدِيرِ وَشَرَعًا حُكْمٌ لَزِمَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَحُكْمُهُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْعِقَابَ تَارِكُهُ بِلَا عَذْرِ وَيَكْهَرُ جَاحِدُهُ ، وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا يَفُوتُ الْحَوَازُ بِفُوتِهِ كَالْوُتْرِ يَفُوتُ بِفُوتِهِ جَوَازُ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِلْمُتَذَكِّرِ لَهُ ، وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى فَرَضًا اعْتِقَادِيًّا ، وَالثَّانِي فَرَضًا عَمَلِيًّا ، وَالْمُرَادُ هَاهُنَا الْمَعْنَى الْأَوَّلُ لِثُبُوتِهِ بِالْوَأَثَرِ فَإِنْ قِيلَ آيَةُ الْوُضُوءِ مَدَنِيَّةٌ بِالِاتِّهَاقِ ، وَالصَّلَاةُ فَرِضَتْ بِمَكَّةَ فَيَلْزِمُ كَوْنُ الصَّلَاةِ بِلَا وَضُوءٍ إِلَى حِينَ نُزُولِهَا فَلَمَّا لَا يَلْزِمُ لَمَّا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ { عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقِيلَ لَهُ أَتَفْعَلُ هَذَا قَالَ فَمَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَمْسَحَ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ قَالُوا إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْمَائِدَةِ قَالَ مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نُزُولِ آيَةِ الْمَائِدَةِ } . وَلَمَّا قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ رَوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ { إِذَا

أَحْدَثَ امْتَنَعَ مِنَ الْأَعْمَالِ كُلِّهَا } حَتَّى أَنَّهُ لَا يَرُدُّ جَوَابَ السُّؤَالِ حَتَّى يَطْلُعَ لِلصَّلَاةِ إِلَى أَنْ تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَيَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ الْوُضُوءُ بِالْوُحْيِ الْغَيْرِ الْمَثْلُوعِ أَوْ الْأَخْذِ مِنَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوِيَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا قَالَ هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي } فَإِنْ قِيلَ إِذَا ثَبَتَ الْوُضُوءُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَمَا فَائِدَةُ نُزُولِ الْآيَةِ فَلَمَّا لَعَلَّهَا لِتَقْرِيرِ أَمْرِ الْوُضُوءِ وَتَثْبِيتهِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً بَلْ تَابِعًا لِلصَّلَاةِ احْتَمَلَ أَنْ لَا تَهْتَمُّ الْأُمَّةُ بِشَأْنِهِ وَيَتَسَاهَلُونَ فِي مُرَاعَاةِ شَرَائِطِهِ وَأَرْكَانِهِ بِطُولِ الْعَهْدِ عَنْ زَمَنِ الْوُحْيِ وَانْقِصَافِ النَّاقِلِينَ يَوْمًا فَيَوْمًا بِخِلَافِ مَا إِذَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ الْمُتَوَاتِرِ الْبَاقِي فِي كُلِّ زَمَنٍ عَلَى كُلِّ لِسَانٍ وَأَيْضًا إِذَا وَرَدَ فِيهِ الْوُحْيُ الْمَثْلُوعُ يَتَأَنَّى اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الَّذِي هُوَ رَحْمَةٌ وَتَحْقِيقُ هَذَا الْمَقَامِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ مِمَّا تَهَرَّدَتْ بِهِ ( غَسْلُ الْوَجْهِ مَرَّةً ) لِأَنَّ أَمْرَ فَاغْسِلُوا لَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ ( وَهُوَ ) أَيُّ الْوَجْهِ ( مَا بَيْنَ مَنبِتِ الشَّعْرِ غَالِبًا ) هَذَا الْقَيْدُ يُخْرِجُ الزَّرْعَتَيْنِ وَهُمَا

جَانِبَا الْجَبْهَةِ يَنْحَسِرُ الشَّعْرُ عَنْهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَنْبِتِ الشَّعْرِ : مَحَلُّ نَبَاتِهِ عَالِيًا سَوَاءً نَبَتَ أَوْ لَا .

( و ) بَيْنَ ( أَسْفَلِ الذَّقَنِ ، وَالْأُذُنَيْنِ ) وَبِهِ يَتِمُّ تَحْدِيدُ الْوَجْهِ بِحَسَبِ الطُّولِ ، وَالْعُرْضِ ، وَلَمَّا اقْتَضَى هَذَا التَّحْدِيدُ بَعْدَ قَوْلِهِ فَرَضُ الْوُضُوءِ غَسْلَ الْوَجْهِ أَنْ يَجِبَ عَلَى الْمُلتَحِجِي الْمَوْضِئِي غَسْلُ مَا تَحْتَ الْعَذَارِ ، وَالشَّارِبِ ، وَالْحَاجِبِ ، وَاللَّحْيَةِ إِلَى أَسْفَلِ الذَّقَنِ مَعَ أَنْ كُتِبَ الْفَنُّ مَشْحُونَةً بِأَنْ غَسَلَ مَا تَحْتَهَا لَا يَجِبُ

أَرَادَ دَفْعَهُ بِقَوْلِهِ ( وَالْعَذَارُ )

إِلَخْ عَذَارُ اللَّحْيَةِ جَانِبَاهَا أُسْتَعِيرَا مِنْ عَذَارَى الدَّابَّةِ وَهُمَا عَلَى خَدَيْهِمَا مِنَ اللَّجَامِ ( لَا يُسْقِطُ حُكْمُ مَا وَرَاءَهُ ) وَهُوَ الْبَيَاضُ بَيْنَ الْعَذَارِ وَالْأُذُنِ يُسَمَّى الْعَارِضَ وَحُكْمُهُ وَجُوبُ غَسْلِهِ فَإِنَّ الْعَذَارَ لَا يُسْقِطُهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ( بَلْ يَنْقُلُ حُكْمَ مَا تَحْتَهُ ) وَهُوَ وَجُوبُ الْغَسْلِ ( إِلَيْهِ ) أَيِ إِلَى الْعَذَارِ حَتَّى يَجِبَ غَسْلُهُ ( كَالشَّارِبِ ، وَالْحَاجِبِ ) حَيْثُ يَنْقُلَانِ حُكْمَ مَا تَحْتَهُمَا إِلَيْهِمَا حَتَّى يَجِبَ غَسْلُهُمَا وَلَا يَجِبُ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُمَا ( وَاللَّحْيَةُ تَنْقُلُهُ ) أَيِ حُكْمَ مَا تَحْتَهَا ( إِلَى مَلَأَقِي الْبَشْرَةِ مِنْهَا ) أَيِ مِنَ اللَّحْيَةِ وَهُوَ أَظْهَرُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَاخْتَارَهُ فِي الْمُحِيطِ وَالْبَدَائِعِ قَالَ فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ .

وَفِي الْفَتَاوَى الظَّاهِرِيَّةِ وَبِهِ يُفْتَى ( أَوْ ) لَا تَنْقُلُهُ بَلْ ( تُبَدِّلُهُ بِمَسْحِهِ ) أَيِ مَسْحِ مَلَأَقِي الْبَشْرَةِ قَالَ قَاضِي خَانَ : وَفِي أَشْهُرِ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَسْحُ مَا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ فَرَضُ وَهُوَ الْأَصَحُّ الْمُخْتَارُ ( أَوْ مَسْحُ رُبْعِهِ ) أَيِ رُبْعِ الْمَلَأَقِي وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي الْمُحِيطِ بَعْدَ تَحْدِيدِ الْوَجْهِ فَإِنْ كَانَ أَمْرَدَ غَسَلَ جَمِيعَهُ وَإِنْ كَانَ مُلْتَحِجًا لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : رَحِمَهُ اللَّهُ : يَجِبُ إِنْ كَانَتْ اللَّحْيَةُ خَفِيفَةً وَكَذَا لَا يَجِبُ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّارِبِ ، وَالْحَاجِبِ خِلَافًا لَهُ ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُنَا لِأَنَّ مَحَلَّ الْفَرَضِ اسْتَتَرَ بِالْحَائِلِ وَصَارَ بِحَالٍ لَا يُوَاجِهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ فَسَقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ وَتَحَوَّلَ إِلَى الْحَائِلِ كَبَشْرَةِ الرَّأْسِ ثُمَّ قَالَ : وَالْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْعَذَارِ ، وَالْأُذُنِ يَجِبُ غَسْلُهُ عِنْدَهُمَا . وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجِبُ بِخِلَافِ

مَحَلَّ الْعَذَارِ لِأَنَّهُ اسْتَتَرَ بِشَعْرِ نَبَتٍ عَلَيْهِ فَقَامَ مَقَامُهُ ( وَالْيَدَيْنِ ) عَطْفٌ عَلَى الْوَجْهِ ( فُرَادَى ) وَكَفَيْتُهُ عَلَى مَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ وَيَصُبُّ عَلَى يَمِينِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ وَيَصُبُّ عَلَى الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَكَذَا إِذَا كَانَ كَبِيرًا وَمَعَهُ إِنَاءٌ صَغِيرٌ وَإِلَّا يَدْخُلُ أَصَابِعُ يَدِهِ الْيُسْرَى مَضْمُومَةً فِي الْإِنَاءِ وَيَصُبُّ عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى وَيُدْلِكُ الْأَصَابِعَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَدْخُلُ الْيُمْنَى فِي الْإِنَاءِ وَيَغْسِلُ الْيُسْرَى وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرَ فِي شَرْحِ تَاجِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ نَقْلَ الْبَلَّةِ فِي الْوُضُوءِ مِنْ إِحْدَى الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى لَمْ يَجْزُ وَجَازَ فِي الْغُسْلِ لِأَنَّ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ مُخْتَلِفَةٌ حَقِيقَةً وَعُرْفًا أَمَّا حَقِيقَةً فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عُرْفًا فَلِأَنَّهَا لَا تُغْسَلُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَعَضْوٍ وَاحِدٍ حُكْمًا نَظَرًا إِلَى الدُّخُولِ تَحْتَ خِطَابٍ وَاحِدٍ فَتَعَارَضَ الْإِخْتِلَافُ الْحَقِيقِيُّ مَعَ الْإِتِّحَادِ الْحُكْمِيِّ فَتَرَجَّحَ الْإِخْتِلَافُ الْحَقِيقِيُّ بِالْعُرْفِ وَلَا كَذَلِكَ الْغُسْلُ فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ فِيهِ مُتَّحِدَةٌ حُكْمًا وَعُرْفًا فَتَرَجَّحَ الْإِتِّحَادُ الْحُكْمِيُّ بِالْعُرْفِ وَبِهِ يَظْهَرُ فَسَادُ مَا قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَى الصَّبِّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ كَفِّهِ عَلَى حِدَةٍ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ بِالْمِيَاهِ الَّتِي صُبَّتْ عَلَى الْكَفِّ الْيُمْنَى كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فَإِنَّ فِيهِ تَرْجِيحًا لِعَادَةِ الْعَوَامِّ عَلَى عُرْفِ الشَّرْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ( مَرَّةً ) لِمَا مَرَّ ( بِالْمُرْفَقَيْنِ ) وَهُوَ مُلْتَقَى عَظْمِ الْعُضْدِ ، وَالذَّرَّاعِ ( وَالرَّجْلَيْنِ مَرَّةً بِالْكَعْبَيْنِ ) وَهُوَ الْعَظْمُ التَّائِي الْمُتَّصِلُ بِعَظْمِ السَّاقِ مِنْ طَرَفَيْ الْقَدَمِ لَا مَا

رَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ الْمَفْصِلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ رَجُلٍ وَاحِدٌ كَالْمِرْقَى فِي الْيَدِ وَقَدْ ثَبَتِي

الْكَعْبَ فِي الْآيَةِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَا وَإِلَّا لَمْ يَظْهَرْ لِلْعُدُولِ إِلَى التَّشْبِيهِ فَاتِدَّةً ، فَإِنْ قِيلَ مُقَابَلَةُ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ فِي الْآيَةِ تَقْتَضِي كَوْنِ الْوَاجِبِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ غَسْلَ يَدٍ وَرَجُلٍ قُلْنَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ غَسْلُ الْأُخْرَى بِدَلَالَةِ النَّصِّ أَوْ فِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَنْقُولِ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ لَا الْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ فَإِنْ قِيلَ قِرَاءَةُ الْجَرِّ فِي أَرْجُلِكُمْ مُتَوَاتِرَةٌ أَيْضًا فَمُقْتَضَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ إِمَّا التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْغَسْلِ ، وَالْمَسْحِ كَمَا قَالَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَوْ حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى حَالَةِ التَّحْقِي ، وَالْجَرُّ عَلَى حَالَةِ التَّخْفِيفِ كَمَا قَالَ بِهِ بَعْضُهُمْ قُلْنَا قِرَاءَةُ الْجَرِّ ظَاهِرُهَا مَثْرُوكٌ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِالْمَسْحِ لَمْ يَجْعَلْهُ مُعَيَّنًا بِالْكَعْبَيْنِ وَقَدْ ذَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الْمَشْهُورَةُ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ وَالْوَعْدِ عَلَى التَّرْكِ فَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَأَوْفَى بِتَحْصِيلِ الطَّهَارَةِ الْمَقْصُودَةِ بِالْوَضُوءِ وَأَقْرَبَ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ لِمَا فِي الْغَسْلِ مِنَ الْمَسْحِ فَتَعَيَّنَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ الْجَرُّ بِالْجَوَارِ كَمَا فِي { عَذَابُ يَوْمٍ مُحِيطٌ } ، وَجَحْرُ صَبٍّ خَرِبٍ ، وَذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٍ ، وَنَظِيرُهُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَغْسُولِ ، وَفَاتِدَةُ صُورَةِ الْجَرِّ التَّشْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ فِي صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا وَيُغْسَلَا غَسْلًا خَفِيفًا شَبِيهَا بِالْمَسْحِ ، لَا يُقَالُ الْجَرُّ بِالْجَوَارِ لَمْ يَجِئْ مَعَ اللَّيْبَاسِ وَهَاهُنَا مُلْتَبِسٌ لِأَنَّا نَقُولُ ضَرَبُ الْغَايَةِ بِقَوْلِهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ رَفَعَ اللَّيْبَاسِ كَمَا ذَكَرْنَا ، هَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ هَذَا الْمَقَامُ

( كِتَابُ الطَّهَارَةِ ) ( قَوْلُهُ : وَعَلَى التَّحْدِيدِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ ) أَقُولُ فَلِذَا أُخْتِيرَ عَلَى الْبَابِ لِقَصْدِ جَمْعِ أَنْوَاعِ الطَّهَارَةِ وَإِطْلَافِهِ أَيْ الْكِتَابِ عَلَى ضَمِّ الْحُرُوفِ إِلَى بَعْضِ عُرْفٍ ، وَالضَّمُّ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَكْتُوبِ مِنْ الْحُرُوفِ حَقِيقَةً وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى الْمُرَادَةِ مِنْهَا مَجَازً ( قَوْلُهُ : وَاصْطِلَاحًا مَسَائِلُ ) كَالْجِنْسِ وَقَوْلُهُ : مُسْتَقِلَّةٌ أَيْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَبَعِيَّتِهَا لِلغَيْرِ أَوْ تَبَعِيَّةَ غَيْرِهَا إِيَّاهَا لِيَدْخُلَ فِيهِ هَذَا الْكِتَابُ فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِكِتَابِ الصَّلَاةِ وَيَدْخُلُ كِتَابُ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ مُسْتَتَبِعٌ لِلطَّهَارَةِ وَقَدْ أُعْتَبِرَ مُسْتَقِلِّينَ أَمَّا الطَّهَارَةُ فَلِكَوْنِهِ الْمِفْتَاحَ ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلِكَوْنِهِ الْمَقْصُودَ فَظَهَرَ أَنَّ اعْتِبَارَ الاسْتِقْلَالِ قَدْ يَكُونُ لَانْقِطَاعِهِ عَنْ غَيْرِهِ ذَاتًا كَاللْقِطْعَةِ عَنْ الْبَاقِ أَوْ لِمَعْنَى يُورِثُ ذَلِكَ كَالصَّرْفِ عَنْ الْبَيْعِ ، وَالرِّضَاعِ عَنْ النِّكَاحِ ، وَالطَّهَارَةِ عَنْ الصَّلَاةِ ( قَوْلُهُ : شَمِلَتْ أَنْوَاعًا ) لِدَفْعِ قَوْلٍ مَنْ قَالَ الْكِتَابُ اسْمُ جِنْسٍ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الْحُكْمِ كُلُّ نَوْعٍ يُسَمَّى بِأَبَا كَذَا فِي شَرْحِ شَيْخِ أَسْتَاذِي الْعُلَمَاءِ نُورِ الْمِلَّةِ وَالِدَيْنِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ( قَوْلُهُ : وَهِيَ لُغَةُ النَّظَافَةِ ) أَقُولُ ، وَالتَّرَاهَةُ ، وَالْخُلُوصُ عَنْ الْأَذْنَانِ حِسِّيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ يُقَالُ تَطَهَّرْتُ بِالْمَاءِ وَهُمْ قَوْمٌ مُتَطَهَّرُونَ مُتَنَزِّهُونَ عَنِ الْأَذْنَانِ ، وَالْأَثَامِ ( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا النَّظَافَةُ الْمَخْصُوصَةُ إِلَى آخِرِهِ ) أَقُولُ هَذَا أَحَدَ مَعَانِيهَا الشَّرْعِيَّةِ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ شَرْعًا فِي ثَلَاثَةِ مَعَانٍ : أَحَدُهَا الْحَالَةُ الَّتِي يَثْبُتُ عِنْدَهَا تَعَلُّقُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي هُوَ الْإِذْنُ فِيمَا كَانَ مَمْنُوعًا لَوْلَاهَا كَاسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ .

وِثَانِيهَا : فِي الْفِعْلِ الَّذِي جُعِلَ عَلَامَةً

عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ التَّعَلُّقِ كَالْوَضُوءِ بِغَسْلِ الْأَعْضَاءِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ وَهَذَا هُوَ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ . وَثَالِثُهَا : فِي نَفْسِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ نَحْوُ طَهَارَةِ الْمَاءِ دُونَ نَجَاسَتِهِ وَكَالِاخْتِلَافِ فِي طَهَارَةِ بَوْلِ الْمَأْكُولِ وَنَجَاسَتِهِ وَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي قِيلَ فِي تَعْرِيفِهَا شَرْعًا فِعْلٌ مَا يُسْتَبَاحُ بِهِ الصَّلَاةُ مِنْ وَضُوءٍ وَغَسْلٍ وَتَيْمُمٍ وَغَسْلِ الْبَدَنِ ،

وَالْتَوْبَ وَنَحْوَهُ ( تَبَيُّه ) : لَمْ يَتَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِبَيَانِ شَرْطِ الطَّهَّارَةِ وَرُكْنِهَا وَسَبَبِهَا وَحُكْمِهَا فَنَقُولُ : أَمَّا شَرْطُهَا مُطْلَقًا فَأَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ : شَرْطُ وُجُودِهَا الْحَسِيِّ وَشَرْطُ وُجُودِهَا الشَّرْعِيِّ ، وَشَرْطُ الْوُجُوبِ ، وَشَرْطُ الصَّحَّةِ فَشَرْطُ وُجُودِهَا الْحَسِيِّ وَوُجُودُ الْمُزِيلِ ، وَالْمُزَالِ عَنْهُ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْإِزَالَةِ ، وَشَرْطُ وُجُودِهَا الشَّرْعِيِّ كَوْنُ الْمُزِيلِ مَشْرُوعَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي مِثْلِهِ ، وَشَرْطُ وُجُوبِهَا التَّكْلِيفُ وَالْحَدَثُ ، وَشَرْطُ صِحَّتِهَا صُدُورُ الْمُطَهِّرِ مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ مَعَ زَوَالِ مَا بِهِ ، وَأَمَّا رُكْنُهَا فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ فَعَسَلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ وَمَسْحُ رُبْعِ الرَّأْسِ وَفِي الْجَسِّ الْعَيْنِيِّ زَوَالُهُ وَفِي غَيْرِهِ غَسْلُهُ حَتَّى يَطْنُ زَوَالُهُ .

وَأَمَّا سَبَبُهَا فَاسْتِباحَةُ مَا لَا يَحِلُّ إِلَّا بِهَا وَهُوَ حُكْمُهَا الدُّنْيَوِيُّ ، وَالتَّوَابُ وَلَيْسَ خَاصًّا بِهَا بَلْ كُلُّ عِبَادَةٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا التَّوَابَ وَقَدْ جَمَعَ الْحَلَبِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنِيَةِ شُرُوطَهَا لَكِنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا هُوَ رُكْنٌ وَذَكَرَ فِيهَا مَا لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهَا وَفِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ التَّسَامُحِ كَذَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ نَظَّمْتُهَا مُجَامِلَةً مَعَ الْجَامِعِ الْمَذْكُورِ فَقُلْتُ شَرْطُ الْوُجُوبِ الْعَقْلُ وَالْإِسْلَامُ وَقُدْرَةُ الْمَاءِ وَالْإِحْتِلَامُ وَحَدَثٌ وَتَقْيٌ حَيْضٌ وَعَدَمُ نَفَاسِهَا وَضِيقٌ وَقَتٌ قَدْ هَجَمَ وَشَرْطُ صِحَّةِ عُمُومِ الْبَشَرَةِ بِمَانِهِ الطُّهُورُ ثُمَّ

فِي الْمَرَّةِ فَقَدْ نَفَاسِهَا وَحَيْضِهَا وَأَنْ يَزُولَ كُلُّ مَانِعٍ عَنِ الْبَدَنِ انْتَهَى .  
( قَوْلُهُ : الْوُضُوءُ لُغَةً النَّظَافَةُ ) أَقُولُ أَيُّ مَا خُوِذَ مِنَ النَّظَافَةِ كَمَا فِي الْإِشَارَةِ وَالرَّمْزِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ وَمِنْ الْوَضَاءَةِ ، وَالْحُسْنِ وَقَدْ وَضُوْا يَوْضُوْا وَضُوءًا فَهُوَ وَضِيءٌ كَذَا فِي الطَّلَبَةِ ، وَفِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ فِيمَا جَاءَ عَلَى فَعُولٍ تَوْضَأَتْ وَضُوءًا وَطَهَّرَتْ طَهُورًا وَقَبْلَتَهُ قَبُولًا هـ .

وَفِي الْمَغْرِبِ بِالضَّمِّ الْمَصْدَرُ وَبِالْفَتْحِ الْمَاءُ الَّذِي يَوْضَأُ بِهِ قَالَ الرَّاعِبِيُّ دَخَلَتْ مِصْرًا فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَفْتَحُ وَادُهُ مَعَ أَنْ مَشَايِخَنَا الْأَنْدَلُسِيِّينَ لَمْ يَضْمُمْهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَعَ عَلَمِهِمْ بِجَوَازِ الْوُجْهِينِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُقَدِّسِيِّ لِنَظْمِ الْكَثَرِ

قَوْلُهُ : قَالُوا إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ) أَقُولُ هَذَا هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِدْلَالِ ، وَالْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَوَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ثُبُوتُ الْوُضُوءِ مِنْ لَزِمِ قَوْلِ الصَّحَابَةِ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَيُّ الْمَسْحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ فَقَدْ أَثْبَتُوا الْوُضُوءَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ لَكِنَّهُمْ أَنْكَرُوا بَقَاءَ جَوَازِ بَقَاءِ الْمَسْحِ بَعْدَ التَّزْوِلِ لِظَنِّ نَسْخِهِ بِغَسَلِ الرَّجُلَيْنِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ فَأَثْبَتَ الْمَسْحُ بَقَاءَهُ بِقَوْلِهِ إِنَّمَا أَسْلَمْتُ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ وَمَحَلُّ هَذَا الْحَدِيثِ بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْإِسْتِدْلَالِ عَلَى بَقَاءِ جَوَازِ الْمَسْحِ بَعْدَ نُزُولِ آيَةِ الْوُضُوءِ ، وَأُورِدَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْتَاتِ الْوُضُوءِ قَبْلَ نُزُولِ آيَتِهِ دِرَايَةً وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْوُضُوءَ كَانَ مَفْرُوضًا وَمَنْقُولُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ فَرَضَ بِمَكَّةَ وَنَزَلَتْ آيَتُهُ بِالْمَدِينَةِ وَرَعِمَ ابْنُ الْجَهْمِ الْمَالِكِيُّ أَنَّهُ كَانَ مَتَدُوًّا قَبْلَ الْهَجَرَةِ وَابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا فِي الْمَدِينَةِ هَذَا وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ عَنْ جَابِرٍ صَوَابُهُ عَنْ جَرِيرٍ لَأَنَّ الرِّوَايَةَ لَمْ تَقَعْ عَنْ جَابِرٍ فِي مُسْلِمٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى مَا رَأَيْتُ بَلْ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ وَلَفْظُ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَإِسْحَاقُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى أَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ { بَالَ جَرِيرٌ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقِيلَ أَتَفْعَلُ هَذَا قَالَ نَعَمْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ } .  
قَالَ الْأَعْمَشُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ كَانَ

يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ لِأَنَّهُ إِسْلَامٌ جَرِيرٌ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ .

وَقَالَ شَارِحُهُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - نَفَعَنَا اللَّهُ بِرِكَاتِهِمَا - قَوْلُهُ : كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ لِأَنَّهُ إِسْلَامٌ جَرِيرٌ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ : { فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ } فَلَوْ كَانَ إِسْلَامٌ جَرِيرٌ مُتَقَدِّمًا عَلَى نُزُولِ الْمَائِدَةِ لَاحْتَمَلَ كَوْنُ حَدِيثِهِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ مَنَسُوحًا بِآيَةِ الْمَائِدَةِ فَلَمَّا كَانَ إِسْلَامُهُ مُتَأَخِّرًا عَلِمْنَا أَنَّ حَدِيثَهُ يُعْمَلُ بِهِ ، وَهُوَ مُبَيِّنٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ غَيْرُ صَاحِبِ الْخُفِّ فَتَكُونُ السُّنَّةُ مُخَصَّصَةً لِلآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَرَوَيْنَا فِي سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَهْمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَا سَمِعْتُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّينِ أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ .

قُلْتُ وَإِمَامُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَبْلَ الْعَقَبَةِ الْأُولَى بِعَامٍ كَذَا قَالَهُ الْخَطَّاطُ .  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَسْلَمَ مَعَ النَّفَرِ السَّتَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَعُدُّ مِنَ النَّفَرِ السَّتَةِ عُتْبَةَ كَمَا ذَكَرَهُ فِي نُورِ النَّبَرِاسِ عِنْدَ ذِكْرِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ( قَوْلُهُ : غَسَلَ الْوَجْهَ ) بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ غَسَلْتَهُ غَسْلًا وَبِالضَّمِّ الْإِسْمُ أَيْ غَسَلَ الْبَدَنَ ، وَالْمَاءُ الَّذِي يَغْتَسِلُ بِهِ وَبِالْكَسْرِ مَا يَغْسَلُ بِهِ مِنْ خِطْمِيٍّ وَنَحْوِهِ ، وَالْفَسْلُ إِسَالَةٌ الْمَاءِ بَحِثٌ يَتَقَاطَرُ كَذَا أَطْلَقَهُ فِي الْبُرْهَانِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَعَدُّدِ الْقَطَرَاتِ لَكِنْ قَالَ الْعَلَمَاءُ الْمَقْدِسِيُّ وَلَوْ قَطْرَةً عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بَلَّ الْمَحَلُّ وَإِنْ لَمْ

يَسْلُ وَلَا يَغْسِلُ دَاخِلَ الْعَيْنِ بِالْمَاءِ وَلَا بِأَسَ يَغْسِلُ الْوَجْهَ مُغْمَضًا عَيْنَيْهِ ، وَقِيلَ إِنْ غَمَضَ شَدِيدًا لَا يَجُوزُ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ يَجُوزُ وَلَوْ تَرَمَّصَتْ عَيْنُهُ يَجِبُ إِصْالُ الْمَاءِ تَحْتَ الرَّمَصِ إِنْ بَقِيَ خَارِجًا يَتَغَمِصُ الْعَيْنَ وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي شَرْحِ الْعَلَمَاءِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ قَوْلُهُ : خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ( ظَاهِرُهُ أَنَّ الْخِلَافَ مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ .  
وَفِي الْبَحْرِ ، وَالْبُرْهَانِ أَنَّهُ مَرْوِيُّ عَنْهُ وَظَاهِرُ النُّقُولِ أَنَّ مَذْهَبَهُ بِخِلَافِهِ وَعِبَارَةُ الْبُرْهَانِ وَقِيلَ يُخْرِجُ أَبُو يُوسُفَ مَا وَرَاءَ الْعِدَارِ .

( قَوْلُهُ : كَالشَّارِبِ ، وَالْحَاجِبِ

إِلَخ ) أَقُولُ كَذَا فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ حَيْثُ قَالَ فِيهَا إِنَّ الْمُفْتَى بِهِ لَا يَجِبُ إِصْالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ أَيْ الشَّارِبِ كَالْحَاجِبِينَ وَعَدَّ فِي التَّجْنِيسِ إِصْالَ الْمَاءِ إِلَى مَنَابِتِ شَعْرِ الْحَاجِبِينَ ، وَالشَّارِبِ مِنَ الْأَذَابِ مُطْلَقًا هـ .  
وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الْبَقَالِيِّ لَوْ قَصَّ الشَّارِبُ لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهُ وَإِنْ طَالَ يَجِبُ تَخْلِيلُهُ هـ .

وَكَذَا يُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ فِي الْبُرْهَانِ وَيَجِبُ غَسْلُ بَشَرَةٍ لَمْ يَسْتَرْهَا الشَّعْرَ كَحَاجِبٍ وَشَارِبٍ وَعَنْفَقَةٍ فِي الْمُخْتَارِ لِبَقَاءِ الْمَوَاجِهُةِ بِهَا وَعَدَمُ غَسْرِ غَسْلِهَا وَقِيلَ يَسْقُطُ لِانْعِدَامِ الْمَوَاجِهُةِ الْكَامِلَةِ بِالنَّبَاتِ هـ .

( قَوْلُهُ : وَاللَّحْيَةُ تَنْقُلُهُ ) أَيْ حُكْمُ مَا تَحْتَهَا إِلَى مُلَاقِي الْبَشَرَةِ مِنْهَا

إِلَخ الْمُرَادُ بِحُكْمِ مَا تَحْتَهَا لُزُومُ غَسْلِهِ فَتَنْقُلُهُ إِلَيْهَا وَأَطْلَقَ اللَّحْيَةَ فَشَمِلَ الْكَثِيفَةَ وَغَيْرَهَا وَهُوَ صَرِيحٌ مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدَهُ عَنِ الْمُحِيطِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَدَائِعِ مَعَ زِيَادَةِ حَيْثُ قَالَ فِيهَا الْمَحْدُودُ مِنَ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُهُ قَبْلَ نَبَاتِ الشَّعْرِ ، وَإِذَا نَبَتَ سَقَطَ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّلْجِيُّ إِنَّهُ لَا يَسْقُطُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ كَانَ الشَّعْرُ كَثِيفًا يَسْقُطُ وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا لَا يَسْقُطُ هـ .

وَلَكِنْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَنَا التَّفْصِيلُ فَصَارَ مَذْهَبُنَا عَلَى الْمُخْتَارِ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ (قَوْلُهُ : وَهُوَ أَظْهَرُ  
الرُّوَايَاتِ) أَيْ نَقْلُ اللَّحْيَةِ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا إِلَى جَمِيعِ ظَاهِرِهَا وَهِيَ كَيْفِيَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالتَّقْلُّ إِلَيْهَا أَصَحُّ مَا  
يُقْتَى بِهِ ، وَالْإِكْتِفَاءُ بِثُلُثِهَا أَوْ رُبُعِهَا غَسْلًا أَوْ مَسْحًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَسْحِ الْكُلِّ مَثْرُوكٌ ، وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ  
الْمُسْتَرْسِلِ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ وَأَمَّا الْمُسْتَرْسِلُ فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَا مَسْحُهُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .  
وَفِي الْبَحْرِ عَنْ مُنِيَّةِ الْمُصَلِّي أَنَّهُ سُنَّةٌ (قَوْلُهُ : وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ إِنْ كَانَتِ اللَّحْيَةُ خَفِيفَةً) قَدَمْنَا أَنَّهُ مَذْهَبُنَا عَلَى  
الْمُخْتَارِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ الشَّافِعِيُّ (قَوْلُهُ : وَكَذَا لَا يَجِبُ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّارِبِ ، وَالْحَاجِبِ) قَدْ عَلِمْتُ  
مَا قَدَمْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافِ التَّرْجِيحِ فِيهِ (قَوْلُهُ : ثُمَّ قَالَ) الضَّمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُحِيطِ (قَوْلُهُ : وَالْيَدَيْنِ) قَالَ الْعَلَمَةُ  
الْمَقْدِسِيُّ فِي شَرْحِهِ : فَلَوْ خُلِقَ لَهُ يَدَانِ عَلَى الْمَنْكَبِ فَالْتِمَامَةُ هِيَ الْأَصْلِيَّةُ يَجِبُ غَسْلُهَا ، وَالْأُخْرَى زَائِدَةٌ فَمَا حَازَى  
مِنْهَا مَحَلَّ الْفَرَضِ يَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا لَا فَلَا وَيَنْدَبُ وَكَذَا مَا تَرَكَبَ فِي الْيَدِ مِنْ أَصْبَعٍ زَائِدَةٍ وَكَفٍّ وَسِلْعَةٍ ، وَالزَّائِدُ  
عَلَى الرَّجْلَيْنِ كَالْيَدَيْنِ هـ .

(قَوْلُهُ : فَرَادَى) أَقُولُ فِي هَذَا التَّقْيِيدِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ لَا يَتَقَيَّدُ بِكُونِهِمَا مُنفَرَدَتَيْنِ وَكَذَا الْحُكْمُ  
فِي الرَّجْلَيْنِ وَعَلَى مَا قَالَهُ يَتَقَيَّدُ بِمَا ذَكَرَهُ وَحُدِفَ فِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ وَلَكِنْ هَذَا الْقَيِّدُ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ وَحَمَلُ  
لَفْظَةِ فَرَادَى عَلَى إِرَادَةِ أَفْرَادِ الْغَسْلِ يَأْبَاهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ

بَعْدَهُ مَرَّةً (قَوْلُهُ : وَكَيْفِيَّتُهُ

إِلْخَ) .

أَقُولُ لَمْ يَذْكُرْ الْكَافِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَعْنِي فِي بَيَانِ الْفَرَائِضِ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى مَا رَأَيْتُ بَلْ فِي سُنَنِ  
الْوُضُوءِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بَيَانُ مَا هُوَ الْمَفْرُوضُ فِي الْوُضُوءِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ ، وَالْعِبَارَةُ نَاطِقَةٌ بِمَا يُقَيَّدُ أَنَّ  
هَذَا فِي الْغَسْلِ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ لِقَوْلِهِ : وَيَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى يَمِينِهِ ثَلَاثًا  
إِلْخَ لِأَنَّ الشَّخْصَ وَإِنْ اسْتَقْبَلَ مِنَ النَّوْمِ وَلَا يَتَيَقَّنُ نَجَاسَةً عَلَى يَدِهِ لَا يَلْزَمُهُ غَسْلُهَا ثَلَاثًا بَتَوَهُمٍ إِصَابَتِهَا مَحَلًّا نَجِسًا  
بَلْ هُوَ مَسْنُونٌ أَحْيَاطًا فَكَانَ يَنْبَغِي أَفْتَاءُ أَثَرِ الْكَافِي بِوَضْعِ الشَّيْءِ فِي مَحَلِّهِ (قَوْلُهُ : وَإِلَّا يُدْخِلُ أَصَابِعَ يَدِهِ  
الْيُسْرَى

إِلْخَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُدْخِلُ الْكَفَّ فَإِنْ أَدْخَلَهُ صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا وَبِهِ صَرَاحٌ فِي الْمُبْتَغَى وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ قَاضِي  
خَانَ الْمُحَدِّثِ أَوْ الْجُنُبِ إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لِلَاغْتِرَافِ وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَجَاسَةٌ لَا يَفْسُدُ الْمَاءُ وَكَذَا إِذَا وَقَعَ الْكُوزُ  
فِي الْجُبِّ وَأَدْخَلَ يَدَهُ إِلَى الْمِرْفَقِ لِإِخْرَاجِ الْكُوزِ لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا وَكَذَا الْجُنُبُ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْبُرِّ  
لِيُطْلَبَ الدَّلْوُ لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ هـ .

وَكَذَا يُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ يُكْرَهُ بِالْمَاءِ الَّذِي أَدْخَلَ الْمُسْتَقْبِلُ يَدَهُ فِيهِ لِاحْتِمَالِ النِّجَاسَةِ كَمَا وَضَعَ  
صَبِيٌّ فِيهِ يَدَهُ هـ .

كَلَامُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَمِدَ قَوْلُ قَاضِي خَانَ لِمَا قَالُوا يُكْرَهُ إِدْخَالُ الْيَدِ الْإِنَاءَ قَبْلَ الْغَسْلِ لِحَدِيثِ نَهْيِ الْمُسْتَقْبِلِ وَهِيَ  
كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ، وَالنَّهْيُ مَحْمُولٌ عَلَى وَجْدَانٍ مَا يَغْتَرَفُ بِهِ ذَكَرَ الْحَمَلِ فِي الْمُسْتَصْقَى : وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِغْتِرَافِ  
لَا بِغُرْبِهِ وَلَا بِفَمِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ وَيَدَاهُ نَجِسَتَانِ

يَتَيَّمُ وَيُصَلِّي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ نَقْلُهُ الْمُقَدِّسِيُّ عَنِ الْمُضْمَرَاتِ (قَوْلُهُ : تَحْتَ خِطَابٍ وَاحِدٍ) يَعْنِي بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ دُونَ مَسْحِ الرَّأْسِ لِأَنَّهُ لَوْ أُريدَ أَيْضًا تَضَمُّنُ الْأَمْرِ خِطَابَيْنِ الْغَسْلُ وَالْمَسْحُ (قَوْلُهُ : بِالْمِرْفَقَيْنِ) الْمِرْفَقُ يَكْسِرُ الِئِمِّمَ وَفَتْحُ الْقَاءِ وَفِيهِ الْقَلْبُ مُلْتَقَى عِظَمَاتِ الْعِصْدِ وَالذَّرَاعِ .  
(قَوْلُهُ : أَوْ فِعْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنْقُولُ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ) لَا يَلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ فَرَضِيَّةِ غَسْلِ الرَّجْلِ الْأُخْرَى كَمَا فِي الْمَضْمُضَةِ نُقِلَتْ مُتَوَاتِرًا عَنِ الرَّسُولِ وَلَيْسَتْ فَرَضًا (قَوْلُهُ : أَنْ يَقْصِدَ فِي صَبِّ الْمَاءِ) قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ قَصَدَ فِي الْأَمْرِ قَصْدًا تَوَسَّطَهُ وَطَلَبَ الْأَسَدَ وَلَمْ يُجَاوِزْ الْحَدَّ

( ، وَالذَّرْنُ ) بَفَتْحَيْنِ أَيْ الْوَسْخُ الْحَاصِلُ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ( وَالْوَيْمُ ) وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الذُّبَابِ أَوْ الْبُرْعُوثِ ( وَالْحِنَاءُ ) أَيْ لَوْنُهُ إِذْ جَرُمُهُ كَالطِّينِ ( لَا يَمْتَنِعُ الطَّهَارَةُ كَالطَّعَامِ بَيْنَ الْأَسَانِ ) وَضُوءًا كَانَ أَوْ غُسْلًا لِأَنَّهَا لَا تَمْتَنِعُ نَفْوذُ الْمَاءِ ( وَاخْتَلَفَ فِي مِثْلِ الْعَجِينِ وَالطِّينِ ) بِنَاءً عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِي مَنَعَ نَفْوذِ الْمَاءِ وَعَدَمِهِ ( وَالْخَاتَمُ ) الصَّيْقُ ( يُنَزَعُ أَوْ يُحَرِّكُ ) لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَوْضِعِ الْحَلَقَةِ

( قَوْلُهُ : إِذْ جَرُمُهُ كَالطِّينِ ) شَأْنُ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّفَقًا عَلَى حُكْمِهِ فَيُفِيدُ الْإِتِّهَاقَ عَلَى مَنَعَ الطِّينِ وَصُولَ الْمَاءِ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ عَقِيبَ هَذَا أَنَّ الطِّينَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَيُفِيدُ أَنَّ جَرْمَ الْحِنَاءِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا فِي الطِّينِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحِنَاءِ خِلَافًا قَوْلُهُ : وَاخْتَلَفَ فِي مِثْلِ الْعَجِينِ ، وَالطِّينِ ) أَقُولُ جَرَمَ فِي الْبُرْهَانِ بوجوبِ غَسْلِ مَا تَحْتَ الْعَجِينِ وَنَحْوَهُ ثُمَّ قَالَ : وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ مَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مِنْ عَدَمِ مَنَعَ الطِّينِ ، وَالْعَجِينِ عَلَى الْقَلِيلِ الرُّطْبِ وَاخْتِلَافَ فِي التُّرَابِ فَقِيلَ يُمْتَنِعُ لِظَاهِرِ حَيْلُولَتِهِ وَقِيلَ لَا لِإِدْمَامِ لُزُوجَتِهِ اهـ .

وَقَالَ الْمُقَدِّسِيُّ فِي الْفَتَاوَى : ذَهَنَ رِجْلِيهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَأَمَرَ الْمَاءَ عَلَى رِجْلِيهِ وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَاءُ لِلدُّسُومَةِ جَارَ لَوْجُودِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَالْخَاتَمُ الصَّيْقُ يُنَزَعُ أَوْ يُحَرِّكُ ) أَقُولُ هُوَ الْمُخْتَارُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَمَسْحُ ) عَطْفٌ عَلَى غَسْلِ ( رُبْعِ الرَّأْسِ ) ( مَرَّةً ) فِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ ، وَالْكَرْخِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ( أَوْ قَدَرِ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الْيَدِ ) فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ( بِمَاءٍ جَدِيدٍ أَوْ بَاقٍ بَعْدَ غَسْلِ عُضْوٍ لَا مَسْحَهُ إِلَّا أَنْ يَنْقَاطِرَ ) الْمَاءُ ( لَا مَاخُودٍ ) عَطْفٌ عَلَى بَاقٍ أَيْ لَا بِمَاءٍ أُخِذَ ( مِنْ عُضْوٍ ) سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْعُضْوُ مَغْسُولًا أَوْ مَمْسُوحًا ( وَلَا يُعَادُ ) الْمَسْحُ ( بِحَلْقِ الرَّأْسِ كَمَا لَا يُعَادُ الْغَسْلُ بِحَلْقِ الْحَاجِبِ وَقَصِّ الشَّارِبِ وَقَلَمِ الظُّفْرِ ) ( قَوْلُهُ : وَمَسْحُ رُبْعِ الرَّأْسِ )

إِلْخَ ) أَقُولُ فِي مِقْدَارِ الْمَفْرُوضِ مِنْ مَسْحِ الرَّأْسِ رِوَايَاتٌ أَصَحُّهَا رِوَايَةُ وَدْرَايَةُ : مَسْحُ الرُّبْعِ وَأَمَّا رِوَايَةُ مَسْحِ قَدَرِ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الْيَدِ فَهِيَ غَيْرُ الْمَنْصُورِ رِوَايَةُ وَدْرَايَةُ وَإِنْ صَحَّتْ كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ اهـ .  
وَلَا يَجُوزُ لَوْ مَسَحَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَصْبَعَيْنِ وَمَدَّ الْمَسْحَ حَتَّى اسْتَوْعَبَ قَدَرِ الرُّبْعِ أَمَّا لَوْ مَسَحَ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ فَوَضَعَهَا ثُمَّ مَدَّهَا حَتَّى اسْتَوْعَبَ الرُّبْعَ صَحَّ الْمَسْحُ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِالْمَسْحِ بِالْيَدِ وَالْأَصْبِعَانِ مِنْهَا لَا تُسَمَّى يَدًا بِخِلَافِ الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُهَا وَتَمَامُ التَّوَجِيهِ فِي شَرْحِ الْمُقَدِّسِيِّ ثُمَّ قَالَ : وَمَحَلُّ الْمَسْحِ مَا فَوْقَ الْأُذُنِ فَلَوْ مَسَحَ عَلَى طَرَفِ ذُوَابَةِ شُدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ لَمْ يَجْزُ .

( وَسُنَّتُهُ ) وَهِيَ مَعَ تَفَاوُتِ أَنْوَاعِهَا مَا يُوجِرُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ مَا يُوجِرُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ ( الْبَدْءُ بِالنِّيَّةِ ) أَيُّ قَصْدِ الْقَلْبِ بِالْوُضُوءِ أَوْ رَفْعِ الْحَدِّثِ أَوْ امْتِنَالِ اللَّفْرِ فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ .  
 ( وَ ) الْبَدْءُ ( بِالنَّسْمِيَّةِ ) أَيُّ بَأْنِ يَقُولَ قَبْلَ الْوُضُوءِ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ ، وَاخْتِيارَ كَوْنِهَا سُنَّةً وَإِنْ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ لِأَنَّ السُّنَّةَ مُخْتَارُ الْقُدُورِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ وَصَاحِبِ الْكَافِي .  
 ( قَبْلَ الْاسْتِجَاءِ ) لِأَنَّهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْوُضُوءِ ( وَبَعْدَهُ ) لِأَنَّهُ حَالٌ مُبَاشَرَةٌ الْوُضُوءِ احْتِيَاظًا لِأَنَّهَا عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَايِخِ قَبْلُهُ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بَعْدُهُ فَالْحَوْطُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا لَكِنْ لَا حَالَ الْإِنْكَشَافِ .  
 ( وَ ) الْبَدْءُ ( بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ) سَوَاءً اسْتَيْقِظَ مِنَ النَّوْمِ أَوْ لَا ( وَهُوَ يُتَوَبُّ عَنْ الْفَرْصِ ) فَلَا يُلْزَمُ إِعَادَتُهُ إِذَا غَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ .

( وَ ) سُنَّتُهُ أَيْضًا ( السَّوَاكُ ) وَهُوَ يَجِيءُ بِمَعْنَى الشَّجَرَةِ الَّتِي يَسْتَاكُ بِهَا وَبِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ اسْتِعْمَالِ السَّوَاكِ ( بِيَمْنَاهُ ) لِأَنَّهُ الْمُنْقُولُ الْمُتَوَارَثُ ( كَيْفَ شَاءَ ) أَيُّ يَدًا مِنَ الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا أَوْ السُّفْلَى مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ طَوَّلًا أَوْ عَرْضًا أَوْ بِهِمَا ( وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ يُعَالِجُ بِالْأَصْبَعِ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْخُلْفِ .  
 ( وَ ) سُنَّتُهُ أَيْضًا ( غَسْلُ الْقَمِ ) أَيُّ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِهِ ( وَالْأَنْفِ ) أَيُّ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى الْمَارَنِ ( بِمِيَاهِ ) جَدِيدَةٍ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا ) وَهِيَ فِي الْأَوَّلِ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى رَأْسِ حَلْقِهِ وَفِي الثَّانِي أَنْ يُجَاوِزَ الْمَارَنَ كَذَا فِي

الْخُلَاصَةِ ( إِلَّا صَائِمًا ) لِأَنَّ فِيهَا احْتِمَالَ انْتِفَاضِهِ .  
 ( وَ ) سُنَّتُهُ أَيْضًا ( تَخْلِيلُ الْأَحْيَةِ ) وَهُوَ أَنْ يُدْخَلَ أَصَابِعُ يَدَيْهِ فِي خِلَالِ لِحْيَتِهِ مِنَ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى بَعْدَ التَّثْلِيثِ .  
 ( وَ ) تَخْلِيلُ ( الْأَصَابِعِ ) مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلَيْنِ بَعْدَ التَّثْلِيثِ ، وَكَيْفِيَّتُهُ فِي الْيَدَيْنِ أَنْ يُسَبِّكَ بَيْنَهُمَا وَفِي الرَّجْلَيْنِ أَنْ يُخَلِّلَ بِخِنْصَرِ يَدِهِ الْيُسْرَى فَيَبْدَأُ مِنْ خِنْصَرِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَيَخْمُ بِخِنْصَرِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى مِنَ الْأَسْفَلِ ( وَ ) سُنَّتُهُ أَيْضًا ( تَثْلِيثُ الْغُسْلِ ) لِلأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ الْمَغْسُولَاتِ ( وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ مَرَّةً ) وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَضَعَ كَفَّيْهِ وَأَصَابِعُهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ وَيُمَدُّهُمَا إِلَى قَفَاهُ عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ ثُمَّ يَمَسَحُ أُذُنَيْهِ بِأَصْبَعِيهِ وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِأَنَّ الْإِسْتِيعَابَ بِمَاءٍ وَاحِدٍ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهَذَا الطَّرِيقِ وَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّهُ يُجَافِي كَفَّيْهِ تَحَرُّزًا عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ لَا يُفِيدُ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْوَضْعِ وَالْمَدِّ فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ فَكَذَا بِالثَّانِي فَلَا يُفِيدُ تَأْخِيرُهُ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ أَقُولُ :  
 وَأَيْضًا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ مَا دَامَ فِي الْغُضُوِّ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا ( وَ ) مَسْحُ ( الْأُذُنَيْنِ ) دَاخِلَهُمَا بِسَبَابَتَيْهِ وَخَارَ جِهَتَهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ ( بِمَانِهِ ) أَيُّ الرَّأْسِ ( وَالتَّرْتِيبُ ) الْمُنْصَوِّصُ عَلَيْهِ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ ( وَالْوِلَاءُ ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَهُوَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ عَلَى التَّعَاقُبِ بِحَيْثُ لَا يَجِفُّ الْغُضُوُّ الْأَوَّلُ فِي اغْتِدَالِ الْهَوَاءِ .

( قَوْلُهُ : وَهِيَ مَعَ تَفَاوُتِ أَنْوَاعِهَا ) فِي التَّعْبِيرِ بِالْجَمْعِ تَسَامُحٌ ( قَوْلُهُ : مَا يُوجِرُ عَلَى فِعْلِهِ ) عَرَفَهُ بِالْحُكْمِ وَهُوَ سَائِعٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ( قَوْلُهُ : الْبَدْءُ بِالنِّيَّةِ ) أَقُولُ : وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَالتَّلَفُّظُ بِهَا مُسْتَحَبٌّ وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي غَيْرِ التَّوَضُّؤِ بِبَيْدِ النَّمْرِ وَسُورِ الْحِمَارِ أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِلُزُومِ التَّوَضُّؤِ بِالنِّيَّةِ مِنْهُ أَمَّا فِيهِمَا فَهِيَ شَرْطٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ اخْتَلَفُوا فِي النَّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ بِسُورِ الْحِمَارِ ، وَالْأَحْوَطُ أَنْ يَتَوَيَّ وَتَسَدُّكُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ : وَالْبَدْءُ بِالنَّسْمِيَّةِ ) مُرَاعَاةُ اسْتِحْبَابِ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ يُفَوِّتُ الْبَدْءَ بِالنَّسْمِيَّةِ حَقِيقَةً فَيَكُونُ إِضَافِيًّا ( قَوْلُهُ : بَأْنِ )



يَقُولَ : بِاسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ  
(إِلخ) .

أَقُولُ لَعَلَّهُ إِنَّمَا عَبَّرَ بِمَا ذَكَرَ عَلَى صِغَةِ الْحَصْرِ لِأَنَّهُ الْمَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ وَقِيلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِلَّا  
فَقَدْ قِيلَ الْفَضْلُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (قَوْلُهُ : قَبْلَ الْاسْتِجَاءِ وَبَعْدَهُ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي النَّهْيَةِ  
عَنْ قَاضِي خَانَ وَكَذَا يَغْسِلُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ مَرَّتَيْنِ قَبْلَ الْاسْتِجَاءِ وَبَعْدَهُ .

(قَوْلُهُ : بِيَمِينَاهُ ) أَقُولُ إِمْسَاكَ السَّوَاكِ بِالْيَمَنِ مُسْتَحَبٌّ ، وَالسُّنَّةُ فِي كَيْفِيَّةِ اخْذِهِ أَنْ تَجْعَلَ الْخَنْصَرَ مِنْ يَمِينِكَ  
أَسْفَلَ السَّوَاكِ تَحْتَهُ ، وَالْبَصِيرَ وَالْوُسْطَى ، وَالسَّبَابَةَ فَوْقَهُ وَاجْعَلِ الْإِبْهَامَ أَسْفَلَ رَأْسِهِ تَحْتَهُ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا  
تَقْبِضْ الْقَبْضَةَ عَلَى السَّوَاكِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْبَاسُورَ .

(قَوْلُهُ : كَيْفَ شَاءَ

إِلخ) هَذَا عَلَى مَا قَالَهُ الْقَوْنَوِيُّ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَاكُ عَرْضًا لَا طَوْلًا لِأَنَّهُ يَجْرَحُ لَحْمَ الْأَسْنَانِ وَيَسْتَاكُ أَعَالِي  
الْأَسْنَانِ وَأَسَافِلَهَا ،

وَالْحَنَكُ وَيَتَدَيُّ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثٌ فِي الْأَعَالِي وَثَلَاثٌ فِي الْأَسْفَلِ بِثَلَاثِ مِيَاهٍ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لِيَنَّا  
مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ فِي غِلْظِ الْأَصْبَعِ وَطُولِ شِبْرِ مِنَ الشَّجَارِ الْمُرَّةِ الْمَعْرُوفَةِ .  
وَيُكْرَهُ الْإِسْتِيَاكُ مُضْطَجِعًا فَإِنَّهُ يُورِثُ كِبَرَ الطَّحَالِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

وَقَالَ الْفَارَازِيُّ فِي حَاشِيَةِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : مِنْ فَضَائِلِ السَّوَاكِ أَنَّهُ يُطَيُّ بِالشَّيْبِ وَيَحْدُ الْبَصَرَ وَأَحْسَنُهَا أَنَّهُ شِفَاءٌ  
لِمَا دُونَ الْمَوْتِ وَأَنَّهُ يُسْرِعُ فِي الْمَسْنِيِّ عَلَى الصَّرَاطِ ، وَمِنْ آذَابِهِ : أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى شِبْرِ وَلَا يُضَعُّ مُنْسِبًا عَلَى  
الْأَرْضِ بَلْ قَانِمًا وَيُكْرَهُ فِي الْخَلَاءِ هـ .

قَوْلُهُ : وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ يُعَالِجُ بِالْأَصْبَعِ ) أَقُولُ هِيَ كَقَدِّ أَسْنَانِهِ أَوْ فَقْدِ السَّوَاكِ فَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهُ لَا عِنْدَ الْوُجُودِ مَعَ  
الْقُدْرَةِ ، وَالْعِلْكَ يَقُومُ مَقَامَهُ لِلْمَرَّةِ (قَوْلُهُ : وَغَسَلَ الْفَمَ ، وَالْأَنْفَ ) اخْتَارَ التَّعْبِيرَ بِهِ دُونَ الْمَضْمُضَةِ ، وَالِاسْتِنْشَاقِ  
لِلْإِخْصَارِ وَإِلَّا فَهُمَا أَوَّلَى لِمَا سَنَذَكُرُ هـ .

وَقَالَ فِي إِيضَاحِ الْإِصْلَاحِ اعْلَمْ أَنَّ الْمَضْمُضَةَ لَيْسَتْ غَسْلُ الْفَمِ وَكَذَا الْإِسْتِنْشَاقُ لَيْسَ غَسْلُ الْأَنْفِ بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ  
عَنْ إِدَارَةِ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَمَجْهٍ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَذْبِ الْمَاءِ بِالْفَمِ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ فِي فَضْلِ الْجَنَائِزِ مِنْ غَايَةِ  
الْيَبَانَ فَمَنْ بَدَّلَهَا بَغَسَلَ الْفَمِ ، وَالْأَنْفِ لَمْ يُصِبْ هـ .

قُلْتُ يَظْهَرُ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَجَّ مِنْ شَرْطِ الْمَضْمُضَةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ هـ .

وَلِذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ التَّعْبِيرُ بِالْمَضْمُضَةِ ، وَالِاسْتِنْشَاقِ أَوَّلَى مِنَ الْغَسْلِ لِمَا فِي الْمَضْمُضَةِ مِنْ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مُجَرَّدِ  
الْغَسْلِ وَهُوَ إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ ، وَفِي الْإِسْتِنْشَاقِ مِنْ جَذْبِهِ بِرِيحِ الْأَنْفِ لِتَحْصُلِ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي هِيَ سُنَّةٌ لِغَيْرِ الصَّائِمِ

لِحَدِيثِ : بَالِغٌ { إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا } وَذَلِكَ بِالْفَرْغَةِ ، وَالِاسْتِنْشَاقِ وَلَوْ بَلَعَهُ أَجْزَأُ إِذَا الْمَجَّ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَكِنَّهُ أَفْضَلُ  
لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ كَذَا قَالَهُ الْمُقْدِسِيُّ (قَوْلُهُ : بِيَمِينِهِ ) أَقُولُ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِغَسْلِ الْفَمِ ، وَالْأَنْفِ لِأَنَّ السُّنَّةَ اخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ  
لِكُلِّ غَسْلَةٍ مِنْ ثَلَاثٍ غَسْلَهُمَا وَلَوْ أَخَذَ مَاءً فَمَضْمُضَ بِيَعْضِهِ وَاسْتَنْشَقَ بِبَاقِيهِ جَازَ وَعَكْسُهُ لَا يُجْزِيهِ فِي السُّنَّةِ أَوْ  
الْفَرْضِ فِي الْجَنَابَةِ ، وَمَا فِي الصَّرْفِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ يَصِيرُ آتِيًا بِالسُّنَّةِ فَمَرَّادُهُ أَصْلُ سُنَّةِ الْمَضْمُضَةِ وَمَنْ نَفَاهُ أَرَادَ السُّنَّةَ  
فِيهَا أَيْ تَجْدِيدَ الْمِيَاهِ ، وَالْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ سُنَّتَانِ مُؤَكَّدَتَانِ يَأْتُمُ بَتَرَكِهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ فِي قُوَّةِ  
الْوَاجِبِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُقْدِسِيِّ (قَوْلُهُ : وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ ) أَقُولُ هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُحْرَمِ وَقِيدَهُ فِي السَّرَاجِ بِأَنَّ

يَكُونُ بِمَاءٍ مُتَقَاطِرٍ فِي الْأَصَابِعِ دُونَ اللَّحْيَةِ وَيَقُومُ مَقَامَهُ الْإِدْخَالُ فِي الْمَاءِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَهُوَ سُنَّةٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، وَأَبُو حَبِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يُفَضِّلَانِهِ وَرَجَّحَ فِي الْمَسْئُوطِ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَفِي الرَّجُلَيْنِ أَنْ يُخْلَلَ إِلَى آخِرِهِ ) قَالَ الْكَمَالُ فِي الْقَنِيَةِ كَذَا وَرَدَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمِثْلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَمْرُ اتِّفَاقِي لَأَسَنَّةٍ مَقْصُودَةٍ أَتَتْهُ . ( قَوْلُهُ : وَتَفْلِيثُ الْغُسْلِ ) أَقُولُ لَكِنَّ الْوَلَّى فَرَضَ ، وَالثَّانِيَةَ سُنَّةً ، وَالثَّلَاثَةَ إِكْمَالَ السُّنَّةِ ، وَقِيلَ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ( قَوْلُهُ : وَالْأَذُنَيْنِ بِمَائِهِ ) أَيِ الرَّأْسِ قُلْتُ لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ ، قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَمَسَحُ الْأَذُنَيْنِ وَلَوْ بِمَائِهِ أَيِ الرَّأْسِ .

( وَمُسْتَحَبُّهُ التِّيَامُنُ ) أَيِ الشَّرُوعُ مِنْ جَانِبِ الْيَمِينِ ( وَمَسَحُ الرِّقْبَةِ لَا الْخُلُقُومِ ) فَإِنَّ مَسْحَهُ بِدَعَةٍ كَذَا فِي الطَّهْرِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَمُسْتَحَبُّهُ التِّيَامُنُ ) يَعْنِي فِي الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ وَلَيْسَ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عُضْوَانِ لَا يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ مِنْهُمَا إِلَّا الْأَذُنَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْمُتَوَضِّئُ أَقْطَعَ لَا يُمْكِنُهُ مَسْحُهُمَا مَعًا فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْيَمِينِ ، وَبِالْخَدِّ الْيَمِينِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَمَسَحُ الرِّقْبَةِ ) أَقُولُ جَعَلَهُ وَمَا قَبْلَهُ مَسْنُونًا فِي الْبُرْهَانِ وَضَعَفَ اسْتِحْبَابَهُ ، فَقَالَ وَسُنَّ الْبِدَاءَ بِالْيَمِينِ وَرُءُوسِ الْأَصَابِعِ وَمُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَمَسَحِ الرِّقْبَةِ وَقِيلَ : إِنَّ الْأَرْبَعَةَ مُسْتَحَبَّاتٌ .  
اهـ .

( وَمِنْ آدَابِهِ ) إِنَّمَا قَالَ هَكَذَا لِأَنَّ لَهُ آدَابًا أُخْرَى ذُكِرَتْ فِي الْمُطَوَّلَاتِ ( اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ) عِنْدَ الْوُضُوءِ ( وَذَلِكَ أَعْضَائِهِ وَإِدْخَالُ خِنْصَرِهِ صِمَاحِي أَذُنَيْهِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْوَقْتِ لِغَيْرِ الْمَغْدُورِ ) فَإِنَّ وَضُوءَ الْمَغْدُورِ قَبْلَ الْوَقْتِ يَنْقُصُ عِنْدَ زَفْرِ بَدْخُولِ الْوَقْتِ فَالْأَخُوطُ لَهُ أَنْ يَحْتَرِزَ عَنْهُ ( وَتَحْرِيكُ خَاتَمِهِ الْوَاسِعِ وَعَدَمُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ النَّاسِ ، وَالْجُلُوسُ فِي مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ ) اخْتِرَازًا عَنِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ( وَالْجَمْعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْقَلْبِ وَفِعْلِ اللِّسَانِ ، وَالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ كَمَا مَرَّ ، وَالِدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورَاتِ ) مِنَ الْأَدْعِيَةِ ( عِنْدَهُ ) أَيِ عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ عُضْوٍ بَأَن يَقُولَ عِنْدَ الْمُضْمَضَةِ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ وَعِنْدَ الْإِسْتِنْشَاقِ اللَّهُمَّ أَرْحِنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَارْزُقْنِي مِنْ نَعِيمِهَا وَعِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ وَجُوهٌ وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ وَعِنْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبِي حِسَابًا يَسِيرًا وَعِنْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ الْيُسْرَى اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي ، وَعِنْدَ مَسْحِ رَأْسِهِ اللَّهُمَّ أَظْلِنِي تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ وَعِنْدَ مَسْحِ أُذُنَيْهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَعِنْدَ مَسْحِ عُنُقِهِ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عُنُقِي مِنَ النَّارِ وَعِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلَمِي عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ يَوْمَ تَرَى الْأَفْدَامَ ( وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ ) أَيِ الْوُضُوءِ ( وَأَنْ يَقُولَ ) بَعْدَهُ ( اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَأَنْ يَشْرَبَ ) بَعْدَهُ ( مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ )

بِفَتْحِ الْوَاوِ وَهُوَ مَا يَوْضَأُ بِهِ ( مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ قَائِمًا ) قَالُوا لَمْ يَجْزُ شَرْبُ الْمَاءِ قَائِمًا إِلَّا هَاهُنَا وَعِنْدَ زَمَرٍ .

( قَوْلُهُ : وَذَلِكَ أَعْضَائِهِ ) جَعَلَهُ فِي الْخُلَاصَةِ ، وَالْمَوْهَبِ مِنَ السَّنَنِ وَجَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ سُنَّةً فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ السُّنَّةَ إِكْمَالُ الْفَرْضِ فِي مَحَلِّهِ اهـ .  
وَهُوَ كَذَلِكَ هُنَا ( قَوْلُهُ : وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْوَقْتِ ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ : وَعِنْدِي أَنَّهُ مِنْ آدَابِ الصَّلَاةِ لَا الْوُضُوءِ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ لِفِعْلِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ قَوْلُهُ : وَعَدَمُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْغَيْرِ ( أَقُولُ وَعَنْ الْوَبْرِيِّ : لَا بَأْسَ بِصَبِّ الْخَادِمِ }

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ { (قَوْلُهُ : وَعَدَمُ التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ النَّاسِ ) يَعْنِي مَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ دَعَتْ إِلَيْهِ يَخَافُ فَوْتَهَا بِتَرْكِهِ .

(قَوْلُهُ : وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ غَسَلِ كُلِّ غُضُوٍّ ) لَفْظَةٌ " غَسَلَ " سَاقِطَةٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَهُوَ أَوَّلَى لَشُمُولِهِ التَّسْمِيَةَ فِي الْمَمْسُوحِ وَعَلَى ثُبُوتِهَا تُسْتَفَادُ بِالتَّغْلِيْبِ (قَوْلُهُ : كَمَا مَرَّ ) أَيِ مِنَ الْكِفَايَةِ بِأَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ (قَوْلُهُ : وَالدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورَاتِ مِنَ الْأُدْعِيَةِ ) قَالَ النَّوَوِيُّ الْأُدْعِيَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لَا أَصْلَ لَهَا وَالَّذِي ثَبَتَ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ السَّرَاجُ الْهِنْدِيُّ فِي شَرْحِ التَّوْشِيحِ كَذَا فِي الْبَحْرِ قُلْتُ قَالَ الْعَلَّامَةُ مُحَقِّقُ الشَّافِعِيَّةِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ : وَأَفَادَ الشَّارِحُ أَنَّهُ فَاتَ الرَّافِعِيَّ وَالتَّوَوِيَّ أَنَّهُ أَيِ دُعَاءِ الْأَعْضَاءِ رُويَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طُرُقٍ فِي تَارِيخِ ابْنِ حِبَّانَ وَغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لِلْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ وَفِي الْمُصَنَّفِ أَصْلُهُ يَعْنِي بِاعْتِبَارِ الصَّحَّةِ أَمَّا بِاعْتِبَارِ وُرُودِهِ مِنَ الطُّرُقِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَسْتَحْضِرْهُ حِينَئِذٍ وَاعْلَمْ

أَنَّ شَرْطَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ عَدَمُ شِدَّةِ ضَعْفِهِ وَأَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَصْلِ عَامٍّ وَأَنْ لَا تُعْتَقَدَ سَنِيَّةُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَنْتَهَى .

(قَوْلُهُ : بِأَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ اللَّهُمَّ أَعِنِّي إِلَى آخِرِهِ ) هَذَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ ، وَالدُّعَاءِ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يَقُولَ عِنْدَ كُلِّ غُضُوٍّ : بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ اللَّهُمَّ أَعِنِّي إِلَى آخِرِهِ (قَوْلُهُ : وَأَنْ يَشْرَبَ قَائِمًا ) قِيلَ وَإِنْ شَاءَ قَاعِدًا .

وَمَكْرُوهُهُ لَطَمُ الْوُجْهِ بِالْمَاءِ ، وَالْإِسْرَافُ فِيهِ ( وَتَثْلِيثُ الْمَسْحِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَنَقَلَ فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ عَنْ مَبْسُوطِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ التَّثْلِيثَ بِمَاءٍ وَاحِدٍ لَا بَأْسَ بِهِ ( وَبِمِيَاهِ بَدْعَةٍ ) . (قَوْلُهُ : وَالْإِسْرَافُ فِيهِ ) أَقُولُ وَكَذَا التَّغْيِيرُ لَتَغْيِيرِ السَّنَةِ ( نَبِيَّةٌ ) : الْوُضُوءُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ فَرَضَ عَلَى الْمُحَدِّثِ لِلصَّلَاةِ وَلَوْ نَفَلًا وَلِحِجَاةٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَمَسٍّ مُصَحَّفٍ ، وَوَاجِبٌ لِلطَّوَّافِ ، وَمَنْدُوبٌ لِلنَّوْمِ عَلَى طَهَارَةٍ وَإِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْهُ وَلِلْمُدَاوِمَةِ عَلَيْهِ وَلِلْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ ، وَبَعْدَ غِيَبَةٍ وَكَذِبٍ ، وَنَمِيمَةٍ ، وَإِنْشَادِ شِعْرِ وَفَهْقَةٍ أَيِ خَارِجِ الصَّلَاةِ ، وَغَسَلِ مِيَتٍ وَحَمَلِهِ وَلِكُلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ ، وَقَبْلَ غَسَلِ الْجَنَابَةِ ، وَلِلجُبِّ عِنْدَ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَنَوْمٍ وَوُطْءٍ ، وَلِغَضَبٍ وَقُرْآنٍ وَحَدِيثٍ وَرَوَايَةٍ ، وَدِرَاسَةِ عِلْمٍ ، وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَلِخُطْبَةٍ ، وَزِيَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوُفُوفٍ وَسَعْيٍ وَأَكْلِ جُزُورٍ لِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَبَعْدَ كُلِّ خَطِيئَةٍ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُقَدِّسِيِّ .

( وَنَاقِضُهُ خُرُوجُ نَجَسٍ ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَهُوَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ وَبِالْكَسْرِ مَا لَا يَكُونُ طَاهِرًا ( مِنْهُ ) أَيِ الْمُتَوَضَّئِ ( إِلَى مَا يَطْهَرُ ) أَيِ يُلْحَقُهُ حُكْمُ الطَّهْرِ فِي الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ قَوْلُهُ خُرُوجُ نَجَسٍ يَتَنَاوَلُ خُرُوجَهُ مِنَ السَّيْلَيْنِ وَغَيْرِهِمَا لِمَا قَالَ فِي الْمُحِيطِ حَدُّ الْخُرُوجِ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْبَاطِنِ إِلَى الظَّاهِرِ وَذَلِكَ يُعْرَفُ بِالسَّيْلَانِ عَنْ مَوْضِعِهِ فَعَبَّرَ عَنِ الْخُرُوجِ بِالسَّيْلَانِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَهَرَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى رَأْسِ السَّيْلَيْنِ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَإِنْ لَمْ يَسَلْ لَأَنَّ رَأْسَ السَّيْلَيْنِ لَيْسَ مَكَانَ النَّجَاسَةِ وَإِنَّمَا تُوجَدُ بِالْإِنْتِقَالِ مِنْ مَكَانِهَا إِلَيْهَا فَعُرِفَ الْإِنْتِقَالُ بِالظُّهُورِ فَأَقِيمَ الظُّهُورُ مَقَامَ الْخُرُوجِ ، وَحَدُّ السَّيْلَانِ أَنْ يَعْلُوَ فَيَنْحَدِرَ عَنْ رَأْسِ الْجُرْحِ هَكَذَا فَسَّرَهُ أَبُو يُوسُفَ لَأَنَّهُ مَا لَمْ يَنْحَدِرْ عَنْ رَأْسِ الْجُرْحِ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مَكَانِهِ فَإِنَّ مَا يُوزَايِ الدَّمَ مِنْ أَعْلَى الْجُرْحِ مَكَانُهُ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْخُرُوجَ فِي غَيْرِ السَّيْلَيْنِ عَيْنُ السَّيْلَانِ وَيَطْهَرُ ضَعْفٌ مَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَنَّ قَوْلَهُ إِلَى مَا يَطْهَرُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ مَا خَرَجَ لَا بِقَوْلِهِ سَالَ فَإِنَّهُ إِذَا فُصِدَ

وَخَرَجَ دَمٌ كَثِيرٌ ، وَسَالَ بِحَيْثُ لَمْ يَتَلَطَّحْ رَأْسُ الْجُرْحِ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي الْإِنْتِقَاضِ عِنْدَنَا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسِلْ إِلَى مَوْضِعِ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ بَلْ خَرَجَ إِلَى مَوْضِعِ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ ثُمَّ سَالَ فَإِنَّ السَّيْلَانَ إِلَى مَوْضِعِ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ قَدْ وَجَدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ السَّيْلَانُ عَلَيْهِ فَلْيُتَأَمَّلْ وَصَفُ مَا قَالَ فَالْعِبَارَةُ الْحَسَنَةُ أَنَّ يَقُولَ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى مَا يَطْهَرُ إِنْ كَانَ نَجَسًا سَالَ لِأَنَّ مِنْهَا كَوْنُ الْخُرُوجِ مُغَايِرًا لِلْسَّيْلَانِ وَقَدْ تَبَيَّنَ فَسَادُهُ فَيَكُونُ قَوْلُهُ سَالَ

حَشْوًا بَعْدَ قَوْلِهِ خَرَجَ بَلْ الْعِبَارَةُ الْحَسَنَةُ مَا اخْتَرَنَاهُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ : خُرُوجُ نَجَسٍ اخْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا غُرِزَتْ إِبْرَةٌ فَأَرْتَقَى الدَّمُ عَلَى رَأْسِ الْجُرْحِ لَكِنْ لَمْ يَسِلْ فَإِنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مَسْفُوحٍ وَقَوْلُهُ : إِلَى مَا يَطْهَرُ اخْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا وَصَلَ الْبَوْلُ إِلَى قَصَبَةِ الذَّكَرِ وَلَمْ يَطْهَرْ وَعَمَّا إِذَا كَانَ فِي عَيْنِهِ قُرْحَةٌ وَصَلَ دُمُهَا إِلَى جَانِبِ آخَرٍ مِنْ عَيْنِهِ وَعَمَّا إِذَا سَالَ الدَّمُ إِلَى مَا فَوْقَ مَارِنِ الْأَنْفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَالَ إِلَى الْمَارِنِ لِأَنَّ الْإِسْتِشْقَاقَ فِي الْجَنَابَةِ فَرَضٌ .

( وَ ) خُرُوجُ ( رِيحٍ أَوْ دُودَةٍ أَوْ حَصَاةٍ مِنَ الدُّبْرِ ) ذَكَرَ الرَّيْحَ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْهُ وَلَيْسَ بِنَجَسٍ مَعَ أَنَّهُ نَاقِضٌ لِمُجَاوَرَةِ النَّجَسِ وَذَكَرَ الْآخَرَيْنِ لِأَنَّ مَا مَعَهُمَا مِنَ النَّجَسِ وَإِنْ قَلَّ حَدَثٌ فِي السَّيْلَيْنِ ( لَا ) خُرُوجُ رِيحٍ ( مِنَ الْقُبُلِ ، وَالدَّكَرِ ) لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ عَنْ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ ( وَلَا ) خُرُوجُ ( دُودَةٍ مِنَ الْجُرْحِ ) لِأَنَّ مَا عَلَيْهَا مِنَ النَّجَسِ قَلِيلٌ ، وَهُوَ لَيْسَ بِحَدَثٍ فِي غَيْرِ السَّيْلَيْنِ ( كَذَا ) لَا يَقْضَى ( لِحَمِّ سَقَطَ مِنْهُ ) أَيِ الْجُرْحِ ( وَمِلْءُ الْقَمِّ ) عَطْفٌ عَلَى خُرُوجِ وَهُوَ أَنْ يُضْبَطَ بِتَكْلُفٍ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَكَلَّفْ لَخَرَجَ ، وَقِيلَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْكَلَامِ ( فِي قِيءٍ مَرَّةً ) أَيِ صَفْرَاءَ ( أَوْ عَلَقٍ ) وَهُوَ لَفَةٌ دَمٌ مُنْعَقِدٌ لَكِنَّهُ هَاهُنَا سَوْدَاءُ وَإِذَا أُعْتَبِرَ فِيهِ مِلْءُ الْقَمِّ ( أَوْ ) قِيءُ ( طَعَامٍ أَوْ مَاءٍ ) وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ فِيهِ ذَلِكَ لَمَّا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِنَّ الْخُرُوجَ أَيِ خُرُوجِ النَّجَسِ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ يَتَحَقَّقُ بِالسَّيْلَانِ إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ وَبِمِلْءِ الْقَمِّ فِي الْقِيءِ ثُمَّ قَالَ وَمِلْءُ الْقَمِّ أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ ظَاهِرًا فَاعْتَبِرَ خَارِجًا وَاعْتَرِضَ عَلَى قَوْلِهِ

لِأَنَّهُ يَخْرُجُ ظَاهِرًا فَاعْتَبِرَ خَارِجًا بِأَنْ جَعَلَ الظَّاهِرَ الْغَالِبَ كَالْمُتَحَقِّقِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا لَا يَنْضَبُطُ فِيهِ الْأَصْلُ كَالسَّفَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْمَشَقَّةِ أَوْ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ كَالْيَلِاجِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْإِنْزَالِ وَأَمَّا فِي الْمُنْضَبِطِ الظَّاهِرِ فَلَا كَمَا فِي مَبْحَثِنَا فَإِنَّ خُرُوجَ الْقِيءِ مِنَ الْقَمِّ لَا يَتَعَسَّرُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ فَكَيْفَ أُقِيمَ مِلْءُ الْقَمِّ مَقَامَهُ كَيْفَ وَفِي الصُّورَةِ الَّتِي يَكُونُ الْقِيءُ مِلْءُ الْقَمِّ ثُمَّ مُنِعَ مِنَ الْخُرُوجِ بِالتَّكْلُفِ عَدَمُ الْخُرُوجِ مُتَيَقِّنٌ فَمِنْ أَيْنَ حُكْمُ الْإِنْتِقَاضِ وَفِي الصُّورَةِ الَّتِي يَكُونُ الْقِيءُ أَقَلَّ مِنْ مِلْءِ الْقَمِّ وَلَكِنْ خَرَجَ مِنَ الْقَمِّ الْخُرُوجُ مُتَيَقِّنٌ فَالْقَوْلُ بَعْدَ الْإِنْتِقَاضِ نَقْضٌ لِلْعِلَّةِ قَوْلُ مَبْنَاهُ جَعَلَ ضَمِيرٌ لِأَنَّهُ رَاجِعًا إِلَى الْقِيءِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى النَّجَسِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ الْخُ .

دَلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَبِمِلْءِ الْقَمِّ فِي الْقِيءِ فَالْمَعْنَى أَنَّ خُرُوجَ النَّجَسِ يَتَحَقَّقُ بِمِلْءِ الْقَمِّ فِي الْقِيءِ لِأَنَّ النَّجَسَ حَيْثُ يَخْرُجُ ظَاهِرًا لِأَنَّ هَذَا الْقِيءُ لَيْسَ إِلَّا مِنْ قَعْرِ الْمَعِدَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْتَضْحَبٌ لِلنَّجَسِ بِخِلَافِ الْقَلِيلِ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْلَى الْمَعِدَةِ فَلَا يَسْتَضْحَبُهُ هَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ هَذَا الْمَحَلُّ فَإِنَّ شُرَاحَهُ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِجَلِّهِ مَعَ أَنَّهُ وَاجِبُ الْجَلِّ ( كَذَا ) أَيِ كَمَا يَنْقُضُ مِلْءُ الْقَمِّ فِيمَا ذَكَرَ يَنْقُضُ ( دَمٌ ) فِي قِيءِهِ بَلَا شَرْطَ مِلْءِ الْقَمِّ لظُهُورِ كَوْنِهِ نَجَسًا لِكَوْنِهِ مَائِعًا ( وَفَيْحٌ وَلَوْ ) كَانَا مَخْلُوطَيْنِ ( بِزَاقٍ ) لَكِنْ ( غَلْبَاهُ أَوْ سَاوِيَاهُ ) أَيِ الدَّمِ ، وَالْفَيْحُ سَاوِيَا الْبُزَاقِ حَتَّى لَوْ كَانَا مَخْلُوطَيْنِ لَهُ لَمْ يَنْقُضَا .

(قوله : خروج نجس ) أقول ظاهره أن الخروج هو الناقص لا عين الخارج وهو خلاف ظاهر المذهب قال في البرهان ينقض بما يخرج من السيلين ، وإن قل قيل المراد خروج ما يخرج لأنه علة الانقاص ، وهي أي العلة عبارة عن المعنى ، ولهذا قالوا المعاني الناقصة لكن الظاهر أن الناقص هو النجس الخارج لا خروجه لاستلزامه عدم تأثير النجس في النقص مع أن الضد هو المؤثر في رفع ضده فالناقص الخارج النجس ، والخروج علة لتحقيق الوصف الذي هو النجاسة فإضافة النقص إلى الخروج إضافة إلى علة العلة وتأييد بظاهر الحديث ما أحدث قال ما يخرج من السيلين كما في البحر ، والبرهان ( قوله : بفتح الجيم ) أقول خص المتن هنا بالفتح لأنه سيدكر النقص بما ليس بظاهر ( قوله : إلى ما يطهر أي يلحقه حكم التطهير في الوضوء أو الغسل ) أقول يعني أو غيرهما ليبقى عموم ما يشمل مسألة المفصل الآتية قوله : وعمّا إذا سأل الدم إلى ما فوق مارن الأنف ) يعني أقصاه لا ما قرب من الأرتبة فإن غسله مسنون فيتنقض الوضوء بسيلان الدم فيه .

( قوله : ذكر الريح لأنه خارج منه وليس بنجس ) هذا على الصحيح ( قوله : وذكر الأخيرين لأن ما معهما من النجس وإن قل حدث في السيلين ) أقول وذلك لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ما يخرج من السيلين كما قدّمناه ( قوله : لا خروج ربح من القبل والذكر ) أقول ، وعن محمد أنه حدث من قبلها قياساً على الدبر وعلى هذا الخلاف الدودة الخارجة من قبلها كما في التبيين ( قوله :

لأنه لا ينبعث عن محل النجاسة ) أقول ظاهره إثبات أنه ربح فيكون تعليل عدم نقضه معارضا للنص فينبغي أن يُعلل عدم نقضه بأنه اختلاج وليس بريح ( قوله : لأن ما عليها من النجس قليل ) حكم بنجاسة القليل كما أقي به الهنلواني والإسكاف أخذاً بقول محمد أن ما ليس بحدث من الدم نجس ، وإن كان الأصح قول أبي يوسف إنه ليس بنجس كما سيجيء وإلا أن يكون منافياً لقوله بعده وما ليس بحدث من قيء ونحوه ليس نجساً ( قوله : وهو أن يضبط بتكلف ) هو الأصح ( قوله : وقيل : أن يمنعه من الكلام ) أقول ، وقيل أن يجاوز الفم وقيل أن يعجز عن إمساكه ، وقيل : أن يريد على نصف الفم ( قوله : أو قيء طعام أو ماء ) أطلقه فشمل ما لو كان من ساعة تناوله الطعام ، والماء .

وقال الحسن : إذا تناول طعاماً أو ماءً ثم قاء من ساعته لا ينقض لأنه طاهر حيث لم يستحل وإنما اتصل به قليل القيء فلا يكون حدثاً فلا يكون نجساً وكذا قيء الصبي ساعة ارتضاعه ، وصححه في المعراج وغيره كذا في البحر .

وقال العلامة المقدسي : في شرحه لكن الظاهر أن ما في المعراج ليس تصحيحاً منهياً فإنه قال قال الصبغاني هو المختار فتأمل انتهى ثم قال في البحر : ومحل الاختلاف ما إذا وصل إلى معدته ولم يستقر أمّا لو قاءه قبل الوصول إليها وهو في المري فإنه لا ينقض اتفاقاً كما ذكره الزاهدي انتهى .

( قوله : أقول مبناه جعل ضمير " لأنه " راجعاً إلى القيء وليس كذلك بل هو راجع إلى النجس ) أقول هذا لا يدفع الاعتراض لأنه

إذا رجع الضمير إلى النجس فأريد به نجس خاص أو ما يعم القيء يقال إن النجس منضبط الأصل وما كان كذلك لا يجعل الغالب فيه كالمحقق فالاعتراض باق ، والجواب أن يقال إن قول الهداية لأنه أي القيء الذي يملأ الفم يخرج طاهراً أي إلى الفم الذي له حكم الظاهر إذ يلزم غسله في الجنابة ويسن في الوضوء فاعتبر القيء خارجاً أي فعد خارجاً لأن من اعتبر شيئاً فقد اعتد به أي فعد ناقصاً لكونه نجساً وصل إلى محل يلحقه حكم التطهير ،

وبهذا سقط قول المعتز ، وفي الصورة التي يكون القيء ملء الفم ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخروج متيقن فمين أين حكم بالانقياض ، لما علمت من أن الفم مما يلحقه حكم التطهير ، وقد وصل إليه ما كان بالباطن من التجسس لتحقيقه بملء الفم ؛ لقول الهداية إن الخروج يتحقق بالسيلان إلى موضع يلحقه حكم التطهير و بملء الفم في القيء أي ويتحقق بملء الفم في القيء وسقط أيضا قول المعتز ، وفي الصورة التي يكون القيء أقل من ملء الفم ولكن خرج من الفم الخروج متيقن لأن تيقن خروج القليل غير معتبر لعدم كونه نجسا لأنه لا يكون نجسا إلا إذا ملأ الفم فكان قول المعتز فاقول بعدم الانقياض نقضا للعللة قولاً ساقطاً لأن العللة التجسس الموصوف بالخروج إلى محل يلحقه حكم التطهير لا مطلق الخارج فالعللة ذات وصفين .

( قوله : كذا دم في فيه )

الخ ( هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لما قال في البحر : إنه لو كان صاعداً من الجوف مائعا غير مخلوط بشيء فعند

محمد ينقض إن ملأ الفم كسائر أنواع القيء ، وعندهما إن سال بقوة نفسه نقض وإن كان قليلا واختلف التصحيح صحح في البدائع قولهما ، قال وبه أخذ عامة المشايخ وقال الزيلعي : إنه المختار وصحح في المحيط قول محمد وكذا في السراج مغزيا إلى الوجيز ولو كان مائعا نازلا من الرأس نقض قل أو كثر يجمع أصحابنا ( قوله : حتى لو كانا مغلوبين له لم ينقضا ) قالوا علامة كون الدم غالبا أو مساويا أن يكون أحمر ، وعلامة كونه مغلوبا أن يكون أصفر فينظر ما يعلم به حال القيح .

فرغ الحقا بالقيء ماء في فم التائم إذا صعد من الجوف بأن كان أصفر أو مائعا وهو مختار أبي نصر وصحح في الخلاصة طهارته وعند أبي يوسف نجس ولو نزل من الرأس فطاهر اتفاقا ، وفي التجسس أنه طاهر كيفما كان وعليه الفتوى كما في البحر .

( ، والبلغم لا ينقض مطلقا ) أي سواء نزل من الرأس أو صعد من الجوف وسواء كان ملء الفم أو لا لأنه للزوجه لا تداخله التجاسة ( إلا عند أبي يوسف في صاعد ملأه ) أي الفم لتنجسه بالمجاورة ( وإن اختلط ) البلغم ( بالطعام اعتبر الغالب ) فإن غلب الطعام وملأ الفم نقض وإن غلب البلغم لا ينقض إلا عند أبي يوسف إذا ملأ الفم .

( قوله : وإن اختلط البلغم بالطعام اعتبر الغالب ) قد صرح بالنقض إن غلب الطعام مطلقا ولم يذكر ما إذا تساويا

وقال الكمال إن كانت الغلبة للطعام وكان بحال لو انفرد بملء الفم تنقض طهارته وإن كان بحال لو انفرد البلغم ملأه فعلى الخلاف وإن كان سواء لا ينقض كذا في الخلاصة وفي صلاة المحسن قال : العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة وعجز هذا أولى من عجز ما في الخلاصة هذا وكان الطحاوي يميل إلى قول أبي يوسف بناء على أنه نجس لأنه أحد الأركان كالدم ، والصغراء ويكره أن يأخذ بطرف كفه هـ .

( والمجلس يجمع متفرقه ) أي القيء ( عنده ) أي عند أبي يوسف ( والسبب ) يجمع متفرقه ( عند محمد ) يعني لو قاء متفرقا بحيث لو جمع صار ملء الفم قابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فإن حصل ملء الفم في مجلس واحد نقض عنده وإن تعدد الغنيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان ، فإن حصل ملء الفم بغنيان واحد

نَقَضَ عِنْدَهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَ الْمَجْلِسُ .

( قَوْلُهُ : وَالسَّبَبُ يَجْمَعُ مُتَفَرِّقُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ) أَقُولُ ، وَالْأَصَحُّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْكَافِي ، وَالْبُرْهَانُ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ : قَدْ تَقَلُّوا فِي كِتَابِ الْعَصَبِ مَسْأَلَةً اعْتَبَرَ فِيهَا مُحَمَّدٌ الْمَجْلِسَ وَأَبُو يُوسُفَ السَّبَبَ وَهِيَ نَزْعُ خَاتَمٍ مِنْ أَصْبَعٍ نَأْتِمُ إِنْ أَعَادَهَا فِي ذَلِكَ النَّوْمِ يَبْرَأُ إِجْمَاعًا وَإِنْ اسْتَيْقَظَ قَبْلَ إِعَادَتِهِ ثُمَّ نَامَ فِي مَوْضِعِهِ فَأَعَادَهَا لَا يَبْرَأُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَبْرَأُ وَإِنْ تَكَرَّرَ نَوْمُهُ وَيَقْطَعُهُ فَإِنْ قَامَ عَنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَيْهِ ثُمَّ نَامَ فِي آخَرٍ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ لَمْ يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ إِجْمَاعًا لِاخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ ، وَالسَّبَبُ وَلَمْ يَذْكُرْ لِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلًا ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّحْوِيلِ وَتَمَامِهِ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ .

( وَمَا لَيْسَ بِحَدَثٍ ) مِنْ قِيٍّ وَنَحْوِهِ ( لَيْسَ بِنَجَسٍ ) أَمَّا الْقِيُّ فَلَمَّا عَرَفْتَ أَنَّ قَلِيلَهُ يَخْرُجُ مِنْ أَعْلَى الْمَعِدَةِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَحَلِّ النَّجَاسَةِ وَأَمَّا الدَّمُ فَلِأَنَّ قَلِيلَهُ غَيْرُ مَسْفُوحٍ فَلَا يَكُونُ مُحَرَّمًا لِلَّيَّةِ فَلَا يَكُونُ نَجَسًا وَأَمَّا حُرْمَةُ غَيْرِ الْمَسْفُوحِ فِي الدَّامِيِّ بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ لَحْمِهِ فَلَا يُوجِبُ نَجَاسَةً إِذْ هَذِهِ الْحُرْمَةُ لِلْكَرَامَةِ لَا لِلنَّجَاسَةِ فَغَيْرُ الْمَسْفُوحِ فِي الدَّامِيِّ يَكُونُ عَلَى طَهَارَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ مَعَ كَوْنِهِ مُحَرَّمًا .

( قَوْلُهُ : وَمَا لَيْسَ بِحَدَثٍ لَيْسَ بِنَجَسٍ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ الْكَمَالُ : قَوْلُهُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مُحَمَّدٍ إِنَّهُ نَجَسٌ ، وَكَانَ الْأَسْكَافُ وَالْهَنْتَوَانِيُّ يُفْتِيَانِ بِقَوْلِهِ وَجَمَاعَةٌ اعْتَبَرُوا قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ رَفَقًا بِأَصْحَابِ الْقُرُوحِ حَتَّى لَوْ أَصَابَ ثَوْبٌ أَحَدَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ لَا تَمْتَنِعُ الصَّلَاةُ فِيهِ مَعَ أَنَّ الْوُجْهَ يُسَاعِدُهُ لِأَنَّهُ ثَبِتَ أَنَّ الْخَارِجَ بِوَصْفِ النَّجَاسَةِ حَدَثٌ ، وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ قَبْلَ الْخُرُوجِ لَا يَثْبُتُ شَرْعًا وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ لِلنَّاسِ طَهَارَةٌ فَلَزِمَ أَنَّ مَا لَيْسَ حَدَثًا لَمْ يُعْتَبَرْ خَارِجًا شَرْعًا وَمَا لَمْ يُعْتَبَرْ خَارِجًا لَمْ يُعْتَبَرْ نَجَسًا فَلَوْ أَخَذَ مِنَ الدَّمِ الْبَادِي فِي مَحَلِّهِ بِقَطْنَةٍ وَأَلْقَى فِي الْمَاءِ لَمْ يَنْجُسْ .

ا هـ .

( وَ ) نَاقِضُهُ أَيْضًا ( نَوْمٌ يُزِيلُ مُسْكَنَتَهُ ) أَيِ قُوَّتِهِ الْمَاسِكَةِ وَهُوَ النَّوْمُ بِحَيْثُ يُزُولُ مَقْعَدُهُ عَنِ الْأَرْضِ ، وَهُوَ النَّوْمُ مُضْطَجِعًا أَيْ وَاضِعًا أَحَدَ جَنْبَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ مُتَّكِنًا عَلَى أَحَدِ وَرَكَيْهِ أَوْ مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ أَوْ مُتَّكِنًا عَلَى وَجْهِهِ فَإِنَّ الْمُسْكَنَةَ إِذَا زَالَتْ لَا يُعْرَى عَنْ خُرُوجِ شَيْءٍ عَادَةً ، وَالثَّابِتُ عَادَةً كَالْمُتَيَقِّنِ بِهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُزَلْ النَّوْمُ مُسْكَنَتَهُ بَأَن كَانَ حَالَ الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ إِذَا رَفَعَ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَأَبْعَدَ عِضْدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ( فَلَا ) أَيِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( وَإِنْ تَعَمَّدَ ) أَيِ نَامَ قَصْدًا ( فِي الصَّلَاةِ ) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ( وَاخْتَلَفَ فِي ) نَوْمٍ ( مُسْتَدٍّ إِلَى مَا لَوْ أُزِيلَ لَسَقَطَ ) قَالَهُ فِي الْهِدَايَةِ عِنْدَ عَدِّ التَّوَاقُضِ أَوْ مُسْتَدًّا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أُزِيلَ لَسَقَطَ ، وَقَالَ شَرَّاحُهُ هَذَا مِمَّا اخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ وَلَيْسَ مِنْ أَصْلِ رِوَايَةِ الْمَبْسُوطِ .

وَفِي الْمُحِيطِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِرًّا عَلَى الْأَرْضِ كَانَ حَدَثًا وَإِنْ كَانَ مُسْتَقِرًّا لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِيهِ لَوْ نَامَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا فَسَقَطَ إِنْ انْتَبَهَ قَبْلَ السَّقُوطِ أَوْ حَالَةَ السَّقُوطِ أَوْ سَقَطَ نَائِمًا فَانْتَبَهَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَنْقُضْ وَإِنْ اسْتَقَرَّ نَائِمًا ثُمَّ انْتَبَهَ انْتَقَضَ ، وَلَوْ نَامَ عَلَى دَابَّةٍ هِيَ غُرْبَانَةٌ إِنْ كَانَ حَالَ الصُّعُودِ وَالْإِسْوَاءِ لَمْ يَكُنْ حَدَثًا وَفِي حَالِ الْهَبُوطِ حَدَثٌ .

( قَوْلُهُ : فَلَا أَيْ فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مُطْلَقًا ) أَقُولُ يَعْنِي لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا خَارِجَهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ ( تَنْبِيْهَانِ ) أَحَدُهُمَا لَيْسَ النَّاقِضُ النَّوْمُ بَلْ الْحَدَثُ وَلَكِنْ أُقِيمَ السَّبَبُ الظَّاهِرُ وَهُوَ النَّوْمُ مَقَامَهُ كَمَا فِي السَّفَرِ وَنَحْوِهِ .

الثَّانِي أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالنَّوْمِ يُخْرِجُ النَّعَاسَ مُضْطَجِعًا قَالَ فِي الْبَحْرِ : وَلَا ذِكْرَ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدَثٍ

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَاقِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الرَّازِيُّ : إِنْ كَانَ لَا يَفْهَمُ عَامَّةً مَا قِيلَ عَنْهُ كَانَ حَدَثًا كَذَا فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ ١ هـ

قُلْتُ لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادِهِ لِأَحَدٍ فَاقْتَضَى كَوْنَهُ الْمَنْهَبَ ، فَقَالَ : وَالنَّعَاسُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهُوَ قَلِيلٌ نَوْمٍ لَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ وَيَجْرِي عَنْهُ .

١ هـ .

( وَ ) نَاقِضُهُ أَيْضًا ( الْإِغْمَاءُ ، وَالسُّكْرُ ) الَّذِي حَصَلَ بِهِ فِي مَشْيِهِ تَمَائِلٌ ( وَالْجُنُونُ ) أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَلِزَوَالِ الْمُسْكَةِ بِهِمَا وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلِعَدَمِ تَمْيِيزِهِ الْحَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِ .

( وَ ) نَاقِضُهُ أَيْضًا ( فَهَقْهَةُ بَالِغٍ ) وَهِيَ مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَلِجِرَانِهِ وَأَمَّا الصَّحْكُ الْمَسْمُوعُ لَهُ فَقَطُّ فَلَا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ بَلْ الصَّلَاةَ ، وَالتَّبَسُّمُ لَا يُبْطِلُ شَيْئًا مِنْهُمَا ( يَقْظَانِ ) فِي صَلَاتِهِ ( يُصَلِّي بِالتَّوَضُّؤِ ) أَيِّ بِمُبَاشَرَةِ الْوُضُوءِ فَيَكُونُ اخْتِرَازًا عَنْ وَضُوءٍ فِي ضَمَنِ الْفُسْلِ ( صَلَاةٌ كَامِلَةٌ ) أَيِّ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَّ الْوَاردَ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { إِلَّا مَنْ ضَحَكَ مِنْكُمْ فَهَقْهَةً فَلْيُعِدْ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ } وَرَدَّ فِي صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا فَلَا يَنْقُضُ غَيْرُ الْقَهْقَهَةِ وَلَا فَهَقْهَةَ الصَّبِيِّ وَالتَّائِمِ وَالْمُغْتَسِلِ ، وَالْقَهْقَهَةُ خَارِجُ الصَّلَاةِ وَلَا فِي صَلَاةِ الْحِنَاةِ وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَإِنْ أَفْسَدَتْهُمَا ( وَلَوْ ) كَانَتْ الْقَهْقَهَةُ ( عِنْدَ السَّلَامِ ) أَيِّ قَبْلَهُ وَبَعْدَ التَّشَهُّدِ لَأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ ( إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ ) الْمُصَلِّي فِي الْقَهْقَهَةِ لَأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ تَكُونُ خُرُوجًا بِصُنْعِهِ وَسَيِّئَاتِي أَنَّ الصَّلَاةَ تَتِمُّ بِهِ كَيْفَ كَانَ ( فَإِذَا ) ( خَرَجَ الْإِمَامُ ) عَنْ الصَّلَاةِ ( بِهِ ) أَيِّ بِتَعَمُّدِ الْقَهْقَهَةِ ( فَهَقْهَةُ الْمَأْمُومِ ) ( لَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ ) لِأَنَّ خُرُوجَ الْإِمَامِ خُرُوجٌ لَهُ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا ) فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ .

( قَوْلُهُ : يُصَلِّي بِالتَّوَضُّؤِ أَيِّ بِمُبَاشَرَةِ )

( إلخ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى قَوْلِ الْمَشَائِخِ وَصَحَّحَ الْمُتَأَخِّرُونَ كَقَاضِي خَانَ التَّقْصِ عُقُوبَةً لَهُ مَعَ اتِّعَافِهِمْ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاتِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ ) أَقُولُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَتْنًا أَوْ شَرْحًا فَإِنْ يَكُنْ مَتْنًا فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ : وَنَاقِضُهُ فَهَقْهَةُ بَالِغٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ بُطْلَانِ وَضُوءِهِ كَصَلَاتِهِ وَلَمْ يَهْلُ بِذَلِكَ إِلَّا زُفْرُ رَحِمَةِ اللَّهِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَفِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ الْحَدَّثِ فِي الصَّلَاةِ تَصْرِيحٌ بِفَسَادِ الْوُضُوءِ بِفَهَقْهَةِ عَمْدًا بَعْدَ الْقُودِ قَدَرِ التَّشَهُّدِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِالتَّقْصِ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ فَقَالَ : وَتَقْصُنَا بِهَا أَيِّ بِالْقَهْقَهَةِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَضُوءَهُ لَوْجُودِهَا فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ ، وَنَفَاهُ زُفْرُ اخْتِرَازًا لَهُ بِالصَّلَاةِ ١ هـ .

وَكَذَا فِي التَّبْيِينِ وَشَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ وَإِنْ يَكُنْ شَرْحًا فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهُمَا تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ الْقَهْقَهَةَ عِنْدَ السَّلَامِ لَا تَكُونُ الْقَهْقَهَةُ فِي الصَّلَاةِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُ ( قَوْلُهُ : وَسَيِّئَاتِي أَنَّ الصَّلَاةَ تَتِمُّ بِهِ كَيْفَ كَانَ ) الضَّمِيرُ فِيهِ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ وَقَوْلُهُ : كَيْفَ كَانَ يَعْنِي مِنْ حَدَثٍ عَمْدًا وَكَلَامٌ



بَعْدَ الْقُودِ قَدَرِ الشَّهْدِ .

( تَنْبِيْهٌ ) لَمْ يَذْكُرْ مَا لَوْ فَهَقَّهَ الْإِمَامُ ، وَالْمَأْمُومُ مَعًا وَصَرَّحَ فِي الْبَحْرِ بِفَسَادِ وَضُوءَيْهِمَا ( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا )  
( أَقُولُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ إِنْ يَكُنْ شَرْحًا فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ خُرُوجَ الْإِمَامِ خُرُوجٌ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِسْقَامَةِ وَإِنْ يَكُنْ  
مَتْنًا كَمَا فِي النَّسَخِ الَّتِي رَأَيْتَهَا فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ : فَفَهَقَّهَ الْمَأْمُومُ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ وَهُوَ

مُشْكِلٌ لِأَنَّ بَقِيَّةَ الْإِمَامِ تَفْسُدُ صَلَاةَ الْمَسْبُوقِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَمْ يَبْقَ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فَإِذَا فَهَقَّهَ لَا يَنْتَقِضُ  
وَضُوءُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضًا قَاضِي خَانَ فِي فِتَاوَيْهِ ١ هـ .  
وَلَكِنَّ تَغْلِيلَ الْمُصَنِّفِ الْإِسْتِثْنَاءَ بِقَوْلِهِ : فَإِنَّهَا حَيْثُ تَكُونُ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ يُعَيَّنُ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مَتْنٌ وَقَدْ عَلِمْتَ عَدَمَ  
اسْتِقَامَتِهِ .

( وَ ) نَاقِضُهُ أَيْضًا ( الْمُبَاشَرَةُ الْفَاحِشَةُ ) وَهِيَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَتَهُ مُتَجَرِّدِينَ وَانْتَشَرَتْ آلَتُهُ وَأَصَابَ فَرْجُهُ فَرْجَهَا ( لِلْجَانِبَيْنِ ) أَيْ يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الرَّجُلِ ، وَالْمَرْأَةِ ( لَا مَسَّ الذَّكَرِ ، وَالْمَرْأَةِ ) فَإِنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ  
قُشِرَتْ نَقْطَةُ فَسَالِ مَاءٍ أَوْ نَحْوُهُ ( كَالصَّدِيدِ ، وَالْدَّمِ ) نَقْضٌ ، وَإِنْ عَلَا ( عَلَى رَأْسِ الْجُرْحِ ) ( فَازِيلٌ ) لَوْ كَانَ ( بَحِثْ إِذَا تَرَكَ سَالَ نَقْضٌ وَإِلَّا فَلَا ) يَنْقُضُ ( خَرَجَ مِنْ أَذْنِهِ قَيْحٌ لَوْ ) ( خَرَجَ ) ( بَوَجَعَ ) نَقْضٌ ( لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْجِرَاحَةِ  
( وَإِلَّا فَلَا ) يَنْقُضُ ( فِي عَيْنِهِ رَمَدٌ أَوْ عَمَشٌ ) يَفْتَحُ الْمِيمَ ضَعْفُ الْبَصْرِ مَعَ سِيلَانِ الدَّمْعِ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ ( إِنْ  
خَرَجَ مِنْهَا الدَّمْعُ نَقْضٌ وَإِنْ اسْتَمَرَّ صَارَ صَاحِبَ عُذْرِ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ ( كَمَا إِذَا كَانَ بِهَا ) ( أَيْ بِالْعَيْنِ ) ( غَرَبٌ ) يَفْتَحُ  
الْعَيْنَ الْمُعْجَمَةَ وَسُكُونِ الرَّاءِ عِرْقٌ فِي الْعَيْنِ يَسْقِي وَلَا يَنْقَطِعُ .

( قَوْلُهُ : وَالْمُبَاشَرَةُ الْفَاحِشَةُ وَهِيَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَتَهُ مُتَجَرِّدِينَ وَانْتَشَرَتْ آلَتُهُ وَأَصَابَ فَرْجُهُ فَرْجَهَا ) أَقُولُ كَذَا  
فَسَرَّهَا الزَّيْلَعِيُّ وَزَادَ الْكَمَالَ فِي تَفْسِيرِهَا الْمُعَانَقَةَ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ : فَقَالَ وَهِيَ أَنْ يَتَجَرَّدَا مَعًا مُتَعَانِقَيْنِ  
مُتَمَاسِيَيْنِ الْفَرْجَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَا تَنْقُضُ إِلَّا أَنْ يَتَيَقَّنَ خُرُوجَ شَيْءٍ ١ هـ .  
وَفِي الْقَنِيَّةِ وَكَذَا الْمُبَاشَرَةُ بَيْنَ الرَّجُلِ ، وَالْغُلَامِ وَكَذَا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ تَوْجِبُ الْوُضُوءَ عَلَيْهِمَا ١ هـ .  
وَفِي الْبَحْرِ وَكَذَا عَلَى الْمَرْأَتَيْنِ ( قَوْلُهُ : لَا مَسَّ الذَّكَرِ ) أَقُولُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدِ مِنْهُ ، .  
وَفِي الْبَدَائِعِ : مَا يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْإِسْتِحْبَابِ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِسْتِجَاءُ بِالْأَحْجَارِ دُونَ الْمَاءِ وَهُوَ حَسَنٌ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَهُ  
صَاحِبُ الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : قُشِرَتْ نَقْطَةُ الْخِ ) .

أَقُولُ هُوَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَنَاقِضُهُ خُرُوجُ نَجَسٍ مِنْهُ إِلَى مَا يَطْهَرُ لَكِنْ ذَكَرَ بَعْدَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ  
التَّفْصِيلِ ( قَوْلُهُ : خَرَجَ مِنْ أَذْنِهِ قَيْحٌ

إِلْخ ) كَذَا فِي التَّبْيِينِ مَعْرِيًّا إِلَى الْحُلُوفِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ الظَّاهِرُ إِذَا كَانَ الْخَارِجُ قَيْحًا أَوْ صَدَأً انْتَقَضَ  
سَوَاءً كَانَ مَعَ وَجَعٍ أَوْ بِلُونِهِ لِأَنَّهُمَا لَا يَخْرُجَانِ إِلَّا عَنْ عِلَّةٍ نَعَمْ هَذَا التَّفْصِيلُ حَسَنٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَارِجُ مَاءً لَيْسَ  
غَيْرُ ١ هـ .

قُلْتُ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ قَوْلُ الْكَمَالِ ثُمَّ الْجُرْحُ وَالتَّفْطَةُ وَمَاءُ التَّدْيِ ، وَالسَّرَّةُ وَالْأَذُنُ إِذَا كَانَ لِعِلَّةٍ سَوَاءً  
عَلَى الْأَصْحَ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : إِنْ خَرَجَ مِنْهَا الدَّمْعُ نَقْضٌ ) أَقُولُ فَيَلْزِمُهُ الْوُضُوءُ لَكِنْ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : لَوْ كَانَ فِي عَيْنِهِ رَمَدٌ أَوْ عَمَشٌ

يَسِيلُ مِنْهُمَا الدَّمُوعُ قَالُوا يُؤْمَرُ بِالْوُضوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ صَدِيدًا أَوْ قَيْحًا ١ هـ .  
وَهَذَا

التَّغْلِيلُ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَمْرٌ اسْتِحْبَابٌ فَإِنَّ الشَّكَّ ، وَالِاحْتِمَالَ فِي كَوْنِهِ نَاقِصًا لَا يُوجِبُ الْحُكْمَ بِالنَّقْضِ إِذَا الْيَقِينُ لَا  
يَزُولُ بِالشَّكِّ نَعَمْ إِذَا عَلِمَ مِنْ طَرِيقِ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِإِخْبَارِ الْأَطِبَّاءِ أَوْ بَعْلَامَاتٍ عَلَى ظَنِّ الْمُتَبَتَّلِي يَجِبُ كَذَا قَالَهُ صَاحِبُ  
الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ الرَّيْلَعِيِّ ١ هـ .

( قُلْتُ ) لَكِنْ صَرَّحَ الْكَمَالُ بِالْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ : قَالُوا مَنْ رَمَدَتْ عَيْنَاهُ ، وَسَالَ الْمَاءُ مِنْهُمَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضوءُ فَإِنْ  
اسْتَمَرَّ فَلَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ ١ هـ .

وَصِيغَةُ قَالُوا تُذَكِّرُ فِيمَا فِيهِ الْخِلَافُ فَيَفْهَمُ عَدَمُ الْوُجُوبِ مِنْ مُقَابِلِهِ ( قَوْلُهُ : كَمَا إِذَا كَانَ بِهِمَا غَرْبٌ ) أَقُولُ :  
وَالنَّقْضُ بِمَا سَالَ مِنْهُ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي التَّجَنُّسِ الْغَرْبُ فِي الْعَيْنِ إِذَا سَالَ مِنْهُ مَاءٌ نَقَضَ لِأَنَّهُ كَالْجُرْحِ وَلَيْسَ بِدَمٍ ، وَالْغَرْبُ بِالتَّخْرِيكِ وَرَمٍ فِي  
الْمَآفِي .

( الْمُحَدِّثُ الْبَالِغُ لَا يَمَسُّ مُصْحَفًا وَلَوْ بَيَاضَهُ ) الْخَالِي عَنِ الْخَطِّ ( إِلَّا بِغِلَافِهِ وَلَوْ مُتَّصِلًا ) وَهُوَ الْمَشْرُزُ ( وَقِيلَ  
مُنْفَصِلًا ) كَالْخَرِيطَةِ وَنَحْوَهَا وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحِيطِ ، وَالْكَافِي وَاخْتَارَ فِي الْهِدَايَةِ الثَّانِي ( وَلَمْ  
يُكْرَهُ ) مَسَّهُ ( بِالْكُمِّ وَقِيلَ يُكْرَهُ ) قَالَ فِي الْمُحِيطِ : كَرِهَ بَعْضُ مَشَايخِنَا مَسَّ الْمُصْحَفِ بِالْكُمِّ لِلْحَائِضِ وَالْجُنْبِ  
وَقَالَ عَامَّتُهُمْ : لَا يُكْرَهُ لِأَنَّ الْمَسَّ مُحَرَّمٌ وَهُوَ اسْمٌ لِلْمُبَاشَرَةِ بِالْيَدِ بِلَا حَائِلٍ وَاخْتَارَهُ فِي الْكَافِي أَيْضًا وَاخْتَارَ فِي  
الْهِدَايَةِ الثَّانِي ( وَرُخِّصَ الْمَسُّ بِالْيَدِ فِي ) الْكُتُبِ ( الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا التَّفْسِيرَ ) ذَكَرَهُ فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى وَغَيْرِهِ ( وَلَا )  
يَمَسُّ ( دَرَاهِمًا فِيهِ سُورَةٌ ) قَالُوا الْمُرَادُ بِهَا آيَةٌ ( إِلَّا بِصُرَّةٍ وَإِنْ جَارَ قِرَاءَتُهُ ) فَرَّقَ فِي الْمُحَدِّثِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ ،  
وَالْمَسِّ لِأَنَّ الْحَدِيثَ حَلَّ الْيَدِ دُونَ الْقَمِّ حَتَّى يَجِبُ غَسْلُ الْيَدِ لَا الْقَمِّ ، وَاسْتَوِيََا فِي الْجُنْبِ ، وَالْحَائِضِ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ  
وَالْحَيْضَ حَلًّا بِالْقَمِّ وَالْيَدِ حَتَّى يَجِبُ غَسْلُهُمَا فِيهِمَا وَلَا تَرُدُّ الْعَيْنُ لِأَنَّ الْجُنْبَ حَلَّ نَظَرُهُ إِلَى الْمُصْحَفِ بِلَا قِرَاءَةٍ  
كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ : إِلَّا بِغِلَافِهِ وَلَوْ مُتَّصِلًا وَهُوَ الْمَشْرُزُ ) أَقُولُ هَذَا خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ وَإِنْ صَحَّحَ لِمَا قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَغِلَافُهُ مَا يَكُونُ  
مُنْفَصِلًا عَنْهُ دُونَ مَا يَكُونُ مُتَّصِلًا بِهِ فِي الصَّحِيحِ وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ مَسُّ الْجِلْدِ الْمُتَّصِلِ بِهِ وَمَسُّ حَوَاشِي الْمُصْحَفِ ،  
وَالْيَاضُ الَّذِي لَا كِتَابَةَ عَلَيْهِ ، وَالصَّحِيحُ مَنْعُهُ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْمُصْحَفِ ١ هـ .

وَلَمَّا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ : اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْمُتَجَافِي فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْكُمُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْجِلْدُ وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ هُوَ الْخَرِيطَةُ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْأَصَحُّ : هُوَ الْجِلْدُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْمَشْرُزِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ  
الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ ) قَدْ عَلِمْتُ تَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْمَشْرُزِ ( قَوْلُهُ : وَاخْتَارَهُ فِي الْكَافِي أَيْضًا ) أَقُولُ  
عِبَارَةَ الْكَافِي : وَلَا يُكْرَهُ مَسُّهُ بِالْكُمِّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ .

( وَكُرِهَ دُخُولُهُ ) أَيِ الْمُحَدِّثِ ( مَسْجِدًا ) مِنَ الْمَسَاجِدِ ( وَطَوَافُهُ ) بِالْكَعْبَةِ كَذَا فِي التَّارِخَانِيَّةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحَرِّمَ  
لِأَنَّ حُرْمَتَهُمَا مِنْ أَحْكَامِ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ كَالْحَيْضِ ، وَالْجَنَابَةِ .

(فَرَضُ الْغُسْلِ) الْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا مَا يَتَنَاوَلُ الْفَرَضَ الْإِعْتِقَادِيَّ وَالْعَمَلِيَّ وَهُوَ مَا يَقُوتُ الْجَوَازُ بِقُوَّتِهِ (غَسْلُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ، وَ) سَائِرِ (الْبَدَنِ حَتَّى دَاخِلِ الْقُلْفَةِ فِي الْأَصَحِّ وَ) غَسْلُ (السَّرَّةِ وَالشَّارِبِ، وَالْحَاجِبِ وَجَمِيعِ اللَّحْيَةِ) أَيِ يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أَثْنَاءِ اللَّحْيَةِ كَمَا يَجِبُ إِلَى أَصُولِهَا إِذَا لَا حَرَجَ فِيهِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ (وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ) ذَكَرَهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى { فَاطْهَرُوا } صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي وَجُوبَ غَسْلِ مَا يَكُونُ مِنْ ظَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ كَالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ (لَا) غَسْلُ (مَا فِيهِ حَرَجٌ كَالْعَيْنِ وَتَقَبُّ الْفَمِ) لِأَنَّهُ حَرَجٌ، وَهُوَ مَذْفُوعٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } فِي الْمُحِيطِ إِنْ كَانَ لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى تَقَبِّ الْقُرْطِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ لَا يَتَكَلَّفُ وَكَذَا إِنْ انْضَمَّ بَعْدَ نَزْعِ الْقُرْطِ وَصَارَ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ الْقُرْطُ فِيهِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ لَا يَتَكَلَّفُ أَيْضًا (كَذَا) أَيِ كَالْعَيْنِ فِي الْحَرَجِ (نَقَضُ ضَمِيرَتِهَا وَبَلَّهَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَنْقُوضَةً يَجِبُ غَسْلُهَا (وَكَهَى بَلَّ أَصْلُهَا) دَفْعًا لِلْحَرَجِ (لَا نَقَضُ ضَمِيرَتِهِ) حَيْثُ يَجِبُ احْتِيَاظًا كَذَا فِي الْكَافِي.

(قَوْلُهُ: فَرَضُ الْغُسْلِ) الْفَرَضُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْرُوضِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يُذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ كَذَا فِي الْكَشَافِ، وَالْغُسْلُ يَعْنِي بِهِ غَسْلُ الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ وَهُوَ لُغَةٌ: بِضَمِّ الْغَيْنِ اسْمٌ مِنَ الْإِغْسَالِ، وَهُوَ تَمَامُ غَسْلِ الْجَسَدِ وَاسْمٌ لِلْمَاءِ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ أَيْضًا كَمَا فِي الْمَغْرِبِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ يَفْتَحُ الْغَيْنَ وَضَمُّهَا لُغَتَانِ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ وَأَشْهُرُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالضَّمُّ هُوَ الَّذِي يَسْتَعْمَلُهُ الْفُقَهَاءُ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، وَاصْطِلَاحًا هُوَ الْمَعْنَى الْاَوَّلُ اللَّغَوِيُّ وَهُوَ غَسْلُ الْبَدَنِ كَمَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ: الْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا مَا يَتَنَاوَلُ

إِلخ) أَقُولُ فَيَكُونُ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ لَا اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ. (قَوْلُهُ: حَتَّى دَاخِلِ الْقُلْفَةِ فِي الْأَصَحِّ) كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَنَقَلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْبَدَائِعِ: أَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي إِيصَالِ الْمَاءِ دَاخِلَ الْقُلْفَةِ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِذْخَالِ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي مُخْتَارَاتِ التَّوَاوِلِ اهـ. وَقَالَ الْكَمَالُ وَيَدْخُلُهُ أَيِ الْمَاءِ الْقُلْفَةَ اسْتِحْبَابًا. وَفِي التَّوَاوِلِ لَا يُجْزئُهُ تَرْكُهُ، وَالْأَصَحُّ الْاَوَّلُ لِلْحَرَجِ لَا لِكَوْنِهِ خِلْقَةً اهـ. (قُلْتُ) يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ إِنْ كَانَ يُمْكِنُ فَسُخِّ الْقُلْفَةِ بَلَا مَشَقَّةٍ لَا يُجْزئُهُ تَرْكُهُ وَإِلَّا أَجْرَاهُ وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ كَلَامُ الْكَمَالِ (قَوْلُهُ: وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ الدَّاخِلِ قَالَ الْكَمَالُ: وَتَغَسَّلُ فَرْجَهَا الْخَارِجَ لِأَنَّهُ كَالْفَمِ وَلَا يَجِبُ إِدْخَالُهَا الْأَصْبَحَ فِي قُبْلِهَا وَبِهِ يُفْتَى اهـ. (قَوْلُهُ: كَذَا نَقَضُ ضَمِيرَتِهَا وَبَلَّهَا) هُوَ الصَّحِيحُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهَا تُبَلُّ ذَوَابَّتَهَا ثَلَاثًا مَعَ كُلِّ بَلَّةٍ عَصْرَةً كَمَا فِي الْكَافِي وَكَذَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ:

وَلَيْسَ عَلَيْهَا بَلُّ ذَوَابَّتِهَا يَعْنِي إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ أَصُولَ الشَّعْرِ هُوَ الصَّحِيحُ قَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ: هُوَ الصَّحِيحُ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ يَجِبُ بَلُّهَا ثَلَاثًا مَعَ كُلِّ بَلَّةٍ عَصْرَةً، وَفِي صَلَاةِ الْبَقَالِيِّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ الذَّوَابِّ وَإِنْ جَاوَزَتْ الْقَدَمَيْنِ، وَفِي مَبْسُوطٍ بَكَرٍ فِي وَجُوبِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى شَعْبِ عِقَاصِهَا اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ اهـ. ، وَالْأَصَحُّ نَفْبُهُ لِلْحَضَرِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ اهـ كَلَامُ الْكَمَالِ.

( وَسُنَّتُهُ ) أي الغسل ( البدء بما ذكر في الوضوء ) من التَّيَّةِ ، والتَّسْمِيَةِ وغسل اليدين ( وغسل فرجه وحبث بدنه ) إن كان فيه حبث ( والتَّوَضُّؤُ ) أي استعمال الماء في جميع أعضاء الوضوء ( إلّا رجليه ) وهذا التَّفْهِيمُ أَحْسَنُ مِمَّا قِيلَ أَنَّ يَغْسِلُ جَمِيعَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ إِلَّا رَجْلَيْهِ لِأَنَّ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ لَيْسَتْ بِمَعْسُولَةٍ بَلْ بَعْضُهَا مَمْسُوحَةٌ وَفِي لَفْظِ التَّوَضُّؤِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ كَمَا فِي وَضُوءِ الصَّلَاةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ( لَوْ ) كَانَ رَجُلَاهُ ( بِمُسْتَنْقَعٍ ) أي بِمُسْتَجْمَعٍ مَاءٍ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى سَطْحٍ يَغْسِلُهُمَا ( ثُمَّ تَفْلِثُ صَبًّا ) حَتَّى لَوْ لَمْ يَصُبَّ لَمْ يَكُنِ الْغُسْلُ مَسْنُونًا وَإِنْ زَالَ الْحَدَثُ ( مُسْتَوْعِبٌ ) جَمِيعُ الْبَدَنِ حَالَةً كَوْنَهُ ( بَادِنًا ) فِي الْغُسْلِ ( بِمَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ ثُمَّ رَأْسِهِ فِي الْأَصَحِّ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا قَالَ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالْأَيْمَنِ ثَلَاثًا ثُمَّ بِالرَّأْسِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالرَّأْسِ ( ثُمَّ بَقِيَّةَ بَدَنِهِ وَبَعْدَهُ ) أي بَعْدَ الصَّبِّ الْمُسْتَوْعِبِ ( يَغْسِلُ رَجْلَيْهِ تَكْمِيلًا ) لِلْوُضُوءِ وَتَنْظِيفًا لَهُمَا عَنِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ لَمْ يَقُلْ ثُمَّ غَسَلَ رَجْلَيْهِ بِالْحَرِّ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ فِي سِيَاقِ قَوْلِهِ بَادِنًا وَلَيْسَ لَهُ مَعْنَى ( وَ ) سُنَّتُهُ أَيْضًا ( الدَّلَالَةُ ) لِأَنَّ السُّنَّةَ اكْتِمَالُ الْفَرْضِ فِي مَحَلِّهِ وَهُوَ كَذَلِكَ ( وَصَحَّ قَوْلُ بَلَّةَ عَضُوهُ إِلَى آخِرِ فِيهِ ) أي الْغُسْلِ ( إِذَا تَهَاطَرَتْ ) الْبَلَّةُ ( دُونَ الْوُضُوءِ ) لِمَا بَيَّنَّا سَابِقًا .

قَوْلُهُ : وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَحَبَثَ بَدَنَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ ( أَقُولُ لَمْ يَكْتَفِ بِغُسْلِ الْخَبَثِ عَنِ الْفَرْجِ لِأَنَّ غُسْلَ الْفَرْجِ مِنْ سُنَنِ الْغُسْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ نَجَاسَةٌ كَتَفَدِيمِ الْوُضُوءِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قَالَهُ الرَّبْلَعِيُّ وَاقْتَضَى أَثَرُهُ إِنْ كَمَالَ بَاشًا وَكَانَ يُغْنِيهِ يَعْنِي صَاحِبُ الْكَنْزِ أَنَّ يَقُولَ وَنَجَاسَةٍ لَوْ كَانَتْ عَنْ قَوْلِهِ وَفَرْجِهِ لِأَنَّ الْفَرْجَ إِنَّمَا يُغْسَلُ لِأَجْلِ النِّجَاسَةِ هـ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ لَمْ يَصُبَّ لَمْ يَكُنِ الْغُسْلُ مَسْنُونًا وَإِنْ زَالَ الْحَدَثُ ) أَقُولُ يَعْنِي لَوْ لَمْ يَصُبَّ ثَلَاثًا وَكَانَ الْوَلِيُّ أَنَّ يَقُولَ : وَلَوْ لَمْ يَتَلَثَّثْ ، وَلَوْ انْعَمَسَ الْجَنْبُ فِي مَاءٍ جَارٍ إِنْ مَكَثَ فِيهِ قَدْرُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلُ فَقَدْ أَكْمَلَ السُّنَّةَ وَإِلَّا فَلَا قَالَ الْكَمَالُ وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ : وَيُقَاسُ مَا لَوْ اغْتَسَلَ فِي الْحَوْضِ الْكَبِيرِ أَوْ وَقَفَ فِي الْمَطَرِ كَمَا لَا يَخْفَى هـ .

( قَوْلُهُ : بَادِنًا فِي الْغُسْلِ بِمَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ )

إِلْحَ ( قَالَ الْكَمَالُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَيَّ فِي الْهِدَايَةِ كَيْفِيَّةِ الصَّبِّ وَاخْتَلَفَ فِيهِ فَقَالَ الْحُلَوَانِيُّ يُفِيضُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْأَيْسَرِ ثَلَاثًا ثُمَّ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالْأَيْمَنِ ثُمَّ بِالرَّأْسِ ثُمَّ بِالْأَيْسَرِ ، وَقِيلَ يَبْدَأُ بِالرَّأْسِ وَهُوَ ظَاهِرُ لَفْظِ الْكِتَابِ يَعْنِي الْهِدَايَةَ وَظَاهِرُ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْهَا قَالَتْ { وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَشَقَّ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَهُ ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثُمَّ تَحَنَّى عَنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ { هـ .

قَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ : وَبِهِ يُضَعَّفُ مَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ الثَّرَرِ ،

وَالْفَرَرِ مِنْ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ الرَّأْسَ كَذَا صَحَّحَهُ فِي الْمُجَبِّى هـ .

( تَنْبِيْهُ ) : آدَابُ الْغُسْلِ هِيَ آدَابُ الْوُضُوءِ لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ غَالِبًا مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ وَمِنْ مَكْرُوهَاتِهِ الْإِسْرَافُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( وَفَرْضٌ ) أَيِ الْغُسْلِ ( عِنْدَ خُرُوجِ مَنِيٍّ ) وَلَوْ فِي نَوْمٍ ( مُنْفَصِلٍ ) عَنْ مَوْضِعِهِ ( بِشَهْوَةٍ ) قَيْدَ بِهَا لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بِحِمْلِ شَيْءٍ قَبِيلٍ وَخَوَّهَ لَمْ يُفَرْضْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ ) إِلَى ظَاهِرِ الْبَدَنِ بِهَا أَيِ بِالشَّهْوَةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّقِيقُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ .

( وَ ) فَرَضَ ( عِنْدَ إِيْلَاجِ ) أَيْ إِدْخَالِ ( آدَمِيٍّ ) اخْتِرَازَ عَنْ الْجَنِيِّ فِي الْمُحِيطِ لَوْ قَالَتْ امْرَأَةٌ مَعِيَ جَنِّي يَأْتِينِي فَأَجِدُ فِي نَفْسِي مَا أَجِدُ إِذَا جِئْتَنِي زَوْجِي لَا غُسْلَ عَلَيْهَا لِإِعْدَامِ سَبَبِهِ وَهُوَ الْإِيْلَاجُ أَوْ الْإِخْتِلَامُ ( حَشَفَةً أَوْ قَدْرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا ) مُتَعَلِّقٌ بِقَدْرِهَا ( فِي أَحَدٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِإِيْلَاجِ ( سَبَبِيٍّ آدَمِيٍّ ) اخْتِرَازَ عَنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ فَإِنْ إِدْخَالَهَا فِي أَحَدِ سَبَبِيٍّ الْبَهَائِمِ لَا يُوجِبُ غُسْلًا لِقَلَّةِ الرَّغْبَةِ ( حَيٍّ ) اخْتِرَازَ عَنْ إِدْخَالِهَا فِي أَحَدِ سَبَبِيٍّ مَيِّتٍ فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا يَجِبُ الْغُسْلُ ( عَلَى مُكَلَّفِهِمَا ) مُتَعَلِّقٌ بِفَرْضِ الْمُقَدَّرِ فِي إِيْلَاجِ ( وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ) مَنِيًّا لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي مِثْلِهِ الْإِنْزَالُ فَيَجِبُ اخْتِيَاطًا ( وَ ) عِنْدَ ( رُؤْيَا مُسْتَقِظٍ مَنِيًّا أَوْ مَذْيًا ) بِسُكُونِ الدَّالِّ الْمُعْجَمَةِ مَاءً رَقِيقًا أَيْضًا يَخْرُجُ عِنْدَ مُلَاعَبَةِ الرَّجُلِ أَهْلَهُ ( وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حُلْمًا ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَنِيٌّ رَقَّ بِهَوَاءِ أَصَابِهِ ( لَا ) يُفَرِّضُ ( إِنْ تَذَكَّرَهُ ) أَيْ الْحُلْمَ . ( وَ ) تَذَكَّرَ ( اللَّذَّةَ ، وَالْإِنْزَالَ وَلَمْ يَرِ بَلَلًا ) لِأَنَّهُ تَفَكَّرَ فِي النَّوْمِ كَمَا فِي الْيَقِظَةِ بَلَا إِنْزَالٍ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ فَوَجَدَ عَلَى فُحْدِهِ أَوْ فِرَاشِهِ بَلَلًا إِنْ تَذَكَّرَ اخْتِيَاطًا وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ وَدِّيَ فَعَلَيْهِ أَيْضًا الْغُسْلُ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ وَدِّيَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ

اخْتِيَاطًا وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ وَدِّيَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ مَنِيٌّ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ ، وَإِنْ شَكَّ أَنَّهُ مَنِيٌّ أَوْ وَدِّيَ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَذَكَّرَ الْإِخْتِلَامَ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فَلَا يَجِبُ إِلَّا بَيِّقِينَ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ وَهُمَا أَخَذَا بِالْإِخْتِيَاطِ لِأَنَّ النَّائِمَ غَافِلٌ وَالْمَنِيُّ قَدْ يَرِقُّ بِالْهَوَاءِ فَيَصِيرُ مِثْلَ الْمَذْيِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ اخْتِيَاطًا ( كَذَا الْمَرْأَةُ فِي الْأَصَحِّ ) اخْتِرَازَ عَمَّا قِيلَ لَوْ اخْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا الْمَنِيُّ إِنْ وَجَدَتْ لَذَّةَ الْإِنْزَالِ فَعَلَيْهَا الْغُسْلُ لِأَنَّ مَاءَهَا يَنْزِلُ مِنْ صَدْرِهَا إِلَى رَحِمِهَا بِخِلَافِ الرَّجُلِ حَيْثُ يُشْتَرِطُ الظُّهُورُ فِي حَقِّ الْغُسْلِ كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ( أَوْ لَجَهَا ) ( أَيْ الْحَشَفَةَ مَلْفُوفَةً ) بِخَرْقَةٍ وَجَبَ ( الْغُسْلُ ) إِنْ وَجَدَتْ لَذَّةَ ( الْجَمَاعِ ) ( وَ ) فَرَضَ عِنْدَ ( انْقِطَاعِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ لَا ) عِنْدَ ( خُرُوجِ مَذْيٍ وَوَدْيٍ ) بِسُكُونِ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ مَاءً غَلِيظًا يَعْقُبُ الْوَلَّ ( وَحَقْنَةً ) عَطْفٌ عَلَى خُرُوجِ مَذْيٍ ( وَلَا ) عِنْدَ ( إِدْخَالِ أَصْبَعٍ وَنَحْوِهِ فِي الدُّبْرِ وَوُطْءِ بَهِيمَةٍ بَلَا إِنْزَالٍ ) لِقَلَّةِ الرَّغْبَةِ كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ : وَفَرَضَ أَيْ الْغُسْلُ عِنْدَ خُرُوجِ مَنِيٍّ )

إِلْحَ ( أَقُولُ خُرُوجَ الْمَنِيِّ وَمَا عَطِفَ عَلَيْهِ شُرُوطُ لِلْوُجُوبِ لَا أَسْبَابٌ فَإِضَافَةُ الْوُجُوبِ إِلَيْهَا مَجَازٌ وَاخْتِلَافٌ فِي سَبَبِ وَجُوبِ الْغُسْلِ وَعِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ سَبَبٌ وَجُوبُهُ إِرَادَةُ فِعْلٍ مَا لَا يَحِلُّ فِعْلُهُ مَعَ الْجَنَابَةِ ، وَقِيلَ وَجُوبٌ مَا لَا يَحِلُّ مَعَهَا ، وَالَّذِي يَطْهَرُ أَنَّهُ إِرَادَةُ فِعْلٍ مَا لَا يَحِلُّ إِلَّا بِهِ عِنْدَ عَدَمِ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَعِنْدَ وَجُوبِ مَا لَا يَصِحُّ مَعَهَا ، وَذَلِكَ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ لِمَا قَالَ فِي الْكَافِي : إِنْ سَبَبَ وَجُوبِ الْغُسْلِ الصَّلَاةُ أَوْ إِرَادَةُ مَا لَا يَحِلُّ فِعْلُهُ مَعَ الْجَنَابَةِ ، وَالْإِنْزَالُ وَاللِّتْقَاءُ شَرْطٌ .

( قَوْلُهُ : وَلَمْ يَذْكُرْ الدَّفْقَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ) أَقُولُ يَعْنِي لَيْسَ شَرْطًا مُسْتَقِلًّا وَذَلِكَ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الدَّفْقِ يُفِيدُ اشْتِرَاطَ خُرُوجِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ إِلَى ظَاهِرِ الْبَدَنِ وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ وَشَرْطُهُ أَبُو يُوسُفَ وَاعْتَرَضَ عَلَى مَنْ شَرَطَ الدَّفْقَ بِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ لِأَنَّ مَاءَهَا لَا يَكُونُ دَافِقًا هـ .

وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَطْهَرُ فِيمَا لَوْ اخْتَلَمَ مِثْلًا فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ حَتَّى سَكَتَ شَهْوَتُهُ ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَتَزَلَّ الْمَنِيُّ فَعِنْدَهُمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ ، وَالْقَتَوِيُّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ فِي الضَّيْفِ عِنْدَ خَوْفِ الرِّيْبَةِ وَعَلَى قَوْلِهِمَا فِي غَيْرِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : لَوْ قَالَتْ امْرَأَةٌ مَعِيَ جَنِّي )

إِلْحَ ( .

أَقُولُ لَمْ يُقَيَّدِ الْمَسْأَلَةُ فَشَمِلَ حَالَةَ النَّوْمِ ، وَالْيَقِظَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : امْرَأَةٌ قَالَتْ مَعِيَ جَنِّي يَأْتِينِي فِي النَّوْمِ مِرَارًا وَأَجِدُ مَا أَجِدُ إِذَا جَامَعَنِي زَوْجِي لَا غُسْلَ عَلَيْهَا وَلَا يَحْتَجِّي أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَرَ الْمَاءَ فَإِنْ رَأَتْهُ صَرِيحًا وَجَبَ كَأَنَّهُ اخْتِلَامٌ ١ هـ .  
قُلْتُ وَعَلَى هَذَا إِذَا أَخْبَرْتَ بِإِثْبَانِهِ يَقْطَعُ وَرَأَتْ

الْمَاءَ خَارِجَ الْفَرْجِ وَجَبَ الْغُسْلُ لِحُرُوجِهِ عَنْ شَهْوَةٍ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا لظُهُورِهِ ( قَوْلُهُ : فِي أَحَدِ سَبِيلِي آدَمِيٍّ  
إِلْح ) لَمْ يَقْيِذْهُ بِكَوْنِهِ مُشْتَهَى .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ : وَقَدْ حَكَى فِي السَّرَاجِ خِلَافًا فِي وَطْءِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَجِبُ مُطْلَقًا  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَجِبُ مُطْلَقًا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أُمِكنَ الْإِبِلَاجُ فِي مَحَلِّ الْجَمَاعِ مِنَ الصَّغِيرَةِ وَلَمْ يَقْضُهَا فَهِيَ  
مِمَّنْ يُجَامَعُ مِثْلُهَا فَيَجِبُ الْغُسْلُ .

( أَتَى عَذْرَاءَ وَلَمْ تَزَلْ عَذْرُوتُهَا ) يَعْنِي رَجُلٌ لَهُ امْرَأَةٌ عَذْرَاءُ فَأَتَاهَا وَلَمْ يَزَلْ عَذْرُوتُهَا ( لَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا مَا لَمْ يُنْزَلْ )  
لِأَنَّ الْعَذْرَةَ تَمْنَعُ مِنَ الْبَقَاءِ الْخَتَائِنِ كَذَا فِي الْمُبْتَغَى .

( وَوَجَبَ ) الْغُسْلُ ( لِلْمَيِّتِ ) أَيِ وَجَبَ عَلَى الْحَيِّ أَنْ يُغْسَلَ الْمَيِّتُ وَجُوبًا بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ حَتَّى لَوْ فَعَلَ الْبُغْضُ  
سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ وَإِلَّا أُنِمْ الْكُلُّ ( وَعَلَى مَنْ أَسْلَمَ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا ) وَقِيلَ هُمَا مُنْدُوبَانِ ( أَوْ بَلَغَ لَا بَسَنَ ) بَلْ بِالْإِنْزَالِ  
( فِي الْأَصَحِّ ) قَيْدٌ لِلْمَجْمُوعِ وَقِيلَ لَا يَجِبُ بِالْبُلُوغِ لِأَنَّ الْوُجُوبَ بَعْدَ الْبُلُوغِ بَعْدَ الْإِنْزَالِ فَلَوْ وَجَبَ بِهِ لَزِمَ تَقَدُّمُ  
الْحُكْمِ عَلَى السَّبَبِ قُلْنَا الْإِنْزَالُ دَلِيلُ تَكَامُلِ الْقُوَى فَيَكُونُ مُظْهِرًا لِلْوُجُوبِ لَا مُثَبِّتًا لِيلْزَمَ ذَلِكَ ( أَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرَ  
دَمًا ) فَإِنَّهَا لَوْ رَأَتْهُ كَانَ فَرْضًا لَا وَاجِبًا كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَوَجَبَ الْغُسْلُ لِلْمَيِّتِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ أَيِ الْغُسْلُ فَرَضَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكِفَايَةِ لِأَجْلِ الْمَيِّتِ وَهَذَا  
هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْوُجُوبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْوَافِي فِي الْجَنَائِزِ .

وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّهُ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَيِّتُ خَشْيَ مُشْكِلًا فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ قِيلَ يَتَيَّمٌ ، وَقِيلَ يُغْسَلُ فِي ثِيَابِهِ ،  
وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ : وَعَلَى مَنْ أَسْلَمَ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا ) أَقُولُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَوْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا ثُمَّ أَسْلَمَتْ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا وَبِهِ  
صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ فَقَالَ : إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ جُنُبًا فَفِيهِ رَوَايَتَانِ فِي رِوَايَةٍ لَا يَجِبُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِالشَّرَائِعِ فَصَارَ

كَالْكَافِرَةِ إِذَا حَاضَتْ فَطُهِرَتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَفِي رِوَايَةٍ يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَنَّ وَجُوبَ الْغُسْلِ يَرَادَةُ الصَّلَاةِ وَهُوَ عِنْدَهَا  
مُخَاطَبٌ فَصَارَ كَالْمُضْمَرِّ وَهَذَا لِأَنَّ صِفَةَ الْجَنَابَةِ مُسْتَدَامَةٌ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَدَوَامُهَا بَعْدَهُ كِإِنْشَائِهَا فَيَجِبُ الْغُسْلُ ١ هـ .

لَكِنْ رَدَّ مَا ذَكَرَ مِثْلُ هَذَا ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَمُحَصَّلُهُ لَزُومُ الْغُسْلِ عَلَيْهَا فِيمَا انْقَطَعَ دَمُهَا ثُمَّ أَسْلَمَتْ لِبَقَاءِ الْحَدَثِ  
الْحُكْمِيِّ وَعَدَمِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْجُنُبِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبُرْهَانِ فَقَالَ وَفَرَضَ أَيْضًا يَعْنِي الْغُسْلُ بُلُوغَ  
صَبِيٍّ بِاخْتِلَامٍ وَإِسْلَامَ كَافِرٍ مِنْ بَعْدِ جَنَابَةٍ وَانْقِطَاعِ حَيْضٍ فِي الْأَصَحِّ لِبَقَاءِ صِفَةِ الْجَنَابَةِ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ وَلَا  
يُمْكِنُ أَدَاءُ الشَّرُوطِ بِزَوَالِهَا إِلَّا بِهِ فَيُفْتَرَضُ وَقِيلَ : لَا يَجِبُ لِعَدَمِ وَجُوبِ السَّبَبِ بَعْدَهَا ١ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ بَلَغَ لَا بَسَنَ بَلْ بِالْإِنْزَالِ ) أَقُولُ لَوْ حَذَفَ لَفْظَةُ بَلْ بِالْإِنْزَالِ لَكَانَ أَوْلَى لِيَشْمَلَ مَنْ بَلَغَ بِالْإِنْزَالِ وَغَيْرِهِ  
كَالْحَيْضِ ( قَوْلُهُ : أَوْ وَلَدَتْ )

وَلَمْ تَرَ كَمَا ( هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَاقِ لِأَنَّ نَفْسَ خُرُوجِ النَّفْسِ نَفَاسٌ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا لِعَدَمِ الدَّمِ ، قَالَ فِي الْمُفِيدِ : هُوَ الصَّحِيحُ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : وَعَلَيْهَا الْغُسْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ لَمْ تَرَ كَمَا احْتِيَاطًا وَاكْتَفِيًا بِالْوُضُوءِ آخِرًا أَيْ فِي قَوْلِهِمَا الْآخِرِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِتَعَلُّقِهِ بِالنَّفَاسِ وَلَمْ يُوْجَدْ حَقِيقَةُ الْوُضُوءِ لَازِمًا لِلرُّطُوبَةِ الْمَوْجُودَةِ بِالْوِلَادَةِ هـ .

وَسَنَدُكَ أَنَّ أَكْثَرَ الْمَشَايخِ أَخَذَ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ( قَوْلُهُ : فَإِنَّهَا لَوْ رَأَتْهُ كَانَ فَرَضًا لَا وَاجِبًا ) أَقُولُ هَذَا تَصْرِيحًا مِنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوبِ الْوَاجِبِ الْإِصْطِلَاحِيُّ لَا الْفَرْضُ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ وَهِيَ طَرِيقَةٌ كَثِيرِينَ وَنَظَرُ فِيهَا وَصَرَّحَ بِالْفَرْضِ فِي جَمِيعِ مَا أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ الْوُجُوبَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَإِنَّ هَذَا الَّذِي سَمَّوْهُ وَاجِبًا يَقُوتُ الْجَوَازُ بِقُوَّتِهِ .

( وَسُنَّ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ) هُوَ الصَّحِيحُ لَا مَا قِيلَ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ( وَلِإِعْدِ وَاحِرَامٍ وَعَرَفَةَ ) إِعَادَةُ اللَّامِ لِنَلَا يُفْهَمُ كَوْنُهُ سُنَّةً لِصَلَاةِ الْإِعْدِ ( وَنَدِبَ لِمَنْ أَسْلَمَ طَاهِرًا أَوْ بَلَغَ بَسْنِ ) سَيَجِيءُ فِي كِتَابِ الْحَجْرِ أَنَّ الْفَقْوَى عَلَى أَنَّ سَنَ الْبُلُوغِ فِي الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ( أَوْ أَفَاقَ عَنْ جَنَّةٍ وَلِمَكَّةَ وَلِمَزْدَلِفَةَ وَكُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ ثَمَنِ مَاءٍ غُسْلِهَا عَلَى زَوْجِهَا ) غَنِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةً .

( قَوْلُهُ : وَعَرَفَةَ ) أَقُولُ وَذَلِكَ أَنَّ يَغْتَسِلَ فِي عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ .  
وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُجْمَعِ وَفِي عَرَفَةَ وَإِنَّمَا أَقْحَمَ لَفْظًا فِي لَأَنَّ الْغُسْلَ لَيْسَ لِعَرَفَةَ هـ .  
قُلْتُ فَمُرَادُهُ أَنَّهُ لِلْوُقُوفِ وَبِهِ يَطْهَرُ قَوْلُ ابْنِ أَمِيرِ الْحَاجِّ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِلْوُقُوفِ وَمَا أَطْنُ أَحَدًا ذَهَبَ إِلَى اسْتِنَانِهِ لِيَوْمِ عَرَفَةَ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ عَرَفَاتٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : أَعَادَ اللَّامَ الْخ ) .

أَقُولُ فَمُرَادُهُ أَنَّهُ لِيَوْمِ الْإِعْدِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ : الْغُسْلُ فِي الْجُمُعَةِ ، وَالْإِعْدِ سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ لَا لِلْيَوْمِ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْوَقْتِ وَقَالُوا الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ الْمُنْيَ عَلَى الصَّحِيحِ بِجَعْلِ الْغُسْلِ فِي الْإِعْدِ لِصَلَاتِهِ كَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي الْجُمُعَةِ بِجَعْلِهِ لِصَلَاتِهَا لِيَكُونَ مَشْيُهُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْإِعْدِ عَلَى مَنَوَالٍ وَاحِدٍ ( قَوْلُهُ : وَلِمَكَّةَ )

الْخ ( أَقُولُ وَلِدْخُولِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَسَلَ الْمَيِّتَ ، وَالْحِجَامَةَ وَلَيْلَةَ الْقَدَرِ إِذَا رَأَاهَا وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ ( تَبْيَهُ ) : يَكْفِي غُسْلٌ وَاحِدٌ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجْتِمَاعًا مَعَ جَنَابَةِ كَمَا لِقَرَضِي جَنَابَةٍ وَحَيْضٍ ( قَوْلُهُ : اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ ثَمَنِ مَاءٍ غُسْلِهَا الْخ ) .

أَقُولُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَاءَ الْوُضُوءِ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ : وَثَمَنُ مَاءٍ غُسْلِ الْمَرْأَةِ وَوُضُوءِهَا عَلَى الرَّجُلِ وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً هـ .  
وَلَمْ يَخْلُ خِلَافًا

( وَحَرَّمَ عَلَى الْجُنُبِ دُخُولَ الْمَسْجِدِ وَلَوْ لِلْعُبُورِ ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ { فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ } ( إِلَّا لِضُرُورَةٍ ) كَأَنَّهُ يَكُونُ بَابُ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ .

( وَ ) حَرَّمَ عَلَيْهِ ( الطَّوَافُ ) بِالْكَعْبَةِ لِأَنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ وَاحْتِيجَ إِلَى ذِكْرِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَحَرَّمَ عَلَى الْجُنُبِ دُخُولَ الْمَسْجِدِ لِنَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَمَّا جَازَ لَهُ الْوُقُوفُ مَعَ أَنَّهُ أَقْوَى أَرْكَانِ الْحَجِّ فَلَانَ يَجُوزُ الطَّوَافُ أَوَّلَى كَذَا فِي الْكَافِي

وَلَاِنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَمْرٌ عَارِضٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُمَكِّنْ فِي زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ الْحَرَامَ لَا يَجُوزُ لَهُمَا الطَّوَافُ كَذَا فِي الْمُسْتَصْنَفَى وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ لِلْإِمَامِ السَّرُوجِيِّ وَلِهَذَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْجَابِرُ لِدُخُولِ النَّقْصِ فِي الطَّوَافِ لَا لِدُخُولِهِمَا الْمَسْجِدَ ( وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ) اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ فَقِيلَ الْآيَةُ ، وَقِيلَ مَا دُونَهَا أَيْضًا ( بِقَصْدِهِ ) وَأَمَّا قِرَاءَتُهُ بِقَصْدِ الذِّكْرِ وَالنَّشَاءِ نَحْوِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } وَتَعْلِيمُهُ الْقُرْآنَ حَرْفًا حَرْفًا فَلَا بَأْسَ بِهِ اتِّفَاقًا كَذَا فِي الْمُحِيطِ ( وَمَسُّ مَا هُوَ ) أَيِ الْقُرْآنِ ( فِيهِ ) كَاللُّوْحِ ، وَالْأَوْرَاقِ ( وَحَمْلُهُ ) أَيِ حَمْلُ مَا هُوَ فِيهِ ( وَلَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْأَذْعِيَةِ ) وَمَسَّهَا وَحَمْلَهَا وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّسْبِيحَ ، وَالْأَكْلَ ، وَالشَّرْبَ بَعْدَ الْمَضْمَضَةِ وَغَسْلِ يَدَيْهِ ، وَلَا فِي التَّوَمِّ وَمَعَاوِدَةِ أَهْلِهِ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ إِلَّا إِذَا احْتَلَمَ لَمْ يَأْتِ أَهْلُهُ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ كَذَا فِي الْمُبْتَعَى .

( قَوْلُهُ : لَا يَجُوزُ لَهُمَا الطَّوَافُ ) أَقُولُ كَانَ يَنْبَغِي إِفْرَادُ الصَّمِيرِ لَأَنَّهُ فِي سِيَاقِ قَوْلِهِ : وَحَرْمٌ عَلَيْهِ الطَّوَافُ يَعْنِي الْجُنُبَ لَكِنَّهُ ذَكَرَ عِبَارَةً مِنْ نَقْلِ عَنْهُ بِرُمَّتِهَا ( قَوْلُهُ : فَقِيلَ الْآيَةُ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ لَأَنَّ فِي رِوَايَتِهِ يُبَاحُ قِرَاءَةُ مَا دُونَ الْآيَةِ لِغَيْرِ الطَّاهِرِ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ مَا دُونَهَا أَيْضًا ) أَقُولُ يَعْنِي فَهُوَ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ الْآيَةِ وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ الْكَرْحِيِّ لَأَنَّ فِي رِوَايَتِهِ الْآيَةُ وَمَا دُونَهَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فِي الْحُرْمَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ حَرْفًا حَرْفًا ) يَنْظُرُ مَا الْمُرَادُ بِهِ الْهَجَائِيُّ أَوْ غَيْرُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا نَصَّهُ فِي الْبَزَارِيَّةِ اخْتَلَفَ فِي تَعْلِيمِ الْجُنُبِ ، وَالْحَائِضِ الْقُرْآنَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَعْلَمُ كَلِمَةً كَلِمَةً مَا دُونَ الْآيَةِ لَا عَلَى قَصْدِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ . ( قَوْلُهُ : وَمَسُّ مَا هُوَ فِيهِ ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ الْمُحَدِّثُ الْبَالِغُ لَا يَمَسُّ مُصْحَفًا .

( وَيُكْرَهُ لَهُ ) أَيِ لِلْجُنُبِ ( كِتَابَتُهُ ) أَيِ الْقُرْآنِ فِي الْإِيضَاحِ لَا بَأْسَ لِلْجُنُبِ أَنْ يَكْتُبَ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَتْ الصَّحِيفَةُ أَوْ اللُّوحُ أَوْ الْوِسَادَةُ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَامِلٍ ، وَالْكِتَابَةُ وَجِدَتْ حَرْفًا حَرْفًا وَإِنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ : أَحَبُّ أَنْ لَا يَكْتُبَ لَأَنَّ كِتَابَةَ الْحُرُوفِ تَجْرِي مَجْرَى الْقِرَاءَةِ . ( وَ ) يُكْرَهُ لَهُ ( قِرَاءَةُ التَّوَرَةِ ، وَالزَّبُورِ ، وَالْإِنْجِيلِ ) لَا ( قِرَاءَةُ الْقُنُوتِ ) لَأَنَّهُ كَسَائِرُ الْأَذْعِيَةِ ( وَلَا يُكْرَهُ لَهُ مَسُّ الْقُرْآنِ بِالْكُمِّ ) عَلَى مَا سَبَقَ ( وَدَفْعُ الْمُصْحَفِ لِلصَّبِيِّ ) لَأَنَّ فِي تَكْلِيفِهِمْ بِالْوُضُوءِ حَرَجًا بِهِمْ وَفِي تَأْخِيرِهِ إِلَى الْبُلُوغِ تَقْلِيلَ حِفْظِ الْقُرْآنِ فَرُخِصَ لِلصَّرُورَةِ .

( قَوْلُهُ : وَيُكْرَهُ لَهُ ) أَيِ لِلْجُنُبِ ( قَوْلُهُ : كِتَابَتُهُ أَيِ الْقُرْآنِ ) إِنْ كَانَ سَنَدُهُ مَا ذَكَرَهُ عَنْ الْإِيضَاحِ فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا لَأَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَ حَامِلًا لِلصَّحِيفَةِ وَهُوَ يَكْتُبُ فَهُوَ حَامِلٌ قُرْآنًا وَتَقَدَّمَ حُرْمَةُ مَسِّ مَا هُوَ فِيهِ وَحَمْلُهُ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَيُكْرَهُ لَهُمْ أَيِ لِلْجُنُبِ ، وَالْحَائِضِ ، وَالتَّنَفَّاسِ أَنْ يَكْتُبُوا كِتَابًا فِيهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ لَأَنَّهُ يَكْتُبُ بِالْقَلَمِ وَهُوَ فِي يَدِهِ كَذَا فِي فِتَاوَى أَهْلِ سَمَرْقَنْدَ وَذَكَرَ أَبُو اللَّيْثِ : أَنَّهُ لَا يَكْتُبُهُ وَإِنْ كَانَتْ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْأَرْضِ وَلَوْ كَانَ مَا دُونَ الْآيَةِ ، وَذَكَرَ الْقُلُوبِيُّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ الصَّحِيفَةُ عَلَى الْأَرْضِ وَقِيلَ هُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ هـ . ( قَوْلُهُ : لَا قِرَاءَةُ الْقُنُوتِ ) هَذَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَكَرِهَهَا مُحَمَّدٌ لِشَبْهَةِ الْقُرْآنِ لَأَنَّ أُبَيَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَهُ فِي مُصْحَفِهِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَدَفَعَ الْمُصْحَفَ لِلصَّبِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ ( قَوْلُهُ : لَأَنَّ فِي تَكْلِيفِهِمْ ) كَانَ يَنْبَغِي إِفْرَادُ الصَّمِيرِ لِلْمُطَابَقَةِ .



( فَرَعُ مُهِمٌ ) : لَوْ كَانَ رُقِيَّةٌ فِي غِلَافٍ مُتَجَافٍ عَنْهُ لَمْ يُكْرَهُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِهِ ، وَالْإِخْتِرَازُ عَنْ مِثْلِ هَذَا أَفْضَلُ ذَكَرَهُ الرَّبْلَعِيُّ .

ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْوُضُوءِ ، وَالْغُسْلِ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَخْصُلَانِ بِهِ فَقَالَ ( وَيَجُوزَانِ ) أَيُّ الْوُضُوءِ ، وَالْغُسْلِ ( بِمَاءِ الْيَحْرِ ، وَالْعَيْنِ ، وَالْبَرِّ ، وَالْمَطَرِ ، وَالتَّلَجِ الذَّائِبِ وَبِمَاءِ قَصْدٍ تَشْمِيسُهُ ) أَيُّ تَسْحِينِهِ بِالشَّمْسِ ( وَقِيلَ يُكْرَهُ ) قَائِلُهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ وَفِي قَوْلِهِ " قَصْدٌ " إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ يُكْرَهُ اتِّفَاقًا .

( وَ ) يَجُوزَانِ ( بِمَاءٍ يَنْعَقِدُ بِهِ الْمَلْحُ ) كَذَا فِي غُبُونِ الْمَذَاهِبِ ( لَا بِمَاءِ الْمَلْحِ ) أَيُّ الْحَاصِلِ بِنُوبَانِ الْمَلْحِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ لَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ بَاقٍ عَلَى طَبِيعَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَالثَّانِي انْقَلَبَ إِلَى طَبِيعَةٍ أُخْرَى ( وَإِنْ مَاتَ ) أَيُّ يَجُوزَانِ بِالْمِيَاهِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَمُوتَ ( فِيهِ ) أَيُّ فِي وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْمِيَاهِ ( غَيْرِ دَمَوِيٍّ ) أَيُّ مَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلًا ( كَالزُّبُورِ ) ، وَالْعُقْرَبِ ، وَالْبَقِّ ، وَالدُّبَابِ وَنَحْوَهَا ( أَوْ مَائِي الْمَوْلِدِ كَالسَّمَكِ ) ، وَالسَّرَطَانِ ، وَالضُّفْدَعِ وَنَحْوَهَا ، وَالضُّفْدَعُ الْبَحْرِيُّ وَالْبَرِّيُّ سَوَاءٌ وَقِيلَ الْبَرِّيُّ مُفْسِدٌ ( أَوْ خَارِجُهُ ) عَطْفٌ عَلَى فِيهِ أَيُّ وَإِنْ مَاتَ خَارِجُهُ ( فَأُلْقِيَ فِيهِ ) يَعْنِي لَا فَرْقَ فِي الصَّحِيحِ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ فِي الْمَاءِ أَوْ خَارِجَهُ فَأُلْقِيَ فِيهِ ( لَا مَائِي الْمَعَاشِ وَبَرِّي الْمَوْلِدِ ) عَطْفٌ عَلَى مَائِي الْمَوْلِدِ ( كَالْبَطِّ ) ، وَالْإِوَرِ فَإِنَّ مَوْتَهُ فِي الْمَاءِ يُفْسِدُهُ ( كَذَا ) أَيُّ كَالْمَاءِ ( سَائِرِ الْمَائِعَاتِ ) فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ ( أَوْ غَيْرِ ) عَطْفٌ عَلَى مَاتَ ( أَوْ صَافِهِ ) أَيُّ أَوْ صَافٍ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْمِيَاهِ وَهِيَ اللَّوْنُ ، وَالطَّعْمُ ، وَالرَّائِحَةُ ( مُكْتٌ أَوْ طَاهِرٌ جَامِدٌ ) اخْتِرَازٌ عَنِ الْمَنَاعِ وَسَيِّئَاتِي بَيَانُهُ وَقَدْ وَقَعَتْ عِبَارَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ هَكَذَا أَوْ غَيْرَ أَحَدٍ أَوْ صَافِهِ طَاهِرٌ فَتَوَهَّمْ بَعْضُ شُرَاحِ الْهِدَايَةِ

أَنَّ لَفْظَ الْأَحَدِ اخْتِرَازٌ عَمَّا فَوْقَهُ حَتَّى قَالَ إِذَا غَيَّرَ الْوُضُوءَ لَمْ يَجُزْ الْوُضُوءُ بِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا قَالَ فِي الْيَنَابِيعِ لَوْ تَقَعَ الْحِصَصُ أَوْ الْبَاقِلَاءُ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ وَطَعْمُهُ وَرِيحُهُ يَجُزُّ بِهِ الْوُضُوءُ وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَسَاتِذَةِ جَوَازُهُ حَتَّى أَنْ أَوْرَاقَ الْأَشْجَارِ وَقَتَ الْخَرِيفِ تَقَعَ فِي الْحِيَاضِ فَتَغَيَّرَ مَاءُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّوْنُ ، وَالطَّعْمُ ، وَالرَّائِحَةُ ثُمَّ إِنَّهُمْ يَوْضَوْنَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ وَأَشَارَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ إِلَيْهِ وَلَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى رُقِيَّتِهِ أَمَّا إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَصَارَ بِهِ تَخِينًا فَلَا يَجُزُّ كَمَا سَيَأْتِي ( كَأَشْنَانٍ وَزَعْفَرَانٍ وَفَاكِهَةٍ وَوَرَقٍ فِي الْأَصَحِّ ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا نَقَلَ مِنْ الْيَنَابِيعِ ، وَالنَّهَائَةِ ( إِنْ بَقِيَ عَلَى رُقِيَّتِهِ ) قَبْلُ لِلْأَمْتِلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَوْلُهُ ( بِخِلَافِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَوْ غَيْرَ أَوْ صَافِهِ ( مَا غَيْرَ أَحْلَاهَا ) أَيُّ أَحَدٍ أَوْ صَافِهِ ( نَجَسٌ ) فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْضُولِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ } هُوَ النَّجَسُ لِأَنَّ الطَّاهِرَ لَا يُنَجِّسُ طَاهِرًا ( وَبِجَارِ ) عَطْفٌ عَلَى مَاءٍ يَنْعَقِدُ وَاخْتِلَفَ فِي تَقْسِيرِ الْمَاءِ الْجَارِي فَاخْتِيرَ هَاهُنَا مُخْتَارُ الْهِدَايَةِ ، وَالْكَافِي وَهُوَ مَا ( يَنْهَبُ بَتْنَةً ) وَقَعَ ( فِيهِ ) نَجَسٌ لَمْ يَرِ ( أَيُّ لَمْ يُدْرَكَ ) .

( أَثَرُهُ ) وَهُوَ اللَّوْنُ ، وَالطَّعْمُ ، وَالرَّائِحَةُ حَتَّى إِنْ رُبِّي لَمْ يَجُزْ اسْتِعْمَالُهُ ( أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ ) أَيُّ الْجَارِي ( وَهُوَ عَشْرٌ فِي عَشْرِ ) أَيُّ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ فِي عَشْرَةِ أَذْرُعٍ بِذِرَاعِ الْكِرْبَاسِ بِحَسَبِ الطُّولِ ، وَالْعَرَضِ وَاخْتِلَفَ فِي قَدْرِ الْعُمُقِ ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ ( لَا تَنْحَسِرُ ) أَيُّ لَا تَتَكَشَّفُ ( أَرْضُهُ بِالْعَرَفِ ) لِلتَّوَضُّؤِ وَقِيلَ لِلْإِغْسَالِ ، وَإِذَا

لَمْ يَنْجَسْ كُلُّهُ هَلْ يَنْجَسُ مَوْضِعُ الْوُفُوعِ إِنْ كَانَتْ مَرْتَبَةً تَنْجَسُ وَإِلَّا فَلَا وَعِنْدَ مَشَائِخِ الْعِرَاقِ يَنْجَسُ فِيهِمَا ( وَقَدْ يُعْتَبَرُ مَا هُوَ بِقَدَرِهِ ) بِأَنْ يَكُونَ لَهُ طُولٌ وَعُمُقٌ وَلَا عَرَضٌ لَهُ لَكِنْ لَوْ بُسْطَ صَارَ عَشْرًا فِي عَشْرِ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَهُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ بَلْ قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْجَرَّجَانِيُّ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ تَصِلُ إِلَى الْعَرَضِ وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ : يَتَوَضَّأُ

به لَأَنَّ عَتَبَارَ الْعَرَضِ وَإِنْ أَوْجَبَ التَّجَسُّسَ لَكِنَّ عَتَبَارَ الطُّولِ لَا يُوجِبُهُ فَلَا يَتَجَسَّسُ (هُوَ) أَيُّ كَوْنُهُ طَاهِرًا هُوَ ( الْمُخْتَارُ ) لَا مَا قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ كَذَا فِي عُيُونِ الْمَذَاهِبِ .

وَفِي الظَّهْرِ الحَوْضُ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ عَشْرٍ فِي عَشْرٍ لَكِنَّهُ عَمِيقٌ فَوَقَعَتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ حَتَّى تَنْجَسَ ثُمَّ انْبَسَطَ وَصَارَ عَشْرًا فِي عَشْرٍ فَهُوَ نَجَسٌ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ وَهُوَ عَشْرٌ فِي عَشْرٍ ثُمَّ اجْتَمَعَ الْمَاءُ فَصَارَ أَقَلَّ مِنْ عَشْرٍ فِي عَشْرٍ فَهُوَ طَاهِرٌ كَذَا فِي التَّنَازُخَاتِ ( الحَوْضُ مُلَوَّرٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرَاعًا هُوَ الصَّحِيحُ ) فَإِنْ هَذَا الْمَقْدَارُ إِذَا رُبِعَ كَانَ عَشْرًا فِي عَشْرٍ لَأَنَّ الدَّائِرَةَ أَوْسَعُ الْأَشْكَالِ وَهُوَ مُبْرَهَنٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْحُسَابِ كَذَا فِي الظَّهْرِ .

( قَوْلُهُ : وَبِمَاءٍ قَصْدَ تَشْمِيسِهِ ) يَعْنِي بِلَا كَرَاهَةٍ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ يُكْرَهُ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ الْبَرِّيُّ مُفْسِدٌ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ صَحَّحَ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا لَكِنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَرِّيِّ دَمٌ أَمَا إِذَا كَانَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ فَإِنَّهُ يُفْسِدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ هـ .

، وَالْبَحْرِيُّ مَا يَكُونُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ سِتْرَةٌ بخِلَافِ الْبَرِّيِّ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : كَذَا ) أَيُّ كَالْمَاءِ سَائِرُ الْمَائِعَاتِ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ أَيُّ فِي أَنَّهُ إِذَا مَاتَ فِي الْمَائِعِ مَائِي الْمَوْلِدِ لَا يَنْجَسُهُ وَإِنْ مَاتَ فِيهِ بَرِّيُّ الْمَوْلِدِ وَمَائِي الْمَعَاشِ نَجَسَهُ .

( قَوْلُهُ : بخِلَافِ مَا غَيْرَ أَحَدُهُمَا نَجَسٌ ) فِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ وَلَمْ يُغَيَّرْ أَحَدٌ أَوْصَافِهِ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذَا الْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ يَنْجَسُ بِوُجُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا أَثَرٌ وَلَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَهُ فِيْمَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا لَأَنَّ الْكَلَامَ فِيْمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْقَلِيلِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ وَلِأَنَّ عَطْفَهُ الْمَاءَ الْجَارِي وَمَا هُوَ فِي حُكْمِهِ بَعْدَهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْمَاءِ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِقَوْلِهِ : فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إِلْحَ فَهُوَ صَحِيحٌ غَيْرَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عِنْدَنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا أَوْ جَارِيًا لِمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ فِي سِيَاقِ ذَلِيلِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِاعْتِبَارِهِ الْوُصَافَ مُطْلَقًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ } .

إِلْحَ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَاسْتَدْلٌ فِي الشَّرْحِ عَلَى ذَلِكَ وَكَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَاءِ الْجَارِي وَاسْتَدْلٌ

لِذَلِكَ فَهَذَا ظَهَرَ أَنَّ اسْتِدْلَالَهُ بِالْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جُزْءِ الدَّعْوَى .

( قَوْلُهُ : فَاخْتِيرَ هَاهُنَا مُخْتَارَ الْهَدَايَةِ ، وَالْكَافِي ) أَقُولُ لَمْ يَقَعْ مُخْتَارًا فِي الْهَدَايَةِ بَلْ نُقِلَ فِيهَا عَلَى صِيغَةِ الضَّعْفِ وَعِبَارَتُهَا وَالْجَارِي مَا لَا يَتَكَرَّرُ اسْتِعْمَالُهُ وَقِيلَ هُوَ مَا يَنْهَبُ بَيِّنَةً هـ .

نَعَمْ هُوَ كَمَا فِي الْكَافِي لَأَنَّ لَفْظَهُ : وَالْجَارِي مَا يَذْهَبُ بَيِّنَةً هـ .

وَكَذَا مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الْكَافِي فِي الْكَثْرِ بِقَوْلِهِ وَهُوَ مَا يَذْهَبُ بَيِّنَةً .

وَقَالَ شَارِحُهُ الزَّيْلَعِيُّ : وَحَدَّ الْجَرَيَانُ بِمَا ذَكَرَ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْأَصْحَابِ ثُمَّ ذَكَرَ أَقْوَالَ رَابِعَهَا أَنَّهُ مَا يَعُدُّهُ النَّاسُ جَارِيًا وَهُوَ الْأَصَحُّ ذِكْرُهُ فِي الْبِدَائِعِ ، وَالتَّخْفَةُ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ شَرْحُ الْكَثْرِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْجَارِي عَلَى أَقْوَالٍ مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَاضْطَحَّتْ أَنَّهُ مَا يَعُدُّهُ النَّاسُ جَارِيًا كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْبِدَائِعِ ، وَالتَّبَيُّنُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ هـ .

( قَوْلُهُ : أَثَرُهُ وَهُوَ اللَّوْنُ ، وَالطَّعْمُ ، وَالرَّائِحَةُ حَتَّى إِنْ رُبِّيَ لَمْ يَجْزُ اسْتِعْمَالُهُ ) أَقُولُ الْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الطَّعْمِ أَوْ اللَّوْنِ أَوْ الرَّائِحَةِ أَثَرٌ كَمَا قَالَ فِي الْكَثْرِ وَهُوَ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : قَوْلُهُ : وَهُوَ طَعْمٌ أَيْ الْأَثَرُ هُوَ الطَّعْمُ أَوْ اللَّوْنُ ، وَالرَّائِحَةُ ا هـ .  
 ( قَوْلُهُ : بِذِرَاعِ الْكَرْبَاسِ ) قَالَ الْكَمَالُ وَذِرَاعُ الْكَرْبَاسِ سِتُّ قَبْضَاتٍ لَيْسَ فَوْقَ كُلِّ قَبْضَةٍ أُصْبُعٌ قَائِمَةٌ وَجَعَلَهُ  
 الْوَلَوَالِجِيُّ سَبْعًا وَذِرَاعُ الْمِسَاحَةِ سَبْعٌ فَوْقَ كُلِّ قَبْضَةٍ أُصْبُعٌ قَائِمَةٌ ، وَهَلِ الْمُعْتَبَرُ ذِرَاعُ الْمِسَاحَةِ أَوْ الْكَرْبَاسِ أَوْ فِي  
 كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ذُرْعَانِهِمْ أَقْوَالٌ كُلٌّ مِنْهَا صَحَّحَهُ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَالْكُلُّ فِي الْمُرْبَعِ ا هـ .  
 وَقَالَ فِي الْكَافِي : وَالْأَصَحُّ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ذِرَاعُهُمْ )

قَوْلُهُ : إِنْ كَانَتْ مَرْتِبَةٌ تَتَجَسَّسُ وَإِلَّا فَلَا ( أَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ يُدَارَ الْحُكْمُ عَلَى ظُهُورِ أَثَرِ التَّجَاسُّسِ مَرْتِبَةً كَانَتْ أَوْ لَا  
 لِحُكْمِنَا أَنَّهُ كَالْجَارِي كَمَا قَالَ الْكَمَالُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ كَالْجَارِي لَا يَتَجَسَّسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي  
 تَصْحِيحُهُ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَرْتِبَةِ وَغَيْرِهَا ا هـ .  
 لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يَقْتَضِي عِنْدَ الْكَثْرَةِ التَّجَسُّسَ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ فَصَلِّ وَهُوَ أَيْضًا الْحُكْمُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ  
 مِنْ نَقْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ا هـ .  
 وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ ثَقُلِهِ لِهَذَا وَفِي النَّصَابِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ثُمَّ قَالَ : إِنْ مَشَايِخَ مَا وَرَاءَ التَّهَرِّ جَوَّزُوا الْوُضُوءَ مِنْ أَيْ  
 مَكَانٍ كَانَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَرْتِبَةٍ كَمَا قَالُوا جَمِيعًا فِي الْمَاءِ الْجَارِي وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَرْتِبَةِ لَا تَسْتَقِرُّ فِي  
 مَكَانٍ وَاحِدٍ بَلْ تَتَقَلَّبُ فَلَا يَتَيَقَّنُ بِالتَّجَاسُّسِ فِي مَحَلِّ التَّوَضُّؤِ ا هـ .  
 ( قُلْتُ ) وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ قَوْلَ الزَّيْلَعِيِّ وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ وَهُوَ الْكَرْخِيُّ أَنَّ كُلَّ مَا خَالَطَهُ التَّجَسُّسُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ  
 وَإِنْ كَانَ جَارِيًا وَهُوَ الصَّحِيحُ ا هـ .

لِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا ظَهَرَ أَثَرُ الْمُخَالَطَةِ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ جَارِيًا لِأَنَّ الْمُخَالَطَةَ فِي الْجَارِي لَا  
 تَتَحَقَّقُ فِي الْمَحَلِّ إِلَّا بِظُهُورِ الْأَثَرِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا فَرَعَهُ الزَّيْلَعِيُّ عَلَى مَا حَكَاهُ عَنِ الْكَرْخِيِّ بِقَوْلِهِ فَعَلَى هَذَا أَنَّ مَا  
 ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ يَعْنِي صَاحِبَ الْكُنْزِ بِقَوْلِهِ فَهُوَ أَيْ مَا كَانَ عَشْرًا فِي عَشْرِ كَالْجَارِي لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْوُقُوعِ  
 لَا يَتَجَسَّسُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ كَالْجَارِي فَإِذَا تَجَسَّسَ مَوْضِعَ الْوُقُوعِ مِنَ الْجَارِي فَمِنْهُ أَوْلَى فَتَأَمَّلْ .  
 ( قَوْلُهُ : هُوَ أَيْ كَوْنُهُ طَاهِرًا هُوَ الْمُخْتَارُ ) قَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ ثَقُلِ تَصْحِيحِ مِثْلِ

هَذَا عَنْ الْمُخْتَارِ وَغَيْرِهِ هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى التَّعْدِيرِ بِعَشْرِ وَلَوْ فَرَعْنَا عَلَى الْأَصَحِّ يَعْنِي مِنْ اعْتِبَارِ غَلَبَةِ الظَّنِّ تَفْوِيضًا  
 لِلرَّأْيِ الْمُبْتَلَى يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ أَكْبَرُ الرَّأْيِ لَوْ ضَمُّ وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَ عُمُقٌ بَلَا سَعَةٍ وَلَوْ بُسْطٌ بَلَعَ عَشْرًا فِي عَشْرِ اخْتِلَافٍ  
 فِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَ جَعْلَهُ كَثِيرًا ، وَالْأَوَّلُ خِلَافُهُ لِأَنَّ مَدَارَ الْكَثْرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى تَحْكِيمِ الرَّأْيِ فِي عَدَمِ  
 خُلُوصِ التَّجَاسُّسِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ ، وَعِنْدَ تَقَارُبِ الْجَوَانِبِ لَا شَكَّ فِي غَلَبَةِ ظَنِّ الْخُلُوصِ إِلَيْهِ ، وَالِاسْتِعْمَالُ يَقَعُ  
 مِنَ السَّطْحِ لَا مِنَ الْعُمُقِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا اخْتَارَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرْضٌ فَأَقْرَبُ الْأُمُورِ الْحُكْمُ  
 بِوُضُولِ التَّجَاسُّسِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ مِنْ عَرْضِهِ ، وَبِهِ خَالَفَ حُكْمَ الْكَثِيرِ إِذْ لَيْسَ حُكْمُ الْكَثِيرِ تَجَسُّسَ الْجَانِبِ الْآخَرِ  
 بِسُقُوطِهَا فِي مُقَابَلَةِ بَدُونِ تَغْيِيرِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : الْحَوْضُ الْمُلَوَّرُ )  
 ( الْخ ) قَالَ الْكَمَالُ : فَإِنْ كَانَ الْحَوْضُ مُدَوَّرًا فَقُدِّرَ بِأَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ ، وَالْمُخْتَارُ سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ وَفِي  
 الْحِسَابِ يُكْتَفَى بِأَقَلِّ عَنْهَا بِكَسْرِ لِلنَّسْبَةِ لَكِنْ يُفْتَى بِسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ كَيْ لَا يَعْسَرَ رِعَايَةُ الْكُسْرِ ، وَالْكُلُّ تَحْكُمَاتُ  
 غَيْرَ لَازِمَةٍ إِنَّمَا الصَّحِيحُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ عَدَمِ التَّحْكُمِ بِتَقْدِيرِ مُعَيَّنٍ ا هـ .  
 لَكِنْ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا نَقَلَ الْمُصَنِّفُ وَالْكَمَالُ مِنْ جِهَةِ الْحِسَابِ بَعِيدٌ ، وَالصَّوَابُ وَاضِحٌ لِمَنْ يَعْرِفُ الْحِسَابَ .

( ثُمَّ قُلْتُ ) مُبَيَّنًا لِلصَّوَابِ وَهُوَ كَلَامُ الظَّهْرِيَّةِ الَّذِي تَبِعَهُ مُؤَلَّفُ الثَّرَرِ وَلَا يَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَإِنَّ سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ فِي الْمُلَوَّرِ تَبْلُغُ مِائَةَ ذِرَاعٍ كَالْعَشْرِ فِي عَشْرِ الْمُرْعِ بِزِيَادَةِ كَسْرِ فِالزَّامِ قَدْرٍ يَزِيدُ عَلَى السِتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ لَا

وَجْهٌ لَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ بَعَشْرٍ فِي عَشْرِ عِنْدَ جَمِيعِ الْحُسَابِ ، وَطَرِيقُ مِسَاحَتِهِ أَنْ تَضْرِبَ نِصْفَ قَطْرِ الْمُسْتَدِيرِ فِي نِصْفِ دَوْرِهِ يَكُونُ مِائَةَ ذِرَاعٍ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ ذِرَاعٍ ، وَقَطْرُ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ أَحَدَ عَشَرَ ذِرَاعًا وَخُمْسُ ذِرَاعٍ ، وَنِصْفُ الْقَطْرِ خُمْسَةٌ وَنِصْفٌ وَعَشْرٌ فَتَضْرِبُ نِصْفَ الْقَطْرِ فِي نِصْفِ السِتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ يَبْلُغُ مِائَةَ ذِرَاعٍ وَأَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ ذِرَاعٍ ، بَيَانُهُ : أَنْ تَبْسُطَ الْخُمْسَةَ وَالنِّصْفَ ، وَالْعَشْرَ سِتَّةً وَخُمْسِينَ لِدُخُولِ النِّصْفِ فِي الْعَشْرِ وَزِيَادَةُ وَاحِدٍ هُوَ بَسْطُ الْكَسْرِ ثُمَّ تَضْرِبُ سِتَّةً وَخُمْسِينَ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ الَّتِي هِيَ نِصْفُ الدَّوْرِ فَيَخْرُجُ أَلْفٌ وَثَمَانِيَةُ فَيَقْسِمُهَا عَلَى مَخْرَجِ الْكَسْرِ وَهُوَ عَشْرَةٌ وَيَقْسِمُ أَلْفًا عَلَى عَشْرَةٍ يَخْرُجُ مِائَةٌ وَيَقْسِمُ ثَمَانِيَةَ عَلَى عَشْرَةٍ يَخْرُجُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ كَمَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَهَذَا مِثَالُ الْحَوْضِ الْمُلَوَّرِ وَقَطْرُهُ ، وَالْقَطْرُ : هُوَ الْخَطُّ الْمَارُّ عَلَى الْمَرْكَزِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى جَانِبِي الْمَحِيطِ لِلْمُلَوَّرَةِ ، وَنِصْفُهُ هُوَ هَذَا الْقَاطِعُ لِنِصْفِهِ بِالْمُشَاهَدَةِ وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّنَا عَلِمْنَا الدَّوْرَ وَالْمِسَاحَةَ الَّتِي هِيَ تَكْسِيرُ الدَّائِرَةِ فَقَسَمْنَا الْمِسَاحَةَ عَلَى رُبْعِ الدَّوْرِ وَهُوَ تِسْعَةٌ فَخَرَجَ الْقَطْرُ أَحَدَ عَشَرَ ذِرَاعًا وَخُمْسَ ذِرَاعٍ وَبُرْهَانُ اعْتِبَارِ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ بِقِسْمَةِ الْمِسَاحَةِ وَهِيَ مِائَةُ ذِرَاعٍ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ ذِرَاعٍ عَلَى نِصْفِ الْقَطْرِ فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ بَسَطْنَا ذَلِكَ بِرِسَالَةٍ سَمَّيْنَاهَا الرَّهْرُ النَّصِيرُ عَلَى الْحَوْضِ الْمُسْتَدِيرِ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ الْقَوْلَ الْمُخَالَفَ بَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُلَوَّرُ أَرْبَعَةً وَأَرْبَعِينَ أَوْ سِتَّةً وَأَرْبَعِينَ أَوْ ثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعِينَ لَا وَجْهَ لَهُ فِي قَوْلِ الْحُسَابِ مَعَ اعْتِبَارِ الْعَشْرِ فِي الْعَشْرِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ

الصَّوَابِ .

( لَ ) أَيْ لَا يَجُوزُ أَنْ ( بَمَا ) الرِّوَايَةُ بِالْقَصْرِ عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ( اُعْتَصِرَ مِنْ شَجَرٍ ) وَاخْتَلَفَ فِي الْمُتَقَاتِرِ مِنَ الشَّجَرِ فِي الْهَدَايَةِ مَا يَقْطُرُ مِنَ الْكَرَمِ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ .

وَفِي الْمَحِيطِ لَا يُتَوَضَّأُ بِمَا يَسِيلُ مِنَ الْكَرَمِ لِكَمَالِ الْإِمْتِزَاجِ ( أَوْ ) اُعْتَصِرَ مِنْ ( ثَمَرٍ ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِمَاءٍ مُطْلَقٍ إِذْ لَا يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الذَّهْنُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ .

( وَ ) لَا يَجُوزُ أَنْ أَيْضًا ( بِمَاءٍ ) بِالْمَدِّ ( زَالَ طَبْعُهُ ) وَهُوَ السَّيْلَانُ وَالْإِرْوَاءُ وَالْإِنْبَاتُ بِالطَّبْخِ ( كَشْرَابِ الرِّيَّاسِ ) مِثَالٌ لِمَا اُعْتَصِرَ مِنْ شَجَرٍ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِمَّا قِيلَ كَالْأَشْرَبَةِ فَإِنَّهُ عَلَى عُمُومِهِ مُشْكِلٌ ( وَالْخَلُّ ) مِثَالٌ مَا اُعْتَصِرَ مِنْ ثَمَرٍ ( وَالْمَرْقِ ) مِثَالٌ لِمَا زَالَ طَبْعُهُ بِالطَّبْخِ ( أَوْ بَغْلَبَةٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ) وَلَمْ يُمَثَّلْ لَهُ لِأَنَّ عِبَارَاتِ الْقَوْمِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ وَرَوَايَاتُهُمْ فِي الظَّاهِرِ مُتَخَالِفَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطَةٍ يُعْرَفُ بِهَا حَقِيقَةُ الْحَالِ فَاسْتَمَعَ لِمَا يُتْلَى عَلَيْكَ مِنَ الْمَقَالِ وَهِيَ أَنَّ الْمُطَهَّرَ هُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ فَزَوَالَ إِطْلَاقِهِ إِمَّا بِكَمَالِ الْإِمْتِزَاجِ أَوْ بَغْلَبَةِ الْمُتَمَزِّجِ ، أَوَّلُ إِمَّا بِالطَّبْخِ بِطَاهِرٍ لَا يُقْصَدُ بِهِ التَّنْظِيفُ أَوْ بِتَشْرُوبِ النَّبَاتِ بَحِثٌ لَا يَخْرُجُ بِلَا عِلَاجٍ ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخَالِطُ جَامِدًا أَوْ مَائِعًا فَالْأَوَّلُ إِنْ جَرَى عَلَى الْأَعْضَاءِ فَالْعَالِبُ الْمَاءُ ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخَالِطُ لَا يُخَالَفُ الْمَاءُ فِي صِفَةٍ مِنَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ أَوْ يُخَالَفُهُ فِي جَمِيعِهَا أَوْ فِي بَعْضِهَا ، فَالْأَوَّلُ كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ بِطَهَارَتِهِ ، وَالْمُسْتَخْرَجُ مِنَ النَّبَاتِ بِالتَّقْطِيرِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْغَلْبَةُ بِالْأَجْزَاءِ ، وَالثَّانِي إِنْ غَبَرَ الثَّلَاثُ أَوْ الثَّانِي لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ وَإِلَّا جَازَ ، وَإِنْ

خَالَفَهُ فِي صِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ يُعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ كَاللَّبَنِ مَثَلًا يُخَالَفُهُ فِي اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ فَإِنْ كَانَ لَوْنُهُ وَطَعْمُهُ غَالِبًا فِيهِ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ وَإِلَّا جَازَ وَكَذَا مَاءُ الْبَطِيخِ وَتَحْوَهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْغَلْبَةُ بِالطَّعْمِ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ جَمِيعُ مَا جَاءَ مِنْهُمْ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ ( أَوْ ) بِمَاءِ ( اسْتَعْمَلَ لِقُرْبَةٍ أَوْ رَفَعَ حَدَثٌ ) الْمَاءُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِكُلِّ مَنْ الْقُرْبَةَ وَإِزَالَةَ الْحَدَثِ ، فَإِذَا تَوَضَّأَ الْمُحْدِثُ وَضُوءًا غَيْرَ مَنْوِيٍّ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا وَلَوْ تَوَضَّأَ غَيْرَ الْمُحْدِثِ وَضُوءًا مَنْوِيًّا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا أَيْضًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِالثَّانِي فَقَطْ ( وَإِنْ كَانَ ) الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ ( طَاهِرًا فِي الصَّحِيحِ ) اخْتِزَازَ عَمَّا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ نَجَسَ نَجَاسَةً غَلِيظَةً ، وَعَمَّا قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِنَّهُ نَجَسَ نَجَاسَةً خَفِيفَةً ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ طَاهِرٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

( قَوْلُهُ : وَفِي الْمُحِيطِ لَا يَوْضَأُ بِمَا يَسِيلُ مِنَ الْكَرَمِ ) أَقُولُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : الْأَوَّلُ إِنَّمَا بِالطَّبَخِ بِطَاهِرٍ لَا يَقْصِدُ بِهِ التَّنْظِيفَ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ طُبَخَ بِمَا يَقْصَدُ بِهِ التَّنْظِيفُ لَا يَزُولُ بِهِ إِطْلَاقُهُ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الْمَاءِ فَيَسْلُبُ رَقَّتَهُ ( قَوْلُهُ : بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ بِلَا عِلَاجٍ ) هَذَا عَلَى غَيْرِ الْأَظْهَرِ كَمَا قَدَّمَاهُ أَمَّا عَلَى الْأَظْهَرِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ خُرُوجِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعِلَاجٍ ( قَوْلُهُ : كَاللَّبَنِ مَثَلًا يُخَالَفُهُ فِي اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ فَإِنْ كَانَ لَوْنُهُ وَطَعْمُهُ غَالِبًا فِيهِ لَمْ يَجْزِ ) أَقُولُ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فَإِنْ كَانَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ بَأْوٍ لَا بِالْأَوَّلِ كَمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ الْمُفْتَحُ لِهَذَا الضَّابِطِ فَإِنْ كَانَ لَوْنُ اللَّبَنِ أَوْ طَعْمُهُ هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ وَإِلَّا جَازَ ( وَتَوْضِيحُهُ ) مَا قَالَهُ فِي تَيَّانِ التَّوْفِيقِ بِقَوْلِهِ : وَيُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنْ غَيْرَ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُخَالَطُ يُخَالَفُهُ فِي الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ ، وَيُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِذَا غَيْرَ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ لَا يَجُوزُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يُخَالَفُهُ فِي وَصْفٍ وَاحِدٍ أَوْ صِفَتَيْنِ قَوْلُهُ : أَوْ بِمَاءِ اسْتَعْمَلَ لِقُرْبَةٍ ) أَقُولُ وَهِيَ كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ عَلَى وَضُوئِهِ بِنَيْتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَكَذَا لَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ لِلطَّعَامِ أَوْ مِنْهُ أَوْ تَوَضَّأَتْ حَائِضٌ تَقْصِدُ الْإِثْيَانَ بِالْمُسْتَحَبِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَسَلَ ثَوْبَ طَاهِرٍ أَوْ دَابَّةً تُوَكَّلُ أَوْ بَدَنَهُ أَوْ رَأْسَهُ لِلطَّيْنِ أَوْ الدَّرَنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْدِثًا لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَوْ رَفَعَ حَدَثٌ ) أَقُولُ وَضُوءُ الصَّبِيِّ كَالْبَالِغِ وَبِتَعْلِيمِ الْوُضُوءِ إِذَا لَمْ يَرِدْ سِوَاهُ لَا يُسْتَعْمَلُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : الْمَاءُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا ) الْخُ

كَذَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بِثَلَاثٍ أَيْضًا وَهُوَ سَقُوطُ الْفَرَضِ بِغَسْلِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَقِعِ الْحَدَثُ لِعَدَمِ تَجَرُّبِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِالثَّانِي فَقَطْ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ تَخْرِيجًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْجُنُبِ الْمُتَنَعِّسِ فِي الْبَنَرِ ، وَمَنَعَهُ السَّرْخَسِيُّ وَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِمَرْوِيٍّ عَنْهُ نَصًّا ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُ أَنْ إِزَالَةَ الْحَدَثِ بِالْمَاءِ مُفْسِدٌ لَهُ إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ وَمِثْلُهُ عَنِ الْجُرْجَانِيِّ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( الْإِهَابُ ) وَهُوَ جِلْدٌ غَيْرُ مَذْبُوغٍ ( يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ ) وَهُوَ مَا يَمْنَعُ النَّتْنَ ، وَالْفَسَادَ وَإِنْ كَانَ تَشْمِيسًا أَوْ تَتْرِيًّا ( إِلَّا ) إِهَابًا ( الْخَنْزِيرِ ، وَالْأَدَمِيِّ ) قَدَّمَ الْخَنْزِيرَ لِكَوْنِ الْمَقَامِ لِلْإِهَابَةِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِكَرَامَتِهِ ( وَمَا ) أَيَّ جِلْدٍ ( يَطْهَرُ بِهِ ) أَيَّ بِالدَّبَاغِ ( يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ ) لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الدَّبَاغِ فِي إِزَالَةِ الرُّطُوبَاتِ النَّجِسَةِ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ ، وَالْوَقَايَةِ : وَمَا يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالدَّبَاغِ يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ أَقُولُ فِيهِ تَسَامُحٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ صَمِيرَ " يَطْهَرُ " الثَّانِي رَاجِعٌ إِلَى مَا ، وَهُوَ فَاسِدٌ لَاقْتِضَائِهِ اسْتِدْرَاكَ قَوْلِهِ الْآتِي ، وَكَذَلِكَ يَطْهَرُ لَحْمُهَا وَإِنْ أُرْجِعَ إِلَى جِلْدِهِ لَزِمَ التَّفْكِيكُ

فَحَقُّ الْعِبَارَةِ مَا ذَكَرْنَا (بِخِلَافِ لَحْمِهِ فِي الصَّحِيحِ) كَذَا فِي الْكَافِي نَقْلًا عَنِ الْأَسْرَارِ وَإِنْ كَانَ فِي الْهِدَايَةِ خِلَافُهُ وَذَكَرَ فِي الْخُلَاصَةِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْخَنْزِيرَ إِذَا ذُبِحَ طَهَرَ جِلْدُهُ بِالِدِّبَاغِ .

(قَوْلُهُ : الْإِهَابُ يَطْهَرُ بِالِدِّبَاغِ) يَعْنِي إِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الدِّبَاغُ لَا مَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَجِلْدِ الْحَيَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْفَأْرَةِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ ، وَأَمَّا قِمِيصُ الْحَيَّةِ فَهُوَ طَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحِّ (قَوْلُهُ : وَهُوَ مَا يَمْنَعُ النَّتْنَ الْخَ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ جَفَّ وَلَمْ يَسْتَحِلْ لَمْ يَطْهَرْ وَبِهِ صَرَحَ الزَّيْلَعِيُّ (قَوْلُهُ : وَمَا يَطْهَرُ بِهِ أَيْ بِالِدِّبَاغِ يَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ) أَقُولُ قُبِدَتْ الذَّكَاءُ بِالْشَّرْعِيَّةِ فَخَرَجَ ذَكَاءُ الْمَجُوسِيِّ حَيَوَانًا ، وَالْمُحْرَمُ صَيْدًا وَتَارِكُ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْبَحْرِ وَالْفَتْحِ وَلَكِنْ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ الرَّاهِدِيِّ قَالَ فِي الْقُنْيَةِ ، وَالْمُجْتَبَى : إِنْ ذَبَحَهُ الْمَجُوسِيُّ وَتَارِكُ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا ثَوَّبَ الطَّهَارَةَ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْكُولًا ثُمَّ قَالَ : وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ أَنَّ صَاحِبَ النَّهْيَةِ ذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي قَدَّمَاهُ بِصِيغَةٍ قِيلَ مَعْرِيًّا إِلَى فَتَاوَى قَاضِي خَانَ هـ .

(قَوْلُهُ : بِخِلَافِ لَحْمِهِ فِي الصَّحِيحِ) أَقُولُ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَصَحُّ تَصْحِيحٍ يُفْتَى بِهِ فِيهَا وَوَجَّهَ فِي الْبُرْهَانِ .

(شَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا وَحَافِرُهَا وَقَرْنُهَا وَشَعْرُ الْإِنْسَانِ وَعَظْمُهُ وَدَمُ السَّمَكِ طَاهِرٌ) أَمَّا السَّبْعَةُ الْأُولَى فَلِأَنَّ الْحَيَاةَ لَا تُحْلِلُهَا ، وَأَمَّا الْأَخِيرُ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَمٍ حَقِيقَةٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَبْيَضُ إِذَا جَفَّ (كَذَا شَعْرُ الْخَنْزِيرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ) لِضُرُورَةِ اسْتِعْمَالِهِ فَلَا يَنْجُسُ الْمَاءُ بِوُقُوعِهِ فِيهِ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ نَجَسٌ فَيَتَجَسُّ الْمَاءُ .

(قَوْلُهُ : شَعْرُ الْمَيْتَةِ) الْخَ) أَقُولُ ذَكَرَ الْكَمَالَ أَنَّ الْعَصَبَ مِمَّا اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى طَهَارَتِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ كَلَامِ الْكَمَالِ فِي إِدْخَالِ الْعَصَبِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا نَظَرُ فَقَدْ صَرَّحُوا أَنَّ فِي الْعَصَبِ رَوَاتِبِينَ وَصَرَّحَ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ أَنَّ الصَّحِيحَ نَجَاسَتُهُ إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ الْفَتْحِ تَبَعَ صَاحِبَ الْبَدَائِعِ .

ا هـ .

( ، وَالْكَلْبُ نَجَسُ الْعَيْنِ) صَرَّحَ بِهِ شَمْسُ الْأَنَمَةِ فِي مَبْسُوطِهِ قَالَ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَنَا أَنَّ عَيْنَ الْكَلْبِ نَجَسٌ أَشَارَ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي الْكِتَابِ (وَقِيلَ لَا) لِأَنَّ بَعْضَ مَشَايِخِنَا يَقُولُونَ : إِنْ عَيْنُهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ وَيَسْتَدِلُّونَ بِطَهَارَةِ جِلْدِهِ بِالِدِّبَاغِ .

وَقَالَ فِي التَّجْرِيدِ الْكَلْبُ نَجَسُ الْعَيْنِ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ (وَقِيلَ جِلْدُهُ نَجَسٌ وَشَعْرُهُ طَاهِرٌ) فِي فَتَاوَى أَبِي اللَّيْثِ الْكَلْبُ إِذَا دَخَلَ الْمَاءُ ثُمَّ خَرَجَ وَانْتَفَضَ فَأَصَابَ ثَوْبَ إِنْسَانٍ أَفْسَدَهُ وَلَوْ أَصَابَهُ مَاءٌ مَطَرٍ وَبَاقِي الْمَسْأَلَةِ بِحَالِهَا لَمْ يَفْسُدْهُ لِأَنَّ الْمَاءَ فِي الْأَوَّلِ أَصَابَ جِلْدَهُ وَجِلْدُهُ نَجَسٌ ، وَفِي الثَّانِي أَصَابَ شَعْرَهُ وَشَعْرُهُ طَاهِرٌ .

(قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا) قَالَ الْكَمَالُ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِي التَّصْحِيحِ ، وَالَّذِي يَفْتَضِيهِ الْعُمُومُ طَهَارَةُ عَيْنِهِ يَعْنِي الْكَلْبَ وَلَمْ يُعَارِضْهُ مَا يُوجِبُ نَجَاسَتَهَا فَوَجَبَ حَقِيقَةُ تَصْحِيحِ عَدَمِ نَجَاسَتِهَا فَيَطْهَرُ يَعْنِي جِلْدُهُ بِالِدِّبَاغِ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَيَتَّخِذُ دَلْوًا .

ا هـ .

(قَوْلُهُ : وَقِيلَ جِلْدُهُ نَجَسٌ وَشَعْرُهُ طَاهِرٌ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَعَلِمَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَهُ بِنَجَاسَةِ عَيْنِ الْكَلْبِ الشَّعْرُ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ بِنَجَاسَةِ عَيْنِ الْخَنْزِيرِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ شَعْرُهُ أَيْضًا فَلْيُرَاجِعْ مَا قَرَّرَهُ مَنْ أَرَادَهُ

( وَنَافِجَةُ الْمِسْكِ طَاهِرَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَطْبَةً وَلِغَيْرِ الْمَذْبُوحَةِ ) حَتَّى لَوْ كَانَتْ رَطْبَةً لَكِنَّهَا لِلْمَذْبُوحَةِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ وَلَوْ كَانَتْ لِغَيْرِ الْمَذْبُوحَةِ لَكِنَّهَا يَابِسَةٌ فَهِيَ أَيْضًا طَاهِرَةٌ ( وَالْمِسْكِ طَاهِرٌ حَلَالٌ ) كَذَا فِي التَّتَارُخَانِيَّةِ وَزَادَ قَوْلُهُ حَلَالٌ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ الْحِلُّ كَمَا فِي التَّرَابِ .

( وَبَوْلٌ مَا يُؤْكَلُ نَجِسٌ ) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ طَاهِرٌ ( وَلَا يُشْرَبُ أَصْلًا ) لَا لِلتَّدَاوِي وَلَا لِغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ لِلتَّدَاوِي ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَجُوزُ مُطْلَقًا .

( فَصْلٌ بَرُّ دُونَ عَشْرِ فِي عَشْرِ ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَشْرًا فِي عَشْرِ لَا يَنْجَسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُ الْمَاءِ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ ذِكْرُهُ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي يُخْرِجُ ( وَقَعَ فِيهَا نَجَسٌ وَإِنْ غُفِيَ خُرْعُ حَمَامٍ وَعُصْفُورٍ وَتَقَاطُرُ بَوْلٍ كَرْدُوسٍ الْإِبْرِ ) حَتَّى لَوْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهَا لَمْ يُغْفَ ( وَغَبَارُ نَجَسٍ وَبَعْرَتَا إِبِلٍ أَوْ غَنَمٍ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ كَثِيرٌ كَمَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ الثُّمَرْتَاشِيِّ وَجَهٌ ، وَالْعَفْوُ أَنَّ الْآبَارَ فِي الْفَلَوَاتِ لَيْسَ لَهَا رُءُوسٌ حَاجِرَةٌ ، وَاللَّيْلُ وَالْغَنَمُ تَبْعَرُ حَوْلَهَا فَتَلْقِيهِ الرِّيَّاحُ فِيهَا فَلَوْ أَفْسَدَ الْقَلِيلُ لَزِمَ الْحَرَجُ وَهُوَ مَدْفُوعٌ فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ ، وَالصَّحِيجِ ، وَالْمُنْكَسِرِ ، وَالْبَعْرِ ، وَالْخَنِيِّ ، وَالرُّوْثِ لَشُمُولِ الضَّرُورَةِ وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ آبَارِ الْمِصْرِ ، وَالْفَلَوَاتِ فِي الصَّحِيجِ لَشُمُولِ الضَّرُورَةِ فِي الْجُمْلَةِ ( كَمَا إِذَا وَقَعْنَا فِي مَحَلِّبٍ فَرُمِينَا ) الْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْفَوْرِ ، قَالَ فِي : الْمُسْتُوطِ لَا يَنْجَسُ إِذَا رُمِيَ مِنْ سَاعَتِهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا لَوْنٌ لِلضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَتِهَا أَنَّهَا تَبْعَرُ عِنْدَ الْحَلْبِ ( أَوْ انْتَفَخَ فِيهَا حَيَوَانٌ دَمَوِيٌّ ) قَيَّدَ بِهِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ مَا لَا دَمَ لَهُ إِذَا انْتَفَخَ أَوْ تَفَسَّخَ فِي الْمَاءِ أَوْ الْعَصِيرِ لَمْ يَنْجَسْ لَمْ يَذْكُرِ التَّفَسُّخَ لِأَنَّ حُكْمَهُ يُفْهَمُ مِنْ انْتِفَاحِ بَطْرِيقِ الْأُولَوِيَّةِ ( أَوْ مَاتَ نَحْوُ آدَمِيِّ يُخْرِجُ الْوَقَعَ ) فِي الْبَرِّ ( فَيَنْزَحُ كُلُّهَا ) أَيُّ كُلِّ مَائِهَا فَكَانَ نَزَحٌ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ طَاهِرَةً لَهَا .

وَقَالَ فِي النَّهَائِيَّةِ : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا تَطْهَرُ بِمَجْرَدِ النَّزْحِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى غَسْلِ الْأَحْجَارِ ، وَتَقِلُّ الْوُحَالَ ( وَإِنْ تَعَسَّرَ ) نَزَحُ كُلِّهَا ( فَقَدَرُ مَا فِيهَا ) أَيُّ فَيَنْزَحُ قَدَرُ مَا فِيهَا مِنْ

الْمَاءِ ( فَيَقْوَضُ ) فِي نَزْحِ قَدَرِ مَا فِيهَا ( إِلَى ذَوِي بَصَارَةٍ ) أَيُّ رَجُلَيْنِ لَهُمَا شُعُورٌ وَمَعْرِفَةٌ ( فِي ) حَالِ ( الْمَاءِ ) فَأَيُّ مِقْدَارٍ قَالَ إِنَّهُ فِي الْبَرِّ نَزَحَ ذَلِكَ الْمِقْدَارَ وَهُوَ الْأَصَحُّ الْأَشْبَهُ بِالْفَقْهِ لَكُونَهُمَا نَصَابَ الشَّهَادَةِ الْمُلْزِمَةِ ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الرُّجُوعُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَ الْإِنْتِلَاءِ بِأَمْرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } ( وَقِيلَ يَقْدَرُ مَا فِيهَا ) رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ تُحْفَرَ حُفْرَةً عُمُقُهَا وَدَوْرُهَا مِثْلُ مَوْضِعِ الْمَاءِ مِنْهَا وَتُجَصِّصُ وَيُصَبُّ الْمَاءُ فِيهَا فَإِنْ امْتَلَأَتْ فَقَدْ نَزَحَ مَاؤُهَا ، وَالثَّانِي أَنَّ يُرْسِلَ قَصَبَةً فِي الْمَاءِ وَيَجْعَلُ عَلَامَةً لِمَبْلَغِ الْمَاءِ ثُمَّ يَنْزَحُ عَشْرَ دَلَاءٍ مِثْلًا ثُمَّ تُعَادُ الْقَصَبَةُ فَيَنْظُرُ كَمْ انْتَقَصَ فَإِنْ انْتَقَصَ الْعَشْرُ فَهُوَ مَائَةٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا إِذَا كَانَ دَوْرُ الْبَرِّ مِنْ أَوَّلِ حَدِّ الْمَاءِ إِلَى قَعْرِ الْبَرِّ مُتَسَاوِيًا ( وَقِيلَ يَنْزَحُ مَائَتًا دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ ) وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ مُحَمَّدٍ أَفْتَى بِمَا شَاهَدَ فِي بَعْدَادَ لِأَنَّ آبَارَهَا كَثِيرَةٌ الْمَاءُ بِمُجَاوَرَةِ دِجْلَةَ ( وَإِنْ مَاتَ نَحْوُ حَمَامَةٍ أَوْ دَجَاجَةٍ فَارْبَعُونَ دَلْوًا وَسَطًا إِلَى سِتِّينَ ) الْأَرْبَعُونَ بِطَرِيقِ الْوُجُوبِ ، وَالْعَشْرُونَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ .

( وَ ) إِنْ مَاتَ نَحْوُ ( فَأَرَةٍ أَوْ عُصْفُورٍ فَعَشْرُونَ إِلَى ثَلَاثِينَ ) هُوَ أَيْضًا كَمَا مَرَّ ( وَمَا جَاوَزَ الْوَسْطَ احْتِسِبَ بِهِ ثُمَّ مَا بَيْنَ الْفَأَرَةِ ، وَالْحَمَامَةِ كَالْفَأَرَةِ ) فَيَنْزَحُ عَشْرُونَ إِلَى ثَلَاثِينَ ( وَمَا بَيْنَ الدَّجَاجَةِ ، وَالشَّاةِ كَالدَّجَاجَةِ ) فَيَنْزَحُ أَرْبَعُونَ

إِلَى سِتِّينَ كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ : وَلَوْ وَقَعَ أَكْثَرُ مِنْ فَارَةٍ فَإِلَى الْأَرْبَعِ يُنْزَحُ عَشْرُونَ وَلَوْ خَمْسًا فَأَرْبَعُونَ إِلَى التَّسْعِ وَلَوْ عَشْرًا فَجَمِيعُ الْمَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ فَارَتَانِ

كَهَيْئَةِ الدَّجَاجَةِ فَأَرْبَعُونَ وَفِي السَّوَرَيْنِ يُنْزَحُ كُلُّهَا كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ ( وَتَجَسُّسُهَا ) أَيِ الْبُيْرِ ( مِنْ وَقْتِ الْوُفُوعِ إِنْ عَلِمَ ) ذَلِكَ الْوَقْتُ ( وَإِلَّا فَمُنْذُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِنْ لَمْ يَنْتَفِخْ ) فِي حَقِّ الْوُضُوءِ حَتَّى يَلْزِمَهُمْ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ إِذَا تَوَضَّعُوا مِنْهَا وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَيُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا فِي الْحَالِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ وُجُودِ النِّجَاسَةِ فِي الثُّوبِ حَتَّى إِذَا كَانُوا غَسَلُوا النِّيَابَ بِهَا لَمْ يَلْزِمُهُمْ إِلَّا غَسْلُهَا هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الرَّيْلِيِّ يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ أَنَّ الصَّبَاحِيَّ كَانَ يُقْتَبَى بِهِذَا ( وَإِنْ انْتَفَخَ أَوْ تَفَسَّخَ فَمُنْذُ ) أَيِ تَجَسُّسِهَا مُنْذُ ( ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ) ذَكَرَ هَاهُنَا التَّفَسُّخَ لِأَنَّ حُكْمَهُ هَاهُنَا لَا يُفْهَمُ مِنَ الْإِنْتِفَاحِ لِأَنَّ التَّفَسُّخَ أَكْثَرُ إِفْسَادًا لِلْمَاءِ مِنَ الْإِنْتِفَاحِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا قَدَّرَ لَهُ مِنَ الْمُدَّةِ أَكْثَرَ مِمَّا قَدَّرَ لِلْإِنْتِفَاحِ فَلَوْ اقْتَصَرَ فِي تَقْدِيرِ هَذِهِ الْمُدَّةِ عَلَى الْإِنْتِفَاحِ لَتَوَهَّمَ أَنَّ التَّفَسُّخَ يَقْتَضِي مُدَّةً أَكْثَرَ مِنْ مُدَّةِ الْإِنْتِفَاحِ وَلَوْ عَكْسَ لَتَوَهَّمَ أَنَّ الْإِنْتِفَاحَ يَقْتَضِي أَقَلَّ مِنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بَيِّنًا لِلْحُكْمِ وَدَفَعًا لِلْوَهْمِ فَظَهَرَ أَنَّ عِبَارَةَ الْوَفَايَةِ لَيْسَتْ كَمَا يَنْبَغِي حَيْثُ جَمَعَ فِي الْأَوَّلِ بَيْنَ الْإِنْتِفَاحِ ، وَالتَّفَسُّخِ وَاقْتَصَرَ فِي الثَّانِي عَلَى الْإِنْتِفَاحِ فَكَانَ الْوَاجِبُ الْعَكْسَ ( وَقَالَ ) تَجَسُّسُهَا ( مُنْذُ وَجِدَ ) حَتَّى لَا يَلْزِمَهُمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ بَلْ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ مَاؤُهَا .

( فَصْلٌ ) : ( قَوْلُهُ : وَإِنْ عَفِيَ خُرْعُ حِمَامٍ وَعُصْفُورٍ ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنْ خُرْعَ الْحِمَامِ ، وَالْعُصْفُورِ نَجِسٌ لِإِطْلَاقِ الْعَفْوِ عَلَيْهِ كَالْقَطَرَاتِ مِنَ الْبَوْلِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي نَجَاسَتِهِ وَطَهَارَتِهِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى سُقُوطِ حُكْمِ النِّجَاسَةِ .

وَفِي الْخَانِيَّةِ : وَزُرْقُ سَبَاعِ الطَّيْرِ يُفْسِدُ الثُّوبَ إِذَا فَحَشَ وَيُفْسِدُ مَاءَ الْوَأْنِي وَلَا يُفْسِدُ مَاءَ الْبُيْرِ أَهـ .  
وَفِي الْفَيْضِ وَبَوْلِ الْفَارَةِ لَوْ وَقَعَ فِي الْبُيْرِ قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا عَدَمُ التَّنَجُّسِ ( قَوْلُهُ : يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ كَثِيرٌ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ الْبَعْضِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا وَقَعَ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهَا بَعْرَةٌ أَوْ بَعْرَتَانِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَ تُفْسِدُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ فِي الرَّوَايَةِ مُعْتَبَرٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَبَرًا فِي الدَّلَائِلِ عِنْدَنَا عَلَى الصَّحِيحِ وَهَذَا الْقَهْمُ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ اقْتَصَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ قَالَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْرَةٌ أَوْ بَعْرَتَانِ لَا يُفْسِدُ مَا لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا فَاحِشًا ، وَالثَّلَاثُ لَيْسَ بِكَثِيرٍ فَاحِشٌ كَذَا ثَقُلَ عِبَارَةُ الْجَمَاعِ فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ ، وَالْكَثِيرُ مَا يَسْتَكْثِرُهُ النَّاطِرُ ، وَالْقَلِيلُ مَا يَسْتَقِيلُهُ صَحَّحَهُ فِي الْبَدَائِعِ وَالْكَافِي ، وَالْمِعْرَاجَ وَالْهِدَايَةَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ أَوْ أَنَّهُ مَا لَا يَخْلُو وَلَوْ عَنْ بَعْرَةٍ ، وَصَحَّحَهُ فِي النَّهَائَةِ وَعَرَّاهُ إِلَى الْمَبْسُوطِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : كَمَا إِذَا وَقَعْنَا فِي مُحَلَبٍ ) أَقُولُ يَعْنِي وَقَعْنَا مِنَ الشَّاةِ وَهِيَ تَبْعُرُ وَقَتَ الْحَلَبِ فِي الْمَحَلَبِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ شَرْحِهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْمَحَلَبِ لِلِاخْتِرَازِ عَنِ الْإِنَاءِ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَفِي الشَّاةِ تَبْعُرُ فِي الْمَحَلَبِ بَعْرَةٌ أَوْ

بَعْرَتَيْنِ قَالُوا تُرْمَى الْبَعْرَةُ وَيُشْرَبُ اللَّبَنُ لِمَكَانِ الصَّرُورَةِ وَلَا يُعْنَى الْقَلِيلُ فِي الْإِنَاءِ عَلَى مَا قِيلَ لِعَدَمِ الصَّرُورَةِ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ كَالْبُيْرِ فِي حَقِّ الْبَعْرَةِ ، وَالْبَعْرَتَيْنِ أَهـ .

وَالْتَّعْبِيرُ بِالْبَعْرَةِ ، وَالْبَعْرَتَيْنِ لَيْسَ اخْتِرَازًا عَمَّا فَوْقَ ذَلِكَ لِمَا قَالَ فِي الْفَيْضِ وَلَوْ وَقَعَ الْبَعْرُ فِي الْمَحَلَبِ عِنْدَ الْحَلَبِ فَرُمِيَ مِنْ سَاعَتِهِ لَا يُفْسِدُ أَهـ .

( قَوْلُهُ : لَا يَنْجُسُ إِذَا رُمِيَ مِنْ سَاعَتِهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا لَوْنٌ ) يُفِيدُ أَنَّ عَدَمَ التَّنَجُّسِ مُقَيَّدٌ بِعَدَمِ الْمُنْكُثِ ، وَاللَّوْنِ وَبِهِ



صَرَّحَ الْكَمَالُ بِقَوْلِهِ : فَلَوْ أَخَّرَ أَوْ أَخَذَ اللَّبَنُ لَوْنَهَا لَا يَجُوزُ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : قَبِدَ بِهِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ مَا لَا دَمَ لَهُ

إِلَخ ) صَوَابُهُ لِمَا تَقَدَّمَ ( قَوْلُهُ : يَخْرُجُ الْوَاقِعُ فِي الْبُئْرِ ) يَعْنِي مِمَّا ذَكَرَ إِذَا وَجِبَ نَزْحُ شَيْءٍ فَلَا يَجِبُ إِخْرَاجُ نَحْوِ الْبُعْرَتَيْنِ لِعَدَمِ نَزْحِ شَيْءٍ بِوُقُوعِهِ ، وَلَوْ وَقَعَ فِيهَا عَظْمٌ أَوْ خَشَبَةٌ أَوْ قِطْعَةٌ ثَوْبٍ مُتَلَطِّخَةٌ بِنَجَاسَةٍ وَتَعَذَّرَ اسْتِخْرَاجُ

ذَلِكَ فَيَنْزَحُ الْمَاءُ يَطْهَرُ ذَلِكَ تَبَعًا كَخَابِيَةِ حَمْرِ تَخَلَّلَ كَمَا فِي الْفَيْضِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ

إِلَخ ) كَذَلِكَ يَطْهَرُ الدَّلْوُ وَالرِّشَاءُ ، وَالْبَكْرَةُ وَيَدُ الْمُسْتَقْبِي كَطَهَارَةِ عُرْوَةِ الْإِبْرِيْقِ بِطَهَارَةِ الْيَدِ إِذَا أَخَذَهَا كُلَّمَا غَسَلَ يَدَهُ قَوْلُهُ : وَقِيلَ يُقَدَّرُ مَا فِيهَا ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ وَقِيلَ أَنْ تُحْمَرَ حَفِيرَةٌ أَوْ تُرْسَلَ فِيهَا قَصَبَةٌ لِأَنَّ هَذَا أَحَدُ الْأَوْجُهِ

لِمَعْرِفَةِ مِقْدَارِ مَا فِيهَا عِنْدَ تَعَسُّرِ نَزْحِهَا وَإِنَّمَا قُلْنَا يَنْبَغِي

إِلَخ لِأَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ لَا يُفِيدُ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ مَتْنًا فَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ مَاتَ نَحْوُ حَمَامَةٍ

إِلَخ ) .

أَقُولُ هَذَا ، وَالْمَيِّتُ الْمُسْلِمُ بَعْدَ غَسْلِهِ لَا يُفْسِدُهَا ، وَالْكَافِرُ يُفْسِدُهَا وَلَوْ غُسِّلَ وَقَالَ فِي

الْبَحْرِ : الشَّهِيدُ كَالْمَغْسَلِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا أَنَّ الدَّمَ الَّذِي بِهِ غَيْرُ طَاهِرٍ فِي حَقِّ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا غُسِّلَ عَنْهُ قَبْلَ الْوُقُوعِ فِي الْبُئْرِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ وَقَعَ أَكْثَرُ مِنْ فَارَةٍ إِلَى قَوْلِهِ فَجَمِيعُ الْمَاءِ ) حَكَاهُ الرَّيْلِيُّ وَالْكَمَالُ بِقَوْلِهِمَا

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَتْ فَارَتَانِ

إِلَخ ) حَكَاهُ بِقَوْلِهِمَا وَعَنْ مُحَمَّدٍ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَالْحَقُّ مُحَمَّدٌ الثَّلَاثُ مِنْهَا إِلَى الْخَمْسِ بِالْهَرَّةِ ، وَالسَّتْ بِالْكَلْبِ وَأَبُو يُوسُفَ الْخَمْسَ إِلَى السَّعِ بِالْهَرَّةِ ، وَالْعَشْرَةَ بِالْكَلْبِ ( قَوْلُهُ : حَتَّى يَلْزِمُهُمْ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ إِذَا تَوَضَّعُوا مِنْهَا ) أَيُّ وَهُمْ مُخْدَثُونَ كَمَا فِي

الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : حَتَّى إِذَا كَانُوا غَسَلُوا الثِّيَابَ ) أَيُّ مِنْ نَجَاسَةٍ أَمَّا إِذَا تَوَضَّعُوا مِنْهَا وَهُمْ مُتَوَضِّعُونَ أَوْ غَسَلُوا

ثِيَابَهُمْ مِنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ فَإِنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَ إِجْمَاعًا كَذَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا مُوَفَّقُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ ١ هـ .

وَتَعَقَّبَ شَارِحُ مُنْيَةِ الْمُصَلِّي الْقَوْلَ بِوُجُوبِ الْغَسْلِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَلْزِمُهُمْ غَسْلُهَا لِكَوْنِهَا مَغْسُولَةً بِمَاءِ الْبُئْرِ فِيمَا تَقَدَّمَ

حَالَ الْعِلْمِ بِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْفَارَةِ بِدُونِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَيْفَ يَكُونُ الْحُكْمُ بِنَجَاسَةِ الثِّيَابِ مِنْ بَابِ

الِاقْتِصَارِ عَلَى التَّجْسِيسِ فِي الْحَالِ لَا مُسْتَدًّا إِلَى مَا تَقَدَّمَ فَلَا يَتَّجِهْ هَذَا عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ مَعَ الْغَسْلِ الْإِعَادَةَ وَلَا

عَلَى قَوْلِهِمَا لِأَنَّهُمَا لَا يُوجِبَانِ غَسْلَ الثَّوْبِ أَصْلًا ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ بِتَجْسِيسِهَا مِنْذُ وَجَدَ إِلَخ ) يَعْنِي حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ١ هـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي تَصْحِيحِهِ قَالَ فِي فَتَاوَى الْعَتَابِيِّ قَوْلُهُ : مَا هُوَ الْمُخْتَارُ قُلْتُ لَمْ يُوَافِقْ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ

اعْتَمَدَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْبُرْهَانِيِّ ، وَالنَّسَفِيِّ وَالْمَوْصِلِيِّ وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ وَرَجَّحَ دَلِيلُهُ فِي جَمِيعِ الْمُصَنَّفَاتِ وَصَرَّحَ فِي

الْبَدَائِعِ أَنَّ قَوْلَهُمَا قِيَاسٌ ، وَقَوْلُهُ اسْتِحْسَانٌ وَهُوَ الْأَحْوَطُ فِي الْعِبَادَاتِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : بَلْ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ مَائُهَا ) أَقُولُ يُخَالِفُ هَذَا مَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ وَصَاحِبُ الْبَحْرِ ، وَالْفَيْضُ بِقَوْلِهِمَا وَقَالَ

يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا وَقَدْ عُلِمَ بِهَا وَلَا يَلْزِمُهُمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَلَا غَسْلُ مَا أَصَابَهُ مَائُهَا ١ هـ .

فَلَعَلَّ الصَّوَابَ خِلَافُ مَا قَالَهُ .

( وَلَوْ أُخْرِجَ ) الْحَيَوَانُ الْوَاقِعُ فِي الْبُئْرِ ( حَيًّا ) حَالُ كَوْنِهِ ( غَيْرَ نَجَسٍ الْعَيْنِ ) أَيِ غَيْرِ الْخَنْزِيرِ ، وَالْكَلْبِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ ( وَلَا بِهِ خَبَثٌ لَا يُنَجِّسُهَا ) حَتَّى إِذَا كَانَ طَاهِرًا كَالشَّاةِ أَوْ نَحْوَهَا أَوْ نَجَسًا لَا لِعَيْنِهِ كَالْحِمَارِ ، وَالْبُغْلِ ، وَالْهَرَّةِ وَسَائِرِ السَّبَاعِ وَلَمْ يَكُنْ فِي بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ فَأُخْرِجَ حَيًّا لَا يُنَجِّسُهَا أَمَّا الطَّاهِرُ فَطَاهِرٌ وَأَمَّا النَّجَسُ لَا لِعَيْنِهِ فَلَمَّا قَالَ فِي الْمُحِيطِ وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا لَا يُؤْكَلُ لِحُمِّهِ كَسَبَاعِ الْوَحْشِ ، وَالطُّيُورِ اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُنَجِّسُهُ وَكَذَا الْحِمَارُ ، وَالْبُغْلُ لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مَشْكُوكًا فِيهِ لِأَنَّ بَدَنَ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ طَاهِرٌ لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَنَا اسْتِعْمَالًا وَإِنَّمَا تَصِيرُ نَجَسَةً بِالْمَوْتِ ( إِلَّا أَنْ يُدْخِلَ فَاهُ ) أَيِ فَمِّهِ ( فِيهِ ) أَيِ فِي الْمَاءِ ( فَيَكُونُ حُكْمُهُ ) أَيِ الْمَاءِ ( حُكْمَ لُعَابِهِ ) فَإِنْ كَانَ لُعَابُهُ طَاهِرًا فَالْمَاءُ طَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ نَجَسًا فَالْمَاءُ نَجَسٌ يُنَزَّحُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ مَشْكُوكًا فَالْمَاءُ مَشْكُوكٌ يُنَزَّحُ كُلُّهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا فَمَكْرُوهٌ فَيُسْتَحَبُّ نَزْحُهُ .

( وَسُورُ الْأَدْمِيِّ الطَّاهِرِ الْقَمِ ) سِوَاءَ كَانَ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَافِرًا ( وَ ) سُورُ ( كُلِّ مَا يُؤْكَلُ كَذَلِكَ ) أَيِ طَاهِرِ الْقَمِ ( طَاهِرٌ ) لِأَنَّ لُعَابَهُمْ مُتَوَلَّدٌ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ فَيَكُونُ الْمَخْلُوطُ بِهِ مِثْلَهُ .

قَوْلُهُ : وَالْكَلْبُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَفِي الْكَلْبِ رَوَاتِنَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ نَجَسٌ الْعَيْنِ أَوْ لَا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يُدْخِلْ فَاهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسِ الْعَيْنِ .  
قَوْلُهُ : وَسُورُ كُلِّ مَا يُؤْكَلُ ( إلخ ) .

أَقُولُ لَمْ يُفْرَدِ سُورُ الْفَرَسِ فَشَمَلَهُ الْإِطْلَاقُ لِأَنَّهُ مَا يُؤْكَلُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا ، وَفِيهِ رَوَايَاتٌ عَنِ الْإِمَامِ وَطَاهِرِ الرَّوَايَةِ طَهَارَتُهُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ : مَا لِأَنَّ كَرَاهَةَ لَحْمِهِ عِنْدَهُ لِحَيْثَرَامِهِ لِأَنَّهُ آلَةُ الْجِهَادِ لَا لِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُؤْثَرُ فِي كَرَاهَةِ سُورِهِ هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَدَائِعِ .

( وَ ) سُورُ ( الْخَنْزِيرِ ، وَالْكَلْبِ وَسَبَاعِ الْبِهَائِمِ ، وَالْهَرَّةِ فَوْرَ أَكْلِ الْفَأْرَةِ ) قِيدَ بِهِ لِأَنَّ سُورَهَا قَبْلَ أَكْلِهَا وَبَعْدَ أَكْلِهَا وَضِيئٌ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ لَيْسَ بِنَجَسٍ بَلْ مَكْرُوهٌ ، فَقِيلَ لِحُرْمَةِ لَحْمِهَا وَقِيلَ لِعَدَمِ تَحَامِيهَا النَّجَاسَةَ وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى التَّنْزِهِ ، وَاللَّوْلَى إِلَى الْقُرْبِ مِنَ الْحُرْمَةِ ( وَشَارِبِ الْخَمْرِ فَوْرَ شَرْبِهَا نَجَسٌ ) أَمَّا سُورُ الثَّلَاثَةِ الْأُولِ فَلِاخْتِلَاطِهِ بِاللُّعَابِ النَّجَسِ وَأَمَّا سُورُ الْأَخِيرَيْنِ فَلِاخْتِلَاطِهِ بِنَجَسِ فِي الْقَمِ .  
( قَوْلُهُ : وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى التَّنْزِهِ ) أَقُولُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ كَرَاهَةَ سُورِ الْهَرَّةِ تَنْزِيهِيَّةٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَهَذَا فِي الْهَرَّةِ الْأَهْلِيَّةِ أَمَّا الْبَرِّيَّةُ فَسُورُهَا نَجَسٌ كَمَا فِي الْكَشَفِ الْكَبِيرِ .

( وَ ) سُورُ ( الدَّجَاجَةِ الْمُخَلَّاةِ ) أَيِ الْجَائِلَةِ فِي غَيْرَاتِ النَّاسِ ( وَسَبَاعِ الطَّيْرِ وَسَوَاكِنِ الْبُيُوتِ ) كَالْحَيَّةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَالْفَأْرَةِ ، وَالْوَزَغَةِ ( مَكْرُوهَةٌ ) أَمَّا الدَّجَاجَةُ الْمُخَلَّاةُ فَلِأَنَّهَا تُخَالِطُ النَّجَاسَةَ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَحْبُوسَةً بِحَيْثُ لَا يَصِلُ مَنَقَارُهَا إِلَى تَحْتِ قَدَمِهَا لَا يُكْرَهُ ، وَأَمَّا سَبَاعُ الطَّيْرِ فَلِأَنَّهَا تَأْكُلُ الْمَيْتَاتِ فَأَشْبَهَتْ الْمُخَلَّاةَ حَتَّى لَوْ حُبِسَتْ وَعَلِمَ صَاحِبُهَا خُلُوقَ مَنَقَارِهَا عَنِ الْقَدَرِ لَا يُكْرَهُ ، وَأَمَّا سَوَاكِنُ الْبُيُوتِ فَلِأَنَّ حُرْمَةَ لَحْمِهَا أَوْجَبَتْ نَجَاسَةَ سُورِهَا لَكِنَّهَا سَقَطَتْ لِغَلَّةِ الطَّوَافِ فَبَقِيَتْ الْكَرَاهَةُ .  
( قَوْلُهُ : وَالْأَصَحُّ الدَّجَاجَةُ الْمُخَلَّاةُ )

( إلخ ) أَقُولُ وَكَذَا الْبَابُ ، وَالْبَقَرُ الْجَلَالَةُ وَهِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعِنْدَرَةَ فَإِنْ كَانَتْ تَخْلِطُ وَأَكْثَرُ عَلْفِهَا عَلْفُ الدَّوَابِّ لَا يُكْرَهُ سُورُهَا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا سَوَاكِنُ الْبُيُوتِ فَلِأَنَّ حُرْمَةَ لَحْمِهَا أَوْجَبَتْ نَجَاسَةَ سُورِهَا

إِلْحَ ) يُفِيدُ نَجَاسَةَ لَحْمِ الْمَذْكُورَاتِ وَلِهَذَا إِذَا مَاتَتْ فِي الْمَاءِ نَجَسَتْهُ وَهُوَ طَاهِرٌ فِي غَيْرِ الْعَرَبِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا لَا تُنَجِّسُ الْمَاءَ .

( و ) سُورُ ( الْحِمَارِ ، وَالْبُغْلِ مَشْكُوكٌ ) هَذِهِ عِبَارَةٌ أَكْثَرُ الْمَشَايِخِ ، وَبَعْضُهُمْ أَنْكَرَ كَوْنُ شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَشْكُوكًا فِيهِ ، وَقَالَ سُورُ الْحِمَارِ طَاهِرٌ لَوْ غَمَسَ فِيهِ الثَّوْبُ جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَلَا يَتَوَضَّأُ بِهِ حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَإِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيَمُّمِ ، وَالْمَشَايِخُ قَالُوا الْمُرَادُ بِالشَّكِّ التَّوَقُّفُ لِتَعَارُضِ الدَّلِيلِ أَوِ التَّرَدُّدِ فِي الصَّرُورَةِ فَقِيلَ الشَّكُّ فِي طَهَارَتِهِ وَقِيلَ فِي طَهُورِيَّتِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْكَافِي ، وَالْقُنْيَةِ وَفِي الْهَدَايَةِ .

وَالْبُغْلُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْحِمَارِ فَآخَذَ حُكْمَهُ ، وَقَالَ الرَّيْلِيُّ هَذَا إِذَا كَانَتْ أُمُّهُ أَنَا لَأَنَّ الْأُمَّ هِيَ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فَرَسًا فَفِيهِ إِشْكَالٌ لَمَّا ذُكِرَ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْأُمِّ أَلَا يَرَى أَنَّ الذَّنْبَ لَوْ نَزَا عَلَى شَاةٍ فَوَلَدَتْ ذَنْبًا حَلَّ أَكْلُهُ وَيُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَأْكُولًا عِنْدَهُمَا وَطَاهِرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ اعْتِبَارًا لِلْأُمِّ ، وَفِي غَايَةِ الشَّرُوحِ إِذَا نَزَا الْحِمَارُ عَلَى الرَّمَكَةِ لَا يَكْرَهُ لَحْمُ الْبُغْلِ الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ سُورُهُ مَشْكُوكًا ، وَإِذَا كَانَ مَشْكُوكًا ( يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ إِنْ عَدِمَ غَيْرَهُ ) مِنَ الْمَاءِ الطَّاهِرِ ، الْمُرَادُ أَنْ لَا تَحْلُو الصَّلَاةُ الْوَاحِدَةَ عَنْهُمَا دُونَ الْجَمْعِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ بِسُورِ حِمَارٍ فَصَلَّى ثُمَّ أَحْدَثَ وَتَيَمَّمُ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ خَرَجَ عَنْ الْعَهْدَةِ بَيِّنِينَ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ وَشَرَحَ الزَّاهِدِيُّ ( بِخِلَافِ نَبِيذِ التَّمْرِ ) حَيْثُ يَتَوَضَّأُ بِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِالتَّيَمُّمِ فَقَطْ وَمُحَمَّدٌ جَمَعَ بَيْنَهُمَا ، وَالْمُرَادُ بِهِ حُلُوُّ رَقِيقٍ يَسِيلُ كَالْمَاءِ أَمَّا إِذَا اشْتَدَّ وَصَارَ مُسْكِرًا لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ اتِّفَاقًا

قَالَ قَاضِي خَانَ : بئرٌ بِالْوَعَةِ جَعَلُوهَا بئرَ ماءٍ إِنْ جُعِلَتْ أَوْسَعَ وَأَعَمَّقَ مِقْدَارًا مَا لَا تَصِلُ إِلَيْهِ النَّجَاسَةُ كَانَ طَاهِرًا ، وَإِنْ حُفِرَتْ أَعَمَّقَ وَلَمْ تُجْعَلْ أَوْسَعَ مِنَ الْأُولَى فَجَوَانِئُهَا نَجَسَتْ وَقَعْرُهَا طَاهِرٌ ، بئرٌ تَنْجَسُ فَعَارُ الْمَاءِ ثُمَّ عَادَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ طَاهِرٌ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ التَّرْحِ وَكَذَا بئرٌ وَجَبَ فِيهَا نَزْحُ عَشْرِينَ ذَلُوا فَتَرَحَّ عَشْرَةٌ فَلَمْ يَبْقَ فِيهِ مَاءٌ ثُمَّ عَادَ لَا يَنْزَحُ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ بئرِ الْبَالُوعَةِ وَبَيْنَ بئرِ الْمَاءِ مِقْدَارُ مَا لَا تَصِلُ النَّجَاسَةُ إِلَى بئرِ الْمَاءِ وَقَدَّرَ فِي الْكِتَابِ بِخُمْسَةِ أَذْرُعٍ أَوْ سَبْعَةٍ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ إِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ عَدَمُ وَصُولِ النَّجَاسَةِ إِلَى الْمَاءِ وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِصَلَابَةِ الْأَرْضِ وَرَخَاوَتِهَا ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّ أَحْكَامَ السُّورِ وَكَانَ أَحْكَامُ الْعَرَقِ أَيْضًا مُحْتَاجًا إِلَى الْبَيَانِ قَالَ ( وَالْعَرَقُ كَالسُّورِ ) فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُمَا يَتَوَلَّدَانِ مِنَ اللَّحْمِ فَآخَذَ أَحَدُهُمَا حُكْمَ صَاحِبِهِ لَا يَرُدُّ عَلَيْنَا كَوْنُ سُورِ الْحِمَارِ وَالْبُغْلِ مَشْكُوكًا مَعَ أَنَّ عَرَقَ الْحِمَارِ طَاهِرٌ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَرَقِ ثَبَتَ بِالْحَدِيثِ الْمُخَالَفِ لِلْقِيَاسِ وَهُوَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ الْحِمَارَ مُعْرُورِيًا } ، وَالْحَرُّ حَرُّ الْحِجَازِ ، وَالثَّقَلُ ثَقُلُ الثَّبُوءِ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَرَقُهُ نَجَسًا لِتَوَلُّدِهِ مِنَ اللَّحْمِ النَّجَسِ فَبَقِيَ الْحُكْمُ فِي غَيْرِهِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ عَلَى أَنَّا نَقُولُ إِنَّ سُورَهُ طَاهِرٌ أَيْضًا عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ مِنَ الرِّوَايَاتِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ سَبَقَ أَنَّ بَدَنَ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ طَاهِرٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ لِتَوَلُّدِهِ مِنَ اللَّحْمِ النَّجَسِ قُلْنَا مَعْنَى مَا سَبَقَ كَوْنُ طَاهِرِ الْبَدَنِ طَاهِرًا حُكْمًا بِمَعْنَى أَنَّ مَا

يُلَاقِيهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ لَا يَكُونُ نَجَسًا لِصَّرُورَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، وَهُوَ لَا يُنَافِي كَوْنُ بَاطِنِهَا نَجَسًا لِانْتِفَاءِ الصَّرُورَةِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ .

(قَوْلُهُ : وَبَعْضُهُمْ ) هُوَ الشَّيْخُ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ كَانَ يُنْكِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ قَالَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : فَقِيلَ الشُّكُّ فِي طَهَارَتِهِ ، وَقِيلَ فِي طَهُورِيَّتِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ) عِبَارَةُ الْكَافِي ثُمَّ قَالَ وَعَلَيْهِ الْجُمُهورُ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ تَقْلِيلِهَا هَذَا مَعَ اتِّفَاقِهِمْ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يُنَجَّسُ الثُّوبُ ، وَالْبَدَنُ وَالْمَاءُ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ فَلِهَذَا قَالَ فِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ شَرْحَ أُصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ إِنَّ الْإِخْتِلَافَ لَفُظِيٌّ ثُمَّ قَالَ وَبِهَذَا عُلِمَ ضَعْفُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِالشُّكِّ فِي طَهُورِيَّتِهِ بِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ رَأْسِهِ فَإِنْ وَجُوبَ غَسْلُهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِتَيَقُّنِ الْجَنَاسَةِ وَالثَّابِتِ الشُّكُّ فِيهَا فَلَا يَنْجَسُ الرَّأْسُ بِالشُّكِّ فَلَا يَجِبُ ، وَعُلِمَ أَيْضًا ضَعْفُ مَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ تَفَرُّعًا عَلَى كَوْنِ الشُّكِّ فِي طَهَارَتِهِ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَفْسَدَهُ لِأَنَّهُ لَا إِفْسَادَ بِالشُّكِّ ( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْكَافِي ) عِبَارَةُ الْكَافِي مِنْ قَوْلِهِ فَقِيلَ الشُّكُّ إِلَى وَهُوَ الصَّحِيحُ فَقَوْلُهُ : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى مِنَ الْقُنْيَةِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَتْ فَرَسًا فَبِهِ إِشْكَالٌ )

(إِلَخْ ) قَالَ مُنْذَرًا مُسْكِنًا فَإِنْ قُلْتَ أَتَيْنَ ذَهَبَ قَوْلُكَ الْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْإِمَّ فِي الْحِلِّ ، وَالْحُرْمَةِ قُلْتَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ شَبَهُهُ بِالْأَبِ أَمَّا إِذَا غَلَبَ شَبَهُهُ فَلَا هـ .

وَبِهَذَا سَقَطَ إِشْكَالُ الزَّيْلَعِيِّ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَهُ فِي الْبَحْرِ قَوْلُهُ : يَتَوَضَّأُ بِهِ ( أَقُولُ وَيَنْوِي احتِياطًا لِمَا قَالَ الْكَمَالُ اخْتَلَفُوا فِي التَّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ بِسُورِ الْحِمَارِ ، وَالْأَحْوِطُ أَنْ يَنْوِيَ هـ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ بِسُورِ الْحِمَارِ فَصَلَّى ثُمَّ أَحْدَثَ وَتَيَمَّمَ ) (إِلَخْ ) .

أَقُولُ إِنَّمَا قَالَ ثُمَّ أَحْدَثَ لِيَكُونَ أَدْلٌ عَلَى الْخُرُوجِ عَنْ عُهْدَةِ الصَّلَاةِ

مِمَّا لَوْ لَمْ يُحْدِثْ وَإِلَّا فَلَا دَخَلَ لِلْحَدَّثِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَمَّمَ قَبْلَ حَدِّثِهِ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ خَرَجَ عَنْ الْعُهُدَةِ بَيِّنٌ قَالَ الْكَمَالُ لَوْ تَوَضَّأَ بِسُورِ الْحِمَارِ وَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ تَيَمَّمَ وَصَلَّاهَا صَحَّتِ الظُّهْرُ هـ .

وَكُتِبَ عَلَى هَامِشِهِ شَيْخُنَا الْعَلَمَاءُ شَمْسُ الْمِلَّةِ وَالِدَيْنِ مُحَمَّدًا الْمُجَبِّي أَدَامَ اللَّهُ نَفْعَهُ وَرَحِمَهُ يَعْنِي وَلَمْ يُحْدِثْ بَيْنَهُمَا لَكِنْ كَرِهَ لَهُ فَعَلُهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ أَمَّا إِذَا تَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَحْدَثَ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى تِلْكَ الصَّلَاةَ جَازَ وَيَكْرَهُ فَعَلُهُ وَلَا يَحِلُّ لِأَنَّهُ اسْتَلْزَمَ آدَاءَ صَلَاةٍ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ هـ .

قُلْتَ وَيَكْرَهُ فَعَلُهُ فِي الْمَرَّتَيْنِ الْمُتَخَلَّلِ بَيْنَهُمَا الْحَدَّثُ وَأُورِدَ فِي الْبَحْرِ سُؤَالًا عَلَى مَا إِذَا تَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا الْحَدَّثُ يَقُولُهُ فَإِنْ قِيلَ هَذَا يَسْتَلْزِمُ الْكُفْرَ لِآدَاءِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ فِي إِحْدَى الْمَرَّتَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ إِلَّا الْجَمْعُ قُلْنَا ذَاكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَطَهِّرًا أَصْلًا أَمَّا هُنَا فَقَدْ آدَاهَا بِطَهَارَةٍ مِنْ وَجْهِ شَرْعًا كَمَا لَوْ صَلَّى بَعْدَ الْفَصْدِ أَوْ الْحِجَامَةِ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ وَلَا يَكْفُرُ لِمَكَانِ الْإِخْتِلَافِ فَهَذَا أَوَّلَى بِخِلَافِ مَا لَوْ صَلَّى بَعْدَ الْبَوْلِ هـ .

( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْكِفَايَةِ وَشَرْحِ الزَّاهِدِيِّ ) وَقَعَ فِي نُسْخَةِ مَكَانِ الْكِفَايَةِ الْكَافِي وَلَمْ أَرَ الْعِبَارَةَ فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِالتَّيَمُّمِ فَقَطْ ) أَقُولُ ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَرُويَ رُجُوعُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي رَمَزِ الْحَقَائِقِ وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ ، وَالتَّيَمُّمُ مَعَ وُجُودِ نَبِيذِ التَّمْرِ مُتَعَيِّنٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْأَصَحِّ وَهُوَ رِوَايَةُ نُوحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْهُ كَمَا يُفْتِي بِهِ أَبُو يُوسُفَ ، وَالْعَكْسُ أَيُّ تَعَيَّنَ الْوُضُوءُ بِهِ رِوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَرُويَ الْجَمْعُ

بَيْنَهُمَا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ إِنَّمَا اخْتَلَفَ أَجْوِبَتُهُ لِاخْتِلَافِ الْمَسَائِلِ وَتَمَامُهُ فِيهِ فَلْيُرَاجِعْهُ مِنْ رَأْمِهِ ( قَوْلُهُ : مُعْرُورِيًا ) قَالَ فِي الْمَغْرِبِ اغْرُوزِي الدَّابَّةَ رَكِبَهُ غَرِيًّا ، وَمِنْهُ { كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرْكَبُ الْحِمَارَ مُعْرُورِيًا } وَهُوَ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ

الْفَاعِلِ الْمُسْتَكِنِّ وَلَوْ كَانَ مِنَ الْمَفْعُولِ لَقِيلَ مُعْرَوْرَى ١ هـ .  
وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ

( بَابُ التَّيْمُمِ ) هُوَ لُغَةً الْقَصْدُ وَشَرْعًا اسْتِعْمَالُ الصَّعِيدِ بِقَصْدِ التَّطْهِيرِ ( جَازَ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( وَلَا أَكْثَرَ مِنْ فَرَضٍ ) وَاحِدٍ ( وَغَيْرِهِ ) يَعْنِي يُصَلِّي بِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ ، وَالتَّوَافِلِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ فَرَضٍ وَيُصَلِّي مِنَ النَّفْلِ مَا شَاءَ ( لِمُحَدِّثٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِجَازٍ ( وَجُنُبٌ وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ عَجَزُوا عَنِ الْمَاءِ ) أَيُّ مَاءٍ يَكْفِي لَطَهَارَتِهِ حَتَّى لَوْ أَنَّ رَجُلًا انْتَبَهَ مِنَ النَّوْمِ مُحْتَلِمًا وَكَانَ لَهُ مَاءٌ يَكْفِي لِلْوُضُوءِ لَا لِلْغُسْلِ يَتَيَمَّمُ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَ الْجَنَابَةِ حَدَثٌ يُوجِبُ الْوُضُوءَ بَأَنِّ أَحَدٍ بَعْدَ التَّيْمُمِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَالتَّيْمُمُ لِلْجَنَابَةِ بِالتَّطَاقُ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُحَدِّثِ مَاءٌ يَكْفِي لَغُسْلِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ فَهُوَ أَيْضًا عَلَى الْخِلَافِ ( لِإِعْدِهِ ) أَيُّ الْمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِعَجَزُوا ( مِيلًا ) وَهُوَ ثَلَاثُ فَرَسَخٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ خُطْوَةٍ ( أَوْ مَرَضٍ ) لَا يَقْدَرُ مَعَهُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ اشْتَدَّ مَرَضُهُ وَلَا يَشْتَرُطُ خَوْفُ التَّلَفِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( أَوْ بَرْدٍ ) يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ أَوْ الْمَرَضِ ( وَلَوْ فِي الْمَصْرِ ) خِلَافًا لَهُمَا ( أَوْ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ وَالْقَاءِ النَّفْسِ إِلَى التَّهْلُكَةِ حَرَامٌ فَيَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ ( أَوْ عَطَشٌ ) يَحْصُلُ لَهُ أَوْ لِدَابَّتِهِ ( أَوْ عَدَمُ آلَةٍ ) كَالدَّلْوِ ، وَالْحَبْلِ ( أَوْ خَوْفُ قَوْتِ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ ) لَوْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ ( لِغَيْرِ الْأُولَى ) يَعْنِي إِذَا خَافَ غَيْرَ الْأُولَى بِالْإِمَامَةِ وَهُوَ مَنْ لَا يَكُونُ سُلْطَانًا أَوْ قَاضِيًا أَوْ وَايَا أَوْ إِمَامَ الْحَيِّ قَوْتِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ ، وَعِبَارَةُ الْأُولَى أُولَى مِنَ الْوَلِيِّ كَمَا لَا يَخْفَى ( أَوْ ) خَوْفِ قَوْتِ صَلَاةٍ ( عِيدٍ وَلَوْ بِنَاءً

( أَيُّ وَلَوْ كَانَ التَّيْمُمُ لِلْبِنَاءِ يَعْنِي إِذَا شَرَعَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ مُتَوَضِّعًا ثُمَّ سَبَقَهُ الْحَدَثُ وَخَافَ أَنَّهُ إِنْ تَوَضَّعَ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمُ لِلْبِنَاءِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ ( لِقَوْتِ الْوَقْتِيَّةِ ، وَالْجُمُعَةِ ) لِأَنَّهُ قَوْتُهُمَا إِلَى خَلْفٍ وَهُوَ الظُّهْرُ ، وَالْقَضَاءُ .

( بَابُ التَّيْمُمِ ) ( قَوْلُهُ : هُوَ لُغَةً الْقَصْدُ ) يَعْنِي مُطْلَقًا ( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا ) ( إِنْ ) كَذَا قَالُوا ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ اسْمٌ لِمَسْحِ الْوُجْهِ ، وَالْيَدَيْنِ مِنَ الصَّعِيدِ ، وَالْقَصْدُ شَرْطٌ لِأَنَّهُ النِّيَّةُ قَالَهُ الْكَمَالُ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ : وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِعْمَالِ جُزْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَاهِرٍ فِي مَحَلِّ التَّيْمُمِ وَقِيلَ عِبَارَةٌ عَنْ الْقَصْدِ إِلَى الصَّعِيدِ لِلتَّطْهِيرِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَصَحُّ لِأَنَّ فِي الْعِبَارَةِ الْأُولَى اشْتِرَاطَ اسْتِعْمَالِ جُزْءٍ ، وَالتَّيْمُمُ بِالْحَجَرِ يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ اسْتِعْمَالُ جُزْءٍ .

١ هـ

قُلْتُ هُوَ وَإِنْ كَانَ أَصَحَّ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ جَعَلَ مَذْلُومَهُ الْقَصْدَ الْمَخْصُوصَ وَعَلِمَتْ مَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : فَالتَّيْمُمُ لِلْجَنَابَةِ بِالتَّطَاقُ ) يَعْنِي فَالتَّيْمُمُ السَّابِقُ بَاقٍ لِرَفْعِ الْجَنَابَةِ . ( قَوْلُهُ : لِإِعْدِهِ مِيلًا ) يَنْفِي اشْتِرَاطَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَصْرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرُطُ إِلَّا لُحُوقُ الْحَرَجِ وَبُعْدُهُ مِيلًا عَمَّا يَلْحَقُهُ الْحَرَجُ سِوَاكَ كَانَ فِي الْمَصْرِ أَوْ خَارِجَهُ وَيَنْفِي أَيْضًا اشْتِرَاطَ السَّفَرِ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَشْمَلُ الْكُلَّ ، وَالْمِيلُ هُوَ الْمُخْتَارُ فِي التَّقْدِيرِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَيَعْتَبِرُ أَبُو يُوسُفَ لِحَوَازِ التَّيْمُمِ غَيْبَةَ رُفْقَتِهِ عَنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ لَوْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَيُّ الْمَاءِ قَالُوا وَهُوَ أَحْسَنُ مَا حَدَّثَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يُغْتَالَ دُونَهُمْ ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ قُلْتُ وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ وَهُوَ الْخَوْفُ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ ثَلَاثُ فَرَسَخٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ خُطْوَةٍ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى أَحَدِ تَفْسِيرِي الْمِيلِ لِمَا قَالَ فِي

الْبُرْهَانِ ، وَالْمِيلُ ثُلُثُ الْفَرَسَخِ ، وَالْمِيلُ فِي تَقْدِيرِ ابْنِ شُجَاعٍ ثَلَاثَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ وَخَمْسُمِائَةٍ إِلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ وَفِي تَفْسِيرٍ غَيْرِهِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ خُطْوَةٍ وَهِيَ ذِرَاعٌ

وَنَصَفَ بِذِرَاعِ الْعَامَّةِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَصْبَعًا بَعْدَ حُرُوفِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ هـ .  
قُلْتُ لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ لَا خِلَافَ لِحَمَلِ كَلَامِ ابْنِ شُجَاعٍ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِالذِّرَاعِ مَا فِيهِ أَصْبَعٌ قَائِمَةٌ عِنْدَ كُلِّ قَبْضَةٍ فَيَبْلُغُ ذِرَاعًا وَنَصْفًا بِذِرَاعِ الْعَامَّةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ وَهُوَ أَيُّ الْمِيلِ ثُلُثُ فَرَسَخٍ أَرْبَعَةُ آلَافِ ذِرَاعٍ بِذِرَاعِ مُحَمَّدِ بْنِ فَرَجِ بْنِ الشَّاشِيِّ طُولُهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَصْبَعًا وَعَرَضُ كُلِّ أَصْبَعٍ سِتُّ حَبَاتٍ شَعِيرٍ مُلَصَّقَةٍ ظَهَرِ الْبَطْنِ هـ .

(قَوْلُهُ : لَا يَقْدَرُ مَعَهُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ) أَقُولُ نَفْيُ الْقُدْرَةِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِمَعْنَى لَا يَقْدَرُ عَلَى تَنَاوُلِهِ وَلَا يَصْرُهُ أَوْ بَعْكَسِهِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَوَجَدَ مَنْ يَوْصِفُهُ فِي ظَاهِرِ الْمُنْهَبِ لَا يَتَيَمَّمُ لِأَنَّهُ قَادِرٌ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَتَيَمَّمُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِنْ كَانَ لَا يَصْرُهُ إِلَّا الْحَرَكَةُ إِلَى الْمَاءِ وَلَا يَصْرُهُ الْمَاءُ كَالْمَبْطُونِ وَصَاحِبُ الْعُرُقِ الْمَدِينِيِّ فَإِنْ كَانَ لَا يَجِدُ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ جَازَ التَّيَمُّمُ إجماعًا وَإِنْ وَجَدَ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ أَيْضًا سِوَاءَ كَانَ الْمُتَيَمِّمُ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ أَوْ لَا وَأَهْلُ طَاعَتِهِ عَبْدُهُ أَوْ وَلَدُهُ أَوْ أَجِيرُهُ ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ كَذَا فِي التَّاسِيْسِ .

وَفِي الْمُحِيطِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ لَا يَجُوزُ إجماعًا هـ .  
وَأِنْ كَانَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّهُ يَصْرُهُ الْمَاءُ وَيَقْدَرُ عَلَى تَنَاوُلِهِ كَمَنْ بِهِ جُدْرِيٌّ أَوْ حُمَى أَوْ جَرَا حَةً فَهَذَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ إجماعًا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ هـ .

هَذَا وَمَقْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مَا ذُكِرَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّيَمُّمِ فَإِنْ عَجَزَ أَيْضًا عَنْ التَّيَمُّمِ بِنَفْسِهِ

وَبَغْيَرِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُصَلِّي عَلَى قِيَاسِ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يَقْدِرَ أَيُّ عَلَى أَحَدِهِمَا .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يُصَلِّي تَشَبُّهًا وَيُعِيدُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ : أَوْ بَرْدٍ  
إِلَخ) قَالَ فِي الْبَحْرِ : اعْلَمْ أَنَّ جَوَازَ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى تَسْخِينِ الْمَاءِ وَلَا أَجْرَةِ الْحَمَامِ فِي الْمِصْرِ وَلَا يَجِدُ ثَوْبًا يَتَدَفَّى بِهِ وَلَا مَكَانًا يَأْوِيهِ هـ .  
وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحَدِّثِ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَشْطَرِ أَنْ يَكُونَ جُنُبًا وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالَ الْكَمَالُ : وَأَمَّا خَوْفُ الْمَرَضِ مِنَ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ فِي الْمِصْرِ عَلَى قَوْلِهِ هَلْ يُبِيحُ التَّيَمُّمُ كَالْغُسْلِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ جَعَلَهُ فِي الْأَسْرَارِ مُبِيحًا .  
وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَأَنَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ ذَلِكَ الْخَوْفِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَهُمْ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ عَادَةً هـ .

(تَنْبِيْهُ) : عِلْمٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَوْفِ غَلَبَةُ الظَّنِّ وَمَعْرِفَتُهُ بِاجْتِهَادِ الْمَرِيضِ ، وَالْإِجْتِهَادُ غَيْرُ مُجَرَّدِ الْوَهْمِ بَلْ هُوَ غَلَبَةُ الظَّنِّ عَنْ أَمَارَةٍ أَوْ تَجَرُّبَةٍ أَوْ بِإِخْبَارِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ غَيْرِ ظَاهِرِ الْقِسْقِ وَقِيلَ عِدَالَتُهُ شَرْطٌ فَلَوْ بَرَى مِنْ الْمَرَضِ لَكِنَّ الضَّعْفَ بَاقٍ وَخَافَ أَنْ يَمْرُضَ سِئَلَ عَنْهُ الْقَاضِي الْإِمَامُ فَقَالَ : الْخَوْفُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَمَا وَقَعَ فِي التَّبَيِّنِ الصَّحِيحِ الَّذِي يَخْشَى أَنْ يَمْرُضَ بِالصَّوْمِ فَهُوَ كَالْمَرِيضِ فَالْمُرَادُ مِنَ الْخَشْيَةِ غَلَبَةُ الظَّنِّ كَذَا فِي شَرْحِ الْغُرِيِّ مِنْ الْعَوَارِضِ فِي الصَّوْمِ فَيَكُونُ كَذَلِكَ هُنَا (قَوْلُهُ : أَوْ عَدُوٌّ أَوْ سَبْعٍ) وَسِوَاءَ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ

أَوْ أَمَانَتِهِ أَوْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ فَاسِقٍ عِنْدَ الْمَاءِ أَوْ خَافَ الْمَدْيُونُ الْمُفْلِسُ مِنَ الْحَبْسِ بَأَن كَانَ الدَّائِنُ عِنْدَ الْمَاءِ وَسَدَّكَرُ حُكْمِ الْإِعَادَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلُهُ : أَوْ عَطَشَ بِحُصْلُ لَهُ أَوْ لِدَائَتِهِ ( يَعْنِي وَلَوْ كَانَتْ كَلْبًا أَوْ أَحْتِيَاجَهُ لِلْعُجْنِ كَالشُّرْبِ لَا اتَّخَذَ الْمَرْقَ لِأَنَّ حَاجَةَ الطَّبْخِ دُونَ حَاجَةِ الْعَطَشِ وَرَفِيقُ الْقَافِلَةِ كَرَفِيقِ الصُّحْبَةِ فَإِنْ امْتَنَعَ صَاحِبُ الْمَاءِ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ كَانَ لِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ مِنْهُ فَهَرًا وَمَقَاتِلَتُهُ فَإِنْ كَانَ الْمُقْتُولُ صَاحِبَ الْمَاءِ فَدَمُهُ هَدَرٌ وَلَا قِصَاصَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ وَإِنْ كَانَ الْمُضْطَرُّ فَهُوَ مَضْمُونٌ بِالْقِصَاصِ أَوْ الدِّيَّةِ أَوْ الْكَفَّارَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ اهـ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ الْمُضْطَرُّ قِيَمَةَ الْمَاءِ ( قَوْلُهُ : أَوْ عَدَمَ آلِهِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يُمَكِّنَهُ إِيصَالُ ثَوْبِهِ الطَّاهِرِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا أَمَكَّنَهُ إِيصَالُ ثَوْبِهِ وَيُخْرِجُ الْمَاءَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِأَلْبَلٍ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ اهـ ( قَوْلُهُ : لِغَيْرِ الْوَلِيِّ ) مَشَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ يُنْتَظَرُ وَلَوْ صَلَّوْا لَهُ حَقُّ الْإِعَادَةِ قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ : هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَيْضًا لِأَنَّ الْإِنْتَظَارَ فِيهَا مَكْرُوهٌ وَلَوْ لَمْ يُنْتَظَرْ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ ، قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ : هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : يَعْنِي إِذَا خَافَ غَيْرُ الْوَلِيِّ الْخ ) .

أَقُولُ وَكَذَا الْوَلِيُّ وَقَدْ أَذِنَ لِغَيْرِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ خَوْفِ قُوَّةِ التَّكْبِيرَاتِ كُلِّهَا لَوْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ فَإِنْ كَانَ يَرْجُو إِذْرَاكَ الْبُغْضِ لَا يَتَيَمَّمُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا أَوْ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءَ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَعِبَارَةُ الْوَلِيِّ أُولَى

مِنَ الْوَلِيِّ كَمَا لَا يَخْفَى ) يَعْنِي لَشُمُولِهَا ظَاهِرًا لَكِنْ أُجِيبَ عَنِ الَّذِي عَرَّرَ بِالْوَلِيِّ أَنَّ كَلَامَهُ شَامِلٌ أَيْضًا إِذْ يُعْلَمُ الْحُكْمُ فِيمَنْ هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ بِالْأُولَى لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ السُّلْطَانِ وَمَا بَعْدَهُ فَمَنْ هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أُولَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مُخْتَارِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ ( قَوْلُهُ : أَوْ عِيدٍ ) .

قَالَ الرَّيْلَعِيُّ بِأَن تَفَوُّتَهُ وَإِنْ كَانَ بَحِثٌ يُدْرِكُ بَعْضَهَا مَعَ الْإِمَامِ لَوْ تَوَضَّأَ لَا يَتَيَمَّمُ وَقِيْدُهُ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ وَقَالُوا إِذَا كَانَ لَا يَخَافُ الزَّوَالَ وَيُمْكِنُهُ أَنْ يُدْرِكَ شَيْئًا مِنْهَا مَعَ الْإِمَامِ لَوْ تَوَضَّأَ لَا يَتَيَمَّمُ إجماعًا وَإِنْ كَانَ يَخَافُ زَوَالَ الشَّمْسِ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ يُبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ بِالْإِجْمَاعِ أَيْضًا لِتَصَوُّرِ الْقَوَاتِ بِالْفَسَادِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، وَالْإِمَامُ فِي الْعِيدِ لَا يَتَيَمَّمُ فِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ .

وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ يُجْزِيهِ لِأَنَّهُ يَخَافُ الْقَوْتَ بِزَوَالِ الشَّمْسِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَخَفْ لَا يُجْزِيهِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ قَوْتَهُمَا إِلَى خَلْفٍ وَهُوَ الظُّهْرُ ، وَالْقَضَاءُ ) إِطْلَاقُ الْخَلْفِيَّةِ فِيهِمَا ظَاهِرٌ بِاعْتِبَارِ تَغْلِيْبِ الْقَضَاءِ وَإِلَّا فَلَا خَلْفِيَّةَ فِي الظُّهْرِ عَنْ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَأَصْلُ الْإِطْلَاقِ فِي الْهِدَايَةِ وَأُورِدَ أَنَّ هَذَا لَا يَتَأَدَّى إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ زُفَرٍ أَمَّا عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ مِنْ أَنَّ الْجُمُعَةَ خَلْفٌ وَالظُّهْرُ أَصْلٌ فَلَا وَدَفْعَ بَأَنَّهُ مُتَّصِرٌ بِصُورَةِ الْخَلْفِ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِذَا فَاتَتْ يُصَلِّي الظُّهْرَ فَكَانَ الظُّهْرُ خَلْفًا صُورَةً أَصْلًا مَعْنَى وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي النَّافِعِ فَقَالَ لِأَنَّهُمَا تَفَوَّتَا إِلَى مَا يَقُومُ مَقَامَهَا وَهُوَ الْأَصْلُ اهـ .

( بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ أَوْ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جَازَ فَالْمُعْبَرُ أَنَّ يَنْوِي عِبَادَةً مَقْصُودَةً لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ حَتَّى لَوْ تَيَمَّمَ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ أَوْ الْأَذَانِ أَوْ الْإِقَامَةِ لَا يُؤَدِّي بِهِ الصَّلَاةَ ( فَلَعَا ) أَيِ إِذَا شَرَطَ فِيهِ النَّيَّةَ لَعَا ) تَيَمُّمٌ كَافِرٌ لَا وَضُوءٌ ( لِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلنِّيَّةِ ، وَالْوُضُوءُ غَيْرُ مَشْرُوطٍ بِهَا فَلَوْ تَوَضَّأَ بِلَا نِيَّةٍ ثُمَّ أَسْلَمَ جَارَتْ صَلَاتُهُ بِهِ .

(قوله : بنية الصلاة ) أقول ولو صلاة الجنازة ونية الطهارة أو استباحة الصلاة تجزيه ولا يشترط نية التيمم للحدث أو الجنابة هو الصحيح من المذهب له في الهداية .  
 وذكر في التوادر ولو مسح وجهه وذراعيه يريد التيمم جازت الصلاة به وقالوا لو تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة يجوز فعلى هاتين الروايتين المعتبر مجرد نية التيمم كما في التبيين ( قوله : أو سجدة التلاوة ) أقول لأنها قرينة مقصودة هنا لكونها مشروعة ابتداءً يجعل فيها معنى العبادة ، وقولهم في الأصول إنها ليست بقرينة مقصودة فالمراد أنها ليست مقصودة لعينها بل لإظهار مخالفة المستنكفين من الكفار ولذا أدبت في ضمن الركوع كما في الفتح ( قوله : فلغا تيمم كافر ) أقول ولو أراد به الإسلام في الأصح عندهما ويعتبره أبو يوسف كما في البرهان .

( بضربتين ) متعلق أيضاً بجاز ( إن استوعبتا ) أي الضربتان ، والمراد اليدان المضروبتان على الأرض وإن لم يكن فيهما نفع ( وجهه ويديه بمرفقيه ) حتى لو بقي شيء قليل لا يجزيه ( وإلا ) أي وإن لم تستوعبا ( فتالفة ) أي يلزم ضربة ثالثة ليحصل الاستيعاب بالنفع أو اليد المضروبة على الأرض إن لم يكن ، فعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة ثم إذا لم يدخل الغبار بين أصابعه فعليه أن يدخل أصابعه فيحتاج إلى ضربة ثالثة لتخليلها من أن هذا يقتضي اشتراط النفع وقد قال المصنف بعده ولو بلا نفع فتدبر ( على طاهر ) متعلق بضربتين ( من جنس الأرض ) كالتراب ، والرمل ، والحجر ، والكحل ، والزربخ ، والذهب ، والفضة المختلطين بالتراب أو حنطة وشعير عليهما غبار ويخرج عنه الملح المائي لأنه ليس من جنس الأرض ( وهو لا ينطبع ) أي لا يلين اختاراً عن الذهب ، والفضة ، والحديد ونحوها ( ولا يترمد ) أي لا يصير رماداً ( بالاحترق ) كالشجر وذلك لأن الصعيد اسم لوجه الأرض ياجتماع أهل اللغة فلا يتناول ما ليس من جنسها أو ينطبع أو يترمد ( ولو ) كان ذلك الطاهر ( بلا نفع ) أي غبار ( وعليه ) عطف على قوله على طاهر ، والصمير للنفع أي وبضربتين على النفع ( بلا عجز ) عن الصعيد كما إذا كس داراً أو هدم حائطاً أو كال حنطة فأصاب وجهه وذراعيه غبار فمسح جاز حتى إذا لم يمسح لم يجز .

( قوله : بضربتين ) يعني بباطن الكفين كما في البحر ولو في مكان واحد على الأصح كما في البرهان ثم التعبير بالضرب يفيد أنه ركن ومقتضاه بطلان الضرب بالحدث قبل المسح كبطلان بعض الوضوء بالحدث وبه قال السيد أبو شجاع .

وفي الخلاصة الأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة وقال القاضي الأسدي : يجوز كمن ملأ كفيه ماء فأحدث ثم استعمله والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الأرض من مسمى التيمم شرعاً فإن المأمور به المسح ليس غير في الكتاب قال تعالى { فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم } ويحمل قوله : صلى الله عليه وسلم { التيمم ضربتان } إما على إرادة الأعم من المسحتين كما قلنا أو أنه خرج مخرج الغالب والله أعلم ، قاله الكمال ( قوله : إن استوعبتا ) قال في البحر : ويشترط المسح بجميع اليد أو بأكثرها حتى لو مسح بأصبع واحدة أو بأصبعين لا يجوز ولو كرر المسح حتى استوعب بخلاف الرأس ، والاستيعاب فرض لازم في ظاهر الرواية عن أصحابنا حتى لو ترك قليلاً من مواضع التيمم لا يجوز وهو الأصح المختار وعليه الفتوى فيلزمه تخليل الأصابع ونزع الخاتم أو تحريكه ويمسح تحت الحاجبين وموق العينين ومن وجه ظاهر البشارة ، والشعر على الصحيح .



وفي السراج لا يجب مسح اللحية ولا الجيرة اهـ .  
 ( قوله : أو اليد المضروبة على الأرض إن لم يكن ) فيه نظر لأنه يقتضي أن عدم التقع شرط وليس كذلك كما  
 سيأتي ( قوله : فعلى هذا لا يرد  
 إلخ ) .  
 أقول

بل على هذا يرد كما علمت مما ذكرناه على المصنف أيضاً ( قوله : ويخرج عنه الملع المائي ) أقول وعدم  
 الجواز بالمائي رواية واحدة ومفهوم كلام المصنف جوازه بالجلي وفيه روايتان كما في التبيين وصحح كلا من  
 الروايتين في الخلاصة .

وفي التجسس الفتوى على الجواز بالجلي قاله صاحب البحر ( قوله : فلا يتناول ما ليس من جنسها أو ينطبع أو  
 يترمد ) في العطف بأو تسامح فكان ينبغي أن يكون بالواو لأنه عطف خاص ( قوله : أي وبصرتين على التقع )  
 إن كان مشياً على القول بأن الضرب من مسمى التيمم فاعتبار الضربة أعم من كونها على الأرض أو العضو  
 للتمثيل له بقوله كما إذا كنس داراً  
 إلخ وإن على أنه ليس من مسماه فظاهر .

( ويجب طلبه ) أي الماء ( غلوة ) وهي مقدار ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة وعن أبي يوسف أنه إذا كان الماء  
 بحيث لو ذهب إليه وتوضأ ذهبت القافلة وتغيب عن بصره كان بعيداً جاز له التيمم واستحسنه صاحب المحيط  
 إن ظن قربه ) أي الماء ( وإلا فلا ) يجب طلبه ( وتذب لراحيه ) أي الماء ( تأخير الصلاة آخر الوقت ) فلو صلى  
 بالتيمم في أول الوقت ثم وجد الماء ، والوقت باق لا يعيدها .

( قوله : ويجب طلب الماء غلوة ) يعني يفترض لما قال قاضي خان وهل يشترط لجوازه طلب الماء في  
 العمرات يشترط وفي القلوات لا يشترط إلا أن يغلب على ظن المسافر أنه لو طلب الماء يعجده أو خبر بذلك  
 فحينئذ يفترض عليه الطلب يميناً ويساراً على قدر غلوة اهـ .

وقيد المخبر في البدائع بالعدل وقال في البرهان : وقدر الطلب بغلوة من جانب ظنه وطلب وصوله كطلبه ( قوله  
 : وعن أبي يوسف  
 إلخ ) .

أقول كان حقه أن يذكره عند قوله لبعده ميلاً كما قدمناه لأنه محل الخلاف في الحد الفاصل بين القرب والبعد ،  
 ولم أر من ذكر خلافاً في هذا المحل كالمصنف بل ثمة ( قوله : وإلا فلا يجب ) أقول وكان مستحباً كما في  
 البحر ( قوله : وتذب لراحيه

إلخ ) يعني في الوقت المستحب كالطامع في الجماعة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصول أن  
 التأخير حتم كما في البرهان .

( وضعه ) أي الماء ( في رحله أو أمر ) غيره ( به ) أي بوضعه فيه ( ونسي فصلي به ) أي بالتيمم ( لم يعد )  
 الصلاة ( إلا عند أبي يوسف ولو ) وضعه ( غيره بلا علمه فليل جاز ) التيمم ( وفاقاً وقيل ) هو أيضاً ( مختلف فيه  
 ، طلبه من رفيقه فإن منعه أو أعطاه بأكثر من ثمن المثل أو ) أعطاه ( به ) أي بثمن المثل ( وهو ليس عنده تيمم

وَأَيُّ ( أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْهُ أَوْ أَعْطَاهُ بَشَمَنِ الْمَثَلِ وَهُوَ عِنْدَهُ ( فَلَا ) يَتَيَمَّمُ ( وَقَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ طَلَبِهِ مِنْهُ ( قِيلَ جَزَا )  
التَّيَمُّمُ اخْتَارَهُ فِي الْهَدَايَةِ ( وَقِيلَ لَا ) اخْتَارَهُ فِي الْمُبْسُوطِ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ هُوَ أَيْضًا مُخْتَلَفٌ فِيهِ ) قَالَهُ فِي الْكَافِي وَذَكَرُ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ ( قَوْلُهُ : طَلَبُهُ مِنْ رَفِيقِهِ )  
أَطْلَقَهُ تَبَعًا لِلْهَدَايَةِ ، وَالْكَثَرُ وَقَدْ فَصَّلَ صَاحِبُهُ فِي الْكَافِي فَقَالَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ فَظَنَّ أَنَّهُ إِنْ سَأَلَ أَعْطَاهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ  
التَّيَمُّمُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِ تَيَمَّمُ ، وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِعْطَاءِ وَتَيَمَّمُ وَصَلَّى فَسَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ يُعِيدُ لِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا ،  
وَإِنْ مَنَعَهُ قَبْلَ شُرُوعِهِ وَأَعْطَاهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ لَمْ يُعَدْ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَمَّمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ كَانَتْ ثَابِتَةً أَهـ .

وَفِي الْبَحْرِ الْعَالِبُ عَدَمُ الصَّنَةِ بِالْمَاءِ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ تَجْرِي الصَّنَةُ عَلَيْهِ لَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْهُ أَهـ .  
( قَوْلُهُ : وَأَعْطَاهُ بِأَكْثَرِ مَنْ تَمَثَّلَ ) يَعْنِي بِمَا لَا يُتَغَابَنُ فِيهِ وَهُوَ ضَعْفُ الْقِيَمَةِ فِي رَوَايَةِ التَّوَادِرِ وَقِيلَ شَطْرُهُ فِي  
رَوَايَةِ الْحَسَنِ وَقِيلَ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ لَيْسَ عِنْدَهُ ) يَعْنِي فَاضِلًا عَنْ نَفَقَتِهِ ( قَوْلُهُ :  
اخْتَارَهُ فِي الْهَدَايَةِ ) أَقُولُ عِبَارَةَ الْهَدَايَةِ : وَلَوْ تَيَمَّمُ قَبْلَ الطَّلَبِ أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ  
الطَّلَبُ مِنْ مَلِكٍ الْغَيْرِ وَقَالَا لَا يُجْزِيهِ لِأَنَّ الْمَاءَ مَبْنُولٌ عَادَةً أَهـ .

فَتَأَمَّلْ وَفِي الْبُرْهَانِ ، وَالْأَظْهَرُ قَوْلُهُمَا وَقَالَ الْكَمَالُ وَعِنْدَ الْجَصَّاصِ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فَمُرَادُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا غَلَبَ عَلَى  
ظَنِّهِ مَنَعُهُ ، وَمُرَادُهُمَا : إِذَا ظَنَّ عَدَمَ الْمَنَعِ أَهـ .  
وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ بَعْدَ ذِكْرِهِ وَلِهَذَا لَمْ يَحْكُ فِي الْكَافِي خِلَافًا ، وَذَكَرَ عِبَارَتَهُ كَمَا قَدَّمْنَاهَا .

( وَلَمْ يَجْزُ ) التَّيَمُّمُ ( عَلَى أَرْضٍ تَجَسَّتْ وَزَالَ أَنْثَرُهَا ) لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ طَيِّبَةً وَإِنْ طَهَّرَتْ ( بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ) إِذْ  
الطَّهَارَةُ كَافِيَةٌ فِيهَا .

( قَوْلُهُ : وَلَمْ يَجْزُ التَّيَمُّمُ عَلَى أَرْضِ  
إِلْح ) سَيَذْكُرُهَا أَيْضًا فِي بَابِ تَطْهِيرِ الْأَلْبَاسِ .

( وَنَاقِضُهُ نَقِضُ الْوُضُوءِ ) لِأَنَّهُ خَلَفَهُ ( وَالْقُدْرَةُ ) عَلَى مَاءٍ ( كَافٍ ) لِطَهْرِهِ لِأَنَّ الْحَدَّثَ السَّابِقَ يَطْهَرُ حَيْثُ يَنْتَهِي  
طَهْرِيَّةُ الثَّرَابِ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ النِّقْضِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخُرُوجِ نَجَسٍ لَا حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا فَإِذَا قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ  
ثُمَّ عَدِمَهُ أَعَادَ التَّيَمُّمَ ، وَإِذَا اغْتَسَلَ الْجُنُبُ وَلَمْ يَصِلْ الْمَاءَ طَهَّرَهُ مَثَلًا وَفِي الْمَاءِ وَأَحْدَثَ حَدَثًا يُوجِبُ الْوُضُوءَ  
فَتَيَمَّمُ لَهُمَا ثُمَّ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهِمَا بَطَلَ تَيَمُّمُهُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ لِأَحَدِهِمَا بَقِيَ فِي  
حَقِّهِمَا ، وَإِنْ كَفَى لِأَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ غَسَلَهُ وَبَقِيَ التَّيَمُّمُ فِي حَقِّ الْآخَرِ ، وَإِنْ كَفَى لِكُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا غَسَلَ اللُّمْعَةَ لِأَنَّ  
الْجَنَابَةَ أَغْلَظُ ( فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ ) فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْغُولًا بِهَا كَدَفَعَ الْعَطَشَ كَانَ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ .

( وَ ) نَاقِضُهُ أَيْضًا ( مُرُورُ النَّاعِسِ بِهِ ) أَيُّ بِالتَّيَمُّمِ ( عَلَى الْمَاءِ ) حَتَّى لَوْ مَرَّ النَّائِمُ بِهِ يَنْقُضُ تَيَمُّمَهُ بِالنَّوْمِ لَا  
بِالْمُرُورِ عَلَى الْمَاءِ ( كَالْمُسْتَقِظِ ) أَيُّ كَانَتْ قَاضِيَةً بِمُرُورِ الْمُسْتَقِظِ بِهِ عَلَى الْمَاءِ ( لَا الرَّدَّةُ ) فَإِنَّهَا لَا تَنْقُضُ حَتَّى  
إِذَا تَيَمَّمَ الْمُسْلِمُ ثُمَّ ارْتَدَّ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْهُ ثُمَّ أَسْلَمَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ بِهِ ( جُرْحٌ أَكْثَرُهُ ) أَيُّ لَوْ كَانَ أَكْثَرُ أَعْضَاءِ  
الْوُضُوءِ مِنْهُ مَجْرُوحًا فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ أَوْ أَكْثَرُ جَمِيعِ بَدَنِهِ فِي الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ ( تَيَمَّمُ ) لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ ( وَ )  
وَأَيُّ ( أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُهُ مَجْرُوحًا ) ( غَسَلَ ) الْأَعْضَاءَ فِي الْوُضُوءِ ، وَالْغُسْلُ ( وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ) أَيُّ بَيْنَ  
التَّيَمُّمِ ، وَالْغُسْلِ لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الْبَدَلِ ، وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ وَلَا تَطِيرُ لَهُ فِي الشَّرْعِ وَلَوْ كَانَ بِأَكْثَرِ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ  
جِرَاحَةٌ يَصْرُفُهَا الْمَاءُ

وَبَأَكْثَرِ مَوَاضِعِ التَّيَمُّمِ جَرَاخَةٌ يَضْرِبُهَا التَّيَمُّمُ لَا يُصَلِّي .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَغْسِلُ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَيُعِيدُ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ( الْمَانِعُ ) مِنَ الْوُضُوءِ ( لَوْ ) كَانَ ( مِنْ ) قَبْلِ  
( الْعِبَادِ ) كَأَسِيرٍ يَمْنَعُهُ الْكُفَّارُ مِنَ الْوُضُوءِ وَمَحْبُوسٍ فِي السَّجْنِ وَمَنْ قِيلَ لَهُ إِنْ تَوَضَّأْتَ قَتَلْتُكَ ( جَازَ لَهُ ) التَّيَمُّمُ  
وَيُعِيدُهَا ( أَيِ الصَّلَاةِ ) إِذَا زَالَ ( الْمَانِعُ ) .

( قَوْلُهُ : وَيَنْقُضُهُ نَاقِضُ الْوُضُوءِ ) يَعْنِي فَإِنْ كَانَ تَيَمُّمٌ لِحَدَثٍ ثُمَّ أَحْدَثَ أَعَادَهُ وَإِنْ كَانَ لِحَبَابَةٍ ثُمَّ أَجْنَبَ عَلَيْهِ  
إِعَادَتُهُ لَهَا وَإِنْ أَحْدَثَ حَدَثًا يُوجِبُ الْوُضُوءَ فَإِنَّ تَيَمُّمَهُ يَنْتَقِضُ بِاعْتِبَارِ الْحَدَثِ فَتَبَيَّنَ أَحْكَامُ الْحَدَثِ لَا أَحْكَامُ  
الْحَبَابَةِ فَإِنَّهُ مُحْدَثٌ لَا جُنْبُ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ خَلَفَهُ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ اعْلَمْ أَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ بِلَا شَكٍّ اتَّفَاقًا لَكِنْ اخْتَلَفُوا  
فِي كَيْفِيَّةِ الْبَدَلِ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا لِأَصْحَابِنَا مَعَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَذَكَرَهُ ثُمَّ قَالَ الثَّانِي الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا  
فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ الْبَدَلِيَّةُ بَيْنَ الْمَاءِ ، وَالتُّرَابِ .  
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ وَهُمَا التَّيَمُّمُ ، وَالْوُضُوءُ وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ جَوَازُ اقْتِدَاءِ الْمُتَوَضَّئِ بِالتَّيَمُّمِ فَأَجَازَاهُ وَمَنَعَهُ  
وَسَيَّأَتْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَقُدْرَةُ مَاءٍ ) لَوْ قَالَ وَزَوَالَ مَا أَبَاحَ التَّيَمُّمُ لَكَانَ أَظْهَرَ فِي الْمُرَادِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْحَدَثَ السَّابِقَ يَظْهَرُ حَيْثُ  
إِلْخ ) قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ قَوْلُهُمْ إِنْ الْحَدَثُ السَّابِقُ نَاقِضٌ حَقِيقَةً لَا يُنَاسِبُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ  
عِنْدَهُمَا لَيْسَ بِطَهَارَةٍ ضَرُورِيَّةٍ وَلَا خَلْفٍ عَنِ الْوُضُوءِ بَلْ هُوَ أَحَدُ نَوْعِي الطَّهَارَةِ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَمِلَ الْحَدَثُ  
السَّابِقُ عَمَلُهُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ فَالْوَلِيُّ أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ شَرْطًا لِمَشْرُوعِيَّةِ التَّيَمُّمِ وَحُصُولِ الطَّهَارَةِ  
فَعِنْدَ وَجُودِهَا لَمْ يَبْقَ مَشْرُوعًا فَانْتَهَى لِأَنَّ انْتِفَاءَ الشَّرْطِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَشْرُوطِ ، وَالْمُرَادُ بِالنَّقْضِ انْتِفَاؤُهُ كَذَا فِي  
الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَفَى لِأَحَدِهِمَا بَعْثُهُ ) يَعْنِي وَلَمْ يَكْفِ الْآخَرُ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَفَى لَكُلٍّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ) يَعْنِي غَيْرَ  
عَيْنٍ بَأَنَّ

كَانَ يَكْفِي هَذَا فَقَطُّ أَوْ الْآخَرَ فَقَطُّ ( قَوْلُهُ : غَسَلَ اللَّمْعَةَ ) كَذَا فِي الْكَافِي ثُمَّ قَالَ وَأَعَادَ تَيَمُّمَهُ لِلْحَدَثِ عِنْدَ  
مُحَمَّدٍ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَاءِ ، وَوُجُوبُ صَرْفِهِ إِلَى الْجَنَابَةِ لَا يُنَافِي قُدْرَتَهُ عَلَى صَرْفِهِ إِلَى الْحَدَثِ وَلِهَذَا لَوْ صَرَفَهُ إِلَى  
الْوُضُوءِ جَازَ وَيَتَيَمَّمُ لِحَبَابَتِهِ اتَّفَاقًا .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُعِيدُ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ إِلَى اللَّمْعَةِ ، وَالْمُسْتَحَقُّ بِجَهَةِ كَالْمَعْدُومِ وَتَمَامُهُ فِيهِ  
فَلْيُرَاجَعُ مَنْ رَأَاهُ ( قَوْلُهُ : فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْغُولًا بِهَا لِدَفْعِ الْعَطَشِ ) أَقُولُ كَذَا هُوَ بِصُورَةٍ اللَّامِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
بِالْكَافِ وَالذَّالِ لِيَشْمَلَ احْتِيَاجَهُ لِلْعَجِينِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ .

( قَوْلُهُ : وَنَاقِضُهُ أَيْضًا مُرُورُ النَّاعِسِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبْنَيْ تَيَمُّمِهِ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْهُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَالْمَجْمَعِ  
، وَالْمُخْتَارِ فِي الْفَتَاوَى عَدَمُ الْإِنْتِقَاضِ اتَّفَاقًا لِأَنَّهُ لَوْ تَيَمَّمُ وَبَقِيَ مَاءٌ لَا يَعْلَمُ بِهِ جَازَ تَيَمُّمَهُ اتَّفَاقًا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ  
التَّوَشِيحِ .

وَفِي الْبُرْهَانِ قَالَ فِي التَّجْنِيسِ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ وَفِي جَنْبِهِ بَرُّ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ جَازَ فِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ كَانَ عَلَى شَاطِئِ النَّهْرِ وَلَمْ  
يَعْلَمْ بِهِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَوَاتَانِ فِي رَوَايَةٍ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارًا بِالْإِدَاوَةِ الْمُعْلَقَةِ فِي عُنُقِهِ وَفِي أُخْرَى يَجُوزُ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ  
إِذَا لَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ وَقِيلَ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الْأَصَحُّ ا هـ .

فَإِذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِجَوَازِهِ لِمُسْتَقِظٍ عَلَى شَاطِئِ نَهْرٍ لَا يَعْلَمُ بِهِ فَكَيْفَ يَقُولُ بِإِنْتِقَاضِ تَيَمُّمِ الْمَارِّ بِهِ مَعَ تَحَقُّقِ غَفْلَتِهِ  
ا هـ .

مَا فِي الْبُرْهَانِ تَبَعًا لِلْكَمَالِ قُلْتُ لَكِنْ رَبُّمَا يُفَرِّقُ الْإِمَامَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ النَّوْمَ فِي حَالَةِ السَّفَرِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَشْعُرُ بِالْمَاءِ نَادِرٌ خُصُوصًا عَلَى وَجْهِهِ لَا تَخَلُّهُ

الْقِطْطَةُ الْمَشْعُورَةُ بِالْمَاءِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ نَوْمُهُ فَجُعِلَ كَالْقِطْطَانِ حُكْمًا أَوْ لَأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ وَلَا كَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَاءِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْهَدَايَةِ ، وَالتَّائِمُ قَادِرٌ تَقْدِيرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هـ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ مَرَّ بِهِ تَائِمٌ يَنْتَقِضُ تَيْمُمُهُ بِالنَّوْمِ لَا بِالْمُرُورِ ) لَا يَحْتَصِي أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالْمُحَدِّثِ الْغَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ أَمَّا لَوْ كَانَ جُنُبًا أَوْ مُحَدِّثًا مُتَمَكِّنًا فَالْتَقِصْ بِالْمُرُورِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ( قَوْلُهُ : أَيْ لَوْ كَانَ أَكْثَرُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مِنْهُ مَجْرُوحًا فِي الْحَدِّثِ الْأَصْغَرِ ) أَقُولُ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِي حَدِّ الْكَثْرَةِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْ حَيْثُ عَدَدُ الْأَعْضَاءِ فَلَوْ كَانَ بَرَأْسُهُ وَوَجْهُهُ وَبَدْيُهُ جِرَاحَةً وَالرَّجُلُ لَا جِرَاحَةَ بِهَا يَتَيَمَّمُ سَوَاءً كَانَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَعْضَاءِ الْجَرِيحَةِ جَرِيحًا أَوْ صَحِيحًا وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَهَا فِي نَفْسِ كُلِّ عَضْوٍ فَإِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ جَرِيحًا فَهُوَ الْكَثِيرُ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ التَّيَمُّمُ وَإِلَّا فَلَا كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُهُ مَجْرُوحًا

إِلْخ ) شَامِلٌ لَمَّا إِذَا تَسَاوَى الْجَرِيحُ وَالصَّحِيحُ وَلَمَّا إِذَا كَانَ الْأَكْثَرُ صَحِيحًا وَعَلَيْهِ مَشَى قَاضِي خَانَ فَإِنَّهُ قَالَ : وَإِنْ اسْتَوَى الْجَرِيحُ ، وَالصَّحِيحُ تَكَلَّمُوا فِيهِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ غَسْلُ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُسَاوِي كَالْغَالِبِ فَيَتَيَمَّمُ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَهُوَ أَشْبَهُهُ ( قَوْلُهُ : غَسَلَ الْأَعْضَاءَ فِي الْوُضُوءِ ، وَالْغَسْلُ ) أَقُولُ الْمُرَادُ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الصَّحِيحَةِ وَأَمَّا الْجَرِيحَةُ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ وَعَلَى الْخُرْقَةِ إِنْ ضُرَّهِ ( قَوْلُهُ : الْمَانِعُ مِنَ الْوُضُوءِ

إِلْخ ) أَقُولُ وَمَقْهُومُهُ

أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُعِيدُ وَتَقَدَّمَ ثُمَّ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْخَوْفِ مِنَ الْعَدُوِّ وَهَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ أَوْ هُوَ بِسَبَبِ الْعَبْدِ فَتَجِبُ ذَهَبَ صَاحِبُ مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ إِلَى الْأَوَّلِ وَصَاحِبُ النَّهَائِيَةِ إِلَى الثَّانِي وَالَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُ مَا فِي النَّهَائِيَةِ عَلَى ظَاهِرِ الْمُخَالَفَةِ لَكِنْ يُقَالُ إِنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ لِإِمْكَانِ التَّوْفِيقِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَوْفِ مِنَ الْعَدُوِّ الْخَوْفُ الَّذِي لَمْ يَنْشَأْ عَنْ وَعِيدٍ مِنْ قَادِرٍ عَلَيْهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْخَوْفِ مِنَ السَّبْعِ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِلتَّجَرُّدِ عَنْ مُبَاشَرَةِ سَبَبٍ لَهُ مِنَ الْغَيْرِ فِي حَقِّ الْخَائِفِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قُلْتُ ) قَدْ نُقِلَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ الْوَقَايَةِ عَنْ الْمُضْمَرَاتِ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ فِي الْخَوْفِ مِنَ السَّبْعِ بِالتَّفَاقُقِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَمَحْيُوسٌ فِي السَّجْنِ ) قَالَ فِي الْمُحِيطِ لَوْ حُبِسَ فِي السَّفَرِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَلَا يُعِيدُ لِأَنَّهُ انْضَمَّ عَذْرُ السَّفَرِ إِلَى الْعَذْرِ الْحَقِيقِيِّ ، وَالْغَالِبُ فِي السَّفَرِ عَدَمُ الْمَاءِ فَتَحَقَّقَ الْعَدَمُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ .

هـ .

( قُلْتُ ) وَلَا يَخْلُو عَنْ قَيْدِ ظَاهِرٍ لِلْمُتَأَمِّلِ .

( بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ) ( جَازَ بِالسُّنَّةِ ) الْمَشْهُورَةِ فَيَجُوزُ بِهَا الزِّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ فَإِنْ مُوجِبُهُ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ وَيَكُونُ مَنْ لَمْ يَرَهُ مُتَبَدِّعًا لَكِنْ مَنْ رَأَاهُ وَلَمْ يَمْسَحْ آخِذًا بِالْعَرِيْمَةِ كَانَ مُتَابًا قَالَ فِي الْكَافِي فَإِنْ قُلْتُ هَذِهِ رُخْصَةٌ إِسْقَاطٌ لِمَا عُرِفَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُنَابَ بِإِيَّانِ الْعَرِيْمَةِ إِذْ لَا تَبْقَى الْعَرِيْمَةُ مَشْرُوعَةً إِذَا كَانَتْ الرُّخْصَةُ لِلْإِسْقَاطِ كَمَا فِي قَصْرِ الصَّلَاةِ قُلْنَا الْعَرِيْمَةُ لَمْ تَبْقَ مَشْرُوعَةً مَا دَامَ مُتَحَفِّفًا ، وَالثَّوَابُ بِاعْتِبَارِ التَّرَعُّعِ ، وَالْغَسْلُ وَإِذَا

نَزَعَ صَارَتْ مَشْرُوعَةً .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ هَذَا سَهْوٌ فَإِنَّ الْغَسْلَ مَشْرُوعٌ وَإِنْ لَمْ يَنْزِعْ خُفَّيْهِ وَلَاجِلِ ذَلِكَ يَنْطَلُ مَسْحُهُ إِذَا خَاضَ الْمَاءَ وَدَخَلَ فِي الْخُفِّ حَتَّى انْغَسَلَ أَكْثَرُ رِجْلَيْهِ وَلَوْلَا أَنَّ الْغَسْلَ مَشْرُوعٌ لَمَا بَطَلَ بِغَسْلِ الْبَعْضِ مِنْ غَيْرِ نَزْعٍ وَكَذَا لَوْ تَكَلَّفَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نَزْعِ الْخُفِّ أَجْزَأَهُ عَنِ الْغَسْلِ حَتَّى لَا يَنْطَلُ بِانْقِصَاءِ الْمُدَّةِ أَقُولُ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا سَهْوٌ سَهْوٌ لِأَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْكَافِي بِالْمَشْرُوعِيَّةِ الْجَوَازُ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ بِحَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ لَا أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ تَنْظِيرُهُ بِقَصْرِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْعَامِلَ بِالْعَرِيْمَةِ ثَمَّةَ بِأَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَعَدَ عَلَى الرَّكَعَتَيْنِ يَأْتُمُّ مَعَ أَنَّ فَرْضَهُ يَتِمُّ وَتَحْقِيقُ جَوَابِهِ أَنَّ الْمُتَرَخِّصَ مَا دَامَ مُتَرَخِّصًا لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِالْعَرِيْمَةِ فَإِذَا زَالَ التَّرَخُّصُ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُسَافِرَ مَا دَامَ مُسَافِرًا لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِتْمَامُ حَتَّى إِذَا افْتَحَهَا بِنِيَّةِ الْأَرْبَعِ يَجِبُ قَطْعُهَا وَالْإِفْتِتَاحُ بِالرَّكَعَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَإِذَا افْتَحَهَا بِنِيَّةِ الثَّانِيَيْنِ وَنَوَى الْإِقَامَةَ أَثْنَاءَ

الصَّلَاةِ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْأَرْبَعِ فَالْمُتَخَفِّفُ مَا دَامَ مُتَخَفِّفًا لَا يَجُوزُ لَهَا الْغَسْلُ حَتَّى إِذَا تَكَلَّفَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نَزْعٍ أَتَمَّ وَإِنْ أَجْزَأَهُ عَنِ الْغَسْلِ ، وَإِذَا نَزَعَ الْخُفَّ وَزَالَ التَّرَخُّصُ صَارَ الْغَسْلُ مَشْرُوعًا يُثَابُ عَلَيْهِ ، وَالْعَجَبُ أَنَّ هَذَا مَعَ وَضُوحِهِ لِمَنْ تَدَرَّبَ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ كَيْفَ خَفِيَ عَلَى فَحْلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْفُحُولِ ( مَرَّةً ) إِذْ لَمْ يُسَنَّ فِي الْمَسْحِ التَّكْرَارَ لِأَنَّهُ فِي الْغَسْلِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّنْظِيفِ ، وَالْمَسْحُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ( وَلَوْ ) كَانَ الْمَسْحُ ( امْرَأَةً ) لِأَنَّ دَلِيلَ جَوَازِهِ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ مَعَ دُخُولِهِنَّ فِي عُمُومَاتِ الْخِطَابِ .

( بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ) ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْكَافِي

إِلْح ) أَقُولُ مُحْصَلُهُ أَنَّ الْجَوَازَ فِي كَلَامِ الْكَافِي بِمَعْنَى الْحُلِّ الْمُقَابِلِ لِلْحُرْمَةِ لَا بِمَعْنَى الصَّحَّةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْبُطْلَانِ فَإِشْكَالُ الزَّيْلَعِيِّ غَيْرُ وَارِدٍ فَإِنَّ عَدَمَ الْجَوَازِ لَا يُنْفِي الصَّحَّةَ فَقَدْ أَقَرَّ صِحَّةَ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ فِي ذَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِدًا عَلَى الْكَافِي وَلَمْ يَرْتَضِ الْكَمَالُ كَلَامَ الزَّيْلَعِيِّ وَنَظَرَ فِيهِ بِقَوْلِهِ وَمَبْنَى هَذَا التَّخْطِئَةِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْفَرْعِ يَعْنِي الَّذِي نَقَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ لِبُطْلَانِ الْمَسْحِ بِخَوْضِ الْمَاءِ وَهُوَ مَنْقُولٌ فِي الظَّهْرِيَّةِ لَكِنْ فِي صَحِيحِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ كَلِمَتَهُمْ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الْخُفَّ أُعْتَبِرَ شَرْعًا مَا نَعَا سِرَايَةَ الْحَدَثِ إِلَى الْقَدَمِ فَيَبْقَى الْقَدَمُ عَلَى طَهَارَتِهَا وَيَحِلُّ الْحَدَثُ بِالْخُفِّ فَيُزَالُ بِالْمَسْحِ وَيَنْوَى عَلَيْهِ مَنَعَ الْمَسْحَ لِلْمُتَمِّمِ وَالْمَعْلُومُ مِنْ بَعْدِ الْوَقْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِيَّاتِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ غَسْلَ الرَّجُلِ فِي الْخُفِّ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ إِذَا لَمْ يَنْتَلِ مَعَهُ ظَاهِرُ الْخُفِّ فِي أَنَّهُ يَعْنِي الْغَسْلَ لَمْ يَزَلْ بِهِ الْحَدَثُ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِهِ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ حَدَثٍ وَاجِبِ الرَّفْعِ إِذْ لَوْ لَمْ يَجِبِ الْغَسْلُ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُ الرَّجُلِ جَازَتْ الصَّلَاةُ بِلَا غَسْلٍ وَلَا مَسْحٍ فَصَارَ كَمَا لَوْ تَرَكَ ذِرَاعِيَهُ وَغَسَلَ مَحَلًّا غَيْرَ وَاجِبِ الْغَسْلِ كَالْفَخْذِ وَوَرَانِهِ فِي الظَّهْرِيَّةِ بَلَا فَرْقٍ لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الْجُرْمُوقَيْنِ فَمَسَحَ الْخُفَّيْنِ وَذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَجْزُ وَلَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْحَدَثِ ، وَاللَّوْجُ فِي ذَلِكَ الْفَرْعِ كَوْنُ الْأَجْزَاءِ إِذَا خَاضَ النَّهْرَ لِابْتِلَالِ الْخُفِّ ثُمَّ إِنْ انْقَضَتْ الْمُدَّةُ إِنَّمَا لَا يَتَّفِقُدُ بِهَا لِحْصُولِ الْغَسْلِ بِالْخَوْضِ وَالتَّنَزُّعِ إِنَّمَا وَجِبَ

لِلْغَسْلِ وَقَدْ حَصَلَ انْتِهَى كَلَامِ الْكَمَالِ رَحِمَهُ اللَّهُ ( وَأَقُولُ ) وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ نَفْيَ الْفَرْقِ فِيهِ تَأْمُلٌ وَإِنَّ الْأَوْجَهِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى مَا إِذَا خَاضَ الْمَاءَ لَا عَلَى مَا إِذَا تَكَلَّفَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ دَاخِلَهُ وَلَمْ يَحْكَمْ ذَلِكَ الْفَرْعُ بِالْأَجْزَاءِ بِالْخَوْضِ فِيمَا ذَكَرَ صَرِيحًا بَلْ بِبُطْلَانِ الْمَسْحِ وَوَجْهُ التَّأْمُلِ هُوَ أَنَّهُ قَدْ حَكَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِعْ الْحَدَثُ بِغَسْلِ الرَّجُلِ دَاخِلَ الْخُفِّ لِكَوْنِهِ كَغَسْلِ مَا لَمْ يَجِبْ فَلَمْ يَقَعْ مُعْتَدًا بِهِ ثُمَّ حَكَّمَ بِصِحَّتِهِ بَعْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ فَلَمْ يُوجِبِ التَّنَزُّعَ

لِحُصُولِ الْغَسْلِ دَاخِلَ الْخُفِّ وَهَذَا يُؤَيِّدُ ثُبُوتَ الْفَرْقِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ مَا ظَهَرَ لِي هَذَا أَنَّ تَلْمِيذَهُ الْمُحَقِّقَ ابْنَ أَمِيرٍ حَاجَّ تَعَقُّبَهُ بِأَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ تَانِيًا إِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ وَهُوَ غَيْرُ مُخْدَثٍ .  
وَذَكَرَ وَجْهَهُ فِي الْبَحْرِ وَأَجَابَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُجَيَّبِيُّ أَدَامَ اللَّهُ نَفْعَهُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ مَنَعَ صِحَّةَ الْغَسْلِ دَاخِلَ الْخُفِّ الْآنَ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْمَانِعِ فَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَمَلَ الْمُقْتَضِي عَمَلَهُ لِحُصُولِهِ بَعْدَ الْحَدَثِ فِي الْحَقِيقَةِ حَالَ التَّخَفُّفِ فَإِذَا نَزَعَ أَوْ تَمَّتِ الْمُدَّةُ لَا يَجِبُ الْغَسْلُ لِظُهُورِ عَمَلِ الْمُقْتَضِي الْآنَ ١ هـ .  
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْغَسْلَ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ أَصْلًا لَوْفُوعِهِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَلَا يَظْهَرُ تَأْثِيرُهُ بَعْدَ نَزْعِ الْخُفِّ هَذَا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ كُلًّا مِنْ تَنْظِيرِ الْكَمَالِ وَصَاحِبِ الدَّرَرِ فِي إِشْكَالِ الرِّيَالِيِّ بِمَلْحَظٍ غَيْرِ مَا لَحَظَهُ الْآخَرُ وَقَدْ نَقَلَهُمَا جَمِيعًا صَاحِبُ الْبَحْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قُلْنَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى هِدَايَتِهِ ثُمَّ نَقَلَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ إِذَا ابْتَلَّ قَدَمُهُ لَا يَنْتَقِضُ مَسْحُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ بَلَغَ الْمَاءُ الرُّكْبَةَ ثُمَّ قَالَ فَقَدْ عَلِمْتُ صِحَّةَ مَا بَحَثَهُ الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ١ هـ .

قُلْتُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ فَرْعٍ يُخَالِفُ فَرْعًا غَيْرَهُ بَطْلَانُهُ كَيْفَ وَقَدْ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ فِي فَتَاوِيهِ بِقَوْلِهِ مَاسِحُ الْخُفِّ إِذَا دَخَلَ الْمَاءُ خُفَّهُ وَابْتَلَّ مِنْ رِجْلِهِ قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ أَوْ أَقَلَّ لَا يَنْطُلُ مَسْحُهُ لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرُ لَا يُجْزِئُ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلِ فَلَا يَنْطُلُ بِهِ حُكْمُ الْمَسْحِ وَإِنْ ابْتَلَّ بِهِ جَمِيعُ الْقَدَمِ وَبَلَغَ الْكَعْبَ بَطَلَ الْمَسْحُ مَرُورِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ١ هـ .  
وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي التَّارِخَانِيَّةِ ثُمَّ قَالَ : وَيَجِبُ غَسْلُ الرَّجْلِ الْآخَرَى ذَكَرَهُ فِي حِرَّةِ الْفُقَهَاءِ وَعَنِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ إِذَا أَصَابَ الْمَاءُ أَكْثَرَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ يَنْتَقِضُ مَسْحُهُ ، وَيَكُونُ بِمَثَلَةِ الْغَسْلِ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمَسَائِخِ .  
وَفِي الذَّخِيرَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ مُحِيطٌ وَبَعْضُ مَشَائِخِنَا قَالُوا لَا يَنْتَقِضُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ١ هـ .  
وَسَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا عَنْهَا وَقَالَ الرِّيَالِيُّ فِي نَوَاقِضِ الْمَسْحِ : وَذَكَرَ الْمَرْغِينَانِيُّ أَنَّ غَسْلَ أَكْثَرِ الْقَدَمِ يَقْضِيهِ فِي الْأَصَحِّ ١ هـ .  
فَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَصَحِّهِ الْفَرْعِ وَضَعْفِ مَا يُقَابِلُهُ ( قَوْلُهُ : يَأْتِمُ ) فِي تَأْثِيمِهِ نَظَرٌ لَا يَنْخَفِي .

( لَا جُبًّا ) لِأَنَّ الْمَسْحَ ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي الْوُضُوءِ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ الْجَنَابَةُ وَلِأَنَّ صِبْغَةَ الْمُبَالَغَةِ أَغْنَى { فَاطَّهَرُوا } أَوْجَبَتْ كَمَالَ التَّطَهُّرِ كَمَا سَبَقَ وَفِي الْمَسْحِ يَقُوتُ ذَلِكَ ثُمَّ قَالُوا الْمَوْضِعُ الْمَوْضِعُ النَّهْيُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّصْوِيرِ فَإِنَّ مَنْ أَجَنَّبَ بَعْدَ لُبْسِ الْخُفِّ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ لَا يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ لَكِنْ قِيلَ صَوْرَتُهُ أَنْ يَلْبَسَ خُفَّهُ عَلَى وَضُوءٍ تَامٍ ثُمَّ يُجَنَّبُ فِي مُدَّةِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ يَنْزِعُ خُفَّهُ وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ وَكَذَا الْمُسَافِرُ إِذَا أَجَنَّبَ فِي الْمُدَّةِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَاءٌ فَتَيَمَّمُ ثُمَّ أَحْدَثَ وَوَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِي وَضُوءَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ .

( مَلْبُوسِينَ عَلَى طَهْرٍ تَامٍ عِنْدَ الْحَدَثِ ) هَذَا أَحْسَنُ مِمَّا قِيلَ إِذَا لَبَسَهُمَا عَلَى طَهْرٍ تَامٍ عِنْدَ الْحَدَثِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هَاهُنَا الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ : لَا بُدَّ مِنْ لُبْسِهِمَا عَلَى وَضُوءٍ تَامٍ ابْتِدَاءً حَتَّى لَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَيْسَ خُفَّهُ ثُمَّ أَتَمَّ الْوُضُوءَ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ وَنَحْنُ نَقُولُ يَكْفِي كَوْنُ الْوُضُوءِ وَاللُّبْسِ مَوْجُودَيْنِ وَقَدْ أَحْدَثَ بَائِي طَرِيقَ كَانَ وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ الْوَقْتُ زَمَانُ بَقَاءِ اللَّبْسِ لَا زَمَانُ حُلُوثِهِ ، وَالْمَقِيدُ لِلْبَقَاءِ ، وَالِاسْتِمْرَارُ هُوَ الْإِسْمُ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُفِيدُ التَّجَدُّدَ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا أَحْسَنَ لِحُجُوزِ تَوْجِيهِهِ عِبَارَةَ الْقَوْمِ بِأَنَّهُ يُجْعَلُ عَلَى طَهْرٍ تَامٍ حَالًا مِنْ ضَمِيرٍ لَيْسَ وَعِنْدَ الْحَدَثِ مُتَعَلِّقًا بِتَامٍ ، وَالْمَعْنَى إِذَا لَبَسَهُمَا كَانِنَا عَلَى طَهْرٍ هُوَ تَامٌ عِنْدَ الْحَدَثِ فَيَكُونُ مَالُ الْعِبَارَتَيْنِ وَاحِدًا .

(قَوْلُهُ : مُلْبُوسِينَ عَلَى طَهْرٍ تَامٍ ) أَقُولُ الْأَوَّلَى عَلَى وَضْوءٍ تَامٍ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ التَّامَّةَ تَشْمَلُ التَّيَمُّمَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُتَيَمِّمِ الْمَسْحُ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ كَانَ الْخُفُّ رَافِعًا لِمَا نَعَا .

(قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ ثُمَّ أَتَمَّ الْوُضُوءَ

إِلَخ ) فِي هَذَا التَّمْثِيلِ نَظَرٌ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ تَمْتَنِعُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ جَهَيْنِ عَدَمَ التَّرْتِيبِ فِي الْوُضُوءِ وَعَدَمَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ قَبْلَ اللَّبْسِ وَالَّذِي يَمْتَنِعُ عِنْدَهُ الثَّانِي فَقَطُّ مَا لَوْ تَوَضَّأَ مُرْتَبًا لَكِنَّهُ لَيْسَ الْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى ثُمَّ أَحْدَثَ بَعْدَ لَبْسِ الْيُسْرَى .

( لِلْمُقِيمِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : جَازَ ( يَوْمًا وَلَيْلَةً وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةً ) أَيِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ { يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا } ( مِنْ حِينَ الْحَدَثِ ) لَا حِينَ اللَّبْسِ وَلَا الْمَسْحِ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْمَسْحِ هُوَ وَقْتُ الْحَدَثِ .

(قَوْلُهُ : مِنْ حِينَ الْحَدَثِ ) هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ وَهُوَ الصَّحِيحُ (قَوْلُهُ : لَا حِينَ اللَّبْسِ وَلَا الْمَسْحِ ) يَعْنِي كَمَا قَالَ بِهِ بَعْضُهُمْ .

( عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ ) مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِ جَازَ ، الْخُفُّ مَا يَسْتُرُ الْكَعْبَ أَوْ يَكُونُ الظَّاهِرُ مِنْهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الرَّجُلِ أَصْغَرَهَا أَمَّا لَوْ ظَهَرَ قَدْرُهَا فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَرْقِ وَلَا بِأَسْ بَأَنَّ يَكُونُ وَاسِعًا بِحَيْثُ تُرَى رِجْلُهُ مِنْ أَعْلَى الْخُفِّ قَيْدًا بِالظَّاهِرِ إِذْ لَا يَجُوزُ عَلَى بَاطِنِهِ وَعَقِبِهِ وَسَاقِهِ لِأَنَّ الْمَسْحَ مَعْدُولٌ بِهِ عَنْ سُنَنِ الْقِيَاسِ فَيُرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ( أَوْ جُرْمُوقِيهِ ) هُمَا خُفَّانِ يُلْبَسَانِ فَوْقَ الْخُفِّ وَقَايَةً لَهُمَا ( الْمُلْبُوسِينَ عَلَى الْخُفِّ قَبْلَ الْحَدَثِ ) حَتَّى لَوْ لَبَسَهُمَا عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَدَثِ لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ لَهُ بَدَلٌ بِالرَّأْيِ وَلَنَا مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ { رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْجُرْمُوقَيْنِ } ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ بِبَدَلٍ عَنِ الْخُفِّ وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ بَلْ عَنْ الرَّجُلِ كَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمَا الْجُرْمُوقُ لِأَنَّ الْوُضُوءَ كَانَتْ بِالرَّجُلِ وَلَمْ يَكُنْ بِالْخُفِّ وَطِيفَةٌ لِيَصِيرَ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَيَصِيرُ الْجُرْمُوقُ بَدَلًا مَانِعًا مِنْ سِرَايَةِ الْحَدَثِ إِلَيْهِ بَلْ يَمْنَعُ السَّرَايَةَ إِلَى الرَّجُلِ وَلِذَا قُلْنَا إِذَا أَحْدَثَ وَمَسَحَ بِالْخُفِّ أَوْ لَمْ يَمْسَحْ فَلَيْسَ الْجُرْمُوقُ لَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَسْحِ اسْتَقَرَّ بِالْخُفِّ فَصَارَ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ حُكْمًا فَلَوْ مَسَحَ عَلَى الْجُرْمُوقِ يَكُونُ بَدَلًا عَنْهُ وَإِذَا لَا يَجُوزُ كَذَا قَالَ مَشَايِخُنَا أَقُولُ يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ لَيْسَ فَوْقَ مَخِيطٍ مِنْ كِرْبَاسٍ أَوْ جَوْخٍ أَوْ تَخَوُّهُمَا مِمَّا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْجُرْمُوقَ إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ وَجُعِلَ الْخُفُّ مَعَ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ فَلَأَن يَكُونَ الْخُفُّ بَدَلًا عَنْ

الرَّجُلِ وَيُجْعَلَ مَا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ أَوَّلَى كَمَا فِي اللَّفَافَةِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِمَامَ الْغَزَالِيَّ فِي الْوَجِيزِ وَالرَّافِعِيَّ فِي شَرْحِهِ لَهُ مَعَ التَّرَاثُفِ بِذِكْرِ خِلَافِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمَسَائِلِ أَوْرَدَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي صُورَةِ الْإِتِّفَاقِ وَكَانَ مَشَايِخُنَا إِذَا لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ فِيمَا أُشْتُهِرَ مِنْ كُتُبِهِمْ اكْتِفَاءً بِمَا قَالُوا فِي مَسْأَلَةِ الْجُرْمُوقِ مِنْ كَوْنِهِ خِلَافًا عَنِ الرَّجُلِ ( أَوْ جَوْرَبِيهِ النَّخِينِ ) أَيِ بَحَيْثُ يَسْتَسْكِنُ عَلَى السَّاقِ بِلَا شَكٍّ كَانَ الْإِمَامُ لَا يُجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا أَوَّلًا وَيُجُوزُهُ صَاحِبَاهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا ، وَبِهِ يُفْتَى ( أَوْ الْمُنْعَلَيْنِ ) الْمُنْعَلُ ، وَالْمُنْعَلُ مَا وَضِعَ الْجِلْدُ عَلَى أَسْفَلِهِ كَالنَّعْلِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُمْكِنُ مُوَاطَاةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ كَالْخُفِّ ( أَوْ الْمُجَلَّدَيْنِ ) وَهُوَ مَا وَضِعَ الْجِلْدُ عَلَى أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ فَيَكُونُ كَالْخُفِّ ( لَا ) يَجُوزُ الْمَسْحُ ( عَلَى عِمَامَةٍ وَقَلَنْسُوءٍ وَبُرْفَعٍ ) بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِهَا الْحِمَارِ )

وَقَفَّازِينَ) مَا يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ لِدَفْعِ الْبَرْدِ أَوْ مِخْلَبِ الصَّفْرِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ الْمَسْحُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ لِدَفْعِ الْحَرَجِ وَلَا حَرَجَ فِي نَزْعِهَا لَكِنْ لَوْ مَسَحَتْ عَلَى خِمَارِهَا وَتَفَدَّتْ الْبَلَّةُ إِلَى رَأْسِهَا حَتَّى ابْتَلَّ قَدْرُ الرَّبْعِ جَازَ كَذَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ .

(قَوْلُهُ : قَيَّدَ بِالظَّاهِرِ

إِلَخ) أَقُولُهُ وَجَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى غَيْرِ النَّاصِيَةِ مِنَ الرَّأْسِ لِأَنَّهُ لِبَيَانِ مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَلَا كَذَلِكَ الْخُفُّ فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ نُصْبِ الشَّرْعِ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ (قَوْلُهُ : إِذْ لَا يَجُوزُ عَلَى بَاطِنِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ مَسْحُ بَاطِنِ الْخُفِّ أَوَّلَى مِنْ ظَاهِرِهِ وَنَقَلَ الْكَمَالَ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَاطِنِ عَنْهُمْ مَحَلُّ الْوُطْءِ لَا مَا يُلَاقِي الْبَشْرَةَ لَكِنْ بِقُدْرِهِ لَا تَظْهَرُ أَوَّلَوِيَّةُ مَسْحِ بَاطِنِهِ لَوْ كَانَ بِالرَّأْيِ بَلْ الْمُتَبَادِرُ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَا يُلَاقِي الْبَشْرَةَ وَذَكَرَ وَجْهَهُ (قَوْلُهُ : هُمَا خُفَّانِ يُلْبَسَانِ إِلَخ) .

أَقُولُ قَيَّدَ الْجُرْمُوقَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ أَدَمٍ إِذْ لَوْ كَانَ مِنَ الْكِرْبَاسِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَقِيقًا يَصِلُ الْبَلَلُ إِلَى مَا تَحْتَهُ ١ هـ .

وَكَذَا فِي الْكَافِي وَالزَّيْلَعِيِّ ، وَالْهَدَايَةِ ، وَالْبَحْرِ .

(وَأَقُولُ) لَعَلَّ هَذَا التَّقْيِيدَ عَلَى الْمَرْجُوحِ لِمَا أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الشَّخِينِ وَحَيْثُ لَا يَخْتَصُّ الْجَوَازُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُنْفَرِدًا فَيَجُوزُ وَلَوْ لَبَسَ عَلَى خُفٍّ مِثْلِهِ أَوْ مِنْ أَدَمٍ وَلَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ : أَقُولُ يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْمَسْحِ

إِلَخ) قَالَ فِي الْبَحْرِ : وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا سَنَذْكُرُهُ لَكِنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خُفَّاهُ صَالِحِينَ لِلْمَسْحِ لَخَرَقَهُمَا يَجُوزُ عَلَى الْمُؤَقِّينِ اتِّفَاقًا كَذَا فِي الْكَافِي ، وَنَقَلَ مِنْ فَتَاوَى الشَّاذِيِّ أَنَّ مَا يُلْبَسُ مِنَ الْكِرْبَاسِ الْمُجَرَّدِ تَحْتَ الْخُفِّ يَمْنَعُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفِّ لِكَوْنِهِ فَاصِلًا وَقِطْعَةً كِرْبَاسٍ ثُلْفٌ عَلَى الرَّجُلِ لَا تَمْنَعُ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ

لِلْبَسِ لَكِنْ يُفْهَمُ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْكَافِي أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ لِأَنَّ الْخُفَّ الْغَيْرَ صَالِحٍ لِلْمَسْحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فَاصِلًا فَإِنَّ لَا يَكُونُ مِنَ الْكِرْبَاسِ فَاصِلًا أَوَّلَى ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ : وَقَدْ وَقَعَ فِي عَصْرِنَا بَيْنَ فَهْهَاءِ الرُّومِ فِي الرُّومِ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِمَا فِي فَتَاوَى الشَّاذِيِّ وَأَفْتَى بِمَنْعِ الْمَسْحِ وَرَدَّ عَلَى ابْنِ الْمَلِكِ فِي عَزْوِهِ لِلْكَافِي إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَافِي النَّسْفِيِّ وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْتَى بِالْجَوَازِ وَهُوَ الْحَقُّ وَذَكَرَ وَجْهَهُ فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ رَامَهُ (قَوْلُهُ : ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا) أَقُولُ وَلَمْ يَكُنْ الرُّجُوعُ نَصًّا مِنْهُ بَلْ اسْتِدْلَالًا لِمَا قَالَ فِي التَّنَازُخَانِيَّةِ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرَخْسِيُّ فِي شَرْحِهِ حُكْيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى جُورَبِيهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَقَالَ لِعَوَادِهِ فَعَلْتَ مَا كُنْتُ أَمْنَعُ النَّاسَ عَنْهُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَدْلُوا بِهِ عَلَى رُجُوعِهِ إِلَى قَوْلِهِمَا .

وَفِي الذَّخِيرَةِ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى مُحِيطٌ وَكَانَ الشَّيْخُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيُّ يَقُولُ هَذَا كَلَامٌ مُحْتَمَلٌ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ رُجُوعًا إِلَى قَوْلِهِمَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ رُجُوعًا وَيَكُونُ اعْتِدَارًا لَهُمْ إِنَّمَا أَخَذْتُ بِقَوْلِ الْمُخَالَفِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَثْبُتُ الرُّجُوعُ بِالشَّكِّ انْتَهَى .

(قَوْلُهُ : وَبُرُفَعِ بَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُهَا الْخِمَارُ) أَقُولُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلْ هُوَ كَمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ



الْبُرْقُعُ بَضَمَ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَضَمَّ الْقَافِ وَفَتَحَهَا خُرَيْقَةً تُنْقَبُ لِلْعَيْنَيْنِ تَلْبَسُهَا الدَّوَابُّ وَنِسَاءُ الْعَرَبِ عَلَى وُجُوهِهِنَّ .

( وَفَرَضُهُ ) أَيِ فَرَضِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ( قَدْرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعِ الْيَدِ ) مِنْ كُلِّ رَجُلٍ عَلَى حِدَةٍ حَتَّى لَوْ مَسَحَ عَلَى إِحْدَى رِجْلَيْهِ مَقْدَارَ أَصْبُعَيْنِ وَعَلَى الْأُخْرَى مَقْدَارَ خَمْسِ أَصَابِعٍ لَمْ يَجُزْ وَلَوْ مَسَحَ بِأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِمِيَاهِ جَدِيدَةٍ جَازَ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَبَلَا تَجْدِيدٍ لَهَا ، وَلَوْ أَصَابَ مَوْضِعَ الْمَسْحِ مَاءٌ مَطَرٍ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ جَازَ وَكَذَا لَوْ مَشَى فِي حَشِيشٍ مُبْتَلٍ بِالْمَطَرِ أَوْ الطَّلِّ أَوْ أَصَابَ الْخُفَّ طُلَّ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ وَذَكَرُ الْيَدِ اخْتِرَازٌ عَنْ أَصَابِعِ الرَّجُلِ كَمَا رَوَى الْكَرْنَجِيُّ .

( قَوْلُهُ : وَفَرَضُهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الْيَدِ ) يَعْنِي مِنْ أَصْعَرِهَا كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ ، وَالْبُرْهَانُ وَاكْتَفَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذِكْرِ قَدْرِ الْأَلَةِ عَنْ ذِكْرِ قَدْرِ الْمَمْسُوحِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بَيَانُ الْأَلَةِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ وَأَشَارَ بِلَفْظِ الْقَدْرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِذَاتِ الْأَصَابِعِ كَمَا ذَكَرَهُ فِيمَا بَعْدَ .

( تَنْبِيْهُ ) : شَرْطُهُ بَقَاءُ قَدْرِ الْمَفْرُوضِ مِنْ كُلِّ مِنَ الْقَلَمَيْنِ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ وَهُوَ مُقَدَّمُ الرَّجُلِ إِذَا لَوْ قُطِعَتْ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَبَقِيَ مِنْهَا أَقْلٌ مِنْهُ أَوْ قَدْرُهُ لَكِنْ مِنَ الْعَقَبِ لَا يَمْسَحُ لَوْ جُوبَ غَسَلِ ذَلِكَ الْبَاقِي كَمَا لَوْ قُطِعَتْ مِنَ الْكَعْبِ حَيْثُ يَجِبُ غَسَلُ الرَّجُلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَوْ الطَّلِّ ) هَذَا عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ بِالطَّلِّ لِأَنَّهُ نَفْسُ دَابَّةٍ لَا مَاءٌ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَذَكَرَ الْيَدَ ) ( الْخ ) .

أَقُولُ ، وَالْمُحْتَرَزُ بِهِ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَسُنَّتُهُ مَدَّهَا ) أَيِ الْأَصَابِعِ حَالَ كَوْنِهَا ( مُفَرَّجَةً مِنْ أَصَابِعِ الْقَدَمِ إِلَى السَّاقِ ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ مَنْقُولَةٌ عَنْ الْمَشَائِخِ يَشْهَدُ بِهِ التَّبَعُ فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ مَا زَادَ عَلَى مَقْدَارِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ إِنَّمَا هُوَ بِمَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ فَلَا اعْتِبَارَ لَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَدَّ الْأَصَابِعِ إِلَى السَّاقِ إِذَا كَانَ سُنَّةً لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا بِالْمَاءِ الْمُطَهَّرِ ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ غَيْرُ مُطَهَّرٍ وَأَيْضًا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ مَا دَامَ فِي الْغُضُوِّ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فَكَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرَ ( خَرَقٌ قَدْرُ ثَلَاثِهَا ) أَيِ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الْقَدَمِ ( الْأَصَاغِرُ يَمْنَعُهُ ) أَيِ الْمَسْحِ وَهُوَ خَبَرٌ قَوْلُهُ خَرَقٌ اعْتَبَرَ أَصَابِعَ الْقَدَمِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْقَدَمِ حَتَّى تَجِبَ الدِّيَةُ بِقَطْعِهَا بِلَا كَفٍّ وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ وَلِأَنَّهَا الْمُنْكَشِفَةُ وَاعْتَبَرَ الْأَصَاغِرَ لِلْإِحْتِيَاظِ هَذَا إِذَا كَانَ خَرَقٌ الْخَلْفَ غَيْرَ مُقَابِلٍ لِلْأَصَابِعِ وَفِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْعَقَبِ أَمَّا إِذَا كَانَ مُقَابِلًا لَهَا فَالْمُعْتَبَرُ ظُهُورُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِمَّا وَقَعَتْ فِي مُقَابِلَةِ الْخَرَقِ لِأَنَّ كُلَّ أَصْبُعٍ أَصْلٌ فِي مَوْضِعِهَا وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْعَقَبِ لَا يَمْنَعُ مَا لَمْ يَظْهَرِ أَكْثَرُهُ ، وَالْخَرَقُ فَوْقَ الْكَعْبِ لَا يَمْنَعُ إِذْ لَا عِبْرَةَ لِلْبَسِ ، وَظُهُورُ الْأَنَامِلِ لَا يَمْنَعُ فِي الْأَصَحِّ بَلْ الْمَانِعُ ظُهُورُ قَدْرِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ بِكَمَالِهَا ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَرَقُ الْكَبِيرُ إِذَا كَانَ مُنْفَرَجًا يُرَى مَا تَحْتَهُ فَإِنْ لَمْ يَرِ مَا تَحْتَهُ لِصَلَابَةِ الْخُفِّ لَكِنَّهُ إِذَا أَدْخَلَ فِيهِ الْأَصَابِعَ دَخَلَتْ لَا يَمْنَعُ ، وَلَوْ بَدَأَ حَالَ الْمَشْيِ لَا حَالَ وَضْعِ الْقَدَمِ يَمْنَعُ لِأَنَّهُ لِلْمَشْيِ يُبْلَسُ .

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

(قوله : إلى الساق) يعني فوق الكعبين كما في الفتح (قوله : هذه العبارة منقولة عن المشايخ) أقول أسند القتل إليهم ، والمراد أنهم نقلوا ذلك الفعل عن النبي صلى الله عليه وسلم ليكون مستوفا قال الزيلعي في بيان سنة المسح يبدأ من رؤوس الأصابع إلى الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم اهـ .  
(قوله : خرق قدر ثلاثها)

إلخ) أقول ومقطوع الأصابع يعتبر بأصابع غيره وقيل بأصابع نفسه لو كانت قائمة ذكره الزيلعي وقال في البحر ، والوجه الثاني ولكن لم يعزه (قوله : أي ثلاث أصابع القدم) هذا على الصحيح وقيل أصابع اليد قوله : وظهور الأنايل لا يمنع في الأصح) أقول كذا في الكافي ورأيت بطرته وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنه يمتنع انتهى .

(وتجمع) الخروق (في خوف لا فيهما) يعني إذا كان في خوف واحد خروق كثيرة تحت الساق بحيث لو جمعت يبدو منها القدر المذكور منع المسح لأنه يمتنع السفر به ، ولو كان هذا القدر في خفيه لم يمتنع لانتفاء المانع عن السفر ، والخرق المعتبر ما يدخل فيه مسألة وما دونها كالعديم (بخلاف التجاسة) المتفرقة حيث تجمع وإن كانت في خفيه أو ثوبه أو بدنه أو مكانه أو في المجموع .  
(و) بخلاف (الانكشاف) أي انكشاف العورة بالتفرق كانكشاف شيء من فرج المرأة وشيء من ظهرها وشيء من بطنها وشيء من فخاها وشيء من ساقها حيث يجمع لمنع جواز الصلاة .  
قوله : بخلاف التجاسة

إلخ) أقول وبخلاف أعلام الثوب من الحرير فإذا بلغت أكثر من أربع أصابع لا يجوز لبسه واختلاف المشايخ في جمع الخروق في أدنى الأضحية كما في البحر .  
(قوله : وبخلاف انكشاف) ، والفرق أن الخف شرع رخصة فلا يناسب الضيق وكيفية جمع الانكشاف سيأتي إن شاء الله تعالى .

(المغلور) وسيأتي تفسيره (يمسح في الوقت لا بعده) خلافاً للزفر (إلا إذا انقطع) غدره (وقت الوضوء ، واللبس) حتى إذا وجد حال الوضوء لا اللبس أو بالعكس أو في الحالين لم يمسح بعده .  
(قوله : إلا إذا انقطع غدره وقت الوضوء ، واللبس) أي فيكون مدة مسحه يوماً وكيلة لو مقيماً وثلاثاً لو مسافراً وبه صرح في شرح المجموع (قوله : حتى إذا وجد حال الوضوء) أقول الضمير في وجد للغدر اهـ .  
وجعله محشئ الكتاب المرحوم الواني راجعاً إلى الانقطاع فقال : حتى إذا وجد أي الانقطاع اهـ .  
ويلزم عليه عدم صحة المسح بعد الوقت في الصورة الأخيرة وهي ما إذا وجد الانقطاع في الحالين أي حال الوضوء ، واللبس وعبارة المصنف متناً مصرحة بصحة المسح بعده في الصورة الأخيرة وبها صرح في شرح المجموع كما ذكرناه فالصواب رجوع الضمير للغدر .

( وَنَاقِضُهُ ) أَيِ الْمَسْحِ ( نَقِضُ الْوُضُوءِ ) لِأَنَّهُ بَعْضُهُ ( وَنَزَعُ الْخُفِّ ) لِسِرَايَةِ الْحَدَثِ إِلَى الْقَدَمِ حَيْثُ زَالَ الْمَانِعُ فَيَجِبُ نَزَعُ الْآخَرِ إِذَا لُجِمَ الْغُسْلُ وَالْمَسْحُ فِي وَطِيفَةٍ وَاحِدَةٍ ( وَلَوْ ) كَانَ النَّزَعُ ( بِخُرُوجِ أَكْثَرِ الْقَدَمِ إِلَى السَّاقِ ) لِأَنَّ مَوْضِعَ الْمَسْحِ فَارَقَ مَكَانَهُ فَكَأَنَّهُ ظَهَرَ رِجْلُهُ ( وَهُوَ الصَّحِيحُ ) لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ كَذَا فِي الْكَافِي ، وَالْإِحْتِرَازُ عَنْ خُرُوجِ الْقَلِيلِ مُتَعَدِّرٌ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَحْصُلُ بِلَا قَصْدٍ فَيَلْزَمُ الْحَرَجُ ( وَقِيلَ أَكْثَرُ الْعَقَبِ ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ إِنَّ بَقِيَّ مِنْ ظَهْرِ الْقَدَمِ فِي مَوْضِعِ الْمَسْحِ قَدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ لَمْ يَبْطُلْ مَسْحُهُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ ، وَإِنْ كَانَ الْقَدَمُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَالْعَقَبُ يَخْرُجُ وَيَدْخُلُ لَمْ يَبْطُلْ مَسْحُهُ كَذَا فِي الْكَافِي .

( وَ ) نَاقِضُهُ أَيْضًا ( مُضِي الْمُدَّةِ ) لِمَا رَوَيْنَا ( إِنْ لَمْ يَخْفَ ذَهَابَ رِجْلُهُ ) يَعْنِي إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ وَهُوَ مُسَافِرٌ وَيَخَافُ ذَهَابَ رِجْلِهِ مِنَ الْبُرْدِ لَوْ نَزَعَ خُفَّهُ جَازَ الْمَسْحُ كَذَا فِي الْكَافِي وَعَيُونُ الْمَذَاهِبِ ( وَبَعْدَهُمَا ) أَيِ بَعْدَ النَّزَعِ ، وَالْمُضَيِّ ( غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَطْ ) لِسِرَايَةِ الْحَدَثِ السَّابِقِ إِلَيْهِمَا دُونَ بَاقِي الْأَعْضَاءِ ( قِيلَ وَبُلُوغُ الْمَاءِ الْكَعْبُ وَقِيلَ إصابته أَكْثَرُ الْقَدَمِ ) قَالَ فِي الْقِتَاوَى التَّارَخَانِيَّةِ إِذَا مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثُمَّ دَخَلَ الْمَاءُ الْخُفَّ وَابْتَلَّ مِنْ رِجْلَيْهِ قَدَرُ ثَلَاثِ أَوْ أَقَلِّ لَا يَبْطُلُ مَسْحُهُ وَلَوْ ابْتَلَّ جَمِيعُ الْقَدَمِ وَبَلَغَ الْمَاءُ الْكَعْبُ بَطَلَ الْمَسْحُ رَوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ غَسْلُ الرَّجُلِ الْآخَرَى ذَكَرَهُ فِي ذَخِيرَةِ الْفُقَهَاءِ .

وَعَنْ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ إِذَا أَصَابَ الْمَاءُ أَكْثَرَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ يَنْتَقِضُ مَسْحُهُ وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْغُسْلِ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ

الْمَشَائِخِ وَفِي الذَّخِيرَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَبَعْضُ مَشَائِخِنَا قَالُوا لَا يَنْتَقِضُ الْمَسْحُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَقَدْ اقْتَصَرُوا فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى التَّوَاقُضِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فَكَأَنَّهُمْ اخْتَارُوا الرِّوَايَةَ الْآخِرَةَ ( نَزَعَ جُرْمُوقِيَّ يَمْسَحُ عَلَى خُفِّهِ ) لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا لَيْسَ مَسْحًا عَلَى الْخُفَّيْنِ لِانْفِصَالِهِمَا عَنْ الْخُفَّيْنِ بِخِلَافِ الْمَسْحِ عَلَى خُفٍّ ذِي طَائِقَيْنِ لَوْ نَزَعَ أَحَدَ طَائِقِيهِ أَوْ قَشَرَ جِلْدَ ظَهْرِ الْخُفَّيْنِ حَيْثُ لَا يُعِيدُ الْمَسْحُ عَلَى مَا تَحْتَهُ لِأَنَّ الْجَمِيعَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لِلاتِّصَالِ فَصَارَ كَحَلْقِ بَعْدِ الْمَسْحِ ( وَلَوْ نَزَعَ إِحْدَاهُمَا ) بَطَلَ مَسْحُهُمَا فَحِينَئِذٍ ( يُعِيدُ مَسْحَ الْجُرْمُوقِ الْآخَرَ ، وَ ) مَسْحَ ( الْخُفِّ ) لِأَنَّ الْإِنْقِاضَ فِي الْوُطِيفَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَتَجَرَّأُ فَإِذَا انْقَضَ فِي أَحَدِهِمَا انْتَقَضَ فِي الْآخَرِ ( وَقِيلَ يَنْزَعُ ) الْجُرْمُوقِ ( الْآخَرَ ) لِأَنَّ نَزَعَ أَحَدِهِمَا كَنَزَعِهِمَا لِعَدَمِ التَّجَرِّيِّ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَ بِخُرُوجِ أَكْثَرِ الْقَدَمِ ) أَقُولُ الْقَدَمُ مِنَ الرَّجُلِ مَا يَطَأُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنْ لَدُنْ الرُّسْعِ إِلَى مَا دُونَ ذَلِكَ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَالْعَقَبُ بِكَسْرِ الْقَافِ مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ ، وَلَوْ كَانَ أَعْرَاجٌ يَمْشِي عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ وَقَدْ ارْتَفَعَ الْعَقَبُ عَنْ مَحَلِّهِ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ مَا لَمْ يَخْرُجْ قَدَمُهُ إِلَى السَّاقِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَكَذَا يَمْسَحُ الْأَعْرَاجُ لَوْ كَانَ لَا عَقَبَ لِلْخُفِّ كَمَا فِي التَّارَخَانِيَّةِ ( قَوْلُهُ : وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ ) أَقُولُ وَفِي النَّصَابِ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ إِنْ بَقِيَ فِيهِ قَدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ طَوَّلًا وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ يَنْتَقِضُ ( قَوْلُهُ : قِيلَ وَبُلُوغُ الْمَاءِ الْكَعْبُ ) تَعْبِيرُهُ بِقِيلَ لَا يَنَاسِبُ سَنَدُهُ ( قَوْلُهُ : وَقَدْ اقْتَصَرُوا فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى التَّوَاقُضِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ) أَقُولُ لَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ لِمَا نَقَلَهُ ، وَلِمَا قَدَّمَاهُ عَنْ قَاضِي خَانَ وَلِمَا قَالَه الزَّيْلَعِيُّ وَلَا تَخْفَى شَهْرَتُهُمْ وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا دُخُولُ خُفِّهِ الْمَاءِ لِأَنَّ رِجْلَهُ تَصِيرُ بِذَلِكَ مَغْسُولَةً وَيَجِبُ غَسْلُ رِجْلِهِ الْآخَرَى لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَذَكَرَ الْمَرْغِينَانِيُّ أَنَّ غَسْلَ أَكْثَرِ الْقَدَمِ يَنْقُضُهُ فِي الْأَصَحِّ ١ هـ .

وَقَدَّمْنَا بَعْضَهُ ( قَوْلُهُ : فَحِينَئِذٍ يُعِيدُ مَسْحَ الْجُرْمُوقِ الْآخَرَ ) فِيهِ خِلَافٌ زُفَرٍ فَلَا يَمْسَحُهُ عِنْدَهُ وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ( قَوْلُهُ : وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ) وَجْهٌ عَدَمٌ وَجُوبٌ النَّزَعِ جَوَازُ ابْتِدَاءِ الْمَسْحِ عَلَى الْجُرْمُوقِ الْوَاحِدِ مَعَ مَسْحِ الْخُفِّ الْوَاحِدِ فَالْبَقَاءُ كَذَلِكَ .

( مُقِيمٌ مَسَحَ فَسَافَرَ قَبْلَ ) تَمَامِ ( يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَتَمَّ مَدَّةَ السَّفَرِ ) أَيِ تَحَوَّلَ الْأَوَّلَى إِلَى الثَّانِيَةِ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ( وَلَوْ ) سَافَرَ ( بَعْدَهُمَا ) أَيِ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ( نَزَعَ ) لِأَنَّ الْحَدَّثَ سَرَى إِلَى الْقَدَمِ ، وَالسَّفَرَ لَا يَرْفَعُهُ ( وَمُسَافِرٌ أَقَامَ بَعْدَهُمَا نَزَعَ وَقَبْلَهُمَا يُتِمُّهُمَا ) أَيِ الْيَوْمِ ، وَاللَّيْلَةَ لِأَنَّ رُخْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بِلَوْنِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُسَافِرَ الْمُقِيمُ أَوْ يُقِيمَ الْمُسَافِرُ وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا قَبْلَ تَمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ بَعْدَهُ .

( الْمَسْحُ عَلَى الْجَبْرِ ) وَهُوَ عَوْدُ يُجْبَرُ بِهِ الْعَظْمُ الْمَكْسُورُ ( وَخِرْقَةُ الْقُرْحَةِ ) وَهِيَ مَا يُوضَعُ عَلَى الْقُرْحَةِ وَمَوْضِعُ الْقَصْدِ ( وَالْعَصَابَةِ ) مَا يَشُدُّ بِهِ الْخِرْقَةَ لئَلَّا تَسْقُطَ ( كَالْعَسَلِ ) لِمَا تَحْتَهَا ( فَلَا يَتَوَقَّتُ ) بِمُدَّةٍ كَالْعَسَلِ ( وَيُجْمَعُ بِهِ ) أَيِ بِالْعَسَلِ وَلَوْ كَانَ مَسْحًا حُكْمًا لِمَا جُمِعَ بِهِ كَعَسَلٍ أَحَدٍ قَدَمَيْهِ وَمَسْحٍ أَحَدٍ خُفَيْهِ ( وَجَازَ ) أَيِ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبْرِ ( وَلَوْ شُدَّتْ ) أَيِ الْجَبْرِ بِلَا وُضْعٍ لَأَنَّ فِي اغْتِيَابِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ حَرَجًا .

( قَوْلُهُ : الْمَسْحُ عَلَى الْجَبْرِ )

إِلَخَ ( أَقُولُ لَمْ يُبَيِّنْ صِفَتَهُ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : وَالْمَسْحُ عَلَى جَبْرِ وَخِرْقَةِ الْقُرْحَةِ وَنَحْوِهَا وَاجِبٌ عَلَى الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِهِ قَالَا وَاسْتِحْبَابُهُ رَوَايَةٌ قِيلَ وَهُوَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، وَقِيلَ وَاجِبٌ عِنْدَهُ فَرَضٌ عِنْدَهُمَا وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَخْرُوجِ أَمَّا الْمَكْسُورُ فَيَجِبُ فِيهِ اتِّهَاقًا ، وَقِيلَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فَقَوْلُهُمَا بَعْدَ جَوَازِ تَرْكِهِ فَيَمْنُ لَا يَضُرُّهُ الْمَسْحُ وَقَوْلُهُ : بِجَوَازِهِ فَيَمْنُ يَضُرُّهُ أ هـ .

وَقَدْ احْتَجَّ الْمُحَقِّقُ الْكَمَالُ إِلَى تَقْوِيَةِ الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ فَقَالَ مَا مَعْنَاهُ : وَغَايَةُ مَا يُفِيدُ الْوَارِدُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَبْرِ الْوُجُوبُ فَعَدَمُ الْقَسَادِ بِتَرْكِهِ أَقْعَدُ بِالْأَصُولِ انْتَهَى . وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ لَا الْقَسَادُ بِتَرْكِهِ إِذَا لَمْ يَمْسَحْ وَصَلَّى فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ أ هـ .

قُلْتُ وَلَا يُقَالُ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِالْوَاجِبِ مَا يَفُوتُ الْجَوَازُ بِفَوْتِهِ لِمَا نَقَلَهُ الرَّيْلَعِيُّ عَنْ الْغَايَةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَيِ الْمَسْحِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ وَلَيْسَ بِفَرَضٍ حَتَّى تَجُوزَ صَلَاتُهُ بِدُونِهِ أ هـ .

ثُمَّ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ الرَّازِيُّ تَفْصِيلًا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ إِنْ كَانَ مَا تَحْتَ الْجَبْرِ لَوْ ظَهَرَ أَمَكَنَ غَسْلُهُ فَالْمَسْحُ وَاجِبٌ وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ فَهُوَ غَيْرُ وَاجِبٍ .

قَالَ الصَّيْرَفِيُّ وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ أ هـ .

( قُلْتُ ) وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ قَوْلِهِ لَوْ ظَهَرَ أَمَكَنَ غَسْلُهُ

إِلَخَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى حَلِّ الْجَبْرِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهَا .

( وَتَرَكَ ) أَيِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبْرِ ( إِنْ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا ) يَتَرَكُ ( وَإِنَّمَا يَجُوزُ ) الْمَسْحُ عَلَى الْجَبْرِ ( إِذَا عَجَزَ عَنْ مَسْحِ الْمَوْضِعِ ) أَيِ مَوْضِعِ الْجَبْرِ بِأَنْ كَانَ يَضُرُّهُ الْمَاءُ أَوْ كَانَتْ مَشْدُودَةً يَضُرُّ حُلُّهَا أَمَّا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى مَسْحِهِ فَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْجَبْرِ .

وَفِي الْمُحِيطِ يَنْبَغِي أَنْ يُحْفَظَ هَذَا فَإِنَّ النَّاسَ عَنْهُ غَافِلُونَ ( وَلَا يُبْطِلُهُ ) أَيِ الْمَسْحِ ( سُفُوطُهَا ) أَيِ الْجَبْرِ ( إِلَّا عَنْ بُرءٍ فَإِنَّ سَقَطَتْ فِي الصَّلَاةِ عَنْهُ ) أَيِ عَنْ بُرءٍ ( بَطُلَ ) الْمَسْحُ ( وَاسْتَوْنَفَتْ ) الصَّلَاةُ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَسْقُطْ عَنْ بُرءٍ إِمَّا بِأَنْ لَا تَسْقُطْ أَوْ سَقَطَتْ لَكِنْ لَا عَنْ بُرءٍ ( فَلَا ) أَيِ فَلَا يَبْطُلُ الْمَسْحُ وَلَا تُسْتَأْنَفُ الصَّلَاةُ .

(قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ ) أَقُولُ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ الْمَسْحُ عَلَى مَا تَحْتَ الْجَبِيْرَةِ إِذَا قَدَرَ عَلَى غَسْلِهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ بِقَوْلِهِ : إِنْ كَانَ لَا يَصْرُهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا يَلْزِمُهُ الْغَسْلُ ، وَإِنْ كَانَ يَصْرُهُ الْغَسْلُ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ لَا بِالْحَارِّ يَلْزِمُهُ الْغَسْلُ بِالْحَارِّ ، وَإِنْ صَرَّهُ الْغَسْلُ لَا الْمَسْحُ يَمْسَحُ مَا تَحْتَ الْجَبِيْرَةِ وَلَا يَمْسَحُ فَوْقَهَا هـ .

قَالُوا يَنْبَغِي أَنْ يُحْفَظَ هَذَا فَإِنَّ النَّاسَ عَنْهُ غَافِلُونَ لَكِنْ قَالَ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَلَوْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ غَسْلُ الْجِرَاحَةِ إِلَّا بِالْمَاءِ الْحَارِّ خَاصَّةً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ تَكْلُفُ الْغَسْلِ بِالْمَاءِ الْحَارِّ وَيُجْزِيهِ الْمَسْحُ لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ .  
هـ .

وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا لَا يَخْفَى قَالَهُ فِي الْبَحْرِ ، وَالْمُرَادُ بِالضَّرَرِ الْمُعْتَبَرُ مِنْهُ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَخْلُو عَنْ أَذَى ضَرَرٍ وَذَلِكَ لَا يَسِيحُ التَّرْكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ (قَوْلُهُ : أَوْ كَانَتْ مَشْدُودَةً يَصْرُ حُلُّهَا ) أَقُولُ يَعْنِي وَلَا يَصْرُ مَسْحُهُ مَوْضِعَ الْجَبِيْرَةِ لِكَوْنِهِ قِسِيمًا ؛ لِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ بَأَنْ عَجَزَ عَنْ مَسْحِ الْمَوْضِعِ بَأَنْ كَانَ يَصْرُهُ الْمَاءُ هـ .  
(قُلْتُ ) وَبِهَذَا يُعْلَمُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ الْمُحَقِّقِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَلَمْ أَرْ لَهُمْ مَا إِذَا صَرَّهُ الْحُلُّ لَا الْمَسْحُ لظُهُورِ أَنَّهُ حَيْثُ يَمْسَحُ عَلَى الْكُلِّ انْتَهَى قَوْلُهُ : إِمَّا بَأَنْ لَا تَسْقُطَ ( هَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُذَكَّرَ فِي مُقَابَلَةِ السَّقُوطِ عَنْ بُرْءٍ بَلْ يُكْتَفَى بِالسَّقُوطِ لَا عَنْ بُرْءٍ .

( وَلَا يُشْتَرَطُ فِي مَسْحِهَا ) أَيِ مَسْحِ الْجَبِيْرَةِ ، وَالْخِرْقَةِ ، وَالْعِصَابَةِ ( التَّثْلِيثُ ، وَالتَّيَّةُ ) قَالَ الزَّهَّيْدِيُّ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّيَّةُ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ وَيُسَنُّ التَّثْلِيثُ عِنْدَ الْبَعْضِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الرَّأْسِ ( وَيَكْفِي ) الْمَسْحُ ( عَلَى أَكْثَرِ الْعِصَابَةِ ) وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِسْتِيعَابُ عَلَى الصَّحِيحِ كَذَا فِي الْكَافِي : فَصَدَّ وَوَضَعَ خِرْقَةً وَشَدَّ الْعِصَابَةَ قِيلَ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا بَلْ عَلَى الْخِرْقَةِ وَقِيلَ إِنْ أَمَكَّنَهُ شَدُّ الْعِصَابَةِ بَلَا إِعَانَةً لَمْ يَجُزْ وَإِلَّا جَازَ وَقِيلَ إِنْ كَانَ حَلُّ الْعِصَابَةِ وَغَسْلُ مَا تَحْتَهَا يَصْرُ الْجِرَاحَةَ جَازَ وَإِلَّا فَلَا ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ خِرْقَةٍ جَاوَزَتْ مَوْضِعَ الْقُرْحَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَصْرُ حُلُّهَا بَلْ نَزَعُهَا عَنْ مَوْضِعِ الْجِرَاحَةِ يَصْرُ حُلُّهَا وَيَغْسَلُ مَا تَحْتَهَا إِلَى مَوْضِعِ الْجِرَاحَةِ فَيَشُدُّهَا وَيَمْسَحُ مَوْضِعَ الْجِرَاحَةِ وَعَامَّةُ الْمَشَايِخِ عَلَى جَوَازِ مَسْحِ عِصَابَةِ الْمُفْتَصِّدِ وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الظَّاهِرُ مِنَ الْيَدِ مَا يَلِي بَيْنَ الْعُقْدَتَيْنِ مِنْ الْعِصَابَةِ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ يَكْفِيهِ الْمَسْحُ إِذَا لَوْ غَسَلَ تَبَتَّلَ الْعِصَابَةُ فَرُبَّمَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَصْدِ .

(قَوْلُهُ : إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الرَّأْسِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حُكْمَهَا فِي الرَّأْسِ كَغَيْرِهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ بِالرَّأْسِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا مَا يُجْزِي فِي الْفَرَضِ ، وَالصَّوَابُ هُوَ الْوُجُوبُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( تَتِمَّةٌ ) فِي جَامِعِ الْجَوَامِعِ رَجُلٌ بِهِ رَمَدٌ فَدَاوَاهُ وَأَمَرَ أَنْ لَا يَغْسَلَ فَهُوَ كَالْجَبِيْرَةِ وَفِي الْأَصْلِ إِذَا انْكَسَرَ ظَفَرُهُ وَجَعَلَ عَلَيْهِ الدَّوَاءُ أَوْ الْعَلَكُ وَتَوَضَّأَ وَقَدْ أَمَرَ أَنْ لَا يَنْزِعَ عَنْهُ يُجْزِيهِ إِنْ لَمْ يَخْلُصْ إِلَيْهِ الْمَاءُ وَلَمْ يُشْتَرَطِ الْمَسْحُ وَلَا إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَى الدَّوَاءِ وَالْعَلَكِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ ، وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الْحُلُوانِيَّ وَشَرِطَ إِمْرَارَ الْمَاءِ عَلَى الْعَلَكِ وَلَا يَكْفِيهِ الْمَسْحُ كَذَا فِي التَّنَازُخَانِيَّةِ .

وَفِي الْبُرْهَانِ وَلَوْ انْكَسَرَ ظَفَرُهُ فَجَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً أَوْ عَلَكًا أَوْ أَدْخَلَ جِلْدَةً مَرَارَةً فَإِنْ كَانَ يَصْرُهُ نَزَعُهُ مَسَحَ عَلَيْهِ وَإِنْ صَرَّهُ الْمَسْحُ تَرَكَهُ وَإِنْ كَانَ بَأَعْضَائِهِ شَفُوقٌ أَمَرَ عَلَيْهَا الْمَاءَ إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا مَسَحَ عَلَيْهَا إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا تَرَكَهَا وَغَسَلَ مَا حَوْلَهَا هـ .

وَإِذَا تَوَضَّأَ وَأَمَرَ الْمَاءَ عَلَى الدَّوَاءِ ثُمَّ سَقَطَ الدَّوَاءُ إِنْ سَقَطَ عَنْ بُرْءٍ يَجِبُ غَسْلُ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَإِلَّا فَلَا كَذَا فِي

التَّارِخَانِيَّةُ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الظَّاهِرُ مِنَ الْيَدِ مَا يَلِي بَيْنَ الْعُقَدَتَيْنِ  
إِلخ ) يَنْبَغِي حَذْفُ لَفْظَةِ يَلِي فَتَأْمَلُ .

بَابُ دِمَاءٍ تَخْصُصُ بِالنِّسَاءِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : حَيْضٌ وَنَفَاسٌ وَاسْتِحْضَاةٌ ( الْحَيْضُ دَمٌ يَقْضُهُ رَحِمُ بَالِغَةٍ ) أَيْ بِنْتٍ تَسْنَعُ  
سِنِينَ احْتَرَزَ بِالرَّحِمِ عَنِ الْاسْتِحْضَاةِ لِأَنَّهُ دَمٌ عَرِقَ لَا دَمَ رَحِمٍ ، وَعَنْ الرُّعَافِ ، وَالدِّمَاءُ الْخَارِجَةُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ  
وَعَمَّا تَرَاهُ الْحَامِلُ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الرَّحِمِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى عَادَتَهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا حَبَلَتْ يَسْدُ قِمَ الرَّحِمِ فَلَا  
يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ ( لَا دَاءَ بِهَا ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يَنْقُضُهُ الرَّحِمُ لِمَرَضٍ كَالْوِلْدَةِ وَخَوِهَا فَإِنَّ النِّسَاءَ فِي حُكْمِ الْمَرِيضَةِ  
حَتَّى أُعْتَبِرَ تَبَرُّعَاتُهَا مِنَ الثَّلَثِ وَلَمْ يَقُلْ وَلَا إِيَّاسَ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي فَلَا وَجْهَ لِأَخْذِهِ فِي حَدِّ الْحَيْضِ ( وَأَقْلَهُ  
( يَعْنِي أَقَلُّ مُدَّتِهِ ) ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ لَيَالٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَمَا يَخْلَلُهَا  
مِنْ لَيْلَتَيْنِ ( وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ } وَهُوَ حُجَّةٌ  
عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي تَقْدِيرِهِ الْقَلِيلَ بِيَوْمٍ ، وَالْأَكْثَرَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا .

( بَابُ دِمَاءٍ تَخْصُصُ بِالنِّسَاءِ ) .

( قَوْلُهُ : الْحَيْضُ )

إِلخ ( هَذَا التَّعْرِيفُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مُسَمَّى الْحَيْضِ خَبَثٌ أَمَّا إِنْ كَانَ حَدَثًا فَتَعْرِيفُهُ مَانِعِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ بِسَبَبِ الدِّمِ الْمَذْكُورِ  
وَاخْتَلَفَ فِيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَحْدَاثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَنْجَاسِ .  
( قَوْلُهُ : أَيْ بِنْتٍ تَسْنَعُ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى الْمُخْتَارِ لِتَعْرِيفِ أَنَّ الْخَارِجَ مِنْهَا حَيْضٌ لِبُلُوغِهَا وَقِيلَ بِنْتُ سِتٍّ وَصَفَّيْهَا  
وَسَبَّحَ ( قَوْلُهُ : احْتَرَزَ بِالرَّحِمِ عَنِ الْاسْتِحْضَاةِ لِأَنَّهُ دَمٌ عَرِقَ ) أَقُولُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مَا احْتَرَزَ عَنْهُ بِقَيْدِ الْبُلُوغِ  
وَاحْتَرَزَ بِهِ غَيْرُهُ عَنِ الصَّغِيرَةِ وَقَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ قَوْلُكُمْ إِنْ دَمَ الصَّغِيرَةِ اسْتِحْضَاةٌ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ دَمَ الْاسْتِحْضَاةِ مِمَّا  
يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهَا وَدَمَ الصَّغِيرَةِ لَا عِبْرَةَ بِهِ فِي الشَّرْعِ فَذِكْرُهُ لِإِصْلَاحِ التَّعْرِيفِ لَا لِإِخْرَاجِ حُكْمِهِ عَنْ حُكْمِ دَمِ  
الْحَيْضِ اهـ .

قُلْتُ وَلَا يَخْتَمِي مَا فِيهِ لِتَرْتُّبِ حُكْمِ الصَّلَاةِ صِحَّةً وَفَسَادًا إِذَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا وَصِحَّةٌ صَوْمِهَا وَعَدَمُ مَنَعِهِ حِلٍّ وَطَهْيَا )  
قَوْلُهُ : وَلَمْ يَقُلْ وَلَا إِيَّاسَ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ( أَقُولُ يَرُدُّ الْبُلُوغُ فَإِنَّهُ أُخِذَ فِي الْحَدِّ مَعَ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ) ( قَوْلُهُ : فَلَا  
وَجْهَ لِأَخْذِهِ فِي حَدِّ الْحَيْضِ ) فِيهِ تَأْمَلُ لَا يَخْتَمِي ( قَوْلُهُ : يَعْنِي أَقَلُّ مُدَّتِهِ ) هَذَا يُعَيِّنُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةُ خَبَرٍ لَهُ فَاحْتِجَاجُ  
لَبَّيْنٍ مَا أَضْمَرَهُ وَإِلَّا فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ( قَوْلُهُ : بِلَيَالِيهَا ) صَرَّحَ بِهِ لِيُزَادَةَ إِضْاحٌ وَإِلَّا فَلَا فَذِكْرُ  
الْأَيَّامِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مِثْلَهَا مِنَ اللَّيَالِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ } وَقَالَ { ثَلَاثَ لَيَالٍ } ، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ (   
قَوْلُهُ : وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ ) هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا وَقَالَ أَوَّلًا خَمْسَةَ عَشَرَ

( قَوْلُهُ : وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ )

( إِلخ ) .

أَقُولُ وَعَلَى أَبِي يُوسُفَ فِي التَّقْدِيرِ بِيَوْمَيْنِ وَأَكْثَرَ الثَّلَاثِ ، وَعَلَى مَالِكٍ بِسَاعَةٍ كَمَا فِي الْكَافِي .

( وَلَوْ ) ( رَأَتْهُ ) ( فِي مُدَّتِهِ ) أَيْ الْحَيْضِ ( سِوَى الْبَيَاضِ وَطَهْرٍ مُتَخَلِّلٍ فِيهَا ) أَيْ تِلْكَ الْمُدَّةُ ( حَيْضٌ ) يَعْنِي إِذَا  
أَحَاطَ الدَّمُ بِطَهْرٍ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ كَانَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَوَجْهُهُ أَنَّ اسْتِيعَابَ الدَّمِ مُدَّةَ  
الْحَيْضِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بِالْإِجْمَاعِ فَيُعْتَبَرُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ كَالنِّصَابِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ رَأَتْهُ فِي مُدَّتِهِ ) الْمُرَادُ بِالْمُدَّةِ زَمَانُ عَادَتِهَا لَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحِيضَ فِيهِ وَهُوَ مَا قَبْلَ سِنِّ الْيَأْسِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ : سِوَى الْبَيَاضِ ) شَامِلٌ لِلْخُضْرَةِ مُطْلَقًا .

وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَأَمَّا الْخُضْرَةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ يَكُونُ حَيْضًا وَيَحْمِلُ عَلَى فَسَادِ الْغِذَاءِ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لَا تَرَى غَيْرَ الْخُضْرَةِ لَا يَكُونُ حَيْضًا وَيَحْمِلُ عَلَى فَسَادِ الْمُنْتَبِ أَهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ الْبَدَائِعِ قَالَ بَعْضُهُمُ الْكُدْرَةُ ، وَالتَّرِيَةُ ، وَالصُّفْرَةُ ، وَالْخُضْرَةُ إِنَّمَا تَكُونُ حَيْضًا عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ الْعَجَائِزِ أَمَّا فِي الْعَجَائِزِ فَيَنْظَرُ إِنْ وَجَدْتَهَا عَلَى الْكُرْسُفِ وَمُدَّةُ الْوَضْعِ قَرِيبَةٌ فَهِيَ حَيْضٌ وَإِنْ كَانَتْ مُدَّةُ الْوَضْعِ طَوِيلَةً لَمْ يَكُنْ حَيْضًا لِأَنَّ فَرْجَ الْعَجَائِزِ يَكُونُ مُنْتَنِبًا فَيَتَغَيَّرُ الْمَاءُ فِيهِ لِطُولِ الْمَكْتِ وَمَا عَرَفَتْ مِنَ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ مِنَ الْحَيْضِ فَهُوَ الْجَوَابُ فِيهَا فِي النَّفَاسِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْحَيْضِ أَهـ .

وَفِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ مَعْرُوبًا إِلَى فَخْرِ الْأَيْمَةِ لَوْ أَفْتَى مُفْتٍ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ طَلَبًا لِلتَّيْسِيرِ كَانَ حَسَنًا أَهـ .

(قَوْلُهُ : وَطَهَّرَ مُتَحَلِّلٌ فِيهَا أَيُّ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ حَيْضٌ ) أَشَارَ بِهِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ أَحَدُ الدَّمَمِينَ عَنْ مُدَّةِ الْحَيْضِ بِأَنْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَتَسَعَةً طَهْرًا وَيَوْمًا دَمًا مَثَلًا لَا يَكُونُ حَيْضًا لِأَنَّ الدَّمَ الْأَخِيرَ لَمْ يُوجَدْ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ وَكَذَا النَّفَاسُ كَمَا فِي التَّيْسِيرِ (قَوْلُهُ : وَوَجْهُهُ

إِلَخ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَقَدْ اخْتَارَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَصْحَابُ الْمُتُونِ لَكِنْ لَمْ تُصَحَّحْ فِي الشُّرُوحِ كَمَا لَا يَخْفَى ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ قِيَاسَهَا عَلَى النَّصَابِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الدَّمَ مُنْقَطِعٌ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ

بِالْكُلِّيَّةِ وَفِي الْمَقْيَاسِ عَلَيْهِ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ جُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ .

( وَأَقَلُّ الطُّهْرِ ) الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ( خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ) لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ ؛ وَلِأَنَّهُ مُدَّةُ الزُّرُومِ فَكَانَ كَمُدَّةِ الْإِقَامَةِ ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَإِذَا كَانَ أَقَلُّ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّهْرِ يَوْمَانِ لَيْسَ فِيهِمَا حَيْضٌ وَلَا طَهْرٌ قُلْنَا هَذَا إِنَّمَا يُلْزَمُ إِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الطُّهْرُ الْوَاحِدُ ، وَالْحَيْضُ الْوَاحِدُ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلِذَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ : إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِيضُ فِي الشَّهْرِ عَشْرَةَ لَا مَحَالَةَ وَلَوْ حَاصَتْ فَلَا تَطْهَرُ عَشْرِينَ لَا مَحَالَةَ بَلْ تَحِيضُ ثَلَاثَةً وَتَطْهَرُ عَشْرِينَ وَقَدْ تَحِيضُ عَشْرَةَ وَتَطْهَرُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَيَأْتِي زِيَادَةُ تَحْقِيقِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ ) لِأَنَّهُ قَدْ يَمْتَدُّ إِلَى سَنَةٍ وَسَنَتَيْنِ وَقَدْ لَا تَرَى الْحَيْضَ أَبَدًا فَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ ( إِلَّا عِنْدَ نُصَبِ الْعَادَةِ إِذَا اسْتَمَرَّ الدَّمُ ) فَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِأَكْثَرِهِ عَادَةٌ وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ مُدَّتِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً لِأَنَّ الْعَادَةَ تُقْصَانُ طَهْرٌ غَيْرِ الْحَامِلِ عَنْ طَهْرِ الْحَامِلِ وَأَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَانْتَقَصَتْ عَنْ هَذَا بِشَيْءٍ وَهُوَ السَّاعَةُ صَوْرَتُهُ مُبْتَدِئَةً رَأَتْ عَشْرَةَ دَمًا وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ طَهْرًا ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ تَنْقُصِي عِدَّتَهَا بِسَعَةِ عَشْرِ شَهْرًا إِلَّا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثِ حِيضَاتٍ كُلُّ حِيضٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَإِلَى ثَلَاثِ أَطْهَارٍ كُلُّ طَهْرٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً ، اَعْلَمْ أَنَّ إِحَاطَةَ الدَّمِ لِلطَّرْفَيْنِ شَرْطٌ بِالتَّفَاقُ لَكِنْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَطَرَفِي مُدَّةِ الْحَيْضِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَطَرَفِي مُدَّةِ الطُّهْرِ الْمُتَحَلِّلِ وَأَنَّ الطُّهْرَ الَّذِي يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ إِذَا تَحَلَّلَ بَيْنَ

الدَّمَمَيْنِ فَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بَلْ هُوَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِيِ إِجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ ، فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا لَا يَفْصِلُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ بَلْ هُوَ أَيْضًا كَالدَّمِ الْمُتَوَالِيِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ طَهْرٌ

فَاسِدٌ لَا يَصْلُحُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ لِمَا مَرَّ أَنَّ أَقْلَ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الدَّمِ  
لِأَنَّ الْفَاسِدَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الصَّحِيحِ شَرْعًا فَيَجُوزُ بُدْءُ الْحَيْضِ وَخْتَمُهُ بِالطَّهْرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا الْأَقْوَالِ  
الْخَمْسَةِ الْآتِيَةِ .

وَفِي رِوَايَةٍ مُّحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَفْصِلُ إِنْ أَحَاطَ الدَّمُّ بِطَرْفَيْهِ فِي عَشْرَةٍ أَوْ أَقَلَّ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ يُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ كَوْنُ الدَّمِّ نَصَابًا .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا كَوْنُ الطَّهْرِ مُسَاوِيًا لِلدَّمِينِ أَوْ أَقَلُّ ثُمَّ إِذَا صَارَ الطَّهْرُ لِكَوْنِهِ كَالِدَمِّ الْمُتَوَالِي دَمًا عِنْدَهُ فَإِنْ وُجِدَ فِي عَشْرَةِ ذَلِكَ الطَّهْرِ فِيهَا طَهْرٌ آخَرٌ يَغْلِبُ الدَّمِينُ الْمُحِيطِينَ بِهِ لَكِنْ يَصِيرُ مَغْلُوبًا إِنْ عُدَّ ذَلِكَ الدَّمُ الْحَكْمِيُّ دَمًا فَإِنَّهُ يُعَدُّ دَمًا حَتَّى يَجْعَلَ الطَّهْرَ الْآخَرَ حَيْضًا أَيْضًا إِلَّا فِي قَوْلِ أَبِي سَهْلٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الطَّهْرِ الْآخَرَ مُقَدِّمًا عَلَى ذَلِكَ الطَّهْرِ أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَعِنْدَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الطَّهْرُ الَّذِي يَكُونُ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ يَقْصَلُ مُطْلَقًا فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ وَوَضَعُوا مِثَالًا يَجْمَعُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مُبْتَدِئَةً رَأَتْ يَوْمًا دَمًا وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ طَهْرًا ثُمَّ يَوْمًا د وَتَمَانِيَةً ط ثُمَّ يَوْمًا د وَسَبْعَةً ط ثُمَّ يَوْمَيْنِ د وَثَلَاثَةً ط ثُمَّ يَوْمًا د وَيَوْمَيْنِ ط ثُمَّ يَوْمًا د فَهَذِهِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا فَفِي رَوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ الْعَشْرَةُ الْأُولَى الَّتِي

حَادِيهَا دَمٌ وَعَاشِرُهَا طُهْرٌ ، وَالْعَشْرَةُ الرَّابِعَةُ الَّتِي طَرَفَاها طُهْرٌ حَيْضٌ وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ الْعَشْرَةُ بَعْدَ طُهْرٍ هُوَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَيْضٌ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ الْعَشْرَةُ بَعْدَ طُهْرٍ هُوَ ثَمَانِيَةٌ حَيْضٌ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْعَشْرَةُ بَعْدَ طَهْرٍ هُوَ سَبْعَةُ حَيْضٍ .

وَعِنْدَ أَبِي سُهَيْلٍ السُّدِّيِّ الْوَلِيُّ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرَةِ حَيْضَةٌ.

وَعِنْدَ الْحَسَنِ الْأَرْبَعَةُ الْآخِرَةُ حَيْضٌ وَمَا سِوَى مَا حَكَمَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ بِكَوْنِهِ حَيْضًا اسْتِحْاضَةً عِنْدَ ذَلِكَ الْحَاكِمِ فِيهِ  
كُلٌّ صُورَةٌ يَكُونُ الطَّهْرُ النَّاقِصُ فَاصِلًا فِي هَذِهِ الْقَوَالِ إِنْ كَانَ أَحَدُ اللَّمَنِ نَصَابًا كَانَ حَيْضًا وَإِنْ كَانَ كَلًّا مِنْهُمَا  
نَصَابًا فَأَلْوَى حَيْضٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُمَا نَصَابًا فِكُلٌّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ اسْتِحْاضَةً وَلِتُصَوَّرَ صُورَةَ يُفَهُمُ  
مِنْهَا الْقَوَالُ بُسْهُولَةً وَهِيَ هَذِهِ ( د هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ )

( د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ د هـ )

هَذَا مَا تَيْسَّرَ لِي فِي هَذَا الْمَقَامِ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْعَلَّامِ .

(قَوْلُهُ : إِلَّا عِنْدَ نُصْبِ الْعَادَةِ

(إِلخ) شَامِلٌ لثَلَاثِ مَسَائِلَ مَسْأَلَةٌ مِّنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً وَسَيَّأَنِي أَنَّهُ يُقَدَّرُ حَيْضُهَا بِعَشْرَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَبَاقِيهِ طَهْرٌ ، وَمِنْ لَهَا عَادَةٌ فِي الطَّهْرِ ، وَالْحَيْضُ ثُمَّ اسْتَمَرَ بِهَا الدَّمُ وَحَيْضُهَا وَطَهْرُهَا مَا رَأَتْ فَعِدَّتُهَا بِحَيْسِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ ، وَالثَّالِثَةُ مَسْأَلَةُ الْمُضَلَّلَةِ وَتُسَمَّى الْمُحْيِرَةُ وَفِيهَا فُصُولٌ ثَلَاثَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ : وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ مُدَّتِهِ إِلخ) .

أَقُولُ كَذَا ذَكَرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَلَيْسَ الْاِخْتِلَافُ إِلَّا فِي عِدَّةِ الْمُحِيْرَةِ وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ وَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ وَنَسِيتُ عِدَدَ أَيَّامِهَا وَأَوَّلَهَا وَآخِرَهَا وَدَوْرَهَا فَلَا يُنَاسِبُهُ الْإِطْلَاقُ وَلَا مَا صَوَّرَهُ مِنَ الصُّوْرِ الْآتِيَةِ (قَوْلُهُ : ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ

إِلَخْ .

أَقُولُ كَذًا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَهَذَا فِي الْمُحِيرَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ أَنْ يَرِيْلُوا عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا



فِي أَوَّلِ حَيْضِهَا فَلَا يُعَدُّ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ فَتَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ سِوَاهَا وَثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ هـ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَجَوَابُهُ لَمَّا كَانَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ مُحَرَّمًا لَمْ يُنْزِلُوهُ مُطْلَقًا فِيهِ حَمْلًا لِحَالِ الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّلَاحِ  
وَهُوَ وَاجِبٌ مَا أَمَكَنَ هـ قُلْتُ وَفِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّ الْإِحْتِيَاطَ فِي أَمْرِ الْقُرُوجِ أَكَدُ خُصُوصًا الْعِدَّةَ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى تَوَهُّمِهِمْ  
مُصَادَفَةِ الطَّلَاقِ الطُّهْرِ فَلَا تَقْضِي الْعِدَّةُ إِلَّا بِبَيِّنٍ هـ .

ثُمَّ قَالَ الرَّيْلِيُّ : وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ يَعْنِي الطُّهْرَ لِلْمُحِبَّرَةِ مُقَدَّرَ بِشَهْرَيْنِ ، وَهُوَ  
اخْتِيَارُ أَبِي سَهْلٍ الْغَرَالِيِّ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَاخْتَارَهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِأَنَّهُ أَيْسَرُ عَلَى الْمُفْتِيِ وَالنِّسَاءِ كَذَا

فِي النَّهَائَةِ ، وَالْعَنَائَةِ وَفَتْحَ الْقَدِيرِ هـ .

قُلْتُ فَعَلَى هَذَا تَقْضِي عِدَّتُهَا بِسَبْعَةِ أَشْهُرٍ لِإِحْتِيَاجِهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَثَلَاثِ حَيْضَاتٍ بِشَهْرٍ هـ .  
وَبَاقِي الْأَحْكَامِ كَالصَّلَاةِ تَأْخُذُ فِيهِ بِالْأَحْوَطِ وَكَيْفِيَّتُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ : صَوْرَتُهُ  
إِلخ ) .

أَقُولُ كَذَا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا لَا يُنَاسِبُ مَا قَدَّمَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ طُهْرُهَا  
سِتَّةَ أَشْهُرٍ عَادَةً لَهَا لَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَقَدْ حَكَمَ بِاتِّقِصَاءِ الْعِدَّةِ فِيمَا دُونَهُ كَمَا ذَكَرَهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا فِي  
الْمُحِبَّرَةِ عَلَى غَيْرِ الْمُخْتَارِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ عَادَتِهَا مَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَأَمَّا إِذَا بَلَغَتْ  
بِرُؤْيَا عَشْرَةٍ مَثَلًا دَمًا وَسِتَّةَ طُهْرًا ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فَقَالَ أَبُو عَصَمَةَ ، وَالْقَاضِي أَبُو حَازِمٍ : حَيْضُهَا مَا رَأَتْ  
وَطُهْرُهَا مَا رَأَتْ فَتَقْضِي عِدَّتُهَا بِثَلَاثِ سِنِينَ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا هـ .

قُلْتُ فَلَا شَكَّ أَنَّ مَا صَوَّرَهُ هُوَ هَكَذَا فِي الْحُكْمِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّنْقِصِ هـ .

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ : وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى اعْتِبَارِهِ الطَّلَاقَ أَوَّلَ الطُّهْرِ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَوَّلِ الْإِسْتِمْرَارِ إِلَى إِبْقَاعِ  
الطَّلَاقِ مَضْبُوطًا فَلَيْسَ هَذَا التَّقْدِيرُ بِلَازِمٍ لِحَوَازِ كَوْنِ حِسَابِهِ يُوجِبُ كَوْنَهُ أَوَّلَ الْحَيْضِ فَيَكُونُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَذْكُورِ  
بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ أَوْ آخِرَ الطُّهْرِ فَيَقْدَرُ بِسِتِّينَ وَاحِدٍ وَثَلَاثِينَ أَوْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
مَضْبُوطًا فَيَنْبَغِي أَنْ تَرَاذِلَ الْعَشْرَةُ إِنْزَالًا لَهُ مُطْلَقًا أَوَّلَ الْحَيْضِ إِحْتِيَاطًا هـ .

فَقُلْتُ وَبِهَذَا تُعْلَمُ صِحَّةُ جَوَابِنَا عَنْ الرَّيْلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ( قَوْلُهُ : اعْلَمْ  
إِلخ ) مَحَلَّهُ عِنْدَ قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ وَطُهْرٍ مُتَخَلِّلٍ

فِيهَا حَيْضٌ فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ ثَمَّةَ ( قَوْلُهُ : فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

إِلخ ) قَالَ الْكَمَالُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى هـ .

وَفِي التَّارِخَانِيَةِ قَالَ فِي الْمَحِيطِ وَبَعْضُ مَشَايِخِنَا أَخْلَوْا بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَبِهِ كَانَ يُفْتِي الْقَاضِي الْإِمَامُ صَدْرُ  
الْإِسْلَامِ أَبُو الْيُسْرِ وَكَانَ يَقُولُ هُوَ أَسْهَلُ عَلَى الْمُفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتِيِ ، وَعَلَيْهِ اسْتَقَرَّ رَأْيُ صَدْرِ الْإِسْلَامِ حُسَامِ الدِّينِ وَبِهِ  
يُفْتِي هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ رَوَايَةَ أَبِي يُوسُفَ لَكِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ إِلَّا فِي مُدَّةِ النَّاسِ فَرَاغَهُ مُتَمَامًا ( قَوْلُهُ : كَوْنُ  
الدِّمَنِ نَصَابًا ) أَقُولُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ

إِلخ ) قَالَ الْكَمَالُ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَبْسُوطِ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى هـ .

وَيَعْنِي بِالْأَوَّلِ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ الَّذِي هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا ( قَوْلُهُ : فَفِي رَوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ الْعَشْرَةُ الْأُولَى

(إِنْخ) فَإِنْ قُلْتُ فِي جَعْلِ الْعَشْرَةِ الْأُولَى حَيْضًا نَظَرٌ لِأَنَّ شَرْطَهُ وَجُودُ نَصَابٍ أَقْلَهُ وَذَلِكَ إِمَّا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ أَوْ يَوْمَانِ وَكَثُرَ الثَّلَاثُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَلَمْ يُوَجَدْ قُلْتُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الطُّهْرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا كَانَ فَاسِدًا فَلَمْ يَكُنْ فَاصِلًا فَهُوَ كَالِدَمِ الْمُتَوَالِي وَإِذَا كَانَ كَالِدَمِ الْمُتَوَالِي فَالْحَيْضُ عَشْرَةٌ ، وَالطُّهْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا .

( ، وَالنَّفَاسُ دَمٌ يَعْقُبُ الْوَلَدَ ) وَهُوَ فِي الْأَصْلِ وَلَادَةُ الْمَرْأَةِ إِذَا وَضَعَتْ فِيهِ نَفْسًا وَنِسْوَةً نَفَاسٌ وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلَاءٌ يُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ غَيْرِ نَفْسَاءَ وَعَشْرَاءَ كَذَا فِي الصَّحَاحِ ( وَلَا حَدًّا لِأَقْلِهِ ) لِأَنَّ خُرُوجَ الْوَلَدِ أَمَارَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الرَّحِمِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يُؤَيِّدُ جَانِبَ كَوْنِهَا مِنَ الرَّحِمِ بِخِلَافِ الْحَيْضِ إِذْ لَمْ يُوَجَدْ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الرَّحِمِ فَجُعِلَ الْإِمْتِنَادُ مُرْجَحًا ( وَكَثُرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ) { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِلنَّفَسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا } .

( قَوْلُهُ : وَالنَّفَاسُ

(إِنْخ) تَسْمِيَةٌ بِالْمَصْدَرِ وَأَمَّا اسْتِثْقَاؤُهُ مِنْ تَنَفُّسِ الرَّحِمِ أَوْ خُرُوجِ النَّفْسِ بِمَعْنَى الْوَلَدِ فَلَيْسَ بِذَلِكَ ذِكْرُهُ فِي الْكَافِي عَنْ الْمُعَرَّبِ وَقَالَ الْكَمَالُ : ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ فِي التَّعْرِيفِ فَيُقَالُ عَقِبَ الْوَلَادَةِ مِنَ الْفَرْجِ فَإِنَّهَا لَوْ وَلَدَتْ مِنْ قَبْلِ سُرَّتِهَا بَأَنَّ كَانَ بَيِّنَةً جُرْحٌ فَانْشَقَّتْ وَخَرَجَ الْوَلَدُ مِنْهَا تَكُونُ صَاحِبَةَ جُرْحٍ سَائِلٍ لَا نَفْسَاءَ وَتَقْضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَتَصِيرُ أَلَامَةً أُمٌّ وَلَدٍ بِهِ وَلَوْ عُلِقَ طَلَاقُهَا بِوَلَادَتِهَا وَقَعَ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ١ هـ .

وَإِنْ سَأَلَ الدَّمُ مِنَ الْأَسْفَلِ صَارَتْ نَفْسَاءَ وَلَوْ وَلَدَتْ مِنَ السُّرَّةِ لِأَنَّهُ وَجِدَ خُرُوجَ الدَّمِ مِنَ الرَّحِمِ عَقِبَ الْوَلَادَةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ ١ هـ .

وَأَفَادَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَرَ دَمًا لَا تَكُونُ نَفْسَاءَ ، وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : وَعَلَيْهَا الْغُسْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ لَمْ تَرَ دَمًا أَحْتَاطًا لِعَدَمِ خُلُوهِ عَنْ قَلِيلِ دَمٍ ظَاهِرًا وَاكْتِفَاءً بِالْوُضُوءِ فِي قَوْلَيْهِمَا الْآخِرَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ١ هـ .

وَقَدْ مَنَاهُ فِي مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ وَذَكَرْنَاهُ أَيْضًا هُنَا لِتَعَلُّقِهِ بِكُلِّ مِنَ الْمَحَلِّينِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ صَحَّحَ فِي الْقِتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ قَوْلَ الْإِمَامِ بِالْوُجُوبِ وَكَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَقَالَ وَبِهِ كَانَ يُعْتَمَدُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فَكَانَ هُوَ الْمُنْهَبُ .

وَفِي الْعِنَايَةِ وَكَثُرَ الْمَشَايخُ أَخَذَ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ١ هـ .

وَهَذَا مَا وَعَدْنَا بِهِ ( قَوْلُهُ : عَلَى أَنَّهَا مِنَ الرَّحِمِ ) أَنَّ الضَّمِيرَ بِإِعْثَارِ الدَّمَاءِ وَكَانَ الْأُولَى تَذْكِيرُهُ لِرُجُوعِهِ لِلنَّفَاسِ .

( وَكُلُّ ) مِنَ الْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ ( يَمْنَعُ اسْتِمْتَاعَ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ ) كَالْمَبَاشَرَةِ ، وَالتَّخْفِيزِ وَتَحِلُّ الْقُبْلَةُ وَمُلَامَسَةُ مَا فَوْقَهُ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَتَّقِي مَوْضِعَ الدَّمِ فَقَطْ ( وَالصَّلَاةَ ، وَالصَّوْمَ ) لِلْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ ( وَتَقْضِيهِ فَقَطْ ) أَيَّ تَقْضِي الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ لِأَنَّ الْحَيْضَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَصِحَّةَ أَذَانِهَا وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الصَّوْمِ فَنَفْسٌ وَجُوبُهُ ثَابِتٌ وَيَمْنَعُ صِحَّةَ أَذَانِهِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ إِذَا طَهَّرَتْ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْحَيْضَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ

(إِنْخ) هَذَا التَّعْلِيلُ فِيهِ قُصُورٌ لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْصِيسِ الْحُكْمِ بِالْحَائِضِ ، وَالْمَتْنُ شَامِلٌ لِلنَّفَسَاءِ وَهِيَ كَالْحَائِضِ فِي الْأَحْكَامِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الْمُصَنِّفُ

( وَتَوَطَّأَ بِلَا غُسْلِ بَانْقِطَاعِهِ لِلْكَثَرِ وَلِلْقَلِّ لَا حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ يَسَعُ الْغُسْلَ ، وَالتَّحْرِيمَةُ ) أَيَّ حَلٍّ وَطَاءٍ مِنْ قُطْعِ دَمِهَا لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ لَا وَطَاءٍ مِنْ قُطْعِ دَمِهَا لِأَقْلٍ مِنَ الْأَكْثَرِ بَأَنَّ يَنْقَطِعُ الْحَيْضُ لِأَقْلٍ مِنْ

عَشْرَةٍ ، وَالنَّفَاسُ لَأَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَّا إِذَا مَضَى أَذْنَى وَقْتُ صَلَاةٍ يَسْعُ الْغُسْلُ وَالتَّحْرِيمَةُ فَحِينَئِذٍ يَحِلُّ وَطُوبَاهَا وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ لَأَنَّ الصَّلَاةَ صَارَتْ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا فَطَهَّرَتْ حُكْمًا فَإِذَا انْقَطَعَ لَأَقَلُّ مِنَ الْعَشْرَةِ بَعْدَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنْ كَانَ الْإِنْقِطَاعُ فِيمَا دُونَ الْعَادَةِ يَجِبُ أَنْ تُؤَخَّرَ الْغُسْلُ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَإِنْ خَافَتْ الْقَوْتَ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ ، وَالْمُرَادُ آخِرُ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبُّ لَا وَقْتُ الْكَرَاهَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْقِطَاعُ عَلَى رَأْسِ عَادَتِهَا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَتُؤَخَّرُ الْإِغْتِسَالُ اسْتِحْبَابًا ، وَإِنْ انْقَطَعَ لَأَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ آخِرَتِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِذَا خَافَتْ الْقَوْتَ تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ ثُمَّ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا عَادَ الدَّمُ فِي الْعَشْرَةِ بَطَلَ الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهَا مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ مُعْتَادَةً وَإِذَا انْقَطَعَ لِعَشْرَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَبِمُضِيِّ الْعَشْرَةِ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْإِغْتِسَالُ وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طَهْرًا هَكَذَا إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَالصُّومَ وَإِذَا طَهَّرَتْ فِي الثَّانِي تَوَضَّأَتْ وَصَلَّتْ ثُمَّ فِي الثَّلَاثِ تَتْرُكُهُمَا ، وَفِي الرَّابِعِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ هَكَذَا إِلَى الْعَشْرَةِ ( وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهُ ) أَيُّ وَطْءِ الْحَائِضِ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ ثَبَتَتْ بِالنَّصِّ الْقَطْعِيِّ .

( قَوْلُهُ : أَيُّ حَلِّ وَطْءٍ مِنْ انْقِطَاعِ دَمِهَا لِكَثَرِ ) أَقُولُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَطَّأَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : إِلَّا إِذَا مَضَى أَذْنَى وَقْتُ صَلَاةٍ

إِلخ ) يَعْنِي بِهِ أَذْنَاهُ الْوَقْتُ لِقَوْلِهِ إِنَّ الصَّلَاةَ صَارَتْ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا لَا أَعَمَّ مِنْهُ كَمَا غَلِطَ فِيهِ بَعْضُهُمْ ثُمَّ الْحَصْرُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَمَّا أَنَّ التَّيَمُّمَ إِذَا صَلَّتْ بِهِ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَفِيهِ قُصُورٌ لِعَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلْكَلَامِ عَلَى الْغُسْلِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْمَتْنِ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ الْإِنْقِطَاعُ فِيمَا دُونَ الْعَادَةِ

إِلخ ) لَمْ يَتَّعَرَّضْ فِيهِ لِحُكْمِ إِيَّانِهَا وَلَا يَحِلُّ لِلزَّوْجِ قُرْبَانُهَا وَإِنْ اغْتَسَلَتْ مَا لَمْ تَمُضْ عَادَتُهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ . ( تَنْبِيْهُ ) : مُدَّةُ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ فِي الْإِنْقِطَاعِ لَأَقَلُّ مِنْ عَشْرَةٍ وَإِنْ كَانَ تَمَامَ عَادَتِهَا بِخِلَافِهِ لِلْعَشْرَةِ حَتَّى لَوْ طَهَّرَتْ فِي الْأَوَّلَى ، وَالبَقِي قَدَّرُ الْغُسْلُ وَالتَّحْرِيمَةُ فَعَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْبَقِي مِنْ الْوَقْتِ قَدَّرُ التَّحْرِيمَةِ فَقَطْ وَفِي الْمُجْتَبَى الصَّحِيحُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَعَ الْغُسْلِ لُبْسُ الثِّيَابِ وَهَكَذَا صَوْمُهَا وَتَمَامُهَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهُ أَيُّ وَطْءِ الْحَائِضِ ) أَقُولُ اخْتَلَفَ فِي تَكْفِيرِهِ وَذَكَرَ صَاحِبُ تَوْبِيرِ الْأَبْصَارِ : أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهُ وَعَلَيْهِ الْمَعُولُ هـ .

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُتَنَ شَامِلُ لِلنَّفْسَاءِ وَقَدْ خَصَّهُ بِالْحَائِضِ وَلَمْ أَرْ حُكْمَ مَنْ وَطِئَ النَّفْسَاءَ مِنْ حَيْثُ تَكْفِيرُهُ أَمَّا حُرْمَةُ وَطْئِهَا فَمُصَرَّحٌ بِهِ .

( وَالنَّقِصُ ) مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي اسْتِحَاضَةً ( عَنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ ) أَيُّ الثَّلَاثَةِ ( وَالزَّائِدُ عَلَى أَكْثَرِهِ ) أَيُّ الْعَشْرَةِ ( أَوْ ) عَلَى ( أَكْثَرِ النَّفَاسِ ) أَيُّ أَرْبَعِينَ ( أَوْ ) عَلَى ( عَادَةٍ عُرِفَتْ لَهَا وَجَاوَزَا أَكْثَرَهُمَا ) أَيُّ عَادَةٍ عُرِفَتْ لِحَيْضٍ وَجَاوَزَ الْعَشْرَةَ أَوْ نَفَاسٍ وَجَاوَزَ الْأَرْبَعِينَ فَإِذَا كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فِي الْحَيْضِ كَسَبْعَةٍ مَثَلًا فَرَأَتْ الدَّمَ اثْنَيْ عَشَرَ يَوْمًا فَخَمْسَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ السَّبْعِ اسْتِحَاضَةٌ ، وَإِذَا كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فِي النَّفَاسِ وَهِيَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا مَثَلًا فَرَأَتْ الدَّمَ خَمْسِينَ يَوْمًا فَالْعِشْرُونَ الْيَوْمَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ اسْتِحَاضَةٌ هَذَا حُكْمُ الْمُعْتَادَةِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ حُكْمَ الْمُبْتَدَأَةِ فَقَالَ ( أَوْ ) عَلَى ( عَشْرَةِ حَيْضٍ مَنْ بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً أَوْ ) عَلَى ( أَرْبَعِينَ نَفَاسًا وَمَا رَأَتْ حَامِلًا ) مِنَ الدَّمِ ( اسْتِحَاضَةً ) أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا بَيَّنَّ أَقَلَّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرَهُ وَأَكْثَرَ النَّفَاسِ عَلِمَ أَنَّ النَّاقِصَ عَنْ الْأَقَلِّ ، وَالزَّائِدَ عَلَى الْأَكْثَرِ لَا يَكُونُ حَيْضًا وَلَا نَفَاسًا فَيَكُونُ اسْتِحَاضَةً بِالضَّرُورَةِ ، وَأَمَّا الرَّابِعُ فَلَمَّا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ بَأَنَّ تَدْعَ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا وَتُصَلِّي فِي غَيْرِهَا فَعَلِمَ أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى أَيَّامِ أَقْرَانِهَا اسْتِحَاضَةٌ ، وَأَمَّا الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ فَلِأَنَّ الْمُبْتَدَأَةَ الَّتِي بَلَغَتْ

مُسْتَحَاضَةً حَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا اسْتِحَاضَةٌ فَيَكُونُ طَهْرُهَا عِشْرِينَ يَوْمًا وَأَمَّا النَّفَاسُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ عَادَةٌ فَنَفَاسُهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَالزَّائِدُ عَلَيْهَا اسْتِحَاضَةٌ .  
وَأَمَّا السَّابِعُ فَلَمَّا عَرَفْتَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ثُمَّ بَيَّنَّ حُكْمَ الاسْتِحَاضَةِ فَقَالَ ( لَا تَمْنَعُ صَلَاةً وَصَوْمًا وَوَطْئًا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لِمُسْتَحَاضَةٍ تَوْضِيٍّ وَصَلِّي }

وإن قَطَرَ الدَّمُّ عَلَى الْحَصِيرِ { فَتَبَتْ بِهِ حُكْمَ الصَّلَاةِ عِبَارَةً وَحُكْمُ الْوُطْءِ وَالصَّوْمِ دَلَالَةٌ لِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ دَمَ الرَّحِمِ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ ، وَالصَّوْمَ ، وَالْوُطْءَ وَدَمَ الْعَرْقِ لَا يَمْنَعُ شَيْئًا مِنْهَا فَلَمَّا لَمْ يَمْنَعْ هَذَا الدَّمُّ الصَّلَاةَ عَلَى أَنَّهُ دَمُ عَرْقٍ لَا دَمُ رَحِمٍ فَتَبَتْ الْحُكْمَانِ الْآخَرَانِ دَلَالَةً .

قَوْلُهُ : أَوْ عَلَى عَادَةٍ عُرِفَتْ لِهَمَا ( أَقُولُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا تَثَبَّتْ بِهِ الْعَادَةُ وَقَالَ الْخُلَاصَةُ ، وَالْكَافِي : الْهَتَوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ فِي ثُبُوتِ الْعَادَةِ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَعِنْدَهُمَا لَا بُدَّ مِنَ الْإِعَادَةِ لِثُبُوتِ الْعَادَةِ ، وَالْخِلَافُ فِي الْعَادَةِ الْأَصْلِيَّةِ لَا الْجَعْلِيَّةِ وَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيَقْصِدْ فَتْحَ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ : فَرَأَتْ الدَّمَ خَمْسِينَ يَوْمًا فَالْعَشْرَةُ الْخ ) .

فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُ فَالْعَشْرُونَ كَمَا قَالَ فَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ السَّبْعِ اسْتِحَاضَةٌ قُلْتُ حِكْمَةُ ذَلِكَ لِيُعْرَفَ بِهِ جَوَازُ إِطْلَاقِ الاسْتِحَاضَةِ عَلَى جَمِيعِ الزَّائِدِ وَعَلَى مَا يَتِمُّ بِهِ الْأَكْثَرُ هـ .

وَمَا قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ فَالْعَشْرُونَ الَّتِي بَعْدَ الثَّلَاثِينَ عَلَى قِيَاسٍ مَا قَالَ فَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ السَّبْعِ اسْتِحَاضَةٌ لِأَنَّ الْمُحْتَاجَ إِلَى الْبَيَانِ الْعَشْرَةَ الَّتِي بَعْدَ الثَّلَاثِينَ لَا مَا فَوْقَهُ فِيهِ تَسَاهُلٌ ظَاهِرٌ ( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ طَهْرُهَا عِشْرِينَ يَوْمًا ) أَقُولُ الْعِشْرِينَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ : إِنَّهُ يُقَدَّرُ حَيْضُهَا بِعَشْرَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَبَاقِيهِ طَهْرٌ فَشَهْرٌ عِشْرُونَ وَشَهْرٌ تِسْعَةٌ عَشَرَ هـ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا النَّفَاسُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ عَادَةٌ )

إِلْخ ( هَذَا الْقَيْدُ هُوَ الثَّابِتُ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ لِأَنَّ التَّغْلِيلَ لِمَنْ لَا عَادَةَ لَهَا ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا السَّابِعُ فَلَمَّا عَرَفْتَ ) يَعْنِي مِنْ انْسِدَادِ قِمِّ الرَّحِمِ بِالْحَبْلِ ( قَوْلُهُ : لَا تَمْنَعُ صَلَاةً ) هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ فَلَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ بِمَجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ الزَّائِدِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَلَا تُصَلِّي بِمَجَرَّدِ رُؤْيَا الْأَصْلِيِّ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ قُلْتُ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا احتياطًا حَتَّى يَتَيَقَّنَ حَالَهَا .

( وَالنَّفَاسُ لَأَمِّ التَّوَامِينَ ) هُمَا وَلَدَانِ مِنْ بَطْنٍ يَكُونُ بَيْنَ وَلَدَتَيْهِمَا أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ( مِنْ ) الْوَلَدِ ( الْأَوَّلِ ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ ( وَانْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مِنَ الْآخِرِ ) وَفَاقًا لَهُمْ أَنَّهَا حَامِلٌ بِهِ فَلَا يَكُونُ دَمُهَا مِنَ الرَّحِمِ وَلِذَا لَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ إِلَّا بِوَضْعِ الثَّانِي وَلَنَا أَنَّ النَّفَاسَ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَصَارَ كَالدَّمِ الْخَارِجِ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْوَاحِدِ وَانْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِوَضْعِ حَمْلٍ مُضَافٍ إِلَيْهَا فَيَتَاوَلُ الْجَمِيعُ ( وَسَقَطَ يَرَى بَعْضُ خَلْقِهِ ) كَيْدٍ وَرَجُلٍ أَوْ أَصْبَحَ أَوْ ظَهَرَ أَوْ شَعَرَ ( وَلَدٌ ) فَتَكُونُ بِهِ نَفْسَاءَ وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ وَتَصِيرُ الْأُمَةُ أُمَّ وَلَدٍ وَيَحْتِثُ لَوْ كَانَ عُلِقَ يَمِينُهُ بِالْوِلَادَةِ .

( قَوْلُهُ : هُمَا وَلَدَانِ )

إِلْخ ( أَقُولُ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ وَلَدَتْ ثَلَاثَةً بَيْنَ الْأَوَّلِ ، وَالثَّانِي أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَذَا بَيْنَ الثَّانِي ، وَالثَّالِثِ وَلَكِنْ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَيُجْعَلُ حَمْلًا وَاحِدًا عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَسَقَطَ يَرَى بَعْضُ )

خَلَقَهُ

(إِلَخْ) .

أَقُولُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ بِأَنْ أَسْقَطْتُ فِي الْمَخْرَجِ وَاسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ إِنْ أَسْقَطْتُ أَوَّلَ أَيَّامِهَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ قَدَرِ عَادَتِهَا وَتَمَامُهُ فِي الْبَحْرِ

( وَأَمَّا الْإِيَّاسُ فَقِيلَ لَا يُحَدُّ بِمُدَّةٍ ) بَلْ هُوَ أَنْ تَبْلُغَ مِنَ السَّنِّ مَا لَا يَحِيضُ مِثْلُهَا فَإِذَا بَلَغَتْ هَذَا الْمَبْلَغَ وَانْقَطَعَ دَمُهَا يُحْكَمُ بِإِيَّاسِهَا ( فَمَا رَأَتْهُ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ حَيْضٌ ) أَيِ إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ فَإِنْ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ دَمًا كَانَ حَيْضًا فَيَبْطُلُ الْإِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ ، وَتَفْسُدُ الْأَنْكِحَةُ ( وَقِيلَ يُحَدُّ ) وَخْتَلَفَ فِيهِ ، فَقِيلَ يُحَدُّ ( بِخَمْسِينَ سَنَةً ) وَهُوَ مَذْهَبُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَفِي الْحُجَّةِ الْيَوْمِ يُفْتَى بِهِ تَبْسِيرًا عَلَى مَنْ أُبْتَلِيتْ بَارْتِفَاعِ الْحَيْضِ بِطُولِ الْعِدَّةِ ( وَقِيلَ ) يُحَدُّ ( بِخَمْسِ وَخَمْسِينَ ) سَنَةً ، وَبِهِ أَفْتَى مَشَايِخُ بَخَارَى وَخَوَارِزْمَ وَمَرُوزَ ( وَقِيلَ ) يُحَدُّ ( بِسِتِينَ ) سَنَةً وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ نَصًّا وَمُعْتَبَرٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمَشَايِخِ ( وَخْتَلَفَ فِيهَا رَأَتْهُ بَعْدَهَا ) أَيِ بَعْدَ مُدَّةِ الْإِيَّاسِ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَيْضًا ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهَا إِنْ رَأَتْ دَمًا قَوِيًّا كَالْأَسْوَدِ ، وَالْأَحْمَرِ الْقَانِي كَانَ حَيْضًا وَيَبْطُلُ بِهِ الْإِعْتِدَادُ بِالْأَشْهُرِ قَبْلَ التَّمَامِ وَبَعْدَهُ لَا وَإِنْ رَأَتْ أَصْفَرَ أَوْ أَخْضَرَ أَوْ تُرَابِيًّا فَاسْتِحَاضَةٌ .  
( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْإِيَّاسُ ) قَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ فِي بَابِ الْعِدَّةِ فَلْيُرَاجَعْ .

( صَاحِبُ الْعُذْرِ ابْتِدَاءً مَنْ اسْتَوْعَبَ عُذْرُهُ تَمَامَ وَقْتِ صَلَاةٍ وَلَوْ حُكْمًا ) بِأَنْ لَا يَجِدَ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ زَمَانًا يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي فِيهِ خَالِيًا عَنِ الْحَدَثِ .

( وَفِي الْبَقَاءِ كَفَى وَجُودُهُ فِي جُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ وَفِي الزَّوَالِ شَرْطُ اسْتِيعَابِ الْإِنْقِطَاعِ حَقِيقَةً ) قَالَ الْفَاضِلُ السُّرُوحِيُّ فِي الْغَايَةِ ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ ، وَالْفَتَاوَى الْمَرْغِيْنَانِيَّةِ ، وَالْوَقَائِعِ ، وَالْحَاوِي : وَخَيْرُ مَطْلُوبٍ وَجَامِعُ الْخُلَاطِي ، وَالْمَنَافِعِ ، وَالْحَوَاشِي أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ حُكْمُ اسْتِيعَابِهَا فِيهَا حَتَّى يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ وَقْتِ صَلَاةٍ كَامِلًا وَيَسْتَوْعِبَ الْوَقْتُ كُلَّهُ ، وَيَكُونُ الثُّبُوتُ مِثْلَ الْإِنْقِطَاعِ فِي اسْتِيعَابِ الْمَاسِيْعَابِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : بَعْدَمَا اطَّلَعَ عَلَى كَلَامِ الْغَايَةِ ، وَتَقَلَّه . وَفِي الْكَافِي لِحَافِظِ الدِّينِ وَإِنَّمَا يَصِيرُ صَاحِبُ عُذْرٍ إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ زَمَانًا يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي فِيهِ خَالِيًا عَنِ الْحَدَثِ ثُمَّ قَالَ فَهَذِهِ عَامَّةُ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ كَمَا تَرَاهُ فَكَانَ هُوَ الظَّاهِرُ وَأَرَادَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْكَافِي بِأَنْ كَلَامَهُ مُخَالَفٌ لِتِلْكَ الْكُتُبِ أَقُولُ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا ذُكِرَ فِي تِلْكَ الْكُتُبِ مِنْ اسْتِيعَابِ ثُبُوتِ الْعُذْرِ تَمَامَ وَقْتِ الصَّلَاةِ عَيْنُ مَا ذُكِرَ فِي الْكَافِي بِدَلِيلٍ أَنَّ شَرَّاحَ جَامِعِ الْخُلَاطِي قَالُوا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ لِأَنَّ زَوَالَ الْعُذْرِ بِاسْتِيعَابِ الْوَقْتِ كَالثُّبُوتِ أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ الْكَامِلَ مُعْتَبَرٌ فِي إِبْطَالِ رُخْصَةِ الْمَعْلُورِ ، وَالْقَاصِرِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ إِجْمَاعًا فَاحْتِجَّ إِلَى حَدِّ فَاصِلٍ فَقَدَرْنَا بِوَقْتِ الصَّلَاةِ كَمَا قَدَرْنَا بِهِ ثُبُوتَ الْعُذْرِ ابْتِدَاءً فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ لثُبُوتِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ دَوَامُ السَّيْلَانِ مِنَ أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَصِيرُ صَاحِبُ عُذْرٍ ابْتِدَاءً إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ زَمَانًا يَتَوَضَّأُ فِيهِ وَيُصَلِّي خَالِيًا عَنِ الْحَدَثِ

الَّذِي أُبْتَلِيَ بِهِ وَلِلْإِشَارَةِ إِلَى دَفْعِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ قُلْتُ أَوَّلًا وَلَوْ حُكْمًا وَآخِرًا حَقِيقَةً ( وَهُوَ ) أَيِ صَاحِبِ الْعُذْرِ ) يَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ فَرَضٍ وَيُصَلِّي بِهِ ( أَيِ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ ) فِيهِ ( أَيِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ) ( مَا شَاءَ ) مِنْ فَرَضٍ وَقَهْلٍ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ فَرَضٍ وَيُصَلِّي الْتَوَافِلَ بِنَبْعِيَةِ الْفَرَضِ .  
قَوْلُهُ : أَقُولُ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا

(الخ) قُلْتُ يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَهَذَا يَعْنِي مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْكَافِي يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لَهَا يَعْنِي لِنَبَلِكِ الْكُتُبِ إِذْ قَلَمًا يَسْتَمِرُّ كَمَالُ وَقْتِ بَحْثٍ لَا يَنْقَطِعُ فَيُؤَدِّي إِلَى تَفْهِيمِهِ إِلَّا فِي الْمَكَانِ بِخِلَافِ جَانِبِ الصَّحَّةِ مِنْهُ فَإِنَّهُ بِلَوَامِ انْقِطَاعِهِ وَقَتًا كَامِلًا وَهُوَ مِمَّا يَنْتَحِقُ .

( وَيَنْقُضُهُ ) أَيِ وُضُوءِ الْمَعْدُورِ ( خُرُوجِ الْوَقْتِ لَا دُخُولُهُ ) وَعِنْدَ زُفَرٍ دُخُولُهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ كِلَاهُمَا فَيُصَلِّي الْمَوُضِعُ قَبْلَ الزَّوَالِ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ خِلَافًا لَهُمَا لَوْجُودِ دُخُولِ الْوَقْتِ لَا خُرُوجِهِ وَلَا يُصَلِّي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مَنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ طُلُوعِهَا وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَوْجُودِ الْخُرُوجِ لَا الدُّخُولِ ( قَوْلُهُ : وَيَنْقُضُهُ خُرُوجُ الْوَقْتِ ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ تَوَضَّأَ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ وَلَمْ يَسْتَمِرَّ أَمَّا إِذَا تَوَضَّأَ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ وَاسْتَمَرَ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَا يَنْقُضُ بِخُرُوجِهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْوَقْتِ وَقْتُ الْمَفْرُوضَةِ لِيُخْرِجَ بِهِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ لَصَلَاةَ الْعِيدِ بَعْدَ الشَّمْسِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِهِ الظُّهْرَ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ لِلصُّحَى ، وَأَصَافَ الْمَسَاحُ الْتَفَضُّ إِلَى الْخُرُوجِ لِيَسْهُلَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ وَإِلَّا فَلَا تَأْثِيرَ لِلْخُرُوجِ وَالِدُّخُولِ فِي الْإِنْتِقَاضِ حَقِيقَةً وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الْوَقْتُ السَّابِقُ عِنْدَهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( بَابُ تَطْهِيرِ الْأَنْجَاسِ ) .

( يَطْهَرُ الْمُتَنَجِّسُ ) ثَوْبًا كَانَ أَوْ غَيْرَ ( عَنْ ) نَجَاسَةٍ ( مَرْتَبَةٍ بِزَوَالِ عَيْنِهَا وَ ) زَوَالِ ( أَثَرِهَا ) كَاللَّوْنِ ، وَالرَّائِحَةِ ( إِنْ لَمْ يَشُقْ ) عَلَيْهِ ( زَوَالُهُ ) بَأَنْ لَا يَحْتَاجَ إِلَى الصَّابُونِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّ آلَةَ الْمُعَدَّةِ لِقَلْعِ النَّجَاسَاتِ هِيَ الْمَاءُ فَإِذَا أُحْيِيَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ يَشُقُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ ( بِالْمَاءِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِزَوَالِ ( وَبِمَانِعٍ مُزِيلٍ ) أَيِ مِنْ شَأْنِهِ الْبَازِلَةُ بِأَنْ يَكُونَ إِذَا عَصَرَ انْعَصَرَ ( كَالْخَلِّ وَنَحْوِهِ ) كَمَا الْوَرْدُ ( بِخِلَافِ نَحْوِ اللَّبَنِ ) كَالدَّهْنِ فَإِنَّ فِيهِ دُسُومَةً لَا تَنْعَصِرُ عَنْ الثَّوْبِ فَيَبْقَى بِنَفْسِهِ فِي الثَّوْبِ فَلَا يُزِيلُ غَيْرُهُ .

( بَابُ تَطْهِيرِ الْأَنْجَاسِ ) أَيِ تَطْهِيرِ مَحَلِّ الْأَنْجَاسِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَرْجَمَةَ مَنْ تَرَجَمَ بِبَابِ الْأَنْجَاسِ أُولَى مِنْ هَذَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ ( قَوْلُهُ : يَطْهَرُ الْمُتَنَجِّسُ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ عَيْنَ النَّجَاسَةِ لَا تَطْهَرُ بِالْعَسَلِ ( قَوْلُهُ : مَرْتَبَةٍ ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يُرَى بَعْدَ الْجَفَافِ كَالدَّمِ وَالْعَذِرَةِ لَا مَا لَا يُرَى بَعْدَهُ كَالْبَوْلِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : بِزَوَالِ عَيْنِهَا وَأَثَرِهَا ) أَقُولُ وَلَوْ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : كَاللَّوْنِ ، وَالرَّائِحَةِ ) أَيِ ، وَالطَّعْمِ وَلَيْسَ مِنَ الْأَثَرِ مَا بَقِيَ مِنْ دُهْنٍ مُتَنَجِّسٍ عَلَى يَدِهِ بَعْدَ عَسَلِهَا لِأَنَّ الدَّهْنَ يَطْهَرُ فَيَقَى عَلَى يَدِهِ طَاهِرًا بِخِلَافِ دُهْنِ الْمَيْتَةِ لِأَنَّهُ عَيْنُ النَّجَاسَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ زَوَالِهِ ( قَوْلُهُ : وَبِمَانِعٍ مُزِيلٍ ) يَعْنِي وَلَوْ فِي الْبَدَنِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ نَحْوِ اللَّبَنِ ) أَقُولُ وَمَا رَوَى فِي الْمُحِيطِ مِنْ كَوْنِ اللَّبَنِ مُزِيلًا فِي رَوَايَةٍ فَضَعِيفٌ وَعَلَى ضَعْفِهِ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دُسُومَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( وَ ) يَطْهَرُ الْمُتَنَجِّسُ ( عَنْ غَيْرِهَا ) أَيِ غَيْرِ الْمَرْتَبَةِ ( بِالْعَسَلِ إِلَى غَلَبَةِ ظَنِّ الطَّهَارَةِ ) فَإِنَّ غَلَبَةَ الظَّنِّ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ( وَقَدَّرُوهُ بِالْعَسَلِ وَالْعَصْرِ ثَلَاثًا فِي الْمُتَعَصِّرِ ) أَيِ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْعَصِرَ كَالثَّوْبِ وَنَحْوِهِ ( مُبَالِغًا فِي ) الْمَرَّةِ ( الثَّلَاثَةِ ) بَحْثٌ لَوْ عَصَرَ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ لَا يَسِيلُ مِنْهُ الْمَاءُ وَلَوْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ صَيَانَةُ الثَّوْبِ لَا يَطْهَرُ .

( وَ ) تَنْثِيلُ ( الْجَفَافِ ) عَطْفٌ عَلَى الْعَصْرِ أَيِ وَقَدَّرُوهُ بِالْعَسَلِ وَالْعَصْرِ وَتَنْثِيلُ الْجَفَافِ ( فِي غَيْرِهِ ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَعَصِّرِ ، وَالْمُرَادُ بِالْجَفَافِ انْقِطَاعُ التَّقَاطُرِ لَا الْيُسُّ فَقَدْ أَقَامُوا انْقِطَاعَ التَّقَاطُرِ مَقَامَ الْعَصْرِ كَمَا أَقَامُوا إِجْرَاءَ الْمَاءِ مَقَامَ الْعَسَلِ ثَلَاثًا كَمَا سَيَأْتِي أَعْلَمُ أَنَّ مَا لَا يَنْعَصِرُ إِذَا تَنَجَّسَ لَا يَطْهَرُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ أَبَدًا لِأَنَّ التَّجَسُّسَ إِنَّمَا يَزُولُ

بِالْعَصْرِ وَلَمْ يُوجَدْ .

وَعَنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَطْهَرُ بِغَسْلِهِ وَتَجْفِيفِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لَهُ لَوْنٌ وَلَا رَائِحَةٌ وَبِهِ يُفْتَى إِذَا كَانَتْ الْجَنْطَةُ مُنْتَفِخَةً ، وَاللَّحْمُ مَغْلِيًّا بِالْمَاءِ النَّجَسِ فَطَرِيقُ غَسْلِهِ وَتَجْفِيفِهِ أَنْ تُنْقَعَ الْجَنْطَةُ فِي الْمَاءِ الطَّاهِرِ حَتَّى تَشْرَبَ ثُمَّ تُجَفَّفَ وَيُغْلَى اللَّحْمُ فِي الْمَاءِ الطَّاهِرِ ثُمَّ يُبْرَدُ وَيُفْعَلُ ذَلِكَ فِيهِمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَلَوْ كَانَ السَّكِينُ مَسْقِيًّا بِالْمَاءِ النَّجَسِ يُسَمَّى بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَوْ تَجَسَّسَ الْعَسَلُ فَتَطْهَرُهُ أَنْ يُصَبَّ فِيهِ مَاءٌ بِقَدَرِهِ فَيُغْلَى حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَكَانِهِ ، وَالذَّهْنُ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَيُغْلَى فَيُغْلَى الذَّهْنُ الْمَاءُ فَيُرْفَعُ بِشَيْءٍ هَكَذَا يُفْعَلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

( قَوْلُهُ : وَقَدَرُوهُ بِالْعَسَلِ ، وَالْعَصْرُ ثَلَاثًا ) أَقُولُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ، وَالْمُفْتَى بِهِ فِي الْغَسْلِ اعْتِبَارُ غَلَبَةِ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ بِعَدَدٍ مَا لَمْ يَكُنْ مُوسُوسًا فَيَقْدَرُ بِالثَّلَاثِ ، وَيُكْتَفَى فِي الْعَصْرِ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأَصُولِ وَهُوَ أَرْفَعُ وَاشْتِرَاطُ الْعَصْرِ لِمَا يَنْعَصِرُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا غَسَلَ فِي إِجَانَةٍ أَمَّا إِذَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ أَوْ عَلَى مَا لَا يَنْعَصِرُ طَهَّرَ وَلَا يُشْتَرَطُ الْعَصْرُ وَلَا التَّجْفِيفُ وَلَا تَكَرُّارُ الْغَمْسِ ، وَالْغَدِيرُ الْعَظِيمُ كَالْجَارِي وَهُوَ الْمُخْتَارُ ( قَوْلُهُ : بِقَدَرِ طَاقَتِهِ ) فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ طَاقَةِ غَيْرِ الْغَاسِلِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَيَنْبَغِي مُرَاعَاةُ طَاقَةِ الْغُوبِ أَيْضًا ( قَوْلُهُ : وَلَوْ لَمْ يُبَالِغْ ) إِنْ هَذَا مُخْتَارُ قَاضِي خَانَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَطْهَرُ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ ( قَوْلُهُ : إِذَا كَانَتْ الْجَنْطَةُ

إِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا طُبِخَتِ الْجَنْطَةُ بِالْخَمْرِ لَا تَطْهَرُ أَبَدًا وَبِهِ يُفْتَى اهـ .

وَالْكُلُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَطْهَرُ أَبَدًا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَقَبَ نَقْلِهِ .

وَفِي الظَّهْرِ يَتَلَوَّنُ لَوْ صُبَّتِ الْخَمْرُ فِي قَدَرٍ فِيهَا لَحْمٌ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْغَلْيَانِ يَطْهَرُ اللَّحْمُ بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْغَلْيَانِ لَا يَطْهَرُ وَقِيلَ يُغْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيُجَفَّفُ كُلُّ مَرَّةٍ وَتَجْفِيفُهُ بِالتَّبْرِيدِ اهـ .

وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَلَوْ أُلْقِيَتِ الدَّجَاجَةُ حَالَ الْغَلْيَانِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُهَا لِتُنْتَفَ أَوْ كَرِشٍ قَبْلَ الْغَسْلِ لَا يَطْهَرُ أَبَدًا لَكِنْ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ يَجِبُ أَنْ يَطْهَرَ عَلَى قَانُونٍ مَا تَعَدَّمَ فِي اللَّحْمِ قُلْتُ وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ هُوَ مُعَلَّلٌ بِتَشْرِيبِهِمَا النَّجَاسَةَ الْمُتَخَلِّلَةَ بِوَاسِطَةٍ

الْغَلْيَانِ وَعَلَى هَذَا أَشْتَهَرُ أَنَّ اللَّحْمَ السَّمِيطَ بِمَصْرٍ نَجَسٌ لَا يَطْهَرُ لَكِنَّ الْعِلَّةَ الْمَذْكُورَةَ لَا تَبْتُغِي حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى حَدِّ الْغَلْيَانِ وَيَمْكُثَ فِيهِ اللَّحْمُ بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانًا يَقَعُ فِي مِثْلِهِ التَّشْرِبُ وَالِدُخُولُ فِي بَاطِنِ اللَّحْمِ وَكُلُّ مَنْ الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ مُحَقِّقٍ فِي السَّمِيطِ الْوَاقِعِ حَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى حَدِّ الْغَلْيَانِ وَلَا يَبْقَى فِيهِ إِلَّا مِقْدَارٌ مَا تَصِلُ الْحَرَارَةُ إِلَى سَطْحِ الْجِلْدِ فَيَنْحَلُّ مَسَامُ السُّطْحِ عَلَى الصُّوفِ بَلْ ذَلِكَ التَّرْكُ يَمْنَعُ مِنْ وَجُودِهِ انْقِلَاعُ الشَّعْرِ فَالْأَوَّلَى فِي السَّمِيطِ أَنَّ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا لِتَنْجُسِ سَطْحِ الْجِلْدِ بِذَلِكَ الْمَاءِ فَإِنَّهُمْ لَا يَحْتَرِسُونَ فِيهِ عَنِ النَّجَسِ ، وَقَدْ قَالَ شَرَفُ الْأَيْمَةِ بِهِذَا فِي الدَّجَاجِ ، وَالْكَرِشِ ، وَالسَّمِيطِ مِثْلَهَا .

اهـ .

ثُمَّ إِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي التَّطْهِيرِ لَمَّا كَانَ غَلَبَةُ الظَّنِّ بِالطَّهَارَةِ وَكَانَ حُصُولُهَا مُخْتَلِفًا بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَحَالِّ وَبَيْنَ بَعْضِهَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ بَعْضًا آخَرَ فَقَالَ : ( وَعَنْ الْمَنِيِّ ) أَيُّ يَطْهَرُ الْمُتَجَسِّسُ بِالْمَنِيِّ ثَوْبًا كَانَ أَوْ بَدَنًا ( بِغَسْلِهِ ) رَطْبًا كَانَ أَوْ

يَابِسًا ( أَوْ فَرَكٍ يَابِسِهِ إِنْ طَهَّرَ رَأْسُ الْحَشْفَةِ ) حَتَّى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَاهِرًا لَمْ يَكْفِ الْفَرَكُ بَلْ يَجِبُ الْغَسْلُ وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ فِي ظَهْرِ الرَّوَايَةِ وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ لَا يَطْهَرُ الْبَدَنُ بِالْفَرَكِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ فَرَكٍ يَابِسِهِ ) هَذَا صَرِيحٌ فِي طَهَارَةِ الْمَحَلِّ بِالْفَرَكِ وَهُوَ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ : هُوَ الْأَصَحُّ وَبِهَا قَالَا لِدَهَابٍ عَلَيْهِ بِالتَّفَتُّتِ ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى : الْفَرَكُ مُقْلَلٌ لِلنَّجَاسَةِ . وَقَالَ الرَّيْلِيُّ : هُوَ الظَّاهِرُ لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ الْمَانِعِ الْقَالِعِ ( قَوْلُهُ : إِنْ طَهَّرَ رَأْسُ الْحَشْفَةِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ خُرُوجِ الْمَنِيِّ لَا يَضُرُّ مَا بِهِ مِنْ أَثَرِ الْبَوْلِ بَلْ مَا إِذَا لَطَخَ الْحَشْفَةَ وَأَصَابَهُ الْمَنِيُّ وَبِهِ صَرَحَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ بِقَوْلِهِ هَذَا إِذَا كَانَ رَأْسُ الذَّكَرِ طَاهِرًا بَأَنْ بَالَ وَلَمْ يَتَجَاوَزْ الْبَوْلُ مِنْهُ مَخْرَجَهُ أَوْ تَجَاوَزَ وَاسْتَجَبَى اِهـ .

وَفِيهِ اخْتِلَافٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ بِقَوْلِهِ ثُمَّ قِيلَ إِنَّمَا يَطْهَرُ بِالْفَرَكِ إِذَا لَمْ يَسْبِقْهُ مَذْيٌ فَإِنْ سَبَقَهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ وَمِنْ هُنَا قَالَ شَمْسُ الْأَنْبَةِ : مَسْأَلَةُ الْمَنِيِّ مُشْكِلَةٌ لِأَنَّ كُلَّ فَحْلٍ يَمْذِي ثُمَّ يَمْنِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَغْلُوبٌ بِالْمَنِيِّ مُسْتَهْلِكٌ فِيهِ فَيَجْعَلُ تَبَعًا اِهـ .

وَهَذَا ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهُ لَا يَمْنِي حَتَّى يَمْذِي وَقَدْ طَهَّرَهُ الشَّرْعُ بِالْفَرَكِ يَابِسًا يَلْزِمُ أَنَّهُ أُعْتِبَرَ ذَلِكَ الْإِخْتِبَارَ أَغْنَى أُعْتِبَرَ مُسْتَهْلِكًا لِلضَّرُورَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَالَ وَلَمْ يَسْتَجِبْ بِالْمَاءِ حَتَّى أَمْنَى فَإِنَّهُ حَيْثُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ لِعَدَمِ الْمُلْجِي كَمَا قِيلَ وَقِيلَ لَوْ بَالَ وَلَمْ يَنْتَشِرِ الْبَوْلُ عَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ بَأَنْ لَمْ يَتَجَاوَزِ الْقَبْ فَاُئْتِيَ لَا يُحْكَمُ بِتَنْجِيسِ الْمَنِيِّ وَكَذَا إِنْ جَاوَزَ وَلَكِنْ خَرَجَ الْمَنِيُّ دَفْقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَشِرَ عَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ سِوَى مُرُورِهِ عَلَى الْبَوْلِ فِي مَجْرَاهُ وَلَا أَثَرَ لِدَلَالَةِ فِي الْبَاطِنِ اِهـ .

مَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ ثَقْلِهِ وَظَاهِرُ الْمُتَوَّنِ

الْإِطْلَاقُ أَغْنَى سِوَاءَ بَالَ وَاسْتَجَبَى أَوْ لَمْ يَسْتَجِبْ بِالْمَاءِ فَإِنَّ الْمَنِيَّ يَطْهَرُ بِالْفَرَكِ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ مُسْتَهْلِكٌ كَالْمَذْيِ وَلَمْ يُعَفَّ فِي الْمَذْيِ إِلَّا لِكَوْنِهِ مُسْتَهْلَكًا لَا لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ اِهـ .

وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى جَعْلِ عَلَّةِ الْعَفْوِ الضَّرُورَةَ كَمَا بَيَّنَّهُ الْكَمَالُ وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْبَوْلِ ( قَوْلُهُ : وَلَا فَرْقَ فِيهِ الْخُ ) .

أَقُولُ وَكَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنِيِّ الرَّجُلِ ، وَالْمَرْأَةِ وَكَوْنِ الثَّوْبِ جَدِيدًا أَوْ غَسِيلًا أَوْ مُبْطِنًا عَلَى الصَّحِيحِ .

( وَ ) يَطْهَرُ ( الْخُفُّ عَنْ ) نَجَسٍ ( ذِي جَرَمٍ جَفَّ عَلَيْهِ ) أَيَّ عَلَى الْخُفِّ ( بِالذَّلِكَ بِالْأَرْضِ كَذَا رَطْبُهُ ) أَيَّ يَطْهَرُ الْخُفُّ أَيْضًا عَنْ نَجَسٍ ذِي جَرَمٍ رَطْبٍ عَلَى الْخُفِّ بِالذَّلِكَ ( إِذَا بُولَغَ فِيهِ ) أَيَّ الذَّلِكَ ( وَ ) يَطْهَرُ الْخُفُّ ( عَنْ ) غَيْرِهِ ( أَيَّ نَجَسٍ غَيْرِ ذِي جَرَمٍ ) بِالْغَسْلِ .

( قَوْلُهُ : وَالْخُفُّ عَنْ ذِي جَرَمٍ ) أَيَّ كَالرَّوْثِ ، وَالْعُدْرَةِ ، وَالْدَّمِ ، وَالْمَنِيِّ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ اِهـ .

وَسِوَاءُ كَانَ الْجَرَمُ مِنْهَا أَوْ مُكْتَسِبًا كَمَا إِذَا التَّصَقَّ بِهِ رَمْلٌ أَوْ ثَرَابٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : بِالذَّلِكَ بِالْأَرْضِ ) تَبَعَ فِيهِ رِوَايَةُ الْأَصْلِ وَهُوَ الْمَسْحُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ إِذَا مَسَحَهَا بِالثَّرَابِ تَطْهَرُ .

وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ إِنْ حَكَّهُ أَوْ حَتَّهْ بَعْدَ مَا يَسَّ طَهَرَ ، وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ : قَالَ مَشَايِخُنَا لَوْ لَا الْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَكُنَّا نَقُولُ إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْسَحْهُمَا بِالثَّرَابِ لَا تَطْهَرُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : كَذَا رَطْبُهُ ) هُوَ الْمُخْتَارُ لِعُمُومِ الْبُلُوَى كَمَا فِي الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ الْقَتَوَى كَمَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : إِذَا بُولَغَ فِيهِ ) يَعْنِي بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ



كَمَا فِي الْكَافِي وَقَالَ فِي الْبَحْرِ : فَعَلِمَ بِهِ أَنَّ الْمَسْحَ بِالْأَرْضِ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِشَرْطِ ذَهَابِ أَثَرِ النَّجَاسَةِ وَإِلَّا لَا يَطْهَرُ .  
ا هـ .

( و ) يَطْهَرُ ( الصَّيْقَلُ ) كَالْمِرَاةِ ، وَالسَّيْفِ ، وَالسَّكِينِ وَنَحْوَهَا ( بِالْمَسْحِ ) وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالصَّيْقَلِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ خَشِينًا أَوْ مَنْقُوشًا لَا يَطْهَرُ بِالْمَسْحِ .  
( قَوْلُهُ : وَيَطْهَرُ الصَّيْقَلُ )

( إلخ ) أَقُولُ أَطْلُقُ فِي طَهَارَتِهِ بِالْمَسْحِ سَوَاءً أَصَابَهُ نَجَسٌ لَهُ جِرْمٌ أَوْ لَا رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابَسًا عَلَى الْمُخْتَارِ لِلْفَتْوَى كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَيُشْتَرَطُ زَوَالُ الْأَثَرِ بِمَا مَسَحَ بِهِ تَرَابًا كَانَ أَوْ خِرْقَةً أَوْ صُوفَ الشَّاةِ أَوْ غَيْرَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيَتَفَرَّغُ مَا لَوْ أَصَابَتْ طَفْرُهُ أَوْ زُجَاجَةٌ أَوْ آنِيَّةٌ مَذْهُونَةٌ أَوْ الْخَشَبُ الْخَرَائِطِيُّ أَوْ الْقَصَبُ الْيُورِيَّ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَاخْتَلَفَ الصَّحِيحُ فِي عَوْدِ نَجَاسَةِ الصَّيْقَلِ بِقَطْعِ نَحْوِ الْبَطِيخِ أَوْ إصَابَةِ الْمَاءِ وَكَذَا فِي نَظَائِرِهِ الْمَنِيِّ إِذَا فُرِكَ ، وَالْخُفِّ إِذَا دُكِّ ، وَالْأَرْضِ إِذَا جَفَّتْ ، وَالْبُيُوتُ إِذَا غَارَتْ ، وَالْأَوَّلَى اعْتِبَارُ الطَّهَارَةِ فِي الْكُلِّ كَمَا يُفِيدُهُ أَصْحَابُ الْمُتُونِ حَيْثُ صَرَّحُوا بِالطَّهَارَةِ فِي الْكُلِّ وَمُلَاقَاةِ الطَّاهِرِ لَا تُوجِبُ التَّنَجِيسَ .  
قَالَ فِي الْبَحْرِ : وَقَدْ اخْتَارَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( و ) يَطْهَرُ ( الْبِسَاطُ بِجَرِي الْمَاءِ عَلَيْهِ قِيلَ يَوْمًا وَلَيْلَةً ) كَذَا فِي التَّارِخَانِيَّةِ ( وَقِيلَ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ) كَذَا فِي الْحُجَّةِ ( وَقِيلَ لَيْلَةً ) كَذَا فِي الْوَقَايَةِ ( تَنْجَسَ بَعْضُ أَطْرَافِهِ ) أَيِ الْبِسَاطِ ( يُصَلِّي عَلَى ) الطَّرَفِ ( الطَّاهِرِ مِنْهُ مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءٍ تَحَرَّكَ طَرَفُهُ الْآخَرُ بِتَحْرِيكِهِ أَوْ لَا وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّمَا يُصَلِّي عَلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ إِذَا لَمْ يَتَحَرَّكَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الْآخَرِ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَيْلَةً ) هَذَا التَّقْدِيرُ لِقَطْعِ الْوَسْوسَةِ وَإِلَّا فَالْمَذْكُورُ فِي الْمُحِيطِ قَالُوا الْبِسَاطُ إِذَا تَنْجَسَ فَاجْرَى عَلَيْهِ الْمَاءُ إِلَى أَنْ يَتَوَهَّمَ زَوَالُهَا طَهَرُ لَأَنَّ إِجْرَاءَ الْمَاءِ يَقُومُ مَقَامَ الْعَصْرِ ا هـ .  
فَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِاللَّيْلَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : يُصَلِّي عَلَى الطَّاهِرِ مِنْهُ مُطْلَقًا ) هُوَ الصَّحِيحُ فَلَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ فِي طَرَفٍ عِمَامَتِهِ وَكَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ا هـ .  
وَكَانَ حَقُّهُ ذِكْرُ هَذِهِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ .

( و ) تَطْهَرُ ( الْأَرْضُ بِالنَّيْسِ وَذَهَابِ الْأَثَرِ لِلصَّلَاةِ لَا لِلتَّيْمِ ) لِأَنَّ التَّيْمَ يَقْتَضِي صَعِيدًا طَيِّبًا وَفِي الصَّلَاةِ تَكْفِي الطَّهَارَةَ ( كَذَا الْأَجْرُ الْمَفْرُوشُ ، وَالْخُصُّ ) وَهُوَ السُّتْرَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى السُّطُوحِ مِنَ الْقَصَبِ ( وَشَجَرٌ وَكَلًّا قَائِمَانِ ) فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهَا تَطْهَرُ بِالنَّيْسِ وَذَهَابِ الْأَثَرِ ( وَالْمَقْطُوعُ ) مِنَ الشَّجَرِ ، وَالْكَلَّا ( يُغْسَلُ ) وَلَا يَكْفِي فِيهِمَا النَّيْسُ وَذَهَابُ الْأَثَرِ .

( قَوْلُهُ : ، وَالْأَرْضُ بِالنَّيْسِ ) لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالشَّمْسِ كَمَا قَيَّدَهُ فِي الْهَدَايَةِ لِأَنَّهُ اتَّفَقَ إِذَا لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالنَّارِ وَالرَّيْحِ ، وَإِذَا قَصَدَ تَطْهِيرَ الْأَرْضِ بِالْمَاءِ صَبَّ عَلَيْهَا ثَلَاثًا وَجَفَّتْ كُلُّ مَرَّةٍ بِخِرْقَةٍ طَاهِرَةٍ وَكَذَا لَوْ صَبَّ عَلَيْهَا بِكُفْرَةٍ وَلَمْ يَطْهَرُ لَوْنُ النَّجَاسَةِ وَلَا رِيحُهَا فَإِنَّهَا تَطْهَرُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَكَذَا الْأَجْرُ الْمَفْرُوشُ ) أَقُولُ وَأَمَّا الْحَجَرُ فَقَدْ ذَكَرَ الْخُجَنْدِيُّ أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِالْجَفَافِ .

وَقَالَ الصَّيْرَفِيُّ إِنْ كَانَ أَمْلَسَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْغَسْلِ ، وَإِنْ كَانَ يَشْرَبُ النَّجَاسَةَ كَحَجَرِ الرَّحَا فَهُوَ كَالْأَرْضِ ، وَالْحَصَى بِمَنْزِلَةِ الْأَرْضِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَشَجَرٌ وَكَلًّا قَائِمَانِ ) هُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ شَرَحَ مَوَاهِبَ الرَّحْمَنِ .

ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ تَطْهِيرِ النَّجَاسَاتِ شَرَعَ فِي تَقْسِيمِهَا إِلَى الْعَلِيْظَةِ وَالْخَفِيْفَةِ وَبَيَّانِ مَا هُوَ غَفُوٌّ مِنْهُمَا ، وَقَالَ ( وَغَفِيَّ قَدْرُ الدَّرْهِمِ وَهُوَ مِثْقَالٌ فِي ) النَّجَسِ ( الْكَثِيْفِ ) يَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْدَّرْهِمِ الدَّرْهِمُ الْكَبِيْرُ وَهُوَ الْمِثْقَالُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْهَدَايَةِ لَا مَا يَكُونُ عَشْرَةَ مِنْهُ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ ( وَعَرَضُ مُقْعَرِ الْكَفِّ ) وَهُوَ دَاخِلُ مَقَاصِلِ الْأَصَابِعِ ( فِي ) النَّجَسِ ( الرَّقِيْقِ ) رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَارَةً اعْتَبَرَهُ مِنْ حَيْثُ الْوِزْنُ وَهُوَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ الْكَبِيْرِ وَتَارَةً اعْتَبَرَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَسَاحَةُ وَهُوَ قَدْرُ عَرَضِ مُقْعَرِ الْكَفِّ فَوْقَ أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ يَنْتَهِي بِمَا ذَكَرْنَا ( مِمَّا غَلِظَ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَدْرِ الدَّرْهِمِ ( كَبُولُ مَا لَا يُؤْكَلُ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ ) دَفَعَ لَتَوَهُمُ أَنَّ بَوْلَ صَغِيرٍ لَمْ يَطْعَمْ يَكُونُ طَاهِرًا ( وَغَائِطُ وَدَمٍ وَخَمْرٍ وَخُرْءٌ دَجَاجٍ وَرَوْثٌ وَخِنْجِيٌّ وَ ) غَفِيٍّ ( مَا دُونَ رُبْعِ ثَوْبٍ ) قِيلَ الْمُرَادُ بِهِ رُبْعُ أَذْنَى ثَوْبٍ تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَقِيلَ رُبْعُ مَوْضِعٍ إصَابَةِ النَّجَسِ كَالذَّلِيلِ وَالذَّخْرِيسِ ، وَقَدَّرَهُ أَبُو يُوسُفَ بِشَبْرِ فِي شَبْرِ ( مِمَّا خَفَّ كَبُولُ فَرَسٍ وَ ) بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ وَخُرْءٍ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ كَذَا ( أَيِ غَفِيٍّ أَيْضًا ( بَوْلٌ ) أَيِ بَوْلٍ مَا لَا يُؤْكَلُ فَإِنْ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ) انْتَضَحَ كَرُءُوسُ الْإِبَرِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا ( أَيِ عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الْعَلِيْظِ وَمَا دُونَ الرُّبْعِ مِنَ الْخَفِيْفِ ( لَا ) يُعْنَى ( الْوَارِدِ ) أَيِ الْمَاءِ الَّذِي يَرُدُّ ( عَلَى النَّجَسِ ) نَجَسٌ ( كَالْمَوْرُودِ ) أَيِ كَالْمَاءِ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ النَّجَسُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ النَّجَاسَةِ وَهِيَ اخْتِلَاطُ النَّجَسِ بِالْمَاءِ ( لَا رَمَادٌ قَدَرٌ وَلَا مِلْحٌ كَانَ حِمَارًا ) فَإِنَّهُمَا لَيْسَا بِنَجَسَيْنِ لِبَدَلِ الْحَقِيْقَةِ فِيهِمَا فَإِنَّ الْأَعْيَانَ تَطْهَرُ

بِالِاسْتِحَالَةِ كَالْمَيْتَةِ إِذَا صَارَتْ مِلْحًا ، وَالْعِدْرَةَ إِذَا صَارَتْ تُرَابًا ، وَالْخَمْرُ خَلًّا وَنَحْوِ ذَلِكَ .

( قَوْلُهُ : وَغَفِيَّ قَدْرُ الدَّرْهِمِ ) الْمُعْتَبَرُ فِيهِ وَقْتُ الْإِصَابَةِ فَلَوْ كَانَ ذَهْنًا نَجَسًا قَدَرِ الدَّرْهِمِ فَأَنْفَرَشَ فَصَارَ أَكْثَرُ مِنْهُ لَا يَمْنَعُ فِي اخْتِيَارِ الْمَرْغِيْنَانِيَّ وَجَمَاعَةٍ ، وَمُخْتَارُ غَيْرِهِمُ الْمَنْعُ فَلَوْ صَلَّى قَبْلَ اتِّسَاعِهِ جَازَتْ وَبَعْدَهُ لَا . وَلَا يُعْتَبَرُ نَفْوْذُ الْمِقْدَارِ إِلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ مِنْ ثَوْبٍ ذِي طَاقٍ بِخِلَافِ ذِي طَاقَيْنِ وَدَرْهِمٍ مُتَنَجِّسٍ الْوَجْهَيْنِ ، ثُمَّ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْمَنَاعُ مُضَافًا إِلَيْهِ فَلَوْ جَلَسَ الصَّبِيُّ الْمُتَنَجِّسُ الثَّوْبَ وَالْبَدَنَ فِي حِجْرِ الْمُصَلِّيِّ وَهُوَ يَسْتَمْسِكُ أَوْ الْحِمَامُ الْمُتَنَجِّسُ عَلَى رَأْسِهِ جَازَتْ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَمَلَ مَا لَا يَسْتَمْسِكُ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ الْمِثْقَالُ ) أَقُولُ وَهُوَ عِشْرُونَ قِيرَاطًا ( قَوْلُهُ : كَبُولُ مَا لَا يُؤْكَلُ ) أَقُولُ إِلَّا بَوْلَ الْخُفَاشِ وَخُرْءَهُ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ وَشَمَلَ إِطْلَافُهُ بَوْلَ الْهَرَّةِ وَالْفَأْرَةَ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَقِيلَ لَا يَنْسُدُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَخُرْءُ الْفَأْرَةِ إِذَا طَحَنَ فِي الْحِنْطَةِ جَازَ أَكْلُ الدَّقِيقِ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ الْخُرْءِ فِيهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَدَمٍ ) الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْبَاقِي فِي الْعُرُوقِ وَفِي حُكْمِهِ اللَّحْمُ الْمَهْزُولُ إِذَا قُطِعَ فَالِدَمُ الَّذِي فِيهِ لَيْسَ نَجَسًا وَكَذَا الدَّمُ الَّذِي فِي الْكَبِدِ ، وَلَيْسَ دَمُ الْبَقِ وَالْبَرَاغِيثِ بِشَيْءٍ ، وَدَمُ الشَّهِيدِ طَاهِرٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ حَمَلَهُ وَصَلَّى صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، بِخِلَافِ قِتِيلٍ غَيْرِ شَهِيدٍ لَمْ يُغْسَلْ أَوْ غُسِّلَ وَكَانَ كَافِرًا لِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ بِالْغُسْلِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَخُرْءٌ دَجَاجَةٍ ) مِثْلُهُ الْبُطُّ وَالْإِوَرُ ( قَوْلُهُ : وَرَوْثٌ وَخِنْجِيٌّ ) الرَّوْثُ لِلْحِمَارِ وَالْبُغْلِ وَالْفَرَسِ ، وَالْخِنْجِيُّ لِلْبَقْرِ ، وَالْبَعْرُ لِلْبَابِلِ وَالْعَمَمُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ نَجَاسَتُهَا خَفِيْفَةٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَطَهَرَهَا مُحَمَّدٌ آخِرًا كَذَا فِي

الْمَوَاهِبِ .

( قَوْلُهُ : وَغَفِيٍّ مَا دُونَ رُبْعِ ثَوْبٍ ) أَقُولُ كَذَا بَدَنٍ ( قَوْلُهُ : قِيلَ الْمُرَادُ ) ( الْخ ) لَمْ يَذْكُرِ الثَّوْبَ الْكَامِلَ وَقَدْ قِيلَ بِهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُصَدَّرَ بِهِ ، وَالْحُكْمُ فِي الْبَدَنِ كَالثَّوْبِ فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ رُبْعُ الثَّوْبِ الْكَامِلِ قَالَ بِمِثْلِهِ مِنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهُ رُبْعُ الْمَوْضِعِ الْمَصَابِ كَالْكُمِّ قَالَ كَذَلِكَ رُبْعُ الْعُضْوِ

كَأَيْدٍ وَصَحَّ الْجَمِيعُ إِلَّا أَنَّ الْقَائِلَ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَذَى ثَوْبٍ تَجَوَّزَ فِيهِ الصَّلَاةُ لَمْ يُفَيْدْ حُكْمَ الْبَدَنِ وَتَرَجَّحَ الْقَوْلُ  
 بِاعْتِبَارِ رُبْعِ طَرَفِ أَصَابِهِ مِنَ الثَّوْبِ ، وَالْبَدَنُ بَأَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : أَيُّ يَوْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ ) لَوْ  
 أَهَيَّ الْمُصَنِّفُ مَتْنَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ لَكَانَ أَوْلَى لِيُفَيْدَ الْحُكْمَ فِي كُلِّ يَوْلٍ انْتَضَحَ بِالنَّصِّ لَا بِالْإِشَارَةِ ( قَوْلُهُ : كَرُوسِ  
 الْإِبْرِ ) أَقُولُ وَلَوْ أَصَابَهُ مَاءٌ فَكَثُرَ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، وَالْمُرَادُ بِرُءُوسِ الْإِبْرِ مَا يَشْمَلُ وَلَوْ مَحَلًّا إِدْخَالَ السَّلَكِ وَمَا  
 أَصَابَ الْغَاسِلَ مِنْ غَسَالَةِ الْمَيِّتِ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْإِمْتِنَاعَ عَنْهُ مَا دَامَ فِي عِلَاجِهِ لَا يُنَجِّسُهُ لِعُمُومِ الْبَلَوَى كَذَا فِي الْبَحْرِ  
 ( قَوْلُهُ : الْوَارِدُ كَالْمَوْرُودِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي وَرَدَتْ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ لَا يَطْهَرُ عَنْهُ  
 فَالْأَوْلَى فِي الثَّوْبِ النَّجَسِ وَضَعُهُ فِي إِجَانَةِ ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَيْهِ لَا وَضَعُ الْمَاءِ أَوَّلًا ثُمَّ وَضَعُ الثَّوْبِ فِيهِ خُرُوجًا مِنْ  
 الْخِلَافِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَنَحْوُ ذَلِكَ ) يَعْنِي بِهِ الْمَسْكُ ، وَالزُّبَادُ لَطَهَارَتُهُمَا بِالِاسْتِحَالَةِ إِلَى الطَّيِّبَةِ .

( يُصَلِّي عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مُضْرَبٍ بِطَانَتِهِ نَجِسَةً ) حَتَّى لَوْ كَانَ مُضْرَبًا لَمْ يَجْزِ .  
 وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَمْ يَجْزِ مُطْلَقًا ( كَمَا ) يُصَلِّي ( فِي ثَوْبٍ ) أَيُّ كَمَا جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا ( ظَهَرَ فِيهِ بَلَّةٌ  
 ثَوْبٍ نَجَسَ لَفً ) هَذَا الثَّوْبُ النَّجَسُ ( فِيهِ ) أَيُّ فِي الثَّوْبِ الْأَوَّلِ لَكِنْ لَا يَكُونُ ظُهُورُ الْبَلَّةِ فِيهِ ( كَمَا لَوْ عُصِرَ )  
 الثَّوْبُ ( قَطَرَتْ تِلْكَ الْبَلَّةُ مِنْهُ ) فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ ( كَذَا ) أَيُّ كَالثَّوْبِ الْمَلْفُوفِ فِيهِ فِي  
 جَوَازِ الصَّلَاةِ فِيهِ ( لَوْ وَضِعَ ) الثَّوْبُ حَالِ كَوْنِهِ ( رَطْبًا عَلَى ) جِدَارٍ ( يَابِسَ طِينٌ بِمَا فِيهِ سَرَقِينَ أَوْ تَنَجَّسَ ) عَطَفَ  
 عَلَى وَضِعَ ( طَرَفٌ مِنْهُ ) أَيُّ مِنْ ذَلِكَ الثَّوْبِ ( فَسِي ) أَيُّ وَقَعَ التَّسْيَانُ ( وَغَسَلَ ) طَرَفًا ( آخَرَ ) مِنْهُ ( بَلَا تَحَرُّ  
 كَمَا لَوْ بَالَ حُمُرٌ عَلَى مَا تَدَوَّسُهُ ) مِنَ الْحِنْطَةِ وَنَحْوِهَا ( فَقَسَّمْ أَوْ غَسَلَ بَعْضُهُ حَيْثُ يَطْهَرُ الْبَاقِي ) وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ  
 التَّحَرِّي .

( قَوْلُهُ : يُصَلِّي عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مُضْرَبٍ )  
 ( إلخ ) كَذَا ذَكَرَ الْخِلَافُ فِي الْكَافِي وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ الْإِجْمَاعُ عَلَى الصَّحَّةِ ، وَالْخِلَافُ فِي اللَّبَدِ النَّجَسِ  
 أَحَدٌ وَجْهَيْهِ لَكِنْ بِنَاءٌ عَلَى التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَالْأَصَحُّ الْخِلَافُ ( قَوْلُهُ : لَكِنْ لَا يَكُونُ ظُهُورُ الْبَلَّةِ فِيهِ كَمَا لَوْ  
 عُصِرَ الثَّوْبُ قَطَرَتْ ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مَا ظَهَرَ فِيهِ مِنْ رُطُوبَةٍ لَا تَنْعَصِرُ وَلَوْ كَانَ النَّجَسُ يَنْعَصِرُ لَوْ عُصِرَ ،  
 وَبِهِ قَالَ الْحُلَوَانِيُّ وَيَتَّبِعُ عَدَمَ الْجَوَازِ حِينَئِذٍ لِمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَلَوْ ابْتَلَّ فِرَاشٌ أَوْ ثَرَابٌ نَجَسَانِ مِنْ عَرَقٍ نَائِمٍ أَوْ  
 بَلَلٍ قَدَمٍ وَظَهَرَ أَثَرُهَا فِي الْبَدَنِ ، وَالْقَدَمُ تَنْجَسُ وَإِلَّا لَا كَثُوبٌ ظَاهِرٌ تَنْدِي مِنْ لَفِّهِ فِي ثَوْبٍ نَجَسَ رَطْبٌ لَا يَنْعَصِرُ  
 الثَّوْبُ النَّجَسُ لَوْ عُصِرَ لَعَدِمَ انْفِصَالُ شَيْءٍ مِنْ جَرْمِهَا إِلَيْهِ حِينَئِذٍ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيمَا لَوْ كَانَ الطَّاهِرُ بِحَيْثُ لَوْ  
 عُصِرَ لَمْ يَقْطُرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَذَكَرَ الْحُلَوَانِيُّ أَنَّهُ لَا يَتَجَسَّسُ فِي الْأَصَحِّ وَقِيْدُهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ بِمَا يَنْبَغُ عِنْدَ عُصْرِهِ رُءُوسُ  
 صِغَارٍ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ السَّيْلَانِ لِيَتَّصِلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَتَقْطُرَ بَلَّ تَقَرُّ فِي مَوَاضِعٍ نَبْعُهَا ثُمَّ تَرْجِعُ إِذَا حُلَّ الثَّوْبُ وَيَبْعُدُ  
 الْحُكْمُ عَلَى مِثْلِهِ بِالطَّهَارَةِ مَعَ وَجُودِ حَقِيقَةِ الْمُخَالَطَةِ فَالْأَوْلَى إِطَاةُ عَدَمِ النَّجَاسَةِ بِعَدَمِ نَبْعِ شَيْءٍ عِنْدَ الْعُصْرِ لِيَكُونَ  
 مُجَرَّدَ نَدْوَةٍ لَا بِعَدَمِ التَّقَاطُرِ ١ هـ .

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ بَأَنَّهُ مُجَرَّدُ نَدْوَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ النَّجَسُ الرُّطْبُ هُوَ الَّذِي لَا يَتَقَاطَرُ بِعُصْرِهِ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُصِيبَ  
 الثَّوْبَ الْجَافَ قَدْرٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّجَاسَةِ وَلَا يَنْبَغُ مِنْهُ شَيْءٌ بِعُصْرِهِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ عِنْدَ الْبِدَاءَةِ بِغَسْلِهِ فَيَتَيَقَّنُ أَنْ يَفْتَى  
 بِخِلَافِ مَا صَحَّ الْحُلَوَانِيُّ ١ هـ .  
 ( قَوْلُهُ :

أَوْ تَتَجَسَّسَ طَرَفٌ مِنْهُ فَنَسِيَ الْخُ) هَكَذَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَاخْتَارَهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَاخْتَارَ فِي الْبَدَائِعِ غَسْلَ الْجَمِيعِ  
 اخْتِطَاطًا لِأَنَّ مَوْضِعَ النَّجَاسَةِ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَيْسَ الْبَعْضُ بِأَوَّلَى مِنَ الْبَعْضِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ وَغَسَلَ طَرَفِ  
 آخَرَ مِنْهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ وَنَسِيَ لِأَنَّ الْآخِرِيَّةَ تُشْعِرُ بِالْعِلْمِ بغيرِهِ وَلِذَا حَذَفَ لَفْظَ الْآخِرِ فِي شَرْحِ مُنْيَةِ الْمُصَلِّي فَقَالَ  
 تَتَجَسَّسَ طَرَفٌ مِنَ الثَّوبِ فَغَسَلَهُ طَرَفًا مِنْهُ بِتَحَرُّ أَوْ بِدُونِ تَحَرُّ طَهَّرَ هـ .

لَكِنَّهُ يُتَأَمَّلُ فِي الْحُكْمِ بِالطَّهَّارَةِ مَعَ عَدَمِ التَّحَرِّيِ فِي الْمَحَلِّ الْمَغْسُولِ وَلَمْ يُعْلَمْ لِلنَّجَاسَةِ مَحَلٌّ غَالِبًا لَا ظَنًّا وَلَا يَقِينًا

( غَسَلَ ) النَّجَاسَةَ ( الْمَرْتَبَةَ عَنْ الثَّوبِ فِي إِجَانَةٍ حَتَّى زَالَتْ ) النَّجَاسَةُ ( أَوْ غَيْرَهَا ثَلَاثًا ) أَيِ غَسَلَ غَيْرَ الْمَرْتَبَةِ مِنْ  
 النَّجَاسَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي ثَلَاثِ إِجَانَاتٍ أَوْ وَاحِدَةٍ بَعْدَ غَسْلِهَا مَرَّتَيْنِ ( وَعَصَرَ ) النَّجَاسَةَ ( كَمَا مَرَّ ) أَيِ ثَلَاثًا مُبَالِغًا  
 فِي الثَّلَاثَةِ ( طَهَّرَ ) الثَّوبَ اسْتِحْسَانًا وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ أَوْ الْغَسْلِ فِي الْمَاءِ الْجَارِي  
 لَتَجَسُّسِ الْمَاءِ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ ثُمَّ الْإِجَانَةِ ( وَالْمِيَاهُ ) الَّتِي غَسَلَ بِهَا الثَّوبَ ( نَجِسَةً ) لِانْتِقَالِ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّوبِ إِلَى  
 الْمَاءِ ( لَكِنْ ) تِلْكَ الْمِيَاهُ فِي النَّجَاسَةِ ( كَالْمَحَلِّ حَالَ اللَّقَاءِ ) أَيِ عِنْدَ مُلَاقَاةِ الْمَاءِ إِيَّاهُ وَاتِّصَالِهِ بِهِ لَا حَالَ  
 الْإِنْفِصَالِ عَنْهُ ( فِي الْأَظْهَرِ ) اخْتِرَازُ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَعْضُ وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْ الطَّحَاوِيِّ إِنَّ تَجَسُّسَ الْمَاءِ كَتَجَسُّسِ  
 الْمَحَلِّ عِنْدَ انْفِصَالِ الْمَاءِ عَنْهُ ( فَتَطْهَرُ ) بِنَاءً عَلَى الْأَظْهَرِ النَّجَاسَةُ ( الْأُولَى ) أَيِ الْمُتَجَسُّسِ بِالنَّجَاسَةِ الْأُولَى الَّتِي  
 انْتَقَلَتْ إِلَى الْمَاءِ بِأَوَّلِ الْغَسَلَاتِ فِيمَا إِذَا أَصَابَ ذَلِكَ الْمَاءُ ثَوْبًا أَوْ عُضْوًا ( بِالثَّلَاثِ ) أَيِ بِالْغَسْلِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ( وَالْوُسْطَى  
 بِثَنَتَيْنِ ) أَيِ الْمُتَجَسُّسِ بِالنَّجَاسَةِ الَّتِي انْتَقَلَتْ إِلَى الْمَاءِ بِالْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ تَطْهَرُ بِالْغَسْلِ مَرَّتَيْنِ ( وَالْآخِرَى  
 بِمَرَّةٍ ) أَيِ يَطْهَرُ الْمُتَجَسُّسُ بِالنَّجَاسَةِ الَّتِي انْتَقَلَتْ إِلَى الْمَاءِ بِالْغَسَلَةِ الْآخِرَةِ بِالْغَسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا هُوَ حُكْمُ  
 الْمَحَلِّ عِنْدَ مُلَاقَاةِ الْمَاءِ وَهَكَذَا لَا تَطْهَرُ الْإِجَانَةُ الْأُولَى إِلَّا بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا ، وَالثَّانِيَةُ بِمَرَّتَيْنِ ، وَالثَّلَاثَةُ بِمَرَّةٍ وَعَلَى غَيْرِ  
 الْأَظْهَرِ يَطْهَرُ مَا تَجَسَّسَ بِالْمَاءِ الْأَوَّلِ بِالْغَسْلِ مَرَّتَيْنِ وَبِالْمَاءِ الثَّانِي بِالْغَسْلِ مَرَّةً وَبِالْمَاءِ الثَّلَاثِ بِمَجْرَدِ الْعَصْرِ

عَلَى مَا هُوَ حُكْمُ الْمَغْسُولِ عِنْدَ الْإِنْفِصَالِ وَكَذَا تَطْهَرُ الْإِجَانَةُ الْأُولَى بِمَرَّتَيْنِ ، وَالثَّانِيَةُ بِمَرَّةٍ ، وَالثَّلَاثَةُ بِالْإِرَاقَةِ

( فَصْلٌ ) : ( سُنُّ الْاسْتِنْجَاءِ ) فِي مُجْمَلِ اللَّغَةِ التَّجَوُّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبُطْنِ ، وَالِاسْتِنْجَاءُ طَلَبُ الْفَرَاحِ عَنْهُ وَعَنْ أَثَرِهِ  
 بِمَاءٍ أَوْ ثَرَابٍ ( مِنْ تَجَسُّسٍ يَخْرُجُ مِنَ الْبُطْنِ ) كَالْبَوْلِ ، وَالْعَائِطِ ، وَالْمَنِيِّ ، وَالْدَّمِ الْخَارِجِ مِنْ أَحَدِ  
 السَّبِيلَيْنِ كَذَا فِي التَّنَازُخَانِيَةِ فَلَا يَسْتَجِجِي مِنَ الرِّيحِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَجِسٍ وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْبُطْنِ ، وَلَا يُسَمَّى تَطْهِيرًا مَا  
 يَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ اسْتِنْجَاءً ( بِخَوِّ حَجَرٍ ) كَمَدَرٍ وَخَشَبٍ وَثَرَابٍ ( لَا ) أَيِ لَمْ يُسَنَّ ( الْعَدَدُ بَلْ يُدْبِ ) قَالَ  
 فِي الْوَقَايَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ بَلَا عَدَدٍ يُدْبِرُ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ إِلَى آخِرِهِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْعَدَدَ إِذَا نَفِيَ وَإِنْ  
 كَانَ الْمُرَادُ نَفْيُ سُنِّيَّتِهِ لَمْ يُنَاسِبْ بَعْدَهُ ذِكْرُ الْعَدَدِ بِقَوْلِهِ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ

إِلْخُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ هَاهُنَا لَا الْعَدَدُ ثُمَّ أَضْرَبَ بِقَوْلِهِ بَلْ اسْتَحَبَّ ثُمَّ قَالَ ( يُدْبِرُ بِالْأَوَّلِ وَيُقْبَلُ بِالثَّانِي ) الْإِدْبَارُ الْإِذْهَابُ  
 إِلَى جَانِبِ الدُّبْرِ ، وَالْإِقْبَالُ ضِدُّهُ وَيُدْبِرُ بِالثَّلَاثِ صَيِّفًا ، وَيُقْبَلُ بِالْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ وَيُدْبِرُ بِالثَّانِي شِتَاءً ، فَإِنَّ فِي الْمَسْحِ  
 إِقْبَالَ وَإِدْبَارًا مُبَالَغَةً فِي التَّهَيُّةِ وَفِي الصَّيْفِ يُدْبِرُ بِالْأَوَّلِ لِأَنَّ الْخُصِيَّةَ فِيهِ مُدَلَّاةٌ فَلَا يُقْبَلُ اخْتِرَازًا عَنْ تَلَوُّنِهَا ثُمَّ يُقْبَلُ  
 ثُمَّ يُدْبِرُ مُبَالَغَةً فِي التَّنْظِيفِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الشِّتَاءِ فَيُقْبَلُ بِالْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّهَيُّةِ ثُمَّ يُدْبِرُ ثُمَّ يُقْبَلُ لِلْمُبَالَغَةِ ( ،  
 وَالْمَرَأَةُ فِي الْوَقْتَيْنِ ) أَيِ فِي الصَّيْفِ ، وَالشِّتَاءِ ( مِثْلُهُ صَيِّفًا ) يَعْنِي تُدْبِرُ الْمَرَأَةُ بِالْأَوَّلِ أَبَدًا لِنَلَا يَتَلَوَّثَ فَرْجُهَا ( وَغَسَلَ  
 بَعْدَهُ ) أَيِ الْحَجَرِ ( أَوَّلَى ) إِنْ أَمَكْنَ بَلَا كَشَفِ الْعَوْرَةِ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يُرْحِي الْمَخْرَجَ بِمُبَالَغَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ

صَانِمًا ( كَذَا فِي الظَّهْرِ ) ( وَيَغْسِلُهُ بِبَطْنِ أُصْبَعٍ ) ( وَاحِدٍ إِنْ حَصَلَ بِهَا النَّقَاءُ ) ( أَوْ أُصْبَعَيْنِ ) ( إِنْ أُحْتِيجَ إِلَى زِيَادَةٍ ) ( أَوْ ثَلَاثٍ ) ( إِنْ أُحْتِيجَ إِلَى أَزِيدَ وَيُصْعَدُ الرَّجُلُ أُصْبَعَهُ الْوُسْطَى عَلَى سَائِرِ الْأَصَابِعِ صُعُودًا قَلِيلًا فِي ابْتِدَاءِ الْاسْتِجَاءِ وَيَغْسِلُ مَوْضِعَهُ ثُمَّ يُصْعَدُ بِنَصْرِهِ إِذَا غَسَلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يُصْعَدُ خِنْصَرَهُ ثُمَّ سَبَابَتَهُ وَيَغْسِلُ مَوْضِعَهُ حَتَّى يَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ ، وَالْمَرْأَةُ تُصْعَدُ بِنَصْرِهَا وَأَوْسَطُهَا جَمِيعًا مَعًا ثُمَّ تَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ الرَّجُلُ لَأَنَّهَا لَوْ بَدَأَتْ بِأُصْبَعٍ وَاحِدَةٍ كَالرَّجُلِ عَسَى يَقَعُ أُصْبَعُهَا فَتَلْدُزُ فَيَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ وَهِيَ لَا تَشْعُرُ كَذَا فِي الظَّهْرِ ) ( وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَانِيًا وَيَجِبُ ) ( أَيُّ غَسْلٍ الْمَخْرَجِ ) ( بِمُجَاوَزَةٍ مَا فَوْقَ الدَّرْهِمِ ) ( مِنَ النَّجَسِ ) ( الْمَخْرَجِ ) ( مَفْعُولُ الْمُجَاوَزَةِ ) ( إِلَى أَنْ يَنْقَى ) ( مُتَعَلِّقٌ بِجِبِّ ) ( وَلَوْ بِمَا ) ( أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْغُسْلُ بِمِقْدَارِ ) ( فَوْقَ الثَّلَاثِ ) ( فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْإِنْقَاءُ لَا الْعَدَدُ حَتَّى لَوْ حَصَلَ بِوَاحِدَةٍ كَفَى وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ بِثَلَاثَةٍ زَادَ عَلَيْهَا ) ( يَغْسِلُ ) ( الْمُسْتَنْجِي ) ( الدُّبُرَ أَوَّلًا ) ( عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) ( وَعِنْدَهُمَا ثَانِيَةً ) .

( بَابُ الْاسْتِجَاءِ ) ( قَوْلُهُ : مِنْ نَجَسٍ يَخْرُجُ مِنَ الْبُطْنِ ) ( أَقُولُ هُوَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ اخْتِرَازِيٍّ عَنْ نَجَاسَةٍ مِنَ الْخَارِجِ تُصِيبُ الْمَخْرَجَ لِأَنَّهَا تَطْهَرُ بِالْاسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قُلْتُ وَفِي إِطْلَاقِ الرَّيْلِيِّ طَهَارَتُهَا بِالْحَجَرِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مُقَلَّلٌ لَا مُطَهَّرٌ لِأَنَّ الرَّيْلِيَّ قَائِلٌ بِأَنَّ الْمُسْتَنْجِيَّ بِالْحَجَرِ إِذَا قَعَدَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ نَجَسَهُ كَمَا سَنَذْكُرُهُ . وَقَالَ فِي الْفُتْيَةِ إِذَا أَصَابَ الْمَخْرَجَ نَجَاسَةٌ مِنْ خَارِجٍ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغُسْلِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ١ هـ .

وَصَاحِبُ الْبَحْرِ نَصَّ عَلَى أَنَّهُمْ نَقَلُوا هَذَا النَّصَّحَ هُنَا بِصِيغَةِ التَّمْرِضِ فَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ١ هـ . ( قَوْلُهُ : بَنَحُو حَجَرَ ) ( يَعْنِي مُنَقَّ كَمَا فِي الْكَنْزِ ) ( قَوْلُهُ : كَمَدَرٌ وَخَشَبٌ وَتُرَابٌ ) ( أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَنْجِي بِمَا لَهُ قِيَمَةٌ غَيْرُ الْمَاءِ وَسَيُصْرَحُ بِهِ ) ( قَوْلُهُ : مُبَالِغَةٌ فِي التَّنْقِيَةِ ) ( أَقُولُ وَاتَّفَقَ الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى سُقُوطِ اعْتِبَارِ مَا بَقِيَ مِنَ النِّجَاسَةِ بَعْدَ الْاسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ فِي حَقِّ الْعَرَقِ حَتَّى إِذَا أَصَابَهُ الْعَرَقُ مِنَ الْمَقْعَدَةِ لَا يَتَجَسَّسُ وَلَوْ قَعَدَ بِمَاءٍ قَلِيلٍ نَجَسَهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ : وَالْمَرْأَةُ فِي الْوَقْتَيْنِ مِثْلُهُ صَيِّفًا ) ( كَذَا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ وَقَاضِي خَانٍ : وَالْمَرْأَةُ تَفْعَلُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ مِثْلَ فِعْلِ الرَّجُلِ فِي الشِّتَاءِ ١ هـ .

وَأَعْلَى الظَّاهِرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لِحَشْيَةِ تَلَوِيثِ الْفَرْجِ لَوْ أَبْتَدَأَتْ مِنْ خَلْفٍ ( قَوْلُهُ : وَغَسَلَهُ بَعْدَهُ أَيُّ بَعْدَ الْحَجَرِ أَوَّلَى ) ( قَالَ الرَّيْلِيُّ : قِيلَ هُوَ أَدَبٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ وَقِيلَ هُوَ سُنَّةٌ فِي زَمَانِنَا ١ هـ . وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَقِيلَ سُنَّةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي السَّرَاجِ

الْوَهَاجِ ( قَوْلُهُ : إِنْ أَمَكْنَ بَلَا كَشَفِ الْعَوْرَةِ ) ( ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ مَخْرَجَهَا لِأَنَّهُ حَكَمَ بِالْوُجُوبِ فِيهِ فِيمَا سَيَأْتِي فَيَقْتَضِي وَلَوْ أَدَّى إِلَى كَشَفِ الْعَوْرَةِ ) ( قَوْلُهُ : وَيَغْسِلُهُ بِبَطْنِ أُصْبَعٍ ) ( الْخ ) ( يَعْنِي لَا رُغُوسَهَا اخْتِرَازًا عَنْ الْاسْتِمْتَاعِ بِالْأُصْبَعِ وَإِذَا اسْتَنْجَى بِأُصْبَعٍ يُرَاعِي الْكَيْفِيَّةَ الْآتِيَةَ لَا أَنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْأُصْبَعِ .

( قَوْلُهُ : وَالْمَرْأَةُ تُصْعَدُ

الْخ ) ( هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ عَذْرَاءَ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَنْجِي بِأَصَابِعِهَا خَوْفًا مِنْ زَوَالِ الْعُدْرَةِ بَلْ بِبَاطِنِ كَفِّهَا ) ( قَوْلُهُ : وَيَجِبُ أَيُّ غَسْلِ الْمَخْرَجِ بِمُجَاوَزَةٍ مَا فَوْقَ الدَّرْهِمِ ) ( أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْوَجِبِ الْفَرْضُ وَإِنْ كَانَ الْمُجَاوِزُ قَدْرَ الدَّرْهِمِ فَمَا دُونَهُ فَالْغُسْلُ وَاجِبٌ ، وَقَدْ جَعَلَ الْاسْتِجَاءَ قِسْمَيْنِ : مَسْنُونًا ، وَوَاجِبًا وَقَدْ قَسَّمَهُ فِي السَّرَاجِ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَرْبَعَةٌ فَرِيضَةٌ مِنَ الْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ ، وَالْجَنَابَةِ ، وَالرَّابِعُ إِذَا تَجَاوَزَتْ مَخْرَجَهَا ، وَالْخَامِسُ الْمَسْنُونُ إِذَا كَانَتْ مِقْدَارَ الْمَخْرَجِ فِي مَحَلِّهِ وَفِيهِ تَسَامُحٌ ذَكَرَ وَجْهَهُ فِي الْبَحْرِ ) ( قَوْلُهُ : وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ بِثَلَاثَةٍ زَادَ عَلَيْهَا ) ( أَقُولُ هَذَا عَلَى

الْأَصَحُّ مِنْ أَنَّهُ مُفَوَّضٌ إِلَى رَأْيِهِ فَيَغْسِلُ حَتَّى يَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ طَهَرَ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَفِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ أَنَّ الْإِنْقَاءَ لِلرِّيحِ فِي الْغَائِطِ وَاجِبٌ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فَقَوْلَانِ قِيلَ يَطْهَرُ ، وَقِيلَ لَا يَطْهَرُ مَا لَمْ  
تَزُلْ الرَّائِحَةُ وَإِنْ بَالِغٌ .

( وَيُكْرَهُ بَعْظُهُمْ ) لِأَنَّهُ زَادَ الْجَنِّ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ ( وَطَعَامٍ ) لِلْإِنْسَانِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْقِيرِ الْمَالِ الْمُحْتَرَمِ شَرْعًا  
وَلِلْبَهَائِمِ كَالْحَشِيشِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَنْجِيسِ الطَّعَامِ بِلَا ضَرُورَةٍ ( وَرَوْثٍ ) لِأَنَّهُ نَجَسٌ فَيَنَافِي التَّنْقِيَةَ ( وَآجُرٌ وَخَزَفٍ  
وَفَحْمٌ وَجِصٌّ وَشَيْءٌ مُحْتَرَمٌ ) بَيْنَ النَّاسِ كَحِرْقَةِ الدِّيَاجِ وَتَحْوِهَا لِأَنَّهُ يَنَافِي الْإِحْتِرَامَ مَعَ وُرُودِ النَّهْيِ عَنِ الْأَشْيَاءِ  
الْمَذْكُورَةِ ( وَيَمِينٍ ) لِلنَّهْيِ أَيْضًا ( إِلَّا لِضَرُورَةٍ ) بِأَنْ تَكُونَ يَسْرَاهُ مَقْطُوعَةً أَوْ بِهَا جِرَاحَةٌ وَلَوْ اسْتَجَى بِالْأَشْيَاءِ  
الْمَذْكُورَةِ جَازٍ لِأَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَلَا يَنَافِي الشَّرْعِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ .

( وَ ) يُكْرَهُ ( اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْبَوْلِ ، وَالْغَائِطِ كَذَا اسْتِدْبَارُهَا ) لَكِنْ لَا مُطْلَقًا بَلْ ( بِكَشْفِ الْعَوْرَةِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَعُظِّمُوا قِبْلَةَ اللَّهِ لَا تَسْتَقْبِلُوهَا وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا } وَفِيهِ  
إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي الْأَجْنَاسِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْحَدَثِ بَلْ لِإِزَالَتِهِ لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهًا ( وَلَوْ فِي الْبَيْتَانِ ) لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَمْ  
يُفَرِّقْ .

( وَ ) يُكْرَهُ ( فِعْلُهُمَا ) أَيِ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ( فِي الْمَاءِ ، وَالظِّلِّ ) أَيِ ظِلِّ قَوْمٍ يَسْتَرْجُونَ فِيهِ ( وَالطَّرِيقِ وَتَحْتَ شَجَرٍ  
مُثْمِرٍ ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُثْمِرِ لِلنَّهْيِ عَنِ الْجَمِيعِ فِي الْحَدِيثِ ، وَالسَّرُّ ظَاهِرٌ ( وَالتَّكَلُّمُ عَلَيْهِمَا ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا ،  
وَالْبَوْلُ قَانِمًا إِلَّا لِعُذْرٍ ( كَذَا فِي التَّنَارُخَانِيَّةِ .  
قَوْلُهُ : وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْبَوْلِ

إِلْحَ ) كَذَا اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الشَّمْسِ ، وَالْقَمَرِ احْتِرَامًا لَهُمَا وَكَذَا مَهَبُ الرِّيحِ لِنَلَا يُصِيبُهُ رَشَاشُ بَوْلِهِ ( قَوْلُهُ : وَالتَّكَلُّمُ  
عَلَيْهِمَا لِلنَّهْيِ عَنْهُ ) أَقُولُ اسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبُرْهَانِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ كَاشِفَيْنِ  
عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ }

( وَيَجِبُ الْاسْتِيزَاءُ بِالْمَنْشِيِّ أَوْ السَّحْجِ أَوْ النَّوْمِ ) أَيِ الْأَضْطِجَاعِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ حَتَّى يَسْتَقِرَّ قَلْبُهُ عَلَى انْقِطَاعِ  
الْعَوْدِ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ( وَقِيلَ يَكْتَفِي بِمَسْحِ الذِّكْرِ وَاجْتِدَابِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ طِبَاعَ النَّاسِ وَعَادَاتِهِمْ  
مُخْتَلِفَةٌ فَمَنْ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ صَارَ طَاهِرًا جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَسْجِيَ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ أَعْلَمُ بِحَالِهِ كَذَا فِي التَّنَارُخَانِيَّةِ ( وَمَعَ طَهَارَةِ  
الْمَغْسُولِ تَطْهَرُ الْيَدُ ) كَذَا فِي الْمُلْتَقَطِ .

قَوْلُهُ : وَمَعَ طَهَارَةِ الْمَغْسُولِ تَطْهَرُ الْيَدُ ( أَقُولُ وَلَكِنَّهُ يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ لِنَلَا تَشْرَبَ الْمَسَامُ  
النَّجَاسَةَ وَبَعْدَهُ أَيْضًا مُبَالَغَةً فِي النِّظَافَةِ وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ اسْتِعَاذَةِ وَتَقْدِيمِ التَّسْمِيَةِ وَتَقْدِيمِ الرَّجُلِ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ  
، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ خُرُوجِهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَاللَّهُ  
الْمَوْفَّقُ .

( كِتَابُ الصَّلَاةِ ) ( شَرْطٌ لِفَرْضِيَّتِهَا الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْبُلُوغُ ) لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ مَدَارَ التَّكْلِيفِ بِالْفُرُوعِ  
هَذِهِ الثَّلَاثَةُ ( وَإِنْ وَجَبَ ضَرْبُ ابْنِ عَشْرٍ ) أَيِ صَبِيِّ سِنِّهِ عَشْرٌ سِنِينَ عَلَيْهَا أَيِ عَلَى تَرْكِهَا لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ { مَرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ سِنِينَ } .

( كِتَابُ الصَّلَاةِ ) لَمْ يَعْرضْ لِتَعْرِيفِهَا وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ .  
وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ تَحْرِيكِ الصَّلَوَيْنِ وَهُمَا الْعِظَمَاتُ الثَّانَتَانِ عِنْدَ الْعَجِيزَةِ فَهِيَ مُعَيَّرَةٌ شَرْعًا أَوْ عَنْ  
الدُّعَاءِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَصَلَّ عَلَيْهِمْ } أَيِ ادْعُ لَهُمْ وَعَلَى هَذَا تَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُنْقُولَةِ لَوْجُودِهَا بِلُونِهِ فِي  
الْأَدَمِيِّ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّغْيِيرِ ، وَالْقَلِّ أَنْ فِي الْقَلِّ لَمْ يَبْقَ الْمَعْنَى الَّذِي وَضَعَهُ الْوَاضِعُ مَرْعِيًّا وَفِي التَّغْيِيرِ يَكُونُ بَاقِيًا  
لَكِنَّهُ زِيدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ وَفِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنْ الْأَرْكَانِ الْمَعْلُومَةِ .

( وَمُنْكَرُهَا ) أَيِ مُنْكَرِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ بِمَعْنَى مُنْكَرِ فَرْضِيَّتِهَا ( كَافِرٌ ) لِثُبُوتِهَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ الَّتِي لَا اخْتِمَالَ فِيهَا  
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ .

( وَتَارِكُهَا عَمْدًا مَجَانَّةً ) أَيِ تَكَاسُلًا ( فَاسِقٌ يُحْسِبُ حَتَّى يُصَلِّيَ ) لِأَنَّهُ يُحْسِبُ لِحَقِّ الْعَبْدِ فَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ بِهِ ( وَكَيْلٌ يَضْرِبُ حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ ) مُبَالَغَةٌ فِي الرَّجْرِ .

( وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِ فَاعِلِهَا بِالْجَمَاعَةِ ) يَعْنِي أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا صَلَّى بِجَمَاعَةٍ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّهَا  
مَخْصُوصَةٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ لَوْجُودِهَا فِي سَائِرِ الْأُمَمِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {  
مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا فَهُوَ مِنَّا } قَالُوا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ صَلَاتَنَا الصَّلَاةُ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ  
لَوْجُودِ الصَّلَاةِ بِدُونِ الْجَمَاعَةِ فِي الْكُفَرَةِ أَيْضًا .  
( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا ) أَقُولُ لَكِنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ذَكَرَهَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

( وَلَا يُجْزَى فِيهَا النِّيَابَةُ أَصْلًا ) أَيِ لَا بِالنَّفْسِ كَمَا صَحَّتْ فِي الْحَجِّ وَلَا بِالْمَالِ كَمَا صَحَّتْ فِي الصَّوْمِ بِالْفِدْيَةِ فِي  
حَقِّ الشَّيْخِ الْفَانِي لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجُوزُ بِإِذْنِ الشَّرْعِ وَلَمْ يُوجَدْ .

( وَتَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى غَيْرِ مَعْنُورٍ ) لَوْجُودِ السَّبَبِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ .  
( وَ ) تَجِبُ ( عَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى الْمَعْذُورِ كَصَبِيٍّ بَلَغَ وَكَافِرٍ أَسْلَمَ وَمَخْنُونٍ وَمُعْمَى عَلَيْهِ أَفَاقًا وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءَ طَهْرَتَا  
( بِآخِرِهِ ) لِأَنَّ السَّبَبَ فِي حَقِّهِ ( وَلَا تَجُوزُ قَبْلَهُ ) لِامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ .  
( قَوْلُهُ : وَتَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى غَيْرِ مَعْذُورٍ ) أَقُولُ وَسَيَذْكَرُ أَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ آخِرُ الْوَقْتِ إِنْ لَمْ يُؤَدَّ قَبْلَهُ  
فَالْمُرَادُ بِوُجُوبِهَا أَوَّلُ الْوَقْتِ الْوُجُوبُ الْمَوْسَعُ وَهَذَا سَبَبُ نَفْسِ الْوُجُوبِ ، وَأَمَّا سَبَبُ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فَقَالَ فِي  
الْكَافِي إِنَّهُ الْخِطَابُ ( قَوْلُهُ : وَتَجِبُ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْمَعْذُورِ  
إِلَخ ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَعْنُورِ مَنْ ذَكَرَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ اتَّصَفَ فِي الْوَقْتِ بِالْأَهْلِيَّةِ كَالْبُلُوغِ ، وَالْإِسْلَامِ لَا  
يُقَالُ لَهُ مَعْذُورٌ لِأَنَّ الْمَعْذُورَ مَنْ كَانَ مُخَاطَبًا بِالصَّلَاةِ مَعَ قِيَامِ مَا بِهِ مِنْ حَدَثٍ مَغْفُورٍ عَنْهُ وَهُوَ كَالصَّحِيحِ لَا يَفْتَرِقُ  
حَالُهُمَا فِي السَّبَبِ وَثَانِيًا : أَنَّ مَنْ اتَّصَفَ بِالْأَهْلِيَّةِ مِمَّنْ ذَكَرَهُ لَا يَكُونُ آخِرُ الْوَقْتِ سَبَبًا لِأَزْمَانٍ فِي حَقِّهِ بَلِ الْجُزْءُ  
الْمُتَّصِفُ فِيهِ بِالْأَهْلِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَ الْآخِرَ أَوْ غَيْرَهُ .

( فَوَقْتُ الْفَجْرِ ) قَدَمَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْيَوْمِ وَمَنْ قَدَّمَ الظُّهْرَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَوَّلُ الْوُجُوبَاتِ ( مِنْ ) طُلُوعِ ( الصُّبْحِ  
الثَّانِي ) وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُتَشِيرُ فِي الْأَفْقِ الْمُسَمَّى بِالصُّبْحِ الصَّادِقِ ( إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ) لِمَا رُوِيَ { أَنَّ جِبْرِيلَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّ بَرَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ أَسْقَرَ جِدًّا وَكَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ ثُمَّ قَالَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ، وَقْتُ لَكَ وَلِأَمَّتِكَ .

( قَوْلُهُ : قَوْفْتُ الْفَجْرَ أَيَّ وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ

إِلْح ) مُتَضَمِّنٌ أَنَّ الْفَرَائِضَ خَمْسٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { حَافِظُوا } الْآيَةَ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي عَدَدًا لَهُ وَسُطَى وَوَأُو الْجَمْعَ لِلْعَطْفِ الْمُقْتَضِي لِلْمُعَايَرَةِ وَأَقْلَهُ خَمْسٌ ضَرُورَةً وَلِلْسُنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعُ كَذَا اسْتَدَلَّ بِالْآيَةِ صَاحِبُ الْكَافِي وَالْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ فِي مُقَدِّمَتِهِ وَقَالَ شَارِحُهَا الْقُرْمَانِيُّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ إِثْمًا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَجْعَلِ الْوُسْطَى بِمَعْنَى الْفَضْلَى ، وَأَنْ لَا يَبْطُلَ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِدُخُولِ الْآلِفِ وَاللَّامِ .

فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْفَضْلَى كَمَا هُوَ رَأْيُ الْأَكْثَرِينَ أَوْ يَبْطُلُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ بِدُخُولِ الْآلِفِ وَاللَّامِ كَمَا هُوَ الْمُقَرَّرُ مِنَ الْقَاعِدَةِ فَلَا يَصِحُّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ فَافْهَمْ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ ثَبَتَ كَوْنُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مُرَادًا مِنَ الْآيَةِ بِالْإِجْمَاعِ .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ : قَدَّمَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْيَوْمِ ) هَذَا أَحَدُ مَا قِيلَ ، وَقِيلَ لِعَدَمِ الْخِلَافِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ أَوْ لِأَنَّهُ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُهْبِطَ مِنَ الْجَنَّةِ ( قَوْلُهُ : وَمَنْ قَدَّمَ الظُّهْرَ ) أَرَادَ بِهِ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فَعَلَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ( قَوْلُهُ : نَظَرَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ ) أَيَّ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ ، وَالْمُرَادُ الصَّلَاةُ الْمُعْهُودَةُ ( قَوْلُهُ : مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ ) إِلْح ) اِخْتَلَفَ الْمَسَاحِقُ فِي أَنَّهُ هَلِ الْعِبْرَةُ لِأَوَّلِ طُلُوعِهِ أَوْ لِاسْتِطَارَتِهِ أَوْ لِانْتِشَارِهِ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَلَى سَبِيلِ الْبَحْثِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الْأَخِيرُ لِتَعْرِيفِهِمُ الصَّادِقَ بِهِ ا هـ .

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِتَعْرِيفِهِ بِهِ قُلْتُ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمُجَرَّدِ طُلُوعِهِ وَلَا يُنَافِيهِ التَّعْرِيفُ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ الْانْتِشَارَ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِشَارِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ

بَعْدَ مُضِيِّ جَانِبٍ مِنْهُ ، يُؤَيِّدُهُ لَفْظُ الْحَدِيثِ { ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَزَغَ الْفَجْرُ وَحَرُمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ } ( قَوْلُهُ : إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ) يَعْنِي إِلَى قُبُلِ طُلُوعِهَا لِمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ .

( وَ ) وَقْتُ ( الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِهَا ) أَيَّ الشَّمْسِ ( إِلَى بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ } أَيَّ زَوَالِهَا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَلِإِمَامَةِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَقْتُ الزَّوَالِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِإِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَعِنْدَهُمَا آخِرُهُ إِذَا صَارَ الظِّلُّ مِثْلَهُ ( سَوَى الْقِيءِ ) أَيَّ فِي الزَّوَالِ الْقِيءُ لُغَةُ الرُّجُوعِ وَعَرَفًا ظِلٌّ رَاجِعٌ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْمَشْرِقِ حِينَ يَقَعُ عَلَى خَطِّ نِصْفِ النَّهَارِ وَإِضَافَتُهُ إِلَى الزَّوَالِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ لِحُصُولِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ فَلَا يُعَدُّ تَسَامُحًا .

( قَوْلُهُ : فَأَمَّا الثَّانِي فَلِإِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي الظُّهْرَ وَقَدْ صَارَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ مَرَّةً فَلَمْ يُطَاقِ الْمَدْعَى فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَدَلَّ بِمَا رُوِيَ مِنْ اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِيهِ قِيلَ بِالْمِثْلِ وَبِالْمِثْلَيْنِ فَبِالْخُرُوجِ بِالْمِثْلِ يَشْكُ فِي الْخُرُوجِ فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بَيِّقِينَ وَهُوَ بُلُوغُهُ مِثْلِيهِ مَرَّتَيْنِ فَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا آخِرُهُ إِذَا صَارَ الظِّلُّ مِثْلَهُ ) أَقُولُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَاخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي تَصْحِيحِ الشَّيْخِ قَاسِمٍ

( وَ ) وَقْتُ ( الْعَصْرِ مِنْهُ ) أَيَّ مِنْ بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ ( إِلَى غُرُوبِهَا ) أَيَّ الشَّمْسِ أَمَّا أَوَّلُهُ فَالْمَذْكُورُ هَاهُنَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا إِذَا صَارَ الظِّلُّ مِثْلَهُ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ عَلَى الْقَوَائِنِ وَأَمَّا آخِرُهُ



فَلَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ } رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

( و ) وَقْتُ ( الْمَغْرِبِ مِنْهُ ) أَيَّ مِنْ غُرُوبِهَا ( إِلَى غُرُوبِ الشَّفَقِ ) وَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( الْبَيَاضُ ) الَّذِي يَغْتَبُ الْحُمْرَةَ ( وَعِنْدَهُمَا الْحُمْرَةُ وَبِهِ يُفْتَى ) لِإِطْبَاقِ أَهْلِ اللِّسَانِ عَلَيْهِ حَتَّى يُقَالَ أَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ إِلَيْهِ لَمَّا ثَبَتَ عِنْدَهُ مِنْ حَمَلِ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ الشَّفَقَ عَلَى الْحُمْرَةِ ، ،  
وَفِي الْمَسْئُوطِ قَوْلُهُمَا أَوْسَعُ ، وَقَوْلُهُ أَخْوَطُ .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا الْحُمْرَةُ وَبِهِ يُفْتَى

إِلَخ ) قَالَ الْكَمَالُ وَمِنْ الْمَشَايخ مَنْ اخْتَارَ الْقَتَوَى عَلَى رِوَايَةِ أَسَدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِهِمَا وَلَا تُسَاعِدُهُ رِوَايَةُ وَلَا دِرَايَةُ وَذَكَرَ وَجْهَهُ وَوَافَقَهُ تَلْمِيزُهُ الْعَلَمَةَ الشَّيْخَ قَاسِمٌ وَقَالَ قَثِبْتُ أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ هُوَ الْأَصَحُّ لَكِنَّ صَاحِبَ الْبُرْهَانِ مَعَ مُتَابِعَتِهِ لِلْمُحَقِّقِ ابْنِ الْهَمَامِ مَشَى عَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ الْمُوَافَقَةَ لِقَوْلِهِمَا وَقَالَ وَعَلَيْهِ الْقَتَوَى لِمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّمَشَقِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ } قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَيْهِ إِطْبَاقُ أَهْلِ اللِّسَانِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهَا نَفْيًا لِلْمُجَاوِزِ وَلَا يَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْبَيَاضِ نَفْيًا لِلْمُشَارِكِ ( قَوْلُهُ : حَتَّى يُقَالَ أَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ إِلَيْهِ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ مِثْلُهُ ثُمَّ قَالَ وَإِنَّمَا هَذَا الْأِسْمُ لِلْبَيَاضِ قِيَاسٌ فِي اللَّغَةِ وَإِنَّهُ بَاطِلٌ ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَالِغَ ثَلَاثَةٌ ، وَالْعَوَارِبُ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ لِدُخُولِ الْوَقْتِ الْوَسْطِ مِنْهَا وَهُوَ الْفَجْرُ الثَّانِي فَكَذَا فِي الْعَوَارِبِ الْمُعْتَبَرُ لِدُخُولِ الْوَقْتِ الْوَسْطِ ، وَهُوَ الْحُمْرَةُ فَبِذَلِكَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ فِي اعْتِبَارِ الْبَيَاضِ مَعْنَى الْحَرَجِ فَإِنَّهُ لَا يَنْهَبُ إِلَّا قَرِيبًا مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ رَاعَيْتَ الْبَيَاضَ بِمَكَّةَ فَمَا ذَهَبَ إِلَّا بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ ١ هـ .

لَكِنْ حَمَلَ الزَّيْلَعِيُّ مَا رَوَى عَنْ الْخَلِيلِ عَلَى بَيَاضِ الْجَوْ وَذَلِكَ يَغِيبُ آخِرَ اللَّيْلِ وَأَمَّا بَيَاضُ الشَّفَقِ وَهُوَ رَقِيقُ الْحُمْرَةِ فَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا إِلَّا قَلِيلًا قَدَرُ مَا يَتَأَخَّرُ

طُلُوعُ الْحُمْرَةِ عَنْ الْبَيَاضِ فِي الْفَجْرِ .

١ هـ .

( و ) وَقْتُ ( الْعِشَاءِ وَالْوُتْرِ مِنْهُ ) أَيَّ غُرُوبِ الشَّفَقِ ( إِلَى الصُّبْحِ ) أَمَّا أَوَّلُهُ فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ عَقِيبَ الشَّفَقِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِيهِ وَأَمَّا آخِرُهُ فَلِاجْتِمَاعِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ يَبْقَى إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ أَلَّا يُرَى أَنَّ الْحَائِضَ إِذَا طَهَّرَتْ بِاللَّيْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الْعِشَاءِ بِالْإِجْمَاعِ فَلَوْلَا أَنَّ الْوَقْتَ بَاقٍ لَمَا وَجَبَ عَلَيْهَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( وَعِنْدَهُمَا وَقْتُ الْوُتْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ) بِلَا خِلَافٍ فِي الْآخِرِ ، وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ فَرَضٌ عِنْدَهُ وَسُنَّةٌ عِنْدَهُمَا كَمَا سَيَجِيءُ .

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَطْهَرُ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْوُتْرَ قَبْلَ الْعِشَاءِ نَاسِيًا أَوْ صَلَّاهُمَا فَظَهَرَ فَسَادُ الْعِشَاءِ لَا الْوُتْرَ فَإِنَّ الْوُتْرَ يَصِحُّ وَيُعِيدُ الْعِشَاءَ وَحَدَّثَهَا عِنْدَهُ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ يَسْقُطُ بِمِثْلِ هَذَا الْعُدْرِ وَعِنْدَهُمَا يُعِيدُ الْوُتْرَ أَيْضًا لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهَا فَلَا يَصِحُّ قَبْلُهَا ، وَالثَّانِي أَنَّ التَّرْتِيبَ وَاجِبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْفَرَائِضِ حَتَّى لَا تَجُوزَ صَلَاةُ الْفَجْرِ مَا لَمْ يُصَلَّ الْوُتْرَ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ إِذَا لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ .

(قَوْلُهُ : وَأَمَّا آخِرُهُ فَلِإِجْمَاعِ السَّلَفِ ) أَقُولُ لَمْ يَسْتَدِلْ لَهُ بِحَدِيثِ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لِلْمُدَّعَى ظَاهِرًا لَكِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ مَجْمُوعَاتِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الْعِشَاءِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ فَلِهَذَا لَمْ يَسْتَدِلْ بِهِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا يُعِيدُ الْوُتْرَ أَيْضًا ) يَعْنِي عَلَى وَجْهِ السُّنَنِ ( قَوْلُهُ : فَلَا يَصِحُّ قَبْلُهَا ) يَعْنِي لَا يَقَعُ مُعْتَدًا بِهِ عَنِ السُّنَةِ فَتَنَفِي الصَّحَّةِ الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ صِحَّةِ آدَانِهِ سُنَّةً لَا نَفْيُ أَصْلِ الصَّحَّةِ .

( وَلَا يَجِبَانِ ) أَيِ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرِ ( لِإِقْدَادِ وَفْتِهِمَا ) أَيِ مَنْ لَمْ يَجِدْ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرِ بَأَن كَانَ فِي بَلَدٍ يَطْلُعُ فِيهِ الْفَجْرُ كَمَا تَغْرُبُ الشَّمْسُ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ لَمْ يَجِبَا عَلَيْهِ لِعَدَمِ السَّبَبِ ، وَهُوَ الْوَقْتُ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يَجِبَانِ لِإِقْدَادِ وَفْتِهِمَا ) أَقُولُ وَبِهِ أَفْنَى الْبَقَائِي ثُمَّ وَافَقَهُ الْحُلُوانِيُّ وَهُوَ مُخْتَارُ صَاحِبِ الْكُنْزِ وَأَفْنَى الْإِمَامِ الْبَرْهَانِيِّ الْكَبِيرِ بوجوبها كما في الفتح قلت ولا يساعده القائل بالوجوب حديث الدجال الذي رواه مسلم لما { سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لبث الدجال في الأرض قال صلى الله عليه وسلم أربعون يومًا يومًا كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم فقل له يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أيكفينًا صلاة يوم قال لا أقدرُوا له } .

لأنه وإن أوجب أكثر من ثلاثمائة عشاء مثلاً قبل طلوع الفجر لا يكون كذلك في الإيجاب في هذه المسألة لأنه لم يوجد زمن يمضي فيه مقدار وقت العشاء ، والوتر ليقدّر له به

( وَ ) وَقْتُ ( التَّرَاوِيحِ بَعْدَ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ ) قَبْلَ الْوُتْرِ وَبَعْدَهُ لِأَنَّهَا نَوَافِلُ سُنَّتِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ( وَقِيلَ بَيْنَ الْعِشَاءِ ، وَالْوُتْرِ ) حَتَّى لَوْ صَلَّاهَا قَبْلَ الْعِشَاءِ أَوْ بَعْدَ الْوُتْرِ لَمْ يُوَدِّهَا فِي وَفْتِهَا ( وَقِيلَ اللَّيْلُ كُلُّهُ ) قَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا وَقَبْلَ الْوُتْرِ وَبَعْدَهُ لِأَنَّهَا قِيَامُ اللَّيْلِ .

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ أَصْلِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ ، فَقَالَ : ( وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْفَجْرِ إِلَى مَا يُمَكِّنُ فِيهِ تَرْتِيلَ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ إِعَادَتُهُ إِنْ لَزِمَتْ ) بَأَن ظَهَرَ فُسَادُ وَضُوئِهِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْآجِرِ } .

( وَ ) يُسْتَحَبُّ ( تَأْخِيرُ ظَهْرِ الصَّيْفِ لِلِإِبْرَادِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَمُرُّوْا بِالظُّهْرِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ } ( وَ ) تَأْخِيرُ ( الْعِشَاءِ إِلَى آخِرِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ) بَأَن يَكُونَ ابْتِدَاؤُهَا قَبْلَ آخِرِ الثَّلَاثِ وَانْتِهَاؤُهَا فِي آخِرِ الثَّلَاثِ وَلَوْ بِالتَّخْمِينِ ، وَبِهِ يُوَفَّقُ بَيْنَ قَوْلِ الْقُدُورِيِّ إِلَى مَا قَبْلَ ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَقَوْلِ صَاحِبِ الْكُنْزِ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ ( وَ ) تَأْخِيرُ الْوُتْرِ إِلَى الْفَجْرِ ( لِلْوَاتِقِ بِالْإِنْبَاءِ ) وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ بِهِ أُوْتَرَ قَبْلَ النَّوْمِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَهُ } .

( وَ ) يُسْتَحَبُّ ( تَعْجِيلُ ظَهْرِ الشِّتَاءِ ) لِمَا رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ مَا نَدْرِي أَمَا ذَهَبَ مِنَ النَّهَارِ أَكْثَرُ أَمْ مَا بَقِيَ مِنْهُ } ، رَوَاهُ أَحْمَدُ ( وَ ) تَعْجِيلُ ( الْمَغْرِبِ ) لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتِ بِالْحِجَابِ } رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ( وَيَوْمَ غَيْمٍ يُعَجِّلُ الْعَصْرَ ، وَالْعِشَاءَ ) لِأَنَّهُ فِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ احْتِمَالُ وَقُوعِهِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَفِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ تَقْلِيلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى اعْتِبَارِ الْمَطَرِ ، وَالطَّيْنِ ( وَيُؤَخَّرُ غَيْرُهُمَا ) يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْمَغْرِبَ لِأَنَّ الْفَجْرَ وَالظُّهْرَ لَا كَرَاهَةَ فِي

تأخيرهما ، والمغرب يخاف وقوعها قبل الغروب لشدة اللياس .

(قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْقَجْرِ ) هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِ الْمَرْأَةِ ، وَالْأَفْضَلُ لَهَا فِي الْقَجْرِ الْغَلَسُ ، وَفِي غَيْرِهَا الْإِنْتِظَارُ إِلَى فَرَاغِ الرَّجَالِ عَنِ الْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَلَا خِلَافَ لِأَحَدٍ فِي سُنَّةِ التَّغْلِيْسِ بِقَجْرِ مُزْدَلِفَةٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : إِلَى مَا يُمْكِنُ فِيهِ تَرْتِيلُ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ إِعَادَتُهُ )  
(إِلَخْ) .

أَقُولُ الْمُرَادُ أَنْ تَكُونَ الْإِعَادَةُ بِقِرَاءَةِ مَسْنُونَةٍ مَعَ الْإِثْنَيْنِ بِالْوُضُوءِ أَيْضًا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ مُوَفِّيًا بِهِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : قَالُوا وَحَدُّهُ يَعْنِي الْإِسْفَارَ بِالْقَجْرِ أَنْ يَبْدَأَ فِي وَقْتِ يَبْقَى مِنْهُ بَعْدَ أَذَانِهَا إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ مَا لَوْ ظَهَرَ فَسَادُ صَلَاتِهِ إِعَادَتُهَا بِقِرَاءَةِ مَسْنُونَةٍ مُرْتَلَّةٍ بَيْنَ الْخَمْسِينَ ، وَالسُّنَنِ آيَةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا يَطْنُ أَنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ التَّغْلِيْسَ إِلَّا مَنْ لَمْ يَضْبُطْ ذَلِكَ الْوَقْتَ (قَوْلُهُ : وَتَأْخِيرُ ظَهْرِ الصَّيْفِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمَلَ مَا لَوْ صَلَّى وَحَدَّهُ أَوْ بِجَمَاعَةٍ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لَا وَلَا بَيْنَ كَوْنِهِ فِي بِلَادٍ حَارَّةٍ أَوْ لَا وَلَا بَيْنَ كَوْنِهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ أَوْ لَا وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَجْمَعِ وَتَفَضَّلُ الْإِبْرَادَ بِالظُّهْرِ مُطْلَقًا كَمَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ الْإِبْرَادُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَى مَا قِيلَ ، وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ أَصْلًا وَاسْتِحْبَابًا فِي الزَّمَانَيْنِ اهـ (تَنْبِيْهُ) : لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَأْخِيرَ وَقْتِ الْعَصْرِ وَقَالَ فِي الْكَافِي : يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْعَصْرِ فِي كُلِّ زَمَانٍ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ { لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَأْمُرُ بِتَأْخِيرِ الْعَصْرِ } ، وَالْعِبْرَةُ لِتَغْيِيرِ الْقُرْصِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَا لِتَغْيِيرِ الصُّوَرِ كَمَا قَالَ النَّحْيِيُّ وَالْحَاكِمُ الشَّهِيدُ لِأَنَّ ذَا يَحْصُلُ بَعْدَ الزَّوَالِ فَمَتَى صَارَ الْقُرْصُ بِحَيْثُ لَا تَحَارُ فِيهِ الْأَعْيُنُ فَقَدْ تَغَيَّرَتْ وَإِلَّا لَا (قَوْلُهُ : وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ ) أَطْلَقَهُ وَظَاهِرُ مَا فِي الْهِدَايَةِ التَّقْيِيدُ بِعَدَمِ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي مَسْأَلَةِ يَوْمِ الْغَيْمِ (قَوْلُهُ : وَبِهِ يُوَفَّقُ )  
(إِلَخْ) .

أَقُولُ وَقَدْ ظَهَرَتْ بَأَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَيْنِ يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ فِي رِوَايَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ إِلَيْهِ وَوَجْهٌ كُلٌّ فِي الْبُرْهَانِ وَهَذَا أَحْسَنُ مَا يُوَفَّقُ بِهِ لِقَاءَ التَّعَارُضِ وَقَدْ وَفَّقَ بَيْنَهُمَا شَارِحُ الْمَجْمَعِ بِأَنْ يَكُونَ التَّأْخِيرُ إِلَى الثُّلُثِ مُسْتَحَبًّا فِي الشِّتَاءِ وَإِلَى مَا قَبْلَهُ فِي الصَّيْفِ لِعَلْبَةِ النَّوْمِ وَأَمَّا التَّأْخِيرُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ فَمُبَاحٌ وَإِلَى آخِرِهِ فَمَكْرُوهٌ اهـ .

وَعَلَّلَ الْكَرَاهَةَ فِي الْهِدَايَةِ بِتَقْلِيلِ الْجَمَاعَةِ اهـ .

وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَخْشَى قُوَّةَ الْجَمَاعَةِ ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا لِعِغْرِ حَاجَةٍ وَإِلَّا فَلَا كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالذِّكْرُ وَحِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ وَمَذَاكِرَةُ الْفَقْهِ ، وَالْحَدِيثُ مَعَ الصَّيْفِ ، وَالْعُرْسِ (قَوْلُهُ : وَتَأْخِيرُ الْوُتْرِ إِلَى الْقَجْرِ ) ظَاهِرُ مَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَالْمَجْمَعُ أَنَّ التَّأْخِيرَ مُسْتَحَبٌّ لِلْمُتَهَجِّدِ آخِرَ اللَّيْلِ وَهُوَ مَنْ يَأْلِفُ صَلَاةَ اللَّيْلِ لِلْإِثْنَيْنِ بِمَا يَتَنَقَّلُ بِهِ مَعَهُ وَلِذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ وَإِذَا أُوتِرَ قَبْلَ النَّوْمِ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ ، وَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ وَلَا يُعِيدُ الْوُتْرَ وَلَزِمَهُ تَرْكُ الْأَفْضَلِ الْمُفَادِ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ { اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرًّا } (قَوْلُهُ : وَتَعْجِيلُ ظَهْرِ الشِّتَاءِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَمْ أَرَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّبِيعِ ، وَالْخَرِيفِ وَالَّذِي

يُظْهَرُ أَنَّ الرَّبِيعَ مُلْحَقٌ بِالشِّتَاءِ ، وَالْخَرِيفُ بِالصَّيْفِ (قَوْلُهُ : وَتَعْجِيلُ الْمَغْرَبِ ) أَقُولُ وَلَمْ يُفَدَ حُكْمُ تَأْخِيرِهَا وَهُوَ مَكْرُوهٌ فِي رِوَايَةٍ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ إِلَّا مِنْ غُدُرٍ كَالسَّفَرِ وَنَحْوِهِ أَوْ يَكُونُ قَلِيلًا وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَا يُكْرَهُ مَا لَمْ يَغِبْ

السُّقُوفُ وَفِي الْكَرَاهَةِ بِتَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ خِلَافٌ .

وَفِي الْقَنِيَةِ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا زَادَ عَلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَالْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ اصْغَرَارِ الشَّمْسِ ، وَالْمَغْرِبِ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الشُّجُومِ يُكْرَهُ كَرَاهَةً تَحْرِمُ هـ كَذَا فِي الْبَحْرِ قُلْتُ لَكِنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ أَشْغَلَ جَمِيعَ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْقِرَاءَةِ لَا يَكُونُ مَكْرُوهًا فَيَنْظَرُ مَعَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي الْمَغْرِبِ .

( لَا تَصِحُّ صَلَاةٌ وَسَجْدَةٌ تِلَاوَةً كَانَتْ ) تِلْكَ التَّلَاوَةُ ( فِي ) الْوَقْتِ ( الْكَامِلِ وَصَلَاةٌ جَنَازَةٌ حَضَرَتْ قَبْلَ ) أَيِ قَبْلِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ بِقَوْلِهِ ( حَالِ الطُّلُوعِ ، وَالْاسْتِثْنَاءِ ، وَالْمَغْرِبِ ) وَهُوَ ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ لَا تَصِحُّ ( إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ لَا تَصِحُّ صَلَاةٌ فَإِنْ أَدَّاهَا لَا يُكْرَهُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ لِأَنَّهُ أَدَّاهَا كَمَا وَجَبَتْ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ آخِرُ الْوَقْتِ إِنْ لَمْ يُؤَدَّ قَبْلَهُ فَإِذَا أَدَّاهَا كَمَا وَجَبَتْ لَمْ يُكْرَهُ فَعِلُهَا فِيهِ وَإِنَّمَا يُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهِ كَالْقَضَاءِ لَا يُكْرَهُ فَعِلُهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ تَفْوِيْئُهُ ، قَالُوا الْمُرَادُ بِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ مَا تَلَّاهَا قَبْلَ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ كَامِلَةً فَلَا تَتَأَدَّى بِالتَّاقِصِ وَأَمَّا إِذَا تَلَّاهَا فِيهَا فَجَازَ أَدَاؤُهَا فِيهَا بِلَا كَرَاهَةٍ لَكِنَّ الْأَفْضَلَ تَأْخِيرُهَا لِيُؤَدِّيَهَا فِي الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ لِأَنَّهَا لَا تَقُوتُ بِالتَّأْخِيرِ بِخِلَافِ الْعَصْرِ وَكَذَا الْمُرَادُ بِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ مَا حَضَرَتْ قَبْلَ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ فَإِنْ حَضَرَتْ فِيهَا جَازَتْ بِلَا كَرَاهَةٍ لِأَنَّهَا أُدِيَتْ كَمَا وَجَبَتْ إِذِ الْوُجُوبُ بِالْحُضُورِ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَالتَّأْخِيرُ مَكْرُوهٌ وَإِنَّمَا لَمْ تَجْزِ الْمَذْكُورَاتُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ عَنْهَا فِي الْحَدِيثِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا أَوْقَاتٌ يَعْبُدُ فِيهَا عَبْدُ الشَّمْسِ ( كَذَا ) أَيِ كَمَا جَازَ الْعَصْرَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ( جَازَ تَطَوُّعٌ بَدَأَ بِهِ فِيهَا ) أَيِ تِلْكَ الْأَوْقَاتِ ( أَوْ نَذَرَ أَدَاءَهُ فِيهَا وَقَضَاءُ تَطَوُّعٍ بَدَأَ بِهِ فِيهَا فَافْسَدَهُ ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا وَجَبَ نَاقِصًا يُؤَدَّى نَاقِصًا ( وَالْأَفْضَلُ فِي الْوَلَّيْنِ ) يَعْنِي تَطَوُّعًا بَدَأَ بِهِ فِيهَا أَوْ نَذَرَ أَدَاءَهُ فِيهَا ( وَالْقَطْعُ ، وَالْقَضَاءُ فِي ) الْوَقْتِ ( الْكَامِلِ ) ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ .

( قَوْلُهُ : فَإِنْ أَدَّاهَا لَا يُكْرَهُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ) كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُقَالَ فَإِنْ أَدَّاهَا بِصِحِّهِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ لِيُنَاسِبَ لِاسْتِثْنَاءِ وَإِنْ فَهِمَ الْحُكْمُ مِنْ نَفْيِ الْكَرَاهَةِ ( قَوْلُهُ : فَإِذَا أَدَّاهَا كَمَا وَجَبَتْ لَا يُكْرَهُ فَعِلُهَا فِيهِ وَإِنَّمَا يُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهِ ) كَذَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ وَقَدْ نَصَّ عَلَى كَرَاهَةِ الْفَعْلِ أَيْضًا فِي الْبَحْرِ فَقَالَ : وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْمَكْرُوهَ إِنَّمَا هُوَ تَأْخِيرُهُ لَا أَدَاؤُهُ وَقِيلَ الْأَدَاءُ مَكْرُوهٌ أَيْضًا كَمَا فِي الْكَافِي وَعَلَى هَذَا مَشَى فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ ، وَالتَّحْفَةِ ، وَالدَّائِعِ وَالطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهَا عَلَى أَنَّهُ الْمَذْهَبُ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ ، وَهُوَ الْوُجْهُ لِلْحَدِيثِ .

ا هـ .

وَسَنَذَكُرُهُ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِذَا تَلَّاهَا فِيهَا

إِلْح ) كَذَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : وَلَا يَصِحُّ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ ، وَالْوَاجِبَاتِ عِنْدَنَا سِوَى عَصْرِ يَوْمِهِ وَسَجْدَةِ تِلَاوَةٍ وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ وَجَبَتْ فِيهَا فَإِنَّهَا تَجُوزُ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَا بِدُونِهَا كَمَا ظَنَّهُ الْبَعْضُ ( قَوْلُهُ : كَذَا جَازَ تَطَوُّعٌ بَدَأَ بِهِ

إِلْح ) .

أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْجَوَازِ الصَّحَّةُ لَا الْحِلُّ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ آثِمًا ( قَوْلُهُ : وَالْأَفْضَلُ فِي الْوَلَّيْنِ

إِلْح ) .

أَقُولُ وَعَلَى هَذَا الْأَفْضَلُ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ بَدَأَ بِهِ فِيهَا فَافْسَدَهُ الْقَضَاءُ فِي كَامِلٍ وَإِنْ صَحَّ فِي مِثْلِ مَا بَدَأَ بِهِ فِيهِ ( قَوْلُهُ : ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ يَعْنِي الرَّيْلِيُّ فِيهِمَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي غَيْرِهِ ضَعِيفٌ كَمَا قَدْ قَدَّمْنَاهُ ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ يُخْرِجُهُ يَعْنِي الْقَضَاءَ فِيهِ عَنِ الْعَهْدَةِ وَإِنْ كَانَ آتِمًا هـ .  
وَرَأَيْتُ مَكْتُوبًا عَلَى نُسخَةٍ مِنَ الرَّيْلِيِّ هَذَا كَلَامُ الْمُبْسُوطِ وَغَيْرِهِ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَجُوبُ الْقَطْعِ هـ .  
وَقَالَ قَاضِي خَانٍ وَإِذَا افْتَسَحَ

التَّطَوُّعُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ ثُمَّ يَهْضِي فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ هـ .  
فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الْوُجُوبِ لِلْأَمْرِ .

( وَكُرِهَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَدَاءِ ) صَلَاةِ ( الْعَصْرِ إِلَى أَدَاءِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ النَّفْلِ سِوَى سُنَّةِ الْفَجْرِ ) فَإِنَّهَا لَا تُكْرَهُ .  
( وَ ) كُرِهَ ( الْمُنْتَوِرُ وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ وَمَا بَدَأَ بِهِ فَأَفْسَدَهُ لَا ) تُكْرَهُ ( الْفَائِتَةُ ) فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ( إِلَّا فِي ) وَقْتِ ( الْإِحْمَرَارِ ) فَإِنَّ الْقَضَاءَ فِيهِ مَكْرُوهٌ ( وَلَا صَلَاةَ الْجِنَازَةِ وَسَجْدَةَ التَّلَاوَةِ ) فِيهِمَا .

( قَوْلُهُ : سِوَى سُنَّةِ الْفَجْرِ ) الْمُرَادُ بِهِ فِيمَا قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِذْ لَا تُقْضَى سُنَّةُ الْفَجْرِ إِلَّا تَبَعًا ( قَوْلُهُ : لَا تُكْرَهُ الْفَائِتَةُ )  
( أَقُولُ وَلَوْ وَثَرًا ) ( قَوْلُهُ : إِلَّا فِي وَقْتِ الْإِحْمَرَارِ فَإِنَّ الْقَضَاءَ فِيهِ مَكْرُوهٌ ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَيُنَاقِضُ مَا قَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ

إِلَخَ وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ الْكَفَرِ وَمَنْعَ عَنِ النَّفْلِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَالْعَصْرِ لَا عَنْ قَضَاءِ فَائِتَةٍ  
إِلَخَ الْمُرَادُ بِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ قَبْلَ تَغْيِيرِ الشَّمْسِ وَأَمَّا بَعْدُهُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَضَاءُ أَيْضًا هـ .

قُلْتُ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ لِحَمَلِ نَفْيِ الْجَوَازِ عَلَى الْحِلِّ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ الصَّحَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَسْأَلَةِ الْكَافِرِ إِذَا  
أَسْلَمَ ، وَالصَّيِّ إِذَا بَلَغَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ فَلَمْ يُؤَدِّ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ قَضَاءُ مَا فَاتَ فِي وَقْتِ مَكْرُوهٍ  
مِثْلِهِ لِأَنَّ مَا ثَبِتَ كَامِلٌ لِعَدَمِ نَقْصٍ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَتِهِ إِلَّا بِكَامِلٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ فَمَنْ  
خُوطِبَ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا فَلَمْ يُؤَدِّهَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ حُكْمُهُ كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى وَمَا وَقَعَ فِي الْهَدَايَةِ مِنْ قَوْلِهِ :  
وَيُكْرَهُ أَنْ يُتَنَفَّلَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ وَلَا بِأَسْ بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ  
الْفَوَائِتِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَلَا بِأَسْ بِالْقَضَاءِ فِيهِمَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْفَجْرِ وَتَغْيِيرِهَا  
فِي الْعَصْرِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَوَّلَى مِنْ عِبَارَةِ الْقُدُورِيِّ حَتَّى تَغْرُبَ لِأَنَّ الْغُرُوبَ فِيهَا مُؤَوَّلٌ بِالتَّغْيِيرِ هـ .

( وَكُرِهَ مَا سِوَى الْفَائِتَةِ عِنْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ ) أَيِ صُعودِهِ إِلَى الْمِنْبَرِ ( لِلخُطْبَةِ ) أَطْلَقَهَا لِيَتَنَاوَلَ جَمِيعَ الْخُطَبِ  
كَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِيدِ وَخُطَبِ فِي الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ وَشَرَّاحُ الْهَدَايَةِ ( حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ ) لَا مِنْ  
مُجَرَّدِ الْخُطْبَةِ وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنَّمَا كُرِهَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِغَالِ عَنْ اسْتِمَاعِ  
الْخُطْبَةِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ تُكْرَهُ الْفَوَائِتُ وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ وَقَالَ صَاحِبُ  
النِّهَايَةِ الْفَائِتَةُ تَجُوزُ وَقْتِ الْخُطْبَةِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَاخْتِيارِ هَاهُنَا قَوْلُهُ لِكَوْنِ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ أَكْثَرَ .  
( قَوْلُهُ : وَقَالَ صَاحِبُ النَّهَايَةِ

إِلَخَ ) أَقُولُ يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ بِأَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ صَاحِبِ النَّهَايَةِ عَلَى الْفَوَائِتِ الْوَاجِبِ تَرْتِيبُهَا مَعَ الْجُمُعَةِ وَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ  
عَلَى فَوَائِتٍ غَيْرِ وَاجِبَةِ التَّرْتِيبِ فَلَا مُعَارَضَةَ وَإِلَّا فَلَا يَسَعُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الْحُكْمَ بِالْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا لِمَا أَنَّهُ لَا تَصِحُّ  
جُمُعَتُهُ مَعَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِتِ اللَّازِمِ أَدَاؤها مُرْتَبًا .

( تَبَيَّنَ ) : يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ عِنْدَ الْإِقَامَةِ إِلَّا سُنَّةَ الْفَجْرِ إِنْ لَمْ يَخْفَ فَوْتُ جَمَاعَةٍ وَقَبْلَ الْعِيدِ مُطْلَقًا وَبَعْدَهُ فِي الْمَسْجِدِ  
لَا الْبَيْتِ وَبَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ ، وَعِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ وَمُدَافَعَةِ الْأَخْبَيْنِ وَحُضُورِ طَعَامِ تَتَوَقَّعُهُ نَفْسُهُ وَمَا يَشْغُلُ الْبَالُ

وَيُحِلُّ بِالْخُشُوعِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ بَعْدَ انْتِفَاقِ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ إِلَّا بِخَيْرٍ وَبَعْدَ الصَّلَاةِ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِالْمَشْيِ فِي حَاجَتِهِ ، وَقِيلَ يُكْرَهُ إِلَى الشَّمْسِ وَقِيلَ إِلَى ارْتِفَاعِهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ

( لَا يَجْمَعُ فَرَضَانِ فِي وَقْتِ الْعُذْرِ ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ بِعُذْرِ الْمَطَرِ ، وَالْمَرَضِ ، وَالسَّفَرِ ( بَلْ بِحَجٍّ ) فَإِنَّ الْحَاجَّ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ ، وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ فِي عَرَفَةَ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ فِي الْمُزْدَلِفَةِ ( تَطَهَّرَتْ فِي وَقْتِ عَصْرِ أَوْ عِشَاءٍ تَقْضِيهِمَا فَقَطْ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تَقْضِي الظُّهْرِ مَعَ الْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ مَعَ الْعِشَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ وَقْتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَاحِدٌ وَكَذَا وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَلِهَذَا جُوزَ الْجَمْعُ بِالْعُذْرِ كَمَا مَرَّ ( صَارَ أَهْلًا فِي آخِرِ الْوَقْتِ يَقْضِيهِ لَا مَنْ حَاصَتْ فِيهِ أَوْ نَفَسَتْ ) الْمُعْتَبَرُ فِي السَّبَبَةِ آخِرُ الْوَقْتِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَوَّلُهُ حَتَّى لَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ طَهَرَتْ الْحَائِضُ يَلْزَمُهُمْ فَرَضُ الْوَقْتِ عِنْدَنَا وَلَوْ حَاصَتْ فِيهِ عِنْدَنَا لَا تَقْضِيهِ خِلَافًا لَهُ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ

( بَابُ الْأَذَانِ ) هُوَ لُغَةً الْإِعْلَامُ وَشَرْعًا إِعْلَامُ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِوَجْهِ مَخْصُوصٍ وَيُطْلَقُ عَلَى الْأَلْفَظِ الْمَخْصُوصَةِ ( سُنَّ ) سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ( لِلْفَرَائِضِ ) وَهِيَ الرُّوَائِبُ الْخَمْسُ وَقَضَائُهَا وَالْجُمُعَةُ بِخِلَافِ الْوُثْرِ وَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْكَسُوفِ وَالْخُسُوفِ وَالْجَنَازَةِ وَالْإِسْتِسْقَاءَ وَالسُّنَنَ وَالْتَوَافِلَ ( فِي وَقْتِهَا ) أَيُّ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ إِلَّا لِلْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْقَضَاءِ ، وَإِنْ فَاتَ وَقْتُ الْأَدَاءِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا } أَيُّ وَقْتُ قَضَائِهَا ) فَيُعَادُ لَوْ أُذِّنَ قَبْلَهُ ( أَيُّ قَبْلَ وَقْتِهِ .

( بَابُ الْأَذَانِ ) .

( قَوْلُهُ وَشَرْعًا إِعْلَامُ وَقْتِ الصَّلَاةِ ) أَقُولُ لَعَلَّ السَّرَّ فِي عُلُوِّهِ عَنْ قَوْلِ غَيْرِهِ إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ لِلِإِشْعَارِ بِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ لِمَا أَنَّهُ يُرَدُّ بِهِ كَالصَّلَاةِ فِي الصَّيْفِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ سُنَّ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ) هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْكَافِي وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَكَذَا الْإِقَامَةُ .

وَقَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا وَاجِبٌ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ بِمُقَاتَلَةِ أَهْلِ بَلَدَةِ اجْتَمَعُوا عَلَى تَرْكِهِ وَأَبُو يُوسُفَ يُحْسِنُونَ وَيُضْرَبُونَ وَلَا يَقَاتِلُونَ .

( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْوُثْرِ ) هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّ أَذَانَ الْعِشَاءِ لَا يَقَعُ لِلْوُثْرِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ أَذَانَ الْعِشَاءِ إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُ وَقْتُهَا .

( قَوْلُهُ وَصَلَاةُ الْعِيدِ ) قَالَ الْكَمَالُ ، وَلَوْلَا مَا رَوَيْنَا فِي الْعِيدِ لَأَذَّنَّا لَهُ عَلَى رِوَايَةِ الْوُجُوبِ يَعْنِي وَجُوبَ الْعِيدِ أَمَّا السُّنَّةُ فَلَا وَمَا رَوَاهُ هُوَ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ { صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بغيرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ } .

( بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ سُنَّ ( بَدَأَ ) بِأَنْ يَقُولَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَذَانِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ( بَلَا لَحْنٍ ) وَهُوَ التَّغْيِي ( وَلَا تَرْجِيعٍ ) وَهُوَ أَنْ يَخْتَصَّ بِالشَّهَادَتَيْنِ صَوْتُهُ ثُمَّ يَرْجِعَ فَيَرْفَعُ بِهِمَا صَوْتَهُ ( يَضَعُ ) الْمُؤَذِّنُ ( أَصْبَعِيهِ ) وَجَارَ وَضَعَ يَدَيْهِ ( فِي أَذُنَيْهِ ) لِمَا رَوِيَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِبَلَالٍ اجْعَلْ أَصْبَعَيْكَ فِي أُذُنَيْكَ فَإِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ } ، وَإِنْ تَرَكَ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ أَصْلِيَّةٍ ( وَيَتَرَسَّلُ ) أَيُّ يَتَمَهَّلُ وَلَا يُسْرِعُ ( وَيَلْتَفِتُ فِي الْحَيْعَلَيْنِ يَمِينًا وَيَسَارًا ) إِنْ أَمَكْنَ الْإِسْمَاعُ بِالْثَبَاتِ ( فِي مَكَانِهِ لِمَا رَوِيَ أَنَّ بَلَالَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى

الْفَلَاحِ حَوْلَ وَجْهِهِ يَمِينًا وَيَسَارًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ فِي الْيَمِينِ وَالْفَلَاحُ فِي الْيَسَارِ ، وَقِيلَ الصَّلَاةُ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ وَالْفَلَاحُ كَذَلِكَ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ( وَإِلَّا اسْتَدَارَ فِي صَوْمَعَتِهِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَتْ الْمَدْنَةُ بِحَيْثُ لَوْ حَوْلَ وَجْهُهُ مَعَ ثَبَاتِ قَدَمَيْهِ لَا يَحْصُلُ الْإِعْلَامُ اسْتِدَارَ فِيهَا فَيَخْرُجُ رَأْسُهُ مِنَ الْكُوءَةِ الْيَمْنَى وَيَقُولُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى الْكُوءَةِ الْيُسْرَى وَيَخْرُجُ رَأْسُهُ وَيَقُولُ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ( وَيَقُولُ بَعْدَ فَلَاحٍ ) أَذَانٍ ( الْهَجْرُ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ ) لِمَا رُوِيَ أَنَّ بَلَاءًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدَهُ نَائِمًا فَقَالَ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَحْسَنَ هَذَا اجْعَلْهُ فِي أَذَانِكَ وَخُصَّ الْهَجْرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى فِي حَالِ النَّوْمِ وَالْغَفْلَةِ فَخُصَّ بِزِيَادَةِ الْإِعْلَامِ كَمَا خُصَّ بِتَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ ( كَذَا ) أَيْ

كَالْأَذَانِ ( الْإِقَامَةُ ) فِي عَدَدِ الْكَلِمَاتِ لَكِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْإِقَامَةَ تَكُونُ ( بِلَا وَضْعٍ ) لِأَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ( وَ ) تَكُونُ ( بِحَذَرٍ ) وَهُوَ الْإِسْرَافُ ضِدُّ التَّرْسُلِ ( وَبِزِيَادَةٍ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ بَعْدَ فَلَاحِهَا ) أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ( مَرَّتَيْنِ ) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ بِلَا الْغَفَاتِ فِي الْحِجَعَلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَلِكَ لَهُمَّ عَدَمُ جَوَازِهِ أَصْلًا ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشُّرْتُكِي لَا يُحَوَّلُ فِي الْإِقَامَةِ إِلَّا لَأَنَاسٍ يَنْتَظِرُونَ ( وَيَسْتَقْبِلُ فِيهِمَا ) أَيْ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ( الْقَبْلَةَ وَلَا يَتَكَلَّمُ ) فِي أَثْنَائِهِمَا ( وَيُثَوِّبُ ) التَّثْوِيبُ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْلَامِ بَعْدَ الْإِعْلَامِ وَتَثْوِيبُ كُلِّ بَلَدَةٍ عَلَى مُتَعَارَفٍ أَهْلِهَا ( وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ) أَيْ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ( إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ وَيُثَوِّبُ وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ التَّثْوِيبَ لِإِعْلَامِ الْجَمَاعَةِ وَهُمْ فِي الْمَغْرِبِ حَاضِرُونَ لِضِيقِ وَقْتِهِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ التَّأْخِيرَ مَكْرُوهٌ فَيَكْتَفَى بِأَذْنَى الْفَصْلِ اخْتِرَازًا عَنْهُ ( وَيَأْتِي ) الْمُصْلَى ( بِهِمَا ) أَيْ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةَ ( لِفَائِتَةٍ ) وَاحِدَةٍ ( وَأُولَى الْفَوَائِتِ وَخَيْرٌ فِيهِ ) أَيْ الْأَذَانِ ( لِلْبَاقِي ) مِنْ الْفَوَائِتِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ فِي الْإِقَامَةِ بَلْ يَأْتِي بِهَا فِي الْكُلِّ .

قَوْلُهُ بِتَرْيِيعِ التَّكْبِيرِ ( لَمْ يَبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْإِتْيَانِ بِهِ وَمَا سَنَدُكُرُهُ مِنْ أَنَّهُ يَأْتِي بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ بِسَكْنَةٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَتْرَى وَسَنَدُكُرُ أَيْضًا مَا يُفِيدُ التَّخْيِيرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ لِلْبَيْ الْمَكَارِمِ ، وَكَيْفِيَّتُهُ أَيْ التَّرْسُلُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَيَقِفُ ثُمَّ يَقُولُ مَرَّةً أُخْرَى وَهَكَذَا بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ عَوَامَ النَّاسِ يَضُمُّونَ الرَّاءَ مِنْ أَكْبَرُ وَكَانَ الْمُبْرَدُ يَقُولُ إِنَّ الْأَذَانَ سَمِعَ مُوقُوفًا فِي مَقَاطِعِهِ فَلَأَصْلُ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ بِسُكُونِ الرَّاءِ فَحَوَّلَتْ فَتَنَحَّاهُ الْهَمْزَةُ إِلَيْهَا ، كَذَا فِي الْمُضْمَرَاتِ ١ هـ .

وَاحْتِرَازَ بِالتَّكْبِيرِ أَرْبَعًا بَدَأَ عَمَّا قِيلَ إِنَّ أَبَا يُوسُفَ يُنَبِّئُهُ كَمَالُكَ الْخَافُ لَهُ بِالتَّكْبِيرِ الْأَخِيرِ ( قَوْلُهُ بِلَا لَحْنٍ وَهُوَ التَّغْنِي ) أَيْ بِحَيْثُ يُؤَدَّى إِلَى تَغْيِيرِ كَلِمَاتِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَلْحَقْهُ تَغْيِيرٌ لَا بَأْسَ فِيهِ ، وَإِنْ لَحِقَهُ كَانَ مَكْرُوهًا قِيلَ إِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْأَذْكَارِ .

وَأَمَّا فِي الْحِجَعَلَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

وَقَالَ فِي الْفَتْحِ لَا يَلْحَنُ الْأَذَانُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ ، وَتَحْسِينُ الصَّوْتِ مَطْلُوبٌ وَلَا تَلَازُمُ بَيْنَهُمَا وَقِيْدُهُ الْحُلُوفَانِيُّ بِمَا هُوَ ذِكْرٌ فَلَا بَأْسَ بِادْخَالِ الْمَدِّ فِي الْحِجَعَلَتَيْنِ .

( قَوْلُهُ وَلَا تَرْجِعِ ) أَقُولُ فَلَوْ رَجَعَ قَالَ فِي الْبَحْرِ الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ أَنَّ التَّرْجِيعَ عِنْدَنَا مُبَاحٌ لَيْسَ بِسَنَةٍ وَلَا مَكْرُوهٍ لَكِنْ ذَكَرَ الشَّارِحُ أَيْ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ التَّرْجِيعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلَا التَّطَرُّبُ فِيهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّرْجِيعَ هُنَا لَيْسَ هُوَ التَّرْجِيعُ فِي الْأَذَانِ بَلْ هُوَ التَّغْنِي ١ هـ .

قُلْتُ وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ لِقَوْلِهِ عَقِبَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ وَلَا يَحِلُّ

الاسْتِمَاعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْبُهًا بِفِعْلِ الْفَسَقَةِ فِي حَالِ فَسَقَتِهِمْ وَهُوَ التَّعْنِي .

ا هـ .

( قَوْلُهُ يَضَعُ الْمُؤَذِّنُ إصْبَعِيهِ )

إِلَخْ ( أَقُولُ ضَمَنْ وَضَعَ مَعْنَى الْإِدْخَالَ فَعَدَّاهُ بِنَفْيِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَجَارَ وَضَعَ يَدَيْهِ فَمَعْمُولُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ عَلَى أُذُنَيْهِ وَلَا يُعَدَى بِنَفْيِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا تَضْمِينَ فِيهِ لِمَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ ، وَإِنْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ أَبَا مَحْذُورَةَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ وَوَضَعَهَا عَلَى أُذُنَيْهِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى أُذُنِهِ فَحَسَنٌ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ تَرَكَ فَلَا بَأْسَ ) أَقُولُ لَا يُخَالِفُ هَذَا مَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ الْأَذَانَ حَسَنٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ يَعْنِي لَا إِنْ عَدِمَ وَضَعَ الْأَصْبُعَيْنِ حَسَنٌ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْكَافِي ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ أَصْلِيَّةٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي أَذَانِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ تَرَكَ السُّنَّةَ كَيْفَ يَكُونُ حَسَنًا قُلْنَا ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ مَعَهُ أَحْسَنُ فَإِذَا تَرَكَهُ بَقِيَ الْأَذَانُ حَسَنًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَيَتَرَسَّلُ ) هُوَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ بِسُكُونَةٍ { لَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أَذَنْتَ فَرَسَّلْ وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ } وَالْأَمْرُ لِلتَّوْبِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمَلِكِ النَّازِلِ حَتَّى لَوْ تَرَسَّلَ فِيهِمَا أَوْ حَذَرَ فِيهِمَا أَوْ تَرَسَّلَ فِي الْإِقَامَةِ وَحَذَرَ فِي الْأَذَانِ جَزَاً لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ ، وَتَرَكَ مَا هُوَ زِينَةٌ لَا يَضُرُّ ، كَذَا فِي الْكَافِي وَيُسَكَّنُ كَلِمَاتِهِمَا بِالْوَقْفِ لَكِنْ فِي الْأَذَانِ حَقِيقَةٌ وَفِي الْإِقَامَةِ يَنْوِي الْوَقْفَ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَفِي الْمُبْتَعَى التَّكْبِيرُ جَزْمٌ .  
وَفِي الْمُضْمَرَاتِ أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي

التَّكْبِيرِ إِنْ شَاءَ ذَكَرَهُ بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالْجَزْمِ ، وَإِنْ كَرَّرَ التَّكْبِيرَ مَرَارًا فَلَا اسْمَ الْكَرِيمِ مَرْفُوعٌ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَذَكَرُ أَكْبَرَ فِيمَا عَدَا الْمَرَّةَ الْأَخِيرَةَ بِالرَّفْعِ وَفِي الْآخِرِ هُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ذَكَرَهُ بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ شَاءَ بِالْجَزْمِ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَيَلْتَفِتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ ) أَقُولُ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا لَوْ كَانَ يُؤَذِّنُ لِنَفْسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ سُنَّةَ الْأَذَانِ فَلَا يُتْرَكُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ حَتَّى قَالُوا فِي الَّذِي يُؤَذِّنُ لِلْمَوْلُودِ يَنْبَغِي أَنْ يُحَوَّلَ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ يَمِينًا وَيَسَارًا ) قَالَ فِي الْبَحْرِ قَبْدَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَوَّلَ وَرَاءَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ وَلَا أَمَامَهُ لِحُصُولِ

الْإِعْلَامِ فِي الْجُمْلَةِ بِغَيْرِهَا مِنْ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ ا هـ .

قُلْتُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْمَنَارَاتِ الْمَعْهُودَةِ الْآنَ فَيَسْتَدِيرُ بِجُمْلَتِهِ وَلِذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ إِنْ أَمَكُنَ الْإِسْتِمَاعُ بِالنَّبَاتِ وَإِلَّا اسْتَدَارَ فِي مَوْضِعِهِ ( فَرَعَ ) مِنَ الْقَنِيَةِ يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ فَتَعْوِي الْكِلَابُ فَلَهُ ضَرْبُهَا إِنْ ظَنَّ أَنَّهَا تَمْتَعُ بِضَرْبِهِ وَإِلَّا فَلَا ( قَوْلُهُ كَمَا خُصَّ بِتَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ ) أَيُّ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَإِلَّا فَالْتَّطْوِيلُ فِي ذَاتِهِ يُشَارِكُهُ فِيهِ الظَّهْرُ .  
( قَوْلُهُ وَيَسْتَقْبَلُ فِيهِمَا الْقِبْلَةَ ) أَيُّ بِهِمَا لِحَدِيثِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْإِسْتِقْبَالَ جَزَاً لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَكَرِهَ لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي وَالْهَدَايَةِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ وَيُسْتَشَى مِنْ سُنَنِهِ الْإِسْتِقْبَالَ مَا إِذَا أَذَنَ رَاكِبًا فَإِنَّهُ لَا يُسَنُّ الْإِسْتِقْبَالَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَاشِيًا ذَكَرَهُ فِي الظَّاهِرِيَّةِ عَنْ مُحَمَّدٍ .



ا هـ .

( قَوْلُهُ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي أَثْنَائِهِمَا ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ كُلَّ كَلَامٍ فَلَا

يَحْمَدُ لَوْ عَطَسَ هُوَ وَلَا يَشْمَتُ عَاطِسًا وَلَا يُسَلِّمُ وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ لَا بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَهُ فِي نَفْسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي أَثْنَائِهِ اسْتَأْنَفَهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ يَسِيرٍ لَا يَلْزِمُهُ الْإِسْتِغْبَالُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .  
وَقَالَ قَاضِي خَانٍ خَمْسُ خِصَالٍ لَوْ وَجِدَ أَحَدُهَا فِي الْأَذَانِ أَوْ فِي الْإِقَامَةِ يُوجِبُ الْإِسْتِغْبَالَ إِذَا غَشِيَ عَلَى الْمُؤَذِّنِ أَوْ الْمُقِيمِ أَوْ مَاتَ أَوْ ذَهَبَ لِيَوَظَّأً أَوْ حُصِرَ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يُلْقَنُهُ أَوْ خَرَسَ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْمَرَادُ بِهِ الثُّبُوتُ لَا حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ .

( قَوْلُهُ وَيُثَوِّبُ ) أَقُولُ وَيَكُونُ الْمَغْرِبُ هُوَ الْمُؤَذِّنُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ فَوْقَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْجَاهِ حَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ سِوَى الْمُؤَذِّنِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِغْفَالَ لِنَفْسِهِ .

( قَوْلُهُ وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَيُسْتَحَبُّ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَيُكْرَهُ وَصْلُهَا بِهِ وَلَمْ يَقْدَرِ الْفَصْلُ بِشَيْءٍ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْعُدَ بِقَدَرٍ مَا يَحْضُرُ الْقَوْمَ الْمُتَلَامِزُونَ لِلصَّلَاةِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ ، وَالْفَصْلُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسَكْتَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِقَدَرٍ مَا يَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ قِصَارٍ فِي رِوَايَةٍ أَوْ يَخْطُو ثَلَاثَ خُطَوَاتٍ فِي أُخْرَى ، وَقَالَ يُسْتَحَبُّ الْفَصْلُ بِجَلِيسَةٍ حَفِيفَةٍ قَدَرِ الْجَلِيسَةِ فِي الْخُطْبَةِ .

( قَوْلُهُ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ )

إِلْحَ ( جَعَلَ عِلَّةً اسْتِثْنَاءَ التَّوْبِ فِي الْمَغْرِبِ حُضُورَ الْجَمَاعَةِ ، وَقَدْ عَمَّمَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْمُخَالَفَةِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

( قَوْلُهُ فَيَكْتَفِي بِأَدْنَى الْفَصْلِ ) احْتِرَازًا عَنْهُ ظَاهِرُهُ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى أَذْنَاهُ مَكْرُوهَةٌ .

وَفِي الْهِدَايَةِ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ تَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ قَدَرٌ آدَاءُ

رَكَعَتَيْنِ مَكْرُوهٌ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ نَقْلِهِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ الْقَنِيَةِ اسْتِثْنَاءَ التَّأْخِيرِ الْقَلِيلِ فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى مَا هُوَ أَقْلٌ مِنْ قَدَرِهِمَا إِذَا تَوَسَّطَ فِيهِمَا لِيَتَّفَقَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَيَأْتِي بِهِمَا لِفَائِتَةٍ ) أَقُولُ إِلَّا لِلظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمِصْرِ فَإِنْ آدَاءَهُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ مَكْرُوهَةٌ يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَهُ : وَإِلَّا مَا تُؤَدِّيهِ النِّسَاءُ أَوْ تَقْضِيهِ بِجَمَاعَتِهِنَّ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَمَّتْهُنَّ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ حِينَ كَانَتْ جَمَاعَتُهُنَّ مَشْرُوعَةً وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُنْفَرِدَةَ أَيْضًا كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُمَا لَمَّا كَانَ هُوَ السُّنَّةَ حَالِ شَرْعِيَّةِ الْجَمَاعَةِ كَانَ حَالِ الْإِفْرَادِ أَوْلَى ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

ا هـ

وَسَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ بَعْضَهُ .

( قَوْلُهُ وَخَيْرٌ فِيهِ لِلْبَاقِي ) يَعْنِي إِنْ اتَّحَدَ مَجْلِسُ الْقَضَاءِ وَأَلَّا يَأْتِيَ بِهِمَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( جاز ) أي الأذان ( للحدث والصبي المراهق والعبد وولد الرثا والأعمى والأعرجي وكراهة للجنب وصبي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والفاسق والقاعد ) أي من يؤذن قاعداً ( إلّا ) أن يؤذن ( لنفسه ) مراعاة لسنة الأذان وعدم الحاجة إلى الإعلام ( ويعاد لغير الأخيرين ) وهما الفاسق والقاعد ( كذا ) أي كما كراهة أذان السبعة المذكورين ( كراهة إقامتهم وإقامة المحدث لكن لا تعاد ) إقامتهم لعدم شرعية تكرار الإقامة .

( ويأتي بهما ) أي الأذان والإقامة ( المسافر والمصلي في المسجد جماعة وفي بيته بمصر وكراهة للأول ) أي المسافر ( تركها ) أي الإقامة ( وللثاني ) أي المصلي في المسجد ( تركه ) أي الأذان ( أيضاً ) أي كالأقامة ( بخلاف الثالث ) أي المصلي في بيته بمصر حيث لا يكره له تركهما قال في الوقاية ويأتي بهما المسافر والمصلي في المسجد جماعة أو في بيته بمصر وكراهة تركهما للأولين لا للثالث وأنت خير بأن المفهوم منه كراهة ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة .

وأما ترك واحد منهما فلم يفهم منه ولهذا غيرت عبارته هاهنا إلى ما ترى .

( قوله ويأتي بهما المصلي في المسجد جماعة ) يعني به مسجداً على الطريق مطلقاً أو في محلة ولم يفعل فيه قبل لما في البحر ، وإن أذن في مسجد جماعة وصلوا يكره لغيرهم أن يؤذنوا ويعيدوا الجماعة ولكن يصلون وحداً ، وإن كان المسجد على الطريق فلا بأس أن يؤذنوا فيه ويقيموا . ( قوله بخلاف الثالث )

إلخ ( يعني به عدم الكراهة في تركهما إذا وجد أي الإقامة والأذان في مسجد محله ؛ لأن مؤذنها نائب عن أهلها فيهما

( وكراهها ) أي الأذان والإقامة ( للنساء ) ؛ لأنهما من سنن الجماعة المستحبة .

( أقام غير من أذن بعينه ) أي غيبة المؤذن ( لم يكره ، وإن ) أقام ( بحضوره كراهة إن لحقه بها ) أي بإقامته وحشة السامع للأذان والإقامة ( يقول ما قال المؤذن إلّا الحيعلتين ) فإن معناهما أسرعا إلى الصلاة وأسرعوا إلى ما فيه نجاتكم فيشبهه إعادته الاستهزاء ( وقوله الصلاة خير من النوم ) فإنه أيضاً كذلك بل يقول في الأول لا حول ولا قوة إلّا بالله أو ما شاء الله كان وفي الثاني صدقت وبررت ويقول عند قوله قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها الله إلى يوم القيامة .

رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الأذان لا يترك القراءة ؛ لأنه إجابة بالحضور ، ولو كان في منزله يترك القراءة ويحب ، كذا في الظهيرية .

( قوله يقول ما قال المؤذن ) قال في النهاية يجب عليهم الإجابة ونافس دليله الكمال بأنه غير صريح في إجابته باللسان اهـ .

والمراد أن يجيب الأول إن تكرر ، وإن كان من غير مسجده وهذا إذا سمع المسنون منه وهو ما لا لحن فيه ولا تلحين ولا بد أن يكون عربياً ؛ لأنه لا يجزئ الأذان بالفارسية ؛ لأنه سنة متبعة فلا يغير ، وإن علم أنه أذان في الأصح كما في البرهان .

( قوله ويقول عند قوله قد قامت الصلاة

إلخ ) أقول والإجابة للإقامة مستحبة .

( قَوْلُهُ لَا يَتْرُكُ الْقِرَاءَةَ ) أَقُولُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ ،  
 وَفِي الْعُيُونِ قَارِئٌ سَمِعَ النَّدَاءَ فَأَلْفَضَلَ أَنْ يُسَبِّحَ وَيَسْمَعَ وَعَنْ الرُّسْتُغْفَنِيِّ يَمْضِي فِي قِرَاءَتِهِ إِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ ،  
 وَإِنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ فَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَذَانَ مَسْجِدِهِ هـ .  
 لَكِنْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْإِجَابَةَ لَا تَخْتَصُّ بِمُؤَذِّنِ مَسْجِدِهِ .  
 ( تَيْمَّةٌ ) : لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الدُّعَاءَ عَقِبَ التَّسْمِيْعِ .  
 وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ ثُمَّ دَعَا بَعْدَ الْفَرَاغِ بِالْوَسِيلَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ قَالَ  
 حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا  
 الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ } هـ .  
 وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ .

( بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ) الشَّرْطُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وُجُودُ الشَّيْءِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ لَمْ يَقُلِ الَّتِي تَتَقَلَّبُهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَهُ  
 جَعَلَهُ صِفَةً كَاشِفَةً لَا مُمَيِّزَةً إِذْ لَيْسَ مِنَ الشَّرُوطِ مَا لَا يَكُونُ مُقَدِّمًا حَتَّى يَكُونَ احْتِرَازًا عَنْهُ ( مِنْهَا طَهَرُ ثَوْبِهِ وَمَكَانُهُ  
 مِنْ خُبْتٍ وَطَهَرُ بَدَنِهِ مِنْهُ وَمِنْ حَدَثٍ ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْكَنْزِ وَالْوَقَايَةِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ  
 ( عَادِمُ ثَوْبٍ صَحَّ صَلَاتُهُ قَائِمًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ) ؛ لِأَنَّ فِي الْقُعُودِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةَ وَعَدَمَ آدَاءِ الْأَرْكَانِ وَفِي  
 الْقِيَامِ كَشْفُهَا وَآدَاءِ الْأَرْكَانِ فَيَمِيلُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ ( وَنَدَبَتْ قَاعِدًا وَمُومِيًا بِهِمَا ) ؛ لِأَنَّ السِّتْرَ وَجَبَ لِحَقِّ الصَّلَاةِ  
 وَحَقِّ النَّاسِ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ لَمْ يَجِبَا إِلَّا لِحَقِّ الصَّلَاةِ ، وَكَيْفِيَّةُ الْقُعُودِ أَنْ يَقْعُدَ مَاذَا رَجُلِيهِ إِلَى الْقِبْلَةِ لِيَكُونَ  
 أَسْتَرٌ ( وَوَاجِدٌ مَا كُلُّهُ نَجَسٌ أَوْ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِهِ طَاهِرٌ نَدَبَ صَلَاتُهُ فِيهِ ) ؛ لِأَنَّ فَرْضَ السِّتْرِ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ  
 وَفَرْضُ الطَّهَارَةِ مُخْتَصٌّ بِهَا ( وَوَاجِدٌ مَا رُبْعُهُ طَاهِرٌ لَا يُصَلِّيْ غُرْيَانًا ) ؛ لِأَنَّ رُبْعَ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ كَمَا فِي  
 الْإِحْرَامِ فَيَجْعَلُ كَأَنَّ كُلَّهُ طَاهِرٌ فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ ( بِثَوْبَيْهِ نَجَسٍ مَانِعٌ ) عَنْ الصَّلَاةِ بِأَنْ يَكُونَ بِثَوْبٍ مَثَلًا نَجَسٌ  
 قَدَّرَ الدَّرْهَمَيْنِ وَبَثَوْبٍ نَجَسٌ قَدَّرَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ( أَقْلُهُمَا ) أَيُّ أَيُّهُمَا أَقَلُّ نَجَاسَةً ( أَحَبُّ ) لِلصَّلَاةِ فِيهِ ، وَإِنْ بَلَغَ  
 النِّجَسُ ( رُبْعَ أَحَدِهِمَا تَعَيَّنَ الْآخَرُ ) لِلصَّلَاةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ لِلرُّبْعِ حُكْمَ الْكُلِّ كَمَا مَرَّ ( وَلَوْ مَلَأَ أَحَدُهُمَا نَجَسًا وَرُبْعُ  
 الْآخَرِ طَاهِرٌ تَعَيَّنَ الْآخَرُ ) لِمَا مَرَّ آنِفًا ( وَجَدَتْ ) غُرْيَانَةً ( ثَوْبًا يَسْتُرُ بَدَنَهَا وَرُبْعَ رَأْسِهَا يَجِبُ سِتْرُهُمَا ) حَتَّى لَوْ  
 تَرَكَتْ سِتْرَ الرَّأْسِ لَمْ تَجْزُ

صَلَاتُهَا لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ لِلرُّبْعِ حُكْمَ الْكُلِّ فَصَارَتْ تَارِكَةً سِتْرَ الرَّأْسِ مَعَ الْإِمْكَانِ ( وَلَا يَجِبُ ) السِّتْرُ ( فِي أَقَلِّ مَنْ  
 رُبْعَ الرَّأْسِ ) حَتَّى لَوْ تَرَكَتْ سِتْرَ الرَّأْسِ جَازَتْ صَلَاتُهَا إِذْ لَيْسَ لِمَا دُونَ الرُّبْعِ حُكْمُ الْكُلِّ وَلَكِنَّ السِّتْرَ أَوَّلَى تَقْلِيلًا  
 لِلنَّائِشِافِ ( عَادِمُ مُزِيلِ النَّجَسِ ) سِوَاءَ كَانَ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ أَوْ مَكَانِهِ ( يُصَلِّي ) مَعَ النَّجَسِ ( وَلَا يُعْبَدُ ) الصَّلَاةُ ؛  
 لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوُسْعِ .

( بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ) هِيَ جَمْعُ شَرْطٍ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ وَأَصْلُهُ مَصْدَرٌ .  
 وَأَمَّا شَرَائِطُ فَوَاحِدُهَا شَرِيطَةٌ فَمَنْ عَبَّرَ بِالشَّرَائِطِ فَمُخَالَفٌ لِلْعَةِ وَلِلْقَاعِدَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ فَإِنْ فَعَّلَ لَمْ يُحْفَظْ جَمْعًا لِلْفِعْلِ  
 بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ .  
 وَأَمَّا فَرَائِضٌ فَصَحِيحٌ لِكَوْنِ مُفْرَدِهِ فَرِيضَةً كَصَحَائِفَ جَمْعَ صَحِيفَةٍ .  
 ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَهُ جَعَلَهُ صِفَةً كَاشِفَةً ) أَرَادَ بِهِ كَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ ، وَتَحْقِيقُهُ كَمَا قَالَهُ الْكَمَالُ هَذَا لِيَبَانَ الْوَاقِعُ ،

وَقِيلَ لِإِخْرَاجِ الشَّرْطِ الْعَقْلِيِّ كَالْحَيَاةِ لِلْأَلَمِ وَالْجَعْلِيِّ كَدُخُولِ الدَّارِ لِلطَّلَاقِ ، وَقِيلَ لِإِخْرَاجِ مَا لَا يَتَقَدَّمُهَا كَالْقَعْدَةِ شَرْطُ الْخُرُوجِ وَتَرْتِيبُ مَا لَا يُشْرَعُ مُكَرَّرًا شَرْطُ الْبَقَاءِ عَلَى الصَّحَّةِ ، وَعَلَى الثَّانِي أَنَّ الشَّرْطَ عَقْلِيًّا أَوْ غَيْرَهُ مُتَقَدِّمٌ فَلَا يُخْرِجُ قَيْدَ التَّقَدُّمِ الْعَقْلِيِّ وَالْجَعْلِيِّ لِلْقَطْعِ بِتَقَدُّمِ الْحَيَاةِ وَدُخُولِ الدَّارِ عَلَى الْأَلَمِ مِثْلًا وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يُقَالُ بِأَنَّ الْجَعْلِيَّ سَبَبٌ لَوْفُوعِ الْمُعْلَقِ ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُهُ بَلَّ السَّبَبِ أَنَّ طَالِقَ لَكِنَّ عَمَلَهُ إِلَى وَجُودِ الشَّرْطِ الْجَعْلِيِّ فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا تَقْيِيدٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ لَا مُطْلَقَ الشَّرْطِ وَلَيْسَ لِلصَّلَاةِ شَرْطٌ جَعْلِيٌّ وَيَبْعُدُ الْإِحْتِرَازُ عَنْ شَرْطِهَا الْعَقْلِيِّ مِنَ الْحَيَاةِ وَنَحْوِهِ إِذْ الْكِتَابُ مَوْضِعٌ لِبَيَانِ الْعَلَامَاتِ فَلَا يَخْطُرُ غَيْرُهَا .

( قَوْلُهُ إِذْ لَيْسَ مِنَ الشَّرْطِ مَا لَا يَكُونُ مُقَدِّمًا ) أَقُولُ تَحْقِيقُهُ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ وَشَرْطُ الْخُرُوجِ وَالْبَقَاءِ عَلَى الصَّحَّةِ لَيْسَا شَرْطَيْنِ لِلصَّلَاةِ بَلْ لِأَمْرٍ آخَرَ وَهُوَ الْخُرُوجُ وَالْبَقَاءُ ، وَإِنَّمَا يَسُوعُ أَنْ يُقَالَ شَرْطُ الصَّلَاةِ نَوْعٌ مِنَ التَّجَوُّزِ إِبْلَاقًا لِاسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ وَعَلَى الْوَصْفِ الْمُجَاوِرِ هـ .

وَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ

كَمَالٍ بَاشَا لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ أَيْ قَيْدِ التَّقَدُّمِ احْتِرَازًا عَنْ الشَّرْطِ الَّتِي لَا تَتَقَدَّمُهَا بَلْ تُقَارِنُهَا أَوْ تَتَأَخَّرُ عَنْهَا وَهِيَ الَّتِي تُذَكِّرُ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ كَالْتَحْرِيمَةِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ ، وَالْمُرَادُ شَرْطُ الصَّحَّةِ لَا شَرْطُ الْوُجُودِ وَلِلذَلِكَ صَحَّ تَنَوُّعُهُ إِلَى التَّوَعُّينِ الْمَذْكُورَيْنِ هـ لَا يَخْلُو عَنْ تَأَمُّلٍ ( قَوْلُهُ مِنْهَا طَهْرٌ ثَوْبُهُ

إِلْح ) الْمُرَادُ بِهِ عَمَّا لَا يُعْفَى عَنْهُ مِنَ التَّجَسُّسِ لِمَا قَدَّمَهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ فَلَا يَرِدُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْإِبْلَاقِ هُنَا وَيَجُوزُ لُبْسُ الثَّوْبِ التَّجَسُّسِ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ وَلَا يَلْزِمُهُ الْاجْتِنَابُ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ ، وَذَكَرَ فِي الْبُغْيَةِ تَلْخِيسَ الْقُنْيَةِ خِلَافًا فِيهِ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَمَكَانِهِ ) أَقُولُ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ اشْتِرَاطَ طَهَارَةِ مَوْضِعِ كُلِّ الْقَدَمَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ حَتَّى لَوْ كَانَ تَحْتَ أَحَدِهِمَا مَا لَا يُعْفَى عَنْهُ مَنَعَ الْجَوَازَ وَإِنْ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَ رَفْعِهِ وَلَا يُجْعَلُ كَأَنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَطَهَارَةِ مَوْضِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ عَلَى اخْتِيَارِ أَبِي اللَّيْثِ وَتَصْحِيحِهِ فِي الْعَيُونِ وَعُمْدَةِ الْقِتَاوَى وَالْحُكْمُ بِجَوَازِ الصَّلَاةِ بِدُونِ وَضْعِهِمَا يُنْكِرُهُ أَبُو اللَّيْثِ ، وَكَذَا يُشْتَرَطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَرَوَى أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ بِنَاءٌ عَلَى رِوَايَةِ الْإِكْفَاءِ بِالسُّجُودِ بِالْأَنْفِ وَهُوَ أَقَلُّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ عَادِمٌ ثَوْبٌ ) الْمُرَادُ بِالْعَدَمِ عَدَمُ الْوُجْدَانِ ، وَلَوْ بِالْإِبَاحَةِ فَيَلْزِمُهُ السَّتْرُ لَوْ أُيْحَ لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَبِالثَّوْبِ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ ، وَلَوْ حَرِيرًا أَوْ حَشِيشًا أَوْ نَبَاتًا أَوْ طِينًا يُلَطَّخُ بِهِ عَوْرَتُهُ وَيَبْقَى عَلَيْهِ حَتَّى يُصَلِّيَ كَمَا فِي الْبَحْرِ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ وَعَنْ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيِّ

لَوْ وَجَدَ طِينًا يُلَطَّخُ بِهِ عَوْرَتَهُ وَيَبْقَى حَتَّى يُصَلِّيَ يَفْعَلُ هـ فَظَاهِرُهُ عَدَمُ الزُّرْمِ بِخِلَافِ مَا يُفِيدُهُ كَلَامُ صَاحِبِ الْبَحْرِ هـ .

وَلَوْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ وَيَسْتُرُ الْقَبْلَ وَالذُّبْرَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتُرُ بِهِ إِلَّا أَحَدَهُمَا قِيلَ يَسْتُرُ الذُّبْرَ ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ فِي حَالَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَقِيلَ الْقَبْلُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتُرُهُ بَغَيْرِهِ وَالذُّبْرَ بِالْأَلْيَتَيْنِ .

( قَوْلُهُ صَحَّ صَلَاتُهُ قَائِمًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ) أَقُولُ لَيْسَ بِقَيْدٍ احْتِرَازِيٍّ عَنْ صِحَّةِ صَلَاتِهِ بِالْإِيمَاءِ قَائِمًا لِمَا قَالَهُ الْكَمَالُ ، وَلَوْ أَوْمَأَ الْقَائِمُ أَوْ رَكَعَ وَسَجَدَ الْقَائِمُ جَازٌ هـ لَكِنْ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ .

وَفِي مُلْتَقَى الْبَحَارِ إِنْ شَاءَ صَلَّى عُرْيَانًا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ مُؤَمِّيًا بِهِمَا إِمَّا قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَهَذَا نَصٌّ عَلَى جَوَازِ الْإِيمَاءِ قَائِمًا ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهِ يَمْنَعُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي لَا يَجِدُ ثَوْبًا فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أَجْرَاهُ ؛ لِأَنَّ فِي الْقُعُودِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةَ ، وَفِي الْقِيَامِ آدَاءُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ فَيَمِيلُ إِلَى أَيَّهِمَا شَاءَ ، وَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ جَائِزًا حَالَةَ الْقِيَامِ لَمَا اسْتَقَامَ هَذَا الْكَلَامُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَنُدِبَتْ قَاعِدًا مُؤَمِّيًا ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا فِي بَيْتٍ أَوْ صَحْرَاءَ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

( قَوْلُهُ وَكَيْفِيَّةُ الْقُعُودِ )

إِلْحَ ( لَيْسَ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ لِحَوَازِهِ كَيْفَ كَانَ .

( قَوْلُهُ مَاذَا رَجَلَيْهِ ) أَقُولُ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَقَلَّ مِنْ رُبْعِهِ طَاهِرٌ نُدِبَ صَلَاتُهُ فِيهِ ) أَقُولُ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَيَلِيهِ فِي الْفَضْلِ الصَّلَاةُ قَاعِدًا عَارِيًا بِالْإِيمَاءِ

وَدُونَهُمَا فِي الْفَضْلِ الصَّلَاةُ قَائِمًا عَارِيًا بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَاسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ

كُلُّهُ نَجَسٌ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَأَوْجَبَ مُحَمَّدٌ وَزَفَرُ الصَّلَاةِ فِيهِ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ حَسَنٌ نَقَلَهُ فِي الْبُرْهَانِ عَنْ الْأَسْرَارِ ا هـ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ فَرَضَ السِّتْرِ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِنْكَشَافُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ مُلِيَ أَحَدُهُمَا نَجَسًا )

إِلْحَ ( يَعْنِي ، وَلَوْ أَرَادَ الصَّلَاةُ .

( قَوْلُهُ وَجَدَتْ عُرْيَانَةً ) الْمُرَادُ بِهَا الْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ لِمَا قَالَ فِي الْمَحِيطِ مُرَاهِقَةً صَلَّتْ بِغَيْرِ وُضْوءٍ أَوْ عُرْيَانَةً تَوَمَّرَ بِالْإِعَادَةِ ، وَإِنْ صَلَّتْ بِغَيْرِ قِنَاعٍ فَصَلَاتُهَا تَامَّةٌ اسْتَحْسَانًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا تُصَلِّي حَائِضٌ بِغَيْرِ قِنَاعٍ } وَلَا يَتَوَلَّوْا غَيْرَ الْحَائِضِ ، وَلِأَنَّ سِتْرَ عَوْرَةِ الرَّأْسِ لَمَّا سَقَطَ بِعُذْرِ الرِّقِّ فَبُعْذَرِ الصَّبَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِعُذْرِ الصَّبَا الْخِطَابُ بِالْقِرَائِضِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِطِ لَا يَسْقُطُ بِعُذْرِ الصَّبَا كَمَا فِي الْبَحْرِ ا هـ وَهَذَا وَاضِحٌ خُصُوصًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الصَّبِيَّ مُكَلَّفٌ بِخِطَابِ الْوُضْعِ كَرَبِطِ صِحَّةِ الْأَحْكَامِ بِشَرَائِطِهَا .

( قَوْلُهُ وَلَا يَجِبُ السِّتْرُ فِي أَقَلِّ مِنْ رُبْعِ الرَّأْسِ ) قَالَ الْكَمَالُ ، وَلَوْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ

وَيُسْتَرُّ الْقَبْلُ وَالذُّبُرُ ا هـ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرُ بَعْضِ الرَّأْسِ ( قَوْلُهُ عَادِمٌ مُزِيلُ النَّجَسِ )

إِلْحَ ( أَقُولُ فَإِنْ وَجَدَ مَا يُقَلِّلُهُ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ بِخِلَافِ مَا يَكْفِي بَعْضَ أَعْضَاءِ الْوُضْوءِ حَيْثُ يُبَاحُ التَّيَمُّمُ مَعَهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ مِنَ الشُّرُوطِ ( سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَهِيَ ) أَيِ الْعَوْرَةُ ( لِلرَّجُلِ مَا تَحْتَ سُرَّتِهِ ) فَالسُّرَّةُ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ ( إِلَى تَحْتَ رُكْبَتَيْهِ ) فَالرُّكْبَةُ عَوْرَةٌ ( وَنَحْوُهُ الْأَمَةُ ) أَيِ مَا يَكُونُ عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ يَكُونُ عَوْرَةً مِنَ الْأَمَةِ ( مَعَ ظَهْرِهَا وَبَطْنِهَا ) فَإِنَّهُمَا فِي الرَّجُلِ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ وَفِيهَا عَوْرَةٌ ( وَنَحْوُهَا ) أَيِ الْأَمَةِ ( الْمَكَاتِبُ وَالْمُدَبَّرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ ) فِي كَوْنِ ظَهْرَيْنِ وَبَطْنَيْنِ أَيْضًا عَوْرَةٌ ( الْحُرَّةُ ) أَيِ جَمِيعِ أَعْضَانِهَا ( عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفْيُهَا وَقَدَمَيْهَا ) فَإِنَّهَا لَا تَجِدُ بَدَأً مِنْ مُزَاوَلَةِ الْأَشْيَاءِ يَدْيُهَا وَفِي كَفْيِهَا زِيَادَةُ ضَرُورَةٍ وَمِنْ الْحَاجَةِ إِلَى كَشْفِ وَجْهِهَا خُصُوصًا فِي الشَّهَادَةِ وَالْمُحَاكَمَةِ وَالنِّكَاحِ وَتَضَطُّرُّ إِلَى الْمَشْيِ فِي الطَّرَاقَاتِ وَظُهُورُ قَدَمَيْهَا خُصُوصًا الْفَقِيرَاتِ مِنْهُنَّ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى مَا قَالُوا { إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا } أَيِ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ وَالْجِبِلَّةُ عَلَى ظُهُورِهِ وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ ( يُفْسَدُ ) الصَّلَاةُ (

كَشَفُ رُبْعِ عُضْوٍ هُوَ عَوْرَةٌ غَلِيظَةٌ كَالْقُبُلِ وَالذُّبْرِ أَوْ خَفِيفَةٌ كَمَا عَدَاهُمَا ( مِنْ الْبَطْنِ وَالْفَخِذِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُفْسِدُهَا كَشْفُ نَصْفِهِ ، ذَكَرَ الْعَوْرَتَيْنِ إِشَارَةً إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ وَلِذَا قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَالْعَوْرَةُ الْغَلِيظَةُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْكَشْفِ الْمَنَاعِ أَنَّهُ مَقْدَارُ الرَّبْعِ أَوْ النِّصْفِ ( وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَهُ وَأُنْشِئَهُ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا قَالَ بَعْضُهُمُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثِيَانِ عُضْوٌ وَاحِدٌ ( وَرَأْسُهَا وَشَعْرُهَا ) أَيُّ شَعْرٍ رَأْسُهَا ( مُطْلَقًا ) أَيُّ النَّازِلِ وَغَيْرُهُ ( وَأُذُنُهَا وَتَدْيِيهَا الْمَتَدَلِّي ) اخْتِرَازٌ عَنِ التَّاهِضِ فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِلصَّدْرِ ( عُضْوٌ ) خَبَرٌ لِقَوْلِهِ وَكُلُّ ( انْكَشَفَتْ ) الْعَوْرَةُ ( أَوْ قَامَ ) الْمُصْلِي ( عَلَى نَجَسٍ مَنَاعٍ )

مِنْ جَوَازِ الصَّلَاةِ ( أَوْ ) قَامَ ( فِي صَفِّ النِّسَاءِ قَدَرٌ ) أَدَاءٌ ( رُكْنٌ ) أَيُّ زَمَانًا يُمَكِّنُ فِيهِ أَدَاءَ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ( فَسَدَتْ ) صَلَاتُهُ ( عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ) ؛ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ وَجَدَ فِيهَا ( وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( لَا ) تَفْسُدُ ( مَا لَمْ يُؤَدِّهِ ) أَيُّ الرُّكْنِ ؛ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ أَدَاءَ رُكْنٍ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَهُ وَلَمْ يُوْجَدْ ، قَيَّدَ بِقَدْرِ الدَّاءِ إِذْ لَوْ أَدَّى رُكْنًا مَعَ الْإِنْكَشَافِ فَسَدَتْ اتِّفَاقًا ، وَلَوْ لَمْ يَلْبِثْ جَازَتْ اتِّفَاقًا .

( قَوْلُهُ سَتَرُ الْعَوْرَةِ ) قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ سُمِّيَتْ عَوْرَةٌ لِقُبْحِ ظَهْوَرِهَا لِعِصِّ الْأَبْصَارِ عَنْهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعَوْرِ وَهُوَ النِّقْصُ وَالْعَيْبُ وَالْقُبْحُ وَمِنْهُ عَوْرُ الْعَيْنِ وَالْكَلِمَةُ الْعَوْرَاءُ الْقَيْحَةُ ، وَحَدُّ السَّتْرِ أَنْ لَا يُرَى مَا تَحْتَ السَّائِرِ حَتَّى لَوْ كَانَ يَصِفُهُ لَا يَجُوزُ وَأُطْلِقَ السَّتْرَ فَشَمِلَ مَا لَا يَحِلُّ لِبَسِّهِ فَتَصَحَّحَ الصَّلَاةُ بِهِ وَيَأْتِمُ مَعَ وَجْدَانِ غَيْرِهِ وَلِزُومِ السَّتْرِ وَلَوْ مُنْفَرِدًا بَيْتٍ مُظْلِمٍ ، وَإِنْ كَانَ السَّائِرُ لَا يَحْجُبُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى فَتَارِكُهُ يَرَاهُ سُبْحَانَهُ عَادِمُ الدَّادِ وَاللَّازِمُ سَتْرُ جَوَانِبِ الْعَوْرَةِ وَأَعْلَاهَا عَنْ غَيْرِهِ لَا عَنْ نَفْسِهِ حَتَّى لَوْ رَأَاهَا مِنْ زَيْقِهِ أَوْ أَفْكَنَ أَنْ يَرَاهَا فَإِنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَإِمْكَانُ رُؤْيَيْهَا مِنْ أَسْفَلٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَالْمُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ فِي قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَعِمَامَةٍ وَتُكْرَهُ فِي السَّرَاوِيلِ مُتَفَرِّدَةً كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ مَعَ ظَهْوَرِهَا وَبَطْنِهَا ) أَقُولُ وَالْجَنْبُ تَبَعٌ لِلْبَطْنِ وَالْبَطْنُ مَا لَانَ مِنَ الْمُقَدِّمِ وَالظَّهْرُ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْمُؤَخَّرِ . ( قَوْلُهُ وَكَفَيْهَا ) عَبَّرَ بِالْكَفِّ دُونَ الْبَيْدِ كَمَا وَقَعَ فِي الْمُحِيطِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالْبَاطِنِ وَأَنَّ ظَاهِرَ الْكَفِّ عَوْرَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَفِي مُخْتَلِفَاتِ قَاضِي خَانَ ظَاهِرُ الْكَفِّ وَبَاطِنُهُ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ إِلَى الرُّسْعِ وَرَجَّحَهُ فِي شَرْحِ الْمُئَنِيَةِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

إِلَخْ لَكِنْ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ .

وَأَمَّا الذَّرَاعُ فَقَدْ أَبِي يُوسُفَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ وَاخْتَارَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ لِلْحَاجَةِ إِلَى كَشْفِهِ لِلْخِدْمَةِ ، وَلِأَنَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ الظَّاهِرَةِ وَهُوَ السَّوَارُ ، وَصَحَّحَ فِي الْمَبْسُوطِ أَنَّهُ عَوْرَةٌ وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ لَا خَارِجَهَا وَالْمَذْهَبُ مَا فِي الْمُتُونِ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ

الرِّوَايَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُئَنِيَةِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَقَدَمَيْهَا ) هَذَا فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ . ( قَوْلُهُ وَيُرْوَى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ ) أَقُولُ صَحَّحَهُ الْأَفْطَعُ وَقَاضِي خَانَ وَاخْتَارَهُ الْإِسْبِجَابِيُّ وَالْمَرْغِينَانِيُّ وَصَحَّحَ صَاحِبُ الْإِخْتِيَارِ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فِي الصَّلَاةِ بِخِلَافِ خَارِجِهَا وَرَجَّحَ فِي شَرْحِ الْمُئَنِيَةِ كَوْنَهُ عَوْرَةً مُطْلَقًا ، كَذَا فِي الْبَحْرِ لَكِنْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَدَمَيْنِ لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ .

(قَوْلُهُ وَكُلٌّ مِنْ ذِكْرِهِ وَأُثْبِتِيهِ) بَلَا ضَمٍّ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَكَذَا كُلٌّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَلْتَيْنِ عَوْرَةٌ وَالدُّبُرُ تَالِثُهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ لَابِنِ الشَّحْنَةِ قَوْلُهُ : أَيُّ النَّازِلِ وَغَيْرُهُ هُوَ الْمُخْتَارُ لَكِنْ قَالَ قَاضِي خَانَ انْكَشَفَ رُبْعٌ مِنْ شَعْرِ الْمَرْأَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهَا وَالْمُعْتَبَرُ فِي إِفْسَادِ الصَّلَاةِ انْكَشَافُ مَا فَوْقَ الْأُذُنَيْنِ لَا مَا تَحْتَهُمَا هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي حُرْمَةِ النَّظَرِ سَوَى مَا بَيْنَهُمَا هُوَ الصَّحِيحُ اهـ .

وَلَمْ يَعْزُضْ لِلرُّكْبَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَبِعَ لِلْفَخْدِ ؛ لِأَنَّهَا مُلْتَقَى الْعِظَمَاتِ لَا عُضْوٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَكَعَبُ الْمَرْأَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ، كَذَا فِي الْفَتَاوَى .

اهـ .

(قَوْلُهُ انْكَشَفَتِ الْعَوْرَةُ) الْمُرَادُ بِهِ الْمَانِعُ مِنْهَا ، وَإِنْ وَقَعَ الْانْكَشَافُ عَلَى مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الْعَوْرَةِ يُجْمَعُ فَإِنْ بَلَغَ رُبْعَ أَذْنَى عُضْوٍ مِنْهَا مَنَعَ جَوَازَ الصَّلَاةِ كَمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي الزِّيَادَاتِ .  
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ بِالْأَجْزَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْأُذُنَيْنِ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ الْقَلِيلَ يَمْنَعُ ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ رُبْعَ الْمُنْكَشَفِ ، بَيَانُهُ أَنَّهُ لَوْ انْكَشَفَ نِصْفُ ثَمَنِ الْفَخْدِ مِثْلًا وَنِصْفُ ثَمَنِ الْأُذُنِ يَبْلُغُ رُبْعَ الْأُذُنِ وَأَكْثَرُ وَلَمْ يَبْلُغْ رُبْعَ جَمِيعِ الْعَوْرَةِ الْمُنْكَشَفَةِ

وَمِثْلُهُ نِصْفُ عَشْرِ كُلِّ وَبُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ الْقَدْرُ يُخَالِفُ الْقَاعِدَةَ اهـ .  
وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ وَرَدَّهُ تَلْمِيزُهُ الْعَلَامَةَ ابْنَ الشَّحْنَةِ فِي شَرْحِهِ لِمَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ فَقَالَ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ الزِّيَادَاتِ الَّذِي قَدَّمَاهُ وَبِهِ يَسْتَقِيمُ مَا قَالَ مَوْلَانَا بِدِيْعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا نَصُّ أَيٍّ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ ضَابِطُ الْمَنْهَبِ عَلَى أَمْرَيْنِ النَّاسُ عَنْهُمَا غَافِلُونَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْجَمْعُ بِالْأَجْزَاءِ كَالْأَسْدَاسِ وَالْأَتْسَاعِ بَلْ بِالْمِقْدَارِ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُنْكَشُوفَ لَوْ كَانَ قَدْرُ رُبْعٍ أَصْغَرَهَا مِنَ الْأَعْضَاءِ الْمُنْكَشُوفَةِ يَمْنَعُ الْجَوَازَ حَتَّى لَوْ انْكَشَفَ مِنَ الْأُذُنِ ثُسْعُهَا وَمِنَ السَّاقِ ثُسْعُهَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَشُوفَ قَدْرُ رُبْعِ الْأُذُنِ فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ لِلْجَمْعِ إِنَّمَا هُوَ بِالْمِقْدَارِ وَفِيهِ تَقْيُّ لِمَا ذَكَرَهُ شَارِحُ الْكَنَزِ مِنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ بِالْأَجْزَاءِ وَهُوَ كَلَامٌ مَدْخُولٌ فِيهِ بَيَانُهُ أَنَّ كَلَامَ الزَّيْلَعِيِّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَهَمَ أَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمُفْسِدَ إِنَّمَا هُوَ رُبْعُ الْمُنْكَشَفِ وَهَذَا خُلْفٌ ؛ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْانْكَشَافُ فِي عُضْوٍ وَاحِدٍ وَثَمَّةٌ يُعْتَبَرُ بِالْأَجْزَاءِ بَأَنِّ انْكَشَفَ مِنْ فَخْدِهِ مِثْلًا مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ .

وَأَمَّا فِي صُورَتِنَا فَالْانْكَشَافُ حَصَلَ فِي أَعْضَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَوْرَةٌ ، وَالْإِحْتِيَاطُ فِي إِعْتِبَارِ أَذْنَاهَا ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يُوجَدُ الْمَانِعُ فَيُنْظَرُ إِلَى مِقْدَارِ الْمُنْكَشَفِ مِنْ جَمِيعِهَا فَإِنْ بَلَغَ قَدْرُ رُبْعٍ أَصْغَرَهَا حَكَمْنَا بِالْفُسَادِ أَخْذًا بِالْإِحْتِيَاطِ وَالْأَلَمِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ مَعَ انْكَشَافِ قَدْرِ رُبْعِ عُضْوٍ هُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْمُنْكَشَفِ وَأَنَّهُ خِلَافُ الْقَاعِدَةِ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَهَذَا لَازِمٌ عَلَى الْإِعْتِبَارِ بِالْأَجْزَاءِ الَّذِي ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ

نِصْفُ ثَمَنِ الْفَخْدِ وَنِصْفُ ثَمَنِ الْبُطْنِ وَنِصْفُ ثَمَنِ الْأُذُنِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِبَارُ بِالْأَجْزَاءِ لَا يَبْلُغُ رُبْعًا وَمِنْ حَيْثُ الْإِعْتِبَارُ بِالْمِقْدَارِ يَبْلُغُ قَدْرُ رُبْعِ عُضْوٍ كَامِلٍ مِنْهَا وَهُوَ الْأُذُنُ فَيَلْزِمُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ مَعَ انْكَشَافِ قَدْرِ رُبْعِ عُضْوٍ تَامٍ هُوَ عَوْرَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْمُنْكَشَفِ وَلَا قَائِلَ بِهِ وَفِيهِ تَرْكُ الْإِحْتِيَاطِ وَالْعَجَبُ مِنْ شَيْخِنَا الْمُحَقِّقِ كَيْفَ تَبِعَهُ عَلَيْهِ وَأَقْرَهُ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ مَنْصُوصِ مُحَمَّدٍ .

وَقَوْلُهُمْ إِنَّ جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ فِي الْانْكَشَافِ كَعُضْوٍ وَاحِدٍ الْمُرَادُ بِهِ فِي الْإِعْتِبَارِ الْجَمْعُ لَا فِي إِعْتِبَارِ رُبْعِ مَجْمُوعِهَا فَتَأَمَّلْهُ مُمَعِّنًا فِيهِ النَّظَرُ وَاللَّهُ الْهَادِي لِلصَّوَابِ اهـ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ مِنَ الشُّرُوطِ ( اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِلْمَكِّيِّ ) إِجْمَاعًا حَتَّى لَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ بِحَيْثُ لَوْ أَزِيلَ الْجُدْرَانُ وَقَعَ الِاسْتِقْبَالُ عَلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ .

( وَ ) اسْتِقْبَالُ ( جِهَتِهَا لِغَيْرِهِ ) وَهُوَ الْآفَاقِيُّ فَإِنَّ الْمَوَانِعَ لَوْ أَزِيلَتْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَقَعَ الِاسْتِقْبَالُ عَلَى عَيْنِهَا بَلْ عَلَى جِهَتِهَا فِي الصَّحِيحِ إِذْ لَيْسَ التَّكْلِيفُ إِلَّا بِحَسَبِ الْوُسْعِ ، وَقِيلَ يَجِبُ عَلَى الْآفَاقِيِّ أَيْضًا اسْتِقْبَالُ عَيْنِهَا قَالُوا فَإِنَّهُ الْخِلَافُ تَظْهَرُ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ فَعِنْدَهُ يَشْتَرُطُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا وَجْهَتُهَا أَنْ يَصِلَ الْخَطُّ الْخَارِجُ مِنْ جَبِينِ الْمُصَلِّي إِلَى الْخَطِّ الْمَارِّ بِالْكَعْبَةِ عَلَى اسْتِقَامَةٍ بِحَيْثُ يَحْصُلُ قَائِمَتَانِ أَوْ نَقُولُ هُوَ أَنْ تَقَعَ الْكَعْبَةُ فِيمَا بَيْنَ خَطِّينِ يَلْتَقِيَانِ فِي الدِّمَاغِ فَيَخْرُجَانِ إِلَى الْعَيْنَيْنِ كَسَاقِيٍّ مِثْلَتْ كَذَا قَالَ التَّحْرِيرُ التَّفَازَانِيُّ فِي شَرْحِ الْكَشَافِ فَيَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْعَيْنِ انْحِرَافًا لَا يَزُولُ بِهِ الْمُقَابَلَةُ بِالْكَلِّيَّةِ جَازَ يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ فِي الظَّهْرِيَّةِ إِذَا تَيَاسَرَ أَوْ تَيَاسَرَ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْإِنْسَانِ مَقُوسٌ فَعِنْدَ التَّيَاسُرِ أَوْ التَّيَاسُرِ يَكُونُ أَحَدُ جَوَانِبِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَعَنْ بَعْضِ الْعَارِفِينَ أَنَّهُ قَالَ قِبْلَةُ الْبَشَرِ الْكَعْبَةُ وَقِبْلَةُ أَهْلِ السَّمَاءِ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ وَقِبْلَةُ الْكُرُوبِيِّينَ الْكُرْسِيُّ وَقِبْلَةُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ الْعَرْشُ وَمَطْلُوبُ الْكُلِّ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى ، كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ( وَقِبْلَةُ الْعَاجِزِ ) عَنْ التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِجِهَتِهَا بِأَنْ خَافَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ أَوْ مَرَضٍ وَلَا يَجِدُ مَنْ يُحَوِّلُهُ إِلَيْهَا أَوْ كَانَ عَلَى خَشَبٍ فِي الْبَحْرِ ( جِهَةٌ قُدْرَتُهُ ) أَيِ يُصَلِّيَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرَ عَلَيْهَا ( وَيَتَحَرَّى الْمُصَلِّيُ ) التَّحَرَّى بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ

لِنَيْلِ الْمَقْصُودِ ( لِلِاسْتِيبَاحِ ) أَيِ اسْتِيبَاحِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ بِإِطْمَاسِ الْأَعْلَامِ أَوْ تَرَائِمِ الظَّلَامِ أَوْ تَطَامِّ الْعِمَامِ ( وَعَدَمِ الْمُخْبِرِ بِهَا ) فَإِنَّ الْأَصْحَابَ رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ تَحَرَّوْا وَصَلُّوا وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّحْرِيرُ دَلِيلُ الْجَوَازِ ( وَلَمْ يُعَدَّ ) الصَّلَاةُ ( إِنْ أَخْطَأَ ) ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوُسْعِ وَلَا وَسْعَ فِي إِصَابَةِ الْجِهَةِ حَقِيقَةً فَصَارَتْ جِهَةُ التَّحَرِّيِّ هُنَا كَجِهَةِ الْكَعْبَةِ لِلْغَائِبِ عَنْهَا ، وَقَدْ قِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى { فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ } أَيِ قِبْلَةَ اللَّهِ تَرَكْتَ فِي الصَّلَاةِ حَالَ الْاسْتِيبَاحِ ( وَفَسَدَتْ إِنْ شَرَعَ ) فِيهَا ( بَلَا تَحَرَّى ) ؛ لِأَنَّ قِبْلَتَهُ جِهَةٌ تَحَرِّيٌّ وَلَمْ يُوَجَدْ ( وَإِنْ عَلِمَ فِيهَا ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ ( إِصَابَتَهُ ) ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ فَاسِدٌ وَحَالُهُ بَعْدَ الْعِلْمِ أَقْوَى مِنْ حَالِهِ قَبْلَهُ ( وَلَوْ عَلِمَ ) إِصَابَتَهُ ( بَعْدَهَا ) أَيِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ( صَحَّتْ ) صَلَاتُهُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ لِغَيْرِهِ لَا يُعْتَبَرُ حُصُولُهُ بَلْ حُصُولُ الْغَيْرِ كَالسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ ( وَلَوْ عَلِمَ خَطَأَهُ فِيهَا ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ ( أَوْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ ) بَعْدَ الشُّرُوعِ بِالتَّحَرِّيِّ ( اسْتَدَارَ ) فِي الْأَوَّلِ إِلَى جِهَةِ الصَّوَابِ وَفِي الثَّانِي إِلَى جِهَةِ تَحَوُّلِ رَأْيِهِ إِلَيْهَا ( تَحَرَّى كُلٌّ ) مِنْ الْمُصَلِّينَ ( جِهَةً ) يَعْنِي أَنَّ رَجُلًا أَمْ قَوْمًا فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَتَحَرَّى وَصَلَّى إِلَى جِهَةٍ وَتَحَرَّى الْقَوْمُ وَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى جِهَةٍ ( إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ) الْمُقْتَدِي ( مُخَالَفَةً إِمَامِهِ وَلَمْ يَقْدَمْهُ ) أَيِ الْمُقْتَدِي الْإِمَامَ فِي الْوَاقِعِ ( جَازَ ) فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ قِبْلَتَهُمْ جِهَاتٌ تَحَرَّيْهِمْ وَلَمْ تَضُرَّهُ الْمُخَالَفَةُ كَجَوْفِ الْكَعْبَةِ ( وَإِلَّا ) أَيِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِإِمَامِهِ أَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ

فِي الْوَاقِعِ ( فَلَا ) يَجُوزُ فِعْلُهُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ اعْتَمَدَ إِمَامُهُ عَلَى الْخَطِّ بِخِلَافِ جَوْفِ الْكَعْبَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ قِبْلَةٌ . وَأَمَّا الثَّانِي فَلِتَرْكِهِ فَرْضَ الْمَقَامِ كَمَا إِذَا وَقَعَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْوَقَايَةِ بِقَوْلِهِ وَهُمْ خَلْفُهُ بَيَانُ كَوْنِهِمْ خَلْفَهُ فِي الْوَاقِعِ لَا أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ خَلْفُهُ فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَى التَّسَاهُلِ كَمَا حَمَلَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَيْهِ نَعَمْ فِي قَوْلِهِ لَا لِمَنْ عِلْمٌ تَسَاهُلٌ ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ بِحَالِهِ لَا يُفِيدُ عَدَمَ الْجَوَازِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ مُخَالَفَتَهُ لِلْإِمَامِ وَلِهَذَا غَيَّرْتُ الْعِبَارَةَ إِلَى مَا تَرَى .



( قَوْلُهُ اسْتَقْبَالَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِلْمَكِّيِّ إِجْمَاعًا ) أَقُولُ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْمُشَاهِدَ لِلْكَعْبَةِ وَغَيْرَهُ وَلِذَا فَرَعَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ

إِلْحَ وَلَيْسَ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ فِي حَقِّ الْمُشَاهِدِ لِلْكَعْبَةِ أَمَّا مَنْ بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَهَا حَائِلٌ فَلَا إِجْمَاعَ عَلَى اشْتِرَاطِ عَيْنِهَا فِي حَقِّهِ بَلْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ كَالْغَائِبِ لِلزُّومِ الْحَرَجِ فِي إِزَامِ حَقِيقَةِ الْمُسَامَاةِ فِي كُلِّ بَقْعَةٍ يُصَلِّي فِيهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبُرْهَانِ ، وَلَوْ كَانَ الْحَائِلُ أَصْلِيًّا كَالْجَبَلِ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْتَنِدَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَصْعَدَهُ لِيَصِلَ إِلَى الْيَقِينِ قَالَ الْكَمَالُ وَعِنْدِي فِي جَوَازِ التَّحَرِّيِّ مَعَ إِمْكَانِ صُعودِهِ إِشْكَالٌ ؛ لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الدَّلِيلِ الظَّنِّيِّ وَتَرْكِ الْقَاطِعِ مَعَ إِمْكَانِهِ لَا يَجُوزُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ فَعِنْدَهُ يُشْتَرَطُ ) يَعْنِي عِنْدَ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ اسْتِقْبَالِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ يُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْاسْتِقْبَالِ وَالْقَائِلُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجُرْجَانِيُّ لَكِنْ قَالَ قَاضِي خَانَ أَمَّا اشْتِرَاطُ نِيَّةِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْمَحْرَابِ لَا يُشْتَرَطُ ، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي فِي الصَّخْرَاءِ يُشْتَرَطُ فَإِذَا نَوَى الْقِبْلَةَ أَوْ الْكَعْبَةَ أَوْ الْجِهَةَ جَازَ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِجِهَتِهَا ) يَعْنِي أَوْ بِعَيْنِهَا .

( قَوْلُهُ بَأَنْ خَافَ )

إِلْحَ ( أَقُولُ لَوْ قَالَ كَانَ خَافَ لَكَانَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا حَصَرَ فِيمَا ذَكَرَهُ لِحَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ دَابَّتُهُ فِي الْفَرْضِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي الْفَتْحِ لَوْ كَانَ عَلَى الدَّابَّةِ يَخَافُ التَّزُولَ لِلطِّينِ وَالرَّدْعَةَ يَسْتَقْبِلُ قَالَ فِي الظَّهْرِيَّةِ وَعِنْدِي هَذَا إِذَا كَانَتْ وَاقِفَةً فَإِنْ كَانَتْ سَاطِرَةً يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ وَلِقَائِلِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ كَوْنِهِ لَوْ أَوْقَفَهَا لِلصَّلَاةِ خَافَ الْإِثْقَاعَ عَنِ الرُّفْقَةِ أَوْ لَا يَخَافُ فَلَا يَجُوزُ فِي

الثَّانِي إِلَّا أَنْ يُوقَفَهَا وَيَسْتَقْبِلَ كَمَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي التَّيَمُّمِ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ مَضَى إِلَى الْمَاءِ تَذَهَبُ الْقَافِلَةُ وَيَنْقُطِعُ جَازٌ وَإِلَّا ذَهَبَ إِلَى الْمَاءِ وَاسْتَحْسَنُوهَا ا هـ .

أَوْ كَانَتْ الدَّابَّةُ جَمُوحًا لَا يُمْكِنُهُ الرُّكُوبُ لَوْ نَزَلَ إِلَّا بِمُعِينٍ أَوْ شَيْخًا وَلَا يَجِدُ الْمُعِينَ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ أَوْ تَطَامُّ الْعِمَامِ ) بِالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ عَلَى ظَنِّهِ بِالْمُعْجَمَةِ هَذَا لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ وَإِلَّا فَهُوَ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ لَا الطَّاءِ الْمُشْأَلَةِ ا هـ .

لَمَّا قَالَ فِي الصَّحَاحِ وَكُلُّ شَيْءٍ كَثُرَ حَتَّى عَلَا وَغَلَبَ فَقَدْ طَمَّ يَطْمُ ، وَقَالَ أَيْضًا وَتَضَامُّ الْقَوْمُ إِذَا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ا هـ .

فَيَصِحُّ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ أَيْضًا .

( قَوْلُهُ وَعَدَمُ الْمُخْبِرِ بِهَا ) يَعْنِي إِذَا كَانَ حَاضِرًا عِنْدَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَهُ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُخْبِرُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسَافِرًا مِثْلَهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا لَمْ يَسْأَلْهُ وَتَحَرَّى وَصَلَّى فَإِنْ أَصَابَ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ سَأَلَهُ فَلَمْ يُخْبِرْهُ وَتَحَرَّى وَصَلَّى ثُمَّ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُصِبْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَيُّ التَّحَرِّيِّ مَعَ الْمَخَارِبِ وَفِي قَوْلِهِ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ طَلَبُ مَنْ يَسْأَلُهُ عِنْدَ الْإِشْتِبَاهِ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ لِلْمَسْجِدِ قَوْمًا مِنْ أَهْلِهِ مُقِيمِينَ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا حَاضِرِينَ فِيهِ وَقَدْ دَخَلَهُ وَهُمْ حَوْلَهُ فِي الْقَرْيَةِ وَجَبَ طَلَبُهُمْ لَيْسَ لَهُمْ قَبْلَ التَّحَرِّيِّ ا هـ .

لَكِنْ قَالَ فِي الْبَحْرِ .

وَفِي قِتَاوَى قَاضِي خَانَ رَجُلٌ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ بِالتَّحْرِي فَتَبَيَّنَ خَطْوُهُ جَارَتْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْرَعَ أَبْوَابَ

النَّاسِ لِلسُّؤَالِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَلَا تُعْرَفُ الْقِبْلَةُ بِمَسِّ الْجُدْرَانِ وَالْحِيطَانِ وَعَسَى يَكُونُ ثَمَّةَ مُؤَذِيَةٍ فَجَارَ لَهُ التَّحْرِي ١ هـ

قُلْتُ فَيَحْمِلُ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ عَلَى مَنْ دَخَلَ نَهَارًا لِدَفْعِ التَّعَارُضِ .

( قَوْلُهُ وَلَمْ يُعَدَّ أَنْ أَخْطَأَ ) هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ أَوْ صَلَّى فِي تَوْبٍ عَلَى ظَنِّ الطَّهَارَةِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ نَجَسٌ حَيْثُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ صَلَّى وَعِنْدَهُ أَنَّهُ نَجَسٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ طَهَارَتُهُ أَوْ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ أَوْ أَنَّ الْوَقْتَ لَمْ يَدْخُلْ فَظَهَرَ بِخِلَافِهِ لَا يُجْزِيهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ لَكِنْ رَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِ شَيْخِي عَلِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ مَعْرِيًّا إِلَى الْبِرَازِيَّةِ صَلَّى فِي تَوْبٍ عَلَى أَنَّهُ نَجَسٌ ثُمَّ بَانَ بِخِلَافِهِ جَارَ ، وَإِنْ صَلَّى عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ الْقِبْلَةِ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ لَا يَصُحُّ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَدَاءُ الصَّلَاةِ بِتَوْبٍ طَاهِرٍ ، وَقَدْ وَجَدَ وَالْوَاجِبُ التَّوَجُّهُ إِلَى مَا هُوَ قِبْلَةٌ عِنْدَهُ تَأْمَلْ .

١ هـ .

( قَوْلُهُ وَفَسَدَتْ إِنْ شَرَعَ فِيهَا بِلَا تَحَرٍّ ) فِيهِ تَسَامُحٌ نَذَكْرُهُ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ عَلِمَ فِيهَا إِصَابَتَهُ ) وَاصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ وَفِيهِ خِلَافٌ أَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ يَنْبِي عِنْدَهُ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ عَلِمَ إِصَابَتَهُ بَعْدَهَا صَحَّتْ ) أَقُولُ فِيهِ تَأْمَلْ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَكَّمَ بِفَسَادِ صَلَاتِهِ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ وَفَسَدَتْ إِنْ شَرَعَ بِلَا تَحَرٍّ ثُمَّ بِالصَّحَّةِ هُنَا وَالصَّلَاةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَنْصِفُ بِتَقْيِصَيْنِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ أَوْ شَكَّ وَلَمْ يَتَحَرَّ وَصَلَّى إِلَى جِهَةٍ مِنْ الْجِهَاتِ فَالْأَصْلُ هُوَ الْفَسَادُ فَإِنْ ظَهَرَ خَطْوُهُ بَيِّنٌ أَوْ بِالتَّحْرِي تَقَرَّرَ الْفَسَادُ ، وَإِنْ ظَهَرَ صَوَابُهُ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ أَجْرَأَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَكَّ وَبَنَى صَلَاتَهُ عَلَى ذَلِكَ احْتَمَلَ وَاحْتَمَلَ فَإِنْ ظَهَرَ الْخَطَأُ تَقَنَّنَا بِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ صَوَابٌ فَفِي الْإِبْتِدَاءِ لَمْ يُحْكَمْ بِالْجَوَازِ بِالشَّكِّ بَلْ

بِالْفَسَادِ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ فَإِذَا تَبَيَّنَ الصَّوَابُ بَطَلَ الْحُكْمُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ وَتَبَّتِ الْجَوَازُ مِنَ الْأَصْلِ ١ هـ .

أَوْ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ فَلَوْ صَلَّى مَنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ بِلَا تَحَرٍّ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ بَعْدَ الْفَرَاغِ أَنَّهُ أَصَابَ ١ هـ .

وَإِصْلَاحُ الْعِبَارَةِ بِاسْقَاطِ لَفْظَةِ إِنْ مِنْ قَوْلِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ فَيَقَالُ وَفَسَدَتْ إِنْ شَرَعَ فِيهَا بِلَا تَحَرٍّ وَعَلِمَ فِيهَا إِصَابَتَهُ الْخ .

( قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُقْتَدِي مُخَالَفَةَ إِمَامِهِ ) أَقُولُ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَصُرُّ الْمُقْتَدِي جِهَتَهُ بِجِهَةِ إِمَامِهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبُرْهَانِ وَالْكَنْزِ وَأَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ قَيْدِ كَوْنِهَا فِي الْمَفَازَةِ كَعَبْرِهِ لَكِنْ قَالَ فِي الْبَحْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ وَهِيَ فِي كِتَابِ الْأَصْلِ فَإِنَّهُ قَالَ لَوْ أَنَّ جَمَاعَةً صَلَّوْا فِي الْمَفَازَةِ عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْقِبْلَةِ الْخ ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَشَرَطَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَفَازَةِ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَحْرِيَّ لَا يَجُوزُ فِي الْقَرْيَةِ وَالْمِصْرِ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ ، وَقَدْ أَسْلَفْنَاهُ ١ هـ .

وَذَكَرْتُهُ قَرِيبًا .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِإِمَامِهِ ) أَيُّ حَالٍ اقْتَدَاهُ فَسَدَتْ وَأَيْضًا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ ذَكَرَ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا عَنْ الْخُلَاصَةِ .

( تَنْبِيْهٌ ) : يُؤْخَذُ مِمَّا قَدْ مَنَاهُ أَنَّ الْأَعْمَى لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ إِمْسَاسُ الْمِحْرَابِ كَمَا تَقُولُهُ الشَّافِعِيَّةُ بَلْ حَالُهُ عِنْدَنَا كَغَيْرِهِ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ مِنَ الشُّرُوطِ ( النَّيَّةُ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ } ( وَهِيَ الْإِرَادَةُ ) وَهِيَ صِفَةٌ مِنْ شَأْنِهَا تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ عَلَى الْآخَرِ ( لَا الْعِلْمُ ) قَالَ فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ فِي صَلَاتِهِ إِذَا عَلِمَ آيَةَ صَلَاةٍ يُصَلِّي قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْقَدَرُ نِيَّةٌ ، وَكَذَا فِي الصَّوْمِ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ نِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ الْعِلْمِ ، أَلَا يَرَى أَنَّ مَنْ عَلِمَ الْكُفْرَ لَا يَكْفُرُ ، وَلَوْ نَوَاهُ يَكْفُرُ وَالْمُسَافِرُ إِذَا عَلِمَ الْإِقَامَةَ لَا يَصِيرُ مُقِيمًا ، وَلَوْ نَوَاهَا يَصِيرُ مُقِيمًا .

وَفِي الْهِدَايَةِ النَّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ وَالشَّرْطُ أَنْ يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ أَيَّ صَلَاةٍ يُصَلِّي أَمَّا الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ فَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ وَيَحْسُنُ ذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ عَزَمَتِهِ وَاعْتِرَاضِ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا نَزْعٌ إِلَى تَفْسِيرِ النَّيَّةِ بِالْعِلْمِ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَأُجِيبَ بِأَنَّ مُرَادَهُ أَنْ يَجْزِمَ تَخْصِيصَ الصَّلَاةِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا وَيُمَيِّزُهَا عَنْ فِعْلِ الْعَادَةِ إِنْ كَانَتْ نَفْلًا وَعَمَّا يُشَارِكُهَا فِي أَحْصَ أَوْصَافِهَا وَهِيَ الْفَرْضِيَّةُ إِنْ كَانَتْ فَرْضًا ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ وَالتَّمْيِيزَ بِدُونِ الْعِلْمِ لَا يَتَصَوَّرُ أَقُولُ هَذَا الْجَوَابُ يُقَوِّي الْإِعْتِرَاضَ وَلَا يَذْفَعُهُ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ عِلْمٌ خَاصٌّ بِلِ الصَّوَابِ فِي الْجَوَابِ أَنَّ مُرَادَهُ بَيَانُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي النَّيَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِرَادَةُ عَمَلُ الْقَلْبِ لِلزَّامِ لِلْإِرَادَةِ وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ بِدَاهَةِ أَيِّ صَلَاةٍ يُصَلِّي وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْجَوَابِ إِلَّا بِتَأَمُّلٍ لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهُ وَلَا عِبْرَةٌ بِالذِّكْرِ اللَّسَانِيِّ فَمَبْنَى كُلِّ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ وَالْجَوَابِ الْغَفْلَةُ عَنْ قَوْلِهِ أَمَّا الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ فَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ ( وَالتَّلَفُّظُ مُسْتَحَبٌّ ) لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِحْضَارِ الْقَلْبِ لِاجْتِمَاعِ الْعَرِيْمَةِ ( وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا ) أَيِ

النِّيَّةِ وَبَيْنَ التَّحْرِيمَةِ ( بَغَيْرِ لَانٍ لِلصَّلَاةِ ) كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَنَحْوِهِمَا .

وَأَمَّا نَحْوُ الْوُضُوءِ وَالْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَضُرُّهُ ( وَوَقْتُهَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُقَارَنَ الشَّرُوعُ ) بِأَنْ يَصِلَ بِالتَّحْرِيمَةِ هَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، ( وَقِيلَ تَصَحُّ ) النَّيَّةُ ( مَا دَامَ ) الْمُصَلِّي ( فِي الشَّاءِ ، وَقِيلَ ) تَصَحُّ ( قَبْلَ الرُّكُوعِ ، وَقِيلَ ) تَصَحُّ ( قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِهِ ) عَنْ الرُّكُوعِ وَقَائِدَةُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ الْمُصَلِّي إِذَا غَفَلَ عَنْ النَّيَّةِ أَمَكَنَ لَهُ التَّدَارُكُ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ ( لَا بُدَّ لِمُصَلِّ الْفَرَضِ ) كَالرُّوَاقِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ .

( وَالْوَاجِبِ ) كَالْوُتْرِ وَصَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجِنَازَةِ وَنَحْوِهَا ( مِنْ تَعْيِينِهِ ) لِيَمْتَّازَ كُلُّ مِنْهَا عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي أَحْصَ أَوْصَافِهِ وَهُوَ الْفَرْضِيَّةُ أَوْ الْوُجُوبُ ( دُونَ ) تَعْيِينِ ( عَدَدِ رَكَعَاتِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَوَى الظُّهْرَ مَثَلًا فَقَدْ نَوَى عَدَدَ الرُّكُوعَاتِ وَالْخَطَأُ فِي عَدْدِهَا لَا يَضُرُّ حَتَّى لَوْ نَوَى الْفَجْرَ أَرْبَعًا أَوْ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا جَازَ وَتَلْعُو نِيَّةُ التَّعْيِينِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( بِخِلَافِ الْمُتَنَفَّلِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لِمُصَلِّي الْفَرَضِ فَإِنْ مُطْلَقَ النَّيَّةِ كَافٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَذْنَى أَنْوَاعِ الصَّلَاةِ فَيَنْصَرِفُ مُطْلَقَ النَّيَّةِ إِلَيْهِ ( وَلَوْ ) كَانَ ذَلِكَ النَّفْلُ ( التَّرَاوِيحُ أَوْ السُّنَنُ الْمُؤَكَّدَةُ ) فَإِنْ مُطْلَقَ النَّيَّةِ كَافٍ فِيهِمَا أَيْضًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّهَا نَوَافِلُ فِي الْأَصْلِ ( فَفِي الْفَرَضِ ) تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ لَا بُدَّ لِمُصَلِّي الْفَرَضِ إِنْ كَانَ يَعْنِي يَنْوِي فِي الْفَرَضِ ( ظُهْرَ الْيَوْمِ ) مَثَلًا ، وَلَوْ نَوَى ظُهْرَ الْوَقْتِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ جَازَ لَوْجُودِ التَّعْيِينِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ خَرَجَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْوَقْتِ حِينَئِذٍ غَيْرُ الظُّهْرِ ( وَلَوْ ) نَوَى ( فَرَضَ الْوَقْتِ جَازَ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ )

لِلْإِخْتِلَافِ فِي فَرَضِ الْوَقْتِ فِيهَا ( فَفِيهَا صَلَاتُهَا ) أَيِ يَنْوِي فِي الْجُمُعَةِ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ ( وَالْأَحْوَطُ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا الظُّهْرَ ) أَيِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ سُنَّتِهَا ( فَإِنَّمَا نَوَيْتُ ) أَنْ أُصَلِّيَ ( آخِرَ ظُهْرٍ أَذْرَكْتُ وَقْتَهُ وَلَمْ أُصَلِّ بَعْدَهُ ) ؛ لِأَنَّ

الْجُمُعَةِ الَّتِي صَلَّاهَا إِنْ لَمْ تَجْزُ فَعَلَيْهِ الظُّهْرُ ، وَإِنْ جَازَتْ أَجْزَأَتْهُ الْآرَبُ عَنْ ظُهُرٍ فَانْتِ عَلَيْهِ ( ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا بِنِيَّةِ السُّنَّةِ ) ؛ لِأَنَّهَا أَحْسَنُ مِنْ مُطْلَقِ النَّيَّةِ ( وَ ) يَنْوِي ( فِي الْوُثْرِ صَلَاتَهُ ) أَيِ الْوُثْرِ ( لَا الْوَاجِبِ ) لِلَاخْتِلَافِ فِي وَجُوبِهِ ( وَ ) يَنْوِي ( فِي ) صَلَاةِ ( الْجَنَازَةِ الصَّلَاةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَالِدْعَاءَ لِهَذَا الْمَيِّتِ ، وَإِنْ اشْتَبَهَ ) أَنَّهُ ذَكَرَ أَوْ أَتَى ( قَالَ ) نَوَيْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ، ( وَ ) يَنْوِي ( فِي قَضَاءِ النَّفْلِ ) الَّذِي شَرَعَ فِيهِ فَأَفْسَدَهُ ( قَضَاءَهُ ) أَيِ قَضَاءِ قَلْبِ أَفْسَدَهُ .

( وَ ) يَنْوِي ( فِي الْعِيدِ صَلَاتَهُ ) أَيِ صَلَاةِ الْعِيدِ ( الْمُقْتَدِي ) بِالْإِمَامِ ( يَنْوِي صَلَاتَهُ ) أَيِ صَلَاةِ نَفْسِهِ ( وَ ) يَنْوِي ( اقْتِدَاءَهُ بِالْإِمَامِ ) إِذْ يُلْزِمُهُ الْفَسَادُ مِنْ جِهَةِ إِمَامِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّزَامِ ، وَلَوْ نَوَاهُ حِينَ وَقَفَ الْإِمَامُ مَوْقِفَ الْإِمَامَةِ جَازَ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ ، وَلَوْ نَوَى الْإِقْدَاءَ بِهِ وَلَمْ يُعَيِّنِ الظُّهْرَ أَوْ نَوَى الشَّرُوعَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْزئُهُ وَيَنْصَرِفُ إِلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ وَالْأَفْضَلُ لِلْمُقْتَدِي أَنْ يَقُولَ اقْتَدَيْتُ بِمَنْ هُوَ إِمَامِي أَوْ بِهَذَا الْإِمَامِ ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْأَفْضَلُ لِلْمُقْتَدِي أَنْ يَنْوِيَ الْإِقْدَاءَ بَعْدَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ لِيَكُونَ مُقْتَدِيًا بِالْمُصَلِّي أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ إِذَا كَانَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِقْدَاءَ بَعْدَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْأَفْضَلُ تَكْبِيرَ الْمُقْتَدِي بَعْدَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ ؛

لِأَنَّ التَّكْبِيرَةَ إِمَّا مُقَارَنَ بِالنِّيَّةِ أَوْ مُتَأَخِّرَ عَنْهَا وَسَيَأْتِي أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْقَوْمُ مَعَ الْإِمَامِ .  
( وَ ) يَنْوِي الْإِمَامُ ( صَلَاتَهُ فَقَطْ ) لَا إِمَامَةَ الْمُقْتَدِي ( إِذَا أَمَّ الرَّجَالُ وَاخْتَلَفَ فِي النَّسَاءِ إِذَا لَمْ تَقْتَدِ مُحَاضِيَةً ) .  
وَأَمَّا إِذَا اقْتَدَتْ مُحَاضِيَةً لِرَجُلٍ فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهَا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامُ إِمَامَتَهَا وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةُ تَحْقِيقٍ فِي مَسْأَلَةِ الْمُحَاضَاةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ } ) ، كَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصُولِيْنَ ذَكَرُوا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قِبَلِ ظَنِّي الثُّبُوتِ وَالِدَّلَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ مُشْتَرِكٌ الدَّلَالَةِ فَيُعِيدُ السُّنَنَةَ وَالِاسْتِحْبَابَ لَا الْإِفْتِرَاضَ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ بَلِ الصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ )

إِلْحَ ( لَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ يَنْزِعُ أَيْضًا إِلَى تَفْسِيرِ النَّيَّةِ بِالْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ النَّيَّةَ الَّتِي هِيَ الْإِرَادَةُ بِعَمَلِ الْقَلْبِ وَفَسَّرَهُ بِأَنْ يَعْلَمَ بِدَاهَةِ أَيِّ صَلَاةٍ يُصَلِّي بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الْهَدَايَةِ وَالشَّرْطُ أَنْ يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ لَيْسَ تَفْسِيرُ الْإِرَادَةِ لِيَلْزَمَ مَا قِيلَ بَلِ هُوَ شَرْطٌ لِتَحَقُّقِ تِلْكَ الْإِرَادَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الشَّرْطَ غَيْرَ الْمَشْرُوطِ فَلَا يَتَأَيَّ نَسْبُهُ مَا ذَكَرَ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ غَيْرَ الظَّاهِرِ وَكَلَامُهَا ظَاهِرٌ .

( قَوْلُهُ وَالتَّلَفُظُ بِهَا مُسْتَحَبٌّ ) يَعْنِي طَرِيقَ حَسَنِ أَحَبِّهِ الْمَشَائِخُ لَا إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ بَلِ الْمُنْقُولُ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ { فَهَذِهِ بَدْعَةٌ حَسَنَةٌ عِنْدَ قَصْدِ جَمْعِ الْعَزِيمَةِ .  
( تَنْبِيْهٌ ) : لَمْ يُصَرِّحْ بِكَيْفِيَّةِ النَّيَّةِ وَفِي الْمَحِيطِ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ صَلَاةَ ، كَذَا فَيَسِّرُهَا لِي وَتَقْبَلُهَا مِنِّي وَهُوَ يُعِيدُ أَنَّ التَّلَفُظَ بِهَا يَكُونُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ لَا نَحْوَ نَوَيْتُ أَوْ أَنْوِي وَلَا يَخْفَى أَنَّ سُؤَالَ التَّوْفِيقِ وَالْقَبُولِ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ التَّلَفُظِ بِهَا يُذَكِّرُ فِي الْإِحْرَامِ لِلْحَجِّ لِكثْرَةِ مَشَاقِقِهِ وَطُولِ زَمَانِهِ وَلَا كَذَلِكَ

الصَّلَاةَ فَيَكُونُ صَرِيحًا فِي تَقْيِاسِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَفْهُومٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالْكَنْزِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ الصَّوْمُ بِالْحَجِّ فِي سُؤَالِ التَّيْسِيرِ كَالْقَبُولِ لَطُولِ زَمَانِهِ وَمَشَقَّتِهِ فَوْقَ الصَّلَاةِ .

(قَوْلُهُ وَالْمَشْنَى إِلَى الْمَسْجِدِ) يَعْنِي إِلَى مَقَامِ الصَّلَاةِ .

(قَوْلُهُ وَوَقَّتْهَا الْفَضْلُ

إِلَخ) يَعْنِي الْفَضْلُ مِمَّا شَمِلَهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَهُوَ عَدَمُ صِحَّتِهَا بِالنِّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ عَنِ التَّحْرِيمَةِ فَتَصِحُّ بِالْمُقَدَّمَةِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ أَجْنَبِيٍّ وَبِالْمُقَارَنَةِ لِلتَّحْرِيمَةِ وَالْأَفْضَلُ مِنْهُمَا الْمُقَارَنَةُ .

(قَوْلُهُ : وَقِيلَ تَصِحُّ النِّيَّةُ مَا دَامَ فِي الشَّاءِ) مَعْطُوفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ هُوَ مُقَابِلُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَهُوَ كَمَا قِيلَ إِنَّهَا تَصِحُّ بِالنِّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ عَنِ التَّحْرِيمَةِ وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنِ الْكَرَّحِيِّ أَنَّهَا تُعْتَبَرُ وَاحْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِهِ فَقِيلَ إِلَى التَّعَوُّذِ ، وَقِيلَ إِلَى الرُّكُوعِ ، وَقِيلَ إِلَى الرَّقْعِ مِنْهُ قِيَاسًا عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ (قَوْلُهُ كَالرُّوَاتِبِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ) الْكَافُ اسْتِصْصَائِيَّةٌ (قَوْلُهُ وَالْوَاجِبُ كَالْوَتْرِ) الْكَافُ لِلتَّمْثِيلِ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى قَوْلِهِ بَعْلَهَا وَنَحْوَهَا وَالْمُرَادُ بِنَحْوِهَا مَا أَوْجِبَهُ بِنَذْرٍ أَوْ إِفْسَادٍ وَرَكْعَتَا الطُّوَافِ هـ .

وَكَذَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ تَعْيِينِ السُّجُودِ لِلتَّلَاوَةِ لَا نِيَّةُ التَّعْيِينِ فِي السَّجَدَاتِ وَالْمُرَادُ بِاشْتِرَاطِ التَّعْيِينِ وَجُودُهُ عِنْدَ الشَّرُوعِ فَقَطْ حَتَّى لَوْ نَوَى فَرَضًا وَشَرَعَ فِيهِ ثُمَّ نَسِيَ فَطَنَهُ تَطَوُّعًا فَأَتَمَّهُ عَلَى أَنَّهُ تَطَوُّعٌ فَهُوَ فَرَضٌ مُسْقَطٌ ، وَكَذَا الْعَكْسُ وَيَكُونُ تَطَوُّعًا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ وَالْجَنَازَةِ) فِي عَدِّ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ تَسَامُحٌ .

(قَوْلُهُ وَالْخَطَأُ فِي عَدِّهَا لَا يَضُرُّ) أَقُولُ ، وَكَذَا فِي وَصْفِهَا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الذِّكْرَ بِاللِّسَانِ لَا مُعْتَبَرٌ بِهِ حَتَّى لَوْ

نَوَى الظُّهْرَ وَتَلَفَّظَ بِالْعَصْرِ كَانَ شَارِعًا فِي الظُّهْرِ .

(قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمُتَقَبَّلِ

إِلَخ) أَقُولُ وَالْكَافُاءُ بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ فِي التَّغْلِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(قَوْلُهُ فَإِنَّ مُطْلَقَ النِّيَّةِ كَافٍ فِيهِمَا أَيْضًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ) أَقُولُ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَالظَّرْفُ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا إِلَّا بِالتَّرَاوِيحِ وَالسُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ دُونَ التَّغْلِ لِمَا قُلْنَا أَنَّ التَّغْلَ مُتَّفَقٌ عَلَى مُطْلَقِ النِّيَّةِ فِيهِ لَكِنَّ الْإِحْتِيَاطَ فِي التَّرَاوِيحِ وَالسُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ النَّعْيِينَ ؛ لِأَنَّهُ صَحَّحَ عَدَمَ جَوَازِهَا بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لِمَا قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الظُّهَيْرِيَّةِ الْمُتَنَفَّلُ تَجُوزُ صَلَاتُهُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ ، وَكَذَا التَّرَاوِيحُ وَالسُّنَنِ كُلُّهَا عِنْدَ عَامَّةِ مَشَائِخِنَا ، وَقِيلَ الْأَصَحُّ أَنَّ التَّرَاوِيحَ وَالسُّنَنِ الْمُطْلَقَةَ لَا تَتَأَدَّى بِمُطْلَقِ النِّيَّةِ .

هـ .

(قَوْلُهُ يَعْنِي فِي الْفَرَضِ يَنْوِي ظُهْرَ الْيَوْمِ) أَقُولُ فَإِنَّ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِكَوْنِهِ ظُهْرَ الْيَوْمِ بَلْ قَالَ الظُّهْرُ لَا غَيْرَ اخْتَلَفَ فِيهِ

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُجْزئُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ نَوَى ظُهْرَ الْوَقْتِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ جَازَ) الْوَقْتُ فِيهَا كَمَا نَذَرُ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ خَرَجَ

إِلَخ) أَقُولُ وَعَدَمُ الْإِجْزَاءِ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْفَتْحِ هـ .

قُلْتُ وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ خُرُوجَ الْوَقْتِ أَجْزَأَهُ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ نَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ جَازَ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اعْتِقَادُهُ أَنَّهَا فَرَضُ الْوَقْتِ هـ .

أَيَّ فَتَجُوزُ بِنِيَّةِ فَرَضِ الْوَقْتِ ، وَكَذَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ وَالْأَحْوَطُ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا الظُّهْرَ) أَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ وَجُوبِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا نَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

سَرِي الدِّين عَنْ جَدِّهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْوَلِيدِ بْنِ الشَّحْنَةِ ١ هـ .  
وَقَالَ شَيْخُ أَسْتَاذِي الْعَلَّامَةُ

الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قُلْتُ يَتَعَيَّنُ تَقْيِيدُهُ بِمَا قَالَ حَفِيدُهُ أَنَّهُ عِنْدَ مُجَرِّدِ التَّوَهُّمِ أَمَّا عِنْدَ قِيَامِ الشَّكِّ  
وَالِاشْتِبَاهِ فِي صَحِّهَا أَيْ الْجُمُعَةِ وَعَلَى قَوْلٍ مَنْ يَعْتَقِدُ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الرَّابِعِ وَيُؤَيِّدُهُ تَغْيِيرُ  
التَّمَرُّتَشِيِّ بِلَا بُدٍّ ، وَكَذَا قَوْلُ الْفَقِيهِ ١ هـ .

لَكِنْ لَا يُفْتَى بِهَذِهِ الصَّلَاةِ لِلْعَوَامِّ الَّذِينَ يُخَافُ عَلَيْهِمُ الْوُقُوعُ فِي الْأَوْهَامِ سُئِلَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ الْحُلَوَانِيُّ عَنْ قَوْمٍ  
كُسَالَى عَادَتْهُمْ الصَّلَاةُ وَقَدْ طُلِعَ الشَّمْسُ أَيْمَنُوعُونَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لَا انْتَهَى فَلَا يُفْتَى بِهَا إِلَّا لِلْخَوَاصِّ ، وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ

( قَوْلُهُ أَيْ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّهَا تُصَلَّى قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ فِي نُورِ الشَّمْعَةِ  
لِلْمَقْدِسِيِّ .

( قَوْلُهُ قَبْلَ سُنَّتِهَا ) هَكَذَا فِي الْقُنْيَةِ وَتَدَاوَلَهُ الشُّرَاحُ .

وَفِي الظَّهْرِيَّةِ أَنَّهَا تَوْخَرُ عَنْ السُّنَّةِ ، وَكَذَا فِي الْحُجَّةِ وَلَكِنْ زَادَ فِيهَا أَنَّهُ يُصَلِّي بَعْدَهُ سُنَّةَ الْوَقْتِ رَكَعَتَيْنِ قَالَ  
الْعَلَّامَةُ الْمَقْدِسِيُّ فَيَصِيرُ مَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ عَشْرًا وَأَنْتَ أَذْرَى بِمَا هُوَ أَحْوَطُ وَأَحْرَى .

( تَنْبِيْهٌ ) : يُقْتَصَرُ عَلَى التَّشْهَدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى مِنْهُ وَلَا يَفْسُدُ بَرَكِهَا وَلَا تُسْتَفْتَحُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي ، وَاخْتَلَفُوا فِي  
الْقِرَاءَةِ قَالَ فِي الْقُنْيَةِ فَقِيلَ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ فِي الرَّابِعِ ، وَقِيلَ فِي الْأَوَّلَيْنِ كَالظُّهْرِ قَالَ مَجِيدُ الدِّينِ وَهُوَ  
اخْتِيَارِي وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ مَنْ يَقْضِي الصَّلَاةَ احْتِيَاظًا وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي أَنْ يُحْكَمَ فِيهَا رَأْيُهُ ١ هـ .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَقْدِسِيُّ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ أَنْ يَقْرَأَهُمَا فِي الرَّابِعِ يُقَيِّدُهُ كَلَامُ الظَّهْرِيَّةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ  
الْمُخْتَارُ وَاخْتَلَفَ فِي مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَصْرِ

كَمَا فِي الْقُنْيَةِ .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَقْدِسِيُّ وَلَا يَنْحَقُّ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ ثُمَّ قَالَ هَلْ يُؤْتَى لَهَا بِإِقَامَةٍ أَمْ لَا لَمْ أَطْلِعْ عَلَى مَنْ  
صَرَّحَ فِيهِ بِشَيْءٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ يَأْتِي بِالْإِقَامَةِ ، وَذَكَرَ مَا يُقَيِّدُهُ وَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِنُورِ  
الشَّمْعَةِ فِي بَيَانِ ظُهُرِ الْجُمُعَةِ فَعَلَيْكَ بِهِ قُلْتُ وَلَا يَجُوزُ الْإِفْتِدَاءُ فِيهَا بَلْ تُؤَدَّى عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلِذَا لَمْ  
يَذْكُرْهُ الْمَقْدِسِيُّ .

( قَوْلُهُ وَيَنْوِي إِفْتِدَاءَهُ بِالْإِمَامِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْجُمُعَةَ ، وَقَالَ قَاضِي خَانَ ، وَلَوْ نَوَى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يَنْوِ الْإِفْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ  
اخْتَلَفُوا فِيهِ بَعْضُهُمْ جَوَزَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ ١ هـ .

قُلْتُ فَعَلَى هَذَا صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ .

( قَوْلُهُ أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ )

إِلْخَ ( أَجِيبَ عَنْ الزَّيْلَعِيِّ بِأَنَّ مَا قَالَهُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبَيْنِ .

( قَوْلُهُ أَوْ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ ) الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ فِي عَنْهُ لِرُجُوعِهِ لِلنِّيَّةِ .

( قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ فِي النِّسَاءِ )

إِلْخَ ( أَقُولُ ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَالتَّبَيِّنِ قَالَ فِي الْكَافِي ، وَإِنَّمَا شَرِطَتْ نِيَّةَ الْإِمَامِ إِذَا تَمَّتْ مُحَاذِيَةٌ أَيْ إِذَا  
كَانَتْ الْمُحَاذَاةُ ثَابِتَةً زَمَانَ إِفْتِدَائِهَا بِهِ بِأَنْ قَامَتْ بِجَنْبِ رَجُلٍ خَلْفَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهَا تُلْزَمُ الَّذِي بِجَنْبِهَا فَسَادًا وَهُوَ

مَوْلَى عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ إِمَامِهِ فَيَتَوَقَّفُ مَا يَلْزِمُهُ عَلَى الزَّامِ كَمَا لَوْ وَقَفْتَ بِجَنْبِ الْإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِجَنْبِهَا رَجُلٌ زَمَانٌ اقْتَدَانِهَا بِهِ بِأَنْ قَامَتْ خَلْفَ الصُّفوفِ فِي رِوَايَةِ يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهَا بِلَا نِيَّةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا فُسَادَ فِي الْحَالِ ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَالتَّبَيِّنِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّ الْقِسَادَ ثَمَّ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ وَهَذَا الْقِسَادُ مُوَهُومٌ وَالْأَصْلُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ

نِيَّةِ الْإِمَامَةِ ، وَإِنَّمَا تَرَكْنَاهُ لِلْفُسَادِ الَّذِي يَعْتَرِي الْمُقْتَدِي وَلَمْ يُوجَدْ فَلَمْ تُشْتَرَطِ النِّيَّةُ فَصَحَّ الْإِقْدَاءُ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا تُلْزِمَ الْمَرْأَةُ أَحَدًا فَسَادًا فَإِنْ لَمْ تَقْدَمْ بَقِيَ اقْتِدَاؤُهَا عَلَى الصَّحَّةِ ، وَإِنْ تَقَدَّمتْ بَطُلَ اقْتِدَاؤُهَا لِقَوَاتِ الشَّرْطِ وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الْقِسَادُ مِنْ جِهَتِهَا تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى اخْتِيَارِهِ بِلَا اغْتِيَارِ الْأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّ ذَا مُقْضٍ إِلَى الْحَرَجِ اهـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِجَنْبِهَا رَجُلٌ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ فِي رِوَايَةٍ كَالْوَلِّ أَيْ كَمَا إِذَا أَتَمَّتْ مُحَاذِيَةً فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَفِي رِوَايَةٍ تَصِيرُ دَاخِلَةً فِي صَلَاتِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْإِمَامِ ثُمَّ إِنْ لَمْ تُحَازِدْ أَحَدًا تَمَّتْ صَلَاتُهَا ، وَإِنْ تَقَدَّمتْ حَتَّى حَازَتْ رَجُلًا أَوْ وَقَفَ بِجَنْبِهَا رَجُلٌ بَطُلَتْ صَلَاتُهَا ذُونَ الرَّجُلِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُحَاذِيَةِ ابْتِدَاءً أَنَّ الْقِسَادَ فِي هَذِهِ مُحْتَمَلٌ وَفِي تِلْكَ لَا زَمَ اهـ .

قُلْتُ إِلَّا أَنَّ قَوْلَ الزَّيْلَعِيِّ أَوْ وَقَفَ بِجَنْبِهَا رَجُلٌ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْكَافِي وَالْعِنَايَةِ بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا إِذَا تَقَدَّمتْ بَعْدَ إِحْرَامِهَا فَحَازَتْ رَجُلًا وَذَا ظَاهِرٌ فِي فُسَادِ صَلَاتِهَا لِعَدَمِ إِيفَانِهَا بِالشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُا أَلْزَمَتْ الْقِسَادَ لِمَنْ حَازَتْهُ بِصُنْعِهَا وَهُوَ تَقَدُّمُهَا إِلَيْهِ بَعْدَ إِحْرَامِهَا .

وَأَمَّا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ بِجَنْبِهَا ، وَقَدْ أَحْرَمَتْ مُتَأَخَّرَةً عَنِ الصُّفوفِ لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا الزَّامُ فَسَادٍ فَلْيَتَأَمَّلْ فَمَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ وَخَالَفَ فِي هَذَا الْعُمُومِ بَعْضُهُمْ يَعْني فِي عُمُومِ عَدَمِ صِحَّةِ صَلَاتِهِنَّ إِذَا لَمْ يَتَوَّأْ إِمَامَتَهُنَّ فَقَالُوا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ النِّسَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّأْ إِمَامَتَهُنَّ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ وَالْجُمُهورُ عَلَى اشْتِرَاطِهَا فِي حَقِّهِنَّ لِمَا ذَكَرْنَا اهـ .

يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ

الْخِلَافُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقْتَدِ مُحَاذِيَةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُحَاذِيَةً عِنْدَ الْإِقْدَاءِ فَلَا خِلَافَ فِي لُزُومِ نِيَّةِ إِمَامَتِهَا كَمَا قَدَّمْنَاهُ ، وَالْقَوْلُ بِصِحَّةِ صَلَاتِهَا وَإِنْ لَمْ يَتَوَّأْ إِمَامَتَهَا إِذَا لَمْ تَقْتَدِ مُحَاذِيَةً فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ظَاهِرٌ الْحَمْلُ عَلَى وُجُودِ النِّيَّةِ حَتَّى إِذَا عَلِمَ عَدَمُ النِّيَّةِ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهَا فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ أَيْضًا لِمَا قَالَهُ الْكَمَالُ وَاعْلَمْ أَنَّ اقْتِدَاءَهُنَّ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ عِنْدَ كَثِيرٍ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ يَجُوزُ بِذَوْنِهَا نَظَرًا إِلَى إِطْلَاقِ الْجَوَابِ حَمْلًا عَلَى وُجُودِ النِّيَّةِ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَفْسَرْ حَالُهُ اهـ .

لَكِنْ لَا يَخْفَى مَا بَيْنَ الْبَحْرِ وَالْفَتْحِ مِنَ الْخِلَافِ فِي نِسْبَةِ مَا قِيلَ مِنَ الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ لِلْأَكْثَرِ اهـ .

وَأَمَّا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ اقْتِدَائِهَا فِيهَا نِيَّةُ إِمَامَتِهَا بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ اهـ .

( بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ) ( لَهَا فَرَائِضُ مِنْهَا التَّحْرِيمَةُ ) التَّحْرِيمُ جَعَلَ الشَّيْءَ مُحَرَّمًا وَالْهَاءُ لِتَحْقِيقِ الْإِسْمِيَّةِ وَخُصَّتِ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى بِهَا ؛ لِأَنَّهَا تُحَرِّمُ الْأَشْيَاءَ الْمُبَاحَةَ قَبْلَ الشَّرْعِ بِخِلَافِ سَائِرِ التَّكْبِيرَاتِ ( وَهِيَ التَّكْبِيرُ ) أَيْ الْوَصْفُ بِالْكِبَرِيَاءِ بِقَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ ( بِالْحَذْفِ ) وَهُوَ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِالْمَدِّ فِي هَمْزَةِ اللَّهِ وَلَا فِي بَاءِ أَكْبَرُ ( بَعْدَ رَفْعِ يَدَيْهِ ) هُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ فِي فِعْلِهِ نَفْيَ الْكِبَرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْقَوِيُّ مُقَدَّمٌ ( حِذَاءِ إِذْنِيهِ ) أَيْ يَرْفَعُ حَتَّى يُحَازِيَ بِإِيْهَامِهِ شَحْمَتِي أُنْثِيهِ ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ قَاضِي خَانٍ وَيُمِسُّ طَرْفِي إِبْهَامِيهِ شَحْمَتِي أَذْنِيهِ ( وَ ) بَعْدَ رَفْعِ ( الْمَرْأَةِ يَدَيْهَا حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا ) هُوَ الصَّحِيحُ ؛  
لَأَنَّهُ اسْتَرْ لَهَا وَعَلَى هَذَا تَكْبِيرَاتُ الْقُنُوتِ وَالْأَعْيَادِ وَالْجَنَازَةِ ( وَالْأَصَابِعُ بِحَالِهَا ) أَيْ غَيْرُ مُفْرَجَةٍ وَلَا مَضْمُومَةٍ بَلْ  
مَنْشُورَةٌ ( وَجَازَتْ ) التَّحْرِيمَةُ ( بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ ) نَحْوُ اللَّهِ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ ( وَبِالتَّسْبِيحِ )  
نَحْوُ سُبْحَانَ اللَّهِ ( وَالتَّهْلِيلِ ) نَحْوُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ( وَبِالْفَارَسِيَّةِ ) نَحْوُ خُدَايَ بَرَكْسْتِ كَمَا لَوْ قَرَأَ بِهَا أَوْ ذَبَحَ  
وَسَمَّى بِهَا ( لَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الدُّعَاءِ ) نَحْوُ رَبِّ اغْفِرْ لِي فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ بِذِكْرِ يَدُلُّ عَلَى مُجَرَّدِ  
التَّعْظِيمِ وَلَا يَشُوبُ بِالدُّعَاءِ ( وَجَهَرُ بِهِ ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ ( الْإِمَامُ وَكَبَّرَ مَعَهُ الْمُؤْتَمُّ سِرًّا ) الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ  
يُكَبِّرَ الْمُتَقِنْدِي مَعَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الصَّلَاةِ وَحَقِيقَةُ الْمُشَارَكَةِ فِي الْمَقَارَنَةِ وَعِنْدَهُمَا الْأَفْضَلُ أَنْ يُكَبِّرَ بَعْدَهُ ؛  
لَأَنَّهُ تَبَعَ لِلْإِمَامِ وَفِي التَّسْلِيمِ عَنْهُ رَوَاتَانِ ، كَذَا فِي الْكَافِي ، وَلَوْ قَالَ

الْمُؤْتَمُّ اللَّهُ أَكْبَرُ قَبْلَ قَوْلِ الْإِمَامِ ذَلِكَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ فَرَغَ مِنْ  
قَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ قَبْلَ فَرَغِ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ شَارِعًا ، كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( وَهِيَ ) أَيْ التَّحْرِيمَةُ ( شَرْطٌ ) عِنْدَنَا وَعِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ رُكْنٌ وَقَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي جَوَازِ بِنَاءِ النَّفْلِ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْفَرَضِ حَتَّى لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ يَصِحُّ أَنْ يَقُومَ إِلَى  
النَّفْلِ بِلَا إِحْرَامٍ جَدِيدٍ وَعِنْدَهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ ، وَوَجْهُ الْبِنَاءِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ شَرْطًا كَانَ مُؤَدِّيًا لِلنَّفْلِ بِشَرْطٍ  
أَدَّى بِهِ الْفَرَضَ وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ لِلْفَرَضِ وَأَدَّى بِهِ النَّفْلَ ، وَإِذَا كَانَتْ رُكْنًا كَانَ مُؤَدِّيًا لِلنَّفْلِ بِرُكْنِ الْفَرَضِ  
وَذَا لَا يَجُوزُ ( وَالْمَذْكُورَاتُ سُنَنٌ ) يَعْنِي رَفْعَ الْيَدَيْنِ لِلتَّحْرِيمَةِ وَنَشْرَ أَصَابِعِهِ وَجَهَرُ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ( أَيْ مَا هِيَ الصَّلَاةُ وَهَذَا شُرُوعٌ فِي الْمَقْصُودِ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ قِيلَ الصِّفَةُ وَالْوَصْفُ فِي  
اللُّغَةِ وَاحِدٌ وَفِي عَرَفِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِخِلَافِهِ ، وَالتَّحْرِيرُ أَنَّ الْوَصْفَ لُغَةٌ ذَكَرَ مَا فِي الْمَوْصُوفِ مِنَ الصِّفَةِ وَالصِّفَةُ هِيَ  
مَا فِيهِ وَلَا يُنْكَرُ أَنَّهُ يُطْلَقُ الْوَصْفُ وَيُرَادُ الصِّفَةُ وَبِهَذَا لَا يَلْزَمُ التَّحَادُّ لُغَةً إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْوَصْفَ مَصْدَرٌ وَصِفُهُ  
إِذَا ذَكَرَ مَا فِيهِ ثُمَّ الْمُرَادُ هُنَا بِصِفَةِ الصَّلَاةِ الْوُصَافُ النَّفْسِيَّةُ لَهَا وَهِيَ الْأَجْزَاءُ الْعَقْلِيَّةُ الصَّادِقَةُ عَلَى الْخَارِجِيَّةِ الَّتِي  
هِيَ أَجْزَاءُ الْهَوِيَّةِ مِنَ الْقِيَامِ الْمُجْزِئِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ قِيَامِ الْعَرَضِ  
بِالْعَرَضِ ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ وَلِهَذَا تُوَصَّفُ بِالصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ وَالْبُطْلَانِ وَالْقَسْخِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ  
يُشْتَرَطُ لِنُشُوتِ الشَّيْءِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ أَعْيُنُ وَهِيَ مَا هِيَ الشَّيْءُ وَالْعَيْنُ هُنَا الصَّلَاةُ وَالرُّكْنُ وَهُوَ جُزْءُ الْمَاهِيَةِ كَالْقِيَامِ  
وَالْحُكْمُ وَهُوَ الْأَثَرُ الثَّابِتُ بِالشَّيْءِ كَجَوَازِهِ وَفَسَادِهِ وَتَوَابِهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَهُوَ الْأَدْمِيُّ الْمُكَلَّفُ وَشَرْطُهُ  
كَالطَّهَارَةِ وَالسَّبَبُ كَالْوُقُوفِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ لَهَا فَرَائِضٌ ) الْمُرَادُ مَا يَفُوتُ الْجُوزُ بِفُوتِهِ .

( قَوْلُهُ مِنْهَا التَّحْرِيمَةُ ) هِيَ شَرْطٌ عِنْدَنَا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ رُكْنٌ  
وَاخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ ، وَوَجْهُ كُلِّ فِي الْمَطُولَاتِ وَالشَّرْطُ الْإِثْنَانُ بِهَا قَائِمًا فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ ذِكْرُهُ حَتَّى لَوْ أَدْرَكَ  
الْإِمَامَ رَاكِعًا فَحَنَى ظَهْرَهُ ثُمَّ كَبَّرَ إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ صَحَّ ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ لَا يَصِحُّ ، وَلَوْ أَدْرَكَ  
الْإِمَامَ رَاكِعًا فَكَبَّرَ قَائِمًا يُرِيدُ تَكْبِيرَةَ

الرُّكُوعِ جَازَتْ صَلَاتُهُ .

( تَنْبِيْهُ ) : مِنْ فَرَائِضِهَا النَّيَّةُ وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا شَرْطٌ وَلَمْ نَذْكُرْ هُنَا لِمَا سَبَقَ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَحَرَّمَ الْأَشْيَاءُ الْمُبَاحَةُ قَبْلَ الشَّرُوعِ ) يَعْنِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ .



( قَوْلُهُ وَهُوَ التَّكْبِيرُ أَيُّ الْوَصْفِ )

( إِنْخ ) أَقُولُ هَذَا شَرْطُ عِنْدَنَا عَلَى الْقَادِرِ لِمَا فِي الْمُحِيطِ اللَّمِّي وَالْأَخْرَسُ لَوْ افْتَسَحَا بِالنِّيَّةِ جَارَ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا بِأَقْصَى مَا فِي وَسْعِهِمَا هـ .

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ عِنْدَنَا كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ وَالْوَبْرِيُّ ، وَلَوْ نَوَى الْأَخْرَسُ وَاللَّمِّي الَّذِي لَا يُحْسِنُ شَيْئًا يَكُونُ شَارِعًا بِالنِّيَّةِ وَلَا يَلْزَمُهُ التَّحْرِيكُ بِاللِّسَانِ .

( قَوْلُهُ بِقَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ ) أَقُولُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِيثَانِهِ بِجُمْلَةٍ تَامَّةٍ فَلَا يَصِيرُ شَارِعًا بِالْمُبْتَدَأِ وَحْدَهُ كَاللَّهِ وَلَا بِأَكْبَرٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي التَّجْرِيدِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَصِيرُ شَارِعًا بِكُلِّ اسْمٍ مُفْرَدًا أَوْ خَبَرًا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَلَالَةِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ وَفَرَّقَ قَاضِي خَانَ بَيْنَ مَا لَوْ قَالَ اللَّهُ أَوْ الرَّبُّ وَلَمْ يَرِدْ يَصِيرُ شَارِعًا ، وَلَوْ قَالَ الْكَبِيرُ أَوْ الْأَكْبَرُ أَوْ أَكْبَرُ لَا يَصِيرُ شَارِعًا قَالَ فِي الْفَتْحِ كَانَ الْقَرْوُ الْإِخْتِصَاصَ فِي الْإِطْلَاقِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ هـ قُلْتُ فَمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ مُسْنَدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَيَصِيرُ شَارِعًا بِذِكْرِ الْاسْمِ دُونَ الصِّفَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِلَّا بِالْإِسْمِ وَالصِّفَةِ وَمُرَادُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ هـ غَيْرُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ .

هـ .

وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ قَالَهُ ابْنُ الشَّحْنَةِ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لَكِنْ قَالَ قَاضِي خَانَ بَعْدَ الَّذِي تَقَدَّمَ لَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا أَنْ قَوْلَ

اللَّهُ كَانَ فِي قِيَامِهِ وَقَوْلُهُ أَكْبَرُ وَقَعَ فِي رُكُوعِهِ لَا يَكُونُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ هـ .

وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَةِ لِصِحَّةِ الشَّرُوعِ وَإِلَّا فَيَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ مُصَلٍّ وَمُصَلٍّ فَلْيَتَأَمَّلْ . ( قَوْلُهُ لَا يَأْتِي بِالْمَدِّ فِي هَمْزَةِ اللَّهِ وَلَا فِي أَكْبَرِ ) أَقُولُ فَإِنْ أَتَى بِهِ إِنْ كَانَ فِي الْهَمْزَةِ فَهُوَ مُفْسَدٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ ، وَإِنْ تَعَمَّدَهُ يَكْفُرُ لِلشَّكِّ فِي الْكِبَرِيَاءِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ لَكِنْ لَمْ يَجْزَمْ بِالْكَفْرِ فِي الْمَبْسُوطِ فَإِنَّهُ قَالَ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ لَوْ مَدَّ أَلِفَ اللَّهِ لَا يَصِيرُ شَارِعًا وَخِيفَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ إِنْ كَانَ قَاصِدًا هـ .

وَإِنْ أَتَى بِهِ فِي بَاءِ أَكْبَرٍ فَقَدْ قِيلَ تَهَسَّدُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَهَسَّدُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَدُّ فِي لَامِ اللَّهِ فَحَسَنٌ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّهَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ هـ .

وَجَزَمَ الْهَاءَ مِنَ الْإِسْمِ الْكَرِيمِ خَطَأً وَمَا بَحَثَهُ الْأَكْمَلُ مِنْ عَدِّ الْقَسَادِ وَالْكَفْرِ بِالْمَدِّ فِيهِ نَظَرٌ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ وَأَعَادَ الْمُصَنِّفُ حَرْفَ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ وَلَا فِي أَكْبَرٍ لِيُفِيدَ التَّهْيِ عَنْ الْإِيثَانِ بِالْمَدِّ فِي هَمْزَتِهَا وَبَائِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْهَمْزَةِ فَهُوَ مُفْسَدٌ كَمَا قَدَّمْنَا .

( قَوْلُهُ بَعْدَ رَفْعِ يَدَيْهِ هُوَ الْأَصَحُّ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ عُلَمَائِنَا وَصَحَّحَهُ فِي الْهِدَايَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ وَأَبُو يُوسُفَ يَرَى الرُّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَوْلًا وَحَكَى عَنْ الطَّحَاوِيِّ فِعْلًا وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَصَاحِبُ التُّخْفَةِ وَقَاضِي خَانَ هـ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ هُوَ الْمُخْتَارُ هـ وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ وَقْتُهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فَيَكْبُرُ أَوَّلًا ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ فِي الْبَحْرِ هـ لَكِنْ يُضَعِّفُهُ مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ ، وَلَوْ

كَبَّرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ لَمْ يَأْتِ بِهِ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ ، وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي أَثَاءِ التَّكْبِيرِ رَفَعَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ مَحَلَّهُ ا هـ ( قَوْلُهُ حَذَاءُ أَذْنِيهِ ) أَقُولُ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَسْنُونِ رَفَعَهُمَا بِقَدْرِ مَا يُمْكِنُ سِوَاءَ كَانَ دُونَ الْمَسْنُونِ أَوْ فَوْقَهُ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ رَفَعَ أَحَدَهُمَا فَقَطْ فَعَلَ كَمَا فِي التَّيْيِينَ .  
( تَنْبِيْهِ ) : سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْأَدَابَ فِي آخِرِ الْبَابِ كَاخْرَاجِ الْكُفَّينِ مِنَ الْكُمَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهَا هُنَا وَوَضَعَ كُلَّ مِنْهَا فِي مَحَلِّهِ كَمَا صَنَعَ فِي بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ .  
( قَوْلُهُ ) .

وَقَالَ قَاضِي خَانٍ وَيُمِسُّ  
إِلْحَ ( ظَاهِرُهُ مُغَايِرَتُهُ لِكَلَامِ الْهَدَايَةِ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْمَرَادُ بِالْمُحَادَاةِ أَنْ يَمَسَّ بِإِيْهَامِيهِ شَحْمَتِيْ أَذْنِيهِ لِيَتَيَقَّنَ مُحَادَاةَ يَدَيْهِ أَذْنِيهِ ا هـ فَلَا مُخَالَفَةَ عَلَى هَذَا .

( قَوْلُهُ وَبَعْدَ رَفْعِ الْمَرْأَةِ  
إِلْحَ ) لَمْ يَقْيِدْهُ بِكَوْنِهَا حُرَّةً فَشَمِلَ الْأَمَةَ لَكِنْ قَالَ الْحَدَّادِيُّ .  
وَأَمَّا الْأَمَةُ فَذَكَرَ فِي الْفَتَاوَى أَنَّهَا كَالرَّجُلِ فِي الرُّفْعِ وَكَالْحُرَّةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَعْنِي أَنَّهَا تَنْصُمُ .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ وَجَازَتْ التَّحْرِيمَةُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِاللَّهِ أَكْبَرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَوْ الْأَكْبَرُ أَوْ الْكَبِيرُ وَيَتَرَدَّدُ فِي كَبِيرٍ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَلَا يُجِيزُهُ بَعْضُ  
هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الْأَرْبَعَةِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ التَّكْبِيرَ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ وَزَادَ فِي الْخُلَاصَةِ خَامِسًا اللَّهُ الْكَبَارُ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ  
( قَوْلُهُ نَحْوُ اللَّهِ أَجَلٌ ) أَقُولُ .  
وَأَمَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَوْ افْتَحَ بِهَا قِيلَ يَصِحُّ ، وَقِيلَ لَا يَصِحُّ الشَّرُوعُ بِهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْغَايَةِ  
وَالسَّرَاجِ .

( قَوْلُهُ وَبِالتَّسْبِيحِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ لَكِنَّ الْوَلِيَّ أَنْ يُشْرَعَ بِالتَّكْبِيرِ وَهَلْ يُكْرَهُ الشَّرُوعُ بِغَيْرِهِ أَمْ لَا ذَكَرَ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ  
أَنَّهُ يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ .  
وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ا هـ .

وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ مَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْإِفْتِتَاحِ بِالتَّكْبِيرِ لِمَنْ يُحْسِنُهُ وَتَضْعِيفَ مَا صَحَّحَهُ السَّرْحَسِيُّ وَتَضْعِيفَ مَا ذَكَرَهُ  
فِي الْمُسْتَصْفَى مِنْ أَنَّ مُرَاعَاةَ لَفْظِ التَّكْبِيرِ فِي افْتِتَاحِ صَلَاةِ الْعِيدِ وَاجِبَةٌ بِخِلَافِ سَائِرِ الصَّلَاةِ فَرَأَجَعَهُ .  
( قَوْلُهُ وَبِالْفَارِسِيَّةِ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا لَا خُصُوصَ الْفَارِسِيَّةِ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِالْعَجَزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ  
أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ وَهُوَ التَّعْظِيمُ وَهُوَ حَاصِلٌ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ فَهُوَ كَالِإِيمَانِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ إِجْمَاعًا  
وَكَاتِلِبِيَّةٍ وَالسَّلَامُ وَرَدَّهُ وَالتَّسْمِيَةُ عِنْدَ الذَّبْحِ وَالْأَصَحُّ رُجُوعُ الْإِمَامِ إِلَيْهِمَا أَيْ إِلَى أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي عَدَمِ  
جَوَازِ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ بِالْفَارِسِيَّةِ لِعَلَّامِ الْعَاجِزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ .  
( قَوْلُهُ كَمَا لَوْ قَرَأَ بِهَا ) هَذَا أَيْضًا مَرْجُوعٌ عَنْهُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنَّهُ لَوْ قَرَأَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَصِحُّ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى الصَّحِيحِ  
كَمَا فِي الْبَرْهَانِ .

وَقَالَ الرَّيْلِيُّ وَالْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ إِذَا أُكْتِفِيَ بِهِ أَيْ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ الْفَسَادِ حَتَّى إِذَا قَرَأَ مَعَهُ

بِالْعَرَبِيَّةِ قَدَرٌ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ جَازَتْ صَلَاتُهُ هـ .

وَحَكَى مِثْلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْهَدَايَةِ ثُمَّ قَالَ .

وَفِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ أَنَّهَا تَفْسُدُ عِنْدَهُمَا وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ مَا فِي الْهَدَايَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ذِكْرًا أَوْ تَنْزِيهًا  
وَبِحَمْلِ مَا فِي الْفِتَاوَى عَلَى الْقَصَصِ وَالْفَرِّ وَالتَّهْيِ كَالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا فِي الْفُرُوعِ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى

بِهَا وَلَا تَفْسُدُ وَفِي أُصُولِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ تَفْسُدُ بِهَا فَيَحْمِلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ذِكْرًا وَالثَّانِي عَلَى غَيْرِهِ  
كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي كِتَابِنَا لُبُّ الْأُصُولِ هـ .

وَلَا يَجُوزُ بِالتَّفْسِيرِ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ ذِكْرُهُ الزَّلْيُ .

( قَوْلُهُ أَوْ ذَبَحَ وَسَمَّى بِهَا ) هَذَا بِالتَّفَاقُ جَائِزٌ كَمَا قَدْ مَنَاهُ .

( قَوْلُهُ نَحْوُ رَبِّ اغْفِرْ لِي ) أَيِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَاحْفَظْ لِي فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى اللَّهُمَّ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ  
كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَالدَّرَايَةِ .

وَقَالَ الْحَدَّادِيُّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ شَارِعًا .

( قَوْلُهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

إِلْحَ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ إِمَّا هُوَ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ لَا الْجَوَازِ ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ الْمُؤْتَمُّ اللَّهُ أَكْبَرُ

إِلْحَ ) فِيهِ إشارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُؤْتَمَّ عَلِمَ أَنَّهُ حَصَلَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِمَامِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كَبُرَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ  
أَكْبَرَ رَأْيَهُ أَنَّهُ كَبُرَ قَبْلَهُ لَا يُجَرِّئُهُ وَإِلَّا أَجْرَاهُ ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّلَاحِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ بَيِّنٌ أَوْ بِغَالِبِ الظَّنِّ  
، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ .

( قَوْلُهُ وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ فَرَّغَ مِنْ قَوْلِهِ أَكْبَرُ

إِلْحَ ) أَقُولُ لَفْظُ أَكْبَرُ أَعْنِي الْخَبَرَ لَمْ أَرَهُ فِي الْخَانِيَّةِ بَلْ اقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى مَا لَوْ فَرَّغَ مِنْ قَوْلِهِ اللَّهُ أَعْنِي الْمُتَبَدَّأَ  
وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَمْ تَقَعْ الْمُغَايِرَةُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَهِيَ مَا لَوْ قَالَ الْمُؤْتَمُّ أَكْبَرُ قَبْلَ قَوْلِ الْإِمَامِ  
إِلْحَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْأَصْحِيَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَهُمَا مُتَغَايِرَتَانِ عَلَى مَا رَأَيْتُهُ قَالَ قَاضِي خَانَ وَيَكْبُرُ الْمُقْتَدِي مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ  
قَالَ الْمُقْتَدِي اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَقَوْلُهُ

اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَعَ قَبْلَ قَوْلِ الْإِمَامِ ذَلِكَ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَارِعًا عِنْدَهُمْ ثُمَّ قَالَ

وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُقْتَدِي لَوْ فَرَّغَ مِنْ قَوْلِهِ اللَّهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ فِي أَظْهَرِ

الرُّوَايَاتِ هـ فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ لَفْظَ أَكْبَرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لَيْسَتْ مِنَ الْخَانِيَّةِ .

( تَنْبِيْهُ ) : عَلِمَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا لَا مُنْفَرِدًا وَلَا مُقْتَدِيًا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَحْرِ  
أَوَّلَ هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ ، وَلَوْ كَبُرَ قَبْلَ إِمَامِهِ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ مَا لَمْ يُجَدِّدْ ؛ لِأَنَّهُ اقْتَدَى بِمَنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَدْخُلُ  
فِي صَلَاتِهِ وَلَا فِي صَلَاةِ نَفْسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الْمَشَارَكَةَ وَهِيَ غَيْرُ صَلَاةِ الْإِنْفِرَادِ هـ لَكِنَّهُ عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ ،  
وَلَوْ افْتَتَحَ بِاللَّهِ قَبْلَ إِمَامِهِ لَمْ يَصِرْ شَارِعًا فِي صَلَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ شَارِعًا فِي صَلَاةِ نَفْسِهِ قَبْلَ شُرُوعِ الْإِمَامِ هـ فَفِيهِ  
مُخَالَفَةٌ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى غَيْرِ الصَّحِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي رَفَعَ الْيَدَيْنِ لِلتَّحْرِيمَةِ

إِلْحَ ) لَمْ يَبَيِّنْ فِيهِ حُكْمَ إِسْرَارِ الْمُقْتَدِي بِالتَّكْبِيرِ وَكَانَ يَنْبَغِي بَيَانُهُ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ الْقَرَأِضِ ( الْقِيَامُ فِي الْفَرَضِ ) يَعْنِي أَنَّ فَرَضِيَّةَ الْقِيَامِ مَخْصُوصَةٌ بِالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَلَا يَكُونُ فَرَضًا فِي الثَّقَلِ حَتَّى جَازَ أَدَاؤُهُ بِدُونِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ ( وَفِيهِ يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَضَعُ عَلَى صَدْرِهِ ، وَصِفَةُ الْوَضْعِ أَنْ يَضَعَ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَحْلُقَ بِالْخَنْصَرِ وَالْإِنْهَامِ عَلَى الرُّسْغِ ( وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مَسْنُونٌ فَفِيهِ الْوَضْعُ وَكُلُّ قِيَامٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فَفِيهِ الْإِرْسَالُ ( وَيُشْنِي ) أَيِ يَقْرَأُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَّا قَوْلَهُ جَلَّ ثَنُوكَ فَلَا يَأْتِي بِهِ فِي الْقَرَأِضِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَشَاهِيرِ ( سِرًّا إِنْ أَمَّ أَوْ انْفَرَدَ أَوْ اقْتَدَى بِمُسَرٍّ أَوْ مُجَاهِرٍ قَبْلَ الْجَهْرِ ) حَتَّى إِذَا اقْتَدَى حِينَ يَجْهَرُ لَا يُشْنِي ( وَلَا يُوجِّهُ ) أَيِ لَا يَضُمُّ إِلَى الشَّيْءِ قَوْلَهُ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّ عِنْدَهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ يَقُولُ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي

إِلَهِهِ وَعِنْدَهُمَا لَوْ قَالَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِإِحْضَارِ الْقَلْبِ فَهُوَ حَسَنٌ ( وَيَتَعَوَّذُ سِرًّا لِلْقِرَاءَةِ لَا لِلشَّيْءِ فَيَتَعَوَّذُ الْمَسْبُوقُ ) فِي قَضَاءِ مَا سَبَقَ ( لَا الْمُؤْتَمُّ ) ؛ لِأَنَّ الْمَسْبُوقَ يَقْرَأُ وَلَا يُشْنِي ؛ لِأَنَّهُ أَتَى حَالَ اقْتِدَائِهِ فَيَتَعَوَّذُ وَالْمُؤْتَمُّ يُشْنِي وَلَا يَقْرَأُ فَلَا يَتَعَوَّذُ ( وَيُؤَخِّرُهُ ) أَيِ التَّعَوُّذَ ( عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ) ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الشَّيْءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّعَوُّذُ مُتَّصِلًا بِالْقِرَاءَةِ لَا بِاللَّشَاءِ ( وَهِيَ ) أَيِ الْمَذْكُورَاتُ ( أَيْضًا سُنَنٌ ) يَعْنِي وَضَعَ الْيَمِينِ عَلَى الْيَسَارِ وَالْإِرْسَالُ فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ بَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَاللَّشَاءِ وَالتَّعَوُّذِ .

( قَوْلُهُ وَمِنْهَا الْقِيَامُ )

إِلَهِ ( أَقُولُ وَحْدَهُ أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ لَوْ مَدَّ يَدَيْهِ لَا يَنَالُ رُكْبَتَيْهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَقْدَارُهُ بِقَدَرِ مَا يَقْرَأُ الْمَفْرُوضُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَرَضًا وَالْوَاجِبَ وَاجِبًا وَالسُّنَّةَ سُنَّةً وَلَمْ أَرَهُ .

( قَوْلُهُ فِي الْفَرَضِ ) أَقُولُ ، وَكَذَا مَا هُوَ مُلْحَقٌ بِهِ كَالْوَاجِبِ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي أَنَّ فَرَضِيَّةَ الْقِيَامِ مَخْصُوصَةٌ بِالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْفَرَضِ الْقَطْعِيُّ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ كَالْوُثْرِ لَا بُدَّ مِنَ الْقِيَامِ فِيهَا لَا عَلَى الْقَطْعِيِّ .

( قَوْلُهُ وَفِيهِ يَضَعُ يَمِينَهُ )

إِلَهِ ( لَا يَخْفَى أَنَّ ظَاهِرَهُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْقِيَامِ وَلَا يُفِيدُ تَعْيِينَ الْوَضْعِ فِي ابْتِدَائِهِ بَلْ أَعَمُّ وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ كَمَا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ يَضَعُ .

( قَوْلُهُ تَحْتَ سُرَّتِهِ هَذَا سُنَّةٌ فِي حَقِّ الرَّجُلِ ) .

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَالسُّنَّةُ فِي حَقِّهَا الْوَضْعُ عَلَى صَدْرِهَا وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ ذِكْرُ حَالِهَا كَمَا قَدَّمَهُ فِي الرَّفْعِ لِلتَّكْبِيرِ .

( قَوْلُهُ وَصِفَةُ الْوَضْعِ )

إِلَهِ ( هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ كَمَا فِي التَّيْسِينِ وَالْمَرْأَةُ تَضَعُ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا وَلَا تَقْبِضُ بَلْ تَضَعُ كَفَّهَا الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهَا الْأَيْسَرَ ذَكَرَهُ الْعَرَنَوِيُّ .

( قَوْلُهُ وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ قَالَ ، وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يُرْسَلُ فِي الْقَوْمَةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى قَوْلِهَا كَمَا هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهَا يُعْتَمَدُ فَإِنَّ فِي هَذَا الْمَقَامِ ذِكْرًا مَسْنُونًا وَهُوَ التَّسْمِيعُ أَوْ التَّحْمِيدُ وَعَلَى هَذَا مَشَى صَاحِبُ الْمُتَلَقِّطِ ١ هـ .

ثُمَّ قَالَ وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ مِنَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ اتِّفَاقُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ .

١ هـ .

)

قَوْلُهُ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ( أَقُولُ ، وَقِيلَ يَضَعُ بَيْنَهَا كَمَا سَنَذْكُرُهُ .  
( قَوْلُهُ فَالْحَاصِلُ

إِلَخ ) هَذَا قَوْلُهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ فَيُرْسَلُ فِي الشَّاءِ وَالْقُنُوتِ وَالْجَنَازَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَقِيلَ سُنَّةُ الْقِيَامِ مُطْلَقًا حَتَّى يَضَعَ فِي الْكُلِّ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ أَيُّ يَقْرَأُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ) يَعْنِي إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ سُبْحَانَكَ مُصَدِّرٌ كَغُفْرَانٍ لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِهِ وَجُوبًا فَمَعْنَاهُ أَسْبَحْتُكَ تَسْبِيحًا أَيُّ أَنْزَلْتُكَ تَنْزِيلًا أَيُّ أَعْتَمِدُ نَزَاهَتَكَ عَنْ كُلِّ صِفَةٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ وَبِحَمْدِكَ أَيُّ نَحْمَدُكَ بِحَمْدِكَ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى عَطَفَ الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ وَنَهَى بِسُبْحَانَكَ صِفَاتِ النَّفْسِ وَأَثْبَتَ بِقَوْلِهِ وَبِحَمْدِكَ صِفَاتِ الْكَمَالِ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ إِظْهَارَ الصِّفَاتِ الْكَمَالِيَّةِ وَهَذَا وَجْهٌ قَدِيمٌ التَّسْبِيحِ عَلَى التَّحْمِيدِ وَتَبَارَكَ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى وَلَعَلَّ الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ تَكَاتُرَ خَيْرِ أَسْمَائِكَ الْحُسْنَى وَزَادَتْ عَلَى خَيْرِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ السُّبُوحَةِ الْقُدْسِيَّةِ الْعُظْمَى وَالْأَفْعَالِ الْجَامِعَةِ لِكُلِّ مَعْنَى أَسْتَى وَتَعَالَى جَدُّكَ أَيُّ ارْتَفَعَ عَظَمَتُكَ أَوْ سُلْطَانُكَ أَوْ غَنَاكَ عَمَّا سِوَاكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ فِي الْوُجُودِ فَأَنْتَ الْمَعْبُودُ بِحَقِّ قَبْدًا بِالتَّزْيِيهِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى التَّوْحِيدِ ثُمَّ خَتَمَ بِالتَّوْحِيدِ تَرْقِيًا فِي الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذِكْرِ الثُّغُوتِ السَّلْبِيَّةِ وَالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ إِلَى غَايَةِ الْكَمَالِ فِي الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ وَسَائِرِ الْأَفْعَالِ وَهُوَ الْإِقْرَادُ بِالْأُلُوْهِيَّةِ وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ فِي الْأَحَدِيَّةِ وَالصَّمَدِيَّةِ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ .

( قَوْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ ) قَالَ فِي الْمُنْيَةِ ، وَإِنْ زَادَ وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ لَا يَمْنَعُ عَنْهُ ، وَإِنْ سَكَتَ لَا يُؤْمَرُ بِهِ ، وَكَذَا فِي الْكَافِي لَكِنْ بَلَفَظَ قَالُوا .

( قَوْلُهُ فَلَا يَأْتِي بِهِ فِي الْفَرَائِضِ ) أَقُولُ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ مُقَيَّدًا بِالْفَرَائِضِ وَأَطْلَقَهُ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ إِنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ نَظَرًا إِلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْمَرْوِيِّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ فِي خُصُوصِ هَذَا الْمَجَلِّ ، وَإِنْ كَانَ ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ أَوْ بِمُجَاهِرِ قَبْلِ الْجَهْرِ ) أَقُولُ فَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ يُحْرِمُ قَائِمًا وَيَرْكَعُ وَيَتْرَكَ الشَّاءَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي السُّجُودِ يَأْتِي بِهِ بَعْدَ التَّحْرِيمَةِ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ ، وَكَذَا لَوْ أَدْرَكَهُ فِي الْقَعْدَةِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ .

( قَوْلُهُ وَلَا يُوجِبُهُ ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْإِتْيَانُ بِهِ عِنْدَهُمَا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَفِي الْبُرْهَانِ مَا يُفِيدُ سُنَّةَ الْإِتْيَانِ بِهِ فِي النَّافِلَةِ عِنْدَهُمَا حَيْثُ قَالَ وَيَجْمَعُ أَبُو يُوسُفَ بَيْنَهُمَا أَيُّ التَّوَجُّهِ وَالشَّاءِ فِي الصَّلَوَاتِ آخِرًا أَيُّ فِي قَوْلِهِ الْآخِرِ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْمَرْوِيِّينَ قُلْنَا هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى النَّافِلَةِ لِمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي تَطَوُّعًا قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَجْهَتْ وَجْهِي } فَيَكُونُ مُفَسَّرًا لِمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُطْلَقَةِ ١ هـ ، وَكَذَا مَا فِي الْكَافِي يُفِيدُ سُنَّةَ فِي النَّافِلَةِ .

( قَوْلُهُ فَإِنْ عِنْدَهُ يَقُولُ إِنِّي وَجْهَتْ وَجْهِي ) أَقُولُ لَفْظُهُ إِنِّي لَمْ يَذْكُرْهَا الزَّيْلَعِيُّ وَالْبُرْهَانُ كَمَا سَنَذْكُرُهُ .

( قَوْلُهُ إِلَى آخِرِهِ ) أَقُولُ وَتَمَامُهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَيِّفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ صَلَاتِي

وَأُسْكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١ هـ .

وَزَادَ عَلَى هَذَا فِي الْبُرْهَانِ مَرْوِيًّا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ { لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ } .

( تَنْبِيْهٌ ) : لَوْ قَالَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ فِي الْأَصَحِّ إِذَا لَمْ يُخْبِرْ عَنْ نَفْسِهِ بَلْ كَانَ تَالِيًا وَإِذَا كَانَ مُخْبِرًا تَفْسُدُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا لَوْ قَالَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِاحْضَارِ الْقَلْبِ فَهُوَ حَسَنٌ ) أَقُولُ نَسَبَ هَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَصَحَّحَ عَدَمَ اسْتِحْبَابِهِ تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الرَّيْلِيُّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَأْتِيَ بِالتَّوَجُّهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَطْوِيلِ الْقِيَامِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَهُوَ مَذْمُومٌ شَرْعًا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ { مَا لِي أَرَاكُمْ سَامِدِينَ } أَيُّ مُتَحِيرِينَ ، وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِهِ بَيْنَ النَّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْعَرِيْمَةِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَيَعْوِذُ ) أَقُولُ لَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّتَهُ وَاخْتِلَفَ فِيهَا فَقَالَ فِي الْكَافِي الْمُخْتَارُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو وَعَاصِمٍ وَابْنِ كَثِيرٍ ا هـ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُنْقُولُ مِنْ اسْتِعَاذَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهَذَا يَضَعُفُ مَا قِيلَ الْمُخْتَارُ اسْتَعِيدَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَهُوَ اخْتِيَارُ حَمْرَةَ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي أَيْضًا وَمَا قَالَهُ فِي الْهِدَايَةِ أَنَّهُ الْأَوَّلَى لِيُوَافِقَ الْقُرْآنَ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ لِلْقِرَاءَةِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ قَيَّدْنَا بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ التَّلْمِيذَ لَا يَتَعَوَّذُ إِذَا قَرَأَ عَلَى أَسَاذِهِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الذَّخِيرَةِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِسْتِعَاذَةَ لَمْ تُشْرَعْ إِلَّا عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ فِي الصَّلَاةِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ا هـ .

( قَوْلُهُ لَا

لِلشَّاءِ ) أَقُولُ وَذَلِكَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَنَّ التَّعَوَّذَ هَلْ هُوَ لِلصَّلَاةِ أَوْ الْقِرَاءَةِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ هُوَ لِلْقِرَاءَةِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ هُوَ لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لِدَفْعِ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ فِيهَا فَيَكُونُ تَبَعًا لِلشَّاءِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَصَحَّحَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالذَّخِيرَةِ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ .

( قَوْلُهُ وَلَا يُشْيِي ؛ لِأَنَّهُ أَتَى حَالَ اقْتِدَائِهِ ) أَقُولُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُشْنِ حَالَ اقْتِدَائِهِ أَتَى بِهِ فِي قَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى حِينَ الْجَهْرِ فَكَانَ يَنْبَغِي اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ .

( قَوْلُهُ وَيُؤْخَرُهُ أَيُّ التَّعَوَّذِ عَنْ تَكْثِيرَاتِ الْعِيدِ ) أَقُولُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ رَاجِعٌ إِلَى مَنْ يَأْتِي بِالتَّعَوَّذِ وَهُوَ الْإِمَامُ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى وَيُؤْخَرَ لِلْمَجْهُولِ .

( قَوْلُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّعَوَّذُ مُتَّصِلًا بِالْقِرَاءَةِ لَا بِالشَّاءِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُرْتَّبُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّاءِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ التَّعَوَّذِ بَعْدَ الشَّاءِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ تَعَوَّذَ قَبْلَ الشَّاءِ أَعَادَهُ بَعْدَهُ لِعَدَمِ وَقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ التَّعَوَّذَ فَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ لَا يَتَعَوَّذُ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ ا هـ .

( تِمَتَّةٌ ) : قَالَ فِي الْكَافِي وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَيُّ الْإِثْنَيْنِ بِالْإِسْعَاذَةِ وَاجِبًا لظَاهِرِ الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّ السَّلَفَ أَجْمَعُوا عَلَى سُنِّيَّتِهِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَهِيَ أَيُّ الْمَذْكُورَاتِ إِلَى قَوْلِهِ وَالشَّاءِ وَالتَّعَوَّذِ ) أَقُولُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَيْضًا وَالْإِسْرَارَ بِهِمَا أَيُّ بِالشَّاءِ وَالتَّعَوَّذِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ الْقَرَأَتِ ( الْقِرَاءَةُ ) فَرَضُهَا آيَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ } وَمَا دُونَهَا خَارِجٌ بِالْإِجْمَاعِ وَعِنْدَهُمَا ثَلَاثُ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ آيَةُ طَوِيلَةٍ ( وَالْمُكْتَفِي بِهَا مُسِيءٌ ) لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَضَمَّ سُورَةٍ أَوْ مِقْدَارَهَا إِلَيْهَا وَاجِبٌ وَفِيهِ تَرْكُهُ ( وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيُسَمِّي ) أَيُّ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ( سِرًّا فِيهَا فَقَطْ ) أَيُّ لَا يُسَمِّي فِي سُورَةٍ بَعْدَهَا ( وَيُؤْمِنُ ) أَيُّ يَقُولُ آمِينَ ( بَعْدَهَا ) أَيُّ الْفَاتِحَةِ ( سِرًّا ) سَوَاءً كَانَ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُنْفَرِدًا ( وَيَضُمُّ إِلَيْهَا ) أَيُّ الْفَاتِحَةِ ( سُورَةً أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ ) مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ ( وَمَا سِوَى الْفَاتِحَةِ وَالضَّمِّ سُنَّةٌ ) فَتَكُونُ التَّسْمِيَةُ سُنَّةً يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ ، رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ يُسَمِّي أَوَّلَ صَلَاتِهِ ثُمَّ لَا يُعِيدُهَا ؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِإِفْتِحَاحِ الصَّلَاةِ كَالْتَعَوُّذِ وَالنَّيَّاسِ ( وَهُمَا ) أَيُّ الْفَاتِحَةِ وَالضَّمِّ ( وَاجِبَانِ ) قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لَيْسَتْ بِرُكْنٍ عِنْدَنَا ، وَكَذَا ضَمُّ السُّورَةِ إِلَيْهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْفَاتِحَةِ وَلِمَالِكٍ فِيهِمَا لَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ } ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَاعْتَرَضَ الْإِمَامُ السَّرُوجِيُّ عَلَى قَوْلِهِ وَلِمَالِكٍ فِيهِمَا بَأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقُلْ إِنَّ ضَمَّ السُّورَةِ رُكْنٌ وَخَطَأٌ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِيهِ ، وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى { فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ } وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَمْ تَجُزْ لَكِنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ فَقُلْنَا بِوُجُوبِهِمَا لَكِنَّ الْفَاتِحَةَ أَوْجَبُ حَتَّى يُؤْمَرَ بِالْإِعَادَةِ بِتَرْكِهَا دُونَ السُّورَةِ ، وَثَلَاثُ آيَاتٍ تَقُومُ مَقَامَ

السُّورَةِ فِي الْإِعْجَازِ فَكَذَا هَاهُنَا ، وَكَذَا الْآيَةُ الطَّوِيلَةُ ( وَسُنَّتُهَا ) أَيُّ سُنَّةُ الْقِرَاءَةِ ( فِي السَّفَرِ عَجَلَةً الْفَاتِحَةُ وَأَيُّ سُورَةٍ شَاءَ وَأَمَنَةً نَحْوُ الْبُرُوجِ وَانْشَقَّتْ وَفِي الْحَضَرِ أُسْتَحْسِنَ فِي السَّفَرِ وَالظُّهْرِ طَوَالَ الْمَفْصَلِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ وَالْمَغْرِبِ قِصَارُهُ وَفِي الضَّرُورَةِ بِقَدْرِ الْحَالِ ) مِنْ الْحُجَرَاتِ طَوَالَ إِلَى الْبُرُوجِ وَمِنْهَا أَوْسَاطٌ إِلَى لَمْ يَكُنْ وَمِنْهَا قِصَارٌ إِلَى الْآخِرِ .

( قَوْلُهُ وَفَرَضُهَا آيَةُ )

( إِنْخ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ رَوَايَةُ مُطْلَقِ الْآيَةِ لَوْ قَرَأَ آيَةً هِيَ كَلِمَاتٌ نَحْوُ { فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ } أَوْ كَلِمَتَانِ نَحْوُ { نَظَرْتُ يَجُوزُ بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمَشَايِخِ أَوْ آيَةٍ هِيَ كَلِمَةٌ نَحْوُ { مُدْهَامَتَانِ } ص ق ن فَإِنَّهَا آيَاتٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْقُرَّاءِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى عَادًا إِلَّا قَارِنًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا ثَلَاثُ آيَاتٍ )

( إِنْخ ) أَقُولُ وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ قَارِيَّ مَا دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ الْآيَةِ الطَّوِيلَةِ لَا يُعَدُّ قَارِنًا عُرْفًا فَشُرْطَتِ الْآيَةُ الطَّوِيلَةُ أَوْ ثَلَاثُ قِصَارٍ تَحْصِيلًا لَوْصَفِ الْقِرَاءَةِ احْتِيَاظًا وَحُرْمَتِ قِرَاءَةِ الْآيَةِ الْقَصِيرَةِ وَمَا دُونَ الطَّوِيلَةِ عَلَى الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ احْتِيَاظًا أَيْضًا لِعَيْنِ الْحَقِيقَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ وَالْمُكْتَفِي بِهَا مُسِيءٌ ) يَعْنِي ، وَقَدْ أَتَى بِهَا فِي كُلِّ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَامِلَةً فَلَوْ قَرَأَ نِصْفَ آيَةٍ طَوِيلَةٍ فِي رُكْعَةٍ وَنِصْفَهَا فِي أُخْرَى اخْتَلَفَ فِيهِ وَعَامَّتُهُمْ عَلَى الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْآيَاتِ يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ يُعَدِّلُهَا فَلَا يَكُونُ أَدْنَى مِنْ آيَةٍ وَصَحَّحَهُ فِي مَنِيَةِ الْمُصَلِّيِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيُسَمِّي ) الْمُرَادُ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّسْمِيَةِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ التَّعَوُّذِ فَلَوْ سَمَّى قَبْلَ التَّعَوُّذِ أَعَادَهَا بَعْدَهُ ، وَلَوْ نَسِيَهَا حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ لَا يُسَمِّي لِفَوَاتِ مَحَلِّهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْكَنْزِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ أَيُّ لَا يُسَمِّي فِي سُورَةٍ بَعْدَهَا ) أَقُولُ أَيُّ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ وَالْمُرَادُ تَقْيُّ سُنِّيَةِ الْإِثْنَانِ بِهَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَهَذَا

عِنْدَهُمَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُسِّنُ الْإِثْنَانِ بِهَا فِي السَّرِّيَّةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ أَيْضًا لِلسُّورَةِ وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ الْإِثْنَانِ

بِهَا بَلْ إِنْ سَمَى بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ كَانَ حَسَنًا سَوَاءً كَانَتْ الصَّلَاةُ جَهْرِيَّةً أَوْ سِرِّيَّةً وَأَشْرَنَّا بِمَا قَدَّمْنَاهُ إِلَى سُنَّةِ الْإِثْنَانِ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا رَوَاهُ الْمُعَلَّى عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَسَيُصْرَحُ بِهِ الْمُصَنِّفُ اخْتِرَازًا عَمَّا رَوَى الْجُنُّ أَنَّ مَحَلَّهَا أَوَّلَ الصَّلَاةِ فَقَطُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هـ .

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ الْكِفَايَةِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُسَمَّى مَرَّةً فِي الْأُولَى فَحَسَبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَدْ غَلَطَ غَلَطًا فَاحِشًا .

(قَوْلُهُ وَيُؤْمَنُ أَيُّ يَقُولُ آمِينَ) أَقُولُ فِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ أَفْصَحُھُنَّ وَأَشْهُرُھُنَّ آمِينَ بِالْمَدِّ وَالتَّخْفِيفِ وَالثَّانِيَةِ بِالْقَصْرِ وَالتَّخْفِيفِ وَهِيَ مَشْهُورَةٌ وَمَعْنَاهُ اسْتَجَابَ وَالثَّلَاثَةُ بِالْإِمَالَةِ وَالرَّابِعَةُ بِالْمَدِّ وَالتَّشْدِيدِ حَكَى الْأَخِيرَتَيْنِ الْوَاحِدِيَّ وَلَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِالرَّابِعَةِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ وَمِنْ الْخَطَا التَّشْدِيدُ مَعَ حَذْفِ الْيَاءِ مَقْصُورًا وَمَمْلُودًا وَلَا يَبْعُدُ فَسَادُ الصَّلَاةِ بِهِمَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ سَوَاءً كَانَ إِمَامًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى ضَعْفِ مَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُؤْمَنُ ، رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ آمِينَ وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ } كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ أَوْ مَأْمُومًا) أَقُولُ اخْتَلَفَ فِي تَأْمِينِ الْمَأْمُومِ فِي السَّرِّيَّةِ إِذَا سَمِعَ تَأْمِينَ الْإِمَامِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُؤْمَنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يُؤْمَنُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْجَهْرَ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ هـ .  
وَفِي الْجَوْهَرَةِ إِذَا سَمِعَ الْمُقْتَدِي مِنَ الْمُقْتَدِي التَّأْمِينَ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ قَالَ الْإِمَامُ ظَهَرَ الدِّينَ يُؤْمَنُ ، كَذَا فِي الْفَتَاوَى هـ قُلْتُ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْتَصَّ بِهِمَا بَلْ الْحُكْمُ فِي الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ كَذَلِكَ .

ا هـ

(قَوْلُهُ فَتَكُونُ التَّسْمِيَةُ سُنَّةً) أَقُولُ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ ، وَقَدْ صَحَّحَ الرَّاهِدِيُّ فِي شَرْحِهِ وَالْقُنِيَّةُ وَجُوبَهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَتَبِعَهُ ابْنُ وَهْبَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ رَوَى الْحَسَنُ)

(إِلَخ) قَدَّمْنَا مَا فِيهِ .

(قَوْلُهُ لَكِنَّ الْفَاتِحَةَ أَوْجَبُ حَتَّى يُؤْمَرَ

إِلَخ) ، كَذَا قَالَ الرَّيْلَعِيُّ تَبَعًا لِلْفَقِيهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَاجِبٌ اتِّفَاقًا وَبِتَرْكِ الْوَاجِبِ تَثَبُّتُ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ ، وَقَدْ قَالُوا كُلُّ صَلَاةٍ أُذِيتَ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ تَجِبُ إِعَادَتُهَا فَتَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ عِنْدَ تَرْكِ السُّورَةِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا كَتَرَكَ الْفَاتِحَةَ نَعَمْ الْفَاتِحَةُ أَكْذُ فِي الْوُجُوبِ مِنَ السُّورَةِ لِلِاخْتِلَافِ فِي رُكْنِيَّتِهَا دُونَ السُّورَةِ وَالْكَدِّيَّةُ لَا تَظْهَرُ فِيمَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ حُكْمُ تَرْكِ الْوَاجِبِ مُطْلَقًا لَا الْوَاجِبِ الْمُتَّكِدِ ، وَإِنَّمَا تَظْهَرُ فِي الْإِثْمِ ؛ لِأَنَّهُ مَقُولٌ بِالتَّشْكِيكِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ سُنَّةُ الْقِرَاءَةِ فِي السَّفَرِ عَجَلَةً الْفَاتِحَةَ وَأَيُّ سُورَةٍ شَاءَ) أَقُولُ أَطْلَقَ السُّنَّةَ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَمَا مَعَهَا بِاعْتِبَارِ الْمَجْمُوعِ أَوْ ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ السُّنَّةَ لِثُبُوتِهَا بِهَا وَإِلَّا فَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَاجِبَةٌ سَفَرًا وَحَضْرًا .

(قَوْلُهُ وَأَمْنَةٌ نَحْوُ الْبُرُوجِ) لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ فِي الْفَجْرِ وَالظَّهْرِ كَمَا فِي الْكَافِي .



(قَوْلُهُ وَانْشَقَّتْ) لَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْكَافِي بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ نَحْوُ الْبُرُوجِ يَعْنِي وَمَا بَعْدَهَا وَذَلِكَ وَاضِحٌ لِيُنَاسِبَ التَّخْفِيفَ فِي سُنَّةِ الْقِرَاءَةِ وَهُوَ بِالْقِرَاءَةِ مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ .  
وَأَمَّا انْشَقَّتْ فَهِيَ مِنَ الطَّوَالِ فَلَا تَخْفِيفَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا مِنَ الْأَوْسَاطِ عَلَى مَا قِيلَ كَمَا سَنَذْكُرُهُ لَكِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ عِبَارَةً

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

المُصَنَّف .

( قَوْلُهُ وَفِي الضَّرُورَةِ بِقَدْرِ الْحَالِ ) قَسِيمٌ لِمَا قَبْلَهُ وَسَوَاءٌ كَانَ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ وَأُطْلِقَ مَا يَقْرَأُ فَشَمِلَ الْفَاتِحَةَ وَغَيْرَهَا لَكِنْ مِثْلَ فِي الْكَافِي الضَّرُورَةُ لِلْمُسَافِرِ يَقُولُهُ بَأَنْ كَانَ عَلَى عَجَلَةٍ مِنَ السَّيْرِ أَوْ خَائِفًا مِنْ عَدُوٍّ أَوْ لِمِصٍّ وَمِثْلَ لِلضَّرُورَةِ بَأَنْ خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ كَانَ فِي السَّفَرِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَأَيَّ سُورَةٍ شَاءَ وَفِي الْحَضَرِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ يَقْرَأُ بِقُدْرَةِ مَا لَا يَفُوتُهُ الْوَقْتُ أَهـ قُلْتُ وَلَقَائِلَ أَنْ يَقُولَ لَا يَخْتَصُّ التَّخْفِيفُ لِلضَّرُورَةِ بِالسُّورَةِ فَقَطُّ بَلْ كَذَلِكَ الْفَاتِحَةُ كَمَا إِذَا اشْتَدَّ خَوْفُهُ مِنْ عَدُوٍّ فَقَرَأَ آيَةً مِثْلًا وَلَا يَكُونُ مُسِينًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ مِنَ الْحُجَرَاتِ طَوَالَ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى مَا قِيلَ هُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنَ الْحُجَرَاتِ ، وَقِيلَ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنَ الْفَتْحِ أَوْ مِنْ ( ق ) كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .  
( قَوْلُهُ إِلَى الْبُرُوجِ ) أَقُولُ ، وَقِيلَ إِلَى عَبَسَ ( قَوْلُهُ وَأَوْسَاطُهُ إِلَى لَمْ يَكُنْ ) أَقُولُ ، وَقِيلَ أَوْسَاطُهُ مِنْ كُورَتْ إِلَى الضُّحَى وَالْبَاقِي قِصَارُهُ ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ .

( تَنْبِيْهُ ) : الْغَايَةُ لَيْسَتْ مِمَّا قَبْلَهَا فَالْبُرُوجُ مِنَ الْأَوْسَاطِ لَا الطَّوَالَ لِمَا قَالَ فِي الْكَافِي وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بِأَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ { ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَرَأَ فِي الْعَصْرِ فِي الْأُولَى الْبُرُوجَ وَفِي الثَّانِيَةِ سُورَةَ الطَّارِقِ } .

ا هـ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ الْفَرَائِضِ ( الرُّكُوعُ يُكَبِّرُ لَهُ خَافِضًا ) أَيِ مُنْحَطًّا ؛ لِأَنَّهُ { عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفَضٍ وَرَفَعٍ } ( وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفْرَجًا أَصَابِعَهُ ) لَا يُنْدَبُ التَّفْرِيجُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ( بِأَسْطَا ظَهْرَهُ ) حَتَّى لَوْ صَبَّ الْمَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ لَأَسْتَقَرَّ ( لَا رَافِعًا رَأْسَهُ وَلَا مُنْكَسًا وَطْمَنُنْ فِيهِ ) أَيِ الرُّكُوعِ ( مُسَبِّحًا ) أَيِ قَائِلًا سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ مَرَّاتٍ ( ثَلَاثًا هِيَ أَذْنَاهُ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ قَالَ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ } وَيُكْرَهُ أَنْ يُنْقِصَ مِنْهَا ، وَلَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ الْمُقْتَدِي ثَلَاثًا أَتَمَّهَا فِي رَوَايَةٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتَابَعُهُ وَكُلُّ مَا زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ لِلْمُنْفَرِدِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْخَتْمُ عَلَى وَثَرٍ .

وَأَمَّا الْإِمَامُ فَلَا يَزِيدُ عَلَى وَجْهِ يَمِلُ الْقَوْمَ بِهِ ( ثُمَّ يُسَمِّعُ ) أَيِ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ( رَافِعًا رَأْسَهُ ) مِنَ الرُّكُوعِ ( وَالْإِمَامُ يَكْتَفِي بِهِ ) أَيِ بِالتَّسْمِيعِ ( وَالْمُقْتَدِي ) يَكْتَفِي ( بِالتَّحْمِيدِ ) يَعْنِي رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ } رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ قُسِمَ بَيْنَهُمَا وَالْقِسْمَةُ تُنْفِي الشَّرَكَةَ .

وَفِي الْمُحِيطِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ أَفْضَلُ لِرِيَادَةِ الشَّاءِ ( وَالْمُنْفَرِدُ قِيلَ كَالْمُقْتَدِي ) يَعْنِي يَكْتَفِي بِالتَّحْمِيدِ قَالَ الرِّيْلَعِيُّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايِخِ .

وَفِي الْمُسَوِّطِ هُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيعَ حَتَّى لِمَنْ مَعَهُ عَلَى التَّحْمِيدِ وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ لِيَحْتَهُ عَلَيْهِ ( وَقِيلَ )

الْمُنْفَرِدُ ( يَجْمَعُهُمَا ) أَيِ التَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَبِيفَةَ قَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ هُوَ الْأَصَحُّ ( وَيَقُومُ مُسْتَوِيًا ) بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ ( وَمَا سِوَى الْإِطْمِنَانِ ) وَهُوَ تَسْكِينُ الْجَوَارِحِ فِي الرُّكُوعِ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُهُ ، وَمَا سِوَاهُ تَكْبِيرِ الرُّكُوعِ وَتَفْرِيجِ الْأَصَابِعِ وَالتَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ وَالْقِيَامَ مُسْتَوِيًا ( سُنَنٌ وَهُوَ ) أَيِ الْإِطْمِنَانِ فِي الرُّكُوعِ الَّذِي هُوَ مِنْ تَغْيِيلِ الْأَرْكَانِ ( وَاجِبٌ ) ؛ لِأَنَّهُ شُرِعَ لِتَكْمِيلِ رُكْنٍ مَقْصُودٍ بِخِلَافِ الْقَوْمَةِ بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَإِنَّ الْإِطْمِنَانِ فِيهَا سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا شُرِعَتَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مُكْمَلَ الْفَرْضِ وَاجِبٌ وَمُكْمَلُ الْوَاجِبِ سُنَّةٌ .

( قَوْلُهُ وَمِنْهَا الرُّكُوعُ ) أَقُولُ اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الرُّكُوعِ وَكَثُرَ الْكُتُبُ الْقَدَرُ الْمَفْرُوضُ مِنَ الرُّكُوعِ أَصْلُ الْإِنْحِنَاءِ وَالْمِيلِ .

وَفِي الْحَاوِي فَرَضُ الرُّكُوعِ انْحِنَاءُ الظَّهْرِ وَفِي مُنْيَةِ الْمُصَلِّي طَاطَاةُ الرَّأْسِ وَمُقْتَضَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ طَاطَأَ رَأْسَهُ وَلَمْ يَحْنِ ظَهْرَهُ أَصْلًا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ لَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ فَرَضِ الرُّكُوعِ وَهُوَ حَسَنٌ وَإِذَا بَلَغَتْ حُلُوبَتُهُ إِلَى الرُّكُوعِ يَخْتَضُ رَأْسَهُ فِي الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ الْقَدَرُ الْمُمْكِنُ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ يُكَبِّرُ لَهُ خَافِضًا ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْوَقَايَةِ وَتَبِعَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَالْمُرَادُ أَنْ يُقَارَنَ التَّكْبِيرُ ابْتِدَاءً لِلإِنْحِطَاطِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ثُمَّ يَرْكَعُ مُكَبِّرًا وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ مُقَارَنٌ لِلإِنْحِطَاطِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَذَا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ ، وَقَدْ تَبَعَ الْمُصَنِّفُ يَعْنِي صَاحِبَ الْكَنْزِ الْقُدُورِيِّ فِي التَّعْبِيرِ بِالْوَاوِ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ وَكَبَّرَ بِلَا مَدٍّ وَرَكَعَ الْمُخْتَصِلُ لِلْمُقَارَنَةِ وَصِدِّهَا وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ يُكَبِّرُ ثُمَّ يَهْوِي وَعِبَارَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَيُكَبِّرُ مَعَ الْإِنْحِطَاطِ قَالُوا وَهُوَ الْأَصَحُّ لِمَا تَخْلُو حَالَةَ الْإِنْحِنَاءِ عَنِ الذِّكْرِ وَلِمَا قَلَمْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ . ( قَوْلُهُ وَيَعْتَمِدُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ) أَقُولُ وَيَكُونُ نَاصِبًا سَاقِيَهُ ، وَإِنْحِنَاؤُهُمَا شِبْهَ الْقَوْسِ كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ النَّاسِ مَكْرُوهٌ .

( قَوْلُهُ مُفْرَجًا أَصَابِعُهُ ) هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لَا تَفْرُجُ أَصَابِعَهَا فِي الرُّكُوعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ . ( قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ قَالَ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ } ) أَقُولُ أَيِ أَذْنَى مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ كَمَالُهُ الْمَعْنَوِيُّ وَهُوَ الْجَمْعُ الْمُحْمَلُ لِلْسُّنَّةِ لَا

الْعُلُويُّ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَلَمَّا كَانَ الرُّكُوعُ تَوَاضَعًا وَتَذَلُّلًا نَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ مُقَابِلَهُ الْعُظْمَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَمَّا كَانَ السُّجُودُ غَايَةَ التَّسْفُلِ نَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ مُقَابِلَهُ الْعُلُوُّ لِلَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْقَهْرُ وَالِإِفْتِدَارُ لَا الْعُلُوُّ فِي الْمَكَانِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُوبًا كَبِيرًا .

( قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ أَنْ يُنْقَصَ مِنْهَا ) أَيِ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْمُرَادُ كَرَاهَةُ التَّزْيِيدِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمُسْتَحَبِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ . قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَتَابَعُهُ ) أَقُولُ وَهَذَا بِخِلَافِ التَّشْهَدِ لَوْ أَنَّ مَنَ الْإِمَامَ فَسَلَّمَ قَبْلَ الْمُقْتَدِي لَا يَتَابَعُهُ بَلْ يَتَّبِعُهُ ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ التَّشْهَدِ وَاجِبَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ قَاضِي خَانَ .

( قَوْلُهُ أَيِ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِسَمِعَ قِيلَ يُقَالُ سَمِعَ الْأَمِيرُ كَلَامَ زَيْدٍ أَيِ قَبْلَهُ فَهُوَ دُعَاءٌ يَقْبُولُ الْحَمْدَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَاللَّامُ فِي لِمَنْ لِلْمَنْفَعَةِ وَالْهَاءُ فِي حَمِدَهُ لِلْكِنَايَةِ كَمَا فِي الْمُسْتَصْفَى .

وَفِي الْفَوَائِدِ أَنَّهَا لِلْسَّكَنَةِ وَالِاسْتِرَاحَةِ ، كَذَا نَقَلَ الثَّقَاتُ هـ .

وَفِي الْوَلُولِ الْجَيَّةِ رَجُلٌ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مَكَانَ الثُّنُونِ اللَّامُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لَعُورًا ، وَإِنْ كَانَ لِسَانُهُ

لَا يُطَاوَعُهُ يَتْرُكُ أَهـ .

( قَوْلُهُ رَافِعًا رَأْسَهُ ) الْمُرَادُ أَنْ يَكُونَ التَّسْمِيعُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ رَفْعِهِ .

( قَوْلُهُ وَالْإِمَامُ يَكْتَفِي بِهِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ يَضُمُّ إِلَيْهِ التَّحْمِيدَ .

( قَوْلُهُ وَالْمُقْتَدِي يَكْتَفِي بِالتَّحْمِيدِ ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

( قَوْلُهُ : وَفِي الْمُحِيطِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَفْضَلُ ) أَقُولُ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ " رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ " .

وَمِنْ " رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ " ؛ لِأَنَّ أَفْظَاهُ أَرْبَعَةٌ وَأَفْضَلُهَا " اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ " ؛ لِأَنَّ

زِيَادَةَ الْوَاوِ تُوجِبُ الْأَفْضَلِيَّةَ وَاخْتَلَفُوا فِيهَا فَقِيلَ زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ عَاطِفَةٌ تَقْدِيرُهُ رَبَّنَا حَمْدُنَاكَ وَلَكَ الْحَمْدُ وَيَلِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ الْمُحِيطِ وَيَلِيهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَالْمُنْفَرِدُ

إِلخ ) أَقُولُ حَكَى كُلًّا مِنْ التَّصْحِيحَيْنِ لِلْقَوْلَيْنِ فِي الْبَحْرِ ثُمَّ قَالَ وَحَيْثُ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ كَمَا رَأَيْتَ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ فَالْمُرْجَحُ مِنْ جِهَةِ الْمَنْهَبِ مَا فِي الْمَتْنِ يَعْنِي مَتْنَ الْكَنْزِ وَكَتَفَى الْمُنْفَرِدُ بِالتَّحْمِيدِ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ فِي شَرْحِهِ وَالْمُرْجَحُ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ مَا صَحَّحَهُ فِي الْهَدَايَةِ .

أهـ .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ فِي الْمُنْفَرِدِ أَنَّهُ يَأْتِي بِالتَّسْمِيعِ لَا غَيْرَ وَهُوَ رِوَايَةُ الْمُعَلَّى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَوَّلَ عَلَيْهَا وَلَمْ أَرَ مَنْ صَحَّحَهَا أَهـ .

( قَوْلُهُ وَيَقُومُ مُسْتَوِيًا ) لَوْ قَالَ وَالْقِيَامُ وَالِاسْتِوَاءُ فِيهِ لَكَانَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا سُنَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَرُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الرَّفْعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَرَضٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْقَوْمَةِ بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَإِنَّ الْإِطْمِئْنَانَ فِيهَا سُنَّةٌ

إِلخ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ وَجُوبُ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ أَيِّ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَفِي الْقَوْمَةِ وَالْجِلْسَةِ وَوُجُوبُ نَفْسِ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِلْمُواظَبَةِ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِلْأَمْرِ فِي حَدِيثِ الْمُسَيِّءِ صَلَاتَهُ وَلَمَّا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ مِنْ لُزُومِ سُجُودِ السَّهْوِ بِتَرْكِ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ سَاهِيًا ، وَكَذَا فِي الْمُحِيطِ فَيَكُونُ حُكْمُ الْجِلْسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا وَاحِدٌ وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْكُلِّ هُوَ

مُخْتَارُ الْمُحَقِّقِ ابْنِ الْهَمَامِ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ أَمِيرٍ حَاجٍّ حَتَّى قَالَ إِنَّهُ الصَّوَابُ وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلصَّوَابِ أَهـ .

( قَوْلُهُ وَمُكَمَّلُ الْوَاجِبِ سُنَّةٌ ) أَقُولُ وَمُكَمَّلُ السُّنَّةِ أَدَبٌ .

( وَمِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الْفَرَائِضِ ( السُّجُودُ يُكَبِّرُ لَهُ ) ؛ { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَضْعٍ وَرَفْعٍ } إِلَّا عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ( وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ) عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَقُلْ وَاضِعًا كَمَا قَالَ فِي الرُّكُوعِ خَافِضًا ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ يُقَارَنُ الْخَفْضَ هُنَاكَ وَلَا يُقَارَنُ الْوَضْعَ هُنَا ( ثُمَّ ) يَضَعُ ( يَدَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رَاحَتَيْهِ ) ؛ { لِأَنَّ وَإِلَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَجَدَ وَاتَّكَأَ عَلَى رَاحَتَيْهِ وَرَفَعَ مَا بَيْنَ وَرِكَئِهِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا كَانَ يَسْجُدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ } ( ثُمَّ ) يَضَعُ ( وَجْهَهُ بَيْنَ كَفْيَيْهِ وَيَدَيْهِ حِذَاءَ أُذُنَيْهِ ) لِمَا قَالَ وَائِلٌ { كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ أُذُنَيْهِ } وَمَا رُويَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ } مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضٍ ( ضَامًّا أَصَابِعَهُ ) لَا يُنْدَبُ الضَّمُّ إِلَّا هَاهُنَا ( مُبْدِيًا ) أَيُّ مُظْهِرًا ( عَضُدَيْهِ مُبْعَدًا بَطْنَهُ عَنْ

فَحَدِيثُهُ ( لِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا ، وَقِيلَ لَا يَفْعَلُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّفِّ حَذَرًا عَنْ إِضْرَارِ الْحَارِ ( وَاضِعًا رِجْلَيْهِ ) عَلَى الْأَرْضِ ( مُوجِّهًا أَصَابِعَهُمَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجَدَ كُلُّ عَظْمٍ مِنْهُ فَلْيُوجِّهْ مِنْ أَعْضَائِهِ الْقِبْلَةَ مَا اسْتَطَاعَ } ( وَالْمَرْأَةُ تَنْخَضُ وَتُلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا ) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْتَرُ لَهَا ( فَيَسْجُدُ ) عَطْفٌ عَلَى يُكَبِّرُ ( بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ ) لِمُوَاطَأَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ قَدَمُ الْأَنْفِ عَلَى الْجَبْهَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْوَى مِنْهُ فِي السُّجُودِ لِقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا سَجَدَ ( عَلَى مَا يَجِدُ حِجْمَهُ وَتَسْتَقِرُّ فِيهِ جَبْهَتُهُ ) وَحَدُّ

الِاسْتِقْرَارِ أَنَّ السَّاجِدَ إِذَا بَالَعَ لَا يُنْزِلُ رَأْسَهُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْقَطَنِ الْمَحْلُوجِ وَالتَّبَنِ وَالذَّرَةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يَجِدَ حِجْمَ الْأَرْضِ ( فَجَازَ ) السُّجُودَ ( عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ ) أَيْ دَوْرَهَا ( وَفَاضِلٌ ثَوْبِهِ ) كَكُمِّهِ وَذَيْلِهِ ( إِذَا وَجَدَ حِجْمَ الْأَرْضِ وَجَازَ عَلَى ظَهْرٍ مَنْ يُصَلِّي صَلَاتَهُ ) بِأَنْ يُصَلِّيَا الظَّهْرَ مَثَلًا حَتَّى إِذَا لَمْ يُصَلِّيَا أَوْ صَلَّى الْمَسْجُودَ عَلَيْهِ غَيْرَ صَلَاةِ السَّاجِدِ لَمْ يَجُزْ ( فِي الزَّحَامِ ) لِلضَّرُورَةِ فَلَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ ( وَإِنْ كَرِهَ الْأَوَّلَانِ ) أَيْ السُّجُودَ عَلَى الْكُورِ وَفَاضِلِ الثَّوْبِ ( كَالْإِكْفَاءِ بِالْأَنْفِ ) فِي السُّجُودِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ الْكَرَاهَةِ ( بِخِلَافِ الْجَبْهَةِ ) فَإِنَّ السُّجُودَ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بَلَا كَرَاهَةٍ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَالتَّخْفَةِ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْكُنْزِ وَكَرِهَ بِأَحَدِهِمَا مَنْظُورٌ فِيهِ ( وَيَطْمَئِنُّ ) فِي السُّجُودِ ( مُسَبِّحًا ) أَيْ قَائِلًا سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى مَرَّاتٍ ( ثَلَاثًا هِيَ أَذْنَاهُ ) لِمَا رَوَيْنَا فِي الرُّكُوعِ وَتُدْبَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيَخْتِمُ بِالْوُتْرِ كَالْخُمْسِ وَالسَّبْعِ ؛ { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْتِمُ بِالْوُتْرِ } ، وَإِنْ أَمَّ لَا يُطَوِّلُ عَلَى وَجْهِ يُمِلُّ الْقَوْمَ ، وَقَالُوا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ خَمْسًا لِيَتَسَكَّنَ الْقَوْمُ مِنَ الثَّلَاثِ ( وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ) لِمَا مَرَّ { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ } قِيلَ فِي مَقْدَارِ الرَّفْعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِلَى السُّجُودِ أَقْرَبَ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ سَاجِدًا إِذَا مَا قَرُبَ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْجُلُوسِ أَقْرَبَ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ جَالِسًا فَتَحَقَّقُ السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ ، وَقِيلَ إِذَا أُرِيلَتْ جَبْهَتُهُ عَنِ الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَجْرِي

الرِّيحُ بَيْنَ جَبْهَتِهِ وَبَيْنَ الْأَرْضِ جَازَ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ ( وَيَجْلِسُ مُطْمَئِنًّا ) قَدَرُ تَسْبِيحَةٍ ( وَيُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ مُطْمَئِنًّا ) فَإِنْ قِيلَ فَرَضِيَّةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ثَبَتَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا } وَالْأَمْرُ لَا يُوجِبُ التَّكْرَارَ وَلِذَا لَمْ يَجِبْ تَكَرُّارُ الرُّكُوعِ فَبِمَاذَا ثَبَتَ فَرَضِيَّةُ تَكَرُّارِ السُّجُودِ وَلِمَا إِذَا تَكَرَّرَ قُلْنَا قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ آيَةَ الصَّلَاةِ مُجْمَلَةٌ وَبَيَانُ الْمُجْمَلِ قَدْ يَكُونُ بِفِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ يَكُونُ بِقَوْلِهِ وَفَرَضِيَّةُ تَكَرُّارِهِ ثَبَتَتْ بِفِعْلِهِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ تَوَاتُرًا إِذَا كُلُّ مَنْ نَقَلَ صَلَاةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَلَ تَكَرُّارَ سُجُودِهِ .

وَأَمَّا وَجْهُ تَكَرُّارِهِ فَقِيلَ إِنَّهُ تَعْبِيدِيٌّ لَا يُطْلَبُ فِيهِ الْمَعْنَى كَأَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ ، وَقِيلَ إِنَّ الشَّيْطَانَ أَمَرَ بِسَجْدَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ فَتَسْجُدُ مَرَّتَيْنِ تَرْغِيمًا لَهُ ، وَقِيلَ الْأُولَى إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّا خُلِقْنَا مِنَ الْأَرْضِ وَالثَّانِيَةُ إِلَى أَنَّا نَعَادُ إِلَيْهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ الْآيَةَ ( ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلْقِيَامِ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَدْبُهُ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ ) عَلَى عَكْسِ السُّجُودِ ( وَيَقُومُ مُسْتَوِيًا بَلَا اعْتِمَادٍ ) عَلَى الْأَرْضِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ( وَلَا قُعُودٍ ) قَبْلَ الْقِيَامِ يُسَمَّى جِلْسَةً الْإِسْتِرَاحَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ .

( وَ ) الرُّكْعَةُ ( الثَّانِيَةُ ) كَالْأُولَى لَكِنْ لَا ثَنَاءَ وَلَا تَعَوُّذَ وَلَا رَفْعَ يَدٍ فِيهَا ( أَيْ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى لَكِنْ لَا يَسْتَفْتِحُ وَلَا يَتَعَوَّذُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُشْرَعَا إِلَّا مَرَّةً وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَمَا رَفَعَ فِي الْأُولَى وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِالتَّسْمِيَةِ ( تَرَكَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ فَتَذَكَّرَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ التَّكَلُّمِ قَضَاهَا فِي الصَّلَاةِ ) يَعْنِي

إِذَا تَرَكَ سَجْدَةً ثُمَّ تَذَكَّرَهَا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَوْ بَعْدَ مَا سَلَّمَ وَقِيلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ سَجَلَهَا سَوَاءً عَلِمَ أَنَّهَا مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ غَيْرَهَا ؛ لِأَنَّهَا فَاتَتْ عَنْ مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ وَلَمْ تَهْسُدِ الصَّلَاةُ بِفَوَاتِهَا عَنْهُ لَوْ جُودَ الْمَحَلُّ فِي الْجُمْلَةِ لِقِيَامِ التَّخْرِيمَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَضَائِهَا ؛ لِأَنَّهَا رُكْنٌ ، وَلَوْ لَمْ يَقْضَ حَتَّى خَرَجَ عَنِ الصَّلَاةِ فَسَدَتْ ، وَيَتَشَهَّدُ عَقِيبَ السَّجْدَةِ ؛ لِأَنَّ الْعُودَ إِلَى السَّجْدَةِ الْأَصْلِيَّةِ يَرْفَعُ تَشَهُدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّشَهُدِ ، وَلَوْ تَرَكَهُ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَعْدَةَ الْآخِرَةَ فَرَضَ فَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ فَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يُسَلِّمُ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( وَبَعْدَ سَجْدَتَيْهَا يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا نَاصِبًا يُمْنَاهُ وَاضِعًا يَدَيْهِ مَبْسُوطَتَيْنِ عَلَى فَخْذَيْهِ مُوجِّهًا أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ) لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقْعُدُ الْقَعْدَتَيْنِ عَلَى هَذَا } ( وَيَتَشَهَّدُ كَابِنٌ مَسْنُودٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ) وَهُوَ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ التَّحِيَّاتُ جَمْعٌ تَحِيَّةٍ وَهِيَ الْمُلْكُ ، وَقِيلَ الْبَقَاءُ الدَّائِمُ ، وَقِيلَ الْعِظَمَةُ ، وَقِيلَ السَّلَامَةُ أَيْ السَّلَامَةُ مِنَ الْآفَاتِ وَجَمِيعُ وَجْهِهِ النَّقْصُ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ إِنَّمَا جُمِعَتِ التَّحِيَّاتُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مُلُوكِهِمْ كَانَ لَهُ تَحِيَّةٌ يُحْيَا بِهَا فَقِيلَ لَنَا قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ أَيْ الْأَلْفَاظُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُلْكِ مُسْتَحَقَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَوَاتُ

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ هِيَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، وَقِيلَ كُلُّ الصَّلَوَاتِ ، وَقِيلَ الرَّحْمَةُ ، وَقِيلَ الْأَذْعِيَّةُ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ الْعِبَادَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ قَالَ الْأَكْفَرُونَ الْكَلِمَاتُ الطَّيِّبَاتُ وَهِيَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا وَالَاهُ ، وَقِيلَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ ( وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ هُنَا ) أَيْ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى يَعْنِي لَا يَأْتِي بِالصَّلَاةِ ( وَيَكْتَفِي بِالْفَاتِحَةِ فِيمَا بَعْدَ الْأَوَّلِينَ ) عَبَّرَ بِهِ لِيَتَأَوَّلَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ( وَإِنْ سَبَّحَ فِيهِ أَوْ سَكَتَ جَازَ ) لَكِنَّهُ إِنْ سَكَتَ عَمْدًا أَسَاءَ ، وَإِنْ سَهَوَا وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَحْوِطُ أَنْ يَتْرُكَهَا ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ ( وَمَا سِوَى وَضْعِ الرَّجْلَيْنِ وَتَعْيِينِ الْأَوَّلَيْنِ لِلْقِرَاءَةِ وَالْإِطْمِنَانِ فِي السُّجُودِ وَالْقَعْدَةِ الْأُولَى وَالتَّشَهُدِ فِيهِمَا ) أَيْ الْقَعْدَتَيْنِ ( وَالْإِقْبَارِ عَلَيْهِ فِي الْأُولَى ) أَيْ تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( سُنُّ ) أَرَادَ بِمَا سِوَى الْمَذْكُورَاتِ تَكْبِيرَ السُّجُودِ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا وَوَضْعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَافْتِرَاشَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصْبَ الْيُمْنَى وَالْقَوْمَةَ وَالْجِلْسَةَ فَإِنَّهَا سُنُّ ( وَالْأَوَّلُ ) أَيْ وَضْعُ الرَّجْلَيْنِ ( فَرَضَ فِي رِوَايَةٍ ) وَهِيَ رِوَايَةُ الْقُلُورِيِّ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَرَفَعَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ لَمْ يَجْزُ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ وَالْجَصَّاصُ ، وَلَوْ وَضَعَ إِحْدَاهُمَا جَازَ قَالَ قَاضِي خَانَ وَيُكْرَهُ ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ الثَّمُرَتَاشِيُّ أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مَبْسُوطِهِ وَهُوَ الْحَقُّ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( وَالْبَوَاقِي وَاجِبَةٌ ) وَهِيَ تَعْيِينُ الْأَوَّلَيْنِ إِنْخَ حَتَّى لَوْ أَخَّرَ الْقِيَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ بَرِيَادَةً عَلَى التَّشَهُدِ قَدَرُ مَا

يُؤَدَّى فِيهِ رُكْنٌ ، وَقِيلَ حَرَفَ عَمْدًا أَثِمَ أَوْ سَهَوَا سَجَدَ .

( قَوْلُهُ وَمِنْهَا السُّجُودُ ) أَقُولُ وَحَقِيقَتُهُ وَضْعُ بَعْضِ الْوَجْهِ عَلَى الْأَرْضِ مِمَّا لَا سُخْرِيَّةَ فِيهِ فَدَخَلَ الْأَنْفُ وَخَرَجَ الْخَدُّ وَالذَّنُّ وَالصَّدْغُ وَمُقَدِّمُ الرَّأْسِ فَلَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ عُذْرِ بَلٍّ مَعَهُ يَجِبُ الْإِمَاءُ بِالرَّأْسِ وَخَرَجَ بِقَيْدٍ مِمَّا لَا سُخْرِيَّةَ فِيهِ مَا إِذَا رَفَعَ قَدَمَيْهِ فِي السُّجُودِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ مَعَ رَفْعِهِمَا بِالتَّلَاغِبِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِالتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ وَيَكْفِيهِ وَضْعُ أَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ فَلَوْ لَمْ يَضَعْ الْأَصَابِعَ أَصْلًا وَوَضَعَ ظَهَرَ الْقَدَمِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَرَفَعَ قَدَمٍ وَوَضَعَ آخَرَ جَائِزٌ مَعَ الْكِرَاهَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ وَذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِلَى أَنَّ وَضْعَهُمَا سُنَّةٌ فَتَكُونُ الْكِرَاهَةُ تَنْزِيهِيَّةً .

وَالْوُجْهَ عَلَى مَنْوَالٍ مَا سَبَقَ هُوَ الْوُجُوبُ فَتَكُونُ الْكَرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةً ، وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّ وَضْعَهُمَا فَرَضٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَسَيَذْكُرُ الْمُصَنَّفُ مِثْلَ هَذَا .

( قَوْلُهُ إِلَّا عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ) أَقُولُ أَيُّ فَلَا يُكَبَّرُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْمَعُ فِيهِ ذِكْرَهُ فِي الْبِرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَيَدْيُهُ حِذَاءَ أُذُنَيْهِ ) هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَلَا عُذْرَ لَهُ وَالْمَرْأَةُ تَصْعُقُ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا . ( قَوْلُهُ وَمَا رُويَ

إِلَخ ) قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ ، وَلَوْ قَالَ قَاتِلٌ إِنَّ السُّنَّةَ أَنْ تَفْعَلَ أَيُّهُمَا تَيْسَّرَ جَمْعًا لِلْمَرْوِيَّاتِ بِنَاءً أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا أَحْيَانًا وَهَذَا أَحْيَانًا إِلَّا أَنْ بَيْنَ الْكَفَيْنِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنْ تَخْلِيسِ الْمُجَافَاةِ الْمُسْتَوْنَةِ مَا لَيْسَ فِي الْآخِرِ كَانَ حَسَنًا هـ كَمَا فِي الْبِرْهَانِ .

( قَوْلُهُ ضَامًّا أَصَابِعُهُ ) قِيلَ وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ الرَّحْمَةَ تَنْزِلُ عَلَيْهِ فِي السُّجُودِ فَيَلْصِقُ يَنَالُ أَكْثَرَ كَمَا فِي الْبَحْرِ . ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا يَفْعَلُهُ إِنْ كَانَ فِي

الصَّفِّ ) أَقُولُ ، كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ تَبَعًا لِلْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَعِبَارَتُهُ تُوهِمُ الضَّعْفَ وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُمْ قَدْ جَزَمَ فِيهَا بَعْدَ فِعْلِهِ فِي الصَّفِّ حِذَارًا عَنِ الْحَرَامِ وَإِضْرَارَ الْجَارِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَةً .

( قَوْلُهُ فَيَسْجُدُ بِأَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْأَنْفِ مَا صَلَبَ مِنْهُ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَالْجَبْهَةُ مَا فَوْقَ الْحَاجِبِينَ إِلَى قِصَاصِ الشَّعْرِ وَعَرَفَهَا بَعْضُهُمْ بِمَا اكْتَسَفَهُ الْجَبِينَانِ .

وَأَمَّا مَقْدَارُ اللَّازِمِ مِنْهَا فَقَالَ فِي التَّجْنِيسِ ، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى حَجَرٍ صَغِيرٍ إِنْ كَانَ أَكْثَرُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ يَجُوزُ وَإِلَّا فَلَا وَهَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ مَعْرِيًّا إِلَى تَصْيِيرِ وَفِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ السُّجُودِ يَصْدُقُ بِوَضْعِ شَيْءٍ مِنَ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِ أَكْثَرِهَا كَمَا قَالُوا فِي الْقَلَمَيْنِ يَكْفِي وَضْعُ أُصْبُعٍ وَاحِدَةٍ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمُجْتَبَى سَجَدَ عَلَى طَرَفٍ مِنْ أَطْرَافِ جَبْهَتِهِ جَازَ وَتَقَلَّ كَلَامَ تَصْيِيرٍ فَدَلَّ عَلَى تَضْعِيفِهِ نَعَمْ وَضْعُ أَكْثَرِهَا وَاجِبٌ لِلْمُوَاطَئَةِ عَلَى تَمْكِينِ الْجَبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ فَجَازَ السُّجُودَ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ أَيْ دَوْرَهَا ) أَقُولُ أَيْ دَوْرٍ مِنْ أَدْوَارِهَا نَزَلَ عَلَى جَبْهَتِهِ لَا جُمْلَتِهَا كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ وَيُقَالُ كَارَ الْعِمَامَةَ وَكَوَرَهَا أَدَارَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَهَذِهِ الْعِمَامَةُ عَشْرَةُ أَكْوَارٍ وَعِشْرُونَ كَوْرًا وَهُوَ يَفْتَحُ الْكَافَ وَنَهْنَاهَا بِمَا ذَكَرْنَا كَمَا تَبَّهَ الْعَلَامَةُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ تَنْبِيْهَا حَسَنًا وَهُوَ أَنَّ صِحَّةَ السُّجُودِ عَلَى الْكَوْرِ إِذَا كَانَ عَلَى الْجَبْهَةِ أَوْ بَعْضِهَا ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الرَّأْسِ فَقَطْ وَسَجَدَ عَلَيْهِ وَلَمْ تُصِبْ جَبْهَتُهُ الْأَرْضَ عَلَى الْقَوْلِ تَغْيِينِهَا وَلَا عَلَى أَثْنِهَا عَلَى الْقَوْلِ بَعْدَ تَغْيِينِهَا لَا يَصِحُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ يَتَسَاهَلُونَ فِي ذَلِكَ فَيُظَنُّ الْجَوَازُ

كَذَلِكَ فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَفَاضِلِ ثَوْبِهِ ) هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَلَى مَحَلٍّ نَجِسٍ فَلَا يَصِحُّ عَدَمُ الْجَوَازِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرْغِيَانِيُّ يَصِحُّ الْجَوَازُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى كَفِّهِ جَازَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَوْ عَلَى فَخِذِهِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَلَوْ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ لَكِنَّ الْإِيمَاءَ يَكْفِيهِ إِذَا كَانَ بِهِ عُذْرٌ كَمَا فِي التَّيْبِينَ .

( قَوْلُهُ وَجَازَ عَلَى ظَهْرِ مَنْ يُصَلِّي صَلَاتَهُ ) أَقُولُ قَيْدُهُ فِي الْمُجْتَبَى بِأَنْ يَكُونَ الْمُسْجُودُ عَلَى ظَهْرِهِ سَاجِدًا عَلَى الْأَرْضِ فَلَوْ سَجَدَ عَلَى ظَهْرِ مُصَلٍّ سَاجِدٍ عَلَى ظَهْرِ مُصَلٍّ لَا يَجُوزُ فَالشَّرْطُ أَرْبَعَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ قُلْتُ وَيَجُوزُ السُّجُودُ ، وَلَوْ زَادَ الظَّهْرَ عَلَى لَبْتَيْنِ لِلضَّرُورَةِ وَيُحْمَلُ مَا فِي مُنْيَةِ الْمُصَلِّي لَوْ أَنَّ مَوْضِعَ السُّجُودِ أَرْفَعَ مِنْ مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ مَقْدَارَ لَبْتَيْنِ مَنْصُوبَتَيْنِ جَازَ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَا يَجُوزُ أَرَادَ لَبْتَهُ بَخَارَى وَهِيَ رُبْعُ ذِرَاعٍ هـ عَلَى غَيْرِ

الْحَالَةَ هَذِهِ لَكِنْ هَلْ التَّقِيدُ بِالظَّهْرِ اتِّفَاقِيٌّ أَوْ اجْتِرَازِيٌّ فَلْيَنْظُرْ .

( قَوْلُهُ حَتَّى إِذَا لَمْ يُصَلِّ أَوْ صَلَّى الْمَسْجُودَ عَلَيْهِ

إِلخ ) ؛ لَأَنَّهُ مِنْ سَلْبِ الْعُمُومِ لَا عُمُومِ السَّلْبِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ كُرِهَ الْأَوَّلَانِ ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَنْزِيهِيَّةٌ لِنَقْلِ { فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ السُّجُودَ

عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ { تَعْلِيمًا لِلْجَوَازِ فَلَمْ تَكُنْ تَحْرِيْمِيَّةً وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْعُذْرِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ قَوْلُهُ

كَالِائْتِفَاءِ بِالْأَنْفِ فِي السُّجُودِ

إِلخ ) أَقُولُ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلًا وَالْأَصَحُّ رُجُوعُهُ إِلَى قَوْلِهِمَا بَعْدَ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ بَلَا

عُذْرٍ فِي الْجَبْهَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْمُرَادُ بِهِ

مَا صَلَّبَ مِنَ الْأَنْفِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِهِمْ .

( قَوْلُهُ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْكَنْزِ وَكُرِهَ بِأَحَدِهِمَا مَنْظُورٌ فِيهِ ) أَقُولُ لَا يَتَجَهُّ التَّنْظِيرُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا قَالَهُ رَوَايَةٌ ، وَقَدْ

قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ السُّجُودُ عَلَى الْجَبْهَةِ جَائِزٌ اِتِّفَاقًا وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَنْفِ عُذْرٌ وَعَلَيْهِ رَوَايَةُ الْكَنْزِ

وَكُرِهَ بِأَحَدِهِمَا هـ .

وَمَا قَالَهُ فِي الْكَنْزِ حَكَاهُ الرَّبْلَعِيُّ أَيْضًا عَنْ الْمُفِيدِ وَالْمَزِيدِ ثُمَّ حَكَى قَوْلَ الْبَدَائِعِ وَالتُّحْفَةِ وَلَمْ يَنْظُرْ فِي كَلَامِ الْكَنْزِ

وَلَا فِي الْمُفِيدِ وَالْمَزِيدِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ هـ .

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا أَيْ الْقَوْلَ بِالْجَوَازِ مَعَ الْكَرَاهَةِ عَلَى الْمَرْجُوحِ كَمَا قَدَّمَاهُ عَنْ الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ قِيلَ فِي مَقْدَارِ الرَّفْعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِلَى السُّجُودِ أَقْرَبَ لَمْ يَجُزْ

إِلخ ) أَقُولُ هُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَيُفْتَرَضُ الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ إِلَى قُرْبِ الْقُعُودِ فِي الْأَصَحِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ إِذَا زَالَتْ جَبْهَتُهُ مِنَ الْأَرْضِ ) أَقُولُ هُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَلَمْ أَرَ مَنْ

صَحَّحَهَا وَرَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَقْدَارِ مَا يُسَمَّى رَافِعًا جَارَ الْفَصْلُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِلَّا فَلَا قَالَ فِي الْمُحِيطِ هُوَ

الْأَصَحُّ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ يَكْبَرُ لِلْقِيَامِ

إِلخ ) قَالَ الرَّبْلَعِيُّ وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عِنْدَ التُّهُؤُصِ وَيُسْتَحَبُّ الْهَبُوطُ بِالْيَمِينِ وَالتُّهُؤُصُ بِالشَّمَالِ هـ .

( قَوْلُهُ وَيَقُومُ مُسْتَوِيًا بَلَا اعْتِمَادٍ ) أَقُولُ سَيَذْكُرُ أَنَّ تَرْكَ الِاعْتِمَادِ سُنَّةٌ أَيْ لِمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ فَإِنْ اعْتَمَدَ قَالَ الْوَبْرِيُّ لَا

بَأْسَ بَأْنِ يَعْتَمِدَ بِرَاحَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ التُّهُؤُصِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَ الْعُذْرِ وَعَدَمِهِ ، وَمِثْلُهُ فِي الْمُحِيطِ

عَنْ الطَّحَاوِيِّ سَوَاءٌ كَانَ شَيْخًا أَوْ شَابًا وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ هـ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْأَوْجَهُ أَنْ يَكُونَ سُنَّةً فَتَرْكُهُ

يُكْرَهُ تَنْزِيهًا .

هـ .

( قَوْلُهُ وَلَا قُعُودَ قَبْلَ الْقِيَامِ إِلخ ) قَالَ فِي الظَّهْرِيَّةِ قَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الْخُلُؤَانِيُّ إِنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْفَضْلِيَّةِ حَتَّى

لَوْ فُعِلَ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا هـ لَكِنْ وَجَّهٌ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ سِيَاقِهِ مِثْلُ الْأَوْجْهِ الْمُتَقَدِّمَةِ )

قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْعُودَ إِلَى السَّجْدَةِ الْأَصْلِيَّةِ يَرْفَعُ التَّشَهُُّدَ ) فِيهِ تَسَامُحٌ وَالْمُرَادُ رَفْعُ الْقُعُودِ .



( قَوْلُهُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّشْهَدِ ، وَلَوْ تَرَكَهُ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُ ) فِيهِ تَسَامُحٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقُعُودِ قُدْرَةُ التَّشْهَدِ لَا حَقِيقَةَ التَّشْهَدِ ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ فَرَضٌ وَتَرَكَهُ مُفْسِدٌ وَالتَّشْهَدُ وَاجِبٌ وَتَرَكَهُ لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَعْدَةَ الْأَخِيرَةَ فَرَضٌ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ ) أَيُّ التَّشْهَدِ سُمِّيَ تَشْهَدًا بِاسْمِ جُزْئِهِ الْأَشْرَفِ .

( قَوْلُهُ وَهِيَ الْمُلْكُ )

( الْح ) قَالَ فِي الْبَحْرِ فِي تَفْسِيرِهَا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ أَحْسَنُهَا أَنَّ التَّحِيَّاتِ الْعِبَادَاتِ الْقَوْلِيَّةَ وَالصَّلَوَاتِ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةَ وَالطَّيَّاتِ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةَ فَجَمِيعُ الْعِبَادَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ وَلَا يُتَقَرَّبُ بِشَيْءٍ مِنْهَا إِلَى مَا سِوَاهُ ثُمَّ هُوَ عَلَى مِثَالٍ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْمُلُوكِ فَيَقْدِمُ الشَّاءَ أَوَّلًا ثُمَّ الْحِدْمَةَ ثَانِيًا ثُمَّ بَدَلَ الْمَالِ ثَالِثًا .

( تَنْبِيْهُ ) : اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذِكْرِ بَعْضِ مَعَانِي التَّشْهَدِ لِلِاتِّكَالِ عَلَى الطَّلَابِ فِي بَاقِيهَا وَيَنْبَغِي لَنَا ذِكْرُهَا مُخْتَصَرًا ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ يَقْصِدُ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظَ مَعَانِيهَا مُرَادَةً لَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِنْشَاءِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُجْتَبَى بِقَوْلِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْصِدَ

بِأَلْفَاظِ التَّشْهَدِ مَعَانِيهَا الَّتِي وَضَعَتْ لَهَا مِنْ عِنْدِهِ كَأَنَّهُ يُحْيِي اللَّهَ وَيُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِهَذَا يَضَعُفُ مَا فِي السَّرَاجِ أَنَّ قَوْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ حِكَايَةُ سَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ لَا ابْتِدَاءَ سَلَامٍ مِنَ الْمُصَلِّيِ هـ .

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمُقَدَّمَةُ فَهِيَ مَا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ .  
وَأَمَّا السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ فَهِيَ سَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ بِمُقَابِلَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَتَى بِهَا ، وَالسَّلَامُ تَسْلِيمٌ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ أَوْ تَسْلِيمُهُ مِنَ الْآفَاتِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الرَّحْمَةَ هُنَا الْمُرَادُ بِهَا نَفْسُ الْإِحْسَانِ وَالْبَرَكََةُ التَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْخَيْرِ وَيُقَالُ الْبَرَكََةُ جَمَاعُ كُلِّ خَيْرٍ .

وَأَمَّا السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَهُوَ إِعْطَاءُ نَصِيبٍ مِنْ هَذِهِ الْكَرَامَةِ الْعَظِيمَةِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَكْرُمًا لِإِخْوَانِهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ ، وَالْعِبَادُ جَمْعُ عَبْدٍ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَ شَيْءٌ أَشْرَفَ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَالصَّالِحِ هُوَ الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُقُوقِ عِبَادِهِ وَلِهَذَا قَالُوا لَا يَنْبَغِي الْجَزْمُ بِهِ فِي حَقِّ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةِ الشَّارِعِ لَهُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ هُوَ صَالِحٌ فِيمَا أَظُنُّ أَوْ فِي ظَنِّي خَوْفًا مِنَ الشَّهَادَةِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ .

وَأَمَّا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَمَعْنَاهُ أَعْلَمُ وَأَتَقِنُ أُلُوهِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى وَخُدَّةَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَعُبُودِيَّةَ مُحَمَّدٍ وَرِسَالَتَهُ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُدِّمَتِ الْعُبُودِيَّةُ عَلَى الرِّسَالَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ صِفَاتِهِ وَلِذَا وَصَفَهُ سُبْحَانَهُ بِهَا فِي مَقَامِ الْإِمْتِنَانِ بِقَوْلِهِ { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ } { فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ } .

( قَوْلُهُ وَيَكْفِي بِالْفَاتِحَةِ فِيمَا بَعْدَ الْاُولَئِينَ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا مَبَاحَةٌ وَلِهَذَا قَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ تَعَا لَفَخْرِ الْإِسْلَامِ إِنَّ السُّورَةَ مَشْرُوعَةٌ نَفْلًا فِي الْأَخْرَيْنِ حَتَّى لَوْ قَرَأَهَا فِيهِمَا سَاهِيًا لَمْ يَلْزَمِ السُّجُودُ وَفِي الذَّخِيرَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

وَفِي الْمُحِيطِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَإِنْ كَانَ الْاَوَّلَى الْاَكْتِفَاءَ بِهَا أَيُّ الْفَاتِحَةِ وَيُحْمَلُ مَا فِي السَّرَاجِ مَعْرِيًّا إِلَى الْاِخْتِيَارِ مِنْ كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْفَاتِحَةِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ الَّتِي مَرَّجِعُهَا إِلَى خِلَافِ الْاَوَّلَى كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ سَبَّحَ فِيهِ أَوْ سَكَتَ ) لَمْ يُبَيَّنْ لَهُ مِقْدَارًا وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ ثَلَاثًا كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَدْنَاءِ وَالذَّخِيرَةِ ، وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْأَخْرَجِينَ إِنْ شَاءَ سَكَتَ .  
 وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ إِنْ شَاءَ سَكَتَ أَيُّ قَدَرٍ تَسْبِيحَةٍ ، وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ نَقَلَهُ فِي النَّهَائَةِ .  
 وَقَالَ فِي شَرْحِ الْكَنْزِ إِنْ شَاءَ سَبَّحَ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ قَدَرَهَا وَالْأَوَّلُ أَلْقَى بِالْأَصُولِ هـ (قَوْلُهُ جَازَ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْجَوَازِ الْجِلُّ بِلَا كَرَاهَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ لَا الْجَوَازُ بِمَعْنَى الصَّحَّةِ الْمُجَامِعِ لِلْكَرَاهَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ، وَإِنْ سَبَّحَ فِيهِمَا أَوْ سَكَتَ جَازَ لِإِدْمِمْ فَرُضِيَّةَ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا لَكِنْ لَوْ سَكَتَ عَمْدًا يَكُونُ مُسِيئًا ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ السُّنَّةَ ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ هـ .  
 وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الْكَافِي قَالَ وَيَقْرَأُ فِيهَا بَعْدَ الْأَوَّلِينَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ وَهُوَ بَيَانُ الْأَفْضَلِ

فِي الصَّحِيحِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَخْرَجِينَ وَاجِبَةٌ رَوَاهُ الْحَسَنُ حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا عَامِدًا كَانَ مُسِيئًا ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا سَجَدَ لِلْسَّهْوِ وَعَنْهُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَالتَّسْبِيحِ وَالسُّكُوتِ هـ .  
 (قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَكِنَّهُ  
 إِلَخَ لِمَا قَدَّمَ عَنْ الْكَافِي .

(قَوْلُهُ وَالْقَوْمَةُ ) أَيُّ إِثْمَامَهَا حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ فِي الرَّفْعِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .  
 (قَوْلُهُ وَالْجُلُوسَةُ ) كَذَا نَصَّ فِي الْكَنْزِ عَلَى سُنَنِهَا وَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ وَجُوبُهَا وَالْمَذْهَبُ السُّنِّيُّ وَمَا فِي شَرْحِ الْمُنْيَةِ مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ وَجُوبُهَا إِنْ كَانَ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّرَايَةِ فَمُسَلَّمٌ لِمَا عَمِلَتْ مِنَ الْمُوَاطَّئَةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ فَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِحُونَ بِالسُّنَنِ فَيَتَّبَعُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُونَ .  
 (قَوْلُهُ وَالْوَرَاثَةُ ) وَاجِبَةٌ وَهِيَ تَعْيِينُ الْقِرَاءَةِ

إِلَخَ ( شَامِلٌ لَوْضَعِ الرُّكْبَتَيْنِ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا نَقَلَهُ قَبْلَهُ عَنْ الْعِنَايَةِ لَكِنْ فِي الْبُرْهَانِ أَنَّهُ يُفْرَضُ وَضْعُ الْيَدَيْنِ  
 وَالرُّكْبَتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ } لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ عَلَى الْجَبْهَةِ وَالْيَدَيْنِ  
 وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَلَمَيْنِ } ثُمَّ قَالَ ، وَذَكَرَ أَبُو اللَّيْثِ فِي التَّوَارِثِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَضَعْ رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ السَّجْدَةِ رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَجُوزُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ وَبِهِ نَأْخُذُ وَلَا نَأْخُذُ بِمَا رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ هـ .  
 وَمَا ذَكَرَهُ شَمِلَ إِطْلَاقَهُ أَيْضًا الْقُعُودَ الْأَوَّلَ وَتَشْهَدُهُ أَيُّ وَجُوبَهُمَا وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ بِسُنَنِهِمَا أَوْ بِسُنَنِ التَّشْهَدِ وَحْدَهُ .

( تَنْبِيْهُ ) : لَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ الْإِشَارَةَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُشِيرُ بِالْمُسَبِّحَةِ وَحْدَهَا فَيَرْفَعُهَا عِنْدَ

قَوْلِهِ لَا إِلَهَ وَيَضَعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهُ لِيَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ التَّقْيَّ وَالْإِثْبَاتَ فِي الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ وَاحْتِرَازَنَا بِالصَّحِيحِ عَنْ قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ لَا يُشِيرُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الدَّرَايَةِ وَالرِّوَايَةِ وَبِقَوْلِنَا بِالْمُسَبِّحَةِ عَمَّا رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَعْقِدُ يُمْنَاهُ عِنْدَ الْإِشَارَةِ ، ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حُكْمَ الْيَدَيْنِ فِيهِمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ وَضْعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ هَلْ يُسْنُ أَوْ يَجِبُ رَفْعُهُمَا وَوَضْعُهُمَا عَلَى الْقَحْذَيْنِ فَلْيَنْظُرْ .

( وَمِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الْفَرَائِضِ ( الْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ قَدَرٌ مَا يَقْرَأُ فِيهِ التَّشْهَدُ إِلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ ) { لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنْ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ عَلَّمَهُ التَّشْهَدَ إِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ } عُلِقَ التَّمَامُ بِالْفِعْلِ قَرَأَ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ إِذَا قُلْتَ هَذَا أَيُّ قَرَأْتَ التَّشْهَدَ وَأَنْتَ قَاعِدٌ ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ التَّشْهَدِ لَمْ تُشْرَعْ إِلَّا فِي الْقُعُودِ .

وَقَوْلُهُ أَوْ فَعَلْتَ هَذَا أَيْ فَعَدْتَ وَلَمْ تَقْرَأْ شَيْئًا فَصَارَ التَّخْيِيرُ فِي الْقَوْلِ لَا الْفِعْلَ ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْحَالَيْنِ كَمَا بَيَّنَّا وَالْمُعْلَقُ بِالشَّرْطِ عَدَمٌ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ مُتَّاهِيَةً وَالتَّأْهِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّمَامِ وَالتَّمَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالإِتْمَامِ وَذَا إِنَّمَا يُعْلَمُ بَيَانُ الشَّارِعِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ فِيهِ فَيَكُونُ فَرَضًا فَإِنْ قِيلَ لَا تَثْبُتُ الْقَرْصِيَّةُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ قُلْنَا نَعَمْ لَا تَثْبُتُ بِهِ ابْتِدَاءً أَمَّا إِذَا بَيَّنَّ الْمُجْمَلُ بِهِ فَتَثْبُتُ كَمَا مَرَّ ثُمَّ قِيلَ الْقَدَرُ الْمَفْرُوضُ مِنَ الْقَعْدَةِ مَا يَأْتِي فِيهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالْأَصَحُّ مَا اخْتِيرَ فِي الْكَافِي ، وَذَكَرَ هَاهُنَا أَنَّ التَّشَهُّدَ عِنْدَ الإِطْلَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ( وَهِيَ ) أَيِ الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ ( كَالْأُولَى ) فِي افْتِرَاشِ رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصْبِ الْيُمْنَى ( لَكِنَّهُ يَزِيدُ هَاهُنَا الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ سُنَّةٌ عِنْدَنَا وَفَرَضٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَكَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ ارْحَمْ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ تَقْصِيرَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ

السَّلَامُ إِذِ الرَّحْمَةُ تَكُونُ يَأْتِيَانِ مَا يُلَامُ عَلَيْهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ( وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا قِيلَ وَدَعَا لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَخْصَّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ ( بِمَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ ) أَيْ بِمَا يُشَبِّهُهُ لَفْظًا وَمَعْنَى كَأَن يَقُولَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ أَوْ يَقُولَ اغْفِرْ لِأَبِي ( أَوْ الْمَأْثُورَ ) عَطَفَ عَلَى مَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ أَيْ بِالْمَرْوِيِّ .

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ { اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ فَاعْفُرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ } ( لَا كَلَامَ النَّاسِ ) أَيْ لَا يَدْعُو بِمَا يُشَبِّهُهُ كَلَامَ النَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ كُلَّ مَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤْلُهُ مِنَ الْعِبَادِ فَهُوَ كَلَامُهُمْ وَمَا يَسْتَحِيلُ فَلَيْسَ بِكَلَامِهِمْ ، ثُمَّ الْمُفْسَدُ إِنَّمَا يُفْسِدُ إِذَا لَمْ يَقْعُدْ قَدَرَ التَّشَهُّدِ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ . وَأَمَّا إِذَا قَعَدَ فَصَلَاتُهُ تَامَةً لَوْ جُودَ الْخُرُوجَ بِصُنْعِهِ كَمَا سَيَأْتِي .

( وَ ) لَكِنَّ ( الْمَرْأَةَ تَوَرَّكَ ) أَيْ تُخْرِجُ رِجْلَيْهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَتُمْكِنُ وَرَكَيْتِهَا مِنَ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُا أَسْتَرَتْ لَهَا وَمَبْنَى حَالِهَا عَلَى السَّتْرِ ( فِيهِمَا ) أَيِ الْقَعْدَتَيْنِ ( وَالصَّلَاةُ وَالِدُّعَاءُ سَتَانِ ) الْأَوَّلُ فَرَضٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ وَمِنْهَا الْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ ) أَقُولُ ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى فَرَضِيَّتِهَا وَاخْتَلَفُوا فِي رُكْنِيَّتِهَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَيْسَتْ رُكْنًا . وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكْنٍ أَصْلِيٍّ لِغَدَمِ تَوَقُّفِ الْمَاهِيَةِ عَلَيْهَا شَرْعًا ؛ لِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يُصَلِّيَ يَحْتَثُّ بِالرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ دُونَ تَوَقُّفٍ عَلَى الْقَعْدَةِ فَعَلِمَ أَنَّهَا شَرْعٌ لِلْخُرُوجِ وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِمَرَّةٍ هَذَا الْاِخْتِلَافِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ فَصَارَ التَّخْيِيرُ فِي الْقَوْلِ ) لَيْسَ فِي لَفْظِ الثُّبُوتِ هَذَا مَا يُفِيدُ التَّخْيِيرَ بَلْ بَيَانُ مَا بِهِ الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّ الْمُخَيَّرَ لَا لَوْمْ عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، وَتَرَكُ التَّشَهُّدِ لَا يَجُوزُ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ فَصَارَ الْفِعْلُ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ دُونَ الْقَوْلِ لَكِنْ فِي تِمَامِ الْحَدِيثِ وَنَصِّهِ ثُمَّ قَالَ { إِذَا فَعَلْتَ هَذَا أَوْ قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ } ( قَوْلُهُ ثُمَّ قِيلَ الْقَدَرُ الْمَفْرُوضُ مِنَ الْقَعْدَةِ )

إِلْخَ ( ذَكَرَهُ فِي الْبَرْهَانِ بِصِغَةِ زَعَمَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا أَنَّ الْقَدَرَ

إِلْخَ .

( قَوْلُهُ لَكِنَّهُ يَزِيدُ فِيهَا الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) أَقُولُ وَالْمَسْبُوقُ يَزِيدُهُ أَيْضًا كَالْإِمَامِ تَبَعًا لَهُ عَلَى مَا

صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمَبْسُوطِ ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ إِنَّمَا لَا يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ فِي غَيْرِ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ الْأَرْكَانِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُوجَدُ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُومَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ عَلَى الْإِمَامِ سَهْوٌ ( قَوْلُهُ وَهِيَ سُنَّةٌ عِنْدَنَا

إِلخ ) أَقُولُ إِلَّا أَنَّهَا تَقْتَرِضُ فِي الْعُمَرِ مَرَّةً إِذْ لَا يَقْتَضِي الْأَمْرُ صَلَواتُ التَّكْرَارِ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ أَوْ كُلَّمَا ذَكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ لَا ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي

التَّكْرَارَ بَلْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ وَجُوبُهَا بِسَبَبٍ مُتَكَرِّرٍ وَهُوَ الذِّكْرُ فَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَصَحَّحَ فِي الشُّحْفَةِ وَالْمُحِيطِ مَا اخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ وَاخْتَلَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ لَوْ تَكَرَّرَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ يَتَدَاخَلُ الْوُجُوبُ فَيَكْفِيهِ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ يَتَكَرَّرُ مِنْ غَيْرِ تَدَاخُلٍ صَحَّحَ فِي الْكَافِي مِنْ بَابِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ الْأَوَّلِ وَأَنَّ الرَّائِدَ نَذَبَ ، وَكَذَا التَّشْمِيتُ وَصَحَّحَ فِي الْمُجْتَبَى الثَّانِي لَكِنْ ظَاهِرَ كَلَامِ الْبُرْهَانِ الْإِفْتِرَاضُ كُلَّمَا ذَكَرَ عَلَى قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ .  
وَفِي الْبَحْرِ أَنَّ الطَّحَاوِيَّ إِنَّمَا قَالَ بِالْوُجُوبِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا ١ هـ قُلْتُ وَبَهِیَ تَصْحِيحُ آخِرُ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ، قَالَ الْإِمَامُ السَّرَخْسِيُّ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ كُلَّمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ

إِلخ ) أَقُولُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ صَرَّحَ بِهَا صَاحِبُ الْمَنْهَبِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى كَمَا نَقَلَهُ الرَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ فِي الذَّخِيرَةِ عَنْ مُحَمَّدِ الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ تَكَرُّارِ إِيكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَفِي إِفْصَاحِ ابْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ذَكَرَ الصَّلَاةَ الْمُنْقُولَةَ عَنْهُ مَعَ زِيَادَةِ فِي الْعَالَمِينَ وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ عِنْدَ مَالِكٍ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِمْ فَمَا فِي السَّرَاجِ مَعْرِيًّا إِلَى مُنْبِئَةِ الْمُصَلِّي مِنْ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهِ ضَعِيفٌ قَالَهُ فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ) أَعَادَ حَرْفَ الْجَرِّ فِي الْآلِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى تَرَاحِي رُتْبَةِ آلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَاخْتَلَفَ فِيهِمْ فَالْكَثُرُونَ عَلَى أَنَّهُمْ قَرَابَتُهُ الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ أَنَّهُمْ

جَمِيعُ الْأُمَّةِ وَالتَّشْبِيهُ فِي قَوْلِهِ كَمَا صَلَّيْتُ إِمَّا رَاجِعٌ لِآلِ مُحَمَّدٍ وَإِمَّا ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَى مِنَ الْمُشَبَّهِ ، وَذَكَرَ فِي الْعَايَةِ وَالْدَّرَايَةِ أَجُوبَةً جَمَّةً فَلْتَرَجَعْ .

( قَوْلُهُ وَكَرَهُ بَعْضُهُمْ

إِلخ ) أَقُولُ وَمَجْلُ الْخِلَافِ فِيمَا يُقَالُ مَضْمُونًا إِلَى الصَّلَاةِ أَوْ السَّلَامِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ فَلِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَيَدْعُو

إِلخ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ فَقَالَ وَيَدْعُو بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَدَّمَهَا عَلَى دُعَائِهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَتَى بَابَ الْمَلِكِ لَا بُدَّ مِنَ الشُّحْفَةِ لِخَاصَّتِهِ وَأَخْصَ خَوَاصِّهِ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحَقُّقُهُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ أَوْ ؛ لِأَنَّ تَهْدِيعَهَا عَلَيْهِ أَقْرَبُ لِلِإِجَابَةِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَجَابَةٌ وَالِدُعَاءُ بَعْدَ الْمُسْتَجَابِ يُرْجَى أَنْ يُسْتَجَابَ ؛ لِأَنَّ الْكَرِيمَ بَعْدَ إِجَابَتِهِ أَوَّلَ الْمَسْئُولَاتِ لَا يَرُدُّ بَاقِيَهَا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ

إِلْحَ ) أَقُولُ قَدَّمَ الدُّعَاءَ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ .

وَقَالَ فِي مُنِيَّةِ الْمُصَلِّي وَيَسْتَغْفِرُ لِنَفْسِهِ وَلِوَالِدَيْهِ إِنْ كَانَا مُؤْمِنِينَ وَلِجَمْعِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِالْمَغْفِرَةِ لِلْكَافِرِ وَظَاهِرُ مَا فِي الْمُنِيَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِالْمَغْفِرَةِ لِجَمْعِ الْمُؤْمِنِينَ جَمِيعَ ذُنُوبِهِمْ ، وَقَدْ صَرَّحَ الْقَرَفِيُّ بِتَحْرِيمِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَكْذِيبٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَصْرُوحَةِ

بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَغْذِيبِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّارِ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ أَوْ بِغَيْرِ شَفَاعَةٍ وَدُخُولُهُمُ النَّارَ إِنَّمَا هُوَ بِذُنُوبِهِمْ وَلَا يُوجِبُ الْكُفْرَ كَالدُّعَاءِ لِلْمُشْرِكِ بِهَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ تَكْذِيبِ الْآحَادِ وَالْقَطْعِيِّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَكُونُ عَاصِيًا بِالدُّعَاءِ لِلْكَافِرِ بِالْمَغْفِرَةِ غَيْرُ عَاصٍ بِالدُّعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ لِجَمْعِ الْمُؤْمِنِينَ ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الْعَفْوِ عَنِ الشَّرِكِ عَقْلًا قِيلَ بِالْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ الْخُلْفَ فِي الْوَعْدِ كَرَّمَ فَيَجُوزُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا ذَكَرَهُ التَّنَازَعِيُّ .

وَقَالَ الْعَلَمَاءُ زَيْنُ الْعَرَبِ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ لَيْسَ بِحَتْمٍ عِنْدَنَا أَيُّ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ بِلِ الْعَفْوِ عَنْ الْجَمِيعِ مَرَجُوٌّ لِمُوجِبِ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } وَقَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا } أَهـ فَيَجُوزُ أَنْ يُطْلَبَ لِلْمُؤْمِنِينَ لِفَرْطِ شَفَقَتِهِ عَلَى إِخْوَانِهِ الْأَمْرِ الْجَائِزِ الْوُقُوعِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا أَهـ

( قَوْلُهُ الْأَوَّلُ فَرَضَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ) مُسْتَدْرَكٌ .

( وَمِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الْفَرَائِضِ ( تَرْتِيبُ الْقِيَامِ ) أَيُّ تَقْدِيمِهِ بِقَصْدِ التَّرْتِيبِ ( عَلَى الرُّكُوعِ وَالرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ ) حَتَّى لَوْ رَكَعَ قَبْلَ الْقِيَامِ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُوجَدُ إِلَّا بِذَلِكَ ، كَذَا فِي الْكَافِي وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَهَا مَاهِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ شَرْعًا مِنْ أَجْزَاءٍ مَادِّيَّةٍ هِيَ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَجُزْءٌ صَوْرِيٌّ هِيَ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَامِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْقِرَاءَةَ مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمَادِّيَّةِ أَيْضًا إِذْ لَا دَخَلَ لَهَا فِي حُصُولِ الْجُزْءِ الصَّوْرِيِّ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ مَحَلًّا مَخْصُوصًا بِطَرِيقِ الْفَرْصِيَّةِ كَمَا عَيَّنَ لِبَاقِي الْأَرْكَانِ بَلْ جَعَلَهَا فَرْضًا فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا حَتَّى لَوْ تَرَكْتَ فِي الْأَوَّلِينَ وَوَجِدْتَ فِي الْآخَرِينَ صَحَّتْ الصَّلَاةُ ، وَإِنَّمَا لَا تَصِحُّ لَوْ تَرَكْتَ بِالْكُلِّيَّةِ فَلِهَذَا السَّرُّ الدَّقِيقُ جَعَلُوا مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَا الْفَرَائِضِ وَاقْتَصَرُوا فِي التَّمْثِيلِ لَوْ جُوبِ رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فِي الْأَرْكَانِ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي فِي آخِرِ بَابِ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ أَنَّ مَا اتَّحَدَتْ شَرْعِيَّتُهُ يُرَاعَى وَجُودُهُ صُورَةً وَمَعْنَى فِي مَحَلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ شَرْعٌ فَإِذَا غَيَّرَهُ فَقَدْ قَلَبَ الْفِعْلَ وَعَكَسَهُ وَقَلَبَ الْمَشْرُوعَ بَاطِلٌ وَمِنْهُ يُعْلَمُ تَحْقِيقُ مَا قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ عِنْدَ عَدِّ الْوَاجِبَاتِ وَمُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ فِيمَا شَرْعٌ مُكْرَّرًا مِنَ الْأَفْعَالِ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِمَا شَرْعٌ مُكْرَّرًا مَا شَرْعٌ مُكْرَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ كَالسَّجْدَةِ فَإِنْ تَرَكَ الثَّانِيَةَ سَاهِيًا وَقَامَ وَاتَّمَّ صَلَاتَهُ فَتَذَكَّرَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ السَّجْدَةَ الْمَتْرُوكَةَ وَيَسْجُدَ لِلسَّهْوِ كَمَا مَرَّ

وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا شَرْعٌ غَيْرُ مُكْرَّرٍ فِيهَا كَالرُّكُوعِ فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ السُّجُودِ لَا تَقَعُ تِلْكَ الرُّكْعَةُ مُعْتَدًّا بِهَا بِالْإِجْمَاعِ ذَكَرَهُ شَرَّاحُ الْهِدَايَةِ حَتَّى قَالَ فِي الْجَلَالِيَّةِ التَّرْتِيبُ فَرْضٌ فِيمَا اتَّحَدَتْ شَرْعِيَّتُهُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ كَالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَلَيْسَ بِفَرْضٍ فِيمَا تَعَدَّدَتْ شَرْعِيَّتُهُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ كَالسَّجْدَةِ حَتَّى لَوْ تَذَكَّرَ فِي رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً

مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَانْحَطَّ عَنْ رُكُوعِهِ فَسَجَدَهَا لَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الرُّكُوعِ فَإِنْ قِيلَ السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فَرَضٌ كَالْأُولَى وَمِنَ الْأَجْزَاءِ الْمَادِّيَةِ فَأَيُّ سِرٍّ فِي جَعْلِ مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا وَاجِبًا لَا فَرَضًا قُلْنَا السِّرُّ فِيهِ أَنْ أَصْلَ السَّجْدَةِ ثَابِتٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْجُدُوا وَتَكَرَّرَهَا بِفِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا سَبَقَ فَإِذَا وَجِدْتَ الْأُولَى فِي مَحَلِّهَا فَقَدْ حَصَلَ التَّرْتِيبُ الْمَفْرُوضُ لَوْ جُودَ مُقْتَضَى النَّصِّ ، وَلَوْ فَرَضَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لَزِمَ مُسَاوَاةُ مَا ثَبَتَ بِالْفِعْلِ لِمَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَعْلَى رُتَبَةً مِنَ الثَّانِي وَيُعْلَمُ أَيْضًا تَحْقِيقُ مَا قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ أَمَّا تَقْدِيمُ الرُّكْنِ نَحْوُ أَنْ يَرْكَعَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فَلِأَنَّ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ وَاجِبَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الثَّلَاثَةِ خِلَافًا لِرُفْرٍ فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ خَاصَّةٌ وَاجِبَةٌ عِنْدَهُمْ وَفَرَضٌ عِنْدَهُ فَإِنَّهُ يَقْيِسُهُ عَلَى أَرْكَانِ الْمَرْتَبَةِ كَالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهُمْ يَهْرَقُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تِلْكَ الْأَرْكَانِ بِمَا ذَكَرْنَا وَيُعْلَمُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَنَّ كَلَامَ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ هَاهُنَا مُخْتَلٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ فِيْمَا تَكَرَّرَ لَيْسَ قَيْدًا إِنْخِ مَخَالِفٌ لِمَا صَرَّحَ بِهِ شُرَاحُ الْهِدَايَةِ مِنْ أَنَّهُ احْتَرَزَ

عَمَّا شَرَعَ غَيْرَ مُكَرَّرٍ فِي الرَّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ كَالرُّكُوعِ فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ السُّجُودِ لَا يَقَعُ مُعْتَدًا بِهِ .  
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لِنَظِيرِ تَقْدِيمِ الرُّكْنِ الرُّكُوعِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي لَهَا مَدْخَلٌ فِي التَّرْتِيبِ .  
وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ فَعْلِمٌ أَنَّ رِعَايَةَ التَّرْتِيبِ وَاجِبَةٌ مُطْلَقًا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ وَجُوبِ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ فِي صُورَةٍ بِخُصُوصِهَا وَجُوبُ رِعَايَتِهِ فِي صُورَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ ذَلِكَ الْخُصُوصِ .  
وَأَمَّا رَابِعًا فَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ وَيَخْطُرُ بِبَالِي  
إِنْخِ مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْطُرَ بِالْبَالِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ نَفْسُهُ فِي مُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ فِي الْأَرْكَانِ وَتَكْبِيرِ الْإِفْتِيحِ قَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ بَلْ هُوَ شَرْطٌ وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ سِلَاقِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكْنٍ ، وَلَوْ سَلِمَ فَمُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ فَرَضًا إِذَا أَمَكْنَ فَكَ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا لِيَكُونَ مَقْدُورًا فَيَكُونُ فَرَضًا وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ آخِرَةٌ وَتَكْبِيرَةُ الْإِفْتِيحِ مِنْ حَيْثُ هِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِيحِ لَا تَقْبَلُ فَكَ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ تَوْجِيهًا لِكَلَامِ الْهِدَايَةِ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِي لِكَشْفِ أَسْرَارِ هَذَا الْمَقَامِ وَتَحْقِيقِهِ ، وَقَدْ وَقَعَ هَاهُنَا مِنْ بَعْضِ أَهْلِ السَّلَفِ وَمَنْ حَالُهُ حَرَصٌ عَلَى رَدِّ كَلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ وَشَغَفٌ مَا يَتَعَجَّبُ النَّاطِرُ فِيهِ مِنْ حَالِهِ وَيَقْيِسُ عَلَيْهِ سَائِرَ مَا صَدَرَ عَنْهُ مِنْ مَقَالِهِ .

( قَوْلُهُ وَمِنْهَا أَيُّ مِنَ الْقُرُوضِ تَرْتِيبُ الْقِيَامِ )  
( إِنْخِ ) أَقُولُ وَمِنْهَا تَرْتِيبُ الْقُعُودِ الْآخِرِ عَلَى غَيْرِهِ كَالسُّجُودِ حَتَّى لَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْقُعُودِ سَجْدَةً أَوْ نَحْوَهَا بَطَلَ الْقُعُودُ ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ فِيهِ فَرَضٌ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .  
( قَوْلُهُ أَيُّ تَقْدِيمُهُ بِقَصْدِ التَّرْتِيبِ ) فِيهِ تَأْمُلٌ ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْأَرْكَانِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا فِي مَحَالِّهَا وَهُوَ لَا يَشْتَرِطُ تَحْصِيلُهُ

( قَوْلُهُ وَجُزْءٌ صَوْرِيٌّ هِيَ الْهَيْئَةُ ) أَنْتَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرْجِعُ مُذَكَّرًا رِعَايَةَ لِلْخَبَرِ الْهَيْئَةُ ( قَوْلُهُ )  
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ ( أَقُولُ ) إِنْ أَرَادَ نَحْوَ عِبَارَةِ الذَّخِيرَةِ فَقَدْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا وَأَنَّ الْمُرَادَ لَزِمَ التَّقْدِيمِ وَهُوَ تَأْخِيرُ الْقِرَاءَةِ عَنِ الرُّكُوعِ فَصَدَقَ قَوْلُهُمُ الرُّكُوعُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ يُوجِبُ السَّهْوَ ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ مَعَ تَرْكِ الْقِرَاءَةِ صَحِيحٌ لِإِتْنَائِهِ عَلَى الْقِيَامِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ قِبَلِ تَقْدِيمِ الْمُتَّحِدِ شَرْعِيَّةً عَلَى مِثْلِهِ .

( قَوْلُهُ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ ) يَعْنِي مِنْ بَيَانِ فَرْضِ التَّرْتِيبِ فِيمَا اتَّحَدَتْ شَرْعِيَّتُهُ وَعِبَارَتُهُ تَوْهَمُ أَنَّهُمْ أَوْرَدُوهُ لِبَيَانِ مَا يُفْتَرَضُ تَرْتِيبُهُ وَلَيْسَ إِلَّا لِبَيَانِ مَا يَجِبُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي تَوْجِيهِهِ كَلَامُ الذَّخِيرَةِ ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ الرُّكُوعِ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَاجِبٌ لَا فَرْضٌ وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي رُبَاعِيَّةٍ أَمَّا الثَّنَائِيَّةُ وَبَاقِي الْمَغْرِبِ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِي الْأُولَى مِنْهَا فَيُفْتَرَضُ تَقْدِيمُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الرُّكُوعِ فِيهَا لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَدَارُكِهِ بِتَرْكِهِ فِيهَا فَقَوْلُهُ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ مَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ هُنَا فَاعْلَمْهُ .

( قَوْلُهُ إِذَا لَا يَلْزَمُ )

إِلَخْ ( يَعْنِي فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ فِي صُورَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ ذَلِكَ الْخُصُوصِ إِمَّا فَرْضًا أَوْ سُنَّةً .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا ) إِنْ أَرَادَ

الْإِشَارَةَ لِكَلَامِ صَدَرِ الشَّرِيعَةِ فِي مَتْنِهِ فَالْمُرَادُ الْأَرْكَانُ الْمُتَكَرِّرَةُ فِي الرُّكْعَةِ وَإِلَّا فَالْمُتَّحِدَةُ .  
( قَوْلُهُ وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ سَيَأْتِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكْنٍ ) أَقُولُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِيمَا سَيَأْتِي بَلْ قَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا يُفِيدُ الشَّرْطِيَّةَ بِقَوْلِهِ وَالْمُعْلَقُ بِالشَّرْطِ عَدَمٌ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ الْقَعْدُ الْآخِرُ قَدَرِ التَّشَهُّدِ .  
( قَوْلُهُ : وَلَوْ سَلَّمَ ) أَيِّ مَا خَطَرَ لَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ .

( قَوْلُهُ فَمُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ فَرْضًا إِذَا أَمُكِنَ فَكُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا ) أَقُولُ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَالصَّوَابُ نَفْيُ الْفَرْضِيَّةِ مَعَ إِمْكَانِ فَكُ التَّرْتِيبِ فَيَقَالُ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِنَّمَا لَا يَكُونُ فَرْضًا إِذَا أَمُكِنَ فَكُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا .

( قَوْلُهُ لِيَكُونَ مَقْدُورًا فَيَكُونَ فَرْضًا ) ضَمِيرُهُ يَرْجِعُ لِلتَّرْتِيبِ فَالْمَعْنَى إِذَا أَمُكِنَ فَكُ التَّرْتِيبِ كَانَ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا مَقْدُورًا فَرْضًا وَهَذَا بَاطِلٌ فَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالُ مَتَى أَمُكِنَ فَكُ التَّرْتِيبِ لَمْ يَكُنْ فَرْضًا .  
( قَوْلُهُ وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ )

إِلَخْ ( حَاصِلُهُ عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ أَنَّ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ عَلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ فَرْضًا بَلْ وَاجِبَةٌ فِيمَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ يُمَكِّنُ فَكُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا لِلْقُدْرَةِ عَلَى تَدَارُكِ الْمَتْرُوكِ وَصِحَّةِ الْفِعْلِ الْمَقْدُومِ عَلَيْهِ وَالثَّانِي أَنَّ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ فِيمَا لَا يَقْبَلُ فَكُ التَّرْتِيبِ فَرْضٌ كَالسُّجُودِ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا يَصِحُّ بِتَدَارُكِ الرُّكُوعِ وَحْدَهُ بَعْدَهُ .  
( قَوْلُهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِي )

إِلَخْ ( قَدْ ذَكَرَ مِثْلَهُ مَنْ حَشَى عَلَى صَدَرِ الشَّرِيعَةِ ، وَكَذَا صَاحِبُ الْبَحْرِ وَغَيْرُهُ وَأَجَابَ عَنْ صَدَرِ الشَّرِيعَةِ مُحَشِّي هَذَا الْكِتَابِ فَمَنْ أَرَادَهُ فَلْيَرْاجِعْهُ .

( وَمِنْهَا ) أَيِّ مِنَ الْفَرَائِضِ ( الْخُرُوجُ ) مِنَ الصَّلَاةِ ( بِصُنْعِهِ ) أَيِّ فِعْلِهِ الْإِخْتِيَارِيِّ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ فَإِنَّهُ فَرْضٌ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا لَهُمَا مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ يُضَادُّ الصَّلَاةَ فَلَا يَكُونُ مِنْ جُمْلَتِهَا وَلَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ تَحْرِيْمًا وَتَحْلِيلًا فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا بِصُنْعِهِ كَالْحَجِّ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَدَاءَ صَلَاةٍ أُخْرَى إِلَّا بِالْخُرُوجِ مِنْ هَذِهِ وَكُلُّ مَا لَا يُوَصَّلُ إِلَى الْفَرْضِ إِلَّا بِهِ يَكُونُ فَرْضًا مِثْلَهُ ، كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ أَقُولُ فِي قَوْلِهِ ، وَلِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ

إِلَخْ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ عَدَمَ الرُّكْبِيَّةِ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْفَرِيضَةَ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ كَالْتَحْرِيمَةِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ اسْتِدْلَالُ الْإِمَامِ بِقَوْلِهِ إِنَّ الصَّلَاةَ تَحْرِيْمًا وَتَحْلِيلًا .

وَبَيَّنَ كَيْفِيَّةَ الْخُرُوجِ بِقَوْلِهِ ( يُسَلِّمُ ) الْمُصَلِّي ( مَعَ الْإِمَامِ ) أَيِّ مُقَارِنًا سَلَامَهُ بِسَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا فِي التَّحْرِيمَةِ وَفِي

رواية عنه بعد الإمام كما مرَّ وعندهما يُسلم بعده كما يُكبر للتَّحريمِ بعده ( عن يمينه ويساره ) فيقول السَّلام عليكم ورحمة الله إلى جانبه { ؛ لأنه عليه الصَّلاة والسَّلام كان يُسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر } ( ناويًا ) بخطاب السَّلام عليكم ( القوم والحفظة من الملائكة ) أي ينوي بالتَّسليم الأولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة ، وقيل لا ينوي النساء في زماننا ؛ لأنَّهنَّ لا يحضرنَّ المسجد غالبًا ، والثَّانية من عن يساره منهم ؛ لأنَّه يستقبلهم بوجهه ويخاطبهم بلسانه فينويهم بجناحه إذ السَّلام قُرْبَةٌ والأعمال بالنيات .

( و )

( ناويًا ) ( الإمام في جانبه وفيهما إن حاذاه ) يعني ينوي إمامه ؛ لأنه من الحاضرين وهو أحقُّ منهم ؛ لأنه أحسن إليهم بالترام صَلَاتِهِمْ صِحَّةً وَفَسَادًا ، فإن كان الإمام في الجانب الأيمن نواه فيهم ، ولو في الأيسر نواه فيهم ، ولو بجذائِه نواه بالأولى عند أبي يوسف إذ تعارض الجانبان فرجح اليمين .  
وعند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ينوي في التَّسليمتين ؛ لأنَّ الجمع عند التعارض ممكن فلا يُصار إلى التَّرجيح ( و ) يُسلم ( الإمام ) ( ناويًا ) ( بهما ) أي بالتَّسليمتين والمراد خطبتهما ( القوم والحفظة ، و ) يُسلم ( المنفرد ) ( ناويًا ) بهما ( الحفظة فقط ) إذ ليس معه سواهم ولا يصح خطاب الغائب ( وهو ) أي لفظ السَّلام واجبٌ والوفاي سننٌ ( وهي ظاهرة ) ( ولها ) أي للصَّلاة ( واجباتٌ آخرٌ كرعاية التَّرتيب فيما تكرر في الركعة كالسَّجدة ) ، وقد مرَّ بيانه ( وترك التَّكبير فيما فرض غير مكرَّر كالركوع ) حتى لو كرَّره عمدًا أثمَّ أو سهوًا وجب السَّجدة ( وقوت الوتر وتكبيرات العيد والجهر والسرار فيما يُجهر ويسر ) بقدر ما تجوز به الصَّلاة ، وقيل هما سنتان حتى لا يجب سُجود السَّهْو بتركهما ( ولها آدابٌ هي نظره إلى موضع سُجوده ) حال القيام وإلى ظهر قدميه حال الركوع وإلى أرتبته حال السُّجود وإلى حجره في قعوده وإلى منكبيه الأيمن حال التَّسليم الأولى وإلى الأيسر عند الثَّانية ؛ لأنَّ المقصود الخشوع وترك التَّكليف فإذا تركه وقع بصره في هذه المواضع قصد أو لم يقصد ، كذا قال الزَّيْلَعِيُّ ( وكظم فمه عند التَّأوُّب ) أي ستره

لقوله صلى الله عليه وسلم { التَّأوُّبُ في الصَّلاة من الشَّيْطَانِ فإذا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظَمْ مَا اسْتَطَاعَ } ( وإخراج كَفِّهِ مِنْ كُمِيهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ ) ؛ لأنه أقرب إلى التَّوَضُّع وأبعد من التَّشَبُّه بِالْجَبَابَةِ ( ودفع السُّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ ) ؛ لأنه مع كونه ليس من أفعال الصَّلاة لو كان غير عذر يفسلها فيجزيه ما أمكن ( والقيام عند الحيعة الأولى ) يعني حين يُقال حيَّ على الصَّلاة ؛ لأنه أمر به إذ معناه هلم وأقبل فيستحبُّ المُسَارعة إليه ( والشروع عند قامت الصَّلاة ) ؛ لأنَّ المؤدَّن أمينٌ ، وقد أخبر بقيام الصَّلاة فيشرع عنده صوتًا لكلامه عن الكذب .

( قوله ومنها الخروج من الصَّلاة بصنعه فإنه فرض عنده لا عندهما ) أقول هذا على تخريج البردعيَّ أخذه من الاثني عشرية فقال لو لم يبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى تخرج الكرخيَّ ليس بفرض وهو الصحيح كما في التَّبيين وسنذكره ثم إن شاء الله تعالى ( قوله كذا قال الزَّيْلَعِيُّ ) يعني في غير هذا المَحَلِّ .  
( قوله أقول في قوله ، ولأنَّ الخروج )

( إلخ ) الاعتراض مبنيٌّ على أنَّ المراد بجلستها حقيقتها ويُمكن أن يجاب بأنَّ المراد بالجملة ما تيمم به الصَّلاة .  
( قوله يُسلم المُصَلِّي مع الإمام ) أقول أي إن كان فرغ المُصَلِّي من التَّشهد كما سنذكره في الوتر والتَّوافل إن



شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( تَنْبِيْهٌ ) : يُشْتَرَطُ الْإِثْبَاتُ بِهَذِهِ الْفَرَائِضِ فِي الْبَقِيَّةِ فَلَوْ أَتَى بِأَحَدِهَا نَائِمًا لَا يَحْتَسِبُ بِهِ بَلْ يُعِيدُهُ وَنَوْمُهُ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ لَا يُبْطِلُهُ لِتَحَقُّقِهِ قَبْلَ النَّوْمِ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِثْبَاتِ بِهَا يَقِظَةً أَنْ النَّائِمَ إِذَا أَتَى بِرُكْعَةٍ تَامَةٍ تَقْسُدُ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهَا يُسَلِّمُ بَعْدَهُ ) الْخِلَافُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ لَا الْجَوَازِ عَلَى الصَّحِيحِ .  
( قَوْلُهُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ ) هُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهِهِ وَيَمِيلُ قَلِيلًا إِلَى الْيَمِينِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالسُّنَّةُ عِنْدَنَا قَوْلُ الْعَامَّةِ وَبِمُحَرَّدٍ لَفْظِ السَّلَامِ يَخْرُجُ مِنْهَا وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عَلَيْكُمْ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْمُرَادُ أَنْ يَدَّ بِالْيَمِينِ فَلَوْ قَالَ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ الْخُ لَكَانَ أَوْلَى .

وَقَالَ الْكَمَالُ ، وَلَوْ سَلَّمَ عَنْ يَسَارِهِ أَوَّلًا يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ وَلَا يُعِيدُ عَنْ

يَسَارِهِ ، وَلَوْ سَلَّمَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ يُسَلِّمُ عَنْ يَسَارِهِ أُخْرَى ١ هـ .

وَفِي الْبَحْرِ لَوْ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَنَسِيَ يَسَارَهُ حَتَّى قَامَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَيَقْعُدُ وَيُسَلِّمُ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ .  
( قَوْلُهُ فَيَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ )

( الْخُ ) هُوَ السُّنَّةُ فَإِنْ قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَوْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَوْ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ أَجْزَأُهُ وَكَانَ تَارِكًا لِلْسُّنَّةِ وَصَرَّحَ فِي السَّرَاجِ بِكَرَاهَةِ الْآخِرِ وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ وَبَرَكَاتُهُ وَصَرَّحَ النَّوَوِيُّ بِأَنَّهُ بَدْعٌ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ ثَابِتٌ وَتَعَبَّهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ بِأَنَّهُا جَاءَتْ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ هـ .

وَالسُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَّةُ أَخْفَضَ مِنَ الْأُولَى كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ) أَقُولُ وَمُؤْمِنِي الْجَنِّ أَيْضًا وَيَزَادُ عَلَيْهِ نِيَّةُ مَنْ كَانَتْ أَمَامَهُ أَوْ وَرَاءَهُ بِالذَّلَالَةِ وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَصَحَّحَهُ شَمْسُ الْأُيُومِ بِخِلَافِ سَلَامِ التَّشَهُّدِ فَإِنَّهُ يَنْوِي جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَالْحَفْظَةُ ) أُخْرَى لِلْإِشْعَارِ بِالتَّفْصِيلِ بَيْنَ الْبَشَرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالتَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ .

( قَوْلُهُ وَيُسَلِّمُ الْإِمَامُ )

( الْخُ ) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ لَا يَنْوِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَيْهِمْ بِالسَّلَامِ ، وَقِيلَ يَنْوِي بِالْأُولَى لَا غَيْرَ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ أَيْ لَفْظُ السَّلَامِ وَاجِبٌ ) أَقُولُ أَيْ فِي كُلِّ مِنَ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَقِيلَ الثَّانِيَّةُ سُنَّةٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْوَاجِبُ لَفْظُ السَّلَامِ دُونَ عَلَيْكُمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَالْبَوَاقِي سُنَنٌ ) أَقُولُ حَتَّى الْإِلْفَاتِ بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ يَمِينًا وَيَسَارًا وَالْبَدَأَةُ بِالْيَمِينِ فِيهِمَا قَوْلُهُ وَإِخْرَاجُ كَفِّهِ ( أَقُولُ يَعْنِي إِنْ )

كَانَ رَجُلًا .

( قَوْلُهُ وَالْقِيَامُ عِنْدَ الْحَيْعَلَةِ الْأُولَى ) أَطْلَقَهُ فَسَمِلَ الْإِمَامَ وَالْمَأْمُومَ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ حَاضِرًا بَقُرْبٍ مِنَ الْمَخْرَابِ وَإِلَّا فَيَقُومُ كُلُّ صَفٍّ حِينَ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْإِمَامُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَإِنْ دَخَلَ مِنْ قُدَامَ وَقَفُوا حِينَ يَقَعُ بَصَرُهُمْ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ وَالشُّرُوعُ ) أَيْ فِي الصَّلَاةِ وَهَذَا عِنْدَهُمَا .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَشْرَعُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْإِقَامَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَلَوْ أَخَّرَ حَتَّى يَفْرُغَ الْمُؤَدُّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ لَا بَأْسَ بِهِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( تِمَّةٌ ) : سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى يَمِينِ الْقِبْلَةِ اهـ .

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِلْجُلُوسِ لِلْإِثْنَيْنِ بِالْدُّعَاءِ الَّذِي سَيَذْكُرُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِثْنَيْنِ بِالسُّنَنِ لَكِنْ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَنَقَّلَ فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْقِرْضَ وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ ذَلِكَ .

وَرَوَى أَيْضًا أَنَّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِ حَتَّى يَتَشَوَّشَ الصُّفُوفُ ، كَذَا فِي الْكَرْخِيِّ اهـ .

وَلَمْ يَعْزِضْ الْمُصَنِّفُ لِدُخْرِ الْأَدْعِيَةِ وَالْأَوْرَادِ الَّتِي وَرَدَتْ السُّنَّةُ بِهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ لِكُلِّ مُصَلٍّ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِثْنَانُ بِهَا لَكِنَّهُ إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مِمَّا بَعْدَهَا سُنَّةً فَالسُّنَّةُ وَصَلُّهَا بِالْقِرْضِ وَرَجَحَ كَرَاهَةَ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْقِرْضِ بِالْأَذْكَارِ

وَالْأَوْرَادِ وَالْأَدْعِيَةِ وَمُقَابِلُ مَا رَجَحَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْرَأَ بَيْنَهُمَا الْأَوْرَادَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشُّحْنَةِ اهـ .  
وَالْمُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ النَّاسَ بَوَجْهِهِ وَيَسْتَقْبِرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَأَنْ يَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، وَكَذَلِكَ يَقْرَأُ الْمُصَلِّي لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ لَمْ

يَمْنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ آمَنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُورَاتِهِ حَوْلَهُ } رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعَّفَ إِسْنَادَهُ وَيَقْرَأُ الْمُعَوِّذَاتِ وَيَسْبِّحُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً وَيُحْمَدُ كَذَلِكَ وَيُكَبَّرُ كَذَلِكَ ثُمَّ يَهْلُلُ مَرَّةً لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ سَبَّحَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَحَمِدَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَكَبَّرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ .

وَقَالَ تَمَامُ الْمَنَامَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ { كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَوَرَدَ فِي فَضْلِهَا غَيْرُ ذَلِكَ ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْجَامِعَةِ الْمَأْثُورَةِ لِقَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ { قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ قَالَ جَوْفَ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ } رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَانِيُّ رَافِعًا يَدَيْهِ حِذَاءَ صَدْرِهِ جَاعِلًا بَطُونِ يَدَيْهِ مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ بِخُشُوعٍ وَسُكُونٍ ثُمَّ يَخِيْمُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { سُبْحَانَ رَبِّكَ } الْآيَةَ لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى مِنَ الْأَجْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَكُنْ آخِرُ كَلَامِهِ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ سُبْحَانَ رَبِّكَ الْآيَةَ وَيَمْسَحُ يَدَيْهِ ، وَوَجْهَهُ فِي آخِرِهِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَادْعُ بِبَاطِنِ كَفَيْكَ وَلَا تَدْعُ بظُهُورِهِمَا فَإِذَا فَرَعْتَ فَامْسَحْ بِهِمَا وَجْهَكَ } رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

فَصَلِّ ( الْإِمَامُ يَجْهَرُ فِي الْقَهْرِ وَأُولَى الْعِشَاءَيْنِ أَدَاءً وَقَضَاءً وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالتَّرَاوِيحِ وَوُثِرَ بَعْدَهَا ) ؛ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ الْمُتَوَارِثُ مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ( إِلَّا فِي قُنُوتِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَذَلِكَ ( وَالْمُنْفَرِدُ يُخَيِّرُ فِي ) الصَّلَاةِ ( الْجَهْرِيَّةِ إِنْ أَدَّى ) أَيُّ إِذَا أَرَادَ الْمُنْفَرِدُ الْأَدَاءَ خَيْرٌ إِنْ شَاءَ جَهَرَ لِكُونِهِ إِمَامًا نَفْسِهِ وَهُوَ الْفَضْلُ لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ وَيُرَوَى إِنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ صَلَّتْ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ إِذْ لَيْسَ خَلْفُهُ مَنْ يَسْمَعُهُ قَيَّدَ بِالْجَهْرِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَيِّرُ فِي غَيْرِهَا بَلْ يُخَافَتْ فِيهِ حَتْمًا هُوَ الصَّحِيحُ ( كَمُتَقَبَّلٍ بِاللَّيْلِ ) فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ وَالْجَهْرُ أَفْضَلُ ( وَقِيلَ يُخَافَتْ ) الْمُنْفَرِدُ ( إِنْ قَضَى الْجَهْرِيَّةَ كَمُتَقَبَّلٍ بِالنَّهَارِ ) فِي الْهِدَايَةِ مَنْ فَاتَتْهُ الْعِشَاءُ فَقَضَاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِنْ أَمَّ فِيهَا جَهَرَ ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ خَافَتْ حَتْمًا وَلَا يَتَخَيَّرُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْجَهْرَ مُخْتَصٌّ إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَحَدُهُمَا ( وَقِيلَ يُخَيِّرُ ) فِي الْكَافِي مَنْ قَضَى الْعِشَاءَ نَهَارًا إِنْ أَمَّ جَهَرَ وَإِذَا كَانَ وَحْدَهُ خَيْرٌ وَالْجَهْرُ أَفْضَلُ

لِيَكُونَ الْقَضَاءُ عَلَى حَسَبِ الْأَدَاءِ قَالَ صَاحِبُ النَّهَائَةِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُوَ الصَّحِيحُ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأَنَمَةِ السَّرْحَسِيُّ وَفَخَرُ الْإِسْلَامِ وَقَاضِي خَانَ وَالْإِمَامُ التُّمَرْتَاشِيُّ وَالْإِمَامُ الْمُخَوَّبِيُّ فِي شُرُوحِهِمُ لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْ سَبَبِ الْجَهْرِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَقَدْ انْتَفَى كُلُّ مِنْهُمَا فَيَنْتَفِي الْحُكْمُ .  
وَأَمَّا مُوَافَقَةُ الْقَضَاءِ الْأَدَاءِ

فَلَيْسَ عَلَى سَبَبِيَّتِهَا إِجْمَاعٌ وَلَا نَصٌّ فَجَعَلَهَا سَبَبًا يَكُونُ إِثْبَاتُ سَبَبٍ بِالرَّأْيِ ابْتِدَاءً وَهُوَ بَاطِلٌ وَلَعَلَّ هَذَا حَمَلَ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ عَلَى حَصْرِ الصَّحَّةِ فِيهِ فَيَكُونُ مُرَادُهُ الصَّحَّةُ دِرَايَةً لَا رِوَايَةً أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يَنْتَفِي إِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ عَلَى حَصْرِ السَّبَبِيَّةِ فِي الْمَذْكُورَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَيْفَ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْحَصْرِ إِجْمَاعٌ لَمَا حَصَلَ الذُّهُولُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْفُحُولِ بَلْ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا سَبَبًا لِلْجَهْرِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ مَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ يَجُوزُ تَغْلِيلُهُ وَالْحَاقُّ غَيْرُهُ بِهِ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ وَجَوَازِ الْجَهْرِ فِي الْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ بَلْ أَفْضَلِيَّتُهُ مُعَلَّلٌ بِمَا يَفْهَمُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ كَمَا هِيَ مَشْرُوعَةٌ فِي الْأَدَاءِ مَشْرُوعَةٌ أَيْضًا فِي الْقَضَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَهْرُ فِي قَضَاءِ الْمُنْفَرِدِ الْجَهْرِيَّةِ أَيْضًا أَفْضَلُ بِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ دِرَايَةً أَيْضًا وَلِذَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكَافِي ( الْجَهْرُ إِسْمَاعٌ غَيْرُهُ وَالْمُخَافَتَةُ إِسْمَاعٌ نَفْسُهُ ) هَذَا مُحْتَارٌ الْهِنْدَوَانِيُّ .  
وَقَالَ الْكَرْخِيُّ الْجَهْرُ إِسْمَاعٌ نَفْسُهُ وَالْمُخَافَتَةُ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِعْلُ اللِّسَانِ لَا الصَّمَاخِ وَاللَّوْلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ حَرَكَةِ اللِّسَانِ لَا تُسَمَّى قِرَاءَةً بَلَا صَوْتٍ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالْتَّسْمِيَةِ فِي الذِّيْحَةِ وَوُجُوبِ السَّجْدَةِ فِي التَّلَاوَةِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ .

( فَصْلٌ ) .

( قَوْلُهُ الْإِمَامُ يَجْهَرُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَا يُجْهَدُ نَفْسُهُ فِي الْجَهْرِ اهـ .

وَإِذَا جَهَرَ فَوْقَ حَاجَةِ النَّاسِ فَقَدْ أَسَاءَ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ إِلَّا فِي قُوَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَذَلِكَ ) أَيُّ لَا يَجْهَرُ فِي قُوَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَأْثُورَ فِيهِ الْإِخْتِمَاءُ وَهَذَا كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ

الْهَدَايَةِ فَيُسَرُّ بِهِ كَثِيرَاتُ الْإِنْتِقَالِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ وَالْمُقْتَدِي وَمَلْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ الْجَهْرُ بِالْقُوَّتِ كَثِيرَاتُ

الْإِنْتِقَالِ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعَ فِي حَقِّ الْإِمَامِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَيُرَوَّى أَنَّ مَنْ صَلَّى

إِلَخ ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَلَكِنْ لَا يَبَالِغُ أَيُّ الْمُنْفَرِدِ فِي الْجَهْرِ مِثْلَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْمَعُ غَيْرُهُ .

( قَوْلُهُ قَيَّدَ بِالْجَهْرِيَّةِ

إِلَخ ) ، كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ ، وَذَكَرَ عَصَامُ بْنُ يُوسُفَ فِي مُخْتَصَرِهِ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يُخَيَّرُ فِيمَا يُخَافَتْ أَيْضًا

اسْتِدْلَالًا بِعَدَمِ وَجُوبِ سُجُودِ السَّهْوِ عَلَيْهِ إِذَا جَهَرَ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ ؛ لِأَنَّ

جَنَابَتَهُ أَعْظَمُ ؛ لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ الْجَهْرَ وَالْإِسْمَاعَ اهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ فِيمَا دَفَعَ بِهِ شَارِحُ الْكَنَزِ نَظَرَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا تُنْكَرُ أَنَّ وَاجِبًا قَدْ يَكُونُ أَكْدًا مِنْ وَاجِبٍ لَكِنْ لَمْ يُنْطَ

وُجُوبُ السُّجُودِ إِلَّا بِتَرْكِ الْوَاجِبِ لَا بِأَكْدِ الْوَاجِبَاتِ أَوْ بِرُتْبَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنْهُ فَحَيْثُ كَانَتْ الْمُخَافَتَةُ وَاجِبَةً عَلَى

الْمُنْفَرِدِ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ بِتَرْكِهَا السُّجُودُ اهـ قُلْتُ وَمَا ذَكَرَهُ عَصَامٌ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ إِنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَفِيهِ تَأْمُلٌ وَالظَّاهِرُ مِنَ الْمَلْهَبِ الْوُجُوبُ أَيُّ وَجُوبِ الْمُخَافَتَةِ .

(قَوْلُهُ : وَقِيلَ يُخَافُ الْمُتَفَرِّدُ إِنْ قَضَى الْجَهْرِيَّةَ  
إِلْخَ ) أَقُولُ جَعَلَ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْهَدَايَةِ سَنَدًا لِقَوْلِهِ قِيلَ يُخَافُ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ

الْكَافِي سَنَدًا لِقَوْلِهِ ، وَقِيلَ يُخَيَّرُ وَالْأَكْثَرُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْكَافِي فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ لَا يُسَوِّيَ بَيْنَهُمَا كَيْفَ ، وَقَدْ  
ذَكَرَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ النَّهَائَةِ مِنْ مُخَالَفَةِ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ ( قَوْلُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَهْرُ فِي قَضَاءِ الْمُتَفَرِّدِ الْجَهْرِيَّةَ  
أَيْضًا أَفْضَلَ بِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ ) أَقُولُ الْحَدِيثُ هُوَ مَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ وَيُرْوَى أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ  
إِلْخَ ، وَقَدْ نَظَرَ الْكَمَالَ فِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ الْمُخَافَةَ فِي الْجَهْرِيَّةِ إِذَا قَضَاهَا نَهَارًا  
فَقَالَ : وَقَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْجَهْرَ

إِلْخَ حَاصِلُهُ أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ يَنْتَفِي بِنَفْيِ الْمَذْرُوكِ الشَّرْعِيِّ وَالْمَعْلُومِ مِنَ الشَّرْعِيِّ كَوْنُ الْجَهْرِ عَلَى الْمُتَفَرِّدِ تَخْيِيرًا  
فِي الْوَقْتِ وَحَتْمًا عَلَى الْإِمَامِ مُطْلَقًا ، وَلَوْلَا الْأَثَرُ الْمَذْكُورُ لَقُلْنَا بِتَقْيِيدِهِ بِالْوَقْتِ فِي الْإِمَامِ أَيْضًا وَمِثْلُهُ فِي الْمُتَفَرِّدِ  
مَعْدُومٌ فَيَنْفِي الْجَهْرَ فِي حَقِّهِ عَلَى الْإِنْتِفَاءِ الْأَصْلِيِّ وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ شَرْعِيَّةُ الْإِخْفَاءِ وَالْجَهْرُ بَعَارِضُ  
دَلِيلٍ آخَرَ فَعِنْدَ فَقْدِهِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ ظَاهِرٌ تَقْلِيهِمْ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْهَرُ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا  
فَشَرَعَ الْكُفَّارُ يُغْلَطُونَهُ فَأَخْفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ { فَإِنَّهُمْ كَانُوا غُيْبًا نَائِمِينَ وَبِالطَّعَامِ  
مَشْغُولِينَ فَاسْتَقَرَّ كَذَلِكَ يَنْتَضِي أَنَّ الْأَصْلَ الْجَهْرُ وَالْإِخْفَاءُ بَعَارِضُ وَأَيْضًا نَفْيُ الْمَذْرُوكِ مَمْنُوعٌ بَلْ هُوَ الْقِيَاسُ عَلَى  
أَدَائِهَا بَعْدَ الْوَقْتِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا الْإِعْلَامَ بِذُخُولِ الْوَقْتِ وَالشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ ، وَقَدْ سَنَّ بَعْدَ  
ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَنْ يُعَلِّمُهُ بِهِمَا فَعَلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مُرَاعَاةَ هَيْئَتِهِ

الْجَمَاعَةِ ، وَقَدْ رُوِيَ مَنْ صَلَّى عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ صَلَّتْ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْكَفِّ ١ هـ .  
وَرَأَيْتُ بِهِمَا شِ فَتَحَ الْقَدِيرُ بِخَطِّ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ مَا صَوَّرْتُهُ هَذَا الْقِيَاسُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا لِشَيْخِنَا وَاسْتَقَرَّ كَلَامُ الشَّيْخِ أَكْمَلَ  
الدِّينِ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَكُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا سَمْعَ فِيهَا وَعِنْدِي أَنَّ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَأِ عَنْ زَيْدِ بْنِ  
أَسْلَمَ { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ غَدَاةَ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَنَا ، وَلَوْ شَاءَ  
لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حِينٍ غَيْرِ هَذَا فَإِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنْ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا فَلْيُصَلِّهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي  
وَقْتِهَا { دَلِيلٌ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُتَفَرِّدِ وَالْإِمَامِ .

وَقَوْلُهُ كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا يَعُمُّ الْإِمَامَ وَيَعُمُّ الْجَهْرَ وَغَيْرَهُ ، وَكَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ عَنْ ابْنِ  
مَسْعُودٍ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي غَدَاةِ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ أَفْعَلُوا مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ قَالَ فَفَعَلْنَا ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلُوا  
مَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ { فَإِنْ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ يَعُمُّ الْجَهْرَ وَمَنْ نَامَ أَوْ نَسِيَ يَعُمُّ الْمُتَفَرِّدَ وَغَيْرَهُ ١ هـ .

وَكَذَا تَعَقَّبَ الْهَدَايَةَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْحُكْمَ يَجُوزُ أَنْ مَعْلُومًا بِعِلَلٍ شَتَّى وَعِلَّةُ الْجَهْرِ هُنَا أَنَّ الْقَضَاءَ يُحَاكِي الْأَدَاءَ  
بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُؤَدَّنُ وَيُقِيمُ لِلْقَضَاءِ كَالْأَدَاءِ ١ هـ فَيَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَوَّلَ إِلَّا عَلَى مَا قَالَهُ فِي الْكَافِي كَغَيْرِهِ .

(قَوْلُهُ وَلِذَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكَافِي ) أَيِ اخْتَارَ التَّخْيِيرَ لِمَنْ قَضَى الْعِشَاءَ نَهَارًا وَالْجَهْرَ أَفْضَلَ كَمَا قَدَّمَهُ .

(قَوْلُهُ الْجَهْرُ إِسْمَاعٌ غَيْرُهُ ) أَطْلَقَهُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ الْإِمَامُ إِذَا

قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمُخَافَةِ بِحَيْثُ يَسْمَعُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ لَا يَكُونُ جَهْرًا وَالْجَهْرُ أَنْ يَسْمَعَ الْكُلُّ .

(قَوْلُهُ وَالْمُخَافَةُ إِسْمَاعٌ تَقْسِمُهُ ) قَالَ فِي الْكَافِي إِلَّا لِمَنْعٍ أَيْ فَيَكْفِي مَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ لَسَمِعَ تَقْسِمَهُ .

(قَوْلُهُ هَذَا مُخْتَارُ الْهِنْدَوَانِيِّ) أَقُولُ ، وَكَذَا قَالَ الْفَضْلِيُّ أَذْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ وَأَذْنَى الْمُخَافَةِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ .

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْأَصَحُّ أَنْ لَا يَجْزِيهِ مَا لَمْ يَسْمَعْ أَذْنَاهُ وَيَسْمَعَ مَنْ يَقْرُبُهُ كَمَا فِي الْكَافِي وَمُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ لِلْعَيْنِيِّ (قَوْلُهُ كَالْتِسْمِيَّةِ

إِلخ) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام ، وَكَذَا الْإِيْلَاءُ وَالْبَيْعُ عَلَى الْخِلَافِ ، وَقِيلَ الصَّحِيحُ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُسْمَعَ الْمُشْتَرِي كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَنَقَلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الذَّخِيرَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الْقَاضِي عَلَاءِ الدِّينِ فِي شَرْحِ مُخْتَلَفَاتِهِ أَنَّ الْأَصَحَّ عِنْدِي أَنَّ فِي بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ يُكْتَفَى بِسَمَاعِهِ وَفِي بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ يُشْتَرَطُ سَمَاعُ غَيْرِهِ مِثْلًا فِي الْبَيْعِ لَوْ أَذْنَى الْمُشْتَرِي صِمَاحُهُ إِلَى فَمِ الْبَائِعِ وَسَمِعَ يَكْفِي ، وَلَوْ سَمِعَ الْبَائِعُ نَفْسَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْمُشْتَرِي لَا يَكْفِي وَفِيمَا إِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ فَنَادَاهُ مِنْ بَعْدِ بَحْثٍ لَا يَسْمَعُ لَا يَحْنُثُ ١ هـ قُلْتُ قَدْ ضَعَّفَهُ فِي الْكَافِي حَيْثُ قَالَ ، وَقِيلَ الصَّحِيحُ أَنَّ فِي بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ يُكْتَفَى بِسَمَاعِهِ

إِلخ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ الْأَصَحُّ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ ١ هـ .

وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ الشَّرْطُ سَمَاعُ نَفْسِهِ ، وَكَذَا يُضَعَّفُهُ مَا قَدَّمَاهُ عَنْ الْكَمَالِ .

( تَرَكَ سُورَةَ أُولِيِّ الْعِشَاءِ وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ قَرَأَهَا ) أَيُّ السُّورَةِ ( مَعَ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا فِي الْآخَرَيْنِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ ) فِي الْأُولَيْنِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَقْضِيهَا فِي الْآخَرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْآخَرَيْنِ فَلَوْ قَضَى فِيهِمَا فَاتِحَةَ الْأُولَيْنِ لَزِمَ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ .

(قَوْلُهُ قَرَأَهَا أَيُّ السُّورَةِ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَهُوَ يَقْضِيهِ وَجُوبُ قَضَاءِ السُّورَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ قَرَأَ فِي الْآخَرَيْنِ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَهُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الْمُجْتَهِدِ فَجَرَى مَجْرَى إِخْبَارِ صَاحِبِ الشَّرْعِ فِي اقْتِضَاءِ الْوُجُوبِ ، وَذَكَرَ فِي الْأَصْلِ مَا يَقْضِيهِ الْاسْتِحْبَابُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْرَأَهَا فِي الْآخَرَيْنِ ١ هـ .

كَذَا فِي الْكَافِي .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ أَيُّ مَا فِي الْأَصْلِ أَصْرَحُ فَيَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ فِي الرَّوَايَةِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ الْأَصَحُّ مَا قَالَهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ التَّصْنِيفَيْنِ .

(قَوْلُهُ مَعَ الْفَاتِحَةِ) أَقُولُ لَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ تَرْتِيبِهِمَا ، وَقَالَ الْكَمَالُ قِيلَ يَقْدَمُ السُّورَةُ ، وَقِيلَ يَقْدَمُ الْفَاتِحَةُ وَهُوَ

الْأَشْبَهُ إِذْ تَقْدِيمُ السُّورَةِ عَلَى الْفَاتِحَةِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فَلَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِلْمَعْهُودِ ١ هـ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْفَاتِحَةِ هَلْ تَصِيرُ وَاجِبَةً كَالسُّورَةِ وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُ عَدَمِ الْوُجُوبِ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ جَهْرًا) قِيدَ فِي الْقِرَاءَةِ وَهُوَ وَاجِبٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ

بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ فِي رَكْعَةٍ شَنِيعٌ وَتَغْيِيرُ النَّفْلِ وَهُوَ الْفَاتِحَةُ أَوْلَى وَصَحَّاحُ الثَّمَرَاتِ شَيْءٌ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالسُّورَةِ فَقَطْ

وَجَعَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرُ مِنَ الْجَوَابِ وَفَخَّرَ الْإِسْلَامَ الصَّوَابَ قَوْلًا بَعْدَ التَّخْيِيرِ وَلَا يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَهْرِ

وَالْإِسْرَارِ فِي رَكْعَةٍ ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ تَلْتَحِقُ بِمَوْضِعِهَا تَقْدِيرًا كَمَا فِي الْبَحْرِ قُلْتُ فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمُخَافَةِ

وَالْجَهْرِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْقِرَاءَةَ فِي مَحَلِّهَا مَكْرُوهٌ اتِّفَاقًا وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ يَعْقُوبُ بِأَشَا عَنْ الْخَانِيَّةِ أَنَّ مَنْ شَرَعَ

في صلاة يجهر فيها بالقراءة وليس أحد يقتدي به واختار المخافة وقراء الفاتحة ثم دخل في صلاة جماعة يجهر بالسورة إن قصد الإمام اهـ إلا أن يقال إن الجمع هنا باعبارين فيحمل الكراهة على ما إذا لم يكن كذلك .  
( قوله : ولو ترك الفاتحة في الأوليين لا

إلخ ) أقول يرد على ما علل به قراءة السورة في الآخرين ؛ لأنها غير مشروعة كما أورده أبو يوسف لنفيه قضاءها في الآخرين كالفاتحة والجواب ما قاله الزيلعي ولهما وهو الفرق بين الوجهين أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فإذا قرأها مرة وقعت عن الأداء ؛ لأنها أقوى لكونها في محلها ، ولو كررها خالف المشروع بخلاف السورة فإن الشفع الثاني ليس محلاً لها أداءً فجاز أن تقع قضاءً ؛ لأنه محل القضاء اهـ قلت فظاهره عدم مشروعية السورة في الآخرين وما قيل عن شرح الجامع الصغير لخير الإسلام كما قدمناه عن غاية البيان مصرح بأن السورة في الآخرين مشروعة له نقلًا والقضاء صرف ما شرع له لما عليه فقضاء السورة في الآخرين مشروع وبالتاليان به يحصل قضاء ما عليه اهـ .

وقال الكمال موردًا على ما قاله الزيلعي ، وقد يقال إن كان إيقاع السورة في الآخرين يخليهما عنها حكمًا كذلك يجب أن يكون قراءة الفاتحة ثانيًا للقضاء يجب أن يلحق بالأوليين فيخلو الثاني عن تكرارها حكمًا ثم بعد هذا كله المتحقق عدم المحلّة فلزم كونها قضاءً .

اهـ .

( وتطال أولى الفجر ) على الثانية ( فقط ) أي لا أولى سائر الصلوات ؛ لأنها سنة في الفجر إجماعًا ليدرك الناس الجماعة وسنة الفجر ؛ لأنه وقت غفلة بخلاف سائرهما والتطويل معتبر من حيث الآي إن كانت متفاوتة في الطول والقصر ، وإن كانت متفاوتة اعتبر الكلمات والحروف ، وينبغي أن يكون التفاوت بقدر الثلث والثلاثين الثلثان في الأولى والثالث في الثانية ، وهذا بيان الاستحباب أما بيان الحكم فالتفاوت ، وإن كان فاحشًا لا بأس به لورود الأثر وإطالة الثانية على الأولى تكره إجماعًا ، وإنما يكره التفاوت بثلاث آيات ، وإن كان آية وآيتين لا يكره ؛ { لأنه عليه السلام قرأ في المغرب بالمعوذتين } وأخرهما أطول من الأولى بآية ، كذا في الكافي .

( قوله أي لا أولى سائر الصلوات ) أي المفروضات وهذا عندهما وعند محمد هي كالفجر واختلف في السنن والتوافل صرح في المحيط بكرهه تطويل ركعة من التطوع ونقص أخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم الكراهة في السنن والتوافل ؛ لأن أمرها أسهل واختاره أبو اليسر ومشى عليه في خزانة الفتاوى فكان الظاهر عدم الكراهة كما في البحر .

( قوله ؛ لأنها وقت غفلة ) أقول يعني بالنوم وإلا فمطلق الغفلة موجود في جميع الأوقات ولهذا أطلق محمد السنة في الجميع وهما فرقًا بين الغفلة بسبب الكسب والغفلة بالنوم بأن الأولى مضافة إليه حتى استحق عليها العقاب بخلاف النوم كما في الكافي ، وكذا الخلاف في الجمعة والعيدين كما في جامع المحبوبي وفي نظم الرنلوسني تستوي الركنان في القراءة في الجمعة والعيد بالاتفاق كما في البحر ثم قال في الخلاصة قول محمد أحب . وفي المعراج الفتوى على قول محمد لكن ذكر ابن أمير حاج ما يظهر به قوة دليلهما ثم قال وحيث ظهر قوة دليلهما كان الفتوى على قولهما فما في المعراج من أن الفتوى على قول محمد ضعيف .

( قوله أما بيان الحكم فالتفاوت ، وإن كان فاحشًا لا بأس به ) أقول يعني به في الركعة الأولى ؛ لأن إطالة الثانية عليها مكروهة كما يذكره اهـ .

وَعَدَمُ الْبَاسِ إِذَا لَمْ يُقْلَ عَلَى الْقَوْمِ وَإِلَّا فَفِيهِ بَأْسٌ بِمَعْنَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يُكْرَهُ التَّفَاوُتُ بِثَلَاثِ آيَاتٍ

إِلخ ) أَقُولُ ، كَذَا ذِكْرُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْكَافِي ثُمَّ قَالَ وَيُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ مَا ثَبَتَ فِي

الصَّحِيحَيْنِ مِنْ { قِرَاءَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ فِي الْوَلِيِّ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ بِهِلَ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ { مَعَ أَنَّ الثَّانِيَةَ أَطْوَلُ مِنَ الْوَلِيِّ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ فَإِنَّ الْوَلِيَ تِسْعَ عَشْرَةَ آيَةً وَالثَّانِيَةَ سِتًّا وَعِشْرُونَ آيَةً ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذِهِ الْكَرَاهَةَ فِي غَيْرِ مَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ وَأَمَّا مَا وَرَدَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ فَلَا أَوْ الْكَرَاهَةَ تَنْزِيهِيَّةً وَفَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَعْلِيمًا لِلْجَوَازِ لَا يُوَصِّفُ بِهَا وَالْوَلُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِاسْتِنَانِ قِرَاءَةِ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ۱ هـ قُلْتُ الْأَخْسَنُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ هَذَا لَا يَرُدُّ لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي مِنْ أَنَّ التَّطْوِيلَ مُعَبَّرٌ مِنْ حَيْثُ الْآيِ إِنْ كَانَتْ مُتَقَارِبَةً فِي الطُّولِ وَالْقِصَرِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَاوِتَةً اُعْتَبِرَ الْكَلِمَاتُ وَالْأَحْرَفُ ۱ هـ إِذَا التَّفَاوُتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْكَلِمَاتُ لِنَفَاوُتِ آيَاتِهِمَا فِي الطُّولِ وَالْقِصَرِ مِنْ غَيْرِ تَقَارُبٍ فَتَفَاوُتُهُمَا فِي الْكَلِمَاتِ يَسِيرٌ .

( وَلَمْ تَتَعَيَّنْ سُورَةُ لِحَوَازِ الصَّلَاةِ ) يَعْنِي لَمْ يَجْزُ تَعْيِينُهَا لِحَوَازِ الصَّلَاةِ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ تُقْرَأْ فَسَدَتْ الصَّلَاةُ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى { فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ } .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ مُتَعَيَّنَةٌ لِلْحَوَازِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ } قُلْنَا النَّصُّ مُطْلَقٌ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَقِيدُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَسَخَ ( وَكُرِهَ تَعْيِينُهَا ) أَيِ سُورَةٍ ( لَهَا ) أَيِ الصَّلَاةِ مِثْلُ أَنْ يَقْرَأَ أَلَمْ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ وَهَلْ أَتَى فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَسُورَةُ الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا كُرِهَ لِمَا فِيهِ مِنْ هَجَرِ الْبَاقِي قَالُوا هَذَا إِذَا رَأَاهُ حَتْمًا بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ غَيْرُهَا أَوْ رَأَى غَيْرَهَا مَكْرُوهًا أَمَّا لَوْ قَرَأَهَا لِكُونِهَا أَيْسَرَ عَلَيْهِ أَوْ تَبَرُّكًا بِقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهَا أَحْيَانًا لِنَلَا يَطْنُ الْجَاهِلُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا يَجُوزُ ( سِوَى الْفَاتِحَةِ ) فَإِنَّهَا مُتَعَيَّنَةٌ لِلْقِرَاءَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ بِلَا كَرَاهَةٍ ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَيَّنْ لِحَوَازِهَا .

( قَوْلُهُ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ

إِلخ ) أَقُولُ وَتَمَامُهُ وَلَكِنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ فَقُلْنَا يُوْجِبُ الْفَاتِحَةَ .

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا صَلَاةَ مَحْمُولٌ عَلَى نَفِيِ الْقُضِيلَةِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا صَلَاةَ لِحَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ } .

( قَوْلُهُ سِوَى الْفَاتِحَةِ ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ وَكُرِهَ تَعْيِينُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

( الْمُؤْتَمُّ لَا يَقْرَأُ ) خَلْفَ الْإِمَامِ ( بَلْ يَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ ) .

وَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ آيَةَ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ ( لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا } فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ التَّقْسِيرِ عَلَى أَنَّهُ خُطَابٌ لِلْمُتَقَدِّمِينَ وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى حَالَةِ الْخُطْبَةِ وَلَا تَنَافِيَّ بَيْنَهُمَا فَإِنَّمَا أُمِرُوا بِهِمَا فِيهَا لِمَا فِيهَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ( ، كَذَا الْخُطْبَةُ ) أَيِ الْمُؤْتَمُّ يَسْتَمِعُ الْخُطْبَةَ وَيُنْصِتُ ( وَإِنْ صَلَّى ) الْخُطِيبُ ( عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا إِذَا قَرَأَ صَلُّوا عَلَيْهِ فَيُصَلِّي ) الْمُسْتَمِعُ ( سِرًّا ) وَقَعَتْ الْعِبَارَةُ فِي الْكَنْزِ وَالْوَقَايَةِ هَكَذَا لَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ بَلْ يَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ ، وَإِنْ قَرَأَ إِمَامُهُ آيَةَ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ أَوْ خُطْبَ أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الزَّيْلَعِيُّ بِأَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ أَوْ خُطْبَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَرَأَ فَلَا يَسْتَقِيمُ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ

يَكُونُ الْإِنْصَاتُ وَاجِبًا قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ مُمَكِّنُ الدَّفْعِ بَأَن يَكُونَ الْمُؤْتَمُّ بِمَعْنَى مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَأْتُمْ وَيُجْعَلَ قَوْلُهُ أَوْ خُطِبَ عَطْفًا عَلَى قَرَأَ الْمَخْدُوفُ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ فَالْمَعْنَى لَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ إِذَا قَرَأَ إِمَامُهُ بَلْ يَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ ، وَإِنْ قَرَأَ آيَةَ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهيبٍ وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ إِذَا خُطِبَ إِمَامُهُ أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ يَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ لَكِنْ غَيَّرْتُ الْعِبَارَةَ فَقُلْتُ ، كَذَا الْخُطْبَةُ الْخُطْبَةُ لِنَلَا يَرُدُّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ( وَالْبَعِيدُ ) عَنْ الْخُطْبَةِ ( كَالْقَرِيبِ ) فِي وَجُوبِ الْإِسْتِمَاعِ وَالْإِنْصَاتِ .

( قَوْلُهُ الْمُؤْتَمُّ لَا يَقْرَأُ ) أَقُولُ فَإِنْ قَرَأَ كُرْهًا تَحْرِيمًا وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ خَلْفَ الْإِمَامِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُطْلَقُوا اسْمَ الْحُرْمَةِ عَلَيْهَا لِمَا عُرِفَ مِنْ أَصْلِهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ الدَّلِيلُ قَطْعِيًّا وَمَا يُرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُسْتَحْسَنُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ فَضَعِيفٌ وَالْحَقُّ أَنَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ كَقَوْلِهِمَا وَصَرَّحَ مُحَمَّدٌ فِي كُتُبِهِ بِعَدَمِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ وَمَا لَا يُجْهَرُ فَإِنَّهُ فِي كِتَابِ الْأَنْثَارِ فِي بَابِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ بَعْدَ مَا أَسْنَدَ إِلَى عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ مَا قَرَأَ قَطُّ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ وَلَا فِيمَا لَا يُجْهَرُ فِيهِ قَالَ وَبِهِ نَأْخُذُ لَا نَرَى الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ يُجْهَرُ فِيهِ أَوْ لَا يُجْهَرُ .

وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ أَيْ بِالْقِرَاءَةِ فِي قَوْلٍ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .  
وَقَالَ فِي الْكَافِي وَمَنْعُ الْمُتَعَدِّي عَنْ الْقِرَاءَةِ مَأْثُورٌ عَنْ ثَمَانِينَ نَفَرًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ الْمُتَقَضِّي وَالْعَبَادَةُ الْأَرْبَعَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَقَدْ دَوَّنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَسْمَاءَهُمْ هـ وَقَالَ الْكَمَالُ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي عَدَمِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ هُوَ الْعَمَلُ بِأَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ وَلَيْسَ مُقْتَضَى أَقْوَاهُمَا الْقِرَاءَةَ بَلْ الْمَنْعُ .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ آيَةَ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهيبٍ ) أَقُولُ ، وَكَذَا الْإِمَامُ لَا يَشْتَغِلُ بِالدُّعَاءِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ وَمَا رُوِيَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا سَأَلَهَا وَآيَةَ عَذَابٍ إِلَّا اسْتَعَاذَ مِنْهُ } مَحْمُولٌ عَلَى التَّوَافِلِ مُتَفَرِّدًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ مُمَكِّنُ الدَّفْعِ )  
إِلْحُ ( أَقُولُ لَكِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ الْمُؤْتَمِّ فِي حَقِيقَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ

، وَإِنْ قَرَأَ آيَةَ التَّرْغِيبِ أَوْ التَّرْهيبِ وَمَجَازِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ وَأَجَابَ فِي الْبَحْرِ بِجَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ هـ قُلْتُ وَبَقِيَ مِنْ إِعْتِرَاضِ الزَّيْلَعِيِّ أَنَّ كَلَامَ الْكُنْزِ يَقْتَضِي أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِعَتَيْنِ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ وَأَجَابَ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا بِقَوْلِهِ أَوْ خُطِبَ عَطْفًا عَلَى قَرَأَ لَمَّا كَانَتْ الْخُطْبَةُ قَائِمَةً مُقَامَ رَكْعَتِي الظُّهْرِ نَزَلَ مَنْ حَضَرَهَا مِنْزِلَةَ الْمُؤْتَمِّ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَةُ أَوْ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقِعَتَيْنِ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ وَلَا اتِّجَاهَ لِمَا قِيلَ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْإِنْصَاتُ وَاجِبًا قَبْلَ الْخُطْبَةِ لِانْعِدَامِ التَّنْزِيلِ الْمَذْكُورِ حِينَئِذٍ فَتَدَبَّرْ ا هـ .

وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ .

( قَوْلُهُ لَكِنْ غَيَّرْتُ الْعِبَارَةَ فَقُلْتُ ، كَذَا الْخُطْبَةُ ) أَقُولُ ، وَكَذَا غَيَّرَهَا فِي الثَّقَايَةِ بِقَوْلِهِ ، وَكَذَا فِي الْخُطْبَةِ .

( الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ) ، وَقِيلَ فَرَضُ ( لِلرِّجَالِ ) وَسَيَاتِي أَنْ جَمَاعَةَ النِّسَاءِ مَكْرُوهَةٌ .



(قَوْلُهُ الْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ هُوَ الْأَصَحُّ) وَفِي شَرْحِ بَكْرِ خَوَاهِرُ زَادَهُ أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ غَايَةُ التَّأَكُّدِ .  
 وَفِي الْغَايَةِ لَوْ تَرَكَهَا أَهْلُ نَاحِيَةِ أَثْمُوا وَوَجِبَ قِتَالُهُمْ بِالسَّلَاحِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يَتَوَبَّعُوا .  
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ نَضْرِبُهُمْ وَلَا نَقَاتِلُهُمْ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ ١ هـ .

وَالْجَمَاعَةُ مَا زَادَتْ عَلَى الْوَاحِدِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَسَوَاءٌ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً حُرًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا ، كَذَا فِي الْبَحْرِ  
 لَكِنْ قَالَ بَعْدَهُ بَنَحُو صَفْحَةً وَإِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الطَّلَبُ فِي الْمَسَاجِدِ بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا بَلْ إِنَّ  
 أَتَى مَسْجِدًا آخَرَ لِلْجَمَاعَةِ فَحَسَنٌ ، وَإِنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ مُتَفَرِّدًا فَحَسَنٌ ، وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ يَجْمَعُ بِأَهْلِهِ  
 وَيُصَلِّي بِهِمْ بِعَيْنِي وَيُنَالُ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ .

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ فِي زَمَانِنَا يَتَّبِعُهَا وَسَيْلُ الْحُلُوفِ عَمَّنْ يَجْمَعُ بِأَهْلِهِ أَحْيَانًا هَلْ يَنَالُ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ قَالَ لَا وَيَكُونُ  
 بَدْعًا وَمَكْرُوهًا بَلَا عُذْرٍ .

١ هـ .

(قَوْلُهُ : وَقِيلَ فَرَضٌ) أَقُولُ فَقِيلَ فَرَضٌ عَيْنٌ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَقِيلَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَبِهِ قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَالْكَرْخِيُّ كَمَا  
 فِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ ١ هـ وَنَقَلَ فِي الْقُنْيَةِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمَذْهَبِ ١ هـ .  
 وَالْقَائِلُ بِالْفَرَضِيَّةِ لَا يَشْتَرِطُهَا لِلصَّحَّةِ فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ مُتَفَرِّدًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِمُصَنِّفِهَا ابْنِ وَهْبَانَ وَبَقِيَ الْقَوْلُ  
 بِالْوُجُوبِ ، وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ عَنِ الْغَايَةِ قَالَ عَامَّةُ مَشَائِخِنَا الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ .  
 وَفِي التَّحْفَةِ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ سَمَّاهَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا سُنَّةً مُؤَكَّدَةً وَهَمَّا  
 فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ ١ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَفِي الْمُفِيدِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَتَسْمِيَّتُهَا سُنَّةً

لَوْجُوبِهَا بِالسُّنَّةِ ١ هـ .

وَبَقِيَ قَوْلُ خَامِسٍ هُوَ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ قَالَهُ فِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ بَصِيعَةً ، وَقِيلَ الْجَمَاعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ سُنَّةً  
 مُؤَكَّدَةٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا إِلَّا بِعُذْرٍ ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ .

(قَوْلُهُ لِلرَّجَالِ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ إِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الرِّجَالِ الْعُقَلَاءِ الْبَالِغِينَ الْأَحْرَارِ الْقَادِرِينَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ ،  
 كَذَا فِي الْفَتْحِ وَشَرْحِ الْمَنْظُومَةِ قُلْتُ هَذَا الشَّرْطُ لَا يَخْتَصُّ بِالْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا فَيَكُونُ كَذَلِكَ شَرْطًا عَلَى الْقَوْلِ  
 بِسُنِّيَّتِهَا ، وَقَدْ نَظَّمَ الْعَلَمَاءُ دَاوُدَ زَادَهُ فِي مَنْظُومَتِهِ الَّتِي عَلَى مَنَوَالِ نَظْمِ ابْنِ وَهْبَانَ الْأَعْذَارَ الْمُسْقِطَةَ لِلْجَمَاعَةِ فَقَالَ  
 وَذَا مَطَرٌ بَرْدٌ وَخَوْفٌ وَظُلْمَةٌ وَحَسْبٌ عَمَى فَلَجٌ وَقَطْعٌ وَيَذْكُرُ سِقَامٌ وَإِقْعَادٌ وَوَحْلٌ زَمَانَةٌ وَشَيْخُوخَةٌ تَكَرَّرُ فَقِهِ يُسْطَرُّ  
 إِذَا لَمْ يَكُنْ تَكَرَّرُ جَمْعٌ بِهَيْئَةٍ مَضَتْ فِي صَحِيحِ الْقَوْلِ فَالْكُرْهُ يُنْكَرُ ١ هـ قُلْتُ وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ إِذْ بَقِيَ مِنْهَا مَدَافِعَةٌ  
 أَحَدُ الْأَخْبِيثِينَ وَإِرَادَةُ السَّفَرِ وَقِيَامُهُ بِمَرِيضٍ وَحُضُورُ طَعَامٍ تَتَوَفَّاهُ نَفْسُهُ وَشِدَّةُ رِيحٍ لَيْلًا لَا نَهَارًا ذَكَرَ هَذِهِ فِي الْجَوْهَرَةِ .

(وَلَا تُكْرَرُ) الْجَمَاعَةُ (فِي مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ) بِعَيْنِي إِذَا كَانَ لِمَسْجِدٍ إِمَامٌ وَجَمَاعَةٌ مَعْلُومَانِ فَصَلَّى  
 بَعْضُهُمْ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لَا يُبَاحُ لِبَاقِيهِمْ تَكَرُّارُهَا بِهِمَا لَكِنْ لَوْ كَانَ مَسْجِدُ الطَّرِيقِ يُبَاحُ تَكَرُّارُهَا بِهِمَا ، وَلَوْ كَرَّرَ أَهْلُهُ  
 بِلُونِهِمَا جَازَ (إِلَّا إِذَا صَلَّى بِهِمَا) أَيُّ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ (فِيهِ أَوَّلًا غَيْرُ أَهْلِهِ) ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمْ لَا يَسْتَقُطُّ بِفِعْلِ غَيْرِهِمْ (أَوْ  
 صَلَّى) بِهِمَا فِيهِ أَوَّلًا (أَهْلُهُ) لَكِنْ (بِمُخَافَتَةِ الْأَذَانِ) ؛ لِأَنَّ مُخَافَتَهُمْ تَكُونُ عُذْرًا لِبَاقِيهِمْ .

(قَوْلُهُ وَلَا تُكْرَرُ فِي مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ) قَيَّدَ بِهِ لِمَا قَالَ الْقُدُورِيُّ لَا بَأْسَ بِهَا فِي مَسْجِدٍ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ .

وَفِي أَمَالِي قَاضِي خَانَ مَسْجِدٍ لَيْسَ لَهُ إِمَامٌ وَلَا مُؤَدِّنٌ وَيُصَلِّي النَّاسُ فِيهِ فَوْجًا فَوْجًا فَالْفَضْلُ أَنْ يُصَلِّيَ كُلُّ فَرِيقٍ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ عَلَى حِدَةٍ .

ا هـ

( قَوْلُهُ يَعْنِي إِذَا كَانَ لِمَسْجِدٍ

إِلخ ) ظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ عَدَمُ إِبَاحَةِ تَكَرُّارِ الْجَمَاعَةِ لِلْبَاقِينَ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ الْمُعَيَّنُ صَلَّى بِالْبَعْضِ أَوَّلًا

( وَالْأَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ) بَيْنَ الْحَاضِرِينَ ( الْأَعْلَمُ ) أَيِ أَعْلَمُهُمْ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ صِحَّةً وَفَسَادًا بَعْدَ مَا يُحْسِنُ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَدَرَ مَا تَجَوَّزُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ أَكْثَرُ بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ ( فَالْقُرْأُ ) أَيِ إِنْ تَسَاوَوْا فِي الْعِلْمِ فَالْأَحَقُّ بِهَا أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا وَتَجَوُّدًا لِقِرَاءَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ ( فَالْوَرَعُ ) أَيِ إِنْ تَسَاوَوْا فِيهِ فَالْأَحَقُّ أَشَدُّهُمْ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجْتِنَابًا مِنَ الشُّبُهَاتِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ صَلَّى خَلْفَ عَالِمٍ تَقِيٍّ فَكَأَنَّمَا صَلَّى خَلْفَ نَبِيِّ { ( فَالْأَسَنُ ) أَيِ إِنْ تَسَاوَوْا فِيهِ فَالْأَحَقُّ بِهَا أَكْثَرُهُمْ سِنًا لِمَا رُوِيَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِابْنِي أَبِي مُلَيْكَةَ لِيُؤْمِمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا سِنًا { ( فَالْأَحْسَنُ خُلُقًا ) أَيِ إِنْ تَسَاوَوْا فِيهِ فَالْأَحَقُّ أَحْسَنُهُمْ مَعَاشًا بِالنَّاسِ ( فَالْأَحْسَنُ وَجْهًا ) أَيِ أَكْثَرُهُمْ صَلَاةً بِاللَّيْلِ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { مَنْ كَثَرَ صَلَاةً بِاللَّيْلِ حَسَنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ { ( فَالْأَشْرَفُ نَسَبًا فَالْأَنْظَفُ ثَوْبًا ) ؛ لِأَنَّ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ تَكْثِيرَ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ اسْتَوَوْا يُفْرَعُ أَوْ الْخِيَارُ إِلَى الْقَوْمِ ، كَذَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ .

( قَوْلُهُ وَالْأَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ الْأَعْلَمُ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ رَاتِبٌ .

وَأَمَّا الرَّاتِبُ فَهُوَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَفْقَهُ مِنْهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

وَفِي الْحَاوِي الْقُدْسِ وَصَاحِبِ الْبَيْتِ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ ، وَكَذَا إِمَامُ الْحَيِّ إِلَّا إِذَا كَانَ الضَّعِيفُ ذَا سُلْطَانٍ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ بَعْدَ مَا يُحْسِنُ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَدَرَ مَا تَجَوَّزُ بِهِ الصَّلَاةُ ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْكَافِي وَشَرْحِ الْمَجْمَعِ وَشَرْحِ النُّقَايَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ وَصَاحِبُ الْبُرْهَانِ أَنْ يُحْسِنَ مِنَ الْقِرَاءَةِ قَدَرَ مَا تَقُومُ بِهِ سُنَّةُ الْقِرَاءَةِ ( قَوْلُهُ فَالْوَرَعُ

إِلخ ) الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى أَنَّ الْوَرَعَ اجْتِنَابُ الشَّهَوَاتِ وَالتَّقْوَى اجْتِنَابُ الْمُحَرَّمَاتِ ، كَذَا فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ

( قَوْلُهُ فَالْأَسَنُ ) هَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ .

وَفِي الْمُحِيطِ مَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّهُ قَالَ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْبَرَ وَالْآخَرُ أَوْرَعَ فَالْأَكْبَرُ أَوْلَى إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَسَقٌ ظَاهِرٌ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ فَالْأَحْسَنُ وَجْهًا أَيِ أَكْثَرُهُمْ صَلَاةً بِاللَّيْلِ

إِلخ ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ إِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ بَلْ يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ سَمَاحَةَ الْوَجْهِ سَبَبٌ لِكَثْرَةِ الْجَمَاعَةِ

( قَوْلُهُ لِمَا رُوِيَ

إِلخ ) قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌ لَمْ يَجِدْهُ الْمُخَرَّجُونَ نَعَمْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مَرْفُوعًا { إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ

صَلَاتُكُمْ فَلْيُؤْمِكُمْ خِيَارُكُمْ فَإِنَّهُمْ وَفَدُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ { كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ فَلَا شَرَفُ نَسَبًا ) أَقُولُ قَدَّمَ فِي الْفَتْحِ الْحَسَبَ عَلَى صَبَاحَةِ الْوَجْهِ فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْحُسْنِ فَاشْرَفُهُمْ نَسَبًا وَفِي  
الْبُرْهَانِ فَإِنْ تَسَاوَوْا فِي النَّسَبِ فَأَحْسَنُهُمْ صَوْتًا ، وَذَكَرَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ زِيَادَةَ أَوْ صَافٍ فِي الْأَحَقِّ فَلْتَرَجَعَ .

( قَوْلُهُ أَوْ الْخِيَارُ لِلْقَوْمِ ) أَقُولُ لَوْ اخْتَارَ الْبَعْضُ وَاحِدًا وَالْبَعْضُ آخَرَ فَالْعِبْرَةُ لِلْكَثَرِ ، وَلَوْ قَدَّمُوا غَيْرَ الْأُولَى أَسَاءُوا  
ذَكَرَهُ فِي زَادِ الْفَقِيرِ لِابْنِ الْهَمَامِ .

( وَكُرِّهَ إِمَامَةُ عَبْدٍ ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَفَرَّغُ لِلتَّعَلُّمِ فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ ( وَأَعْرَابِيٌّ ) وَهُوَ الَّذِي يَسْكُنُ الْبَادِيَةَ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ  
عَجَمِيًّا ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْجَهْلُ ( وَفَاسِقٌ ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ دِينِهِ ( وَأَعْمَى ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّى التَّجَاسَةَ وَلَا يَهْتَدِي  
إِلَى الْقِبْلَةِ بِنَفْسِهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى اسْتِيعَابِ الْوُضُوءِ غَالِبًا ( وَمُتَّبِعٌ ) أَيُّ صَاحِبِ هَوًى لَا يَكْفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ حَتَّى إِذَا  
كَفَرَ بِهِ لَمْ تَجْزُ أَصْلًا ( وَوَلَدَ زَنَى ) إِذْ لَيْسَ لَهُ أَبٌ يُؤَدِّبُهُ فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ ، وَإِنْ تَقَدَّمُوا جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِقَوْلِهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ } .

( قَوْلُهُ وَكُرِّهَ إِمَامَةُ عَبْدٍ وَأَعْرَابِيٌّ ) عَلَّلَهُ بِمَا ذَكَرَهُ وَزَادَ عَلَيْهِ فِي الْبُرْهَانِ نُدْرَةَ التَّقْوَى فِيهِمَا ثُمَّ قَالَ حَتَّى لَوْ كَانَ  
عَالِمًا مُتَّقِيًا صَارَ كَغَيْرِهِ .

( قَوْلُهُ وَفَاسِقٌ ) أَقُولُ فَإِنْ تَعَدَّرَ مِنْهُ لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ وَيَنْتَقِلُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ حَتَّى فِي الْجُمُعَةِ إِنْ أُقِيمَتْ فِي غَيْرِ  
مَسْجِدِهِ وَإِلَّا اقْتَدَى بِهِ فِيهَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَأَعْمَى ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ لَوْ لَمْ يُوْجَدْ بِصِيرٌ أَفْضَلُ مِنْهُ يَكُونُ هُوَ أُولَى { لِاسْتِخْلَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى ثُبُوكَ وَكَانَ أَعْمَى } .

( قَوْلُهُ وَمُتَّبِعٌ ) أَيُّ صَاحِبِ بَدْعَةٍ وَهِيَ مَا أُخْدِثَ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ الْمُتَلَقَّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ حَالٍ بَنَوْعٍ شَبَّهَ أَوْ اسْتَحْسَنَ وَجَعَلَهُ دِينًا قَوِيمًا وَصِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ، كَذَا قَالَ الشُّمَيْتِيُّ وَفِي  
الْمَغْرِبِ هِيَ أَمْرٌ مَنْ ابْتَدَعَ الْأَمْرَ إِذَا ابْتَدَأَهُ وَأَحْدَثَهُ ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى مَنْ بِهِ زِيَادَةٌ فِي الدِّينِ أَوْ نُقْصَانٌ مِنْهُ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ  
تَقَدَّمُوا جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إِلْحُ ) أَقُولُ الْكَرَاهَةُ تَنْزِيهِيَّةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الدَّلِيلَ أَحْصَى مِنَ الْمُدْعَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَدَّمَ وَجْهَ الْكَرَاهَةِ  
فَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ مُسْتَقِلًّا وَلَكِنْ سَلَّمَ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ وَجْهَ كَرَاهَةِ إِمَامَةِ الْمُتَّبِعِ ، وَوَجْهَهَا أَنَّ فِي تَقْدِيمِهِ تَعْظِيمًا لَهُ ، وَقَدْ  
أَمَرْنَا بِإِهَانَتِهِ كَالْفَاسِقِ .

( تَبَيَّنَتْ ) : لَوْ قَالَ وَكُرِّهَ إِمَامَةُ الْجَاهِلِ لَاسْتَعْنَى بِهِ عَنْ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَوَلَدِ الزَّنَا .

ا هـ .

وَالْإِقْبَادُ بِالْفَاسِقِ أُولَى مِنَ الْإِقْبَادِ .

وَأَمَّا الْآخَرُونَ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْفِرَادُ أُولَى لِجَهْلِهِمْ بِشُرُوطِ الصَّلَاةِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى قِيَاسِ الصَّلَاةِ

خَلْفَ الْفَاسِقِ نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ السَّرَاحِ قُلْتُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْعِلَّةَ قَاصِرَةٌ لِإِنْفَائِهَا فِي الْأَعْمَى وَالْمُتَّبِعِ ا هـ .

وَأَمَّا الْإِقْبَادُ بِالْمُخَالَفِ فَإِنْ كَانَ مُرَاعِيًا لِلشَّرَائِطِ وَالْأَرْكَانِ عِنْدَنَا فَالْإِقْبَادُ بِهِ صَحِيحٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَكُرِّهَ وَإِلَّا فَلَا  
يَصِحُّ أَصْلًا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ ا هـ .

وَقَلَّ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنْ الْكِفَايَةِ الْإِقْبَادُ بِالشَّافِعِيِّ مَكْرُوهٌ لَكِنَّهُ إِنْ عَلِمَ مِنْهُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ كَالْقَصْدِ لَا يَجُوزُ ،

وإن شاهده يمس امرأة ولم يتوصاً قيل يجوز الاقتداء به والأقيس أنه لا يجوز لما في زعم الإمام أن صلاته غير جائزة هـ قلت يُفهم من قوله كره أن محل الكراهة إذا جهل لقوله بعد لکنه إن علم منه ما يُفسد الخ وبه صرح في البحر في باب الوتر هـ .

ويُفيد أنه إن علم بما لا يخل بالشرائط لا كراهة في الاقتداء به هـ .

ولکنه مخالف لما حكم به في البحر من كراهة الاقتداء به مع مراعاته للشرائط ، وقد ذكر في البحر في باب الوتر والتوافل عن النهاية إذا علم منه أي الشافعي مرة عدم الوضوء من الحجامة ثم غاب عنه ثم رآه يصلي فالصحيح جواز الاقتداء به مع الكراهة ثم قاله إن علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي فلا كراهة في الاقتداء به وتامم تفريعه فيه فليراجع .

( وكراهة تطويله ) أي الإمام ( الصلاة ) لقوله صلى الله عليه وسلم { من أم قوماً فليصل بهم صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة } .

( قوله وكراهة تطويل الصلاة ) ظاهره كراهة التحريم للامر بالتخفيف وهو للوجوب إلا لصارف ولإدخال الضرر على الغير كما في البحر .

وقال الكمال وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المستونة فإنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وكانت قراءته هي المستونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه إلا لضرورة هـ قلت في إطلاق البحث تأمل لقوله صلى الله عليه وسلم { من أم قوماً فليصل بهم صلاة أضعفهم } فإنه يقتضي أن لا يزيد على صلاة أضعفهم وصلاة أضعفهم لا تبلغ المستون لغيره فتكون الصلاة مع مراعاة حالة مستونة للحديث ولما روي { أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له أوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تقتن أمه } هـ .

ولا يخرج ما قلناه عن كلام المحقق لقوله إلا لضرورة .

( وكراهة جماعة النساء ) وحدهن ( إذ يلزمهن أحد المحظورين ) قيام الإمام وسط الصف وهو مكروه أو تقدم الإمام وهو أيضاً مكروه في حقهن ( ولو فعلن لم يتقدم الإمام ) بل يقف وسطهن إذ بعض الشر أهون من بعض ( كالغرة ) جمع غار فإنهم إذا صلوا لم يتقدم إمامهم .

( قوله وكراهة جماعة النساء وحدهن ) أي كراهة تحريم كما في الفتح وهذا في غير صلاة الجنازة ؛ لأنها تقوت للباقيات بأداء واحدة منهن فليصلينها جماعة كما في شرح الثقاية ، وكذلك يكره إذا أمهن رجل في بيت وليس معهن محرم له أو زوجة لا في المسجد مطلقاً كما في البحر .

( قوله وهو أيضاً مكروه في حقهن ) أي كما كرهه لإمام الرجال القيام وسط الصف كذلك كرهه لإمام النساء القيام أمامهن .

( قوله لم يتقدم الإمام ) أقول لم يقل الإمامة ؛ لأن الإمام يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع .

( قوله بل يقف وسطهن ) أقول ولا بد أن يتقدم عقبتها عن عقب من خلفها ليصح الاقتداء هـ .

والوسط بسكون السين لما كان بين بعضه من بعض كالصف والقدادة وبفتحها لما لا بين بعضه من بعض كالدار والساحة ذكره في شرح الثقاية .

( قوله كالغرة جمع غار ) أقول التشبيه راجع للحكم والكيفية فتكره جماعة الغرة وبه صرح في البرهان .

( وَكَرِهَ حُضُورَ الشَّابَّةِ كُلِّ جَمَاعَةٍ ) فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ خَوْفِ الْفِتْنَةِ ( وَ ) حُضُورُ الْعُجُوزِ الظُّهْرَيْنِ ( أَيِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ) وَالْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ يَجْتَمِعُونَ فِي أَوْقَاتِهَا وَفَرَطُ شَبَقِهِمْ قَدْ يَحْمِلُهُمْ عَلَى رَغْبَةِ الْعَجَائِزِ وَفِي الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ يَنَامُونَ وَفِي الْمَغْرِبِ بِالطَّعَامِ مَشْغُولُونَ وَالْجَبَانَةُ مُتَسَعَّةٌ فَيُمْكِنُهَا الْإِعْتِزَالُ عَنْ الرِّجَالِ فَلَا يُكْرَهُ فِي الْكَافِي الْفَتْوَى الْيَوْمَ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ لِظُهُورِ الْفَسَادِ .  
( قَوْلُهُ وَفِي الْكَافِي الْفَتْوَى الْيَوْمَ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ إِلَى آخِرِهِ ) قَالَ غَيْرُهُ وَأَقْبَى الْمَشَائِخِ الْمُتَأَخَّرُونَ بِمَنْعِ الْعُجُوزِ مِنْ حُضُورِ الْجَمَاعَاتِ كُلِّهَا هـ .  
وَهُوَ أَوْلَى كَمَا لَا يَخْفَى .

وَقَالَ فِي الْكَافِي وَمَتَى كُرِهَ حُضُورُ الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ لَأَن يُكْرَهُ حُضُورُ مَجَالِسِ الْوَعظِ خُصُوصًا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْجُهَالِ الَّذِينَ تَحَلَّوْا بِحِلْيَةِ الْعُلَمَاءِ أَوْلَى ، ذَكَرَهُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْمُعْتَمِدُ مَنْعُ الْكُلِّ فِي الْكُلِّ إِلَّا الْعَجَائِزَ الْمُتَفَانِيَاتِ فِيمَا يَطْهَرُ لِي دُونَ الْعَجَائِزِ الْمُتَبَرِّحَاتِ وَذَوَاتِ الرِّمَقِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

ا هـ .

وَسَنَذَكُرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِخُرُوجِهِنَّ فِي النِّكَاحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( وَيَقِفُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ ) أَيِ يَمِينِ الْإِمَامِ ؛ { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ } وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ الْإِمَامِ فِي ظَهْرِ الرَّوَايَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ بَضِعَ أَصَابِعَهُ عِنْدَ عَقِبِ الْإِمَامِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُقْتَدِي أَطْوَلَ فَوَقَعَ سُجُودُهُ أَمَامَ الْإِمَامِ لَمْ يَضُرَّهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لَوْضِعِ الْوُفُوفِ لَا لِمَكَانِ السُّجُودِ ، وَإِنْ صَلَّى فِي يَسَارِهِ أَوْ فِي خَلْفِهِ جَازَ وَأَسَاءَ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ .

( وَ ) يَقِفُ ( الْاِثْنَانِ خَلْفَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَذَلِكَ .  
قَوْلُهُ وَيَقِفُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ ( أَقُولُ أَيِ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ كَمَا سَيَذَكُرُهُ وَأَطْلَقَ فِي الْوَاحِدِ وَالْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْمَرْأَةِ سِوَاءَ كَانَ بِالْعَا أَوْ لَا وَالْمَرْأَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا خَلْفَهُ أَوْ خَلْفَ مَنْ خَلْفَهُ مِنَ الذُّكُورِ .  
( قَوْلُهُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ الْإِمَامِ فِي ظَهْرِ الرَّوَايَةِ ) أَيِ فَيَكُونُ مُحَاضِيًا لِيَمِينِ الْإِمَامِ مُسَاوِيًا لَهُ لَا كَمَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ الْمُقْتَدِي أَطْوَلَ )  
إِلَخْ ( اسْتِثْنَاءٌ لِبَيَانِ شَرْطِ صِحَّةِ الْإِفْدَاءِ .

( قَوْلُهُ وَالْاِثْنَانِ خَلْفَهُ ) أَقُولُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقُومُ وَسَطُهُمَا ، وَلَوْ قَالَ كَالْتَّقَايَةِ وَالرَّائِدُ خَلْفَهُ لَكَانَ أَوْلَى .

( وَيَقْتَدِي مُتَوَضِّئٌ بِمُتِمِّمٍ ) ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ عِنْدَنَا كَالْوُضُوءِ وَلِهَذَا لَا يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ .  
( وَ ) يَقْتَدِي ( غَاسِلٌ بِمَاسِحٍ ) ؛ لِأَنَّ الْخُلْفَ مَانِعٌ سِرَايَةَ الْحَدَثِ إِلَى الْقَدَمِ وَمَا حَلَّ بِالْخَفَيْنِ يُزِيلُهُ الْمَسْحُ ( وَقَائِمٌ بِقَاعِدٍ ) ؛ { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى آخِرَ صَلَاتِهِ قَاعِدًا وَالْقَوْمُ خَلْفَهُ قِيَامٌ } ( وَمُؤَمِّيٌّ بِمُؤَمِّيٍّ ) لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْحَالِ إِلَّا أَنَّ يَوْمِيَّ الْمُؤْتَمِّمَ قَاعِدًا وَالْإِمَامَ مُضْطَجِعًا ( وَمُتَنَفِّلٌ بِمُقْتَرِضٍ ) ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ فِي حَقِّهِ إِلَى أَصْلِ الصَّلَاةِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ فَيَتَحَقَّقُ الْبِنَاءُ ( وَبِمُتَنَفِّلٍ ) لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْحَالِ ( وَحَالِفٌ بِحَالِفٍ ) يَعْنِي حَلَفَ رَجُلَانِ أَنْ يُصَلِّيَ كُلُّ مِنْهُمَا رَكَعَتَيْنِ فَأَقْتَدَى أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ صَحَّ كَافِدَاءِ الْمُتَنَفِّلِ بِالْمُتَنَفِّلِ .

( وَ ) حَالِفٌ ( بِنَازِرٍ ) يَعْنِي نَذَرَ رَجُلٌ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَآخَرُ حَلَفَ بِاللَّهِ لِأَصْلَيْنِ رَكَعَتَيْنِ وَأَقْتَدَى الْحَالِفُ بِالنَّازِرِ جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ كَافِدَاءِ الْمُتَنَفِّلِ بِالْمُقْتَرِضِ ( بِلَا عَكْسٍ ) أَيِ لَا يَقْتَدِي نَازِرٌ بِحَالِفٍ ؛ لِأَنَّهُ كَافِدَاءِ الْمُقْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ (

لَا نَادِرٌ بِنَادِرٍ ) يَعْنِي نَذَرَ رَجُلٌ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَآخَرُ كَذَلِكَ فَاقْتَدَى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَمُفْتَرَضٍ فَرَضًا آخَرَ ( إِلَّا أَنْ يَنْوِي تِلْكَ الْمُنْدُورَةَ ) بِأَنْ نَذَرَ رَجُلٌ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ، وَقَالَ آخَرُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أُصَلِّيَ تِلْكَ الْمُنْدُورَةَ ثُمَّ اقْتَدَى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ جَازَ لَوْجُودِ الْإِشْتِرَاكِ ( وَلَا رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ ) أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَحْرَوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَرَهُنَّ اللَّهُ } فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا .  
وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلِأَنَّهُ مُتَنَفِّلٌ فَلَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِهِ ( وَلَا طَاهِرٌ

بِمَعْدُورٍ وَلَا قَارِئٌ بِأَمِيٍّ وَلَا بَسٌّ بِعَارٍ وَغَيْرُ مُؤَمِّيٍّ بِمُؤَمِّيٍّ وَمُفْتَرَضٌ بِمُتَنَفِّلٍ ) ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا بِنَاءَ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ وَذَا لَا يَجُوزُ ( وَبِمُفْتَرَضٍ فَرَضًا آخَرَ ) لِإِنْفَاءِ الْإِشْتِرَاكِ ( وَلَا مُسَافِرٌ بِمُقِيمٍ بَعْدَ الْوَقْتِ فِيمَا يَتَغَيَّرُ ) بِالسَّفَرِ كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ سَوَاءٌ كَانَتْ تَحْرِيمَةُ الْمُقِيمِ أَيْضًا بَعْدَ الْوَقْتِ أَوْ كَانَتْ فِي الْوَقْتِ فَخَرَجَ الْوَقْتُ فَاقْتَدَى الْمُسَافِرُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ تَحْرِيمُهُمَا فِي الْوَقْتِ فَخَرَجَ وَهُمَا فِي الصَّلَاةِ أَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ كَالْعَجْرِ وَالْمَغْرِبِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ فِيمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ بِنَاءَ الْفَرَضِ عَلَى غَيْرِ الْفَرَضِ حُكْمًا أَمَّا فِي الْقَعْدَةِ إِنْ اقْتَدَى بِهِ فِي الشُّعْعِ الْأَوَّلِ إِذِ الْقَعْدَةُ فَرَضٌ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْإِمَامِ أَوْ فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ لَوْ اقْتَدَى بِهِ فِي الشُّعْعِ الثَّانِي فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ فِيهِ تَقُلُّ عَلَى الْإِمَامِ فَرَضٌ عَلَى الْمُقْتَدِي ( بَلْ فِي الْوَقْتِ ) أَيُّ يَقْتَدِي الْمُسَافِرُ بِالْمُقِيمِ فِيمَا يَتَغَيَّرُ فِي الْوَقْتِ لِتَحَادُّ حَالِهِمَا فِي الْإِفْرَاضِ وَالتَّنَفُّلِ إِذْ يَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِ تَكْمِيلُ صَلَاتِهِ الرُّبَاعِيَّةِ حَالَ الْإِقْتِدَاءِ بِالْمُقِيمِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَبِيَّةِ الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُقِيمًا فِي حَقِّ هَذِهِ الصَّلَاةِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ فَلَمْ يَلْزَمْ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِغَيْرِ الْمُفْتَرَضِ فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ الْأُولَى وَفِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ فِي الْآخَرَيْنِ إِذِ الْقِرَاءَةُ فَرَضٌ فِي رَكَعَاتِ التَّنْفُلِ وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةُ تَحْقِيقٍ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ وَيَقْتَدِي مُؤَصِّئٌ بِمُتَيِّمٍ ) قَبْدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَأَنَّ لَا يَكُونُ مَعَ الْمُؤَصِّئِينَ مَاءٌ خِلَافًا لِزُفَرٍ وَأَصْلِهِ .  
( فَرُغَ إِذَا رَأَى ) الْمُؤَصِّئُ الْمُقْتَدِي بِالْمُتَيِّمِ مَاءٌ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَرَهُ الْإِمَامُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ خِلَافًا لِزُفَرٍ لِاعْتِقَادِهِ فَسَادَ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَوْجُودِ الْمَاءِ وَمَنْعَهُ زُفَرٌ بِأَنَّ وُجُودَهُ غَيْرُ مُسْتَلَزِمٍ لِعِلْمِهِ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِأَنْ يُحْمَلَ الْفَسَادُ عِنْدَهُمْ إِذَا ظَنَّ عِلْمَ إِمَامِهِ بِهِ ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ فَسَادَ صَلَاةِ إِمَامِهِ بِذَلِكَ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ التَّيِّمَ طَهَارَةٌ مُطْلَقَةٌ عِنْدَنَا كَالْوُضُوءِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى الْخِلَافِ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَشَيْخِيهِ فِي صِحَّةِ اقْتِدَاءِ الْمُؤَصِّئِ بِالْمُتَيِّمِ فَاجْتَازَهُ وَمَنْعَهُ وَحَاصِلُ الْخِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ الْخِلَافِيَّةَ بَيْنَ التُّرَابِ وَالْمَاءِ عِنْدَهُمَا وَظَاهِرُ النَّصِّ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَاسْتَوَتْ الطَّهَارَتَانِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بَيْنَ التَّيِّمِ وَالْوُضُوءِ فَيَصِيرُ بِنَاءُ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَلَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ فِيهَا بِالْمُتَيِّمِ لَهَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَغَاسِلٌ بِمَاسِحٍ )  
إِلْحُ ( لَا يَخْفَى أَنَّهُ خَصَّهُ بِمَاسِحِ الْخَفِيِّ وَالْمَتْنُ يَحْتَمِلُ أَعَمَّ مِنْهُ لِشُمُولِهِ مَسْحَ الْجَبَائِرِ .

( قَوْلُهُ وَقَائِمٌ بِقَاعِدٍ ) هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ بِفَسَادِ صَلَاةِ الْمُأْمُومِ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

إِلْحُ ) هَذَا دَلِيلُهُمَا وَادَّعَى مُحَمَّدٌ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الْأَخْوَطُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ١  
هـ قُلْتُ وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ التَّنْفُلِ لِمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ الْخَانِيَّةِ أَنَّ اقْتِدَاءَ الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ فِي التَّرَاوِيحِ جَائِزٌ عِنْدَ الْكُلِّ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ صَلَّى آخِرَ صَلَاتِهِ ) هِيَ الظُّهْرُ

قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِمَامًا ا هـ .

( تَنْبِيْهٌ ) : لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ كَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ لِإِمَامَةِ الْأَحَدَبِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ حَدُّهُ الرُّكُوعَ وَإِذَا بَلَغَ اخْتَلَفُوا فِيهِ فِي الْمُجْتَبَى أَنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَهُمَا وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ .

وَفِي الظُّهْرِ لَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَحَدَبِ لِلْقَائِمِ هَكَذَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي مَجْمُوعِ التَّوَازِلِ ، وَقِيلَ تَجُوزُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ انْتَهَى مَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ ثُمَّ قَالَ بَاحِثًا وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَذْنَى حَالًا مِنَ الْقَاعِدِ ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ اسْتَوَاءُ النَّصْفِ الْأَعْلَى وَفِي الْحَدَبِ اسْتَوَاءُ النَّصْفِ الْأَسْفَلِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ا هـ قُلْتُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ جَعَلَ مَا فِي الظُّهْرِ سَدًّا لِلْخِلَافِ وَهُوَ فِي مُطْلَقِ الْأَحَدَبِ وَالْخِلَافِ فِي بَالِغِ حَدُّهُ الرُّكُوعَ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ .

وَأَمَّا إِمَامَةُ الْأَحَدَبِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَلَمْ يَحْكُ خِلَافًا ، وَذَكَرَ التُّمْرَتَاشِيُّ أَنَّ حَدُّهُ إِذَا بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ فَعَلَى الْخِلَافِ وَهُوَ الْأَقْسَى ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ هُوَ اسْتَوَاءُ النَّصْفَيْنِ ، وَقَدْ وَجَدَ اسْتَوَاءَ الْأَسْفَلِ فَيَجُوزُ عِنْدَهَا كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَرَ الْقَاعِدُ الْقَائِمَ لَوْ جُودَ اسْتَوَاءُ نَصْفَيْهِ الْأَعْلَى وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَجُوزُ .

وَفِي الْفَتَاوَى الظُّهْرِيَّةِ لَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَحَدَبِ هَكَذَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَجْمُوعِ التَّوَازِلِ ، وَقَدْ قِيلَ يَجُوزُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ا هـ .

وَتَبِعَهُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ .

( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُؤْمِيَ الْمُؤْتَمُّ قَاعِدًا وَالْإِمَامُ مُضْطَجِعًا ) أَيُّ فَلَا يَجُوزُ وَهَذَا عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَقِيلَ يَجُوزُ كَمَا التَّبَيِّنُ .

( قَوْلُهُ وَمُتَنَقِّلٌ بِمُقْتَرَضٍ ) أَقُولُ وَيَصِحُّ ، وَلَوْ أَفْسَدَ وَاقْتَدَى بِهِ فِيهِ كَمَا فِي

الْكَافِي وَالْقِرَاءَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً لِلْإِمَامِ فِي الْآخَرَيْنِ وَفَرَضًا عَلَى الْمُقْتَدِي لَا تَمْنَعُ صِحَّةُ الْإِقْدَاءِ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ أَحَدَتْ حُكْمَ صَلَاةِ الْإِمَامِ بِالْإِقْدَاءِ وَلِذَا لَزِمَهُ قَضَاءُ مَا لَمْ يُدْرِكْهُ مِنَ الشَّعْعِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ أَفْسَدَ صَلَاتَهُ لَزِمَهُ أَرْبَعٌ فِي إِقْدَائِهِ بِمُصَلِّيِ الرُّبَاعِيَّةِ وَكَانَ تَبَعًا لِإِمَامِهِ فَتَكُونُ الْقِرَاءَةُ فِي الشَّعْعِ الثَّانِي نَفْلًا فِي حَقِّهِ كِإِمَامِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ أَمَّا لَوْ كَانَ مُنْفَرِدًا فَالْقِرَاءَةُ فَرَضٌ فِي الْجَمِيعِ كَمَا فِي شَرْحِ النَّقَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ أَطْلَقَهُ أَيُّ إِقْدَاءِ الْمُتَنَقِّلِ بِالْمُقْتَرَضِ فَشَمِلَ مَنْ يُصَلِّيُ التَّرَاوِيحَ بِالْمَكْتُوبَةِ ، وَذَكَرَ فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ اخْتِلَافًا وَأَنَّ الصَّحِيحَ عَدَمُ الْجَوَازِ وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنَّهُ بِنَاءُ الضَّعِيفِ عَلَى الْقَوِيِّ ا هـ قُلْتُ لَيْسَ فِي عِبَارَةِ قَاضِي خَانَ نَفْيُ صِحَّةِ إِقْدَاءِ مَنْ يُصَلِّيُ التَّرَاوِيحَ بِالْمَكْتُوبَةِ فَإِنَّهُ قَالَ فَعَلَى هَذَا أَيُّ عَلَى رِوَايَةٍ أَنَّ السُّنَّةَ لَا تَتَأَدَّى بِنَبِيَّةِ التَّطَوُّعِ إِذَا صَلَّى التَّرَاوِيحَ مُقْتَدِيًا بِمَنْ يُصَلِّيُ نَافِلَةً غَيْرَ التَّرَاوِيحِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْإِمَامُ يُصَلِّيُ التَّرَاوِيحَ فَاقْتَدَى بِهِ رَجُلٌ وَلَمْ يَبْنِ التَّرَاوِيحَ وَلَا صَلَاةَ الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ كَمَا لَوْ اقْتَدَى بِرَجُلٍ يُصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ فَتَوَى الْإِقْدَاءَ بِهِ وَلَمْ يَبْنِ الْمَكْتُوبَةَ وَلَا صَلَاةَ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ .

ا هـ

وَقَالَ قَاضِي خَانَ فِي فَصْلِ مَنْ يَصِحُّ الْإِقْدَاءُ بِهِ وَلَا يَصِحُّ إِقْدَاءُ الْمُقْتَرَضِ بِالْمُتَنَقِّلِ وَعَلَى الْقَلْبِ يَجُوزُ ا هـ نَعَمْ مَا

نَسَبَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ لِقَاضِي خَانَ صَرَّحَ بِهِ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ فَقَالَ لَوْ صَلَّى التَّرَاوِيحَ مُقْتَدِيًا بِمَنْ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ أَوْ بِمَنْ يُصَلِّي نَافِلَةً غَيْرَ التَّرَاوِيحِ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ

لَا يَجُوزُ اهـ قُلْتُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِنَفْيِ الْجَوَازِ عَدَمَ الِاعْتِدَادِ بِهَا عَنْ التَّرَاوِيحِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ لِمَا سَنَذَكُرُ أَنَّهُ إِذَا تَعَمَّدَ فَلَمْ يُسَلِّمْ عَلَى كُلِّ شَفْعٍ يُكْرَهُ فِتْنًا مَلً .

(قَوْلُهُ وَحَالِفٌ بِنَازِرٍ بِلَا عَكْسٍ) قَدْ جَعَلَ الْحَالِفَ كَالْمُتَنَفِّلِ وَالنَّازِرَ كَالْمُفْتَرِضِ وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ ذَلِكَ وَلَا يَحْتَمِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ أُلْزِمَ نَفْسَهُ بِمَا نَذَرَهُ أَوْ حَلَفَ عَلَى الْإِثْيَانِ بِهِ وَالْفَرْقُ مَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ أَنَّ الْمُنْذَرَةَ أَقْوَى مِنَ الْمَحْلُوفِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ قَصْدًا وَوُجُوبُ الْمَحْلُوفِ بِهَا عَارِضٌ لِتَحْقِيقِ الْبَرِّ وَلِهَذَا صَحَّ اقْتِدَاءُ الْحَالِفِ بِالْحَالِفِ وَبِالنَّازِرِ ثُمَّ قُلَّ عَنْ الْوَلَوِ الْجَيِّ جَوَازَ اقْتِدَاءِ الْحَالِفِ بِالْمُتَطَوِّعِ بِخِلَافِ النَّازِرِ بِالْمُتَطَوِّعِ وَبَحَثَ أَنَّهُ يُنْبَغِي أَنْ لَا تَجُوزَ الْمَحْلُوفُ بِهَا خَلْفَ النَّافِلَةِ لِكُونِهَا وَاجِبَةً لِتَحْقِيقِ الْبَرِّ .

(قَوْلُهُ وَبِمُتَنَفِّلٍ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْإِقْتِدَاءَ بِمُصَلِّي سُنَّةٍ أُخْرَى كَسُنَّةِ الْعِشَاءِ خَلْفَ التَّرَاوِيحِ أَوْ سُنَّةِ الظَّهْرِ الْبَعْدِيَّةِ خَلْفَ مُصَلِّي الْقِبْلَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ .

(قَوْلُهُ لَا نَازِرٌ بِنَازِرٍ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَمُصَلِّيًا رَكَعَتِي الطَّوَافِ كَالنَّازِرِينَ ؛ لِأَنَّ طَوَافَ هَذَا غَيْرُ طَوَافٍ الْآخَرَ وَيُنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ الْإِقْتِدَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْلِيَّةِ رَكَعَتِي الطَّوَافِ كَمَا لَا يَخْفَى .

اهـ .

قُلْتُ يُعَارِضُ مَا تَقْلَهُ وَيُؤَافِقُ مَا بَحَثَهُ قَوْلُ قَاضِي خَانَ ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ طَافَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُسْبُوعًا فَاقْتَدَى أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ صَحَّ بِمِثَرِ لَةِ اقْتِدَاءِ الْمُتَطَوِّعِ بِالْمُتَطَوِّعِ .

اهـ

(قَوْلُهُ وَلَا صَبِيٍّ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ النَّافِلَةَ خَلْفَهُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْبَالِغِ مَضْمُونٌ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ وَلَا يَرِدُ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ فَرَضًا ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ ؛

لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الظَّانِّ مُجْتَهِدٌ فِيهِ لِوُجُوبِهِ عِنْدَ زُفَرٍ ، وَمَشَايِخُ بُلْخِي جَوَّزُوا اقْتِدَاءَ الْبَالِغِ بِالصَّبِيِّ فِي غَيْرِ الْفَرْضِ قِيَاسًا عَلَى الظَّانِّ وَالِاخْتِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ صَلَاةَ الصَّبِيِّ هَلْ هِيَ صَلَاةٌ أَمْ لَا ؟ قِيلَ لَيْسَتْ صَلَاةً ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهَا تَخَلُّقًا وَلِهَذَا لَوْ صَلَّتِ الْمَرْأَةُ بَغَيْرِ قِنَاعٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ، وَقِيلَ هِيَ صَلَاةٌ وَلِهَذَا لَوْ فَهَقَهُ الْمَرَاهِقُ فِي الصَّلَاةِ يُؤْمَرُ بِالْوُضْوءِ اهـ فَظَاهِرُهُ تَرْجِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَلَاةٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ وَلَا طَاهِرٌ بِمَعْدُورٍ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ اقْتِدَاءِ الْمَعْدُورِ بِمِثْلِهِ إِنْ اتَّحَدَ عَذْرُهُمَا وَبِهِ صَرَّحَ الرَّيْلَعِيُّ . وَقَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّ إِمَامَةَ الْإِنْسَانِ لِمِثَالِهِ صَحِيحَةٌ إِلَّا الْمُسْتَحَاضَةَ وَالصَّالَةَ وَالْخُشْيَ الْمُسْكَكِلَ بِمِثْلِهِ وَلِمَنْ دُونُهُ صَحِيحَةٌ مُطْلَقًا وَلِمَنْ فَوْقَهُ لَا تَصِحُّ مُطْلَقًا .

اهـ

(قَوْلُهُ وَلَا قَارِئٌ بِأُمِّيٍّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى جَوَازِ اقْتِدَاءِهِ بِأُمِّيٍّ مِثْلِهِ بِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الْأُمِّيِّ بِالْأَخْرَسِ لِكُونِهِ أَقْوَى مِنْهُ بِقُدْرَتِهِ عَلَى التَّحْرِيمَةِ كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ لِلْعَيْنِيِّ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَفِي إِمَامَةِ الْأَخْرَسِ بِالْأُمِّيِّ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ قَوْلُهُ إِذَا الْقِرَاءَةُ فَرَضٌ فِي رَكَعَاتِ النَّفْلِ (بَعْنِي فِيمَا إِذَا أَتَمَّ الْمُسَافِرُ وَحْدَهُ وَقَعَدَ فِي الثَّانِيَةِ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ فَرَضًا عَلَيْهِ فِي تَنَفُّلِهِ بِالْأَخْرَسَيْنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اقْتَدَى بِالْمُقِيمِ لِصِرُورَةِ رَكَعَاتِهِ فَرَضًا فَصَحَّ الْإِقْتِدَاءُ لِاتِّحَادِ صِفَةِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَوْ يُقَالُ إِنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ



بقوله إِذِ الْقِرَاءَةُ فَرَضُ فِي رَكَعَاتِ الثَّقَلِ فِيمَا لَوْ كَانَ وَلَا رَكَعَاتِ الثَّقَلِ حَالِ الْإِفْتِدَاءِ لِيُخْتَلَفَ بِهَا الْحَالُ فِي حُكْمِ الْقِرَاءَةِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فَكَانَ حَالُهُمَا وَاحِدًا فِي صِفَةِ الرُّكَعَاتِ

وَقَرَأَتْهَا فَصَحَّ الْإِفْتِدَاءُ ١ هـ .

وَمَعَ هَذَا لَا يَخْتَمِي عَدَمُ مُنَاسَبَةِ تَعْلِيلِهِ لِلْمَقَامِ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ إِذْ صِفَةُ الْقِرَاءَةِ مُتَّحِدَةٌ فِي حَقِّهِمَا .

( قَوْلُهُ وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةُ تَحْقِيقِ

إِلَخْ ) أَقُولُ لَمْ يَرِدْ ثَمَّ عَلَى مَا هُنَا بَلْ أَعَادَ الْمَسْأَلَةَ وَأَحَالَ عَلَى شُرُوحِ تَلْخِيصِ الْجَامِعِ .

( ظَهَرَ أَنَّ إِمَامَهُ مُحَدِّثٌ أَعَادَ ) أَيُّ اقْتَدَى بِإِمَامٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ إِمَامَهُ مُحَدِّثٌ أَعَادَ الْمُقْتَدِي صَلَاتَهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَيُّمَا رَجُلٍ صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ تَذَكَّرَ جَنَابَهُ أَعَادَ وَأَعَادُوا } .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّ إِمَامَهُ مُحَدِّثٌ أَعَادَ ) الْمُرَادُ بِالْإِعَادَةِ الْإِثْبَاتُ بِالْفَرَضِ لَا بِالْعَادَةِ فِي الْإِصْطِلَاحِ أَيُّ اصْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ الْعَاجِزَةِ لِلنَّقْصِ فِي الْمُؤَدَّى فَلَوْ قَالَ بَطَلَتْ لَكَانَ أَوَّلَى وَلَمْ يَذْكُرْ بِمَاذَا ظَهَرَ حَدَّثُ الْإِمَامِ وَلَا مِقْدَارَ مَا يَلْزَمُ إِعَادَتَهُ إِذَا أَخْبَرَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمُشَاهَدَةِ الْمُقْتَدِي الْمُنَافِي فَلَا كَلَامَ ، وَإِنْ كَانَ يَخْبَارُ الْإِمَامَ فَقَالَ فِي الْمُجْتَبَى أَخْبَرَهُمُ الْإِمَامُ أَنَّهُ أَمَّهُمْ شَهْرًا بغير طَهَارَةٍ أَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِالنَّجَاسَةِ الْمَانِعَةِ لَا تَلْزَمُ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِكُفْرِهِ وَقَوْلُ الْفَاسِقِ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي الدِّيَانَاتِ فَكَيْفَ قَوْلُ الْكَافِرِ ١ هـ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِذَا صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ الْمَانِعَةِ عَمْدًا لِلِاخْتِلَافِ فِي وُجُوبِ إِزَالَتِهَا لِقَوْلِ مَالِكٍ بِسُنَنِهَا .

١ هـ .

قُلْتُ فَيَقْتَضِيهِمْ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَمِّدًا الصَّلَاةَ مَعَ الْمُنَافِي وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ وَهُوَ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ الَّذِي سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهيريَّةِ بِقَوْلِهِ لَوْ قَالَ كُنْتُ مُحَدِّثًا أَوْ كَانَ عَلَى ثَوْبِي نَجَاسَةٌ فَعَلَى الْقَوْمِ أَنْ يُصَدِّقُوهُ وَيُعِيدُوا الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِي أُمُورِ الدِّينِ حُجَّةٌ يُعْمَلُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَاجِنًا فَلَا يُصَدِّقُوهُ وَالْمَاجِنُ الْفَاسِقُ وَهُوَ أَنْ لَا يُبَالِي بِمَا يَقُولُ وَيَفْعَلُ وَتَكُونُ أَعْمَالُهُ عَلَى نَهْجِ أَعْمَالِ الْفُسَّاقِ ١ هـ .

ثُمَّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَلْزَمُ الْإِمَامُ أَنْ يُعْلِمَ الْجَمَاعَةَ بِحَالِهِ وَلَا يَأْتُمُ بتركه .

وَفِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامُ الْإِعْلَامَ إِذَا كَانُوا قَوْمًا غَيْرَ مُعَيَّنِينَ .

وَفِي الْمُجْتَبَى إِذَا أَمَّ مُحَدِّثًا أَوْ جُنُبًا ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ التَّفْرِيقِ يَجِبُ الْإِخْبَارُ بِقَدْرِ الْمُمَكِّنِ بِلِسَانِهِ أَوْ كِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَعَنْ

الْوَبْرِيِّ يُخْبِرُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ وَنَظِيرُهُ إِذَا رَأَى غَيْرَهُ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءٍ نَجَسٍ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ .

١ هـ .

( اقْتَدَى أُمِّيٌّ وَقَارِيٌّ بِأُمِّيٍّ أَوْ اسْتَخْلَفَ أُمِّيًّا فِي الْأَخْرَيْنِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ ) أَمَّا صَلَاةُ الْقَارِيِّ فَلِأَنَّهُ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا .

وَأَمَّا صَلَاةُ الْأُمِّيِّ فَلِأَنَّهَا لَمَّا رَغِبَا فِي الْجَمَاعَةِ وَجَبَ أَنْ يُقْتَدِيَ بِالْقَارِيِّ لِتَكُونَ قِرَاءَتُهُ قِرَاءَةً لَهُمَا فَتَرَكَ الْقِرَاءَةَ الْقُدْرِيَّةَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْقَارِيُّ أُمِّيًّا فِي الْأَخْرَيْنِ فَسَدَتْ لِلْكَلِّ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَجَبَتْ فِي كُلِّ

الصَّلَاةُ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا وَلَمْ تُوجَدْ ، خَصَّ الْأُخْرَيْنِ بِالذِّكْرِ لِدَفْعِ تَوَهُّمٍ أَنْ يَصْلَحَ الْأُمِّيُّ فِي الْأُخْرَيْنِ لِلِاسْتِخْلَافِ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا .

(قَوْلُهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ) أَقُولُ سَوَاءٌ عَلِمَ الْأُمِّيُّ حَالَ مَنْ خَلْفَهُ أَوْ لَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقَارِئَ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِي صَلَاةِ نَفْسِهِ مُتَفَرِّدًا وَصَحَّحَهُ فِي الذَّخِيرَةِ وَفَانْدَتُهُ عَدَمُ انْتِقَاضِ طَهَارَتِهِ بِالْقَهْقَهَةِ ، وَكَذَا صَحَّحَهُ فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرُهُ صَحَّحَ فِي السَّرَاحِ أَنَّهُ يَصِيرُ شَارِعًا فِي صَلَاةِ نَفْسِهِ ، وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا قَالَ بَعْدَهُ فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْمَنْهَبَ تَصْحِيحُ الْمُحِيطِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الشَّرُوعِ .

ا هـ .

(قَوْلُهُ : وَأَمَّا صَلَاةُ الْأُمِّيِّينِ

إِلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِفَسَادِ صَلَاةِ الْأُمِّيِّ اقْتِدَاؤُهُ بِالْقَارِئِ وَلَا تَفْسُدُ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ مَعَ وَجُودِ الْقَارِئِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْبَحْرِ .

وَقَالَ إِنَّهُ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمَا رَغْبَةٌ فِي الْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَفِي النِّهَايَةِ لَوْ اقْتَدَى الْأُمِّيُّ ثُمَّ حَضَرَ الْقَارِئُ فَفِيهِ قَوْلَانِ وَلَوْ حَضَرَ الْأُمِّيُّ بَعْدَ افْتِتَاحِ الْقَارِئِ فَلَمْ يَقْتَدِ بِهِ وَصَلَّى مُتَفَرِّدًا الْأَصَحُّ أَنَّ صَلَاتَهُ فَاسِدَةٌ ا هـ فَبِهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي الْهَدَايَةِ مِنَ التَّصْحِيحِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْقَارِئُ

إِلخ) أَقُولُ فِيهِ خِلَافُ زُفَرٍ وَأَجْمَعُوا عَلَى الصَّحَّةِ فِيمَا لَوْ اسْتَخْلَفَهُ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ التَّشَهُّدِ لَخُرُوجِهِ مِنَ الصَّلَاةِ بِصُنْعِهِ ، وَقِيلَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي مَسَائِلِ الْأُمِّيِّ قُدْرَةَ الْغَيْرِ مَعَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِقَادِرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا تَعَلَّقَ بِاخْتِيَارِ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَلَا كَذَلِكَ هَاهُنَا إِذْ لَوْ أَحْرَمَ نَاوِيًا أَنْ لَا يَوْمَ أَحَدًا فَاتَمَّ بِهِ رَجُلٌ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(وَيُصَفُّ الرَّجَالُ) خَلْفَ الْإِمَامِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لِيَلْبِيَنَّ مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالتَّهَيُّ } { أَيِ لِيَقْرُبَ مِنِّي الْبَالِغُونَ } فَالصَّبِيَّانُ فَالْخَتَانِي (بِفَتْحِ الْخَاءِ جَمْعُ الْخُشْيِ كَالْحَبَالِي جَمْعُ الْحَبْلِي قَدَّمَ الصَّبِيَّانَ لِمَحْضِهِمْ فِي الذِّكْرَةِ) فَالْنِسَاءُ لَوْ حَادَثَهُ قَدْرُ رُكْنٍ (اعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ مُحَاذَاةَ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ مُفْسِدَةً لِلصَّلَاةِ مَشْرُوطٌ بِأُمُورٍ الْأَوَّلُ الْمَكْتُبُ فِي مَكَانِ الْمُحَاذَاةِ قَدْرُ آدَاءِ رُكْنٍ حَتَّى لَا يُفْسِدَهَا مَا دُونَهُ .

الثَّانِي كَوْنَ الْمُحَاذَاةِ مُشْتَهَاةً بِأَنْ كَانَتْ ضَخْمَةً قَابِلَةً لِلْجَمَاعِ هُوَ الصَّحِيحُ وَالْمُرَادُ كَوْنُهَا مِنْ أَهْلِ الشَّهْوَةِ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَجْنُونَةً أَوْ صَغِيرَةً لَا تُشْتَهَى لَا يُفْسِدُهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مَحْرَمًا أَوْ عَجُوزًا تَنْفَرُ عَنْهَا الطَّبَاعُ تَفْسُدُ .

الثَّلَاثُ كَوْنَ صَلَاتِهِمَا ذَاتَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ ، وَإِنْ كَانَا يُصَلِّيَانِ بِالْإِيمَانِ حَتَّى إِنْ الْمُحَاذَاةَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَا تَفْسُدُ .

الرَّابِعُ كَوْنَ الصَّلَاةِ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا تَأْذِيَةً بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا إِمَامًا لِلْآخَرِ فِيمَا يُؤَدِّيَانِهِ أَوْ يَكُونُ لِهَذَا إِمَامًا فِيمَا يُؤَدِّيَانِهِ فَيَشْمَلُ الشَّرْكَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَبَيْنَ الْمَأْمُومِينَ ثُمَّ إِنْ اشْتَرَاكُهُمَا فِي الصَّلَاةِ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً كَمَا فِي الْمُنْذَرِ ، وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَمَا فِي اللَّاحِقِ ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا يَقْتَضِي كَأَنَّهُ خَلْفَ الْإِمَامِ كَمَا سَيَأْتِي وَأَيْضًا إِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الْآدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ وَالتَّرَاوِيحِ وَالْوُتْرِ فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ الْمُحَاذَاةَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُفْسِدَةٌ .

الخامس كونهما في مكان واحد بلا حائل ؛ لأنه يرفع المحاذاة وأدناه قدر مؤخرة الرجل ؛ لأن أدنى الأحوال القعود فقدر أدناه به وغلظه كغلظ الأصبع والفرجة تقوم

مقام الحائل ولهذا لم يفردها بالذكر وأدناه قدر ما يقوم فيه الرجل ، كذا قال الزيلعي .  
السادس كون جهتيهما متحدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة إلا في جوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحرري كذا قال السروجي في الغاية في باب الصلاة في الكعبة .  
السابع أن ينوي إمامتها وإمامة النساء وقت الشروع لا بعده ثم إن المحاذاة لا يجب كونها بجميع الأعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال أبو علي التستبي حد المحاذاة أن يحاذي عضو منها عضوا منه حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل يحاذيها أسفل منها إن كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلاته ، وقال الزيلعي المعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم إذا عرفت هذا فاعلم أن قوله مشتهة فاعل حادثه أي حادث مشتهة رجلا مقدار ما يؤدي فيه ركن من أركان الصلاة ( ولو ) كانت تلك المحاذاة ( بعضو ) واحد فيكون قوله قدر ركن إشارة إلى الشرط الأول .

وقوله ( مشتهة ، ولو محرما له ) بأن تكون أخته أو بنته أو نحو ذلك إشارة إلى الشرط الثاني .  
وقوله ( في صلاتيهما الكاملة ) إشارة إلى الشرط الثالث .  
وقوله ( المشتركة تأدية ) إشارة إلى الشرط الرابع ولم يقل أداء لئلا يتوهم مقابل القضاء .  
وقوله ( في مكان بلا حائل ) متعلق بقوله حادثه وإشارة إلى الشرط الخامس .  
وقوله ( واتحدت جهتهما ) إشارة إلى الشرط السادس .  
وقوله ( فسدت صلاته ) جزاء لقوله لو حادثه .  
وقوله ( إن نوى إمامتها وإلا صلاتها ) إشارة إلى

الشرط السابع .

( قوله ويصف الرجال )

الخ ( قال في البحر قيل الأقسام الممكنة تنتهي إلى اثني عشر صفا والترتيب الحاضر لها أن يقدم الأحرار البالغون ثم الأحرار الصبيان ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الأحرار الخنثى الكبار ثم الأحرار الخنثى الصغار ثم الأرقاء الخنثى الكبار ثم الأرقاء الخنثى الصغار ثم الحرائر الكبار ثم الحرائر الصغار ثم الإمام الكبار ثم الإمام الصغار اهـ قلت لاح لي اشتباه في صحة صلاة الخنثى ، وقد صار خلف صف مثله أو محاذيا له لاحتimal ذكوره تفسد بالمحاذاة ولا يلزم من إمكان الأقسام المذكورة صحة صلاة أصحابها وذلك لمعاملة الخنثى بالأحرار في جميع أحكامه اهـ .

وأجاب شيخنا أمتع الله بحياته بأن المعاملة فيما إذا وجد معه من حاله واضحة وهي منعدمة في الاصطفاف والقيم محاذيا لمثله اهـ لكنه يرد عليه ما قدمناه عن البحر من عدم صحة إمامة المستحاضة والصالة والخنثى المشكل لمثله اهـ .

وبه يظهر ما قلناه من بطلان صلاة الخنثى المشكل بمحاذاته لمثله واصطفافه خلفه فليتأمل وينبغي للقوم إذا قاموا إلى صلاة أن يتراصوا ويسئلوا الخل ويسووا بين منابهم في الصفوف ولا بأس أن يأمرهم الإمام بذلك لقول

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ } وَلَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ } وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِلَافِ الْقُلُوبِ وَيَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ يَأْزَأِ الْوَسْطِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ

أَسَاءَ ذِكْرَهُ الرَّبُّ الْعَلِيِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُكْمَلَ مَا يَلِي الْإِمَامَ مِنَ الصُّفُوفِ حَتَّى إِنْ وَجَدَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فُرْجَةً دُونَ الثَّانِي لَهُ أَنْ يَخْرِقَ الثَّانِي إِذْ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ لِقَصْرِهِمْ حَيْثُ لَمْ يَسْلُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ ثُمَّ مَا يُكْمِلُوا مَا يَلِيهِ وَهَلُمَّ جَرًّا ، وَإِنْ وَجَدَ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً سَدَّهَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَقِيمُوا الصُّفُوفَ وَحَاذُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ وَسَلُّوا الْخَطْلَ وَلَيْتُوا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ لَا تَذَرُوا فُرُجَاتٍ لِلشَّيْطَانِ مَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ } .

وَرَوَى النَّبَزَارُ وَيَاسَنَادُ حَسَنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ سَدَّ فُرْجَةً مِنَ الصَّفِّ غُفِرَ لَهُ } وَفِي أَبِي دَاوُدَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { خِيَارُكُمْ أَلْيَنُكُمْ مَنَاقِبَ فِي الصَّلَاةِ } وَبِهَذَا يُعْلَمُ جَهْلُ مَنْ يَسْتَمْسِكُ عِنْدَ دُخُولِ دَاخِلِ بَجَنِّهِ فِي الصَّفِّ وَيَظُنُّ أَنْ فَسَحَهُ لَهُ رِيَاءٌ بِسَبَبِ تَحْرِيكِهِ لِأَجْلِهِ بَلْ ذَلِكَ إِعَانَةٌ لَهُ عَلَى إِذْرَاكِ الْقَضِيَّةِ وَإِقَامَةِ سَدِّ الْفُرُجَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الصَّفِّ ، وَالْقِيَامِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِي ثُمَّ وَثُمَ لِمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ { أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَنْزَلَ الرَّحْمَةَ عَلَى الْجَمَاعَةِ يُنْزِلُهَا أَوَّلًا عَلَى الْإِمَامِ ثُمَّ تَتَجَاوَزُ عَنْهُ إِلَى مَنْ يُحَازِيهِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ إِلَى الْمِيَامِينَ ثُمَّ إِلَى الْمِيَاسِرِ ثُمَّ إِلَى الصَّفِّ الثَّانِي } وَرُوِيَ { عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْتَبُ لِلَّذِي خَلْفَ الْإِمَامِ بِحِزَانِهِ مِائَةٌ صَلَاةٍ وَلِلَّذِي فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ صَلَاةً وَلِلَّذِي فِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ خَمْسُونَ صَلَاةً وَلِلَّذِي فِي سَائِرِ الصُّفُوفِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً } كَذَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ حَازَنَهُ ) الصَّمِيرُ لِلْمُصَلِّي الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ وَالْخِطَابِ بِتَأْخِيرِهِنَّ مُتَعَلِّقٌ

بِالْقَبْلِ وَالْبُلُوغِ كَمَا فِي بَعْضِ شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فَلَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الصَّبِيِّ بِالْمُحَازَاةِ عَلَى هَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ .  
( قَوْلُهُ قَدَّرَ رُكْنَ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ كَمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنْ الْمُحِيطِ وَلَا تَفْسُدُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِلَّا بِأَدَائِهِ هـ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ الْخَامِسُ أَيُّ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تَكُونَ الْمُحَازَاةُ فِي رُكْنٍ كَامِلٍ حَتَّى لَوْ أَحْرَمَتْ فِي صَفٍّ وَرَكَعَتْ فِي آخَرٍ وَسَجَدَتْ فِي ثَالِثٍ فَسَدَتْ صَلَاةُ مَنْ عَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا وَخَلْفَهَا مِنْ كُلِّ صَفٍّ قِيلَ هَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَوْ وَقَفَتْ قَدْرُهُ فَسَدَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَوُدَّ ، وَقِيلَ لَوْ حَازَنَهُ أَقَلُّ مِنْ قَدْرِهِ فَسَدَتْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا إِلَّا فِي قَدْرِهِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ كَوْنُهَا مِنْ أَهْلِ الشَّهْوَةِ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَجْنُونَةً )  
( الْخ ) أَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَجْنُونَةَ مِنْ أَهْلِ الشَّهْوَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَيْسَتْ كَالصَّغِيرَةِ فَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَلَ عَدَمَ فَسَادِ الصَّلَاةِ بِمُحَازَاةِ الْمَجْنُونَةِ بِعَدَمِ جَوَازِ صَلَاتِهَا كَمَا قَالَهُ الرَّبُّ الْعَلِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَكُونُ خَارِجَةً بِقَيْدِ الْإِشْتِرَاكِ تَأْدِيَةً .  
( قَوْلُهُ الرَّابِعُ كَوْنُ الصَّلَاةِ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا تَأْدِيَةً )

( الْخ ) أَقُولُ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ مُشْتَرَكَةً تَأْدِيَةً عَمَّا قِيلَ مُشْتَرَكَةً تَحْرِيمَةً وَأَدَاءً إِذْ يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ تَأْدِيَةُ إِشْتِرَاكِ تَحْرِيمَةٍ وَيَعُمُّ الْإِشْتِرَاكِ كَمَا فُسِّرَ بِهِ وَلِذَا قَالَ الْكَمَالُ لَوْ قِيلَ بَدَلُ مُشْتَرَكَةٍ تَحْرِيمَةً وَأَدَاءُ مُشْتَرَكَةٍ أَدَاءً وَيُفْسِّرُ بِأَنْ يَكُونَ لَهُمَا إِمَامٌ فِيمَا يُؤَدِّيَانِهِ حَالَةَ الْمُحَازَاةِ أَوْ أَحَدُهُمَا إِمَامٌ لِلْآخَرِ لَعَمَّ الْإِشْتِرَاكِينِ ا هـ فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ لَكِنْ ذَكَرُوهُمَا لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ أَدَاءُ الْإِشْتِرَاكِ تَحْرِيمَةً ا هـ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ ابْنُ

كَمَالُ بَاشَا أَنَّهُمْ أَفْرَدُوا بِالذِّكْرِ كُلًّا مِنَ الْإِشْتِرَاكِ تَحْرِيمَةً وَأَدَاءً ، وَإِنْ كَانَ ذِكْرُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَدَاءِ مُغْنِيًا تَفْصِيلًا  
لِمَجَلِّ الْخِلَافِ عَنْ مَجَلِّ الْوِفَاقِ كَمَا هُوَ دَائِبُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ تَحْرِيمٌ شَرْطٌ اتِّفَاقًا وَالْإِشْتِرَاكَ أَدَاءٌ شَرْطٌ عَلَى  
الْأَصَحِّ ذِكْرُهُ فِي شَرْحِ التَّلْخِيصِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَمَا فِي اللَّاحِقِ فَإِنَّهُ فِيمَا يَقْتَضِي  
(إِلْح) أَقُولُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَادَثَهُ فِي الطَّرِيقِ وَهُمَا لَاحِقَانِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُمَا مُشْتَغِلَانِ  
بِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ لَا بِحَقِيقَتِهَا فَانْعَدَمَتِ الشَّرِكَةُ أَدَاءً وَإِنْ وَجِدَتْ تَحْرِيمٌ وَلَا بُدَّ مِنَ الْمَجْمُوعِ لِطُلَانِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي  
التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ وَأَيْضًا إِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ ) أَقُولُ وَأَعَمُّ مِنَ اتِّحَادِ الصَّلَاةِ إِذْ يَشْمَلُ مَا لَوْ اخْتَلَفَ صَلَاتُهُمَا حَتَّى لَوْ  
نَوَتْ الظُّهْرَ خَلْفَ مُصَلِّيِ الْعَصْرِ وَحَادَثَهُ أَبْطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ اقْتِدَاءَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فَرَضًا يَصِحُّ  
نَفْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ لَكِنْ هُوَ مُتَفَرِّغٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي بَقَاءِ أَصْلِ الصَّلَاةِ عِنْدَ فُسَادِ الْإِقْدَاءِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ الْخَامِسُ كَوْنُهُمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ

(إِلْح) أَقُولُ وَالْإِشَارَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْحَاثِلِ فِي عَدَمِ الْفُسَادِ لِمَا قَالَهُ الْكَمَالُ .

وَفِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُحِيطِ إِذَا حَادَثَهُ بَعْدَ مَا شَرَعَ وَنَوَى إِمَامَتَهَا فَلَمْ يُمْكِنَهُ التَّأَخُّرُ بِالتَّقَدُّمِ خُطْوَةً أَوْ خُطْوَتَيْنِ لِلْكَرَاهَةِ  
فِي ذَلِكَ فِي تَأْخِيرِهَا بِالْإِشَارَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا فَإِذَا فَعَلَ فَقَدْ أَخَّرَ فَيَلْزِمُهَا التَّأَخُّرُ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ تَرَكْتَ حِينَئِذٍ فَرَضَ الْمَقَامِ  
فَتَسْقُدُ صَلَاتُهَا دُونَهُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْخَاءِ وَهِيَ الْخَشَبَةُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي تُحَاذِي رَأْسَ الرَّاكِبِ وَتَشْدِيدُ

الْخَاءِ خَطًّا قَالَهُ الْحَدَّادِيُّ .

( قَوْلُهُ السَّابِعُ

(إِلْح) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ ؛ لِأَنَّهُ عُلِمَ مِنْ قَيْدِ الْإِشْتِرَاكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِشْتِرَاكَ إِلَّا بِنِيَّةِ إِمَامَتِهَا إِذْ لَوْ  
لَمْ يَنْوِ إِمَامَتَهَا لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهَا .

( قَوْلُهُ مُشْتَبَهَةٌ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى إِخْرَاجِ مُحَاذَاةِ الْمُرَدِّ فَقَدْ صَرَّحَ الْكُلُّ بِعَدَمِ إِفْسَادِهَا إِلَّا مَنْ شَدَّ وَلَا مَتَمَسَّكَ لَهُ فِي  
الدَّرَايَةِ وَالرَّوَايَةِ قَالَهُ الْكَمَالُ .

( قَوْمٌ صَلَّوْا عَلَى ظَهْرِ ظُلَّةٍ فِي الْمَسْجِدِ وَتَحْتَهُمْ قُدَامَهُمْ نِسَاءٌ أَوْ طَرِيقٌ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُمْ ) ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ وَصَفَ  
النِّسَاءَ مَانِعٍ مِنَ الْإِقْدَاءِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( وَلَوْ بِجِدَائِهِمْ مِنْ تَحْتِهِمْ نِسَاءً جَازَتْ ) صَلَاةُ مَنْ كَانَ عَلَى الظُّلَّةِ إِذْ  
لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ نِسَاءٌ فَلَا مُحَاذَاةَ هَاهُنَا لِمَكَانِ الْحَاثِلِ فَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُمْ كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ صَلَّيَا صَلَاةً وَاحِدَةً  
وَبَيْنَهُمَا حَائِطٌ .

( قَوْلُهُ قَوْمٌ صَلَّوْا عَلَى ظَهْرِ ظُلَّةٍ

(إِلْح) أَقُولُ عِبَارَةُ الْخَانِيَّةِ ، وَكَذَا مُخْتَصَرُ الظَّهْرِيَّةِ قَوْمٌ صَلَّوْا عَلَى ظَهْرِ ظُلَّةٍ فِي الْمَسْجِدِ وَتَحْتَهُ أَقْدَامُهُمْ نِسَاءٌ أَوْ  
طَرِيقٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُمْ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ بِجِدَائِهِمْ ) يَعْنِي عَنْ يَمِينِهِمْ أَوْ يَسَارِهِمْ فَتَغَايُرُ مَسْأَلَةٌ مَا لَوْ كُنَّ تَحْتَ أَرْجُلِهِمْ وَقُدَامَهُمْ .

( الْمُصَلِّي عَلَى رُفُوفِ الْمَسْجِدِ إِنْ وَجَدَ فِي صَحْنِهِ مَكَانًا كَرِهَ وَإِلَّا فَلَا )  
 ( قَوْلُهُ الْمُصَلِّي عَلَى رُفُوفِ الْمَسْجِدِ ) كَذَا مِثْلُهُ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ ثُمَّ قَالَ وَلِهَذَا قَالَ مَشَايخُنَا إِنَّ صَلَاةَ التَّرَاوِيحِ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ مَكْرُوهَةٌ .

( وَيَمْنَعُ الْإِفْتِدَاءَ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ ) بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُقْتَدِي وَهُوَ الَّذِي تَجْرِي فِيهِ الْعَجَلَةُ وَالْأَوْقَارُ ( وَالتَّهْرُ الْكَبِيرُ ) وَهُوَ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الزُّرُوقُ ( فِي الْمَسْجِدِ ) حَالٌ مِنَ الطَّرِيقِ وَالتَّهْرُ ( لَا ) أَيَّ لَا يَمْنَعُ الْإِفْتِدَاءَ ( الْقَضَاءُ الْوَاسِعُ فِيهِ ) أَيَّ فِي الْمَسْجِدِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ، وَقِيلَ يَمْنَعُ الْإِفْتِدَاءَ أَيْضًا ( ، وَقَدَّرَ مَا يُمكنُ الْإِصْطِفَافُ فِيهِ ) حَالُ كَوْنِهِ ( فِي الصَّحْرَاءِ ، وَقِيلَ ) يَمْنَعُ الْإِفْتِدَاءَ ( فُرْجَةٌ قَدَرُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ) فِي الصَّحْرَاءِ .  
 ( قَوْلُهُ التَّهْرُ الْكَبِيرُ )

إِلَخْ ( اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ ، وَقَالَ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَحَدُّ الْكَبِيرِ مَا لَا يُحْصَى شُرَكَائُهُ ، وَقِيلَ مَا تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ ١ هـ .  
 وَقِيلَ مَا يَجْتَازُهُ الرَّجُلُ الْقَوِيُّ بِوَثْبَةٍ ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ .

( وَالْجَبَانَةُ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ كَالْمَسْجِدِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ لَوْ صَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْعِيدِ بِالْجَبَانَةِ جَازَتْ صَلَاتُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الصُّفُوفِ فضاءٌ وَاتَّسَعَ ؛ لِأَنَّ الْجَبَانَةَ عِنْدَ آدَاءِ الصَّلَاةِ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ ( الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا ) أَيُّ الْإِمَامِ وَالْمُقْتَدِي لَوْ كَانَ ( بَحِثْ يَشْتَبِهُ بِهِ ) أَيُّ يَسْبِيهِ ( حَالُ الْإِمَامِ يَمْنَعُهُ ) أَيُّ الْإِفْتِدَاءِ ( وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهْ ( فَلَا يَمْنَعُهُ ) إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الْمَكَانُ ( قَالَ قَاضِي خَانَ إِنْ قَامَ عَلَى الْجِدَارِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ دَارِهِ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ وَلَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ حَالُ الْإِمَامِ يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ ، وَإِنْ قَامَ عَلَى سَطْحِ دَارِهِ ، وَدَارُهُ مُتَّصِلَةٌ بِالْمَسْجِدِ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ حَالُ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَبَيْنَ سَطْحِ دَارِهِ كَثِيرُ التَّخَلُّلِ فَصَارَ الْمَكَانُ مُخْتَلِفًا ، أَمَا فِي الْبَيْتِ مَعَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَتَخَلَّلْ إِلَّا الْحَائِطُ وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْمَكَانُ وَعِنْدَ اتِّحَادِ الْمَكَانِ يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ إِلَّا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ حَالُ الْإِمَامِ .

وَقَالَ أَيْضًا الْإِمَامُ إِذَا فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى يَمِينِ الْقِبْلَةِ وَيَمِينُ الْقِبْلَةِ مَا يَكُونُ حِذَاءَ يَسَارِ الْمُسْتَقْبَلِ وَيَسَارُ الْقِبْلَةِ مَا يَكُونُ بِحِذَاءِ يَمِينِ الْمُسْتَقْبَلِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الصُّفُوفِ فضاءٌ أَوْ اتَّسَعَ ) عِبَارَةٌ قَاضِي خَانَ عَطَفَهَا بِالْوَاوِ لَا بِأَوْ فَتَأْمَلْ .  
 ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَشْتَبِهْ فَلَا يَمْنَعُهُ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الْمَكَانُ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى خِلَافِ الصَّحِيحِ لِمَا سَنَذْكُرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِلِاشْتِبَاهِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَامَ عَلَى سَطْحِ دَارِهِ )  
 ( إِلَخْ ) أَقُولُ هَذَا خِلَافَ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مِثْلَهُ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ ثُمَّ قَالَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ نَصًّا عَلَيْهِ فِي بَابِ الْحَدَّثِ .

١ هـ .

قُلْتُ فَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ تَفْرِيعًا عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ فِيمَا لَوْ قَامَ عَلَى سَطْحِ دَارِهِ فَلَوْ اقْتَدَى مَنْ بِالْخَلَاوِي الْعُلُويَّةِ مِنْ خَانَقَاهُ الشَّيْخُوْنِيَّةِ بِإِمَامِيهَا لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ حَتَّى مِنْ بِالْخَلَوَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ فَوْقَ الْإِبْوَانِ الصَّغِيرِ ، وَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا ؛ لِأَنَّ أَبْوَابَهَا خَارِجَةٌ عَنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ سِوَاءِ اشْتِبَاهِ حَالِ الْإِمَامِ أَوْ لَا كَالِإِفْتِدَاءِ مِنْ سَطْحِ دَارِهِ الْمُتَّصِلَةِ

بِالْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا وَعَلَّلَهُ فِي الْمَحِيطِ بِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ هـ إِنَّمَا هُوَ عَلَى غَيْرِ الصَّحِيحِ وَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الْإِقْدَاءِ لِمَا ذَكَرْتَاهُ وَلَمَّا قَالَ فِي الْبَرْهَانِ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ كَبِيرٌ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ مِنْهُ إِلَى الْإِمَامِ وَلَكِنْ لَا يَشْتَبِهُ حَالُهُ عَلَيْهِ بِسَمَاعٍ أَوْ رُؤْيَا لَانْتِقَالَاتِهِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةُ الْإِقْدَاءِ فِي الصَّحِيحِ وَهُوَ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْأَنْمَةِ الْحُلُوانِيَّ هـ .

وَعَلَى الصَّحِيحِ يَصِحُّ الْإِقْدَاءُ بِإِمَامِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْمَحَالِّ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَبْوَابُهَا مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ .  
( قَوْلُهُ أَمَّا فِي الْبَيْتِ مَعَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَتَخَلَّلْ إِلَّا الْحَائِطُ وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْمَكَانُ ) أَقُولُ إِطْلَاقُ التَّخَلُّلِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قَامَ عَلَى الْحَائِطِ وَلِذَا قَالَ وَلَمْ

يَخْتَلِفِ الْمَكَانُ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ مُتَّحِدًا مَعَ قَوْلِهِ ، وَإِنْ قَامَ عَلَى سَطْحِ دَارِهِ ، وَقَدْ حَكَّمَ فِيهِ بَعْدَ صِحَّةِ الْإِقْدَاءِ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ أَيْضًا الْإِمَامُ  
إِلَخ ) قَدْ مَنَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ .

( تَكْمِلَةٌ ) لِمَبَاحِثِ الْإِقْدَاءِ ( الْمُدْرِكُ ) فِي الْإِصْطِلَاحِ ( مَنْ صَلَّى الرَّكَعَاتِ مَعَ الْإِمَامِ وَالْمَسْبُوقُ مَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِهَا ) أَيْ بِالرَّكَعَاتِ ( كُلُّهَا ) بَأَنُ أَذْرَكَ الْإِمَامَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ الْآخِرِ أَوْ فِي التَّشَهُّدِ ( أَوْ بَعْضُهَا ) بَأَنُ أَذْرَكَهُ بَعْدَ الرَّكَعَةِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ فِي الرَّبَاعِيَّةِ .

( وَاللَّاحِقُ مَنْ فَاتَهُ كُلُّهَا ) أَيْ كُلُّ الرَّكَعَاتِ ( أَوْ بَعْضُهَا بَعْدَ الْإِقْدَاءِ ) بَأَنُ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى فَسَبَقَهُ الْحَدَثُ فَذَهَبَ وَتَوَضَّأَ وَجَاءَ بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ فَشَرَعَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بِالتَّامِّ أَوْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ بَعْدَ أَدَاءِ رَكَعَةٍ أَوْ رَكَعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ فَشَرَعَ يُصَلِّي مَا فَاتَ وَسَيَّئِي بَيَانُ حُكْمِهِ الْمَسْبُوقُ ( فِيمَا يَقْضِي ) لَهُ جِهَتَانِ جِهَةُ الْإِنْفِرَادِ حَقِيقَةً فَإِنَّ مَا يُصَلِّي لَيْسَ مِمَّا التَزَمَهُ مَعَ الْإِمَامِ وَجِهَةُ الْإِقْدَاءِ صُورَةً حَيْثُ بَنَى تَحْرِيمَتُهُ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ فَبِالنَّظَرِ إِلَى الْجِهَةِ الْأُولَى كَانَ ( كَالْمُنْفَرِدِ حَتَّى يُبْنَى ) أَيْ يَأْتِيَ بِالشَّاءِ إِذَا قَامَ إِلَى قِضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الْقِرَاءَةِ الَّتِي يَجْهَرُ بِهَا ( وَيَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ وَيَفْسُدُ مَا يَقْضِي بِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ لَا بِالْمُحَاذَاةِ وَتَبَعِيرُ ) إِلَى الْأَرْبَعِ مَا يَقْضِي ( بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَتَلْزُمُهُ السَّجْدَةُ بِالسَّهْوِ فِيهِ ) أَيْ فِيمَا يَقْضِي وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنْفَرِدِ .

( وَ ) بِالنَّظَرِ إِلَى الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ ( كَالْمُقْتَدِي حَتَّى لَا يُؤْتَمَّ ) أَيْ لَا يَجُوزُ الْإِقْدَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ بَانَ فِي حَقِّ التَّحْرِيمَةِ بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ ( وَإِنْ صَلَحَ لِلْخِلَافَةِ ) أَيْ ؛ لِأَنَّ يَجْعَلُهُ إِمَامُهُ خَلِيفَةً لَهُ إِذَا أَحْدَثَ ( وَيَقْطَعُ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِاحِ تَحْرِيمَتُهُ ) أَيْ لَوْ كَبَّرَ نَاقِيًا اسْتِنَافَ صَلَاةٍ وَقَطَعَهَا يَصِيرُ مُسْتَأْنَفًا

وَقَاطِعًا بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ ( وَيَلْزُمُهُ السَّجْدَةُ بِسَهْوٍ إِمَامِهِ ) يَعْنِي لَوْ قَامَ إِلَى قِضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ وَعَلَى الْإِمَامِ سَجْدَتَا سَهْوٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ ، وَلَوْ لَمْ يَعُدْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ حَيْثُ لَا يَلْزَمُ السُّجُودُ بِسَهْوٍ غَيْرِهِ ( وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ ) الْمَسْبُوقُ ( فِي سَهْوِهِ ) أَيْ سَهْوِ إِمَامِهِ ( وَيَأْتِي ) الْمَسْبُوقُ ( بِتَكْبِيرِ التَّشْرِيقِ ) بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ ( وَاللَّاحِقُ ) لَيْسَ لَهُ الْجِهَتَانِ بَلْ هُوَ ( كَأَنَّهُ خَلَفَ الْإِمَامَ حَتَّى لَا يَتَغَيَّرَ فَرْضُهُ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَلَا يَأْتِيَ بِقِرَاءَةٍ وَلَا سَهْوٍ ) أَيْ سَجْدَةُ سَهْوٍ إِذَا سَهَا ( وَلَا بِمَا ) أَيْ لَا يَأْتِي بِمَا ( تَرَكَهُ إِمَامُهُ بِالسَّهْوِ وَيَفْسُدُ مَا يَقْضِي بِالْمُحَاذَاةِ وَعَلِمِهِ بِخَطِئِ الْقِبْلَةِ مِنْ إِمَامِهِ ) وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُقْتَدِي ( الْمَسْبُوقُ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ وَآخِرَهَا فِي حَقِّ التَّشَهُّدِ

حَتَّى لَوْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ ( مَعَ الْإِمَامِ ) قَضَى بَعْدَهُ رُكْعَتَيْنِ وَفَصَلَ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَضَى رُكْعَةً فَكَأَنَّهُ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّشَهُّدِ ( وَقَرَأَ فِي كُلِّ ) مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ( الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً ) ؛ لِأَنَّ مَا يَقْضِي كَأَنَّهُ أَوَّلُ صَلَاتِهِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي أَحَدِهِمَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ( وَلَوْ أَدْرَكَهَا ) أَيُّ رُكْعَةً ( مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ صَلَّى رُكْعَةً ) أُخْرَى ( وَقَرَأَهُمَا ) أَيُّ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً ( وَتَشَهُّدَ ) ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّشَهُّدِ ( ثُمَّ صَلَّى ) رُكْعَةً ( أُخْرَى وَقَرَأَهُمَا ) أَيُّ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً ؛ لِأَنَّ مَا يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقِرَاءَةِ ( وَلَا يَتَشَهُّدُ ) ؛ لِأَنَّ مَا يَقْضِي آخِرَ صَلَاتِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّشَهُّدِ ( وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ ) بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالتَّرْكِ ( وَالْأَفْضَلُ الْقِرَاءَةُ ) .

( قَوْلُهُ بِأَنَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَسَبَقَهُ الْحَدَّثُ )

(إِنْخ) أَقُولُ لَا يَخْتَصُّ الْمَلَّاحِقُ بِهَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَاتَهُ بَعْدَ إِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى شَيْءٌ بِسَبَبِ نَوْمٍ أَوْ غَفْلَةٍ أَوْ زَحْمَةٍ أَوْ كَانَ مِنَ الطَّائِفَةِ الْأُولَى فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ فَهُوَ لَاحِقٌ وَبَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ وَهُوَ الْمَلَّاحِقُ الْمَسْبُوقُ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ مِنْ سَبْقِ بَأْوَلِ الصَّلَاةِ ثُمَّ اقْتَدَى وَفَاتَهُ أَيْضًا بَعْضُهَا بِعُذْرٍ كَنَوْمٍ وَغَفْلَةٍ وَعِبَارَةٌ مِثْلُهُ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّ الْمَلَّاحِقَ هُوَ مَنْ فَاتَهُ بَعْدَ مَا دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ بَعْضُ صَلَاةِ الْإِمَامِ لِيَشْمَلَ الْمَلَّاحِقُ الْمَسْبُوقَ وَتَعْرِيفُهُمُ الْمَلَّاحِقُ بِأَنَّهُ مَنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَفَاتَهُ شَيْءٌ مِنْهَا بِعُذْرٍ تَسَاهُلٍ ١ هـ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْصَّ الْمُصَنِّفُ مِثْلَهُ بِمَا صَوَّرَهُ بِهِ لِيَشْمَلَ هَذَا الْقِسْمَ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ إِذَا زَالَ عُذْرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا فَاتَهُ بِالْعُذْرِ ثُمَّ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ الَّذِي سَبَقَ بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَرْتَبْ هَكَذَا أَجْزَاءَهُ خِلَافًا لَزُفِرَ وَصَوْرُهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ فِي خَمْسِ صُورٍ وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ حَتَّى لَا يُؤْتَمَّ ) أَقُولُ ، وَكَذَا لَا يَأْتُمُّ فِيمَا يَقْضِيهِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ صَلَحَ لِلْخِلَافَةِ ) أَقُولُ يَعْنِي فِي حَدِّ ذَاتِهِ لَا خُصُوصَ هَذَا الْمَحَلِّ ؛ لِأَنَّ الْمَسْبُوقَ فِيمَا يَقْضِيهِ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَخْلِفَهُ الْإِمَامُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَلْ فِي حَالَةِ اقْتِدَائِهِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ إِمَامِهِ .

( قَوْلُهُ وَيَفْسُدُ مَا يَقْضِي بِالْمُحَاذَاةِ ) أَيُّ بِمُحَاذَاةٍ لِحَقِّةٍ مِثْلِهِ .

( قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ بِخَطَا الْقِبْلَةِ مِنْ إِمَامِهِ ) أَقُولُ ، وَكَذَا تَبَدُّلِ اجْتِهَادِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ ) أَيُّ مَا لَمْ يُقَيَّدَ الرُّكْعَةُ بِسَجْدَةٍ .

( تَنْبِيْهٌ ) : لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ

اللَّهُ جَمِيعَ أَحْكَامِ الْمَسْبُوقِ إِذْ لَهُ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا لَوْ ظَنَّ الْإِمَامُ أَنَّ عَلَيْهِ سَهْوًا فَسَجَدَ لَهُ فَتَابَعَهُ الْمَسْبُوقُ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ لَا سَهْوَ فَالْأَشْهُرُ فَسَادَ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَفْسُدْ فِي قَوْلِهِمْ ، وَلَوْ قَامَ الْإِمَامُ الْخَامِسَةَ فَتَابَعَهُ الْمَسْبُوقُ إِنْ قَعَدَ الْإِمَامُ عَلَى رَأْسِ الرَّابِعَةِ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ وَإِلَّا فَلَا حَتَّى يَقِيْدَ الْخَامِسَةَ بِسَجْدَةٍ ، وَلَوْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ سَاهِيًا أَوْ قَبْلَهُ لَا يَلْزَمُهُ سُجُودُ السَّهْوِ ، وَلَوْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى ظَنِّ أَنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ سَلَامٌ عَمْدٌ فَتَفْسُدُ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَقُومُ إِلَى قَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ بَعْدَ التَّسْلِيمَتَيْنِ فَوْرًا بَلْ يَنْتَظِرُ فَرَاغَ الْإِمَامِ بَعْدَهُمَا لِاحْتِمَالِ سَهْوِ عَلَى الْإِمَامِ فَيَصْبِرُ حَتَّى يَفْهَمَ أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ وَقِيْدُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بَحْثًا بِأَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا اقْتَدَى بِمَنْ يَرَى سُجُودَ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِلَّا فَلَا ، وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ مَا مُحْصَلُهُ الْإِطْلَاقُ ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي كَوْنِ السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ فَرُبَّمَا اخْتَارَ الشَّافِعِيُّ الْعَمَلَ بِالْجَائِزِ ، وَمِنْهَا أَنْ لَا يَقُومَ قَبْلَ السَّلَامِ بَعْدَ الْجُلُوسِ قَدَرِ التَّشَهُّدِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ إِذَا خَافَ تِمَامَ مَدَّةٍ مَسَّحَهُ لَوْ ائْتَنَظَرَ سَلَامَ الْإِمَامِ أَوْ خُرُوجَ الْوَقْتِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ أَوْ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَهُوَ مَعْدُورٌ أَوْ خَافَ أَنْ يَتَبَدَّرَ الْحَدَّثُ أَوْ خَافَ مُرُورَ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، وَلَوْ قَامَ فِي



غَيْرَهَا ، وَقَدْ قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ صَحَّ وَيُكْرَهُ تَحْرِيمًا ، وَمِنْهَا لَوْ تَذَكَّرَ الْإِمَامُ سَجْدَةً صُلِّيَّةً وَعَادَ إِلَيْهَا يُتَابَعُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُتَابَعِ فَسَدَتْ ، وَإِنْ كَانَ قَيْدَ رَكْعَتِهِ بِسَجْدَةٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فِي الرُّوَايَاتِ كُلِّهَا عَادَ أَوْ لَمْ يَعُدْ وَتَمَامُهُ

فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَاللَّاحِقُ لَيْسَ الْجِهَتَانِ )

إِلَخْ ( هَذَا بَيَانُ أَحْكَامِهِ كَمَا وَعَدَ بِهِ وَلَمْ يُوفِ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ زَوَالِ عُذْرِهِ وَلَا يَخْلُو إِمَامًا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ فَرَاحِ الْإِمَامِ أَوَّلًا فَالْوَلُّ وَاضِحٌ وَالثَّانِي يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا فَاتَهُ أَوَّلًا ثُمَّ يُتَابِعُ الْإِمَامَ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ ، فَلَوْ تَابَعَ الْإِمَامَ أَوَّلًا ثُمَّ أَتَى بِمَا فَاتَهُ صَحَّ وَلَكِنْ يَأْتِمُ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ .

وَقَالَ زُفَرٌ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بَعْدَ إِثْنَانِهِ بِمَا فَاتَهُ أَوَّلًا ، وَمِنْ أَحْكَامِهِ لَوْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَدَخَلَ مِصْرَهُ لِلْوُضُوءِ بَعْدَ فَرَاحِ الْإِمَامِ لَا تَتَقَلَّبُ صَلَاتُهُ أَرْبَعًا ، وَمِنْهَا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِقَهْقَرَةِ الْإِمَامِ فِي مَوْضِعِ السَّلَامِ ، وَقَدْ جَعَلَ الْأُصُولِيُّونَ فِعْلَهُ أَدَاءً شَبِيهًا بِالْقَضَاءِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ تَغْيِيرِ فَرْضِهِ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي الْقَضَاءِ . ( قَوْلُهُ وَالْمُسْبُوقُ يَقْضِي أَوَّلَ صَلَاتِهِ )

إِلَخْ ( أَيُّ بَعْدَ فَرَاحِهِ مِمَّا أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ فَلَوْ أَنَّهُ ابْتَدَأَ بِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ وَصُورُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَ إِحْرَامِهِ مَا فَاتَهُ قَبْلَ مُشَارَكَتِهِ لِإِمَامِهِ فِيمَا أَدْرَكَهُ قَالُوا يُكْرَهُ لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، وَقِيلَ تَفْسُدُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِالْمُنْسُوحِ كَمَا فِي مُحْتَصَرِ الظَّهِيرِيَّةِ وَصَحَّحَ فِي الْحَاوِي الْحَصِيرِيَّ عَدَمَ فَسَادِ صَلَاتِهِ مَعْرِيًا إِلَى الْجَامِعِ الْأَصْغَرِ وَاخْتَارَ فِي الْبَدَائِعِ مَا صَحَّحَهُ فِي الظَّهِيرِيَّةِ مِنَ الْفَسَادِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ وَالْأَطْهَرُ الْقَوْلُ بِالْفَسَادِ لِمُوَافَقَتِهِ الْقَاعِدَةَ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَدْرَكَهَا ) أَيُّ رَكْعَةٍ مِنْ ذَوَاتِ اللَّارْبِعِ

إِلَخْ هَكَذَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا فِيهِ فَاقْتَضَى أَنْ يَكُونَ الْمَنْهَبُ لَكِنْ ذَكَرَ فِي

الْفَيْضِ أَنَّ هَذَا عِنْدَهُمَا فَقَالَ نَاقِلًا عَنْ الْمُسْتَصْفَى لَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي رَكْعَةٍ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ ثُمَّ قَامَ إِلَى قَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بِفَاتِحَةٍ وَسُورَةٍ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَأْتِي بِالثَّلَاثَةِ بِفَاتِحَةٍ خَاصَّةٍ ، وَقَالَ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ بِفَاتِحَةٍ وَسُورَةٍ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَأْتِي بِرَكْعَتَيْنِ أَوْ لَاهُمَا بِفَاتِحَةٍ وَسُورَةٍ وَثَانِيَتُهُمَا بِفَاتِحَةٍ خَاصَّةٍ .

( بَابُ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ ) ( إِمَامٌ سَبَقَهُ حَدَثٌ غَيْرُ مَانِعٍ لِلْبِنَاءِ ) لَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ كَمَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا سَيُظْهِرُ .

( وَلَوْ ) أَيُّ ، وَلَوْ كَانَ سَبَقَ الْحَدَثُ ( بَعْدَ التَّشَهُّدِ ) قَبْلَ السَّلَامِ إِذْ حِينَئِذٍ لَمْ يُتِمَّ صَلَاتُهُ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الْخُرُوجَ بِصُنْعِهِ فَرَضٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يُوجَدْ ( يَسْتَخْلِفُ ) خَيْرٌ لِقَوْلِهِ إِمَامٌ أَيُّ يَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ إِذْ خُلُوُّ مَكَانِ الْإِمَامِ عَنْ الْإِمَامِ يُفْسِدُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ الْإِمَامُ فَلَمْ يَقْدَمْ أَحَدًا حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ تَفْسُدُ صَلَاةُ الْقَوْمِ ، كَذَا فِي الْكَافِي صُورَةُ الاسْتِخْلَافِ أَنْ يَتَأَخَّرَ مُخْلُودًا وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ يُوهِمُ أَنَّهُ رَعَفَ فَيَنْقَطِعُ عَنْهُ الطُّنُونُ وَيَقْدَمُ مِنَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ بِالْإِشَارَةِ ، وَلَوْ تَكَلَّمَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ وَلَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَا لَمْ يَجَاوِزِ الصُّفُوفَ فِي الصَّخْرَاءِ وَمَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ فِيهِ فَلَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ حَتَّى جَاوَزَ هَذَا الْحَدَّ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْقَوْمِ وَفِي صَلَاةِ الْإِمَامِ رَوَايَتَانِ ( كَمَا إِذَا حَصَرَ ) الْإِمَامُ ( عَنْ الْقِرَاءَةِ ) أَيُّ قِرَاءَةِ قَدْرٍ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ يَسْتَخْلِفُ حِينَئِذٍ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهُمَا ، وَلَوْ قَرَأَ ذَلِكَ الْقَدْرَ لَمْ يَجْزِ الاسْتِخْلَافُ بَلَا خِلَافٍ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ( فَيَوْضَأُ ) الْإِمَامُ ( وَيَبْنِي ) بِاقِيهَا عَلَى مَا

مَضَى ( وَبَيَّنَّ ) صَلَاتَهُ ( ثَمَّةَ ) أَيَّ مَكَانَ التَّوَضُّؤِ ( أَوْ يَعُودُ ) إِلَى مَكَانِهِ ( إِنْ فَرَغَ إِمَامُهُ ) أَيَّ الَّذِي اسْتَخْلَفَهُ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ يُتِمُّ ثَمَّةَ أَوْ يَعُودُ ( كَالْمُنْفَرِدِ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِمَامِ ثَمَّةَ وَبَيْنَ الْعُودِ ، وَجِهَةُ التَّخْيِيرِ أَنَّ فِي الْأَوَّلِ قِلَّةَ الْمَشْنِيِّ ، وَفِي الثَّانِي آدَاءُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فَيُخْتَارُ أَيُّ شَاءَ ( وَإِلَّا ) أَيَّ ، وَإِنْ لَمْ يَفْرُغْ

إِمَامُهُ ( عَادَ ) إِلَى مَكَانِهِ قَطْعًا ( كَذَا ) أَيَّ كَالْإِمَامِ ( الْمُقْتَدِي ) إِذَا سَبَقَهُ حَدَثٌ ( وَالْأَفْضَلُ لِلْمُنْفَرِدِ وَمُقْتَدِيهِ فَرَغَ إِمَامُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ) لِيَكُونَ أَبْعَدَ عَنْ شُبْهَةِ الْخِلَافِ فَيَتَحَقَّقُ الْآدَاءُ بِلَا خَلَلٍ وَبَيْنِي الْإِمَامُ وَالْمُقْتَدِي إِحْرَازًا لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ .

( بَابُ الْحَدَّثِ فِي الصَّلَاةِ ) .

( قَوْلُهُ سَبَقَهُ حَدَثٌ )

إِلَخْ ( أَقُولُ ، وَلَوْ مِنْ تَنَحُّجِهِ أَوْ غَطَاسِهِ لَمَّا قَالَ فِي الْبَحْرِ وَصَحَّحُوا الْبِنَاءَ فِيمَا إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَثُ مِنْ غَطَاسِهِ أَوْ تَنَحُّجِهِ هـ ، وَيُخَالِفُهُ مَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهِيرِيَّةِ لَوْ غَطَسَ فُسَبِقَهُ الْحَدَثُ مِنْ غَطَاسِهِ أَوْ تَنَحَّجَ فَخَرَجَ مِنْ قُوَّتِهِ رِيحٌ قِيلَ لَا يَبْنِي هُوَ الصَّحِيحُ هـ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ .

( قَوْلُهُ لَمَّا عَرَفْتُ أَنَّ الْخُرُوجَ بَصْنَعِهِ فَرَضْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) أَقُولُ يَجُوزُ الْإِسْتِخْلَافُ وَالْبِنَاءُ ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ غَيْرَ فَرَضٍ بَلْ وَاجِبٌ عَلَى الصَّحِيحِ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَا عَلَّلَهُ بِهِ .

( قَوْلُهُ يَسْتَخْلَفُ خَيْرٌ لِقَوْلِهِ إِمَامٌ أَيَّ اسْتَخْلَفَهُ )

إِلَخْ ( أَقُولُ لَمْ يَقْدَرْ لَهُ عَامِلًا كَمَا فِي النُّسخِ الَّتِي رَأَيْتُهَا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَكَذَا أَيَّ جَارَ اسْتَخْلَافُهُ وَلَا يَقْدَرُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الزُّرْمِ كَوَجِبَ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِخْلَافَ لِإِحْرَازِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ الْأَفْضَلُ لِلْإِمَامِ وَالْمُقْتَدِي الْبِنَاءَ صِيَانَةً لِلْجَمَاعَةِ وَلِلْمُنْفَرِدِ الْإِسْتِثْنَاءُ تَحَرُّرًا عَنِ الْخِلَافِ وَصَحَّحَهُ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَوَنِّ أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفْضَلُ فِي حَقِّ الْكُلِّ فَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الْإِسْتِخْلَافُ صِيَانَةً لِمَلَاقَةِ الْقَوْمِ فِيهِ نَظَرٌ هـ قُلْتُ عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَجْمَعُ مِنْ سَبَقَهُ حَدَثٌ يَتَوَصَّأُ وَيَبْنِي كَمَا لَوْ كَانَ إِمَامًا جَارَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ اتِّفَاقًا قَالُوا بَلْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِخْلَافُ صِيَانَةً لِمَلَاقَةِ الْقَوْمِ هـ فَلَا اتِّفَاقَ عَلَى وَجُوبِ اسْتَخْلَافِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَفْظَةً قَالُوا إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُونَهَا فِيمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ هـ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْوَاجِبِ اللَّازِمِ مِنْ حَيْثِيَّةٍ بَقَاءَ صِحَّةِ صَلَاةِ

الْقَوْمِ لَا مِنْ حَيْثِيَّةٍ تَرْتَّبُ الْعِقَابُ بِتَرْكِ الْإِسْتِخْلَافِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَرْكِ الْإِسْتِخْلَافِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ .

( قَوْلُهُ إِذْ خَلُّوا مَكَانَ الْإِمَامِ عَنْ الْإِمَامِ يُفْسِدُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي ) أَيَّ ، وَلَوْ حُكْمًا بِأَنْ وَقَفَ فِيهِ بَعْدَ الْحَدَثِ قَدَرٌ آدَاءِ رُكْنٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ .

( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْكَافِي ) أَقُولُ لَيْسَ جُمْلَتُهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مِنْهُ بَلْ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِ الْبَابِ .

( قَوْلُهُ صُورَةُ الْإِسْتِخْلَافِ )

إِلَخْ ( هَذَا عَلَى وَجْهِ السُّنَنِ .

( قَوْلُهُ وَيَقْدُمُ مِنَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ بِالْإِشَارَةِ ) أَقُولُ أَوْ يَأْخُذُ ثَوْبَ مَنْ يَهْدِيهِ إِلَى الْمَحَرَابِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ وَمَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ ) أَقُولُ فَلَوْ اسْتَخْلَفَ ثُمَّ خَرَجَ فَحُكْمُهُ هُوَ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ لَوْ اسْتَخْلَفَ مِنْ آخِرِ الصُّفُوفِ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِنْ نَوَى الْخَلِيفَةُ الْإِمَامَةَ مِنْ سَاعَتِهِ صَارَ إِمَامًا فَتَفْسُدُ صَلَاةُ مَنْ كَانَ مُتَقَدِّمَهُ دُونَ

صَلَاتِهِ وَصَلَاةِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَمَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ فِي صَفِّهِ وَمَنْ خَلْفَهُ ، وَإِنْ نَوَى أَنْ يَكُونَ إِمَامًا إِذَا قَامَ مَقَامَ الْأَوَّلِ وَخَرَجَ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْخَلِيفَةُ إِلَى الْمَحْرَابِ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامَةَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ ، وَشَرَطَ جَوَازَ صَلَاةِ الْخَلِيفَةِ وَالْقَوْمِ أَنْ يَصِلَ الْخَلِيفَةُ إِلَى الْمَحْرَابِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ مِنَ الْمَسْجِدِ ١ هـ .

(قَوْلُهُ فَلَوْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ حَتَّى جَاوَزَ هَذَا الْحَدَّ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْقَوْمِ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ سَوَاءً كَانَتْ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً إِلَى خَارِجِ الْمَسْجِدِ أَوْ لَا وَسَيُصْرَحُ بِهِ فِيمَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَهُوَ صَرِيحُ قَاضِي خَانَ حَيْثُ قَالَ اسْتَخْلَفَ رَجُلًا مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ وَالصُّفُوفُ مُتَّصِلَةٌ بِصُفُوفِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَصِحَّ اسْتَخْلَافُهُ وَتَقْسُدُ صَلَاةُ الْقَوْمِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ١ هـ .

وَمَقْهُومُهُ صِحَّةُ الاسْتِخْلَافِ مِنْ خَارِجٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ صَرَحَ الْكَمَالُ وَغَيْرُهُ وَقَلَبَ الْخِلَافَ صَاحِبُ الظَّهْرِيَّةِ فَجَعَلَ جَوَازَ الاسْتِخْلَافِ مِنْ خَارِجٍ قَوْلَهُمَا لَا قَوْلَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ إِنَّمَا يَصِحُّ الاسْتِخْلَافُ مَا دَامَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ اسْتَخْلَفَ رَجُلًا مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ وَالصُّفُوفُ مُتَّصِلَةٌ جَازَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ١ هـ (قَوْلُهُ وَفِي صَلَاةِ الْإِمَامِ رَوَاتَانِ) أَقُولُ صَحَّحَ كُلُّ مِنَ الرَّوَائِثَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ صَرَحَ قَاضِي خَانَ بِأَنَّ الْأَصَحَّ مِنَ الرَّوَائِثَيْنِ الْقِسَادُ ١ هـ . وَقَالَ فِي الظَّهْرِيَّةِ لَمْ يُبَيِّنْ مُحَمَّدٌ حَالَ الْإِمَامِ ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ صَلَاتَهُ فَاسِدَةٌ أَيْضًا ، وَذَكَرَ أَبُو عَصَمَةَ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَقْسُدُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ١ هـ .

وَعَلَّلَهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ بِأَنَّهُ كَالْمُنْفَرِدِ لِفَسَادِ اسْتِخْلَافِهِ ١ هـ . (قَوْلُهُ كَمَا إِذَا حَصِرَ) يَوْزَنُ تَعَبَ فِعْلًا وَمَصْدَرًا الْعَمَى وَضِيقُ الصَّدْرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ . وَفِي النِّهَايَةِ ضَمُّ الْحَاءِ فِيهِ خَطَأٌ كَمَا فِي الْمَغْرِبِ ، وَقَالَ الْأَنْتَقَانِيُّ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُصِرَ عَلَى فِعْلٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ حَصَرِهِ إِذَا حَبَسَهُ مِنْ بَابِ نَصَرَ وَمَعْنَاهُ حَبَسَ وَمُنِعَ عَنِ الْقِرَاءَةِ بِسَبَبِ خَجَلٍ أَوْ خَوْفٍ بِالْوَجْهِينِ حَصَلَ لِي السَّمَاعُ وَبِهِمَا صَرَحَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، وَقَدْ وَرَدَتِ اللَّغَتَانِ أَيْضًا فِي كُتُبِ اللَّغَةِ كَالصَّاحِحِ وَغَيْرِهِ فَأَمَّا انْكَارُ الْمُطَرِّزِيِّ ضَمُّ الْحَاءِ فَهُوَ فِي مَكْسُورِ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَ لَا يَجِيءُ لَهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا فِي مَفْتُوحِ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُعَدَّ يَجُوزُ بِنَاءُ الْفِعْلِ مِنْهُ لِلْمَفْعُولِ فَافْتَحَ ١ هـ .

(قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يَسْتَخْلَفُ حِينَئِذٍ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهُمَا) أَقُولُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا الْحُكْمُ عِنْدَهُمَا لَوْ اسْتَخْلَفَ هَلْ تَبَطَّلُ أَوْ يُبَيِّمُهَا بِلَا قِرَاءَةٍ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ

جَازَ أَيَّ الاسْتِخْلَافِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ لَا يُجْزِيهِمْ ١ هـ . وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ بَلْ يُبَيِّمُهَا بِدُونِ الْقِرَاءَةِ كَالْأَمِيِّ إِذَا أَمَّ أُمَمَيْنِ وَنَسَبَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ إِلَى السَّهْوِ ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمَا أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ وَبِهِ صَرَحَ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ١ هـ قُلْتُ وَمَا قَالَهُ فِي النِّهَايَةِ مِنْ أَنَّهُ يُبَيِّمُهَا بِلَا قِرَاءَةٍ عِنْدَهُمَا تَبَعَهُ فِيهِ الزَّيْلَعِيُّ وَالْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ وَرَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِنَا عَنْ شَيْخِهِ مَعْرِيًّا إِلَى الْبَدَائِعِ وَفَخَرِ الْإِسْلَامِ أَنَّ عِنْدَهُمَا لَا تَجُوزُ وَتَقْسُدُ صَلَاتُهُمْ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ قَرَأَ ذَلِكَ الْقَدَرُ لَمْ يَجْزِ الْاسْتِخْلَافُ بِلَا خِلَافٍ) أَقُولُ ، كَذَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُتَتَمِّدَةِ لَكِنْ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ إِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمُحِيطِ بِصِغَةِ قِيلَ ثُمَّ قَالَ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْإِطْلَاقُ وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ لِمَا أَنَّهُمْ صَرَحُوا فِي فَتْحِ الْمُصَلِّي عَلَى إِمَامِهِ بِأَنَّهُ لَا تَقْسُدُ عَلَى الصَّحِيحِ سَوَاءً قَرَأَ الْإِمَامُ مَا تَجُوزُ بِهِ

الصَّلَاةُ أَوْ لَا فَكَذَلِكَ هُنَا يَجُوزُ الِاسْتِخْلَافُ مُطْلَقًا ١ هـ - قُلْتُ يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغَرَى كَتَبْتُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِذَا حُصِرَ فَاسْتَخْلَفَ بَعْدَ مَا قَرَأَ مَا تَجُوزُ بِهِ صَلَاتُهُ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ وَلَمْ أَذْكَرْ أَنَّهُ هَلْ تَفْسُدُ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنِّي كَتَبْتُ فِي مَسْأَلَةِ الْأُمِّيِّ أَنَّ الِاسْتِخْلَافَ عَمَلٌ كَثِيرٌ يُفْسِدُ فَيُفْسِدُ هَذَا أَيْضًا فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يَنْبَغِي أَنْ يُفْسِدَ وَعَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّ نَفْسَ الْفَتْحِ لَا يُفْسِدُ فَلَا يُفْسِدُ أَيْضًا هُنَا ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ لَيْسَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ فَلَوْ أَفْسَدَ إِنَّمَا يُفْسِدُ لَا ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ لَكِنْ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ وَهُنَا هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فَلَا تَفْسُدُ ١ هـ .

( قُلْتُ ) وَلِلْإِجْتِهَادِ

لِلثَّانِي بِالْوَجِبِ أَوْ الْمَسْنُونِ مِنَ الْقِرَاءَةِ ثُمَّ تَعْبِيرُ الْمُصَنِّفُ بِقِرَاءَةِ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْحُصْرُ فِي رَكْعَةٍ بَعْدَ الْأُولَى ، وَقَدْ قَرَأَ فِيهِمَا مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ فِي رَكْعَةٍ فَقَطْ مَا تَجُوزُ بِهِ ثُمَّ حُصِرَ فِيهَا جَازَ لَهُ الِاسْتِخْلَافُ بِلَا خِلَافٍ فَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ فَيَتَوَضَّأُ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَيَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ وَيَأْتِي بِسَائِرِ سُنَنِ الْوُضُوءِ ، وَقِيلَ يَتَوَضَّأُ مَرَّةً مَرَّةً ، وَإِنْ زَادَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

١ هـ .

وَسَدَّكَرُ الْخِلَافِ فِي كَشْفِ الْعُورَةِ لِلْوُضُوءِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَقِيَ الْمَاءَ مِنَ الْبُيْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَاءٌ ، وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ وَالْقُدُورِيُّ أَنَّ الِاسْتِغْفَالَ يَمْنَعُ الْبِنَاءَ ذَكَرَهُ فِي مُحْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ .

( قَوْلُهُ وَيَبْنِي ) أَقُولُ وَلَا كَرَاهَةَ فِي صَلَاتِهِ كَمَا سَدَّكَرُهُ .

( قَوْلُهُ كَالْمُنْفَرِدِ فَإِنَّهُ أَيْضًا مُخَيَّرٌ )

( إِنْ ) أَقُولُ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْفَضْلُ لَهُ وَاخْتَلَفُوا فِي الْفَضْلِ لِلْمُنْفَرِدِ وَالْمُقْتَدِي بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ قَالَ خُوَاهِرُ زَادَةَ الْعُودُ أَفْضَلُ لِيَكُونَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَالْفَضْلِيُّ وَشَمْسُ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ خُوَاهِرُ زَادَةَ ، وَقِيلَ فِي مَنْزِلِهِ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْلِيلِ الْمَشْيِ قَالَ الْأَكْمَلُ وَهُوَ اخْتِيَارُ بَعْضِ مَشَايِخِنَا ، وَذَكَرَ فِي نَوَادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ أَنَّ الْعُودَ يُفْسِدُ ؛ لِأَنَّهُ مَشَى بِلَا حَاجَةٍ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَالصَّحِيحُ عَدَمُهُ أَيْ عَدَمُ الْقِسَادِ .

( قَوْلُهُ وَإِلَّا أَيْ لَمْ يَفْرُغْ إِمَامُهُ عَادَ إِلَى مَكَانِهِ قَطْعًا ) أَقُولُ لَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصُ عَيْنِ مَكَانِهِ بَلْ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيًا فِيهِ حَتَّى لَوْ أَتَمَّ بَقِيَّةَ صَلَاتِهِ فِي مَوْضِعٍ وَضُوئِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِيمَا هُوَ

حُكْمُ الْمَسْجِدِ مِنْ حَيْثُ صَحَّةُ الْإِقْدَاءِ جَازَ وَإِلَّا لَزِمَهُ الْعُودُ إِلَى مُصَلَّاهُ وَإِذَا عَادَ قَالَ الْأَكْمَلُ فِي الْعِنَايَةِ فَإِنْ أَدْرَكَ إِمَامَهُ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَقْضِيَ مَا سَبَقَهُ الْإِمَامُ فِي حَالِ اشْتِغَالِهِ بِالْوُضُوءِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ ثُمَّ يَقْضِيَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَيَبْنِي أَنْ يَتَابِعَ الْإِمَامَ ثُمَّ يَقْضِيَ مَا سَبَقَهُ الْإِمَامَ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ خِلَافًا لَزُفْرِ ، كَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ١ هـ - قُلْتُ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَاهُ فِي اللَّاحِقِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا فَاتَهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَابِعَ الْإِمَامَ وَإِلَّا أَتَمَّ فَلَا يُخَيَّرُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ التَّخْيِيرُ هُنَا عَلَى الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ وَلَا يَحْتَمِي مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ لِلْمُنْفَرِدِ وَمُقْتَدٍ فَرَعَ إِمَامُهُ الِاسْتِنَافُ

( إِنْ ) فِيهِ تَأَمَّلْ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ لِمُقْتَدٍ فَرَعَ إِمَامُهُ الِاسْتِنَافُ مَدَافِعُ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ وَالْمُقْتَدِي يَبْنِي إِحْرَازًا لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ فَرَاغِ إِمَامِ الْمُقْتَدِي وَعَدَمِهِ وَحَاصِلُ الْحُكْمِ أَنَّهُ اخْتَلَفَ هَلْ الِاسْتِنَافُ أَفْضَلُ مُطْلَقًا

أَوْ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَالْعِنَايَةِ وَفَتَحَ الْقَدِيرُ وَالتَّبِينُ وَالْكَافِي وَالْبُرْهَانُ إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفْضَلُ لِلْجَمِيعِ تَحَرُّراً عَنْ شُبْهَةِ الْخِلَافِ ، وَقِيلَ إِنَّ الْمُنْفَرِدَ يَسْتَقْبَلُ وَالْإِمَامُ وَالْمُقْتَدِي يَنْبِي صِيَانَةً لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ اهـ .  
وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بِصِغَةٍ قِيلَ مُقَابِلًا لِإِطْلَاقِ أَفْضَلِيَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ صَحَّحَهُ فِي السَّرَاحِ الْوَهَاجِ اهـ .  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَظَاهِرُ الْمُتُونِ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفْضَلُ فِي حَقِّ الْكُلِّ .

اهـ .

فَالْمُصَنَّفُ مَشَى عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ

مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمُدَافَعَةِ وَمَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ثُمَّ يَشْرَعُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ذَكَرَهُ الْكَافِي .

( وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ مَسْبُوقًا ) جَازَ لَوْجُودِ الْمُشَارَكَةِ فِي التَّحْرِيمَةِ وَالْوَلِيُّ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ مُدْرِكًا ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى إِيْتِمَامِ صَلَاتِهِ وَيَنْبَغِي لِهَذَا الْمَسْبُوقِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ لِعَجْزِهِ عَنِ التَّسْلِيمِ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ ( أَتَمَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ أَوَّلًا ) بِأَنْ ابْتَدَأَ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ الْإِمَامُ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ ( وَإِذَا انْتَهَى ) إِلَى السَّلَامِ ( قَدَّمَ مُدْرِكًا يُسَلِّمُ بِهِمْ وَحِينَ أَتَمَّهَا ) أَيِ الْمَسْبُوقِ صَلَاةَ الْإِمَامِ بِأَنْ قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ( يَضُرُّهُ ) أَيِ الْمَسْبُوقِ وَالْمَرَادُ صَلَاتُهُ ( الْمُنَافِي لِلصَّلَاةِ ) كَالْفَهْقَهَةِ وَالْكَلَامِ وَنَحْوَهُمَا .

( وَ ) يَضُرُّ الْإِمَامَ ( الْأَوَّلَ ) ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ أَتَمَّ صَلَاتِهِمَا ( إِلَّا عِنْدَ فَرَاغِهِ ) أَيِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ بِأَنْ تَوَضَّأَ وَأَذْرَكَ خَلِيفَتَهُ بَحِثْ لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ خَلْفَ خَلِيفَتِهِ ( لَا الْقَوْمَ ) أَيِ لَا يَضُرُّ الْمُنَافِي الْقَوْمَ إِذْ قَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ ( وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهُ ) أَيِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ حَدَثٌ ( وَقَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ فَفَهْقَهُ أَوْ أَحْدَثَ عَمْدًا ) فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ لَوْجُودِ الْمُنَافِي خِلَالِهَا ( وَإِنْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لَا ) أَيِ لَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ ؛ لِأَنَّ الْفَهْقَهَةَ مُفْسِدَةٌ لِلْجُزْءِ الَّذِي يَلْقَاهِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَتُفْسِدُ مِثْلَهُ مِنْ صَلَاةِ الْمُقْتَدِي إِلَّا أَنْ الْإِمَامَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْمَسْبُوقُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَالْمُنْبِي عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ بِخِلَافِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى السَّلَامِ فَإِنَّهُ مِنْهُ لَا مُنَافٍ وَلِهَذَا لَا يَفُوتُ بِهِ شَرْطُ الصَّلَاةِ وَهُوَ الطَّهَارَةُ إِذَا صَادَفَ جُزْءًا لَمْ يُفْسِدْهُ فَلَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَسْبُوقِ وَلَكِنَّهُ يَقْطَعُ فِي أَوَانِهِ لَا فِي غَيْرِ أَوَانِهِ وَالْكَلَامُ فِي مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُبْطَلُ شَرْطُ الصَّلَاةِ وَهُوَ الطَّهَارَةُ بِخِلَافِ الْفَهْقَهَةِ

وَالْحَدَّثُ الْعَمْدُ ، وَكَذَا الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ قَاطِعٌ لِمُفْسِدٍ .

( قَوْلُهُ وَالْوَلِيُّ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ مُدْرِكًا ) إِلَيْهِ أَشَارَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ قَلَّدَ إِنْسَانًا عَمَلًا وَفِي رَعِيَّتِهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمَاعَةَ الْمُؤْمِنِينَ } ذَكَرَهُ الْكَافِي .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى إِيْتِمَامِ صَلَاتِهِ ) ، كَذَا عَلَّلَهُ فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ أَفَادَ التَّغْلِيلُ أَنَّ الْوَلِيَّ أَنْ لَا يُقَدِّمَ مُقِيمًا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا وَلَا لَاحِقًا ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَقْدِرَانِ عَلَى الْإِيْتِمَامِ وَحَيْثُيَدُ فَكَمَا لَا يَنْبَغِي لِلْمَسْبُوقِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، كَذَا هَذَا وَكَمَا يُقَدِّمُ مُدْرِكًا لِلْسَّلَامِ لَوْ تَقَدَّمَ ، كَذَا الْآخَرَانِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلِأَنَّ الْمُسَافِرِينَ خَلَفَهُ لَا يَلْزِمُهُمُ الْإِيْتِمَامُ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ كَمَا لَا يَلْزِمُهُمْ بِنْيَةُ الْوَلِّ بَعْدَ الْإِسْتِخْلَافِ أَوْ بِنْيَةُ الْخَلِيفَةِ لَوْ كَانَ مُسَافِرًا فِي الْأَصْلِ وَعِنْدَ زُفْرِ يَنْقَلِبُ فَرَضُهُمْ أَرْبَعًا لِلْإِقْتِدَاءِ بِالْمُقِيمِ قُلْنَا لَيْسَ هُوَ إِمَامًا إِلَّا ضَرُورَةً فَيَصِيرُ قَائِمًا مَقَامَهُ فِيمَا هُوَ قَدْرَ صَلَاتِهِ فَكَانُوا مُقْتَدِينَ بِالْمُسَافِرِ مَعْنَى وَصَارَتْ الْقَعْدَةُ الْوَلِيُّ فَرَضًا عَلَى الْخَلِيفَةِ وَيُقَدِّمُ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ مُسَافِرًا يُسَلِّمُ بِهِمْ ثُمَّ يَقْضِي الْمُقِيمُونَ رُكْعَتَيْنِ مُنْفَرِدِينَ ، وَلَوْ اقْتَدَوْا بِهِ بَعْدَ قِيَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ دُونَ الْمُسَافِرِينَ ؛ لِأَنَّ اقْتِدَاءَهُمْ إِنَّمَا يُوجِبُ الْمَتَابَعَةَ إِلَى هُنَا اهـ قُلْتُ وَهَذَا لَيْسَ تَغْلِيلًا لِلْفَسَادِ الصَّلَاةِ بَلْ هُوَ مَسْكُوتٌ

عَنْهُ إِذْ لَا يَخْفَى أَنَّ تَرْكَ الْوَاجِبِ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ إِنَّمَا فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمُقِيمِينَ صَلَاةً بِمَتَابَعَتِهِمْ خَلِيفَةَ الْمُسَافِرِ بَعْدَ تَمَامِ صَلَاةِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُنْفَرِدًا فِيْمَا بَعْدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِمَامًا إِلَّا فِيْمَا هُوَ قَدْرُ صَلَاةٍ مَنْ اسْتَخْلَفَهُ وَتَقَدَّمَ أَنْ مِنْ حُكْمِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ .

وَأَمَّا الْمُسَافِرُونَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُمْ فَاقْتَدَاؤُهُمْ فِيْمَا بَعْدُ لَا يَضُرُّهُمْ .

( قَوْلُهُ وَيَضُرُّ الْإِمَامَ الْأَوَّلَ ) أَقُولُ هُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَخْلَفَهُ صَارَ مُقْتَدِيًا بِهِ فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِفَسَادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ وَلِهَذَا لَوْ صَلَّى مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَنْزِلِهِ قَبْلَ فَرَاغِ هَذَا الْمُسْتَخْلَفِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ الْفَرَادَةَ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ ، وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُقْتَدِيًا بِالْخَلِيفَةِ قَصْدًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَهَذَا الْقِيلُ رَوَايَةٌ أَبِي حَفْصٍ قَالُوا وَكَأَنَّهَُا غَلَطٌ ، وَذَكَرَ الْكَمَالَ وَجْهَهُ ، وَكَذَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَالْقَوْمِ وَالْخَلِيفَةُ بِتَذَكُّرِ الْخَلِيفَةِ فَائْتَهُ ، وَكَذَا لَوْ تَذَكَّرَ الْإِمَامُ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ تَذَكَّرَهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فَقَطُّ كَمَا فِي الْبَحْرِ . ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْهُ أَيُّ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ حَدَثٌ ) أَقُولُ لَفْظُ الْأَوَّلِ وَقَعَ مِثْلُهُ فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالَ لَفْظُ الْأَوَّلِ هُنَا تَسَاهُلٌ إِذْ لَيْسَ فِي صُورَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِمَامٌ ثَانٍ إِذْ لَيْسَ فِيهَا اسْتِخْلَافٌ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ ) أَقُولُ هَذَا إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ الْمَسْبُوقُ بِالسَّجْدَةِ فَإِنْ كَانَ بَانَ قَعْدَ مَعَهُ قَدَرَ التَّشَهُّدِ فَقَامَ لِلْقَضَاءِ وَقَيَّدَ بِالسَّجْدَةِ قَبْلَ حَدَثِ الْإِمَامِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَأَكَّدَ انْفِرَادُهُ حَتَّى لَا يُتَابِعَ إِمَامَهُ فِي سُجُودِ السَّهْوِ فَإِنْ تَابَعَهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِالسَّجْدَةِ وَتَابَعَهُ لَا تَفْسُدُ لِعَدَمِ تَأَكُّدِ الْإِنْفِرَادِ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَافِي وَاللَّاحِقُ كَالْمَسْبُوقِ إِذَا قَيَّدَ مَا فَاتَهُ بِالسَّجْدَةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

وَقَالَ فِي الْعَنَاءِ قَيَّدَ بِفَسَادِ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْمُنْذَرِ لَا تَفْسُدُ بِالِاتِّفَاقِ وَفِي صَلَاةِ الْلاحِقِ رَوَايَتَانِ .

ا هـ .

صَحَّحَ فِي

السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ الْفَسَادَ وَصَحَّحَ فِي الظَّهْرِيَّةِ عَدَمَهُ مُعَلَّلًا بِأَنَّ النَّائِمَ كَأَنَّهُ خَلَفَ الْإِمَامَ وَالْإِمَامُ قَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ فَكَذَلِكَ صَلَاةُ النَّائِمِ تَقْدِيرًا ا هـ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِخِلَافِ الْلاحِقِ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ لَاحِقٌ إِنْ فَعَلَ الْإِمَامُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَامَ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ لَا تَفْسُدُ وَإِلَّا تَفْسُدُ عَنْدهُ انْتَهَى مَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ وَالضَّمِيرُ فِي عَنْدهُ رَاجِعٌ لِلْإِمَامِ قُلْتُ ، كَذَا أَطْلَقَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ عَدَمَ الْفَسَادِ بِفَعْلِ الْإِمَامِ ذَلِكَ بَعْدَ قِيَامِ الْلاحِقِ لِلْقَضَاءِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالتَّقْيِيدِ بِالسُّجُودِ كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ وَلَعَلَّهُ تَرَكَهُ اتِّكَالًا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ عَقِبَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ )

إِلْحَ ( أَيُّ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ فُعُودِهِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ وَلَمْ يَكُنْ سَلَمٌ لَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ ) ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَهْقَهَةَ مُفْسِدَةً لِلْجُزْءِ )

إِلْحَ ( أَقُولُ هَذَا بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَهْقَهَةِ أَوْ الْحَدَثِ عَمْدًا وَبَيْنَ التَّكَلُّمِ أَوْ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ لَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ ؛ لِأَنَّ الْقَهْقَهَةَ إِذَا أَفْسَدَتْ الْجُزْءَ الَّذِي لَاقَتْهُ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ يَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ فُسَادُ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِعَدَمِ فُسَادِ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ .

( وَمَا نَعُهُ ) أَي مَانِعُ الْبِنَاءِ ( الْحَدَّثُ الْعَمْدُ وَالْجُنُونُ وَالْإِعْمَاءُ وَالْإِمْنَاءُ بِاخْتِلَامٍ ) بَأَنْ نَامَ فِي صَلَاتِهِ نَوْمًا لَا يَتَقَضُّ وَضُوءُهُ فَاحْتَلَمَ ( أَوْ غَيْرُهُ ) كَتَذَكُّرٍ أَوْ مَسِّ بِشَهْوَةٍ ، كَذَا فِي الظَّهْرِ ( وَالْقَهْقَهَةُ وَإِصَابَةُ بَوْلٍ كَثِيرٍ ) جَاوَزَ قَدْرَ الدَّرْهِمِ ( وَسِيلَانُ شَجَةٍ وَظُهُورُ الْعَوْرَةِ فِي الْإِسْتِحْجَاءِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ ، كَذَا الْمَرْأَةُ ) أَي ظُهُورُ عَوْرَتِهَا فِي الْإِسْتِحْجَاءِ يَمْنَعُ الْبِنَاءَ إِلَّا أَنْ تُضْطَرَّ أَيْضًا ( وَالْقِرَاءَةُ ذَاهِبًا وَجَائِيًا ) قِيلَ لَوْ قَرَأَ ذَاهِبًا تَفْسُدُ وَآتِيًا لَا ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَالصَّحِيحُ الْفَسَادُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ أَدَّى رُكْعًا مَعَ الْحَدَّثِ وَفِي الثَّانِي مَعَ الْمَسْنِي ( بِخِلَافِ التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ فِي الْأَصَحِّ ) إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا أَدَاءُ رُكْنٍ ( وَطَلَبُ الْمَاءِ بِالْإِشَارَةِ ) عَطَفَ عَلَى الْحَدَّثِ الْعَمْدِ أَوْ الْقِرَاءَةِ ( وَشِرَاؤُهُ بِالتَّعَاطِي ) قَيَّدَ بِهِ لظُهُورِ فسادِ الصَّلَاةِ بِصَرِيحِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ( وَالْمُكْتُ قَدَرٌ ) أَدَاءُ ( رُكْنٍ بَعْدَ سَبَقِ الْحَدَّثِ إِلَّا إِذَا كَانَ ) أَي الْحَدَّثُ وَالْمُكْتُ ( نَائِمًا ) أَي فِي حَالِ نَوْمٍ الْمُحْدَثِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ ( وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَ ) تَجَاوُزُ ( الصُّفُوفِ فِي غَيْرِهِ ) كَالصَّحْرَاءِ ( بَعْدَ مَا ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثَ ثُمَّ ظَهَرَ ظُهُورُهُ ، وَلَوْ عَمِلَ ) عَمْدًا ( بَعْدَ التَّشْهُدِ مُتَأَنِّيًا ) لِلصَّلَاةِ لَوْجُودِ الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ ( وَلَوْ وَجَدَ ) مُتَأَنِّيًا الصَّلَاةَ بَعْدَهُ ( بَلَا صُنْعِهِ بَطَلَتْ ) الصَّلَاةُ لَوْجُودِ الْمُتَأَنِّي قَبْلَ تَمَامِهَا خِلَافًا لَهُمَا ( فَتَبْطُلُ ) الصَّلَاةُ ( بِقُدْرَةِ الْمُتَمَيِّمِ ) فِي الصَّلَاةِ ( عَلَى ) اسْتِعْمَالِ ( الْمَاءِ وَرُؤْيَا ) أَي وَتَبْطُلُ أَيْضًا بِرُؤْيَا ( الْمُتَوَضَّئِ الْمُفْتَدِي بِالْمُتَمَيِّمِ الْمَاءِ ) قَالَ فِي الْكَفَرِ وَبَطَلَتْ إِنْ رَأَى مُتَمَيِّمَ مَاءٍ قَالَ الرَّيْلِيُّ الْمُرَادُ بِالرُّؤْيَا

الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ حَتَّى لَوْ رَأَاهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ لَا تَبْطُلُ ، وَلَوْ قَدَرَ بَلَا رُؤْيَا بَطَلَتْ فَمَدَارُ الْأَمْرِ عَلَى الْقُدْرَةِ لَا غَيْرُ ، وَتَقْيِيدُهُ بِالْمُتَمَيِّمِ لِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ عِنْدَ رُؤْيَا الْمَاءِ غَيْرِ مُفِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَوَضَّئٌ يُصَلِّيْ خَلْفَ مُتَمَيِّمٍ فَرَأَى الْمُفْتَدِي الْمَاءَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِعِلْمِهِ أَنَّ الْإِمَامَ قَادِرٌ عَلَى الْمَاءِ يَخْبَارُهُ وَصَلَاةُ الْإِمَامِ تَامَّةٌ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ وَلِهَذَا غَيَّرْتُ تِلْكَ الْعِبَارَةَ إِلَى مَا تَرَى ( وَتَزْعُ الْمَاسِحُ خَفَهُ بِفِعْلِ يَسِيرٍ ) بَأَنْ كَانَ وَاسِعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعَالِجَةِ فِي التَّزْعِ ، وَإِنْ كَانَ التَّزْعُ بِفِعْلِ غَنِيْفٍ تَمَّتْ صَلَاتُهُ لَوْجُودِ الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ ( وَمُضِيٌّ مُدَّةٌ مَسَحَهُ إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ ، وَقِيلَ مُطْلَقًا وَتَعَلَّمَ أَلْفِي آيَةً ) أَي تَذَكَّرَهُ أَوْ حَفِظَهُ بِالسَّمَاعِ مِنْ غَيْرِهِ بَلَا اسْتِغَالٍ بِالتَّعَلُّمِ وَإِلَّا تَمَّتْ صَلَاتُهُ لَوْجُودِ الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ وَمَا وَقَعَ فِي الْمُتَوَضَّئِ الْمَشْهُورَةِ لَفْظُ سُورَةِ مَكَانٍ آيَةٍ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا عَلَى قَوْلَيْهِمَا ( وَتَبِيلُ الْعَارِي ثَوْبًا ) أَي ثَوْبًا تَجَوَّزَ فِيهِ الصَّلَاةُ ( وَقُدْرَةُ الْمُؤْمِي عَلَى الْأَرْكَانِ ) فَإِنَّ آخِرَ صَلَاتِهِ قَوِي فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّعِيفِ ( وَتَذَكُّرُ فَائِتَةٍ ) عَلَيْهِ وَهُوَ صَاحِبُ التَّرْتِيبِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ فَائِتَةً عَلَى الْإِمَامِ فَتَذَكَّرَهَا الْمُؤْتَمُّ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمُؤْتَمِّ وَحْدَهُ ، كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ .

( وَتَقْدِيمُ الْقَارِي أُمِّيًّا وَطُلُوعُ الشَّمْسِ فِي الْقَجْرِ وَدُخُولُ وَقْتِ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ وَزَوَالُ غُذْرِ الْمَغْلُورِ وَسُقُوطُ الْجَبَرِيَّةِ عَنْ بُرْءٍ وَوُجْدَانِ الْمُصَلِّيِّ بِالتَّجَسُّسِ مَا يَزِيلُهُ وَدُخُولُ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ عَلَى مُصَلِّي الْقَضَاءِ وَعَدَمُ سَرِّ الْجَارِيَةِ عَوْرَتِهَا إِذَا كَانَتْ تُصَلِّي بِغَيْرِ قَنَاعٍ فَأَعْتَقَتْ ) فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلَاةِ بَلَا صُنْعِهِ عِنْدَهُ

خِلَافًا لَهُمَا وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ بِصُنْعِهِ فَرَضٌ عِنْدَهُ لَا عِنْدَ هُمَا كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ وَإِصَابَةُ بَوْلٍ كَثِيرٍ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ مِمَّا لَمْ يَسْبِقْهُ وَفِيهِ خِلَافٌ أَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِجَوَازِ الْبِنَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا سَبَقَهُ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِمَّا سَبَقَهُ بَنَى اتِّفَاقًا وَالْفَرْقُ لَهُمَا أَنَّ فِي ذَلِكَ غَسْلَ بَدَنِهِ وَتَوْبَهُ ابْتِدَاءً وَفِي هَذَا تَبَعًا لِلْوُضُوءِ ، وَلَوْ أَصَابَتْهُ مِنْ حَدَثِهِ وَغَيْرِهِ لَا يَنْبِي ، وَلَوْ اتَّحَدَ مَحَلُّهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ وَسَيَلَانُ شَجَةٍ) أَقُولُ أَيُّ بَصْنَعٍ أَحَدٍ ابْتِدَاءً فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ طُوبَةٌ مِنْ سَطْحٍ إِنْ كَانَ بِمُرُورِ اسْتَقْبَلِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ الْخِلَافُ بَيْنَ مَشَايخِنَا مِثْلُ وَفُورِ الثَّمَرَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ .  
(قَوْلُهُ وَظُهُورُ الْعَوْرَةِ فِي الاسْتِحْجَاءِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ كَذَا الْمَرْأَةُ) أَقُولُ هَذَا لِاسْتِثْنَاءِ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ النَّسَفِيِّ .  
وَقَالَ قَاضِي خَانَ هُوَ الصَّحِيحُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ كُشِفَتِ الْعَوْرَةُ فِي الصَّلَاةِ ابْتِدَاءً وَيُخَالِفُهُ مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ لَوْ كُشِفَ عَوْرَتُهُ لِلِاسْتِحْجَاءِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَكَذَا إِذَا كُشِفَتِ الْمَرْأَةُ ذِرَاعَيْهَا لِلْوُضُوءِ وَهُوَ الصَّحِيحُ

وَفِي الظَّهْرِيَّةِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ النَّسَفِيِّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مِنْهُ بُدًّا لَمْ تَفْسُدْ ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَاكَتْ إِلَى الْبُتَاءِ لَهَا أَنْ تَكْشِفَ عَوْرَتَهَا وَأَعْضَاءَهَا فِي الْوُضُوءِ وَتَغْسِلَ إِذَا لَمْ تَجِدْ بُدًّا مِنْ ذَلِكَ هـ .  
وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تَصْحِيحِ لِقَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ وَعَلِمْتُ تَصْحِيحَ قَاضِي خَانَ لَهُ .  
(قَوْلُهُ وَطَلَبُ الْمَاءِ بِالْإِشَارَةِ) أَقُولُ هَذَا مُشْكِلًا بِمَسْأَلَةِ دَرَةِ الْمَارِّ بِالْإِشَارَةِ ، وَكَذَا بِمَا ذَكَرَهُ الرَّبْلِيُّ عَنْ الْعَلَاةِ فِي بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ لَوْ طُلِبَ مِنَ الْمُصَلِّي شَيْءٌ فَأَشَارَ يَدَهُ أَوْ بِرَأْسِهِ بَعَمَ أَوْ بِلَا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَفِي الْبَحْرِ مِثْلُهُ

عَنْ الْخُلَاصَةِ وَالظَّهْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا ثُمَّ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْمَجْمَعِ أَنَّهُ لَوْ رَدَّ السَّلَامُ بِيَدِهِ فَسَدَتْ وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ أَمِيرٍ حَاجٍ أَنَّهُ قَالَ إِنْ بَعْضُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ قَدْ عَزَا إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ تَفْسُدُ بِالرَّدِّ بِالْيَدِ وَإِنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ نَقَلَ الْقِسَادَ فِي رَدِّ السَّلَامِ بِالْيَدِ ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ عَدَمَ الْقِسَادِ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ فِيهِ بَلْ صَرِيحُ كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ فِي شَرْحِ الْأَثَارِ يُفِيدُ أَنَّ عَدَمَ الْقِسَادِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَكَانَ هَذَا الْقَائِلُ فَهَمٌ مِنَ الرَّدِّ بِالْإِشَارَةِ الْقِسَادَ عَلَى تَقْدِيرِهِ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي النُّطْقِ لَكِنَّ الثَّابِتَ مَا ذَكَرْنَا هـ  
قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الْحَلَبِيُّ أَنَّ الْقِسَادَ لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا اسْتَبْطَأَهُ بَعْضُ الْمَشَايخِ مِنْ فُرُوعِ نَقْلِهِ فِي الظَّهْرِيَّةِ وَالْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَوْ صَافَحَ الْمُصَلِّي إِنْسَانًا بَنِيَّةَ السَّلَامِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَنَقَلَ الرَّاهِدِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ حُسَامِ الْأَنْبَمَةِ أَنَّهُ قَالَ فَعَلَى هَذَا تَفْسُدُ أَيْضًا إِذَا رَدَّ بِالْإِشَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَسْلِيمِ بِالْيَدِ ثُمَّ اسْتَدَلَّ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَلَى عَدَمِ الْقِسَادِ بِإِشَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرَّدِّ بِيَدِهِ لَكِنَّهُ نَاقَشَ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍ بِأَنَّ صَاحِبَ الْمَجْمَعِ نَقَلَ الْفُرْعَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ هـ قُلْتُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ فِسَادِ الصَّلَاةِ بِطَلَبِ الْمَاءِ بِالْإِشَارَةِ كَرَدِّ السَّلَامِ وَغَيْرِهِ بِالْإِشَارَةِ وَعَلِمْتُ مَا فِيهِ .

(قَوْلُهُ وَشِرَاؤُهُ بِالتَّعَاطِي) أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى أَحَدِ تَفْسِيرِي الْعَمَلِ الْكَبِيرِ هـ .

وَمُجَاوَزَتُهُ مَاءً وَلَا غَدْرَ لَهُ تَفْسُدُ أَمَّا لَوْ جَاوَزَ مَاءً يَقْدِرُ عَلَى الْوُضُوءِ مِنْهُ إِلَى أَعْدَمِ مِنْهُ

لِضَيْقِ الْمَكَانِ أَوْ لِعَدَمِ الْوُضُولِ إِلَى الْمَاءِ أَوْ كَانَ بَرًّا يَحْتَاجُ إِلَى الْاسْتِقَاءِ مِنْهُ وَذَلِكَ مُفْسِدٌ أَوْ كَانَ بَيْنَتِهِ فَجَاوَزَهُ نَاسِيًا لِاعْتِيَادِهِ الْوُضُوءَ مِنَ الْحَوْضِ لَا تَفْسُدُ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

(قَوْلُهُ قَيَّدَ بِهِ لظُهُورِ فِسَادِ الصَّلَاةِ)

إِلْحَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ صَرِيحٌ إِجَابٍ وَقَبُولِ ، وَقَدْ فَسَدَتْ فَمَعَهُمَا أَظْهَرُ .

(قَوْلُهُ وَالصُّفُوفُ فِي غَيْرِهِ كَالصَّخَرَاءِ) أَقُولُ كَالصَّخَرَاءِ مِثْلًا لِلْغَيْرِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْغَيْرَ شَامِلٌ لِلْجَبَانَةِ وَمُصَلَّى الْعِيدِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ ، كَذَا رَوَى أَبِي يُوسُفَ هـ .

وَمَكَانُ الصُّفُوفِ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ مِنْ قَدَامِهِ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ سِتْرَةٍ يَعْتَبَرُ قَدْرُ الصُّفُوفِ خَلْفَهُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٍ فَالْحَدُّ السِتْرَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَعْتَبَرُ فِيهِ قَدْرُ الصُّفُوفِ خَلْفَهُ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ سِتْرَةٍ كَمَا فِي



التَّبَيُّنَ وَفَتَحَ الْقَدِيرُ ثُمَّ قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْوُجْهَ إِذَا لَمْ يَكُنْ سُتْرَةٌ أَنْ يَعْتَبَرَ مَوْضِعَ سُجُودِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مُنْفَرِدًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَحُكْمِ الْمُنْفَرِدِ ذَلِكَ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ وَالصَّحِيحِ هُوَ التَّقْدِيرُ بِمَوْضِعِ السُّجُودِ أَيْ فِي الصَّخْرَاءِ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِنَاءٌ أَوْ سُتْرَةٌ فَإِنَّهُ يَبْنِي مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ ذَلِكَ هـ .

وَإِنْ اسْتَخْلَفَ هَذَا الظَّانُ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ الْحَدَّ الْمَذْكُورَ قِيلَ هَذَا قَوْلُهُمَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تَفْسُدُ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي نَصْرِ ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا فِي الصَّخْرَاءِ فَحُدُّهُ مَوْضِعَ سُجُودِهِ ، وَقِيلَ مَقْدَارُ مَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِفْتِدَاءِ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ وَالْمَرْأَةُ إِنْ نَزَلَتْ عَنْ مُصَلَّاهَا فَسَدَتْ صَلَاتُهَا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَلِهَذَا تَعْتَكِفُ فِيهِ .

( قَوْلُهُ بَعْدَ مَا ظَنَّ )

( الْخ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِنْصِرَافَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا أَرَادَ إِصْلَاحَ صَلَاتِهِ لِسَبْقِ الْحَدَثِ عَلَى مَا ظَنَّهُ فَلَا تَفْسُدُ حَتَّى يَخْرُجَ أَمَا لَوْ أَنْصَرَفَ عَلَى سَبِيلِ الرِّفْضِ فَهُوَ كَمَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ افْتَتَحَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ أَوْ أَنَّ مُدَّةَ مَسْحِهِ انْقَضَتْ أَوْ ظَنَّ سَرَابًا مَاءً أَوْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ فَائِتَةً وَهُوَ صَاحِبُ تَرْتِيبٍ أَوْ رَأَى حُمْرَةً فِي ثَوْبِهِ فَظَنَّهَا نَجَاسَةً فَأَنْصَرَفَ حَيْثُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ لَكِنْ قَلَّ الْكَافِي عَنْ جَامِعِ الثُّمَرَتَاشِيِّ وَالتَّالِزِيِّ أَنَّ الْغَازِيَّ لَوْ ظَنَّ حُضُورَ الْعَدُوِّ فَأَنْصَرَفَ وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ لَمْ تَفْسُدْ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ هـ .

وَمَقْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الظَّانَ يُتَمُّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْقِيَاسِ الْإِسْتِقْبَالُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ الْكَمَالُ عَنِ النَّهَائِيَةِ هِيَ أَيْ الرُّوَايَةُ فِيمَا إِذَا كَانَ بَابُ الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فَإِنْ كَانَ وَهُوَ يَمْشِي مُتَوَجِّهًا لَا تَفْسُدُ بِالِاتِّفَاقِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ عَمِلَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ مَنَافٍ لِلصَّلَاةِ تَمَّتْ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِالتَّشَهُّدِ الْجُلُوسُ قَدْرَهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ لِلصَّحَّةِ الْإِثْبَانُ بِالتَّشَهُّدِ وَالْمُرَادُ بِالتَّمَامِ الصَّحَّةُ إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا نَاقِصَةٌ لِتَرْكِهِ وَاجِبًا مِنْهَا فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ بَدَلْ تَمَّتْ صَحَّتْ لَكَانَ أَوَّلَى وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّتْ صَلَاتُكَ أَيْ قَارَبْتَ التَّمَامَ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يُسَمَّى بِاسْمِ مَا قَرُبَ إِلَيْهِ قَالَ تَعَالَى { إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا } وَأَمَّا لَهُ قُلْتُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِحُكْمِ إِعَادَتِهَا .  
وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ تَجِبُ إِعَادَتُهَا لِتَنْقِصِهَا بِتَرْكِ وَاجِبٍ لَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُهُ وَحْدَهُ هـ .  
وَكَذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ تَجِبُ إِعَادَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُ كُلِّ

صَلَاةٍ أُدِّيَتْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ هـ لَكِنْ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَتَبِعَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَأْنِهِ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْكَانِ .

هـ .

قُلْتُ وَالَّذِي يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ لَهُ مَا قَالَهُ فِي الْبُرْهَانِ وَالْبَحْرِ وَلَا يُخَالِفُهُ مَا فِي الْهِدَايَةِ لِإِمْكَانِ حَمْلِ تَهْيِئَتِهَا لِإِعَادَةِ عَلَى الْإِعَادَةِ الْمَقْرُوضَةِ يُرْشِدُ إِلَيْهِ تَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْكَانِ فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ إِعَادَتِهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْأَكْمَلُ وَالْكَمَالُ لِحَلِّ هَذَا الْمَحَلِّ وَيُؤَيِّدُ مَا قُلْتُهُ مِنَ الْحَمْلِ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ بَعْدَ هَذَا فِيمَا يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ وَتُعَادُ أَيْ الصَّلَاةُ الْمَكْرُوهَةُ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مَكْرُوهٍ وَهُوَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أُدِّيَتْ مَعَ الْكَرَاهَةِ هـ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ كَمَا إِذَا تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ هـ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ .

(قَوْلُهُ لَوْ جُودِ الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ) أَيِ ، وَقَدْ وُجِدَتْ أَرْكَانُهَا (قَوْلُهُ : وَلَوْ وُجِدَ مُنَافِي الصَّلَاةِ بَعْدَهُ بِلَا صُنْعِهِ بَطَلَتْ  
إِلْخ) أَقُولُ فِي الْبُرْهَانِ الْأَظْهَرُ قَوْلُ الصَّاحِبِينَ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فِي الْمَسَائِلِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ وَالْقَوْلُ بِفَسَادِ الصَّلَاةِ فِيهَا  
مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ بِالصَّنْعِ فَرَضٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ تَخْرِيجُ الْبَرْدَعِيِّ وَرَدَّهُ الْكَرْخِيُّ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ  
الْخُرُوجَ بِفَعْلِهِ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَلَمْ يُرَوْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بَلْ إِنَّمَا هُوَ حَمْلٌ مِنَ الْبَرْدَعِيِّ لِمَا رَأَى خِلَافَهُ فِي الْمَسَائِلِ  
الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ غَلَطٌ ذَكَرَ وَجْهَهُ الْكَمَالَ وَالْبُرْهَانَ وَغَيْرُهُمَا .  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنْ الْمُجْتَبَى وَعَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَذَكَرَ فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ مَعْرَبًا إِلَى  
شَمْسِ الْأَيْمَةِ أَنَّ الصَّحِيحَ مَا قَالَهُ الْكَرْخِيُّ ثُمَّ بَيَّنْتُ

فِي رِسَالَتِي الْمُسَمَّاةِ بِالْمَسَائِلِ الْبَهِيَّةِ الرَّائِيَّةِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةِ تَحْقِيقَ افْتِرَاضِ الْخُرُوجِ بِالصَّنْعِ عَلَى  
تَخْرِيجِ الْبَرْدَعِيِّ فَالْتَّرَاجُعُ .  
(قَوْلُهُ فَتَبْطُلُ بِقُدْرَةِ الْمُتَيَّمِّ فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي فِي آخِرِ الصَّلَاةِ) وَذَلِكَ بَعْدَ الْجُلُوسِ آخِرَهَا قَدَرُ التَّشَهُُّدِ إِذْ لَوْ كَانَ  
قَبْلَهُ لَا خِلَافَ فِي الْبُطْلَانِ .  
(قَوْلُهُ قَالَ الرَّيْلِيُّ الْمُرَادُ بِالرُّؤْيَةِ  
إِلْخ) أَقُولُ قَدْ أَقَرَّ الْكَمَالَ وَالرَّيْلِيُّ عَلَيْهِ .  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَدِيَّ بِالْمُتَيَّمِّ إِذَا رَأَى مَاءً لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْإِمَامُ فَإِنَّ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي لَمْ تَبْطُلْ  
أَصْلًا ، وَإِنَّمَا بَطَلَ وَصْفُهَا وَهُوَ الْفَرْضِيَّةُ وَكَلَامُهُ أَيِ الرَّيْلِيُّ فِي بُطْلَانِ أَصْلِهَا بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ  
بِمَا فِي الْمُحِيطِ مِنْ أَنَّ الْمُتَوَضَّئَ خَلْفَ الْمُتَيَّمِّ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فَقَهَّقَهُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ بِنَاءً  
عَلَى أَنَّ الْفَرِيضَةَ مَتَى فَسَدَتْ لَا تَنْقُطُ التَّخْرِيمَةُ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ .  
ا هـ .

قُلْتُ لَا يَخْفَى أَنَّ مُدْعَى صَاحِبِ الْبَحْرِ عَدَمَ بُطْلَانِ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَانْقِلَابُهَا نَفْلًا بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ وَإِذَا بَقِيَتْ تَحْرِيمُهَا  
وَرَأَى الْمُقْتَدِي الْمَاءَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَاسْتَقَامَ كَلَامُ الرَّيْلِيِّ بِحَمْلِ الْبُطْلَانِ فِي كَلَامِهِ عَلَى بُطْلَانِ الْوُصْفِ وَمَنْعِ إِرَادَتِهِ  
بُطْلَانِ أَصْلِ ا هـ .

وَتَرَاذُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَعْدَ هَذَا مَعْرَبًا إِلَى السَّرَاجِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِذَا بَطَلَتْ لَا  
تَتَقَلَّبُ نَفْلًا إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ تَذَكُّرُهُ الْفَاتِنَةُ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ فِي الْقَجْرِ وَخُرُوجُ وَقْتِ الظُّهْرِ فِي الْجُمُعَةِ ا هـ .  
(قَوْلُهُ وَمُضَيِّ مُدَّةَ مَسْجِدِهِ إِنْ وَجِدَ الْمَاءَ) أَقُولُ ، كَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ إِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ إِذَا لَمْ

يَجِدَ الْمَاءَ لَعَدِمَ الْفَائِدَةَ فِي التَّرَعُ ؛ لِأَنَّهُ لِلْغُسْلِ وَلَا مَاءَ .

(قَوْلُهُ : وَقِيلَ مُطْلَقًا) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ اخْتِيَارُ بَعْضِ الْمَشَايخِ وَاخْتَارَ الْقَوْلَ بِالْفَسَادِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ا هـ قُلْتُ  
وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَمَّا قِيلَ إِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي التَّرَعُ ؛ لِأَنَّهُ لِلْغُسْلِ وَلَا مَاءَ بَأَنَّ الْفَائِدَةَ مَوْجُودَةٌ بِالتَّيَمُّمِ اللَّازِمِ لِسَرَايَةِ  
الْحَدَثِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ نَزْعُ الْخُفِّ فِي التَّيَمُّمِ كَمَنْ فَنَى الْمَاءَ مِنْهُ وَلَمْ يَتِمَّ وَضُوءُهُ يَتَيَمَّمُ فَيَتَرَجَّحُ بِهِ مَا  
ضَعَفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ ، وَقِيلَ مُطْلَقًا ا هـ .

وَلِهَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ، وَقَدْ قَالُوا إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَإِنَّهُ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ وَمِنْ  
الْمَشَايخِ مَنْ قَالَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَهُوَ أَشْبَهَ لِسَرَايَةِ الْحَدَثِ إِلَى الرَّجْلِ ، وَلِأَنَّ عَدَمَ الْمَاءِ لَا يَمْنَعُهُ السَّرَايَةُ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لَهُ  
وَيُصَلِّي كَمَا لَوْ بَقِيَ مِنْ أَعْضَائِهِ لَمَعَةٌ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَغْسِلُهَا بِهِ فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ ، وَكَذَا هَذَا ا هـ .

وَتَبِعَهُ أَيُّ الرَّيْلَعِيِّ .

الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ١ هـ .

وَسَوَاءٌ تَمَّتْ مُدَّتُهُ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ مَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ وَذَهَبَ لِلْوُضُوءِ فَإِنَّهُ يَسْتَقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا سَبَقَهَا الْحَدَّثُ ثُمَّ ذَهَبَ الْوَقْتُ تَوَضُّعًا كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ وَتَعْلَمُ الْأُمِّيُّ آيَةً ) أَقُولُ أَيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُقْتَدِرًا بِقَارِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَدِرًا فَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْفَسَادِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الظَّهْرِيَّةِ .

( تَنْبِيْهِ ) : هَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ أَمَّا عَلَى الصَّحِيحِ فَلَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ قَدْ بَيَّنَّا بَعْدَ هَذَا تَحْقِيقَ الْخِلَافِ وَصِحَّةَ قَوْلِ الْبَرْدَعِيِّ .

( قَوْلُهُ وَزَوَالَ عَذْرِ الْمَعْدُورِ ) أَقُولُ ذَلِكَ بَأَنَّ لَا يَجِدُ عَذْرَهُ

وَقْتًا كَلَامًا ، وَقَدْ تَوَضَّعَ مَعَ مُلَابَسَةِ الْعَذْرِ حَتَّى لَوْ انْقَطَعَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ لَا يَحْكُمُ بِزَوَالِهِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْعَصْرِ وَلَمْ يَرَهُ .

( قَوْلُهُ وَوُجْدَانِ الْمُصَلِّيِ بِالتَّجَسُّسِ مَا يُزِيلُهُ )

إِلَخ ( قَالَ فِي الْبَحْرِ التَّحْقِيقُ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ عَلَى الْمَسَائِلِ لَا تَخْرُجُ عَنْهَا فَمَسْأَلَةُ التَّطَهِيرِ وَعَنْقُ الْأَمَةِ يَرْجِعَانِ إِلَى وَجْدَانِ الْعَارِي ثَوْبًا وَمَسْأَلَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ يَرْجِعُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْقَجْرِ أَوْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ فِي الْجُمُعَةِ ١ هـ كَلَامُهُ ثُمَّ إِنِّي بَعْدَ نَحْوِ ثَلَاثِينَ سَنَةً فَتَحَّ اللَّهُ عَلَيَّ بِرِسَالَةٍ سَمَّيْتُهَا الْمَسَائِلَ الْبَهِيَّةَ الرَّائِكِيَّةَ عَلَى الْمَسَائِلِ الْاِثْنَيْ عَشْرِيَّةِ زِدْتُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَسْأَلَةٍ وَقُلْتُ هُنَا إِنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ زَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الثَّوْبَ الَّذِي ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ نَجَسَةٌ وَرُبْعُهُ طَاهِرٌ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ لِلرُّبْعِ حُكْمَ الْكُلِّ فَلَزِمَ السُّتْرُ بِهِ وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ عِنْدَ السَّلَامِ كَانَ الْبُطْلَانُ لِعَدَمِ إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ حِينَئِذٍ لَا لِتَرْكِ السُّتْرِ فَإِنَّ السَّاتِرَ كَانَ الْمُصَلِّيُّ مُسْتَتِرًا بِهِ غَيْرَ أَنَّهُ سَقَطَ اعْتِبَارُ مَا بِهِ مِنَ التَّجَسُّسِ ثُمَّ لَزِمَ إِزَالَتُهُ عَنْهُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فَيُمنَعُ رُجُوعُهَا إِلَى وَجُودِ الْعَارِي ثَوْبًا ، وَكَذَا يُقَالُ فِي عَنْقِ الْأَمَةِ إِنَّ السُّتْرَ لِلرَّأْسِ كَانَ غَيْرَ لَازِمٍ عَلَيْهَا مَعَ وَجُودِ السَّاتِرِ فَلَمَّا أُعْتِقَتْ وَهُوَ مَعَهَا لَزِمَ السُّتْرُ بِوُجُودِ الْعَنْقِ لِزَوَالِ الرَّقِّ لَا لِوُجُودِ مَا كَانَ مُنْعَدِمًا وَهُوَ السَّاتِرُ ١ هـ .

وَكَذَا حَقَّقَتْ فِيهَا اقْتِرَاضَ الْخُرُوجِ بِالصُّنْعِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ وَبَيَّنَتْ وَجْهَ رَدِّ مَا يُخَالِفُهُ فَعَلَيْكَ بِهَا .

( رَكَعٌ أَوْ ذَكَرَ سَجْدَةً فَأَحْدَثَ أَوْ ذَكَرَ سَجْدَةً فَسَجَدَهَا فَإِنْ بَنَى أَعَادَ مَا أَحْدَثَ فِيهِ قَطْعًا وَمَا ذَكَرَ فِيهِ نَدْبًا ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَحْدَثَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ وَتَوَضَّعًا وَبَنَى فَلَا بُدَّ أَنْ يُعِيدَ الرُّكُوعَ أَوْ السُّجُودَ الَّذِي أَحْدَثَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ إِيْتِمَامَ الرُّكْنِ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِتْقَانِ وَهُوَ مَعَ الْحَدَثِ لَا يَتَحَقَّقُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعَادَةِ ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا فَقَدَّمَ غَيْرَهُ دَامَ الْمُقَدَّمُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لِإِيْتِمَامِ الْإِسْتِدَامَةِ ، وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِيِّ فَقَضَاهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ وَلَكِنْ إِنْ أَعَادَ يَكُونُ مُنْدُوبًا لِنَقْعِ الصَّلَاةِ مُرْتَبَةً بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .

( قَوْلُهُ أَوْ ذَكَرَ سَجْدَةً ) أَطْلَقَ السَّجْدَةَ فَشَمِلَتْ التَّلَاوَةَ وَالصَّلَاتِيَّةَ وَقَيَّدَ بِالدُّكْرِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ صَلْبِيَّةً فِي الْقُعُودِ الْأَخِيرِ فَسَجَدَهَا ارْتَقَضَ كَمَا لَوْ تَذَكَّرَ فِي الرُّكُوعِ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ السُّورَةَ فَعَادَ لِقِرَائَتِهَا ارْتَقَضَ مَا كَانَ فِيهِ ١ هـ وَلَهُ أَنْ يَقْضِيَ السَّجْدَةَ الْمَشْرُوكَةَ عِنْدَ التَّذَكُّرِ وَلَهُ أَنْ يُؤَخِّرَهَا إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ فَيَقْضِيَهَا ثَمَّةَ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَحْدَثَ )

(إِنْخ) أَقُولُ وَهَذَا بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَرْفَعَ رَأْسُهُ بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ لِمَا قَالَ فِي الْكَافِي لَوْ أَحَدَثَ الْإِمَامُ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، وَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ الْقَوْمِ ، وَلَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ .  
 وَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ مَرِيدًا بِهِ أَدَاءَ رُكْنٍ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْكُلِّ ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهِ أَدَاءَ الرُّكْنِ فَفِيهِ رَوَاتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .  
 اهـ .

( أَمْ وَاحِدًا فَأَحْدَثَ ) الْإِمَامُ ( فَلَوْ ) كَانَ الْمُقْتَدِي ( رَجُلًا فَإِمَامًا ) أَيِ فَذَلِكَ الْمُقْتَدِي إِمَامًا ( بِلَا نِيَّةٍ ) أَيِ مُتَعَيِّنٍ لِحِلَافَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ صِيَانَةِ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَتَعَيَّنَ الْإِمَامُ لِقَطْعِ الْمُرَاحِمَةِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَلَا مُرَاحِمَ هَاهُنَا وَيَتِمُّ الْأَوَّلُ صَلَاتُهُ مُقْتَدِيًا بِهِ كَمَا إِذَا اسْتَخْلَفَهُ حَقِيقَةً ( وَإِلَّا ) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْوَاحِدُ رَجُلًا بَلْ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُتْنِي ( فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فِي رَوَايَةٍ ) لِاسْتَخْلَافِهِ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ ، وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ إِذْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ الْإِسْتِخْلَافُ قَصْدًا ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدَ أُمِّيًّا أَوْ مُتَنَفِّلًا خَلْفَ الْمُفْتَرِضِ أَوْ مُقِيمًا خَلْفَ الْمُسَافِرِ فِي الْقَصَاءِ .

( قَوْلُهُ أَمْ وَاحِدًا فَأَحْدَثَ فَلَوْ رَجُلًا فَإِمَامًا ) أَقُولُ يَعْنِي إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ فَهُوَ عَلَى إِمَامَتِهِ حَتَّى يَجُوزَ الْإِفْدَاءُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ التَّوَضُّعُ فِي الْمَسْجِدِ يَتِمُّ عَلَى إِمَامَتِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .  
 ( قَوْلُهُ وَإِلَّا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ فِي رَوَايَةٍ ) ، وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ أَقُولُ وَالْأَصَحُّ فَسَادُ صَلَاةِ الْمُقْتَدِي دُونَ الْإِمَامِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ وَغَايَةِ الْبَيَانِ .

( أَخَذَهُ رُعَافٌ مَكَثَ إِلَى انْقِطَاعِهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَبَنَى ) وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَافُ .

( بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا ) ( يُفْسِدُهَا السَّلَامُ عَمْدًا ) قَيْدٌ بِالْعَمْدِ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ سَهْوًا غَيْرُ مُفْسِدٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَذْكَارِ فَفِي غَيْرِ الْعَمْدِ يُجْعَلُ ذِكْرًا وَفِي الْعَمْدِ كَلَامًا ( وَرَدُّهُ ) لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْعَمْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَذْكَارِ بَلْ هُوَ كَلَامٌ وَتَخَاطَبٌ .

( بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا ) هَذَا الْبَابُ لِبَيَانِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْرِضُ فِي الصَّلَاةِ بِاخْتِيَارِ الْمُصَلِّي فَكَانَتْ مُكْتَسِبَةً فَأَخْرَجَهُ عَمَّا تَقَدَّمَ لِكَوْنِهَا سَمَاقِيَّةً كَمَا فِي النَّهَايَةِ .

وَقَالَ الْأَثَقَانِيُّ هَذَا أَعْرَقَ فِي الْعَارِضِيَّةِ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ عَلَى رَفْعِهَا لَا يُقَالُ النَّسِيَانُ مِنْ قَبِيلِ السَّمَاوِيَّةِ فَكَيْفَ عَدَّ الْمُصَنِّفُ كَلَامَ النَّاسِي فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَبِيلِ الْمُكْتَسِبَةِ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ عُدٌّ مِنَ الْمُكْتَسِبَةِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لِمُنَاسِبَةِ بَيْنِ كَلَامِ النَّاسِي وَالْعَمْدِ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ قَدَّمَ سَبْقَ الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْبَابِ لَوْجُودِهَا أَيِ الصَّلَاةِ مَعَهُ بِلَا كَرَاهَةٍ .

( قَوْلُهُ يُفْسِدُهَا السَّلَامُ عَمْدًا ) أَقُولُ أَيِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَلَيْكُمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ وَقَيْدٌ بِالْعَمْدِ وَلَمْ يَخْصُصْهُ بِمُخَاطَبٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ قَالَ الْكَافِي وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْكَلَامَ نَائِمًا وَالسَّلَامَ عَمْدًا مُفْسِدًا ، وَقِيلَ السَّلَامُ عَمْدًا إِنَّمَا يُفْسِدُ إِذَا خَاطَبَ بِهِ إِنْسَانًا اهـ .

ثُمَّ الْمُصَنِّفُ قَيْدٌ بِالْعَمْدِ تَبَعًا لِلْهُدَايَةِ وَالْمَجْمَعِ وَغَيْرِهِمَا وَأَطْلَقَهُ فِي الْكَافِي وَالْكَثَرُ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ إِنَّهُ صَرَّحَ فِي الْخُلَاصَةِ بِأَنَّهُ شَامِلٌ لِلْسَهْوِ وَالْعَمْدِ وَحَكَمَ بِالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْهُدَايَةِ وَغَيْرِهَا فَاحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَذْكَرَ تَوْفِيقًا قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ لَغَيْرِهِ .

اهـ .

قُلْتُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ إِنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ كَالْكَنْزِ فَشَمِلَ كَلَامُهُ السَّلَامَ سَهْوًا أَوْ صَرَاحًا بِهِ كَصَاحِبِ الْخُلَاصَةِ مُرَادُهُ السَّلَامَ عَلَى إِنْسَانٍ بِمَعْنَى التَّحْلِيلِ سَاهِيًا أَوْ السَّلَامَ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقُعُودِ وَإِلَّا فَيَتَدَاغِعُ كَلَامُ كُلِّ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِيمَا بَعْدَ أَنَّهُ لَوْ

سَلَّمَ سَاهِيًا لِلتَّحْلِيلِ قَبْلَ أَوَانِهِ لَا يَضُرُّهُ وَيُتِمُّ صَلَاتَهُ وَمَنْ قَيَّدَ بِالْعَمْدِ فَأَخْرَجَ السَّلَامَ سَهْوًا فَالْمُرَادُ بِهِ السَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ لِلتَّحْلِيلِ لَا السَّلَامَ عَلَى إِنْسَانٍ هـ لِمَا قَالَهُ الْكَمَالُ فِي زَادِ الْفَقِيرِ وَتَفْسُدُ بِالسَّلَامِ سَاهِيًا وَلَيْسَ مَعْنَاهُ السَّلَامُ عَلَى إِنْسَانٍ إِذَا صَرَّحُوا أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ عَلَى إِنْسَانٍ سَاهِيًا فَقَالَ السَّلَامُ ثُمَّ عَلِمَ فَسَكَتَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بَلْ الْمُرَادُ السَّلَامُ لِلخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَاهِيًا قَبْلَ إِنْتِمَائِهَا وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّهُ أَكْمَلَ أَمَّا إِذَا سَلَّمَ فِي الرُّبَاعِيَّةِ مَثَلًا سَاهِيًا بَعْدَ رَكْعَتَيْنِ عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا تَرْوِيحَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ فَلْيَحْفَظْ هَذَا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ قَيَّدَ بِالْعَمْدِ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ غَيْرُ مُفْسِدٍ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ سَهْوًا فِي حَالَةِ الْقُعُودِ لَا الْقِيَامِ لِلتَّحْلِيلِ .

( وَ ) يُفْسِدُهَا ( الْكَلَامُ مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ نِسْيَانًا أَوْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا ( وَالدَّعَاءُ بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامًا نَحْنُو اللَّهُمَّ أَلَيْسَنِي تَوْبَ كَذَا اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانَةً وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُفْسِدُ . ( وَالْأَيْنِ ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ آهَ فِي الْكَافِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنْ آهَ لَا تَفْسُدُ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ ذِكْرِ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ ( وَالتَّوَهُُّ ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أُوهِ فِي الْكَافِي أُوهِ يُفْسِدُ فِيهِمَا . وَفِي التَّنَازُلِ سُلِّ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا يَقْطَعُ . وَفِي الْغِيَاثَةِ قَالُوا الْآخِذُ بِهَذَا أَحْسَنُ لِلْفَتَوَى ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُبْتَلَى بِهِ الْمَرِيضُ إِذَا اشْتَدَّ مَرَضُهُ ( وَالتَّأْفِيفُ ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَفَ ( وَبُكَاءُ بَصَوْتٍ لَوْجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ لَا لِلذِّكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ) ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ وَنَحْوَهُ إِذَا كَانَ مِنْ ذِكْرِهِمَا صَارَ كَأَنَّهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ ، وَلَوْ صَرَاحًا بِهِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ صَارَ كَأَنَّهُ يَقُولُ أَنَا مُصَابٌ فَعَزُّوْنِي ، وَلَوْ صَرَاحًا بِهِ تَفْسُدُ ، كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ نَحْنُو اللَّهُمَّ أَلَيْسَنِي تَوْبَ ، كَذَا ) أَقُولُ أَشَارَ بِهِ إِلَى ضَابِطِ ذِكْرِهِ الْمَرْغِيَانِي أَنْ مَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهُ مِنَ الْعِبَادِ فَطَلَبُهُ مُفْسِدٌ وَمَا لَا فَلَا كَطَلَبِ الْعَافِيَةِ وَالرَّزْقِ ، وَلَوْ طَلَبَ الْمَغْفِرَةَ لِأَخِيهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَخِي حَكَى فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ فِيهِ خِلَافًا .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ وَلَوْ قَالَ اغْفِرْ لِعَمِّي أَوْ خَالِي تَفْسُدُ اتِّفَاقًا وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا تَفْسُدُ ) هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي إِفْرَادِ الدَّعَاءِ بِالذِّكْرِ وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْكَلَامِ .

( قَوْلُهُ وَالْأَيْنِ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ آهَ ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْكَافِي .

وَقَالَ فِي الْغِيَاثَةِ الْآيَةُ صَوْتُ الْمُتَوَجِّعِ ، وَقِيلَ هُوَ أَنْ يَقُولَ آهَ وَهُوَ بِسُكُونِ الْهَاءِ مَقْصُورٌ عَلَى وَزْنِ دَعٍ وَهُوَ تَوَجُّعُ الْعَجَمِ ذِكْرَهُ تَأْجُ الشَّرِيعَةِ .

( قَوْلُهُ فِي الْكَافِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ

إِلَخ ) قَالَ الْكَمَالُ إِذَا كَانَ الْمَرِيضُ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ عَنْهُ لَا تَفْسُدُ كَالْجُشَاءِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي

الْأَيْنِ إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ .

( قَوْلُهُ وَالتَّوَهُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَوْه ) أَقُولُ هُوَ يَسْكُونُ الْوَاوِ وَكَسَرَ الْهَاءَ كَمَا قَالَ الْأَثَقَانِيُّ .  
وَقَالَ تاجُ الشَّرِيعَةِ هُوَ عَلَى وَزْنِ أَوْحِ أَمْرٌ مِنَ الْإِنْحَاءِ وَفِيهَا ثَلَاثُ عَشْرَةَ لُغَةً ذَكَرَهَا الْحَلَبِيُّ فِي شَرْحِ الْمُنِيَّةِ .  
( قَوْلُهُ يَفْسُدُ فِيهِمَا ) أَقُولُ ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ رَاجِعٌ إِلَى الْوَجَعِ وَذَكَرَ الْجَنَّةَ أَوْ النَّارَ وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا نَذَرَهُ أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ  
بِذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ لَكِنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فَيَكُونُ تَنْمِيماً لِمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ وَلِذَا قَالَ فِي  
الْعَيَاةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ آهَ لَمْ يَفْسُدِ فِي الْحَالَيْنِ أَيْ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ

ذَكَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ أَوْ مِنْ وَجَعٍ وَمُصِيبَةٍ وَأَوْهَ تَفْسُدُ أَيْ فِي الْحَالَيْنِ ، وَقِيلَ الْأَصْلُ عِنْدَهُ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى  
حَرْفَيْنِ وَهُمَا زَائِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَا تَفْسُدُ ، وَإِنْ كَانَا أَصْلَيْنِ تَفْسُدُ .  
اهـ .

( قَوْلُهُ : وَفِي الْعَيَاةِ )

إِلَخْ ( يَظْهَرُ مِمَّا عُلِّلَ بِهِ أَنَّ عَدَمَ الْفَسَادِ خَاصٌّ بِالْمَرِيضِ وَلَا كَذَلِكَ الْمَصَابُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْكَمَالِ ( قَوْلُهُ  
وَالْتَأْفِيفُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَفْ ) أَقُولُ قَهْلَ الْكَافِي عَنْ الْمُجْتَبَى نَفَخَ فِي التُّرَابِ فَقَالَ أَفْ أَوْ تَفَّ فَسَدَتْ عِنْدَهُمَا  
خِلَافًا لِلْبَّيِّ يُوسُفَ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْمُخَفَّفِ وَفِي الْمُسَدَّدِ تَفْسُدُ بِالِاتِّفَاقِ اهـ .  
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ مَسْمُوعًا تَبْطُلُ وَإِلَّا فَلَا وَالْمَسْمُوعُ مَالُهُ حُرُوفٌ مُهْجَاةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ نَحْوُ  
أَفْ وَتَفَّ وَغَيْرِ الْمَسْمُوعِ بِخِلَافِهِ وَإِلَيْهِ مَالُ الْحُلَوَانِيِّ وَبَعْضُهُمْ لَا يَشْتَرِطُ لِلنَّفْخِ الْمَسْمُوعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُرُوفٌ  
مُهْجَاةٌ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ خَوَاهِرُ زَادَةِ اهـ .

وَقَالَ الْكَافِي إِنَّ دَلِيلَ قَوْلِهِمَا { قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَبَاحٍ وَهُوَ يَنْفَخُ فِي صَلَاتِهِ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ  
مَنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ فَقَدْ تَكَلَّمَ } ، وَلَآئِهِنَّ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ حُرُوفٌ مُهْجَاةٌ وَلَهُ مَعْنَى مَفْهُومٌ يَذْكُرُ الْمَقْصُودَ فَإِنَّهُ  
يُسْتَعْمَلُ جَوَابًا عَمَّا يُضْجَرُ مِنْهُ وَلِكُلِّ مَا يُسْتَقْدَرُ ، وَقِيلَ أَفْ اسْمٌ لَوْسَخِ الطَّافِرِ وَتَفَّ لَوْسَخِ الْبَرَاكِيمِ ، وَقِيلَ إِنَّ  
أَفْ اسْمٌ لَوْسَخِ الْأُذُنِ وَتَفَّ لَوْسَخِ الظُّفْرِ وَفِيهَا لُغَاتٌ قُرِئَ بِهَا فِي الشَّوَاذِ وَغَيْرِهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَلَا تَهْلُ لَهُمَا  
أَفْ } فَجَعَلَهُ مِنَ الْقَوْلِ .

وَقَالَ الشَّاعِرُ أَفَّا وَتَفَّا لِمَنْ مَوَدَّتْهُ إِنْ غَبَتْ عَنْهُ سُوَيْعَةٌ زَالَتْ إِنْ مَالَتْ الرِّيحُ هَكَذَا وَكَذَا مَالَ مَعَ الرِّيحِ أَيْنَمَا

مَالَتْ اهـ .

( قَوْلُهُ وَبُكَاءُ بَصَوْتٍ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرِطُ وَجْدَانُهُمَا لِمَا قَالَ الْكَافِي لَوْ سَاقَ حِمَارًا أَوْ اسْتَعْطَفَ كَلْبًا أَوْ  
هَرَّةً بِمَا يَعْتَادُهُ الرُّسْتَاقِيُّونَ مِنْ مُجَرَّدِ صَوْتٍ لَيْسَ لَهُ حُرُوفٌ مُهْجَاةٌ لَا تَفْسُدُ بِالِاتِّفَاقِ .

اهـ .

قُلْتُ يُشْكَلُ بِمَا فَسَّرَ بِهِ الْعَمَلُ الْكَثِيرَ مِنْ ظَنِّ فَاعِلِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ كَذَلِكَ هُنَا وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَوَاهِرُ زَادَةِ  
مِنَ الْقَوْلِ بِفَسَادِ النَّفْخِ الْمَسْمُوعِ بِلَا حُرُوفٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَيْنِ وَنَحْوَهُ )

إِلَخْ ( أَقُولُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْقَيْدَ رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ وَبِهِ صَرَّحَ غَيْرُهُ .

( وَتَنْحُجُّ بِلَا عُذْرٍ ) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مَذْفُوعًا إِلَيْهِ أَيْ مُضْطَرًّا بَلْ كَانَ لِتَحْسِينِ الصَّوْتِ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفٌ نَحْوُ أَحْ  
بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ يُفْسَدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَإِنْ كَانَ مُضْطَرًّا لِاجْتِمَاعِ الْبُرَاقِ فِي حَلْقِهِ لَا يُفْسِدُهَا كَالْعَطَاسِ فَإِنَّهُ  
لَا يَقْطَعُ ، وَإِنْ حَصَلَ تَكَلُّمٌ ؛ لِأَنَّهُ مَذْفُوعٌ إِلَيْهِ طَبَعًا .  
وَأَمَّا الْجُشَاءُ فَإِنَّهُ حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ وَلَمْ يَكُنْ مَذْفُوعًا إِلَيْهِ يَقْطَعُ عِنْدَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ مَذْفُوعًا إِلَيْهِ لَا يَقْطَعُ ، كَذَا فِي  
الْكَافِي .

قَوْلُهُ وَتَنْحُجُّ بِلَا عُذْرٍ  
إِلَخْ ( أَقُولُ جَعَلَ تَحْسِينَ الصَّوْتِ غَيْرَ عُذْرٍ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي ، وَهَذَا عِنْدَ الْفَقِيهِ إِسْمَاعِيلِ الرَّاهِدِيِّ وَلِذَلِكَ لَمْ  
يَجْزِمْ بِالْفَسَادِ فِي الْهِدَايَةِ بَلْ قَالَ يَنْبَغِي أَنْ تَفْسُدَ عِنْدَهُمَا .  
وَقَالَ الْكَمَالُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِمْ بِالْجَوَابِ لِثُبُوتِ الْخِلَافِ فَعِنْدَ الْفَقِيهِ إِسْمَاعِيلِ الرَّاهِدِيِّ تَفْسُدُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا وَهُوَ  
الصَّحِيحُ اهـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ تَنَحَّجَّ لِإِصْلَاحِ صَوْتِهِ وَتَحْسِينِهِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا لَوْ أَخْطَأَ الْإِمَامُ فَتَنَحَّجَّ  
الْمُقْتَدِي لِإِهْتِدَائِي الْإِمَامِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، وَذَكَرَ فِي الْغَايَةِ أَنَّ التَّحْنِجَّ لِلْإِعْلَامِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لَا يُفْسَدُ اهـ .  
وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي التَّحْنِيسِ وَالْمَزِيدِ لَوْ تَنَحَّجَّ يُرِيدُ بِهِ إِعْلَامُهُ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ تَعَمَّدَ وَسَمِعَتْ حُرُوفُهُ فَسَدَتْ  
صَلَاتُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَحَّجَّ لِحُسْنِ صَوْتِهِ مُتَعَمِّدًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ كَلَامِ  
النَّاسِ اهـ .

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ التَّصْحِيحَ لِعَدَمِ الْفَسَادِ فِي الْبُرْهَانِ وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ عُذْرٍ لَكِنْ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ  
كَتَحْسِينِ صَوْتِهِ لِلْقِرَاءَةِ أَوْ لِلْإِعْلَامِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لِإِهْتِدَائِي إِمَامِهِ فَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْفَسَادِ .  
اهـ .

قُلْتُ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَرَضِ الصَّحِيحِ التَّحْنِجُّ لِلتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ لِلْإِنْقَالَاتِ وَهِيَ حَادِثَةٌ اهـ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ قَيْدُ التَّحْنِجِّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَنَاقَبَ أَوْ عَطَسَ فَحَصَلَ مِنْهُ صَوْتُ مَعَ الْحُرُوفِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَذَا فِي  
الظَّهْرِيَّةِ .  
اهـ .

( وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ ) بِالسَّيْنِ وَالشَّيْنِ وَالثَّانِي أَفْصَحُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ يَرْحِمُكَ اللَّهُ وَجَهٌ إِفْسَادُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِذْ  
يَقْعُ بِهِ التَّخَاطُبُ بَيْنَهُمْ ، وَلَوْ قَالَ الْعَاطِسُ أَوْ السَّامِعُ الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جَوَابًا عَرَفًا ، وَلَوْ قَالَ الْعَاطِسُ  
لِنَفْسِهِ يَرْحِمُكَ اللَّهُ لَا تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ يَرْحِمُنِي اللَّهُ وَبِهِ لَا تَفْسُدُ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ .

( قَوْلُهُ وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ ) يُقَالُ عَطَسَ بِالْفَتْحِ يَعْطُسُ وَيَعْطُسُ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ كَمَا فِي الصَّحَاحِ .  
( قَوْلُهُ وَالثَّانِي أَفْصَحُ ) أَقُولُ لَا يَخْتَفِي أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بِالْمُعْجَمَةِ أَوْ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُرَادُ بِالْمُعْجَمَةِ كَمَا  
ضَبَطَهُ بَعْضُ الثَّقَاتِ .  
وَقَالَ فِي الصَّحَاحِ قَالَ تَغْلَبُ الْإِخْتِيَارُ بِالسَّيْنِ أَيْ الْمُهْمَلَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَا خُوِذَ مِنَ السَّمْتِ وَهُوَ الْقَصْدُ وَالْمَحْجَّةُ .  
وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الشَّيْنُ أَيْ الْمُعْجَمَةُ أَعْلَى فِي كَلَامِهِمْ وَأَكْثَرُ اهـ .  
وَهَذَا مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ أَفْصَحُ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ) هَذَا تَفْسِيرُ التَّشْمِيتِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ ، وَقَالَ تاجُ الشَّرِيعَةِ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْخَيْرِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ الْعَاطِسُ أَوْ السَّامِعُ الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا تَهْسُدُ ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ لَكِنْ بِصِغَةِ عَلَى مَا قَالُوا .  
وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ عَلَى مَا قَالُوا إِشَارَةً إِلَى ثُبُوتِ الْخِلَافِ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَمَحَلُّهُ أَيْ الْخِلَافِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْجَوَابِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَرُدَّهُ بَلْ قَالَهُ رَجَاءَ الثَّوَابِ لَا تَهْسُدُ بِالِاتِّفَاقِ ، كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ الْعَاطِسُ لِنَفْسِهِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ لَا تَهْسُدُ  
إِلَخ ) ، وَكَذَا عَرَاهُ فِي الْعِنَايَةِ إِلَى الظَّهْرِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ ا هـ .  
وَقَالَ الْكَافِيُّ .

وَفِي الْمُحِيطِ أَسْنَدَ مَا قَالَهُ فِي الْفَوَائِدِ إِلَى بَعْضِ الْمَشَايِخِ .  
وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ ذَكَرَ الْفَسَادَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَهْسُدَ كَمَا لَوْ دَعَا بِدُعَاءِ آخَرَ وَالْأَحْسَنُ السُّكُوتُ ا  
هـ قُلْتُ وَعِبَارَةُ قَاضِي خَانَ لَوْ قَالَ أَيْ لِنَفْسِهِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَهْسُدَ كَمَا لَوْ دَعَا بِدُعَاءِ  
آخَرَ ا هـ .

وَقَالَ أَيْضًا لَوْ عَطَسَ الْمُصَلِّي فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَقَالَ الْمُصَلِّي آمِينَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ

أَجَابَهُ ، وَلَوْ قَالَ مَنْ بَجَنِّهِ أَيْضًا مَعَهُ آمِينَ لَا تَهْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ تَأْمِينَهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ .  
ا هـ .

( وَجَوَابُ خَبَرِ سَوِّءِ الْإِسْتِرْجَاعِ ) بَأَنْ يَقُولَ إِنَّا لِلَّهِ ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ( وَسَارٌّ بِالْحَمْدَةِ ) بَأَنْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ( وَعَجَبٌ بِالسَّبْحَةِ ) بَأَنْ يَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ ( وَالْهَيْلِلَةُ ) بَأَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ذَكَرَ الْجَوَابَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدْ  
بِالتَّحْمِيدِ وَنَحْوِهِ الْجَوَابَ بَلْ إِعْلَامُهُ بِأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ جَارَتْ صَلَاتُهُ اتِّفَاقًا وَقَبْدَهُ بِالتَّحْمِيدِ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ بِمَا  
لَيْسَ بِنَاءٍ مُفْسِدٌ اتِّفَاقًا .

( قَوْلُهُ ذَكَرَ الْجَوَابَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدْ )

إِلَخ ) أَقُولُ حِكَايَةُ الْإِتِّفَاقِ إِنَّمَا تَحْسُنُ لَوْ ذَكَرَ الْخِلَافَ قَبْلَهَا فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ ثُمَّ تَقْيِيدُهُ بِمَا ذَكَرَ وَأَيْضًا لَا يَعْلَمُ  
مِنْ كَلَامِهِ الْقَائِلِ بَعْدَ الْفَسَادِ قُلْتُ وَهُوَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَرَى الْفَسَادَ بِمَا أَجَابَ بِهِ مِنْ ذِكْرِ ؛ لِأَنَّهُ ثَنَاءٌ  
بِصِغَتِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِعَرَمِيَّتِهِ وَهِيَ عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى مَا أَنْتَ فَاعِلُهُ كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ عِنْدَ قَصْدِ إِعْلَامِهِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ كَمَا فِي  
الْبَرْهَانِ وَشَرْحِ الْمَجْمَعِ ا هـ .

وَقَالَ فِي التَّحْجِيسِ وَالْمَزِيدِ مَنْ اسْتَأْذَنَ عَلَى الْمُصَلِّي فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يُرِيدُ بِهِ الْإِعْلَامَ لَا تَهْسُدُ صَلَاتُهُ كَمَا  
مَرَّ فِي التَّنْسِيحِ وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ عَنْ { عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ آتِي حُجْرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَأْذَنْ فَيُنَادِي لِي أُدْخِلْ فَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ يُسَبِّحُ لِي { وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُنَادِيَ فِي الْأَعْيَادِ  
وَالْجَمْعِ يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ لِإِعْلَامِ الْقَوْمِ وَلَا تَهْسُدُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ جَرَتْ الْعَادَةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخْبِرَ بِخَبَرٍ يَسْرُهُ فَقَالَ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَوَابٌ ؛ لِأَنَّ تَهْدِيرَهُ الْحَمْدَ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ اعْلَمْ أَنَّهُ وَقَعَ فِي الْمُجْتَبَى ، وَقِيلَ لَا تَهْسُدُ فِي قَوْلِهِمْ أَيْ لَا تَهْسُدُ الصَّلَاةَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْكَارِ



الْمُقَدِّمَةِ إِذَا قَصَدَ بِهَا الْجَوَابَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ الْمَنْقُولِ مُتَوْنًا وَشُرُوحًا  
وَفَتَاوَى لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْفَتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّهُ لَوْ أَجَابَ بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِخَيْرٍ يَسْرُهُ فَقَالَ الْحَمْدُ  
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوْ بِخَيْرٍ يَسُوَّهُ فَقَالَ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ أَهـ .

وَهُوَ تَصْحِيحٌ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ أَهـ مَا قَالَهُ فِي الْبَحْرِ .

( وَ ) يُفْسِدُهَا ( قِرَاءَتُهُ مِنْ مُصْحَفٍ ) ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَقَّنُ مِنَ الْمُصْحَفِ فَاشْبَهَ التَّلَقُّنَ مِنْ غَيْرِهِ ( وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعَلُّمٌ فَكَانَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ قَوْلُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ يَشْمَلُ فَتْحَ الْمُقْتَدِي عَلَى الْمُقْتَدَى وَعَلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي وَعَلَى الْمُصَلِّي وَحْدَهُ وَفَتْحَ الْإِمَامِ وَالْمُتَقَرِّدِ عَلَى أَيِّ شَخْصٍ كَانَ فَكُلُّ ذَلِكَ مُفْسِدٌ إِلَّا إِذَا قَصَدَ بِهِ التَّلَاوَةَ دُونَ الْفَتْحِ تَطْيِرُهُ مَا لَوْ قِيلَ لَهُ مَا لَكَ فَقَالَ الْخَبْلُ وَالْبَغَالُ وَالْحَمِيرُ فَإِنَّهُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ جَوَابًا وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ لَا تَفْسُدُ اسْتِحْسَانًا ، وَقِيلَ إِنْ قَرَأَ قَدَرًا مَا تَجَوَّزَ بِهِ الصَّلَاةُ تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ ، وَقِيلَ إِنْ انْتَقَلَ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى فَفَتَحَ عَلَيْهِ تَفْسُدُ صَلَاةُ الْفَاتِحِ ، وَكَذَا صَلَاةُ الْإِمَامِ إِنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيَنْبَغِي لِلْمُقْتَدِي أَنْ لَا يُعَجِّلَ بِالْفَتْحِ إِذْ رُبَّمَا يَتَذَكَّرُ الْإِمَامُ فَيَكُونُ التَّلَقُّنُ بِلَا حَاجَةٍ ، وَلِلْإِمَامِ أَنْ لَا يُلْجِئَهُمْ إِلَيْهِ بَلْ يَرْكَعُ إِذَا قَرَأَ قَدَرًا الْفَرْضِ وَإِلَّا انْتَقَلَ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى .

( قَوْلُهُ وَقِرَاءَتُهُ مِنْ مُصْحَفٍ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا وَأَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ الْقِرَاءَةَ فَشَمِلَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ كَمَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِذْ لَمْ يَفْصِلْ فِيهِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فِي الْفَسَادِ ، وَقِيلَ إِنْ قَرَأَ آيَةً تَفْسُدُ ، وَقِيلَ بَلْ قَدَرُ الْفَاتِحَةِ .

وَقَالَ فِي الْعَيَاةِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ عِنْدَهُ فِي الْإِفْسَادِ وَعِنْدَهُمَا فِي عَدَمِهِ سَوَاءٌ فَلِهَذَا أَطْلَقَهُ فِي الْكِتَابِ .  
أهـ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَلَقَّنُ مِنَ الْمُصْحَفِ )

إِلَخ ( أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُصْحَفِ مَحْمُولًا أَوْ مَوْضُوعًا فَتَفْسُدُ بِكُلِّ حَالٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْكَافِي وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَافِظًا إِذْ لَوْ كَانَ يَحْفَظُ إِلَّا أَنَّهُ نَظَرُ فَقَرَأَ لَا تَفْسُدُ كَمَا فِي الْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ . وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ ، وَلَوْ كَانَ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ وَقَرَأَهُ مِنْ مَكْتُوبٍ مِنْ غَيْرِ حَمَلِ الْمُصْحَفِ قَالُوا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ لِعَدَمِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا أَهـ يَعْنِي التَّلَقُّنَ وَالْحَمْلَ فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ أَهـ .

وَقَالَ الْقُضَلِيُّ وَلِهَذَا أَيُّ لِكَوْنِ التَّلَقُّنِ مِنَ الْغَيْرِ مُفْسِدًا فَكَذَا مِنَ الْمُصْحَفِ أَجْمَعًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْمُصْحَفِ وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْرَأَ عَنْ ظَهْرِ الْقَلْبِ لَوْ صَلَّى بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ تُجْزئُهُ أَهـ ، ذَكَرَهُ الْكَافِي . وَقَالَ فِي الْبَحْرِ مَا ذَكَرَهُ الْقُضَلِيُّ مُتَفَرِّغًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّ عِلَّةَ الْفَسَادِ تَلَقُّنُهُ ، وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ تَصْحِيحَ الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَادِرًا إِلَّا عَلَى الْقِرَاءَةِ مِنَ الْمُصْحَفِ فَصَلَّى بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ الْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ مُتَفَرِّغًا عَلَى الضَّعِيفِ مِنْ أَنَّ عِلَّةَ الْفَسَادِ الْحَمْلُ وَتَقْلِيلُ الْأَوْرَاقِ .

أهـ .

( قَوْلُهُ وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ وَتَعَلُّمٌ ) أَقُولُ التَّعَلُّمُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي فُسَادِ

صَلَاةِ الْفَاتِحِ نَعَمْ هُوَ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالنَّظَرِ لِمَنْ فَتَحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَوْ أَخَذَ الْمُصَلِّي بِفَتْحِ مَنْ فَتَحَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ فِي صَلَاتِهِ فَسَدَتْ ، وَلَوْ أَخَذَ فِي التَّلَاوَةِ قَبْلَ تِمَامِ الْفَتْحِ لَمْ تَفْسُدْ ، وَلَوْ سَمِعَهُ الْمُؤْتَمُّ مِمَّنْ كَيْسَ فِي الصَّلَاةِ فَفَتَحَهُ عَلَى إِمَامِهِ يَجِبُ أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الْكُلِّ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْقُتَيْبَةِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ لَا تَفْسُدُ اسْتِحْسَانًا ) أَيُّ مُطْلَقًا سَوَاءً قَرَأَ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ أَوَّلًا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ عَقِبَهُ ، وَقِيلَ إِنْ قَرَأَ قَدَرًا مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ تَفْسُدُ وَسَوَاءً انْتَقَلَ أَوْ لَا عَلَى مَا عَلَيْهِ عَامَّتُهُمْ مِنْ عَدَمِ الْفَسَادِ وَهُوَ الْأَوْفَى لِإِطْلَاقِ الْمُرَخَّصِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ، وَقِيلَ إِنْ انْتَقَلَ الْخُ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَسَوَاءً تَكَرَّرَ مِنْهُ الْفَتْحُ أَوْ لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَيَتَوَيَّ الْفَتْحُ عَلَى إِمَامِهِ دُونَ الْقِرَاءَةِ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ مُرَخَّصٌ فِيهِ وَقِرَاءَتُهُ مَمْنُوعٌ عَنْهَا أَهـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ يَتَوَيَّ الْقِرَاءَةُ وَهُوَ سَهْوٌ لِأَنَّهُ غُلُولٌ إِلَى الْمُنْهَيِّ عَنْهُ عَنِ الْمُرَخَّصِ فِيهِ أَهـ .

وَقَالَ السَّرْحِيُّ أَيْضًا إِنَّهُ سَهْوٌ .

( قَوْلُهُ وَلِلْإِمَامِ أَنْ لَا يُلْجِئَهُمْ ) أَيُّ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ لَا يُلْجِئَهُمْ إِلَيْهِ بَلْ يَرْكَعُ إِذَا قَرَأَ قَدَرًا الْقَرَضَ وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ إِنْ أَوَانَ الرُّكُوعَ إِذَا قَرَأَ الْمَفْرُوضَ وَهُمْ قَاضِي خَانَ وَصَاحِبُ الْمُحِيطِ وَبَكَرٍ فَكَّرَهُوا لِلْإِمَامِ أَنْ يُلْجِئَهُمْ إِلَى الْفَتْحِ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْمَفْرُوضِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ الِاسْتِحْبَابَ فَقَالَ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ إِذَا ارْتَجَّ أَنْ يَتَجَاوَزَ إِلَى سُورَةٍ أُخْرَى أَوْ يَرْكَعُ إِذَا كَانَ يَقْرَأُ الْمُسْتَحَبَّ صِيَانَةً لِلصَّلَاةِ عَنِ الزَّوَادِ قَالَ الْكَمَالُ وَهَذَا

هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ ، أَلَا يَرَى إِلَى مَا ذَكَرُوا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَبِي هَلَّا فَتَحِبُّ عَلَيَّ مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ سُورَةُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ .

أهـ .

( وَأَكْلُهُ وَشُرْبُهُ ) ؛ لِأَنَّهُمَا يُنَافِيَانِ الصَّلَاةَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالتَّسْيَانِ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ الصَّلَاةِ مُذَكَّرَةٌ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَسْنَانِهِ مَا كَوَّلَ أَمَّا إِذَا كَانَ فَابْتَلَعَهُ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَمَا سَيَأْتِي .

( قَوْلُهُ وَأَكْلُهُ وَشُرْبُهُ ) يَعْنِي شَيْئًا مِنْ خَارِجٍ فِيهِ مُطْلَقًا ، كَذَا أَطْلَقَ فِي الْكُنْزِ ، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ أَطْلَقَ الْأَكْلَ وَمُرَادُهُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، وَمَا لَا يُفْسِدُهُ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ أَهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ كُلِّيًّا فَإِنَّهُ لَوْ ابْتَلَعَ شَيْئًا مِنْ أَسْنَانِهِ وَكَانَ قَدَرُ الْجِمَصَةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَفِي الصَّوْمِ يَفْسُدُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْوَلَوُ الْعِجِيُّ وَصَاحِبُ الْمُحِيطِ بِأَنَّ فَسَادَ الصَّلَاةِ مُعَلَّقٌ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ وَلَمْ يُوجَدْ بِخِلَافِ فَسَادِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ مُعَلَّقٌ بِوُصُولِ الْمَغْذِي إِلَى جَوْفِهِ لَكِنْ فِي الْبَدَائِعِ وَالْخُلَاصَةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ فَسَادِهِمَا فِي قَدَرِ الْجِمَصَةِ أَهـ .  
وَفِي الْأَكْلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا بَقِيَ أَثَرُهُ لَا يَضُرُّ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الظَّهِيرِيَّةِ بِقَوْلِهِ كَانَ فِيهِ سَكَّرٌ أَوْ فَانِيدٌ يَذُوبُ وَيَذْخُلُ مَأْوُهُ فِي حَلْقِهِ فَسَدَتْ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَلَوْ أَكَلَ السُّكَّرَ قَبْلَ الشُّرُوعِ ثُمَّ شَرَعَ وَالْحَلَاوَةُ فِيهِ فَدَخَلَ حَلْقَهُ مَعَ الْبَرَاقِ لَا تَفْسُدُ .

أهـ .

( قَوْلُهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالتَّسْيَانِ ) أَيُّ وَالْخَطَا لِمَا قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهِيرِيَّةِ لَوْ وَقَعَ فِيهِ بَرْدَةٌ أَوْ تَلَجٌّ أَوْ مَطَرٌ فَابْتَلَعَهُ فَسَدَتْ .

أهـ .

( وَسُجُودُهُ عَلَى نَجَسٍ ) وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ تَفْسُدُ السَّجْدَةُ لَا الصَّلَاةَ حَتَّى لَوْ أَعَادَهَا عَلَى مَوْضِعٍ طَاهِرٍ صَحَّ ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهَا عَلَى النَّجَاسَةِ كَالْعَدَمِ ، لِهُمَا أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجْزَأُ إِذَا فَسَدَ بَعْضُهَا فَسَدَ كُلُّهَا بِخِلَافِ وَضْعِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ عَلَيْهِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَهُمَا عَلَيْهِ كَتَرَكِ الْوَضْعَ أَصْلًا وَتَرَكْ وَضَعَهُمَا لَا يَمْنَعُ الْجَوَازَ بِخِلَافِ الْوَجْهِ فَإِنَّ تَرَكْ وَضَعَهُ يَمْنَعُهُ .

( قَوْلُهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ تَفْسُدُ السَّجْدَةُ ) ، كَذَا فِي الْكَافِي وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبُ لَهُ وَعِبَارَةُ الْمَجْمَعِ وَالْبَرْهَانِ تُفِيدُ أَنَّهُ مَذْهَبُهُ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ وَضْعِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ عَلَيْهِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَجُوزُ )  
( إلخ ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْكَافِي وَهُوَ مَرْجُوحٌ لِمَا قَلَّمْنَاهُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ يُفْتَرَضُ وَضْعُ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ وَقَدْ مَنَّا فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ عَلَى اخْتِيَارِ أَبِي الْلَيْثِ وَتَصْحِيحِهِ فِي الْعُيُونِ وَعُمْدَةِ الْقَتَاوَى فَتَنَّبَهُ لَهُ .

( وَأَدَاءُ رُكْنٍ أَوْ إِمْكَانُهُ بِكَشْفِ عَوْرَةٍ أَوْ نَجَاسَةٍ ) لَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ فَسَتَرَهَا بِلَا لَبِثٍ جَازَتْ صَلَاتُهُ إجمالًا ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَشَافَ الْكَثِيرَ فِي الزَّمَانِ الْيَسِيرِ كَالْإِنْكَشَافِ الْيَسِيرِ فِي الزَّمَانِ الْكَثِيرِ وَذَا لَا يَمْنَعُ فَكَذَا هَذَا فَإِنَّ أَدَى رُكْنًا مَعَ الْإِنْكَشَافِ أَوْ مَكَتَ بِقَدَرٍ مَا يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ أَدَاءِ رُكْنٍ فَسَدَتْ ، وَكَذَا لَوْ قَامَ عَلَى مَوْضِعٍ نَجَسٍ أَوْ أَصَابَ ثَوْبَهُ نَجَاسَةً أَكْثَرَ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ وَقَعَ فِي صَفِّ النِّسَاءِ لِلزَّحْمَةِ فَأَدَى أَوْ مَكَتَ فَسَدَتْ ( عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا ) أَيُّ لَا يُفْسِدُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ وَمَلَابَسَةُ النَّجَاسَةِ بِالْمَكْتِ ( مَا لَمْ يُؤَدِّهِ ) أَيُّ الرُّكْنِ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَعْتَبَرُ قَدَرُ أَدَاءِ الرُّكْنِ بَلْ حَقِيقَةُ أَدَائِهِ .

( قَوْلُهُ وَأَدَاءُ رُكْنٍ )  
( إلخ ) أَقُولُ جَعَلَ الْخِلَافَ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فَقَطْ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا قَوْلَ لِلْإِمَامِ .  
وَفِي الْكَافِي مَا يُفِيدُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَشَيْخِيهِ فَإِنَّهُ قَالَ فَإِنْ أَدَى رُكْنًا مَعَ الْإِنْكَشَافِ أَوْ مَكَتَ بِقَدَرٍ مَا يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ أَدَاءِ رُكْنٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي التَّمَكُّنِ هـ .  
وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَطْلَقَ الْفَسَادَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بِأَدَاءِ رُكْنٍ أَوْ إِمْكَانِهِ مَعَ الْمُنَافِي وَقِيْدَهُ فِي السَّابِقَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يُعِدَّهُ مَعَ عَدَمِ الْمُنَافِي عِنْدَهُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَالْقَيْدُ مُطَرِّدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( وَاسْتِخْلَافُ مُقْتَدٍ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ مَلَأًا مِنَ الْقَوْمِ وَالصُّفُوفُ مُتَّصِلَةً بِهِمْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَسَبَقَ الْإِمَامُ حَدَثٌ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَاسْتِخْلَفَ رَجُلًا مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ تَفْسُدُ صَلَاةُ الْكُلِّ لِمَا مَرَّ أَنَّ خُلُوَ مَكَانِ الْإِمَامِ عَنْهُ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ لَكِنَّهُ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ جُعِلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَخُلْ مَكَانَهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا تَفْسُدُ ؛ لِأَنَّ لِمَوَاضِعِ الصُّفُوفِ حُكْمَ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الصَّخَرَاءِ .

( قَوْلُهُ وَاسْتِخْلَافُ مُقْتَدٍ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ )  
( إلخ ) هَذَا أَيْضًا مِنَ الْكَافِي وَقَدْ مَنَّا الْخِلَافَ فِيهِ عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَ هُنَا فَعَلَيْهِ لَا بُطْلَانَ بَلْ إِنَّهُ فِي الظَّاهِرِ أَطْلَقَ عَدَمَ الْفَسَادِ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ فِيمَا لَوْ اسْتِخْلَفَ مِنْ رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ وَالصُّفُوفُ مُتَّصِلَةٌ .

( وَ ) اسْتِخْلَافُ ( أُنْثَى ، وَلَوْ خَلَفَهُ نِسَاءً ) أَيُّ اسْتِخْلَفَ الْإِمَامُ امْرَأَةً ، وَقَدْ سَبَقَهُ حَدَثٌ وَخَلَفَهُ رَجُلٌ وَنِسَاءٌ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ الْقَوْمِ لِاسْتِخْلَافِهِ بِاسْتِخْلَافِ مَنْ لَا يَصْلُحُ خَلِيفَةً لَهُ فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَبِفَسَادِهَا تَفْسُدُ صَلَاةُ الْقَوْمِ ( وَكُلُّ )

عَمَلٌ كَثِيرٌ ) اُخْتَلِفَ فِي تَفْسِيرِهِ وَعَامَّةُ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ نَاطِرُهُ أَنَّ عَامِلَهُ غَيْرُ مُصَلٍّ ، وَقِيلَ مَا يَسْتَكْثِرُهُ الْمُصَلِّي قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى مَلْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّ ذَابَهُ التَّغْوِيضُ إِلَى رَأْيِ الْمُبْتَلَى ، وَقِيلَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْيَدَيْنِ .

( قَوْلُهُ أَيُّ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ امْرَأَةً )

إِلَخ ( أَقُولُ هُوَ مِنَ الْكَافِي أَيْضًا وَحَكَى فِيهِ خِلَافًا لِزُفَرٍ وَهُوَ قَالَ زُفَرٌ صَلَاةُ النِّسَاءِ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ لِإِمَامَتِهِنَّ .

( قَوْلُهُ وَعَامَّةُ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ نَاطِرُهُ أَنَّ عَامِلَهُ غَيْرُ مُصَلٍّ ) أَقُولُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْحَاثِيَةِ ، وَقَالَ فِي

الْبَدَائِعِ وَهَذَا أَصَحُّ وَتَابَعَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَالْوَلَوَالِجِيُّ .

وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ إِنَّهُ الْأَحْسَنُ .

وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ إِنَّهُ الصَّوَابُ ، وَذَكَرَ الْعَلَّامَةُ الْحَلَبِيُّ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِالنَّاطِرِ مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِشُرُوعِ

الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ فَحِينَئِذٍ إِذَا رَأَاهُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ عَمَلٌ كَثِيرٌ ، وَإِنْ شَكَّ فَهُوَ قَلِيلٌ

، كَذَا فِي الْبَحْرِ ثُمَّ قَالَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ فُرُوعَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ اخْتَلَفَتْ وَلَمْ تَتَفَرَّغْ كُلُّهَا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بَلْ

بَعْضُهَا عَلَى قَوْلٍ وَبَعْضُهَا عَلَى غَيْرِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَكْثَرَهَا تَفْرِيعَاتٌ مِنَ الْمَشَايخِ لَمْ تَكُنْ مَنْقُولَةً عَنِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ

وَكُلُّ مَا لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْإِمَامِ فِيهِ قَوْلٌ بَقِيَ كَذَلِكَ مُضْطَرِبًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا حَكَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ كَانَ يَضْطَرِبُ

فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَكَانَ يَقُولُ كُلُّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَشَيْخِنَا فِيهَا قَوْلٌ فَحُجِّنْ فِيهَا هَكَذَا .

ا هـ .

( لَا نَظَرُهُ ) عَطْفٌ عَلَى قِرَاءَتِهِ ( إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهْمُهُ ) قُرَأْنَا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ( أَوْ أَكَلُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ ) فَإِنَّهُ لَا يُفْسَدُ ؛

لِأَنَّهُ تَبَعَ لِرَبِيقِهِ وَلِهَذَا لَا يُفْسَدُ بِهِ الصَّوْمُ ، وَقِيلَ إِذَا كَانَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ قَلِيلًا كَمَا دُونَ الْحِمَصَةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَإِذَا

كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ تَفْسُدُ ، كَذَا فِي النَّهَائَةِ .

قَوْلُهُ لَا نَظَرُهُ عَطْفٌ عَلَى قِرَاءَتِهِ ( أَقُولُ هَذَا عَطْفٌ عَلَى مُتَوَسِّطٍ وَهُوَ خِلَافُ الصَّنَاعَةِ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَكَلُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ كَثِيرٍ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ إِذَا كَانَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ

إِلَخ ) أَقُولُ لَمْ يَقْتَصِرْ فِي النَّهَائَةِ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَنْقُلْهُ بِصِيغَةِ قِيلَ وَعِبَارَتِهَا أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ أَسْنَانِهِ شَيْءٌ فَأَتْبَعَهُ لَا

تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ تَبَعَ لِرَبِيقِهِ وَهَذَا لَا يُفْسَدُ بِهِ الصَّوْمُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا إِذَا كَانَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ قَلِيلًا

كَمَا دُونَ الْحِمَصَةِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَسَوَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّوْمِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ قُلْتُ هُوَ شَيْخُ

الْإِسْلَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ا هـ مَا دُونَ مِلْءِ الْقَمْرِ لَا يُفْسَدُ صَلَاتُهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ الصَّوْمِ ، كَذَا فِي فَتَاوَى

قَاضِي خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ا هـ .

وَالِيهِ أَيُّ عَدَمِ الْقَسَادِ مَالِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ حُسَامِ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَذَا فِي التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ .

ا هـ .

وَقَدَّمْنَا أَنَّ صَاحِبَ الْمُحِيطِ وَالْوَلَوَالِجِيَّ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَصَاحِبُ الْبَدَائِعِ وَالْخُلَاصَةِ لَمْ يُفَرِّقَا فِي هَذِهِ

الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالشَّانُ فِيمَا هُوَ الرَّاجِحُ مِنْهَا وَهُوَ يَتَنَبَّي عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ وَفِيهِ

اِخْتِلَافٌ كَمَا سَبَقَ ١ هـ .

وفيه تأمل ؛ لَأَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّ مِلَّةَ الْفَمِ يُفْسَدُ ، وَكَذَا نَحْوُهُ لَا يَشْتَرِطُ مَعَهُ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ بَلْ عَلَنُهُ إِمَّاكَانُ الْإِخْتِرَازِ عَنْهُ بَلَا كُلْفَةٍ بِخِلَافِ الْقَلِيلِ لِكُونِهِ تَبَعًا لِرَبْقِهِ فَلَا يُفْسَدُ إِلَّا بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ وَفِي مَعْرِفَتِهِ الْإِخْتِلَافُ الْمَعْلُومُ .

( أَوْ مُرُورٌ مَرًّا فِي الصَّخْرَاءِ بِمَوْضِعِ سُجُودِهِ ) تَكَلَّمُوا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُكْرَهُ الْمُرُورُ فِيهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْضِعُ صَلَاتِهِ فِي الصَّخْرَاءِ وَهُوَ مِنْ قَدَمِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ فَإِنَّهُ لَا يُفْسَدُ الصَّلَاةُ ( وَإِنْ أُنِمَ ) الْمَارُّ ( وَيَغْرُزُ ) الْمُصَلِّي ( أَمَامَهُ فِيهِ ) أَيِ فِي الصَّخْرَاءِ ( سِتْرَةً إِنْ ظَنَّ الْمُرُورُ وَيَدْفَعُهُ ) أَيِ الْمَارُّ ( بِالْإِشَارَةِ أَوْ التَّسْلِيحِ لَا بِهِمَا ) تَحَرُّزًا عَنْ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ ( إِنْ عَدِمَهَا ) أَيِ السِتْرَةَ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ وَيَدْفَعُهُ ( أَوْ مَرَّ بَيْنَهُمَا ) أَيِ الْمُصَلِّي وَالسِتْرَةَ إِنْ وَجَدَتْ ( وَكَفَى ) لِلْجَمَاعَةِ ( سِتْرَةَ الْإِمَامِ وَأُنِمَ ) الْمَارُّ ( فِي الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءً كَانَ مَا بَيْنَهُمَا قَدْرَ الصَّفِّينِ أَوْ أَكْثَرَ ( بَلَا حَائِلٍ ) بَيْنَهُمَا .  
( وَ ) الْمَسْجِدُ ( الْكَبِيرُ قِيلَ كَالصَّغِيرِ ، وَقِيلَ كَالصَّخْرَاءِ ) .

( قَوْلُهُ أَوْ مُرُورٌ مَرًّا فِي الصَّخْرَاءِ بِمَوْضِعِ سُجُودِهِ ) أَقُولُ التَّقْيِيدُ بِالصَّخْرَاءِ اتَّفَاقِي إِذْ لَا فَسَادَ بِالْمُرُورِ فِي مَوْضِعِ السُّجُودِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بِالصَّخْرَاءِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِمَا ١ هـ .  
وَأُطْلِقُ فِي الْمَارِّ فَشَمِلَ الْمَرْأَةَ وَالْحِمَارَ وَالْكَلْبَ وَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ { يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارَ وَالْكَلْبُ } رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ تَكَلَّمُوا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُكْرَهُ الْمُرُورُ فِيهِ )  
إِلْحَ ( أَقُولُ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْمَتْنِ ، وَإِنْ أُنِمَ الْمَارُّ .  
( قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْضِعُ صَلَاتِهِ فِي الصَّخْرَاءِ ) أَقُولُ اخْتَارَ هَذَا كَثِيرٌ كصَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَشَمْسِ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ ، وَذَكَرَ التُّمَرْتَاشِيُّ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ صَلَّى صَلَاةَ خَاشِعٍ لَا يَقَعُ بَصَرُهُ عَلَى الْمَارِّ فَلَا يُكْرَهُ الْمُرُورُ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ بَصَرُهُ فِي قِيَامِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَفِي رُكُوعِهِ إِلَى ظَهْرِ قَدَمِهِ ، وَهَكَذَا وَاخْتَارَهُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ .  
وَفِي الْبَدَائِعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَرَجَحَهُ فِي النَّهَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَرْجَحُ مَا اخْتَارَهُ فِي النَّهَايَةِ مِنْ مُخْتَارِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ ١ هـ .  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِلْعَبْدِ الضَّعِيفِ أَنَّ الرَّاجِحَ مَا فِي الْهَدَايَةِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ أُنِمَ الْمَارُّ ) أَقُولُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَحْرِيمِيَّةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَاسْتَدَلَّ فِي الْعِنَايَةِ عَلَيْهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَوْ عَلِمَ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ لَوَقَفَ أَرْبَعِينَ } ١ هـ .  
وَهُوَ أَوْلَى مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ لِلْأُنِمِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَأَن يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ

بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ وَهُوَ يُصَلِّي } .

١ هـ .

( قَوْلُهُ وَيَغْرُزُ الْمُصَلِّي أَمَامَهُ فِيهِ أَيِ الصَّخْرَاءِ سِتْرَةً ) أَقُولُ لَمْ يَنْصَ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ أَلْمُنِيَّةِ تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الصَّخْرَاءِ مِنْ غَيْرِ سِتْرَةٍ إِذَا خَافَ الْمُرُورَ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ لِمُخَالَفَةِ الْأَمْرِ لَكِنْ فِي الْبَدَائِعِ وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُصَلِّي فِي الصَّخْرَاءِ أَنْ يَنْصِبَ شَيْئًا فَأَقَادَ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَنْزِيهِيَّةٌ

فَحِينَئِذٍ كَانَ الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى صَارِفٍ عَنِ الْحَقِيقَةِ ١ هـ قُلْتُ الصَّارِفُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْفَضْلِ وَالْعَبَّاسِ { رَأَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَادِيَةِ لَنَا يُصَلِّي فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ } وَلَا حَمْدَ وَابْنِ عَبَّاسٍ صَلَّى فِي فَصَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ ١ هـ .

كَذَا بَخَطُ شَيْخِنَا .

وَقَالَ الْعَلَمَاءُ الْحَلَبِيُّ إِنَّمَا قَيَّدَ بِالصَّحْرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا الْمَحَلُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْمُرُورُ غَالِبًا وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ كَرَاهَةُ تَرْكِ السُّتْرَةِ فِيمَا يُخَافُ فِيهِ الْمُرُورُ أَيْ مَوْضِعِ كَانَ ١ هـ .

وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ طُولَ السُّتْرَةِ وَغَلْظَهَا .

وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ مَقْدَارُهَا ذِرَاعٌ فَصَاعِدًا ، وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي غَلْظِ الْأَصْبَعِ لِأَنَّ مَا دُونَهُ لَا يَدُو لِلنَّظَرِ مِنْ بَعِيدٍ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ ١ هـ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَكَانَ مُسْتَدُّهُ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْفُوعًا { اسْتَبْرَأُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ } وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا { يُجْزَى مِنَ السُّتْرَةِ قَدْرُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ وَلَوْ بِدَقَّةِ شَعْرَةٍ } وَلِهَذَا جَعَلَ بَيَانَ الْغَلْظِ فِي الْبَدَائِعِ قَوْلًا ضَعِيفًا وَأَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِالْعَرَضِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ ١ هـ .

وَكَذَا لَمْ يَبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ قِيَامِهِ عِنْدَهَا وَالسُّنَّةُ الْقُرْبُ مِنْهَا وَجَعَلَهَا عَلَى أَحَدٍ حَاجِبِيهِ وَلَا

يَصْمُدُ إِلَيْهَا صَمْدًا ١ هـ .

وَأَشَارَ بِالْعُرْزِ إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَبَرُ دُونَ الْإِلْقَاءِ وَالْخَطِّ وَاخْتَارَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِمَا وَاعْتَبَرَهُمَا غَيْرُهُ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بِهِذَا أَيْ بِمَا عَلَّلَ بِهِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ عِلْلَ الْمَانِعِ ، وَالْمُجِيزُ يَقُولُ وَرَدَ الْأَثَرُ بِهِ وَهُوَ مَا فِي أَبِي دَاوُدَ { إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا وَلَا يَضْرِبْهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ } وَالسُّنَّةُ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ أَيْ مِمَّا قَالَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالُوا الْخَطُّ بِالطُّولِ ، وَقَالُوا بِالْعَرَضِ مِثْلَ الْهَلَالِ ١ هـ .

وَذَكَرَ التَّوَوُّيُّ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنْ يَكُونَ طَوَّلًا لِيَصِيرَ شَيْبَةً ظِلُّ السُّتْرَةِ .

( قَوْلُهُ وَيَذْفَعُهُ أَيْ الْمَارَ بِالْإِشَارَةِ ) أَقُولُ لَكِنْ تَرَكُ الدَّرْعَ أَفْضَلُ رَوَاهُ الْمَآثِرِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ فِي الْحَدِيثِ لِبَيَانِ الرُّخْصَةِ كَالْأَمْرِ بِقَتْلِ الْأَسْوَدِينَ فَيَكُونُ تَرْكُهُ الْعَرِيمَةَ ، ذِكْرُهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ وَأَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ الْإِشَارَةَ فَشَمِلَ الْإِشَارَةَ بِالْيَدِ وَالرَّاسِ وَالْعَيْنِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ أَوْ التَّنْسِيحِ ) زَادَ الْوَلَوُ الْجِيءُ أَنَّهُ يَكُونُ بَرَفَعِ الصَّوْتِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ ١ هـ قُلْتُ فِيهِ تَأْمُلُ لِأَنَّ الْجَهْرِيَّةَ الْعِلْمُ حَاصِلٌ بِهَا ١ هـ . وَهَذَا فِي حَقِّ الرِّجَالِ أَمَّا النِّسَاءُ فَإِنَّهُنَّ يُصَفَّقْنَ لِلْحَدِيثِ وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ تَضْرِبَ بِظَهْرِ أَصَابِعِ الْيَمْنَى عَلَى صَفْحَةِ الْكَفِّ مِنَ الْيُسْرَى ، وَلَئِنْ فِي صَوْتِهِنَّ فِتْنَةٌ فَكُرْهُ لَهِنَّ التَّنْسِيحُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ .

( قَوْلُهُ لَا بِهِمَا تَحَرُّزًا عَنِ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ ) أَقُولُ ، وَإِنْ جَمَعَ يَنْهَمَا كُرْهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي .

وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ قِيلَ يَكُرُّهُ الْجَمْعُ يَنْهَمَا ؛ لِأَنَّ بَاحِدَهُمَا كِفَايَةٌ ١ هـ .

وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقَاتَلُ الْمَارُّ وَمَنْ التَّاسِ مَنْ قَالَ إِنْ لَمْ يَقِفْ بِإِشَارَتِهِ جَازَ دَفْعُهُ بِالْقِتَالِ وَتَأْوِيلُ مَا وَرَدَ بِهِ أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتِ كَانَ الْعَمَلُ مُبَاحًا فِي الصَّلَاةِ ذِكْرُهُ الْكَافِي .

( قَوْلُهُ بَلَا حَائِلٍ ) أَقُولُ الْحَائِلُ كَسَارِيَّةٍ وَظَهَرُ جَالِسٍ سُتْرَةٍ وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَائِمِ ، وَقَالُوا حِيلَةُ الرَّكَّابِ أَنْ يَنْزِلَ

فَيَجْعَلُ الدَّابَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُصَلِّي فَتَصِيرُ هِيَ سُرَّةَ فَيْمَرٍ ، وَلَوْ مَرَّ رَجُلَانِ فَلَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى مَنْ يَلِي الْمُصَلِّي كَمَا فِي الْفَتْحِ

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ كَالصَّحْرَاءِ ) أَقُولُ هُوَ الصَّحِيحُ وَحَاصِلُ الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُكْرَهُ الْمُرُورُ فِيهِ هُوَ أَمَامَ الْمُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ صَغِيرٍ وَمَوْضِعُ سُجُودِهِ فِي مَسْجِدٍ كَبِيرٍ أَوْ الصَّحْرَاءِ أَوْ أَسْفَلَ مِنَ الدُّكَانِ بِشَرْطِ مُحَازَاةِ أَعْضَاءِ الْمَارِّ أَعْضَاءَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ مَا يُفْسِدُهَا وَمَا لَا يُفْسِدُهَا شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا لَا يُكْرَهُ فَقَالَ ( وَكُرِهَ تَشَاوُؤُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْتِكَاثِلِ وَالْإِمْتِلَاءِ فَإِنْ غَلَبَهُ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ ، وَإِنْ زَادَ وَضَعَ يَدَهُ أَوْ كُمَهُ عَلَى فَمِهِ ( وَتَمَطَّيْهِ ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا مِنْ الْكَسَلِ ( وَتَغْمِضُ عَيْنَيْهِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ ( وَكَفُّ ثَوْبِهِ ) أَيِ رَفْعِ ثَوْبِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ السُّجُودَ فَإِنَّهُ نَوْعُ تَجَبُّرٍ ( وَسَدْلُهُ ) وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ كَتِفَيْهِ ثُمَّ يُرْسِلَ أَطْرَافَهُ مِنْ جَوَانِبِهِ فَإِنَّهُ تَشَبُّهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ ( وَعَبْتُهُ ) أَيِ لَعْبَهُ ( بِهِ ) أَيِ بِنَوْبِهِ ( وَبِدَنِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ خَارِجُ الصَّلَاةِ مِنْهِيَ عَنْهُ فَمَا ظَنُّكَ فِيهَا ( وَعَقَصُ شَعْرَهُ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ شَعْرَهُ عَلَى هَامَتِهِ وَيَشُدَّهُ بِخِيطٍ أَوْ صَمْعٍ لِيَتَلَبَّدَ ( وَفَرَّقَعَهُ أَصَابِعِهِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا ( وَالْفِائَةُ ) بِأَنْ يَلْوِي عَنْقَهُ لَا لِحَاجَةَ لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا فَلَوْ نَظَرَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنَيْهِ يَمَنَةً وَيَسْرَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْوِي عَنْقَهُ وَأَوْ يَلْوِي لِحَاجَةَ لَا يُكْرَهُ ، وَلَوْ حَوْلَ صَدْرِهِ عَنْ الْقِبْلَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ( وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا ( وَإِقَاعُوهُ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا وَهُوَ أَنْ يَقْعُدَ عَلَى أَلْتِيهِ وَيَنْصِبَ رُكْبَتَيْهِ وَيَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يُشَبُّهُ إِقْعَاءَ الْكَلْبِ ( وَافْتِرَاشُ ذِرَاعِيهِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا ( وَتَرْبُعُهُ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَرَكَ سُنَّةَ الْقُعُودِ لِلتَّشَهُدِ ( بِلَا عُذْرٍ ) فَلَوْ كَانَ بَعْدَ لَمْ يُكْرَهُ ( وَتَخَصُّرُهُ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا وَهُوَ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ ( وَقَلْبُ الْحَصَى لِيَسْجُدَ إِلَّا مَرَّةً ) أَيِ وَكُرِهَ قَلْبُ الْحَصَى لِيَسْتَكْنَ مِنْ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يَقْلِبَ مَرَّةً لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا وَالرُّخْصَةُ فِي الْمَرَّةِ { لِقَوْلِهِ

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَا أَبَا ذَرٍّ مَرَّةً أَوْ فَدْرٌ { ( وَعَدُّ الْآيِ ) جَمْعُ آيَةٍ ( وَالتَّسْبِيحُ بِالْيَدِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا وَفِيهِ خِلَافٌ لَهُمَا فَلَا يُكْرَهُ عَدُّهُمَا بِالْقَلْبِ وَلَا بِالْيَدِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ( وَقِيَامُ الْإِمَامِ فِي الْمِحْرَابِ أَوْ عَلَى دُكَّانٍ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ وَحْدَهُ ) هَذَا قَيْدٌ لِلصُّورِ الْمَذْكُورَةِ يَعْنِي يُكْرَهُ قِيَامُ الْإِمَامِ فِي الْمِحْرَابِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ لَا قِيَامُهُ فِي الْخَارِجِ وَسُجُودُهُ فِيهِ لِانْتِفَاءِ سَبَبِ الْكَرَاهَةِ ، وَكَذَا يُكْرَهُ قِيَامُهُ عَلَى دُكَّانٍ وَحْدَهُ وَالْقَوْمُ عَلَى الْأَرْضِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِلتَّشَبُّهِ ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبُّهُ اخْتِلَافُ الْمَكَانَيْنِ فَكَانَ تَشَبُّهُهُ ، وَلِأَنَّ فِيهِ إِزْدِرَاءٌ بِالْإِمَامِ ثُمَّ قَدَّرَ الْإِزْتِمَاعَ قَامَةً وَلَا بِأَسَاسٍ بِمَا دُونَهَا ، ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، وَقِيلَ مَقْدَارُ ذِرَاعٍ وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ بَعْضُ الْقَوْمِ لَا يُكْرَهُ فِي الصَّحِيحِ لِرُزْوَالِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلْكَرَاهَةِ ( وَالْقِيَامُ خَلْفَ صَفٍّ فِيهِ ) أَيِ فِي ذَلِكَ الصَّفِّ ( فُرْجَةٌ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ ( وَلُبْسُ ثَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ ) ؛ لِأَنَّهُ يُشَبُّهُ حَامِلَ الصَّنَمِ ( وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ تَتَوَرَّ أَوْ كَانُوا فِيهِ نَارٌ ) لِشَبِّهِهِ بِعِبَادَةِ الْمَجُوسِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ الْحِمَرَ ( أَوْ ) يَكُونُ ( فَوْقَ رَأْسِهِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِجَانِبِهِ صُورَةً ) لِحَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ { إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صُورَةٌ { وَأَشَدُّهَا كَرَاهَةً أَنْ تَكُونَ أَمَامَ الْمُصَلِّي ثُمَّ فَوْقَ رَأْسِهِ ثُمَّ عَلَى يَمِينِهِ ثُمَّ عَلَى يَسَارِهِ ثُمَّ خَلْفَهُ .

وَفِي الْعَايَةِ إِنْ كَانَ التَّمَثُّلُ فِي مُؤَخَّرِ الظَّهْرِ لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَبُّهُ عِبَادَتُهُ .

وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَطْلُقَ الْكَرَاهَةَ ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ أَوْ



لَغَيْرِ ذِي رُوحٍ ) فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ لَا تُعْبَدُ فَلَا يُكْرَهُ ( وَصَلَاتُهُ حَاسِرًا رَأْسُهُ ) لِلتَّكَاسُلِ وَعَدَمِ الْمُبَالَاةِ ( لَا لِلتَّدَلُّلِ ) حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ لَمْ يُكْرَهُ ( أَوْ ) صَلَاتُهُ ( وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبِيثِينَ ) أَيُّ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ وَهُوَ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ أَيْ صَلَاتُهُ حَالٌ مُدَافَعَتِهِ لِهَمَا ( أَوْ الرِّيحِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا .  
( وَ ) صَلَاتُهُ ( فِي ثِيَابِ الْبِدَلَةِ ) وَهِيَ مَا يُلْبَسُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يُذْهَبُ بِهَا إِلَى كَابِرٍ ( وَمَسْحُ جَبْهَتِهِ مِنَ الثَّرَابِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ أَيْضًا .

( قَوْلُهُ وَكَفَّ ثَوْبَهُ ) فَسَرَهُ بِمَا ذَكَرَ فَأَخْرَجَ الْإِنْتِزَارَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْإِنْتِزَارَ فَوْقَ الْقَمِيصِ مِنَ الْكَفِّ قَالَ فِي الْبَحْرِ فَعَلَى هَذَا يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَشْدُودَ الْوَسْطِ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَنَحْوَهُ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْعِنَايَةِ مُعَلِّلًا بِأَنَّهُ صَنِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ لَكِنْ فِي الْخُلَاصَةِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ .  
ا هـ .

قُلْتُ وَصَرَّحَ الْكَمَالُ أَيْضًا بِعَدَمِ كَرَاهَةِ شَدِّ الْوَاسِطِ ا هـ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَيَدْخُلُ فِي كَفِّ الثَّوْبِ تَشْمِيرُ كُمَيْهِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ .  
وَفِي الْخُلَاصَةِ وَمُنِيَّةِ الْمُصَلِّي قَيْدَ الْكَرَاهَةِ بِأَنْ يَكُونَ رَافِعًا كُمَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ رَفَعَهُمَا إِلَى مَا دُونَهُمَا وَالظَّاهِرُ الْإِطْلَاقُ لِصِدْقِ كَفِّ الثَّوْبِ عَلَى الْكُلِّ .  
ا هـ .

قُلْتُ فِي قَوْلِ صَاحِبِ الْبَحْرِ وَالظَّاهِرُ الْإِطْلَاقُ نَظَرٌ إِنْ يَكُنْ سَنَدُهُ مَا ذَكَرَهُ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ ؛ لِأَنَّ الْكَمَالَ ، وَإِنْ أَطْلَقَ هُنَا قَدْ قَيْدَ كَلَامُهُ فِيمَا بَعْدَ عِنْدَ اسْتِطْرَادِ فُرُوعٍ ذَكَرَهَا فَقَالَ وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ أَيْضًا مَعَ تَشْمِيرِ الْكُمِّ عَنْ السَّاعِدِ ا هـ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخُلَاصَةِ وَالْمُنِيَّةِ فِي التَّقْيِيدِ فَانْتَهَى مَا قِيلَ إِنَّ الظَّاهِرَ الْإِطْلَاقُ ا هـ .  
وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ لَيْسَ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا عَنْ رَفْعِهِ مِنْ خَلْفِهِ فَإِنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ عِنْدَ الْإِنْحِطَاطِ لِلسُّجُودِ كُرْهُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِقَصْدِ رَفْعِهِ عَنِ الثَّرَابِ أَوْ لَا كَمَا فِي مُنِيَّةِ الْمُصَلِّي ، وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِصَوْنِهِ عَنِ الثَّرَابِ لِلَّهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحْتَجِّبِ ( قَوْلُهُ وَسَدْلُهُ وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ الْخِ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ يَصْدُقُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُنْدِيلُ مُرْسَلًا مِنْ كَيْفِيَّتِهِ كَمَا يَعْتَادُهُ كَثِيرٌ فَيَنْبَغِي لِمَنْ عَلَى عُنُقِهِ مِنْدِيلٌ أَنْ يَضَعَهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ ا هـ .

وَهَذَا التَّفْسِيرُ لِلطَّيْلِيسَانِ أَمَّا الْقَبَاءُ وَنَحْوُهُ فَهُوَ أَنْ يُلْقِيَهُ عَلَى كَتِفَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ يَدُهُ فِي كُمَيْهِ وَيَضُمَّ طَرَفَيْهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَلَكِنْ سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا لَمْ يَدْخُلَ يَدَيْهِ فِي الْفَرْجِيَّةِ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ا هـ .

وَلَا يُكْرَهُ السَّدْلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْبُغْيَةِ .  
( قَوْلُهُ فَإِنَّهُ نَوْعٌ تَجَبَّرُ ) أَقُولُ وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ فِي السُّنَّةِ { قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ وَأَنْ لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا } مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ ، وَكَذَا يُكْرَهُ الْإِشْتِمَالَةُ الصَّمَاءُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ أَنْ يُلْفَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ رَأْسَهُ وَسَائِرَ بَدَنِهِ وَلَا يَدْعُ مِنْفَذًا لِيَدِهِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الْإِنْتِزَارِ مَعَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدٍ يُشْتَرَطُ وَغَيْرُهُ لَا يَشْتَرَطُ وَيُكْرَهُ الْإِعْنَجَارُ وَهُوَ أَنْ يُلْفَ الْعِمَامَةُ حَوْلَ رَأْسِهِ وَيَدْعَ وَسَطَهَا كَمَا يَفْعَلُهُ الدَّعْرَةُ وَمَتَوَشَّحًا لَا يُكْرَهُ وَفِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ بَعْضُهُ يُكْرَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ وَعَبْتُهُ أَيْ لَعِبُهُ ) أَقُولُ

جَعَلَهُمَا وَاحِدًا وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الْجَوْهَرَةِ حَيْثُ قَالَ الْعَبْتُ هُوَ كُلُّ فِعْلٍ لَا لَذَّةَ فِيهِ فَأَمَّا الَّذِي فِيهِ لَذَّةٌ فَهُوَ لَعِبٌ اهـ  
وَفَسَّرَهُ فِي الْبُرْهَانِ بِقَوْلِهِ وَهُوَ أَيُّ الْعَبْتِ فِعْلٌ لِعَرَضٍ غَيْرِ صَحِيحٍ فَلَوْ كَانَ لِعَرَضٍ كَسَلَتْ الْعَرَقَ عَنْ وَجْهِهِ فَلَيْسَ بِهِ  
بَأْسٌ وَأُطْلِقَ فِي الْعَبْتِ وَالْمُرَادُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَرَاتٍ مُتَوَالِيًا لِمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ إِذَا حَكَ جَسَدُهُ لَا تَفْسُدُ  
صَلَاتُهُ يَعْنِي إِذَا فَعَلَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَارًا وَبَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ فُرْجَةٌ أَمَّا إِذَا فَعَلَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ  
كَمَا لَوْ تَنَفَّ

شَعْرُهُ مَرَّتَيْنِ لَا تَفْسُدُ وَثَلَاثَ مَرَاتٍ تَفْسُدُ .

وَفِي الْفَنَائِي إِذَا حَكَ جَسَدُهُ ثَلَاثًا تَفْسُدُ إِذَا كَانَ بِدَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَكِّ هَلْ النَّهَابُ وَالرُّجُوعُ مَرَّةً أَوْ  
الذَّهَابُ مَرَّةً وَالرُّجُوعُ مَرَّةً أُخْرَى اهـ .

وَقَالَ فِي الْفَيْضِ الْحَكُّ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ فِي رُكْنٍ ثَلَاثَ مَرَاتٍ يُفْسَدُ صَلَاتُهُ إِنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَإِلَّا لَا تَفْسُدُ اهـ  
فَهُوَ مُقَيَّدٌ لِمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَكَذَا ذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ تَقْيِيدٌ غَرِيبٌ وَتَفْصِيلٌ  
عَجِيبٌ يَنْبَغِي حِفْظُهُ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ فَمَا ظَنُّكَ فِيهَا ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَهْيٌ عَنْهُ فِيهَا ، وَقَدْ وَرَدَ { عَنْ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا الْعَبْتُ فِي الصَّلَاةِ وَالرَّفَثُ فِي الصَّيَامِ وَالضُّحُكُ فِي الْمَقَابِرِ } اهـ  
ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالْكَرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةٌ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَمَا عَلَّلَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ ، وَلِأَنَّ الْعَبْتَ خَارِجَ الصَّلَاةِ  
حَرَامٌ فَمَا ظَنُّكَ فِي الصَّلَاةِ اهـ أَرَادَ بِهِ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ .

وَفِي الْغَايَةِ لِلشُّرُوجِيِّ قَوْلُهُ ، وَلِأَنَّ الْعَبْتَ خَارِجَ الصَّلَاةِ حَرَامٌ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْعَبْتَ خَارِجُهَا بِتَوْبِهِ أَوْ بِدَنِهِ خِلَافُ  
الْأَوَّلَى وَالْحَدِيثُ قَيْدٌ بِكَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَعَقَصُ شَعْرِهِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ) أَقُولُ وَذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ .

وَقَالَ الْعُلَمَاءُ حِكْمَةُ النَّهْيِ عَنْهُ أَنَّ الشَّعْرَ يَسْجُدُ مَعَهُ قَالَهُ فِي الْبَحْرِ قُلْتُ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ  
بِرَجُلٍ سَاجِدٍ عَاقِصًا شَعْرَهُ فَحَلَّهُ حَلًّا عَنِيفًا .

وَقَالَ إِذَا طَوَّلَ أَحَدُكُمْ شَعْرَهُ فَلْيُرْسِلْهُ يَسْجُدْ مَعَهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ شَعْرَهُ عَلَى هَامَتِهِ )

(إِلخ) أَيُّ قَبْلِ الصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْخُلُ فِيهَا عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ ، وَذَكَرَ لَهُ تَفْسِيرًا غَيْرَ هَذَا وَكُلُّهُ مَكْرُوهٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ  
تَحْرِيمِيَّةٌ لِلنَّهْيِ الْمَذْكُورِ بِلَا صَارِفٍ وَلَا فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَتَعَمَّدَ لِلصَّلَاةِ أَوْ لَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَفَرَّقَهُ أَصَابِعُهُ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كَرَاهَتِهَا فِيهَا وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةً  
لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهَا مِنْ أَفْرَادِ الْعَبْتِ بِخِلَافِ الْفَرَقَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا لِإِرَاحَةِ الْمَفَاصِلِ فَإِنَّهَا  
تَنْزِيهِيَّةٌ عَلَى الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ كَمَا فِي الْمُجْتَبَى أَنَّهُ كَرِهَهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الشَّيْطَانِ بِالْحَدِيثِ اهـ لَكِنْ  
لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهَا خَارِجُهَا نَهْيٌ لَمْ تَكُنْ تَحْرِيمِيَّةً وَأَلْحَقَ فِي الْمُجْتَبَى الْمُتَنْظِرَ لِلصَّلَاةِ وَالْمَاشِيَ إِلَيْهَا بِمَنْ فِي الصَّلَاةِ  
فِي كَرَاهَتِهَا .

اهـ .

(قَوْلُهُ وَالتَّفَاتُ بِأَنْ يَلْوِي عَنْقَهُ لَا لِحَاجَةَ) قَالَ فِي الْبَحْرِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةُ تَحْرِيْمِيَّةً ، وَقَدْ خَالَفَ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ عَامَّةَ الْكُتُبِ فِي الْإِلْفَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فَجَعَلَهُ مُفْسِدًا وَعِبَارَتُهُ ، وَلَوْ حَوْلَ الْمُصَلِّي وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَسَدَتْ ، وَكَذَا فِي الْخَانِيَّةِ وَجَعَلَ فِيهَا الْإِلْفَاتِ الْمَكْرُوهَةَ أَنْ يُحَوِّلَ بَعْضُ وَجْهِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَالْأَشْبَهُ مَا فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ مِنْ أَنَّ الْإِلْفَاتِ الْمَكْرُوهَةَ أَعْمُ مِنْ تَحْوِيلِ جَمِيعِ الْوَجْهِ أَوْ بَعْضِهِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ نَظَرَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنَيْهِ

إِلْح) (قَيْدَ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ بِأَنْ يَكُونَ لِحَاجَةً ، وَقَدْ أَطْلَقَهُ فِي الْبَحْرِ فَقَالَ ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ التَّفَاتِ الْبَصِيرِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلِ الْوَجْهِ غَيْرِ مَكْرُوهٍ مُطْلَقًا وَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ا هـ .

(قَوْلُهُ وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ

إِلْح) أَقُولُ النَّهْيُ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ لَيَنْتَهَنَّ أَوْ لَيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ } كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

(قَوْلُهُ وَإِقَاعَاؤُهُ لِلنَّهْيِ عَنْهُ

إِلْح) هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ فِي التَّفْسِيرِ لِلْإِقَاعِ ؛ لِأَنَّ إِقَاعَ الْكَلْبِ يَكُونُ بَيْنَكَ الصَّغَةِ إِلَّا أَنْ إِقَاعَ الْكَلْبِ فِي نَصْبِ الْيَدَيْنِ وَإِقَاعَ الْأَدْمِيِّ فِي نَصْبِ الرُّكْبَتَيْنِ إِلَى صَدْرِهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَقَرَةٍ كَنَقَرَةِ الدِّبِكِ وَإِقَاعَ كَيْقَاعِ الْكَلْبِ وَالتَّفَاتِ كَالْتِفَاتِ الثَّعْلَبِ } ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ . (قَوْلُهُ وَتَرْبُعُهُ) مَعْرُوفٌ وَسُمِّيَ بِالتَّرْبُعِ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الْجُلُوسَةِ قَدْ رُبِعَ نَفْسُهُ كَمَا يُرْبَعُ الشَّيْءُ إِذَا جُعِلَ أَرْبَعًا وَالْأَرْبَعُ هُنَا السَّاقَانِ وَالْفَخِذَانِ رُبْعًا بِمَعْنَى أَدْخَلَ بَعْضَهَا تَحْتَ بَعْضٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَرْكُ سُنَّةِ الْقُعُودِ لِلتَّشْهَدِ) أَقُولُ ، كَذَا عَلَّلَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ قَالَ وَمَا قِيلَ فِي وَجْهِ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ التَّرْبُعَ جُلُوسُ الْجَبَابِرَةِ فَلِذَا كُرِهَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَتَرَبَّعُ فِي جُلُوسِهِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَعَامَّةً جُلُوسِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ تَرَبُّعًا ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَخَارِجَهَا لَيْسَ أَيُّ التَّرْبُعِ بِمَكْرُوهٍ ؛ لِأَنَّ جُلُوسَ الْقُعُودِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ التَّرْبُعَ ، وَكَذَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَتَعْلِيلُهُمْ بِأَنَّ فِيهِ تَرْكُ السُّنَّةِ يُفِيدُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ تَنْزِيهًا إِذْ لَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ خَاصٌّ لِيَكُونَ تَحْرِيمًا ا هـ .

(قَوْلُهُ وَتَخْصُرُهُ لِلنَّهْيِ عَنْهُ) أَقُولُ ، وَكَذَا يُكْرَهُ التَّخْصُرُ خَارِجَ

الصَّلَاةِ وَظَاهِرُ النَّهْيِ أَنَّهُ يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْخَاصِرَةِ) هَذَا التَّفْسِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَفُسِّرَ بغيرِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَغَيْرِهِ .

(قَوْلُهُ وَالرُّخْصَةُ فِي الْمَرَّةِ) أَقُولُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ التَّرْكَ أَوْلَى وَعَلَيْهِ وَصَاحِبُ الْبَدَائِعِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَالتَّهْيَاةِ أَنَّ التَّرْكَ أَحَبُّ إِلَيَّ اسْتَدَلَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْبُرْهَانِ بِمَا عَنْ جَابِرٍ { سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى فَقَالَ وَاحِدَةٌ وَلَآنَ تُمَسَّكُ عَنْهَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مِائَةِ نَاقَةٍ سُودٍ الْحَدَقُ } ا هـ .

وَفِي الْهِدَايَةِ مَا يُفِيدُ أَنَّ تَسْوِيَّتَهُ لَيَتِمَّكَنْ مِنَ السُّجُودِ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ ثُمَّ قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّسْوِيَّةَ

لِعَرَضٍ صَحِيحٍ مَرَّةً هَلْ هِيَ رُحْصَةٌ أَوْ عَزِيمَةٌ ، وَقَدْ تَعَارَضَ فِيهَا جِهَتَانِ فَبالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ التَّسْوِيَةَ مُقْتَضِيَةٌ لِلتَّسْجُودِ عَلَى الْوُجْهِ الْمَسْتُونِ كَانَتْ عَزِيمَةً وَبالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ تَرْكُهَا أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ كَانَ تَرْكُهَا عَزِيمَةً وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الثَّانِي ، وَذَكَرَ مَا يُرْجَحُهُ ( قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا أَبَا ذَرٍّ إِنْ كَذَبَ فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ أَبِي ذَرٍّ { سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى فَقَالَ وَاحِدَةٌ أَوْ دَعْ } .  
اهـ .

( قَوْلُهُ وَعَدُّ الْآيِ وَالتَّسْبِيحِ بِالْيَدِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ صَلَاةَ الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ ، وَكَذَا عَدُّ السُّورِ بِاتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَقَيْدُ التَّسْبِيحِ

وَالْآيِ اخْتِزَاً عَنْ عَدِّ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .  
وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لَوْ عَدَّ النَّاسُ أَوْ مَوَاشِيَهُ يُكْرَهُ اتِّفَاقاً أَيْ فِي الصَّلَاةِ .  
( قَوْلُهُ وَفِيهِ خِلَافٌ لَهُمَا ) أَقُولُ هُوَ كَمَا قَالَه الزَّيْلَعِيُّ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ فِي الْفَرَائِضِ وَالتَّوَافِلِ ، وَقِيلَ مُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَنَفَيْهَا أَيْ الْكَرَاهَةَ فِي رِوَايَةِ اهـ فَمَفْهُومُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى عَنْهُمَا يُكْرَهُ كَقَوْلِ الْإِمَامِ .  
( قَوْلُهُ فَلَا يُكْرَهُ عَدُّهُمَا بِالْقَلْبِ ) تَفْرِيعٌ بِمُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَدِّ بِالْيَدِ بِالْأَصَابِعِ أَوْ بِخِطِّ يُمَسِّكُهُ أَمَّا إِذَا أَحْصَى بِقَلْبِهِ أَوْ غَمَزَ بِأَنَامِلِهِ فَلَا كَرَاهَةَ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ وَلَا بِالْيَدِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ وَكَرَهُهُ بَعْضُهُمْ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ .

( قَوْلُهُ وَقِيَامُ الْإِمَامِ فِي الْمَحَرَابِ ) أَقُولُ حَكَى الْحُلَوَانِيُّ عَنْ أَبِي اللَّيْثِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ عِنْدَ الصَّرُورَةِ بَأَنَ ضَاقِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَوْمِ ذِكْرَهُ الْكَافِي .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَشْبَهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ ) أَقُولُ كَذَا عَلَّلَهُ فِي الْهَدَايَةِ وَفِيهِ طَرِيقَانِ هَذِهِ إِحْدَاهُمَا وَالثَّانِيَةُ إِنَّمَا يُكْرَهُ كَيْ لَا يَشْتَبِهَ عَلَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ حَالُهُ حَتَّى إِذَا كَانَ بِجَنبِي الطَّاقِ عُمُودَانِ وَرَاءَهُمَا فُرْجَتَانِ يَطْلُعُ مِنْهُمَا أَهْلُ الْجِهَتَيْنِ عَلَى حَالِهِ لَا يُكْرَهُ فَمِنْ اخْتَارَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لَا يُكْرَهُ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَمَنْ اخْتَارَ الْأُولَى يُكْرَهُ عِنْدَهُ مُطْلَقاً .

وَقَالَ الْكَمَالُ لَا يَخْفَى أَنَّ امْتِنَازَ الْإِمَامِ مُقَرَّرٌ مَطْلُوبٌ فِي الشَّرْعِ فِي حَقِّ الْمَكَانِ حَتَّى كَانَ التَّقَدُّمُ وَاجِباً عَلَيْهِ وَغَايَةً مَا هُنَا كَوْنُهُ فِي خُصُوصِ مَكَانٍ وَلَا أَثَرٌ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ بُنِيَ فِي

الْمَسَاجِدِ الْمَحَارِبُ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ لَمْ تُنِ كَانَتْ السُّنَّةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ فِي مُحَاذَاةِ ذَلِكَ الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ يُحَازِي وَسْطَ الصَّفِّ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِذْ قِيَامُهُ فِي غَيْرِ مُحَاذَاةِ مَكْرُوهٍ وَغَايَتُهُ اتِّفَاقُ الْمَلْتَيْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَلَا بَدْعٌ فِيهِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ إِنَّمَا يَخْصُونُ الْإِمَامَ بِالْمَكَانِ الْمُرْتَقِعِ عَلَى مَا قِيلَ فَلَا تَشْبَهُ اهـ .

( قَوْلُهُ لَا قِيَامُهُ فِي الْخَارِجِ وَسُجُودُهُ فِيهِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ الْقَدَمُ وَبِهِ صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ قَدَّرُ الْارْتِفَاعَ قَامَةً ) أَيْ قَامَةً رَجُلٍ وَسَطٍ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ مِقْدَارُ ذِرَاعٍ وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ ) ، كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

( قَوْلُهُ وَالْقِيَامُ خَلْفَ صَفٍّ فِيهِ فُرْجَةٌ ) أَقُولُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ قِيلَ يَقُومُ وَحْدَهُ وَيُعْذَرُ ، وَقِيلَ

يَجْذِبُ وَاحِدًا مِنَ الصَّفِّ إِلَى نَفْسِهِ فَيَقِفُ إِلَى جَنْبِهِ وَالْأَصَحُّ مَا رَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ إِلَى الرُّكُوعِ فَإِنْ جَاءَ رَجُلٌ وَإِلَّا جَذَبَ إِلَيْهِ رَجُلًا أَوْ دَخَلَ فِي الصَّفِّ قَالَ مَوْلَانَا الْبَدِيعُ وَالْقِيَامُ وَحَدُّهُ أَوَّلَى فِي زَمَانِنَا لِعَلْبَةِ الْجَهْلِ عَلَى الْعَوَامِ فَإِذَا جَرَّهُ تَقَسَّدُ صَلَاتُهُ .

وَفِي شَرْحِ الْإِسْبَاجِيِّ أَنَّهُ الْأَصَحُّ وَأَوَّلَى فِي زَمَانِنَا ذِكْرُهُ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ ثُمَّ قَالَ وَبَحَثَ الْمُصَنِّفُ التَّفْوِيزَ إِلَى رَأْيِ الْمُتَبَلِّغِ فَإِنْ رَأَى مَنْ لَا يَتَأَذَى لِلدِّينِ أَوْ صَدَاقَةً زَا حِمَهُ أَوْ عَالِمًا جَذَبَهُ .  
( قَوْلُهُ أَوْ خَلْفَهُ ) ، كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ صَرَّحَ بِالْكَرَاهَةِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَمَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الْخُلَاصَةِ وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي الْهَدَايَةِ ١ هـ .

وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ لَا يُكْرَهُ خَلْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ الْعِبَادَةَ وَمَشَى عَلَيْهَا فِي الْغَايَةِ كَمَا

سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ، وَكَذَا فِي شَرْحِ عَتَابٍ قَالَ لَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ خَلْفَهُ أَوْ تَحْتَ رِجْلَيْهِ لَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ وَلَكِنْ يُكْرَهُ كِرَاهَةً جَعَلَ الصُّورَةَ فِي الْبَيْتِ لِلْحَدِيثِ { إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ صُورَةٌ } ١ هـ كَمَا فِي الْفَتْحِ )  
قَوْلُهُ لِلْحَدِيثِ جَبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إِلَخ ( مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِهَانَةِ لَهَا فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ { اسْتَأْذَنَ جَبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَدْخُلْ فَقَالَ كَيْفَ أَدْخُلُ وَفِي بَيْتِكَ سِتْرٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ فَإِنْ كُنْتُ لَا بُدَّ فَأَعْلًا فَاقْطَعْ رُءُوسَهَا أَوْ أَقْطَعْهَا وَسَانِدًا أَوْ اجْعَلْهَا بَسَاطًا } كَمَا فِي الْفَتْحِ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ شَرْحِ عَتَابٍ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا تُكْرَهُ كِرَاهَةً جَعَلَ الصُّورَةَ فِي الْبَيْتِ ١ هـ .

وَالْمُرَادُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ لَا الْحَفَظَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُفَارِقُونَ الشَّخْصَ إِلَّا فِي خُلُوتِهِ بِأَهْلِهِ وَعِنْدَ الْخَلَاءِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ بَحِثْ لَا تَبْدُو لِلنَّاطِرِ قَالَ الْكَمَالُ أَيُّ عَلَى مَنْ بَعْدَ وَالْكَبِيرَةُ مَا تَبْدُو عَلَى بَعْدِ ١ هـ .

وَقَالَ .

وَفِي الْبَحْرِ وَهَلْ تَمْنَعُ أَيُّ الصَّغِيرَةِ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ ذَهَبَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى أَنَّهُمْ لَا يَمْتَنِعُونَ وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ مُخَصَّصَةً وَذَهَبَ النَّوَوِيُّ إِلَى الْقَوْلِ بِالْعُمُومِ .

( قَوْلُهُ أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ ) أَقُولُ وَمَحْوُ وَجْهَهَا كَقَطْعِ الرَّأْسِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ أَوْ صَلَاتُهُ وَهُوَ يَدْفَعُ الْأَخْبَثِينَ

إِلَخ ) سَوَاءٌ كَانَ بَعْدَ الشَّرُوعِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَكَذَا تُكْرَهُ مَعَ نَجَاسَةٍ لَا تُمْنَعُ إِلَّا إِنْ خَافَ فَوَتْ الْوَقْتَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَلَا جَمَاعَةً أُخْرَى ، وَيَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ إِذَا تَذَكَّرَ هَذِهِ النِّجَاسَةَ كَمَا فِي

الْفَتْحِ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَتُكْرَهُ مَعَ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَانِعَةٍ لَاسْتِحْبَابِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ إِلَّا إِذَا خَافَ فَوَتْ الْوَقْتَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَإِلَّا تُدْبَقُ قُطْعُهَا وَإِذَا نَهَا كَمَا فِي مُدَا فَعَةِ الْأَخْبَثِينَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَافٍ حَتَّى يَتَخَفَفَ } رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَيَجُوزُ قُطْعُهَا بِسَرِقَةٍ مَا يُسَاوِي دِرْهَمًا وَلَوْ لغيرِهِ وَخَوْفِ ذَنْبٍ عَلَى غَنَمٍ أَوْ خَوْفِ تَرَدُّيٍّ أَعْمَى فِي بئرٍ وَيَجِبُ قُطْعُهَا بِاسْتِغَاثَةِ مَلْهُوفٍ مَظْلُومٍ بِالْمُصَلِّيِّ وَلَا يَجِبُ قُطْعُهَا بِنَدَاءِ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ ١ هـ قَالَ الْوَلَوَالِجِيُّ إِلَّا أَنْ يَسْتَعِثَّ بِهِ أَيُّ أَحَدُ أَبَوَيْهِ وَهَذَا فِي الْفَرَضِ فَأَمَّا فِي النَّفْلِ إِذَا نَادَاهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ لَا بَأْسَ أَنْ لَا يُجِيبَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ يُجِيبُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ١ هـ .

وَتَقَطَّعُهَا الْمَرْأَةُ إِذَا فَارَقَ قَدْرُهَا وَالْمُسَافِرُ إِذَا نَدَّتْ دَابَّتُهُ أَوْ خَافَ قُوْتَ دِرْهَمٍ مِنْ مَالِهِ كَافِيِ الْفَتْحِ مِنْ بَابِ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ .

( قَوْلُهُ وَمَسَحَ جَبْهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ ) أَقُولُ أَيُّ فِي الصَّلَاةِ لِمَا فِي الْبُرْهَانِ عَنِ الْمُحِيطِ وَلَا يُكْرَهُ مَسْحُ جَبْهَتِهِ مِنَ التُّرَابِ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يُكْرَهُ إِلَّا لِلْأَذَى وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَسَحَ مَرَّةً يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَمْسَحَ عَنْهُ فِي كُلِّ سُجُودٍ يَتَلَطَّحُ بِهِ فَلَا يُفِيدُ الْمَسْحُ وَلَا بَأْسَ بِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ قَبْلَ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالتَّرُكُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ .

ا هـ .

( لَا ) أَيُّ لَا يُكْرَهُ ( قَتْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ ) فِي الصَّلَاةِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ } ثُمَّ قِيلَ إِنَّمَا يَقْتُلُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ قَتْلِهِمَا بِفِعْلِ يَسِيرٍ كَالضَّرْبِ . وَأَمَّا إِذَا احْتَاجَ إِلَى الْمُعَالَجَةِ وَالْمَشْيِ فَتَفْسُدُ ، وَذَكَرَ فِي الْمَسْئُوطِ أَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ كَالْمَشْيِ فِي الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَاءِ مِنَ الْبُيْرِ ( وَلَا ) الصَّلَاةُ ( إِلَى ظَهْرِ قَاعِدٍ يَتَحَدَّثُ ) ، وَقِيلَ يُكْرَهُ وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا لِمَا رَوَى { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الصَّحْرَاءِ أَمَرَ عِزْرَمَةَ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيُصَلِّيَ } ( وَإِلَى مُصْحَفٍ أَوْ سَيْفٍ مُعَلَّقَيْنِ ) ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُعْبَدَانِ وَالْكَرَاهَةُ بِاعْتِبَارِهَا ، وَإِنْ قَالَ بَعْضُ بَكَرَاهَتِهِمَا ( أَوْ ) ( إِلَى ) ( سِرَاجٍ ) ؛ لِأَنَّ الْمَجُوسَ لَا يُعْبُدُونَ اللَّهَ بَلْ الْجَمْرَ ( أَوْ عَلَى بَسَاطٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ ) ؛ لِأَنَّهُمَا إِهَانَةٌ وَتَحْقِيرٌ لِلصُّورَةِ وَلَيْسَ بِتَعْظِيمٍ ( إِنْ لَمْ يَسْجُدْ عَلَيْهَا ) أَيُّ الصُّورَةِ بَأَنَّ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ جُلُوسِهِ وَقِيَامِهِ فَإِنَّ السُّجُودَ عَلَيْهَا تَشْبَهُ بِعِبَادَةِ الْوُثْنَانِ ( كَذَا ) لَفْظَةً كَذَا هَاهُنَا كَالْفَصْلِ فِي عِبَارَةِ الْكُنْزِ ، وَوَجْهُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ أَنَّ الثَّانِي غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِالصَّلَاةِ .

( قَوْلُهُ لَا يُكْرَهُ قَتْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ ) أَطْلَقَهُ وَقَيَّدَهُ فِي الْبُرْهَانِ بِخَوْفِ الْأَذَى ا هـ فَإِنْ لَمْ يَخَفْ كُرِهَ فِي النَّهَايَةِ ا هـ

وَأُطْلِقَ فِي الْحَيَّةِ فَشَمِلَ جَمِيعَ أَنْوَاعِهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَاللُّوْلَى الْإِمْسَاكُ عَمَّا فِيهِ عَلَامَةُ الْجَنِّ لَا لِلْحُرْمَةِ بَلْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْمُتَوَهَّمِ مِنْ جِهَتِهِمْ ، وَقِيلَ يُنْذَرُهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَيَقُولُ خَلِّي طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ ارْجِعِي يَا ذَنُ اللَّهِ فَإِنْ أَبَتْ قَتَلَهَا ا هـ . ( قَوْلُهُ : وَذَكَرَ فِي الْمَسْئُوطِ أَنَّهُ لَا تَفْصِيلَ

إِلْخ ) قَالَ فِي الْمَسْئُوطِ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ بَاحِنًا ثُمَّ الْحَقُّ فِيمَا يَظْهَرُ الْفَسَادُ أَيُّ بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ ا هـ .

وَلَمْ يَتَابِعْهُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْقَسَادِ مُطْلَقًا .

وَقَالَ وَهُوَ الظَّاهِرُ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ قَيْدُ بِالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ ؛ لِأَنَّ فِي قَتْلِ الْقَمَلَةِ وَالْبَرْغُوْثِ اخْتِلَافًا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُكْرَهُ التَّعَرُّضُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْأَخْذِ فَضْلًا عَنْ الْقَتْلِ أَوْ الدَّفْنِ ، فَإِنْ تَعَرَّضَا بِالْأَذَى إِنْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ وَالْقَتْلِ وَالِدَّفْنِ بِغَيْرِ عَمَلٍ كَثِيرٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا بَأْسَ بِالْقَتْلِ بِغَيْرِ عَمَلٍ كَثِيرٍ وَلَا يَطْرَحُهَا وَلَا يَذْفِنُهَا فِيهِ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَلَا إِلَى ظَهْرِ قَاعِدٍ يَتَحَدَّثُ ) أَفَادَ الْكَرَاهَةَ إِلَى وَجْهِهِ سَوَاءً كَانَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ صَلَّى إِلَى وَجْهِهِ إِنْسَانٌ وَبَيْنَهُمَا ثَلَاثُ ظُهُرٍ إِلَى وَجْهِ الْمُصَلِّي لَا يُكْرَهُ وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْمُصَلِّي بِالْوَجْهِ سَوَاءً كَانَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَنْهَبِ وَمِنْ الْمَكْرُوهَاتِ وَضَعُ دِرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ لَا تَمْنَعُهُ الْقِرَاءَةُ وَمِنْهَا إِيْتِمَامُ

الْقِرَاءَةِ رَاكِعًا وَالْقِرَاءَةَ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقِيَامِ وَالصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ وَالْمَرْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ وَالْمُغْتَسِلِ وَالْحَمَامِ وَالْمَقْبَرَةِ ، وَذَكَرَ فِي الْفَتَاوَى إِذَا غَسَلَ مَوْضِعًا فِي الْحَمَامِ لَيْسَ فِيهِ تِمَثُّلٌ وَصَلَّى لَا بِأَسَ بِهِ ، وَكَذَا فِي الْمَقْبَرَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا مَوْضِعٌ أُعِدَّ لِلصَّلَاةِ وَلَيْسَ فِيهِ قَبْرٌ وَلَا نَجَاسَةٌ ، وَمِنْهَا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعَجِّلَهُمْ عَنْ إِكْمَالِ السُّنَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( يُكْرَهُ الْوُطْءُ وَالْبَوْلُ وَالتَّخْلِي ) أَيِ التَّغَوُّطِ ( فَوْقَ مَسْجِدٍ ) ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي احْتِرَامَهُ ؛ لِأَنَّ لِسَطْحِ الْمَسْجِدِ حُكْمَهُ حَتَّى لَوْ قَامَ عَلَيْهِ مُقْتَدِيًا بِالْإِمَامِ صَحَّ ، وَلَوْ صَعِدَ إِلَيْهِ الْمُعْتَكِفُ لَمْ يَفْسُدْ اغْتِكَافُهُ وَلَمْ يَحِلَّ لِلْحَائِضِ وَالْجُنُبِ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ ( لَا فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ ) وَالْمُرَادُ مَا أُعِدَّ لِلصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ بِأَنْ كَانَ لَهُ مِحْرَابٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ حَتَّى جَازَ بَيْعُهُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ حُرْمَةُ الْمَسَاجِدِ ، كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ يُكْرَهُ الْوُطْءُ )

إِلَخْ ( أَشَارَ بِهِ إِلَى كَرَاهَتِهِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ بِالْأَوَّلَى ، وَكَذَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ تَكْرَهُ الْمُجَامَعَةُ فَوْقَ الْمَسْجِدِ . وَقَالَ الْكِمَالُ وَصَرَّحَ بِالْتَّحْرِيمِ فِي شَرْحِ الْكُنْزِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } لَكِنَّ الْحَقَّ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ ١ هـ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَرَاهَةَ الْبَوْلِ وَالْمُجَامَعَةَ وَالتَّخْلِيَّ فِي مُصَلَّى الْجَنَازَةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يُكْرَهُ كَمَا فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى الْقَوَارِعِ وَعِنْدَ الْحِيَاضِ وَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُرْمَةُ الْمَسْجِدِ وَمَا كَانَ هَذَا إِلَّا تَطْيِيرَ الْمُعَدِّ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَذَلِكَ لَا يَأْخُذُ حُكْمَ الْمَسْجِدِ فَهَذَا مِثْلُهُ وَالْمَسَاجِدُ الَّتِي عَلَى الْقَوَارِعِ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَّ الِاعْتِكَافَ فِيهَا لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِمَامٌ وَمُؤَدِّنٌ مَعْلُومٌ ، وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ الْمُخْتَارُ لِلْفَتَوَى فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَّخِذُ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْعِيدِ أَنَّهُ مَسْجِدٌ فِي حَقِّ جَوَازِ الْإِفْتِدَاءِ ، وَإِنْ أَفْصَلَ الصُّفُوفُ رَفَقًا بِالنَّاسِ وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمُحَبُّوبِيُّ ١ هـ ذَكَرَهُ الْكَافِي وَمِثْلُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ أَيُّ مُصَلَّى الْعِيدِ يَأْخُذُ حُكْمَهَا أَيُّ الْمَسَاجِدِ ؛ لِأَنَّهُ أُعِدَّ لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ بِالْجَمَاعَةِ لِأَعْظَمِ الْجُمُوعِ عَلَى وَجْهِ الْإِغْلَانِ إِلَّا أَنَّهُ أُبِيحَ إِدْخَالُ الدُّوَابِّ فِيهَا ضَرُورَةً الْخَشْيَةِ عَلَى ضِيَاعِهَا ، وَقَدْ يَجُوزُ إِدْخَالُ الدُّوَابِّ فِي بُقْعَةِ الْمَسَاجِدِ لِمَكَانِ الْعُذْرِ وَالضَّرُورَةِ ١ هـ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ وَاتَّفَقَ فِي مُصَلَّى الْجَنَازَةِ .

( قَوْلُهُ وَالتَّخْلِي أَيِ التَّغَوُّطِ ) أَقُولُ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحُلَوَانِيُّ دُونَ مَا يَقُولُهُ بَعْضُ النَّاسِ

أَنَّهُ الْخُلُوءُ بِالْمَرْأَةِ .

( قَوْلُهُ بِأَنْ كَانَ لَهُ مِحْرَابٌ ) أَقُولُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِالْمِحْرَابِ لِئِنْفِيدِ الْحُكْمِ فِيمَا لَا مِحْرَابَ لَهُ بِالْأَوَّلَى وَلِذَا أَطْلَقَهُ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا فَقَالَ وَلَا بِأَسَ بِالْبَوْلِ فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ وَالْمُرَادُ مَا أُعِدَّ لِلصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ .

١ هـ .

( و ) يُكْرَهُ ( عَلَّقَ بِأَبِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَصِحُّ مَنَعُهُ عَنْهُمْ قَالُوا هَذَا فِي زَمَانِهِمْ وَفِي زَمَانِنَا لَا بَأْسَ فِي غَيْرِ أَوَانِ الصَّلَاةِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى مَتَاعِ الْمَسْجِدِ .

( قَوْلُهُ قَالُوا هَذَا فِي زَمَانِهِمْ وَفِي زَمَانِنَا

إِلخ ) لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالزَّمَانِ فِي الْهَدَايَةِ بَلْ قَالَ ، وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خِيفَ عَلَى مَتَاعِ الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ أَوَانِ الصَّلَاةِ . وَقَالَ الْكَمَالُ هَذَا أَحْسَنُ مِنَ التَّقْيِيدِ بِزَمَانِنَا كَمَا فِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ فَلَمَدَارُ خَشْيَةِ الضَّرَرِ هـ .

وَفِي نَفْيِ الْبَأْسِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَفْلُهُ .

وَقَالَ تاجُ الشَّرِيعَةِ بَلْ يَجِبُ ذَلِكَ صِيَانَةً لِلْمَصَاحِفِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْقِنَادِيلِ الْمُعْلَقَةِ .

( لآ ) أَيَّ لَا يُكْرَهُ ( تَرْيِينُهُ بِالْجِصِّ وَالسَّاجِ ) وَهُوَ خَشَبٌ مُقَوَّمٌ يَجْلَبُ مِنَ الْهِنْدِ ( وَمَاءِ الذَّهَبِ بِمَالِهِ ) أَيَّ بِمَالِ الْبَانِي ( وَأَمَّا الْمُتَوَلَّى فَيُضْمَنُ ) قِيَمَةَ مَا زَيَّنَهُ بِهِ ( إِذَا فَعَلَ ) ذَلِكَ ( مِنْ مَالِ الْوَقْفِ ) .

( قَوْلُ لَا يُكْرَهُ تَرْيِينُهُ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُنْقَشَ الْمَسْجِدُ قَالَ فِي النَّهَائَةِ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ لَا بَأْسَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُوجَرُ بِذَلِكَ فَيَكْفِيهِ أَنْ يَنْجُو رَأْسًا بِرَأْسٍ .

هـ .

؛ لِأَنَّ فِي لَفْظِ لَا بَأْسَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ غَيْرُهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَأْسَ الشَّدَّةُ هـ قُلْتُ وَفِيهِ نَفْيٌ لِقَوْلِ مَنْ جَعَلَهُ قُرْبَةً لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الْمَسْجِدِ وَاجْتِلَالِ الدِّينِ وَبِهِ صَرَحَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَعِنْدَنَا لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يُسْتَحَبُّ وَصَرَفَهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ أَحَبُّ هـ .

وَأَفْعَلُ التَّنْصِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ اسْتِحْبَابِ صَرَفَهُ بِمَا تَقَدَّمَ .

( قَوْلُهُ بِمَالِهِ أَيَّ بِمَالِ الْبَانِي ) قَالَ تاجُ الشَّرِيعَةِ وَهَذَا إِذَا كَانَ مِنْ طَيِّبِ مَالِهِ أَمَّا إِذَا أُنْفَقَ فِي ذَلِكَ مَالًا خَبِيثًا أَوْ مَالًا مُسَبِّهُهُ الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ فَيُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ إِلَّا الطَّيِّبَ فَيُكْرَهُ تَلَوِثُ بَيْتِهِ بِمَا لَا يَقْبَلُهُ هـ .

وَقَيَّدَ الزَّيْلَعِيُّ أَيْضًا الْإِبَاحَةَ بِأَنْ لَا يَتَكَلَّفَ لِدَقَائِقِ النَّقْشِ فِي الْمِحْرَابِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ ؛ لِأَنَّهُ يُلْهِي الْمُصَلِّي .

هـ .

قُلْتُ فَعَلَى هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْمِحْرَابِ بَلْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ يَكُونُ أَمَامَ مَنْ يُصَلِّي بَلْ أَعْمُ مِنْهُ وَبِهِ صَرَحَ الْكَمَالُ فَقَالَ بِكَرَاهَةِ التَّكَلُّفِ بِدَقَائِقِ النَّقْشِ وَنَحْوِهَا خُصُوصًا فِي الْمِحْرَابِ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْمُتَوَلَّى فَيُضْمَنُ قِيَمَةَ مَا زَيَّنَهُ بِهِ

إِلخ ) أَقُولُ فِي تَضْمِينِهِ الْقِيَمَةَ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانُ مَا صَرَفَهُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ لَا قِيَمَةَ مَا صَرَفَ الْمَالُ فِيهِ .

وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ وَكَانَ الرَّنَجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلُ أَيُّ بِضْمَانِ الْمُتَوَلَّى فِي زَمَانِهِمْ أَمَّا فِي زَمَانِنَا لَوْ

صَرَفَ مَا يَفْضُلُ فِي الْعِمَارَةِ إِلَى النَّقْشِ يَجُوزُ ؛

لِأَنَّ الظُّلْمَةَ يَأْخُذُونَ ذَلِكَ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْكَافِي إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خِيفَ الضِّيَاعُ بِطَمَعِ الظُّلْمَةِ .

وَفِي الْغَايَةِ جَعَلَ الْبَيَاضَ فَوْقَ السَّوَادِ لِلتَّقَاءِ يُوجِبُ ضَمَانَ الْمُتَوَلَّى .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا لَمْ يَكِلِ الْوَاقِفُ فِعْلَ مِثْلِ ذَلِكَ أَمَّا إِنْ كَانَ فَلهُ الْبَيَاضُ لِقَوْلِهِمْ فِي



عِمَارَةِ الْوُقُوفِ إِنَّهُ يَعْمُرُهُ كَمَا كَانَ ، وَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ لِلنَّعَاءِ إِذْ لَوْ قَصَدَ بِهِ إِحْكَامَ الْبِنَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ ١ هـ قُلْتُ وَلَا يَخْتَلِي مَا فِيهِ مِنَ النَّظَرِ ١ هـ قَالَ وَقَيَّدُوا بِالْمَسْجِدِ إِذْ نَقَشَ غَيْرُهُ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَكَانًا مُعَدًّا لِلِاسْتِظْلَالِ تَزِيدُ الْأَجْرَةَ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَأَرَادُوا مِنَ الْمَسْجِدِ دَاخِلَهُ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ تَرْغِيبِ الْعَتِكَافِ فَيُفِيدُ أَنَّ تَرْيِينَ خَارِجِهِ مَكْرُوءٌ .

وَأَمَّا مِنْ مَالِ الْوُقُوفِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ وَيَضْمَنُ الْمُتَوَلَّى كَدَهْنِ الْحَيْطَانِ خُصُوصًا بِقَصْدِ الْحَرَمَانِ .

( قَرَأَ ) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ( مِنْ وَسْطِ السُّورَةِ لَا يُكْرَهُ ، وَقِيلَ يُكْرَهُ ) قِرَاءَةُ خَاتِمَةِ السُّورَةِ فِي رَكْعَتَيْنِ يُكْرَهُ ، وَكَذَا خَاتِمَةُ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ أَوْ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَتَيْنِ ، وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ فِيهِمَا جَمْعَ بَيْنَ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ لَا يُكْرَهُ ، وَقِيلَ يُكْرَهُ ، وَلَوْ كَرَّرَ سُورَةً فِي الرُّكْعَتَيْنِ يُكْرَهُ إِلَّا فِي الثَّقَلِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ بِسُورَةٍ أَوْ سُورَتَيْنِ ، وَإِنَّمَا يَفْصَلُ بِسُورٍ ، كَذَا فِي الْقُنْيَةِ ، قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى الْمُعَوِّذَتَيْنِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ بِفَاتِحَةٍ وَشَيْءٍ مِنَ الْبَقَرَةِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُعِيدُ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ فِي الثَّانِيَةِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ ، قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ قَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا ، قَرَأَ بَعْضُ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيلَ يُكْرَهُ ، وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، قَرَأَ سُورَةً فَقَرَأَ فِي الثَّانِيَةِ سُورَةً فَوْقَهَا يُكْرَهُ وَالْآيَةُ كَالسُّورَةِ ، كَذَا فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى سَقَطَتْ فَلْنُسُوئُهُ أَوْ عِمَامَتُهُ فِي الصَّلَاةِ فَرَفَعَ الْقُلْنُسُوعَ يَدًا وَاحِدَةً أَفْضَلَ مِنَ الصَّلَاةِ بِكَشْفِ الرَّأْسِ .

وَأَمَّا الْعِمَامَةُ فَإِنْ أَمَكَنَهُ رَفْعُهَا وَوَضَعُهَا عَلَى الرَّأْسِ يَدًا وَاحِدَةً مَعْقُودَةً كَمَا كَانَتْ فَسَتَرُ الرَّأْسِ أَوْلَى ، وَإِنْ انْحَلَّتْ وَاحْتِاجَ إِلَى تَكْوِيرِهَا فَالصَّلَاةُ بِكَشْفِ الرَّأْسِ أَوْلَى مِنْ عَقْدِهَا وَقَطْعِ الصَّلَاةِ ، كَذَا فِي التَّنَازُلِ الْخَانِيَةِ ، لَوْ صَلَّى رَافِعًا بِكُمِّيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ يُكْرَهُ ، وَلَوْ صَلَّى مَعَ السَّرَاوِيلِ وَالْقَمِيصِ عِنْدَهُ يُكْرَهُ الْمُصَلِّي إِذَا كَانَ لَا بَأْسَ شَقَّةٍ أَوْ فَرْجِيَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْ يَدَيْهِ اخْتَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي الْكَرَاهَةِ ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ قَرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ إِلَى آخِرِ الْبَابِ ) أَقُولُ كَانَ يَنْبَغِي تَهْدِيئُهُ عَلَى هَذَا الْفَصْلِ وَكَانَ يَنْبَغِي اسْتِطْرَافُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْجِدِ وَلَهُ أَحْكَامٌ أُفْرِدَتْ عَلَى حِدَةٍ فِي الشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى مِنْهَا تَحِيَّتُهُ وَسَيِّدُكُورُهَا الْمُصَنَّفُ وَيَكْفِيهِ فِي الْيَوْمِ رَكْعَتَانِ إِذَا تَكَرَّرَ دُخُولُهُ وَلَا تَسْقُطُ بِالْجُلُوسِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَيَقُومُ مَقَامَهَا كُلُّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا عِنْدَ الدُّخُولِ بِلَا نِيَّةِ التَّحِيَّةِ فَلَوْ نَوَى التَّحِيَّةَ مَعَ الْقَرَضِ فَظَاهِرٌ مَا فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَصِحُّ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ وَصَرَّحَ فِي الظَّهْرِيَّةِ بِكَرَاهَةِ الْحَدِيثِ أَيْ الْكَلَامِ فِيهِ لَكِنْ قَيَّدَهُ بِأَنْ يَجْلِسَ لِأَجَلِهِ .

وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْكَلَامُ الْمُبَاحُ فِيهِ مَكْرُوءٌ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا فِي الظَّهْرِيَّةِ أَمَّا إِنْ جَلَسَ لِلْعِبَادَةِ ثُمَّ بَعْدَهَا تَكَلَّمَ فَلَا وَاخْتَلَفَ فِي التَّوَمِّ فِيهِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْأَشْبَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ الْكَرَاهَةُ وَاخْتَلَفَ فِي كَرَاهِيَةِ إِخْرَاجِ الرِّيحِ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ التَّجَاسَةِ فِيهِ وَلَا اسْتِطْرَافُهُ وَلَا الْبِرَاقُ فِيهِ وَيَأْخُذُ التَّخَامَةُ بِنَوْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْزَوِي مِنْهَا كَمَا يَنْزَوِي الْجُلْدُ مِنَ النَّارِ عَلَى مَا رَوَى ( قَوْلُهُ قَرَأَ مِنْ وَسْطِ السُّورَةِ لَا يُكْرَهُ ، وَقِيلَ يُكْرَهُ ) قَالَ قَاضِي خَانَ وَفِي غَرِيبِ الرُّوَايَاتِ لِأَبِي جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْرَأَ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ أَوْ مِنْ وَسْطِهَا أَوْ مِنْ آخِرِهَا ١ هـ .

وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ فِيهِمَا ) أَقُولُ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ قَرَأَ آخِرَ السُّورَةِ فِي رَكْعَةٍ يُكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ آخِرَ سُورَةٍ أُخْرَى فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُكْرَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ جَمَعَ بَيْنَ سُورٍ فِي رَكْعَةٍ لَا يُكْرَهُ ) أَقُولُ أَيَّ عَلَى جِهَةٍ

التَّأْلِيفِ لِمَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى التَّأْلِيفِ عُرِفَ ذَلِكَ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ .

( بَابُ الْوُثْرِ وَالتَّوَاتُلِ ) ( الْوُثْرُ فَرَضٌ عَمَلِيٌّ لَا اعْتِقَادِيٌّ ) ، وَقَدْ مَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ وَاجِبٌ .  
وَفِي الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّهُ فَرِيضَةٌ عَمَلًا لَا عِلْمًا وَوَاجِبٌ عِلْمًا وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَهُمَا ( فَلَا يَكْفُرُ جَاحِدُهُ ) تَفْرِيعٌ عَلَى  
كَوْنِهِ غَيْرَ اعْتِقَادِيٍّ ( وَيُقْضَى ) تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِهِ فَرَضًا إِذْ لَوْ كَانَ سُنَّةً لَمْ يَقْضَ ، وَكَذَا قَوْلُهُ ( وَتَذَكُّرُهُ فِي الصَّلَاةِ  
الْمَكْتُوبَةِ يُفْسِدُهَا ) ، وَلَوْ كَانَ سُنَّةً لَمَا أَفْسَدَهَا .

وَقَوْلُهُ ( وَتَذَكُّرُ فَاتِنَةٍ فِيهِ يُفْسِدُهُ ) ، وَلَوْ كَانَ سُنَّةً لَمَا أَفْسَدَهُ .

وَقَوْلُهُ ( وَلَا يُعَادُ ) الْوُثْرُ ( لِإِعَادَةِ الْعِشَاءِ ) ، وَلَوْ كَانَ سُنَّةً لَأُعِيدَ تَبَعًا لِلْفَرَضِ .

بَابُ الْوُثْرِ وَالتَّوَاتُلِ .

( قَوْلُهُ ، وَقَدْ مَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ) أَيَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ وَاجِبٌ ) أَقُولُ وَهُوَ آخِرُ أَقْوَالِ الْإِمَامِ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ .

وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ لَيْسَ فِي الْوُثْرِ رِوَايَةٌ مَنصُوصَةٌ عَلَيْهَا فِي الظَّاهِرِ ، وَذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ أَيَّ فِي غَيْرِ الظَّاهِرِ فَرَضٌ  
وَاجِبٌ سُنَّةٌ ا هـ .

وَقَالَ الْكَافِيُّ وَلَا اخْتِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ .

( قَوْلُهُ : وَفِي الظَّاهِرِيَّةِ

إِلَخ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّ الْمَشَايخَ وَفَقُّوَا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ أَيَّ الثَّلَاثِ بِهَذَا وَآخِرُ أَقْوَالِ الْإِمَامِ إِنَّهُ وَاجِبٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ

( قَوْلُهُ وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَهُمَا ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ حُكِيَ عَنِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَجُوبِهِ إِجْمَاعُ السَّلَفِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُمَا دَلِيلُ الْوُجُوبِ فَتَفَيَّاهُ وَثَبَتَ عِنْدَهُ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَظَهَرَ بِهَذَا أَيَّ بِمَا سَأَفَهُ مِنْ أَحْكَامِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ بِوُجُوبِهِ وَقَوْلِهِمَا بِسُنَّتِهِ مِنْ جِهَةِ الْأَحْكَامِ  
فَإِنَّ السُّنَّةَ الْمُؤَكَّدَةَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاجِبِ إِلَّا فِي فَسَادِ الصُّبْحِ بِتَذَكُّرِهِ وَفِي قَضَائِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ الشَّمْسِ وَبَعْدَ  
صَلَاةٍ ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ وَاجِبٌ عِنْدَهُ فَيُقْضَى كَالْفَرَضِ وَعِنْدَهُمَا لَا ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ عِنْدَهُمَا ا هـ .

قُلْتُ وَمِنْ أَحْكَامِهِ إِعَادَتُهُ عِنْدَهُمَا لَوْ ظَهَرَ فَسَادُ الْعِشَاءِ دُونَهُ لَا عِنْدَ الْإِمَامِ ا هـ .

( قَوْلُهُ فَلَا يَكْفُرُ ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ أَيَّ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْكُفْرِ .

( قَوْلُهُ إِذْ لَوْ كَانَ سُنَّةً لَمْ يَقْضَ ) أَقُولُ لَكِنْ قَالَ فِي الْبَحْرِ صَرَّحَ فِي الْكَافِي بِأَنَّ وَجُوبَ قَضَائِهِ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ  
وَرُوِيَ عَنْهُمْ عَدَمُهُ .

( وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ ) لِمَا رُوِيَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرَاهُنَّ }  
رَوَاهُ أَبُو جَمَاعَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ ( يَقْرَأُ ) الْمُصَلِّي ( فِي كُلِّ ) مِنَ الرَكَعَاتِ ( الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً ) ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَوِيُّ عَنْ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا سَيَأْتِي ، وَلِأَنَّ وَجُوبَهُ لَمَّا كَانَ بِالسُّنَّةِ وَجَبَتْ الْقِرَاءَةُ فِي الْجَمِيعِ اخْتِطَاطًا ( وَقَبْلَ

رُكُوعِ الثَّالِثَةِ يُكَبِّرُ رَافِعًا يَدَيْهِ فَيَقْنُتُ فِيهِ ( أَيِ فِيمَا قَبْلَ الرُّكُوعِ لِمَا رُوِيَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْتَرَ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ قَرَأَ فِي الْأُولَى { سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } وَفِي الثَّانِيَةِ { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ } وَفِي الثَّالِثَةِ { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } وَقَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ { وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ بَعْدَهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَتُؤْمِنُ بِكَ وَتَتَوَكَّلُ عَلَيْنَا وَتُنْشِئُ عَلَيْنَا الْخَيْرَ كُلَّهُ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ يَرَوِي بَكْسِرَ الْحَاءِ وَفَتْحَهَا وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ وَالْقَوْمُ يُتَابِعُونَ الْإِمَامَ إِلَى هُنَا فَإِذَا شَرَعَ الْإِمَامُ فِي الدُّعَاءِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ يُتَابِعُونَهُ وَيَقْرَأُونَ مَعَهُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُتَابِعُونَهُ وَلَكِنْ يُؤْمِنُونَ وَالدُّعَاءُ هَذَا اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيْمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنَا فِيْمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنَا فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَهْضِي وَلَا يَهْضِي عَلَيْكَ إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ وَنَسْتَغْفِرُكَ اللَّهُمَّ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ

وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ( دَائِمًا ) أَيِ فِي كُلِّ السَّنَةِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ إِلَّا فِي النَّصَفِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ ( دُونَ غَيْرِهِ ) .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَهْتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ أَيْضًا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ فَرَقَ الدُّنْيَا } وَلَنَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَتَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْبَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ } وَالتَّرْكَ دَلِيلُ التَّسْبِيحِ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَمَيُّ قَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ وَاحِدَةٌ إِلَى ثَلَاثِ عَشْرَةِ مَثْنَى مَثْنَى .

( قَوْلُهُ بِتَسْلِيمَةٍ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِفْدَاءُ فِيهِ بِمَنْ يَفْصِلُهُ وَبِهِ صَرَحَ فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَالظَّهْرِيَّةِ . وَفِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ اهـ .

وَمَشَى ابْنُ وَهْبَانَ فِي نَظْمِهِ عَلَى أَنَّ الْمُقْتَدِيَّ إِنْ لَمْ يُتَابِعْ إِمَامَهُ فِي السَّلَامِ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَأَتَمَّهُ مَعَهُ صَحَّ كَمَا ذَكَرَ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ .

وَقَالَ الْعَلَمَاءُ ابْنُ الشَّحْنَةِ وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ رَأْيُ الْمُقْتَدِيِّ أَوْ رَأْيُ الْإِمَامِ وَعَلَى الثَّانِي يَتَخَرَّجُ كَلَامُ الرَّازِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الْهَنْدَوَانِيِّ وَجَمَاعَةٍ .

وَفِي النَّهَايَةِ أَنَّهُ أَقْبَسُ فَلَوْ رَأَى إِمَامَهُ الشَّافِعِيَّ مَسَّ امْرَأَةً وَصَلَّى فَإِنَّ الْإِمَامَ غَيْرُ مُصَلٍّ فِي زَعْمِ نَفْسِهِ وَلَا بِنَاءَ عَلَى الْمَعْدُومِ وَعَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ يَتَخَرَّجُ كَلَامُ قَاضِي خَانَ فَإِنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ بِمُصَلٍّ فِي رَأْيِ الْمُقْتَدِيِّ وَلَا بِنَاءَ عَلَى الْمَعْدُومِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَيُؤَيِّدُهُ صَحَّةُ صَلَاةِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِ إِمَامِهِ فِي الْمُتَحَرِّيِّ الْهَبْلَةِ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ إِذَا صَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى جِهَةٍ لَا مَنْ عِلْمٍ لِإِعْتِقَادِهِ خَطَأً إِمَامَهُ اهـ .

وَكَذَا أَشَارَ إِلَى صَحَّةِ الْإِفْدَاءِ إِذَا وَصَلَهُ الْإِمَامُ ، وَإِنْ رَأَاهُ سَنَةً وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِنِيَّةِ الْمُقْتَدِيِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ .

( قَوْلُهُ فَيَقْنُتُ ) الْقُنُوتُ الطَّاعَةُ وَالِدُّعَاءُ وَالْقِيَامُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ

وَالْمَشْهُورُ الدُّعَاءُ } .

وَقَوْلُهُمْ دُعَاءُ الْقُنُوتِ إِضَافَةٌ بَيَانٍ قَالَهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ .

{ قَوْلُهُ لِمَا رَوَى } أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْتَرَ

بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ قَرَأَ فِي الْوَلِيِّ {

إِلْحَ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَفْرَأُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ قَالَ رَوَى أَحْمَدُ وَالتَّسَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ { عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثِ بَسْمِحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ { قَالَ إِسْحَاقُ هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْوَتْرِ وَزِيَادَةُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ أَنْكَرَهَا أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ اهـ .

{ قَوْلُهُ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ

إِلْحَ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى تَوْقِيتِ الْقُنُوتِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ التَّوْقِيتَ يَذْهَبُ بِرَقَّةِ الْقَلْبِ وَمَشَايِخُنَا قَالُوا مُرَادُهُ فِي أَدْعِيَةِ الْحَجِّ لِلْمَتَاسِكِ فَأَمَّا فِي الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يُوقَتْ فَرُبَّمَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِ الْمُصَلِّي مَا يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمَبْسُوطِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِفَخْرِ الْإِسْلَامِ .

{ قَوْلُهُ نَشْكُرُكَ } ، كَذَا فِي غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْمَنْهَبِ .

وَقَالَ فِي الْمَغْرِبِ وَفِي الْقُنُوتِ نَشْكُرُكَ كَمَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ لَيْسَ بِمُثَبَّتٍ فِي الرِّوَايَةِ أَصْلًا .

اهـ .

{ قَوْلُهُ وَنَخْلَعُ } عَطَفَهُ بِالْوَاوِ وَأَسْقَطَهَا فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ وَالظَّاهِرُ ثُبُوتُهَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

{ قَوْلُهُ وَنَحْمَدُ } بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْإِسْرَافُ فِي الْخِدْمَةِ فَإِنْ قَرَأَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ .

{ قَوْلُهُ : وَإِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ } أَقُولُ ، كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَفِي بَعْضِهَا زِيَادَةُ الْجِدِّ .

وَقَالَ الشُّمْنِيُّ فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ الْجِدِّ اهـ .

وَهُوَ مَدْفُوعٌ بِمَا فِي مَرَاسِيلِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ بِمَعْنَى الْحَقِّ .

اهـ .

قُلْتُ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ الْجِدِّ تَاجُ الشَّرِيعَةِ ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ نَسْتَهْدِيكَ

وَتَتُوبُ إِلَيْكَ ثُمَّ قَالَ الْمَعْنَى يَا اللَّهُ نَطْلُبُ مِنْكَ الْعَوْنَ عَلَى الطَّاعَةِ وَتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ وَنَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ مِنَ الذُّنُوبِ وَنُثْنِي مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ الْمَدْحُ وَانْتِصَابُ الْخَيْرِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ نُثْنِي عَلَيْكَ الشَّيْءَ فَيَكُونُ تَأْكِيدًا ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ كَقَوْلِهِمْ أَتْنَى عَلَيَّ شَرًّا وَالْكَفَرُ نَقِيضُ الشُّكْرِ وَأَصْلُهُ السَّتْرُ يُقَالُ كَفَرُ النِّعْمَةِ إِذَا لَمْ يَشْكُرْهَا كَأَنَّهُ سَتَرَهَا بِجُحُودِهِ .

وَقَوْلُهُمْ كَفَرْتَ فَلَنَّا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَالْأَصْلُ كَفَرْتَ نِعْمَتَهُ وَمِنْهُ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنَخْلَعُ مِنْ خَلَعِ الْفَرَسِ رَسَنَهُ إِذَا أَلْقَاهُ وَطَرَحَهُ وَمِنْ مَفْعُولٍ تَتْرُكُ .

وَأَمَّا مَفْعُولُ نَخْلَعُ فَمَحْنُوفٌ وَمِنْهُ { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ } وَهُوَ مِنْ بَابِ تَوَجُّهِ الْفِعْلَيْنِ إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ وَبِهِ يُحْجِجُ فِي إِعْمَالِ الْأَقْرَبِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ وَيَفْجُرُكَ أَيْ يَنْصِيكَ وَيُخَالِفُكَ وَالسَّعْيُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَشْيِ وَنَحْمَدُ أَيْ نَعْمَلُ لَكَ بِطَاعَتِكَ مِنَ الْحَمْدِ الْإِسْرَافُ فِي الْخِدْمَةِ وَالْحَقُّ بِمَعْنَى لِحَقٍّ وَمُلْحَقٌ أَيْ لَاحِقٌ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ مُلْحَقٌ بِالْكَفَّارِ الْفُسَّاقِ قَالَ الْإِمَامُ الْمُطَرِّزِيُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّ عَذَابَكَ اسْتِثْنَاءٌ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ لِلرَّجَاءِ

وَالْخَشْيَةِ فَلَوْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَحْسُنْ ١ هـ - قُلْتُ الْحَمْلُ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ لَى اخْتِرَازًا عَنِ الْإِضْمَارِ ، وَلَئِنْ الْخَوْفَ وَالرَّجَاءَ مَرَكُزَ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَوْ وَرَنَ خَوْفُ الْمُؤْمِنِ وَرَجَاؤُهُ بِمِيزَانٍ يَرِضُ لَاعْتَدَلَا } فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ ؛ لِأَنِّي مُؤْمِنٌ حَقًّا وَعَذَابُكَ لَاحِقٌ بِالْكَفَّارِ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ يَرِضُ أَيْ يَقُومُ .

١ هـ .

كَذَا قَالَهُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ .

( قَوْلُهُ وَالْقَوْمُ يَتَابِعُونَهُ إِلَى هُنَا ) أَقُولُ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى نَفْيِ مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَقْنُتُ الْإِمَامَ

وَيَسْكُتُ الْمُقْتَدِي وَهَذَا كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي الْقُنُوتِ يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ عَنْ الْمُقْتَدِي كَالْقِرَاءَةِ وَيَجْهَرُ بِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقْنُتُ كَالْإِمَامِ ثُمَّ هَلْ يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِهِ اخْتَارَهُ أَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَفِي الْبُرْهَانِ هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ .

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْبِدَائِعِ اخْتَارَ مَشَايخُنَا بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ الْإِخْفَاءَ فِي دُعَاءِ الْقُنُوتِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْقَوْمِ ١ هـ .  
وَفِي الْعِنَايَةِ الْمُخْتَارُ فِي الْقُنُوتِ الْإِخْفَاءُ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ الْقَانِتُ إِمَامًا أَوْ مُقْتَدِيًا أَوْ مُتَفَرِّدًا ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ وَخَيْرُ الدُّعَاءِ الْخَفِيُّ ١ هـ .

وَمِنْ اخْتَارَ الْجَهْرَ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ دُونَ جَهْرِ الْقِرَاءَةِ كَمَا فِي الْمُنْيَةِ .

( قَوْلُهُ فَلَكَ الْحَمْدُ )

إِلَخ ( هَذِهِ الرِّيَادَةُ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْبُرْهَانِ بَلْ ذَكَرَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقِبَ مَا تَقَدَّمَ فَقَالَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَهَلْ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ أَيْ الدُّعَاءُ اخْتَلَفُوا فِيهِ قِيلَ لَا ، وَقِيلَ نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةُ الدُّعَاءِ وَنَحْنُ قَدْ أَوْجَدْنَاكَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ ثُبُوتَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَلَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ .

١ هـ .

وَاخْتَارَهُ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

( وَيَتَّبِعُ قَانِتُ الْوُثْرِ ) أَيْ يَتَّبِعُ فِي قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ حَنْفِيٌّ شَافِعِيٌّ يَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْفَجْرِ كَمَا سَيَأْتِي مَعَ كَوْنِهِ مَنْسُوخًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَتَابَعُهُ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ لِكَوْنِهِ ثَابِتًا بَيِّنًا فَصَارَ كَالشَّاءِ وَالتَّشَهُدِ وَالدُّعَاءِ بَعْدَهُ وَتَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ( لَا الْفَجْرِ ) أَيْ لَا يَتَّبِعُ شَافِعِيٌّ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَتَّبِعُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَدٍ بِالْإِمَامِ وَالْقُنُوتُ مُجْتَهَدٌ فِيهِ فَصَارَ كَكَثِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ وَالْقُنُوتُ فِي الْوُثْرِ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَلَنَا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لِمَا رَوَيْنَا وَلَا مُتَابَعَةٌ فِي الْمَنْسُوخِ فَصَارَ كَمَا لَوْ كَبُرَ خَمْسًا فِي الْجَنَازَةِ حَيْثُ لَا يَتَّبِعُهُ ( بَلْ يَسْكُتُ ) قَانِمًا لِيَتَابَعَهُ فِيمَا يَجِبُ مُتَابَعَتُهُ ( وَقِيلَ يَقْعُدُ ) تَحْقِيقًا لِلْمُخَالَفَةِ ؛ لِأَنَّ السَّكْتَ شَرِيكَ الدَّاعِي وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ فِي غَيْرِ الْقُنُوتِ ( وَمَنْ لَمْ يُحْسِنَهُ ) أَيْ الْقُنُوتِ ( يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ) مَرَّتَيْنِ ( ثَلَاثًا ) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ أَبِي اللَّيْثِ ( أَوْ ) يَقُولُ ( اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ) وَهُوَ اخْتِيَارُ سَائِرِ الْمَشَايخِ ، كَذَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ .

قَوْلُهُ أَيَّ يَتَّبِعُ فِي قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ حَنْفِيٌّ شَافِعِيٌّ  
(إِلْحُ) أَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقْنُتُ بِالِدُّعَاءِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا  
إِلْحُ وَالْحَنْفِيَّ بِاللَّهِمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ فَمَا يَفْعَلُهُ فَلْيَنْظُرْ (قَوْلُهُ : وَقِيلَ يَقْعُدُ) أَقُولُ ، وَقِيلَ يُطِيلُ الرُّكُوعَ ، وَقِيلَ يَسْجُدُ  
إِلَى أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ .

(قَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ) ، كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَالْبُرْهَانِ اهـ .  
وَيُرْسِلُ يَدَيْهِ فِي الْقِيَامِ .

(قَوْلُهُ وَمَنْ لَمْ يُحْسِنْهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ  
إِلْحُ) أَقُولُ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ كَيَا رَبِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ اسْتِحْبَابُ حُكْمِهِ ؛ لِأَنَّ  
الْقُنُوتَ وَاجِبٌ فَبَدَلُهُ كَذَلِكَ وَاجِبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ .  
(قَوْلُهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ سَائِرِ الْمَشَائِخِ) أَيُّ بَقِيَ الْمَشَائِخِ إِذْ مِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ غَيْرَهُ وَبَقِيَ قَوْلُ ثَالِثٍ مُخْتَارٌ يَقُولُ يَا رَبِّ  
مَرَّاتٍ ثَلَاثًا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ لَمْ يَقْنُتْ فِيهِ أَيُّ الرُّكُوعِ)  
إِلْحُ) أَقُولُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَعُودُ لِلْقُنُوتِ لَوْ تَذَكَّرَ فِي الرُّكُوعِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .  
وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ يَعُودُ إِلَى الْقِيَامِ وَيَقْنُتُ ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ ذَكَرَهُ الْكَافِي عَنْ الْحَاوِي بِخِلَافِ تَكْثِيرَاتِ  
الْعِيدِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا عِنْدَ تَذَكُّرِهَا فِي الرُّكُوعِ .

(تَذَكَّرَ) أَنَّهُ تَرَكَ (الْقُنُوتَ فِي الرُّكُوعِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَذَكُّرِ (أَوْ الْقِيَامِ مِنْهُ) أَيُّ الرُّكُوعِ (لَمْ يَقْنُتْ فِيهِ) أَيُّ الرُّكُوعِ  
؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْقُنُوتِ (وَلَوْ قَنَتَ فِي الْقِيَامِ) بَعْدَ الرُّكُوعِ (لَمْ يُعَدِ الرُّكُوعَ) ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ فَرَضٌ وَالْقُنُوتُ  
وَاجِبٌ وَلَا يَجُوزُ رَفْضُ الْفَرَضِ لِإِقَامَةِ الْوَاجِبِ (وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ) لَزَوَالِ الْقُنُوتِ عَنْ مَحَلِّهِ الْأَصْلِيِّ .  
(قَوْلُهُ : وَلَوْ قَنَتَ فِي الْقِيَامِ لَمْ يُعَدِ الرُّكُوعَ) أَقُولُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ فَسَادِ صَلَاتِهِ وَبِهِ صَرَحَ الشُّمْنِيُّ فَقَالَ ، وَلَوْ  
عَادَ وَقَنَتَ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ .

اهـ .

(رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَغِ الْمُقْتَدِي مِنْهُ) أَيُّ الْقُنُوتِ (تَابَعَهُ) أَيُّ قَطَعَ الْمُقْتَدِي الْقُنُوتَ وَتَابَعَ الْإِمَامَ ؛ لِأَنَّ تَرَكَ  
الْمُتَابِعَةَ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ دُونَ تَرَكَ الْقُنُوتِ (بِخِلَافِ التَّشَهُّدِ) يَعْنِي إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَغِ الْمُقْتَدِي مِنَ التَّشَهُّدِ لَا  
يَقْطَعُ التَّشَهُّدَ وَلَا يَتَابَعُهُ فِي السَّلَامِ إِذْ لَا يَلْزَمُ هَاهُنَا مِنْ تَرْكِهَا فَسَادُ الصَّلَاةِ (أَذْرَكَ) الْمُقْتَدِي (الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ  
فِي الثَّلَاثَةِ) أَيُّ الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ (مِنْ وَثَرِ رَمَضَانَ كَانَ) الْمُقْتَدِي (مُدْرِكًا لِلْقُنُوتِ) ؛ لِأَنَّ إِذْرَاكَهُ فِي الرُّكُوعِ  
إِذْرَاكَ فِي الْقِيَامِ .

(قَوْلُهُ رَكَعَ الْإِمَامُ)  
إِلْحُ) أَقُولُ فَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْقُنُوتَ إِنْ أَمَكَنَهُ أَنْ يَقْنُتَ وَيُذْرِكَ الرُّكُوعَ قَنَتَ وَإِلَّا تَابَعَ ذَلِكَ الْكَمَالَ ثُمَّ قَالَ وَفِي  
نَظْمِ الرُّنْدِ وَيُقْنِي خَمْسَةً إِذَا لَمْ يَفْعَلْهَا الْإِمَامُ لَا يَفْعَلُهَا الْقَوْمُ الْقُنُوتُ وَتَكْثِيرَاتُ الْعِيدِ وَالْقَعْدَةُ الْأُولَى وَسَجْدَةُ الثَّلَاوَةِ  
وَالسَّهْوِ وَأَرْبَعَةً إِذَا فَعَلَهَا لَا يَفْعَلُهَا الْمُقْتَدِي زِيَادَةً سَجْدَةٍ أَوْ تَكْثِيرَاتِ الْعِيدِ خَارِجًا عَنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَسَمِعَهُ مِنْ

الإمام لا المؤذن وخامسة في الجنازة والقيام لخامسة وتسعة إذا لم يفعلها الإمام يفعلها القوم إذا لم يرفع يديه في الافتتاح وإذا لم يُنَمَّ ما دام في الفاتحة ، وإن كان في السورة فكذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد ، وقد عُرِفَ أنه إذا أدركه في جهر القراءة لا يُشِيء وإذا لم يكبر للانتقال أو لم يسبح في الركوع والسجود وإذا لم يسمع أو لم يقرأ التشهد وإذا لم يسلم الإمام يسلم القوم وتقدم أنه إذا أحدث لا يسلمون بخلاف ما إذا تكلم وإذا نسي تكبير التَّشْرِيق .

( قوله ؛ لأن ترك المتابعة يفسد الصلاة ) أقول أي في الجملة كما لو انفرد بركعة وليس المراد إن أتمه فسدت صلاته .

( قوله بخلاف التشهد ) أي الأخير كما ذكره وهذا يشير إلى أنه إذا قام الإمام إلى الثالثة قبل فراغ المفتدي من التشهد الأول يتابعه كالتنوت في الوتر .  
وقال الكمال لو قام إلى الثالثة قبل أن يتم المأموم التشهد يتمه ، وإن لم يتم وقام جاز وفي القعدة الثانية إذا سلم أو تكلم وهو في التشهد يتمه ، ولو سلم قبل أن يفرغ من الصلاة أي على النبي صلى الله

عليه وسلم والدعاء يسلم معه ، ولو أحدث أي الإمام قبل أن يفرغ من التشهد لا يسلم ؛ لأنه لا يبقى بعد حدث الإمام عمداً في الصلاة بل يفسد ذلك الجزء ويبقى بعد سلامه وكلامه ، ولو سلم قبل الإمام وتأخر الإمام حتى طلعت الشمس فسدت صلاته أي الإمام وحده .

( قَتَ فِي ) الركعة ( الأولى أو الثانية سهواً لم يقنت في الثالثة ) ؛ لأن تكرار القنوت غير مشروع .  
قوله قَتَ فِي الركعة الأولى أو الثانية سهواً

الخ ) ، كذا نقل في البحر عن الذخيرة ونظر فيه بما في المحيط معرباً إلى الأجاس لو شك أنه في الأولى أو في الثانية أو في الثالثة فإنه يقنت في التي هو فيها ثم يقعد ثم يصلي ركعتين بقعدتين ويقنت فيهما احتياطاً وهو الأصح ، وقيل لا يقنت في الكل أصلاً ثم قال فلعل ما في الذخيرة مني على الضعيف ؛ لأنه إذا كان يأتي به في الأصح مع الشك فمع اليقين أولى .

لما فرغ من أحوال الوتر شرع في بيان أحوال التوافل فقال ( سن ) سنة مؤكدة ( ركعتان ) قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء .

( و ) سن ( أربع بتسليمية ) حتى لو أداها بتسليمتين لا يكون معتداً بها ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمية فصلى أربعاً بتسليمتين لا يخرج عن التندر وبالعكس يخرج ، كذا في الكافي ( قبل الظهر والجمعة وبعدها ) أي الجمعة والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم { من تاب على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتاً في الجنة } وفسر ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكرنا ( وتندب أربع قبل العصر والعشاء وبعده ) أي العشاء بتسليمية ( وست بعد المغرب بتسليمية وكرة زيادة نقل النهار على أربع بتسليمية والليل على ثمان ) ؛ لأن السنة وردت في صلاة الليل إلى الثمان وفي صلاة النهار إلى الأربع ولم ترد بالزيادة فذكره ؛ لأن ما لا دليل عليه لا يثبت ( والأفضل فيهما ) أي الليل والنهار ( رباع ) أي أربعة أربعة وعندهما في النهار رباع وفي الليل مشي وعند الشافعي فيهما مشي .

(قَوْلُهُ شَرَعَ فِي بَيَانِ أَحْوَالِ التَّوَافِلِ) أَقُولُ عَبَّرَ بِالتَّوَافِلِ تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ وَالْكَافِي .

وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ تَرْجَمَ بِالتَّوَافِلِ لِكَوْنِهَا أَعَمَّ وَأَشْمَلَ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الثَّقَلُ فِي اللُّغَةِ الزِّيَادَةُ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَلَا وَاجِبٍ وَلَا مَسْنُونٍ وَكُلُّ سُنَّةٍ نَافِلَةٌ وَلَيْسَ كُلُّ نَافِلَةٍ سُنَّةً فَلِهَذَا لَقِبَهُ بِالتَّوَافِلِ ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى السُّنَنِ .

وَفِي النَّهَايَةِ لَقِبَهُ بِالتَّوَافِلِ وَفِيهِ ذَكَرَ السُّنَنَ لِكَوْنِ التَّوَافِلِ أَعَمَّ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زَيْدٍ الثَّقَلُ شَرَعَ لِجَبْرِ تَقْصَانٍ تَمَكَّنَ فِي الْفَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ ، وَإِنْ عَلَتْ رُبُوبِيَّتُهُ لَا يَخْلُو عَنْ تَقْصِيرٍ حَتَّى إِذَا أَحَدًا لَوْ قَدَرَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ لَا يُلَامُ عَلَى تَرْكِ السُّنَنِ .

ا هـ .

(قَوْلُهُ سُنَّ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ) ابْتَدَأَ بِسُنَّةِ الْفَجْرِ تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى السُّنَنِ حَتَّى رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَوْ صَلَّاهَا قَاعِدًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ لَا يَجُوزُ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ ابْتَدَأَ بِسُنَّةِ الظُّهْرِ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ فِي الْوُجُودِ ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ تَبِعَ لِلْفَرْضِ ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ بَعْدَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ قَالَ الْحَلَوَانِيُّ رَكْعَتَا الْمَغْرِبِ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَدْعُهُمَا سَفَرًا وَلَا حَضَرًا ثُمَّ الْتَمَى بَعْدَ الظُّهْرِ ثُمَّ الْتَمَى بَعْدَ الْعِشَاءِ ثُمَّ الْتَمَى قَبْلَ الظُّهْرِ ثُمَّ الْتَمَى قَبْلَ الْعِشَاءِ ، وَقِيلَ الْتَمَى بَعْدَ الْعِشَاءِ وَالَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ كُلُّهَا سَوَاءٌ ، وَقِيلَ الْتَمَى قَبْلَ الظُّهْرِ أَكْثَرُ وَصَحَّحَهُ الْمُحْسِنُ ، وَقَدْ أَحْسَنَ ؛ لِأَنَّ ثَقَلَ الْمُوَاطَّئَةِ الصَّرِيحَةِ عَلَيْهَا أَقْوَى مِنْ ثَقُلِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ .

(قَوْلُهُ وَبَعْدَ الظُّهْرِ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْكَنْزِ وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ

بِاسْتِحْبَابِ أَرْبَعٍ بَعْدَ الظُّهْرِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ } رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ثُمَّ قِيلَ إِنَّهَا غَيْرُ الرَّابَةِ ، وَقِيلَ مَعَهَا كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مَعَهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَخْصِيصِ نِيَّتِهَا وَلَا فَصْلٍ بِسَلَامٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْكَمَالُ بَاحِثًا .

(قَوْلُهُ وَالْمَغْرِبُ) أَقُولُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُطِيلَ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا فَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا { أَلَمْ تَنْزِيلُ } وَفِي الثَّانِيَةِ { تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ } كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ آذَاهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَا يَكُونُ مُعْتَدٍ بِهَا) أَقُولُ أَيْ عَنْ السُّنَّةِ وَتَكُونُ نَافِلَةً كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَاسْتَدَلَّ فِي الْهِدَايَةِ عَلَى كَوْنِهَا بِتَسْلِيمَةٍ بِقَوْلِهِ ، كَذَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْكَمَالُ فَقَالَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ } ثُمَّ قَالَ وَفِي قَالَ لِلتِّرْمِذِيِّ قُلْتُ أَيُّ قَالَ أَبُو أَيُّوبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِيهِنَّ تَسْلِيمٌ فَاصِلٌ قَالَ لَا ا هـ قُلْتُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ حُكْمَ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ كَالَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ حَتَّى لَوْ آذَاهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَا يَكُونُ مُعْتَدًا بِهَا وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ الْعُدْرِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَصَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ وَرَكْعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ } ذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي الْبُرْهَانِ فِي اسْتِدْلَالِهِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَرْبَعِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ .

ا هـ .

(قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

( مَنْ ثَابَرَ

إِلَخْ أَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ بِهِ سُنَّةُ الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِهِ { رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ



الْفَجْرِ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ { كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَغَيْرِهِ .  
وَأَمَّا دَلِيلُ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ فَهُوَ مَا فِي الْكَافِي { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ { ثُمَّ  
قَالَ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا { ١ هـ قُلْتُ وَمِنْ  
فَضِيلَتِهَا مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا كَانَ كَأَنَّمَا تَهَجَّدَ مِنْ لَيْلَتِهِ وَمَنْ  
صَلَّاهُنَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ كَانَ كَمِثْلِهِنَّ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ { ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ وَسِتُّ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِتَسْلِيمَةٍ ) أَقُولُ ،  
وَذَكَرَ الْغُرُثِيُّ أَنَّهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ ذَكَرَ فِي التَّجْنِيسِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ السَّتَّ بِنِثَاتٍ تَسْلِمَاتٍ ١ هـ قُلْتُ وَظَاهِرُ الْعُطْفِ أَنَّ  
السُّنَنَ الْمُنْدُوبَةَ غَيْرَ الْمُؤَكَّدَةِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ ذَكَرَ الْكَمَالُ اخْتِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ عَصْرِهِ فِي مَسَائِلَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا هَلِ السُّنَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ مَحْسُوبَةٌ مِنْ  
الْمُسْتَحَبِّ فِي الْأَرْبَعِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَبَعْدَ الْعِشَاءِ فِي السَّتِّ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَوْ لَا ؟ الثَّانِيَةُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا مِنْهَا هَلِ يُؤَدِّي  
الْكُلُّ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ بِتَسْلِيمَتَيْنِ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ فِيهِمَا وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ إِطَالَةً حَسَنَةً كَمَا هُوَ دَائِبُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَظَاهِرُهُ  
أَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ فِي كَلَامٍ مَنْ تَقَدَّمَ ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ هَلِ يَنْدَبُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَانِ ذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَيْهِ وَأَثَرُهُ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَأَصْحَابِنَا وَمَالِكٌ ثُمَّ

قَالَ بَعْدَ دَلِيلٍ كُلٍّ وَالثَّابِتُ بَعْدَ هَذَا هُوَ نَهْيُ الْمُنْدُوبَةِ أَمَّا ثُبُوتُ الْكَرَاهَةِ فَلَا إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ آخَرُ وَمَا ذَكَرَ مِنْ  
اسْتِزَامِ تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ فَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ الْقُنْبِيَةِ اسْتِثْنَاءَ الْقَلِيلِ وَالرَّكَعَتَانِ لَا تَرِيدُ عَلَى الْقَلِيلِ إِذَا تَجَوَّزَ فِيهِمَا .  
١ هـ .

( قَوْلُهُ وَكَرِهَ زِيَادَةُ نَهْلِ النَّهَارِ )

إِلَخْ ( أَقُولُ هَذَا التَّفْصِيلَ اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْمَشَائِخِ وَصَحَّحَ السَّرْحَسِيُّ عَدَمَ كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

وَفِي الْمَبْسُوطِ الْأَصَحُّ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تُكْرَهُ لِمَا فِيهَا مِنْ وَصْلِ الْعِبَادَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ تَصْحِيحُ  
السَّرْحَسِيِّ عَدَمَ كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَانِ أَيْضًا ثُمَّ قَالَ وَهُوَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِقَوْلِ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ أَيْ مِنْ أَيْمَتِنَا بَلْ تَصْحِيحُ  
لِلْوَاقِعِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ ١ هـ .

وَلَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ فِي بَحْرِهِ أَنَّهُ رَدٌّ فِي الْبَدَائِعِ تَصْحِيحُ السَّرْحَسِيِّ ، وَقَالَ فِيهَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُكْرَهُ .

( قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ )

إِلَخْ ( ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ثُمَّ قَالَ مَا نَصَّهُ قَالَ وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا يُصَلِّيَ بَعْدَ صَلَاةٍ مِثْلِهَا { يَعْنِي  
رَكَعَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَرَكَعَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ فَيَكُونُ بَيَانُ فُرْصَةِ الْقِرَاءَةِ فِي رَكَعَاتِ النُّقْلِ ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ قَالَ أَيْ قَالَ مُحَمَّدٌ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إِلَخْ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ التَّنْفُلَ أَرْبَعًا أَوْ بَعْضُ أَفْضَلُ مُطْلَقًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَهُوَ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
إِلَى أَنْ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يُصَلِّيَ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ مِثْلِهَا فَفَسَّرَهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ رَكَعَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَرَكَعَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ إِذْ هُوَ  
مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ يُصَلِّيَ رَكَعَتِي الظُّهْرِ عَقِبَهُ مَقْصُورًا ، وَكَذَا الْعِشَاءُ

أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى تَكَرُّرِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى هَيْئَةِ الْأَوَّلَى أَوْ عَلَى النَّهْيِ عَنْ قَضَاءِ الْفَرَائِضِ مَخَافَةَ الْخَلَلِ  
فِي الْمُؤَدَّى فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ ثُمَّ قَالَ وَفِيهِ نَفْيٌ لِقَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ بِإِبَاحَةِ الْإِعَادَةِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ صَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ  
أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنَّا هـ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا فِي النَّهَارِ رُبَاعٌ وَفِي اللَّيْلِ مَثْنَى ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَفْضَلِيَةِ الْأَرْبَعِ بِتَسْلِيمَةِ نَهَارًا وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ  
بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمَثْنَى لَيْلًا وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْهَدَايَةِ ، وَقَالَ لَا يَزِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مِنْ  
حَيْثُ الْأَفْضَلِيَّةُ لَا مِنْ حَيْثُ الْكَرَاهَةُ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِمَا لَيْسَتْ بِمَكْرُوهَةٍ بِالتَّفَاقُ فِي اللَّيْلِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ هـ .  
وَبِقَوْلِهِمَا إِنَّ الْأَفْضَلَ فِي اللَّيْلِ مَثْنَى يُقْنَى اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ نَقْلَهُ الْكَافِي عَنْ الْعُيُونِ .

( تِمَمَةٌ ) : قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ اعْلَمْ أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنْ  
الْمَصَاجِعِ } ثُمَّ قَالَ تَعَالَى { فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ } ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ أَطَالَ  
قِيَامَ اللَّيْلِ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } .

هـ .

( لَا يُصَلِّي ) عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى فِي أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا ) أَيِ الْجُمُعَةِ  
( وَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ ) مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ الْمَذْكُورَةِ ( لَا يَسْتَفْتِحُ ) أَيِ لَا يَقْرَأُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ  
إِلَخْ ؛ لِأَنَّهَا لِتَأْكِيدِهَا أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ وَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ سَجْدَةِ السُّهُوِّ عَلَى مَنْ زَادَ عَلَى التَّشَهُّدِ فِيهَا )  
وَالْيَاقِينِ ( مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ مَا سِوَى الْمَذْكُورَاتِ ) يُصَلِّي وَيَسْتَفْتِحُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهَا يُعْتَبَرُ صَلَاةً  
مُسْتَقِلَّةً لِإِنْفَاءِ شُبْهَةِ الْفَرْضِيَّةِ فِيهَا .

( طُولُ الْقِيَامِ أَوَّلَى مِنْ كَثَرَةِ السُّجُودِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ } أَيِ الْقِيَامِ ،  
وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ تَكْثُرُ بِطُولِ الْقِيَامِ وَبِكَثَرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَكْثُرُ التَّسْبِيحُ وَالْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ .  
( قَوْلُهُ طُولُ الْقِيَامِ أَوَّلَى مِنْ كَثَرَةِ السُّجُودِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ  
الطَّحَاوِيُّ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْأَثَارِ كَمَا فِي الْكِتَابِ وَصَحَّحَهُ الْأَدْنَاءُ وَتَسَبَّ مَا قَابَلَهُ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ وَتَقِلَّ  
فِي الْمُجْتَبَى عَنْهُ أَيِ مُحَمَّدٍ أَنَّ كَثَرَةَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { عَلَيْكَ بِكَثَرَةِ السُّجُودِ  
{ وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ } ، وَلِأَنَّ السُّجُودَ غَايَةُ التَّوَاضُّعِ  
وَالْعُبُودِيَّةِ ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِلْعَبْدِ الضَّعِيفِ أَنَّ كَثَرَةَ الرُّكْعَاتِ أَفْضَلُ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ وَجْهُهُ .

( وَسُنَّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ ) وَهِيَ رَكَعَتَانِ قَبْلَ الْقُعُودِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا  
يَجْلِسَ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ } ( وَأَدَاءُ الْفَرَضِ يَنْبُؤُهَا ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ  
( قَوْلُهُ وَأَدَاءُ الْفَرَضِ يَنْبُؤُهَا ) قَدَمْنَا أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ آدَاهَا عِنْدَ الدُّخُولِ تَنْبُؤُ عَنْهَا بِلَا نِيَّةٍ التَّحِيَّةِ هـ .  
وَقَالَ فِي الْبُغْيَةِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ أَوْ الْإِقْدَاءِ يَنْبُؤُ عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهَا  
إِذَا دَخَلَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ هـ .

وَمِنْ الْمَنْتُوبَاتِ صَلَاةُ الْإِسْتِخَارَةِ وَالْحَاجَةِ ، وَذَكَرَ كَيْفِيَّتَهُمَا وَدُعَاءَهُمَا فِي الْبَحْرِ وَيُنْدَبُ صَلَاةُ الصُّحَى وَأَقْلَهُ أَرْبَعُ  
رَكَعَاتٍ هـ .

وَصَلَاةُ اللَّيْلِ وَأَقْلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَنَفَّلَ بِاللَّيْلِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَتَرَدَّدَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هَلِ التَّهَجُّدُ سُنَّةٌ  
فِي حَقِّهَا أَمْ تَطَوُّعٌ وَمِنْ الْمَنْتُوبَاتِ إِحْيَاءُ لَيْالِ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَلَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ وَلَيْالِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ

وَلَيْلَةَ النَّصَفِ مِنْ شَعْبَانَ وَالْمُرَادُ بِإِحْيَاءِ اللَّيْلِ قِيَامُهُ وَظَاهِرُهُ الْإِسْتِيعَابُ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ غَالِبُهُ وَيُكْرَهُ الْجَمْعُ عَلَى إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ مِنْ هَذِهِ اللَّيَالِي فِي الْمَسَاجِدِ .

( وَنُدِبَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يُقْبِلُ بقلبه ، وَوَجْهَهُ عَلَيْهِمَا إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ } ( وَأَرْبَعٌ فَصَاعِدًا فِي الضُّحَى ) لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَيَزِيدُ مَا يَشَاءُ } ( فَرَضَ الْقِرَاءَةَ فِي رَكْعَتَيْ الْفَرَضِ ) يَعْنِي أَنَّ الْقِرَاءَةَ فَرَضٌ فِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْفَرَضِ غَيْرِ مُعَيَّنَتَيْنِ حَتَّى لَوْ لَمْ يُقْرَأْ فِي الْكُلِّ أَوْ قُرَأَ فِي رَكْعَةٍ فَقَطْ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَاجِبٌ فِي الْأُولَيْنِ حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا فِيهِمَا وَقُرَأَ فِي الْآخَرَيْنِ جَازَتْ صَلَاتُهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ إِنْ سَهَا وَيَأْتِي إِنْ تَعَمَّدَ .

( وَ ) فَرَضَتْ ( فِي كُلِّ ) الثَّقَلِ وَالْوَثْرِ أَمَّا الثَّقَلُ فَلِأَنَّ كُلَّ شَفْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ وَالْقِيَامُ مِنْهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيمَةٍ مُبْتَدَأَةٍ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ بِالتَّحْرِيمَةِ الْأُولَى الرُّكْعَتَانِ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَصْحَابِنَا . وَأَمَّا الْوَثْرُ فَلِلْحَاطِطِ كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ وَنُدِبَ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ) يَعْنِي قَبْلَ الْخَفَافِ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ .  
( قَوْلُهُ فَرَضَ الْقِرَاءَةَ ) الْمُرَادُ بِهِ الْفَرَضُ الْعَمَلِيُّ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ السَّرَاجِ .  
( قَوْلُهُ وَاجِبٌ فِي الْأُولَيْنِ ) قَالَ الْكَمَالُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَنْهَبِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْأَصْلِ .  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ رَكْعَتَانِ غَيْرَ عَيْنٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقُدُورِيُّ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ١ هـ .  
( قَوْلُهُ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ بِالتَّحْرِيمَةِ الْأُولَى الرُّكْعَتَانِ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَصْحَابِنَا ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ هَذَا إِذَا نَوَى أَرْبَعًا حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى التَّقْيِيدِ بِالْمَشْهُورِ أَمَّا إِذَا شَرَعَ بِمُطْلَقِ نِيَّةِ الثَّقَلِ فَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ .  
١ هـ .

( لَزِمَ الثَّقَلُ بِالشُّرُوعِ قَصْدًا ) اخْتِرَازٌ عَنِ الشُّرُوعِ طَنًا كَمَا إِذَا طَنَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ فَرَضَ الظُّهْرِ فَشَرَعَ فِيهِ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ قَدْ صَلَّاهُ صَارَ مَا شَرَعَ فِيهِ ثَقَلًا لَا يَجِبُ إِتْمَامُهُ حَتَّى لَوْ تَقَضَّه لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ( وَلَوْ عِنْدَ الْغُرُوبِ وَالطُّلُوعِ وَالْإِسْتِوَاءِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ ) ، وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ .  
( قَوْلُهُ لَزِمَ الثَّقَلُ بِالشُّرُوعِ ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا شَفْعٌ وَاحِدٌ .  
وَأَمَّا إِذَا نَوَى مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ فَأَبُو يُوسُفَ يَلْزَمُهُ بِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ أَوْ بِأَرْبَعٍ فَقَطْ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى لُزُومِ شَفْعٍ وَاحِدٍ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ وَعَلَى هَذَا سُنَّةُ الظُّهْرِ ، وَقِيلَ يَقْضِي أَرْبَعًا ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ كَالظُّهْرِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( نَاوِي الْأَرْبَعِ قَضَى رَكْعَتَيْنِ لَوْ تَقَضَّ الشَّفْعُ الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي ) يَعْنِي إِذَا شَرَعَ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنَ الثَّقَلِ وَأَفْسَدَ الشَّفْعَ الْأَوَّلَ يَقْضِيهِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَهُ وَلَمْ يَشَرَعْ فِي الثَّانِي وَكُلُّ شَفْعٍ مِنَ الثَّقَلِ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَقَعَدَ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ وَقَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَأَفْسَدَ يَقْضِي الشَّفْعَ الثَّانِي فَقَطْ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ وَأَفْسَدَ الثَّانِي فَلَزِمَ قَضَاؤُهُ ( أَوْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهِمَا ) أَيِ الشَّفْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ يُبْطِلُ التَّحْرِيمَةَ وَفِي إِحْدَاهُمَا لَا بَلْ يُفْسِدُ الْإِدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ بَطَلَتْ التَّحْرِيمَةُ فَلَزِمَ قَضَاءُ الشَّفْعِ الْأَوَّلِ

لِصِحَّةِ الشُّرُوعِ فِيهِ لَا الثَّانِي لِفَسَادِ الشُّرُوعِ لِطُلَانِ التَّحْرِيمَةِ (أَوْ) لَمْ يَقْرَأْ (فِي) الشَّعْ (الْأَوَّلِ) فَإِنَّهُ جَبَّيْذُ  
يُفْسَدُ وَيَبْطُلُ التَّحْرِيمَةُ فَلِفَسَادِهِ يَلْزَمُ قَضَاءُ وَلِطُلَانِ التَّحْرِيمَةِ لَمْ يَصِحَّ الشُّرُوعُ فِي الثَّانِي (أَوْ فِي) الشَّعْ (الثَّانِي)  
؛ لِأَنَّ الشَّعْ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ وَالثَّانِي فُسِدَ فَلَزِمَ قَضَاؤُهُ (أَوْ) فِي (إِحْدَى) الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الشَّعْ (الْأَوَّلِ) ؛ لِأَنَّهُ فُسِدَ  
فَلَزِمَ قَضَاؤُهُ وَبَقِيَ التَّحْرِيمَةُ فَصَحَّ الثَّانِي (أَوْ) فِي (إِحْدَى) الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الشَّعْ (الثَّانِي) ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ تَمَّ  
وَفُسِدَ الثَّانِي فَلَزِمَ قَضَاؤُهُ (أَوْ) لَمْ يَقْرَأْ (فِي) الشَّعْ (الْأَوَّلِ وَإِحْدَى) الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الشَّعْ (الثَّانِي) ؛ لِأَنَّ  
الْأَوَّلَ بَطُلَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فَلَزِمَ قَضَاؤُهُ وَلَا يَصِحُّ الشُّرُوعُ فِي الثَّانِي لِطُلَانِ التَّحْرِيمَةِ (وَقَضَى) رَكَعَاتِ (أَرْبَعًا) إِنْ لَمْ  
يَقْرَأْ فِي (إِحْدَى كُلِّ) مِنَ الشَّعْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِي إِحْدَى كُلِّ مِنْهُمَا فُسِدَ أَدَاءُ كُلِّ مَعَ صِحَّةِ الشُّرُوعِ فَلَزِمَ  
قَضَاءُ

الرَّكَعَاتِ (أَوْ) تَرَكُ الْقِرَاءَةَ (فِي) الشَّعْ (الثَّانِي وَإِحْدَى) رَكَعَتَيْ (الْأَوَّلِ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَرَكَ فِي إِحْدَى الْأَوَّلِ  
فُسِدَ الْأَدَاءُ وَبَقِيَ التَّحْرِيمَةُ فَصَحَّ الشُّرُوعُ فِي الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي الثَّانِي فُسِدَ أَيْضًا فَلَزِمَ قَضَاءُ الْأَرْبَعِ .  
(قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يُفْسِدْهُ وَقَعَدَ عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ وَقَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ

إِلَخْ) قَيْدُ لُزُومِ قَضَاءِ الشَّعْ الثَّانِي فَقَطُ يَفْسَادِهِ بَعْدَ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ إِذْ لَوْ لَمْ يَقْعُدْ وَأَفْسَدَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الثَّانِي  
يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الْأَرْبَعِ بِالْإِجْمَاعِ لِسِرَايَةِ الْفَسَادِ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ بَعْدَ الْقُعُودِ الْمُتَمِّمِ لَهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَرْهَانِ .  
(قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

إِلَخْ) أَقُولُ اقْتَصَرَ عَلَى أَصْلِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفْرَغْ إِلَّا عَلَيْهِ وَخَالَفَهُ أَبُو يُوسُفَ فَقَالَ إِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي إِحْدَى  
الشَّعْ الْأَوَّلِ لَا يُفْسَدُ التَّحْرِيمَةُ وَمُحَمَّدٌ فَقَالَ إِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي إِحْدَى الشَّعْ الْأَوَّلِ يَبْطُلُ التَّحْرِيمَةُ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ  
مِمَّا أَفْرَدَ بِالتَّأْلِيفِ وَمَنْ عَلِمَ الْأَصُولَ فَرَّغَ عَلَيْهَا مَا أَمَكْنَهُ .

(قَوْلُهُ فَإِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِي الشَّعْ الْأَوَّلِ  
إِلَخْ) كَانَ يَنْبَغِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ فِي الشَّعْ الْأَوَّلِ  
إِلَخْ ؛ لِأَنَّهُ مُغْنٍ عَنْهُ .

(وَلَا قَضَاءَ إِنْ لَمْ يَقْعُدْ بَيْنَهُمَا) أَيِ إِذَا صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنَ النَّفْلِ وَلَمْ يَقْعُدْ بَيْنَ الشَّعْعَيْنِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْسَدَ  
الشَّعْ الْأَوَّلُ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَعْعٍ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُفْسَدُ قِيَاسًا عَلَى الْفَرْضِ كَمَا سَيَأْتِي  
تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ

(قَوْلُهُ كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ) أَقُولُ هُوَ أَنَّ الْقِيَاسَ الْقَسَادُ كَقَوْلِ زُفَرٍ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ  
وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ التَّطَوُّعَ كَمَا شَرَعَ رَكَعَتَيْنِ شَرَعَ أَرْبَعًا أَيْضًا وَإِذَا لَمْ يَقْعُدْ أَوْ لَا أَمَكْنَا أَنْ نَجْعَلَ الْكُلَّ صَلَاةً  
وَاحِدَةً وَفِيهَا الْفَرْضُ الْجُلُوسُ آخِرُهَا .

(أَوْ نَقَضَ بَعْدَ التَّشْهُدِ أَوَّلًا) أَيِ نَوَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنَ النَّفْلِ وَقَعَدَ عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ بِقَدْرِ التَّشْهُدِ ثُمَّ نَقَضَ لَا قَضَاءَ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَدَّاهُ وَلَمْ يَشْرَعْ فِي الشَّعْ الثَّانِي لِيَجِبَ قَضَاؤُهُ .  
(قَوْلُهُ أَوْ نَقَضَ بَعْدَ التَّشْهُدِ أَوَّلًا) أَقُولُ أَوَّلًا بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَفَتْحِهَا أَيِ الْأَوَّلُ .

(وَيَنْتَقِلُ قَاعِدًا مَعَ قُدْرَةِ الْقِيَامِ ابْتِدَاءً وَكُرْهَ بَقَاءِ إِلَّا بَعْدُ) أَيِ إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ جَازَ أَنْ يَشْرَعَ فِي النَّفْلِ قَاعِدًا ،  
وَإِنْ شَرَعَ فِيهِ فَإِنَّمَا كُرْهَ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَإِذَا عَرَضَ لَهُ عُذْرٌ لَمْ يُكْرَهْ .

(قَوْلُهُ وَيَتَنَقَّلُ قَاعِدًا) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْقُعُودِ أَيِّ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَقْعُدَ كَمَا يَقْعُدُ فِي حَالِ التَّشَهُّدِ ؛ لِأَنَّهُ عَهْدٌ مَشْرُوعًا فِي الصَّلَاةِ اهـ .

وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ فِي الْهَدَايَةِ مُخْتَارُ الْفَقِيهِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيِّ وَرُوِيَ عَنْ زُفَرٍ كَمَا فِي الْعِبَايَةِ .  
وَقَالَ الْكَافِيُّ ذَكَرَ أَبُو اللَّيْثِ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ وَلَكِنْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَقْعُدَ فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ مُحْتَبًا .

وَفِي شَرْحِ الصَّوِّ الْفَتْرَاشِ أَفْضَلُ فِي قَوْلِ وَالتَّرْبُعِ فِي قَوْلِ ، وَقِيلَ يَنْصِبُ رُكْبَتَهُ الْيُمْنَى كَالْقَارِي يَجْلِسُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُقْرَأِ اهـ .

وَفِي النَّهَايَةِ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَقْعُدَ فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ مُحْتَبًا .

اهـ .

(قَوْلُهُ مَعَ قُدْرَةِ الْقِيَامِ) أَقُولُ لَكِنْ لَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ } كَمَا فِي التَّيْسِينِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ أَخْرَجَ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا عَنْ { عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا فَقَالَ مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَمَنْ صَلَّى قَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ } ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَفِي الْحَدِيثِ { صَلَاةُ النَّائِمِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ } وَلَا نَعْلَمُ الصَّلَاةَ نَائِمًا تَسُوغُ إِلَّا فِي الْفَرْضِ حَالَةَ الْعُجْزِ عَنْ الْقُعُودِ وَلَا أَعْلَمُ جَوَازَهَا فِي النَّافِلَةِ فِي فَهْمِنَا اهـ .

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِي عَنْ شَيْخِهِ مَا صَوَّرْتُهُ حَكَى الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِيهِ وَجْهَيْنِ عَنْ أَصْحَابِنَا .

اهـ .

(قَوْلُهُ وَكَرِهَ بَقَاءَ إِلَّا بِعُذْرٍ) أَقُولُ مُفَادُهُ عَدَمُ كَرَاهِيَّتِهِ ابْتِدَاءً وَسَدْرُكَرُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

التَّصْرِيحُ بِهِ وَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ بَقَاءُ أَيْضًا .

.

(و) يَتَنَقَّلُ (رَاكِبًا خَارِجَ الْمِصْرِ) وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ قَصْرُ الصَّلَاةِ فِيهِ وَسَيَّاتِي وَالتَّقْيِيدُ بِهِ يَتَّبِعِي اشْتِرَاطَ السَّكْرِ وَالْجَوَازِ فِي الْمِصْرِ (مُومِيًا) وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ (وَلَوْ) كَانَ صَلَاتُهُ (إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ) ؛ لِأَنَّ التَّوَافِلَ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِوَقْتٍ فَلَوْ التَّزَمَ التَّزُولُ وَاسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةَ انْقَطَعَ عَنْ الْقَافِلَةِ بِخِلَافِ الْفَرَائِضِ فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِوَقْتٍ فَلَا تَجُوزُ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَكَذَا الْوَاجِبَاتُ مِنَ الْوُثْرِ وَالْمَنْدُورِ وَمَا شَرَعَ فِيهِ فَأَفْسَدَهُ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَسُجْدَةُ ثَلَيْتٍ عَلَى الْأَرْضِ .

وَأَمَّا السُّنَنُ الرَّوَاطِبُ فَنَوَافِلُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَنْزِلُ لِسُنَّةِ الْحَجَرِ ؛ لِأَنَّهُا أَكَدُ مِنْ غَيْرِهَا (وَبَنَى بِنُزُولِهِ) يَعْنِي إِذَا افْتَتَحَ رَاكِبًا ثُمَّ نَزَلَ بَنَى (لَا رُكُوبَهُ) يَعْنِي إِذَا افْتَتَحَ غَيْرَ رَاكِبٍ ثُمَّ رَكِبَ لَا يَبْنِي ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ مَا شَرَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يُؤَدِّيهِ أَكْمَلُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ وَفِي الثَّانِي انْعَقَدَتِ التَّحْرِيمَةُ مُوجِبَةً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَلَا يَجُوزُ أَذَاؤُهُ بِالْإِمَاءِ وَسَيَّاتِي زِيَادَةً كَلَامٍ فِيهِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(قَوْلُهُ وَرَاكِبًا خَارِجَ الْمِصْرِ وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ

إِلَخ) هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ فِي اعْتِبَارِ خَارِجِ الْمِصْرِ ، وَقِيلَ قَدَرُ فَرَسَخَيْنِ ، وَقِيلَ قَدَرُ مِيلٍ كَمَا فِي شَرْحِ النَّفَايَةِ اهـ .

وَقَالَ الْأَثَقَانِيُّ هَذَا إِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ تَسِيرُ بِنَفْسِهَا أَمَّا إِذَا سِيرَهَا صَاحِبُهَا فَلَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ وَلَا الْفَرَضُ وَإِذَا حَرَكَ رَجُلُهُ أَوْ ضَرَبَ دَابَّتَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا كَثِيرًا ١ هـ قُلْتُ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا سِيرَهَا صَاحِبُهَا فَلَا يَجُوزُ إلخ عُلْتُهُ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ صَرَّحَ بِهِ الْبَرَزِيُّ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ آخِرُ كَلَامِ الْأَثَقَانِيِّ فَإِذَا انْتَهَى جَارَتْ الصَّلَاةُ ١ هـ . وَلَمْ يُشْتَرَطْ عَجْزُهُ عَنْ إِيْقَافِهَا وَهُوَ ظَاهِرُ الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَاكِيُّ شَرَطَ عَدَمَ إِمْكَانِ وَقْفِ الدَّابَّةِ فِي الْمُحِيطِ فَقَالَ ، وَلَوْ أَوْمَأَ عَلَى الدَّابَّةِ وَهِيَ تَسِيرُ لَمْ يَجُزْ إِذَا قَدَرَ أَنْ يُوقِفَهَا ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الْوُقُوفُ جَازَ ١ هـ قُلْتُ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى صَلَاةِ الْفَرَضِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرَّحَ بِحُكْمِهَا ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ يُتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي الْفَرَضِ لِمَا قَالَ فِي الْبَرَزِيَّةِ وَيَجُوزُ الْفَرَضُ أَيْضًا إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَأْبَسَا وَقَفَ عَلَيْهَا مُسْتَقِيمًا وَأَوْمَى إِنْ أَمَكْنَهُ إِيْقَافُ الدَّابَّةِ وَإِلَّا لَا يَلْزِمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ ١ هـ أَيُّ وَلَا الْإِيْقَافُ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ أَمَّا إِذَا سِيرَهَا إِلَى آخِرِ مَا قَدَّمَناه ١ هـ .

وَالْتَقْيْدُ بِالدَّابَّةِ يَبْقَى جَوَازَ صَلَاةِ الْمَاشِي وَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُجْتَبَى (قَوْلُهُ ، وَلَوْ كَانَ صَلَاتُهُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ الْعَامَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَيْفَمَا كَانَ .

وَفِي الْمُحِيطِ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِهَا ثُمَّ تَرَكَ التَّوَجُّهَ أَمَّا لَوْ افْتَتَحَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ لَا تَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي حَالِ الْإِبْتِدَاءِ ذِكْرُهُ الْكَاكِيُّ

وَالْمُرَادُ بِالْقَاتِلِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْإِيْضَاحِ ١ هـ . وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِحُكْمِ النَّجَاسَةِ عَلَى الدَّابَّةِ ، وَإِنَّمَا لَا تُنْعَى عَلَى قَوْلِ الْكَاهِرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ وَالْكَافِي ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ عَلَى السَّرَجِ وَالرُّكَّابِينَ تُنْعَى ، وَقِيلَ مَوْضِعُ الْجُلُوسِ فَقَطْ وَالْعَجَلَةُ وَالْمَحْمِلُ عَلَى الدَّابَّةِ سَائِرَةٌ أَوْ لَا كَالدَّابَّةِ ، وَلَوْ جَعَلَ تَحْتَ الْمَحْمِلِ خَشَبَةً حَتَّى بَقِيَ قَرَارُهُ عَلَى الْأَرْضِ لَا الدَّابَّةُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْأَرْضِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ فَلَا تَجُوزُ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا لِضْرُورَةٍ) قَالَ فِي الْعِنَايَةِ كَخَوْفِ اللَّصِّ وَالسَّبْعِ وَطِينِ الْمَكَانِ وَجُمُوحِ الدَّابَّةِ وَعَدَمِ وَجْدَانِ مَنْ يَرْكَبُهَا لِعَجْزِهِ ١ هـ .

وَقَالَ الْأَثَقَانِيُّ هَذَا أَيُّ جَوَازِهَا لِلطَّيْنِ إِذَا كَانَ بِحَالٍ يَغِيبُ وَجْهُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الْمَنَاقِبَةِ لَكِنَّ الْأَرْضَ نَدِيَّةً صَلَّى هُنَالِكَ .

١ هـ .

(قَوْلُهُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَنْزِلُ لِسُنَّةِ الْفَجْرِ

إِلخ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ ابْنُ شُجَاعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا لِإِبْيَانِ الْأَوَّلَى يَعْنِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَنْزَلَ لِرُكْعَتِي الْفَجْرِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَرَوَى عَنْهُ أَيُّ الْإِمَامِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ فِي أَدَائِهَا قَاعِدًا .

(قَوْلُهُ وَبَنَى بِنُزُولِهِ) أَيُّ بِلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ بَأْنِ ثَنَى رَجُلُهُ فَانْحَدَرَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ (قَوْلُهُ لَا رُكُوبَهُ) هَذَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ وَعَكْسَهُ مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَةٍ فَأَجَازَ بِنَاءَ مَنْ رَكِبَ لَا مَنْ نَزَلَ ، وَقِيلَ يَمْنَعُهُ أَبُو يُوسُفَ مُطْلَقًا بَعْدَ نُزُولِهِ فَيُسْتَقْبَلُ كَالْمُؤْمِي إِذَا قَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي خِلَالِهَا وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَبْنِي بَعْدَ رُكْعَةٍ وَإِذَا لَمْ يُتِمَّهَا بَنَى

وَقَالَ زُفَرٌ يَبْنِي فِي التَّنُزُّلِ

وَالرُّكُوبَ لِتَجْوِيزِهِ الْبِنَاءَ عَلَى الْإِيمَاءِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .  
( قَوْلُهُ وَسَيَأْتِي زِيَادَةُ كَلَامٍ ) أَيِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حُكْمَ الْبِنَاءِ وَعَدَمِهِ لِلرُّكُوبِ  
وَالنُّزُولِ لِدُكْرِهِ هُنَا .

( التَّرَاوِيحُ ) جَمْعُ تَرْوِيحَةٍ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلْجَلْسَةِ وَسُمِّيَتْ بِالتَّرْوِيحَةِ لِاسْتِرَاحَةِ النَّاسِ بَعْدَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ  
بِالْجَلْسَةِ ثُمَّ سُمِّيَتْ كُلُّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ تَرْوِيحَةً مَجَازًا لِمَا فِي آخِرِهَا مِنَ التَّرْوِيحَةِ وَهِيَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ إِذْ قَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقَامَهَا فِي بَعْضِ اللَّيَالِي وَبَيْنَ الْعُدْرِ فِي تَرْكِ الْمُوَاطِئَةِ عَلَيْهَا وَهُوَ خَشْيَةٌ أَنْ تُكْتَبَ  
عَلَيْنَا ثُمَّ وَاطَبَ عَلَيْهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ  
مَنْ بَعْدِي } وَهِيَ ( سُنَّةُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ) .  
وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَافِضِ سُنَّةُ لِلرِّجَالِ فَقَطْ .

( قَوْلُهُ وَسُمِّيَتْ بِالتَّرَاوِيحِ )  
إِلخ ) ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَقِيلَ لِإِعْقَابِهِ رَاحَةَ الْجَنَّةِ ذَكَرَهُ الْكَافِيُّ .  
( قَوْلُهُ إِذْ قَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقَامَهَا فِي بَعْضِ اللَّيَالِي ) يَعْنِي صَحَّ إِقَامَتُهُ أَبَاهَا فِي الْجُمْلَةِ لَا إِقَامَةَ الْعَشْرِينَ رَكَعَةً  
؛ لِأَنَّ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَمَاعَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ بِالْوُثْرِ وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ  
عَشْرِينَ سِوَى الْوُثْرِ فَضَعِيفٌ وَالْعَشْرُونَ ثَبَتَتْ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ كَمَا ذَكَرْتَهُ فِي شَرْحِ مُقَلِّمَتِي نُورِ الْإِيضَاحِ .  
( قَوْلُهُ ثُمَّ وَاطَبَ عَلَيْهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ) ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ هُوَ تَغْلِيْبٌ إِذْ لَمْ يُرَدْ كُلُّهُ بَلْ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .  
( قَوْلُهُ وَهِيَ سُنَّةُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ) أَقُولُ وَالْقَوْلُ بِسُنَّتَيْهَا هُوَ الصَّحِيحُ .  
وَفِي فَتَاوَى الْعَتَابِيِّ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .  
وَفِي الْمُجْتَبَى لَا خِلَافَ أَنَّهَا سُنَّةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ .  
وَقَالَ التَّوَوِيُّ أَنَّهَا سُنَّةٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ كَمَا فِي مِعْرَاجِ الدِّرَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَافِضِ إِنَّهَا سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ دُونَ  
النِّسَاءِ ) أَقُولُ .  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ أَصْلًا كَمَا فِي مِعْرَاجِ الدِّرَايَةِ .

( وَالْجَمَاعَةُ فِيهَا ) أَيِ التَّرَاوِيحِ ( سُنَّةٌ عَلَى الْكَهَايَةِ ) حَتَّى لَوْ تَرَكَ أَهْلُ مَسْجِدٍ أَسَاءُوا ، وَلَوْ أَقَامَهَا الْبَعْضُ  
فَالْمُتَخَلِّفُ تَارِكٌ لِلْفَضِيلَةِ وَلَمْ يَكُنْ مُسِيئًا إِذْ قَدْ تَخَلَّفَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ فِي  
بَيْتِهِ كَمَا يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ فَصَلَّاهُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ لِلْجَمَاعَةِ فِي الْبَيْتِ فَضِيلَةً ، وَلِلْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ  
فَضِيلَةٌ أُخْرَى فَهُوَ حَازَ إِحْدَى الْفَضِيلَتَيْنِ وَتَرَكَ الْفَضِيلَةَ الزَّائِدَةَ ، كَذَا فِي الْكَافِيِّ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَقَامَهَا لِبَعْضٍ )  
إِلخ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْيِي مَا أَفْتَى بِهِ ظَهَرُ الدِّينِ مِنْ إِسَاءَةِ مَنْ صَلَّى التَّرَاوِيحَ مُنْفَرِدًا .  
( قَوْلُهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ )  
إِلخ ) هُوَ اخْتِيَارُ الطَّحَاوِيِّ حَيْثُ قَالَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ التَّرَاوِيحَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا عَظِيمًا يُقْتَدَى بِهِ .  
( قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ )

إِلْحَ ) هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ وَصَحَّحَهُ فِي الْمُحِيطِ وَالْخَانِيَةِ وَاخْتَارَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَشَايخِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( وَإِنْ فَاتَتْ لَا تُقْضَى أَصْلًا ) أَيْ لَا بِالْجَمَاعَةِ وَلَا مُنْفَرِدًا ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْ خَوَاصِّ الْفَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْ خَوَاصِّ الْفَرْضِ ) أَيْ ، وَلَوْ عَمَلِيًّا كَالْوَثْرِ .  
( قَوْلُهُ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ ) الْمُرَادُ بِهِ سُنَّةُ الْقَجْرِ عَلَى مَا سَيَذْكُرُهُ .

( وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى ) انْتِهَاءِ ( ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ وَهِيَ خَمْسُ تَرَوِيحَاتٍ لِكُلِّ ) أَيْ لِكُلِّ تَرَوِيحَةٍ ( تَسْلِيمَتَانِ ) فَتَكُونُ التَّسْلِيمَاتُ عَشْرًا وَالْإِمَامُ وَالْقَوْمُ يَأْتُونَ بِالنَّشَاءِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَالْفَتْحِ ( وَيَجْلِسُ بَيْنَ التَّرَوِيحَتَيْنِ قَدْرَ تَرَوِيحَةٍ ، وَ ) ، كَذَا بَيْنَ ( الْخَامِسَةِ وَالْوَثْرِ ) ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَوَارِثُ مِنْ زَمَنِ الْأَصْحَابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ( وَيَزِيدُ عَلَى التَّشْهَدِ ) أَيْ الْإِمَامُ يَزِيدُ عَلَى التَّشْهَدِ ( الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أَنْ يَمَلَّ الْقَوْمُ ) فَحِينَئِذٍ يَتْرُكُهَا .

( قَوْلُهُ وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى ) انْتِهَاءِ ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ( فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَهَا إِلَى نِصْفِهِ كَانَ غَيْرَ مُسْتَحَبِّ وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَالْمُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ هـ .  
وَفِي كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهَا إِلَى مَا بَعْدَ النِّصْفِ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الْبُرْهَانِ حَيْثُ قَالَ الصَّحِيحُ عَدَمَ كَرَاهَةِ تَأْخِيرِهَا ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالْأَفْضَلُ فِيهَا آخِرُهُ هـ .

وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ ابْتِدَاءَ وَفَتْهَا وَهُوَ بَعْدَ الْعِشَاءِ قَبْلَ الْوَثْرِ وَبَعْدَهُ كَمَا فِي الْكَنْزِ ( قَوْلُهُ وَهِيَ خَمْسُ تَرَوِيحَاتٍ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي أَنَّ السُّنَّةَ فِيهَا عَشْرُ تَسْلِيمَاتٍ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ الْمُتَوَارِثُ فَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَأُظْهِرُ الرُّوَايَتَيْنِ عَدَمَ الْفَسَادِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا هَلْ تُتَوَّبُ عَنْ تَسْلِيمَةٍ أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ الصَّحِيحُ عَنْ وَاحِدَةٍ وَعَلَيْهِ الْفَقْوَى ، وَلَوْ قَعَدَ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ عَنْ تَسْلِيمَتَيْنِ وَفِي الْمُحِيطِ لَوْ وَصَلَ التَّرَاوِيحَ كُلَّهَا بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَدْ قَعَدَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ عَنْ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَحِلَّ شَيْئًا مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا أَنَّهُ جَمَعَ الْمُتَفَرِّقَ وَاسْتَدَامَ التَّحَرِيمَةَ فَكَانَ أَوْلَى بِالْجَوَازِ ؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ وَأَتَعَبُ لِلْبَدَنِ .  
هـ .

وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ بِهِ صَرَاحٌ فِي الْمُنْيَةِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَا يَحْفَى مَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْمُتَوَارِثِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِكَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَمَانٍ فِي مُطْلَقِ التَّطَوُّعِ لَيْلًا فَلَا يُكْرَهُ هُنَا أَوْلَى فَلِذَا تَقَلَّ الْعَلَامَةُ الْحَلَبِيُّ أَنَّ فِي النَّصَابِ وَخِزَانَةِ الْفَتَاوَى الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ يُكْرَهُ هـ قُلْتُ وَيَنْبَغِي

اتِّبَاعُهُ وَلَا يُخَالِفُهُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَمَانٍ لَيْلًا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرَ التَّرَاوِيحِ .  
( قَوْلُهُ وَيَجْلِسُ بَيْنَ التَّرَوِيحَتَيْنِ قَدْرَ التَّرَوِيحَةِ ) هَذَا عَلَى جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ وَأَهْلُ كُلِّ بَلَدَةٍ بِالْخِيَارِ يُسَبِّحُونَ أَوْ يَهْلَلُونَ أَوْ يَنْتَظِرُونَ سُكُوتًا أَوْ يُصَلُّونَ فَرَادَى كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ قَالَ الْكَافِي .

وَفِي فَتَاوَى الْعَبَّاسِيِّ يُكْرَهُ لِلْقَوْمِ رُكْعَتَانِ بَيْنَ التَّرَوِيحَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ بَدْعٌ هـ .

( قَوْلُهُ : وَكَذَا بَيْنَ الْخَامِسَةِ وَالْوَثْرِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَفِيهِ نَفْيٌ لِمَا قَالَهُ الْبَعْضُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ



الاستراحة على خمس تسليمات وهو نصف التراويح وليس بصحيح أي مستحب هـ .  
 (قوله ويريد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أقول ولم يتعرض لذكر الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويأتي به إن لم يقل على القوم كما في شرح المنظومة وعلة في الهداية بأنه ليس بسنة أصلية .

(قوله إلا أن يمل القوم فحينئذ يتركها) أقول المختار أن لا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ثناء الاستفتاح ؛ لأن الصلاة فرض عند الشافعي رحمه الله فيحتاج للإتيان بها أو سنة عندنا ولا يترك السنن للجماعات كالتسبيحات ، كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة .

(والسنة الختم مرة) ويختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار بأنها ليلة القدر (ولا يترك) الختم مرة (لكسلهم) أي القوم .  
 (وقيل) القائل صاحب الاختيار (الفضل في زماننا قدر ما لا ينقل عنهم ، ولو صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح بالإمام ، ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح بجماعة ، ولو لم يصلها) أي التراويح (بالإمام صلى الوتر به ولا يوتر) أي لا يصلي الوتر (بجماعة خارج رمضان) للجماع ولا يصلي التطوع بجماعة إلا قيام رمضان وعن شمس الأئمة الكردي أن التطوع بالجماعة إنما يكره إذا كان على سبيل التداعي أما لو اقتدى واحد بواحد واثنان بواحد وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه ، وإن اقتدى أربعة بواحد كرهه اتفاقا ، كذا في الكافي .

(قوله : وقيل القائل صاحب الاختيار) إلخ (أقول عبارته تعيد ضعفه) .  
 وفي البحر خلافه الجمهور على أن السنة الختم مرة ، وذكر في المحيط والاختيار أن الفضل أن يقرأ فيها مقدار ما لا يؤدي إلى تنفير القوم في زماننا ؛ لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة .  
 وفي المجتبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تطويلها وهذا حسن فإن الحسن روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسي هذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها هـ .  
 وفي التجسس ثم بعضهم اعتادوا قراءة قل هو الله أحد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن وهذا حسن ؛ لأنه لا يشتبه عليه عدد الركعات ولا يشغل قلبه بحفظها فيتفرغ للتدبر والتفكير هـ  
 فيجتنب المنكرات هدرمة القراءة وعدم الطمأنينة وترك الشاء والتعوذ والبسملة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كما قدمناه .

(قوله : ولو صلى العشاء وحده) إلخ (نقله في البحر عن القنية) .  
 (قوله ولا يوتر بجماعة خارج رمضان إلى آخر الباب) من الكافي والصحيح أن صلاة الوتر بجماعة في رمضان أفضل من أدائها منفردا آخر الليل كما في الخائبة .  
 وقال في النهاية بعد حكايته اختار علماؤنا أن يوتر في منزله لا بجماعة ، وذكر الكمال ما يرجح كلام قاضي خان فينبغي اتباعه .

( بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ) ( الشَّارِعُ فِيهَا ) اعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ نَقْضَ الْعِبَادَةِ قَصْدًا بِلَا غُدْرٍ حَرَامٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ } وَأَنَّ النَّقْضَ لِلْإِكْمَالِ إِكْمَالٌ مَعْنَى فَيَجُوزُ كَقَضِ الْمَسْجِدِ لِلْإِصْلَاحِ وَنَقْضِ الظُّهْرِ لِلْجُمُعَةِ وَلِلصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ مَزِيَّةٌ عَلَى الصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا فَجَازَ نَقْضُ الصَّلَاةِ مُنْفَرِدًا لِإِحْرَازِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي فَرِيضَةٍ مُنْفَرِدًا ( إِذَا أُقِيمَتْ ) أَيِ شَرَعَ الْإِمَامُ فِي تِلْكَ الْفَرِيضَةِ ( قَطَعَهَا ) خَبَرَ لِقَوْلِهِ الشَّارِعُ فِيهَا ( وَاقْتَدَى ) بِالْإِمَامِ ( إِنْ لَمْ يَسْجُدْ لِلرَّكْعَةِ الْأُولَى ) ؛ لِأَنَّهَا بِمَحَلِّ الْقَطْعِ لِلْإِكْمَالِ ( أَوْ سَجَدَ وَهُوَ فِي غَيْرِ رُبَاعِيٍّ ) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقْطَعْ وَصَلَّى رَكْعَةً أُخْرَى يُتِمُّ صَلَاتَهُ فِي الثَّنَائِيِّ وَيُجِدُّ الْأَكْثَرُ فِي الثَّلَاثِيِّ وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ فِيهِ شِبْهُهُ الْفَرَاغُ وَحَقِيقَتُهُ لَا تَحْتَمِلُ النَّقْضَ فَكَذَا شِبْهُهُ ( أَوْ فِيهِ ) أَيِ فِي الرُّبَاعِيِّ ( لَكِنْ ضَمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى ) لِتَصِيرَ رَكْعَتَيْنِ نَافِلَةً وَيُحْرَزُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ بِقَطْعِهِ ( وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثًا مِنْهُ ) أَيِ الرُّبَاعِيِّ ( أَتَمَّ ) أَيِ ضَمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَدَّى الْأَكْثَرُ وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ فَلَا يَحْتَمِلُ النَّقْضَ لِمَا مَرَّ ( ثُمَّ أَتَمَّ ) أَيِ اقْتَدَى مُتَنَفِّلًا ( إِلَّا فِي الْعَصْرِ ) ؛ لِأَنَّ التَّنْفِيلَ بَعْدَهُ مَكْرُوهٌ ( وَالشَّارِعُ فِي النَّفْلِ لَا يَقْطَعُ ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِكْمَالِ .

( بَابُ إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ ) قَالَ الْكَمَالُ حَقِيقَةُ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلُ شَتَّى تَتَعَلَّقُ بِالْفَرَائِضِ فِي الْأَدَاءِ الْكَامِلِ وَكُلُّهُ مَسَائِلُ الْجَامِعِ اهـ ( قَوْلُهُ إِذَا أُقِيمَتْ أَيِ شَرَعَ الْإِمَامُ الْخ ) حَقِيقَةُ إِقَامَةِ الشَّيْءِ فِعْلُهُ فَلِذَا فَسَرَ الْإِقَامَةَ بِالشُّرُوعِ حَتَّى لَوْ أُقِيمَتْ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ يَضُمُّ الشَّارِعُ مُنْفَرِدًا ثَانِيَةً فِي الرُّبَاعِيَّةِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَدْ بِالسَّجْدَةِ وَمَحَلُّ الْقَطْعِ لَوْ أُقِيمَتْ فِي مَوْضِعِ صَلَاتِهِ إِذْ لَوْ أُقِيمَتْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَانَ كَانَ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ مَثَلًا فَأُقِيمَتْ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ فَأُقِيمَتْ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ لَا يَقْطَعُ مُطْلَقًا ذَكَرَهُ الْمَرْعِيَانِيُّ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَسْجُدْ لِلرَّكْعَةِ الْأُولَى ) أَقُولُ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ إِلَيْهِ مَا لَفَخَرُ الْإِسْلَامُ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ مُخْتَارِ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ يُتِمُّ رَكْعَتَيْنِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ .

( قَوْلُهُ أَوْ فِيهِ ) أَيِ الرُّبَاعِيِّ لَكِنْ ضَمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى قَالَ فِي الْبَحْرِ صَرَّحَ الْكُلُّ هُنَا بِأَنَّهُ يَضُمُّ رَكْعَةً أُخْرَى صِيَانَةً لِلْمُؤَدَّى عَنْ الْبُطْلَانِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي بُطْلَانِ الْبَتِيرِ إِلَّا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ مَكْرُوهَةٌ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ حَقِيقَةِ عَصْرِنَا اهـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثًا مِنْهُ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْبَدْ الثَّلَاثَةَ بِالسَّجْدَةِ يَقْطَعُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْهِدَايَةِ ، وَقَالَ غَيْرُ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ إِنْ شَاءَ عَادَ وَقَعَدَ وَسَلَّم ، وَإِنْ شَاءَ كَبَّرَ قَانِمًا يَتَوَيَّ الدُّخُولَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ قَالَ السَّرْحَسِيُّ يَعُودُ لَا مَحَالَةَ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ .

وَفِي الْمُحِيطِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقْطَعُ قَانِمًا بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ مَشْرُوطَ لِلتَّحُلُّلِ وَهَذَا قَطْعُ صَحْحَةٍ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مَعَزِيًّا إِلَى فَخْرِ

الْإِسْلَامِ اهـ وَاخْتَلَفَ إِذَا عَادَ هَلْ يُعِيدُ التَّشَهُّدَ قِيلَ نَعَمْ ، وَقِيلَ يَكْفِيهِ الْأَوَّلُ ثُمَّ قِيلَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، وَقِيلَ ثَنَتَيْنِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( وَاخْتَلَفَ فِي سُنَنِ الظُّهْرِ ) إِذَا أُقِيمَتْ ( وَالْجُمُعَةُ ) إِذَا خَطَبَ فَقِيلَ يَقْطَعُ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا نَوَافِلُ سُنَّتٍ يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، وَقِيلَ يُتِمُّهَا أَرْبَعًا ؛ لِأَنَّهَا بِمَثَلِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَالْقَطْعُ هُنَا لَيْسَ لِلْإِكْمَالِ بِخِلَافِ الظُّهْرِ

( قَوْلُهُ فَقِيلَ يَقْطَعُ عَلَى رَأْسِ الرَّكْعَتَيْنِ ) مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِلَيْهِ مَالُ السَّرْحَسِيِّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْفَرَضِ وَلَا إِبْطَالٌ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى رَأْسِ الرَّكْعَتَيْنِ فَلَا يَفُوتُ فَرَضُ الْإِسْتِمَاعِ وَالْإِدَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ بِلَا سَبَبٍ ، كَذَا فِي الْبَرْهَانِ .

( لَا يَخْرُجُ ) أَحَدٌ ( مِنْ مَسْجِدٍ أُذِّنَ فِيهِ ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ ( إِلَّا مُقِيمٌ جَمَاعَةً أُخْرَى ) أَيُّ مَنْ يَنْتَظِمُ بِهِ أَمْرُهَا بِأَنْ يَكُونَ مُؤَذِّنٌ مَسْجِدٍ أَوْ إِمَامُهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ جَمَاعَةً يَتَفَرَّقُونَ أَوْ يَقُولُونَ بِغَيْبَتِهِ .  
وَفِي النَّهَايَةِ إِنْ خَرَجَ لِيُصَلِّيَ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الْإِمَامِ وَالْمُؤَذِّنِ .  
( وَ ) إِلَّا ( مُصَلِّيَ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ مَرَّةً ) يَعْنِي إِنْ كَانَ صَلَّى فَرَضَ الْوَقْتِ لَا يُكْرَهُ لَهُ الْخُرُوجُ بَعْدَ الدَّاءِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَجَابَ دَاعِيَ اللَّهِ مَرَّةً فَلَا بَأْسَ فِي تَرْكِهِ ثَانِيًا .  
قَوْلُهُ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ

إِلَخْ ( فَإِنْ خَرَجَ كَرِهَ لِلنَّهْيِ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَذَانِ دُخُولَ الْوَقْتِ سِوَاءِ أَذْنٍ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَمَا أَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ سِوَاءِ خُرُوجٍ أَوْ مَكَثٍ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ مَنْقُولًا .

( وَلَا يَخْرُجُ ) مِنْ مَسْجِدٍ أَحَدٌ ( عِنْدَ الْإِقَامَةِ فِيهِ ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصَلِّيَ ؛ لِأَنَّ مَنْ خَرَجَ أَتَاهُمْ بِمُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ عِيَانًا إِذْ رُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّهُ لَا يَرَى جَوَازَ الصَّلَاةِ خَلْفَ أَهْلِ السُّنَّةِ ( إِلَّا الْمُقِيمُ ) أَيُّ مُقِيمٍ جَمَاعَةٍ أُخْرَى فَلَا بَأْسَ فِي خُرُوجِهِ ( وَمُصَلِّيَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ مَرَّةً ) فَإِنَّهُ لَهُ الْخُرُوجُ أَيْضًا لِكَرَاهَةِ التَّنْفُلِ بَعْلَهَا كَمَا سَبَقَ ( لَا مُصَلِّيَ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ ) فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ لِجَوَازِ التَّنْفُلِ بَعْدَهُمَا .  
( قَوْلُهُ لِكَرَاهَةِ التَّنْفُلِ بَعْدَهَا كَمَا سَبَقَ ) أَقُولُ لَا تَطْرُدُ الْعِلَّةُ فِي الْمَغْرِبِ ؛ لِأَنَّ التَّنْفُلَ بَعْلَهَا لَا يُكْرَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَهُ لَهُ الْخُرُوجُ بَعْدَ إِقَامَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى فِيهَا يَلْزَمُهُ أَحَدُ مَخْطُورَيْنِ أَمَّا التَّنْفُلُ بِالتَّبَرُّاءِ بِمُؤَافَقَتِهِ الْإِمَامَ فِي السَّلَامِ أَوْ مُخَالَفَتِهِ الْإِمَامَ بِالْإِثْمَامِ أَرْبَعًا وَيُكْرَهُ ذَلِكَ تَحْرِيمًا ، وَلَوْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ عَنْ بَشَرٍ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ فَسَدَّتْ وَيَقْضِي أَرْبَعًا .

( قَوْلُهُ لَا مُصَلِّيَ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ )  
إِلَخْ ( أَقُولُ وَالْمُرَادُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ مُتَنَفِّلًا فَإِنْ مَكَثَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ كَرِهَ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( خَائِفٌ فَوَتْ الْجَمَاعَةَ فِي الْفَجْرِ يَتْرُكُ سُنَّتَهُ وَيَقْتَدِي ) ؛ لِأَنَّ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ أَعْظَمُ وَالْوَعِيدُ بِتَرْكِهَا أَلْزَمُ فَكَانَ إِحْرَازُ فَضِيلَتِهَا أَوْلَى ( وَمُدْرِكُ رَكْعَةٍ مِنْهُ ) أَيُّ الْفَجْرِ ( صَلَاحًا ) أَيُّ سُنَّتِهِ يَعْنِي أَنْ مَنْ يَتَوَقَّعُ إِدْرَاكَ رَكْعَةٍ مِنْ فَرَضِ الْفَجْرِ صَلَّى السُّنَّةَ ، وَإِنْ فَاتَتْ عَنْهُ الرُّكْعَةُ الْأُولَى ( وَلَا يَقْضِيهَا ) أَيُّ سُنَّةِ الْفَجْرِ ( إِلَّا تَبَعًا ) لِلْفَرَضِ إِذَا فَاتَتْ مَعَهُ وَقَضَاهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ أَوْ وَحْدَهُ وَالْقِيَاسُ فِي السُّنَّةِ أَنْ لَا تُقْضَى لِاخْتِصَاصِ الْقَضَاءِ بِالْوَجِبِ لَكِنْ وَرَدَ الْخَبَرُ بِقَضَائِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ تَبَعًا لِلْفَرَضِ وَهُوَ مَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَضَاهَا مَعَ الْفَرَضِ غَدَاةَ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ فَقَبِيَ مَا وَرَاءَهُ عَلَى الْأَصْلِ وَفِيمَا بَعْدَ الزَّوَالِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ .

وَأَمَّا إِذَا فَاتَتْ بِلَا فَرَضٍ فَلَا تُقْضَى عِنْدَهُمَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَحَبُّ أَنْ يَقْضِيَهَا إِلَى الزَّوَالِ وَلَا تُقْضَى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِالْإِجْمَاعِ لِكَرَاهَةِ التَّنْفُلِ بَعْدَ الصُّبْحِ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ ثَوَابَ الْجَمَاعَةِ أَكْثَرُ ) أَيُّ مِنْ سُنَّةِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ بِجَمَاعَةٍ يُفْضَلُ الْفَرَضُ مُتَّفِقًا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا لَا تَبْلُغُ رَكْعَتَا الْفَجْرِ ضِعْفًا وَاحِدًا مِنْهَا ذِكْرُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( قَوْلُهُ وَالْوَعْدُ بِتَرْكِهَا الزَّمْ ) هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُتَافِقٌ وَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَحْرِيقِ بُيُوتِ الْمُتَخَلِّفِينَ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ وَمُدْرِكُ رَكْعَةٍ مِنْهُ أَيُّ الْفَجْرِ

إِلَخْ ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ ، وَلَوْ كَانَ يَرْجُو إِدْرَاكَهُ فِي التَّشَهُّدِ قِيلَ هُوَ كإِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ عِنْدَهُمَا وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَا اخْتِيَارَ بِهِ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ أَيُّ عِنْدَهُ هـ .

وَقَالَ الشُّمْنِيُّ لَوْ كَانَ يُدْرِكُ التَّشَهُّدَ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ قَالَ وَكَانَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ يَقُولُ يُصَلِّيَهَا أَيُّ السُّنَّةِ ثُمَّ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ عِنْدَهُمَا وَلَا يُصَلِّيَهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهِيَ فَرْعٌ اخْتِلَافِهِمْ فِيمَنْ أَدْرَكَ تَشَهُّدَ الْجُمُعَةِ هـ .

قُلْتُ الَّذِي تَحَرَّرَ عِنْدِي أَنَّهُ يَأْتِي بِالسُّنَّةِ إِذَا كَانَ يُدْرِكُهُ ، وَلَوْ فِي التَّشَهُّدِ بِالتَّفَاقُ فِيمَا بَيْنَ مُحَمَّدٍ وَشَيْخِيهِ وَلَا يَتَقَيَّدُ بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ وَتَفْرِيعِ الْخِلَافِ هُنَا عَلَى خِلَافِهِمْ فِي مُدْرِكِ تَشَهُّدِ الْجُمُعَةِ غَيْرُ ظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى إِدْرَاكِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ حَاصِلُ إِدْرَاكِ التَّشَهُّدِ بِالتَّفَاقُ نَصٌّ عَلَى التَّفَاقُ الْكَمَالُ لَا كَمَا ظَنَنَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُحْرَزْ فَضْلُهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِقَوْلِهِ فِي مُدْرِكِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَبْنِيَ عَلَيْهَا الظُّهْرُ بَلْ قَوْلُهُ هُنَا كَقَوْلِهِمَا مِنْ أَنَّهُ يُحْرَزُ ثَوَابُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الْجُمُعَةِ كَذَلِكَ أَحْيَاطًا ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرْطُهَا وَلِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي

الظُّهْرَ جَمَاعَةً فَأَدْرَكَ رَكْعَةً لَا يَحْثُ ، وَإِنْ أَدْرَكَ فَضْلَهَا نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ قَالَ الْكَمَالُ وَهَذَا يُعَكِّرُ عَلَى مَا قِيلَ فِيمَنْ يَرْجُو إِدْرَاكَ التَّشَهُّدِ فِي الْفَجْرِ لَوْ اشْتَغَلَ بِرَكْعَتَيْهِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَا اخْتِيَارَ بِهِ فَيَتَرَكُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ عَلَى قَوْلِهِ فَالْحَقُّ خِلَافُهُ لِنَصِّ مُحَمَّدٍ هُنَا عَلَى مَا يُنَاقِضُهُ هـ .

وَمَا قِيلَ أَنَّهُ يُشْرَعُ فِيهَا أَيُّ السُّنَّةِ عِنْدَ خَوْفِ الْفَوَاتِ ثُمَّ يَقْطَعُهَا فَيَجِبُ الْقِضَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ مَذْهُوعٌ وَذَرْءُ الْمَفْسَدَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ صَلَّاهَا ) لَمْ يُبَيِّنْ مَحَلَّ صَلَاتِهَا ، وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْأَدَاءِ

عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ مَكَانًا ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ الْمَكْرُوهَ مُقَدَّمٌ عَلَى فِعْلِ السُّنَّةِ غَيْرِ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَتَفَاوَتْ فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الصَّيْفِيِّ فَصَلَاتُهُ إِيَّاهَا فِي الشَّتَوِيِّ أَخَفُّ مِنْ صَلَاتِهِ فِي الصَّيْفِيِّ وَقَلْبُهُ وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ كَرَاهَةً أَنْ يُصَلِّيَهَا مُخَالِطًا لِلصُّفُوفِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ .

( قَوْلُهُ التَّعْرِيسُ ) هُوَ النُّزُولُ آخِرَ اللَّيْلِ .

( قَوْلُهُ وَفِيمَا بَعْدَ الزَّوَالِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْعِبَايَةِ أَيُّ مَشَائِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَقْضِيهَا تَبَعًا وَلَا يَقْضِيهَا مَقْصُودَةً ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقْضِيهَا مُطْلَقًا قِيلَ وَهُوَ الصَّحِيحُ هـ .

( وَفِي الظُّهْرِ يَتْرُكُهَا ) أَيِ السُّنَّةِ ( مُطْلَقًا ) أَيِ سِوَاءِ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْهُ أَوْ لَا إِذْ لَيْسَ لِسُنَّةِ الظُّهْرِ فَضِيلَةٌ سُنَّةِ الْفَجْرِ حَتَّى قَالُوا لَوْ كَانَ الْعَالَمُ مَرْجِعًا لِلْفَتْوَى لَهُ تَرَكُّ سَائِرِ السُّنَنِ إِلَّا سُنَّةَ الْفَجْرِ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَقَضَاهَا قَبْلَ شَفْعِهِ ) أَيِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الْفَرَضِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بَعْدَهُمَا وَنَقَلَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ الْخِلَافَ عَلَى الْعَكْسِ ( وَلَا يَقْضِي غَيْرَهُمَا ) مِنْ السُّنَنِ فَإِنَّهَا لَا تُقْضَى بَعْدَ الْوَقْتِ وَحَدَّثَنَا إِجْمَاعًا وَاخْتَلَفُوا فِي قَضَائِهَا تَبَعًا لِلْفَرَضِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُقْضَى .

وَفِي الْخُلَاصَةِ لَوْ صَلَّى سُنَّةَ الْفَجْرِ أَوْ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ أَوْ الْكُلِّ فَإِنَّهُ يُعِيدُ السُّنَّةَ إِمَّا بِأَكْلِ لُقْمَةٍ أَوْ شُرْبَةِ مَاءٍ فَلَا تَبْطُلُ السُّنَّةُ ، وَقِيلَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهَا .

تَرَكَ سُنَنِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ إِنْ لَمْ يَرَهَا حَقًّا كَفَرًا وَإِلَّا أَيْمَ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( مُدْرِكُ رَكْعَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ ) كَالظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ أَوْ الْعِشَاءِ ( مُدْرِكُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ لَا مُصَلٍّ بِهَا وَاخْتَلَفَ فِي مُدْرِكِ الثَّلَاثِ وَاللَّاحِقِ ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْهَا أَذْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ لَوْ جُودَ الْإِشْرَاقُ مَعَهُمْ لَكِنَّهُ لَمْ يُصَلِّهَا جَمَاعَةً إِذْ فَاتَتْهُ الْكَثَرُ وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يُدْرِكِ الثَّلَاثَ لَا يَحْتُسُّ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ حِنْثِهِ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَقَدْ انْفَرَدَ عَنْهُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ، وَإِنْ أَذْرَكَ مَعَهُ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ وَفَاتَتْهُ رَكْعَةٌ فَعَلَى ظَاهِرِ الْجَوَابِ لَا يَحْتُسُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتُسُّ بِبَعْضِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ اللَّاحِقِ ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ الْإِمَامَ حُكْمًا وَلِهَذَا لَا يَقْرَأُ فِيهِمَا سَبْقَ بِهِ ، وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ يَحْتُسُّ ؛ لِأَنَّ لِلْكَثَرِ حُكْمَ

الْكُلِّ وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ اللَّاحِقَ أَيْضًا لَا يَحْتُسُّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنْ صَلَّيْتُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَهُوَ الْقِيَاسُ ، كَذَا قَالُوا وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمُدْرِكِ الرَّكْعَتَيْنِ أَقُولُ وَجْهُ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لَهُ أَنَّ حُكْمَهُ يُفْهَمُ مِنْ حُكْمِ الطَّرْقَيْنِ فَإِنْ مُدْرِكُ رَكْعَةٍ إِذَا أَذْرَكَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ فَأَوْلَى أَنْ يَذْرَكَهُ مُدْرِكُ رَكْعَتَيْنِ وَإِذَا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِ مُدْرِكِ الثَّلَاثِ مُصَلِّيًا بِالْجَمَاعَةِ فَأَوْلَى أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِهَا مُدْرِكُ الرَّكْعَتَيْنِ فَتَدْبَرُ .

( قَوْلُهُ وَقَضَاهَا قَبْلَ شَفْعِهِ ) أَقُولُ أَيِ فِي وَقْتِهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِهِ لِإِنْفِهَامِهِ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ وَالْقَضَاءُ سُنَّةٌ كَمَا سَنَدَّكَرُهُ وَإِطْلَاقُ الْقَضَاءِ هُنَا مَجَازٌ كَإِطْلَاقِهِ فِي الْحَجِّ بَعْدَ فَسَادِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يَصِيرُ بِخُرُوجِهِ قَضَاءً كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ قَضَاهَا بَعْدَهُمَا ) أَقُولُ هَذَا عَلَى غَيْرِ الْمُخْتَارِ فِي نَقْلِ الْخِلَافِ .

( قَوْلُهُ وَنَقَلَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ

إِلَخ ) أَقُولُ هُوَ الْأَصَحُّ فِي نَقْلِ الْخِلَافِ ذَكَرَهُ الْكَافِي .

وَقَالَ الْكَمَالُ يَقْضِيهَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ قَبْلَهُمَا ، وَقِيلَ الْخِلَافُ عَلَى عَكْسِهِ هـ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ الْعَكْسِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَالْأَوْلَى تَقْدِيمُ الرَّكْعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَ فَاتَتْ عَنْ الْمَوْضِعِ الْمَسْنُونِ فَلَا يُفَوِّتُ الرَّكْعَتَيْنِ أَيْضًا عَنْ مَوْضِعِهِمَا قَصْدًا بَلَا ضَرُورَةَ .

وَفِي الْمُصَنَّفِي وَتَبَعَهُ شَارِحُ الْكَنَزِ جَعَلَ قَوْلَهُمَا بِتَأْخِيرِ الْأَرْبَعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَقَعُ سُنَّةٌ بَلْ نَفْلًا مُطْلَقًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تَقَعُ سُنَّةٌ فَيَقْلَمُهَا عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ وَالَّذِي يَمَعُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الْمُصَنِّفِينَ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ هـ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَحُكْمُ الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ كَالَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ كَمَا لَا يَخْفَى هـ ( قَوْلُهُ وَلَا يَقْضِي غَيْرَهُمَا ) أَيِ غَيْرِ سُنَّةِ الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ فَاتَتْ عَنْ مَجْلِئِهَا وَالْوَقْتُ بَاقٍ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ اخْتَلَفَ الْمُشَايِخُ فِي قَضَائِهَا تَبَعًا لِلْفَرَضِ فِي الْوَقْتِ وَالظَّاهِرُ قَضَاؤُهَا وَأَنَّهُ سُنَّةٌ هـ .

وَلَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِشَاءِ ، وَقَدْ نَصَّ عَنْ الظُّهْرِ وَقِيَاسُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْعِشَاءُ وَمَا قَبْلَهَا

مَنْدُوبٌ .

( قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُقْضَى ) ، كَذَا صَحَّحَ

فِي الْعِنَايَةِ عَدَمَ الْقَضَاءِ .

( قَوْلُهُ وَفِي الْخُلَاصَةِ

إِلْحُ ) ظَاهِرُهُ بَطْلَانُ السُّنَّةِ بِالْفِعْلِ الْكَثِيرِ .

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ إِنَّ الظَّاهِرَ قَصُّ الثَّوَابِ بِالْمُنَافِي وَالْأَفْضَلُ الْإِثْبَانُ بِالسُّنَنِ فِي الْبَيْتِ إِنْ لَمْ يَخَفْ شُغْلًا حَتَّى مَا بَعْدَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ هـ .

وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ الْأَفْضَلُ فِي عَامَّةِ السُّنَنِ وَالتَّوَاتُؤِ الْمَنْزُولِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ قَالَ الْبَعْضُ يُؤَدِّي مَا بَعْدَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ لَا مَا سِوَاهُمَا وَعَامَّتُهُمْ عَلَى إِطْلَاقِ الْجَوَابِ كَمَا فِي الْكِتَابِ وَبِهِ أَفْتَى الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ قَالَ إِلَّا أَنْ يَخْشَى أَنْ يَشْتَغَلَ عَنْهَا إِذَا رَجَعَ فَإِنْ لَمْ يَخَفْ فَأَلْفَضَلُ الْبَيْتِ

( قَوْلُهُ مُدْرِكُ رَكْعَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الرَّبْعِ

إِلْحُ ) يُفِيدُ أَنَّ مُدْرِكَهَا فِي غَيْرِ الرُّبَاعِيَّةِ مُحَرَّرٌ فَضْلَهَا بِالْأُولَى لِكَوْنِهَا شَطْرَ الصَّلَاةِ أَوْ ثُلُثُهَا وَلَيْسَتْ الرُّكْعَةُ قِيْدًا اخْتِرَازِيًّا عَنْ إِدْرَاكِ مَا ذُوْنَهَا لِمَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ أَنَّ مُدْرِكَ التَّشَهُُّدِ مُحَرَّرٌ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ بِالِاتِّهَاقِ .

( قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ فِي مُدْرِكِ الثَّلَاثِ ) يَهْتَضِي اسْتِثْنَاءُ الْخِلَافِ وَلَيْسَ لِمَا نَذَرُوه .

( قَوْلُهُ وَاللَّاحِقُ ) ظَاهِرُهُ أَيْضًا جَرِيُّ الْخِلَافِ فِيهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ اللَّاحِقَ مُصَلِّي جَمَاعَةٍ إِلَّا فِيمَا يُرَوَّى عَنْ أَبِي يُوسُفَ كَمَا نَذَرُوه .

( قَوْلُهُ : وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ

إِلْحُ ) هُوَ اخْتِيَارُهُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَمِمَّا يُضَعْفُ قَوْلُ السَّرَخْسِيِّ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الرِّغِيفَ لَا يَحْتُ إِلَّا بِأَكْلِ كُلِّهِ وَأَنَّ الْكَثْرَ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ لَكِنْ فِي الْخُلَاصَةِ لَوْ حَلَفَ لَا يَقْرَأُ سُورَةَ فَقَرَأَهَا إِلَّا حَرْفًا حَبْثَ ، وَلَوْ قَرَأَهَا إِلَّا آيَةً طَوِيلَةً لَا يَحْتُ هـ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ

الْقِيَاسُ ) أَيَّ مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالْأَوَّلُ اسْتِحْسَانٌ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( مَنْ أَمِنَ فَوْتَ الْوَقْتِ يَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرَضِ ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ فَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ مُنْفَرِدًا فَهَلْ يَأْتِي بِالسُّنَنِ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا لَا يَأْتِي بِهَا ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا إِذَا أَدَّى الْفَرَضَ بِالْجَمَاعَةِ لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ يَأْتِي بِهَا ، وَإِنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ فَحِينَئِذٍ يَتَرَكُ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا إِذَا أَدَّى الْفَرَضَ بِالْجَمَاعَةِ ) عَلَّلَ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاطْبَعَ عَلَى السُّنَنِ عِنْدَ آدَاءِ الْمَكْتُوباتِ بِجَمَاعَةٍ لَا مُنْفَرِدًا .

( قَوْلُهُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ ) قَالَ الْكَمَالُ الْحَقُّ أَنَّ سُنَّتَهَا مُطْلَقَةٌ كَمَا هُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ أَيَّ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِإِطْلَاقِ الْمَعْنَى الْمَعْقُولِ فِي شَرْعِيَّتِهَا وَهُوَ تَكْمِيلُ الْفَرَائِضِ يُجْبِرُ الْخُلُلَ فِي حَقِّهَا أَمَّا فِي حَقِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

فَرِيَادَةُ الدَّرَجَاتِ إِذْ لَا خَلَلَ وَلَا طَمَعٍ لِلشَّيْطَانِ فِي صَلَاتِهِ وَإِطْلَاقُ الْمُصَنَّفِ يَقْتَضِي شُمُولَ الْمُسَافِرِ .  
وَقَالَ فِي الْعَيَاةِ وَاللَّوْلَى أَنْ لَا يَتْرَكَهَا أَيُّ السُّنَنِ الرَّوَائِبِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا يَعْنِي سَوَاءً صَلَّى بِالْجَمَاعَةِ أَوْ مُنْفَرِدًا مُقِيمًا أَوْ مُسَافِرًا هـ .

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ بِنَفْيِ الْإِسْتِنَانِ فِي السَّفَرِ وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ مِمَّنْ قَالَ بِالسُّنَنِ سَفَرًا كَالْحَضَرِ .

( اِفْتَدَى بِرَاكِعٍ فَوْقَ حَتَّى رَفَعَ رَأْسَهُ فَاتَتْهُ الرَّكْعَةُ ) يَعْنِي اِفْتَدَى بِإِمَامٍ رَاكِعٍ فَوْقَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَتَهُ لِقَوْتِ الْمُشَارَكَةِ فِيهِ الْمُسْتَلْزِمَ لِقَوْتِ الرَّكْعَةِ ( بِخِلَافِ رَاكِعٍ لِحَقِّهِ إِمَامُهُ فِيهِ ) يَعْنِي اِفْتَدَى بِإِمَامٍ فَرَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَوْقَ حَتَّى لِحَقِّهِ إِمَامُهُ جَازَ خِلَافًا لِرُفْرِ لَوْجُودِ الْمُشَارَكَةِ فِي جُزْءٍ .

( قَوْلُهُ اِفْتَدَى بِرَاكِعٍ فَوْقَ حَتَّى رَفَعَ رَأْسَهُ

إِلْخَ ) .

أَقُولُ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقِفْ بَلْ انْحَطَّ فَرَغَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِ الْمُقْتَدِي لَا يَصِيرُ مُدْرِكًا لِهَذِهِ مَعَ الْإِمَامِ .

وَعِنْدَ زُفَرٍ يَصِيرُ مُدْرِكًا حَتَّى كَانَ لَاحِقًا عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الرَّكْعَةِ فَيَأْتِي بِهَا قَبْلَ فَرَغِ الْإِمَامِ إِذَا الْوَاجِبُ عَلَى اللَّاحِقِ قَضَاءُ مَا فَاتَ قَبْلَ فَرَغِ الْإِمَامِ وَلَكِنَّهُ إِنْ صَلَّى بَعْدَ فَرَغِهِ جَازَ وَعِنْدَنَا هُوَ مَسْئُوقٌ حَتَّى يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ إِذَا الْوَاجِبُ عَلَى الْمَسْئُوقِ قَضَاءُ مَا فَاتَ بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ .

( قَوْلُهُ جَازَ ) أَقُولُ أَيُّ صَحَّ لِقَوْلِ الْكَافِي رَكَعَ مُقْتَدٍ فَلِحَقِّهِ إِمَامُهُ صَحَّ وَكُرِهَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ } وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرَكَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ وَيَرْفَعُ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ } هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ يُفِيدُ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ لِلنَّهْيِ وَقِدَّ الصَّحَّةُ فِي الذَّخِيرَةِ بِأَنْ يَرَكَعَ الْمُقْتَدِي بَعْدَ مَا قَرَأَ الْإِمَامُ مَا تَجَوَّزَ بِهِ الصَّلَاةَ عَلَى الْخِلَافِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ لَوْجُودِ الْمُشَارَكَةِ فِي جُزْءٍ ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِنَا لَا لِقَوْلِ زُفَرٍ فَكَانَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ أَوْ ذَكَرَ تَغْلِيلَ زُفَرٍ بَعْدَهُ وَهُوَ أَنَّ مَا أَتَى بِهِ قَبْلَ فَرَغِ الْإِمَامِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ .

( بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ ) ( التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفُرُوضِ الْخَمْسَةِ وَالْوُثْرِ أَدَاءً وَقَضَاءً فَرَضٌ عَمَلِيٌّ ) بِمَعْنَى مَا يَفُوتُ الْجَوَازُ بِقَوْتِهِ قَدْ مَرَّ مَرَارًا يَعْنِي أَنَّ الْكُلَّ إِنْ كَانَ فَائِتًا لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفُرُوضِ الْخَمْسَةِ ، وَكَذَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوُثْرِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الْبَعْضُ فَائِتًا وَالْبَعْضُ وَقْتِيًّا لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ فَيَقْضِي الْفَائِتَةَ قَبْلَ الْوَقْتِيَّةِ وَعِنْدَهُمَا لَا تَرْتِيبُ بَيْنَ الْفُرُوضِ وَالْوُثْرِ ؛ لِأَنَّهُ سَنَّةٌ عِنْدَهُمَا وَلَا تَرْتِيبُ بَيْنَ الْفُرُوضِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَصْلُ فِي لُزُومِ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ الْبَاقِيَ فِيهَا ثُمَّ لِيَقْضِ الْبَاقِيَ تَذَكُّرٌ ثُمَّ لِيُعَذِّدَ الْبَاقِيَ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ } ، وَقَدْ صَرَّحَ شَرَّاحُ الْهِدَايَةِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ مَشْهُورٌ تَلَقَّيْتُهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ فَيُثْبِتُ بِهِ الْفَرَضَ الْعَمَلِيَّ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي الْمُحَاذَةِ ( فَإِنْ صَلَّى ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْفُرُوضِ فَرَضٌ ( خَمْسَةٌ ) مِنَ الْفُرُوضِ ( ذَاكِرًا ) فَرَضًا ( فَائِتًا فَسَدَتْ ) الْخَمْسَةُ فَسَادًا ( مَوْقُوفًا ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفَسَدَتْ عِنْدَهُمَا بَلَا تَوْقُفٍ لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَسَدَ وَصَفُ الْفَرَضِيَّةِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَصْلُ الصَّلَاةِ ( إِنْ أَدَّى ) فَرَضًا ( سَادِسًا صَحَّ الْكُلُّ ) .

أَيُّ السُّنَّةِ عِنْدَهُ مَعَ وَضْعِ الْفَرَضِيَّةِ ( وَإِنْ قَضَاهُ ) أَيُّ ذَلِكَ الْفَائِتِ ( قَبْلَ السَّادِسِ ) بَطَلَ فَرَضِيَّةُ الْخَمْسِ وَتَصِيرُ نَفْلًا

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا كَانَتْ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ قَبْلَ قَضَائِهِ لَهُمَا أَنَّ الْخُمْسَةَ أُدِّيتْ مَعَ قَلْبِهَا بِلَا تَرْتِيبٍ فَفَسَدَتْ فَلَا تَنْقَلِبُ صَحِيحَةً وَالْكَثْرَةُ الْحَاصِلَةُ بِالسَّادِسِ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ حَيْثُ يَصِحُّ

اتِّفَاقًا لَا فِي الْخُمْسَةِ الْمَاضِيَةِ كَمَا أَنَّ الْكَلْبَ الْمُعْلَمَ إِذَا تَرَكَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَثْبُتُ الْحِلُّ فِيمَا بَعْدَ الثَّلَاثِ لَا فِيهَا وَلَهُ فِي الْقَوْلِ بِفَسَادِ الْخُمْسَةِ مُلَاحَظَةٌ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ فِيمَا دُونَ السَّتَةِ وَفِي الْقَوْلِ بِالتَّوَقُّفِ أَنَّ وَجُوبَ التَّرْتِيبِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ فَلَمَّا احْتَمَلَ أَنْ يُؤَدِّيَ السَّادِسُ فَيَبْلُغَ إِلَى الْكَثْرَةِ فَلَا يُرَاعَى التَّرْتِيبُ فَتَصِحُّ الْخُمْسَةُ وَأَنْ يَقْضِيَ الْفَائِتَ قَبْلَ السَّادِسِ وَيَبْقَى قَلِيلًا فَيُرَاعَى التَّرْتِيبُ فَيَفْسُدُ قِطْعًا لَمْ يَصِحَّ الْجُزْمُ بِالْفَسَادِ مَعَ أَنَّ الْكَثْرَةَ الْمَوْجِبَةَ لِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ قَائِمَةٌ بِمَجْمُوعِ السَّتَةِ مُسْتَنَدَةً إِلَى أَوَّلِهَا كَسَائِرِ الْمُسْتَنَدَاتِ فَكَأَنَّهُ صَلَّى الْخُمْسَ حَالَ سُقُوطِ التَّرْتِيبِ فَوَقَعَتْ صَحِيحَةً ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلِ الْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْبُطْلَانَ الْوَصْفُ بِمَا يَخْصُهُ لَا يُوجِبُ بُطْلَانَ الْأَصْلِ كَمَا فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ مُعْسِرٍ إِذَا أَيْسَرَ حَيْثُ لَا يَقَعُ كَفَّارَةٌ بَلْ يَصِيرُ نَفْلًا .

( بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ لَمَّا كَانَ الْأَدَاءُ أَصْلًا وَالْقَضَاءُ عَوَضًا عَرَفَهُمَا عَلَى طَبَقٍ وَضَعَهُمَا فَقَالَ الْأَدَاءُ تَسْلِيمٌ عَيْنِ الْوَاجِبِ بِالْأَمْرِ أَيْ مَا عَلِمَ ثُبُوتُهُ بِالْأَمْرِ كَفَعْلِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا وَهُوَ أَنْوَاعٌ قَاصِرٌ وَكَامِلٌ وَشَبِيهَةٌ بِالْقَضَاءِ وَالْقَضَاءُ تَسْلِيمٌ مِثْلُهُ بِهِ أَيْ بِالْأَمْرِ فَلَا يَقْضِي النَّفْلَ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ بِالتَّرْكِ هـ .  
وَفِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ أَنَّ الْمِثْلِيَّةَ فِي الْقَضَاءِ فِي حَقِّ إِزَالَةِ الْمَأْتَمِّ لَا فِي إِحْرَازِ الْفَضِيلَةِ هـ .  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَأْتَمِّ إِثْمَ تَرْكِ الصَّلَاةِ فَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهَا إِذَا قَضَاهَا .  
وَأَمَّا إِثْمُ تَأْخِيرِهَا عَنْ الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ كَبِيرَةٌ فَبَاقٍ لَا يَزُولُ بِالْقَضَاءِ الْمُجَرَّدِ عَنْ التَّوْبَةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْهَا وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا لِعُذْرِ كَمَا قَالَ الْوَلَوَالِجِيُّ الْقَابِلَةُ إِذَا خَافَتْ مَوْتَ الْوَلَدِ لَا بِأَسْ بَأْنٍ تَوَخَّرَهَا وَتَقْبَلَ عَلَى الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ الْوَقْتِ يَجُوزُ بِعُذْرٍ ، أَلَا تَرَى { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ } ، وَكَذَا الْمُسَافِرُ إِذَا خَافَ مِنَ اللَّصُوصِ وَقَطَعَ الطَّرِيقَ جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ الْوَقْتِيَّةِ هـ .  
وَأَمَّا تَأْخِيرُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ فِي الْمَجْتَبَى الْأَصَحُّ أَنَّ تَأْخِيرَ الْفَوَائِتِ لِعُذْرِ السَّعْيِ عَلَى الْعِيَالِ وَالْحَوَاجِّ يَجُوزُ ، قِيلَ وَإِنْ وَجَبَ عَلَى الْفَوْرِ يَبَاحُ لَهُ التَّأْخِيرُ هـ .

وَلَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا كَسَلًا يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا حَتَّى يَسِيلَ مِنْهُ الدَّمُ ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ هـ .

وَيُحْبَسُ حَتَّى يُصَلِّيَهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ هـ .

وَكَذَا تَارِكُ صَوْمِ رَمَضَانَ كَمَا فِي الْمَنْعِ وَلَا يُقْتَلُ إِلَّا إِذَا جَحَدَ أَوْ اسْتَخَفَّ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ فِي لُزُومِ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ )

الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ ) بَحَثَ فِيهِ الْأَكْمَلُ بِأَوَجِّهِ وَأَجَابَ عَنْهَا .

( قَوْلُهُ ذَاكِرًا فَرَضًا ) أَيْ ، وَلَوْ عَمَلِيًّا .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَصْلُ الصَّلَاةِ ) قَالَ الْكَافِيُّ فِي الْفَوَائِدِ الظَّاهِرَةِ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْ الَّذِي سَأَفَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَصْلِ لُزُومِ التَّرْتِيبِ يَصْلُحُ حُجَّةً عَلَى مُحَمَّدٍ حَيْثُ { أَمْرُهُ أَيْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُصَلِّي الَّذِي تَذَكَّرَ فَاتِنَةً خَلْفَ الْإِمَامِ بِالْمُضِيِّ } .

وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لَعَلَّهُ مَا بَلَغَهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَإِلَّا لِمَا خَالَفَهُ هـ .

( قَوْلُهُ إِذَا أَدَّى فَرَضًا سَادِسًا صَحَّ الْكُلُّ ) أَقُولُ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْأَدَاءَ لَيْسَ اخْتِزَانِيًّا بَلْ وَلَا دُخُولَ الْوَقْتِ السَّادِسِ بَلْ



المدار على خروج وقت الخامسة من المؤداة التي هي سادسة بالمتروكة ؛ لأن المسقط الدخول في حد التكرار ، وقد وجد اهـ .

ثم رأيت موافقته للكمال وصاحب البحر قال اعلم أن المذكور في الهداية وشروحها كالنهاية والعناية وغاية البيان ، وكذا في الكافي والتبيين ، وأكثر الكتب أن انقلاب الكل جائزاً موقوف على أداء ست صلوات وعبارة الهداية ثم العصر يفسد فسداً موقوفاً أي لترك الظهر حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزاً والصواب أن يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخرج وقت الخامسة من غير قضاء الفائتة انقلب الكل جائزاً ؛ لأن الكثرة المسقط بصيرورة الفوائت ستاً وإذا صلى خمساً وخرج وقت الخامسة صارت الفوائت ستاً بالفائتة المتروكة أولاً وعلى ما صورته يقتضي أن تصير الفوائت سبعة وليس بصحيح ، وقد ذكره في فتح القدير بحثاً ثم أطلعني الله عليه منقولاً في المجتبى وعبارته ثم اعلم

أن فساد الصلوات بترك الترتيب موقوف عند أبي حنيفة فإن كثرت وصارت الفوائت ستاً ظهر صحتها وإلا فلا اهـ قلت الأولى أن يقال إن صاحب الهداية ومن وافقه أراد بقوله حتى لو صلى ست صلوات تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤداة لا أداء السادسة فتجوز فيه كما في قوله قبله ، ولو فائتته صلوات رتبها في القضاء إلا أن تريد على ست اهـ فقد قيد سقوط الترتيب بالزيادة على ست ولما كان غير مراد قال بعده وجد الكثرة أن تصير الفوائت ستاً بخروج وقت الصلاة السادسة اهـ .

ولهذا قال الكمال مذهب أبي حنيفة أن الوقيصة المؤداة مع تذكر الفائتة تفسد فسداً موقوفاً إلى أن يصلي كمال خمس وقيتات فإن لم يعد شيئاً منها حتى دخل وقت السادسة صارت كلها صحيحة فإن قلت إنما ذكر من رأيت في تصوير هذه أنه إذا صلى السادسة من المؤديات وهي سابعة المتروكة صارت الخمس صحيحة ولم يحكموا بالصحة على قوله بمجرد دخول وقتها فالجواب أنه يجب كون هذا منهم اتفاقاً ؛ لأن الظاهر أنه يؤدي السادسة في وقتها لا بعد خروجه فأقيم أداؤها مقام دخول وقتها لما سنذكر من أن تعليله لصحة الخمس يقطع بثبوت الصحة بمجرد دخول الوقت أداها أو لا .

اهـ .

( قوله : وإن قضاؤه أي ذلك الفائت قبل السادس بطل ) أقول على ما قررناه ينبغي أن يقدّر مضاف في كلام المصنف فيقال ، وإن قضاؤه أي ذلك الفائت قبل دخول السادس أي في وقت الخامس بطل . ( قوله إذا أيسر ) أي قبل تمام مدة الصيام للكفارة .

( ولم يجز فجر من ذكر أنه لم يوتر ) تفريع على قوله بين القروض والوتر فيه خلاف لهما بناء على أن الوتر واجب عنده وسنة عندهما .

( ويسقط ) الترتيب ( بقوت ستة ) من القروض فإن الفائت حينئذ يبلغ حد الكثرة ( بخروج وقت السادس ) حتى يكون واحد من القروض مكرراً فيصلح أن يكون سبباً للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها أنفسها وبينها وبين أغيارها والأصل فيه القضاء بالأغماء حيث ثبت أن علياً رضي الله عنه أعغمي عليه أقل من يوم وليلة فقضى الصلاة وعمار بن ياسر رضي الله عنه أعغمي عليه يوماً وليلة فقضاها وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما أعغمي عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقضيهما فدل أن التكرار معتبر في التخفيف .

( وَ ) يَسْقُطُ أَيْضًا ( بِضِيقِ الْوَقْتِ فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ ) أَيْ الْوَقْتُ ( مَا يَسَعُ بَعْضَ الْفَوَائِتِ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ يَقْضِي مَا يَسَعُهُ )  
مِنَ الْفَوَائِتِ ( مَعَهَا ) أَيْ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ كَمَا إِذَا فَاتَتْ الْعِشَاءُ وَالْوُتْرُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِ الْفَجْرِ إِلَّا مَا يَسَعُ خَمْسَ  
رَكَعَاتٍ يَقْضِي الْوُتْرَ وَيُؤَدِّي الْفَجْرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَذَا إِذَا فَاتَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِلَّا مَا  
يُصَلِّي فِيهِ سَبْعَ رَكَعَاتٍ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْمَغْرِبَ .

( وَ ) يَسْقُطُ أَيْضًا ( بِالنِّسْيَانِ فَيُعِيدُ الْعِشَاءَ وَالسُّنَّةَ لَا الْوُتْرَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ بِلَا وُضُوءٍ وَالْآخَرَيْنِ بِهِ ) يَعْنِي  
أَنْ مَنْ تَذَكَّرَ فِي الْوَقْتِ أَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ بِلَا وُضُوءٍ وَالسُّنَّةَ وَالْوُتْرَ بِهِ يُعِيدُ الْعِشَاءَ وَالسُّنَّةَ إِذَا لَمْ يَصِحَّ آدَاءُ السُّنَّةِ  
قَبْلَ الْفَرَضِ مَعَ أَنَّهَا أُدِّيَتْ بِالْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهَا تَبَعٌ لِلْفَرَضِ أَمَّا الْوُتْرُ فَصَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ عِنْدَهُ فَصَحَّ آدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْعِشَاءِ فَرَضٌ لَكِنَّهُ آدَى الْوُتْرَ بِزَعْمِ أَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ بِالْوُضُوءِ فَكَانَ نَاسِيًا أَنَّ الْعِشَاءَ فِي

ذِمَّتِهِ فَسَقَطَ التَّرْتِيبُ وَعِنْدَهُمَا يَقْضِي الْوُتْرَ أَيْضًا تَبَعًا لِلْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ عِنْدَهُمَا .

( قَوْلُهُ وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بَقُوتِ سُنَّةٍ مِنَ الْقُرُوضِ ) أَيْ الْعِلْمِيَّةِ لِيُخْرِجَ الْوُتْرَ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلِيٌّ لَا يُعَدُّ مُسْقَطًا ، وَإِنْ وَجَبَ  
تَرْتِيبُهُ .

( قَوْلُهُ بِخُرُوجِ وَقْتِ السَّادِسِ ) هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَتَمِّمَا الثَّلَاثَةِ وَاكْتَفَى مُحَمَّدٌ بِدُخُولِ وَقْتِ السَّادِسِ فِي رَوَايَةٍ  
عَنْهُ بِلَا اشْتِرَاطِ اسْتِيعَابِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالصَّحِيحِ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ  
كَالْكُفْرِ وَهِيَ أَوْلَى مِنْ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ وَالْقُلُورِيِّ حَيْثُ قَالَ إِلَّا أَنْ تَرِيدَ الْفَوَائِتِ عَلَى سِتِّهَا هـ .  
وَقَالَ فِي الْكَافِي ، وَلَوْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ رَبَّتِهَا إِلَّا أَنْ تَرِيدَ عَلَى سِتِّ ثُمَّ قَالَ وَمُرَادُهُ أَنْ تُصِيرَ الْفَوَائِتُ سِتًّا وَيَدْخُلُ  
وَقْتُ السَّابِعَةِ فَيَجُوزُ آدَاءُ السَّابِعَةِ ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَمْ تَجُزِ السَّابِعَةُ هـ فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى التَّجَوُّزِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ  
عَنِ الْهِدَايَةِ هـ .

وَأُطْلِقَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَوَائِتِ فَشَمِلَ الْحَدِيثَةَ وَالْقَدِيمَةَ وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فَصَحَّحَ فِي مَعْرَاجِ الدِّرَايَةِ عَدَمَ سُقُوطِهِ  
بِالْقَدِيمَةِ .

وَفِي الْمُحِيطِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَفِي الْمُجْتَبَى الْأَصَحُّ سُقُوطُهُ .  
وَفِي الْكَافِي وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ وَالْفَتْوَى ، وَالْعَمَلُ بِمَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَ الْمُتُونِ أَوْلَى كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
هـ .

قُلْتُ وَهُوَ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ أَيْ مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ لَوْ اجْتَمَعَتِ الْفَوَائِتُ الْقَدِيمَةُ وَالْحَدِيثَةُ  
قِيلَ تَجُوزُ الْوَقْتِيَّةُ مَعَ تَذَكُّرِ الْحَدِيثَةِ لِكَثْرَةِ الْفَوَائِتِ ، وَقِيلَ لَا تَجُوزُ وَيُجْعَلُ الْمَاضِي كَأَنْ لَمْ يَكُنْ رَجْرًا لَهُ عَنْ  
التَّهَؤُنِ .  
هـ .

؛ لِأَنَّ هَذَا أَيْ الثَّانِي تَرْجِيحٌ بِلَا مُرْجَحٍ وَمَا قَالُوا يُؤَدِّي إِلَى التَّهَؤُنِ لَا إِلَى الرَّجْرِ عَنْهُ فَإِنَّ مَنْ اعْتَادَ تَفْوِيتَ الصَّلَاةِ  
وَغَلَبَ عَلَى نَفْسِهِ التَّكَاسُلَ لَوْ أَفْنِيَ بَعْدَ الْجَوَازِ

يُقَوِّتُ أُخْرَى وَهَلُمَّ جَرًّا حَتَّى يَبْلُغَ حَدَّ الْكُثْرَةِ هـ مَا عَلَّلَ بِهِ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ ( قَوْلُهُ وَيَسْقُطُ بِضِيقِ الْوَقْتِ ) لَمْ  
يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُرَادَ بِضِيقِ الْوَقْتِ هـ .

وَأَصْلُهُ أَوْ الْوَقْتُ الْمُسْتَحَبُّ قَالَ فِي الْبَحْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَلِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ بَيْنَ الْمَشَايِخِ

وَنَسَبَ الطَّحَاوِيُّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَالثَّانِي إِلَى الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ إِلَى مُحَمَّدٍ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ وَتَمَرَّتُهُ تَطْهَرُ فِيمَا لَوْ تَذَكَّرَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالظُّهْرِ يَقَعُ قَبْلَ التَّغْيِيرِ وَيَقَعُ الْعَصْرُ أَوْ بَعْضُهُ فِيهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ يُصَلِّي الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ وَعَلَى الثَّانِي يُصَلِّي عَلَى الْعَصْرِ ثُمَّ الظُّهْرَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ قَاضِي خَانَ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، وَذَكَرَهُ بِصِغَةِ عِنْدَنَا .

وَفِي الْمَبْسُوطِ أَكْثَرُ مَشَايخِنَا عَلَى أَنَّهُ يُلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ هَهُنَا عِنْدَ عِلْمَانِنَا الثَّالِثَةِ وَصَحَّحَ فِي الْمُحِيطِ الثَّانِي فَقَالَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ حُكْمِ الْكِتَابِ وَهُوَ نَقْصَانُ الْوَقْتِيَّةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ هـ قَالَ فَعَلَى هَذَا الْمُرَادِ الْوَقْفُ الْمُسْتَحَبُّ وَرَجَحَهُ فِي الظَّهِيرَةِ هـ .

وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ آدَاءُ الْوَقْتِيَّةِ إِلَّا مَعَ التَّخْفِيفِ فِي قَصْرِ الْقِرَاءَةِ وَالْأَفْعَالِ يَرْتَّبُ وَيَقْتَصِرُ عَلَى أَقَلِّ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُجْتَنِبِيِّ .

( قَوْلُهُ وَبِالنِّسْيَانِ يُعِيدُ الْعِشَاءَ )

إِلْخَ ( وَكَمَا يُعِيدُ الْعِشَاءَ مَنْ نَسِيَ الطَّهَارَةَ لَهَا كَذَلِكَ لَوْ نَسِيَ الْفَائِتَةَ فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْحَاضِرَةِ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي مَنْ تَذَكَّرَ فِي الْوَقْتِ ) أَقُولُ تَقْيِيدُهُ بِالْوَقْتِ لِأَجْلِ الْإِثْنَانِ بِالسَّنَةِ وَالْأَوَّلِ

فَالْحُكْمُ أَعْمٌ إِذْ لَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْوَقْتِ لَا يُعِيدُ الْوُثْرَ وَعَلَيْهِ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْحَاضِرَةِ .

( وَ ) يَسْقُطُ أَيْضًا ( بِالظَّنِّ الْمُعْتَبَرِ فَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ ذَاكِرًا لَتَرَكَ الْفَجْرَ فَسَدَ فَإِذَا قَضَى الْفَجْرَ وَصَلَّى الْعَصْرَ ذَاكِرًا لِلظُّهْرِ جَازَ الْعَصْرُ ) تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَبِالظَّنِّ الْمُعْتَبَرِ وَأَنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَهُوَ ذَاكِرٌ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْفَجْرَ فَسَدَ ظُهُرُهُ فَإِذَا قَضَى الْفَجْرَ وَصَلَّى الْعَصْرَ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلظُّهْرِ يَجُوزُ الْعَصْرُ إِذْ لَا فَائِتَةَ عَلَيْهِ فِي ظَنِّهِ حَالِ آدَاءِ الْعَصْرِ وَهُوَ ظَنٌّ مُعْتَبَرٌ ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ .

( قَوْلُهُ وَيَسْقُطُ أَيْضًا بِالظَّنِّ الْمُعْتَبَرِ )

إِلْخَ ( الْمُرَادُ بِالظَّنِّ الْمُعْتَبَرِ ظَنٌّ مُجْتَهِدٌ مَا ، لَا ظَنُّ الْمُصَلِّي مِنْ حَيْثُ هُوَ فَمَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ فِي جَاهِلٍ صَلَّى كَمَا ذَكَرَ وَلَمْ يُقَلِّدْ مُجْتَهِدًا وَلَمْ يَسْتَفْتِ فَقِيهًا فَصَلَّاهُ صَحِيحَةً لِمُصَادَفَتِهَا مُجْتَهِدًا فِيهِ أَمَّا لَوْ كَانَ مُقَلِّدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فَلَا عِبْرَةَ بِظَنِّهِ الْمُخَالَفِ لِمَنْهَبِ إِمَامِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُقَلِّدًا لِلشَّافِعِيِّ وَصَلَّى الظُّهْرَ ذَاكِرًا لَتَرَكَ الْفَجْرَ فَلَا فَسَادَ فِي صَلَاتِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهَا عَلَى شَيْءٍ هَكَذَا يَنْبَغِي حَمْلُ هَذَا الْمَحَلِّ وَإِلَّا فَيُخَالَفُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَوَقُّفِ صِحَّةِ الْمُؤَدَّةِ بَعْدَ الْمَتْرُوكَةِ عَلَى خُرُوجِ وَقْتِ الْخَامِسَةِ مِنْهَا حَتَّى لَوْ قَضَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ بَطُلَ مَا صَلَّاهُ بَعْدَهَا وَلَيْسَ هَذَا مُسْقُطًا رَابِعًا مُطْلَقًا بَلْ فِيمَا صَوَّرَنَاهُ بِهِ فَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ) لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ .

( اجْتَمَعَتِ الْحَدِيثَةُ وَالْقَدِيمَةُ جَازَتْ الْوَقْتِيَّةُ بِتَذَكُّرِ الْحَدِيثَةِ وَلَا يَعُودُ التَّرْتِيبُ بَعُودَ الْكَثْرَةِ إِلَى الْقَلَّةِ فَيَصِحُّ وَفْتِيٌّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ شَهْرٍ ) مَثَلًا حَتَّى سَقَطَ التَّرْتِيبُ ( وَأَخَذَ يُؤَدِّي الْوَقْتِيَّاتِ فَتَرَكَ فَرَضًا ) قَوْلُهُ فَيَصِحُّ

إِلْخَ تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ اجْتَمَعَتِ الْحَدِيثَةُ وَالْقَدِيمَةُ

إِلْخَ فَإِنَّهُ إِذَا أَخَذَ يُؤَدِّي الْوَقْتِيَّاتِ صَارَتْ فَوَائِتُ الشَّهْرِ قَدِيمَةً وَهِيَ مُسْقُطَةٌ لِلتَّرْتِيبِ فَإِذَا تَرَكَ فَرَضًا يَجُوزُ مَعَ ذِكْرِهِ آدَاءُ وَفْتِيٍّ ( أَوْ قَضَى صَلَاةَ شَهْرٍ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَرَكَ صَلَاةَ شَهْرٍ وَتَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَعُودُ التَّرْتِيبُ إِلَى آخِرِهِ أَيْ وَلَا يَصِحُّ وَفْتِيٌّ مَنْ قَضَى صَلَاةَ شَهْرٍ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ إِذَا قَضَاهَا كَذَلِكَ قَلَّتِ الْفَوَائِتُ

وَلَا يَعُودُ التَّرْتِيبُ فَيَصِحُّ أَدَاءُ الْوَقْتِيَّةِ وَعَنْ بَعْضِ الْمَشَايخِ إِنْ قَلَّتْ بَعْدَ الْكَثْرَةِ عَادَ التَّرْتِيبُ زَجْرًا لَهُ عَنِ التَّهَاوُنِ  
بِالصَّلَاةِ وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ ، وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْكَبِيرُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

( قَوْلُهُ اجْتَمَعَتِ الْحَدِيثَةُ )

(إلخ) ( قَوْلُهُ وَلَا يَعُودُ التَّرْتِيبُ يَعُودُ الْكَثْرَةُ إِلَى الْقَلَّةِ ) أَقُولُ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ؛ لِأَنَّ  
السَّاقِطَ لَا يَحْتَمِلُ الْعُودَ كَمَا قَلِيلُ نَجَسٍ دَخَلَ عَلَيْهِ مَاءٌ جَارٍ حَتَّى سَالَ فَعَادَ قَلِيلًا لَمْ يَعُدْ نَجَسًا بخِلَافِ النَّسِيَانِ  
وَضَيْقِ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ ثَمَّةً لِلْعَجْزِ وَهُنَا سَقَطَ حَقِيقَةُ حَتَّى لَوْ تَمَكَّنَ هُنَا مِنْ أَدَاءِ الْفَائِتَةِ مَعَ الْوَقْتِيَّةِ لَمْ يَلْزَمُهُ  
التَّرْتِيبُ ، كَذَا فِي الْكَافِي ، وَلَوْ تَمَكَّنَ هُنَاكَ بِزَوَالِ النَّسِيَانِ وَظَهَرَ سَعَةُ الْوَقْتِ يَلْزَمُهُ التَّرْتِيبُ .

( قَوْلُهُ فَيَصِحُّ وَقْتِي مَنْ تَذَكَّرَ صَلَاةَ شَهْرٍ ) تَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَفَرَضُهُ فِي الشَّهْرِ  
لِمُوَافَقَةِ زُفْرِ عَلَى سَقُوطِ التَّرْتِيبِ إِذَا لَا يَسْقُطُ عِنْدَهُ بِفَوَاتِ مَا دُونَ شَهْرٍ ( قَوْلُهُ وَعَنْ بَعْضِ الْمَشَايخِ  
إِلخ ) أَقُولُ اخْتَارَ فِي الْهِدَايَةِ فَقَالَ يَعُودُ التَّرْتِيبُ بِالْعُودِ إِلَى الْقَلَّةِ عِنْدَ الْبَعْضِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ اهـ .  
وَذَكَرَ دَلِيلَهُ .

وَقَالَ الرَّيْلِيُّ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عُودِ التَّرْتِيبِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ التَّرْتِيبَ إِذَا سَقَطَ لَا يَعُودُ .

( قَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ أَيَّ عَدَمِ الْعُودِ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ )

(إلخ) أَقُولُ وَاخْتِيَارُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ وَصَاحِبِ الْمُحِيطِ وَقَاضِي خَانَ وَصَاحِبِ الْمُعْنَى وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمْ .  
اهـ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ )

(إلخ) كَذَلِكَ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ عَلَيْهِ الْفَتْوَى .

( إِذَا كَثُرَتِ الْفَوَائِتُ ) فَاشْتَغَلَ بِالْقَضَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَخَوَهِمَا وَيَنْوِي أَيْضًا ظُهُرَ يَوْمٍ كَذَا أَوْ  
عَصْرَ يَوْمٍ كَذَا إِذْ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الظُّهْرَيْنِ فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا فَاخْتِلَافُ الْوَقْتِ كَاخْتِلَافِ السَّبَبِ وَاخْتِلَافِ  
الصَّلَاةِ فَإِنْ أَرَادَ تَسْهِيلَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ( نَوَى أَوَّلَ ظُهُرٍ عَلَيْهِ أَوْ آخِرَهُ ) أَيَّ آخِرَ ظُهُرٍ عَلَيْهِ فَإِذَا نَوَى الْأَوَّلَ وَصَلَّى فَمَا  
يَلِيهِ يَصِيرُ أَوَّلًا ، وَكَذَا لَوْ نَوَى آخِرَ ظُهُرٍ عَلَيْهِ وَصَلَّى فَمَا قَبْلَهُ يَصِيرُ آخِرًا فَيَحْصُلُ التَّعْيِينُ ( كَذَا الصَّوْمُ ) أَيَّ كَمَا  
يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْيِينِ فِي الصَّلَاةِ يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَيْهِ فِي الصَّوْمِ ( لَوْ ) كَانَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ ( مِنْ رَمَضَانَيْنِ ) فَيَنْوِي  
أَوَّلَ صَوْمٍ عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي أَوْ آخِرَ صَوْمٍ عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي ( وَإِلَّا ) أَيَّ ، وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ مِنْ رَمَضَانَيْنِ ( فَلَا ) يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْيِينِ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمَيْنِ مِنْ رَمَضَانَ وَاحِدٍ فَقَضَى يَوْمًا وَلَمْ يَعْينْ  
جَازَ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِي الصَّوْمِ وَاحِدٌ وَهُوَ الشَّهْرُ وَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ إِكْمَالُ الْعَدَدِ وَالسَّبَبُ فِي الصَّلَاةِ مُخْتَلِفٌ وَهُوَ  
الْوَقْتُ وَبَاخْتِلَافِ السَّبَبِ يَخْتَلِفُ الْوَاجِبُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ قَالَ فِي النَّصَابِ .

وَفِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى إِذَا قَضَى الْفَائِتَةَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْضِيَهَا فِي بَيْتِهِ لَا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى لَا يَقِفَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ  
تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنِ الْوَقْتِ مَعْصِيَةٌ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ رَجُلٌ فَاتَتْهُ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي حَالِ الصَّحَّةِ ثُمَّ مَرَضَ مَرَضًا يَصْرُهُ الْوُضُوءُ فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّيْمِ وَلَا  
يَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيُصَلِّي بِالْإِيمَاءِ فَأَدَّى الْفَوَائِتَ فِي الْمَرَضِ بِهَذِهِ الصَّفَةِ جَازَ ، وَلَوْ صَحَّ

وَقَدَرَ عَلَى الْقَضَاءِ يَسْقُطُ الْقَضَاءُ .

( قَوْلُهُ إِذَا كَثُرَتِ الْفَوَائِتُ

إِلخ ) هُوَ الْأَصَحُّ وَخِلَافُهُ مَا قَالَهُ فِي الْكُزِّ فِي مَسَائِلَ شَتَّى لَوْ نَوَى قَضَاءَ رَمَضَانَ وَلَمْ يُعَيِّنِ الْيَوْمَ صَحَّ ، وَلَوْ عَنْ رَمَضَانَيْنِ كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ أَوَّلَ صَلَاةٍ أَوْ آخِرَ صَلَاةٍ عَلَيْهِ هـ .

قَالَ الرَّيْلِيُّ هَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ وَاحِدٍ وَلَا يَجُوزُ فِي رَمَضَانَيْنِ مَا لَمْ يُعَيِّنِ أَنَّهُ صَائِمٌ عَنْ رَمَضَانَ سَنَةً كَذَا ، وَكَذَا فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ .

( قَوْلُهُ فَإِنْ أَرَادَ تَسْهِيلَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ نَوَى أَوَّلَ ظَهْرِ عَلَيْهِ أَوْ آخِرَهُ ) أَقُولُ اقْتَصَرَ هُنَا عَلَى هَذَا الْقَدْرِ فِي النَّبِيَّةِ كَالرَّيْلِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي كَيْفِيَّةِ نَبِيَّةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ زِيَادَةُ قَوْلِهِ أَذْرَكَتْ وَقْتَهُ وَلَمْ أَصْلِهِ بَعْدَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ) ( إِذَا تَعَذَّرَ الْقِيَامُ لِمَرَضٍ ) حَصَلَ ( قَبْلَهَا ) أَيُّ الصَّلَاةِ ( أَوْ فِيهَا أَوْ خَافَ زِيَادَتَهُ ) أَيُّ الْمَرَضِ ( أَوْ ) خَافَ بَطْءَ الْبُرْءِ بِهِ أَيُّ بِسَبَبِ الْقِيَامِ ( أَوْ ) خَافَ ( دَوْرَانَ الرَّأْسِ أَوْ يَجِدُ لِلْقِيَامِ أَلَمًا شَدِيدًا فَقَدْ ) جَوَابُ إِذَا تَعَذَّرَ ( كَيْفَ شَاءَ ) مِنْ التَّرْبُعِ وَغَيْرِهِ ( وَصَلَّى ) قَاعِدًا ( بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ) ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى بَعْضِ الْقِيَامِ قَامَ بَأَن كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّكْبِيرِ قَائِمًا أَوْ عَلَى التَّكْبِيرِ وَبَعْضِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْقِيَامِ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ ، وَلَوْ تَرَكَ هَذَا خِيفَ أَنْ لَا تَجُوزَ صَلَاتُهُ ( وَإِنْ تَعَذَّرَا ) أَيُّ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَا الْقِيَامِ ( أَوْ مَا قَاعِدًا ) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيْمَاءِ قَائِمًا .

( وَ ) لَكِنْ ( سُجُودُهُ أَخْفَضُ مِنْ رُكُوعِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَاءَ قَائِمٌ مُقَامَهُمَا فَأَخَذَ حُكْمَهُمَا وَلَا يُرْفَعُ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِيَسْجُدَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَرِيضٍ دَخَلَ عَلَيْهِ عَائِدًا { إِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ فَاسْجُدْ وَإِلَّا فَأَوْمِئْ } ( وَلَوْ رَفَعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَخَفَضَ رَأْسَهُ أَوْ سَجَدَ عَلَى مَا لَا يَجِدُ حُجْمَهُ ) وَلَا تَسْقَرُ عَلَيْهِ جَبْهَتُهُ ( جَارَ ) لَوْجُودِ الْإِيْمَاءِ وَإِلَّا فَلَا ( وَإِنْ تَعَذَّرَ ) أَيُّ الْقُعُودِ ( أَوْ مَا مُسْتَلْقِيًا وَرَجُلًا نَحْوَ الْقِبْلَةِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى قَفَاهُ يَوْمِي إِيْمَاءً فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِلَّهِ أَحَقُّ بِقَوْلِ الْعُدْرِ مِنْهُ } وَيَتَّبِعِي أَنْ يُوَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ لِيُشَبِّهَ الْقَاعِدَ وَيَتِمَّكَنَ مِنَ الْإِيْمَاءِ إِذْ حَقِيقَةُ الِاسْتِلْقَاءِ تَمْنَعُ الْإِيْمَاءَ لِلصَّحِيحِ فَكَيْفَ لِلْمَرِيضِ ، كَذَا فِي الْكَافِي .

( بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ) ( قَوْلُهُ إِذَا تَعَذَّرَ الْقِيَامُ ) أَرَادَ بِهِ التَّعَذُّرَ الْحَقِيقِيَّ لِذِكْرِهِ الْحُكْمِيَّ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ يَجِدُ لِلْقِيَامِ أَلَمًا شَدِيدًا تَبَعًا لِمَا قَالَ فِي الْكَافِي التَّعَذُّرُ قَدْ يَكُونُ حَقِيقِيًّا بِحَيْثُ لَوْ قَامَ يَسْقُطُ ، وَقَدْ يَكُونُ حُكْمِيًّا بِأَن يَخَافُ زِيَادَةَ الْمَرَضِ أَوْ يَجِدُ وَجَعًا لِذَلِكَ هـ .

وَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ مِثْلَ الْمُصَنِّفِ فِي النَّقَايَةِ بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا تَعَذَّرَ الْقِيَامُ قَالَ شَارِحُهَا الشُّمْنِيُّ تَعَذَّرَ الْقِيَامُ أَيُّ شَقٍّ وَعَسَرَ وَلَا يُرِيدُونَ بِالتَّعَذُّرِ عَدَمَ الْإِمْكَانِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ هـ .

وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ إِذَا عَجَزَ الْمَرِيضُ عَنْ الْقِيَامِ

إِلخ قَالَ الْكَمَالُ الْمُرَادُ أَعْمٌ مِنَ الْعَجْزِ الْحَقِيقِيِّ حَتَّى لَوْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ لَكِنْ يَخَافُ بِسَبَبِهِ إِبْطَاءَ الْبُرْءِ أَوْ كَانَ يَجِدُ أَلَمًا شَدِيدًا إِذَا قَامَ جَارَ لَهُ تَرْكُهُ .

( قَوْلُهُ أَوْ خَافَ زِيَادَتَهُ ) قَدَّمْنَا فِي بَابِ التَّيَمُّمِ الْمُرَادُ بِالْخَوْفِ .

( قَوْلُهُ أَوْ يَجِدُ لِلْقِيَامِ أَلَمًا شَدِيدًا ) قَالَ الْكَمَالُ فَإِنْ لَحِقَهُ نَوْعٌ مَشَقَّةٍ لَمْ يَجْزِ تَرْكُ الْقِيَامِ بِسَبَبِهَا .

( قَوْلُهُ كَيْفَ شَاءَ مِنْ التَّرْبُعِ وَغَيْرِهِ ) هُوَ رَوَايَةُ مُحَمَّدٍ لَمَّا قَالَ قَاضِي خَانَ يَجْلِسُ الْمَرِيضُ فِي صَلَاتِهِ كَيْفَ شَاءَ فِي

رَوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَتَرَبَّعُ عِنْدَ الْإِفْتِيَا حِ وَعِنْدَ الرُّكُوعِ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَرُكُّعُ مُتَرَبِّعًا هـ قُلْتُ وَرَوَايَةُ مُحَمَّدٍ تَشْمَلُ حَالَةَ التَّشَهُّدِ لِإِطْلَاقِهَا وَلِذَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ هـ .

وَفِي الْجَوْهَرَةِ كَيْفَ تَيَسَّرَ عَلَيْهِ هـ لَكِنْ قَالَ فِي الْبَحْرِ أَمَّا فِي حَالَةِ التَّشَهُّدِ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ لِلتَّشَهُّدِ بِالْإِجْمَاعِ .

وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْقِرَاءَةِ وَحَالِ الرُّكُوعِ

رُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجْلِسُ كَيْفَ شَاءَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ إِنْ شَاءَ مُحْتَبًا ، وَإِنْ شَاءَ مُتَرَبِّعًا ، وَإِنْ شَاءَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَمَا فِي التَّشَهُّدِ .

وَقَالَ زُفَرٌ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ وَالصَّحِيحُ مَا رُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ عَذَرَ الْمَرَضِ أَسْقَطَ عَنْهُ الْأَرْكَانَ فَلَأَن يُسْقَطَ عَنْهُ الْهَيْئَاتِ أَوْلَى ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَالتَّجْنِيسِ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْسَرُ عَلَى الْمَرِيضِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذَا أَيْسَرُ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِكَيْفِيَّةٍ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ فَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هـ مَا فِي الْبَحْرِ قُلْتُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا وَارِدٌ عَلَى حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ يَجْلِسُ فِي حَالِ التَّشَهُّدِ كَمَا يَجْلِسُ لِلتَّشَهُّدِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ التَّقْيِيدِ فِيهِ أَيْضًا .

( قَوْلُهُ وَصَلَّى قَاعِدًا ) أَيِ ، وَلَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى حَائِطٍ أَوْ إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ وَلَا تُجْزئُهُ مُضْطَجَعًا ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ النَّهَائِيَّةِ قُلْتُ فَقَوْلُهُ يَجِبُ الْمُرَادُ بِهِ اللَّزُومُ وَبِهِ صَرَحَ الْكَمَالُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَدَرَ عَلَى بَعْضِ الْقِيَامِ قَامَ ) أَقُولُ أَيِ ، وَلَوْ مُتَّكِمًا لِمَا فِي التَّبَيِّنِ لَوْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ مُتَّكِمًا قَالَ الْحُلَوَانِيُّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّي مُتَّكِمًا وَلَا يُجْزئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى عَصَا أَوْ خَادِمٍ لَهُ فَإِنَّهُ يَقُومُ وَيَتَكَبَّرُ خُصُوصًا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ هـ .

وَالْتَّقْيِيدُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى كُلِّ الْقِيَامِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ لَا يَتَّقِي لُزُومَ الْإِتِّكَاءِ فِي الْبَعْضِ بَلْ يُعِيدُ لُزُومَهُ ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ مُعْتَبَرٌ بِالْكُلِّ .

( قَوْلُهُ أَوْمًا ) بِالْهَمْزِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيْمَاءِ قَائِمًا ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُهُ بِالسُّجُودِ .

وَقَالَ خَوَاهِرُ

زَادَهُ يَوْمِي لِلرُّكُوعِ قَائِمًا وَلِلسُّجُودِ قَاعِدًا ، وَقَالَ زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ يَوْمِي بِهِمَا قَائِمًا لَا يُجْزئُهُ غَيْرُهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قُلْتُ وَفِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى جَوَازِ الْإِيْمَاءِ قَائِمًا كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الْبُرْهَانِ فَمَا فِي الْمُجْتَبَى ، وَإِنْ أَوْمًا بِالسُّجُودِ قَائِمًا لَمْ يَجْزُ وَهَذَا أَحْسَنُ وَأَقْبَسُ كَمَا لَوْ أَوْمًا بِالرُّكُوعِ جَالِسًا لَا يَصِحُّ عَلَى الْأَصَحِّ هـ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى قَوْلِ خَوَاهِرِ زَادَهُ ، وَقَدْ ضَعَفَ قَوْلُهُ لِنَقْلِهِ فِي الْبُرْهَانِ بِصِغَةِ قِيلَ وَلِذَا قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ لِمَا فِي الْمُجْتَبَى وَالظَّاهِرُ مِنْ الْمُنْهَبِ جَوَازُ الْإِيْمَاءِ بِهِمَا قَائِمًا وَقَاعِدًا كَمَا لَا يَخْفَى .

هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ رُفِعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَخَفَضَ )

( الْخ ) أَقُولُ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ فَالْمُرَادُ بِالْجَوَازِ الصَّحَّةُ لَا الْحُلُ وَاسْتَدَلَّ لِلْكَرَاهَةِ بِنَهْيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْهُ وَهُوَ يَدُلُّ

عَلَى كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ وَأَرَادَ بِخَفْضِ الرَّأْسِ خَفْضَهَا لِلرُّكُوعِ ثُمَّ لِلسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ حَتَّى لَوْ سَوَّى لَمْ يَصِحَّ  
كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْوَلَوَالِجِيِّ اهـ .

وَفِي إِطْلَاقِ اسْمِ السُّجُودِ فِي قَوْلِهِ أَوْ سَجَدَ عَلَى مَا لَمْ يَجِدْ حِجْمَهُ تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ السُّجُودِ مَا عَجَزَ عَنْهُ وَهُوَ  
وَضَعُ بَعْضُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ .

( قَوْلُهُ لَوْ جُودَ الْإِيْمَاءِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُجْتَبَى قَدْ كَانَ كَيْفِيَّةُ الْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مُتَشَبِّهًا عَلَى أَنَّهُ يَكْفِيهِ  
بَعْضُ الْإِنْحِيَاءِ أَوْ أَقْصَى مَا يُمَكِّنُ إِلَى أَنْ ظَفِرَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى الرَّوَايَةِ وَهُوَ مَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ أَنَّ  
الْمُؤْمِيَ إِذَا خَفَضَ رَأْسَهُ لِلرُّكُوعِ شَيْئًا ثُمَّ لِلسُّجُودِ شَيْئًا جَازَ ، وَلَوْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَسَائِدَ وَأَلْصَقَ جَبْهَتَهُ عَلَيْهَا  
وَوَجَدَ أَذْنَى الْإِنْخِفَاضِ جَازَ عَنِ الْإِيْمَاءِ وَمِثْلُهُ فِي التَّحْفَةِ ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ

إِذَا كَانَ بِجَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ عِذْرٌ يُصَلِّي بِالْإِيْمَاءِ وَلَا يَلْزِمُهُ تَقَرُّبُ الْجَبْهَةِ إِلَى الْأَرْضِ بِأَقْصَى مَا يُمَكِّنُ وَهَذَا نَصٌّ فِي الْبَابِ  
اهـ قُلْتُ وَقَدْ يَكُونُ الْعِذْرُ بِكُلِّ مِنَ الْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ لِحَوَازِ الْإِيْمَاءِ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ انْفِرَادِ أَحَدِهِمَا بِهِ ، وَقَدْ  
نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَوْهَرَةِ لَوْ كَانَ بِجَبْهَتِهِ قُرُوحٌ لَا يَسْتَطِيعُ السُّجُودَ عَلَيْهَا لَمْ يُجْزِهِ الْإِيْمَاءُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى أَنْفِهِ لَا  
يُجْزئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ اهـ .

وَأَعْلَ هَذَا عَلَى الْمَرْجُوحِ وَهُوَ جَوَازُ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَنْفِ أَوْ الْجَبْهَةِ .  
وَأَمَّا عَلَى الرَّاجِحِ وَهُوَ أَنَّ الْإِقْصَارَ عَلَى الْأَنْفِ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ وَجَبَ ضَمُّهُ إِلَى الْجَبْهَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزئَهُ الْإِيْمَاءُ مَعَ  
قُدْرَةِ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ ، وَإِنْ أُنِمَ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ فَلْيَتَأَمَّلْ .  
( قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا } )

(إِلخ ) ذَكَرَهُ فِي الْهِدَايَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ هُوَ غَرِيبٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ .  
وَكُتِبَ عَلَيْهِ بَعْضُ مُعَاَصِرِيهِ أَنَّ قَوْلَ الْكَمَالِ غَرِيبٌ ، وَذَكَرَ لَهُ وَجْهًا ثُمَّ قُرِئَ ذَلِكَ عَلَى الْكَمَالِ فَقَالَ قَوْلُ  
الْمُعْتَرِضِ عَلَيَّ فِي قَوْلِي غَرِيبٌ لَيْسَ وَارِدًا ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ فَقَوْلِي غَرِيبٌ لَيْسَ بِغَرِيبٍ كَمَا ذَكَرَ وَمَا تَكَلَّفَهُ  
أَيُّ الْمُعْتَرِضِ مِنَ الْإِشْكَالِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِمَنْ تَأَمَّلَ فِي ذَلِكَ اهـ .  
وَلَوْلَا الْإِطَالَةُ لَأَثَبْتُ جَمِيعَ ذَلِكَ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ تَعَدَّرَ أَيُّ الْعُقُودِ أَوْ مَا مُسْتَلْقِيَا  
إِلخ ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ اسْتَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ ، وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَأَوْمَأَ جَازَ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ قَبْلُ إِلَّا أَنَّ  
الْأَوَّلَ هُوَ الْأَوَّلُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ الشَّخِيرُ بَيْنَ الْإِسْتِلْقَاءِ عَلَى الْقَفَا وَالِاضْطِجَاعِ عَلَى الْجَنْبِ جَوَابُ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ كَالْهِدَايَةِ

وَشُرُوحَهَا وَفِي الْقُنْيَةِ مَرِيضٌ اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ وَصَلَّى وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِسْتِلْقَاءِ قِيلَ يَجُوزُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ،  
وَإِنْ تَعَدَّرَ الْإِسْتِلْقَاءُ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ ، وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ اهـ .

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَهَذَا الْأَظْهَرُ خَفِيَ وَالْأَظْهَرُ الْجَوَازُ اهـ .  
وَفِي الْمُجْتَبَى وَيَنْبَغِي لِلْمُسْتَلْقِي أَنْ يَنْصِبَ رُكْبَتَهُ إِنْ قَدَرَ حَتَّى لَا يَمُدَّ رِجْلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( وَإِنْ تَعَدَّرَ ) الْإِيْمَاءُ ( أَخْرَجَتْ ) الصَّلَاةَ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ ( وَلَا يُؤْمَى بِعَيْنَيْهِ وَلَا بِحَاجِبَيْهِ وَلَا بِقَلْبِهِ ) لِمَا  
رَوَيْنَا وَفِيهِ خِلَافٌ زُفَرُ ( مَرِضٌ فِي صَلَاتِهِ يُتِمُّ بِمَا قَدَرَ ) أَيَّ صَلَاتٍ صَحِيحٌ بَعْضُ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ مَرِضٌ يُتِمُّهَا قَاعِدًا

يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمِيْ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ مُسْتَلْقِيَا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقُعُودِ ؛ لِأَنَّهُ بَنَى الْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى كَافْتِدَاءَ الْمُؤْمِي بِالصَّحِيحِ ( صَحَّ فِيهَا ) أَي الصَّلَاةُ ( رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ قَاعِدًا ) يَعْنِي إِنْ كَانَ مَرِيضًا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فَصَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِذَا صَحَّ فِيهَا ( يَبْنِي قَائِمًا ) ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ كَالْقَاعِدَاءِ وَالْقَائِمُ يَقْتَدِي بِالْقَاعِدِ فَكَذَا الْمُنْفَرِدُ يَبْنِي آخِرَ صَلَاتِهِ عَلَى أَوَّلِهَا ( وَمُؤْمِي كَذَلِكَ ) أَي صَحَّ فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْنِي بَلْ ( يَسْتَأْنِفُ ) ؛ لِأَنَّ اقْتِدَاءَ الرَّاَكِعِ وَالسَّاجِدِ بِالْمُؤْمِي لَمْ يَجْزُ فَكَذَا الْبِنَاءُ ( لِلْمُتَطَوِّعِ ) الْقَائِمِ ( يَجُوزُ أَنْ يَتَكَيَّ عَلَى شَيْءٍ ) كَعَصَا أَوْ حَائِطٍ ( أَوْ يَقْعُدُ إِنْ أَعْيَا ) ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ هَاهُنَا مَسْأَلَتَانِ مَسْأَلَةُ الْإِتْكَاءِ وَمَسْأَلَةُ الْقُعُودِ وَكُلٌّ عَلَى تَوْعِينِ بَعْدُ وَبَلَا عُذْرٍ أَمَّا الْإِتْكَاءُ بَعْدُ فَبَغْيٌ مَكْرُوهٌ وَبَغْيٌ عُدْرٌ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُكْرَهُ .  
وَأَمَّا الْقُعُودُ بَعْدُ فَبَغْيٌ مَكْرُوهٌ وَبَغْيٌ عُدْرٌ جَازٌ وَكُرْهٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا لَمْ يَجْزُ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِيْمَاءُ أُخِّرَتْ ) كَانَ الْأَوَّلَى تَفْدِيْمُهُ عَلَى مَا سَاقَهُ مِنْ الْحَدِيثِ لِكَوْنِهِ دَلِيلًا لَهُ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ .

( قَوْلُهُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ قَالَ .  
وقَوْلُهُ أُخِّرَتْ عَنْهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ ، وَإِنْ كَانَ الْعُجْزُ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا كَانَ مُفِيقًا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مَضْمُونُ الْخُطَابِ بِخِلَافِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ هـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَمَّا صَحَّحَهُ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ إِذَا كَثُرَ ، وَإِنْ كَانَ يَفْهَمُ مَضْمُونُ الْخُطَابِ فَجَعَلَهُ كَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَفِي الْمُحِيطِ مِثْلُهُ وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَفَخَّرَ الْإِسْلَامَ .  
وَفِي الْيَتَابِعِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَمَنْ تَأَمَّلَ تَعْلِيلَ الْأَصْحَابِ فِي الْأُصُولِ وَمَسْأَلَةَ الْمَجْنُونِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا يَقْضِي وَفِيمَا دُونَهَا يَقْضِي إِنْ قَدَحَ فِي ذَهْنِهِ إِبْجَابُ الْقَضَاءِ عَلَى هَذَا الْمَرِيضِ إِلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حَتَّى يَلْزَمَ الْإِبْصَاءُ بِهِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِطَرِيقٍ وَسَقُوطُهُ إِنْ زَادَ هـ .  
وَنَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ مَعَ زِيَادَةٍ قَالَ قَاضِي خَانَ إِنَّ الصَّحِيحَ السَّقُوطُ عِنْدَ الْكُثْرَةِ لَا الْقِلَّةِ .  
وَفِي الظَّهْرِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَصَحَّحَهُ فِي الْبَدَائِعِ وَجَزَمَ بِهِ الْوَلَوَالِجِيُّ وَصَاحِبُ التَّجْنِيسِ مُخَالَفًا لِمَا فِي الْهَدَايَةِ هـ  
قُلْتُ صَاحِبُ التَّجْنِيسِ هُوَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ فَحَيْثُ خَالَفَ مَا فِيهَا مُوَافَقًا لِلْأَكْثَرِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ دُونَ مَا فِي الْهَدَايَةِ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { فَالَلَّهُ أَحَقُّ بِقَبُولِ الْعُدْرِ { أَيِ عُذْرِ السَّقُوطِ وَعَلَى مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ مَعْنَاهُ بِقَبُولِ عُذْرِ التَّأْخِيرِ ، كَذَا فِي مِعْرَاجِ

الدَّرَايَةِ هـ .

( تَنْبِيْهُ ) : لَوْ مَاتَ الْمَرِيضُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّلَاةِ أَيِ بِالْإِيْمَاءِ لَا يَلْزَمُهُ الْإِبْصَاءُ بِهَا ، وَإِنْ قُلْتُ كَالْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ إِذَا أَفْطَرَا أَوْ مَاتَا قَبْلَ الْإِقَامَةِ وَالصَّحَّةِ كَمَا فِي التَّنْبِيْنِ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْقَنِّيَّةِ لَا فِدْيَةَ فِي الصَّلَوَاتِ حَالَةَ الْحَيَاةِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ هـ قُلْتُ يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَصِلَ الْمَرِيضُ إِلَى حَالَةٍ يَعْجُزُ فِيهَا عَنِ الْإِيْمَاءِ ، أَمَّا لَوْ كَانَ وَدَامَ إِلَى الْمَوْتِ وَقَدَى فَصَحَّتْهَا مَتَّجِهَةً .  
هـ .

وَسَيَذْكَرُ الْمُصَنِّفُ كَيْفِيَّةَ الْفِدْيَةِ لِلصَّلَاةِ فِي الصَّوْمِ .



(قَوْلُهُ وَفِيهِ خِلَافٌ زُفَرٍ) أَقُولُ لَكِنَّهُ قَالَ إِذَا صَحَّ أَعَادَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ جَوَازُ الْإِيْمَاءِ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ وَالْحَاجِبِ عِنْدَ زُفَرٍ وَبِهِ صَرَحَ الرَّيْلِيُّ وَلَكِنْ رَتَّبَ زُفَرٌ فِي الْجَوَازِ لِمَا قَالَ الشُّمْنِيُّ .  
وَقَالَ زُفَرٌ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيْمَاءِ بِالرَّأْسِ يُومِي بِالْحَاجِبِ فَإِنْ عَجَزَ فَبِالْعَيْنِ فَإِنْ عَجَزَ فَبِالْقَلْبِ هـ .

(قَوْلُهُ مَرَضَ فِي صَلَاتِهِ يُتِمُّ بِمَا قَدَرَ) (إِلخ) هُوَ الصَّحِيحُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ إِذَا صَارَ إِلَى الْإِيْمَاءِ ؛ لِأَن تَحْرِيمَتَهُ انْعَقَدَتْ مُوجِبَةً لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَلَا تَجُوزُ بَدُونَهُمَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
(قَوْلُهُ صَحَّ فِيهَا رَاكِعٌ وَسَاجِدٌ)

(إِلخ) هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَسْتَقْبِلُ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْإِقْتِدَاءِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ .  
(قَوْلُهُ وَمُومِيٌ كَذَلِكَ أَيْ صَحَّ فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْنِي) (إِلخ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ أَثْنَيْنِ الثَّلَاثَةِ ، وَقَالَ زُفَرٌ يَبْنِي بِنَاءً عَلَى إِجَازَتِهِ اقْتِدَاءَ الرَّاَكِعِ بِالْمُومِي قُلْتُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا إِذَا أَدَّى بَعْضَهَا قَاعِدًا أَوْ مُضْطَجِعًا بِالْإِيْمَاءِ فَإِنْ افْتَسَحَهَا قَاعِدًا بِنِيَّةِ الْإِيْمَاءِ ثُمَّ قَدَرَ قَبْلَ

الْإِيْمَاءِ لِلرُّكُوعِ يُتِمُّهَا ، وَإِنْ افْتَسَحَهَا مُضْطَجِعًا ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْقُعُودِ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ هُوَ الْمُخْتَارُ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ الْقُعُودِ أَقْوَى فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّعِيفِ كَمَا فِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ وَالْبَحْرِ .  
(قَوْلُهُ وَبِغَيْرِ غُذْرٍ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) (إِلخ) .

أَقُولُ أَيْ لَا يُكْرَهُ الْإِتِّكَاءُ عِنْدَهُ بِغَيْرِ غُذْرٍ وَهَذَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ وَهُوَ مَرْجُوحٌ وَالظُّهَرُ الْكَرَاهَةُ عِنْدَهُ كَقَوْلِهِمَا كَمَا فِي الْبَرْهَانِ .

وَقَالَ الرَّيْلِيُّ يُكْرَهُ الْإِتِّكَاءُ عِنْدَهُ بِغَيْرِ غُذْرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِسَاءَةٌ أَدَبٍ ، وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ الْقُعُودُ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ مَعَ الْكَرَاهَةِ فَيَجُوزُ الْإِتِّكَاءُ بِلَا كَرَاهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فَوْقَهُ هـ .  
وَمِثْلُهُ فِي الْهِدَايَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ تَعْلِيلُ عَدَمِ كَرَاهَةِ الْإِتِّكَاءِ بِغَيْرِ غُذْرٍ مَمْنُوعُ الْمُلَازِمَةِ لِحَوَازِ أَنْ لَا يُكْرَهُ الْقُعُودُ وَيُكْرَهُ الْإِتِّكَاءُ ؛ لِأَنَّهُ يَعُدُّ إِسَاءَةً أَدَبٍ دُونَ الْقُعُودِ إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةٍ لَا تُعَدُّ إِسَاءَةً .  
(قَوْلُهُ) .

وَأَمَّا الْقُعُودُ بِغُذْرٍ فَعَبْرٌ مَكْرُوهٌ ( أَيْ بَعْدَ مَا شَرَعَ قَائِمًا ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ فِي الْمَتْنِ ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ أَعَمَّ مِنْهُ .  
(قَوْلُهُ وَبِغَيْرِ غُذْرٍ جَازٌ وَكُرْهُ عِنْدَهُ) قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ التَّوَافُلِ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ ابْتِدَاءً وَكُرْهُ بَقَاءً إِلَّا بِغُذْرٍ هـ فَأَفَادَ عَدَمَ كَرَاهَةِ الْقُعُودِ ابْتِدَاءً بِلَا غُذْرٍ وَلَا يُخَالِفُ هَذَا ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ الْقُعُودُ بَعْدَمَا شَرَعَ قَائِمًا كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَكِنْ هُوَ مَرْجُوحٌ لِمَا قَالَ فِي الْعِنَايَةِ ذَكَرَ فِي مَبْسُوطِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ وَجَامِعِ ابْنِ الْمُعِينِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ قَعَدَ فِي الثَّقَلِ لَا يُكْرَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَشْرُوعٌ بِلَا كَرَاهَةٍ

فَالْبَقَاءُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْبَقَاءِ أَسْهَلُ مِنْ حُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ هـ .

وَلِقَوْلِ الْكَمَالِ الْأَصَحُّ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ قَعَدَ بِغَيْرِ غُذْرٍ يُكْرَهُ بِالِاتِّهَاقِ صَرَحَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْإِتِّكَاءَ يُكْرَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْقُعُودُ لَا يُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ هـ .

وَقَالَ فِي الْعَنَاءِ قَوْلُهُ ، وَإِنْ قَعَدَ يَعْنِي بَعْدَمَا افْتَسَحَ قَائِمًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ يُكْرَهُ بِالِاتِّفَاقِ .  
وَقَوْلُهُ بِالِاتِّفَاقِ يُخَالِفُ قَوْلَهُ قُبِيلٌ هَذَا لَوْ قَعَدَ يَجُوزُ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ .  
ا هـ .

قُلْتُ الْحُكْمُ بِالْمُخَالَفَةِ غَيْرُ ظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ غَيْرُ مُتَّحِدَةٍ إِذْ مَوْضُوعُ قَوْلِهِ أَوَّلًا فِي الْقُعُودِ ابْتِدَاءً وَثَانِيًا فِي الْقُعُودِ بَقَاءً وَآيْضًا فِي تَعْبِيرِ الْعَنَاءِ بِلَفْظٍ يَعْنِي تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْهَدَايَةِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْقُعُودِ بَقَاءً إِذْ هُوَ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ فَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا لَمْ يَجُزْ ) أَقُولُ أَيَّ لَمْ يَجُزْ بَعْدَ مَا افْتَسَحَ قَائِمًا إِيْمَامَهُ جَالِسًا بَلَا عُذْرٍ عِنْدَهُمَا وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْحَمَلِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْفُلَ قَاعِدًا ابْتِدَاءً مُطْلَقًا جَائِزٌ اتِّفَاقًا .

( جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً قَضَى الْخُمْسَ ، وَإِنْ زَادَ وَقْتُ الصَّلَاةِ لَا ) لِمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْقَضَاءِ الْفَوَائِدِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَضَاهُنَّ وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَقَضَاهُنَّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَلَمْ يَقْضِيهِنَّ قَدَلَّ أَنَّ التَّكْرَارَ مُعْتَبَرٌ فِي التَّخْفِيفِ وَالْجُنُونِ كَالِإِغْمَاءِ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو سُلَيْمَانَ هُوَ الصَّحِيحُ ( وَهُوَ الْأَصَحُّ ) إِلَّا مَا ثَقُلَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الزِّيَادَةُ مِنْ حَيْثُ السَّاعَاتُ أَيُّ الْأَزْمِنَةِ لَا مَا يَتَعَارَفُهُ أَهْلُ الثُّجُومِ ( زَالَ عَقْلُهُ بِالْبَنَجِ أَوْ الْخَمْرِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ طَالَ ) أَيُّ زَوَالِ الْعَقْلِ ؛ لِأَنَّ سُقُوطَ الْقَضَاءِ عُرِفَ بِالْآثَرِ إِذَا حَصَلَ بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا حَصَلَ بِفِعْلِهِ .  
( قَوْلُهُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أُغْمِيَ عَلَيْهِ )

( إِنْخ ) أَقُولُ هَذَا هُوَ الْمُسْطَوْرُ فِي الْهَدَايَةِ وَالْعَنَاءِ وَفَسَحَ الْهَدَايَةِ وَالْتَّبَيُّنِ وَالْكَافِي ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ قَضَاءِ الْفَوَائِدِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَلَمْ أَرَهُ كَذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْتُ مِنَ النُّقُولِ .  
( قَوْلُهُ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا حَصَلَ بِفِعْلِهِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ بِفَرْعٍ مِنْ سَبْعٍ أَوْ آدَمِيٍّ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ بِسَبَبِ ضَعْفِ قَلْبِهِ وَهُوَ مَرَضٌ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ .

( قُطِعَتْ يَدَاهُ وَرَجُلَاهُ مِنَ الْمِرْفَقِ وَالْكَعْبِ ) لَفٌ وَكَشْرٌ ( لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ ) ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَقِيلَ إِنَّ وَجَدَ مَنْ يُوضَعُ يَأْمُرُهُ لِيُغْسَلَ وَجْهُهُ وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ وَيَمْسَحَ رَأْسَهُ وَإِلَّا وَضَعَ وَجْهُهُ وَرَأْسَهُ فِي الْمَاءِ أَوْ يَمْسَحُ وَجْهُهُ وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ عَلَى جِدَارٍ فَيَصْلِي ) ، كَذَا فِي التَّنَازُلِيَّةِ .  
( قَوْلُهُ قُطِعَتْ يَدَاهُ )

( إِنْخ ) أَقُولُ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ فِي التَّوَادِرِ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ذَكَرَهُ الْكَافِي .  
وَفِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِقَاضِي خَانَ لَوْ كَانَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ مَقْطُوعًا مِنَ الْكَعْبِ أَوْ دُونَهَا فَإِنْ غَسَلَ مَوْضِعَ الْقَطْعِ فَرَضٌ ، وَلَوْ قُطِعَتْ فَوْقَ الْكَعْبِ سَقَطَ لِرِزْوَالِ الْمَحَلِّ ، وَلَوْ شَلَّتْ يَدَاهُ وَعَجَزَ عَنْ اسْتِعْمَالِ الطُّهُورَيْنِ يَمْسَحُ وَجْهُهُ وَذِرَاعَيْهِ بِالْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ وَلَا يَدْعُ الصَّلَاةَ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ .  
وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْكَرْخِيِّ مَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ إِذَا كَانَ بِوَجْهِهِ جِرَاحَةٌ يُصَلِّي بِغَيْرِ طَهَارَةٍ وَلَا يَتَيَمَّمُ وَلَا يُعِيدُ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْفَيْضِ .

( بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ ) ( كُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ قَصْرُ الصَّلَاةِ فِيهِ ) أَيُّ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ وَهُوَ خَارِجُ عُمْرَانَ مُقَامِهِ سِوَاهُ كَانَ مُقَامُهُ مِصْرًا أَوْ قَرْيَةً كَمَا سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ ( جَارَ فِيهِ ) أَيُّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ( التَّطَوُّعُ لَهُ ) ( أَيُّ لِلْمُسَافِرِ ) ( وَلِغَيْرِهِ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الدَّابَّةِ ( بِإِيْمَاءٍ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ ) الدَّابَّةُ قَبْلَهُ كَانَ أَوْ لَا ( وَلَوْ بَلَا عُذْرٍ ) أَيُّ

جَازَ التَّطَوُّعُ فِيهِ عَلَى تَقْدِيمِ عَدَمِ الْعُذْرِ .

( وَ ) جَازَ فِيهِ ( الْمَكْتُوبَةُ بِهِ ) أَيِ بُعْذِرَ قَالَ قَاضِي خَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الدَّائِبَةِ بُعْذِرَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِيقَافِهَا جَازَ الْإِيْمَاءُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَسِيرُ ، وَإِنْ قَدَّرَ لَمْ يَجْزُ لِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ بِسِيرِهَا .  
وَفِي الْقُنْيَةِ إِذَا سِيرَها رَاكِبُهَا لَا يُجْزِيهِ الْفَرَضُ وَلَا التَّطَوُّعُ ( وَهُوَ ) أَيِ الْعُذْرُ ( أَنْ يَخَافَ فِي النُّزُولِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ مِنْ سَيْحٍ أَوْ لَصٍّ أَوْ كَانَ فِي طِينٍ لَا يَجِدُ مَكَانًا جَافًا أَوْ ) كَانَ ( عَاجِزًا ) لِكِبَرِ سِنِّهِ أَوْ ضَعْفِ مِزَاجِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ( أَوْ دَابَّتُهُ جَمُوحٌ لَوْ نَزَلَ لَا يَرْكَبُ بغيرِ مُعِينٍ ) ، كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ( أَوْ ) كَانَ ( فِي الْبَدَايَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْقَافِلَةِ تَسِيرُ ) فَإِنَّهُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ وَثِيَابِهِ لَوْ نَزَلَ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَيَنْزِلُ لِلْوَثْرِ ) وَعِنْدَهُمَا لَا كَالسُّنَنِ .  
( بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِبَةِ ) إِنْ تَقَدَّمَ فِي الْوَثْرِ وَالتَّوَافُلِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ عَنْهُ ( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا كَالسُّنَنِ ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَنْزِلُ لِسُنَّةِ الْعَجْرِ .

( بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ ) الْأَصْلُ فِيهَا مَا رُوِيَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْحَبَشَةِ أَمْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْغَرَقَ } وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا فَقَالَ إِنْ كَانَتْ جَارِيَةً فَصَلِّ قَاعِدًا ، وَإِنْ كَانَتْ رَاسِيَةً فَصَلِّ قَائِمًا ( يَتَوَجَّهُ الْمُصَلِّي فِيهَا الْقِبْلَةَ ) بَأَنْ يَلْتَوِيَ إِلَيْهَا ( كَيْفَمَا دَارَتْ ) السَّفِينَةُ ( عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَفِي الصَّلَاةِ ) ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْإِسْتِقْبَالَ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ بِخِلَافِ الدَّائِبَةِ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِسْتِقْبَالُ إِلَى الْقِبْلَةِ مَعَ سَيْرِ الدَّائِبَةِ ( الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ ) فِي السَّفِينَةِ ( وَ ) الْقَادِرُ عَلَى ( الْخُرُوجِ ) عَنْهَا ( صَلَّى قَاعِدًا فِيهَا ) لَفٌّ وَنَشْرٌ أَيِ الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ فِيهَا صَلَّى قَاعِدًا وَالْقَادِرُ عَلَى الْخُرُوجِ عَنْهَا صَلَّى فِيهَا ( جَازَتْ ) تِلْكَ الصَّلَاةُ يَعْنِي أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ الْعَجْزُ وَاسْوَدَادُ الْعَيْنِ وَالْغَالِبُ كَالْكَائِنِ لِكَيْفَ تَرَكَ الْأَفْضَلَ ( وَالْأَفْضَلُ الْقِيَامُ ) فِي الْوَلِّ ( وَالْخُرُوجُ ) فِي الثَّانِي ( لَا تَجُوزُ ) الصَّلَاةُ ( قَاعِدًا فِي الْمَرْبُوطَةِ فِي الشَّطِّ ) بِالْإِجْمَاعِ ( إِلَّا أَنْ يَلْتَوِيَ رَأْسَهُ ) فَحِينَئِذٍ تَجُوزُ .

( بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ ) .

( قَوْلُهُ الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ )

( إِنْ كَانَ حَالُ جَرَيَانِهَا .

( قَوْلُهُ جَازَتْ تِلْكَ الصَّلَاةُ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا قَاعِدًا إِلَّا مِنْ عُذْرٍ وَهُوَ

الْأَظْهَرُ وَالْعُذْرُ كَدُورَانِ الرَّأْسِ وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ وَالْأَفْضَلُ الْقِيَامُ فِي الْوَلِّ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي صَلَاتِهِ قَاعِدًا عِنْدَ الْإِمَامِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ فَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ أَجْزَأَهُ ، وَقَدْ أَسَاءَ .

( قَوْلُهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ قَاعِدًا فِي الْمَرْبُوطَةِ بِالشَّطِّ بِالْإِجْمَاعِ ) أَقُولُ حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ فِي الْمَرْبُوطَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ،

وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ وَمَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الْمَرْبُوطَةِ قَائِمًا مُطْلَقًا وَهُوَ ظَاهِرُ الْهَدَايَةِ

وَالنَّهْيَةِ وَالِاخْتِيَارِ .

وَفِي الْإِيضَاحِ فَإِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً فِي الشَّطِّ وَهِيَ عَلَى قَرَارِ الْأَرْضِ فَصَلَّى قَائِمًا جَازَ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ اسْتَقَرَّتْ عَلَى الْأَرْضِ

فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَرْضِ فَإِنْ كَانَتْ مَرْبُوطَةً وَيُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَسْتَقِرَّ فَهِيَ كَالدَّائِبَةِ

هـ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَقَرَّتْ فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ كَالسَّرِيرِ ، كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

وَاخْتَارَهُ فِي الْمَحِيطِ وَالْبَدَائِعِ هـ .

وَتَقْيِيدُهُ بِالْمَرْبُوطِ بِالشَّطِّ اخْتِرَازًا عَنِ الْمَرْبُوطَةِ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ ، وَالْأَصَحُّ إِنْ كَانَ الرِّيحُ يُحَرِّكُهَا شَدِيدًا فَهِيَ كَالسَّائِرَةِ وَإِلَّا فَكَأَلَوْافَةِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَلُورَ رَأْسُهُ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ ) أَقُولُ وَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ وَأَرَادَ بِالصَّلَاةِ قَاعِدًا كَوْنَهَا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجُوزُ بِالْإِيمَاءِ فِيهَا اتِّفَاقًا فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفَلًا كَمَا فِي الْمَعْرَاجِ عَنِ الْمَحِيطِ .

( لَا يَقْتَدِي أَهْلُ سَفِينَةٍ بِإِمَامٍ فِي ) سَفِينَةٍ ( أُخْرَى ) لِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ ( إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَا ) فَحِينَئِذٍ تَجُوزُ لِلتَّحَادِ الْمَكَانِ حُكْمًا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا عَلَى الدَّائِبَتَيْنِ ( الْمُقْتَدِي عَلَى الشَّطِّ وَالْإِمَامُ فِيهَا ) أَيِ فِي السَفِينَةِ ( أَوْ بِالْعَكْسِ لَوْ ) كَانَ ( بَيْنَهُمَا مَانِعٌ مِنَ الْإِقْدَاءِ ) كَالطَّرِيقِ أَوْ طَائِفَةٍ مِنَ النَّهْرِ ( لَمْ يَجُزْ ) الْإِقْدَاءُ ( وَإِلَّا جَازَ ) .  
( قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَلَى الدَّائِبَتَيْنِ ) أَقُولُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أُسْتَحْسِنُ أَنَّهُ يَجُوزُ اقْتِدَاؤُهُمْ إِذَا كَانَتْ دَوَابُّهُمْ بِالْقُرْبِ مِنْ ذَابَّةِ الْإِمَامِ عَلَى وَجْهِ لَا تَكُونُ الْفُرْجَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ إِلَّا بِقَدْرِ الصَّفِّ بِالْقِيَاسِ عَلَى صَلَاةِ الْأَرْضِ كَمَا فِي الْمَعْرَاجِ .

( قَوْلُهُ كَالطَّرِيقِ أَوْ طَائِفَةٍ مِنَ النَّهْرِ ) أَطْلَقَ فِي الطَّائِفَةِ كَمَا فِي الْمَعْرَاجِ وَقَيْدَهُ فِي الْبَحْرِ بِمِقْدَارِ نَهْرٍ عَظِيمٍ قُلْتُ وَالْمُرَادُ بِالْعَظِيمِ مَا يَجْرِي فِيهِ الزُّورُوكُ كَمَا تَقْدَمُ فِي الْإِمَامَةِ وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ بِمَنْهٍ .

( بَابُ الْمُسَافِرِ ) ( هُوَ مَنْ جَاوَزَ بُبُوتَ مَقَامِهِ ) أَيِ مَوْضِعِ إِقَامَتِهِ أَعْمٌ مِنَ الْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ فَإِنَّ الْخَارِجَ مِنْ قَرْيَتِهِ لِلسَّفَرِ مُسَافِرٌ أَيْضًا فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ بُبُوتَ بَلَدِهِ جَمْعُ الْبُبُوتِ إِذْ لَوْ بَقِيَ أَمَامَهُ بَيْتٌ لَا يَكُونُ مُسَافِرًا ( قَاصِدًا قَطَعَ مَسَافَةً ) فَمَنْ جَاوَزَ وَلَمْ يَهْصِدْ أَوْ قَصَدَ وَلَمْ يُجَاوِزْ لَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا ( تُقْطَعُ ) أَيِ مِنْ شَأْنِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ أَنْ تُقْطَعَ ( بِسَيْرٍ وَسَطٍ ) أَعْتَبِرْ فِي الْوَسَطِ لِلْبَرِّ سَيْرَ الْإِبِلِ وَالرَّاحِلِ وَلِلْبَحْرِ اغْتِدَالُ الرِّيحِ وَلِلْجَبَلِ مَا يَلِيقُ بِهِ ( فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَعَ الْإِسْتِرَاحَاتِ ) مَعْنَى قَوْلِ عُلَمَائِنَا أَدْنَى مُدَّةِ السَّفَرِ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا السَّيْرُ الَّذِي يَكُونُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا مَعَ الْإِسْتِرَاحَاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي خِلَالِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَمْشِيَ دَائِمًا بَلْ يَمْشِي فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَيَسْتَرِيحُ فِي بَعْضِهَا وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ ، كَذَا فِي الْمَحِيطِ وَلَكُونُ اللَّيَالِي مِنْ أَوْقَاتِ الْإِسْتِرَاحَةِ تُرِكَتْ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ وَذُكِرَتْ فِي بَعْضِهَا ( وَيُرْخَصُ لَهُ ) أَيِ لِلْمُسَافِرِ ( وَلَوْ ) كَانَ ( عَاصِيًا فِيهِ ) أَيِ فِي سَفَرِهِ كَقَطْعِ الطَّرِيقِ وَعَقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَسَفَرِ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ بِلَا مَحْرَمٍ وَسَفَرِ الْعَبْدِ الْأَبْقِ مِنْ مَوْلَاهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هَذَا السَّفَرُ لَا يَقِيدُ الرُّخْصَةَ ( قَصْرُ الْفَرَضِ الرَّبَاعِيِّ ) فَاعِلٌ يُرْخَصُ قَيْدًا بِالْفَرَضِ إِذْ لَا قَصْرَ فِي السُّنَنِ وَالرَّبَاعِيِّ لِيُخْرِجَ الْفَجْرَ وَالْمَغْرِبَ لِمَا رَوِيَ { عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الصَّلَاةَ فُرِضَتْ فِي الْأَصْلِ رَكْعَتَيْنِ فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ضَمَّ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ مِثْلَهَا غَيْرَ الْمَغْرِبِ فَإِنَّهَا وَثَرَا لِنَهَارٍ ثُمَّ زِيدَتْ فِي الْحَضَرِ وَأُقِرَّتْ فِي السَّفَرِ { ( حَتَّى يَدْخُلَ مَقَامُهُ )

غَايَةَ لِقَوْلِهِ وَيُرْخَصُ ( أَوْ يَنْوِي إِقَامَةَ نِصْفِ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ ) تَقْيِيدُهُ بِهِمَا إِشْعَارًا بِأَنَّ نِيَّةَ الْإِقَامَةِ لَا تَصِحُّ فِي الْمَفَاوِزِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدَايَةِ لَكِنْ قَالَ فِي الْكَافِي قَالُوا هَذَا إِذَا سَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا فَإِنْ لَمْ يَسِرْ ثَلَاثَةَ تَصِحُّ ( فَيَقْصُرُ ) أَيِ إِذَا كَانَ مُدَّةُ الْإِقَامَةِ مُقَدَّرَةً بِنِصْفِ شَهْرٍ لَمْ تَصِحَّ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ فِيمَا دُونَهُ فَيَقْصُرُ ( إِنْ نَوَى ) الْإِقَامَةَ ( فِي أَقَلِّ مِنْهُ ) أَيِ مِنْ نِصْفِ شَهْرٍ ( أَوْ فِيهِ ) لَكِنْ ( بِمَوْضِعَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ ) كَمَكَّةَ وَمِنَى فَإِنَّهُ

يَقْصُرُ إِذْ لَا يَصِيرُ مُقِيمًا فَأَمَّا إِذَا تَبَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِأَنْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ قَرِيبَةً مِنَ الْمِصْرِ بِحَيْثُ تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى سَاكِنِهَا فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُقِيمًا بِنَيْةِ الْإِقَامَةِ فِيهِمَا فَيَتِمُّ بِدُخُولِ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْحُكْمِ كَمَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، كَذَا فِي التَّحْفَةِ ( أَوْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوَهَا ) أَيْ الْإِقَامَةَ ثَمَّةَ بَلٍ هُوَ عَلَى عَزْمٍ أَنْ يَخْرُجَ غَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ ( وَبَقِيَ سَنِينَ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا يَقْصُرُ ( وَعَسَكَرَ ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَقْصُرُ أَيْ يَقْصُرُ عَسَكَرٌ دَخَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ( وَنَوَاهَا ) أَيْ الْإِقَامَةَ بِدَارِ الْحَرْبِ نَصَفَ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ ( وَإِنْ حَاصَرُوا حِصْنًا فِيهَا ) أَيْ فِي دَارِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْضِعَ الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ بَيْنَ الْقَرَارِ وَالْفَرَارِ لَكِنْ مَنْ دَخَلَ فِيهَا بِأَمَانٍ وَتَوَى الْإِقَامَةَ فِي مَوْضِعِ الْإِقَامَةِ صَحَّتْ ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ ( أَوْ ) نَوَاهَا ( بَدَارِنَا وَحَاصَرَ الْبَغَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ) أَيْ مَوْضِعِ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يَقْصُرُونَ وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهُمْ .

( بَابُ الْمُسَافِرِ ) أَيْ بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَأَصْلُ الْمُفَاعَلَةِ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهَذَا مِنْ وَاحِدٍ أَوْ تَقُولُ الْمُسَافِرَةُ مِنْ السَّفَرِ وَهُوَ الْكُشْفُ ، وَقَدْ حَصَلَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَتَكَشَّفُ لِلطَّرِيقِ وَالطَّرِيقُ تَتَكَشَّفُ لَهُ ١ هـ . كَذَا فِي شَرْحِ الْعَلَامَةِ الْمَقْدِسِيِّ لِنَظْمِ الْكَنَزِ .

وَأَمَّا الْإِصَافَةُ فِيهِ فَهِيَ مِنْ بَابِ إِصَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى شَرْطِهِ أَوْ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالسَّفَرِ فِي اللَّغَةِ قَطْعُ الْمَسَافَةِ وَهَذَا قَطْعٌ خَاصٌّ ( قَوْلُهُ مَنْ جَاوَزَ بُيُوتَ مَقَامِهِ )

إِلَخْ ( لَا يَشْتَمِلُ أَهْلُ الْأَخْيَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مُجَاوِزَةٌ بَيْتٍ بَلْ انْتِقَالَ عَنْ مَحَلِّهِ ١ هـ . وَيَدْخُلُ مَا كَانَ مِنْ مَحَلَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَفِي الْقَدِيمِ كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالْمِصْرِ وَيَدْخُلُ فِي بُيُوتِ الْمِصْرِ رِبْضُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالرِّبْضُ مَا حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ بُيُوتٍ وَمَسَاكِينِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

وَأَمَّا فَنَاءُ الْمِصْرِ وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَعْدُ لِمَصَالِحِ الْمِصْرِ كَرَكُضِ الدَّوَابِّ وَدَفْنِ الْمَوْتَى فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَالْهَدَايَةِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ مُجَاوِزَتَهُ ، وَقَدْ فَصَّلَ فِيهِ قَاضِي خَانَ فَقَالَ وَهَلْ يُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْفَنَاءِ إِنْ كَانَ بَيْنَ الْمِصْرِ وَفَنَائِهِ أَقَلُّ مِنْ قَدْرِ غُلُوزَةٍ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَزْرَعَةٌ يُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْفَنَاءِ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَزْرَعَةٌ أَوْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْمِصْرِ وَفَنَائِهِ قَدْرَ غُلُوزَةٍ يُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ عُمُرَانِ الْمِصْرِ وَلَا يُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْفَنَاءِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ هَذَا الْإِنْفِصَالُ بَيْنَ قَرِيَّتَيْنِ أَوْ بَيْنَ قَرْيَةٍ وَمِصْرِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ مُتَّصِلَةً بِرِبْضِ الْمِصْرِ فَالْمُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْقَرْيَةِ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ مُتَّصِلَةً بِفَنَاءِ الْمِصْرِ لَا بِرِبْضِ الْمِصْرِ يُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْفَنَاءِ وَلَا يُعْتَبَرُ مُجَاوِزَةُ الْقَرْيَةِ ١ هـ . وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ نَقْلِهِ

فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ مُفَارَقَةُ بُيُوتِ الْمِصْرِ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ الْقَصْرِ فِي عِبَارَةِ الْكِتَابِ أَيْ الْهَدَايَةِ لِإِسَالٍ غَيْرِ وَاقِعٍ ، وَلَوْ ادَّعَيْنَا ثُبُوتَ تِلْكَ الْقَرْيَةِ دَاخِلَةً فِي مُسَمًّى الْمِصْرِ اندَفَعَ هَذَا لَكِنَّهُ تَعَسَّفَ ظَاهِرٌ .

١ هـ .

( قَوْلُهُ إِذْ لَوْ بَقِيَ أَمَامَهُ يَتُّ لَا يَكُونُ مُسَافِرًا ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مُحَاذَاةَ الْعُمُرَانِ لِأَحَدِ جَانِبَيْهِ وَبِهِ صَرَحَ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ .

( قَوْلُهُ قَاصِدًا قَطْعَ مَسَافَةٍ ) أَقُولُ أَيْ وَهُوَ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ حَتَّى لَوْ خَرَجَ صَبِيٌّ وَكَافِرٌ قَاصِدَيْنِ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهِ أَتْنَانِهَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ يَقْصُرُ الَّذِي أَسْلَمَ فِيمَا بَقِيَ وَيَتِمُّ الَّذِي بَلَغَ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ مِنَ الصَّبِيِّ حَيْثُ أُنْشِأَ السَّفَرُ بِخِلَافِ النَّصْرَانِيِّ وَالْبَقِي بَعْدَ صِحَّةِ النِّيَّةِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ حُسَامِ الدِّينِ لَكِنْ قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهَيْرِيَّةِ الْحَائِضُ إِذَا طَهَّرَتْ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُقْصِدِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تُصَلِّيَ أَرْبَعًا هُوَ الصَّحِيحُ ١ هـ قُلْتُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا لَا تَنْزِلُ عَنْ رُتْبَةِ الَّذِي أَسْلَمَ فَكَانَ حَقُّهَا الْقَصْرُ مِثْلَهُ ١ هـ

وَهَذَا أَيُّ كَوْنِهِ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ أَحَدَ شُرُوطِ ثَلَاثَةِ لُصَحَّةِ النَّيَّةِ ذَكَرَهَا الْمُقَدِّسِيُّ عَنْ الرَّاهِدِيِّ وَثَانِيهَا الْإِسْتِقْلَالُ بِالْحُكْمِ فَلَا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ التَّابِعِ وَثَالِثُهَا أَنْ يَنْوِيَ سَفَرًا صَحِيحًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَمَا فَوْقَهَا وَذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

( قَوْلُهُ وَلِلْبَحْرِ اعْتِدَالُ الرِّيحِ ) هَذَا مَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى وَلَمْ يَذْكُرْ مَسِيرَ السَّفَرِ فِي الْمَاءِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ) أَقُولُ الْمُرَادُ مِنْ قَصَرِ أَيَّامِ السَّنَةِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّهُ لَا

يُقَدَّرُ بِالْمَرَّاحِلِ وَلَا الْفَرَاسِخِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ بِالْفَرَاسِخِ هُوَ الصَّحِيحُ .

ا هـ

وقَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ فَإِنَّهُمْ قَدَرُوهَا بِالْفَرَاسِخِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ . وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ اخْتَارَ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ تَقْدِيرَ أَقَلِّ مَدَّةِ السَّفَرِ بِالْأَمْيَالِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقِيلَ بِثَلَاثَةِ وَسْتَيْنَ مِيلًا ، وَقِيلَ يُفْتَى بِأَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، وَقِيلَ بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ا هـ .

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ التَّهَافُوتِ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى اعْتِبَارِ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ فَرَسَخًا .

وَفِي الْمُجْتَبَى فَتَوَى أَكْثَرَ أَيْمَةِ خَوَارِزْمٍ عَلَى خَمْسَةِ عَشْرَةِ فَرَسَخًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ بِالْفَرَاسِخِ ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَأَنَا أَعْجَبُ مِنْ فِتْوَاهُمْ فِي هَذَا وَأَمَثَالِهِ بِمَا يُخَالِفُ مِنْهُبَ الْإِمَامِ خُصُوصًا الْمُخَالَفَ لِلنَّصِّ الصَّرِيحِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ مَعَ الْإِسْتِرَاحَاتِ )

إِلَخْ ( أَقُولُ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ سَفَرُ كُلِّ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ حَتَّى لَوْ بَكَرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَمَشَى إِلَى الزَّوَالِ وَبَلَغَ الْمَرْحَلَةَ وَنَزَلَ لِلِاسْتِرَاحَةِ وَبَاتَ فِيهَا ثُمَّ فَعَلَ كَذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ يَصِيرُ مُسَافِرًا ا هـ .

وَهُوَ تَصْحِيحُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ السَّرَخْسِيِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ عَاصِيًا فِيهِ ) أَقُولُ خِلَافَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْعَاصِيِ بِسَفَرِهِ لَا فِي سَفَرِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَاصِيَّ فِي سَفَرِهِ يَهْتَضِرُ اتِّفَاقًا .

( قَوْلُهُ كَقَطْعِ الطَّرِيقِ )

إِلَخْ ( يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِلْعَاصِيِ فِي سَفَرِهِ بِأَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْعِصْيَانُ فِي السَّفَرِ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِلْعَاصِيِ بِسَفَرِهِ بِأَنْ ابْتَدَأَهُ مُلْتَبِسًا بِالْمَعْصِيَةِ .

( قَوْلُهُ قَصْرُ الْفَرَضِ الرَّبَاعِيِّ فَاعِلٌ يُرَخِّصُ ) أَقُولُ لَعَلَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ يُرَخِّصُ وَسَقَطَ الْمُضَافُ فِي خَطِّ النَّاسِخِ أَوْ

هُوَ عَلَى مَذْهَبِ الرَّمْخَشَرِيِّ .

( قَوْلُهُ غَيْرَ الْمَغْرِبِ فَإِنَّهَا وَثَرُ النَّهَارِ ) الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ الصَّلَاةُ فُرِضَتْ فِي الْأَصْلِ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي الْمُجْتَبَى وَلَا يَخْتَلِي أَنَّ الْفَجْرَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي عُمُومِ الضَّمِّ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ زِيدَتْ فِي الْحَضَرِ ) فِيهِ تَسَامُحٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ ضُمُّ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ مِثْلَهَا .

( قَوْلُهُ وَأُفِرَّتْ فِي السَّفَرِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقَصْرَ عَزِيمَةٌ عِنْدَنَا وَبِهِ صَرَحَ الرَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَمَنْ حَكَى خِلَافًا بَيْنَ

الشَّارِحِينَ فِي أَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَنَا عَزِيمَةٌ أَوْ رُخْصَةٌ فَقَطَّ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ رُخْصَةٌ عَنَى رُخْصَةَ الْإِسْقَاطِ وَهِيَ الْعَزِيمَةُ وَتَسْمِيَّتُهَا رُخْصَةٌ مَجَازٌ وَهَذَا بَحْثٌ لَا يَخْتَمِي عَلَى أَحَدٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
 ( قَوْلُهُ أَوْ يَنْوِي إِقَامَةَ نَصْفِ شَهْرٍ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُجْتَبَى إِنَّمَا تُؤَثِّرُ النَّيَّةُ بِخَمْسِ شَرَائِطَ تَرُكُ السَّيْرِ وَصَلَاحِيَّةُ الْمَوْضِعِ وَاتِّحَادُهُ وَالْمُدَّةُ وَالْإِسْتِقْلَالُ بِالرَّأْيِ اهـ قُلْتُ وَهِيَ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ .  
 ( قَوْلُهُ كَمَا ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ ) أَقُولُ لَكِنَّهُ قَالَ إِنَّهُ الظَّاهِرُ قُلْتُ وَظَاهِرُهُ شُمُولُ أَهْلِ الْأَخْبِيَّةِ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الَّذِي سَيَذْكُرُ الْمُصَنَّفُ وَلَكِنْ قَالَ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ إِنَّهُ أَيُّ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الْأَصَحُّ فَفِيهِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْإِطْلَاقَ الْمُتَقَدِّمَ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ .  
 ( قَوْلُهُ قَالَ فِي الْكَافِي قَالُوا هَذَا

إِلَخْ ) أَقُولُ ، وَقَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ مُقَيَّدٌ أَيْضًا بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهُوَ مِنَ الْعُسْكَرِ قَبْلَ الْفَتْحِ اهـ .  
 وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِمَّا سَيَذْكُرُ الْمُصَنَّفُ اهـ .

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَقِيَّاسُهُ أَنْ لَا يَحِلَّ فِطْرُهُ رَمَضَانَ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدِهِ يَوْمَانِ اهـ .  
 وَقَالَ الْبَحْرُ مَعْرِيًّا إِلَى الْمُجْتَبَى لَا يَبْطُلُ السَّفَرُ إِلَّا بِنِيَّةٍ

الْإِقَامَةِ أَوْ دُخُولِ الْوَطَنِ أَوْ الرُّجُوعِ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ اهـ .

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَحْثًا وَالَّذِي يَطْهَرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دُخُولِ الْمِصْرِ مُطْلَقًا وَسَاقَ فِي اسْتِدْلَالِهِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ هَذِهِ الْكُوفَةُ قَالَ لَا حَتَّى نَدْخُلَهَا يُرِيدُ أَنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَالْكَُوفَةُ بِمَرَأَى مِنْهُمْ فَقِيلَ لَهُ إِلَخْ .

اهـ .

قُلْتُ وَمَا اسْتَظْهَرَهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ مَا لَمْ يَثْبُتِ الرُّجُوعُ قَبْلَ اسْتِحْكَامِ مُدَّةِ السَّفَرِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ خِلَافُهُ .  
 ( قَوْلُهُ : كَذَا فِي التُّحْفَةِ ) أَقُولُ .

وَفِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ أَوْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَنْوِهَا ) أَقُولُ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَمِيرَ الْقَافِلَةِ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ أَقْلٍ مُدَّةِ الْإِقَامَةِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَى الْإِقَامَةِ وَلِسَانُ الْحَالِ أَنْطَقَ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ .

( قَوْلُهُ أَوْ حَاصَرَ الْبُعَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ) أَقُولُ ، كَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَاتِ مِنْهَا الْهَدَايَةُ قَالَ ، وَكَذَا أَيُّ يَقْصُرُونَ إِذَا حَاصَرُوا أَهْلَ الْبُعْيِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فِي غَيْرِ الْمِصْرِ أَوْ حَاصَرُوهُمْ فِي الْبَحْرِ ؛ لِأَنَّ حَالَهُمْ يُبْطَلُ عَزِيمَتُهُمْ اهـ فَأَفَادَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْمُحَاصَرَةُ بِمِصْرِ صَحَّتْ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ لَكِنْ قَالَ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ التَّعْلِيلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي غَيْرِ مِصْرِ وَقَوْلُهُ فِي الْبَحْرِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ حَتَّى لَوْ نَزَلُوا مَدِينَةَ أَهْلِ الْبُعْيِ وَحَاصَرُوهُمْ فِي الْحِصْنِ لَمْ تَصِحَّ نِيَّتُهُمْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ مَدِينَتَهُمْ كَالْمَفَازَةِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ لَا يَقِيمُونَ فِيهَا اهـ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالْمَقْدِيسِيُّ وَالْعَزِّيُّ لِهَذَا .

( لَا أَهْلُ أَخْبِيَّةٍ ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَقْصُرُ أَيُّ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ أَهْلُ أَخْبِيَّةٍ كَالْأَعْرَابِ وَالْأَثَرَاكِ وَهُوَ جَمْعُ خِبَاءٍ وَهُوَ بَيْتٌ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ ( نَوَوَهَا ) أَيُّ الْإِقَامَةِ فِي مَوْضِعٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ( فِي الْأَصَحِّ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ لَا تَجُوزُ إِقَامَتُهُمْ بَلْ يَقْصُرُونَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَنْصَارِ أَوْ فِي الْقُرَى وَالْأَصَحُّ الْمُفْتَى بِهِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الرُّعَاةَ إِذَا كَانُوا فِي تَرْحَالٍ مِنَ الْمَفَاوِزِ كَانُوا مُسَافِرِينَ إِلَّا إِذَا نَزَلُوا مَرْعَى وَعَزَمُوا عَلَى الْإِقَامَةِ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنِّي أَسْتَحْسِنُ أَنْ أَجْعَلَهُمْ مُقِيمِينَ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ جَمْعُ خِبَاءٍ وَهُوَ بَيْتٌ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ) أَقُولُ فَإِنْ كَانَ مِنَ الشَّعْرِ فَلَيْسَ بِخِبَاءٍ كَمَا فِي ضِيَاءِ الْحُلُومِ وَفِي الْمَغْرِبِ الْخِبَاءُ الْخَيْمَةُ مِنَ الصُّوفِ هـ .  
وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَعْمُ كَمَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا تَزَلُّوا مَرَعَى  
إِلَخ) أَطْلَقَ فِيهِ ، وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَالْمَاءُ وَالْكَلَّا يَكْفِيهِمْ تِلْكَ الْمُدَّةُ هـ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَبْدٌ اخْتِرَازِيٌّ حَتَّى لَا يُخَالِفَ  
حَالُهُمْ عَزِيمَتَهُمْ .

(وَأِنْ لَمْ يَقْصُرْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فَيَقْصُرُوا وَالضَّمِيرُ لِلْمُسَافِرِ أَيْ إِنْ لَمْ يَقْصُرِ الْمُسَافِرُ بَلْ أَتَمَّ الْأَرْبَعَ (فَإِنْ قَعَدَ  
الْأُولَى تَمَّ فَرَضُهُ) ؛ لِأَنَّ فَرَضَهُ نَتَانٍ فَالْقَعْدَةُ الْأُولَى فَرَضٌ عَلَيْهِ فَإِذَا وَجَدَتْ يَتِمُّ فَرَضُهُ .  
(و) لَكِنَّهُ (أَسَاءَ) لِتَأْخِيرِ السَّلَامِ وَتَرْكِهِ وَاجِبِ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِيحِ فِي الثَّغْلِ وَشَبْهَةِ عَدَمِ قَبُولِ صَدَقَةِ اللَّهِ تَعَالَى ،  
وَلِأَنَّ الْقَصْرَ عِنْدَنَا رُخْصَةٌ إِسْقَاطٌ وَحُكْمُهُ أَنْ يَأْتِمَّ الْعَامِلُ بِالْعَرِيْمَةِ (وَمَا زَادَ) عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ (ثَغْلٌ وَإِلَّا) أَيْ ، وَإِنْ  
لَمْ يَقْعُدِ الْأُولَى (بَطُلَ فَرَضُهُ) وَانْقَلَبَ الْكُلُّ ثَغْلًا لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ تَرَكَّ فَرَضَ وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ افْتِشَحَهَا الْمُسَافِرُ  
بِنِيَّةِ الْأَرْبَعِ أَعَادَ حَتَّى يَفْتِشَحَهَا بِنِيَّةِ الرُّكْعَتَيْنِ قَالَ الرَّازِيُّ وَهُوَ قَوْلُنَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَى أَرْبَعًا فَقَدْ خَالَفَ فَرَضَهُ كُنْيَةً  
الْفَجْرِ أَرْبَعًا ، وَلَوْ نَوَاهَا رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ نَوَاهَا أَرْبَعًا بَعْدَ الْإِفْتِيحِ فَهِيَ مُلْغَاةٌ كَمَنْ افْتَتَحَ الظُّهْرَ ثُمَّ نَوَى الْعَصْرَ ، كَذَا فِي  
شَرْحِ الرَّاهِدِيِّ وَاخْتَلَفَ فِي السُّنَنِ فَقِيلَ الْأَفْضَلُ هُوَ التَّرْكَ تَرْخُصًا ، وَقِيلَ الْفِعْلُ تَقَرُّبًا .  
وَقَالَ الْهَنْدَوَانِيُّ الْفِعْلُ حَالُ التَّزُولِ وَالتَّرْكَ حَالُ السَّيْرِ ، وَقِيلَ يُصَلِّي سُنَّةَ الْفَجْرِ خَاصَّةً ، وَقِيلَ سُنَّةَ الْمَغْرِبِ أَيْضًا ،  
كَذَا فِي الْمُحِيطِ .

(قَوْلُهُ فَإِنْ قَعَدَ فِي الْأُولَى تَمَّ فَرَضُهُ) أَقُولُ يَعْنِي وَكَانَ قَدْ قَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ تَمَّ فَرَضُهُ سَوَاءً نَوَى  
رُكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ  
إِلَخ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَقْعُدِ الْأُولَى بَطُلَ فَرَضُهُ) أَقُولُ إِلَّا إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ لَمَّا قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ تَجَوَّزُ صَلَاتُهُ وَيَسْهُوُ  
فَرَضُهُ أَرْبَعًا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ قَالَ الرَّازِيُّ وَهُوَ قَوْلُنَا) أَقُولُ الْمُرَادُ إِسْنَادُ الْقَوْلِ لِلْمُتَكَلِّمِ فَقَطْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَوْلُ أَيْمَتِنَا ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ  
لِمَا قَدَّمَاهُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّ نِيَّةَ أَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ كَمَا لَوْ نَوَى الْفَجْرَ أَرْبَعًا فَتَصِحَّ الصَّلَاةُ وَيَلْغُو ذِكْرُ  
الْعَدَدِ إِذَا جَلَسَ آخِرَهَا قَدَّرَ التَّشَهُدَ فَقَوْلُ الرَّازِيِّ الْمَنْقُولُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ مُقَابِلٌ لِلْمَذْهَبِ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ مَا  
قَالَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعًا وَقَعَدَ فِي الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ التَّشَهُدِ أَجْزَأُ عَنْهُ عَنْ فَرَضِهِ وَكَانَتْ الْأَخْرِيَانِ لَهُ نَافِلَةً وَيَصِيرُ  
مُسَيِّمًا بِتَأْخِيرِ السَّلَامِ وَهَذَا إِذَا أَحْرَمَ بِرُكْعَتَيْنِ أَمَّا إِذَا نَوَى أَرْبَعًا فَإِنَّهُ يُبْتَنَى عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ سِتَّ  
رُكْعَاتٍ يَنْوِي الظُّهْرَ وَرُكْعَتَيْنِ تَطَوُّعًا فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجْزِيهِ عَنْ الْفَرَضِ خَاصَّةً وَيَبْطُلُ التَّطَوُّعُ .  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا تَجْزِيهِ الصَّلَاةُ وَلَا يَكُونُ دَاخِلًا فِيهَا لَا فَرَضًا وَلَا تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ الْإِفْتِيحَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ يُوجِبُ  
الْخُرُوجَ مِنَ الْآخِرَى فَكَذَا هُنَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ تَقْسُدُ وَلَا تَكُونُ فَرَضًا وَلَا ثَغْلًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَنْقَلِبُ كُلُّهَا ثَغْلًا .  
هـ .

(قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ فِي السُّنَنِ) جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ هُوَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ حَالُ الْفَرَضِ فَمَا حُكْمُ السُّنَنِ ؟ فَأَجَابَ بِمَا  
ذَكَرَ وَهُوَ أَيْضًا مِنْ شَرْحِ



الرَّاهِدِيَّ الْمُسَمَّى بِالْمُجْتَبَى .

( اقْتَدَى مُسَافِرٌ بِمُقِيمٍ فِي الْوَقْتِ صَحَّ ) اقْتِدَاؤُهُ ( وَأَتَمَّ ) مَا شَرَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْإِقْدَاءِ مِنَ الْمُسَافِرِ بِالْمُقِيمِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ فِي حَقِّ وَجُوبِ التَّكْمِيلِ ( لَا بَعْدَهُ فِيمَا يَتَغَيَّرُ ) أَيَّ لَا يَقْتَدِي الْمُسَافِرُ بِالْمُقِيمِ بَعْدَ الْوَقْتِ فِي فَرَضٍ يَتَغَيَّرُ بِالسَّفَرِ ( وَهُوَ الرُّبَاعِيُّ ) وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْقَجْرِ وَالْمَغْرِبِ فَإِنَّ اقْتِدَاءَهُ بِهِ فِيهِمَا يَصِحُّ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ بَعْدَ الْوَقْتِ فِيمَا يَتَغَيَّرُ لِاسْتِزَامِهِ بِنَاءِ الْفَرَضِ عَلَى غَيْرِ الْفَرَضِ حُكْمًا أَمَّا فِي الْقَعْدَةِ إِنْ اقْتَدَى بِهِ فِي الشُّعِّ الْأَوَّلِ إِذْ الْقَعْدَةُ فَرَضٌ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْإِمَامِ أَوْ فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ إِنْ اقْتَدَى بِهِ فِي الشُّعِّ الثَّانِي فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ فِيهِ نَقْلٌ عَلَى إِمَامٍ فَرَضَ عَلَى الْمُقْتَدِي وَتَمَامٌ تَحْقِيقُهُ فِي شَرْحِ تَلْخِصِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ .

( قَوْلُهُ اقْتَدَى مُسَافِرٌ بِمُقِيمٍ فِي الْوَقْتِ صَحَّ وَأَتَمَّ ) أَقُولُ أَيَّ سَوَاءً اقْتَدَى بِهِ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ كُلِّهَا كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَسَوَاءً أَتَمَّ صَلَاتَهُ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهِ وَإِذَا أَفْسَدَ صَلَاتَهُ بَعْدَ الْإِقْدَاءِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لِرُزَالِ الْإِقْدَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اقْتَدَى مُتَّفَعٌ بِمُقَرَّرٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا إِذَا أَفْسَدَ ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَهَذَا لَمْ يَقْصِدْ سِوَى اسْتِقْطَافِ فَرْضِهِ وَيُسْتَشَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ مَا لَوْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا حَيْثُ لَا يَتَغَيَّرُ فَرَضُ الْإِمَامِ إِلَى الْأَرْبَعِ مَعَ أَنَّهُ صَارَ مُقْتَدِيًا بِخَلِيفَتِهِ الْمُقِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُؤْتَمُّ الْمُسْتَخْلَفُ خَلِيفَةً عَنِ الْمُسَافِرِ كَانَ الْمُسَافِرُ كَأَنَّهُ الْإِمَامُ فَيَأْخُذُ الْخَلِيفَةُ صِفَةَ الْأَوَّلِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَقْعُدْ عَلَى رَأْسِ الرُّكَعَيْنِ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْكُلِّ مِنَ الْمُسَافِرِينَ وَالْمُقِيمِينَ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ أَوْ فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ إِنْ اقْتَدَى بِهِ فِي الشُّعِّ الثَّانِي ) إِنْ خُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَقْرَأِ الْإِمَامُ فِي الْأَوَّلِينَ وَقَرَأَ فِي الْآخَرِينَ فَاقْتَدَى بِهِ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ بِالْقَضَاءِ تَلَحُّقُ الْقِرَاءَةِ بِمَحَلِّ الْأَذَاءِ فَيَبْقَى الثَّانِي خَالِيًا عَنِ الْقِرَاءَةِ فَكَانَ بِنَاءُ الْمَوْجُودِ عَلَى الْمَعْدُومِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ .

( وَعَكْسُهُ ) أَيَّ إِنْ اقْتَدَى الْمُقِيمُ بِالْمُسَافِرِ ( صَحَّ فِيهِمَا ) أَيَّ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمُقِيمِ لَا يَتَغَيَّرُ عَمَّا كَانَ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِالْمُسَافِرِ فِي الْوَقْتِ كَانَ فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ اقْتِدَاءُ الْمُتَّفَعِ بِالْمُقَرَّرِ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَضَى بَعْدَ الْوَقْتِ ثُمَّ إِنْ الْمُقِيمُ الْمُقْتَدِي بِالْمُسَافِرِ إِذَا قَامَ إِلَى الْإِثْمَامِ لَا يَقْرَأُ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّاحِقِ حَيْثُ أَذْرَكَ أَوَّلَ صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ وَفَرَضَ الْقِرَاءَةَ صَارَ مُؤَدَّى بِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ بِخِلَافِ الْمَسْبُوقِ بِالشُّعِّ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ فِيهِ ، وَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ فِي الشُّعِّ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ قِرَاءَةَ نَافِلَةٍ ( وَأَتَمَّ الْمُقِيمُ ) الْمُقْتَدِي بِالْمُسَافِرِ ؛ { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي سَفَرِهِ بِالنَّاسِ ، وَقَالَ حِينَ سَلَّمَ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ يَا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ } .

( قَوْلُهُ كَانَ فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ اقْتِدَاءُ الْمُتَّفَعِ بِالْمُقَرَّرِ ) أَقُولُ الْقَعْدَةُ وَاجِبَةٌ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمَ النَّقْلِ مَجَازًا لِاشْتِرَاكِ الْوَاجِبِ وَالنَّقْلِ فِي عَدَمِ فَسَادِ الصَّلَاةِ بِالتَّرْكِ .  
( قَوْلُهُ لَا يَقْرَأُ فِي الْأَصَحِّ ) ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَافِي قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ حَيْثُ قَالُوا يَقْرَأُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَسْبُوقِ وَلِهَذَا يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ ، وَلَوْ سَهَا فِيمَا يُتَمُّ سَجْدًا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقْتَدٍ فَيَقْرَأُ السُّورَةَ مَعَ الْفَاتِحَةِ .  
وَقَالَ الْكَرْحِيُّ لَا يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ ، وَلَوْ سَهَا فِيمَا يُتَمُّ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّاحِقِ فَإِنَّهُمْ أَذْرَكُوا أَوَّلَ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ تَمَّ فَرَضُ الْقِرَاءَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ .

قُلْتُ فَرُجُوبُ الْفَرَاءَةِ ضَعِيفٌ وَالِاسْتِشْهَادُ لَهُ بِوُجُوبِ السَّهْوِ اسْتِشْهَادٌ بِضَعِيفٍ مُوْهِمٌ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ .  
( قَوْلُهُ قَوْمٌ سَفَرٌ ) أَيُّ مُسَافِرُونَ جَمْعُ مُسَافِرٍ كَرَكِبَ وَصَحَبَ فِي رَاكِبٍ وَصَاحِبٍ .

( وَنَدِبَ أَنْ يَقُولَ ) الْإِمَامُ الْمُسَافِرُ ( أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنِّي مُسَافِرٌ ) كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( السَّفَرُ وَالْحَضَرُ لَا يَغْيِرَانِ الْفَائِتَةَ ) أَيُّ إِذَا قَضَى فَائِتَةَ السَّفَرِ فِي الْحَضَرِ يَقْصُرُ وَإِذَا قَضَى فَائِتَةَ الْحَضَرِ فِي السَّفَرِ يُتِمُّ ( وَالْعِبْرَةُ فِي تَغْيِيرِ الْفَرْضِ بِآخِرِ الْوَقْتِ ) فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ مُسَافِرٌ أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ رَكَعَتَانِ ، وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَبَرُ فِي السَّبَبَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِدَاءِ قَبْلَهُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ ( يُبْطِلُ الْوَطْنَ الْأَصْلِيَّ بِمِثْلِهِ فَقَطْ ، وَ ) يُبْطِلُ ( وَطْنَ الْإِقَامَةِ بِمِثْلِهِ وَالسَّفَرَ وَالْأَصْلِيَّ ) الْوَطْنَ الْأَصْلِيُّ هُوَ الْمَسْكَنُ وَوَطْنُ الْإِقَامَةِ مَوْضِعُ نَوَى أَنْ يَتِمَّكَنَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّخِذَهُ مَسْكَنًا فَإِذَا كَانَ لِشَخْصٍ وَطْنٌ أَصْلِيٌّ فَإِنْ اتَّخَذَ وَطْنًا أَصْلِيًّا آخَرَ سَوَاءً كَانَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ السَّفَرِ أَوْ لَا بَطَلَ الْوَطْنَ الْأَصْلِيُّ الْأَوَّلُ حَتَّى لَوْ دَخَلَهُ لَا يَصِيرُ مُقِيمًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلَا يُبْطِلُ الْوَطْنَ الْأَصْلِيَّ السَّفَرُ حَتَّى لَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ إِلَيْهِ يَصِيرُ مُقِيمًا بِمَجَرَّدِ الدُّخُولِ .

وَأَمَّا وَطْنُ الْإِقَامَةِ فَيُبْطَلُ بِمِثْلِهِ حَتَّى لَوْ دَخَلَ وَطْنَ إِقَامَةٍ اتَّخَذَهُ وَطْنًا بَعْدَ الْأَوَّلِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ سَفَرٍ لَا يَصِيرُ مُقِيمًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، وَكَذَا إِذَا سَافَرَ عَنْهُ أَوْ انْتَقَلَ إِلَى وَطْنِهِ الْأَصْلِيِّ ( الْعِبْرَةُ بِنِيَّةِ الْأَصْلِ لَا التَّبَعِ ) يَعْنِي إِذَا نَوَى الْأَصْلُ السَّفَرَ أَوْ الْإِقَامَةَ يَكُونُ التَّبَعُ كَذَلِكَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ اسْتِقْلَالًا ( كَالْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا ) فَإِنَّهَا تَكُونُ تَبَعًا لَهُ إِذَا كَانَتْ مُسْتَوْفِيَةً بِمَهْرِهَا وَإِلَّا تُعْتَبَرُ نِيَّتُهَا ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ ( وَالْعَبْدُ مَعَ مَوْلَاهُ وَالْجُنْدِيُّ مَعَ الْأَمِيرِ ) الَّذِي يَلِي عَلَيْهِ وَرِزْقُهُ مِنْهُ وَمِثْلُهُ

الْأَمِيرُ مَعَ الْخَلِيفَةِ ( وَالْأَجِيرُ مَعَ مَنْ اسْتَأْجَرَهُ ) وَرِزْقُهُ مِنْهُ .

( قَوْلُهُ وَنَدِبَ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ

إِلَخْ ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ .

وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْبَرَ الْإِمَامُ الْقَوْمَ قَبْلَ شُرُوعِهِ أَنَّهُ مُسَافِرٌ فَإِذَا لَمْ يُخْبَرَ أَخْبَرَ بَعْدَ السَّلَامِ كَمَا فِي السَّرَاحِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ مُعَلَّلًا لِلِاسْتِحْبَابِ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خَلْفَهُ مَنْ لَا يَعْرِفُ وَلَا يَتَسَيَّرُ لَهُ الْاجْتِمَاعُ بِالْإِمَامِ قَبْلَ ذَهَابِهِ فَيَحْكُمُ حِينَئِذٍ بِفَسَادِ صَلَاةِ نَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ إِقَامَةِ الْإِمَامِ ثُمَّ إِفْسَادُهُ بِسَلَامِهِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ وَهَذَا مَحْمَلٌ مَا فِي الْفَتَاوَى أَيُّ كَقَاضِي خَانَ إِذَا اقْتَدَى بِإِمَامٍ لَا يَدْرِي أَمَسَافِرٌ هُوَ أَوْ مُقِيمٌ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِحَالِ الْإِمَامِ شَرْطُ الْإِدَاءِ بِجَمَاعَةٍ هـ لَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ مُسْتَحَبًّا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنْ مُعَرِّفًا صِحَّةَ صَلَاتِهِ لَهُمْ لِحُصُولِهِ بِالسُّؤَالِ مِنْهُ .

( قَوْلُهُ بِآخِرِ الْوَقْتِ ) أَقُولُ وَهُوَ قَدْرُ التَّحْرِيمَةِ .

( قَوْلُهُ الْوَطْنَ الْأَصْلِيُّ ) هُوَ الْمَسْكَنُ أَرَادَ بِهِ الْأَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ فَقَطْ وَلَا عِيَالَ لَهُ أَوْ بِأَهْلِهِ كَانَ تَأَهَّلَ فِيهِ وَمِنْ قَصْدِهِ التَّعْيِشُ لَا الْإِرْتِحَالُ ، وَكَذَا مَحَلُّ مَوْلِدِهِ وَطْنٌ أَصْلِيٌّ وَهَذَا الْوَطْنُ وَطْنُ الْفَرَارِ .

( قَوْلُهُ فَإِنْ اتَّخَذَ وَطْنًا أَصْلِيًّا آخَرَ ) أَيُّ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ بِالْأَوَّلِ أَهْلٌ إِذْ لَوْ بَقِيَ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا وَطْنًا أَصْلِيًّا لَهُ .

( قَوْلُهُ سَوَاءً كَانَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ سَفَرٍ أَوْ لَا ) هَذَا بِالْإِجْمَاعِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ وَتَقْدِيمُ السَّفَرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِثُبُوتِ الْأَصْلِيِّ

بِالْإِجْمَاعِ وَهَلْ هُوَ شَرْطٌ لثُبُوتِ وَطَنِ الْإِقَامَةِ عَنْ مُحَمَّدٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ فِي رَوَايَةٍ لَا يُشْتَرَطُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَفِي أُخْرَى إِنَّمَا يَصِيرُ الْوَطَنُ وَطَنَ إِقَامَةٍ بِشَرْطِ أَنْ

يَتَقَدَّمَ سَفَرٌ وَيَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَارَ إِلَيْهِ مِنْهُ مُدَّةُ سَفَرٍ حَتَّى لَوْ خَرَجَ مِنْ مِصْرِهِ لَا لِقَصْدِ السَّفَرِ فَوَصَلَ إِلَى قَرْيَةٍ وَنَوَى الْإِقَامَةَ فِيهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا لَا تَصِيرُ تِلْكَ الْقَرْيَةُ وَطَنَ إِقَامَةٍ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ السَّفَرِ لَعَدِمَ تَقَدُّمُ السَّفَرِ

ا هـ .

( قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ دَخَلَهُ ) أَيُّ بَعْدَ مَا خَرَجَ مُسَافِرًا لَا يَصِيرُ مُقِيمًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ .  
( قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ دَخَلَ وَطَنَ إِقَامَةٍ اتَّخَذَهُ وَطَنًا بَعْدَ الْأَوَّلِ ) أَيُّ بَعْدَ وَطَنِ الْإِقَامَةِ الْأَوَّلِ .  
( قَوْلُهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ سَفَرٍ ) لَيْسَ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا عَمَّا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُدَّةُ سَفَرٍ بَلِ الْمُرَادُ عَدَمُ نِيَّةِ السَّفَرِ .  
( قَوْلُهُ : وَكَذَا إِذَا سَافَرَ ) أَيُّ ، وَكَذَا يَبْطُلُ وَطَنُ الْإِقَامَةِ إِذَا سَافَرَ عَنْهُ أَوْ انْتَقَلَ إِلَى وَطَنِ الْأَصْلِيِّ وَلَمْ يَعْزُضْ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْطَنِ السُّكْنَى تَبَعًا لِلْمُحَقِّقِينَ قَالُوا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى مُسَافِرًا عَلَى حَالِهِ فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ وَعَامَّتُهُمْ أَيُّ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّهُ يُقِيدُ ، وَذَكَرَ الرَّبْلَعِيُّ فَائِدَتَهُ وَنَاقَشَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ الْغَيْرَةُ بِنِيَّةِ الْأَصْلِ لَا التَّبَعِ ) أَقُولُ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِشَرْطِ عِلْمِ التَّبَعِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَالْأَخَوُطُ كَمَا فِي الْعَزْلِ الْحُكْمِيِّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ عِلْمُ التَّبَعِ لِتَوْقُفِ الْخِطَابِ بِالْحُكْمِ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ .  
( قَوْلُهُ إِذَا كَانَتْ مُسْتَوْفِيَةً بِمَهْرَهَا ) أَيُّ مَهْرَهَا الْمُعَجَّلُ أَوْ مَا تُعْرَفُ تَعْجِيلُهُ .  
( قَوْلُهُ وَالْعَبْدُ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْمَلَ الْمُكَاتَبَ ؛ لِأَنَّ لَهُ السَّفَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَالْجُنْدِيُّ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَيْسَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ أَيُّ صَاحِبِ الْكَنْزِ قَصَرَ التَّبَعِ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ أَيُّ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ وَالْجُنْدِيِّ بَلْ هُوَ كُلُّ مَنْ كَانَ تَبَعًا

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

لِإِنْسَانٍ وَيَلْزَمُهُ طَاعَتُهُ فَيَدْخُلُ الْأَجِيرُ مَعَ مُسْتَأْجِرِهِ وَالْمَحْمُولُ مَعَ حَامِلِهِ وَالْعَرِيمُ مَعَ صَاحِبِ الدَّيْنِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا  
مُفْلِسًا وَالْأَعْمَى مَعَ قَائِدِهِ الْمُتَطَوِّعِ بِقَوْدِهِ .

اهـ .

قُلْتُ لَا يَخْتَصِي عَدَمُ اطِّرَادِ الْعِلَّةِ فِي الْجَمِيعِ .

( السُّلْطَانُ إِذَا سَافَرَ قَصَرَ إِلَّا إِذَا طَافَ فِي وَلَايَتِهِ ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ فِي مَدَّةِ السَّفَرِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا  
يَكُونُ مُسَافِرًا ( أَوْ طَلَبَ الْعُدُوَّ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنْ يُدْرِكَهُ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا يَكُونُ مُسَافِرًا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ( وَفِي الرُّجُوعِ  
يَقْصُرُ ) إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْزِلِهِ مَسِيرَةٌ سَفَرٍ .

( سَافَرَ كَافِرٌ وَصِيٍّ مَعَ أَبِيهِ ) أَيَّ خَرَجَا قَاصِدَيْنِ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ( فَاسْلَمَ ) الْكَافِرُ ( وَبَلَغَ ) الصَّيِّ ( )  
وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَنْزِلِهِمَا ( أَيَّ مَقْصِدِهِمَا بِالسَّفَرِ ) أَقَلُّ مِنَ الْمَدَّةِ قَالُوا ( أَيَّ عَامَّةِ الْمَسَايِخِ ) الْمُسْلِمُ يَقْصُرُ ( فِيمَا بَقِيَ  
مِنَ السَّفَرِ ) وَالصَّيِّ يُتِمُّ ( ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْكَافِرِ مُعْتَبَرَةٌ فَكَانَ مُسَافِرًا مِنَ الْوَلَّيْ بِخِلَافِ الصَّيِّ فَإِنَّهُ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ يَكُونُ  
مُسَافِرًا إِذَا اقْتَرَضَ أَنْ الْبَاقِي لَيْسَ بِمَدَّةِ السَّفَرِ ) وَقِيلَ يُتِمَّنِ ( بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْعِبَرَةِ بِنِيَّةِ الْكَافِرِ ) أَيْضًا ، وَقِيلَ  
يَقْصُرَانِ ( بِنَاءً عَلَى تَبَعِيَّةِ الْإِبْنِ لِلْأَبِ الْمُسَافِرِ .

( قَوْلُهُ سَافَرَ كَافِرٌ وَصِيٍّ مَعَ أَبِيهِ ) الصُّورَةُ الَّتِي قَدَّمَاهَا عَنْ الْكَمَالِ فِيمَا إِذَا خَرَجَ الصَّيِّ بِنَفْسِهِ وَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ  
بِهِ فَإِنَّ التَّبَعِيَّةَ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ فِي حَقِّ الصَّيِّ لِعَدَمِ لُزُومِ حُكْمِ السَّفَرِ فِي حَقِّهِ وَإِذَا بَلَغَ انْقَطَعَتْ التَّبَعِيَّةُ .  
( قَوْلُهُ : وَقِيلَ يَقْصُرَانِ بِنَاءً عَلَى تَبَعِيَّةِ الْإِبْنِ لِلْأَبِ الْمُسَافِرِ ) قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ التَّبَعِيَّةَ غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ فِي حَقِّ الصَّيِّ ؛ لِأَنَّهُ ،  
وَإِنْ قَصَرَ إِنَّمَا ذَلِكَ تَخَلُّقٌ لَا لُزُومَ فِي حَقِّهِ .

( بَابُ الْجُمُعَةِ ) ( هِيَ فَرِيضَةٌ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ } وَالْأَمْرُ بِالسَّعْيِ إِلَى شَيْءٍ خَالِيًا عَنِ الصَّارِفِ  
لَا يَكُونُ إِلَّا لِلِإِجَابَةِ ( شَرْطُ صِحَّتِهَا الْمَصْرُ ) فَلَا تَجُوزُ فِي الْقُرَى خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( وَهُوَ مَا لَا يَسَعُ أَكْبَرَ مَسَاجِدِهِ  
أَهْلُهُ ) يَعْنِي مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ لَا سُكَّانُهُ مُطْلَقًا ( أَوْ مَا لَهُ مُفْتٍ ) ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ وَآمِيرٌ وَقَاضٍ يُقْضَى الْأَحْكَامُ  
وَيُقِيمُ الْحُدُودَ وَكِلَا الْمَعْنَيْنِ مَنُقُولٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الثَّلَجِيِّ ( أَوْ فَنَاؤُهُ )  
عَطْفٌ عَلَى الْمَصْرِ وَالضَّمِيرُ لَهُ ( وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ ) أَيَّ الْمَصْرِ ( مُعَدُّ لِمَصَالِحِهِ ) كَرَكْضِ الدُّوَابِّ وَجَمْعِ الْعَسْكَرِ  
وَالْخُرُوجِ لِلرَّمْيِ وَدَفْنِ الْمَوْتَى وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ( وَ ) شَرْطُ صِحَّتِهَا أَيْضًا ( السُّلْطَانُ أَوْ مَنْ أَمَرَهُ  
السُّلْطَانُ ) بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ ( مَاتَ وَإِلَى الْمَصْرِ فَجَمَعَ ) أَيَّ أَقَامَ الْجُمُعَةَ ( بِهِمْ خَلِيفَةُ ) أَيَّ الْمَيِّتِ ( أَوْ صَاحِبُ  
الشَّرْطِ ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَالرَّاءِ بِمَعْنَى الْعَلَامَةِ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ شِحْنَةٌ سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا لِأَنْفُسِهِمْ عَلَامَةً يُعْرِفُونَ  
بِهَا ( أَوْ الْقَاضِي جَازَ ) ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْعَامَّةِ مُفَوَّضٌ إِلَيْهِمْ ذَكَرَ قَاضِي خَانَ ( وَلَا عِبَرَةَ لِنَصْبِ الْعَامَّةِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَنْ  
ذَكَرَ ) مِنْ خَلِيفَةِ الْمَيِّتِ أَوْ صَاحِبِ الشَّرْطِ أَوْ الْقَاضِي .

( بَابُ الْجُمُعَةِ ) جُمُعَةٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِهَا وَفَتْحُهَا حَكَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالْوَحِيدِيُّ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .  
وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ : الْمِيمُ سَاكِنَةٌ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ وَالْقُرْآنُ تَضُمُّهَا ا هـ .  
وَفِي الْمَصْبَاحِ : ضَمُّ الْمِيمِ لُغَةُ الْحِجَازِ وَفَتْحُهَا لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ وَإِسْكَانُهَا لُغَةُ عَقِيلٍ وَقَرَأَ بِهَا الْأَعْمَشُ وَالْجَمْعُ جُمُعٌ  
وَجُمُعَاتٌ مِثْلُ غُرْفٍ وَغُرَفَاتٍ فِي وَجُوهِهَا ا هـ .

وَقَالَ الْكَاتِبِيُّ أَضِيفَ إِلَيْهَا الْيَوْمُ وَالصَّلَاةُ ثُمَّ كَثُرَ الْإِسْتِعْمَالُ حَتَّى حُذِفَ مِنْهَا الْمُضَافُ .  
( قَوْلُهُ هِيَ فَرَضٌ ) قَالَ الْكَاتِبِيُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ جَاحِدُهَا كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ وَهِيَ فَرَضٌ عَيْنٌ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ  
كَيْسٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَهُوَ غَلَطٌ ذَكَرَهُ فِي الْحَلِيَّةِ وَشَرَحَ الْوَجِيزُ ا هـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ الْجُمُعَةُ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ يَكْفُرُ جَاحِدُهَا ، وَذَكَرَ الْأَدِلَّةَ ثُمَّ قَالَ ، وَإِنَّمَا  
أَكْثَرُنَا فِيهِ نَوْعًا مِنَ الْإِكْتَارِ لِمَا نَسْمَعُ عَنْ بَعْضِ الْجَهْلَةِ أَنَّهُمْ يُنْسِبُونَ إِلَى مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ عَدَمَ أَفْرَاضِهَا وَمُنْشَأُ  
غَلَطِهِمْ مَا سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِ الْقُلُوبِيِّ وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَنَزِلِهِ وَلَا عُذْرَ لَهُ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَجَازَتْ صَلَاتُهُ  
، وَإِنَّمَا أَرَادَ حَرْمَ عَلَيْهِ وَصَحَّتِ الظُّهْرُ فَالْحُرْمَةُ لِتَرْكِ الْفَرَضِ وَصِحَّةُ الظُّهْرِ لِمَا سَنَذْكُرُ ، وَقَدْ صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهَا  
فَرَضٌ أَكَّدَ مِنَ الظُّهْرِ وَيَا كُفَّارِ جَاحِدِهَا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ شَرْطُ صِحِّهَا )  
إِلْحَ ( أَقُولُ فَجُمْلَةُ شُرُوطِ الصَّحَّةِ سِتَّةُ الْمَصْرُ وَالْجَمَاعَةُ وَالْخُطْبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْوَقْتُ وَالْإِذْنُ الْعَامُّ .  
( قَوْلُهُ أَوْ مَا لَهُ مُفْتٍ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ) أَقُولُ لَكِنَّهُ زَادَ فِيهِ وَبَلَّغَتْ أَبْنِيَّتُهُ أَبْنِيَّةَ مَنَى ا هـ .  
وَإِذَا كَانَ الْقَاضِي أَوْ الْأَمِيرُ يُفْتِي أَعْنَى عَنْ التَّعَدُّ

كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ .  
( قَوْلُهُ وَأَمِيرٌ ) الْمُرَادُ بِالْأَمِيرِ وَالْإِمَامِ عَلَى إِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .  
( قَوْلُهُ وَيُقِيمُ الْحُدُودَ ) إِنَّمَا قَالَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ يُنْفِذُ الْأَحْكَامَ ؛ لِأَنَّهُ تَنْفِيزُ الْأَحْكَامِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِقَامَةَ الْحُدُودِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا  
كَانَ قَاضِيَةٌ تُنْفِذُ الْأَحْكَامَ وَلَيْسَ لَهَا إِقَامَةُ الْحُدُودِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَانْتَفَى بِذِكْرِ الْحُدُودِ عَنْ الْقِصَاصِ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ  
إِقَامَتَهَا مَلَكَهُ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ فَظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَلَدَةَ إِذَا كَانَ قَاضِيَهَا أَوْ أَمِيرُهَا امْرَأَةً لَا تَكُونُ مِصْرًا فَلَا تَصِحُّ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهَا  
وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ سُلْطَانًا فَأَمَرَتْ رَجُلًا صَالِحًا لِلْإِمَامَةِ حَتَّى صَلَّى بِهِمُ الْجُمُعَةَ جَازَ  
إِنَابَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ سُلْطَانًا وَقَاضِيًا فِي الْجُمْلَةِ .

ا هـ .

قُلْتُ وَفِيمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ تَأْمَلْ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي نَائِبِ السُّلْطَانِ إِذَا كَانَ امْرَأَةً لَا فِي السُّلْطَانِ إِذَا كَانَ امْرَأَةً (   
قَوْلُهُ وَكِلَا الْمَعْنَيْنِ مَنْقُولٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ) أَقُولُ وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ هُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَسْكُنُ فِيهِ عَشْرَةُ آلَافٍ نَفَرٍ كَمَا  
فِي الْعِنَايَةِ ا هـ .

وَقِيلَ يُوجَدُ فِيهِ عَشْرَةُ آلَافٍ مُقَاتِلٍ وَفِي الْمِصْرِ أَقْوَالٌ غَيْرُ هَذِهِ .

( قَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ ) أَقُولُ الصَّوَابُ أَنَّ الْأَوَّلَ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ اخْتِيَارُ الثَّلَاثِي بِالْمُثَلَّثَةِ وَالْجِيمِ  
وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ الثَّانِي مِنْ كَلَامِ هَذَا الْمُصَنِّفِ أَوَّلًا فِي كَلَامِهِ ثُمَّ قَالَ كَمَا ذَكَرَهُ  
الْمُصَنِّفُ وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ

إلخ ، وكذا في العناية هذا وظاهر كلام المصنف استواء القولين في تعريف المصير ، وقد قال في الهداية إن الأول أي

التعريف بأنه كل موضع له أمير وقاض  
إلخ هو الظاهر أي من المذهب كما قاله الكمال .  
وقال في العناية وهو ظاهر الرواية وعليه أكثر الفقهاء رحمهم الله تعالى هـ لكن نقل الكاكي عن المجتبى أن  
قول التلجي عليه أكثر الفقهاء اهـ .  
وقال ابن شجاع هو أحسن ما قيل فيه كما في العناية .

وفي البحر عن الولوالجية وهو الصحيح اهـ وظاهر كلام المصنف كالعناية أن لا قول في تعريف المصير للإمام

وقال الزيلعي قال أبو حنيفة رحمه الله المصير كل بلدة فيها سبك وأسواق ولها رستاق ووال ينصف المظلوم  
من الظالم وعالم يرجع إليه في الحوادث وهو الأصح اهـ .  
ومثله في البدائع وهذا أحسن مما عن أبي يوسف لكن نقل الكمال تصحيحه بصيغة التمريض فقال بعد نقله قيل  
وهو الأصح .

( قوله أو فناؤه ) أقول إنما لم يقل كالفنوري أو مصلاه ؛ لأنه غير مقصور عليه بل جميع أفعية المصير كالمصير .  
( قوله وهو ما اتصل به أي المصير ) أقول اتصاله ليس قيداً اختارياً عن المنفصل لما قال الكمال وفناؤه هو  
المكان المعد لمصالح المصير متصل به أو منفصل بغلو ، كذا قدره محمد في التوادر وهو المختار .  
وقوله أعني الكمال وهو المختار ذكره الكمال في باب المسافرين وجعله تحديداً للفناء .  
وقال روي عن محمد في التوادر وكلام الكمال هنا في بيان الحد الفاصل بين المصير والفناء فجعل الفاصل قدر  
الغلو وأسندته لمحمد أيضاً فاختلف المروي بهذا عن التوادر وما ذكره من الغلو هنا في الحد الفاصل وهو  
المناسب لمقام

النظر فإن الإمام الأعظم لم يقدّر الفناء بمسافة ، وكذا جمع من المحققين وهو الذي لا يعدل عنه فإن الفناء  
بحسب كبر المصير وصغرهما ولنا فيه رسالة لبيان صحة الجمعة في الجامع المنبي عند سبيل علان بفناء مصر  
المخروسة ؛ لأن الفناء هو المعد لمصالح المصير كما قاله المصنف رحمه الله من غير تقدير وبعضهم قدره  
بفرسخ وبفرسخين وثلاثة فراسخ ثم قال الكمال ، وقيل بميل ، وقيل بميلين ، وقيل بثلاثة أميال ، وقيل إنما  
تجوز في الفناء إذا لم يكن بينه وبين المصير مزرعة اهـ وظاهر كلام المصنف عدم وجوب الجمعة على من  
قرب من المصير ولكن قال الكمال ومن كان في مكان من توابع المصير فحكمه حكم أهل المصير في وجوب  
الجمعة عليه بأن يأتي المصير فيصلها فيه واختلوا فيه فعن أبي يوسف إن كان الموضع يسمع فيه النداء من  
المصير فهو من توابعه وإلا فلا وعنه كل قرية متصلة برض المصير وغير المتصلة لا وعنه أنها تجب في ثلاثة  
فراسخ .

وقال بعضهم قدر ميل ، وقيل قدر ميلين ، وقيل ستة ، وقيل إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبت بأهلها من غير  
تكلف تجب عليه الجمعة وإلا فلا قال في البدائع وهذا حسن اهـ .

وقال في التتارخانية عن الذخيرة المختار للفنوي إن كان على قدر فرسخ من المصير يجب عليه حضور الجمعة اهـ

هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا تَجِبُ عَلَى مَنْ هُوَ خَارِجُ الرِّبْضِ وَيُوجِبُهَا أَبُو يُوسُفَ عَلَى مَنْ كَانَ دَاخِلَ حَدِّ الْإِقَامَةِ الَّذِي مَنْ فَارَقَهُ يَصِيرُ مُسَافِرًا وَمَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ يَصِيرُ مُقِيمًا وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛

لِأَنَّ وَجُوبَهَا مُخْتَصٌّ بِأَهْلِ الْمِصْرِ وَالْخَارِجُ عَنْ هَذَا الْحَدِّ لَيْسَ أَهْلُهُ حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَمْرُهُ السُّلْطَانُ ) هُوَ الْأَمِيرُ أَوْ الْقَاضِي أَوْ الْخُطْبَاءُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَدَخَلَ الْعَبْدُ إِذَا قُلِّدَ وِلَايَةً نَاحِيَةً فَتَجُوزُ إِقَامَتُهُ ، وَإِنْ لَمْ تَجُزْ أَقْضَيْتُهُ وَأَنْكِحَتْهُ وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ سُلْطَانَةً يَجُوزُ أَمْرُهَا بِالْإِقَامَةِ لَا إِقَامَتُهَا ا هـ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( وَجَازَتْ ) الْجُمُعَةُ ( بِمَنْى فِي الْمَوْسِمِ لِلْخَلِيفَةِ أَوْ أَمِيرِ الْحِجَازِ ) وَهُوَ السُّلْطَانُ بِمَكَّةَ ( فَقَطْ ) قَيْدٌ لِلْمَجْمُوعِ أَيَّ لَا تَجُوزُ بَعْرَفَاتٍ وَلَا بِمَنْى فِي غَيْرِ الْمَوْسِمِ وَلَا بِمَنْى فِي الْمَوْسِمِ لِأَمِيرِ الْمَوْسِمِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِأَمِيرِ الْحَاجِّ .

( قَوْلُهُ وَجَازَتْ بِمَنْى ) ، وَإِنَّمَا لَا يُصَلَّى بِهَا الْعِيدُ لِلتَّخْفِيفِ لَا لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ مِصْرًا كَمَا قَدَّمَاهُ .

( قَوْلُهُ وَلَا بِمَنْى فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْمَوْسِمِ ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، وَقِيلَ تَجُوزُ فِي جَمِيعِ الْأَيَّامِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا مِنْ فَنَاءِ مَكَّةَ وَلَيْسَتْ مِنْ فَنَائِهَا .

( وَ ) شَرْطُ صِحَّتِهَا أَيْضًا ( وَقْتُ الظُّهْرِ فَتَبْطُلُ ) الْجُمُعَةُ ( بِخُرُوجِهِ ) أَيَّ وَقْتُ الظُّهْرِ فَيَقْضَى الظُّهْرُ وَلَا تَقَامُ الْجُمُعَةُ .

( وَ ) شَرْطُ صِحَّتِهَا أَيْضًا ( الْخُطْبَةُ نَحْوُ تَسْبِيحَةٍ ) وَعِنْدَهُمَا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ طَوِيلٍ يُسَمَّى خُطْبَةً وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا بُدَّ مِنْ خُطْبَتَيْنِ يَشْتَمِلُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى التَّحْمِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْوَصِيَّةِ بِالتَّقْوَى وَالْأَوَّلَى عَلَى الْقِرَاءَةِ وَالثَّانِيَةُ عَلَى الدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ ( قَبْلَهَا ) أَيَّ الْجُمُعَةِ ( فِي وَقْتِهَا ) فَلَوْ صَلَّى بِهَا خُطْبَةً أَوْ بِهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ بَطَلَتْ الْجُمُعَةُ فَتُعَادُ فِي وَقْتِهَا .

( وَ ) شَرْطُ صِحَّتِهَا أَيْضًا ( الْجَمَاعَةُ وَأَقْلَاهَا ثَلَاثَةُ رَجَالٍ سِوَى الْإِمَامِ فَإِنْ نَفَرُوا ) أَيَّ تَفَرَّقَ الْجَمَاعَةُ ( قَبْلَ سُجُودِهِ ) أَيَّ الْإِمَامِ ( بَطَلَتْ ) الْجُمُعَةُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا وَلَزِمَ الْبَدْءُ بِالظُّهْرِ ( وَإِنْ بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ نَفَرُوا بَعْدَ سُجُودِهِ أَتَمَّهَا ) ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرْطُ الْإِنْعِقَادِ ، وَقَدْ انْعَقَدَتْ فَلَا يُشْتَرَطُ دَوَامُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا لَهُ .

( وَ ) شَرْطُ صِحَّتِهَا أَيْضًا ( الْإِذْنُ الْعَامُّ ) أَيَّ أَنْ يَأْذَنَ الْأَمِيرُ لِلنَّاسِ إِذَا عَامًّا حَتَّى لَوْ أَغْلَقَ بَابَ قَصْرِهِ وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَخَصَائِصِ الدِّينِ فَتَجِبُ إِقَامَتُهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِهَارِ ، وَإِنْ فَتَحَ بَابَ قَصْرِهِ وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالْدُّخُولِ جَازَ وَكَرِهَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِ حَقَّ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ .

( قَوْلُهُ نَحْوُ تَسْبِيحَةٍ ) أَقُولُ وَالْإِقْصَارُ عَلَيْهِ مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْخُطْبَةُ شَرْطُ الْإِنْعِقَادِ فِي حَقِّ مَنْ يُنْشِئُ التَّحْرِيمَةَ لِلْجُمُعَةِ لَا فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ صَلَّاهَا وَسَنَدَّكَرُ مَا يَفْرَعُ عَلَيْهِ عَنِ الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ طَوِيلٍ

إِلْح ) هُوَ أَنْ يُنْشِئَ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُوَ لِلْمُسْلِمِينَ لِلتَّوَارُثِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ قَبْلَهَا أَيُّ الْجُمُعَةِ فِي وَقْتِهَا ) قَالَ فِي الْفَتْحِ وَكَمَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْخُطْبَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ يُشْتَرَطُ حُضُورُ مُصَلِّي الْجُمُعَةِ وَيَكْفِي لَوْ قُوعِهَا الشَّرْطُ حُضُورُ وَاحِدٍ ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَهُوَ خِلَافُ مَا يُقِيدُهُ شَرْحُ الْكُنْزِ قَالَ بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ ، وَإِنْ الْجَوْهَرَةُ ، ثُمَّ لِلْخُطْبَةِ شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَالثَّانِي بِحَضْرَةِ الرَّجَالِ هـ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ هَذَا : ثُمَّ يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ أَيُّ الْإِمَامِ فِي التَّسْبِيحَةِ وَالتَّحْمِيدَةِ أَنْ تُقَالَ عَلَى قَصْدِ الْخُطْبَةِ فَلَوْ حَمِدَ لِعُطَّاسٍ لَا تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ أَيُّ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنَ الرَّوَائِثِ وَمُقْتَصَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَوْ خُطِبَ وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْضُرَهُ أَحَدٌ أَنَّهُ يَجُوزُ وَهَذَا الْكَلَامُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ لِأَبِي حَنِيفَةَ فَوَجِبَ اعْتِبَارُ مَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ وَفِي الْأَصْلِ قَالَ فِيهِ رَوَايَتَانِ فَلْيَكُنِ الْمُعْتَبَرُ إِحْدَاهُمَا الْمُفْرَعَةُ وَعَلَى الْأُخْرَى لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَا هـ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ فَإِنْ نَفَرُوا قَبْلَ سُجُودِهِ بَطَلَتْ ) أَقُولُ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يُحْرِمُوا مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى حَتَّى رَكَعَ وَلَمْ يُشَارِكُوهُ فِي الرُّكُوعِ فَإِنْ أَذْرَكَوهُ فِي الرُّكُوعِ صَحَّتْ كَمَا فِي

التَّبَيِّنِ وَعَزَاهُ قَاضِي خَانَ إِلَى الْأَصْلِ وَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْجَوْهَرَةِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ فِيمَا إِذَا كَبَّرُوا بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ضَعِيفٌ لِنَقْلِ قَاضِي خَانَ لَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرَطُ الْإِنْعِقَادِ ) أَقُولُ وَهَذَا كَالْخُطْبَةِ بِخِلَافِ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ شَرَطُ لِلْإِدَاءِ وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِنْعِقَادِ أَنْ يُحْرِمَ مَعَهُ مَنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ وَبِهِ صَرَّحَ قَاضِي خَانَ فَقَالَ لَوْ خُطِبَ الْإِمَامُ وَكَبَّرَ وَالْقَوْمُ قُعُودٌ يَتَحَدَّثُونَ ثُمَّ جَاءَ آخَرُونَ لَمْ يَجْزُ كَأَنَّهُ وَحْدَهُ حَتَّى يُكَبِّرَ الْوَلَوْنَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ا هـ .

وَلَكِنْ قَالَ بَعْدَهُ إِذَا خُطِبَ وَفَرَّغَ فَذَهَبَ ذَلِكَ الْقَوْمُ وَجَاءَ قَوْمٌ آخَرُونَ لَمْ يَشْهَدُوا الْخُطْبَةَ فَصَلَّى بِهِمُ الْجُمُعَةَ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ خُطِبَ وَالْقَوْمُ حُضُورٌ فَحَقَّقَ الشَّرْطَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي التَّوَادِرِ إِذَا جَاءَ قَوْمٌ آخَرُونَ وَلَمْ يَرْجِعِ الْوَلَوْنَ يُصَلِّي بِهِمْ أَرْبَعًا إِلَّا أَنْ يُعِيدَ الْخُطْبَةَ ا هـ .

( وَشَرَطُ وَجُوبِهَا ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ شَرَطُ صَحَّتِهَا ( الْإِقَامَةُ بِمَصْرِ وَالصَّحَّةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَسَلَامَةُ الْعَيْنِ وَالرَّجُلِ فَقَافِدُهَا ) أَيُّ فَاقِدُ هَذِهِ الشَّرُوطِ ( وَنَحْوُهُ ) كَالْمُخْتَفِي مِنَ السُّلْطَانِ الظَّالِمِ وَالْمَسْجُونِ ( إِنْ صَلَّاهَا تَقَعُ فَرَضًا ) ؛ لِأَنَّ السُّقُوطَ لِأَجْلِهِ تَخْفِيفًا فَإِذَا تَحَمَّلَهُ جَازَ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ كَالْمُسَافِرِ إِذَا صَامَ ( جَازَتْ ) الْجُمُعَةُ ( فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْمَصْرِ ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ فِي الْجَمِيعِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي مَدِينَةٍ كَثِيرَةٍ حَرَجًا بَيْنًا وَهُوَ مَدْفُوعٌ ( الصَّالِحُ لِلْإِمَامَةِ فِي غَيْرِهَا صَالِحٌ فِيهَا فَجَازَتْ لِلْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ )

وَقَالَ زُفَرٌ لَا تَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِمْ كَالصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ وَلَنَا أَنَّهُمْ أَهْلٌ لِلْإِمَامَةِ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنْهُمْ الْوُجُوبُ تَخْفِيفًا لِلرَّخْصَةِ إِذَا حَضَرُوا تَقَعُ فَرَضًا كَالْمُسَافِرِ إِذَا صَامَ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ أَهْلٍ وَالْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ إِمَامًا لِلرَّجَالِ ( وَتَتَعَقَّدُ ) الْجُمُعَةُ ( بِهِمْ ) أَيُّ بِحُضُورِهِمْ حَتَّى لَوْ لَمْ يَحْضُرْ غَيْرُهُمْ جَازَتْ ؛ لِأَنَّهُمْ صَلَّحُوا لِلْإِمَامَةِ فَأَوَّلَى أَنْ يَصْلُحُوا لِلْإِقْدَاءِ .



(قَوْلُهُ وَسَلَامَةُ الْعَيْنِ وَالرَّجْلِ) فَإِنْ وَجَدَ الْأَعْمَى قَائِدًا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا تَجِبُ وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُقْعَدِ ،  
وإن وَجَدَ حَامِلًا اتَّفَقَا .

(قَوْلُهُ فَفَاقِدُهَا وَنَحْوُهُ كَالْمُخْتَفِي

إِلَخ) أَقُولُ ، وَكَذَا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الَّذِي ضَعُفَ مُلْحَقٌ بِالْمَرِيضِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ شُمُولُ مَنْ لَيْسَ حُرًّا ،  
وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْمُكَاتِبِ وَالْمَأْذُونِ وَالْعَبْدِ الَّذِي حَصَرَ بَابَ الْمَسْجِدِ لِحِفْظِ الدَّابَّةِ إِذَا لَمْ يُحَلَّ بِالْحِفْظِ وَيَنْبَغِي أَنْ  
يَجْرِيَ الْخِلَافُ فِي مُعْتَقِ الْبَعْضِ إِذَا كَانَ يَسْعَى اهـ .

كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ قُلْتُ وَمَا بَحْنُهُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ وَهَلْ تَجِبُ عَلَى الْمُكَاتِبِ قَالَ بَعْضُهُمْ نَعَمْ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا وَالْأَصَحُّ الْوُجُوبُ ، وَكَذَا مُعْتَقُ الْبَعْضِ فِي حَالِ سِعَايَتِهِ كَالْمُكَاتِبِ .

وَأَمَّا الْمَأْذُونُ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، كَذَا فِي الْفَتَاوَى اهـ (قَوْلُهُ وَتَنْعَقِدُ بِهِمْ) أَيِ ، وَلَوْ كَانَ إِمَامُهُمْ مِثْلَهُمْ كَمَا قَدَّمَهُ .

(وَكُرْهُ يَوْمَهَا) أَيِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (بِمِصْرٍ) اخْتِرَازٌ عَنِ السَّوَادِ (ظَهَرُ مَعْنُورٍ وَمَسْجُونٍ وَمُسَافِرٍ وَأَهْلٍ مِصْرٍ فَاتَتْهُمْ  
الْجُمُعَةُ بِجَمَاعَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ ظَهَرُ مَعْنُورٍ ، وَإِنَّمَا كُرْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهَا جَامِعَةٌ لِلْجَمَاعَاتِ  
بِخِلَافِ أَهْلِ السَّوَادِ إِذَا لَا جُمُعَةٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ صَلَّوْا أَجْرَاهُمْ لَأَسْتَجْمَاعِ شَرَائِطِهِ وَمِنْهُ يَعْلَمُ كَرَاهَةُ ظَهْرِ غَيْرِ الْمَعْنُورِ  
بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى .

(و) كُرْهُ (ظَهَرُ غَيْرِهِمْ) أَيِ غَيْرِ الْمَعْنُورِ وَالْمَسْجُونِ وَالْمُسَافِرِ (قَبْلَهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ لِمَا مَرَّ مِنَ الْإِخْلَالِ (فَإِنْ  
نَدِمَ) وَأَرَادَ أَنْ يَحْضُرَهَا (وَسَعَى إِلَيْهَا وَالْإِمَامُ فِيهَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ (بَطَلَ ظَهْرُهُ) بِمُجَرَّدِ سَعْيِهِ إِلَيْهَا سَوَاءً  
أَدْرَكَهَا أَوْ لَا ، وَقَالَا لَا يَبْطُلُ حَتَّى يَدْخُلَ مَعَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ دُونَ الظَّهْرِ فَلَا يَنْقُضُهُ بَعْدَ تَمَامِهِ وَالْجُمُعَةُ فَوْقَهُ  
فَتَنْقُضُهُ فَصَارَ كَالْمُتَوَجِّهِ بَعْدَ فَرَغِ الْإِمَامِ وَلَهُ أَنَّ السَّعْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ مِنْ خَصَائِصِ الْجُمُعَةِ فَيَنْزِلُ مِثْرَ لَتَائِهَا فِي حَقِّ  
انْتِقَاضِ الظَّهْرِ احْتِيَاطًا بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْفَرَغِ مِنْهَا لَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَعْيٍ إِلَيْهَا وَلَا بِمَعْنَاهُ .

(قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا كُرْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْجُمُعَةِ) أَقُولُ لَيْسَ مُطَرِّدًا بِالنَّظَرِ لِمَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ .

(قَوْلُهُ وَكَرْهُ ظَهَرُ غَيْرِهِمْ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْمُرَادِ حَرْمٍ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَصَحَّتِ الظُّهْرُ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ .

(قَوْلُهُ فَإِنْ نَدِمَ وَسَعَى إِلَيْهَا وَالْإِمَامُ فِيهَا) أَقُولُ وَكَانَ بَحِثٌ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُدْرِكَهَا ، وَكَذَا يَبْطُلُ ظَهْرُهُ بِالسَّعْيِ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ شَرَعَ الْإِمَامُ فِيهَا بَلْ أَقَامَهَا بَعْدَ السَّعْيِ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ فَرَغَ مِنْهَا فَسَعَى أَوْ كَانَ سَعْيُهُ مُقَارِنًا لِفَرَاعِهَا أَوْ لَمْ يَقْمَمْهَا الْإِمَامُ لِعُذْرِ أَوْ لَغَيْرِهِ فَلَا يَبْطُلُ كَمَا فِي  
التَّبْيِينِ وَالْجَوْهَرَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْجُمُعَةِ وَقْتَ الْإِقْصَالِ وَلَكِنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُدْرِكَهَا لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ لَا تَبْطُلُ عِنْدَ  
الْعِرَاقِيِّينَ وَتَبْطُلُ عِنْدَ مَشَائِخِ بَلْخِي وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ بَطَلَ ظَهْرُهُ بِمُجَرَّدِ سَعْيِهِ) أَقُولُ وَالْمُعْتَبَرُ فِي السَّعْيِ الْإِقْصَالُ عَنْ دَارِهِ فَلَا تَبْطُلُ قَبْلَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَقِيلَ  
إِذَا خَطَا خُطْوَتَيْنِ فِي الْبَيْتِ الْوَاسِعِ يَبْطُلُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ وَلَهُ أَنَّ السَّعْيَ إِلَى الْجُمُعَةِ

إِلَخ) أَقُولُ لَا فَرْقَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ بَيْنَ الْمَعْنُورِ كَالْعَبْدِ وَغَيْرِهِ حَتَّى لَوْ صَلَّى الْمَرِيضُ الظَّهْرَ ثُمَّ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ  
بَطَلَ ظَهْرُهُ عَلَى الْخِلَافِ خِلَافًا لِمُزْفَرٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ .

( وَمَذْرُكُهَا فِي التَّشَهُّدِ أَوْ سُجُودِ السَّهْوِ يُتِمُّهَا ) ؛ لِأَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى مَعَهُ مَا أَدْرَكَ وَبَنَى عَلَيْهِ الْجُمُعَةَ عِنْدَهُمَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا } .  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنَّ أَدْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلَهَا بَنَى عَلَيْهَا الظُّهْرَ .  
( قَوْلُهُ : وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنَّ أَدْرَكَ مَعَهُ أَكْثَرَ الثَّانِيَةِ ) قَالَ الْكَمَالُ بِأَنْ يُشَارِكَهُ فِي رُكُوعِهَا لَا بَعْدَ الرُّفْعِ

( لَا يَسْتَخْلِفُ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ أَصْلًا وَالصَّلَاةِ ابْتِدَاءً ) يَعْنِي أَنَّ الاسْتِخْلَافَ لِلْخُطْبَةِ لَا يَجُوزُ أَصْلًا وَلَا لِلصَّلَاةِ ابْتِدَاءً ( بَلْ يَجُوزُ بَعْدَهَا أَخَذَ الْإِمَامُ ) وَهَذَا مَعْنَى مَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ فِي كِتَابِ آدَبِ الْقَاضِي بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ حَيْثُ يَسْتَخْلِفُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى شَرَفِ الْقَوَاتِ لِتَوْفِيقِهِ فَكَانَ الْأَمْرُ بِهِ إِذْنًا بِالاسْتِخْلَافِ ، وَقَدْ قَالَ شَرَّاحُهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الْجُمُعَةِ عَلَى شَرَفِ الْقَوَاتِ لِتَوْفِيقِهِ بَوَقْتُ يَفُوتُ الْأَدَاءُ بِاقتضائه فَكَانَ الْأَمْرُ بِهِ مِنَ الْخَلِيفَةِ إِذْنًا بِالاسْتِخْلَافِ دَلَالَةً لَكِنْ إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْغَيْرُ يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَرَائِطِ افْتِتَاحِ الْجُمُعَةِ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْخُطْبَةَ وَالْإِمَامَةَ بَعْدَهَا مِنْ أَفْعَالِ السُّلْطَانِ كَالْقَضَاءِ فَلَمْ تَجُزْ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ لَمْ تَجُزْ وَتَحْقِيقُهُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لَا يَجُوزُ اسْتِخْلَافُ الْقَاضِي إِلَّا إِذَا فَوَّضَ السُّلْطَانُ ذَلِكَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِفَادَ الْقَضَاءَ بِالْإِذْنِ فَفِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُؤْذَنْ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْإِذْنِ وَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ بَعْدَ مَا فَوَّضَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ ذَلِكَ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ كَمَا مَلَكَ الْقَضَاءَ بِنَفْسِهِ بَيْنَ النَّاسِ وَاعْتَبِرَ هَذَا بِالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ حَيْثُ كَانَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ تَحْدُثُ عَلَى مِلْكِهِ فَيَمْلِكُ تَمْلِيكَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ مُتَصَرِّفًا بِحُكْمِ الْمَلِكِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ مُتَصَرِّفٌ بِحُكْمِ الْإِذْنِ فَيَمْلِكُ بِقَدَرِ مَا أُذِنَ لَهُ ثُمَّ قَالَ وَعَبَّرَ مَشَائِخُنَا عَنْ هَذَا ، وَقَالُوا مَنْ قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ لِغَيْرِهِ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ وَمَنْ قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ كَانَ لَهُ أَنْ

يُقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ وَالْفَقْهُ مَا بَيَّنَّا فَإِنْ قِيلَ هَلْ تَجُوزُ خُطَابَةُ النَّائِبِ بِحُضُورِ الْأَصِيلِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ كَمَا جَارَ حُكْمُ النَّائِبِ وَتَصَرُّفُ الْوَكِيلِ عِنْدَ حُضُورِ الْقَاضِي وَالْمُؤَكَّلِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ قُلْنَا لَا ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُمَا حُضُورُ الرَّأْيِ فَإِذَا وَجَدَ جَارَ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ لِلرَّأْيِ فِي إِقَامَتِهَا ( إِلَّا إِذَا أُذِنَ ) أَيَّ لَا يَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ لَهُمَا إِلَّا إِذَا كَانَ مَأْذُونًا مِنَ السُّلْطَانِ لِلْاسْتِخْلَافِ فَحَيْثُ يَجُوزُ ذَلِكَ وَهَذَا مِمَّا يَجِبُ حِفْظُهُ فَإِنَّ النَّاسَ عَنْهُ غَافِلُونَ .  
( قَوْلُهُ لَا يَسْتَخْلِفُ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ أَصْلًا وَالصَّلَاةِ ابْتِدَاءً )

( إلخ ) .

أَقُولُ ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا فَهْمٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ عَنْ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ وَلَا دَلِيلَ فِيهَا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ صَاحِبُ النَّهْرِ جَزَمَ مُنْذُ خُسْرُو بَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْخُطِيبِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ بِلَا إِذْنٍ وَالنَّاسُ عَنْهُ غَافِلُونَ وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْكَمَالِ فِي رِسَالَةٍ خَاصَّةٍ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَرَهَنَ فِيهَا عَلَى الْجَوَازِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَأَطْنَبَ فِيهَا وَأَبْدَعَ وَالْكَثِيرُ مِنَ الْفَوَائِدِ أَوْدَعَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سِيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ اسْتِنَابَةِ الْخُطِيبِ مُطْلَقًا وَتَقْيِيدُ الشَّرَاحِ أَيَّ الرِّبَالِغِيِّ هَذَا بِمَا إِذَا سَبَقَهُ الْحَدِيثُ مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَادَ أَنَّهُ لَوْ غَزَلَ نَائِبُ الْمَصْرِ لَا يَحْتَاجُ الْخُطْبَاءُ إِلَى إِذْنِ الثَّانِي وَلَنَا رِسَالَةٌ سَمَّيْنَاهَا إِثْنَا عَشَرَ الْأَرْبَابِ بِجَوَازِ اسْتِنَابَةِ الْخُطِيبِ يَنْبَغِي مُرَاجَعَتُهَا .

( بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ ) وَجَبَ السَّعْيُ وَكُرِهَ الْبَيْعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ } ، وَقِيلَ بِالْأَذَانِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَوَجَّهَ عِنْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ السُّنَّةِ قَبْلُهَا وَمِنْ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ بَلْ يُخْشَى عَلَيْهِ فَوَاتُ الْجُمُعَةِ لَمْ يَقُلْ وَحَرَمَ

الْبَيْعُ ، وَإِنْ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ بِجُوبِ السَّعْيِ وَحُرْمَةِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقْتَ الْأَذَانِ جَائِزٌ وَلَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ وَلِهَذَا أوردَ بَعْضُ الشُّرَاحِ لَفْظَ الْكَرَاهَةِ بَدَلَ الْحُرْمَةِ .

قَوْلُهُ وَكَرِهَ الْبَيْعُ ( أَقُولُ أَيَّ كَرَاهَةٍ تَحْرِمُ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقْتَ الْأَذَانِ جَائِزٌ ) أَيَّ صَحِيحٌ .

( قَوْلُهُ وَلِهَذَا أوردَ بَعْضُ الشُّرَاحِ

إِلْحَ ) هُوَ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ وَنَظَرَ الْأَثَنَانِي فِي إِطْلَاقِ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ الْحُرْمَةَ عَلَى الْبَيْعِ وَقْتَ الْأَذَانِ فَقَالَ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقْتَ الْأَذَانِ جَائِزٌ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَهَذَا ؛ لِأَنَّ التَّهْنِيَّ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يُعْدِمُ الْمَشْرُوعِيَّةَ اهـ .

وَكُتِبَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ مَا صَوَّرْتُهُ أَقُولُ التَّنَظُّرُ سَاقِطٌ ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ أَيْضًا لَا تُعْدِمُ الْمَشْرُوعِيَّةَ ، وَتَصْرِيحُ الطَّحَاوِيِّ بِالْكَرَاهَةِ لَا يُنْفِي مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ إِذْ الْكَرَاهَةُ كَرَاهَةٌ تَحْرِمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّهُ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْحُرْمَةِ عَلَى الْمَكْرُوهِ تَحْرِيمًا كَمَا وَقَعَ فِي الْهَدَايَةِ وَبِهِ ائْتَدَعَ مَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَمَا قِيلَ إِنَّ السَّعْيَ مَنْدُوبٌ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ أَيُّ صَاحِبِ الْكَنْزِ وَيُفْتَرَضُ السَّعْيُ مَعَ أَنَّهُ فَرَضٌ لِلَاخْتِلَافِ فِي وَقْتِهِ وَالَّذِي يَبِيعُ وَيَشْتَرِي فِي الْمَسْجِدِ أَعْظَمُ إِثْمًا وَأَثْمَلُ وَزْرًا .

اهـ .

( وَبِخُرُوجِ الْإِمَامِ ) أَيُّ صُعُودِهِ إِلَى الْمِنْبَرِ ( حُرْمَ الصَّلَاةِ وَالْكَلَامِ إِلَى تَمَامِ الصَّلَاةِ ) لَمْ يَقُلْ إِلَى تَمَامِ الْخُطْبَةِ كَمَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحِيطِ وَغَايَةُ الْبَيَانِ أَنَّهُمَا يُكْرَهُانِ مِنْ حِينَ خُرُوجِ الْإِمَامِ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ سُنَّةَ الْجُمُعَةِ يَقْطَعُ عَلَى رَأْسِ الرَّكْعَتَيْنِ فَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً ضَمَّ إِلَيْهَا رَكْعَةً أُخْرَى وَسَلَّمَ ، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ أَتَمَّ الْارْبَعَ .

( قَوْلُهُ وَبِخُرُوجِ الْإِمَامِ ) أَيُّ صُعُودِهِ الْمِنْبَرِ كَذَا فَسَّرَهُ الرَّيْلَعِيُّ وَصَاحِبُ الْبَرْهَانِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ ، وَكَذَا فِي الْمَضْمَرَاتِ ، وَذَكَرَ فِي السَّرَاحِ الْوَهَّاجِ مَعْنَى خَرَجَ أَيُّ مِنَ الْمَقْصُورَةِ وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ ، وَقِيلَ صَعَدَ الْمِنْبَرِ .

( قَوْلُهُ حُرْمَ الصَّلَاةِ وَالْكَلَامِ ) أَقُولُ قَدْ خَالَفَ صَنِيعُهُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ إِطْلَاقِ الْحُرْمَةِ عَلَى الْبَيْعِ مَعَ تَصْرِيحِ الْهَدَايَةِ بِالْحُرْمَةِ فِيهِ وَلَمْ يَتَّبِعِ الْهَدَايَةَ هُنَا بَلْ عَدَلَ إِلَى إِطْلَاقِ الْحُرْمَةِ ، وَقَدْ صَرَّحَتْ بِالْكَرَاهَةِ ، وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ أوردَ لَفْظَ الْكَرَاهَةِ بَدَلَ الْحُرْمَةِ هُنَا ، وَقَدْ أوردَ لَفْظَ الْحُرْمَةِ هُنَا بَدَلَ الْكَرَاهَةِ اهـ .

وَالْمُرَادُ بِالْكَلَامِ مَا سِوَى التَّسْبِيحِ وَتَحْوِيهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ كُلُّ كَلَامٍ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

وَقَالَ الرَّيْلَعِيُّ الْأَحْوَطُ الْإِنْصَاتُ أَيُّ مُطْلَقًا اهـ .

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ثَقُلَا عَنْ الْقُنْيَةِ الْكَلَامُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ غَيْرِ مَكْرُوهٍ أَتَقَا اهـ قُلْتُ وَيُخَالَفُهُ مَا ثَقُلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُجْتَبَى الْإِسْتِمَاعُ إِلَى خُطْبَةِ النَّكَاحِ وَالْخَتْمِ وَسَائِرِ الْخُطَبِ وَاجِبٌ وَالْأَصَحُّ الْإِسْتِمَاعُ إِلَى الْخُطْبَةِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ذِكْرُ الْوَلَاةِ .

اهـ .

قُلْتُ وَصَاحِبُ الْقُنْيَةِ هُوَ صَاحِبُ الْمُجْتَبَى فَالْمَعْمُولُ عَلَى مَا فِي الْمُجْتَبَى لِتَقْدِيمِ الشُّرُوعِ عَلَى الْقِتَاوَى .

اهـ .

وَيُكْرَهُ لِلْخَطِيبِ أَنْ يَتَكَلَّمَ حَالَ الْخُطْبَةِ لِلِاخْتِلَالِ بِالنَّظْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .  
وَقَالَ فِي السَّرَاجِ إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدْبَرَهُمْ فِي صُعُودِهِ  
اهـ .

وَمَنْ بَعْدَ مِنَ الْإِمَامِ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَعَنِ الثَّانِي وَاخْتَارَ ابْنُ سَلَمَةَ السُّكُوتَ وَنَصِيرُ بْنُ يَحْيَى اخْتَارَ

قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ .

وَأَمَّا دِرَاسَةُ الْفِقْهِ وَالتَّنَظُّرُ فِيهِ فَكَرِهَهُ الْبَعْضُ ، وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِهِ وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ كَانَ يُصَحِّحُ الْكُتُبَ فِي وَقْتِ الْخُطْبَةِ  
بِالْقَلَمِ وَلَا يَحِلُّ لِلْسَامِعِ الْكَلَامَ أَصْلًا ، وَإِنْ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ كَمَا فِي الْبَزَازِيَةِ اهـ .

وَلَذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ اغْلَمْ أَنَّهُ تُعَوِّفُ أَنَّ الْمُرْقِيَّ لِلْخَطِيبِ يَقْرَأُ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ وَأَنَّ الْمُؤَدِّينَ يُؤَمِّنُونَ عِنْدَ الدُّعَاءِ  
وَيَدْعُونَ لِلصَّحَابَةِ بِالرِّضْوَانِ وَلِلسُّلْطَانِ بِالنَّصْرِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَكُلُّهُ حَرَامٌ عَلَى مُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
وَأَعْرَبُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرْقِيَّ يَنْهَى عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ بِمُقْتَضَى الْحَدِيثِ الَّذِي يَقْرؤُهُ ثُمَّ يَقُولُ انصَبُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ وَلَمْ  
أَرَ تَقْلًا فِي وَضْعِ هَذَا الْمُرْقِيَّ فِي كُتُبِ أَئِمَّتِنَا .

اهـ .

قُلْتُ ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ الْكَلَامُ قَبْلَ نُطْقِ الْخَطِيبِ عِنْدَ الصَّاحِبِينَ .

( قَوْلُهُ لَمْ يَقُلْ إِلَى تَمَامِ الْخُطْبَةِ )

إِلَخْ ( أَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّ مُقَابَلَةَ نَقْلِ بَآخِرٍ لَا يَقْتَضِي أَرْجَحِيَّةَ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ مُجَرَّدًا عَنْ مُرَجِّحٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ  
يُعْلَلُ لِلْمُحِيطِ كَمَا قَالَ الْأَنْقَرَانِيُّ لَوْ قَالَ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ حَتَّى يَقْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ مَكَانَ قَوْلِهِ حَتَّى يَقْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ  
لَكَانَ أَحْسَنَ ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ مَحْفُوظَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْكَلَامَ يُكْرَهُ عِنْدَهُ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ اهـ .

قَوْلُهُ وَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ ( قَالَ فِي النِّهَايَةِ الْمُرَادُ مِنَ الصَّلَاةِ التَّطَوُّعُ .

وَأَمَّا صَلَاةُ الْفَائِتَةِ فَتَجُوزُ وَقْتُ الْخُطْبَةِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ اهـ .

وَكَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

اهـ .

قُلْتُ لَعَلَّ الْمُرَادَ مُطْلَقُ الْفَائِتَةِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةَ التَّرْتِيبِ فَصَحَّحَهُ الْجُمُعَةُ مَوْفُوقَةً عَلَى قَضَائِهَا  
فَلْيَنْظُرْ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَتْ سُنَّةَ الْجُمُعَةِ يُسَلِّمُ عَلَى رَأْسِ الرِّكَعَتَيْنِ ) أَقُولُ الصَّحِيحُ خِلَافُهُ وَهُوَ بِهِ يُتِمُّ سُنَّةَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا

وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الصُّغْرَى وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْوَلَوَالِجِيَّةِ وَالْمُبْتَعَى ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ

وَاجِبَةٍ اهـ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ وَبَخْرُوجِ الْإِمَامِ حَرَمَ الصَّلَاةَ

إِلَخْ غَيْرُ مُكَرَّرٍ بِمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْجَهْرِ مِنْ لُزُومِ الْإِنصَاتِ وَاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ بَيَانُ ابْتِدَاءِ الْإِسْتِمَاعِ  
وَأَنْتِهَائِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ هَذَا مُحَلُّهُ .

( فَإِذَا جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ أَدْنَى بَيْنَ يَدَيْهِ وَسَنَ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَتَيْنِ بَيْنَهُمَا جُلُوسَةٌ قَائِمًا طَاهِرًا ) ؛ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ الْمُتَوَارَثُ

( وَأَقِيمَ بَعْدَ تَمَامِهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ غَيْرُ الْخَطِيبِ ) ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ مَعَ الْخُطْبَةِ كَشْيءٍ وَاحِدٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقِيمَهَا

اثنان ، وإن فعل جاز .

( قَوْلُهُ وَسُنَّ أَنْ يَخْطُبَ ) قَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْجَوَامِعِ يَنْبَغِي لِلخَطِيبِ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرِ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ فِي نَفْسِهِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْقَنِيَّةِ .

( قَوْلُهُ بَيْنَهُمَا جُلُوسَةٌ لَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارَهَا ) .

وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ مِقْدَارٌ مَا يَمَسُّ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ مِقْدَارُ ثَلَاثِ آيَاتٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ التَّنْجِيسِ وَغَيْرِهِ .

( قَوْلُهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ غَيْرَ الْخَطِيبِ ) ، وَإِنْ فَعَلَ جاز .

وَقَوْلُهُ خَطَبَ صَبِيٍّ

إِلْخَ فِيهِ رَدٌّ لِمَا ادَّعَاهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِخْلَافِ فِيمَا تَقَدَّمَ وَفِي قَاضِي خَانَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِلَى الْمِصْرِ إِذَا اعْتَلَّ وَأَمَرَ رَجُلًا بِأَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ بِالنَّاسِ وَصَلَّى بِهِمْ أَجْرَانَهُ وَأَجْرَانَهُمْ أَهـ .

وَهَذَا نَصٌّ أَيْضًا عَنْ الْمُجْتَهِدِ فِي جَوَازِ الْإِسْتِخْلَافِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ صَرِيحًا وَفِيهِ رَدٌّ لِجَوَابِ سُؤَالِهِ الَّذِي اخْتَرَعَهُ بِمَنْعِهِ خُطَابَةَ النَّائِبِ مَعَ حُضُورِ الْأَصْلِ .

( خَطَبَ صَبِيٍّ يَأْذِنُ السُّلْطَانُ وَصَلَّى بِالْعَاجِزِ ) ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( لَا بَأْسَ فِي السَّفَرِ يَوْمَهَا إِذَا خَرَجَ مِنْ عُمَرَانَ الْبَلَدِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ) أَيِ وَقْتِ الظُّهْرِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُسَافِرٌ فِيهِ الْقُرُوبُ إِذَا دَخَلَ الْمِصْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنْ نَوَى أَنْ يَمْكُثَ ثَمَّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ ، وَإِنْ نَوَى أَنْ يَخْرُجَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَفِي الثَّانِي لَمْ يَصِرْ وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ الْمِصْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ مَا لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا قَالَهُ قَاضِي خَانَ كُلُّ بَلَدَةٍ فُتِحَتْ بِالسَّيْفِ عَنْوَةً يَخْطُبُ الْخَطِيبُ عَلَى مِنْبَرِهَا بِالسَّيْفِ يُرِيهِمْ أَنَّهَا فُتِحَتْ بِالسَّيْفِ فَإِذَا رَجَعْتُمْ عَنْ الْإِسْلَامِ فَذَلِكَ بَاقٍ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ وَكُلُّ بَلَدَةٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا طَوْعًا يَخْطُبُ الْخَطِيبُ فِيهَا بِلَا سَيْفٍ وَمَدِينَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُتِحَتْ بِلَا سَيْفٍ فَيَخْطُبُ الْخَطِيبُ بِلَا سَيْفٍ وَمَكَّةُ فُتِحَتْ بِالسَّيْفِ فَيَخْطُبُونَ بِالسَّيْفِ ، كَذَا فِي التَّنَازُلِ .

( قَوْلُهُ لَا بَأْسَ فِي السَّفَرِ يَوْمَهَا )

إِلْخَ ( ، كَذَا ثَقَلَهُ الْعَلَامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ فِي نُورِ الشَّمْعَةِ عَنْ الْوَلَوَالِجِيَّةِ ثُمَّ تَهَلَّ عَنْ التَّنَازُلِ عَنْ التَّهْذِيبِ أَنَّهُ يُكْرَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمِصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ النِّدَاءِ قِيلَ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْأَذَانُ الْأَوَّلُ ، وَقِيلَ الثَّانِي وَفِي صَلَاةِ الْجَلَابِيِّ أَنَّ السَّفَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ قَالَ الرَّازِيُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ قَالَ الْمُقَدِّسِيُّ وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى هَذَا وَيُعْتَبَرُ .

أهـ .

قُلْتُ وَكَلَامُ التَّهْذِيبِ وَالرَّازِيِّ وَاضِحٌ لِإِطْلَاقِ الْخُطَابِ بِالسَّيْفِ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِهِ .

( قَوْلُهُ الْقُرُوبُ إِذَا دَخَلَ الْمِصْرَ )

إِلْخَ ( لَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا .

( قَوْلُهُ إِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ شَرْطِهَا الْإِقَامَةَ .  
 ( قَوْلُهُ يَخْطُبُ الْخُطِيبُ عَلَى مَنِيرِهَا بِالسَّيْفِ ) لَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ أَخْذِهِ مَعَهُ .  
 وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُضْمَرَاتِ أَنَّ الْخُطِيبَ يَتَقَلَّدُهُ وَثِقْلَ عَنْ الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ أَنْ يَقُومَ وَالسَّيْفُ يَسَارِهِ وَهُوَ مُتَكَيٌّ عَلَيْهِ .  
 اهـ .

( بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ) ( تَجِبُ ) صَلَاتُهُمَا ( عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ بِشَرَائِطِهَا ) وَجُوبُهَا رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَمَا ثَقُلَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَأَلَّوْا سُنَّةً وَالثَّانِي فَرِيضَةً مُؤَوَّلٌ بِأَنَّ وَجُوبَهَا ثَبَتَ بِالسُّنَّةِ ( سِوَى الْخُطْبَةِ ) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ شَرَائِطِ الْعِيدَيْنِ بَلْ سُنَّةٌ وَهِيَ تُخَالِفُ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَصِحُّ بِدُونِهَا بِخِلَافِ الْعِيدِ وَبِأَنَّهَا فِي الْجُمُعَةِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْعِيدِ ، وَلَوْ قَدَّمَهَا فِي الْعِيدِ أَيْضًا جَازَ وَلَا تُعَادُ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( وَتَقَدَّمَ عَلَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِذَا اجْتَمَعَتَا ) ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ بِخِلَافِهِ .  
 ( وَ ) تَقَدَّمَ ( صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَى الْخُطْبَةِ ) ، كَذَا فِي الْقُنْيَةِ .

( بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ) أَيِ وَتَتَعَلَّقُهُمَا وَسَمِّيَ يَوْمُ الْعِيدِ بِالْعِيدِ ؛ لِأَنَّ لِلَّهِ فِيهِ عَوَائِدَ الْإِحْسَانِ إِلَى عِبَادِهِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

وَقَالَ الْكَاسِبِيُّ الْعِيدُ يَوْمٌ مَجْمَعٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُودِ وَهُمْ يَعُودُونَ إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ عَلَى يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَجَمْعُهُ أَعْيَادٌ فِي الصَّحَاحِ كَانَ مِنْ حَقِّ جَمْعِهِ أَنْ يُقَالَ أَعُودٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُودِ وَلَكِنْ جُمِعَ بِالْيَاءِ لِلزُّومِهَا عَلَى الْوَاحِدِ أَوْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْوَادِ الْخَشْبَةِ اهـ .  
 وَقِيلَ فِي تَسْمِيَّتِهِ أَوْجُهُ أُخَرُ .

( قَوْلُهُ تَجِبُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ )  
 الْخُ ( فِيهِ إِخْرَاجُ لِلْعِيدِ وَفِي السَّرَاحِ الْوَهَاجِ الْمَمْلُوكُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِيدُ إِذَا أَدِنَ لَهُ مَوْلَاهُ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَهَا بَدَلٌ بِخِلَافِ الْعِيدِ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ يَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْعِيدُ كَمَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ لَا تَصِيرُ مَمْلُوكَةً لَهُ بِالْإِذْنِ فَحَالُهُ بَعْدَ الْإِذْنِ كَحَالِهِ قَبْلَهُ اهـ قُلْتُ يُؤَيِّدُهُ مَا جُزِمَ بِهِ فِي الظَّهْرِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْعِيدَ الْمَأْذُونُ لَهُ بِحُضُورِ الْجُمُعَةِ يُتَخَيَّرُ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَهُوَ أَلْيَقُ بِالْقَوَاعِدِ اهـ .  
 وَفِي الْبِرَازِيَّةِ إِذَا أَدِنَ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَخَلَّفَ فِي قَوْلٍ ، وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ .  
 اهـ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ) ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ أَيِ الْأَصَحُّ رَوَايَةً وَدِرَايَةً .

قُلْتُ : وَفِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الصَّحِيحُ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ .  
 ( قَوْلُهُ عِيدَانِ اجْتَمَعَا ) قَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ أَطْلَقَ الْعِيدَيْنِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَالْجُمُعَةَ لِمُشَابَهَةِ يَتَّهِمَا فِي حُضُورِ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ صَلَاتُهُمَا

عَلَى طَرِيقَةِ التَّغْلِيبِ الْعُمَرَيْنِ وَالْقَمَرَيْنِ أَوْ نَظَرًا إِلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي أَصْلِ الْمَعْنَى قَبْلَ الْغَلْبَةِ عَلَى يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ، وَقَدْ جَاءَتْ الْجُمُعَةُ بِاسْمِ الْعِيدِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لِكُلِّ مُؤْمِنٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةُ أَعْيَادٍ أَوْ خَمْسَةٌ } ، وَقَالَ قَائِلُهُمْ عِيدٌ وَعِيدٌ وَعِيدٌ صِرْنَ مُجْتَمِعَةً وَجْهَ الْحَبِيبِ وَيَوْمَ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْعِيدِ ) أَيِ فَتَصِحُّ بِدُونِ الْخُطْبَةِ وَلَكِنْ مَعَ الْإِسَاءَةِ .  
( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَدَّمَهَا فِي الْعِيدَيْنِ أَيْضًا جَازَ ) أَيِ صَحَّ ، وَقَدْ أَسَاءَ ( قَوْلُهُ وَتَقَدَّمَ عَلَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ) أَقُولُ الضَّمِيرُ فِي تَقَدَّمَ رَاجِعٌ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ لَا الْخُطْبَةَ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ وَتَقَدَّمَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَى الْخُطْبَةِ .

( وَنُدِبَ يَوْمَ الْفِطْرِ الْأَكْلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالِاسْتِيبَاكُ وَالِاغْتِسَالُ وَالتَّطَيُّبُ وَلُبْسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ وَفِي يَوْمِ النَّحْرِ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ ( وَأَذَاءُ الْفِطْرِ ثُمَّ الْخُرُوجُ إِلَى الْجَبَانَةِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { اغْنَوْهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ } وَفِي التَّعْجِيلِ تَقْرِيبُ قَلْبِ الْفَقِيرِ لِلصَّلَاةِ وَالْخُرُوجُ إِلَيْهَا سُنَّةٌ ( وَإِنْ وَسِعَهُمُ الْمَسْجِدُ وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ الْمَنَبْرِ إِلَيْهَا فِي زَمَانِنَا ) ، كَذَا فِي الْإِخْيَارِ .

( قَوْلُهُ نُدِبَ يَوْمَ الْفِطْرِ الْأَكْلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ) سَوَاءٌ فِيهِ الْقُرَوِيُّ وَالْمِصْرِيُّ مِمَّنْ كَانَ صَائِمًا .  
وَقَالَ الْكَمَالُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ حُلُولًا لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ { كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ وَيَأْكُلَهُنَّ وَثْرًا } ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ مَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي زَمَانِنَا مِنْ جَمْعِ التَّمَرِ مَعَ اللَّبَنِ وَالْفِطْرِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي السُّنَّةِ .  
( قَوْلُهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ) أَقُولُ وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ فِي ابْتِدَاءِ الْيَوْمِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ لَمْ يَأْكُلْ قَبْلَهَا لَا يَأْتِمُ ، وَلَوْ لَمْ يَأْكُلْ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ رَبَّمَا يُعَاقَبُ .

( قَوْلُهُ وَالِاغْتِسَالُ ) ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ الْغُسْلَ لِلْيَوْمِ وَقَدْ مَنَّا تَصَحُّحَ كَوْنِهِ لِلصَّلَاةِ ا هـ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُجْتَبَى فَإِنْ قُلْتَ غَدَّ الْغُسْلُ هَهُنَا مُسْتَحَبًّا وَفِي الطَّهَارَةِ سُنَّةٌ قُلْتَ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سُنَّةٌ وَسَمَاءُ مُسْتَحَبًّا لِاشْتِمَالِ السُّنَّةِ عَلَى الْمُسْتَحَبِّ وَعَدَّ سَائِرَ الْمُسْتَحَبَّاتِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ سُنَّةً .  
( قَوْلُهُ وَلُبْسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَقْدِيمُ الْأَحْسَنِ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبْيَضُ ، وَالذَّلِيلُ دَالٌ عَلَيْهِ وَسَاقَهُ ثُمَّ قَالَ وَمِنْ الْمُسْتَحَبِّ إِظْهَارُ الْفَرَحِ وَالْبَشَاشَةِ وَإِكْتَارُ الصَّدَقَةِ حَسَبَ الطَّاقَةِ وَالتَّكْبِيرُ وَهُوَ سُرْعَةُ الْإِثْبَاهِ وَالِابْتِكَارُ وَهُوَ الْمُسَارَعَةُ إِلَى الْمُصَلَّى وَصَلَاةُ الْغَدَاةِ فِي مَسْجِدِ حَيِّهِ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ الْخُرُوجُ إِلَى الْجَبَانَةِ ) لَيْسَ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ نُدِبَ بَلْ مُسْتَأْنَفٌ وَالْخَبَرُ مَحْلُوفٌ تَقْدِيرُهُ مَسْنُونٌ ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَالْخُرُوجُ إِلَيْهَا مَسْنُونٌ .  
وَأَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى الصَّلَاةِ مُجَرَّدًا

عَنْ كَوْنِهِ مَخْصُوصًا بِالْجَبَانَةِ فَوَاجِبٌ وَالْمُسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ مَاشِيًا وَالرُّجُوعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ وَالتَّهْنِئَةُ بِتَقَبُّلِ اللَّهِ مِنْهَا وَمِنْكُمْ لَا تُتَكَرَّرُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ، وَكَذَا الْمُصَافِحَةُ بَلْ هِيَ سُنَّةٌ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا وَعِنْدَ كُلِّ لَقِيٍّ وَلَنَا فِيهَا رِسَالَةٌ سَمَّيْتُهَا سَعَادَةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِالْمُصَافِحَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .

( قَوْلُهُ وَالْخُرُوجُ إِلَيْهَا أَيِ الْجَبَانَةِ سُنَّةٌ ، وَإِنْ وَسِعَهُمُ الْمَسْجِدُ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ الْمُشَايخِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ التَّنَجِيسِ .

( قَوْلُهُ وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ الْمُنْبِرِ )  
 (إِنْ هَذَا بِخِلَافِ مَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ لَا يُخْرَجُ الْمُنْبِرُ إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْعِيدِ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي بِنَاءِ الْمُنْبِرِ فِي الْجَنَّةِ قَالَ بَعْضُهُمْ يُكْرَهُ .  
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُكْرَهُ وَفِي نُسْخَةِ الْإِمَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ هَذَا حَسَنٌ فِي زَمَانِنَا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَا بَأْسَ .

( وَلَا يُكَبَّرُ جَهْرًا فِي طَرِيقِهَا ) خِلَافًا لَهُمَا وَثَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُمْنَعَ الْعَامَّةُ مِنْ ذَلِكَ لِغَلَّةِ رَغَبَتِهِمْ فِي الْخَيْرَاتِ .

( قَوْلُهُ وَلَا يُكَبَّرُ فِي الطَّرِيقِ جَهْرًا خِلَافًا لَهُمَا ) أَقُولُ وَرَوَى عَنِ الْإِمَامِ الْجَهْرُ بِهِ كَقَوْلِهِمَا .  
 وَفِي الْخُلَاصَةِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَصْلِ التَّكْبِيرِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالتَّكْبِيرُ سِرًّا فِي طَرِيقِ الْمُصَلِّي مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَقْطَعُ التَّكْبِيرُ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُصَلِّي فِي رِوَايَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ حَتَّى يَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ صَلَاتِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَفْعَلْهُ مَعَ حِرْصِهِ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَلَوْ جَازَ لَفَعَلَهُ تَعْلِيمًا لِلْجَوَازِ .

( قَوْلُهُ وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَ صَلَاتِهِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ كُلَّ وَاحِدٍ ، وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ الْعِيدَ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ لَا يَتَنَفَّلُ فِي الْمُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ ثُمَّ قَالَ وَأَشَارَ الشَّيْخُ أَيُّ الْقُلُورِيِّ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَيُّ التَّنَفُّلِ فِي الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَ بِالْمُصَلِّي .  
 اهـ .

قُلْتُ وَهُوَ قَوْلُ الْبَعْضِ ، وَعَامَّتُهُمْ عَلَى الْكَرَاهَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا وَأَفَادَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَتَنَفَّلُ بَعْدَ صَلَاتِهِ وَلَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي الْمُصَلِّي عِنْدَ الْعَامَّةِ كَمَا كُرِهَ التَّنَفُّلُ فِي الْمُصَلِّي قَبْلَهَا اتِّفَاقًا وَحَكَى الزَّيْلَعِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنَفُّلِ قَبْلَهَا فِي الْمُصَلِّي وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ فِيهَا وَلَا يَتَنَفَّلُ فِي الْمُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْنُونٍ لَا أَنَّهُ يُكْرَهُ اهـ .

وَكَذَلِكَ يُخَالِفُهُ قَوْلُ الْكَمَالِ عَامَّةِ الْمَشَايخِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنَفُّلِ قَبْلَهَا وَفِي الْمُصَلِّي وَالْبَيْتِ وَبَعْدَهَا فِي الْمُصَلِّي خَاصَّةً اهـ فَيَتَأَمَّلُ فِيمَا فِيهِمَا مَعَ حِكَايَةِ الزَّيْلَعِيِّ الْإِتِّفَاقَ الْمَذْكُورَ اهـ .  
 وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَيُكْرَهُ التَّنَفُّلُ قَبْلَهَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ التَّنَفُّلَ بَعْدَهَا غَيْرُ مَكْرُوهٍ اتِّفَاقًا قِيلَ يُكْرَهُ فِي الْمُصَلِّي خَاصَّةً وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ اهـ قُلْتُ إِطْلَاقُ حِكَايَتِهِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ التَّنَفُّلِ بَعْدَهَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ مِنْ أَنَّهُ يُكْرَهُ بَعْدَهَا فِي الْمُصَلِّي عِنْدَ الْعَامَّةِ ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالِاتِّفَاقِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَتِهِ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ الْمُصَلِّي لَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ اهـ قُلْتُ فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ

الْمُصَنِّفِ وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُكْرَهُ التَّنَفُّلُ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ فِي الْمُصَلِّي كَمَا حَمَلَ الْكَمَالُ التَّفْيُّ عَلَيْهِ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ { كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ } .  
 وَفِي الْخُلَاصَةِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ قَالَ الْكَاتِبُ أَيُّ بَعْدَ الرُّجُوعِ إِلَى مَنْزِلِهِ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ { مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْعِيدِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ نَبْتٍ نَبْتٌ وَبِكُلِّ



وَرَقَّةٌ حَسَنَةٌ } ، وَقِيلَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا وَالشَّمْسُ وَفِي الثَّالِثَةِ بَعْدَهَا وَاللَّيْلُ وَفِي الرَّابِعَةِ بَعْدَهَا وَالصُّحَى .

ا هـ .

( وَفَتْحُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الْعِيدَ وَالشَّمْسُ عَلَى قَدَرِ رُمُحٍ أَوْ رُمَحِينَ وَرُويَ { أَنَّ قَوْمًا شَهِدُوا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَأَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى مِنَ الْعِيدِ } ، وَلَوْ جَازَ الْأَذَاءُ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمَا أَخَّرَهُ ( يُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامَ رَكْعَتَيْنِ مُكَبِّرًا وَمُثْنِيًا قَبْلَ ) تَكْبِيرَاتِ ( زَوَائِدِ ) وَهِيَ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَيُؤَالِي بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ ) يَعْنِي أَنَّ الْإِمَامَ يُكَبِّرُ لِلإِفْتِيحِ ثُمَّ يَسْتَفْتِحُ ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ أَوَّلًا ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ ( وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَائِدِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ } ، وَذَكَرَ مِنْهَا تَكْبِيرَاتِ الْأَعْيَادِ وَيَسْكُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ مِقْدَارَ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ ؛ لِأَنَّهَا تُقَامُ بِجَمْعٍ عَظِيمٍ وَبِالْمُؤَالَاةِ تُشْتَبَهُ عَلَى مَنْ كَانَ بَعِيدًا .

( قَوْلُهُ يُصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامَ رَكْعَتَيْنِ مُكَبِّرًا )

( الْخ ) أَقُولُ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى التَّكْبِيرِ لِلإِفْتِيحِ ، وَإِنْ صَحَّ الشَّرُوعُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَذْكَارِ لِمَا قَالَ فِي التَّنَازُخَاتِ عَنْ الْمَنَافِعِ رِعَايَةً لَفْظِ التَّكْبِيرِ فِي الإِفْتِيحِ وَاجِبٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ دُونَ غَيْرِهَا حَتَّى يَجِبَ سُجُودُ السَّهْوِ إِذَا قَالَ فِيهَا اللَّهُ أَجَلٌ سَاهِيًا ، وَكَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ قُلْتُ لَا اخْتِصَاصَ لِلْعِيدِ بِوُجُوبِ إِفْتِيحِ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا حَقَّقَهُ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ . ( قَوْلُهُ وَهِيَ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ) أَقُولُ لَوْ كَبَّرَ كَمَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ جَازَ وَالْخِلَافُ فِي الْأُولَوِيَّةِ ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أَكْثَرَ مِنْ تَكْبِيرِ ابْنِ مَسْعُودٍ اتَّبَعَهُ الْمُأْمُومُ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ الْمَأْثُورَ وَذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ فَإِذَا زَادَ لَا يَلْزَمُهُ مُتَابَعَتُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَيُؤَالِي بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ ) أَقُولُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِرَكْعَةٍ وَيَرَى رَأْيَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَيَقْرَأُ أَوَّلًا ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَفِي التَّوَادِرِ يُكَبِّرُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ مَا يَقْضِيهِ الْمَسْبُوقُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ فِي حَقِّ الْأَذْكَارِ إِجْمَاعًا وَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْبِدَاءَةَ بِالتَّكْبِيرِ تُؤَدِّي إِلَى الْمُؤَالَاةِ بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ ، وَلَوْ بَدَأَ بِالْقِرَاءَةِ يَكُونُ مُوَافِقًا لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُكَبِّرُ بِرَأْيِ نَفْسِهِ كَمَا لَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ وَاللَّاحِقُ بِرَأْيِ إِمَامِهِ كَمَا فِي الْكَافِي ، وَلَوْ تَرَكَ الْمُؤَالَاةَ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ كَالشَّافِعِيِّ صَحَّ وَالْخِلَافُ فِي الْأُولَوِيَّةِ لَا الْجَوَازِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَأَمَرَ بَنُو الْعَبَّاسِ النَّاسَ بِالْعَمَلِ بِقَوْلِ جَدِّهِمْ ابْنِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْ هَذَا صَلَّى أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالنَّاسِ حِينَ قَدِمَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَكَبَّرَ تَكْبِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ صَلَّى خَلْفَهُ هَارُونُ الرَّشِيدُ

فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

وَقَالَ الْكَافِيُّ وَالْمُسَائِلَةُ مُجْتَهِدٌ فِيهَا وَطَاعَةُ الْإِمَامِ فِيمَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ وَاجِبَةٍ وَهَذَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بَعْضِ الصَّحَابَةِ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ ) أَقُولُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ السُّورَةُ فِي الْأُولَى سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ وَاجِبٌ يَجِبُ بِتَرْكِهِ سُجُودُ السَّهْوِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ .

ا هـ .

قُلْتُ وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ لَا يَجِبُ إِلَّا بَتْرَكٍ وَاجِبٌ فَلَا يَجِبُ بَتْرَكُ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْقَالِ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ رُكُوعِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِالرُّوَائِدِ هـ .  
 ( قَوْلُهُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الرُّوَائِدِ ) أَقُولُ إِلَّا أَنْ يُدْرِكَ الْإِمَامُ رَاكِعًا فَيَكْبِرُ بِلَا رَفْعٍ ( قَوْلُهُ وَيَسْكُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ )  
 أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذِكْرٌ مَسْنُونٌ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْعِنَايَةِ .  
 وَقَالَ الْكَرْخِيُّ التَّسْبِيحُ أَوَّلَى مِنَ السُّكُوتِ كَمَا فِي الْقَنِيَةِ .  
 ( قَوْلُهُ مِقْدَارُ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ ) هَذَا التَّقْدِيرُ لَيْسَ بِلَازِمٍ بَلْ يَخْتَلِفُ بِكَثْرَةِ الرَّحَامِ وَقِلَّتِهِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ عَنْ الْمَبْسُوطِ

( وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ ) ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَعَلَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ فِيهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ؛  
 لِأَنَّهَا شَرْطُهَا وَالشَّرْطُ مُقَدِّمٌ ( يُعَلِّمُ فِيهَا أَحْكَامَ الْفِطْرَةِ ) ؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِأَجْلِهِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْمُنْلُوبَ آدَاءُ  
 الْفِطْرَةِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْجَنَانَةِ وَأَدَاؤُهَا قَبْلَ الْعِلْمِ مُحَالٌ وَالْخُطْبَةُ لَيْسَتْ إِلَّا بَعْدَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا فَيَبِينُ الْكَلَامَيْنِ  
 تَنَافٍ فَلَنَا لَا تَنَافٍ ؛ لِأَنَّ مَدْنُوِيَّةَ تَقْدِيمِ الْفِطْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ لَا تُنَافِي جَوَازَ تَأْخِيرِهَا عَنْ الْخُرُوجِ فَجَازَ أَنْ لَا يَعْلَمَ  
 بَعْضُ الْخَارِجِينَ كَيْفِيَّةَ آدَائِهَا فَيُفِيدُ التَّعْلِيمُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمْ .  
 ( قَوْلُهُ وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ ) أَقُولُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْتَحَ الْوَلِيُّ بِتَسْبِيحٍ تَكْبِيرَاتٍ تَتْرَى وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ

( قَوْلُهُ يُعَلِّمُ فِيهَا أَحْكَامَ الْفِطْرَةِ ) أَقُولُ وَهِيَ خَمْسَةٌ عَلَى مَنْ تَجِبُ وَلِمَنْ تَجِبُ وَمَتَى تَجِبُ وَكَمْ تَجِبُ وَمِمَّ تَجِبُ  
 وَتَفْصِيلُهَا سَيَأْتِي فِي صَدَقَةِ الْفِطْرَةِ .  
 ( قَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ قَدْ سَبَقَ )  
 ( الْخ ) هَذَا ، وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ يَتَّبِعِي لِلْخَطِيبِ أَنْ يَعْلَمَهُمْ أَحْكَامَهَا فِي الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبَلَهَا لِيَأْتُوا بِهَا جَمِيعًا فِي  
 مُحَالِهَا قَالَ وَلَمْ يَرَهُ مَنْقُولًا وَالْعِلْمُ أَمَانَةٌ فِي عُنُقِ الْعُلَمَاءِ .  
 هـ .

( فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ لَا تُقْضَى ) يَعْنِي أَنَّ الْإِمَامَ صَلَّاهَا مَعَ جَمَاعَةٍ وَفَاتَتْ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَقْضِيهَا فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهَا  
 بِصِفَةِ كَوْنِهَا صَلَاةَ الْعِيدِ لَمْ تُعَرَفْ قُرْبَةً إِلَّا بِشَرَائِطَ لَا تَمُتُ بِالْمُنْفَرِدِ .  
 ( قَوْلُهُ فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ ) كَلِمَةٌ مَعَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي فَاتَتْهُ أَيُّ الصَّلَاةِ لَا بِفَاتَتْ وَالْمَعْنَى فَاتَتْهُ هُوَ الصَّلَاةُ  
 بِالْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ فَاتَتْ عَنْهُ وَعَنْ الْإِمَامِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .  
 ( قَوْلُهُ لَا تُقْضَى ) أَقُولُ ، وَلَوْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا لَا يَقْضِيهَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( وَتُؤَخَّرُ بَعْدَ إِلَى الْغَدِ ) أَيُّ تُؤَخَّرُ صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ إِلَى الْغَدِ إِذَا مَنَعَ مِنْ إِقَامَتِهَا عُذْرٌ بِأَنْ غَمَّ عَلَيْهِمُ الْهَلَالُ وَشَهِدَ  
 عِنْدَ الْإِمَامِ بِالْهَلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ قَبْلَهُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ جَمْعُ النَّاسِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ صَلَّاهَا فِي يَوْمٍ غِيَمٍ وَظَهَرَ أَنَّهَا  
 وَقَعَتْ بَعْدَ الزَّوَالِ ( فَقَطْ ) أَيُّ لَا تُؤَخَّرُ إِلَى بَعْدِ الْغَدِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ لَا تُقْضَى كَالْجُمُعَةِ إِلَّا أَنَا تَرَكْنَاهُ بِمَا  
 رَوَيْنَا مِنْ تَأْخِيرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى الْغَدِ وَلَمْ يَرَوْا تَأْخِيرَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْغَدِ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ .  
 ( قَوْلُهُ فَقَطْ أَيُّ لَا تُؤَخَّرُ إِلَى بَعْدِ الْغَدِ ) أَقُولُ لَوْ جَعَلَ قَوْلُهُ فَقَطْ خَادِمًا فِي قَوْلِهِ وَتُؤَخَّرُ بَعْدَ وَفِي إِلَى الْغَدِ لَكَانَ  
 أَوَّلَى مِنْ قَصْرِهِ عَلَى الْآخِرِ لِقَوْلِهِ فِيمَا سَيَأْتِي لَوْ أَخْرَوْهَا إِلَى الْغَدِ بِلَا عُذْرِ لَمْ يَجْزُ .

( وَالْأَحْكَامُ ) الْمَذْكُورَةُ ( فِي الْفِطْرِ هِيَ الْأَحْكَامُ فِي الْأَضْحَى لَكِنْ فِيهِ ) أَيِ الْأَضْحَى ( جَازَ تَأْخِيرُهَا ) أَيِ الصَّلَاةِ ( إِلَى ثَلَاثِ أَيَّامٍ النَّحْرَ بِلَا عُذْرٍ بِكَرَاهَةٍ وَ ) جَازَ تَأْخِيرُهَا إِلَى الثَّلَاثِ ( بِهِ ) أَيِ عُذْرٍ ( بِدُونِهَا ) أَيِ الْكَرَاهَةِ فَإِنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ بَوَقْتُ الْأَضْحَى فَتَجُوزُ مَا دَامَ وَقْتُهَا بَاقِيًا وَلَا تَجُوزُ بَعْدَ خُرُوجِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْضَى وَالْعُذْرُ هُنَا لِنَفْسِ الْكَرَاهَةِ وَفِي الْفِطْرِ لِلْجَوَازِ حَتَّى لَوْ أَخْرَوْهَا إِلَى الْعِدِّ بِلَا عُذْرٍ لَمْ يَجُزْ .  
( وَ ) لَكِنْ فِيهِ ( نُدْبٌ تَأْخِيرُ الْأَكْلِ عَنْهَا ) أَيِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْفِطْرِ .  
( قَوْلُهُ وَنُدْبٌ تَأْخِيرُ الْأَكْلِ عَنْهَا ) قَالَ الْأَثَقَانِيُّ هَذَا فِي حَقِّ الْمَصْرِيِّ أَمَّا الْقُرَوِيُّ فَإِنَّهُ يَذُوقُ مِنْ حِينَ أَصْبَحَ وَلَا يُمَسِّكُ كَمَا فِي عِيدِ الْفِطْرِ اهـ .

وَأُطْلِقَ فِي الْمَصْرِيِّ فَشَمَلَ مَنْ لَا يُضَحِّي ، وَقِيلَ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْأَكْلِ لِمَنْ يُضَحِّي لِأَكْلِ مَنْ أُضْحِيَّتِهِ أَوَّلًا أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا ، ثُمَّ قِيلَ الْأَكْلُ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ نُدْبٌ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( وَ ) فِيهِ ( يُكَبِّرُ ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ ( جَهْرًا فِي الطَّرِيقِ ) بِخِلَافِ الْفِطْرِ .  
( وَ ) فِيهِ ( يُعَلِّمُ ) الْإِمَامُ ( فِي الْخُطْبَةِ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ وَالْأَضْحَى ) بِخِلَافِ الْفِطْرِ ( وَالتَّعْرِيفُ ) وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي مَوْضِعٍ تَشَبَّهًا بِالْوَاقِفِينَ بِعَرَفَاتٍ ( لَيْسَ بِشَيْءٍ ) وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ( وَيَجِبُ تَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ } وَالتَّشْرِيقُ فِي اللَّغَةِ تَقْدِيدُ اللَّحْمِ وَعَنْ الْخَلِيلِ التَّكْبِيرُ التَّشْرِيقُ فَالْإِضَافَةُ لِلْيَانِ فَقِيلَ التَّسْمِيَةُ بِتَكْبِيرِ التَّشْرِيقِ وَقَعَتْ عَلَى قَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ شَيْئًا مِنَ التَّكْبِيرِ لَا يَقَعُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عِنْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِاعْتِبَارِ الْقُرْبِ أَخَذَ اسْمَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ هِيَ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامُ النَّحْرِ هِيَ يَوْمُ الْعِيدِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ فَالْأَوَّلُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ نَحْرٌ بِلَا تَشْرِيقٍ وَالرَّابِعُ تَشْرِيقٌ بِلَا نَحْرِ وَالْإِثْنَانِ نَحْرٌ وَتَشْرِيقٌ وَالتَّكْبِيرُ قَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ أَصْلُ ذَلِكَ مَا رَوَى { أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَ بِالْقُرْبَانِ خَافَ الْعَجَلَةَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَلَمَّا رَأَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ فَلَمَّا عَلِمَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْفِدَاءِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ { فَبَقِيَ فِي الْآخَرَيْنِ وَاجِبًا ( مَرَّةً ) } بَأَن يَقُولَ مَا تَقْلَنَاهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ مَرَّةً وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ التَّكْبِيرَ عِنْدَهُ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا وَلَهُ فِي التَّهْلِيلِ بَعْدَهُ قَوْلَانِ .

( قَوْلُهُ بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ ) إِنَّمَا قَالَهُ لِيَشْمَلَ كُلَّ مُصَلٍّ إِذْ لَوْ بَنَاهُ لِلْمَعْلُومِ رَبِّمَا تُوَهَّمُ أَنَّهُ مُنْخَصٌّ بِالْإِمَامِ كَمَا اخْتَصَّ بِالْتَّعْلِيمِ .

( قَوْلُهُ جَهْرًا ) أَقُولُ وَالْجَهْرُ سِنَّةٌ فِيهِ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَقْطَعُ التَّكْبِيرَ عِنْدَ انْتِهَائِهِ إِلَى الْمُصَلِّي وَهُوَ رَوَايَةٌ وَفِي رَوَايَةٍ حَتَّى يَشْرَعَ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ كَمَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ وَيُعَلِّمُ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ هَكَذَا ذَكَرُوا مَعَ أَنَّ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيمِهِ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ لِلِإِتْيَانِ بِهِ فِيهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَلَّمَ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ الَّتِي يَلِيهَا الْعِيدُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَالتَّعْرِيفُ وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ )  
إِلخ ( أَقُولُ مُقْتَضَى تَفْسِيرِهِ أَنَّ مَذْلُولَ التَّعْرِيفِ خَاصٌّ بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ وَلَيْسَ لِمَا نَذَكُرُ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَمَا فِي  
الْهِدَايَةِ وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي يَصْنَعُهُ النَّاسُ وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ  
إِلخ لَمَّا قَالَ فِي الْعُنَايَةِ إِنَّمَا قِيدَ بِقَوْلِهِ يَصْنَعُهُ النَّاسُ لَمَّا أَنَّهُ يَجِيءُ لِمَعَانٍ لِلْإِعْلَامِ وَالتَّطْيِيبِ مِنَ الْعَرَفِ وَهُوَ الرِّيحُ ،  
وإنشَاد الضَّالَّةِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالتَّشْبُهَ بِأَهْلِ عَرَفَةَ وَهُوَ الْمُرَادُ هَهُنَا ا هـ قَوْلُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ) أَقُولُ عَرَفَةَ اسْمُ الْيَوْمِ  
فَالْإِضَافَةُ بَيَّانَةٌ وَعَرَفَاتُ اسْمُ الْمَكَانِ .

( قَوْلُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ) ظَاهِرٌ مِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّهُ مَطْلُوبُ الْاجْتِنَابِ أَيْ فَيُكْرَهُ فِعْلُهُ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ  
وَمُحَمَّدٍ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فَيَكُونُ مَكْرُوهًا فِي رَوَايَةِ الْأَصُولِ .  
( قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ) أَيْ أَنَّهُ يُكْرَهُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْكَمَالُ وَالْأَوَّلَى الْكَرَاهَةُ ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عَهْدَ قُرْبَةٍ فِي  
مَكَانٍ

مَخْصُوصٌ فَلَا يَكُونُ قُرْبَةً فِي غَيْرِهِ .

ا هـ .

قُلْتُ وَهَذَا لَا يُفِيدُ الْكَرَاهَةَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَلَ بِمَا فِي الْكَافِي مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ وَلَا يَجُوزُ الْإِخْتِرَاعُ فِي الدِّينِ ا هـ

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ ، وَلِأَنَّ فِيهِ حَسْمًا لِمَفْسَدَةِ اعْتِقَادِيَّةٍ تُتَوَقَّعُ مِنَ الْعَوَامِّ وَنَفْسِ الْوُقُوفِ وَكَشَفُ الرُّءُوسِ يَسْتَلْزِمُ  
التَّشْبُهَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ عَرَضَ الْوُقُوفُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِسَبَبِ يُوجِبُهُ كَالِاسْتِسْقَاءِ مَثَلًا لَا يُكْرَهُ أَمَّا قَصْدُ  
ذَلِكَ الْيَوْمِ بِالْخُرُوجِ فِيهِ فَهُوَ مَعْنَى التَّشْبُهَ إِذَا تَأَمَّلْتَ وَمَا فِي الْجَامِعِ الثَّمَرَاتِي لَوْ اجْتَمَعُوا لِشَرَفِ ذَلِكَ الْيَوْمِ جَازَ  
يُحْمَلُ عَلَيْهِ بِلَا وَقُوفٍ وَكَشَفٍ .

ا هـ .

قُلْتُ ، وَكَذَلِكَ يُحْمَلُ مَا ذَكَرَهُ الْكَافِي بِقَوْلِهِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَدَّثٌ أَحَدُهُ النَّاسُ فَمَنْ  
فَعَلَهُ جَازَ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَيَجِبُ تَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ )  
إِلخ ( أَقُولُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِ ، وَقِيلَ سُنَّةٌ لِمَوَاطِنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَى  
الدَّيْحَةِ نَسْخًا لِذِكْرِهِمْ عَلَيْهَا غَيْرُهُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْفَتْحِ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ دَلِيلُ السُّنَّةِ أَنَّهُضُ .  
( قَوْلُهُ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ) هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ هِيَ أَيَّامُ الْعَشْرِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ،  
وَقِيلَ كُلٌّ مِنْهُمَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، وَقِيلَ الْمَعْلُومَاتُ يَوْمُ التَّحَرُّ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ وَالْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كَمَا فِي الْبَحْرِ

( قَوْلُهُ وَعَنْ الْخَلِيلِ التَّكْبِيرِ ) أَقُولُ وَنَصَبُهُ كَمَا قَالَهُ الْكَافِي قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ التَّشْرِيقُ التَّكْبِيرُ ، وَإِنْ كَانَ  
مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَقْدِيدِ اللَّحْمِ وَالْقِيَامِ فِي الْمَشْرِقَةِ كَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ وَغَيْرُهُ ا هـ  
وَفِي الْبَحْرِ قَالَ النَّصْرُ بْنُ

شُمَيْلٍ يُطْلَقُ التَّشْرِيقُ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ فَإِلْإِصَافُهُ بَيَانِيَّةٌ ) أَقُولُ وَبِهِ جَزَمَ الْكَمَالُ فَقَالَ الْإِصَافَةُ بَيَانِيَّةٌ أَيُّ التَّكْبِيرِ الَّذِي هُوَ التَّشْرِيقُ فَإِنَّ التَّكْبِيرَ لَا يُسَمَّى تَشْرِيقًا إِلَّا إِذَا كَانَ بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَيَّامِ الْمَخْصُوصَةِ فَهُوَ حِينَئِذٍ مُتَفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِ الْكُلِّ أَيُّ التَّعْبِيرِ بِتَكْبِيرِ التَّشْرِيقِ مُتَفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ .

( قَوْلُهُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ هِيَ الثَّلَاثَةُ )

( إِنْخ ) أَقُولُ ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَعَلَى هَذَا أَيُّ عَلَى مَا قَدَّمَناهُ عَنْهُ فَمَا فِي الْخُلَاصَةِ لَا يَصِحُّ فَإِنَّ التَّشْرِيقَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّكْبِيرِ أَوْ الذَّبْحِ أَوْ تَشْرِيقِ اللَّحْمِ لِإِظْهَارِهِ لِلشَّمْسِ بَعْدَ تَقْطِيعِهِ لِيَقْدَدَ وَعَلَى كُلِّ مِنْهَا يَدْخُلُ يَوْمُ النَّحْرِ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَقَالَ التَّشْرِيقُ بِالْمَعْنَى الثَّالِثِ لَا يَكُونُ فِي الْأَوَّلِ ظَاهِرًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَالتَّكْبِيرُ قَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ )

( إِنْخ ) ، كَذَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ .

( قَوْلُهُ أَصْلُ ذَلِكَ مَا رَوَى )

( إِنْخ ) ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَغَيْرِهَا نَصُّ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ مَأْثُورٌ عَنِ الْخَلِيلِ وَلَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَأْثُورًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ ا هـ .

( قَوْلُهُ فَلَمَّا عَلِمَ إِسْمَاعِيلُ ) كَذَا صَرَّحَ فِي الْعِنَايَةِ بِأَنَّ الدِّيْحَ إِسْمَاعِيلُ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي الْكَافِي بَلْ قَالَ فَعِلَمَ الدِّيْحُ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فَطَائِفَةٌ قَالُوا بِأَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ وَطَائِفَةٌ بِأَنَّهُ إِسْحَاقُ وَالْحَقِيقَةُ قَانِلُونُ بِالْأَوَّلِ وَرَجَحَهُ الْإِمَامُ أَبُو اللَّيْثِ السَّمَرَقَنْدِيُّ فِي الْبُسْتَانِ ا هـ .

( قَوْلُهُ فَبَقِيَ فِي الْآخَرَيْنِ وَاجِبًا ) أَقُولُ اقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ

بِالْوُجُوبِ اتِّبَاعًا لِلْكَثَرِ كَمَا قَدَّمَناهُ ، وَإِنْ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ فَبَقِيَ فِي الْآخَرَيْنِ إِمَّا سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبًا .

( مِنْ فَجَرٍ ) يَوْمٍ ( عَرَفَةَ ) بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ عُلَمَائِنَا فِيهِ لِاتِّفَاقِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ ( إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ ) فَيَكُونُ التَّكْبِيرُ عَقِيبَ ثَمَانِ صَلَوَاتٍ ( فَوْزَ ) مُتَعَلِّقٌ يَجِبُ أَيُّ عَقِيبَ ( فَرَضِ ) بَلَا فَصْلٍ يَمْنَعُ الْبِنَاءَ فَخَرَجَ بِالْفَرَضِ التَّوَافِلُ وَصَلَاةُ الْعِيدِ ( أَدَى ) خَرَجَ بِهِ الْقَضَاءُ إِذْ لَا تَكْبِيرَ فِيهِ ( بِجَمَاعَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ ) خَرَجَ بِهِ جَمَاعَةُ النِّسَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ إِذْ لَا تَكْبِيرَ فِيهَا أَيْضًا ( عَلَى إِمَامٍ مُقِيمٍ ) فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَفَرِّدِ وَلَا إِمَامٍ مُسَافِرٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَالْمَفْزُوزِ .

( وَ ) عَلَى ( مُقْتَدٍ ) مُسَافِرٍ أَوْ قَرْوِيٍّ أَوْ امْرَأَةٍ ( وَقَالَ ) يَجِبُ التَّكْبِيرُ ( فَوْزَ كُلِّ فَرَضٍ مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءٌ أَدَى بِالْجَمَاعَةِ أَوْ لَا وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُصَلِّيَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا فِي الْمِصْرِ أَوْ الْقَرْيَةِ ( إِلَى عَصْرِ ) الْيَوْمِ ( الْخَامِسِ مِنْ ) يَوْمٍ ( عَرَفَةَ ) وَهُوَ الثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الَّذِي هُوَ تَشْرِيقٌ وَلَيْسَ بِنَحْرِ ( وَبِهِ ) أَيُّ بِالتَّكْبِيرِ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ وَعَدَمِ الْإِقْبَاصِ إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ ( يُعْمَلُ ) الْآنَ احْتِيَاطًا فِي بَابِ الْعِبَادَاتِ ( وَلَا يَتْرَكُهُ الْمُؤْتَمُّ ، وَإِنْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ ) ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا فِيهَا فَلَمْ يَكُنْ الْإِمَامُ فِيهِ حَتْمًا كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ بِخِلَافِ سُجُودِ السُّهُوِ ؛ لِأَنَّهُ

يُؤَدَّى فِي الصَّلَاةِ (وَيُكَبَّرُ الْمَسْبُوقُ) ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَدِرٌ تَحْرِيمَةً لِكُنْهَ لَا يُكَبَّرُ مَعَ الْإِمَامِ بَلْ (عَقِيبَ الْقَضَاءِ) أَيِ قَضَاءِ مَا فَاتَهُ وَمِنْهُ يُعْلَمُ حَالُ الْلاحِقِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ بِالتَّمَامِ .

(قَوْلُهُ فَوْرَ فَرْضٍ) أَيِ عَيْنِي قَوْلُهُ بَلَا فَصْلٍ يَمْنَعُ الْبِنَاءَ (أَقُولُ كَالْفَهْقَهَةِ وَالْحَدَّثِ الْعَمْدِ وَالتَّكْلِيمِ عَامِدًا أَوْ سَاهِيًا وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَمُجَاوَزَةَ الصُّفُوفِ فِي الصَّحَرَاءِ ، وَلَوْ صَرَفَ وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَجَاوِزْ الصُّفُوفَ يُكَبَّرُ ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ بَاقِيَةٌ ، وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ أَيُّ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ شَاءَ ذَهَبَ فِتْوَضًا وَيَرْجِعُ وَيُكَبَّرُ ، وَإِنْ شَاءَ كَبَّرَ مِنْ غَيْرِ تَطْهِيرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَدَّى فِي تَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ وَالْأَصَحُّ عِنْدِي أَنَّهُ يُكَبَّرُ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلطَّهَارَةِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَدَائِعِ هـ . وَكَذَا قَالَ الْكَمَالُ لَوْ أَحْدَثَ نَاسِيًا بَعْدَ السَّلَامِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُكَبَّرُ وَلَا يَخْرُجُ لِلطَّهَارَةِ هـ . وَيَخَالَفُهُ مَا قَالَه الزَّيْلَعِيُّ ، وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ قَبْلَ أَنْ يُكَبَّرَ تَوَضُّأً وَكَبَّرَ عَلَى الصَّحِيحِ .

هـ . (قَوْلُهُ فَخَرَجَ بِالْفَرْضِ التَّوَافِلُ) أَيِ وَالْوُثْرُ وَخَرَجَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ لِمَا قِيدْنَا بِهِ الْفَرْضُ . (قَوْلُهُ وَصَلَاةُ الْعِيدِ) قَالَ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ الْمُجْتَبَى الْبَلْخِيُّونَ يُكَبِّرُونَ عَقِيبَ صَلَاةِ الْعِيدِ ؛ لِأَنَّهُ تَوَدَّى بِجَمَاعَةٍ فَأَشْبَهَ الْجُمُعَةَ هـ . وَفِي مَبْسُوطِ أَبِي اللَّيْثِ لَوْ كَبَّرَ عَلَى إِثْرِ صَلَاةِ الْعِيدِ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ تَوَارَتْوَا هَكَذَا فَوَجَبَ أَنْ يَتَّبِعَ تَوَارُثَ الْمُسْلِمِينَ . (قَوْلُهُ إِذْ لَا تَكْبِيرَ فِيهِ) أَيِ الْقَضَاءِ (أَقُولُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ) ؛ لِأَنَّهُ يُكَبَّرُ فَوْرَ فَائِتَةٍ هَذِهِ الْأَيَّامُ إِذَا قَضَاهَا فِيهَا ، وَإِنْ قَضَى فَائِتَتَهَا فِيهَا مِنْ الْعَامِ الْقَابِلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكَبَّرُ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُكَبَّرُ ، وَإِنْ قَضَاهَا فِي غَيْرِهَا لَا يُكَبَّرُ كَمَا لَوْ قَضَى فَائِتَةَ غَيْرِهَا فِيهَا . )

قَوْلُهُ خَرَجَ بِهِ جَمَاعَةُ النِّسَاءِ (أَقُولُ وَجَمَاعَةُ الْعُرَاةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ هـ . وَمَا قَالَه الزَّيْلَعِيُّ إِنْ شَرَطَ الْجَمَاعَةُ الْمُسْتَحَبَّةَ اخْتِرَازًا عَنْ جَمَاعَةٍ غَيْرِ مُسْتَحَبَّةٍ كَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ وَالْعِيدِ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِطْلَاقُ عَدَمِ الْإِسْتِحْبَابِ عَلَى جَمَاعَةِ الْعِيدِ نَظَرَهُ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الشُّلْبِيُّ .

هـ . قُلْتُ التَّنْظِيرُ غَيْرُ مُتَّجِهٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا لَمْ يَرَدْ قَوْلٌ بِهِ ، وَقَدْ قِيلَ بِعَدَمِ وَجُوبِ التَّكْبِيرِ عَلَى جَمَاعَةِ الْعِيدِ كَمَا نَذَرُ ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْأَصَحِّ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى ضَعْفِهِ دُونَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ نَظَرٌ . (قَوْلُهُ وَإِلَّا إِمَامٌ مُسَافِرٌ) أَقُولُ عَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى مَنْ اقْتَدَى بِهِ مِنَ الْمُقِيمِينَ لَوْجَدَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي حَقِّهِمْ . (قَوْلُهُ وَمُقْتَدِرٌ بِهِ) أَطْلَقَهُ عَنْ قَيْدِ الْحُرِّيَّةِ كَالْإِمَامِ فَشَمِلَ مَا لَوْ أَمَّ الْعَبْدُ مِثْلَهُ فَيَجِبُ عَلَى الْجَمِيعِ التَّكْبِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ وَبِهِ أَيِ بِالتَّكْبِيرِ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ وَعَدَمِ الْإِقْتِصَارِ إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ يُعْمَلُ) أَقُولُ وَالْفَتْوَى عَلَيْهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الْمُصَنِّفِ ، وَقَدْ خَصَّ الْمُصَنِّفُ إِرْجَاعَ الضَّمِيرِ بِمَا ذَكَرَ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِقَوْلِهِمَا مِنَ الْوُجُوبِ فِي حَقِّ كُلِّ مُصَلٍّ مَعَ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ مِنْ أَنَّ التَّكْبِيرَ تَبَعَ الْفَرِيضَةِ فَكُلُّ مَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فَعَلِيهِ التَّكْبِيرُ حَتَّى يُكَبَّرَ الْمُسَافِرُ وَأَهْلُ الْفَرَى وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَبِهِ إِلَى

قَوْلِهِ ، وَقَالَ يَجِبُ التَّكْبِيرُ فَوْرَ كُلِّ فَرْصٍ  
إِلْحَ لِيَشْمَلَ .

( بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ) ( إِمَامُ الْجُمُعَةِ أَوْ مَأْمُورُ السُّلْطَانِ ) أَيُّ مَنْ أَمَرَهُ السُّلْطَانُ أَنْ يُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ ( يُصَلِّي  
بِالنَّاسِ عِنْدَ الْكُسُوفِ رَكَعَتَيْنِ كَالْتَّفُلِ ) أَيُّ عَلَى هَيْئَةِ التَّفُلِ ( بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ، وَ ) لَا جَهْرٍ ، وَ ( لَا خُطْبَةَ  
وَبِرُكُوعٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِرُكُوعَيْنِ فِيهِ ( وَيُطَوَّلُ ) الْإِمَامُ ( الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا ) أَيُّ الرُّكَعَتَيْنِ ( وَبَعْدَهُمَا  
يَدْعُو حَتَّى تَتَجَلَّى ) الشَّمْسُ ( وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ ) أَيُّ الْإِمَامُ أَوْ مَأْمُورُ السُّلْطَانِ ( صَلُّوا فَرَادَى كَالْخُسُوفِ وَالرَّيْحِ )  
الشَّدِيدَةِ ( وَالظُّلْمَةِ ) الْهَائِلَةِ ( وَالْقَزَعِ ) أَيُّ الْخَوْفِ الْعَلْبِ مِنَ الْعَدُوِّ .

( بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ) هَذَا مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ وَالْكَسُوفُ لِلشَّمْسِ وَالْخُسُوفُ لِلْقَمَرِ وَهُمَا فِي اللَّغَةِ  
التَّقْصَانُ ، وَقِيلَ الْكُسُوفُ ذَهَابُ الضَّوِّ وَالْخُسُوفُ ذَهَابُ الدَّائِرَةِ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ قُلْتُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الرَّدِّ  
عَلَى مَنْ عَابَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَبِ مُحَمَّدًا فِي قَوْلِهِ لَيْسَ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَمَرِ لَفْظُ  
الْخُسُوفِ وَبِالرَّدِّ صَرَّحَ الْكَافِي فَقَالَ قُلْنَا الْخُسُوفُ ذَهَابُ دَائِرَتِهِ أَيُّ الْقَمَرِ وَالْكَسُوفُ ذَهَابُ ضَوْوِهِ وَمُرَادُ مُحَمَّدٍ  
هَذَا النَّوعُ فَلِذَا ذَكَرَ الْكُسُوفَ فَإِذَا لَمْ يَطْعَنْ عَلَيْهِ أَهـ .  
وَكَذَا أَجَابَ فِي الْعِنَايَةِ عَنْ مُحَمَّدٍ بِمَا فِي الْمَغْرِبِ يُقَالُ كُسِفَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ جَمِيعًا أَهـ .  
وَقَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ فَيَكُونُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ صَحِيحًا وَأَنَّ مُخْطِئَهُ مُخْطِئٌ .  
أهـ .

( قَوْلُهُ يُصَلِّي بِالنَّاسِ عِنْدَ الْكُسُوفِ رَكَعَتَيْنِ ) أَقُولُ لَمْ يَصْرَحْ الْمُصَنِّفُ بِحُكْمِهِمَا .  
وَقَالَ الْكَمَالُ صَلَاةُ الْكُسُوفِ سُنَّةٌ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْجُمْهُورِ أَوْ وَاجِبَةٌ عَلَى قَوْلِهِ وَاسْتِثْنَانُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ مُخْتَلَفٌ  
فِيهِ فَظَهَرَ وَجْهُ تَرْتِيبِ أَبَوَيْهَا ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَاخْتَارَ فِي الْأَسْرَارِ أَيُّ لَأَبِي زَيْدٍ وَجُوبَهَا أَيُّ صَلَاةِ الْكُسُوفِ لِلْقَمَرِ فِي  
قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ } وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلنَّدْبِ أَهـ .  
وَعَلَى هَذَا أَيُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلنَّدْبِ إِجْمَاعٌ مِنْ سِوَى بَعْضِ الْأَصْحَابِ ثُمَّ مَنْ أَوْجَبَهَا مِنْهُمْ قِيلَ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا لِلشَّمْسِ  
لَا لِلْقَمَرِ وَهُوَ مَخْجُوجٌ بِالْإِجْمَاعِ قَبْلَهُ وَبِأَنَّهُ صَلَّاهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْمٌ وَتَأَخَّرَ آخَرُونَ وَلَمْ يُقَلِّ أَتَى  
تَهْدَدُ الْمُخَلْفِينَ ، وَقَدْ قَرَنَ الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا بِالْأَمْرِ بِالِدُّعَاءِ وَالصَّدَقَةِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَذَلِكَ  
مُسْتَحَبٌّ إِجْمَاعًا أَهـ .

كَذَا قَلَّ شَيْخُنَا عَنْ شَيْخِهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقِرَانَ فِي النَّظْمِ لَا يُوجِبُ الْقِرَانَ فِي الْحُكْمِ  
( قَوْلُهُ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ) أَقُولُ وَيُنَادَى الصَّلَاةُ جَامِعَةً لِيَجْتَمِعُوا إِنْ لَمْ يَكُنْ اجْتَمَعُوا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَلَا  
جَهْرٍ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا وَعَنْ مُحَمَّدٍ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .  
وَفِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَوَاتَانِ إِحْدَاهُمَا مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّانِيَةُ مِثْلُ  
قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ( قَوْلُهُ وَلَا خُطْبَةٍ ) هَذَا إِجْمَاعٌ أَصْحَابَنَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَلِّ فِيهِ أَثَرٌ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .  
( قَوْلُهُ وَبِرُكُوعٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ ) مُسْتَدْرَكٌ بِقَوْلِهِ كَالْتَّفُلِ .  
( قَوْلُهُ وَيُطَوَّلُ الْقِرَاءَةَ فِيهِمَا أَيُّ الرُّكَعَتَيْنِ ) أَقُولُ ، وَكَذَا يُطِيلُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَلَمْ يُبَيِّنِ  
الْمُصَنِّفُ مِقْدَارَ طُولِ الْقِرَاءَةِ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَامَ فِي الْأُولَى بِقَدْرِ الْبَقَرَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِقَدْرِ آلِ عِمْرَانَ { وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ الْبَقَرَةِ إِنْ كَانَ يَحْفَظُهَا أَوْ مَا يَعْدِلُهَا مِنْ غَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي الثَّانِيَةِ آلِ عِمْرَانَ أَوْ مَا يَعْدِلُهَا وَيَجُوزُ تَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ وَتَخْفِيفُ الدُّعَاءِ وَبِالْقَلْبِ فَإِذَا خَفَّفَ أَحَدُهُمَا طَوَّلَ الْآخَرَ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُبْقِيَ عَلَى الْخُشُوعِ وَالْخَوْفِ إِلَى انْجِلَاءِ الشَّمْسِ فَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ فَقَدْ وَجَدَ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ سِيَاقِ دَلِيلِ أَفْضَلِيَّةِ التَّطْوِيلِ وَهَذِهِ الصُّورَةُ حِينَئِذٍ مُسْتَشْنَاءٌ مِمَّا سَلَفَ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطَوَّلَ بِهِمُ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ خَفَّفَهَا جَازَ وَلَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِلْسُّنَّةِ ثُمَّ قَالَ وَالْحَقُّ أَنَّ السُّنَّةَ التَّطْوِيلُ

وَالْمُنْدُوبُ مُجَرَّدُ اسْتِيعَابِ الْوَقْتِ أَيْ بِالصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ .

( قَوْلُهُ وَبَعْدَهُمَا يَدْعُو ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْإِمَامِ قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَيَدْعُو جَالِسًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ إِنْ شَاءَ أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ وَيُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ حَتَّى تَجْلِيَ الشَّمْسُ هـ .

وَقَالَ الْحُلَوَانِيُّ وَهَذَا الْأَخِيرُ أَحْسَنُ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ النَّهَائِيَّةِ .

( قَوْلُهُ حَتَّى تَجْلِيَ ) الْمُرَادُ كَمَالُ الْإِنْجِلَاءِ لَا ابْتِدَاؤُهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ صَلُّوا فِرَادَى ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ لِلصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ فِرَادَى .

( قَوْلُهُ وَالظُّلُمَةُ الْهَائِلَةُ ) أَيْ بِالنَّهَارِ وَالرَّيْحُ الشَّدِيدُ وَالزَّلْزَلُ وَالصَّوَاعِقُ وَانْتِشَارُ الْكَوَاكِبِ وَالصَّوْعُ الْهَائِلُ بِاللَّيْلِ وَالطَّلَجُ وَالْأَمْطَارُ الدَّائِمَةُ وَعُمُومُ الْأَمْرَاضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَالْأَهْوَالِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْآيَاتِ الْمُخَوِّفَةِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَاللَّهُ يُخَوِّفُ عِبَادَهُ لِيَتَرَكُوا الْمَعَاصِيَ وَيَرْجِعُوا إِلَى طَاعَتِهِ الَّتِي فِيهَا فَوْزُهُمْ وَخَلَاصُهُمْ وَأَقْرَبُ أَحْوَالِ الْعَبْدِ فِي الرَّجُوعِ إِلَى رَبِّهِ الصَّلَاةَ ، وَذَكَرَ فِي الْبَدَائِعِ أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ فِي مَنَازِلِهِمْ .  
وَفِي الْمُجْتَبَى قِيلَ الْجَمَاعَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا لِكَيْفَا لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ ) ( لَا جَمَاعَةَ فِيهِ وَلَا خُطْبَةَ بَلٍّ هُوَ دُعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا } حَيْثُ جَعَلَهُ سَبَبًا لِلرَّسَالِ السَّمَاءِ أَيْ الْغَيْثِ ( فَإِنْ صَلُّوا فِرَادَى جَازَ وَلَا يُقَلَّبُ فِيهِ رِذَاءُهُ ) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُقَلَّبُ الْإِمَامُ فِيهِ رِذَاءُهُ دُونَ الْقَوْمِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَوَاتَانِ وَحَقِيقَةُ قَلْبِهِ إِنْ كَانَ مُرَبِّعًا أَنْ يَجْعَلَ أَغْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَأَسْفَلَهُ أَغْلَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُدَوَّرًا أَيْ جُبَّةً أَنْ يَجْعَلَ الْأَيْمَنَ أَيْسَرَ وَالْأَيْسَرَ أَيْمَنَ .

( بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ ) الْإِسْتِسْقَاءُ طَلَبُ السَّقْيَا يُقَالُ سَقَى اللَّهُ وَأَسْقَاهُ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ { وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا } { وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا } كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

وَقَالَ الْكَاكِي الْإِسْتِسْقَاءُ طَلَبُ السَّقْيِ وَالسَّقْيُ مَصْدَرٌ وَطَلَبُ الْمَاءِ يَكُونُ فِي ضِمْنِهِ كَالِاسْتِغْفَارِ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ وَغَفَرُ الذُّنُوبِ فِي ضِمْنِهِ .

وَفِي الْمُجْتَبَى الْإِسْتِسْقَاءُ طَلَبُ السَّقْيِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالشَّاءِ عَلَيْهِ وَالْفَرْعِ إِلَيْهِ وَالِاسْتِغْفَارُ ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .

هـ .

( قَوْلُهُ لَا جَمَاعَةَ فِيهِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا سُنَّةٌ عِنْدَهُمَا .

وَفِي الْمَبْسُوطِ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ مَعَ أَبُو حَنِيفَةَ وَفِي الْخُجَنْدِيِّ مَعَ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَعَ



مُحَمَّدٍ قَالَهُ الشَّلْبِيُّ نَقْلًا عَنْ الْبَدَائِعِ .

( قَوْلُهُ وَلَا خُطْبَةَ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا تَبِعُ لِلْجَمَاعَةِ وَلَا جَمَاعَةَ فِيهَا عِنْدَهُ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَةً وَاحِدَةً .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ خُطْبَتَيْنِ وَيَكُونُ مُعْظَمُ الْخُطْبَةِ عِنْدَهُمَا لِاسْتِغْفَارِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ بَلْ هُوَ دُعَاءٌ ) أَقُولُ وَذَلِكَ أَنْ يَدْعُوَ الْإِمَامُ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ وَالنَّاسُ قُعُودٌ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ

يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ بِاللَّهِمْ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا هَنِيئًا مَرِيئًا مَرِيعًا غَدَقًا عَاجِلًا غَيْرَ رَائِثٍ مُجَلَّلًا سَحًّا طَبَقًا دَائِمًا وَمَا أَشْبَهَهُ

سِرًّا وَجَهْرًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ صَلَّوْا فِرَادَى جَزَ ) أَقُولُ ، كَذَا نَصَّ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ صَلَاةٌ مَسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَحْدَانًا جَزَ .

وَقَالَ الْكَمَالُ مَفْهُومُهُ اسْتِنَائُهَا فِرَادَى وَهُوَ غَيْرُ

مُرَادٍ اهـ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَحْدَانًا جَزَ وَلَا يُكْرَهُ اهـ .

وَقَالَ الرَّيْلِيُّ هَذَا أَيْ إِطْلَاقُ الْجَوَازِ يَبْقَى كَوْنُهَا سُنَّةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً وَلَكِنْ إِنْ صَلَّوْا وَحْدَانًا لَا يَكُونُ بِدْعَةً وَلَا يُكْرَهُ ثُمَّ

حَكَى مَا سَبَّكَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ التُّخَفَةِ ، وَقَالَ إِنَّهُ يَبْقَى مَشْرُوعِيَّتُهَا مُطْلَقًا .

اهـ .

وَالظَّاهِرُ نَفْيُ مَشْرُوعِيَّةِ الْإِذْنِ فَتَكُونُ مَكْرُوهَةً ؛ لِأَنَّهُ مُقَابِلٌ لِمَا قَدَّمَهُ لَا أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيُ مَشْرُوعِيَّةِ الطَّلَبِ فَتَكُونُ

مُبَاحَةً .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُقَلَّبُ رِذَاءُهُ ) يَعْنِي إِذَا مَضَى صَدْرُ مِنَ الْخُطْبَةِ وَهُوَ بِالتَّخْفِيفِ .

( قَوْلُهُ دُونَ الْقَوْمِ ) أَيْ لَا يُقَلَّبُ الْقَوْمُ أَرْدِيَتَهُمْ قِيلَ وَهُوَ بِالتَّشْدِيدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَكْثِيرٌ .

( وَلَا يَحْضُرُ ذِمِّيٌّ ) ؛ لِأَنَّهُ لَا اسْتِنْرَالَ الرَّحْمَةِ ، وَإِنَّمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ وَاللَّعْنَةُ .

( قَوْلُهُ وَلَا يَحْضُرُ ذِمِّيٌّ ) قَالَ الْكَافِيُّ ، وَلَوْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ مَعَ أَنْفُسِهِمْ إِلَى بَيْعِهِمْ وَكَتَابَتِهِمْ أَوْ إِلَى الصَّحْرَاءِ لَمْ

يُؤْمِنُوا مِنْ ذَلِكَ فَلَعَلَّ اللَّهَ يَسْتَجِيبُ دُعَاءَهُمْ اسْتِجْعَالًا لِحَطِّهِمْ فِي الدُّنْيَا ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ اهـ .

وَقَتْلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ قَاضِي خَانَ خِلَافًا فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ يَسْتَجَابُ دُعَاءُ الْكَافِرِ وَلَمْ يُرْجَحْ ، وَذَكَرَ

الْوَلَوَائِجِيُّ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ يَسْتَجَابُ اهـ .

وَيُخَالَفُ مَا قَالَهُ الْكَافِيُّ قَوْلُ الْكَمَالِ لَا يُمْكِنُونَ مِنْ أَنْ يَسْتَسْقُوا وَحِلْمُهُمْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُسَقَوْا فَقَدْ يُفْتَنُ بِهِ ضَعْفَاءُ

الْعَوَامِ اهـ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا اسْتِنْرَالَ الرَّحْمَةِ ) ، وَإِنَّمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ أَوْرَدَ عَلَيْهِ إِنْ أُريدَ الرَّحْمَةُ الْخَاصَّةُ فَمَمْنُوعٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِاسْتِنْرَالِ الْغَيْثِ الَّذِي هُوَ رَحْمَةُ الْعَامَّةِ لِلْأَهْلِ

الدُّنْيَا وَالْكَافِرِ مِنْ أَهْلِهَا اهـ .

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ الرَّحْمَةَ مُطْلَقًا أَمَّا الْعَامَّةُ فَبَلَا شَكٍّ .

وَأَمَّا الْخَاصَّةُ فَلِأَنَّ التَّضَرُّعَ ، وَإِنْ كَانَ بِخُصُوصِ مَطْلُوبٍ فَقَدْ تَنَزَّلَ بِهِ الْمَغْفِرَةُ خُصُوصًا إِذَا كَانَ مَعَ التَّوْبَةِ وَتَقْدِيمِ

الْعِبَادَةِ وَهُمْ ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يُسَقَوْا فَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَنَزَلُ اللَّعْنَةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ الْكُونُ فِي جَمْعٍ يَكُونُ

كَذَلِكَ بَلْ وَأَنْ يَمُرَّ فِي أَمَكْنَتِهِمْ إِلَّا أَنْ يَهْرُولَ وَيُسْرِعَ ، وَقَدْ وَرَدَ بِذَلِكَ آثَارٌ وَحِينَدٍ فَيُكْرَهُ أَنْ يَجْتَمَعَ جَمْعُهُمْ إِلَى جَمْعِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَتَأَمَّلْ ، كَذَا بِخَطِّ أَسْتَاذِي عَلَى هَامِشٍ فَتَحَ الْقَدِيرِ .

( وَيَخْرُجُونَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ ) ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ ضُرِبَتْ لِإِبْلَاءِ الْأَعْدَارِ وَيَخْرُجُونَ مُشَاةً فِي ثِيَابٍ خَلَقَ غَسِيلَةً أَوْ مُرَقَّةً مُتَذَلِّلِينَ مُتَوَاضِعِينَ خَاشِعِينَ لِلَّهِ نَاكِسِي رُءُوسِهِمْ وَيُقَدِّمُونَ الصَّدَقَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ ( وَقِيلَ لَا صَلَاةَ فِيهِ ) قَالَ فِي الثُّخْفَةِ لَا صَلَاةَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ .  
( قَوْلُهُ وَيَخْرُجُونَ ) قَالَ الْكَمَالُ إِلَّا فِي مَكَّةَ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ فَيَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسْجِدِ .

ا هـ .

قُلْتُ يَنْبَغِي كَذَلِكَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ فَيَجْتَمِعُونَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَشْرَفَ مِنْ مَحَلٍّ حَلَّ فِيهِ خَيْرُ خَلْقٍ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( قَوْلُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) قَالَ فِي الْعِنَايَةِ لَمْ يُقَلَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قِيلَ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَا أَطَاقُوا مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي ثُمَّ يَخْرُجُ بِهِمْ الْيَوْمَ الرَّابِعَ وَالْعَاجِزِ وَالصَّبِيَّانِ مُتَنَظِّفِينَ فِي ثِيَابٍ بَذَلَتْهُ مُتَوَاضِعِينَ لِلَّهِ تَعَالَى وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ الدَّوَابِّ ا هـ .

وَكَذَلِكَ يَخْرُجُ بِالشُّيُوخِ الْكِبَارِ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ { لَوْ لَا شَيْخٌ رُكَّعٌ وَصِيَّانٌ رُضِعَ وَبَهَائِمٌ رُتِعَ لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا } وَلَعَلَّ اللَّهَ يَنْظُرُ إِلَى ضَعْفِهَا فَيَرْحَمَ ، ذَكَرَهُ الْكَافِي رَحِمَهُ اللَّهُ .

( بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ) ( لَمْ يُجَوِّزْهَا أَبُو يُوسُفَ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا شُرِعَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِإِحْرَازِ فَضِيلَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الْمَعْنَى انْعَدَمَ بَعْدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ( وَجَوِّزَهَا ) ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَقَامُوهَا بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَبَّيْهَا الْخَوْفُ وَهُوَ يَتَحَقَّقُ بَعْدَهُ أَيْضًا ( فَإِذَا خِيفَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ حَاضِرِينَ ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالُوا الْخَوْفُ الَّذِي يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَا إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ يَقْرُبُ مِنْهُمْ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَبِمُقَابَلَتِهِمْ فَأَمَّا إِذَا كَانَ يَبْعُدُ مِنْهُمْ أَوْ ظَنُّوا عُلُوًّا بِأَنْ رَأَوْا سَوَادًا أَوْ غُبَارًا فَصَلُّوا صَلَاةَ الْخَوْفِ فَظَهَرَ غَيْرُ ذَلِكَ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُمْ .

( بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ) هَذَا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى شَرْطِهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَيُخَالَفُهُ مَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ سَبَّيْهَا الْخَوْفُ وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَنْ قَالَ إِنَّهَا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى شَرْطِهِ نَظَرَ إِلَى الْكِفَايَةِ الْمُخْصُوصَةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ شَرْطُهَا الْعَدُوُّ وَمَنْ قَالَ سَبَّيْهَا الْخَوْفُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ سَبَبَ أَصْلِ الصَّلَاةِ الْخَوْفُ .  
( قَوْلُهُ فَإِذَا خِيفَ مِنْ عَدُوٍّ ) أَوَّلَى مِنْ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا حَيْثُ قَالَ إِنَّ اشْتِدَادَ الْخَوْفِ ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِدَادَ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ الشَّرْطُ حُضُورُ عَدُوٍّ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ .

( قَوْلُهُ أَوْ سَبْعٍ ) عَطْفُ مُبَايْنٍ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ مِنْ بَنِي آدَمَ .  
( قَوْلُهُ حَاضِرِينَ ) كَانَ الْمُنَاسِبُ إِفْرَادَ الضَّمِيرِ فَيَقُولُ حَاضِرٌ ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ بَأَوْ لَكُونَهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْوَاوِ وَخَوْفُ الْحَرَقِ وَالْعَرَقِ كَالسَّبْعِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ قَوْلُهُ أَوْ ظَنُّوا عَدُوًّا ( إلخ ) قَيْدُ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِظُهُورِهِ غَيْرِ مَا ظَنُّوا وَهُوَ مُقَيَّدٌ أَيْضًا بِمَا إِذَا تَجَاوَزَتِ الطَّائِفَةُ الصُّفُوفَ فَإِذَا لَمْ يَتَجَاوَزْ ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُ مَا ظَنُّوا بَنَوْا اسْتِحْسَانًا كَمَنْ انْصَرَفَ عَلَى ظَنِّ الْحَدَّثِ يَتَوَقَّفُ الْفَسَادُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ عَلَى

مُجَاوِزَةَ الصُّفُوفِ وَأَفَادَ الْمُصَنِّفُ جَوَازَهَا لَوْ ظَهَرَ كَمَا ظَنُّوا وَبِهِ صَرَّحَ الْكَمَالُ .  
( قَوْلُهُ لَمْ تَجْزُ صَلَاتُهُمْ ) يَعْنِي إِلَّا الْإِمَامَ لِعَدَمِ الْمُفْسِدِ فِي حَقِّهِ .

( جَعَلَ الْإِمَامَ طَائِفَةً يَزَاءُ الْمَخُوفَ وَصَلَّى بِأُخْرَى رَكْعَةً لَوْ ) كَانَ ( مُسَافِرًا أَوْ فِي الْفَجْرِ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الْعِيدَيْنِ ، وَ  
( صَلَّى ) ( رَكْعَتَيْنِ لَوْ ) كَانَ ( مُقِيمًا وَفِي غَيْرِ الثَّلَاثِي ) هَكَذَا قَالَ لِيَتَنَوَّلَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فَإِنَّ حُكْمَهَا كَحُكْمِ  
الرُّبَاعِيِّ ( وَمَضُوا إِلَى الْمَخُوفِ وَجَاءَتِ الْأُخْرَى وَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِيَ ) مِنْ رَكْعَتَيْنِ فِي الرُّبَاعِيِّ وَرَكْعَةٍ فِي الثَّلَاثِي ( وَ  
وَسَلَّمَ ) الْإِمَامُ ( وَخَدَّهُ وَذَهَبُوا ) أَيِ هَذِهِ الطَّائِفَةُ ( إِلَيْهِ ) أَيِ الْمَخُوفِ ( وَجَاءَتِ ) الطَّائِفَةُ ( الْوَلَى ) وَأَتَمُّوا ( صَلَاتَهُمْ )  
( بِلَا قِرَاءَةٍ وَسَلَّمُوا ) ؛ لِأَنَّهُمْ لَا حَقُّونَ فَكَانَتْهُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ ( ثُمَّ ) جَاءَ ( الْأُخْرَى ) وَأَتَمُّوا ( صَلَاتَهُمْ ) ( بِقِرَاءَةٍ )  
( ؛ لِأَنَّهُمْ مَسْبُوقُونَ ) ( وَإِنْ ) اشْتَدَّ خَوْفُهُمْ صَلُّوا رُكْبَانًا فَرَادَى بِالْإِمَامِ إِلَّا جِهَةً قُدْرَتِهِمْ ( فَإِنْ قَدَرُوا عَلَى تَوَجُّهِ الْقِبْلَةِ  
تَوَجَّهُوا إِلَيْهَا وَإِلَّا فِإِلَى مَا يَقْدِرُونَ عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ .

( قَوْلُهُ جَعَلَ الْإِمَامَ طَائِفَةً )

( الْخ ) قَالَ الْكَمَالُ اعْلَمْ أَنَّ صَلَاةَ الْخُوفِ عَلَى الصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنَّمَا تَلْزَمُ إِذَا تَنَازَعَ الْقَوْمُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ  
أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَنَازَعُوا فَالْفَضْلُ أَنْ يُصَلِّيَ يَأْخُذُ الطَّائِفَتَيْنِ تَمَامَ الصَّلَاةِ وَيُصَلِّيَ بِالْأُخْرَى إِمَامٌ آخَرُ تَمَامَهَا هـ .  
وَهُنَاكَ كَيْفِيَّاتٌ أُخْرَى مَعْلُومَةٌ فِي الْخِلَافِيَّاتِ ، وَذَكَرَ فِي الْمُجْتَبَى أَنَّ الْكُلَّ جَائِزٌ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْوَلَى ، كَذَا  
فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَمَضُوا إِلَى الْمَخُوفِ ) أَيِ مُشَاةً لِمَا سَنَذْكُرُهُ .

( قَوْلُهُ وَرَكْعَةٍ فِي الثَّلَاثِي ) أَيِ لَوْ الثَّلَاثِي .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ ) اشْتَدَّ خَوْفُهُمْ صَلُّوا رُكْبَانًا ( اشْتِدَادُهُ هُنَا أَنْ لَا يَدْعُهُمُ الْعَدُوُّ يُصَلُّونَ نَازِلِينَ بَلْ يَهْجُمُ بِالْمُحَارَبَةِ كَمَا  
فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ : صَلُّوا رُكْبَانًا فَرَادَى ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ حَالَ رُكُوبِهِمْ وَيُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ الْمُقْتَدِي  
وَالْإِمَامُ عَلَى ذَابَّةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ كَمَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ .

( وَتَفْسُدُ ) صَلَاتُهُمْ ( بِالْقِتَالِ وَالْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ ) ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ .

( قَوْلُهُ وَتَفْسُدُ صَلَاتُهُمْ بِالْقِتَالِ ) أَيِ إِذَا كَانَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ ، وَلَوْ قَاتَلَ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ كَالرَّمِيَةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ كَمَا فِي  
التَّبْيِينِ ، وَقَدْ أُرِيدَ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ نَقْضًا عَلَى هَذَا وَهُوَ جَوَازُ قَتْلِ الْحَيَّةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَانَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ عَلَى  
الظَّاهِرِ هـ قُلْتُ وَجَوَابُهُ مَا فِي الْكَافِي مِنْ أَنَّ قَتْلَ الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ مُسْتَشْنَى بِالنَّصِّ أَيِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ  
وَالْمُعَالَجَةِ ثُمَّ أَقَلُّ ظَاهِرًا فَلَا يُلْحَقُ بِهِ دَلَالَةٌ .

هـ .

( قَوْلُهُ وَالْمَشْيُ ) أَقُولُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ وَمُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ وَافَقَهُ افْتِتَاحُهَا حَالَةً كَوْنِهِ مَاشِيًا كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ فِي الْكَافِي حَيْثُ قَالَ وَلَمْ تَجْزُ لِمَاشٍ أَيِ إِنْ كَانَ مَاشِيًا هَارِبًا مِنَ الْعَدُوِّ لَمْ يُمْكِنَهُ الْوُقُوفُ لِيُصَلِّيَ فَإِنَّهُ لَا  
يُصَلِّيُ مَاشِيًا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ هـ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَشْيِ فِيهَا لِغَيْرِ إِرَادَةِ الْإِصْطِفَافِ بِمُقَابَلَةِ الْعَدُوِّ أَمَّا الْمَشْيُ  
لِلْإِصْطِفَافِ فَمُسْتَفَادٌ جَوَازُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَذَهَبُوا ثُمَّ جَاءُوا وَبِهِ صَرَّحَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ كَالْتَّبْيِينِ  
وَالْجَوْهَرَةِ وَالْبَدَائِعِ وَعِبَارَتُهَا ، وَلَوْ رَكِبَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّ الرُّكُوبَ عَمَلٌ كَثِيرٌ وَهُوَ مِمَّا لَا يَحْتَنَاجُ إِلَيْهِ

بِخِلَافِ الْمَشْنِيِّ فَإِنَّهُ أَمَرَ لَا بُدَّ مِنْهُ حَتَّى يَصْطَفُوا يَارَاءِ الْعَدُوِّ .  
اهـ .

( تَبَيَّنَتْ ) حَمْلُ السَّلَاحِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخَوْفِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَنَا لَا وَاجِبٌ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ } الْآيَةُ قُلْنَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الدُّبِّ ؛ لِأَنَّ حَمْلَهُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِهَا فَلَا يَجِبُ فِيهَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكُعْبَةِ ) ( صَحَّ فِيهَا التَّقَلُّ ) وَفَاقًا ( وَالْفَرَضُ ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( مُتَفَرِّدًا وَبِجَمَاعَةٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَّا لِمَنْ قَفَاهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ ) فَإِنَّهَا لَا تَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ إِمَامُهُ وَمَنْ سِوَاهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ وَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ ( كَذَا لَوْ تَحَلَّقُوا ) أَيْ صَحَّ صَلَاتُهُمْ ( فِيهَا ، وَلَوْ ) كَانَ ( بَعْضُهُمْ قُدَّامَ الْإِمَامِ مُسْتَقْبِلًا ) بَوَجْهِهِ ( إِلَيْهِ اقْتَدُوا مِنْ الْجَوَانِبِ لَوْ بَعْضُهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا ) أَيْ الْكُعْبَةِ ( مِنْ الْإِمَامِ جَارَ ) اقْتِدَاؤُهُ ( إِلَّا لِمَنْ فِي جَانِبِهِ ) لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْإِمَامِ بِخِلَافِ مَنْ فِي جَانِبٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّهُ خَلْفَ الْإِمَامِ حُكْمًا فَلَا يَضُرُّ الْقُرْبُ إِلَيْهَا ( اقْتَدُوا مِنْ خَارِجِ بَيْتِهِ فِيهَا وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ جَارَ ) اقْتِدَاؤُهُمْ ؛ لِأَنَّ وَقُوفَ الْإِمَامِ فِيهَا وَبَابُهَا مَفْتُوحٌ كَوُقُوفِهِ فِي الْمَحْرَابِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ .

( بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكُعْبَةِ ) فِي الْبَابِ زِيَادَةٌ عَنْ التَّرْجَمَةِ وَهُوَ حَسَنٌ .  
( قَوْلُهُ وَبِجَمَاعَةٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهُمْ ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ وَجْهُ الْمُقْتَدِي بِجَنْبِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ ، وَكَذَا لَمَّا إِذَا كَانَ وَجْهُهُ لَوَجْهِهِ ، وَإِنْ كُرِهَ وَبِهِ صَرَحَ الرَّبْلِيُّ .  
( قَوْلُهُ : كَذَا لَوْ تَحَلَّقُوا فِيهَا )

( إلخ ) مُسْتَدْرَكٌ بِقَوْلِهِ وَبِجَمَاعَةٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهُمْ .  
( قَوْلُهُ اقْتَدُوا مِنْ الْجَوَانِبِ لَوْ بَعْضُهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ الْإِمَامِ جَارَ ) أَقُولُ لَوْ أَتَى بِوَاوِ الْحَالِ مَكَانَ لَوْ مِنْ قَوْلِهِ لَوْ بَعْضُهُمْ كَمَا فَعَلَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ لَكَانَ أَوْلَى .  
( قَوْلُهُ إِلَّا لِمَنْ فِي جَانِبِهِ ) أَيْ إِذَا تَمَحَّضَ كَوْنُهُ فِي جِهَةِ إِمَامِهِ .  
وَأَمَّا إِذَا وَقَفَ مُسَامِتًا لِرُكْنٍ فِي جَانِبِ الْإِمَامِ وَكَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنَ الْإِمَامِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الصَّحَّةِ اخْتِطَاطًا لِتَرْجِيحِ جِهَةِ الْإِمَامِ وَلَمْ أَرَهُ مَنْقُولًا وَهَذِهِ صُورَتُهُ .

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنَ الْإِمَامِ فَلَا خَفَاءَ فِي صَحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ ، وَقَدْ تَوَهَّمَ عَدَمَ صِحَّتِهَا بَعْضُ مَنْ يَعْظُ بِالْحَرَمِ الشَّرِيفِ حَتَّى مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي جَانِبِي الْحِجْرِ وَرَأَيْتُهُ وَكُنْتُ طَائِفًا سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ بَعْدَ أَلْفٍ مُحَرَّمًا كَأَحَادِ النَّاسِ الْفُقَرَاءِ وَهُوَ يَنَازِعُ الْإِمَامَ الْحَنْفِيَّ بِالْحِجْرِ فَالْإِمَامُ يَقُولُ لَهُ صَلَاةُ مُحَازِي الرُّكْنِ صَحِيحَةٌ لِكَوْنِهِ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْإِمَامِ فَهُوَ فِي حُكْمٍ مِنْ بَجْهِتِهِ وَذَلِكَ الْوَاعِظُ يَقُولُ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ يُحَازِي الرُّكْنَ إِلَى آخِرِ الْمَسْجِدِ فَلَمَّا أَسْعَفَتْ الْإِمَامَ بِمَا قَدَّمَاهُ صَارَ الْوَاعِظُ يُصْعِدُ النَّظَرَ نَحْوِي كَالْمُسْتَهْزِئِ بِزِيٍّ وَطَالَ الْمَجَالُ وَزَالَ الْمَحَالُ ، وَقَدْ كَانَ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ مُدَّةٌ ثُمَّ مَرَرْتُ وَقْتُ الظُّهْرِ وَإِذَا الصَّفُّ مُلْتَمِّمٌ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْإِمَامِ كَمَا

كَانَ قَبْلَ مَنَعِ الْوَاعِظِ فَقَالَ لِي الْإِمَامُ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا هَذَا فِي صَحِيفَتِكَ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى إِظْهَارِ شَرِيعَتِهِ .

( وَكُرِهَتْ ) الصَّلَاةُ ( فَوْقَهَا ) ، وَإِنْ جَازَتْ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي تَعْظِيمَهَا .

( بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ وَالشَّكِّ ) ( يَجِبُ ) أَيُ سُجُودُ السَّهْوِ ، وَقِيلَ يُسَنُّ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ( بَعْدَ تَسْلِيمَتَيْنِ ) اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَشَمْسُ الْأَيَّامَةِ وَالْإِمَامُ أَبُو الْيُسْرِ وَالْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ ( أَوْ تَسْلِيمَةٍ ) اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكَفَى وَفَخَرُ الْإِسْلَامِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَةِ وَصَاحِبُ الْإِيضَاحِ قَالَ تَأْجُ الشَّرِيعَةُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ ذَكَرَ شَمْسُ الْأَيَّامَةِ أَنَّهُ يُسَلَّمُ بِتَسْلِيمَتَيْنِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ كِبَارِ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْذُ بِرَوَايَةِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا قَرِيبًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَى وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَائِشَةُ كَانَتْ فِي صَفِّ النِّسَاءِ وَسَهْلٌ كَانَ فِي صَفِّ الصِّبْيَانِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْمَعَا التَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَلِّمُ الثَّانِيَةَ أَخْتَصَّ مِنَ الْأَوَّلَى هَذَا هُوَ الْمَسْطُورُ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ وَسَوْقُ كَلَامِ الْفَرِيقَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَيْنِ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ .

وَفِي الْمَجْمَعِ نَسَبَ الثَّانِي إِلَى مُحَمَّدٍ وَالْأَوَّلِ إِلَيْهِمَا وَمَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ نَقْلَهُ صَاحِبُ مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ بِقِيلٍ وَعَلَى كَوْنِهِمَا قَوْلُهُ يُنَاسِبُ مَا قِيلَ الْمُخْتَارُ لِلْمُنْفَرِدِ تَسْلِيمَتَانِ وَلِلْإِمَامِ تَسْلِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ نِثْنَيْنِ رُبَّمَا يَشْتَغِلُ بَعْضُ الْجَمَاعَةِ بِمَا يُنْفِي الصَّلَاةَ ( سَجْدَتَانِ ) فَاعِلٌ يَجِبُ ( وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ ) يَمِينًا وَيَسَارًا ( يَتْرُكُ وَاجِبَ سَهْوًا ) إِذْ فِي الْعَمْدِ يَأْتُمُّ وَلَا تَجِبُ سَجْدَةٌ ( كَرُّكَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ) فَإِنَّ تَقْدِيمَهَا عَلَى الرُّكُوعِ وَاجِبٌ لَا فَرْصَ خِلَافًا لِرُفْرٍ .

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْقِيَامِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ فَمَقْرُضٌ كَمَا سَقَى

تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ ( وَتَأْخِيرُ الْقِيَامِ إِلَى الثَّلَاثَةِ بِيَاذَةٍ عَلَى التَّشَهُّدِ ) قِيلَ بِحَرْفٍ وَالصَّحِيحُ بِقَدَرِ مَا يُؤَدَّى فِيهِ رُكْنٌ ( وَرُكُوعَيْنِ ) فَإِنَّ الْإِقْصَارَ عَلَى الْوَاحِدِ وَاجِبٌ فِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ تَرْكُهُ ( وَالْجَهْرُ فِيمَا يُخَافُتُ وَعَكْسُهُ ) وَاخْتَلَفَ فِي مِقْدَارِهِ وَالْأَصَحُّ قَدْرُ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ فِي الْقَصَلَيْنِ ( وَتَرْكُ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ ) وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ ( وَإِنْ تَكَرَّرَ ) أَيُ تَرْكُ الْوَاجِبِ يَعْنِي تَجِبُ سَجْدَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ تَرْكِ الْوَاجِبِ .

( بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ ) إِضَافَتُهُ إِلَى السَّبَبِ وَهِيَ الْأَصْلُ إِذْ هِيَ لِلَاخْتِصَاصِ وَأَقْوَاهُ اتِّصَالُ الْمُسَبِّبِ بِالسَّبَبِ وَالسَّهْوُ الْغَفْلَةُ قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّسيَانِ بِأَنَّ النَّاسِيَّ إِذَا ذَكَرَتْهُ تَذَكَّرَ وَالسَّاهِيَّ بِخِلَافِهِ .

وَقَالَ الْحَدَّادِيُّ النَّسيَانُ غُرُوبُ الشَّيْءِ عَنِ النَّفْسِ بَعْدَ حُضُورِ السَّهْوِ قَدْ يَكُونُ عَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ عَالِمًا بِهِ وَعَمَّا لَا يَكُونُ عَالِمًا بِهِ ، كَذَا فِي شَرْحِ نَظْمِ الْكَنْزِ لِلْمَقْدِسِيِّ وَلَكِنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَفْرَقُونَ بَيْنَهُمَا ( قَوْلُهُ وَالشَّكُّ ) ، كَذَا هُوَ ثَابِتٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُصَنَّفِ وَالتَّقْدِيرُ هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ سُجُودِ السَّهْوِ وَأَحْكَامِ الشَّكِّ وَلَا تُفَرَّقُ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ السَّهْوِ وَالشَّكِّ فِي الْحُكْمِ وَالْأَدْبَاءُ عَرَفُوا الشَّكَّ بِأَنَّهُ تَسَاوَى أَمْرَيْنِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَالظَّنُّ تَسَاوَاهُمَا وَجَهَةُ الصَّوَابِ أَرْجَحُ وَالْوَهْمُ تَسَاوَاهُمَا وَجَهَةُ الْخَطَا أَرْجَحُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ يُسَنُّ ) قَائِلُهُ الْقُدُورِيُّ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ سُنَّةٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَصْحَابِنَا .

( قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ) أَيُ أَنَّهُ يَجِبُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الْقُدُورِيِّ هـ .

وَنَصَّ مُحَمَّدٌ عَلَى وَجُوبِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ بَعْدَ تَسْلِيمَتَيْنِ ) بَيَانٌ لِمَحَلِّهِ الْمُسْتَوْنِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ ، وَقَالَ الرَّيْلِيُّ قَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ الْمَذْهَبَيْنِ قَوْلًا وَفِعْلًا وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ وَلَا خِلَافَ فِي الْجَوَازِ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَهُ ١

هـ قُلْتُ لَكِنْ يُكْرَهُ قَبْلَهُ تَنْزِيهَا ذِكْرُهُ الْمُقْدِسِيُّ .

( قَوْلُهُ أَوْ تَسْلِيمَةٍ ) اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا الشَّيْخُ الْمُقْدِسِيُّ فِي شَرْحِهِ كَالْتِقَايَةِ تَبَعًا لِلْكَثَرِ وَأَطْلَقَهُ

الْمُصَنِّفُ فَشَمِلَ الْإِمَامَ وَالْمُتَفَرِّدَ وَاخْتَلَفَ فِي جِهَةِ التَّسْلِيمَةِ فَقِيلَ يُسَلِّمُ تَلَقَّاءَ وَجْهَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ ؛  
لِأَنَّهَا هَيْئَةُ التَّسْلِيمِ الْمَسْنُونُ ذِكْرُهُ تَأْجُ الشَّرِيعَةِ .

( قَوْلُهُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ) أَقُولُ بَلْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَيُّ خَوَاهِرَ زَادَهُ لَوْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ لَا يَأْتِي بِسُجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَلَامِ .

وَفِي الْخَبَازِيَّةِ الْأَحْوَطُ قَبْلَ السَّلَامِ الثَّانِي .

وَفِي الْمُجْتَبَى وَهُوَ الْأَصَحُّ .

وَفِي الْمُحِيطِ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الْمَشَايخِ يَكْفِي بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْأَضْمَنُ لِلِاخْتِيَاظِ ذِكْرُهُ الْكَافِي .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالَّذِي يَنْبَغِي الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ الْمُجْتَبَى أَنَّهُ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ وَبِهِ  
يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى غَيْرِهِ هـ ( قَوْلُهُ سَجَدَتَانِ فَاعِلٌ يَجِبُ ) أَقُولُ قَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ  
الصَّامِتُ فِي يَجِبُ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ وَالْإِثْنَانُ بِسُجُودِ السَّهْوِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَقْتُ صَالِحًا حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ  
السَّلَامِ الْأَوَّلِ سَقَطَ عَنْهُ ، وَكَذَا إِذَا احْمَرَّتْ فِي قَضَاءِ الْفَائِتَةِ أَوْ خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ وَكُلُّ مَا يَمْنَعُ الْبِنَاءَ إِذَا وَجِدَ  
بَعْدَ السَّلَامِ يَسْقُطُ السَّهْوُ كَمَا فِي الْقَتَحِ .

( قَوْلُهُ وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ السَّهْوَ يَرْفَعُ التَّشْهَدَ .

وَأَمَّا رَفْعُ الْقَعْدَةِ فَلَا بِخِلَافِ السَّجْدَةِ الصُّلْبِيَّةِ وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَإِذَا تَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا فِي الْقَعْدَةِ فَسَجَدَهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ  
الْقَعْدَةَ فَيَفْتَرِضُ الْقُعُودَ بَعْدَهُمَا ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُمَا قَبْلَ الْقَعْدَةِ وَعَلَى هَذَا لَوْ سَلَّمَ بِمُجَرَّدِ رَفْعِهِ مِنْ سَجْدَةِ السَّهْوِ يَكُونُ  
تَارِكًا لِلْوَاجِبِ فَلَا تَفْسُدُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقْعُدْ بَعْدَ تَيْنِكَ السَّجْدَتَيْنِ حَيْثُ تَهْتَدُ الصَّلَاةُ لِتَرْكِ الْقُرْصِ وَهَذَا فِي

سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ .

( قَوْلُهُ إِذْ فِي الْعَمْدِ يَأْتُمُّ وَلَا تَجِبُ سَجْدَةٌ ) أَقُولُ أَشَارَ بِهِ إِلَى ضَعْفِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَجِبُ السَّهْوُ بَتَرَكِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ  
عَمْدًا كَمَا نَقَلَهُ الْمُقْدِسِيُّ عَنْ الْوَلَوَالِجِيَّةِ هـ .

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ تَرَكَ الْقَعْدَةَ الْأُولَى عَمْدًا وَتَأَخَّرَ إِحْدَى سَجْدَتَيْ الرُّكْعَةِ الْأُولَى إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ وَتَفَكَّرَهُ عَمْدًا حَتَّى شَغَلَهُ  
عَنْ رُكْنٍ لَشَكِّهِ فِي أَفْعَالِ صَلَاتِهِ .

( قَوْلُهُ قِيلَ بِحَرْفٍ ) أَيُّ مِثْلِ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ .

( قَوْلُهُ وَرُكُوعَيْنِ ) أَقُولُ وَالْمُعْتَبَرُ مِنْهُمَا الْأَوَّلُ وَهُوَ رَوَايَةُ بَابِ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ وَفِي رَوَايَةِ بَابِ السَّهْوِ الثَّانِي  
وَعَلَى هَذَا فَمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَرَأَ الْمَسْنُونُ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ أَحَبَّ أَنْ يُزِيدَ فِي الْقِرَاءَةِ فَقَرَأَ لَا يَرْتَفِضُ الْأَوَّلُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى  
رَوَايَةِ بَابِ الْحَدَثِ كَمَا فِي الْقَتَحِ .

( قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ قَدَرُ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ )

إِلْحَ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَهَذَا فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَمَّا الْمُتَفَرِّدُ فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ إِذَا جَهَرَ فِي السَّرِّيَّةِ كَمَا قَدَّمَائِهِ .

( عَلَى مُتَفَرِّدٍ ) مُتَعَلِّقٌ يَجِبُ ( وَ ) عَلَى ( مُقْتَدٍ بِسَهْوِ إِمَامِهِ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ ) ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ لَمْ يَسْجُدِ الْمُؤْتَمُّ

بِخِلَافِ تَكْبِيرِ التَّشْرِيقِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ ( لَا بِسَهْوِهِ ) أَيُّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُقْتَدِيِّ بِسَهْوِهِ إِذْ لَوْ سَجَدَ وَحْدَهُ خَالَفَ

إِمَامُهُ ، وَإِنْ سَجَدَ مَعَهُ الْإِمَامُ انْقَلَبَتْ الْإِمَامَةُ اقْتِدَاءً .  
( قَوْلُهُ عَلَى مُتَفَرِّدٍ ) أَقُولُ إِلَّا فِيمَا إِذَا جَهَرَ فِي مَحَلِّ الْإِخْفَاءِ كَمَا قَدَّمَناه .

( وَيُصَلِّي ) عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( فِي التَّشَهُّدِ الثَّانِي وَالْأَحْوَطُ اتِّصَالِيَّةٌ فِيهِمَا ) أَيُّ فِي التَّشَهُّدَيْنِ ، كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ( الْمَسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ ) ، وَإِنْ كَانَ سَهْوُهُ فِيمَا فَاتَ عَنْهُ ثُمَّ يَقْضِي مَا فَاتَ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَقُومَ قَبْلَ سُجُودِ الْإِمَامِ ( وَلَوْ قَامَ قَبْلَ سُجُودِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِيَسْجُدَ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَقَيِّدِ الرَّكْعَةَ بِالسُّجُودِ ) ، وَإِنْ قَيَّدَهَا بِهِ لَا يَعُودُ ( وَلَوْ سَهَا فِيهِ ) أَيُّ فِيمَا يَقْضَى ( سَجْدَةً ثَانِيًا ) لِهَذَا السَّهْوِ .

( قَوْلُهُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّشَهُّدِ الثَّانِي ) أَيُّ تَشَهُّدِ السَّهْوِ ، وَكَذَا يَأْتِي بِالِدُّعَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ .  
( قَوْلُهُ وَالْأَحْوَطُ )  
إِلْخَ ( هُوَ قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ .

( قَوْلُهُ الْمَسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ ) أَقُولُ ، وَكَذَا الْمُقِيمُ خَلْفَ الْمُسَافِرِ ثُمَّ يَتِمُّ صَلَاتَهُ ، وَلَوْ دَخَلَ الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ مَا سَجَدَ سَجْدَةً لِلْسَّهْوِ يُتَابِعُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَقْضِي الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ .  
( قَوْلُهُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَقُومَ قَبْلَ سُجُودِ الْإِمَامِ ) قَالَ الْكَمَالُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْجَلَ بِالْقِيَامِ بَلْ يُؤَخَّرُ حَتَّى يَنْقَطِعَ ظَنُّهُ عَنْ سُجُودِ الْإِمَامِ هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَامَ قَبْلَ سُجُودِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِيَسْجُدَ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَقَيِّدِ الرَّكْعَةَ بِالسُّجُودِ ) أَقُولُ وَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ لَارْتِفَاضِهِمَا بِمُتَابَعَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ وَقَيَّدَ رَكَعَتَهُ بِالسَّجْدَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ كَمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ ، وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَعَلَيْهِ سَهْوٌ فَقَامَ الْمَسْبُوقُ فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَلَمْ يَسْجُدْ فَسَجَدَ الْإِمَامُ لِسَهْوِهِ يُتَابِعُهُ فِيهِ لِعَدَمِ تَأَكُّدِ انْفِرَادِهِ وَيَقْعُدُ مَعَهُ قَدْرَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يُعِيدُ الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ لَارْتِفَاضِهِمَا بِمُتَابَعَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُتَابِعْهُ وَقَيَّدَ رَكَعَتَهُ بِالسَّجْدَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ سَجَدَ قَبْلَهُ أَيُّ قَبْلَ سُجُودِ إِمَامِهِ لَا يُتَابِعُهُ لِتَأَكُّدِ انْفِرَادِهِ وَيَسْجُدُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِسَهْوِ الْإِمَامِ اسْتِحْسَانًا لِالْتِزَامِهِ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَهُ هـ .

وَفِي الْبَدَائِعِ خِلَافُهُ فَلَا تَفْسُدُ بِتَرْكِ الْمُتَابَعَةِ .  
هـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَيَّدَهَا بِهِ لَا يَعُودُ ) ؛ لِأَنَّ انْفِرَادَهُ قَدْ تَأَكَّدَ ، كَذَا عَلَّلَهُ قَاضِي حَانَ وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا عَادَ وَسَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ فَسَدَتْ .

( قَوْلُهُ فَلَوْ سَهَا أَيُّ الْمَسْبُوقُ فِيهِ أَيُّ فِيمَا يَقْضِي سَجْدَةً

ثَانِيًا ) أَقُولُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَابِعَ الْإِمَامَ كَفَاهُ سَجْدَتَانِ وَتَنْتَظِمُ الثَّانِيَةُ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ قَاضِي حَانَ ، وَلَوْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بَعْدَهُ لَزِمَهُ وَقِيلَ يَلْزَمُهُ فِي التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ دُونَ الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ الْمُقْدِسِيُّ .

( كَذَا اللَّاحِقُ ) يَعْنِي يَجِبُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ لِسَهْوِ إِمَامِهِ بِأَنْ سَهَا حَالَ نَوْمٍ الْمُقْتَدِي أَوْ ذَهَابِهِ إِلَى الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُصَلِّي خَلْفَهُ .

( قَوْلُهُ : كَذَا اللَّاحِقُ ) أَقُولُ لَكِنْ لَا يُتَابِعُهُ إِذَا انْتَبَهَ حَالَ اشْتِغَالِ الْإِمَامِ بِالسَّهْوِ أَوْ جَاءَ إِلَيْهِ مِنَ الْوُضُوءِ بَلْ يَبْدَأُ بِقَضَائِهِ

مَا فَاتَهُ ثُمَّ يَسْجُدُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَالَ الْمُقَدِّسِيُّ ، وَذَكَرَ الْفَرْقَ فِي شَرْحِهِ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي يَجِبُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ )

(إلخ) إِنَّمَا صَدَّرَ شَرْحَ الْمَتْنِ بِصِيغَةٍ يَعْنِي إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَتْنَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَتْنًا كَذَا اللَّاحِقُ رُبَّمَا أَوْهَمَ أَنَّ اللَّاحِقَ كَالْمَسْئُوقِ يَلْزِمُهُ السُّجُودُ بِسَهْوِهِ فِيمَا يَقْضِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ أَنَّ اللَّاحِقَ لَا يَأْتِي بِقِرَاءَةٍ وَلَا سَهْوٍ فِيمَا يَقْضِيهِ .

( سَهَا عَنْ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ أَوْ الثَّلَاثِ مِنَ الْفَرَضِ ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الثَّقَلِ ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَةَ الْأُولَى مِنْهُ كَالْقُعُودَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْفَرَضِ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهَا لَا مُحَالَةً ( وَإِنْ اسْتَوَى قَائِمًا ، وَذَكَرَهُ ) أَيُّ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ ( وَهُوَ إِلَيْهِ ) أَيُّ الْقُعُودِ ( أَقْرَبُ ) بَأَنَّ لَمْ يَرْفَعْ رُكْبَتَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ ( عَادَ وَلَا سَهْوً ) ؛ لِأَنَّ مَا يَقْرُبُ إِلَى الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ كَفَنَاءِ الْمِصْرِ ( وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ بَلْ إِلَى الْقِيَامِ بَأَنَّ رَفَعَ رُكْبَتَيْهِ ( قَامَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ ) ، وَقِيلَ يَعُودُ إِلَى الْقُعُودِ مَا لَمْ يَسْتَقِمَّ قَائِمًا وَهُوَ الْأَصَحُّ ، كَذَا قَالَ الرَّيْلَعِيُّ .

( قَوْلُهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الثَّقَلِ )

(إلخ) ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الْوَجِيرِ .

وَقَالَ أَنَّهُ يَعُودُ فِي الثَّقَلِ مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِالسَّجْدَةِ اهـ .

وَقَالَ الْمُقَدِّسِيُّ حَكَى فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَحِيطِ .

اهـ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ ) قَدَّمَ مَفْعُولَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ تَوْسِيعَةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ فِي ضِرَامِ السَّقَطِ ، وَإِنْ أَبَاهُ الْحَاجِيُّونَ قَالَهُ ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا .

( قَوْلُهُ بَأَنَّ لَمْ يَرْفَعْ رُكْبَتَيْهِ ) مِنَ الْأَرْضِ أَيُّ ، وَقَدْ رَفَعَ أَلَيْتِيهِ عَنْهَا قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ ، وَقِيلَ مَا لَمْ يَنْصِبِ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ فَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبُ اهـ .

وَعَلَى هَذَا الْأَخِيرِ اقْتَصَرَ فِي الْكَافِي ، وَقَالَ الْكَمَالُ الْأَصَحُّ فِيهِ أَيُّ التَّفْسِيرِ مَا فِي الْكَافِي أَنَّهُ بَأَنَّ يَسْتَوِي النِّصْفُ الْأَسْفَلُ يَعْنِي وَظَهَرَهُ بَعْدَ مُنَحْنٍ فَمَا لَمْ يَسْتَوِ فَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبُ اهـ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِذَا عَادَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ كَمَا سَيَأْتِي .

( قَوْلُهُ عَادَ وَلَا سَهْوً ) أَقُولُ وَنَفِي السَّهْوِ هُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةِ وَالتَّبَيِّنِ وَالْبُرْهَانِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَضْلِيِّ ، وَقِيلَ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ إِذَا كَانَ لِلْقُعُودِ أَقْرَبُ قَالَ فِي التَّهَايَةِ وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ( قَوْلُهُ : كَذَا قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ ) وَمِثْلُهُ فِي الْبُرْهَانِ حَيْثُ قَالَ إِنَّهُ يَعُودُ مَا لَمْ يَسْتَقِمَّ قَائِمًا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَهِيَ الْأَصَحُّ اهـ قُلْتُ فَإِنْ اسْتَقَمَّ قَائِمًا ثُمَّ عَادَ قَالَ فِي التَّبَيِّنِ وَالْبُرْهَانِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ فِي الصَّحِيحِ لِتَكَامُلِ الْجِنَايَةِ بِرَفْضِ الْفَرَضِ لِمَا لَيْسَ بِفَرَضٍ اهـ .

وَقَالَ الْمُقَدِّسِيُّ فِي شَرْحِهِ قَدْ صَحَّحَ فِي الدَّرَايَةِ وَالْمُجْتَبَى الصَّحَّةَ ، وَذَكَرَهُ الْكَمَالُ بَحْنًا ، وَذَكَرَ ابْنُ عَوْفٍ

وَالْبَزْدَوِيُّ فِي شَرْحَيْهِمَا لِلْقُدُورِيِّ إِنْ عَادَ إِلَى الْقُعُودِ يَكُونُ

مُسَيِّئًا وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَيَسْجُدُ لِتَأْخِيرِ الْوَاجِبِ وَبَالَغَ فِي الْمُجْتَبَى فِي رَدِّ الْقَوْلِ بِالْفَسَادِ وَجَعَلَ قَوْلُهُمْ إِنَّهُ رَفَضَ الْفَرَضَ غَلَطًا بَلْ هُوَ تَأْخِيرٌ كَمَا لَوْ سَهَا عَنْ السُّورَةِ فَرَكَعَ فَإِنَّهُ يَرْفُضُ الرُّكُوعَ وَيَعُودُ إِلَى الْقِيَامِ وَيَقْرَأُ لِأَجْلِ الْوَاجِبِ



وَكَمَا لَوْ سَهَا عَنِ الْقُنُوتِ وَرَكَعَ فَإِنَّهُ لَوْ عَادَ وَقَتَ لَا تَفْسُدُ عَلَى الْأَصَحِّ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا فِي الْإِمَامِ وَالْمُتَقَرِّدِ ، وَلَوْ قَامَ الْمَأْمُومُ سَاهِيًا عَادَ ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ فَرَضٌ عَلَيْهِ لِلْمُتَابَعَةِ .

ا هـ .

( وَإِنْ سَهَا عَنْ الْأَخِيرِ ) حَتَّى قَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ فِي الرَّبَاعِيَّةِ وَالرَّابِعَةِ فِي الثَّلَاثِيَّةِ وَالثَّانِيَةِ فِي الثَّنَائِيَّةِ ( عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِصْلَاحَ صَلَاتِهِ وَأَمَكْنَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ الرُّكْعَةِ لَيْسَ بِمَحَلِّ الرُّفُضِ ( وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ) ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ فَرَضٍ ( وَإِنْ سَجَدَ ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَسْجُدْ ( صَارَ فَرَضُهُ نَفْلًا وَضَمَّ ) فِي الرَّبَاعِيِّ رُكْعَةً ( سَادِسَةً إِنْ شَاءَ ) إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قُلَّ لَمْ يَشْرَعْ فِيهِ قَصْدًا فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ .

( وَفِي الثَّلَاثِي الصَّائِرِ أَرْبَعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الضَّمِّ ) إِذِ الرُّكْعَاتُ الثَّلَاثُ بَضَمِّ الرَّابِعَةِ إِلَيْهَا تَحَوَّلَتْ إِلَى الثَّقَلِ فَحَصَلَتْ الصَّلَاةُ التَّامَّةُ .

( وَفِي الثَّنَائِي الصَّائِرِ ثَلَاثًا ) وَهُوَ الْفَجْرُ ( لَا يَضُمُّ ) رَابِعَةً لِيَكُونَ الْكُلُّ نَفْلًا ؛ لِأَنَّ التَّنْفِيلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سَنَةِ الْفَجْرِ مَكْرُوءَةٌ ( وَإِنْ قَعَدَ الْأَخِيرَ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ، وَإِنْ سَهَا عَنْ الْأَخِيرِ ( ثُمَّ قَامَ سَهْوًا ) وَلَمْ يُسَلِّمْ ( عَادَ وَسَلَّمَ ) إِلَّا أَنْ يَسْجُدَ لِلْخَامِسَةِ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالرَّابِعَةِ فِي الثَّلَاثِي فَيَتِمُّ فَرَضُهُ ( لَوْجُودُ الْقُعُودِ الْأَخِيرِ ) وَيَضُمُّ سَادِسَةً فِي الرَّبَاعِيِّ ( لَمْ يَقُلْ هُنَا إِنْ شَاءَ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فِي الصُّورَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ ضَمَّ السَّادِسَةِ هَاهُنَا أَكَّدَ مِنْ ضَمِّهَا هُنَاكَ ؛ لِأَنَّ فَرَضَهُ قَدْ تَمَّ هَاهُنَا لَكِنْ بِتَأْخِيرِ السَّلَامِ يَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ فَلَوْ قُطِعَ هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَأَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ لَزِمَ تَرْكُ الْوَاجِبِ ، وَلَوْ جَلَسَ مِنَ الْقِيَامِ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ لَمْ يُؤَدِّ سُجُودَ السَّهْوِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْنُونِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَضُمَّ سَادِسَةً وَيَجْلِسَ عَلَى رَأْسِ الرُّكْعَتَيْنِ وَيَسْجُدَ لِلسَّهْوِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّ الْفَرِيضَةَ ثَمَّةَ لَمْ تَبْقَ لِيَحْتَاجَ إِلَى

تَدَارُكِ تَقْصَانِهَا ( وَلَوْ عَصْرًا ) إِشَارَةٌ إِلَى ضَعْفِ مَا قِيلَ لَا يَضُمُّ فِي الْعَصْرِ لِكِرَاهَةِ الثَّقَلِ بَعْدَهَا ، وَقِيلَ يَضُمُّ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ وَالتَّهْيِئَةُ عَنِ التَّنْفِيلِ بَعْدَ الْعَصْرِ يَتَنَاولُ الْمَقْصُودَ فَلَا يُكْرَهُ بَدْوْنَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، كَذَا قَالَ الرَّيْلَعِيُّ . ( وَ ) يَضُمُّ ( خَامِسَةً فِي الثَّلَاثِي لِتَصِيرَ الرُّكْعَتَانِ ) فِي الصُّورَتَيْنِ ( نَفْلًا ، وَإِنْ لَمْ تَتَوْبَا سَنَةَ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ ) ؛ لِأَنَّ مُوَاطَّئَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا كَانَتْ بِتَحْرِيمَةِ مُبَدَأَةٍ .

( قَوْلُهُ وَالثَّلَاثَةُ فِي الثَّنَائِيَّةِ ) تَسْمِيَةُ الْقُعُودِ فِيهَا بِالْأَخِيرِ بِاعْتِبَارِ الْمُشَاكَلَةِ . ( قَوْلُهُ : وَإِنْ سَجَدَ صَارَ فَرَضُهُ نَفْلًا ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَيَبْطُلُ فَرَضُهُ بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهُ سُجُودٌ كَامِلٌ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَرْفَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَمَامُ الشَّيْءِ بِآخِرِهِ وَهُوَ الرُّفْعُ وَلَمْ يَصِحَّ مَعَ الْحَدَثِ وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَثُ فِي السُّجُودِ يَنْبِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .

وَقَالَ الْكَمَالُ اخْتَارَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ لِلْفَتْوَى قَوْلَ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقُ وَأَقْبَسُ . ( قَوْلُهُ وَضَمَّ سَادِسَةً ) أَقُولُ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ التَّقْصَانَ لِفَسَادِ الْقَرَضِيَّةِ لَا يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ كَمَا فِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ ( قَوْلُهُ إِنْ شَاءَ

إِلَخْ ) تَصْرِيحٌ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُبْسُوطُ حَيْثُ قَالَ وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَشْفَعَ الْخَامِسَةَ وَيُخَالِفُهُ عِبَارَةُ الْقُدُورِيِّ حَيْثُ قَالَ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَضُمَّ سَادِسَةً قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْوُجُوبِ ا هـ .

وَكَذَا قَالَ فِي النَّهْيَةِ لَفْظُ الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ عَلَيْهِ أَنْ يُضِيفَ وَكَلِمَةً عَلَى الْإِيجَابِ .  
اهـ .

( قَوْلُهُ وَفِي الشَّائِي الصَّائِرِ ثَلَاثًا وَهُوَ الْفَجْرُ لَا يَضُمُّ )  
إِلَخ ( أَقُولُ ، كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ بَعْدَ الضَّمِّ لِكِرَاهَةِ التَّنْفُلِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سُنَّتِهِ قُلْتُ الزِّيَادَةُ حَاصِلَةٌ بِمَا صَلَّاهُ لِانْقِلَابِهِ نَفْلًا ، وَقَدْ صَرَّحَ الرَّيْلِيُّ قَبْلَ هَذَا أَنَّهُ فِي الْعَصْرِ يَضُمُّ عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيْمَا إِذَا قَصَدَ لَا فِيْمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ اهـ فَالْعَلَّةُ جَارِيَةٌ فِي الْفَجْرِ وَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ مَا إِذَا جَلَسَ فِي آخِرِهِ وَمَا لَمْ يَجْلِسْ عَلَى أَنَّا نَقُولُ يَجِبُ الضَّمُّ أَخْذًا بِظَاهِرِ الْأَصْلِ وَصَرَّحَ فِي التَّجْنِيسِ بِأَنَّ الْفَتْوَى عَلَى

رَوَايَةِ هِشَامٍ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ فِي عَدَمِ كِرَاهِيَةِ الضَّمِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ عَادَ وَسَلَّم ) أَقُولُ وَلَا يُعِيدُ التَّشَهُّدَ ، وَإِنَّمَا يُعَوِّدُ مَعَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعَدِّ وَسَلَّمْ قَانِمًا حُكْمَ بَصِيحَةٍ فَرَضِهِ لِيَأْتِيَ بِالسَّلَامِ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَعْ حَالُ الْقِيَامِ وَهَلْ يَتَّبِعُهُ الْقَوْمُ فِي هَذَا الْقِيَامِ قِيلَ نَعَمْ فَإِنْ عَادَ عَادُوا مَعَهُ ، وَإِنْ مَضَى فِي النَّافِلَةِ يَتَّبِعُونَهُ وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ الْبَلْخِيُّ عَنْ عَلَمَائِنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُونَهُ فِي الْبِدْعَةِ وَيَنْتَظِرُونَهُ فَإِنْ عَادَ قَبْلَ السَّجْدَةِ تَبَعُوهُ فِي السَّلَامِ ، وَإِنْ سَلَّمَ سَلَّمُوا فِي الْحَالِ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ مُتَابَعَتِهِمْ لَهُ فِيْمَا إِذَا قَامَ قَبْلَ الْقَعْدَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ لَمْ يَقُلْ هَهُنَا إِنْ شَاءَ )  
إِلَخ ( تَقْلَهُ الشُّمِّيُّ عَنْ شَرْحِ الْوَقَايَةِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ) أَقُولُ ، وَكَذَا قَالَ الْكَمَالُ الْمُخْتَارُ أَنَّ يَضُمُّ ، وَكَذَا لَوْ تَطَوَّعَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلَمَّا صَلَّى رَكْعَةً طَلَعَ الْفَجْرُ الْأَوَّلَى أَنْ يُتِمَّهَا ثُمَّ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَفِلْ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ قَصْدًا اهـ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ طَلَعَ الْفَجْرَ عِنْدَ افْتِتَاحِهِمَا فَظَاهِرُ الْجَوَابِ أَنَّهُمَا تُجْزِئَانِهِ عَنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ذَكَرَهُ الْحُلَوَانِيُّ وَفِي جَامِعِ الْإِسْبَاجِيِّ وَهُوَ الْأَصَحُّ .  
وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَيْرَ أَخْزِي وَشَمْسُ الْإِمَامَةِ وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ وَقَاضِي خَانَ لَا تُتَوَبَّانِ وَهُوَ الْأَصَحُّ .

( وَيَسْجُدُ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَيَضُمُّ ( لِلْسَّهْوِ ) لِتَأْخِيرِ السَّلَامِ ( وَمُقْتَدٍ بِهِ فِيهِمَا ) أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ الرَّائِدَتَيْنِ فِي الصُّورَتَيْنِ ( صَلَّاهُمَا ) بِتَعْيِيَةِ الْإِمَامِ ( وَقَضَاهُمَا إِنْ أَفْسَدَ ) ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ قَصْدًا ( وَفِي الْفَجْرِ الصَّائِرِ ثَلَاثًا لَا يَضُمُّ رَابِعَةً ) لِكِرَاهَةِ التَّنْفُلِ بَعْدَهُ كَمَا كُرِهَ قَبْلَهُ مُطْلَقًا وَفِي الْعَصْرِ يُكْرَهُ بَعْدَهُ إِذَا شَرَعَ بِالْقَصْدِ لَا قَبْلَهُ مُطْلَقًا .  
( قَوْلُهُ وَمُقْتَدٍ بِهِ فِيهِمَا صَلَّاهُمَا ) أَيِ لَزِمَهُ صَلَّاهُمَا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَلَا يَلْزِمُهُ غَيْرُهُمَا .  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَلْزِمُهُ أَنْ يَقْضِيَ أَيُّ يُصَلِّيَ سِتًّا قَالَ فِي الْوَجِيزِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .  
( قَوْلُهُ وَقَضَاهُمَا إِنْ أَفْسَدَ ) هَذَا عِنْدَهُمَا وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .  
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ اعْتِبَارًا بِالْإِمَامِ .

( قَوْلُهُ فِي الصُّورَتَيْنِ ) أَيِ صُورَةِ الْخَامِسَةِ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالرَّابِعَةِ فِي الثَّلَاثِيِّ .  
( قَوْلُهُ وَفِي الْفَجْرِ الصَّائِرِ ثَلَاثًا لَا يَضُمُّ رَابِعَةً ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَمُقْتَضَى التَّصْحِيحِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الرَّيْلِيِّ الضَّمُّ لِعَدَمِ الْقَصْدِ .

( قَوْلُهُ كَمَا كُرِهَ قَبْلَهُ مُطْلَقًا ) أَيِ سِوَاءِ قَصْدٍ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ وَفِي الْعَصْرِ يُكْرَهُ بَعْدَ إِذَا شَرَعَ بِالْقَصْدِ  
إِلَخ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْلِسْ فِي الْفَجْرِ وَقَامَ لثَلَاثَةً لَا يَضُمُّ وَقَدَّمْنَا عَلَى مُقْتَضَى التَّصْحِيحِ مِنْ الضَّمِّ فِي الْعَصْرِ أَنَّهُ يَضُمُّ فِي الْفَجْرِ فَكَذَلِكَ هُنَا .

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ حَالِ الْفَرْضِ بِالنَّظَرِ إِلَى السَّهْوِ فِي الْقُعُودِ أَرَادَ بَيَانَ حَالِ النَّفْلِ فِيهِ تَنْمِيمًا لِلْأَقْسَامِ فَقَالَ ( تَرَكَ الْقُعُودَ الْأَوَّلَ فِي النَّفْلِ سَهْوًا سَجَدَ وَلَمْ يَفْسُدْ ) وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَفْسُدَ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَرَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ لَا يَفْسُدُ وَيَجِبُ سَجْدَتَا السَّهْوِ بِتَرْكِهَ سَاهِيًا ؛ لِأَنَّ التَّطَوُّعَ كَمَا شَرَعَ رَكَعَتَيْنِ شَرَعَ أَرْبَعًا أَيْضًا فَإِذَا تَرَكَ الْقَعْدَةَ وَقَامَ إِلَى الشَّفْعِ الثَّانِي أَمْكَنَّا أَنْ نَجْعَلَ الْكُلَّ صَلَاةً وَاحِدَةً وَفِي الْوَاحِدَةِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ لَمْ يُفْرَضْ إِلَّا الْقَعْدَةُ الْأَخِيرَةُ وَهِيَ قَعْدَةُ الْخَتَمِ وَالتَّحْلِيلِ كَمَا فِي الظُّهْرِ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّهَا شَرَعَتْ رَكَعَتَيْنِ لَا غَيْرَ وَبِضَمِّ الشَّفْعِ الثَّانِي لَا يَصِيرُ الْكُلُّ صَلَاةً وَاحِدَةً وَهَذَا الْفَقْهُ وَهُوَ أَنَّ الْقَعْدَةَ الْأَخِيرَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَرْكَانِ وَلَكِنَّهَا فُرِضَتْ لِلْخَتَمِ ؛ لِأَنَّ خَتَمَ الْمَفْرُوضِ فَرَضٌ وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْقَعْدَةُ الْأُولَى فَرَضًا فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ هَاهُنَا صَارَتْ الصَّلَاةُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ فَلَمْ تَكُنِ الْقَعْدَةُ الْأُولَى لِلْخَتَمِ فَلَمْ تَبْقَ فَرَضًا كَمَا فِي الْفَرْضِ ، كَذَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ .

( قَوْلُهُ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ لَا يَفْسُدُ وَيَجِبُ سَجْدَتَا السَّهْوِ ) أَقُولُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ .

( قَوْلُهُ أَمْكَنَّا أَنْ نَجْعَلَ الْكُلَّ صَلَاةً وَاحِدَةً ) أَيِ فَيَجِبُ الْجُلُوسُ عَلَى كُلِّ شَفْعٍ فَإِذَا تَرَكَهُ لَزِمَ السَّهْوُ .

( قَوْلُهُ لَا يَصِيرُ الْكُلُّ صَلَاةً وَاحِدَةً ) أَيِ مَفْرُوضَةً .

( تَنْفَلُ رَكَعَتَيْنِ وَسَهَا فَسَجَدَ لَا يَنْبِي ) أَيِ لَا يُصَلِّي بِهَذِهِ التَّحْرِيمَةِ صَلَاةً بَلَا تَجْدِيدِ تَحْرِيمَةٍ ؛ لِأَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ وَقَعَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ ( وَلَوْ بَنَى صَحَّ ) لِبَقَاءِ التَّحْرِيمَةِ .

( وَ ) لَكِنْ ( أَعَادَهُ ) أَيِ سُجُودَ السَّهْوِ ؛ لِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ مِنَ السُّجُودِ وَقَعَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ فَلَا يُعَدُّ بِهِ .

قَوْلُهُ تَنْفَلُ رَكَعَتَيْنِ

إِلْخَ ( نَفَى الْبِنَاءَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ وَلَكِنْ أَعَادَهُ أَيِ سُجُودِ السَّهْوِ ) هُوَ الْمُخْتَارُ لِمَا قَالَ تَا جُ الشَّرِيعَةِ ذَكَرَ جَدِّي صَاحِبُ الْمُحِيطِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ الْإِعَادَةُ ؛ لِأَنَّ مَا أَتَاهُ مِنَ السُّجُودِ بَطَلَ فَيُعِيدُهُ أ هـ .

وَكَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ يُعِيدُهُ هُوَ الْمُخْتَارُ ، وَقِيلَ لَا يُعِيدُ ؛ لِأَنَّ الْجَبْرَ حَصَلَ بِالْأَوَّلِ أ هـ .

وَهَذَا الْأَخِيرُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْأَعْمَشِ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ كَمَا فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى .

( سَلَامٌ مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ يُخْرِجُهُ مَوْقُوفًا ) لَا قَطْعًا ( حَتَّى يَصِحَّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ وَيَبْطُلَ وَضُوءُهُ بِالْمُهَقَّهَةِ وَيَصِيرُ فَرَضُهُ أَرْبَعًا بِنِيتِهِ الْإِقَامَةِ إِنْ سَجَدَ ) شَرْطٌ لِقَوْلِهِ يَصِحُّ ( وَإِلَّا ) أَيِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ ( فَلَا ) يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ ( وَسَلَامُهُ ) أَيِ سَلَامٌ مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ ( لِلْقَطْعِ ) أَيِ بِنِيتِهِ قَطْعَ الصَّلَاةِ ( لَا يَقْطَعُ ) ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لِتَغْيِيرِ الْمَشْرُوعِ فَيَلْغُو كَمَا لَوْ نَوَى الظُّهْرَ سِتًّا بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ لِلْسَّهْوِ لِبَقَاءِ التَّحْرِيمَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلْسَّجْدَةِ الصُّلْبِيَّةِ حَيْثُ تَهَسَّدُ صَلَاتُهُ وَالْفَرْقُ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ يُؤْتَى بِهِ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ وَهِيَ بَاقِيَةٌ وَالصُّلْبِيَّةُ يُؤْتَى بِهَا فِي حَقِيقَتِهَا ، وَقَدْ بَطَلَتْ بِالسَّلَامِ الْعِنْدَ ( مَا لَمْ يَتَحَوَّلْ ) عَنْ الْقِبْلَةِ ( أَوْ يَتَكَلَّمَ ) فَإِنَّهُمَا يُبْطِلَانِ التَّحْرِيمَةَ ( وَقِيلَ ) لَا يَقْطَعُ بِالتَّحَوُّلِ ( مَا لَمْ يَتَكَلَّمَ أَوْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ) وَالْأَصْلُ أَنْ يَسْجُدَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَوْ يَخْرُجَ ، وَإِنْ مَشَى أَوْ انْحَرَفَ عَنْ الْقِبْلَةِ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ ، كَذَا فِي النِّهَايَةِ .

( قَوْلُهُ سَلَامٌ مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ يُخْرِجُهُ مَوْقُوفًا )

إِلْخَ ( هَذَا عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَصْلًا لَا مَوْقُوفًا وَلَا بَاتًا كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .  
( قَوْلُهُ إِنْ سَجَدَ شَرْطُ لِقَوْلِهِ يَصِحُّ )

( الْخ ) أَقُولُ شَرْطُ السُّجُودِ وَاضِحٌ فِي مَسْأَلَةِ الْإِفْتِدَاءِ لِاتِّهَاقِ الْمَشَائِخِ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا شَرْطُ السُّجُودِ لِانْتِقَاضِ الطَّهَّارَةِ وَلِلزُّومِ الْإِثْمَامِ فَقَدْ تَابَعَ فِيهِ صَرِيحُ غَايَةِ الْبَيَانِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ إِنَّهُ ظَاهِرُ الْهَدَايَةِ وَهُوَ غَلَطٌ فَلَا تَنْتَقِضُ الطَّهَّارَةُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِثْمَامُ عِنْدَهُمَا سَوَاءً سَجَدَ أَمْ لَمْ يَسْجُدْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْعِنَايَةِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ وَغَيْرِهِمَا ١ هـ قُلْتُ وَذَلِكَ أَنَّ الْخُرُوجَ بِالسَّلَامِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ مَعْنَاهُ الْخُرُوجُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ بَلْ مَعْنَاهُ الْخُرُوجُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِكُلِّ بَفَرَضِيَّةِ الْعُودِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ ١ هـ فَإِذَا فَهَقَهُ لَمْ تُصَادِفْ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ فَلَا تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ عِنْدَهُمَا كَمَا فِي صَلَاةِ الْجَزَاةِ نَصٌّ عَلَيْهِ تَأْجِ الشَّرِيعَةِ ١ هـ .

وَتَعَذَّرَ الْعُودُ إِلَى السُّجُودِ بَعْدَ الْفَهْقَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِعَدَمِ نَقْضِ الطَّهَّارَةِ مُطْلَقًا عِنْدَهُمَا وَالْوَجْهُ لِعَدَمِ صَيْرُورَةِ فَرَضِهِ أَرْبَعًا بِنَيْهِ الْإِقَامَةِ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ تَحْصُلْ فِي حُرْمَةِ الصَّلَاةِ وَيَسْقُطُ سُجُودُ السَّهْوِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَجَدَ تَغْيِيرَ فَرَضِهِ فَيَكُونُ مُؤَدِّيًا سُجُودَ السَّهْوِ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ فَيَتَرَكُهُ وَيَقُومُ وَلَا يُؤْمَرُ بِأَدَاءِ شَيْءٍ إِذَا كَانَ فِي أَدَائِهِ إِبْطَالُهُ ١ هـ .

وَمِثْلُهُ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ .

( مُصَلِّي الظُّهْرِ سَلَّمَ عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ يَتَوَهَّمُ الْإِثْمَامَ ) أَيِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ ( أَتَمَّهَا ) أَيِ أَتَمَّ الظُّهْرَ أَرْبَعًا ( وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ ) لَمَّا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كَذَلِكَ ( بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مُسَافِرٌ أَوْ أَنَّهَا الْجُمُعَةُ أَوْ كَانَ ) الْمُصَلِّي ( قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالسَّلَامِ فَظَنَّ أَنَّ الظُّهْرَ ) أَيِ فَرَضَهُ ( رَكْعَتَانِ أَوْ ) كَانَ ( فِي الْعِشَاءِ فَظَنَّ أَنَّهَا التَّرَاوِيحُ حَيْثُ تَبْطُلُ ) صَلَاتُهُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ عَامِدًا .

لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ .

( قَوْلُهُ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ) أَيِ لِدَفْعِ الْفِتْنَةِ بَعْدَ عِلْمِ الْجَمِيعِ بِهِ وَفَسَادِ صَلَاةٍ مَنْ لَمْ يَتَابَعَ الْإِمَامَ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ .

( شَكُّ مَنْ لَيْسَ ) الشَّكُّ ( عَادَتُهُ ) وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْفُقَهَاءِ وَشَكُّ أَوَّلِ مَرَّةٍ قَالَ فِي الْكَافِي مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّكَّ لَيْسَ بِعَادَةٍ لَهُ لَا أَنَّهُ لَمْ يَشَكَّ فِي عُمُرِهِ قَطُّ ( أَنَّهُ كَمْ صَلَّى ) مُتَعَلِّقٌ بِشَكِّ ( اسْتَأْنَفَ ، وَإِنْ كَثُرَ ) الشَّكُّ ( عَمِلَ بِغَالِبِ ظَنِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ ) ظَنُّهُ ( أَخَذَ بِالْأَقْلِ وَقَعَدَ فِي كُلِّ مَا ظَنَّهُ آخِرَهَا ) أَيِ الصَّلَاةِ ( شَكَّ فِيهَا ) أَيِ صَلَاتِهِ ( فَتَفَكَّرَ ) فِي ذَلِكَ ( حَتَّى اسْتَيْقَنَ إِنْ طَالَ ) تَفَكَّرَهُ ( قَدَّرَ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ أَدَاءَ رُكْنٍ ) مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ( وَجَبَتْ السَّجْدَةُ ) عَلَيْهِ ( وَلَوْ ) لَمْ يَكُنْ طَالَ تَفَكَّرَهُ ذَلِكَ الْقَدْرَ بَلْ كَانَ ( دُونَهُ لَا ) تَجِبُ السَّجْدَةُ ؛ لِأَنَّ الْفَكْرَ الطَّوِيلَ مِمَّا يُؤَخِّرُ الْأَرْكَانَ عَنْ مَوَاضِعِهَا وَالْفَكْرَ الْقَلِيلَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْآخِرَازُ عَنْهُ فَجُعِلَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ، كَذَا فِي نُحْفَةِ الْفُقَهَاءِ .

( قَوْلُهُ شَكُّ ) يَعْنِي فِي صَلَاتِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِالظَّرْفِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ قَيْدَ بِالظَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنْهَا أَوْ بَعْدَ مَا قَدَّرَ التَّشَهُّدَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا إِنْ وَقَعَ فِي التَّعْيِينِ لَيْسَ غَيْرُ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْفَرَاحِ أَنَّهُ تَرَكَ فَرَضًا وَشَكَّ فِي تَعْيِينِهِ قَالُوا يَسْجُدُ سَجْدَةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ .

( قَوْلُهُ قَالَ فِي الْكَافِي مَعْنَاهُ

إِلخ ) أَقُولُ هَذَا أَحَدًا مَا قِيلَ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُ السَّرْحِسيِّ .

وَقَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ أَيُّ أَوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْفَضْلِ ، وَقِيلَ أَوَّلُ مَا وَقَعَ لَهُ فِي عُمُرِهِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْخَانِيَّةِ وَالظَّهْرِيَّةِ كَذَا أَفَادَهُ الْمُقَدِّسيُّ .

( قَوْلُهُ وَقَعْدٌ فِي كُلِّ مَا ظَنَّهُ آخِرَهَا ) ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ فِي هَذِهِ الْإِفَادَةِ قُصُورٌ ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ .

وَفِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ مَا يُخَالِفُهُ وَيُؤَافِقُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ وَالْهَدَايَةِ فَمَنْ أَرَادَ فَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا .

( بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ) ( يَجِبُ ) مُوسَعًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ وَفَوْرًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( سَجْدَةٌ ) فَاعِلٌ يَجِبُ ( فِيهَا ) أَيُّ فِي تِلْكَ السَّجْدَةِ ( تَسْبِيحُ السُّجُودِ ) يَعْنِي سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ( بِشُرُوطِ الصَّلَاةِ ) وَقَدْ تَهَدَّمَتْ ( بَيْنَ تَكْثِيرَتَيْنِ ) مُتَعَلِّقٌ بِسَجْدَةٍ ( بِلَا رَفْعٍ يَدٍ ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَرَادَ سُجُودَهَا كَبَّرَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ وَسَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ اعْتِبَارًا بِسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( وَلَا تَشْهَدُ وَلَا سَلَامَ ) لِأَنَّ ذَلِكَ لِلتَّحُلُّلِ وَهُوَ يَسْتَدْعِي سَبْقَ التَّحْرِيمَةِ وَقَدْ عُدِمَتْ هَاهُنَا ( عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً ) مُتَعَلِّقٌ بِبِجِبُ ( وَلَوْ بِالْفَارِسِيَّةِ ) ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ( مِنَ الْأَرْبَعِ عَشَرَ الْمَعْرُوفَةِ ) وَهِيَ فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ وَفِي الرَّعْدِ وَالتَّحْلِ وَبَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَرْيَمَ وَأُولَى الْحَجِّ وَالْفُرْقَانَ وَالتَّمْلِ وَالْمِ السَّجْدَةِ وَصَّ وَحُمُ السَّجْدَةِ وَالتَّجْمِ وَأُنْشِقَتْ وَاقْرَأْ ( مِمَّنْ ) بَيَانٌ لِمَنْ فِي قَوْلِهِ عَلَى مَنْ تَلَا يَعْنِي إِذَا تَلَا آيَةَ السَّجْدَةِ مَنْ ( تَلَزَمَهُ الصَّلَاةُ ) أَدَاءً وَقَضَاءً وَجَبَ عَلَيْهِ السُّجُودُ

بَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ( هَذَا مِنْ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى سَبَبِهِ وَقَصَرَ السَّبَبَ عَلَى التَّلَاوَةِ دُونَ السَّمَاعِ لِأَنَّ السَّبَبَ فِي حَقِّ السَّمَاعِ التَّلَاوَةُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ مَشَايِخِنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ وَلَئِنْ سَلَّمَ أَنَّ السَّمَاعَ سَبَبٌ فِي حَقِّهِ لَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهِ لِكُونَ التَّلَاوَةِ أَصْلًا فِي الْبَابِ ( قَوْلُهُ يَجِبُ مُوسَعًا

إِلخ ) أَقُولُ هَذَا لِاخْتِلَافٍ فِي الْخَارِجِيَّةِ لَا الصَّلَاتِيَّةِ لِمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى التَّرَاخِي إِنْ لَمْ تَكُنْ صَلَاتِيَّةً وَإِنَّمَا يَتَضَيَّقُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ كَمَا فِي سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمُوسَّعَةِ وَأَمَّا الصَّلَاتِيَّةُ فَإِنَّهَا تَجِبُ مُضَيَّقًا هـ

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ تَجِبُ الصَّلَاتِيَّةُ مُوسَعًا بِالنَّسْبَةِ لِمَحَلِّهَا كَمَا لَوْ تَلَا فِي أَوَّلِ صَلَاتِهِ وَسَجَدَهَا فِي آخِرِهَا وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءٌ كَانَتْ صَلَاتِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَالْكَرَاهَةُ تَنْزِيهِيَّةٌ فِي غَيْرِ الصَّلَاتِيَّةِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَحْرِيمِيَّةً لَكَانَ وَجُوبُهَا عَلَى الْفَوْرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ( قَوْلُهُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ) أَقُولُ وَقَدْ ذَكَرَ فِيهَا آخِرَ الْبَابِ ( قَوْلُهُ فِيهَا تَسْبِيحُ السُّجُودِ ) قَالَ فِي الْعِنَايَةِ هُوَ الْأَصَحُّ وَقَالَ الْكَمَالُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مَا صَحَّحَ عَلَى عُمُومِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ السَّجْدَةُ فِي الصَّلَاةِ فَيَقُولُ فِيهَا مَا يُقَالُ فِيهَا ، فَإِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى أَوْ نَفْلًا قَالَ مَا شَاءَ مِمَّا وَرَدَ كَسَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ

إِلخ وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي عِنْدَكَ بِهَا أَجْرًا وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ قَالَ كُلُّ مَا أَثَرُ مِنْ ذَلِكَ هـ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ) أَيُّ ثَلَاثًا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا أَجْرَاهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ

بشروط الصلاة ( يعني إلا التحريمه أشار إليه بقوله بين تكبيرتين للرفع والوضع وكل من التكبيرتين سنة كما صححه في البدائع ويستحب أن يقوم فيحترس ساجدا كما في الفتح وسيدكره المصنف وقال في البحر ما وقع في السراج الوهاج من أنه إذا كان قاعدا لا يقوم لها فخلاف المذهب وقال شيخ الإسلام لا يؤمر التالي بالتقدم ولا بالاصطفاف ولكن يسجد ويسجدون معه حيث كانوا وكيف كانوا كما في المعراج ( قوله على من تلا آية ) فيه إشارة إلى أنه يشترط تمام الآية للزوم السجود ولكن الصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب السجود وقيل لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها إلا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود كذا في الجوهرية وقول الجوهرية إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة يعني مع حرف السجدة لما قال في المعراج عن فوائد السفكردي لو تلا من أول الآية أكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وإن قرأ الحرف الذي فيه السجدة إن قرأ ما بعده أو قبله أكثر من نصف الآية تجب السجدة وما لا فلا هـ .

( قوله ولو بالفارسية ) أقول التلاوة موجهة على التالي اتفاقا فهم أو لم يفهم كما في البحر ( قوله والتمل ) أقول ويجب فيها عند قوله تعالى { رب العرش العظيم } وعند قوله تعالى { وما يعلنون } على قراءة غير الكسائي وعند قوله تعالى { ألا يسجلوا } على قراءة الكسائي وموضع السجود من ص { وخروا ركعا وآتاب } عندنا وعند بعضهم { وحسن ما ب }

والتي من حم السجدة عند قوله تعالى { وهم لا يسأمون } ذكره الشمني وفي النشيق { وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون } كما في التبيين ( قوله ممن تلزمه الصلاة أداء وقضاء ) الواو وبمعنى أو لما سذكروه وبه صرح البرازي

( فتجب على الأصم ) إذا تلا لأنه أهل الأداء والقضاء ( والمحدث والجنب والسكران ) إذا تلاوا لأنهم أهل القضاء ( لا ) على ( الكافر والمجنون والصبي والحائض والنفساء ) لأنهم ليسوا أهلا لها ( أو سمعها ) عطف على قوله تلا آية ( وإن لم يقصده ) أي السماع ( فهم أو لم يفهم ) إذا أخبر أنه قرأ آية سجدة ذكره قاضي خان ( ممن ذكر ) متعلق بسمعها ومن ذكر هو الأصم

إلخ

( قوله والمجنون ) علل عدم لزوم عليه بعدم لزوم القضاء وهو ظاهر فيمن زاد جنونه على يوم وليلة إذا فيما دونه يقضي فمقتضاه لزوم السجدة عليه بتلاوته وسيصرح به عن النوادر وكذا التائم أهل للقضاء فيجب عليه بتلاوته وهو إحدى الروايتين وعلى الثانية لا تلزمه حكاهما في الجوهرية ( قوله فهم أو لم يفهم إذا أخبر ) هذا في القراءة بالعربية وإن كان بالفارسية فكذلك عند أبي حنيفة وقال يشترط فهمها وعليه الاعتماد كما في البرهان وقال في شرح المجمع عن المحيط الصحيح إنها موجهة اتفاقا لأن القراءة بالفارسية قرآن معنى لا نظما فباختيار المعنى توجب السجدة وباختيار النظم لا توجبها فتجب احتياطاً بخلاف الصلاة عندهما ، فإنها تجوز باختيار المعنى ولا تجوز باختيار النظم فلم تجز احتياطاً .

هـ .

( وَ ) سَمِعَ ( مِنَ النَّائِمِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ وَإِنْ سَمِعَهَا مِنْ نَائِمٍ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ الْوُجُوبُ ( لَا ) عَلَى مَنْ سَمِعَهَا ( مِنَ الطَّيْرِ وَالْمَجْنُونِ الْمُطْبِقِ وَالصَّدَى وَالْمُؤْتَمِّ ) لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِمْ لِلْقِرَاءَةِ فَالْقِرَاءَةُ مِنْهُمْ كَلَّا قِرَاءَةً وَالْمَسْمُوعُ كَلَّا مَسْمُوعٌ أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فَظَاهِرَةٌ وَأَمَّا الرَّابِعُ فَلِأَنَّ الْمُؤْتَمَّ مُحْجُورٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ لِنَفَادِ تَصَرُّفِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ وَتَصَرُّفِ الْمُحْجُورِ لَا حُكْمَ لَهُ بِخِلَافِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ وَنَحْوِهِمَا لِأَنَّهُمْ مِنْهُمْ وَالتَّهْيِئَةُ غَيْرُ الْحَجَرِ قَالَ فِي تَلْخِيصِ الْجَمَاعِ الْكَبِيرِ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْمُؤْتَمِّ كَهُوَ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالطَّيْرِ وَالصَّدَى لَا يُوجِبُ شَيْئًا وَقَالَ قَاضِي خَانَ تَجِبُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ إِذَا قَرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ أَوْ سَمِعَهَا مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ أَوْ لَا تَجِبُ بِخِيَصٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ كُفْرٍ أَوْ صَغَرٍ وَبَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ أَقُولُ وَجْهَ التَّوْفِيقِ أَنَّ مُرَادَ قَاضِي خَانَ بِالْمَجْنُونِ الْمَجْنُونِ الْغَيْرِ الْمُطْبِقِ وَمُرَادُ صَاحِبِ التَّلْخِيصِ الْمَجْنُونِ الْمُطْبِقِ يُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلَهُ الرَّاهِدِيُّ عَنِ النَّوَادِرِ أَنَّ الْجُنُونَ إِذَا قَصُرَ فَكَانَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَقَلَّ تَلَزَمَتْ تَلَاها أَوْ سَمِعَهَا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْجُنُونَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ قَاصِرٌ كَمَا مَرَّ وَكَامِلٌ وَغَيْرُ مُطْبِقٍ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَكِنَّهُ قَدْ يَزُولُ وَكَامِلٌ مُطْبِقٌ وَهُوَ الَّذِي لَا يَزُولُ ، وَالْأَشْخَاصُ أَيْضًا بِالنَّظَرِ إِلَى سَجْدَةِ التَّلَاوةِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ : أَحَدُهَا مَنْ يَلْزَمُ بِتِلَاوَتِهِ عَلَيْهِ وَبِسَمَاعِهَا مِنْهُ عَلَى غَيْرِ سَجْدَةٍ وَمِنْهُ الْمَجْنُونُ الْقَاصِرُ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي النَّوَادِرِ وَثَانِيهَا : مَنْ لَا يَلْزَمُهُ بِتِلَاوَتِهِ عَلَيْهِ سَجْدَةً لَكِنْ تَلْزَمُ بِسَمَاعِهَا مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِ وَمِنْهُ الْمَجْنُونُ الْكَامِلُ

الْغَيْرِ الْمُطْبِقِ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ وَثَلَاثُهَا مَنْ لَا يَلْزَمُهُ بِتِلَاوَتِهَا شَيْءٌ لَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ هَذَا مَا تيسَّرَ لِي فِي هَذَا الْمَقَامِ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمُنَاب

( قَوْلُهُ وَسَمِعَ مِنَ النَّائِمِ )  
إِلْخَ ( كَذَا نَقَلَ فِي الْجَوْهَرَةِ عَدَمَ اللَّزُومِ بِالسَّمَاعِ مِنَ النَّائِمِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ عَلَى أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ . وَفِي الْفَتَاوَى إِذَا سَمِعَهَا مِنْ مَجْنُونٍ يَجِبُ وَكَذَا مِنَ النَّائِمِ الْأَصَحُّ الْوُجُوبُ أَيْضًا هـ فَقَدْ اخْتَلَفَ الرَّوَايَةُ وَالتَّصْحِيحُ ( قَوْلُهُ وَالصَّدَى ) هُوَ الَّذِي يُجِيبُكَ مِثْلَ صَوْتِكَ فِي الْجِبَالِ وَغَيْرِهَا كَمَا فِي الصَّحَاحِ ( قَوْلُهُ وَالْمُؤْتَمِّ ) هَذَا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ مُقْتَدِيًا لَا مُطْلَقًا إِذْ يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ بِسَمَاعِهِ مِنَ الْمُقْتَدِي كَمَا سَيَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ وَبَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ

إِلْخَ ) أَقُولُ الْمُخَالَفَةُ مُقَرَّرَةٌ لِمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْجَوْهَرَةِ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ وَقَدْ حَكَى تَصْحِيحَ كُلِّ مِنْ لُزُومِ السُّجُودِ وَعَدَمِهِ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْمَجْنُونِ فَيُحْمَلُ كَلَامُ قَاضِي خَانَ عَلَى رَوَايَةٍ وَكَلَامُ صَاحِبِ التَّلْخِيصِ عَلَى الْأُخْرَى وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ فِي التَّوْفِيقِ لَا مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَقْسِيمِ الْجُنُونِ إِلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ بَلْ هُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ مُطْبِقٍ وَغَيْرُهُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْمُطْبِقِ وَمَا جَعَلَهُ ثَالِثًا لِأَقْسَامِ الْجُنُونِ مِنْ أَنَّهُ الْمُطْبِقُ الَّذِي لَا يَزُولُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ لِأَنَّهُ مَا مِنْ سَاعَةٍ إِلَّا وَيُرْتَجَى زَوَالُهُ فَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ عَدَمَ زَوَالِهِ إِلَّا بِالْمَوْتِ قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصَّغَرَى الْمَجْنُونُ إِذَا تَلَا يَلْزَمُهُ السُّجُودُ إِذَا أَفَاقَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُطْبَقًا وَقَالَ فِيهَا فِي كِتَابِ التَّكَاحِ تَفْسِيرُ الْجُنُونِ الْمُطْبِقِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَكْثَرُ السُّنَّةِ وَفِي رَاوِيَةٍ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ أَوَّلًا شَهْرٌ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ سُنَّةٌ كَامِلَةٌ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ شَهْرٌ ، وَبِهِ يُفْتَى لَا مَحَالَةَ فِي الصَّلَوَاتِ سِتُّ صَلَوَاتٍ وَفِي

الصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَا .

ا هـ .

( وَيُؤَدَّى ) أَيِ سَجُودِ التَّلَاوَةِ ( بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ) غَيْرِ رُكُوعِ الصَّلَاةِ وَسُجُودِهَا كَاتِنِينَ ( فِي الصَّلَاةِ لَهَا ) أَيِ  
لِلتَّلَاوَةِ ( وَ ) تُؤَدَّى ( بِرُكُوعِ الصَّلَاةِ ) إِذَا كَانَ الرُّكُوعُ ( عَلَى الْفُورِ ) أَيِ عَقِيبَ قِرَاءَةِ الْآيَةِ ( إِنْ نَوَاهُ ) أَيِ كَوَّنَ  
الرُّكُوعَ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ .

( وَ ) يُؤَدَّى أَيْضًا ( بِسُجُودِهَا ) أَيِ الصَّلَاةِ ( كَذَلِكَ ) أَيِ عَلَى الْفُورِ ( وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ ) يَعْنِي لَوْ تَلَاهَا فِي صَلَاتِهِ إِنْ  
شَاءَ رَكَعَ لَهَا وَإِنْ شَاءَ سَجَدَ ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السَّجْدَةِ إِظْهَارُ الْخُشُوعِ لِلْمَعْبُودِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ  
بِالرُّكُوعِ أَيْضًا وَيَتَأَدَّى بِالسَّجْدَةِ الصُّلْبِيَّةِ لِأَنَّهَا تُوَافِقُهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ أَجْمَعُوا أَنَّ  
سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ تَتَأَدَّى بِسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ التَّلَاوَةَ وَاخْتَلَفُوا فِي الرُّكُوعِ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ  
زَادَهُ لَا بُدَّ لِلرُّكُوعِ مِنَ النِّيَّةِ حَتَّى يَنْوِبَ عَنِ التَّلَاوَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ

( قَوْلُهُ وَيُؤَدَّى بِرُكُوعِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفُورِ )  
إِلَخْ ( أَقُولُ اخْتِلَفَ فِي الْقُورِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بِقِرَاءَةِ ثَلَاثِ آيَاتٍ بَعْدَ آيَةِ السَّجْدَةِ وَشَمْسُ الْأَنَمَةِ الْحُلُوانِي إِذَا  
يَقْطَعُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ وَمُخْتَصِرِ الظَّهْرِيَّةِ وَقَاضِي خَانَ وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ سِيَاقِ مِثْلِهِ ، وَسَيَطْهَرُ أَنَّ  
قَوْلَ الْحُلُوانِيِّ هُوَ الرَّوَايَةُ ( قَوْلُهُ إِنْ نَوَاهُ ) هَذَا عَلَى قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَقَالَ غَيْرُهُ لَا تُشْتَرِطُ إِلَيْهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ  
الْمُصَنِّفُ قَوْلُهُ وَقَالَ الْخُلَاصَةُ أَجْمَعُوا أَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ تَتَأَدَّى بِسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ  
الْفُورُ كَمَا لَوْ قَرَأَ آيَتَيْنِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْكَمَالُ وَقَاضِي خَانَ وَصَاحِبُ الْبِرَازِيَّةِ لَكِنْ قَلَّ الْكَمَالُ عَنْ الْبِدَائِعِ مَا يُفِيدُ  
ثُبُوتَ الْخِلَافِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ فَلَمْ يَصِحَّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْلِيدِ الْأَجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهَا أَيْ وَقَدْ كَانَ عَلَى الْفُورِ فَلَا  
بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ فِي قَوْلِ ( قَوْلُهُ اخْتَلَفُوا فِي الرُّكُوعِ )  
إِلَخْ ( يَعْنِي إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ الْفُورُ كَمَا قَدَّمَاهُ ) قَوْلُهُ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
إِلَخْ ( يَعْنِي وَقَالَ غَيْرُهُ بِخِلَافِهِ وَإِنَّمَا اخْتَارَ قَوْلُهُ وَلِمَوَافَقَتِهِ نَصٌّ مُحَمَّدٌ

( يَسْجُدُ الْمُؤْتَمُّ بِتِلَاوَةِ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ) لِالتَّزَامِهِ مُتَابَعَتَهُ ( وَلَوْ تَلَا الْمُؤْتَمُّ لَمْ يَسْجُدْ ) أَيِ الْإِمَامُ وَالْمُؤْتَمُّ لَمَّا  
عَرَفَتْ أَنَّ الْمُؤْتَمَّ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ فَلَا حُكْمَ لِفَعْلِهِ ( أَصْلًا ) أَيِ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا ( بِخِلَافِ الْخَارِجِ ) مِنَ الصَّلَاةِ  
إِذَا سَمِعَ مِنَ الْمُؤْتَمِّ حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحَجَرَ ثَبَتَ فِي حَقِّ الْمُصَلِّينَ فَلَا يَعْدُوهُمْ  
( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْخَارِجِ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا سَمِعَ مِنَ الْمُؤْتَمِّ )

إِلَخْ ( هَكَذَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ لَا يَسْجُدُهَا  
عَلَى قَوْلَيْهِمَا لِلْحَجَرِ بَلْ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ الْحَجَرَ

إِلَخْ ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ بِعُمُومِ عَدَمِ الزُّرْمِ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَاسْتَضَعَفَ بَعْضُهُمْ تَعْلِيلَ الْمُصَنِّفِ  
بِالْحَجَرِ عَنِ الْقِرَاءَةِ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَى السَّامِعِ مِنَ الْمُقْتَدِي خَارِجَ الصَّلَاةِ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّ الْحَجَرَ ثَبَتَ  
فِي حَقِّهِمْ فَلَا يَعْدُوهُمْ يَدْفَعُ هَذَا الْإِسْتِضْعَافَ وَضَعَفَ الْأَثْقَانِي مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ مَا قَالَهُ  
الْأَثْقَانِي مُرْدُودٌ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْمُحْجُورِ لِغَيْرِهِ صَحِيحٌ كَالصَّيِّ إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ يَعْنِي وَاسْتَمَرَ حَجْرُهُ يَظْهَرُ فِي حَقِّهِ لَا



حَقَّ غَيْرِهِ حَتَّى يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ لغيرِهِ .

ا هـ .

( سَمِعَ الْمُصَلِّي ) ( الْآيَةُ ) ( مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ) ( لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَلَاتِيَّةٍ لِأَنَّ سَمَاعَهُمْ هَذِهِ السَّجْدَةُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ ) ( بَلْ يَسْجُدُ بَعْدَهَا ) ( أَيِ الصَّلَاةِ لِتَحَقُّقِ سَبَبِهَا ) ( وَلَوْ سَجَدَ فِيهَا لَمْ تُجْزِئْهُ ) ( لِأَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْ إِدْخَالِ مَا لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهَا وَقَدْ وَجِبَتْ السَّجْدَةُ كَامِلَةً بِسَبَبِ خَارِجِ الصَّلَاةِ فَلَوْ أَدَّى فِيهَا يَقَعُ نَاقِصًا فَلَا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ الْعَهْدَةِ ) ( بَلْ أَعَادَهُ ) ( أَيِ السُّجُودِ ) ( دُونَهَا ) ( أَيِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ مُجَرَّدَ السُّجُودِ لَا يُنَافِي إِحْرَامَ الصَّلَاةِ ) ( قَوْلُهُ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَلَاتِيَّةٍ ) ( كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ صَوَابُ النَّسْبَةِ فِيهَا صَلَوِيَّةٌ بَرَدَ أَلْفُهَا وَآوَا وَحَذَفَ النَّاءُ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ حَذَفُوهَا فِي نِسْبَةِ الْمَذْكُورِ إِلَى الْمُؤْتِ كَنِسْبَةِ الرَّجُلِ إِلَى بَصْرَةٍ مَثَلًا فَقَالُوا بَصْرِيٌّ لَا بَصْرَتِيٌّ كَيْ لَا يَجْتَمِعَ تَاءَانٍ فِي نِسْبَةِ الْمُؤْتِ فَيَقُولُونَ بَصْرَتِيٌّ فَكَيْفَ بِنِسْبَةِ الْمُؤْتِ إِلَى الْمُؤْتِ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَنَّهُ خَطَأٌ مُسْتَعْمَلٌ وَهُوَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ خَيْرٌ مِنْ صَوَابِ نَادِر ا هـ .

( قَوْلُهُ : بَلْ أَعَادَهُ دُونَهَا ) ( فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا فِي التَّوَارِدِ مِنْ فَسَادِ الصَّلَاةِ بِالسُّجُودِ قَالَ الْأَثَقَانِيُّ وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ عِنْدَ الْكُلِّ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ قَيْدٌ فِي التَّجْسِيسِ وَالْمُجْتَبَى وَالْوَلُولُ الْجِيَّةِ عَدَمَ الْقِسَادِ بَأَنَّ لَا يُتَابِعُ الْمُصَلِّي السَّامِعَ الْقَارِيَّ ، فَإِنْ تَابَعَهُ الْمُصَلِّي فَسَدَتْ صَلَاتُهُ لِلْمُتَابَعَةِ وَلَا تُجْزِئُهُ السَّجْدَةُ عَمَّا سَمِعَ .

ا هـ .

( سَمِعَ ) ( رَجُلٌ ) ( مِنْ إِمَامٍ ) ( لَيْسَ هُوَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ ) ( وَلَمْ يَأْتَمْ بِهِ ) ( أَصْلًا ) ( أَوْ أَتَمَّ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى سَجَدَ خَارِجَهَا ) ( أَيِ خَارِجِ الصَّلَاةِ لَوْ جُودِ السَّبَبِ وَعَدَمِ الْإِدَاءِ فِي الصَّلَاةِ ) ( وَإِنْ أَتَمَّ فِيهَا ) ( أَيِ فِي الرُّكْعَةِ الَّتِي سَمِعَهَا فِيهَا قَبْلَ سُجُودِ إِمَامِهِ ) ( سَجَدَ مَعَهُ ) ( لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَهَا سَجَدَهَا مَعَهُ كَمَا مَرَّ فَهَاهُنَا أَوَّلِي ) ( وَإِنْ أَتَمَّ فِيهَا بَعْدَهُ ) ( أَيِ بَعْدَ سُجُودِ إِمَامِهِ ) ( لَا ) ( يَسْجُدُ ) ( مُطْلَقًا ) ( أَيِ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا خَارِجَهَا لِأَنَّهُ صَارَ مُدْرِكًا لَهَا يَذْرَأُكَ تِلْكَ الرُّكْعَةُ ) ( قَوْلُهُ أَوْ أَتَمَّ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى سَجَدَ خَارِجَهَا ) ( أَقُولُ هَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ ذَكَرَهُمَا الرَّيْلِيُّ بِصِيغَةٍ قِيلَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا وَالثَّانِي لَا يَسْجُدُ خَارِجَهَا وَلَكِنْ اقْتَصَرَ الْكَمَالُ عَلَى مِثْلِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَكَذَلِكَ فِي التَّقَايَةِ ) ( قَوْلُهُ وَإِنْ أَتَمَّ فِيهَا بَعْدَهُ

إِلَخ ) ( هَذَا بِاتِّهَامِ الرُّوَايَاتِ كَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ مِنْ ثَلَاثَةِ الْوُثَرِ لَا يَقْنُتُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ) ( قَوْلُهُ وَسَجْدَةُ مَحَلُّهَا الصَّلَاةُ لَا تُقْضَى خَارِجَهَا ) ( هَذَا إِذَا لَمْ تَفْسُدِ الصَّلَاةُ أَمَّا إِذَا فَسَدَتْ وَلَمْ يَسْجُدْ فَعَلَيْهِ السَّجْدَةُ خَارِجَهَا لِأَنَّهَا لَمَّا فَسَدَتْ بَقِيَ مُجَرَّدُ الْقِرَاءَةِ فَلَمْ تَكُنْ صَلَاتِيَّةً وَلَوْ أَدَّاهَا فِيهَا ثُمَّ فَسَدَتْ يُعِيدُ السَّجْدَةَ إِلَّا إِذَا أَفْسَدَتْ بِالْحَيْضِ ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ ، وَإِذَا لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ يَأْتِمُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَدَائِعِ وَالْمَخْرُجُ لَهُ التَّوْبَةُ كَسَائِرِ الذُّنُوبِ وَإِيَّاكَ أَنْ تَفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِمْ بِسُقُوطِهَا عَدَمُ الْإِثْمِ ، فَإِنَّهُ خَطَأٌ فَاحِشٌ كَمَا رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ يَقَعُ فِيهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ

( وَسَجْدَةُ مَحَلُّهَا الصَّلَاةُ لَا تُقْضَى خَارِجَهَا ) ( لِأَنَّهَا صَلَاتِيَّةٌ وَلَهَا مَرِيَّةُ الصَّلَاةِ فَلَا تَتَأَدَّى بِالنَّاقِصِ لَمْ يَقُلْ وَسَجْدَةُ وَجِبَتْ فِي الصَّلَاةِ اخِرَارًا عَمَّا وَجِبَتْ فِيهَا وَمَحَلُّ أَذَانِهَا خَارِجُهَا كَمَا إِذَا سَمِعَ الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ أَوْ سَمِعَ مِنْ إِمَامِهِ وَاقْتَدَى بِهِ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى ) ( تَلَا خَارِجَهَا ) ( أَيِ الصَّلَاةِ ) ( فَسَجَدَ وَأَعَادَ فِيهَا سَجْدَةً أُخْرَى ) ( لِأَنَّهُ إِذَا سَجَدَ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَا يَقَعُ عَمَّا وَجِبَ فِي الصَّلَاةِ

( قَوْلُهُ لَأَنَّهُ صَلَاتِيَّةٌ وَلَهَا مَرِيَّةُ الصَّلَاةِ فَلَا تَتَأَدَّى بِالنَّاقِصِ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ لَيْسَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ أَيُّ فَتْحِ الْقَدِيرِ مَا أَيُّ وَجْهٍ يَقْتَضِي عَدَمَ قَضَائِهَا إِذَا فَاتَتْ عَنْ مَحَلِّهَا لِأَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهَا لَهَا مَرِيَّةٌ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ الْبَيَّ خَارِجَ الصَّلَاةِ لَا تَقُومُ مَقَامَهَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ لَهَا مَرِيَّةٌ عَلَى الْفَائِتَةِ وَهِيَ تَقُومُ مَقَامَهَا وَلَا نَقْصَ فِي حَقِيقَةِ الْخَارِجِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَهـ .

وَفِي الْبَدَائِعِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الصَّلَاتِيَّةَ تَقْضَى بَعْدَ السَّلَامِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمُنَافٍ لِحُرْمَتِهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَيَّدَ قَوْلُهُمُ الصَّلَاتِيَّةُ لَا تُقْضَى خَارِجَهَا بِهِذَا وَأَنْ يُرَادَ بِالْخَارِجِ الْخَارِجُ عَنْ حُرْمَتِهَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ لَمْ يَقُلْ وَسَجْدَةٌ الْخ ) كَذَا قَالَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَمَنْ قَالَ وَسَجْدَةٌ وَجَبَتْ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ ( قَوْلُهُ تَلَا خَارِجَهَا فَسَجَدُوا عَادَ فِيهَا سَجْدَةٌ أُخْرَى ) أَقُولُ : فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا لَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِلَّا الْإِثْمُ لِأَنَّ مَا تَلَاهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ صَارَتْ صَلَاتِيَّةً وَهِيَ لَا تُقْضَى خَارِجَهَا وَهِيَ رَوَايَةُ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَفِي رَوَايَةِ النَّوَادِرِ لَا تَسْقُطُ الْأُولَى بَلْ يُؤَدِّيهَا إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ كَذَا فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِلْبَزْذَوِيِّ وَلَوْ عَكَسَ بَأَنَّ تَلَا فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ ثُمَّ سَلَّمَ وَأَعَادَ تِلْكَ الْآيَةَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ أُخْرَى وَفِي نَوَادِرِ الصَّلَاةِ لَا يَجِبُ أُخْرَى وَوَقَّعَ أَبُو اللَّيْثِ بَيْنَهَا فَقَالَ : إِنْ تَكَلَّمَ بَعْدَ السَّلَامِ يَجِبُ أُخْرَى لِأَنَّ الْكَلَامَ يَقْطَعُ حُكْمَ الْمَجْلِسِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أُخْرَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ

( وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ أَوَّلًا كَفَنَتْهُ وَاحِدَةٌ ) لِأَنَّ الصَّلَاتِيَّةَ اسْتَنْبَعَتْ غَيْرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ الْمَجْلِسُ ( كَمَنْ كَرَّرَهَا فِي مَجْلِسٍ ) حَيْثُ كَفَتْ وَاحِدَةٌ سَوَاءً قَرَأَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ أَوْ قَرَأَ وَسَجَدَ ثُمَّ قَرَأَهَا فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ ( لَا مَجْلِسَيْنِ ) فَإِنْ تَكَرَّرَهَا فِيهِمَا يُوجِبُ سَجْدَتَيْنِ ( وَلَوْ بَدَلَهَا ) أَيُّ قَرَأَ بَدَلَ الْآيَةِ الْأُولَى آيَةً أُخْرَى ( فِي مَجْلِسٍ لَمْ تَكْفِ ) وَاحِدَةٌ بَلْ وَجِبَ سَجْدَتَانِ الْأَصْلُ أَنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ وَهُوَ تَدَاخُلُ السَّبَبِ لَا الْحُكْمِ وَهُوَ أَلْيَقُ بِالْعِبَادَاتِ لِلْإِحْيَاظِ وَالثَّانِي بِالْعُقُوبَاتِ لِإِظْهَارِ كَرَمِ صَاحِبِ الشَّرْعِ وَإِمْكَانِ التَّدَاخُلِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ لِكَوْنِهِ جَامِعًا لِلْمُتَفَرِّقَاتِ ، فَإِذَا اخْتَلَفَ عَادَ الْحُكْمُ إِلَى الْأَصْلِ

( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ أَوَّلًا كَفَنَتْهُ وَاحِدَةٌ ) هَذَا فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَنَوَادِرِ الصَّلَاةِ لِأَبِي حَفْصٍ وَأَمَّا عَلَى رَوَايَةِ النَّوَادِرِ لِأَبِي سُلَيْمَانَ ، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَنْبِعُ الْأُولَى الثَّانِيَةَ وَيَسْجُدُ لِلأُولَى إِذَا فَرَغَ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ الْمَجْلِسُ ) أَيُّ حُكْمًا وَهَذَا عَلَى تَسْلِيمِ أَوَّجِهِ لِمَا رَوَى أَبُو سُلَيْمَانَ وَهُوَ أَنَّ الْمَجْلِسَ يَتَبَدَّلُ حُكْمًا لِأَنَّ مَجْلِسَ التَّلَاوَةِ غَيْرُ مَجْلِسِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا عَلَى الظَّاهِرِ فَالْمَجْلِسُ مُتَّحِدٌ حَقِيقَةً وَحُكْمًا أَمَّا حَقِيقَةُ فَظَاهِرٍ لِمُشْرُوعِهِ فِي مَكَانِهِ وَهُوَ عَمَلٌ قَلِيلٌ وَبِهِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَجْلِسُ ، وَأَمَّا حُكْمًا فَلِأَنَّ التَّلَاوَتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ إِنْ كَلَّا مِنْهُمَا عِبَادَةٌ بِخِلَافِ نَحْوِ الْأَكْلِ وَلَوْ لَمْ يَتَّحِدْ حَقِيقَةً أَوْ تَبَدَّلَ حُكْمًا بِعَمَلٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ لَا تَكْفِيهِ سَجْدَةُ الصَّلَاةِ عَمَّا وَجِبَ قَبْلُهَا كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالتَّبَيُّنِ ( قَوْلُهُ الْأَصْلُ أَنَّ مَبْنَى السَّجْدَةِ عَلَى التَّدَاخُلِ ) يَعْنِي إِذَا أَمَكَنَ كَمَا سَنَذَكُرُهُ وَإِمْكَانُهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَتَكَرَّرَ لِأَنَّ التَّلَاوَةَ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ تَدَاخُلٌ فِي السَّبَبِ لَا الْحُكْمِ ) أَقُولُ وَالْأَصْلُ هُوَ التَّدَاخُلُ فِي الْحُكْمِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ حُكْمِيٌّ ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ إِذْ الْأَصْلُ أَنَّ لِكُلِّ سَبَبٍ مُسَبِّبًا فَيَلِيْقُ التَّدَاخُلُ بِالْأَحْكَامِ لَا بِالسَّبَبِ لِثُبُوتِ الْأَسْبَابِ حِسًّا لَكِنَّا لَوْ قُلْنَا بِالتَّدَاخُلِ فِي الْحُكْمِ فِي الْعِبَادَاتِ لَبَطُلَ التَّدَاخُلُ لِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَسْبَابِ يَتَعَدَّدُ وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْحُكْمِ يَتَّحِدُ فَيَتَعَدَّدُ احْتِيَاطًا فِي الْعِبَادَاتِ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى التَّكْثِيرِ بِخِلَافِ الْعُقُوبَاتِ ، فَإِنْ مَبْنَاهَا عَلَى الدَّرَرِ وَالْعُقُوبِ كَمَا فِي الْكُفِيِّ وَالْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّدَاخُلَ فِي السَّبَبِ تَنُوبُ فِيهِ

الوَاحِدَةَ عَمَّا قَبْلَهَا وَعَمَّا بَعْدَهَا وَفِي التَّدَاخُلِ فِي الْحُكْمِ لَا تُتَوَبُّ إِلَّا عَمَّا قَبْلَهَا حَتَّى لَوْ زَنَى فَحَدَّ ثُمَّ زَنَى فِي الْمَجْلِسِ يُحَدُّ ثَانِيًا كَمَا فِي الْكَافِي وَالتَّبَيِّنِ (قَوْلُهُ : فَإِذَا اخْتَلَفَ عَادَ الْحُكْمُ إِلَى الْأَصْلِ) أَيَّ تَكَرَّرَ الْحُكْمُ بِتَكَرُّرِ السَّبَبِ

(وَإِسْدَاءُ التَّوْبِ وَالِانْتِقَالُ مِنْ غُصْنٍ إِلَى غُصْنٍ بِتَبْدِيلِ) لَوْجُودِ الْاِخْتِلَافِ حَقِيقَةً وَعَدَمِ الْجَمْعِ حُكْمًا بِخِلَافِ زَوَايَا الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ فَإِنَّهَا فِي حُكْمٍ مَكَانٍ وَاحِدٍ بِذَلِيلِ صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ (لَا الْفِعْلُ الْقَلِيلُ) يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ بِتَبْدِيلِ (كَالْقِيَمِ) حَيْثُ كَفَتْ سَجْدَةً وَاحِدَةً سَوَاءً وَقَعَتْ بَعْدَ الْفِعْلِ كَأَنَّ تَلَا فَعَامَ ثُمَّ ثَنَى فَسَجَدَ أَوْ قَبْلَهُ كَأَنَّ تَلَا فَسَجَدَ ثُمَّ قَامَ فَثَنَى (وَمَشَى خُطْوَةً أَوْ خُطْوَتَيْنِ وَأَكَلَ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ وَشَرَبَ شَرْبَةً مَاءً وَاتَّكَلَمَ بِكَلَامٍ يَسِيرٍ وَنَحَوَهَا) مِمَّا لَا يَتَبَدَّلُ بِهِ الْمَجْلِسُ كَالْقُعُودِ وَالِاتِّكَاءِ وَالرُّكُوبِ وَالتَّنْزُولِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَلَا آيَةً سَجْدَةً أُخْرَى أَوْ ثَنَى بَعْدَ فِعْلٍ كَثِيرٍ كَمَشَى خُطُواتٍ فَإِنَّهَا لَا تَكْفِي

(قَوْلُهُ : وَإِسْدَاءُ التَّوْبِ

إِلخ) هُوَ الْأَصَحُّ وَكَذَا يَتَكَرَّرُ فِي الدِّيَاسَةِ لِلِاخْتِطَاطِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ اعْلَمْ أَنَّ تَكَرُّرَ الْوُجُوبِ فِي التَّسْبِيحِ بِنَاءً عَلَى الْمُعْتَادِ فِي بِلَادِهِمْ مِنْ أَنَّهَا أَنْ يَغْرَسَ الْحَائِكُ خَشْبًا يُسَوِّي فِيهَا السُّدَى ذَاهِبًا وَجَائِيًا ، وَأَمَّا عَلَى مَا هِيَ فِي بِلَادِ الْأَسْكَندَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا بِأَنْ يُدِيرَهُ عَلَى دَائِرَةِ عَظْمَى وَهُوَ جَالِسٌ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ ا هـ (قَوْلُهُ : بِخِلَافِ زَوَايَا الْمَسْجِدِ أَوْ الْبَيْتِ) كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَقِيلَ : إِذَا كَانَ الْبَيْتُ كَبِيرًا وَالْمَسْجِدُ عَظِيمًا كَالْجَامِعِ يَخْتَلِفُ الْمَجْلِسُ (قَوْلُهُ : أَوْ أَكَلَ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ) كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَجَعَلَ الْكَثِيرَ مَا فَوْقَ ثَنَيْنِ وَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ وَقَالَ الثَّمَرَتَاشِيُّ عَنْ الرُّوضَةِ بِالْأَكْلِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَجْلِسُ حَتَّى يَشْبَعَ وَبِالشَّرْبِ حَتَّى يُرْوَى وَبِالْكَلَامِ وَالْعَمَلِ حَتَّى يَكْثُرَ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الثَّمَرَتَاشِيُّ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ : وَالرُّكُوبِ) يَعْنِي فِي مَحَلِّ قِرَاءَتِهِ وَالتَّنْزُولِ يَعْنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسِيرَ عَنْ مَحَلِّ قِرَاءَتِهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ

(كَرَّرَهَا رَاكِبًا) حَالُ كَوْنِهِ (غَيْرَ مُصَلٍّ تَكَرَّرُ) السَّجْدَةُ لِأَنَّ سَيْرَ الدَّابَّةِ يُضَافُ إِلَى رَاكِبِهَا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتِ الدَّابَّةُ فَاعْتَبِرَ مَكَانُ الْأَرْضِ لَا ظَهَرُ الدَّابَّةِ وَإِنَّمَا قَالَ غَيْرَ مُصَلٍّ لِأَنَّ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ تَجْعَلُ الْأَمْكَنَةَ كَمَكَانٍ وَاحِدٍ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْمَكَانُ يَمْنَعُ صِحَّتَهَا

(وَفِي فُلْكَ رَكْعَةٍ وَرَكْعَتَيْنِ لَا) يَعْنِي لَوْ كَرَّرَهَا فِي فُلْكَ لَا تَتَكَرَّرُ السَّجْدَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّ الْفُلْكَ كَالْبَيْتِ إِذْ جَرَّيَانِهَا لَا يُضَافُ إِلَيْهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَجَرَيْنَ بِهِمْ } وَلَوْ كَرَّرَ الْمُصَلِّي فِي رَكْعَةٍ كَفَتَهُ سَجْدَةُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا لِلِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَلَوْ فِي رَكْعَتَيْنِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ (قَوْلُهُ وَفِي رَكْعَتَيْنِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) أَقُولُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ أُخْرَى وَتَمَامُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ

(تَبَدَّلَ مَجْلِسُ السَّامِعِ لَا الْتَّالِي يُوجِبُ) سَجْدَةً (أُخْرَى عَلَيْهِ) أَيِ السَّامِعِ (لَا عَكْسُهُ) أَيِ تَبَدُّلِ مَجْلِسِ الْتَّالِي لَا يُوجِبُ سَجْدَةً أُخْرَى عَلَى السَّامِعِ (وَلَا يَرْفَعُ) السَّامِعُ (رَأْسَهُ قَبْلَ الْتَّالِي) لِأَنَّهُ كَالِإِمَامِ لَهُ (قَوْلُهُ : تَبَدُّلُ مَجْلِسِ السَّامِعِ

إِلخ) أَقُولُ وَتَكَرَّرَ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَايَةِ الْبَيَانِ (قَوْلُهُ لَا عَكْسُهُ

(إِنْخ) هَذَا أَيْ عَدَمُ التَّكْرُرِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَضَعْفُ الْقَوْلِ بِالتَّكْرُرِ هُنَا وَظَاهِرُ الْكَافِي تَرْجِيحُ التَّكْرُرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ

(وَكُرْهَ قِرَاءَةِ إِمَامٍ يُخَافُ) أَيْ كُرْهَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْرَأَهَا فِي صَلَاةٍ يُخَافُ فِيهَا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اشْتِبَاهِ الْقُرْءِ عَلَى الْقَوْمِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ فِي رُكُوعِهِ عَلَى الْقُرْءِ

(و) كُرْهٌ أَيْضًا (تَرَكَ آيَتَهَا وَقِرَاءَةَ الْبَقِي) لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ الْاسْتِكَافَ عَنْهَا وَالْفَرَارَ عَنْ لُزُومِ السَّجْدَةِ عَلَيْهِ

(وَنَدَبَ ضَمُّ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَيْهَا) دَفْعًا لِتَوَهُّمِ التَّفْصِيلِ (وَإِخْفَاؤُهَا عَنِ السَّمْعِ) شَفَقَةً عَلَيْهِ (وَالْقِيَامُ ثُمَّ السُّجُودُ) رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَلَئِنْ الْخُرُوجُ فِيهِ أَكْمَلُ  
(قَوْلُهُ: وَنَدَبَ ضَمُّ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَيْهَا)

(إِنْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ إِفْرَادِهَا بِالْقِرَاءَةِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْكَنْزِ وَالْكَافِي وَالْهِدَايَةِ (فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ لِكِفَايَةِ كُلِّ مُهِمَّةٍ) قَالَ الْكَمَالُ وَالْكَافِي قِيلَ مَنْ قَرَأَ آيَ السَّجْدَةِ كُلَّهَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدَةٍ وَسَجَدَ لِكُلِّ مِنْهَا كَفَّاهُ اللَّهُ مَا أَهَمَّهُ  
ا هـ .

(قَوْلُهُ: وَإِخْفَاؤُهَا عَنِ السَّمْعِ شَفَقَةً عَلَيْهِ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ عَنْ الْمُحِيطِ قَالَ مَسَائِدُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِنْ كَانَ الْقَوْمُ مُتَاهِبِينَ لِلْسُّجُودِ وَيَقَعُ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَدَاءُ السَّجْدَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَهَا جَهْرًا حَتَّى يَسْجُدَ الْقَوْمُ مَعَهُ لِأَنَّ فِي هَذَا حَتًّا لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَإِنْ كَانُوا مُحَدِّثِينَ أَوْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَدَاءُ السَّجْدَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَهَا فِي نَفْسِهِ وَلَا يَجْهَرُ تَحَرُّزًا عَنْ تَأْثِيمِ الْمُسْلِمِ وَذَلِكَ مَنْذُوبٌ إِلَيْهِ .  
ا هـ .

(تَيْمَّةٌ) سَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا عِبْرَةَ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَهُ لَا يَتَابُ عَلَيْهَا وَتَرَكُوهَا أَوْلَى وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَعِنْدَهُمَا قُرْبَةٌ يَتَابُ عَلَيْهَا وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَهَيْئَتُهَا كَهَيْئَةِ التَّلَاوَةِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَفِي فُرُوقِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ قَالَ سَجْدَةُ الشُّكْرِ جَائِزَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا وَاجِبَةٌ وَهُوَ مَعْنَى مَا رُويَ عَنْهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَشْرُوعَةٌ  
أَيُّ وَجُوبًا ا هـ .

وَقَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الْأُولَى مِنَ الْأَشْبَاهِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي سُنِّيَّتِهَا لَا فِي الْجَوَازِ .  
ا هـ .

(بَابُ الْجَنَائِزِ) جَمْعُ جَنَازَةٍ وَهِيَ بِالْفَتْحِ الْمَيِّتُ وَبِالْكَسْرِ السَّرِيرُ (سُنُّ تَوْجِيهِ الْمُحْتَضِرِ) أَيْ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ (إِلَى الْقَبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) اعْتِبَارًا بِحَالِ الْوَضْعِ فِي الْقَبْرِ لِأَنَّهُ أَشْرَفَ عَلَيْهِ (وَجَازَ الْاسْتِلْقَاءَ وَقَدَمَاهُ إِلَيْهَا) أَيْ الْقَبْلَةَ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ لِنَزْعِ الرُّوحِ وَالْأَوَّلُ هُوَ السُّنَّةُ (وَرَفَعَ رَأْسَهُ قَلِيلًا) لِيَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ لَا السَّمَاءِ (وَيُلْقَنُ بِذِكْرِ الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَهُ) لِأَنَّ الْأَوَّلَى لَا تُقْبَلُ بِدُونِ الثَّانِيَةِ وَلَا يُؤْمَرُ بِهَا مَخَافَةً أَنْ يَتَضَجَّرَ وَيُرُدَّهَا (وَبَعْدَ مَوْتِهِ يُشَدُّ لِحْيَاهُ وَتُغْمَضُ عَيْنَاهُ) بِذَلِكَ جَرَى التَّوَارُثُ وَفِيهِ تَحْسِينُهُ فَيُسْتَحْسَنُ

(بَابُ الْجَنَائِزِ) (قَوْلُهُ: جَمْعُ جَنَازَةٍ) إِنَّمَا سُمِّيَتْ جَنَازَةً لِأَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ مُهِمَّةٌ مِنْ جُزْءِ الشَّيْءِ فَهُوَ مَجْنُوزٌ ، وَإِذَا جُمِعَ قَالَه تَاجُ الشَّرِيعَةِ (قَوْلُهُ: وَهِيَ بِالْفَتْحِ الْمَيِّتُ وَبِالْكَسْرِ السَّرِيرُ) كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ هُمَا لَعْنَتَانِ وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ لَا يُقَالُ بِالْفَتْحِ ا هـ .

(قَوْلُهُ : سُنَّ تَوْجِيهَ الْمُحْتَضِرِ ) قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ هَذَا إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ شُقَّ تَرَكَ عَلَى حَالِهِ وَالْمَرْجُومُ لَا يُوجَّهُ وَيُسْتَحَبُّ لِأَقْرَبَائِهِ وَجِيرَانِهِ أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْهِ وَيَتْلُونَ سُورَةَ يسَ وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ قِرَاءَةَ سُورَةِ الرَّعْدِ وَيَخْرُجُ مِنْ عِنْدِهِ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَقَالَ الْكَمَالُ لَا يَمْتَنِعُ حُضُورُ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ وَقَتِ الْإِحْتِضَارِ اهـ .

(قَوْلُهُ : أَيُّ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ) تَوْجِيهٌ لِتَسْمِيَّتِهِ مُحْتَضِرًا وَوَجْهَهُ أَيْضًا بِحُضُورِ مَلَائِكَةِ الْمَوْتِ وَقَدْ يُقَالُ : أُحْتَضِرَ أَيُّ مَاتَ وَعَلَامَةُ الْإِحْتِضَارِ أَنْ تَسْتَرْخِيَ قَدَمَاهُ فَلَا تَتَصَبَّانِ وَيَنْعَوِجَ أَنْفُهُ وَيَتَخَسَّفَ صُدْغَاهُ وَتَمْتَدَّ جِلْدَةُ خُصْيَتَيْهِ لِاشْتِمَارِ الْخُصْيَتَيْنِ بِالْمَوْتِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَتَمْتَدَّ جِلْدُهُ وَجْهَهُ فَلَا يَرَى فِيهَا تَعَطُّفٌ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ أَيْسَرَ لِنَزْعِ الرُّوحِ ) كَذَا نَقَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ وَالْمُعْتَادُ فِي زَمَانِنَا أَنْ يُلْقَى عَلَى قَفَاهُ وَقَدَمَاهُ إِلَى الْقَبْلَةِ قَالُوا هُوَ أَيْسَرُ لَخُرُوجِ الرُّوحِ وَلَمْ يَذْكُرُوا وَجْهَ ذَلِكَ وَلَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ إِلَّا نَقْلًا وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ هُوَ أَسْهَلُ لِتَغْيِضِ عَيْنَيْهِ وَشَدِّ لَحْيَيْهِ عَقِبَ الْمَوْتِ وَلَمْنَعُ مِنْ تَقَوُّسِ أَعْصَانِهِ .

قلت : وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا الثَّانِي هُوَ مُرَادُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ لِإِفْصَارِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَالْمُخْتَارُ فِي بِلَادِنَا الْإِسْتِئْلَاقُ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ اهـ لَعَدَمِ تَقْيِيدِهِ

بَكُونِهِ أَيْسَرَ لَخُرُوجِ الرُّوحِ (قَوْلُهُ : وَيُلَقَّنُ بِذِكْرِ الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَهُ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ } ، وَأَمَّا التَّلْقِينُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ فِي الْقَبْرِ فَقِيلَ يُفْعَلُ وَقِيلَ لَا يُلَقَّنُ وَقِيلَ لَا يَأْمُرُ بِهِ وَلَا يَنْهَى عَنْهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَأَمَّا تَلْقِينُ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ فَمَشْرُوعٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحْيِيهِ فِي الْقَبْرِ وَصُورَتُهُ أَنْ يُقَالَ : يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانَةٍ أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَذْكَرُ دِينَكَ الَّذِي كُنْتَ عَلَيْهِ وَقُلْ رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَالْأَشْهُرُ أَنَّ السُّؤَالَ حِينَ يُدْفَنُ وَقِيلَ فِي بَيْتِهِ تَقْبُضُ عَلَيْهِ الْأَرْضُ وَتَنْطَبِقُ كَالْقَبْرِ ، فَإِنْ قِيلَ هَلْ يُسْأَلُ الطِّفْلُ الرَضِيعُ فَالْجَوَابُ أَنَّ كُلَّ ذِي رُوحٍ مِنْ بَنِي آدَمَ ، فَإِنَّهُ يُسْأَلُ فِي الْقَبْرِ بِاجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ لَكِنْ يُلَقَّنُهُ الْمَلَكُ فَيَقُولُ لَهُ : مَنْ رَبُّكَ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ : قُلِ اللَّهُ رَبِّي ثُمَّ يَقُولُ لَهُ : مَا دِينُكَ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ قُلْ دِينِي الْإِسْلَامُ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ مَنْ نَبِيُّكَ ثُمَّ يَقُولُ لَهُ قُلْ نَبِيٌّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُلَقَّنُهُ بَلْ يُلْهِمُهُ اللَّهُ حَتَّى يُجِيبَ كَمَا أَلْهِمَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَهْدِ اهـ .

وَرَوَى الضَّحَّاكُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْأَطْفَالَ يُسْأَلُونَ عَنْ الْمِيثَاقِ الْأَوَّلِ وَالسُّؤَالَ لَا يَخْتَصُّ بِهِذِهِ الْأُمَّةُ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ : إِنَّ السُّؤَالَ فِي الْقَبْرِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَاصَّةً كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَقَالَ الْبَرَزِيُّ السُّؤَالَ فِيمَا يَسْتَقَرُّ فِيهِ الْمَيِّتُ حَتَّى لَوْ أَكَلَهُ سَبْعٌ فَالسُّؤَالُ فِي بَطْنِهِ ، فَإِنْ

جُعِلَ فِي تَابُوتٍ أَيَّامًا لِنَقْلِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ لَا يُسْأَلُ مَا لَمْ يُدْفَنْ .

(قَوْلُهُ وَلَا يُؤْمَرُ بِهَا مَخَافَةً أَنْ يَضْجَرَ ) أَقُولُ : وَقَالُوا إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ كَلِمَاتٌ تُوجِبُ الْكُفْرَ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةً مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ فِي حَالِ زَوَالِ عَقْلِهِ وَلِذَا اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ أَنْ يَذْهَبَ عَقْلُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ لِهَذَا الْخَوْفِ وَبَعْضُهُمْ اخْتَارُوا قِيَامَهُ حَالِ الْمَوْتِ كَذَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ : وَيُغْمِضُ عَيْنَاهُ ) وَيَقُولُ مُغْمِضُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهُمَّ يَسِّرْ عَلَيْهِ أَمْرَهُ وَسَهِّلْ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَأَسْعِدْهُ بِلِقَائِكَ وَاجْعَلْ مَا خَرَجَ إِلَيْهِ خَيْرًا مِمَّا خَرَجَ عَنْهُ

وَيُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدٌ لِنَلَا يَنْتَفِخَ وَيُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ حَتَّى يُغَسَّلَ ١ هـ .  
وَذَكَرَ فِي التَّتَبُّعِ أَنَّهُ يَقْرَأُ عِنْدَ الْمُحَضَّرِ الْقُرْآنَ إِلَى أَنْ يُرْفَعَ ١ هـ يَعْنِي إِلَى أَنْ تُرْفَعَ رُوحُهُ ١ هـ .  
وَهَذَا يَخْرُجُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ غُسْلُهُ لِحَدَثٍ حَلَّ بِهِ أَوْ لِنَجَاسَتِهِ بِالمَوْتِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُكْرَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ  
يَجُوزُ مِنَ الْمُحَدَّثِ وَعِنْدَهُ وَعَلَى الثَّانِي وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ يُكْرَهُ لَهُ الْقِرَاءَةُ لِأَنَّ الْقُرْآنَ يَجِبُ  
تَنْزِيهُهُ عَنْ مَحَلِّ النِّجَاسَةِ وَالْقَادُورَاتِ كَذَا بَخَطِ الشَّيْخِ بَدْرِ الدِّينِ الشَّهْلَوِيِّ ١ هـ .  
وَقَالَ فِي الْمَعْرَاجِ لَوْ قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ قَبْلَ غَسْلِهِ كُرْهٌ لَا بَعْدَهُ .  
١ هـ .

( تَنْبِيْهٌ ) : قَالَ فِي نَتَائِجِ الْفَتَاوَى إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ تَوَضَّعَ يَدُهُ الْيُمْنَى فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَالْيُسْرَى فِي الْأَيْسَرِ وَلَا  
يَجُوزُ وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى صَدْرِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { اجْعَلُوا أَمْوَاتَكُمْ بِخِلَافِ الْكَافِرِينَ ،  
فَإِنَّهُمْ يَضَعُونَ يَدَ الْمَيِّتِ عَلَى صَدْرِهِ } .  
١ هـ .

( وَلَا بَأْسَ بِإِعْلَامِ النَّاسِ بِمَوْتِهِ وَيُعْجَلُ فِي تَجْهِيزِهِ فَيُوضَعُ عَلَى تَحْتِ مُجَمَّرٍ وَثَرًا ) كَكَفَنِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الْمَيِّتِ  
، وَاخْتِيَارُ الْوَثْرِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوَثْرَ }  
( قَوْلُهُ : وَلَا بَأْسَ بِإِعْلَامِ النَّاسِ بِمَوْتِهِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤَدَّنَ قَرَابَتُهُ وَإِخْوَانُهُ بِمَوْتِهِ وَيُكْرَهُ النَّدَاءُ فِي  
الْأَسْوَاقِ ١ هـ فِي الْبَحْرِ كَرَهُ بَعْضُهُمْ أَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ فِي الْأَسْوَاقِ وَالْأَزَقَّةِ لِأَنَّهُ نَعْيُ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ وَالْأَصَحُّ  
أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِأَنَّهُ فِيهِ تَكْثِيرُ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ لَهُ وَتَحْرِيزُ النَّاسِ عَلَى الطَّهَارَةِ وَالِاعْتِبَارِ بِهِ  
وَالِاسْتِعْدَادِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ نَعْيُ الْجَاهِلِيَّةِ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَمُوتُونَ إِلَى الْقَبَائِلِ يَنْعُونَ مَعَ ضَجِيجٍ وَبُكَاءٍ وَعَوِيلٍ وَتَعْدِيدٍ ١  
هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ بَعْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ تَوْبِهِ بِذِكْرِهِ وَتَهْجِيمٍ بَلْ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى  
فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَيُعْجَلُ فِي تَجْهِيزِهِ فَيُوضَعُ عَلَى تَحْتِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ إِنَّمَا يُوضَعُ عَلَيْهِ كَمَا مَاتَ وَلَا يُؤَخَّرُ إِلَّا وَقْتُ الْغُسْلِ  
١ هـ .

وَيُوضَعُ التَّخْتُ كَيْفَ اتَّفَقَ عَلَى الْأَصَحِّ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ اخْتَارَهُ طَوَّلًا كَصَلَاتِهِ بِالْإِمَامِ وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَهُ عَرَضًا كَمَا  
يُوضَعُ فِي الْقَبْرِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ مُجَمَّرٌ وَثَرًا ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ السَّرِيرَ يُجَمَّرُ قَبْلَ وَضْعِ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ وَكَيْفِيَّةُ أَنْ  
يُدَارَ بِالْمُجَمَّرِ حَوْلَ السَّرِيرِ إِمَّا مَرَّةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا وَلَا يَزَادُ عَلَيْهَا كَذَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَيُجَرَّدُ ) عَنْ ثِيَابِهِ ( وَتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ الْغَلِيظَةُ وَقِيلَ مُطْلَقًا وَيُوضَعُ بِلَا مَضْمَنَةٍ وَاسْتِشْقَاقٍ ) لِنَعْدَرِ إِخْرَاجِ الْمَاءِ ( وَنُصِبَ عَلَيْهِ مَاءٌ مَغْلِيٌّ بِسَدْرٍ وَخُرْضٍ ) وَهُوَ الْأَشْنَانُ مُبَالَغَةً فِي التَّنْظِيفِ ( وَإِلَّا ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَاءٌ كَذَلِكَ ( فَخَالِصٌ ) أَيَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ خَالِصٌ لِحُصُولِ أَصْلِ الْمَقْصُودِ

( قَوْلُهُ : وَيُجَرَّدُ عَنْ ثِيَابِهِ ) أَيَّ لَغُسْلِهِ لِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا إِذَا كَانَ خُشْيٌ مُشْكِلًا ، فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ قِيلَ  
يُمَمُّ وَقِيلَ يُغَسَّلُ فِي ثِيَابِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ الْخُشْيُ يُمَمُّ وَلَا يُغَسَّلُ ١ هـ .  
وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقِيلَ يُغَسَّلُ فِي كِبَاقَةٍ وَقِيلَ فِي ثِيَابِهِ إِذَا كَانَ بِالْغَايَةِ بِالسِّنِّ أَوْ مُرَاهِقًا وَالْأَجَنَبِيَّةَ

يُمَمِّهَا الْأَجَبِيُّ بِخِرْقَةٍ إِذَا لَمْ تُوجَدِ النَّسَاءُ ، فَإِنْ وَجَدَ رَجُلٌ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ يُمَمِّهَا بِلَا خِرْقَةٍ كَمَا تَيَمُّمُهُ وَلَا يُغَسِّلُهُ إِلَّا زَوْجَتُهُ لَا أُمَّ وَلَدَهُ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ ، وَإِذَا لَمْ يَبْلُغِ الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ حَدَّ الشَّهْوَةِ يُغَسِّلُهُمَا الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَقَدَرُهُ فِي الْأَصْلِ بَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ رُؤْيَا زَوْجَتِهِ .  
وَفِي الْمُجْتَبَى لَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِ الْمَيِّتِ هـ .

وُغَسِّلَ الْمَيِّتَ شَرِيعَةً مَا صِيَةً لِمَا رُوِيَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قُبِضَ نَزَلَ جَبْرِيلُ بِالْمَلَأْنِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَغَسَّلُوهُ وَقَالُوا لَوْلَدِهِ هَذِهِ سُنَّةُ مَوْتَاكُمْ كَذَا فِي الْكَفَى ( قَوْلُهُ : وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ الْغُلِيظَةَ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ مُطْلَقًا ) هُوَ رَوَايَةُ التَّوَادِرِ فَيَسْتُرُ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى تَحْتِ رُكْبَتَيْهِ وَصَحَّحَهَا فِي النَّهَائَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَكَذَا صَحَّحَهَا فِي التَّبْيِينِ وَهَذَا شَامِلٌ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ لِأَنَّ عَوْرَةَ الْمَرْأَةِ لِلْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ لِلرَّجُلِ وَتُغَسَّلُ الْعَوْرَةُ تَحْتَ السُّتْرَةِ وَيَدُهُ مَلْفُوفَةٌ بِخِرْقَةٍ ( قَوْلُهُ : وَوُضِيَ ) أَقُولُ إِلَّا إِذَا كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْمَلُ الصَّلَاةَ فَيُغَسَّلُ بِلَا وَضُوءٍ ( قَوْلُهُ : بِلَا مَضْمُوعَةٍ وَاسْتِشْقَاقٍ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ هـ إِلَّا إِذَا كَانَ جَبًّا كَذَا نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الْمُقَدِّسِيِّ

وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُلْفَ الْغَاسِلُ عَلَى أَصْبَعِهِ خِرْقَةٌ يَمْسَحُ بِهَا أَسْنَانَهُ وَلَهَاتَهُ وَشَفَتَيْهِ وَمَنْخَرَيْهِ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمَ وَيَفْعَلُهُ ابْتِدَاءً وَلَا يَبْدَأُ بِغَسْلِ يَدَيْهِ إِلَى رُسْغِيهِ وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ فِي الْمُخْتَارِ وَلَا يُؤَخَّرُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَاخْتَلَفَا فِي إِنْجَائِهِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُجْبِيهِ مِثْلَ مَا كَانَ يَسْتَحْيِي فِي حَيَاتِهِ وَلَكِنْ يُلْفُ خِرْقَةٌ عَلَى يَدَيْهِ فَيُغَسَّلُ حَتَّى يَطْهَرَ الْمَوْضِعُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يُجْبَى كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَحُرْضَ ) بَضَمُ الْحَاءِ يَجُوزُ فِي الرِّاءِ السُّكُونُ وَالضَّمُّ كَمَا فِي الصَّحَاحِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَشْتَانُ ) كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ الْحُرْضُ أَشْتَانٌ غَيْرُ مَطْحُونٍ ( قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَخَالِصٌ ) أَقُولُ وَيُفْعَلُ بِهِ هَذَا قَبْلَ التَّرْتِيبِ الَّتِي لَيَبْتَلُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَنِ

( وَيُغَسَّلُ رَأْسُهُ وَلَحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي اسْتِخْرَاجِ الْوَسَخِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَبِالْصَّابُونِ وَنَحْوِهِ ( ثُمَّ يُضْجَعُ عَلَى يَسَارِهِ ) لِتَكُونَ الْبِدَاةُ بِجَانِبِ يَمِينِهِ ( وَيُغَسَّلُ ) بِالْمَاءِ وَالسَّدَرِ ( حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ ) أَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ ( ثُمَّ ) يُضْجَعُ ( عَلَى يَمِينِهِ كَذَلِكَ ) أَيُّ وَيُغَسَّلُ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ ( ثُمَّ يُجْلِسُهُ ) أَيُّ الْغَاسِلُ الْمَيِّتَ ( مُسْنِدًا ) الْمَيِّتَ إِلَى قَفْسِهِ ( وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ بِلَيْنٍ ) تَحَرُّزًا عَنْ تَلَوِثِ الْكَفَنِ ( وَالْخَارِجُ يُغَسَّلُ وَغَسْلُهُ لَا يُعَادُ ) وَكَذَا وَضُوءُهُ لِأَنَّ الْغُسْلَ عُرِفَ بِالنَّصِّ وَقَدْ حَصَلَ مَرَّةً ( ثُمَّ يُنَشَفُ بِثَوْبٍ ) لِمَا تَبَيَّنَ أَكْفَانُهُ ( قَوْلُهُ : وَيُغَسَّلُ رَأْسُهُ وَلَحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ غَسْلِ رَأْسِهِ بِالْخِطْمِيِّ إِذَا كَانَ لَهُ شَعْرٌ وَبِهِ صَرَاحُ الْكَمَالِ

( وَلَا يَقْصُ طُفْرَهُ وَلَا يَسْرَحُ شَعْرَهُ ) لِأَنَّهُ لِلزَّيْنَةِ وَقَدْ اسْتَعْنِيَ عَنْهَا ( وَيَجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ الْخُطُوطَ ) لِأَنَّ التَّطْيِيبَ سُنَّةٌ ( وَعَلَى مَسَاجِدِهِ ) جَمْعُ مَسْجِدٍ يَفْتَحُ الْجَيْمَ بِمَعْنَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَهُوَ جَبْهُتُهُ وَأَنْفُهُ وَيَدَاهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ ( الْكَافُورَ ) فَإِنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ بِهِذِهِ الْأَعْضَاءَ فَتُخَصُّ بِزِيَادَةِ كَرَامَةٍ وَصِيَانَةٍ لَهَا عَنْ سُرْعَةِ الْفَسَادِ ( قَوْلُهُ الْخُطُوطُ ) هُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ أَشْيَاءَ طَيِّبَةٍ وَلَا بَأْسَ بِسَائِرِ الطَّيِّبِ إِلَّا الزَّعْفَرَانَ وَالْوَرَسَ فِي حَقِّ الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ وَلَيْسَ فِي الْغُسْلِ اسْتِعْمَالُ الْقُطْنِ فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجْعَلُ الْقُطْنَ فِي مَنْخَرَيْهِ وَقَمِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي صِمَاحِهِ أَيْضًا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي ذُبْرِهِ أَيْضًا قَالَ فِي الظَّهْرِ يَتَوَقَّعُ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ كَذَا فِي الْفَتْحِ

( وَإِذَا جَرَى الْمَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ أَصَابَهُ الْمَطَرُ لَمْ يَكُنْ غُسْلًا فَالْغَرِيقُ يُغَسَّلُ ) كَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ ( وَسُنَّةُ الْكَفَنِ لَهُ ) أَيُّ لِلرَّجُلِ ( إِزَارٌ وَقَمِيصٌ وَلِفَافَةٌ ) وَكُلٌّ مِنَ الْإِزَارِ وَاللِّفَافَةِ مِنَ الْقُرْنِ إِلَى الْقَدَمِ وَالْقَمِيصُ مِنَ الْمُنْكَبَيْنِ إِلَى

الْقَدَمَيْنِ وَهُوَ بِلَادِ دَخَارِيسَ وَلَا جَيْبَ وَلَا كُمَيْنِ وَلَا يُلْفُ أَطْرَافُهُ ( وَاسْتَحْسَنَ الْعِمَامَةُ ) أَيِ اسْتَحْسَنَ الْمَتَأَخَّرُونَ ( وَلَهَا ) أَيِ لِلْمَرْأَةِ ( دِرْعُ ) وَهُوَ مَا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ الْقَمِيصِ ( وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ ) وَهُوَ مَا تَسْتُرُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا ( وَلِفَافَةٌ وَخِرْقَةٌ لِرَبْطِ ثَدْيَيْهَا وَكِفَايَتُهُ ) أَيِ الْكَفَنِ ( لَهُ إِزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَلَهَا هُمَا ) أَيِ الْإِزَارُ وَالْلِفَافَةُ ( وَخِمَارٌ وَضُرُورَتُهُ لَهُمَا مَا يُوْجَدُ ) مِنَ الْأَثَوَابِ وَإِذَا أَرَاثُوا التَّكْفِينَ ( يَبْسُطُ اللَّفَافَةَ وَ ) يَبْسُطُ ( الْإِزَارَ عَلَيْهَا وَيَقْمَصُ الْمِيتَ وَيُوضَعُ عَلَى الْإِزَارِ وَيُلْفُ يَسَارُهُ ) أَيِ الْإِزَارِ ( ثُمَّ يَمِينُهُ ) كَمَا فِي الْحَيَاةِ ( ثُمَّ ) ثَلْفُ ( اللَّفَافَةِ كَذَلِكَ وَهِيَ ) أَيِ الْمَرْأَةُ ( تَلْبَسُ الدَّرْعَ وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا ضَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَهُ ) أَيِ الدَّرْعِ .

( وَ ) يُجْعَلُ ( الْخِمَارُ فَوْقَهُ ) أَيِ الدَّرْعِ ( تَحْتَ اللَّفَافَةِ وَإِنْ خِيفَ انْتِشَارُهُ ) أَيِ الْكَفَنِ ( عُقِدَ ) مِنْ طَرَفَيْهِ ( الْغَسِيلُ وَالْجَدِيدُ فِيهِ ) أَيِ الْكَفَنِ ( سَوَاءٌ ) لَا رُجْحَانَ لِلثَّانِي ( وَلَا بَأْسَ بِالْبُرُودِ وَالْكَثَانِ وَفِي النَّسَاءِ بِالْحَرِيرِ وَالْمَرْغَفِ وَالْمُعْصَفِ )

( قَوْلُهُ : وَإِذَا جَرَى الْمَاءُ إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ ) أَقُولُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِهِ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ إِذَا جَرَى الْمَاءُ عَلَى الْمِيتِ أَوْ أَصَابَهُ الْمَطَرُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَنْبُؤُ عَنْ الْغُسْلِ لِأَنَّ أَمْرَنَا بِالْغُسْلِ وَجَرَيَانِ الْمَاءِ ، وَإِصَابَةِ الْمَطَرِ لَيْسَ بِالْغُسْلِ ، الْغَرِيقُ يُغْسَلُ ثَلَاثًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي رَاوِيَةٍ إِنْ نَوَى الْغُسْلَ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَاءِ يُغْسَلُ مَرَّتَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ يُغْسَلُ ثَلَاثًا وَعَنْهُ فِي رَاوِيَةٍ يُغْسَلُ مَرَّةً وَاحِدَةً هـ .

وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ لِاسْقَاطِ الْوَاجِبِ عَنَّا لَا أَنَّهُ شَرْطٌ لِطَهَارَةِ الْمِيتِ وَلِذَا قَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ سِيَاقِهِ كَلَامَ قَاضِي خَانَ كَانَ هَذِهِ قَدْ ذَكَرَ فِيهَا الْقَدْرَ الْوَاجِبَ وَقَالَ الْكَمَالُ قَبْلَ سِيَاقِهِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ لِلْغُسْلِ النَّيَّةُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِاسْقَاطِ وَجُوبِهِ عَنِ الْمُكْلَفِ الْغَاسِلِ لَا لِتَحْصِيلِ طَهَارَتِهِ هُوَ وَشَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

هـ .

قُلْتُ يُخَالِفُهُ مَا قَالَ قَاضِي خَانَ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ مِيتَ غَسَلَهُ أَهْلُهُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْغُسْلِ أَجْرَاهُمْ ذَلِكَ هـ فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْإِثْنَانُ بِالْغُسْلِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ نِيَّةٍ ( تَيَمُّمٌ ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَغْسَلُ طَاهِرًا وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ جُنْبًا أَوْ حَائِضًا وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ غُسْلُ الْمِيتِ مَجَانًا ، وَإِنْ ابْتَعَى الْغَاسِلُ أَجْرًا ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ غَيْرُهُ يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ وَإِلَّا لَا ، وَأَمَّا اسْتِجَارُ الْخِيَاطِ لِخِيَاطَةِ الْكَفَنِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ وَأَجْرَةُ الْحَمَالَيْنِ وَالْدَّقَّانِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ لِلْعَيْنِيِّ ( قَوْلُهُ : وَسُنَّةُ الْكَفَنِ الْخ ) .

أَقُولُ أَصْلُ التَّكْفِينِ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَكَوْنُهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ مَسْنُونٌ قَوْلُهُ : وَكُلُّ مِنَ الْإِزَارِ وَالْلِفَافَةِ مِنَ الْقَرْنِ إِلَى

الْقَدَمِ ( كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَقَالَ الْكَمَالُ لَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ اللَّفَافَةَ مِنَ الْقَرْنِ إِلَى الْقَدَمِ وَأَنَا لَا أَعْلَمُ وَجْهَ مُخَالَفَةِ إِزَارِ الْمِيتِ إِزَارَ الْحَيِّ مِنَ السُّنَّةِ هـ أَيِ فِي أَنَّهُ مِنَ الْحَقْوِ وَالْقَرْنُ هُنَا بِمَعْنَى الشَّعْرِ ( قَوْلُهُ : وَلَا جَيْبَ ) كَذَا فِي الْكَافِي وَهُوَ بَعِيدٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْجَيْبِ الشَّقُّ النَّازِلُ إِلَى الصَّدْرِ قَالَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : وَاسْتَحْسَنَ الْعِمَامَةُ الْخ ) كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَاسْتَدَلَّ لَهُ الْكَمَالُ بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُعَمِّمُهُ وَيَجْعَلُ الْعَذْبَةَ عَلَى وَجْهِهِ هـ فَقَدْ أَطْلَقَ فِيهَا وَقَالَ فِي الْمِعْرَاجِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنْ كَانَ عَالِمًا مَعْرُوفًا أَوْ مِنْ الْأَشْرَافِ يُعَمَّمُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسَاطِ لَا يُعَمَّمُ .

وَفِي الْمُجْتَبَى وَتُكْرَهُ الْعِمَامَةُ فِي الْأَصَحِّ ( قَوْلُهُ : وَكِفَايَتُهُ



إِلْحَ ) أَقُولُ وَكَفَنُ السُّنَّةِ أَوْلَى إِنْ كَانَ بِالْمَالِ كَثْرَةٌ وَبِالْوَرَّةِ قَلَّةٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ فَكَفَنُ الْكِفَايَةِ أَوْلَى كَمَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا

إِلْحَ ) لَمْ يَبَيَّنْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ تُوَضَّعُ الْخِرْقَةُ وَلَا مَقْدَارَ عَرْضِهَا وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ الْخِرْقَةُ فَوْقَ الْأَكْفَانِ كَيْ لَا تَتَشَرَّرَ وَعَرْضُهَا مَا بَيْنَ الثَّنَدِيِّ إِلَى السُّرَّةِ وَقِيلَ مَا بَيْنَ الثَّنَدِيِّ إِلَى الرُّكْبَةِ ١ هـ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الْأُولَى أَنْ تَكُونَ الْخِرْقَةُ مِنْ الثَّنَدِيِّ إِلَى الْفَخَذَيْنِ .

وَفِي الْمُسْتَصْفَى مِنَ الصَّدْرِ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ قَالَ الْخُجَنْدِيُّ وَتُرْبِطُ الْخِرْقَةُ عَلَى الثَّنَدِيِّ فَوْقَ الْأَكْفَانِ وَفِي الْجَمْعِ الصَّغِيرِ فَوْقَ ثَنَدِيَّهَا وَالْبُطْنِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ( تَنْبِيْهُ ) : الْخُنْثَى يُكْفَنُ كَالْمَرْأَةِ اخْتِيَاطًا وَيُجَنَّبُ الْحَرِيرَ وَالْمُعَصْفَرُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَيُعْطَى رَأْسُ الْمُحْرَمِ وَوَجْهُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَالْمُرَاهِقُ فِي

التَّكْفِينِ كَالْبَالِغِ وَالْمُرَاهِقَةُ كَالْبَالِغَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

وَفِي الْبَحْرِ عَنِ الْمَجْتَبَى الْمُكْفَنُونَ اثْنَا عَشَرَ وَذَكَرَ الْأَرْبَعَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ أَيَّ الْبَالِغِينَ وَالْمُرَاهِقِينَ ، وَالْخَامِسُ الصَّبِيُّ الَّذِي لَمْ يُرَاهِقْ فَيُكْفَنُ فِي خِرْقَتَيْنِ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي وَاحِدٍ أَجْزَأُ ، وَالسَّادِسُ : الصَّبِيَّةُ الَّتِي لَمْ تُرَاهِقْ فَعَنْ مُحَمَّدٍ كَفَنُهَا ثَلَاثَةٌ وَهَذَا أَكْثَرُ وَالسَّابِعُ : السَّقَطُ قِيلَفٌ وَلَا يُكْفَنُ كَالْعُضْوِ مِنَ الْمَيِّتِ وَالثَّامِنُ : الْخُنْثَى الْمُشْكَلُ فَيُكْفَنُ كَتَكْفِينِ الْجَارِيَةِ أَيَّ الْمَرْأَةِ وَيُنْعَشُ وَيُسَجَّى قَبْرُهُ وَالثَّاسِعُ : الشَّهِيدُ وَسَيَاتِي وَالْعَاشِرُ : الْمُحْرَمُ وَهُوَ كَالْحَلَالِ عِنْدَنَا وَتَقَدَّمَ وَالْحَادِي عَشَرَ الْمَنْبُوشُ الطَّرِيُّ فَيُكْفَنُ كَالَّذِي لَمْ يُدْفَنِ وَالثَّانِي عَشَرَ الْمَنْبُوشُ الْمُتَفَتِّحُ فَيُكْفَنُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ .

١ هـ .

( وَمَنْ لَا مَالَ لَهُ فَكَفَنُهُ عَلَى مَنْ ) تَجِبُ ( عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَاخْتَلَفَ فِي الزَّوْجِ وَالْأَصَحُّ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ ) كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ( وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ) مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ( فَفِي بَيْتِ الْمَالِ صَلَاتُهُ فَرَضٌ كِفَايَةً ) أَيَّ إِنْ أَدَّى الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ وَإِلَّا أَتِمَّ الْكُلُّ

( قَوْلُهُ فَكَفَنُهُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ) أَقُولُ : فَإِنْ تَعَدَّدَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ فَلْيُكْفَنُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِمْ كَالنَّفَقَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَاخْتَلَفَ فِي الزَّوْجِ ) أَيَّ قَالَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ وَلَوْ تَرَكَتْ مَالًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعَ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ ) أَقُولُ : فَإِنْ لَمْ يُعْطِ ظُلْمًا أَوْ عَجْزًا فَعَلَى النَّاسِ وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا لَهُ إِنْ لَمْ يَقْدِرُوا بِخِلَافِ الْحَيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا يُصَلِّي فِيهِ لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَسْأَلُوا لَهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى سُؤَالِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ ( قَوْلُهُ صَلَاتُهُ فَرَضٌ كِفَايَةً ) أَقُولُ هُوَ بِالْإِجْمَاعِ وَسَبَبُ وَجُوبِهَا الْمَيِّتُ الْمُسْلِمُ وَرُكْنُهَا التَّكْبِيرَاتُ وَالْقِيَامُ ، وَشَرْطُهَا عَلَى الْخُصُوصِ الْإِسْلَامُ وَالْعُسْلُ وَتَقَدَّمَ الْمَيِّتُ عَلَى الْإِمَامِ وَحُضُورِهِ فَلَا يُصَلِّي عَلَى غَائِبٍ وَلَا عُضْوٍ عُلِمَ مَوْتُ صَاحِبِهِ إِلَّا أَنْ يُوْجَدْ أَكْثَرُ بَدَنِهِ أَوْ نَصْفُهُ مَعَ رَأْسِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَسُنَّتُهَا التَّحْمِيدُ وَالتَّنَاءُ وَالِدُعَاءُ وَآدَابُهَا كَثِيرَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْفَتْحِ وَأَفْضَلُ صُفُوفِهَا آخِرُهَا وَفِي غَيْرِهَا أَوَّلُهَا إِظْهَارًا لِلتَّوَاضُعِ لِتَكُونَ شَفَاعَتُهُ أَدْعَى إِلَى الْقَبُولِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ

( يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَاتَ إِلَّا الْبُغَاةَ وَقُطَّاعَ الطَّرِيقِ إِذَا قُتِلُوا فِي الْحَرْبِ ) هَذَا الْقَيْدُ إِشَارَةٌ إِلَى كُلِّ مَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ أَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ إِذَا قُتِلُوا بَعْدَ مَا وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ كَذَا قُطَّاعُ الطَّرِيقِ إِنْ أَخَذَهُمْ

الإمام ثُمَّ قَتَلَهُمْ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ ( وَكَذَا الْمُكَابِرُ فِي الْمِصْرِ لَيْلًا بِالسَّلَاحِ ) لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا قُتِلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ ( قَوْلُهُ : يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَاتَ إِلَّا الْبَغَاةَ ) أَيُّ عَلَى الْإِمَامِ الْعَدْلِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَصْرِ لَمْ يَسْتَوْعِبْ إِذَ الْعَصَبِيَّةُ وَالْقَاتِلُ بِالْخَنْقِ غِيْلَةً كَالْبَغَاةِ وَقَطَعَ الطَّرِيقَ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَإِنْ غَسَلُوا قَاتِلَ نَفْسِهِ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ لَا عَلَى قَاتِلِ أَحَدٍ أَبَوِيهِ ) زَجْرًا لَهُ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ غَسَلُوا ) يَعْنِي عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ قَالَ فِي الْمُحِيطِ فِي غُسْلِ الْمَقْتُولِينَ بِالْبَغْيِ وَقَطَعَ الطَّرِيقَ رِوَايَتَانِ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ بِاتِّفَاقِ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا فِي الْمَعْرَاجِ وَرَجَّحَ ابْنُ وَهْبٍ غُسْلَ الْبَاقِي دُونَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ هـ . وَلَكِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا حَكَاهُ فِي الْبُرْهَانِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُغَسَّلْ أَهْلُ النَّهْرَوَانِ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ هـ . ( قَوْلُهُ : قَاتِلُ نَفْسِهِ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ) الْمُرَادُ قَاتِلُهَا عَمْدًا وَهَذَا مَا قَالَهُ بَعْضُ الْمَشَايخِ حَاكِيًا فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَصَاحِبِيهِ عِنْدَهُمَا يُصَلَّى عَلَيْهِ لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَوْلُهُمَا أَفْتَى الْحَلَوَانِيُّ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقَالَ رُكْنُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ السَّعْدِيُّ الْأَصَحُّ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَبِهِ أَفْتَى ظَهِيرُ الدِّينِ كَمَا فِي الْمَعْرَاجِ وَقَيَّدْنَا بِالْعَمْدِ لِأَنَّهُ لَوْ قَتَلَهَا خَطَأً ، فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَقَاتِلُ نَفْسِهِ أَعْظَمُ وَزَرًا وَإِثْمًا مِنْ قَاتِلِ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : لَا عَلَى قَاتِلِ أَحَدٍ أَبَوِيهِ ) وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَمْدُ ( قَوْلُهُ زَجْرًا لَهُ ) لَوْ قَالَ إِهَانَةً لَهُ وَزَجْرًا لغيرِهِ لَكَانَ أَوْلَى

( وَهِيَ ) أَيُّ صَلَاتِهِ ( أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ يَرْفَعُ يَدَهُ فِي الْأُولَى فَقَطْ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي كُلِّهَا ( وَتَنَاءُ بَعْدَهَا ) أَيُّ بَعْدَ الْأُولَى كَمَا فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ( وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ) كَمَا يُصَلَّى فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ ( وَدُعَاءٌ بَعْدَ الثَّالِثَةِ ) الدُّعَاءُ لِلْبَالِغِينَ هَذَا ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا وَأَنْتَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَخُصَّ هَذَا الْمَيِّتَ بِالرَّحْمَةِ وَالْغُفْرَانِ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَلَّوْزْ عَنْهُ وَلَقَّهِ الْأَمْنَ وَالْبَشْرَى وَالْكَرَامَةَ وَالزُّلْفَى بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ( وَتَسْلِيمَتَانِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ ) وَعَنْ الشَّافِعِيِّ يُسَلِّمُ وَاحِدَةً يَبْدَأُ بِهَا مِنْ يَمِينِهِ وَيَخْتِمُهَا فِي يَسَارِهِ مُدْبِرًا وَجْهَهُ ( لَا قِرَاءَةَ فِيهَا ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ( وَلَا تَشَهُّدَ وَلَوْ كَبَّرَ ) الْإِمَامُ تَكْبِيرًا خَامِسًا لَمْ يُتَّبَعْ ( لِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ ) لَا يَسْتَغْفِرُ ( الْمُصَلِّي ) فِي ( التَّكْبِيرِ ) ( الثَّالِثِ لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ) إِذْ لَا ذَنْبَ لَهُمَا ( بَلْ يَقُولُ ) بَعْدَ الدُّعَاءِ بِمَا يَدْعُو بِهِ لِلْبَالِغِينَ كَمَا مَرَّ ( اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا ) أَيُّ أَجْرًا يَتَقَدَّمُنَا ( اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا دُخْرًا ) أَيُّ خَيْرًا بَاقِيًا ( اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا شَافِعًا مُشَفَّعًا ) أَيُّ مَقْبُولَ الشَّفَاعَةِ ( وَيَقُومُ الْإِمَامُ بِإِزَاءِ صَدْرِ الْمَيِّتِ مُطْلَقًا ) أَيُّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَلْبِ وَفِيهِ نُورُ الْإِيمَانِ فَيَكُونُ الْقِيَامُ عِنْدَهُ إِشَارَةً إِلَى الشَّفَاعَةِ لِإِيمَانِهِ

( قَوْلُهُ : يَرْفَعُ يَدَهُ فِي الْأُولَى فَقَطْ ) هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي كُلِّهَا ) اخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنْ مَشَايخِ بَلْخِي كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَكَانَ نُصِيرٌ يَرْفَعُ تَارَةً وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : كَمَا فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ) هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فَيَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ

إِلَخْ وَقَالَ الْأَكْمَلُ أَرَى أَنَّهُ مُخْتَارُ الْمُصَنِّفِ أَيُّ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ يَعْنِي وَإِنْ كَانَ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً بِحَمْدِ اللَّهِ عَقِيْبَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ( قَوْلُهُ الدُّعَاءُ لِلْبَالِغِينَ هَذَا )

إِلَخْ ( أَقُولُ لَا تَوَقَّيْتُ فِي الدُّعَاءِ ) سِوَى أَنَّهُ بِأُمُورٍ الْآخِرَةِ ، وَإِنْ دَعَا بِالْمَأْثُورِ فَمَا أَحْسَنَهُ وَأَبْلَغَهُ وَمِنْ الْمَأْثُورِ حَدِيثُ { عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفِظَ مِنْ دُعَائِهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرْدِ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى

الْوَبُ الْأَيْضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدَلَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَأَعَدَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ قَالَ عَوْفٌ حَتَّى تَمَيَّنْتَ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتُ { رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ رَوَاهُ الْكَمَالُ أَيْضًا ( قَوْلُهُ : وَتَسْلِمَتَيْنِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ ) يَعْنِي مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ بَعْدَهَا وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ { رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ } أَوْ { رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا } الْآيَةَ وَيُنَوِّي بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ الْمَيِّتَ مَعَ الْقَوْمِ كَمَا فِي الْفَتْحِ مَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَا يَنْوِي الْإِمَامَ الْمَيِّتَ فِي

تَسْلِيمَتِي الْجَنَازَةِ بَلْ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ وَمِثْلُهُ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَالْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : لَا قِرَاءَةَ فِيهَا إِنْخ ) وَقَالَ فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ إِنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ بِنِيَّةِ الدُّعَاءِ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ قَرَأَهَا بِنِيَّةِ الْقِرَاءَةِ لَا يَجُوزُ هـ أَقُولُ نَفْيُ الْجَوَازِ فِيهِ تَأْمُلُ لَنَا رَأَيْنَا فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَاضِعِ الْخِلَافِ اسْتِحْبَابَ رِعَايَتِهِ كِبَاعِدَةِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ وَالْمَرْأَةِ فَيَكُونُ رِعَايَةُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى قَصْدِ الْقُرْآنِ كَذَلِكَ بَلْ وَلِي لَأَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ يَفْرُضُهَا فِي الْجَنَازَةِ فَتَأْمُلُ وَلَا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَمْدِ وَالنَّشَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْإِخْفَاءِ أَوْلَى وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ السُّنَّةُ أَنْ يُسْمَعَ الصَّغْفَرُ الثَّانِي وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُمْ لَا يَجْهَرُونَ كُلُّ الْجَهْرِ وَلَا يُسِرُّونَ كُلُّ الْإِسْرَارِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ ( قَوْلُهُ : فَرَطًا ) يَفْتَحَتَيْنِ أَيْ أَجْرًا يَتَقَلَّمُنَا فَسَّرَ بِهِ الْفَرَطُ فَاعْنَى عَنْ قَوْلِ الْكَنْزِ بَعْدَهُ وَاجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا وَمَحْمَلُ قَوْلِ الْكَنْزِ عَلَى تَفْسِيرِ الْفَرَطِ بِالْفَارِطِ الَّذِي يَسْبِقُ الْوَارِدَ إِلَى الْمَاءِ لَمَّا يَلْزَمُ التَّكْرَارَ بِالْفَرَطِ مَعَ قَوْلِهِ وَاجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : ذُخْرًا ) بَضَمُّ الدَّالِ وَسُكُونُ الْخَاءِ الذَّخِيرَةِ

( الْجَنَازَةُ إِذَا اجْتَمَعَتْ فَلِلْفَرَادِ بِالصَّلَاةِ أَوْلَى ) ثُمَّ الْوَلَوَى أَنْ يُقَدَّمَ الْأَفْضَلُ مِنْهُمْ ( وَإِنْ أَرَادَ الْجَمْعُ بِهَا ) أَيَّ بِالصَّلَاةِ يَعْنِي الصَّلَاةَ عَلَى الْمَجْمُوعِ مَرَّةً ( جَعَلَهَا ) أَيَّ الْجَنَازَةِ ( صَفَا طَوْلًا مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ ) بَحِثْ يَكُونُ صَدْرُ كُلِّ قَدَامِ الْإِمَامِ ( وَرَاعَى التَّرْتِيبَ ) بِأَنْ يَضَعَ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ فَالصَّبِيَّانِ فَالْخَتَائِيَّ فَالنِّسَاءَ فَالصَّبِيَّاتِ وَالصَّبِيَّ الْحُرَّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْعَبْدُ عَلَى الْمَرْأَةِ ، ثُمَّ تَكَلَّمُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْوَضْعِ مِنْ حَيْثُ الْمَكَانُ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يُوضَعُ رَجُلٌ خَلْفَ رَجُلٍ ، رَأْسُ الْآخَرِ أَسْفَلُ مِنْ رَأْسِ الْوَلَوَى يُوضَعُونَ هَكَذَا دَرَجًا وَرُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ حَسَنَ لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَاحِبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَفَنُوا كَذَلِكَ وَإِنْ وَضَعُوا رَأْسَ كُلِّ بَازَاءِ رَأْسَ صَاحِبِهِ فَحَسَنَ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ حَاصِلٌ وَهُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ ( سَبَقَ ) الْمُصَلِّي ( بِتَكْبِيرِهِ ) صَدَرَتْ مِنَ الْإِمَامِ ( أَوْ بِتَكْبِيرَتَيْنِ ) يَنْتَظِرُ لِيَكْبِرَ الْإِمَامُ فَيُكَبِّرُ مَعَهُ ( فَإِذَا سَلَّمَ ) الْإِمَامُ ( قَضَى ) الْمُقْتَدِي ( مَا عَلَيْهِ ) مِنَ التَّكْبِيرِ ( قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ ) لَأَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ بِدُونِهَا لَا تُصَوَّرُ ( وَلَا يَنْتَظِرُ الْحَاضِرُ فِي التَّحْرِيمَةِ ) يَعْنِي لَوْ كَانَ حَاضِرًا فَلَمْ يَكْبِرْ مَعَ الْإِمَامِ لَا يَنْتَظِرُ الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ كَالْمُدْرِكِ

( قَوْلُهُ : وَرَاعَى التَّرْتِيبَ ) لَمْ يَنْصَ عَلَى حُكْمِهِ وَلَعَلَّهُ لِلدُّبِّ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ التَّرْتِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَهَلْ يَكْفِي بِدُعَاءٍ أَوْ يُفْرَدُ كُلًّا بِهِ وَيُقَدَّمُ الْبَالِغِينَ فَلْيَنْتَظِرْ ( قَوْلُهُ : بِأَنْ يَضَعَ الرِّجَالَ إِنْخ ) أَقُولُ وَلَوْ اجْتَمَعُوا فِي قَبْرِ وَضِعُوا عَلَى عَكْسِ هَذَا التَّرْتِيبِ ( قَوْلُهُ : سَبَقَ إِنْخ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَكْبِرُ حِينَ يَحْضُرُ وَلَوْ كَبَّرَ لَمَّا حَضَرَ وَلَمْ يَنْتَظِرْ لَا تَقْسُدُ عِنْدَهُمَا لَكِنْ مَا أَذَاهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَلَى الْخُلَاصَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الدُّعَاءِ لِلْمَسْئُوقِ هَلْ يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِيمَا هُوَ فِيهِ أَوْ يُرْتَّبُ بِاعْتِبَارِ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ فَيَنْتَظِرُ ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُهُ نَقَلًا وَهُوَ أَنَّهُ يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِيمَا هُوَ فِيهِ ( قَوْلُهُ : فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ

قَضَى مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ ( قَالَ فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ وَيَقْضِيهِ نَسَقًا بِغَيْرِ دُعَاءٍ لِأَنَّهُ لَوْ قَضَاهُ بِهِ تُرْفَعُ الْجَنَازَةُ فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ ) هـ .

وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ إِذَا أَمَكَنَ الْإِثْنَانُ بِالْدُعَاءِ فَعَلَ ( قَوْلُهُ : قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ ) لَمْ يَسِنَّ هَلْ الْمُرَادُ رَفْعُهَا بِالْأَيْدِي أَوْ عَلَى الْأَكْتَافِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهْرِيَّةِ أَنَّهَا إِذَا رُفِعَتْ بِالْأَيْدِي وَلَمْ تُوضَعْ عَلَى الْأَكْتَافِ ذَكَرَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِالتَّكْبِيرِ هـ .

وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي الْبِرَازِيَّةِ ، فَإِنْ رُفِعَتْ عَلَى الْأَيْدِي وَلَمْ تُوضَعْ عَلَى الْأَكْتَافِ كَبَّرَ فِي الظَّاهِرِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَا إِذَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَكْتَافِ ، وَإِنْ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ كَبَّرَ هـ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى مَا فِي الْبِرَازِيَّةِ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ لَوْ رُفِعَتْ قَطَعَ التَّكْبِيرُ إِذَا رُفِعَتْ عَلَى الْأَكْتَافِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ إِنْ كَانَ إِلَى الْأَرْضِ أَقْرَبَ يَأْتِي بِالتَّكْبِيرِ لَا إِذَا كَانَ إِلَى

الْأَكْتَافِ أَقْرَبَ وَقِيلَ لَا يَقْطَعُ حَتَّى تُبْعَدَ هـ .

وَلَا يُخَالِفُهُ مَا سَنَدَكُرُّ مِنْ أَنَّهَا لَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ عَلَى أَيْدِي النَّاسِ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْبَقَاءِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ كَالْمُدْرِكِ ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُدْرِكٍ حَقِيقَةً بَلْ أَعْتَبِرَ مُدْرِكًا لِحُضُورِهِ التَّكْبِيرِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ إِذْ حَقِيقَتُهُ إِذْرَاكُ التَّكْبِيرِ كَالرَّكْعَةِ بِفِعْلِهَا مَعَ الْإِمَامِ وَلَوْ شَرَطَ فِي التَّكْبِيرِ الْمَعِيَةَ ضَاقَ الْأَمْرُ جِدًّا إِذْ الْعَالِبُ تَأَخَّرَ النَّبِيَّةُ قَلِيلًا عَنْ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ فَاعْتَبِرَ مُدْرِكًا لِحُضُورِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ مَا كَبَّرَ الْإِمَامُ الرَّابِعَةَ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُكَبَّرُ وَاحِدَةً وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَضَى ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ كَمَا لَوْ كَانَ حَاضِرًا خَلْفَ الْإِمَامِ وَلَمْ يُكَبَّرْ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ الرَّابِعَةَ وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا إِذْ لَا وَجْهَ لَأَنْ يُكَبَّرَ وَاحِدَةً لِأَنَّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ مِنْهَا كَرَكْعَةٍ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَالْإِمَامُ لَا يُكَبِّرُ بَعْدَهُ لِيَتَابَعَهُ ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ عِنْدَهُمَا أَنَّ الْمُتَقَدِّمَ يَدْخُلُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الرَّابِعَةِ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الدُّخُولُ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَدْخُلُ إِذَا بَقِيَتْ الشَّحْرِيْمَةُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ

( قَوْلُهُ : كَمَا لَوْ كَانَ حَاضِرًا خَلْفَ الْإِمَامِ ) أَقُولُ يَظْهَرُ لِي أَنَّ كَوْنَهُ خَلْفَ الْإِمَامِ لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلْ الْمَدَارُ عَلَى حُضُورِهِ لِمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أَرْبَعًا وَالرَّجُلُ حَاضِرٌ ، فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ الْإِمَامُ وَيَقْضِي الثَّلَاثَ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَرَوَى الْحَسَنُ أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ وَقَدْ فَاتَتْهُ هـ .

( قَوْلُهُ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا ) أَيُّ فِي فَوَاتِ الصَّلَاةِ لِمَنْ جَاءَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَبْلَ السَّلَامِ وَيُخَالِفُهُ مَا ذَكَرْتَاهُ عَنْ الْمُحِيطِ قُبَيْلَهُ لَا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا بِالْحُضُورِ وَعَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ

( الْأَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ ) وَهُوَ أَمِيرُ الْبَلَدِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَلِيُّ الْمَيِّتِ أَوَّلَى ، وَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدَّمَ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ قَالَ لَوْ لَا السُّنَّةُ لَمَّا قَدَّمَكَ وَكَانَ سَعِيدٌ وَالِي الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ ( فَالْقَاضِي فَإِمَامُ الْحَيِّ فَالْوَلِيُّ وَلَا بِأَسْ بِإِذْنِ الْأَوَّلَى ) وَلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لِأَنَّ السُّنَّةَ حَقُّهُ فَيَمْلِكُ إِبْطَالَهُ بِتَقْدِيمِ غَيْرِهِ لَمْ يَقُلْ الْوَلِيُّ لِيَتَنَاوَلَ السُّلْطَانُ وَغَيْرُهُ ( لِغَيْرِ فِيهَا ) أَيُّ الصَّلَاةِ ( فَإِنْ صَلَّى غَيْرُهُ ) أَيُّ غَيْرِ الْأَوَّلَى ( وَيُعِيدُهَا ) أَيُّ الْأَوَّلَى ( إِنْ شَاءَ ) لِتَصَرُّفِ الْغَيْرِ فِي حَقِّهِ ( وَإِنْ صَلَّى ) الْأَوَّلَى ( لَا يُصَلِّي غَيْرُهُ بَعْدَهُ ) لِأَنَّ الْفَرَضَ يَتَأَدَّى بِالْأَوَّلَى وَالتَّنْفُلُ بِهَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ

(قَوْلُهُ : الْأَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ ) يَعْنِي إِنْ لَمْ يَحْضُرِ السُّلْطَانُ ( قَوْلُهُ فَالْقَاضِي فَإِمَامُ الْحَيِّ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ لَكِنَّ إِمَامَ الْحَيِّ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ كَمَنْ قَبْلَهُ بَلْ يُسْتَحَبُّ ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْوَلِيِّ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ .

وَفِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ إِمَامُ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ أَوَّلَى مِنْ إِمَامِ الْحَيِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَالْهِدَايَةِ أَنَّ إِمَامَ الْحَيِّ يَلِي الْقَاضِي وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَ الْكَمَالُ الْخَلِيفَةُ أَوَّلَى إِنْ حَضَرَ ثُمَّ إِمَامُ الْمَصْرِ وَهُوَ سُلْطَانُهُ ثُمَّ الْقَاضِي ثُمَّ صَاحِبُ الشَّرْطِ ثُمَّ خَلِيفَةُ الْوَالِي ثُمَّ خَلِيفَةُ الْقَاضِي ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ .  
ا هـ .

وَبِظَاهِرِ كَلَامِهِ أَنَّ صَاحِبَ الشَّرْطِ غَيْرُ أَمِيرِ الْبَلَدِ .  
وَفِي الْمِعْرَاجِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ هُوَ حَيْثُ قَالَ الشَّرْطُ بِالسُّكُونِ وَالْحَرَكَةِ خِيَارُ الْجُنْدِ وَالْمُرَادُ أَمِيرُ الْبَلَدِ كَأَمِيرِ بُخَارَى ا هـ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ صَلَّى غَيْرُ الْأَوَّلَى يُعِيدُهَا إِنْ شَاءَ ) أَقُولُ وَلَا يُعِيدُ مَعَ الْوَالِي مَنْ صَلَّى مَعَ غَيْرِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُنْظُومَةِ لِابْنِ وَهْبَانَ وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُوصَى لَهُ بِالْقَدَمِ غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى الْأَوَّلَى لِإِبْطَالِ الْوَصِيَّةِ وَهُوَ الْمُفْتَيُّ بِهِ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَدَّلْ لَا يَتِمُّ عَلَى أَحَدٍ لِسُقُوطِ الْفَرَضِ بِفِعْلِ الْأَجْنَبِيِّ وَالْإِعَادَةُ إِنَّمَا هِيَ لِحَقِّ الْأَوَّلَى لَا لِإِسْقَاطِ الْفَرَضِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ

( وَإِنْ دُفِنَ بِلَا صَلَاةٍ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يُظَنَّ تَهْسُخُهُ ) وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ أَكْبَرُ الرَّأْيِ عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْأَشْخَاصِ ( وَقِيلَ قُدِّرَ بِثَلَاثَةِ ) أَيَّامٍ ( وَلَمْ تَجْزُ ) صَلَاتُهَا ( رَاكِبًا اسْتِحْسَانًا ) يَعْنِي مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّنَزُّلِ وَآيَضًا لَمْ يُصَلُّوا قَاعِدِينَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَالْقِيَاسُ الْجَوَازُ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ( وَكُرِهَتْ فِي مَسْجِدٍ هُوَ فِيهِ ) كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ فِي رِوَايَةٍ وَتَنْزِيهِ فِي أُخْرَى وَأَمَّا الَّذِي بُنِيَ لِصَلَاةِ الْجَزَاةِ فَلَا تُكْرَهُ فِيهِ ( وَاخْتَلَفَ فِي الْخَارِجِ ) بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِهِمْ أَنَّ الْكَرَاهَةَ لِأَجْلِ التَّلْوِيثِ أَوْ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلْمَكْتُوبَاتِ لَا لِصَلَاةِ الْجَزَاةِ

(قَوْلُهُ : وَإِنْ دُفِنَ بِلَا صَلَاةٍ )  
إِلْخَ ( أَيِّ بَأْنٍ أَهْبَلَ عَلَيْهِ الثَّرَابُ سَوَاءٌ غُسِّلَ أَوْ لَا لِأَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا لِمَالِكِهِ تَعَالَى وَخَرَجَ عَنْ أَيْدِينَا فَلَا يُعْرَضُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِزَوَالِ إِمْكَانِ غُسْلِهِ أَيِّ شَرْعًا فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِلَا غُسْلِ نَظَرًا لِكُونِهَا دُعَاءً مِنْ وَجْهِ هُنَا لِلْعَجْزِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَهْلُ ، فَإِنَّهُ يُخْرَجُ وَيُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَلَمْ تَجْزُ رَاكِبًا )  
إِلْخَ ( كَذَا لَا تَجُوزُ عَلَى مَيِّتٍ هُوَ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ أَيْدِي النَّاسِ عَلَى الْمُخْتَارِ يَعْنِي مِنْ غَيْرِ عَذْرِ كَمَا فِي التَّيْسِينِ ) ( قَوْلُهُ : وَكُرِهَتْ فِي مَسْجِدٍ هُوَ فِيهِ ) أَقُولُ وَالْكَرَاهَةُ هُنَا بِاتِّهَاقِ أَصْحَابِنَا كَمَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَتَنْزِيهِ فِي أُخْرَى ) قَالَ الْكَمَالُ وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى كَوْنُهَا تَنْزِيهِيَّةٌ وَذَكَرَ وَجْهَهُ ( قَوْلُهُ : وَاخْتَلَفَ فِي الْخَارِجِ ) أَيِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَجَمِيعِ الْقَوْمِ فِي الْمَسْجِدِ قَالَ فِي الْكَافِي مَا لَ فِي الْمَبْسُوطِ إِلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ لِحَشْيَةِ التَّلْوِيثِ ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الْأَوْفَقُ إِطْلَاقُ الْكَرَاهَةِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ يُكْرَهُ سَوَاءً كَانَ الْمَيِّتُ وَالْقَوْمُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ كَانَ الْمَيِّتُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَالْقَوْمُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ كَانَ الْإِمَامُ مَعَ بَعْضِ الْقَوْمِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَالْقَوْمُ الْبَاقُونَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ الْمَيِّتُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامُ وَالْقَوْمُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ هَذَا فِي الْفَتَوَى الصَّغْرَى قَالَ هُوَ الْمُخْتَارُ خِلَافًا لِمَا أوردَهُ النَّسَقِيُّ ا هـ مَا نَقَلَهُ الْكَمَالُ قُلْتُ وَمَا أوردَهُ

التَّسْفِي هُوَ مَا ثَقَلَهُ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ فِي الْعِنَايَةِ مِنْ حِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ وَضِعَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَالْبَاقِي فِيهِ وَثَقَلَهُ فِي الْبَرَازِيَّةِ وَذَكَرَ عَنْ

كَرَاهِيَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ

( وَلِدَ فَمَاتَ إِنْ اسْتَهَلَ ) الْاسْتِهْلَالُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ مِنْ بُكَاءٍ أَوْ تَحْرِيكِ عُضْوٍ ( سُمِّيَ وَغُسِّلَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ وَإِلَّا ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهَلَّ ( غُسِّلَ ) فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ( وَأُذْرِجَ فِي خِرْقَةٍ وَدُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ كَصَبِيٍّ سَبِيٍّ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ وَلَوْ ) سَبِيٍّ ( بِلُونِهِ أَوْ بِهِ فَاسْلَمَ هُوَ أَوْ الصَّبِيُّ صَلِّيَ عَلَيْهِ ) لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ حُكْمًا

( قَوْلُهُ وَلِدَ فَمَاتَ إِنْ اسْتَهَلَ )

( الْخ ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ لِأَنَّ تَرْثِيَةَ الْمَوْتِ عَلَى الْوِلَادَةِ مُفِيدَةٌ لِلْحَيَاةِ قَبْلَهُ فَلَا يَحْسُنُ التَّفْصِيلُ بَعْدَهُ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ كَالْكَثَرِ وَمَنْ اسْتَهَلَ صَلِّيَ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَا وَاسْتَهَلَ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا رَفْعُ الصَّوْتِ لَا الْإِبْصَارَ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَغْرِبِ أَهْلُوا الْهَلَالِ وَاسْتَهَلُّوهُ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ وَأَهْلٌ وَاسْتَهَلَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ إِذَا أَبْصَرُوا اهـ .

وَلَكِنَّ الْمُرَادَ هُنَا مَا هُوَ أَعَمُّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ دُونَ اخْتِصَاصِهِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ الْاسْتِهْلَالُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ

الْخ يَعْنِي الْحَيَاةَ الْمُسْتَقَرَّةَ وَلَا عِبْرَةَ بِالْإِقْبَاضِ وَبَسْطِ الْيَدِ وَقَبْضِهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ وَلَا عِبْرَةَ بِهَا حَتَّى لَوْ ذُبِحَ رَجُلٌ فَمَاتَ أَبُوهُ وَهُوَ يَتَحَرَّكُ لَمْ يَرْتَهُ الْمَذْبُوحُ لِأَنَّ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حُكْمَ الْمَيِّتِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ خُرُوجُ أَكْثَرِهِ حَيًّا حَتَّى لَوْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ وَهُوَ يَتَحَرَّكُ صَلِّيَ عَلَيْهِ وَفِي الْأَقْلِّ لَا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْأَمِّ وَالْقَابِلَةِ فِي الْاسْتِهْلَالِ لِلصَّلَاةِ لَا الْمِيرَاثِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْقَابِلَةِ الْعِدْلَةِ فِي الْمِيرَاثِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الْمِيرَاثِ إِلَّا شَهَادَةٌ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ الْمَالُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُجْتَبَى وَالْبَدَائِعِ لَكِنْ بِصِغَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَسْتَهَلَّ غُسِّلَ ) أَقُولُ لَا خِلَافَ فِي غُسْلِهِ إِذَا كَانَ تَامَ الْخُلُقِ وَالسَّقْطُ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ خُلُقُهُ فِي غُسْلِهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يُغْسَلُ وَيُلْفُ فِي خِرْقَةٍ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَفَتْحَ

الْقَدِيرِ وَقَاضِي خَانَ وَالْبَرَازِيَّةَ وَالظَّاهِرِيَّةَ ذَكَرُوا جَمِيعًا الْخِلَافَ وَالْإِخْتِيَارَ وَقَدْ ثَقُلَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِمُصَنِّفِهِ وَتَبِعَهُ شَارِحُهُ ابْنُ مَلِكٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ غُسْلِهِ كَعَدَمِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَبِهِ يَضَعُفُ مَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْخُلَاصَةِ وَحَمَلُهُمَا عَلَى السَّهْوِ قُلْتُ وَتَسَهُّنُهُ لُهُمَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِأَنَّ مَنْ نَفَى غُسْلَهُ أَرَادَ الْغُسْلَ الْمُرَاعَى فِيهِ وَجْهَ السُّنَّةِ وَمَنْ أَثْبَتَهُ أَرَادَ الْغُسْلَ فِي الْجُمْلَةِ كَصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ عَنْ غَيْرِ وَضُوءٍ وَتَرْتِيبٍ لِفَعْلِهِ كَغُسْلِهِ ابْتِدَاءً بِخُرْصٍ وَسِدْرٍ ( قَوْلُهُ : فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ) أَقُولُ الصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ فِي الْمُخْتَارِ لِأَنَّ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ لَمَّا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهَلَّ أُذْرِجَ فِي خِرْقَةٍ كَرَامَةً لِبَنِي آدَمَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ لَمَّا رَوَيْنَا وَيُغْسَلُ فِي غَيْرِ الظَّاهِرِ مِنَ الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُ نَفَسٌ مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ اهـ .

وَقَالَ فِي الْمِعْرَاجِ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأُصُولِ أَنَّهُ يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَبِهِ أَخَذَ الطَّحَاوِيُّ وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَا يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَبِهِ أَخَذَ الْكَرْخِيُّ ( قَوْلُهُ : كَصَبِيٍّ سَبِيٍّ بِأَحَدِ أَبَوَيْهِ ) أَيَّ فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ تَبَعًا لَهُ وَالْمَجْنُونُ الْبَالِغُ كَالصَّبِيِّ كَمَا الْبَحْرُ وَالتَّبَعِيَّةُ إِنَّمَا هِيَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا لَا فِي الْعُقُوبِ فَلَا يُحْكَمُ

بأن أطفأ لهم في النار ألبتة بل فيه خلاف قيل يكونون خدام أهل الجنة وقيل إن كانوا قالوا بلى يوم أخذ العهد عن اعتقاد ففي الجنة وإلا ففي النار وعن محمد أنه قال فيهم إني أعلم أن الله تعالى لا يعذب أحدا بغير ذنب وهذا نفي لهذا التخصيص وتوقف فيهم أبو حنيفة

كما في فتح القدير والتوقف المروي عن أبي حنيفة في أولاد المسلمين مردود على الراوي كما في المعراج ( قوله : أو به ) أي بأحد أبويه فأسلم وفيه إشارة إلى تقديم تبعية أحد أبوين على الدار والسبي ، واختلف في تقديم الدار والسبي بعد تبعية الولادة فالذي في الهداية تبعية الدار .

وفي المحيط تبعية اليد ثم الدار قال الكمال ولعله أي ما في المحيط أولى ، فإن من وقع في سهمه صبي من الغيمة فمات في دار الحرب يصلّى عليه ويُجعل مسلماً تبعاً لصاحب اليد هـ .

ونقل في البحر عن كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام أنه لو سرق ذمي صبياً وأخرجته إلى دار الإسلام فمات الصبي ، فإنه يصلّى عليه ويصير مسلماً بتبعية الدار ولا يعتبر الأخذ حتى وجب تخليصه من يده هـ قال ولم يحك فيه خلافاً وهي واردة على ما في المحيط ، فإن مقتضاه أن يصلّى عليه تقديمًا لتبعية اليد على الدار إلا أن يكون على الخلاف هـ .

( قوله : أو الصبي ) يعني إذا كان يعقل كما قيده به في باب المرتدين وقيده به في هذا المحل صاحب الهداية وغيره وقال في العناية إلا أن يقر بالإسلام وهو يعقل صفة الإسلام المذكورة في حديث جبريل عليه السلام { أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله } وقيل معناه يعقل المنافع والمضار وأن الإسلام هدى واتباعه خير والكفر ضلالة واتباعه شر هـ .

وليس المراد على الأول ما يظهر من التوقف في جواب ما الإيمان ما الإسلام لأنه لا يعرفه إلا

الخواص ، وإنما المراد أن يذكر حقيقة الإيمان وما يوجب الإيمان بحضرته ثم يقال له هل أنت مُصدق بهذا ، فإذا قال نعم كان ذلك كافياً ( قوله : لأنه مسلم حكماً ) يعني في صورة التبعية أما إذا أسلم هو فهو مسلم حقيقة

( كافر مات ) عبداً كان أو حراً ( يغسله وليه المسلم ) من مولاه أو أقاربه ( لا كالمسلم ) أي لا غسلًا كغسل المسلم ( ويلقه في خرقه ويدفنه في حيرة )

( قوله : يغسله وليه المسلم ) كذا في الهداية وقال الكمال قوله وله ولي مسلم عبارة معينة وما دفع به من أنه أراد القريب لا يفيد لأن المؤاخدة إنما هي على نفس التعبير به بعد إرادة القريب به هـ وقال في الكافي : فإن لم يكن له ولي مسلم دفع إلى أهل دينه ، وإنما يقوم المسلم بغسل قريبه الكافر إذا لم يكن ثمة قريب مشرك ، فإن كان فلا يتولى المسلم بنفسه هـ .

وهذا على سبيل الأولوية لما في العناية عن الأصل كافر مات وله ابن مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه إذا لم يكن هناك من أقربائه الكفار من يتولى أمره ، فإن كان ثمة أحد منهم فالأولى أن يدخل بينه وبينهم هـ .

ومثله في البرهان ويتبع الجنازة من بعيد هذا إذا لم يكن كفره عن ارتداد ، فإن كان والعباد بالله يحضر له حفرة ويلقى فيها كالكلب ولا يدفع إلى من انتقل إلى دينهم صرح به في غير ما كتاب ( قوله أو أقاربه ) أطلقه فشمّل ذوي الأرحام ( قوله : أي لا غسلًا كغسل المسلم ) ذكر المحبوبي وغيره إنما يغسل الكافر لأنه سنة عامة في بني آدم ولأنه حال رجوعه إلى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهيراً حتى لو وقع في الماء أفسده كما في

المِعْرَاج ( قَوْلُهُ وَيَدْفِنُهُ فِي حُفْرَةٍ ) أَي مِنْ غَيْرِ لَحْدٍ وَلَا تَوْسِعَةٍ كَمَا فِي الْكَافِي وَيُلْقَى فِي الْحَفِيرَةِ وَلَا يُوضَعُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ، وَإِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قَرِيبٌ كَافِرٌ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلِي ذَلِكَ بَأَنْ يَفْعَلَهُ الْمُسْلِمُونَ وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْكَافِرُ قَبْرَ قَرَابَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِيَدْفِنَهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَوْلُهُ

يَنْبَغِي يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْوُجُوبِ كَمَا لَا يَخْفَى

( تَحْمِلُ الْجَنَازَةَ بِوَضْعِ مُقَدِّمِهَا ثُمَّ مُؤَخَّرِهَا عَلَى ) الْكَتِفِ ( الْيَمِينِ كَذَا الْيَسَارِ ) يَعْنِي تَحْمِلُ بِوَضْعِ مُقَدِّمِهَا ثُمَّ مُؤَخَّرِهَا عَلَى الْكَتِفِ الْيَسَارِ ( وَيُسْرَعُ بِهَا لَا خَبَأَ ) أَي يَمْشُونَ بِهَا مُسْرِعِينَ بِلَا عِلْوٍ ( قَوْلُهُ بِوَضْعِ مُقَدِّمِهَا ثُمَّ مُؤَخَّرِهَا )

إِلَخ ( الْيَمِينُ الْمُقَدَّمُ هُوَ يَمِينُ الْمَيِّتِ وَهُوَ يَسَارُ الْجَنَازَةِ لِأَنَّ الْمَيِّتَ يُوضَعُ عَلَيْهَا عَلَى قَفَاهُ فَكَانَ يَمِينُ الْمَيِّتِ هُوَ يَسَارُهَا وَيَسَارُهَا يَمِينُهُ وَفِي حَالَةِ الْمَشْيِ يُقَدَّمُ الرَّأْسُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَهَا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرَ خُطَوَاتٍ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ حَمَلَ جَنَازَةً أَرْبَعِينَ خُطْوَةً كَفَّرَتْ عَنْهُ أَرْبَعِينَ كَبِيرَةً } قَوْلُهُ وَيُسْرَعُ بِهَا لَا خَبَأَ ) حَذُّهُ أَنْ لَا يَضْطَرِبَ الْمَيِّتُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْرَعَ تَجْهِيْزُهُ كُلُّهُ

( وَكُرِهَ الْجُلُوسُ قَبْلَ وَضْعِهَا عَنْ الْأَكْثَفِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ تَبَعَ الْجَنَازَةَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوضَعَ }

( وَنَدِبَ الْمَشْيُ خَلْفَهَا ) لِمَا رَوَيْنَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْجَنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ } وَلِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي الْإِتِّعَاطِ بِهَا وَالتَّعَاوُنِ فِي حَمْلِهَا إِنْ أَحْتِيجَ إِلَيْهِ ( وَيُلْحَدُ الْقَبْرُ وَلَا يُشَقُّ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { اللّٰحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِعِزِّنَا } ( إِلَّا فِي أَرْضِ رَخْوَةٍ ) فَلَا بَأْسَ بِالشَّقِّ وَاتِّخَاذِ تَابُوتٍ مِنْ حَجَرٍ أَوْ حَدِيدٍ وَيُفَرِّشُ فِيهِ الثَّرَابُ ( وَيَدْخُلُ مِنْ قَبْلِ الْقَبِيلَةِ وَيَقُولُ وَاضِعُهُ بِسْمِ اللَّهِ ) أَي وَضَعْنَاكَ مُتَلَبِّسِينَ بِاسْمِ اللَّهِ ( وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ) أَي سَلَمْنَاكَ عَلَى مِلَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( وَيُوجِّهُ إِلَيْهَا ) أَي الْقَبِيلَةَ إِذْ بِهِ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( وَيَجْلِسُ الْعُدَّةُ الَّتِي عَلَى الْكَفَنِ ) لِخَوْفِ الْإِتِّشَارِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِهِ وَلِلْأَمْنِ مِنَ الْإِتِّشَارِ ( وَيُسَوِّي اللَّبْنَ وَالْقَصَبَ لَا الْخَشَبَ وَالْأَجْرُ وَجُورٌ فِي أَرْضِ رَخْوَةٍ ) كَذَا فِي الْكَافِي ( وَيُسَجِّى قَبْرَهَا لَا قَبْرَهُ ) لِأَنَّ مَبْنَى حَالَتِهَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ بِخِلَافِهِمْ ( وَيُهَالُ الثَّرَابُ عَلَيْهِ ) لِلتَّوَارُثِ ( وَيُسَنَّمُ الْقَبْرُ وَلَا يُرْبَعُ وَلَا يُجَصَّصُ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُمَا

( قَوْلُهُ : وَنَدِبَ الْمَشْيُ خَلْفَهَا )

إِلَخ ( هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَكَانَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْشِي خَلْفًا وَقَالَ : إِنَّ فَضْلَ الْمَاشِي خَلْفَهَا عَلَى الْمَاشِي أَمَامَهَا كَفَضْلِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى النَّافِلَةِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا نَائِحَةٌ أَوْ صَائِحَةٌ زُجِرَتْ ، فَإِنْ لَمْ تَنْزَجِرْ فَلَا بَأْسَ بِالْمَشْيِ مَعَهَا وَلَا تُشْرَكُ السُّنَّةُ بِمَا أُفْتِرُنَ بِهَا مِنَ الْبِدْعَةِ وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ وَيَذْكَرُ فِي نَفْسِهِ وَقَدْ جَاءَ سُبْحَانُ مَنْ قَهَرَ عِبَادَهُ بِالْمَوْتِ وَتَفَرَّدَ بِالْبَقَاءِ سُبْحَانُ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَلَا يَرْجِعُ قَبْلَ الدَّفْنِ بَلَا إِذِنْ أَهْلُهُ كَذَا فِي الْبِرَازِيَّةِ ( قَوْلُهُ : وَيُلْحَدُ الْقَبْرُ ) أَي بَعْدَ عُمُقِهِ وَاخْتَلَفُوا فِي عُمُقِهِ قِيلَ نَصْفُ الْقَامَةِ وَقِيلَ إِلَى الصَّدْرِ ، وَإِنْ زَادَ فَحَسَنٌ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : وَيُسَنَّمُ الْقَبْرُ ) صَرَحَ فِي الظَّهْرِيَّةِ بِوُجُوبِ التَّسْنِيمِ . وَفِي الْمُجْتَبَى بِاسْتِحْبَابِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَلَا يُجَصَّصُ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ يَحْرُمُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ لِلزَّيْنَةِ وَيُكْرَهُ لِلْأَحْكَامِ بَعْدَ الدَّفْنِ لَا الدَّفْنَ فِي مَكَانٍ بُنِيَ فِيهِ قَبْلَهُ لِعَدَمِ كَوْنِهِ قَبْرًا حَقِيقَةً بَدْوَنِهِ وَيُعْلَمُ بَعْلَامَتِهِ .



ا هـ .

وإن أُخِيجَ إِلَى الْكِتَابَةِ حَتَّى لَا يَذْهَبَ الْأَثَرُ لَا وَيُتَمَّهَنُ فَلَا بَأْسَ بِهِ فَأَمَّا الْكِتَابَةُ مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ فَلَا كَذَا فِي الْبَحْرِ وَيُكْرَهُ الدَّفْنُ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي تُسَمَّى فَسَاقِيٍّ وَلَا يُدْفَنُ صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ فِي الْبَيْتِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ بَلْ يُنْقَلُ إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ كَذَا فِي الْفَتْحِ

( وَلَا يُخْرَجُ ) الْمَيِّتُ ( مِنْهُ ) أَيُّ الْقَبْرِ ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ مَغْصُوبَةً أَوْ أُخِذَتْ بِالشُّفْعَةِ ) وَطَلَبَ الْمَالِكُ فَحَيَّتْهُ يُخْرَجُ ( مَاتَ فِي سَفِينَةٍ يُعْسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُرْمَى بِهِ فِي الْبَحْرِ ) كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ( قَوْلُهُ : وَلَا يُخْرَجُ مِنْهُ ) أَيُّ الْقَبْرِ يَعْنِي بَعْدَمَا أَهِيلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ عَنْ نَبْشِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ صَرَحُوا بِحُرْمَتِهِ ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ مَغْصُوبَةً ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : يُخْرَجُ لِحَقِّ صَاحِبِهَا إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ شَاءَ سِوَاهُ مَعَ الْأَرْضِ وَانْتَفَعَ بِهَا زِرَاعَةً وَغَيْرَهُ وَلَيْسَ مِنَ الْعَصَبِ مَا إِذَا دُفِنَ فِي قَبْرِ حَفَرَهُ الْغَيْرُ لِيُدْفَنَ فِيهِ فَلَا يُنْبَشُ وَلَكِنْ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْحَفْرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَأَشَارَ بِكُونِ الْأَرْضِ مَغْصُوبَةً إِلَى جَوَازِ نَبْشِهِ لِحَقِّ الْأَدَمِيِّ كَمَا إِذَا سَقَطَ مَتَاعُهُ أَوْ كَفَنَ بِنُوبٍ مَغْصُوبٍ أَوْ دُفِنَ مَعَهُ مَالٌ أَحْيَاءَ لِحَقِّ الْمُحْتَاجِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَلَوْ وَضِعَ لِغَيْرِ الْقَبْلَةِ أَوْ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ أَوْ جَعَلَ رَأْسَهُ مَوْضِعَ رِجْلَيْهِ وَأَهِيلَ التُّرَابُ لَمْ يُنْبَشْ وَإِلَّا فَعَلَ بِهِ السُّنَّةُ وَلَوْ بَلِيَ الْمَيِّتُ وَصَارَ تُرَابًا جَازَ دَفْنُ غَيْرِهِ فِي قَبْرِهِ وَزَرْعُهُ وَالْبِنَاءُ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : مَاتَ فِي سَفِينَةٍ ) إِنْ كَانَ الْبُرْ بَعِيدًا وَخِيفَ الضَّرَرُ وَعَنْ أَحْمَدَ يُقَالُ إِنْ شَبَّ وَعَنْ الشَّافِعِيَّةِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَإِلَّا شُدَّ بَيْنَ لَوْحَيْنِ لِيَقْدِفَهُ الْبَحْرُ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْبُرْهَانِ

( مَاتَتْ حَامِلٌ وَوَلَدَهَا حَيٌّ تُشَقُّ بَطْنُهَا ) مِنْ جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ ( وَيُخْرَجُ وَلَدُهَا ) كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ وَفِيهَا أَيْضًا وَيُسْتَحَبُّ فِي الْقَبِيلِ وَالْمَيِّتِ دَفْنُهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فِي مَقَابِرِ أَوْلِيَاكَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ ثَقُلَ قَبْلَ الدَّفْنِ إِلَى قَدْرِ مِيلٍ أَوْ مِيلَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَكَذَا لَوْ مَاتَ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ فَإِنْ ثَقُلَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ لَا بَأْسَ بِهِ لَا تُكْسَرُ عِظَامُ الْيَهُودِ وَنَحْوِهِمْ إِذَا وَجِدَتْ فِي قُبُورِهِمْ وَيُكْرَهُ الْقُعُودُ عَلَى الْقُبُورِ وَقَلْعُ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ مِنَ الْمَقْبَرَةِ وَلَا بَأْسَ فِي الْيَاسِ

( قَوْلُهُ : مَاتَتْ حَامِلٌ إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ) أَقُولُ عِبَارَتُهَا امْرَأَةٌ وَمَاتَتْ وَالْوَلَدُ يَضْطَرُّ فِي بَطْنِهَا قَالَ مُحَمَّدٌ يُشَقُّ بَطْنُهَا وَيُخْرَجُ الْوَلَدُ لَا يَسَعُ إِلَّا ذَلِكَ ا هـ .

وَنَقَلَ الْكَمَالُ عَنْ التَّجْنِيسِ حَامِلٌ مَاتَتْ وَاضْطَرَبَ فِي بَطْنِهَا شَيْءٌ وَكَانَ رَأْيُهُمْ أَنَّهُ وَلَدٌ حَيٌّ شَقَّ بَطْنُهَا فَرَقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا إِذَا ابْتَلَعَ دُرَّةً فَمَاتَ وَلَمْ يَدَّعِ مَالًا عَلَيْهِ قِيَمَةٌ وَلَا يُشَقُّ بَطْنُهُ .

وَفِي الْإِخْتِيَارِ جَعَلَ عَدَمَ شَقِّ بَطْنِهِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَرَوَى الْجُرْجَانِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُشَقُّ لِأَنَّ حَقَّ الْأَدَمِيِّ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَمُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الظَّالِمِ الْمُتَعَدِّي ا هـ .

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَهَذَا أَوَّلَى وَالْجَوَابُ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ أَنَّ ذَلِكَ الْإِحْتِرَامَ يَزُولُ بَعْدِيهِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ ثَقُلَ قَبْلَ الدَّفْنِ إِلَى قَدْرِ مِيلٍ )

إِنْ أَشَارَ بِهِ إِلَى كَرَاهَةِ نَقْلِهِ إِلَى مَا فَوْقَ مِيلَيْنِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الظَّهْرِيَّةِ وَإِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَبْشُهُ وَنَقْلُهُ بَعْدَ الدَّفْنِ وَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا لِحَقِّ الْغَيْرِ كَمَا قَدَّمَاهُ وَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْمَشَايخِ فِي امْرَأَةٍ دُفِنَ ابْنُهَا وَهِيَ غَائِبَةٌ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا فَلَمْ تَصْبِرْ وَأَرَادَتْ نَقْلَهُ أَنَّهُ لَا يَسَعُهَا ذَلِكَ فَتَجُوزُ شَوَادٌ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ ثَقُلَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ لَا بَأْسَ بِهِ ) أَقُولُ نَقَلَ مِثْلَهُ الْكَمَالُ عَنْ التَّجْنِيسِ فَقَالَ لَا إِنْ فِي الثَّقَلِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ لَمَّْا نَقَلَ

أَنَّ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَاتَ بِمِصْرَ فَنُقِلَ إِلَى الشَّامِ وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ نَقَلَ تَابُوتَ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ مَا أَتَى عَلَيْهِ زَمَانٌ مِنْ مِصْرَ إِلَى الشَّامِ لِيَكُونَ مَعَ آبَائِهِ اهـ .

أَيُّ مَا فِي التَّجْنِيسِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا وَلَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ

شُرُوطُ كَوْنِهِ شَرْعًا لَنَا ثُمَّ قُلَّ عَنْ التَّجْنِيسِ أَيْضًا أَنَّهُ يُكْرَهُ نَقْلُهُ إِلَى بِلَدَةٍ أُخْرَى لِأَنَّهُ اشْتِغَالٌ بِمَا لَا يُفِيدُ وَفِيهِ تَأْخِيرٌ دَفْنِهِ وَكَفَى بِذَلِكَ كَرَاهَةً .

اهـ .

قُلْتُ وَأَيْضًا لَا يُمَاطِلُ الْأَنْبِيَاءُ غَيْرُهُمْ لِكَوْنِهِمْ أَطْيَبَ مَا يَكُونُ فِي حَالَةِ الْمَوْتِ كَالْحَيَاةِ لَا يَعْتَرِبُهُمْ تَغْيِيرٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَتَقَى جِيفَةً أَشَدَّ ثَنًا مِنْ جِيفَةِ الْكَلْبِ تُؤْذِي كُلَّ مَنْ مَرَّتْ بِهِ ( قَوْلُهُ : لَا يُكْسَرُ عِظَامُ الْيَهُودِ الْخ ) كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ وَعَلَّلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْوَاقِعَاتِ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ الدِّمِّيَّ لَمَّا حُرِّمَ إِيْذَاؤُهُ فِي حَيَاتِهِ لِدِمَّتِهِ فَتَجَبُّ صَيَانَتُهُ عَنِ الْكُسْرِ بَعْدَ مَوْتِهِ اهـ .

وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ خَاصٌّ بِأَهْلِ الدِّمَّةِ ذَوْنِ الْحَرَبِيِّينَ ( قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ الْقُعُودُ عَلَى الْقُبُورِ ) كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ وَطْؤُهُ وَالتَّوَمُّ وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ وَكُلُّ مَا لَمْ يُعْهَدْ مِنَ السُّنَّةِ وَالْمَعْهُودُ لَيْسَ إِلَّا زِيَارَتُهَا وَالدُّعَاءُ عِنْدَهَا قَائِمًا وَاخْتِلَافٌ فِي إِجْلَاسِ الْقَارِيَيْنِ لِيَقْرَعُوا عِنْدَ الْقَبْرِ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ مَنْدُوبَةٌ لِلرِّجَالِ وَقِيلَ تَحْرُمُ عَلَى النِّسَاءِ ، وَ الْأَصَحُّ أَنَّ الرُّخْصَةَ ثَابِتَةٌ لَهُمَا وَيُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ يَسٍ لِمَا وَرَدَ مِنْ دَخَلِ الْمَقَابِرِ فَقَرَأَ سُورَةَ يَسٍ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ وَكَانَ لَهُ بَعْدُ مَا فِيهَا حَسَنَاتٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ فِي ( قَوْلُهُ : وَلَا بَأْسَ فِي الْيَابِسِ ) كَذَا الرُّطْبُ لِحَاجَةٍ قَالَ فِي الْبَرَاذِيرِ وَلَا يُسْتَحَبُّ قَطْعُ الرُّطْبِ إِلَّا لِحَاجَةٍ

( بَابُ الشَّهِيدِ ) سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ بِالنَّصِّ أَوْ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَشْهَدُونَ مَوْتَهُ إِكْرَامًا لَهُ أَوْ لِأَنَّهُ حَيٌّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى حَاضِرٌ اَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْبَابِ { شُهَدَاءُ أَحَدٍ فَإِنَّهُمْ كَفُّنَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُغْسَلُوا لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي حَقِّهِمْ زَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ وَلَا تُغْسَلُوهُمْ } الْحَدِيثُ وَكُلُّ مَنْ بَمَعْنَاهُمْ يُلْحَقُ بِهِمْ فِي عَدَمِ الْغُسْلِ وَمَنْ لَيْسَ بَمَعْنَاهُمْ وَلَكِنَّهُ قُتِلَ ظُلْمًا أَوْ مَاتَ حَرِيْقًا أَوْ غَرِيْقًا أَوْ مَبْطُونًا فَلَهُمْ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ مَعَ أَنَّهُمْ يُغْسَلُونَ وَهُمْ شُهَدَاءُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا يَرَى أَنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حُمِلَا إِلَى بَيْتِهِمَا بَعْدَ الطَّعْنِ وَغُسِّلَا وَكَانَا شَهِيدَيْنِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا فِي الْكَافِي وَالْمَقْصُودُ هَاهُنَا تَعْرِيفُ شَهِيدٍ هُوَ بِمَعْنَى شُهَدَاءِ أَحَدٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ وَلِهَذَا قَالَ ( هُوَ مُسْلِمٌ طَاهِرٌ ) احْتِرَازٌ عَنْ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ كَالْجُنْبِ وَالْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ ( بِالْع ) احْتِرَازٌ عَنِ الصَّبِيِّ ( قُتِلَ ظُلْمًا ) احْتِرَازٌ عَنْ مَنْ قُتِلَ حَذًا أَوْ قِصَاصًا ( وَلَمْ يَجِبْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ مَالٌ ) احْتِرَازٌ عَنْ قَتْلِ وَجَبَ بِهِ مَالٌ وَإِنَّمَا قَالَ بِنَفْسِ الْقَتْلِ لِأَنَّ الْأَبَّ إِذَا قُتِلَ ابْنُهُ بِحَدِيدَةٍ ظُلْمًا يَكُونُ الْإِبْنُ شَهِيدًا لِأَنَّ الْمَالَ وَإِنْ وَجَبَ لَمْ يَجِبْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ بَلْ بِسُقُوطِ الْقِصَاصِ لِشُبُهَةِ الْإِبْوَةِ ( وَلَمْ يَرْتَثْ ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ يُقَالُ ارْتَثَ الْجَرِيحُ أَيُّ حُمِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ رَمَقٌ وَالْإِرْتِثَاتُ فِي الشَّرْعِ أَنَّ يُرْتَفَقَ بِشَيْءٍ مِنْ مِرَاقٍ الْحَيَاةِ أَوْ يَبُتُّ لَهُ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْأَحْيَاءِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ

( بَابُ الشَّهِيدِ ) الْمَقْذُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا بَوَّبَ لِلشَّهِيدِ بِحَيَالِهِ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْفَضِيلَةِ فَكَانَ إِفْرَادُهُ مِنْ بَابِ الْمَيِّتِ عَلَى حِدَةٍ كَمَا فَرَادَ جَبْرِيلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : الْحَدِيثُ ) تَمَامُهُ ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ جَرِيحٍ يُجْرَحُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا وَهُوَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُ تَشْحَبُ دَمًا لَلْوُنْ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ

المسك .

كَذَا فِي الْكَافِي وَالْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ هُوَ غَرِيبٌ وَرَوَى أَحَادِيثَ صَحِيحَةً فِي عَدَمِ غُسْلِ الشَّهِيدِ ( قَوْلُهُ : وَكُلُّ مَنْ بَمَعْنَاهُمْ يَلْحَقُ بِهِمْ

إِلَخ ) قَالَ فِي الْكَافِي عِنْدَ قَوْلِهِ أَوْ ارْتَثَ فَقَالَ ثُمَّ الْمُرْتَثُ ، وَإِنْ غُسِلَ فَلَهُ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ كَالْحَرِيقِ وَالْغَرِيقِ وَالْمَبْطُونِ وَالْغَرِيبِ هـ .

وَهُوَ أَوْفَرُ فَائِدَةٍ مِنْ نَقْلِ الْمُصَنِّفِ إِيَّاهُ بِالْمَعْنَى ( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْكَافِي ) أَقُولُ : لَكِنْ لَا عَلَى مِثْلِ هَذَا الْوَضْعِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بَلْ بِالْمَعْنَى مِنَ الْبَابِ ( قَوْلُهُ : احْتِرَازٌ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ كَالْجُنُبِ وَالْحَائِضِ وَالتَّيْسَاءِ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى الْحَائِضِ وَالتَّيْسَاءِ وَجُوبُهُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَنْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ كَمَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ دَمُ الْحَيْضِ وَالتَّنَافُسِ وَقَدْ عُرِفَ أَنَّهُ حَيْضٌ وَتَنَافُسٌ لَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ مِنْهُمَا فِي رَاوِيَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالصَّحِيحِ أَنَّ مَا قَبْلَ الْإِنْقِطَاعِ كَمَا بَعْدَهُ فَيَجِبُ التَّغْسِيلُ عِنْدَهُ مُطْلَقًا وَعِنْدَهُمَا لَا يُغْسَلَانِ مُطْلَقًا كَمَا فِي الْعُنَايَةِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ : بِأَلْفٍ احْتِرَازٌ عَنِ الصَّيِّ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمْ كَالْبَالِغِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْمَجْتُونُ كَالصَّيِّ كَمَا فِي السَّرَاجِ فَكَانَ يَنْبَغِي إِبْدَالُ لَفْظِ بَالِغٍ بِمُكَلِّفٍ لِيُخْرِجَ الصَّيِّ

وَالْمَجْتُونُ ( قَوْلُهُ : قُتِلَ ظُلْمًا ) يَعْنِي بِأَنَّ قَتْلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْبَغْيِ أَوْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ مُبَاشَرَةً أَوْ تَسْيِيًا مِنْهُمْ كَمَا لَوْ طَعَنُوهُمْ حَتَّى أَلْقَوْهُمْ فِي نَارٍ أَوْ مَاءٍ بِالطَّعْنِ أَوْ الدَّفْعِ وَالْكَرِّ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ أَوْ نَقَرُوا دَابَّةً فَصَدَمَتْ مُسْلِمًا أَوْ رَمَوْا نَارًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَهَبَّتْ بِهَا رِيحٌ إِلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَرْسَلُوا مَاءً فَغَرِقَ بِهِ مُسْلِمٌ ، فَإِنَّهُ شَهِيدٌ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يُضَافُ إِلَى الْعَدُوِّ تَسْيِيًا أَمَا لَوْ انْفَلَتَتْ مِنْهُمْ دَابَّةٌ كَافِرٌ فَأَوْطَأَتْ مُسْلِمًا مِنْ غَيْرِ سِيَاقٍ أَوْ رَمَى مُسْلِمًا إِلَى الْكُفَّارِ فَاصَّابَ مُسْلِمًا أَوْ نَفَرَتْ دَابَّةٌ مُسْلِمٌ مِنْ سَوَادِ الْكُفَّارِ أَوْ نَفَرَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ فَالْجَوُّهُمْ إِلَى خَنْدَقٍ أَوْ نَارٍ أَوْ نَحْوِهِ فَأَلْقَوْا أَنْفُسَهُمْ أَوْ جَعَلُوا حَوْلَهُمُ الْحَسَكَ فَمَشَى عَلَيْهَا مُسْلِمٌ فَمَاتَ لَمْ يَكُنْ شَهِيدًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَوْلُهُ فَأَلْقَوْا أَنْفُسَهُمْ فِي الْخَنْدَقِ أَيْ مِنْ غَيْرِ كَرٍّ وَلَا طَعْنٍ وَلَا دَفْعٍ مِنَ الْعَدُوِّ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : وَلَمْ يُرْتَثْ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ) كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ عَنْ الصَّحَّاحِ ثُمَّ قَالَ .

وَفِي الْإِبْصَاحِ مَعْنَى الْإِرْتِنَاقِ هُوَ أَنَّ خَلْقَ شَهَادَتِهِ مِنْ قَوْلِكَ ثَوْبٌ رَثٌّ أَيْ خَلَقَ .

هـ .

( سَوَاءٌ قَتَلَهُ بَاغٍ أَوْ حَرْبِيٌّ أَوْ قُطَاعُ الطَّرِيقِ وَلَوْ بِغَيْرِ آلَةٍ جَارِحَةٍ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ شُهَدَاءُ أَحَدٍ كَمَا عَرَفْتَ وَلَمْ يَكُنْ كُلُّهُمْ قَتِيلَ السِّيفِ وَالسَّلَاحِ فَفِيهِمْ مَنْ دُمِعَ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ وَفِيهِمْ مَنْ قُتِلَ بِالْعَصَا وَقَدْ عَمَّهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَمْرِ بِتَرْكِ الْغُسْلِ ( أَوْ ) قَتَلَهُ ( غَيْرُهُمْ بِهَا ) أَيْ بِجَارِحَةٍ فَإِنَّ مُسْلِمًا قَتَلَهُ غَيْرُ بَاغٍ أَوْ غَيْرُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَمُسْلِمًا قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ بِجَارِحَةٍ ظُلْمًا يَكُونُ شَهِيدًا

( أَوْ وَجِدَ ) عَطْفٌ عَلَى قُتِلَ ظُلْمًا ( جَرِيحًا مَيِّتًا فِي مَعْرَكِهِمْ ) أَيْ مَعْرَكَةِ الْبَاغِيِّ وَنَحْوِهِ وَاشْتَرَطَ الْجَرَاخَةَ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَتِيلٌ لَا مَيِّتٌ حَتَفَ أَنْفِهِ ( فَيَنْزَعُ عَنْهُ غَيْرُ الصَّالِحِ لِلْكَفَنِ ) كَالْقُرَى وَالْحَشْوِ وَالْقُلْنَسُوءَةِ وَالسَّلَاحِ وَالْخُفِّ فَإِنَّهَا تُنَزَعُ ( وَيُرَادُ ) إِنْ نَقَصَ ( وَيُنْقَصُ ) إِنْ زَادَ ( لَيْتَمَ ) الْكَفَنُ ( وَلَا يُغْسَلُ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ كَمَا مَرَّ ( وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ) إِكْرَامًا لَهُ وَتَعْظِيمًا ( وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى شَهِيدٍ أَحَدٍ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ غُسْلِهِمْ وَالشَّافِعِيُّ يُخَالِفُنَا فِي الصَّلَاةِ ( فَيُغْسَلُ مِنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي مِصْرٍ فِيمَا ) أَيْ فِي مَوْضِعٍ ( يَجِبُ ) إِذَا وَجِدَ ( فِيهِ ) أَيْ الْقَتِيلَ )

الْقَسَامَةُ ( احْتِرَازٌ عَنِ الْجَمَاعِ وَالشَّارِعِ ) وَلَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَمَنْ وُجِدَ قَتِيلًا فِي الْمَصْرِ غُسِلَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِّيَّةُ فَخُفِّفَ أَثَرُ الظُّلْمِ إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قُتِلَ بِحَدِيدَةٍ ظُلْمًا لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقَصَاصُ وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَقُولُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ مُخَالِفَةٌ لِمَا ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ لِأَنَّ رَوَايَةَ الْهِدَايَةِ فِيهَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ لِأَنَّهُ عَدَلَ بِوُجُوبِ الْقَسَامَةِ وَلَا قَسَامَةَ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ فَفِي صُورَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْقَاتِلِ إِذَا عُلِمَ أَنَّ الْقَتْلَ بِالْحَدِيدَةِ فَفِي رَوَايَةِ الْهِدَايَةِ لَا يُغَسَّلُ لِأَنَّ نَفْسَ هَذَا الْقَتْلِ أَوْجَبَ الْقَصَاصَ وَأَمَّا وَجُوبُ الدِّيَّةِ وَالْقَسَامَةِ فَلِعَارِضِ الْعَجْزِ عَنِ إِقَامَةِ الْقَصَاصِ فَلَا يُخْرِجُهُ هَذَا الْعَارِضُ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا وَأَمَّا عَلَى رَوَايَةِ الذَّخِيرَةِ فَيُغَسَّلُ وَعِبَارَةُ الذَّخِيرَةِ هَكَذَا وَإِنْ حَصَلَ الْقَتْلُ بِحَدِيدَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ تَجِبُ الدِّيَّةُ وَالْقَسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فَيُغَسَّلُ وَإِنْ عُلِمَ قَاتِلُهُ لَمْ يُغَسَّلْ

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

عندنا ففي الذخيرة لم يُعتبر نفس القتل فوجب الدية وإن كان بالعارض أخرجهُ عن الشهادة ففي المتن أخذ بهذه الرواية أقول كأنه لم يتأمل في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فإنهم صرحوا بأن قوله إلا إذا علم أنه قتل بحديدة ظلماً محمول على ما إذا علم قاتله عينا وأن لفظ الكتاب يُشير إليه لأنه قال الواجب فيه القصاص ولا قصاص يجب إلا على القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جد صدر الشريعة في شرح قوله ظلماً أي وعلم قاتله وفي الكتاب إشارة إليه لأنه إنما يكون ظلماً إذا كان القاتل معلوماً حتى لو لم يعلم جاز أن يكون هو معتدياً فلا يكون القتل ظلماً وأما قول صاحب الهداية أولاً من وجد قتيلاً في المصر فمعه على ما اعترف به صدر الشريعة ومن وجد قتيلاً في المصر ولم يعلم قاتله بدليل قوله لأن الواجب فيه القسامة والدية والعجب أنه يُعتبر في الأول قيذاً لانقهاً من الدليل ولا يُعتبر في الثاني قيذاً يفهم من الدليل أيضاً فعلم أن كلام الهداية والذخيرة في المال واحد ولا اختلاف رواية هاهنا ومنشأ توهم المخالفة والاختلاف عدم التفرقة بين ما ذكر في الهداية قبل إلا وبين ما ذكر بعده فتدبر والله الهادي إلى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل

(قوله : أو وجد جريحاً ميتاً في معركتهم) لو قال كالهدياية وغيرها أو وجد في المعركة وبه أثر لكان أولى إلا أن يقال أراد بالجراحة ما هو أعم من الظاهرة فيشمل الباطنة المعلومه بسيلان الدم من غير معتاد خروجه منه إلا أنه لا يشمل الأثر غير الجراحة كالكسر لبعض الأعضاء وأنه شهيد لا يغسل (قوله : كالفرو والحشو) أي عند وجدان غيره من جنس الكفن وإلا دفن به (قوله : ويؤاد ويقتص) أشار به إلى أنه يُكره أن ينزع عنه جميع ثيابه ويجدد الكفن ذكره في البحر عن الإسيجاني (قوله : فيغسل من وجد قتيلاً في المصر إلخ) قيد بالمصر ؛ لأنه لو وجد في مفازة ليس بقربها عمران لا تجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل لو وجد به أثر القتل كذا في البحر عن المعراج فالمراد بالمصر العمران وما يقربه مصرًا كان أو قرية وأطلق صاحب المعراج في القتل فشمل القتل بغير المحدد وبه صرح في البدائع كما نقله صاحب البحر بعد هذا (قوله : فيما أي في موضع تجب فيه القسامة احتراز عن الجامع والشارع) أقول لا يخفى ما فيه من إيهام أنه لا يغسل إذا وجد في الجامع أو الشارع وليس مراداً ؛ لأنه يغسل إذا وجد فيها لوجب الدية في بيت المال ، وإن تجب فيه القسامة فلو قال المصنف في موضع تجب فيه الدية بدل تجب فيه القسامة لكان أولى وأظهر في المراد ولهذا قال في البحر الإقصاء على التعليل على وجوب الدية أولى من ضم القسامة ؛ لأن من ضم كصاحب الهداية يرد عليه المقتول في الجامع والشارع

الأعظم ، فإنه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه قسامة ، وإنما تجب الدية في بيت المال فقط اهـ قلت إذا حملت الواو على أو في قول الهداية اندفع الإيراد وأفاد الحكم ظاهراً لا بالمراد ؛ لأن من لازم وجوب القسامة الدية ولا يعكس اهـ .

(قوله : ولم يعلم قاتله) أي جهل بالمرّة وهو يُفيد أنه إذا علم قاتله وكان ظالماً قتل بمحدد لا يغسل وأشرت بأن المراد جهل القاتل بالمرّة إلى أنه إذا علم في الجملة كما إذا نزل اللصوص عليه ليلاً في المصر فقتل بسلاح أو غيره فهو شهيد كما لو قتل قطاع الطريق نص عليه في البدائع وقال في البحر يحفظ هذا ، فإن الناس عنه غافلون

( قَوْلُهُ : كَأَنَّهُ لَمْ يَتَأَمَّلْ فِي عِبَارَةِ الْهَدَايَةِ  
إِلَخ ) .

أَقُولُ ذَكَرَ مِثْلَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَارَةٍ رَأَدًا عَلَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ ثُمَّ قَالَ وَغَايَةُ مَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ أَيْ فِي  
كَلَامِ الْهَدَايَةِ مُنْقَطِعًا وَلَا بِأَسْفَلِهِ

( أَوْ قِيلَ بِحَدِّ أَوْ قِصَاصٍ ) فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ لِأَنَّ هَذَا الْقَتْلَ لَيْسَ بِظُلْمٍ ( أَوْ جُرْحٍ وَارْتَثَ بِأَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَوْ  
تَدَاوَى أَوْ أَوَاهُ خِيَمَةً أَوْ مَضَى وَقْتُ صَلَاةٍ وَهُوَ يَقُولُ وَيَقْدِرُ عَلَى الْإِدَاءِ ) حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِتَرْكِهَا فَيَكُونُ  
بِذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا ( أَوْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ إِلَّا لَخَوْفٍ وَطَمَ الْخَيْلُ ) فَحَيْثُ لَا يَكُونُ الثَّقُلُ مُنَاقِبًا لِلشَّهَادَةِ هَذَا  
الْإِسْتِثْنَاءُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( أَوْ أَوْصَى ) بِأُمُورِ الدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَقِيلَ بِالِاخْتِنَافِ  
بَيْنَهُمَا فِي الْوَصِيَّةِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَفِي الْوَصِيَّةِ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ لَا يَكُونُ مُرْتَثًا بِالْإِجْمَاعِ

( قَوْلُهُ : بِأَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَوْ تَدَاوَى ) أَطْلَقَهُ فَشَمَلَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَيَقْدِرُ عَلَى  
الْإِدَاءِ ) قَالَ الْكَمَالُ كَذَا قَيْدُهُ الزَّيْلَعِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَصَّتِهِ وَفِيهِ إِفَادَةٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِدَاءِ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ،  
فَإِنْ أَرَادَ إِذْ لَمْ يَقْدِرْ لِلضَّعْفِ مَعَ حُضُورِ الْعَقْلِ فَكَوْنُهُ يَسْقُطُ بِهِ الْقَضَاءُ قَوْلُ طَائِفَةٍ وَالْمُخْتَارُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي  
بَابِ صَلَاةِ الْمَرِيضِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ ، وَإِنْ أَرَادَ لَغِيْبَةَ الْعَقْلِ فَالْمُعْمَى عَلَيْهِ يَقْضِي مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى صَلَاةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَمَتَى  
يَسْقُطُ الْقَضَاءُ مُطْلَقًا لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْإِدَاءِ مِنَ الْجَرِيحِ هـ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ وَكَوْنُ عَدَمِ الْقُدْرَةِ لِلضَّعْفِ لَا يُسْقِطُ الْقَضَاءَ عَلَى الصَّحِيحِ هُوَ فِيمَا  
إِذَا قَدَرَ بَعْدَهُ أَمَّا إِذَا مَاتَ عَلَى حَالِهِ فَلَا إِنْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا بِالْإِيمَاءِ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ ) تَعَقُّبُهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ بِأَنَّ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْحَمْلَ مِنَ الْمَصْرَعِ لَيْسَ بِنَبِيلٍ رَاحَةٍ هـ .  
وَصَرَّحَ فِي الْبَدَائِعِ بِأَنَّ الثَّقَلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ يَزِيدُهُ ضَعْفًا وَيُوجِبُ حَدُوثَ آلَامٍ لَمْ تَحْدُثْ لَوْلَا الثَّقَلُ وَالْمَوْتُ يَحْصُلُ  
عَقِيبَ تَرَادُفِ الْآلَامِ فَيَكُونُ الثَّقَلُ مُشَارِكًا لِلْجَرَا حَةٍ فِي إِثَارَةِ الْمَوْتِ فَلَمْ يَمْتَسِّبِ الْجَرَا حَةُ بَقِيَّةً فَلِذَا لَمْ يَسْقُطْ  
الْغُسْلُ بِالشَّكِّ هـ قَالَ فِي الْبَحْرِ فَالْإِرْتِنَاقُ فِيهِ لَيْسَ لِلرَّاحَةِ بَلْ لِمَا ذَكَرَهُ هـ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِأُمُورِ الدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ) أَقُولُ الصَّمِيمُ فِي هُوَ يَصِحُّ أَنْ يَرْجِعَ  
إِلَى قَوْلِهِ أَوْ الْآخِرَةِ فَلَا يُفِيدُ الْحُكْمَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بِالْوَصِيَّةِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَيَصِحُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مُطْلَقِ الْوَصِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْمُصَنِّفِ لِقَوْلِهِ

بَعْدَهُ وَقِيلَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي الْوَصْفِيَّةِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَكَلَامِ الْهَدَايَةِ ظَاهِرُهُ إِجْرَاءُ الْخِلَافِ فِي الْوَصْفِيَّةِ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ  
وَيُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُرْتَثًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَوْ أَوْصَى بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَتَقَلَّ فِي الْبُرْهَانِ عَنْ كُلِّ مِنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ قَوْلَيْنِ  
فَقَالَ وَيُطْرَدُ أَبُو يُوسُفَ الْإِرْتِنَاقُ فِي الْوَصِيَّةِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا فَقَطْ أَوْ مُطْلَقًا وَخَالَفَهُ مُحَمَّدٌ فِي وَصِيَّةِ الْآخِرَةِ فَلَمْ يَجْعَلْهُ  
مُورْتَثًا أَوْ مُطْلَقًا أَيْ أَوْ خَالَفَهُ مُطْلَقًا فَلَمْ يَجْعَلْهُ مُرْتَثًا فِي الْوَصِيَّةَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا عَمَلُ الْأَمْوَاتِ هـ .

وَقِيلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ أَنَّ الْأَظْهَرَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فَجَوَابُ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَكُونُ مُرْتَثًا فِيمَا إِذَا أَوْصَى بِأُمُورِ الدُّنْيَا  
وَجَوَابُ مُحَمَّدٍ بَعْدَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ وَذَكَرَ وَجْهَهُ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَصِيرُ خَلْقًا فِي حُكْمِ الشَّهَادَةِ )  
يَعْنِي حُكْمَهَا الدُّنْيَوِيَّ وَهُوَ عَدَمُ الْغُسْلِ أَمَّا عِنْدَ اللَّهِ فَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ بَلْ هُوَ شَهِيدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا فِي الْفَتْحِ

( أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ كَثِيرٍ وَقِيلَ بِكَلِمَةٍ ) وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْقُضُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فَيُغَسَّلُ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَصِيرُ خَلْقًا فِي حُكْمِ الشَّهَادَةِ وَيَنَالُ شَيْئًا مِنْ مَرَافِقِ الْحَيَاةِ فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى شَهْدَاءِ أَحَدٍ لَأَنَّهُمْ مَاتُوا عِطَاشًا وَالْكَأْسُ تُدَارُ عَلَيْهِمْ خَوْفًا مِنْ نَقْصَانِ الشَّهَادَةِ ( هَذَا ) أَيْ كَوْنُ مَا ذَكَرَ فِي بَيَانِ الْإِرْتِنَاقِ مُوجِبًا لِلْغُسْلِ ( إِذَا وَجِدَ مَا ذَكَرَ بَعْدَ ) انْقِضَاءِ ( الْحَرْبِ وَلَوْ فِيهَا لَا ) أَيْ لَوْ وَجِدَ مَا ذَكَرَ فِي الْحَرْبِ لَا يَكُونُ مُرْتَنًا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ( وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَيُغَسَّلُ مَنْ وَجِدَ الْخ

( قَوْلُهُ : وَلَوْ وَجِدَ مَا ذَكَرَ فِي الْحَرْبِ لَا يَكُونُ مُرْتَنًا ) أَقُولُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا مَضَى عَلَيْهِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ حَالَ الْقِتَالِ يَكُونُ مُرْتَنًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُرَادُ وَهُوَ يَعْقِلُ .

اهـ .

قُلْتُ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ نَوَادِرِ بَشَرٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا مَكَثَ فِي الْمَعْرَكَةِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حَيًّا وَالْقَوْمُ فِي الْقِتَالِ وَهُوَ يَعْقِلُ أَوْ لَا يَعْقِلُ فَهُوَ شَهِيدٌ وَالْإِرْتِنَاقُ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا بَعْدَ تَصَرُّمِ الْقِتَالِ .

اهـ .

( كِتَابُ الزَّكَاةِ ) عَقَّبَ الصَّلَاةَ بِالزَّكَاةِ أَفِيدَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } وَقَوْلُهُ { وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } .

( هِيَ تَمْلِكُ بَعْضَ مَالٍ جَزْمًا عَيْنُهُ ) أَيْ ذَلِكَ الْبَعْضُ ( الشَّارِعُ ) قَالَ فِي الْكَنْزِ هِيَ تَمْلِكُ الْمَالَ مِنْ فَقِيرٍ مُسْلِمٍ غَيْرِ هَاشِمِيٍّ

إِلْخ أَقُولُ هَذَا التَّعْرِيفُ يَتَأَوَّلُ مُطْلَقَ الصَّدَقَةِ وَلَا مُخَصَّصَ لَهُ بِالزَّكَاةِ بِخِلَافِ مَا اخْتِيرَ هَاهُنَا فَإِنَّ قَوْلَهُ عَيْنُهُ ( الشَّارِعُ ) يُفِيدُ التَّخْصِيسَ إِذْ لَا تَعِينَ فِي الصَّدَقَةِ وَأَيْضًا قَالَ الرَّيْلِيُّ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا مَلَكَتْ لَأَنَّ التَّمْلِيكَ بِالْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مَوْجُودٌ فِيهَا وَلَوْ قَالَ تَمْلِكُ الْمَالَ عَلَى وَجْهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ لَا تَقْصَلُ عَنْهُ لَأَنَّ الزَّكَاةَ يَجِبُ فِيهَا تَمْلِكُ الْمَالَ فَقُلْتُ جَزْمًا لِنَلَّا يَرُدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَإِنْ مَعْنَاهُ بَلَا أَحْتِمَالٍ فِي نَفْسِهِ لِغَيْرِ التَّمْلِكِ كَالِإِبَاحَةِ فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ فِي نَفْسِهَا لَا تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ لَأَنَّ ثُبُوتَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَآتُوا الزَّكَاةَ } وَالْإِبَاحَةُ كَمَا قَالُوا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ وَلَا يَتَأَدَّى بِالِإِبَاحَةِ حَتَّى لَوْ كَهَلَ يَتِيمًا فَأَتَقَّقَ عَلَيْهِ نَاوِيًا لِلزَّكَاةِ لَا يُجْزئُهُ بِخِلَافِ الْكُفَّارَةِ وَلَوْ كَسَاهُ يُجْزئُهُ لَوْجُودِ التَّمْلِكِ ( لِفَقِيرٍ ) مُتَعَلِّقٍ بِالتَّمْلِكِ ( مُسْلِمٍ غَيْرِ هَاشِمِيٍّ وَلَا مَوْلَاهُ ) اخْتِرَازٌ عَنِ الْغَنِيِّ وَالْكَافِرِ وَالْهَاشِمِيِّ وَمَوْلَاهُ ، فَإِنَّ دَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ مَعَ الْعِلْمِ لَا يَجُوزُ كَمَا سَيَأْتِي ( مَعَ قَطْعِ الْمَنْفَعَةِ عَنِ الْمَالِكِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ) اخْتِرَازٌ بِهِ عَنِ الدَّفْعِ إِلَى فُرُوعِهِ وَإِنْ سَفَلُوا وَأُصُولُهُ وَإِنْ عَلَوْا أَوْ مَكَاتَبُهُ وَدَفَعَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْآخَرِ كَمَا سَيَأْتِي ( لِلَّهِ تَعَالَى ) لَأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْإِخْلَاصِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَمَا

أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ }

( كِتَابُ الزَّكَاةِ ) ( قَوْلُهُ : عَقَّبَ الصَّلَاةَ بِالزَّكَاةِ أَفِيدَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } ) أَقُولُ وَقُرُنْتُ الزَّكَاةَ بِالصَّلَاةِ فِي اثْنَيْنِ وَثَمَانَيْنِ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعَاقُبَ بَيْنَهُمَا فِي غَايَةِ الْوَكَادَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقَدْ فَصَّلَ قَاضِي خَانَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ بِالصَّوْمِ ( قَوْلُهُ { وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } ) هَذَا عَامٌّ فَلَا دَلَالَهَ لَهُ عَلَى الْخَاصِّ الزَّكَاةِ ( قَوْلُهُ : هِيَ تَمْلِكُ

إلخ) إشارة إلى أَنَّ الزَّكَاةَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ تَقْسُ الْإِيْتَاءَ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِفُونَ الْإِيْتَاءَ بِالْوُجُوبِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَعِنْدَ الْبَعْضِ اسْمٌ لِلْمَالِ الْمُؤَدَّى ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَإِيْتَاءُ الْإِيْتَاءِ مُحَالٌ وَفِيهِ نَظَرٌ ذَكَرَهُ ابْنُ كَمَالٍ بَاشًا وَقَالَ فِي الْمَعْرَاجِ الْأَصَحُّ أَنَّهَا فِعْلٌ لَلْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّهَا وَصِفَتْ بِالْوُجُوبِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ لَا مِنْ صِفَاتِ الْأَعْيَانِ وَالْمُرَادُ بِإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { أَقِيمُوا الصَّلَاةَ } كَذَا فِي الْمَنْشُورِ اهـ .

وَمُنَاسِبَةُ الشَّرْعِيِّ لِلْعَوِيِّ أَنَّ فِعْلَ الْمُكَلِّفِينَ سَبَبٌ لِلْعَوِيِّ إِذْ بِهِ يَحْصُلُ النِّمَاءُ بِالْإِخْلَافِ مِنْهُ تَعَالَى فِي الدَّارَيْنِ وَالطَّهَارَةُ لِلنَّفْسِ مِنْ دَسِّ الْبُخْلِ وَالْمُخَالَفَةِ وَالطَّهَارَةُ لِلْمَالِ بِإِخْرَاجِ حَقِّ الْغَيْرِ مِنْهُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ الْفَقِيرِ ثُمَّ هِيَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( تَنْبِيْهٌ ) : عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ شَرْعًا وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيفَهَا لُغَةً وَهُوَ بِمَعْنَى الْبَرَكَةِ زَكَتِ الْبُقْعَةُ أَيْ بُورِكَ فِيهَا وَبِمَعْنَى الْمَدْحِ زَكَى نَفْسَهُ مَدَحَهَا وَبِمَعْنَى النِّمَاءِ الْجَمِيلِ زَكَى الشَّاهِدُ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ النِّهَائَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ هِيَ فِي اللُّغَةِ الطَّهَارَةُ قَدْ { أَفْلَحَ

مَنْ تَزَكَّى } وَالنِّمَاءُ زَكَا الزَّرْعُ إِذَا نَمَا وَفِي الْاسْتِشْهَادِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ الزَّكَاةُ بِالْهَمْزِ بِمَعْنَى النِّمَاءِ يُقَالُ زَكَا زَكَاءً فَيَجُوزُ كَوْنُ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مِنْهُ لَا مِنْ الزَّكَاةِ بَلْ كَوْنُهُ مِنْهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ عَيْنِ لَفْظِ الزَّكَاةِ فِي مَعْنَى النِّمَاءِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَأَيْضًا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ

إلخ ) وَلَيْسَ بِشَيْءٍ مَا أَجَابَ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنْ الْكُنْزِ بَأَنَّ قَوْلَهُ مِنْ فَقِيرٍ مُسْلِمٍ خَرَجَ مَخْرَجَ الشَّرْطِ وَالْإِسْلَامِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي أَخْذِ الْكُفَّارَةِ .

اهـ .

فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنَ التَّعْرِيفِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِ الْإِسْلَامِ شَرْطًا فِي الزَّكَاةِ وَلَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْكُفَّارَةِ حَتَّى يَخْرُجَ هَذَا قَالَهُ الْمُقَدِّسِيُّ ( قَوْلُهُ : لِفَقِيرٍ مُسْلِمٍ ) لَا بُدَّ مِنْ قَيْدِ آخَرَ وَهُوَ مَعَ قَبْضِ مُعْتَبَرٍ اخْتِرَازَ عَمَّا لَوْ دَفَعَ إِلَى صَبِيٍّ لَا يَقْبَلُ أَوْ مَجْنُونٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ دَفَعَهَا الصَّبِيُّ إِلَى أَبِيهِ ، كَمَا لَوْ وَضَعَ زَكَاتَهُ عَلَى دُكَّانٍ فَجَاءَ الْفَقِيرُ وَقَبِضَهَا لَا يَجُوزُ فَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ أَنَّ يَقْبِضَهَا لَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ مَنْ كَانَ مِنْ عِيَالِهِ مِنَ الْأَقَارِبِ أَوْ الْأَجَانِبِ الَّذِينَ يَعُولُونَ وَالْمُنْتَقِطُ يَقْبِضُ لِلْقَيْطِ وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ يَقْبِضُ الْقَبْضَ بَأَنَّ كَانَ لَا يَرْمِي بِهِ وَلَا يُخَدِّعُ عَنْهُ يَجُوزُ وَالدَّفْعُ إِلَى الْمَعْتُوهِ مُجْزِئٌ كَمَا لَوْ انْتَهَبَهَا الْفُقَرَاءُ مِنْ يَدِ الْمُزَكِّيِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَشَرْطُ وَجُوبِهَا الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ ) إِذْ لَا تَكْلِيفَ بِلُونِهَا ( وَالْإِسْلَامُ ) لِأَنَّهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا ( وَالْحُرِّيَّةُ ) لِيَتَحَقَّقَ التَّمْلِكُ لِأَنَّ الرِّقَّيقَ لَا يَمْلِكُ فَيَمْلِكُ ( وَسَبَبُهُ ) أَيْ سَبَبُ وَجُوبِهَا ( الْمِلْكُ التَّامُّ ) بَأَنَّ لَا يَكُونُ يَدًا فَقَطْ كَمَا فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ ، فَإِنَّهُ مِلْكُ الْمَوْلَى حَقِيقَةٌ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ أَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهَا الْمِلْكُ الْمَذْكُورُ وَإِنْ عَدَّهُ فِي الْكُنْزِ شَرْطًا لَوْجُوبِهَا ( لِنَصَابٍ ) أُعْتَبِرَ النَّصَابُ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَّرَ السَّبَبَ بِهِ ( فَارِغٌ عَنِ الدِّينِ ) الْمُرَادُ بِهِ دَيْنٌ لَهُ مُطَالِبٌ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ حَتَّى لَا يَمْنَعَ دَيْنُ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَيَمْنَعَ دَيْنُ الزَّكَاةِ حَالَ بَقَاءِ النَّصَابِ وَكَذَا بَعْدَ الْاسْتِهْلَاكِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُطَالِبُهُ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَتَوَابِعِهَا فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ وَهُمْ الْمُلَّاكُ ، فَإِنَّ الْإِمَامَ كَانَ يَأْخُذُهَا إِلَى زَمَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ فَوْضُهَا إِلَى أَرْبَابِهَا فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ قَطْعًا لِمَطْمَعِ الظُّلْمَةِ فِيهَا فَكَانَ ذَلِكَ تَوْكِيلًا مِنْهُ لِأَرْبَابِهَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ أَوْ الْكِفَالَةِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ صَمَّ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الزَّكَاةَ إِلَى النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِ فَكَأَنَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ الْأَوَّلِ ( وَ ) عَنْ (



الْحَاجَةُ الْأَصْلِيَّةُ ( كَثُورُ السُّكْنَى وَنَحْوَهَا وَسَيَاتِي ) نَامَ وَلَوْ تَقْدِيرًا ( النَّمَاءُ إِمَّا تَحْقِيقِيَّ يَكُونُ بِالْوَالِدِ وَالتَّنَاسُلِ وَالتَّجَارَاتِ أَوْ تَقْدِيرِيَّ يَكُونُ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِسْتِنْمَاءِ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ نَاتِبِهِ ، فَإِذَا فَقِدَ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ

( قَوْلُهُ : وَشَرَطُ وَجُوبِهَا الْعَقْلُ ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْجُنُونِ وَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُنُونُهُ أَصْلِيًّا أَوْ عَارِضِيًّا فَلِلْأَصْلِيِّ مَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ ، وَأَمَّا إِذَا أَفَاقَ كَانَ ابْتِدَاءُ حَوْلِهِ مِنْ وَقْتِ الْإِفَاقَةِ كَالصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ ، وَأَمَّا الْعَارِضِيُّ ، فَإِنْ دَامَ سَنَةً فَهُوَ كَالْأَصْلِيِّ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفَاقَ مِنَ الْجُنُونِ بَعْضُ الْحَوْلِ الَّذِي مَلَكَ فِيهِ النَّصَابُ وَلَوْ كَانَ الْجُنُونُ أَصْلِيًّا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ يَعْتَبَرُ أَبُو يُوسُفَ فِي رَوَايَةِ هِشَامٍ إِفَاقَةَ أَكْثَرِ الْحَوْلِ وَقِيلَ ابْتِدَاءُ حَوْلِ الْجُنُونِ الْأَصْلِيِّ مِنْ وَقْتِ الْإِفَاقَةِ مِنْهُ فِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْجُنُونُ مُطْلَقًا عَارِضٌ وَالْحُكْمُ فِي الْعَارِضِ أَنَّهُ يَمْنَعُ الْوُجُوبَ إِذَا امْتَدَّ أَيُّ سَنَةٍ وَإِلَّا فَلَا أَهـ .  
وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الْمَجْنُونُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا إِذَا وُجِدَ مِنْهُ الْجُنُونُ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا ، فَإِنْ وُجِدَ مِنْهُ إِفَاقَةٌ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ فَفِيهِ اخْتِلَافٌ وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ الْإِفَاقَةَ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ وَآخِرِهَا ، وَإِنْ قَلَّ يَشْتَرِطُ فِي أَوَّلِهَا لِلتَّعْقَادِ الْحَوْلِ وَفِي آخِرِهَا لِيَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ خَطَابُ الْأَدَاءِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ تُعْتَبَرُ الْإِفَاقَةُ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ .  
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي جُزْءٍ مِنَ السَّنَةِ أَهـ .

وَذَكَرَ الْكَمَالَ مَا تَجِبُ مُرَاجَعَتُهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ( قَوْلُهُ : كَمَا فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ ، فَإِنَّهُ مَلَكَ الْمَوْلَى حَقِيقَةً ) لَا يَحْقِقُ مَا فِيهِ إِبْهَامٌ الْوُجُوبَ عَلَى الْمَوْلَى وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ فَلَوْ قَالَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْمُكَاتَبُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَوْ جُودَ الْمُتَافِي وَهُوَ الرِّقُّ وَلِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِهِ دَائِرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْلَى إِنْ أَدَّى مَالَ

الْكِتَابَةِ سَلِمَ لَهُ ، وَإِنْ عَجَزَ سَلِمَ لِلْمَوْلَى فَكَمَا لَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى فِيهِ شَيْءٌ فَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَاتَبِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ عَدَّهُ أَيُّ الْمَلِكِ النَّامُ فِي الْكَنْزِ شَرَطًا ) كَذَا انْتَقَدَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَقَالَ وَقَدْ جَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ شَرَطًا لِلْوُجُوبِ مَعَ قَوْلِهِمْ إِنْ سَبَّهَا مَلَكَ مَالُ مُرْصَدٍ لِلنَّمَاءِ وَالزِّيَادَةِ فَاضِلٌ عَنِ الْحَاجَةِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ السَّبَبَ وَالشَّرْطَ قَدْ اشْتَرَكَا فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْوُجُوبُ لَا عَلَى وَجْهِ التَّأثيرِ فَخَرَجَ الْعِلَّةُ وَيَتَمَيَّزُ السَّبَبُ عَنْ الشَّرْطِ بِإِضَافَةِ الْوُجُوبِ إِلَيْهِ أَيْضًا دُونَ الشَّرْطِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ أَهـ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى لَا يَمْنَعَ دَيْنَ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ) أَقُولُ : وَكَذَا لَا يَمْنَعُ دَيْنَ صَدَقَةِ الْفُطْرِ وَوُجُوبِ الْحَجِّ وَهَدْيِ الْمُتَعَةِ وَالْأَضْحِيَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ أَوْ الْكِفَالَةِ ) أَقُولُ : جَعَلَ دَيْنَ الْكِفَالَةِ مَانِعًا ظَاهِرًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكِفَالََةَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الدَّيْنِ أَمَّا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّهَا فِي الْمُطَالَبَةِ فَقَطْ فَفِيهِ تَأَمُّلٌ ( قَوْلُهُ عَنِ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ ) هِيَ مَا يَدْفَعُ الْهَلَاكَ مِنَ الْإِنْسَانِ تَحْقِيقًا كَالنَّفَقَةِ وَدَوْرَ السُّكْنَى أَوْ تَقْدِيرًا كَالدَّيْنِ ، فَإِنَّ الْمَدْيُونِ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ الْحَبْسَ بِالْقَضَاءِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ مَنْ مَعَهُ دَرَاهِمُ وَأَمْسَكَهَا بَنِيَّةً صَرَفَهَا إِلَى حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَهِيَ عِنْدَهُ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ فِي فَصْلِ زَكَاةِ الْعُرُوضِ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي التَّقْدِيرِ كَيْفَمَا مَا أَمْسَكَهُ لِلنَّمَاءِ أَوْ لِلنَّفَقَةِ أَهـ .  
وَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ فِي بَحْثِ النَّمَاءِ التَّقْدِيرِيِّ .

( فَلَا تَجِبُ ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ الْمَلِكُ التَّامُّ ( عَلَى مُكَاتَبٍ ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلْ يَدَا فَقَطْ ( وَمَدْيُونٍ لِلْعَبْدِ ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ فَارِغٌ عَنِ الدَّيْنِ ( بِقَدْرِ دَيْنِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَلَا تَجِبُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَلَوْ كَانَ دَيْنُهُ مِائَتَيْنِ تَجِبُ زَكَاةُ مِائَتَيْنِ ( وَلَا فِي دُورِ السُّكْنَى ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَالْحَاجَةُ الْأَصْلِيَّةُ ( وَنَحْوُهَا ) كَثِيبِ الْبَدَنِ وَأَثَاثِ الْمَنْزِلِ وَدَوَابِّ الرُّكُوبِ وَعَبِيدِ الْخِدْمَةِ وَكُتُبِ الْعِلْمِ لِأَهْلِهِ وَآلَاتِ الْمُحْتَزِفِينَ

( قَوْلُهُ : وَكُتُبِ الْعِلْمِ لِأَهْلِهِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ لَيْسَ بِقَبْدٍ مُعْتَبَرٍ الْمَفْهُومُ ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا وَتُسَاوِي نَصَبًا لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَعَدَّهَا لِلتَّجَارَةِ ، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْأَهْلِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْأَهْلَ إِذَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ لِلْكِتَابِ تَدْرِيسًا وَحِفْظًا وَتَصَحِيحًا لَا يَخْرُجُونَ بِهَا عَنِ الْفَقْرِ ، وَإِنْ سَاوَتْ نَصَبًا فَلَهُمْ أَخْذُ الزَّكَاةِ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ عَنْ حَاجَتِهِمْ مَا يُسَاوِي نَصَابًا كَأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِنْ كُلِّ تَصْنِيفٍ نُسْخَتَانِ وَقِيلَ ثَلَاثٌ وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ بِخِلَافِ غَيْرِ الْأَهْلِ ، فَإِنَّهُمْ يَحْرَمُونَ بِهَا الزَّكَاةَ وَالْمُرَادُ كُتُبُ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْتَفْسِيرِ أَمَّا كُتُبُ الطَّبِّ وَالتَّحْوِ وَالنُّجُومِ فَمُعْتَبَرَةٌ فِي الْمَنْعِ مُطْلَقًا ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنْ نُسْخَةً مِنَ التَّحْوِ أَوْ نُسْخَتَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ النَّصَابِ وَكَذَا فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَالْكَلَامِ غَيْرِ مَخْلُوطٍ بِالْآرَاءِ بَلْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُ الْمَخْلُوطِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ ١ هـ .

وَالْمُصْحَفُ الْوَاحِدُ لَا يُعْتَبَرُ نَصَابًا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الْخُجَنْدِيِّ إِنَّهُ إِنْ بَلَغَ قِيمَتُهُ نَصَابًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِدُ مُصْحَفًا يَقْرَأُ فِيهِ ١ هـ .

وَذَكَرْتُ هَذَا هُنَا ، وَإِنْ سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ بَعْضَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ ( قَوْلُهُ : وَآلَاتِ الْمُحْتَزِفِينَ ) الْمُرَادُ بِهَا مَا لَا يُسْتَهْلَكُ عَيْنُهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ كَالْقُدُومِ وَالْمِرْدِ أَوْ مَا يُسْتَهْلَكُ وَلَا تَبْقَى عَيْنُهُ كَصَابُونٍ وَحُرْصٍ لِفَسَالِ حَالٍ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَيُسَاوِي نَصَابًا ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ بِمُقَابَلَةِ الْعَمَلِ أَمَّا لَوْ اشْتَرَى مَا تَبْقَى عَيْنُهُ كَمُصْفَرٍ وَزَعْفَرَانٍ لَصَبَاغٍ وَذَهْنٍ

وَعَقْصٍ لِدَبَاغٍ ، فَإِنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ فِيهِ بِمُقَابَلَةِ الْعَيْنِ وَقَوَارِيرِ الْعُطَارِينَ وَلُجْمِ الْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ الْمُشْتَرَاةِ لِلتَّجَارَةِ وَمَقَاوِدِهَا وَجَلَالِهَا إِنْ كَانَ مِنْ غَرَضِ الْمُشْتَرِي بَيْعُهَا بِهَا فِيهَا الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَتْ لِحِفْظِ الدَّوَابِّ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا كَالْقُلُودِ وَغَيْرِهَا مِنْ آلَةِ الصَّبَاغِينَ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْمِعْرَاجِ وَالْجَوَالِقِ الْمُشْتَرَاةِ لِلتَّجَارَةِ لَا زَكَاةَ فِيهَا كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ

( وَالْوَاوِلُ مِنْ مَالِ الصَّمَارِ ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ نَامٌ وَلَوْ تَقْدِيرًا وَالصَّمَارُ مَالٌ تَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ مَعَ قِيَامِ الْمَلِكِ كَابَقٍ وَمَقْفُودٍ وَمَغْصُوبٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَمَالٌ سَاقِطٌ فِي الْبَحْرِ وَمَدْفُونٌ فِي مَعَارِفِ نَسِيٍّ مَكَانُهُ وَمَالٌ أَخَذَهُ السُّلْطَانُ مُصَادَرَةً أَوْ دِيْعَةً نَسِيٍّ الْمُوْدِعُ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ مَعَارِفِهِ وَدَيْنٌ مَجْحُودٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ثُمَّ صَارَتْ لَهُ بَعْدَ سِنِينَ بَأْنٌ أَقَرَّ عِنْدَ النَّاسِ ، فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ بَعْدَ سِنِينَ لَا تَجِبُ زَكَاةُ ( لِسِنِينَ الْمَاضِيَةِ ) لِإِنْتِفَاءِ التَّمَاءِ وَلَوْ تَقْدِيرًا ( بِخِلَافِ مَا عَلَى مُقَرَّرٍ وَلَوْ ) كَانَ ( مُعْسِرًا ) إِذْ يُمَكِّنُهُ الْوُصْلُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً أَوْ بِوَاسِطَةِ التَّخْصِيلِ ( أَوْ مُفْلَسًا ) أَيَّ مَحْكُومًا بِإِفْلَاسِهِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ، فَإِنَّ التَّفْلِيسَ إِذَا وَجَدَ تَحَقُّقَ الْإِفْلَاسِ عِنْدَهُ ( أَوْ ) عَلَى ( جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَوْ عِلْمُهُ قَاضٍ ) ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَمْوَالَ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى مَالِكِهَا تَجِبُ زَكَاةُ السِّنِينَ الْمَاضِيَةِ

( قَوْلُهُ : وَالصَّمَارُ مَالٌ تَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ ) قَوْلُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ مَا أُشْتَرِيَ لِلتَّجَارَةِ وَلَمْ يُقْبَضْ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ إِذَا قَبِضَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَمَغْصُوبٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ) أَقُولُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ

عَلَى صَاحِبِهَا زَكَاةً ، وَإِنْ كَانَ الْغَاصِبُ مُقِرًّا كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخَانِيَّةِ ( قَوْلُهُ : وَمَذْفُونٍ فِي مَفَازَةٍ ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ دَفَعَهُ فِي حِرْزٍ وَلَوْ دَارَ غَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ كَذَا أَطْلَقَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ تَأْجِ الشَّرِيعَةُ لَوْ كَانَتْ دَارًا عَظِيمَةً فَالْمَذْفُونُ فِيهَا يَكُونُ ضِمَارًا فَلَا يَنْعَدُ نَصَابًا ١ هـ .

وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي الْمَذْفُونِ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ أَوْ كَرَمٍ فَقِيلَ بِالْوَجُوبِ لِلِمَكَانِ الْوُصُولِ وَقِيلَ لَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ حِرْزٍ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَمَالٌ أَخَذَهُ السُّلْطَانُ مُصَادَرَةً ) قَالَ فِي دِيْوَانِ الْأَدَبِ صَادَرَهُ عَلَى مَالِهِ أَيْ فَارَقَهُ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ : ثُمَّ صَارَ لَهُ ) الضَّمِيرُ فِيهِ لِلدَّيْنِ الْمَجْحُودِ ( قَوْلُهُ : فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ ) رَاجِعٌ لِمَالِ الضَّمَارِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ( قَوْلُهُ وَدَيْنٌ مَجْحُودٌ ) قَهْلٌ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخَانِيَّةِ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَكُونُ الْمَجْحُودُ نَصَابًا إِذَا حَلَفَهُ الْقَاضِي وَحَلَفَ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا عَلَى مُقَرِّ

إِلَخ ) كَذَا أَطْلَقَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ فَيَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ إِذَا قَبَضَ الدَّيْنُ زَكَاةً لِمَا مَضَى وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَيْ عِنْدَ الْإِمَامِ بَلْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الدَّيْنِ وَتَوْضِيحُهُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَسَمَ الدَّيْنَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قَوِيٌّ وَهُوَ بَدَلُ الْقَرْضِ وَمَالِ التَّجَارَةِ ، وَمُتَوَسِّطٌ وَهُوَ بَدَلُ مَا لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ كَثْمَنِ ثِيَابِ الْبِدْلَةِ وَعَبْدُ الْخِدْمَةِ وَدَارُ السُّكْنَى ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ بَدَلُ مَا لَيْسَ بِمَالٍ

كَالْمَهْرِ وَالْوَصِيَّةِ بِمَالٍ وَبَدَلُ الْخُلْعِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ وَالِدِّيَّةِ وَبَدَلُ الْكِتَابَةِ وَالسَّعَايَةِ فِيهِ الْقَوِيَّ تَجِبُ الزَّكَاةُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَيَتَرَاخَى الْأَدَاءُ إِلَى أَنْ يَقْبِضَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَفِيهَا دِرْهَمٌ وَكَذَا فِيمَا زَادَ بِحِسَابِهِ وَفِي الْمُتَوَسِّطِ لَا يَجِبُ مَا لَمْ يَقْبِضْ نَصَابًا وَيُعْتَبَرُ لِمَا مَضَى مِنَ الْحَوْلِ فِي صَحِيحِ الرِّوَايَةِ وَفِي الضَّعِيفِ لَا يَجِبُ مَا لَمْ يَقْبِضْ نَصَابًا وَيَحُولُ الْحَوْلُ بَعْدَ الْقَبْضِ عَلَيْهِ وَتَمَامُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَقَهْلٌ مِثْلُهُ فِي الْبُرْهَانِ وَقَالَ وَاجِبًا أَيْ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ الزَّكَاةُ عَنِ الْمُقْبُوضِ مِنَ الدُّيُونِ الثَّلَاثَةِ بِحِسَابِهِ مُطْلَقًا أَيْ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ ( قَوْلُهُ : أَوْ مُفْلِسًا ) أَيْ مَحْكُومًا بِإِفْلَاسِهِ أَفَادَ أَنَّهُ مِنَ التَّفْلِيسِ وَقَالَ الْكَافِي فِي بَعْضِ النُّسخِ مُفْلِسُ الْإِفْلَاسِ وَالْمَعْنَى وَالْحُكْمُ يَخْتَلِفَانِ بِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ أَمَّا الْمَعْنَى فَيُقَالُ أَفْلَسَ الرَّجُلُ صَارَ مُفْلِسًا أَيْ صَارَتْ ذِرَاهِمُهُ فُلُوسًا كَمَا يُقَالُ أَخْبَثَ الرَّجُلُ إِذَا صَارَتْ أَصْحَابُهُ خُبْنَاءً ، وَأَمَّا فَلَسَهُ الْقَاضِي تَفْلِيسًا أَيْ نَادَى عَلَيْهِ أَنَّهُ أَفْلَسَ كَذَا فِي الصَّحَاحِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ عَلَى جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ) هَذَا عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْمَشَايخِ .  
وَفِي الْأَصْلِ لَمْ يَجْعَلِ الدَّيْنَ نَصَابًا وَلَمْ يُفَصَّلْ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الصَّحِيحُ جَوَابُ الْكِتَابِ أَيْ الْأَصْلِ إِذْ لَيْسَ كُلُّ قَاضٍ بِعَدْلٍ وَلَا كُلُّ بَيِّنَةٍ لِعَدْلٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَهْلٌ فِي الْبَحْرِ التَّصْحِيحُ عَنِ التُّخْفَةِ وَالْخَانِيَّةِ ( قَوْلُهُ : أَوْ عَلِمَهُ قَاضٍ ) الْمُفْتَى بِهِ عَدَمُ الْقَضَاءِ بَعْلَمُ الْقَاضِي الْآنَ ( قَوْلُهُ : وَشَرْطُهُ الْحَوْلَانِ ) قَالَ فِي الْقَنْيَةِ الْعَبْرَةُ فِي الزَّكَاةِ لِلْحَوْلِ الْقَمَرِيِّ وَسَيَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ الْعَيْنِ بَيَانُ الشَّمْسِيِّ وَالْقَمَرِيِّ وَسُمِّيَ حَوْلًا ؛ لِأَنَّ

الْأَحْوَالَ تَتَحَوَّلُ فِيهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْغَايَةِ

( وَلَا ) تَجِبُ أَيْضًا ( فِي دُورٍ لَا لِلْسُّكْنَى ) تَفْرِيعٌ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ نَامَ وَلَوْ تَقْدِيرًا ( وَنَحْوَهَا ) كَثِيبٌ لَا ثَلَبُ وَأَثَاتٌ لَا يُسْتَعْمَلُ وَدَوَابٌ لَا تُرْكَبُ وَعَبِيدٌ لَا تُسْتَعْمَلُونَ وَكُتُبُ الْعِلْمِ لِعَيْرِ أَهْلِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ ( وَلَمْ يَنْوِ التَّجَارَةَ ) لِانْتِفَاءِ النِّمَاءِ التَّقْدِيرِيِّ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَعَلَى هَذَا كُتِبَ الْعِلْمُ لِأَهْلِهَا وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ الْأَهْلُ هَاهُنَا غَيْرُ مُفِيدٍ لِمَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا وَلَيْسَتْ هِيَ لِلتَّجَارَةِ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ أَيْضًا وَإِنْ كَثُرَتْ لِعَدَمِ النِّمَاءِ وَإِنَّمَا يُفِيدُ ذِكْرُ الْأَهْلِ فِي حَقِّ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ لَهُ كُتُبٌ سَمَاوِيَّةٌ تُسَاوِي مَا تَنِي دِرْهَمٌ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا لِلتَّدْرِيسِ وَغَيْرِهِ يَجُوزُ

صَرَفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهَا وَهِيَ تُسَاوِي مَا تَنِي دِرْهَمٍ لَا يَجُوزُ صَرَفُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ آتَى الْمُحْتَرِفِينَ

(قَوْلُهُ : أَوْ نِيَّةَ التَّجَارَةِ) الْمُرَادُ مَا يَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ التَّجَارَةِ لَا عُمُومُ الْأَشْيَاءِ ، فَإِنَّهُ لَوْ اشْتَرَى أَرْضًا خَرَاجِيَّةً أَوْ عَشْرِيَّةً لَيَتَجَرَ فِيهَا لَا يَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ وَإِلَّا اجْتَمَعَ فِيهَا الْحَقَّانِ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْأَرْضُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي أَرْضِ الْعُشْرِ اشْتَرَاهَا لِلتَّجَارَةِ تَجِبُ الزَّكَاةُ مَعَ الْعُشْرِ ، وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ بَقِيَّتِ الْأَرْضُ عَلَى وَطِيفَتِهَا الَّتِي كَانَتْ وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى بَذْرًا لِلتَّجَارَةِ وَزَرَعَهُ فِي عَشْرِيَّةٍ اسْتَأْجَرَهَا كَانَ فِيهِ الْعُشْرُ لَا غَيْرُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّجَارَةِ حَقِيقَةً وَهُوَ وَاضِحٌ أَوْ حُكْمًا كَمَا لَفُيْضَ بِمَالِ التَّجَارَةِ ، فَإِنْ مَا فُويِضَ بِهِ يَكُونُ لِلتَّجَارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْبَدَلِ حُكْمُ الْأَصْلِ مَا لَمْ يُخْرِجْهُ بِنِيَّةٍ عَدَمِهَا وَعَدُّ قَتْلِ عَبْدًا لِلتَّجَارَةِ خَطَأً فِدْفَعٌ بِهِ وَكَذَا مَا اشْتَرَاهُ مُضَارِبٌ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ التَّجَارَةَ كَمَا إِذَا ابْتاعَ الْمُضَارِبُ عَبْدًا وَتَوَبَّا لِلْعَبْدِ وَطَعَامًا وَحُمُولَةً وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي الْكُلِّ ، وَإِنْ قَصَدَ غَيْرَ التَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الشَّرَاءُ إِلَّا لِلتَّجَارَةِ بِخِلَافِ رَبِّ الْمَالِ حَيْثُ لَا يَرْكَبُ الثَّوْبَ وَالْحُمُولَةَ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الشَّرَاءَ بِغَيْرِ التَّجَارَةِ كَذَا فِي الْفَتْحِ

(وَسَبَبٌ وَجُوبٌ أَذَانُهَا تَوَجُّهُ الْخِطَابِ) يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى { وَآتُوا الزَّكَاةَ } وَهُوَ عَقِيبَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ إِنْ وَجُوبُهُ فَوْرِيٌّ وَفِي آخِرِ الْعُمُرِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ عُمُرِيٌّ وَسَيَّاتِي يَبَاقِي

(وَشَرْطُهُ) أَيُ وَشَرْطُ وَجُوبِ أَذَانُهَا (الْحَوْلَانِ) أَيُ حَوْلَانِ الْحَوْلِ (بِثَمَنِيَّةِ الْمَالِ) كَالدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ (أَوْ السُّوَانِمِ أَوْ نِيَّةِ التَّجَارَةِ) إِذَا مَا لَمْ تُوجَدْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَمْ يَتَوَجَّهْ الْخِطَابُ فَلَا يَأْتُمُ بِالتَّرَكِّ (وَشَرْطُ أَذَانُهَا) أَيُ كَوْنُهَا مُؤَدَّاةً (نِيَّةً) ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ فَلَا تَصِحُّ بِلَا نِيَّةٍ (مُقَارِنَةً لَهُ) أَيُ لِلْأَدَاءِ بِالْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ (أَوْ) مُقَارِنَةً (لِعَزْلِ مَا وَجَبَ) ، فَإِنَّهُ إِذَا عَزَلَ مِنَ النَّصَابِ قَدَرَ الْوَاجِبُ نَاقِيًا لِلزَّكَاةِ وَتَصَدَّقَ عَلَى الْفَقِيرِ بِلَا نِيَّةٍ سَقَطَ زَكَاةُهُ (أَوْ تَصَدَّقَ بِكُلِّهِ) عَطْفٌ عَلَى نِيَّةٍ ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَدَّقَ بِكُلِّهِ دَخَلَ الْجُزْءُ الْوَاجِبُ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعِينِ اسْتِحْسَانًا وَإِنْ تَصَدَّقَ بِبَعْضِهِ سَقَطَتْ زَكَاةُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا (وَأَمَّا وَجُوبُهَا فَقِيلَ عُمُرِيٌّ) أَيُ تَجِبُ عَلَى التَّرَاحِي ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعُمُرِ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَلِهَذَا لَا يَصْنَعُ بِهَلَاكِ النَّصَابِ بَعْدَ التَّفْرِيطِ (وَقِيلَ فَوْرِيٌّ) أَيُ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ يَأْتُمُ بِتَأْخِيرِ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ مِنْ آخِرِ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ

(قَوْلُهُ : مُقَارِنَةً لِلْأَدَاءِ) الْمُرَادُ أَنْ تَكُونَ مُقَارِنَةً لِلْأَدَاءِ لِلْفَقِيرِ أَوْ الْوَكِيلِ وَلَوْ مُقَارِنَةً حُكْمِيَّةً كَأَنْ دَفَعَ بِلَا نِيَّةٍ ثُمَّ نَوَى وَالْمَالُ قَائِمٌ بِيَدِ الْفَقِيرِ صَحَّتْ وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْفَقِيرِ بِأَنَّهَا زَكَاةٌ عَلَى الْأَصَحِّ لَمَّا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْقُنْبِيَّةِ وَالْمُجْتَبَى الْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ أَعْطَى مِسْكِينًا دَرَاهِمَ وَسَمَاهَا هِبَةً أَوْ قَرْضًا وَنَوَى الزَّكَاةَ ، فَإِنَّهَا تُجْزَأُ هـ .

وَكَذَا صَحَّحَ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الْإِجْرَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِنِيَّةِ الدَّافِعِ لَا لِعِلْمِ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ (قَوْلُهُ : أَوْ تَصَدَّقَ بِكُلِّهِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ دَفَعَهُ بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ ، فَإِنَّهُ يَصْنَعُ الزَّكَاةَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ فَقِيلَ عُمُرِيٌّ) أَقُولُ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ بِدَلِيلِهِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْفَوْرِيَّةِ مَعَ دَلِيلِهِ فَاقَادَ أَنَّهُ أَيُ الْعُمُرِيِّ مُخْتَارُهُ كَمَا هُوَ طَرِيقَتُهُ هـ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى التَّرَاحِي وَهَكَذَا رَوَى عَنْ التَّلْجِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَذَا قَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ هـ فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَخِّرَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ عُمُرِيٌّ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ

وَالْوَجْهَ الْمُخْتَارُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالصَّرْفِ إِلَى الْفَقِيرِ مَعَهُ قَرِينَةُ الْفَوْرِ وَهِيَ أَنَّهُ لِدَفْعِ حَاجَتِهِ وَهِيَ مُعَجَّلَةٌ وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ الْمُسْتَبَدِّ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ بِأَنَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِهِ فَالْمَعْنَى الَّذِي عَيْنَاهُ يَقْتَضِيهِ وَهُوَ ظَنِّي فَتَكُونُ الزَّكَاةُ فَرِيضَةً وَفَوْرِيَّتُهَا وَاجِبَةٌ فَيَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ الْإِثْمُ ثُمَّ قَالَ وَمَا ذَكَرَ ابْنُ شُجَاعٍ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الزَّكَاةَ عَلَى التَّرَاخِي يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّنْظَرِ إِلَى دَلِيلِ الْإِفْتِرَاضِ أَيْ

دَلِيلِ الْإِفْتِرَاضِ لَا يُوجِبُهَا فَوْرًا وَهُوَ لَا يَنْفِي دَلِيلَ الْإِجَابِ هـ — ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ هَذَا وَلَا يَخْفَى عَلَى مَنْ أَمِنَ التَّمَلُّلَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي قَدَّمْنَاهُ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ لِحَوَازِ أَنْ يَثْبَتَ دَفْعُ الْحَاجَةِ مَعَ دَفْعِ كُلِّ مُكَلَّفٍ مُتَرَاخِيًا إِذْ بِتَقْدِيرِ اخْتِيَارِ الْكُلِّ لِلتَّرَاخِي وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَلْزَمُ اتِّحَادُ زَمَانٍ آدَاءِ جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ فَتَمَلُّ .

ا هـ .

قُلْتُ : وَقَوْلُ الْكَمَالِ وَالْوَجْهَ الْمُخْتَارُ لَا يُعَارِضُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ تَاجِ الشَّرِيعَةِ مِنْ أَنَّ الْمُخْتَارَ التَّرَاخِي ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْكَمَالِ فِي وَجْهِ الْحُكْمِ لَا لِحُكْمٍ فَتَنَبَّهَ لَهُ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ فَوْرِيٌّ أَيْ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْأَمْرِ ) أَقُولُ الدَّعْوَى مَقْبُولَةٌ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ ، فَإِنَّ الْمُخْتَارَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ وَلَا التَّرَاخِي بَلْ مُجَرَّدَ طَلَبِ الْمَأْمُورِ بِهِ فَيَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ كُلِّ مِنَ التَّرَاخِي وَالْفَوْرِ فِي الْإِمْتِنَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ الْفِعْلُ مُقَدِّمًا بِأَحَدِهِمَا فَيَتَقَى عَلَى خِيَارِهِ فِي الْمُبَاحِ الْأَصْلِيِّ فَالْوَجْهَ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ الْكَمَالِ قَوْلُهُ : وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ ) .  
، فَإِنَّهُ قَالَ يَأْتُمُّ بِتَأْخِيرِ الزَّكَاةِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ كَذَا صَرَّحَ بِهِ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي الْمُنْتَقَى وَهُوَ عَيْنُ مَا ذَكَرَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، فَإِنَّ كَرَاهَةَ التَّخَرُّمِ هِيَ الْمَحْمَلُ عِنْدَ إِطْلَاقِ اسْمِهَا عَنْهُمْ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ

إِلَخْ ) هَذَا بِخِلَافِ الْحَجِّ فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْهُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْفُقَرَاءِ فَإِذَا تَأَخَّرَ بِتَأْخِيرِ حَقِّهِمْ لَا خَالَصَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ عَكْسُهُ قَالَ الْكَمَالُ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ الثَّلَاثَةِ وَجُوبُ فَوْرِيَّةِ

الزَّكَاةِ ، وَالْحَقُّ تَعْمِيمٌ رَدُّ شَهَادَتِهِ ؛ لِأَنَّ رَدَّهَا شَرْطٌ بِالْمَأْتَمِ وَقَدْ تَحَقَّقَ فِي الْحَجِّ أَيْضًا مَا يُوجِبُ الْفَوْرَ ا هـ .  
وَرَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِي عَلَى فَتْحِ الْقَدِيرِ مَعْرُوفًا لِقَتَاوَى قَاضِي خَانَ الصَّحِيحِ أَنَّ تَأْخِيرَ الزَّكَاةِ لَا يُبْطِلُ الْعِدَالَةَ ا هـ .  
وَلَكِنِّي لَمْ أَرَهُ بِسُخْتِي مِنْهُ

( لَا يَبْقَى لِلتَّجَارَةِ مَا اشْتَرَاهُ لَهَا فَتَوَى خِدْمَتَهُ ثُمَّ لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ ) وَإِنْ نَوَاهُ لَهَا ( مَا ) دَامَ ( لَمْ يَبْعُهُ ) مَثَلًا اشْتَرَى أَمَةً لِلتَّجَارَةِ فَتَوَاهَا لِلْخِدْمَةِ بَطَلَتْ الزَّكَاةُ لِاتِّصَالِ النَّيَّةِ بِالْإِمْسَاكِ لِلْإِسْتِخْدَامِ ، وَإِنْ تَوَى التَّجَارَةَ بَعْدَهُ لَمْ تَكُنْ لِلتَّجَارَةِ حَتَّى يَبِيعَهَا فَيَكُونُ فِي ثَمَنِهَا زَكَاةٌ إِنْ كَانَتْ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ لِعَدَمِ اتِّصَالِ النَّيَّةِ بِالْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّ فَلَمْ تُعْتَبَرْ نِيَّتُهُ وَلِهَذَا يَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ وَلَا يَكُونُ الْمُقِيمُ مُسَافِرًا بِهَا إِلَّا بِالسَّفَرِ ( مَا وَرَثَهُ لَا يَكُونُ لِلتَّجَارَةِ بِالنِّيَّةِ ) ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْعَمَلِ ؛ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ يَصِيرُ مُلْكًا لِلْوَارِثِ جَبْرًا بِلَا صُنْعِهِ وَلِهَذَا يَرِثُ الْجَنِينُ وَإِنْ لَمْ يَتَّصِرْ مِنْهُ الْعَمَلُ ( حَتَّى يَصْرِفَ فِيهِ ) لِإِفْتِرَانِ النَّيَّةِ بِالْعَمَلِ ( إِلَّا اللَّهَبَ وَالْقِصَّةَ ) كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ

( قَوْلُهُ : لِاتِّصَالِ النَّيَّةِ بِالْإِمْسَاكِ ) أَقُولُ حَاصِلُ هَذَا أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ لَا يَتَحَقَّقُ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ وَمَا كَانَ مِنَ التَّرَوُّكِ كَفَى فِيهِ مُجَرَّدُهَا فَالتَّجَارَةُ مِنَ الْأَوَّلِ فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ النَّيَّةِ بِخِلَافِ تَرْكِهَا وَنَظِيرُهُ السَّفَرُ وَالْفَطْرُ وَالْإِسْلَامُ وَالْإِسَامَةُ لَا يَثْبُتُ وَاحِدٌ مِنْهَا إِلَّا بِالْعَمَلِ وَتَثْبُتُ أَضْدَادُهَا بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ فَلَا يَصِيرُ مُسَافِرًا وَلَا مُفْطِرًا وَلَا مُسْلِمًا وَلَا الدَّابَّةُ سَائِمَةً بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ بَلْ بِالْعَمَلِ وَيَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُقِيمًا وَالْمُتَمَسِّكُ بِلَا فِطْرِ صَائِمًا وَالْمُسْلِمُ كَافِرًا وَالدَّابَّةُ عَلُوفَةً

بِمَجْرَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَعَلَّلَ فِي الْكَافِي عَدَمَ الْإِسْلَامِ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ بِأَنَّهَا لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمُنَوِيِّ إِذِ الْإِيمَانُ تَصْدِيقٌ بِالْجَنَانِ وَإِفْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَعَلَّلَ كُفْرَ الْمُسْلِمِ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ بِأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِالْمُنَوِيِّ وَهُوَ تَرْكُ اعْتِقَادِ حَقِيقَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

ا هـ .

( وَمَا مَلَكَهُ بِهِيَّةٌ أَوْ وَصِيَّةٌ أَوْ نِكَاحٌ أَوْ خُلْعٌ أَوْ صَلَاحٌ عَنْ قَوْدٍ كَانَ لَهَا ) أَيْ لِلتَّجَارَةِ ( بِالنِّيَّةِ ) لِإِفْرَانِهَا بِعَمَلٍ هُوَ قَبُولُ الْعَقْدِ هَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَلَا تَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُقَارَنْ عَمَلُهَا وَقِيلَ الْخِلَافُ عَلَى الْعَكْسِ

( لَا زَكَاةَ فِي اللَّالِئِ وَالْجَوَاهِرِ ) كَالْعَلِّ وَالْيَاقُوتِ وَالزُّمُرُودِ وَأَمثالُهَا كَذَا فِي الْكَافِي ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلتَّجَارَةِ ) كَذَا فِي التَّارُخَانِيَّةِ

( بَابُ صَدَقَةِ السَّوَائِمِ ) هِيَ جَمْعُ سَائِمَةٍ ( هِيَ الْمُكْتَفِيَّةُ بِالرَّغْيِ ) بِالْكَسْرِ الْكَلًّا وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَمَصْدَرٌ ( فِي أَكْثَرِ السَّنَةِ ) حَتَّى لَوْ عُلِفَهَا نَصْفَ الْحَوْلِ لَا تَكُونُ سَائِمَةً فَلَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ( نِصَابُ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَفِي كُلِّ خَمْسٍ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بُخْتٌ ) جَمْعُ بُخْيٍّ وَهُوَ الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ الْعَرَبِيِّ وَالْعَجَمِيِّ ذُو السَّنَامَيْنِ مَنْسُوبٌ إِلَى بُخْتٍ نَصَرَ ( أَوْ أَعْرَابٌ ) جَمْعُ عَرَبِيٍّ ( شَاةٌ ) عَلَيْهِ اتَّفَقَتِ الْأَثَارُ وَاشْتَهَرَتْ كُتُبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( وَمَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ عَفْوٌ ) كَذَا الْحُكْمُ فِي سَائِرِ النُّصَبِ الْآتِيَةِ ( وَفِيهَا ) أَيْ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ( بِنْتُ مَخَاضٍ ) هِيَ الَّتِي طَعَنَتْ فِي الثَّانِيَةِ سُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُا تَكُونُ مَخَاضًا أَيْ حَامِلًا بِأُخْرَى عَادَةً . ( وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ) وَهِيَ الَّتِي طَعَنَتْ فِي الثَّلَاثَةِ سُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُا تَلِدُ أُخْرَى وَتَكُونُ ذَاتَ لَبْنٍ غَالِبًا ( وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ ) هِيَ الَّتِي طَعَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ سُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا حُقَّ لَهَا الْحَمْلُ وَالرُّكُوبُ وَالضَّرَابُ . ( وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ ) هِيَ الَّتِي طَعَنَتْ فِي الْخَامِسَةِ سُمِّيَتْ بِهِ لِمَعْنَى فِي أَسْنَانِهِ يَعْرِفُهُ أَرْبَابُ الْإِبِلِ ( وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ ) الْفَرِيضَةُ ( فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ بِالْحَقَّتَيْنِ وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَحَقَّتَانِ وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ ) الْفَرِيضَةُ ( فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ بِثَلَاثِ حَقَاقٍ وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي مِائَةٍ وَسِتٍّ وَتِسْعِينَ أَرْبَعُ حَقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ثُمَّ تُسْتَأْنَفُ ) الْفَرِيضَةُ ( أَبَدًا كَمَا فِي الْخَمْسِينَ الَّتِي بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ ) حَتَّى تَجِبَ

فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ قَبْدُهُ بِذَلِكَ اخْتِرَازًا عَنِ الْأَسْنَانِ الْأَوَّلِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِجَابُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَا إِجَابُ أَرْبَعِ حَقَاقٍ لِعَدَمِ نِصَابِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَ خَمْسٌ وَعَشْرُونَ عَلَى الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ صَارَ كُلُّ النَّصَابِ مِائَةً وَخَمْسًا وَأَرْبَعِينَ فَهُوَ نِصَابُ بِنْتِ الْمَخَاضِ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ فَلَمَّا زَادَ عَلَيْهَا خَمْسٌ وَصَارَ مِائَةً وَخَمْسِينَ وَجَبَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ

( بَابُ صَدَقَةِ السَّوَائِمِ ) أَيْ زَكَاتِهَا قَالُوا حَيْثُ أُطْلِقَتِ الصَّدَقَةُ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ فَالْمُرَادُ بِهَا الزَّكَاةُ ( قَوْلُهُ وَهِيَ الْمُكْتَفِيَّةُ بِالرَّغْيِ الْخ ) .

أَرَادَ بِهِ تَعْرِيفَهَا الْفَقْهِيَّ وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى مِثْلِ تَعْرِيفِهِ فِي الْكُنْزِ وَالْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ اعْتَرَضَ فِي النَّهَايَةِ بِأَنَّ مُرَادَهُمُ

تَفْسِيرُ السَّائِمَةِ الَّتِي فِيهَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فَهُوَ تَعْرِيفٌ بِالْأَعْمِ إِذْ بَقِيَ قَيْدُ ذَلِكَ لِعَرَضِ النَّسْلِ وَالذَّرِّ وَالتَّسْمِينِ  
وَلَا فَيَشْمَلُ الْإِسَامَةَ لِعَرَضِ الْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ وَلَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ انْتَهَى قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا تَرَكَوْا  
هَذَا الْقَيْدَ لِتَصَرُّفِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنْ مَا كَانَ لِلْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ هـ .  
وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ هـ .

وَفِي قَوْلِ النَّهْيَةِ وَالتَّسْمِينِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا إِنَاثًا فَقَطْ أَوْ ذُكُورًا فَقَطْ أَوْ مُخْتَلِطَةً فَالْمُرَادُ نَهْيُ كَوْنِ  
الْإِسَامَةِ لِلْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ وَالتَّجَارَةِ لَكِنْ فِي الْبَدَائِعِ لَوْ أَسَمَاهَا لِلْحَمِّ لَا زَكَاةَ فِيهَا كَالْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ كَذَا فِي الْبَحْرِ  
، وَأَمَّا تَعْرِيفُ السَّائِمَةِ لُغَةً فَهِيَ الَّتِي تَرَعَى وَلَا تُغْلَفُ فِي الْأَهْلِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : الرَّعْيُ بِالْكَسْرِ الْكَلًّا وَبِالْفَتْحِ  
مَصْدَرٌ ) أَقُولُ وَالْمُنَاسِبُ هُنَا ضَبْطُهُ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ السَّائِمَةَ فِي الْفِقْهِ هِيَ مَا قَدَّمْنَا تَعْرِيفَهَا فَلَوْ حُمِلَ إِلَيْهَا الْكَلُّ إِلَى  
الْيَتِّ لَا تَكُونُ سَائِمَةً كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : نَصَابُ الْإِبِلِ ) أَقُولُ الْإِبِلُ اسْمُ جِنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَقَوْمٍ  
وَنِسَاءٍ وَسُمِّيَتْ إِبِلًا ؛ لِأَنَّهَا تَبُولُ عَلَى أَخْذِهَا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالتَّسْبِئَةِ إِلَيْهَا إِبْلِيٌّ بِفَتْحِ الْبَاءِ لِتَوَالِي الْكُسْرَاتِ مَعَ  
الْيَاءِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَفِي كُلِّ خَمْسٍ  
إِلَخْ ) أَقُولُ لَمْ يَصِفْهَا بِالذُّودِ كَمَا قَالَ

الْقُدُورِيُّ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ ذُوْدٌ صَدَقَةٌ وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَاجَ الشَّرِيعَةِ قَالَ الذُّودُ فِي الْإِبِلِ مِنَ الثَّلَاثِ  
إِلَى الْعَشْرِ مِنَ الْإِنَاثِ ذُوْنُ الذُّكُورِ انْتَهَى فَلَمَّا كَانَ الذُّودُ خَاصًّا بِالْإِنَاثِ وَالْحُكْمُ أَعْمٌ حَذَفَهُ الْمُصَنِّفُ كَصَاحِبِ  
الْكَنْزِ قَوْلُهُ : أَوْ أَعْرَابٌ جَمْعُ عَرَبِيٍّ ) أَقُولُ هَذَا لِلْبَهَائِمِ وَلِلنَّاسِ عَرَبٌ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا فِي الْجَمْعِ وَالْعَرَبُ هُمْ الَّذِينَ  
اسْتَوْطَنُوا الْمُدُنَ وَالْقُرَى الْعَرَبِيَّةَ وَالْأَعْرَابُ أَهْلُ الْبَدُوِّ وَاخْتَلَفَ فِي نَسَبِهِمْ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى عَرَبَةٍ بِفَتْحَيْنِ  
وَهِيَ مِنْ تِهَامَةٍ ؛ لِأَنَّ آبَاءَهُمْ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَشَأَ بِهَا كَذَا فِي الْفَتْحِ عَنِ الْمَغْرِبِ ( قَوْلُهُ : شَاءَ ) قَالَ  
الْخُجَنْدِيُّ لَا يَجُوزُ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا الشَّيْءُ مِنَ الْغَنَمِ فَصَاعِدًا وَهُوَ مَا أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ وَلَا يُؤْخَذُ الْجَذَعُ وَهُوَ الَّذِي أَتَى  
عَلَيْهِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَ يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَسَيَاتِي ( قَوْلُهُ وَاشْتَهَرَتْ كُتُبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) ذَكَرَ الْكَمَالَ تِلْكَ الْكُتُبَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ فَلْيُرَاجَعْ ( قَوْلُهُ كَذَا الْحُكْمُ فِي سَائِرِ التَّصْبِئَةِ الْآتِيَةِ )  
يَعْنِي إِلَّا فِيمَا بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَفْوًا إِلَى سِتِّينَ بَلْ يَجِبُ بِحِسَابِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ : سُمِّيَتْ  
بِهِ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُا تَكُونُ مَخَاضَةً

إِلَخْ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَيُسَمَّى وَجَعُ الْوِلَادَةِ مَخَاضًا أَيْضًا ( قَوْلُهُ : جَذَعَةٌ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ لَا اشْتِقَاقَ  
لِاسْمِهَا انْتَهَى وَقَالَ الْأَثْقَانِيُّ سُمِّيَتْ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَطَاقَتْ الْجَذْعَ يُقَالُ جَذَعُ الدَّائَةِ إِذَا حَسَّهَا عَلَى غَيْرِ غَلْفٍ هـ .  
وَقِيلَ : لِأَنَّهَا تَجْذَعُ أَسْنَانَ اللَّبَنِ أَيْ تُقْلَعُهَا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : يَعْرِفُهَا أَرْبَابُ الْإِبِلِ ) أَنْتَ

الضَّمِيرَ فَرَجَعَ إِلَى الْجَذَعَةِ وَفِي نُسْخٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ ذَكَرَهُ فَرَجَعَ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي بِأَسْنَانِهَا أَيْ يَعْرِفُ  
الْمَعْنَى الَّتِي بِأَسْنَانِهَا أَرْبَابُ الْإِبِلِ ( قَوْلُهُ : فَفِي كُلِّ خَمْسٍ شَاءَ بِالْحَقَّتَيْنِ ) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ أَيْ مَعَ الْحَقَّتَيْنِ ( قَوْلُهُ :  
وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ ) أَيْ مَعَ ثَلَاثِ حِقَاقٍ وَفِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ مَعَ ثَلَاثِ حِقَاقٍ

( وَنَصَابُ الْبَقَرِ وَالْجَامُوسِ ) جَمَعَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى قَالُوا إِنَّ الْبَقَرَ يَتَنَاوَلُهُمَا ( ثَلَاثُونَ ) وَلَيْسَ فِيمَا  
ذُوْنَهَا صَدَقَةٌ ( وَفِيهَا تَبِيعٌ ) وَهُوَ مَا تَمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ( أَوْ تَبِيعَةٌ ) هِيَ أُنْثَاهُ .

( وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنٌ ) وَهُوَ مَا تَمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلَانِ ( أَوْ مُسِنَّةٌ ) هِيَ أُنْثَاهُ وَمَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ عَفْوٌ ( وَفِي الرَّائِدِ ) عَلَى

الرَّابِعِينَ لَا يَكُونُ عَفْوًا بَلْ (يُحْسَبُ إِلَى سِتِّينَ) فَفِي الْوَاحِدَةِ الرَّائِدَةِ رُبْعُ عَشْرٍ مُسِنَّةٍ وَفِي الثَّانِيَةِ نِصْفُ عَشْرٍ مُسِنَّةٍ وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ ثَبَتَ نَصًّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ وَلَا نَصَّ هَاهُنَا ( وَفِيهَا ضِعْفُ مَا فِي ثَلَاثِينَ ) أَيَّ فِي السِّتِّينَ تَبِيعَانِ

(قَوْلُهُ : وَنَصَابُ الْبَقَرِ) جِنْسٌ وَاحِدُهُ بَقْرَةٌ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى كَالْتَمَرِ وَالتَّمْرَةِ فَالْتَأَهُ لِلْوَحْدَةِ لَا لِلثَّانِيَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَسُمِّيَتْ بَقْرًا ؛ لِأَنَّهَا تَبْقُرُ الْأَرْضَ بِحَوَافِرِهَا أَيَّ تَشْقِيهَا وَالْبَقْرُ هُوَ الشَّقُّ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا وَاحِدٌ) أَيَّ فِي الزَّكَاةِ لَا الْإِيمَانِ عَلَى مَا سَدَّكَرُهُ (قَوْلُهُ ؛ حَتَّى قَالُوا إِنَّ الْبَقَرَ يَتَنَاوَلُهُمَا) فِيهِ إِيهَامٌ أَنَّ الْجَاوُسَ غَيْرَ الْبَقَرِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْبَقَرِ فَأَكَلَ الْجَاوُسُ لَا يَحْنُثُ عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ مُعَلِّلًا لَهُ بِأَنَّ أَوْهَامَ النَّاسِ لَا تَسْقِي إِلَيْهِ فِي دِبَارِنَا لِقَلْبِهِ هـ .

وَقَالَ الْكَافِي حَتَّى لَوْ كَثُرَ فِي مَوْضِعٍ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ كَذَا فِي مَبْسُوطٍ فَخَرَّ الْإِسْلَامُ هـ .  
وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ مِنَ الْإِيمَانِ قَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْبَقَرِ فَأَكَلَ لَحْمَ الْجَاوُسِ يَحْنُثُ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْجَاوُسِ فَأَكَلَ لَحْمَ الْبَقَرِ لَا يَحْنُثُ وَهَذَا أَصَحُّ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْنُثَ فِي الْحَالَيْنِ لِلْعَرَفِ هـ .  
وَفِي الْجَوْهَرَةِ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي الْبَقَرَ لَا يَتَنَاوَلُ الْجَوَامِيسَ ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي بَقْرًا يَتَنَاوَلُهَا فَيَحْنُثُ بِشِرَائِهَا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْمَعْهُودِ هـ .

(ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ) فَفِي سَبْعِينَ تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ وَفِي ثَمَانِينَ مُسِنََّتَانِ وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثَةٌ أَتْبَعَةٌ ثُمَّ فِي مِائَةِ تَبِيعَانِ وَمُسِنَّةٌ وَفِي مِائَةِ وَعَشْرَةٍ تَبِيعٌ وَمُسِنََّتَانِ وَفِي مِائَةِ وَعِشْرِينَ أَرْبَعَةٌ أَتْبَعَةٌ أَوْ ثَلَاثُ مُسِنََّاتٍ هَكَذَا إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ

(قَوْلُهُ : وَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ) نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا وَهَذَا بِخِلَافِ الْإِبَالِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الذِّكْرُ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ قِيمَتَهُ قِيمَةَ الْأُنْثَى الْوَاجِبَةِ (قَوْلُهُ : وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْأَصْلِ) أَيَّ فَهِيَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَهِيَ إِحْدَى رَوَايَاتِ ثَلَاثِ ثَانِيهَا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ أَنَّ مَا زَادَ عَفْوٌ إِلَى خَمْسِينَ فَيَجِبُ مُسِنَّةٌ وَرُبُعُهَا وَثَانِيهَا أَنَّ الزَّائِدَ عَفْوٌ إِلَى سِتِّينَ وَهِيَ رَوَايَةُ أَسَدِ بْنِ عَمْرٍو وَبِهَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ذَكَرَهُ فِي جَوَامِعِ الْفَقْهِ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ وَالْبَدَائِعِ وَهُوَ أَوْفَقُ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي تَصْحِيحِهِ لِلْقُلُورِيِّ عَنْ الْإِسْبَاحِيِّ

( وَنَصَابُ الْغَنَمِ ضَانًا أَوْ مَعْرًا أَرْبَعُونَ وَفِيهَا شَاةٌ وَفِي مِائَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهِ ) كَذَا وَرَدَّ الْبَيَانُ فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ ائْتَمَدَ الْإِجْمَاعُ ( وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَيُؤْخَذُ فِيهَا الشِّيْ ) وَهُوَ مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ ( لَا الْجَذْعُ ) وَهُوَ مَا أَتَى عَلَيْهِ أَكْثَرُهَا ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْوَسْطُ وَهَذَا مِنَ الصَّغَارِ

(قَوْلُهُ : وَنَصَابُ الْغَنَمِ) الْغَنَمُ اسْمُ جِنْسٍ يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَسُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا آلَةٌ الدِّفَاعِ فَكَانَتْ غَنِيمَةً لِكُلِّ طَالِبٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ (قَوْلُهُ : ضَانًا أَوْ مَعْرًا) مُفِيدُ شُمُولِ الْغَنَمِ لِلضَّانِّ وَالْمَعْرِ وَالضَّانُّ جَمْعُ ضَائِنٍ كَرَكِبَ جَمْعُ رَاكِبٍ مِنْ ذَوَاتِ الصُّوفِ وَالضَّانُّ اسْمٌ لِلذِّكْرِ وَالتَّعْجَةُ لِلْأُنْثَى وَالْمَعْرُ ذَوَاتُ الشَّعْرِ اسْمٌ لِلْأُنْثَى وَاسْمُ الذِّكْرِ التَّيْسُ كَمَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ وَقَالَ الْمُقَدِّسِيُّ فِي شَرْحِهِ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ الضَّانُّ مُؤَنَّثَةٌ وَالْجَمْعُ أَضْنُونٌ كَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ ضَيْنٌ كَكَرِيمٍ هـ .

وَالْمَعْرُ اسْمُ جِنْسٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَهِيَ ذَوَاتُ الشَّعْرِ مِنَ الْغَنَمِ الْوَاحِدَةُ شَاةٌ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ وَتُفْتَحُ الْعَيْنُ وَتُسَكَّنُ



وَجَمْعُ السَّاكِنِ أَمْعُرٌ وَمَعْيُزٌ مِثْلُ عَبْدٍ وَأَعْبُدُ وَعَبِيدٌ وَأَلْفُ الْمِعْزَى لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّائِيثِ وَلِهَذَا تُنَوَّنُ فِي التَّكْرِيرِ وَتُصَغَّرُ عَلَى مُعْيُزٍ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ لَمْ تُحْدَفِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : لَا الْجَذْعُ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ جَذْعَ الصَّانِ ، فَإِنَّهُ لَا يُجْرَى فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا قَدَّمَاهُ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُهُمَا أَنَّهُ يُؤْخَذُ الْجَذْعُ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ مَا أَتَى عَلَيْهِ أَكْثَرُهَا ) هَذَا تَفْسِيرُ الْفُقَهَاءِ وَعَنْ الْأَزْهَرِيِّ الْجَذْعُ مِنَ الْمِعْزِ لِسَنَةِ وَمِنْ الصَّانِ لِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ

( وَنَصَابُ الْخَيْلِ خَمْسَةٌ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ) قَالَ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْفَتَاوَى فِي خِزَانَةِ الْفَتَاوَى قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ نَصَابُهَا خَمْسَةٌ ، فَإِذَا كَانَ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةٍ لَا تَجِبُ وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعِيَّاضِيُّ نَصَابُهَا ثَلَاثَةٌ ، فَإِذَا كَانَ أَقَلُّ مِنْهَا لَا تَجِبُ

( قَوْلُهُ وَنَصَابُ الْخَيْلِ ) الْخَيْلُ اسْمُ جَمْعٍ لِلْعَرَابِ وَالْبَرَادِينِ لَا وَاحِدَ لَهُ كَالْعَنَمِ وَالْإِبِلِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَالْمِعْرَاجِ ( قَوْلُهُ : قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ

إِلْخ ) كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ ثُمَّ قَالَ وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا النَّصَابُ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَجِبُ فِي أَقَلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالصَّحِيحُ عَدَمُ اعْتِبَارِ النَّصَابِ ا هـ عِنْدَ الْإِمَامِ

( وَفِي كُلِّ فَرَسٍ مِنَ الْعَرَابِ اخْتَلَطَ بِهِ الذُّكُورُ دِينَارٌ أَوْ رُبْعُ عَشَرَ قِيمَتِهِ نَصَابًا ) قَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ فِي شَرْحِهِ هَذَا التَّخْيِيرُ مُخْتَصٌّ بِالْأَفْرَاسِ الْعَرَابِ حَيْثُ كَانَ قِيمَةُ كُلِّ فَرَسٍ أَرْبَعِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَقِيمَةُ الدِّينَارِ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ فَيَكُونُ عَنْ كُلِّ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دِرْهَمٍ فَأَمَّا الْأَفْرَاسُ الَّتِي تَفَلَّوَتْ قِيمَتَهَا ، فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ ( لَا ذُكُورَ الْخَيْلِ ) مُتَفَرِّدَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَنَاسَلُ كِإِنَائِهَا فِي ( رِوَايَةٍ ) ؛ لِأَنَّهَا بَانْفِرَادِهَا أَيْضًا لَا تَتَنَاسَلُ وَتَجِبُ فِيهَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ؛ لِأَنَّهَا تَتَنَاسَلُ بِالْفَحْلِ الْمُسْتَعَارِ بِخِلَافِ الذُّكُورِ

( قَوْلُهُ لَا ذُكُورَ الْخَيْلِ مُتَفَرِّدَةً كِإِنَائِهَا فِي رِوَايَةٍ ) الْحَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَفَرِّدِ مِنَ الذُّكُورِ وَالْمُتَفَرِّدُ مِنَ الْإِنَاثِ ( قَوْلُهُ وَيَجِبُ فِيهَا فِي أُخْرَى ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْإِنَاثِ الْمُتَفَرِّدَاتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ عِبَارَتِهِ وَفِيهَا إِيهَامٌ أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ رِوَايَةٍ إِلَّا فِي الْإِنَاثِ وَقَدْ وَرَدَ اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ فِي كُلِّ مِنَ الْمُنْفَرِدِ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ فِي كُلِّ مِنَ الذُّكُورِ الْمُنْفَرِدَةِ وَالْإِنَاثِ الْمُنْفَرِدَةِ رِوَايَتَانِ وَالْأَرْجَحُ فِي الذُّكُورِ عَدَمُ الْوُجُوبِ وَفِي الْإِنَاثِ الْوُجُوبُ ا هـ قُلْتُ وَقَدْ مَشَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ بِوُجُوبِ زَكَاةِ الْخَيْلِ كَمَا تَرَى تَبَعًا لِمَا رَجَّحَهُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ وَصَاحِبُ الثُّخَفَةِ وَلَمْ يَبْعُضْ لِقَوْلِ الصَّاحِبِينَ وَقَالَ : إِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ مُطْلَقًا مُنْفَرِدَةً كَانَتْ أَوْ مُخْتَلِطَةً قَالَ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ وَهُوَ أَيْ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَصَحُّ مَا يُقْنَى بِهِ وَرَجَّحَ قَوْلُهُمَا صَاحِبُ الْأَسْرَارِ وَالْيَنَابِيعِ وَقَاضِي خَانَ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ لِمَا فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ وَتَمَامُهُ فِيهِ ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ سِيَاقِ اخْتِلَافِ التَّرْجِيحِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَأْخُذُ صَدَقَةَ الْخَيْلِ جَبْرًا . ا هـ .

( لَا شَيْءَ فِي حَوَامِلَ ) هِيَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِحَمْلِ الْأَثْقَالِ ( وَعَوَامِلَ ) هِيَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْعَمَلِ كِإِفَارَةِ الْأَرْضِ ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ ( وَعُلُوفَةٍ ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ هِيَ الَّتِي تُعْطَى الْعَلْفُ فَلَا تَكُونُ سَائِمَةً ( وَلَا بَعْلٍ ، وَ ) لَا ( حِمَارٌ لَيْسَا لِلتَّجَارَةِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيَّ فِيهِمَا شَيْءٌ وَالْمَقَادِيرُ تَثْبُتُ سَمَاعًا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ الرِّكَاعَةَ حِينَئِذٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِيَّةِ كَسَائِرِ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ .

( و ) لا ( حَمَلٍ فَصِيلٍ وَعِجْلٍ إِلَّا تَبَعًا ) فِي صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ نَوْعُ إِشْكَالٍ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ بِلَا مُضِيِّ الْحَوْلِ وَبَعْدَ الْحَوْلِ لَمْ يَنْقُ اسْمُ الْحَمَلِ وَالْفَصِيلِ وَالْعِجْلِ فَقِيلَ فِي صُورَتِهَا رَجُلٌ اشْتَرَى خَمْسَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الْفُصْلَانِ أَوْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْعَجَاجِيلِ أَوْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْحُمْلَانِ أَوْ وَهَبَ لَهُ ذَلِكَ هَلْ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ أَوْ لَا فَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ لَا يَنْعَقِدُ وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا يَنْعَقِدُ حَتَّى لَوْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا مِنْ حِينَ مَلَكَهَا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ وَقِيلَ إِذَا كَانَ لَهُ نَصَابٌ سَائِمَةً فَمَضَى عَلَيْهِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَتَوَلَّدَتْ عَلَى عَدِيدِهَا ثُمَّ هَلَكْتَ الْأَصُولُ وَبَقِيََتِ الْوُلَادُ هَلْ يَبْقَى حَوْلُ الْأَصُولِ عَلَى الْوُلَادِ عِنْدَهُمَا لَا يَبْقَى وَعِنْدَ الْبَاقِينَ يَبْقَى

( قَوْلُهُ : لَا شَيْءَ فِي حَوَامِلَ وَعَوَامِلَ ) تَبَعَ فِيهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي الْحَوَامِلِ وَالْعَوَامِلِ وَالْعُلُوفَةِ صَدَقَةٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَعُلُوفَةٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْخ ) .  
أَقُولُ وَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاءٌ وَالْعُلُوفَةُ بِالضَّمِّ جَمْعٌ عُلْفٍ يُقَالُ عُلِفَتْ الدَّابَّةُ وَلَا يُقَالُ أَعْلَفْتُهَا وَالِدَّابَّةُ مَعْلُوفَةٌ وَعَلِيفٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَلَا بَغْلٌ وَلَا حِمَارٌ الْخ ) هَذَا بِالِاتِّفَاقِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَلَا حَمَلٍ ) هُوَ بِالِتَّحْرِيكِ وَلَدُ الشَّاةِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى وَالْجَمْعُ حُمْلَانٌ بِضَمِّ الْحَاءِ .

وَفِي الدِّيَوَانِ بِكَسْرِهَا وَالْفَصِيلُ وَلَدُ النَّاقَةِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ ابْنُ مَخَاضٍ وَالْجَمْعُ فُصْلَانٌ وَالْعِجْلُ وَالْعُجُولُ مِثْلُهُ وَهُوَ مِنْ أَوْلَادِ الْبَقَرِ حِينَ تَضَعُهُ أُمُّهُ إِلَى شَهْرٍ وَالْأُنْثَى عِجْلَةٌ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : قِيلَ إِذَا كَانَ لَهُ نَصَابٌ سَائِمَةً الْخ ) كَذَا فِي الْعَيَاةِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ هُوَ الْأَصْحُ أَيُّ فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ إِذْ لَا تُعْتَبَرُ الصَّغَارُ الْمُتَقَرِّدَةُ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا كِبَارٌ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ الْوَاجِبُ فِي الْكِبَارِ مَوْجُودًا وَتَمَامُهُ فِي الزِّيَادَاتِ لِقَاضِي خَانَ .  
ا هـ .

( و ) لَا ( فِي مَالِ الصَّبِيِّ التَّغْلِيٍّ وَعَلَى الْمَرْأَةِ مَا عَلَى الرَّجُلِ مِنْهُمْ ) ؛ لِأَنَّ الصَّلْحَ قَدْ جَرَى عَلَى ضِعْفِ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ لَا صِبْيَانِهِمْ ( جَارَ دَفْعُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ وَكَفَّارَةِ غَيْرِ الْإِعْتَاقِ وَالْعُشْرِ وَالتَّنْدَرِ ) يَعْنِي أَنَّ أَدَاءَ الْقِيَمَةِ مَكَانَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ جَائِزٌ لَا عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ بَدَلٌ عَلَى الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْبَدَلِ إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ الْأَصْلِ ، وَأَدَاءُ الْقِيَمَةِ مَعَ وُجُودِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي مِلْكِهِ جَائِزٌ فَكَانَ الْوَاجِبُ عِنْدَنَا أَحَدَهُمَا إِمَّا الْعَيْنُ أَوْ الْقِيَمَةُ وَتَحْقِيقُ هَذَا الْمَقَامِ فِي الْأَصُولِ ( لَا يُؤْخَذُ إِلَّا الْوَسْطُ ) رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ ( بَلَا جَبَرٍ ) أَيُّ إِذَا امْتَنَعَ عَنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ لَا يَأْخُذُهَا كَرَاهًا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ فَلَا تُؤْذَى إِلَّا بِالِاخْتِيَارِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَأْخُذُهَا كَرَاهًا ؛ لِأَنَّهَا حَقُّ الْفَقِيرِ فَصَارَ كَدَيْنَ وَجَبَ لِلْعَبْدِ عَلَى الْعَبْدِ ( لَا مِنْ تَرْكِهِ ) أَيُّ لَوْ مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لَا تُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِهِ ( إِلَّا أَنْ يُوصِيَ ) فَجَبِينِدُ تُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَعِنْدَهُ تُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِهِ ( لَمْ يُوجَدْ سِنَّ وَاجِبٌ ) السَّنُ مَعْرُوفَةٌ سُمِّيَ بِهَا صَاحِبُهَا وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الدَّوَابِّ دُونَ الْإِنْسَانِ ؛ لِأَنَّهَا تُعْرَفُ بِالسِّنِّ

( قَوْلُهُ : جَارَ دَفْعُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ ) أَقُولُ حَتَّى لَوْ أَدَّى ثَلَاثَ شَيْءٍ سِمَانٍ عَنْ أَرْبَعٍ وَسَطٍ أَوْ بَعْضَ بَنَتٍ لَبُونٍ عَنْ بَنَتٍ مَخَاضٍ جَارَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مِثْلًا بِأَنَّ أَدَى أَرْبَعَةَ أَفْقَرَةٍ جَيِّدَةٍ عَنْ خَمْسَةٍ وَسَطٍ وَهِيَ تُسَلِّوُهَا لَا يَجُوزُ أَوْ كَسُوءَةٍ بِأَنَّ أَدَى ثَوْبًا يَعْدِلُ ثَوْبَيْنِ لَمْ يَجْزُ إِلَّا عَنْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَيَّدَ الْمُصَنِّفُ بِالزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي الصَّحَايَا وَالْعِنَقِ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ وَلَا يَخْفَى

أَنَّهُ فِي الْأُضْحِيَّةِ مُقَيَّدٌ بَبَقَاءِ أَيَّامِ النَّحْرِ ، وَأَمَّا بَعْدُهَا فَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمَةِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُضْحِيَّةِ هـ .  
وكذلك لا يجوز القيمة في الهدايا كما في الهداية وسذكر ما هو المعتبر في وقت القبة في باب زكاة المال ( قوله : وكفارة غير الاعتاق ) أقول قد أحسن المصنف رحمه الله بهذا الاستثناء ولم يذكره في الهداية والكنز والتبيين والكافي وذكره في غاية البيان كما قدمناه معللاً بأن معنى القرية فيه إلتاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتقوم ( قوله : والعشر ) معطوف على الزكاة وينبغي أن يكون الخراج كذا فتجوز فيه القيمة ( قوله : والتذر ) هو بأن نذر التصدق بهذا الدينار فتصدق بعذله دراهم أو بهذا الخبر فتصدق بقيمته جاز عندنا أو نذر التصدق بشاتين وسطين فتصدق بشاة تعدلهما جاز وليس منه ما لو نذر أن يهدي شاتين وسطين أو يعتق عبدتين وسطين فأهدى شاة أو اعتق عبداً يساوي كل منهما وسطين ، فإنه لا يجوز ؛ لأنه ألزم إراقتين وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد

بخلاف التصدق بشاة تعدل شاتين نذر التصدق بهما ؛ لأن المقصود إغناء الفقير وهو يحصل بالقيمة كما في فتح القدير ( قوله : لا يؤخذ إلا الوسط ) هو أعلى الأذن وأعلى الأعلى وقيل : إذا كانوا من الضأن وعشرين من المعز يأخذ الوسط ومعرفته أن يقوم الوسط من المعز والضأن فتؤخذ شاة تساوي نصف القيمة عن كل واحد منهما مثلاً الوسط من المعز يساوي عشرة دراهم والوسط من الضأن عشرين فتؤخذ شاة قيمتها خمسة عشر كذا في البحر ( قوله : بلا جبر ) شامل لصدقة السوائم وأخذ زكاتها للإمام كرهاً على صاحبها ويخالف ما سيذكره في باب العاشر من أنه يأخذ زكاة المال من المار به عليه فليتيه له ( قوله : أي إذا امتنع عن أداء الزكاة لا يأخذها الإمام كرهاً ) قد علمت أن الإمام يأخذ زكاة السائمة كرهاً ويجبر من وجبت عليه زكاة غير السائمة على أداء الزكاة وكيفية جبره ما قاله في منظومة ابن وهبان وعن بعضهم بالجبر لا غير يجبر أي على دفعها بنفسه للفقراء وقال شارحها وقد يقع القهر بدون الجبر كالخافة والتهديد ونحوهما ولم يذكر المصنف حكم ما إذا أخذها الإمام كرهاً ووضعها موضعها أو لم يضعها وفي شرح المنظومة أنه يجبره ، وأما إذا أخذ منه السلطان أموالاً مصادرة ونوى أداء الزكاة إليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح أنه لا يجوز وبه يفنى ؛ لأنه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة عن الأموال الباطنة وبه نأخذ ولم يذكر المصنف مطالبة الفقير بها وليس له مطالبة بها

وأخذها من غير علم المزكي ، وإن أخرها ويضمن ما يأخذها إن هلك ويسترد منه لو بقي أشار في القنية إلى أن ذلك قضاء وديانة أما لو لم يكن في قبيلة الغني أو قرابته من هو أخوج من الأخذ فيرجى له حل الأخذ بغير علم ديانة كما في شرح المنظومة ( قوله : لم يوجد سن

إلخ ) هذا القيد اتفاقي كما في التبيين وقدم المصنف أن الواجب أحد الشئيين العين الواجبة أو قيمتها فالحيار ثابت مع وجود السن ( قوله : سمى بها صاحبها ) من باب إطلاق البعض على الكل

( دفع ) المالك ( الأذى مع الفضل أو الأعلى ورد الفضل أو دفع القيمة ) قال في الهداية أخذ المصدق أعلى منها ورد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل وقال في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على أن الخيار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن الصواب أن الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق إنما يتحقق بتخير فكاؤه أراد به إذا سمحت به نفس من عليه الواجب إذ الظاهر من حال المسلم أنه يختار ما هو أرفق بحال الفقير ويؤلفه كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان أخذ

(قَوْلُهُ : أَوْ الْأَعْلَى وَرَدَّ الْفَضْلَ) الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَالَ وَاسْتَرَدَّ الْفَضْلَ لِيَرْجِعَ الضَّمِيرُ لِلْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمَالِكُ لَا لِغَيْرِ  
مَذْكُورٍ وَهُوَ السَّاعِي (قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْهَدَايَةِ

إِلَخ) حَاصِلُهُ اخْتِيَارُ أَنَّ الْخِيَارَ لِلْمَالِكِ دُونَ السَّاعِي خِلَافًا لِمَا يُفِيدُهُ ظَاهِرُ الْهَدَايَةِ كَمَا هُوَ نَصُّ الْأَصْلِ وَرَدَّهُ فِي  
الْنَهَايَةِ وَالْمَعْرَاجِ وَقَالَ إِنَّ الْخِيَارَ لِلْمَالِكِ مُطْلَقًا وَمَا قِيلَ إِلَّا فِي صُورَةٍ دَفَعَ الْمَالِكُ الْأَعْلَى لِمَا فِيهِ مِنْ إِجْبَارِ السَّاعِي  
عَلَى شِرَاءِ الزَّائِدِ فَمَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ شِرَاءٌ حَقِيقًا وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِجْبَارِ ضَرَرٌ بِالسَّاعِي ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لِغَيْرِهِ وَامْتِنَاعُهُ مِنْ  
قَبُولِ الْأَعْلَى يُلْزِمُ الْعُسْرَ وَفِي ذَلِكَ الْعَوْدُ عَلَى مَوْضِعِ الزَّكَاةِ بِالْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ بِطَرِيقِ الْيُسْرِ كَمَا فِي الْبَحْرِ (   
قَوْلُهُ لِلْمُصَدِّقِ وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ) قَالَ فِي الْغَايَةِ الْمُصَدِّقُ بِتَخْفِيفِ الصَّادِ وَكُسْرِ الدَّالِ الْمُشَدَّدَةِ أَخَذَ  
الصَّدَقَةَ وَهُوَ السَّاعِي ، وَأَمَّا الْمَالِكُ فَالْمَشْهُورُ فِيهِ تَشْدِيدُهُمَا وَكُسْرُ الدَّالِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ تَخْفِيفُ الصَّادِ  
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ هُوَ بَفَتْحِ الدَّالِ هـ .

(قَوْلُهُ : فَكَأَنَّهُ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِصَاحِبِ الْهَدَايَةِ

( الْمُسْتَفَادُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ مِنْ جَنْسِ النَّصَابِ يُضْمُّ إِلَيْهِ ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ نَصَابٌ فَاسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ  
جَنْسِهِ ضَمَّهُ إِلَيْهِ وَزَكَّاهُ بِهِ فَمَنْ كَانَ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ وَقَدْ حَصَلَ فِي وَسْطِهِ مِائَةٌ دِرْهَمٍ يُضْمُّ الْمِائَةُ إِلَى  
الْمِائَتَيْنِ وَيُعْطَى زَكَاةُ الْكُلِّ

(قَوْلُهُ الْمُسْتَفَادُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ مِنْ جَنْسِ النَّصَابِ) أَقُولُ سَوَاءٌ كَانَ بِمِيرَاثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ وَصِيَّةٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ  
(قَوْلُهُ : يُضْمُّ إِلَيْهِ) الْمُرَادُ بِالضَّمِّ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الْمُسْتَفَادِ عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِ الْأَصْلِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَسَيَذْكُرُ  
أَنَّ الضَّمَّ فِي التَّقْدِيرِ وَعَرُوضُ التَّجَارَةِ بِالْقِيَمَةِ وَلَا يُضْمُّ إِلَى التَّقْدِيرِ ثَمَنُ سَائِمَةٍ زَكَّاهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا  
وَأَتَّفَقُوا عَلَى ضَمِّ ثَمَنِ طَعَامٍ أَذَى عَشْرَةَ ثَمِّ بَاعَهُ وَثَمَنِ أَرْضٍ مَعْشُورَةٍ وَثَمَنِ عَبْدٍ أَذَى صَدَقَةِ فِطْرِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (   
قَوْلُهُ : وَقَدْ حَصَلَ فِي وَسْطِهِ مِائَةٌ دِرْهَمٍ ) لَيْسَ قَيْدًا اخْتِرَازِيًّا عَنْ غَيْرِ الْوَسْطِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ مِنْ  
الْإِبِلِ فَرَادَتْ وَاحِدَةً فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ وَلَوْ فِي آخِرِهِ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ

( وَالزَّكَاةُ فِي النَّصَابِ لَا الْعَفْوِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، فَإِنَّهُ إِذَا مَلَكَ مِائَةَ شَاةٍ فَالْوَجِبُ عَلَيْهِ وَهُوَ شَاةٌ إِمَّا  
هُوَ فِي أَرْبَعِينَ لَا الْمَجْمُوعَ حَتَّى لَوْ هَلَكَ سِتُّونَ بَعْدَ الْحَوْلِ فَالْوَجِبُ عَلَى حَالِهِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ تَسْقُطُ بَقْدَرِهِ ( وَهَلَاكُهُ ) أَيِ النَّصَابِ ( بَعْدَ الْحَوْلِ يُسْقِطُ الْوَجِبَ وَهَلَاكَ الْبَعْضِ حِصَّتَهُ  
وَيَصْرِفُ الْهَلَاكَ إِلَى الْعَفْوِ أَوَّلًا ) ، فَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ الْهَلَاكَ الْعَفْوَ فَالْوَجِبُ عَلَى حَالِهِ كَمَا إِذَا هَلَكَ بَعْدَ الْحَوْلِ  
عِشْرُونَ مِنْ سِتِّينَ شَاةً أَوْ وَاحِدَةً مِنْ سِتٍّ مِنَ الْإِبِلِ حَيْثُ يَبْقَى وَجُوبُ شَاةٍ ( ثُمَّ إِلَى نَصَابِ يَلِيهِ ) يَعْنِي إِنْ جَاوَزَ  
الْهَلَاكَ الْعَفْوَ صُرِفَ إِلَى نَصَابِ يَلِيهِ كَمَا إِذَا هَلَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَعِيرًا فَالْأَرْبَعَةُ تُصْرَفُ إِلَى الْعَفْوِ ثُمَّ أَحَدُ  
عَشَرَ إِلَى النَّصَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ حَتَّى تَجِبَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَا نَقُولُ  
الْهَلَاكَ يُصْرَفُ إِلَى النَّصَابِ وَالْعَفْوِ حَتَّى نَقُولَ ، الْوَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَقَدْ هَلَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ  
وَبَقِيَ خَمْسَةُ عِشْرُونَ فَيَجِبُ نَصْفُ وَثَمَنِ مَنْ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَا نَقُولُ أَيْضًا أَنَّ الْهَلَاكَ الَّذِي جَاوَزَ الْعَفْوَ يُصْرَفُ إِلَى  
مَجْمُوعِ الثُّصَبِ حَتَّى نَقُولَ يُصْرَفُ أَرْبَعَةٌ إِلَى الْعَفْوِ ثُمَّ يُصْرَفُ أَحَدُ عَشَرَ إِلَى مَجْمُوعِ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ أَيْ كَانَ  
الْوَجِبُ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَقَدْ هَلَكَ أَحَدُ عَشَرَ وَبَقِيَ خَمْسَةُ عِشْرُونَ فَالْوَجِبُ ثَلَاثًا بِنْتُ لَبُونٍ وَرُبُعٌ تَسْعَ  
بِنْتُ لَبُونٍ ( ثُمَّ وَثَمَّ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ ) كَمَا لَوْ هَلَكَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَعِيرًا عِشْرُونَ فَارْبَعَةٌ تُصْرَفُ إِلَى الْعَفْوِ وَاحِدُ عَشَرَ إِلَى

نَصَابٍ يَلِي الْعُقُورَ وَخَمْسَةَ إِلَى نَصَابٍ يَلِي هَذَا النَّصَابَ حَتَّى يَبْقَى أَرْبَعُ شَيَاهِ وَقَسْ عَلَيْهِ إِذَا هَلَكَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ  
أَوْ ثَلَاثُونَ أَوْ

خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ

( أَخَذَ الْبَغَاةُ زَكَاةَ السَّوَانِمِ وَالْعُشْرَ وَالْخَرَاجَ وَيُعَادُ غَيْرُ الْخَرَاجِ إِنْ لَمْ يُصْرَفْ فِي حَقِّهِ ) ، فَإِنْ وَلَايَةَ أَخَذَ الْخَرَاجَ  
لِلْإِمَامِ وَكَذَا أَخَذَ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَهِيَ عُشْرُ الْخَرَاجِ ( وَزَكَاةُ السَّوَانِمِ وَزَكَاةُ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ مَا دَامَتْ  
تَحْتَ حِمَايَةِ الْعَاشِرِ ) ، فَإِنْ أَخَذَ الْبَغَاةُ أَوْ سُلَاطِينُ زَمَانِنَا الْخَرَاجَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُفُ الْخَرَاجِ  
الْمُقَاتِلَةِ وَهُمْ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يُحَارِبُونَ الْكُفَّارَ وَإِنْ أَخَذُوا الزَّكَاةَ الْمَذْكُورَةَ ، فَإِنْ صَرَفُوهَا إِلَى مَصَارِفِهَا الْآتِي  
ذَكَرُهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ وَإِلَّا فَعَلَيْهِمْ الْإِعَادَةُ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى  
( قَوْلُهُ : أَخَذَ الْبَغَاةُ ) الْأَخْذُ لَيْسَ قَيْدًا اخْتِزَانِيًّا حَتَّى لَوْ لَمْ يَأْخُذُوا مِنْهُ الْخَرَاجَ وَغَيْرُهُ سِنِينَ وَهُوَ عَنْهُمْ لَمْ يُؤْخَذْ  
مِنْهُ شَيْءٌ أَيْضًا كَمَا فِي التَّيْسِينَ ( قَوْلُهُ : يُعَادُ غَيْرُ الْخَرَاجِ إِنْ لَمْ يُصْرَفْ فِي حَقِّهِ ) يَعْنِي دِيَانَةً بِأَنْ يُفْتِيَ بِالْإِعَادَةِ كَمَا  
سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَأَفَادَ أَنَّهُ لَا يُفْتِيَ بِإِعَادَةِ الْخَرَاجِ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ فِي الْكَافِي وَذَكَرَ الزُّبُلَعِيُّ مَا يُفِيدُ ضَعْفَهُ حَيْثُ قَالَ  
ثُمَّ إِذَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ ثَانِيًا نُفْتِيهِمْ بِأَنْ يُعِيدُوهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ لَا نُفْتِيهِمْ بِإِعَادَةِ الْخَرَاجِ

( غَضِبَ سُلْطَانٌ مَالًا وَخَلَطَهُ بِمَالِهِ صَارَ مِلْكًا لَهُ حَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَوُورِثَ عَنْهُ ) كَذَا فِي الْكَافِي ( عَجَّلَ ذُو  
نَصَابٍ لِسِنِينَ أَوْ لِنُصْبٍ جَارٍ ) قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ الْمَالُ النَّامِي ، وَالْحَوْلَانِ شَرْطُ لَوْجُوبِ الْأَدَاءِ  
وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ السَّبَبَ إِذَا وَجِدَ صَحَّ الْأَدَاءُ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ ، فَإِذَا وَجِدَ النَّصَابُ صَحَّ الْأَدَاءُ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ ،  
فَإِذَا كَانَ لَهُ نَصَابٌ وَاحِدٌ كَمَا تَنِي دَرَاهِمُ مَثَلًا فَأَدَّى لِسِنِينَ جَارَ حَتَّى إِذَا مَلَكَ فِي كُلِّ مِنْهَا نَصَابًا أَجْزَأَهُ مَا أَدَّى مِنْ  
قَبْلُ وَكَذَا إِذَا كَانَ نَصَابٌ وَاحِدٌ فَأَدَّى لِنُصْبٍ جَارَ حَتَّى إِذَا مَلَكَ الثُّنْبُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ فَبَعْدَ مَا تَمَّ الْحَوْلُ أَجْزَأَهُ مَا  
أَدَّى

( قَوْلُهُ : غَضِبَ سُلْطَانٌ مَالًا )

إِلَخْ ( كَذَا أَطْلَقَهُ فِي الْكَافِي وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ الْمُخْلُوطُ عَنْ مَالِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ  
وَوَظَاهِرُ الْكَافِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ .

وَفِي الْفَتْحِ مَا يُفِيدُ الْخِلَافَ لِنَقْلِهِ بِصِغَةِ قَالُوا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَيُورِثُ عَنْهُ هـ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ صِغَةَ قَالُوا تُذَكِّرُ  
فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ وَيَجِبُ أَنْ يُفِيدَ الْقَوْلُ بوجُوبِ الزَّكَاةِ بِمَا إِذَا كَانَ الْفَاضِلُ بَعْدَ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ لِرَبَابِهِ نَصَابًا وَأَشَارَ  
الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَغَضِبَ أَمْوَالُ النَّاسِ وَخَلَطَهَا بِبَعْضِهَا وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ  
الْمَنْظُومَةِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَفْرِيعُ ذِمَّةِ بَرِّهِ إِلَى أَرْبَابِهِ إِنْ عَلِمُوا وَإِلَّا إِلَى الْفُقَرَاءِ ( فَرَعٌ ) لَوْ زَكَّى الْمَالُ الْحَلَالَ بِالْحَرَامِ  
أُخْتَلِفَ فِي إِجْزَائِهِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ

( لَا يَضْمَنُ مُفَرِّطٌ غَيْرُ مُتْلَفٍ ) أَيِ إِنْ قَصَرَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِي الْأَدَاءِ حَتَّى هَلَكَ النَّصَابُ سَقَطَ عَنْهُ الزَّكَاةُ وَلَا  
يَضْمَنُ قُدْرَهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَسْقُطُ وَيَضْمَنُ وَلَوْ اسْتَهْلَكَ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ صَارَ فِي حَقِّ الْوَاجِبِ حَقًّا  
لِصَاحِبِ الْحَقِّ فَصَارَ الْمُسْتَهْلَكُ مُتَعَدِّيًّا فَيَضْمَنُ  
( قَوْلُهُ لَا يَضْمَنُ مُفَرِّطٌ )

إِلَخْ ( كَذَا فِي الْكَافِي ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ طَالَبَهُ السَّاعِي فَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ ضَمِنَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا طَالَبَهُ فَقِيرٌ ؛

لِأَنَّ السَّاعِيَ مُعَيَّنٌ لِلْأَخْذِ فَلَزِمَهُ الْإِذَاءُ عِنْدَ طَلْبِهِ فَصَارَ مُعَدِّيًّا بِالْمَنْعِ كَالْمُودَعِ إِذَا مَنَعَ الْوَدِيعَةَ وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا يَضْمَنَ وَهُوَ اخْتِيَارٌ مُشَابِهٌ خَبَرًا ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الضَّمَانِ يَسْتَدْعِي تَقْوِيَتَ يَدٍ أَوْ مِلْكٍ وَلَمْ يَوْجَدْ .  
 اهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ أَيُّ الْقَوْلِ بَعْدَ الضَّمَانِ أَشْبَهُ بِالْفَقْهِ اهـ .  
 وَقُلْتُ إِلَيْهِ مَالٌ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ لِمَا أَنَّهُ آخَرُهُ بِدَلِيلِهِ عَنِ الْقَوْلِ بِلُزُومِ الضَّمَانِ وَلَكِنَّهُ فِي الْعِنَايَةِ بَعْدَ مَا حَكَى الْقَوْلَيْنِ قَالَ عَقِبَ الثَّانِي قِيلَ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِعَدَمِ التَّقْوِيَتِ .

( بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ ) الْمُرَادُ بِالْمَالِ غَيْرُ السَّوَائِمِ وَاللَّامُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { هَآتُوا رُبْعَ عَشْرٍ أَمْوَالِكُمْ } ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرُ السَّوَائِمِ إِذْ زَكَاةُ السَّائِمَةِ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ بِرُبْعِ الْعَشْرِ ( نَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا وَالْفِضَّةُ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَزَنُ سَبْعَةٍ ) أَيُّ يَكُونُ كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزَنُ سَبْعَةٍ مِثْقَالٍ وَالْمِثْقَالُ عِشْرُونَ قِيرَاطًا وَالْدِرْهَمُ أَرْبَعَةُ عَشْرٍ قِيرَاطًا وَالْقِيرَاطُ خَمْسُ شَعِيرَاتٍ اَعْلَمُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ قَدْ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُخْتَلِفَةً فَمِنْهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمَ عَلَى وَزَنِ عَشْرَةِ مِثْقَالٍ وَعَشْرَةُ عَلَى سِتَّةِ مِثْقَالٍ وَعَشْرَةُ عَلَى خَمْسَةِ مِثْقَالٍ فَأَخَذَ عُمَرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ثَلَاثًا كَيْ لَا تَظْهَرَ الْخُصُومَةُ فِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ فَثَلَاثُ عَشْرَةٍ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُ سِتَّةٍ اثْنَانِ وَثَلَاثُ خَمْسَةٍ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَانِ فَالْمَجْمُوعُ سَبْعَةٌ وَإِنْ شِئْتَ فَاجْمَعْ الْمَجْمُوعَ فَيَكُونُ أَحَدًا وَعِشْرِينَ فَثَلَاثُ الْمَجْمُوعِ سَبْعَةٌ وَلِذَا سُمِّيَ الدَّرْهَمُ وَزَنُ سَبْعَةٍ

( بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ ) ( قَوْلُهُ : الْمُرَادُ بِالْمَالِ )  
 الْخ ( يَعْنِي فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مُطْلَقًا هُوَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بِقَوْلِهِ : الْمَالُ كُلُّ مَا يَتَمَلَّكُهُ النَّاسُ مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ أَوْ حِنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ ثِيَابٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ اهـ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ مَا تَقَدَّمَ أَيُّ مِنْ صَدَقَةِ السَّائِمَةِ زَكَاةُ الْمَالِ أَيْضًا إِلَّا أَنَّ فِي عُرْفِنَا يَتَبَادَرُ مِنْ اسْمِ الْمَالِ التَّقْدُّ وَالْعُرُوضُ .  
 اهـ .

( قَوْلُهُ وَاللَّامُ فِيهِ )  
 الْخ ( كَذَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ ) ( قَوْلُهُ : وَالْقِيرَاطُ خَمْسُ شَعِيرَاتٍ ) تَمَامُهُ فِي تَصْنِيفِ الْجَسَائِدِ صَاحِبِ السَّرَاجِيَةِ فِي الْفَرَائِضِ .

( وَفِي مَضْرُوبِ كُلِّ ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ هُوَ قَوْلُهُ الْآتِي رُبْعُ عَشْرِ ( وَمَعْمُولُهُ وَلَوْ حُلِيًّا ) وَهُوَ مَا يَتَحَلَّى بِهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ( مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ مَبَاحَ الْإِسْتِعْمَالِ أَوْ لَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَجِبُ فِي حُلِيِّ النِّسَاءِ وَخَاتَمِ الْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَبَاحُ الْإِسْتِعْمَالِ فَاشْتَبَهَ ثِيَابَ الْبُدْلَةِ وَلَنَا مَا رَوَى { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِمَرْأَتَيْنِ فِي أَيْدِيهِمَا سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ أَتَوَدَّيَانِ زَكَاتُهُ قَالَتَا لَا فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَدَيَا زَكَاتَهُ { ( قَوْلُهُ : لَوْ حُلِيًّا ) أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ حُلِيَّةَ نِسَاءٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ مُنْطَقَةٍ أَوْ لِحَاجًا أَوْ سِرَاجًا وَالْكَوَكِبُ فِي الْمَصَاحِفِ وَاللَّوَانِي وَغَيْرُهَا إِذَا كَانَتْ تَخْلُصُ عَنِ الْإِذَابَةِ يَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ فِي الْبَحْرِ

( وَتَبْرُهُ وَعَرَضُ تِجَارَةِ قِيمَتُهُ ) هُوَ مَعَ مَا بَعْدَهُ صِفَةُ عَرَضٍ وَهُوَ بِسُكُونِ الرَّاءِ مَنَاعٌ لَا يَدْخُلُهُ كَيْلٌ وَلَا وَزَنٌ وَلَا يَكُونُ حَيَوَانًا وَلَا عَقَارًا كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَأَمَّا الْعَرَضُ بِفَتْحِهَا فَمَنَاعُ الدُّنْيَا وَيَتَنَوَّلُ جَمِيعُ الْأَمْوَالِ فَلَا وَجْهَ لَهُ هَاهُنَا لَجَعَلِهِ مُقَابِلًا لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ( نَصَابٌ مِنْ أَحَدِهِمَا ) أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ قَوْلُهُ فِي عَرَضِ التِّجَارَةِ لَيْسَ

يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ ، فَإِنَّهُ لَوْ اشْتَرَى أَرْضَ خَرَّاجٍ وَتَوَى التَّجَارَةَ لَمْ تَكُنْ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَرَّاجَ وَاجِبٌ فِيهَا وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى أَرْضَ عَشْرِ وَزَّرَعَهَا أَوْ اشْتَرَى بَذْرًا لِلتَّجَارَةِ وَزَّرَعَهُ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ وَلَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَقُولُ ، هَذَا الْكَلَامُ مِنْهُ فِي غَايَةِ الِاسْتِبْعَادِ أَمَّا أَوَّلًا فَلَمَّا عَرَفْتَ أَنَّ الْأَرْضَ غَيْرُ الْعَرْضِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْعَقَارِ وَالْعَرْضُ يُقَابِلُ الْعَقَارَ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ عَدَمَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْبَذْرِ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَ الزَّرَاعَةِ وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ ؛ لِأَنَّ مُعْجَرَدَ نِيَّةِ الْخِدْمَةِ إِذَا اسْقَطَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ كَمَا مَرَّ فَلَا نَ يُسْقِطُ التَّصَرُّفَ الْأَقْوَى مِنَ النِّيَّةِ أَوَّلَى

( قَوْلُهُ : وَهُوَ بِسُكُونِ الرَّاءِ ) أَقُولُ وَتَحَرَّكَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الصَّحَاحِ ) أَقُولُ لَكِنَّهُ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ اللَّغَةِ خِلَافُهُ ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الصَّحَاحِ نَصُّهَا الْعَرْضُ الْمَتَاعُ وَكُلُّ شَيْءٍ فَهُوَ عَرْضٌ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ ، فَإِنَّهُمَا عَيْنٌ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْعُرُوضُ الْمَتَاعَةُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ وَلَا تَكُونُ حَيَوَانًا وَلَا عَقَارًا ١ هـ . ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْعَرْضُ بِفَتْحِهَا فَمَتَاعُ الدُّنْيَا ) أَقُولُ فَيَكُونُ أَعَمُّ مِنَ التَّفْسِيرِ السَّابِقِ وَعَلِمْتُ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ الْقَامُوسِ مِنْ أَنَّهُ يُحَرَّكُ .

١ هـ . وَأَمَّا الْعَرْضُ بِضَمِّ الْعَيْنِ فَهُوَ الْجَانِبُ وَبِالْكَسْرِ مَا يُحْمَدُ الرَّجُلُ بِهِ وَيُدْمُ كَمَا ذَكَرَهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ ١ هـ وَفِي الْمَغْرِبِ الْعَرْضُ بِسُكُونِ الرَّاءِ خِلَافُ الطُّولِ ١ هـ يَعْنِي مَعَ ضَمِّ الْعَيْنِ ( قَوْلُهُ : أَقُولُ هَذَا الْكَلَامُ مِنْهُ فِي غَايَةِ الِاسْتِبْعَادِ الْخ ) الِاسْتِبْعَادُ بَعِيدٌ عَنْ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ جَعْلَ الْأَرْضِ غَيْرَ الْعَرْضِ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَالصَّوَابُ أَنَّ الْعُرُوضَ هُنَا جَمْعُ عَرْضِ بِسُكُونِ الرَّاءِ عَلَى تَفْسِيرِ الصَّحَاحِ فَتَخْرُجُ التَّقْوُذُ فَقَطُّ لَا عَلَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ وَبِذَا رَدِّ صَاحِبِ الْبَحْرِ كَلَامَ صَاحِبِ الدَّرَرِ .

١ هـ . وَإِنْ عَمَّ كَلَامُ الصَّحَاحِ السَّوَانِمَ فَقَدْ خَرَجَتْ بِمَا عَلِمَ مِنْ حُكْمِهَا قَالَهُ الْمُقَدِّسِيُّ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا ثَانِيًا الْخ ) مُتَّجِهَةٌ فِي رَدِّ اعْتِرَاضِ الزَّيْلَعِيِّ بِمَنْ اشْتَرَى بَذْرًا لِلتَّجَارَةِ فَوَزَّرَعَهُ وَالْجَوَابُ عَنْ الْكُنْزِ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيمَا اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ أَرَادَ مَا تَصَحُّ فِيهِ النِّيَّةُ كَمَا قَدَّمْنَا لَا عُمُومَ الْأَشْيَاءِ

( مَقْوَمًا بِالْأَنْفَعِ لِلْفَقِيرِ رُبْعُ عَشْرِ ) أَيِ إِنْ كَانَ التَّقْوِيمُ بِالْدَّرَاهِمِ أَتَمَّ لِلْفَقِيرِ قَوْمَ عَرْضِ التَّجَارَةِ بِهَا وَإِنْ كَانَ بِالْدَّنَانِيرِ أَتَمَّ قَوْمَ بِهَا ( قَوْلُهُ : مَقْوَمًا بِالْأَنْفَعِ لِلْفَقِيرِ ) قَدَّمْنَا الْوَعْدَ بَبَيَانِ وَقْتِ الْقِيَمَةِ وَهُوَ كَمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ فِي بَابِ زَكَاةِ الْإِبِلِ ثُمَّ الْوَاجِبُ هُنَا الْعَيْنُ وَلَهُ تَقْلُهَا إِلَى الْقِيَمَةِ وَقَتِ الْأَدَاءِ ١ هـ .

وَالْإِشَارَةُ بِهَذَا فِي كَلَامِ الْجَوْهَرَةِ إِلَى بَابِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْقِيَمَةِ فِي السَّائِمَةِ يَوْمَ الْأَدَاءِ بِالتَّفَاقُ وَالْخِلَافُ فِي زَكَاةِ الْمَالِ فَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ وَقَتِ الْأَدَاءِ فِي زَكَاةِ الْمَالِ عَلَى قَوْلِهِمَا وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَوْمَ الْوُجُوبِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُمَا جُزْءٌ مِنَ الْعَيْنِ وَلَهُ وَلِابْنِهِ مَنَعَهَا إِلَى الْقِيَمَةِ فَيُعْتَبَرُ يَوْمَ الْمَنَعِ كَمَا فِي مَنَعِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَعِنْدَهُ ، الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا ابْتِدَاءً وَلِذَا يُجْبَرُ الْمُصَدِّقُ عَلَى قَبُولِهَا ١ هـ .

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْعَيْنُ بِنَاءً عَلَى مَا ظَنَنَّا بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ آدَاءَ الْقِيَمَةِ بَدَلٌ عَنْ الْوَاجِبِ حَتَّى لَقَبَ الْمَسْأَلَةَ بِالْإِبْدَالِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْبَدَلِ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْأَصْلِ وَأَدَاءِ الْقِيَمَةِ مَعَ وُجُودِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ جَائِزٌ عِنْدَنَا ( قَوْلُهُ أَيِ إِنْ كَانَ التَّقْوِيمُ

(الخ) أفاد أنه يقوم بالمضروب به صرح الزيلعي والعبرة بالبلد الذي به المال ولو كان في مفازة تعتبر القيمة في أقرب المصار إلى ذلك الموضع كما في الفتح وقال في البحر : إنه أولى مما في التبيين من أنه إذا كان في المفازة يقوم في المصار الذي يصير إليه .

ا هـ .

( ثم في كل خمس زاد على النصاب ربع عشر بحسابه ) ، فإن الزكاة في الكسور لا تجب عندنا إلا إذا بلغ خمس النصاب ، فإذا زاد على مائتي درهم أربعون درهماً زاد في الزكاة درهم وفي ثمانين درهماً ولا شيء في الأقل ( ما غلب خالصه خالص ) أي في حكم الخالص ذهباً أو فضة ( وما غلب غشه يقوم ) ؛ لأنه في حكم الغرض ( واختلف في المساوي ) يعني إذا كان الغش والفضة سواء ذكر أبو النصر أنه تجب فيه الزكاة احتياطاً وقيل لا تجب وقيل يجب درهمان ونصف

قوله : فإن الزكاة في الكسور لا تجب عندنا إلا إذا بلغ خمس النصاب ( أقول المراد بلوغه من أحدهما لما قاله في البحر عن المحيط لا يضم إحدى اليادتين إلى الأخرى ليتم أربعين درهماً أو أربعة مثاقيل عند أبي حنيفة ؛ لأنه لا تجب الزكاة في الكسور عنده وعندهم يضم ؛ لأنها تجب في الكسور ا هـ .

( قوله وما غلب غشه يقوم ؛ لأنه في حكم الغرض ) أقول لم يبين بماذا يقوم وقال في البحر : وإن غلب الغش كالتسوية ينظر إن كانت رائحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها ، فإن بلغت نصاباً من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجب فيها الزكاة وإلا فلا ، وإن لم تكن أنثاماً رائحة ولا متوية للتجارة فلا زكاة فيها إلا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم بأن كانت كثيرة وتخلص من الغش ، فإن كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه ؛ لأن الفضة فيها قد هلك كذا في كثير من الكتب .

وفي غاية البيان الظاهر أن خلوص الفضة من الدراهم ليس بشرط بل المعتبر أن يكون في الدراهم فضة بقدر النصاب .

ا هـ .

( فرغ ) الفلوس إن كانت أنثاماً رائحة أو سلماً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها وإلا فلا ( قوله : ذكر أبو نصر أنه تجب فيه الزكاة احتياطاً ) اختاره في الخانية والخلاصة ( قوله وقيل لا تجب ) قال مولانا البرهان الطرابلسي وهو الأظهر كذا المقدسي في شرحه ا هـ قلت وعلله البرهان بعدم الغلبة المشروطة للجوب ( قوله : وقيل يجب درهمان ونصف ) علله في البرهان بالنظر إلى وجهي

الجوب وعدمه

( نقصان النصاب أثناء الحول هدر ) ؛ لأن الحول لا ينقضي إلا على النصاب ولا تجب الزكاة إلا في النصاب فلا بد منه في البداية والنهاية ولا عبرة لما بينهما إذ قلما يبقى الحال حولاً على حاله لكن لا بد من بقاء شيء من النصاب ليضم المستفاد إليه ؛ لأن هلاك الكل يبطل انعقاد الحول إذ لا يمكن اعتباره بلا مال ( يضم قيمة الغرض إلى الثمنين ) يعني إذا ملك مائة درهم أو عشر دنانير وملك عرضاً قيمته مائة درهم أو عشرة دنانير وجب عليه الزكاة ؛ لأن الكل للتجارة وإن اختلف جهة الإعداد إذ الثمنان للتجارة وضعا والغرض جعلاً .

( و ) يضم ( الذهب إلى الفضة قيمة لا أجزاء ) وعندهما أجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها



مِائَةَ دِرْهَمٍ تَجِبُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا وَلَوْ مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةَ دَنَانِيرٍ أَوْ مِائَةَ وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةَ دَنَانِيرٍ أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ دِينَارًا وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا يُضْمُ إِجْمَاعًا وَلَا يَظْهَرُ الْإِخْتِلَافُ عِنْدَ تَكَامُلِ الْأَجْزَاءِ ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا مَتَى انْتَقَصَتْ تَرْدَادُ قِيَمَةِ الْآخَرِ فَيُمْكِنُ تَكْمِيلُ مَا انْتَقَصَ قِيَمَتُهُ بِمَا ارْتَدَادَ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ بِلَا خِلَافٍ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الْخِلَافُ حَالَ تَقْصَانِ الْأَجْزَاءِ

( قَوْلُهُ : تَقْصَانِ النَّصَابِ )

( إلخ ) مِنْ صَوْرِهِ مَا إِذَا مَاتَ غَنَمُ التَّجَارَةِ قَبْلَ الْحَوْلِ فَدَبَعَ جِلْدُهَا وَتَمَّ الْحَوْلُ عَلَيْهِ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا زَكَاةً بِخِلَافِ عَصِيرٍ تَحْمَرُ ثُمَّ تَحْلُلُ لِإِعْدَامِ النَّصَابِ بِالتَّحْمَرِ وَبَقَاءِ جُزْءٍ مِنْهُ وَهُوَ الصُّغُوفُ فِي الْأَوَّلِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ وَنَصُّ الْقُدُورِيِّ فِي شَرْحِهِ أَنَّ حُكْمَ الْحَوْلِ لَا يَنْقَطِعُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَصِيرِ وَسَوَى بَيْنَهُمَا .  
وَفِي نَوَادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ كَمَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا مَتَى انْتَقَصَتْ ) ( إلخ ) مِثَالُهُ إِذَا كَانَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةَ دَنَانِيرٍ قِيَمَتُهَا أَذْنَى مِنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ تُضْمُ الدَّرَاهِمُ إِلَى النَّهَبِ ؛ لِأَنَّهَا تَرِيدُ قِيَمَةَ عَنْ عَشْرَةِ دَنَانِيرٍ فَيَكْمُلُ بِهَا نَصَابُ الذَّهَبِ قِيَمَةً

( بَابُ الْعَاشِرِ ) ( هُوَ مَنْ نُصِبَ ) أَيِ نَصَبَهُ الْإِمَامُ عَلَى الطَّرِيقِ ( لِأَخْذِ صَدَقَةِ الشُّجَارِ ) لِيَأْمُنُوا مِنَ اللَّصُوصِ وَكَمَا يَأْخُذُهَا مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ يَأْخُذُهَا مِنَ الْبَاطِنَةِ الَّتِي مَعَ الشُّجَارِ كَمَا سَيَأْتِي ( صَدَقَ بِالْيَمِينِ مَنْ قَالَ لَمْ يَتَمَّ الْحَوْلُ ) أَيِ صَدَقَ الْعَاشِرُ مَنْ أَتَكَرَّ تَمَامُ الْحَوْلِ وَحَلَفَ ( أَوْ ) قَالَ ( عَلَى دَيْنٍ أَوْ أَذْنَيْهِ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ إِنْ كَانَ ) أَوْ عَاشِرٍ آخَرَ ( فِي تِلْكَ السَّنَةِ ) ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى وَضَعَ الْأَمَانَةَ مَوْضِعَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يُصَدَّقْ لِكَذِبِهِ بَيْنَنَا ( كَذَا ) ( أَيِ يُصَدَّقُ بِالْيَمِينِ ) قَوْلُهُ أَذْنَيْتُ إِلَى فَقِيرٍ إِلَّا فِي السَّوَانِمِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْأَخْذِ مِنْهَا لِلْسُّلْطَانِ كَمَنْ عَلَيْهِ الْجُزْيَةُ أَوْ الْخَرَاجُ إِذَا صَرَفَهَا إِلَى الْمُقَاتِلَةِ بِنَفْسِهِ وَكَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِلْفُقَرَاءِ وَأَوْصَى إِلَى رَجُلٍ بِأَنْ يَصْرِفَهُ إِلَيْهِمْ فَصَرَفَهُ الْوَارِثُ بِنَفْسِهِ إِلَيْهِمْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ لِتَاجِ الشَّرِيعَةِ

( بَابُ الْعَاشِرِ ) أَخَّرَ هَذَا الْبَابَ عَمَّا قَبْلَهُ لِمَتَحْضٍ مَا قَبْلَهُ فِي الْعِبَادَةِ وَهَذَا يَشْمَلُ غَيْرَ الزَّكَاةِ كَالْمَأْخُذِ مِنَ النَّمِيِّ وَالْحَرْبِيِّ وَلَمَّا كَانَ فِي عِبَادَةٍ وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ قَدَمُهُ عَلَى الْخُمْسِ مِنَ الرِّكَازِ وَالْعَاشِرُ فَاعِلٌ مِنْ عَشْرَتِ الْقَوْمِ أَعَشَرَهُمْ عَشْرًا بِالضَّمِّ فِيهِمَا إِذَا أَخَذَتْ عَشْرَ أَمْوَالِهِمْ وَبِالْكَسْرِ صِرَتْ عَاشِرَهُمْ عَدَدًا ذَكَرَهُ الْمُقَدِّسِيُّ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا يَدُورُ اسْمُ الْعَشْرِ فِي مُتَعَلِّقٍ أَخَذَهُ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْعَشْرَ مِنَ الْحَرْبِيِّ لَا الْمُسْلِمِ وَالنَّمِيِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : هُوَ مَنْ نُصِبَهُ )

( إلخ ) عَرَفَهُ بِمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي نَصَبِهِ لِأَخْذِ الصَّدَقَاتِ إِعَانَةً لِلْمُسْلِمِ عَلَى آدَاءِ الزَّكَاةِ وَمَا عَدَاهَا مِمَّا يُؤْخَذُ مِنَ الْكَافِرِ تَابِعٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْصِيصِهِ بِالذِّكْرِ وَلَيْسَ بِعِبَادَةٍ فَغَلَبَ الصَّدَقَاتُ الْمَأْخُذَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمَأْخُذَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ ( قَوْلُهُ : لِيَأْمُنُوا مِنَ اللَّصُوصِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى قَيْدٍ لَا بُدَّ مِنْ زِيَادَتِهِ ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَهُوَ أَنَّ يَأْمَنَ بِهِ الشُّجَارُ مِنَ اللَّصُوصِ وَيَحْمِيهِمْ مِنْهُمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْحِمَايَةِ هـ .  
وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ حُرًّا مُسْلِمًا غَيْرَ هَاشِمِيٍّ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ وَلَا كَافِرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِي عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَا هَاشِمِيًّا ؛ لِأَنَّ فِيمَا يَأْخُذُهُ شُبْهَةُ الزَّكَاةِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ ذِكْرُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ نَصَبَهُ الْإِمَامُ عَلَى الطَّرِيقِ السَّعْيِ وَهُوَ مَنْ يَسْعَى فِي الْقِبَائِلِ لِأَخْذِ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي وَالْمُصَدَّقُ بِتَخْفِيفِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ الدَّلَالِ اسْمُ جَنْسٍ لِهَمَّا كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّهِ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَظْلِمُ كَرَمَانَنَا وَعَلِمَ مِمَّا

ذَكَرْنَاهُ حُرْمَةً تَوَلَّيَ الْفَسَقَةَ فَضَلَّا عَنْ الْيَهُودِ وَالْكَفَرَةِ (قَوْلُهُ : صُدِّقَ بِالْيَمِينِ) هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ ،  
وَالْعِبَادَاتِ وَإِنْ كَانَ لَا تَحْلِيلَ فِيهَا لَكِنْ لَتَعْلُقَ حَقَّ الْعَبْدِ هُنَا وَهُوَ الْعَاشِرُ فِي الْأَخْذِ فَهُوَ يَدْعِي عَلَيْهِ مَعْنَى لَوْ أَقْرَبَ بِهِ  
لَزِمَهُ فَيُخْلَفُ لِرَجَاءِ النُّكُولِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَا يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُ الْبَرَاءَةِ لِاشْتِبَاهِ الْخَطِّ حَتَّى لَوْ خَالَفَ مَا فِيهَا اسْمُ  
الْمُصَدِّقِ يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَيِّنِيهِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ يَذُلُّ عَلَى كَذِبِهِ كَخَطِّ الْحَدِّ الرَّابِعِ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّهَا عِبَادَةٌ ذَكَرَهُ  
الْمَقْدِسِيُّ وَالْقَوْلُ قَوْلُ التَّاجِرِ بَيِّنِيهِ فِي صِفَةِ مَتَاعِهِ إِذَا اتَّهَمَهُ الْعَاشِرُ أَنَّهُ خِلَافُ مَا قَالَ وَلَيْسَ لَهُ إِضْرَارُهُ بِتَفْثِيهِهِ  
كَمَا تَفْعَلُهُ ظُلْمَةً زَمَانًا (قَوْلُهُ : أَوْ قَالَ عَلَيَّ دَيْنٌ) أَطْلَقَ الدِّينَ وَقَالَ فِي الْمِعْرَاجِ قَالَ الْحَلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَطْلَقَ فِي  
الْكِتَابِ قَوْلَهُ أَوْ عَلَى دَيْنٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعَاشِرَ يَسْأَلُهُ عَنْ قَدْرِ الدِّينِ ، فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِمَا يَسْتَعْرِقُ النَّصَابَ يُصَدِّقُهُ وَإِلَّا لَا  
يُصَدِّقُهُ كَذَا فِي الْخَبَرِ وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيمَا يَنْتَقِصُ بِهِ النَّصَابُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي يَكُونُ أَقْلَ مِنَ  
النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهُ مَا يَأْخُذُهُ الْعَاشِرُ زَكَاةً حَتَّى شَرِطَتْ فِيهِ شُرَاطُ الزَّكَاةِ كَذَا فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ لِلْقُلُورِيِّ ا  
هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ فِي الدِّينِ فَشَمَلَ الْمُسْتَعْرِقَ لِلْمَالِ وَالْمُنْقَصَ لِلنَّصَابِ وَهُوَ الْحَقُّ وَبِهِ اُنْدَفَعَ مَا فِي  
غَايَةِ الْبَيَانِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْمُحِيطِ بِمَالِهِ وَانْدَفَعَ مَا فِي الْخَبَرِ ا هـ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ مُعَارَضَةِ الْمَنْطُوقِ بِالْمَفْهُومِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ أَوْ أَذَيْتَ إِلَى عَاشِرٍ) أَقُولُ : فَإِنْ ظَهَرَ كَذِبُهُ بَعْدَ سِنِينَ أَخَذَ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا

اشْتَغَلَ الْعَاشِرُ عَنْ الْحَرْبِيِّ حَتَّى دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ ثُمَّ خَرَجَ إِنَّا لَا يَأْخُذُ لِمَا مَضَى كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهَرِيَّةِ (قَوْلُهُ  
: إِلَّا فِي السَّوَائِمِ أَطْلَقَهُ) فَشَمَلَ مَا لَوْ ادَّعَى دَفْعَ زَكَاتِهَا فِي الْمَصْرِ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ إِذَا لَمْ يُجِزِ الْإِمَامُ دَفْعَهُ قِيلَ الزَّكَاةُ  
هُوَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي سِيَاسَةٌ وَقِيلَ هُوَ الثَّانِي وَالْأَوَّلَى تَنْقَلِبُ نَفْلًا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَنْقَلِبُ نَفْلًا  
أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ الْإِمَامُ لِعَلِمِهِ بِأَدَائِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ ذَمَّتْهُ تَبَرُّأً دِيَانَةً وَفِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ  
الْمِعْرَاجِ ، وَإِنْ أَجَارَ فَعَلَهُ الْإِمَامُ فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ جَامِعِ أَبِي الْيُسْرِ

( الْأَمْوَالُ الْبَاطِنَةُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ كَالظَّاهِرَةِ ) حَتَّى لَوْ قَالَ أَنَا أَذَيْتُ زَكَاتَهَا بَعْدَمَا أَخْرَجْتُهَا مِنَ الْمَدِينَةِ لَمْ يُصَدَّقْ ؛  
لِأَنَّهَا بِالْإِخْرَاجِ انْتَحَتْ بِالْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ فَكَانَ الْأَخْذُ مِنْهَا إِلَى الْإِمَامِ ( فِيمَا صُدِّقَ الْمُسْلِمُ صُدِّقَ النَّمِيُّ ) ؛ لِأَنَّ مَا  
يُؤْخَذُ مِنْهُ ضَعِيفٌ مَا يُؤْخَذُ مِنَّا وَالْحَقُّ مَتَى وَجَبَ تَضْعِيفُهُ لَا يَتَبَدَّلُ شَيْءٌ مِنْهُ فِيمَا وَرَاءَ التَّضْعِيفِ كَمَا فِي التَّضْعِيفِ  
عَلَى بَنِي تَغْلِبَ ( إِلَّا فِي قَوْلِهِ أَذَيْتَ إِلَى فَقِيرٍ ) ؛ لِأَنَّ مَا يُؤْخَذُ مِنَ النَّمِيِّ جَزِيَّةٌ وَفِيهَا لَا يُصَدَّقُ إِذَا قَالَ أَذَيْتُهَا أَنَا ؛  
لِأَنَّ فَقَرَاءَ أَهْلَ الذِّمَّةِ لَيْسُوا بِمَصَارِفَ لِهَذَا الْحَقِّ وَلَيْسَ لَهُ وَلَايَةُ الصَّرْفِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ وَهُوَ مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ كَذَا  
قَالَ الرَّيْلِيُّ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْمُتَوَنُّ خَالِيَةٌ عَنْهُ ( لَا الْحَرْبِيُّ ) أَيُّ لَا يُصَدَّقُ الْحَرْبِيُّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ( إِلَّا  
فِي أُمِّ وَلَدِهِ ) أَيُّ جَارِيَةٍ يَقُولُ هِيَ أُمُّ وَلَدِي فَيُصَدَّقُ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ حَرَبِيًّا لَا يَنْفِي الْأَسْتِثْنَاءَ وَإِفْرَارُهُ بِنَسَبٍ مِنْ فِي يَدِهِ  
صَحِيحٌ فَكَذَا بِأُمِّيَةِ الْوَلَدِ يُؤْخَذُ مِنْ رُبْعِ الْعُشْرِ وَمِنْ النَّمِيِّ نَصْفُهُ

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ مَا يُؤْخَذُ مِنَ النَّمِيِّ جَزِيَّةٌ ) أَيُّ حُكْمُهُ حُكْمُهَا فِي كَوْنِهِ يُصَرَّفُ فِي مَصَارِفِهَا لَا أَنَّهُ جَزِيَّةٌ حَتَّى لَا يُسْقَطَ  
جَزِيَّةُ رَأْسِهِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ نَصَّ عَلَيْهِ الْأَسِيْجَابِيُّ وَاسْتَشْنَى فِي الْبُدَائِعِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
صَالِحُهُمْ مِنَ الْجَزِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ الْمُضَاعَفَةِ ، فَإِذَا أَخَذَ الْعَاشِرُ مِنْهُمْ ذَلِكَ سَقَطَتْ الْجَزِيَّةُ ا هـ .  
( قَوْلُهُ : كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ) قَوْلٌ مِثْلُ مَا اسْتَشْنَاهُ فِي الْمِعْرَاجِ عَنْ جَامِعِ الْكَرْدَرِيِّ ( قَوْلُهُ : أَيُّ لَا يُصَدَّقُ الْحَرْبِيُّ فِي  
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ الْعِبَارَةُ الْجَيِّدَةُ أَنْ يُقَالَ وَلَا يَلْتَفِتُ أَوْ لَا يَتَرُكُ الْأَخْذَ مِنْهُ لَا وَلَا يُصَدَّقُ

؛ لِأَنَّهُ لَوْ صُدِّقَ بَأَنَّ ثَبَتَ صِدْقُهُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسَافِرِينَ مَعَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَخَذَ مِنْهُ (قَوْلُهُ : إِلَّا فِي أُمَّ وَلَدِهِ قَالَ الرَّبْلَعِيُّ) يَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِهِ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الصُّورِ وَهُوَ مُشْكِلٌ فِيمَا إِذَا قَالَ أَذِّيتُ أَنَا إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ وَفِي تِلْكَ السَّنَةِ عَاشِرٍ آخَرَ ، فَإِنَّهُ عَاشِرٌ آخَرُ ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُصَدَّقَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُصَدَّقْ يُؤَدِّي إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ اهـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْغَايَةِ قُلْتُ وَيَكُونُ بِالْأَوَّلَى مَا إِذَا ثَبَتَ إِعْطَاؤُهُ لِعَاشِرٍ آخَرَ بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ قَوْلُهُ : وَمِنْ النِّمَى نِصْفُهُ (أَيَّ مَعَ مُرَاعَاةِ الشُّرُوطِ مِنَ الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ وَالْفَرَاغِ عَنِ الدِّينِ وَكَوْنِهِ لِلتَّجَارَةِ كَفِي الْفَتْحِ

( وَمِنْ الْحَرْبِيِّ الْعُشْرِ ) هَكَذَا أَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَعَاتَهُ ( إِنْ بَلَغَ مَالُهُ نِصَابًا وَلَمْ يُعْلَمْ قَدْرُ مَا أَخَذُوا ) أَيَّ أَهْلِ الْحَرْبِ ( مِنَّا وَإِنْ عَلِمَ نَأْخُذُ مِثْلَهُ لَوْ ) كَانَ مَا أَخَذُوا مِنَّا ( بَعْضًا وَإِنْ لَمْ يُبْلَغْهُ ) أَيَّ مَالَهُ نِصَابًا ( لَا ) يُؤْخَذُ مِنْ شَيْءٍ ( وَإِنْ أَقَرَّ بِبَاقِي النَّصَابِ فِي بَيْتِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيمَا فِي يَدِهِ ( وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنْهُ ) أَيَّ الْحَرْبِيِّ ( إِنْ لَمْ يَأْخُذُوا شَيْئًا مِنَّا ) لَيْسَتْ مُرُوا عَلَيْهِ وَلَئِنَّا أَحَقُّ مِنْهُمْ بِالْمَكَارِمِ ( عَشْرٌ ) أَيَّ أَخَذَ مِنَ الْحَرْبِيِّ الْعُشْرُ فِي تَاجِ الْمَصَادِرِ الْعُشْرُ عَشْرُ سَدَنٍ ( ثُمَّ مَرَّ قَبْلَ الْحَوْلِ ) وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ دَارَهُ ( لَمْ يُعَشِّرْ ) ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتِثْنَاءٌ لِلْمَالِ وَحَقُّ الْأَخْذِ لِحِفْظِهِ ( وَعَشْرٌ ثَانِيًا إِنْ جَاءَ مِنْ دَارِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ بِأَمَانٍ جَدِيدٍ وَأَيْضًا الْأَخْذُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ بَعْدَهُ لَا يَقْضِي إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ عَلِمَ نَأْخُذُ مِثْلَهُ لَوْ بَعْضًا ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّا لَا نَأْخُذُ الْكُلَّ إِذَا كَانُوا يَأْخُذُونَهُ لَكِنْ لَا يُعْلَمُ مِنْهُ قَدْرُ مَا نَأْخُذُ وَالصَّحِيحُ أَنْ يُبْقِيَ لَهُ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَى مَأْمَنِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يُبْلَغْهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ ) أَقُولُ كَذَا مَشَى عَلَيْهِ فِي الْوَافِي وَقَالَ فِي شَرْحِهِ الْكَافِي حَتَّى لَوْ مَرَّ حَرْبِيَّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَأْخُذُوا مِنَّا مِثْلًا تَحْقِيقًا لِلْمُجَازَاةِ وَفِي كِتَابِ الزَّكَاةِ لَا نَأْخُذُ مِنَ الْقَلِيلِ ، وَإِنْ أَخَذُوا مِنَّا ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ عَفْوٌ غَرَفًا وَشَرْعًا وَأَخَذُهُمْ مِنَ الْقَلِيلِ ظُلْمٌ .

اهـ .

( يُعَشِّرُ الْخُمْرُ ) أَيَّ يُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ قِيمَتِهَا ( لَا الْخَزِيرُ ) إِذَا مَرَّ بِهِمَا ذِمِّيٌّ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْنِ وَالْخَزِيرُ مِنْهَا بِخِلَافِ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ وَالْخُمْرُ مِنْهَا ( وَلَا بِضَاعَةٌ ) وَهِيَ مَالٌ مَعَ تَاجِرٍ يَكُونُ رِخْلُهُ لِبَعْضِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَشِّرْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا نَائِبٍ عَنِ الْمَالِكِ فِي آدَاءِ الزَّكَاةِ ( وَمُضَارَبَةٌ ) أَيَّ إِذَا مَرَّ الْمُضَارِبُ بِمَا لَهَا لَمْ يُعَشِّرْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا نَائِبٍ عَنْهُ ( وَكَسْبٌ مَأْذُونٌ مَدْيُونٌ أَوْ لَيْسَ مَعَهُ مَوْلَاهُ ) أَيَّ مَرَّ عَبْدٌ مَأْذُونٌ فَلَوْ مَدْيُونًا لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِلَّا فَكَسْبُهُ لِمَوْلَاهُ فَلَوْ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا

( قَوْلُهُ : أَيَّ يُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ قِيمَتِهَا ) فِي الْغَايَةِ تُعْرَفُ بِقَوْلِهِ فَاسْقَيْنِ تَابَا أَوْ ذَمَّيْنِ أَسْلَمَا . وَفِي الْكَافِي تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ إِذَا مَرَّ بِهِمَا ذِمِّيٌّ ) أَقُولُ أَوْ حَرْبِيٍّ لِلتَّجَارَةِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُعَشِّرُ خُمْرُ الْمُسْلِمِ إِذَا مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْإِتِّفَاقِ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْفَوَائِدِ ( قَوْلُهُ : وَلَا بِضَاعَةٌ وَمُضَارَبَةٌ وَكَسْبٌ مَأْذُونٌ ) أَقُولُ هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ حَرْبِيٍّ وَهَلْ هُوَ كَذَلِكَ أَوْ لَا فَلْيَنْظُرْ . ( تِمَمَةٌ ) الْعَاشِرُ مَمْنُوعٌ عَنْ تَعَشِيرِ الْعَنْبِ وَالْبَطِيخِ وَالسُّفْرَجْلِ وَالرُّمَّانِ وَنَحْوِهَا مِنَ الرِّطَابِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِنِصَابٍ قُرْبَ مُضِيِّ الْحَوْلِ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْخَضِرَاوَاتِ لِلتَّجَارَةِ فَيَتِمُّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَعِنْدَهُ لَا يَأْخُذُ الْعَاشِرُ الزَّكَاةَ لَكِنَّهُ يَأْمُرُ الْمَالِكَ بِأَدَائِهَا بِنَفْسِهِ وَقَالَ يَأْخُذُ مِنْ جَنْسِهِ لِدُخُولِهِ تَحْتَ حِمَايَةِ الْإِمَامِ كَذَا فِي

الْبُرْهَانِ وَقَالَ الْكَمَالُ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِ الْإِمَامِ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَفْسُدُ بِالْإِسْتِيقَاءِ وَلَيْسَ عِنْدَ الْعَامِلِ فَقْرَاءُ الْبَرِّ لِيُدْفَعَ لَهُمْ ، فَإِذَا بَقِيَتْ لِحِجَّتِهِمْ فَسَدَتْ فَيَقُوتُ الْمَقْصُودُ فَلَوْ كَانُوا عِنْدَهُ أَوْ أَخَذَ لِيَصْرِفَ إِلَى عِمَالَتِهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ .  
 اهـ .

( وَتَنَى إِنْ عَشَرَ الْخَوَارِجِ ) يَعْنِي إِذَا مَرَّ عَلَى عَاشِرِ الْبَغَاةِ فَعَشَرُوهُ ثُمَّ مَرَّ عَلَى عَاشِرِ الْعَدْلِ يُؤْخَذُ مِنْهُ ثَانِيًا ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْهُ حَيْثُ مَرَّ بِهِمْ بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلَبُوا عَلَى بِلَادِنَا فَأَخَذُوا الزَّكَاةَ وَغَيْرَهَا حَيْثُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ ثَانِيًا إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنَ الْإِمَامِ

( بَابُ الرِّكَازِ ) ( هُوَ مَا تَحْتَ الْأَرْضِ مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءَ كَانَ خِلْقَةً أَوْ يَدْفَنَ الْعِبَادُ ، وَالْمَعْدِنُ خِلْقِيٌّ وَالْكَنْزُ مَدْفُونٌ ( خُمُسُ مَعْدِنٍ تَقْدٍ ) وَهُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ( وَحَدِيدٌ وَنَحْوُهُ ) كَالصُّغْرِ وَالنَّحَاسِ وَنَحْوِهِمَا ( فِي أَرْضٍ خَرَجَ أَوْ عَشَرَ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهُمَا ( وَبَاقِيَهُ لِمَالِكِهَا ) أَيُّ الْأَرْضِ ( إِنْ مَلَكَتْ وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ تَمْلِكْ ( فَلِلْوَاجِدِ وَلَا شَيْءٍ فِيهِ ) أَيُّ الْمَعْدِنِ

( بَابُ الرِّكَازِ ) ( قَوْلُهُ : وَهُوَ مَا تَحْتَ الْأَرْضِ مُطْلَقًا ) ( الْخ ) أَقُولُ فَيَعْنِي لَفْظُ الرِّكَازِ الْكَنْزَ وَالْمَعْدِنَ وَيُطْلَقُ الرِّكَازُ عَلَيْهِمَا إِطْلَاقًا حَقِيقَةً مُشْتَرَكًا مَعْنَوِيًّا وَلَيْسَ خَاصًّا بِالْدَّفْنِ وَلَوْ دَارَ الْأَمْرِ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَجَازًا فِيهِ أَوْ مُتَوَاطِئًا إِذْ لَا شَكَّ فِي صِحَّةِ إِطْلَاقِهِ عَلَى الْمَعْدِنِ كَانَ الْمُتَوَاطِئُ مُتَعَيِّنًا كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالْبَدَائِعِ مِنْ أَنَّ الرِّكَازَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَعْدِنِ ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ فِيهَا مُرَكَّبًا وَفِي الْكَنْزِ مَجَازًا بِالْمَجَاوِرَةِ اهـ .  
 ( قَوْلُهُ : وَالْمَعْدِنُ ) هُوَ مِنَ الْعَدْنِ وَهُوَ الْإِقَامَةُ يُقَالُ عَدَنَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ وَمِنْهُ جَنَّتْ عَدْنٌ وَمَرَكَزُ كُلِّ شَيْءٍ مَعْدِنُهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ فَاصِلُ الْمَعْدِنِ الْمَكَانُ بِقَيْدِ الْإِسْتِقْرَارِ فِيهِ ثُمَّ أُشْتَهَرَ فِي نَفْسِ الْأَجْزَاءِ الْمُسْتَقَرَّةِ الَّتِي رَكَّبَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَهَا حَتَّى صَارَ الْإِثْقَالُ مِنَ اللَّفْظِ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً بِلَا قَرِينَةٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : خُمُسُ بَتَخْفِيفِ الْمِيمِ ) قَالَ فِي الْمُغْرِبِ خَمْسَ الْقَوْمِ إِذَا أَخَذَ خُمُسَ أَمْوَالِهِمْ مِنْ بَابِ طَلَبٍ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ فِي ضِيَاءِ الْخُلُومِ يَقُولُ عَدِي رِبْعٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَخَمْسَتٌ فِي الْإِسْلَامِ فَلَعَلَّ أَنْ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ خُمُسُ بَتَخْفِيفِ الْمِيمِ ؛ لِأَنَّهُ مُعَدَّةٌ فَجَازَ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ وَبِهِ انْدَفَعَ قَوْلُ مَنْ قَرَأَهُ خَمْسُ بَتَشْدِيدِ الْمِيمِ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ الْمُخَفَّفَ لَازِمٌ لِمَا عَلِمَتْ أَنَّ الْمُخَفَّفَ مُتَعَدٍّ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ طَلَبٍ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَحَدِيدٌ وَنَحْوُهُ ) اَعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَخْرَجَ مِنَ الْمَعْدِنِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ جَامِدٌ يَذُوبُ وَيَنْطَبِعُ كَالْقَدِيدِ وَالْحَدِيدِ وَجَامِدٌ لَا يَنْطَبِعُ كَالْجِصِّ وَالتُّورَةِ وَالْكُحْلِ وَالزَّرْنِخِ وَسَائِرِ الْأَحْجَارِ كَالْيَاقُوتِ

وَالْمِلْحُ ، وَالثَّلَاثُ : مَا لَيْسَ بِجَامِدٍ كَالْمَاءِ وَالْقَبْرِ وَالنَّفْطِ وَلَا يَجِبُ الْخُمُسُ إِلَّا فِي التَّوَعِ الْأَوَّلِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَمَنْ أَصَابَ رِكَازًا وَسِعَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمُسِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، وَإِذَا اطَّلَعَ الْإِمَامُ عَلَى ذَلِكَ أَمَضَى مَا صَنَعَ وَيَجُوزُ دَفْعُ الْخُمُسِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلَدِينَ الْفُقَرَاءِ كَمَا فِي الْعَنَائِمِ وَيَجُوزُ لِلْوَاجِدِ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا وَلَا تُغْنِيهِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ بَأَنْ كَانَ دُونَ الْمِائَتَيْنِ أَمَّا إِذَا بَلَغَ الْمِائَتَيْنِ لَا يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُ الْخُمُسِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ فَلِلْوَاجِدِ ) أَقُولُ سَوَاءَ وَجَدَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَجْرَائِهِ قَالَ فِي خَيْرِ مَطْلُوبٍ تَقَبَّلَ مِنَ الْإِمَامِ مَعْدِنًا وَاسْتَأْجَرَ أَجْرَاءً فَاسْتَخْرَجُوا مَا لَا يَخُمُسُ وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَهُ

( إنَّ وَجَدَهُ فِي دَارِهِ وَفِي أَرْضِهِ رَوَاتَيْنِ وَلَا فِي يَافُوتٍ وَزُرْمُودٍ وَفَيْرُوزَجٍ وَجِدَتْ فِي جَبَلٍ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا خُمْسَ فِي الْحَجَرِ } وَكَذَا لَا يَجِبُ فِي جَمِيعِ الْجَوَاهِرِ وَالْقُصُوصِ مِنَ الْحِجَارَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ فَفِيهِ الْخُمْسُ إِذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي الْكَنْزِ إِلَّا الْمَالِيَّةُ لِكَوْنِهِ غَنِيمَةً كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ( وَلَوْ لَوْ وَعَنْبَرٍ ) وَكَذَا فِي جَمِيعِ حَلِيَّةٍ تُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ حَتَّى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِأَنْ كَانَا كَنْزًا فِي قَعْرِ الْبَحْرِ ( كَنْزٌ فِيهِ سِمَةٌ الْإِسْلَامِ ) كَالْمَكُتُوبِ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ ( كَاللُّقْطَةِ ) وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي مَوْضِعِهَا

( قَوْلُهُ : وَلَا شَيْءَ فِيهِ إِنْ وَجَدَهُ فِي دَارِهِ ) أَيِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ قَالَ لَا خُمْسَ فِي الدَّارِ وَالْبَيْتِ وَالْمَنْزِلِ وَالْحَاوِثِ وَقَالَ يَجِبُ الْخُمْسُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَالُكَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا كَمَا فِي الْمُحِيطِ ( قَوْلُهُ : وَفِي أَرْضِهِ رَوَاتَيْنِ ) أَيِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَوَايَةٍ لَا يَجِبُ وَفِي رَوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ يَجِبُ وَالْفَرْقُ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْأَرْضِ أَنَّ الْأَرْضَ لَمْ تُمْلِكْ خَالِيَةً عَنِ الْمُؤْنِ بَلْ فِيهَا الْخَرَاجُ أَوْ الْعُشْرُ وَالْخُمْسُ مِنَ الْمُؤْنِ بِخِلَافِ الدَّارِ ، فَإِنَّهَا تُمْلِكُ خَالِيَةً عَنْهَا قَالُوا لَوْ كَانَ فِي دَارِهِ نَخْلَةٌ تَعْلُ أَكْرَارًا مِنَ الثَّمَارِ لَا يَجِبُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَجِدَتْ فِي جَبَلٍ ) أَيِ بِأَصْلِ خَلْقَتِهَا فِي مَعْدِنِهَا لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَفَادَ بِالْأَلْوِيَةِ عَدَمَ الْوُجُوبِ إِذَا وَجِدَتْ الْمَذْكُورَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمَوْجُودِينَ فِيهِ وَلَوْ بَصْنَعِ الْعِبَادِ

( وَمَا فِيهِ سِمَةٌ الْكُفْرِ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الصَّنَمُ خُمْسٌ وَبَاقِيهِ لِلْمَالِكِ أَوَّلَ الْفَتْحِ ) ، فَإِنْ كَانَ حَيًّا أَخَذَهُ وَإِلَّا فَوَارِثُهُ لَوْ حَيًّا وَإِلَّا فَبَيْتُ الْمَالِ ( إِنْ مُلِكَتْ ) أَيِ أَرْضُهُ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تُمْلِكْ كَالْمَقْلُوزِ وَالْجَبَالِ ( فَلِلْوَاجِدِ ) خَرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْغَنِيمَةِ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ الْمُسْتَأْمَنِ ، فَإِنَّ الْوَاجِدَ إِذَا كَانَ حَرْبِيًّا مُسْتَأْمَنًا يُسْتَرَدُّ مِنْهُ مَا أَخَذَ ( إِلَّا إِذَا عَمِلَ فِي الْمَقْلُوزِ بِالْإِذْنِ ) مِنَ الْإِمَامِ ( عَلَى شَرْطِهِ ) فَلَهُ الْمَشْرُوطُ ( وَإِنْ خَلَا عَنْهَا ) أَيِ الْعَلَامَةِ ( قِيلَ يُعْتَبَرُ جَاهِلِيًّا ) ؛ لِأَنَّ الْكَنْزَ عَالِيًا مِنَ الْكُفْرَةِ ( وَقِيلَ ) فِي زَمَانِنَا هُوَ ( كَاللُّقْطَةِ ) إِذْ قَدْ طَالَ عَهْدُ الْإِسْلَامِ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ خَلَا عَنْهَا ) أَيِ الْعَلَامَةِ يَعْنِي الْمُمَيِّزَةَ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا اشْتَبَهَ الصَّرْبُ ، وَإِذَا اشْتَبَهَ فَهُوَ جَاهِلِيٌّ فِي ظَاهِرِ الْمَنْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقِيلَ يُجْعَلُ إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْكَافِي ( قَوْلُهُ : قِيلَ يُعْتَبَرُ جَاهِلِيًّا ) وَقِيلَ كَاللُّقْطَةِ لَا يَخْتَفِي مَا فِي إِطْلَاقِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَ الرُّوَايَةِ جَعَلُهُ جَاهِلِيًّا

( رَجُلٌ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ وَوَجَدَ رِكَازًا فِي صَحْرَاءِ دَارِ الْحَرْبِ فَلَهُ وَلَا خُمْسَ ) سَوَاءٌ دَخَلَ بِأَمَانٍ أَوْ لَا وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ لِسَبْقِ يَدِهِ عَلَى مَالٍ مُبَاحٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْخُمْسُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مُتَلَصِّصًا غَيْرَ مُجَاهِرٍ ( وَلَوْ ) دَخَلَ ( جَمَاعَةٌ مُمْتَنِعُونَ ) أَيِ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَغَلْبَةٌ ( وَظَفَرُوا ) عَلَى كُنُوزِهِمْ ( يَخْمِسُ وَإِنْ وَجَدَهُ ) أَيِ الرِّكَازَ

( مُسْتَأْمَنٌ فِي أَرْضِ مَمْلُوكَةٍ ) لِأَهْلِ الْحَرْبِ ( رَدَّهُ إِلَى مَالِكِهَا ) حَذَرًا عَنِ الْعُدْرِ وَالْخِيَانَةِ ( وَلَوْ ) لَمْ يَرُدَّهُ وَ ( أَخْرَجَهُ مِنْهَا ) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ( مَلِكُهُ مَلِكًا غَيْرَ طَيِّبٍ ) كَالْمَمْلُوكِ بِشِرَاءٍ فَاسِدٍ ( أَوْ ) وَجَدَ الرِّكَازَ فِي أَرْضِ مَمْلُوكَةٍ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ( غَيْرُهُ ) أَيِ غَيْرِ مُسْتَأْمَنِ ( لَمْ يَرُدَّ شَيْئًا وَلَا يُخْمَسُ ) ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مُتَلَصِّصًا كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ

( وَجَدَ مَتَاعَهُمْ فِي أَرْضِنَا غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ خُمْسَ وَبَاقِيهِ لِلْوَاجِدِ ) قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَإِنْ وَجَدَ رِكَازَ مَتَاعِهِمْ فِي أَرْضٍ مِنْهَا لَمْ تُمْلِكْ خُمْسَ وَبَاقِيَهُ لِلْوَاجِدِ الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ قَوْلُ مَسْأَلَةٍ ذُكِرَتْ فِي الْهَدَايَةِ فِي آخِرِ الْبَابِ بِقَوْلِهِ مَتَاعٌ وَجَدَ رِكَازًا فَهُوَ لِلَّذِي وَجَدَهُ وَفِيهِ الْخُمْسُ

إِلْحَ لَكِنْ عِبَارَتُهُ لَا تُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لَفْظَ وَجَدَ عَلَى صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَضَمِيرُهُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُسْتَأْمَنِ بِدَلِيلِ السِّيَاقِ وَضَمِيرُ مِنْهَا رَاجِعٌ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَالْمَعْنَى إِنْ وَجَدَ الْمُسْتَأْمَنُ رِكَازَ مَتَاعِهِمْ فِي أَرْضٍ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ خُمُسَ وَبَاقِيهِ لِلوَاجِدِ وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِعِبَارَةِ الْهَدَايَةِ غَيْرُ صَاحِبٍ فِي نَفْسِهِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمَّا صَرَّحَ شَرَّاحُ الْهَدَايَةِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ الْخُمُسَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيمَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْغَنِيمَةِ وَهُوَ فِيمَا كَانَ فِي يَدِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَوَقَعَ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ بِإِجَافِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ وَالْمَذْكُورُ فِي الْوَقَايَةِ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْمَنَ كَالْمُتَلَصِّصِ وَالْأَرْضُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ تَقَعْ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقْطَعَ عَمَّا وَجَدَ قَبْلَهُ وَيُقْرَأَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَيُتْرَكَ لَفْظُ مِنْهَا وَتُضَافَ الْأَرْضُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَلِهَذَا غُيِّرَتِ الْعِبَارَةُ إِلَى مَا تَرَى

( قَوْلُهُ : وَإِنْ وَجَدَ مَتَاعَهُمْ ) الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ غَيْرُ النَّهْبِ وَالْفِضَّةِ لِمَا نَذَرْنَاهُ عَنْ الْمِعْرَاجِ ( قَوْلُهُ : فِي أَرْضِنَا ) لَيْسَ قَيْدًا احْتِيَازِيًّا ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ إِطْلَاقُ الْهَدَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِدُ لَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ذَا مَنَعَةٍ ( قَوْلُهُ : الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ تَقْلُ مَسْأَلَةً ذَكَرْتُ فِي الْهَدَايَةِ ) ( إلخ ) .

أَقُولُ مَبْنَى تَخْطِئَةِ صَاحِبِ الْوَقَايَةِ عَلَى مَا ظَهَرَ لِلْمُصَنِّفِ مِنَ التَّوَجُّهِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَلَا نُسَلِّمُ لَهُ ذَلِكَ لِحَمَلِ كَلَامِ الْوَقَايَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْوَاجِدُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ذَا مَنَعَةٍ غَيْرِ الْمُسْتَأْمَنِ وَيَكُونُ قَوْلُ الْوَقَايَةِ : وَإِنْ وَجَدَ مَبْنًى لِلْمَفْعُولِ وَلَا يَرْجِعُ وَضَمِيرُهُ لِلْمُسْتَأْمَنِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ بَلْ يَكُونُ مُنْقَطِعًا عَنْهُ وَحَذَفَ فَاعِلُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ خُمُسَ وَبَاقِيهِ لَهُ إِذْ لَا يَخُمُسُ إِلَّا مَا وَجَدَهُ ذُو مَنَعَةٍ ( قَوْلُهُ : فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقْطَعَ وَجَدَ عَمَّا قَبْلَهُ وَيُقْرَأَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ) قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ كَذَلِكَ عَلَى مَا وَجَّهْنَاهُ ثُمَّ أَقُولُ : السَّرُّ فِي تَقْيِيدِ صَاحِبِ الْوَقَايَةِ بِكَوْنِ الْأَرْضِ لَمْ تَمْلِكْ لِئَفِيدَ الْحُكْمَ بِاللُّوْلِيَّةِ فِي الْمَمْلُوكَةِ لِكَوْنِ الْمَأْخُوذِ غَنِيمَةً ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْمِعْرَاجِ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَيْ فِي الْهَدَايَةِ بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمِ التَّقْدِينِ فِي الْمَعْدِنِ وَالرِّكَازِ لِيُبينَ أَنَّ وَجُوبَ الْخُمُسِ لَا يَنْحَصِرُ فِي الرِّكَازِ مِنَ التَّقْدِينِ أَوْ غَيْرِهِمَا بِخِلَافِ الزَّكَاةِ حَيْثُ لَا تَجِبُ فِي الْمَتَاعِ إِلَّا لِلتَّجَارَةِ لِمَا أَنَّ وَجُوبَ الْخُمُسِ بِاعْتِبَارِ الْغَنِيمَةِ وَفِي ذَلِكَ كُلِّ الْمَالِ سِوَاءَ بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ أَيْدِي الْكُفَرَةِ إِلَى أَيْدِينَا غَلَبَةً حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا كَذَا قِيلَ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَيُتْرَكُ لَفْظُ مِنْهَا ) أَقُولُ نَعَمْ يَنْبَغِي حَذْفُ لَفْظِ

مِنْهَا لِشِمْلٍ مَا إِذَا وَجَدَ مَتَاعُ أَهْلِ الْحَرْبِ فِي دَارِنَا رِكَازًا وَلَكِنْ قَدْ أَبْدَلَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ فِي أَرْضِنَا حَتَّى لَا يَرْجِعَ الضَّمِيرُ لِلْمُسْتَأْمَنِ وَيَلْزَمَ مِنْهُ تَوْهُمُ التَّخْصِصِ بِدَارِنَا وَالْحُكْمُ أَعْمُ غَيْرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْوَاجِدِ لَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ الْمَنَعَةُ

( بَابُ الْعُشْرِ ) ( يَجِبُ الْعُشْرُ فِي عَسَلِ أَرْضِ عَشْرِيَّةٍ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ( أَوْ ) عَسَلِ ( جَبَلٍ ) وَإِنْ قَلَّ الْعَسَلُ ( وَتَمَرِهِ ) وَفِي الثَّمَرَاتِ شَيْءٌ مَا يُوجَدُ فِي الْجِبَالِ وَالْبَرَاريِّ وَالْمَوَاتُ مِنَ الْعَسَلِ وَالْفَاكِهَةِ إِنْ لَمْ يَحْمِهِ الْإِمَامُ فَهُوَ كَالصَّيْدِ وَإِنْ حَمَاهُ فَفِيهِ الْعُشْرُ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مَقْصُودٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا عُشْرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْإِبَاحَةِ

( بَابُ الْعُشْرِ ) ( قَوْلُهُ : فِي عَسَلِ أَرْضِ عَشْرِيَّةٍ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ فِي الْعَايَةِ قَيْدَ بَارِضِ الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ لَا عُشْرَ وَلَا خَرَاجَ كَمَا يُبَيِّنُ .

( قَوْلُهُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ) أَيِ فِي الْعَسَلِ وَلَكِنَّ الْخَرَجَ يَجِبُ بِاعْتِبَارِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِسْتِزَالِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ .  
اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمَبْسُوطِ أَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ يَمْلِكُ الْعَسَلَ الَّذِي فِي أَرْضِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْهَا لِذَلِكَ حَتَّى أَنْ لَهُ  
أَنْ يَأْخُذَهُ مِمَّنْ أَخَذَهُ مِنْ أَرْضِهِ بِخِلَافِ الطَّيْرِ إِذَا فَرَّخَ فِي أَرْضِهِ فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ اهـ .  
( قَوْلُهُ : أَوْ عَسَلَ جَبَلٍ وَثَمَرِهِ ) كَذَا نَصٌّ فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْأَثْقَانِيُّ هِيَ رِوَايَةُ أَسَدِ بْنِ عَمْرٍو وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ  
وَالْحَسَنِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِمَا .  
اهـ .

إِلَّا أَنَّ الْأَثْقَانِيَّ قَالَ عِنْدَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الْهِدَايَةِ وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ إِذَا أُخِذَ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ مَا نَصَّهُ ، وَإِذَا كَانَ فِي  
الْمَفْلُوزِ وَالْكُهُوفِ وَالْجِبَالِ وَعَلَى الْأَشْجَارِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ بِمِثْلَةِ الثَّمَارِ تَكُونُ فِي الْجِبَالِ .  
اهـ .

فَهُوَ اخْتِرَازٌ عَمَّا فِي غَيْرِ الْعُشْرِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ خَمْسَةٌ أَوْسُقٍ ) أَيِ النَّصَابِ الْمُعْتَبَرُ هُنَا مَا يَبْلُغُ خَمْسَةَ  
أَوْسُقٍ عِنْدَ الصَّاحِبِينَ وَالْوَسْقُ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَيُرْوَى بِكَسْرِهَا حِمْلُ الْبَعِيرِ وَالْوَقْرُ حِمْلُ الْبُغْلِ وَالْحِمَارِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ

( وَ ) فِي ( مَسْقَى مَطَرٍ أَوْ سَيْحٍ ) أَيِ مَاءِ أَوْدِيَةٍ ( بِلَا شَرْطِ نَصَابٍ ) وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا  
وَالصَّاعُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَالرَّطْلُ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا .  
( وَ ) لَا شَرْطٍ ( بَقَاءً ) يَعْنِي سَنَةً حَتَّى يَجِبَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ وَقَالَ لَا يَجِبُ إِلَّا فِيمَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ تَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ  
( إِلَّا فِي نَحْوِ الْحَطَبِ ) كَالْحَشِيشِ وَالْقَصَبِ ( وَنِصْفُهُ ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَجِبُ وَجَارٌ لِلْفَصْلِ أَيِ وَيَجِبُ نِصْفُ  
الْعُشْرِ

( قَوْلُهُ : سِتُّونَ صَاعًا ) تَقْدِيرُ الْوَسْقِ بِسِتِّينَ صَاعًا مُصَرَّحٌ بِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ  
لَا يَجِبُ إِلَّا فِيمَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ ) حَدُّ الْبَقَاءِ أَنْ يَبْقَى سَنَةً فِي الْغَالِبِ مِنْ غَيْرِ مُعَالَجَةٍ كَبِيرَةٍ بِخِلَافِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا  
كَالْعَنْبِ فِي بِلَادِهِمْ وَالْبُطِيخِ الصَّيْفِيِّ فِي بِلَادِنَا أَيْ بِلَادِ الْمِصْرِ وَعِلَاجُهُ الْحَاجَةُ إِلَى تَقْلِيلِهِ وَتَغْلِيْقِ الْعَنْبِ كَذَا فِي  
الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : إِلَّا فِي نَحْوِ الْحَطَبِ  
إِلخ ) .

أَقُولُ وَكَذَا لَا يَجِبُ فِي نَحْوِ سَعَفٍ وَتَبْنٍ ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ مِمَّا يُقْصَدُ إِثْبَاتُهُ حَتَّى لَوْ اتَّخَذَ أَرْضَهُ  
مُقَصَّبَةً أَوْ مُشَجَّرَةً أَوْ مَنَبَتًا لِلْحَشِيشِ وَأَرَادَ بِهِ الْإِسْتِنْمَاءَ بِقَطْعِ ذَلِكَ وَبَيْعِهِ كَانَ فِيهِ الْعُشْرُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَبَيْعُ مَا  
يَقْطَعُهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ وَلِذَا أَطْلَقَهُ قَاضِي خَانَ عَنْهُ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا قَصْدُ الْإِسْتِغْلَالِ فَخَرَجَ نَحْوُ بَزْرِ الْبُطِيخِ وَالْخِيَارِ وَمَا  
يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ كَالصَّمْغِ وَالْقَطْرَانِ وَيَجِبُ فِي الْعُصْفَرِ وَالْكَنَانِ وَبَزَرِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ فِيهِ كَمَا فِي  
الْبَحْرِ وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَلَا يَجِبُ الْعُشْرُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ كَاللُّوزِ وَالْهَلِيلِجِ وَلَا فِي الْكُنْدَرِ .

اهـ .

وَفِي الْجَوْهَرَةِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي الْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْبَصَلِ وَالثُّومِ فِي الصَّحِيحِ وَلَا عُشْرَ فِي الْأَدْوِيَةِ  
كَالسَّعْتَرِ وَالشُّونِيزِ وَالْحَلْفِ وَالْحُلْبَةِ .

اهـ .

(قَوْلُهُ : وَالْقَصَبُ ) هُوَ كُلُّ نَبَاتٍ سَافَهُ يَكُونُ أَتَائِبَ وَكُعُوبًا وَالْكَعْبُ الْعَدُوُّ وَالْأَنْبُوبُ مَا بَيْنَ الْكَعْبَيْنِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْقَصَبُ الْفَارِسِيُّ ؛ لِأَنَّ الْقَصَبَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ الْفَارِسِيُّ وَلَا عُشْرَ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَصَبُ الذَّرِيرَةِ وَهُوَ قَصَبُ السُّبُلِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَسُمِّيَ بِالذَّرِيرَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُجْعَلُ ذَرَّةُ ذَرَّةً

وَتُلْقَى فِي الدَّوَاءِ كَذَا قِيلَ عَنْ شَيْخِي وَكَذَا فِي الْخَبَائِزِ وَفِيهَا وَقِيلَ يَدْفَعُ بِهَا الْهُوَامَ وَقِيلَ مَا يُزْرُ عَلَى الْمَيِّتِ أَيْ يُنْشَرُ وَيُلْقَى كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ وَأَجُودُهُ الْيَأْفُوتِيُّ اللَّوْنُ .

ا هـ .

وَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَدْوِيَةِ لِحَرْقِ النَّارِ مَعَ دُهْنٍ وَرَدٍّ وَخَلٍّ وَيَقَعُ مِنْ أَوْرَامِ الْمَعِدَةِ وَالْكَبِدِ مَعَ الْعَسَلِ وَمِنْ الْإِسْتِسْقَاءِ ضِمَادًا قَالَهُ الْأَثَنَانِيُّ وَالثَّلَاثُ قَصَبُ السُّكَّرِ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ قَصَبُ السُّكَّرِ وَالذَّرِيرَةُ فِيهِمَا الْعُشْرُ وَكَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

ا هـ .

قَلْبٌ وَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ عَسَلٍ قَصَبِ السُّكَّرِ لَمَّا فِي الْمِعْرَاجِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَصَبُ الْعَسَلِ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي عَسَلِهِ دُونَ خَشَبِهِ .

ا هـ .

( فِي مَسْقَى غَرْبٍ أَوْ دَالِيَةٍ بِلَا رَفْعِ الْمُؤَنِ ) أَيْ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي الْأَوَّلِ وَنِصْفُهُ فِي الثَّانِي بِلَا رَفْعِ أَجْرَةِ الْعَمَالِ وَنَفَقَةِ الْبَقْرِ وَكَرْيِ الْأَنْهَارِ وَأُجْرَةِ الْحَافِظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

( وَ ) بِلَا ( إِخْرَاجِ الْبَذْرِ ) ، فَإِنَّ شَرَاحَ الْهَدَايَةِ وَغَيْرَهُمْ صَرَّحُوا بِوُجُوبِ الْعُشْرِ فِي كُلِّ الْخَارِجِ ( قَوْلُهُ : غَرْبٌ ) الْغَرْبُ الدَّلُوعُ الْعَظِيمُ وَالدَّالِيَةُ ذُوْلَابٌ تُدِيرُهُ الْبَقَرُ وَذَكَرَ فِي الْمَغْرِبِ أَنَّ الدَّالِيَةَ جَذَعٌ طَوِيلٌ يُرَكَّبُ تَرْكِيبَ مَدَاقِّ الْأَزْرَقِ فِي رَأْسِهِ مَعْرِفَةً كَبِيرَةً يَسْتَقِي بِهَا وَالسَّانِيَةُ النَّاقَةُ الَّتِي يَسْتَقِي عَلَيْهَا ، فَإِنَّ سُقِي سَيْحًا وَبِدَالِيَةٍ فَالْمُعْتَبَرُ أَكْثَرُ السَّنَةِ كَمَا مَرَّ فِي السَّائِمَةِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ ، وَإِنْ اسْتَوَيَا يَجِبُ نِصْفُ الْعُشْرِ نَظَرًا لِلْفُقَرَاءِ كَمَا فِي السَّائِمَةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَهُوَ بَحْثُ الرَّيْلِيِّ وَظَاهِرُ الْعَايَةِ وَجُوبُ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ

( وَ ) يَجِبُ ( ضِعْفُهُ فِي عُشْرِيَّةٍ تَغْلِيٍّ وَلَوْ طِفْلًا أَوْ أُتَى أَوْ أَسْلَمَ أَوْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ ) ، فَإِنَّ الْعُشْرَ يُؤْخَذُ مِنْ أَرَاظِي أَطْفَالِنَا فَيُؤْخَذُ ضِعْفُهُ مِنْ أَرَاظِي أَطْفَالِهِمْ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ الْعُشْرُ الْمُضَاعَفُ بِالإِسْلَامِ

( وَ ) يَجِبُ ( الْخَرَاجُ فِي عُشْرِيَّةٍ مُسْلِمٍ شَرَاهَا ذِمِّيٌّ وَقَبْضٌ ) لَمْ يَذْكُرْ فِي الْوَقَايَةِ وَالْكَنْزِ الْقَبْضَ وَشَرَطَ فِي الْهَدَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الزَّرَاعَةِ وَذَلِكَ بِالْقَبْضِ .

( وَ ) يَجِبُ ( الْعُشْرُ عَلَى مُسْلِمٍ أَخَذَهَا مِنْهُ بِشَفْعَةٍ أَوْ رَدَّتْ عَلَيْهِ لِفَسَادِ الْبَيْعِ أَوْ خِيَارِ الشَّرْطِ أَوْ الرُّوْيَةِ أَوْ الْعَيْبِ بِقَضَاءِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ رَدَّتْ يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى ذِمِّيٌّ مِنْ مُسْلِمٍ عُشْرِيَّةً ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْهُ مُسْلِمٌ بِالشَّفْعَةِ أَوْ رَدَّتْ عَلَيْهِ بِفَسَادِ الْبَيْعِ أَوْ بِخِيَارٍ مَا عَادَتْ عُشْرِيَّةٌ كَمَا كَانَتْ

( قَوْلُهُ : وَيَجِبُ الْخَرَاجُ فِي عُشْرِيَّةٍ مُسْلِمٍ شَرَاهَا ذِمِّيٌّ ) أَطْلَقَ الذِّمِّيَّ وَالْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ التَّغْلِيِّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ أَيْ يَجِبُ الْخَرَاجُ إِنْ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ غَيْرَ تَغْلِيٍّ أَرْضًا عُشْرِيَّةً مِنْ مُسْلِمٍ ثُمَّ قَالَ : وَلَوْ اشْتَرَى تَغْلِيٍّ أَرْضًا عُشْرِيَّةً مِنْ مُسْلِمٍ يُضَاعَفُ الْعُشْرُ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ لِذُخُولِهَا تَحْتَ



قَوْلِهِ وَضَعَفَ فِي أَرْضٍ عَشْرِيَّةٍ لِتَغْلِبِي .

ا هـ .

وَفِيهِ إِفَادَةُ صِحَّةِ الْبَيْعِ وَقَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَهُوَ اخْتِيارُ الْقَاضِي أَبِي حَازِمٍ كَذَا نَقَلَهُ الْأَثَقَانِي عَنْ الْقُلُورِيِّ ( قَوْلُهُ أَوْ الْعَيْبُ بِقَضَاءِ ) إِنَّمَا كَانَ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ فَسُخًا إِذَا كَانَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ لِلْقَاضِي وَلَايَةَ الْفَسْخِ ، فَإِذَا كَانَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ كَانَ إِقَالَةً وَهُوَ بَيْعٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا فَصَارَ شِرَاءٌ مِنَ الدَّمِيِّ فَتَنَقَّلَ إِلَيْهِ بِمَا فِيهَا مِنَ الْوُظَيْفَةِ وَقِيلَ لَيْسَ لِلدَّمِيِّ رَدُّهَا بِالْعَيْبِ لِلْعَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ بِصَيُورِ رَتَبَتِهَا خَرَجِيَّةً وَجَوَابُهُ أَنَّ هَذَا الْعَيْبَ يَرْتَبِعُ بِالْفَسْخِ فَلَا يَمْنَعُ الرَّدُّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ رُدَّتْ ) أَقُولُ جَعَلَهُ بِقَضَاءٍ مُتَعَلِّقًا بِرُدَّتْ يَسْتَلْزِمُ اشْتِرَاطَ الْقَضَاءِ فِي الرَّدِّ لِلْفَسَادِ وَخِيَارِ الشَّرْطِ وَخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَلَا يَشْتَرِطُ الْقَضَاءُ إِلَّا فِي الرَّدِّ بِخِيَارِ الْعَيْبِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَوْ الْعَيْبِ

( وَعَلَى ذِمِّيٍّ جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا خَرَجٌ كَذَا الْمُسْلِمُ إِنْ سَقَاهَا بِمَائِهِ وَلَوْ ) سَقَاهَا ( بِمَاءِ الْعُشْرِ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُ الْمِيَاهِ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْجِهَادِ

( قَوْلُهُ : وَعَلَى ذِمِّيٍّ جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا خَرَجٌ ) أَيِ سَوَاءٍ سَقَاهُ بِمَاءِ الْخَرَجِ أَوْ الْعُشْرِ وَالْبُسْتَانُ كُلُّ أَرْضٍ يَحُوطُهَا حَائِطٌ وَفِيهَا نَخِيلٌ مُتَفَرِّقَةٌ وَأَشْجَارٌ وَلَوْ لَمْ يَجْعَلْهَا بُسْتَانًا بَلْ أَبْقَاهَا دَارًا كَمَا كَانَتْ ، وَلَوْ بِهَا نَخِيلٌ تَغُلُّ أَكْرَارًا لَا شَيْءَ فِيهَا سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ( قَوْلُهُ : كَذَا الْمُسْلِمُ لَوْ سَقَاهَا ) أَيِ الْمُسْلِمُ بِمَائِهِ أَيِ الْخَرَجِ وَلَوْ سَقَاهَا بِمَاءِ الْعُشْرِ عَشْرٌ وَلَوْ أَنَّ الْمُسْلِمَ أَوْ الذَّمِّيَّ سَقَاهُ مَرَّةً بِمَاءِ الْعُشْرِ وَمَرَّةً بِمَاءِ الْخَرَجِ فَالْمُسْلِمُ أَحَقُّ بِالْعُشْرِ وَالذَّمِّيُّ بِالْخَرَجِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَاسْتَشْكَلَ الْعَتَابِيُّ وَجُوبَ الْخَرَجِ عَلَى الْمُسْلِمِ ابْتِدَاءً فِيمَا إِذَا سَقَاهُ بِمَاءِ الْخَرَجِ حَتَّى نَقَلَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ أَنَّ الْإِمَامَ السَّرْحَسِيَّ ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ أَنَّ عَلَيْهِ الْعُشْرَ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالْعُشْرِ مِنَ الْخَرَجِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ .

ا هـ .

وَأَجَابَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بِأَنَّ الْمَمْنُوعَ وَضَعَ الْخَرَجَ عَلَيْهِ جَبْرًا إِمَّا بِاخْتِيَارِهِ فَيَجُوزُ وَقَدْ اخْتَارَهُ هُنَا حَيْثُ سَقَاهُ بِمَاءِ الْخَرَجِ فَهِيَ كَمَا إِذَا أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً يَأْذَنُ الْإِمَامُ وَسَقَاهَا بِمَاءِ الْخَرَجِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخَرَجُ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَسَيَأْتِي بَيَانُ الْمِيَاهِ ) بَيَانُهُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ مَاءَ السَّمَاءِ أَوْ الْبَرِّ أَوْ الْعَيْنِ فِي أَرْضٍ عَشْرِيَّةٍ عَشْرِيٌّ وَمَاءُ أَنْهَارٍ حَفَرِهَا الْعُجْمُ وَبَنَرٍ وَعَيْنٍ فِي خَرَجِيَّةٍ خَرَجِيٌّ كَذَا سَيَحُونُ وَجِيحُونُ وَدَجَلَةٌ وَالْفَرَاتُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعَشْرِيٌّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ .

ا هـ .

قُلْتُ وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَكَذَا النَّبِيلُ خَرَجِيٌّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِدُخُولِهِ تَحْتَ الْحِمَايَةِ بِاتِّخَاذِ الْقَنْطَرَةِ كَذَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ وَالتِّي حَفَرَتْهَا الْأَعَاجِمُ كَهَرِ الْمَلِكِ وَيَزْدَجِرْدَ وَمَرُورُوزَ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { سَيَحَانُ وَجِيحَانُ وَالْفَرَاتُ وَالنَّبِيلُ كُلٌّ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ } ذَكَرَهُ الْأَثَقَانِيُّ

( وَلَا شَيْءَ فِي عَيْنٍ قَبِيرٍ وَنَفْطٍ مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءً كَانَتْ الْعَيْنُ فِي أَرْضٍ عَشْرِيَّةٍ أَوْ خَرَجِيَّةٍ .

( وَفِي حَرَمِهَا الصَّالِحُ لِلزَّرَاعَةِ خَرَجٌ لَوْ ) كَانَ حَرَمِهَا ( خَرَجِيًّا وَوَقْتُهُ ) أَيِ وَقْتُ اخْتِذِ الْعُشْرِ ( عِنْدَ ظُهُورِ الشَّمْرِ )

هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَوَقَّتُهُ وَقْتُ إِذْرَاكِهِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عِنْدَ حُصُولِهِ فِي الْحَظِيرَةِ وَثَمَرَةُ الْخَلْفِ تَظْهَرُ فِي وَجُوبِ الصَّمَانِ بِالْإِثْلَافِ كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ  
( قَوْلُهُ : وَلَا شَيْءَ فِي عَيْنِ قَبْرِ ) الْقَبْرِ وَالْقَارِ الزَّفْتِ وَالتَّفْطُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَهُوَ أَفْصَحُ ذَهْنٌ يَعْلُو الْمَاءَ وَقَدْ مَشَى  
الْمُصَنِّفُ عَلَى رِوَايَةِ عَدَمِ مَسْحِ مَوْضِعِ الْقَبْرِ وَالتَّفْطُ وَهُوَ رِوَايَةُ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ مُخْتَارُ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ  
قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينَ بَعْدَ تَقْلِهِ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَيَّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ اخْتَارَ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ  
اللَّهُ .

ا هـ .

وَفِي رِوَايَةٍ تُمَسِّحُ الْعَيْنُ تَبَعًا إِذَا كَانَ حَرِيمُهَا يَصْلُحُ لِلزَّرَاعَةِ وَهُوَ اخْتِيَارُ بَعْضِ الْمَشَايِخِ ( قَوْلُهُ : وَفِي حَرِيمِهَا  
الصَّالِحِ لِلزَّرَاعَةِ خَرَجٌ لَوْ خَرَجَ جَاءٌ ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَرَجَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الزَّرَاعَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْحَرِيمُ  
عَشْرِيًّا وَزَرَعَهُ وَجَبَ الْعُسْرُ فِيمَا يَخْرُجُ ، وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ : وَوَقَّتُهُ عِنْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ  
إِلَخ ) كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَوَجُوبُ الْعُسْرِ بِاشْتِدَادِ الْحَبِّ وَبُدُو صِلَاحِ الثَّمَرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ  
الْخَرَجَ بَلَغَ حَدًّا يُنْتَفَعُ بِهِ وَأَبُو يُوسُفَ يَرَى الْوَجُوبَ بِالْحَصَادِ وَالْجِدَادِ لَا وَقْتُ جَمْعِ الْخَرَجِ فِي الْجُرْنِ كَمَا قَالَ  
مُحَمَّدٌ .

ا هـ .

فَفِيهِ نَوْعٌ مُخَالَفَةٌ

( بَابُ الْمَصَارِفِ ) ( هُمُ الْفَقِيرُ ) هُوَ مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ النَّصَابِ ( وَالْمُسْكِينُ ) هُوَ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ ( وَالْعَامِلُ ) أَيُّ  
عَامِلِ الصَّدَقَةِ فَيُعْطَى بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَهُوَ مَا يَكْفِيهِ وَأَعْوَانُهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِالثَّمَنِ وَإِنْ اسْتَعْرِقَتْ كِفَايَتُهُ الزَّكَاةَ لَا يَزَادُ عَلَى  
النَّصْفِ قَالَ الرَّيْلِيُّ ( وَالْمُكَاتَبُ ) لِفَكَهِ ( وَالْعَارِمُ ) مَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ وَلَا يَمْلِكُ نَصَابًا فَاضِلًا عَنْ دَيْنِهِ أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ  
عَلَى النَّاسِ لَا يُمَكِّنُهُ أَخْذُهُ .

( وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ) هُوَ مُنْقَطِعُ الْغُرَاةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَيُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ وَمُنْقَطِعُ الْحَاجِّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ أَيُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ  
وَأِنَّمَا أُفْرِدَ بِالذِّكْرِ مَعَ دُخُولِهِ فِي الْفَقِيرِ أَوْ الْمُسْكِينِ لِزِيَادَةِ حَاجَتِهِ بِسَبَبِ الْإِنْقِطَاعِ ( وَابْنُ السَّبِيلِ ) هُوَ الْمُسَافِرُ  
سُمِّيَ بِهِ لِلزُّرُومَةِ الطَّرِيقِ فَجَارَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرَ حَاجَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي بَلَدِهِ وَلَمْ يَهْدِرْ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ  
وَلَا يَجِلَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهِ فَأُلْحِقَ بِهِ كُلُّ مَنْ غَابَ عَنْ مَالِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدِهِ ( وَتُصْرَفُ إِلَى كُلِّهِمْ أَوْ  
بَعْضِهِمْ تَمْلِيكًا ) أَيُّ لَا بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تُصْرَفَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنفٍ

( بَابُ الْمَصَارِفِ ) ( قَوْلُهُ : الْفَقِيرُ هُوَ مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ النَّصَابِ ) أَقُولُ وَيَجُوزُ الدَّفْعُ لَهُ وَلَوْ كَانَ صَاحِبًا مُكْتَسِبًا  
كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

ا هـ .

لَكِنَّهُ قَالَ فِي الْمِعْرَاجِ أَنَّهُ لَا يَطِيبُ لِلْأَخْذِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الدَّفْعِ جَوَازُ الْأَخْذِ كَطَنِّ الْغَنِيِّ فَقِيرًا .

ا هـ .

وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْمُصْرَحَ بِهِ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُهَا لِمَنْ مَلَكَ أَقَلَّ مِنَ النَّصَابِ كَمَا يَجُوزُ  
دَفْعُهَا ، نَعَمْ ، الْأَوَّلَى عَدَمُ الْأَخْذِ لِمَنْ لَهُ سَدَادٌ مِنْ عَيْشٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَدَائِعِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَالْمُسْكِينُ )  
( عَطَفَهُ عَلَى الْفَقِيرِ فَاقْتَضَى مُغَايِرَتَهُ لَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَرَوِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ وَتَظْهَرُ الثَّمَرُ فِي

الْوَصِيَّةُ كَمَا سَنَدُّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ : هُوَ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ هُوَ الْأَصْحُ ) وَهُوَ الْمَنْهَبُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ تَفْسِيرُهُمَا عَلَى عَكْسِهِ كَمَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : وَالْعَامِلُ ) عَبَّرَ بِهِ دُونَ الْعَاشِرِ لِشَمْلِ السَّاعِي وَلَوْ غَنِيًّا لَا هَاشِمِيًّا لِمَا فِيهِ مِنْ شُبْهَةِ الصَّدَقَةِ وَالْأَجْرَةِ وَلَوْ أُسْتَعْمِلَ فِيهَا الْهَاشِمِيُّ وَرُزِقَ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَوْ رُزِقَ مِنْهَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَكَذَا مَوْلَى الْهَاشِمِيِّ وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ عَلَى مَوَالِيهِمْ إِذْ لَا حَظَّ لَهُمْ فِي سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى وَجَوَزَ الطَّحَاوِيُّ أَنْ يَكُونَ الْهَاشِمِيُّ عَامِلًا كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ ( قَوْلُهُ : فَيُعْطَى بِقَدْرِ عَمَلِهِ ) أَيَّ ذَهَابًا وَإِيَابًا وَكَانَ الْمَالُ بَاقِيًا حَتَّى لَوْ حَمَلَ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ الزَّكَاةَ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ هَلَكَ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْمَالِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَأَجَزَتْ الزَّكَاةُ عَنِ الْمُؤَدِّينَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ فِي الْقَبْضِ أَوْ نَائِبِ عَنِ الْفَقِيرِ فِيهِ ، فَإِذَا تَمَّ الْقَبْضُ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ

وَكَذَا حَقُّهُ ؛ لِأَنَّهُ عِمَالَةٌ فِي مَعْنَى الْأَجْرَةِ وَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَحَلِّ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ ، فَإِذَا هَلَكَ سَقَطَتْ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَغَيْرِهِ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ مَا يَكْفِيهِ وَأَعْوَانُهُ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ بِالْوَسْطِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّبَعَ شَهْوَتَهُ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ لِكُونِهَا إِسْرَافًا مَحْضًا وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَرْضَى بِالْوَسْطِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ : غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالنَّهْيِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى تَقْدِيرِ الشَّافِعِيِّ لَهُ بِالنَّهْيِ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ ثَامِنٌ ثَمَانِيَّةٌ ذُكِرَتْ بِالنَّصِّ وَسَقَطَتْ مِنْهُمْ الْمُؤَلَّفَةُ بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِانْتِهَاءِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ ( قَوْلُهُ : وَالْمُكَاتَبُ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ سَيِّدُهُ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ لِمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ قَدْ قَالُوا إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُكَاتَبٍ هَاشِمِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْمَوْلَى ا هـ .

قُلْتُ : وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِمَّا سَيَأْتِي أَنَّهَا لَا تُدْفَعُ لِمَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ .  
وَفِي الْإِخْتِيَارِ قَالُوا لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مُكَاتَبٍ هَاشِمِيٍّ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ يَقَعُ لِلْمَوْلَى وَذَكَرَ أَبُو اللَّيْثِ لَا تُدْفَعُ إِلَى مُكَاتَبٍ غَنِيٍّ وَإِطْلَاقُ النَّصِّ يَقْتَضِي الْكُلَّ وَهُوَ الصَّحِيحُ ا هـ .  
( وَقَوْلُهُ وَالْعَارِمُ ) أَقُولُ وَالِدْفَعُ لَهُ أَوَّلَى مِنَ الدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهْرِيَّةِ ( قَوْلُهُ : وَلَا يَمْلِكُ نَصَابًا فَاضِلًا عَنْ دِينِهِ ) أَفَادَ أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ نَصَابًا غَيْرَ فَاضِلٍ جَازَ لَهُ الصَّدَقَةُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بِالْدِّينِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى النَّاسِ لَا يُمْكِنُهُ أَخْذُهُ ) يَعْنِي لَا يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ الْآنَ كَمَا إِذَا كَانَ نَصَابًا مُوجَلًّا أَوْ غَيْرَ مُوجَلٍّ وَالْمَدْيُونُ مُعْسِرٌ أَوْ مُوسِرٌ جَاحِدٌ وَلَا بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ وَحَلَفَهُ الْقَاضِي

أَمَّا لَوْ كَانَ مُوسِرًا مُقَرَّرًا أَوْ جَاحِدًا وَثَمَّةً بَيِّنَةً عَادِلَةً أَوْ لَمْ تَكُنْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ) أَقُولُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَلَ عَنِ اللَّامِ إِلَى فِي كَمَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَذَلِكَ فِي بَاقِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ وَهُوَ الْمُكَاتَبُ وَالْعَارِمُ وَابْنُ السَّبِيلِ لَمَّا قَالَ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ إِنَّمَا عَدَلَ عَنِ اللَّامِ إِلَى فِي فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ لِلإِبْدَانِ بِأَنَّهُمْ أَرَسَخُ فِي اسْتِحْقَاقِ التَّصَدُّقِ عَلَيْهِمْ مِمَّنْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ؛ لِأَنَّ فِي الْإِعْوَاءِ قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُمْ أَحَقُّاءُ بِأَنْ تُوضَعَ فِيهِمُ الصَّدَقَاتُ ( قَوْلُهُ : هُوَ مُنْقَطِعُ الْغُرَاةِ )  
إِلَخْ ( قَالَ فِي الظَّهْرِيَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قِيلَ طَلَبَةُ الْعِلْمِ وَكَذَا فِي الْمَرْغِيْنَانِي وَقَالَ السَّرُوجِيُّ قُلْتُ بَعِيدٌ ، فَإِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ وَلَيْسَ هُنَاكَ قَوْمٌ يُقَالُ لَهُمْ طَلَبَةُ عِلْمٍ .

ا هـ .

قُلْتُ وَاسْتِبْعَادُهُ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ لَيْسَ إِلَّا اسْتِفَادَةُ الْأَحْكَامِ وَهَلْ يَبْلُغُ طَالِبُ عِلْمٍ رُتْبَةً مَنْ لَزِمَ صُحْبَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَقْلِ الْأَحْكَامِ عَنْهُ كَأَصْحَابِ الصُّفَّةِ فَالتَّفْسِيرُ بِطَالِبِ الْعِلْمِ وَجِيهٌ خُصُوصًا قَدْ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ

فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَمِيعُ الْقُرْبِ فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ سَعَى فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَسَبِيلِ الْخَيْرَاتِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا .

ا هـ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الصَّاحِبِينَ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّفْسِيرِ وَلَا خِلَافَ فِي الْحُكْمِ لِلاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تُعْطَى الْأَصْنَافُ كُلُّهُمْ بِشَرْطِ الْفَقْرِ إِلَّا فِي الْعَامِلِ فَمُنْقَطِعُ الْحَاجِّ الْفَقِيرِ يُعْطَى بِالِاتِّفَاقِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : وَإِنْ السَّبِيلُ هُوَ الْمُسَافِرُ

إِلْحُ) كَذَا فِي التَّبَيِّنِ ثُمَّ قَالَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْتَقْرِضَ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهِ عَنْ الْإِدَاءِ

ثُمَّ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَا فَضَلَ فِي يَدِهِ عِنْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى مَالِهِ كَالْفَقِيرِ إِذَا اسْتَعْنَى وَالْمُكَاتَبُ إِذَا عَجَزَ وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ تَمْلِكًا) أَيُّ لَا بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا قَدَّمَهُ أَوَّلَ كِتَابِ الزَّكَاةِ

(لَا إِلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ) أَيُّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنِيَ بِالزَّكَاةِ مَسْجِدًا ؛ لِأَنَّ التَّمْلِكَ شَرْطٌ فِيهَا وَلَمْ يُوجَدْ وَكَذَا بِنَاءُ الْقَنَاطِيرِ وَإِصْلَاحُ الطَّرِيقَاتِ وَكُرْيُ الْأَنْهَارِ وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ وَكُلُّ مَا لَا تَمْلِكُ فِيهِ (وَكَفَنَ مَيِّتٍ وَقَضَاءُ دَيْنِهِ) وَلَوْ قَضَى دَيْنَ حَيٍّ وَالْمَدْيُونُ فَقِيرٌ ، فَإِنْ قَضَى بغيرِ أَمْرِهِ كَانَ مُتَبَرِّعًا وَلَا يُجْزَى مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَلَوْ قَضَى بِأَمْرِهِ جَازَ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى الْغَرِيمِ فَيَكُونُ الْقَابِضُ كَالْوَكِيلِ فِي قَبْضِ الصَّدَقَةِ (وَتَمَنَّى مَا يُعْتَقُ) أَيُّ لَا يَشْتَرِي بِهَا رَقَبَةً تُعْتَقُ لِإِعْدَامِ التَّمْلِكِ فِيهَا

(قَوْلُهُ : لَا إِلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ

إِلْحُ) الْحِيلَةُ فِي جَوَازِ مِثْلِهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمِقْدَارِ زَكَاتِهِ عَلَى فَقِيرٍ ثُمَّ يَأْمُرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالصَّرْفِ إِلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ فَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْمَالِ ثَوَابُ الزَّكَاةِ وَلِلْفَقِيرِ ثَوَابُ هَذَا التَّقَرُّبِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ (قَوْلُهُ وَفَرَعُهُ) أَقُولُ وَلَوْ مِنْ زَنًا وَكَذَا لَا يَدْفَعُ إِلَى وَلَدِهِ الَّذِي نَفَاهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ

(وَلَا) إِلَى (مَنْ بَيْنَهُمَا وَلَادٌ) أَيُّ أَصْلُهُ وَإِنْ عَلَا وَفَرَعُهُ وَإِنْ سَفَلَ (أَوْ زَوْجِيَّةٌ) أَيُّ لَا يُعْطَى زَوْجٌ زَوْجَتَهُ وَلَا زَوْجَةٌ زَوْجَهَا لِلِاشْتِرَاكِ فِي الْمَنَافِعِ عَادَةً

(قَوْلُهُ أَوْ زَوْجِيَّةٌ) أَقُولُ وَكَمَا لَا يَدْفَعُ إِلَى مَنْ بَيْنَهُ وَيَيْنَهُ قَرَابَةً وَلَادٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ كَذَلِكَ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِمْ صَدَقَةَ فِطْرِهِ وَكَفَّارَتِهِ وَعُشْرَهُ بِخِلَافِ خُمُسِ الرِّكَازِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ دَفْعُهُ لَهُمْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ إِذَا لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ إِلَّا الْفَقْرُ كَمَا فِي الْفَتْحِ

(وَمَمْلُوكُ الْمُزَكِّي) أَيُّ مُدَبَّرِهِ وَمُكَاتَبِهِ وَأُمُّ وَلَدِهِ (وَعَبْدٌ أَعْتَقَ) الْمُزَكِّي (بَعْضُهُ) ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُكَاتَبِهِ (وَعَبْدٌ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ الْمُعْسِرَ حِصَّتَهُ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا وَهُوَ مُعْسِرٌ نَصِيبُهُ لَمْ يَجْزْ لِلشَّرِيكَ الْآخَرِ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْعَى لَهُ فَصَارَ كَمُكَاتَبِهِ وَقَالَ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ عِنْدَهُمَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَلَا إِلَى عَبْدٍ قَدْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ وَقَالَ : يَدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ وَاتَّفَقَ شَرَاهُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ قَدْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَيَرْجِعُ صَمِيرُهُ إِلَى الْمُزَكِّي ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنَاسِبُ قَوْلَهُ وَقَالَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ عِنْدَهُمَا ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ كُلُّهُ لَهُ فَأَعْتَقَ بَعْضُهُ كَانَ كُلُّهُ حُرًّا بَلَا دَيْنٍ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَيُصَوِّرُ الْمَسْأَلَةَ فِي عَبْدَيْنِ اثْنَيْنِ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيبَهُ وَهُوَ مُعْسِرٌ حَتَّى يَتَأْتِيَ هَذَا التَّغْلِيلُ وَلَكِنَّا كَانَ كَوْنُ أَعْتَقَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ التَّغْلِيلُ وَكَانَ دَلَالَةُ قَوْلِهِ أَعْتَقَ بَعْضُهُ عَلَى الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ كَمَا لَا يَخْفَى ذَكَرْتُ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى فِي الْمُتَمِّنِّ وَدَلِيلًا لَهَا فِي الشَّرْحِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ وَالثَّانِيَةِ بَعَارَةً تَدُلُّ ظَاهِرًا عَلَى الْمَذْكُورَةِ وَدَلِيلًا لَهَا مِثْلُ الْمَذْكُورَةِ فِي الْهِدَايَةِ (وَعَنِيٍّ وَمَمْلُوكِهِ) ؛ لِأَنَّ

الْمَلِكُ وَاقِعٌ لِمَوْلَاهُ ( وَطِفْلِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ غَنِيًّا بِمَالِ أَبِيهِ بِخِلَافِ الْكَبِيرِ وَإِنْ كَانَ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ كَذَا امْرَأَتُهُ ؛ لِأَنَّهَُا إِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً لَا تُعَدُّ غَنِيَّةً يَسَارِ الزَّوْجِ وَبِقَدْرِ التَّقَةِ لَا تَصِيرُ مُوسِرَةً

( قَوْلُهُ : وَمَمْلُوكِ الْمُرَكِّي ) أَقُولُ وَكَذَا مَمْلُوكٌ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ وَلَدٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ لِمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْفَتْحِ وَأَنَّ الدَّفْعَ لِمُكَاتِبِ الْوَلَدِ غَيْرِ جَائِزٍ كَالدَّفْعِ لِابْنِهِ ( قَوْلُهُ : أَيْ مُدَبَّرِهِ وَمُكَاتِبِهِ وَأُمٌّ وَلَدِهِ ) أَقُولُ جَعَلَهُ الْمَمْلُوكُ شَامِلًا لِلْمُكَاتِبِ صَرِيحًا كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ إِطْلَاقِ ابْنِ كَمَالٍ بِأَشَا وَصَدَرَ الشَّرِيعَةِ مُخَالَفٌ لِمَا قَالَهُ فِي بَابِ الْحَلْفِ بِالْعَتَقِ أَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَتَنَوَّلُ الْمُكَاتِبَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ يَدًا .

ا هـ .

وَلَمَّا كَانَ مُغَايِرًا لَهُ قَالَ فِي الْكَنْزِ وَعَبْدِهِ وَمُكَاتِبِهِ ( قَوْلُهُ : وَاتَّفَقَ شَرَّاحُهُ )

إِلْخَ ) .  
أَيُّ مُعْظَمِ شَرَّاحِهِ وَإِلَّا فَقَدْ ذَكَرَ لَهُ الْكَمَالُ تَوْجِيهًا فَقَالَ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظُ أَعْتَقَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ لَهُمَا بَأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ إِذْ هُوَ حُرٌّ كُلُّهُ بِلَا دَيْنٍ عِنْدَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ لَا يَتَجَرَّأُ عِنْدَهُمَا فِإِعْتِاقُ بَعْضِهِ إِعْتِاقُ كُلِّهِ وَعَلَى الثَّانِي لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ عَدَمُ الْإِعْطَاءِ بَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتِبِ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَنْتَهِدُ مُكَاتِبٌ الْغَيْرِ وَهُوَ مُصْرَفٌ بِالنَّصِّ فَلَا يَعْرِى عَنِ الْأَشْكَالِ وَيَحْتَاجُ فِي دَفْعِهِ إِلَى تَخْصِيصِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنْ قُرِئَ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ فَالْمُرَادُ عَبْدٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِهِ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ فَعَلَيْهِ السَّعَايَةُ لِلْبَنِّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَمُكَاتِبِ ابْنِهِ وَكَذَا لَا يَدْفَعُ إِلَى ابْنِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ الدَّفْعُ إِلَى مُكَاتِبِهِ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ لِلْبَنِّ ، وَإِنْ قُرِئَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فَالْمُرَادُ عَبْدٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَجْنَبِيَيْنِ أَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَيَسْتَسْعِيهِ السَّاكِتُ فَلَا يَجُوزُ لِلْسَّاكِتِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَمُكَاتِبِ

نَفْسِهِ ، وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مَدْيُونٌ وَهُوَ حُرٌّ وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى مَدْيُونِهِ أَمَّا لَوْ اخْتَارَ السَّاكِتُ التَّضْمِينَ كَانَ أَجْنَبِيًّا عَنِ الْعَبْدِ فَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ كَمُكَاتِبِ الْغَيْرِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَغَنِيٌّ ) أَقُولُ أَيْ يَمْلِكُ نَصَابَ فِضَّةٍ أَوْ ذَهَبًا فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ يَمْلِكُ مَا يُسَاوِي قِيَمَةَ نَصَابِ فِضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ مِنْ أَيْ مَالٍ كَانَ بِلَا شَرْطِ التَّمَاءِ حَتَّى لَوْ مَلَكَ نَصَابَ سَائِمَةٍ كَخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَا تُسَاوِي مَائَتِي دِرْهَمٍ جَارَ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَمَا وَقَعَ فِي الْبَحْرِ خِلَافُ هَذَا فَهُوَ وَهُمْ حَيْثُ قَالَ وَدَخَلَ تَحْتَ النَّصَابِ الْخَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ السَّائِمَةِ ، فَإِنْ مَلَكَهَا أَوْ نَصَابًا مِنَ السَّوَانِمِ مِنْ أَيْ مَالٍ كَانَ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُ سِوَاءَ كَانَتْ تُسَاوِي مَائَتِي دِرْهَمٍ أَوْ لَا وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ شَرَّاحُ الْهِدَايَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ مِنْ أَيْ مَالٍ كَانَ .

ا هـ .

فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَقَدْ ذَكَرَ خِلَافَهُ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ فِي فَنِّ الْمُعَايَاةِ فَقَدْ نَاقَضَ نَفْسَهُ وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ شَرَّاحِ الْهِدَايَةِ صَرَّحَ بِمَا ادَّعَاهُ مِمَّنْ أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ بَلْ عِبَارَتُهُمْ مُفِيدَةٌ جَوَازِ الدَّفْعِ لِمَنْ مَلَكَ نَصَابَ سَائِمَةٍ لَا تَبْلُغُ قِيَمَتَهَا نَصَابًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ مَلَكَ نَصَابًا سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الثَّقُودِ أَوْ السَّوَانِمِ أَوْ الْغَرَضِ .

ا هـ .

فَأَوْهَمَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ مَدْفُوعٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْعِنَايَةِ سِوَاءَ كَانَتْ  
إِلْخَ مُفِيدَةٌ تَقْدِيرُ النَّصَابِ بِالْقِيَمَةِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْغَرَضِ أَوْ السَّوَانِمِ لِمَا أَنَّ الْغَرُوضَ لَيْسَ نَصَابًا إِلَّا مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ

مِائَتِي دِرْهَمٍ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ مَقْدَارُ النَّصَابِ فِي التَّبَيِّنِ وَغَيْرِهِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْكَافِي بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ

فَقَدْ سَأَلَ النَّاسَ الْخَافَ قِيلَ وَمَا الَّذِي يُغْنِيهِ قَالَ مِائَتَا دِرْهَمٍ أَوْ عَدْلُهَا .

ا هـ .

فَقَدْ شَمَلَ الْحَدِيثُ اعْتِبَارَ السَّائِمَةِ بِالْقِيَمَةِ لِإِطْلَاقِهِ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ الْغَنِيُّ الَّذِي يُحَرِّمُ الصَّدَقَةَ وَيُوجِبُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَالْأُضْحِيَّةِ هُوَ أَنْ يَمْلِكَ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْأَمْوَالِ الْفَاضِلَةِ عَنْ حَاجَتِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ { لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ قِيلَ وَمَا الْغَنِيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ مَنْ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ { .

ا هـ .

وَقَدْ نَصَّ عَلَى اعْتِبَارِ قِيَمَةِ السَّوَائِمِ فِي عِدَّةٍ كُتِبَ مِنْ غَيْرِ ( وَإِنْ ) ذَكَرَ خِلَافَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ كَمَا ذَكَرْنَا وَفِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَنَظَّمَ ابْنُ وَهْبَانَ وَشَرَحَهُ لَهُ وَفِي شَرْحِهِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ .

وَفِي الذَّخَائِرِ الْأَشْرَفِيَّةِ .

وَفِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ الْمَرْغِينَانِيُّ إِذَا كَانَ لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ قِيَمَتُهَا أَقَلُّ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ تَحِلُّ لَهُ الرِّكَاءَةُ وَتَجِبُ عَلَيْهِ وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ نَصَابُ الثَّقَدِ مِنْ أَيِّ مَالٍ كَانَ بَلَغَ نَصَابًا أَيْ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ .

ا هـ .

مَا ثَقَلَهُ عَنِ الْمَرْغِينَانِيِّ ( تَنْبِيْهٌ ) : قَيْدُنَا بِكَوْنِ النَّصَابِ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَةِ تَبَعًا لِلْكَمَالِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَةِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ نَصَابٌ لَيْسَ نَامِيًا وَهُوَ مُسْتَعْرِقٌ بِحَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَيَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَا فِيمَنْ يَمْلِكُ كُتْبًا تُسَاوِي نَصَابًا وَهُوَ عَالِمٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا أَوْ هُوَ جَاهِلٌ لَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا .

ا هـ .

قُلْتُ إِلَّا أَنْ فِي قَوْلِهِ أَوْ هُوَ جَاهِلٌ لَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا نَظَرًا ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الرِّكَاءَةِ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ لِكِنِّهِ لَمَّا أَحَالَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ مُفِيدٌ أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَكُونُ مُصَرِّفًا بِمِلْكِهِ كُتْبًا عِلْمَ حُكْمِهِ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي هَذَا تَسَامُحٌ

( قَوْلُهُ وَمَمْلُوكِهِ ) أَقُولُ الْمُرَادُ غَيْرُ الْمُكَاتَبِ ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى تَصَرُّفِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ شُمُولُ الْمُكَاتَبِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْمَلِكَ وَاقِعٌ لِمَوْلَاهُ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ الدَّفْعِ لَهُ إِذَا كَانَ مَأْخُوثًا مَذْيُونًا بِمَا يُحِيطُ بِكَسْبِهِ وَرَقَبَتِهِ وَبِهِ صَرَّحَ الرَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ فَقَالَ يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَوْلَى يَمْلِكُ إِكْسَابَهُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ لَا يَمْلِكُ فَصَارَ كَالْمُكَاتَبِ .

وَفِي الذَّخِيرَةِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ زَمَنًا وَلَيْسَ فِي عِيَالٍ مَوْلَاهُ وَلَا يَجِدُ شَيْئًا يَجُوزُ وَكَذَا إِذَا كَانَ مَوْلَاهُ غَائِبًا رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَطِفْلُهُ ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي عِيَالِ الْأَبِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الْكَبِيرِ ) أَقُولُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَّاحِ وَكَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ فَقَالَ وَهَكَذَا حُكْمُ الْبِنْتِ الْكَبِيرَةِ إِلَّا أَنَّهُ عَقِبَهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ .

وَفِي الْفَتَاوَى إِذَا دَفَعَ إِلَى ابْنَةِ الْغَنِيِّ الْكَبِيرَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ غَنِيَّةً بَغْيَ أَيْهَا وَرُزُوجَهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ا هـ .

(قَوْلُهُ : كَذَا امْرَأَتُهُ ) وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَسَوَاءٌ فَرَضَ لَهَا نَفَقَةً أَوْ لَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ لَهَا كَاتِبَهُ  
وَالْفَرْقُ أَنْ نَفَقَتَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَجْرَةِ وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ مُسَبَّبَةٌ عَنِ الْجُرْيِيَّةِ فَكَانَ كَنَفَقَةِ نَفْسِهِ كَذَا فِي الْبَرْهَانِ

( وَبَنِي هَاشِمٍ ) وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ وَعَبَّاسٌ وَجَعْفَرٌ وَعَقِيلٌ وَالْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { يَا  
بَنِي هَاشِمٍ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْكُمْ غَسَالَهَ أَمْوَالِ النَّاسِ وَأَوْسَاخَهُمْ } ( وَمَوَالِيَهُمْ ) أَيُّ مُعْتَقِي بَنِي هَاشِمٍ لِمَا تَقَرَّرَ  
أَنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ( وَإِنْ جَارَ التَّطَوُّعَاتُ ) مِنَ الصَّدَقَةِ ( وَالْأَوْقَافِ لَهُمْ ) أَيُّ لِبَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيَهُمْ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ  
الْمَذْكُورَةِ فِي الزَّكَاةِ فِيهَا

(قَوْلُهُ : وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ

إِلخ) تَبَعَ فِيهِ الْقُدُورِيُّ حَيْثُ عَدَّهُمْ مُرَتَّبِينَ كَمَا ذَكَرَهُ وَالْعَبَّاسُ وَالْحَارِثُ ابْنَا عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَعَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ وَعَقِيلٌ  
أَوْلَادُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَفَائِدَةُ التَّخْصِيصِ بِهِؤُلَاءِ أَنَّهُ يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ كَذَرِيَّةِ أَبِي  
لَهَبٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَأُطْلِقَ الْحُكْمُ وَلَمْ يُقَيَّدْ بِزَمَانٍ وَلَا شَخْصٍ إِشَارَةً لِرَدِّ رَوَايَةِ أَبِي عَصَمَةَ عَنْ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَجُوزُ  
الدَّفْعُ لِبَنِي هَاشِمٍ فِي زَمَانِهِ ؛ لِأَنَّ فِي عَوَضِهَا خُمُسُ الْخُمُسِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ وَلِرَدِّ رَوَايَةِ أَنَّ الْهَاشِمِيَّ يَجُوزُ لَهُ دَفْعُ  
زَكَاةٍ إِلَى هَاشِمِيٍّ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ الْمَنْعُ مُطْلَقًا كَذَا فِي الْبَحْرِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْآثَارِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ  
الصَّدَقَاتِ كُلَّهَا جَائِزَةٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَالْحُرْمَةُ كَانَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْصُولِ خُمُسِ الْخُمُسِ  
إِلَيْهِمْ فَلَمَّا حَصَلَ مِنْهُمْ ظُلْمًا عَنْ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَّتْ لَهُمْ الصَّدَقَةُ قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَبِالْجَوَازِ  
نَأْخُذُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ ( قَوْلُهُ وَمَوَالِيَهُمْ ) أَيُّ مُعْتَقِي بَنِي هَاشِمٍ مُقَيَّدٌ بِالْأَوْلَوِيَّةِ عَدَمُ جَوَازِ الدَّفْعِ  
إِلَى أَرْقَانِهِمْ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ جَارَ التَّطَوُّعَاتُ وَالْأَوْقَافُ لَهُمْ ) نَقَلَ فِي النِّهَايَةِ عَنْ الْعَتَابِيِّ أَنَّ التَّقْلَ جَائِزٌ لَهُمْ بِالْإِجْمَاعِ  
كَالتَّقْلِ لِلْعَبْدِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْمِعْرَاجِ وَاخْتَارَهُ فِي الْمُحِيطِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ وَعَزَاهُ إِلَى النَّوَادِرِ وَمَشَى عَلَيْهِ الْأَفْطَحُ فِي  
شَرْحِ الْقُدُورِيِّ وَاخْتَارَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَلَمْ يَقُلْ غَيْرَهُ شَارَحُ الْمَجْمَعِ فَكَانَ هُوَ الْمَنْهَبُ وَأَثَبَتِ الشَّارِحُ الرِّيَالِيُّ  
الْخِلَافَ فِي التَّطَوُّعِ عَلَى وَجْهِ يُشْعِرُ بِالْحُرْمَةِ وَقَوَاهُ الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ

لِإِطْلَاقِهِ وَقَدْ سَوَّى فِي الْكَفَى بَيْنَ التَّطَوُّعِ وَالْوَقْفِ كَمَا سَمِعْتَ وَهَكَذَا فِي الْمُحِيطِ .

وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْحِلَّ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا سَمَاهُمْ أَيُّ الْوَقْفِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُسَمَّهُمْ فَلَا ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ  
وَرَدُّهُ الْمُحَقِّقُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِأَنَّ صَدَقَةَ الْوَقْفِ كَالْتَّقْلِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِصَدَقَتِهِ بِالْوَقْفِ إِذَا لَا إِقَافَ وَاجِبٌ وَأَنْظَرُ  
صَاحِبُ الْبَحْرِ فِيهِ بِأَنَّ الْإِقَافَ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا كَمَا إِذَا قَالَ : إِنْ قَدِمَ أَبِي فَعَلَيٌّ أَنْ أَقِفَ هَذِهِ الدَّارَ صَرَّحَ الْمُحَقِّقُ  
نَفْسُهُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ بِذَلِكَ وَأُورِدَ سُؤَالًا كَيْفَ يُلْزَمُ بِهِ وَلَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ وَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ  
يَقِفَ مَسْجِدًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ .

ا هـ .

وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الظَّهْرِيَّةِ مَا يُوجِبُ الْوَفَاءَ بِنَذْرِ الْوَقْفِ

( وَ ) لَا ( ذِمِّي ) { لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُذْهَا مِنْ أَعْيَانِهِمْ وَرُدَّهَا إِلَى فَقَرَائِهِمْ } يَعْنِي  
الْمُسْلِمِينَ ( وَإِنْ جَارَ غَيْرُهَا ) أَيُّ صَدَقَةِ غَيْرِ الزَّكَاةِ ( لَهُ ) أَيُّ لِلذِّمِّيِّ وَكَذَا الْعُسْرُ وَالْخِرَاجُ لَا يَجُوزُ لَهُ ( دَفْعُ  
بِحَرِّ ) أَيُّ يَطْنُ أَنَّهُ مَصْرُفٌ ( فَظَهَرَ كَوْنُهُ عَبْدَهُ أَوْ مُكَاتَبَهُ يُعِيدُهَا ) ؛ لِأَنَّهُ بِالْدَّفْعِ إِلَى عَبْدِهِ لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ مِلْكِهِ

وَالْتَمْلِيكَ رُكْنٌ وَلَهُ فِي كَسْبِ مَكَاتِبِهِ حَقٌّ فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْلِيكَ ( وَلَوْ ) ظَهَرَ ( غِنَاهُ أَوْ كُفْرُهُ أَوْ أَنَّهُ أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ أَوْ هَاشِمِيٌّ لَمْ ) يُعْبَلْهَا ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْاجْتِهَادِ لَا الْقَطْعَ فَيَبْتَنِي الْأَمْرُ عَلَى مَا يَقَعُ عِنْدَهُ كَمَا إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَوْ أَمَرَ بِالْإِعَادَةِ لَكَانَ مُجْتَهِدًا فِيهِ أَيْضًا فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ دَفْعٌ بِتَحَرُّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ بِلَا تَحَرُّ وَأَخْطَأَ لَا يُجْزئُهُ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ جَازَ غَيْرُهَا لَهُ ) هُوَ كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالْكَفَّارَاتِ جَائِزٌ دَفْعُهُ لِلنَّمِيِّ وَقَيْدَ النَّمِيِّ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الصَّدَقَاتِ فَرْضٌ وَنَفْلٌ لَا تَجُوزُ لِلْحَرْبِيِّ اتِّفَاقًا وَلَوْ كَانَ مُسْتَأْمَنًا كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ وَالنِّهَايَةِ ( قَوْلُهُ : دَفْعٌ بِتَحَرُّ أَيْ بَطْنٌ أَنَّهُ مَصْرُفٌ ) فَسَرَ التَّحَرِّيُّ بِالْطَّنِّ لِيُخْرِجَ الْجَاهِدَ يُعْنِي الْمَجْرَدَ عَنِ الطَّنِّ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ ظَهَرَ كُفْرُهُ ) الْمُرَادُ بِهِ بَأَنَّ كَانَ ذِمِّيًّا أَمَّا لَوْ ظَهَرَ حَرْبِيًّا وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا لَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : وَفِي قَوْلِهِ دَفْعٌ بِتَحَرُّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ بِلَا تَحَرُّ وَأَخْطَأَ لَا يُجْزئُهُ ) أَقُولُ وَكَذَا إِذَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ مَصْرُفًا لَا تَجْزئُهُ وَكَذَا إِذَا تَحَرَّى وَغَلِبَهُ ظَنُّهُ أَنَّهُ لَيْسَ مَصْرُفًا لَا يُجْزئُهُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مُحَلِّتَهُ بَعْدَهُ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ وَقَالَ الْكَمَالُ ظَنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا كَمَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ حَالَ الْإِشْتِبَاهِ إِلَى جِهَةِ التَّحَرِّيِّ ، فَإِنَّهَا لَا تَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَإِنْ ظَهَرَ صَوَابُهُ وَالْحَقُّ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْجَوَازِ هُنَا وَالْفَرْقُ أَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ مُتَعَيِّنَةٌ لِتَعَمُّدِ الصَّلَاةِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ إِذْ هِيَ جِهَةُ التَّحَرِّيِّ حَتَّى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرَ فَلَا تَنْقَلِبُ طَاعَةٌ وَهَنَا تَقْسُ الْإِعْطَاءِ لَا يَكُونُ بِهِ عَاصِيًا فَصَلَحَ وَقُوْعُهُ مُسْقِطًا إِذَا ظَهَرَ صَوَابُهُ .

ا هـ .

( وَكَرِهَ الْإِعْطَاءُ ) أَيْ جَازَ إِعْطَاءُ مَا تَنَبَّيَ دِرْهَمٌ فَصَاعِدًا مَعَ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّاءَ يُلَاقِي الْفَقْرَ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَتِمُّ بِالتَّمْلِيكِ وَالْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ فِي حَالَةِ التَّمْلِيكِ فَقِيرٌ وَإِنَّمَا يَصِيرُ غَنِيًّا بَعْدَ تَمَامِ التَّمْلِيكِ فَيَتَأَخَّرُ الْغَنِيُّ عَنِ التَّمْلِيكِ ضَرُورَةً لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِقُرْبِ الْغَنِيِّ مِنْهُ كَمَنْ صَلَّى وَبَقَرِهِ نَجَاسَةً

( قَوْلُهُ : وَكَرِهَ الْإِعْطَاءُ ) أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْإِعْطَاءُ الْمُحَرَّمُ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ فَيَشْمَلُ الْمَوْجِبَ لَهَا وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ فَيُكْرَهُ دَفْعُ عَرَضٍ يُسَاوِي نَصَابًا وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْغَنِيُّ الْمَوْجِبَ لِلزَّكَاةِ لَا الْمُحَرَّمُ لِأَخْذِهَا فَلَا يُكْرَهُ وَإِلَّا دَفَعَ غَيْرَ الْعَرَضِ مِنَ التَّقْدِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِمِلْكِهِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ وَجُوبُ أَذَانِهَا إِلَى انْتِهَاءِ الْحَوْلِ وَهُوَ مَفْهُومٌ ظَاهِرٌ عِبَارَةً الْهَدَايَةِ حَيْثُ قَالَ فِيهَا : وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْفَعَ إِلَى وَاحِدٍ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، وَإِنْ جَازَ

ا هـ .

وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ يَكُنْ مَذْبُوثًا أَوْ ذَا عِيَالٍ فَلَوْ كَانَ ذَا عِيَالٍ بَحِيثٌ لَوْ وَرَعَ عَلَيْهِمْ لَا يُصِيبُ كُلًّا نَصَابٌ أَوْ لَا يُفْضَلُ بَعْدَ قَضَاءِ دَيْنِهِ نَصَابٌ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يَصِيرُ غَنِيًّا بَعْدَ تَمَامِ التَّمْلِيكِ فَيَتَأَخَّرُ الْغَنِيُّ عَنِ التَّمْلِيكِ

إِلْحُ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَتَعَقُّبُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْرَاجِ بَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِنَا مِنْ أَنَّ حُكْمَ الْعِلَّةِ الْحَقِيقَةِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا بَلْ هُمَا كَالِاسْتِطَاعَةِ مَعَ الْفِعْلِ يَقْتَرِنَانِ وَأَجَابَا بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : إِنَّ الْغَنَى حُكْمُ الدَّاءِ أَيْ حُكْمُهُ حُكْمُ الدَّاءِ ؛ لِأَنَّ الدَّاءَ عِلَّةُ الْمِلْكِ ، وَالْمِلْكُ عِلَّةُ الْغَنَى فَكَانَ الْغَنَى مُضَافًا إِلَى الدَّاءِ بِوَاسِطَةِ الْمِلْكِ كَالِإِعْتِقَادِ فِي شِرَاءِ الْقَرِيبِ فَكَانَ الدَّاءُ شَبْهَةَ السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ وَالسَّبَبُ الْحَقِيقِيُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْحُكْمِ حَقِيقَةً وَمَا يُشَبِّهُ



السَّبَبَ مِنْ الْعِلَلِ لَهُ شُبْهَةُ التَّقَدُّمِ .

اهـ .

كَذَا فِي الْبَحْرِ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَقُولُ الْحُكْمُ يَتَعَقَّبُ الْعِلَّةَ فِي الْعَقْلِ وَيُقَارِنُهَا فِي الْوُجُودِ فَيَا لِنَظَرٍ إِلَى التَّأَخُّرِ الْعَقْلِيِّ جَاَزَ وَيَا لِنَظَرٍ إِلَى التَّقَارُنِ الْخَارِجِيِّ يُكْرَهُ

( وَنَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَتَ حَقِّ الْجَوَارِ ( لِغَيْرِ قَرِيبٍ وَأَخْوَجَ ) بِعَيْنِي لَا يُكْرَهُ إِذَا نَقَلَهَا إِلَى قَرِيبِهِ وَإِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلََّةِ أَوْ زِيَادَةِ دَفْعِ الْحَاجَةِ وَلَوْ نَقَلَ إِلَى غَيْرِهِمْ جَاَزَ وَإِنْ كُرِهَ ؛ لِأَنَّ الْمَصْرُفَ مُطْلَقُ الْفُقَرَاءِ ( وَتُدْبَ دَفْعُ مُغْنِيهِ ) عَنْ سُؤَالِ يَوْمٍ وَلَا يَسْأَلُ مَنْ لَهُ قُوَّةُ يَوْمِهِ

( قَوْلُهُ : وَنَقْلُهَا ) أَيُّ مِنْ مَكَانِ الْمَالِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الزَّكَاةِ مَكَانُ الْمَالِ وَفِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ مَكَانُ الرَّأْسِ الْمَخْرُجِ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ مُرَاعَاةً لَا يُجَابُ الْحُكْمُ فِي مَحَلٍّ وَجُودِ سَبَبِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَجُوبُ أَدَائِهَا أَيُّ صَدَقَةِ الْفِطْرِ حَيْثُ هُوَ أَيُّ الْمَوْلَى كَمَا اخْتَارَهُ مُحَمَّدٌ وَيَرْجِعُ أَبُو يُوسُفَ إِلَى وَجُوبِهَا حَيْثُ هُمْ كَالزَّكَاةِ .

اهـ .

فَقَدْ أُعْتَبِرَ مَكَانُ الْمَوْلَى وَهُوَ تَصْحِيحُ الْمُحِيطِ وَالْبَدَائِعِ وَتَصْحِيحُ الْكَمَالِ خِلَافُهُ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ كَمَا تَرَى فَوَجَبَ الْفَحْصُ عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَالرُّجُوعُ إِلَيْهَا وَالْمُنْقُولُ مِنَ النَّهَايَةِ مَعْرِيًا إِلَى الْمَبْسُوطِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَكَانٍ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ لَا بِمَكَانِ الْمَخْرُجِ عَنْهُ مُوَافِقًا لِتَصْحِيحِ الْمُحِيطِ فَكَانَ هُوَ الْمَذْهَبُ وَلِهَذَا اخْتَارَهُ قَاضِي خَانَ فِي فَتَاوِيهِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ .

اهـ .

قُلْتُ قَدْ ظَفَرْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى نَصِّ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ مِنَ الْعِنَايَةِ فَوَضَحَ بِهِ كَلَامُ صَاحِبِ الْبَحْرِ قَالَ الْأَكْمَلُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَطُولِبَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ فِي أَنَّهُ اعْتَبِرَ هَاهُنَا مَكَانُ الْمَالِ وَفِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَأُجِيبَ بَأَنَّ وَجُوبَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْمَوْلَى فِي ذِمَّتِهِ عَنْ رَأْسِهِ فَحَيْثُ كَانَ رَأْسُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ وَرَأْسُ مَمَالِيكِهِ فِي حَقِّهِ كَرَأْسِهِ فِي وَجُوبِ الْمُؤْنَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الصَّدَقَةِ فَتَجِبُ حَيْثُمَا كَانَتْ رُءُوسُهُمُ وَالزَّكَاةُ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِي الْمَالِ فَلِهَذَا إِذَا هَلَكَ سَقَطَتْ فَاعْتَبِرَ بِمَكَانِهِ .

اهـ .

وَكَذَا نَصَّ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فِي النَّهَايَةِ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ فَقَالَ : وَأَمَّا مَكَانُ الْأَدَاءِ فَهُوَ مَكَانُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّ

الِاعْتِبَارَ فِيهَا بِمَكَانِ الْمَالِ اهـ .

( قَوْلُهُ : لِغَيْرِ قَرِيبٍ وَأَخْوَجَ ) أَقُولُ عَدَمَ كَرَاهَةِ النُّقْلِ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ، فَإِنَّ الْمُسْتَأْمَنَ بِدَارِ الْحَرْبِ يُفْتَى بِالْأَدَاءِ إِلَى فَقَرَاءِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ وَجَدَ فَقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ بِدَارِ الْحَرْبِ وَلَا يُكْرَهُ أَيْضًا نَقْلُهَا لِمَنْ هُوَ أَوْزَعُ وَأَنْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ بِتَعْلِيمِ مَنْ فَقَرَاءِ بَلَدِهِ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَكَذَا لَا يُكْرَهُ نَقْلُهَا قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ لِبَلَدٍ آخَرَ مُطْلَقًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( تَنْبِيْهٌ ) : قَالُوا الْأَفْضَلُ فِي صَرَفِهَا أَنْ يَصْرَفَ إِلَى إِخْوَتِهِ الْفُقَرَاءِ ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ أَعْمَامِهِ ثُمَّ أَوْحَالِهِ ثُمَّ ذَوِي أَرْحَامِهِ ثُمَّ جِيرَانِهِ ثُمَّ أَهْلُ سَكْنِهِ ثُمَّ أَهْلُ مَصْرِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ .

اهـ .

وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْإِخْوَةِ شُمُولَ الْأَخَوَاتِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ اعْلَمْ أَنَّ الْفَضْلَ فِي الزَّكَاةِ وَالْفِطْرَةِ وَالتَّذَرُّعِ الصَّرْفُ  
أَوَّلًا إِلَى الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى الْأَخَوَالِ وَالْخَالَاتِ ثُمَّ  
إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْ بَعْدِهِمْ ثُمَّ إِلَى الْجِيرَانِ ثُمَّ إِلَى أَهْلِ حِرْفَتِهِ ثُمَّ إِلَى أَهْلِ مِصْرِهِ أَوْ قَرْيَتِهِ .

اهـ .

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِ الْكَمَالِ ثُمَّ ذَوِي أَرْحَامِهِ بَعْدَ ذِكْرِ أَخَوَالِهِ ذُو رَحِمٍ أَبَدَ مِمَّا ذَكَرَ قَبْلَهُ وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْجَوْهَرَةِ كَمَا  
تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ ثُمَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْ بَعْدِهِمْ .

اهـ .

هَذَا وَذَكَرَ فِي الْمِعْرَاجِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ لَا تُقْبَلُ صَدَقَةُ الرَّجُلِ وَقَرَابَتُهُ مَحَاوِيحُ حَتَّى يَبْدَأَ بِهِمْ فَيْسُدَ  
حَاجَتُهُمْ .

اهـ .

( قَوْلُهُ : وَنُدِبَ دَفْعَ مُغْنِيَةٍ عَنْ سُؤَالِ يَوْمٍ ) ظَاهِرُهُ تَعَلُّقُ الْإِغْنَاءِ بِسُؤَالِ الْقُوتِ وَاللَّوْجُ أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ  
الْحَالُ فِي كُلِّ فَقِيرٍ مِنْ عِيَالٍ

وَحَاجَةٌ أُخْرَى كَدُّهُنَّ وَتَوْبُ وَكَرَاءُ مَنْزِلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ إِنَّمَا صَارَ هَذَا أَحَبَّ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ  
صَيَانَةُ الْمُسْلِمِ عَنْ ذُلِّ السُّؤَالِ مَعَ آدَاءِ الزَّكَاةِ وَلِهَذَا قَالُوا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فَاشْتَرَى بِهِ فُلُوسًا فَفَرَّقَهَا فَقَدْ  
قَصَرَ فِي أَمْرِ الصَّدَقَةِ .

اهـ .

قَالَ تاجُ الشَّرِيعَةِ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ إِذَا تَصَدَّقْتُمْ فَأَعْنُوهُمْ وَلَئِنْ دَفَعَ الْكَثِيرُ أَشْبَهَ بِعَمَلِ الْكِرَامِ  
فَكَانَ أَوْلَى قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ { إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَيَبْغِضُ سَفْسَافَهَا } وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى إِعْطَاءِ  
الْقَلِيلِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْذَى اهـ .

( قَوْلُهُ وَلَا يَسْأَلُ مَنْ لَهُ قُوتٌ يَوْمِيهِ ) يَعْنِي لَا يَسْأَلُ الْقُوتَ أَمَّا سُؤَالُ مَا هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ غَيْرَ الْقُوتِ فَجَائِزٌ كَثُوبٌ  
وَسَوَاءٌ كَانَ لَهُ قُوَّتُهُ أَوْ الْقُوَّةُ كَمَا إِذَا كَانَ صَاحِبًا مُكْتَسِبًا لِهَدْرَتِهِ بِصِحَّتِهِ وَاكْتِسَابِهِ عَلَى قُوتِ الْيَوْمِ فَكَأَنَّهُ  
مَالِكٌ لَهُ وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ الْغَازِي ، فَإِنْ طَلَبَ الصَّدَقَةَ جَائِزٌ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا مُكْتَسِبًا لِاشْتِغَالِهِ  
بِالْجِهَادِ عَنِ الْكَسْبِ .

اهـ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ طَالِبُ الْعِلْمِ لِاشْتِغَالِهِ عَنِ الْكَسْبِ بِالْعِلْمِ ، وَإِذَا حُرِّمَ السُّؤَالُ هَلْ يَحْرُمُ الْإِعْطَاءُ لَهُ إِذَا عَلِمَ حَالَهُ  
مَا حُكْمُهُ ، فِي الْقِيَاسِ أَنْ يَأْتِمَ بِذَلِكَ لِإِعَانَتِهِ عَلَى الْمُحَرِّمِ لَكِنْ يُجْعَلُ هَبَةً وَبِالْهَبَةِ لِلْعَنِيِّ أَوْ لِمَنْ لَا يَكُونُ مُحْتَاجًا  
إِلَيْهِ لَا يَكُونُ أَنَّمَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الشَّيْخِ أَكْمَلَ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْمَشَارِقِ .

اهـ .

لَكِنْ قَالَ قَاضِي خَانَ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي النَّهَائَةِ لَا يَحِلُّ السُّؤَالُ لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ قُوتٌ يَوْمٍ عِنْدَ الْبَعْضِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا  
يَحِلُّ السُّؤَالُ لِمَنْ

كَانَ كَسُوبًا أَوْ يَمْلِكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا .

اهـ .

فَمَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ مِنْ حُرْمَةِ سُؤَالِ الْكُسُوبِ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ .

اهـ .

( بَابُ الْفِطْرَةِ ) أَيُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ( تَجِبُ عَلَى حُرِّ مُسْلِمٍ ) وَلَوْ صَغِيرًا ( لَهُ نَصَابُ الزَّكَاةِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ) وَإِنْ لَمْ يَنْمِ ( وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ ) وَبِهِ ( أَيُ بِهَذَا النَّصَابِ ) تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ ( وَقَدْ سَقَى ( لِنَفْسِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَجِبُ ( وَطِفْلُهُ الْفَقِيرُ ) فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرُ وَطِفْلُهُ الْغَنِيُّ بَلْ مِنْ مَالِهِ ( وَمَمْلُوكِهِ الْخَادِمِ ) اخْتِرَازٌ عَنْ عِبِيدٍ وَإِمَاءٍ لِلتَّجَارَةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ لَهُمْ

( بَابُ الْفِطْرَةِ ) أَيُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى شَرْطِهِ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَقِيلَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ كَصَلَاةِ الظُّهْرِ وَمُنَاسَبَتِهَا لِلزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْوُظَائِفِ الْمَالِيَّةِ إِلَّا أَنَّ الزَّكَاةَ أَرْفَعُ دَرَجَةً مِنْهَا لِثُبُوتِهَا بِالْقُرْآنِ فَقَدِّمَتْ عَلَيْهَا وَذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ هَذَا الْبَابَ عَقِيبَ الصَّوْمِ عَلَى اعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ إِذْ هِيَ بَعْدُ الصَّوْمِ طَبْعًا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْكَلَامِ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ مِنْ وَجْهِ سَنَدِكُمْ مِنْهَا بَيَانُ كَيْفِيَّتِهَا وَكَمِّيَّتِهَا وَشَرْطِهَا وَسَبَبِهَا وَوَقْتُهَا وَجُوبًا وَاسْتِحْبَابًا وَمَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ وَرُكْنُهَا وَهُوَ أَدَاءُ قَدْرِ الْوَاجِبِ لِمُسْتَحَقِّهِ وَحُكْمُهَا وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَةِ التَّكْلِيفِ فِي الدُّنْيَا وَوُصُولُ الثَّوَابِ فِي الْعَقْبَى وَمَكَانُ الْأَدَاءِ وَهُوَ مَكَانٌ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ( قَوْلُهُ : تَجِبُ عَلَى حُرِّ مُسْلِمٍ ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ شَغْلُ الذِّمَّةِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ بِنَفْسِ الْوُجُوبِ وَأَنْ يَكُونَ وَجُوبُ الْأَدَاءِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ بِنَفْرِغِ الذِّمَّةِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَثَرًا عَنْ كُلِّ حُرٍّ } الْحَدِيثُ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ وَالْوَاكِعِيُّ هَذَا عَلَى مَعْنَاهِ الْأَصْطِلَاحِيِّ وَهُوَ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ فِيهِ شَبَهَةٌ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ صَغِيرًا ) يَعْنِي يَجِبُ مِنْ مَالِهِ وَعَلَى الْوَلِيِّ أَذَاهَا مِنْهُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ : لَهُ نَصَابُ الزَّكَاةِ ) فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَمْلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بَلْ مَا يُسَاوِي نَصَابًا وَلَوْ عَرَضًا لَمْ يَنْوَ لِلتَّجَارَةِ فَارِغًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ( قَوْلُهُ : فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ) أَقُولُ وَمِنْ حَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ حَوَائِجُ عِيَالِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ

وَحَوَائِجُ عِيَالِهِ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ مِقْدَارَ الْحَاجَةِ إِشَارَةً إِلَى مَا عَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ مِنْ أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْكَفَايَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ فَيُعْتَبَرُ مَا زَادَ عَلَى الْكَفَايَةِ لَهُ وَلِعِيَالِهِ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَبِهِ تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ ) أَيُ وَتَجِبُ الْأَضْحِيَّةُ كَالْفِطْرَةِ وَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ الْمَحْرَمِ وَثَانِي النَّصْبِ مَا يَجِبُ زَكَاتُهُ وَهُوَ النَّصَابُ النَّامِي وَتَقَدَّمَ وَالثَّلَاثُ مَا يُحْرَمُ السُّؤَالُ وَتَقَدَّمَ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَتَسْمِيَةُ الشَّارِحِينَ لَهُ نَصَابًا مَجَازًا .

اهـ .

أَيُ مَجَازٌ شَرْعِيٌّ ( قَوْلُهُ : وَطِفْلُهُ الْفَقِيرُ ) أَقُولُ وَلَوْ كَانَ لَهُ آبَاءٌ فَعَلَى كُلِّ فِطْرَةٍ كَامِلَةٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْآبَاءِ مُوسِرًا دُونَ الْبَاقِينَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ تَامَّةٌ عِنْدَهُمَا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَا تَجِبُ فِطْرَةُ أُمِّهِ عَلَى أَحَدٍ لِعَدَمِ الْمُلْكِ التَّامِّ ( تَنْبِيْهُ ) : الْجِدُّ كَالْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ فَقْرِهِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ وَلَدِهِ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ : فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرُ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْإِخْتِيَارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْنُونًا ، فَإِنَّ صَدَقَةَ فِطْرِهِ عَلَى أَبِيهِ سَوَاءٌ بَلَغَ مَجْنُونًا أَوْ جُنَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ خِلَافًا لِمَا

عَنْ مُحَمَّدٍ فِي الثَّانِي وَتَجِبُ فِطْرَةُ الْأَبِ الْفَقِيرِ الْمَجْنُونِ عَلَى ابْنِهِ اهـ .

(قَوْلُهُ : وَطِفْلُهُ الْغَنِيِّ بَلْ مِنْ مَالِهِ ) أَقُولُ وَلَوْ لَمْ يُخْرِجْهَا الْوَلِيُّ عَنْهُ وَجَبَ الْأَدَاءُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَيُخْرِجُهَا وَصِيُّ الْمَجْنُونِ وَوَلِيُّهُ مِنْ مَالِهِ (تَنْبِيْهٌ) : ذَكَرُوا فِي الْأَصْحِيَّةِ عَنْهُ الْخِلَافَ وَأَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ أَنَّهُ لَا يُصَحِّي عَنْهُ مِنْ مَالِهِ ، وَأَمَّا مَمْلُوكُ ابْنِهِ فَقَالَ فِي الْمُحِيطِ لَا تَجِبُ عَنْ مَمْلُوكِ ابْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْنِ مَالٌ أَيْ غَيْرُ

الْمَمْلُوكِ بِالتَّفَاقُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَوَّنُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ عِبِيدِ ابْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ لِلْوَلَدِ مَالٌ فَعَلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي الصَّغِيرِ .

اهـ .

وَالْخِلَافُ الَّذِي أَرَادَهُ هُوَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِطْرَةُ الصَّغِيرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ لِاشْتِرَاطِهِمَا الْعَقْلَ وَالْبُلُوغَ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لَا يُشْتَرَطُ (قَوْلُهُ : وَمَمْلُوكِهِ الْخَادِمِ) أَيْ الْمُعْدِّ لِلْخِدْمَةِ وَأَطْلَقَهُ فَشَمَلَ الْمُدْيُونَ الْمُسْتَغْرَقَ وَالْمُوجَرَ وَالْمَرْهُونَ إِذَا كَانَ فِيهِ وَفَاءٌ بِالذِّينِ وَلِمَوْلَاهُ نَصَابٌ غَيْرُهُ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَالْعَبْدَ الْجَانِيَّ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً وَالْعَبْدَ الْمُنْدُورَ بِالتَّصَدِّقِ بِهِ وَالْمُعْلَقَ عَنْقَهُ بِمَجِيءِ يَوْمِ الْفُطْرِ وَالْمُوصَى بِرَقَبَتِهِ لِلْإِنْسَانِ وَبِخِلْمَتِهِ لِآخَرِ فِطْرَتُهُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالرَّقَبَةِ بِخِلَافِ النَّفَقَةِ ، فَإِنَّهَا عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَمَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْكُنْزِ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ الْمُوصَى بِرَقَبَتِهِ لِلْإِنْسَانِ لَا تَجِبُ فِطْرَتُهُ مِنْ سَهْوِ الْقَلَمِ (قَوْلُهُ : احْتِرَازٌ عَنْ عِبِيدِ وَإِمَاءٍ لِلتَّجَارَةِ) شَامِلٌ لِمَا كَانَ لِمَادُونِهِ إِمَاءً لَوْ اشْتَرَى الْمَادُونُ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ وَلَا دِينَ عَلَيْهِ فَعَلَى الْمَوْلَى فِطْرَتُهُ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا تَجِبُ وَعِنْدَهُمَا تَجِبُ بِنَاءً عَلَى مِلْكِ الْمَوْلَى لِلْكَسَابِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ

(وَلَوْ) كَانَ (مُدْبِرًا أَوْ أُمًّا وَلَدٍ أَوْ كَافِرًا لَا لِرُزُوحَتِهِ) عَطْفٌ عَلَى لِنَفْسِهِ (وَعَبْدِهِ الْآبِقُ إِلَّا بَعْدَ عَوْدِهِ) أَيْ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ آبِقًا وَقَتَ الْفِطْرِ لَا يَجِبُ الْأَدَاءُ مَا دَامَ آبِقًا ، فَإِذَا عَادَ يُؤَدِّي لِمَا مَضَى (وَلَا لِمُكَاتِبِهِ) لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ (وَلَا) تَجِبُ (عَلَيْهِ) أَيْ الْمُكَاتِبِ (لِنَفْسِهِ) لِفَقْرِهِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ لِمَوْلَاهُ

(قَوْلُهُ : وَعَبْدِهِ الْآبِقُ إِلَّا بَعْدَ عَوْدِهِ) أَقُولُ وَكَذَا الْمُعْصُوبُ وَالْمَأْسُورُ وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى عَنْ نَفْسِهِ بِسَبَبِهِمْ وَالْمَرْهُونُ تَجِبُ فِطْرَتُهُ وَفِطْرَةُ مَوْلَاهُ إِنْ فَضَلَ لَهُ نَصَابٌ بَعْدَ الذِّينِ كَذَا فِي التَّيْسِينَ وَالْمَرَادُ نَصَابٌ غَيْرَ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ حَيْثُ كَانَ لِلْخِدْمَةِ (قَوْلُهُ : لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا قَالَهُ فِي الْهَدَايَةِ أَنَّ السَّبَبَ رَأْسُ يُمَوَّنُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ قَالَ الْكَمَالُ وَإِعْطَاءُ الصَّابِطِ أَيْ الْمَذْكُورِ يُلْزَمُ عَلَيْهِ تَخْلُفُ الْحُكْمِ عَنْ السَّبَبِ فِي الْجَدِّ إِذَا كَانَتْ لَهُ نَوَافِلُ صِغَارًا فِي عِيَالِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ عَنْهُمْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَمَا وَرَدَ مِنْ دَفْعِهِ فَهُوَ غَيْرُ قَوِيٍّ وَلَا مُخْلَصٌ إِلَّا بِتَرْجِيحِ رَوَايَةِ الْحَسَنِ أَنَّ عَلَى الْجَدِّ صَدَقَةَ فِطْرِهِمْ .

اهـ .

قُلْتُ وَقَدْ مَنَّا عَنْ الْإِخْتِيَارِ اخْتِيَارَهَا .

اهـ .

وَهَذِهِ مَسَائِلُ يُخَالَفُ فِيهَا الْجَدُّ الْأَبَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَلَا يُخَالَفُهُ فِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ هَذِهِ وَالتَّبَعِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ وَجَرُّ الْوَلَاءِ وَالْوَصِيَّةُ لِقَرَابَةِ فَلَانٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : وَكَذَا الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) أَيْ مُطْلَقًا وَأَوْجَبَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عَنْ الصَّحَّاحِ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا حَتَّى لَوْ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ثَلَاثَةُ أَعْبَدَ أَوْ خَمْسَةٌ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ (قَوْلُهُ : وَإِنْ يَبِيعُ الْمَمْلُوكُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ اثْنَيْنِ

(إلخ) .

أَقُولُ الصَّوَابُ حَذْفُ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ اثْنَيْنِ لِمَا أَتَتْهُ يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُ الْفِطْرَةِ عَلَى بَائِعِهِ إِذَا رَدَّ الْبَيْعَ بِالْخِيَارِ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَالشَّرْطُ الْمِلْكُ التَّامُّ لِلرَّقَبَةِ (قَوْلُهُ : بِخِيَارِ أَحَدِهِمَا ) أَقُولُ وَكَذَا بِخِيَارِهِمَا

عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ وَقَالَ زُفَرٌ يَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ كَيْفَمَا كَانَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَى مَنْ لَهُ الْمِلْكُ كَالْتَّفَقَةِ وَزَكَاةِ التَّجَارَةِ عَلَى هَذَا بَأَنَ اشْتَرَاهُ لِلتَّجَارَةِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ فَتَمَّ الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ عِنْدَنَا بَضْمٌ إِلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ نَصَابٌ فَيُزَكِّيهِ مَعَهُ وَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ بَأْتًا فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى مَرَّ يَوْمُ الْفِطْرِ ، فَإِنْ قَبِضَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى هَلَكَ عِنْدَ الْبَائِعِ لَا يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَإِنْ رَدَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِخِيَارِ عَيْبٍ أَوْ رُؤْيَةِ بَقْصَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ فَعَلَى الْبَائِعِ وَبَعْدَ الْقَبْضِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَوْ اشْتَرَاهُ فَاسِدًا وَقَبِضَهُ قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ وَبَاعَهُ بَعْدَهُ أَوْ اعْتَقَهُ فَعَلَيْهِ صَدَقَتُهُ وَلَوْ قَبِضَهُ بَعْدَ يَوْمِ الْفِطْرِ فَعَلَى بَائِعِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ (قَوْلُهُ أَوْ دَقِيقُهُ أَوْ سَوِيْقُهُ

إِلخ) قَالَ الْكَمَالُ الْأَوَّلَى أَنْ يُرَاعَى فِيهِمَا أَيْ فِي الدَّقِيقِ وَالسَّوِيْقِ الْقَدْرُ وَالْقِيَمَةُ جَمِيعًا احْتِيَاطًا ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى الدَّقِيقِ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سِيَاقِ الْخَبَرِ فَوَجَبَ الْإِحْتِيَاطُ بِأَنْ يُعْطِيَ نِصْفَ صَاعٍ دَقِيقٍ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعٍ دَقِيقٍ شَعِيرٍ يُسَاوِيَانِ نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ وَصَاعٍ شَعِيرٍ لَا أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ يُسَاوِي نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ أَوْ أَقَلَّ مِنْ صَاعٍ يُسَاوِي صَاعٍ شَعِيرٍ وَلَا نِصْفَ لَا يُسَاوِي نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ أَوْ صَاعٍ لَا يُسَاوِي صَاعٍ شَعِيرٍ .

ا هـ .

وَأَمَّا الْخُبْرُ فَلَا يَجُوزُ مِنْهُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْقِيَمَةِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ (قَوْلُهُ : أَوْ زَيْبٍ) جَعَلَ الزَّيْبُ كَالْبُرِّ وَهُوَ رَوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الزَّيْبَ كَالشَّعِيرِ وَصَحَّحَهَا أَبُو الْيُسْرِ قَالَهُ الْكَمَالُ وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ الزَّيْبُ كَالْتَّمْرِ فِي رَوَايَةٍ عَنِ الْإِمَامِ وَبِهِ قَالَا وَعَلَيْهِ

الْفَتْوَى .

ا هـ .

قَوْلُهُ : فَاعِلٌ يَجِبُ ) أَقُولُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي يَجِبُ أَيْ يَجِبُ الْفِطْرُ أَيْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَهِيَ نِصْفُ صَاعٍ (قَوْلُهُ مِمَّا أَيْ مِنْ صَاعٍ يَسَعُ أَلْفًا

إِلخ) هَذَا تَقْدِيرُ الطَّحَاوِيِّ الصَّاعُ بِمَا يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى مَا قِيلَ : إِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ تَقْدِيرُ أَبِي يُوسُفَ الصَّاعَ بِخَمْسَةِ أَرْطَالٍ وَثُلْثِ عِرَاقِيَّةٍ وَتَقْدِيرُهُمَا بِثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ لَزِيَادَةِ الصَّاعِ فِي عَصْرِ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الرُّطْلَ فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ عِشْرِينَ إِسْتَارًا وَفِي زَمَنِ أَبِي يُوسُفَ ثَلَاثِينَ إِسْتَارًا وَالْإِسْتَارُ بِكَسْرِ الهمزة سِتَّةُ دَرَاهِمٍ وَنِصْفُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَهَذَا الْقِيلُ أَشْبَهُ ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَذْكُرْ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةً وَلَوْ كَانَ فِيهَا خِلَافٌ لَذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِمَذْهَبِهِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

ا هـ .

لَكِنْ قَالَ فِي الْيَنَابِيعِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْخِلَافَ ثَابِتٌ بَيْنَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ اعْتَبَرَ الرُّطْلَ الْعِرَاقِيَّ .

ا هـ .

قُلْتُ : وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْيَنَابِيعِ لَا يَتِمُّ إِلَّا أَنْ يُثْبِتَ عَدَمَ زِيَادَةِ الصَّاعِ فِي زَمَنِ أَبِي يُوسُفَ وَبَعْدَ ثُبُوتِ عَدَمِ الزِّيَادَةِ يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى تَقْيِي مَا وَرَدَ أَنَّ أَبِي يُوسُفَ حَرَّرَهُ بِرُطْلٍ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ رُطْلٍ بَعْدَادٍ ؛ لِأَنَّهُ ثَلَاثُونَ إِسْتَارًا وَالْبَعْدَادِيُّ عِشْرُونَ فَلْيُحَرَّرْ

( وَلَا لِمَمْلُوكٍ ) مُشْتَرَكٍ ( بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى أَحَدِهِمَا ) لِقُصُورِ الْوَلَايَةِ وَالْمُؤَنَةِ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا وَكَذَا الْعَبِيدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( وَإِنْ بَاعَ ) الْمَمْلُوكُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ( بِخِيَارٍ أَحَدِهِمَا ) مَعْنَاهُ إِذَا مَضَى يَوْمُ الْفِطْرِ وَالْخِيَارُ بَاقٍ ( فَعَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ ) ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ مَوْقُوفٌ ، فَإِنَّهُ لَوْ رُدَّ يَعُودُ إِلَى قَدِيمِ مَلِكِ الْبَائِعِ وَلَوْ أُجِيزَ ثَبَتَ الْمَلِكُ لِلْمُشْتَرِي مَنْ وَقْتُ الْعَقْدِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى مَا يَتَنَبَّهُ عَلَيْهِ ( مِنْ بَرٍّ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَجِبُ ( أَوْ دَقِيقِهِ أَوْ سَوِيْقِهِ ) إِمَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْدَقِيقِ وَالسَّوِيْقِ مَا يَتَّخِذُ مِنَ الْبَرِّ أَمَّا دَقِيقُ الشَّعِيرِ فَكَالشَّعِيرِ ( أَوْ زَيْبٍ نَصْفُ صَاعٍ ) فَاعِلٌ تَجِبُ ( وَمِنْ تَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ صَاعٌ مِمَّا ) أَيُّ مِنْ صَاعٍ ( يَسَعُ أَلْفًا وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ) ، فَإِنَّهُ الصَّاعُ الْمُعْتَبَرُ ( مِنْ مَجٍّ ) وَهُوَ الْمَاشُ ( أَوْ عَدَسٍ ) وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِهِمَا لِقَلَّةِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ حَبَاتِهِمَا عِظَمًا وَصِغَرًا وَتَخْلُفًا وَاكْتِنَازًا بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْحُبُوبِ ، فَإِنَّ التَّفَاوُتَ فِيهَا فِي غَايَةِ الْكَثْرَةِ ،

( بِطُلُوعِ فَجْرِ الْفِطْرِ ) مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِتَجِبُ ( فَمَنْ مَاتَ قَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ الْفِطْرِ ( أَوْ وُلِدَ بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ) لِانْتِفَاءِ السَّبَبِ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا ( وَصَحَّ ) آدَاءُ الْفِطْرَةِ

( لَوْ قَدَّمَ ) الْآدَاءَ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ أَذَى بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّبَبِ وَهُوَ رَأْسُ يَمُونُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ التَّعْجِيلَ فِي الزَّكَاةِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مُدَّةٍ وَمُدَّةٍ ( أَوْ آخَرَ ) عَنْ وَقْتِهِ وَلَمْ تَسْقُطْ فَعَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْقُرْبَةِ فِيهَا مَعْقُولٌ وَهُوَ سَدُّ خَلَّةِ الْمُحْتَاجِ فَلَا يَتَقَدَّرُ وَقْتُ الْآدَاءِ فِيهَا بِخِلَافِ الْأُضْحِيَّةِ ، فَإِنَّ الْقُرْبَةَ فِيهَا إِرَاقَةُ الدَّمِ وَهِيَ لَمْ تُعَقَّلْ قُرْبَةً فَيَقْتَصِرُ عَلَى مُورِدِ النَّصِّ

( قَوْلُهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مُدَّةٍ وَمُدَّةٍ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ وَخَلَفَ بِنِ أَبِي يُونُسَ وَنُوحَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ ، فَإِنَّ الْحَسَنَ يَقُولُ : لَا يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا أَصْلًا كَالْأُضْحِيَّةِ وَقَالَ خَلَفٌ يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا بَعْدَ دُخُولِ رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ وَقَالَ نُوحٌ يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَعَلَى الصَّحِيحِ قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ لَوْ أَذَى عَنْ عَشْرِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ جَازَ كَمَا فِي الْعَايَةِ وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ فِي بَحْرِهِ تَصْحِيحُ قَوْلِ خَلَفٍ عَنْ فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَعَنْ الظَّهْرِيَّةِ بَأَنَّ عَلَيْهِ الْفَتَاوَى ثُمَّ قَالَ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ تَرَى لَكِنَّ تَأْيِيدَ التَّقْيِيدِ بِدُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِأَنَّ الْفَتَاوَى عَلَيْهِ فَلْيَكُنِ الْعَمَلُ عَلَيْهِ .

ا هـ .

وَخَالَفَهُ أَخُوهُ الشَّيْخُ عُمَرُ فَقَالَ فِي النَّهْرِ بَعْدَ تَقْلٍ مَا تَقَدَّمَ وَاتَّبَعَ الْهِدَايَةَ أَوَّلَى .

ا هـ .

قُلْتُ وَيُعَصِّدُهُ أَنَّ الْعَمَلَ بِمَا عَلَيْهِ الشَّرُوحُ وَالْمُتُونُ وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ تَصْحِيحِ الْهِدَايَةِ فِي الْكَافِي وَالتَّيْبِينِ وَشُرُوحِ الْهِدَايَةِ وَفِي الْبُرْهَانِ وَابْنِ كَمَالٍ بِأَشَا .

وَفِي الْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةِ قَالَ الصَّحِيحُ جَوَازُ تَعْجِيلِ الْفِطْرَةِ لِسِنِينَ كَمَا يَجُوزُ لِسَنَةِ رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ الْإِمَامِ .

ا هـ .

وَكَذَا ذَكَرَ فِي الْمُحِيطِ فَقَالَ وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ صَدَقَةِ فِطْرَةِ لِسَنَةِ أَوْ سِنِينَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ رَأْسُ يَمُونُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ وَالْوَقْتُ شَرْطٌ وَجُوبِ الْآدَاءِ وَالتَّعْجِيلُ بَعْدَ سَبَبِ الْوُجُوبِ جَائِزٌ كَمَا فِي الزَّكَاةِ ا هـ .

( قَوْلُهُ أَوْ آخَرَ عَنْ وَقْتِهِ وَلَمْ تَسْقُطْ ) أَقُولُ هُوَ الصَّحِيحُ وَلَوْ افْتَقَرَ وَعَنْ الْحَسَنِ إِنَّهَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ يَوْمِ الْفِطْرِ كَمَا

فِي الْبُرْهَانِ

( وَتُدَبَّ تَعَجُّلُهَا ) وَالْمُرَادُ أَدَاؤُهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغْنَوْهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِإِشَارَتِهِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَدَاؤُهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى لِيَسْتَعْنِيَ الْفَقِيرُ عَنِ السُّؤَالِ وَيَحْضُرَ الْمُصَلَّى فَارِغَ الْبَالِ مِنْ تَفَقُّةِ الْهَلْلِ وَالْعِيَالِ

( قَوْلُهُ : لَهُ وَتُدَبَّ تَعَجُّلُهَا

إِلَخ ) قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ الْكَنْزِ هُنَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ ثَمَّةً وَلَمَّا ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي هُنَا أَيْضًا قَالَ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْعِيدَيْنِ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْبَحْرِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الْكِتَابِ لَوْفَتِ الْأَسْحَابِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي كَافِيهِ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي وَفَضِيلَةُ التَّعَجُّلِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا { فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ مَنْ أَدَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَدَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ } وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ لَيْسَ فِي رِوَايَةِ مَجْرُوحٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( تَنْبِيْهُ ) : لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِأَفْضَلِيَّةِ مَا يَدْفَعُ لِلْفَقِيرِ وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ الدَّقِيقُ أَوَّلَى مِنَ الْبِرِّ وَالِدَّرَاهِمِ أَوَّلَى مِنَ الدَّقِيقِ فِيمَا يُرْوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ ؛ لِأَنَّهَا أَدْفَعُ لِلْحَاجَةِ وَأَعْجَلُ بِهِ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَعْمَشِ تَفْضِيلُ الْحِنْطَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ عَنِ الْخِلَافِ إِذْ فِي الدَّقِيقِ وَالْقِيَمَةِ خِلَافٌ لِلشَّافِعِيِّ .

اهـ .

وَذَكَرَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي تَوَازُلِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ خِلَافَ مَا فِي الْهَدَايَةِ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ وَكَانَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ يَقُولُ دَفْعُ الْحِنْطَةِ أَفْضَلُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُوَافَقَةً السُّنَّةِ وَإِظْهَارُ الشَّرِيعَةِ .

اهـ

وَفِي جَامِعِ الْمُحِبُّوْبِيِّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ إِنْ كَانَ فِي زَمَنِ الشَّدَّةِ فَالْأَدَاءُ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ دَقِيقِهِ أَفْضَلُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَفِي زَمَنِ السَّعَةِ الدَّرَاهِمُ أَفْضَلُ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَنَقَلَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الظَّهْرِيَّةِ أَنَّ الْفَتَاوَى عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَدْفَعُ

لِحَاجَةِ الْفَقِيرِ وَاخْتَارَ فِي الْخَانِيَّةِ الْعَيْنَ إِذَا كَانُوا فِي مَوْضِعٍ يَشْتَرُونَ الْأَشْيَاءَ بِالْحِنْطَةِ كَالدَّرَاهِمِ .

اهـ .

قُلْتُ خِلَافٌ بَيْنَ النَّقْلَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا نَظَرًا لِمَا هُوَ أَكْثَرُ نَفْعًا وَأَدْفَعُ لِلْحَاجَةِ

( وَوَجَبَ دَفْعُ كُلِّ شَخْصٍ فِطْرَتَهُ إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ ) حَتَّى لَوْ فَرَّقَهُ إِلَى فَقِيرَيْنِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ الْإِغْنَاءُ لِمَا مَرَّ وَلَا يَسْتَعْنَى بِمَا دُونَ ذَلِكَ ( وَقِيلَ ) الْقَائِلُ الْكَرْخِيُّ ( جَازَ ) دَفْعُهَا ( إِلَى فَقِيرَيْنِ ) لَكِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَوَّلَى ( وَيَجُوزُ دَفْعُ مَا يَجِبُ عَلَى جَمَاعَةٍ إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ ) ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ( قَوْلُهُ : وَوَجَبَ دَفْعُ كُلِّ شَخْصٍ

إِلَخ ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الزُّوْمُ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ حَتَّى لَوْ فَرَّقَ إِلَى فَقِيرَيْنِ لَمْ يَجُزْ ( قَوْلُهُ : لَكِنَّ الْأَوَّلَى هُوَ الْأَوَّلُ ) يَعْنِي عَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ لِمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَيَجُوزُ دَفْعُ صَدَقَةٍ وَاحِدَةٍ لَجَمْعٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ لَوْجُودِ الدَّفْعِ إِلَى الْمَصْرِفِ عَلَى الصَّحِيحِ .

اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ صَرَّحَ الْوَلَوَالِحِيُّ وَقَاضِي خَانَ وَصَاحِبُ الْمُحِيطِ وَالْبَدَائِعِ بِجَوَازِ تَقْرِيقِ الْفِطْرَةِ الْوَاحِدَةِ عَلَى

مَسَاكِينَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ فَكَانَ هُوَ الْمَذْهَبَ كَجَوَازِ تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَأْمُورُ فِيهِ بِالِإِعْنَاءِ فَيُفِيدُ  
الْوَلَوِيَّةَ وَقَدْ قُلَّ فِي التَّبَيُّنِ الْجَوَازُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي بَابِ الظَّهَارِ هـ .  
( قَوْلُهُ : وَيَجُوزُ دَفْعُ مَا يَجِبُ عَلَى جَمَاعَةٍ إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ )  
( إلخ ) .

أَقُولُ هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ دَافِعٍ مَصْرُفٍ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ  
بِالصَّوَابِ

( كِتَابُ الصَّوْمِ ) عَقَبَ الزَّكَاةَ بِالصَّوْمِ أَفِيدَاءً بِالْحَدِيثِ حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { بُنِيَ الْإِسْلَامُ  
عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَصَوْمَ رَمَضَانَ } ( هُوَ )  
لُغَةً : الْإِمْسَاكُ وَشَرْعًا ( تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الْمَغْرِبِ ) لَمْ يَقُلْ نَهَارًا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ ؛  
لَأَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { صَلَاةُ النَّهَارِ عَجَمَاءُ }  
( بَنِيَّةٌ ) فَإِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ ( مِنْ أَهْلِهَا ) احْتِرَازٌ عَنِ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْكَافِرِ ( وَهُوَ ) إِمَّا ( فَرَضٌ ) وَهُوَ نَوْعَانِ  
مُعَيَّنٌ ( كَصَوْمِ رَمَضَانَ آدَاءً وَقَضَاءً ) وَفَرَضِيَّتُهُ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .  
( وَ ) غَيْرُ مُعَيَّنٍ نَحْوُ ( الْكُفَّارَاتِ ) أَيْ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَالظَّهَارِ وَالْقَتْلِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَفِدْيَةِ الْأَذَى فِي الْإِحْرَامِ كَمَا  
سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَ ) إِمَّا ( وَاجِبٌ كَالْتَّذَرِ ) الْمُعَيَّنِ وَالْمُطْلَقِ .  
( وَ ) إِمَّا ( نَقْلٌ كَغَيْرِهَا ) ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ } وَعَلَى  
فَرَضِيَّتِهِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ وَلِهَذَا يَكْفُرُ جَا حِدُهُ وَالْمُنْدُورُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ } وَقَوْلِهِ تَعَالَى {  
وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ } فَإِنْ قِيلَ : وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُنْدُورُ أَيْضًا فَرَضًا لُثْبُوته بِالْكِتَابِ .  
أُجِيبُ بِأَنَّ الْكِتَابَ عَامٌّ خُصَّ مِنْهُ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ كَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَنَحْوِ  
ذَلِكَ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ بِأَنَّ الْمُنْدُورَ إِذَا كَانَ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْمَقْصُودَةِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَنَحْوِ  
ذَلِكَ فَلَزُومُهُ ثَابِتٌ

بِالْإِجْمَاعِ فَيَكُونُ قَطْعِيَّ الثُّبُوتِ ، وَإِنْ كَانَ سَدُّ الْإِجْمَاعِ ظَنًّا وَهُوَ الْعَامُّ الْمَخْصُوصُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَرَضًا أَقُولُ  
الْجَوَابَ عَنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرَضِ هَاهُنَا الْفَرَضُ الْعِتْقَادِيُّ الَّذِي يَكْفُرُ جَا حِدُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْهِدَايَةِ وَالْفَرَضِيَّةُ  
بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تَثْبُتُ بِمُطْلَقِ الْإِجْمَاعِ بَلْ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْفَرَضِيَّةِ الْمَنْقُولِ بِالتَّوَاتُرِ كَمَا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ وَلَمَّا لَمْ  
يَثْبُتْ فِي الْمُنْدُورِ قَلُّ الْإِجْمَاعِ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ بِالتَّوَاتُرِ بَقِيَ فِي مَرْتَبَةِ الْوُجُوبِ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ الْمَنْقُولَ بِطَرِيقِ الشُّهُرَةِ  
أَوْ الْآحَادِ يُفِيدُ الْوُجُوبَ دُونَ الْفَرَضِيَّةِ بِهَذَا الْمَعْنَى كَمَا فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ .

( كِتَابُ الصَّوْمِ ) ( قَوْلُهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ) إِنَّمَا اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى بَعْضِ  
الْحَدِيثِ لِكَوْنِهِ مَحَلَّ الشَّاهِدِ وَسَكَتَ عَنِ الْخَامِسِ ، وَهُوَ الْحَجُّ ، وَلَا يَقَالُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ  
خَامِسُهَا ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَا تُقْبَلَ إِحْدَاهُمَا بِدُونِ الْأُخْرَى فَالْخَامِسُ الْحَجُّ ثُمَّ إِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى  
مَعْرِفَةِ أَشْيَاءَ ، وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ شَرَعَ الصَّوْمَ لِفَوَائِدَ أَعْظَمُهَا إِجْبَابُهُ شَيْئَيْنِ يَنْشَأُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخِرِ سَكُونُ النَّفْسِ  
الْأَمَّارَةِ ، وَكَسْرُ سُورَتِهَا فِي الْفُضُولِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِجَمِيعِ الْجَوَارِحِ مِنَ الْعَيْنِ وَاللِّسَانِ ، وَالْأُذُنِ وَالْفَرْجِ فَإِنَّ بِهِ تَضَعُفُ  
حَرَكَتُهَا فِي مَحْسُوسَاتِهَا ؛ وَلِذَا قِيلَ : إِذَا جَاعَتِ النَّفْسُ شَبِعَتْ جَمِيعُ الْأَعْضَاءِ فَإِذَا شَبِعَتِ النَّفْسُ جَاعَتِ الْأَعْضَاءُ



كُلُّهَا وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَقْصَاؤُهُ الرَّحْمَةُ وَالْعَطْفُ عَلَى الْمَسَاكِينِ لَذَوْقِ أَلَمِ الْجُوعِ فَإِذَا ذَاقَ أَلَمَ الْجُوعِ فِي بَعْضِ  
الْأَوْقَاتِ تَذَكَّرَ بِهِ مَنْ هُوَ ذَائِقُهُ جَمِيعَ الْأَوْقَاتِ فَيَسَارِعُ إِلَى رَحْمَتِهِ وَالرَّحْمَةُ حَقِيقَتُهَا فِي حَقِّ الْإِنْسَانِ نَوْعٌ أَلَمٌ بَاطِنٌ  
فَيَتَذَكَّرُ مَنْ حَالُهُ هَذِهِ دَائِمًا بِإِيصَالِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ فَيُنَالُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ حُسْنِ الْجَزَاءِ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ (قَوْلُهُ  
وَشَرَعًا : تَرَكُ الْأَكْلَ

إِلخ) هَذَا الْحَدُّ صَادِقٌ بِمَنْ أَدْخَلَ شَيْئًا إِلَى دِمَاغِهِ وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ صَائِمًا وَخَرَجَ بِهِ (فَإِنْ) مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَأَنَّهُ صَائِمٌ  
وَالْحَدُّ الصَّحِيحُ إِسْكَاتٌ عَنْ إِدْخَالِ شَيْءٍ عَمْدًا بَطْنًا أَوْ مَا لَهُ حُكْمُ الْبَاطِنِ ، وَعَنْ شَهْوَةِ الْفَرْجِ بَنِيَّةٍ فِي وَفَيْهَا مِنْ  
أَهْلِهِ هَذَا وَسَبَبٌ وَجُوبِ رَمَضَانَ شَهْدُ جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَكُلُّ يَوْمٍ سَبَبٌ وَجُوبِ أَدَائِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَيَّامَ  
مُتَفَرِّقَةٌ كَالصَّلَاةِ فِي

الْأَوْقَاتِ بَلْ أَشَدُّ لِيَتَخَلَّلَ زَمَانٌ لَا يَصِحُّ لِلصَّوْمِ أَصْلًا وَهُوَ اللَّيْلُ ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ جَمْعِ السَّبَبِينَ فَشَهْدُ جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ  
سَبَبٌ لِكُلِّهِ وَكُلُّ يَوْمٍ سَبَبٌ لَصَوْمِهِ ؛ وَالْقَضَاءُ يَجِبُ بِمَا يَجِبُ بِهِ الدَّاءُ .

وَسَبَبُ صَوْمِ الْكُفَّارَاتِ : الْحَنْثُ وَالْقَتْلُ ؛ وَسَبَبُ الْمُنْدُورِ وَالتَّنْذُرُ ؛ وَلِذَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بَعَيْنِهِ فَصَامَ شَهْرًا قَبْلَهُ  
عَنْهُ أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ بَعْدَ وَجُوبِ السَّبَبِ وَيُلْغُو التَّعْيِينَ وَشَرْطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَشَرْطُ  
وُجُوبِ أَدَائِهِ الصَّحَّةُ وَالْإِقَامَةُ وَشَرْطُ صِحَّةِ أَدَائِهِ النَّيَّةُ وَالْخُلُوعُ عَمَّا يُنَافِيهِ أَوْ يُفْسِدُهُ وَحُكْمُهُ سَقُوطُ الْوَاجِبِ وَتَيْلُ  
تَوَابِهِ إِنْ كَانَ صَوْمًا لَزَامًا وَإِلَّا فَالْثَانِي قَالَ الْكَمَالُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَزَادَ فِي الشُّرُوطِ : الْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ أَوْ الْكَوْنُ فِي دَارِ  
الْإِسْلَامِ وَيُرَادُ بِالْعِلْمِ الْإِذْرَاكُ ، وَهَذَا ؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ صَوْمَ رَمَضَانَ ثُمَّ  
عَلِمَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا مَضَى ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ الْمُوجِبُ بِإِخْبَارِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ عَدْلٍ ،  
وَعِنْدَهُمَا لَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ ، وَلَا الْبُلُوغُ وَالْحَرِيَّةُ ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا مَضَى بَعْدَ الْإِسْلَامِ  
عَلِمَ بِالْوُجُوبِ أَوْ لَا هـ .

(قَوْلُهُ لَمْ يَقُلْ نَهَارًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا ) أَقُولُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ قَدْ  
يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ أَوْ لِسَانِ الْفُقَهَاءِ .

وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ خَاصَّةً حَيْثُ قَالَ وَالْمُرَادُ مِنَ النَّهَارِ الْيَوْمُ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ هـ .  
وَلَكِنْ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مَا هُوَ أَعَمُّ حَيْثُ قَالَ النَّهَارُ عِبَارَةٌ عَنْ زَمَانٍ مُمْتَدٍّ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى غُرُوبِ

الشَّمْسِ وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْفِقْهِ وَاللُّغَةِ ، وَلِهَذَا قَالَ صَاحِبُ دِيْوَانِ الْأَدَبِ النَّهَارُ ضِدُّ اللَّيْلِ وَيَنْتَهِي اللَّيْلُ بِطُلُوعِ  
الصُّبْحِ الصَّادِقِ هـ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ إِمَّا فَرَضٌ وَهُوَ نَوْعَانِ مُعَيَّنٌ كَصَوْمِ رَمَضَانَ أَدَاءً وَقَضَاءً ) أَقُولُ جَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَضَاءَ رَمَضَانَ مُعَيَّنًا  
فَنَاقَضَ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَشَرْطُ لِلْبَاقِي وَهُوَ قَضَاءُ رَمَضَانَ إِلَى أَنْ قَالَ إِذْ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُعَيَّنٍ ، هـ .

وَالصَّوَابُ عَدَمُ التَّعْيِينِ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ (قَوْلُهُ وَنَحْوُ الْكُفَّارَاتِ) لَا يَظْهَرُ لِلْفُطَّةِ نَحْوُ فَاتِدَةٍ غَيْرِ الْفِطَامِ (قَوْلُهُ  
وَإِمَّا وَاجِبٌ كَالْتَّنْذُرِ الْمُعَيَّنِ وَالْمُطْلَقِ) هَذَا غَيْرُ الظَّاهِرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَوْمَ الْمُنْدُورِ فَرَضٌ كَالْكُفَّارَاتِ لِمَا سَنَذَكُرُ  
قَوْلُهُ وَنَقَلَ كَغَيْرِهَا) صَادِقٌ بِصَوْمِ الْمَسْنُونِ وَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ الْكَمَالُ إِنَّ أَفْسَامَ الصَّوْمِ فَرَضٌ وَوَاجِبٌ وَمَسْنُونٌ  
وَمُنْدُوبٌ وَنَقَلَ وَمَكْرُوهٌ تَزْيِيهًا وَتَحْرِيمًا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْمَسْنُونُ صَوْمُ عَاشُورَاءَ مَعَ التَّاسِعِ  
وَالْمُنْدُوبُ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَيُنْدَبُ كَوْنُهَا الْأَيَّامُ الْبَيْضُ يَعْنِي الثَّلَاثَ عَشَرَ وَالرَّابِعَ عَشَرَ وَالْخَامِسَ عَشَرَ وَكُلُّ  
صَوْمٍ ثَبَتَ بِالسَّنَةِ طَلَبُهُ وَالْوَعْدُ عَلَيْهِ كَصَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَنَحْوِهِ ، وَالتَّقْلُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا لَمْ تُثَبِّتْ

كَرَاهَتُهُ وَالْمَكْرُوهُ تَنْزِيهًا عَاشُورَاءَ مُفْرَدًا عَنِ التَّاسِعِ وَتَحْوِ يَوْمِ الْمَهْرَجَانِ ، وَالْمَكْرُوهُ تَحْرِيمًا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْعِيدَيْنِ  
١ هـ لَكِنْ رَأَيْتُ بَخْطَ شَيْخِي عَنْ أَسَاتِذِهِ نَقْلًا عَنْ الْوَاقِعَاتِ يَجُوزُ صَوْمُ الْمَهْرَجَانِ بِلَا كَرَاهَةٍ .

وَفِي الْوَلُولِجِيَّةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ١ هـ

وَفِي الْبَزَارِيَّةِ وَقَاضِي خَانَ إِنَّ وَاقَعَ يَوْمِ النَّيْرُوزِ مُعْتَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ ١ هـ

وَفِي الْمُجْتَبَى يُكْرَهُ صَوْمُ النَّيْرُوزِ وَالْمَهْرَجَانِ إِنْ تَعَمَّدَهُ

وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَصُومُ قَبْلَهُ فَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَصُومَ ١ هـ .

فَيُمْكِنُ التَّوَفُّيقُ بِحَمَلِ مَا عَنِ الْوَاقِعَاتِ وَالْوَلُولِجِيَّةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدَهُ ( قَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ فَوَجَبَ

إِلْخ ) لَيْسَ مِنَ الْهِدَايَةِ بَلْ مِنَ الْمُحَشِّي عَلَيْهَا ( قَوْلُهُ وَلَمَّا لَمْ يثبتَ فِي الْمُنْدُورِ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ بِالتَّوَاتُرِ  
بَقِيَ فِي مَرْتَبَةِ الْوُجُوبِ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ وَالْأَظْهَرِ أَنَّهُ أَيْ صَوْمُ النَّذْرِ فَرَضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى لُزُومِهِ فَظَاهِرٌ  
أَنَّهُ نَقْلُ الْإِنْبَاءِ بِالتَّوَاتُرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَنَصٌّ فِي الْبَدَائِعِ وَالْمَجْمَعِ عَلَى فَرْضِيَّةِ الْمُنْدُورِ ، وَقَالَ فِي الْمَوَاهِبِ : وَفَرَضَ  
صَوْمَ الْكُفَّارَاتِ ، وَكَذَا فَرَضَ الْمُنْدُورُ فِي الظَّاهِرِ وَقِيلَ إِنَّهُ وَاجِبٌ ١ هـ .

( قَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ الْمُنْقُولَ

إِلْخ ) لَيْسَ الْمُدْعَى مِمَّا ثَبَتَ بِهَذَا الطَّرِيقِ بَلْ بِتَوَاتُرِ نَقْلِ الْإِجْمَاعِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ

( صَحَّ صَوْمُ رَمَضَانَ وَالتَّذَرُّ الْمُعَيَّنِ وَالْقَلْبِ بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى الصُّحُورَةِ الْكُبْرَى لَا عِنْدَهَا ) فَإِنَّ النَّهَارَ الشَّرْعِيَّ مِنَ  
الصُّبْحِ إِلَى الْغُرُوبِ ، وَالصُّحُورَةُ الْكُبْرَى مُتَّصِفَةٌ فَوَجَبَ أَنْ تُوجَدَ النِّيَّةُ قَبْلَهَا لِتَكُونَ مَوْجُودَةً فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ فَتُوجَدُ  
فِي كُلِّهِ حُكْمًا ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ لَا مَا قِيلَ إِلَى الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِفٌ نَهَارٌ أُعْتِبَرِ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا .

( وَ ) صَحَّ الصَّوْمُ ( بِمُطْلَقِهَا ) أَيْ النِّيَّةِ ( وَبِنِيَّةِ الْقَلْبِ وَبِخَطِّ الْوَصْفِ فِي أَدَاءِ رَمَضَانَ ) لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ  
الْوَقْتَ مُتَعَيَّنٌ لَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالْإِطْلَاقُ فِي الْمُتَعَيَّنِ تَعْيِينٌ وَالْخَطُّ فِي الْوَصْفِ لَمَّا بَطَلَ بَقِيَ أَصْلُ النِّيَّةِ فَكَانَ فِي حُكْمِ  
الْمُطْلَقِ تَطْيِيرُهُ الْمُتَوَحِّدُ فِي الدَّارِ فَإِنَّهُ إِذَا نُودِيَ بِيَا رَجُلٌ أَوْ بِاسْمٍ غَيْرِ اسْمِهِ يُرَادُ بِهِ ذَلِكَ بِخِلَافِ قَضَاءِ رَمَضَانَ  
حَيْثُ لَا تَعْيِينَ فِي وَقْتِهِ ( إِلَّا ) إِذَا وَقَعَ النِّيَّةُ ( مِنْ مَرِيضٍ أَوْ مُسَافِرٍ ) حَيْثُ يَحْتَاجُ حِينَئِذٍ إِلَى التَّعْيِينِ ، وَلَا يَقَعُ عَنْ  
رَمَضَانَ ( بَلْ يَقَعُ عَمَّا نَوَى ) لِعَدَمِ التَّعْيِينِ فِي الْوَقْتِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا ( وَالتَّذَرُّ الْمُعَيَّنُ ) يَقَعُ ( عَنْ وَاجِبِ نَوَاهِ مُطْلَقًا )  
أَيْ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ فَنَوَى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاجِبًا آخَرَ يَقَعُ عَنْ ذَلِكَ الْوَاجِبِ ، سَوَاءً كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا  
صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا ( وَشَرْطُ اللَّبَاقِي ) وَهُوَ قَضَاءُ رَمَضَانَ وَالتَّذَرُّ الْمُطْلَقُ وَالْكَفَّارَةُ ( التَّيَبُّتُ ) مِنَ الْبَيْتُوتَةِ وَالْمَرَادُ  
النِّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ ( وَالتَّعْيِينُ ) إِذْ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ مُعَيَّنٍ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ فِي الْإِتْدَاءِ .

( قَوْلُهُ فَإِنَّ النَّهَارَ الشَّرْعِيَّ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الْغُرُوبِ ) أَقُولُ ، وَكَذَا اللَّغَوِيُّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ دِيَوَانِ الْأَدَبِ ( قَوْلُهُ  
فَوَجَبَ أَنْ تُوجَدَ النِّيَّةُ ) أَيْ لَزِمَ إِجَادَةُ النِّيَّةِ قَبْلَهَا لِتَكُونَ مَوْجُودَةً فِي أَكْثَرِ النَّهَارِ ، وَهَذَا خَاصٌّ بِالصَّوْمِ لِكُونِهِ رُكْنًا  
وَاحِدًا بِخِلَافِ الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ فَلَا يَجُوزُ بِنِيَّةٍ فِي أَكْثَرِهَا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اقْتِرَانِهَا بِالْعَقْدِ عَلَى أَذَانِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا أَرْكَانٌ فَإِذَا  
لَمْ تُقَارَنْ الْعَقْدُ خَلَا بَعْضُ الْأَرْكَانِ عَنْهَا فَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ الرُّكْنُ عِبَادَةً كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَهَذَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّهُ لَا  
تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ الْمُتَأَخَّرَةُ عَنْ تَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ قَضَاءِ رَمَضَانَ حَيْثُ لَا تَعْيِينَ فِي وَقْتِهِ ) رُجُوعٌ إِلَى  
مَا هُوَ الصَّوَابُ خِلَافًا لِمَا قَدَّمَهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا وَقَعَ النِّيَّةُ مِنْ مَرِيضٍ أَوْ مُسَافِرٍ

إِلْخ ) أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا نَوَى نَفْلًا وَقَعَ عَنْ رَمَضَانَ وَفِي رِوَايَةٍ عَمَّا نَوَاهُ مِنَ النَّفْلِ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ وَإِذَا

نَوَى وَاجِبًا آخَرَ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ عَنْ رَمَضَانَ كَمَا فِي الْقَتَحِ : أَمَّا إِذَا نَوَى الْمَرِيضُ تَفْلًا فَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنِ الْإِمَامِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَشَرَحَ الْمُجْمَعُ وَالْبُرْهَانُ وَأَمَّا إِنْ نَوَى الْمَرِيضُ وَاجِبًا آخَرَ فَقَدْ اخْتَارَ فِي الْهَدَايَةِ مُوَافَقًا لِرَوَايَةِ الْإِيضَاحِ وَمَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَفَتَاوَى الْوُلُوجِيِّ وَقَاضِي خَانَ أَنَّهُ يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ كَالْمُسَافِرِ حَيْثُ قَالَ : وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا صَامَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ آخَرَ يَقَعُ عَنْهُ اهـ .

وَقَالَ الْأَكْمَلُ فِي الْعِنَايَةِ : هَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ

الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ فِي التَّحْقِيقِ فَخْرَ الْإِسْلَامِ وَشَمْسَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّهُمَا قَالَا : إِذَا نَوَى الْمَرِيضُ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقَعُ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ وَذَكَرَ وَجْهَهُ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَهُوَ الْأَصَحُّ اهـ قُلْتُ : وَأَمَّا إِذَا أَطْلَقَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا ( قَوْلُهُ فَنَوَى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ) يَعْنِي فِي لَيْلَةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا لِیَصِحَّ عَنْ ذَلِكَ الْمَنَوِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُشْتَرَطُ لَهُ تَبَيُّتُ النَّيَّةِ ( قَوْلُهُ مَتَنَا وَشَرَطُ لِلْبَاقِي التَّبَيُّتِ ) شَامِلٌ لِقَضَاءِ قَوْلٍ شَرَعَ فِيهِ فَأَفْسَدَهُ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْصُ الْمَتَنُ بِمَا ذَكَرَهُ ( قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ النَّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ ) أَقُولُ الشَّرْطُ عَدَمُ تَأْخِيرِهَا عَنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَتَصِحُّ مُقَارَنَةُ لَطُلُوعِهِ وَمِنْ فُرُوعِ لُزُومِ التَّبَيُّتِ فِي غَيْرِ الْمَعْنِيِّ لَوْ نَوَى الْقَضَاءُ مِنَ النَّهَارِ فَلَمْ يَصِحَّ هَذَا هَلْ يَقَعُ تَفْلًا فِي فَتَاوَى التَّسْقِيَةِ نَعَمْ ، وَلَوْ أَفْطَرَ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ قِيلَ : هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ صَوْمَهُ عَنْ الْقَضَاءِ لَمْ يَصِحَّ نِيَّتُهُ مِنَ النَّهَارِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَلْزِمُهُ بِالشُّرُوعِ كَمَا فِي الْمَطْنُونِ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْمَطْنُونِ صَوْمُ الشَّكِّ بِنِيَّةِ رَمَضَانَ فَإِذَا أَفْطَرَ فِيهِ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ مِنْ شُعْبَانٍ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ .

( وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا ) وَهُوَ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شُعْبَانَ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَإِنَّمَا كُرِهَ غَيْرُ التَّطَوُّعِ لِمَا رَوَى صَاحِبُ السُّنَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ ، وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَيْءٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ } الْحَدِيثُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَمَا رَوَاهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ } وَمِنْ قَوْلِهِ { لَا يُصَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ إِلَّا تَطَوُّعًا } لَا أَصْلَ لَهُ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ )

( إِنْ ) أَقُولُ الْمُرَادُ ( وَيَصُومُ ) أَنْ يُنْصَ عَلَى التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ فَالنِّيَّةُ يَوْمَ الشَّكِّ يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ شَامِلٌ لِلْمَقَادِيرِ اهـ .

وَإِذَا أَفْرَدَهُ بِالصَّوْمِ قِيلَ : الْفِطْرُ أَفْضَلُ وَقِيلَ الصَّوْمُ أَفْضَلُ كَمَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا كُرِهَ غَيْرُ التَّطَوُّعِ لِمَا رَوَى صَاحِبُ السُّنَنِ )

( إِنْ ) أَقُولُ لَا يَتِمُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا إِلَّا بِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَفْضَلُ الصِّيَامِ صَوْمُ أَحْيٍ دَاوُدَ } وَهُوَ مُطْلَقٌ قَبْدُخُلٍ فِيهِ الْكُلُّ ثُمَّ قَالَ : فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ غَيْرُ التَّطَوُّعِ اهـ .

( وَكُرِهَ فِيهِ الْوَاجِبُ ) لِمَا رَوَيْنَاهُ ( وَيَقَعُ عَنْهُ فِي الْأَصَحِّ ) وَقِيلَ يَقَعُ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فَلَا يَتَأَدَّى بِنِيَّةِ الْوَاجِبِ ( فَإِنْ صَامَ تَطَوُّعًا أَوْ وَاجِبًا وَظَهَرَ رَمَضَانِيَّتُهُ فَهُمَا ) أَيُّ التَّطَوُّعِ وَالْوَاجِبِ ( يَقَعَانِ عَنْهُ ) أَيُّ رَمَضَانَ ( وَإِلَّا )

( أَيَّ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ ( فَعَمَّا نَوَى ) أَيَّ يَقَعُ عَمَّا نَوَى مِنَ التَّطَوُّعِ وَالْوَجِبِ .  
( قَوْلُهُ وَكُرِّهَ فِيهِ الْوَجِبُ ) أَيَّ تَنْزِيهَا كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَيَقَعُ عَنْهُ فِي الْأَصَحِّ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ

( وَنُدِبَ النَّفْلُ إِنْ وَافَقَ مُعْتَادَهُ ) بَأَنْ يَعْتَادَ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ الْخَمِيسِ أَوْ الْاِثْنَيْنِ فَوَافَقَهُ يَوْمَ الشُّكِّ ، وَكَذَا إِذَا صَامَ شَعْبَانَ كُلَّهُ أَوْ نَصْفَهُ الْآخِرَ أَوْ عَشْرَةً مِنْ آخِرِهِ أَوْ ثَلَاثَةً مِنْهُ ( وَيَصُومُ فِيهِ الْخَوَاصُّ ) كَالْمُفْتِي وَالْقَاضِي أَخْذًا بِالِاحْتِيَاظِ ( وَيُفْطِرُ غَيْرُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ ) نَفْيًا لِتَهْمَةِ ارْتِكَابِ النَّهْيِ

( قَوْلُهُ بَأَنْ يَعْتَادَ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) أَقُولُ صَوْمُ الْجُمُعَةِ مُفَرَّدًا ، وَكَذَا السَّبْتُ مَكْرُوءَةٌ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبُرْهَانِ فَكَيْفَ يَكُونُ مُعْتَادُهُ الْمَكْرُوءَ ( قَوْلُهُ أَوْ الْخَمِيسِ أَوْ الْاِثْنَيْنِ ) أَقُولُ : وَصَوْمُ الْخَمِيسِ وَالْاِثْنَيْنِ مُسْتَحَبٌّ قَالَهُ فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ أَوْ ثَلَاثَةً مِنْهُ ) أَيَّ مِنْ آخِرِ آخِرِهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ أَوْ يَوْمٍ قِيلَ : لِكِرَاهَتِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ التُّحَفَةِ اهـ .

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ وَقَوْلُهُ لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ } اهـ .

قَالَ فِي الْفَوَائِدِ وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدَمُوا إِبْخَ التَّقْدِيمِ عَلَى قَصْدٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ بِالشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ إِنْ نَوَى بِهِ قَبْلَ حِينِهِ وَأَوَانِهِ وَوَقْتِهِ وَزَمَانِهِ ، وَشَعْبَانَ وَقْتُ التَّطَوُّعِ فَإِذَا صَامَ عَنْ شَعْبَانَ لَمْ يَأْتِ بِصَوْمِ رَمَضَانَ قَبْلَ زَمَانِهِ وَأَوَانِهِ فَلَا يَكُونُ هَذَا تَقْدَمًا عَلَيْهِ اهـ .

كَذَا بِحِطِّ أَسْتَاذِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهَذَا يَنْتَفِي كِرَاهَةُ صَوْمِ الشُّكِّ تَطَوُّعًا ( قَوْلُهُ كَالْمُفْتِي وَالْقَاضِي ) الْمُرَادُ بِهِ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْخَوَاصِّ وَهُوَ مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ ضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ الْإِضْجَاعِ فِي النَّيَّةِ أَيَّ التَّرِيدِ ، وَمُلَاحَظَةِ كَوْنِهِ عَنِ الْفَرَضِ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَيُفْطِرُ غَيْرُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ ) يَعْنِي يَأْمُرُ الْمُفْتِي الْعَامَّةَ بِالتَّلَوُّمِ ثُمَّ بِالْإِفْطَارِ إِذَا ذَهَبَ وَقْتُ النَّيَّةِ نَفْيًا لِتَهْمَةِ ارْتِكَابِ النَّهْيِ

( لَا صَوْمَ إِنْ نَوَى أَنَا صَائِمٌ إِنْ كَانَ الْغَدُ مِنْ رَمَضَانَ وَإِلَّا فَلَا ) لِعَدَمِ الْجَزْمِ فِي الْعَزْمِ فَلَمْ تُوجَدْ النَّيَّةُ ( كَذَا ) إِنْ نَوَى ( إِنْ لَمْ أَجِدْ غَدَاءً فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَمُفْطِرٌ وَكُرِّهَ ) إِنْ قَالَ أَنَا صَائِمٌ إِنْ كَانَ الْغَدُ مِنْ رَمَضَانَ وَإِلَّا فَعَنْ وَاجِبٍ آخَرَ ( لِتَرُدُّهُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مَكْرُوهَيْنِ : نِيَّةِ الْفَرَضِ وَنِيَّةِ وَاجِبٍ آخَرَ ) ( أَوْ ) قَالَ ( أَنَا صَائِمٌ إِنْ كَانَ الْغَدُ مِنْ رَمَضَانَ وَإِلَّا فَعَنْ نَفْلٍ ) ، وَإِنَّمَا كُرِّهَ ؛ لِأَنَّهُ نَاوٍ لِلْفَرَضِ مِنْ وَجْهِ ( فَإِنْ ظَهَرَ رَمَضَانِيَّتُهُ فَعَنْهُ ) لَوْجُودِ مُطْلَقِ النَّيَّةِ ( وَإِلَّا فَنفْلٌ فِيهِمَا ) أَيَّ فِي الْوَجِبِ وَالْنفْلِ أَمَّا فِي الْوَلِّ فَلِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ فِي الْوَجِبِ الْآخِرِ فَلَا يَقَعُ عَنْهُ فَبَقِيَ مُطْلَقُ النَّيَّةِ فَيَقَعُ عَنِ النَّفْلِ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلَوْجُودِ مُطْلَقِ النَّيَّةِ أَيْضًا ( غَيْرَ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ ) بِالْقَضَاءِ لِعَدَمِ الشُّرُوعِ فِي النَّفْلِ قَصْدًا بَلْ مُسَقِّطًا لِلْوَجِبِ عَنْ ذِمَّتِهِ .

( قَوْلُهُ كَذَا إِنْ نَوَى إِنْ لَمْ أَجِدْ غَدَاءً

إِلْخَ ) مِثْلُهُ إِنْ لَمْ أَجِدْ سُحُورًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( لَا يُبْطِلُ النَّيَّةَ صَمُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ نَوَيْتُ أَنْ أَصُومَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلُونِي أَنَّهُ يَجُوزُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ لَا يُبْطِلُ النَّيَّةَ صَمُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(إلخ) هذا استحسان ؛ لأنه في مثل هذا يُذكر لطلب التوفيق ، والقياس أن لا يصير صائماً لبطانها بالثنيا  
كالتصرفات القولية كذا في البرازية

( رأى هلال رمضان أو ) هلال ( الفطر وحده ورد قوله ) أي رده الحاكم لانفراد ( صام ) في الأول والآخر أما  
الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم { صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته } ، وقد رآه ظاهراً وأما الثاني فلا حياط فيه  
أن يصوم ، ولا يفطر إلا مع الناس لقوله صلى الله عليه وسلم { صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون } ( وإن أفطر ) في الوقتين ( قضى فقط ) بلا كفارة ؛ لأن القاضي ردّ شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط فأورث  
شبهة وهذه الكفارة تدرى بالشبهات ، ولو أفطر قبل ردّ القاضي شهادته اختلف فيه والصحيح عدم الكفارة ،  
ولو أكمل رأيي هلال رمضان ثلاثين يوماً لم يفطر إلا مع القاضي ، ولو أفطر لا كفارة عليه .

( قوله ورد قوله )

( إلخ ) لا فرق فيه بين كون السماء بعلة فلم يقبل لفسقه أو ردت لصحتها وأفاد المصنف بالولوية لزوم صيامه ،  
وإن لم يشهد عند القاضي ، ولا فرق بين كون هذا الرأي من عرض الناس أو كان الإمام فلا ينبغي للإمام إذا رآه  
وحده أن يأمر الناس بالصوم ، وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره قاله الكمال هـ .

وسوى بين الفطر ورمضان ويخالفه ما قال في الجوهر لو رآه أي هلال رمضان الإمام وحده أو القاضي فهو  
بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف ما إذا رأى الإمام وحده أو القاضي  
وحده هلال شوال فإنه لا يخرج إلى المصلي ، ولا يأمر الناس بالخروج ، ولا يفطر لا سراً ، ولا جهراً وقال  
بعضهم : إن تيقن أفطر سراً هـ .

وفي كلام المصنف إشارة إلى رد قول الفقيه أبي الليث إن معنى قول الإمام أبي حنيفة لا يفطر أي لا يأكل ، ولا  
يشرب ولكن لا ينوي الصوم ، ولا يتقرب به إلى الله تعالى ؛ لأنه يوم عيد عنده للحقيقة التي ثبتت عنده هـ .  
وإلى رد قول بعض مشايخنا من أنه إذا تيقن بالروية أفطر سراً كما في البحر ( قوله : والصحيح عدم الكفارة )  
كذا في الفتح والتبيين والخانية

( وقيل بلا دعوى ولفظ أشهد للصوم بعلة ) أي إذا كان بالسماء علة كغيم وغبار ( خبر عدل ) فاعل قبل ( ولو )  
كان ( قناً أو أنشأ أو محدوداً في قذف تاب ) ؛ لأنه أمر ديني فأشبه رواية الأخبار ولهذا لا يخص بلفظ الشهادة  
ويشترط العدالة ؛ لأن قول الفاسق لا يقبل في الدينات ( وشروط للفطر ) إذا كان بالسماء علة ( نصاب الشهادة )  
وهو رجلان أو رجل وامرأتان ( ولفظ أشهد ) ؛ لأنه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقه ( لا الدعوى )  
؛ لأنه كعتق الأمة وطلاق الحرة ولا يقبل فيه شهادة محدود في قذف تاب لكونه شهادة ( وبلا علة ) بالسماء ( شرط فيهما ) أي في الصوم والفطر ( جمع عظيم ) يحصل العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم توأطئهم على  
الكذب ( وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر ) لوجود نصاب الشهادة ( لا ) بقول ( عدل ) واحد ؛ لأن  
الفطر لا يثبت بقول واحد خلافاً لمحمد ( والأصحى كالفطر ) في الأحكام المذكورة .

( قوله وقيل بلا دعوى ) أقول جزم بما ذكره ، وقد قال قاضي خان بعدما جزم به أما الدعوى فينبغي أن لا تُشترط  
كما في عتق الأمة وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فينبغي أن تُشترط في هلال الفطر وهلال رمضان كما  
في عتق العبد عنده .

١ هـ .

(قَوْلُهُ خَبَرُ عَدْلٍ) حَقِيقَةُ الْعَدَالَةِ مَلَكَهْ تَحْمِيلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيُقْبَلُ خَبَرُ الْعَدْلِ ، وَلَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَوْ شَهِدَ عَبْدٌ عَلَى شَهَادَةِ مِثْلِهِ وَيَلْزَمُ الْعَدْلَ أَنْ يَشْهَدَ بِالرُّؤْيَةِ لَيْلَتَهُ وَالْقَاسِقُ يَشْهَدُ ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ رُبَّمَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَكِنَّ الْقَاضِيَ يَرُدُّهُ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ وَأَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ الْقَوْلَ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِتَفْسِيرِ الرُّؤْيَةِ .

وَقَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ اخْتَارَ الْفَضْلِيُّ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا فَسَّرَهُ وَقَالَ انْقَشَعَ الْغَيْمُ وَأَبْصَرْتُ الْهَلَالَ يُقْبَلُ أَمَّا بَلَا تَفْسِيرٍ فَلَا تُقْبَلُ ١ هـ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُبُوتَ رَمَضَانَ بَعْدَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْكَنَزِ بِقَوْلِهِ : وَيُثْبِتُ رَمَضَانَ بِرُّؤْيَةِ هِلَالِهِ أَوْ بَعْدَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ١ هـ .

وَفِي اقْتِصَارِهِ عَلَى هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبِتُ الْهَلَالَ بِقَوْلِ الْمُؤَقِّتِينَ ، وَلَا يَجِبُ بِقَوْلِهِمُ الصَّيَامُ وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ وَهْبَانَ فَقَالَ وَقَوْلُ أُولَى التَّوَقُّيتِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ وَقِيلَ نَعَمْ ، وَالْبَعْضُ إِنْ كَانَ يُكْثِرُ وَقَالَ ابْنُ الشَّحْنَةِ بَعْدَ نَقْلِهِ الْخِلَافَ : فَإِذَا تَفَقَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا النَّادِرَ وَالشَّافِعِيَّ أَنَّهُ لَا اعْتِمَادَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَجَمِّينَ فِي هَذَا وَلِمُتَأَخَّرِ الشَّافِعِيَّةِ الْإِمَامِ تَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَصْنِيفُ مَا لَفِيهِ إِلَى اعْتِمَادِ قَوْلِ الْمُتَجَمِّينَ ؛ لِأَنَّ الْحِسَابَ قَطْعِيٌّ ١ هـ .

وَأِنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ فِي

الرُّسْتَاقِ وَلَيْسَ هُنَاكَ وَالٍ وَقَاضٍ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ تَفَقَّ يَصُومُ النَّاسُ بِقَوْلِهِ وَفِي الْفِطْرِ إِنْ أَخْبَرَ عَدْلَانِ بِرُّؤْيَةِ الْهَلَالَ أَيْ وَبِالسَّمَاءِ عَلَّةً لَا بَأْسَ بِأَنْ يَفْطُرُوا قَالَهُ قَاضِي خَانَ وَمِثْلُهُ فِي الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ فَاعِلٌ قُبِلَ) هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّجَوُّزِ وَوَقَعَ مِثْلُهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ وَهُوَ خِلَافُ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ نَائِبُ الْفَاعِلِ (قَوْلُهُ أَوْ مَحْلُودًا فِي قَذْفِ تَابٍ) هُوَ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ عَدْلٍ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنْ وَجْهِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ (قَوْلُهُ وَيُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَاسِقِ لَا يُقْبَلُ فِي الدِّيَّانَاتِ) أَقُولُ وَأَمَّا الْمَسْتَوْرُ فَقَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ وَشَرَحَ الْمَنْظُومَةَ لِابْنِ الشَّحْنَةِ إِنَّهُ يُقْبَلُ فِيهِ خَبَرُ مَسْتَوْرٍ الْحَالِ فِي الصَّحِيحِ (قَوْلُهُ لَا لِلدَّعْوَى ؛ لِأَنَّهُ كَعَتَقِ الْأَمَةِ) كَذَا جَزَمَ بِهِ فِي الْبَزَازِيَّةِ وَشَرَحَ الْمَنْظُومَةَ عَنْ الدَّرَايَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الدَّعْوَى وَقَالَ الرَّيْلِيُّ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُشْتَرَطَ فِيهِ الدَّعْوَى كَعَتَقِ الْأَمَةِ وَقَدْ مَنَّا عَنْ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تُشْتَرَطَ الدَّعْوَى عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي عَتَقِ الْعَبْدِ عِنْدَهُ فَيَحْرُرُ (قَوْلُهُ وَبَلَا عَلَّةٍ شَرَطٌ فِيهِمَا جَمْعٌ عَظِيمٌ) هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا فِي الْمَعْنَى مِنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْوَاحِدِ بِالسَّمَاءِ عَلَّةً أَوْ لَا وَإِلَى رَدِّ مَا ذَكَرَ الْبَعْضُ مِنْ تَقْيِيدِ رَدِّ شَهَادَتِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَجِئْ مِنَ الْخَارِجِ وَالسَّمَاءِ مُصْحِيَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَكَانٍ مُرْتَفِعٍ فِي الْبَلَدَةِ ، وَإِنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ وَإِلَى رَدِّ مَا رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الْحُقُوقِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ (قَوْلُهُ وَبَعْدَ صَوْمِ ثَلَاثِينَ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ حَلَّ

الْفِطْرِ) أَيْ وَلَمْ يَرِ الْهَلَالَ وَصَحَّحَ هَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَّةِ ، وَعَنْ الْقَاضِي أَبِي عَلِيٍّ السَّعْدِيِّ لَا يُفْطِرُونَ وَصَحَّحَهُ فِي مَجْمُوعِ التَّوَازِلِ وَكَذَلِكَ صَحَّحَهُ السَّيِّدُ الْأَجَلُ نَاصِرُ الدِّينِ ذَكَرَهُ فِي التَّجْنِيسِ وَقَالَ الْكَمَالُ لَمْ يُبْعَدَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ إِنْ قَبِلَهُمَا فِي الصَّحْوِ لَا يُفْطِرُونَ أَوْ فِي غَيْمٍ أَفْطَرَ ، وَالتَّحْقِيقُ زِيَادَةُ الْقُوَّةِ فِي الثُّبُوتِ فِي الثَّانِي وَالِاشْتِرَاكُ فِي عَدَمِ الثُّبُوتِ أَصْلًا فِي الْأَوَّلِ فَصَارَ كَالْوَاحِدِ (قَوْلُهُ لَا بِقَوْلِ عَدْلٍ وَاحِدٍ) هَذَا فِيمَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْإِحْتِيَاظِ وَقَالَ الْكَمَالُ سِوَاءَ قَبْلَهُ لَغَيْمٍ أَوْ فِي صَحْوٍ وَهُوَ مِمَّنْ يَرَى ذَلِكَ وَسَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ فِي

الشَّهَادَاتِ أَنَّهُ يُعَزَّرُ الشَّاهِدُ لَوْ تَمَّ الْعَدُّ وَالسَّمَاءُ مُصْحِيَّةٌ وَلَمْ يَرِ الْهَلَالُ ( قَوْلُهُ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ) قَالَ فِي غَايَةِ الْيَأْنِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ هُوَ الْأَصَحُّ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ مِنْهُمْ مَنْ اسْتَحْسَنَ ذَلِكَ أَيْ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ فِي قَبُولِهِ فِي صَحْرٍ وَفِي قَبُولِهِ لَيْمٍ أَخَذَ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ هـ .

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيُّ : هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَرَوْا هَلَالًا شَوَّالٍ وَالسَّمَاءُ مُصْحِيَّةٌ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُتَعَيِّمَةً فَإِنَّهُمْ يُفْطِرُونَ بِلَا خِلَافٍ نَقْلَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا عَنْ الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ وَالْأَضْحَى كَالْفَطْرِ ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَشُرُوحِهَا وَالتَّبْيِينِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ هُوَ الْمَذْهَبُ وَفِي التَّوَادِرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ كَرَّمَ صَاحِبُهَا فِي الشُّحْفَةِ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَاخْتَلَفَ الْمُصْحِحُّ لَكِنْ تَأَيَّدَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ الْمَذْهَبُ وَلَمْ يَعْزُضْ الْمُصَنِّفُ لِحُكْمِ بَقِيَّةِ الْأَهْلِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عُدُولٍ أَحْرَارٍ غَيْرِ مُحْدُوذِينَ فِي قَذْفٍ هـ .

يَعْنِي إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ

عِلَّةٌ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةٌ فَيَجْمَعُ عَظِيمٌ يَفْعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ ؛ لِأَنَّ التَّفَرُّدَ بِالرُّوْيَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ يُؤْهِمُ الْغَلَطُ فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ جَمْعًا كَثِيرًا لِلْكُلِّ أَيْ لِلْأَهْلِ الثَّلَاثَةِ هـ .

وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ إِجْرَاءُ الْمَتْنِ عَلَى عُمُومِ الْكُلِّ فِي الشُّهُورِ جَمِيعًا لِصِدْقِهِ ثُمَّ قِيلَ فِي حَدِّ الْكَبِيرِ : أَهْلُ الْمَحَلَّةِ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ خَمْسُونَ رَجُلًا كَمَا فِي الْقَسَامَةِ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ حَتَّى يَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، وَعَنْ خَلْفِ بْنِ أَيُّوبَ خَمْسُمِائَةٍ بِلَخِي قَلِيلٌ ، وَعَنْ أَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ أَنَّهُ شَرَطَ الْوَفَا وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ وَالْأَصَحُّ تَقْوِيضُهُ أَيْ حَدُّ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ لِتَفَاوُتِ النَّاسِ صِدْقًا

( اخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ ) يَعْنِي قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ يُعْتَبَرُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُعْتَبَرُ مَعْنَاهُ إِذَا رَأَى الْهَلَالُ أَهْلُ بَلَدَةٍ وَلَمْ يَرَهُ أَهْلُ أُخْرَى يَجِبُ أَنْ يَصُومُوا بِرُوْيَةِ أُولَئِكَ كَيْفَمَا كَانَ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ لَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ اعْتَبَرَهُ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ يَبْتَهِمُهُمَا تَهَارُبٌ بِحَيْثُ لَا تَخْتَلِفُ الْمَطَالِعُ يَجِبُ ، وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ تَخْتَلِفُ لَا يَجِبُ وَأَكْثَرُ الْمَشَائِخِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُعْتَبَرَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ قَوْمٍ مُخَاطَبُونَ بِمَا عِنْدَهُمْ وَاقْتِصَالُ الْهَلَالِ عَنْ شُعَاعِ الشَّمْسِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَقْطَارِ كَمَا أَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ وَخُرُوجَهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا أَقُولُ يُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ أَنَّ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرَ لَا تَجِبُ لِفَقْدِ وَفْقِيهِمَا .

( قَوْلُهُ يَعْنِي قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ يُعْتَبَرُ ) اخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ وَغَيْرُهُ كَذَا فِي الْبَرْهَانِ ( قَوْلُهُ مَعْنَاهُ إِذَا رَأَى الْهَلَالُ أَهْلُ بَلَدَةٍ وَلَمْ يَرَوْهُ أَهْلُ أُخْرَى يَجِبُ أَنْ يَصُومُوا ) يَعْنِي إِذَا تَبَتَّ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَرَهُ بِطَرِيقٍ مُوجِبٍ كَمَا لَوْ شَهِدُوا عِنْدَ قَاضٍ لَمْ يَرِ أَهْلُ بَلَدِهِ عَلَى أَنَّ قَاضِي بَلَدٍ كَذَا شَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ بِرُوْيَةِ الْهَلَالِ فِي لَيْلَةٍ كَذَا ، وَقَضَى الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمَا جَازٍ لِهَذَا الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِشَهَادَتِهِمَا ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي حُجَّةٌ ، وَقَدْ شَهِدَا بِهِ أَمَّا لَوْ شَهِدَا أَنَّ أَهْلَ بَلَدَةٍ كَذَا رَأَوْا الْهَلَالَ قَبْلَكُمْ بِيَوْمٍ ، وَهَذَا يَوْمُ الثَّلَاثَيْنِ فَلَمْ يَرِ الْهَلَالُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ ، وَالسَّمَاءُ مُصْحِيَّةٌ لَا يُبَاحُ الْفِطْرُ غَدًا ، وَلَا يُتْرَكُ التَّرَاوِيحُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ لَمْ يَشْهَدُوا بِالرُّوْيَةِ ، وَلَا عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا حَكَمُوا رُوْيَةَ غَيْرِهِمْ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَقَاضِي خَانَ .

وَفِي الْمَغْنِيِّ قَالَ الْإِمَامُ الْحَلَوَانِيُّ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا اسْتَفَاضَ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى وَتَحَقَّقَ يَلْزَمُهُمْ حُكْمُ تِلْكَ الْبَلَدَةِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَأَكْثَرُ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ) هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْبَحْرِ عَلَى الْخُلَاصَةِ وَقَالَ فِي الْكَافِي ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ لَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ نَهَارًا قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ لِلْيَلَّةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَبَنَحُوهُ وَرَدَّ الْأَثَرُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلْيَلَّةِ الْمَاضِيَةِ ا هـ .

وَالْمُخْتَارُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ مَجْرَاهُ أَمَامَ الشَّمْسِ ، وَهِيَ تَنْلُوهُ فَهُوَ لِلْمَاضِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهَا

فَلِلْمُسْتَقْبَلَةِ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ : إِنْ غَابَ قَبْلَ الشَّقَقِ فَلِلْمَاضِيَةِ ، وَإِنْ غَابَ بَعْدَهُ فَلِلرَّاهِنَةِ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ

( بَابُ مُوجِبِ الْإِفْسَادِ ) أَيُّ مَا يُوجِبُ الْإِفْسَادَ مِنَ الْأَسْبَابِ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَنَحْوِهِمَا ( وَمُوجِبُهُ ) أَيُّ مَا يُوجِبُهُ الْإِفْسَادُ مِنَ الْأَحْكَامِ كَالْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ أَوْ الْقَضَاءِ فَقَطْ : اعْلَمْ أَنَّ الْأَفْعَالَ الصَّادِرَةَ مِنَ الصَّائِمِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذَا الْبَابِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ : الْأَوَّلُ - مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُفْسِدٌ لَهُ وَلَيْسَ بِمُفْسِدٍ وَالثَّانِي - مَا يُفْسِدُهُ ، وَلَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ وَالثَّلَاثُ - مَا يُفْسِدُهُ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْقَسَامُ بِالترْتِيبِ وَذَكَرَ الْوَلَّ بِقَوْلِهِ ( إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا ) قَيْدٌ لِلثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ( أَوْ احْتَلَمَ أَوْ أَنْزَلَ بِنَظَرٍ أَوْ أَدْهَنَ أَوْ اكْتَحَلَ أَوْ احْتَجَمَ أَوْ اغْتَابَ ) مِنَ الْغِيَةِ ( أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ غُبَارًا أَوْ دُخَانًا أَوْ دُبَابًا ، وَلَوْ ) كَانَ ( ذَاكِرًا ) لِلصَّوْمِ ( أَوْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَوْ صَبَّ فِي إِحْلِيلِهِ مَاءً أَوْ دَهْنًا ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( أَوْ ) فِي ( أُذُنِهِ مَاءً ) احْتَرَزَ عَنِ الدَّهْنِ فَإِنْ صَبَّ فِيهَا يُفْطِرُ نَقْلَهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ ( أَوْ دَخَلَ أَنْفَهُ مَخَاطٌ فَاسْتَشَمَّهُ فَأَذْخَلَهُ حَلْقَهُ ، وَلَوْ عَمْدًا ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ) جَزَاءً لِقَوْلِهِ إِنْ أَكَلَ الْخَبْ .

( بَابُ مُوجِبِ الْإِفْسَادِ ) يَجُوزُ كَسْرُ الْجِيمِ بِمَعْنَى الْأَسْبَابِ لِلْفِطْرِ وَفَتْحُهَا بِمَعْنَى الْحُكْمِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى الْإِفْسَادِ ( قَوْلُهُ إِنْ أَكَلَ ) الضَّمِيرُ فِي أَكَلَ لِلصَّائِمِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ وَصَرَّحَ بِهِ الْقُلُورِيُّ فَقَالَ إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ قَيْدُهُ بِإِذْ لَوْ أَكَلَ قَبْلَ أَنْ يَنْوِيَ الصَّوْمَ نَاسِيًا ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ لَمْ يُجْزِهِ ا هـ .

( قَوْلُهُ نَاسِيًا ) أَيُّ لَمْ يُفْطِرْ قَالَ الْأَكْمَلُ إِلَّا فِيمَا إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا فَقِيلَ لَهُ أَنْتَ صَائِمٌ فَلَمْ يَتَذَكَّرْ وَاسْتَمَرَ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْأَكْلَ حَرَامٌ عَلَيْهِ ، وَخَبَرَ الْوَاحِدِ حُجَّةً فِي الدِّيَانَاتِ فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى تَلَمُّلِ الْحَالِ .

وَقَالَ زُفَرٌ وَالْحَسَنُ : لَا يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ نَاسٍ ا هـ .

قُلْتُ فَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ لِعَدَمِ الْفَرْقِ ا هـ .

وَإِذَا رَأَاهُ أَحَدٌ يَأْكُلُ نَاسِيًا فَلَاوَلَى أَنْ لَا يُدْكِرُهُ إِنْ كَانَ شَيْخًا ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ حَوْصَةَ مَطْنَةِ الرَّحْمَةِ ، وَإِنْ كَانَ شَابًا يَقْوَى عَلَى الصَّوْمِ يُكْرَهُ أَنْ لَا يُخْبِرَهُ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ : وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَحْرِيمِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَلَوَ الْجِيَّ قَالَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْبِرَهُ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ فَشَمِلَ الْفَرْضَ وَالنَّهْيَ ا هـ .

لَكِنْ قَالَ فِي الْبِرَازِيَّةِ : يُخْبِرُهُ إِنْ كَانَ قَوِيًّا وَإِلَّا فَلَا ا هـ .



فَلَمْ يَنْظُرْ لِلشَّيْخُوخَةِ بِذَاتِهَا ، وَلَا لِلشُّبُوبَةِ ، وَكَذَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِنَّ رَأَى فِيهِ قُوَّةً يُمْكِنُهُ أَنْ يُتِمَّ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ذَكَرَهُ وَإِلَّا فَلَا وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يُذَكِّرُهُ كَذَا فِي الْوَاقِعَاتِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَنْزَلَ بِظَرْ ) أَقُولُ أَوْ فِكْرٍ ، وَإِنْ أَدَامَ النَّظَرَ وَالْفِكْرَ حَتَّى أَنْزَلَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَفِيهِ اجْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ أَنْزَلَ بِلَمْسٍ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ كَمَا سَيَذَكِّرُهُ ( قَوْلُهُ أَوْ اكْتَحَلَ ) أَيَّ لَمْ

يُفْطِرُ وَسَوَاءٌ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ أَوْ لَا ، وَلَوْ بَرَقَ فَوَجَدَ لَوْنَ الدَّمِّ فِيهِ ، وَقَدْ بَلَغَ شَيْئًا مِنْ بُرَاقِهِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ وَقِيلَ يُفْطِرُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا قَالَ قَاضِي خَانَ إِذَا خَرَجَ الدَّمُّ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ ، وَالْبُرَاقُ غَالِبٌ فَابْتَلَعَهُ وَلَمْ يَجِدْ طَعْمَهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْعَلَبَةُ لِلدَّمِّ فَسَدَ صَوْمُهُ ، وَإِنْ اسْتَوَى فَسَدَ احْتِيَاطًا ١ هـ .

( قَوْلُهُ أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ غُبَارٌ ) أَيَّ ، وَلَوْ غُبَارَ الطَّاحُونِ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : لَا يُفْطِرُ لَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ غُبَارٌ أَوْ أَثَرُ طَعْمِ الْأَدْوِيَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْاجْتِرَازُ عَنْهَا ١ هـ .

لِدُخُولِهِ مِنَ الْأَنْفِ إِذَا أَطْبَقَ الْفَمُ كَمَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ فَهَذَا يَقِيدُ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ بَدَأَ مِنْ تَعَاطِي مَا يَدْخُلُ غُبَارُهُ فِي حَلْقِهِ أَفْسَدَ لَوْ فَعَلَ ( قَوْلُهُ أَوْ دُخَانَ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ إِذَا دَخَلَ حَلْقَهُ غُبَارٌ أَوْ ذُبَابٌ وَهُوَ ذَاكِرٌ لَصَوْمِهِ لَا يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَطَاعُ الْإِمْتِنَاعُ عَنْهُ فَاشْتَبَهَ الدُّخَانَ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ يُفْطِرَ لَوْ صَوَّلَ الْمُفْطِرُ إِلَى جَوْفِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَغَدَّى بِهِ وَجْهَهُ الْإِسْتِحْسَانُ مَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَهْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ فَصَارَ كَبَلٍّ يَبْقَى فِيهِ بَعْدَ الْمَضْمُضَةِ ١ هـ .

وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ : الدُّخَانُ وَالْغُبَارُ إِذَا دَخَلَ الْحَلْقَ لَا يَفْسُدُ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَطَاعُ الْاجْتِرَازُ عَنْ دُخُولِهِمَا مِنَ الْأَنْفِ إِذَا طَبَّقَ الْفَمُ ١ هـ .

قُلْتُ فَعَلَى هَذَا إِذَا أَدَخَلَ الدُّخَانَ حَلْقَهُ فَسَدَ صَوْمُهُ أَيَّ دُخَانٍ كَانَ حَتَّى إِنْ مَنْ تَبَخَّرَ يَخُورُ فَأَوَاهُ إِلَى نَفْسِهِ وَاشْتَمَّ دُخَانَهُ فَادْخَلَهُ حَلْقَهُ ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ أَفْطَرَ ، سَوَاءٌ كَانَ غُودًا أَوْ غَنَبًا أَوْ غَيْرَهُمَا لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْ إِدْخَالِ الْمُفْطِرِ جَوْفَهُ ، وَهَذَا مِمَّا يَغْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ .

وَلَا يَتَوَهَّمُ

أَنَّهُ كَشَمَّ الْوَرْدَ وَمَانِهِ وَالْمُسْكَ لَوْضُوحَ الْفَرْقِ بَيْنَ هَوَاءٍ تَطْيَبُ بِرِيحِ الْمُسْكِ وَشِبْهِهِ وَبَيْنَ جَوْهَرِ دُخَانٍ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ بِفِعْلِهِ ( قَوْلُهُ أَوْ صَبَّ فِي إِحْلِيلِهِ ) قَالَ فِي الْفَتْحِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُفْطِرُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرَّبٌ ١ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ هَلْ بَيْنَ الْمَثَانَةِ وَالْجَوْفِ مَنْفَذٌ أَوْ لَا ؟ وَهُوَ لَيْسَ بِاخْتِلَافٍ عَلَى التَّحْقِيقِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَا مَنْفَذَ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَجْتَمِعُ الْبَوْلُ فِيهَا بِالتَّرَشُّحِ كَذَا تَقُولُ الْأَطْبَاءُ .

١ هـ .

وَالْإِقْطَارُ فِي أَقْبَالِ النِّسَاءِ قَالُوا أَيْضًا هُوَ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُفْسَدُ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْحُقْنَةِ قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ أَوْ فِي أُذُنِهِ مَاءٌ

إِلَخ ) أَقُولُ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ وَصَحَّحَهُ فِي الْمُحِيطِ قَالَ لَوْ صَبَّ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ فِي أُذُنِهِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ لِإِعْدَامِ الْفُطْرِ صُورَةً وَمَعْنَى وَهُوَ إِصْلَاحُ الْبَدَنِ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ بِالْدَّمَاجِ ١ هـ .

وَنَقَلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْوَلَوَالِجِيِّ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ مُعَلَّلًا بِمَا فِي الْمُحِيطِ ١ هـ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ لَوْ خَاضَ نَهْرًا فَدَخَلَ الْمَاءُ أُذُنَهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ، وَإِنْ صَبَّ الْمَاءُ فِي أُذُنِهِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ

هُوَ الْفَسَادُ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ بِفِعْلِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ اهـ .  
 قَالَ الْكَمَالُ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْأَصَحَّ فِي الْمَاءِ التَّفْصِيلُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ اهـ .  
 وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ وَذَكَرَ مِثْلَهُ قَاضِي خَانَ فِي الْبِرَازِيَّةِ ثُمَّ قَالَ وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ حَكَ أَذُنُهُ بَعْدَ فَاخْرَاجِ الْعُودِ  
 وَعَلَى رَأْسِهِ دَرَنَ ثُمَّ أَدْخَلَهُ ثَانِيًا وَثَالِثًا كَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ اهـ .  
 ( قَوْلُهُ أَوْ دَخَلَ )

أَنفَهُ مُحَاطٌ

( الْخ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا لَوْ ظَهَرَ الْمُحَاطُ عَلَى رَأْسِ أَنْفِهِ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ كَمَا يُفِيدُهُ مَا فِي الْبِرَازِيَّةِ وَنَقْلُهُ فِي شَرْحِ  
 الْمَنْظُومَةِ مِنْ عَدَمِ الْفِطْرِ بِزِقٍ امْتَدَّ وَلَمْ يَنْقَطِعْ مِنْ فَمِهِ إِلَى ذَقْنِهِ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ بِجَذْبِهِ .  
 اهـ .

وَكَذَا قَالَ الْكَمَالُ لَوْ اسْتَشَمَّ الْمُحَاطُ مِنْ أَنْفِهِ حَتَّى أَدْخَلَهُ إِلَى فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ عَمْدًا لَا يُفْطَرُ ، وَلَوْ خَرَجَ رِيقُهُ مِنْ فِيهِ  
 فَأَدْخَلَهُ وَابْتَلَعَهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَنْقَطِعْ مِنْ فِيهِ بَلْ مُتَّصِلٌ بِمَا فِي فِيهِ كَالْخَيْطِ فَاسْتَشْرَبَهُ لَمْ يُفْطَرُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ انْقَطَعَ  
 فَأَخَذَهُ وَأَعَادَ أَفْطَرَهُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ ابْتَلَعَ رِيقَ غَيْرِهِ اهـ لَكِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكَنْزِ فِي مَسَائِلَ شَتَّى لَوْ بَلَغَ بُرَاقُ  
 صَدِيقِهِ كَفَّرَ اهـ .

إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا فِي الْكَمَالِ عَلَى غَيْرِ الصَّدِيقِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ أَيُّ الْبُرَاقِ فِي فِيهِ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ يُكْرَهُ ، وَلَا  
 يُفْطَرُ اهـ .

وَكَذَا مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْوَلَوِ الْجَيَّةِ بِقَوْلِهِ الصَّائِمُ إِذَا دَخَلَ الْمُحَاطُ أَنْفَهُ مِنْ رَأْسِهِ ثُمَّ اسْتَشَمَّهُ وَدَخَلَ حَلْقَهُ عَلَى  
 تَعَمُّدٍ مِنْهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمِزَلَةِ رِيقِهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي كَفِّهِ فَيَبْلَعُهُ فَيَكُونُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ .

وَفِي الظَّهْرِيَّةِ ، وَكَذَا الْمُحَاطُ وَالْبُرَاقُ يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ أَوْ أَنْفِهِ فَاسْتَشَمَّهُ وَاسْتَشَقَّهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ اهـ .  
 قُلْتُ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مِنْ حَيْثُ التَّقْيِيدِ بِعَدَمِ الظُّهُورِ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الشَّحْنَةِ عَنْ الْقُنْيَةِ بِقَوْلِهِ نَزَلَ الْمُحَاطُ إِلَى رَأْسِ أَنْفِهِ  
 لَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ ثُمَّ جَذَبَهُ فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ لَمْ يَفْسُدْ ثُمَّ قَالَ ابْنُ الشَّحْنَةِ وَذَكَرَ فِي الْبِرَازِيَّةِ مَسْأَلَةَ الْمُحَاطِ وَعَقَبَهَا  
 بِكَلَامِ الشَّافِعِيِّ فَقَالَ : وَيَبْطُلُ الصَّوْمُ بِجُرْيِ النَّخَامَةِ مِنْ فِصَاءِ الْفَمِ فِي جَوْفِهِ ، وَإِنْ جَرَتْ فِيهِ مِنْ مَجْرَاهَا وَقَلَرَتْ

عَلَى مَجْجَهَا أَفْطَرَ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَاطَ فِي النَّخَامَةِ حَتَّى لَا يَفْسُدَ صَوْمُهُ عَلَى قَوْلِ مُجْتَهِدٍ  
 قَالَ ابْنُ الشَّحْنَةِ أَحْبَبْتُ التَّنْبِيءَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ اهـ .

وَلَمْ أَرَ حُكْمَ الْبَلْعِ إِذَا ابْتَلَعَهُ بَعْدَ مَا تَخَلَّصَ بِالشَّحْنَةِ مِنْ حَلْقِهِ إِلَى فَمِهِ وَلَعَلَّهُ كَالْمُحَاطِ فَلْيَنْظُرْ ثُمَّ وَجَدَهَا بِحَمْدِ  
 اللَّهِ فِي التَّنَارُخَانِيَّةِ سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ عَمَّنْ ابْتَلَعَ الْبَلْعُ قَالَ : إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ مِلْءٍ فِيهِ لَا يُنْقَضُ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ كَانَ مِلْءًا  
 فِيهِ يَنْقَضُ صَوْمُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، .

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُنْقَضُ .

اهـ .

وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ أَفْطَرَ خَطَاً ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ فَأَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَهُ كَمَا إِذَا تَمَضَّضَ فَدَخَلَ  
 الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ ( أَوْ مُكْرَهًا ) وَفِي لَفْظِ أَفْطَرَ إِشَارَةٌ إِلَى فَسَادِ صَوْمِهِ ( أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ فِطْرُهُ فَأَكَلَ عَمْدًا أَوْ  
 احْتَقَنَ أَوْ اسْتَعَطَّ ) أَيَّ صَبَّ الدَّوَاءَ فِي أَنْفِهِ فَوَصَلَ إِلَى قَصَبَتِهِ ( أَوْ أَفْطَرَ فِي أُذُنِهِ ) أَيَّ دُهْنًا ( أَوْ دَاوَى جَانِفَةً ) أَيَّ

جِرَاحَةً بَلَغَتْ الْجَوْفَ ( أَوْ آمَةً ) هِيَ شَجَّةٌ بَلَغَتْ أُمَّ الدِّمَاغِ ( فَوَصَلَ ) أَيِ اللِّوَاءِ ( إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاعِهِ أَوْ ابْتَلَعَ حَصَاةً أَوْ لَمْ يَنُوشِ فِي رَمَضَانَ كُلِّهِ صَوْمًا ، وَلَا فِطْرًا أَوْ أَصْبَحَ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكَلَ أَوْ دَخَلَ فِي حَلْقِهِ مَطَرٌ أَوْ ثَلَجٌ أَوْ وَطِئَ ) امْرَأَةً ( مَيْتَةً أَوْ بِهِيمَةً أَوْ فَحْدًا ) أَيِ امْتَنَى فِي الْقَحْدِ ( أَوْ بَطْنًا ) أَيِ امْتَنَى فِي الْبَطْنِ ( أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ فَأَنْزَلَ ) قَبْدًا لِقَوْلِهِ وَطِئَ إِلَى آخِرِهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَنْزِلْ فِي هَذِهِ الصُّورِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ ( أَوْ أَفْسَدَ غَيْرَ ) صَوْمِ ( رَمَضَانَ ) يَعْنِي آدَاءَهُ حَتَّى لَوْ أَفْسَدَ قَضَاءَهُ أَوْ آدَاءَ غَيْرِ رَمَضَانَ لَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي هَتْكَ حُرْمَةِ رَمَضَانَ إِذْ لَا يَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ عَنِ الصَّوْمِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الزَّمَانِ ( أَوْ وَطِئَتْ مَجْنُونَةً ) بِأَنْ نَوَتْ الصَّوْمَ لَيْلًا ثُمَّ جُنَّتْ فِي النَّهَارِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَجَامَعَهَا رَجُلٌ وَإِلَّا فَكَيْفَ تَكُونُ صَائِمَةً وَهِيَ مَجْنُونَةٌ ( أَوْ نَائِمَةً أَوْ تَسَحَّرَ ) أَيِ أَكَلَ السَّحُورَ ( أَوْ أَفْطَرَ ) فِي آخِرِ النَّهَارِ ( يَطْنُ الْيَوْمَ لَيْلًا ) أَيِ فَعَلَ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ يَطْنُ الْوَقْتَ لَيْلًا وَالْفَجْرَ طَالِعَ فِي الْوَلِّ وَالشَّمْسُ لَمْ تَغْرُبْ فِي الثَّانِي ( قَضَى فَقَطْ ) جَزَاءَ لِقَوْلِهِ ، وَإِنْ أَفْطَرَ خَطَأً إِلَى آخِرِهِ ( وَالْأَخِيرَانِ ) أَيِ مَنْ تَسَحَّرَ وَمَنْ أَفْطَرَ يَطْنُ الْيَوْمَ لَيْلًا ( يُمَسِّكَانِ )

بَقِيَّةَ يَوْمَيْهِمَا كَمُسَافِرٍ أَقَامَ وَحَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءَ طَهَّرَتْ وَمَجْنُونٍ أَفَاقَ وَمَرِيضٍ صَحَّ وَصَبِيٌّ بَلَغَ وَكَافِرٌ أَسْلَمَ وَكُلُّهُمْ يَقْضُونَ إِلَّا الْأَخِيرَيْنِ ( يَعْنِي صَبِيًّا وَكَافِرًا أَسْلَمَ الْأَصْلُ أَنَّ مَنْ صَارَ عَلَى حَالِهِ فِي آخِرِ النَّهَارِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ لِزِمَةِ الْإِمْسَاكِ قَضَاءً لِحَقِّ الْوَقْتِ وَتَشْبِيْهَا بِالصَّائِمِينَ كَمَا لَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْضِ الْأَخِيرَانِ ، وَإِنْ أَفْطَرَا ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِي الصَّوْمِ هُوَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْيَوْمِ وَالْأَهْلِيَّةُ مَعْدُومَةٌ عِنْدَهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ السَّبَبَ فِيهَا هُوَ الْجُزْءُ الْمُقَارَنُ بِالْإِدَاءِ أَوْ جُزْءٌ يَسَعُ مَا بَعْدَهُ الطَّهَارَةُ وَالتَّحَرُّمَةُ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَكَلَ نَاسِيًّا )

( الْح ) أَقُولُ وَسَوَاءٌ بَلَغَهُ الْخَبَرُ أَوْ لَا عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْبَرْازِيَّةِ ، وَهَذَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ وَصَحَّحَهُ قَاضِي خَانَ وَالْخَبَرُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ } ، وَكَذَا لَوْ وَطِئَ نَاسِيًّا فَظَنَّ الْفِطْرَ ثُمَّ جَامَعَ عَامِدًا لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا لَوْ أَصْبَحَ مُسَافِرًا فَتَوَلَّى الْإِقَامَةَ فَأَكَلَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا لَمْ يَنْوِ الصَّوْمَ فَإِنْ تَوَّاهُ لَيْلًا وَأَصْبَحَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْضَى عَزَمَتَهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلَا يَحِلُّ فِطْرُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَكِنْ لَوْ أَفْطَرَ فِيهِ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ .

ا هـ .

وَكَذَا لَا يُبَاحُ الْفِطْرُ لَوْ كَانَ أَوَّلَ الْيَوْمِ مُقِيمًا صَائِمًا ثُمَّ سَافَرَ لَكِنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقِيَامِ الْمُسْحِ ( قَوْلُهُ أَوْ اسْتَعَطَ ) بِفَتْحِ التَّاءِ ، وَلَا يُقَالُ بِضَمِّهَا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ أَيَّ صَبٍّ الدَّوَاءِ فِي أَنْفِهِ ) هَذَا تَفْسِيرُ السَّعُوطِ ، وَعَلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي إِفْطَارِ الْمَاءِ فِي الْأُذُنِ لَا يَخْتَصُّ السَّعُوطُ بِاللَّوَاءِ فِي الْحُكْمِ ؛ وَلِذَا قَالَ فِي الْبَرْهَانِ أَوْ اسْتَعَطَ شَيْئًا فَدَخَلَ دِمَاعَهُ أَفْطَرَ ا هـ —  
وَفِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لَوْ اسْتَنْشَقَ فَوَصَلَ الْمَاءُ إِلَى دِمَاعِهِ أَفْطَرَ .

( تَنْبِيْهُ ) : قَالَ قَاضِي خَانَ : الْحُقْنَةُ تُوجِبُ الْقَضَاءَ ، وَكَذَا السَّعُوطُ وَالْوُجُورُ وَالْقُطُورُ فِي الْأُذُنِ أَمَّا الْحُقْنَةُ وَالْوُجُورُ ؛ فَلِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ وَفِي الْقُطُورِ وَالسَّعُوطِ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى الرَّأْسِ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي السَّعُوطِ وَالْوُجُورِ وَالْحُقْنَةِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبَدَنِ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْأَكْلِ

وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ مُوجِبُ الْإِفْطَارِ صُورَةً وَمَعْنَى وَلَمْ يُوجَدْ ا هـ .

كَمَا فِي الْكَافِي أَيَّ وَلَمْ يُوجَدْ الْمَوْجِبُ لِلْكَفَّارَةِ الَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ الْإِفْطَارِ صُورَةً وَهُوَ الْإِبْتِلَاجُ مَعَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ نَفْعُ الْجَسَدِ بَلْ أَحَدُهُمَا وَهُوَ النَّفْعُ وَبِهِ لَا يَجِبُ إِلَّا الْفِطْرُ دُونَ الْكَفَّارَةِ ( قَوْلُهُ أَيَّ تَهْدَمَ مَا فِيهِ ) قَوْلُهُ أَوْ دَاوَى جَانِفَةً ) هِيَ مَا تَكُونُ فِي اللَّبَّةِ وَالْعَانَةِ وَلَا تَكُونُ فِي الْعُنُقِ وَالْحَلْقِ قَالَهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ ( قَوْلُهُ فَوَصَلَ أَيَّ الدَّوَاءِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْيَاسَ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالرَّطْبِ كَالْقُدُورِيِّ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْوُصُولِ إِلَى الْجَوْفِ لَا لِكَوْنِهِ يَاسًا أَوْ رَطْبًا ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ الْقُدُورِيُّ ؛ لِأَنَّ الرَّطْبَ هُوَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ عَادَةً كَذَا قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ أَقُولُ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ إِنَّمَا يُقَيِّدُ بِالرَّطْبِ ؛ لِأَنَّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَرْقًا بَيْنَ الدَّوَاءِ الرَّطْبِ وَالْيَاسِ ا هـ .

وَيُعَلَّلُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ بِمَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ مِنْ أَنَّ الرُّطْبَ هُوَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ عَادَةً ثُمَّ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَأَكْثَرُ مَشَاحِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنْ الْعِبْرَةَ لِلْوُصُولِ حَتَّى إِذَا عَلِمَ أَنَّ الدَّوَاءَ الْيَاسَ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ فَسَدَ صَوْمُهُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الرُّطْبَ لَمْ يَصِلْ لَا يَفْسُدُ ١ هـ .

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الْمُصَنِّفِ ( قَوْلُهُ أَوْ ابْتَلَعَ حَصَاةً ) قَالَ الرَّيْلِيُّ عَلَى هَذَا كُلُّ مَا لَا يَتَغَذَّى وَلَا يَتَدَاوَى بِهِ عَادَةً كَالْحَجَرِ وَالتُّرَابِ لَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، وَفِي الدَّقِيقِ وَالْأَرَزِ وَالْعَجِينِ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَذَكَرَ فُرُوعًا يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتَهَا ، وَكَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ أَوْ أَصْبَحَ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكَلَ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَسَوَاءٌ أَكَلَ قَبْلَ

الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ خِلَافًا لِرُفْرٍ وَقَالَ إِنْ أَكَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ كَذَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ أَوْ دَخَلَ فِي حَلْقِهِ مَطَرٌ أَوْ تَلَجَّ ) وَفَسَادُ الصَّوْمِ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْكَافِي ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَبْتَلَعْهُ بَأَن دَخَلَ بِنَفْسِهِ أَمَّا لَوْ دَخَلَ الْمَطَرُ فَابْتَلَعَهُ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ أَوْ وَطِئَ مَيْتَةً ) أَقُولُ أَمَّا إِذَا وَطِئَ صَغِيرَةً لَا يَجَامَعُ مِثْلَهَا وَلَمْ يَقْضِهَا يَنْبَغِي أَنْ تَلْزِمَهُ الْكَفَّارَةُ كَمَا يَلْزِمُهُ الْغُسْلُ .

١ هـ .

وَلَوْ أَدْخَلَ الْأُصْبُعَ فِي ذُبْرِهِ أَوْ فَرَجِهَا الدَّاخِلِ لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَبْلُوءَةً بِمَاءٍ أَوْ دُهْنٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَالْقَضَاءُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ ثُمَّ جَنَّتْ فِي النَّهَارِ ، وَهِيَ صَائِمَةٌ فَجَامَعَهَا رَجُلٌ ) أَيُّ ثُمَّ أَفَاقَتْ وَعَلِمَتْ بِمَا فَعِلَ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ فِي الْكَافِي تَأْوِيلُ الْمَجْنُونَةِ بَأَن تَقِيحَ فَلَا يَسْتَوْعِبُ جُنُونُهَا الشَّهْرَ فَصَارَ كَالنَّوْمِ وَالْإِعْمَاءِ وَقَالَ عِيْسَى بْنُ أَبَانَ قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَجْنُونَةُ فَقَالَ : لَا بَلِ الْمَجْنُونَةُ أَيُّ الْمَكْرَهَةِ فَقُلْتُ : أَلَا تَجْعَلُهَا مَجْبُورَةً فَقَالَ بَلَى ثُمَّ قَالَ كَيْفَ ، وَقَدْ سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّأْوِيلِ ، وَاسْتِعْمَالُ الْمَجْبُورَةِ بِمَعْنَى الْمَجْبُورَةِ ضَعِيفٌ ١ هـ .

أَيُّ ضَعِيفٌ لَفْظًا صَحِيحٌ حُكْمًا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ ( قَوْلُهُ وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يُؤَوَّلْ بِهَذَا لَمْ يَسْتَقِمَّ ظَاهِرُهُ ؛ لِأَنَّهَا كَيْفَ تَكُونُ صَائِمَةً ، وَهِيَ مَجْنُونَةٌ أَيْ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ ، وَإِنَّمَا فَسَرْنَاهُ بِهَذَا ؛ لِأَنَّ الْجُنُونَ لَا يُنَافِي الصَّوْمَ إِنَّمَا يُنَافِي شَرْطَهُ أَعْنِي النِّيَّةَ حَتَّى لَوْ وَجِدَتْ النِّيَّةُ حَالَ الْإِفَاقَةِ ثُمَّ جَنَّتْ وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهَا مُفْسِدٌ لَا يَقْضِي الْيَوْمَ الَّذِي

نَوَتْهُ كَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ نَوَى ( قَوْلُهُ أَوْ تَسَحَّرَ ) أَيُّ أَكَلَ السَّحُورَ بَفَتْحِ السِّينِ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ فِي السَّحَرِ وَهُوَ السُّدُسُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِيمَانِ أَنَّ السَّحُورَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ الثَّانِي إِلَى الْفَجْرِ وَقَالَ ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ السَّحَرِ فَأُطْلِقَ عَلَى مَا يَقْرُبُ مِنْهُ ١ هـ .

ثُمَّ السَّحُورُ مُسْتَحَبٌّ لِمَا رَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً } قِيلَ : الْمُرَادُ بِالْبَرَكََةِ حُصُولُ التَّقْوَى بِهِ عَلَى صَوْمِ الْعَدِ أَوْ الْمُرَادُ زِيَادَةُ الثَّوَابِ قَالَ الْكَمَالُ ، وَلَا مُنَافَاةَ فَلْيَكُنِ الْمُرَادُ بِالْبَرَكََةِ كُلًّا مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، وَقَوْلُهُ فِي النَّهْيَةِ هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ فِي أَكْلِ السَّحُورِ بَرَكََةٌ بِنَاءً عَلَى ضَبْطِهِ بِضَمِّ السِّينِ جَمْعٌ سَحَرٌ فَأَمَّا عَلَى فَتْحِهَا ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الرِّوَايَةِ فَهُوَ اسْمٌ الْمَأْكُولِ فِي السَّحَرِ كَالْوُضْءِ بِالْفَتْحِ مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ الضَّمُّ ؛ لِأَنَّ الْبَرَكََةَ وَتَبِيلَ الثَّوَابِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ لَا بِنَفْسِ الْمَأْكُولِ وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ السَّحُورِ إِلَى مَا لَمْ يَشْكُ فِي الْفَجْرِ لِقَوْلِهِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { ثَلَاثٌ مِنَ أَخْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ : تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ وَالسَّوَاكُ } ( قَوْلُهُ يَظُنُّ الْيَوْمَ لَيْلًا ) الظَّنُّ قِيْدٌ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ إِذْ لَا يَكْفِي فِيهِ الشَّكُّ وَلَيْسَ الظَّنُّ قِيْدًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ بَلِ الشَّكُّ كَافٍ لِسُقُوطِ الْكَفَّارَةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا )

قَوْلُهُ أَيَّ فَعَلَ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ ( أَيَّ الْفِطْرِ وَالسُّحُورِ يَطْنُ الْوَقْتَ لَيْلًا وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ قَضَى فَقَطُّ أَيَّ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ يَحْتَاجُ إِلَى بَسْطِ الْقَوْلِ لِيَتَّضِحَ أَمَّا فِي السُّحُورِ فَحَلَّ الْقَضَاءُ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَمَا

طَلَعَ الْفَجْرُ كَمَا أَفَادَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ شَيْءٌ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ ، وَلَوْ شَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا فَضْلَ تَرَكُ السُّحُورِ ، وَلَوْ أَكَلَ فَصَوْمُهُ تَامَ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ الطُّلُوعُ وَقْتَ أَكْلِهِ وَرُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ : أَسَاءَ بِالْأَكْلِ مَعَ الشَّكِّ إِذَا كَانَ بَصَرُهُ عِلَّةً أَوْ كَانَتْ اللَّيْلَةُ مُقْمَرَةً أَوْ مُتَغَيِّمَةً أَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الْفَجْرُ ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ طُلُوعُ الْفَجْرِ لَا يَأْكُلُ فَإِنْ أَكَلَ يَنْظُرُ فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ شَيْءٌ قِيلَ : يَقْضِيهِ احْتِيَاظًا وَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ قَالَهُ الرَّبْلَعِيُّ وَمَا نَقَلَهُ بِصِغَةٍ قِيلَ جَزَمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ أَكَلَ ، وَأكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْفَجْرُ طَالَعَ فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ عَمَلًا بِغَالِبِ الرَّأْيِ ، وَفِيهِ الْإِحْتِيَاظُ وَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْأَصْلِ فَلَا تَحَقُّقُ الْعُمْدِيَّةُ اهـ .

وَأَيْمًا ذَكَرَ الرَّبْلَعِيُّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ بِصِغَةٍ قِيلَ : وَإِنْ جَزَمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَقَالَ الْأَثَقَانِيُّ هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدِي ؛ لِأَنَّ الْمُصَحَّحَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ قُلْ تَصَحِّحَهَا فِي الْعُنَايَةِ وَالْفَتْحَ عَنْ الْإِيضَاحِ ، وَتَحْقِيقُ الدَّلِيلِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَأَمَّا إِذَا شَكَّ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْفِطْرُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ النَّهَارُ ، وَلَوْ أَكَلَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَمَلًا بِالْأَصْلِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَفِي الْكَفَّارَةِ رَوَاتَانِ وَمُخْتَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ لَزُومُهَا قَالَ الْكَمَالُ هَذَا إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ الْحَالُ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ أَكَلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

اهـ .

وَلَوْ كَانَ أَكْبَرَ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ رَوَايَةً وَاحِدَةً إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ شَيْءٌ أَوْ تَبَيَّنَ

أَنَّهُ أَكَلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْفَتْحِ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِيهِمَا وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَكَلَ لَيْلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خَمْسَةَ أَحْكَامٍ : فَسَادُ الصَّوْمِ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَوُجُوبُ الْإِمْسَاكِ وَعَدَمُ الْإِثْمِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَقَوْلُهُ وَالْكَفَّارَةُ أَيُّ لَزُومًا وَعَدَمًا لِتَكْمُلِ الْخَمْسَةِ ( قَوْلُهُ كَمَا سَافِرٌ ) أَيُّ فِي رَمَضَانَ أَقَامَ أَيُّ بَعْدَ فَوَاتِ النَّيَّةِ أَوْ بَعْدَمَا أَكَلَ أَمَّا لَوْ قَدِمَ قَبْلَهُمَا فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنْ أَفْطَرَ بَعْدَمَا نَوَى لَمْ تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ لِلشُّبْهَةِ ، وَلَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ فِي وَقْتِ النَّيَّةِ فَنَوَتْ لَمْ تَكُنْ صَائِمَةً لَا فَرْصًا ، وَلَا نَفْلًا لَوْجُودِ الْمُنَافِي أَوَّلَ الْوَقْتِ وَهُوَ لَا يَسْجَرُ كَذَا فِي الْجَوْهَرِيِّ ، وَلَا يَحْتَمَى أَنَّ النَّفْسَاءَ مِثْلَ الْحَائِضِ ( قَوْلُهُ وَمَجْنُونٌ أَفَاقَ ) يَعْنِي بَعْدَ فَوَاتِ النَّيَّةِ أَمَّا لَوْ أَفَاقَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ فَوَاتِ وَقْتِ النَّيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ تَعَاطَى مُفْطِرًا فَتَوَى الصَّوْمَ جَازَ عَنْ الْفَرْضِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ إِذَا لَمْ يَسْتَوْعِبْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرَضِ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَكَانَ وُجُودُ النَّيَّةِ فِي أَكْثَرِ الْيَوْمِ كَوُجُودِهَا فِي الْكُلِّ كَذَا فِي قَاضِي خَانَ وَالْمُبْتَعَى ( قَوْلُهُ وَصَبِيٌّ بَلَّغٌ ) أَقُولُ ، وَلَوْ نَوَى الصَّوْمَ فِي وَقْتِهِ كَانَ نَفْلًا لَا فَرْصًا وَفُرَّقَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجْنُونِ إِذَا أَفَاقَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ وَعَدِمَهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ ( قَوْلُهُ وَكَافِرٌ أَسْلَمَ ) أَقُولُ ، وَهُوَ كَالصَّبِيِّ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِذَا زَالَ الْكُفْرُ وَالصَّبَا قَبْلَ الزَّوَالِ لَزِمَ الْقَضَاءُ وَلِإِذْرَاكِ وَقْتِ النَّيَّةِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَقْتِ النَّيَّةِ وَنَوَى التَّكْلَ صَحَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى لَوْ أَفْطَرَ يَلْزَمُهُ

الْقَضَاءُ خِلَافًا لِزُفَرٍ ؛ لِأَنَّ مَا قِيلَ : الزَّوَالُ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ أَوَّلِ النَّهَارِ فِي حُكْمِ النَّيَّةِ فَكَذَا فِي حُكْمِ الْأَهْلِيَّةِ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ ) هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ الْإِمْسَاكُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْجَوْهَرَةِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ

لَا يَجِبُ التَّشَبُّهُ عَلَى الْحَائِضِ وَالتَّنَفُّسِ وَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ وَاجْتَمَعُوا عَلَى لُزُومِ التَّشَبُّهِ لِمَنْ أَفْطَرَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ يَوْمَ الشُّكِّ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ رَمَضَانَ ذَكَرَهُ فَاضِي خَانَ

وَذَكَرَ الثَّلَاثَ بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ جَامَعَ فِي آدَاءِ رَمَضَانَ ) اخْتِرَازُ عَنْ قَضَائِهِ ( أَوْ جُمُوعٍ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ غِذَاءً أَوْ دَوَاءً ) اخْتِرَازُ عَنْ نَحْوِ الثَّرَابِ وَالْحَجَرِ ( عَمْدًا ) قَيْدٌ لِمَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ جَامِعٌ إِلَى هُنَا ( أَوْ احْتِجَمَ فَظَنَّ أَنَّهُ فَطَرَهُ فَأَكَلَ عَمْدًا قَضَى وَكَفَّرَ ) جَزَاءً لِقَوْلِهِ ، وَإِنْ جَامِعَ الْخَ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ فِي صُورَةِ الْإِحْجَامِ ؛ لِأَنَّ فَسَادَ الصَّوْمِ بِوُصُولِ الشَّيْءِ إِلَى بَاطِنِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْفَطْرُ مِمَّا دَخَلَ } وَلَمْ يُوجَدْ إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ مُفْتٍ بِفَسَادِ صَوْمِهِ فَحَيْثُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْعَلَمِيِّ الْإِخْلَافُ فَتَصِيرُ الْفَتْوَى شُبْهَةً فِي حَقِّهِ وَإِنْ كَانَتْ خَطَأً فِي نَفْسِهَا ، وَإِنْ كَانَ سَمِعَ الْحَدِيثَ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ } وَاعْتَمَدَ عَلَى ظَاهِرِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَكُونُ أَذْنَى دَرَجَةٍ مِنْ قَوْلِ الْمُفْتِي ، وَهُوَ إِذَا صَلَحَ عُذْرًا فَقَوْلُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَى وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَقَدْ أُوْلُوهُ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِهِمَا وَهُمَا يَغْتَابَانِ آخَرَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ أَيُّ ذَهَبَ ثَوَابُ صَوْمِهِمَا بِالْغَيْبَةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَوَى بَيْنَ الْحَاجِمِ وَالْمُحْجُومِ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُ الْحَاجِمِ ( كَالْمُظَاهِرِ ) وَكُفَّارَتُهُ عِتَاقُ رَقَبَةٍ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فَصَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا .

( قَوْلُهُ وَإِنْ جَامَعَ ) أَيُّ عَمْدًا كَمَا سَيَذْكُرُهُ فَإِنْ بَدَأَ بِهِ نَاسِيًا فَذَكَرَ أَنْ نَزَعَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَفْطُرْ ، وَإِنْ دَامَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى أَنْزَلَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ثُمَّ قِيلَ : لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ هَذَا إِذَا لَمْ يُحَرِّكْ نَفْسَهُ بَعْدَ التَّذَكُّرِ حَتَّى أَنْزَلَ فَإِنْ حَرَّكَ نَفْسَهُ بَعْدَهُ فَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ كَمَا لَوْ نَزَعَ ثُمَّ أَدْخَلَ ، وَلَوْ جَامَعَ عَمْدًا قَبْلَ الْفَجْرِ وَطَلَعَ وَجَبَ النَّزْعُ فِي الْحَالِ فَإِنْ حَرَّكَ نَفْسَهُ فَهُوَ عَلَى هَذَا كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْبَرَاذِيرِ إِذَا خَشِيَ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَتَزَعَّ ثُمَّ أَنْزَلَ بَعْدَ الطُّلُوعِ لَا يَفْسُدُ كَالْإِحْتِلَامِ هـ .

وَمَحَلُّ لُزُومِ الْكُفَّارَةِ بِالْجَمَاعِ فِيمَا إِذَا نَوَى الصَّوْمَ لَيْلًا وَلَمْ يُكْرَهُ عَلَى الْجَمَاعِ وَلَمْ يَطْرَأُ مَيْحٌ لِلْفِطْرِ فَإِذَا نَوَاهُ نَهَارًا ثُمَّ جَامَعَ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا كَذَا فِي الْمُبْتَعَى وَالْجَوْهَرَةِ ، وَكَذَا لَوْ أَكْرَهُ عَلَى الْجَمَاعِ ، وَلَوْ أَكْرَهَتْهُ زَوْجَتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَكَذَا لَوْ حَاضَتْ أَوْ نَفَسَتْ ، وَقَدْ طَاوَعَتْ زَوْجَهَا أَوْ غَيْرَهُ سَقَطَتْ الْكُفَّارَةُ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَكَذَا تَسْقُطُ لَوْ مَرَضَ بَغِيرَ صُنْعِهِ بَعْدَ الْجَمَاعِ ، وَلَوْ جَرَحَ نَفْسَهُ حَتَّى لَا يَقْدِرَ عَلَى الصَّوْمِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْكُفَّارَةُ فِي الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْمُبْتَعَى ، وَلَوْ سَافَرَ أَوْ سُوفَرَ بِهِ كَرِهًا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَأَسْقَطَهَا زُفَرٌ ، وَهِيَ رِوَايَةٌ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ ) تَنَازَعَ فِيهِ جَامِعٌ وَجُمُوعٌ وَلُزُومُ الْكُفَّارَةِ بِالْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ هُوَ الصَّحِيحُ قَالَ فِي الْكَافِي وَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبْرِ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِمَا ، وَعَنْهُ أَنَّ عَلَيْهِمَا الْكُفَّارَةَ وَهُوَ قَوْلُهُمَا وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ كَامِلَةً هـ .

( قَوْلُهُ غِذَاءً ) أَيُّ مَا يُغْدَى بِهِ

اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى التَّغْدِي قَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ يَمِيلَ الطَّبْعُ إِلَى أَكْلِهِ وَتَقْضِي شَهْوَةِ الْبَطْنِ بِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى صَلَاحِ الْبَدَنِ وَفَائِدَتُهُ فِيمَا إِذَا مَضَغَ لَقْمَةً ثُمَّ أَخْرَجَهَا ثُمَّ ابْتَلَعَهَا فَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي تَجِبُ الْكُفَّارَةُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تَجِبُ وَعَلَى هَذَا الْوَرَقِ الْحَبْشِيُّ وَالْحَشِيشَةُ وَالْقِطَاطُ إِذَا أَكَلَهُ فَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا

نَفَعَ فِيهِ لِلْبَدَنِ وَرَبَّمَا يَضُرُّهُ وَيُقْصُ عَقْلُهُ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ تَجِبُ ؛ لِأَنَّ الطَّبْعَ يَمِيلُ إِلَيْهِ وَتَنْفَضِي بِهِ شَهْوَةُ الْبَطْنِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْطُومَةِ إِذَا مَضَعَ لُقْمَةً بِأَسْنَانِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَابْتَلَعَهَا عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، وَلَوْ أَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ بَعْدَ مَا تَذَكَّرَ ثُمَّ أَعَادَهَا فَابْتَلَعَهَا فَلَا كَفَّارَةَ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَةُ أَبُو اللَّيْثِ ؛ لِأَنَّهَا مَا دَامَتْ فِي فِيهِ يَتَلَذَّذُ بِهَا ، وَإِذَا أَخْرَجَهَا صَارَتْ بِحَالٍ تُعَافُ .

وَفِي الْمُحِيطِ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ هـ .

وَمَسْأَلَةُ بَرَّاقِ الصَّدِيقِ لَا تَتِمَّشَقُ عَلَى تَفْسِيرِ التَّغْذِي الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ وَتَلَزِمُهُ الْكَفَّارَةُ كَمَا قَدَّمَاهُ ( قَوْلُهُ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ التُّرَابِ وَالْحَجَرِ ) أَقُولُ وَذَلِكَ كَالسَّفَرَجَلِ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ وَهُوَ غَيْرُ مَطْبُوحٍ وَالْجَوْزَةُ الرُّطْبَةُ وَالطَّيْنُ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ فَإِنْ كَانَ يُعْتَادُ أَكْلُ هَذَا الطَّيْنِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَمِثْلُهُ فِي الْبِرَازِيَّةِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْمَقْهُومِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْتَدِ أَكْلُهُ لَا كَفَّارَةَ بِهِ وَفِي الطَّيْنِ الْأَرْمَنِ يَكْفُرُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤْكَلُ لِلدَّوَاءِ وَفِي الْمِلْحِ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْمُخْتَارِ كَذَا أَطْلَقَهُ فِي الْبِرَازِيَّةِ وَقَالَ فِي الْمُبْتَعَى : تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِأَكْلِ الْمِلْحِ

الْقَلِيلِ لَا الْكَثِيرِ هـ .

وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا تَنَاوَلَ الْكَثِيرَ ذُقْعَةً فَأَمَّا إِذَا تَنَاوَلَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا رُبَّمَا يُقَالُ إِنَّ الْكَفَّارَةَ وَجِبَتْ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَتَوَقَّفُ الْوُجُوبُ عَلَى انْتِهَاءِ الْفِعْلِ فَيَكُونُ التَّنَاوُلُ كَأَنَّهُ حَصَلَ بِمَرَّةٍ فَلْيُنْظَرْ ( قَوْلُهُ أَوْ احْتَجَمَ إِلْحُ ) أَقُولُ ، وَكَذَا إِذَا أَكَلَ بَعْدَ مَا اغْتَابَ مُتَعَمِّدًا عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ كَيْفَمَا كَانَ أَيْ سَوَاءَ بَلَغَهُ الْحَدِيثُ أَوْ لَمْ يَبْلُغْهُ عَرَفَ تَأْوِيلَهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ أَفْتَاهُ مُفْتٍ أَوْ لَمْ يَفْتِ ؛ لِأَنَّ الْفُطْرَ بِالْغَيْبَةِ يُخَالِفُ الْقِيَاسَ وَالْحَدِيثَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { الْغَيْبَةُ تُفْطِرُ الصَّائِمَ } مُؤَوَّلٌ بِالْإِجْمَاعِ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ ذَهَابُ التُّرَابِ بِخِلَافِ حَدِيثِ الْحِجَامَةِ فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَخَذَ بِظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ مِثْلَ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَالْفَتْحِ ، وَلَوْ لَمَسَ أَوْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ بِشَهْوَةٍ أَوْ صَاحَبَهَا وَلَمْ يَنْزِلْ فُظْنٌ أَنَّهُ أَفْطَرَ فَأَكَلَ عَمْدًا كَانَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِلَّا إِذَا تَأَوَّلَ حَدِيثًا أَوْ اسْتَفْتَى فَقِيهًا فَأَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ دَهَنَ شَارِبُهُ فُظْنٌ أَنَّهُ أَفْطَرَ فَأَكَلَ عَمْدًا فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ثَقُلَ الْكَمَالُ عَنْ الْبَدَائِعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا أَوْ احْتَلَمَ أَوْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فُظْنٌ أَنَّهُ فَطَرَهُ فَأَكَلَ عَمْدًا فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْكُلَّ نَاسِيًا لَا يُفْطَرُهُ رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالْحَسَنِ أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ وَاحْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ ، وَإِنْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ ( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ مُفْتٍ ) قَالَ فِي الْعِنَايَةِ الْمُرَادُ بِهِ فَقِيهٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْفَقْهُ وَيُعْتَمَدُ عَلَى فَتَوَاهُ فِي الْبَلَدَةِ هـ .

قَالَ

الْكَمَالُ كَالْحَبَابِلَةِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ هـ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ سَمِعَ الْحَدِيثَ وَاعْتَمَدَ عَلَى ظَاهِرِهِ ) يَعْنِي وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِتَأْوِيلِهِ وَهُوَ عَامِّيٌّ قَالَ مُحَمَّدٌ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ

إِلْحُ قَالَ مِثْلُهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا يُسْقِطُهَا ؛ لِأَنَّ عَلَى الْعَامِّيِّ الْإِفْدَاءَ بِالْفُقَهَاءِ ، وَإِنْ عَرَفَ تَأْوِيلَهُ ثُمَّ أَكَلَ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ لِانْتِهَاءِ الشُّبْهَةِ هـ .

( ذَرَعَهُ ) أَيَّ عَلَيْهِ وَسَبَقَهُ ( قِيءٌ طَعَامٌ أَوْ مَاءٌ أَوْ مَرَّةٌ وَخَرَجَ لَمْ يُفْطَرَ مِلَاءُ الْفَمِ أَوْ لَا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَنْ اسْتَفَّاءَ عَمْدًا فَلْيَقْصُ وَيَسْتَوِي فِيهِ مِلءُ الْفَمِ وَمَا دُونَهُ ( فَإِنْ مِلَاءٌ ) أَيَّ الْقَمِ ( وَعَادَ وَهُوَ ذَاكِرٌ ) أَنَّهُ صَائِمٌ ( لَمْ يُفْطَرَ فِي الصَّحِيحِ ) وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي النَّهْيَةِ إِذْ لَمْ تُوجَدْ صُورَةُ الْإِفْطَارِ



وَهُوَ الْإِنْبِلَاعُ ، وَلَا مَعْنَاهُ إِذْ لَا يُتَعَدَّى بِهِ عَادَةً ( أَوْ أَعَادَ أَفْطَرَ بِالْإِجْمَاعِ ) لَوْ جُودَ الْإِدْخَالِ بَعْدَ الْخُرُوجِ فَيَتَحَقَّقُ صُورَةُ الْإِفْطَارِ ( وَإِنْ لَمْ يَمَلَأْ فَاهُ لَمْ يُفْطَرْ ) لِمَا رَوَيْنَا ( وَإِنْ أَعَادَ فِي الصَّحِيحِ ) فَإِنَّهُ إِذَا أَعَادَ الْقَلِيلَ فَسَدَ صَوْمُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَوْ جُودَ الصَّنْعُ ، وَلَا يَفْسُدُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( اسْتِقَاءَ مِلءٍ الْقَمِ أَفْطَرَ بِالْإِجْمَاعِ ) لِمَا رَوَيْنَا فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ تَقْرِيعُ الْعُودِ وَالْإِعَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِالْقِيءِ ( أَوْ أَقْلَ ) مِنْ مِلءٍ فَمِهِ أَفْطَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا فَلَا يَتَأْتِي عَلَى قَوْلِهِ التَّقْرِيعُ الْمَذْكُورُ ( وَلَا ) يُفْطَرُ ( فِي الصَّحِيحِ ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ وَيَتَأْتِي التَّقْرِيعُ عَلَى قَوْلِهِ ؛ وَلِذَا قَالَ ( فَإِنْ عَادَ ) الْقِيءُ بِهِ ( لَمْ يُفْطَرْ ) لِمَا ذَكَرْنَا ( أَوْ أَعَادَ ) فِيهِ رَوَاتَانِ ( فِي رِوَايَةٍ لَا يُفْطَرُ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ ، وَفِي أُخْرَى يُفْطَرُ لِكَثْرَةِ الصَّنْعِ ) وَأَمَّا الْبَلْعُ فَلَا يُفْطَرُ ( عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُفْطَرُ إِذَا كَانَ مِلَاءَ الْقَمِ بِنَاءً عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِي انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ .

( قَوْلُهُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي النَّهَايَةِ ) أَقُولُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْمُحِيطِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَمَلَأْ الْقَمِ لَمْ يُفْطَرْ ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ ذَرَعَهُ قِيءٌ لَمْ يُفْطَرْ مِلَاءَ الْقَمِ أَوْ لَا لَكِنَّهُ أَعَادَهُ لِيُرْتَبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ، وَإِنْ أَعَادَ فِي الصَّحِيحِ فَلَوْ أَنَّهُ قَالَ وَإِنْ أَعَادَ مَا ذَرَعَهُ وَلَمْ يَمَلَأْ الْقَمِ لَمْ يُفْطَرْ فِي الصَّحِيحِ لَكَانَ أَوْلَى أَهـ .

وَبَقِيَ مَا لَوْ عَادَ الْقَلِيلُ بِلَا صُنْعِهِ ، وَلَا يُفْطَرُ بِالْإِجْمَاعِ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَالصَّنْعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ وَيَسْتَوِي فِيهِ مِلءُ الْقَمِ وَدُونُهُ ) أَقُولُ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَصْحِيحِ عَدَمِ الْفَسَادِ فِيمَا لَوْ اسْتَقَاءَ أَقْلَ مِنْ مِلءٍ الْقَمِ إِنَّمَا تَصْحِيحُ بَعْضِهِمْ كَمَا سَنَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ أَوْ أَقْلَ مِنْ مِلءٍ فَمِهِ ) أَيَّ إِذَا اسْتَقَاءَ أَقْلَ مِنْ مِلءٍ فَمِهِ أَفْطَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَهُوَ الظَّاهِرُ .

وَفِي الْكَافِي هُوَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَلَا يُفْطَرُ فِي الصَّحِيحِ ) هُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَلَا يُفْطَرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لَكِنْ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي أَهـ .

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَيْضًا فَقَالَ قَوْلُهُ أَيَّ فِي الْهِدَايَةِ ، .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَفْسُدُ صَحْحُهُ فِي شَرْحِ الْكَنْزِ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَعْنِي مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقُ فِيهَا . أَهـ .

( قَوْلُهُ أَوْ عَادَ ) أَيَّ مَا اسْتَقَاءَهُ وَهُوَ أَقْلُ مِنْ مِلءٍ فَمِهِ فِيهِ رَوَاتَانِ أَيَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ قَوْلُهُ بِنَاءً عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِي انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ ( كَذَا قَالَ مِثْلُهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ وَيُظْهَرُ أَنَّ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ هُنَا

أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمَا بِخِلَافِ نَقْضِ الطَّهَارَةِ أَيَّ فَقَوْلُهُمَا هُنَاكَ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ إِنَّمَا أَنْيَطَ بِمَا يَدْخُلُ وَبِالْقِيءِ عَمْدًا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى طَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ فَلَا فَرْقَ بِخِلَافِ نَقْضِ الطَّهَارَةِ أَهـ .

قُلْتُ وَالْخِلَافُ فِي نَقْضِ الطَّهَارَةِ بِالْبَلْعِ فِيمَا إِذَا صَعِدَ مِنَ الْجَوْفِ لَا فِي التَّأَزُّلِ مِنَ الرَّأْسِ فَكَذَلِكَ هُنَا فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ

( أَكَلَ لَحْمًا بَيْنَ أَسْنَانِهِ مِثْلَ حِمَصَةٍ قَصَى ) ، وَلَا كَفَّارَةَ ( وَفِي الْقَلِّ لَا إِلَّا إِذَا أَخْرَجَهُ فَأَكَلَ ، أَكَلَ مِثْلَ سِمْسِمَةٍ يُفْطَرُ إِلَّا إِذَا مَضَعَهُ ) بِحَيْثُ تَلَأَشَتْ .

( قَوْلُهُ أَوْ أَكَلَ لَحْمًا بَيْنَ أَسْنَانِهِ مِثْلَ حِمَصَةٍ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ الْفَاصِلُ مِقْدَارُ الْحِمَصَةِ فَهُوَ كَثِيرٌ وَمَا دُونُهُ قَلِيلٌ بِخِلَافِ قَدْرِ الدَّرْهِمِ فِي بَابِ النَّجَاسَةِ فَإِنَّهُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْقَلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ أُخِذَ

مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ مَوْضِعُ الاسْتِجَاءِ وَذَلِكَ الْقَدَرُ مَعْفُورٌ بِالْإِجْمَاعِ فَصَارَ قَدَرُ الدَّرْهِمِ مَعْفُورًا فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الاسْتِجَاءِ  
أَيْضًا قِيَاسًا عَلَيْهِ وَأَمَّا هَاهُنَا فَقَدَرُ الْحِمَصَةِ لَا يَبْقَى فِي فَرْجِ الْأَسْنَانِ غَالِبًا فَلَا يُمَكِّنُ الْحَافَةُ بِالرِّيقِ فَصَارَ كَثِيرًا ١ هـ

وَقَالَ فِي الْبِرَازِيَّةِ : وَالْفَاصِلُ فِي مَسْأَلَةِ اللَّحْمِ بَيْنَ أَسْنَانِهِ قَدَرُ الْحِمَصَةِ قَالَ أَبُو نَصْرِ الدُّبُوسِيُّ مَا ذَكَرُوهُ لِلتَّقْرِيبِ لَا  
لِلتَّقْدِيرِ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْإِبْتِلَاعُ بِلَا اسْتِعَانَةِ الْبِرَاقِ فَهُوَ عَلَامَةُ الْكَثِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ بِلَا اسْتِعَانَةِ الْبِرَاقِ فَهُوَ  
عَلَامَةُ الْقَلِيلِ ١ هـ .

قَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ حَسَنٌ وَذَكَرَ وَجْهَهُ ( قَوْلُهُ قَضَى ، وَلَا كَفَّارَةَ ) هَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهُ يَعَافُهُ الطَّبْعُ فَصَارَ نَظِيرَ  
الْتَرَابِ وَزُفَرٍ يَقُولُ بَلْ نَظِيرَ اللَّحْمِ الْمُتَنِينَ وَفِيهِ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ قَالَ الْكَمَالُ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُفْتِيَ فِي الْوَقَائِعِ لَا بُدَّ لَهُ  
مِنْ صَرْبِ اجْتِهَادٍ فِي مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ النَّاسِ ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ الْكُفَّارَةَ تَفْتَقِرُ إِلَى كَمَالِ الْجَنَابَةِ فَيَنْظُرُ فِي صَاحِبِ  
الْوَقَاعَةِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعَافُ طَبْعُهُ ذَلِكَ أُخِذَ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا أَثَرَ لَذَلِكَ عِنْدَهُ أُخِذَ بِقَوْلِ زُفَرٍ ١ هـ .

وَقَدَّمْنَا عَنْ الْكَمَالِ عَدَمَ لُزُومِ الْكَفَّارَةِ بَبَلْعِ بِرَاقٍ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ فَشَمِلَ بِرَاقَ حَبِيبِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَامِدٍ رَمَزَ  
لَهُ فِي الْفَنِيِّ وَقَالَ ابْتَلَعَ بِرَاقَ حَبِيبِهِ لَا كَفَّارَةَ ثُمَّ رَمَزَ لِلْمُحِيطِ وَقَالَ

كَفَّرَ ١ هـ .

وَلُزُومُ الْكَفَّارَةِ بِرَاقِ الْحَبِيبِ قَوْلُ الْإِمَامِ الْحَلَوَانِيِّ وَمَشَى عَلَيْهِ فِي الْكَنْزِ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ شَارِحُهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي مَسَائِلِ  
شَتَّى ( قَوْلُهُ وَفِي الْأَقْلِ لَا ) أَيُّ لَا قَضَاءَ إِلَّا إِذَا أَخْرَجَهُ فَأَكَلَ فَيَقْضَى بِلَا كَفَّارَةٍ ، وَكَذَا لَا كَفَّارَةَ بِإِعَادَةِ الْكَثِيرِ الَّذِي  
أَخْرَجَهُ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ ( قَوْلُهُ أَكَلَ مِثْلَ سَمْسِمَةٍ ) الْمُرَادُ بِهِ مِثْلُهَا فِي الصِّفَةِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ  
جِنْسٍ مَا يُتَعَدَّى بِهِ وَبِالْأَكْلِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَضْمِ وَالْهَشْمِ لِيَشْمَلَ الْإِبْتِلَاعَ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ابْتَلَعَ السَّمْسِمَةَ أَوْ نَحْوَهَا مِنْ  
خَارِجٍ فَالْمُخْتَارُ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسٍ مَا يُتَعَدَّى بِهِ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْمُرَادُ  
بِنَحْوِهَا مَا دُونَ الْحِمَصَةِ لِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ، وَإِنْ أَدْخَلَهُ مِنْ خَارِجٍ وَمَضَعَهُ إِنْ كَانَ قَدَرُ الْحِمَصَةِ فَكَذَلِكَ أَيُّ فِطْرُهُ ،  
وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ لَا يُفْطَرُ ١ هـ .

وَلَا يُخَالَفُهُ مَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ : وَتَجِبُ أَيُّ الْكُفَّارَةِ بِأَكْلِ الْحِنْطَةِ وَقَضْمِهَا لَا إِنْ مَضَعَ قَمْحَةً لِلتَّلَاشِيِّ .

١ هـ .

؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَرَّحَ بِعَدَمِ الْكَفَّارَةِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْفِطْرُ ( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا مَضَعَهُ بِحَيْثُ تَلَاشَتْ ) أَقُولُ أَيُّ فَلَا قَضَاءَ وَفِيهِ  
إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لَهَا طَعْمًا فِي حَلْقِهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْكَافِي فَقَالَ ، وَإِنْ مَضَعَهَا أَيُّ السَّمْسِمَةِ لَا يَفْسُدُ إِلَّا أَنْ  
يَجِدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ تَقْلِهِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ جِدًّا فَلْيَكُنْ الْأَصْلُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ مَضَعُهُ .

١ هـ .

( كُرِهَ ذَوْقُ شَيْءٍ وَمَضَعُهُ بِلَا عُذْرِ ) أَمَّا كَرَاهَةُ الذَّوْقِ فَلِأَنَّهُ تَعْرِيبٌ لِإِفْسَادِ صَوْمِهِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ زَوْجَ الْمَرْأَةِ إِذَا  
كَانَ سَيِّئَ الْخُلُقِ لَا بَأْسَ بِذَوْقِهَا بِلِسَانِهَا ، قَالُوا هَذَا فِي الْفَرْضِ وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعِ فَلَا يُكْرَهُ وَأَمَّا كَرَاهَةُ الْمَضْغِ فَلَمَّا  
فِيهِ أَيْضًا مِنَ التَّعْرِيبِ لِلْإِفْسَادِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدُ بَانَ لَمْ تَجِدِ الْمَرْأَةَ مِنْ يَمَضُغُ لَصِيْبِهَا الطَّعَامَ مِمَّنْ لَا يَصُومُ ، وَلَمْ

تَجِدُ طَيِّحًا وَلَا لَبَنًا حَلِيبًا فَلَا بَأْسَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ ( وَلَوْ ) كَانَ الْمَمْضُوعُ ( عِلْكَ ) فَإِنَّ فِيهِ أَيْضًا تَعْرِيضًا لَهُ وَلِأَنَّهُ يُتَّهَمُ بِالْإِفْطَارِ فَإِنَّ مَنْ رَأَاهُ مِنْ بَعِيدٍ يَظُنُّهُ أَكَلًا قِيلَ : هَذَا إِذَا كَانَ مَمْضُوعًا إِذْ لَا يَنْفَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْضُوعٍ يَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَتَّتْ وَيَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ .

( قَوْلُهُ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ زَوْجَ الْمَرْأَةِ

إِلْخ ) كَذَا اللَّامَةُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ اهـ .

وَهَلِ الْأَجِيرُ كَذَلِكَ فَلْيُنْظَرْ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ بَعْدُ بِأَنَّ لَمْ تَجِدِ الْمَرْأَةَ مَنْ يَمْضَعُ

إِلْخ ) بَيَانٌ لِلْعُدْرِ فَلَيْسَ غَيْرُهُ عُذْرًا وَلَكِنْ قَالَ فِي الْبُرْهَانِ : يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَنْتَوِقَ الْعَسَلَ أَوْ الدُّهْنَ يَعْرِفُ الْجَيْدَ مِنَ الرَّدِيِّ عِنْدَ الشَّرَاءِ كَذَا فِي قَاضِي خَانٍ .

وَفِي الْمُحِيطِ لَا بَأْسَ بِهِ كَيْ لَا يُغْنَى فِيهِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَ الْمَمْضُوعُ عِلْكَ ) الْعِلْكَ هُوَ الْمُصْطَلَكُ : وَقِيلَ : اللَّيَانُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْكُنْدَرُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ (

قَوْلُهُ فَإِنَّ فِيهِ تَعْرِيضًا ) هَذَا وَقَالَ فِي الْمِعْرَاجِ إِنَّمَا يُكْرَهُ مَضْعُ الْعِلْكَ أَيْ لِلصَّائِمِ ؛ لِأَنَّ مَضْعَهُ يَدْبِغُ الْمَعْدَةَ وَيُشْهِي الطَّعَامَ وَلَمْ يَأْنِ لَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَأْنِ وَقْتُ الْإِشْتِهَاءِ فَلَا إِشْتِهَالَ بِهِ إِشْتِهَالٌ بِمَا لَا يُقْبَدُ اهـ .

وَأَمَّا مَضْعُهُ لِغَيْرِ الصَّائِمِ فَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ لَا يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ صَائِمَةً لِقِيَامِهِ مَقَامَ السَّوَاكِ فِي حَقِّهِ وَيُكْرَهُ لِلرَّجَالِ عَلَى مَا قِيلَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلَّةٍ ، وَقِيلَ لَا يُسْتَحَبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ قَالَ الْكَمَالُ : أَيْ وَلَا يُكْرَهُ فَهُوَ مُبَاحٌ بِخِلَافِ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُنَّ ؛ لِأَنَّهُ سَوَاكُهُنَّ ثُمَّ قَالَ وَالْأَوَّلَى الْكَرَاهَةُ لِلرَّجَالِ إِلَّا لِحَاجَةٍ اهـ .

وَفِي الْمِعْرَاجِ كَرِهَ لِلرَّجَالِ إِلَّا فِي الْخُلُوعِ بَعْدُ كَذَا ذَكَرَهُ الْبَزْدَوِيُّ وَالْمُجَوِبِيُّ وَمَضْعُهُ يَوْرَثُ هَزَالَ الْجَنِينِ .

اهـ .

( قَوْلُهُ قِيلَ : هَذَا إِذَا كَانَ مَمْضُوعًا ) جَزَمَ بِهِ فِي الْجَوْهَرَةِ فَقَالَ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ أَيْضًا مُلْتَمِيمًا لَا يَنْفَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ

أَمَّا إِذَا كَانَ أَسْوَدَ يَفْسُدُ صَوْمُهُ ، وَإِنْ كَانَ مُلْتَمِيمًا لَا يَنْفَتَّتُ اهـ .

وَفِي الْكَافِي قَالُوا : هَذَا إِذَا كَانَ الْعِلْكَ مُلْتَمِيمًا ثُمَّ قَالَ

وَقِيلَ هَذَا إِذَا كَانَ أَيْضًا فَإِنْ كَانَ أَسْوَدَ يَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَذُوبُ بِالْمَضْعِ بِخِلَافِ الْأَيْضِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِلُ رَانِحَةً ا

هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ فَإِذَا فُرِضَ فِي بَعْضِ الْعِلْكَ مَعْرِفَةُ الْوُصُولِ مِنْهُ عَادَةً وَجَبَ الْحُكْمُ فِيهِ بِالْفَسَادِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُتَيَقِّنِ .

اهـ .

( وَ ) كُرِهَ ( الْقُبْلَةُ ) إِنْ لَمْ يَأْمَنْ لَا دَهْنُ الشَّارِبِ وَالسَّوَاكُ ، وَلَوْ ( كَانَ السَّوَاكُ ) عَشِيًّا ) ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُكْرَهُ

عَشِيًّا ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ خُلُوفَ الْقَمِ .

( قَوْلُهُ وَكُرِهَ الْقُبْلَةُ

إِلْخ ) كَذَا الْمُبَاشَرَةُ الْفَاحِشَةُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ لَا دَهْنُ الشَّارِبِ ) الرَّوَايَةُ

بِفَتْحِ الدَّالِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَيَجُوزُ الصَّمُّ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ ، وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ الدُّهْنِ ، وَكَذَا الْكُحْلُ حُكْمًا وَضَبْطًا

وَيُسَنُّ دَهْنُ شَعْرِ الْوُجْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ الرِّينَةَ بِهِ وَرَدَّتِ السُّنَّةُ ، وَلَا يُفْعَلُ لِتَطْوِيلِ اللَّحْيَةِ إِذَا كَانَتْ بِقَدَرٍ

الْمَسْنُونِ وَهُوَ الْقُبْضَةُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْقُبْضَةُ بَضَمٌ الْقَافِ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ يَجِبُ قَطْعُهُ هَكَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مِنْ طُولِهَا وَعَرَضِهَا وَأَمَّا الْآخِذُ مِنَ اللَّحْيَةِ ، وَهِيَ دُونَ الْقُبْضَةِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ وَمُخْتَلَفَةُ الرِّجَالِ فَلَمْ يُحِجَّهُ أَحَدٌ وَأَخَذُ كُلُّهَا فَعَلُ مَجُوسِ الْأَعَاجِمِ وَالْيَهُودِ وَالْهُنُودِ وَبَعْضِ أَجْنَاسِ الْإِفْرَنْجِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَالسَّوَاكُ سَوَاءٌ كَانَ رَطْبًا بِأَصْلِ خَلْقَتِهِ أَوْ بِأَلْمَاءِ ) وَكَذَا لَا تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ ، وَلَا التَّلَفُّفُ بِالنُّوبِ الْمُتَبَلِّ وَلَا الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ لِغَيْرِ وُضوءٍ وَالِاغْتِسَالُ لِلتَّبَرُّدِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَبِهِ يُفْتَى وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يُكْرَهُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ

( فَصْلٌ ) ( حَامِلٌ أَوْ مُرْضِعٌ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا وَلَدَهَا وَمَرِيضٌ خَافَ الزِّيَادَةَ وَالْمُسَافِرُ أَفْطَرُوا ) هَذَا خَبَرٌ لِقَوْلِهِ حَامِلٌ إِلَى آخِرِهِ ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِفْطَارُ لَوْجُودِ الْعُذْرِ ( وَقَضَوْا مَا قَدَرُوا ) أَيِ لَزِمَ عَلَيْهِمْ قَضَاءُ صَوْمِ أَيَّامٍ مَضَتْ بِقَدَرِ مَا أَدْرَكُوا مِنْ أَيَّامِ زَوَالِ الْعُذْرِ ، وَفَائِدَةُ لَزُومِ الْقَضَاءِ وَجُوبُ الْوَصِيَّةِ بِالْإِطْعَامِ عِنْدَ فَقْدِ الْقَضَاءِ ( بِلَا كَفَّارَةٍ ) ؛ لِأَنَّهُ إِفْطَارٌ بِعُذْرٍ ( وَلَا فِدْيَةَ ) ؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الشَّيْخِ الْفَنَانِيِّ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيَّرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَالْفِدْيَةُ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ( وَتُدْبَ صَوْمُ مُسَافِرٍ لَا يَصْرُهُ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ } وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ } فَمَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْمَشَقَّةِ ( فَإِنْ مَاثُوا فِيهِ ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْعُذْرِ ( فَلَا فِدْيَةَ ) أَيِ لَا يَجِبُ الْوَصِيَّةُ بِالْفِدْيَةِ ( وَلَوْ ) مَاثُوا ( بَعْدَ زَوَالِهِ ) أَيِ الْعُذْرِ ( فَذَى عَنْهُ ) أَيِ عَنْ الْمَيِّتِ ( وَلِيَّهُ بِقَدَرِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ ) الْمَيِّتُ ( وَفَاتَ عَنْهُ ) فَإِنْ الْفَاتَتْ إِذَا كَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ رَمَضَانَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ مَاتَ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي أَيَّامِ الْإِقَامَةِ فَعَلَيْهِ فِدْيَةُ تِلْكَ الْأَيَّامِ دُونَ مَا سِوَاهَا ( إِنْ أَوْصَى ) الْمَيِّتُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَذَى عَنْهُ ( فَيَكُونُ ) أَيِ مَا فَدَاهُ الْوَلِيُّ ( مِنَ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ تَبَرَّعَ وَلِيُّهُ بِهِ ) أَيِ بِمَا فَدَاهُ ( جَازٌ ، وَإِنْ صَامَ أَوْ صَلَّى عَنْهُ لَا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ يُطْعَمُ عَنْهُ } رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ( كَذَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَالْقَتْلِ بِغَيْرِ الْإِعْتَاقِ ) يَعْنِي إِذَا تَبَرَّعَ بِالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالْقَتْلِ جَازٌ وَلَمْ

يَجْزِيَ التَّبَرُّعُ بِالْإِعْتَاقِ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّمَامِ الْوَلَاءِ لِلْمَيِّتِ بِغَيْرِ رِضَاهُ .

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ حَامِلٌ ) هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي فِي بَطْنِهَا حَمْلٌ بَفَتْحِ الْحَاءِ أَيِ وَلَدٌ وَالْحَامِلَةُ هِيَ الَّتِي عَلَى ظَهَرِهَا أَوْ رَأْسِهَا حَمْلٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ ذَكَرَهُ تَا جُ الشَّرِيعَةِ ( قَوْلُهُ أَوْ مُرْضِعٌ ) إِنَّمَا لَمْ يَقُلِ الْمُرْضِعَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ لَا الْحَادِثَةِ إِلَّا إِذَا أُريدَ الْحُدُوثُ بِأَنْ يُقَالَ مُرْضِعَةُ الْآنَ ( قَوْلُهُ خَافَتْ ) الْمُرَادُ بِالْخَوْفِ غَلَبَةُ الظَّنِّ بِتَجَرِّيَةِ أَوْ بِإِخْبَارِ طَبِيبٍ حَازِقٍ مُسْلِمٍ غَيْرِ ظَاهِرِ الْفِسْقِ ، وَقِيلَ عَدَالَتُهُ شَرْطٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْبُرْهَانِ فَقَالَ : وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ بِالْإِجْتِهَادِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَفْطَرَ ، وَكَذَا إِذَا أَخْبَرَهُ طَبِيبٌ حَازِقٌ عَدْلٌ هـ . وَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولَ الْخَوْفِ لِيَشْمَلَ غَيْرَ الْهَلَاكِ لِمَا قَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ خَافَتْ الْحَامِلُ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا تَقْصَانِ الْعَقْلِ أَوْ الْهَلَاكِ أَفْطَرَتْ ( قَوْلُهُ أَوْ وَلَدَهَا ) أَيِ سِوَاءَ كَانَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { : إِنْ نَانَ اللَّهُ وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ ، وَعَنْ الْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ } وَمَا قَالَهُ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُرْضِعِ الظَّنُّ فَمَرْدُودٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَبِأَنَّ الْإِرْضَاعَ وَاجِبٌ عَلَى الْأُمِّ دِيَانَةً لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى اسْتِجَارِ ظَنِّهَا فَالْأُمُّ كَالظَّنِّ فِي جَوَازِ الْفِطْرِ بِالْخَوْفِ ؛ وَلِذَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَلِلْحَامِلِ وَمُرْضِعٍ خَافَتَا عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْوَلَدِ هـ .

وَقَالَ ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا ، وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ خَوْفَهَا عَلَى وَلَدِهَا إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ تَعَيُّنِهَا لِلإِرْضَاعِ لِفَقْدِ الطَّيْرِ أَوْ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الزَّوْجِ عَلَى اسْتِجَارِهَا أَوْ لِعَدَمِ اخْتِذِ الْوَلَدِ ثَدْيِي غَيْرِهَا فَسَقَطَ مَا قِيلَ : حِلُّ الْإِفْطَارِ يَخْتَصُّ بِمَرْضَعَةٍ آجَرَتْ نَفْسَهَا لِلإِرْضَاعِ ، وَلَا يَحِلُّ لِلْوَالِدَةِ إِذْ لَا يَجِبُ

عَلَيْهَا إِرْضَاعٌ وَقَالَ فِي الْبَرَازِيَةِ الطَّيْرُ الْمُسْتَأْجَرَةُ كَالْأَمِّ فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ ( قَوْلُهُ وَمَرِيضٌ خَافَ الزِّيَادَةَ ) وَكَذَا لَوْ خَافَ بَطْءَ الْبُرْءِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْحُرُّ مَرِيضًا لَكِنَّهُ أَجْهَدَ نَفْسَهُ بِالْعَمَلِ حَتَّى مَرَضَ فَأَفْطَرَ قِيلَ : تَلَزُمُهُ الْكُفَّارَةُ وَقِيلَ لَا تَلَزُمُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ وَقَالَ فِي الْمُتَعَيُّ الْعَطَشُ الشَّدِيدُ وَالْجُوعُ الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ يُسِيحُ الْإِفْطَارَ أَيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَأْتَعَابُ نَفْسَهُ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ وَمَنْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ فِي شَيْءٍ أَوْ عَمَلَ حَتَّى أَجْهَدَهُ الْعَطَشُ فَأَفْطَرَ كَفَرَ وَقِيلَ لَا أَهـ

وَفِي الْبَرَازِيَةِ رَضِيعٌ مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَرْبِ الدَّوَاءِ وَزَعَمَ الطَّبِيبُ أَنَّ أُمَّهُ تَشْرَبُ ذَلِكَ لَهَا الْفِطْرُ أَهـ .  
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَالصَّحِيحُ الَّذِي يُخْشَى أَنْ يَمْرُضَ بِالصَّوْمِ فَهُوَ كَالْمَرِيضِ ، وَكَذَا الْأُمَّةُ الَّتِي تَحْدُمُ إِذَا خَافَتْ الضَّعْفَ جَازَ أَنْ تُفْطَرَ ثُمَّ تَقْضِيَ أَهـ .

وَلَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنَ الْإِنْتِمَارِ بِأَمْرِ الْمَوْلَى إِذَا كَانَ يُعْجِزُهَا عَنْ آدَاءِ الْفَرْضِ وَالْعَبْدُ كَالْأَمَةِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لَوْ بَرِئَ مِنَ الْمَرَضِ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّ الْمَسِيحَ هُوَ الْمَرَضُ لَا الضَّعْفُ ، وَكَذَا لَوْ خَافَ مِنَ الْمَرَضِ لَا يُفْطِرُ أَهـ .

فَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلزَّيْلَعِيِّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْخَوْفِ فِي كَلَامِ شَرْحِ الْمَجْمَعِ مُجَرَّدُ الْوَهْمِ وَفِي كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ غَلَبَةُ الظَّنِّ فَلَا مُخَالَفَةَ حِينَئِذٍ ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ الْبَحْرِ وَفَّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرْتُهُ ، وَكَذَا يُفْطَرُ مَنْ ذَهَبَ بِهِ مُتَوَكِّلُ السُّلْطَانِ إِلَى الْعِمَارَةِ فِي الْأَيَّامِ الْحَارَّةِ وَالْعَمَلِ الْحَثِيثِ إِذَا خَشِيَ الْهَلَاكَ وَتَقْصَانِ الْعَقْلِ ، وَلَوْ أَفْطَرَ فِي يَوْمِ نَوْبَةِ الْحُمَى أَوْ أَفْطَرَتْ عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ يَوْمٌ عَادَةٌ حَيْضُهَا فَلَمْ يُحَمِّ وَلَمْ تَحْضِ الْأَصْحُ

عَدَمَ الْكُفَّارَةِ فِيهِمَا وَالْعَازِي إِذَا كَانَ يَازِءُ الْعَدُوَّ وَيَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ يُقَاتِلُ فِي رَمَضَانَ وَخَافَ الضَّعْفَ حَالَ الْقِتَالِ حَلٌّ لَهُ الْفِطْرُ مُسَافِرًا كَانَ أَوْ مُقِيمًا ، وَكَذَا لَوْ لَسَعَتْهُ حَيَّةٌ فَأَفْطَرَ لِشَرْبِ الدَّوَاءِ كَمَا فِي الْبَرَازِيَةِ ( قَوْلُهُ وَالْمُسَافِرُ ) عَرَفَهُ وَتَكَرَّرَ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ لَا يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ إِلَّا إِذَا اتَّصَفَ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ إِذْ لَا يَحْتَاجُ فِي حَلِّ إِفْطَارِهِ إِلَى زِيَادَةٍ وَصَفٍ عَلَى السَّفَرِ وَمَحَلُّ جَوَازِ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يُسَافِرَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ أَمَا لَوْ سَافَرَ فِي يَوْمٍ أَنشَأَ فِيهِ الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ الْفِطْرُ لَكِنْ لَوْ أَفْطَرَ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مُسَافِرًا فَتَذَكَّرَ شَيْئًا قَدْ نَسِيَ فِي مَنْزِلِهِ فَدَخَلَ مَصْرَهُ فَأَفْطَرَ ثُمَّ خَرَجَ فَإِنَّهُ يُكْفَرُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ قَاضِي خَانَ وَسَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ فَضَوًّا مَا قَدَرُوا ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ مَا قِيلَ : بِوُجُوبِ قَضَاءِ جَمِيعِ الشَّهْرِ بِصِحَّةِ يَوْمٍ أَوْ إِقَامَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْقَضَاءِ بِقَدْرِ الْقُدْرَةِ اتَّفَقَ عَلَيْهِ .

وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّذَرُّ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْمَرِيضُ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ فَصَحَّ يَوْمًا ثُمَّ مَاتَ يَلْزُمُهُ قَضَاءُ جَمِيعِ الشَّهْرِ عِنْدَهُمَا كَالصَّحِيحِ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا فَمَاتَ ، .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَلْزُمُهُ أَنْ يُوصِيَ بِقَدْرِ مَا صَحَّ كَرَمَضَانَ ، وَالْفَرْقُ لَهُمَا أَنَّ الْمُنْدُورَ سَبَبُ التَّذَرُّ ، وَقَدْ وَجَدَ وَسَبَبُ الْقَضَاءِ إِذْ رَأَى الْعِدَّةَ فَيَقْدِرُ بِقَدْرِهِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ ، وَلَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفُورِ بَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَضَاءِ ، وَلَا إِنَّمِ بِالْتَّأَخِيرِ وَيَتَضَيَّقُ الْوُجُوبُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّهُ عَلَى الْفُورِ ،

وَلَا يَبَاحُ التَّخِيرُ إِلَّا لِعُذْرٍ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْوَلَوِ الْحَيِّ (قَوْلُهُ وَتُدَبَّ صَوْمُ مُسَافِرٍ لَا يَصْرُهُ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ رُفْقَتُهُ أَوْ عَامَّتُهُمْ مُفْطِرِينَ أَمَّا إِذَا كَانُوا مُفْطِرِينَ أَوْ كَانَتْ التَّفَقُّةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمْ فَالْإِفْطَارُ أَفْضَلُ لِمُوَافَقَةِ الْجَمَاعَةِ كَذَا فِي الْفَتَاوَى .

ا هـ .

(قَوْلُهُ فَدَى عَنْهُ وَلِيَّهُ) أَرَادَ بِهِ مَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ فَشَمِلَ الْوَصِيَّ (قَوْلُهُ إِنْ أَوْصَى) أَقُولُ وَيُجْزئُهُ فِي إِيصَائِهِ بِهِ عَنِ الصَّوْمِ جَزْأً كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : وَإِنْ تَبَرَّعَ وَلِيَّهُ بِهِ جَازَ) هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ قَالَ فِي تَبَرُّعِ الْوَارِثِ عَنْهُ يُجْزئُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - كَذَا فِي الْفَتْحِ وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا وَوَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ أَوْ لِعُذْرٍ مَا ، وَكَذَا كُلُّ عِبَادَةٍ بَدَنِيَّةٍ فَإِنَّهُ يُطْعِمُ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ) قَوْلُهُ كَذَا كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَالْقَتْلُ بِغَيْرِ الْإِعْتِاقِ (أَقُولُ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُ الْوَارِثِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ فِيهَا ابْتِدَاءٌ عَنْ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ ، وَلَا يَصِحُّ إِعْتِاقُ الْوَارِثِ عَنْهُ (كَمَا ذَكَرَهُ) وَالصَّوْمُ فِيهَا بَدَلٌ عَنِ الْإِعْتِاقِ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْقُدْيَةُ كَمَا سَدَّ ذِكْرُهُ (قَوْلُهُ حَتَّى إِذَا تَبَرَّعَ بِالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالْقَتْلِ جَازَ) أَقُولُ : كَفَّارَةُ الْقَتْلِ لَيْسَ فِيهَا إِطْعَامٌ ، وَلَا كِسْوَةٌ فَجَعَلَهَا مُشَارِكَةً لِكَفَّارَةِ الْيَمِينِ فِيهَا سَهْوٌ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ .

(يَقْضِي رَمَضَانَ ، وَلَوْ بِفَصْلٍ) يَعْنِي يَجُوزُ فِيهِ الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ وَالْمُسْتَحَبُّ الْوَصْلُ مُسَارَعَةً إِلَى إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ (وَإِنْ جَاءَ) رَمَضَانُ (آخِرُ صَامَةٍ) ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُهُ (ثُمَّ قَضَى الْأَوَّلَ) ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْقَضَاءِ (بَلَا فِدْيَةٍ) ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْقَضَاءِ عَلَى التَّرَاحِي حَتَّى كَانَ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تَجِبُ الْفِدْيَةُ (وَفِدْيَةُ كُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى الْوُثْرُ كَصَوْمِ يَوْمٍ) هُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ فِدْيَةُ صَلَاةٍ يَوْمٍ وَاحِدٍ كَفِدْيَةِ صَوْمِ يَوْمٍ

(قَوْلُهُ وَفِدْيَةُ كُلِّ صَلَاةٍ)

(إِلْحَ) هَذَا اخْتِيَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ (قَوْلُهُ حَتَّى الْوُثْرُ) هَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا الْوُثْرُ مِثْلُ السَّنَنِ لَا تَجِبُ الْوَصِيَّةُ بِهِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ثُمَّ نَقَلَ فِيهَا عَنِ الْفَتَاوَى أَنَّ إِعْطَاءَ فِدْيَةِ صَلَوَاتٍ لِوَاحِدٍ جُمْلَةً جَائِزٌ بِخِلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ا هـ .

وَلَا تَجُوزُ الْفِدْيَةُ إِلَّا عَنْ صَوْمٍ هُوَ أَصْلٌ يَنْفُسُهُ لَا بَدَلٌ عَنْ غَيْرِهِ فَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى صَارَ شَيْخًا فَإِنَّمَا لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ جَازَ لَهُ الْفِدْيَةُ ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ الْأَبَدِ فَضَعُفَ عَنْ الصَّوْمِ لِاسْتِغَالِهِ بِالْمَعِيشَةِ لَهُ الْفِطْرُ وَيُطْعِمُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَيْقَنَ أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى قَضَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِطْعَامِ لِعُسْرَتِهِ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَيَسْتَقْبِلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لِشِدَّةِ الْحَرِّ كَانَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَيَقْضِيَهُ فِي الشِّتَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَذَرَ الْأَبَدِ ، وَلَوْ نَذَرَ يَوْمًا مُعَيَّنًا فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى صَارَ فَإِنَّمَا جَازَ لَهُ الْفِدْيَةُ هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْعُنَايَةِ وَقَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ عَلَيْهِ الْفَوَى ، وَلَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ أَوْ قَتْلٍ فَلَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ بِهِ وَهُوَ شَيْخٌ فَإِنْ أَوْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى صَارَ فَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ لَهُ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ هُنَا بَدَلٌ عَنْ غَيْرِهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ

(وَالشَّيْخُ الْفَرَنِّي) الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ (أَفْطَرَ وَفَدَى) أَيِ أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا كَمَا يُطْعِمُ فِي الْكَفَّارَاتِ (وَقَضَى إِنْ قَدَرَ) عَلَى الصَّوْمِ إِذَا بَيَّطَ حِينَئِذٍ حُكْمَ الْفِدَاءِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْخُلْفِيَّةِ اسْتِمْرَارُ الْعُجْزِ (يَلْزَمُ نَقْلُ شَرَعٍ فِيهِ قَصْدًا) قَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُهُ فِي صَلَاةِ النَّقْلِ (أَدَاءٌ وَقَضَاءٌ) أَيِ يَجِبُ إِتِمَامُهُ عَلَيْهِ فَإِنْ أَفْسَدَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ (إِلَّا فِي الْأَيَّامِ الْمَنْهِيَّةِ) فَإِنَّ الْمَشْرُوعَ فِيهَا غَيْرُ مُلْزِمٍ وَهِيَ خَمْسَةُ أَيَّامٍ : عِيدُ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَعَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْأَضْحَى

( قَوْلُهُ وَالشَّيْخُ الْفَافِي )

إِلَخْ ( هَذَا ، وَلَوْ كَانَ الشَّيْخُ الْفَافِي مُسَافِرًا فَمَاتَ قَبْلَ الْإِقَامَةِ قِيلَ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْإِبْصَاءُ بِالْهَدَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ غَيْرَهُ فِي التَّخْفِيفِ لَا التَّغْلِيطِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ فَإِنْ أَفْسَدَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ إِذَا فَسَدَ عَنْ قَصْدٍ أَوْ غَيْرِ قَصْدٍ بِأَنْ عَرَضَ الْحَيْضُ لِلْمُتَطَوِّعَةِ بِالصَّوْمِ هـ .

وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ النَّهَائِيَةِ

( وَلَا يُفْطِرُ ) الشَّارِعُ فِي النَّفْلِ ( بَلَا عُذْرٍ فِي رَوَايَةٍ ) ؛ لِأَنَّهُ إِبْطَالُ الْعَمَلِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ { وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ } ( وَلَا يُفْطِرُ ) فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ خَلَفَهُ فَلَا إِبْطَالَ ( وَالضِّيَافَةُ عُذْرٌ ) يَعْنِي عَلَى الظَّاهِرِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعُذْرٍ ، وَهَذَا الْحُكْمُ يَشْمَلُ الْمُضَيِّفَ وَالضَّيْفَ .

( قَوْلُهُ وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى يَجُوزُ ) أَيِ بَغَيْرِ عُذْرٍ ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَصَحَّحَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ كَذَا قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ وَقَالَ الْكَمَالُ وَرَوَايَةُ الْمُتَّبَعِيِّ يُبَاحُ أَيُّ الْفِطْرِ بَلَا عُذْرٍ ثُمَّ قَالَ : وَاعْتِقَادِي أَنَّ رَوَايَةَ الْمُتَّبَعِيِّ أَوْجَهُ أَيُّ مِنْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَذَكَرَ وَجْهَهُ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ إِذَا دَعَا وَاحِدٌ مِنْ إِخْوَانِهِ إِلَى الطَّعَامِ يُفْطِرُ وَيَقْضِي لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ أَفْطَرَ لِحَقِّ أَخِيهِ يَكُونُ لَهُ ثَوَابُ صَوْمِ أَلْفِ يَوْمٍ وَمَتَى قَضَى يَوْمًا يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابُ صَوْمِ أَلْفِي يَوْمٍ } هـ .

( قَوْلُهُ الضِّيَافَةُ عُذْرٌ ) يَعْنِي عَلَى الظَّاهِرِ كَذَا قِيلَ مُطْلَقًا وَقِيلَ لَا وَقِيلَ عُذْرٌ قَبْلَ الزَّوَالِ لَا بَعْدَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي عَدَمِ الْفِطْرِ بَعْدَهُ عُقُوقٌ لِأَحَدِ الْوَالِدَيْنِ لَا غَيْرِهِمَا حَتَّى لَوْ حَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَيُفْطِرَنَّ لَا يُفْطِرُ كَذَا فِي الْفَتْحِ .

وَفِي الْبِرَازِيَةِ لِاعْتِمَادِ عَلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ وَلَا يُحْتَنُّهُ سَوَاءً كَانَ نَفْلًا أَوْ قَضَاءً هـ .

ثُمَّ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ رَضِيَ بِمَجَرَّدِ حُضُورِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ لَا يُبَاحُ الْفِطْرُ ، وَإِنْ كَانَ يَتَأَذَّى بِذَلِكَ يُفْطِرُ هـ .

قَالَ فِي الْمُتَّبَعِيِّ ، وَهَذَا أَيُّ التَّفْصِيلِ فِي صَاحِبِ الطَّعَامِ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ( قَوْلُهُ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَيْسَ بِعُذْرٍ ) الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ لِرُجُوعِهِ لِلضِّيَافَةِ ( قَوْلُهُ : وَهَذَا الْحُكْمُ يَشْمَلُ الْمُضَيِّفَ وَالْمُضَيِّفَ ) كَذَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَقِيدَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا بَمَا إِذَا تَأَذَّى وَاحِدٌ مِنْهُمَا

( نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِفْطَارَ وَأَقَامَ فَنَوَى الصَّوْمَ فِي وَفَيْتِهَا ) أَيِ وَقْتِ النَّيَّةِ وَهُوَ إِلَى الصُّحُورَةِ الْكُبْرَى لَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَالْمُرَادُ بِالصَّوْمِ أَعَمُّ مِنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ وَلِهَذَا قَالَ ( صَحَّ ) ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَخْتَلِفَانِ فِي الصَّحَّةِ ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْوُجُوبِ وَعَدَمِهِ .

( وَ ) إِذَا كَانَ ذَلِكَ ( فِي رَمَضَانَ يَجِبُ الصَّوْمُ ) ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ لَا يُبَاحِي وَجُوبَ الصَّوْمِ ( كَمَا يَجِبُ عَلَى مُقِيمٍ إِتِمَامَ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْهُ ) أَيِ رَمَضَانَ ( سَافَرَفِيهِ ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ( وَلَا كَفَّارَةً فِيهِمَا ) أَيِ فِي إِقَامَةِ الْمُسَافِرِ وَسَفَرِ الْمُقِيمِ ( بِالْإِفْطَارِ ) لِوُجُودِ الشَّبْهَةِ وَهُوَ السَّفَرُ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ كَمَا يَسْقُطُ الْحَدُّ بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ لِلشَّبْهَةِ ( قَوْلُهُ وَلَا كَفَّارَةً فِيهِمَا أَيِ فِي إِقَامَةِ الْمُسَافِرِ وَسَفَرِ الْمُقِيمِ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْعِنَايَةِ وَالْفَتْحِ وَالْكَافِي ، وَقَدْ قَالَ

ابْنُ وَهْبَانَ لَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلِ صَرِيحٍ فِي لُزُومِ الْكَفَّارَةِ وَالظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقُوَّةِ الشُّبْهَةِ هـ .  
وَقَالَ ابْنُ الشَّحْنَةِ عَدَمُ الْكَفَّارَةِ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا

( يَقْضِي أَيَّامَ الْإِعْمَاءِ ، وَلَوْ ) كَانَتْ ( كُلُّ الشَّهْرِ ) ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مَرَضٍ يُضْعِفُ الْقَوِيَّ ، وَلَا يُزِيلُ الْعَقْلَ فَلَا يُتَافَى  
الْوُجُوبَ ، وَلَا الْأَدَاءَ ( إِلَّا يَوْمًا حَدَثَ الْإِعْمَاءُ فِيهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ ) فَإِنَّهُ لَا يَقْضِيهِ لَوْجُودُ الصَّوْمِ فِيهِ إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْوِي  
مِنْ اللَّيْلِ حَمَلًا لِحَالِ الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّلَاحِ حَتَّى لَوْ كَانَ مُتَهَتِّكًا يَعْتَادُ الْأَكْلَ فِي رَمَضَانَ قَضَى رَمَضَانَ كُلَّهُ لِعَدَمِ  
النِّيَّةِ وَوُجُودِ السَّبَبِ .

( قَوْلُهُ يَقْضِي أَيَّامَ الْإِعْمَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ كُلُّ الشَّهْرِ ) هَذَا بِالْإِجْمَاعِ لَا مَا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَابْنِ شَرِيحٍ مِنْ  
أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهَا إِذَا اسْتَوْعِبَهُ فَلَا يَقْضِي كَمَا فِي الْجُنُونِ ( قَوْلُهُ إِلَّا يَوْمًا حَدَثَ الْإِعْمَاءُ فِيهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ ) يَعْنِي  
وَالْحَالُ أَنَّهُ يَذْكُرُ أَنَّهُ نَوَى أَوَّلًا إِذَا عَلِمَ حَالَهُ فَظَاهِرٌ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنْ شَرْحِ النَّقَايَةِ ( قَوْلُهُ حَمَلًا لِحَالِ الْمُسْلِمِ  
عَلَى الصَّلَاحِ ) أَيُّ عَلَى الْأَفْضَلِ لِمُخْرُوجِهِ مِنَ الْخِلَافِ بِالتَّيْسِيتِ لِلنِّيَّةِ ( قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ كَانَ مُتَهَتِّكًا يَعْتَادُ الْأَكْلَ فِي  
شَعْبَانَ ) صَوَابُهُ فِي رَمَضَانَ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ فِي الْفَتْحِ وَالتَّيْسِيتِ ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا فَإِنَّهُ  
يَقْضِي جَمِيعَ أَيَّامِ إِعْمَائِهِ

( و ) يَقْضِي ( أَيَّامَ جُنُونٍ أَفَاقَ بَعْدَهَا فِي الْوَقْتِ ) ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ وَهُوَ الشَّهْرُ قَدْ وَجَدَ وَأَهْلِيَّةُ نَفْسِ الْوُجُوبِ بِالذِّمَّةِ  
وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ بِلَا مَانِعٍ وَإِذَا تَحَقَّقَ الْوُجُوبُ بِلَا مَانِعٍ تَعَيَّنَ الْقَضَاءُ ( ، وَلَا ) يَقْضِي ( كُلُّ الشَّهْرِ الْمُسْتَوْعَبِ بِهِ ) أَيُّ  
بِالْجُنُونِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْضِي إِلَى الْحَرَجِ بِخِلَافِ الْإِعْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْعِبُ الشَّهْرَ عَادَةً وَالْجُنُونُ يَسْتَوْعِبُهُ كَثِيرًا ( مُطْلَقًا )  
أَيُّ سِوَاءَ بَلَغَ مَجْنُونًا أَوْ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ .

قَوْلُهُ وَيَقْضِي أَيَّامَ جُنُونٍ أَفَاقَ بَعْدَهَا ( خَاصٌّ بِالْعَارِضِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا سَنَذْكُرُهُ ) ( قَوْلُهُ فِي الْوَقْتِ ) قَبْدٌ بِهِ لُزُومُ  
قَضَاءِ أَيَّامِ الْجُنُونِ فَلَا يَلْزِمُ الْقَضَاءُ لَوْ أَفَاقَ بَعْدَ فَوَاتِ وَقْتِ النِّيَّةِ مِنْ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ كَمَا نَذَّرْنَاهُ فِي الْقَوْلِ  
الْآتِيَةِ ( قَوْلُهُ وَلَا يَقْضِي كُلُّ الشَّهْرِ الْمُسْتَوْعَبِ بِهِ ) أَقُولُ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ فِي الدَّرَايَةِ قَوْلُهُ : وَمَنْ جُنَّ رَمَضَانَ  
كُلَّهُ أَيُّ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفِيقًا فِي أَوَّلِ اللَّيْلَةِ ثُمَّ جُنَّ وَأَصْبَحَ مَجْنُونًا إِلَى آخِرِ  
الشَّهْرِ قَضَى صَوْمَ الشَّهْرِ كُلَّهُ بِالتَّهَاقُ غَيْرِ يَوْمٍ تِلْكَ اللَّيْلَةِ ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأَثَمَةِ فِي أُصُولِهِ .

وَفِي جَمْعِ التَّوَازِلِ إِذَا أَفَاقَ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ أَصْبَحَ مَجْنُونًا وَاسْتَوْعَبَ الشَّهْرَ اخْتَلَفَ فِيهِ أَثَمَةُ بُخَارَى  
وَالْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَةَ لَا يُصَامُ فِيهَا ، وَكَذَا لَوْ أَفَاقَ فِي لَيْلَةٍ مِنْ وَسْطِهِ أَوْ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ  
رَمَضَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ كَذَا فِي الْمُجْتَبَى وَقَالَ الْحُلُونِيُّ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ كُلُّهُ مِقْدَارُ مَا يُمَكِّنُهُ ابْتِدَاءُ الصَّوْمِ حَتَّى لَوْ  
أَفَاقَ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَصِحُّ فِيهِ كَاللَّيْلِ هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي  
فَتَاوَى قَاضِي خَانَ ، وَكَذَا فِي الْعَيَاةِ ( قَوْلُهُ مُطْلَقًا ) صَرَّحَ بِالِاطِّلاقِ لِيَشْمَلَ وَأَفَادَ مَفْهُومَهُ قَضَاءُ كُلِّ الشَّهْرِ فِي غَيْرِ  
الْمُسْتَوْعَبِ فِيهِمَا أَيُّ الْعَارِضِ وَالْأَصْلِيِّ قِيلَ : وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَخَصَّ الْقَضَاءُ  
بِالْعَارِضِ وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَجَعَلَهُ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ قَوْلَ أَصْحَابِنَا .

وَفِي النِّهَايَةِ عَنْ الثَّانِي أَنَّ مَا عَنْ مُحَمَّدٍ قِيَاسٌ وَلَكِنِّي أَسْتَحْسِنُ عَدَمَ الْفَرْقِ



بَيِّنْهُمَا ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَدَمُ الْقَضَاءِ يَعْنِي لِمَا مَضَى فِي الْأَصْلِيِّ ، وَلَا رَوَايَةَ فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى قِيَاسِ مَذْهَبِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْمَاضِي مِنْ رَمَضَانَ كَذَا فِي التَّهْرِ وَقَالَ فِي الْبَرْهَانِ وَالْعَنَايَةِ نَقْلًا عَنْ الْمَبْسُوطِ لَيْسَ عَلَى الْمَجْنُونِ الْأَصْلِيُّ قَضَاءُ مَا مَضَى فِي الْأَصَحِّ

( نَذَرَ صَوْمَ الْأَيَّامِ الْمُنْهِيَةِ أَوْ السَّنَةِ صَحَّ ) ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ بِصَوْمٍ مَشْرُوعٍ ، وَالنَّهْيُ لغيرِهِ وَهُوَ تَرَكُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَصِحُّ نَذَرُهُ .

( وَ ) لَكِنَّهُ ( أَفْطَرَهَا ) اخْتِزَاً عَنِ الْمَعْصِيَةِ الْمُجَاوِرَةِ ( وَقَضَاهَا ) إِسْقَاطًا لِلْوَاجِبِ ( وَإِنْ صَامَهَا أَجْزَأَهُ وَخَرَجَ عَنْ الْعَهْدَةِ ) ؛ لِأَنَّهُ آدَاهُ كَمَا التَزَمَهُ ( فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ) أَيَّ بِقَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَى صَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوْ السَّنَةِ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِ سِتَّةٍ : إِمَّا أَنْ لَا يَنْوِيَ شَيْئًا ( أَوْ نَوَى النَّذَرَ فَقَطُّ ) دُونَ الْيَمِينِ ( أَوْ النَّذْرَ ) نَوَى ( أَنْ لَا يَكُونَ يَمِينًا كَانَ نَذْرًا فَقَطُّ ) ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ بِصِغَتِهِ ، وَقَدْ قَرَّرَ بِعَرِيمَتِهِ ( وَإِنْ نَوَى الْيَمِينَ وَأَنْ لَا يَكُونَ نَذْرًا كَانَ يَمِينًا ) ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ ، وَقَدْ عَيَّنَهُ وَنَفَى غَيْرَهُ ( وَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ إِنْ أَفْطَرَ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْيَمِينِ ( وَإِنْ نَوَاهُمَا أَوْ الْيَمِينَ ) بِلَا نَفْيِ النَّذْرِ ( كَانَ نَذْرًا وَيَمِينًا ) حَتَّى لَوْ أَفْطَرَ يَجِبُ الْقَضَاءُ لِلنَّذْرِ وَالْكُفَّارَةُ لِلْيَمِينِ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ بِصِغَتِهِ وَيَمِينٌ بِمَوْجِبِهِ وَهَاهُنَا إِشْكَالٌ مَشْهُورٌ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ لَا حَاجَةَ إِلَى إِيْرَادِهِ هَاهُنَا .

( قَوْلُهُ نَذَرَ صَوْمِ الْأَيَّامِ الْمُنْهِيَةِ ) هَذَا عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ صِحَّةِ نَذْرِ صَوْمِهَا وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَدَمَهُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ كَذَا فِي الْبَرْهَانِ ( قَوْلُهُ أَوْ السَّنَةِ صَحَّ ) أَقُولُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الْحَاضِرَةِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ : هَذِهِ السَّنَةُ فَيَخْرُجُ مَا لَوْ نَكَرَهَا وَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعَ لِمَا سَنَدُكُرُهُ فَإِذَا عَرَفَهَا وَأَشَارَ إِلَيْهَا فَقَالَ هَذِهِ السَّنَةُ لَزِمَهُ سَوَاءٌ أَرَادَهُ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : صَوْمٌ يَوْمَ فَجَرِي عَلَى لِسَانِهِ سَنَةً أَوْ أَرَادَ كَلَامًا غَيْرَهُ فَجَرِي عَلَى لِسَانِهِ النَّذْرُ لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّ هَزْلَ النَّذْرِ كَالْجَدِّ وَيُفْطِرُ الْأَيَّامَ الْمُنْهِيَةَ وَيَقْضِيهَا ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ قَالَتْهُ فَصَتَّ مَعَ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامَ حَيْضِهَا ، وَهَذَا إِذَا نَذَرَ قَبْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ فَإِنْ قَالَ فِي شَوَّالٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمِ الْفِطْرِ أَوْ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَا يَلْزِمُهُ قَضَاءُ يَوْمِي الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَلْ صِيَامٌ مَا بَقِيَ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ ذَكَرَهُ فِي الْفَتْحِ عَنْ الْعَايَةِ وَمَا ذَكَرَهُ الرَّبْلَعِيُّ مِنْ تَسْهِبَةِ الْعَايَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رَدَّهُ الْكَمَالَ وَأَمَّا إِذَا نَكَرَ السَّنَةَ وَذَكَرَ التَّتَابُعَ فَهِيَ كَالْمَعْرِفَةِ فَإِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ التَّتَابُعَ لَا يُجْزئُهُ صَوْمُ هَذِهِ الْأَيَّامِ وَيَقْضِي خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمُتَكَرِّرَةَ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبِ اسْمِ الْأَيَّامِ مَعْدُودَةٌ قَدَرِ السَّنَةِ فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّذْرِ الْأَيَّامُ الْمُنْهِيَةُ ، وَلَا رَمَضَانُ بَلْ يَلْزِمُهُ مِنْ غَيْرِهَا قَدَرُ السَّنَةِ فَإِنْ آدَاهَا فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَقَدْ آدَاهَا نَاقِصَةً فَلَا تُجْزئُهُ عَنِ الْكَامِلَةِ وَشَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ رَمَضَانَ فَيَقْضِي قَدْرَهُ بِخِلَافِ الْفَصْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي النَّذْرِ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَلَمْ يَصِحَّ التَّزَامُهُ

بِالنَّذْرِ فِي الْقُصُولِ الثَّلَاثَةِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَلَكِنَّهُ أَفْطَرَهَا ) أَيَّ وَجَبَ فِطْرُ الْأَيَّامِ الْمُنْهِيَةِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ صَامَهَا أَجْزَأَهُ ) أَيَّ مَعَ ارْتِكَابِ الْحُرْمَةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنْ ضِيَاغَةِ اللَّهِ تَعَالَى ( قَوْلُهُ كَانَ نَذْرًا فَقَطُّ ) أَيَّ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ لَوْ أَفْطَرَ بَلْ الْقَضَاءُ فَقَطُّ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ نَوَاهُمَا ) كَانَ نَذْرًا وَيَمِينًا هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَكُونُ نَذْرًا ( قَوْلُهُ أَوْ الْيَمِينَ بِلَا نَفْيِ النَّذْرِ ) إِنْ خ ( هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَكُونُ يَمِينًا وَوَجْهٌ كُلٌّ فِي الْبَرْهَانِ وَالتَّبْيِينِ

( نَدِبَ تَفْرِيقُ صَوْمِ السَّنَةِ فِي شَوَّالٍ ) يَعْنِي أَنَّ صَوْمَ الْأَيَّامِ السَّنَةِ بَعْدَ الْإِفْطَارِ مُتَابِعَةٌ مِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهُ وَهُوَ مَالِكٌ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكْرَهُهُ ، وَإِنْ فَرَّقَهَا فِي شَوَّالٍ فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَالتَّشْبِهِ بِالنَّصَارَى كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ

( نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ مُتَابِعًا فَأَفْطَرَ يَوْمًا يَسْتَقْبِلُ ) ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَ بِالْوَصْفِ ( لَا فِي مُعَيَّنٍ ) أَيُّ لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بَعَيْنِهِ وَأَفْطَرَ يَوْمًا لَا يَسْتَقْبِلُ وَيَقْضِي حَتَّى لَا يَقَعَ كُلُّهُ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ كَذَا فِي الْكَافِي  
( قَوْلُهُ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ )

( إلخ ) الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّنَةِ الْمُنْكَرَةِ الْمَشْرُوطِ تَتَابُعُهَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ بَطْلَانِ تَتَابُعِهَا بِإِفْطَارِ الْيَوْمِ الْمُنْهِيَةِ وَبَطْلَانِ تَتَابُعِ الشَّهْرِ الْمُنْكَرِ بِإِفْطَارِهَا لِإِمْكَانِ صَوْمِ شَهْرٍ خَالَ عَنْ أَيَّامِ الْمُنْهِيَةِ بِخِلَافِ السَّنَةِ

( لَا يَخْتَصُّ نَذْرٌ غَيْرَ مُعَلَّقٍ بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ وَدَرَاهِمٍ وَفَقِيرٍ ) أَمَّا الزَّمَانُ فَأَنْ يَقُولَ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ رَجَبًا أَوْ أَعْتَكِفَ رَجَبًا فَصَامَ أَوْ أَعْتَكِفَ شَهْرًا قَبْلَهُ أَوْ ذَكَرَ الصَّلَاةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَازَ عَنْ النَّذْرِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ لَا يَجُوزُ ، وَلَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِكَذَا عَدَا فَتَصَدَّقَ بِهِ الْيَوْمَ جَازَ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرٍ وَأَمَّا الْمَكَانُ فَإِنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ يَعْتَكِفَ أَوْ يَصُومَ أَوْ يَتَصَدَّقَ بِمَكَّةَ فَفَعَلَ فِي غَيْرِهَا جَازَ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرٍ وَأَمَّا الدَّرَاهِمُ وَالْفَقِيرُ فَأَنْ يَقُولَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا الدَّرَاهِمِ أَوْ عَلَى هَذَا الْفَقِيرِ فَتَصَدَّقَ بِغَيْرِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ جَازَ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرٍ ( بِخِلَافِ ) النَّذْرِ ( الْمُعَلَّقِ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ إِنْ جَاءَ فُلَانٌ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ أَوْ أَصُومَ أَوْ أَصَلِّيَ أَوْ أَعْتَكِفَ فَفَعَلَ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزِ وَالْفَرْقُ أَنَّ النَّذْرَ سَبَبٌ فِي الْحَالِ وَالِدَّاهِلِ تَحْتَ النَّذْرِ مَا هُوَ قُرْبَةً ، وَهُوَ أَصْلُ التَّصَدَّقِ ذُونَ التَّعِينِ فَبَطَلَ التَّعِينُ وَلَزِمَتْهُ الْقُرْبَةُ بِخِلَافِ الْمُعَلَّقِ ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ يَمْنَعُ كَوْنَهُ سَبَبًا فَلَمْ يَجْزِ التَّعْجِيلُ قَبْلَهُ .

( نَذَرَ صَوْمَ رَجَبٍ فَدَخَلَ ) رَجَبٌ ( وَهُوَ مَرِيضٌ لَا يَسْتَطِيعُهُ ) أَيُّ الصَّوْمِ ( إِلَّا بِضَرَرٍ أَفْطَرَ وَقَضَى كَرَمَضَانَ ) أَيُّ بَوَصَلَ أَوْ بِفَصَلَ .

( بَابُ الْإِعْتِكَافِ ) ( هُوَ ) لُغَةً اللَّبْثُ وَالِدَوَامُ عَلَى الشَّيْءِ وَشَرْعًا ( لَبِثُ رَجُلٍ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً أَوْ امْرَأَةً فِي بَيْتِهَا بَنِيَّتِهِ ) أَيُّ الْإِعْتِكَافِ ( وَهُوَ وَاجِبٌ فِي الْمَنْلُورِ وَسُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي الْعَشْرِ الْآخِرَةِ مِنْ رَمَضَانَ وَمُسْتَحَبٌّ فِيمَا سِوَاهُ ) أَيُّ الْعَشْرِ الْآخِرِ ( وَالصَّوْمُ شَرْطُ الصَّحَّةِ الْأَوَّلِ ) يَعْنِي الْوَاجِبِ ( لَا لِلثَّلَاثِ ) يَعْنِي الْمُسْتَحَبَّ ( فَأَقْلُهُ ) أَيُّ أَقْلُ الْإِعْتِكَافِ الْمُسْتَحَبُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الصَّوْمِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَمُخْتَارُهُمَا ( سَاعَةً ) وَلَيْسَ لَهَا حَدٌّ مُعَيَّنٌ حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَنَوَى الْإِعْتِكَافَ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ صَحَّ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى النُّقْلِ عَلَى الْمُسَاهَلَةِ ( وَقِيلَ ) الصَّوْمُ ( شَرْطٌ فِيهِ أَيْضًا ) ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ( فَأَقْلُهُ يَوْمٌ فَمَنْ قَطَعَهُ فِيهِ ) أَيُّ فِي الْيَوْمِ ( يَقْضِي ) ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهِ قَصْدًا وَأَبْطَلَهُ ( لَا يَخْرُجُ ) مِنَ الْمَسْجِدِ ( إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ) كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ يَنْقَدِرُ بِقَدَرِهَا ( أَوْ جُمُعَةٍ ) ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ حَاجَاتِهِ فَيُحَاجُّ لَهَا الْخُرُوجُ لِأَجْلِهَا ضَرُورَةٌ ( وَقَتِ الزَّوَالِ ) إِنْ كَانَ مُعْتَكِفُهُ قَرِيبًا مِنَ الْجَامِعِ بِحَيْثُ لَوْ انْتَهَرَ زَوَالَ الشَّمْسِ لَا تَفَوُّتُهُ الْخُطْبَةُ ( وَمَنْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ فَوَقْتُ يَذَرُكُهَا ) أَيُّ الْجُمُعَةِ يَعْنِي لَا يَنْتَظِرُ زَوَالَ الشَّمْسِ بَلْ يَخْرُجُ فِي وَقْتٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْجَامِعِ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ وَأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ سُنَّةً ( وَ ) بَعْدَ الْجُمُعَةِ يَمْكُثُ بِقَدَرِ مَا ( يُصَلِّيُ السُّنَنَ عَلَى الْخِلَافِ ) أَيُّ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَسِتًّا عِنْدَهُمَا وَلَا يَمْكُثُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لِلْحَاجَةِ وَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي حَقِّ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْفَرَضِ وَلَا حَاجَةَ بَعْدَ

الْفَرَاحِ مِنْهَا ( وَلَا يَسُدُّ بِمُكْثِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ ) وَلَوْ يَوْمًا وَلَيْلَةً ؛ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَا الْمُكْثُ فِيهِ لَكِنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ انْتَزَمَ الْإِعْتِكَافُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُتِمَّهُ فِي مَسْجِدَيْنِ كَذَا فِي الْكَافِي .

( بَابُ الْإِعْتِكَافِ ) ( قَوْلُهُ هُوَ لَفْعٌ : اللَّبْتُ وَالِدَوَامُ عَلَى الشَّيْءِ ) أَقُولُ وَهُوَ مَا خُوذَ مِنْ عَكْفٍ مُتَعَدٍّ فَمَصْدَرُهُ الْعَكْفُ وَلَارِمٌ وَمَصْدَرُهُ الْعُكُوفُ فَالْمُعَدِّي بِمَعْنَى الْخَبْسِ وَالْمَنْعِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا } وَمِنْهُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ حَبَسُ النَّفْسِ وَمَنْعُهُ ، وَاللَّازِمُ الْإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ بِطَرِيقِ الْمُوَاطَّاةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِهِمْ } كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ ( قَوْلُهُ وَشَرَعًا لُبْتُ رَجُلًا ) الْخُ ( اللَّبْتُ بَضَمُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا وَتَخْصِيصُ الْمُصَنَّفِ الرَّجُلَ بِالْمَسْجِدِ وَالْمَرْأَةَ بِالْبَيْتِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ اعْتَكَفَتْ فِي الْمَسْجِدِ صَحَّ وَلَكِنَّهُ يَكْرَهُ صَرَاحًا بِالْكَرَاهَةِ فِي الْفَتْحِ وَمَسْجِدُ الْبَيْتِ الْمَحَلُّ الَّذِي أُعِدَّ لِلصَّلَاةِ فِيهِ ، وَهُوَ مَنُوبٌ لِكُلِّ أَحَدٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً } كَذَا فِي الْبَزَائِيَةِ ( قَوْلُهُ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ ) أَيُّ هُوَ شَرْطٌ لِإِعْتِكَافِ الرِّجَالِ ، وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ اشْتِرَاطِ مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ بِجَمَاعَةٍ ، وَهِيَ الْمُخْتَارَةُ وَرُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي مَسْجِدٍ يُصَلِّي فِيهِ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ بِجَمَاعَةٍ كَمَا سَجَدَ الْأَسْوَاقُ وَجَهَ الْمُخْتَارَةُ أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ أَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِمَسْجِدٍ يُصَلِّي فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَقَالَ يَجُوزُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ صَحَّحَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ صِحَّةَ الْإِعْتِكَافِ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَصَحَّحَ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ وَقِيلَ أَرَادَ الْإِمَامُ بِاشْتِرَاطِ مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ غَيْرِ الْجَامِعِ أَمَّا فِي الْجَامِعِ فَيَجُوزُ ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ فِيهِ الْخَمْسُ كُلُّهَا بِجَمَاعَةٍ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ

أَنَّ الْإِعْتِكَافَ الْوَاجِبَ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ وَالنَّفْلُ يَجُوزُ ثُمَّ أَفْضَلُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ثُمَّ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ثُمَّ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ثُمَّ الْجَامِعِ ثُمَّ كُلِّ مَكَانٍ أَيُّ مَسْجِدٍ أَهْلُهُ أَكْثَرُ وَأَوْفَرُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ، وَالْجَامِعُ قِيلَ : إِنَّمَا يَكُونُ أَفْضَلَ إِذَا كَانَ يُصَلِّي فِيهِ الْخَمْسُ بِجَمَاعَةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعِنِّي مَسْجِدُهُ كَيْ لَا يَحْتَاجَ إِلَى الْخُرُوجِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ وَاجِبٌ فِي الْمُنْدُورِ ) أَقُولُ وَالتَّنْذِرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللِّسَانِ ، وَلَوْ نَذَرَ بَقَلْبِهِ لَا يَلْزَمُهُ بَخْلَافُ النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْذَرَ عَمَلُ اللِّسَانِ وَالنِّيَّةُ الْمَشْرُوعَةُ انْبِعَاثُ الْقَلْبِ عَلَى شَأْنٍ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى كَذَا فِي الْبَزَائِيَةِ ( قَوْلُهُ وَسُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ) أَيُّ سُنَّةٌ كِفَايَةٌ لِلْجَمَاعِ عَلَى عَدَمِ مَلَامَةِ بَعْضِ أَهْلِ بَلَدٍ إِذَا أَتَى بِهِ بَعْضُ مِنْهُمْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَأَمَّا اعْتِكَافُ الْعَشْرِ الْأَوَسَطِ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَكَفَهُ فَلَمَّا فَرَغَ أَنَّهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَاعْتَكِفِ الْعَشَرَ الْآخِرَ ، وَعَنْ هَذَا ذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَوَرَدَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { التَّسْبُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ وَالتَّسْبُوهَا فِي كُلِّ وَثَرٍ } ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ فَلَا يُدْرَى أَيُّهُ لَيْلَةٌ هِيَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَقَدْ تَأَخَّرَ ، وَعِنْدَهُمَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا مُعَيَّنَةٌ لَا تَقَدَّمُ ، وَلَا تَتَأَخَّرُ هَذَا النُّقْلُ عَنْهُمْ فِي الْمَنْظُومَةِ وَالشَّرُوحِ .

وَفِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ قَالَ وَفِي الْمَشْهُورِ

عَنْهَا أَنَّهَا تَدُورُ فِي السَّنَةِ تَكُونُ فِي رَمَضَانَ وَفِي غَيْرِهِ فَجَعَلَ ذَلِكَ رِوَايَةً وَثَمَرَةً لِاخْتِلَافِ فِيمَنْ قَالَ أَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَإِنْ قَالَ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ عَتَقَ وَطَلَّقَتْ إِذَا انْسَلَخَ فَإِنْ قَالَ بَعْدَ لَيْلَةٍ مِنْهُ فَصَاعِدًا لَمْ يَعْتَقَ حَتَّى يَنْسَلَخَ رَمَضَانُ الْعَامَ الْقَابِلَ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُمَا إِذَا جَاءَ مِثْلُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ رَمَضَانَ الْآتِي ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي إِغْفَالُهَا مِنْ مِثْلِ هَذَا الْكِتَابِ لِشَهْرَتِهَا فَأَوْرَدْنَاهَا عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ تَنْمِيمًا لِلْأَمْرِ الْكِتَابِ وَفِيهَا أَقْوَالٌ أُخَرُ قِيلَ : هِيَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَقِيلَ سَبْعَةُ عَشَرَ وَقِيلَ تِسْعَةُ عَشَرَ ، وَقِيلَ أَرْبَعَةُ وَعِشْرِينَ وَقِيلَ خَمْسُ

وعشرين ، ومن علاماتها أنها بلجة ساكنة لا حارة ، ولا قارة تطلع الشمس صيحتها بلا شعاع كأنها طست كذا قالوا ، وإنما أتحيت ليجهت في طلبها كذا في فتح القدير ( قوله ويستحب فيما سواه ) أقول ما ذكره المصنف من تقسيمه الاعتكاف إلى الثلاثة الأقسام هو الحق ذكره الزيلعي وتبعه الكمال وابن الملك لا ما اقتصر عليه القدوري من أنه مستحب ، ولا ما قاله صاحب الهداية من أنه سنة مؤكدة وقال في المعراج ومن محاسنه أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس إلى المولى وملازمة عبادته وبيته والتحصن بحضنه قال عطاء أعاد الله علينا من بركاته : مثل المعتكف مثل رجل يختلف على باب عظيم لحاجة فالمعتكف يقول لا أبرح حتى يقهر لي فهو أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع ( قوله والصوم شرط لصحة الأول )

أقول وذلك رواية واحدة كما في البرهان والمراد بالصوم أن يكون مقصودا للاعتكاف من ابتدائه فإذا شرع في صوم التطوع ثم قال في بعض النهار علي اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف عليه ؛ لأن الاعتكاف لا يصح إلا بالصوم وإذا وجب الاعتكاف وجب الصوم والصوم من أول النهار انعقد تطوعا فتعذر جعله واجبا ، وهذا في قياس قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف إن كان نذره قبل الزوال عليه أن يعتكف ويصومه فإن لم يفعل فعليه القضاء قال ابن الشحنة وظاهر صنيع ابن وهبان رجحان قول أبي يوسف والظاهر رجحان قول الإمام والوجه له هـ . ويشترط لصحة الاعتكاف النية والمسجد كما ذكرناه ، ولا يختص بالواجب وأما المكث فهو الركن والطهارة من الحنابة ينبغي أن يكون شرطاً للحل لا للصحة قاله صاحب البحر ( قوله ويخرج لحاجة الإنسان كالبول والغائط ) والغائط لا يغتسل للحنابة إذا احتلم كما في النهار فإن كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمضي إلى البعيد فإن مضى بطل اعتكافه وقال بعضهم : يجوز ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزمه قضاء الحاجة فيه كذا في الجوهرة ( قوله ويصلي ركعتين تحية المسجد وأربع ركعات سنة ) اقتصره على هذا يقتضي أنه المذهب والمنهّب خلافه ؛ لأنه عزاه إلى الكافي ولم يقتصر عليه حيث قال : وإن كان بحيث تفوته أي الخطبة لم ينظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يأتي الجامع فيصلّي أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر وفي رواية الحسن ست ركعات

ركعتان تحية المسجد وأربع سنة هـ .

وقال في الهداية : وإن كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه إدراكها أي الخطبة ويصلي قبلها أربعاً ، وفي رواية سنا الأربع سنة وركعتان تحية المسجد هـ .

وقال الكمال قوله والركعتان تحية المسجد صرحوا بأنه إذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد أجزأه ؛ لأن التحية تحصل بذلك فلا حاجة إلى غيرها في تحقيقها ، وكذا السنة فهذه الرواية ، وهي رواية الحسن إما ضعيفة أو مبنية على أن كون الوقت مما يسع فيه السنة وأداء الفرض بعد قطع المسافة كما يعرف تخميناً لا قطعاً فقد يدخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه ، ولا يمكنه أن يبدأ بالسنة فيبدأ بالتحية فينبغي أن يتحرى على هذا التقدير ؛ لأنه قلما يصدق الحرز هـ .

( قوله فلا ينبغي أن يتمها ) تأنيث الضمير باعتبار العبادة .

وفي الكافي بذكره وهو راجع للاعتكاف وظاهر كلام المصنف أنه لا يكره الإتمام في مسجد آخر ونص في المبتغى والمحيط على كراهته ويمكن أن يراد به كراهة التنزيه

( وَإِنْ خَرَجَ ) مِنَ الْمَسْجِدِ ( سَاعَةً بَلَا عُذْرٍ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ ) ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ يُنَافِي اللَّبَثَ وَمَا يُنَافِي الشَّيْءَ يَسْتَوِي فِيهِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ كَالْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ وَالْحَدَثِ لِلطَّهَارَةِ وَقَالَ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَخْرُجْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ

إِلَخ ) شَامِلٌ لِمَسْجِدِ الْبَيْتِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ حَتَّى لَوْ خَرَجَتْ مِنْهُ إِلَى نَفْسِ بَيْتِهَا فَسَدَ ، وَهَذَا فِي النَّذْرِ أَمَّا التَّلُّ فَيَنْتَهِي بِالْخُرُوجِ ( قَوْلُهُ سَاعَةً ) أَيِ ، وَلَوْ نَاسِيًا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ بَلَا عُذْرٍ ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْعُذْرِ مَا قَدَّمَهُ مِنْ نَحْوِ الْجُمُعَةِ وَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَيَبْقَى أَغْذَارُ أُخْرَى مُخْتَلَفٌ فِيهَا أَحَبَّتْ ذِكْرَهَا تَنْمِيمًا لِلْفَائِدَةِ مَا إِذَا خَرَجَ لِإِهْدَامِ الْمَسْجِدِ أَوْ أَخْرَجَهُ السُّلْطَانُ كَرَهَا فَدَخَلَ آخَرَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَفْسُدْ اعْتِكَافُهُ اسْتِحْسَانًا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُحِيطِ وَالْمُبْتَغَى وَالْجَوْهَرَةِ ، وَكَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ أَنْهَدَمَ الْمَسْجِدُ أَوْ تَفَرَّقَ أَهْلُهُ لَعَدِمَ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ أَوْ أَخْرَجَهُ ظَالِمٌ كَرَهَا أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ مِنَ الْمُكَابِرِينَ فَخَرَجَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ لَا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ هـ . وَنَقَلَ الْكَمَالَ خِلَافَهُ حَتَّى فِي الْخُرُوجِ لِلْجَنَازَةِ إِنْ تَعَيَّنَتْ ، وَكَذَا لِإِقَادِ حَرِيقٍ أَوْ غَرِيقٍ أَوْ جِهَادٍ عُمَمٌ نَفِيرُهُ يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ ، وَلَكِنْ لَا يَأْتُمُ أَيُّ فِي الْوَاجِبِ وَالْأَوْلَى فِي غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَفِي شَرْحِ الصَّوْمِ لِلْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْثِ الْمُعْتَكِفُ يَخْرُجُ لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ وَتَأْوِيلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا آخَرَ فَيَتَوَلَّى حَقَّهُ هـ .

أَقُولُ وَبِمِثْلِهِ صَرَّحَ فِي الْجَوْهَرَةِ فَحَكَمَ بِعَدَمِ الْقِسَادِ فِيمَا إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ وَعَلَى هَذَا الْجَنَازَةُ إِذَا تَعَيَّنَتْ ( قَوْلُهُ وَقَالَ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَخْرُجْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ ) أَقُولُ وَقَوْلُهُمَا اسْتِحْسَانٌ وَهُوَ أَوْسَعُ وَقَوْلُهُ أَيُّ الْإِمَامِ أَقْبَسُ قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ قَوْلُ الْإِمَامِ الْقِيَّاسُ وَقَوْلُهُمَا الْإِسْتِحْسَانُ قَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ قَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوَاضِعِ

الْمَعْلُودَةِ الَّتِي رُجِّحَ فِيهَا الْقِيَّاسُ عَلَى الْإِسْتِحْسَانِ ثُمَّ قَالَ وَأَنَا لَا أَشْكُ أَنَّ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى السُّوقِ لِلْعِبِّ وَاللَّهْوِ أَوْ الْقِمَارِ مِنْ بَعْدِ الْقَبْرِ إِلَى مَا قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ أَنَّهُ يَفْسُدُ ، وَلَا يَتِمُّ مَبْنَى هَذَا الْإِسْتِحْسَانِ وَذَكَرَ وَجْهَهُ ( قَوْلُهُ فَسَدَ اعْتِكَافُهُ ) قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ هَذَا فِي الْإِعْكَافِ الْوَاجِبِ وَأَمَّا فِي التَّلُّ فَلَا يَفْسُدُ الْخُرُوجُ ، وَلَوْ بَلَا عُذْرٍ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ يَعْنِي فَيَنْتَهِي بِالْخُرُوجِ

( وَخُصَّ بِأَكْلِ وَشُرْبِ وَنَوْمٍ وَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ فِيهِ ) يَعْنِي يَفْعَلُ الْمُعْتَكِفُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي الْمَسْجِدِ دُونَ غَيْرِهِ . ( وَ ) لَكِنْ ( كَرِهَ إِحْضَارُ الْمَيْعِ فِيهِ ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ ( وَالصَّمْتُ ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ وَسُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ فَقَالَ : أَنْ تَصُومَ ، وَلَا تُكَلِّمَ أَحَدًا قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ هَذَا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الصَّمْتَ قُرْبَةٌ وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ صَمَتَ نَجَا } رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( وَالتَّكَلُّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ ) فَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى { قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } يَقْتَضِي بِعُمُومِهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ غَيْرُ الْمُعْتَكِفِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِخَيْرٍ فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ .

( قَوْلُهُ وَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ ) ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ أَوْ لِعِيَالِهِ كَالطَّعَامِ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ مَتَجَرًّا يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَغَلَ فِيهِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ، وَكَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَا بَأْسَ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ أَرَادَ بِهِ الطَّعَامَ وَمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ أَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَهُ مَتَجَرًّا فَيُكْرَهُ ذَلِكَ ( قَوْلُهُ وَكَرِهَ إِحْضَارُ الْمَيْعِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَحْرِيمِيَّةٌ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { نَهَى عَنْ صَوْمِ الصَّمْتِ } أَقُولُ وَقَالُوا : إِنَّ صَوْمَ الصَّمْتِ مِنْ فِعْلِ

الْمُجُوسُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ( قَوْلُهُ هَذَا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الصَّمْتَ قُرْبَةٌ

إِلَٰخ ) وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الصَّمْتِ لَمْ يَبْقَ قُرْبَةٌ فِي شَرِيعَتِنَا لِمَا وَرَدَ مِنَ التَّنْهِيِ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ كَذَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ وَالتَّكْلُمُ إِلَّا بِخَيْرٍ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَيْرِ هُنَا مَا لَا إِثْمَ فِيهِ فَشَمِلَ الْمُبَاحَ وَبَغَيْرِ الْخَيْرِ مَا فِيهِ إِثْمٌ .

وَقَالَ فِي الْكَافِي يَتَحَدَّثُ أَيُّ الْمُعْتَكِفِ بِمَا بَدَأَ لَهُ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ مَأْتِمًا ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَتَحَدَّثُ مَعَ النَّاسِ فِي اعْتِكَافِهِ اهـ

وَفِي النَّهْرِ عَنِ الْإِسْبَاحِيِّ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِمَا لَا إِثْمَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُبَاحَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ خَيْرٌ لَا عِنْدَ عَدَمِهَا وَهُوَ مُحْمَلٌ مَا فِي الْفَتْحِ فَبَيَّلَ الْوُثْرَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ اهـ . قُلْتُ : وَإِلَيْهِ يُشِيرُ اسْتِدْلَالُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } إِلَى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَ

لِلْعِبَادِ عَنِ الْكَلَامِ الْمُبَاحِ وَقَلَمْنَا أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا جَلَسَ ابْتِدَاءً لِلْحَدِيثِ

( وَيُيَطَّلُهُ ) أَيُّ الْإِعْتِكَافِ ( الْوُطْءُ فِي فَرْجٍ ) فِي الْمَسْجِدِ أَوْ خَارِجَهُ ( وَلَوْ لَيْلًا ) ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ الْإِعْتِكَافِ

بِخِلَافِ الصَّوْمِ ( أَوْ نَاسِيًا ) ؛ لِأَنَّ حَالََةَ الْعَاكِفِينَ مُذَكَّرَةٌ فَلَا يُعْذَرُ بِالنَّسْيَانِ .

( وَ ) يَبْطُلُ بِالْوُطْءِ ( فِي غَيْرِهِ ) أَيُّ غَيْرِ الْفَرْجِ ( إِنْ أَنْزَلَ ) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجِمَاعِ حَتَّى يَفْسُدَ بِهِ الصَّوْمُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ لَا يَفْسُدُ كَمَا لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ ( كَذَا الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ ) يَعْنِي أَنَّهُ إِنْ أَنْزَلَ بِهِمَا بَطُلَ اعْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَيْضًا فِي مَعْنَى الْجِمَاعِ وَإِلَّا فَلَا ( وَإِنْ حَرُمَ الْكُلُّ ) لِلْمُعْتَكِفِ يَعْنِي الْوُطْءَ وَالْقُبْلَةَ وَاللَّمْسَ بِلَا أَنْزَالٍ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ دَوَاعِي الْوُطْءِ

( قَوْلُهُ أَوْ نَاسِيًا ) هُوَ الْأَصَحُّ وَيُفْسِدُهُ الشَّافِعِيُّ بِالْوُطْءِ نَاسِيًا ؛ وَهُوَ رَوَايَةُ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ أَصْحَابِنَا اعْتِبَارًا لَهُ بِالصَّوْمِ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكَلَ نَهَارًا نَاسِيًا فَلَا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ لِبَقَاءِ الصَّوْمِ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِعْتِكَافِ وَهُوَ مَانِعٌ عَنْهُ لِأَجْلِ الْإِعْتِكَافِ لَا لِأَجْلِ الصَّوْمِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ السَّهْوُ وَالْعَمْدُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْجِمَاعِ وَالْخُرُوجِ وَمَا كَانَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الصَّوْمِ وَهُوَ مَا مَنَعَ عَنْهُ لِأَجْلِ الصَّوْمِ يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعَمْدُ وَالسَّهْوُ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ كَذَا الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ إِنْ أَنْزَلَ بِهِمَا ) أَقُولُ ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَنْزَلَ بِإِدَامَةٍ نَظَرَ أَوْ فَكَّرَ فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْإِعْتِكَافُ خِلَافًا لِمَالِكٍ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَكَذَا لَا يَبْطُلُ بِالسَّبَابِ وَالْجِدَالِ وَالسُّكْرِ لَيْلًا وَيُفْسِدُهُ الرَّدَّةُ وَالْإِعْمَاءُ إِذَا دَامَ أَيَّامًا ، وَكَذَا الْجُنُونُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ حَرُمَ الْكُلُّ ) أَقُولُ ، وَكَذَا يَحْرُمُ دَوَاعِي الْوُطْءِ مِنَ الْقُبْلَةِ وَاللَّمْسِ إِذَا لَمْ يُنْزَلْ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ فَإِنْ قُلْتُ فَلِمَ لَمْ تَحْرُمِ الدَّوَاعِي فِي الصَّوْمِ وَحَالَةَ الْحَيْضِ كَمَا حَرَّمَ الْوُطْءَ قُلْتُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ وَالْحَيْضَ يَكْثُرُ وَجُودُهُمَا فَلَوْ حَرَّمَ الدَّوَاعِي فِيهِمَا لَوْفَعُوا فِي الْحَرَجِ وَذَلِكَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

( نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بَلَايَاهَا ) ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَأَوَّلُ اللَّيَالِي يُقَالُ مَا رَأَيْتُكَ مِنْذُ أَيَّامٍ ، وَالْمُرَادُ بَلَايَاهَا ( وَلَاءٌ ) أَيُّ مُتَتَابَعَةٍ ( وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ) التَّتَابُعُ .

( وَفِي ) نَذَرَ اعْتِكَافٍ ( يَوْمَيْنِ ) لَزِمَهُ ( بَلَايَتَيْهِمَا ) ؛ لِأَنَّ فِي الْمُنْتَهَى مَعْنَى الْجَمْعِ فَيُلْحَقُ بِهِ أَحْيَاطًا فِي الْعِبَادَةِ ( وَصَحَّ ) فِي الصُّورَتَيْنِ ( نِيَّةُ النَّهَارِ خَاصَّةٌ ) ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ .

( قَوْلُهُ نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بَلَايَاهَا ) أَقُولُ ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيَالٍ لَزِمَتْهُ بَلَايَاهَا ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ

بصِغَةِ الْجَمْعِ يَنْظُمُ مَا يَزَانُهُ مِنَ الْعَدَدِ الْآخِرِ لِقِصَّةِ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّابِعُ ) هَذَا ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَأُطْلِقَهُ الشَّافِعِيُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِهِ وَهُوَ رِوَايَةٌ وَبِهَا قَالَ زُفَرٌ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَصَحَّ فِي الصُّورَتَيْنِ نِيَّةُ النَّهَارِ خَاصَّةً ) قَالَ فِي الْبَحْرِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى بِالْأَيَّامِ اللَّيَالِيِ خَاصَّةً حَيْثُ لَمْ تَعْمَلْ نِيَّتَهُ وَلَزِمَهُ اللَّيَالِيِ وَالنَّهْرُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا لَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ كَمَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شَهْرًا وَنَوَى الشَّهْرَ خَاصَّةً أَوْ اللَّيَالِيِ خَاصَّةً لَا تَصِحُّ نِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ اسْمٌ لِعَدَدٍ مُقَدَّرٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِيِ فَلَا يَحْتَمِلُ مَا دُونَهُ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ وَيَقُولَ شَهْرًا بِالنَّهْرِ أَوْ يَسْتَشِي وَيَقُولَ إِلَّا اللَّيَالِيِ فَيَحْتَصُّ بِالنَّهْرِ

( نَذَرَ اعْتِكَافٍ رَمَضَانَ فَصَامَهُ ) أَيَّ رَمَضَانَ ( بِدُونِهِ ) أَيَّ الْعِتِكَافِ ( وَجَبَ قِصَاؤُهُ ) أَيَّ الْعِتِكَافِ ( بِصَوْمٍ قِصْدِيٍّ ) حَتَّى لَوْ تَرَكَهُمَا مَعًا يَخْرُجُ عَنْ الْعَهْدَةِ بِالْاعْتِكَافِ فِي قِصَاءِ هَذَا الصَّوْمِ لِبَقَاءِ الْإِتِّصَالِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ حُكْمًا صَرَّحَ بِهِ فِي الْجَمَاعِ الْكَبِيرِ وَأُصُولِ شَمْسِ الْأَثَمَةِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ قِصَاؤُهُ بِصَوْمٍ مَقْصُودٍ لِعَوْدِ شَرْطِ الْعِتِكَافِ ، وَهُوَ الصَّوْمُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ } إِلَى الْكَمَالِ الْأَصْلِيِّ ، وَهُوَ أَنْ يَجِبَ مُسْتَقِلًّا مَقْصُودًا بِالنَّذْرِ الْمَوْجِبِ لِلْعِتِكَافِ .

( قَوْلُهُ نَذَرَ اعْتِكَافٍ رَمَضَانَ )

إِلَخَ ( ظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا فِي رَمَضَانَ مُعَيَّنٌ فَإِنْ أُطْلِقَهُ فَعَلَيْهِ فِي أَيِّ رَمَضَانَ شَاءَ كَذَا فِي الْفَتْحِ ) قَوْلُهُ وَجَبَ قِصَاؤُهُ بِصَوْمٍ قِصْدِيٍّ ( أَقُولُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَكِفَ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ آخَرَ بِاتِّهَاقِ الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( تَيَمُّةً ) لَوْ كَانَ مَرِيضًا وَقَتَ الْإِلْجَابِ وَلَمْ يَرَأَ حَتَّى مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ صَحَّ ثُمَّ مَاتَ يُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ إِنْ أَوْصَى ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ الْيَأْسُ عَنْ أَدَائِهِ فَوَجَبَ الْقِصَاءُ بِالْإِطْعَامِ كَمَا فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ ، وَلَوْ عَيَّنَ شَهْرًا لِلْعِتِكَافِ فَعَجَّلَ قَبْلَهُ صَحَّ كَمَا لَوْ نَذَرَ صَلَاةً فِي يَوْمٍ فَصَلَّاهَا قَبْلَهُ ، وَكَذَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً قَبْلَهَا صَحَّ وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ

( كِتَابُ الْحَجِّ ) آخِرُهُ ؛ لِأَنَّهُ رَابِعُ الْعِبَادَاتِ الْجَامِعِ بَيْنَ الْعِبَادَةِ الْمَالِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ ( وَهُوَ ) لُغَةً : الْقَصْدُ وَشَرْعًا ( زِيَارَةُ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ فِي زَمَانٍ مَخْصُوصٍ بِفِعْلٍ مَخْصُوصٍ ) وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( فُرِضَ مَرَّةً ) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا } لَمَّا نَزَلَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَيُّهَا النَّاسُ حُجُّوا فَقَالُوا أَنْحُجُّ فِي كُلِّ عَامٍ أَمْ مَرَّةً وَاحِدَةً ؟ فَقَالَ لَا بَلْ مَرَّةً } وَلِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهِ الْبَيْتُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ ، وَلَا تَعْدُدُ لَهُ ( بِالْفَوْرِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَفِي الْعُمَرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ) وَقَتُ الْحَجِّ فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ يُسَمَّى مُشْكِلًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ جِهَةً الْمَعْيَارِيَّةَ وَالظَّرْفِيَّةَ فَمَنْ قَالَ بِالْفَوْرِ لَا يَقُولُ بَأَنَّ مَنْ آخِرُهُ يَكُونُ فِعْلُهُ قِصَاءً ، وَمَنْ قَالَ بِالتَّرَاخِي لَا يَقُولُ بَأَنَّ مَنْ آخِرُهُ عَنْ الْعَامِ الْأَوَّلِ لَا يَأْتِمُ أَصْلًا كَمَا إِذَا آخَرَ الصَّلَاةَ عَنْ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ بَلْ جِهَةُ الْمَعْيَارِيَّةِ رَاجِعَةٌ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالْفَوْرِ حَتَّى أَنْ مَنْ آخِرُهُ يَفْسُقُ وَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ لَكِنْ إِذَا حَجَّ بِالْآخِرَةِ كَانَ أَدَاءً لَا قِصَاءً ، وَجِهَةُ الظَّرْفِيَّةِ رَاجِعَةٌ عِنْدَ الْقَائِلِ بِخِلَافِهِ حَتَّى إِذَا أَدَاهُ بَعْدَ الْعَامِ الْأَوَّلِ لَا يَأْتِمُ بِالتَّأخيرِ لَكِنْ لَوْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ أَتَمَّ عِنْدَهُ أَيْضًا ( عَلَى حُرٍّ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فُرِضَ ( مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ صَحِيحٌ بِصِيرٍ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَضْلًا ) أَيَّ زَائِدًا ( عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ) كَالسُّكْنَى وَالْحَادِمِ وَأَثَاثِ الْبَيْتِ وَالثِّيَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ( وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى عَوْدِهِ مَعَ أَمْنِ الطَّرِيقِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِسْطَاعَةَ لَا تَنْتَبِهُ دُونَهُ ( وَمَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ لَامْرَأَةٍ فِي مَسِيرَةِ سَفَرٍ ) الْمَحْرَمُ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا عَلَى التَّائِيدِ

بِقَرَابَةٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ ( فَلَوْ أَحْرَمَ صَبِيٌّ فَبَلَغَ أَوْ عَبْدٌ فَتَعَتَّقَ فَمَضَى لَمْ يَسْقُطْ فَرَضُهُمَا ) ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا انْعَقَدَ لِأَدَاءِ التَّلَلِّ فَلَا يَنْقَلِبُ لِأَدَاءِ الْفَرَضِ ( وَتَجْدِيدِ ) الصَّبِيِّ ( الْبَالِغُ إِحْرَامُهُ لِلْفَرَضِ قَبْلَ وَفَوْقِهِ مُسْقُطٌ ) لِلْوَجِبِ عَلَيْهِ ( لَا الْعِتْقُ ) فَإِنَّ تَجْدِيدَهُ غَيْرُ مُسْقُطٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ الصَّبِيِّ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ وَإِحْرَامَ الْعَبْدِ لَازِمٌ فَلَا يُمْكِنُهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ بِالشَّرْوعِ فِي غَيْرِهِ .

( كِتَابُ الْحَجِّ ) الْحَجُّ يَفْتَحُ الْحَاءَ وَكَسْرَهَا وَبِهِمَا قُرِئَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ رَابِعُ الْعِبَادَاتِ ( أَيِّ مِنَ الْفُرُوعِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَهُوَ إِنْ كَانَ خَامِسًا كَمَا عُدَّ فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ لَكِنْ لَمَّا لَمْ تَتَكَلَّمِ الْفُقَهَاءُ عَلَى الْإِيمَانِ اسْقَطُوهُ فَعُدَّ الْحَجُّ رَابِعًا ) قَوْلُهُ هُوَ لُغَةً الْقَصْدُ ( قَالَ فِي الْبَحْرِ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى مُعْظَمٍ لَا مُطْلَقُ الْقَصْدِ كَمَا ظَنَّهُ الشَّارِحُ أَيُّ الرِّبَالِيِّ ، وَكَذَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ مَفْهُومُهُ اللَّغَوِيُّ الْقَصْدُ إِلَى مُعْظَمٍ لَا الْقَصْدُ الْمُطْلَقُ اهـ . وَعَنْ الْخَلِيلِ هُوَ كَثْرَةُ الْقَصْدِ إِلَى مَنْ يُعْظَمُ ) قَوْلُهُ وَشَرْعًا : زِيَارَةُ مَكَانٍ ( الْخ ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ قَصْدُ مَكَانٍ

إِلْحَ لِيَتَضَمَّنَ الشَّرْعِيُّ اللَّغَوِيُّ مَعَ زِيَادَةٍ إِلَّا أَنْ يَقَالَ : الزِّيَارَةُ تَضَمَّنُ الْقَصْدَ وَأَرَادَ بِالْمَكَانِ جِنْسَهُ ؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ كَمَالٍ بَاشًا هُوَ زِيَارَةُ بَقَاعٍ مَخْصُوصَةٍ اهـ فَعَمَّ الرُّكْنَيْنِ وَغَيْرَهُمَا كَمُرْدَلَفَةٍ ، وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَلِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهِ الْبَيْتُ ) الْمُرَادُ السَّبَبُ الظَّاهِرِيُّ وَهُوَ اشْتِغَالُ الدِّمَةِ وَأَمَّا سَبَبُ الْخَتْمِ فَهُوَ خِطَابُ الْأَزَلِيِّ أَوْ تَرَادُفُ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَبْدِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ خِدْمَةُ مَوْلَاهُ وَلَزُومُ حَضْرَةِ بَابِهِ فَلَمَّا أَضَافَ الْبَيْتَ إِلَى نَفْسِهِ إِظْهَارًا لِشَرَفِهِ وَإِعْظَامًا لِقُدْرِهِ وَجَبَ عَلَى عِبِيدِهِ زِيَارَتُهُ وَالْوُقُوفُ عِنْدَ فَنَائِهِ وَسَبَبُ التَّفَرُّعِ عَنِ الدِّمَةِ الْأَمْرُ ( قَوْلُهُ بِالْفُورِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ ) هُوَ أَصَحُّ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَفِي الْعُمَرِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ) أَيُّ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفُوتَهُ بِالْمَوْتِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ فَمَنْ قَالَ بِالْفُورِ لَا يَقُولُ بَأَنَّ مِنْ آخِرِهِ يَكُونُ فِعْلُهُ قَضَاءً ) كَانَ

يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فَمَنْ قَالَ بِالْفُورِ يَقُولُ بَأَنَّ مِنْ آخِرِهِ يَكُونُ آثِمًا لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِهِ وَمَنْ قَالَ بِالتَّرَاخِي لَا يَقُولُ بَأَنَّ مِنْ آخِرِهِ يَكُونُ آثِمًا وَأَيْضًا لَا مَفْهُومَ لِمَا ذَكَرَهُ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بَأَنَّ فِعْلُهُ بَعْدَ التَّأْخِيرِ يَكُونُ قَضَاءً كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ثُمَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ وَمَنْ قَالَ بِالتَّرَاخِي لَا يَقُولُ بَأَنَّ مِنْ آخِرِهِ عَنْ الْعَامِ الْأَوَّلِ لَا يَأْتِمُ بِالتَّأْخِيرِ زِيَادَةً لِمَا أُلْفِ مِنْ لَا يَقُولُ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْإِثْمِ بِالتَّأْخِيرِ عَنْ زَمَنِ الْإِمْكَانِ وَاتَّفَقَ عَلَى زَوَالِهِ بِالْحَجِّ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَضَاءً وَذَكَرَ فِي الْمُبْتَعَى أَنَّ مَنْ فَرَطَ وَلَمْ يَحُجَّ حَتَّى أَتْلَفَ مَالَهُ وَسِعَهُ أَنْ يَسْتَفْرِضَ وَيَحُجَّ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى قَضَائِهِ ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ قَضَائِهِ قَالُوا يُرْجَى أَنْ لَا يُؤَاخِذَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ آثِمًا اهـ . وَقِيْدُهُ فِي الظَّاهِرِيَّةِ بِمَا إِذَا كَانَ مِنْ نِيَّتِهِ قَضَاءُ الدِّينِ إِذَا قَدَّرَ اهـ . ( قَوْلُهُ عَلَى حُرٍّ )

إِلْحَ ( شُرُوعٌ فِي بَيَانِ شَرَائِطِ الْحَجِّ ، وَهِيَ شَرَائِطُ آدَاءٍ وَشَرَائِطُ صِحَّةٍ ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزِهَا فَقُولُ : شَرَائِطُ الْجُوبِ ثَمَانِيَّةٌ عَلَى الْأَصَحِّ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْوَقْتُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الرَّادِّ ، وَلَوْ بِمَكَّةَ بِنَفَقَةٍ وَسَطٍ وَالْقُدْرَةُ عَلَى رَاحِلَةٍ مُخْتَصِصَةٍ بِهِ أَوْ عَلَى شِقِّ مَحْمَلٍ بِالْمَلِكِ أَوْ الْإِبَارَةِ لَا الْإِبَارَةَ وَالْإِعَارَةَ لِغَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ حَوَّلَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَلْحَقُهُمْ مَشَقَّةُ فَاشْتِبَاهِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ قَالَهُ الرِّبَالِيُّ وَالْكَمَالُ وَالْمُرَادُ إِذَا كَانَ قَوِيًّا يُمْكِنُهُ الْمَسْنَى بِالْقَدَمِ وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ وَقِيلَ لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِدُونِ الرَّاحِلَةِ كَمَا فِي الْمُبْتَعَى وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّادِّ وَالرَّاحِلَةِ فَاضِلَيْنِ عَمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ كَأَنَّا ثَابِتِ



الْمَنْزِلِ وَالْآلَاتِ الْمُحْتَزِفِينَ كَالْكُتُبِ لِلْأَهْلِ الْعِلْمِ وَقَضَاءِ الدِّينِ وَالْمَسْكَنِ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفْضَلُ عَنْ حَاجَتِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَيْعُهُ وَالْكَتِفَاءُ بِمَا دُونَهُ بَعْضُ ثَمَنِهِ وَالْحَجُّ بِالْبَاقِي لَكِنْ إِنْ فَعَلَ وَحَجَّ كَانَ أَفْضَلَ ، وَالثَّامِنُ الْعِلْمُ بِكَوْنِ الْحَجِّ فَرَضًا كَذَا ذَكَرَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي حَقِّ مَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ أَنْ مِنْ شَرَطِ فَرْضِيَّتِهِ الْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ لِمَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ الْكُونِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ وَأَمَّا شَرَائِطُ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فَخَمْسَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ صِحَّةُ الْبَدَنِ وَزَوَالُ الْمَوَانِعِ الْحَسِيَّةِ عَنِ الذَّهَابِ لِلْحَجِّ وَأَمْنُ الطَّرِيقِ وَعَدَمُ قِيَامِ الْعِدَّةِ وَخُرُوجُ مُحَرَّمٍ ، وَلَوْ مِنْ رَضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ ، مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيٍّ أَوْ رَقِيقٍ مُأْمُونٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ غَيْرِ مَجْهُوسٍ أَوْ زَوْجٍ لِمَرْأَةٍ فِي سَفَرٍ وَالْمُعْتَبَرُ غَلْبَةُ السَّلَامَةِ فِي الطَّرِيقِ بَرًّا وَبَحْرًا عَلَى الْمُفْتَى بِهِ وَسَيَّحُونَ وَجِيحُونَ وَالْقُرَاتُ وَالْثِيْلُ أَنْهَارٌ لَا بَحَارٌ . وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَمْ أَرِ فِي الزَّوْجِ شُرُوطَ الْمُحَرَّمِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا فَرْقَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُحَرَّمِ الْحِفْظُ وَالصِّيَانَةُ فَكَذَا فِي الزَّوْجِ بَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَالِغًا مُأْمُونًا هـ .

وَأَمَّا نَفَقَةُ الْمُحَرَّمِ وَرَاحِلَتُهُ إِذَا أَبَى أَنْ يَحَجَّ إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ بِذَلِكَ فَقَالَ الطَّحَاوِيُّ لَا يَجِبُ مَا لَمْ يَخْرُجِ الْمُحَرَّمُ بِنَفَقَتِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَقْنِ الْبُخَارِيِّ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْحَجُّ لَا إِجْحَاجُ غَيْرِهَا وَقَالَ الْقُدُورِيُّ يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْنِ حَجِّهَا كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْبُرْهَانِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ أَمْنُ الطَّرِيقِ وَالْمُحَرَّمُ مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ كَمَا ذَكَرْنَا عَلَى الْأَصَحِّ لَا مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ فَيَجِبُ الْوَصِيَّةُ بِالْحَجِّ وَنَفَقَةُ الْمُحَرَّمِ وَرَاحِلَتُهُ إِذَا أَبَى إِلَّا بِهِمَا

وَالزَّوْجُ عَلَيْهَا لِلْحَجِّ بِهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مُحَرَّمًا وَعَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ شَرَطَ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ هـ .

قُلْتُ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ غَيْرُ مُطَرَّدَةٍ بَلْ هِيَ كَذَلِكَ فِي شَرَائِطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ

( وَفَرَضُهُ الْإِحْرَامُ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَطَوَافِ الزَّيَّارَةِ ) فَإِذَا فَاتَ وَاحِدٌ مِنْهَا بَطَلَ الْحَجُّ وَوَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ وَالْأَوَّلُ شَرَطٌ كَالْتَحَرِّمَةِ فِي الصَّلَاةِ وَالْبَاقِيَانِ رُكْنَانِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْأَوَّلُ أَيْضًا رُكْنٌ ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَطَهُّرُ فِيمَا إِذَا أَحْرَمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ جَازَ عِنْدَنَا لَا عِنْدَهُ .

( قَوْلُهُ فَإِذَا فَاتَ وَاحِدٌ مِنْهَا بَطَلَ الْحَجُّ وَوَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ ) فِيهِ تَأَمُّلٌ مِنْ وَجْهِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ إِذَا فَاتَ الْإِحْرَامَ لَا يُقَالُ بَطَلَ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّ الْبُطْلَانَ فَرَعٌ عَنِ التَّلَبُّسِ بِالشَّيْءِ وَثَانِيًا أَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ لَا يَفُوتُ فَلَا يُقَالُ يَجِبُ بَرَكَةُ الْقَضَاءِ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ ، وَثَالِثًا أَنَّهُ لَا يُفْتَرَضُ الْإِثْنَانِ بِجَمِيعِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَلْ بِأَكْثَرِهِ ، وَرَابِعًا أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ الْحَجُّ لَا يَتَقَيَّدُ الْقَضَاءُ بِالْعَامِ الْقَابِلِ .

( وَوَاجِبُهُ الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ ) وَيُسَمَّى جَمْعًا أَيْضًا سُمِّيَ بِهِمَا ؛ لِأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اجْتَمَعَ فِيهَا مَعَ حَوَاءَ وَارْذَلَفَ إِلَيْهَا أَيْ دَنَا ( وَالسَّعْيُ وَرَمَى الْجِمَارَ وَطَوَافِ الصَّدْرِ لِلْآفَاقِيِّ وَالْحَلْقُ ) وَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا جَازَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ ( وَغَيْرُهَا سُنَنٌ وَآدَابٌ ) وَسَيَجِيءُ تَقْرِيرُ الْكُلِّ فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ وَغَيْرُهَا سُنَنٌ وَآدَابٌ ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ بَقِيَ وَاجِبَاتُ أُخْرَى إِنْشَاءُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيَقَاتِ وَمَدُّ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ وَكَوْنُ السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافٍ مُعْتَدٍ بِهِ وَبُدْءُ الطَّوَافِ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ عَلَى مَا قِيلَ ، وَسَنَذْكُرُهُ وَالتَّيَامُنُ فِيهِ وَالْمَشْيُ فِيهِ لِمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ يَمْنَعُهُ مِنْهُ وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ وَسِرُّهُ الْعَوْرَةَ وَأَقْلُ الْأَشْوَاطِ فِي طَوَافِ الزَّيَّارَةِ وَبُدْءُ السَّعْيِ مِنَ الصَّغَا وَإِذَا ابْتَدَأَ مِنَ الْمَرَّةِ لَا يَحْدُثُ بِالشَّوْطِ الْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْمُبْتَدِئِ وَيَجِبُ الْمَشْيُ فِي السَّعْيِ لِمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ وَذُبْحُ الشَّاةِ لِلْقَارِنِ أَوْ الْمُتَمَتِّعِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيِ الطَّوْفِ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ وَتَقْدِيمُ الرَّمْيِ عَلَى الْحَلْقِ

وَنَحَرُ الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ بَيْنَهُمَا وَتَوَقَّيْتُ الْحَقَّ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَطَوَّافُ الْإِفَاضَةِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ كَمَا فِي الْبَحْرِ  
وَالْفَتْحِ قُلْتُ وَكَذَلِكَ تَرُكُّ الْمَحْظُورِ كَالْجَمَاعِ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَتُبْسِ الْمَخِيطِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ .

( وَأَشْهُرُهُ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِهَا ( وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ فَكْرَه ) يَعْنِي إِذَا كَانَ هَذِهِ أَشْهُرُهُ كُرْهَ  
الْإِحْرَامِ لَهُ ( أَيْ لِلْحَجِّ ) قَبْلُهَا وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَهِيَ طَوَّافٌ وَسَعْيٌ وَجَازَتْ فِي كُلِّ السَّنَةِ وَكُرِهَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَرْبَعَةً  
بَعْدَهُ ( لِكُونِهَا أَوْقَاتِ الْحَجِّ وَتَوَابِعِهِ .

( قَوْلُهُ وَأَشْهُرُهُ شَوَّالٌ

إِلخ ) فَإِنَّهُ التَّوَقُّيْتُ بِهِذِهِ الْأَشْهُرِ عَدَمَ جَوَازِ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ فِي غَيْرِهَا حَتَّى لَوْ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ  
عَقِيبَ طَوَّافِ الْقُدُومِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَصَوْمِ الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ الثَّلَاثَةِ فِيهَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ بَفَتْحِ  
الْقَافِ وَكَسْرِهَا ) أَقُولُ وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ( قَوْلُهُ فَكْرَهُ الْإِحْرَامُ لَهُ قَبْلُهَا ) أَقُولُ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ مَكْرُوهٌ سِوَاءِ أَمْنٍ  
عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ أَوْ لَا وَهُوَ الْحَقُّ بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمَوَاقِيتِ فِي الْأَشْهُرِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ ، وَإِنَّمَا  
كُرْهَ تَقْدِيمِ الْإِحْرَامِ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ مُطْلَقًا ، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الرُّكْنَ فَيُرَاعَى مُقْتَضَى ذَلِكَ الشَّبْهِ احْتِطًا  
، وَلَوْ كَانَ رُكْنًا حَقِيقَةً لَمْ يَصِحَّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ إِذَا كَانَ شَيْئًا بِهِ كُرْهَ قَبْلُهَا لِشَبْهِهِ وَقُرْبِهِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ وَلَشَبْهِ  
الرُّكْنَ لَمْ يَجُزْ لِفَائِتِ الْحَجِّ اسْتِدَامَةُ الْإِحْرَامِ لِيَقْتَضِيَ بِهِ مِنْ قَابِلٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ ) أَيْ  
مُؤَكَّدَةٌ وَقِيلَ فَرَضَ كِفَايَةً وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضْلِ الْبُخَارِيِّ وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ لَا فَرَضٌ عَيْنٌ وَأَرْبَعَةٌ كَمَا قَالَ  
الشَّافِعِيُّ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَهِيَ طَوَّافٌ وَسَعْيٌ ) أَقُولُ مَعْظَمُ الطَّوَّافِ رُكْنُهَا وَالسَّعْيُ وَاجِبٌ فِيهَا كَمَا هُوَ  
فِي الْحَجِّ ، وَكَذَا الْحَلْقُ فِي الصَّحِيحِ وَقِيلَ : إِنَّ الْحَلْقَ شَرْطُ الْخُرُوجِ مِنْهَا كَمَا أَنَّ الْإِحْرَامَ شَرْطُ لَانِقَادِهَا كَمَا  
فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَكُرِهَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَرْبَعَةً بَعْدَهُ ) أَيْ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِ لِلْحَجِّ أَوْ مُرِيدِ الْحَجِّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَعَنْ  
أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا لَا يُكْرَهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنْ أَهْلُهَا فِي الْأَيَّامِ الْخَمْسَةِ رَفَضَهَا ، وَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ مَضَى

عَلَيْهَا صَحَّ وَلَزِمَهُ دَمٌ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِمَّا فِي الْإِحْرَامِ أَوْ الْأَفْعَالِ الْبَاقِيَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَمِمَّا اخْتَارَهُ الْكَمَالُ مِنْ  
الْعُمْرَةِ لِلْمَكِّيِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَإِنْ لَمْ يَحْجْ وَبِهِ يُزَادُ عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ تَكْرَهُ فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ لِلْمَكِّيِّ وَغَيْرِهِ .

( مَوَاقِيتُ الْإِحْرَامِ ) أَيْ الْمَوَاضِعُ الَّتِي لَا يَتَجَاوَزُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا مُحْرَمًا ( ذُو الْحُلَيْفَةِ ) لِلْمَدَنِيِّ ( وَذَاتُ عِرْقٍ )  
لِلْعِرَاقِ ( وَجُحْفَةُ ) لِلشَّامِيِّ ( وَقَرْنٌ ) فِي الْمَغْرِبِ بِسُكُونِ الرَّاءِ وَفِي الصَّحَاحِ بَفَتْحِهَا لِلنَّجْدِيِّ ( وَيَلْمَلَمٌ ) لِلْيَمَنِيِّ  
( لِأَهْلِهَا ) أَيْ لِأَهْلِ هَذِهِ الْمَوْضِعِ ( وَلِمَنْ مَرَّ بِهَا ) مِنْ أَهْلِ خَارِجِهَا

( قَوْلُهُ مَوَاقِيتُ الْإِحْرَامِ ) الْمَوَاقِيتُ جَمْعُ مِيقَاتٍ وَهُوَ الْوَقْتُ الْمُعَيَّنُ اسْتَعِيرَ لِلْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ  
ذُو الْحُلَيْفَةِ لِلْمَدَنِيِّ ) أَقُولُ فَإِنْ جَاوَزَ الْمَدَنِيٌّ أَوْ مَنْ هُوَ فِي حُكْمِهِ ذَا الْحُلَيْفَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ فَأَحْرَمَ عِنْدَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ  
، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ فِي الْأَظْهَرِ وَرَوِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ  
فِي الْبُرْهَانِ يُسْتَحَبُّ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ لِلْمَارِّ عَلَى مِيقَاتَيْنِ أَوْ بَيْنَهُمَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَوَّلِهِمَا وَقِيلَ يَجِبُ ١ هـ .  
، وَالْحُلَيْفَةُ بَضَمُ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَالْفَاءُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ نَحْوَ عَشْرِ مَرَاحِلَ أَوْ تِسْعٍ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَقِيلَ  
: سَبْعَةٌ وَهُوَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ وَبِهَذَا الْمَكَانِ آبَارٌ تُسَمَّى الْعَوَامُ آبَارٌ عَلَيَّ قِيلَ : ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتَلَ الْجَنْ  
فِي بَعْضِهَا وَهُوَ كَذِبٌ مِنْ قَائِلِهِ ذَكَرَهُ الْحَلَبِيُّ فِي مَنَاسِكِهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَذَاتُ عِرْقٍ ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ

الرَّاءِ لِلْأَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مِنْ مَكَّةَ قِيلَ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَيْنِ ( قَوْلُهُ وَجُحْفَةَ ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَاسْمُهَا فِي الْأَصْلِ مَهْيَعَةٌ نَزَلَ بِهَا سَيْلٌ جَحَفَ أَهْلُهَا أَيْ اسْتَأْصَلَهُمْ فَسُمِّيَتْ جُحْفَةً وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثُ مَرَاحِلَ ، وَعَلَى ثَمَانِيَةِ مَرَاحِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالشَّمَالِ مِنْ مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ ثُبُوكَ ، وَهِيَ طَرِيقُ أَهْلِ الشَّامِ وَنَوَاحِيهَا الْيَوْمَ ، وَهِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالشَّامِ قِيلَ : إِنَّ الْجُحْفَةَ قَدْ ذَهَبَتْ أَعْلَامُهَا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا رُسُومٌ خَفِيَّةٌ لَا يَكَادُ يَعْرِفُهَا إِلَّا بَعْضُ سُكَّانِ تِلْكَ الْبَوَادِي فَلِذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - اخْتَارَ النَّاسُ مِنَ الْمَكَانِ

الْمُسَمَّى بِرَابِضٍ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بِالْعَيْنِ اخْتِيَاطًا ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْجُحْفَةِ بِنَصْفِ مَرَحَلَةٍ أَوْ قَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَقَرَنَ فِي الْمَغْرِبِ بِسُكُونِ الرَّاءِ ) أَيْ وَفَتَحَ الْقَافَ وَهُوَ جَبَلٌ مُطِلٌّ عَلَى عَرَافَاتِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ مَكَّةَ نَحْوَ مَرَحِلَتَيْنِ مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ ( قَوْلُهُ وَفِي الصَّحَاحِ بَفَتْحِهَا ) قَالَ الْكَمَالُ وَخَطَى أَيْ صَاحِبُ الصَّحَاحِ بَأَنَّ الْمُحَرَّكَ اسْمُ قَبِيلَةٍ إِلَيْهَا يُنْسَبُ أُوَيْسُ الْقُرْنِيُّ ( قَوْلُهُ وَيَلْمَلُمُ ) مَكَانٌ جَنُوبِيٌّ مَكَّةَ وَهُوَ جَبَلٌ مِنْ جِبَالِ تِهَامَةٍ عَلَى مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ لِلْيَمَنِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَلَمَنْ مَرَّ بِهَا ) أَقُولُ فَإِنْ كَانَ فِي بَحْرٍ أَوْ بَرٍّ لَا يَمُرُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ ، الْمَوَاقِيتِ الْمَذْكُورَةِ قَالُوا عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا حَازَى آخِرَهَا وَيُعَرَفُ بِالِاجْتِهَادِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَيْثُ يُحَازِي فَعَلَى مَرَحِلَتَيْنِ إِلَى مَكَّةَ كَذَا فِي الْفَتْحِ

( وَجَازَ تَقْدِيمُهُ ) أَيْ الْإِحْرَامُ ( عَلَيْهَا ) أَيْ الْمَوَاقِيتِ ( لَا تَأْخِيرُهُ عَنْهَا لِقَاصِدٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جَازَ ( دُخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ لِحَاجَةٍ ) أَيْ لِلْحَجِّ أَوْ لِلْعُمْرَةِ أَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى قَيْدَ بَقْصِدِ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ قَالَ فِي النِّهَايَةِ أَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْتَ لَمَّا كَانَ مُعْظَمًا مُشْرِفًا جُعِلَ لَهُ حِصْنٌ ، وَهُوَ مَكَّةُ وَحِمَى وَهُوَ الْحَرَمُ وَلِلْحَرَمِ حَرَمٌ وَهُوَ الْمَوَاقِيتُ حَتَّى لَا يَجُوزَ لِمَنْ وَصَلَ إِلَيْهَا أَنْ يَتَجَاوَزَ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) الْقَاصِدُ ( مِنْ دَاخِلِ الْمِيقَاتِ فَلَهُ ) إِذَا كَانَ مِنْ دَاخِلِ الْمِيقَاتِ وَخَارِجَ مَكَّةَ فَالْمِيقَاتُ لَهُ ( الْحِلُّ ) الَّذِي بَيْنَ الْمَوَاقِيتِ وَبَيْنَ الْحَرَمِ ( وَلَمَنْ بِمَكَّةَ لِلْحَجِّ الْحَرَمَ وَلِلْعُمْرَةِ الْحِلُّ ) ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِي عَرَافَاتٍ وَهِيَ فِي الْحِلِّ فَاحْرَامُهُ مِنَ الْحَرَمِ وَالْعُمْرَةُ فِي الْحَرَمِ فَاحْرَامُهَا مِنَ الْحِلِّ لِيُخْصَلَ لَهُ نَوْعُ سَفَرٍ

( قَوْلُهُ وَجَازَ تَقْدِيمُهُ ) أَيْ الْإِحْرَامُ عَلَيْهَا أَيْ الْمَوَاقِيتِ الْمُرَادُ بِالْجَوَازِ الْحِلُّ وَإِلَّا فَالصَّحَّةُ لِلْإِحْرَامِ عَلَى الْمِيقَاتِ ، وَمَحَلُّ الْجَوَازِ مَا إِذَا كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَمَا إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَحْظُورِ الْإِحْرَامِ وَإِذَا انْتَفَتِ الْأَفْضَلِيَّةُ لِعَدَمِ مِلْكِ نَفْسِهِ هَلْ يَكُونُ الثَّابِتُ الْإِبَاحَةَ أَوْ الْكِرَاهَةَ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ أَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى ) أَيْ كَالْتِجَارَةِ وَمُجَرَّدِ الرُّؤْيَةِ أَوْ لِلْقِتَالِ وَدُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ يَوْمَ الْفَتْحِ كَانَ مُخْتَصًّا بِتِلْكَ السَّاعَةِ ( قَوْلُهُ قَيْدَ بَقْصِدِ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ ) أَيْ بَأَن قَصْدَ الْآفَاقِيِّ مَوْضِعًا مِنَ الْحِلِّ دَاخِلِ الْمِيقَاتِ كَخُلُوصِ وَجْدَةٍ فَإِذَا حَلَّ بِهِ التَّحَقُّقُ بِأَهْلِهِ فَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَجُوزَ هَذِهِ الْحِيلَةُ لِلْمَأْمُورِ بِالْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِحُجَّةٍ آفَاقِيَّةٍ وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ صَارَتْ حُجَّتُهُ مَكِّيَّةً فَكَانَ مُخَالَفًا كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاصِدُ مِنْ دَاخِلِ الْمِيقَاتِ

إِلخ ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ خَارِجَ حَدِّ الْمِيقَاتِ فَيَشْمَلُ الَّذِي فِي الْمِيقَاتِ كَالَّذِي بَعْدَهُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي نَصِّ الرَّوَايَةِ ( قَوْلُهُ فَلَهُ الْحِلُّ ) أَيْ فَالْحِلُّ مِيقَاتُهُ يُحْرِمُ مِنْهُ بِمَا أَرَادَهُ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنْهُ قَبْلَ دُخُولِهِ أَرْضَ الْحَرَمِ ، وَإِنْ عَجَّلَهُ مِنْ دَارِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ ( قَوْلُهُ وَلَمَنْ بِمَكَّةَ ) أَرَادَ بِهِ مَنْ هُوَ بِالْحَرَمِ لَا خُصُوصَ السَّاكِنِ بِمَكَّةَ

فَلَوْ قَالَ وَلِمَنْ بِالْحَرَمِ لَكَانَ أَوْلَى ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِي عَرَفَاتٍ ) أَقُولُ عَدَلَ عَنْ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ فِيهَا وَلِأَنَّ آدَاءَ الْحَجِّ فِي عَرْفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ نَظَرٌ

فِيهَا بِأَنَّ اسْمَ الْمَوْقِفِ عَرَفَاتٌ سُمِّيَ بِجَمْعٍ كَأَذْرُعَاتٍ كَذَا فِي الْكَشَافِ وَعَرْفَةُ اسْمُ الْيَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَالَّذِي فِي الْحِلِّ الْمَوْقِفُ لَا الْيَوْمُ وَقَوْلُ النَّاسِ نَزَلْنَا بِعَرْفَةٍ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مَحْضٍ كَذَا قَوْلُ صَاحِبِ الْإِقْلِيدِسِ عَنْ الْفَرَاءِ وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ إِنَّ عَرْفَةَ وَعَرَفَاتٍ جَمِيعًا عَلَمَانِ لِهَذَا الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهِ - قَالَهُ الْأَثَقَانِيُّ

( مَنْ أَرَادَ إِحْرَامَهُ ) أَيِ كَوْنَهُ مُحْرَمًا ( قَوْصًا ، وَغُسْلُهُ أَحَبُّ وَلَيْسَ إِزَارًا وَرِذَاءٌ طَاهِرَيْنِ وَتَطْيِبٌ وَصَلَّى شَفْعًا ، وَقَالَ الْمُفْرَدُ بِحَجٍّ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي ثُمَّ لَبَّى يَتَوَيَّ بِهَا الْحَجَّ وَهِيَ ) أَيِ التَّلْبِيَةِ أَنْ يَقُولَ ( لَبَّيْكَ ) وَرَدَّ بِلَفْظِ التَّنْبِيَةِ وَالْمُرَادُ تَكْثِيرُ الْإِجَابَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَمَعْنَاهَا أَنْ أُقِيمَ فِي طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ مِنْ أَلْبٍ بِالْمَكَانِ وَلَبَّ بِهِ إِذَا أَقَامَ وَلَزِمَهُ ، وَلَمْ يُفَارِقْهُ ( اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا ، وَإِنْ زَادَ جَارَ ) ، وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَبَّيْكَ ذَا النِّعْمَاءِ وَالْقُضْلُ الْحَسَنُ لَبَّيْكَ مَرْغُوبًا وَمَرْهُوبًا إِلَيْكَ .

( قَوْلُهُ مَنْ أَرَادَ إِحْرَامَهُ ) الْإِحْرَامُ لُغَةً : مَصْدَرُ أَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْحَرَمِ كَأَشْتَى إِذْ دَخَلَ فِي الشِّتَاءِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ الْإِحْرَامُ مَصْدَرُ قَوْلِهِمْ أَحْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي حُرْمَةٍ لَا تُهْتَكُ وَقَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ : الْإِحْرَامُ وَالتَّحْرِيمُ بِمَعْنَى .

وَقَالَ الْكِمَالُ حَقِيقَةُ الْإِحْرَامِ الدُّخُولُ فِي الْحُرْمَةِ وَالْمُرَادُ الدُّخُولُ فِي حُرُمَاتٍ مَخْصُوصَةٍ أَيِ التَّزَامُهَا وَالتَّزَامُهَا شَرْطُ الْحَجِّ شَرْعًا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ ثُبُوتُهُ شَرْعًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ مَعَ الذِّكْرِ أَوْ الْخُصُوصِيَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ( قَوْلُهُ وَغُسْلُهُ أَحَبُّ ) هَذَا الْمُسْلُ لِلتَّنْظِيفِ لَا لِلتَّطْهِيرِ فَتُؤَمَّرُ بِهِ الْحَائِضُ وَالتَّقْسَاءُ وَإِذَا كَانَ لِلتَّنَظَافَةِ وَإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ لَا يُعْتَسَرُ التَّيْمُمُ بَدَلَهُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ وَيُؤَمَّرُ بِهِ الصَّبِيُّ وَيُسْتَحَبُّ كِمَالُ التَّنَظَافَةِ فِي الَّذِي أَرَادَ الْإِحْرَامَ مِنْ قَصِّ الْأَظْفَارِ وَالشَّارِبِ وَتَنْفِخِ الْأَنْبُطَيْنِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ وَجَمَاعِ أَهْلِهِ وَالذَّهْنِ ، وَلَوْ مُطَيَّبًا مِنَ الْقَتْحِ وَقَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ وَلَيْسَ إِزَارٌ أَوْ رِذَاءٌ ) هَذَا هُوَ السُّنَّةُ وَالثُّوبُ الْوَاحِدُ السَّاتِرُ جَائِزٌ قَالَهُ الْكِمَالُ ( قَوْلُهُ طَاهِرَيْنِ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَرِيدَ جَدِيدَيْنِ لِنَفْيِ قَوْلٍ مَنْ قَالَ بِكَرَاهَةِ لُبْسِ الْجَدِيدِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ الْفَضْلُ الْجَدِيدُ الْأَبْيَضُ . اهـ .

وَالْإِزَارُ مِنَ الْحَقْوِ أَيِ الْخَصْرِ ، وَالرِّذَاءُ مِنَ الْكَتِفِ يُدْخِلُ الرِّذَاءُ تَحْتَ يَمِينِهِ وَيُلْقِيهِ عَلَى كَتِفِهِ الْأَيْسَرِ وَيَبْقَى كَتِفُهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا ، وَلَا يَزِرُهُ ، وَلَا يَعْهَدُهُ ، وَلَا يُخَلِّلُهُ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَرِهَهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ أَقُولُ : فِي حِفْظِي أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ كَشْفُ الْمَنْكَبِ إِلَّا عِنْدَ الطَّوَافِ لِيَكُونَ مُضْطَبَعًا وَسَدَّ كَرِهَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ وَطَافَ

لِلْقُدُومِ نَقْلًا عَنْ الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَتَطْيِبٌ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا تَبَقَّى عَيْنُهُ بَعْدَ كَالْمِسْكِ وَالْعَالِيَةِ وَكَرِهَهُ مُحَمَّدٌ مَا تَبَقَّى عَيْنُهُ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَسَنَ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي بَدَنِهِ قَيْدٌ بِالْبَدَنِ إِذْ لَا يَجُوزُ التَّطْيِبُ فِي الثُّوبِ مِمَّا يَبْقَى عَيْنُهُ عَلَى قَوْلِ الْكُلِّ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُمَا قَالُوا : وَبِهِ نَأْخُذُ اهـ .

وَقَالَ الْكِمَالُ : الْمَقْصُودُ مِنْ اسْتِنَانِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ حُصُولُ الْإِرْتِفَاقِ بِهِ حَالَةَ الْمَنْعِ مِنْهُ فَهُوَ عَلَى مِثَالِ السُّحُورِ لِلصَّوْمِ إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ يَحْصُلُ بِمَا فِي الْبَدَنِ فَيُغْنِي عَنْ تَجْوِيزِهِ أَيْ تَجْوِيزِ مَا تَبَقَّى عَيْنُهُ فِي الثُّوبِ إِذْ لَمْ

يَقْصِدُ كَمَالَ الْإِرْتِفَاقِ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّ الشَّعْثَ الثَّقُلَ ، وَقَدْ قِيلَ : يَجُوزُ فِي الثَّوْبِ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِمَا ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَصَلَّى شَفْعًا ) أَيِ عَلَى جِهَةِ السُّنَّةِ بَعْدَ اللَّبْسِ وَالتَّطْيِبِ ، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ وَتُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ الْمَفْرُودُ بِحَجِّ اللَّهِ )  
إِلخ ( كَذَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى الظُّهْرُ ثُمَّ رَكِبَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي فَيَسَّأَلُ اللَّهَ التَّيْسِيرَ ؛ لِأَنَّهُ الْمُيَسِّرُ لِكُلِّ عَسِيرٍ وَيَسْأَلُ مِنْهُ التَّقَبُّلُ كَمَا سَأَلَ الْخَلِيلُ وَإِسْمَاعِيلُ بِقَوْلِهِمَا : رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، وَكَذَا يَسْأَلُ فِي جَمِيعِ الطَّاعَاتِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُؤْتَقُّ لِلْسَّدَادِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَفِي الصَّلَاةِ لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ أَيِ سُؤْلِ التَّيْسِيرِ ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهَا يَسِيرَةٌ وَأَدَاؤُهَا - عَادَةً - مُتَيَسِّرٌ فَيَطْلُبُ التَّيْسِيرَ فِي الْعَسِيرِ مِنْ

الْأُمُورِ لَا فِي الْيَسِيرِ مِنْهَا ، وَكَذَا فِي الْكَافِي وَقَدَّمْنَا مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ١ هـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ ، وَإِنْ ذَكَرَ بِلِسَانِهِ وَقَالَ نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى لَيْتَكَ  
إِلخ فَحَسَنٌ لِيَجْتَمِعَ الْقَلْبُ وَاللِّسَانُ وَعَلَى قِيَاسِ مَا قَدَّمْنَا فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا لَمْ تَجْتَمِعْ عَزَمَتُهُ فَإِنْ  
اجْتَمَعَتْ فَلَا وَلَمْ تُعْلَمْ الرِّوَايَةُ لِئُسْكِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَصَلًّا فَصَلًّا قَطُّ ، رَوَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ سَمِعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ  
نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ ، وَلَا الْحَجَّ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ تَكْثِيرُ الْإِجَابَةِ ) أَيِ إِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَالْكَلَامُ فِي التَّلْبِيَةِ مِنْ وُجُوهٍ : الْأَوَّلُ فِي اسْتِقْفَافِهَا فَقِيلَ : إِنَّهَا  
مُشْتَقَّةٌ مِنَ أَلْبِ الرَّجُلِ إِذَا أَقَامَ فِي مَكَانٍ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالثَّانِي أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاؤُهَا ذُبْرَ كُلِّ  
صَلَاةٍ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُلَبِّي حِينَ تَسْتَوِي بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ التَّلْبِيَةَ جَوَابٌ لِلدُّعَاءِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ  
فِي الدَّاعِي فَقِيلَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا قَالَ { فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ } وَقِيلَ رَسُولُ  
اللَّهِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { : إِنْ سَيِّدًا بَنَى دَارًا وَاتَّخَذَ مَادُبَةً وَبَعَثَ دَاعِيًا { وَارَادَ بِالْدَّاعِي نَفْسَهُ وَالْأَظْهَرُ  
أَنَّ الدَّاعِي هُوَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّهُ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ أَمَرَ أَنْ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْحَجِّ فَصَعِدَ أَبَا  
قُبَيْسٍ وَقَالَ أَلَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِبِنَاءِ بَيْتٍ لَهُ ، وَقَدْ بَنِيَ أَلَا فَحُجُّوا فَبَلَغَ اللَّهُ تَعَالَى صَوْتَهُ النَّاسَ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ  
وَأَرْحَامِ أُمَّهَاتِهِمْ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَابَهُ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَى حَسَبِ جَوَابِهِمْ يَحُجُّونَ وَالرَّابِعُ فِي صِفَةِ التَّلْبِيَةِ  
، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ لَيْتَكَ

إِلخ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْخَامِسُ فِي كَسْرِ الِهْمْزَةِ مِنْ إِنَّ الْحَمْدَ وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : الْفَتْحُ أَحْسَنُ  
كَمَا فِي الْكَافِي وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ : بِالْكَسْرِ لَا بِالْفَتْحِ لِيَكُونَ ابْتِدَاءٌ لَا بِنَاءٌ إِذِ الْفَتْحُ صِفَةٌ لِلْأَوَّلَى ١ هـ .  
يَعْنِي فِي الْوُجْهِ الْأَوْجِهَةِ ، وَأَمَّا الْجَوَازُ فَيَجُوزُ وَالْكَسْرُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الشَّاءِ ، وَتَكُونُ التَّلْبِيَةُ لِلذَّاتِ ، وَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ  
تَغْلِيلٌ لِلتَّلْبِيَةِ أَيِ لَيْتَكَ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَغْلِيلَ الْإِجَابَةِ الَّتِي لَا نَهَايَةَ لَهَا بِالذَّاتِ أَوْلَى  
مِنْهُ بِاعْتِبَارِ صِفَةِ هَذَا ، وَإِنْ كَانَ اسْتِثْنَاءُ الشَّاءِ لَا يَتَعَيَّنُ مَعَ الْكَسْرِ لِحَوَازِ كَوْنِهِ تَغْلِيلًا مُسْتَأْنَفًا كَمَا فِي قَوْلِكَ عَلَّمَ  
ابْنُكَ الْعِلْمَ إِنَّ الْعِلْمَ نَافِعُهُ قَالَ تَعَالَى { وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ } ، وَهَذَا مُقَرَّرٌ فِي مَسَالِكِ الْعِلْمَةِ مِنْ  
عِلْمِ الْأَصُولِ لَكِنْ لَمَّا جَارَ فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَوَّلَوِيَّتِهِ بِخِلَافِ الْفَتْحِ لَيْسَ فِيهِ سِوَى أَنَّهُ تَغْلِيلٌ كَمَا فِي

الْفَتْحُ ، وَالسَّادِسُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْتَقْصَانِ فَالْتَقْصَانُ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّهُ الْمَنْتَقُولُ بِاتِّهَامِ الرُّوَاةِ وَالزِّيَادَةُ تَجُوزُ عِنْدَنَا ، وَفِيهَا أَلْفَاظٌ مِنْهَا مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَمِنْهَا مَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَيْتَ بَعْدَ التُّرَابِ لَيْتَكَ .

( وَإِذَا لَبَّى نَاوِيًا ) لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ( أَوْ قَلَّدَ بَدَنَةً تَقُلُّ ) التَّقْلِيدُ أَنْ يَرِبُطَ قِلَادَةً عَلَى عُنُقِ الْبَدَنَةِ فَيَصِيرُ بِهِ مُحْرَمًا كَمَا فِي التَّلْبِيَةِ ( أَوْ ) بَدَنَةً ( نَذْرٌ أَوْ جَزَاءٌ صَيِّدٍ أَوْ نَحْوِهِ ) كَاللَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ فِي السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ ( وَتَوَجَّهَ مَعَهَا ) أَيِ الْبَدَنَةِ ( يُرِيدُ الْحَجَّ ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ تَوَجَّهَ ( أَوْ بَعَثَهَا ثُمَّ تَوَجَّهَ وَلَحَقَهَا أَوْ بَعَثَهَا لِمُتَعَةٍ وَتَوَجَّهَ بِنِيَّةِ الْإِحْرَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقَهَا فَقَدْ أَحْرَمَ ) جَزَاءً لِقَوْلِهِ وَإِذَا لَبَّى نَاوِيًا  
إِلَخْ أَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّرُوعَ فِي الْحَجِّ لَا يَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَصِحُّ إِذَا صَادَقَتْ فِعْلًا فَإِذَا صَادَقَتْ التَّلْبِيَةَ صَحَّتْ وَصَارَ مُحْرَمًا ، وَإِذَا صَادَقَتْ التَّقْلِيدَ مَعَ التَّوَجُّهِ صَارَ شَارِعًا لِاتِّصَالِ النِّيَّةِ بِفِعْلٍ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ مَعَ السَّوْقِ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَقَدْ أُرِدَ صَاحِبُ الْوَقَايَةِ قَوْلُهُ أَوْ قَلَّدَ بَدَنَةً تَقُلُّ  
إِلَخْ فِي آخِرِ الْبَابِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَهُ الْمُنَاسِبَ كَمَا لَا يَخْفَى ( وَلَوْ أَشْعَرَهَا ) أَيِ شَقٍّ سَنَامَهَا لِيَعْلَمَ أَنَّهَا هَذِي ( أَوْ جَلَّلَهَا ) أَيِ أَلْقَى الْجُلَّ عَلَى ظَهْرِهَا ( أَوْ بَعَثَهَا لِغَيْرِ مُتَعَةٍ وَلَمْ يَلْحَقَهَا أَوْ قَلَّدَ شَاةً لَا ) يَكُونُ مُحْرَمًا

( قَوْلُهُ وَإِذَا لَبَّى ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ لَمْ يُعْتَبَرْ مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْقَاعِدَةُ مِنْ اعْتِبَارِهِ مِنْ رَوَايَةِ الْفِقْهِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُحْرَمًا بِكُلِّ ثَاءٍ وَتَسْيِيحٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ التَّلْبِيَةَ ، وَلَوْ بِالْقَارِسِيَّةِ وَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِخِلَافِهِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ بَابَ الْحَجِّ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ حَتَّى قَامَ غَيْرُ الذِّكْرِ مَقَامَهُ كَتَقْلِيدِ الْبَدَنِ فَكَذَا غَيْرُ التَّلْبِيَةِ وَغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَخْرَسُ يُحَرِّكُ لِسَانَهُ مَعَ النِّيَّةِ .  
وَفِي الْمُحِيطِ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ مُسْتَحَبٌّ كَمَا فِي الصَّلَاةِ ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ شَرْطٌ وَنَصُّ مُحَمَّدٌ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ  
وَأَمَّا فِي حَقِّ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّحْرِيكُ ( قَوْلُهُ نَاوِيًا لِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ) أَقُولُ لَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الْإِحْرَامِ عَلَى نِيَّةِ نُسْكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَبْهَمَ الْإِحْرَامَ بَأَنْ لَمْ يُعَيِّنْ مَا أَحْرَمَ بِهِ جَارَ وَعَلَيْهِ التَّعْيِينُ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْأَفْعَالِ ، فَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ حَتَّى طَافَ شَوَاطِئًا وَاحِدًا كَانَ إِحْرَامُهُ لِلْعُمْرَةِ ، وَكَذَا إِذَا أُخْصِرَ قَبْلَ الْأَفْعَالِ وَالتَّعْيِينِ فَتَحَلَّلَ بِدَمٍ تَعَيَّنَ لِلْعُمْرَةِ حَتَّى يَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاؤُهَا لَا قِصَاءُ حِجَّةٍ ، وَكَذَا إِذَا جَامَعَ فَأَفْسَدَ وَوَجَبَ الْمُضِيُّ فِي الْفَاسِدِ فَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُضِيُّ عُمْرَةً ثُمَّ إِذَا نَوَى مُطْلَقَ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الْقَرَضِ ، وَلَا التَّقْلِيدَ فَلِلْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَسْقُطُ الْقَرَضُ بِاطِّلاقِ نِيَّةِ الْحَجِّ بِخِلَافِ تَعْيِينِ النِّيَّةِ لِلتَّقْلِيدِ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَفْلًا ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَحْجِ الْقَرَضُ بَعْدَ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ التَّقْلِيدُ أَنْ يَرِبُطَ قِلَادَةً ) الْمُرَادُ بِهَا شَيْءٌ يَكُونُ عَلَامَةً عَلَى أَنَّهَا هَذِي كَقِطْعَةِ نَعْلِ أَوْ لِحَا شَجَرٍ أَيْ قِشْرُهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ )

قَوْلُهُ فَيَصِيرُ بِهِ مُحْرَمًا كَمَا فِي التَّلْبِيَةِ ( أَقُولُ وَلَكِنَّ الْفَضْلَ الْإِحْرَامَ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي بَدَنَةٍ فَقَلَّدَهَا أَحَدُهُمْ صَارُوا مُحْرَمِينَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِأَمْرِ الْبَقِيَّةِ وَسَارُوا مَعَهَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الْحَجَّ ) أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ وَلَمْ أَرَهُ ( قَوْلُهُ أَوْ بَعَثَهَا لِمُتَعَةٍ ) قَالَ أَبُو الْيُسْرِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ هَذِي الْقِرَانِ كَذَلِكَ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَلْحَقَهَا ) أَقُولُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُحْرَمًا بِهِذِي الْمُتَعَةِ قَبْلَ إِذْرَاكِه إِذَا حَصَلَ التَّقْلِيدُ وَالتَّوَجُّهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَأَمَّا إِنْ حَصَلَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَلَا يَكُونُ مُحْرَمًا حَتَّى يَلْحَقَهَا ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهِ ثَقْلُهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنِ النَّهَائِيَةِ مَعَزِيًّا إِلَى الرِّقَايَاتِ ( قَوْلُهُ فَقَدْ أَحْرَمَ ) قَالَ الْكَمَالُ وَإِذَا تَمَّ الْإِحْرَامُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِعَمَلِ الْمُنَاسِكَ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ إِلَّا فِي الْقَوَاتِ فَيَعْمَلُ الْعُمْرَةَ وَإِلَّا الْإِحْصَارَ فَيَذْبَحُ الْهَذِي

ا هـ .

أَوْ تَحْلِيلُ الْمَوْلَى عَبْدَهُ أَوْ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ بِتَقْلِيمِ ظُفْرِهَا وَنَحْوِهِ كَذَا بِخَطِّ شَيْخِي ا هـ .  
ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ كَانَ مَطْنُونًا إِذَا أَفْسَدَهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ الْمُظْنُونَةِ إِذَا أَبْطَلَهَا وَبِخِلَافِ الطَّوَافِ كَمَا  
سَنَذْكُرُهُ

( وَبَعْدَهُ ) ( أَيُّ بَعْدِ الْإِحْرَامِ ) ( يَتَقَيَّ الرِّفْتُ ) وَهُوَ الْجَمَاعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ }  
{ وَقِيلَ الْكَلَامُ الْفَاحِشُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَاعِيهِ فَيَحْرُمُ كَالْجَمَاعِ ( وَالْفُسُوقُ ) يَعْنِي الْمَنَاهِي وَهِيَ حَرَامٌ مُطْلَقًا لَكِنَّ  
الْحُرْمَةَ فِي الْإِحْرَامِ أَشَدُّ كَلْبَسِ الْحَرِيرِ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّطَرُّبِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ( وَالْجِدَالُ ) ، وَهُوَ الْمِرَاءُ مَعَ الرُّفْقَاءِ  
وَالْخَدَمِ وَالْمُكَارِينَ ( وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ ) لَا الْبَحْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا } ( وَالْإِشَارَةُ  
إِلَيْهِ وَالِدَّلَالَةُ عَلَيْهِ ) الْإِشَارَةُ تَقْتَضِي الْحُضُورَ وَالِدَّلَالَةُ الْعِيَّةَ ( وَالتَّطْيِبُ وَقَلَمُ الظُّفْرِ وَسَتْرُ الْوَجْهِ وَالرَّاسِ وَغَسْلُ  
رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بِالْخَطْمِيِّ ) قِيدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةً طَيِّبَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَصَارَ طَيِّبًا ، وَعِنْدَهُمَا يَقْتُلُ الْهُوَامَ فَيَجْتَنِبُهُ  
وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي وَجُوبِ الدَّمِّ فَعِنْدَهُ يَجِبُ الدَّمُّ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ ، وَعِنْدَهُمَا الصَّدَقَةُ ( وَ ) ( يَتَقَيَّ ) ( قَصَّهَا ) ( أَيُّ  
اللَّحْيَةِ وَحَلَقَ رَأْسِهِ وَشَعْرَ بَدَنِهِ وَلَبَسَ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ وَقَبَاءَ وَعِمَامَةً وَخُفَّيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَيَقْطَعُ أَسْفَلَ مِنْ  
الْكَعْبَيْنِ وَثَوْبًا صَبِغَ بِمَا لَهُ طَيِّبٌ ( إِلَّا بَعْدَ زَوَالِهِ لَا ) أَيُّ لَا يَتَقَيَّ ( الْإِسْتِحْمَامَ وَالْإِسْتِظْلَالَ بَيْتٍ وَمَحْمِلٍ ) يَفْتَحُ  
الْمِيمَ الْأُولَى وَكَسَرَ الثَّانِيَةَ وَبِالْعَكْسِ الْهُودُجُ الْكَبِيرُ ( وَشَدَّ هِمِيَانٍ فِي وَسْطِهِ ) يَعْنِي أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَخِيطًا لَا بَأْسَ  
بِشَدِّهِ عَلَى حَقْوِهِ .

( قَوْلُهُ وَبَعْدَهُ يَتَقَيَّ الرِّفْتُ ) أَقُولُ يَعْنِي بِلَا مُهْلَةٍ وَكَانَ الْأُولَى أَنْ يُقَالَ كَالْكَنْزِ فَإِذَا لَبِيتَ نَازِلًا فَقَدْ أَحْرَمْتَ فَاتَّقِ  
الرِّفْتَ

إِلْحَ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدِيَّةَ لَا تُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ الْفَاءُ مِنَ التَّعْقِيبِ فَوَرَأَ ( قَوْلُهُ ، وَقِيلَ : الْكَلَامُ الْفَاحِشُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَوَاعِيهِ فَيَحْرُمُ  
كَالْجَمَاعِ ) كَذَا فِي الْكَافِي وَهُوَ مُفِيدٌ أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُ عَقَّبَهُ فِي الْكَافِي بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : إِنَّمَا يَكُونُ الْكَلَامُ الْفَاحِشُ رَفْعًا بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ ا هـ .  
وَمُرَادُهُ بِالْفَاحِشِ ذِكْرُ الْجَمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُهُ إِنْ يَصْدُقُ الطَّيْرُ نَبْكَ لَمَيْسًا وَإِذَا فُسِّرَ الْفَاحِشُ بِهِ  
تَبَيَّنَتِ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ الْكَافِي وَالْهَدَايَةِ مِنْ حَيْثُيَّةِ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ فِي الْكَافِي وَالتَّقْيِيدِ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ  
قَالَ فِيهَا وَالرِّفْتُ الْجَمَاعُ أَوْ الْكَلَامُ الْفَاحِشُ أَوْ ذِكْرُ الْجَمَاعِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ .

ا هـ .

وَإِنَّمَا قَالَ أَيُّ فِي الْهَدَايَةِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْجَمَاعِ فِي غَيْرِ حَضْرَتِهِنَّ لَيْسَ مِنَ الرِّفْتِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَفَتْحِ  
الْقُدِيرِ وَالْبَرْهَانِ ا هـ .

وَلَكِنْ عَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ أَوْ الْكَلَامُ الْفَاحِشُ مُخْتَصًّا بِغَيْرِ ذِكْرِ الْجَمَاعِ ، وَقَدْ قَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ الْكَلَامُ الْفَاحِشُ  
أَيُّ كَلَامٌ كَانَ ( قَوْلُهُ وَالْفُسُوقُ يَعْنِي الْمَنَاهِي ) أَيُّ الْمُخْرِجَةِ عَنْ حُدُودِ الشَّرِيعَةِ ؛ لِأَنَّ الْقُسُوقَ فِي الْأَصْلِ هُوَ  
الْخُرُوجُ يُقَالُ : فَسَقَتِ الْفَارَةُ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ جُحْرِهَا لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ يُرَادُ بِهِ الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ  
اللَّهِ تَعَالَى وَالْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى حَرَامٌ فِي غَيْرِ حَالَةٍ الْإِحْرَامِ فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْلَى اخْتِرَامًا لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ  
وَقِيلَ هُوَ التَّسَابُّ وَالتَّنَابُزُ بِالْأَلْقَابِ كَذَا

قَالَ تاجُ الشَّرِيعَةِ ( قَوْلُهُ لَكِنَّ الْحُرْمَةَ فِي الْإِحْرَامِ أَشَدُّ كَلْبَسِ الْحَرِيرِ فِي الصَّلَاةِ  
إِلخ ) أَيِ وَالظُّلْمُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ .

قَالَ تَعَالَى { فَلَا تَطْلُمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ } ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْحُرْمَةُ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ أَشَدَّ ؛ لِأَنَّهَا حَالَةٌ يَحْرُمُ فِيهَا كَثِيرٌ  
مِنَ الْمُبَاحَاتِ الْمُقَوِّيةِ لِلنَّفْسِ فَكَيْفَ بِالْمَحْرَمَاتِ الْأَصْلِيَّةِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ الْمَرَاءُ ) أَيِ الْخَصَامُ  
( قَوْلُهُ وَقَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ ) أُرِيدَ بِالصَّيْدِ الْمَصِيدِ إِذْ لَوْ أُرِيدَ بِهِ الْمَصْدَرُ وَهُوَ الْأَصْطِيَادُ لَمَا صَحَّ إِسْنَادُ الْقَتْلِ إِلَيْهِ كَمَا  
فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُسْتَصْفَى ( قَوْلُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ } ) أَقُولُ : الْمُدْعَى أَعَمُّ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ  
يَذْكُرَ أَوَّلَ الْآيَةِ أَيْضًا لِتَمِّمِ الدَّلِيلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ } الْآيَةِ ( قَوْلُهُ وَالْإِشَارَةُ وَالِدَلَالَةُ عَلَيْهِ ) قَالَ  
فِي النَّهْرِ مَحَلُّ تَحْرِيمِهِمَا مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُحْرَمُ أَمَّا إِذَا عَلِمَ فَلَا ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ مُطْلَقًا وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ هـ .

وَسَيَأْتِي تَمَامُ شُرُوطِ لُزُومِ الْجَنَابَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ وَالتَّطْيِبُ ) أَقُولُ ، وَكَذَا لَا يَمَسُّ طَبِيبًا بِيَدِهِ  
، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْصِدُ بِهِ التَّطْيِبَ وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ شَمُّ الزَّعْفَرَانِ وَالشَّمَارِ الطَّيِّبَةِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي  
قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ

إِلخ ) هَذَا الْخِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى تَفْسِيرِهِ وَلَيْسَ بِاخْتِلَافٍ حَقِيقَةٍ كَالِاخْتِلَافِ فِي الصَّابِنَةِ فَعَنْدَهُ يَجِبُ الدَّمُ كَمَا ذَكَرَ ،  
وَعَنْدَهُمَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ الْهُوَامَ وَيُلِينُ الشَّعْرَ قَيْدًا بِالْخَطْمِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِالصَّابُونِ وَالْحُرْضِ لَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَحَلَقَ رَأْسَهُ ) أَقُولُ ، وَلَوْ لِلْحِجَامَةِ

أَمَّا الْحِجَامَةُ فِي ذَاتِهَا وَالْقَصْدُ وَجَبَرُ الْكَسْرِ وَالْحَنْتُ وَحَكَ الْجَسَدَ بِحَيْثُ لَا يُسْقَطُ شَعْرًا ، وَلَا يَقْتُلُ قَتْلًا فَلَيْسَ مِنْ  
مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ وَغَيْرِهِ وَالْمُرَادُ بِحَلَقِ الشَّعْرِ إِزَالَتُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ مِنَ الْحَلْقِ وَالْقَصِّ  
وَالْتَّفِيفِ وَالتَّنْوِيرِ وَالْإِحْرَاقِ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ مِنَ الْجَسَدِ مِثْلَ إِزَالَتِهِ أَوْ تَمَكُّنِهِ ( قَوْلُهُ وَشَعْرَ بَدَنِهِ ) اسْتَشْنَى الْحَلْقِي فِي  
مَنَاسِكَهِ إِزَالَةَ الشَّعْرِ النَّاتِبِ فِي الْعَيْنِ فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ مَشَايخِنَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ عِنْدَنَا كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَلُبْسُ  
قَمِيصٍ ) أَقُولُ : وَكَذَا مَا هُوَ فِي حُكْمِهِ كَالزَّرْدِيَّةِ وَالْبُرْسِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَعْمُولٍ عَلَى قَدَرِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ بِحَيْثُ  
يُحِيطُ بِهِ بِخِيَاطَةٍ أَوْ تَلْزِيْقٍ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَيَسْتَمْسِكُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَلَكِنْ سَنَذْكُرُ أَنَّ لُبْسَ  
الْخَاتَمِ لَا يُكْرَهُ فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ ( قَوْلُهُ وَسَرَاوِيلُ ) السَّرَاوِيلُ أَعْجَمِيَّةٌ ، وَالْجَمْعُ سَرَاوِيلَاتٌ مُنْصَرَفٌ فِي  
أَحَدٍ اسْتِعْمَالُهُ يَذْكُرُ وَيُؤَنَّثُ وَالْقَبَاءُ بِالْمَدِّ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ وَلُبْسُ الْقَبَاءِ بَأَنْ يُدْخَلَ مِنْكَبِيهِ وَيَدِيهِ فِي كُمَيْهِ فَلَوْ لَمْ  
يُدْخَلَ جَازَ خِلَافًا لَزُفَرَ كَمَا لَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ وَنَحْوِهِ وَمَا لَمْ يُرْهِ أَيُّ الْقَبَاءِ بَازَرَارِهِ وَيُكْرَهُ عَقْدُ الْإِزَارِ وَتَحْلِيلُ  
الرِّدَاءِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْجَنَابَاتِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ( قَوْلُهُ فَيَقْطَعُ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ )  
الْمُرَادُ بِالْكَعْبِ هُنَا الْمَفْصِلُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ فَيَجُوزُ لُبْسُ كُلِّ شَيْءٍ فِي رِجْلِهِ لَا يُعْطَى  
الْكَعْبَ سُرْمُوزَةً كَانَتْ أَوْ مَدَاسًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ( قَوْلُهُ لَا الْاسْتِظْلَالَ بَيْتٍ وَمَحْمَلٍ ) أَيِ لَا يَمَسُّ رَأْسَهُ ، وَلَا وَجْهَهُ  
فَلَوْ أَصَابَ أَحَدَهُمَا كَرَهُ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَلَهُ أَنْ

يَحْمِلَ عَلَى رَأْسِهِ الْقِدْرَ وَالطَّبَقَ وَالْإِجَانَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَتَغَطَّى لِلرَّأْسِ وَلَا يَحْمِلُ مَا يُعْطَى بِهِ الرَّأْسُ عَادَةً  
كَالثَّيَابِ كَمَا فِي التَّبِينِ ( قَوْلُهُ وَشَدَّ هَمِيَانٍ فِي وَسْطِهِ ) الْهَمِيَانُ بِالْكَسْرِ مَا يُجْعَلُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ وَيُشَدُّ عَلَى الْحَقْوِ  
وَلَا يُكْرَهُ شَدُّهُ سِوَاهُ كَانَ بِهِ نَفَقَتُهُ أَوْ نَفَقَةُ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَا يُكْرَهُ شَدُّ الْمِنْطَقَةِ وَالسَّيْفِ وَالسَّلَاحِ وَالتَّخْتُمِ بِالْخَاتَمِ  
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ كَرَهُ شَدَّ الْمِنْطَقَةِ بِالْإِبْرَيْسِمِ قَالَهُ الرِّيَالِيُّ



( وَأَكْثَرَ التَّلْبِيَةِ بِرَفْعِ الصَّوْتِ مَتَى صَلَّى أَوْ عَلَا شَرْفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا أَوْ لَهَيَ رَكْبًا أَوْ أَسَحَرَ وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ وَحِينَ رَأَى الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ مُكَبِّرًا مُهَلِّلًا رَافِعًا يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ وَاسْتَلَمَهُ ) أَيْ تَنَاوَلَهُ بَالِيْدٍ أَوْ بِالْقُبْلَةِ أَوْ مَسَحَهُ بِالْكَفِّ ( إِنْ قَدَرَ بِلَا إِيْدَاءٍ ) أَيْ بِلَا إِيْدَاءِ مُسْلِمٍ يُزَاحِمُهُ ( وَإِلَّا يَمَسُّ بِمَا فِي يَدِهِ فَيُقْبِلُهُ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا ) أَيْ الْإِسْتِلَامَ وَالْإِمْسَاسَ ( اسْتَقْبَلَهُ مُكَبِّرًا مُهَلِّلًا حَامِدًا اللَّهُ تَعَالَى وَمُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَافَ لِلْقُدُومِ مُضْطَبِّعًا ) أَيْ جَاعِلًا رِذَاءَهُ تَحْتَ إِبْطِهِ الْإِيْمَنَ مُلْقِيًا طَرَفَهُ عَلَى كَنَفِهِ الْإِيْسَرِ ( وَرَأَى الْحَطِيمَ ) ، وَهُوَ قِطْعَةُ جِدَارٍ فِي طَرَفِ الْمِيزَابِ مِنَ الْحِطَمِ بِمَعْنَى الْكُسْرِ سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ حِطَمٌ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يُطَافُ وَرَأَاهُ حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْفُرْجَةَ لَمْ يُجْزِهِ اخْتِيَاطًا لَكِنْ إِنْ اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّي الْحَطِيمَ وَحْدَهُ لَمْ يُجْزِهِ ؛ لِأَنَّ فُرْضِيَّةَ التَّوَجُّهِ تُثَبِّتُ بِنَصِّ الْكِتَابِ فَلَا يَتَأَدَّى بِمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ اخْتِيَاطًا ( أَخَذًا عَنْ يَمِينِهِ مِمَّا يَلِي الْبَابَ ) أَيْ يَمِينِ الطَّائِفِ وَالطَّائِفُ الْمُسْتَقْبِلُ لِلْحَجَرِ يَكُونُ يَمِينُهُ إِلَى جَانِبِ الْبَابِ فَيَبْدَأُ مِنَ الْحَجَرِ ذَاهِبًا إِلَى هَذَا الْجَانِبِ وَمَا بَيْنَ الْحَجَرِ إِلَى الْبَابِ هُوَ الْمُلتَزِمُ ( سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ ) أَيْ سَبْعَ مَرَّاتٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ طَافَ ( رَمَلَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ فَقَطُّ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ) الرَّمْلُ أَنْ يَهْزُ فِي مَشْيِهِ الْكَتِفَيْنِ كَالْمُبَارِزِ يَتَخَرَّبُ بَيْنَ الصَّفِّينِ وَذَلِكَ مَعَ الْإِضْطِبَاعِ وَكَانَ سَبَبُهُ إِظْهَارُ الْجَلَادَةِ لِلْمُشْرِكِينَ حِينَ قَالُوا أَصْنَتُهُمْ حُمَّى يَثْرِبُ ثُمَّ بَقِيَ الْحُكْمُ بَعْدَ

زَوَالِ السَّبَبِ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَهُ وَيَمْشِي فِي الْبَاقِي عَلَى هَيْئَتِهِ ( وَكُلَّمَا مَرَّ بِهِ ) أَيْ الْحَجَرِ ( فَعَلَ مَا ذُكِرَ ) مِنَ الْإِسْتِلَامِ .

( قَوْلُهُ وَأَكْثَرَ التَّلْبِيَةِ ) بِصِيغَةِ الْمَاضِي لِإِنْسَابِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ صَلَّى وَكَانَ الْأَنْسَابُ لِمَا قَبْلَهُ أَنْ يَقُولَ : وَيُكْثِرُ وَالْإِكْتَارُ مُسْتَحَبٌّ قَالَ فِي الْمُحِيطِ الرِّيَادَةُ مِنْهَا عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ سُنَّةٌ حَتَّى يَلْزِمَهُ الْإِسَاءَةُ بِتَرْكِهَا فَهَكُونُ فَرَضًا وَسُنَّةً وَمُنْدُوبًا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْرَرَهَا كُلَّمَا أَخَذَ فِيهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَاءً ، وَلَا يَقْطَعُهَا بِكَلَامٍ ، وَلَوْ رَدَّ السَّلَامَ فِي خِلَالِهَا جَازَ وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِ فِي خِلَالِهَا وَإِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ قَالَ : لَيْتَكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقِيبَ التَّلْبِيَةِ سِرًّا وَيَسْأَلُ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَيَتَعَوَّذُ مِنَ النَّارِ ( قَوْلُهُ بِرَفْعِ الصَّوْتِ ) هُوَ السُّنَّةُ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ فَإِنْ تَرَكَ رَفْعَ الصَّوْتِ كَانَ مُسِيئًا وَلَا شَيْءَ ، وَلَا يُبَالِغُ فِيحْجُهُ نَفْسَهُ كَيْ لَا يَنْتَضِرَ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْمُسْتَحَبُّ عِنْدَنَا فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكَارِ الْإِحْقَاءُ إِلَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِإِعْلَانِهِ مَقْصُودٌ كَالْأَذَانِ وَالْخُطْبَةِ وَغَيْرِهِمَا وَالتَّلْبِيَةُ لِلْإِعْلَامِ بِالشَّرُوعِ فِيمَا هُوَ مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ فَكَانَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا مُسْتَحَبًّا قَالَهُ فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ مَتَى صَلَّى ) أَيْ فَرَضًا أَوْ وَاجِبًا أَوْ سُنَّةً فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَخَصَّهَا الطَّحَاوِيُّ بِالْمَكْتُوباتِ قِيَاسًا عَلَى تَكْبِيرِ التَّشْرِيقِ أَوْ ( عَلَا شَرْفًا ) أَيْ صَعَدَ مَكَانًا مُرْتَفِعًا وَقِيلَ بِضَمِّ الشَّيْنِ جَمْعُ شُرْفَةٍ ( قَوْلُهُ وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ ) يَعْنِي بَعْدَمَا يَأْمَنُ عَلَى أَمْنَتِهِ بِوَضْعِهَا فِي حِرْزٍ وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ ، وَلَا يَضُرُّهُ لَيْلًا دَخْلُهَا أَوْ نَهَارًا ؛ لِأَنَّهُ دُخُولُ بِلْدَةٍ فَلَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا .

١ هـ .

وَكَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَكِنَّهُ قَالَ عَقِبَهُ : وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَهَا نَهَارًا ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ الدُّخُولِ لَيْلًا فَلَيْسَ تَفْسِيرًا لِلْسُّنَّةِ بَلْ شَفَقَةً عَلَى الْحَاجِّ مِنَ السَّرَاقِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ بَابِ الْمُعَلَّاةِ لِيَكُونَ مُسْتَقْبِلًا فِي دُخُولِهِ بَابَ الْبَيْتِ تَعْظِيمًا وَإِذَا خَرَجَ

فَمِنْ السُّفْلَى وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مُلَبِّيًا فِي دُخُولِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بَابَ بَنِي شَيْبَةَ الْمُسَمَّى أَلَّا يَبَابَ السَّلَامَ فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ مِنْهُ مُتَوَاضِعًا خَاشِعًا مُلَبِّيًا مُلَاحِظًا الْبُقْعَةَ مَعَ التَّلَطُّفِ بِالْمُزَاجِمِ (قَوْلُهُ وَحِينَ رَأَى الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ) قَالَ فِي الْبَحْرِ لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الدُّعَاءَ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ الْبَيْتِ وَهَكَذَا فِي الْمُتُونِ ، وَهِيَ غَفْلَةٌ عَمَّا لَا يُغْفَلُ عَنْهُ فَإِنَّ الدُّعَاءَ عِنْدَهَا مُسْتَجَابٌ وَذَكَرَ فِي الْمَنَاقِبِ أَنَّ الْإِمَامَ أَوْصَى رَجُلًا بِأَنْ يَدْعُو اللَّهَ عِنْدَ مُشَاهَدَةِ الْبَيْتِ بِاسْتِجَابَةِ دُعَائِهِ لِيَصِيرَ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ وَمِنْ أَهَمِّ الْأَدْعِيَةِ طَلَبُ الْجَنَّةِ بِلَا حِسَابٍ ، وَمِنْ أَهَمِّ الْأَذْكَارِ هُنَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ا هـ .

(قَوْلُهُ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ) شُرُوعٌ فِي أَمْرِ الطَّوَافِ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَاتِنَةً وَلَمْ يَخَفْ قُوَّةَ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ الْوُثْرِ أَوْ السُّنَّةِ الرَّائِبَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ إِذَا خَشِيَ قَدَمَ الصَّلَاةِ عَلَى الطَّوَافِ وَلَمْ يَصِفْ الْحَجَرَ بِالْأَسْوَدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ حِينَ أَخْرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ كَانَ أَبْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ ، وَإِنَّمَا اسْوَدَّ بِمَسِّ الْمُشْرِكِينَ وَالْعَصَاةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ (قَوْلُهُ وَاسْتَلَمَهُ) أَيَّ بَعْدَمَا أَرْسَلَ يَدَيْهِ بَعْدَ رَفْعِهِمَا لِلتَّكْبِيرِ وَتَقْسِيرِ الْإِسْتِلَامِ أَنْ يَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى الْحَجَرِ وَيَقْبَلَهُ بِلَا تَصَوُّيَةٍ وَالْحِكْمَةُ فِي تَقْبِيلِهِ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا أَخَذَ اللَّهُ تَعَالَى الْمِيثَاقَ عَلَى بَنِي آدَمَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ كَتَبَ بِذَلِكَ كِتَابًا وَجَعَلَهُ فِي جَوْفِ الْحَجَرِ فَيَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامِ وَيَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ كَمَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ (قَوْلُهُ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا اسْتَقْبَلَهُ الْخُ) .

أَيُّ مُشِيرًا بِكَفَيْهِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ثُمَّ يَقْبَلُ كَفَيْهِ ، ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ (قَوْلُهُ وَطَافَ لِلْقُدُومِ مُضْطَبًّا) قَالَ فِي الْبَحْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَهُ أَيُّ الْإِضْطِبَاعِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الطَّوَافِ بِقَلِيلٍ .

ا هـ .

وَلَوْ تَرَكَ الْإِضْطِبَاعَ وَالرَّمْلَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْمَعْرَاجِ (قَوْلُهُ سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَاطِمٌ مِنَ الْبَيْتِ) أَقُولُ فَهُوَ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، وَقِيلَ فِعْلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَيَّ حَاطِمٍ كَعَلِمٍ بِمَعْنَى عَالِمٍ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ { مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فِيهِ حَظْمَةُ اللَّهِ { كَذَا فِي الْكَافِي (قَوْلُهُ فَإِنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ) أَقُولُ : لَيْسَ الْحَجَرُ كُلُّهُ مِنَ الْبَيْتِ بَلْ سِتَّةُ أَذْرُعٍ مِنْهُ فَقَطْ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ ذَكَرَهُ الْكَمَالُ (قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْفُرْجَةُ لَمْ يَجُزْ احْتِطَاطًا) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَيُعِيدُ الطَّوَافَ كُلَّهُ ، وَلَوْ أَعَادَ عَلَى الْحَجَرِ أَيَّ الْحَاطِمِ وَحْدَهُ أَجْزَأَهُ وَيَدْخُلُ فِي الْفُرْجَةِ فِي الْإِعَادَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بَلْ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الْفُرْجَةِ عَادَ وَرَاءَهُ مِنْ جِهَةِ الْغَرْبِ أَجْزَأَهُ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ : لَا يُعَدُّ عَوْدُهُ شَوْطًا ؛ لِأَنَّهُ مَنكُوسٌ ا هـ .

قَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ طَوَافَ الْمَنكُوسِ لَا يَصِحُّ لَكِنَّ الْمَنْهَبَ الْإِعْتِدَادُ بِهِ وَيَكُونُ تَارِكًا لِلْوَاجِبِ ا هـ . (قَوْلُهُ فَيَتَنَدَّى مِنَ الْحَجَرِ) قَالَ الْكَمَالُ افْتِتَاحُ الطَّوَافِ مِنَ الْحَجَرِ سُنَّةٌ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْجَنَائِيَّاتِ فَلَوْ افْتَتَحَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَجْزَأَهُ وَكَرِهَ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ وَنَصَّ مُحَمَّدٌ فِي

الرُّقَايَاتِ أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ فَجَعَلَهُ شَرْطًا ، وَلَوْ قِيلَ : إِنَّهُ وَاجِبٌ لَا يَبْعُدُ لِلْمُؤَاطَبَةِ مِنْ غَيْرِ تَرْكِ ا هـ .

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْزِمَ بِالْوُجُوبِ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَأَخُوهُ فِي التَّهْرِ مَعْرِيًا إِلَى الْكَمَالِ ثُمَّ قَالَ فِي الْبَحْرِ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْوُجُوبِ ، وَلَمَّا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مِنَ الْحَجَرِ وَاجِبًا كَانَ الْإِبْتِدَاءُ مُتَعَيِّنًا مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ قَرِيبًا مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لِيَكُونَ مَرًّا بِجَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ شَاهَدُوا لَهُمْ يَتَدُونُ

الطَّوَافَ ، وَبَعْضُ الْحَجَرِ خَارِجٌ عَنْ طَوَافِهِمْ فَاحْذَرُوهُ اهـ .

( قُلْتُ ) وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي قِيَامِهِ مُسَامِتًا لِلْحَجَرِ بَأَنْ وَقَفَ جِهَةً الْمُلتَزِمَ وَمَالَ بَعْضَ جَسَدِهِ لِيُقْبَلَ الْحَجَرُ أَمَا مَنْ قَامَ مُسَامِتًا بِجَسَدِهِ الْحَجَرُ فَقَدْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ جِهَةِ الرُّكْنِ اليمَانِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ وَرُكْنَهُ لَا يَبْلُغُ عَرْضَ جَسَدِ الْمُسَامِتِ لَهُ ، وَبِهِ يَحْصُلُ الْإِنْتِدَاءُ مِنَ الْحَجَرِ ( قَوْلُهُ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ فَلَوْ طَافَ ثَامِنًا عَالِمًا بِأَنَّهُ ثَامِنٌ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَلْزَمُ إِيْتِمَامُ الْأُسْبُوعِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهِ مُلتَزِمًا بِخِلَافِ مَا إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ سَابِعٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ ثَامِنٌ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِيْتِمَامُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهِ مُسَقِّطًا لَا مُلتَزِمًا كَالْعِبَادَةِ الْمُطْنُونَةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ الطَّوَافَ خَالَفَ الْحَجَّ فَإِنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِيهِ مُسَقِّطًا يَلْزَمُهُ إِيْتِمَامُهُ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْعِبَادَاتِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَكَانَ الطَّوَافِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ ، وَلَوْ وَرَاءَ السُّوَارِي وَزَمَزَمَ لَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، وَدَعَاءُ الطَّوَافِ مَذْكُورٌ فِي التَّبْيِينِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَتَوَقَّفُ بِشَيْءٍ فَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ( قَوْلُهُ رَمَلَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى فَقَطْ ) فَإِنَّ زَا حِمَةَ النَّاسِ

فِي الرَّمْلِ وَقَفَ فَإِذَا وَجَدَ مَسْلَكًا رَمَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ فَيَقِفُ حَتَّى يَقِيمَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَسْنُونِ بِخِلَافِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْبَالَ بَدَلٌ لَهُ كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( وَنُدِبَ اسْتِلَامُ الرُّكْنِ اليمَانِيِّ ) ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سُنَّةٌ وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرُهُمَا ( وَخَتَمَ الطَّوَافَ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ ثُمَّ صَلَّى شَفْعًا يَجِبُ بَعْدَ كُلِّ أُسْبُوعٍ عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ ) أَيُّ طَوَافِ الْقُدُومِ وَيُسَمَّى طَوَافَ التَّحِيَّةِ أَيْضًا ( سُنَّةٌ لِلْقَاضِي ثُمَّ عَادَ وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَخَرَجَ فَصَعِدَ الصَّفَا وَاسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا بِمَا شَاءَ ثُمَّ مَشَى نَحْوَ الْمَرَّةِ سَاعِيًا بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ وَصَعِدَ فِيهَا ) أَيُّ الْمَرَّةِ ( وَفَعَلَ مَا فَعَلَهُ عَلَى الصَّفَا يَفْعَلُ هَكَذَا سَبْعًا يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرَّةِ ) يَعْنِي أَنَّ السَّعْيَ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرَّةِ شَوْطٌ ثُمَّ مِنَ الْمَرَّةِ إِلَى الصَّفَا شَوْطٌ آخَرٌ فَيَكُونُ بَدَايَةُ السَّعْيِ مِنَ الصَّفَا وَخَتْمُهُ وَهُوَ السَّابِعُ عَلَى الْمَرَّةِ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي رِوَايَةِ السَّعْيِ مِنَ الصَّفَا إِلَى مَرَّةٍ ثُمَّ مِنْهَا إِلَى الصَّفَا شَوْطٌ وَاحِدٌ فَيَكُونُ الْخَتْمُ عَلَى الصَّفَا

( قَوْلُهُ وَنُدِبَ اسْتِلَامُ الرُّكْنِ اليمَانِيِّ ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سُنَّةٌ ) أَيُّ فَيُقْبَلُهُ مِثْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْأَدْلَاءُ تُشْهَدُ لَهُ وَصَرَّحَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِلَامُ غَيْرِ الرُّكْنَيْنِ وَهُوَ تَسَاهُلٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ عِنْدَ الْمَقَامِ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْمُرَادُ بِالْمَقَامِ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ، وَهِيَ حِجَابَةٌ كَانَ يَقُومُ عَلَيْهَا حِينَ نَزُولِهِ وَرُكُوبِهِ مِنَ الْإِبِلِ حِينَ يَأْتِي إِلَى زِيَارَةِ هَاجَرَ وَوَلَدَيْهَا إِسْمَاعِيلَ كَمَا فِي الْمُصَنَّفِ وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ الْحَجَرُ الَّذِي فِيهِ أَثَرُ قَدَمِهِ وَالْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ حِينَ قَامَ عَلَيْهِ وَدَعَا النَّاسَ إِلَى الْحَجِّ وَقِيلَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَمُ كُلُّهُ اهـ .

قُلْتُ لَكِنْ يُبْعَدُ الْقَوْلُ الْأَخِيرُ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ هَذَا بَيَانُ الْفَضْلِ وَإِلَّا فَحَيْثُ أَرَادَ ، وَلَوْ بَعْدَ الرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِأَنَّهَا عَلَى التَّرَاخِي مَا لَمْ يَرِدْ طَوَافُ أُسْبُوعٍ آخَرَ لِمَا أَنَّهُ يُكْرَهُ وَصَلُ الْأَسَابِيعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ مُطْلَقًا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ إِذَا صَدَرَتْ عَنْ وَثَرٍ ، وَهَذَا الْخِلَافُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ أَمَا فِي الْأَوَاقَاتِ الْمَكْرُوهِ فِيهَا الصَّلَاةُ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْوَصْلُ مُطْلَقًا إِجْمَاعًا وَيُؤَخَّرُ رُكْعَتِي الطَّوَافِ إِلَى وَقْتِ مَبَاحِ ذِكْرِهِ ابْنُ الصَّبَّاءِ ( قَوْلُهُ ثُمَّ عَادَ وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ ) قَالَ قَاضِي خَانَ ، وَهَذَا الْاسْتِلَامُ لِفَتْحِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ فَإِنْ كَانَ

لَا يُرِيدُ بَعْدَ هَذَا الطَّوَافِ السَّعْيَ لَا يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ ١ هـ .  
( قَوْلُهُ وَخَرَجَ فَصَعِدَ الصَّفَا ) كَانَ الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بِشَمِّ لِيُرْتَبَهُ عَلَى

الطَّوَافِ وَهُوَ عَلَى التَّرَاحِي وَيَخْرُجُ لِلْسَّعْيِ مِنْ أَيِّ بَابٍ شَاءَ وَالْخُرُوجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا أَفْضَلُ وَلَيْسَ ذَلِكَ سُنَّةً عِنْدَنَا  
كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالصُّعُودُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سُنَّةٌ فَيَكْرَهُ تَرْكُهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ الْكَمَالُ عَنِ الْبَدَائِعِ وَتَأْخِيرُ  
السَّعْيِ إِلَى طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَوْلَى لِكَوْنِهِ وَاجِبًا فَجَعَلَهُ تَبَعًا لِلْفَرْضِ أَوْلَى لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ رَخَّصُوا فِي إثْبَاتِ السَّعْيِ عَقِيبَ  
طَوَافِ الْقُدُومِ تَخْفِيفًا عَلَى النَّاسِ لِلشَّغْلِ يَوْمَ النَّحْرِ بِخَرِّ الدَّمِ وَالرَّمْيِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ عَنِ التُّخْفَةِ ( قَوْلُهُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ  
( أَيُّ بَأْنٍ يَجْعَلُ بَاطِنَهُمَا إِلَى السَّمَاءِ كَمَا لِلدُّعَاءِ ذِكْرُهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ ثُمَّ يَمْشِي نَحْوَ الْمَرْوَةِ ) أَيُّ عَلَى هَيْئَةٍ حَتَّى  
يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعْلَقِ بَيْنَاءِ الْمَسْجِدِ وَرُكْنِهِ قَدْرُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ يُسْرِعُ الْمَشْيَ وَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا ؛ لِأَنَّهُ  
كَانَ مُبْتَدَأَ السَّعْيِ ، وَإِنَّمَا أُخِّرَ الْمِيلُ عَنْ مَبْدَأِ السَّعْيِ بِقَدْرِ سِتَّةِ أَذْرُعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ أَلْقٍ مِمَّا وُضِعَ فِيهِ الْآنَ  
وَالْمِيلُ الثَّانِي كَانَ مُتَّصِلًا بِدَارِ الْعَبَّاسِ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ ثُمَّ إِذَا تَجَاوَزَ بَطْنَ الْوَادِي مَشَى عَلَى هَيْئَةٍ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ  
( قَوْلُهُ يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ) بَيَانٌ لِلْوَاجِبِ فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَا يَعْتَدُ بِالشُّوْطِ الْأَوَّلِ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي  
الْبَحْرِ وَنَقَلَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَأَ عَنْ الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ وَفِي رِوَايَةِ السَّعْيِ  
إِلَخْ ) حَكَاهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَأَ بِصِغَةٍ قِيلَ : وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَبْدَأُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ  
بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ( قَوْلُهُ وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الرُّجُوعَ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ عِنْدَهُ ، وَلَا يَجْعَلُهُ شَوْطًا آخَرَ كَمَا  
لَا يَجْعَلُهُ جُزْءً شَوْطٍ فَمَا قِيلَ فِي رِوَايَةٍ

الطَّحَاوِيُّ السَّعْيُ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ ثُمَّ مِنْهَا إِلَى الصَّفَا شَوْطٌ وَاحِدٌ فَيَكُونُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا عَلَى الرِّوَايَةِ الْأَوَّلَى  
، وَيَقَعُ الْخَتْمُ عَلَى الصَّفَا لَيْسَ بِذَلِكَ ١ هـ .  
وَمِثْلُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحْرَمًا وَطَافَ بِالْبَيْتِ تَفْلًا مَا شَاءَ وَخَطَبَ الْإِمَامُ سَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ )  
اَعْلَمُ أَنَّ فِي الْحَجِّ ثَلَاثَ خُطَبٍ إِحْدَاهَا قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَيَوْمَ هَذِهِ ( يُعْلَمُ فِيهَا الْمَنَاسِكُ ) أَيُّ الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى  
( وَالصَّلَاةُ بِعَرَفَاتٍ وَالْيَافَاضَةِ فَإِذَا صَلَّى ) بِمَكَّةَ ( الْفَجْرُ ثَامِنُ الشَّهْرِ ) وَهِيَ غَدَاةُ التَّرْوِيَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ  
يَرُؤُونَ الْإِبِلَ فِي هَذَا الْيَوْمِ ( خَرَجَ إِلَى مَنَى وَمَكَتَ بِهَا إِلَى فَجْرِ عَرَفَةَ ثُمَّ رَاحَ إِلَى عَرَفَاتٍ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ  
عُرْنَةَ ) لِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ ( فَبَعْدَ الزَّوَالِ ) قَبْلَ الظُّهْرِ ( خُطَبَ ) الْإِمَامُ ( خُطْبَتَيْنِ ) هَذِهِ هِيَ الْخُطْبَةُ الثَّانِيَةُ (  
كَالْجُمُعَةِ ) يَعْنِي يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ( يُعْلَمُ فِيهِمَا الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ وَالْمُزْدَلِفَةِ وَرَمَى الْجِمَارِ وَالنَّحْرَ وَالْحَلْقَ وَطَوَافَ  
الزِّيَارَةِ فَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَقَتَ الظُّهْرِ بِشَرْطِ الْإِمَامِ وَالْإِحْرَامِ لِلْحَجِّ ) أَيُّ الْإِحْرَامِ الْمَخْصُوصِ  
بِالْحَجِّ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( فَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ مُنْفَرِدًا أَوْ بِجَمَاعَةٍ ) هَذَا التَّفْرِيعُ أَحْسَنُ مِنْ تَفْرِيعِ الْوَقَايَةِ كَمَا لَا يَخْتَفِي  
عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ ( ثُمَّ أَحْرَمَ لَا يَجْمَعُ ) أَيُّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتٍ بَلْ لَا يَجُوزُ الْعَصْرُ إِلَّا  
فِي وَقْتِهِ ( ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْمَوْقِفِ يَغْسِلُ سُنَّ وَوَقَفَ الْإِمَامُ عَلَى نَاقَتِهِ قَرِيبَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ مُسْتَقْبِلًا ، وَدَعَا بِجُهْدٍ  
وَعَلَّمَ الْمَنَاسِكَ وَوَقَفَ النَّاسُ خَلْفَهُ بِقُرْبِهِ مُسْتَقْبِلِينَ سَامِعِينَ قَوْلَهُ فَبَعْدَ الْغُرُوبِ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي  
مُحَسَّرٌ وَنَزَلَ عِنْدَ جَبَلٍ قُرْزَحَ وَصَلَّى الْعِشَاءَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ) هَاهُنَا جَمَعَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ ( وَأَعَادَ  
مَغْرِبًا أَدَاهُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ عَرَفَاتٍ مَا

لَمْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ) فَإِنَّهُ إِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ فَجَبُّ الْإِعَادَةِ مَا لَمْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَإِنَّ الْحُكْمَ بَعْدَ الْجَوَازِ لَا ذَرَاكَ فَضِيلَةُ الْجَمْعِ وَذَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِذَا فَاتَ إِمْكَانُ الْجَمْعِ سَقَطَ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَجِبَ فَإِمَّا أَنْ يَجِبَ قَضَاءُ فَضِيلَةِ الْجَمْعِ فَذَا مُحَالٌ إِذْ لَا مِثْلَ لَهُ ، وَإِمَّا أَنْ يَجِبَ قَضَاءُ نَفْسِ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذَاهَا فِي الْوَقْتِ فَلَا وَجْهَ لِلْقَضَاءِ ( وَصَلَّى الْفَجْرَ بَغْلَسَ ) ، وَهُوَ الظُّلْمَةُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ( ثُمَّ وَقَفَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَلَبَّى وَصَلَّى وَدَعَا ) هَذَا الْوُقُوفُ بِمُرْدَلَفَةٍ وَاجِبٌ حَتَّى يَجِبَ بَتْرَكِهِ بِلَا عُدْرِ دَمٍ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحَرَّمًا ) أَقُولُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ السَّعْيِ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ لِيَكُونَ خْتَمُ السَّعْيِ كَالطَّوَّافِ وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْبَيْتِ إِذَا لَمْ يُؤْذَ أَحَدًا وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ مُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ وَجْهِهِ ، وَقَدْ جَعَلَ الْبَابَ قَبْلَ ظَهْرِهِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبٌ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ ثُمَّ يُصَلِّي فَإِذَا صَلَّى إِلَى الْجِدَارِ الْمَذْكُورِ يَضَعُ خَدَّهُ عَلَيْهِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُ ثُمَّ يَأْتِي الْأَرْكَانَ فَيَحْمَدُ وَيَهْلِلُ وَيُسَبِّحُ وَيُكَبِّرُ وَيَسْأَلُ اللَّهَ مَا شَاءَ وَيَلْزِمُ الْأَدَبَ مَا اسْتَطَاعَ بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَلَيْسَتْ الْبَلَاطَةُ الْخَضْرَاءُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ مُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَمَا تَقُولُهُ الْعَامَّةُ مِنَ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَهُوَ مَوْضِعٌ عَالٍ فِي جِدَارِ الْبَيْتِ بَدْعٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهَا وَالْمِسْمَارُ الَّذِي فِي وَسْطِ الْبَيْتِ يُسَمُّونَهُ سُرَّةَ الدُّنْيَا يَكْشِفُ أَحْلَهُمْ سُرَّتَهُ وَيَضَعُهَا عَلَيْهِ فِعْلٌ مِنْ لَا عَقْلَ لَهُ فَضَّلًا عَنْ عَالِمٍ قَالَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحَرَّمًا ) أَيِ حَرَامًا وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِمَاءٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ وَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِهِ فَهُوَ مَنْسُوخٌ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى تَخْصِصِ الصَّحَابَةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ وَطَافَ بِالْبَيْتِ نَفْلًا مَا شَاءَ ) قَالَ فِي الْكَافِي لَكِنَّهُ لَا يَسْمَى عَقِيبَ هَذِهِ إِلَّا طَوْفَةً ؛ لِأَنَّ التَّغْلَّ بِالسَّعْيِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ أَهـ .

وَالطَّوَّافُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ نَفْلًا فِي حَقِّ الْآفَاقِيِّ وَقَلْبُهُ لِلْمَكِّيِّ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَيَعْتَنِمُ الدُّعَاءَ فِي مَوَاطِنِ الْإِجَابَةِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا نَقَلَهَا الْكَمَالُ عَنْ رِسَالَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِقَوْلِهِ فِي الطَّوَّافِ :

وَعِنْدَ الْمُتَزَمِّ وَتَحْتَ الْمِيزَابِ وَفِي الْبَيْتِ ، وَعِنْدَ زَمْزَمَ وَخَلْفَ الْمَقَامِ وَعَلَى الصَّفا وَعَلَى الْمَرْوَةِ وَفِي السَّعْيِ وَفِي عَرَافَاتٍ وَفِي الْمُرْدَلَفَةِ وَفِي مَنَى ، وَعِنْدَ الْجَمْرَاتِ وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَيُّ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ يُسْتَجَابُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ وَفِي الْحَظِيمِ لَكِنَّ الثَّانِي هُوَ تَحْتَ الْمِيزَابِ أَهـ .

وَرَأَيْتُ نَظْمًا لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مُثَنَّى زَادَهُ الْعِصَامِيُّ ذَكَرَ فِيهِ الْمَوَاطِنَ لِلدُّعَاءِ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ وَعَيْنَ سَاعَاتِهَا زِيَادَةً عَلَى مَا فِي رِسَالَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى طَبَقَ مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَسَنِ النَّقَاشُ الْمُفَسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَنَاسِكِهِ فَكَانَتْ خَمْسَةً عَشَرَ مَوْضِعًا فَقَالَ : قَدْ ذَكَرَ النَّقَاشُ فِي الْمَنَاسِكِ وَهُوَ لَعَمْرِي عُمْدَةٌ لِلنَّاسِكِ أَنَّ الدُّعَاءَ فِي خَمْسَةِ وَعِشْرَةِ بِمَكَّةَ يُقْبَلُ مِمَّنْ ذَكَرَهُ وَهِيَ الْمَطَافُ مُطْلَقًا وَالْمُتَزَمِّ بِصَنْفٍ لَيْلٍ فَهُوَ شَرْطُ مُتَزَمِّ وَدَاخِلُ الْبَيْتِ بِوَقْتِ الْعَصْرِ بَيْنَ يَدَيْ جِرْعِيهِ فَاسْتَقَرَّ وَتَحْتَ مِيزَابٍ لَهُ وَقْتُ السَّحَرِ وَهَكَذَا خَلْفَ الْمَقَامِ الْمُفْتَحَرِ وَعِنْدَ بئرِ زَمْزَمَ شَرْبُ الْفُحُولِ إِذَا دَنَتْ شَمْسُ النَّهَارِ لِلْأَوَّلِ ثُمَّ الصَّفا وَمَرْوَةَ وَالْمَسْعَى بِوَقْتِ عَصْرِ فَهُوَ قَبْدٌ يُرْعَى كَذَا مَنَى فِي لَيْلَةِ الْبَدْرِ إِذَا تَنَصَّفَ اللَّيْلُ فَخُذْ مَا يُحْدِثِي ثُمَّ لَدَى الْجَمَارِ وَالْمُرْدَلَفَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ عَرَفَةَ بِمَوْقِفٍ عِنْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ قُلْ ثُمَّ لَدَى السُّدْرَةِ ظَهْرًا وَكَمُلْ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْوُقُوفُ طَرًّا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمَا قَدْ مَرَّ بِحَرِّ الْعُلُومِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ خَيْرِ الْوَرَى ذَاتًا وَوَصْفًا وَسُنَنَ صَلَّى

عَلَيْهِ اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَآلِهِ وَالصَّحْبَ مَا غِثَ هَمَى ا هـ .  
قُلْتُ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجِمَارَ ثَلَاثَةٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْحَسَنِ ذِكْرُ

السَّدْرَةِ فِيهَا تَبْلُغُ سِتَّةَ عَشَرَ مَوْضِعًا فَتَنْبَهُ لَهُ ( قَوْلُهُ وَخَطَبَ الْإِمَامُ ) يَعْنِي خُطْبَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَكَذَلِكَ الْخُطْبَةُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي بَمِنَى وَأَمَّا الثَّانِيَةُ الَّتِي بَعْرِفَةَ فَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا ، وَهِيَ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَيَبْدَأُ فِيهِنَّ بِالتَّكْبِيرِ ثُمَّ بِالتَّلْبِيَةِ ثُمَّ بِالتَّحْمِيدِ كَمَا يَبْدَأُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ أَيْ بِالتَّكْبِيرِ ، وَيَبْدَأُ بِالتَّحْمِيدِ فِي ثَلَاثِ خُطَبٍ : خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَالنَّكَاحِ كَذَا فِي الْمُبْتَعَى ، وَلَا يُخَالِفُهُ فِي خُطْبَةِ عَرَفَةَ قَوْلُ الرَّبْلَعِيِّ وَصِفَةُ الْخُطْبَةِ الَّتِي بَعْرِفَةَ أَنَّ يَحْمَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَيُسْنِي عَلَيْهِ وَيَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُعِظُ النَّاسَ وَيَأْمُرُهُمْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ وَيَنْهَاهُمْ عَمَّا نَهَاهُمْ عَنْهُ وَيُعَلِّمُهُمُ الْمَنَاسِكَ الْخ ا هـ .

لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِيمَا يَبْدَأُ بِهِ ( قَوْلُهُ فَإِذَا صَلَّى الْفَجْرَ بِمَكَّةَ ثَامِنَ الشَّهْرِ خَرَجَ إِلَى مِنَى ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ : ظَاهِرُ هَذَا التَّرْتِيبِ إِعْقَابُ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِالْخُرُوجِ إِلَى مِنَى وَهُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ وَلَمْ يَبَيِّنْ فِي الْمَسْئُوطِ خُصُوصَ وَقْتِ الْخُرُوجِ وَاسْتَحْسَنَ فِي الْمُحِيطِ كَوْنُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ الْمَرْغِينَانِيُّ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَذَكَرَ وَجْهَ ذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِمِنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، هَذَا وَلَا يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي أَحْوَالِ كُلِّهَا حَالَ إِقَامَتِهِ بِمَكَّةَ فِي الْمَسْجِدِ وَخَارِجَهُ إِلَّا حَالَ كَوْنِهِ فِي الطَّوَافِ وَيَلْبِي عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى مِنَى ا هـ .

( قَوْلُهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ الْإِبِلَ فِي هَذَا الْيَوْمِ ) أَقُولُ لَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْهُ لَفْظُهُ كَانُوا أَيْ كَانُوا يَرَوْنَهُ الْإِبِلَ فِي هَذَا الْيَوْمِ لَعَلَّ

الْمَاءَ بَعْرِفَةَ إِذْ ذَاكَ هَذَا وَقِيلَ سُمِّيَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ لِتَرْوِيِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رُؤْيَيْهِ لَيْلَةَ ذَبْحٍ وَلَدِهِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْعَنَابَةِ وَعَرَفَةَ سُمِّيَتْ بِهَا ؛ لِأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ حَوَاءَ فِيهَا وَسُمِّيَتْ الْمُرْدَلَفَةُ مُرْدَلَفَةً ؛ لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ ارْتَدَلَا فِيهَا أَيْ اجْتَمَعَا وَسُمِّيَتْ مِنَى بِهَا ؛ لِأَنَّ الْحَيَوَانَ يُصِيبُونَ إِلَى مَنَائِيهِمْ وَالْمَنَائِيَا جَمْعُ الْمَنِيَةِ وَقِيلَ سُمِّيَ مِنَى لِمَا يُمْنَى فِيهِ مِنَ الدَّمَاءِ أَيْ يُرَاقُ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ فِيهَا ثَلَاثُ سِكَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ فَرَسَخٌ وَهُوَ مِنْ الْحَرَمِ وَالْغَالِبُ عَلَيْهِ التَّذْكِيرُ وَالصَّرْفُ ، وَقَدْ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ وَقِيلَ فِي التَّسْمِيَةِ غَيْرَ ذَلِكَ ذَكَرَهُ الْأَثْقَانِيُّ وَتَاجُ الشَّرِيعَةِ وَالْأَكْمَلُ ( قَوْلُهُ وَمَكَثَ بِهَا إِلَى فَجْرِ عَرَفَةَ ) أَقُولُ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْزِلَ بِقُرْبِ مَسْجِدِ الْخَيْفِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَيُصَلِّيَ الْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بَعْلَسَ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيَ الْفَجْرَ بَعْلَسَ إِلَّا يَوْمَ التَّحْرِ فَيَزِيدُ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى هَذَا ( قَوْلُهُ ثُمَّ رَاحَ إِلَى عَرَفَاتٍ ) أَقُولُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ وَقْتُ الذَّهَابِ الْمَسْنُونِ وَالسُّنَّةُ الذَّهَابُ إِلَى عَرَفَاتٍ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ كَمَا فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِنَى كَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يُفِيدُ عَدَمَ التَّغْلِيسِ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَفْعَلُهُ لِيَهَيِّئَ أَمْرَهُ لِلْخُرُوجِ ( قَوْلُهُ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ ) أَقُولُ كَمَا أَنَّ شِعَابَ مَكَّةَ كُلُّهَا مَنَحَرٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ قَبْلَ الظُّهْرِ ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ خُطَبَ الْإِمَامِ أَيْ فِي مَسْجِدِ نَمْرَةٍ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ فَإِنْ تَرَكَ الْخُطْبَةَ أَوْ خُطِبَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَجْزَأُهُ وَقَدْ أَسَاءَ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَلَا يُخَالِفُهُ قَوْلُ الرَّبْلَعِيِّ

لَوْ خَطَبَ قَبْلَ الزَّوَالِ جَازَ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ اهـ .

إِذْ يُرَادُ بِالْجَوَازِ الصَّحَّةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ قَوْلُهُ فَيُصَلِّي بِأَذَانٍ ( أَيْ بَعْدَ صُغُودِ الْمُنْبِرِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَقِيلَ يَرَاهُ أَبُو يُوسُفَ قَبْلَ الصُّغُودِ فِي رَوَايَةٍ ، وَفِي أُخْرَى بَعْدَ الْخُطْبَةِ وَيَقْرَأُ فِي الصَّلَاتَيْنِ سِرًّا ، وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِتَقْلٍ فَإِنْ فَعَلَ سَنَّ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يُعَادُ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ قَدْ جَمَعَهُمَا كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْمُرَادُ بِالتَّقْلِ مَا يَشْمَلُ النَّيَّةَ الرَّائِبَةَ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ لَا يُصَلِّي سُنَّةَ الظُّهْرِ الْبَعْدِيَّةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَبِالْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَتَقَلُّ بَيْنَهُمَا فَلَوْ فَعَلَ كَرِهَ وَأَعَادَ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ اهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ مَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُحِيطِ مِنْ أَنَّهُ يُصَلِّي بِهِمُ الْعَصْرَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْتَغَلَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالتَّنَافُلِ غَيْرِ سُنَّةِ الظُّهْرِ يُنْفِي حَدِيثَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ فَصَلَّى أَيْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، وَكَذَا بَاقِي إِطْلَاقِ الْمَشَايخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِمْ ، وَلَا يَتَطَوَّعُ بَيْنَهُمَا فَإِنَّ التَّطَوُّعَ يُقَالُ عَلَى السُّنَّةِ اهـ .

قُلْتُ يُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الشَّحْنَةِ وَتَاجُ الشَّرِيعَةِ عَنْ التَّجْنِيسِ لِصَاحِبِ الْهِدَايَةِ لَا يَأْتِي بِسُنَّةِ الظُّهْرِ حَتَّى لَوْ أَتَى بِهَا أَعَادَ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ عِنْدَهُمَا اهـ .

أَيْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فَقَوْلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فِيهَا ، وَلَا يَتَطَوَّعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَأَعَادَ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ خِلَافًا لِمَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ اهـ .

فَسَرَّهُ نَفْسُهُ بِمَا يَشْمَلُ الرَّائِبَةَ فَمَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ حَيْثُ قَالَ : أَمَّا سُنَّةُ الظُّهْرِ الرَّائِبَةُ إِذَا صَلَّاهَا لَا تَفْصِلُ وَلَا يُعَادُ الْأَذَانَ إِذَا اشْتَغَلَ بِهَا .

اهـ .

وَكَذَا يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَوْمَئِذٍ وَإِنْ كَانَتْ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ ( قَوْلُهُ وَالْإِحْرَامُ ) أَقُولُ : وَلَوْ أَحْرَمَ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى الزَّوَالِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ أَيْ الْإِحْرَامُ الْمَخْصُوصُ بِالْحَجِّ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ) أَيْ ذِكْرُهُ الْمُفَسَّرُ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَتْنًا بِقَوْلِهِ وَالْإِحْرَامُ لِلْحَجِّ ، اهـ .

لِيَحْتَرِزَ بِهِ عَنْ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ اهـ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ شَرَائِطَ جَوَازِ الْجَمْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خَمْسَةٌ : الْوَقْتُ وَالْمَكَانُ وَالْإِحْرَامُ وَالْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ ، وَعِنْدَهُمَا الْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ لَيْسَا شَرْطًا اهـ .

وَيُزَادُ سَادِسٌ وَهُوَ صِحَّةُ الظُّهْرِ حَتَّى لَوْ تَبَيَّنَ فُسَادُ الظُّهْرِ أَعَادَهُ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَيَشْتَرِطُ إِدْرَاكُ شَيْءٍ مِنْ كُلِّ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ أَدْرَكَ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فَقَطْ لَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْجَمْعُ وَحْدَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ ، وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ ، وَلَوْ تَفَرَّقُوا عَنْهُ بَعْدَ الشُّرُوعِ جَازَ لَهُ الْجَمْعُ وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا تَفَرَّقُوا قَبْلَ الشُّرُوعِ عَلَى قَوْلِهِ فَوَجَّهَ الْجَوَازِ الصَّرُورَةَ إِذْ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرَهُ مُقْتَدِيًا بِهِ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ لَكِنْ قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَالْإِمَامُ وَالْإِحْرَامُ فِي الصَّلَاتَيْنِ شَرْطٌ لِلْجَوَازِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُمَا اقْتَصَرَا عَلَى الْإِحْرَامِ وَهُوَ الظُّهْرُ اهـ فَيَسْقُطُ شَرْطُ الْإِمَامِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى الظُّهْرِ ( قَوْلُهُ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْمَوْقِفِ ) هَذَا عَلَى جِهَةِ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ النَّهَابُ إِلَى الْمَوْقِفِ مِنْ ابْتِدَاءِ الزَّوَالِ بَلْ لَوْ أَخْرَجَهُ جَازَ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ

بُغْسِلَ سُنَّ ) وَيَغْتَسِلُ بَعْدَ الزَّوَالِ بَعَرَفَاتٍ ( قَوْلُهُ وَوَقَفَ النَّاسُ خَلْفَهُ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَقِفُوا وَرَاءَ الْإِمَامِ لِيَكُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، وَهَذَا بَيَانُ الْفَضْلِيَّةِ ١ هـ .

وَالْوُقُوفُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَهِيَ الْمَرْكَبُ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى أَفْضَلُ وَالْوُقُوفُ قَائِمًا أَفْضَلُ مِنَ الْوُقُوفِ قَاعِدًا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَيَجْتَهِدُ عَلَى أَنْ يَقْطُرَ مِنْ عَيْنَيْهِ قَطْرَاتٍ مِنَ اللَّمَعِ فَإِنَّهُ دَلِيلُ الْقَبُولِ وَيَدْعُو لِأَبِيهِ وَأَهْلِهِ وَإِخْوَانِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَعَارِفِهِ وَجِيرَانِهِ وَيُلِحُّ فِي الدُّعَاءِ مَعَ قُوَّةِ الرَّجَاءِ لِلْإِجَابَةِ ، وَلَا يَقْصُرُ فِيهِ فَإِنَّ هَذَا الْيَوْمَ لَا يُمَكِّنُهُ تَدَارُكُهُ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِنَ الْآفَاقِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ { أَفْضَلُ الْيَامِ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا وَافَقَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ } رَوَاهُ رَزِينٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ فِي تَجْرِيدِ الصَّحَّاحِ قَالَهُ الرِّيْلِيُّ ، وَكَذَا نَقَلَهُ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ بِقَوْلِهِ ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ { أَفْضَلُ الْيَامِ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا وَافَقَ يَوْمُ جُمُعَةٍ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةً } ذَكَرَهُ فِي تَجْرِيدِ الصَّحَّاحِ بِعَلَامَةِ الْمُوطَأِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَبَعْدَ الْغُرُوبِ أَتَى مُزْدَلِفَةَ ) أَقُولُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى هَيْئَتِهِ وَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً يُسْرِعُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا وَدُعَاءُ الدُّعْفِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ذَكَرَهُ الرِّيْلِيُّ فَالْمُجَرِّجُ ( قَوْلُهُ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرٍ ) بِكَسْرِ السِّينِ وَتَشْدِيدِهَا هُوَ بَيْنَ مَكَّةَ وَعَرَفَاتٍ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ عَنْ يَسَارِ الْمَوْقِفِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَادِي مُحَسَّرٍ مَوْضِعٌ فَاصِلٌ بَيْنَ مَنَى وَمُزْدَلِفَةَ لَيْسَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ الْأَزْرَقِيُّ وَادِي مُحَسَّرٍ

خَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ وَخَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ ذِرَاعًا ١ هـ .

وَسُمِّيَ مُحَسَّرًا ؛ لِأَنَّ فِيلَ أَصْحَابِ الْقَبِيلِ حَسَرَ فِيهِ أَيَّ أَتْمَا وَكَلَّ ، قَالَهُ الرِّيْلِيُّ وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ عَرَفَاتٍ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةَ وَهُوَ وَادٍ بِحِذَاءِ عَرَفَاتٍ عَنْ يَسَارِ الْمَوْقِفِ كَمَا فِي الْمِعْرَاجِ وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ قِيلَ إِنَّ بَعْضَهُمْ كَانُوا يَتَكَبَّرُونَ وَيَنْزِلُونَ مُعْتَزِلِينَ عَنِ النَّاسِ فِي بَطْنِ عُرْنَةَ وَبَطْنِ مُحَسَّرٍ فَأَمَرَ الشَّرْعُ مُخَالَفَتَهُمْ رَدًّا عَلَيْهِمْ ( قَوْلُهُ وَنَزَلَ عِنْدَ جَبَلِ قُرَحٍ ) أَقُولُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِرَفْعِهِ وَهُوَ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدَلِ مِنْ قُرَحٍ إِذَا ارْتَفَعَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَهُوَ الْمَوْقِفُ فَيَنْزِلُ عِنْدَهُ كَيْ لَا يَضِيقَ عَلَى الْمَارِّ الطَّرِيقُ وَيُكْثِرُ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ ( قَوْلُهُ وَصَلَّى الْعِشَاءَيْنِ بَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ) بِخِلَافِ الْجَمْعِ الْوَلِّ ؛ لِأَنَّ الْعِشَاءَ فِي وَقْتِهِ بِخِلَافِ الْعَصْرِ فَيُعْلَمُ بِالْإِقَامَةِ التَّعْدِيمُ عَنْ وَقْتِهِ ، وَلَا يَتَطَوَّعُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَلَوْ تَطَوَّعَ أَوْ تَشَاغَلَ بِشَيْءٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا أَعَادَ الْإِقَامَةَ كَذَا فِي التَّيْسِينَ ( قَوْلُهُ فَإِنَّهُ إِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ

إِلْحَ ) أَقُولُ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْجَوَازِ مَا لَمْ يَخَفْ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَإِذَا خَشِيَ طُلُوعَهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الطَّرِيقِ وَإِذَا صَلَّاهُمَا وَاحِدَةً أَجْزَأَهُ وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ وَدَعَا ) أَيَّ مُجْتَهِدًا فِي دُعَائِهِ وَيَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُتِمَّ مُرَادَهُ وَسُؤَالُهُ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ كَمَا أَتَمَّهُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا رَوَى فِي حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَجِيبَ لَهُ دُعَاؤُهُ لِأَمْنِهِ حَتَّى الدَّمَاءُ وَالْمِطَالِمُ كَمَا ذَكَرَهُ الرِّيْلِيُّ

وَصَاحِبُ الْهَدَايَةِ إِلَّا أَنْ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنَقَلَ الْكَمَالَ أَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّهُ وَهُمْ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ ١ هـ .

وَيَجُوزُ فِي حَتَّى الدَّمَاءِ وَالْمِطَالِمِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ هَذَا الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ وَاجِبٌ ) أَقُولُ وَقَالَ مَالِكٌ : سُنَّةٌ وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ رُكْنٌ ، وَوَقَّتْ الْوُقُوفُ بِهَا مِنْ حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ يُسْمَرَ جَدًّا فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ وَقْتُهُ فَلَا يَجُوزُ الْوُقُوفُ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَلَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَوْ وَقَفَ فِيهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ أَوْ مَرَّ



بِهَا جَازَ كَمَا فِي عَرَفَاتٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَالتَّشْبِيهِ مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ فَقَطْ ، وَلَا يَلْزُمُهُ هُنَا شَيْءٌ نَصَّ عَلَيْهِ الْكَمَالُ وَالْمَيْتُ بِالْمُزْدَلِفَةِ سِنَّةٌ وَقَالَ مَالِكٌ وَاجِبٌ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ( قَوْلُهُ حَتَّى يَجِبَ بَرَكِهِ بِلَا غَدْرٍ دَمٌ ) أَقُولُ وَالْغَدْرُ بَأَن كَانَ بِهِ عِلَّةٌ أَوْ ضَعْفٌ أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً تَخَافُ الرَّحَامَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْكَافِي وَكُلُّ وَاجِبٍ فِي الْحَجِّ لَا يَجِبُ بَرَكِهِ بِغَدْرٍ شَيْءٌ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا نَصَّ الشَّارِعُ بِقَوْلِهِ { فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ } اهـ .

وَلَمْ يَقِفْ فِي الْمُحِيطِ خَوْفَ الرَّحَامِ بِالْمَرَأَةِ بَلْ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الرَّجُلَ فَقَالَ لَوْ مَرَّ قَبْلَ الْوَقْتِ لَخَوْفِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ اهـ قُلْتُ وَكَذَلِكَ أَطْلَقَهُ الزَّيْلَعِيُّ فَقَالَ ، وَلَوْ دَفَعَ الْحَاجُّ إِلَى مَيِّ بَلِيلٍ لَغَدْرَ بِهِ مِنْ ضَعْفٍ أَوْ عِلَّةٍ جَازَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ .

( وَإِذَا أَسْفَرَ أَتَى مَيِّ وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي سَبْعًا ) أَيِ سَبْعِ حَصَيَاتٍ ( خَذَفًا ) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ رَمًى الْحَصَى بِالْأَصَابِعِ وَفِي الْمَغْرِبِ هُوَ أَنْ يَضَعَ طَرَفَ الْإِبْهَامِ عَلَى طَرَفِ السَّبَّابَةِ فِي الرَّمْيِ ( وَكَبَّرَ لِكُلِّ حَصَاةٍ ) فَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ رَغْمًا لِلشَّيْطَانِ وَحَرْبَةً لِلَّهِمَّ اجْعَلْ حَجِّي مَبْرُورًا وَسَعْيِي مَشْكُورًا وَذَنْبِي مَغْفُورًا ( وَقَطَعَ تَلْبِيئَتَهُ بِأَوَّلِهَا ثُمَّ ذَبَحَ إِنْ شَاءَ ) ، وَإِنَّمَا قَالَ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَأْتِي بِهِ الْمُفْرَدُ تَطَوُّعٌ وَالْكَلَامُ فِي الْمُفْرَدِ ( ثُمَّ قَصَرَ وَحَلَقَهُ أَفْضَلَ وَحَلَّ لَهُ غَيْرُ النَّسَاءِ وَخَطَبَ ) الْإِمَامُ ( كَمَا فِي السَّابِعِ ) هَذِهِ هِيَ الْخُطْبَةُ الثَّلَاثَةُ ( يُعَلِّمُ فِيهَا النَّفَرُ ) ، وَهُوَ خُرُوجُ الْحَاجِّ مِنْ مَيِّ ( وَهُوَ طَوَافُ الصَّدْرِ ثُمَّ طَافَ لِلزِّيَارَةِ ) قَدْ مَرَّ أَنَّهُ فَرَضَ ( يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ سَبْعَةً ) أَيِ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ ( بِلَا رَمَلٍ وَسَعْيٍ إِنْ فُعِلَا ) أَيِ الرَّمْلُ وَالسَّعْيُ ( قَبْلُ وَإِلَّا فِيهِمَا فَإِنْ آخَرَهُ ) أَيِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ( عَنْهَا ) أَيِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ( وَجَبَ دَمٌ ) وَسَبَّيْنِ فِي بَابِ الْجَنَائِيَّاتِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَأَوَّلُ وَقْتِهِ ) أَيِ أَوَّلُ وَقْتِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ( بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ ) أَيِ الطَّوَافُ ( فِيهِ ) أَيِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ( أَفْضَلُ وَبِهِ ) أَيِ بِالطَّوَافِ ( حَلَّ النَّسَاءِ ثُمَّ أَتَى مَيِّ وَرَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ بَعْدَ زَوَالِ ثَانِي يَوْمِ النَّحْرِ يَبْدَأُ بِمَا يَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ ثُمَّ بِمَا يَلِيهِ ثُمَّ بِالْعَقَبَةِ سَبْعًا وَكَبَّرَ لِكُلِّ ) أَيِ لِكُلِّ حَصَاةٍ رَمَاهَا ( وَوَقَّفَ أَيِ وَقَفَ فَحَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى ) وَأَتْنَى عَلَيْهِ ( وَهَلَّلَ وَكَبَّرَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ رَمْيِ بَعْدَهُ رَمًى فَقَطْ ) أَيِ بَعْدَ الرَّمْيِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لَا الثَّلَاثِ ، وَلَا بَعْدَ

يَوْمِ النَّحْرِ ( وَدَعَا بِحَاجَتِهِ رَافِعًا يَدَيْهِ ثُمَّ غَدَا كَذَلِكَ وَبَعْدَهُ كَذَلِكَ إِنْ مَكَثَ وَهُوَ ) أَيِ الْمَكُثُ ( أَحَبُّ ، وَإِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ فِيهِ ) أَيِ الْقَدِّ ( جَازَ وَلَهُ النَّفَرُ ) أَيِ الْخُرُوجُ مِنْ مَيِّ ( إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ فَجْرِهِ ) أَيِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ ( لَا بَعْدَهُ ) فَإِنَّهُ إِنْ وَقَفَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ وَجَبَ عَلَيْهِ رَمْيُ الْجِمَارِ ( وَجَازَ الرَّمْيَ رَاكِبًا وَفِي الْأَوَّلَيْنِ ) أَيِ مَا يَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ ثُمَّ مَا يَلِيهِ ( مَا شِئًا أَفْضَلَ لَا الْعَقَبَةَ ) بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ ( وَكُرِهَ أَنْ لَا يَبِيتَ بِمَيِّ لَيْلِي الرَّمْيِ ) ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاتَ بِهَا وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُؤَدَّبُ عَلَى تَرْكِ الْمَقَامِ بِهَا . ( وَ ) كُرِهَ أَيْضًا ( تَقْدِيمُ ثَقْلِهِ ) أَيِ مَتَاعِهِ وَحَوَائِجِهِ ( إِلَى مَكَّةَ وَإِقَامَتُهُ بِمَيِّ لِلرَّمْيِ ) ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ شُغْلَ قَلْبِهِ ( وَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ) اسْمُ مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ الْأَبْطَحُ نَزَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

( قَوْلُهُ وَإِذَا أَسْفَرَ ) قَالَ الْكَمَالُ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي حَدِّ الْإِسْفَارِ إِذَا سَارَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ قَدَرُ رَكْعَتَيْنِ دَفَعَ ، وَهَذَا بِطَرِيقِ التَّقْرِيبِ اهـ .

وَوَقَعَ فِي نُسْخِ الْقُدُورِيِّ وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَهُوَ غَلَطٌ وَالصَّحِيحُ إِذَا أَسْفَرَ

أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ١ هـ .  
وَقَالَ الْأَكْمَلُ أَقُولُ مَعْنَى قَوْلِهِ وَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَيُّ إِذَا قُرِبَتْ إِلَى الطُّلُوعِ وَفَعَلَ ذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى ظُهُورِ  
الْمَسْأَلَةِ ١ هـ .

وَقَالَ الْأَثَقَانِيُّ الْغَلَطُ وَقَعَ مِنَ الْكَاتِبِ لَا مِنَ الْقُلُوبِ نَفْسِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا نَصْرِ الْبَغْدَادِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ  
مِنْ تَلَامِيذَةِ الشَّيْخِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْقُلُوبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَثَبَتْ لَفْظُ الْقُلُوبِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ قَالَ  
ثُمَّ يُفِيضُ الْإِمَامُ مِنْ مُرْدَلَفَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالنَّاسُ مَعَهُ حَتَّى يَأْتِيَ مِنِّي وَاثَبَتْ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيُّ فِي  
شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ مِثْلَ هَذَا أَيْضًا فَقَالَ وَيُفِيضُ الْإِمَامُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَيَأْتِي مِنِّي ( قَوْلُهُ أَتَى مِنِّي ) أَقُولُ  
وَإِذَا بَلَغَ بَطْنَ مُحَسَّرٍ أَسْرَعَ إِنْ كَانَ مَاشِيًا وَحَرَّكَ دَائِتَهُ إِنْ كَانَ رَاكِبًا قَدَرُ رَمِيَةِ حَجَرٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَعَلَ ذَلِكَ كَذَا فِي الْبَحْرِ ، وَحِكْمَةُ الْإِسْرَاعِ فِيهِ مُخَالَفَةُ النَّصَارَى فَإِنَّهُ مَوْقِفُهُمْ كَذَا فِي الْمِعْرَاجِ .  
( تَنْبِيْهُ ) : لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مَوْضِعَ أَخَذِ الْجِمَارِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ مَنْاسِكِ الْكَرْمَانِيِّ أَنَّهُ يَدْفَعُ مِنَ الْمُرْدَلَفَةِ بِسَبْعِ  
حَصِيَّاتٍ وَقَالَ قَوْمٌ بِسَبْعِينَ حَصَاةً وَلَيْسَ مَذْهَبُنَا ١ هـ .

قُلْتُ يُعَارِضُهُ قَوْلُ الْجَوْهَرَةِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ حَصَى الْجِمَارِ مِنَ الْمُرْدَلَفَةِ أَوْ مِنَ الطَّرِيقِ .  
١ هـ .

وَكَذَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ يَأْخُذُ الْحَصَى مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ ١ هـ فَالْتَّفَنِي لَيْسَ إِلَّا عَلَى التَّعْيِينِ أَيُّ لَا يَتَّعَيْنُ الْأَخْذُ مِنَ  
الْمُرْدَلَفَةِ لَنَا مَذْهَبًا وَمَا قَالَهُ فِي الْهِدَايَةِ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا قِيلَ : إِنَّهُ يَلْتَقِطُهَا مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي عَلَى الطَّرِيقِ فِي  
الْمُرْدَلَفَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ : جَرَى التَّوَارُثُ بِذَلِكَ وَمَا قِيلَ : يَأْخُذُ مِنَ الْمُرْدَلَفَةِ سَبْعًا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ  
فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا سُنَّةَ فِي ذَلِكَ يُوجِبُ خِلَافَهَا الْإِسَاءَةَ ، وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُهَا مِنْ جَمْعِ ١ هـ .  
وَلَا يَأْخُذُهَا مِنْ مَوْضِعِ الرَّمْيِ ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ كَرَهُهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمُرْدُودُ وَمَعَ هَذَا لَوْ رَمَى بِهِ جَارَ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، وَمَا هِيَ  
إِلَّا كَرَاهَةٌ تُتْرَكُ وَيَلْتَقِطُ الْحَصِيَّاتِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْسِرَ حَجَرًا وَاحِدًا سَبْعِينَ صَغِيرًا كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْآنَ  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْسِلَ الْحَصِيَّاتِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَهَا لِيَتَيَقَّنَ طَهَارَتَهَا فَإِنَّهُ يَقَامُ بِهَا قُرْبَةً ، وَلَوْ رَمَى بِمُسَجَّسَةٍ بَيِّنَةٍ كَرِهَ  
وَأَجْرَاهُ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ) أَقُولُ هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ  
وَمِنِّي عَنْ يَمِينِهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ رَاكِبًا ، وَلَوْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ أَجْزَأُ ١ هـ .  
وَلَا يَقِفُ بَعْدَ هَذَا الرَّمْيِ حَتَّى يَأْتِيَ مَنْزِلُهُ قَالَهُ قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ خَذَفًا بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ ) أَيُّ وَالذَّلَالِ الْمُعْجَمَةِ نُصِبَ  
عَلَى الْمَصْدَرِ وَالْخَذَفُ صَغَارُ الْحَصَى قِيلَ : مِقْدَارُ الْحِمَصَةِ ، وَقِيلَ مِقْدَارُ التَّوَاةِ وَقِيلَ مِقْدَارُ الْأَثْمَلَةِ ، وَلَوْ رَمَى  
بِأَكْبَرٍ أَوْ أَصْغَرَ أَجْزَأُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْمِي بِالْكِبَارِ خَشْيَةَ أَنْ يَتَأَذَى بِهِ غَيْرُهُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ رَمَى الْحَصَى  
بِالْأَصَابِعِ ) أَيُّ بِرُغُوسِ الْأَصَابِعِ قَالَهُ ابْنُ

كَمَالٍ بَاشَا وَصَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ تَبَعًا لِمَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ النَّهَائَةِ خِلَافًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ كَمَا نَذَكُرُهُ (   
قَوْلُهُ وَفِي الْمَغْرِبِ

إِلْخ ) عَلَيْهِ مَشَى فِي الْهِدَايَةِ فَقَالَ وَكَيْفِيَّةُ الرَّمْيِ أَنْ يَضَعَ الْحَصَاةَ عَلَى ظَهْرِ إِبْهَامِهِ الْيُمْنَى وَيَسْتَعِينُ بِالْمُسَبِّحَةِ ١ هـ

وَقَالَ الْكَمَالُ هَذَا التَّفْسِيرُ يَحْتَمِلُ كُلًّا مِنْ تَفْسِيرَيْنِ قِيلَ بِهِمَا : أَحَدُهُمَا أَنْ يَضَعَ طَرَفَ إِبْهَامِهِ الْيُمْنَى عَلَى وَسْطِ  
السَّبَابَةِ وَيَضَعَ الْحَصَاةَ عَلَى ظَاهِرِ الْإِبْهَامِ كَأَنَّهُ عَاقِدٌ سَبْعِينَ فَيْرَمِيهَا وَعُرِفَ مِنْهُ أَنَّ الْمُسْنُونَ فِي كَوْنِ الرَّمْيِ بِالْيَدِ

الْيَمْنَى ، وَالْآخِرُ أَنْ يُحَلِّقَ سَبَابَتَهُ وَيَضَعَهَا عَلَى مَفْصِلِ إِبْهَامِهِ كَأَنَّهُ عَاقِدٌ عَشْرَةَ ، وَهَذَا فِي التَّمَكُّنِ مِنَ الرَّمْيِ بِهِ مَعَ الرَّحْمَةِ وَالْوَهْجَةِ عُسْرٌ وَقِيلَ يَأْخُذُهَا بِطَرْفِي إِبْهَامِهِ وَسَبَابَتِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ الْأَيْسَرُ الْمُعْتَادُ ١ هـ .  
وَذَكَرَ فِي الْجَوْهَرَةِ كَلَامَ الْهَدَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَصَحَّحَ فِي النَّهَايَةِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَيَّ الَّذِي بِطَرْفِ الْإِبْهَامِ وَالْمُسَبِّحَةِ ١ هـ .  
وَصَحَّحَهُ أَيْضًا فِي الْوُلُوجِيَّةِ وَقَالَ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ إِهَانَةً لِلشَّيْطَانِ وَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ السُّنَّةِ فَلَوْ رَمَى كَيْفَمَا أَرَادَ جَازَ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِقْدَارَ مَوْضِعِ الرَّمْيِ وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ مِقْدَارُ الرَّمْيِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّامِي وَبَيْنَ مَوْضِعِ السَّقُوطِ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ كَذَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ الْكَمَالُ وَمَقَامُ الرَّامِي بِحَيْثُ يَرَى مَوْضِعَ حَصَاةٍ وَمَا قُدِّرَ بِهِ بِخَمْسَةِ أَذْرُعٍ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ فَذَلِكَ تَقْدِيرٌ أَقْلٌ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَكَانِ فِي الْمَسْنُونِ ، أَلَا تَرَى إِلَى تَعْلِيلِهِ فِي الْكِتَابِ أَيَّ الْهَدَايَةِ يَقُولُهُ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَكُونُ طَرَحًا ، وَلَوْ طَرَحَهَا طَرَحًا أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ رَمَى

إِلَى قَدَمَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ مُسَيِّءٌ لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ ، وَلَوْ وَضَعَهَا وَضَعًا لَمْ يُجْزِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَمِيٍّ ، وَلَوْ رَمَاهَا فَوَقَعَتْ قَرِيبًا مِنَ الْجَمْرَةِ يَكْفِيهِ لَعَدَمُ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ ، وَلَوْ وَقَعَتْ بَعِيدًا مِنْهَا لَا يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قُرْبَهُ إِلَّا فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ وَالْقُرْبُ قَدْرُ ذِرَاعٍ ، وَخَوْفُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْدِرْهُ كَأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى اعْتِبَارِ الْقُرْبِ ، وَضِدُّهُ الْبُعْدُ فِي الْعُرْفِ ، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الثَّلَاثَةَ الْأَذْرُعَ فِي حَدِّ الْبَعِيدِ وَمَا دُونَهُ قَرِيبًا ١ هـ .

وَلَوْ وَقَعَتْ الْحَصَاةُ عَلَى ظَهْرِ رَجُلٍ أَوْ عَلَى مَحْمَلٍ وَثَبَتْ عَلَيْهِ أَعَادَهَا ، وَإِنْ سَقَطَتْ عَلَى سَنَنِهَا ذَلِكَ أَجْزَأُهُ ، وَلَوْ رَمَى بِسَنَةٍ جُمْلَةً أَجْزَأَهُ عَنْ حَصَاةٍ وَالتَّقْيِيدُ بِالْحَصَى لِبَيَانِ الْكَمَلِ وَإِلَّا فَيَجُوزُ الرَّمْيُ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ كَالْحَجَرِ وَالْمَدَرِ وَمَا يَجُوزُ بِهِ التَّيْمُّمُ ، وَلَوْ كَفًّا مِنْ تَرَابٍ ، وَلَا يَجُوزُ بِالْخَشَبِ وَالْعَبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالْجَوْهَرِ وَالذَّهَبِ وَالْقَبْضَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَتَارًا كَمَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ وَلَا يَصِحُّ بِالْبَعْرِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( تَنْبِيْهُ ) : قَدَمْنَا جَوَازَ الرَّمْيِ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ فَشَمِلَ كُلَّ الْأَحْجَارِ النَّبِيْسَةِ كَالْيَاقُوتِ وَالزُّبُرْجِدِ وَالزُّمُرُودِ وَالْبَلْخَشِ وَالْفَيْرُوزِجِ وَالْبَلُّورِ وَالْعَقِيقِ وَبِهَذَا صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ أَكْمَلَ الدِّينَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ اعْتَرَضَ عَلَى صَاحِبِ الْهَدَايَةِ فِي قَوْلِهِ وَيَجُوزُ الرَّمْيُ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ بِالْفَيْرُوزِجِ وَالْيَاقُوتِ فَإِنَّهُمَا مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ حَتَّى جَازَ التَّيْمُّمُ بِهِمَا وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ بِهِمَا حَتَّى لَمْ يَفْعَ مُعْتَدًا بِهِمَا فِي الرَّمْيِ

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْجَوَازَ مَشْرُوطٌ بِالِاسْتِهَانَةِ بِرَمِيهِ وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِهِمَا ١ هـ .

فَقَدْ أَثْبَتَ تَخْصِيصَ الْعُمُومِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِصِ النَّبِيْلَعِيِّ ، وَخُصَّصَ بِالْفَيْرُوزِجِ وَالْيَاقُوتِ دُونَ غَيْرِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَيُحَرِّزْ

( قَوْلُهُ وَكَبَّرَ لِكُلِّ حَصَاةٍ ) قَالَ فِي الْكَافِي ، وَلَوْ سَبَّحَ مَكَانَ التَّكْبِيرِ جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ وَذَا يَحْصُلُ بِالتَّسْبِيْحِ كَمَا يَحْصُلُ بِالتَّكْبِيرِ ١ هـ .

وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا كَمَا يُفِيدُهُ الْمُصَنِّفُ .

( تَنْبِيْهُ ) : لَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقْتَ هَذَا الرَّمْيِ وَلَهُ أَوْقَاتٌ أَرْبَعَةٌ وَقْتُ الْجَوَازِ وَالِاسْتِحْبَابِ وَالِإِبَاحَةِ وَالْكَرَاهَةِ فَالْأَوَّلُ ابْتِدَاؤُهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ التَّحَرِّ وَانْتِهَاؤُهُ إِذَا طَلَعَ الْقَمَرُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي حَتَّى لَوْ أَخَّرَهُ إِلَيْهِ لَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ، وَلَوْ رَمَى قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ التَّحَرِّ لَمْ يَصِحَّ اتِّفَاقًا وَالثَّانِي مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ ، وَالثَّلَاثُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ وَالرَّابِعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ التَّحَرِّ وَبَعْدَ غُرُوبِهَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ

وغيره وجعل في الظهيرة الوقت المباح من المكروه فهي ثلاثة عنده والكثر على الأول كذا في البحر ومحمل الكراهة الْمُقْتَضِيَةُ لِلْإِسَاءَةِ فِي الرَّمْيِ الْمَكْرُوهِ عَلَى عَدَمِ الْعُدْرِ فَلَا يَكُونُ رَمْيُ الضَّعْفَةِ قَبْلَ الشَّمْسِ وَرَمْيُ الرُّعَاةِ لَيْلًا مُلْزِمٌ لِلْإِسَاءَةِ كَذَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَقَطَعَ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِهَا) قَالَ الْكَمَالُ .

وفي البدائع فإذا زار البيت قبل أن يرمي ويحلق ويدبح قطع التلبية في قول أبي حنيفة ، وعن أبي يوسف أنه يلبي ما لم يحلق أو تول الشمس من يوم النحر ، وعن محمد ثلاث روايات رواية كافي حنيفة ورواية ابن

سماعة من لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر ، ورواية هشام إذا مضت أيام النحر وظاهر روايته مع أبي حنيفة هـ .

وقال في البحر أشار بالرمي إلى أنه يقطعها إذا فعل واحداً من الأمور الأربعة التي تفعل يوم النحر فيقطعها إن حلق قبل الرمي أو طاف للزيارة قبل الرمي والذبح والحلق أو ذبح قبل الرمي دم التمتع أو القران ، ومضى وقت الرمي المستحب كفعله فيقطعها إذا لم يرم جمرة العقبة حتى زالت الشمس كذا في المحيط هـ .

(قَوْلُهُ ثُمَّ قَصَرَ) الْقَصِيرُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رُعُوسِ شَعْرِ الرَّأْسِ مِقْدَارَ أُنْمُلَةٍ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَقَالَ الرَّيْلِيُّ الْقَصِيرُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ مِنْ رُعُوسِ رُبْعِ الرَّأْسِ مِقْدَارَ الْأُنْمُلَةِ هـ .

وقال في البحر مراد الريلي أن يأخذ من كل شعرة مقدار الأنملة كما صرح به في المحيط .

وفي البدائع قالوا يجب أن يزيد في القصير على قدر الأنملة حتى يستوفي قدر الأنملة من كل شعرة برأسه ؛ لأن أطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي في مناسكه وهو أحسن هـ .

قلت يظهر لي أن المراد بكل شعرة أي من شعر الربع على وجه اللزوم أو من الكل على سبيل الأولوية فلا مخالفة في الإجزاء ؛ لأن الربع كالكُلِّ كما في الحلق (قَوْلُهُ وَحَلَقُهُ أَفْضَلُ) أي حلق الرجل أفضل لما ورد من حديث {اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ} ويكتفي بحلق ربع الرأس وحلق الكل أولى ويجب إمرار الموصى على رأس الأقرع على المختار ، ولو كان برأسه فروح لا يمكن إمرار الموصى عليه ، ولا يصل إلى قصيره فقد

حل كما في التبيين ، ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزيه إلا الحلق أو القصير وليس هذا بعذر قاله في البرهان قلت والحصر غير مراد بل المراد إزالة الشعر ، ولو بالتار أو الثورة فيتحلل به لما قال في شرح المجموع إن إجراء الموصى أي على رأس الأقرع لم يجب لعينه بل لإزالة الشعر بدليل أنه لو أزال الشعر بالثورة يسقط عنه إجراء الموصى هـ .

ويستحب له قلم أظفاره وقص شاربه بعد الحلق والدعاء قبل الحلق وبعد الفراغ مع التكبير ويستحب دفن الشعر ، وإن رمى به لا بأس وكرة إلقاؤه في الكنيف والمغتسل ، ولا يأخذ من لحيته شيئاً ؛ لأنه مثله ، ولو فعل لا يلزمه شيء كذا في البحر (قَوْلُهُ وَحَلَّ لَهُ غَيْرُ النَّسَاءِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا تَحْلِيلَ بِالرَّمْيِ لشيء وهو المشهور عندنا وفي غير المشهور أن الرمي محلل لغير النساء كما في البرهان والطيب أيضاً كما في قاضي خان وكلام المصنف رحمه الله شامل للطيب فيحل ، ولا تحل الدواعي ولكن قل في البحر عن قاضي خان أنه يحل له بالرمي كل شيء إلا الطيب والنساء ، وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضاً ، وإن كان لا يحل له النساء ، والصحيح ما قلنا ؛ لأن الطيب دأع إلى الجماع ، وإنما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالثر هـ .

ثم قال صاحب البحر وينبغي أن يحكم بضعف ما في الفتاوى لما قدمنا أي من حديث الصحيحين عن عائشة قالت { طيبتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين أحرم ولجله حين أحل قبل أن يطوف

بِالْبَيْتِ { اهـ .

وَأَقُولُ لَمْ يَقْتَصِرْ قَاضِي خَانَ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْهِدَايَةَ أَيْضًا قِيلَ : هَذَا بِقَوْلِهِ وَالْخُرُوجُ عَنْ الْإِحْرَامِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ فَإِذَا حَلَقَ أَوْ قَصَرَ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ مَا لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ مَرُويٌّ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ الْحَلْقِ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّيْبَ وَالنَّسَاءَ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يَحِلُّ لَهُ الطَّيْبُ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّسَاءُ وَالصَّحِيحُ مَا قُلْنَا ؛ لِأَنَّ الطَّيْبَ دَاعٍ إِلَى الْجَمَاعِ ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا حِلَّ الطَّيْبِ بَعْدَ الْحَلْقِ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِالْأَثَرِ اهـ .

فَكَانَ الْأَنْسَبُ لِصَاحِبِ الْبَحْرِ أَنْ يَرُدَّ كَلَامَ قَاضِي خَانَ الْمَذْكُورَ ثَانِيًا بِكَلَامِهِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ أَلَزَمَ لِمُوافَقَةِ مَا فِي الْهِدَايَةِ وَذَلِيلُهُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلِأَنَّهُ تَنَاقُضَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي وَقَوْلُ قَاضِي خَانَ ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا حِلَّ الطَّيْبِ إِلَى آخِرِهِ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ : الطَّيْبُ دَاعٍ إِلَى النَّسَاءِ فَكَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ مُطْلَقًا فَخَصَّهُ بِالرَّمْيِ وَحَلَّ بِالْحَلْقِ لِلْأَثَرِ لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ لِتَحْلِيلِ الرَّمْيِ لَشَيْءٍ فَالْمَرْجِعُ لِكَلَامِهِ الْأَوَّلِ الْمُوَافِقِ لِلْهِدَايَةِ وَلِحَصْرِهِ التَّحْلُلَ بِالْحَلْقِ بِقَوْلِهِ وَالْخُرُوجُ عَنْ الْإِحْرَامِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْحَلْقِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ بُطْلَانُ مَا يُنسَبُ لِقَاضِي خَانَ مِنْ أَنَّ الْحَلْقَ لَا يَحِلُّ بِهِ الطَّيْبُ ( قَوْلُهُ وَخُطِبَ الْإِمَامُ كَمَا فِي السَّابِعِ ) أَيَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الزَّوَالِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ خُطْبَةً وَاحِدَةً لَا يَجْلِسُ فِي وَسْطِهَا ( قَوْلُهُ هَذِهِ هِيَ الْخُطْبَةُ الثَّلَاثَةُ ) كَانَ يَنْبَغِي بَيَانُ وَفَيْهَا : وَهُوَ الْيَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ تُوهِمُ أَنَّهَا فِي الْعَاشِرِ ، وَعِنْدَنَا

يُفْصَلُ بَيْنَ كُلِّ خُطْبَةٍ وَأُخْرَى يَوْمٌ وَقَالَ زُفَرٌ يَخْطُبُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ أَوَّلُهَا يَوْمُ التَّرْوِيَةِ اهـ .  
( قَوْلُهُ قَدْ مَرَّ أَنَّهُ فَرَضَ ) قَدَمْنَا أَنَّهُ لَا يُفْتَرَضُ الْإِثْنَانِ بِجَمِيعِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَلْ بَاكُثَرِهِ وَيَنْجَبِرُ أَقْلُهُ بِالذَّمِّ إِذَا تَرَكَ وَهُوَ الصَّحِيحُ نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي الْمَبْسُوطِ كَمَا نَقَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ التَّحْرِ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ ، وَلَا يَخْتَصُّ آخِرُهُ بِزَمَانٍ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ صِحَّتُهُ بَلْ الْعُمُرُ وَقَدْ لَصِقَتْهُ إِذَا فَعَلَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّحْرِ صَحَّ وَيَجِبُ ذَمُّ تَرْكِ الْوَاجِبِ ( قَوْلُهُ وَإِلَّا فَبِهِمَا ) أَيَّ فَبِالرَّمْلِ وَالسَّعْيِ يَطُوفُ أَيَّ مَعَهُمَا فَالْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ قَدَّمَ الرَّمْلَ وَالسَّعْيَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَإِلَّا فَعَلَهُمَا فِي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَقَدَمْنَا أَنَّ الْفَضْلَ تَأْخِيرُ السَّعْيِ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَكَذَلِكَ الرَّمْلُ لِيَصِيرَ تَبَعًا لِلْفَرْضِ دُونَ السُّنَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقَدَمْنَا أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالسَّعْيِ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَلْيَتَّبِعْهُ لَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ ( قَوْلُهُ وَبِهِ حِلُّ النَّسَاءِ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَيَّ بِالطَّوَافِ وَحِلُّ النَّسَاءِ وَيَسْقُطُ لَفْظُ وَبِهِ كَمَا فَعَلَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا تَبَعًا لِلْهِدَايَةِ وَالْكَثْرُ إِذَا حِلُّ النَّسَاءِ إِنَّمَا هُوَ بِالْحَلْقِ السَّابِقِ لَا بِالطَّوَافِ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ هُوَ الْمُحَلِّلُ دُونَ الطَّوَافِ غَيْرَ أَنَّهُ آخِرَ عَمَلِهِ إِلَى مَا بَعْدَ الطَّوَافِ فَإِذَا طَافَ عَمِلَ الْحَلْقُ عَمَلَهُ كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ آخِرَ عَمَلِهِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَهَكَذَا صَرَّحَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِالْحَلْقِ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْحَلْقَ أَصْلًا وَقَلَّمَ ظُفْرَهُ أَوْ

عَطَى رَأْسَهُ قَاصِدًا التَّحْلُلَ مِنَ الْإِحْرَامِ كَانَ ذَلِكَ جَنَائَةً مُوجِبَةً لِلْجَزَاءِ وَحِلُّ النَّسَاءِ مَوْفُوفٌ عَلَى الرُّكْنِ مِنَ السَّبْعَةِ أَشْوَاطٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْوَاطٍ فَقَطْ اهـ .

قُلْتُ لَكِنْ سَنَدُكُمْ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى أَمَةٌ مُحْرَمَةٌ لَهُ تَحْلِيلُهَا بِقَصِّ ظُفْرِ وَنَحْوِهِ فَقَدْ حَصَلَ بِهِ التَّحْلِيلُ فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ ثُمَّ أَتَى مِنِّي ) أَقُولُ يُعْنِي بَعْدَ مَا صَلَّى رَكَعَتِي الطَّوَافِ وَكَانَ يَنْبَغِي التَّصَرُّحُ بِهِ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا ( قَوْلُهُ وَرَمَى الْجِمَارَ ) أَقُولُ فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّمْيَ تَوَضَّعَ فِي يَدِهِ وَيَرْمِي بِهَا أَوْ يَرْمِي عَنْهُ غَيْرُهُ بِأَمْرِهِ ، وَكَذَا الْمَغْمَى عَلَيْهِ يَعْنِي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالصَّغِيرُ يَرْمِي عَنْهُ أَبُوهُ وَيُحْرَمُ عَنْهُ ذَكَرَهُ

الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ الْآتِيَةِ قَرِيبًا ، وَهَذَا نَصُّ عَلَى مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ مِنْ كَلَامِ الْمُحِيطِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ عَلَى جَوَازِ إِحْرَامِ اللَّابِ عَنْ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ بِاللَّوْلَى فَقَالَ وَدَلَّ كَلَامُهُ أَنَّ لِلَّابِ أَنْ يُحْرَمَ عَنْ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَيَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا بِاللَّوْلَى .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَرَمَى الْجَمَارِ الثَّلَاثَ بَعْدَ زَوَالِ ثَانِي النَّحْرِ ) هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَ الزَّوَالِ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ أَنْ يَعْجَلَ فِي النَّفْرِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَرْمِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ ( قَوْلُهُ وَوَقَفَ بَعْدَ رَمِي بَعْدَهُ رَمِي ) أَقُولُ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ فِي وَسْطِ الْعِبَادَةِ بِخِلَافِ جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ قَدْ انْتَهَتْ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَدَعَا بِحَاجَتِهِ ) أَيُّ بَعْدَ مَا حَمِدَ وَأَثْنَى وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( قَوْلُهُ رَافِعًا يَدَيْهِ ) أَيُّ حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ

وَيَجْعَلُ بَاطِنَ كَفِّهِ نَحْوَ السَّمَاءِ كَمَا هُوَ السُّنَّةُ فِي الْأَدْعِيَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي دُعَائِهِ بِهَذَا الْمَوْقِفِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْحَاجِّ وَلِمَنْ اسْتَغْفَرَ لَهُ الْحَاجُّ } كَمَا فِي الْكَافِي ، وَكَذَا يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ فِي كُلِّ مَوْقِفٍ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ ا هـ .

وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخُصَّ وَالِدَيْهِ وَأَقَارِبَهُ وَمَعَارِفَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِسْتِغْفَارِ بَعْدَ عُمُومِهِ لِعَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدَمْنَا مَا فِي جَوَازِهِ لِلْعُمُومِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ فِيهِ أَيُّ الْغَدِ ) صَوَابُهُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى مَا بَعْدَ الْغَدِ أَعْنِي الْيَوْمَ الرَّابِعَ ( قَوْلُهُ جَازَ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتِحْسَانًا وَقَالَ رَمَى الرَّابِعَ لَا يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ كَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ ( قَوْلُهُ وَلَهُ النَّفْرُ أَيُّ الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى ) أَقُولُ صَوَابُهُ إِلَى مَكَّةَ أَوْ مِنْ مَنَى ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ وَلَهُ النَّفْرُ قَبْلَ فَجْرِهِ مُسْتَدْرَكٌ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ أَيُّ الْمَكْتِ أَحَبُّ إِلَا أَنَّهُ أَعَادَهُ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ عَدَمَ جَوَازِ النَّفْرِ بَعْدَ فَجْرِ الرَّابِعِ ( قَوْلُهُ وَجَازَ الرَّمِيَّ رَاكِبًا وَفِي الْوَلِيِّينَ مَا شِئَا أَفْضَلُ لَا الْعَقَبَةَ ) كَذَا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَابْنُ كَمَالٍ بَاشَا وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ الْهِدَايَةِ وَكُلُّ رَمِي بَعْدَهُ رَمِي فَالْفَضْلُ أَنْ يَرْمِيَهُ مَا شِئَا وَإِلَّا فَيَرْمِيهِ رَاكِبًا ؛ لِأَنَّ الْوَلَّ بَعْدَهُ وَقُوفٌ وَدُعَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَيَرْمِي مَا شِئَا لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى التَّضَرُّعِ وَبَيَانِ الْفَضْلِ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ نَقْلِهِ .

وَفِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ الرَّمِّيُّ كُلُّهُ رَاكِبًا أَفْضَلُ ا هـ .

لِأَنَّهُ رَوَى رُكُوبُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ كُلُّهُ وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ يَحْمِلُ مَا رَوَى مِنْ رُكُوبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ عَلَى ظُهُورِ فَعْلِهِ لِيُقْتَدَى بِهِ وَيُسْأَلَ وَيُحْفَظَ عَنْهُ الْمَنَاسِكُ كَمَا ذَكَرَ فِي طَوَافِهِ رَاكِبًا ، .

وَفِي الظَّهْرِيَّةِ أَطْلُقَ اسْتِحْبَابَ الْمَشْيِ قَالَ : يُسْتَحَبُّ الْمَشْيُ إِلَى الْجَمَارِ ، وَإِنْ رَكِبَ إِلَيْهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ وَتَظْهَرُ أَوْلَوِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّا إِذَا حَمَلْنَا رُكُوبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا قُلْنَا كَانَ أَدَاءُ الْعِبَادَةِ مَا شِئَا أَقْرَبَ إِلَى التَّوَاضُعِ وَالْخُشُوعِ خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ فَإِنَّ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ مُشَاةٌ فِي جَمِيعِ الرَّمْيِ فَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْأَذَى بِالْمَرْكُوبِ بَيْنَهُمُ بِالرَّحْمَةِ ا هـ .

مَا قَالَهُ الْكَمَالُ ، وَقَدْ شَاهَدْتُ أَذِيَّةَ الرَّاكِبِ خُصُوصًا مِمَّنْ يَكُونُ فِي مُحَفَّةٍ وَمَعَهُ أَتْبَاعُهُ مِنَ الْجُنْدِ رُكْبَانًا مَعَ ضَيْقِ الْمَحَلِّ بِكَثْرَةِ الْحَاجِّ ( قَوْلُهُ وَكُرِهَ أَنْ لَا يَبِيتَ بِنِى ) قَالَ الْكَمَالُ وَيَكُونُ مُسِيئًا لِتَرْكِهِ السُّنَّةَ وَقَالَ فِي الْكَافِي يُكْرَهُ أَنْ لَا يَبِيتَ بِنِى لِيَالِي الرَّمْيِ ، وَلَوْ بَاتَ فِي غَيْرِهَا عَمْدًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ثُمَّ قَالَ فِي تَعْلِيلِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتُوتَةَ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ بَلْ هِيَ تَبَعٌ لِلرَّمْيِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَتَرْكُهَا لَا يُوجِبُ الْإِسَاءَةَ كَالْبَيْتُوتَةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ لَيْلَةَ النَّحْرِ ا هـ فَلْيَنْظُرْ

التَّوْفِيقُ لِدَفْعِ التَّعَارُضِ ( قَوْلُهُ وَعَمَرُ كَانَ يُؤَدِّبُ

إِلَخ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ - اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِهِ - ثُمَّ تَقَالُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يَبِيتَ أَحَدٌ مِنْ وَرَاءِ الْعُقْبَةِ وَكَانَ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا مِنِّي وَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنَامَ أَحَدٌ أَيَّامَ مِنِّي بِمَكَّةَ ( قَوْلُهُ تَقَالُ ) بِفَتْحَتَيْنِ وَجَمْعُهُ أَتَقَالُ مَتَاعُ الْمُسَافِرِ وَحَشَمُهُ ( قَوْلُهُ ثُمَّ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ) لَمْ يَقْدِرْ لَهُ زَمَنًا وَقَالَ قَاضِي خَانَ يَنْزِلُ سَاعَةً ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ يُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ

وَالْعِشَاءَ وَيَهْجَعُ هَجْعَةً ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ ١ هـ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ إِنَّ التَّزُولَ سَاعَةً مُحْصَلٌ لِأَصْلِ السُّنَّةِ وَأَمَّا الْكَمَالُ فَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ اسْمُ مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ الْأَبْطَحُ ) وَيُقَالُ لَهُ خَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ .

وَقَالَ فِي الْإِمَامِ هُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى وَهُوَ إِلَى مِنَى أَقْرَبُ ، وَهَذَا لَا تَحْرِيرَ فِيهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ هُوَ فَنَاءُ مَكَّةَ حَدُّهُ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ الْمُتَصِلَيْنِ بِالْمَقَابِرِ إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ لِذَلِكَ مُصْعَدًا فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مِنَى مُرْتَفِعًا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَيْسَتْ الْمَقْبَرَةُ مِنَ الْمُحَصَّبِ قَالَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ نَزَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) أَقُولُ وَكَانَ نُزُولُهُ قَصْدًا وَهُوَ الْأَصَحُّ حَتَّى يَكُونَ التَّزُولُ بِهِ سُنَّةً كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

( ثُمَّ طَافَ لِلصَّدْرِ ) وَهُوَ وَاجِبٌ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ ( سَبْعَةً ) أَيِ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ ( بِلَا رَمَلٍ وَسَعْيٍ ثُمَّ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَقَبَّلَ الْعُتْبَةَ ) أَيِ عَتَبَةِ الْكَعْبَةِ ( وَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجَّهَهُ عَلَى الْمُلتَزِمِ ) ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ ( وَتَشَبَّثَ ) أَيِ تَمَسَّكَ ( بِالْأَسْتَارِ ) أَيِ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ سَاعَةً وَدَعَا مُجْتَهِدًا ( وَبَكَى ) عَلَى فِرَاقِ الْكَعْبَةِ ( وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ جَارَ تَرْكُ طَوَافِ الْقُدُومِ لِلْوَقْفِ بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ ) ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ ( مِنْ وَقَفَ بِهَا ) أَيِ بِعَرَفَاتٍ ( سَاعَةً مِنْ زَوَالِ عَرَفَةَ إِلَى صُبْحِ يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ اجْتِازَ بِالنُّومِ أَوْ الْإِعْمَاءِ أَوْ جَهْلِ أَنْهَا ) أَيِ تِلْكَ الْأَرْضِ ( عَرَفَاتٌ صَحَّ ) وَقُوفُهُ ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ الرُّكْنُ قَدْ وَجَدَ ، وَهُوَ الْوُقُوفُ ( كَذَا ) أَيِ صَحَّ أَيْضًا ( لَوْ أَهْلٌ رَفِيقُهُ عَنْهُ بِالْحَجِّ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَاقَلَهُمْ عَقْدَ الرُّفْقَةِ فَقَدْ اسْتَعَانَ بِكُلِّ مِنْهُمْ فِيمَا يَعْجُزُ عَنْ مُبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ وَالْإِحْرَامَ مَقْصُودٌ بِهَذَا السَّفَرِ فَكَانَ الْإِذْنُ بِهِ ثَابِتًا دَلَالَةً فَإِنَّهُ إِذَا أَذِنَ إِنْسَانًا بِأَنْ يُحْرِمَ عَنْهُ إِذَا أُعْميَ عَلَيْهِ أَوْ نَامَ فَأَحْرَمَ عَنْهُ صَحَّ بِالْوُفَاقِ فَكَذَا هَذَا حَتَّى إِذَا أَفَاقَ أَوْ اسْتَيْقَظَ وَأَتَى بِأَفْعَالِ الْحَجِّ جَارَ فَيَصِيرُ الرَّفِيقُ مُحْرِمًا عَنْ نَفْسِهِ بِالْأَصَالَةِ ، وَعَنْ غَيْرِهِ بِالنِّيَابَةِ

( قَوْلُهُ ثُمَّ طَافَ لِلصَّدْرِ ) عَبَّرَ بِشَمِّ الْمُفِيدَةِ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاحِي فَافَادَ أَنَّ ابْتِدَاءَ وَقْفِهِ بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ إِذَا كَانَ عَلَى عَزَمِ السَّفَرِ وَأَنَّهُ لَا آخِرَ لَوْقْفِهِ مَا دَامَ عَازِمًا عَلَى السَّفَرِ حَتَّى لَوْ مَكَثَ عَامًا لَا يَنْوِي الْإِقَامَةَ فَلَهُ أَنْ يَطُوفَهُ وَيَقْعُ أَدَاءً وَإِذَا طَافَهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَقِيمَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَطُوفَهُ حِينَ يَخْرُجُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَالْحَسَنِ إِذَا اشْتَغَلَ بَعْدَهُ بِعَمَلٍ بِمَكَّةَ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا طَافَ لِلصَّدْرِ ثُمَّ أَقَامَ إِلَى الْعِشَاءِ قَالَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَطُوفَ طَوَافًا آخَرَ كَيْ لَا يَكُونَ بَيْنَ طَوَافِهِ وَنَفَرِهِ حَاتِلٌ ، وَلَوْ نَفَرَ وَلَمْ يَطُفْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ فَيَطُوفَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ جَدِيدٍ مَا لَمْ يَجَاوِزِ الْمَوَاقِيتَ فَإِنْ جَاوَزَهَا لَمْ يَجِبِ الرُّجُوعُ عَيْنًا بَلْ إِمَّا أَنْ يَمْضِيَ وَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِمَّا أَنْ يَرْجِعَ بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ بِعُمُرَةٍ ثُمَّ يَطُوفَ لِلصَّدْرِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتَأْخِيرِهِ وَقَالُوا الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَرْجِعَ وَيَرْبِقَ مَا لَا ؛ لِأَنَّهُ أَتَمُّ لِلْفُقَرَاءِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ ضَرَرِ التَّزَامِ الْإِحْرَامِ وَمَشَقَّةِ الطَّرِيقِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ وَاجِبٌ ) أَقُولُ وَلَكِنْ لَا

يُشْتَرَطُ لَهُ نِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ حَتَّى لَوْ طَافَ بَعْدَهَا حَلَّ النَّفْرِ وَتَوَى التَّطَوُّعَ أَجْزَأَهُ عَنِ الصَّدْرِ كَمَا لَوْ طَافَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَقَعَ عَنِ الْفَرْضِ كَذَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَيُلْحَقُ بِهِمْ أَهْلُ مَا دُونَ الْمِيَقَاتِ وَمَنْ تَوَى الْإِقَامَةَ قَبْلَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ أَيْ الرُّجُوعِ إِلَى مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَوَى الْإِقَامَةَ بَعْدَهَا حَلَّ وَقَتُ النَّفْرِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حَلَّ النَّفْرُ الْأَوَّلُ لَزِمَهُ التَّوَدُّيعُ

كَنِيَّةِ الشَّرُوعِ فِيهِ فَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْحَائِضُ مُسْتَثْنَاةٌ بِالنِّصِّ وَالتَّنَفُّسُ بِمَنْزِلَةِ الْحَائِضِ وَلَيْسَ لِلْعُمْرَةِ طَوَافُ الصَّدْرِ كَعَدَمِ طَوَافِ الْقُدُومِ لَهَا هـ .

(قَوْلُهُ ثُمَّ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ)

(إِلَخْ) .

أَيُّ بَعْدَ مَا صَلَّى رَكْعَتَيْ طَوَافِ الْوَدَاعِ (قَوْلُهُ وَقَبْلَ الْعَتَبَةِ) أَيُّ بَعْدَ زَمَزَمَ لَمَّا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ اخْتَلَفُوا هَلْ يَبْدَأُ بِالْمُلْتَزِمِ أَوْ بِزَمَزَمَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِزَمَزَمَ ، وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَزَمَ فَيَسْتَقْبِلُ بِنَفْسِهِ الْمَاءَ وَيَشْرِبُهُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ وَيَتَصَلَّعُ مِنْهُ وَيَتَنَفَّسُ فِيهِ مَرَّاتٍ وَيَرْفَعُ بَصَرَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَيَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ وَيَمْسَحُ بِهِ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ وَجَسَدَهُ وَيَصُبُّ عَلَيْهِ إِنْ تَيَسَّرَ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا شَرِبَهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا وَاسِعًا وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ .

هـ .

وَقَدْ ذَكَرَ الْكَمَالَ فَصْلًا مُسْتَقِلًّا فِي فَضْلِ مَاءِ زَمَزَمَ وَذَكَرَ فِيهِ مَا بِهِ يُحْكَمُ بِصِحَّةِ مَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَاءُ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ } هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ بَعْدَ سِيَاقِ حَدِيثِ { مَاءُ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ } ، وَقَدْ شَرِبَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمَطَالِبِ جَلِيلَةٍ فَتَالَوْهَا بِبَرَكَتِهِ هـ .

وَصَرَّحَ الْكَمَالَ بِاسْمِ بَعْضِهِمْ كَابْنِ الْمُبَارَكِ (قَوْلُهُ وَوَضَعَ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ عَلَى الْمُلْتَزِمِ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بَابَ الْبَيْتِ أَوَّلًا وَيُقْبِلَ الْعَتَبَةَ وَيَدْخُلَ الْبَيْتَ حَافِيًا ثُمَّ يَأْتِيَ الْمُلْتَزِمَ فَيَضَعُ صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَيَتَشَبَّثَ بِالْأَسْتَارِ سَاعَةً يَصْزَعُ إِلَى اللَّهِ بِالْدُّعَاءِ بِمَا أَحَبَّهُ مِنْ أُمُورِ الدَّارَيْنِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا بَيْتُكَ الَّذِي جَعَلْتَهُ مُبَارَكًا وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ كَمَا هَدَيْتَنِي لَهُ فَتَقَبَّلْ مِنِّي ، وَلَا تَجْعَلْ هَذَا آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ بَيْتِكَ وَارْزُقْنِي

الْعُودَ إِلَيْهِ حَتَّى تَرْضَى عَنِّي بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَقَالَ الْكَمَالَ الْمُلْتَزِمُ مِنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ { عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَوْلَ اللَّهِ مَا دَعَوْتُ قَطُّ إِلَّا أَجَابَنِي } هـ .

وَقَدْ مَنَاهُ مَعَ بَقِيَّةِ الْأَمَاكِنِ الْمُسْتَجَابِ فِيهَا الدُّعَاءُ (قَوْلُهُ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَفِي ذَلِكَ إِجْلَالُ الْبَيْتِ وَتَعْظِيمُهُ وَهُوَ وَاجِبُ التَّعْظِيمِ بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْبَشَرُ وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ فِي تَعْظِيمِ الْأَكْبَرِ وَالْمُنْكَرِ لِذَلِكَ مُكَابَرٌ ، وَهَذَا تِمَامُ الْحَجِّ يَرْجِعُ إِلَى وَطَنِ هـ .

وَقَدْ مَنَاهُ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ مِنَ النَّبِيَّةِ السُّفْلَى لَمَّا رَوَى الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ { كَانَ يَدْخُلُ مِنَ النَّبِيَّةِ الْعُلْيَا وَيَخْرُجُ مِنَ النَّبِيَّةِ السُّفْلَى } قَالَهُ الْكَمَالَ ، وَلَا يَقُولُ عَنْ زِيَارَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ الْمَطَالِبِ (تَبَيَّنَ) : فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِشْعَارًا بِعَدَمِ الْمُجَاوَرَةِ بِمَكَّةَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْمُجَاوَرَةُ فِيهَا مَكْرُوهَةٌ وَفِي الْكَرَاهَةِ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ قَالَ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ : وَهُوَ أَيُّ قَوْلُهُمَا أَظْهَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَنْ طَهَّرَا بَنِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ } وَالْعُكُوفُ الْمُجَاوَرَةُ هـ .

وَأَجَابَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنْ دَلِيلِهِمَا بِأَنَّ الْعُكُوفَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى اللَّبَثِ دُونَ الْمُجَاوَرَةِ (قَوْلُهُ جَارَ تَرَكُ طَوَافٍ



الْقُدُومِ لِلْوَاقِفِ بِعَرَفَةَ

إِلخ) فِي تَعْيِيرِهِ بِجَوَازِ التَّرْكِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْهَامَ الْإِثْبَانِ بِهِ بَعْدَمَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ، وَلَا يَأْتِي بِهِ لِمَا فِي الْهُدَايَةِ وَغَيْرِهَا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَجِّ عَلَى وَجْهِ

يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ فَلَا يَكُونُ الْإِثْبَانُ بِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ سُنَّةً .

ا هـ .

وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي عُذُولِهِ عَنِ التَّعْيِيرِ بِالسَّقُوطِ أَنَّ حَقِيقَةَ السَّقُوطِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي اللَّازِمِ وَلَكِنْ عَرَبَ بِهِ الْمُؤَلَّفُونَ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ عَنْ عَدَمِ سُنَّةِ الْإِثْبَانِ بِهِ بَعْدَمَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ؛ لِمَا قُلْنَا إِنَّهُ مَا شَرَعَ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ الْأَفْعَالِ كَمَا أَفَادَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ مَنْ وَقَفَ بِهَا سَاعَةً ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْمُرَادُ بِالسَّاعَةِ الْيَسِيرُ مِنَ الزَّمَانِ وَهُوَ الْمَحْمَلُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْفُقَهَاءِ لَا السَّاعَةَ عِنْدَ الْمُتَجَمِّينَ ( قَوْلُهُ صَحَّ وَقُوفُهُ ) تَبَعَ فِيهِ الْهُدَايَةُ وَلَمْ يَقُلْ تَمَّ حَجُّهُ كَصَاحِبِ الْكَنْزِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّمَامِ الْأَمْنُ مِنْ بُطْلَانِ الْحَجِّ لَا حَقِيقَةَ التَّمَامِ لِبَقَاءِ الرُّكْنِ الثَّانِي وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ لَكِنَّهُ إِذَا وَقَفَ نَهَارًا وَجَبَ عَلَيْهِ امْتِدَادُ الْوُقُوفِ إِلَى مَا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ وَقَفَ لَيْلًا يَجِبُ عَلَيْهِ امْتِدَادُهُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ أَيْ وَعَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ الرُّكْنُ قَدْ وَجَدَ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ النِّيَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِكُلِّ رُكْنٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرُّكْنُ مِمَّا يَسْتَقِيلُ عِبَادَةً مَعَ عَدَمِ إِحْرَامِ تِلْكَ الْعِبَادَةِ فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى أَصْلِ النِّيَّةِ ، وَعَنْ هَذَا وَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ فَإِنَّهُ لَوْ طَافَ هَارِبًا أَوْ طَالِبًا لِهَارِبٍ أَوْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ الْبَيْتَ الَّذِي يَجِبُ الطَّوَافُ بِهِ لَا يُجْزِيهِ لِعَدَمِ النِّيَّةِ ، وَلَوْ نَوَى أَصْلَ الطَّوَافِ جَازَ ، وَلَوْ عَيَّنَ جِهَةً غَيْرَ الْفَرَضِ مَعَ أَصْلِ النِّيَّةِ لَعَتَ حَتَّى لَوْ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ عَنْ نَذَرٍ وَقَعَ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَلَمْ يُجْزِهِ عَنِ النَّذَرِ وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ يُؤَدَّى فِي إِحْرَامٍ مُطْلَقًا فَاعْتَنَتِ النِّيَّةُ عِنْدَ الْعَقْدِ عَلَى الْأَذَى

عَنْهَا فِيهِ بِخِلَافِ الطَّوَافِ الَّذِي يُؤَدَّى بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَلَقِ فَلَا يُغْنِي وَجُودُهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ عَنْهَا ، وَهَذَا الْفَرْقُ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ لَا الْعُمْرَةِ وَالْوَلُّ يُعْمَهُمَا كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ كَذَا أَيْ صَحَّ أَيْضًا لَوْ أَهْلَ رَفِيقَهُ عَنْهُ بِالْحَجِّ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَوَاءٌ أَحْرَمَ الرَّفِيقُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ عَنْهُ أَوْ لَا وَأَطْلَقَ مَنْ أَحْرَمَ عَنْهُ عَنِ قَيْدِ الْإِعْمَاءِ وَقَيْدِهِ بِهِ فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ فَقَالَ ، وَلَوْ أَهْلَ عَنْهُ رَفِيقُهُ بِإِعْمَائِهِ صَحَّ ا هـ .

وَقَيْدَ بِالْحَجِّ لِدَلَالَةِ حَالَةِ الْمُسَافِرِ عَلَيْهِ وَأَطْلَقَهُ عَنِ الْقَيْدِ فِي الْهُدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا أَحْرَمَ عَنْهُ بِحِجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ بِمَكَّةَ وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا ا هـ .

قُلْتُ وَفِيهِ تَأْمُلٌ ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ مِنْ بِلَادٍ بَعِيدَةٍ وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ الْفَرَضِ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُحْرَمَ عَنْهُ بِعُمْرَةٍ وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ ، وَقَدْ يَمْتَدُّ الْإِعْمَاءُ ، وَلَا يَحْصُلُ إِحْرَامُ عَنْهُ بِالْحَجِّ فَيَقُوتُ مَقْصِدُهُ ظَاهِرًا فَلْيَتَأْمَلْ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَاقَلَهُمْ عَقَدَ الرُّفُقَةَ إِلخ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّفِيقِ رَفِيقُ الْقَافِلَةِ لَا الصُّحْبَةَ وَالْمُخَالَطَةَ كَمَا قَالُوا فِي خَوْفِ الْعَطَشِ عَلَى الرَّفِيقِ الْمُرَادُ بِهِ رَفِيقُ الْقَافِلَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ عَنْ السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ عَنِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ غَيْرُ رَفِيقِهِ لَا رَوَايَةَ فِيهِ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ كَذَا فِي الْكَافِي وَقَالَ الْكَمَالُ الرَّفِيقُ قَيْدٌ عِنْدَ الْبَعْضِ وَلَيْسَ بِقَيْدٍ عِنْدَ آخَرِينَ حَتَّى لَوْ أَهْلَ غَيْرُ رَفِيقَانِهِ عَنْهُ جَازَ وَهُوَ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِعَانَةِ لَا الْوَلَايَةِ ، وَدَلَالَةُ الْإِعَانَةِ قَائِمَةٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ عِلِمَ قَصْدُهُ رَفِيقًا كَانَ أَوْ لَا

وَلَيْسَ مَعْنَى الْإِحْرَامِ عَنْهُ أَنْ يُجَرِّدُوهُ وَيُلْبِسُوهُ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ بَلْ أَنْ يَنْوُوا وَيُلْبُوا عَنْهُ فَيَصِيرُ هُوَ بِذَلِكَ مُحْرِمًا كَمَا لَوْ نَوَى وَلَبَّى وَيَنْتَقِلَ إِحْرَامُهُمْ إِلَيْهِ حَتَّى كَانَ لِلرَّقِيقِ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ ذَلِكَ وَإِذَا بَاشَرَ أَيُّ الرَّقِيقِ مُحْظُورَ الْإِحْرَامِ لَزِمَهُ جَزَاءٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْقَارِنِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ اسْتَمَرَّ مُعْمَى عَلَيْهِ إِلَى وَقْتِ أَدَاءِ الْأَفْعَالِ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَشْهَدُوا بِهِ الْمَشَاهِدَ فَيُطَافُ بِهِ وَيُسْعَى وَيُوقَفُ أَوْ لَا بَلْ مُبَاشَرَةُ الرُّفْقَةِ لِدَلَالَةِ عَنْهُ تُجْزِيهِ فَاخْتَارَ طَائِفَةٌ الْأَوَّلَ وَاخْتَارَ آخَرُونَ الثَّانِي ، وَجَعَلَهُ فِي الْمَبْسُوطِ الْأَصَحَّ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَوَّلَى لَا مُتَعَيِّنٌ ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَطِيفَ بِهِ الْمَنَاسِكَ فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا وَيُشْتَرَطُ نَيْتُهُمُ الطَّوْفَ إِذَا حَمَلُوهُ فِيهِ كَمَا يُشْتَرَطُ نَيْتُهُمْ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ ، وَلَا أَعْلَمُ عَنْهُمْ تَجْوِيزَ عَدَمِ حَمْلِهِ وَعَدَمِ شُهُودِ الْمَشَاهِدِ .

ا هـ .

وَهَذَا يُفِيدُ إِجْزَاءَ طَوَافٍ وَاحِدٍ عَنِ الْحَامِلِ وَالْمَحْمُولِ بِالنِّيَّةِ عَنْهُمَا وَيُخَالِفُهُ فِي عَدَمِ النِّيَّةِ مَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَسِيَجَابِيِّ أَنَّ مَنْ طِيفَ بِهِ مَحْمُولًا أَجْزَأَ ذَلِكَ الطَّوَافُ عَنِ الْحَامِلِ وَالْمَحْمُولِ جَمِيعًا وَسَوَاءٌ نَوَى الْحَامِلُ الطَّوَافَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَعَنِ الْمَحْمُولِ أَوْ لَمْ يَنْوِ أَوْ كَانَ لِلْحَامِلِ طَوَافَ الْعُمْرَةِ وَلِلْمَحْمُولِ طَوَافَ الْحَجِّ وَعَكْسُهُ أَوْ كَانَ الْحَامِلُ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ وَالْمَحْمُولُ عَمَّا أَوْجَبَهُ إِحْرَامُهُ وَلَمْ أَرْ حُكْمَ جَنَائَةِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ بِانْقِلَابِهِ عَلَى صَيْدٍ وَنَحْوِهِ ( قَوْلُهُ فَإِنَّهُ إِذَا أَذِنَ صَحَّ بِالْوُفَاقِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالْقَائِلِ بِصِحَّةِ الْإِهْلَالِ عَنْهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَبُو حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا

فَإِذَا أَذِنَ بِهِ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ صَحَّ إِجْمَاعًا لَكِنْ لَا يَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْمُخَالَفُ مِنَ الْقَائِلِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يَنْبَغِي مَعَ ذِكْرِ الْإِتِّفَاقِ بَعْدَهُ وَعِلْمُ مِمَّا تَقَدَّمَ جَوَازُ إِثْمَامِ حَجٍّ مَنْ حَصَلَ لَهُ عِلَّةٌ بَعْدَمَا أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ نَصُّ الْكَمَالِ ثُمَّ قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَرِيضًا لَا يَسْتَطِيعُ الطَّوَافَ إِلَّا مَحْمُولًا وَهُوَ يَعْقِلُ وَنَامَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَحَمَلَهُ أَصْحَابُهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَطَافُوا بِهِ رَوَى ابْنُ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُمْ إِذَا طَافُوا بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُأْمُرَهُمْ بِهِ لَا يُجْزِيهِ ، وَلَوْ أَمَرَهُمْ ثُمَّ نَامَ فَحَمَلُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَطَافُوا بِهِ أَجْزَأُهُ وَكَذَلِكَ إِنْ دَخَلُوا بِهِ الطَّوَافَ أَوْ تَوَجَّهُوا بِهِ نَحْوَهُ فَنَامَ وَطَافُوا بِهِ أَجْزَأُهُ ا هـ .

وَقَالَ مِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ ثُمَّ قَالَ فَظَهَرَ أَنَّ النَّائِمَ يَشْتَرَطُ صَرِيحُ الْإِذْنِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ طِيفَ بِهِ مَحْمُولًا بِغَيْرِ عِلَّةٍ طَوَافُ الْعُمْرَةِ أَوْ الزِّيَارَةِ وَجَبَ الْإِعَادَةُ أَوْ الدَّمُ ا هـ .

( وَمَنْ لَمْ يَقِفْ فِيهَا ) أَيِّ فِي عَرَافَاتٍ ( فَاتَ حَجَّهُ فَطَافَ وَسَعَى وَتَحَلَّلَ وَقَضَى مِنْ قَابِلٍ ) أَيِّ عَامٍ قَابِلٍ بَعْدَهُ ( وَالْمَرْأَةُ ) فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ ( كَالرَّجُلِ لَكِنَّهَا تَكْشِفُ وَجْهَهَا لَا رَأْسَهَا ، وَلَا تَلْبِي جَهْرًا ، وَلَا تَرْمُلُ ، وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ ، وَلَا تَحْلِقُ وَتَقْصِّرُ وَتَلْبَسُ الْمَخِيطَ ، وَلَا تَقْرُبُ الْحَجَرَ فِي الرِّحَامِ ، وَحَيْضُهَا لَا يَمْنَعُ نُسْكًَا غَيْرَ الطَّوَافِ ) ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهُ لِلْحَائِضِ ( وَهُوَ ) أَيُّ الْحَيْضِ ( بَعْدَ رُكْنِيهِ ) أَيُّ الْوُفُوفِ بِعَرَافَاتٍ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ ( يَسْقُطُ الصَّدْرُ ) ، وَهُوَ طَوَافُ الْوَدَاعِ ( الْبَدْنُ ) جَمْعُ بَدَنَةٍ ( مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ) وَالْهَدْيُ مِنْهُمَا وَمِنْ الْغَنَمِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ فَطَافَ الْخ ) أَيُّ يَتَحَلَّلُ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ لِفَوَاتِ الْحَجِّ ( قَوْلُهُ لَكِنَّهَا تَكْشِفُ وَجْهَهَا لَا رَأْسَهَا ) تَبِعَ فِيهِ الْهَدَايَةُ وَالْكَثَرُ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا ، وَلَا يَذْكُرُ الْوُجْهَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُخَالَفُ الرَّجُلَ فِي الْوُجْهِ ، وَإِنَّمَا تُخَالَفُهُ فِي الرَّأْسِ فَيَكُونُ فِي ذِكْرِهِ تَطْوِيلٌ بِلَا فَائِدَةٍ وَلَا يُقَالُ : إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِیَعْلَمَ أَنَّهَا كَالرَّجُلِ فِيهِ ، وَلَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَمَا عُرِفَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ا هـ .

فَلَا يَنَاسِبُ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَمَّا كَانَ كَشَفَ وَجْهَهَا خَفِيًّا ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ لِمَا أَنَّهَ مُحَلٌّ  
الْفِتْنَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَا سَوَاءً فِيهِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الْمُسْتَحَبُّ كَمَا قَالُوا أَنْ تُسْدَلَ عَلَى وَجْهَيْهَا شَيْئًا وَتُجَافِيَهُ ، وَقَدْ جَعَلُوا لِذَلِكَ أَعْوَادًا كَالْقُبَّةِ تُوَضَعُ  
عَلَى الْوُجْهِ وَتُسْدَلُ فَوْقَهَا التَّوْبُ وَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مِنْهِيَّةٌ عَنْ إِبْدَالِ وَجْهِهَا لِلْجَانِبِ بِلَا ضَرُورَةٍ  
وَكَذَلِكَ ذَلَّ الْحَدِيثُ أَيَّ حَدِيثٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ { كَانَ الرُّكْبَانُ تَمُرُّ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْرَمَاتٌ فَإِذَا حَادَوْنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ { .  
( قَوْلُهُ : وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ ) أَيَّ فَتَمَشِي بَيْنَهُمَا عَلَى هَيْئَتِهَا كَبَاقِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ سَعْيَهَا بَيْنَ  
الْمِيلَيْنِ مُحِلٌّ بِالِسَّتْرِ أَوْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْمَشْرُوعِيَّةِ لِإِظْهَارِ الْجِلْدِ وَهُوَ لِلرِّجَالِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَضْطَبِعُ ؛ لِأَنَّهُ سَنَّهُ  
الرَّمْلَ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَتَقْصُرُ ) أَيَّ كَالرَّجُلِ مِنْ رُبْعِ شَعْرَهَا خِلَافًا لِمَا قِيلَ : إِنَّهُ لَا

يَتَقَدَّرُ فِي حَقِّهَا بِالرُّبْعِ بِخِلَافِ الرَّجُلِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَتَلْبَسُ الْمَخِيطَ ) قَالَ الْكَمَالُ لَكِنْ لَا تَلْبَسُ الْمُوَرَّسَ  
وَالْمُرْغَفَرَ وَالْمُعْصَفَرَ هـ .

قُلْتُ إِنْ كَانَ لَصَبَغٍ فِيهِ يَنْقُضُهُ فَهِيَ وَالرَّجُلُ سَوَاءٌ فِي الْمَنْعِ مِنْ حَيْثِيَّةِ الطَّيِّبِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُنْقِضُ فَهُوَ جَائِزٌ لَهَا ؛  
لِأَنَّ غَيْرَ الْمَخِيطِ إِذَا لَمْ يُنْقِضْ جَازَ لِبُسِّهِ لِلرَّجُلِ ( قَوْلُهُ وَحَيْضُهَا لَا يَمْنَعُ نُسْكًَا ) كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَالَ صَاحِبُ  
الْبَحْرِ هَذَا لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ هـ .

وَفِيهِ تَأْمُلٌ وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ كَالْمَرْأَةِ أَحْيَاطًا ، وَلَا يَخْلُو بِامْرَأَةِ ، وَلَا بِرَجُلٍ لِاحْتِمَالِ ذُكُورَتِهِ  
وَأُثُوثِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

( بَابُ الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ ) ( الْقِرَانُ أَنْ يُهَلََّ ) الْإِهْلَالُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ ( بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا ) قَالَ فِي الْكَنْزِ ، وَهُوَ  
أَنْ يُهَلََّ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ

إِلَخْ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ اشْتِرَاطُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَقَعَ اتِّفَاقًا حَتَّى لَوْ أَحْرَمَ بِهِمَا مِنْ ذُوِيَرَةٍ أَهْلِهِ أَوْ بَعْدَمَا خَرَجَ مِنْ  
بَلَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمِيقَاتِ جَازَ وَصَارَ قَارِنًا ؛ وَلِذَا قُلْتُ هَاهُنَا ( مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ قَبْلَهَا )  
كَذَا فِي الْكَافِي ( وَيَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ) يَعْنِي الشَّفْعَ الَّذِي يُصَلِّيهِ مُرِيدًا لِلْإِحْرَامِ ( اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ  
فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي وَطَافَ لِلْعُمْرَةِ سَبْعَةٌ يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَيَسْعَى بِلَا حَلْقٍ ) بِخِلَافِ الْمُتَمَتُّعِ الَّذِي لَمْ  
يَسْقُ الْهَدْْيَ ( ثُمَّ يَحُجُّ ) أَيَّ يَبْدَأُ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ وَيَسْعَى ( كَمَا مَرَّ ) فِي الْمَفْرِدِ ( وَكُرِّهَ  
طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ لِهُمَا ) بِأَنْ طَافَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ شَوْطًا سَبْعَةً لِلْعُمْرَةِ وَسَبْعَةً لَطَوَافِ الْقُدُومِ لِلْحَجِّ ثُمَّ سَعَى لِهُمَا ، وَإِنَّمَا  
كُرِّهَ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ سَعْيِ الْعُمْرَةِ وَقَدَّمَ طَوَافَ الْقُدُومِ ( وَذَبَحَ لِلْقِرَانِ بَعْدَ رَمْيِ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَإِنْ عَجَزَ ) عَنْ الذَّبْحِ (   
صَامَ ثَلَاثَةَ ) أَيَّامٍ ( آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ وَسَبْعَةَ ) أَيَّامٍ ( بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَيْنَ شَاءَ ) أَيَّ سَوَاءً صَامَ بِمَكَّةَ أَوْ غَيْرَهَا ( فَإِنْ  
فَاتَتْ الثَّلَاثَةُ تَعَيَّنَ الدَّمُ وَبِالْوُقُوفِ قَبْلَ الْعُمْرَةِ بَطَلَتْ وَقُضِيَتْ ) أَيَّ الْعُمْرَةُ ( وَوَجَبَ دَمُ الرِّفْضِ وَسَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ )

بَابُ الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ ( قَوْلُهُ الْإِهْلَالُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ ) أَقُولُ كَذَا فِي التَّنْسِخِ وَلَعَلَّهُ بِالتَّلْبِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي  
إِهْلَالِ مَخْصُوصٍ عَلَى وَجْهِ السَّنَةِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ الْإِهْلَالُ بِكُلِّ ذِكْرِ خَالِصٍ لِلَّهِ تَعَالَى عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ ، .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِالتَّلْبِيَةِ وَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْإِهْلَالِ مُحَافَظَةً عَلَى مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ إِذْ رَفَعَ الصَّوْتِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِلدُّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ سَوَاءً كَانَ قَارِئًا أَوْ مُفْرَدًا بَلْ الرُّفْعُ مُسْتَحَبٌّ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِبَيَانِ الْقِرَانِ لُغَةً وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُصَدَّرُ قَرْنٍ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَتَصَرُّبٍ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ الْقِرَانُ لِفَضْلِهِ عَلَى الْإِفْرَادِ إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ تَرْقِيًّا مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الثَّانِي وَالْوَاحِدُ قَبْلَ الثَّانِي كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَأَخَّرَ بَيَانَ أَفْضَلِيَّتِهِ آخِرَ الْبَابِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ (قَوْلُهُ مَعًا) الْمَعْيَةُ لَيْسَتْ قَيْدًا لَازِمًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ بِحِجَّةٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْوَاطٍ صَارَ قَارِئًا ، وَإِنْ طَافَ لَهَا أَرْبَعَةٌ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَكَذَا يَكُونُ قَارِئًا لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لَهُ وَقَدْ أَسَاءَ لَتَقْدِيمِهِ إِحْرَامَ الْحَجِّ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ لِلْعُمْرَةِ بَعْدَمَا طَافَ لِلْحَجِّ طَوَافُ الْقُدُومِ كَانَ قَارِئًا وَيَلْزَمُهُ دَمٌ جَبَرٍ عَلَى الصَّحِيحِ لَا دَمَ شُكْرِ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا فِي التَّبْيِينِ ) قَوْلُهُ قَالَ فِي الْكَنَزِ

إِلْخ ( أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ الرَّبْلِيُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمِيقَاتِ ذِكْرٌ قَيْدًا اتَّفَاقِيًّا فِي كَلَامِ الْكَنَزِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْقَارِنَ لَا يَكُونُ إِلَّا آفَاقِيًّا وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ

الرَّبْلِيُّ أَنَّهُ قَيْدٌ اتَّفَاقِيٌّ كَذَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ أَوْ قَبْلَهُ هُوَ أَفْضَلُ مِمَّا لَوْ أَحْرَمَ مِنْهُ) وَلَيْسَ قَيْدًا لَازِمًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِهِمَا دَاخِلَ الْمِيقَاتِ كَانَ قَارِئًا كَمَا قَدَّمَاهُ (قَوْلُهُ وَيَقُولُ) بِالنَّصْبِ غُطِفَ عَلَى يَهْلٍ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ وَجْدَانِ النَّبَةِ أَوْ إِعْلَامٍ بِهَا فَهُوَ بَيَانٌ لَشَرْطِي دُخُولِهِ فِي الْقِرَانِ التَّلْبِيَةِ وَالنَّبَةِ أَفَادَ الْإِثْبَانَ بِالتَّلْبِيَةِ بِقَوْلِهِ يَهْلٌ وَالْإِثْبَانَ بِالنَّبَةِ بِقَوْلِهِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلٍ وَيَهْلٌ فَيَكُونَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ فِي الذِّكْرِ عِنْدَ الْإِهْلَالِ وَدُعَاءِ التَّيْسِيرِ وَإِنْ أَخَّرَهَا فِيهِمَا جَازَ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْكَافِي وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ قَدَّمَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْقُدُورِيِّ ذِكْرَ الْحَجِّ تَبَرُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ } فَمَنْ مَالَ إِلَى الْأَوَّلِ قَالَ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ ا هـ .

وَالْآيَةُ ، وَإِنْ وَرَدَتْ فِي التَّمَتُّعِ لَكِنَّ الْقِرَانَ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ تَرَفَّقَ بِالتَّسْكِينِ كَذَا فِي الْكَافِي (قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمُتَمَتُّعِ) أَيِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْحَلْقُ بَعْدَ سَعْيِهِ إِنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ كَمَا سَنَذَكُرُهُ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَحُجُّ) عَبَّرَ بِحَرْفِ التَّرْتِيبِ وَالتَّرَاحِي لِيُقَيِّدَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَغَلَ بَيْنَ الطَّوَافَيْنِ بِأَكْلِ أَوْ نَوْمٍ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ (قَوْلُهُ أَيِ يَبْدَأُ) هَذَا التَّرْتِيبُ اعْنِي تَقْدِيمَ الْعُمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ وَاجِبٌ فَلَوْ طَافَ أَوَّلًا لِحَجَّتِهِ وَسَعَى لَهَا ثُمَّ طَافَ لِعُمْرَتِهِ وَسَعَى لَهَا فَطَوَّافُهُ الْأَوَّلُ وَسَعْيُهُ يَكُونُ لِلْعُمْرَةِ وَنِيَّتُهُ لَعَوِ كَذَا فِي الْبَحْرِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَمٌ لِقَوْلِهِ فِي الْبَحْرِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِي الْمَنَاسِكِ لَا يُوجِبُ الدَّمَ عِنْدَهُمَا ، .

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ طَوَافُ التَّحِيَّةِ سُنَّةٌ وَتَرَكُّهُ لَا يُوجِبُ الدَّمَ فَتَقْدِيمُهُ أَوَّلَى ا هـ .

( تَنْبِيْهُ ) : هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْقِرَانِ الْإِثْبَانُ بِأَكْثَرِ أَشْوَاطِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَالْتَّمَتُّعِ ذَكَرَ فِي الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَالْحَقُّ اشْتِرَاطُ فِعْلِ أَكْثَرِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ قَالَهُ الْكَمَالُ فِي بَابِ التَّمَتُّعِ (قَوْلُهُ وَذَبَحَ لِلْقِرَانِ) أَيِ شَاءَ أَوْ سُبِعَ بَدَنَةً وَالِاشْتِرَاكُ فِي الْبَقَرَةِ أَفْضَلُ مِنَ الشَّاةِ وَالْجَزُورُ أَفْضَلُ مِنَ الْبَقَرَةِ كَمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَيُقَيَّدُ بِمَا إِذَا كَانَتْ حَصَّتُهُ مِنَ الْبَقَرَةِ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنَ الشَّاةِ كَمَا هُوَ فِي مَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ (قَوْلُهُ صَامَ ثَلَاثَةَ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ) بَيَانٌ لِلْأَفْضَلِ لِمَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَصُومَ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ يَوْمَ وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ بَدَلٌ عَنِ الْهَدْيِ فَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ رَجَاءً أَنْ يَقْدَرَ عَلَى الْأَصْلِ ا هـ .

وَعَلَى هَذَا يُسْتَشَى عَدَمُ كَرَاهَةِ صَوْمِ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ عَنِ الْهَدْيِ مِنْ إِبْطَالِهِ كَرَاهَةَ صَوْمِهِ لِلْحَاجِّ ، وَالْعِبْرَةُ لِأَيَّامِ النَّحْرِ

في العَجَزِ وَالْقُدْرَةِ أَيَّ مَا لَمْ يَخْلُقْ ، وَكَذَا لَوْ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْلَمَا أَكْمَلَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَيَحِلَّ وَهُوَ فِي أَيَّامِ الذَّبْحِ يَطْلُ صَوْمُهُ وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْهَدْيِ ، وَلَوْ وَجَدَ الْهَدْيَ بَعْدَ الْخَلْقِ قَبْلَ صَوْمِ السَّعَةِ أَيَّامَ صَحِّ صَوْمُهُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُ الْهَدْيِ ، وَلَوْ صَامَ الثَّلَاثَةَ وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ الذَّبْحِ ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ فَصَوْمُهُ مَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْإِسْنِجَابِيِّ ثُمَّ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سَنَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى فَحَقَّقَتْ لَزُومَ ذَبْحِ الْهَدْيِ لَوْجُودِهِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ بَعْدَ الْخَلْقِ كَمَا لَوْ

وَجَدَهُ فِيهَا قَبْلَ الْخَلْقِ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِذَبْحِ الْهَدْيِ ، وَلَا الرَّمْيِ وَيَسَّ السَّحْلُ إِلَّا بِالْخَلْقِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ عَمَلُهُ فِي حِلِّ النِّسَاءِ قَبْلَ الطَّوَافِ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ سَمَّيْتَهَا بِدِيْعَةِ الْهَدْيِ لِمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ( قَوْلُهُ وَسَبْعَةٌ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِيهِ عَنِ الْوَاجِبِ لِلنَّهْيِ عَنْ صِيَامِهَا كَذَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ وَبِالْوُقُوفِ قَبْلَ الْعُمْرَةِ ) أَيَّ قَبْلَ إِيَّانِهِ بِأَكْثَرِ طَوَافِ الْعُمْرَةِ فَإِنْ أَتَى بِأَكْثَرِ الطَّوَافِ بِقَصْدِهَا أَوْ بِقَصْدِ الْقُدُومِ أَوْ التَّطَوُّعِ لَمْ تَبْطُلْ وَيَأْتِي بِبَاقِيهَا يَوْمَ النَّحْرِ ، وَهُوَ قَارِنٌ عَلَى حَالِهِ وَتَلَوُّ نِيَّةِ الطَّوَافِ لغيرِهَا ، وَإِنْ أَتَى بِأَقْلَاهَا بَطَلَتْ بِالْوُقُوفِ وَقَيَّدَ بِطُلَائِهَا بِالْوُقُوفِ فَلَا تَبْطُلُ بِالنَّهَابِ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَوَى الْحَسَنُ رَفَضَهَا بِمُجَرَّدِ التَّوَجُّهِ كَالْجُمُعَةِ وَالْفَرْقُ عَلَى الصَّحِيحِ أَنَّ الْأَمْرَ هُنَاكَ بِالتَّوَجُّهِ مُتَوَجِّهٌ بَعْدَ آدَاءِ الظُّهْرِ وَالتَّوَجُّهُ فِي الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ مِنْهُي عَنْهُ قَبْلَ آدَاءِ الْعُمْرَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ

قَوْلُهُ ( وَالتَّمَتُّعُ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْقِرَانُ ( الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِهِ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ بَلَا إِمَامٍ بِأَهْلِهِ إِمَامًا صَحِيحًا بَيْنَهُمَا ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ التَّمَتُّعُ التَّرَفُّقُ بِآدَاءِ التُّسْكِينِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلِمَ بِأَهْلِهِ بَيْنَهُمَا إِمَامًا صَحِيحًا وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ الَّذِي قَالَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ لَا يَتِمُّ بِهِ مَعْنَى التَّمَتُّعِ ؛ لِأَنَّ التَّرَفُّقَ بِآدَاءِ التُّسْكِينِ إِذَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِ إِمَامٍ بِأَهْلِهِ إِمَامًا صَحِيحًا لَا يُسَمَّى تَمَتُّعًا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَالْآخَرُ فِيهَا ، وَكَذَا لَا يُسَمَّى تَمَتُّعًا إِذَا كَانَ التُّسْكِينُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَكِنْ أَحَدُهُمَا حَصَلَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ وَالْآخَرُ مِنْ السَّنَةِ الْآخَرَى ، وَلَمْ يَوْجَدْ إِمَامًا بِأَهْلِهِ إِمَامًا صَحِيحًا وَآيَدُهُ بِكَلَامِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ قَالَ فَإِذَا كَانَ الْبُدُّ مِنْ التَّيْسِيدِ بَأَنَّ يُقَالَ التَّمَتُّعُ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ إِمَامٍ بِأَهْلِهِ بَيْنَهُمَا إِمَامًا صَحِيحًا وَأَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ بَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ تَفْسِيرُهُ وَأَمَّا كَوْنُ التَّرَفُّقِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ عَامٍ وَاحِدٍ فَهُوَ شَرْطٌ وَسَنَدُكُرُهُ أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ اللَّفْظِ بِحَسَبِ مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِيِّ لَا يَكُونُ إِلَّا تَعْرِيفًا اسْمِيًّا فَيَجِبُ كَوْنُهُ جَامِعًا وَمَانِعًا كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ فَإِذَا دَخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِ الْمُخَدُّودِ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا فَلِهَذَا اخْتَرْتُ هَهُنَا تِلْكَ الْعِبَارَةَ ( فَيُحْرَمُ مِنَ الْمِيقَاتِ فِي الْأَشْهُرِ بِعُمْرَةٍ فَيَطُوفُ لَهَا قَاطِعًا التَّلْبِيَةَ أَوَّلَ طَوَافِهِ ) لِلْعُمْرَةِ ( وَيَسْعَى وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ قَبْلَ مَا أَحَلَّ مِنْهَا أَحْرَمٌ مِنَ الْحَرَمِ ) وَكَوْنُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَيْسَ

بَشَرْطٍ ( بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ وَحَجٌّ كَالْمُفْرَدِ لَكِنَّهُ يَرْمَلُ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَيَسْعَى بَعْدَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ طَوَافِهِ لِلْحَجِّ بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ فَإِنَّهُ قَدْ سَعَى مَرَّةً ( وَذَبَحَ ) ، وَهُوَ دَمُ التَّمَتُّعِ ( وَلَمْ تَنْبِ الْأَضْحِيَّةُ عَنْهُ ، وَإِنْ عَجَزَ ) عَنْ الذَّبْحِ ( صَامَ كَالْقِرَانِ ) أَيَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ( وَجَازَ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ إِحْرَامِهَا ) أَيَّ الْعُمْرَةِ ( لَا قَبْلَهُ ) أَيَّ الْإِحْرَامِ ( وَتُدْبُ تَأْخِيرُهُ إِلَى عَرَفَةَ ) فَإِنْ أَشْهُرُ الْحَجِّ وَقَتْ لِصَوْمِ الثَّلَاثَةِ لَكِنْ بَعْدَ تَحْقِيقِ السَّبَبِ ، وَهُوَ الْإِحْرَامُ ، وَكَذَا الْحَالُ فِي الْقِرَانِ لَكِنَّ التَّأْخِيرَ أَفْضَلُ وَهُوَ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةً آخِرَهَا عَرَفَةُ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ بَدَلُ عَنْ الْهَدْيِ فَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ رَجَاءً أَنْ يَقْدَرَ عَلَى الْأَصْلِ ( وَإِنْ شَاءَ ) الْمُتَمَتُّعُ ( سَوْفَ هَذِيهِ أَحْرَمَ

وَسَاقُهُ ) ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ قَوْدِهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَا تُسَاقُ فَحِينَئِذٍ يَقُودُهَا ( وَقَلَدَ بَدَنَتَهُ ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ التَّجْلِيلِ ) أَيِ  
إِلْقَاءِ الْجُلِّ عَلَى ظَهْرِهَا ؛ لِأَنَّ لَهُ ذِكْرًا فِي الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَالْهَدْيِ وَالْقَلَادَةِ } ( وَكُرِّهَ إِشْعَارُهَا )  
وَهُوَ شَقُّ سَنَامِهَا مِنَ الْإيسِرِ وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ طَعَنَ فِي جَانِبِ الْإيسَارِ قَصْدًا  
وَفِي جَانِبِ الْيَمِينِ اتِّفَاقًا وَأَبُو حَنِيفَةَ إِنَّمَا كَرِهَ هَذَا الصَّنْعَ ؛ لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِأَنَّ  
الْمُشْرِكِينَ لَا يَمْتَنِعُونَ عَنْ تَعَرُّضِهِ إِلَّا بِهَذَا ، وَقِيلَ إِنَّمَا كُرِّهَ إِشْعَارُ أَهْلِ زَمَانِهِ لِمُبَالَغَتِهِمْ فِيهِ حَتَّى يُخَافُ مِنْهُ السَّرَايَةُ  
، وَقِيلَ : إِنَّمَا كُرِّهَ إِثَارُهُ عَلَى التَّقْلِيدِ ( وَاعْتَمَرَ ) أَيِ فَعَلَ أَفْعَالَ الْعُمَرَةِ ( وَلَا يَتَحَلَّلُ مِنْهَا ) أَيِ

الْعُمَرَةِ ( إِذَا سَاقَهُ ) أَمَا إِذَا لَمْ يَسْقُهُ فَيَتَحَلَّلُ مِنْهَا كَمَا مَرَّ ( ثُمَّ أَحْرَمَ ) الْمُتَمَتَّعُ ( بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَحَبُّ )  
كَمَا مَرَّ ( فَيَحْلِقُهُ يَوْمَ النَّحْرِ حَلٌّ مِنْ إِحْرَامِيهِ ) ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ مُحَلِّلٌ فِي الْحَجِّ كَالسَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ .

( قَوْلُهُ وَالتَّمَتُّعُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ ) أَيِ بَيْنَ أَفْعَالِهِمَا وَهُمَا صَحِيحَانِ يَأْخُذَانِ وَأَكْثَرُ طَوَافِهِمَا فِي أَشْهُرِ  
الْحَجِّ يَأْخُذُ بِهَا قَبْلَهَا كَفَعْلِهَا فِيهَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَفَسَّرْنَا قَوْلَ الْمُصَنِّفِ بِالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهَا الشَّرْطُ لَا الْإِحْرَامَ  
إِذْ لَوْ أَحْرَمَ بَعُمَرَةٍ فِي رَمَضَانَ وَأَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى شَوَّالٍ مِنْ قَابِلٍ وَأَتَى بِهَا فِيهِ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ كَانَ مُتَمَتَّعًا  
وَقَوْلُنَا عَنْ إِحْرَامِ بِهَا قَبْلَهَا اخْتِرَازٌ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّحَلُّلُ بِالْعُمَرَةِ كَفَاتِ الْحَجَّ فَلَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْ إِحْرَامِهِ فِي عَامِهِ  
بَلْ أَخَّرَ إِلَى قَابِلٍ فَتَحَلَّلَ بِهَا فِي شَوَّالٍ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَتَّعًا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ )  
اخْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ أَتَى بِهِمَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَكِنْ مِنْ عَامَيْنِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَتَّعٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ )  
بَلَا إِمَامٍ بِأَهْلِهِ ( الْإِمَامُ التَّزْوُلُ يُقَالُ أَلَمَ بِأَهْلِهِ إِذَا نَزَلَ قَوْلُهُ الْإِمَامُ صَحِيحًا ) هُوَ التَّزْوُلُ بِوَطْنِهِ مِنْ غَيْرِ بَقَاءِ صِفَةِ  
الْإِحْرَامِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُتَمَتَّعِ الَّذِي لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ وَالْإِمَامُ الْفَاسِدُ مَا يَكُونُ عَلَى خِلَافِ الصَّحِيحِ وَهُوَ  
إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ قُلْتُ كَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ وَلَكِنَّهُ رَجَعَ قَبْلَ تَحَلُّلِهِ لَا يَكُونُ إِمَامًا  
صَحِيحًا ( قَوْلُهُ أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الْعِنَايَةِ إِنَّ التَّرْفُقَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ  
إِلَخْ وَيُؤَيِّدُ بَحْثَ الْمُصَنِّفِ قَوْلُ الْكَمَالِ بَعْدَ سِيَاقِ عِبَارَةِ الْهَدَايَةِ يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ فِي التَّعْرِيفِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ اهـ  
فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَضِ بِمَا فِي الْعِنَايَةِ مِنَ الْجَوَابِ ، وَلَكِنْ مَالَ شَيْخَنَا إِلَى كَلَامِ الْعِنَايَةِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ خَارِجَةٌ عَنْ حَقِيقَةِ  
الْمَاهِيَةِ

وَالْتَّعْرِيفُ لِحَقِيقَةِ الْمَاهِيَةِ ( قَوْلُهُ فَيَحْرُمُ مِنَ الْمِيقَاتِ ) الْمِيقَاتُ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْعُمَرَةِ ، وَلَا لِلتَّمَتُّعِ حَتَّى لَوْ أَحْرَمَ بِهَا  
مِنْ دَوِيرَةٍ أَهْلُهُ أَوْ غَيْرِهَا جَازَتْ وَصَارَ مُتَمَتَّعًا كَذَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ هُوَ لِلَاخْتِرَازِ عَنْ مَكَّةَ فَإِنَّهُ لَيْسَ  
لِأَهْلِهَا تَمَتُّعٌ ، وَلَا قِرَانٌ اهـ .

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمِيقَاتَ يُطْلَقُ لِكُلِّ بِمَا يُنَاسِبُهُ فَيَشْمَلُ الْمَكِّيَّ ( قَوْلُهُ : فِي الْأَشْهُرِ ) قَلَمْنَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْإِحْرَامُ بِهَا  
بِالْأَشْهُرِ بَلْ أَكْثَرُ طَوَافِهَا فِيهَا شَرْطٌ ( قَوْلُهُ قَاطِعًا التَّلْبِيَةَ أَوَّلَ طَوَافِهِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى خِلَافِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ  
يَقْطَعُهَا إِذَا رَأَى بُيُوتَ مَكَّةَ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ فَيَكُونُ تَلْبِيَّتُهُ إِذْ ذَاكَ سُنَّةٌ عِنْدَنَا إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ ( )  
قَوْلُهُ وَيَحْلِقُ ( يَعْنِي إِنْ شَاءَ وَلَيْسَ بِحَتْمٍ فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ تَحَلَّلَ ، وَإِنْ شَاءَ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ لَكِنَّهُ يَرْمُلُ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ

إِلَخْ ) أَقُولُ فَلَوْ كَانَ هَذَا الْمُتَمَتَّعُ طَافَ وَسَعَى بَعْدَمَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَنْهَبَ إِلَى مَنْى لَمْ يَرْمُلْ فِي طَوَافِ  
الزِّيَارَةِ ، وَلَا يَسْعَى بَعْدَهُ كَذَا فِي التَّيْسِينِ ( قَوْلُهُ وَلَمْ تُثَبِّ الْأُضْحِيَّةُ عَنْهُ ) أَقُولُ حَتَّى لَوْ تَحَلَّلَ بَعْدَمَا صَحَّى يَجِبُ

دَمَانِ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ وَدَمِ التَّحِلِّ قَبْلَ الذَّبْحِ قَالَهُ الرَّيْلِيُّ اهـ .  
قُلْتُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَقُوعِ طَوَافٍ مَا فِي أَيَّامِ التَّحْرِ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الْأُضْحِيَّةُ عَنْ الْمُتَمَتِّعِ  
وَتَلْعَوْ يَتِيَّتُهُ كَذَا ظَهَرَ لِي ثُمَّ رَأَيْتُ مُوَافَقَتَهُ لَهُمْ صَاحِبِ الْبَحْرِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ تَقْلِ الْحُكْمِ ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ أَيُّ دَمِ  
الْتِمَتُّعِ لَيْسَ فَوْقَ طَوَافِ الرُّكْنِ ، وَلَا مِثْلُهُ ، وَقَدْ

قَدَمْنَا أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِهِ التَّطَوُّعَ أَجْزَأَ عَنِ الرُّكْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الدَّمُ كَذَلِكَ بَلْ أَوَّلَى لَكِنَّهُ قَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ طَوَافُ الرُّكْنِ فَرْضًا مُتَعِينًا فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَجُوبًا كَانَ النَّظَرُ لِإِقَاعِ مَا طَافَهُ عَنْهُ وَتَلْعُو نَبْتَهُ غَيْرُهُ وَأَمَّا الْأَضْحِيَّةُ فَهِيَ مُتَعِينَةٌ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَالْمُتَعَةِ فَلَا تَقَعُ الْأَضْحِيَّةُ مَعَ تَعِينِهَا عَنْ غَيْرِهَا هـ .

( قَوْلُهُ وَجَازَ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ إِحْرَامِهَا أَيْ الْعُمْرَةِ ) أَقُولُ يَعْنِي فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الْإِحْرَامِ لَهَا قَبْلَ الْأَشْهُرِ صِحَّةُ الصَّوْمِ ( قَوْلُهُ لَا قَبْلَهُ ) أَيْ الْإِحْرَامِ يَعْنِي : وَلَوْ صَامَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ وُجُودِ سَبَبِهِ وَهُوَ التَّمَتُّعُ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ شَاءَ الْمُتَمَتِّعُ سَوْقَ الْهَدْيِ ) شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ أَحْكَامِ الْمُتَمَتِّعِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ أَحْرَمَ وَسَاقٌ ) عَبَّرَ بِالْوَاوِ فَصَدَقَ بِمَا لَوْ أَحْرَمَ ابْتِدَاءً بِالنِّيَّةِ وَالتَّالِيَةِ ثُمَّ سَاقَ أَوْ سَاقَ مُقَارِنًا لِلْنِّيَّةِ وَالْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ بِالتَّالِيَةِ فَيَأْتِي بِهَا قَبْلَ التَّقْلِيدِ وَالسَّوْقِ كَيْ لَا يَكُونَ مُحْرَمًا بِالتَّوَجُّهِ مَعَهَا كَمَا فِي التَّيْنِينَ ، وَالسَّوْقُ أَفْضَلُ مِنْ قَوْدِهِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَبَقِيَ قَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُحْرَمًا بِالتَّقْلِيدِ وَالتَّوَجُّهِ إِذَا حَصَلَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا لَا يَصِيرُ مُحْرَمًا مَا لَمْ يَذَرِكِ الْهَدْيَ وَيَسِيرَ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ تَقْلِيدَ هَدْيِ الْمُتَمَتِّعِ فِي غَيْرِ الْأَشْهُرِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَيَكُونُ تَطَوُّعًا وَهَدْيُ التَّطَوُّعِ مَا لَمْ يَذَرِكْهُ وَيَسِيرَ مَعَهُ لَا يَصِيرُ مُحْرَمًا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنِ النَّهَائِيَةِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ شَقٌّ سَنَامِهَا مِنَ اللَّيْسَرِ ) هَذَا تَقْسِيرٌ لِهَذَا الْإِشْعَارِ الْمَخْصُوصِ

وَتَقْسِيرُهُ لَعَةِ الْإِدْمَاءِ كَمَا فِي التَّيْنِينَ ( قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ ) أَيْ تَقْسِيرُ الْإِشْعَارِ بِشَقِّ سَنَامِهَا مِنَ اللَّيْسَرِ هُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ يَعْنِي فِي الرُّوَايَةِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ مَا وَقَعَ فِي الْقُلُورِيِّ أَنَّهُ يُشَقُّ سَنَامُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ( قَوْلُهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِنَّمَا كَرِهَ هَذَا الصَّنْعَ

إِلخ ) .

أَيَّ خِلَافًا لَهُمَا فَقَالَ يُشْعَرُ وَهُوَ أَحْسَنُ عِنْدَهُمَا مِنَ التَّقْلِيدِ اتِّبَاعًا لِمَا فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ ( قَوْلُهُ ، وَقِيلَ إِنَّمَا كَرِهَ إِشْعَارَ أَهْلِ زَمَانِهِ ) كَذَا حَمَلَهُ الطَّحَاوِيُّ وَقَالَ الْكَمَالُ هُوَ الْأَوَّلَى وَقَالَ فِي الْبَحْرِ اخْتَارَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ لِمَبَالِغِهِمْ فِيهِ ) أَيْ فَكَانُوا لَا يُحْسِنُونَهُ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ مُجَرَّدُ شَقِّ الْجُلْدِ لِيُدْمِيَ وَلَا يُبَالِغُ فِيهِ إِلَى اللَّحْمِ ( قَوْلُهُ فَبِحَلْقِهِ يَوْمَ النَّحْرِ حَلٌّ مِنْ إِحْرَامِيهِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى بَقَاءِ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ كَمَا تُفِيدُهُ عِبَارَاتُ الْأَصْحَابِ ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ خِلَافًا لِمَا فِي النَّهَائِيَةِ مِنْ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَابَعَهُ إِنَّ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ انْتَهَى بِالْوُقُوفِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا فِي حَقِّ التَّحَلُّلِ قَالَ شَارِحُ الْكَنْزِ ، وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْقَارِنَ إِذَا جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةُ الْحَجِّ وَشَاءَ لِلْعُمْرَةِ وَبَعْدَ الْحَلْقِ قَبْلَ الطَّوَافِ شَاتَانِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( الْمَكِّيُّ يُفْرِدُ فَقَطْ ) أَيْ لَا تَمْتَنِعَ لَهُ ، وَلَا قِرَانٌ ؛ لِأَنَّ شَرْعِيَّتَهُمَا لِلتَّرَفُّهِ بِإِسْقَاطِ إِحْدَى السَّفَرَتَيْنِ ، وَهَذَا فِي حَقِّ الْإِقَافِيِّ ( مَنْ اعْتَمَرَ بِلَا سَوْقٍ ثُمَّ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ فَقَدْ أَلَمَ ) أَيْ أَبْطَلَ تَمَتُّعَهُ مِنْ قَبِيلِ ذِكْرِ الْمَلُزُومِ وَإِرَادَةِ الْمَلَامِ إِذْ قَدْ عَرَفَتْ مَعْنَى التَّمَتُّعِ فَالَّذِي اعْتَمَرَ بِلَا سَوْقٍ الْهَدْيِ لَمَّا عَادَ إِلَى بَلَدِهِ صَحَّ إِمَامُهُ فَيُطْلَقُ تَمَتُّعُهُ ( وَمَعَ سَوْقِهِ لِلْهَدْيِ تَمَتُّعٌ ) فَإِنَّهُ إِذَا سَاقَ الْهَدْيَ فَلَا يَكُونُ إِمَامُهُ صَحِيحًا إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ فَيَكُونُ عَوْدُهُ وَاجِبًا فَإِنْ عَادَ وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَتِّعًا ( فَإِنْ طَافَ لَهَا أَقَلٌّ مِنْ أَرْبَعَةٍ قَبْلَ أَشْهُرِهِ وَتَمَّتْ فِيهَا وَحَجٌّ فَقَدْ تَمَتَّعَ ) ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ عِنْدَنَا شَرْطٌ فَيَصِحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ أَدَاءُ الْأَفْعَالِ فِيهَا ، وَقَدْ وَجِدَ الْأَكْثَرُ وَلَهُ حُكْمُ الْكُلِّ ( وَلَوْ طَافَ



أَرْبَعَةً قَبْلَهَا ( أَيْ الْأَشْهُرَ ) لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى الْكَثْرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ( كُوفِيٌّ ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ الْآتِي مُتَمَتِّعٌ ( حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ فِيهَا ) أَيْ الْأَشْهُرَ ( وَسَكَنَ بِمَكَّةَ أَوْ بَصْرَةَ وَحَجَّ ) فِي عَامِهِ ذَلِكَ ( مُتَمَتِّعٌ ) ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ الْأَوَّلَ لَمْ يَنْتَه بِرُجُوعِهِ إِلَى الْبَصْرَةِ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَيْقَاتِ ( وَلَوْ ) أَتَى بِعُمْرَةٍ ، وَ ( أَفْسَدَهَا وَرَجَعَ مِنَ الْبَصْرَةِ وَقَضَاهَا وَحَجَّ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ السَّفَرِ الْأَوَّلِ لَمَّا بَقِيَ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْبَصْرَةِ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ وَلَا تَمَتَّعَ لِلْسَّاكِنِ فِيهَا ( إِلَّا إِذَا أَلَمَ بِأَهْلِهِ ثُمَّ أَتَى بِهِمَا ) فَإِنَّهُ إِذَا أَلَمَ بِأَهْلِهِ ثُمَّ رَجَعَ وَأَتَى بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ كَانَ هَذَا إِنْشَاءَ سَفَرٍ لَانْتِهَاءِ السَّفَرِ الْأَوَّلِ بِالْمَامِ فَاجْتَمَعَ نُسْكَانِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ فَيَكُونُ

مُتَمَتِّعًا ( وَأَيًّا أَفْسَدَ أَتَمَّهُ بِلَا دَمٍ ) أَيْ مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ فَأَيَّهِنَّ أَفْسَدَ مَضَى فِيهِ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ عَنْ عُهْدَةِ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ وَسَقَطَ دَمُ التَّمَتُّعِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِقْ بِإِدَاءِ النُّسْكَانِ الصَّحِيحَيْنِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ ( وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنْهُ ) أَيْ التَّمَتُّعُ ( ، وَهُوَ ) أَيْ التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ ( مِنَ الْإِفْرَادِ ) فَيَكُونُ الْقِرَانُ أَفْضَلَ مِنْهُمَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ فَأَشْبَهَ الصَّوْمَ وَالْعَتِكَافَ وَالْحِرَاسَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَصَلَاةَ اللَّيْلِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ فِي التَّمَتُّعِ جَمْعًا بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ فَأَشْبَهَ الْقِرَانَ

( قَوْلُهُ الْمَكِّيُّ يُفْرَدُ فَقَطْ ) أَقُولُ كَذَلِكَ أَهْلُ مَا دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى الْحَرَمِ ، وَهَذَا مَا دَامَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ أَوْ وَطَنِهِ فَإِذَا خَرَجَ إِلَى الْكُوفَةِ وَقَرْنَ صَحَّ بِلَا كِرَاهَةٍ ؛ لِأَنَّ عُمْرَتَهُ وَحَجَّتَهُ مِيقَاتَانِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْآفَاقِيِّ قَالَ الْمُحِبُّوبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا إِذَا خَرَجَ إِلَى الْكُوفَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ بَعْدَهَا فَقَدْ مُنِعَ مِنَ الْقِرَانِ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْمَيْقَاتِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَقَوْلُ الْمُحِبُّوبِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ نَقَلَهُ الشَّيْخُ الشَّلْبِيُّ عَنْ الْكَرْمَانِيِّ ثُمَّ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْقِرَانَ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْمَكِّيُّ إِلَى الْكُوفَةِ وَاعْتَمَرَ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا عَلَى مَا نَذَرَهُ هـ قُلْتُ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَدَائِعِ مِنْ أَنَّ التَّمَتُّعَ لَا يُتَصَوَّرُ مِنَ الْمَكِّيِّ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ لَا يُلِمَّ بِأَهْلِهِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِنْ لَمَّا صَحِيحًا وَالْمَكِّيُّ إِنْ لَمَّا صَحِيحٌ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا فِي إِحْدَى صَوْرَتَيْ التَّمَتُّعِ كَمَا نَذَرَهُ ( قَوْلُهُ أَيْ لَا تَمَتَّعَ لَهُ ، وَلَا قِرَانَ ) أَقُولُ الْمُرَادُ نَهْيُهُ عَنِ الْفِعْلِ لَا نَهْيُ الْفِعْلِ لِمَا نَذَرْنَا مِنْ أَنَّ التَّهْيَ يَقْتَضِي الْمَشْرُوعِيَّةَ فَإِنْ فَعَلَ الْقِرَانَ صَحَّ وَأَسَاءَ كَمَا يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي إِضَافَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْرَامِ هَذَا وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ ظَاهِرُ الْكُتُبِ مُتَوْنًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُمْ أَيْ أَهْلِ مَكَّةَ تَمَتُّعٌ ، وَلَا قِرَانٌ .

وَفِي التُّحْفَةِ أَنَّهُ يَصِحُّ تَمَتُّعُهُمْ وَقِرَانُهُمْ فَإِنَّهُ قَهْلٌ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ عَنْهَا أَنَّهُمْ لَوْ تَمَتَّعُوا جَازَ وَأَسَاءُوا أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ دَمُ الْجَبْرِ وَهَكَذَا ذَكَرَ الْإِسْبِجَابِيُّ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ مُقْتَضَى كَلَامِ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ أَيْ الْمُقْتَضَى لِعَدَمِ الصَّحَّةِ أَوَّلَى بِالِاعْتِبَارِ مِنْ بَعْضِ الْمَشَايِخِ يَعْنِي بِهِ صَاحِبَ التُّحْفَةِ

الْقَائِلَ بِالصَّحَّةِ مَعَ الْإِسَاءَةِ هـ .

قُلْتُ قَدْ ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ فِي بَابِ إِضَافَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْرَامِ كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ التُّحْفَةِ وَكَذَلِكَ فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ مِنْ الشُّرُوحِ وَالْمُتَوْنِ أَنَّ الْمَكِّيَّ إِذَا طَافَ شَوَاطِئَ الْعُمْرَةِ فَأَحْرَمَ بِحَجٍّ رَفَضَهُ فَإِنْ مَضَى الْمَكِّيُّ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَرْفُضْ شَيْئًا أَجْزَأَهُ قَالَ الْكَمَالُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى أَعْمَالَهُمَا كَمَا التَزَمَهُمَا غَيْرَ أَنَّهُ مِنْهِيٌّ عَنْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } يَعْنِي التَّمَتُّعَ وَالْقِرَانَ دَخَلَ فِي مَفْهُومِهِ وَسَمَّاهُ الْمُصَنِّفُ أَيْ صَاحِبَ الْهِدَايَةِ نَهْيًا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَهُوَ عَنْ فِعْلِ شَرْعِيٍّ فَلَا يَمْنَعُ تَحَقُّقُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْمَشْرُوعِيَّةِ بِأَصْلِهِ غَيْرَ أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ إِنْمَاءَ كَصِيَامٍ يَوْمٍ

التَّحَرُّ بَعْدَ أَنْ نَذَرَهُ اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلَ الدِّينَ فِي الْعِنَايَةِ ، وَإِنْ مَضَى أَيُّ الْمَكِيِّ عَلَيْهِمَا وَأَذَاهُمَا أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى أَفْعَالَهُمَا كَمَا التَّرَمَّهُمَا غَيْرَ أَنَّهُ مَنِّهِي وَالتَّهْيُّ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ أَصْلَانَا أَنَّ التَّهْيَّ يَقْتَضِي الْمَشْرُوعِيَّةَ دُونَ التَّهْيِّ قِيلَ : ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْمَكِيِّ غَيْرُ مَشْرُوعٍ ثُمَّ ذَكَرَ هَاهُنَا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْفِعْلِ وَمَعْنَاهُ كَمَا قُلْنَا إِنَّهُ يَقْتَضِي الْمَشْرُوعِيَّةَ فَكَانَ التَّنَاقُضُ فِي كَلَامِهِ ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ غَيْرُ مَشْرُوعٍ كَامِلًا فِي حَقِّ الْآفَاقِيِّ وَبِهِ يَنْدَفِعُ التَّنَاقُضُ اهـ .

كَلَامُ الْعِنَايَةِ فِيهِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ قِرَانِ الْمَكِيِّ وَتَمَتُّعِهِ وَأَنَّ مَا ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَ الْكُتُبِ عَدَمَ صِحَّتِهِ مَمْنُوعٌ وَأَنَّ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ مِنْ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَمِ

الْأَنِمَةِ أَوَّلَى بِالِاعْتِبَارِ مِمَّا قَالَهُ صَاحِبُ التُّخْفَةِ قَدْ خَالَفَهُ بِنَفْسِهِ فِي بَابِ إِضَافَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْإِحْرَامِ وَكَذَلِكَ فَعَلَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَعَلَى تَسْلِيمِ ثُبُوتِ الْمُخَالَفَةِ بِصَرِيحٍ لَا يَصِحُّ فِي كَلَامِهِمْ تَنْتَفِي الْمُخَالَفَةِ بِحَمَلٍ لَا يَصِحُّ عَلَى تَقْيِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُثَابَ عَلَيْهَا وَيُحْمَلُ كَلَامُ صَاحِبِ التُّخْفَةِ عَلَى التَّمَتُّعِ اللَّغْوِيِّ الَّذِي مَعَهُ الْإِسَاءَةُ فَحَصَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى وَجُودِ الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ مِنَ الْمَكِيِّ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُبَاحٍ لَهُ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبِدَائِعِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ التَّمَتُّعُ مِنَ الْمَكِيِّ لِمَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّمَتُّعِ أَنْ لَا يَلْمَ بِأَهْلِهِ إِمَامًا صَاحِبًا وَإِلِمَامًا مَوْجُودٌ مِنْهُ قُلْتُ هَذَا خَاصٌّ بِمَا أَرَادَهُ مِنْ إِحْدَى صُورَتَيْ التَّمَتُّعِ وَهُوَ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ إِذَا حَلَقَ أَلَمَ بِأَهْلِهِ لِتَحْلُلِهِ بِالْحَلْقِ وَأَمَّا إِذَا سَاقَ الْهَدْيَ فَإِلِمَامُهُ بِأَهْلِهِ غَيْرُ إِمَامٍ صَاحِبٍ لِقَائِهِ عَلَى الْإِحْرَامِ وَأَيْضًا لَوْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ وَلَمْ يَخْلُقْ لِلْعُمْرَةِ لَمْ يَكُنْ مُلِمًّا بِأَهْلِهِ إِمَامًا صَاحِبًا فَإِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الْحَلْقِ مِنْ عَامِهِ وَجَدَ مِنْهُ التَّمَتُّعَ لِعَدَمِ مَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهَا عَنْهُ فِدَعْوَى عَدَمِ تَصَوُّرِ وَجُودِ تَمَتُّعِهِ خَاصٌّ بِصُورَةٍ وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَتَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَثَبَتَ صِحَّةُ تَمَتُّعِ الْمَكِيِّ كَمَا صَحَّ قِرَانُهُ وَقَدْ بَيَّنَّا مُحَرَّرًا بِحَمْدِ اللَّهِ ( قَوْلُهُ مَنْ اعْتَمَرَ بِلَا سَوْقِ

إِلْح ) أَقُولُ هَذَا إِذَا حَلَقَ فَإِنْ عَادَ إِلَى أَهْلِهِ قَبْلَ الْحَلْقِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ فِي أَهْلِهِ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْتَّبَيِّنِ وَقَيْدَ بِالْمُتَمَتِّعِ إِذَا الْقَارِنُ لَا يَبْطُلُ قِرَانُهُ بِالْعُودِ وَالتَّقْيِيدِ بِلَدِّهِ قَوْلُهُمْ جَمِيعًا أَمَّا إِذَا رَجَعَ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ كَانَ مُتَمَتِّعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي

الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ فَيَكُونُ عَوْدُهُ وَاجِبًا ) يَعْنِي إِذَا كَانَ عَلَى عَزَمِ الْمُتَمَتُّعِ ، وَالتَّقْيِيدُ بِعَزَمِ الْمُتَمَتِّعِ لِنَفْيِ اسْتِحْقَاقِ الْعُودِ شَرْعًا عِنْدَ عَدَمِهِ فَإِنَّهُ لَوْ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ أَنْ لَا يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ لَا يُؤَاخَذُ بِذَلِكَ أَيُّ لَا يُؤَاخَذُ بِقَضَاءِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ إِذَا ذَبَحَ الْهَدْيَ أَوْ أَمَرَ بِذَبْحِهِ يَقَعُ تَطَوُّعًا كَذَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ وَإِذَا تَحَلَّلَ كَانَ تَارِكًا لِلْوَاجِبِ وَهُوَ الْحَلْقُ فِي الْحَرَمِ ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ أَدَاءُ الْأَفْعَالِ فِيهَا ) أَقُولُ إِنَّمَا خُصَّتِ الْمُتَمَتُّعَةُ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ كَانَ مُتَعَيِّنًا لِلْحَجِّ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَأَدْخَلَ اللَّهُ الْعُمْرَةَ فِيهَا إِسْقَاطًا لِلسَّفَرِ الْجَدِيدِ عَنِ الْغُرَبَاءِ فَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ رُخْصَةً وَتَمَتُّعًا كَذَا فِي الْبَحْرِ وَقَلَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِثْنَانِ بِأَكْثَرِ الْعُمْرَةِ فِي الْقِرَانِ كَالْتَّمَتُّعِ ( قَوْلُهُ وَسَكَنَ بِمَكَّةَ أَوْ بَصْرَةَ ) عَدَلَ عَنْ قَوْلِهِمْ أَقَامَ ؛ لِأَنَّ قَيْدَ الْإِقَامَةِ أَهْأَقِي إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَّخِذَ مَكَّةَ أَوْ بَصْرَةَ دَارًا أَوْ لَا صَرَّحَ بِهِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ عَنِ الْبِدَائِعِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَتَى ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِلْكُوفِيِّ وَقَوْلُهُ بِعُمْرَةٍ يَعْنِي فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَفْسَدَهَا لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنَّمَا قِيدَتْ بِفِعْلِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَأَفْسَدَهَا وَأَتَمَّهَا عَلَى الْفَسَادِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمِيقَاتِ حَتَّى دَخَلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ فَفَضَى

عُمَرَتْ فِيهَا ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ أَتَقَا وَعَلَيْهِ دَمٌ جَبْرٌ ، وَإِنْ خَرَجَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ لِمَوْضِعِ لِأَهْلِهِ الْمُتَمَتُّعُ ثُمَّ عَادَ وَدَخَلَ الْمِيقَاتِ قَبْلَ دُخُولِ أَشْهُرِ الْحَجِّ مُحْرِمًا لِلْقَضَاءِ وَقَضَاهَا فِي

أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ دَخَلَ الْمِيقَاتِ فِي الْأَشْهُرِ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا هُوَ مُتَمَتِّعٌ فِي الْوَجْهَيْنِ وَالْخُرُوجِ إِلَى الْمِيقَاتِ مِنْ غَيْرِ مُجَاوِزَتِهِ بِمَنْزِلَةِ عَدَمِ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ عَلَى الْمَشْهُورِ فَلَا يَتَمَتُّعُ مَنْ فَعَلَهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا أَلَمَ بِأَهْلِهِ) يَعْنِي بَعْدَ مَا مَضَى فِي الْفَاسِدِ وَبَعْدَ مَا حَلَّ مِنْهُ ثُمَّ أَتَى بِهِمَا أَيْ بِقَضَاءِ الْعُمْرَةِ وَبِإِدَاءِ الْحَجِّ (قَوْلُهُ وَسَقَطَ عَنْهُ دَمُ التَّمَتُّعِ) أَيْ وَلَزِمَهُ دَمُ جَبْرٍ لِلْفَسَادِ

بَابُ الْجَنَائِثِ لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الْمُحْرَمِينَ شَرَعَ فِيمَا يَغْتَرِبُهُمْ مِنَ الْعَوَارِضِ مِنَ الْجَنَائِثِ وَالْإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ ، وَهِيَ جَمْعُ جَنَائِةٍ وَالْمُرَادُ بِهَا فِعْلٌ مَا لَيْسَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَفْعَلَهُ ، ثُمَّ الْوَاجِبُ بِهَا قَدْ يَكُونُ دَمًا ، وَقَدْ يَكُونُ دَمَيْنِ ، وَقَدْ يَكُونُ تَصَدُّقًا أَوْ دَمًا ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ فَأَرَادَ تَقْصِيلَهَا فَقَالَ (وَجَبَ دَمٌ عَلَى مُحْرَمٍ بَالِغٍ إِنْ طَيَّبَ عُضْوًا) كَامِلًا فَمَا زَادَ كَالرَّأْسِ (وَالسَّاقِ وَالْفَخِذِ وَنَحْوَهَا)

(بَابُ الْجَنَائِثِ) أَيْ وَغَيْرِهَا لَمَّا فِي الْبَابِ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى التَّرْجَمَةِ (قَوْلُهُ : وَهِيَ جَمْعُ جَنَائِةٍ) جَمَعَهَا بِإِغْتِبَارِ أَنْوَاعِهَا (قَوْلُهُ : وَالْمُرَادُ بِهَا) يَعْنِي فِي هَذَا الْبَابِ فِعْلٌ مَا لَيْسَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَفْعَلَهُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ كَمَا فِي الْفَتْحِ الْجَنَائِةُ فِعْلٌ مُحْرَمٌ وَالْمُرَادُ هُنَا خَاصٌّ مِنْهُ وَهُوَ مَا يَكُونُ حُرْمَتُهُ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ أَوْ الْحَرَمِ (قَوْلُهُ : وَقَدْ يَكُونُ تَصَدُّقًا أَوْ دَمًا) يَعْنِي أَوْ صَوْمًا عَلَى التَّخْيِيرِ كَمَا لَوْ حَلَقَ بَعْذَرٌ (قَوْلُهُ : وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ) أَيْ كَقِيَمَةِ صَيْدٍ لَا يَبْلُغُ دَمًا وَلَا صَدَقَةً مُطْلَقَةً وَهِيَ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِذَا أُطْلِقَتْ يُرَادُ بِهَا نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ وَذَلِكَ كَثْرَةُ بَقْتَلِ جَرَادَةٍ أَوْ رُبْعِ صَاعٍ بِقَتْلِ حَمَامَةٍ (قَوْلُهُ : وَجَبَ دَمٌ) كَذَا فِي الْمَجْمَعِ وَفَسَّرَهُ شَارِحُهُ ابْنُ الْمَلِكِ بِقَوْلِهِ أَيْ شَاةٌ أَوْ هَمْلٌ وَلَمْ يَذْكُرْ سِرَّهُ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ أَشَارَ أَيْ فِي الْكَنْزِ بِقَوْلِهِ تَجَبُّ شَاةٌ إِلَى أَنْ سَبَعَ الْبَدَنَةَ لَا يَكْفِي فِي هَذَا الْبَابِ بِخِلَافِ دَمِ الشُّكْرِ أَهـ لَكِنْ قَالَ بَعْدَهُ فِيمَا لَوْ أَفْسَدَ حَجَّهُ بِجَمَاعٍ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَنَّهُ يَقُومُ الشُّرْكُ فِي الْبَدَنَةِ مَقَامَهَا أَيْ الشَّاةُ أَهـ فَلْيُتَأَمَّلْ .

(قَوْلُهُ : بَالِغٍ) لَقَدْ أَحْسَنَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذِكْرِ قَيْدِ الْبُلُوغِ كَصَاحِبِ الْمَجْمَعِ وَالْمَوَاهِبِ حَيْثُ قَالَ : لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ الْمُحْرَمِ فِي جَنَائِثِهِ شَيْءٌ .  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْإِحْرَامِ كَالْبَالِغِ وَلَنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ وَفَعَلَهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِالْحُرْمَةِ فَلَا يَكُونُ جَانِيًا أَهـ .

وَهَذَا الْقَيْدُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَعَبِّرَاتِ (قَوْلُهُ : إِنْ طَيَّبَ عُضْوًا كَامِلًا فَمَا زَادَ) يَعْنِي فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ فَلِكُلِّ طَيِّبٍ كَفَّارَةٌ سَوَاءٌ

كَفَّرَ لِلأَوَّلِ أَوْ لَا عِنْدَهُمَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ مَا لَمْ يُكْفَرْ لِلأَوَّلَى وَالطَّيِّبُ جِسْمٌ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ وَالرَّغْفَرَانُ وَالْبَقْسَجُ وَالْيَاسَمِينُ وَالْغَالِيَةُ وَالرَّبِّيْحَانُ وَالْوَرْدُ وَالْوَرَسُ وَالْعُصْفُرُ طَيِّبٌ وَإِطْلَاقُ الْعُضْوِ يَشْمَلُ الْقَهْمَ حَتَّى لَوْ أَكَلَ طَيِّبًا كَثِيرًا بِحَيْثُ يُلْتَرَقُ بِكُلِّ فَمِهِ أَوْ أَكْثَرِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ وَفِي قَلِيلِهِ صَدَقَةٌ بِقَدْرِ الدَّمِ حَتَّى لَوْ التَّرَقَّ الطَّيِّبُ بِثُلْثِ فَمِهِ لَزِمَهُ صَدَقَةٌ تَبْلُغُ ثُلْثَ الدَّمِ وَإِنْ التَّرَقَّ بِنُصْفِهِ فَصَدَقَةٌ تَبْلُغُ نُصْفَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ لَا شَيْءَ يَأْكُلُهُ مُطْلَقًا كَأَكْلِهِ مَعَ الطَّعَامِ وَأُطْلِقَ الْمُصَنِّفُ الْوُجُوبَ عَنْ قَيْدِ الزَّمَانِ فَأَفَادَ وَجُوبَ الدَّمِ ، وَلَوْ أَرَادَ الطَّيِّبَ عَنْ عُضْوِهِ مِنْ سَاعَتِهِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ

الْوَبِ الْمَطِيبِ كُلُّهُ أَوْ أَكْثَرُهُ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ لَوْ جُوبِ الدَّمُ بِلَبْسِهِ مُطِيبًا دَوَامُهُ يَوْمًا فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَالْمُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِ الدَّمِ كَثَرَةُ الطَّيِّبِ فِي التَّوْبِ وَالْمَرْجِعُ فِيهِ الْعُرْفُ ، وَوَرَدَ التَّصْيِصُ فِي الْمُجَرَّدِ عَلَى أَنَّ الشَّيْرَ فِي الشَّيْرِ قَلِيلٌ وَفِي الْقَلِيلِ صَدَقَةٌ إِنْ لَيْسَ يَوْمًا كَامِلًا وَإِنْ لَيْسَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ فَقَبْضَةٌ وَأَفَادَ الْمُصَنِّفُ بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ أَنَّهُ لَا كَهَارَةَ بِشَمِّ الطَّيِّبِ قَصْدًا لَكِنَّهُ يُكْرَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مُطِيبًا بِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَلَا يُكْرَهُ ، وَكَذَا يُكْرَهُ شَمُّ الثَّمَارِ الطَّيِّبَةِ كَالْتَّفَاحِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَجْلِسَ فِي حَانُوتِ عَطَارٍ قَصْدًا ، وَلَوْ دَخَلَ بَيْتًا قَدْ أُجْمِرَ فِيهِ فَعَلِقَ بِثَوْبِهِ رَائِحَتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ انْقَلَبَ الطَّيِّبُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مِنْ غُضُوهِ إِلَى غُضُوهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيْمَا إِذَا تَطَيَّبَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَكَفَرَ ، ثُمَّ بَقِيَ عَلَيْهِ الطَّيِّبُ وَأَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ وَجُوبَ الْكَهَارَةِ

أَيْضًا بِإِقْفَائِهِ بَعْدَ التَّخْفِيرِ وَإِنْ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَأَصَابَ قَمِيهِ أَوْ يَدَهُ خُلُوقٌ كَثِيرٌ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا فَصَدَقَةٌ وَسَدَّكَرُ بَيَانِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْفَتْحِ وَالْمَجْمَعِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهَا ( قَوْلُهُ : كَالرَّأْسِ ) بَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْغُضُوِّ ، فَلَيْسَ كَأَعْضَاءِ الْعُورَةِ فَلَا تَكُونُ الْأُذُنُ مَثَلًا غُضُوًّا مُسْتَقِلًّا وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ اعْتَبَرَ كَثِيرَهُ الْكَثِيرِ مِنَ الطَّيِّبِ بِالْغُضُوِّ وَالْقَلِيلِ بِمَا دُونَهُ وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَقَدْ أَشَارَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِلَى أَنَّ الدَّمَّ يَجِبُ بِالتَّطْيِيبِ الْكَثِيرِ وَالصَّدَقَةُ بِالْقَلِيلِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْغُضُوِّ وَمَا دُونَهُ فَفَهَمَ مِنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ أَنَّ الْكَثْرَةَ تُعْتَبَرُ فِي نَفْسِ الطَّيِّبِ لَا فِي الْغُضُوِّ فَإِنْ كَانَ مِثْلُ كَفَيْنِ مِنْ مَاءِ الْوَرْدِ وَكَفٍّ مِنَ الْغَالِيَةِ ، وَقَدَّرَ مِنَ الْمِسْكِ يَسْتَكْبِرُهُ النَّاسُ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَثِيرًا وَإِلَّا فَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا فِي نَفْسِهِ كَكَفٍّ مِنْ مَاءِ الْوَرْدِ وَوَقَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرَ زَادَهُ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الطَّيِّبُ قَلِيلًا فَالْعَبْرَةُ لِلْغُضُوِّ لَا لِلطَّيِّبِ حَتَّى لَوْ طَيَّبَ بِهِ غُضُوًّا كَامِلًا لَزِمَهُ دَمٌ وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَّ لَزِمَهُ صَدَقَةٌ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَالْعَبْرَةُ لِلطَّيِّبِ لَا لِلْغُضُوِّ حَتَّى لَوْ طَيَّبَ بِهِ رُبْعَ غُضُوِّ لَزِمَهُ دَمٌ وَفِيمَا دُونَهُ صَدَقَةٌ ، وَهَذَا التَّوْفِيقُ هُوَ التَّوْفِيقُ وَصَحَّحَهُ فِي الْمُحِيطِ وَغَيْرِهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ

( أَوْ خَصَّصَ رَأْسَهُ بِحَنَاءٍ ) ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ ( أَوْ اذْهَنَ ) أَيِ اسْتَعْمَلَ الدُّهْنَ فِي غُضُوِّ ( بَرِيَّتٍ أَوْ حَلٍّ ، وَلَوْ ) كَانَا ( خَالِصَيْنِ ) فَإِنَّ الدُّهْنَ الْمَطِيبَ كَدُّهُنِ الْبَيْتَسَجِ وَتَحْوِيهِ يُوجِبُ الدَّمَّ اتِّفَاقًا ، وَأَمَّا الْخَالِصُ فَيُوجِبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يُوجِبُ الصَّدَقَةَ ( أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ يَوْمًا ) كَامِلًا وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِذَا لَبَسَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ( أَوْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ أَوْ ) حَلَقَ ( مَحَاجِمَهُ أَوْ إِحْدَى إِبْطَيْهِ أَوْ عَاتَتَهُ أَوْ رَقَبَتَهُ أَوْ قَصَّ أَظْفِيرَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ فِيهِ ) فَإِنَّ الْكُلَّ إِذَا كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ لَا يَزِيدُ عَلَى دَمٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسٍ تَجِبُ أَرْبَعَةُ دِمَاءٍ إِنْ قَلَمَ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ يَدًا أَوْ رِجْلًا ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِيهِ مَعْنَى الْعِبَادَةِ فَيَتَقَيَّدُ التَّدَاخُلُ بِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ كَمَا فِي آيَةِ السَّجْدَةِ وَإِنْ قَصَّ يَدًا أَوْ رِجْلًا فِيهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ إِقَامَةً لِلرُّبْعِ مَقَامَ الْكُلِّ كَمَا فِي الْحَلْقِ وَإِنْ قَصَّ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَظْفِيرَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ كَمَا سَيَأْتِي ( أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ جُنْبًا أَوْ لِلْفَرْضِ مُحَدِّثًا ، وَلَوْ لَهُ جُنْبًا قَبْدَنَةً ) أَيِ لَوْ طَافَ لِلْفَرْضِ جُنْبًا فَالْوَاجِبُ بَدَنَةً ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ أَغْلَظُ مِنَ الْحَدَثِ فَيَجِبُ جَبْرُ نَقْصَانِهَا بِالْبَدَنَةِ إِظْهَارًا لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا ، وَكَذَا إِذَا طَافَ أَكْثَرَهُ جُنْبًا ؛ لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ ( أَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَرَكَ أَقَلَّ سُبْعِ الْفَرْضِ ) أَيِ تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ( وَبِتَرْكِ أَكْثَرِهِ ) أَيِ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ أَوْ أَكْثَرَ ( بَقِيَ مُحَرَّمًا حَتَّى يَطُوفَهُ أَوْ تَرَكَ طَوَافَ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةً مِنْهُ أَوْ

السَّعْيِ أَوْ الْوُقُوفَ بِجَمْعٍ ) يَعْنِي مُزْدَلِفَةَ ( أَوْ الرَّمْيَ كُلَّهُ أَوْ فِي يَوْمٍ أَوْ الرَّمْيَ الْأَوَّلَ أَوْ أَكْثَرَهُ ) أَيَّ رَمَى جَمْرَةَ الْعَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ( أَوْ مَسَّ بِشَهْوَةٍ ) عَطَفَ عَلَى تَرْكٍ ( أَوْ قَبْلَ أَوْ آخَرَ الْحَلْقِ أَوْ طَوَافَ الْفَرَضِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوْ قَدَّمَ نُسْكَاً عَلَى آخَرَ ) كَالْحَلْقِ قَبْلَ الرَّمْيِ وَنَحَرَ الْقَارِنَ قَبْلَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقَ قَبْلَ الذَّبْحِ ( أَوْ حَلَقَ فِي حِلٍّ حَاجِئاً أَوْ مُعْتَمِراً ) أَيَّ حَلَقَ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ أَيَّامَ النَّحْرِ فَحَلَقَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ دِمَانٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( أَوْ خَرَجَ حَاجِئاً مِنَ الْحَرَمِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ، ثُمَّ عَادَ بِخِلَافِ مُعْتَمِرٍ خَرَجَ ، ثُمَّ عَادَ فَقَصَرَ ) حَيْثُ لَا يَلْزَمُ دَمٌ قَالَ فِي الْوَقَايَةِ أَوْ حَلَقَ فِي حِلٍّ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ لَا فِي مُعْتَمِرٍ رَجَعَ مِنْ حِلٍّ ، ثُمَّ قَصَرَ أَوْ قَبَلَ أَوْ لَمَسَ أَقُولُ فِيهِ تَكْلُفٌ لَوْجُوهُ .

الْأَوَّلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ لِأَجْلِ الْخُرُوجِ مِنْ إِحْرَامِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَلَا يَخْفَى مَا فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ مِنْ التَّكْلُفِ وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمُحَرِّمٍ فِي قَوْلِهِ إِنَّ طَيْبَ مُحَرِّمٍ فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَإِنْ لَمْ يُطَابِقِ الْوَاقِعَ الثَّانِي أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ لَا فِي مُعْتَمِرٍ غَيْرِ ظَاهِرٍ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ ظَاهِراً إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ إِنْ خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ وَقَصَرَ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، بَلْ حَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ أَوْ خَرَجَ حَاجِئاً مِنَ الْحَرَمِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ لَا مُعْتَمِرٌ رَجَعَ إِلَى آخِرِهِ الثَّالِثُ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ أَوْ قَبَلَ يُوهِمُ عَطْفَهُ عَلَى قَصَرٍ مَعَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى حَلَقٍ وَلِذَا غَيَّرْتُ الْعِبَارَةَ هَاهُنَا إِلَى مَا تَرَى .

( قَوْلُهُ : أَوْ خَصَصَ رَأْسَهُ بِحِنَاءٍ ) الْحِنَاءُ مَمْدُودٌ مُنُونٌ ؛ لِأَنَّهُ فِعَالٌ لَا فَعَلَاءٌ لِيَمْنَعَ صَرْفُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ ، بَلْ الْهَمْزَةُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ وَلُزُومُ الدَّمِّ فِيهَا إِذَا كَانَ مَائِعاً فَإِنْ كَانَ ثَخِيناً فَلَبَّدَ الرَّأْسَ فِيهِ دِمَانٌ لِلطَّيِّبِ وَالتَّغْطِيَةِ إِنْ دَامَ يَوْماً أَوْ لَيْلَةً عَلَى رَأْسِهِ أَوْ رُبْعِهِ ، وَكَذَا إِذَا غُلِّفَ الْوُسْمَةُ كَذَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ إِنْ التَّغْطِيَةُ بِمَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ لَا تُوجِبُ شَيْئاً ، وَقَدْ أَلْزَمُوا بِتَغْطِيَتِهِ بِالْحِنَاءِ الْجَزَاءَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ .

وَعَلَّفَ الْوُسْمَةَ أَيَّ غُلِّفَ بِهَا رَأْسَهُ لِلصَّدَاقِ فَعَطَّتْهَا وَهِيَ بِكَسْرِ السِّينِ وَسُكُونِهَا وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ وَهُوَ لُغَةُ الْحِجَازِ شَجَرَةٌ وَرَفْقُهَا خِضَابٌ وَإِنَّمَا أَفْرَدَ الْحِنَاءَ بِالذِّكْرِ وَإِنْ دَخَلَتْ تَحْتَ الطَّيِّبِ لِحِفَاءِ كَوْنِهَا طَيِّباً وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الرَّأْسِ وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّحْيَةَ كَمَا ذَكَرَهَا فِي الْأَصْلِ لِئَقِيدَ أَنَّ الرَّأْسَ بِانْفِرَادِهِ مَضْمُونَةٌ وَأَنَّ الْوَاوَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى أَوْ بِدَلِيلِ الْإِقْبَارِ عَلَى الرَّأْسِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَضْمُونٌ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَلَمْ يُبَيِّنْ بِمَاذَا يَكُونُ الضَّمَانُ وَبَيَّنَّ الزَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِانْفِرَادِهِ مَضْمُونٌ بِاللَّامِ أَهـ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ ، وَهَذَا سَهْوٌ مِنَ الزَّيْلَعِيِّ ؛ لِأَنَّ اللَّحْيَةَ مَضْمُونَةٌ بِالصَّدَقَةِ كَمَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ مَعْرِياً إِلَى الْمَبْسُوطِ أَهـ .

وَقَالَ أَخُوهُ فِي التَّهْرِ أَقُولُ ، بَلْ هُوَ أَيُّ صَاحِبِ الْبَحْرِ السَّاهِي وَذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْمِعْرَاجِ إِنَّمَا قَلَّ هَذَا عَنْ الْمَبْسُوطِ فِيمَا لَوْ اخْتَصَصَ بِالْوُسْمَةِ وَلَفْظُهُ عَلَيْهِ دَمٌ لِخِضَابِ رَأْسِهِ بِالْوُسْمَةِ لَا لِلْخِضَابِ ، بَلْ لِتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَإِنْ خَصَصَ لِحْيَتَهُ بِهِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ ، وَلَكِنْ إِنْ خَافَ مِنْ قَتْلِ الدَّوَابِّ

أَعْطَى شَيْئاً ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْجَنَائَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَكَامِلٍ فَيَلْزَمُهُ الدَّمُّ وَالصَّدَقَةُ مِنْهُمَا أَيُّ مِنْ خِضَابِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ .

أهـ .

قُلْتُ وَالْمُرَادُ بِالصَّدَقَةِ هُنَا غَيْرُ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهَا بِتَقْدِيرِهَا بِنَصْفِ صَاعٍ ، بَلْ أَعْمُ لِقَوْلِهِ فِي الْمِعْرَاجِ أَعْطَى شَيْئاً فَأُطْلَقَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِيهِ مَا فِيهِ مِنْ هَذَا الْقِيلِ أَيْضاً ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ طَيْبٌ ) دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْحِنَاءُ طَيْبٌ } .

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ ؛ وَلَئِنْ لَهُ رَائِحَةٌ مُسْتَلَدَّةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَكِيَّةً كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَيِ اسْتَعْمَلَ الدُّهْنَ فِي عَضْوٍ ) يَعْنِي عَلَى قَصْدِ الطَّيِّبِ ، أَمَّا لَوْ ذَاوَى بِهِ جُرْحَهُ أَوْ شَقَّقَ رَجُلِيهِ أَوْ أَقْطَرَهُ فِي أُذُنِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا هُوَ أَصْلُ الطَّيِّبِ أَوْ طَيِّبٌ مِنْ وَجْهِ فَيُسْتَرْطُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى وَجْهِ الطَّيِّبِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أَكَلَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ اسْتِعْمَالَ الطَّيِّبِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَدَاوَى بِالْمَسْكِ وَمَا أَشْبَهَهُ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ بِنَفْسِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِاسْتِعْمَالِهِ لَكِنَّهُ يَتَخَيَّرُ إِذَا كَانَ يُعَذِّرُ بَيْنَ الدَّمِّ وَالصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ، وَهَذَا إِذَا أَكَلَهُ كَمَا هُوَ ، وَفِيهِ خِلَافُهُمَا كَمَا قَدَّمْنَاهُ فَإِنْ جَعَلَهُ فِي طَعَامٍ وَطَبَخَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ خَلَطَهُ بِمَا يُؤْكَلُ بَلَا طَبَخَ فَإِنْ كَانَ مَغْلُوبًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ إِذَا وَجِدَتْ رَائِحَتُهُ وَإِنْ كَانَ غَالِبًا وَجَبَ الْجَزَاءُ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ رَائِحَتُهُ ، وَلَوْ خَلَطَهُ بِمَشْرُوبٍ وَهُوَ غَالِبٌ فَفِيهِ الدَّمُّ وَإِنْ كَانَ مَغْلُوبًا فَصَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشْرَبَ مِرَارًا فَدَمٌ فَإِنْ كَانَ الشَّرْبُ تَدَاوِيًا يُخَيَّرُ فِي خِصَالِ الْكُفَّارَةِ مِنَ الْفَتْحِ وَالتَّيْسِينِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ

الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ اهـ .

وَلَمْ يَذْكُرْ بِمَاذَا تُعْتَبَرُ الْعَلْبَةُ .

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ فِي مَنْاسِكِهِ لَمْ أَرَهُمْ تَعَرَّضُوا بِمَاذَا تُعْتَبَرُ الْعَلْبَةُ فَظَهَرَ لِي أَنَّهُ إِنْ وَجِدَ مِنَ الْمُخَالِطِ رَائِحَةَ الطَّيِّبِ كَمَا قَبْلَ الْخَلْطِ وَأَحَسَّ النَّوْقَ السَّالِمَ بِطَعْمِهِ فِيهِ حِسًّا ظَاهِرًا فَهُوَ غَالِبٌ وَإِلَّا فَهُوَ مَغْلُوبٌ وَلَمْ أَرَهُمْ تَعَرَّضُوا لِلتَّفْصِيلِ أَيْضًا بَيْنَ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ أَكْلِ الطَّيِّبِ وَحَدُّهُ وَأَنَّهُ يَنْبَاطِيهِ فِيهَا لِجَدِيرٍ فَيُقَالُ إِنْ كَانَ الطَّيِّبُ غَالِبًا فَأَكَلَ مِنْهُ أَوْ شَرِبَ كَثِيرًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِلَّا صَدَقَةٌ وَإِنْ كَانَ مَغْلُوبًا وَأَكَلَ مِنْهُ أَوْ شَرِبَ كَثِيرًا فَصَدَقَةٌ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَعَلَّ الْكَثِيرَ مَا يَعُدُّهُ الْعَارِفُ الْقَوْلَ الَّذِي لَا يَشُوبُهُ شَرُّهُ وَنَحْوُهُ كَثِيرًا وَالْقَلِيلُ مَا عَدَّاهُ ، ثُمَّ قَالَ وَلَا شَيْءَ فِي أَكْلِ مَا يَتَّخِذُ مِنَ الْحُلُوى الْمُتَّخِذَةِ بِالْعُودِ وَنَحْوِهِ وَيُكْرَهُ إِذَا وَجِدَتْ رَائِحَتُهُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْحُلُوى الْمُضَافِ إِلَى أَجْزَائِهَا الْمَاوَرِدُ وَالْمَسْكُ فَإِنْ فِي أَكْلِ الْكَثِيرِ دَمًا وَالْقَلِيلِ صَدَقَةٌ اهـ .

كَذَا فِي الْبَحْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي حُكْمِ الْمَسْكِ الْمُضَافِ إِلَى الْحُلُوى مَعَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافِهِ بِمَا يُؤْكَلُ وَطَبَخَ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُطَبَخَ .

( قَوْلُهُ : بَزَيْتَ أَوْ حَلَّ ) الْحَلُّ بِالْمُهِمْلَةِ الشَّيْرُجُ وَاحْتَرَزَ بِهِمَا عَنِ السَّمَنِ وَالشَّحْمِ إِذْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْدُّهْنِ بِهِمَا نَقَلَهُ فِي النَّهَايَةِ عَنِ التَّجْرِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْخَالِصُ ) أَخْبَرْتُ أَنَّ كَذَا الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخَطْمِي فَيَلْزُمُهُ دَمٌ عِنْدَ الْإِمَامِ وَصَدَقَةٌ عِنْدَهُمَا قِيلَ قَوْلُهُ : فِي خَطْمِي الْعِرَاقُ وَلَهُ رَائِحَةٌ ، وَقَوْلُهُمَا فِي خَطْمِي الشَّامُ وَلَا رَائِحَةَ لَهُ فَلَا خِلَافَ ، وَلَوْ غَسَلَ بِالصَّابُونِ وَالْحَرَضِ لَا رَوَايَةَ فِيهِ وَقَالُوا لَا شَيْءَ

عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ وَلَا يُقْتَلُ الْقَمَلُ كَذَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ ذَكَرَ أَصْحَابُ الْخَوَاصِّ أَنَّ الصَّابُونَ يَقْتُلُ الصَّنْبَانَ . ( قَوْلُهُ : أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا ) أَقُولُ حَقِيقَةُ لُبْسِ الْمَخِيطِ أَنْ يَحْصُلَ بِوَاسِطَةِ الْخِيَاطَةِ اشْتِمَالٌ عَلَى الْبَدَنِ وَاسْتِمْسَاكٌ وَمِنْهُ إِدْخَالُ الْبَدَنِ فِي الْقَبَاءِ أَوْ تَرْيُوهُ فَيَجِبُ الْجَزَاءُ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا وَلَيْسَ تَرْيِيرُ الْقَبَاءِ كَعَقْدِ الْإِزَارِ بِجِلٍّ أَوْ غَيْرِهِ إِذْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ بَعْدَهُ وَقَدَّمْنَا أَنَّ الْمَخِيطَ بِالْبَدَنِ كَالْمَخِيطِ وَذَلِكَ كَالْبُرْثِ وَالزَّرْدِيَّةِ وَمَا صُنِعَ بِتَلْبِيْقٍ وَدَوَامٍ اللَّبْسِ بَعْدَمَا أُحْرِمَ وَهُوَ لَا يَسُهُ كِائِنْ شَاءَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ انْتِفَاعِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالطَّيِّبِ السَّابِقِ عَلَيْهِ لِلنَّصِّ فِيهِ ، وَلَوْلَاهُ لَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ أَيْضًا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُكْرِهِ وَالْمُخْتَارِ وَالتَّائِمِ إِذَا غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ أَلْبَسَ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ ، وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ اللَّبَاسِ مِنْ قَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ وَخُفٍّ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا أَوْ كَانَ يَنْزِعُهَا لَيْلًا وَيُعَاوِذُ لِبَسَهَا نَهَارًا أَوْ عَكْسَهُ فَعَلَيْهِ

جَزَاءً وَاحِدًا مَا لَمْ يَغْرَمَ عَلَى التَّرُكِّ عِنْدَ الْخَلْعِ وَمَا لَمْ يَكُنْ كَثْرَ بَيْنَ اللَّبْسَيْنِ وَإِلَّا تَعَدَّدَ الْجَزَاءُ كَمَا يَتَعَدَّدُ فِيمَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَى لِبْسٍ ثَوْبٍ فَلَيْسَ ثَوْبَيْنِ لَا عَلَى مَحَلِّ الضَّرُورَةِ لِعَدْدِ السَّبَبِ نَحْوُ أَنْ يَضْطُرَّ إِلَى قِمِيصٍ فَلَيْسَ قَلَنْسُوءًا ، أَمَّا لَوْ لَيْسَ ثَوْبَيْنِ عَلَى مَحَلِّ الضَّرُورَةِ لِوَاحِدٍ أَوْ اضْطُرَّ إِلَى قَلَنْسُوءٍ فَلَيْسَ بِهَا مَعَ عِمَامَةٍ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ يَوْمًا كَامِلًا ) أَقُولُ أَوْ لَيْلَةً كَامِلَةً وَتَغْطِيَةُ رُبْعِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهَ كَتَغْطِيَةِ الْكُلِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ السَّتْرُ بِمَخِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُعْطَى بِهِ عَادَةً كَالْقَلَنْسُوءَةِ وَالْعِمَامَةِ وَالْخُوْذَةِ لِلْمُقَاتِلِ

إِلَّا أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الدَّمِّ وَالصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ لِعُدْرِ الْقِتَالِ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ فَخَرَجَ مَا لَا يُعْطَى بِهِ عَادَةً كَالطَّلَسْتِ وَالْأَجَانَةِ وَعَدْلَ الْبُرِّ ، وَلَوْ دَخَلَ تَحْتَ سِتْرِ الْكَعْبَةِ فَإِنْ كَانَ يُصِيبُ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ كُرْهٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا فِي الظَّهْرِيَّةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ الْوَاجِبَ بِالْجَنَائَةِ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَالْعُدْرُ مِنْ جَمِيعِ الرَّأْسِ وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الدَّمِّ بِهِ وَلَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَ الْبَعْضِ مِنَ الرَّأْسِ وَالْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الرُّبْعَ كَالْكُلِّ اعْتِبَارًا بِالْحَلْقِ نَصٌّ عَلَيْهِ الرِّيْلَعِيُّ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ فِي الظَّهْرِيَّةِ ، ثُمَّ قَالَ الرِّيْلَعِيُّ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ اعْتَبَرَ فِيهِ الْأَكْثَرُ ١ هـ .

وَقَالَ الْكِمَالُ هَذَا الْقَوْلُ أَوْجَهُ فِي النَّظَرِ ، ثُمَّ قَالَ الرِّيْلَعِيُّ وَقِيَاسُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ إِنَّهُ يُعْتَبَرُ الْوُجُوبُ فِيهِ مِنَ الدَّمِّ بِحِسَابِهِ وَنَقَلَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنْ مُحَمَّدٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْأَكْثَرُ ١ هـ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى أَذُنِيهِ وَقَفَاهُ وَمِنْ لِحْيَتِهِ مَا هُوَ اسْفُلُ مِنَ الذَّقَنِ بِخِلَافٍ فِيهِ وَعَارِضُهُ وَذَقْنُهُ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ دُونَ ثَوْبٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ : أَوْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ ) أَقُولُ كَذَا رُبْعَ لِحْيَتِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الثَّلَاثِ شَعَرَاتٍ كَفَّ مِنْ طَعَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ أَنَّهُ لِكُلِّ شَعْرَةٍ تَنَفُّهَا مِنْ رَأْسِهِ وَأَنْفِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْمُرَادُ بِالْحَلْقِ إِزَالَةُ الشَّعْرِ سَوَاءً كَانَ بِالْمُوسَى أَوْ بغيرِهِ وَسَوَاءً كَانَ مُخْتَارًا أَوْ لَا فَلَوْ أَرَادَهُ بِالثُّورَةِ أَوْ التَّنْفِ أَوْ أَحْرَقَ شَعْرَهُ أَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ فَسَقَطَ فَهُوَ كَالْحَلْقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَنَاقَرَتْ شَعْرُهُ بِالْمَرَضِ أَوْ النَّارِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ )

قَوْلُهُ : أَوْ حَلَقَ مَحْجَمُهُ ) يَعْنِي وَاحْتَنَجَمَ حَتَّى إِذَا لَمْ يَتَعَبَّهِ الْحِجَامَةُ لَا يَجِبُ إِلَّا الصَّدَقَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ بِحَلْقِهِ لِلْحِجَامَةِ كَمَا إِذَا حَلَقَهُ لِغَيْرِ الْحِجَامَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ وَالْمَحَاجِمُ جَمْعُ مَحْجَمٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ اسْمُ آلَةٍ مِنَ الْحِجَامَةِ وَبَفَتْحِ الْمِيمِ جَمْعُ مَحْجَمَةٍ اسْمُ مَوْضِعِ الْحِجَامَةِ (قَوْلُهُ : أَوْ إِحْدَى إِبْطِيهِ أَوْ عَانَتَهُ أَوْ رَقَبَتَهُ ) أَقُولُ خَصَّ لُزُومَ الدَّمِّ بِحَلْقِ أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَامِلًا ؛ لِأَنَّ الرُّبْعَ مِنْهَا لَا يُعْتَبَرُ بِالْكُلِّ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَحْرَجْ فِيهَا بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْبَعْضِ فَلَا يَكُونُ حَلْقُ بَعْضِهَا وَلَوْ بَلَغَ أَكْثَرُهَا مُوجِبًا إِلَّا لِلصَّدَقَةِ وَالْحُكْمُ بِوُجُوبِ الدَّمِّ بِحَلْقِ الْأَكْثَرِ مِنْهَا ضَعِيفٌ بِخِلَافِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ ، وَذَكَرَ فِي الْإِبْطَيْنِ الْحَلْقَ كَمَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ .

وَفِي الْأَصْلِ التَّنْفُ وَهُوَ السَّنَةُ وَالْأَوَّلُ دَلِيلُ الْجَوَازِ مِنَ التَّبْيِينِ وَالْبَحْرِ ( تَنْبِيْهٌ ) : لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِحُكْمِ شَارِبِ الْمُحْرَمِ .

وَقَالَ فِي الْفَتْحِ إِنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ أَوْ أَخَذَهُ كُلَّهُ أَوْ حَلَقَهُ فَعَلَيْهِ طَعَامٌ لَا دَمٌ هُوَ الصَّحِيحُ وَالطَّعَامُ حُكُومَةٌ عَدْلٌ بَانَ يَنْظَرُ إِلَى الْمَأْخُذِ مَا نَسَبَتْهُ مِنْ رُبْعِ اللَّحْيَةِ مُتَفَرِّدَةً عَنِ الشَّارِبِ فَيَجِبُ بِحِسَابِهِ فَإِنْ كَانَ مِثْلَ رُبْعٍ رُبْعًا لَزِمَتْهُ قِيَمَةُ رُبْعِ الشَّاةِ أَوْ ثُمْنُهَا فَتُمْنُهَا وَهَكَذَا كَمَا تُفِيدُهُ الْهَدَايَةُ أَوْ يُعْتَبَرُ بِهَا مُنْضَمًّا مَعَهَا الشَّارِبُ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَإِنْ أَخَذَ الْمُحْرَمُ مِنْ شَارِبٍ حَلَالٍ أَطْعَمَ مَا شَاءَ (قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ تَجِبُ أَرْبَعَةُ دِمَاءٍ ) هَذَا عِنْدَهُمَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ كَمَا إِذَا أَفْطَرَ آيَةً وَلَمْ يُكْفَرْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ (قَوْلُهُ : كَمَا فِي آيَةِ السَّجْدَةِ )  
الْإِلْحَاقُ بِآيَةِ السَّجْدَةِ إِمَّا هُوَ فِي

تَقْيِيدِ التَّدَاخُلِ بِالْمَجْلِسِ لَا فِي إثْبَاتِ التَّدَاخُلِ نَفْسِهِ وَإِلَّا كَانَ بِلَا جَمْعٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي آيِ السَّجْدَةِ لِلزُّومِ الْحَرَجُ  
بِاسْتِمْرَارِ الْعَادَةِ بِتَكَرُّرِ الْآيَاتِ لِلدِّرَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ لِلتَّعَاطُفِ وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : إِقَامَةٌ لِلرُّبْعِ مَقَامَ الْكُلِّ ) كَذَا فِي  
الْهِدَايَةِ وَفِيهِ تَأْمُلٌ مِنْ حَيْثُ جَعَلَ الْيَدَ مِثْلًا رُبْعًا ؛ لِأَنَّهَا عُضْوٌ مُسْتَقِلٌّ (قَوْلُهُ : كَمَا فِي الْحَلْقِ ) أَقُولُ وَلَا يَكُونُ حَلْقُ  
الرَّأْسِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ مُوجِبًا لِأَرْبَعَةِ دِمَاءٍ ، بَلْ لِدَمٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَقَ الْإِبْطَيْنِ فِي مَحَلِّينِ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا دَمٌ  
وَاحِدٌ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ (قَوْلُهُ : وَإِنْ قَصَّ أَقْلٌ مِنْ خُمْسَةِ أَطَافِيرَ

إِلَخْ ) فِيهِ إِيهَامٌ سَدَّكَرُهُ عِنْدَ كَلَامِهِ فِي مُوجِبِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ : أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ ) كَذَلِكَ الْحُكْمُ  
فِي كُلِّ طَوَافٍ هُوَ تَطَوُّعٌ فَيَجِبُ الدَّمُ لَوْ طَافَهُ جُنْبًا وَالصَّدَقَةُ لَوْ مُحْدِثًا لَوْجُوبُهُ بِالشَّرُوعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَيُؤَمَّرُ  
بِالْعَادَةِ فِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابًا وَفِي الْجَنَابَةِ إِجْبَابًا وَإِنْ أَعَادَهُ قَبْلَ الذَّبْحِ سَقَطَ الدَّمُ أَيْ وَالصَّدَقَةُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
وَقَالَ فِي الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ مَحَلُّ سُقُوطِ الدَّمِ إِذَا أَعَادَ السَّعْيَ مَعَ الطَّوَافِ وَإِنْ لَمْ يُعِدْهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْوَلَّوْ  
لَمَّا انْتَقَضَ وَاعْتَبِرَ الثَّانِي كَانَ السَّعْيُ وَاقِعًا قَبْلَ الطَّوَافِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فَيَجِبُ الدَّمُ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ  
الْمَحْجُوبِيُّ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بَعْدَ إِعَادَةِ السَّعْيِ ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي السَّعْيِ وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى  
أَثَرِ طَوَافٍ مُعْتَدِّ بِهِ مِنْ وَجْهِ وَلِهَذَا يَتَحَلَّلُ بِهِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَإِذَا أَعَادَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ الْمُعْتَبَرُ الْوَلَّوْ وَالثَّانِي جَابِرٌ لَهُ .  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ

الْمُعْتَبَرُ الثَّانِي وَيَكُونُ فَسْخًا لِلْوَلَّوْ وَفَائِدَتُهُ تَظْهَرُ فِي إِعَادَةِ السَّعْيِ فَعَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ لَا تَجِبُ إِعَادَتُهُ وَعَلَى قَوْلِ  
الرَّازِيِّ تَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْوَلَّوْ قَدْ انْقَسَخَ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَاتَّفَقُوا فِي الْمُحْدِثِ أَنَّهُ إِذَا أَعَادَهُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْوَلَّوْ وَالثَّانِي  
جَابِرٌ لَهُ ١ هـ .

وَصَحَّحَ صَاحِبُ الْإِبْصَاحِ قَوْلَ الْكَرْخِيِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَإِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَمَا طَافَ الْفَرَضَ جُنْبًا وَلَمْ يُعِدْهُ وَلَمْ  
يَذْبَحْ فَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَوْدُ وَيَعُودُ بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ يُعِدْ وَبَعَثَ بَدَنَةً أَجْرَاهُ وَإِنْ كَانَ عَوْدُهُ بَعْدَ طَوَافِهِ مُحْدِثًا  
فَالْأَفْضَلُ إِرْسَالُ الشَّاةِ ، وَلَوْ لَمْ يَطُفْ لِلْفَرَضِ أَصْلًا وَرَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ يَعُودُ بِإِحْرَامِهِ الَّذِي هُوَ بِهِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ (   
تَنْبِيْهٌ ) : لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِمَا إِذَا طَافَ لِلْعُمْرَةِ مُحْدِثًا .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ شَاةٌ إِذَا طَافَ لِعُمْرَتِهِ وَسَعَى لَهَا مُحْدِثًا ، وَلَوْ يُعِدُّهَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ كَتَرَكَ الطَّهَارَةَ  
فِي طَوَافِ الْفَرَضِ وَقَلَّ الْكَمَالُ عَنْ الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَوْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ جُنْبًا أَوْ مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَلَوْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ  
الْعُمْرَةِ شَوْطًا فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلصَّدَقَةِ فِي الْعُمْرَةِ ١ هـ .

(قَوْلُهُ : أَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ الْإِمَامِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الْوَلَّى أَنْ يَقُولَ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَدَارُ إِلَّا أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنَ الْإِمَامِ لَمَّا لَمْ تَكُنْ قَطُّ إِلَّا عَلَى  
الْوَجْهِ الْوَاجِبِ أَعْنِي بَعْدَ الْغُرُوبِ وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ بِاعْتِبَارِهَا ١ هـ حَتَّى لَوْ أَبْطَأَ الْإِمَامُ بِالدَّفْعِ بَعْدَ الْغُرُوبِ يَجُوزُ  
لِلنَّاسِ الدَّفْعُ قَبْلَهُ وَأَشَارَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي الدَّلِيلِ إِلَى خُصُوصِ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ وَلَنَا أَنَّ الْإِسْتِدَامَةَ أَيْ فِي الْمَوْقِفِ إِلَى  
غُرُوبِ الشَّمْسِ وَاجِبَةٌ ١ هـ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ



يُفِيضُ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ نَدْبَهُ بغيرِهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ١ هـ - فَإِنْ عَادَ إِلَى عَرَفَةَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَرَوَى ابْنُ شُجَاعٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ سُقُوطُ الدَّمِّ قَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ الْمَتْرُوكَ وَإِنْ عَادَ قَبْلَ الْغُرُوبِ حَتَّى أَفَاضَ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ غُرُوبِهَا فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْقَوْلُ بِالسُّقُوطِ أَظْهَرُ خُصُوصًا عَلَى التَّصْحِيحِ السَّابِقِ كَذَا فِي الْبَحْرِ قُلْتُ ، وَقَدْ نَصَّ فِي الْجَوْهَرَةِ عَلَى التَّصْحِيحِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ عَادَ قَبْلَ الْغُرُوبِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُّ عَلَى الصَّحِيحِ .

١ هـ .

فَالصَّحِيحُ السُّقُوطُ بِالْعَوْدِ مُطْلَقًا أَيْ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَبَعْدَهُ ( قَوْلُهُ : أَوْ تَرَكَ أَقَلَّ سَبْعِ الْفَرَضِ ) أَقُولُ لَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَطْفُ لِلصَّدْرِ شَيْئًا فَإِنَّهُ لَوْ طَافَهُ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى طَوَافِ الْفَرَضِ مَا يَكْمِلُهُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى الْبَاقِي مِنْ طَوَافِ الصَّدْرِ إِنْ كَانَ أَقَلَّهُ لَزِمَهُ صَدَقَةٌ وَإِلَّا فَدَمٌ ، وَلَوْ كَانَ طَافَ لِلصَّدْرِ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَقَدْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَكْثَرَهُ كَمَلَّ مِنَ الصَّدْرِ وَلَزِمَهُ دَمَانٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ دَمٌ لِلتَّأْخِيرِ ذَلِكَ وَدَمٌ لِتَرْكِهِ أَكْثَرَ طَوَافِ الصَّدْرِ وَإِنْ كَانَ تَرَكَ أَقَلَّهُ لَزِمَهُ لِلتَّأْخِيرِ دَمٌ وَصَدَقَةٌ لِلْمَتْرُوكِ مِنَ الصَّدْرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ وَلَا يَخْصُ هَذَا بِطَوَافِ الْوُدَاعِ ، بَلْ أَيْ طَوَافٍ حَصَلَ بَعْدَ الْوُقُوفِ كَانَ لِلْفَرَضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ( قَوْلُهُ : وَبَتَرَكَ أَكْثَرَهُ بَقِيَ مُحْرَمًا ) أَيْ فِي حَقِّ النِّسَاءِ حَتَّى يَطُوفَهُ وَكُلَّمَا جَامَعَ لَزِمَهُ دَمٌ إِذَا تَعَلَّدَتْ الْمَجَالِسُ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ رَفْضَ الْأَحْرَامِ بِالْجَمَاعِ النَّائِي كَمَا فِي الْفَتْحِ وَسَنَذَكُرُ تَمَامَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَرِيبًا فِيمَا إِذَا جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ تَرَكَ طَوَافِ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةً مِنْهُ ) أَقُولُ لَا

يَتَحَقَّقُ التَّرْكُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ ( قَوْلُهُ : أَوْ السَّعْيِ ) أَقُولُ وَلَوْ هَذَا إِذَا تَرَكَهُ بِلَا عَذْرِ ، أَمَّا لَوْ تَرَكَ السَّعْيَ بِعَذْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ رَكِبَ فِيهِ بِلَا عَذْرِ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَلَوْ أَعَادَهُ بَعْدَمَا حَلَّ وَجَامَعَ لَمْ يَلْزِمَهُ دَمٌ ، وَكَذَا لَوْ أَتَى بِهِ بَعْدَمَا رَجَعَ لَكِنَّهُ يُعْذَرُ بِأَحْرَامِ جَدِيدٍ وَتَرَكَ أَكْثَرَهُ كَتَرَكِهِ وَتَرَكَ أَقَلَّهُ يُوجِبُ لِكُلِّ شَوْطِ نِصْفِ صَاعٍ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ دَمًا فَيَنْقُصُ مِنْهُ مَا شَاءَ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَذَكَرْتُهُ هَاهُنَا لِإِعْدَمِ ذِكْرِ الْمُصَنِّفِ إِيَّاهُ فِيمَا يُوجِبُ الصَّدَقَةَ وَقَدَّمْنَا أَنَّ الْوَاجِبَ فِي السَّعْيِ الْبِدَاءُ بِالصَّاعِ فَيَجِبُ دَمٌ لَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ الْوُقُوفُ بِجَمْعٍ ) قَدَّمْنَا أَنَّ وَقْتَهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ فَالْوُقُوفُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ كَتَرَكِهِ يُوجِبُ دَمًا لَوْ بِلَا عَذْرِ ( قَوْلُهُ : أَوْ الرَّمْيِ كُلَّهُ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ يَتَحَقَّقُ التَّرْكُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ الرَّمْيِ وَهُوَ الْيَوْمُ الرَّابِعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ قُرْبَةً إِلَّا فِيهَا وَمَا دَامَتِ الْأَيَّامُ فَالْإِعَادَةُ مُمَكِّنَةٌ فَيَرْمِيهَا عَلَى التَّلَافِيفِ ١ هـ ، ثُمَّ بِتَأْخِيرِ رَمْيِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَى الْيَوْمِ الثَّانِي يَجِبُ الدَّمُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ الْقَضَاءِ خِلَافًا لَهُمَا وَإِنْ آخَرَهُ إِلَى اللَّيْلِ فَرَمَاهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُّ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ وَلَا يَقْضِيهِ بِاللَّيْلِ لِأَنَّ وَقْتَهُ قَدْ خَرَجَ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : أَوْ فِي يَوْمٍ ) يَعْنِي إِذَا تَرَكَ رَمْيَ يَوْمٍ كَامِلًا لَزِمَهُ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ نُسِكَ تَامًا ( قَوْلُهُ : أَوْ الرَّمْيِ الْأَوَّلُ أَوْ أَكْثَرُهُ إِلَّاخ ) قَدْ خَصَّ الْمُصَنِّفُ لُزُومَ الدَّمِّ فِيمَا إِذَا تَرَكَ أَكْثَرَ رَمْيِ الْيَوْمِ بِيَوْمِ التَّحْرِ

كَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ فَلَمْ يُفِدْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فَيَجِبُ دَمٌ بِتَرَكَ إِحْدَى عَشْرَةِ حَصَاةٍ فَمَا فَوْقَهَا مِنْ رَمْيِ كُلِّ يَوْمٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : أَوْ مَسَّ بِشَهْوَةٍ ) لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ الْإِنْزَالُ كَمَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ فِي الْهِدَايَةِ مُوَافَقَةً لِمَا فِي الْمُبْسُوطِ وَالْأَصْلُ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا صَحَّحَ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِنْزَالِ قَالَ لِيَكُونَ جَمَاعًا مِنْ وَجْهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَوْ قَبْلَ ) الْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي الْمَسِّ بِشَهْوَةٍ مِنَ الْخِلَافِ فِي اشْتِرَاطِ

الْإِنْزَالِ وَعَدَمِهِ لِلزُّومِ الدَّمِ (قَوْلُهُ : أَوْ طَوَافَ الْفَرَضِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ) أَقُولُ هَذَا إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عُدْرٍ حَتَّى لَوْ حَاصَتْ قَبْلَ أَيَّامِ النَّحْرِ وَاسْتَمَرَّ بِهَا حَتَّى مَضَتْ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا بِالتَّأخيرِ وَإِنْ حَاصَتْ فِي أَثْنَائِهَا وَجَبَ الدَّمُ بِالتَّغْرِيطِ فِيهَا تَقْدَمَ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الْوَجيزِ وَأَفَادَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا تَغْرِيطُ لِعَدَمِ وَجُوبِ الطَّوَافِ عَيْنًا فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ فِيهِ الزَّمَانُ بِالدَّمِ ، وَقَدْ حَاصَتْ فِي الْأَثَاءِ نَظَرًا هـ .

وَإِنْ أَذْرَكَتْ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ النَّحْرِ بَعْدَمَا طَهَّرَتْ مِقْدَارَ مَا تَطُوفُ أَكْثَرَ الْأَشْوَاطِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ تَطُفْ لَزِمَهَا دَمٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ : أَوْ قَدَّمَ نُسْكًَا عَلَى نُسْكِ ) أَيَّ وَقَدْ فَعَلَهُ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَإِنَّمَا ذَكَرَتْ هَذَا حَتَّى لَا يَكُونَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ أَوْ آخَرَ الْحَلْقِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَافَ فِي الْأَيَّامِ وَآخَرَ الْحَلْقِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ وَجَدَ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخيرَ فَيَجِبُ دَمٌ (قَوْلُهُ : كَالْحَلْقِ قَبْلَ الرَّمْيِ ) مُمَاتِلُهُ الطَّوَافُ قَبْلَ الْحَلْقِ أَوْ الرَّمْيِ ، وَهَذَا فِي الْمَفْرَدِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْمَفْرَدِ ثَلَاثَةُ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالطَّوَافِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الذَّبْحُ فَلَا يَضُرُّهُ تَقْدِيمُهُ

وَتَأخيرُهُ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ بِتَقْدِيمِ نُسْكِ عَلَى نُسْكِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُسِينًا كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمَبْسُوطِ (قَوْلُهُ : أَيَّ حَلَقَ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ

إِلخ ) أَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ مُلْزِمٌ لِدَمَيْنِ فِي الْمُعْتَمِرِ كَالْحَاجِّ إِذَا حَلَقَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ ، وَذَكَرَ مِثْلَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا ، وَقَدْ نَسَبَهُ الْمُصَنِّفُ لِلزَّيْلَعِيِّ وَهُوَ خَطَأٌ فَإِنَّ لُزُومَ الدَّمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ بِالْحَاجِّ لِمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ فِي الْحَرَمِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ ، وَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ وَلَا يَخْتَصُّ حَلْقُهُ بِزَمَانٍ بِالْإِجْمَاعِ وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ عِبَارَةُ الزَّيْلَعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ أَوْ حَلَقَ فِي الْحِلِّ أَيَّ يَجِبُ دَمٌ إِذَا حَلَقَ فِي الْحِلِّ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْمُرَادُ فِيهَا إِذَا حَلَقَ لِلْحَجِّ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ أَيَّامِ النَّحْرِ فَحَلَقَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ دَمَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هـ .

وَإِصْلَاحُ الْعِبَارَةِ أَنْ يُزَادَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِفَاعِلِ حَلَقٍ فَيَقَالُ أَيَّ حَلَقَ الْحَاجُّ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ إِلخ ( تِمَّةً ) الْمَفَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَتَمْنَيْنَا أَنَّ جَمِيعَ الْحَرَمِ مَحَلٌّ لِلْحَلْقِ وَلَا يَخْتَصُّ وَجُوبُ الْحَلْقِ بِمَا كَانَ مِنْهُ فَمَا وَقَعَ فِي صَدْرِ الشَّرِيعَةِ وَابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا مِنْ قَوْلِهِ أَوْ حَلَقَ فِي حِلٍّ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَإِنَّ الْحَلْقَ اخْتَصَّ بِمَنْى وَهُوَ مِنَ الْحَرَمِ هـ ، لَيْسَ الْمُرَادُ اخْتِصَاصُهُ بِمَنْى عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ ، بَلْ هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الْحَرَمِ سَوَاءً ، أَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِهَا فَهُوَ مَسْنُونٌ لِمَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ السُّنَّةُ جَرَتْ بِالْحَلْقِ بِمَنْى وَهُوَ مِنَ الْحَرَمِ هـ .

(قَوْلُهُ : أَوْ خَرَجَ حَاجًّا مِنَ الْحَرَمِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ، ثُمَّ عَادَ ) أَقُولُ

كَذَا نَصَّ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَإِطْلَافُهُ لَيْسَ بِصَوَابٍ لِأَنَّ ذَاتَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَرَمِ لَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ عَلَى الْمُحَرِّمِ لِمَا نَذَرْنَا وَذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ قَالَ الْمُعْتَمِرُ إِذَا حَلَقَ فِي الْحِلِّ بَعْدَمَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ لَزِمَهُ دَمٌ لِتَفْوِيتِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَلْقُ فِي الْحَرَمِ فَإِنْ عَادَ وَحَلَقَ فِيهِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ لِإِتْيَانِهِ بِمَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَلْقُ فِي الْحَرَمِ هـ .

وَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ مَسْأَلَةَ خُرُوجِ الْحَاجِّ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ بَعْدَ شَرْحِهِ مَسْأَلَةَ خُرُوجِ الْمُعْتَمِرِ ، وَلَوْ فَعَلَ الْحَاجُّ ذَلِكَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ دَمُ التَّأخيرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هـ فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَلْزَمُ الْحَاجَّ إِنَّمَا هُوَ لِتَأخيرِ الْحَلْقِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ وَيَقِيدُ أَنَّهُ إِذَا أَعَادَ بَعْدَمَا خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ وَحَلَقَ فِيهِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ مَنْ لَهُ أَذْنَى الْإِمَامِ بِمَسَائِلِ الْفَقْهِ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ عَلَى أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحَاجِّ مُسْتَعْنَى عَنْهَا بِمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ أَوْ آخَرَ الْحَلْقِ

( وَدَمَانِ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ دَمٌ فِي قَوْلِهِ وَجَبَ دَمٌ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ( عَلَى قَارِنٍ حَلَقَ قَبْلَ ذَبْحِهِ ) دَمٌ لِلْحَلْقِ قَبْلَ أَوَانِهِ وَدَمٌ لِتَأْخِيرِ الذَّبْحِ عَنِ الْحَلْقِ ( وَعَلَى مَنْ طَافَ لِلرُّكْنِ جُنُبًا وَلِلصَّدْرِ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ طَاهِرًا ، وَلَوْ مُحْدَثًا فِي الْأَوَّلِ فَدَمٌ ) عَلَى مَا مَرَّ يَعْنِي لَوْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ جُنُبًا وَطَافَ لِلصَّدْرِ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ طَاهِرًا يَجِبُ دَمَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ دَمٌ وَلَوْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ مُحْدَثًا وَطَافَ لِلصَّدْرِ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ طَاهِرًا يَجِبُ دَمٌ وَاحِدًا اتِّفَاقًا وَالْفَرْقُ أَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّ طَوَافَ الصَّدْرِ وَاجِبٌ وَإِعَادَةُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِالْحَدِيثِ مُسْتَحَبَّةٌ فَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ ، وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَجَبَ نَقْلُ طَوَافِ الصَّدْرِ إِلَى طَوَافِ الزِّيَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِعَادَةَ وَاجِبَةٌ وَفِي إِقَامَةِ هَذَا الطَّوَافِ مُقَامَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ فَائِدَةُ إِسْقَاطِ الْبَدَنَةِ عَنْهُ ، وَقَدْ وَجَدْتُ الْعَرِمَةَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ لِلْأَفْعَالِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَشْرُوعِ فَبَطَلَتْ نَيْتُهُ عَلَى خِلَافِهِ وَوَجَبَ صَرْفُهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ كَمَنْ عَلَيْهِ السَّجْدَةُ الصُّلْبِيَّةُ إِذَا سَجَدَ لِلسَّهْوِ يَصْرِفُ إِلَى الصُّلْبِيَّةِ دُونَ السَّهْوِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَلَمْ يَطُفْ لِلصَّدْرِ فَيَجِبُ دَمٌ لترك طَوَافِ الصَّدْرِ وَدَمٌ لِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنْ أَيَّامِ التَّحَرُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ يَجِبُ لترك طَوَافِ الصَّدْرِ وَلَا شَيْءَ بِترك طَوَافِ الزِّيَارَةِ

( قَوْلُهُ : وَدَمَانِ عَلَى قَارِنٍ حَلَقَ قَبْلَ ذَبْحِهِ دَمٌ لِلْحَلْقِ قَبْلَ أَوَانِهِ وَدَمٌ لِتَأْخِيرِ الذَّبْحِ عَنِ الْحَلْقِ ) أَقُولُ كَذَا نَصٌّ فِي الْهِدَايَةِ يَقُولُهُ فَإِنَّ حَلَقَ الْقَارِنِ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ فَعَلَيْهِ دَمَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ دَمٌ بِالْحَلْقِ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ ؛ لِأَنَّ أَوَانَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ وَدَمٌ بِتَأْخِيرِ الذَّبْحِ عَنِ الْحَلْقِ ، وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْأَوَّلُ وَلَا يَجِبُ بِسَبَبِ التَّأْخِيرِ شَيْءٌ أَهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ هَذَا سَهْوٌ مِنَ الْقَلَمِ ، بَلْ أَحَدُ الدَّمَيْنِ بِمَجْمُوعِ الْقَدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالتَّأَخَّرُ دَمُ الْقِرَانِ وَالِدَمُّ الَّذِي يَجِبُ عِنْدَهُمَا دَمُ الْقِرَانِ لَيْسَ غَيْرُ لَا لِلْحَلْقِ قَبْلَ أَوَانِهِ ، وَلَوْ وَجَبَ ذَلِكَ لَزِمَ فِي كُلِّ قَدِيمٍ نُسْكَ عَلَى نُسْكَ دَمَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي عَنْ الْأَمْرَيْنِ وَلَا قَائِلَ بِهِ أَهـ ، وَكَذَا الْأَكْمَلُ وَالْإِتْقَانِيُّ خَطَأً صَاحِبَ الْهِدَايَةِ وَمُعْتَمِدُهُمْ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةُ الْهِدَايَةِ لِمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي وَضْعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ قَارِنٌ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ قَالَ عَلَيْهِ دَمَانِ دَمُ الْقِرَانِ وَدَمٌ آخَرٌ ؛ لِأَنَّهُ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ يَعْنِي عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَهـ . وَحَمَلٌ فِي الْكَافِي قَوْلُ الْهِدَايَةِ عَلَى مَا رَوَى عَنْ بَعْضِهِمْ مِثْلَهُ ، وَقَدْ رَدَّهُ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ وَالْإِتْقَانِيُّ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ يَجِبُ دَمٌ لترك طَوَافِ الصَّدْرِ وَلَا شَيْءَ بِترك طَوَافِ الزِّيَارَةِ ) هَكَذَا فِي النُّسخِ وَلَعَلَّ صَوَابَهُ وَلَا شَيْءَ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ

( وَتَصَدَّقَ ) عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ وَجَبَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَوْ عَلَى قَوْلِهِ وَدَمَانِ ( بِنَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ إِنْ طَيَّبَ أَقْلٌ مِنْ عَضْوٍ أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ أَوْ لَيْسَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ أَوْ حَلَقَ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِ رَأْسِهِ أَوْ قَصَّ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَظْفَارٍ أَوْ خَمْسَةِ مُتَفَرِّقَةٍ أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ مُحْدَثًا أَوْ تَرَكَ ثَلَاثَةً مِنْ سَبْعِ الصَّدْرِ أَوْ إِحْدَى جِمَارٍ ثَلَاثٍ أَوْ حَلَقَ رَأْسَ غَيْرِهِ ) أَيُّ مُحْرَمٍ آخَرُ

( قَوْلُهُ : وَتَصَدَّقَ ) بِالتَّوِينِ أَيُّ وَجَبَ تَصَدَّقَ ( قَوْلُهُ : أَوْ قَصَّ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَظْفَارٍ ) أَقُولُ يَعْنِي مِنْ عَضْوٍ وَاحِدٍ أَوْ عَضْوَيْنِ وَتَبَعَ فِي الْعِبَارَةِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَتَبِعَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَهِيَ شَامِلَةٌ لِمَا فَوْقَ الْوَاحِدِ إِلَى الْأَرْبَعِ فَيَجِبُ فِي الْجَمِيعِ نَصْفُ صَاعٍ لِقَوْلِهِ قَبْلُ وَتَصَدَّقَ بِنَصْفِ صَاعٍ إِنْ طَيَّبَ الْخَ وَهُوَ غَلَطٌ لِمَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ كَالْهِدَايَةِ وَشَرُوحِهَا وَإِنْ قَصَّ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَظْفَارٍ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ

طُفِرَ صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ دَمًا فَيُنْقِصُ مَا شَاءَ (قَوْلُهُ : أَوْ خَمْسَةً مُتَفَرِّقَةً ) فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ لِمَا فِي الْكَافِي أَيْضًا لَوْ قَصَّ سِتَّةَ عَشَرَ طُفْرًا مِنْ كُلِّ عُضْوٍ أَرْبَعَةٌ يَجِبُ بِكُلِّ طُفْرِ طَعَامُ مَسْكِينٍ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ دَمًا فَحِينَئِذٍ يُنْقِصُ مَا شَاءَ ١ هـ ، وَكَذَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ (قَوْلُهُ : أَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ مُحَدَّثًا ) قَدَمْنَا أَنْ كُلَّ طَوَافٍ تَطَوُّعٍ فَهُوَ كَذَلِكَ حَتَّى لَوْ كَانَ جُنُبًا فِي الْقُدُومِ أَوْ التَّطَوُّعِ أَعَادَهُ وَلَزِمَهُ دَمٌ إِنْ لَمْ يُعِدَّهُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ طَوَافَ النَّحْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ وَإِنْ أَعَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَبِهَذَا ظَهَرَ بُلْطَانُ مَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مَعْرِيًّا إِلَى الْإِسْجَابِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَوْ طَافَ جُنُبًا أَوْ مُحَدَّثًا ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي عَدَمَ وَجُوبِ الطَّهَارَةِ لِلطَّوَافِ ؛ وَلِأَنَّ طَوَافَ التَّطَوُّعِ إِذَا شُرِعَ فِيهِ صَارَ وَاجِبًا بِالشَّرْعِ ، ثُمَّ يَدْخُلُهُ النِّقْصُ بِتَرْكِ الطَّهَارَةِ فِيهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ : أَوْ تَرَكَ ثَلَاثَةً مِنْ سَبْعِ الصَّدْرِ ) أَقُولُ فِيهِ كَمَا فِي قَصِّ الْأَطْفَارِ لِكُلِّ شَوَاطِئِ نَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ : أَوْ إِحْدَى جِمَارٍ ثَلَاثِ ) أَيَّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ أَوْ الرَّابِعِ لَوْ

أَقَامَهُ وَيَجِبُ لِكُلِّ حَصَاةٍ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ دَمًا فَيُنْقِصُ مَا شَاءَ فَتَنْبَهَ لِهَذَا . (قَوْلُهُ : أَوْ حَلَقَ رَأْسَ غَيْرِهِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ مُعَلِّمًا بِأَنَّ إِزَالَهَ مَا يَنْمُو مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْأَحْرَامِ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْأَمَانَ بِمَنْزِلَةِ نَبَاتِ الْحَرَمِ فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ شَعْرِهِ وَشَعْرِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّ كَمَالَ الْجَنَابَةِ فِي شَعْرِهِ ١ هـ . (قَوْلُهُ : أَيْ مُحَرَّمٍ آخَرَ ) أَقُولُ كَانَ الْوَاجِبُ إِبْقَاءَ الْمَتْنِ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ حَلَقَ لِحَالًا فَيَلْزِمُهُ الصَّدَقَةُ وَبِهِ صَرَحَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ١ هـ ، وَإِذَا حَلَقَ لِمُحَرَّمٍ كَانَ عَلَى الْمَخْلُوقِ دَمٌ سَوَاءً كَانَ بِأَمْرِهِ أَوْ مَكْرَهَا أَوْ نَائِمًا وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْخَالِقِ خِلَافًا لِزُفْرِ لِدُخَالِهِ فِي الْوَرُطَةِ وَلَنَا أَنَّ الرَّاحَةَ حَصَلَتْ لَهُ كَالْمَغْرُورِ لَا يَرْجِعُ بِالْعُقْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ لِمُقَابَلَتِهِ بِاللَّذَّةِ كَمَا فِي الْكَافِي

( وَذَبْحٌ أَوْ تَصَدَّقَ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَصَدَّقَ ( بِثَلَاثَةِ أَصْنُوعٍ طَعَامٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينِ أَوْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) يَعْنِي أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ( إِنْ طَلِبَ أَوْ حَلَقَ بَعْدَ )

(قَوْلُهُ : وَذَبْحٌ ) مَرْفُوعٌ مَثُونٌ لِعَطْفِهِ عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنَ الْفَاعِلِ أَيْ وَجَبَ ذَبْحُ شَاةٍ فِي الْحَرَمِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْحَرَمِ يَمْنَعُ إِجْرَاءَهَا بِذَبْحِهَا فِي غَيْرِهِ بِالتَّفَاقُ مَا لَمْ يَتَصَدَّقَ بِاللَّحْمِ عَلَى سِتَّةٍ وَيَبْلُغَ قِيمَةُ نَصِيبِ كُلِّ مِنْهُمْ نَصْفَ صَاعٍ بُرٍّ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْإِسْجَابِيِّ ١ هـ ، وَإِذَا ذَبَحَ فِي الْحَرَمِ أَجْرَاهُ وَالْقُرْبَةَ فِيهِ لَهَا جِهَتَانِ جِهَةُ الْإِرَاقَةِ وَجِهَةُ التَّصَدَّقِ فَلِلَّأُولَى لَا يَجِبُ غَيْرُهُ إِذَا سُرِقَ مَذْبُوحًا وَلِلثَّانِيَةِ يَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : أَوْ تَصَدَّقَ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الصَّدَقَةُ تُجْزِيهِ عِنْدَنَا حَيْثُ أَحَبَّ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَيَجُوزُ فِيهَا التَّمْلِيكُ وَالْإِبَاحَةُ أَعْنِي التَّغْذِيَةَ وَالْعَشْيِيَّةَ عِنْدَهُمَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا التَّمْلِيكُ ١ هـ .

وَقَالَ فِي التَّبْيِينِ وَالْهِدَايَةِ يَجُوزُ الْإِبَاحَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ١ هـ فَلَمْ يَذْكُرَا لِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلًا وَصَاحِبَ الْهِدَايَةِ آخَرَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ بِدَلِيلِهِ وَقَبْلَهُ الزَّيْلَعِيُّ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ قِيلَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ الْحَدِيثُ الَّذِي فَسَّرَ الْآيَةَ فِيهِ لَفْظُ الْإِطْعَامِ فَكَانَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ مُفَسَّرًا لِمُجْمَلٍ ، بَلْ مُبَيَّنٌّ لِلْمُرَادِ بِالْإِطْلَاقِ وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ فَجَارَتْ الزِّيَادَةُ ، ثُمَّ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ الصَّدَقَةُ وَتَحَقُّقُ حَقِيقَتِهَا بِالتَّمْلِيكِ فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ فِي الْحَدِيثِ الْإِطْعَامُ عَلَى الْإِطْعَامِ الَّذِي هُوَ الصَّدَقَةُ وَإِلَّا كَانَ

مُعارضًا وَغَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِالِاسْمِ الْأَعْمِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هـ .  
( قَوْلُهُ : أَصْوَعِ ) عَلَى وَزْنِ أَرْجُلٍ جَمْعُ صَاعٍ ( قَوْلُهُ : عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

التَّصَدُّقِ عَلَى سِتَّةٍ حَتَّى لَوْ تَصَدَّقَ عَلَى أَقَلِّ مِنَ السِتَّةِ أَوْ عَلَى أَكْثَرٍ لَا يُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ وَيَبْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْإِبَاحَةِ أَنَّهُ لَوْ غَدَى مِسْكِينًا وَاحِدًا أَوْ عَشَاهُ أَيَّ سِتَّةِ أَيَّامٍ أَنَّهُ يَجُوزُ اخْتِادًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْكُفَّارَاتِ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ صَامَ ) كَذَا فِي التَّسْحِ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِصِيغَةِ الْإِسْمِ فَيُقَالُ أَوْ صِيَامٌ لِعَطْفِهِ عَلَى تَصَدَّقِ هـ .

وَيَصُومُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ مُفْرَقًا أَوْ مُتَابِعًا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَغَيْرِهَا ( قَوْلُهُ : إِنْ طَيِّبَ أَوْ حَلَقَ ) أَقُولُ أَوْ لَبَسَ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَلَكِنْ الْمُصَنِّفُ اقْتَصَرَ كَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ وَكَانَ يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُمَا الْهِدَايَةَ ( قَوْلُهُ : بِعُذْرٍ ) قَيْدٌ لِلثَّلَاثَةِ الطَّيِّبِ وَالْحَلْقِ وَاللَّبْسِ ، وَالْعُذْرُ كَخَوْفِ الْهَلَاكِ مِنَ الْبَرْدِ وَالْمَرَضِ وَلُبْسِ السِّلَاحِ لِلْقِتَالِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْخَوْفِ غَلْبَةُ الظَّنِّ لَا مُجَرَّدُ الْوَهْمِ كَمَا قَدَّمَائِهِ فِي التَّيْمُمِ وَعَوَارِضِ الصَّوْمِ وَلَيْتَنَبَّهُ لِمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ إلْزَامِ دَمٍ آخَرَ أَوْ صَدَقَةٍ فِي قَوْلِهِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَعْدَى مَوْضِعَ الضَّرُورَةِ فَيُعْطِيَ رَأْسَهُ بِالْقَلَنْسُوءَةِ فَقَطْ إِنْ انْدَفَعَتِ الضَّرُورَةُ بِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَفَّ الْعِمَامَةَ عَلَيْهَا حَرَامٌ وَمُوجِبٌ لِلدَّمِ إِنْ اسْتَمَرَّ يَوْمًا وَصَدَقَهُ بِأَقْلِهِ هـ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَائِهِ عَنْ فَنَحِ الْقُدِيرِ مِنْ عَدَمِ تَعَدُّدِ الْجَزَاءِ بِلُبْسِ الْعِمَامَةِ مَعَ الْقَلَنْسُوءَةِ ، وَقَدْ اضْطُرَّ إِلَى الْقَلَنْسُوءَةِ فَقَطْ ، وَبِهِ صَرَحَ فِي تَحْفَةِ الْفُقَهَاءِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْبَحْرِ نَاقِضٌ هَذَا بِقَوْلِهِ بَعْدَهُ ، وَكَذَا إِذَا انْدَفَعَتِ الضَّرُورَةُ بِلُبْسِ جُبَّةٍ فَلَيْسَ جُنْتَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ آثِمًا وَتَلَزُمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ مُخَيَّرٌ فِيهَا هـ .  
( تَنْبِيْهُ ) قَالَ صَاحِبُ

الْبَحْرِ لَمْ أَرَ لَهُمْ صَرِيحًا أَنَّ الدَّمَ أَوْ الصَّدَقَةَ مُكْفَّرٌ لِهَذَا الْإِثْمِ مُزِيلٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ أَوْ لَا بُدَّ مِنْهَا مَعَهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْحُدُودِ هَلْ هِيَ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا أَوْ لَا وَهَلْ يَخْرُجُ الْحَجُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَبْرُورًا بِارْتِكَابِهِ هَذِهِ الْجِنَايَةِ وَإِنْ كَفَّرَ عَنْهَا أَوْ لَا الظَّاهِرُ بَحْنًا لَا نَقْلًا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ .  
هـ .

قَوْلُهُ ( وَوَطْؤُهُ وَلَوْ نَاسِيًا قَبْلَ وَقُوفٍ فَرَضِ ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ ( يَفْسُدُ حَجُّهُ وَيَمْضِي وَيَذْبَحُ وَيَقْضِي مِنْ قَابِلٍ وَلَمْ يَفْتَرِقَا ) أَيَّ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُفَارِقَهَا فِي قَضَاءِ مَا أَفْسَدَاهُ ( وَ ) وَطْؤُهُ ( بَعْدَ وَقُوفِهِ ) أَيَّ وَقُوفِ الْفَرَضِ ( لَمْ يَفْسُدْ وَتَجِبُ بَدَنَةٌ وَ ) إِنْ وَطِئَ ( بَعْدَ الْحَلْقِ ) لَمْ يَفْسُدْ أَيْضًا ( وَ ) تَجِبُ ( شَاةٌ ، وَ ) وَطْؤُهُ ( فِي عُمْرَتِهِ قَبْلَ طَوَافِ أَرْبَعَةٍ يُفْسِدُهَا ) أَيَّ الْعُمْرَةِ ( فَيَمْضِي وَيَذْبَحُ وَيَقْضِي ، وَإِذَا وَطِئَ ) فِي عُمْرَتِهِ ( بَعْدَ أَرْبَعَةٍ ) أَيَّ بَعْدَ طَوَافِهِ أَرْبَعَةً ( ذَبَحَ وَلَمْ يَفْسُدْ ) الْوَطْءُ عُمْرَتُهُ

( قَوْلُهُ : وَوَطْؤُهُ وَلَوْ نَاسِيًا ) أَقُولُ يَعْنِي فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ آدَمِيٍّ فِي أَصَحِّ الرَّوَابِيتَيْنِ سَوَاءٌ أُنْزِلَ أَمْ لَمْ يَنْزِلْ مُكْرَهًا أَوْ جَاهِلًا وَيَفْسُدُ حَجُّ الْمَرْأَةِ بِالْجَمَاعِ ، وَلَوْ نَائِمَةً أَوْ مُكْرَهَةً ، وَلَوْ كَانَ الْمَجَامِعُ لَهَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَلَزِمَهَا دَمٌ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ مُكْرَهَةً تَرْجِعُ عَلَى الزَّوْجِ فَيَمَّا عَنْ الْقَاضِي أَبِي حَازِمٍ لَا فَيَمَّا عَنْ ابْنِ شَجَاعٍ كَمَا فِي

الْفَتْح .

اهـ .

وَيَفْسُدُ حَجُّ الصَّبِيِّ بِالْجَمَاعِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ كَمَا فِي الْوَلَوِ الْجَيَّةِ وَغَيْرِهَا وَيُخَالَفُهُ مَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَبِيًّا يُجَامَعُ مِثْلُهُ فَسَدَ حَجُّهَا دُونَهُ ، وَلَوْ كَانَتْ هِيَ صَبِيَّةً أَوْ مَجْنُونَةً انْعَكَسَ الْحُكْمُ اهـ ، وَضَعَفَ صَاحِبُ الْبَحْرِ مَا قَالَهُ فِي الْفَتْحِ وَتَبِعَهُ أَخُوهُ صَاحِبُ النَّهْرِ ، وَقَالَ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ مَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُمْ لَوْ أَفْسَدَ الصَّبِيُّ حَجَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ اهـ ، وَفِيهِ تَأْمُلٌ ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْجَمَاعِ إِذَا يَكُونُ بَقُوتُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَقَيَّدْنَا الْوُطْءَ بِأَحَدِ سَبِيلِي آدَمِيٍّ لِمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الْإِنْزَالُ بِوُطْءِ الْبَهِيمَةِ أَوْ الْاسْتِمْنَاءِ بِالْكَفِّ يُوجِبُ شَأَءَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا يَفْسُدُ الْحَجُّ وَلَا الْعُمْرَةُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ ، وَقَدْ وَعَدْنَا بِتَبَيُّنِ الْكَلَامِ عَلَى الْجَمَاعِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْجَمَاعُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ لِمَرْأَةٍ أَوْ نِسْوَةٍ لَزِمَتْهُ شَأَءٌ فَإِنْ جَامَعَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْضَ الْحَجَّةِ الْفَاسِدَةِ لَزِمَهُ دَمٌ آخَرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَلَوْ نَوَى بِالْجَمَاعِ الثَّانِي رَفْضَ الْفَاسِدَةِ لَا يَلْزِمُهُ بِالثَّانِي شَيْءٌ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ عَنْ خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ وَقَاضِي خَانَ اهـ ، وَكَذَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ مِنْ

الْقَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ قَالَ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ لَوْ جَامَعَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى مَعَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ نِسْوَةٍ إِلَّا أَنْ أَصْحَابَنَا قَالُوا فِي الْجَمَاعِ بَعْدَ الْوُقُوفِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَيْهِ الشَّأَءُ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ اهـ . وَعَلَّلَ فِي الْفَتْحِ عَدَمَ لُزُومِ الدَّمِّ فِيْمَا إِذَا نَوَى بِالْجَمَاعِ الثَّانِي رَفْضَ الْحَجِّ الْفَاسِدِ بِأَنَّهُ أَسْنَدَ إِلَى قَصْدٍ وَاحِدٍ وَهُوَ تَعْجِيلُ الْإِحْدَالِ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّحَلُّلُ بِالْأَفْعَالِ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِهَا وَعَلَى هَذَا سَائِرُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ اهـ .

وَالْتَأْوِيلُ الْفَاسِدُ مُعْتَبَرٌ فِي رَفْعِ الضَّمَانِ كَالْبَاغِي إِذَا أَتْلَفَ مَالَ الْعَادِلِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ عَنْ تَأْوِيلٍ كَذَا فِي الْكَافِي .

اهـ .

قُلْتُ وَيُنْظَرُ فِي قَوْلِهِ يَلْزِمُهُ التَّحَلُّلُ بِالْأَفْعَالِ وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِحْرَامِ إِلَّا بِهَا اهـ مَعَ مَا سَنَذْكُرُهُ مِنْ تَحْلِيلِ الْمَوْلَى أَمَتَهُ بِخَوْقِصِّ ظَفَرٍ وَبِالْجَمَاعِ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْبَغِي لَهُ فِعْلُهُ ابْتِدَاءً ( قَوْلُهُ : قَبْلَ وَوُقُوفٍ فَرَضُ ) أَيِ قَبْلَ وَوُقُوفٍ هُوَ فَرَضٌ فَإِلَّا ضَافَةً بَيَانِيَّةً لَا عَلَى مَعْنَى فِي فَرَضٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْفَاسِدِ بِالْجَمَاعِ قَبْلَ الْوُقُوفِ لِحَجٍّ مُطْلَقًا

( إِنْ قُتِلَ مُحْرِمٌ صَيِّدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءَ كَانَ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَوْ لَا أَوْ كَانَ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا ( فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَلَوْ ) كَانَ الصَّيِّدُ ( سَبْعًا غَيْرَ صَائِلٍ وَلَا شَيْءَ فِي الصَّائِلِ أَوْ ) كَانَ الصَّيِّدُ ( مُسْتَأْنَسًا أَوْ حَمَلًا مُسْرُوكًا ) وَهُوَ الَّذِي فِي رِجْلَيْهِ رِيْشٌ كَالسَّرَاوِيلِ .

وَقَالَ مَالِكٌ إِنَّهُ أَلُوفٌ مُسْتَأْنَسٌ فَصَارَ كَالْبَيْطِ فَلَنَا هُوَ صَيِّدٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ وَإِنَّمَا لَا يَطِيرُ لِنَقْلِهِ ( أَوْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى أَكْلِهِ ) بِالْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ ( وَهُوَ ) أَيِ جَزَاؤُهُ ( مَا قَوْمُهُ عَدْلَانِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ ) فِي ( أَقْرَبِ مَكَانٍ مِنْهُ وَ ) الْجَزَاءُ ( فِي السَّبْعِ لَا يَزِيدُ عَلَى شَأَءٍ ) وَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهَا ( ثُمَّ لَهُ ) أَيِ لِلْمُحْرِمِ ( أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ هَدِيًّا وَيَذْبَحَهُ بِمَكَّةَ أَوْ طَعَامًا وَيَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ لَا أَقْلَ مِنْهُ ، أَوْ يَصُومَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا وَإِنْ فَضَلَ عَنْ طَعَامِ مِسْكِينٍ ) طَعَامُ الْمِسْكِينِ نِصْفُ صَاعٍ وَمَا فَضَلَ يَكُونُ أَقْلَ مِنْهُ ( تَصَدَّقَ بِهِ ) أَيِ بِمَا فَضَلَ ( أَوْ صَامَ يَوْمًا بَدَلَهُ وَيَجِبُ مَا نَقَصَ بِجَرْحِهِ وَتَنَفَّ شَعْرَهُ وَقَطَعَ عَضْوَهُ ) أَيِ وَلَوْ جَرَحَ صَيِّدًا أَوْ نَتَفَّ

شَعْرَهُ أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا نَقَصَ اعْتِبَارًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ كَمَا فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ ( وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ ) أَيِ قِيَمَةِ الصَّيْدِ كَامِلَةً ( بِتَنْفِ رِيْشِهِ وَقَطْعِ قَوَائِمِهِ ) حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَيْزِ الْمَيْتِنَاعِ ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ عَلَيْهِ الْأَمْنَ بِتَقْوِيَةِ آلَةِ الْإِمْنَانِ عَ فَيَضْمُنُ جَزَاءَهُ ( وَكَسْرَ بَيْضِهِ ) أَيِ تَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْبَيْضِ بِكَسْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الصَّيْدِ وَلَهُ عَرْضِيَّةٌ أَنْ يَصِيرَ صَيْدًا فَتَنْزِلَ مَنْزِلَتُهُ احتياطًا مَا لَمْ يَفْسُدْ فَإِنْ فَسَدَ بَانَ صَارَ مَذْرُوعًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ( وَكَسْرِهِ وَخُرُوجِ فَرْخٍ مَيِّتٍ ) يَعْنِي إِذَا خَرَجَ بَعْدَ

كَسْرِ الْبَيْضِ فَرْخٌ مَيِّتٌ يَجِبُ قِيَمَةُ الْفَرْخِ حَيًّا ، هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا وَمَاتَ بِالْكَسْرِ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ الْكَسْرِ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا شَيْءَ وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ فَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَفْرَمَ سِوَى الْبَيْضَةِ ؛ لِأَنَّ حَيَاةَ الْفَرْخِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ تَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْفَرْخِ حَيًّا ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَ مُعَدًّا لِيَخْرُجَ مِنْهُ الْفَرْخُ الْحَيُّ وَالْكَسْرُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ سَبَبٌ لِمَوْتِهِ فَيَحَالُ بِهِ عَلَيْهِ احتياطًا كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( وَذَبْحِ الْحَلَالِ صَيْدِ الْحَرَمِ ) أَيِ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَتَصَدَّقُ بِهَا وَسَيَجِيءُ فَاتِدَةُ التَّقْيِيدِ بِالْحَلَالِ ( وَحَلْبِهِ ) أَيِ يَجِبُ عَلَى مَنْ حَلَبَ صَيْدَ الْحَرَمِ قِيَمَةُ لَبَنِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّيْدِ فَأَشْبَهَهُ كُلَّهُ

( قَوْلُهُ : إِنْ قَتَلَ مُحْرَمٌ صَيْدًا ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ اعْلَمْ أَنَّ الصَّيْدَ هُوَ الْحَيَوَانُ الْمُتَمَتِّعُ الْمُتَوَحِّشُ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ وَهُوَ نَوْعَانِ بَرِّيٌّ وَهُوَ مَا يَكُونُ تَوَالِدُهُ وَتَنَاسُلُهُ فِي الْبَرِّ وَبَحْرِيٌّ وَهُوَ مَا يَكُونُ تَوَالِدُهُ فِي الْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَدَ هُوَ الْأَصْلُ وَالتَّعْيِشُ بَعْدَ ذَلِكَ عَارِضٌ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِهِ وَيَحْرُمُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمُحْرَمِ دُونَ الثَّانِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى { لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ } وَقَوْلُهُ تَعَالَى { أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ } ، الْآيَةُ . وَالْخُمْسُ الْفَوَاسِقُ خَارِجَةٌ بِالنَّصِّ عَلَى مَا يَجِيءُ .

اهـ .

وَيَحِلُّ لِلْمُحْرَمِ اصْطِيَادُ الْبَحْرِيِّ سِوَاءَ كَانَ مَأْكُولًا أَوْ لَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَالْبَدَائِعِ وَغَيْرِهَا وَبِهِ يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا فِي مَنَاسِكَ الْكِرْمَانِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا مَا يُؤْكَلُ خَاصَّةً كَذَا فِي الْبَحْرِ وَلَا فَرْقَ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ بِقَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ بَيْنَ الْمُبَاشَرَةِ وَالتَّسْيِيبِ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا فِيهِ فَلَوْ نَصَبَ شَبَكَةً لِلصَّيْدِ أَوْ حَفَرَ لِلصَّيْدِ حَفِيرَةً فَعَطَبَ صَيْدًا ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ ، وَلَوْ نَصَبَ فُسْطَاطًا لِنَفْسِهِ فَتَعَلَّقَ بِهِ فَمَاتَ أَوْ حَفَرَ حَفِيرَةً لِلْمَاءِ أَوْ الْحَيَوَانِ بِيَا حُ قَتَلَهُ كَالذَّبِّ فَعَطَبَ فِيهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا لَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ إِلَى حَيَوَانٍ مُبَاحٍ فَأَخَذَ مَا يَحْرُمُ أَوْ أَرْسَلَ إِلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ وَهُوَ حَلَالٌ فَتَجَاوَزَ إِلَى الْحَرَمِ فَقَتَلَ صَيْدًا أَوْ طَرَدَ الصَّيْدَ حَتَّى أَدْخَلَهُ فِي الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ بِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّ فِي التَّسْيِيبِ وَلَا يُشْبِهُ هَذِهِ الرَّمِيَّةَ فِي الْحِلِّ فَأَصَابَهُ فِي الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ تَمَّتْ جَنَائِظُهُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَلَا مَا لَوْ انْقَلَبَ مُحْرَمٌ نَائِمٌ عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا عَدَمُ التَّعَدِّي فَيَلْزِمُهُ الْجَزَاءُ وَيَتَعَدَّدُ الْجَزَاءُ بِتَعَدُّدِ الْمَقْتُولِ

إِلَّا إِذَا قَصَدَ بِهِ التَّحُلُّلَ وَرَفَضَ إِحْرَامَهُ فَعَلَيْهِ لِذَلِكَ كُلُّهُ دَمٌ وَاحِدٌ كَذَا فِي الْفَتْحِ أَيِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَقِضْ بِالنَّظَرِ لِلتَّحُلُّلِ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ كَمَا قَدَّمَهُ .

( قَوْلُهُ : أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ ) الضَّمِيرُ فِي دَلَّ لِلْمُحْرَمِ فَخَرَجَ دَلَالَةُ الْحَلَالِ ، وَلَوْ عَلَى صَيْدِ الْحَرَمِ كَمَا سَنَذَكُرُهُ وَلَا بُدَّ مِنْ شُرُوطٍ لِلزُّوْمِ الْجَزَاءِ بِالدَّلَالَةِ أَحَدُهَا وَتَفْهَمُ مِنْ لَفْظِ الدَّلَالَةِ عَدَمُ عِلْمِ الْمَدْلُولِ بِمَكَانِ الصَّيْدِ وَتَصَدِيقُهُ فِي الدَّلَالَةِ حَتَّى لَوْ كَذَبَهُ وَصَدَّقَ غَيْرُهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ زَعَمَ كَذِبَهُ وَاتَّصَالَ الْقَتْلِ بِالدَّلَالَةِ وَبَقَاءُ الدَّلَالِ مُحْرَمًا عِنْدَ أَخْذِ

الْمَدْلُولُ وَأَخَذَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْقَلِبَ ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِقَتْلِهِ بَعْلَمَا أَخَذَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ وَعَلَى هَذَا إِذَا أَعَارَهُ سَكِينًا لِيَقْتُلَهُ بِهَا  
وَلَيْسَ مَعَ التَّأْخِذِ مَا يَقْتُلُهُ بِهِ أَوْ قَوْسًا أَوْ نَشَابًا يَرْمِيهِ بِهِ وَمَا فِي الْأَصْلِ مِنْ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَى صَاحِبِ السَّكِينِ حُمِلَ  
عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَعِيرُ يَقْدِرُ عَلَى ذَبْحِهِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي السَّيْرِ بِأَنَّهُ عَلَى صَاحِبِ السَّكِينِ الْجَزَاءُ ، وَكَذَا إِذَا دَلَّ  
عَلَى قَوْسٍ وَنَشَابٍ مِنْ رَأَاهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِهِ لِبُعْدِهِ .

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْأَصَحُّ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْجَزَاءُ عَلَى الْمُعِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ  
كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ الْمُحِيطِ لَوْ أَعَارَهُ سَكِينًا لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى قَتْلِهِ بِدُونِ سَكِينٍ بَأَنِّ يَخْنُقُهُ هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَ الصَّيْدُ سَبْعًا غَيْرَ صَائِلٍ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ أَرَادَ بِالسَّبْعِ كُلَّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ مِمَّا لَيْسَ مِنَ الْفَوَاسِقِ  
السَّابِقَةِ وَالْحَشَرَاتِ سِوَاءَ كَانَ سَبْعًا أَوْ لَا ، وَلَوْ كَانَ خَنْزِيرًا أَوْ قِرْدًا أَوْ فِيلًا وَالسَّبْعُ اسْمٌ لِكُلِّ مُخْتَلِفٍ مُنْتَهَبٍ  
جَارِحٍ قَاتِلٍ عَادٍ عَادَةً هـ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَفِي شَرْحِهِ الْأَسَدُ حَيَوَانٌ مُتَمَتِّعٌ مُتَوَحِّشٌ فَيَمْنَعُ الْمُحْرِمُ مِنْ قَتْلِهِ كَالصَّبْعِ .  
وَفِي الْفَتَاوَى الْأَسَدُ بِمَنْزِلَةِ الْكَلْبِ الْعُقُورِ وَالذَّنْبِ هـ لَفْظُ الْجَوْهَرَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ مَا فِي الْفَتَاوَى صَاحِبُ  
الْبَدَائِعِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْكَمَالُ فَقَالَ الْأَسَدُ وَالذَّنْبُ وَالتَّمْرُ وَالْفَهْدُ يَحِلُّ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَصُلِّ ، وَلَمْ يَحْكُ  
خِلَافًا ، بَلْ ذَكَرَهُ حُكْمًا مَسْكُوتًا فِيهِ قَالَ الْكَمَالُ ، ثُمَّ رَأَيْنَاهُ رَوَايَةً عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَالَ فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ ،  
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ الْأَسَدُ بِمَنْزِلَةِ الذَّنْبِ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ السَّبْعُ كُلُّهَا صَيْدٌ إِلَّا الْكَلْبَ وَالذَّنْبَ هـ .  
( قَوْلُهُ : وَلَا شَيْءَ فِي الصَّائِلِ ) أَيُّ سَبْعًا كَانَ أَوْ صَيْدًا غَيْرَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَوْهَرَةِ وَالصَّوْلُ الْحَمْلُ أَيُّ الْوُتْبِ  
لِإِصْصَالِ الْأَذَى وَأُطْلِقَ فِي عَدَمِ وَجُوبِ شَيْءٍ بِالصَّائِلِ ، وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ الْمُحِيطِ أَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَهُ دَفَعَهُ  
بِغَيْرِ سِلَاحٍ فَقَتَلَهُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ حَمَامًا مُسْرُورًا ) بِفَتْحِ الْوَاوِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَقَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّمَا قِيدَ بِهِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْحَمَامِ  
مُطْلَقًا كَذَلِكَ لِمَا أَنَّ فِيهِ خِلَافَ مَالِكٍ وَلَيْفَهُمْ غَيْرُهُ بِالْوَلِيِّ هـ .  
وَالْحَمَامَةُ الْمُسَوِيَّةُ فِي كَوْنِهَا صَيْدًا رَوَاتِنًا كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَقَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : فَصَارَ كَالْبَطِّ ) كَذَا  
قَالَ الرَّبْلَعِيُّ .

وَقَالَ فِي الْكَافِي فَصَارَ كَالدَّجَاجِ وَكُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ فِي الْحُكْمِ لِمَا قَالَ فِي فَتَحِ الْقَدِيرِ الْحَمَامُ مُتَوَحِّشٌ بِأَصْلِ  
الْخَلْقَةِ وَالْإِسْتِنَاسِ عَارِضٌ بِخِلَافِ الْبَطِّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْحِيَاضِ وَالْبُيُوتِ فَإِنَّهُ أُلُوفٌ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ هـ .  
وَالْمُرَادُ بِهِنَّ الْبَطُّ الْكُسْكُرِيُّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ إَوْرُ ( قَوْلُهُ : أَوْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى أَكْلِهِ ) أَيُّ بَأَنِّ لَمْ يَجِدْ

إِلَّا هُوَ ، وَإِذَا وَجَدَ مَيْتَةً وَصَيْدًا ، وَقَدْ اضْطَرَّ فَالْمَيْتَةُ أَوْلَى فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالْحَسَنُ يَذْبَحُ الصَّيْدَ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ يَتَنَاوَلُ الصَّيْدَ وَيُؤَدِّي الْجَزَاءَ ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمَيْتَةِ  
أَعْلَى لَارْتِفَاعِ حُرْمَةِ الصَّيْدِ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْإِحْرَامِ فَهِيَ مُؤَقَّتَةٌ بِهِ بِخِلَافِ حُرْمَةِ الْمَيْتَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصِدَ أَخْفَ الْحُرْمَتَيْنِ  
دُونَ أَعْلَاهُمَا وَالصَّيْدَ وَإِنْ كَانَ مَخْطُورَ الْإِحْرَامِ لَكِنْ عِنْدَ الصَّرُورَةِ يَرْتَفِعُ الْحُظْرُ فَيَقْتُلُهُ وَيَأْكُلُ مِنْهُ وَيُؤَدِّي الْجَزَاءَ  
كَذَا فِي الْفَتْحِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِّيِّ صَاحِبُ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ فِي نَظْمٍ لَهُ إِنَّ الْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ هـ



هـ ، وَلَوْ وَجَدَ صَيْدًا أَوْ مَالَ الْغَيْرِ فَالصَّيْدُ ، وَعَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَنْ وَجَدَ طَعَامَ الْغَيْرِ لَا تَبَاحَ لَهُ الْمَيْتَةُ ، وَعَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ الْقُصْبُ أَوْلَى مِنَ الْمَيْتَةِ وَبِهِ أَخَذَ الطَّحَاوِيُّ وَخَيْرُهُ الْكَرْخِيُّ كَذَا فِي الْبَزَائِيَّةِ (قَوْلُهُ : وَهُوَ أَيْ جَزَاؤُهُ مَا قَوْمُهُ عَدْلَانِ) قَيْدُ الْمُشْتَى لَيْسَ لَازِمًا لِمَا نَصَّ فِي الْهِدَايَةِ بَلْفُظَ قَالُوا الْوَاحِدُ يَكْفِي وَالْمُشْتَى أَحْوْطُ وَأَبْعَدُ مِنَ الْغَلْطِ كَمَا فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ الْمُشْتَى هُنَا بِالنَّصِّ هـ ، وَمِثْلُهُ فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْكَافِي وَالتَّبَيِّنِ وَالْعِنَايَةِ .  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ قَيْدُ أَيْ صَاحِبُ الْكُنْزِ بِالْعَدْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ الْوَاحِدَ لَا يَكْفِي لِظَاهِرِ النَّصِّ وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ الدَّرَرِ ، ثُمَّ قَلَّ عِبَارَةُ الْهِدَايَةِ عَقِبَهُ وَقَلَّدَهُ أَخُوهُ صَاحِبُ النَّهْرِ فِي أَنَّ صَاحِبَ الدَّرَرِ صَحَّحَ لَزُومَ الْمُشْتَى وَأَنَّ تَرَى أَنَّ لَا تَصَحِّحَ فِيهَا وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُمَا اقْتِفَاءُ أَثَرِ الْكَمَالِ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ

: أَيْ فِي الْهِدَايَةِ ، وَقِيلَ يُعْتَبَرُ الْمُشْتَى أَيْ فِي الْحُكْمِ الْمُقَوِّمِ وَالَّذِي لَمْ يُوجِبْهُ أَيْ الْمُشْتَى حَمَلُوا الْعَدَدَ فِي الْآيَةِ عَلَى الْأَوَّلَوِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ بِهِ زِيَادَةُ الْأَحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ وَالظَّاهِرُ الْوُجُوبُ وَقَصْدُ الْأَحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ لَا يُنَافِيهِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ دَاعِيَتُهُ وَيَقُومُ الصَّيْدُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْخَلْقَةِ لَا بِمَا زَادَهُ التَّعْلِيمُ فَلَوْ كَانَ بَازِيًا صَيِّدًا أَوْ حَمَامًا يَجِيءُ مِنْ بَعِيدٍ قَوْمٌ لَا بِاعْتِبَارِ الصُّيُودِيَّةِ وَالْمَحْيِيِّ مِنْ بَعِيدٍ فَإِذَا كَانَ مَمْلُوكًا كَانَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِمَالِكِهِ يُعْتَبَرُ فِيهَا مَا يَزِيدُهُ التَّعْلِيمُ وَقِيَمَتُهُ لِلْجَنَائَةِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا ذَلِكَ حَتَّى إِذَا قُتِلَ بَازِيٌ نَفْسُهُ الْمُعْلَمُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ غَيْرَ مُعْلَمٍ ، وَإِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ بِأَمْرِ خَلْقِي كَمَا إِذَا كَانَ طَيْرًا يُصَوِّتُ فَازْدَادَتْ قِيَمَتُهُ لِذَلِكَ فَفِي اعْتِبَارِ ذَلِكَ فِي الْجَزَاءِ رَوَايَتَانِ فِي رِوَايَةٍ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الصَّيْدِيَّةِ فِي شَيْءٍ وَفِي أُخْرَى يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ ثَابِتَ بَاصِلِ الْخَلْقَةِ كَالْحَمَامِ إِذَا كَانَ مُطَوَّقًا (قَوْلُهُ : فِي مَقْتَلِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَكَانَ مِنْهُ) أَقُولُ كَلِمَتُهُ أَوْ لِلتَّوْزِيعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ يَعْنِي أَنَّهُ يَقُومُ فِي مَكَانٍ قَتَلَهُ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ قِيَمَةٌ وَإِلَّا فَفِي أَقْرَبَ مَوْضِعٍ مِنْهُ لَهُ قِيَمَةٌ فِيهِ وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ زَمَانِ الْقَتْلِ أَيْضًا لِاخْتِلَافِ الْقِيَمَةِ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الرَّيْلَعِيُّ وَغَيْرُهُ (قَوْلُهُ : وَالْجَزَاءُ فِي السَّبْعِ لَا يَزِيدُ عَلَى شَاةٍ) هَذَا بِاعْتِبَارِ مَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى لِمَا قَالَ قَاضِي خَانَ الصَّيْدِ الْمَمْلُوكُ تَجِبُ قِيَمَتُهُ بِالْعَلَّةِ مَا بَلَغَتْ .

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ يَعْنِي عَلَيْهِ قِيَمَتَانِ قِيَمَةٌ لِمَالِكِهِ مُطْلَقًا وَقِيَمَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَا تُجَاوِزُ قِيَمَةَ شَاةٍ .

ا هـ .

(قَوْلُهُ : ثُمَّ لَهُ أَيْ لِلْمُحْرَمِ أَنْ

يَشْتَرِيَ بِهِ

إِلَخ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّخْيِيرَ فِي أَحَدِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ لِلْقَاتِلِ لَا لِمَنْ قَوْمَ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ النَّعَمِ الْخِيَارُ إِلَى الْحُكْمَيْنِ وَفِي مَالِهِ مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ لَا خِيَارَ فِيهِ لِلْحُكْمَيْنِ وَيَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ مِثْلُ الْمَقْتُولِ ، فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةً وَحِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةً وَهَكَذَا كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ (قَوْلُهُ : وَيَذْبَحُهُ بِمَكَّةَ) أَيْ بِالْحَرَمِ ، وَإِذَا ذَبَحَهُ فِي الْحَرَمِ جَازَ التَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ كَهَذِي الْمُنْتَعَةِ لَوْجُودِ الْقُرْبَةِ بِالْإِرَاقَةِ فِي مَكَانِهَا ، وَلَوْ ذَبَحَهُ فِي الْحِلِّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ كُلَّ فَقِيرٍ قَدْرَ قِيَمَةِ نَصْفِ صَاعٍ بُرٍّ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ اللَّحْمِ مِثْلَ قِيَمَةِ الْمَقْتُولِ فِيهَا وَإِلَّا فَيُكْمَلُ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ مِنَ الْجَزَاءِ عَلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ وَيَجُوزُ عَلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ وَالْمُسْلِمِ أَحَبُّ ، وَلَوْ أَكَلَ مِنَ الْجَزَاءِ غَرَمَ قِيَمَةَ مَا أَكَلَ كَذَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : أَوْ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ) وَالْإِبَاحَةُ تَكْفِي فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْإِطْعَامِ كَالْتَّمْلِيكِ صَرَّحَ بِهِ الْإِسْبِجَابِيُّ وَلَا يَكْفِي فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ وَيَجُوزُ دَفْعُ قِيَمَةِ نَصْفِ الصَّاعِ لِلْفَقِيرِ قِيَاسًا عَلَى الْفَطْرِ (قَوْلُهُ : لَا أَقَلَّ مِنْهُ) أَيْ لَا يَجْزِيهِ لَوْ دَفَعَ أَقَلَّ مِنْ

نَصْفِ صَاعٍ وَيَكُونُ تَطَوُّعًا ، وَكَذَا مَا أَعْطَاهُ زَائِدًا عَنْ نِصْفِ صَاعٍ لِفَقِيرٍ وَاحِدٍ وَيَقَعُ الزَّائِدُ تَطَوُّعًا نَصٌّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَا كِتَابٍ .

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ بَعْدَ ثَقُلِ مِثْلِهِ ، وَقَدْ حَقَّقْنَا فِي بَابِ صَدَقَةِ الْفَطْرِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ نِصْفُ الصَّاعِ عَلَى مَسَاكِينَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَأَنَّ الْقَائِلَ بِالْمَنْعِ الْكَرْخِيُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ هُنَا خُصُوصًا وَالنَّصُّ هُنَا مُطْلَقٌ

فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ فَضَلَ عَنْ طَعَامِ مَسْكِينٍ ) الضَّمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ لِلطَّعَامِ وَهُوَ فَاعِلٌ فَضَلَ أَيُّ فَضَلَ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ ( قَوْلُهُ : نِصْفِ صَاعٍ ) بِالْجَرِّ بَدَلٌ مِنْ طَعَامِ مَسْكِينٍ ( قَوْلُهُ : أَوْ صَامَ يَوْمًا بَدَلَهُ ) كَذَا الْحُكْمُ لَوْ كَانَ الْجَزَاءُ لَا يَبْلُغُ نِصْفَ صَاعٍ تَخِيرٌ إِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ صَامَ يَوْمًا بَدَلَهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَغَيْرِهَا وَيَجُوزُ الْجَمْعُ هُنَا بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ بِخِلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ أَصْلٌ كَالْإِطْعَامِ فِي الْجَزَاءِ ، وَأَمَّا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَالصَّوْمُ بَدَلٌ عَنْ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِيهَا بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْبَدَلِ لِلتَّنَافِي كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَيَجِبُ مَا نَقَصَ بِجَرْحِهِ وَتَنَفَّ شَعْرَهُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ هَذَا إِذَا بَرَأَ وَبَقِيَ أَثَرُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ لَا يَضْمَنُ لِرُؤَالِ الْمُوجِبِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَلْزِمُهُ صَدَقَةٌ لِلَّامِ وَعَلَى هَذَا لَوْ قَلَعَ سِنَّهُ أَوْ ضَرَبَ عَيْنَهُ فَابْيَضَّتْ فَبَيَّتَ لَهُ سِنَّ أَوْ زَالَ الْبَيَاضُ ، وَذَكَرَ فِي الْعِنَايَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الْبَدَائِعِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الضَّمَانُ بِخِلَافِ جَرْحِ الْأَدَمِيِّ إِذَا ائْتَمَلَ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ حَيْثُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِرُؤَالِ الشَّيْنِ اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الظَّاهِرُ إِطْلَاقُ لُزُومِ أَرْضِ النَّقْصِ .

اهـ .

قُلْتُ يَعْنِي الظَّاهِرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا حَصَلَ عِنْدَهُ لَا أَنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَلِذَا قَالَ أَخُوهُ الشَّيْخُ عُمَرُ صَاحِبُ النَّهْرِ إِنَّ كَلَامَ الْبَدَائِعِ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْإِطْلَاقِ اهـ ، وَلَوْ غَابَ لَمْ يَدْرَ مَاتَ أَوْ لَا لَزِمَ كُلُّ الْقِيَمَةِ اسْتِحْسَانًا ( قَوْلُهُ : وَقَطَعَ عُضْوَهُ ) أَيُّ يَجِبُ مَا نَقَصَ بِهِ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ حَيْزِ الْإِمْتِنَاعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَهُ فَإِنْ أَخْرَجَهُ لَزِمَهُ كُلُّ قِيَمَتِهِ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَصْلَاحَ

فَإِنْ قَصَدَهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا إِذَا خَلَصَ حَمَامَةً مِنْ سِتُورٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ أَوْ خَيْطًا مِنْ رِجْلِهِ فَقُطِعَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا فِي كُلِّ فِعْلٍ قَصَدَ بِهِ الْأَصْلَاحَ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنْ الدَّرَايَةِ وَإِنْ جَرَحَهُ ، ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَجَبَ قِيَمَتُهُ وَسَقَطَ أَرْضُ الْجَرَاخَةِ وَإِنْ كَفَّرَ أَوَّلًا كَفَّرَ ثَانِيًا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ بِنَتْفِ رِيَشِهِ ) أَيُّ إِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ بِهِ الطَّيْرُ أَنْ فَلَوْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ بِهِ كَالْعَامَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ النَّقْصَ بِنَتْفِ رِيَشِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَمْتَنِعُ بِجَرْحِهَا مَعَ مُسَاعَدَةِ جَنَاحَيْهَا وَلَمْ أَرَهُ مَنْصُوصًا ( قَوْلُهُ : وَقَطَعَ قَوَائِمَهُ ) يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَطْعُ كُلِّ الْقَوَائِمِ ، بَلْ إِذَا قُطِعَ بَعْضُهَا وَقَاتَ بِهِ الْإِمْتِنَاعُ وَجَبَ الْجَزَاءُ فَلْيُنْظَرُ اهـ ، وَإِذَا قُتِلَ الصَّيْدُ بَعْدَمَا أَخْرَجَهُ عَنْ حَيْزِ الْإِمْتِنَاعِ قَالَ فِي الْوَجِيزِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا جَزَاءٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : عَنْ حَيْزِ الْإِمْتِنَاعِ ) الْحَيْزُ يُشَدَّدُ وَيُخَفَّفُ وَهُوَ الْجِهَةُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : وَكَسَرَ بَيْضَهُ ) كَذَا بِشَيْءٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَكَذَا لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ أَوْ دَفَنَهُ فِي تُرَابٍ يَلْزِمُهُ الْجَزَاءُ لِمَا قَالَ فِي الْفَتْحِ لَوْ نَفَرَ طَيْرًا عَنْ بَيْضِهِ حَتَّى فَسَدَ أَوْ وَضَعَ بَيْضَ الصَّيْدِ تَحْتَ الدَّجَاجِ فَفَسَدَ لَزِمَهُ الْجَزَاءُ وَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا فَرُخٌ وَطَارَ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ اهـ .

وَهَلْ قَوْلُهُ : وَطَارَ قَيْدٌ مُعْتَبَرٌ أَوْ اتَّفَاقِيٌّ فَلْيُنْظَرُ ( تَنْبِيْهٌ ) إِذَا شَوَى الْبَيْضُ أَوْ الْجَرَادَ وَضَمِنَهُ لَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ وَلَا يَلْزِمُ شَيْءٌ بِأَكْلِهِ سِوَاءِ أَكْلِهِ مُحْرَمٌ أَوْ حَلَالٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الذِّكَاةِ فَلَا يَصِيرُ مَيْتَةً وَلِهَذَا يُبَاحُ أَكْلُ الْبَيْضِ قَبْلَ شَيْءٍ

كَذَا فِي الْبَحْرِ .

ا هـ .

قُلْتُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ اللَّيْنُ

الْمَحْلُوبُ مِنَ الصَّيْدِ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ فَسَدَ بَأْنُ صَارَ مَذْرَعَةً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ) شَامِلٌ لِيَبُضِ النَّعَامَةُ فَإِذَا فَسَدَ لَا شَيْءَ بَكْسَرِهِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ فَانْتَفَى بِهِذَا مَا قَالَ الْكَرْمَانِيُّ إِذَا كَسَرَ يَبُضَ نَعَامَةً مَذْرَعَةً وَجِبَ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ لِقَشْرَهَا قِيمَةً وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ نَعَامَةٍ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ بِالْإِحْرَامِ لَيْسَ مِنْهِيَ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلْقَشْرِ ، بَلْ لِلصَّيْدِ فَقَطْ وَلَيْسَ لِلْمَذْرَعَةِ عَرْضِيَّةُ الصَّيْدِيَّةِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَكُسِرَ وَخُرُوجُ فَرْخٍ مَيِّتٍ ) لَا يَخْفَى مَا فِي إِطْلَاقِ الْمَيِّتِ مِنَ الْمُسَاهَلَةِ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ بِخُرُوجِ الْفَرْخِ مَيِّتًا لِمَا ذَكَرَهُ فِي تَقْسِيمِ الْمَسْأَلَةِ شَرْحًا مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ( قَوْلُهُ : وَذَبَحَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ ) أَقُولُ إِنَّمَا خَصَّ لُزُومَ الْجَزَاءِ بِالْقَتْلِ لِيُخْرِجَ إِشَارَةً غَيْرَ الْمُحْرَمِ إِلَى صَيْدِ الْحَرَمِ فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْجَزَاءُ عَلَى الْقَاتِلِ .

وَقَالَ زُفَرٌ عَلَى الدَّلَالِ أَيْضًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ : أَيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ ) بِتَذْكِيرِ الصَّيْرِ لِرُجُوعِهِ إِلَى الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ وَعَبَّرْنَا بِالْمَقْتُولِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ذَبْحَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَيَكُونُ مَيِّتَةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْكَمَالُ فِي قَوْلِهِ لَوْ أَكَلَ الْمُحْرَمُ مِنْ صَيْدٍ ذَبَحَهُ غَرِمَ قِيمَةً مَا أَكَلَ مَعَ ضَمَانِ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَكَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَشَرْحِ الْمَجْمَعِ

( وَقَطَعَ حَشِيشَهُ وَشَجَرَهُ النَّابِتَ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ مِمَّا يُنَبِّتُ ) أَيُّ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا يُنَبِّتُهُ النَّاسُ ( وَلَوْ ) كَانَ ذَلِكَ الشَّجَرُ ( مَمْلُوكًا ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْوَقَايَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ قَوْلِهِمْ غَيْرُ مَمْلُوكٍ غَيْرُ مُقِيدٍ ؛ لِأَنَّ شُرَاحَ الْهَدَايَةِ وَغَيْرَهُمْ قَالُوا إِنَّ حَشِيشَ الْحَرَمِ وَشَجَرَهُ عَلَى نَوْعَيْنِ شَجَرٌ أَتَيْتُهُ النَّاسُ وَشَجَرٌ نَبَتَ بِنَفْسِهِ وَكُلُّ مِنْهُمَا عَلَى نَوْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ مَا يُنَبِّتُهُ النَّاسُ أَوْ لَا يَكُونُ وَالْأَوَّلُ بِنَوْعَيْنِ لَا يُوجِبُ الْجَزَاءَ وَالْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْجَزَاءُ فِي الثَّانِي مِنْهُ وَهُوَ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا يُنَبِّتُهُ النَّاسُ وَيَسْتَوِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلنَّاسِ بَأْنُ نَبَتَ فِي مِلْكِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ حَتَّى قَالُوا فِي رَجُلٍ نَبَتَ فِي مِلْكِهِ أَمْ غِيلَانٍ فَقَطَعَهَا إِنْسَانٌ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا لِمَالِكِهَا وَعَلَيْهِ قِيمَةُ أُخْرَى لِحَقِّ الشَّرْعِ ( إِلَّا مَا جَفَّ ) حَيْثُ يَجُوزُ قَطْعُهُ بِلَا غُرْمٍ ( وَلَا صَوْمٌ فِي الْآرْبَعَةِ ) أَيُّ لَا يَصُومُ فِي ذَبْحِ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ وَحَلَبِهِ وَقَطَعَ حَشِيشَهُ وَشَجَرَهُ بَدَلِ الْقِيمَةِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ هَاهُنَا مِنَ الْقِيمَةِ غَرَامَةٌ وَلَيْسَ بِكَفَّارَةٍ فَاشْتَبَهَ ضَمَانُ الْأَمْوَالِ فَلَا يَتَأَدَّى بِالصَّوْمِ وَإِنَّمَا قَالَ ذَبَحَ الْحَلَالَ ؛ لِأَنَّ الدَّابَّحَ لَوْ كَانَ مُحْرَمًا تَتَأَدَّى كَفَّارَتُهُ بِالصَّوْمِ ذَكَرَهُ فِي النَّهَايَةِ ( وَلَا يُرْعَى الْحَشِيشُ ) مِنَ الْحَرَمِ ( وَلَا يَقْطَعُ إِلَّا الْإِذْخِرُ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا وَلَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا } ، وَأَمَّا الْإِذْخِرُ فَقَدْ اسْتِثْنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَجُوزُ قَطْعُهُ وَرَعِيَهُ ( وَالْكَمَّاتُ ) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ النَّبَاتِ

( قَوْلُهُ : وَشَجَرَهُ النَّابِتَ بِنَفْسِهِ ) أَقُولُ وَالشَّجَرَةُ الَّتِي بَعْضُ أَصْلِهَا فِي الْحَرَمِ فَهِيَ كَالَّتِي جَمِيعُ أَصْلِهَا فِي الْحَرَمِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَتُعْتَبَرُ أَغْصَانُهَا فِي حَقِّ صَيْدٍ عَلَيْهَا حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى غُصْنٍ مِنْهَا فِي الْحِلِّ حَلَّ صَيْدِهِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْغَبْرَةَ لِمَحَلِّ قِيَامِ الصَّيْدِ فَلَوْ كَانَ رَأْسُهُ فِي الْحِلِّ وَقَوَائِمُهُ فِي الْحَرَمِ فَضَرَبَ فِي رَأْسِهِ ضَمِنَ ، وَلَوْ

كَانَ بَعْكَسِهِ لَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَيْدَ بَقْطَعِ الشَّجَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ وَرَقِ شَجَرِ الْحَرَمِ وَلَا شَيْءَ فِيهِ إِذَا كَانَ لَا يَصُرُّ  
بِالشَّجَرِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ مَمْلُوكًا ) إِيَّاهُ إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْوَقَايَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ قَوْلِهِمْ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ  
غَيْرُ مُفِيدٍ أَقُولُ مَنَعَ الْفَائِدَةِ مَمْنُوعٌ لِمَا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ إِنَّ قَيْدَ غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ لِإِفَادَةِ عَدَمِ تَعَدُّدِ الْقِيَمَةِ ، فَلَيْسَ  
عَلَيْهِ إِلَّا قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ بِسَبَبِ تَعَلُّقِ الْحَرَمِ هـ ، ثُمَّ أَقُولُ فِي كُلِّ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ وَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ قُصُورٌ مِنْ  
حَيْثُ ظَاهِرُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ مَتْنًا حُكْمُ الْمَمْلُوكَةِ هَلْ يَكُونُ الضَّمَانُ مُعَدَّدًا أَوْ لَا وَلَا يُعْلَمُ  
مِنْ عِبَارَةِ صَاحِبِ الدَّرَرِ مَتْنًا إِلَّا لُزُومُ قِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ سِوَاءَ كَانَ الْمَقْطُوعُ مَمْلُوكًا أَوْ لَا وَهِيَ مُتَعَدَّدَةٌ فِي الْمَمْلُوكِ كَمَا  
ذَكَرَهُ شَرْحًا .

( قَوْلُهُ : وَاللَّوْلُ بِنَوْعِيهِ لَا يُوجِبُ الْجَزَاءَ وَاللَّوْلُ مِنَ الثَّانِي كَذَلِكَ ) أَقُولُ وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يُبْنِيهِ النَّاسُ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ  
لِلْأَمْنِ بِالْإِجْمَاعِ وَمَا لَا يُبْنِيهِ النَّاسُ عَادَةً إِذَا أَتَبَتَهُ النَّاسُ التَّحَقُّقُ بِمَا يُبْنَى عَادَةً فَكَانَ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ الْأَمْنِ الْحَقَاقَ بِمَحَلِّ  
الْإِجْمَاعِ بِجَامِعِ انْقِطَاعِ كَمَالِ النَّسَبَةِ إِلَى الْحَرَمِ عِنْدَ النَّسَبَةِ إِلَى غَيْرِهِ بِالْإِنْبَاتِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْعِنَايَةِ ، وَإِذَا

كَانَ الْجَزَاءُ مُنْتَهِيًا فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ مِنَ الْأَقْسَامِ لَا يَنْتَهِي ضَمَانُهَا لِمَالِكِهَا لَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ  
الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَبِهِ صَرَّحَ الْبَرْجَنْدِيُّ فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ ( قَوْلُهُ : حَتَّى قَالُوا فِي رَجُلٍ نَبَتْ فِي مِلْكِهِ أُمُّ غِيلَانَ  
إِلَخ ) كَذَا مِثْلُهُ فِي الْهَدَايَةِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَوَاجِهُنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّبَاتَ يُمْلِكُ بِالْأَخْذِ فَكَيْفَ تَجِبُ الْقِيَمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ  
وَالثَّانِي أَنَّ الْحَرَمَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ قَوْلُهُ : وَقِيَمَةُ أُخْرَى ضَمَانًا لِمَالِكِهِ وَأُجِيبَ عَنِ اللَّوْلِ بِأَنَّ قَوْلَهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثِ الْمَاءِ وَالْكَلِّ وَالنَّارِ } مَحْمُولٌ عَلَى خَارِجِ الْحَرَمِ ، وَأَمَّا حُكْمُ  
الْحَرَمِ فَبِخِلَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ التَّعَرُّضُ بِالنَّصِّ كَصَيْدِهِ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى تَمْلُكَ أَرْضِ الْحَرَمِ وَهُوَ قَوْلُ  
أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ، أَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُتَصَوَّرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَهُ تَمْلُكَ أَرْضِ  
الْحَرَمِ ، بَلْ هِيَ سَوَائِبُ وَأَرَادَ بِالسَّوَائِبِ الْأَوْقَافَ وَإِلَّا فَلَا سَابِقَةَ فِي الْإِسْلَامِ هَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ مَا إِذَا قَطَعَ الْمَالِكُ  
أُمُّ غِيلَانَ مِنْ أَرْضِهِ وَيَنْبَغِي عَلَى مَا ذَكَرَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ لِلَّهِ إِلَّا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ  
يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَاءِ حَيْثُ قَالَ فِيهَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي أُمِّ غِيلَانَ تَنَبَّتْ فِي الْحَرَمِ فِي أَرْضِ رَجُلٍ لَيْسَ  
لِصَاحِبِ الْأَرْضِ قِطْعُهُ وَلَا قَلْعُهُ ، وَلَوْ قَلَعَهُ فَعَلَيْهِ لَعَنَهُ اللَّهُ هـ ، وَإِذَا لَزِمَ الْقَاطِعُ الْقِيَمَةَ مَلِكُهُ وَكَرِهَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ  
بَيْعًا وَغَيْرَهُ لَتَطَرَّقَ النَّاسُ لِذَلِكَ فَيُؤَدِّي إِلَى اسْتِنْصَالِ شَجَرِ الْحَرَمِ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَحْرِمِيَّةٌ ، وَلَوْ بَاعَهُ  
جَازَ لِلْمُشْتَرِي

الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْمَاءِ بِخِلَافِ صَيْدِ الْحَرَمِ فَإِنَّ بَيْعَهُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ أَدَّى قِيَمَتَهُ لَعَدِمَ مِلْكُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ  
( قَوْلُهُ : إِلَّا مَا جَفَّ ) أَيِ مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ حَيْثُ يَجُوزُ قِطْعُهُ بِلَا غُرْمٍ وَصَرَّحْنَا بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ بِقِطْعِ الْجَفِّ مِنْ  
الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبُرْهَانِ وَغَيْرِهِ فَقَالَ وَحَرْمٌ قِطْعُ مَا نَبَتْ فِي الْحَرَمِ مِنْ شَجَرٍ وَكُلِّ إِلَّا الْإِذْخِرَ  
وَالْجَفَّ هـ .

وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ فَإِنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ أَوْ شَجَرَهُ الَّذِي لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يُبْنِيهِ النَّاسُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ إِلَّا فِيمَا  
جَفَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا بِسَبَبِ الْحَرَمِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا يُخْتَلَى خِلَاؤها وَلَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا } ، ثُمَّ قَالَ {  
وَمَا جَفَّ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ لَا ضَمَانُ فِيهِ } ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَامٍ وَلَا يُرْعَى حَشِيشُ الْحَرَمِ وَلَا يُقَطَّعُ إِلَّا الْإِذْخِرُ هـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ فِي حَاصِلِ وَجْهِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّ النَّابِتَ فِي الْحَرَمِ إِمَّا إِذْخِرٌ أَوْ غَيْرُهُ ، وَقَدْ جَفَّ أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لَيْسَ  
وَاحِدًا مِنْهُمَا إِلَى أَنَّ قَالَ وَالَّذِي فِيهِ الْجَزَاءُ هُوَ مَا نَبَتْ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا يُبْنِيهِ النَّاسُ وَلَا مُنْكَسِرًا وَلَا جَفًّا

وَلَا إِذْخِرًا وَلَا بُدًّا فِي إِخْرَاجِ مَا خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْجَزَاءِ مِنْ دَلِيلٍ فَأُشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّ الْإِذْخِرَ خَرَجَ بِالنَّصِّ وَمَا أَثْبَوهُ بِقِسْمِيهِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا الْجَفَاءُ وَالْمُنْكَسَرُ فَفِي مَعْنَاهُ فَاغْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي هَذَا الْبَابِ الشَّجَرُ وَالشَّوْكُ وَالْخَلَا فَالْخَلَا الرُّطْبُ مِنَ الْكَلْبِ ، وَكَذَا الشَّجَرُ اسْمٌ لِلْقَائِمِ الَّذِي بَحِثُ يَنْمُو فَإِذَا جَفَّ فَهُوَ حَطْبٌ وَالشَّوْكُ لَا يُعَارِضُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْمُ يُقَالُ عَلَى الرُّطْبِ وَالْجَفَاءِ فَلْيَحْلِلْ عَلَى أَحَدِ نَوْعَيْهِ دَفْعًا لِلْمُعَارَضَةِ ١ هـ ، وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَلَا مُعَوَّلَ عَلَى مَا

فَرَّقَ بِهِ الْبَرْجَنْدِيُّ بَيْنَ الشَّجَرِ وَالْكَلْبِ حَيْثُ قَالَ اغْلَمْ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْكَلْبُ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ أَوْ مُنْتَبَأًا أَوْ جَفَاءً لَا يَكُونُ فِيهِ الْجَزَاءُ لِحَقِّ الْحَرَمِ لَكِنْ الْمَذْكُورُ فِي الْكُتُبِ أَنَّ قَطْعَ الْكَلْبِ مُطْلَقًا يُوجِبُ الْجَزَاءَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّجَرِ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَيُمْكِنُ حَمْلُ عِبَارَةِ الْمَتْنِ عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ بَأَنَّهُ يَجْعَلُ الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْصَرَفًا إِلَى الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ مَعًا ١ هـ ، وَعِبَارَةُ الْمَتْنِ أَيْ مَتْنُ الْوَقَايَةِ أَوْ قَطْعَ حَشِيشِهِ أَوْ شَجَرِهِ إِلَّا مَمْلُوكًا أَوْ مُنْتَبَأًا أَوْ جَفَاءً ١ هـ فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى مَا قَالَهُ ؛ لِأَنَّ سَنَدَهُ قَوْلُهُ : إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْكُتُبِ وَجُوبُ الْجَزَاءِ بِقَطْعِ الْكَلْبِ مُطْلَقًا وَهُوَ مَمْنُونٌ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ تَقْيِيدِهِ فِي الْفَتْحِ وَمِثْلُهُ فِي التَّبْيِينِ وَالْبُرْهَانِ وَالْبَحْرِ ، بَلْ لَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِالِإِطْلَاقِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ مَذْهَبٍ لَفْظِ الْحَشِيشِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ يُؤْخَذُ مِمَّا قَالَهُ النَّوَوِيُّ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْحَشِيشُ اسْمٌ لِلْيَابِسِ وَالْفُقَهَاءُ يُطْلِقُونَ الْحَشِيشَ عَلَى الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ مَجَازًا وَسَمَّى الرُّطْبَ حَشِيشًا بِاعْتِبَارِ مَا يُقُولُ إِلَيْهِ ١ هـ . ( قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُعْصَدُ شَوْكُهَا } ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْخَلَا بِالْقَصْرِ الْحَشِيشُ وَاحْتِلَاؤُهُ قَطْعُهُ وَالْعَصْدُ قَطْعُ الشَّجَرِ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ .

وَفِي الْفَتْحِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ الْخَلَا هُوَ الرُّطْبُ مِنَ الْكَلْبِ ( قَوْلُهُ : وَالْكَمَاةُ الْخُ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَآئِهِنَّ لَا تَنْمُو وَلَا تَبْقَى فَأَشْبَهَتْ الْيَابِسَ مِنَ النَّبَاتِ ١ هـ فَفِيهِ نَصٌّ عَلَى جَوَازِ قَطْعِ الْحَشِيشِ الْيَابِسِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِمَا قَدْ مَنَاهُ قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ فَإِنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ أَوْ شَجَرًا غَيْرَ مَمْلُوكٍ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ إِلَّا مَا جَفَّ

فَلَا ضَمَانَ فِيهِ وَيَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَطْبٌ وَلَيْسَ بِنَامٍ وَثُبُوتُ الْحُرْمَةِ بِسَبَبِ الْحَرَمِ لِمَا يَكُونُ نَامِيًا فِيهِ ١ هـ ، وَلَوْ قَدَّرَ كَوْنَهَا أَيْ الْكَمَاةَ نَبَاتًا كَانَتْ مِنَ الْجَفَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَ ) تَجِبُ ( صَدَقَةٌ وَإِنْ قُلْتُ بِقَتْلِ قَمَلَةٍ أَوْ جَرَادَةٍ وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِ غُرَابٍ وَحِدَاةٍ وَعَقْرَبٍ وَحِيَّةٍ وَفَارَةٍ وَكَلْبٍ عَقُورٍ ) قَدْ ذَكَرَ الذَّنْبُ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْكَلْبِ الْعَقُورُ الذَّنْبُ ( وَبَعُوضٌ وَبُرْغُوثٌ وَقُرَادٌ وَسَلْحَفَاتٌ وَلَهُ ذَنْبُ الشَّاةِ وَالْبَقَرِ وَالْبَعِيرِ وَالِدَّجَاجِ وَالْبُطِّ الْأَهْلِيِّ وَأَكُلَ مَا صَادَهُ حَلَالًا وَذَبَحَهُ بِمَا دَلَّالَةٌ مُحَرَّمٌ وَأَمْرٌ بِهِ حَلَالٌ دَخَلَ الْحَرَمَ ) .

قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ إِلَى آخِرِهِ وَقَالَ صَاحِبُ النَّهَايَةِ وَهُوَ حَلَالٌ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ فِي الْمُحَرَّمِ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْإِرْسَالِ عَلَى دُخُولِ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ بِمَجَرَّدِ الْإِحْرَامِ بِالِاتِّفَاقِ وَلِهَذَا قُلْتُ حَلَالٌ دَخَلَ الْحَرَمَ ( بِصَيْدٍ فِي يَدِهِ ) أَيْ يَدِهِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي رَحْلِهِ أَوْ قَفْصِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ ذَكَرَهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ ( أَرْسَلَهُ ) أَيْ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ

( قَوْلُهُ : وَصَدَقَةٌ وَإِنْ قُلْتُ بِقَتْلِ قَمَلَةٍ ) يَعْنِي ، وَقَدْ أَخَذَهَا مِنْ بَدَنِهِ أَوْ تَوْبَهُ فَيَتَصَدَّقُ لِقَضَاءِ التَّفَثِّ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ١ هـ حَتَّى لَوْ قَتَلَ قَمَلَةً سَاقِطَةً عَلَى الْأَرْضِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ، وَلَوْ قَتَلَ قَمَلَةً غَيْرَهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي

الْجَوْهَرَةَ عَنْ الْخُجَنْدِيِّ وَبِهِ صَرَخَ فِي غَيْرِهَا مُعَلِّلاً بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَيْدٍ وَلَيْسَ فِي قَتْلِ قَمَلَةٍ الْغَيْرِ إِزَالَةُ التَّفَثِ عَنْ الْقَاتِلِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ١ هـ .

وَالْقَاءُ قَمَلٌ تَقْسَمُ وَإِشَارَتُهُ إِلَيْهِ مُوجِبٌ لِلصَّدَقَةِ عَلَيْهِ وَالْقَمَلَتَانِ وَالثَّلَاثُ كَالْوَاحِدَةِ فِي الْجَزَاءِ وَفِي الرَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ بِالْعَا مَا بَلَغَ نَصْفُ صَاعٍ كَذَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ فَكَانَ هُوَ الْمَذْهَبُ خِلَافًا لِمَا فِي الْفَتَاوَى كَقَاضِي خَانَ أَنَّ الْعَشْرَةَ فَمَا فَوْقَهَا كَثِيرٌ فَيَجِبُ بِهِ نَصْفُ صَاعٍ ، وَهَذَا إِذَا قَتَلَهَا قَصْدًا أَوْ أَلْقَى ثَوْبَهُ فِي الشَّمْسِ أَوْ غَسَلَهَا لِقَصْدِ قَتْلِهَا ، وَلَوْ أَلْقَاهُ لَا لِقَتْلِهَا فَمَاتَتْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ .  
وَفِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ لِلْبُرْجَنْدِيِّ مِثْلُهُ ، ثُمَّ ثَقُلَ خِلَافُهُ عَنِ الْمَنْصُورِيَّةِ وَهُوَ يَقِي الْجَزَاءَ بِالْقَاءِ ثَوْبَهُ فِي الشَّمْسِ وَنَحْوِهَا لِقَتْلِ الْقَمَلِ ( قَوْلُهُ : أَوْ جَرَادَةٍ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَلَمْ أَرَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَرَادِ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ كَالْقَمَلِ وَبَيَّعِي أَنْ يَكُونَ كَالْقَمَلِ فِي الثَّلَاثِ وَمَا دُونَهَا يَصَدَّقُ بِمَا شَاءَ وَفِي الْأَرْبَعِ فَأَكْثَرُ يَصَدَّقُ بِنَصْفِ صَاعٍ ( قَوْلُهُ : وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِ غُرَابٍ )  
( إلخ ) .

أَطْلَقَ نَفِي الْجَزَاءِ بِقَتْلِ الْمَذْكُورَاتِ فَأَفَادَ عَدَمَ اسْتِيعَابِ جَزَاءِ بِقَتْلِهَا سِوَاهُ كَانَ الْقَاتِلُ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا فِي الْحَرَمِ أَوْ غَيْرِهِ وَالْمُرَادُ بِالْغُرَابِ الَّذِي يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَيَخْلِطُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَدَّى بِاللَّذَى ، أَمَّا الْعَقْعَقُ فَغَيْرُ مُسْتَشْنَى ؛

لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى غُرَابًا وَلَا يَتَنَدَّى بِاللَّذَى كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَوْلُ الْهَدَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَدَّى بِاللَّذَى قِيلَ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى دُبُرِ الدَّابَّةِ ، وَقِيلَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِي قَوْلِهِ فِي الْعَقْعَقِ وَلَا يَتَنَدَّى بِاللَّذَى نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى دُبُرِ الدَّابَّةِ كَذَا فِي الْعُنَايَةِ وَالْجَوَابُ عَنْ النَّظَرِ أَنَّ فِي الْعَقْعَقِ رَوَاتَيْنِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الصَّيْدِ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهيريَّةِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْهَدَايَةِ وَغُرَابِ الزَّرْعِ لَا يَقْتُلُ وَيَرْمِيهِ الْمُحْرِمُ لِيُنْفِرَهُ عَنِ الزَّرْعِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَحِدَادَةٍ ) بِكَسْرِ الْحَاءِ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ وَالْجَمْعُ الْحِدَادُ ١ هـ ، وَبِفَتْحِ الْحَاءِ فَاسٌ يُقَرُّ بِهَا الْحِجَارَةُ لَهَا رَأْسَانِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَفِي شَرْحِ الثَّقَايَةِ لِلْبُرْجَنْدِيِّ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا وَفَتْحِ الدَّالِ بِلَا مَدٍّ طَائِرٌ يَصِيدُ الْفَأْرَ وَالْجَرَادَ .  
( قَوْلُهُ : وَفَارَةٍ ) بِالْهَمْزِ وَاحِدَةُ الْفَأْرِ وَجَمْعُهُ فِرَانٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ ، وَقَالَ الْبُرْجَنْدِيُّ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَيَجُوزُ فِيهَا التَّسْهِيلُ ١ هـ .

وَلَا شَيْءَ فِيهَا أَهْلِيَّةٌ أَوْ وَحْشِيَّةٌ وَالسَّوَرُ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ وَفِي رِوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ مَا كَانَ مِنْهُ بَرِيًّا فَهُوَ مَوْحَشٌ كَالصَّيْدِ يَجِبُ بِقَتْلِهِ الْجَزَاءُ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : قَدْ ذَكَرَ الذَّنْبُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ )  
( إلخ ) أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جَوَابَ سُؤَالٍ مُقَدَّرٌ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الذَّنْبُ فِي الْمَنَنِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَيَّ وَفِي بَعْضِهَا لَمْ يَذْكُرْ فَاقْتَفَى أَتَرَ الَّذِي لَمْ تَذْكُرْهُ أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ الذَّنْبُ فَهُوَ نَصٌّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُريدَ بِهِ الذَّنْبُ لَا يُعْلَمُ حُكْمُ الْكَلْبِ نَصًّا فَيَلْحَقُ بِهِ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ ، وَلَكِنْ صَاحِبُ الْكَنْزِ وَالْهَدَايَةِ صَرَخَا بِعَدَمِ شَيْءٍ بِقَتْلِ

الذَّنْبِ وَالْكَلْبِ ، وَإِذَا أُريدَ بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ الذَّنْبُ يَكُونُ مُكْرَّرًا فِي كَلَامِهِمَا وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي عَدَمِ ذِكْرِ الْمُصَنِّفِ لَهُ مَتْنًا أَيْضًا ، هَذَا وَقَدْ فَرَّقَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَ الْكَلْبِ وَالذَّنْبِ فَلَمْ يُجْعَلِ الذَّنْبُ مِنَ الْفَوَاسِقِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ ١ هـ ، وَلَكِنْ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّ السَّبَّاعَ كُلَّهَا صَبَدٌ إِلَّا الذَّنْبَ وَالْكَلْبَ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهيريَّةِ ( قَوْلُهُ : وَبَعْضُ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْبَعْضُ صِغَارُ الْبَقِ الْوَاحِدَةُ بَعْضَةٌ بِالْهَاءِ وَاسْتِثْنَاهُ مِنَ الْبَعْضِ ؛ لِأَنَّهَا كَبَعْضُ الْبَقَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { : مِثْلًا مَا بَعْضَةٌ } كَذَا فِي ضِيَاءِ الْحُلُومِ ١ هـ وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ وَالسَّلْحَفَةِ بِضَمِّ الْقَاءِ

وَفَتَحَ الْعَيْنَ وَاحِدَةً السَّلَاحِفِ مِنْ خَلْقِ الْمَاءِ وَيُقَالُ أَيْضًا سُلْحَفِيَّةٌ بِالْيَاءِ ( تَنْبِيْهٌ ) لَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ النَّمْلَ وَنَصَّ فِي الْكَتْرِ كَمَا شَرَحَهُ الرَّيْلَعِيُّ بَعْدَ شَيْءٍ بَقْتَلِهِ ، وَقَالَ الْمُرَادُ بِالنَّمْلِ السُّودَاءُ وَالصُّفْرَاءُ الَّتِي تُؤْذِي بِالْعَصِّ وَمَا لَا تُؤْذِي لَا يَحِلُّ قَتْلُهَا ، وَلَكِنْ لَا تُضْمَنُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَيْدٍ وَلَا هِيَ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الْبَدَنِ اهـ .

وَفِي الْعَايَةِ عَنِ الْمُحِيطِ لَيْسَ فِي الْقَنَافِذِ وَالْخَنَافِسِ وَالْوَزَغِ وَالذُّبَابِ وَالزُّنُورِ وَالْحَلَمَةِ وَصَيَّاحِ اللَّيْلِ وَالصَّرَصِرِ وَلَمْ حَنِينِ وَابْنِ عَرَسٍ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ هَوَامِّ الْأَرْضِ وَحَشَرَاتِهِمَا وَلَيْسَتْ بِصَيِّدٍ وَلَا هِيَ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الْبَدَنِ اهـ ، وَقَالَ الْكَمَالُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفٍ فِي قَتْلِ الْقُنُذُرِ رَوَاتَانِ جَعَلَهُ نَوْعًا مِنَ الْفَارَةِ وَفِي أُخْرَى جَعَلَهُ كَالْيَرْبُوعِ فِيهِ الْجَزَاءُ . وَفِي الْفَتَاوَى لَا شَيْءَ فِي ابْنِ عَرَسٍ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَأُطْلِقَ غَيْرُهُ لُزُومَ الْجَزَاءِ فِي الصَّبِّ وَالْيَرْبُوعِ وَالسَّمُورِ وَالسَّنَجَابِ وَالْدَّقِّ وَالنَّعْلَبِ وَابْنِ عَرَسٍ وَاللَّزْبِ مِنْ غَيْرِ

حِكَايَةِ خِلَافٍ فِي شَيْءٍ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَالْبَطُّ الْأَهْلِيُّ ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ الْمُرَادُ بِالْبَطِّ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَسَاكِينِ وَالْحِيَاضِ وَلَا تَطِيرُ ؛ لِأَنَّهَا أُلُوفٌ بِأَصْلِ الْخِلْفَةِ كَالدَّجَاجِ ، وَأَمَّا الَّتِي تَطِيرُ فَصَيْدٌ فَيَجِبُ قَتْلُهَا الْجَزَاءُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَامِيسُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فَإِنَّهُ فِي بِلَادِ السُّودَانِ وَحَشِيٍّ وَلَا يُعْرَفُ مِنْهُ مُسْتَأْنَسٌ عِنْدَهُمْ اهـ ، وَلَوْ نَرَا ظَنِّي عَلَى شَاةٍ يَلْحَقُ وَلَدَهَا بِهَا كَذَا فِي الْبَحْرِ قَوْلُهُ : وَذَبْحُهُ بِلَا دَلَالَةٍ ( شَرْطُ أَنْ لَا يَكُونَ دَالًا عَلَى الصَّيْدِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَقِيلَ لَا يَحْرُمُ بِالْذَّلَالَةِ قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ ) قَوْلُهُ : حَتَّى إِذَا كَانَ فِي رَحْلِهِ أَوْ فِي قَفْصِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ ذَكَرَهُ تَاجُ الشَّرِيعَةِ ( أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ جَزْمُهُ بَعْدَ الْإِرْسَالِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ فِيمَا إِذَا كَانَ الْقَفْصُ لَيْسَ فِي يَدِهِ الْحَقِيقَةِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ الْحَقِيقَةِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الْجَارِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ وَهِيَ مَا إِذَا أَحْرَمَ وَفِي بَيْتِهِ أَوْ قَفْصِهِ صَيْدٌ وَصَاحِبُ الْهَدَايَةِ أَفَادَ ضَعْفَ الْقَوْلِ بِلُزُومِ الْإِرْسَالِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْقَفْصُ فِي يَدِهِ حَيْثُ قَالَ ، وَمَنْ أَحْرَمَ وَفِي بَيْتِهِ أَوْ قَفْصٍ مَعَهُ صَيْدٌ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ ، وَقِيلَ إِذَا كَانَ الْقَفْصُ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ إِرْسَالُهُ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ لَا يَضِيعُ اهـ ، وَكَذَلِكَ فِي التَّبْيِينِ وَجَعَلَ فِي الْبَحْرِ حُكْمَ دَاخِلِ الْحَرَمِ بِالصَّيْدِ كَالْحُكْمِ فِيْمَنْ أَحْرَمَ فَقَالَ قَوْلُهُ : أَيُّ فِي الْكَتْرِ ، وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ أُرْسِلَ أَرَادَ بِهِ مَا إِذَا دَخَلَ بِهِ وَهُوَ مُمَسِّكٌ لَهُ يَدِهِ الْجَارِحَةِ ؛ لِأَنَّهُ سَيُصْرَحُ بِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ وَفِي بَيْتِهِ أَوْ قَفْصِهِ صَيْدٌ لَا يُرْسِلُهُ فَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ وَمَعَهُ صَيْدٌ فِي قَفْصِهِ لَا فِي يَدِهِ لَا يُرْسِلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ

بَيْنَهُمَا اهـ .

( قَوْلُهُ : أَيُّ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ إِرْسَالِهِ تَسْيِيْهُ ؛ لِأَنَّ تَسْيِيْبَ الدَّابَّةِ حَرَامٌ ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَى وَجْهِ لَا يَضِيعُ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مَلِكِهِ بِهِذَا الْإِرْسَالِ حَتَّى لَوْ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَلَهُ أَنْ يُمَسِّكَهُ ، وَلَوْ أَخَذَهُ إِنْسَانٌ يَسْتَرِدُّهُ وَأُطْلِقَ فِي الصَّيْدِ فَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ مِنَ الْجَوَارِحِ أَوْ لَا فَلَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ وَمَعَهُ بَازِي فَأُرْسِلَهُ فَقَتَلَ حَمَامَ الْحَرَمِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَشَرَحَ الْمَجْمَعُ

( وَرَدَّ بَيْعَهُ ) أَيُّ الْبَيْعِ الَّذِي أَتَى بِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْمَحْرَمِ ( إِنْ بَقِيَ ) فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ( وَإِلَّا جَرَى ) أَيُّ أُعْطِيَ قِيَمَتَهُ ( كَبَيْعِ الْمَحْرَمِ صَيْدَهُ ) أَيُّ يَرُدُّ الْمَحْرَمُ الْبَيْعَ إِنْ كَانَ قَانِمًا وَتَجِبَ الْقِيَمَةُ إِنْ كَانَ قَانِمًا سَوَاءً بَاعَهُ مِنْ مُحْرَمٍ أَوْ حَلَالٍ ( لَا صَيْدًا ) عَطَفَ عَلَى ضَمِيرِ أُرْسِلَهُ ( فِي بَيْتِهِ أَوْ قَفْصٍ مَعَهُ إِنْ أَحْرَمَ ) أَيُّ إِنْ أَحْرَمَ وَفِي بَيْتِهِ أَوْ قَفْصِهِ صَيْدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يُنَافِي مَالِكِيَّةَ الصَّيْدِ وَمُحَافَظَتَهُ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنْ صِيدَ فِيهَا صَارَ

صَيْدَ الْحَرَمِ فَيَجِبُ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لَهُ  
(قَوْلُهُ : وَرَدَّ بَيْعَهُ

إِلْحَ) لَا فَرْقَ فِي لُزُومِ رَدِّ الْبَيْعِ بَيْنَ أَنْ يَبِيعَهُ فِي الْحَرَمِ أَوْ بَعْدَ مَا أَخْرَجَهُ مِنْهُ فَبَاعَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِالْإِذْخَالِ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ وَلَا يَخْلُ إِخْرَاجُهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ إِشَارَةً بِقَوْلِهِ رَدُّ الْبَيْعِ إِلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ لَا بَاطِلٌ .  
ا هـ .

قُلْتُ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْكَافِي بِقَوْلِهِ فَإِنْ بَاعَ الصَّيْدَ بَعْدَ مَا أَذْخَلَهُ فِي الْحَرَمِ فَسَدَ الْبَيْعُ ا هـ ، وَكَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ الْبَيْعُ فَاسِدٌ لِمَكَانِ النَّهْيِ

( أَرْسَلَ صَيْدًا فِي يَدِ مُحْرَمٍ إِنْ أَخَذَهُ حَلَالٌ صَمِنَ وَإِلَّا فَلَا ، قَتَلَ مُحْرَمٌ صَيْدًا مِثْلَهُ يُجْزِي كُلُّ ) لِأَنَّ الْآخِذَ مُتَعَرِّضٌ لِلصَّيْدِ بِتَقْوِيَةِ الْأَمْنِ وَالْقَاتِلُ مُقَرَّرٌ لِدَلَالَةِ وَالتَّقْرِيرُ كَالْإِبْتِدَاءِ فِي حَقِّ التَّصْمِينِ كَشُهُودِ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ إِذَا رَجَعُوا ( وَيَرْجِعُ آخِذُهُ عَلَى قَاتِلِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ بِالْقَتْلِ جَعَلَ فِعْلَ الْآخِذِ عِلَّةً ، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى مُبَاشَرَةِ عِلَّةِ الْعِلَّةِ فَيَحَالُ بِالضَّمَانِ إِلَيْهِ

(قَوْلُهُ : أَرْسَلَ صَيْدًا فِي يَدِ مُحْرَمٍ إِنْ أَخَذَهُ حَلَالٌ صَمِنَ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَهُ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ التَّعَرُّضِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِتَقْوِيَةِ يَدِهِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا مُطْلَقِ يَدِهِ ، فَإِنْ ادَّعَى الثَّانِي مَتَعَاهُ أَوْ الْأَوَّلُ سَلَمَتَاهُ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِإِرْسَالِهِ ، وَلَوْ فِي قَفْصٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ هُوَ الْقِيَاسُ ، وَقَوْلُهُمَا اسْتِحْسَانٌ ، وَهَذَا نَظِيرُ اخْتِلَافِهِمْ فِيْمَنْ أَتْلَفَ الْمَعَارِفَ ا هـ .

وَالْخِلَافُ فِيْمَا إِذَا أَرْسَلَهُ مِنْ يَدِهِ الْحَقِيقِيَّةِ ، أَمَا لَوْ أَرْسَلَهُ مِنَ الْحُكْمِيَّةِ فَهُوَ ضَامِنٌ اتِّفَاقًا (قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَلَا) أَيِ وَإِنْ أَخَذَهُ مُحْرَمٌ لَا يَضْمَنُ مُرْسِلُهُ ، وَهَذَا بِالِاتِّفَاقِ سَوَاءً أَلِيدُ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْحُكْمِيَّةِ لِعَدَمِ مِلْكِهِ بِالْآخِذِ مُحْرَمًا ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِسَبَبِ مَا .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمُ الْمُحْرَمُ لَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بِسَبَبِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ كَالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْجَبْرِيُّ فَيَمْلِكُهُ بِهِ كَمَا إِذَا وَرَثَ الْمُحْرَمُ مِنْ قَرِيبِهِ صَيْدًا صَرَخَ بِهِ فِي الْمُحِيطِ ا هـ .  
(قَوْلُهُ : وَيَرْجِعُ آخِذُهُ عَلَى قَاتِلِهِ) أَيِ الْمُحْرَمِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ حَلَالًا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمُحْرَمُ بِمَا غَرَمَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَلْزَمْ الْقَاتِلُ شَيْءٌ بِالْقَتْلِ يَلْزَمُهُ مَا قَرَّرَهُ مِنَ الضَّمَانِ عَلَى الْمُحْرَمِ ، ثُمَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى الْقَاتِلِ أَنْ لَوْ كَفَرَ بِالْمَالِ ، وَأَمَّا إِذَا كَفَرَ بِالصَّوْمِ فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرَمْ شَيْئًا كَذَا فِي التَّنْبِيهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْقَاتِلِ صَبِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا فِي ثُبُوتِ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( مَا بِهِ دَمٌ عَلَى الْمُفْرَدِ فَعَلَى الْقَارَنِ بِهِ دَمَانٌ ) دَمٌ لِحَجَّتِهِ وَدَمٌ لِعُمُرَتِهِ ( إِلَّا بِجَوَازِ الْمَيْقَاتِ غَيْرِ مُحْرَمٍ ) فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَيْقَاتِ إِحْرَامٌ وَاحِدٌ قَلَّ الرَّيْلِيُّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ وَجُوبَ الدَّمَيْنِ عَلَى الْقَارَنِ فِيْمَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَأَمَّا بَعْدَهُ ففِي الْجَمَاعِ يَجِبُ عَلَيْهِ دَمَانٌ وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْمُحْظُورَاتِ دَمٌ وَاحِدٌ ( يَتَنَبَّاهُ جَزَاءُ صَيْدِ قَتْلِهِ مُحْرَمَانِ ) فَإِنَّهُ جَزَاءُ الْفِعْلِ وَهُوَ مُتَعَدِّ ( وَيَتَّحِدُ لَوْ قَتَلَ صَيْدَ الْحَرَمِ حَلَالَانِ ) فَإِنَّ جَزَاءَ صَيْدِ الْحَرَمِ جَزَاءُ الْمَحِلِّ وَهُوَ وَاحِدٌ



(قَوْلُهُ : مَا بِهِ دَمٌ عَلَى الْمُفْرَدِ فَعَلَى الْقَارِنِ بِهِ دَمَانِ) كَذَا الصَّدَقَةُ تَتَعَدُّ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ الَّذِي سَاقَ الْهَدْيَ أَيْ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَيْضًا كَالْقَارِنِ فِي تَعَدُّ الْجَزَاءِ ، وَهَذَا أَيْ التَّعَدُّ إِنَّمَا نَعْنِي بِهِ الْجَنَائِيَّاتِ الَّتِي لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِأَحَدِ التُّسْكِينِ كُلِّسِ الْمَخِيطِ وَالطَّيِّبِ وَالْحَلْقِ وَالتَّعَرُّضِ لِلصَّيْدِ ، أَمَّا مَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا فَلَا كَتْرَكَ الرَّمِيِّ وَطَوَافِ الصَّدْرِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَمِثْلُهُ الْوُقُوفُ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَإِمْدَادُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ (قَوْلُهُ : إِلَّا بِجَوَازِ الْمِيقَاتِ غَيْرِ مُحْرَمٍ) قَالَ فِي الْبَحْرِ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِيهَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ صَدْرَ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَزِمَ الْمُفْرَدِ بِسَبَبِ الْجَنَائِيَّةِ عَلَى إِحْرَامِهِ وَبِالْمُجَاوِزَةِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا لِيُخْرَجَ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ دَمٌ سِوَاءَ أَحْرَمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا أَوْ لَمْ يُحْرَمِ أَصْلًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ فِي كَلَامِهِمْ .

ا هـ .

قُلْتُ لَكِنْ ذَكَرَ لَبَّانُ قَوْلَ زُفَرٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ دَمَانِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ فِي التَّبَيُّنِ وَأُورِدَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مَسَائِلَ عَلَى اقْتِصَارِهِمْ فِي الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى هَذِهِ وَأَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَلْيُراجِعْهُ مَنْ رَامَهُ (قَوْلُهُ : نَقَلَ الرَّيْلِيُّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

إِلْحُ) كَذَا نَقَلَهُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ مُعَلِّلًا بِأَنَّ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِنَّمَا بَقِيَ فِي حَقِّ التَّحْلُلِ لَا غَيْرُ .

ا هـ .

قُلْتُ وَإِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا فِي حَقِّ التَّحْلُلِ كَانَ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَفْتَرِقَ إِجْمَاعٌ وَغَيْرُهُ فِي عَدَمِ تَعَدُّ الْجَزَاءِ ا هـ ، وَلَذَا قَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ بَعْدَ نَقْلِهِ وَقَدْ مَنَاهُ أَنَّ الْمَذْهَبَ بَقَاءُ إِحْرَامِ عُمْرَةِ الْقَارِنِ بَعْدَ الْوُقُوفِ إِلَى الْحَلْقِ فَلَا يَنْتَهِي

إِلَّا بِهِ وَمَا فِي الْأَجَنَاسِ كَمَا نَقَلَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ مِنْ أَنَّ الْقَارِنَ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ الْوُقُوفِ يَلْزِمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ فَمُفْرَعٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ بِانْتِهَاءِ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ بِالْوُقُوفِ وَعَلِمْتُ ضَعْفَهُ ا هـ .

(قَوْلُهُ : يُشْنَى جَزَاءُ صَيْدٍ قَتَلَهُ مُحْرَمَانِ) لَيْسَ الْمَشْنَى قَيْدًا ، بَلْ الْمُرَادُ بِهِ التَّعَدُّ لِمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ لَوْ كَانُوا عَشْرَةً أَوْ أَكْثَرَ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْجَزَاءُ كَامِلًا (قَوْلُهُ : فَإِنَّهُ جَزَاءُ الْفِعْلِ) كَذَا فِي صَحِيحِ التُّسْخِ وَفِي غَيْرِهَا الْقَتْلُ بِالْقَافِ وَالْتِمَاءُ وَلَيْسَ صَوَابًا ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يَتَعَدُّ بَلْ الْفِعْلُ (قَوْلُهُ : وَيَتَّحِدُ لَوْ قَتَلَ صَيْدَ الْحَرَمِ حَلَالَانِ) هَذَا إِذَا قَتَلَاهُ بِضَرْبَةٍ فَلَا شَكَّ فِي لُزُومِ نَصْفِ الْجَزَاءِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ، أَمَّا إِذَا ضَرَبَهُ كُلُّ ضَرْبَةٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَا تَقْتَضِيهِ ضَرْبَتُهُ ، ثُمَّ يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَصْفٍ قِيمَتُهُ مَضْرُوبًا بِضَرْبَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ عِنْدَ اتِّحَادِ فِعْلِهِمَا جَمِيعَ الصَّيْدِ صَارَ مُتَلَفًا بِفِعْلِهِمَا فَضَمِنَ كُلُّ نَصْفِ الْجَزَاءِ ، وَعِنْدَ الْاِخْتِلَافِ الْجَزَاءُ الَّذِي تَلَفَ بِضَرْبَةٍ كُلُّهُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِإِثْلَائِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَالبَقِي مُتَلَفٌ بِفِعْلَيْهِمَا فَعَلَيْهِمَا ضَمَانُهُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ عَنْ الْمَسْئُوطِ .

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ تَفَارِيعٌ لِهَذِهِ يَنْبَغِي عِلْمُهَا ، وَلَوْ اشْتَرَكَ مُحْرَمُونَ وَمُحْلُونَ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ وَجَبَ جَزَاءُ وَاحِدٌ يُقْسَمُ عَلَى عَدَدِهِمْ وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُحْرَمٍ مَعَ مَا خَصَّهُ مِنْ ذَلِكَ جَزَاءُ كَامِلٌ وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَصَبِيٍّ وَكَافِرٍ يَجِبُ عَلَى الْحَلَالِ بِقَدْرِ مَا يَخْصُهُ مِنَ الْقِسْمِ لَوْ قُسِمَتْ عَلَى الْكُلِّ كَذَا فِي الْفَتْحِ (تَنْبِيْهٌ) لِحُدُودِ الْحَرَمِ عَلَامَاتٌ مَنْصُوبَةٌ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِهِ نَصَبَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُرِيهِ

مَوَاضِعَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَجْدِيدِهَا ، ثُمَّ عُمَرُ ، ثُمَّ عُثْمَانُ ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهِيَ إِلَى الْآنَ ، وَقَدْ نَظَّمَ حُدُودَ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التُّوَيْرِيُّ بِقَوْلِهِ وَلِلْحَرَمِ التَّحْدِيدُ مِنْ أَرْضِ طَيْبَةِ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ إِذَا رُمَتْ إِثْقَانَهُ وَسَبْعَةُ أَمْيَالٍ عِرَاقٌ وَطَائِفٌ وَجُدَّةٌ عَشْرٌ ثُمَّ تَسْعُ جَعْرَانَةٌ وَمِنْ يَمَنِ سَبْعٌ بِتَقْدِيمِ سِينِهَا وَقَدْ كَمَلْتُ فَاشْكُرْ لِرَبِّكَ إِحْسَانَهُ وَفِي الْآخِرِ خِلَافٌ هَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لغيرِهِ قُلْتُ

يُعْنِي عَنْ الْبَيْتِ الثَّلَاثِ مَا لَوْ جَعَلَ النَّصْفَ وَالْأَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ الثَّانِي هَكَذَا وَمِنْ يَمَنِ سَبْعُ عِرَاقٍ وَطَائِفٌ وَجُدَّةٌ عَشْرٌ  
ثُمَّ تَسْعُ جَعْرَانَهُ وَأَيْسَ لِلْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ حَرَمٌ عِنْدَنَا فَيَجُوزُ الْإِصْطِيَادُ فِيهَا وَقَطْعُ حَشِيشِهَا وَرَعِيَّةُ

( بَطَلَ بَيْعُ الْمُحْرَمِ صَيْدًا وَشِرَاؤُهُ وَحَرَمُ ذَبْحِهِ وَغَرَمُ قِيمَةِ مَا أَكَلَ لَا مُحْرَمٌ لَمْ يَذْبَحْهُ ) أَيُّ لَوْ أَكَلَهُ مُحْرَمٌ آخَرَ لَمْ  
يَغْرَمْ فَقَوْلُهُ لَا مُحْرَمٌ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرٍ غَرَمَ وَجَارَ لِلْفَصْلِ  
( قَوْلُهُ : بَطَلَ بَيْعُ الْمُحْرَمِ صَيْدًا وَشِرَاؤُهُ ) هَذَا إِذَا اصْطَادَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، أَمَّا إِذَا اصْطَادَهُ وَهُوَ حَلَالٌ وَبَاعَهُ وَهُوَ  
مُحْرَمٌ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ ، وَلَوْ اصْطَادَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَبَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ جَارَ الْبَيْعُ ، وَإِذَا اشْتَرَى حَلَالٌ مِنْ حَلَالٍ صَيْدًا فَلَمْ  
يَقْبُضْهُ حَتَّى أَحْرَمَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ الْبَيْعُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَحَرَمُ ذَبْحِهِ ) أَيُّ مَذْبُوحِهِ حَرَامٌ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ( قَوْلُهُ : وَغَرَمُ قِيمَةِ مَا أَكَلَ ) هَذَا إِذَا كَانَ بَعْدَ آدَاءِ  
ضَمَانِ قِيمَةِ الْمَقْتُولِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ قَبْلَ آدَاءِ الضَّمَانِ فَلَا يَغْرَمُ قِيمَةُ مَا أَكَلَ لِذُخُولِهِ فِي ضَمَانِ النَّفْسِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ  
، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَغْرَمُ قِيمَةُ مَا أَكَلَ مُطْلَقًا ( قَوْلُهُ : لَا مُحْرَمٌ لَمْ يَذْبَحْهُ ) الْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَبَيْنَ  
الْمُحْرَمِ الَّذِي قَتَلَهُ أَنْ حُرْمَتُهُ عَلَى الْقَاتِلِ مِنْ جِهَتَيْنِ لِكُونِهِ مَيْتَةً وَتَنَاوُلُهُ مُحْظُورٌ إِحْرَامِهِ ، وَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَذْبَحْهُ فَإِنَّمَا  
هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ كَوْنُهُ مَيْتَةً فَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْ مُحْظُورٌ إِحْرَامِهِ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ سِوَى التَّوْبَةِ  
وَالِاسْتِغْفَارِ كَذَا فِي الْبَحْرِ

( وَلَدَتْ طَبِيبَةً أُخْرِجَتْ مِنَ الْحَرَمِ وَمَاتَا غَرِمَهُمَا ) أَيُّ الطَّبِيبَةِ وَالْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحَرَمِ بَقِيَ  
مُسْتَحَقُّ الْأَمْنِ شَرْعًا وَلِهَذَا وَجَبَ رُدُّهُ إِلَى مَأْمَنِهِ وَهَذِهِ صِفَةٌ شَرْعِيَّةٌ فَتُسْرَى إِلَى الْأَوْلَادِ كَمَا فِي الْحُرِّيَّةِ وَالرَّقِيقَةِ  
وَالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا ( وَإِنْ أَدَّى جَزَاءَهَا ، ثُمَّ وَلَدَتْ لَمْ يُجْزَ ) أَيُّ لَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءُ الْوَلَدِ إِذْ بَعْدَ آدَاءِ جَزَاءِ الْأُمِّ لَمْ تَبْقَ  
أَمْنَةٌ ؛ لِأَنَّ وُصُولَ الْخَلْفِ كَوُصُولِ الْأَصْلِ

( قَوْلُهُ : غَرِمَهُمَا ) أَيُّ الْمُخْرِجِ سِوَاءَ كَانَ مُحْرَمًا أَوْ حَلَالًا ( قَوْلُهُ : وَهَذِهِ صِفَةٌ شَرْعِيَّةٌ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ) وَقَالَ  
الْكَمَالُ هَذِهِ أَيُّ كَوْنِهَا مُسْتَحَقَّةُ الْأَمْنِ بِالرَّدِّ إِلَى الْمَأْمَنِ صِفَةٌ شَرْعِيَّةٌ فَالْتَّائِبُ هُوَ بِاعْتِبَارِ الْخَبَرِ مِثْلُ زَيْدٍ هُوَ هَدِيَّةٌ  
إِلَيْكَ وَلَا يَصِحُّ عَلَى اعْتِبَارِ اكْتِسَابِ الْكَوْنِ لِلْتَّائِبِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا مِمَّا لَا يَصِحُّ حَذْفُهُ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ مَقَامُهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ الطَّبِيبَةِ وَلَا يَصِحُّ الطَّبِيبَةُ صِفَةٌ شَرْعِيَّةٌ بِخِلَافِ نَحْوِ شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ أَدَّى جَزَاءَهَا فَلَدَتْ لَمْ يُجْزَ ) كَذَلِكَ كُلُّ زِيَادَةٍ فِيهَا مِنْ سِمَنِ أَوْ شَعْرِ إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ يَضْمَنُ  
الرِّيَادَةَ وَيَضْمَنُ الْأَصْلَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ لَا يَضْمَنُهَا ، وَلَوْ ذَبَحَ الْأُمُّ أَوْ الْأَوْلَادُ يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدُ الْحِلِّ لِلْحَلَالِ وَيُكْرَهُ  
كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : إِذْ بَعْدَ جَزَاءِ الْأُمِّ لَمْ تَبْقَ أَمْنَةٌ ) الضَّمِيرُ فِي تَبْقَ لِلْأُمِّ أَيُّ انْتَفَى عَنْهَا اسْتِحْقَاقُ الْأَمْنِ بِآدَاءِ  
ضَمَانِهَا ؛ لِأَنَّ وُصُولَ الْخَلْفِ وَهُوَ جَزَاؤُهَا إِلَى مَا أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ كَوُصُولِ الْأَصْلِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَذَكَرَ الْكَمَالُ  
بَحْنًا مِنْهُ ، وَقَالَ هَذَا أَذَيْنُ لِلَّهِ بِهِ وَمُحَصَّلُهُ أَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ الْجَزَاءُ وَكَانَ يَقْدُرُ عَلَى إِعَادَتِهَا إِلَى الْحَرَمِ لَا يَقَعُ كَفَّارَةٌ  
وَلَا يَحِلُّ بَعْدَهُ التَّعَرُّضُ لَهَا وَإِنْ كَانَ حَالُ الْعَجْزِ عَنْهُ بِأَنْ هَرَبَتْ فِي الْحِلِّ بَعْدَمَا أَخْرَجَهَا إِلَيْهِ خَرَجَ بِالْجَزَاءِ عَنْ  
عَهْدِهَا وَيُكْرَهُ اصْطِيَادُهَا بَعْدَ آدَاءِ الْجَزَاءِ وَالْهَرَبِ إِذَا ظَفِرَ بِهَا لِشَبْهَةِ كَوْنِ دَوَامِ الْعَجْزِ شَرْطُ إِجْرَاءِ الْكُفَّارَةِ إِلَّا إِذَا  
اصْطَادَهَا لِيرُدَّهَا إِلَى الْحَرَمِ اهـ ، وَنَاقَشَهُ فِيهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ

( آفَاقِيَّ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ ) قَيَّدَ يَرَادَتَهُمَا إِذْ لَوْ لَمْ يُرَدِّ شَيْئًا مِنْهُمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِمُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ ( وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ لَزِمَهُ دَمٌ فَإِنْ عَادَ فَأَحْرَمَ أَوْ مُحْرَمًا ) أَيِ إِنْ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ حَالَ كَوْنِهِ مُحْرَمًا فِي الطَّرِيقِ ( لَمْ يَشْرَعْ فِي نُسُكٍ ) وَإِنَّمَا قَالَ ( وَلَكِي ) احْتِرَازًا عَنْ قَوْلِهِمَا فَإِنَّ الْعَوْدَ إِلَى الْمِيقَاتِ مُحْرَمًا كَافٍ لِسُقُوطِ الدَّمِّ عِنْدَهُمَا ، وَأَمَّا عِنْدَهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَوْدِ مُحْرَمًا مُلَبِّيًا ( سَقَطَ ) أَيِ الدَّمُّ اللَّازِمُ ( وَإِلَّا فَلَا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ عَادَ وَلَكِنْ بَعْدَمَا شَرَعَ فِي نُسُكٍ بِأَنْ ابْتَدَأَ بِالطَّوَافِ أَوْ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ فَلَا يَسْقُطُ الدَّمُّ ( كَمَكِّيٌّ يُرِيدُ الْحَجَّ وَمُتَمَتِّعٌ فَرَعَ مِنْ عُمْرَتِهِ وَخَرَجًا مِنَ الْحَرَمِ وَأَحْرَمًا ) تَشْبِيهًُ بِالْمَسَآلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي لُزُومِ الدَّمِّ فَإِنَّ إِحْرَامَ الْمَكِّيِّ مِنَ الْحَرَمِ وَالْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ وَآتَى بِالْعُمْرَةِ صَارَ مَكِّيًّا وَإِحْرَامُهُ مِنَ الْحَرَمِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ بِمُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ بَلَا إِحْرَامٍ

( قَوْلُهُ : آفَاقِيَّ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ ) لَيْسَ قَيْدُهُ مُعْتَبَرُ الْمَفْهُومِ لِمَا نَذَرَهُ قَرِيبًا ( قَوْلُهُ : قَيَّدَ يَرَادَتَهُمَا ) إِذْ لَوْ لَمْ يُرَدِّ شَيْئًا مِنْهُمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِمُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ كَذَا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَتَبِعَهُ ابْنُ كَمَالٍ بِأَشَا وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِمَا نَذَرُ ، وَمَتَشَأْ ذَلِكَ مَا تَوَهَّمُ مِنَ الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ فِيهَا ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَيِ مِنْ لُزُومِ الدَّمِّ بِالْمُجَاوَزَةِ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ فَإِنْ دَخَلَ الْبُسْتَانَ لِحَاجَةٍ فَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ هـ ، وَهَذَا الْوَهْمُ مَذْفُوعٌ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ : أَيِ فِي الْهِدَايَةِ ، وَهَذَا إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ إِذَا جَاوَزَ غَيْرَ مُحْرَمٍ وَجَبَ الدَّمُّ إِلَّا أَنْ يَتَلَفَّاهُ مُحَلُّهُ مَا إِذَا كَانَ الْكُوفِيُّ قَاصِدًا النَّسْكَ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ ، بَلِ التَّجَارَةَ أَوْ السِّيَاحَةَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْغَالِبَ فِي قَاصِدِي مَكَّةَ مِنَ الْآفَاقِيِّينَ قَصْدُ النَّسْكِ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ إِذَا أَرَادَ مَكَّةَ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَوْجِيهِهِ وَوُجِبَ هَذَا الْحَمْلُ أَنَّ جَمِيعَ الْكُتُبِ نَاطِقَةٌ بِالزُّوْمِ الْإِحْرَامِ عَلَى مَنْ قَصَدَ مَكَّةَ سَوَاءً قَصَدَ النَّسْكَ أَمْ لَا ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ أَيِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فِي فَصْلِ الْمَوَاقِيتِ ، ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ سِيَاقِهِ وَلَا أَصْرَحُ مِنْ هَذَا شَيْءٌ ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ قَصْدُ الْحَرَمِ فِي كَوْنِهِ مُوجِبًا لِلإِحْرَامِ لِقَصْدِهِ مَكَّةَ هـ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ آفَاقِيٌّ مُسْلِمٌ بَالِغٌ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ لَزِمَهُ دَمٌ

إِلْحَ وَلَمْ يَقَيِّدْ بِالْحَرِّ لِشُمُولِ الرِّقِيقِ فَإِذَا تَجَاوَزَ بَلَا إِحْرَامٍ ، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ مَوْلَاهُ فَأَحْرَمَ

مِنْ مَكَّةَ لَزِمَهُ دَمٌ يُؤْخَذُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ وَإِنْ جَاوَزَهُ صَبِيٌّ أَوْ كَافِرٌ فَأَسْلَمَ وَبَلَغَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ عَادَ فَأَحْرَمَ ) أَيِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَسَوَاءً عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ الَّذِي تَجَاوَزَهُ أَوْ عَادَ إِلَى غَيْرِهِ أَقْرَبَ أَوْ أَبْعَدَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنْ كَانَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مُحَاضِدًا لِمَا فَاتَهُ أَوْ أَبْعَدَ وَإِلَّا لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُّ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ وَالصَّحِيحُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : لَمْ يَشْرَعْ فِي نُسُكٍ ) سَيَبِّنُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الطَّوَافُ ، وَلَوْ شَرَطًا ( قَوْلُهُ : أَوْ مُحْرَمًا لَمْ يَشْرَعْ فِي نُسُكٍ وَلَكِي ) أَيِ عِنْدَهُ وَالتَّقْيِيدُ بِالظَّرْفِ لِبَيَانِ أَنَّ التَّلَبُّيَةَ لَوْ حَصَلَتْ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ لَا عِنْدَهُ لَا تَكْفِي لِمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ قَيَّدَ أَيِ فِي الْكَثَرِ بِقَوْلِهِ ، ثُمَّ عَادَ مُحْرَمًا مُلَبِّيًا أَيِ فِي الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَادَ مُحْرَمًا وَلَمْ يَلْبَ فِي الْمِيقَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُّ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ عَادَ مُحْرَمًا وَلَمْ يَلْبَ فِيهِ لَكِنْ لَبَّى بَعْدَمَا جَاوَزَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ وَمَرَّ بِهِ سَاكِتًا فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ بِالْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ فَوْقَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فِي تَعْظِيمِ اللَّيْتِ هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّلَبُّيَةَ فِي الْعَوْدِ إِنَّمَا تَسْقُطُ الدَّمُّ إِذَا حَصَلَتْ عِنْدَ الْمِيقَاتِ أَوْ خَارِجَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَلَا أَيِ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ

إِلْحَ ) لَمْ يَذْكُرْ مَا يَحْتَمِلُهُ الْمُتَنُّ مِنْ تَصَوُّرِ الْعَوْدِ بَلَا إِحْرَامٍ لِإِهْطَامِ حُكْمِهِ مِنْ لُزُومِ الدَّمِّ بِمَا سَبَقَ ( قَوْلُهُ : بِأَنْ ابْتَدَأَ

بِالطَّوَافِ أَوْ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ( كَذَا فِي التَّسْحِ الْعَطْفُ بِأَوْ يُفِيدُ أَنَّ اسْتِلَامَ الْحَجَرِ فَقَطْ يَمْنَعُ سُقُوطَ الدَّمِّ .  
وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ لَوْ عَادَ بَعْدَمَا ابْتَدَأَ الطَّوَافَ وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ لَا يَسْقُطُ

عَنْهُ الدَّمُّ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَمَا وَقَعَ فِي الْهِدَايَةِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ مَعَ الطَّوَافِ فَلَيْسَ اخْتِرَازِيًّا ، بَلْ الطَّوَافُ يُؤَكِّدُ الدَّمَّ  
مِنْ غَيْرِ اسْتِلَامٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْعِنَايَةِ اهـ .

وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ الْكَمَالَ الاسْتِلَامَ فَقَالَ ، وَلَوْ عَادَ بَعْدَمَا ابْتَدَأَ الطَّوَافَ ، وَلَوْ شَوَّطًا لَا يَسْقُطُ الدَّمُّ بِالِاتِّفَاقِ ، وَكَذَا  
إِذَا لَمْ يُعَدَّ حَتَّى شَرَعَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطُوفَ اهـ فَلْيُحَرَّرْ هَلْ مُجَرَّدُ الاسْتِلَامِ مَانِعٌ لِلْسُقُوطِ أَوْ لَا بُدَّ  
فِيهِ مِنْ طَوَافٍ ( قَوْلُهُ : كَمْكِي يُرِيدُ الْحَجَّ وَتَمَتَّعَ فَرَّغَ مِنْ عُمْرَتِهِ  
إِلَخْ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَلَمْ يُقَيِّدْ الْمُعْتَمِرَ بِكَوْنِهِ خَرَجَ يُرِيدُ الْحَجَّ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ لَمْ أَرْ تَقْيِيدَ مَسْأَلَةِ التَّمَتُّعِ بِمَا إِذَا خَرَجَ عَلَى قَصْدِ الْحَجِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِهِ وَأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ إِلَى  
الْحِلِّ ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَالْمَكِّيِّ وَيَسْقُطُ الدَّمُّ بِالْعَوْدِ إِلَى مِيقَاتِهِ عَلَى مَا عُرِفَ ( قَوْلُهُ :  
وَالْتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ

إِلَخْ ) قَالَ الْكَمَالُ ظَاهِرُهُ مَسْأَلَةُ ذِكْرَتِ فِي الْمَنَاسِكِ أَنْ بِدُخُولِ أَرْضِ الْحَرَمِ يَصِيرُ لَهُ حُكْمُ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْمِيقَاتِ  
وَهِيَ أَنْ مَنْ جَاوَزَ بغيرِ إِحْرَامٍ فَأَحْرَمَ بِحُجَّةٍ ، ثُمَّ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ بِعُمْرَةٍ لَزِمَهُ دَمَانِ دَمٌ لِتَرْكِ الْمِيقَاتِ وَدَمٌ لِتَرْكِ  
مِيقَاتِ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَقِّ مَنْ صَارَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ الْحِلُّ

( دَخَلَ كُوفِيُّ الْبُسْتَانِ لِحَاجَةٍ فَلَهُ دُخُولُ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَمِيقَاتُهُ الْبُسْتَانُ كَالْبُسْتَانِيِّ ) بُسْتَانُ بَنِي عَامِرٍ مَوْضِعٌ دَاخِلُ  
الْمِيقَاتِ خَارِجُ الْحَرَمِ فَإِذَا دَخَلَهُ لِحَاجَتِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ لِكَوْنِهِ غَيْرٌ وَاجِبِ التَّعْظِيمِ فَإِذَا دَخَلَهُ التَّحَقُّ بِأَهْلِهِ  
وَيَجُوزُ لِأَهْلِهِ دُخُولُ مَكَّةَ غَيْرَ مُحْرَمٍ لَكِنْ إِنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَمِيقَاتُهُ الْبُسْتَانُ أَيْ جَمِيعُ الْحِلِّ الَّذِي بَيْنَ الْبُسْتَانِ وَالْحَرَمِ  
كَالْبُسْتَانِيِّ ( وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا ) أَيْ الْبُسْتَانِيُّ ، وَمَنْ دَخَلَهُ ( إِنْ أَحْرَمَا مِنَ الْحِلِّ وَوَقَفَا بِعَرَفَاتٍ ) لِأَنَّهُمَا أَحْرَمَا مِنْ  
مِيقَاتِهِمَا اهـ .

( قَوْلُهُ : فَإِذَا دَخَلَهُ التَّحَقُّ بِأَهْلِهِ ) يَعْنِي سَوَاءٌ نَوَى مُدَّةَ الْإِقَامَةِ أَوْ لَمْ يَتَوَّعْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ شَرَطَ نِيَّةَ الْإِقَامَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا كَذَا فِي الْعِنَايَةِ

( دَخَلَ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ وَصَحَّ مِنْهُ ) أَيْ مِمَّا لَزِمَهُ بِسَبَبِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ( لَوْ خَرَجَ ) فِي  
عَامِهِ ذَلِكَ إِلَى الْمِيقَاتِ وَأَحْرَمَ ( وَحَجَّ عَمَّا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ لَا بَعْدَهُ ) وَقَالَ فِي زُفَرٍ لَا يَصِحُّ وَهُوَ الْقِيَاسُ اعْتِبَارًا  
بِمَا لَزِمَهُ بِسَبَبِ التَّنَذِيرِ وَصَارَ كَمَا إِذَا تَحَوَّلَتِ السَّنَةُ وَلَنَا أَنَّهُ تَذَارُكُ الْمُتَرُوكِ فِي وَقْتِهِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ  
مُحْرَمًا عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ تَعْظِيمًا لِهَذِهِ الْبُقْعَةِ لَا أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ لِدُخُولِ مَكَّةَ عَلَى التَّعْيِينِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَوَّلَتِ  
السَّنَةُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ فَلَا يَتَأَدَّى إِلَّا بِالْإِحْرَامِ مَقْصُودًا كَمَا فِي الْإِعْتِكَافِ الْمُنَوَّرِ فَإِنَّهُ يَتَأَدَّى بِصَوْمِ رَمَضَانَ  
مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ دُونَ الْعَامِ الثَّانِي كَمَا مَرَّ

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ مِنْهُ ) أَيْ مِمَّا لَزِمَ بِسَبَبِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ يَعْنِي مَنْ أَخَّرَ دُخُولَهُ دَخَلَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ  
دَخَلَ مَكَّةَ مَرَارًا غَيْرَ مُحْرَمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ لِكُلِّ مَرَّةٍ حُجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ فَإِذَا خَرَجَ فَأَحْرَمَ بِنُسْكَ أَجْزَأَهُ عَنْ دُخُولِهِ الْأَخِيرِ لَا  
عَمَّا قَبْلَهُ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ قَالَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قَبْلَ الْأَخِيرِ صَارَ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ فَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالَّتَّعْيِينِ بِالنِّيَّةِ اهـ

كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : لَوْ خَرَجَ فِي عَامِهِ ذَلِكَ إِلَى الْمِيقَاتِ وَأَحْرَمَ ) كَذَا قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمِيقَاتِ مِنْ عَامِهِ فِي الْهِدَايَةِ .  
وَفِي الْبَدَائِعِ مَا يَقْتَضِي عَدَمَ تَقْيِيدِهِ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمِيقَاتِ كَمَا ثَقَّلَهُ الْكَمَالُ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى تَحَوَّلَتِ السَّنَةُ ، ثُمَّ أَحْرَمَ يُرِيدُ قَضَاءَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِدُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامِ أَجْزَأُهُ فِي ذَلِكَ مِيقَاتِ أَهْلِ مَكَّةَ فِي الْحَجِّ بِالْحَرَمِ وَفِي الْعُمْرَةِ بِالْحِلِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقَامَ بِمَكَّةَ صَارَ فِي حُكْمِ أَهْلِهَا فَيُجْزِيهِ إِحْرَامُهُ مِنْ مِيقَاتِهِمْ أَهـ .  
وَتَعْلِيلُهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِتَحْوِيلِ السَّنَةِ أَهـ ، وَلَوْ خَرَجَ وَأَهْلٌ مِنْ مِيقَاتِ أَقْرَبَ مِمَّا جَاوَزَهُ أَجْزَأُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ عَنِ الْمُبْسُوطِ ، ثُمَّ التَّقْيِيدُ بِخُرُوجِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ يُسْقِطُ الدَّمَ الَّذِي لَزِمَهُ بِمُجَاوَزَةِ الْمِيقَاتِ غَيْرِ مُحْرَمٍ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِذَا أَحْرَمَ مِنْ دَاخِلِ الْمِيقَاتِ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ دَمُ الْمُجَاوَزَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ دَمُ الْمُجَاوَزَةِ وَلَزُومُ نُسْكِ بِدُخُولِ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ ، وَقَدْ عَلِمْتَ حُكْمَ كُلِّ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ ( قَوْلُهُ : وَحَجُّ عَمَّا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ ) أَيِّ سِوَاءٍ كَانَ مَا عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَجَّةُ مَنْدُورَةٍ ، وَكَذَا إِذَا أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مَنْدُورَةٍ فَلَوْ قَالَ وَأَحْرَمَ عَمَّا عَلَيْهِ

وَأَتَمَّهُ فِي عَامِهِ لَكَانَ أَوَّلَى لِيَشْمَلَ الْعُمْرَةَ الْمَنْدُورَةَ ( قَوْلُهُ : لَا أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ لِدُخُولِ مَكَّةَ عَلَى التَّعْيِينِ ) أَيِّ لَيْسَ الْمُرَادُ وَجُوبَ تَعْيِينِ الْإِحْرَامِ لِدُخُولِ مَكَّةَ ، بَلْ أَيُّ إِحْرَامٍ لَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ مُجْزِيٌّ لَوْجُودِ تَعْظِيمِ الْبُقْعَةِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَوَّلَتِ السَّنَةُ ) أَيِّ فَحَجَّ عَمَّا عَلَيْهِ لَا يُجْزِيهِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ لِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَنَةِ الْمُجَاوَزَةِ وَسَنَةِ أُخْرَى فَإِنَّ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ إِذَا دَخَلَهَا بِلَا إِحْرَامٍ لَيْسَ إِلَّا وَجُوبُ الْإِحْرَامِ بِأَحَدِ التَّسْكِينِ فَقَطْ فَبَيَّنَ أَيُّ وَقْتٍ فَعَلَ ذَلِكَ يَقَعُ أَدَاءُ إِذِ الدَّلِيلُ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ لِيَصِيرَ بِفَوَاتِهَا دَيْنًا يَقْضَى فَهُمَا أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِنُسْكِ عَلَيْهِ تَأْدَى هَذَا الْوَاجِبُ فِي ضَمْنِهِ وَعَلَى هَذَا إِذَا تَكَرَّرَ الدُّخُولُ بِلَا إِحْرَامٍ مِنْهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْتَاجَ إِلَى التَّعْيِينِ وَإِنْ كَانَتْ أَسْبَابًا مُتَعَدِّدَةً لِأَشْخَاصٍ ذُونَ التَّوَعُّعِ كَمَا قُلْنَا فَيَمْنُ عَلَيْهِ يَوْمَانِ مِنْ رَمَضَانَ فَصَامَ يَنْوِي مُجَرَّدَ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُعَيِّنِ الْأَوَّلَ وَلَا غَيْرَهُ جَارٍ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ فَكَذَا نَقُولُ إِذَا رَجَعَ مَرَارًا فَأَحْرَمَ كُلَّ مَرَّةٍ بِنُسْكِ حَتَّى آتَى عَلَى عَدَدِ دَخْلَاتِهِ خَرَجَ عَنْ عُهْدَةِ مَا عَلَيْهِ .

أهـ .

( جَاوَزَ مِيقَاتَهُ بِلَا إِحْرَامٍ فَأَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَفْسَدَهَا مَضَى وَقَضَى وَلَا دَمَ لَتَرْكِ مِيقَاتِهِ ) لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَاضِيًا حَقَّ الْمِيقَاتِ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ ( مَكِّيٌّ طَافَ لِعُمْرَتِهِ شَوْطًا فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ رَفَضَهُ ) أَيُّ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفُضَ الْحَجَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَكِّيَّ مَنَهِيَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِحْرَامَيْنِ ، وَعِنْدَهُمَا يَرْفُضُ الْعُمْرَةَ ( وَعَلَيْهِ دَمٌ ) لِأَجْلِ الرَّفْضِ ( وَحَجٌّ وَعُمْرَةٌ ) لِأَنَّهُ كَفَّائَتِ الْحَجِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْمُضِيِّ فِي الْحَجِّ بَعْدَ شُرُوعِهِ وَعَلَى فَائِتِهِ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ ( وَلَوْ أَتَمَّهُمَا صَحَّ ) لِأَنَّهُ أَذَاهُمَا كَمَا التَزَمَهُمَا لَكِنَّهُ مَنَهِيَ عَنْهُ وَالتَّهَيُّ عَنْ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ يُحَقِّقُ الْمَشْرُوعِيَّةَ .  
( وَ ) لَكِنْ ( ذَبَحَ ) لِلتَّقْصَانِ ، وَهَذَا دَمٌ جَبَرٍ وَفِي الْآفَاقِيِّ دَمٌ شُكْرٍ

( قَوْلُهُ : مَضَى وَقَضَى ) أَيُّ مِنْ أَحَدِ مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ لَا مِنْ الْحَرَمِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْآتِي شَرْحًا ( قَوْلُهُ : وَلَا دَمَ لَتَرْكِ مِيقَاتِهِ ) أَيُّ وَعَلَيْهِ دَمٌ لِفَسَادِ الْعُمْرَةِ ( قَوْلُهُ : ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ قَاضِيًا ) حَقَّ الْمِيقَاتِ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ لَا يَخْفَى عَدَمَ فَهْمِهِ مِنَ الْمُتَنَبَّهِ فَكَانَ يَنْبَغِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِيهِ ( قَوْلُهُ : مَكِّيٌّ

إِلْحَ ( قَدَمْنَا فِي الْقِرَانِ مَا يُعْنِي عَنْ الْكَلَامِ هُنَا وَحَاصِلُهُ صِحَّةُ قِرَانِ وَصِحَّةُ تَمَتُّعٍ لِلْمَكِّيِّ مَعَ الْإِسَاءَةِ وَدَفْعُ الْقَوْلِ  
بِعَدَمِ صِحَّتَيْهِمَا مِنْهُ ) قَوْلُهُ : طَافَ لِعُمْرَتِهِ شَوْطًا

إِلْحَ ( كَذَلِكَ يَرْفُضُهَا لَوْ أَتَى بِأَقْلٍ أَشْوَاطِهَا ، وَلَوْ فَعَلَ هَذَا آفَاقِيَّ كَانَ قَارِنًا فَإِنْ أَتَى الْمَكِّيَّ بِأَكْثَرِ أَشْوَاطِهَا رَفُضَ  
الْحَجَّ بِلَا خِلَافٍ ، وَلَوْ فَعَلَ هَذَا آفَاقِيَّ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِذَا لَمْ يَطْفُ الْمَكِّيُّ لِلْعُمْرَةِ شَيْئًا يَرْفُضُهَا اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْفَتْحِ  
( قَوْلُهُ : أَيُّ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفُضَ الْحَجَّ ) الرَّفْضُ التَّرْكُ مِنْ بَابِي طَلَبَ وَضَرَبَ كَمَا فِي الْمَغْرِبِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الرَّفْضُ  
بِالْفِعْلِ بِأَنْ يَخْلُقَ مَثَلًا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ لِقَصْدِ تَرْكِ الْحَجِّ وَإِنْ حَصَلَ بِهِ التَّحَلُّلُ مِنَ الْعُمْرَةِ كَذَا فِي  
الْبَحْرِ وَلَا يَكْتَفِي بِالْقَوْلِ وَالنِّيَّةِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ يَرْفُضُ إِحْدَاهُمَا بِشُرُوعِهِ فِي الْأَعْمَالِ كَمَا نَذَرَهُ

( مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَحَجٍّ ، ثُمَّ أَحْرَمَ يَوْمَ التَّحْرِ بِآخَرَ ) أَيُّ بِحَجٍّ آخَرَ ( فَإِنْ حَلَقَ لِلأَوَّلِ لَزِمَهُ الْآخِرُ ) حَتَّى يَقْضِيَ فِي  
الْعَامِ الْقَابِلِ ( بِلَا دَمٍ وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْ لِلأَوَّلِ ( فِيهِ ) أَيُّ لَزِمَهُ الْآخِرُ بِالدَّمِ ( قَصَرَ ) بَعْدَ الْإِحْرَامِ الثَّانِي ( أَوَّلًا  
( أَصْلُ هَذَا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بَدْعَةٌ فَإِذَا حَلَقَ فِي الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ انْتَهَى الْإِحْرَامُ الْأَوَّلُ فَلَمْ يَصِرْ  
جَامِعًا بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجَّتَيْنِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمُ الْجَمْعِ فَإِذَا لَمْ يَخْلُقْ فِي الْأَوَّلِ صَارَ جَامِعًا بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ  
وَالْعُمْرَةِ فَبَعْدَ هَذَا إِنْ حَلَقَ تَحَلَّلَ عَنْ الْأَوَّلِ وَجَنَى عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ فَلَزِمَهُ دَمُ إِجْمَاعًا وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْ  
حَتَّى حَجَّ فِي الْعَامِ الثَّانِي فَعَلَيْهِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِتَأْخِيرِ الْحَلْقِ عَنْ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَإِلَّا فِيهِ قَصَرٌ  
أَوَّلًا ( أَتَى بِعُمْرَةٍ ) أَيُّ بِأَفْعَالِهَا ( إِلَّا الْحَلْقَ فَأَحْرَمَ بِأُخْرَى ذَبَحَ ) ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ إِحْرَامِي الْعُمْرَةِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ فَلَزِمَهُ  
دَمٌ

( قَوْلُهُ : مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَحَجٍّ

إِلْحَ ) قَيْدٌ بِقَوْلِهِ وَحَجٍّ لِمَا أَنَّهُ إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ فَأَحْرَمَ بِآخَرَ يَرْفُضُهُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ آخِرَ الْبَابِ ، وَحَاصِلُ تَقْسِيمِ الْجَمْعِ  
بَيْنَ إِحْرَامِي حَجَّتَيْنِ فَصَاعِدًا مَذْكُورٌ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ : أَصْلُ هَذَا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بَدْعَةٌ  
( الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ وَالْمُرَادُ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ بَدْعَةٌ لَا أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ إِحْرَامِ  
حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ بَدْعَةٌ لِصِدْقِهِ بِالْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ وَلَيْسَ الْمُقْسِمُ ، وَقَدْ عَطَفَهُ الزَّيْلَعِيُّ بِأَوْ فَقَالَ الْجَمْعُ بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ  
أَوْ الْعُمْرَةِ بَدْعَةٌ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : فَإِذَا لَمْ يَخْلُقْ فِي الْأَوَّلِ صَارَ جَامِعًا بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ) صَوَابُهُ صَارَ جَامِعًا بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجَّتَيْنِ  
لِمَا أَنَّهُ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ لَا عَنْ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ( قَوْلُهُ : أَتَى بِعُمْرَةٍ إِلَّا الْحَلْقَ فَأَحْرَمَ بِأُخْرَى ذَبَحَ ) أَقُولُ وَهُوَ دَمٌ جَنَائَةٍ  
وَنَصَّ عَلَى وَجُوبِ الدَّمِ بِإِذْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا التَّقْصِيرُ ، وَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي  
مَنَاسِكَ الْمَسْئُوطِ وَعَدَمَ ذِكْرِ الدَّمِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجَّتَيْنِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَيْسَ نَفْيًا بَعْدَ وَجُودِ الْمَوْجِبِ لَهُ ؛ لِأَنَّ  
الْمَوْجِبَ لَهُ فِي الْعُمْرَتَيْنِ وَهُوَ عَدَمُ الْمَشْرُوعِيَّةِ ثَابِتٌ فِي الْحَجَّتَيْنِ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا لَا يَتِمُّ وَعَلَيْهِ جَعَلَ  
بَعْضُ الْمَشَايخِ فِي لُزُومِ الدَّمِ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجَّتَيْنِ رَوَايَتَيْنِ

( آفَاقِيَّ أَحْرَمَ بِهِ ) أَيُّ بِالْحَجِّ ( ثُمَّ بِهَا ) أَيُّ بِالْعُمْرَةِ ( لَزِمَاهُ ) لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مَشْرُوعٌ لِلآفَاقِيِّ كَالْقِرَانِ ( وَبَطَلَتْ  
( الْعُمْرَةُ ) بِالْوُقُوفِ قَبْلَ أَفْعَالِهَا لَا بِالتَّوَجُّهِ إِلَى عَرَافَاتٍ وَإِنْ طَافَ لَهُ ) أَيُّ لِلْحَجِّ يَعْنِي طَوَافَ الْقُدُومِ ( ثُمَّ أَحْرَمَ بِهَا  
( أَيُّ بِالْعُمْرَةِ ) فَمَضَى عَلَيْهِمَا ذَبَحَ ) ؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ ( وَتَدَبَّرَ رَفْضُهَا ) لِأَنَّ إِحْرَامَ الْحَجِّ  
تَأْكُدُ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَطْفُ لِلْحَجِّ ( فَإِنْ رَفُضَ قَضَى ) لِصِحَّةِ الشَّرُوعِ فِيهَا ( وَذَبَحَ ) لِرَفْضِهَا

(قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مَشْرُوعٌ لِلتَّفَاقِي كَالْقِرَانِ ) يَعْنِي كَالْقِرَانِ الْإِبْدَائِيِّ بِأَنَّ أَهْلَ بِهِمَا مَعًا ، فَلَيْسَ تَشْبِيهًا لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا قِرَانٌ بَقَاءَ فَهُوَ كَالْقِرَانِ إِبْدَاءً فِي الْمَشْرُوعِيَّةِ قَوْلُهُ : وَبَطَلَتِ الْعُمْرَةُ بِالْوُقُوفِ (إِلْحَ) هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَنْزِ ، وَقَدْ سَبَقَ لَهُمْ ذِكْرُهَا فِي الْقِرَانِ وَتَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْهَدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلِ أَيِّ فِيمَا إِذَا أَحْرَمَ بِهِمَا مَعًا (قَوْلُهُ : فَإِذَا طَافَ لَهُ ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِهَا أَيُّ بِالْعُمْرَةِ فَمَضَى عَلَيْهِمَا ذَبْحٌ ؛ لِأَنَّهُ بَانَ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ ) أَقُولُ هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الدَّمَ دَمٌ جَبَرٌ وَهُوَ مُخْتَارٌ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَفَخَرُ الْإِسْلَامِ وَاخْتَارَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ وَقَاضِي خَانَ وَالْإِمَامُ الْمُحِبُّوبِيُّ أَنَّهُ دَمٌ شُكْرٌ وَإِنْ كَانَ هُوَ أَكْثَرُ إِسَاءَةٍ مِنَ الَّذِي أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ بَعْدَ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لَهُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَغَيْرِهَا ، وَذَكَرَ الْكَمَالَ مَا يَقْتَضِي أَرْجَحِيَّةَ قَوْلِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ وَمَنْ وَافَقَهُ (قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَطُفْ لِلْحَجِّ) أَيُّ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ رَفْضُ الْعُمْرَةِ

( حَجٌّ فَأَهْلٌ بِعُمْرَةٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ فِي ثَلَاثَةِ تَلِيهِ لَزِمَتْهُ ) لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ صَحِيحٌ ( وَرَفِضَتْ ) أَيُّ يَلْزِمُهُ الرِّفْضُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَذَى رُكْنَ الْحَجِّ وَهُوَ الْوُقُوفُ فَيَصِيرُ بَانِيًا أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، وَقَدْ كُرِهَتْ الْعُمْرَةُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ( أَيْضًا وَقُضِيَتْ مَعَ دَمٍ ) لِلرِّفْضِ ( وَإِنْ مَضَى صَحٌّ وَيَجِبُ دَمٌ ) لِارْتِكَابِ فِعْلٍ مَكْرُوهٍ ( فَأَيُّ الْحَجِّ أَهْلٌ بِهِ أَوْ بِهَا رَفْضٌ وَقُضِيَ وَذَبْحٌ ) أَيُّ فَأَيُّ الْحَجِّ إِذَا أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يَجِبُ أَنْ يَرْفُضَ الْإِحْرَامَ وَيَتَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ فَأَيُّ الْحَجِّ يَجِبُ عَلَيْهِ هَذَا ، ثُمَّ يَقْضِي مَا أَحْرَمَ بِهِ لِصِحَّةِ الشَّرْعِ وَيَذْبَحُ وَإِنَّمَا يَرْفُضُ إِحْرَامَ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَامِعًا بَيْنَ إِحْرَامِي الْحَجِّ فَيَرْفُضُ الثَّانِي وَإِنَّمَا يَرْفُضُ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِذَا يَجِبُ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ لِفَوَاتِ الْحَجِّ فَيَصِيرُ بِالْإِحْرَامِ جَامِعًا بَيْنَ الْعُمَرَتَيْنِ فَيَرْفُضُ الثَّانِيَةَ وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِلتَّحَلُّلِ قَبْلَ أَوَانِهِ بِالرِّفْضِ

(قَوْلُهُ : وَرَفِضَتْ) حَكَى فِيهِ خِلَافًا فِي الْهَدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ إِذَا حَلَقَ لِلْحَجِّ ، ثُمَّ أَحْرَمَ لَا يَرْفُضُهَا عَلَى ظَاهِرِ مَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ ، وَقِيلَ يَرْفُضُهَا احْتِرَازًا عَنِ الْمَنْهِيِّ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ وَمَشَايخُنَا عَلَى هَذَا ١٥٠ هـ أَيُّ عَلَى وَجُوبِ الرِّفْضِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَلْقِ وَصَحَّحَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ وَاجِبَاتٌ مِنَ الْحَجِّ كَالرَّمْيِ وَطَوَافِ الصَّدْرِ وَسُنَّةِ الْمَسِيَةِ ، وَقَدْ كُرِهَتْ الْعُمْرَةُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَيَصِيرُ بَانِيًا أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ بِلَا رَيْبٍ كَذَا فِي التَّنْجِ (قَوْلُهُ : وَإِنْ مَضَى صَحٌّ وَيَجِبُ دَمٌ لِارْتِكَابِ فِعْلٍ مَكْرُوهٍ) أَفَادَ أَنَّ الدَّمَ لِلْكَفَّارَةِ . وَفِي الْهَدَايَةِ مَا يُفِيدُ اخْتِلَافًا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَهُ بِصِغَةٍ قَالُوا ، وَهَذَا دَمٌ كَفَّارَةٌ (قَوْلُهُ : وَيَتَحَلَّلُ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقَلِبَ إِحْرَامُهُ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ

{ بَابُ مُحْرَمٍ أُحْصِرَ } الْإِحْصَارُ لُغَةً الْمَنْعُ مُطْلَقًا يُقَالُ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ وَمَا حَصَرَهُ الْمَرَضُ وَفِي الشَّرْعِ مَنَعَ الْخَوْفُ أَوْ الْمَرَضُ مِنْ وَصُولِ الْمُحْرَمِ إِلَى تِمَامِ حَجَّتِهِ أَوْ عُمْرَتِهِ فَإِذَا أُحْصِرَ (بَعْدُ أَوْ مَرَضٌ) جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ فَجَيِّزٌ (بَعَثَ الْمَفْرُودَ دَمًا وَالْقَارَنَ دَمَيْنِ) لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى التَّحَلُّلِ عَنْ إِحْرَامَيْنِ (وَعَيْنَ يَوْمِ الذَّبْحِ) أَيُّ وَأَعَدَّ مَنْ يَبْعَثُهُ يَوْمًا بَعِيْنَهُ يَذْبَحُهُ فِيهِ (فِي الْحَرَمِ) لَا الْحِلَّ (وَلَوْ) كَانَ يَوْمُ الذَّبْحِ (قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ) وَعِنْدَهُمَا إِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْعُمْرَةِ فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْحَجِّ لَمْ يَجْزُ لَهُ الذَّبْحُ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ (وَيَذْبَحُهُ يُحِلُّ بِلَا حَلْقٍ وَتَقْصِيرٍ) وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْوَلِقَايَةِ يُقْبَلُ حَلْقٌ وَتَقْصِيرٌ (وَعَلَيْهِ إِنْ حَلَّ مِنْ حَجٍّ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ) لَزِمَهُ الْحَجُّ بِالشَّرْعِ وَالْعُمْرَةُ لِلتَّحَلُّلِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَأَيُّ الْحَجِّ (وَمِنْ عُمْرَةٍ عُمْرَةٍ) هِيَ قَضَاؤُهَا (وَمِنْ قِرَانٍ حَجَّةٍ وَعُمْرَتَانِ) أَمَّا الْحَجُّ وَإِحْدَاهُمَا فَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فَأَيُّ الْحَجِّ كَمَا مَرَّ فِي الْمَفْرُودِ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِخُرُوجِهِ مِنْهَا بَعْدَ صِحَّةِ الشَّرْعِ (وَإِذَا زَالَ إِحْصَارُهُ) أَيُّ

الْقَارِنِ ( وَأَمَكْنَهُ إِذْرَاكَ الْهَدْيِ وَالْحَجَّ تَوَجَّهَ ) أَي لَزِمَهُ التَّوَجُّهُ لِأَدَاءِ الْحَجِّ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِعَجْزِهِ عَنْ إِذْرَاكَ الْهَدْيِ فَكَانَ فِي حُكْمِ الْبَدَلِ ، وَقَدْ قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدَلِ فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ كَالْمُكْفَرِ بِالصَّوْمِ لِعَجْزِهِ عَنِ الْعِتْقِ إِذَا قَدَرَ عَلَى الرِّقَبَةِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ كَذَا هَذَا وَيَصْنَعُ بِالْهَدْيِ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَقَدْ كَانَ عَيْنَهُ لِحِجَّةٍ فَاسْتَعْنَى عَنْهَا ( وَمَعَ أَحَدِهِمَا فَقَطْ أَوْ بِلَوْنِهِمَا لَهُ أَنْ يُحِلَّ ) فَإِنْ أَذْرَكَ

الْهَدْيِ لَا الْحَجَّ فَيَتَحَلَّلُ ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْأَصْلِ ، وَكَذَا لَوْ أَذْرَكَ الْحَجَّ لَا الْهَدْيَ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَحَلَّلْ يُضَيِّعُ مَالَهُ مَجَانًا وَحُرْمَةَ الْمَالِ كَحُرْمَةِ النَّفْسِ فَيَتَحَلَّلُ كَمَا إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَذْرُكْ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَفَوَاتِ الْمَقْصُودِ ( وَمَنْعُهُ ) أَي مَنْعُ الْمُحْرَمِ ( بِمَكَّةَ عَنْ رُكْنِي الْحَجِّ ) يَعْنِي الطَّوَافَ وَالْوُقُوفَ بِعَرَفَاتِ ( إِحْصَارٌ لَهُ ) إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى الْأَفْعَالِ فَكَانَ مُحْصَرًا كَمَا إِذَا كَانَ فِي الْحِلِّ ( لَا عَنْ أَحَدِهِمَا ) يَعْنِي إِذَا قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا يَكُونُ مُحْصَرًا ، أَمَّا عَلَى الطَّوَافِ فَلِأَنَّ فَاتَتِ الْحَجَّ يَتَحَلَّلُ بِهِ وَالدَّمُ بَدَلٌ عَنْهُ فِي التَّحَلُّلِ ، وَأَمَّا عَلَى الْوُقُوفِ فَلِوُقُوعِ الْأَمْنِ عَنِ الْفَوَاتِ

( بَابُ مُحْرَمٍ أُحْصِرَ ) ( قَوْلُهُ : وَفِي الشَّرْعِ مَنْعُ الْخَوْفِ أَوْ الْمَرَضِ ) أَقُولُ لَا يَخْتَصُّ بِهِذَيْنِ لِمَا نَذَرْنَاهُ وَلِذَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ مَنْعِ الْمُحْرَمِ عَنِ الْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ بِعُدْرٍ شَرْعِيٍّ . ( قَوْلُهُ : فَإِذَا أُحْصِرَ بَعْدُ أَوْ مَرَضَ )

( الْخ ) مَثَلُ بِهِذَيْنِ الْمَتَالَيْنِ إِشَارَةً إِلَى خِلَافِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ لَا إِحْصَارَ إِلَّا بَعْدُ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَكَانُوا مُحْصُورِينَ بِالْعُدْوِ وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى { فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ } وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ بِالْمَرَضِ وَالْعُدْوِ الْحَصْرُ لَا الْإِحْصَارُ كَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ مِنْهُمْ الْفَرَاءُ وَابْنُ السَّكَيْتِ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَالْكَسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ وَالْعَبَّيُّ وَغَيْرُهُمْ وَأَيْمَةُ اللُّغَةِ الْمُتَقَنُّونَ لِهَذَا الْفَنِّ .

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَا وَجْهَ لِمَا ذُكِرَ مِنَ السَّبَبِ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ وَلَكِنْ كَانَ مُخْتَصًّا بِهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فَيَتَاوَلَّ الْمَرَضُ ذَلَالَةً كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَمِنْ الْإِحْصَارِ هَذَاكَ التَّفَقُّةَ وَمَوْتُ مُحْرَمِ الْمَرْأَةِ أَوْ زَوْجِهَا فِي الطَّرِيقِ وَفِي التَّجْنِيسِ إِذَا سُرِقَتْ نَفَقَتُهُ وَقَدَرَ عَلَى الْمَسْنِيِّ فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ وَلَا فَمُحْصَرٌ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ ، وَلَوْ أَحْرَمَتِ الْمَرْأَةُ وَلَا زَوْجَ لَهَا وَلَا مُحْرَمٌ فَهِيَ مُحْصَرَةٌ لَا تُحِلُّ إِلَّا بِالدَّمِ ؛ لِأَنَّهَا مَنْعَتْ شَرْعًا أَكَّدَ مِنَ الْمَنْعِ بِسَبَبِ الْعُدْوِ ، وَكَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَهَذَا الْمُحْصَرُ الَّذِي يَتَحَلَّلُ بِالدَّمِ ، وَأَمَّا الْمُحْصَرُ الَّذِي يَتَحَلَّلُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ الْهَدْيِ فَكُلُّ مُحْصَرٍ مَنْعَ عَنِ الْمُضِيِّ فِي مُوجِبِ الْإِحْرَامِ شَرْعًا لِحَقِّ الْعَبْدِ كَالْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ إِذَا أَحْرَمَا

بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ وَلَا يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِالْقَوْلِ وَيُكْرَهُ التَّحْلِيلُ لَوْ أَذِنَ بِالْإِحْرَامِ وَعَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَبْعَثَ الْهَدْيَ أَوْ تَمْنَهُ إِلَى الْحَرَمِ لِيَذْبَحَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحَلَّلَتْ بِغَيْرِ طَوَافٍ وَعَلَيْهَا حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ كَالزَّوْجِ الْمُحْصَرِ إِذَا تَحَلَّلَ بِالْهَدْيِ وَعَلَى الْعَبْدِ إِذَا أَعْتَقَ هَدْيَ الْإِحْصَارِ وَقَضَاءَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَإِذَا أُحْصِرَ ، وَقَدْ أَحْرَمَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْمَوْلَى إِتْفَادُ هَدْيِ عَنْهُ ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ مُخْتَصَرَ الطَّحَوَايِيِّ أَنَّ عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَذْبَحَ عَنْهُ هَدْيًا فِي الْحَرَمِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَبَعْضُهُ مِنْ قَاضِي خَانَ



وَشَرَحَ الْمَجْمَعُ (قَوْلُهُ : جَاَزَ لَهُ التَّحْلُلُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّحْلُلِ بِالْهَدْيِ أَوْ الْفَاعِلِ إِذَا قَدَرَ وَبِهِ صَرَحَ الزَّيْلَعِيُّ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْيِيرِ الْمَسُوطِ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ : بَعَثَ الْمُفْرَدُ دَمًا) أَقُولُ وَإِذَا بَعَثَ إِنْ شَاءَ أَقَامَ وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بَعَثَ الشَّاةَ بِعَيْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْدَرُ فَلَهُ بَعَثَ قِيَمَتَهَا لَشَتْرَى فَتَذْبَحُ فِي الْحَرَمِ ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يُذْبَحُ لَا يَقُومُ الصَّوْمُ وَلَا الْإِطْعَامُ مَقَامَهُ ، بَلْ يَبْقَى مُحَرَّمًا إِلَى الْوُجْدَانِ أَوْ التَّحْلُلِ بِالْأَفْعَالِ وَيَكْفِيهِ سَعْيُ بَدَنَةٍ كَمَا فِي الْكَافِي ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا يَقُومُ الْهَدْيُ بِالطَّعَامِ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ صَامَ عَنْ كُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ : وَالْقَارَنُ دَمَيْنِ) أَقُولُ فَإِنْ بَعَثَ وَاحِدًا لِلْحَجِّ وَبَقِيَ فِي إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ فَذَبَحَ لَمْ يَتَحَلَّلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ إِحْرَامَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّحْلُلَ مِنْهُمَا شَرَعَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَغَيْرِهَا (قَوْلُهُ :

وَبَذَبَهُ يَحِلُّ بِلَا حَلْقٍ وَتَقْصِيرٍ) أَيُّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ وَإِنْ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ فَهُوَ حَسَنٌ أَيُّ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ قِيلَ الْحَلْقُ وَاجِبٌ ، وَقِيلَ مُسْتَحَبٌّ أَيْضًا أَيُّ كَمَا قَالَا ، وَهَذَا إِذَا أُحْصِرَ فِي الْحِلِّ ، أَمَّا إِذَا أُحْصِرَ بِالْحَرَمِ فَالْحَلْقُ وَاجِبٌ كَذَا فِي شَرْحِهِ ، ثُمَّ إِذَا كَانَ فِي الْحِلِّ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَلْقُ وَأَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ فَعَلَّ أَذْنَى مَا يَحْظَرُهُ الْإِحْرَامُ لِيُخْرَجَ بِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي عَلَى صِبْغَةِ الْجَزَمِ ، وَلَكِنْ نَقَلَهُ الْبُرْجَانِيُّ عَنْ الْمُصَنِّفِ بِصِبْغَةٍ قِيلَ وَتَصُّهُ : وَقِيلَ إِنَّمَا لَا يَجِبُ الْحَلْقُ عَلَى قَوْلَيْهِمَا إِذَا كَانَ الْإِحْصَارُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ، أَمَّا إِذَا أُحْصِرَ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ الْحَلْقُ كَذَا فِي الْمُصَنِّفِ اهـ .

وَفِي التَّقْيِيدِ بِالدَّزْبِ فِي الْحَرَمِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ أَوْ بَقِيَ حَيًّا فَحَلَّ الْمُحْصَرُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ دَمٌ لِإِحْلَالِهِ وَهُوَ عَلَى إِحْرَامِهِ كَمَا كَانَ حَتَّى يَحْصُلَ مَا يَتَحَلَّلُ بِهِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَغَيْرِهَا (قَوْلُهُ : وَعَلَيْهِ إِنْ حَلَّ مِنْ حَجٍّ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ) هَذَا إِنْ قَضَاهُ مِنْ قَابِلٍ ، أَمَّا إِذَا قَضَاهُ مِنْ عَامِهِ لَمْ تَلْزَمُهُ الْعُمْرَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى فَائِثِ الْحَجِّ ، وَكَذَلِكَ الْقَارَنُ لَوْ قَصَى مِنْ عَامِهِ لَا تَلْزَمُهُ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَالْجَوْهَرَةِ وَالتَّبْيِينِ وَنَيَّْةِ الْقَضَاءِ شَرْطٌ فِي غَيْرِ مَا أَحْرَمَ بِهِ مِنْ حَبَّةِ الْفَرَضِ فِي الْقَضَاءِ (قَوْلُهُ : وَإِذَا زَالَ إِحْصَارُهُ) أَيُّ الْقَارَنُ فِيهِ فُصِّرَ لَتَقْسِيرِ الضَّمِيرِ بِالْقَارَنِ خَاصَّةً وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي إِبْقَاءُ الْمَتْنِ عَلَى عُمُومِهِ لَشُمُولِهِ الْمُفْرَدَ إِذْ لَا يَخْتَصُّ وَجُوبُ التَّوَجُّهِ مَعَ إِمْكَانِ إِذْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ بِالْقَارَنِ (قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ كَانَ لِعَجْرِهِ عَنْ إِذْرَاكِ الْهَدْيِ الْخُ)

كَذَا فِي التَّنْسِخِ وَلَعَلَّ صَوَابَهُ عَنْ إِذْرَاكِ الْحَجِّ وَهُوَ قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِالْهَدْيِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِعَجْرِهِ عَنْ إِذْرَاكِ الْحَجِّ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِحُرُوفِهِ ، وَكَذَا عِبَارَةُ الْكَافِي (قَوْلُهُ : وَمَعَ أَحَدِهِمَا فَقَطْ أَوْ بِلَا نِيَّاتِهِمَا لَهُ أَنْ يَحِلَّ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَهُ أَنْ لَا يَتَوَجَّهَ وَيَتَحَلَّلَ بِذَبْحِ الْهَدْيِ إِذْ عِبَارَتُهُ تُوهِمُ التَّحْلُلَ قَبْلَهُ وَإِنْ فَهِمَ الْحُكْمُ مِمَّا سَبَقَ وَأَخْصَرَ وَأَحْسَنَ مِنْهُ قَوْلُ الْكَنْزِ فَإِنْ زَالَ الْإِحْصَارُ وَقَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ وَالْحَجِّ تَوَجَّهَ وَإِلَّا لَا (قَوْلُهُ : وَكَذَا لَوْ أَذْرَكَ الْحَجَّ لَا الْهَدْيَ) أَقُولُ وَالْفَضْلُ أَنْ يَتَوَجَّهَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِهَاءٌ بِمَا التَزَمَ كَمَا التَزَمَ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ لَوْ بَعَثَ الْمُحْصَرُ هَدْيًا ، ثُمَّ زَالَ الْإِحْصَارُ وَحَدَّثَ آخَرُ وَتَوَى أَنْ يَكُونَ عَنْ الثَّانِي جَاَزَ وَحَلَّ بِهِ ، وَكَذَا لَوْ بَعَثَ جَزَاءً صَيْدٍ ، ثُمَّ أُحْصِرَ فَتَوَاةً لِلْإِحْصَارِ أَوْ قَلَّدَ بَدَنَةً وَأَوْجَبَهَا ، ثُمَّ أُحْصِرَ فَتَوَاةً لَهَا جَاَزَ وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ مَكَانَ مَا أَوْجَبَ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا تُجْزِيهِ إِلَّا عَنْ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْوَقْفِ وَخَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ عِنْدَهُ فَلَا يَمْلِكُ صَرَفَهَا إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الْجِهَةِ اهـ .

(قَوْلُهُ : لَا عَنْ أَحَدِهِمَا

إِلخ) أَقُولُ أُسْتَعْنَى بِهَذَا عَنْ مَسْأَلَةٍ أَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ فِي الْكَنْزِ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ وَلَا إِحْصَارَ بَعْدَهَا وَقَفَ بِعَرَفَةٍ .  
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : ثُمَّ إِذَا دَامَ الْإِحْصَارُ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَعَلَيْهِ لَتَرْكُ الْوُقُوفِ بِالْمُزْدَلَفَةِ دَمٌ وَلَتَرْكُ رَمِي الْجِمَارِ  
دَمٌ وَلَتَأْخِيرِ الْحَلْقِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ دَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا بَيَّنَّا هـ .

(قُلْتُ) وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَاهُ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ وَاجِبًا لِعُدْرٍ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ هـ ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَحْلِيلِهِ

فِي مَكَانِهِ فِي الْحُلِّ قِيلَ لَا يَتَحَلَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَلَّلَ فِي مَكَانِهِ يَقَعُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ، وَلَوْ آخَرَهُ لِيُحْلَقَ فِي الْحَرَمِ يَقَعُ فِي  
غَيْرِ أَوَانِهِ وَتَأْخِيرُهُ عَنِ الزَّمَانِ أَهْوَنُ مِنْ تَأْخِيرِهِ عَنِ الْمَكَانِ ، وَقِيلَ يَتَحَلَّلُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَمْتَدُّ الْإِحْصَارُ  
فَيَحْتَاجُ إِلَى الْحَلْقِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فَيَقُوتُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ جَمِيعًا فَتَحْتَمِلُ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى قَالَ الْعَتَابِيُّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَذَا  
فِي الْبَحْرِ عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ

(عَجَزَ) عَنْ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ (فَأَحَجَّ) أَيَّ أَمْرٍ غَيْرُهُ بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ (صَحَّ عَنْهُ) إِنْ مَاتَ مُسْتَمِرَّ الْعَجْزِ وَنَوَاهُ) أَيَّ  
الْمَأْمُورِ الْحَجَّ (عَنِ الْعَاجِزِ) فَإِذَا وَجِدَ الشَّرْطَانَ صَحَّ الْإِحْجَاجُ وَإِلَّا فَلَا قَالَ قَاضِي خَانَ هَذَا إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَاجِزًا  
يُرْجَى زَوَالُهُ كَالْمَرَضِ وَالْحَبْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ كَالزَّمَانَةِ وَالْعَمَى جَازَ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْحَجِّ

(قَوْلُهُ : عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ) الْمُرَادُ بِهِ حَجُّ الْفَرَضِ وَكَانَ يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِهِ إِذَا التَّقْلُّ لَا يُشْتَرِطُ الْعَجْزُ لِصِحَّةِ الْأَمْرِ بِهِ  
وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنْ وَجِدَانِ الْعَجْزِ قَبْلَ الْأَمْرِ شَرْطٌ فَلَوْ أَمَرَ الصَّحِيحُ رَجُلًا بِالْحَجِّ عَنْهُ ، ثُمَّ عَجَزَ لَمْ يُجْزِهِ وَبِهِ  
صَرَحَ قَاضِي خَانَ وَمِنْ شَرَايِطِ النَّيَابَةِ الرُّكُوبُ إِذَا أَوْصَى بِالْحَجِّ رَاكِبًا فَيُضْمَنُ الْمَأْمُورُ الثَّقَفَةَ لَوْ مَشَى وَمِنْهَا كَوْنُ  
أَكْثَرِ الثَّقَفَةِ مِنْ مَالِ الْأَمْرِ وَفِيهِ وَقَاءٌ بِمَا أَتَّفَقَ إِذْ قَدْ يَنْتَلِي بِالْإِتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِهِ كَالْوَكِيلِ وَمِنْهَا الْأَمْرُ بِالْحَجِّ فَلَا يَجُوزُ  
حَجُّ الْغَيْرِ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَّا الْوَارِثُ يَحُجُّ عَنْ مُوَرِّثِهِ فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَوْجُودِ الْأَمْرِ دَلَالَةً كَذَا فِي الْبَحْرِ  
وَبَاقِي الشُّرُوطِ مَعْلُومَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (قَوْلُهُ : قَالَ قَاضِي خَانَ هَذَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَاجِزًا

إِلخ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ لَا يُقِيدُ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ الْأَمْرِ بِالْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ ، وَلَكِنْ الْمُرَادُ أَنْ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِ  
قَاضِي خَانَ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى شَرْطِ اسْتِمْرَارِ الْعَجْزِ إِلَى الْمَوْتِ فَخَصَّصَهُ بِعَجْزٍ يُرْجَى زَوَالُهُ كَالْحَبْسِ ، أَمَّا مَنْ بِهِ عُذْرٌ  
لَا يُرْجَى زَوَالُهُ يَعْنِي عَادَةً كَالْعَمَى وَالزَّمَانَةَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَمْرُهُ بِالْحَجِّ أَيَّ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ دَوَامِ عَجْزِهِ حَتَّى إِذَا زَالَ  
عَمَاهُ لَا يَنْطَلُ الْحَجُّ عَنْهُ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ قَاضِي خَانَ قَالَ قَبْلَ هَذَا لَا يَصِحُّ أَمْرُهُ بِالْحَجِّ إِلَّا إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَنْ الْحَجِّ  
بِنَفْسِهِ عَجْزًا يَدُومُ إِلَى الْمَوْتِ ، ثُمَّ قَالَ هَذَا إِذَا كَانَ

إِلخ فَبَيَّنَ الْعَجْزَ الَّذِي يُشْتَرِطُ دَوَامُهُ فَحَاصِلُ الْحُكْمِ أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ عُذْرُهُ يُرْجَى زَوَالُهُ فَلَا أَمْرَ مُرَاعَى فَإِنْ اسْتَمَرَ  
الْعَجْزُ إِلَى الْمَوْتِ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنِ الْأَمْرِ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ كَانَ عُذْرُهُ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ كَالْعَمَى

فَأَحَجَّ غَيْرُهُ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ سَوَاءً اسْتَمَرَ ذَلِكَ أَوْ زَالَ ، صَرَحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ وَالْمَبْسُوطِ وَمِعْرَاجِ  
الدَّرَايَةِ هـ .

وَقَالَ الْبَرْجَنْدِيُّ إِنْ دَوَّمَ الْعَجْزُ إِلَى الْمَوْتِ شَرْطٌ سَوَاءً كَانَ الْعَجْزُ بِمَعْنَى لَا يَزُولُ أَصْلًا كَالزَّمَانَةِ أَوْ بِعَارِضٍ يُتَوَهَّمُ  
زَوَالُهُ فَإِنْ اسْتَمَرَ بِهِ إِلَى الْمَوْتِ وَقَعَ جَائِزًا عَنِ الْأَمْرِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ حَجُّ الْإِسْلَامِ وَالْمُؤَدِّي بِصِيرٍ تَطَوُّعًا لِلْأَمْرِ كَذَا فِي  
الْكَافِي هـ مَا قَالَهُ الْبَرْجَنْدِيُّ (قُلْتُ) إِنْ أَرَادَ كَافِي التَّسْفِيٍّ فَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْكَافِي الشَّرْطُ الْعَجْزُ الدَّائِمُ  
إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ إِنْ كَانَ الْحَجُّ فَرَضًا ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ الْعُمَرِ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ عَجْزٌ مُسْتَوْعِبٌ لِبَقِيَّةِ الْعُمَرِ لِيَقَعَ بِهِ الْيَأْسُ عَنْ

الْأَدَاءُ بِالْبَدَنِ فَقُلْنَا إِنْ عَجَزَ لِمَعْنَى لَا يَزُولُ كَالزَّمانَةِ صَحَّ الْأَدَاءُ بِالتَّائِبِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ بَعَارِضُ يَتَوَهَّمُ زَوَالُهُ بَأَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مَسْجُورًا كَانَ الْأَدَاءُ بِالتَّائِبِ مُرَاعَى فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهِ الْعُذْرُ إِلَى الْمَوْتِ تَحَقَّقَ الْيَأْسُ عَنْ الْأَدَاءِ بِالْبَدَنِ فَوَقَعَ الْمُؤَدِّي جَائِزًا وَإِلَّا تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَأْسَ لَمْ يَتَحَقَّقْ عَنِ الْأَدَاءِ بِالْبَدَنِ فَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَالْمُؤَدِّي تَطَوَّعَ لَهُ .  
ا هـ .

( حَجَّ عَنْ الْمَيِّتِ بِالْأَمْرِ يَقَعُ عَنْهُ ) أَيِ الْمَيِّتِ ( فِي الصَّحِيحِ ) وَقِيلَ لَا يَقَعُ عَنْهُ وَيَكُونُ لَهُ ثَوَابُ النَّفَقَةِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْأَثَرَ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَلِهَذَا تُشْتَرَطُ التَّبَيُّنُ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ وَيَذْكُرُهُ الْحَاجُّ فِي التَّلْبِيَةِ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي وَمِنْ فُلَانٍ ( وَإِذَا مَرَضَ ) الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ ( فِي الطَّرِيقِ لَيْسَ لَهُ دَفْعُ الْمَالِ إِلَى غَيْرِهِ بِحُجٍّ ) ذَلِكَ الْغَيْرُ ( عَنْ الْمَيِّتِ إِلَّا إِذَا قِيلَ لَهُ ) أَيِ الْمَأْمُورِ ( وَقَدْ دَفَعَ اصْنَعْ مَا شِئْتَ فَحِينَئِذٍ جَازَ ) دَفْعُهُ ( مَرَضَ أَوْ لَا ) لِأَنَّهُ صَارَ وَكِيلًا مُطْلَقًا

( قَوْلُهُ : حَجَّ عَنْ الْمَيِّتِ بِالْأَمْرِ يَقَعُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ ) أَقُولُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَيِّتِ لِمَا قَالَ فِي الْكُفِيِّ وَغَيْرِهِ الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ فَيَمْنُ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ أَصْلَ الْحَجِّ يَقَعُ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ ، وَذَكَرَ دَلِيلَهُ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا يَقَعُ عَنْهُ وَيَكُونُ لَهُ ثَوَابُ النَّفَقَةِ ) هُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا فِي الْكُشْفِ ، وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ لَا ثَمَرَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ الْفَرَضَ يَسْقُطُ عَنِ الْأَمْرِ وَلَا يَسْقُطُ عَنِ الْمَأْمُورِ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَوَهَّمُ عَنِ الْأَمْرِ وَهُوَ دَلِيلُ الْمَنْهَبِ وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَهْلِيَّةُ التَّائِبِ لِصِحَّةِ الْأَفْعَالِ حَتَّى لَوْ أَمَرَ ذِمِّيًّا لَا يَجُوزُ وَهُوَ دَلِيلُ الضَّعْفِ وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِالثَّمَرَةِ ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهَا تَظْهَرُ فَيَمْنُ حَلَفَ أَنْ لَا يَحُجَّ فَعَلَى الْمَذْهَبِ إِذَا حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَحْتُسُّ وَعَلَى الضَّعِيفِ يَحْتُسُّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْعُرْفَ أَنَّهُ قَدْ حَجَّ وَإِنْ وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ فَيَحْتُسُّ اتَّفَاقًا كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَيَذْكُرُهُ الْحَاجُّ فِي التَّلْبِيَةِ ) فَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي وَمِنْ فُلَانٍ كَذَا فِي قَاضِي خَانَ وَفِيهِ تَأْمَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي التَّلْبِيَةِ لِمَا فَرَعَهُ بِقَوْلِهِ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنْخَ وَيَضًا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي عَنْ فُلَانٍ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ بَيْنَهُمَا فِي نِيَّةِ الْحَجِّ فَيَصِيرُ بِهِ مُخَالَفًا

( خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ وَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَأَوْصَى بِالْحَجِّ عَنْهُ إِنْ فُسِّرَ شَيْءٌ فَأَلَامُرُ عَلَى مَا فُسِّرَ وَإِلَّا فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ إِنْ وَفَّى بِهِ ثَلَاثُهُ ، وَعِنْدَهُمَا يَحُجُّ مِنْ حَيْثُ مَاتَ ) هَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنْ فِتَاوَى قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ وَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَأَوْصَى ) إِنْخَ ( أَقُولُ وَلَا تَكُونُ الْوَصِيَّةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ عَلَى مَا قَالَ فِي التَّجْنِيسِ إِنَّمَا يَجِبُ الْإِبْصَاءُ بِالْحَجِّ عَلَى مَنْ قَدَرَ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْحَجِّ حَتَّى مَاتَ فَأَمَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَخَرَجَ عَنْ عَامِهِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِبْصَاءُ بِالْحَجِّ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْ بَعْدَ الْإِجَابِ قَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ قَيَّدَ حَسَنًا ا هـ .  
( قَوْلُهُ : فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ إِنْ وَفَّى بِهِ ثَلَاثُهُ ) قَالَ قَاضِي خَانَ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ لَهُ وَطَنَانِ فِي مَوْضِعَيْنِ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى مَكَّةَ .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ .  
ا هـ .

( أَوْصَى بِالْحَجِّ فَتَطَوَّعَ عَنْهُ رَجُلٌ لَمْ يُجْزِهِ ) كَذَا فِي التَّجْرِيدِ  
 ( قَوْلُهُ : أَوْصَى بِالْحَجِّ فَتَطَوَّعَ عَنْهُ رَجُلٌ لَمْ يُجْزِهِ ) أَطْلَقَ الرَّجُلَ الْمُتَطَوَّعَ فَشَمِلَ الْوَارِثَ وَبِهِ صَرَحَ قَاضِي خَانَ  
 بِقَوْلِهِ الْمَيِّتُ إِذَا أَوْصَى بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِمَالِهِ فَتَبَرَّعَ عَنْهُ الْوَارِثُ أَوْ الْأَجَنَّبِيُّ لَا يَجُوزُ .  
 اهـ .

قُلْتُ يَعْنِي لَا يَجُوزُ عَنْ فَرَضِ الْمَيِّتِ وَإِلَّا فَلَهُ ثَوَابُ ذَلِكَ الْحَجِّ اهـ .  
 وَإِنْ لَمْ يُوصَ فَتَبَرَّعَ عَنْهُ الْوَارِثُ بِالْإِحْجَاجِ أَوْ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يُجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَإِنْ  
 أَوْصَى بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَحَجَّ عَنْهُ ابْنُهُ لِيَرْجِعَ فِي التَّرَكَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَالَّذِينَ إِذَا قَضَاهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، وَلَوْ حَجَّ عَلَى أَنْ  
 لَا يَرْجِعَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَنِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودُهُ وَهُوَ ثَوَابُ الْإِنْفَاقِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ التَّحْيِيسِ وَيُخَالِفُهُ  
 مَا قَالَ قَاضِي خَانَ بَعْدَ مَا قَدَّمَ عَنْهُ ، وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَأَحَجَّ الْوَارِثُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَا لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ جَارَ  
 لِلْمَيِّتِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ اهـ فَقَدْ فَرَّقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ مَا إِذَا حَجَّ الْوَارِثُ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ مَا إِذَا حَجَّ غَيْرُهُ عَنِ الْمَيِّتِ  
 وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الْفَرْقِ فَلْيُنْظَرْ

( وَمَنْ حَجَّ عَنْ أَمْرِيهِ ) يَعْنِي رَجُلًا أَمَرَهُ رَجُلَانِ بِأَنْ يَحُجَّ عَنْهُمَا فَحَجَّ لَمْ يَقَعْ عَنْهُمَا ، بَلْ ( يَقَعُ عَنْهُ ) أَيِ الْمَأْمُورِ ( وَضَمِنَ مَالَهُمَا ) إِنْ أَنْفَقَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ نَفَقَةَ الْأَمْرِ إِلَى حَجِّ نَفْسِهِ ( وَلَا يَجْعَلُهُ ) أَيِ لَا يَقْدِرُ الْمَأْمُورُ أَنْ يَجْعَلَ  
 الْحَجَّ ( عَنْ أَحَدِهِمَا ) وَلَكِنْ ( جَارَ عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ) فَإِنَّهُ إِنْ حَجَّ عَنْهُمَا جَارَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ أَيِّهِمَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ  
 مُتَبَرِّعٌ بِجَعْلِ ثَوَابِ عَمَلِهِ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِكُلِّهِمَا وَفِي الْأَوَّلِ يَفْعَلُ بِحُكْمِ الْأَمْرِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ فَيَقَعُ عَنْهُ ( وَدَّمَ الْإِحْصَارُ  
 عَلَى الْأَمْرِ وَفِي مَالِهِ لَوْ مَيِّتًا ) لِأَنَّهُ الَّذِي أَدْخَلَهُ فِي هَذِهِ الْوَرُطَةِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَخْلِيصُهُ ( وَدَّمَ الْقِرَانَ وَالْجَنَائِيَةَ عَلَى  
 الْحَاجِّ ) أَمَّا دَمُ الْقِرَانِ فَلِأَنَّهُ وَجِبَ شُكْرًا لِمَا وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّسْكِينِ وَالْمَأْمُورِ مُخَصَّصٌ بِهِذِهِ النِّعْمَةِ  
 ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مِنْهُ هَذَا إِذَا أَدْنَى لَهُ الْأَمْرُ بِالْقِرَانِ وَإِلَّا فَيَصِيرُ مُخَالَفًا فَيُضْمَنُ النِّفَقَةَ ، وَأَمَّا دَمُ الْجَنَائِيَةِ فَلِأَنَّهُ الْجَنَائِي  
 فَيَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَتُهُ ( وَضَمِنَ ) الْحَاجُّ عَنْ الْغَيْرِ ( النِّفَقَةَ ) ( إِنْ جَامَعَ قَبْلَ وَقُوفِهِ ) وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالِ  
 نَفْسِهِ

( قَوْلُهُ : وَمَنْ حَجَّ عَنْ أَمْرِيهِ )  
 ( الْخ ) أَيِ إِذَا أَمَرَهُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْحَجِّ عَنْهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ فَأَهْلَ عَنْهُمَا فَهِيَ عَنْهُ وَيُضْمَنُ النِّفَقَةَ لَهُمَا وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ  
 أَوْجِهٍ إِمَّا أَنْ يُحْرَمَ عَنْهُمَا جَمِيعًا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ عَيْنٍ أَوْ أَطْلُقَ فَإِنْ نَوَاهُمَا جَمِيعًا فَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ وَإِنْ أَحْرَمَ  
 عَنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ عَيْنٍ فَإِنْ مَضَى عَلَى ذَلِكَ صَارَ مُخَالَفًا بِالْإِتِّفَاقِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ وَإِنْ عَيْنَ  
 أَحَدَهُمَا قَبْلَ الطَّوَّافِ وَالْوُقُوفِ جَارَ اسْتِحْسَانًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، .  
 وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِلَا تَوَقُّفٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَإِنْ أَطْلُقَ بِأَنْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ مُعَيَّنًا وَمُبْهَمًا  
 لَا نَصَّ فِيهِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ التَّعْيِينُ هُنَا إِجْمَاعًا لِعَدَمِ الْمُخَالَفَةِ قَطْعًا كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَالْكَافِي ( قَوْلُهُ : بَلْ وَقَعَ عَنْهُ )  
 أَيِ الْمَأْمُورِ قَالَ فِي الْبَحْرِ فَيَقَعُ عَنِ الْمَأْمُورِ ثَقُلًا وَلَا يُجْزِيهِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ اهـ .  
 وَقَالَ الْكَمَالُ لَوْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فَقَرَنَ مَعَهُ عُمَرَةَ لِنَفْسِهِ لَا يَجُوزُ وَيُضْمَنُ اتِّفَاقًا ، ثُمَّ قَالَ وَلَا تَقَعُ الْحَجَّةُ عَنْ حَجَّةِ  
 الْإِسْلَامِ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَقَعُ بِإِطْلَاقِ النَّبِيِّ وَهُوَ قَدْ صَرَفَهَا عَنْهُ فِي النَّبِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ اهـ .

( قَوْلُهُ : لَكِنْ جَارَ عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ) أَيِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا أَمْرٌ بِالْحَجِّ عَنْهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ شَرْحًا وَإِنْ كَانَ  
 الْمَتْنُ بِخِلَافِهِ ظَاهِرًا وَحُكْمُ الْأَجَنَّبِيِّينَ كَالْوَالِدَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْرُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : فَإِنَّهُ إِنْ حَجَّ

عَنْهُمَا

إِلَخْ) يُفِيدُ بِطَرِيقِ أَوَّلَى أَنَّهُ إِذَا أَهْلٌ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِبْهَامِ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عَنْ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قُلْتُ) وَتَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ يُفِيدُ وَقُوعَ الْحَجِّ عَنْ

الْفَاعِلِ فَيَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ عَنْهُ وَإِنْ جَعَلَ ثَوَابَهُ لغيرِهِ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَمِنَاهُ عَلَى أَنْ يَبْتَهَ لَهُمَا تَلْعُو بِسَبَبِ أَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ مِنْ قِبَلِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ فَتَقَعُ الْأَعْمَالُ عَنْهُ الْبَتَّةَ وَإِنَّمَا يُجْعَلُ لَهُمَا الثَّوَابُ ١ هـ .

وَيُفِيدُ ذَلِكَ مَا فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا الْكَمَالُ بِقَوْلِهِ اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ الْوَلَدِ ذَلِكَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ جَدًّا لِمَا أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لِمَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبَارِ } وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ { مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ عَشْرَ حَجَجٍ } وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ وَالِدَيْهِ تَقَبَّلَ مِنْهُ وَمِنْهُمَا وَاسْتَبَشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًّا } ١ هـ .

(قَوْلُهُ : وَدَّمَ الْإِحْصَارِ عَلَى الْأَمْرِ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ .

وَقَالَ أَبِي يُوسُفَ عَلَى الْحَاجِّ ؛ لِأَنَّ دَفْعَ ضَرَرِ امْتِنَادِ الْإِحْرَامِ رَاجِعٌ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ : وَفِي مَالِهِ لَوْ مِيتًا) فِيهِ خِلَافُ أَبِي يُوسُفَ كَمَا تَقَدَّمَ وَاخْتَلَفَ الْمُشَايِخُ عَلَى قَوْلِهِمَا هَلْ هُوَ مِنَ الثُّلْثِ أَوْ مِنْ كُلِّ الْمَالِ فَقِيلَ مِنَ الثُّلْثِ كَالزَّكَاةِ ، وَقِيلَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ حَقًّا لِلْمَأْمُورِ فَصَارَ دَيْنًا كَذَا فِي الْهَدَايَةِ (قَوْلُهُ : وَدَّمَ الْقُرْآنَ) إِلَخْ) كَذَا الْمُتَنَعَةُ (قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَيَصِيرُ مُخَالَفًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ مَا ذَكَرَ ابْنُ سِمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْعُمْرَةَ عَنْ نَفْسِهِ لَا يَصِيرُ مُخَالَفًا ، وَلَكِنْ يَرُدُّ مِنَ التَّفَقُّعِ بِقَدْرِ حِصَّةِ الْعُمْرَةِ وَهُوَ خِلَافٌ إِلَى خَيْرٍ كَالْوَكِيلِ

بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ إِذَا اشْتَرَاهُ بِخَمْسِمِائَةٍ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِتَجْرِيدِ السَّفَرِ لِلْمِيتِ وَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ التَّفَقُّعِ وَتَنْقِصُهَا يُنْقِصُ الثَّوَابَ بِقَدْرِهِ فَكَانَ الْخِلَافُ ضَرَرًا عَلَيْهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ

(وَإِنْ مَاتَ) الْحَاجُّ عَنْ الْغَيْرِ أَوْ سُرِقَتْ نَفَقَتُهُ مِنْهُ فِي الطَّرِيقِ (يَحُجُّ مِنْ مَنْزِلِ آمِرِهِ بِثُلْثِ مَا بَقِيَ) مِنْ مَالِهِ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ الْمُدْفُوعِ إِلَيْهِ الْمُنْفَرِزِ لِلْحَجِّ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ وَإِلَّا بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ اعْتِبَارًا لِقِسْمَةِ الْوَصِيِّ بِقِسْمَةِ الْوَصِيِّ فَإِنَّهُ لَوْ أَفْرَزَ فِي حَيَاتِهِ مَالًا وَدَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ لِيَحُجَّ عَنْهُ وَمَاتَ فَهَلَكَ الْمَالُ فِي يَدِ الثَّائِبِ لَا يُؤْخَذُ غَيْرُهُ فَكَذَا إِذَا أَفْرَزَ الْوَصِيُّ ؛ لِأَنَّهُ قَانِمٌ مَقَامُهُ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَحُجُّ عَنْهُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الثُّلْثِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ نَفَاذِ الْوَصِيَّةِ الثُّلْثُ فَمَتَى بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ يَفْقَدُ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ قِسْمَةَ الْوَصِيِّ وَعَزْلَهُ الْمَالُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي عَيْنُهُ الْوَصِيُّ وَلَمْ يُسَلِّمْ إِلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَالُ قَدْ ضَاعَ فَتَقَدَّرَ وَصِيَّتُهُ بِثُلْثِ مَا بَقِيَ (لَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ) كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ مَنْزِلِ آمِرِهِ وَوَجْهُهُ وَهُوَ الْإِسْتِحْسَانُ أَنَّ سَفَرَهُ لَمْ يَبْطُلْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { ، وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ } الْآيَةِ .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ مَاتَ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ كُتِبَ لَهُ حَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ } ، وَإِذَا لَمْ يَبْطُلْ أَعْتَبِرَتْ الْوَصِيَّةُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَوَجْهُ قَوْلِهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ أَنَّ الْقَدْرَ الْمَوْجُودَ مِنَ السَّفَرِ قَدْ بَطَلَ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ ، الْحَدِيثُ .

وَتَنْفِيزُ الْوَصِيَّةِ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَبَقِيََتْ الْوَصِيَّةُ مِنْ وَطْئِهِ كَأَنَّ الْخُرُوجَ لَمْ يَوْجَدْ

(قَوْلُهُ : يَحُجُّ مِنْ مَنْزِلِ آمِرِهِ بثلث ما بقي من مال آمِرِهِ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُوصِي بِالْحَجِّ وَلَمْ يُعَيِّنْ مَكَانًا يَحُجُّ عَنْهُ مِنْهُ وَكَانَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ يَكْفِي لِذَلِكَ بِأَنْ عَيَّنَ مَكَانًا يَحُجُّ عَنْهُ مِنْهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي التَّيْسِينِ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ لَا يَكْفِي مِنْ مَنْزِلِ الْمُوصِي يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ : .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ

إِلخ) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ رَجُلٌ لَهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ أَوْصَى أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ فَمَاتَ وَكَانَ مِقْدَارُ الْحَجِّ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا الْمُوصِي إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ فَسَرَقَ فِي الطَّرِيقِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يُؤْخَذُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ مِنَ التَّرِكَةِ وَهُوَ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا يُؤْخَذُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ مَرَّةً أُخْرَى هَكَذَا .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُؤْخَذُ مَا بَقِيَ مِنْ ثُلُثِ جَمِيعِ الْمَالِ وَهُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا لَا يُؤْخَذُ مَرَّةً أُخْرَى .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا سَرَقَتْ الْأَلْفُ الَّتِي دَفَعَهَا أَوَّلًا بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ بَقِيَ مِنْهَا شَيْءٌ يَحُجُّ بِهِ لَا غَيْرُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَوَجْهُ الْأَقْوَالِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ (قَوْلُهُ : لَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ) الضَّمِيرُ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى الْحَاجِّ عَنِ الْغَيْرِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ لَوْ مَاتَ الْأَمْرُ فِي الطَّرِيقِ (قَوْلُهُ : وَوَجْهُهُ وَهُوَ الْاسْتِحْسَانُ) أَيُّ وَجْهٍ قَوْلُهُمَا وَهُوَ الْاسْتِحْسَانُ إِلخ ، وَقَدْ خَالَفَ الْمُصَنِّفُ صَنِيعَ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَالزَّيْلَعِيِّ بِتَقْدِيمِ تَعْلِيلِ قَوْلُهُمَا وَكَانَ يَنْبَغِي مُتَابَعَتُهُ لِهَمَّا لِمَا قَالَ فِي الْعِنَايَةِ نَقْلًا عَنِ النَّهَائِيَةِ ، ثُمَّ تَأَخَّرَ تَعْلِيلُهُمَا عَنْ تَعْلِيلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمَا مُخْتَارَ الْمُصَنِّفِ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ لِمَا أَنَّ قَوْلَهُمَا اسْتِحْسَانًا وَقَوْلُ

أَبِي حَنِيفَةَ قِيَاسٌ وَالْمَأْخُوذُ بِهِ فِي عَامَّةِ الصُّورِ حُكْمُ الْاسْتِحْسَانِ اهـ .

(قَوْلُهُ : قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ } الْحَدِيثَ) تَمَامُهُ { إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ } .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ قَالَهُ الْكَمَالُ : ثُمَّ قَالَ وَمَا رَوَاهُ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ فِي وَجْهِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِ الْعَمَلِ وَالْكَلَامِ فِي بُطْلَانِ الْقَدْرِ الَّذِي وَجَدَ فِي حُكْمِ الْعِبَادَةِ وَالثَّوَابِ وَهُوَ غَيْرُهُ وَغَيْرُ لَازِمِهِ ؛ لِأَنَّ انْقِطَاعَ الْعَمَلِ لِقَدْرِ الْعَامِلِ لَا يَسْتَلْزِمُ مَا كَانَ قَدْ وَجَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

وَقَالَ تَعَالَى { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ } فِيمَا كَانَ مُعْتَدًّا بِهِ حِينَ وَجَدَ ، ثُمَّ طَرَأَ الْمَنْعُ مِنْهُ وَجَوَابُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ انْقِطَاعِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ وَالْانْقِطَاعُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَهُوَ الَّذِي مُوجِبُهُ هُنَاكَ كَمَنْ صَامَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ حَضَرَهُ الْمَوْتُ يَجِبُ أَنْ يُوصِيَ بِفِدْيَةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَإِنْ كَانَ ثَوَابُ إِمْسَاكِ ذَلِكَ الْيَوْمِ بَاقِيًا هـ (تَتِمَّةٌ) يَجُوزُ إِحْجَاجُ الصَّرُورَةِ وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ وَيُكْرَهُ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ إِنْ حَجَّ الصَّرُورَةَ عَنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ بِمِلْكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَالصَّحَّةِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيقُ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي أَوَّلِ سِنَى الْإِمْكَانِ فَيَأْتِي بِتَرْكِهِ ، وَكَذَا لَوْ تَنَفَّلَ لِنَفْسِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِعَيْنِ الْحَجِّ الْمَفْعُولِ ، بَلْ لِعَيْنِهِ وَهُوَ خَشْيَةُ أَنْ لَا يَدْرِكَ الْفَرَضَ إِذَا الْمَوْتُ فِي سَنَةٍ غَيْرِ نَادِرٍ اهـ .

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْبِدَائِعِ يُكْرَهُ إِحْجَاجُ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ ، وَالصَّرُورَةُ وَالْأَفْضَلُ

إِحْجَاجُ الْحُرِّ الْعَالِمِ بِالْمَنَاسِكِ الَّذِي حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِهِ وَإِلَّا قَالَ وَيَجِبُ إِحْجَاجُ الْحُرِّ

إِلْحَ وَالْحَقُّ أَنَّهَا تَنْزِيهِيَّةٌ عَلَى الْأَمْرِ تَحْرِيْمِيَّةٌ عَلَى الصَّرُورَةِ الَّتِي اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْحَجِّ وَلَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَثَمٌ بِالْأَخِيرِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

( الْهَدْيُ ) وَهُوَ مَا يُهْدَى إِلَى الْحَرَمِ لِيَتَقَرَّبَ بِهِ فِيهِ ( مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ وَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ ) أَيِ الدَّهَابِ بِهِ إِلَى عَرَافَاتٍ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ الْإِعْلَامُ كَالْتَقْلِيدِ ( وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا جَائِزُ الْأُضْحِيَّةِ ) وَسَيَحْيِي بَيَانُهَا عَنْ قَرِيبٍ ( وَجَازَ الْغَنَمُ ) فِي كُلِّ شَيْءٍ ( إِلَّا فِي طَوَافِ فَرَضِ جُنُبًا وَوَطْنِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ ) حَيْثُ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا الْبَدَنَةُ ( أَكَلَ ) أَيِ جَازَ الْأَكْلُ ، بَلْ أُسْتَحِبَّ ( مِنْ هَدْيٍ تَطَوُّعٍ وَمُنْتَعَةٍ وَقِرَافٍ فَقَطْ ) ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ تُسَكُّ فَيَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُضْحِيَّةِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْهَدَايَا ؛ لِأَنَّهَا دِمَاءُ كَفَّارَاتٍ شُرِعَتْ جَزَاءً لِلْجَنَائِيَةِ فَيَتَعَلَّقُ بِهَا الْحَرَمَانُ عَنْ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا لِرِيزَادَةِ الرَّجْرِ ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَنِ أَكْلِهَا ( وَيَذْبَحُ الْأَخِيرِينَ يَوْمَ النَّحْرِ ) أَيِ يَتَعَيَّنُ يَوْمَ النَّحْرِ لِدَبْحِهِمَا .

( وَ ) يَذْبَحُ ( غَيْرَهُمَا مَتَى شَاءَ وَتَعَيَّنَ الْحَرَمُ لِلْكُلِّ ) مِنْ الْهَدَايَا ( لَا فَقِيرَهُ لِصَدَقَتِهِ ) أَيِ لَا يَتَعَيَّنُ فَقِيرُ الْحَرَمِ لِصَدَقَتِهِ قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَتَعَيَّنَ يَوْمَ النَّحْرِ لِدَبْحِ الْأَخِيرِينَ وَغَيْرِهِمَا مَتَى شَاءَ كَمَا تَعَيَّنَ الْحَرَمُ لِلْكُلِّ لَا فَقِيرَهُ لِصَدَقَتِهِ أَقُولُ رَبَطُ غَيْرِهَا مَتَى شَاءَ إِلَى مَا قَبْلَهُ مُحْتَاجٌ إِلَى تَكْلُفٍ وَاعْتِسَافٍ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ مَعْرِفَةٍ وَإِنصَافٍ وَالْعِبَارَةُ الْمُخْتَارَةُ هَاهُنَا أَخْصَرُ وَأَدْلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْهَا ( وَتَصَدَّقُ بِجُلِّهِ وَخِطَامِهِ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرٌ جَزَائِرٍ مِنْهُ وَلَا يَرْكَبُ إِلَّا لِصَّرُورَةٍ وَلَا يَحْلُبُ لَبَنَهُ وَيُعَالِجُ لِقَطْعِهِ ) بِنَضْحِ صُرْعِهِ بِمَاءٍ بَارِدٍ

( قَوْلُهُ : وَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ ) أَقُولُ : وَإِذَا لَمْ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ فَمَا كَانَ دَمٌ شُكْرٌ أُسْتَحِبَّ تَعْرِيفُهُ وَمَا كَانَ دَمٌ كَفَّارَةٌ أُسْتَحِبَّ إِخْفَاؤُهُ وَسَتْرُهُ كَهَضَاءِ الصَّلَاةِ يُسْتَحِبُّ إِخْفَاؤُهَا ، وَلَوْ قَلَدَ دَمُ الْإِحْصَارِ وَدَمُ الْجَنَائِيَاتِ جَازَ وَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ اهـ .

وَوَقْتُ تَقْلِيدِهِ مِنْ بَلَدِهِ إِنْ بَعَثَ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَمِنْ حَيْثُ يُحْرَمُ هُوَ السُّنَّةُ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : إِلَّا فِي طَوَافِ فَرَضِ جُنُبًا ) أَيِ أَوْ وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ ( قَوْلُهُ : وَوَطْنِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ ) أَيِ قَبْلَ الْحَلْقِ كَمَا تَقَدَّمَ ( قَوْلُهُ : أَكَلَ ) أَيِ جَازَ الْأَكْلُ وَلَهُ أَنْ يُطْعِمَ الْأَغْنِيَاءَ أَيْضًا مِمَّا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : بَلْ أُسْتَحِبَّ ) أَيِ لِلاتِّبَاعِ الْفِعْلِيُّ الثَّابِتُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ مِنْ لُحُومِ كُلِّ هَدَايَاهُ { وَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِلَفْظِ مِنْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُفْعَلَ كَمَا فِي الْأُضْحِيَّةِ مِنَ التَّصَدَّقِ بِالثَّلْثِ وَطَعَامِ الثَّلْثِ وَادِّخَارِ الثَّلْثِ وَمَحَلُّ جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ بِأَنْ عَطِبَ أَوْ ذَبَحَهُ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَرَمِ تَمَّ الْقُرْبَةُ فِيهِ بِالْإِرَاقَةِ وَفِي غَيْرِ الْحَرَمِ لَا يَحْصُلُ بِهِ ، بَلْ بِالتَّصَدَّقِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّصَدَّقِ لِيَحْصُلَ ، وَلَوْ أَكَلَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ ضَمِنَ مَا أَكَلَ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ وَسَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ : فَقَطْ ) أَيِ فَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْهَدَايَا كَبِمَاءِ الْكَفَّارَاتِ كُلِّهَا وَالثَّدْوَرِ وَهَدْيِ الْإِحْصَارِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَيَذْبَحُ الْأَخِيرِينَ يَوْمَ النَّحْرِ ) أَرَادَ بِالْيَوْمِ زَمَانَ النَّحْرِ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثَةُ ( قَوْلُهُ : أَيِ يَتَعَيَّنُ يَوْمَ

النَّحْرِ لِدَبْحِهِمَا ) أَيِ فَلَا يَجُزُّهُ لَوْ ذَبَحَ قَبْلَ أَيَّامِ النَّحْرِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ أَخْرَهُ أَجْرَاهُ إِلَّا أَنَّهُ تَارِكٌ لِلْوَاجِبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلِلْسُّنَةِ عِنْدَهُمَا فَيَلْزِمُهُ دَمٌ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَيَذْبَحُ غَيْرَهُمَا مَتَى شَاءَ ) شَامِلٌ دَمَ التَّطَوُّعِ فَيَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَكِنْ ذَبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَلُ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَوْلُهَا هُوَ الصَّحِيحُ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الثَّدْوَرِيِّ لَا يَجُوزُ ذَبْحُ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَالْمُنْتَعَةِ وَالْقِرَافِ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ اهـ .

(قَوْلُهُ : وَتَعَيَّنَ الْحَرَمُ لِلْكُلِّ مِنَ الْهَدَايَا ) أَيُّ فَلَا تُجْزِيهِ لَوْ ذَبَحَهَا فِي غَيْرِهِ سَوَاءً كَانَ تَطَوُّعًا أَوْ غَيْرُهُ يَعْنِي إِلَّا مَا عَطِبَ مِنْ هَذِي التَّطَوُّعِ فَيَذْبَحُهُ فِي مَحَلِّ عَطْبِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ١ هـ ، وَيَجُوزُ الذَّبْحُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ مِنَ الْحَرَمِ وَلَا يَخْتَصُّ بِمَنْى وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِمَنْى وَالصَّحِيحُ مَا قُلْنَا كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَوْلُ الْكَمَالِ أَوْ غَيْرِهِ أَيُّ غَيْرِ التَّطَوُّعِ كَالْهَدْيِ الْمُنْدُورِ بِخِلَافِ الْبَدَنَةِ الْمُنْدُورَةِ فَإِنَّهَا لَا تَقْتَضِي بِالْحَرَمِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ قَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهَا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ قِيَاسًا عَلَى الْهَدْيِ الْمُنْدُورِ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ نَحْرَ الْمُنْدُورَةِ بِمَكَّةَ فَتَقْتَضِي بِالْحَرَمِ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْكَافِي وَتَحَصَّلَ أَنَّ الدَّمَاءَ قِسْمَانِ مَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَمَا يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ فَقَطُّ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْمُرَادُ دِمَاءُ الْحَجِّ وَإِنَّمَا حَمَلْتُ كَلَامَهُ عَلَى دِمَاءِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ الدَّمَاءَ أَرْبَعَةٌ مَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ كَدَمِ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ وَمَا يَخْتَصُّ بِالْمَكَانِ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنْ دِمَاءِ الْحَجِّ وَالْهَدَايَا الْمُنْدُورَةِ وَالْمُتَطَوُّعِ بِهَا إِلَى مَا عَطِبَ مِنْ

التَّطَوُّعِ وَمَا يَخْتَصُّ بِالزَّمَانِ كَدَمِ الْأَصَاحِي وَمَا لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ كَدَمِ الْعَقِيقَةِ وَالْوَكِيرَةِ (قَوْلُهُ : لَا يَتَعَيَّنُ فَقِيرُ الْحَرَمِ لِمَدَّقَتِهِ ) أَقُولُ إِلَّا أَنْ مَسَاكِينَ الْحَرَمِ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ مِنْهُمْ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قَوْلُهُ : رَبَطُ وَغَيْرُهُمَا مَتَى شَاءَ إِلَى مَا قَبْلَهُ مُحْتَاجٌ إِلَى تَكْلُفٍ وَاعْتِسَافٍ ) هَذَا إِذَا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي غَيْرِهِمَا تَعَيَّنَ فَلَا يُنَاسِبُهُ مَتَى شَاءَ ، وَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ لَهُ عَامِلٌ يُنَاسِبُهُ كَذَبِحَ فَلَا اعْتِسَافَ كَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ وَرَزَجْنَا الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا أَيُّ كَحَلْنَا وَعَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا أَيُّ سَقَيْتَهَا (قَوْلُهُ : وَتَصَدَّقَ بِجُلَّةٍ وَخِطَامِهِ ) الْجُلُّ مَا يُلْبَسُ عَلَى الدَّابَّةِ اتِّقَاءَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْخِطَامُ الزَّمَامُ وَهُوَ مَا يُجْعَلُ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ ، وَإِذَا وَلَدَتْ الْبَدَنَةُ بَعْدَ مَا اشْتَرَاهَا لِهُدْيِهِ ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا ، وَلَوْ بَاعَ الْوَلَدَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ فَإِنْ اشْتَرَى بِهَا هَدْيًا فَحَسَنَ وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهَا فَحَسَنَ اعْتِبَارًا لِلْقِيَمَةِ بِالْوَلَدِ فَإِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ كَذَلِكَ أَجْزَأُ فَكَذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ كَذَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : وَلَمْ يُعْطَ أَجْرُ جَزَارٍ مِنْهُ ) فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافُ اللَّحْمِ أَوْ مُعَاوَضَةٌ ، وَلَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ جَارٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ : وَلَا يَرْكَبُهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ صَرَّحَ فِي الْمُحِيطِ بِأَنْ رُكُوبَهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ حَرَامٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَيْسَ قَطْعِيًّا وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ رَكِبَ أَوْ حَمَلَ فَتَقَصَّتْ ضَمِنَ مَا نَقَصَ وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ وَأَطْلَقَهُ أَيُّ الْهَدْيِ فَشَمِلَ مَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ وَمَا لَا يَجُوزُ لِصَاحِبِهِ وَالْأَغْنِيَاءِ

وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ الرُّكُوبُ حَالَةَ الضَّرُورَةِ لِمَا .

رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مَرْفُوعًا { ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا لَجِئْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا } ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا إِنْ تَقَصَّتْ بِرُكُوبِهِ لِضَرُورَةٍ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ١ هـ .

(قُلْتُ ) الْمَصْرُوحُ بِهِ خِلَافُهُ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَمَنْ سَاقَ بَدَنَةً فَاضْطُرَّ إِلَى رُكُوبِهَا فَإِنْ رَكِبَهَا أَوْ حَمَلَ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ وَنَقَصَ مِنْهَا شَيْءً ضَمِنَ النِّقْصَانَ وَتَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا لَمْ يَرْكَبْهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْجَبَهَا بِالسُّوقِ وَبِالرُّكُوبِ يَصِيرُ كَالْمُرْتَجِعِ لَهَا ١ هـ ، وَكَذَا صَرَّحَ الثِّرَوَانِيُّ بِقَوْلِهِ وَلَا يَرْكَبُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ بِأَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْمَشْيِ ، وَإِذَا رَكِبَهَا وَانْقَصَ بِرُكُوبِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ ١ هـ ، وَكَذَا صَرَّحَ فِي الْهَدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَرْكَبْهَا إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى رُكُوبِهَا لِمَا رَوِيَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ ارْكَبْهَا وَبَيْتُكَ } وَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُ كَانَ عَاجِزًا مُحْتَاجًا ، وَلَوْ رَكِبَهَا فَانْقَصَ بِرُكُوبِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ ١ هـ .

وَمِثْلُهُ فِي كَافِي التَّسْفِيٍّ وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ عَنْ كَافِي الْحَاكِمِ قَالَ فَإِنْ رَكِبَهَا أَوْ حَمَلَ مَتَاعَهُ عَلَيْهَا لِضَرُورَةٍ ضَمِنَ مَا نَقَصَهَا ذَلِكَ يَعْنِي إِنْ نَقَصَهَا ذَلِكَ ضَمِنَهُ ١ هـ .



(قَوْلُهُ : وَلَا يَحْلُبُ لَبَنُهُ وَيُعَالِجُ لِقَطْعِهِ ) هَذَا إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الذَّبْحِ فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا يَحْلُبُهَا وَيَتَصَدَّقُ بِلَبَنِهَا كَيْ لَا يَضُرَّ ذَلِكَ بِهَا وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى حَاجَةٍ نَفْسِهِ تَصَدَّقَ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقِيمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ (قَوْلُهُ : يَنْضَحُ صَرَعُهُ بِمَاءٍ بَارِدٍ ) التَّنْضِجُ الرَّشُّ وَنَضَحَ يَنْضَحُ بِكَسْرِ الضَّادِ مِنْ بَابِ ضَرَبَ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَفِي الْبَحْرِ عَنْ

الْمُصْبَاحِ الْمُنِيرِ يَنْضَحُ مِنْ بَابِي ضَرَبَ وَنَفَعَ فَعَلَى هَذَا تُكْسَرُ ضَادُهُ وَتُنْفَحُ هـ .  
وَقَالَ فِي الْكَنْزِ وَيَنْضَحُ صَرَعَهَا بِالتَّنْقَاحِ بِالتَّوْنِ الْمَضْمُونَةِ وَالْقَافِ وَالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْمَاءُ الْعَذْبُ الَّذِي يَفْخُخُ الْفُؤَادَ بَرْدَهُ كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَالْمُعْرَبِ فِيهِ زِيَادَةٌ عَنْ لَفْظِ الْمَاءِ الْبَارِدِ وَهُوَ كَوْنُهُ عَذْبًا

( مَا عَطِبَ أَوْ تَعَيَّبَ بِفَاحِشٍ فِيهِ وَاجِبِهِ إِبْدَالُهُ وَالْمُعِيبُ لَهُ وَفِي تَقْلِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَنَحَرَ بَدَنَةَ الثَّغْلِ إِنْ عَطِبَتْ ) أَيْ قَرَّبَتْ إِلَى الْهَلَاكِ ( فِي الطَّرِيقِ وَصَبَغَ نَعْلَهَا ) أَيْ قَلَادَتَهَا ( بِمِثْلِهَا وَضَرَبَ بِهِ صَفْحَةً سَنَامِهَا لِیَأْكُلَ الْفَقِيرُ فَلَوْ شَهِدُوا بِوُقُوفِهِمْ بَعْدَ وَقْتِهِ لَا تُقْبَلُ وَلَوْ ) شَهِدُوا بِوُقُوفِهِمْ ( قَبْلَهُ ) أَيْ قَبْلَ وَقْتِهِ ( قُبِلَتْ إِنْ أُمِّكُنَ التَّنَادُكُ ) يَعْنِي أَنَّهُمْ وَقَفُوا فِي يَوْمٍ وَشَهِدَ قَوْمٌ بِأَنَّهُمْ وَقَفُوا بَعْدَ يَوْمِ الْوُقُوفِ أَيْ وَقَفُوا يَوْمَ النَّحْرِ لَا تُقْبَلُ وَيُجْزِيهِمْ حُجَّتُهُمْ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يُجْزِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُ عُرِفَ عِبَادَةُ مُحْتَصًا بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ فَلَا يَكُونُ عِبَادَةٌ بِلَوْنِهَامَا فَصَارَ كَمَا لَوْ وَقَفُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَوْ فِي غَيْرِ عَرَافَاتٍ ، وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ عَلَى النَّفْسِ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُمْ نَفْسِي حُجَّتَهُمْ فَلَا تُقْبَلُ ؛ وَلِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْخَطِإِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَالتَّنَادُكُ مُتَعَدِّرٌ وَفِي الْأَمْرِ بِالْإِعَادَةِ حَرَجٌ ظَاهِرٌ فَوَجِبَ أَنْ يُكْتَفَى بِهِ عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَفُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَإِنَّ التَّنَادُكُ مُمَكِّنٌ

(قَوْلُهُ : أَوْ تَعَيَّبَ بِفَاحِشٍ ) هُوَ مَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الْأُضْحِيَّةِ (قَوْلُهُ : لِیَأْكُلَ الْفَقِيرُ فَقَطُّ ) تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهُ (قَوْلُهُ : شَهِدُوا بِوُقُوفِهِمْ بَعْدَ وَقْتِهِ لَا تُقْبَلُ ) كَذَلِكَ لَوْ شَهِدُوا فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي هُمْ بِهَا فِي مَنَى مُتَوَجِّهِينَ إِلَى عَرَافَاتٍ أَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي خَرَجْنَا بِهِ مِنْ مَكَّةَ الْمُسَمَّى بِيَوْمِ التَّرْوِيَةِ كَانَ التَّاسِعَ لَا الثَّامِنَ وَلَا يُمَكِّنُ لِلْإِمَامِ الْوُقُوفُ بِأَنْ يَسِيرَ إِلَى عَرَافَاتٍ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِقِفِ لَيْلَةَ النَّحْرِ بِالنَّاسِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ لَمْ يَعْمَلْ بِهَا وَيَقِفُ مِنَ الْعِدَّةِ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ شَهِدُوا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ لَكِنْ لَمَّا تَعَدَّرَ الْوُقُوفُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ صَارَ كَشَهَادَتِهِمْ بَعْدَ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ فِي اللَّيْلِ مَعَ النَّاسِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ وَلَا يُدْرِكُهُ ضَعْفَةُ النَّاسِ لَزِمَهُ الْوُقُوفُ فَإِنْ لَمْ يَقِفْ فَاتَ حُجَّتُهُ لِتَرْكِ الْوُقُوفِ فِي وَقْتِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَلَا يَجُوزُ وَقُوفُ الشُّهُودِ قَبْلَ الْإِمَامِ اعْتِمَادًا عَلَى مَا عِنْدَهُمْ وَعَلَيْهِمْ إِعَادَتُهُ مَعَ الْإِمَامِ ، وَكَذَا لَوْ آخَرَ الْإِمَامُ الْوُقُوفَ لِمَعْنَى يَسُوعُ فِيهِ الْجَاهِدُ لَمْ يَجُزْ وَقُوفُ مَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ لِعَدَمِ وَقُوعِهِ فِي وَقْتِهِ شَرْعًا ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ وَقْتُهُ شَرْعًا هُوَ الْيَوْمَ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ النَّاسُ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ التَّاسِعُ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { صَوْمُكُمْ يَوْمَ تَصُومُونَ وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ وَعَرَفَتُكُمْ يَوْمَ تُعْرِفُونَ وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضَحُّونَ } أَيْ وَقْتُ الْوُقُوفِ بَعْرِفَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى الْيَوْمَ الَّذِي يَقِفُ فِيهِ النَّاسُ عَنْ اجْتِهَادٍ وَرَأَى أَنَّهُ يَوْمَ عَرَفَةَ كَمَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ : وَلَوْ شَهِدُوا بِوُقُوفِهِمْ قَبْلَهُ قُبِلَتْ إِنْ أُمِّكُنَ التَّنَادُكُ ) قَالَ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامُ فِي تَصْوِيرِ ذَلِكَ وَلَا شَكَّ أَنَّ وَقُوفَهُمْ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ

عَلَى أَنَّهُ التَّاسِعُ لَا يُعَارِضُهُ شَهَادَةُ مَنْ شَهِدَ أَنَّهُ الثَّامِنُ ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ الثَّامِنِ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَوَّلَ ذِي الْحِجَّةِ ثَبَتَ بِإِكْمَالِ عِدَّةِ ذِي الْقَعْدَةِ وَاعْتِقَادُ أَنَّهُ التَّاسِعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ رُوِيَ قَبْلَ الثَّلَاثِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فَهَذِهِ شَهَادَاتٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ ، وَالْقَائِلُونَ إِنَّهُ الثَّامِنُ حَاصِلٌ مَا عِنْدَهُمْ نَفْسِي مُحَضٌّ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَرَأَوْهُ الَّذِينَ شَهِدُوا وَهِيَ شَهَادَةٌ لَا مُعَارِضَ لَهَا هـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنٌ بَعْدَ ثَقُلِهِ فَحَاصِلُهُ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى خِلَافِ مَا وَقَفَ النَّاسُ لَا يَثْبُتُ بِهَا شَيْءٌ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَتِمُّ أَنْ لَوْ انْحَصَرَ التَّصَوُّيرُ فِيمَا ذَكَرَهُ أَيْ الْكَمَالُ ، بَلْ صُورَتُهُ لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ بِالنَّاسِ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ الْيَوْمَ التَّاسِعُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فَشَهِدَ قَوْمٌ أَنَّهُ الْيَوْمَ الثَّامِنُ فَقَدْ تَبَيَّنَ خَطْوُهُ وَالتَّدَارُكُ مُمَكِّنٌ فَهِيَ شَهَادَةٌ لَا مُعَارِضَ لَهَا وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَحِيطِ ، وَلَوْ وَقَفُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ يَوْمٌ عَرَفَةٌ لَمْ يُجْزِهِمْ وَبِهَذَا التَّفْصِيلُ عِلْمٌ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَلَا بَدْعَ فِيهِ ، بَلْ هُوَ مُتَعَيِّنٌ ١ هـ .

( قُلْتُ ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ حَمَلُ الْإِمَامِ عَلَى الْوُقُوفِ بِمُجَرَّدِ الظَّنِّ مُسْتَجِيلٌ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ الْعَظِيمِ وَقَالُوا غَلَبَةُ الظَّنِّ مُنْزَلَةٌ مِنْزِلَةً الْيَقِينِ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ ثَقُلًا عَنِ الظَّهْرِيَّةِ لَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ فِي هَذَا شَهَادَةَ الْإِثْنَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْكَافِي قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَسْمَعَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ وَيَقُولُ قَدْ تَمَّ حُجُّ النَّاسِ وَلَا رِفْقَ فِي شَهَادَتِكُمْ لَهُمْ ، بَلْ فِيهِ تَهْيِيجُ الْفِتْنَةِ وَالْفِتْنَةُ نَائِمَةٌ لَعَنَ

اللَّهُ مَنْ يَقْطَعُهَا ( قَوْلُهُ : وَجْهُ الاستِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ عَلَى النَّفْيِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا قَامَتْ عَلَى الْإِثْبَاتِ حَقِيقَةً وَهِيَ رُؤْيَةُ الْهَلَالِ فِي لَيْلَةِ قَبْلِ رُؤْيَةِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ وَتَمَامِهِ فِيهِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَفُوا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَإِنَّ التَّدَارُكُ مُمَكِّنٌ ) عَلِمْتَ مَا فِيهِ

( رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ) مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ( الْجُمُرَةُ الْوُسْطَى وَالثَّلَاثَةَ ) وَتَرَكَ الْأُولَى ( فَإِنْ ) قَصَدَ التَّكْمِيلَ وَ ( رَمَى الْأُولَى ) فَقَطْ ( جَارَ ) لِحُصُولِ الْكُلِّ ، وَلَوْ بِلَا تَرْتِيبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ ( أَوْ ) رَمَى ( الْكُلَّ ) بِالتَّرْتِيبِ حَسُنَ )

لِرِعَايَةِ التَّرْتِيبِ الْمُسْتَوْنِ

( قَوْلُهُ : لِرِعَايَةِ التَّرْتِيبِ الْمُسْتَوْنِ ) وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ جُمُرَةٍ قُرْبَةً مَقْصُودَةٌ بِنَفْسِهَا فَلَا يَتَعَلَّقُ الْجَوَازُ بِتَقْدِيمِ الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ بِخِلَافِ السَّعْيِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلطَّوَافِ وَبِخِلَافِ الْمَرْوَةِ فَإِنَّ الْبَدَأَ مِنَ الصَّفَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { ابدؤوا بما بدأ الله به } ، وَأَمَّا التَّرْتِيبُ الْوَاقِعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجُمُرَاتِ فَمَحْمُولٌ عَلَى السُّنَّةِ إِذْ مُجَرَّدُ الْفِعْلِ لَا يُفِيدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( نَذَرَ حَجًّا مَشْيًا حَتَّى يَطُوفَ الْفَرَضَ ) يَعْنِي أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا فَإِنَّهُ لَا يَرْكَبُ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ

( قَوْلُهُ : فَإِنَّهُ لَا يَرْكَبُ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ) أَيْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرْكَبَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ وَهُوَ رَوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَخَيْرُهُ فِي الْمَبْسُوطِ بَيْنَ الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ بَعْدَ النَّذْرِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ مَاشِيًا مَكْرُوهٌ وَرَأْيَا أَفْضَلُ ، وَجْهٌ رَوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ لَا يَتَأَدَّى نَاقِصًا وَالْمَشْيُ فِي الْحَجِّ صِفَةٌ كَمَالٍ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ حَجَّ مَاشِيًا فَلَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِ الْحَرَمِ قِيلَ مَا حَسَنَاتُ الْحَرَمِ قَالَ كُلُّ حَسَنَةٍ بِسَبْعِمِائَةٍ } وَالْمَشْيُ الْوَاجِبُ لَهُ نَظِيرٌ فِي الشَّرْعِ الْمَكِّيِّ الْفَقِيرُ إِذَا أَمَكْنَهُ الْمَشْيُ إِلَى عَرَفَاتٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَاشِيًا ، وَكَذَا الطَّوَافُ وَمَا كَرِهَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ الْمَشْيَ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا كَرِهَهُ إِذَا كَانَ مَطْنَةً سُوءِ الْخُلُقِ كَأَنْ يَكُونَ صَائِمًا مَعَ الْمَشْيِ أَوْ مِمَّنْ لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلِإِثْمِ فِي مُجَادَلَةِ الرَّفِيقِ وَالْخُصُومَةِ وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُعِ وَالتَّذَلُّلِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا كَفَّ بَصَرَهُ مَا أَسِفْتُ عَلَى شَيْءٍ كَأَسْفِي عَلَى أَنْ لَمْ أَحُجَّ مَاشِيًا فَإِنَّ اللَّهَ قَدَّمَ الْمَشَاةَ فَقَالَ تَعَالَى { يَا تُؤْكِرُ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ } مِنْ

الْعِبَادَةِ وَفَتَحَ الْقَدِيرَ ( تَنْبِيْهٌ ) لَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ يُتَنَدُّ بِالْمَشْنِيِّ وَالْكَمَالُ قَالَ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِي مَحَلِّ وَجُوبِ اِبْتِدَاءِ الْمَشْنِيِّ ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَذْكُرْهُ قَبْلَ مِنَ الْمَيِّقَاتِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مِنْ بَيْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ عُرْفًا هـ .

وَلَمْ يَذْكُرْ أَيْضًا حُكْمَ مَا لَوْ رَكِبَ ، وَقَالَ فِي كَافِي النَّسْفِيِّ إِنَّ رَكِبَ فِي الْكُلِّ أَرَأَقَ دَمًا ، وَكَذَا إِنَّ رَكِبَ فِي الْكَثَرِ وَإِنْ رَكِبَ فِي الْقَلِّ تَصَدَّقَ

بَقَدْرِهِ قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا يَرَكِبُ إِذَا بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَشَقَّ الْمَشْنِيُّ فَإِذَا قَرُبَتْ وَهُوَ مِمَّنْ يَتَعَادُ الْمَشْنِيَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَرَكِبَ

( اشْتَرَى جَارِيَةً أَحْرَمَتْ بِالْإِذْنِ ) أَيِ إِذْنِ مَوْلَاهَا حَتَّى لَوْ أَحْرَمَتْ بِلُونِهِ لَا تَكُونُ مُحْرَمَةً ( لَهُ ) أَيِ لِلْمُشْتَرِي ( أَنْ يُحَلِّلَهَا بِقَصِّ شَعْرٍ أَوْ قَلَمٍ ظَفَرٍ فَيُجَامِعُهَا وَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّحْلِيلِ بِالْجَمَاعِ ) تَعْظِيمًا لِلْمَرْ الْحَجِّ

( قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ أَحْرَمَتْ بِلُونِهِ لَا تَكُونُ مُحْرَمَةً ) سَهْوٌ وَالصَّوَابُ أَنَّهَا تَكُونُ مُحْرَمَةً ، وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا الْمَوْلَى قَالَ فِي الْكَافِي إِنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِقَاءِ الْإِحْرَامِ لَا لِلِابْتِدَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ أَحْرَمَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ صَحَّ وَلَهُ أَنْ يُحَلِّلَهَا . وَقَالَ الْكَمَالُ الْأَصْلُ أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ إِذَا أَحْرَمَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ وَيُحَلِّلَهُ بِلَا هَدْيٍ وَذَلِكَ بَأَنْ يَصْنَعَ بِهِ أَذْنَى مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ كَقَلَمٍ ظَفَرٍ وَنَحْوِهِ وَعَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَقِ هَدْيُ الْإِحْصَارِ وَحَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ إِنْ كَانَ الْإِحْرَامُ بِحَجَّةٍ وَإِنْ أَحْرَمَ يَأْذِنُ الْمَوْلَى كُرْهًا لَهُ تَحْلِيلُهُ ، وَلَوْ حَلَّلَهُ حَلَّ هـ .

وَكَذَا مِثْلُهُ فِي الْبِدَائِعِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْإِحْصَارِ وَغَيْرِ مَا كِتَابٍ ، وَذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ الْمَسْأَلَةَ كَمَا هِيَ فِي مَتْنِ الْمُصَنِّفِ ، وَقَالَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُحَلِّلَهَا وَيُجَامِعُهَا .

وَقَالَ زُفَرٌ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ سَبَقَ مِلْكُهُ فَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْ فُسْخِهِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى مَكُوحَةً وَلَنَا أَنَّ الْمُشْتَرِي قَائِمٌ مَقَامَ الْبَائِعِ ، وَقَدْ كَانَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُحَلِّلَهَا فَكَذَا الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْبَائِعِ لِمَا فِيهِ مِنْ خُلْفِ الْوَعْدِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُوجَدْ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي هـ .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ التَّحْلِيلُ بِقَوْلِهِ حَلَّلْتُكَ ، بَلْ بِفِعْلِهِ أَوْ بِفِعْلِهَا بِأَمْرِهِ كَالْإِمْتِشَاطِ بِأَمْرِهِ بِقَصْدِ التَّحْلِيلِ ، وَلَوْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ الَّتِي أَحْرَمَتْ بِتَقْلٍ أَوْ أَمْتَهُ الْمُحْرَمَةَ وَلَا يَعْلَمُ بِإِحْرَامِهَا أَوْ عَلِمَ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّحْلِيلَ لَمْ يَكُنْ تَحْلِيلًا ، وَقَدْ فَسَدَ حَجُّهَا ، وَلَوْ حَلَّلَهَا فَأَحْرَمَتْ فَحَلَّلَهَا فَأَحْرَمَتْ هَكَذَا مِرَارًا ، ثُمَّ حَجَّتْ مِنْ عَامِهَا أَجْرَاهَا عَنْ كُلِّ التَّحْلِيلَاتِ ، وَلَوْ لَمْ تَحُجَّ إِلَّا مِنْ قَابِلٍ

كَانَ عَلَيْهَا لِكُلِّ تَحْلِيلٍ عُمْرَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَهَذَا آخِرُ مَا أوردناه في رُبْعِ الْعِبَادَاتِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَوْفَرَ مِنْتِهِ وَالْهَبَاتِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَسْأَلُ وَبَنِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَوْسَلُ أَنْ يَنْفَعَنِي وَالْمُسْلِمِينَ بِهِ النَّفْعَ الْعَمِيمَ وَأَنْ يَصُونَهُ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ أَعِيدُهُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

{ كِتَابُ الْأَضْحِيَّةِ .

وَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ هَذَا الْكِتَابِ بِكِتَابِ الْحَجِّ وَفُرُوعِ الْأَضْحِيَّةِ فِي أَيَّامِهِ وَهِيَ اسْمٌ لِمَا يُضْحَى بِهَا وَتُجْمَعُ عَلَى أَضَاحٍ عَلَى وَزْنِ أَفَاعِلٍ مِنْ أَضَحَى يُضْحِي إِذَا دَخَلَ فِي الضُّحَى وَيُسَمَّى مَا يُذْبَحُ أَيَّامَ التَّحْرِ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُذْبَحُ وَقْتُ الضُّحَى

تَسْمِيَةً لَهُ بِاسْمٍ وَقْتِهِ وَفِي الشَّرْعِ اسْمٌ لِحَيَوَانٍ مَخْصُوصٍ بِسَمٍّ مَخْصُوصٍ يُذْبَحُ بِنِيَّةِ الْقُرْبَةِ فِي يَوْمٍ مَخْصُوصٍ عِنْدَ وُجُودِ شَرَايِطِهَا وَسَبَبِهَا ، وَشَرَايِطُهَا الْإِسْلَامُ وَالْإِقَامَةُ وَالْيَسَارُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ صَدَقَةِ الْفَطْرِ ، وَسَبَبُهَا الْوَقْتُ وَهُوَ أَيَّامُ النَّحْرِ وَرُكْنُهَا ذَبْحُ مَا يَجُوزُ ذَبْحُهَا ( هِيَ شَاةٌ مِنْ فَرْدٍ ) أَيْ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ مِنْهُ أَقْلٌ مِنْ شَاةٍ ( وَبَدَنَةٌ ) هِيَ بَعِيرٌ ( أَوْ بَقَرَةٌ ) كَمَا مَرَّ ( مِنْهُ ) أَيْ مِنْ وَاحِدٍ ( إِلَى سَبْعَةٍ ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَجُوزَ الْبَدَنَةُ كُلُّهَا إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ الْإِرَاقَةَ قُرْبَةً وَاحِدَةً وَهِيَ لَا تَجْزَأُ إِلَّا أَنَا تَرَكَاهُ بِالْأَثَرِ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ { جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ } أَنَّهُ قَالَ نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ { وَلَا نَصَّ فِي الشَّاةِ فَبَقِيَتْ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ وَتَجُوزُ عَنْ سِتَّةٍ أَوْ خَمْسَةٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ وَإِنَّمَا تَجُوزُ عَنْ سَبْعَةٍ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمْ أَقْلٌ مِنْ سَبْعٍ ) حَتَّى إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ ابْنًا وَامْرَأَةً وَبَقَرَةً وَضَحِيًّا بِهَا لَمْ تَجْزُ فِي نَصِيبِ الْإِبْنِ أَيْضًا لِفَوَاتِ وَصْفِ الْقُرْبَةِ فِي الْبَعْضِ وَعَدَمِ تَجْزِي هَذَا الْفِعْلِ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً كَذَا فِي الْكَافِي ( وَصَحَّ ) لِوَاحِدٍ ( إِشْرَاكُ سِتَّةٍ ) أَيْ جَعْلُهُمْ شُرَكَاءَ لَهُ ( فِي بَدَنَةٍ مُشْرِيَّةٍ ) اشْتَرَاهَا ذَلِكَ الْوَاحِدُ ( لِلْضَحِيَّةِ ) اسْتَحْسَانًا وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ؛ لِأَنَّهُ أَعَدَّهَا

لِلْقُرْبَةِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ قَدْ يَجِدُ بَقَرَةً سَمِينَةً وَلَا يَجِدُ الشَّرِيكَ وَقْتَ الشَّرَاءِ فَمَسَّتْ الْحَاجَةَ إِلَى هَذَا ( وَتُدْبَ كَوْنُهُ ) أَيْ الْإِشْرَاكِ ( قَبْلَ الشَّرَاءِ ) لِيَكُونَ أَبْعَدَ عَنِ الْخِلَافِ ، وَعَنْ صُورَةِ الرُّجُوعِ فِي الْقُرْبَةِ ( وَيُقَسَّمُ اللَّحْمُ وَزَنًا لَا جُزْأً إِلَّا إِذَا ضُمَّ مَعَهُ مِنْ أَكَارِعِهِ أَوْ جُلْدِهِ ) أَيْ يَكُونُ فِي كُلِّ جَانِبٍ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ وَمِنْ الْأَكَارِعِ أَوْ يَكُونُ فِي كُلِّ جَانِبٍ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ وَبَعْضُ الْجُلْدِ أَوْ يَكُونُ فِي جَانِبٍ لَحْمٌ وَأَكَارِعُ وَفِي آخَرٍ لَحْمٌ وَجِلْدٌ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ صَرَفًا لِلْجِنْسِ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ

( كِتَابُ الْأَضْحِيَّةِ ) ( قَوْلُهُ : وَهِيَ اسْمٌ لِمَا يُضْحَى بِهَا ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ .  
وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ الْأَضْحِيَّةُ فِي اللَّغَةِ اسْمٌ لِمَا يُذْبَحُ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى ( قَوْلُهُ : وَتُجْمَعُ عَلَى أَصْحَائِهِ ) يَعْنِي بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .  
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ تُجْمَعُ عَلَى أَصْحَائِهِ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى أَفَاعِلَ كَالْأَرَاوِيِّ جَمْعُ الْأَرَوِيَّةِ وَيُقَالُ ضَحِيَّةٌ وَضَحَايَا كَهَدْيَةٍ وَهَذَا يَا وَيُوقَالُ أَضْحَاةٌ وَتُجْمَعُ عَلَى أَضْحَى كَارْطَاةٍ وَأَرْطَى ١ هـ .  
وَقَالَ الْقُرَاءُ الْأَضْحَى يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَفِيهَا ثَمَانُ لَعَاتٍ ضَمُّ الْهَمْزِ مَعَ تَشْدِيدِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفُهَا وَكَسْرُ الْهَمْزِ مَعَ تَشْدِيدِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفُهَا وَمَعَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ لَعَتَانِ فَتُحُ الصَّادُ وَكَسْرُهَا وَأَضْحَاةٌ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُهَا ١ هـ نَقَلَهَا الشَّيْخُ نُورُ الدِّينِ الزِّيَادِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ ( قَوْلُهُ : فِي يَوْمٍ مَخْصُوصٍ ) الْمُرَادُ بِالْيَوْمِ الْوَقْتُ لِيَشْمَلَ الذَّبْحَ لَيْلًا ( قَوْلُهُ : عِنْدَ وُجُودِ شَرَايِطِهَا ) يَقْتَضِي أَنَّ الْفَقِيرَ وَالْمُسَافِرَ إِذَا ذَبَحَهَا لَا تَكُونُ أَضْحِيَّةً شَرْعًا وَفِيهِ تَأْمُلٌ وَأيضًا يَتَكَرَّرُ قَوْلُهُ : عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهَا بِقَوْلِهِ فِي وَقْتٍ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ هُوَ السَّبَبُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ فِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةً عَنْ ذَبْحِ حَيَوَانٍ مَخْصُوصٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ ١ هـ لَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ ( قَوْلُهُ : وَشَرَايِطُهَا الْإِسْلَامُ وَالْإِقَامَةُ ) سَوَاءَ الْإِقَامَةُ فِي الْمَصَارِ وَالْقُرَى وَالْأَحْصَارِ وَالْبَوَادِي لِأَهْلِهَا وَلَيْسَ الْمَصْرُ شَرْطًا لِلْوُجُوبِ ، وَذَكَرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْأَضْحِيَّةُ عَلَى الْحَاجِّ وَارَادَ بِالْحَاجِّ الْمُسَافِرَ ، وَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْأَضْحِيَّةُ وَإِنْ حَجُّوا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ، وَقَالَ فِي مَبْسُوطِ السَّرْحَسِيِّ .  
وَفِي الْأَصْلِ قَالَ هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى أَهْلِ

الْمُصَارَ مَا خَلَا الْحَاجَّ وَأَرَادَ بِأَهْلِ الْمُصَارِ الْمُقِيمِينَ وَبِالْحَاجِّ الْمُسَافِرِينَ فَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَلَعَلَّيْهِمْ الْأَضْحِيَّةُ وَإِنْ حَجُّوا  
أَهـ قُلْتُ فَمَا نَقَلَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ عَنِ الْخُجْدِيِّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى الْحَاجِّ إِذَا كَانَ مُحْرِمًا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ  
هـ يُحْمَلُ عَلَى إِطْلَاقِ الْأَصْلِ وَيُحْمَلُ كَمَا حَمَلَهُ عَلَى الْمُسَافِرِ أ هـ .

وَمَا قَالَ قَاضِي خَانُ ، أَمَّا صِفَتُهَا فَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْمُوسِرِ الْمُقِيمِ فِي الْمُصَارِ دُونَ  
الْمُسَافِرِ أ هـ لَا يَكُونُ قِيدًا مُخْرَجًا لِلْمُقِيمِ بَعِيرَ الْمُصَارِ ( تَنْبِيْهٌ ) مَا ذُكِرَ مِنَ الشَّرَائِطِ شَرَائِطُ وَجُوبِهَا وَشَرَائِطُ  
صِحَّتِهَا تَعْلَمُ مِنْ بَاقِي كَلَامِهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحُرِّيَّةَ صَرِيحًا لِعِلْمِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَالْيَسَارُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَقْلَ وَالْبُلُوغَ لِمَا فِيهِ مِنَ  
الْخِلَافِ ، ثُمَّ إِنَّهَا تَجِبُ فِي وَقْتِهَا مُوسَعًا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ جُزْءٍ مِنْهُ كَوَقْتِ الصَّلَاةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْأَقَاوِيلِ حَتَّى إِذَا  
صَارَ أَهْلًا فِي آخِرِهِ بَانَ أَسْلَمَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ أَيْسَرَ أَوْ أَقَامَ فِي آخِرِهِ يَجِبُ وَبِعَكْسِهِ لَا كَمَا يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ، وَلَوْ  
صَحَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَهُوَ فَقِيرٌ ، ثُمَّ أَيْسَرَ فِي آخِرِهِ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

وَقَالَ فِي الذَّخِيرَةِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ قَالَ لَا يُعِيدُ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَبِهِ نَأْخُذُ أ هـ ، وَلَوْ كَانَ مُوسِرًا فِي جَمِيعِ  
الْوَقْتِ فَلَمْ يَضَحَّ حَتَّى مَضَى الْوَقْتُ ، ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا صَارَتْ قِيمَتُهَا دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ يَتَصَدَّقُ بِهَا مَتَى وَجَدَهَا ، وَلَوْ  
مَاتَ الْمُوسِرُ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَضَحَّى سَقَطَتْ عَنْهُ وَفِي الْحَقِيقَةِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوُجُوبَ عِنْدَ  
الْإِدَاءِ أَوْ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَلَمْ يَوْجَدْ وَهِيَ وَاجِبَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْمُمَكِّنَةِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُوسِرَ إِذَا اشْتَرَى شَاءَ

لِلْأَضْحِيَّةِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ النَّحْرِ وَلَمْ يَضَحَّ حَتَّى مَضَتْ ، ثُمَّ افْتَقَرَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقِيمَتِهَا أَوْ بَعِيْنَهَا وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ  
الْأَضْحِيَّةُ فَلَوْ كَانَتْ بِالْقُدْرَةِ الْمُسِرَّةِ لَكَانَ دَوَامُهَا شَرْطًا كَمَا فِي الزَّكَاةِ وَالْعُشْرِ وَالْخَرَاجِ حَيْثُ يُسْقُطُ بِهَلَاكِ  
النَّصَابِ وَالْخَرَاجِ وَاصْطِلَامِ الزَّرْعِ أَفَّةً كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَسَيِّهَا الْوَقْتُ ) لَا نَزَاعَ فِي سَيِّئِهِ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ  
أَيَّامُ النَّحْرِ ) مِنْ إِضَافَةِ السَّبَبِ إِلَى حُكْمِهِ يُقَالُ يَوْمُ الْأَضْحَى كَقَوْلِهِمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَيَوْمُ الْعِيدِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ  
: وَرُكْنُهَا

إِلْح ) كَذَا قَالَه الزَّيْلَعِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَهَا وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ فِي الدُّنْيَا وَالْوُصُولُ إِلَى الثَّوَابِ بِفَضْلِ  
اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعُقْبَى كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : إِلَى سَبْعَةٍ ) أَيُّ مُرِيدِينَ الْقُرْبَةِ وَسَوَاءٌ اتَّفَقَتْ جِهَاتُ الْقُرْبَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ  
كَأَضْحِيَّةٍ وَجَرَاءٍ صَيْدٍ وَإِحْصَارٍ وَكَفَّارَةٍ شَيْءٍ أَصَابَهُ فِي الْإِحْرَامِ وَتَطَوُّعٍ وَمُنْعَةٍ وَقِرَانٍ وَعَقِيقَةٍ عَنْ وَلَدٍ وَلَدَتْ لَهُ مِنْ  
قَبْلِ كَذَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي نَوَادِرِ الصَّحَايَا وَلَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمُ الْوَلِيمَةَ وَهِيَ ضِيَاةُ التَّزْوِيجِ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ  
يَجُوزُ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ كَرِهَ الْإِشْتِرَاكَ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ وَرَوَى أَنَّهُ قَالَ لَوْ كَانَ هَذَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ لَكَانَ  
أَحَبَّ إِلَيَّ وَهَكَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ، ( قُلْتُ ) إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمْ يُرِيدُ الْعَقِيقَةَ بِمَا قَدَّمَهُ  
قَبْلَهُ بَنَحَوْهُ وَرَفَقْتَيْنِ مِنْ أَنَّ وَجُوبَ الْأَضْحِيَّةِ نَسَخَ كُلِّ دَمٍ كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الْعَقِيقَةِ وَالرَّجَبِيَّةِ وَالْعَنِيرَةِ ، وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي  
الْعَقِيقَةِ مَنْ شَاءَ فَعَلَ ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ ، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى الْإِبَاحَةِ فَيَمْنَعُ كَوْنُهُ سُنَّةً ، وَذَكَرَ فِي الْجَامِعِ

الصَّغِيرِ وَلَا يَعْنِي عَنْ الْغُلَامِ وَلَا عَنْ الْجَارِيَةِ وَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَقِيقَةَ كَانَتْ فَضْلًا وَمَتَى نُسَخَ الْفَضْلُ لَا  
تَبْقَى إِلَّا الْكَرَاهَةُ ، ثُمَّ قَالَ فِي دَلِيلِنَا رَوَى { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا  
يُحِبُّ الْعُقُوقَ مَنْ شَاءَ فَلْيُعُقِّ عَنْ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً } هَذَا يَنْتَهِي كَوْنُ الْعَقِيقَةِ سُنَّةً ؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ الْعَقُّ  
بِالْمَشِيئَةِ ، وَهَذَا أَمَارَةُ الْإِبَاحَةِ أ هـ .

وقَوْلُهُ : فِي الْبَدَائِعِ يَنْبَغِي أَنْ تَجُوزَ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمْ يَرَى الْوَلِيمَةَ يُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْمُبْتَغَى مِنَ التَّنْصِيفِ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ  
حَيْثُ قَالَ الْوَلِيمَةُ طَعَامُ الْغُرْسِ وَالْخَرْسُ طَعَامُ الْوِلَادَةِ وَالْمَادْبَةُ طَعَامُ الْخِتَانِ وَالْوَكِيرَةُ طَعَامُ الْبِنَاءِ وَالْعَقِيقَةُ طَعَامُ

الْحَلَقِ وَالنَّقِيعَةِ طَعَامُ الْقَادِمِ وَالْوَضِيمَةِ طَعَامُ التَّعْزِيَةِ وَكُلُّهَا لَيْسَتْ بِسَنَةٍ إِلَّا طَعَامُ الْعُرْسِ فَإِنَّهُ سَنَةٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ } وَيَنْبَغِي أَنْ يَدْعُوَ الْحَجِرَانَ وَالْأَقْرِبَاءَ وَالْأَصْدِقَاءَ وَيَصْنَعَ لَهُمْ طَعَامًا وَيَذْبَحَ لَهُمْ وَيَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُجِيبَ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ آثِمٌ وَإِنْ كَانَ صَائِمًا أَجَابَ وَدَعَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا أَكَلَ اهـ .  
(قَوْلُهُ : وَتَجُوزُ عَنْ سِنَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ ) أَقُولُ ، وَكَذَا عَنْ الْإِثْنَيْنِ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ نَصْفَ السَّنَعِ يَكُونُ تَبَعًا لِثَلَاثَةِ الْأَسْبَاعِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ وَالْعِنَايَةِ وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ ( قَوْلُهُ : لَمْ يَجُزْ فِي نَصِيبِ الْإِنِّ ) اقْتَصَرَ فِي نُسخَةٍ عَلَى بَيَانِهِ وَإِنْ كَانَ نَصِيبُ الْإِثْمِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عَدَمُ الْإِجْرَاءِ فِي نَصِيبِهَا بِاللُّوْلَى وَالتَّعْلِيلِ يُرْشِدُ إِلَيْهِ وَفِي نُسخَةٍ إِبْتِاثَ لَفْظَةٍ أَيْضًا فَهِيَ نَصٌّ فِي

الْحُكْمِ وَمِمَّا يَنْفَرَعُ عَلَى مِنْوَالٍ هَذَا مَا إِذَا اشْتَرَكَ سَبْعَةً فِي خَمْسِ بَقَرَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ فَذَبَحُوهَا أَجْزَاءَهُمْ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ بَقَرَةٍ سُبْعًا ، وَلَوْ اشْتَرَكَ ثَمَانِيَةً فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ لَمْ تُجْزِهِمْ ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَقَرَةٍ بَيْنَهُمْ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَسْهُمٍ ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَهْصٌ مِنَ السُّبْعِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَكَ الثَّمَانِيَةَ فِي ثَمَانِيَةِ مِنَ الْبَقَرِ لَا تُجْزِيهِمْ ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَقَرَةٍ تَكُونُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَسْهُمٍ وَلَا رَوَايَةَ فِي هَذِهِ وَإِنَّمَا هُوَ بِالْقِيَاسِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : وَصَحَّ لِوَاحِدٍ إِشْرَاكَ سِنَةٍ ) مَحْمُولٌ عَلَى الْغَنَى ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَتَّعِنِ لَوْ جُوبِ التَّضَحِّيَةُ بِهَا وَمَعَ ذَلِكَ يُكْرَهُ لَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ خُلْفِ الْوَعْدِ ، وَقَدْ قَالُوا فِي الْغَنَى إِذَا اشْتَرَكَ بَعْدَ مَا اشْتَرَاهَا لِلْأَضْحِيَّةِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالثَّمَنِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ مُحَمَّدٌ لِقِصَّةِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ فَكَذَلِكَ هُنَا فَمَا إِذَا كَانَ فَقِيرًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُشْرِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَهَا عَلَى نَفْسِهِ بِالشَّرَاءِ لِلْأَضْحِيَّةِ فَتَعَيَّنَتْ لِلْوُجُوبِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ اهـ ، وَلَكِنْ لَمْ يَجْزَمْ بِكَرَاهَةِ اشْتِرَاكِ الْغَنِيِّ فِي الْهَدَايَةِ ، بَلْ قَالَ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِالْمُشْتَرِكِ بَعْدَ الشَّرَاءِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَنُدِبَ كَوْنُهُ أَيْ الْإِشْرَاكَ قَبْلَ الشَّرَاءِ ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْأَصْلِ ، وَقَالَ فِيهِ اسْتَحْسَنَ ذَلِكَ أَيْ جَوَازَ الْإِشْرَاكَ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَيْ الْإِشْرَاكَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيهَا كَانَ أَحْسَنَ اهـ .  
وَتَبَعَهُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَالْمُبْسُوطِ فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ تُوهِمُ أَنَّهُ ثَابِتٌ بِالسَّنَةِ وَلَا تُفِيدُهُ عِبَارَتُهُمْ ( قَوْلُهُ : فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ ) أَقُولُ وَنَفَى جَوَازَ قِسْمِ لَحْمِ

الْأَضْحِيَّةِ جُزْأً بِمَعْنَى لَا يَصِحُّ لَا بِمَعْنَى لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَيْعًا حَقِيقِيًّا فَيَقْتَضِي الْحُرْمَةَ بِالْفَضْلِ ، بَلْ إِنَّهُ كَهَبَةٍ مَشَاعٍ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ فَلَا يَمْلِكُ الْمُوْهُوبُ لَهُ الْعَيْنَ بِمُجَرَّدِ نَقْضِهِ فَلِلْمَالِكِ نَقْضُ الْقِسْمَةِ حَتَّى إِذَا لَمْ أَلْهَبْهَا حَتَّى أَكَلِ اللَّحْمَ تَمَّ الْقَرُ وَلَا حُرْمَةٌ وَلَا ضَمَانٌ لِزَا الْمَالِكِ بِإِثْلَافِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِطْعَامُهُ الْأَغْنِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي ( وَتَجِبُ ) .

وَفِي الْجَوَامِعِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا سَنَةٌ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّهَا سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَوَجْهُ الْوُجُوبِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { : مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يَضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّنَا } .  
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَمِثْلُ هَذَا الْوَعْدُ لَا يَلْحَقُ إِلَّا بِتَرْكِ الْوَاجِبِ ( عَلَى حُرٍّ ) فَإِنَّهَا قُرْبَةٌ مَالِيَّةٌ فَلَا تَنَادِي إِلَّا بِالْمِلْكِ وَالْمَالِكُ هُوَ الْحُرُّ ( مُسْلِمٌ ) فَإِنَّ الْقُرْبَةَ لَا تَتَصَوَّرُ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ ( مُقِيمٌ ) فَإِنْ أَدَّاهَا يَخْصُ بِأَسْبَابِ تَشَقُّقٍ عَلَى الْمُسَافِرِ وَتَقَوَّتْ بِمَضِيِّ الْوَقْتِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ عَنْهُ كَالْجُمُعَةِ ( مُوسِرٍ يَسَارُ الْفِطْرَةَ ) فَإِنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْقَادِرِ وَهُوَ الْغَنِيُّ وَمَقْدَارُهُ مَا يَجِبُ بِهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ( لِنَفْسِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِتَجِبُ ( لَا طِفْلُهُ ) أَيْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ لِأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ مُحَضَّةٌ وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ أَنْ لَا تَجِبَ عَلَى أَحَدٍ بِسَبَبِ غَيْرِهِ بِخِلَافِ صَدَقَةِ

الْفِطْرِ فَإِنَّ فِيهَا مَعْنَى الْمُؤْتَةِ ، وَالسَّبَبُ فِيهَا رَأْسٌ يُمَوَّنُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي حَقِّ الْوَلَدِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ تَجِبُ عَلَيْهِ لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى نَفْسِهِ ( بَلْ يُضَحِّي أَبُوهُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ ) أَيْ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ ( إِنْ كَانَ ) لَهُ مَالٌ ( أَوْ ) يُضَحِّي ( وَصِيُّهُ بَعْدَهُ ) أَيْ بَعْدَ الْأَبِ ( وَآكَلَ الطِّفْلُ وَبَاقِيهِ ) بَعْدَ الْآكِلِ ( يَبْدَلُ بِمَا يُنْتَفَعُ بِهِ ) مِنْ آلَاتِ الْيَتِّ وَنَحْوِهَا فِي الْهَدَايَةِ ، الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُضَحِّي مِنْ مَالِهِ وَيَأْكُلُ مِنْهُ مَا أَمَكَنَ وَيَبْنَعُ بِمَا بَقِيَ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ .  
وَفِي الْكَافِي ، الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ وَلَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يَفْعَلَهُ مِنْ مَالِهِ أَيْ مِنْ مَالِ

#### الصَّغِيرِ

( قَوْلُهُ : وَتَجِبُ ) هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَوَى ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنُ رُسْتَمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهَا عَرِيضَةٌ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : فِي الْجَوَامِعِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ) قَالَهُ الرِّيَالِيُّ وَالْجَوَامِعِ اسْمُ كِتَابٍ فِي الْفِقْهِ صَنَّفَهُ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

( قَوْلُهُ : أَيْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ لِلْوَلَدِ الصَّغِيرِ ) أَقُولُ وَيُسْتَحَبُّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : فِي الْهَدَايَةِ

إِلَخ ) أَقُولُ وَأَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ مِنَ التَّضَحِّيَةِ عَدَمُ الْوُجُوبِ قَالَ فِي مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ لَا تَجِبُ عَلَى طِفْلِهِ الْفَقِيرِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَلَا عَنْ الْغَنِيِّ مِنْ مَالِهِ فِي أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ ( قَوْلُهُ : وَلَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يَفْعَلَهُ مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ وَعَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي لَا تَجِبُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ لَيْسَ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَإِنْ فَعَلَ الْأَبُ لَا يَضْمَنُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَيَضْمَنُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ فَإِنْ فَعَلَ الْوَصِيُّ يَضْمَنُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ ، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَضْمَنُ كَمَا لَا يَضْمَنُ الْأَبُ .  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يَأْكُلُ لَا يَضْمَنُ وَإِلَّا يَضْمَنُ وَالْمَعْنَوَةُ وَالْمَجْنُونُ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الصَّبِيِّ ، أَمَّا الَّذِي يُجَنُّ وَيُفِيقُ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ .

اهـ .

( لَا تُذْبِحُ ) الْأَضْحِيَّةُ ( فِي الْمِصْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ) أَيْ صَلَاةِ الْعِيدِ ( وَتُذْبِحُ فِي غَيْرِهِ بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى غُرُوبِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ) فَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ التَّضَحِّيَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ الْمِصْرِيِّ وَبَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ وَآخِرُهُ قُبَيْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ( وَاعْتَبِرِ الْآخِرَ لِلْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ وَالْوَلَادَةَ وَالْمَوْتَ ) فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ غَنِيًّا فِي أَوَّلِ أَيَّامِ النَّحْرِ فَقَبْرًا فِي آخِرِهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَفِي الْعَكْسِ تَجِبُ وَإِنْ وُلِدَ فِي الْيَوْمِ الْآخِرِ تَجِبُ عَلَيْهِ وَإِنْ مَاتَ فِيهِ لَا تَجِبُ ( وَكُرِهَ الذَّبْحُ لَيْلًا ) وَإِنْ جَازَ لِاحْتِمَالِ الْغَلَطِ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ ( تُرِكَتْ ) التَّضَحِّيَةُ ( وَمَضَتْ أَيَّامُهَا ) اعْلَمْ أَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ وَالْكُلُّ يَمْضِي بِأَرْبَعَةٍ أَوَّلُهَا نَحْرٌ لَا غَيْرُ وَآخِرُهَا تَشْرِيقٌ لَا غَيْرُ وَالْمَتَوَسِّطَانِ نَحْرٌ وَتَشْرِيقٌ وَالتَّضَحِّيَةُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدَّقِ بِشَمَنِ الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ وَاجِبَةً أَوْ سُنَّةً وَالتَّصَدَّقُ تَطَوُّعٌ مَحْضٌ ، وَإِذَا تُرِكَتْ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّضَحِّيَةِ ( تَصَدَّقَ بِهَا ) أَيْ بِالْأَضْحِيَّةِ نَفْسِهَا ( حَيَّةً نَادِرًا لِمُعِينَةٍ ) أَيْ مَنْ كَانَ فِي مَلِكِهِ شَاةٌ ، وَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُضَحِّيَ بِهِذِهِ الشَّاةِ تَصَدَّقَ بِهَا أَيْضًا ( فَقَبْرٌ شَرَاهَا ) أَيْ الْأَضْحِيَّةَ ( لَهَا ) أَيْ لِلتَّضَحِّيَةِ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ بِالْشَّرَاءِ بِنَيْةِ التَّضَحِّيَةِ عِنْدَنَا .

( وَ ) تَصَدَّقَ ( بِقِيمَتِهَا غَنِيٌّ شَرَاهَا أَوْ لَا ) يَعْنِي إِنْ كَانَ غَنِيًّا تَصَدَّقَ بِقِيمَةِ الْأَضْحِيَّةِ اشْتَرَى أَوْ لَمْ يَشْتَرِ ؛ لِأَنَّهَا

وَاجِبَةٌ عَلَى الْعَبْدِ فَإِذَا فَاتَ الْوَقْتُ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ إِخْرَاجًا لَهُ عَنِ الْعَهْدَةِ كَالْجُمُعَةِ تُقْضَى بَعْدَ فَوَاتِهَا ظَهْرًا  
وَالصَّوْمُ بَعْدَ الْعَجْرِ فِدْيَةٌ

(قَوْلُهُ : لَا تُذْبَحُ الْأَضْحِيَّةُ فِي الْمِصْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَجُودُ مِنْ قَوْلِ الْكَنْزِ لَا يَذْبَحُ مِصْرِيٌّ قَبْلَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ  
إِذَا ذَبَحَ فِي الْمِصْرِ لَمَّا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَالتَّبَيَّنَ حِيلَةُ الْمِصْرِيِّ إِذَا أَرَادَ التَّجِيلَ أَنْ يَبْعَثَ بِهَا إِلَى خَارِجِ الْمِصْرِ فِي  
مَوْضِعٍ يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْصُرَ فِيهِ فَيُضَحِّيَ فِيهِ كُلَّمَا طَلَعَ الْفَجْرُ ؛ لِأَنَّ وَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَإِنَّمَا أُخِّرَتْ إِلَى مَا  
بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي الْمِصْرِ كَيْ لَا يَشْتَغَلَ بِهَا عَنْ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ حَقِيقَةُ الْفَرَاغِ مِنْهَا عَلَى مَا قَالَ  
قَاضِي خَانَ فَإِنْ ضَحَّى بَعْدَ مَا قَعَدَ الْإِمَامُ قَدَرَ التَّشَهُّدِ قَبْلَ السَّلَامِ لَا يَجُوزُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَجُوزُ وَيَكُونُ مُسِيئًا ، وَلَوْ ضَحَّى بَعْدَ مَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً جَازَتْ الْأَضْحِيَّةُ عِنْدَ الْكُلِّ أَهـ  
وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَوْ ذَبَحَ بَعْدَ مَا قَعَدَ الْإِمَامُ قَدَرَ التَّشَهُّدِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ قَالُوا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ كَمَا لَوْ  
كَانَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ يَجُوزُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ بِصُنْعِهِ فَرَضٌ عِنْدَهُ لَا  
عِنْدَهُمَا فَإِنْ اشْتَغَلَ الْإِمَامُ فَلَمْ يُصَلِّ الْعِيدَ أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا حَتَّى زَالَتْ الشَّمْسُ فَقَدْ حَلَّ الذَّبْحُ بِغَيْرِ صَلَاةٍ فِي  
الْيَوْمِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَالَتْ الشَّمْسُ بَعْدَ فَاتِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ عَلَى وَجْهِ  
الْقَضَاءِ ، وَالتَّرْتِيبُ شَرْطٌ فِي الْإِدَاءِ لَا فِي الْقَضَاءِ كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ انْتَهَى كَلَامُ الْبَدَائِعِ وَهَكَذَا نَقَلَهُ الرَّيْلِيُّ عَنْ  
الْمُحِيطِ وَهُوَ نَقَلَهُ عَنِ الْقُدُورِيِّ فِي شَرْحِهِ وَنَقَلَ الرَّيْلِيُّ أَيْضًا عَنِ الْمُحِيطِ أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِمُ الْأَضْحِيَّةُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي  
قَبْلَ الزَّوَالِ إِلَّا إِذَا كَانُوا لَا

يَرْجُونَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ فَحِينَئِذٍ يُجْزِيهِمْ .

أهـ .

وَالْإِمَامُ إِذَا صَلَّى الْعِيدَ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ وَضَحَّى النَّاسُ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَوْمٌ عَرَفَةٌ أَجْزَأَتْهُمْ الصَّلَاةُ وَالذَّبَائِحُ لِلضَّرُورَةِ  
كَذَا فِي مُنْيَةِ الْمُفْتِيِّ (تَنْبِيْهٌ) قَالَ فِي مَبْسُوطِ السَّرْحَسِيِّ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ صَلَاةُ الْعِيدِ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي  
وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ مَشْغُولُونَ بِإِدَاءِ الْمَنَاسِكِ فَلَا يَلْزِمُهُمْ صَلَاةُ الْعِيدِ وَيَجُوزُ لَهُمُ التَّضَحِّيَةُ بَعْدَ انْتِشَاقِ الْفَجْرِ كَمَا  
يَجُوزُ لِأَهْلِ الْقُرَى أَهـ .

وَمِنْ الظَّاهِرِ أَنَّ أَهْلَ مَنَى هُمْ مَنْ بِهَا مِنَ الْحَاجِّ وَأَهْلُ مَكَّةَ (قَوْلُهُ : وَتُذْبَحُ فِي غَيْرِهِ بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ)  
شَامِلٌ لِأَهْلِ الْبُوَادِي ، وَقَدْ قَالَ قَاضِي خَانَ فَأَمَّا أَهْلُ السَّوَادِ وَالْقُرَى وَالرَّبَاطَاتِ عِنْدَنَا يَجُوزُ لَهُمُ التَّضَحِّيَةُ بَعْدَ  
طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنَ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ الْبُوَادِي لَا يُضَحُّونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ اقْرَبِ الْأُمَّةِ إِلَيْهِمْ  
أهـ .

وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا قَلَمْنَاهُ عَنِ التَّبَيَّنِ وَمَا سَنَدَكُرُهُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مِنْ إِطْلَاقِ جَوَازِ التَّضَحِّيَةِ لِغَيْرِ الْمِصْرِيِّ مِنْ طُلُوعِ  
الْفَجْرِ فَشَمِلَ أَهْلَ الْبُوَادِي (قَوْلُهُ : فَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ التَّضَحِّيَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ الْمِصْرِيِّ وَبَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ  
النَّحْرِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ) فِيهِ نَظَرٌ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مَبْسُوطِهِ أَوَّلَ وَقْتِ الْأَضْحِيَّةِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ  
النَّحْرِ إِلَّا أَنَّ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَنَاصِرِ يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ فَلَا تَصِحُّ قَبْلَهَا لِعَدَمِ الشَّرْطِ لَا لِعَدَمِ الْوَقْتِ  
وَلِهَذَا جَازَتْ التَّضَحِّيَةُ فِي الْقُرَى بَعْدَ انْتِشَاقِ الْفَجْرِ ، وَدُخُولِ الْوَقْتِ لَا يَخْتَلِفُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمَنَاصِرِ وَالْقُرَى  
هـ .

وَقَدَمْنَا مِثْلَهُ (قَوْلُهُ : اعْلَمْ أَنَّ أَيَّامَ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ)



لَكِنْ أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا وَأَدْوَنُهَا آخِرُهَا كَمَا فِي قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : وَالتَّضَحِّيَةُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِشَمَنِ الْأُضْحِيَّةِ الْخ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْعَايَةِ هَذَا الدَّلِيلُ يَشْمَلُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ اهـ .

( قُلْتُ ) فِيهِ إِيهَامُ جَوَازِ التَّصَدُّقِ بِالْقِيَمَةِ عَنْ وَاجِبِ الْأُضْحِيَّةِ لِلْغَنِيِّ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَلَا يُجْزِيهِ التَّصَدُّقُ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ بِالْقِيَمَةِ لِمَا قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ إِنَّهُ لَا إِشْكَالَ أَنَّ الْمُوسِرَ لَا يُجْزِيهِ التَّصَدُّقُ بِالْقِيَمَةِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لِإِرَاقَةِ الدَّمِّ وَإِقَامَةَ الْمُتَقَوِّمِ مَقَامَ مَا لَيْسَ بِمُتَقَوِّمٍ لَا يَجُوزُ وَإِرَاقَةُ الدَّمِّ خَالِصٌ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْفَقِيرِ التَّضَحِّيَةُ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّقَرُّبِ بِإِرَاقَةِ الدَّمِّ وَالتَّصَدُّقِ اهـ بِمَعْنَاهُ ( قَوْلُهُ : وَالتَّصَدُّقُ ) أَيَّ بِشَمَنِهَا تَطَوُّعٌ مَحْضٌ فَكَانَتْ هِيَ أَفْضَلُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : نَازِرٌ لِمُعِينَةٍ ) شَامِلٌ لِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ إِلَّا أَنَّ الْغَنِيَّ إِذَا عَنَى بِالنَّذْرِ الْإِحْبَارَ عَنْ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ بِإِجَابِ الشَّارِعِ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا هِيَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّعْ عَلَيْهِ أَنْ يُضَحِّيَ بِشَاتَيْنِ عِنْدَنَا شَاةٍ لِأَجْلِ النَّذْرِ وَشَاةٍ بِإِجَابِ الشَّرْعِ وَمِنَ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا التَّضَحِّيَةُ بِشَاةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ أَيَّامِ النَّحْرِ تَلَزَمَتْ شَاتَانِ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الصِّيغَةَ لَا تَحْتَمِلُ الْإِحْبَارَ عَنْ الْوَاجِبِ إِذْ لَا وَجُوبَ قَبْلَ الْوَقْتِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ مُعْسِرٌ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ فِيهَا فَعَلَيْهِ شَاتَانِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : وَفَقِيرٌ شَرَاهَا لَهَا ) كَذَا لَوْ اشْتَرَاهَا غَنِيٌّ لَهَا وَافْتَقَرَ بَعْدَهَا مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِعَيْنِهَا أَوْ بِقِيَمَتِهَا وَإِنْ افْتَقَرَ بَعْدَ الشَّرَاءِ لَهَا قَبْلَ مُضِيِّ

أَيَّامِ النَّحْرِ سَقَطَتْ عَنْهُ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ : وَتَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهَا غَنِيٌّ شَرَاهَا أَوَّلًا ) لَمْ يَعْرِضْ لِلتَّصَدُّقِ بِعَيْنِهَا وَيُقِيدُهُ مَا قَالَ فِي الْعَايَةِ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْغَنِيِّ عَيْنِهَا أَوْ لَمْ يُعَيِّنْهَا وَعَلَى الْفَقِيرِ بِالشَّرَاءِ بِنَيْتِ التَّضَحِّيَةِ عِنْدَنَا فَإِذَا فَاتَ وَقْتُ التَّقَرُّبِ بِالْإِرَاقَةِ وَالْحَقُّ مُسْتَحَقٌّ وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالْعَيْنِ أَوْ الْقِيَمَةِ إِخْرَاجًا لَهُ عَنْ الْعَهْدَةِ اهـ . ( قَوْلُهُ : كَالْجُمُعَةِ تَقْضَى بَعْدَ فَوَاتِهَا ظَهْرًا ) ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضُ الْوَقْتِ لَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ هُوَ الظُّهْرُ

( صَحَّ ) لِلتَّضَحِّيَةِ ( الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ) الضَّأْنُ مَا يَكُونُ لَهُ أَلْيَةٌ وَالْجَذَعُ شَاةٌ لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ ( وَ ) صَحَّ ( الشَّيْءُ ) فَصَاعِدًا مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَهُوَ ( أَيُّ الشَّيْءِ ) ( ابْنُ خَمْسٍ مِنَ الْأَوَّلِ ) ( أَيُّ الْإِبِلِ ) ( وَحَوْلَيْنِ مِنَ الثَّانِي ) ( أَيُّ الْبَقَرِ ) ( وَحَوْلٍ مِنَ الثَّالِثِ ) ( أَيُّ الْغَنَمِ ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّيْءَ فَصَاعِدًا يُجْزِي مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا الضَّأْنَ فَإِنَّ الْجَذَعُ مِنْهُ يُجْزِي لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { صَحُّوا بِالشَّيْءِ إِلَّا أَنْ يَعْسَرَ عَلَى أَحَدِكُمْ فَلْيَذْبَحِ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ } . ( وَ ) صَحَّ ( الْجَمَاءُ ) ( أَيُّ الْتِي لَا قَرْنَ لَهَا ) ( وَالْخَصِيُّ وَالْقَوْلَاءُ ) ( أَيُّ الْمَجْنُونَةِ ) ( لَا الْعَمِيَاءُ وَالْعَوْرَاءُ ) ( أَيُّ ذَاتِ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ ) ( وَالْعَجَفَاءُ ) بِحَيْثُ لَا مَخَّ فِي عِظَامِهَا ( وَعَرَجَاءُ لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنْسَكِ وَمَقْطُوعٌ يَدُهَا أَوْ رِجْلُهَا وَمَا ذَهَبَ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ أُذُنِهَا أَوْ ذَنْبِهَا أَوْ عَيْنِهَا أَوْ أَلْيَتِهَا ) ( وَقِيلَ الثَّلْثُ ، وَقِيلَ الرَّبْعُ وَعِنْدَهُمَا إِنْ بَقِيَ أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ أَجْرَاهُ

( قَوْلُهُ : وَالْجَذَعُ شَاةٌ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ) أَيُّ سَوَاءٍ كَانَا مَعَزًا أَوْ ضَأْنًا وَجَذَعُ الضَّأْنِ يَجُوزُ إِذَا كَانَ عَظِيمًا سَمِينًا لَوْ رَأَاهُ إِنْسَانٌ يَحْسِبُهُ ثِيَابًا وَالشَّيْءُ مِنَ الضَّأْنِ أَفْضَلُ مِنْ جَذَعِهِ وَالْأُنْثَى مِنَ الْإِبِلِ أَفْضَلُ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنَ الْبَقَرِ أَفْضَلُ مِنَ الذَّكَرِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْقِيَمَةِ وَاللَّحْمِ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا أَطْيَبُ وَالذَّكَرُ مِنَ الْمَعَزِ أَفْضَلُ ، وَكَذَا الذَّكَرُ مِنَ الضَّأْنِ إِذَا كَانَ مَوْجُوءًا أَيْ خَصِيًّا وَاسْتَوَيَا وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِي أَنَّ الْبَدَنَةَ أَفْضَلُ مِنَ الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ أَوْ قَلْبُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ كَانَ قِيَمَةُ الشَّاةِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْبَدَنَةِ فَالشَّاةُ أَفْضَلُ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَدَنَةُ أَفْضَلُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الْكَبِيرُ إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الشَّاةِ وَالْبَدَنَةِ سَوَاءً كَانَتْ الشَّاةُ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا أَطْيَبُ .  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْبَقَرَةُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِ الْبَقَرَةِ إِذَا اسْتَوَتْ فِي الْقِيَمَةِ وَاللَّحْمِ ؛ لِأَنَّ لَحْمَ  
الشَّاةِ أَطْيَبُ فَإِنْ كَانَ الْبَقَرَةُ أَكْثَرَ لَحْمًا فَسَبْعُ الْبَقَرَةِ أَفْضَلُ وَالْبَقَرَةُ أَفْضَلُ مِنْ سِتِّ شِيَاهٍ إِذَا اسْتَوَتْ قِيَمَةً وَلَحْمًا  
وَسَبْعُ شِيَاهٍ أَفْضَلُ مِنْ بَقَرَةٍ كَذَا فِي قَاضِي خَانَ .

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ أَسْمَنَ وَأَحْسَنَ ؛ لِأَنَّهَا مَطِيَّةُ الْآخِرَةِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { عَظَّمُوا  
صَحَائِكُمْ فَإِنَّهَا عَلَى الصِّرَاطِ مَطَايَاكُمْ وَمَهْمَا كَانَتْ الْمَطِيَّةُ أَعْظَمَ وَأَسْمَنَ كَانَتْ عَلَى الْجَوَارِ عَلَى الصِّرَاطِ أَقْدَرُ  
وَأَفْضَلُ الشَّاةُ أَنْ يَكُونَ كَبْشًا أَمْلَحَ أَقْرَنَ مَوْجُوءًا } وَالْأَقْرَنُ الْعَظِيمُ وَالْأَمْلَحُ الْأَبْيَضُ رُوي عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَنَّهُ قَالَ { دَمُ الْغُبَرَاءِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلُ دَمِ السُّودَاوِينَ وَإِنَّ

أَحْسَنَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ الْبَيَاضُ وَاللَّهُ خَلَقَ الْجَنَّةَ بَيَضاءَ وَخَلَقَ أَهْلَهَا بَيَضاءَ } وَالْمَوْجُوءُ هُوَ مَذْفُوقُ الْخُصْيَيْنِ قِيلَ هُوَ  
الْخُصْيُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرِبَطَ الْأُضْحِيَّةُ قَبْلَ أَيَّامِ التَّحْرِ بِأَيَّامٍ وَأَنْ يُقْلَدَهَا وَيُجَلَّلَهَا قَالَ فِي مُنِيَةِ الْمُفْتِي وَيَتَصَدَّقُ  
بِجَلَالِهَا وَقَلَّابُهَا عَتَبَارًا بِالْهَدَايَا وَالْجَامِعُ أَنَّ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِتَعْظِيمِهَا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى { ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرُ اللَّهِ  
فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ } ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ الْجَمَاءُ ) وَهِيَ الْبَنَى لَا قَرْنَ لَهَا سَوَاءً كَانَ خِلْقَةً أَوْ مَسْكُورًا كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَقَاضِي خَانَ وَالتَّبْيِينِ

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ فَإِنْ بَلَغَ الْكَسْرُ الْمُشَاشَ لَا يُجْزَى وَالْمُشَاشُ رُءُوسُ الْعِظَامِ مِثْلُ الرُّكْبَيْنِ وَالْمِرْفَقَيْنِ ١ هـ .  
( قَوْلُهُ : وَالْوَلَاءُ ) هَذَا إِذَا كَانَتْ تُعْتَلَفُ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ لَا تُعْتَلَفُ لَا يُجْزِيهِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَحَكَاهُ فِي الْهَدَايَةِ  
بِصِغَةِ قِيلَ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ يُضَحَّى بِالْوَلَاءِ إِذَا كَانَتْ تُعْتَلَفُ بِأَنَّ كَانَتْ سَمِينَةً لَمْ يَمْنَعَهَا مِنَ السُّومِ وَالرَّغْيِ وَإِنْ كَانَ يَمْنَعُهَا مِنْهُ  
لَا تُجْزِيهِ ١ هـ .

وَلَا بِأَسَ بِالْجَرْبَاءِ السَّمِينَةِ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ ( قَوْلُهُ : وَالْعَجْفَاءُ بَحِثْ لَا مَخَّ فِي عِظَامِهَا ) وَيُقَالُ لِلْمَخِّ قَهْيٌ ، وَإِذَا  
اشْتَرَاهَا سَمِينَةً فَصَارَتْ عَجْفَاءَ لَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ وَفِي الطَّحَاوِيِّ يَجُوزُ كَمَا فِي مُنِيَةِ الْمُفْتِي ( قَوْلُهُ :  
وَعَرَجَاءَ لَا تَمْشِي عَلَى الْمَنَسَكِ ) أَيُّ الْمَذْبَحِ ( قَوْلُهُ : وَمَا ذَهَبَ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ أُذُنِهَا  
إِلَخْ ) رَوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْأَصْلُ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ الثُّلْثَ وَمَا دُونَهُ قَلِيلٌ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ الثُّلْثُ ) أَيُّ مَانِعٍ رَوَايَةُ أَبِي يُوسُفَ عَنِ الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ

أَقْلَ مِنْ الثُّلْثِ جَازَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : أَوْ عَيْنُهَا ) قَالُوا مَعْرِفَةُ الْمِقْدَارِ الذَّاهِبِ مِنَ الْعَيْنِ  
بِشَدِّ الْمَعْبِيَةِ بَعْدَ إِسْكَائِ الْعَلْفِ عَنْهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ بَعْدَمَا جَاءَتْ ، ثُمَّ يَقْرَبُ الْعَلْفُ إِلَيْهَا قَلِيلًا قَلِيلًا فَإِذَا رَأَتْهُ عُلِمَ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ، ثُمَّ تُشَدُّ عَيْنُهَا  
الصَّحِيحَةُ وَيَقْرَبُ إِلَيْهَا قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى إِذَا رَأَتْهُ عُلِمَ مِنْ مَكَانِهِ ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى تَفَاوُتِ مَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ ثُلَاثًا  
فَالذَّاهِبُ هُوَ الثُّلْثُ أَوْ نَصْفًا فَنَصْفٌ ، وَلَوْ تَعَيَّنَتْ فِي حَالَةِ الْإِضْجَاعِ بِنَحْوِ كَسْرِ وَذَهَابِ عَيْنٍ لَا يَصْرُ ، وَلَوْ انْفَلَتَتْ  
بَعْدَهُ وَأَخَذَهَا مِنْ فُورِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ الرَّبْعُ ) أَيُّ مَانِعٍ لَا مَا دُونَهُ ، وَهَذَا رَوَايَةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيِّ  
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا إِنْ بَقِيَ الْأَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ أَجْزَأُهُ ) اخْتَارَهُ أَبُو الْيَتِ وَقَوْلُهُمَا رَوَايَةُ رَابِعَةٍ عَنِ الْإِمَامِ

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ ذَكَرَ الْكَرْحِيِّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ الْإِمَامِ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِضَافِيَّةِ فَمَا كَانَ مُتَصَافِيَةً أَقَلَّ مِنْهُ يَكُونُ كَثِيرًا وَمَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُ يَكُونُ قَلِيلًا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ إِذَا كَانَا سَوَاءً احْتِيَاطًا لِاجْتِمَاعِ جِهَةِ الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ أَوْ ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ بَقَاءُ الْأَكْثَرِ لِلْجَوَازِ وَلَمْ يُوجَدْ .

ا هـ .

( تَنْبِيْهُ ) يُكْرَهُ ذَبْحُ الشَّاةِ الْحَامِلِ إِذَا كَانَتْ مُشْرِفَةً عَلَى الْوِلَادَةِ كَمَا فِي مُنْيَةِ الْمُفْتِيِّ وَلَا تَجُوزُ الْهَيْمَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا أَسْنَانَ لَهَا ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْأَسْنَانِ الْكَثْرَةُ وَالْقَلَّةُ كَاللُّذْنِ وَالذَّنْبِ ، وَعَنْهُ أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ مَا يُمَكِّنُ الْإِعْتِلَافُ بِهِ أَجْزَأَ لِلْحُصُولِ الْمَقْصُودِ





(فإن أخذنا أن المرسل أو الرامي حيا بحياة أخرى مما للميت وحل بالذابة ، ولو ملحقا حل بغيرها ) أي لو كان خياله مثل حياة الميت وحل له بحب لذابته ، بل ليحل بغيرها ولو عبرة بملك الحياة ، وأما التفرقة والمفارقة والتمسقة والطبقة وما يفرز ذلك بصفة وبه حياة والثمة المرتبطة بالقوى على أ الحاة وإن قلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها حياة قليلة ليحل لغيره تعالى ( وأما ما ذكرتم ) ( وحزم ) عطف على حل بالذابة أي حزم الصيد (إن تركها) أي الذابة ( وعندها مع المفارقة عليها فمات ) فإن حياة الميت كانت أقوى مما للميت كان ذكاه واجبة فإذا تركنا حزم ( كذا ) أي يخزم أيضا (إذا عجز) عن الذابة في ظهور الزابة ، لأن العجز في مثل هذا لا ليحل لأخرى ( وقيل حل ) وهو رواية أبي خيفة وأبي يوسف وقيل ل الشيعي ( وأرسل ) عطف على تركها ( مخوس ) كلمة فزرعة مسلم فإلجزر ) أي أفراة الصباح فاستد ( وأوقفه مغراخ بعزبه ) وهو سهم لا رمي له شيء به ، لأنه يصيب الشيء بعزبه فإذا كان في رأسه حدة فأصاب بهده يحل ( وأثقله قفلة ذات حدة ) إنما حزم لا يخال قفله ، بل يعلق حتى لو كانت خفيفة بها حدة ليحل لغير الموت بالجرح ( وأرسي صيدا فوقع في ماء ) لا يخال ل أن الماء قلته كما ورد في الحديث ( لو ) وقع ( على سطح ) أو جلي ( فركض منه إلى الأرض ) لأنه التفرقة ( وأكل ) أن وقع أيضا على الأرض ) أيضا لا يخرج ردة ، وكذا ، لو وقع على السطح أو الجلي أو الصخرة وإن لم يترد

( وأرسل مسلم كلمة فأفراة مخوس ) فأخذ أو لم يرسل الكلب فأفراة مسلم فأخذ ( الحاصل أنه إذا اجتمع الإرسال والإفراة فأفراة فلا يزال سال فإن كان من المخوس الإفراة من المسلم كذا سبق وفي العكس حل ، ولو لم يوجد الإرسال لم يوجد الإفراة فإن كان من المسلم حل ، ولو من المخوس حزم ( لوأخذ ) أي أكل إن أخذ الكلب ( غير ما أرسل عليه ) أيضا ع العظيم بحيث يأخذ ما عبته وإن أرسله ففعل صيدا ، ثم أخرج كذا لو رسي صيدا إلى صيد فاصنه وأصاب آخر ، وكذا لو أرسل على صيد كبير وسى مرة واحدة بطاف ذئب الثاين بسمية واحدة ( كذا ) يؤكل ( صيد رمي فقطع عضرا منه لا العضو ) لقول النبي صلى الله عليه وسلم ( ما بين من الحي فهو ميت ) ( وكذا ) يؤكل ( ما قطع ألقا أو أكثره مع غيره ) أي قطعة قطعتين بحيث يكون اللث في طرف الرأس والثان في طرف العجز ( لو قطع نصف رأسه أو أكثره لو قد يصطغين ) فإن كلمة يؤكل إذا لم يكن في هذه الصور حاة فرق حياة الميت وحل ميتاؤه صلى الله عليه وسلم ( ما بين من الحي فهو ميت ) يعلق ما إذا كان الثان في طرف الرأس واللث في طرف العجز لا يخال لأن الحياة في اللث فرق حياة الميت وحل ميتاؤه يعلق ما إذا قطع أقل من نصف الرأس لا يخال لمذكور

( قوله : وكذا ) أي يخزم أيضا إذا عجز عن التذكية في ظهور الزابة كذا في عامة الكلب ( قوله : أو أثقله قفلة

الخ ) كذا أقالة صخر الشريعة وإن كان باثا وفي المشتقى أثقله طينة مفردة يرمي بها .

وفي الجرحزة أو التثقة إذا كان لها حدة يخرج بها أكل .

وقال قاضي خان لا يجرل صيد التثقة والحجر والمغراخ والعصا وما أشبه ذلك وإن جرح ، لأنه لا يخفى إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدة وعوله كما سئهم وأمكن أن يرمي به فإن كان كذلك وعزقه بجلده حل أكمله فأما الجرح الذي يلقى في الأرض ولا يخرج في الظاهر لا يحل ، لأنه لا يحصل به إليها الألم هـ .

( قوله : أرسي صيدا فوقع في ماء

الخ ) كذا أقالة صخر الشريعة وإن كان باثا .

وقال إمامي هذا أيضا إذا كان فيه حياة مستقرة يخزم باللفاق ؛ لأن موته يضاف إلى غير الرمي وإن كانت حية خو من ذلك فهو على الخطأ في الرمي إرسال الكلب ، وقال قلة أنه لا يرى أنه لو وقع في الماء وهو يهدو الحالة لا يخزم كما إذا وقع بعد موته ، لأن موته لا يضاف إليه هـ .

وفي التزابة الطور إذا وقع في الماء إن برأه لا يحل كانت الجراحة فوق الماء أو كان تنفيسا في الماء إلا أن تكون الجراحة يخال لا يتوهم لجاة الصيد كما إذا ذكاه فوقع في الماء وإن كان مائلا أن الجراحة فوق الماء يجل ؛ لأنه علم أنه مات من الجراحة وإن كانت الجراحة يخال يخال يتوهم لجاة الصيد منها لو أفرغ لا يحل هـ .

وفي قاضي خان إن وقع في ماء فمات لا يؤكل لعل أن

وقوعه في الماء قلته ونسوي في ذلك غير الماء ، لأن غير الماء لما يجرل في الماء غير مخروح اهـ .

ولقد فاد الخير ما قاله قاضي خان عن شمس الأئمة السرخسي بعدما ذكر مثل ما في الزابة : ثم قال فلو شغل عند الفتوى .

وفي الفتوى عن شرح السرخسي رسي صيدا فخرج طيرة ومات في الماء لا يحل .

وفي شرح بكر خواهر زيادة لا يحل وإن أصاب بطة أو جنة لا يحل هـ .

( قوله : أو وقع على سطح أو جلي

الخ ) قال الإمامي هذا أيضا إذا كان فيه حياة مستقرة يخزم باللفاق ؛ لأن موته يضاف إلى غير الرمي وإن كانت حية خو من ذلك فهو على الخطأ الذي ذكره في إرسال الكلب اهـ .

( قوله : أو الصخرة وإن لم يترد ) واضح أيضا إذا لم تنش بطة ، وأما إذا التفت فقال في الهداية ذكر في المشتقى لو وقع على صخرة فالتفت بطة لم يأكل لا يخال الموت بسبب آخر وصحة الحاكم الشهيد وحل منطلق المزوي في الأصل على غير حالة اللباق وخلة آخر فقالة الإمام شمس الأئمة السرخسي على ما أصابه حد الصخرة فالتفت بطة بذلك وحتمل المزوي في الأصل أنه لم يمت منه من المأخوذا وأما نصيبه من الأرسي لو وقع عليه وذلك غير ، وهذا أصح اهـ .

ولقد أصح من صاحب الهداية من السرخسي يعني أنه أصح من كلام الحاكم الشهيد اهـ .

وقال الإمامي كذا لفظي صحيح ومغا هنا واحد ؛ لأن كذا متيها يحل ما ذكره في الأصل على ما إذا مات بالرمي وما ذكره في المشتقى على ما إذا مات بغيره وفي لفظ المشتقى إشارة إليه ألا ترى

أنه قال لا يخال الموت بسبب آخر أي غير الرمي ، وهذا يرجع إلى الخطأ في اللفظ دون المعنى فلا يبال به اهـ .

( قوله : أو أرسل الكلب فأفراة مسلم ) هذا استحسان وأما ربي كالكلب فيما ذكر كذا فالة الإمامي ولا يخص كلب المسلم ، بل كذا كلب مسلم لم يذ لا يحل ذكاه كالتزابة والمخوس والقرى والمخوم ( قوله : أو أخذ غير ما أرسل إليه ) يعني إذا كان على سبه ، ولو أرسل من غير تعيين ليحل ما أصابه كذا في الشين ( قوله : وإن أرسله ففعل صيدا ، ثم أخرج كذا ) كذا غير صيد الشريعة وإن كان باثا بتم ومطة في القين والهداية لكن لمفقا بعدم اللث طرلا حيث قال : ولو جزم على الأول طرلا ، ثم مر به صيد آخر فقلته لا يؤكل أي ليطاع الإرسال بملكه طرلا إذا لم يكن ذلك حية منه للأخذ والمأخوذا استرحا هـ ، وقيل الأول ليس قيلا ليحل الثاني ، بل المتأخر على عدم القطاع الإرسال لم قال قاضي خان لو أرسل على صيد فأخطا ، ثم عرض له صيد آخر فقلته حل أكمله وإن ذكاه ذلك الصيد فربح وعرض له صيد آخر رمي وزجره فقلته لا يحل ، لأن الإرسال بطل بالأجوع ويون الإرسال لا يحل هـ .

ومطة في الجبس والتزبد ( قوله : يعلق ذئب الثاين بسمية واحدة ) يعني ، وقد ذبحهما على العاقب ، أما إذا أضجع إحدى هاتين فوق الأخرى فذبحهما قطعة وبسمية واحدة أجزا وحلا كذا في الشين والهداية ( قوله : وكذا يؤكل ما قطع ألقا أو أكثره مع غيره ) أي يؤكل كله ، لأن ما

بين الصلف إلى العلق مذبح يريديه أن الأوداج من القلب إلى الدماغ كذا في منسوط السرخسي وقاضي خان ( قوله : أو قنر يصطغين ) لم يبين كيفته في كثير من الكتب وعظه نص في منسوط السرخسي وقاضي خان نصا لمنسوط وإن قطعة يصطغين أكل لأنه لا أنه لم يكون من الماء كذا وإذا يتوهم بقاءه حيا بعدما قطعه يصطغين طرلا .

اهـ .

وقاضي خان وإن قطعه يصطغين طرلا يؤكل كله ؛ لأنه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد ذلك فكان ذلك بمثابة الذبح اهـ .

( قوله : يعلق ما إذا كان الثان

الخ ) كذا أقالة صخر الشريعة وإن كان باثا والمزاد ذلة يخزم الجزء الثان ويحل الثان منه وعليه نص في الهداية والثاين فقا إذا قطع يدا أو رجلا أو فحلا أو قلته مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس يخزم الثان ويحل الثان منه ؛ لأنه يتوهم بقاء الحيواني البقي اهـ ومطة في المزابة

( رسي صيدا وما عر خفقله ) الآخر ( فإن أفضحه الأول ) أي أخرجه عن حيز المصراع ( فهو له ) أي ملك للأول ( وحزم ) يرمي الشيء ( وحسن الدابة له هبة ) حال كونه ( مخروبا ) يرمي الأول ( ولا ) أي وإن لم يفضحه الأول ( فلباني ) لأنه صادة ( وحل ) لأن ذكاه اضطرارية كما سيأتي

( قوله : وحسن الدابة له هبة مخروجا ) نقل الإمامي عن صاحب الهداية وغيره أن قوله إذا علم أن القتل حصل بالرامي

( ويضاد ) أي يخزم صيدا ( ما يؤكل ) ( ويضاد غيره ) لأن صيد سبب الإيقاع بجلده أو شعره أو دمه أو لاشياع شره وذلك مشروط ( وبه ) أي بالصيد ( يظفر لحزم غير لحبس الغني ) لأنه ذكاه حتى يحوز صلدة حامله ولا يتجس طاهرا وإن لم يؤكل ( ويظفر ) جلدة ) أيضا حتى يحوز الصلدة وبوعظه

( قوله : وبه أي بالصيد يظفر لحزم غير لحبس الغني ) قول أصح ما يقى به أنه لا يظفر لحمة ، بل جلدة فقط كذا في مواب الرخص للطرأ لسي صاحب الإستهاف

( كتاب الذابح ) جمع فدية وهو حوان من ذابته أن يذبح فيخرج السمك والجرا إذا ليس من ذابتهما الذبح فيحان بلا ذكاه وبداخل التفرقة والطبقة وتحوطهما فلا تحل لغير الذكاه ( الذابة لجول المأكول ) أي ما من ذابته أن يؤكل لقوله تعالى ( وأما ما ذكرتم ) ( وحزم ) أي أكل كما لفظه ، فإنها كما لفظه ليحل لغير طهارة المأكول وغيره بإفادتها القيصر ، ثم إليها نوعان ضرورية واختيارية ( وضرورتها جرح عضو ) وسببي ( واختيارية ذبح في الحلق ) وهو ما بين الألية والمخترن والله موضوع الفادة من الضرر ( ولو ) كان الذبح ( فوق القعدة ) أي في أعلى الحظرم ( وقيل لا ) أي لو كان فوقها لم يكن ذكاة في الجماع الصغير إلا بأن يس الذبح في الحلق كله ووسطه وأظاف وأسفله والأصل في قوله صلى الله عليه وسلم ( الذكاة ما بين الألية والمخترن ) وهو يقصد جواز الذبح فوق الحلق قبل القعدة ؛ لأنه وإن كان ذكاه فهو بين الألية والمخترن وهو دليل ظاهر لن يقول بالحل فيما إذا بقى عقدة الحظرم مما يلي الصدر ورواية المنسوط أيضا لصادقة ، ولكن صرح في ذئب الأخيرة بأن الذبح إذا وقع أعلى من الحظرم لا ليحل ، وكذلك في غنوى أغل متروكة ؛ لأنه ذبح في غير الذئب وهو هنا فظاهر الحديث كذا ترى ، ولأن ما بين الألية والمخترن مجتمع الغرر في ولا تجزى فيحصل بالفعل في هذا الم الم على أبلغ الإيجز وفكان حكم الكل سواء ولا عبرة

بالمعدية كذا في المعانية ( وغروفة الحظوظ والمريء والأوداج ) في المغرب الحظوظ مخزى النفس والمريء مخزى العلف .

وفي الهدياة بالعكس ( وحل يقطع ثلاث منها ) أي من الغزوق الأربعة أي قامت كان قائمة بالآخر مقام الكل ( بكل ) قد طلق يقطع ( ما قطع الأوداج وأما لن الله ) وأما فطر القصب وحجره جده ( الأسان أو فطر قانتين ) لقوله صلى الله عليه وسلم ( ما خا الحظوظ والسنن فإيهما من مسمى الجنة ) ( وما لتزويج بكثرة ) وعند الشافعي يخرم لما رويته ونحن نحيلة على غير المتزوجين فإنه الصادر من الجنة ( ولرب ) خذنا خبره قبل الإصباح وكثرة بعدة ) لزود الأثر فيهما وإرفاقا للمذموج

كتاب المذابح ( قوله : وهي خواتم من شابه أن يلبس ) عليه يكون تسليتها ذبيحة اختيار ما يؤول .

وقال الزيلعي الأبيحة سمي للشيء الملتوح ، وكذلك في الاختيار ، ثم قال ، وكذلك الثلث قال تعالى ( وثقلنا بذبح عظيم ) والذبح مصلح ذبح يذبح وهو الذكاة أيضا قال تعالى ( وأما ما ذكيتم ) أي ذبحتم اهـ .

وقال في المعانية الذكاة الذبح وأصل تركيب الذكاة بذل على الصام ومنه ذكاة السن بالمد ولهية الثياب وذكاة الثياب القصر لتمام اشتغالها اهـ ، وهي لغة كما قال في مشوط المترجي الذكاة لغة الوقف والتهلب الذي يحدث في الجوان بعدة والمالة سئمت الشئ ذكاة لئبنة الحرارة وسئمت الرجل الذي في خاطره جدة ذكاة ، وقيل الذكاة عبارة عن تسهيل الدم المتجس فإن المخرم في الجوان ن الدم المستفوخ قال الله تعالى في حجة المخرمت ( وأردنا مسخوفاً ) فكذلك الذكاة إزالة للخبث وتطيهاً بغير الطاهر من الجبس اهـ وشرعاً كما قال في الكفر الذبح قطع الأوداج .

اهـ .
وزكها الجوان وحزنها أهلية فادح وعند من ترك الشبهة عندا وقطع الأوداج بما أثير الدم وشرطت لتطيب اللحم فإلها نوع لتصح بغير الطاهر من الجبس وحكمتها حل المذبح وسبها حاجة الغير واعلم أن العراقيين ذهبوا إلى أن الذبح محظور عقلاً ، ولكن الشرع أحله ؛ لأن فيه امتزازاً بالخوان .

وقال حنن الثامة هذا عهدي بأهل ، بأن ( رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتناول اللحم قبل شربه ) ولا يظن به أنه كان يأكل ذبح

المشركين ؛ والله كما لا يخفى من إصنام فرقنا أنه كان يذبح ويتصلط بنفسه وما كان يفعل ما كان محظوراً عقلاً كالتكليب والعظم والسفع وأجاب بأنه يخرم أن يكون ما كان يأكل ذبا من أهل الكتاب وليس الذبح كالتكليب والعظم ؛ لأن المحظور العقلي مترتب ما يقطع بخبره فلا يرد الشرع إلا بدخوله عند الضرورة وما فيه نوع تخيير من حيث تصور متغيره فيخرج أن يرد الشرع بما فيه وقتد م عليه قلته نظراً إلى نفعه كالجماعة للأطفال وتاديبهم بما فيه لم أتهم ( قوله : ولطهر غير نجس العين ) قلنا أن الذكاة الشرعية لطهر جلد غير ما حول اللحم دون لحمه على أصح ما يقضى به ( قوله : والاختيارية ذبح في الحلق ) هذه عبارة الجامع الصغير كذا نقلها المصنف فيما بعد وعبارة الفتاوى للشيخ بين الحلق والذبة والله وتبعه صاحب الكفر .

وفي الهدياة جمع بين عبارة الفتاوى والجامع الصغير .

وقال في المعانية أي يلفظ الجامع الصغير ؛ بأن فيه إثبات ليس في رواية الفتاوى وذلك ؛ لأن في رواية الفتاوى الذبح بين الحلق والذبة وليس بينهما ذبح غيرهما فيحتمل على ما يدل عليه لفظ الجامع الصغير اهـ .

وقال في الجوهرة معنى بين في كلام الشيخ أي الفتاوى بمعنى في أي والذبح في الحلق والذبة اهـ .

( قوله : وهو ما بين الذبة والخبث ) الضمير راجع للحلق كما هو ظاهر ( قوله : ولو كان الذبح فوق العفدة ) وقيل لا ) أول منى في التواجر على الثاني فقال يمتنع الذبح بين الحلق والذبة تحت العفدة ،

وقيل مطلقاً اهـ ، وكذا قال ابن كمال بما لا يخفى فوق العفدة وأقضى بعضهم الجوار اهـ .

وأما الزيلعي أي يخرى الله تحت العفدة حيث قال والقييد بالحق والذبة فيبدأ أنه لو ذبح على من الحظوظ م أو أسفل منه يخرم ؛ لأنه ذبح في غير المذبح ذكره في الوفاة .

وفي قارى سريقت ، وذكر في الهدياة ما يخالف هذا عن الإمام الشافعي فإنه قال سئل عمن ذبح لثاة فقيت عفدة الحظوظ مما يلي العنتر نجب أن يتنى مما يلي الرأس أو كذا أم لا قال لا هذا ؛ قول العام من الناس وليس هذا بمعتبر ويخرج أهلها سواء بقيت العفدة مما يلي الرأس أو مما يلي العنتر ؛ ولأن المعتبر عندنا قطع العنتر الأوداج ، وقد وجد ، ثم حكى أن شحة كان يقضي به ، وهذا مشكك ؛ لأنه لم يوجد فيه قطع الحظوظ ولا المريء وأصحابنا وجدتهم الله وأن اضطرطوا فقطع الآخر فلا بد من قطع أحدهما عند الكل ؛ وإذ لم يتن شيء من عفدة الحظوظ مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل ما لأجدها وهي الوفاة أو قطع الأعلى والأسفل ، ثم علم فقطع مرة أخرى الحظوظ قبل أن يموت بأول ينظر فإن كان قطع لثامة لا يجل ؛ لأن مرة بأول أسفل من منه يقطع البني وأول حل ، وذكر في فتاوى سريقت فصاب ذبح الشاوي لذة مطلقاً على من الحظوظ م أو أسفل منه يخرم اهـ كذا الزيلعي ، وكذلك نقل صاحب الهدياة في الجبس والمريء ما قاله الزيلعي عن الوفاة ولم يذكر ما يخالفه ( قوله : .

وفي الهدياة

بالعكس ) قول ذلك إنا في بعض السبع قال الأكمل في المعانية الحظوظ يخالف المريء فإن المريء مخزى العلف ولئاء الحظوظ مخزى النفس ووقع في بعض السبع بالعكس وليس يجزأ اهـ .

ولم يسن المصنف تفسير الأودجين ، وقال في الجوهرة الأوداج مخزى الدم وهذا العراق المذان بينهما الحظوظ والمريء اهـ .

( قوله : وحل يقطع ثلاث منها ) هو الصحيح ، وعن محمد أنه يعزأ أكثر من كل عرق كما في الشحار .

وقال في النجدة ؛ وعن محمد أنه يخرق قطع الآخر من كل واحد من هذه الأشياء الأربعة ، وعنه أيضاً إذا قطع الحظوظ والمريء ؛ والأكثر من كل واحد يجل وما لا فلا قال من شاربها وهو الذبيحة كذا في النجدة

( قوله : الأستان وعطرا قانتين ) قول وكذا القرن ( قوله : ولتزويج بكثرة ) أي الثلج ، وأما أصل الذبيح بها كما يسن به كذا في المعانية والاختيار ( قوله : لزود الأثر فيهما ) أي في ذب إحداهما والشفرة قبل الإصباح وتركهيه بعده دليل الأول لقوله صلى الله عليه وسلم ( إن الله يحب الإحسان على كل شيء فإذا قلتم فاحسبوا الفيلة ، وإذا ذبحتم فاحسبوا الذبحة وليخذوا أحدكم حذرة وأليرح ذبيحة ) والباب ما روي ( أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً أضجع شاة وهو يحد حذرة فقال لقد أردت أن تنسها مراتب بما صدقتا قبل أن تضجيهما ) كذا في الهدياة .

وقال في التفسير حزب غير رسمي الله عاة من راة يفعل ذلك بالذرة حتى حرب وشرذت الشاة

( و ) كره ( الجرب جليها إلى الثلج ودخلها من ففها إذا بقيت حرة يقطع غزوها ) لوجود الموت بما هو ذكاة فجل بكثرة ؛ لأنه فيه زيادة الألم بلا حاجتها وما إذا جرحها ، لم قطع الأوداج ( و ) أي وإن لم تكن حرة قبل قطع الغزوق ( حرمتم ) لوجود الموت بما ليس بذكائها

( و ) كره ( الثلج ) أي الثلج المشدحى ببلغ الشجاع وهو بالفارسية " حرام معر " ( والثلج قيل أن تزد أي تسكن من الاضطراب ( و ) كره ( فركا الرجل إلى الفيلة وحلت ) أي الذبيحة كذا في النجدة

( قوله : وكرة الجرب جليها إلى الثلج ) لما روي ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً ، وقد أخذ شاة وهو يجزئها إلى الثلج فقال فعلنا إلى الموت فزاد ريقاً ) وفي رواية قال ( حد سالفها فإلما يرحم الله من عباده الرحاة ) ( ولغنى أهلها تعرف ما يرد بها كذا جاء في الخبر ( أنهمض الهلهم إلا عن أربعة خلفها وزا ريقها وخلفها وسفادها ) كذا في مشوط المترجي رحمة الله ( قوله : حتى يمتلئ الخاع ) هو خط أبيض في جوف عظم الرقبة وفيه إشارة إلى أن قطع الرأس مكررة بالزلى وبه صرح في الكفر ، وقيل في تفسير الشجاع أن يند رأسها حتى يظهر منحيها ، وقيل أن يكسر رقبتها قيل أن تسكن من الاضطراب وكل ذلك مكررة لما فيه من زيادة وتعليب الحيوان بلا فائدة كذا في التبيين

( وشرط ) في حل المذبح ( كون التابع مسلماً خلا لا خارج الحرم ) إن كان صيداً ( أو كذا ) لأنه ينهي التوحيد والأصل فيه قوله تعالى ( أما ما ذكيتم ) وقوله تعالى ( وطعام الذين أولوا الكتاب حل لكم ) ولما روي بطعم بلخفة الذكاة من جهيم ؛ لأنه عين لأهل الكتاب بالذكر فيما لا يلفظه الذكاة بسوي الكفاي والمجوسي كالتسليم وغيره ( ومما أوزحنا ) والمتولد من كفاي وغير كفاي يجل صيداً وذبيحة ؛ لأن الأول قد يتبع خبز الكون دينا كذا في الكفي ( يغفل الشبهة ) أي يعلم أن حل الذبيحة يتلح بذكر اسم الله تعالى عليها ( والذبح ) أي يعلم شرط الذبح من فري الأوداج ونحوه ( وتغذر ) على فري الأوداج ويحسن القيا بما به ( ولو ) كان الذابح ( مخلوفاً أو صيباً ) فإلها إذا اعتقل الشبهة والذبح وقدر؛ كذا كالمهل ( ليلع ) ( وأما المرأة ) أو أقف أو آخر من يخرج ذبيحة وهي ومجوس ومزناة ) إذ لم يلة ؛ لأنه ترك ما كان عليه وما نقل إليه لا يغير خطب الكفاي إذا تحول إلى غير حبه ؛ لأنه لا يفر عليه عندنا وتغير ما هو عليه عند الذبح حتى لو تمسك يهودي أو نصراني لم يجل صيداً ولا ذبيحة ؛ لأنه بمنزلة ما لو كان مجوساً في الأصل وإن عكس يؤكل كذا لو كان عليه في الأصل كذا في الكفاي

( قوله : أو كذا ) نقل في الجوهرة عن المصنفين أن هذا إذا كان الكفاي لا يتعدا المسبح إليها ، أما إذا اعتقد إليها فهو كالمجوسي لا يجل ذبيحة اهـ .

وقلت ؛ ولكذا ذكره في المصنفين بصيغة أو لا هذا

إلخ وقدما كما تنبئ الحكم على ما يظهرون لا ما يظنون .

اهـ .

ويشترط لحل ذبح الكفاي صيداً أن يكون خارج الحرم فإنه لو ذبحه في الحرم لا يجل كما في التبيين .

وقال في المعانية ذبيحة الكفاي حل إذا أتى به مملوكاً ، وأما إذا ذبح بالخطور فلا بد أن لا يذكر غير اسم الله اهـ فإن سئى النصراني المسبح وسبعة المسلمين لا يأكل منه ، ولو قال لله وهو يغني المسبح لإكلا بما على الظاهر كذا في الاختيار اهـ .

ويؤيده ما قدما في المشوط في كتاب الصيد ( قوله : يغفل ) الضمير فيه راجع للمذبح في قوله وشرط كون الذابح ، وكذا قال في الهدياة ذبيحة المسلم والكفاي حلال وتجل إذا كان يغفل الشبهة والذبيحة وتضبط وإن كان صيباً أو مجزاً أو امرأة اهـ .

( قوله : أي يعلم أن حل الذبيحة يتلح بذكر اسم الله عليها ) هذا أحد ما فسره عقل الشبهة فإنه قال في المعانية قيل يعني يغفل لفظ الشبهة ، وقيل يغفل إن حل الذبيحة بالشبهة .

وقال الزيلعي المتراد بالصبي هو الذي يغفل الشبهة وتضبط والضبط هو أن يعلم شرط الذبح من فري الأوداج والشبهة اهـ .

وقال في النجدة ذبيحة الصبي حلال إذا كان يغفل وتضبط معنى قوله وتضبط أنه يضبط شرط الذبح من فري الأوداج ، وقوله :

يغفل يكتلوا أي منعاً فلا يغفل بعض منها بخدا منعاً يغفل الشبهة .

وقال بعضهم منعاً أن يعلم أن حل الذبيحة بالشبهة .

وقال بعضهم أن يعلم أن الحل يقطع الحظوظ والأوداج اهـ .

( قوله : ولو مخزواً ) كذا في الهدياة كما ذكرناه والمتراد به المعهه كذا في العبارة عن النهاية ؛ لأن المخزوا لا قصدة ولا ملة ؛ لأنه الشبهة شرطاً للص وهي بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا يعني قوله إذا كان يغفل الشبهة والذبيحة وتضبط اهـ .

ولما قال في الفجوة لا يؤكل ذبيحة الصبي التي لا تغفل والمجنون والشكران الذي لا يغفل .

وقوله : وأخرس ، أي سواء كان مسلماً أو كفاً ، لأنه أعز من الناسي كذا في قاضي خان ( قوله : فخرٌ ذبيحة نبي ) قول ، وأزاد حاركة مسلمة في اللّج لا يؤكل ، وأما ذبيحة الصابي ففكرة أو أنه يحل في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال لا يحل ، وذكر الكرخي رحمه الله أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة وإنما اختلفوا ؛ لأنهم صنفوا صنفاً بينهم يُغرون بثروة عيسى عليه السلام ويُغرون الأثوز وهم صنف من الصاري وإنما أجاب أبو حنيفة بحل ذبيحة الصابي إذا كان من هذا الصنف وصنف بينهم يتكرون البثوة والكذب أصلاً ويعتدون بالشئس فهم تكبدوا لأن لا يؤكل صيدهم ولا يحل ذبيحتهم فإلما أجاب أبو يوسف ومحمدٌ وجههما الله بأخزمة الصيّد والتابع في حق هؤلاء كذا في قاضي خان مُقتصرٌ عليه ونقله شمس الأئمة السرخسي في مشوطه ، ثم قال عقبه قال الشيخ الإمام رحمه الله

وفيما ذكره الكرخي رحمه الله عدي نظراً فإن أكل الحلال لا يغرون في حنطة الصابيين من بغر بعيسى عليه السلام وإنما يغرون بإذرسن عليه السلام ويدعون له الشّرة خاصة دون غيرهم يعطون الكراكب فوقع عند أبي حنيفة رحمه الله أنهم يعطونها تعظيم الاستقبال لا تعظيم العبادة أي كما يستقبل المؤمنون القبلة قبل حل ذبيحتهم ووقع عند أبي يوسف ومحمدٌ وجههما الله أنهم يعطونها تعظيم العبادة أي كما تعظمهم عبدة الأوثان وإنما احتج ذلك ؛ لأنهم يبيعون بكتمان الخفاف ولا يستحبون إظهار البغيا والآفة وما اختاره أبو يوسف ومحمدٌ وجههما الله أولى ؛ بأن عند الأصبا ويطلب الموجب للخرمة اهد فقط المشوط

( و ) يخرم ذبيحة ( لارك السنية عند أول ) تركها ( تاسي حلت ) ذبيحة .

وقال الشافعي حلت في الوجين .

وقال مالك حرمت في الوجين ، وحرمت إن ذكر ( التابح ) مع اسمه تعالى عزرة عطفاً نحو بسم الله واسم فلان أو ولقدان ( لأنه أقبل به لغير الله فلم يؤجدوا خبر يد وخر شرط ) وكثرة حمله بلا عطف ( ولم يخرم ) نحو بسم الله محمد رسول الله ( لأن ذلك التكرار لم يؤكل لعدم العطف فلم يكن التابح وقتاً له لذلك يُكره لأخو القرآن سورة قصصاً بصورة المخرم هذا إذا قرئ محمد بالرفع ، وأما إذا قرئ بالحز أو بالنصب فيخرم كذا في غرة الأتيان ( ولأن ما س إذا فصل سورة ومتى كان لهما وقبل السنية والأضاح ) بلما روي ( أن النبي صلى الله عليه وسلم حنح بكبشين أمتحن أحدهما عن نفسه والآخر عن أخيه فوجهما نحو القبلة عند الذبح ، وقال زوجته وجهي فلبى فطر الشوات والأل من حنحاً وما أتا من المشرك إن صلبني ولسني ومخاني ومتني فلم يرب العالمين لا ضربك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ) ثم ذبح .

وقال عبد الله بن عباس ( وأما الكرخي ) ( وأبعد الذبح نحو اللهم تقبل من فلان ) وهذا أيضاً لما بأس به لما روي عن ( النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد التابح اللهم تقبل هدي عن أمه محمدٍ مما شهد لك بالوحدانية ولي بالعدل ) ( والشرط ) في السنية ( هو التذلل بالخاص ) عن ذنوب الدعاء وغيره ( فيقرأه اللهم اغفر لي لا تحل ) ؛ لأنه مخصصٌ دعاء ( بخلاف : الحمد لله وسبحان الله

يقصد السنية ) فإنه ذكر خاص ( فلو عطف قل الحمد لله لا تحل ) لعدم قصد السنية ( والمختلوز ) الدعاء في الألبسة ( وهو باسم الله والله أكبر ) متقول عن أبي عاصي رضي الله عنهما

( قوله : واسم فلان ) أي لولا أن بسم الله واسم فلان لا يحل وهو المختار كذا في الجيس والمزيد .

وقال قاضي خان وهو الصحيح ، ثم قال : وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يصير مثبة ؛ لأنها لو صارت مثبة نصيراً للإجل كقوله ١١ هـ .

( قوله : أو ولقدان ) أي لو قال بسم الله ولقدان لا يحل وهذه المستل من العبادة قال لو ذكر مع اسم الله عزرة مؤمراً على وجه العطف والتشرك بأن يغزل بسم الله واسم فلان أو يغزل بسم الله ولقدان أو بسم الله ، ومحمد رسول الله بكسر الهمزة المثالي يخرم الأبيحة . اهـ قوله : نحو باسم الله محمد رسول الله ) فإنه في العبادة بكسر الهمزة .

وقال في العبادة قوله : بكسر الهمزة يسيراً إلى أنه لو قال عزر مكشور لا يخرم فيه هذا إذا كان يعرف بالحر .

وقال الشراكدي رحمه الله أن خفضه لم يحل ؛ لأنه يصير ذابحاً بهما وإن رفعه حل لأنه كلام مُتَعَمِّدٌ وإن نصته اختلفوا فيه .

وقال بنعشيم على قاس ما روي عن محمد بن حمزة الله أنه لا يزي الخطأ في النحر مضرراً في باب الصلاة ونحوها لا يخرم . اهـ .

وقال في التزكية لو قال بسم الله ومحمد بالحر لا يحل وبالرفع يحل ، والنصب كالنقص ؛ لأنه نصب بزع الخفص ( فإن قلت ) قد قلتم في باب الطلاق العوام لا يميزون بين الإغراب قلأ يئني الحكم على ظاهري الإغراب وهذا تركمٌ وقلت ذلك فيما نعلم به الجدي والإغراض هي ولي والطلاق كبير الوقوع والتابح يقع أحياناً فلم يسلك فيه طريق المفرد كذا عن الفرقاني الخوازمي وفيه نظر لمنع كثر

التابح قل وقوعه من الطلاق ؛ وأن المطلق منصرف والملكية معلومة فلكفة الحفظ على ظاهري الإغراب غير الواجب حال حنة مشطوبة فملكوة الرعية وملكوة الملاحظة عليه بسيرة والداع على ذلك قدير . اهـ .

( قوله : كاللها بقل السنية والأضاح ) يشير به إلى أنه يُكره أن يدعوا بعد السنية قبل الذبح بالتفيل وغيره نحو قوله بسم الله اللهم تقبل مني أو يقول بسم الله اللهم اغفر لي ؛ لأن الواجب تحريد السنية ولم يحردها وعطفه نص في الآية وعرضا ( قوله : فلو عطف قل الحمد لله لا يحل ) هو الأصح كما في التبيين ( قوله : لعدم قصد السنية ) يريد به أنه قصد به التحديد للخاص إذا لو أرادة للذبيحة حلت ، وكذا لو لم يكن له ثمة على ما ذكره .

( قوله : متقول عن أبي عاصم ) خبر قوله والتشهور وهو يقتضي أنه موقوف على أبي عاصم وقدمه النصف قريباً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال الوائلي ( صاحبنا لا تقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن علي وابن عباس هـ فاعلم أنه مستحبٌ وبه صرح في الآية بقوله قال لقياني ولمستحب أن يقول بسم الله والله أكبر ، وذكر شمس الأئمة لفظ أبي في شرح كتاب الصبي بسم الله الله أكبر بدون أو قبل ومع أو وأو يُكره ، لأنه يقطع فز السنية .

اهـ .

( رتبة ) لو قال بسم الله ولم تحضره التبة أكل عند العامة وهو الصحيح وإن لم يرد السنية على التابح وإنما أراد شيئاً آخر لا يحل ؛

إله نوي عزير ما أمر به كما في قاضي خان ، ولو قال بسم الله ولم يظهر إيهاء إن قصد ذكر الله حل وإن لم يقصده وترك إيهاء قصداً لا يحل ؛ لأن في الوجه الأول قصد السنية والغرب قد اختلف حرقاً ترجيحاً وفي الوجه الثاني لم يقصد السنية على التابح كذا في الجيس والمزيد والأوزاية .

وقال في الأخير وفي المسألة نوع إشكال فإن المتقول إن أئنه الله المشهور في كبرهم أن الرحيم لا يجوز إلهاء في الله خاصة .

اهـ .

( ركب نحر ) أي لم يكره ذبحها عكس القبر والعنم ؛ أما الثنية في الصور فن فلو ففة السنية المتواركة ولاجماع الغروي في المنحور وفيها في المنذبح ، وأما الكربة فله خالفة السنية وهي لعتي في غيره قلما يتبع الحزاز والجبل ( يذبح صيداً استونس ويتكفي خرز نعم خوشن أو سقط في بحر ولم يكن ذبحه ) بأن ذكاة لا يضطر ( الصائغ ) عند المغز عن ذكاة الإخيار كذا مر والمغز مؤخر ذكي الذي له الأول ( الشاة إذا ذبحت خارج البصر تحل بالمغز ، وإذا ذبحت في البصر لا ) ؛ لأنها لا تبلغ عن نفسها فيمكن أكلها في البصر عادة فلو يتحقق المغز عن ذكاة الإخيار بخلاف خارج البصر ( والمغز كخارج به القبر والجعر ) ؛ لأنها لا يقعان عن أنفسهما قلما يفتقر على أخيهما وإن ذاب في البصر فيتحقق المغز ( والصائغ كالث ) ( إذا لم يفتقر على أخيه حتى لو قُله الفصل عليه مر به ) لذلك حل أكله ( لا يتدخلى حين ذكاة أمه ) حتى لو نحر بعداً وذبح بغرة أو ذكاة فخرج من بطنها حين ثبت لم يؤكل

( قوله : وتذبح نحر الأيل ) النحر قطع الغروي في أسفل العنق عند الصلار والفتح قطع الغروي في أعلى العنق تحت الحنح كذا في التبيين وعزير المصنف بقوله وتذبح لقرأ الأيدانية والمستحب في الأيل النحر ، وقد قال في الكثير وسن نحر الأيل هـ .

ولعل مراد صاحب اليدانية السنية لا المستحب اصطلاحياً يؤيد قوله ؛ أما يستحب فتوقفه السنية المتواردة هـ قلما مخالفة بينه وبين الكثير ( قوله : أما الثنية في الصورتين ) أي صورة ذبح القبر وصورة نحر الأيل ( قوله : ولاجماع الغروي في المنحور ) أي منحور الأيل ( وفيهما ) أي القبر والعنم في المنذبح كما في اليدانية ( قوله : أو سقط في بحر ولم يكن ذبحه ) أي نعم مودة بالغز أو أشكل ؛ لأن الطاهر أن السموت مئة وإن علم الله لم يثبت من الخراج لا يؤكل كذا في التبيين ( قوله : وإذا ذبحت في البصر لا تحل ) أي الشاة نظراً ما قال قاضي خان ذابحة علقفت بمنحرة وصاحبها لا يصل إليها فإن كان لا يخالط عليها الفوت والسموت فرمها لا يؤكل وإن خاف الفوت فرمها لا يؤكل هـ .

( قوله : قلما يفتقر على أخيهما ) كذا في التبيين واليدانية .

وقال في مئة التفني بعيراً أو نوز لذي في البصر أن علم صاحبها أنه لا يفتقر على أخيه إلا أن يصح جماعة كثيرة قلما أن يرميه اهـ فلم يفتقر العذُر ، بل العذُر

( لا يحل ذو ناب ) من السباع ( أو محظب ) من الطيور قد مر أن التزاد بهما حزان يصيد تابه وحزان يصيد بمخليه ( ولا تحضرات ) هي صغار ذوات الأرحى ( والنحر الأاهلية ) بخلاف الزو حشية فإنها تحل ( وأقبل وأقبل ) وتعندنا يحل الخذل ( قبل كربة الخذل عدة كربة لغز الكرامة كن لا يخلص بإخيه قبل ألهما وذلكها كان مؤزرة طهاراً وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره فخر الإسلام وأبو المينين في جامعتهما ، وقبل كربة تخرم وحكي عن عبد الرحيم الكرماني رحمه الله تعالى أنه قال كتبت مرشدةً في هذه المسألة فرأيت أبا حنيفة رحمه الله تعالى في التما يقول لي كربة تخرم م با عبد الرحيم وإليه ما لصاحب اليدانية ورزى الحسن عن أبي حنيفة كربة في مؤزرة كما في لبيه ، وقبل لا بأس بلبه إذا تس في شره بقلل آله العباد كذا في الكفاي والأهداية ( والتابح والغلب والصلب ) وفيها خلاف الشافعي ( والأثوز والسليخة ) وللقب الأكل للحيث والغدا ( كلاع سباه يروك ( وأقبل وأثوز ) وإن عرسوا لنحوان الهادي إذا مسكا لم يفتق ( السنت الظهي الذي يثبت في الماء حنف أليه بما سيب ، ثم يعلو فيظهر وأضحتا كرهوا لنحوان الهادي معلقاً إذا مسكا لم يفتق وأنها عن أبي ليلى ومالك والشافعي واستوى بغض المالكية كلب الماء وخيزرة والسنداء وأخفاف في التبع والأكل واجب إذا حصل في السمك عندنا أن ما مات منه يسب فهو حلال كالأخوذ منه وما مات منه بغير سبب لا يحل

كالطي والى ما حارب سمكة فقطع بعضها يحل ما عين وما بقي ؛ لأن مودة يسب وما عين من الحي وإن كان ميتة فليقتل خلال الحديت ، وكذا إن وجدت في بطنها سمكة أخرى ؛ لأن حيي المكان سبب لموتها ، وكذا إن قتلها شيء من طير الماء أو مات في جيب ما أو جمعها في خيطرة لا تستطيع الخرج منها وهو يفتقر على أخدها بغير صيد فمات فيها ؛ لأن حيي المكان سبب لموتها ، وإن ماتت في الشبكة وهي لا تفتقر على الخيطص منها أو أكل حياً، لبقاء في الماء لا تله فمات منه أو رطبت في الماء فماتت ولا يجمد ، أما فقبت بين السمك والسمك وماتت لا يؤكل وإن ماتت بحر الماء أو يزدو لاؤكل في روابية لو جرد السبب لموتها في الخرى لا ؛ لأن الماء لا يفتق ، لسمك حار، كان أو بارداً كذا في الكفاي والتهلية ( ومنه ) أي من السمك المأكول (



الجريث (والنارماهي) خصلهما بالذخر إشارَة إلى ضلّاب ما لقل في المنعرب عن مُحسد أن جميع السملك خللًا غير الجريث والنارماهي وإنما قال في غاية البيان إن بعض الروايع وأهل الكتب يذكرون أن أصل الجريث ويقولون إنه كان دونه ينفو الناس إلى خليله فسبح به

(قوله: وقد مرأت النرا ديهما حيوان يصيد بانه يؤي بخليله) أخر به عن نحو الجبل والحامة (قوله: وألعل) أي التي أمه أذا نذ إن لو كانت فرسا كان على الخيلاب المنعروف في لحم الخيل كما في التبيين (قوله: والخجل) كما قال ابن كما لا يثا عطفًا على قوله لا يجل ذواتا بونه في الاختيار وعارة أفتوري والأهنية ونكرة أكمل لحم الفرس عند أبي حنيفة اهـ
والنكرة دخرنا بطله عليه عدم التحل (قوله: وعندنا تحل الخجل) أي مع كراهة التزبه كما في المتأهب (قوله: وأليه ما صاحب الأهنية) عبارة الأهنية: ثم قيل الكراهة عندة كراهة تخريم، وقيل كراهة تزيه والوال أصح اهـ، والله روي أن أبا يوسف سأ أبا حنيفة رحمهنا الله إذا قلت في شيء أخرجه فما أليك فيه قال: التخريم ومتى اختلف في التشايح في قول أبي حنيفة رجة الله على اختلف القضا لمتروئ عدة فلا روي عدة وأخص بعض العلماء في لحم الخجل قًا ما أبا هذا يعني أكلمه، وهذا يلوح إلى التزيه روي أنه قال أخرجه وهو يدل على التخريم على ما رويته عن أبي يوسف وحنة الله كما في الأهنية (قوله: والألقع) أي القرب الأكمل للحيث والغلاف غربا القضا أي الحر وهو ضخم بالي الجيف، وكذا لا يؤكل الخفاص: بالله ذو ناب كما في الرواية.

وقال العيني في مختصر الطهيرة اختلف في أكل الخفاص ولا يؤكل الشرا في وهو طائر أخضر يحاطة قليل خنزرة ينصو ل على كل شيء، إذا أحذفوا حة (قوله: هو الذي ينوت اهـ في البحر حنفت

أليه بآ سب) أي بآ سب مغروف (قوله: لم يظو قيطور) يعني وبطه فوق الماء، وكذا قال في الذخير نقلًا عن الجامع الأصغر إذا وجدت السمكة حية على وجه الماء، وبطنه من فوق الماء لم يؤكل، والله طاب وإن كان ظهره من فوق أكل، والله ليس يطبق ومطه في الرواية وثنية المنفي، ثم قال في الذخيرة.
وفي المتن عن محمد إذا كانت السمكة استقلت الماء وماتت لم تؤكل، بالله: إن تركت حلفت اهـ.
ولا يخفى أن سب مؤنها معلوم والمطهي يطويه.

قوله: والخيلاب في اللبح والأكل واحد) أي قًا يصبح بيح ما لا يؤكل من حيوان الماء كالصفدح والسرطان عندا (قوله: وكذا إن وجد في بطنها سمكة أخرى) أي فلو كان يطالب ما لو خر جث من ذير السمكة قًا يؤكل، بالله: إذا استحالت عبدة كما في الجوزة (قوله: أؤأكل شيء القاء في الماء يأكلمه قدمت منه) أي وذلك معلوم قًا بأس يأكلمه كما في الأهنية (قوله: وإن ماتت بحر الماء أو بزده الخ) كما ذكر الراتبين في الأهنية مطلقين من غير ترجيح.
وقال في الأهنية أطلق أفتوري الراتبين ولم يتشبهما إلى حد، وذكر شيخ الإسلام الله على قول أبي حنيفة لا يجل وعلى قول محمد يجل (قلت: لكن صاحب الأهنية قال في التخييس والتمزيه السمكة إذا قفلها حر الماء أو زده قًا لإتمام له يؤكل كالطافي.

وقال محمد يؤكل، وهذا أظهر وأرقى بالناس اهـ، فقد قيد بطقه في الأهنية اهـ.

وفي ثنية المنفي، وعن محمد يجل به ونفي اهـ.

وعليه أكثر، لمتنايح، وقال الفقيه قول المشايخ أي القليلين بالخرنة أصح، بالله: ماتت بالقة فصار كدونها يتجسد الماء.

وقال القاضي فيه إله يؤكل عند الكل، وأول أرسلت السمكة في الماء التجس فكبرت فيه لا بأس يأكلمها لبحال كما في الرواية اهـ.

ويظهر الفرق بينها وبين الحلافة

(وخل الجرا ذوالأرج السملك بآ ذكاة) لكن يتبها فرق وهو أن الجراد يؤكل وإن مات حنفت أله كما مر بخلاف السملك سبل على رضي الله عنه عن الجراد يأخذه الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره قًا كل كلة، وهذا علم من فصاخير (و خل غراب الزرع والكراب والمغقف بها) أي بالذكاة (سبل على

الخ) كما قال ابن الجراد ميتا وستة قول النبي صلى الله عليه وسلم (أجلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالكبد والمطحال) كذا في التبيين (قوله: والعقن) قال في الأهنية لا بأس يأكلمه عند أبي حنيفة وهو الأصح.
وفي الرواية لا بأس بأكل ما ليس له محلب يخطف به وألله خذوا لحطاف والقفر في السودة في الروزور والعصاير وألقا حنة لا بأس به وبطه في التخييس والتزبه.
وفي مختصر الطهيرة لا يؤم يؤكل قال المتصنف: وقد رأيت هذا بخط والبي رجة الله.

اهـ.

(ذبح حاة لم يعلم حيها فصركت أو خر ح المم حلت وأ قها وإن علمت حيها) (حلت) الشاة (وإن عديا) أي الحركمة وخرح اللحم؛ لأن المقصود منها الاستيلاء على الحياة فإذا علمت لم ينجح اليها.

(قوله: ذبح حاة لم يعلم حيها فصركت أو خر ح المم حلت) كذا في الكثر.

وقال في الرواية نقلًا عن شرح الطحاوي: إن خروج اللحم لا يدل على الحياة إذا كان يخرج من الحي، وهذا عند إتمام وهو ظاهر الرواية.

اهـ.

(كتاب الجهاد) لما فرغ من العادات الأربع التي أخرجها ومما تناسه من الأحكام والمصنوع والمصنوع والذباح شرع الله في حامية العادات وهي الجهاد فقال (وهو فرض كفاية بآ) أي البدء يعني يجب علينا أن ندأهم بالقتال وإن لم يفعلوا فأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال الله ما روي البيه الأثر بالصفح والأغراض عن المشركين كما قال الله تعالى (فاصفح الصفح الجميل) وقوله تعالى (وأفر من عن المشركين) ثم أمر بالذاة إلى الدين بالروع من الطر في المستحسنة حلت قال، لله تعالى (أذع إلى سبل ولك بالحكمة والمنطق والحسنة وجادلهم بالي هي أحسن) ثم أمر بالقتال إذا كانت البداية منهم بقوله تعالى (أول الذين يقفلن باليه يظفوا) أي أول أولهم في النقع، ثم أمر بالقتال البدء في بعض الأركان بقوله تعالى (فإذا سلفنا لانتهم) الحزم فلفظ المشركين حثا وشلهم) ثم أمر بقتال مطلق في الأمان كلها وأما كن بأسرها بقوله تعالى (وقلو لهم حتى لا تكون فتنة) وقيلو المشركين كلف) و (قلو الذين لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر) أي غير ذلك من الآيات.
ورجة كربة فرض كفاية الله لم يتزع لعنيه (الله قل) وفيها ذفي نفسه بل شرع بإطاه كلمة الله تعالى وإغرا ديه وطق الفتا د عن العا فحييند (إن قام به البعض) أي كل زمان (سقط) الفرض (عن الكل) لخصول المقصود بذلك كصلا الجازة وطقها وزد السلام فإن وحا منها إذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن

بقيها (وإن) أي وإن لم يعلم به البعض بل خلا عن الجهاد والزمان في ديار الإسلام (أما) أي المسلمون كلهم فترسيم فرضا عليهم كما إذا ترك الجماعة كلهم صلا الجازة أو فقهها أو زد السلام أكلوا (أما على حني وعيو وأمرأ وأغنى ومغفر وقطع) (ألهم عاجزون والكليف بالقرن).

(و فرض) (عين إن حمتوا) أي حتم الكفار على نفر من نفور دار الإسلام قصير فرض عين على من قرب منه وعزم يقفرون على الجهاد.

نقل صاحب الأهنية عن الذخيرة أن الجهاد إذا جاء الفير لما يصير فرض عين على من يقرب من العدو، قًا من وزاعهم يفر من العدو فيهر فرض عليهم عليهم حتى يستههم تركه إذا لم ينجح اليهم، فإذا أخيج اليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المغفرة من العدو أو لم ينجرو عنها لكهم نكا سلو ولم يجهلوا فإنه يفر من على من يلهم فرض عين كالهم ومن الصلاة يستههم تركه ثم لو لم أن يقصر من على جميع أهل الإسلام شرقا وغربا على هذا التوزيع، وتظهر الصلاة على الميت أن من فيه فلفض طعمه لله تعالى ومن فضله ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (رباط يؤم في سبل الله خير من صيام شهر وقائمة وإن مات فيه أجرى عليه عنه الذي كان يفعل وأجرى عليه وقة وأمن الفتان) زادة مسلم الأترابي (ويتم يؤم القائمة شهيدا ومن مات ترابطا أمن من الفزع الآخر) وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن صلاة الترابط يدخل حنسن مدة صلاة ونفقة الدنيا روا لزمهم منه قتل من سبعة دينا ر يتفقه في غيره) كما في الفتح.

(قوله: وفرض عين إن حمتوا) كما في الكثر وغيره وهو يقتضي

العين كالصلاة والصوم، بخلاف ما قلل الفير إذ يفرهم كفاية قًا ضرورة في إبطال حقيها.

(كتاب الجهاد) هو أهم وعقب في غرب الفقهاء على جهاد الكفار وهو ذفرهم إلى الدين الحق وقيلهم إن لم يفعلوا وكذلك السز جمع سيرة وهي فعلة بكسر الفاء من السر علب في لسان أهل الشرع على الطرقي المناو بها في غزو الكفار، وكان سب ذلك كونها تستلزم السر وقطع المساة وفي غير كتب الفقه يقال كتاب المغاري وهو أيت أعلم الله جمع مغارة مضنرة سماعي لغزا ل على الوحدة والقياسي غزو وعزرة للوحدة كضربة وهو قصد العدو للقتال وأخص في عرفهم يقال الكفار هذا وقيل أهل الجهاد عظيم من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (مقام الرجل في الصف في سبل الله أفضل عند الله من عداة وبين ستة) زادة الحاكم قال على حطر البخاري ومن تواع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان لا يتزعهم حرمه أفتو فيه فلفض طعمه لله تعالى ومن فضله ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (رباط يؤم في سبل الله خير من صيام شهر وقائمة وإن مات فيه أجرى عليه عنه الذي كان يفعل وأجرى عليه وقة وأمن الفتان) زادة مسلم الأترابي (ويتم يؤم القائمة شهيدا ومن مات ترابطا أمن من الفزع الآخر) وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن صلاة الترابط يدخل حنسن مدة صلاة ونفقة الدنيا روا لزمهم منه قتل من سبعة دينا ر يتفقه في غيره) كما في الفتح.

(قوله: وفرض عين إن حمتوا) كما في الكثر وغيره وهو يقتضي

اليفر من على كلمة الناس سواه أهل محل حمنة العدو وغزهم وهو صريح ما قال في ثنية المنفي في الفير العا يجب على كل من سنع ذلك التحز وكه الإاذا والرأحة.

اهـ.

وقال قاضي حان: إن وقع الفير وبلغهم الجرا أن العدو جاء إلى مدينة من مدائن الإسلام كأن الرجل أن يخرج بغير إذن القوي عند الحزوا على المسلمين أن على ذرايهم أو على أنوالهم، وإذا كان الفير من قبل القوم فقل كل من يغدر على الفعان أن يخرج إلى الغزا إذا ملك الزاد والراحاة ولا يخر له التحلف إلا بعد شين.

اهـ.

فالتدعيم عام وقد خصته بالصلف بقوله فيصير فر من عدن على من قرب منه ويحم بقرون على الجهاد ، وقد نقل الكنا لم ما قلته في الهذبة ثم قال هكذا ذكر واوكان معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل البعثون وبلغتهم التحير وألفهوا تكليف ما لا يطاق ، بخلاف ألفا دالاسير وجوبه على الكل شتعة من أهل المشرق والمغرب ممن علم وتجب أن لا يأتهم من عزم على الخروج وقعود بعد م خروج الناس وكل سليم أو قعود السلطان أو شتعه .

اهـ ـ (فائدة) عالم ليس في البلدة لقلقه منه ليس أنه أن يغزو لما يدخل عليهم من الصالح كذا في شتة المضي .

(وكره الخغل) وهو ما يجعل للعمال في عمله والمراة ما يجعل لإمام على أزياب الأموال شيئا بلما طيب أنفسهم بقوى به المأزاة فإنه مكروه (مع فيء) أي وجود شيء في بيت المال (وبلونه) أي إذا لم يؤخذ فيء (لما) بكثرة الخغل (فإن حاصرتهم دعواهم إلى الإسلام ، فإن أبوا) أي امتنعوا عن الإسلام (فأى) أي فقتلواهم إلى (الجزية فإن قبلوا) الجزية (فلهم ما لا وعلمهم ما علينا) هذا الحكم ليس على عمومهم ؛ لأنه لا يصح في حق العبادات بل المأزاة ألكما فتعز عن ليدماهم وأموالهم قبل قولهم الجزية فيعلموا فيلوها إذا تعزضنا لهم أو تعزضوا لكما يجب لهم علينا ، وتجب لنا عليهم ما يجب لغيرنا على بعض عند التعرض ، يؤيده استدل أنهم عليه يقول علي رضي الله عنه إنما بذلوا الجزية لكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا .

قوله : مع فيء أي مع وجود شيء (فسر الفيء بالشئ) ليس أن المأزاد به وجود مال بيت المال سواء كان أصله من الفيء أو من غير و كالأموال الصائغة .

(قوله : إذا لم يؤخذ فيء) لا بكثرة الخغل ؛ هو الصحيح وهيل بكثرة وأطلق الإباحة في السرور ولم يفتد به شيء واستدل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام (مئل المؤمن الذي يغزو بأجر كمدلي أم نوسى فوضع ولدها فيفسها وتأخذ عليه الأجر وكانت تأخذ من فروعان وبارتين في كل يوم ) ، كذا في التبيين .

(قوله : فإن أبوا) أي الجزية ، هذا أي حق من نقل من الجزية كاهلي الكتاب والمخوس وعبداء الأوثان من العجم ، وأما عبدة الأوثان من العرب فلما نقل منهم إلا أنيسلهم أو السيف كالمؤمنين كما في التبيين .

والتدليل من لم يبلغه الشوة إلى الإسلام ومن قام عليهم قبلها ألم لا يهي عده ولم يفرم ؛ اللهم غير معصومين (ولرب تجديدها لمن بلغه فإن أبوا حارتا هم يستجيب وتحريق وتعريق وضي ، وتو معهم مسلم أو فترسو ايه) أي بالمسلم (ويتهم) شتق بالهي (لا يديه) يلزم ألهم ، وإن أصابوا منه فلا حية ولا كفارة .

(وقطع شجر وفساد زرع بلا عذر وعقل) بالله صلى الله عليه وسلم نهى عنهم وكلفها حياة لكن الغلول في المنعم خاصة ، والتعذر أعظم بمنش للقتل العهد (وملئة) اسم من ملأ به مثقل مثلا كقول يقال فلان أي لكل به يعني جعله لكلا لا وعرة لغيره كقطع الأنفاء وتوسيد الوجه .

وفي شرح البحاري المعلقة لتنتهيه بعد الظفر بهم وكلا بأس بها قلته ؛ لأنه ألغى في ذلهم قال الزليعي ؛ وهذا أحسن ونظرة الإخرا في بالار (وبلا قيل غير مكلف) كالمسلمان والمجدين (وشرح فان وأغنى ومفعد وامراة) للهي عن كها في الحديث (الآن أن يكون أحلهم مقبلا أو ذا ما لا يثبت به أو) ذا (زني في الحرب أو ملكا) فحينئذ نقل .

(قوله : وقطع شجر وفساد زرع) قال الكنا هذا إذا لم يعلب على الظن لهم ياحلون بغير ذلك فإن كان الظاهر لهم يخلون وأن الفتح باو وكرة ذلك ؛ لأنه لفتا ذوي غير محل الحاجة وما أيج إلا بها .

اهـ ـ (قوله : وفي شرح البحاري) كذا في الفتح ، والمستوفى في الزليعي لصة .

وفي شرح المختار

البح وظاهر هذا الإطاف الضيل سواء وقع قتال أو بأسير إلا أن الكنا له خصه بقوله الضيل قبل الظفر لا بأس به إذا وقع قتال كتمار و حرب فقطع أذنه لم حرب قلما عتبه فلم ينته فقطع ألفه و يدة ونحو ذلك اهـ ـ .

(قوله : وشرح فان) قال الكنا المأزاة بالشتح الفاني من لا يقد ر على القتال وكلا الصالح عند الفناء الضفين وكلا على الإحتال ؛ لأنه يحيء منه أولئد فيكر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة وزاد الشرح أبو بكر الرازي في كتاب المؤمنين من شرح الضحاري أنه إذا كان كامل العقل فقلته وملة نظرة إذا ردد ، وألدي لا تعلقه الشح الفاني الذي حرف وزال عن حدود العقلاء والمؤمنن فهذا جيبذ يكون بمتريذا المتحرر قلما تعلقه ولا إذا اردد قل ، وأما الإمدى فهم بمتريلا الشروح فيجو ر قعلهم إذا رأى إمام ذلك كما نقل سائر الناس بعد أن يكونوا غفلاء ونظهم أيضا إذا ارددوا .

اهـ ـ

ولا نقل مقطوع اليد اليمنى والمقطوع يدة ورجلة من جانب ونقل مقطوع اليد اليسرى أو إحدى الرجلين وإن لم يقبل .

اهـ ـ

ما قلته الكنا (قلت) وفي الهي عن قلي القطع من جانب نظر لما أنه لا يتزل عن

مرتبة الشح القادر على الإحتال أو الصالح .

اهـ ـ

(قوله للهي عن كها في الحديث) ومع ذلك لا يفرم قولى من لهم عن قلبه منهم ؛ لأن مجزاة خرمه القتل لا يوجب الضمان كما في الفتح والتبيين .

(قوله : إلا أن يكون أحدهم مقبلا) لكن الصبي والمجنون يقبلان في حال قبالهما ، وأما غيرهما من النساء والرجال ونحوهم فلهم يقبلون بعد الأسر وألدي يحن وتيقن يقبل في حال إفقو وإن لم يقبل والمأزاة المعلقة تقبل وإن لم تقبل وكذا الصبي البليث والمنعومة ؛ لأن في قلى ليلك كستر حركهم كما في الفتح .

(و) بلا قيل (أب كافى بندا) أي لا يجوز إلبان أن يقبل أاة الكفور أبدا لفرأه تعالى (وصاحبه في الملبا مغروفا ؛ ولتست البداة بالقتل من المغروف ؛ ولأنه نسب في حربه فلا يكون سببا لإيقابه وإلما قل بندا ؛ لأن الأب إن قصد قتل الابن ولم يملكه قطعه إلا بغيره جا ر قلته ؛ لأن هذا طوع عن نفسه بون أاة المسلم إذا قصد قتله جاز له قطعه فالكفور أولى فقلته غير أيد) وأية لا يشتمه عنه (وبلا اخراج مصحف وامراة في سريته وخاف عليها) لما فيه من تعريض المصحف على الاستخفاف والمأزاة على الصالح والفضاح .

(قوله : وبلا قيل أب كافر) سواء أذركه في الضف أو غير ه لا يقبله وإن لم يكن ثمة من يقبله غير الابن لا يملكه من الرجوع حربا على المسلمين وتعالجه بنحو حرب قوايم قريبه وأجابه إلى مكان حتى يجيء غيرة فيقطعه ، وكذا الأم وألا جناد والجنات المنقطون بكثرة فرعونهم قلمهم ومن سوى الأصول من ذوي الرجم المتجرم الخزائين فلا يأن بعلهم ، وأما أهل البغي والخراج فكل ذي رجم مخرم منه لا يجوز قلته كالأب كما في التبيين والمؤخرة والفتح وقوله : في سريته) قال الكنا ما لصة .

وفي قارى قاضي خان قال أبو حيفة قل السريته أريمانية وقل المعتكر أربعة ألأب .

اهـ ـ

وألدي رأته في قارى قاضي خان لصة قال أبو حيفة قل السريته مائة وقل الجيش أريمانية ؛ قال الحسن بن زياد قل السريته أريمانية وقل الجيش أربعة ألأب .

اهـ ـ

وقول ابن زياد من قلناه ونسبه عليه نص الشح أكمل الذين بعد ما قال وعن أبي حيفة رضي الله عنه قل السريته مائة اهـ ـ .

(قوله لما فيه من تعريض المصحف على الاستخفاف) هو القابيل الصحيح كما في الهذابة واخره ؛ بعضا ذكر فخر الإسلام أبي الحسن الفيء والمصدر الشهيد عن الطحاوي أن ذلك أي الهي عن اخراج المصحف إنما كان عند قتله المصاحف كي لا تنقطع عن أيدي الناس ، وأما لزوم فلا بكثرة .

اهـ ـ

وما قلته صاحب الهذابة من القابيل متقول عن مالك واوي الحديث قال رأى ذلك مخفلة أن يتأله العدو والحق إليها من قول الربى صلى الله عليه وسلم كذا في

الفتح .

(ويصالحهم) أي يصلح إماما أهل الحرب (إن كان الصلح خيرا) للمسلمين وألا لم يجز ؛ لأنه ترك الجهاد صورة ومتقى (ولو بدا) لا يأخذ المسلمون (مهمهم) ؛ لأنه إذا جاز بلا مال فيه أولى (إن احتجا إليه) ، وإن لم تمنح لم يجز ؛ لأنه ترك الجهاد صورة ومتقى (والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين كالمجزاة إذا دأزوا بما رهم الحرب فحينئذ يكون غيبة كونه مأخوذا بالغير وحكمته مغروفت ، ولو حاصر الكفار المسلمين وعلوم الصلح بدا لا يأخذونه من المسلمين لا يقبله إماما ؛ لأنه يأن احق المندلة لمسلمين وفي الحديث (ليس لمؤمن أن يذل نفسه إلا إذا احت ألكا) ؛ لأن قطعة بلأي طريق أمكن واجب (وتبذ إن خيرا) أي لو صالحهم الإمام لم زنى نفس الصلح أصلاح تبه إليهم أي أرسل إليهم خيرا النص (فقال لو قيل ثبت لو خلو بندا) أي قولوا قل لو سأل خير النص ان بدنا بالبحابة

(قوله : وتبذ إن خيرا؛ ف يقال) قول لا يتكفي مجزاة عليهم بالتدليل لا بد من مضي مدة يمتكن ملكهم بعد عليه بالبدن من الفاء المختار إلى أطراف مملكه ولا يخرج أن يغار على شيء من بلا دهم قبل مضي تلك المدة وإن كانوا يخرجوا من خلوصهم وفتقروا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خرجوا حصون لهم يستب الأمان فحتى يغزوا عليهم إلى مأنهم ويعمرروا حصونهم قبل ما كانت توقيفا عن العذر وهذا واضح أنه إذا صالحهم مدة ورأى نقصه قبلها ، وأما إذا مضت المدة بطل الصلح بضميتها فلا تبذل عليهم ، وإذا كانت المدة مائة على جعل رد ما يخص ما بقي من المدة بالبدن قبل مضيتها كما في الفتح والتبيين .

(قوله : وقيل لا بد لو حالو بندا) يفتح القاف وسكون الباء المؤخدة وفتح الميم وقرن وسكون المؤخدة ويعندا وتوين اقال المنخضة المنكسرة قال في الكهي وغيره وإن بدنا بخيالة قاطعهم ولم تبذل إليهم إذا كان ذلك بانفعهم فلهم صاروا لخصين





١٥٠

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَلِكِ

وتعبره مِثْلَ تَقْدِمِ الْبَيْلِغِ بِهِ كَالطَّعَامِ وَالْمُدْنِ فَتُحْرَقُ فِي السَّرِّ الصَّغِيرِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّوَلُّ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَلَمْ يَشْرَطْ فِيهَا فِي السَّرِّ الْكَبِيرِ وَهُوَ السِّتْخَانُ بِهِ قَالَتْ الْبَيْهَقِيُّ فَلَمَّا دَخَلَ فِي الْمَدِينَةِ وَالْمَغِيرَةَ قَالَتْ كَذَلِكَ فِي الْفَتْحِ وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَّهِمْهُ الْإِمَامُ عَنْ الْبَيْلِغِ عِندَ بَيْتِهِمْ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا بِإِيجَابِ لَهْمُ الْبَيْلِغِ بِهِ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الطَّيْبَرِيِّ .

(قوله : وَلَمْ يَتَّهِمْهُ وَتَوَلَّاهُ) خَامِلٌ لِمَا لَمْ يَتَّكُمْهُ أَهْلُ الْخَرْبِ مِنْ عَسَلٍ فِي جَبَلٍ وَبُحُورٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَتُرِيدُ وَقُضِيَ وَذَهَبَ مِنْ مَغِيرَةٍ فَإِنْ جَمِيعُهُ مُشْتَرِكٌ لِثَلَاثِنِ الْوُجُودِ وَأَهْلُ الْعَسْكَرِ قَالُوا يَخْصُرُ بِهِ فَإِنْ بَاعَهُ نَظَرُ الْإِمَامِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ كَثُرَ الْقَتْلُ فَسَمَّاهُ فِي الْعِصْمَةِ وَإِنْ كَانَ الْمَيْبِغُ الْقَتْلَ فَسَمَّاهُ السَّيِّحَ وَجَمَعَهُ فِي الْعِصْمَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَيْبِغُ قَاتِلًا لِيُجْرَ تَبَعُهُ وَيُجْعَلَ قَتْلُهُ فِي الْعِصْمَةِ وَلَوْ جُحِشَ خَبِيرًا أَوْ اسْتَفَى مَاءٌ وَبَاعَهُ مِنَ الْعَسْكَرِ طَابَ لَهُ قَتْلُهُ ، كَذَا فِي الْبُحُورِ عَنْ الْقَاضِي خَاشِمِ .

(وَمِنْ أَسْلَمَ) مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ (كَلِمَةً) أَيِ فِي دَارِ الْحَرْبِ (عَصَمَ نَفْسَهُ وَطَلَقَهُ) ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا تَبَعًا قَالُوا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ وَاسْتِرْقَاقُهُمْ .

(وَمِنْ عَصَمَ) عَمَّا مَعَهُ أَوْ أَوْذَعَهُ مَغْضُومًا أَوْ أَوْذَعَهُ أَمَانَةً عِنْدَ مَغْضُومٍ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ دِيْنًا ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ حَكْمًا (وَلَا وَكَلَهُ الْكَبِيرُ وَغَرَسَهُ وَحَمَلَهَا) ؛ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْإِمَامِ (وَعَفَاؤُهُ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خِصْلَةِ دَارِ الْحَرْبِ وَهُوَ فِي يَدِ أَهْلِ الدَّارِ (وَعَبْدُهُ مَقْدُودًا وَمَعَاةً مَعَ حَرْبِيٍّ بِعَصَبٍ أَوْ وَدِيعَةً وَتَعَدُّوهُ فِي السِّتْخَانِ) لِإِسْنَمِ الْقَارِسِ أَوْ الرَّاجِلِ (وَقِيَّتُ الْمَجْلُوزَةِ) أَيِ الْمَجْلُوزَةِ مِنْ دَخَلٍ دَارِ الْحَرْبِ .

(قوله : وَمِنْ أَسْلَمَ

إِلَاحَ) هَذَا أَرْبَعُ سَبِيلٍ سَبِيلُ اخْتِدَاةِ السُّلْمِ الْحَرْبِيِّ يَدَارُوهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهَا حَتَّى طَهَرَهَا عَلَيْهِمْ وَالْحَكْمُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ثَلَاثِيهَا خَرَجَ إِلَيْهَا مُسْلِمًا ثُمَّ طَهَرَ عَلَى الدَّارِ فَصَبَّحَ عَلَيْهِهَا هَذَا كَقَوْلِهِ (إِلَّا أَوْلَادُهُ الصَّغَارُ لَا سَلَامَ عَلَيْهِمْ تَبَعًا لَهُ وَإِلَّا مَا أَوْذَعَهُ مُسْلِمًا أَوْ دِيْنًا لِصِحَّةِ بَعْضِهَا قَاتِلِيهَا أَسْلَمَ سَلَامَتَيْنِ يَدَارُوهُ لَمْ يَطْهَرَهَا عَلَى دَارِهِ فَصَبَّحَ مَا خَلْفَهُ حَتَّى صَبَّارَ أَوْلَادِهِ فِيهِ) بِالْفَتْحِ الْعِصْمَةُ وَعَنْدَ تَبَعِيَّتِهِمْ لَهَا فِي الْأَسْلَامِ بَيِّنَاتُ الدَّارَيْنِ وَابْعَثَ دَخَلَ دَارَهُمْ فَجَرَّ مُسْلِمًا أَوْ دِيْنًا يَدَارُوهُ وَشَرِيَهُ مِنْهُمُ إِخْوَانًا أَوْ أَوْلَادًا ثُمَّ طَهَرَهَا عَلَى الدَّارِ وَقَالَتْ لَهُ (إِلَّا الْكُفْرَ وَالْإِرْضِيَّ فِيهَا فِيهِ) وَتَمَامُهُ فِي الْفَتْحِ .

(فَمِنْ دَخَلَ مِنْهُمْ فَرَسًا) أَيِ وَقَرَسَهُ صَالِحٌ لِقَائِهِ لِأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَبِيرًا قَالُوا كَانَ مَهْرًا أَوْ كَبِيرًا مَرِيضًا لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَالُ عَلَيْهِ قَهْ سَهْمٌ رَاجِلٌ كَذَا فِي التَّيْبِينِ وَالْإِخْيَارِ وَسَوَاءٌ كَانَ فِي الْبُرْأُ سَبْعِيَّةً فِي الْبَحْرِ كَذَا فِي الْإِخْيَارِ وَغَيْرِهِ وَسَوَاءٌ اسْتَعَارَهُ أَوْ اسْتَأْذَنَهُ لِقَائِهِ لِيَحْضُرَ بِهِ فَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ وَإِنْ وَصَفَهُ وَحَضَرَ بِهِ اسْتَحَقَّ سَهْمُهُ مِنْ وَجْهِ مَخْطَرٍ وَفِي صَافِيٍّ بِهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قوله : فَفَقِيَ فَرَسَةً) أَيِ مَا تَ فَهِدَ الْوَقْعَةُ رَاجِلًا (قَهْ سَهْمًا مِنْ سَهْمِ فَرَسٍ) وَكَذَا إِذَا أَقْبَلَ رَاجِلًا لِصِيقِ الْمَكَانِ وَلَوْ غَضِبَ فَرَسُهُ قَبْلَ الْإِخْلَافِ دَخَلَ رَاجِلًا ثُمَّ اسْتَرَدَّاهُ فَلَمْ يَكُنْ سَهْمًا فَرَسٍ ، وَكَذَا لَوْ رَكِبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ أَوْ نَفَرَ أَوْ حَضَرَ الْقَرْسَ قَابِعَةً وَدَخَلَ رَاجِلًا ثُمَّ وَجَدَهُ فِيهَا اسْتَحَقَّ سَهْمُ فَرَسٍ وَلَا سَهْمُ لِفَرَسٍ مُشْتَرِكٍ لِلِقَائِهِ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّةَ الْآخَرِ قَبْلَ الْإِخْلَافِ فَلَسَهْمُ لِلْمُسْتَأْذِنِ وَقَدْ اسْتَشْفَعَ بِمَوْتِ الْفَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُهُ وَلَوْ فِي حَالِ الْقِتَالِ عَلَى الصَّاحِبِ أَوْ زَهْنَهُ أَوْ خَرَجَهُ أَوْ وَجَدَهُ فَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ سَهْمَ فَرَسٍ فِي طَعْرِ الرَّوَابِيَةِ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَلَى عَهْدِهِ الصَّرْفَاتُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَهْدِهِ الْمَجْلُوزَةُ لِقِيَالِ فَرَسٍ إِذَا بَاعَهُ مَكْرَهًا كَمَا فِي الْبُحُورِ عَنْ الْقَاضِي خَاشِمِ ١٥٠

(وَمِنْ) (عَبْرَ وَسَمِيَ) وَدِيْنًا وَزَحْنٌ لَهْمُ (الرَّحْمَةُ) إِطْعَامُ شَيْءٍ قَلِيلٍ وَالْمَرْءُ إِذْ هَذَا قَبْلُ مَا يَرَاهُ أَيْمَا مَحْرُوبِيْنِ لَهْمٌ عَلَى الْقِتَالِ وَلَكِنَّا يَرْضَخُ لَهْمٌ إِذَا يَخْرُجُ الْقِتَالُ أَوْ كَثُرَتْ الْفَرَسُ لِقَارِي الْخَرْبِ وَتَقَرُّ بِمُتَصَالِحِهِمْ فَيَكُونُ جِهَادًا بَيْنَا بَيْنَ بَحَالِيهَا أَوْ دَلَّ الدَّيْنُ عَلَى الطَّرِيقِ ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَالِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَلْغُ الرَّحْمَةُ السُّهْمُ لَهْمُهُمْ لَا يُسَوَّلُونَ لِحَرْبٍ فِي عَمَلِ الْجِهَادِ إِذَا فِي ذَالِهِ الدَّيْنُ فَلِئَلَّا يَزِيدَ عَلَى السُّهْمِ إِذَا كَانَتْ فِي ذَالِيهِ مَنَفَعَةٌ عَظِيمَةٌ ؛ لِأَنَّ الْكَاثِلَةَ لَيْسَتْ مِنْ عَمَلِ الْجِهَادِ هَذَا يَزُومُ مِنْهُ الشَّرِيَّةُ فِي الْجِهَادِ إِذَا مَا يَأْخُذُ فِي الْمَالِيَّةِ بِمَوْتِ الْأَخَرَةِ فَيُحْطَى بِأَلَا مَا يَلْغُ .

(قوله : فَمِنْ دَخَلَ مِنْهُمْ فَرَسًا) أَيِ وَقَرَسَهُ صَالِحٌ لِقَائِهِ لِأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَبِيرًا قَالُوا كَانَ مَهْرًا أَوْ كَبِيرًا مَرِيضًا لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَالُ عَلَيْهِ قَهْ سَهْمٌ رَاجِلٌ كَذَا فِي التَّيْبِينِ وَالْإِخْيَارِ وَسَوَاءٌ كَانَ فِي الْبُرْأُ سَبْعِيَّةً فِي الْبَحْرِ كَذَا فِي الْإِخْيَارِ وَغَيْرِهِ وَسَوَاءٌ اسْتَعَارَهُ أَوْ اسْتَأْذَنَهُ لِقَائِهِ لِيَحْضُرَ بِهِ فَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ وَإِنْ وَصَفَهُ وَحَضَرَ بِهِ اسْتَحَقَّ سَهْمُهُ مِنْ وَجْهِ مَخْطَرٍ وَفِي صَافِيٍّ بِهِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (قوله : فَفَقِيَ فَرَسَةً) أَيِ مَا تَ فَهِدَ الْوَقْعَةُ رَاجِلًا (قَهْ سَهْمًا مِنْ سَهْمِ فَرَسٍ) وَكَذَا إِذَا أَقْبَلَ رَاجِلًا لِصِيقِ الْمَكَانِ وَلَوْ غَضِبَ فَرَسُهُ قَبْلَ الْإِخْلَافِ دَخَلَ رَاجِلًا ثُمَّ اسْتَرَدَّاهُ فَلَمْ يَكُنْ سَهْمًا فَرَسٍ ، وَكَذَا لَوْ رَكِبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ أَوْ نَفَرَ أَوْ حَضَرَ الْقَرْسَ قَابِعَةً وَدَخَلَ رَاجِلًا ثُمَّ وَجَدَهُ فِيهَا اسْتَحَقَّ سَهْمُ فَرَسٍ وَلَا سَهْمُ لِفَرَسٍ مُشْتَرِكٍ لِلِقَائِهِ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّةَ الْآخَرِ قَبْلَ الْإِخْلَافِ فَلَسَهْمُ لِلْمُسْتَأْذِنِ وَقَدْ اسْتَشْفَعَ بِمَوْتِ الْفَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاعُهُ وَلَوْ فِي حَالِ الْقِتَالِ عَلَى الصَّاحِبِ أَوْ زَهْنَهُ أَوْ خَرَجَهُ أَوْ وَجَدَهُ فَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ سَهْمَ فَرَسٍ فِي طَعْرِ الرَّوَابِيَةِ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَلَى عَهْدِهِ الصَّرْفَاتُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَهْدِهِ الْمَجْلُوزَةُ لِقِيَالِ فَرَسٍ إِذَا بَاعَهُ مَكْرَهًا كَمَا فِي الْبُحُورِ عَنْ الْقَاضِي خَاشِمِ ١٥٠

وَقُلْتُ ؛ كَذَلِكَ لَوْ أَخْرَجَهُ غَيْرُ السَّيِّعِ مِنَ الرِّجْلِ وَتَعَرَّوهُ اسْتَحَقَّ سَهْمُ فَرَسٍ لِمَا ذَكَرَ مِنْ الْعِلَّةِ .

١٥٠

وَإِذَا بَاعَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقِتَالِ لَمْ يَسْقُطْ سَهْمُ الْقَارِسِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالتَّيْبِينِ .

(الْخُسْنُ) الْقِيَمُ وَالْمُسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَقَدْ مَفْقَرًا ذَوِي الْقَرْبَى عَلَيْهِمْ وَلَا شَيْءَ لِعِيْنِهِمْ وَذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ جَلَّ جَلَّالُهُ (فَإِنَّ لِلَّهِ خُسْنًا) { لِشَرِّكَهُ } أَيِ لِقَاحِ الْكَلَامِ تَرَكَّا بِاسْمِهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ لَهُ وَغَيْرُهَا مُخَاجٍ إِلَى شَيْءٍ (وَسَهْمٌ) شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَةُ نَعْدَةٍ (لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَحِقُّهُ بِالرَّسَالَةِ وَلَوْ رَسُلًا) بَعْدَهُ كَالصَّغِيِّ وَهُوَ مَا كَانَ رَسُلًا إِلَهًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْطَفِيهِ لِنَفْسِهِ مِنَ الْعِصْمَةِ وَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ (مَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ فَأَغَارَ خُسْنًا إِلَّا مَنْ لَا مَنَفَعَةَ لَهُ وَلَا يَدْنَ) فَإِنَّ الْخُسْنَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعِصْمَةِ وَهِيَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْكُفَّارِ فَهِيَ: وَهُوَ إِذَا اسْتَعَفَّ أَوْ يَدَانَ الْإِمَامَ فَوَالَهُ فِي حُكْمِ الْمَنَفَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْنَ الْقِرْمَ لِنَصْرَتِهِ (وَلِإِمَامٍ أَنْ يَقْتُلَ) الْقِتْلُ إِطْعَامُ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى سَهْمِ الْعِصْمَةِ (وَقِيَّتُ الْقِتَالِ حَتَّى) .

أَيِ إِخْرَاجُهُ (فَيَقُولُ) (مَنْ قَتَلَ قِتْلًا قَهْ سَلَكَةً) (وَسَبَّاهِي مَعْنَى السَّلْبِ وَهُوَ مَثْلُوبٌ إِلَيْهِ لِقَارِيهِ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ) (أَوْ) يَقُولُ (مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ وَيَسْتَحِقُّ الْإِمَامُ) الْقِتْلُ اسْتِخْصَانًا فِي قَوْلِهِ (مَنْ قَتَلَ قِتْلًا قَهْ سَلَكَةً) (إِذَا قَتَلَ) الْإِمَامُ (قِتْلًا) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ ، وَلَكِنَّا هُوَ مِنْ بَابِ اسْتِخْفَافِ الْعِصْمَةِ وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعِصْمَةَ سَهْمًا أَوْ وَحْدًا قَالَتْ لَهُمْ بِهِ (وَمَا مِنْ) أَيِ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِمَامُ الْقِتْلَ إِذَا قَاتَلَ مَنْ (قَتَلَهُ مَا قَاتَى سَلَكَةً) ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى نَفْسُهُ قَضَاءُ مُنْهِنًا (وَمَا مِنْ) أَيِ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِمَامُ الْقِتْلَ إِذَا قَاتَلَ (مَنْ قَتَلَ مَكْرَهًا) .

لِأَنَّهُ مِثْرُ نَفْسَتِهِ مِنْهُمْ (وَمَا) أَيِ اسْتِخْفَافِ السَّلْبِ إِنَّمَا يَكُونُ (إِذَا كَانَ الْقِتْلُ مَنَاحَ الْقِتْلِ) حَتَّى لَا يَسْتَحِقُّهُ بِغُلِّ السَّاءِ وَالصَّائِنِ وَاتِّجَالِيْنِ ؛ لِأَنَّ الشَّقِيْلَ مَحْرُوبٌ عَلَى الْقِتَالِ ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي الْمَقَابِلِ حَتَّى لَوْ قَاتَلَ الصَّغِيْرُ فَقَتَلَهُ مُسْلِمٌ اسْتَحَقَّ سَلَكَةً لِيَكُونَهُ بِإِغْلَالِ مَنْ مَنَاحَ الدِّمِّ وَيَسْتَحِقُّ السَّلْبَ بِغُلِّ الْمَرْبُوعِ وَالْإِجْرِ مِنْهُمْ وَالْإِجْرِ فِي عَسْكَرِهِمْ وَالَّذِي لَيْسَ لِنَفْسِهِ الْعَهْدُ وَخَرَجَ ؛ لِأَنَّ بَيْتَهُمْ صَالِحَةٌ لِقَائِهِ أَوْ هَلُمَّ مَقْلُوبُونَ بِرَأْيِهِمْ .

(قوله : وَالْخُسْنُ الْقِيَمُ وَالْمُسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ) مُبْدِئٌ أَنَّهُ يُقَسِّمُ الْخُسْنَ قَلَدًا أَقْسَامَ عَلَى الْقَلَدَةِ الْأَصْدَافِ .

وَقَالَ قَاضِي خَاشِمٌ خَانَ إِنْ صَرَفَ الْخُسْنَ إِلَى صِرَافٍ وَاجِبٍ مِنْ الْأَصْدَافِ فَلِلَّادَةِ جَا زِعْنَدًا .

١٥٠

وَيَقْدَفُ فِي الْبَحْرِ عَنْ قَاحِ الْقَدِيرِ وَعَلَّةٌ فِي الْبَدَنِ بِأَنْ ذَكَرَ هَؤُلَاءِ الْأَصْدَافَ لِتَابِ الْمَصَارِفِ لَا لِإِجْبَابِ الصَّرْفِ إِلَى كُلِّ صِرَافٍ مِنْهُمْ شَيْئًا بَلِيْ فَيَعِينُ الْمَصْرُفُ حَتَّى لَا يَجُوزَ الصَّرْفُ إِلَى غَيْرِ هَؤُلَاءِ كَمَا فِي الصَّدَقَاتِ ١٥٠

(قوله : وَقَدْ مَفْقَرًا) ذَوِي الْقَرْبَى (إِشْرَادُهُ إِلَى دُخُولِ ذَوِي الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَأَتَاءِ السَّبِيلِ فِي الْأَصْدَافِ فَلِلَّادَةِ جَا زِعْنَدًا) لِكَلِمَةِ بَيْتِهِمْ وَقِيَّتُ الْخُسْنُ هُوَ الْأَصْحُ .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ يَسْطُوهُ كَمَا فِي الْكَلْبِيِّ لِلشَّافِعِيِّ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ سَهْمٌ ذَوِي الْقَرْبَى يَسْتَحِقُّونَهُ بَعْدَ الْبَيِّ حَتَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْفَقْرِ يُقَسِّمُ بَيْتَهُمْ لِلذَّكَرِ يَدُلُّ حَقُّ الْأَتْلَيْنِ وَيَكُونُ لِيَبِي هَادِسٍ وَيَبِي الْمُنْطَلِبِ ذُونَ غَوْرِهِمْ مِنْ بَنِي عِلْدِ شَمْسٍ وَيَبِي دُوْقَلِ .

١٥٠

وَفِي الْبَدَنِ لَعْنَةُ الْقِرَادَةِ كَقَتْلِهِمْ .

(قوله : وَلَا شَيْءَ لِعِيْنِهِمْ) فَإِنْ قِيلَ قَالَا فَبَدَّةَ حِينْدِلٍ فِي ذِكْرِ اسْمِ الْقَوْمِ حَيْثُ كَانَ اسْتِخْفَافُهُ بِالْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ لَا بِأَلِيمٍ ، أَجِيبَ بِأَنْ قَالَا بَعْدَهُ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْقِيَمَ لَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْعِصْمَةِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ اسْتِخْفَافَهُ بِالْجِهَادِ وَالْقِيَمِ صَغِيرٌ قَالَا يَسْتَحِقُّهَا ، كَذَا فِي الْبُحُورِ .

(قوله : كَالصَّغِيِّ) قَالَ فِي طَلَّةِ الطَّلَّةِ وَكَانَ الْبَيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَسْتَأْذِنُ بِالصَّغِيِّ وَبَادَةً عَلَى سَهْمِهِ .

(قوله : أَوْ يُدْبِئُ الْإِمَامُ) سَوَاءٌ كَانَ لِلْمُسْتَأْذِنِ مَنَعَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِذَا دَخَلَ وَاحِدٌ أَوْ

ثَانٍ يَدَانَ الْإِمَامَ فِيهِ وَوَاتَانَ الْمُسْتَهْلُ وَالْخُسْنُ وَالْبَيِّ لِمَنْ أَمَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ لِمَا أُوْنَ لَهُمْ قَهْ أَقْرَمَ لِنَصْرَتِهِمْ .

١٥٠

وَيَقْدَفُ فِي الْكَلْبِيِّ .

(قوله : وَلِإِمَامٍ أَنْ يَقْتُلَ أَيِ لَدَبٍ كَمَا سَبَّحَتْهُ الْمُصَنِّفُ ، وَإِذَا قَتَلَ) قَالَا خُسْنٌ هَذَا أَصَابَهُ أَحَدٌ وَثَوْرَتْ عَنهُ وَلَوْ مَا تَبَدَّدَ وَالدَّرْبُ وَإِنْ لَمْ يَحِلَّ وَخَرَجَ مَعَ امْتِزَاجِهَا بِهَا وَالدَّرْبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَوْ كَانَتْ أَمَةً يُقَاتِلُ بِهَا حَقِيقًا لِلْحَمْدِ كَمَا فِي قَارِي قَاضِي خَانَ .

(قوله : أَوْ يُقَاتِلُ مَنْ أَحَدٌ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ) يَدْخُلُ فِيهِ الْإِمَامُ مَا كُنَا فِي مِثْرَةِ الْغُلِيِّ (قَوْلُهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِمَامُ الْقِتْلَ إِذَا قَاتَلَ مَنْ قَتَلَهُ مَا) قَالَ فِي الطَّيْبَرِيِّ إِذَا إِعْطِمَ بَعْدَهُ وَتَقَبَّحَ الْقِتْلُ عَلَى كُلِّ قِتَالٍ فِي بِلَاقِ السُّفْرَةِ مَا لَمْ يَجُزِغُوا وَلَا يَقْتُلُ بِنَوَاتِ الْوَالِي وَغَيْرِهِ مَا لَمْ يَسْتَحِقَّ الْقَاتِلُ ، كَذَا فِي الْبُحُورِ .

(أَوْ يَقْتُلُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فَيَقُولُ أَيِ يَقْتُلُ الْإِمَامُ (لِسَرِيَّةٍ) وَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ إِلَى أَرْبَعِيَّةٍ مِنَ الْمَقَابِلَةِ (لَا عَسْكَرَ حَقَّتْ لَكُمْ الْكُلُّ أَوْ قِتْلًا مَنَعَهُ) يَقُولُ فِي الْإِهَانَةِ عَنْ السَّرِّ الْكَبِيرِ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَاتَلَ لِقَائِ الْعَسْكَرِ جَمِيعًا مَا احْتَمَمَ فَلَكُمْ نَقْلًا بِالسُّوِيَّةِ بَعْدَ الْخُسْنِ قِيَّةً لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَاتَلَ مَا احْتَمَمَ فَلَكُمْ وَلَمْ يَقْتُلْ بَعْدَ الْخُسْنِ ، وَإِنْ قَطَعَهُ مِنَ السَّرِيَّةِ جَا زِعْنَدًا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقِتَالِ الصَّرْعُ عَلَى الْقِتَالِ ، وَلَكِنَّا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ يَخْصُرُ الْبَعْضَ بِشَيْءٍ وَفِي الْقِيَمِ إِغْلَالُ تَفْصِيلِ الْقَارِسِ عَلَى الرَّاجِلِ أَوْ إِطْلَاقِ الْخُسْنِ أَيْضًا إِذَا لَمْ يُسَلِّحَنَّ (وَلَا يَبْدَأُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ) حَتَّى لَا يَكُونَ مِنَ الْخُسْنِ أَيِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْعِصْمَةِ يَدَارِ الْإِسْلَامَ إِذَا دَخَلَهَا الْكُفْرُ لِقَائِهِ لِقَاتِلًا مِنَ الْخُسْنِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْعَاقِبِينَ قَدْ تَأَكَّدَ فِيهِ بِالْإِخْرَاجِ بِاللَّهِ وَلِهَذَا يُورَثُ مَدَّةً لَوْ مَاتَ قَالُوا يَجُوزُ إِطْلَاقُ قَهْمِهِمْ (وَسَلَكَةً مَا مَعَهُ) مِنْ قِيَامِهِ وَسِلَاحِهِ وَمَالِهِ عَلَى وَسْطِهِ (حَتَّى مَرَكَبُهُ وَمَا عَلَيْهِ) مِنْ الشَّرَاحِ وَأَلَّا لَهُ وَحَقِيقَتُهُ عَنْ مَا فِيهَا مِنْ مَالِهِ (وَهُوَ) أَيِ السَّلْبِ (لِلْكُلِّ) أَيِ لِيَصْبِحَ الْخُسْنُ (أَنْ لَمْ يَقْتُلْ) الْإِمَامُ وَلِالْقِتَالِ وَغَيْرِهِ فِيهِ سَوَاءٌ .

(قَوْلُهُ أَوْ يَقْتُلُ لِسَرِيَّةٍ

إِلَاحَ) طَاهِرٌ كَأَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ شَيْئًا مُشْتَبَهُةً مَا نَقَلَهُ عَنْ السَّرِّ الشَّرِيَّةِ بَيْنَ الْعَسْكَرِ فَخَضِيَ حِصَّةً لِلْسُّوِيَّةِ ذُونَ الْعَسْكَرِ ، وَقَدْ تَقَالَى فِي الْبَحْرِ عَنْ الْكُتَالِ عَنْ السَّرِّ الشَّرِيَّةِ بَيْنَ الْعَسْكَرِ وَالسَّرِيَّةِ فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ حَيْثُ قَالَ لَوْ قَاتَلَ الْعَسْكَرُ كُلُّ مَا أَحْدَثِيَهُمْ فَهُوَ لَكُمْ بِالسُّوِيَّةِ بَعْدَ الْخُسْنِ أَوْ لِلْسَّرِيَّةِ لَمْ يَخْرُجْ لَانَّ فِيهِ إِطْلَاقُ السَّهْمَيْنِ الْأَتْلَيْنِ أَوْجَبَتْهُ الشَّرْعُ إِذْ فِيهِ سُوِيَّةُ الْقَارِسِ بِالْإِجْرَالِ وَكَذَا لَوْ قَاتَلَ مَا احْتَمَمَ فَهُوَ لَكُمْ وَلَمْ يَقْتُلْ بَعْدَ الْخُسْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِطْلَاقُ الْخُسْنِ الْبَابِ بِالصَّحِّ ذَكَرَهُ فِي السَّرِّ الْكَبِيرِ قَالَ الْكُتَالُ وَهَذَا يَجِبُهُ يُطْلَقُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ لِلْخُدَاةِ الْفَارِغِ فِيهِمَا وَهُوَ يُطْلَقَانِ السَّهْمَيْنِ الْمُنْتَصِرَتَيْنِ لِلْسُّوِيَّةِ بَلِيْ وَبَادَةً حَرَامًا مَنْ لَمْ يُعْصِمَ شَيْئًا أَصْلًا بِفِيهِمَا فَهُوَ أَوْلَى بِالْأَطْلَاقِ وَالْفَرَاغِ الْمَذْكُورُ مِنَ الْعَوَاضِي وَبِهِ أَيْضًا يَنْتَقِي مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ أَوْ يَقْتُلُ بِجَمِيعِ الْمَأْخُودِ جَا زِعْنَدًا أَرَى الْمَصْلَحَةَ وَفِيهِ وَبَادَةُ الْبَعْضِ الْبَعِيْنِ وَبَادَةُ الْفِتْنَةِ ١٥٠

(قوله : لا تغدوا إلّا من الخنسي) طاهر أنّ هذا فيما غنمته وصار يديه أما الثقليل بما يخلص من أهل حرب دخلوا دارنا فكأن الحكم حال قبائلهم بدارهم .

ا هـ .

(باب اسيلة والكفار ) .

(أهل الحرب إذا سوا أهل الذمة من دارنا لا يملكوهم) فاللهم أخراؤ كذا في وقعت الحائر الشهيد (وإذا سى بعضهم بعضا وأحد أو أوالهم أو أبوعا لئلا يلهم أو علوا على مالنا وأخروا و بدارهم ملكوة ولوا) كان مالنا (عداؤنا) أو أمة مؤمنة ذخير في الكفي وغرو في حرج الفتسالة الآتية ، وهي ما إذا نتج شتاتمن عينا مسلما وأد حقه دارهم الخ ، وإنما قال وأخروا بدارهم ؛ لأنهم قبل الإخرا ؛ بهذا لا يملكون شيئا مما حتى إذا اشترى منهم تاجر شيئا مما أخذوا قبل الإخرا بهم بها ووجدت مالكة في يدها حدة بلا شيء ( لا حربنا ) المخصر ( ومثروا وأم ولدنا ومثكتنا ) حتى لو كان أهل الحرب أخذوهم من دارنا وأخروهم بدارهم ثم ظهرت عليهم فمهم لملكهم قبل الفسنة وتبعدها بلا شيء وذلك ؛ لأن الأسيلة إنما يكون سببا للملك إذا ألقي محققا قبله للملك وهو المال المتأخ والخروا ليس بمحل للملك وكذا من سواه لخبرهم من وجو (وعندنا أي عندنا من دارنا سواء كان لمسلم أو ذميا ذكره شراح الهادية ( أيضا دخل إليهم ) أخراؤ عن أبي عروذ في دار الإسلام فإلهم يملكونه إذا استولوا عليه ، وإنما قال (وإن أخذوا ) إشارة إلى حيلاب الأمانين فإلهم إذا أخذوا وقبضوه ملكوة عندهم حلقا له .

فهنا أن العسنة ليحق المال لك لقيام يده وقد زالتا ولهذا لو أخذوا من دار الإسلام ملكوة كما مرّ ولأن يده ظهرت على نفسه بالخروج من دارنا لأن سقوط اختياره ليتحقق يده

المولى عليه لعنكنا له من الباطل ع به ، وقد زالتا وظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محققا للملك ، بخلاف المشرود لأن يده المولى بهية حثمتا لقيام يده أهل الدار عليه فتتح طهر يديه لملكهم ولهذا لو رعبه لأبده الصغير ملكة ، ولو رعبه بعد دخوله دار الحرب لا يملكه .

(باب اسيلة والكفار ) (قوله : وإذا سى بعضهم بعضا

الخ) قال في مختصر الطهريّة الحزبي (فهر حربنا، إنما يملكه إذا كانوا يرون ذلك قال المصنف قايول المشايخ فيه متخلفة قال بعض مشايخنا يثبت الملك بمجرد الفير وعن محمد في الواو إن الحربى لا يملك حربيا آخر بالقهر .

ا هـ .

وملك ما ملكه بالظفر عليهم ولو كان يتنا والرم والرم والماخوذين موادة كما في التواب وإن أسلوا قبل الظفر فلا سبل لأصحاب الأمان وعليه لقوله عليه الصلاة والسلام ( من أسلم على ما له فهو له ) كذا في الجوزة (قوله وأخروا بدارهم) قيد للعلم على مالنا خاصة دون ما استولوا عليه من أموال بعضهم ؛ لأنه ذكر في الهادية مسألة أسيلتهم على أموال لا مقيدة بالأخرا بدارهم وأطلق خبرها عنه (قوله ومثروا ) طاهر في المأثور المطلق ، وأما المقيدة فيل يملكونه أو لا يملكونه وفي تعليل المصنف بأن الأسيلة إنما يكون سببا للملك إذا ألقي محققا قبله للملك ابتداء إلى ملكهم فليظهر حكمه .

(قوله : فهم لملكهم قبل الفسنة وتبعدها بلا شيء ) أقول ويغرض إيمان من وقع في سبيهم من بيت المال هيئته كذا في البحر .

(قوله : وعندنا أيّا ) هذا إذا لم يزدنا فإن زادنا فإن إليهم فأخذوا ملكوة ، بخلاف ما إذا كان كبراءا عينا ؛ لأنه ذممي فتح لملواة وفي العبد الذمي إذا أتى قولان . كذا في البحر عن فتح الأعير .

(قوله : فإلهم إذا أخذوا وقبضوه ملكوة عندهم حلقا له ) فميد أنهم إذا

لم يأخذوا فهرا لا يملكونه اتفاقا وبه صرح في البحر عن حرج الرقاية .

(قوله : فلم يبق محققا للملك ) أي فأخذوا مالكة قبل الفسنة وتبعدها بلا شيء هذا عند أبي حنيفة .

(وملك بالهبة) عليهم (حزبهم ومثروهم وأم ولدهم ومثكتهم وملكهم) فإن الشارع أسقط عصمتهم جزاء على جنيتهم ، فإلهم لما ألتكروا وحدايته الله تعالى واستكفروا عن عاديه جزاءهم لله تعالى عليه بأن جعلهم عبيد وبيع مآلهم فإلهم ، ثم إن الكفار بعدوا علوا وأخذوا مالنا إذا علقا عليهم وأخذ العالون منهم ما أخذوا ما قسنت وجدنا مالنا في العالين أحد ؛ محال قبل فسنتنا ؛ العينة بين العالين ( و ) أخذ (بالبقيعة بعدنا) أي بعد العسنة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ( أن المشركين أخذوا لقة رجل من المسلمين بدارهم ثم وقعت في العينة فخاصمت فيها المالك القديم فقال صلى الله عليه وسلم إن رجعتا قبل الفسنة أخذها بغر شيء ، وإن وجدتها بعد الفسنة أخذها بالعينة إن حدث ) ، وإنما فرق بين العالين ؛ لأن المالك القديم يتصرف بزوا ل ملكه عنه بلا حدة ومن وقع العن في نصيبه يتصرف بالأخذ عنه محال لأنه استحققه عوضا عن سبه وفي العينة قلنا بحق الأخذ بالفسنة جزا المضرة بالقدور المشكين وقبل الفسنة الملك فيه للعامة فلا يصيب كل فرد منهم ما يتألي بغر فلهما يتحقق الضرر ، وإنما قلت قبل فسنتنا لرد ما وقع في المجتمع وخبرجه للمصنف حيث قبل فيه وإذا أظهرنا عليهم قبل الفسنة حثمت لأربابها وأتبعنا أخذوها بالعينة إن كانوا ، وفي الشرح إذا ظهر المسلمون على الكفار فرجلوا أمواليهم بأيديهم قبل أن يقبضوها فهي لأربابها

بغر شيء ، وإن وجئوا بعد أن فستوها أخذوها بالعينة إن استولوا ، فإن حثمت العسنة على فسنة الكفار مخالفت لجميع الكتب كما لا يخفى على أولي البصائر .

(و) أخذ (بالممن إن اشتراه منهم) في دار الحرب (تاجر) وأخرجه إلى دارنا ، فإن المالك القديم إن وجد مالنا في ملك من ، فإن كان ذو اليد ملكة بغير عوض صحيحة أحد بميل العوض إن كان مملكا وبقيته إن كان ذميا ؛ لأنه بالأخذ منه محالنا يلحق الضرر به لأنه دفع العوض من ماله قبله ، وإن كان ملكة بعقد فاسد أو بغير عوض بأن وجئوا لمسلم أحد بالعينة ماله إن كان ذميا ، وإن كان مملكا لا يأخذ ؛ لأنه لو أخذ أحد بغيره فلا يفيده .

قوله (وأخذ بالعينة بعدنا) فميد أنه لا يأخذ باليدل أو مملكا لعدم القادة كما سيذكره ولو كان عبدا فأخذه من وقع في سبه فغده وعطل حتى المالك وإن بغه أخذ ملكة باليمن وليس له نفس الشئ ، كذا في الجوزة (فإن قيل) لو ثبتت اليدل للكفار بلا سيلة ، ما على المالمس لما ثبت ولأية الاسترداد للمالك القديم من العاري الذي وقع في سبه أو من الذي اشتراه من أهل الحرب بدون رضى (أجب) بأن بغه حتى الاسترداد لعن المالك القديم لأبد لى قيام المملك له ، ألا يرى أن قواجب الرخوع في الهبة والبيعة إلى قديم ملكه بدون رضى المتزوي ل مع زوا ل ملك الواجب في الحال وكذا الشيعي يأخذ الما من المشتري بحق الشفعة بدون رضى المشتري مع كوت اليدل له .

ا هـ .

كذا في العارية .

(قوله : ببيعة ماله) أي ماله ذات المأخوذ قال الزبيعي لو كان البيع فاسدا يأخذ ببيعة نفسه كذا لو رعبه العدو لمسلم يأخذ ببيعة دفعه للضرر عنهما إذا ملكه فيه ثابت قال بزوا ل بغر شيء .

(وإن أخذ أرض عنده مقبوضة) يعني إذا أسرا عدا فاضتره مسلم وأخرجه إلى دارنا ففقت عنه وأخذ المسلم أرضها فألموى القديم أحد العبد بفسن أخذه به من العدو ولما مر من الفرق ولا يأخذ الأرض ؛ لأن حقه في العين المستولى عليها ولم يرد الأسيلة ء على الأرض ولم يرد من العين .

(قوله : فالمولى القديم أحد العبد بفسن أحد به من العدو) فميد أنه لا ينسقط عنه شيء من الممن يتعيب العبد عند المشتري كما يتعيبه له والقول للمشتري في قدر الممن يبيعه وإن أقام الملة فعلى قولهمما الية لية المولى القديم .

وقال أبو يوسف يشة المشتري كذا في البحر (قوله لما مر من الفرق) يعني قوله وإنما فرق بين الحالين

الخ .

وقال الزبيعي لما قد دنا من الضرر أي للحالين

(تكون المأسر والمشرء) بأن أسر الكفار وعبدنا فاضتره رجل بألف درهم فأسروه ناييا فلا حرة دار الحرب فاضتره آخر بألف درهم وأخرجه إلى دارنا فليس للمالك القديم أحد من المشتري الهابي لأن المأسر لم يرد على ملكه بل (أخذ) المشتري ( المول من الهابي بفسنه) لزود المأسر على ملكه (ثم) أخذ (المالك القديم من المشتري المول بالممتن إن شاء) ؛ لأن العبدنا ما على المشتري المول بالممتن فلم يحط منه شيء عبادة لهقه (وقيل أخذ المول من الهابي (لا) يأخذ المالك القديم من الهابي وكذا إذا كان بالمأسر منه الهابي عتبا ليس فأول أحد بغيره ؛ بحال حضرته ، وإن أتى المشتري المول لا يأخذ المالك القديم لأن حق الأخذ بالممتن إنما يثبت للمالك القديم في حين عود ملك المشتري المول فإذا لم يثبت المتضمن لا يثبت ما في الضمن

قوله ؛ وكذا إذا كان المأسور منه الهابي غا ليس فأول أحد ) كذا في الكفي والمأردا باليبي المشتري المول والمأول للمالك القديم ولنا قال الزبيعي وكذا لو كان المشتري المول غديا وهو المأسور ببيعة ثابت ا هـ .

(قوله فإذا لم يثبت المتضمن) أي عود ملك المشتري المول لم يده ما في الضمن وهو حق الأخذ للمالك المول .

(أبي عبد يمتا ع) قال حنفا الكفار ( فترأفهم منهم رجل أحد العبد محال ) فاللهم لم يملكوه لما مر (وغرنا بالممن) باللهم ملكوه لما مر .

(قوله : أخذ العبد محال ) أي سيده وهذا عند أبي حنيفة رجحة الله وقال يأخذ العبد أيضا بالممن إن شاء الخيار ؛ بحالة الإجماع بحالة الفير وقاله الزبيعي .

(إننا ع شتاتمن عدا مسلما وأدعنا دارهم) فإلهم منهم وخرج إلى دار الإسلام جهلنا حسن مسائل يعنى العذوي كلها بلا إغراق إخوانه هـ ، فإنه بمجرد دخوله دار الحرب يعنى إقامة قاتلين المائتين مقام القضاء وذكر الهادية بقوله (أو استولوا عليه وأخذوه فيها) أي دار الحرب (فإلهم) منهم وخرج إلى دار الإسلام وذكر الهادية بقوله (أو أسلم عتدته وحامنا) وذكر الرابية بقوله (أو ظهرتا عليهم) وذكر العاصية بقوله (أو خرج) أي العبد (إلى عسكر المسلمين) مسلما (حق) العبد في جميع الصور ولا يثبت الوفاء من أحد ؛ لأن هذا عئن حكومي ذكره في غاية التيان نلقا عن شراح الطحاوي .

(قوله : إننا ع شتاتمن عدا مسلما) كذا لو كان عدا دينا يضمن بالأخلاء دار الحرب وهذا عند أبي حنيفة حلقا لهما فيما كذا في البدائع (قوله أو أسلم عتدته وحامنا) مخرجه مؤمدا ليس قدا أخرا لو إذا ذر خرج كبراءا مرأفما لمؤدة قامين في دار الإسلام فالحكم كذا لك ، بخلاف ما إذا خرج ياذ مؤدة أو بأمره لحاجة فأسلم بدارنا فإن الإمام يبيعه ويحفظ فنته لمؤدة الحزبي ولو أسلم عتدا الحزبي ولم يهزب إلى دار الإسلام حتى اشتراه مسلم أو ذممي أو حربيا في دار الحزبي يعنى عند أبي حنيفة







(قوله : ولا يُؤاخذ إن أطلقنا عند أبي يوسف وهو رواية عن أبي خيفة) هو الصحيح كما في الكفاي .

(قوله : ويؤاخذ عند محمد) ليس على إطلاقه لما قال في الكفاي ألا راحي في صدر التوظيف فيها من غمراً أو من إمام يبلل وظيفة غمراً ثم يخرج الزيادة على تلك الوظيفة اجتماعاً ، وأما إذا أراد إتمام الوظيفة الخارج على أرض ابتداء وزاد على وظيفة غمراً فبعد محمد يجوز .

ا هـ .

وإن خرج أول القطع لما عمن أرضه أو غلب (بالباء) الثناء القديري المتغير في الخارج وهو الشك من الزيادة أو أصاب الزرع أقله) بأن الأصل إذا هلك بطل ما تعلّق به وقالوا إنما ينقطع إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه أن يزرع الأرض ثانياً ، وأما إذا بقي لها ينقطع .

(قوله : ولا يخرج أول القطع لما عمن أرضه أو غلب) كذلك حكم الأجرة في الأرض المستأجرة (قوله أو أصاب الزرع أقله) أي سنوية لا يمكن لأخراجه عنها كالحرق وحده أو عدم لزوم الخروج بالثقة السنوية في ذهاب كل الزرع ، وأما إذا بقي بعضها قال محمد إن بقي مقدار الخراج ومدة بأن بقي مقدار دهرين وقهيزين يجب الخراج وأن بقي أقل من مقدار الخراج يجب بصفة قال مشايخنا والصواب في هذا أن ينظر أولاً إلى ما ألحق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيجب ما ألحق أولاً من الخارج فإن فصل منه شيء أخذ منه مقدار ما بقي .

ا هـ .

وأما إذا كانت الثقة غير سنوية ويمكن لأخراجه عنها كمثل القردة والسيح واللقعي وبحر ذلك لما ينقطع الخراج .

وقال بعضهم ينقطع والأول أصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخراج قبل الخصا ينقطع الخراج ، وأما إذا أصاب زرع الأرض المستأجرة أقله سنوية فما وجب من الأجر قبل الاصطلام لا ينقطع وما وجب بعد الاصطلام ينقطع وعليه الإحصاء ، كما في البحر .

(ويجب) الخراج (إن عطلها) أي الأرض (مالكها) بأن الشك كان ثباتاً وقد قوتله (وتبقى) الخراج (إن أسلم المالك) بأن فيه معنى المدة فثبت مؤلفه في حالة إبقاء فالممكن إنقضاء على المسلم (أو حرها) من أهل الخراج (مسلم) لما ذكرناه وقد صح أن المتحابة حران الله عليهم انشروا أراضي الخراج وكانوا يؤثرون خراجها .

(قوله : ويجب الخراج إذا عطلها أي الأرض مالكها) قال في الخجزة هذا إذا كان الخراج مؤلفاً أما إذا كان خراجاً فمستثني لا يجب شيء ، كما في القوا به .

ا هـ .

وأثر إلى أنه إذا تمتع الإنسان من الزيادة لا يخرج عليه لعدم الشك وتقدم أن مصدر التمسك خراجية بل بالأجرة فلا شيء على من لم يزرع ولا يمكن مستأجره ولا جزر عليه بسببها فما يقطع المصلحة من الإضرار به حرام خصوصاً إذا أراد الاستعمال بالقرآن والعلم ، كما في البحر .

(قوله : وتبقى الخراج إن أسلم المالك) ذكره هنا كغيره مثل الأمانة وتقدم في باب العشر .

وإن عثر في خارج أرضه) أي أرض الخراج لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يخرج عثرٌ وخراجٌ في أرض مسلم) وثأن أحداً من أمته لعدل الجزر ولم يجمع بينهما وكفى باخنا بهن خجة .

(قوله : ولا عثر في خارج أرضه) كذلك ما مع العثر أو الخراج ولا يجمع حدٌ وعثرٌ وحدهً ونقيٌ وجلدٌ وزجرٌ وكافةٌ بجاريةٍ وصيغةٍ فطرٍ وقطعٌ وحضانٌ وقيامٌ ووجوهٌ وحيلٌ وحسنٌ ونفسٌ كما في البحر

(وتكرّر العثر بتكرّر الخارج) ، بأن العثر لا يتحقق عثر إلا بوجوده في كل الخارج (لأن الخراج الموقوف) ، فإنه لا يتكرّر بتكرّر الخارج في مدة ، بأن عثر رضي الله عنه لم يؤلفه تكرراً ، وإنما قيد الخراج بالموقوف ، بأن خراج المقتضية بتكرّر بتكرّر الخارج .

(يجب العثر في الأراضي الموقوفة وأراضي الصالحين والمكاتب والمأذون والمثوبون لو) كانت (عشريةً والخراج لو) كانت (خراجية) لأن سبب العشر الأرض الثابتة بحقيقة الخارج وسبب الخراج الأرض الثابتة بالشك ولو عبرة بالصاحب

(قوله : ويجب العشر في الأراضي الموقوفة) ليس على غنومه ، بأن الأرض المشتركة من بيت المال إذا وقفها فشرطها لا عشر فيها ولو خراج كما ذكره صاحب البحر والقردة برسالة .

(فصل في) (الجزية) وهي نوعان جزية وضعت بالصالح والخراجي فقد ربحت ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الإمام إذا غلب عليهم (ما وضع) من الجزية (بالصالح لا بقدر) أي لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين (ولا يخر) ويناد وتنفق (وما وضع بعدما ظهر وأقرروا على أملاكهم) فيه إشارة إلى أن ما في أيديهم من المعافر وغيره يكون أملاكاً لهم بعدما أقروا عليها (وقدر على كتابي ومنحوسي وروحي عيوني ظهر غاة) بأن ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً ، واللام في (لكنل سنة) مشتقٌ بقرينه يُقدرُ وقوله (ثمانية وأربعون درهماً) فبطل يُقدرُ يؤخذ منه في كل شهر أربعة دراهم وذن سبعة .

(ولو) يُقدرُ (على متوسط ملك مائتي درهم إلى عشرة آلاف نصفها) أي أربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر دهنان (وعلى فقير لا يملك المائتين) (و) لكن (يكسب) أي هو من أهل الكسب (وتعني) أي في عشر يؤخذ منه في كل شهر درهم (ولا) على (وأي عربي) فإن ظهر عليه قرينة وظلمة فيه (ولا) على (مؤثراً ولا يُقبل منه ما إلا السلام أو السيف) ، بأن كفرها قد نطقت أمما وتوفي العرب فكان النبي صلى الله عليه وسلم لنسأ ين أظهرهم والقرآن نزل بأههم فالمنعجزة في حقهم أظهر ، وأما المؤثراً فإنه كفر بربه بعدما ذهب إلى الإسلام ووقف على محاسبه (ولا) على (زاهب لا يُحاط) وروى محمد عن أبي خيفة أنه يوضع عليه إذا كان يُقدر على العمل وهو قول أبي يوسف (وصبي وامرأة

ومملوك وأقربى وزمن وقهر لا يكسب) .

(فصل في الجزية) الجزية اسم لما يؤخذ من أهل الذمة والجمعة جرى كالأجيرة ولحق باللهاجري عن القتل ، كما في البحر .

(قوله : وأقرروا على أملاكهم) من أرض وعقار فقط .

(قوله : وغيره) هذا أي ما تقدم لما من غير المعافر لا يجوز للدين به عليهم وإنما يبقى لهم من المتقول قدر ما يتألى لهم به العمل وعدم جواز الدين به لأنه لمن نص عليه قوله تعالى (واعلموا أنما عيشتم من شيء)

الح فبهذه الإشارة عرّ شمسية .

(قوله : على كتابي) سواء كان من العرب أو المعجر لقوله تعالى (من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية) كما في العبارة (قوله : ظهر غاة

الح) هذا ما احتج بالطحاوي قال صاحب البحر وهو أحسن القول .

ا هـ .

وقال في الاختيار واحتلوا في حد النبي والتمسوا والفقير والمختار أن يُنظر في كل بلد إلى حال أهله وما يغيرونه في ذلك ويجب في أول الجزل لاستيفاء القتل ونقسط على المظهر تخفيفاً وليكنه الأداء ا هـ .

(قوله : لا على أي عربي) فإن ظهر عليهم قرينة وظلمة فيه) ، كما في القبي ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشترط ذراعي مشركي العرب) وأبو بكر اشترط بساء بني خيفة وصبياتهم .

ا هـ .

وإذا ظهر على عدة القرآن من العرب والمؤمنين فيسأولهم وصبياتهم أي أن ذراعي المؤمنين وساء هم يجرون على الإسلام فذن ذراعي عدة القرآن وسأ لهم ، كما في العبارة .

(قوله : ولا يُقبل منه ما إلا السلام أو السيف

الح) أسئلون له في الاختيار (

يقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين لو كان يجرى على عربي ولما كان الإسلام أو السيف (ا هـ .

قلت) فإراد بالعربي الرجل البالغ غير الكفاي لما تقدم من استيفاء بساء العرب وذكرهم .

ا هـ .

وفي العبارة وثق لا يقا من الكفاي العربي بما قد ثا من نص الآية ولزاده لدخل في علوم صلى الله عليه وسلم لو كان يجرى على عربي رقة الحديث .

(قوله : أما وتوفي العرب فإن النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بين أظهرهم) هو وإن حمل الكفاي فقد خص بالكفاي كما ثباته والذين ما له حجة من خشب أو حجر أو قطع أو حوهر تحت والجمعة أولان كما في المغرب .

وفي السراج الموقر ما كان متوفراً في حائط ولما شخص له والصتم اسم لما كان على صورة الإنسان والصليب ما لا نفس فيه ولا صورة له ، كما في البحر (قوله وروى عن أبي خيفة أنه يؤخذ عليه إذا كان يُقدر على العمل) جزم به في الاختيار حت قال لا على الوثاق المعتقلين والبرذ الذين لا يقبلون على العمل أو السجين وتحرهم أما إذا كانوا يقبلون على العمل فيجب عليهم وإن العزوا وتحرروا العمل : لأهم يقبلون على العمل فما روا كالمصليين إذا تركوا العمل فله حد منهم الجزية كمنطيل أرض الخراج .

ا هـ .

ومدة في الخجزة مقتضراً عليه .

(قوله : وزمن) الإمامة عدم بعض أعضائه أو تعطيل قواه ، كما في البحر عن العبارة .

(قوله : وقهر يكسب) قال في البحر هو الذي لا يقدر على العمل والمتمتع بالكسب الذي

يقدر على العمل وإن لم يُحسن حرفة ويكتفي بصخبه في أكثر المسب .

ا هـ .
فإذا ترك العمل لأخذ منه الجزية كمنهبط أرض الخراج وغير مُطبق العمل مُعترٍ بالأرض التي لا تصلح للزراعة اعتباراً بخرّاج الرُوس بخرّاج الأرض ، كما في الاختار .

(وتسقط الجزية باللموت والإسلام) ، لأنّ ما عُدَّ القوبة في الدنيا يكون لبيع الشرّ وقد النفع بهما .

(قوله : وتسقط باللموت والإسلام) كما تسقط إذا عُمي أو زُمِن أو قُعد أو صار شيخاً كبيراً لا يستطيع العمل أو هفّز بجثث لا يقدر على شيء ولا فرق في المسقط بين أن يكون بعد تمام السنة أو في بعضها وتسقط جزية سنة مخرج نصفها كما في الآخر .

(وتداخل الجزية بالكرا) يعني إذا لم يُؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حوالان تسقط عنه وعنهما لا وهو قول الشافعي (لا يُحدث تبعه ولا كسبه وتنت نار) يقال : كسبة اليهود والنصارى لمتعة بهم وكذلك التبعة مطلقاً في الأصل ، وإن غلب استعمال الكنيسة لمتعة اليهود ولتبعة لمتعة النصارى ، كما في الهدية والصومعة المنطى فيها يستزلة التبعة ، بخلاف موضع الصلاة في التبت لأنه تتبع السكنى (هناك) أي في دار الإسلام ولهم إعادة الشهودم) أي لهم أن يتولوا في ذلك الموضع على قدر الباء الأول ولا يُمنع منه بل من نقلها إلى موضع آخر لأنه إحداث .

(قوله : وتداخل الكرا) اختلف في معنى الكرا وأصبح أنه إذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الأولى وذلك لأنها لو أخذ في آخر الحول قبل تمامه بجثث تبقى منه يوم أو يومان عند أبي حنيفة ، كما في البحر .

وقال في الهدية في الجامع الصغير من لم يؤخذ منه خراج وأسيه حتى مضت السنة وجاءت سنة أخرى لم يؤخذ منه عند أبي حنيفة .

ا هـ .
وهذا خلاف ما قلناه عن الاختار لأنه تسقط على الأخير .

ا هـ .
وقال في البحر قيد بالجزية ؛ لأنّ اللبون والأجر والخراج لا يسقط بالأموات ولمزت اتفاقاً واختلف في سقوط الخراج بالقتال فيقتل الإمام يسقط وعندهما لا وقيل لا تدخل فيه بالثقات كالمشتر .

ا هـ .
(تبعة) لا يُؤخذ الجزية لو تبعها على يد تابعيه في أصح الروايات بل يُكفّل أن يأتى بنفسه فيعطي قاتلاً والقيض منه قاعد وفي رواية يأخذ بغيره ويهزأ ويقول أنه أعط الجزية بدمي ، كما في الهدية والتهين أو يقول له : يا يهودي يا عدو الله . كما في غاية البيان ولا يقال له : يا كافر .

ويأثم القاتل إذا آذاه به كما في الفتية وفي بعض الكتب أنه يصفى في خفيه حين أداء الجزية ، كما في البحر .

(قوله : لا يُؤخذ تبعه وكسبه وتنت ناراً في دار الإسلام) لم يُؤخذة فتبيل القرى كما لمصار وهو المختار كما في البحر عن فتح القدير .

(الدمي إذا اعتزى داراً) أي إذا دبرها (في المصير لا يتبعي أن يباع منه غير اعتزى بخرّ على تبعها من المسلم) وقيل بخرّ الشراء ولا بخرّ على البيع إلا إذا كثر ذكوة قاضيها أو بُيّر الدمي في زينة ومركبه وسلاحه فلا يركب حياً ولا يقتل بسلّاح (ويظهر التخييع) هو خط غليظ يقدر الأصم من الصوف أو الشعر يشده الدمي على وسطه وهو غير الزار ، فإنه من البازيسم (ويركب عن سرج كالكاف ويؤت بسا وهم في الطرق والحام وتعلم على ذورهم قللاً يستغفر لهم ولعن عهده) حتى استحق القتل (إن غلب على موضع لخرّب أو لحق بدارهم) ؛ اللهم صلوا حرّاً عاتياً عقداً عقد الدمة عن الفادة وهو دفع شرّ الحرب (وصار كمنزلة في الحكم بمنزلة يلحقه لكن لو أسير لسترأى ولزمه يقتل) لما مؤوساين إلا أن يرجع قسمكم (لا) أي لا ينفق عهده .

(قوله : الدمي)

الخ) فيه إشارة إلى جواز سكناه مع المسلمين لكن في محله خاص في المعتقد كما في الأثاء والظاهر وهذا في غير أرض العرب لما قال في الاختار يمتنع المشركون أن يتجاوزوا من العرب سكناً ووطا لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يخصم دينان في أرض العرب) ويشعرون من أهلها الفواحش والركا والفرامير والظهور والعناء وكلّ لهم محرم في دينهم ؛ لأنّ جميع هذه الأشياء كبدل في جميع الأديان وإن خضر لهم عبد لا يخرجوا فيه صلواتهم ا هـ .

(قوله : ويترك على سراج ككاف) المعتقد أنه لا يترك مطلقاً وإن ركب لضرورة وإن ركب لضعف وعشق عليه في المأوى كما في الأثاء والظاهر .

(إن امتنع عن الجزية أو زنى مسلمة أو قتل مسلمة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم) قال الشافعي سب النبي صلى الله عليه وسلم يفتن المعتد لأنّ عقد الدمة حلف عن الإيمان في إفادة الأمان فبما يفتن الأصل لا تقوى يفتن الخلف الذي يطريق المأوى ولأنّ ما يتبعه به القاتل الزمان الجزية وقولها لا أدأؤها والأبوازم باقي فسقط القتال . كما في الهدية والكنية قول إبراهيم الشكّل لأنّ معنى الابتاع عن الجزية الصبر بعد ما أوتيتها كالم يقول أن أعطى الجزية بعد هذا وظاهره أنه يتبع بقا الأبوازم اللهم إلا أن يزاد بالفتنة فابحارها وقيل في أدائها ولا يخفى بعدد سب النبي صلى الله عليه وسلم وكفر المنكر أن لا ينتفع عقد الدمة فالطائر كفت ورفقه مع أن النفع أهل من الرقع وإنما قال لا يجوز الرسول الله صلى الله عليه وسلم السهم علك فقال أصحابه لطفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا (رواه البخاري وأحمد هذا إذا سبه كغيره ، وأما إذا سبه أو أجاد من الألباب صلوات الله عليهم أجمعين مسلم) فإنه يقال حثاً ولا فية له أصلاً سواء بعد الفدية عليه والهدية أو جاء ثانياً من قبل نفسه كالزبدني ، لأنه حارب جاباً فلا يسقط بالقرية ولا يمسور حليف واحد ؛ لأنه حدّ لظن به حتى المعتد فلا يسقط بالقرية كسائر حقوق الأديين ومحمد الذئب لا يؤزل بالقرية ، بخلاف ما إذا سب الله تعالى ثم تاب ؛ لأنه حق الله تعالى وأن النبي صلى الله عليه وسلم

ينزل أو ينزل جالساً لخلقه المنزلة إلا من أكرمه الله تعالى ، وأبوابي تعالى منزلة عن جميع التعذيب وبخلاف الروايات ؛ لأنه معنى يفرّده به المراد ولكونه حق الغير قلداً إذا حصنه سكران لا يغني ويقتل أيضاً حداً وهذا مذاهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وآراء عام الألفظ والفوز وأهل الكوفة والشيعة من منذهب مالك وأصحابه قال الخطابي : لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله إذا كان مسلماً وقال ابن سحرة المالكي أجمع العلماء ؛ أن حاشته كبيراً وخكته القتل ومن شئت في عذابه وكفره كغيره ، كما في الفاوى لثراوية وقد أضافي الكلام في هذا الباب في الكتاب المسمى بالسفّ السؤلون على من سب الرسول .

(قوله : لا يفتن عهده إن امتنع عن الجزية) كما لا يفتن عهده بالقتل ، بخلاف أمان الحرّ فإنه يفتن بالقتل كما في الخبر عن المحيط .

(يؤخذ من بالغي لظهور وتعليقه صحت زكاتها) ؛ لأنّ غير رضي الله عنه صالحهم على ذلك ينحصر من الصحابة ولا يؤخذ من أهلهاهم ؛ لأنّ الصالح على الصلقة المضاعفة والصلقة لا نجب على الأطفال فكذلك المضاعف ، بخلاف المرأة ؛ فإنها أهل المؤخوب .

(و) يؤخذ (من مؤزاة الجزية) نفسه (والخراج) لأرضيه بمنزلة مؤتي الفردني حيث يؤخذ منه الجزية والخراج وقوله صلى الله عليه وسلم مؤتي القرام منهم إنما يغدّل بهدي حتى الصلقة فيجعل مؤتي الهامي كالهامي في هذا الحكم ؛ لأنّ الخمرات قتلت بالشيئات .

(قوله : ولا يؤخذ من أهلهاهم كما أفرزهم) أي يبي لقلب لصلحهم على ضعف زكاتها وهي مقدمة في حق الفقراء المسلمين كما في الاختار .

(وهذا) أي الجزية والخراج (ومال الهيي وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بلا حرب يصرف في مصالحها كسد ثغر وبناء قنطرة) وهي ما يكون مركزاً (وجسر) وهو حلقها مثل أن يشد السفن (وكفاية العلماء والفضاء والمعال وزي المنقطة وقراويلهم) (ومن مات في نصف السنة خرم من العطاء) ، فإنه حيلة لا تطلق قبل القبض ذكر في العدة إمام المسجد إذا وقع الألفة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه علة بعض السنة والبرّة لو قت الحصاد ؛ فإن كان إماماً وقت الحصاد يؤم في المسجد يستحق فصار كالجزية وموت القاضي في حال المسبة .

وفي قراويد صدر الإسلام مظهر بن مخنوق قرية فيها أراحي أوقف على إمام المسجد يعترف إليه عليها وقت الأذى لا إذا حاد إمام العلة وقت الأذىك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه جمعة ما بقي من السنة وهو لظهور موت القاضي وأخذ الزراف وتجلّ لإمام أحل ما بقي من السنة إن كان فقيراً وكذلك الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي قراويد صاحب المحيط للمؤذّن وإمام ، وإن كان لهنا وقتاً ولم يستوفها حتى مات ، فإنه يسقط الله في معنى الصلة وكذلك القاضي وقيل : لا يسقط الله كالأجرة .

(قوله : وهذا) أي الجزية والخراج

الخ) بيان المنصرف أحد بوث مال المسلمين وهي أربعة لكلّ جزاة ومصرف : الأول : ما ذكره المصنف ومن جملة هذا النوع ما يأخذه العاد من أهل الحرب وأهل الدمة إذا مروا عليه ومال أهل لخرّا نوعاً مباح عليه أهل الحرب على ترك القتال قبل نزول المعسكر بساجهم كلّ ما يصرف إلى مصالح المسلمين .

الثاني : الركا والغير ومصرفهما من يجرى صرف الزكاة إليه .

الثالث : خسن العتيم والمعاد والركاز ومصرفه ما ذكر في قوله تعالى (فان لله خسنه) الآية .

الرابع : القنطارات والركا التي لا وارث لها ودية مقول لا وليّ له ومصرفه القبط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم يعطى منه نصفهم وأخريتهم وكفّهم وعقل جانيهم وعلى الإمام أن يجعل لكلّ نوع من هذه الأربعة يتناخصه ولا يخط بعضهم ببعض ويستعمر من بعضها لبعض عند الحاجة إليه ثم يؤدّه إذا حصل إلا أن يكون المنصرف من الصفات أو خسن العتيم على أهل الخراج وهم فقراء قلّة لا يؤدّها لهم يستحقون بالصفات والفقراء كما في الدين وغيره .

وقال في البحر : ليس للدمي شيء من بيت مال المسلمين إلا أن يكاد يهلك فيعطيه الإمام منه قدر ما يسدّ حرجه .

ا هـ .

وكذا في البخاري القدسي .

(تبعة) عبارة الكفة المشتركة ونفقها من جملة مصرف البيت الأول من ثبوت المال وهو مال الجزية والخراج وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما

بأخذه العاديّ بحثٌ من أهل المُدَّة والحُزب إذا مرّوا عليه ومال أهلُ الحُزبان وما صولح عليه أهلُ الحُزب لِرُكّ القِلابِ قبلُ لِأُولي العسكرِ بِساحِبِهِمْ كُلٌّ ذاكَ يُصِرُّ فإِلى مصالحِ المُسْلِمِينَ كما تقدّمَ ومن مُعْظِمِها عِنازَةُ الكُفَّةِ المُشْرِطَةِ . وفي الظُّهيريَّة يُعزّو صَرفَ الخِراجِ إلى نَفَقَةِ الكُفَّةِ .

ا هـ .

وقد قرّره برسالته سبّيتها إسماعيل آ ل عُثمان المُكرّم بِبناء بيت الله المُحَرَّم .

قوله : (وَذَارِبِهِمْ) حَمِيرَةٌ يُعزّو ذإلى الكلّ من القضاة وأُعلماء والمُقاطعة ، بأن المُطعَ يُنتسِلُ الكلّ كما ذُكرَ مُثلاً مُستكين في حُرْمِهِ لِمَكْتَرٍ .

وفي الأُهداية ما يؤيِّمُ التخصيصَ كَمَشْرِحِ المُنجعِ حيثُ قال وَذَارِبِهِمْ أَي ذَرَأِيّهُ لِمُطَاعَةٍ .

ا هـ .

قال صاحب البحر وتوسّ كذلت ا هـ .

قوله : (وَمَوْتِ القاضِي) في حالِ السّنة ) قال في الأُهداية وتوأ استوفى وراق سنةٍ وعُزّلَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهَا لأَصَحُّ أَنَّهُ يُجِبُ الرُّدَّ .

ا هـ .

أي رُدُّ رَاقٍ ما بقي من السّنة وكذا صَحْحُهُ في الكُهي .

ا هـ .

فعلَى هذا الصّحيح يَبْهِي أَنْ يُرَدَّ إِذَا عَات ما بقيَ بِهِ مِنْ الرّاقِ لِباقِي السّنة .

قوله : (وَقِيلَ لَا يَسْفُطُ) حُرْمٌ فِي الحُرْمَةِ لِأَجْلِ القُتْبَةِ بِأَنَّ يُوْرَثَ ، بِجَلْبِ رَاقٍ القاضِي كما في الأُهداية والظاهر .

(باب المُرْتَدِّ ) .

(من أَرَادَ مُلْكاً دِيّاً عِزّاً مِنْ عِلْمِهِ أَوْ سَلَامٍ وَكُفَيْفَ حَيْثِيَّةٍ وَخَسَنَ قُدَّةً أَوَّامٍ إِنْ اسْتَهْلَ وَقِيلَ مُطْلَقاً ) أَي وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلُ ( فَإِنْ تَابَ بِاللَّيْلِ عَنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ أَوْ عَشَا النِّعْلَ إِلَيْهِ ) فِيهَا وَبَعَثَتْ (رَوَاهُ ) أَي وَإِنْ لَمْ يَسُب ( قِيلَ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَقُلْتُهُ ) { رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرَّازٍ وَعُزِّمَتْهَا .

(وَيُكْرَهُ) أَي فَعَلُ ( قِيلَ الْعَرَضُ ) مَعْنَى التَّكَرُّهَةِ هَاهُنَا تَرْكُ الذَّاب (بِمَا حَتَانِ ) ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ يُبِيحُ وَالْعُرْسُ يُعَذِّبُ بُلُوغَ الذَّوْقِ عِزّاً لَوْ م (وَلَا يُسْتَرْقَى ، وَإِنْ لَحِقَ بِهَا وَالْحَرْبُ) (إِذْ لَمْ يُشْرَعْ فِيهِ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السِّيْفُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { لَقَاتِلُوا يُهْمُ أَوْ يُسْلِمُوا } وَكَذَا الصَّحَابَةُ وَرَوَّاهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْرُهُمْ ) وَمَنْ أَبَى بَكَرَ الصُّلْحُ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَأَنَّى الْمَشْرِيقَ لِلرَّسُولِ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَاسْتَرْفَقَ الْمُرْتَدُّ لَا يَفْعُ وَبَسِيلَةٌ لِمَا مَرَّ ( بِجَلْبِ الْمُرْتَدِّ ) إِذَا لَحِقَتْ بِهَا الْحَرْبُ ، فَإِنَّمَا اسْتَرْفَقَ إِذْ لَمْ يُشْرَعْ قَطْعُهَا وَلَا يَخْرُ إِذَا عُدَّ الْكُفْرُ عَلَى الْكُفْرِ إِلَّا مَعَ الْجُرْةِ أَوْ الرِّقِّ ، وَلَا جُرْةٌ عَلَى السُّلْوَانِ فَكَانَ إِذَا عُدَّهَا عَلَى الْكُفْرِ مَعَ الرِّقِّ أَلْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ إِفْدَائِهِا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ( الْكُفْرُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ) حَلَالًا لِلشَّيْئِيِّ ( قَلَّ تَصَرُّهُ يَهُودِيٌّ أَوْ عَسْكَانُ تَرَكَ ) عَلَى حَالِهِ وَلَمْ يُجْرُ عَلَى الْعُرْوِ .

(باب المُرْتَدِّ ) .

قوله : ( غَرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ) هُوَ مُسْتَحْبِبٌ عَلَى مَا قَالُوا وَلَكِنَّ بَوَاجِبَ ، كَذَا فِي الْقَبِيحِ .

قوله : ( وَخَسَنَ ثَلَاثَةُ أَوَّامٍ إِنْ اسْتَهْلَ ) هُوَ طَاهِرُ الرِّوَايَةِ .

ا هـ .

وقال في الفوائد ولا يجوزُ الإيهال بِمَوْنِ الاستِغْهَالِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، كَذَا فِي الْحُجْرَةِ فَإِذَا لَمْ يَسْتَهْلُ قَبْلَ مِنْ سَاعِدِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِيمَانُ يُزْجِرُ إِسْلَامَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْإِدَاعِ .

قوله : (وَقِيلَ مُطْلَقاً) أَي قِيلَ مُسْتَحْبِبٌ مُطْلَقاً وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .

وفي الجاهِلِ الصَّغِيرِ يُغْرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَبَى قِيلَ وَلَمْ يَذْكُرْ الْإِيهَالَ فَيُحْدَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَهْلُ كَذَا فِي الْحُجْرَةِ ، وَإِذَا اسْتَهْلَ فَطَاهِرُ الْمَسْئُوطِ طَرُوحُ بِإِيهَالِهِ فَإِنَّهُ قَالَ : (إِذَا حَلَبَ الْتَاجِلُ كَانَ عَلَى الْإِيمَانِ أَنْ يُبْذِلَهُ وَعَنْ الْإِيمَانِ اسْتِحْبَابُ مُطْلَقاً ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ثُمَّ قَالَ وَقَدْ ذُيِّلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِالْمُرْتَدِّ تَائِبًا وَإِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَابَ حُرْمَةُ الْإِيمَانِ وَحَلَى سَبِيلَهُ وَإِنْ أَرَادَ تَائِبًا لَمْ تَلَبْ حُرْمَةُ حُرْمَتِهِمَا وَجَسَنَ حَتَّى يُطَهَّرَ عَلَيْهِ أَنْزَا الْقُرْبَةَ ، وَيَرَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ مُطْلَعٌ لَمْ حَلَى سَبِيلَهُ فَإِنْ عَادَ فَعَلْ بِهِ هَكَذَا ، كَذَا فِي الصَّارِحِ حَازَةَ .

قوله : ( فَإِنْ تَابَ بِاللَّيْلِ )

(أَيْ) مَنْ تَابَ فِيهِ بِالنَّهْدِ تَبَيَّنَ سَبِيلُ أَبِي يُوسُفَ كَيْفَ يُسَلِّمُ فَقَالَ يُغْرُلُ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ وَيُغْرِبَ مَا مَعَ عِنْدَ اللَّهِ وَيَتَرَأَّى مِنَ الْبَنِيِّ التَّحَلُّ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ شَرَحِ الطَّحَاوِيِّ وَصَرَّحَ فِي الْعُنَايَةِ بِأَنَّ التَّيْرِيَّ يُعَذِّبُ الْإِقْبَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ . (شَيْءٌ) مَحْدَلٌ قَبْلُ نَوْبَةِ الْمُرْتَدِّ مَا لَمْ يَكُنْ وَكَانَ بِسَبَبِ الْجَنِّ أَوْ يُغْبِصُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا

قدّمه المُصَنِّفُ فَإِنْ كَانَ بِدَوَلٍ حَتَا وَلَا تَقْبَلُ نَوْبَةَ سُوءٍ جَاءَ تَائِبًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ، بِجَلْبِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَكْفَرَاتِ فَإِنَّ الْإِكْرَارَ فِيهَا قُرْبَةٌ لِكُلِّ لَيْعَةٍ ذُبَّكَاحَةً عَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ مَعَ الْإِكْرَارِ وَكَذَا يُقْبَلُ حَتَا بِسَبَبِ الشَّخِيزِ أَوْ الطَّعْنِ فِيهِمَا وَلَا تَقْبَلُ نَوْبَةُ عَلَى مَا عَزَّ الْمُخْتَارُ الْفَقْفَرَى ، كَذَا فِي الْحُجْرَةِ .

قوله : ( بِجَلْبِ الْمُرْتَدِّ ) بِصَلْحِ أَنْ يَتَّعَى بِغَيْرِهِ وَإِلَّا قِيلَ وَلَا يُسْتَرْقَى وَلَا تُصَلِّفُ قَصْرَةٌ عَلَى الْآخِرِ ثَلَاثَ سَبْعِينَ مَرَّةً لَا تُقْبَلُ الْمُرْتَدُّ وَجَسَنَ وَكَانَ يُجْرِبُهُ عَنْ غَيْرِهِ .

قوله (إِذَا لَحِقَتْ بِهَا الْحَرْبُ فِيهَا اسْتَرْقَى) قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا اسْتَرْقَى مَا دَامَتْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الرِّوَايَةِ اسْتَرْقَى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَا بَقِيَ قِيلَ وَلَوْ أَقْبَى يَهْدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ فَيَمُنْ كَانَتْ ذَاتُ زَوْجٍ حَسَنًا لِقَضَائِهِ السَّيِّئِ بِالرُّدَّةِ مِنْ الْإِتَابِ الْقُرْبَةُ وَيُجْعَلُ أَنْ يُشْرَبَهَا الزَّوْجُ مِنْ الْإِيمَانِ أَوْ يُهَيَّأَ لَهُ إِذَا كَانَ مُشْرَبًا بِهَا صَارَتْ قَبْلًا لِلْمُسْلِمِينَ لَا يُخْصِيهَا الزَّوْجُ فَيُكَلِّمُهَا وَيَتَرَأَّى حِينَئِذٍ حَسَنًا وَخَيْرَهَا عَلَى الْإِسْلَامِ قُرْمُ حُرِّ قَضَائِهِ عَلَيْهَا ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(رَدُّه) أَحَدُ الرُّوْجَيْنِ فَصْلُحُ لِلْكَاحِ (عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ) لَا طَلَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَدُّهُ الزَّوْجُ طَلَاً قِيَامًا عَلَى إِيَاءِ الزَّوْجِ .

قوله : (رَدُّه أَحَدُ الرُّوْجَيْنِ فَصْلُحُ) سَبْعُونَ فِي الْكَاحِ كَيْفَ وَهَذَا هُوَ طَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، وَقَدْ أَقْبَى الْقَوَسِيُّ وَالصُّغَارُ وَتَعْنُ أَهْلُ سَمَرْقَنْدِ بَعْدَ مَوْجِعِ الْفَرْقَةِ بِالرُّدَّةِ وَعَلَيْهَا وَعُزِّمَتْهُمْ مُشَرًّا عَلَى الطَّاهِرِ لَكِنْ حَكَمُوا بِجَرِّهَا عَلَى تَجْدِيدِ الْكَاحِ مَعَ الزَّوْجِ وَتَضَرَّبَ حَسَنَةً وَسَبْعِينَ سَوْطًا وَاحِدَةً قَاضِي حَاتٍ الْفَقْرَى ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(وَيُزَوَّلُ مُلْكُهُ عَنْ مَالِهِ مَرْوُفًا ، فَإِنْ سَأَلَ عَادَ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِهَا رَيْبُهُمْ وَحَكَمَ بِهِ عَقْدُ مُتَرَدِّهِ وَأَمَّ وَلَدَهُ وَخَرَجَ عَلَيْهِ) قَوْلُهُ فِي حُكْمِ الْقَبِيَّتِ وَالْمَتْنِ الْمُزَوَّلُ يُعَيَّرُ حَالًا بِمَوْتِ الْمَدَّانِ ( وَكُتِبَ إِسْمَانِيهِ لِوَارِثِهِ الْمُسْلِمِ ) فَإِنْ قِيلَ : الْمُسْلِمُ لَا يَرِثُ الْكُفْرَ فَكَيْفَ يَرِثُهُ الْمُسْلِمُ قُلْنَا : أَنْ يُلْكُهُ فِي كُتْبِهِ بَعْدَ الرُّدَّةِ بِأَيِّ مَا عَرَفَتْ أَنَّهُ مَرْوُفٌ فَيُتْقِلُ كُتْبُهُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَى وَارِثِهِ لِأَنَّهُ كَانَ اسْتَادَوْهُ بِزُجُودِهِ قَبْلَ الرُّدَّةِ وَلَا يُمْكِنُ اسْتِنَادُهُ فِي كُتْبِ الرُّدَّةِ لِعَدَمِهِ قَبْلَهَا وَمِنْ شَرَطِ اسْتِنَادِهِ وَجُودِ الْكُتْبِ قَبْلَ الرُّدَّةِ فَيَكُونُ قُرْبَتُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمُسْلِمِ ( وَكُتِبَ رَدُّهُ فِيَّ ) ، وَقَضِيَ ذَيْنَ كُلِّ حَالٍ مِنْ كُتْبِهَا ) أَيِ ذَيْنَ حَالِ الْإِسْلَامِ يُغْفَرُ مِنْ كُتْبِ حَالِهِ وَذَيْنَ حَالِ الرُّدَّةِ مِنْ كُتْبِ حَالِهَا .

قوله : (عَقْدُ مُتَرَدِّهِ) كَمَا مُتَرَدِّهَا إِذَا لَحِقَتْ وَجِلَّ دَوْلُهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ (لَهُ وَكُتِبَ إِسْمَانِيهِ لِوَارِثِهِ الْمُسْلِمِ) الْعُرَّةُ لِكُتُوبِهِ وَإِذَا عِنْدَ مَوْتِ الْمُرْتَدِّ أَوْ قُبَاهُ أَوْ الْقَضَاءِ بِإِجْبَاهِ فِي الْأَصَحِّ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ وَرَوَاهُ مَرْثَةُ الْمُسْلِمَةِ إِذَا مَاتَ أَوْ قِيلَ أَوْ قَضِيَ عَلَيْهِ بِالْحَدِّ وَهِيَ فِي الْعَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَرَأَ كَمَا فِي الْقَبِيحِ قَوْلُهُ : ( وَقَضِيَ ذَيْنَ كُلِّ حَالٍ مِنْ كُتْبِهَا ) الْكُتْبُ يَفْعُ الْكَافَ وَكُسْرُهَا هَذَا قَوْلُ زَوْجٍ وَرَوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا قُبَّعَ مِنْ كُتْبِ الْإِسْلَامِ أَوْ بِهَا بِالْحَرْبِ ( وَخُكِمَ بِهِ ) أَيِ بِمُخْرَجِهِ ( يُعَلِّ ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ بَلَكِ الْأَحْكَامِ ( فَإِنْ جَاءَ مُسْلِمًا قَلَّةً ) أَيِ قَبْلَ الْحُكْمِ ( فَكَانَتْ لَهُ مِرْبَئَةٌ ) حَتَّى لَا يُلْحَقَ مَذْهَبُهُ وَأَمَّ وَلَدَهُ وَتَبَعْتُهُنَ رَوَاهُ مَا أَلْفَهُ ، فَإِنْ قَضَاءُ الْقَاضِي شَرَطُ لِيُطْلَقَ هَذِهِ الْأَحْكَامُ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُرْتَدًّا مَتَّ بِالْحَدِّ بِدَارِ الْحَرْبِ مُجْتَهَدٌ فِيهِ إِذَا لَشِعْهُيْ مُحَالِفٌ قَلَّ يَدٌ مِنَ الْقَضَاءِ لِيُنَاجِدَ بِهِ (وَأَنْ جَاءَ) أَيِ مُسْلِمًا (بَعْدَهُ وَمَالُهُ مَعَ وَارِثِهِ) أَنَّ الْوَارِثَ إِذَا يَحْتَفِلُ فِيهِ بِاسْتِغْلَالِهِ لِكُتُوبِهِ كَانَتْ يَتَّ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا اسْتَحَاقَ إِلَيْهِ (وَأَنْ أَرَاةً عَنْ مُلْكِهِ لَا يَأْخُذُ) أَيِ قِيَمَتُهُ إِذَا لَا حَتَانًا يُلَاقِي مَا لِمَا حَ .

ا هـ .

(وَصَحَّ طَلَاً ) ، فَإِنْ الْكَاحُ لَمْ يَفْعَ بِالرُّدَّةِ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُعَدَّةً ، فَإِنْ مَلَّقَهَا بِفَعٍّ وَكَذَا إِذَا رَدَّاهَا مُطْلَقًا ؛ فَاسْلَمْنَا مَعَا ، فَإِنَّ الْكَاحَ لَمْ يَفْعَ بِفَيْحِ الطَّلَاقِ ( وَ ) صَحَّ (اسْتِغْلَالُهُ) ، فَإِنْ أَمْنَهُ إِذَا وَكَلَّتْ قَادَعَى قَبْتَ نَسَبُهُ وَبَرَّثَ مَعَ زَوْجِيهِ وَتَكُونُ أَمَةً أَمَّ وَلَدَهُ (وَأَذْخَلَهُ) إِذْ لَا يَدِينُ لَهُ (وَلَوْ هُئِلَ مُفَاحَشَةٌ) لِأَنَّهَا تُفْعَضِي الْمُسَاوَةَ فِي اللَّيْنِ وَلَا يَدِينُ لَهُ لِكُلِّهُ يَحْدُلُ الرُّوْجُ ( وَبَيَّعُهُ وَهِيَ رَاةٌ وَجَسَنَ وَجَسَنَ وَجَسَنَ ) لِأَنَّهَا تُفْعَضِي الْبِلَاقَ الْمَقْرُورَ (وَأَنْ اسْلَمَ لَقَدْ) ، وَأَنْ هَلَكَ (أَيِ قَبْلَ أَوْ مَاتَ) أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ (وُخْكِمَ بِهِ) أَيِ بِمُخْرَجِهِ (يُعَلِّ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ بَلَكِ الْأَحْكَامِ ( فَإِنْ جَاءَ مُسْلِمًا قَلَّةً ) أَيِ قَبْلَ الْحُكْمِ ( فَكَانَتْ لَهُ مِرْبَئَةٌ ) حَتَّى لَا يُلْحَقَ مَذْهَبُهُ وَأَمَّ وَلَدَهُ وَتَبَعْتُهُنَ رَوَاهُ مَا أَلْفَهُ ، فَإِنْ قَضَاءُ الْقَاضِي شَرَطُ لِيُطْلَقَ هَذِهِ الْأَحْكَامُ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُرْتَدًّا مَتَّ بِالْحَدِّ بِدَارِ الْحَرْبِ مُجْتَهَدٌ فِيهِ إِذَا لَشِعْهُيْ مُحَالِفٌ قَلَّ يَدٌ مِنَ الْقَضَاءِ لِيُنَاجِدَ بِهِ (وَأَنْ جَاءَ) أَيِ مُسْلِمًا (بَعْدَهُ وَمَالُهُ مَعَ وَارِثِهِ) أَنَّ الْوَارِثَ إِذَا يَحْتَفِلُ فِيهِ بِاسْتِغْلَالِهِ لِكُتُوبِهِ كَانَتْ يَتَّ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا اسْتَحَاقَ إِلَيْهِ (وَأَنْ أَرَاةً عَنْ مُلْكِهِ لَا يَأْخُذُ) أَيِ قِيَمَتُهُ إِذَا لَا حَتَانًا يُلَاقِي مَا لِمَا حَ .

قوله : (وَصَحَّ طَلَاً وَاسْتِغْلَالُهُ) هَذَا بِالْفَتْحِ وَكَذَا قَوْلُهُ الْهَيْةُ وَتَسْلِيْمَةُ الشُّفْعَةِ وَحِجْرَةُ عَلَى مَا قُدِّمَ .

قوله : (وَلَوْ هُئِلَ مُفَاحَشَةٌ) كَذَا تَصَرَّفَهُ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ كَمَا فِي الشَّيْبِ .

قوله : (وَتَقْبِيرُهُ) كَذَا عَقْفُهُ مَرْوُوفٌ كَمَا فِي الْكَذَرِ .

قوله : (وَوَسَّيْتُهُ) أَيِ أَيُّهُ فِي حَالِ رَدُّهِ أَمَّا وَحِثِيَّةٌ فِي حَالِ اسْلَامِهِ فَلَمَّا ذُكِرَ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ مِنَ الْمَسْئُوطِ وَخَرَّجَهُ إِلَيْهَا تَطْلُقُ مُطْلَقًا قُرْبَةً أَوْ عَزْرَ قُرْبَةٍ مِنْ غَيْرِ حَلَفٍ وَذَكَرَ الْوَلَوُ لِيَحْيِيَ أَنَّ الْأَطْلُقَ قَوْلُهُ وَقَوْلُهُمَا بَعْدَهُ طَلَاً أَوْحِيَةً بِغَيْرِ قُرْبَةٍ ، قِيلَ أَرَادَ بِغَيْرِ الْقُرْبَةِ أَوْحِيَةً لِلتَّابِعَةِ وَالْمَقْبَرَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

قوله : (وَأَنْ جَاءَ مُسْلِمًا بَعْدَهُ وَمَالُهُ مَعَ وَارِثِهِ) أَحَدٌ ) يُعْنِي بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الصَّارِحِ حَازَةَ وَمَا كَانَ تَائِبًا فِي يَدِ الْوَرِثَةِ لَمَّا يَغُودُ إِلَى مُلْكِهِ بِقَضَاءِ أَوْ رَحَا قَوْلُهُ ذَكَرَ فِي السِّرِّ الْكَبِيرِ أَنَّ وَارِثَ الْمُرْتَدِّ إِذَا تَصَرَّفَ فِي أَمَالِ الْأَدِيِّ وَكَانَ هَذَا عَادَ الْمُرْتَدِّ مُسْلِمًا لَقَدْ تَصَرَّفَهُ فِيهِ .

ا هـ .

وبِهِ حُرْمُ الزَّامِعِي مُطْلَقًا بِأَنَّهُ دَخَلَ فِي مُلْكِهِ بِحُكْمِ شَرْعِيٍّ قَلَّ يَخْرُجُ عَنْ مُلْكِهِ إِلَّا بِطَرِيقَةٍ .

ا هـ .

ثم قال صاحب البحر و لم أ حاكم استرداده من إمام كتب وفيه والذي يظهر عدم استرداده ، لأنه لم يأخذ بطريق الجلبه بل بكونه مال خربي كالحربي الحقيقي لا يسترد ماله بعد إسلامه .

(وتفصي عبادت تركها في الإسلام) قال شمس الأئمة الحلواني : عليه قضاء ما تركه في الإسلام ، بأن ترك الصلاة والصيام مغصبة والمغصبة تبقى بعد الردة . ذكره قاضي خان (وما أدى منها) أي العبادات (فيه) أي الإسلام (يتطّل ولا يفصي إلّا الحج) ، فإنه بالرّدّة صار كالمه ترك لم يزل كقولنا سلم وهو غربي فعليه الحج وقس عليه قضاء سائر العبادات ، كذا في الخلاصة .

(مسلم أصاب ما لا ذنباً يجب به القصاص أو الحد أو الميتة ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد في دار الإسلام ثم لحق) وحارب المسلمين زماناً ثم جاء مسلماً أحد بكلمه ، ولو أصابه بعد ما لحق مرتداً فاسلم له أي لا يأخذ بشيء من ذلك بل كله موضوع عنه ، لأنه أصاب ذلك وهو خربي في دار الحرب والحربي لا يأخذ بعد الإسلام بما كان أصابه حال كونه محارباً للمسلمين ذكره قاضي خان .

(آخرت) امرأة (بازداد زوجها عليها الزوج باخر بعد العدة) كذا في الإختار بيدويه وتطليعه . (آخرت امرأة بازداد زوجها) لم يسن شرط المخير ولم يذكر إختار الزوج بازدادها .

وقال في المشروط لو تزوج امرأة قبله يدخل بها حتى غاب فأخبره مخبراً فهذا لا يثبت عن الإسلام والعياذ بالله والمخير بقعة عدده وهو حر أو مملوك أو مملوكه في قداير وسعة أن يملكه ويتزوج أزواجاً سواها ، لأنه أخبره بأمره في وهو حل نكاح الرابع له وهذا أمر يتدبر وينه وكذا إذا كان غير نكح وكان رايه أنه صادق ، لأن خبر القاسق يتأكد بأكثر الراي وإن كان أكثر رايه أنه كاذب لم يتزوج أكثر من قدام ، لأن خبره ينسقط بمعارضه أكثر الراي بطلابه ولو كان المخبر آخر المرأة أن زوجها قد ارتد قلها أن تتزوج بزواج خربي رواية هذا الكتاب أيضاً ، .

وفي المسر الكبير يقول ليس لها ذلك حتى يشهد عنده بذلك رجلان أو رجل وامرأتان قال ، بأن ردة الزوج أعظم حتى يتطّل بها استحفاظ القبل ، بخلاف ردة المرأة وما ذكره هنا أصح ، بأن المقصود الإختار بوقوع الفرقة لا إثبات الردة .

وبقوله في قاضي خان .

(قوله) : كذا في الإختار بيدويه وتطليعه (ويسترد طوبه ما قال في التوابع لو أخبرها بقعة أن زوجها الغيب مات أو طلقها قاتلاً أو غير غير ومنعه كتاب بطلانها) ثم علم أنه إذا قال لها أنها تحرت فترسّج صليقة جاز لها الاعتناء بالزوج .

(لا تغفل مرتدة) حلفاً للشافعي ، وإن قلها أحد لا يضمن شيئاً حرّة كانت أو أمة قال في النهاية ، كذا في المشروط (وتجسّن حتى تسلم) ، بالله استعنت عن إغاء حق الله تعالى بعد الإقرار فحجروا على إقراره بغيره بالجنس كما في حقوق العباد حرّة كانت أو أمة ، وأمانة يجزئها مؤلفا ويؤدى لضرب في كل يوم مبالغه في المحمل على الإسلام (وصح نصرتها وكسبها لوزنيتها) أي كسب الإسلام وكسب الردة .

(قوله) : لا تغفل مرتدة) قال في البحر إلا إذا كانت ساحرة تعتقد أنها هي الخالفة لذلك فضل في الأصح .

أي ما لم تشب .

(قوله) : وإن قلها أحد لا يضمن شيئاً حرّة كانت أو أمة

الحج (بخالفة في ضمان الأمانة ما قال في الفارحانية عن العياذ يضمن لمؤلفها كذا في البحر .

(قوله) : والأمانة يجزئها مؤلفا) أي تطلق لمؤلفها فيجعل حشيتها في بيت السيد سواء طلب ذلك أم لا في الصحيح جملتها بين حق الله تعالى وحق السيد في الاستيلاء ولكنه لا يظهر صريح الاستيحاء ، بخلاف العهد المرتد لأنه يغفل ، كذا في البحر .

(قوله) : ويؤذى لضرب في كل يوم) إنما قلله لأنه لم يذكر ضربها في الجامع الكبير وإنما في ظاهر الرواية ويؤذى عن أبي خيفة أنها لضرب في كل أيام وقدرها بعضهم بقلية ، وعن الحسن لضرب كل يوم بسبعة وقلتين سوطاً إلى أن تموت أو تسلم ولم يخلصه بخروفاً أمة وهذا أقل معنى ، لأن مؤادة الضرب تفصي إليه ، كذا في الفتح .

وقال الزملي : لضرب في كل ثلاثة أيام مبالغه في التحمل على الإسلام اهـ فقد مضى على ما قدره البهمن جاز ما به أنه المذهب لعدم جواز غيره وظهر كلام الكمال عدم إرضاعه .

(قوله) : وكسبها لوزنيتها) ولا يثبت الزوج إذا ارتدت في صحتها ، وأما إذا ارتدت وهي مريضة فماتت من ذلك المرض ورت الزوج بينها بالله فمضت الفراء والزوج إذا ارتد وهو صحيح فهلها تراث بنته ، لأنه يغفل أشبه الصفاق في مرض الموت ، كذا في المحررة .

(ولدت أشفة) مسلمة كانت أو نصرانية (فادعاء فهو إثبة خرايرته في المسلمة مطلقاً) أي سواء كان بين الزاد والولادة قبل من سنة أشهر أو أكثر لأن الولد يتبع خيرا القويين دينا فيتبع الأم فكان مسلماً والمسلم يثبت المرتد (أن مات أو لحق) يدار الحرب (كذا) (أشفة) (النصرانية) يعني إذا ولدت فادعاء فهو إثبة خرايرته (إلا إذا جاءت به بسنة أشهر أو أكثر عند الردة) فإنه إذا جاءت به لقل من سنة أشهر كان ألقوا في حالة الإسلام فيكون مسلماً يثبت المرتد ، وإن جاءت لاختر ماله كان الطوق من ماء المرتد فيتبع المرتد ، لأنه أقرب إلى الإسلام من الأم ، لأنه يجزئ عليه فالظاهر من حاله أن يسلم فإذا كان مرتداً لا يثبت ، لأن المرتد لا يثبت المرتد .

(قوله) : كذا أشفة النصرانية) أراد به من يحل له وطؤها من الكهيات .

(لحق) بدار الحرب (بماله) أي مع ماله (وظهر عليه فمالة في) أي لا نفسه لأن المرتد لا يسترق وتسن عليه إلا الإسلام أو السيف ويجوز أن يكون أن المال قبله دون النفس كمسئري العرب (ولحق بدويه) أي بدين ماله (وحكم القاضي) بالحقيقه (فرجع) إلى دار الإسلام (فلحق) بدار الحرب (لأنه) (به) أي مع ماله فظهر عليه فهو لو ارجع قبل فسنة بين العائدين ، لأن المأل لم يجز فيه الإراث والقبلي النقل إلى وزيه بحكم القاضي بالحقيقه فكان الواوئ مالكا قريبا .

(قوله : فظهر عليه ) أي غلب عليه قال في المغرب ظهر غلب وظهر على اللص غلب وهو من قولهم ظهر فلان السطح إذا علاه وحقيقته صار على ظهره .

اهـ .

كذا في البحر .

(قوله : وحكم القاضي بلحاظه ) قيد المسألة بحكم القاضي وليس ظاهر الرواية كما سندكره ، وقد أطلقها في الكنز والهداية عنه تبعاً لظاهر الرواية كالجامع الصغير .

(قوله : فهو لوارثه قبل القسمة بين الغانمين ) أي بغير شيء وإن وجدته بعدها أحده بقيمته إن شاء ولو كان مثلياً فقد تقدم أنه لا يؤخذ لعدم الفائدة كما في الفتح (قوله : والثاني انتقل إلى ورثته بحكم القاضي بلحاظه وكان الوارث مالكا قديماً) هذا التوجيه لما ذكر من تقييد المسألة بحكم القاضي بالحق وعلى ظاهر الرواية من أنه لا يحتاج للقضاء يأخذ الوارث ما أخذه الميرث بعد عودته ورجع به ثانياً يوجه بأن عودته وأخذه ولحاظه ثانياً يرجح جانب عدم العود ويؤكدته فتقرر موته حكماً وما أُجيب إلى القضاء بالحق لصيرورته ميراثاً إلا ليرجح عدم عودته فتقرر إقامته ثمة فتقرر موته فكان رجوعه وأخذه ثم عودته ثانياً بمنزلة القضاء ، وفي بعض روايات السير جعله فينا لأن بمجرد اللحق لا يصير المال ملكاً للورثة والوجه ظاهر الرواية ، كذا في فتح القدير ، وإذا علمت هذا فقد تساهل صاحب البحر لتعليل المسألة بأنه انتقل إليهم بقضاء القاضي بلحاظه ، وقد ذكر ما نقلناه عن الكمال .

(قضي بعد الميرث ) صفة عبد (لحق) صفة ميرث (لأبيه) متعلق ب "قضي" يعني إذا لحق الميرث بدار الحرب وله عبد فقضي به لأبيه (فكاتبه) ابنه (فجاء) الميرث (مُسْلِماً فبدلها) أي بدل الكتابة (والولاء للأب) إذ لا وجه لبطلان الكتابة لنفوذها بدليل منفذ فجعل الوارث الذي هو خلفه كالوكيل من جهته وحقوق العهد فيه ترجع إلى المأكول والولاء لمن يقع العتق عنه .

(قوله : فجاء مسلماً) يعني قبل أداء البدل للأب إذا لو كان بعده يكون الولاء للأب وقيد بالكتابة ؛ لأن الابن إذا دبره ثم جاء الأب مسلماً فإن الولاء للأب دون الأب كما في البحر عن التتارخانية .

(قوله : بدليل مفيد) هو القضاء بالعبد .

(قتل) ميرث رجلاً (خطأ ولحق أو قيل) على رذته (فديته في كسب الإسلام) لأن العواقل لا تعقل الميرث لعدم النصرة فيكون في ماله المكتسب في الإسلام لنفوذ تصرفه دون المكتسب في الردة لتوقف تصرفه .

(قوله : فديته في كسب الإسلام) هذا عند أبي حنيفة ، وقالاً فيما اكتسبه في الردة والإسلام وعلى هذا إذا غصب مالا فافسده يجب ضمانه في مال الإسلام وعندهما في الكل كذا في الفتح من غير تقييد بشيء .

اهـ .

وهذا يناقض ما قدمه المصنف من أن دين كل حال يقضى من كسبها ووضح على الصحيح الذي قدمناه أنها في كسب الإسلام إلا أن لا يفي في كسب الردة .

اهـ .

وَقَدْ فَصَّلَ فِيهِ فِي الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ فَقَالَ مَا غُصِبَ مِنْ شَيْءٍ وَاسْتَهْلَكُهُ ، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْمُعَايَنَةِ أَوْ الْبَيِّنَةِ فَضَمَّانُ ذَلِكَ فِي كَسْبِ الْإِسْلَامِ وَالرَّدَّةِ يُؤَدَّى مِنْ أَيْ الْمَالَيْنِ شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْتَّبَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَنْهُمْ جَمِيعًا وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ فَعِنْدَهُمَا يُسْتَوْفَى مِنَ الْكَسْبَيْنِ جَمِيعًا ،

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ كَسْبِ الرَّدَّةِ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ تَصَرُّفٌ مِنْهُ فَيَصِحُّ فِي مَالِهِ وَكَسْبُ الرَّدَّةِ مَا لَهُ عِنْدَهُ .

اهـ .

( قُطِعَ يَدُهُ ) أَيْ يَدُ الْمُسْلِمِ ( عَمْدًا فَارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمَاتَ ) عَلَى رِدَّتِهِ ( مِنْهُ ) أَيْ الْقَطْعُ ( أَوْ لِحَقَ ) فَقَضِيَ بِهِ ( فَجَاءَ مُسْلِمًا فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ الْقَاطِعُ نَصْفَ الدِّيَةِ مِنْ مَالِهِ لِوَارِثِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ حَلَّ مَحَلًّا مَعْصُومًا وَالسَّرَايَةَ حَلَّتْ مَحَلًّا غَيْرَ مَعْصُومٍ فَاعْتَبَرَ الْقَطْعُ لَا السَّرَايَةَ فَيَجِبُ نَصْفُ الدِّيَةِ وَيَجِبُ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَتَحَمَّلُ الْعَمْدَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ بِشِبْهِهِ الْإِرْتِدَادِ ( وَإِنْ ) لَمْ يَلْحَقْ الْمَقْطُوعُ يَدَ الْمُرْتَدِّ بَلْ ( أَسْلَمَ هُنَا فَمَاتَ مِنْهُ ) أَيْ مِنَ الْقَطْعِ ( ضَمِنَ ) الْقَاطِعُ ( كُلَّهَا ) أَيْ كُلَّ الدِّيَةِ لِكَوْنِهِ مَعْصُومًا وَقَدْ قُطِعَ وَوَقْتُ السَّرَايَةِ . ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ )

إِلْحَ ( كَذَا الْحُكْمُ لَوْ لِحَقَ وَلَمْ يُقْضَ بِلِحَاقِهِ وَعَادَ مُسْلِمًا فَمَاتَ مِنَ الْقَطْعِ فَإِنَّهُ يَجِبُ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ عَلَى الْقَاطِعِ عَلَى قَوْلِهِمَا وَنَصْفُ دِيَّةٍ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ .

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : لَا نَصَّ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَا . قَالَهُ شَمْسُ الْأَثَمَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( مُكَاتَبٌ ارْتَدَّ فَلَحِقَ ) وَاكْتَسَبَ مَالًا ( فَأُخِذَ بِمَالِهِ ) وَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ ( فَقُتِلَ قَبْلَ ذَلِكَ ) أَيْ بَدَلَ الْكِتَابَةِ ( لِسَيِّدِهِ وَبِالْبَقِي لِوَارِثِهِ ) لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ إِنَّمَا يَمْلِكُ اكْتِسَابَهُ بِالْكِتَابَةِ وَالرَّدَّةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْكِتَابَةِ فَكَذَا اكْتِسَابُهُ . ( قَوْلُهُ : مُكَاتَبٌ ارْتَدَّ فَلَحِقَ فَأُكْتَسِبَ مَالًا )

إِلْحَ ( إِنَّمَا قِيدَ بِكَسْبِ الْمَالِ بَعْدَ الرَّدَّةِ لِيُفِيدَ أَنَّ حُكْمَ مَا اكْتَسَبَهُ قَبْلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى ثُمَّ إِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى أَصْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ كَسْبَ الرَّدَّةِ مِلْكُهُ إِذَا كَانَ حُرًّا فَكَذَا إِذَا كَانَ مُكَاتَبًا إِذْ الْكِتَابَةُ لَا تُبْطِلُ بِالْمَوْتِ فَالرَّدَّةُ أَوَّلَى ، وَإِذَا كَانَتْ مِلْكَةً قَضَى مِنْهَا مُكَاتَبَتُهُ ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيُشْكَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ كَسْبُ الرَّدَّةِ إِذَا كَانَ حُرًّا وَمِلْكُهُ إِيَّاهُ مُكَاتَبًا وَوَجْهُهُ مَا أَفَادَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ وَالرَّدَّةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْكِتَابَةِ أَيْ لَا تُبْطِلُهَا كَمَا لَا تُبْطِلُ بِالْمَوْتِ فَكَذَا لَا تُؤَثِّرُ فِي اكْتِسَابِهَا .

( زَوْجَانِ ارْتَدَّا فَلَحِقَا ) فَحَبِلَتِ الْمَرْأَةُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ( فَوَلَدَتْ هِيَ ) وَلَدًا ( ثُمَّ وَلَدَ الْوَلَدُ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ ) أَيْ الزَّوْجَيْنِ وَالْوَلَدُ وَلَدَ الْوَلَدِ جَمِيعًا ( فَالْوَلَدَانِ ) أَيْ وَلَدُهُمَا وَلَدُ وَلَدِهِمَا ( فَيءٌ ) أَيْ يَكُونَانِ رَقِيقَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُسْتَرْقُ وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ وَكَذَا وَلَدُ الْوَلَدِ .

( وَ ) الْوَلَدُ ( الْأَوَّلُ يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا وَلَدُهُ ) ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَادَ يَتَّبِعُونَ الْآبَاءَ فِي الدِّينِ فَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ كَمَا يُجْبَرُ أَبُوهُ عَلَيْهِ ( وَقِيلَ يُجْبَرَانِ ) أَيْ وَلَدُهُمَا وَلَدُ وَلَدِهِمَا وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُجْبَرُ تَبَعًا لِلْجَدِّ .

( قَوْلُهُ زَوْجَانِ ارْتَدَّا فَلَحِقَا )

إِلْحَ ( قِيدَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ الزَّوْجُ فَارْتَدَّتِ الزَّوْجَةُ وَلَحِقَتْ ثُمَّ وَلَدَتْ هُنَاكَ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الدَّارِ فَإِنَّ الْوَلَدَ لَا يُسْتَرْقُ

وَيَرِثُ أَبَاهُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ تَبَعَ لِأَبِيهِ فَإِنْ سُبِّتَ ثُمَّ وَلَدَتْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ مُسْلِمٌ تَبَعَ لِأَبِيهِ مَرْقُوقٌ تَبَعَ لِأُمِّهِ وَلَا يَرِثُ أَبَاهُ لِجِرْمَانِهِ بِالرَّقِّ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَدَائِعِ .

( صَحَّ ارْتِدَادُ صَبِيِّ يَعْقِلُ وَإِسْلَامُهُ فَلَا يَرِثُ أَبَوَيْهِ الْكَافِرَيْنِ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْإِسْلَامِ ( بَلَا قَتْلُ ابْنِ أَبِي ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : ارْتِدَادُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَإِسْلَامُهُ مُعْتَبَرٌ .

وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ : كِلَاهُمَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَلَنَا أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْلَمَ فِي صِبَاهُ وَالتَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحَّحَ إِسْلَامَهُ وَكَانَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُفْتَخِرًا بِهِ حَتَّى قَالَ سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرًّا غُلَامًا مَا بَلَغَتْ أَوَانَ الْحُلُمِ . ( قَوْلُهُ بَلَا قَتْلُ ابْنِ أَبِي ) أَحَدُ مَسَائِلَ : لَا يُقْتَلُ فِيهَا الْمُرْتَدُّ .

الثَّانِيَةُ : الْمُسْلِمُ بِالتَّبِيعَةِ لِأَبَوَيْهِ إِذَا بَلَغَ مُرْتَدًّا .

الثَّالِثَةُ : إِذَا أَسْلَمَ فِي صِغَرِهِ ثُمَّ بَلَغَ مُرْتَدًّا .

الرَّابِعَةُ : الْمَكْرَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ إِذَا ارْتَدَّ اسْتِحْسَانًا فِي الْجَمِيعِ وَلَوْ قَتَلَهُ أَحَدٌ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ .

الخَامِسَةُ : اللَّقِيطُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ وَلَوْ بَلَغَ كَافِرًا أَجْبَرَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يُقْتَلُ كَالْمَوْلُودِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا بَلَغَ كَافِرًا كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( بَابُ الْبَغَاةِ ) ( هُمْ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ خَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْعَوْدِ وَيَكْشِفُ شُبُهَتَهُمْ ، فَإِنْ تَحَيَّزُوا ) أَيُّ اتَّخَذُوا حِيزًا أَيْ مَكَانًا ( مُجْتَمِعِينَ فِيهِ حَلًّا لَنَا قِتَالَهُمْ بَلَدًا ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ، فَإِنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ ابْتِدَاءً لَا يَجُوزُ وَلَنَا أَنَّ الْحُكْمَ يُدَارُ عَلَى دَلِيلِهِ وَهُوَ تَعَسُّكُرُهُمْ وَاجْتِمَاعُهُمْ ، فَإِنْ صَبَرَ الْإِمَامُ إِلَى بَدَنِهِمْ رَبَّمَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَ شَرِّهِمْ ) وَيُقْتَلُ جَرِيحُهُمْ ( وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا ) ( وَيُتَّبَعُ مُوْلَاهُمْ ) أَيُّ مُعْرِضُهُمْ ( لَوْ كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ ) أَيُّ جَمْعِيَّةٌ وَفِيهِ أَيْضًا خِلَافُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَمْ يُفْعَلْ مَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْقَتْلِ كَانَ لِأَجْلِ الْخَوْفِ وَإِذْ لَا خَوْفَ لِعَدَمِ الْفِتْنَةِ فَلَا قَتْلَ لِكَوْنِهِ مُسْلِمًا ( وَلَا تُسَبَّى ذُرِّيَّتُهُمْ وَحُبْسَ مَا لَهُمْ حَتَّى يَتَوَبُّوا ) ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَعْصِمُ النَّفْسَ وَالْمَالَ وَالْحَبْسُ كَانَ لِدَفْعِ شَرِّهِمْ ( وَاسْتَعْمَلَ ) أَيُّ الْإِمَامُ ( سِلَاحَهُمْ وَخَيْلَهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ ) لِأَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي مَالِ الْعَادِلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ فَفِي مَالِ الْبَاغِي أَوْلَى .

( بَابُ الْبَغَاةِ ) .

( قَوْلُهُ : قَوْمٌ مُسْلِمُونَ خَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ ) لَمْ يَقْبِذْهُ بِكَوْنِهِ بِتَأْوِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ : أَحَدُهَا : الْخَارِجُونَ بَلَا تَأْوِيلَ بِمَنْعَةٍ وَبَلَا مَنَعَةٍ يَأْخُذُونَ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ وَيَقْتُلُونَهُمْ وَيُخَيِّفُونَ الطَّرِيقَ وَهُمْ قُطَاعُ الطَّرِيقِ وَسَيِّدُكُرُهُمُ الْمُصَنَّفُ كَغَيْرِهِ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُمْ هُنَا لِكَوْنِ قِتَالِهِمْ مِنَ الْجِهَادِ .

وَالثَّانِي : قَوْمٌ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا مَنَعَةَ لَهُمْ لَكِنْ لَهُمْ تَأْوِيلٌ فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ قُطَاعِ الطَّرِيقِ .

وَالثَّالِثُ : قَوْمٌ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَحِمِيَّةٌ خَرَجُوا عَلَيْهِ بِتَأْوِيلٍ يَرَوْنَ أَنَّهُ عَلَى بَاطِلٍ كُفْرًا أَوْ مَعْصِيَةً يُوجِبُ قِتَالَهُ بِتَأْوِيلِهِمْ وَهَؤُلَاءِ يَسْمَعُونَ بِالْخَوَارِجِ يَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ وَيَسْبُونَ نِسَاءَهُمْ وَيَكْفُرُونَ الصَّحَابَةَ وَحُكْمُهُمْ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْحَدِيثِ حُكْمُ الْبَغَاةِ .

وَالرَّابِعُ : قَوْمٌ مُسْلِمُونَ خَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا مَا اسْتَبَاحَهُ الْخَوَارِجُ مِنْ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَسَبَى ذُرَارِيَّتِهِمْ وَهُمْ الْبَغَاةُ وَحُكْمُهُمْ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ .

( قَوْلُهُ فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْعُودِ وَيَكْشِفُ شُبُهَتَهُمْ ) لَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا بَلْ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّهُمْ كَمَنْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ ( قَوْلُهُ فَإِنْ تَحَيَّرُوا مُجْتَمِعِينَ حَلَّ لَنَا قِتَالُهُمْ بَدْءًا ) هَكَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادِهِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا وَذَكَرَ الْقُدْرِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ لَا يَبْدُوهُمْ بِقِتَالٍ حَتَّى يَبْدَأَهُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ هَكَذَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَمَكْنَ دَفْعُ شَرِّهِمْ بِالْحَبْسِ بَعْدَ مَا تَحَيَّرُوا فَعَلَّ ذَلِكَ وَلَا يُقَاتِلُهُمْ لِأَنَّهُ أَمَكْنَ دَفْعُ شَرِّهِمْ بِأَهْوَنَ مِنْهُ وَالْجِهَادُ مَعَهُمْ وَاجِبٌ بِقُدْرِ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ شَرُّهُمْ

وَالْمُرَوِّىُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ لُزُومِ الْيَتِّ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْإِمَامِ ، وَأَمَّا إِعَانَةُ الْإِمَامِ فَمِنْ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ .  
ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَطَاقَ الدَّفْعَ أَنْ يُقَاتِلَ مَعَ الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ أَبْدُوا مَا يُجَوِّزُ لَهُمُ الْقِتَالَ كَأَن ظَلَمَهُمْ أَوْ ظَلَمَ غَيْرَهُمْ ظُلْمًا لَا شُبُهَةَ فِيهِ بَلْ يَجِبُ أَنْ يُعِينُوهُمْ حَتَّى يُنْصِفَهُمْ وَيَرْجِعَ عَنْ جَوْرِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْحَالُ مُشْتَبِّهًا أَنَّهُ ظَلَمَ مِثْلَ تَحْمِيلِ الْجَبَايَاتِ الَّتِي لِلْإِمَامِ أَخْذَهَا وَالْحَاقُ الصَّرْرَ بِهَا لِذَفْعِ ضَرَرٍ أَعَمَّ مِنْهُ .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَيَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ) كَذَا أَسِيرُهُمْ وَإِنْ رَأَى أَنْ يُخْلِيَ عَنْهُ فَعَلَّ فَإِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا أَخَذَ أَسِيرًا اسْتَحْلَفَهُ أَنْ لَا يُعِينَ عَلَيْهِ وَخَلَّاهُ وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهُ وَهُوَ الْأَحْسَنُ لِأَنَّهُ يُؤَمِّنُ شَرَّهُ مِنْ غَيْرِ قَتْلِ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ .  
ا هـ .

وَإِذَا أُخِذَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ وَكَانَتْ تُقَاتِلُ حُبْسَتْ وَلَا تُقْتَلُ إِلَّا فِي حَالِ مُقَاتَلَتِهَا دَفْعًا وَإِنَّمَا تُحْبَسُ لِلْمَعْصِيَةِ وَلِمَنْعِهَا مِنَ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : وَحُبْسَ مَا لَهُمْ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ : إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَبِيعُ الْكُرَاعَ وَيَحْبِسُ ثَمَنَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَنْظَرُ وَأَيْسَرُ لِأَنَّ الْكُرَاعَ يَحْتَاجُ إِلَى مُؤَنَّةٍ ، وَقَدْ تَأَنَّى عَلَى قِيَمَتِهِ فَكَانَ بَيْعُهُ أَتَقَعُ لِصَاحِبِهِ .  
ا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ وَاسْتَعْمَلَ سِلَاحَهُمْ  
إِلخ ) قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ مَعَهُ إِذَا كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ .  
ا هـ .

وَلَا ضَمَانَ بِإِثْلَافِهَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ .

( لَا شَيْءَ يَقْتُلُ الْبَاغِيَّ مِثْلُهُ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ ) لَا يَقْطَعُ وَلَايَةُ الْإِمَامِ عَنْهُمْ ( غَلَبُوا عَلَى مِصْرَ فَقَتَلَ مِصْرِيٌّ مِثْلَهُ فَظَهَرَ عَلَى الْمِصْرِيِّ قِتْلُ ) الْقَاتِلُ ( بِهِ ) أَيَّ بِقَتْلِهِ مِثْلُهُ ( إِذَا لَمْ يَجْرُوا ) أَيَّ الْبَغَاةِ ( فِيهِ ) أَيَّ الْمِصْرِ ( أَحْكَامُهُمْ ) إِذْ حِينَئِذٍ لَمْ تَكُنْ وَلَايَةُ الْإِمَامِ مُنْقَطِعَةً عَنِ الْمِصْرِ فَجَرِي أَحْكَامُهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَجْرُوا فِيهِ أَحْكَامُهُمْ .  
( قَوْلُهُ : لَا شَيْءَ يَقْتُلُ بَاغٍ مِثْلَهُ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ ) الْأَوَّلَى مِنْهُ عِبَارَةُ الْكَافِي وَغَيْرِهِ قَتْلُ بَاغٍ مِثْلَهُ ثُمَّ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ لَمْ يَجِبُ شَيْءٌ .  
( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا أَجْرُوا فِيهِ أَحْكَامُهُمْ ) أَيَّ فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَةَ وَلَكِنْ يُسْتَحَقُّ عَذَابُ الْأَحْرَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَتَلَ عَادِلٌ بَاغِيًّا أَوْ قَتَلَهُ ) أَيَّ الْعَادِلِ ( بَاغٍ مُدْعِيًا ) ذَلِكَ الْبَاغِي ( حَقِّيَّتُهُ وَرُثْنُهُ ) الْقَاتِلَ عَادِلًا كَانَ أَوْ بَاغِيًّا يَدْعِي الْحَقِّيَّةَ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْعَادِلَ إِذَا أَتْلَفَ الْبَاغِيَّ أَوْ مَالَهُ لَا يَأْتُمُ بِهِ وَلَا يَضْمَنُ لِأَنَّ الْمُحَارَبَةَ تُبْطِلُ الْعِصْمَةَ وَقَدْ أَمَرْنَا



بِمَقَاتِلِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي } فَصَارَ قَتْلُهُمْ بِحَقِّ كَقَتْلِ أَهْلِ الْحَرْبِ فَلَا يُوجِبُ حِرْمَانُ الْإِرْثِ كَمَا لَوْ قُتِلَ مُورِثُهُ بِقَوْدٍ لَهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ حِرْمَانُ الْإِرْثِ جَزَاءُ قَتْلِ مَحْظُورٍ فَلَا يُنَاطُ بِقَتْلِ مَبَاحٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ الْبَاغِي إِذَا قَتَلَ الْعَادِلَ يَأْتُمُّ وَلَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا وَالتَّأْوِيلُ الْفَاسِدُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصَّحِيحِ فِي حَقِّ دَفْعِ الضَّمَانِ إِذَا ضُمَّتْ إِلَيْهِ الْمَنَعَةُ كَتَاوِيلِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَإِذَا لَمْ يَجِبْ بِهِ الضَّمَانُ لَمْ يَجِبْ بِهِ الْحِرْمَانُ وَالْإِرْثُ مُسْتَحَقٌّ بِالْقِرَاءَةِ .  
( و ) إِذَا قَتَلَهُ الْبَاغِي ( مُقِرًّا بِبُطْلَانِهِ لَا ) أَيَّ لَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقْرَّ بِالْبُطْلَانِ يَجِبُ الضَّمَانُ فَيَلْزَمُ الْحِرْمَانُ .  
( قَوْلُهُ مُدْعِيًا ذَلِكَ الْبَاغِي حَقِيقَتَهُ ) أَيَّ حَالِ الْقَتْلِ وَحَالِ طَلَبِ الْمِيرَاثِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ وَإِنْ قَتَلَ الْبَاغِي الْعَادِلَ ، وَقَالَ كُنْتُ عَلَى حَقٍّ وَأَنَا الْآنَ عَلَى حَقٍّ وَرِثَتُهُ .

ا هـ .

وَكَذَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَإِنْ قَتَلَهُ الْبَاغِي ، وَقَالَ كُنْتُ عَلَى حَقٍّ وَأَنَا الْآنَ عَلَى حَقٍّ وَرِثَتُهُ .

ا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي .

( كُرْهَ بَيْعِ السِّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ ( وَإِنْ لَمْ يُدْرَ أَنَّهُ مِنْهُمْ لَا ) أَيَّ لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ وَلَا صَارَفَ عَنْهُ قَالَ فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى إِمَامٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ آمِنُونَ وَالسُّبُلُ آمِنَةٌ فَخَرَجَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْإِمَامِ الْجَمَاعَةُ فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعِينُوهُ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَالْوَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَعْتَرِلَ الْفِتْنَةَ وَيَقْعُدَ فِي بَيْتِهِ .  
( قَوْلُهُ : كُرْهَ بَيْعِ السِّلَاحِ ) خَرَجَ بِهِ مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ السِّلَاحُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَاتَلُ بِهِ إِلَّا بِصَنْعَةٍ وَهُمْ لَا يَتَفَرَّغُونَ لَهَا ، بِخِلَافِ أَهْلِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ أَيْضًا .  
( قَوْلُهُ : قَالَ فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى ) قَدَّمْنَا أَوَّلَ الْبَابِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ .

( كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ) لَمَّا فَرَّغَ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ الْمَذْكُورِ فِي بَعْضِ أَبْوَابِهِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ عَقِبَهُ بِهِ وَالْمَوَاتُ لُغَةً حَيَوَانٌ مَاتَ وَهَاهُنَا مُسْتَعَارٌ وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ ( أَرْضٌ لَمْ تَمْلِكْ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ مُلْكٌ ) فِيهِ ( وَلَمْ يُعْرِفْ مَالُكُهَا وَتَعَذَّرَ زَرْعُهَا بِانْقِطَاعِ الْمَاءِ ) عَنْهَا ( أَوْ غَلَبَتْهُ ) عَلَيْهَا ( أَوْ نَحْوَهُمَا ) كَمَا إِذَا تَرَّتْ أَوْ صَارَتْ سَبْخَةً ( وَبَعُدَتْ مِنَ الْعَامِرِ ) بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ صَوْتٌ مِنْ أَقْصَاهُ ( مَلِكُهَا ) أَيَّ تِلْكَ الْأَرْضِ ( مُحْيِيهَا يَأْذِنُ الْإِمَامُ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا بَلَا إِذْنَهُ ( وَلَوْ ) كَانَ مُحْيِيهَا ( ذِمِّيًّا ) وَ ( لَا ) يَمْلِكُهَا ( مُحْجَرُهَا ) التَّحْجِيرُ مِنَ الْحَجَرِ بِفَتْحِ الْجِيمِ أَوْ الْحَجَرِ بِسُكُونِهَا سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَهَا بِوَضْعِ الْأَحْجَارِ حَوْلَهَا أَوْ يَعْلَمُونَهَا بِحَجَرٍ غَيْرِهِمْ عَنْ إِحْيَائِهَا فَتَبَقِيَ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ كَمَا كَانَتْ هُوَ الصَّحِيحُ ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ الْحَجَرِ بِأَنْ غَرَزَ حَوْلَهَا أَغْصَانًا يَابِسَةً أَوْ نَقَّى الْأَرْضَ وَأَحْرَقَ مَا فِيهَا مِنَ الشُّوْكِ أَوْ حَصَدَ مَا فِيهَا مِنَ الْحَشِيشِ أَوْ الشُّوْكَ وَجَعَلَهُ حَوْلَهَا وَجَعَلَ التُّرَابَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتِمَّ الْمُسْتَاةَ ( فَلَوْ حَجَرَهَا ) تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ التَّحْجِيرَ لَا يُفِيدُ الْمَلِكَ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا الْمُحْجِرُ لَوْ حَجَرَهَا ( وَتَرَكَ ثَلَاثَ سِنِينَ دَفَعَهَا ) الْإِمَامُ ( إِلَى غَيْرِهِ ) لِقَوْلِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ لِمُحْجَرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ حَقٌّ قَالُوا هَذَا دِيَانَةٌ ، فَأَمَّا إِذَا أَحْيَاهَا غَيْرُهُ قَبْلَ مُضِيِّ هَذِهِ الْمُدَّةِ مَلِكُهَا لِتَحَقُّقِ الْإِحْيَاءِ مِنْهُ دُونَ الْأَوَّلِ ( وَمَا عَدَلَ عَنْهُ الْمَاءُ ) أَيَّ مَوْضِعٌ مَا زَالَ عَنْهُ الْمَاءُ وَانْكَشَفَ الْمَوْضِعُ ( وَامْتَنَعَ عَوْدُهُ ) إِلَيْهِ ( فَمَوَاتٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرِيمًا لِمَعْمُورٍ ) ، فَإِنْ جَارَ عَوْدُهُ لَمْ يَجْزِ إِحْيَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ

الْمُسْلِمِينَ قَانِمٌ فِيهِ .

( كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ) .

( قَوْلُهُ : وَالْمَوَاتُ لُغَةً )

إِلَخْ ) كَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ أَيْضًا وَالْإِحْيَاءُ لُغَةً بَلْ كَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَ بَيَانِ الْإِحْيَاءِ لُغَةً وَشَرِيعَةً وَاسْتُعِيرَ هُنَا لِلْأَرْضِ وَتَفْسِيرُ الْإِحْيَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النَّوَادِرِ أَنَّ إِحْيَاءَ الْأَرْضِ لَا يَكُونُ بِالسَّقْيِ وَالْكَرَابِ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْبَذْرِ وَالزَّرْعَةِ حَتَّى لَوْ كَرِبَهَا وَلَمْ يَسْقَ أَوْ سَقَى وَلَمْ يَكْرُبْ لَمْ يَكُنْ إِحْيَاءً وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ إِذَا حَفَرَ لَهَا النَّهْرَ وَسَقَاهَا يَكُونُ إِحْيَاءً وَكَذَا إِذَا حَوَّطَهَا أَوْ سَنَمَهَا بِحَيْثُ يَنْعَصِمُ الْمَاءُ يَكُونُ إِحْيَاءً ، كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ ( قَوْلُهُ وَبُعْدَتْ مِنَ الْعَامِرِ ) هُوَ الْمُخْتَارُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَعْتَبَرُ أَنْ لَا يَرْتَفِقَ بِهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا وَجْهَ الْمُخْتَارِ تَعَلَّقُ حَقُّهُمْ بِهِ حَقِيقَةً أَوْ دَلَالَةً فَلَا يَكُونُ مَوَاتًا وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُحْتَطِبًا لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ .

( قَوْلُهُ : مَلَكَهَا مُحْيِيهَا ) أَيِ رَجَبُ فِيهَا الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْخَرَجُ عَلَى الذَّمِّيِّ ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ وَضْعِ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مَا يَلِيقُ بِهِ وَإِنْ سَقَاهُ بِمَاءِ الْخَرَجِ أُعْتَبِرَ بِهِ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ .  
( قَوْلُهُ : قَالُوا هَذَا دِيَانَةٌ ) يَقْتَضِي الْخِلَافَ فِيهِ ، وَقَدْ جَزَمَ بِهِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَشَرَحَ الْمَجْمَعُ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ كَالسُّوْمِ عَلَى سُوْمٍ غَيْرِهِ

( أَحْيَا مَوَاتًا ثُمَّ أَحَاطَ الْأَحْيَاءَ بِجَوَانِبِهِ الْأَرْبَعَةَ بِالتَّعَاقُبِ فَطَرِيقُ الْأَوَّلِ فِي ) الْأَرْضِ ( الرَّابِعَةُ ) عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَكَتَ عَنْ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ صَارَ الْبَاقِي طَرِيقًا لَهُ فَإِذَا أَحْيَا الرَّابِعَ فَقَدْ أَحْيَا طَرِيقَهُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَيَكُونُ لَهُ فِيهِ طَرِيقٌ .

( حَفَرَ بئرًا فِي مَوَاتٍ بِالْإِذْنِ فَلَهُ حَرَمُهَا لِلْعَطَنِ ) وَهُوَ بئرٌ يُنَاحُ الْإِبِلُ حَوْلَهَا وَتُسْقَى ( وَالتَّاصِحُ ) وَهُوَ بئرٌ يُسْتَخْرَجُ مَآؤُهَا بِسِيرِ الْإِبِلِ وَتَحْوِيهِ ( أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ) إِنَّمَا قَالَ ( فِي الْأَصَحِّ ) اخْتِزَارًا عَمَّا قِيلَ أَرْبَعُونَ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ ( وَلِلْعَيْنِ خَمْسُمِائَةٍ كَذَلِكَ ) أَيِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { حَرِيمُ الْعَيْنِ خَمْسُمِائَةٍ ذِرَاعٍ } وَلِأَنَّ الْعَيْنَ تُسْتَخْرَجُ لِلزَّرْعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَوْضِعٍ يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ وَمِنْ حَوْضٍ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ وَمِنْ مَوْضِعٍ يَجْرِي مِنْهُ إِلَى الْمَزْرَعَةِ فَلِهَذَا يُقَدَّرُ بِالزِّيَادَةِ وَالتَّقْدِيرُ بِخَمْسُمِائَةٍ بِالتَّوْقِيفِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ خَمْسُمِائَةٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ( وَمَنْعُ غَيْرِهِ مِنَ الْحَفْرِ فِيهِ ) أَيِ فِي الْحَرِيمِ لِأَنَّهُ صَارَ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْبئرِ ضَرُورَةً تَمَكُّنُهُ مِنَ الْإِنْفَاعِ بِهَا فَكَانَ مُتَعَدِّيًا بِصَرْفِهِ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ ، فَإِنْ حَفَرَ فَلِلْأَوَّلِ أَنْ يَسُدَّهُ وَلَا يَضُمَّهُ التَّقْصَانُ وَأَنْ يَأْخُذَ بِكَيْسٍ مَا احْتَفَرَهُ لِأَنَّ إِزَالََةَ جَنَائِةِ حَفَرِهِ بِهِ كَمَا فِي كُنَاسَةٍ يُلْقِيهَا فِي دَارِ غَيْرِهِ يُؤْخَذُ بِرَفْعِهَا وَقِيلَ يَضُمَّهُ التَّقْصَانُ ثُمَّ يَكْسِبُهُ بِنَفْسِهِ كَمَا إِذَا هَدَمَ جِدَارَ غَيْرِهِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ( وَإِنْ حَفَرَ الثَّانِي ) بئرًا بِأَمْرِ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ حَرِيمِ الْأَوَّلِ قَرِيبَةً مِنْهُ فَلَنْهَبَ مَاءَ بئرِ الْأَوَّلَى وَعُرِفَ أَنَّ ذَهَابَهُ مِنْ حَفْرِ الثَّانِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فِيمَا صَنَعَ وَالْمَاءُ تَحْتَ الْأَرْضِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَهُ فِي تَحْوِيلِ مَاءِ بئرِهِ إِلَى بئرِ الثَّانِي كَالثَّانِي إِذَا كَانَ لَهُ حَاثُوتٌ فَاتَّخَذَ آخَرَ بِجَنِبِهِ حَاثُوتًا لِمِثْلِ تِلْكَ الشَّجَارَةِ فَكَسَدَتْ تِجَارَةُ الْأَوَّلِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ الثَّانِي ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَهُ ) أَيِ

لِلَّذِي حَفَرَ بَنَاءً فِيْمَا وَرَاءَ الْحَرَمِ مُتَّصِلًا بِحَرَمِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِي ( الْحَرَمُ مِنْ ثَلَاثِ جَوَانِبَ سِوَى جَانِبِ الْأَوَّلِ ) لِسَبْقِ  
مِلْكِ الْحَافِرِ الْأَوَّلِ فِيهِ ، وَإِنْ أَرَادَ الثَّانِي التَّوَسُّعَ عَلَيْهِ حَفَرَ بَعِيدًا مِنْ حَرَمِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِي .  
( قَوْلُهُ : أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنْ الْمُحِيطِ إِذَا كَانَ عُمُقُ الْبَيْتِ زَائِدًا عَلَى أَرْبَعِينَ يَزَادُ عَلَيْهَا .

( وَلِلْقَنَاءِ حَرَمٌ قَدَرٌ مَا يُصْلِحُهَا ) الْقَنَاءُ مَجْرَى الْمَاءِ تَحْتَ الْأَرْضِ وَلَمْ يَهْدَرْ حَرَمُهُ بِشَيْءٍ يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ  
أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْتِ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَرَمِ وَقِيلَ هَذَا عِنْدَهُمَا .  
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا حَرَمَ لَهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ( وَلَا حَرَمَ لِلنَّهْرِ إِلَّا بِحُجَّةٍ ) يَعْنِي مَنْ كَانَ لَهُ  
نَهْرٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَرَمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ لَهُ مُسْنَاءُ لِلنَّهْرِ يَمْشِي عَلَيْهَا  
وَيُلْقِي عَلَيْهَا طِينَهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَرَمٌ إِلَّا بِحُجَّةٍ ( فَمُسْنَاءُ ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ الْآتِي لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَقَوْلُهُ ( بَيْنَ  
نَهْرٍ رَجُلٍ ) صِفَةُ مُسْنَاءٍ ( وَأَرْضٍ لِآخَرَ وَلَيْسَتْ ) تِلْكَ الْمُسْنَاءُ ( فِي يَدِ أَحَدٍ ) أَي لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهَا غَرَسٌ أَوْ  
طِينٌ مُلْقًى تَكُونُ تِلْكَ الْمُسْنَاءُ ( لِصَاحِبِ الْأَرْضِ ) أَمَّا إِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ ذَلِكَ فَصَاحِبُ الشُّغْلِ أَوْلَى لِأَنَّهُ  
صَاحِبُ يَدٍ .

( قَوْلُهُ : وَلَا حَرَمَ لِلنَّهْرِ إِلَّا بِحُجَّةٍ  
إِلْخ ) أُطْلِقَ الْخِلَافُ فِي مُطْلَقِ النَّهْرِ .  
وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ تَقْلًا عَنْ الْكِفَايَةِ الْإِخْتِلَافُ فِي نَهْرٍ كَبِيرٍ لَا يُحْتَاجُ إِلَى كَرْبِهِ فِي كُلِّ حِينٍ أَمَّا الْأَنْهَارُ الصَّغَارُ  
الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَى كَرْبِهَا فِي كُلِّ حِينٍ فَلَهَا حَرَمٌ بِالِاتِّفَاقِ ا هـ .  
( قَوْلُهُ : وَقَالَ لَهُ مُسْنَاءُ  
إِلْخ ) كَذَا فِي الْمَجْمَعِ ثُمَّ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ هَذَا بِالِاتِّفَاقِ وَعَلَّلَهُ الشَّارِحُ بِمَا نَصَّهُ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ لِلنَّهْرِ حَرَمٌ بِقَدَرِ مَا  
يُحْتَاجُ إِلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ لِضَرُورَةِ الْإِحْتِيَاجِ .  
ا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْإِخْتِيَارِ .

ا هـ .

ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارَ الْحَرَمِ عِنْدَهُمَا .  
وَقَالَ فِي الْمَجْمَعِ وَفِي رِوَايَةٍ يَقْدَرُ أَبُو يُوسُفَ الْحَرَمَ بِنَصْفِ عَرْضِ النَّهْرِ مِنْ جَانِبَيْهِ ؛ لِأَنَّ طِينَهُ يُلْقَى مِنْ جَانِبَيْهِ  
فَيُقَسَّمُ عَرْضُهُ عَلَيْهِمَا وَقَدَرَهُ مُحَمَّدٌ بِقَدَرِ عَرْضِهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُمَكِّنُهُ إِلْقَاءُ الطِّينِ مِنْ جَانِبَيْهِ جَمِيعًا فَيَقْدَرُ  
بِعَرْضِهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ .  
ا هـ .

( فَصَلُّ ) اعْلَمْ أَنَّ الْمَاءَ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا الشَّرْبُ وَالثَّانِي الشَّقْفَةُ وَقَدْ خُلِطَ بَيْنَهُمَا فِي الْكُتُبِ وَمِيزَ هَاهُنَا فَبَيَّنَ أَوَّلًا  
الشَّرْبَ وَأَحْكَامَهُ ثُمَّ الشَّقْفَةَ وَأَحْكَامَهَا حَيْثُ قَالَ ( الشَّرْبُ نَصِيبُ الْمَاءِ يَشْتَرِكُ الْكُلُّ فِي مَاءٍ أَوْدِيَةٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ  
كَدَجَلَةٍ ) وَنَحْوَهَا ( فِي عُمُومِ الْمَنَافِعِ كَكَرْيِ نَهْرٍ وَنَصَبِ رَحَى ) إِذَا كَانَ فِي أَرْضِهِ ، وَلَوْ كَانَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَمْ  
يَجْزُ ( بَلَا ضَرَرَ الْعَامَّةِ ) فَإِنَّهَا مُبَاحَةٌ فِي الْأَصْلِ لَكِنْ إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالْعَامَّةِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنْهُمْ

وَاجِبٌ وَذَلِكَ بِأَنْ يَمِيلَ الْمَاءُ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ إِذَا انْكَسَرَ طَرَفُ النَّهْرِ فَيَغْرِقَ الْقَرْيَ وَالْأَرَاضِي (صَحَّ دَعْوَاهُ) أَيِ شَرِبَ الْمُجَرَّدُ (بَلَا أَرْضَ) اسْتَحْسَانًا لِأَنَّهُ قَدْ يُمْلِكُ بِلُونِهَا إِرْنَا وَقَدْ تَبَاغَ الْأَرْضُ وَيَبْقَى الشَّرْبُ لَهُ وَهُوَ مَرْغُوبٌ فِيهِ (وَقَسَمَ) الشَّرْبَ (بَقَدَرِ الْأَرَاضِي قَوْمٌ اخْتَصَمُوا فِيهِ) يَعْنِي إِذَا كَانَ نَهْرٌ بَيْنَ قَوْمٍ وَاخْتَصَمُوا فِي الشَّرْبِ وَلَمْ يُعْلَمْ كَيْفَ أَصْلُ الشَّرْبِ بَيْنَهُمْ كَانَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ أَرَاضِيهِمْ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِنْفَاعَ بِسَقِيهَا فَيَقْدَرُ بِقَدَرِهِ ، بِخِلَافِ الطَّرِيقِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الطَّرِيقَ وَهُوَ فِي الدَّارِ الْوَاسِعَةِ وَالضَّيْقَةِ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ (وَمَنْعَ الْأَعْلَى مِنْهُمْ مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ) أَيِ سَدِّهِ (بَلَا رِضَاهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يُشْرَبْ مِنْهُ) أَيِ النَّهْرِ (بِدُونِهِ) أَيِ السَّكْرِ يَعْنِي إِنْ كَانَ الْأَعْلَى مِنْهُمْ لَا يَشْرَبُ حَتَّى يَسْكُرَ النَّهْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ حَقِّ الْبَاقِينَ ، فَإِنْ تَرَاخَوْا عَلَى أَنْ يَسْكُرَ الْأَعْلَى حَتَّى يَشْرَبَ بِحِصَّتِهِ أَوْ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يَسْكُرَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فِي نَوْبَتِهِ جَازَ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ (وَكُلُّ مِنْهُمْ) عَطْفٌ عَلَى الْأَعْلَى أَيِ مَنْعَ كُلِّ مِنْهُمْ (مِنْ شَقِّ نَهْرٍ مِنْهُ) أَيِ

مِنْ أَصْلِ النَّهْرِ (وَنَصَبَ رَحَى أَوْ ذَالِيَّةٍ أَوْ جِسْرٍ عَلَيْهِ بَلَا إِذَنْ شَرِيكِهِ) لِأَنَّ فِيهِ كَسْرَ طَرَفِ النَّهْرِ وَشَغْلَ مَوْضِعٍ مُشْتَرَكٍ بِالْبِنَاءِ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ (رَحَى نَصَبَ فِي مَلِكِهِ غَيْرُ مُضِرٍّ بِالنَّهْرِ وَالْمَاءِ) ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَلِكِ نَفْسِهِ وَلَا ضَرَرَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ .

(فَصْلٌ) قَوْلُهُ : كَدِجَلَةٌ (الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ لَا لِلتَّمْثِيلِ)

(و) مَنْعَ (مِنْ تَوْسِيعِ فَمِ النَّهْرِ) أَيِ نَهْرِهِ فِي أَرْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَكْسِرُ طَرَفَ أَصْلِ النَّهْرِ وَيَزِيدُ عَلَى مِقْدَارِ حَقِّهِ فِي أَخْذِ الْمَاءِ .

(و) مَنْعَ أَيْضًا (مِنْ الْقِسْمَةِ بِالْأَيَّامِ وَقَدْ كَانَتْ بِالْكُؤَى) بِكَسْرِ الْكَافِ جَمْعُ كَوَّةٍ فَتَحَبَّهَا وَقَدْ يَضُمُّ الْكَافُ فِي الْمَفْرُودِ فَالْجَمْعُ كُؤَى كَعُرُوةٌ وَعُرَى وَهِيَ رَوَازِنُ الْبَيْتِ اسْتُعِيرَتْ لِلنُّقْبِ الَّتِي تُقْبُ فِي الْخَشَبِ لِيَجْرِيَ الْمَاءُ فِيهِ إِلَى الْمَزَارِعِ أَوْ الْجَدَاوِلِ وَجَهَ الْمَنْعِ أَنَّ الْقَدِيمَ يَتْرُكُ عَلَى قَدَمِهِ .

(و) مَنْعَ أَيْضًا (مِنْ سَوْقِ شَرِبِهِ إِلَى أَرْضٍ لَهُ أُخْرَى لَيْسَ لَهَا مِنْهُ شَرِبٌ) لِأَنَّ تَقَادُمَ الْعَهْدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حَقُّهُ .

(وَيُورَثُ وَيُوصَى بِنَفْعِهِ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِبَاغٍ وَلَا يُوجَرُّ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُجْعَلُ مَهْرًا وَبَدَلُ خُلْعٍ وَصَلَحٍ) وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَرْتَةَ خُلْفَاءُ الْمَيِّتِ فَيَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي حُقُوقِ الْمَيِّتِ وَأَمْلَاكِهِ وَجَازَ أَنْ يَقُومُوا مَقَامَهُ فِيمَا لَا يَجُوزُ تَمْلِكُهُ بِالْمُعَاوَضَاتِ وَالتَّبَرُّعَاتِ كَالدَّيْنِ وَالْقِصَاصِ وَالْخَمْرِ ، فَإِنَّهَا تُمْلِكُ بِالْإِرْثِ وَكَذَا الشَّرْبُ وَالْوَصِيَّةُ أُخْتُ الْمِيرَاثِ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ بِنَفْسِ الشَّرْبِ وَنَحْوِهَا حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِلْعَرَرِ أَوْ لِلْجَهَالَةِ أَوْ لِعَدَمِ الْمِلْكِ فِيهِ لِلْحَالِ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ ، وَلَوْ تَزَوَّجَ عَلَى شَرْبٍ بغيرِ أَرْضٍ فَالْتَّكَاحُ جَائِزٌ وَلَا شَرِبَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ بِدُونِ الْأَرْضِ لَا يَحْتَمِلُ التَّمْلِيكَ بِعَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ جَهَالَةً فَاحِشَةٌ فَلَمْ تَصَحَّ تَسْمِيَّتُهُ .

(وَلَا يَضْمَنُ مَنْ مَلَأَ أَرْضَهُ فَتَزَلَّتْ أَرْضُ جَارِهِ أَوْ غَرَقَتْ) ؛ لِأَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ كَحَافِرِ الْبُئْرِ وَوَاضِعِ الْحَجَرِ ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي أَرْضِهِ مُبَاحٌ فَلَا يَضْمَنُ قَالُوا هَذَا إِذَا سَقَى أَرْضَهُ سَقِيًا مُعْتَادًا تَحْتِمِلُهُ أَرْضُهُ عَادَةً ، وَأَمَّا إِذَا سَقَى سَقِيًا لَا تَحْتِمِلُهُ فَيَضْمَنُ لِأَنَّهُ أَجْرَى الْمَاءِ إِلَى أَرْضِ جَارِهِ تَقْدِيرًا ، كَذَا فِي الْكَافِي (وَلَا) يَضْمَنُ أَيْضًا (مَنْ سَقَى مِنْ شَرْبٍ غَيْرِهِ فِي رِوَايَةٍ) وَهِيَ رِوَايَةُ الْأَصْلِ .

( وَفِي ) رَوَايَةٍ ( أُخْرَى يَضْمَنُ ) وَهُوَ مُخْتَارٌ فَخَرِ الْإِسْلَامَ ذَكَرَهُ فِي الْكَفَى ( كُرِيَ نَهْرٌ لَمْ يَمْلِكْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ) ؛  
لِأَنَّهُ مِنْ حَاجَةِ الْعَامَّةِ ( وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ) فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ ( فَعَلَى الْعَامَّةِ ) وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُجْبِرَ النَّاسَ عَلَى كَرِيهِهِ لِأَنَّهُ  
نُصِبَ نَاطِرًا وَفِي تَرْكِهِ صَرَرٌ عَامٌّ ( وَكُرِيَ ) النَّهْرُ ( الْمَمْلُوكُ عَلَى أَهْلِهِ ) النَّهْرُ الْمَمْلُوكُ الَّذِي دَخَلَ مَأْوُهُ تَحْتَ  
الْقِسْمَةِ إِمَّا عَامٌّ وَإِمَّا خَاصٌّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ بِهِ الشُّفْعَةَ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهَا فَهُوَ خَاصٌّ وَمَا لَا  
يَسْتَحِقُّهَا بِهِ فَعَامٌّ وَكَرِيَهُمَا عَلَى أَهْلِهِمَا لَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَعُودُ إِلَيْهِمْ عَلَى الْخُصُوصِ فَيَكُونُ مُؤَنَّةُ  
الْكِرَى عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْغَرْمَ بِالْغَنَمِ .

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الشَّرْبِ وَأَحْكَامِهِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الشُّفْعَةِ وَأَحْكَامِهَا فَقَالَ ( وَالشُّفْعَةُ شَرْبُ بَنِي آدَمَ وَالْبَهَائِمِ وَلِكُلِّ )  
مِنْ بَنِي آدَمَ وَالْبَهَائِمِ ( حَقُّهَا ) أَيِ حَقِّ الشُّفْعَةِ ( فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُحَرِّزْ بِطَرْفٍ فَيَشْتَرِكُونَ فِيهَا ) أَيِ الشُّفْعَةِ ( فَقَطُّ )  
أَيِ بِلَا اشْتِرَاكِ لَهُمْ فِي الشَّرْبِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثِ الْمَاءِ وَالْكَلْبِ  
وَالنَّارِ } وَهُوَ يَتَنَاوَلُ الشَّرْبَ وَالشُّفْعَةَ ثُمَّ خُصَّ مِنْهُ الشَّرْبُ بَعْدَ دُخُولِ الْمَاءِ فِي الْمَقَاسِمِ بِالْإِجْمَاعِ فَبَقِيَ الشُّفْعَةُ وَلِأَنَّ  
الْبَيْرَ وَنَحْوَهَا لَمْ تُوضَعْ لِلْإِحْرَازِ وَالْمُبَاحِ لَا يُمْلِكُ بَدُونَهُ كَالظَّنِّي إِذَا تَكَسَّسَ فِي أَرْضِهِ ( فِي أَنْهَارٍ مَمْلُوكَةٍ بَيْرٍ  
وَحَوْضٍ وَقَنَاةٍ ) وَلَمَّا كَانَتْ الشُّفْعَةُ مُتَنَاوَلَةً لِشَرْبِ الدَّوَابِّ وَكَانَ الْقَوْلُ بِالِاشْتِرَاكِ فِيهَا مُقْتَضِيًا لِلْقَوْلِ بِجَوَازِ سَقْيِ  
الدَّوَابِّ مِنْ هَذِهِ الْمِيَاهِ اسْتَدْرَكَهُ بِقَوْلِهِ ( لَكِنْ لَا يَسْقِي دَوَابَّهُ مِنْ نَهْرٍ غَيْرِهِ إِنْ خِيفَ تَخْرِيبُهُ لِكَثْرَتِهَا ) أَيِ الدَّوَابِّ  
( وَلَا ) يَسْقِي ( أَرْضَهُ وَشَجَرَهُ مِنْهُ وَمِنْ قَنَاةٍ وَبَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَسْقِي شَجَرًا أَوْ خُضْرًا فِي دَارِهِ حَمَلًا بِجِرَارِهِ ) فِي  
الْأَصَحِّ وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةٍ بَلَخِي لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِ النَّهْرِ ( طَالِبُ الشُّفْعَةِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً إِلَّا فِي مِلْكٍ  
شَخْصٍ خَلَاهُ ) أَيِ أَذِنَ ذَلِكَ الشَّخْصُ الطَّالِبَ لِيَأْخُذَهُ ( أَوْ أَخْرَجَهُ إِلَيْهِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْبَيْرُ أَوْ الْعَيْنُ أَوْ الْحَوْضُ أَوْ  
النَّهْرُ فِي مِلْكٍ رَجُلٍ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مَنْ يُرِيدُ الشُّفْعَةَ مِنَ الدُّخُولِ فِي مِلْكِهِ إِذَا كَانَ يَجِدُ مَاءً آخَرَ يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْمَاءِ ،  
وَإِنْ لَمْ يَجِدْ قِيلَ لِصَاحِبِ النَّهْرِ : إِمَّا أَنْ تُعْطِيَهُ الشُّفْعَةَ أَوْ تَتْرَكَهُ يَأْخُذُ بِنَفْسِهِ .  
وَإِنَّمَا قَالَ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَفَرَ فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ

يَمْنَعَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَوَاتَ كَانَ مُشْتَرَكًا وَالْحَفَرَ لِأَحْيَاءٍ حَقٌّ مُشْتَرَكٌ فَلَا يَقْطَعُ الشَّرْكَةَ فِي الشُّفْعَةِ ( فَإِنْ امْتَنَعَ ) صَاحِبُ  
الْمَاءِ ( عَنْهُمْ ) أَيِ التَّخْلِيَةِ وَالْإِخْرَاجِ وَطَالِبُ الْمَاءِ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ ظَهْرِهِ ( قَاتَلَهُ بِالسِّلَاحِ ) لِأَنَّهُ قَصَدَ إِثْلَافَهُ  
بِمَنْعِهِ حَقَّهُ وَهُوَ الشُّفْعَةُ وَالْمَاءُ فِي الْبَيْرِ مُبَاحٌ غَيْرُ مَمْلُوكٍ .

( وَفِي مَاءٍ مُحَرَّرٍ ) فِي الْإِنَاءِ وَنَحْوِهِ قَاتَلَهُ ( بِلَا سِلَاحٍ ) بَلْ بَعْصًا وَنَحْوَهُ ؛ لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ  
التَّعْزِيرِ لَهُ ( كَطَعَامٍ عِنْدَ الْمُخْمَصَةِ ) ، فَإِنْ لَطَّالِبَهُ أَنْ يُخَاصِمَ بِلَا سِلَاحٍ .

( كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ ) لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْخُمْسِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا عَقَبَهَا بِهَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّ مَسَائِلَهُ  
تُنَاسِبُهَا بَعْضُهَا تَنَاسُبُ التَّضَادِّ وَبَعْضُهَا تَنَاسُبُ التَّجَانُّسِ ( مَا كُرِهَ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ حَرَامٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَمْ يُلْفِظْ بِهِ  
لِعَدَمِ الْقَاطِعِ ) فَإِذَا اسْتَعْمَلَ الْكَرَاهَةَ فِي كُتْبِهِ أَرَادَ بِهِ الْحَرَامَ ( وَعِنْدَهُمَا إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ ) فَسَبَّغَتْهُ إِلَى الْحَرَامِ  
كَسَبَبَةِ الْوَاجِبِ إِلَى الْفَرَضِ ، وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةُ التَّزْيِيرِ فَلِإِلَى الْحِلِّ أَقْرَبُ  
( كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ ) جَمَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ هَاتَيْنِ التَّسْمِيَتَيْنِ لِلْكِتَابِ وَغَيْرُهُ أَفْرَدَهُ بِإِحْدَاهُمَا  
وَبَعْضُهُمْ سَمَّاهُ كِتَابَ الْحَظَرِ وَبَعْضُهُمْ سَمَّاهُ كِتَابَ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ ، أَمَّا التَّسْمِيَةُ بِالْكَرَاهِيَةِ فَلِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانٍ مَا يُكْرَهُ

مِنَ الْأَفْعَالِ وَمَا لَا يُكْرَهُ وَبَيَانُ الْمَكْرُوهِ لَهُمْ لَوْ جُوبِ الْأَخْيَارُ عَنْهُ ، وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ بِالْحَظَرِ فَلِأَنَّ فِيهِ مَا مَنَعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ شَرْعًا وَالْحَظَرُ الْمَنَعُ وَالْحَبْسُ قَالَ تَعَالَى { وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا } أَيُّ مَا كَانَ رِزْقُ رَبِّكَ مَحْظُوسًا عَنْ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ وَالْمَحْظُورُ ضِدُّ الْمُبَاحِ وَالْمُبَاحُ مَا خَيْرَ الْمَكْلَفِ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ بِالِاسْتِحْسَانِ فَلِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانٍ مَا حَسَنَهُ الشَّرْعُ وَفَحَهُ وَلَفْظَةُ الْاسْتِحْسَانِ أَحْسَنُ أَوْ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَسَائِلِهِ اسْتِحْسَانٌ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ بِالزُّهْدِ وَالْوَرَعِ فَلِأَنَّ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ أَطْلَقَهَا الشَّرْعُ وَالزُّهْدُ وَالْوَرَعُ تَرْكُهَا ، كَذَا فِي الْأَخْيَارِ وَالْجَوْهَرَةِ .

( فَصْلٌ ) .

( فُرِضَ الْأَكْلُ بِقَدَرِ دَفْعِ الْهَلَاكِ وَاسْتَحَبَّ بِقَدَرِ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا وَصَوْمِهِ وَأُيْسِحَ إِلَى الشَّبَعِ لِيَزِيدَ قُوَّتَهُ وَحَرُمَ مَا فَوْقَهُ إِلَّا لِقَصْدِ قُوَّةِ صَوْمِ الْعَدِ أَوْ دَفْعِ اسْتِحْيَاءِ ضَيْفِهِ وَكُرِهَ لَحْمُ الْأَتَانِ وَلَبَنُهَا ) وَهِيَ أَثْنَى الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ وَاللَّبَنُ مُتَوَلَّدٌ مِنَ اللَّحْمِ فَصَارَ مِثْلُهُ ، بِخِلَافِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ ، فَإِنَّهُ وَلَبَنُهُ حَلَالٌ وَلَمْ يَقُلْ حَرُمٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خِلَافَ مَالِكٍ ( كَذَا لَحْمُ الْخَيْلِ وَلَبَنُهُ ) مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قِيلَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ وَقِيلَ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ( خِلَافًا لَهُمَا وَحَرُمَ بَوْلُ الْإِبِلِ وَأَكْلُ وَشَرْبُ وَإِنْهَانٍ وَتَطْيِبٌ مِنْ إِنْهَاءٍ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ) قِيلَ : صُورَةُ الْإِنْهَانِ أَنْ يَأْخُذَ آنِيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَيَصُبُّ الدُّهْنَ عَلَى الرَّأْسِ أَمَّا إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا وَأَخَذَ الدُّهْنَ ثُمَّ صَبَّهُ عَلَى الرَّأْسِ مِنَ الْيَدِ فَلَا يُكْرَهُ .

كَذَا فِي النِّهَايَةِ نَقْلًا عَنِ الدَّخِيرَةِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُكْرَهُ إِذَا أَخَذَ الطَّعَامَ مِنْ آنِيَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ بِمِلْعَقَةٍ ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا وَكَذَا لَوْ أَخَذَ بِيَدِهِ وَأَكَلَهُ مِنْهَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يُكْرَهُ ثُمَّ قِيلَ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَى بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ لِلَّهِ يَنْفَتَحُ بَابُ اسْتِعْمَالِهَا أَقُولُ مَنْشُؤُهُ الْغَفْلَةُ عَنْ مَعْنَى عِبَارَةِ الْمَشَايخِ وَعَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَى مُرَادِهِمْ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ مِنْ فِي قَوْلِهِمْ مِنْ إِنْهَاءٍ ذَهَبٌ ابْتِدَائِيَّةٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ الْأَوَانِي الْمَصْنُوعَةَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ إِنَّمَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِيمَا صُنِعَتْ لَهُ بِحَسَبِ مُتَعَارَفِ النَّاسِ ، فَإِنَّ الْأَوَانِي الْكَبِيرَةَ الْمَصْنُوعَةَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَجْلِ أَكْلِ الطَّعَامِ إِنَّمَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهَا إِذَا أَكَلَ الطَّعَامَ مِنْهَا بِالْيَدِ أَوْ

الْمِلْعَقَةِ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِأَجْلِ ابْتِدَاءِ الْأَكْلِ مِنْهَا بِالْيَدِ أَوْ الْمِلْعَقَةِ فِي الْعُرْفِ ، وَأَمَّا إِذَا أَخَذَ مِنْهَا وَوُضِعَ فِي مَوْضِعٍ مُبَاحٍ فَأَكَلَ مِنْهُ لَمْ يَحْرُمُ لِانْتِفَاءِ ابْتِدَاءِ اسْتِعْمَالِهَا مِنْهَا وَكَذَا فِي الْأَوَانِي الصَّغِيرَةِ الْمَصْنُوعَةِ لِأَجْلِ الْإِنْهَانِ وَتَحْوِهِ إِنَّمَا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهَا إِذَا أُخِذَتْ وَصُبَّ مِنْهَا الدُّهْنُ عَلَى الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا صُنِعَتْ لِأَجْلِ الْإِنْهَانِ مِنْهَا بِذَلِكَ الْوَجْهِ ، وَأَمَّا إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا وَأَخَذَ الدُّهْنَ وَصَبَّهُ عَلَى الرَّأْسِ مِنَ الْيَدِ فَلَا يُكْرَهُ لِانْتِفَاعِ ابْتِدَاءِ اسْتِعْمَالِهَا مِنْهَا فَظَهَرَ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ يَكُونَ ابْتِدَاءُ اسْتِعْمَالِ الْمُتَعَارَفِ مِنْ ذَلِكَ الْمُحَرَّمِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْهَاءِ الْمُفَضَّضِ وَالسَّرِيرِ الْمُفَضَّضِ مَعَ مِلْحَظَةِ قَوْلِهِمْ مُتَقِيًا مَوْضِعَ الْفِضَّةِ فَتَدَبَّرْ ( كَذَا الْأَكْلُ بِمِلْعَقَتَيْهِمَا وَالِاكْتِحَالُ بِمِلْيَتَيْهِمَا وَتَحْوُهُمَا ) مِنْ الْاسْتِعْمَالَاتِ .

( فَصْلٌ ) .

( قَوْلُهُ : فُرِضَ الْأَكْلُ بِقَدَرِ دَفْعِ الْهَلَاكِ ) أَيُّ وَكَذَا الشُّرْبُ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَمَا يَدْفَعُ الْحَرَّ وَالْبُرْدَ وَفِي إِطْلَاقِ الْأَكْلِ إِشَارَةٌ إِلَى فُرْضِيَّةِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَمَالِ الْغَيْرِ لِدَفْعِ الْهَلَاكِ وَإِنْ ضَمِنَ مَالُ الْغَيْرِ وَيُوجَرُ عَلَى ذَلِكَ لِمَا فِي الْأَخْيَارِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيُوجِرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى اللَّقْمَةِ يَرْفَعُهَا الْعَبْدُ إِلَى فِيهِ فَإِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ

وَالشُّرْبَ حَتَّى هَلَكَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ { ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِلْقَاءَ النَّفْسِ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَنَّهُ مَنَهَى عَنْهُ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ .  
 ( قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ بِقَدْرٍ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا وَصَوْمِهِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ أَحَبُّ  
 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ { وَلِأَنَّ الْإِسْتِغَالَ بِمَا يَقْوَى بِهِ عَلَى الطَّاعَةِ طَاعَةٌ وَسُئِلَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ فَقَالَ الصَّلَاةُ وَأَكْلُ الْخُبْزِ إِشَارَةً إِلَى مَا قُلْنَا كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ ( قَوْلُهُ وَأُبَيِّحُ إِلَى الشَّبَعِ ) أَيِ مَنْ  
 حِلٌّ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُبَاحَ لَا أَجْرَ وَلَا وَزَرَ فِيهِ وَيُحَاسِبُ عَلَيْهِ حَسَابًا يَسِيرًا كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ وَالِإِخْتِيَارِ .  
 ( قَوْلُهُ : وَحَرَّمَ مَا فَوْقَهُ إِلَّا

إِلْخ ) كَذَا لَا بَأْسَ بِالزَّائِدِ لِيَقَيَّأَ بِهِ كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْكُلُ أَلْوَانَ الطَّعَامِ وَيَتَقَيَّأُ فَيَنْفَعُهُ ذَلِكَ ، كَذَا  
 فِي الْبَرَاذِيرَةِ وَقَاضِي خَانَ فَلَا حَصْرَ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَإِذَا أَكَلَتِ الْمَرْأَةُ الْقَتِيتَ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ لِأَجْلِ السَّمَنِ قَالَ  
 أَبُو مُطِيعٍ الْبَلْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ تَأْكُلْ فَوْقَ الشَّبَعِ ، كَذَا فِي قَاضِي خَانَ .  
 ( قَوْلُهُ : وَحَرَّمَ بَوْلُ الْإِبِلِ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ وَكَرِهَ كَمَا قَالَ فِي لَحْمِ الْأَتَانِ لِلْخِلَافِ فِيهِ .  
 ( قَوْلُهُ : كَذَا الْأَكْلُ

بِمِلْعَقَتَيْهِمَا ) مُسْتَفَادٌ حُكْمُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَكْلٌ وَشُرْبٌ وَإِذْهَانٌ وَتَطْيَبٌ مِنْ إِنْاءٍ ذَهَبَ وَفِصَّةٌ وَوَجْهٌ الْحُرْمَةُ أَنَّهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنِ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ النَّهَبِ وَالْفِصَّةِ ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ شَرِبَ فِي إِنْاءٍ  
 فِصَّةً وَذَهَبَ فَكَأَنَّمَا يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ { وَالتَّنْصُ وَإِنْ وَرَدَ فِي الشُّرْبِ فَالْبَاقِي فِي مَعْنَاهُ لِاسْتِثْنَاءِ الْإِسْتِعْمَالِ  
 وَالْجَمَاعِ أَنَّهُ زِيُّ الْمُتَكَبِّرِينَ وَتَنَعُّمُ الْمُتَرَفِّينَ وَأَنَّهُ مَنَهَى عَنْهُ فَبِعَمُّ الْكُلِّ وَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ لِعُمُومِ التَّنْهِي  
 وَعَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ

( وَحَلَّ ) الْأَكْلُ ( مِنْ إِنْاءٍ رِصَاصٍ وَرُجَاجٍ وَبَلَّوْرٍ وَعَقِيقٍ ، وَ ) إِنْاءٍ ( مُفَضَّضٍ ، وَ ) حَلَّ ( جُلُوسُهُ عَلَى ) سَرِيرٍ  
 وَسَرَجٍ ( مُفَضَّضٍ مُتَقِيًّا مَوْضِعَ الْفِصَّةِ ) ، فَإِنَّ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ مِنَ الْإِنْاءِ الْمُفَضَّضِ وَالْجُلُوسَ عَلَى الْكُرْسِيِّ أَوْ  
 السَّرِيرِ أَوْ السَّرَجِ أَوْ نَحْوِهِ مُفَضَّضًا إِذَا مَا يَحِلُّ إِذَا أَتَى مَوْضِعَ الْفِصَّةِ بَأَنَّ لَا تَكُونَ الْفِصَّةُ فِي مَوْضِعِ الْفَمِّ عِنْدَ الْأَكْلِ  
 وَالشُّرْبِ وَفِي مَوْضِعِ الْيَدِ عِنْدَ الْإِخْدِ وَفِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ عَلَى السَّرِيرِ ، فَإِنَّهُ حَيْثُ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمِلًا لَهَا عَلَى  
 الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَّقِ مَوْضِعَهَا وَكَذَا الْإِنْاءُ الْمُضَبَّبُ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِصَّةُ وَالْكُرْسِيُّ الْمُضَبَّبُ  
 بِأَحَدِهِمَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يُكْرَهُ كُلُّهُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ يُرَوَى مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيُرَوَّى مَعَ أَبِي  
 يُوسُفَ وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ فِيمَا إِذَا تَخَلَّصَ ، وَأَمَّا الْمُمُوءُ فَلَا بَأْسَ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ رُويَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَقَعَتْ فِي مَجْلِسِ  
 أَبِي جَعْفَرٍ اللُّوْثِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَتَمَّةُ الْعَصْرِ حَاضِرُونَ فَقَالَتِ الْأَتَمَّةُ يُكْرَهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ سَاكِتٌ فَقِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ  
 فَقَالَ إِنْ وَضَعَ فَاهُ مَوْضِعَ الْفِصَّةِ يُكْرَهُ وَإِلَّا فَلَا فَقِيلَ لَهُ مِنْ أَيْنَ لَكَ فَقَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ فِي أَصْبَعِهِ خَاتَمٌ فِصَّةً  
 فَشَرِبَ مِنْ كَفِّهِ أَيْكْرَهُ ذَلِكَ فَوَقَفَ الْكُلُّ فَتَعَجَّبَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ جَوَابِهِ وَهَذَا الْجَوَابُ أَيْضًا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا .  
 ( قَوْلُهُ بَأَنَّ لَا تَكُونَ الْفِصَّةُ فِي مَوْضِعِ الْفَمِّ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَفِي مَوْضِعِ الْيَدِ عِنْدَ الْإِخْدِ ) الْقَوْلُ بِحُرْمَةِ تَلْقِيهِ  
 بِالْيَدِ ضَعِيفٌ لِمَا قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ يَجُوزُ الشُّرْبُ فِي الْإِنْاءِ الْمُفَضَّضِ إِذَا كَانَ يَتَّقِي فَمُهُ مَوْضِعَ الْفِصَّةِ وَقِيلَ يَتَّقِي  
 أَخَذَهُ بِالْيَدِ .

ا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْهَدَايَةِ

( وَقَبْلَ قَوْلِ كَافِرٍ وَلَوْ ) كَانَ ( مَجُوسِيًّا شَرَيْتَ اللَّحْمَ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيٍّ فَحَلَّ أَوْ ) شَرَيْتَهُ ( مِنْ مَجُوسِيٍّ فَحَرَّمَ ) قَالَ فِي الْكَنْزِ وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ فِي الْحِلِّ وَالْحَرْمَةِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ هَذَا سَهْوٌ ؛ لِأَنَّ الْحِلَّ وَالْحَرْمَةَ مِنَ الدِّيَانَاتِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ فِي الدِّيَانَاتِ ، وَإِنَّمَا يُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ خَاصَّةً لِلضَّرُورَةِ أَقُولُ لَيْسَ السَّاهِي صَاحِبَ الْكَنْزِ ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ بِالْحِلِّ وَالْحَرْمَةِ مَا يَحْصُلُ فِي ضَمَنِ الْمُعَامَلَاتِ لَا مُطْلَقُ الْحِلِّ وَالْحَرْمَةِ كَمَا تُوَهَّمُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْكَافِي وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ فِي الْحِلِّ وَالْحَرْمَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ أَجِيرٌ مَجُوسِيٌّ أَوْ خَادِمٌ مَجُوسِيٌّ فَأَرْسَلَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ لَحْمًا فَاشْتَرَى وَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مُسْلِمٍ وَسِعَهُ أَكْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَسَعَهُ أَكْلُهُ ثُمَّ قَالَ وَأَصْلُهُ أَنَّ خَيْرَ الْكَافِرِ فِي الْمُعَامَلَاتِ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ لِصُلُوحِهِ عَنْ عَقْلِ وَدِينٍ مَانِعٍ مِنَ الْكُذْبِ وَمِسَاسِ الْحَاجَةِ إِلَى قَبُولِهِ لِكَثْرَةِ الْمُعَامَلَاتِ وَكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ فَظَهَرَ أَنَّ مُرَادَهُ مَا ذَكَرْنَا وَالْعَجَبُ أَنَّهُ بَعْدَ مَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْإِعْتِرَاضِ نَقَلَ مَحْضُولَ كَلَامِ الْكَافِي وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ بَدَلِ الْإِعْتِرَاضِ أَرَادَ بِالْحِلِّ وَالْحَرْمَةِ مَا يَحْصُلُ فِي ضَمَنِ الْمُعَامَلَاتِ وَيُجْعَلُ كَلَامُ الْكَافِي قَرِينَةً عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( وَ ) قُبِلَ ( قَوْلُ فَرْدٍ ، وَلَوْ كَافِرًا أَوْ أَثْنَى أَوْ فَاسِقًا أَوْ عَبْدًا فِي الْمُعَامَلَاتِ ) لِأَنَّهَا تَكْثُرُ بَيْنَ أَجْنَاسِ النَّاسِ فَلَوْ شُرِطَ شَرْطُ زَائِدٍ أَدَّى إِلَى الْحَرَجِ فَقُبِلَ قَوْلُهُ مُطْلَقًا دَفْعًا لِلْحَرَجِ .  
( وَ ) فِي ( التَّوَكُّلِ ) بَأَنَّ أَخْبَرَ أَنِّي وَكَيْلُ فُلَانٍ فِي بَيْعٍ هَذَا حَيْثُ يَجُوزُ الشِّرَاءُ مِنْهُ .  
( قَوْلُهُ : وَفِي التَّوَكُّلِ ) ظَاهِرُ عَطْفِهِ عَلَى الْمُعَامَلَاتِ مُغَايِرَتُهُ لَهَا وَهُوَ فَرْدٌ مِنْهَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ يُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ قَوْلُ الْفَاسِقِ مِثْلَ الْوَكَالَاتِ وَالْمُضَارَبَاتِ وَالْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ وَهَذَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الرَّأْيِ صِدْقُهُ أَمَّا إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ كَذِبُهُ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ .

ا هـ .

( وَ ) قُبِلَ ( قَوْلُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ فِي الْهَدْيَةِ وَالْإِذْنِ ) كَمَا إِذَا جَاءَ بِهِدْيَةٍ وَقَالَ أَهْدَى إِلَيْكَ فُلَانٌ هَذِهِ الْهَدْيَةُ يَحِلُّ قَبُولُهُ مِنْهُ أَوْ قَالَ أَنَا مَأْذُونٌ فِي التَّجَارَةِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ( وَشَرْطُ الْعَدْلِ فِي الدِّيَانَاتِ ) الْمَحْضَةِ ( كَالْخَبَرِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ ، فَإِنْ أَخْبَرَ بِهَا مُسْلِمٌ عَدْلٌ ، وَلَوْ عَبْدًا قُبِلَ ) قَوْلُهُ ( وَتَيَمُّمُ ) السَّائِلِ ( أَوْ ) أَخْبَرَ بِهَا ( فَاسِقٌ أَوْ مُسْتَوْرٌ تَحَرَّى ) وَعَمِلَ بِغَالِبِ ظَنِّهِ ( فَالْأَحْوَطُ الْإِرَاقَةُ فَالتَّيَمُّمُ فِي غَلْبَةِ صِدْقِهِ وَالتَّوَضُّؤُ وَالتَّيَمُّمُ فِي غَلْبَةِ كَذِبِهِ ) رَجُلٌ .  
( قَوْلُهُ : كَالْخَبَرِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ ) كَذَا لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِأَنَّهُ ذَبِيحَةٌ مَجُوسِيٌّ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَلَكِنْ لَا يَرُدُّ بِقَوْلِهِ عَلَى بَائِعِهِ كَمَا فِي الْبَرَزَانِيَّةِ .

( دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فِيهَا مُنْكَرٌ وَعَلِمَهُ لَمْ يَحْضُرْ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ حَدَثَ بَعْدَ حُضُورِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُقْتَدِرًا ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْمَنَعِ مَنَعَ وَإِلَّا خَرَجَ أَلْبَنَةً وَغَيْرُهُ ) أَيُّ غَيْرِ الْمُقْتَدِرِ ( إِنْ قَعَدَ وَأَكَلَ جَازَ ) فَإِنْ إِجَابَةَ الدَّعْوَى سُنَّةٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ لَمْ يَجِبِ الدَّعْوَةُ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ } فَلَا تُشْرَكُ لِافْتِرَانِ الْبِدْعَةِ مِنْ غَيْرِهِ كَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ لَا تُشْرَكُ لِأَجْلِ النَّاتِحَةِ .

( قَوْلُهُ : دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ فِيهَا مُنْكَرٌ وَعَلِمَهُ لَمْ يَحْضُرْ ) أَيُّ سَوَاءً كَانَ مُقْتَدِرًا أَوْ غَيْرُهُ .



(قَوْلُهُ : وَغَيْرُهُ أَيُّ غَيْرِ الْمُقْتَدِي إِنْ قَعَدَ وَأَكَلَ جَارَ ) هَذَا إِذَا كَانَ الْغِنَاءُ وَاللَّعِبُ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ لَا عَلَى الْمَائِدَةِ فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَائِدَةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْعُدَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَلَا تَقْعُدُوا بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ } .

(قَوْلُهُ : فَإِنْ إِبْجَابَةُ الدَّعْوَةِ سُنَّةٌ

إِلَخ ) تَغْلِيلٌ لِمَا إِذَا كَانَ غَيْرُ مُقْتَدٍ وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُو عَلَى الْمَائِدَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ قَبْلَ حُضُورِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِبْجَابَةُ الدَّعْوَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ وَفِي جُلُوسِ الْمُقْتَدَى بِهِ فَتُحْ بَابِ مَعْصِيَةٍ وَشَيْنِ الدِّينِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْكَافِي .

( فَصْلٌ ) .

( لَا يَلْبَسُ رَجُلٌ حَرِيرًا إِلَّا قَدَرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ عَرْضًا وَعِنْدَهُمَا حُلٌّ فِي الْحَرْبِ وَيَتَوَسَّدُهُ وَيَفْتَرِشُهُ وَيَلْبَسُ مَا سَدَاهُ حَرِيرٌ وَلُحْمَتُهُ غَيْرُهُ ) ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَلْبَسُونَ الْخَزَّ وَهُوَ مُسْدَى بِالْحَرِيرِ وَلِأَنَّ الْقُبَّ إِمَّا يَصِيرُ قُبًّا بِالتَّسْجِ لِمَا عُرِفَ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِأَخْرِ جُزْأَيِ الْعِلَةِ وَالتَّسْجِ بِاللُّحْمَةِ فَكَانَتْ هِيَ الْمُعْتَبَرَةَ لَا السُّدْيَ .  
( وَ ) يَلْبَسُ ( عَكْسَهُ فِي الْحَرْبِ فَقَطْ ) لِلضَّرُورَةِ وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهَا لِإِعْدَامِهَا ( فَلَا يَتَحَلَّى ) أَيُّ لَا يَتَرْتِّمُ الرَّجُلُ ( بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ إِلَّا بِخَاتَمٍ وَمِنْطَقَةٍ وَحَلِيَةٍ سَيْفٍ مِنْهَا ) أَيُّ الْفِضَّةِ لَا الذَّهَبَ ( وَمِسْمَارٍ ذَهَبٍ لِقَبْ فَصٍّ ) ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَلَا يُعَدُّ لِبَسًا لَهُ ( وَحَلٌّ لِلْمَرْأَةِ كُلِّهَا ) لِمَا رَوَاهُ عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ وَيَأْخُذُ بِيَدَيْهِ حَرِيرٌ وَبِالْأُخْرَى ذَهَبٌ وَقَالَ هَذَانِ حَرَامَانِ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي حَلَالٌ لِلنِّسَاءِ { وَيُرَوَّى حُلٌّ لِلنِّسَاءِ } ( وَلَا يُتَخَتَّمُ بِالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ ) أَمَّا الْحَدِيدُ { فَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى رَجُلٍ خَاتَمَ حَدِيدٍ فَقَالَ مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ فَأَمَرَهُ فَرَمَى بِهِ } ، وَأَمَّا الصُّفْرُ { فَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى رَجُلٍ خَاتَمَ صُفْرٍ فَقَالَ مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ فَأَمَرَهُ فَرَمَى بِهِ } ( وَاخْتَلَفَ فِي الْحَجَرِ وَالْيَشْبِ ) قَالَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَا يُتَخَتَّمُ إِلَّا بِالْفِضَّةِ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّ التَّخَتَّمَ بِالْحَجَرِ وَالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ حَرَامٌ وَوَافَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي وَزَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ أَطْلَقَ الْيَشْبَ وَإِلَيْهِ مَالُ شَمْسِ الْأَنْثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ وَالْأَصْحُ

أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ كَالْعَقِيقِ ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُتَخَتَّمُ بِالْعَقِيقِ وَقَالَ تَخَتَّمُوا بِالْعَقِيقِ ، فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ أَقُولُ يُرَدُّ عَلَى صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي أَنَّا لَا نُسَلِّمُ كَوْنُ تِلْكَ الْعِبَارَةِ نَصًّا عَلَى مَا ذَكَرَاهُ كَيْفَ وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ قَاضِي خَانَ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ظَاهِرُ لَفْظِ الْكِتَابِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ التَّخَتَّمَ بِالْحَجَرِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ يَشْبٌ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذَهَبٍ وَلَا حَدِيدٍ وَلَا صُفْرٍ ، وَقَدْ رُوِيَ { عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ } وَقَالَ فِي فَتَاوَاهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ التَّخَتَّمَ بِالْحَجَرِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ يَشْبٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذَهَبٍ وَلَا حَدِيدٍ وَلَا صُفْرٍ بَلْ هُوَ حَجَرٌ { وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ } ، وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهُ نَصٌّ لَكِنَّهُ لَا يُنْفِي احْتِمَالَ التَّأْوِيلِ وَالتَّخْصِصِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْقَصْرِ فِي قَوْلِهِ لَا يُتَخَتَّمُ إِلَّا بِالْفِضَّةِ الْقَصْرُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّحَبِ ، فَإِنَّهُ الْمُتَبَادَرُ عِنْدَ ذِكْرِهِ حَتَّى إِذَا أُطْلِقَ الْحَجَرُ أَنْ لَا يُرَادَ إِلَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ، وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الْحَجَرِ لَكِنْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ الَّذِي هُوَ الْحَجَرُ وَقَالَ تَخَتَّمُوا بِالْعَقِيقِ ، فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ كَانَ التَّخَتَّمَ بِالْحَجَرِ جَائِزًا بِقَوْلِهِ وَفِعْلُهُ فَكَيْفَ يُعَارِضُهُ عِبَارَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّخَتَّمَ بِالْفِضَّةِ حَلَالٌ لِلرِّجَالِ بِالْحَدِيثِ وَبِالذَّهَبِ وَالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ بِالْحَدِيثِ وَبِالْحَجَرِ حَلَالٌ عَلَى اخْتِيَارِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَنْثَمَةِ وَالْإِمَامِ قَاضِي خَانَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ وَفِعْلِهِ عَلَيْهِ

الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ ؛ لِأَنَّ حِلَّ الْعَقِيقِ لَمَّا ثَبَتَ بِهِمَا حَلَّ سَائِرِ الْأَحْجَارِ لِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ حَجَرٍ وَحَجَرٍ وَحَرَامٍ عَلَى اخْتِيَارِ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي أَخَذَا مِنْ ظَاهِرِ عِبَارَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْمُحْتَمِلَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْقَصْرُ فِيهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الذَّهَبِ وَلَا يَخْفَى مَا بَيْنَ الْمَأْخُذَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ ( وَتَرْكُهُ لِغَيْرِ الْحَاكِمِ أَوْلَى ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَخَتَّمُ لِحَاجَةِ الْخَتْمِ وَغَيْرُهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ .

فَصُلِّ ) .

( قَوْلُهُ : لَا يَلْبَسُ رَجُلٌ حَرِيرًا ) كَذَا الْمَصْبُوغُ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ بَزْغَرَانٍ أَوْ عُصْفُرٍ أَوْ وَرْسٍ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ لِلرَّجَالِ كَمَا فِي الْبَزَّازِيَّةِ .

وَقَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ يُكْرَهُ الْأَحْمَرُ وَالْمُعَصْفَرُ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنْ لُبْسِ الْمُعَصْفَرِ } .

ا هـ .

ثُمَّ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سَنَةً ( قُلْتُ ) وَالْكَرَاهَةُ تَنْزِيهِيَّةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى إِرَادَةِ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ أَوْ التَّكْبِيرِ وَتَنْتَهِي بِانْتِفَائِهَا لِقَوْلِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ يَحِلُّ لُبْسُ الْأَحْمَرِ وَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ { لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَسَ الْحُلَّةَ الْحُمْرَاءَ } وَتَأْوِيلُهَا بِذَاتِ الْخُطُوطِ مَرْدُودٌ وَلِلدَّلِيلِ الْقُطْعِيِّ الْمُثَبِّتِ حِلَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ } ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِأَخْذِهِ عَامٌّ وَحُكْمُ الْعَامِّ إِجْرَاؤُهُ عَلَى عُمُومِهِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ وَلَنَا رِسَالَةٌ هِيَ تُخَفِّفُ الْأَكْمَلَ الْمَصْدَرُ لِبَيَانِ جَوَازِ لُبْسِ الْأَحْمَرِ ( قَوْلُهُ إِلَّا قَدَرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ عَرْضًا ) أَيِ مَضْمُومَةٌ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْبَزَّازِيَّةِ . وَفِي نَوَادِرِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ يُكْرَهُ لَبْسُ الْحَرِيرِ أَيْ الْقَلْبَ وَتَكَّةُ الدِّيَاجِ وَالْبَابِرِيسْمُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ تَامٌّ وَكَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا حَلٌّ فِي الْحَرْبِ ) هَذَا إِذَا كَانَ صَفِيقًا يَحْصُلُ بِهِ اتِّقَاءُ الْعَدُوِّ فِي الْحَرْبِ أَمَّا إِذَا كَانَ رَقِيقًا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِتِّقَاءُ لَا يَحِلُّ لُبْسُهُ بِالْإِجْمَاعِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَلَكِنَّ ظَاهِرَ الْهَدَايَةِ يُفِيدُ غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ وَلَا بَأْسَ بِلُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيَاجِ فِي الْحَرْبِ عِنْدَهُمَا لِمَا رَوَى الشَّعْبِيُّ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيَاجِ فِي الْحَرْبِ } وَلِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً فَإِنَّ الْخَالِصَ مِنْهُ أَدْفَعُ لِمَضَرَّةِ السَّلَاحِ

وَأَهْيَبُ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ لِرَبِيقِهِ .

( قَوْلُهُ : وَيَتَوَسَّدُ بِهِ وَيَقْرَأُ بِهِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ فِي مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ وَتَوَسَّدُ الْحَرِيرِ وَافْتَرَشَهُ وَجَعَلَهُ سِتْرًا حَلَالًا عِنْدَنَا وَحَرَمًا وَهُوَ الصَّحِيحُ ا هـ .

( قُلْتُ ) هَذَا التَّصْحِيحُ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْمُتُونُ الْمُعْتَبَرَةُ الْمَشْهُورَةُ وَالشُّرُوحُ .

( قَوْلُهُ : وَيَلْبَسُ مَا سَدَاهُ حَرِيرٌ وَلَحْمَتُهُ غَيْرُهُ ) لَكِنَّهُ يَكْرَهُ مَا سَدَاهُ ظَاهِرٌ كَالْعَتَابِيِّ وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ ، كَذَا فِي

الْمَوَاهِبِ .

وَفِي الْإِخْتِيَارِ سَوَّى بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ حَيْثُ قَالَ وَمَا كَانَتْ سَدَاهُ ظَاهِرًا كَالْعَتَابِيِّ قِيلَ : يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ لَبْسَهُ فِي مَنْظَرِ الْعَيْنِ لَبْسُ حَرِيرٍ وَفِيهِ خِيَلٌ وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ اعْتِبَارًا بِالْحِمَةِ ( قَوْلُهُ إِلَّا بِخَاتَمِ فِضَّةٍ ) وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ قَدَرُ مِثْقَالٍ فَمَا دُونَهُ وَيُجْعَلُ فِي خِصْرِ الْأَيْسَرِ وَفَصُّهُ إِلَى بَاطِنِ الْكَفِّ ، بِخِلَافِ النَّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لِلزَّيْنَةِ فِي حَقِّهِنَّ ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ فَصُّهُ عَقِيقًا أَوْ فَبْرُوزَجَ أَوْ يَأْفُوتًا وَنَحْوَهُ وَأَنْ يُقَشَّ عَلَيْهِ اسْمُهُ أَوْ اسْمًا مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى لِعَمَلِ النَّاسِ ، وَمَا رَوَى { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ اجْعَلْهَا فِي يَمِينِكَ } فَمَنْسُوحٌ ، وَقَدْ صَارَ ذَلِكَ عَلَامَةً لِلْبُغْيِ وَالْفَسَادِ وَالْحَلْفَةُ هِيَ الْمُعْتَبَرَةُ وَلَوْ كَانَ خَاتَمُ الْفِضَّةِ كَهَيْئَةِ خَاتَمِ النَّسَاءِ بَأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ فَصَّانٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ كَرِهَ اسْتِعْمَالُهُ لِلرَّجَالِ .

اهـ .

مِنَ الْبَرَاذِيرِ وَالْإِخْيَارِ .

( قَوْلُهُ : وَحَلِيَّةُ السَّيْفِ مِنْهَا ) أَيُ الْقِصَّةِ وَحَمَائِلُ السَّيْفِ مِنْ جُمْلَةِ حَلِيَّتِهِ كَمَا فِي الْبَرَاذِيرِ وَيَحْرُمُ الرِّكَابُ وَاللِّجَامُ مِنْ الْقِصَّةِ كَمَا فِي الْإِخْيَارِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يُتَخَمُّ بِالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ ) أَيُ لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ لِمَا سَدَّكَرُهُ وَكَذَا لَا يَجُوزُ لِلرَّجَالِ التَّحَلِّيُّ بِاللُّؤْلُؤِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ

حُلِيِّ النِّسَاءِ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( وَلَا يُشَدُّ سَنَّهُ إِلَّا بِفِضَّةٍ ) أَيُ مَنْ تَحَرَّكَ سَنُّهُ بِالشَّدِّهَا بِالْفِضَّةِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا بَأْسَ بِالذَّهَبِ أَيْضًا ( وَكُرِهَ الْبَأْسُ الصَّبِيُّ ذَهَبًا أَوْ حَرِيرًا ) لِأَنَّ حُرْمَةَ اللَّبَسِ لَمَّا ثَبَتَتْ فِي حَقِّ الذُّكُورَةِ حَرَمَ الْإِلْبَاسُ أَيْضًا كَالْخَمْرِ لَمَّا حَرَّمَ شَرْبُهَا حَرَمَ سَقْيَهَا ( وَجَازَ خِرْقَةً لَوْضُوءٍ وَمُخَاطٍ وَنَحْوِهِ ) لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ اسْتَعْمَلُوا فِي عَامَّةِ الْبَلَدِ أَنْ مَنَادِيلَ الْوُضُوءِ وَالْخِرْقَ لِلْمُخَاطِ وَمَسَحَ الْعَرَقِ وَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ ، وَلَوْ حَمَلَهَا بِلَا حَاجَةٍ يُكْرَهُ كَالْتَرَبُّعِ وَالْإِتِّكَاءِ لَا يُكْرَهُانِ لِحَاجَةٍ وَيُكْرَهُانِ بِلُونَهُمَا ( وَالرَّتَمُ ) وَهُوَ خِيْطُ التَّذَكُّرِ يُعْقَدُ فِي الْأَصْبَعِ قَالَ الشَّاعِرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَاتِنَا فِي نَفْسِهِمْ فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرِّتَائِمِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يُشَدُّ سَنَّهُ إِلَّا بِفِضَّةٍ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا بَأْسَ بِالذَّهَبِ أَيْضًا ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُ قَوْلِ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ .

اهـ .

وَالْخِلَافُ فِي شَدِّ السَّنِّ أَمَّا اتِّخَاذُ الْأَنْفِ مِنَ الذَّهَبِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ .

( قَوْلُهُ : وَجَازَ خِرْقَةً ) أَيُ جَازَ حَمْلَهَا .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ حَمَلَهَا لِغَيْرِ حَاجَةٍ ) يَعْنِي بِأَنْ كَانَ تَكْبِيرًا لِمَا فِي الْهِدَايَةِ إِنَّمَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ عَنْ تَكْبِيرٍ وَصَارَ كَالْتَرَبُّعِ فِي الْجُلُوسِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَالرَّتَمُ ) اسْتَدَلَّ لِجَوَازِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ بِذَلِكَ } وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْثٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُرْضِ الصَّحِيحِ وَهُوَ التَّذَكُّرُ عِنْدَ النَّسِيَانِ .

اهـ .

( فَصْلٌ ) ( يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ إِلَّا الْعَوْرَةَ ) وَهِيَ مِنْ تَحْتِ سُرَّتِهِ إِلَى تَحْتِ رُكْبَتَيْهِ فَالرُّكْبَةُ عَوْرَةٌ لَا السَّرَّةُ ، ثُمَّ حُكْمُ الْعَوْرَةِ فِي الرُّكْبَةِ أَخْفُ مِنْهُ فِي الْفَخِذِ وَفِي الْفَخِذِ أَخْفُ مِنْهُ فِي السَّوَاةِ حَتَّى يُنْكَرَ عَلَيْهِ فِي كَشْفِ الرُّكْبَةِ وَفِي الْفَخِذِ يُعْتَفُ فِي السَّوَاةِ يُضْرَبُ إِنْ أَصَرَ ( وَالْمَرْأَةُ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلُ كَالرَّجُلِ لِلرَّجُلِ ) أَيُ نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلُ كَنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُمَا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ إِذَا أَمِنَتِ الشَّهْوَةَ ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ النِّسَاءُ وَالرَّجَالُ .

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ حَتَّى يُنْكَرَ عَلَيْهِ فِي كَشْفِ الرُّكْبَةِ ) أَيُ بِرَفْقٍ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْهِدَايَةِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْدَهُ وَفِي الْفَخِذِ يُعْتَفُ .

( قَوْلُهُ : أَيَّ تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْءِ وَالرَّجُلِ )  
( إِنْخ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَفِي كِتَابِ الْخُشْيِ مِنَ الْأَصْلِ أَنَّ نَظَرَ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ بِمَنْزِلَةِ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى مَحَارِمِهِ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ أَغْلَظُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ إِذَا أُمِنَتِ الشَّهْوَةُ ) لَا يُعْلَمُ حُكْمُ مَا إِذَا خَافَتْ أَوْ شَكَّتْ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِهَا شَهْوَةٌ أَوْ أَكْبَرُ رَأْيِهَا إِنَّهَا تَشْتَهِي أَوْ شَكَّتْ فِي ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَغْضَّ بَصَرَهَا .

ا هـ .

وَلَوْ كَانَ النَّاطِرُ إِلَيْهَا .

هُوَ الرَّجُلُ وَهُوَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يَنْظُرْ وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى التَّحْرِيمِ ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّ الشَّهْوَةَ عَلَيْهِنَّ غَالِبَةٌ وَهُوَ كَالْمُتَحَقِّقِ اعْتِبَارًا فَإِذَا اشْتَهَى الرَّجُلُ كَانَتْ الشَّهْوَةُ مَوْجُودَةً مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا اشْتَهَتْ الْمَرْأَةُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِي جَانِبِهِ حَقِيقَةً وَاعْتِبَارًا فَكَانَتْ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ وَالْمُتَحَقِّقُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى الْمُحَرَّمَ أَقْوَى مِنَ الْمُتَحَقِّقِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ .

( وَيَنْظُرُ ) الرَّجُلُ ( إِلَى فَرْجِ زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { غَضَّ بَصْرَكَ إِلَّا عَنْ أَمَتِكَ وَأَمْرَأَتِكَ } ( الْحَلَالِ ) قَيْدٌ بِهِ لِأَنَّهَا إِذَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ كَالْأَمَةِ الْمُحْجُوسَةِ أَوْ الْمُشْتَرَكَةِ أَوْ كَانَتْ أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهَا مِنَ الرِّضَاعِ أَوْ أُمُّ امْرَأَتِهِ أَوْ بَنَّتُهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَى فَرْجِهَا ( مُطْلَقًا ) أَيَّ بِشَهْوَةٍ أَوْ بِلُؤْنِهَا .

( قَوْلُهُ : وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى فَرْجِ زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ )

( إِنْخ ) مُفِيدٌ نَظَرَ الْمَرْأَةَ وَالْأَمَةَ إِلَى فَرْجِهِ .

وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ الْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَبْرَأْ مَا اسْتَطَاعَ وَلَا يَتَجَرَّدَانِ تَجَرُّدَ الْعَبْرِ } وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ النَّسْيَانَ لَوُرُودِ الْأَثَرِ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ الْوَلِيُّ أَنْ يَنْظُرَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي تَحْصِيلِ مَعْنَى اللَّذَّةِ .

ا هـ .

وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْنِي بِهِ وَقْتُ الْجَمَاعِ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَمَالِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمَسُّ فَرْجَ امْرَأَتِهِ أَوْ تَمَسُّ فَرْجَهُ لِيَتَحَرَّكَ عَلَيْهِ .

ا هـ .

لَا تَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا قَالَ لَا أَرَجُو أَنْ يَعْظُمَ الْأَجْرُ .

ا هـ

وَفِي الْجَوْهَرَةِ عَنِ الْيَنَابِيعِ يُبَاحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ وَمَمْلُوكَتِهِ وَفَرْجِ نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ .

ا هـ .

( وَ ) يَنْظُرُ الرَّجُلُ ( إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالصَّدْرِ وَالسَّاقِ وَالْعُضْدِ مِنْ مَحَرَمِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ يَدْخُلُ عَلَى الْبَعْضِ بِلَا اسْتِدْنٍ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا فِي ثِيَابٍ بِذَلِكَ عَادَةً فَلَوْ حُرِّمَ النَّظَرُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَدَّى إِلَى الْحَرَجِ ( وَأَمَةِ غَيْرِهِ ) فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمُحَرَّمِ لِضُرُورَةِ رُؤْيِهَا فِي ثِيَابِ الْبِدَلَةِ وَهِيَ تَسْأَلُ الْمُدَبِّرَةَ وَأُمَّ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبَةَ ( إِنْ أَمِنَ )

شَهْوَتُهُ ( وَإِلَّا فَلَا يَنْظُرُ ) ( لَا ) أَيُّ لَا يَنْظُرُ ( إِلَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ وَالْقَبْضِ كَأَمَةٍ غَيْرِهِ ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ فِي كَشْفِهَا ،  
بِخِلَافِ مَا سَقَّ ( وَمَا حَلَّ نَظَرُهُ مِنْهُمَا ) أَيُّ مَحْرَمِهِ وَأَمَةٍ غَيْرِهِ ( حَلَّ مَسُّهُ ) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي الْمُسَافَرَةِ وَالْمُخَالَطَةِ ( وَلَهُ مَسُّ ذَلِكَ ) أَيُّ عَضُوِّ جَارِ النَّظَرِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمَةِ ( إِنْ أَرَادَ شِرَاءَهَا ، وَإِنْ خَافَ شَهْوَتَهُ ) لِلضَّرُورَةِ ( وَأَمَةٍ تُشْتَهَى )  
( وَيُجَامَعُ مِثْلُهَا ) لَا تُعْرَضُ عَلَى الْبَيْعِ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ ( الْمُرَادُ بِهِ مَا يَسْتُرُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ لِأَنَّ ظَهْرَهَا وَبَطْنَهَا  
عَوْرَةٌ وَمِنْهُ يُعْلَمُ حَالُ الْبَلَاغَةِ .

( قَوْلُهُ مِنْ مَحْرَمِهِ ) الْمَحْرَمُ مَنْ لَا يَجُوزُ الْمُنَاكَحَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ كَالرِّضَاعِ وَالْمُصَاهَرَةِ  
وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْمُصَاهَرَةُ بِنِكَاحٍ أَوْ سِفَاحٍ فِي الْأَصَحِّ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ( قَوْلُهُ وَلَهُ مَسُّ ذَلِكَ ) إِنْ أَرَادَ شِرَاءَهَا وَإِنْ  
خَافَ شَهْوَتَهُ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمُخْتَصَرِ وَأُطْلِقَ أَيْضًا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَلَمْ يُفَصِّلْ قَالَ مُشَابِخُنَا يُبَاحُ  
النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ اشْتَهَى لِلضَّرُورَةِ وَلَا يُبَاحُ الْمَسُّ إِذَا اشْتَهَى أَوْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَوْعٌ اسْتِمْتَاعٍ .  
ا هـ .

وَاخْتَلَفَ الْمَشَابِخُ فِي حِلِّ الْمُسَافَرَةِ وَالْخُلُوةِ بِأَمَةٍ الْغَيْرِ مَعَ أَمْنِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهَا كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

( وَيَنْظُرُ ) الرَّجُلُ ( إِلَى وَجْهِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَكَفِّهَا فَقَطْ ) لِأَنَّ فِي إِدْءَاءِ الْوَجْهِ وَالْكَفِّ ضَرُورَةَ لِحَاجَتِهَا إِلَى الْمُعَامَلَةِ مَعَ  
الرِّجَالِ أَخَذًا وَإِعْطَاءً وَنَحْوَهُمَا ( كَذَا السَّيِّدَةُ ) أَيُّ لِمَمْلُوكِهَا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِ سَيِّدَتِهِ وَكَفِّهَا لَا قَدَمَيْهَا ( وَإِنْ  
خَافَ ) أَيُّ الرَّجُلُ أَوْ الْمَمْلُوكُ الشَّهْوَةَ ( لَا يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ نَظَرَ إِلَى  
مَحَاسِنِ امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْ شَهْوَةٍ صَبَّ فِي عَيْنِهِ الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } فَإِذَا خَافَ الشَّهْوَةَ لَمْ يَنْظُرْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ تَحَرُّزًا  
عَنِ الْمَحْرَمِ ( كَقَاضِي يَحْكُمُ عَلَيْهَا وَشَهِيدٌ يَشْهَدُ عَلَيْهَا ) فَإِنَّ نَظَرَهُمَا إِلَى وَجْهِهَا جَائِزٌ ، وَإِنْ خَافَ الشَّهْوَةَ لِلْحَاجَةِ  
إِلَى إِحْيَاءِ حُقُوقِ النَّاسِ بِالْقَضَاءِ وَأَدَاءِ الشَّهَادَةِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْحُكْمَ عَلَيْهَا وَأَدَاءَ الشَّهَادَةِ لَا قَضَاءَ  
الشَّهْوَةِ تَحَرُّزًا عَنْ قَصْدِ الْقَيْحِ .

( قَوْلُهُ : وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى وَجْهِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَكَفِّهَا ) الْأَوَّلَى عِبَارَةُ الْهِدَايَةِ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ  
إِلْح .

( قَوْلُهُ : فَقَطْ ) تَنْصِصُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَاحُ النَّظَرُ إِلَى قَدَمَيْهَا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُبَاحُ لَأَنَّ فِيهِ بَعْضَ الضَّرُورَةِ وَعَنْ أَبِي  
يُوسُفَ أَنَّهُ يُبَاحُ النَّظَرُ إِلَى ذِرَاعَيْهَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدُو مِنْهَا عَادَةً وَلَا يَحِلُّ لَهُ مَسُّ مَا جَارَ النَّظَرِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ وَإِنْ  
كَانَ يَأْمَنُ الشَّهْوَةَ لِقِيَامِ الْمَحْرَمِ وَعَدَمِ الضَّرُورَةِ وَالْبَلَوَى ، بِخِلَافِ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ بَلَوَى ، وَالْمَحْرَمُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ مَسَّ كَفَّ امْرَأَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بِسَبِيلٍ وَضَعَ عَلَى كَفِّهِ جَمْرٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } وَهَذَا إِذَا كَانَتْ شَابَّةً تُشْتَهَى  
أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَجُوزًا لَا تُشْتَهَى فَلَا بَأْسَ بِمُصَافَحَتِهَا وَمَسِّ يَدَيْهَا إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَيْهَا وَالصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا تُشْتَهَى  
يُبَاحُ مَسُّهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا لِعَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

( قَوْلُهُ : وَسَيِّدَتِهِ ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ لَكِنَّ اللَّعْبَدَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى مَوْلَاتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا إِجْمَاعًا وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ  
بِهَا وَمِثْلُهُ فِي قَاضِي خَانَ .

( تَنْبِيْهٌ ) لَمْ يَنْصُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْكَلَامِ مَعَ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِنَّ عَطَسَتْ وَكَانَتْ عَجُوزًا شَمَتَهَا وَإِلَّا فَلَا  
وَكَذَا رَدُّ السَّلَامِ عَلَيْهَا عَلَى هَذَا ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَشَهِيدٌ يَشْهَدُ عَلَيْهَا ) يَعْنِي يُؤَدِّي الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا لِمَا أَنَّهُ لَا يُبَاحُ النَّظَرُ لِلتَّحْمُلِ إِذَا اشْتَهَى عَلَى الْأَصَحِّ ؛

لأنه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة ، بخلاف حالة الأداء كما في الهداية وبهذا كان ينبغي حذف لفظة المملوك من قول المصنف وإن خاف أي الرجل أو المملوك الشهوة

( ومن يريد نكاح امرأة ) حيث جاز أن ينظر إليها ، وإن خاف الشهوة لما روي { أنه صلى الله عليه وسلم قال للمغيرة إذا أردت أن تزوج امرأة أبصرها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما } .

( ورجل إذاويها فينظر إلى موضع مرضها بقدر الضرورة ) وينبغي أن يعلم امرأة مداواتها لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف ألا يرى أن المرأة تغسل المرأة بعد موتها دون الرجل .

( الخصى والمجوب والمخت في النظر إلى الأجنبية كالمحل ) أما الخصى فلقول عائشة رضي الله عنها الخساء مثله فلا يباح ما كان حراماً قبله وقيل هو أشد الناس جماعاً ؛ لأن الله لا تقتر بالإنزال ، وأما المجبوب فلأنه يساق فينزل ، وإن كان محبوباً قد جف ماؤه فقد رخص بعض مشايخنا اختلاطه بالنساء في حقه والأصح أنه لا يحل .

( ويعزل عن أمته ) العزل أن يطأ فإذا قرب إلى الإنزال أخرج ولم ينزل في الفرج ( بلا إذنها ) { لقوله صلى الله عليه وسلم لمولى الأمة عزل عنها إن شئت } .

( و ) يعزل ( عن زوجته به ) أي بإذنها { لنهي صلى الله عليه وسلم عن العزل عن الحرة إلا بإذنها } .  
( قوله ويعزل عن زوجته به ) المراد بها الحرة ، وأما الأمة فيأذن مولها كما سيذكره المصنف في كتاب النكاح

وقال قاضي خان ، وإذا عزل عن امرأته بغير إذنها ذكر في الكتاب أنه لا يباح قالوا في زماننا يباح لسوء الزمان ، وإذا أسقط الولد بالعلج قالوا إن لم يستثن شيء من خلقته لا تأثم ، قال رضي الله عنه ولا أقول به فإن المحرم إذا كسر ييض الصيد يكون ضامناً لأنه أصل الصيد فلما كان مؤاخذاً بالجزاء ثم فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا إذا أسقط بغير عذر إلا إنها لا تأثم إنم القتل .

( فصل ) ( من ملك أمة بشراء ونحوه ) كهبة ووصية وميراث وخلع وخلق ذلك ( ولو ) كانت الجارية بكرًا أو مشرقة من امرأة أو عبد ( أما إذا كان عبد غيره فظاهر ، وأما إذا كان عبده فكذا إذا كان مأثورًا له مستغرقًا بالدين عند أبي حنيفة وعندهما لا يجب ، فإن من أصل أبي حنيفة أن العبد إذا كان عليه دين مستغرق فالمولى لا يملك مكاسبه وعندهما يملك ، وإن اشترى من مكاتبه فكذا ؛ لأنه لا يملك مكاسبه ( أو ) مشرقة من محرمة أو من مال الصبي ) بأن باعه أبوه أو وصيه وكذا الحكم إذا اشتراه من مال ولده الصغير ذكره في غاية البيان ( حرم عليه ) أي على المالك ( وطؤها ودواعيه ) من اللبس والقبلة والنظر إلى فرجها قال بعضهم لا يحرم اللواعي ؛ لأن الوطء إنما يحرم لئلا يختلط الماء ويشتهب النسب وهذا معدوم في اللواعي ورد بأن الوطء حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير أيضًا بأن كانت حاملاً عند البيع ويدعي البائع الولد فيستردها فيظهر أن وطأه صادق ملك الغير وهذا المعنى موجود في اللواعي ( حتى يستبرئ المالك ) أي يتعرف براءة رحمها ( بحيضة فيمن تحيض وبشهر في صلها ) أي الصغيرة والآيسة والمنقطعة الحيض ، فإن الشهر قائم مقام الحيض في العدة

فَكَذًا فِي الْإِسْتِبْرَاءِ وَإِذَا حَاصَتْ فِي أَثْنَانِهِ بَطْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ بِالْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ  
بِالْبَدَلِ يُبْطِلُ حُكْمَ الْبَدَلِ كَالْمُعْتَدَةِ بِالشَّهْرِ إِذَا حَاصَتْ ، وَإِنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا بِأَنْ صَارَتْ مُمْتَدَّةَ الطَّهْرِ وَهِيَ مِمَّنْ  
تَحِيضُ تَرَكَّهَا حَتَّى

يَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَامِلٍ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ فِيهِ تَقْدِيرٌ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَسْتَبْرِئُهَا بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ  
وَالْفَقْوَى عَلَيْهِ لَأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مَتَى صَلَحَتْ لِلتَّعْرِفِ عَنْ شُغْلِ يَتَوَهَّمُ بِالنِّكَاحِ فِي الْإِمَاءِ فَلَأَنَّ تَصْلُحَ لِلتَّعْرِفِ عَنْ شُغْلِ  
يَتَوَهَّمُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَهُوَ ذُوهُ أَوْلَى ، كَذًا فِي الْكَافِي ( وَيُوضَعُ الْحَمْلُ فِي الْحَامِلِ ) وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ { قَوْلُهُ }  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ أَلَا لَا تُوطَأُ الْحَبَالَى حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَلَا الْحَبَالَى حَتَّى يَسْتَبْرِئَنَّ بِحَيْضَةٍ {  
وَالْحَدِيثُ وَرَدَّ فِي الْمَسْئِلَةِ لَكِنَّ سَبَبَ الْإِسْتِبْرَاءِ حُلُوثُ الْمَلِكِ وَالْيَدِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْجُودُ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ  
وَالْإِسْتِبْرَاءُ لِلتَّعْرِفِ بِرَاءَةِ الرَّحِمِ لَمَّا يَخْتَلِطُ مَاؤُهُ بِمَاءِ الْغَيْرِ إِذْ لَوْ وَطِنَهَا قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ بِرَاءَةِ رَحِمِهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ  
فَلَا يَدْرِي أَنَّهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَوَجِبَ التَّعْرِفُ صِيَانَةً لِلْمِيَاهِ عَنْ الْإِخْطِلَاطِ وَالْأَنْسَابِ عَنْ الْإِشْتِبَاهِ وَالْوَلَدَ عَنْ الْهَلَاكِ  
؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِشْتِبَاهِ لَا يَدْعِي الْوَلَدَ فِيهِلِكَ لَعَدَمِ مَنْ يَقُومُ بِتَرْبِيَتِهِ وَذَلِكَ عِنْدَ حَقِيقَةِ الشُّغْلِ أَوْ تَوَهُّمِهِ لَكِنَّهُ أَمْرٌ خَفِيٌّ  
فَأَدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى أَمْرِ ظَاهِرٍ وَهُوَ تَجْدِيدُ الْمِلْكِ ، وَإِنْ كَانَ عَدَمُ وَطَنِ الْمَوْلَى مَعْلُومًا كَمَا فِي الْأُمُورِ الْمَعْدُودَةِ ،  
فَإِنَّ حِكْمَةَ الْحُكْمِ تُرَاعَى فِي الْجِنْسِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ ، فَإِنْ قِيلَ : إِذَا عَلِمَ عَدَمُ وَطَنِ الْمَوْلَى كَيْفَ يَتَوَهَّمُ شُغْلُ  
الرَّحِمِ لِيَلْزَمَ اخْتِلَاطُ الْمَاءِ وَاشْتِبَاهُ النَّسَبِ قُلْنَا الشُّغْلُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَوْلَى لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ وَكَذَا  
التَّوَهُّمُ فِي الْبِكْرِ ثَابِتٌ ؛ لِأَنَّ الشُّغْلَ يَتَصَوَّرُ بِدُونِ زَوَالِ الْعُدْرَةِ ، كَذًا فِي الْكَافِي أَقُولُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ

الشُّغْلُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَوْلَى كَانَ مِنَ الزَّوْنِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ نِكَاحَ الْمَرْئِيَّةِ وَوَطْأَهَا جَائِزٌ بَلَا اسْتِبْرَاءٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَأَبِي يُوسُفَ فَكَيْفَ يُوجِبُ تَوَهُّمُ الشُّغْلِ مِنَ الزَّوْنِ الْإِسْتِبْرَاءَ وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بِأَنَّ الشُّغْلَ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَوْلَى لَا  
يَجِبُ كَوْنُهُ مِنَ الزَّوْنِ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْلَى زَوْجَهَا بَآخِرَ كَمَا سَيَأْتِي وَاعْتَرَضَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَى قَوْلِهِمْ حِكْمَةُ  
الْحُكْمِ تُرَاعَى فِي الْجِنْسِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ لَا تُرَاعَى فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ لَكِنْ تُرَاعَى فِي الْأَنْوَاعِ  
الْمَضْبُوطَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ بَكْرًا أَوْ مَشْرِيَّةً مِمَّنْ لَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدِهَا مِنْهُ بِأَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ ثَابِتَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ  
بِأَنْ زَوْجَ الْمَوْلَى أَمَتُهُ مِنْ رَجُلٍ فَحَبِلَتْ مِنْهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَبَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بَاعَهَا مِنْ رَجُلٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ  
الْإِسْتِبْرَاءُ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ ثَابِتَ النَّسَبِ فَلَا يَلْزَمُ اخْتِلَاطُ الْمِيَاهِ وَاشْتِبَاهُ الْأَنْسَابِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ  
بِالْحَدِيثِ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ كَمَا عَرَفْتَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا لَمْ تَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا بَكْرٌ أَوْ مَسْئِيَّةٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ وَنَحْوِ  
ذَلِكَ وَمَعَ هَذَا حَكَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمًا عَامًّا فَلَا يَخْتَصُّ بِالْحِكْمَةِ كَمَا أَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْحِكْمَةِ فِي  
حُرْمَةِ الْخَمْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ } الْآيَةَ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ إِنِّي أَشْرَبُهَا بِحَيْثُ لَا تُوقَعُ  
الْعِدَاوَةُ وَلَا تُصَدَّنِي عَنْ الصَّلَاةِ فَإِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ غَالِبَةً فِي تَحْرِيمِهَا فَالْشَّرْعُ حَرَّمَهَا عَلَى الْعُمُومِ لِمَا أَنَّ فِي  
التَّخْصِيسِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْخُبْطِ وَتَجَاسَرِ النَّاسِ بِحَيْثُ تَرْتَفِعُ الْحِكْمَةُ ، فَإِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي السِّيِّئِ عَلَى الْعُمُومِ  
ثَبَتَ فِي سَائِرِ أَسْبَابِ الْمِلْكِ

كَذَلِكَ قِيَاسًا ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ مَعْلُومَةٌ ثُمَّ تَأَيَّدَ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ .

( فَصْلٌ ) .

( قَوْلُهُ : وَنَحْوِ ذَلِكَ ) يُرِيدُ بِهِ الْمَجْعُولَةَ بَدَلَ كِتَابَةِ أَوْ بَدَلِ مَنَفَعَةٍ لِمَا اسْتَأْجَرَهُ وَالْمُسْتَوَلَى عَلَيْهَا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ (

قَوْلُهُ : أَوْ مُشْتَرَاةً مِنْ مَحْرَمِهَا ( يُرِيدُ نَحْوَ الْأُخْتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَالْمُشْتَرَاةِ مِنْ ابْنِ وَاطِنِهَا كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .  
 ( قَوْلُهُ : بَأَنْ بَاعَهُ أَبُوهُ ) أَيِ بَاعَ الْمُشْتَرِيَ لِلْجَارِيَةِ أَبُو الصَّغِيرِ وَيَصِحُّ أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ فِي بَاعَهُ لِلْجَارِيَةِ وَذَكَرَ  
 الضَّمِيرُ بِاعْتِبَارِ الْمَالِ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ .  
 ( قَوْلُهُ : وَدَوَاعِيهِ ) شَامِلٌ لِلْمَسْبِيَّةِ ، وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ لَمْ يَذْكُرِ الدَّوَاعِي فِي الْمَسْبِيَّةِ يَعْنِي فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَنْ  
 مُحَمَّدٍ أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ وَقُوعُهَا فِي غَيْرِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ بِهَا حَبْلٌ لَا تَصِحُّ دَعْوَةُ الْحَرْبِيِّ ، بِخِلَافِ  
 الْمُشْتَرَاةِ .  
 اهـ .

وَأَجَابَ عَنْ إِشْكَالٍ فِيهِ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ .  
 ( قَوْلُهُ : وَالْمُنْقَطِعَةُ الْحَيْضُ ) إِنْ أَرَادَ بِهِ الْآيِسَةُ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَا نَصَّ قَبْلَهُ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمُتَدَّةُ الطُّهْرُ  
 يُنَاقِضُهُ قَوْلُهُ الْآتِي أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ فِي حَقِّهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَيُنَاقِضُهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ مُقَدَّرُ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ وَظَاهِرُ  
 قَوْلِهِ كَذَا فِي الْكَافِي أَنَّ هَذَا فِيهِ كَذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْكَافِي مِنْ هَذَا الْقِسْمِ بَلْ جَعَلَهُ قِسْمًا لَهُ فَإِنَّهُ قَالَ وَإِنْ  
 كَانَتْ الْجَارِيَةُ لَا تَحِيضُ مِنْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ فَاسْتَبْرَأُوهَا بِشَهْرٍ لِأَنَّ الشَّهْرَ قَائِمٌ مَقَامَ الْحَيْضِ فِي الْعِدَّةِ فَكَذَا فِي  
 الْاسْتِبْرَاءِ ، ثُمَّ قَالَ وَإِذَا ارْتَفَعَ حَيْضُهَا بَأَنَّ صَارَتْ مُتَدَّةَ الطُّهْرِ وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ تَرَكَهَا حَتَّى إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ  
 بِحَامِلٍ وَقَعَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ فِيهِ تَقْدِيرٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، إِلَّا أَنَّ مَشَايخَنَا قَالُوا

يَبَيِّنُ ذَلِكَ بِشَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ يَسْتَبْرِئُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ اعْتِبَارًا بِأَكْثَرِ مُدَّةِ الْعِدَّةِ  
 وَهِيَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْحُرَّةِ ثُمَّ رَجَعَ ، وَقَالَ يَسْتَبْرِئُهَا بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ وَالْفَتْوَى عَلَيْهِ اهـ .  
 ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ ثَابِتُ النَّسَبِ فَلَا يَلْزَمُ اخْتِلَاطُ الْمَيَاهِ  
 الْخ ) لَا مَعْنَى لِهَذَا ؛ لِأَنَّهُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهَا قَدْ بَاعَتْ بَعْدَ اقْتِضَاءِ عِدَّتِهَا بِالْوِلَادَةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ .  
 ( تَنْبِيْهٌ ) لَوْ وَطِنَهَا قَبْلَ الْاسْتِبْرَاءِ أَيْمَ وَلَا اسْتِبْرَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا فِي السَّرَاجِيَّةِ وَالْمُبْتَعَى .  
 ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا ) الْأَنْسَبُ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ .

( وَلَمْ تَكْفِ حَيْضَةُ مَلِكِهَا فِيهَا ) ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْحَيْضَةُ وَهِيَ اسْمٌ لِلْكَامِلَةِ ( وَلَا الَّتِي بَعْدَ الْمَلِكِ وَقِيلَ  
 الْقَبْضُ ) ؛ لِأَنَّهَا وَجَدَتْ قَبْلَ عَلَيْهِ وَهِيَ الْمَلِكُ وَالْيَدُ جَمِيعًا فَلَا يُعْتَبَرُ أَحَدُهُمَا ( أَوْ بَعْدَ التَّبَعِ وَقَبْلَ الْإِجَارَةِ فِي بَيْعِ  
 الْقُضُولِيِّ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ فِي الشَّرَاءِ الْفَاسِدِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا صَحِيحًا أَوْ لَا ) أَيِ وَلَمْ  
 تَكْفِ أَيْضًا ( وَلَادَةٌ كَذَلِكَ ) أَيِ حَصَلَتْ بَعْدَ سَبَبِ الْمَلِكِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ كَمَا سَبَقَ .  
 ( قَوْلُهُ : وَلَمْ تَكْفِ أَيْضًا وَلَادَةٌ كَذَلِكَ ) فِيهِ خِلَافٌ لِأَبِي يُوسُفَ .  
 ( قَوْلُهُ : أَوْ مُسْلِمَةً فَكَاتَبَهَا ) لَوْ قَالَ أَوْ غَيْرَ مَجْرُوسِيَّةٍ كَانَ أَوْلَى لِيَتَنَوَّلَ الْكِتَابِيَّةُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَاتَبَهَا بَعْدَ قَبْضِهَا مِنْ  
 بَائِعِهَا إِذْ لَوْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ سَابِقَةً عَلَى الْقَبْضِ لَا يُحْتَاجُ لِلْاسْتِبْرَاءِ وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيْلِ الَّتِي سَنَذْكُرُهَا

( وَكَفَتْ حَيْضَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَهِيَ مَجْرُوسِيَّةٌ أَوْ مُكَاتَبَةٌ ثُمَّ أَسْلَمَتْ أَوْ عَجَزَتْ ) يَعْنِي اشْتَرَى أَمَةً مَجْرُوسِيَّةً أَوْ مُسْلِمَةً  
 فَكَاتَبَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا ثُمَّ حَاضَتْ الْمُكَاتَبَةُ حَالَ كِتَابَتِهَا أَوْ حَاضَتْ الْمَجْرُوسِيَّةُ حَالَ مَجْرُوسِيَّتِهَا حَيْضَةُ ثُمَّ عَجَزَتْ  
 الْمُكَاتَبَةُ أَوْ أَسْلَمَتْ الْمَجْرُوسِيَّةُ أَجْزَأَتْ تِلْكَ الْحَيْضَةُ عَنِ الْاسْتِبْرَاءِ ؛ لِأَنَّهَا وَجَدَتْ بَعْدَ سَبَبِهِ وَحُرْمَةِ الْوَطْءِ لِمَانِعِ



كَمَا فِي حَالَةِ الْحَيْضِ .

( اشْتَرَى مِنْ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ مَنْ حَاصَتْ عِنْدَهُ ) أَيْ عِنْدَ الْعَبْدِ ( إِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ دَيْنَهُ كَفَتْ ) تِلْكَ الْحَيْضَةُ عَنْ  
الِاسْتِبْرَاءِ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ فِي مِلْكِ الْمَوْلَى وَقَبْضِهِ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ اسْتَعْرِقَ دَيْنَهُ ( فَلَا ) أَيْ لَا تَكْفِي  
تِلْكَ الْحَيْضَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا .

( قَوْلُهُ : اشْتَرَى مِنْ مَأْذُونِهِ مَنْ حَاصَتْ عِنْدَهُ ) قِيدَ بِحَيْضِهَا عِنْدَ الْمَأْذُونِ إِذْ لَوْ بَاعَهَا لِمَوْلَاهُ قَبْلَ حَيْضِهَا كَانَ عَلَى  
الْمَوْلَى اسْتِبْرَآؤُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَأْذُونُ مَذْنُونًا كَمَا فِي قَاضِي خَانَ .  
( قَوْلُهُ : خِلَافًا لَهُمَا ) هُوَ الْقِيَاسُ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتِحْسَانٌ ، كَذَا فِي قَاضِي خَانَ .

( وَيَجِبُ ) الْاسْتِبْرَاءُ ( بِشِرَاءِ حَصَّةٍ شَرِيكِهِ مِنْ ) الْجَارِيَةِ ( الْمُشْتَرَكَةِ ) لِأَنَّ السَّبَبَ قَدْ تَمَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ  
وَالْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى تَمَامِ الْعِلَّةِ ( لَا ) عِنْدَ ( عَوْدِ الْبَاقَةِ وَرَدِّ الْمَغْصُوبِ وَالْمُسْتَأْجَرَةِ وَفَكِّ الْمَرْهُونَةِ ) لِانْتِفَاءِ  
اسْتِحْدَاثِ الْمَلِكِ .

قَوْلُهُ : لَا عِنْدَ عَوْدِ الْبَاقَةِ ( أَيْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَا فِي إِبْطَالِ بَيْعٍ بِخِيَارِ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَلَوْ سَلَّمَ لِلْمُشْتَرِي فِي  
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَذَا إِذَا بَاعَ مُدَبَّرَةً أَوْ أُمَّ وَلَدٍ وَسَلَّمَ لِلْمُشْتَرِي ، ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا قَبْلَ وَطْءِ الْمُشْتَرِي لَا يَلْزَمُهُ الْاسْتِبْرَاءُ  
كَمَا فِي قَاضِي خَانَ .

( قَوْلُهُ : وَرَدَّ الْمَغْصُوبَةَ ) أَيْ إِذَا لَمْ يَبْعَ الْغَاصِبُ فَإِنْ بَاعَهَا وَسَلَّمَ لِلْمُشْتَرِي ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا الْمَغْصُوبُ مِنْهُ بِقَضَاءِ أَوْ  
رِضَاءِ فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي عَلِمَ بِالْغَصْبِ لَا يَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ عَلَى الْمَالِكِ وَطَنُهَا الْمُشْتَرِي مِنَ الْغَاصِبِ أَوْ لَمْ يَطَّوَ وَإِنْ  
لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي وَقْتُ الشَّرَاءِ أَنَّهَا غَصْبٌ إِنْ لَمْ يَطَّوَ لَا يَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ وَإِنْ وَطَنُهَا فِي الْقِيَاسِ لَا يَجِبُ وَفِي  
الِاسْتِحْسَانِ يَجِبُ كَذَا فِي قَاضِي خَانَ .

( وَرُخِّصَ حَيْلَةُ إِسْقَاطِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَيُتَنَى بِاللَّوْلِ إِنْ عَلِمَ عَدَمَ وَطْءِ بَائِعِهَا فِي ذَلِكَ الطُّهْرِ  
وَبِالْثَّانِي إِنْ وَطِئَ وَهِيَ ) أَيْ الْحَيْلَةُ ( أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْمُشْتَرِي ) قَبْلَ الشَّرَاءِ ( إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةً ) حَتَّى لَوْ كَانَتْ  
حُرَّةً لَمْ يَجْزِ نِكَاحُ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ النِّكَاحِ ( ثُمَّ يَشْتَرِيهَا ) إِذَا بَالَتْ نِكَاحَ لَا يَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ ثُمَّ  
إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ يَطْلُقُ النِّكَاحَ وَيَحِلُّ الْوُطْءُ وَيَسْقُطُ الْاسْتِبْرَاءُ قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى قَالَ ظَهَرَ الدِّينُ رَأَيْتُ فِي  
كِتَابِ الْاسْتِبْرَاءِ لِبَعْضِ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحِلُّ لِلْمُشْتَرِي وَطْؤُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ تَزَوَّجَهَا وَوَطَّئَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا ؛  
لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَمْلِكُهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهِ أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهَا قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا فَكَمَا اشْتَرَاهَا بَطَلَ النِّكَاحُ وَلَا نِكَاحَ حَالِ ثُبُوتِ  
الْمَلِكِ فَيَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ لِتَحَقُّقِ سَبَبِهِ وَهُوَ اسْتِحْدَاثُ حِلِّ الْوُطْءِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ قَالَ وَهَذَا لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْكِتَابِ وَهَذَا  
دَقِيقٌ حَسَنٌ إِلَى هُنَا لَفْظُ الْفَتَاوَى الصُّغْرَى ( وَإِنْ كَانَتْ ) تَحْتَهُ حُرَّةً ( فَهِيَ ) أَيْ الْحَيْلَةُ ( أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ  
الْبَيْعِ أَوْ ) يُزَوِّجَهَا ( الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ يَوْثُقِ بِهِ ) مَفْعُولُ يُزَوِّجُهَا أَيْ يُعْتَمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُطْلَقُهَا ( ثُمَّ يَشْتَرِيهَا )  
الْمُشْتَرِي ( وَيَقْبِضُهَا ) ثُمَّ يَطْلُقُ الزَّوْجَ لَا يَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْكَوْحَةَ الْغَيْرِ وَلَا يَحِلُّ وَطْؤُهَا فَلَا اسْتِبْرَاءَ  
فَإِذَا طَلَّقَهَا الزَّوْجَ قَبْلَ الدُّخُولِ حَلَّ عَلَى الْمُشْتَرِي وَحِينَئِذٍ لَمْ يُوْجَدْ حُلُوثُ الْمَلِكِ فَلَا اسْتِبْرَاءَ ( أَوْ ) يُزَوِّجَهَا  
الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ يَوْثُقِ بِهِ وَ ( يَقْبِضُ فَيَطْلُقُ الزَّوْجَ ) ، فَإِنَّ الْاسْتِبْرَاءَ يَجِبُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَحِينَئِذٍ لَا يَحِلُّ  
الْوُطْءُ وَإِذَا حَلَّ بَعْدَ طَلَاقِ

الرَّوْجُ لَمْ يُوْجَدْ حُلُوثُ الْمَلِكِ فَقَوْلُهُ فَيُطْلَقَ الرَّوْجُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا .

( قَوْلُهُ : وَيُفْتَى بِاللَّوْلِ

إِلخ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

( قَوْلُهُ : وَهِيَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ الشَّرَاءِ ) قَالَ قَاضِي خَانٌ ثُمَّ يُسَلِّمُهَا الْمَوْلَى إِلَيْهِ ثُمَّ يَشْتَرِي فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
الِاسْتِبْرَاءُ وَإِنَّمَا يَشْتَرُ تَسْلِيمُ الْجَارِيَةِ إِلَيْهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ كَيْ لَا يُوْجَدْ الْقَبْضُ بِحُكْمِ الشَّرَاءِ بَعْدَ فَسَادِ النِّكَاحِ .  
اهـ .

وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ ذِكْرُهُ .

( قَوْلُهُ : قَالَ ظَهِيرُ الدِّينِ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ الْاسْتِبْرَاءِ لِبَعْضِ الْمَشَائِخِ

إِلخ ) نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ لِعَلِيِّ الْإِمَامِ ظَهِيرِ الدِّينِ .

وَقَالَ قَاضِي خَانٌ قَالَ الشَّيْخُ الْأَجَلُ ظَهِيرُ الدِّينِ عِنْدِي يُشْتَرُطُ

إِلخ فَيُفِيدُ أَنَّهُ لَهُ .

( قَوْلُهُ : أَيْ يُعْتَمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُطْلَقُهَا ) فَإِنْ خَشِيَ عَدَمَ طَلَاقِهِ يُزَوِّجُهَا عَلَى أَنَّ أَمْرَهَا بِيَدِهِ مَتَى شَاءَ كَذَا فِي قَاضِي  
خَانٍ وَالْعَنَايَةِ .

( قَوْلُهُ : ثُمَّ يُطْلَقَ الرَّوْجُ ) أَيْ قَبْلَ الْوُطْءِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَقَيَّدَ بِطَلَاقِهِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَهُ كَانَ  
عَلَى الْمُشْتَرِي الْاسْتِبْرَاءُ إِذَا قَبِضَهَا فِي أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِذَا  
قَبِضَهَا وَالْقَبْضُ بِحُكْمِ الْعَهْدِ بِمَنْزِلَةِ الْعَهْدِ صَارَ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَيْسَتْ فِي نِكَاحٍ وَلَا عِدَّةٍ فَيَلْزَمُهُ  
الِاسْتِبْرَاءُ ، كَذَا فِي الْعَنَايَةِ وَقَاضِي خَانٌ .

( قَوْلُهُ : أَوْ يُزَوِّجُهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ يَوْثُقٍ بِهِ وَيَقْبِضُ إِلَى آخِرِ شَرْحِهَا ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِهِ قَبْلَهُ (   
قُلْتُ ) بَقِيَ حِيلَةٌ رَابِعَةٌ هِيَ أَحْسَنُ الْحِيلِ وَهِيَ أَنْ يُكَاتِبَهَا الْمُشْتَرِي ثُمَّ يَقْبِضَهَا فَيُفْسَخَ بِرِضَاهَا ، كَذَا فِي الْمَوَاهِبِ  
وغيرِهَا وَهَذِهِ أَسْهَلُ الْحِيلِ خُصُوصًا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَالٍ كَثِيرٍ حَالٌ أَوْ مُنْجَمٌ بِقَرِيبٍ فَتَعَجَّرَ عَنْهُ .

( مَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ إِحْدَى دَوَاعِي الْوُطْءِ بِأَمْتِيهِ لَا يَجْتَمِعَانِ نِكَاحًا ) صِفَةُ أَمْتِيهِ سَوَاءٌ كَانَتْ أُخْتَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ لَا يَجُوزُ  
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا نِكَاحًا ( حُرْمٌ عَلَيْهِ وَطْءٌ وَاحِدَةٌ ) مِنْهُمَا ( وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَحْرُمَ إِحْدَاهُمَا عَلَيْهِ ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ لَهُ أَمَتَانِ  
كَمَا ذَكَرَ فَقَبْلَهُمَا مَثَلًا بِشَهْوَةٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُجَامِعُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَلَا يَقْبِلُهَا وَلَا يَمْسُهَا بِشَهْوَةٍ حَتَّى يَمْلِكَ فَرَجَ الْأُخْرَى  
غَيْرُهُ بِمِلْكٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ يُعْتَقَهَا وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ } عَطْفًا عَلَى أُمَّهَاتِكُمْ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ } ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْ تَحْرِيمِهِنَّ تَحْرِيمُهُنَّ فِي حَقِّ قَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَأَسْبَابِهِ  
بِالْإِجْمَاعِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ يُعْتَقَهَا ) مِثْلُهُ الْكِتَابَةُ ، بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ وَالتَّذْيِيرِ .

( وَكُرِهَ تَقْيِيلُ الرَّجُلِ وَعِنَاقُهُ فِي إِزَارٍ ) وَاحِدٍ ( وَلَوْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ ) أَوْ جُبَّةٌ ( لَا يُكْرَهُ ) وَعَنْ عَطَاءِ سُلَيْمِ بْنِ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ الْمُعَانِقَةِ فَقَالَ أَوَّلُ مَنْ عَاتَقَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ بِمَكَّةَ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا  
ذُو الْقَرْنَيْنِ فَلَمَّا وَصَلَ بِالْأَبْطَحِ قِيلَ لَهُ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ ذُو الْقَرْنَيْنِ مَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَرْكَبَ  
فِي بَلَدَةٍ فِيهَا خَلِيلُ الرَّحْمَنِ فَتَزَلَّ ذُو الْقَرْنَيْنِ وَمَشَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ وَعَانَقَهُ

وَكَانَ هُوَ أَوَّلَ مَنْ عَاتَقَ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُعَانَقَةِ وَتَجْوِيزِهَا وَالشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاضِي وَيُوقُ بَيْنَهُمَا فَقَالَ الْمَكْرُوهُ مِنْهَا مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ ، وَأَمَّا عَلَى وَجْهِ الْبِرِّ وَالْكَرَامَةِ فَجَائِزٌ وَرَخَّصَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَنْبِيَةِ السَّرْحَسِيُّ وَبَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ تَقْيِيلَ يَدِ الْعَالِمِ أَوْ الْمُتَوَرِّعِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ ( كَمُصَافَحَتِهِ ) ، فَإِنَّهَا لَا تُكْرَهُ لِمَا رَوَى { أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ قُلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْنَحِي بَعْضُنَا لِبَعْضٍ قَالَ لَا قُلْنَا أَيْعَاتِقُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ قَالَ لَا قُلْنَا أَيْصَافِحُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ قَالَ نَعَمْ } .

( قَوْلُهُ : وَكُرِهَ تَقْيِيلُ الرَّجُلِ ) لَمْ يُقَيِّدْهُ بِمَوْضِعٍ مِنْ جَسَدِهِ فَشَمِلَ كَمَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَيُكْرَهُ أَنْ يُقْبَلَ فَمِ الرَّجُلِ أَوْ يَدَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَا : لَا بَأْسَ بِالتَّقْيِيلِ وَالْمُعَانَقَةِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ عَلَيْهِ قَمِيصٌ أَوْ جُبَةٌ لَا تُكْرَهُ الْمُعَانَقَةُ ) هَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ قَوْلُهُ وَعَنْ عَطَاءٍ الْخ ( كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .  
( قَوْلُهُ : وَرَخَّصَ الشَّيْخُ  
الْخ ) هَذَا ، وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ عَنْ سُفْيَانَ تَقْيِيلُ يَدِ الْعَالِمِ سُنَّةٌ وَتَقْيِيلُ يَدِ غَيْرِهِ لَا يُرَخَّصُ فِيهِ .  
ا هـ .

وَقَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ لَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِ يَدِ الْعَالِمِ وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُقْبَلُونَ أَطْرَافَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ تَقْيِيلُ يَدِ الْعَالِمِ وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ سُنَّةٌ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَقَبِلَ رَأْسَهُ .  
ا هـ .

وَقَالَ قَاضِي خَانٍ لَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِ يَدِ الْعَالِمِ وَالسُّلْطَانِ وَتَكَلَّمُوا فِي تَقْيِيلِ يَدِ غَيْرِهِمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ أَرَادَ تَعْظِيمَ الْمُسْلِمِ لِإِسْلَامِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُقْبَلَ ا هـ .  
( قَوْلُهُ : كَمُصَافَحَتِهِ ) لَا تَخْتَصُّ الْمُصَافَحَةُ بِالْعَالِمِ وَالْمُتَوَرِّعِ لِمَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ لَا بَأْسَ بِالْمُصَافَحَةِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَوَارِثُ .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ صَافَحَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ وَحَرَكَ يَدَهُ تَنَازَرَتْ ذُنُوبُهُ } .  
ا هـ .

وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يُقَالَ لَا بَأْسَ بَلْ يَنْدَبُ أَوْ نَحْوُهُ لِلتَّائِرِ فِي الْمُصَافَحَةِ وَلِي رِسَالَةٍ فِي الْمُصَافَحَةِ عَقِبَ الصَّلَاةِ .  
( تَنْبِيْهُ ) لَمْ يَتَعَوَّضْ لِلْقِيَامِ لِلْغَيْرِ ، وَقَالَ فِي مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ يَحْرُمُ تَقْيِيلُ الْأَرْضِ بَيْنَ يَدَيِ الْعَالِمِ لِلتَّحِيَّةِ وَقِيَامِ النَّالِي لِلدَّخْلِ عَلَيْهِ إِلَّا لِأُسْتَاذِهِ

أَوْ أَبِيهِ وَيُكْرَهُ الْإِنْحِنَاءُ لِلسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ ، قِيلَ : وَالْقِيَامُ لِلتَّعْظِيمِ كَتَقْيِيلِ يَدِ نَفْسِهِ أَوْ يَدِ الْمَحْيَا عِنْدَ السَّلَامِ .  
ا هـ .

وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ لَمْ يَذْكُرْ الْقِيَامَ تَعْظِيمًا لِلْغَيْرِ وَرَوَى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْرَهُ الْقِيَامَ } وَعَنْ الشَّيْخِ الْحَكِيمِ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ يَقُومُ لَهُ وَيَعْظُمُهُ وَلَا يَقُومُ لِلْفُقَرَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : لِأَنَّ الْأَغْنِيَاءَ يَتَوَقَّعُونَ مِنِّي التَّعْظِيمَ فَلَوْ تَرَكْتُ تَعْظِيمَهُمْ لَتَضَرَّرُوا وَالْفُقَرَاءُ وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ لَا يَطْمَعُونَ مِنِّي ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَطْمَعُونَ جَوَابَ السَّلَامِ وَالْكَلَامَ مَعَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَتَضَرَّرُونَ بِتَرْكِ الْقِيَامِ .

ا هـ

وَفِي مَجْمَعِ الْقَتَاوَى لِلْأَنْطَاكِيِّ قِيَامُ الْقَارِي جَائِزٌ إِذَا جَاءَ أَعْلَمُ مِنْهُ أَوْ أَسْتَاذُهُ الَّذِي عِلْمُهُ الْقُرْآنَ أَوْ الْعِلْمَ أَوْ أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ وَلَا يَجُوزُ الْقِيَامُ لغيرِهِمْ وَإِنْ كَانَ الْجَائِي مِنَ الْأَجَلَةِ وَالْأَشْرَافِ وَفِي مُشْكِلِ الْأَثَارِ الْقِيَامُ لِغَيْرِهِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ لِعَيْنِهِ إِنَّمَا الْمَكْرُوهُ تَحِيَّةُ الْقِيَامِ لِمَنْ يُقَامُ لَهُ فَإِنْ قَامَ لِمَنْ لَا يُقَامُ لَهُ لَا يُكْرَهُ .

ا هـ .

( وَكُرِهَ بَيْعُ الْعُدْرَةِ صِرْفَةً ) وَهِيَ رَجِيعُ الْأَدَمِيِّ ( وَصَحَّ فِي الصَّحِيحِ مَخْلُوطَةً ) بِثَرَابٍ أَوْ رَمَادٍ غَالِبٍ عَلَيْهَا ( كَبَيْعِ السَّرْقَيْنِ ) حَيْثُ جَازَ فِي الصَّحِيحِ ( وَصَحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِمَخْلُوطِهَا ) فِي الصَّحِيحِ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِالْعُدْرَةِ الْخَالِصَةِ جَائِزٌ .

( قَوْلُهُ : كُرِهَ بَيْعُ الْعُدْرَةِ ) الْكَرَاهَةُ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَلَكِنْ مُقَابَلَتُهُ بِقَوْلِهِ وَصَحَّ فِي الصَّحِيحِ مَخْلُوطَةً بِثَرَابٍ أَوْ رَمَادٍ يَقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ بَيْعِ الْخَالِصَةِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالصَّحَّةِ الْحُلُّ .

( قَوْلُهُ : غَالِبٌ عَلَيْهَا ) كَذَا قُيِّدَ بِالْغَلْبَةِ فِي الْكَافِي حَيْثُ قَالَ : وَإِنَّمَا يُنْتَفَعُ بِهَا بِمَخْلُوطَةٍ بِرَمَادٍ أَوْ ثَرَابٍ غَالِبٍ عَلَيْهَا وَلَمْ يُقَيَّدَ بِالْغَلْبَةِ فِي الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَخْلُوطَةِ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

ا هـ .

وَكَذَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَخْلُوطِ لَا بِغَيْرِ الْمَخْلُوطِ فِي الصَّحِيحِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : كَبَيْعِ السَّرْقَيْنِ ) هُوَ رَجِيعُ مَا سِوَى الْإِنْسَانِ ( قَوْلُهُ حَيْثُ جَازَ فِي الصَّحِيحِ ) يُفِيدُ أَنَّ بَيْعَ السَّرْقَيْنِ لَا يَجُوزُ فِي مُقَابِلِ الصَّحِيحِ وَلَمْ أَرَ خِلَافًا فِي عَدَمِ كَرَاهَةِ بَيْعِ السَّرْقَيْنِ عِنْدَنَا وَلَذَا قَالَ فِي الْكَافِي ، وَقَدْ تَمَوَّلَ الْمُسْلِمُونَ السَّرْقَيْنِ وَانْتَفَعُوا بِهِ فَإِنَّهُمْ يُلْقَوْنَهُ فِي الْأَرْضِ لِاسْتِكْثَارِ الرَّيْعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ الرَّيْلِيُّ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

إِلْحَ ) مُخَالَفٌ لِصَّحِيحِ الْهِدَايَةِ الَّذِي قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِالْعُدْرَةِ الْمَخْلُوطَةِ لَا الْخَالِصَةِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحِيحُ فِي الْخَالِصَةِ

( وَجَازَ أَخْذُ دَيْنٍ عَلَى كَافِرٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ دَيْنُ الْمُسْلِمِ عَلَى كَافِرٍ فَبَاعَ الْمَدْيُونُ خَمْرًا وَأَخَذَ ثَمَنَهَا جَازٌ لِلْمُسْلِمِ أَخْذُهُ لَدَيْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ الْمَدْيُونُ مُسْلِمًا لَمْ يَجْزَ أَخْذُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُهُ بَاطِلٌ فَالْثَمَنُ حَرَامٌ .

.

( وَ ) جَازَ ( تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ ( وَتَعْشِيرُهُ وَنَقْطُهُ ) ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ وَالْآيَ تَوْقِيفِيَّةً لَا مَذْحَلَ لِلرَّأْيِ فِيهَا فَبِالتَّعْشِيرِ حِفْظُ الْآيِ وَبِالنَّقْطِ حِفْظُ الْإِعْرَابِ وَلِأَنَّ الْعَجْمِيَّ الَّذِي لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ إِلَّا بِالنَّقْطِ ، وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ جَرَّدُوا الْقُرْآنَ فَذَلِكَ فِي زَمَانِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْقُلُونَهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أُنْزِلَ وَكَانَتْ الْقِرَاءَةُ سَهْلًا عَلَيْهِمْ وَيَرَوْنَ النَّقْطَ مَحَلًّا لِحِفْظِ الْإِعْرَابِ وَالتَّعْشِيرِ

مَحَلًّا لِحِفْظِ الْآيِ وَلَا كَذَلِكَ الْعَجْمِيُّ فِي زَمَانِنَا فَيُسْتَحْسَنُ وَعَلَى هَذَا لَا بَأْسَ بِكِتَابَةِ أَسَامِي السُّورِ وَعَدَدِ الْآيِ ،  
فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا فَمُسْتَحْسَنٌ وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، كَذَا قَالَ الْإِمَامُ التُّمَرْتَاشِيُّ .  
(قَوْلُهُ : وَجَارَ تَحْلِيلَةُ الْمُصْحَفِ ) التَّحْلِيلَةُ غَيْرُ التَّمْرِيقَةِ .

(قَوْلُهُ : لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ ) وَلِذَا كُرِهَ مَدُّ الرَّجُلِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا كَانَ مُعَلَّقًا لَا يُكْرَهُ لِأَنَّهُ عَلَى الْعُلُوِّ فَلَمْ يُحَادِثْهُ ، وَإِذَا  
صَارَ خَلْقًا بَحِثْتُ لَا يُقْرَأُ فِيهِ يُجْعَلُ فِي خَرِبْطَةٍ وَيُدْفَنُ كَالْمُسْلِمِ كَذَا فِي الْبَرَزَانِيَّةِ ، وَقَالَ فِي غَيْرِهَا يُغْسَلُ فِي مَاءٍ  
جَارٍ وَلَا يُحْرَقُ .

اهـ .

وَفِي قَاضِي خَانَ يُكْرَهُ تَصْغِيرُ الْمُصْحَفِ وَأَنْ يَكْتُبَ بِقَلَمٍ دَقِيقٍ ، وَإِذَا أَمْسَكَ الْمُصْحَفَ فِي يَتِيهِ وَلَا يُقْرَأُ فِيهِ إِنْ  
نَوَى بِهِ الْخَيْرَ وَالْبَرَكَةَ لَا يَأْتُمُّ بَلْ يُرْجَى لَهُ الثَّوَابُ اهـ .

( وَ ) جَارَ ( دُخُولِ النَّمِيِّ الْمَسْجِدِ ) وَلَا يُكْرَهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ يُكْرَهُ .

( وَ ) جَارَ ( عِيَادَتُهُ ) إِذَا مَرَضَ .

(قَوْلُهُ : وَجَارَ دُخُولِ النَّمِيِّ الْمَسْجِدِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَبِهِ صُرِّحَ فِي الْهِدَايَةِ (قَوْلُهُ وَعِنْدَ مَالِكٍ  
وَالشَّافِعِيِّ يُكْرَهُ ) إِطْلَاقُ الْكِرَاهَةِ عِنْدَهُمَا فِيهِ تَسَاهُلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ دُخُولُ النَّمِيِّ غَيْرَ الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ وَكَرِهَهُ مَالِكٌ مُطْلَقًا وَالْمَرَادُ عِنْدَنَا بِالْمَنْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { فَلَا يَقْرَأُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا }  
مَنْعُهُمْ عَنِ الطَّوَافِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاءَ ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

(قَوْلُهُ : وَجَارَ عِيَادَتُهُ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْمَجُوسِيَّ وَقِيلَ : إِنْ كَانَ مَجُوسِيًّا لَا يَعُودُهُ لِأَنَّهُ أَهْدَى عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ وَقِيلَ يَعُودُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ مَحَاسِنِ الْإِسْلَامِ وَتَرْغِيْبِهِ وَتَأْلِيلِهِ ، وَقَدْ نَدَبْنَا إِلَيْهِ وَلَا يَدْعُو لِلدِّمِيِّ بِالْمَغْفِرَةِ  
وَلَوْ دَعَا لَهُ بِالْهَدْيِ جَارَ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اللَّهُمَّ اهْدِي قَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَلَوْ دَعَا لَهُ بِطُولِ الْعُمُرِ قِيلَ لَا  
يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّمَادِي عَلَى الْكُفْرِ وَقِيلَ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِي طَوْلِ عُمُرِهِ انْتِفَاعَ الْمُسْلِمِينَ بِأَدَاءِ الْجَزْيَةِ فَيَكُونُ دُعَاءُ  
لَهُمْ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الدُّعَاءُ بِالْعَافِيَةِ وَلَا بَأْسَ بِرَدِّ السَّلَامِ عَلَى النَّمِيِّ وَلَا يَزِيدُ عَلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْكُمْ وَلَا يَبْلُغُهُ  
بِالسَّلَامِ لِأَنَّ فِيهِ تَعْظِيمَهُ وَتَكْرِيْمَهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ حَاجَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَاخْتَلَفُوا فِي عِيَادَةِ الْفَاسِقِ  
أَيْضًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَالْعِيَادَةُ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

( وَخِصَاءُ الْبَهَائِمِ ، وَإِنْزَاءُ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ وَالْحُقْنَةُ وَسَفَرُ الْأُمَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتَبَةُ بِلَا مَحْرَمٍ ) فَإِنْ مَسَّ  
أَعْضَاءَهَا فِي الْبَارِكَابِ كَمَسَّ مَحْرَمٌ .

وَفِي الْكَافِي قَالُوا هَذَا فِي زَمَانِهِمْ لِغَلَبَةِ أَهْلِ الصَّلَاحِ فِيهِ ، وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَا لِغَلَبَةِ أَهْلِ الْقِسَادِ فِيهِ وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ  
مَعْرِضًا إِلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ .

(قَوْلُهُ : وَخِصَاءُ الْبَهَائِمِ ) شَامِلٌ لِلسُّنُورِ وَبِهِ صُرِّحَ فِي الْبَرَزَانِيَّةِ وَفِيهَا لَا بَأْسَ بِكَيِّْ الْأَعْنَامِ وَكَيِّْ الصَّبِيِّ إِنْ مِنْ مَرَضٍ  
لَا بَأْسَ بِهِ اهـ .

(قَوْلُهُ وَالْحُقْنَةُ ) يُرِيدُ بِهَا التَّدَاوِيَّ لَا التَّسْمِينَ فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَلَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَإِنَّمَا  
يَجُوزُ ذَلِكَ بِالْأَشْيَاءِ الطَّاهِرَةِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّجَسُّسِ كَالْخَمْرِ وَكَذَا كُلُّ تَدَاوٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالطَّاهِرِ .

وفي النهاية أنه يجوز التدوي بالمحرّم كالخمر والبول إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد غيره من المباح ما يقوم مقامه والحرمه ترتفع للضرورة فلم يكن متداوياً بالحرام فلم يتناول حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه السلام قال { إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم } أو يحمل أنه قاله في داء عرف له دواء غير المحرم ، كذا في التبيين .

( تيمّة ) لا بأس بالرقي لأنه عليه السلام كان يفعل ذلك وما جاء فيه من النهي محمول على رقي الجاهلية إذ كانوا يرقون بكلمات كفر كذا في التبيين .

وقال قاضي خان امرأة أرادت أن تصنع تعاويذات ليحبها زوجها بعدما كان يعصها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل .

اهـ .

ولعل وجهه ما قال في التبيين عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول { إن الرقي والتائم والتولة شرك } والتولة ضرب من السحر قال الأصمعي هو يحب المرأة إلى زوجها اهـ .

( قوله : وفي الكافي  
الخ ) كذا قاله الزيلعي .

( وشراء أخ وعم وأم ومُلَقَطٍ ما لا بد منه لطفل في حجرهم ) أصله أن التصرفات على الصغير ثلاثة أنواع هو نفع محض فيملكه من هو في يده ولياً كان أو لا كقبوله الهبة والصدقة ويملكه الصبي بنفسه إذا كان مميزاً ونوع هو ضرر محض كالعتاق والطلاق فلا يملكه هو ولا أحد عليه ونوع هو متردد بين النفع والضرر كالبيع والإجارة للاسترباح فلا يملكه إلا الأب والجدة ووصيهما ، وإن لم يكن الصغير في أيديهم لأنهم متصرفون بحكم الولاية عليه فلا يشترط كونه في أيديهم ، كذا في الكافي واستجار الطئر من النوع الأول وفيه نوع رابع وهو الإنكاح فيجوز من كل عصبة ومن ذوي الأرحام عند عدمهم كما سيأتي في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

( و ) جاز ( إجارة أمه فقط ) دون المذكورين ؛ لأنها تملك إئلاف منافعه بغير عوض بأن تستخدمه ولا يملكه هؤلاء وهذه رواية الجامع الصغير .

وفي شرح الطحاوي الولاية في مال الصغير إلى الأب ووصيه ثم إلى وصي وصيه ، فإن مات الأب ولم يوص إلى أحد فالولاية إلى أب الأب ثم إلى وصيه ثم إلى وصي وصيه ، فإن لم يكن فالقاضي ومن نصبه ولهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الإجارة في النفس والمال جميعاً وفي المقولات والعقارات جميعاً ، فإن كان بيعهم وإجارتهم بمثل القيمة أو بأقل بمقدار ما يتغابن الناس فيه جاز وإلا فلا ولا يتوقف على الإجارة بعد الإدراك ؛ لأن هذا عقد لا مجيز له حال العقد وكذلك استجارهم

للصغير وشراؤهم له إن كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة ، وإن كان أكثر قدر ما لا يتغابن الناس نفذ عليهم ولا يجوز عليهما وإذا أدرك الصغير والصغيرة في مدة الإجارة قبل انقضاء المدة ، فإن كانت الإجارة على النفس فله الخيار إن شاء أبطل الإجارة ، وإن شاء أمضاها ، وإن كانت على أملاكه فلا خيار له .

وفي فوائد صاحب المحيط إذا أجر الأب أو الجد أو القاضي الصغير في عمل من الأعمال قيل إنما يجوز إذا كانت الإجارة بأجر المثل حتى إذا أجره أحدهم بأقل منه لم يجز والصحيح أنه تجوز الإجارة ، ولو بالأقل وذكر شمس الأئمة في كتاب الوكالة للأب أن يعير ولده الصغير وليس له أن يعير ماله قال وتأويله إذا كان ذلك في تعلم

الْحِرْفَةِ بِأَنْ دَفَعَهُ إِلَى أَسْتَاذٍ لِيُعَلِّمَهُ الْحِرْفَةَ وَيَخْدُمَ أَسْتَاذَهُ أَمَّا إِذَا كَانَ ، بِخِلَافِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ ، كَذَا فِي الْقُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ وَجَازَ إِجَارَةً أُمُّهُ فَقَطُ ) أَي دُونَ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ الْمَذْكُورَةِ مَتْنًا وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ فِي حِجْرِهَا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي حِجْرِ الْعَمِّ فَأَجَرَتْهُ أُمُّهُ صَحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِأَنَّهُ مِنَ الْحِفْظِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْحِفْظَ هُنَا لِلْعَمِّ ، كَذَا فِي الْكَافِي وَفِي رَوَايَةِ الْقُلُورِيِّ يَجُوزُ أَنْ يُوجَرَهُ الْمُلتَقِطُ وَيُسَلِّمَهُ فِي صِنَاعَةٍ فَجَعَلَهُ مِنَ التَّوَعُّلِ وَهَذَا أَقْرَبُ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً وَنَفْعًا مُحَضًّا لِلصَّغِيرِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : إِلَى الْآبِ وَوَصِيَّهِ ) أَي ثُمَّ وَصِيَّهِ .

( قَوْلُهُ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ تَجُوزُ الْإِجَارَةُ وَلَوْ بِالْأَقَلِّ ) هَذَا وَلَوْ حُمِلَ الْأَقْلُ عَلَى الْغَيْنِ الْيَسِيرِ دُونَ الْفَاحِشِ انْتَفَتْ الْمُخَالَفَةُ

( وَ ) جَازَ ( بَيْعَ الْعَصِيرِ مِنْ مُتَّخِذِهِ خَمْرًا ) لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَقُومُ بِعَيْنِهِ بَلْ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ ، بِخِلَافِ بَيْعِ السَّلَاحِ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ كَمَا مَرَّ .

( وَ ) جَازَ ( حَمْلَ خَمْرٍ ذِمِّيٍّ بِأَجْرٍ ) خِلَافًا لَهُمَا ( لَا ) أَي لَا يَجُوزُ .

( قَوْلُهُ : وَجَازَ حَمْلَ خَمْرٍ ذِمِّيٍّ بِأَجْرٍ ) أَي فَيُطِيبُ لَهُ الْأَجْرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ { لَعَنَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ مِنْهَا حَامِلُهَا } وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحَمْلَ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ وَالْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى الْحَمْلِ الْمَقْرُونِ بِقَصْدِ الْمَعْصِيَةِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا آجَرَ دَابَّتَهُ لِنَقْلِ الْخَمْرِ أَوْ نَفْسَهُ لِرُغْيِ الْخَزِيرِ يَطِيبُ لَهُ الْأَجْرُ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يُكْرَهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( إِجَارَةُ بَيْتٍ بِالْأَمْصَارِ وَيُقْرَأُ لِيَتَّخِذَ بَيْتَ نَارٍ ) لِلْمَجُوسِ ( أَوْ كَنِيسَةً أَوْ بَيْعَةً ) لِلْيَهُودِ وَالتَّصَارِي ( أَوْ بَيْعًا فِيهِ الْخَمْرُ ) ، وَإِنَّمَا قَالَ يَقْرَأُ ، إِذْ قَدْ نُقِلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ جَوَّزَ مَا ذُكِرَ فِي السَّوَادِ لَكِنْ قَالُوا مُرَادُهُ سَوَادُ الْكُوفَةِ ؛ لِأَنَّ غَالِبَ أَهْلِهَا أَهْلُ الدِّمَةِ ، وَأَمَّا فِي سَوَادِ بِلَادِنَا فَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ فِيهَا ظَاهِرَةٌ فَلَا يُمَكِّنُونَ فِيهَا أَيْضًا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْكَافِي .

( وَجَازَ بَيْعَ بِنَاءِ بُيُوتِ مَكَّةَ ) بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا مِلْكُ مَنْ بَنَاهَا أَلَا يُرَى أَنَّ مَنْ بَنَى عَلَى الْأَرْضِ الْوَقْفِ جَازَ بَيْعُهُ فَهَذَا كَذَلِكَ ( وَاخْتَلَفَ فِي بَيْعِ أَرْضِهَا ) جَوَّزَهُ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَابِيعِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ . ( قَوْلُهُ : وَاخْتَلَفَ فِي بَيْعِ أَرْضِهَا ) اُفْتَصِرَ فِي الْكُتُبِ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهَا ، وَقَالَ شَارِحُهُ قَدْ تَعَارَفَ النَّاسُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ وَهُوَ مِنْ أَقْوَى الْحُجَجِ ثُمَّ قَالَ وَيُكْرَهُ إِجَارَةُ أَرْضِهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ { مَنْ أَكَلَ أَجُورَ أَرْضِ مَكَّةَ فَكَأَنَّمَا أَكَلَ الرُّبَا } وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي وَالْهَدَايَةِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ فَلْيُنْظَرْ الْفَرْقُ بَيْنَ جَوَازِ الْبَيْعِ وَبَيْنَ عَدَمِ جَوَازِ الْإِجَارَةِ .

( وَ ) جَازَ ( تَقْيِيدُ الْعَبْدِ ) اخْتِرَازًا عَنْ الْإِبَاقِ وَالتَّمَرُّدِ ( بِخِلَافِ الْغُلِّ ) أَي جَعَلَ الْغُلَّ فِي عُنُقِ الْعَبْدِ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ عَادَةُ الظُّلْمَةِ .

وَفِي الْقُنْيَةِ لَا بَأْسَ بِوَضْعِ الرَّايَةِ يَعْنِي الْغُلَّ فِي عُنُقِ الْعَبْدِ فِي زَمَانِنَا لِعَلْبَةِ الْإِبَاقِ خُصُوصًا فِي الْهُنُودِ .  
( قَوْلُهُ وَفِي الْقُنْيَةِ ) عَزَاهُ الزَّيْلَعِيُّ لِلنَّهَائِيَّةِ

( وَ ) جَازَ ( قَبُولُ هَدِيَّتِهِ تَاجِرًا وَإِجَابَةُ دَعْوَتِهِ وَاسْتِعَارَةُ دَابَّتِهِ ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزُ الْكُلُّ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ وَالْعَبْدُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ لَكِنْ جُوزَ فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ لِلضَّرُورَةِ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ لَا يَجْدُ بُدًّا مِنْهُ كَالضِّيَافَةِ لِيَجْتَمَعَ إِلَيْهِ الْمُجَاهِرُونَ وَيَجْلُبُ قُلُوبَ الْمُعَامِلِينَ فَكَانَ مِنْ ضَرُورَاتِ التَّجَارَةِ وَمَنْ مَلَكَ شَيْئًا مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ ( وَكَرِهَ كِسْوَتُهُ ثَوْبًا وَإِهْدَاؤُهُ التَّقْدِينَ ) لِانْتِفَاءِ الضَّرُورَةِ .

( وَ ) كَرِهَ ( اسْتِخْدَامَ الْخَصِيِّ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَحْرِيزَ النَّاسِ عَلَى الْخِصَاءِ وَلِأَنَّهُ لَا يُعْرَى عَنْ مُخَالَطَةِ النِّسَاءِ .  
( قَوْلُهُ : وَكَرِهَ اسْتِخْدَامَ الْخَصِيِّ ) قَالَ مُنَالًا مَسْكِينًا إِطْلَاقَهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مُطْلَقَ الْخِدْمَةِ مَكْرُوهٌ وَذَكَرَ فِي الْإِلْوَضَحِ إِنَّمَا يُكْرَهُ اسْتِخْدَامُهُ فِي الْخِدْمَةِ الْمَعْهُودَةِ وَهُوَ الدُّخُولُ فِي الْحَرِيمِ .

اهـ .

( وَ ) كَرِهَ ( إِقْرَاضُ بَقَالٍ دَرَاهِمَ لِيَأْخُذَ مِنْهُ مَا شَاءَ ) ؛ لِأَنَّهُ قَرْضٌ جَرَّ نَفْعَهَا وَهُوَ مِنْهِيٌّ عَنْهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَوْدِعَهُ دَرَاهِمَ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَ جُزْءًا فَجُزْءًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَرْضٍ حَتَّى لَوْ هَلَكَ لَا شَيْءَ عَلَى الْآخِذِ .  
قَوْلُهُ : وَيُكْرَهُ إِقْرَاضُ بَقَالٍ دَرَاهِمَ لِيَأْخُذَ مِنْهُ مَا شَاءَ ( أَيُّ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَا يُقَابِلُ الدَّرَاهِمَ جُزْءًا فَجُزْءًا كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ وَهَذَا إِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ حَالُ الْقَرْضِ أَنْ يَبِيعَهُ شَيْئًا فَشَيْئًا فَإِنْ بَاعَهُ وَلَمْ يَكُنْ الْبَيْعُ مَشْرُوطًا عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْقَرْضِ جَازَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَضَهُ دَرَاهِمَ غَلَّةٍ فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ رَدَّ صِحَاحِ كَرِهَ وَإِنْ رَدَّ صِحَاحًا مِنْ غَيْرِ شَرَطٍ لَا يُكْرَهُ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ عَنِ الْكَرْخِيِّ .

اهـ .

وَجَعَلَ الْمَسْأَلَةَ فِي التَّجْنِيسِ وَالْمَرْيَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَمَّا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ فِي الْقَرْضِ أَنْ يَأْخُذَهَا تَبَرُّعًا أَوْ شِرَاءً أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَلَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَدْفَعُ لِهَذَا أَوْ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ قَرْضٌ جَرَّ مَنْفَعَةً وَفِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطِ الْمَنْفَعَةِ فَإِذَا أَخَذَ يَقُولُ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَأْخُذُ فَهُوَ عَلَى مَا قَاطَعْتَكَ عَلَيْهِ .

( وَ ) كَرِهَ ( اللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ وَالتَّرْدِ وَكُلِّ لَهْوٍ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { كُلُّ لَعِبٍ ابْنِ آدَمَ حَرَامٌ إِلَّا ثَلَاثَةً مُلَاعَبَةُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ وَتَأْدِيبُهُ لِقَرَسِهِ وَمُنَاصَلَتُهُ لِقَرَسِهِ } وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ الشَّطْرَنْجَ بِلَا قِمَارٍ وَلَا إِخْلَالٍ بِحِفْظِ الْوَاجِبَاتِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْجِيزَ الْخَاطِرِ وَالْحُجَّةَ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَا .  
( قَوْلُهُ وَكَرِهَ اللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ ) كَذَا يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى لَاعِبِيهِ اسْتِحْقَاقًا بِهِمْ وَإِهَانَةً لَهُمْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَلَمْ يَرَأِ أَبُو حَنِيفَةَ بِهِ بَأْسًا لِشُغْلِهِمْ عَنِ اللَّعِبِ .



( وَلَا بَأْسَ بِالْمُسَابَقَةِ فِي الرَّمْيِ وَالْفَرَسِ وَالْإِبِلِ إِنْ شَرِطَ الْمَالُ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ ) بِأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ إِنْ سَبَقْتَنِي فَلَنْ كُذِّبَ ، وَإِنْ سَبَقْتُكَ فَلَا شَيْءَ لِي لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ بَعِيرٍ أَوْ نَضِلَّ أَيْ رَمِيٍّ أَوْ حَافِرٍ أَيْ فَرَسٍ } ( وَحَرُمَ لَوْ ) شَرَطَاهُ ( مِنَ الْجَانِبَيْنِ ) بِأَنْ يَقُولَ إِنْ سَبَقَ فَرَسُكَ أُعْطِيتُكَ كُذِّبَ ، وَإِنْ سَبَقَ فَرَسِي فَأَعْطِنِي كُذِّبَ ( إِلَّا إِذَا أَدْخَلَا ثَالِثًا بَيْنَهُمَا ) وَقَالَ لِلثَّالِثِ إِنْ سَبَقْتَنِي فَالْمَالُ لَكَ ، وَإِنْ سَبَقْتَنِي فَلَا شَيْءَ لَنَا عَلَيْكَ وَلَكِنْ أَتِيَهُمَا سَبَقَ أَخَذَ الْمَالُ الْمَشْرُوطَ وَكَذًا الْمُتَّفَقَةُ إِذَا شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا الَّذِي مَعَهُ الصَّوَابُ صَحَّ ، وَإِنْ شَرَطَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ لَمْ يَجْزُ كَمَا فِي الْمُسَابَقَةِ .

( قَوْلُهُ : بِأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ

إِلْحَ ) كُذِّبَ لَوْ شَرَطَهُ ثَالِثٌ لَأَسْبَقَهُمَا فَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي الْإِخْتِيَارِ .

( قَوْلُهُ : إِلَّا إِذَا أَدْخَلَا ثَالِثًا بَيْنَهُمَا ) أَيْ وَفَرَسُهُ كُفُوٌ لِفَرَسَيْهِمَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُمَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي إِدْخَالِهِ بَيْنَهُمَا فَلَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قِمَارًا ، كُذِّبَ فِي الْإِخْتِيَارِ .

( قَوْلُهُ : وَأَتِيَهُمَا سَبَقَ أَخَذَ الْمَالُ ) أَيْ وَلَمْ يَسْبِقْهُمَا الثَّالِثُ فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَخَذَ مِنْهُمَا ، وَإِذَا قَالَ الْأَمِيرُ لِحِجَابَةِ الْفَرَسَانِ أَوْ الرُّمَاتِ مَنْ سَبَقَ مِنْكُمْ أَوْ أَصَابَ الْهَدَفَ فَلَهُ كُذِّبَ جَزَاءً ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيفٌ عَلَى تَعْلِيمِ آيَةِ الْحَرْبِ وَالْجِهَادِ كَمَا فِي الْإِخْتِيَارِ .

( وَ ) كُرِهَ قَوْلُهُ فِي دُعَائِهِ اللَّهُمَّ أَنِّي أَسْأَلُكَ ( بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ ) يُرْوَى بِعِبَارَتَيْنِ الْأُولَى مِنَ الْعَقْدِ وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْقُعُودِ وَلَا شَكَّ فِي كِرَاهَةِ الثَّانِيَةِ لِاسْتِحَالَةِ مَعْنَاهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَكَذًا الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا تُؤْهِمُ تَعَلُّقَ عِزِّهِ بِالْعَرْشِ وَالْعَرْشُ حَدِيثٌ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ بِهَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ حَادِثًا ضَرُورَةً وَعِزُّ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ أَزَلًا وَأَبَدًا ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا بَأْسَ بِهِ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { كَانَ مِنْ دُعَائِهِ اللَّهُمَّ أَنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ وَجَدَّكَ الْأَعْلَى وَكَلِمَاتِكَ الثَّامَّةِ } وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي تَجْوِيزِهِمَا جَوَازُ جَعْلِ الْعِزِّ صِفَةً لِلْعَرْشِ لِأَنَّ الْعَرْشَ مَوْصُوفٌ فِي الْقُرْآنِ بِالْمَجْدِ وَالْكَرَمِ فَكَذَا بِالْعِزِّ وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ مَوْضِعُ الْهَيْبَةِ وَإِظْهَارِ كَمَالِ الْقُدْرَةِ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا بَأْسَ بِهِ

إِلْحَ ) كُذِّبَ فِي الْهِدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ وَالْكَافِي ثُمَّ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَلَكِنَّا نَقُولُ : هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ فَكَانَ الْإِخْتِيَاظُ فِي الْأَمْتِنَاعِ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْأَحْوَطُ الْأَمْتِنَاعُ لِكَوْنِهِ خَبَرٌ وَاحِدٌ فَيُخَالِفُ الْقَطْعِيَّ إِذَا الْمُتَشَابَهُ يَثْبُتُ بِالْقَطْعِيِّ .

اهـ

وَفِي الْإِخْتِيَارِ وَمَا رَوَاهُ خَبَرٌ آحَادٍ وَلَا يُتْرَكُ بِهِ الْإِخْتِيَاظُ

( وَ ) كُرِهَ قَوْلُهُ فِي دُعَائِهِ ( بِحَقِّ فُلَانٍ ) وَكَذَا بِحَقِّ أَتْبَائِكَ أَوْ أَوْلِيَائِكَ أَوْ رُسُلِكَ أَوْ بِحَقِّ الْبَيْتِ أَوْ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ إِذْ لَا حَقَّ لِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ بِلَا وَجُوبٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لِعَمْرِهِ بِحَقِّ اللَّهِ أَوْ بِاللَّهِ أَنْ تَفْعَلَ كُذِّبَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ شَرْعًا ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ .

( وَ ) كُرِهَ ( اخْتِكَارُ قُوتِ الْبَشَرِ وَالْبَهَائِمِ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ } وَلِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَامَّةِ وَفِي الْأَمْتِنَاعِ عَنِ الْبَيْعِ إِبْطَالُ حَقِّهِمْ وَيَجِبُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْقَاضِي بِبَيْعِ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوتِ أَهْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَبِعْ عَزَّرَهُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقَاضِي يَبِيعُ إِنْ امْتَنَعَ اتِّفَاقًا وَمُدَّةُ الْحَبْسِ قِيلَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَقِيلَ شَهْرٌ وَهَذَا فِي حَقِّ الْمُعَاقَبَةِ فِي الدُّنْيَا لَكِنْ يَأْتُمْ ، وَإِنْ قَلَّتِ الْمُدَّةُ ( لَا غَلَّةَ أَرْضِهِ وَمَجْلُوبِهِ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ ) لِأَنَّهُ خَالِصٌ حَقُّهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْعَامَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَكُرِهَ اخْتِكَارُ قُوتِ الْبَشَرِ وَالْبَهَائِمِ ) وَالْاخْتِكَارُ حَبْسُ الطَّعَامِ لِلْغَلَاءِ افْتِعَالٌ مِنْ حَكِرَ إِذَا ظَلَمَ وَتَقَصَّرَ وَحَكِرَ بِالْشَيْءِ إِذَا اسْتَبَدَّ بِهِ وَحَبَسَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَتَقْيِيدُهُ بِقُوتِ الْبَشَرِ وَالْبَهَائِمِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ كُلُّ مَا أَضُرَّ بِالْعَامَّةِ حَبْسُهُ فَهُوَ اخْتِكَارٌ وَإِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِصَّةً أَوْ ثَوْبًا كَذَا فِي الْكَافِي .  
( قَوْلُهُ : فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ ) أُطْلِقَ الْبَلَدُ ، وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَالْكَافِي يُكْرَهُ إِذَا كَانَ يَضُرُّ بِهِمْ بَأْنُ كَانَتْ الْبَلَدَةُ صَغِيرَةً ، بخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ بَأْنُ كَانَ الْمَضَرُّ كَبِيرًا ؛ لِأَنَّهُ حَبَسَ مِلْكَهُ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بغيرِهِ وَكَذَا تَلَقَّى الْجَلْبَ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ إِذَا لَمْ يُلْبَسِ الْمُتَلَقِّي عَلَى الشَّجَارِ سِعَرِ الْبَلَدِ فَإِنْ لَبَسَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ سَوَاءً أَضُرَّ أَوْ لَمْ يَضُرَّ بِالْبَلَدَةِ .

( قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ } ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَزَادَ فِي الْكَافِي قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ احْتَكَرَ عَلَى النَّاسِ الطَّعَامَ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ } وَكَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ .  
( قَوْلُهُ : وَيَجِبُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْقَاضِي بِبَيْعِ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوتِ أَهْلِهِ ) أَيُّ إِلَى زَمَنِ يُعْتَبَرُ فِيهِ السَّعَةُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالتَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقَاضِي يَبِيعُ إِنْ امْتَنَعَ اتِّفَاقًا ) وَاضِحٌ عَلَى قَوْلِهِمَا وَكَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ يَرَى الْحَجَرَ لِضَرَرِ عَامٍّ كَمَا فِي الطَّبِيبِ الْجَاهِلِ وَالْمُكَارِي الْمُفْلِسِ .  
وَفِي الْإِخْتِيَارِ قَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا خَافَ الْإِمَامُ عَلَى أَهْلِ مِصْرَ الْهَلَاكَ أَخَذَ الطَّعَامَ مِنَ الْمُحْتَكِرِينَ وَفَرَّقَهُ عَلَيْهِمْ فَإِذَا وَجَلُّوا رَوُّوا مِثْلَهُ وَلَيْسَ هَذَا حَجَرًا وَإِنَّمَا هُوَ دَفْعٌ لِلضَّرُورَةِ كَمَا

فِي حَالِ الْمَخْمَصَةِ .

ا هـ .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ الزَّيْلَعِيُّ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ .

( قَوْلُهُ : وَمُدَّةُ الْحَبْسِ قِيلَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ } ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

ا هـ .

وَفِي الْكَافِي مَرْوِيًّا { مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا يَطْلُبُ الْقَحْطَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا } فَالصَّرْفُ الثَّقُلُ وَالْعَدْلُ الْفَرَضُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَكِنْ يَأْتُمْ وَإِنْ قَلَّتِ الْمُدَّةُ ) كَذَا فِي الْكَافِي وَالْإِخْتِيَارِ ثُمَّ قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّجَارَةَ فِي الطَّعَامِ مَكْرُوهَةٌ

فَاتَّهَتْهُ تَوَجُّبُ الْمَقْتِ فِي الدُّنْيَا وَالْإِثْمِ فِي الْآخِرَةِ .

ا هـ

وَفِي شَرْحِ الْكَنْزِ لِمُنَا مَسْكِينٍ هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى قَصْدِ الْإِحْكَارِ وَتَرْبُصِ الْغَلَاءِ وَقَصْدِ الْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مَحْمُودٌ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَمَجْلُوبُهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُكْرَهُ أَنْ يَحْبِسَ مَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا وَالْحَاقِ الضَّرَرِ بِالْعَامَّةِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنَّ نَقْلَهُ مِنْ مَوْضِعٍ يُجْلَبُ مِنْهُ إِلَى الْمِصْرِ فِي الْغَالِبِ يُكْرَهُ حَبْسُهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْعَامَّةِ تَعَلُّقُ بِهِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ مُؤَخَّرًا قَوْلُ مُحَمَّدٍ بِدَلِيلِهِ .

( وَلَا يُسَعَّرُ حَاكِمٌ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى الْأَرْبَابُ عَنِ الْقِيَمَةِ تَعَدِّيًّا فَاحِشًا فَيُسَعَّرُ بِمَشُورَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ .

يُكْرَهُ إِمْسَاكُ الْحَمَامَاتِ إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالنَّاسِ ) ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ .

وَفِي الْقَنِيَةِ لَهُ حَمَامَاتٌ مَمْلُوكَةٌ يُطَيَّرُهَا فَوْقَ السَّطْحِ مُطْلِعًا عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَيَكْسِرُ رُجَاجَاتِ النَّاسِ بِرَمِيَةِ تِلْكَ الْحَمَامَاتِ يُعَزَّرُ وَيَمْنَعُ أَشَدَّ الْمَنْعِ ، فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ ذَبَحَهَا الْمُحْتَسِبُ .

( قَوْلُهُ فَيُسَعَّرُ بِمَشُورَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ وَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ بِمَا قَدَّرَهُ الْإِمَامُ صَحَّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَهٍ عَلَى الْبَيْعِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْمَحِيطِ وَشَرْحِ الْمُخْتَارِ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ يَخَافُ أَنْ تَقْصَرَ ضَرْبَةُ الْإِمَامِ لَا يَحِلُّ لِلْمُشْتَرِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُكْرَهِ وَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ بَعْضُ مَا تُحِبُّ فَحِينَئِذٍ بَائٍ شَيْءٍ بَاعَهُ يَحِلُّ كَذَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ .

ا هـ

وَفِي الْإِخْتِيَارِ لَوْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى سَعْرِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ وَشَاعَ بَيْنَهُمْ فَدَفَعَ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمَا دِرْهَمًا لِيُعْطِيَهُ فَأَعْطَاهُ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ وَالْمُشْتَرِي لَا يَعْلَمُ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالتَّقْصَانِ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ مَا رَضِيَ إِلَّا بِسَعْرِ الْبَلَدِ .

( وَيُسْتَحَبُّ قَلَمُ أَظْفِيرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ رَجُلٌ وَقَتَ لِقَلَمِ أَظْفِيرِهِ وَحَلَقَ رَأْسَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالُوا إِنْ كَانَ يَرَى جَوَازَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَآخِرُهُ إِلَى يَوْمِهَا تَأْخِيرًا فَاحِشًا كَانَ مَكْرُوهًا ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ ظُفْرُهُ طَوِيلًا يَكُونُ رِزْقُهُ ضَيِّقًا ، فَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الْحَدَّ وَآخِرُهُ تَبَرُّكًا بِالْأَخْبَارِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ { مَنْ قَلَمَ أَظْفِيرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَعَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْبَلَاءِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ } .

( قَوْلُهُ : قَالَ قَاضِي خَانَ

إِلَخ ) وَفِيهِ إِذَا قَلَمَ أَظْفِيرَهُ أَوْ حَلَقَ شَعْرَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَذْفِنَ ذَلِكَ فَإِنْ رَمَى بِهِ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي الْكَنِيفِ أَوْ الْمُغْتَسَلِ يُكْرَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ دَاءً وَرُوِيَ عَنْ الْإِمَامِ قَالَ حَلَقْتُ رَأْسِي بِمَكَّةَ فَخَطَّأَنِي الْحَجَّامُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْهَا أَنِّي جَلَسْتُ مُسْتَدِيرًا فَقَالَ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَتَوَلَّئْتَهُ الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ فَقَالَ الْأَيْمَنُ وَأَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَقَالَ اذْفِنِ شَعْرَكَ فَدَفَنْتَهُ .

ا هـ .

(و) يُسْتَحَبُّ (حَلْقُ عَائِنِهِ وَتَنْظِيفُ بَدَنِهِ بِالْغَسَّالِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً) فِي الْقُنْيَةِ الْفَضْلِ أَنْ يُقَلَّمَ أَظْفَرُهُ وَيُحْفَى شَارِبُهُ وَيَخْلَقَ عَائِنُهُ وَيُنْظَفَ بَدَنُهُ بِالْغَسَّالِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي كُلِّ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا عَذَرَ فِي تَرْكِهِ وَرَاءَ الْأَرْبَعِينَ فَالْأُسْبُوعُ هُوَ الْفَضْلُ وَالْخَمْسَةُ عَشَرَ الْوَسْطُ وَالْأَرْبَعُونَ الْأَعْدُ وَلَا عَذَرَ فِيمَا وَرَاءَ الْأَرْبَعِينَ وَيَسْتَحَقُّ الْوَعِيدَ .

وَفِي الْمُحِيطِ ذِكْرُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ أَنَّ وَقُرُوا الْأَظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، فَإِنَّهَا سِلَاحٌ وَهَذَا مَنُذُوبٌ إِلَيْهِ لِلْمُجَاهِدِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَإِنْ كَانَ قَصُّ الْأَظْفَارِ مِنَ الْفُطْرَةِ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ السِّلَاحُ مِنْ يَدِهِ وَقَرُبَ الْعَدُوُّ مِنْهُ رُبَّمَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ بِأَظْفَارِهِ وَهُوَ نَظِيرُ قَصِّ الشَّارِبِ ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ وَفِي حَقِّ الْغَازِي فِي دَارِ الْحَرْبِ أَنْ تُوَفَّرَ شَارِبُهُ مَنُذُوبٌ إِلَيْهِ لِيَكُونَ أَهْيَبَ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ .

(قَوْلُهُ وَيُحْفَى شَارِبُهُ) الْإِحْفَاءُ الْإِسْتِصَالُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَحْفُوا الشَّارِبَ وَاعْفُوا اللَّحَى } وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ تَرْكُهَا حَتَّى تَكْتَبَ وَتَكْثُرَ وَالتَّقْصِيرُ مِنْهَا سُنَّةٌ فِيمَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ ؛ لِأَنَّهَا زِينَةٌ وَكَثْرَتُهَا مِنْ كَمَالِ الزَّيْنَةِ وَطَوْلُهَا الْقَاحِشُ خِلَافُ الزَّيْنَةِ وَالسُّنَّةُ التَّنْفُ فِي الْإِبْطِ وَلَا بِأَسَ بِالْحَلْقِ وَيَتَدَيُّ فِي حَلْقِ الْعَانَةِ مِنْ تَحْتِ السَّرَّةِ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ وَالسُّنَّةُ حَلْقُ الشَّارِبِ وَقَصُّهُ حَسَنٌ وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حَتَّى يَنْتَقِصَ عَنْ الْإِطَارِ وَهُوَ الطَّرْفُ الْأَعْلَى مِنَ الشَّفَةِ الْعُلْيَا هـ .

، وَقَالَ قَاضِي خَانَ حَتَّى يُوَازِيَ الطَّرْفَ مِنَ الشَّفَةِ الْعُلْيَا وَيَصِيرَ مِثْلَ الْحَاجِبِ .  
اهـ .

(رَجُلٌ تَعَلَّمَ عِلْمَ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوَهُ لِيَعْلَمَ النَّاسَ وَآخَرُ لِيَعْمَلَ بِهِ فَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ) ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ تَعَلُّمِ الْخَلْقِ أَكْثَرُ . جَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ مُذَاكِرَةَ الْعِلْمِ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ ، كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَفِيهَا رَجُلٌ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَالدِّيَّةُ فَلَا بِأَسَ بِهِ وَلَا يَكُونُ عُقُوبًا قِيلَ هَذَا إِذَا كَانَ مُتَسَحِّيًا ، وَإِنْ كَانَ أَمْرَدَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْخُرُوجِ وَمُرَادُهُ بِالْعِلْمِ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ وَمَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِيهِ دُونَ عِلْمِ الْكَلَامِ وَأَمثَالِهِ لِمَا رَوَى عَنْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ لِأَنَّ يَلْقَى اللَّهَ عَبْدٌ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ .

فَإِذَا كَانَ حَالُ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمُتَدَاوِلِ فِي زَمَانِهِمْ هَكَذَا فَمَا ظَنُّكَ بِالْكَلَامِ الْمَخْلُوطِ بِهَذَيَاتِ الْفَلَّاسَةِ الْمَغْمُورِ بَيْنَ أَبَاطِلِهِمُ الْمَزْخَرَةِ .

وَفِيهَا أَيْضًا رَجُلٌ عِلْمٌ أَنْ فَلَانًا يَتَعَاطَى مِنَ الْمُتَكَبِّرِ هَلْ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى أَبِيهِ بِذَلِكَ قَالُوا : إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ إِلَى أَبِيهِ يَمْنَعُهُ الْأَبُ عَنْ ذَلِكَ وَيَقْدِرُ عَلَيْهِ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ وَإِلَّا فَلَا يَكْتُبُ كَيْ لَا تَقَعَ الْعِدَاوَةُ بَيْنَهُمَا وَكَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ وَبَيْنَ السُّلْطَانِ وَالرَّعِيَّةِ وَالْحَشَمِ إِنَّمَا يَجِبُ الْقُرُ بِالْمَعْرُوفِ إِذَا عِلْمُ أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَصُرُّ النَّاسَ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ فَذِكْرُهُ بِمَا فِيهِ لَا يَكُونُ غِيْبَةً ، وَإِنْ أَخْبَرَ السُّلْطَانُ بِذَلِكَ لِيَزْجُرَهُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ يَذْكُرُ مَسَاوِي أَخِيهِ الْمُسْلِمِ عَلَى وَجْهِ الْإِهْتِمَامِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ غِيْبَةً إِنَّمَا الْغِيْبَةُ أَنْ يَذْكُرَ عَلَى وَجْهِ الْقَضَبِ يُرِيدُ السَّبَّ ، حُكِيَ عَنْ أَبِي اللَّيْثِ الْحَافِظِ كُنْتُ أُفْتِي بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ رَجَعَتْ عَنْهَا كُنْتُ أُفْتِي أَنْ لَا يَحِلَّ لِلْمُعَلِّمِ

أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ ، وَكُنْتُ أُفْتِي أَنْ لَا يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى السُّلْطَانِ وَكُنْتُ أُفْتِي أَنْ لَا يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْقُرَى فَيَذْكُرَهُمْ لِيَجْمَعُوا لَهُ شَيْئًا فَرَجَعَتْ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ أَمْرَدَ) عِبَارَةٌ قَاضِي خَانَ فَإِنْ كَانَ أَمْرَدَ أَصْبَحَ الْوَجْهَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْخُرُوجِ (قَوْلُهُ وَمُرَادُهُ

بِالْعِلْمِ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ ) مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِقَاضِي خَانَ .  
 ( قَوْلُهُ : ذُوْن عِلْمِ الْكَلَامِ ) يَعْني فِيْمَا وَرَاءَ قَدْرِ الْحَاجَةِ لِمَا قَالَ فِي الْاِخْتِيَارِ كَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ تَعْلَمَ الْكَلَامَ وَالْمُنَاطَرَةَ  
 فِيهِ وَرَاءَ قَدْرِ الْحَاجَةِ .

ا هـ .

( صَلَوةُ الرَّحِمِ وَاجِبَةٌ ) وَلَوْ بِسَلَامٍ وَتَحِيَّةٍ وَهَدِيَّةٍ وَهِيَ مُعَاوَنَةُ الْاَقَارِبِ وَالْاِحْسَانُ اِلَيْهِمْ وَالتَّلَطُّفُ بِهِمْ وَالْمُجَالَسَةُ  
 اِلَيْهِمْ وَالْمُكَاَلَمَةُ مَعَهُمْ وَيَزُورُ ذَوِي الْاَرْحَامِ غَيًّا ، فَإِنْ ذَلِكَ يَزِيدُ اَلْفَةً وَحُبًّا بَلْ يَزُورُ اَقْرَبَاءَهُ كُلَّ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ  
 وَيَكُونُ كُلُّ قَبِيلَةٍ وَعَشِيرَةٍ يَدًا وَاحِدَةً فِي التَّنَاصُرِ وَالتَّظَاهَرِ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ فِي إِظْهَارِ الْحَقِّ وَلَا يَرُدُّ بَعْضُهُمْ حَاجَةَ  
 بَعْضٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَطِيعَةِ فِي الْحَدِيثِ { صَلَوةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ } وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ { لَا تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى قَوْمٍ  
 فِيهِمْ قَاطِعُ رَحِمٍ } وَفِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ اللَّهَ يَصِلُ مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ وَيَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( فَصَلْ ) فِي الذَّخِيرَةِ إِنَّ تَعْلِيمَ صِفَةِ الْإِيمَانِ لِلنَّاسِ وَيَبَيِّنَ خَصَائِصَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ وَلِلْسَلَفِ  
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ تَصَانِيفُ وَالْمُخْتَصَرُ أَنْ يَقُولَ مَا أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِ قَبْلَتُهُ وَمَا نَهَانِي عَنْهُ أَنْتَهَيْتَ عَنْهُ فَإِذَا اعْتَقَدَ  
 ذَلِكَ بِقَلْبِهِ وَأَقْرَبَ لِسَانِهِ كَانَ إِيْمَانُهُ صَحِيحًا وَكَانَ مُؤْمِنًا بِالْكُلِّ وَفِيهِ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَا أَذْرِي أَصَحِيحُ إِيْمَانِي أَمْ لَا فَهَذَا  
 خَطَأٌ إِلَّا إِذَا أَرَادَ بِهِ نَفْيَ الشَّكِّ كَمَنْ يَقُولُ لَشَيْءٍ نَفْسِي لَا أَذْرِي أَيَرُغِبُ فِيهِ أَحَدٌ أَمْ لَا وَمَنْ شَكَّ فِي إِيْمَانِهِ ، وَقَالَ  
 أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ كَافِرٌ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَهَا فَقَالَ لَا أَذْرِي أَخْرَجَ مِنَ الدُّنْيَا مُؤْمِنًا فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ كَافِرًا .  
 وَفِي الْمُحِيطِ مَنْ أَتَى بِلَفْظَةِ الْكُفْرِ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهَا كُفْرٌ إِنْ كَانَ عَنْ اعْتِقَادٍ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَكْفُرُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَوْ لَمْ  
 يَعْلَمْ أَنَّهَا لَفْظَةُ الْكُفْرِ وَلَكِنْ أَتَى بِهَا عَنْ اخْتِيَارٍ فَقَدْ كَفَرَ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ وَلَا يُعَدُّ بِالْجَهْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاصِدًا  
 فِي ذَلِكَ بَأَنَّ أَرَادَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِشَيْءٍ آخَرَ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ لَفْظَةُ الْكُفْرِ نَحْوُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ " بِحَقِّ أَنْتَ تَوَاحَدَى  
 وَمَا بِنَدِّكَ تَوَاحَدَى " فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ عَكْسُهُ فَلَا يَكْفُرُ وَفِي الْأَجْنَاسِ عَنْ مُحَمَّدٍ نَصًّا أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَكَلْتُ  
 فَقَالَ كَفَرْتُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ ، قَالُوا هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَمَّا الْقَاضِي فَلَا يُصَدِّقُهُ وَمَنْ أَضْمَرَ  
 الْكُفْرَ أَوْ هَمَّ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ وَمَنْ كَفَرَ بِلِسَانِهِ طَائِعًا وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَهُوَ كَافِرٌ وَلَا يَنْفَعُهُ مَا فِي قَلْبِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ  
 يُعْرِفُ بِمَا يَنْطِقُ بِهِ فَإِذَا نَطَقَ بِالْكُفْرِ كَانَ كَافِرًا عِنْدَنَا وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ ، وَفِي سِيرِ الْأَجْنَاسِ مَنْ

عَزَمَ عَلَى أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْكُفْرِ كَانَ بِعَزْمِهِ كَافِرًا وَمَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَضَحَكَ غَيْرُهُ يَكْفُرُ الصَّاحِكُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 الصَّحِكُ ضَرْوْرِيًّا بَأَنَّ يَكُونُ الْكَلَامُ مُضْحِكًا ، وَلَوْ تَكَلَّمَ بِهَا مُذَكَّرٌ وَقَبِلَ الْقَوْمُ ذَلِكَ مِنْهُ فَقَدْ كَفَرُوا وَالرَّضَا بِكُفْرِ  
 نَفْسِهِ كُفْرٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَأَمَّا الرَّضَا بِكُفْرِ غَيْرِهِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ .

وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرَ زَادِهِ فِي شَرْحِ السَّيْرِ أَنَّ الرَّضَا بِكُفْرِ الْغَيْرِ إِنَّمَا يَكُونُ كُفْرًا إِذَا كَانَ يَسْتَحْيِرُ الْكُفْرَ أَوْ  
 يَسْتَحْسِنُهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَلَكِنْ أَحَبَّ الْمَوْتَ أَوْ الْقَتْلَ عَلَى الْكُفْرِ لِمَنْ كَانَ شَرِيرًا مُؤْذِيًا بِطَبْعِهِ حَتَّى يَنْتَقِمَ  
 اللَّهُ مِنْهُ فَهَذَا لَا يَكُونُ كُفْرًا وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا }  
 يَظْهَرُ لَهُ صِحَّةُ مَا ادَّعَيْنَاهُ وَعَلَى هَذَا إِذَا دَعَا عَلَى ظَالِمٍ وَقَالَ أَمَاتَكَ اللَّهُ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ قَالَ سَلَبَ اللَّهُ عَنْكَ الْإِيمَانَ  
 وَنَحْوَهُ فَلَا يَصُرُّهُ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ أَنْ يَنْتَقِمَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ عَلَى ظُلْمِهِ وَإِيدَائِهِ الْخَلْقَ قَالَ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ وَقَدْ عَثَرْنَا  
 عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الرَّضَا بِكُفْرِ الْغَيْرِ كُفْرٌ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَمَنْ خَطَرَ بِإِلِهِ أَشْيَاءُ تُوجِبُ

الْكُفْرَ إِنْ تَكَلَّمَ بِهَا وَهُوَ كَارِهٌ لِذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ وَهُوَ مُحْضٌ الْإِيمَانَ وَمَنْ اعْتَقَدَ الْحَلَالَ حَرَامًا أَوْ بِالْعَكْسِ يَكْفُرُ إِذَا كَانَ حَرَامًا لِعَيْنِهِ وَإِذَا كَانَ حَرَامًا لِغَيْرِهِ لَا يَكْفُرُ ، وَإِنْ اعْتَقَدَهُ ، وَإِنَّمَا يَكْفُرُ إِذَا كَانَتْ حُرْمَتُهُ ثَابِتَةً بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِإِخْبَارِ الْآحَادِ فَلَا وَقَدْ اسْتَوْفِيَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْفِتَاوَى فَعَلَى الطَّالِبِ أَنْ يَرِاجِعَهَا وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِهَذَا الدُّعَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً ، فَإِنَّهُ

سَبَبُ الْعِصْمَةِ مِنَ الْكُفْرِ بِدُعَاءِ سَيِّدِ الْبَشَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { اللَّهُمَّ أَنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَشْرَكَ بِكَ شَيْئًا وَأَنَا أَعْلَمُ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ } ثُمَّ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهٌ تَوْجِبُ الْإِكْفَارَ وَوَجْهٌ وَاحِدٌ يَمْنَعُهُ يَمِيلُ الْعَالِمُ إِلَى مَا يَمْنَعُهُ وَلَا يُرْجَحُ الْوُجُوهَ عَلَى الْوَاحِدِ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ وَلَا حُتْمًا أَنَّهُ أَرَادَ الْوَجْهَ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْإِكْفَارَ ثُمَّ الْمُسْطُورُ فِي الْفِتَاوَى أَنَّ تَوْبَةَ الْيَأْسِ مَقْبُولَةٌ دُونَ إِيْمَانِ الْيَأْسِ لِأَنَّ الْكَافِرَ أَجَنَبِيٌّ غَيْرُ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى ابْتِدَاءً إِيْمَانًا وَعَرَفَانًا وَالْفَاسِقُ عَارِفٌ وَحَالَهُ حَالُ الْبَقَاءِ ، وَالْبَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالذَّلِيلُ عَلَى قَبُولِهَا مُطْلَقًا إِطْلَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ } .

( فَصْل ) قَوْلُهُ : ثُمَّ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهٌ تَوْجِبُ الْإِكْفَارَ وَوَجْهٌ وَاحِدٌ يَمْنَعُهُ يَمِيلُ الْعَالِمُ إِلَى مَا يَمْنَعُهُ ( أَيْ يَجِبُ عَلَيْهِ لِمَا قَالَ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ عَلَى الْمُفْتِي أَنْ يَمِيلَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِالْمُؤْمِنِ

( قَوْلُهُ : بِحَقِّ أَنْكَه

إِلَخ ) مَعْنَاهُ بِحَقِّ أَنَّكَ أَنْتَ الْإِلَهِ وَنَحْنُ عِبِيدُكَ .

ا هـ .

مُصَحِّحُهُ .

( فَصْل ) وَفِي الْفِتَاوَى مَنْ يُقَرُّ بِالتَّوْحِيدِ وَيَجْحَدُ الرِّسَالََةَ إِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا ، وَإِذَا قَالَ مَعَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ يَصِيرُ مُسْلِمًا ، كَذَا لَوْ قَالَ ابْتِدَاءً : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَوْ قَالَ دَخَلْتُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ ، أَمَّا الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ إِذَا قَالَهُمَا الْيَوْمَ فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ فَإِذَا اسْتَفْسَرْتَهُ يَقُولُ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى إِيْمَانِهِ يَنْصَرُّ إِلَيْهِ التَّبَرِّيُّ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا قَالَ النَّصْرَانِيُّ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَآتَبَرَأُ عَنِ النَّصْرَانِيَّةِ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ لِحُجُوزِ أَنَّهُ دَخَلَ فِي الْيَهُودِيَّةِ ؛ إِذِ الْيَهُودِيُّ يَقُولُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَإِنْ زَادَ ، وَقَالَ وَأَدْخُلْ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ زَالَ الْإِحْتِمَالُ ، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنَا مُسْلِمٌ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْمُسْتَسْلِمُ لِلْحَقِّ وَكُلُّ ذِي دِينٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ ، وَعَنِ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ يَهُودِيٌّ أَنَا مُسْلِمٌ أَوْ أَسْلَمْتُ يُسْأَلُ أَيْ شَيْءٍ تُرِيدُ ، إِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ تَرْكَ دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ أَوْ الْيَهُودِيَّةِ وَالدُّخُولَ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ صَارَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ قَالَ أَنَا مُسْلِمٌ فِي دِينِ الْحَقِّ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا ، وَإِنْ لَمْ يُسْأَلْ حَتَّى صَلَّى بِجَمَاعَةٍ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ أَوْ يُصَلِّيَ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا ، وَإِنْ قَالَ الْوَثْنِيُّ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَارَ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّهُ مُتَكَبِّرٌ لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فَبِأَيُّمَا شَهِدَ دَخَلَ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمٌ وَنَصْرَانِيٌّ تَنَازَعَا فِي شِرَاءِ شَيْءٍ فَقِيلَ إِنَّهُ يُبَاعُ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا مِنَ النَّصْرَانِيِّ فَقَالَ النَّصْرَانِيُّ أَنَا مُسْلِمٌ لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا إِلَّا إِذَا قَالَ أَنَا مُسْلِمٌ مِثْلَكَ قَالُوا يَنْبَغِي أَنْ

يَصِيرَ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ الْكَلَامَ جَوَابًا لِكَلَامِ غَيْرِهِ ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِأَنَا مُسْلِمٌ شَهِدَ نَصْرَانِيَّانِ عَلَى نَصْرَانِيٍّ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَهُوَ يُنْكِرُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا ، وَكَذَا لَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَيَتْرَكُ عَلَى دِينِهِ

وَجَمِيعُ أَهْلِ الْكُفْرِ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَلَوْ شَهِدَ نَصْرَانِيَّانِ عَلَى نَصْرَانِيَّةٍ بِأَنَّهَا أَسْلَمَتْ جَازَ وَأُجْبِرَتْ عَلَى الْإِسْلَامِ .  
وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْإِمَامِ وَفِي التَّوَادُرِ تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَشَهَادَةُ نَصْرَانِيَّيْنِ عَلَى نَصْرَانِيٍّ بِأَنَّهُ  
أَسْلَمَ

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْ حَتَّى صَلَّى بِجَمَاعَةٍ كَانَ مُسْلِمًا ) كَذَلِكَ يَكُونُ مُسْلِمًا لَوْ أَدَّنَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ لَا  
فِي غَيْرِ وَقْتِهَا أَوْ صَلَّى فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ مُقَرَّدًا مُوَجَّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ أَوْ لَبَّى وَطَافَ كَمَا يَطُوفُ الْمُسْلِمُونَ لَا بِمَجَرَّدِ  
التَّلْبِيَةِ ، كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَالنِّزَارِيَّةِ وَفِيهَا عَنْ الْمُنْتَقَى نَصْرَانِيٍّ صَلَّى وَحْدَهُ وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا ؛  
لِأَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ قِبَلَتَنَا وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هَذَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَفْسَدَ لَا يَكُونُ  
مُسْلِمًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَفِي التَّوَادُرِ قَبْلَ شَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَلَى الْإِسْلَامِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ : وَلَكِنْ لَا يُقْتَلُ ؛ لِأَنَّ نَفْسًا مَا لَا  
تُقْتَلُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ .

ا هـ .

( كِتَابُ النِّكَاحِ ) لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ شَرَعَ فِي النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يُسْتَحْسَنُ وَأُخْرَى يُكْرَهُ وَاخْتَلَفَ  
فِي مَعْنَاهُ لُغَةً وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْكَافِي وَسَائِرُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ قَالَ الشَّاعِرُ : إِنَّ  
الْقُبُورَ تَنْكِحُ الْأَيَّامُ ، النَّسُوءَ الْأَرَامِلَ الْيَتَامَى أَيْ تَضُمُّ وَتَجْمَعُ إِلَى نَفْسِهَا سَمِّيَ النِّكَاحُ نِكَاحًا لِمَا فِيهِ مِنْ ضَمٍّ أَحَدِ  
الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْآخَرِ شَرْعًا إِمَّا وَطْنًا أَوْ عَقْدًا حَتَّى صَارَ فِيهِ كِمَصْرَاعِي بَابِ وَزَوْجِي خُفٍّ وَمَعْنَاهُ شَرْعًا ( عَقْدٌ  
مَوْضُوعٌ لِمَلِكٍ الْمُتَمَتِّعَةِ ) أَيْ حِلٌّ اسْتِمْتَاعِ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَهُوَ اخْتِرَازٌ عَنِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ عَقْدٌ مَوْضُوعٌ لِمَلِكِ الْيَمِينِ ،  
وَإِنْ تَبِعَهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ مَلِكُ الْمُتَمَتِّعَةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ قَوْلِنَا فِي مَحَلِّهَا كَمَا زِيدَ فِي النَّهَائَةِ اخْتِرَازًا عَنْ بَيْعِ  
الْعُلَمَانِ وَالْبَهَائِمِ فَإِنَّ تَمَلُّكَهَا لَيْسَ سَبَبًا لِمَلِكِ الْمُتَمَتِّعَةِ الَّتِي هِيَ الْوُطْءُ وَالْمُرَادُ بِالْعَقْدِ الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ ارْتِبَاطُ  
أَجْزَاءِ التَّصَرُّفِ الشَّرْعِيِّ ، بَلِ الْأَجْزَاءِ الْمُرتَبِطَةُ نَحْوُ زَوْجَتْ وَتَزَوَّجْتُ ، وَكَذَا بَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ فَإِنَّ الشَّرَعَ قَدْ  
جَعَلَ بَعْضَ الْمُرَكَّبَاتِ الْإِخْبَارِيَّةِ إِنْشَاءً بَحِثْ إِذَا وَجَدَ وَجَدَ مَعْنَى شَرْعِيٍّ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ مِثْلًا إِذَا قِيلَ  
زَوْجَتْ وَتَزَوَّجْتُ وَجَدَ مَعْنَى شَرْعِيٍّ هُوَ النِّكَاحُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ هُوَ مَلِكُ الْمُتَمَتِّعَةِ ، وَكَذَا إِذَا قِيلَ بَعْتُ  
وَاشْتَرَيْتُ وَجَدَ مَعْنَى شَرْعِيٍّ هُوَ الْبَيْعُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ هُوَ مَلِكُ الْيَمِينِ وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ اللَّفْظِ الْإِنْشَائِيِّ  
وَمَعْنَاهُ مِنَ الْعَلَاقَةِ الْقَوِيَّةِ حَيْثُ لَا يَخْلَفُ عَنْهُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْإِنْشَاءَ إِيجَادَ مَعْنَى بِلَفْظٍ يُقَارِنُهُ فِي الْوُجُودِ سُمِّيَتْ  
الْأَلْفَافُ الْإِنْشَائِيَّةُ بِأَسْمَائِهَا

مَعَانِيهَا حَيْثُ ذَكَرَ الْبَيْعُ وَالنِّكَاحُ وَأُرِيدَ بِهِمَا الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ وَلِذَا أُطْلِقَ النِّكَاحُ هَاهُنَا عَلَى الْعَقْدِ مَعَ أَنَّ الْعَقْدَ  
مَوْضُوعٌ لِلنِّكَاحِ شَرْعًا كَمَا عَرَفْتَ فَظَهَرَ أَنَّ اللَّامَ فِي الْمَلِكِ الْمُتَمَتِّعَةِ لَيْسَتْ صِلَةً لِلْوَضْعِ ، بَلْ لِلْغَايَةِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ عَقْدٌ  
مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى لِيَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَلِكُ الْمُتَمَتِّعَةِ وَأَنَّ هَا هُنَا عِلْمًا أَرْبَعًا الْفَاعِلِيَّةُ الْمُتَعَقِّدَانِ وَالْمَادِيَّةُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ  
وَالصُّورِيَّةُ الْارْتِبَاطُ وَالْغَايَةُ الْاسْتِمْتَاعُ ، هَذَا تَحْقِيقُ مَا ذَكَرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَتُهُ قَاصِرَةً عَنْ إِفَادَتِهِ  
وَيَنْدَفِعُ بِهِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فُسِّرَ أَوَّلًا النِّكَاحَ بِعَقْدِ مَوْضُوعٍ لِمَلِكِ الْمُتَمَتِّعَةِ وَصَرَّحَ ثَانِيًا بِأَنَّ النِّكَاحَ هُوَ الْإِيجَابُ  
وَالْقَبُولُ مَعَ ذَلِكَ الْارْتِبَاطِ فَلَزِمَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مَعَ الْارْتِبَاطِ مَعْنَى النِّكَاحِ ، ثُمَّ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنَّ  
الشَّرَعَ يَحْكُمُ بِأَنَّ الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ الْمَوْجُودَيْنِ حِسًّا يَرْتَبِطَانِ ارْتِبَاطًا حُكْمِيًّا فَيَحْصُلُ مَعْنَى شَرْعِيٍّ يَكُونُ مَلِكُ

المُشْتَرِي أَثَرًا لَهُ فَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْبَيْعُ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ مَعْنَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولُ مَعَ الْهَيْئَةِ وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ ، ثُمَّ الْمَقْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ فَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْبَيْعُ فَالْمُرَادُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَجْمُوعُ الْمُرَكَّبُ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَعَ ذَلِكَ الْإِرْتِبَاطِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يَكُونَا مُتَّحِدَيْنِ لَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعْنَى لِلْآخَرِ وَهُوَ مُنَافٍ لِلْمُتَنَافِيَيْنِ وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ ظَاهِرٌ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ، ( يُسَنُّ ) النِّكَاحُ ( حَالِ الْإِعْتِدَالِ ) أَيِ اعْتِدَالِ الْمِزَاجِ بَيْنَ الشَّوْقِ الْقَوِيِّ إِلَى الْجَمَاعِ وَبَيْنِ الْفُتُورِ عَنْهُ ( وَيَجِبُ فِي التَّوَقَّانِ ) وَهُوَ الشَّوْقُ الْقَوِيُّ ( وَيُكْرَهُ لِحُوفِ الْجَوْرِ ) أَيِ عَدَمِ رِعَايَةِ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ

( كِتَابُ النِّكَاحِ ) ( قَوْلُهُ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ لُغَةً ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ قِيلَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوُطْءِ وَالْعَقْدِ اشْتِرَاكَاً لَفْظِيًّا ، وَقِيلَ حَقِيقَةً فِي الْعَقْدِ مَجَازًا فِي الْوُطْءِ وَنَسَبَهُ الْأَصُولِيُّونَ إِلَى الشَّافِعِيِّ ، وَقِيلَ قَلْبُهُ حَقِيقَةً فِي الْوُطْءِ مَجَازًا فِي الْعَقْدِ وَعَلَيْهِ مَشَايِخُنَا ، وَقِيلَ حَقِيقَةً فِي الضَّمِّ صَرَّحَ بِهِ مَشَايِخُنَا أَيْضًا .  
وَقَالَ الْكَمَالُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ مِنْ أَفْرَادِ الضَّمِّ وَالْمَوْضُوعُ لِلْأَعْمِّ حَقِيقَةً فِي كُلِّ مَنْ أَفْرَادِهِ كَانِسَانٍ فِي زَيْدٍ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ الْمَعْنَوِيِّ اهـ .

وَعَارِضُهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ بِمَا لَمْ يَرْتَضِهِ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ إِنَّهُ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ ) الْعَطْفُ لِلْبَيَانِ ؛ وَلِذَا اقْتَصَرَ فِي الْكَافِي عَلَى قَوْلِهِ النِّكَاحُ فِي اللُّغَةِ الضَّمُّ اهـ .  
وَالْمُبَادَرُ مِنْ لَفْظِ الضَّمِّ تَعَلُّقُهُ بِالْأَجْسَامِ لَا الْقَوَالِ ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَاضٌ يَتَلَاشَى الْأَوَّلُ مِنْهَا قَبْلَ وُجُودِ الثَّانِي فَلَا يُصَادِفُ الثَّانِي مَا يَنْضَمُّ إِلَيْهِ فَوَجَبَ كَوْنُهُ مَجَازًا فِي الْعَقْدِ لِمَا أَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ حَالَةَ الْوُطْءِ يَجْتَمِعَانِ وَيَنْضَمُّ كُلُّ إِلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَصِيرَا كَالشَّخْصِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ وَمَعْنَاهُ شَرْعًا عَقْدٌ مَوْضُوعٌ لِمِلْكِ الْمُتَمَتِّعَةِ ( أَيِ فِي عَرَفِ أَهْلِ الشَّرْعِ وَهُمْ الْفُقَهَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أُطْلِقَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُجَرَّدًا عَنْ الْقَرَائِنِ فَهُوَ لِلْوُطْءِ فَقَدْ تَسَاوَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ وَالشَّرْعِيُّ ؛ وَلِذَا قَالَ قَاضِي خَانَ إِنَّهُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ حَقِيقَةً فِي الْوُطْءِ مَجَازًا فِي الْعَقْدِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ) قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالْعَقْدِ الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ ( احْتِرَازًا عَنْ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ الَّتِي هُوَ فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ ، كَذَا أَفَادَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَنَاهِيهِ ) قَوْلُهُ : وَأَنَّ هَاهُنَا عَلِلَّا أَرْبَعًا ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَظَهَرَ

أَنَّ اللَّامَ ( قَوْلُهُ وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ ) أَيِ بَيْنَ التَّفْسِيرَيْنِ .  
( قَوْلُهُ : وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ ظَاهِرٌ مِمَّا قَرَّرْنَاهُ ) أَيِ مِنْ أَنَّ اللَّامَ فِي الْمِلْكِ الْمُتَمَتِّعَةِ لَيْسَتْ صِلَةً ، بَلْ لِلْغَايَةِ ( قَوْلُهُ : يُسَنُّ الْإِخ ) بَيَانٌ لِصِفَةِ النِّكَاحِ ، وَأَمَّا سَبَبُ مَشْرُوعِيَّتِهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَحْظُورًا تَعَلَّقَ بَقَاءِ الْعَالَمِ بِهِ الْمُقَدَّرُ فِي الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ عَلَى الْوُجْهِ الْأَكْمَلِ وَشَرْطُهُ نَوْعَانِ عَامٌّ وَخَاصٌّ الْأَوَّلُ الْأَهْلِيَّةُ بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ فِي الْوَلِيِّ لَا فِي الزَّوْجَيْنِ وَلَا مُتَوَلِّي الْعَقْدِ ، وَالتَّوَعُّ الثَّانِي الْخَاصُّ لِلْإِعْقَادِ سَمَاعُ اثْنَيْنِ يَوْصِفُ خَاصَّ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَرُكْنُهُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا كَاللَّفْظِ الْقَائِمِ مَقَامَهُمَا وَحُكْمُهُ حُلُّ اسْتِمْتَاعِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ وَحُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ وَتَمَامُ صِفَتِهِ تَذَكُّرُهَا مُتَقَسِّمَةً إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ مِنْهَا .

( قَوْلُهُ : وَيَجِبُ فِي التَّوَقَّانِ وَهُوَ الشَّوْقُ الْقَوِيُّ ) أَيِ مَعَ عَدَمِ خَوْفِ الْوُفُوعِ فِي الزَّوْجَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَنْزَوِجْ لَا يَحْتَزِرُ عَنْهُ كَانَ النِّكَاحُ فَرْضًا بِشَرِّطِ مِلْكِ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ وَمِنْهَا .  
( قَوْلُهُ : وَيُكْرَهُ لِحُوفِ الْجَوْرِ ) أَيِ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ لَا يَتِمَكَّنُ كَانَ النِّكَاحُ حَرَامًا ، وَإِنْ خَافَ الْعَجْزَ عَنِ الْإِفَاءِ بِمُوجِبِهِ كَانَ مُبَاحًا فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ مَعَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي سِتَّةِ ذَكَرَهَا فِي الْبَحْرِ



( وَيَنْعَقِدُ ) النِّكَاحُ أَيُّ يَحْصُلُ وَيَحَقُّقُ ( بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ) الْبَاءُ لِلْمُلَابَسَةِ كَمَا فِي بَنَيْتَ الْثِيَّتَ بِالْحَجَرِ وَالْمَدْرَ لَا لِلِاسْتِعَانَةِ كَمَا فِي كَتَبْتَ بِالْقَلَمِ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي كَوْنُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ أَجْزَاءً مَادِّيَّةً وَالْمُرَادُ بِالْإِيجَابِ مَا يَهْدُمُ مِنْ كَلَامِ الْعَاقِدَيْنِ سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ وَجُودَ الْعَهْدِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْقَبُولُ أَوْ يُبَيِّنُ لِلْآخِرِ خِيَارَ الْقَبُولِ ( وَضِعَا ) فِي أَصْلِ اللَّغَةِ ( لِلْمُضِيِّ ) أَيُّ لِلْإِخْبَارِ عَمَّا حَدَثَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ إِنْشَاءً تَصَرُّفٍ شَرْعِيٍّ وَالنِّكَاحُ كَذَلِكَ وَالتَّصَرُّفُ الشَّرْعِيُّ لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِالشَّرْعِ ، وَالشَّرْعُ قَدْ اسْتَعْمَلَ اللَّفْظَ الْمَوْضُوعَ لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْمَاضِي لُغَةً فِي الْإِنْشَاءِ لِيُذِلَّ عَلَى التَّحْقِيقِ وَالثَّبُوتِ ، فَيَكُونُ أَذَلَّ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالْكِتَابَةِ فِي الْحَاضِرِ فَإِنَّهُ لَوْ كَتَبَ عَلَى شَيْءٍ لِمَرْأَةٍ زَوْجِيَّ نَفْسِكَ فَكَتَبَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ عَقِبَهُ زَوْجَتُ نَفْسِي مِنْكَ لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ ، كَذَا فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ ( كَزَوَّجْتُ ) أَيُّ نَفْسِي إِنْ صَدَرَ عَنِ الْمَرْأَةِ أَوْ بَنِيَّ أَوْ نَحْوَهَا إِنْ صَدَرَ عَنِ الرَّجُلِ ( وَتَزَوَّجْتُ ، وَ ) يَنْعَقِدُ أَيْضًا ( بِمَا وَضِعَا ) أَيُّ لَفْظَيْنِ وَضِعَ أَحَدُهُمَا ( لَهُ ) أَيُّ لِلْمُضِيِّ .

( وَ ) الْآخَرُ ( لِلِاسْتِقْبَالِ ) يَعْنِي الْمُرَافَأَةَ مَوْضُوعٌ لِلِاسْتِقْبَالِ ( كَزَوَّجَنِي وَزَوَّجْتُ ) وَإِنَّمَا عَطَفَ قَوْلُهُ بِمَا وَضِعَا عَلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَا وَضِعَ لِلِاسْتِقْبَالِ لَيْسَ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فَإِنَّ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ قَالَ النِّكَاحُ يَنْعَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِلَفْظَيْنِ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْمَاضِي ، ثُمَّ قَالَ وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ يُعْبَرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَاضِي وَبِالْآخَرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَأَعَادَ لَفْظَ

يَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ تَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّ اللَّفْظَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا مَاضٍ وَالْآخَرُ مُسْتَقْبَلٌ لَيْسَا بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ، بَلْ قَوْلُهُ زَوْجِيَّ تَوْكِيلٌ ، وَقَوْلُهُ زَوَّجْتُ إِيْجَابٌ وَقَبُولٌ حُكْمًا فَإِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفَيِ النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَصَاحِبُ الْوَقَايَةِ وَالْكَتَرُ كَانَهُمَا زَعَمَا أَنَّ قَوْلَهُ ثَانِيًا وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى زَعْمِ أَنَّ مَا وَضِعَ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ إِيْجَابٌ وَقَبُولٌ فَقَصَدَ الْإِخْتِصَارَ فَقَالَ الْأَوَّلُ وَيَنْعَقِدُ بِإِيْجَابٍ وَقَبُولٍ لَفْظُهُمَا مَاضٍ كَزَوَّجْتُ وَتَزَوَّجْتُ أَوْ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٌ كَزَوَّجَنِي فَقَالَ زَوَّجْتُ ، وَقَالَ الثَّانِي يَنْعَقِدُ بِإِيْجَابٍ وَقَبُولٍ بِلَفْظَيْنِ وَضِعَا لِلْمَاضِي أَوْ أَحَدُهُمَا .

وَقَالَ شَارِحُهُ الزَّيْلَعِيُّ : أَيُّ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِلَفْظَيْنِ وَضِعَا لِلْمَاضِي أَوْ وَضِعَ أَحَدُهُمَا لِلْمَاضِي وَالْآخَرُ لِلْمُسْتَقْبَلِ فَجَعَلُوا مَا وَضِعَ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ ، وَالْعَجَبُ أَنَّ الزَّيْلَعِيَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَاضِيًا وَالْآخَرُ مُسْتَقْبَلًا ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ زَوْجِيَّ فَيَقُولَ الْآخَرُ زَوْجَنِي ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ زَوْجِيَّ تَوْكِيلٌ وَإِنَابَةٌ ، وَقَوْلُهُ زَوْجَنِي امْتِنَالٌ لِمُرِهِ فَيَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ فَإِنَّ الْمُصَنِّفَ يَجْعَلُ زَوْجِيَّ شَطْرَ الْعَقْدِ وَيُؤَافِقُهُ الشَّارِحُ فِيهِ ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ تَوْكِيلًا وَإِنَابَةً وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ عَلَى هَذِهِ الدَّقِيقَةِ كَيْفَ لَمْ يَتَنَبَّهُ لَهَا هَؤُلَاءِ الْأَفَاضِلُ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مُلْهِمِ الصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُوتُ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالِاسْتِقْبَالِ مَا يَتَنَاوَلُ الْمُضَارِعُ لِمَا ثَقُلَ فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ عَنِ الشَّيْخِ حَمِيدِ الدِّينِ أَنَّهُ قَالَ

نَظِيرُ الْإِنْعِقَادِ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنِّي أَتَزَوَّجُكَ فَتَقُولَ الْمَرْأَةُ زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْكَ يَصِحُّ النِّكَاحُ

( قَوْلُهُ : وَيَنْعَقِدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ) أَيُّ فِي مَجْلِسٍ ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْقَبُولِ الْمَجْلِسُ كَالْبَيْعِ لَا الْفَوْرَ وَصُورَةُ اخْتِلَافِ الْمَجْلِسِ أَنْ يُوجِبَ أَحَدُهُمَا فَيَقُومُ الْآخَرُ قَبْلَ الْقَبُولِ أَوْ يَشْتَغِلَ بِعَمَلٍ يُوجِبُ اخْتِلَافَ الْمَجْلِسِ فَسُكُونُهُ بَعْدَ الْإِيجَابِ لَا يَضُرُّ إِذَا قَبِلَ بَعْدَهُ وَيُشْتَرَطُ لِلْإِنْعِقَادِ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ بَعْدَ ذِكْرِ مَا اتَّصَلَ بِالْإِيجَابِ مِنْ ذِكْرِ الْمَهْرِ حَتَّى لَوْ قَبِلَ قَبْلَهُ لَا يَصِحُّ كَقَوْلِهَا تَزَوَّجْتُكَ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَقَبِلَ أَنْ تَقُولَ بِمِائَةِ دِينَارٍ قَبْلَ لَا يَنْعَقِدُ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ

يَتَوَقَّفُ عَلَى آخِرِهِ إِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ مَا يُغَيِّرُ أَوَّلَهُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُخَالَفَ الْقَبُولُ الْإِيجَابَ فَلَوْ أَوْجَبَ  
بِكَذَا ، فَقَالَ قَبِلْتُ النِّكَاحَ وَلَا أَقْبِلُ الْمَهْرَ لَا يَصِحُّ ، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِيهِ تَبَعًا كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهْرِيَّةِ .  
( قَوْلُهُ : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالْكِتَابَةِ فِي الْحَاضِرِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى انْعِقَادِهِ بِالْكِتَابَةِ مِنَ الْغَائِبِ لَكِنْ بِشَرَطِ  
إِسْمَاعِ الشُّهُودِ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ مَعَ قَبُولِهَا أَوْ حِكَايَتِهَا مَا فِي الْكِتَابِ مَعَ الْقَبُولِ ، وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ كَزَوَّجِي  
نَفْسِكَ مِنِّي لَا يُشْتَرَطُ إِعْلَامُهَا الشُّهُودَ بِمَا فِي الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدَ بِحُكْمِ الْوَكَاةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ عَنْ  
الْمُصَنِّفِ عَنِ الْكَامِلِ .

( قَوْلُهُ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا وَضِعَ لِلِاسْتِقْبَالِ لَيْسَ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ) هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ لَمَّا نَذَرُ .  
( قَوْلُهُ : وَأَعَادَ لَفْظَ يَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ تَنْبِيْهَا

إِلَخ ) مُرَادُ الْمُصَنِّفِ مِنْ هَذَا أَنَّ صَاحِبَ الْهِدَايَةِ جَهَلَ الصَّحَّةَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ تَوَكَّلَ بِالنِّكَاحِ وَالْوَاحِدُ يَتَوَلَّى طَرَفِي  
النِّكَاحِ ، فَيَكُونُ تَمَامُ الْعَقْدِ عَلَى هَذَا قَائِمًا بِالْمُجِيبِ وَصَرَّحَ غَيْرُ صَاحِبِ

الْهِدَايَةِ بِأَنَّ زَوَّجِي إِيْجَابٌ ، فَيَكُونُ تَمَامُ الْعَقْدِ قَائِمًا بِهِمَا أَيْ الْمُوْجِبِ وَالْقَابِلِ فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ قَالَ وَلَفْظُ  
الْأَمْرِ فِي النِّكَاحِ إِيْجَابٌ ، وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ قَالَ الْكَمَالُ ، وَهَذَا أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ الْإِيْجَابَ لَيْسَ  
إِلَّا اللَّفْظُ الْمُفِيدُ قَصْدَ تَحْقِيقِ الْمَعْنَى أَوَّلًا وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى لَفْظَةِ الْأَمْرِ فَلْيَكُنْ إِيْجَابًا هـ .

قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فَقَدْ عَلِمْتُ اخْتِلَافَ الْمَشَايخِ فِي أَنَّ الْأَمْرَ إِيْجَابٌ أَوْ تَوَكِيلٌ فَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ أَيْ الْكَثَرِ عَلَى أَحَدٍ  
الْقَوْلَيْنِ فَانْدَفَعَ بِهِ مَا اعْتَرَضَ مُثَلًّا خُسْرُو مِنْ أَنَّ صَاحِبَ الْكَثَرِ خَالَفَ الْكُتُبَ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ لَمَّا فِي الْهِدَايَةِ فَالْمُعْتَرِضُ  
غَفَلَ عَنِ الْقَوْلِ الْآخِرِ حَفِظَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْهُ أَشْيَاءٌ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ كَوْنُهُ إِيْجَابًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالِاسْتِقْبَالِ مَا يَتَاوَلُ الْمُضَارِعَ  
إِلَخ ) يَرْجَحُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِيْجَابَ هُوَ الصَّادِرُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ الْمِثَالَ الَّذِي جَعَلَهُ لِهَذَا بِقَوْلِهِ إِنِّي أَتَزَوَّجُكَ فَتَقُولُ الْمَرْأَةُ  
زَوَّجْتَ نَفْسِي مِنْكَ لَا يَقْتَضِي الْمَانِعَادَ بِالتَّوَكِيلِ بِلَفْظِهَا فَقَطْ لِعَدَمِ صِلَاةِ إِنِّي أَتَزَوَّجُكَ لِلتَّوَكِيلِ ، فَيَكُونُ تَمَامُ  
الْعَقْدِ قَائِمًا بِهِمَا ا هـ .

وَيَنْعَقِدُ بِالْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالتَّاءِ تَزَوَّجِي بِتَكْ فَقَالَ قَبِلْتُ عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِ الْإِسْتِيعَادِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ فِيهِ هَذَا الْإِحْتِمَالُ  
بِخِلَافِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحْبِرُ نَفْسَهُ عَنِ الْوَعْدِ ، وَلَوْ قَالَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ جِئْتُكَ خَاطِبًا ابْنْتُكَ أَوْ  
لِتَزَوَّجِي ابْنْتُكَ فَقَالَ الْآبُ زَوَّجْتُكَ فَالنِّكَاحُ لَازِمٌ ، وَلَيْسَ لِلْخَاطِبِ أَنْ لَا يَقْبَلَ لِعَدَمِ جَرَيَانِ الْمُسَاوَمَةِ فِيهِ ، كَذَا فِي  
الْفَتْحِ

( وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُ ) قَالَ فِي الْفَتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ بِلَفْظٍ لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ أَوْ زَوَّجَتْ  
نَفْسَهَا بِهِ إِنْ عَلِمَا أَنَّ هَذَا لَفْظٌ يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ يَكُونُ نِكَاحًا عِنْدَ الْكُلِّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا أَنَّ هَذَا  
لَفْظٌ يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالتَّذْيِيرِ وَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْإِبْرَاءِ عَنِ الْحُقُوقِ وَالْبَيْعِ  
وَالْتَّمْلِيكِ فَالطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالتَّذْيِيرُ وَاقِعٌ فِي الْحُكْمِ ذَكَرَهُ فِي عَتَاقِ الْأَصْلِ ، وَإِذَا عَرَفَ الْجَوَابَ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ  
، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ اللَّفْظِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِأَجْلِ الْقَصْدِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيمَا يَسْتَوِي فِيهِ  
الْجَدُّ وَالْهَزْلُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ .

( وَ ) يَنْعَقِدُ أَيْضًا ( بِقَوْلِهِمَا دَادَ وَيَذِيرُفَتَ بِلَا مِيمٍ بَعْدَ دَادِي وَيَذِيرُفَتَى ) يَعْنِي إِذَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ خَوِيشْتَنَ بَرَنِي بَقُلَانِ

دَادِي فَقَالَتْ دَاد ، ثُمَّ قِيلَ لِلرَّجُلِ يَذِيرُ فَتَى فَقَالَ يَذِيرُ فَمَا مِمَّ يَصِحُّ النِّكَاحُ لِحَرَيَّانِ الْعُرْفِ بِهِ وَفِي الْمَضْمَرَاتِ  
الْإِحْطَاءُ أَنْ يَقُولَ بِالْمِيمِ ، وَعَنْ نَجْمِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ خَوِيشْتَن بَرَنِي دَادِي ،  
وَيَقُولُ الْمَرْأَةُ خَوِيشْتَن بَرَنِي دَادَم ؛ لِأَنَّ فِي انْعِقَادِ النِّكَاحِ بَدُونِ ذِكْرِ بَرَنِي اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ لِتَكُونَ  
الْمَسْأَلَةُ مُتَّفَقَةً عَلَيْهَا ، كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ ( كَيْبِيعُ وَشِرَاءُ ) أَيُّ إِذَا قِيلَ لِلْبَّائِعِ فَرُوخْتِي فَقَالَ فَرُوخْتِ ، ثُمَّ قِيلَ  
لِلْمُشْتَرِي خَرِيدِي فَقَالَ خَرِيدُ يَصِحُّ الْبَيْعُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُولَا فَرُوخْتِمْ وَخَرِيدْتِمْ لَمَّا ذُكِرَ ( لَا ) يَنْعَقِدُ ( بِقَوْلِهِمَا عِنْدَ  
الشُّهُودِ مَازَنَ وَشَوْهَرِيمِ ) ، وَكَذَا لَوْ قَالَ لِلْمَرْأَةِ هَذِهِ امْرَأَتِي ، وَقَالَتْ الْمَرْأَةُ هَذَا زَوْجِي عِنْدَ الشُّهُودِ لَا يَكُونُ  
نِكَاحًا قَالَ الْإِمَامُ قَاضِي خَانَ يَنْبَغِي أَنْ

يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى التَّقْصِيلِ إِنْ أَقْرَأَ بَعْدَ مَا ضَ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ لَا يَكُونُ نِكَاحًا ، وَإِنْ أَقْرَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ  
زَوْجُهَا وَأَقْرَأَ الرَّجُلُ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ يَكُونُ ذَلِكَ نِكَاحًا وَيَتَضَمَّنُ إِقْرَارَهُمَا بِذَلِكَ إِثْنَاءَ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقْرَأَ  
بَعْدَهُ لَمْ يَكُنْ فَإِنَّهُ كَذِبٌ مَحْضٌ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُ ) هَذَا عَلَى قَوْلِ الْبَعْضِ لِمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ التَّجَنُّيسِ لَوْ عَقَدَا عَقْدَ النِّكَاحِ بِلَفْظٍ لَا  
يَفْهَمَانِ كَوْنَهُ نِكَاحًا هَلْ يَنْعَقِدُ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَنْعَقِدُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْقَصْدُ ا هـ .  
يَعْنِي بِدَلِيلِ صِحَّتِهِ مَعَ الْهَزْلِ وَظَاهِرُهُ تَرْجِيحُهُ ا هـ لَفْظُ الْبَحْرِ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ لَوْ لَقِنْتُ الْمَرْأَةَ زَوْجْتُ نَفْسِي بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا تَعْلَمُ مَعْنَاهُ وَقَبْلَ أَيِّ الزَّوْجِ وَالشُّهُودُ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ أَوْ لَا  
يَعْلَمُونَ صَحَّ النِّكَاحُ كَالطَّلَاقِ ، وَقِيلَ لَا كَالْبَيْعِ ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَمِثْلُ هَذَا فِي جَانِبِ الرَّجُلِ إِذَا لَقِنْتَهُ وَلَا يَعْلَمُ  
مَعْنَاهُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَإِذَا عَرَفَ الْجَوَابُ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ كَذَلِكَ )  
إِلَخْ ( نَقَلَهُ الْكَمَالُ عَنْ قَاضِي خَانَ ( تَنْبِيْهٌ ) لَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ بَقْيِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْخُلْعِ وَالْإِبْرَاءِ عَنِ الْحُقُوقِ  
إِلَخْ ، وَقَالَ الْكَمَالُ اخْتَلَفُوا فِي الْخُلْعِ قَبْلَ لَا يَصِحُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ قَالَ الْقَاضِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا يَسْقُطُ  
الْمَهْرُ وَلَا التَّقَهُ ، وَكَذَا لَوْ لَقِنْتُ أَنْ يَبْرَأَ ، وَكَذَا الْمُدَبِّوْنَ إِذَا لَقَنَ رَبَّ الدِّينِ لَفْظَ الْإِبْرَاءِ لَا يَبْرَأُ ا هـ .  
وَعَلِمْتُ بِمَا قَدَمْتَاهُ عَدَمَ صِحَّةِ الْبَيْعِ وَمِثْلُهُ التَّمْلِيكُ .

( قَوْلُهُ : كَذَا لَوْ قَالَ لِمَرْأَةٍ هَذِهِ امْرَأَتِي ، وَقَالَتْ هَذَا زَوْجِي عِنْدَ الشُّهُودِ لَا يَكُونُ نِكَاحًا ) ، كَذَا قَالَ الْكَمَالُ ،  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ وَالْوَقَائِعِ إِنَّهُ الْمُخْتَارُ وَصَحَّ فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّ الْإِقْرَارَ إِنْ كَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ  
صَحَّ النِّكَاحُ وَجُعِلَ إِثْنَاءُ وَإِلَّا فَلَا ا هـ .

وَهَذَا أَعْمُ مِمَّا فَصَّلَهُ قَاضِي خَانَ بَيْنَ أَنْ يُخَيَّرَ بِمَا لَمْ يَكُنْ لَا يَنْعَقِدُ وَإِلَّا انْعَقَدَ ا هـ .

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ ، وَلَوْ قَالَ الشُّهُودُ جَعَلْتُمَا هَذَا

نِكَاحًا فَقَالَ نَعَمْ انْعَقَدَ ؛ لِأَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْجَعْلِ ا هـ .

( وَلَا ) يَنْعَقِدُ أَبْصًا ( بِالتَّعَاطِي ) وَهُوَ أَنْ لَا يَذْكُرَ الْعَقْدَانِ شَيْئًا مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، بَلْ تَرَاضِيَا عَلَى قَدَرٍ مِنَ  
الْمَهْرِ وَيَنْفَعُهُ الزَّوْجُ أَوْ وَكِيلُهُ وَتَأْخُذُهُ الْمَرْأَةُ أَوْ وَكِيلُهَا وَتُسَلِّمُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَنْعَقِدْ بِهِ مُبَالَعَةً فِي صَيَانَةِ  
الْإِبْضَاعِ عَنِ الْهَتِكِ وَاحْتِرَامًا لِشَأْنِهَا وَيَنْعَقِدُ بِهِ الْبَيْعُ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ يَنْعَقِدُ بِهِ فِي

الْخَسِيسَ لَا التَّقِيسَ ( وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ وَمَا وُضِعَ لِتَمْلِكِ الْعَيْنِ ) كَهَيْةِ وَتَمْلِكِ وَصَدَقَةٍ وَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ فَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا وَضِعَا لِتَمْلِكِ الْمُنْفَعَةِ ( فِي الْحَالِ ) فَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا وَضِعَتْ لِتَمْلِكِ الْعَيْنِ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَفِي غَايَةِ الْبَيَانِ هَذَا إِذَا قِيدَتْ الْوَصِيَّةُ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ أَوْ أُطْلِقَتْ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ أَوْصَيْتُ بِنْتِي فَلَانَّةُ لَكَ الْآنَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ ، وَقَالَ الرَّجُلُ قَبْلْتُ يَكُونُ نِكَاحًا .  
وَفِي التَّارُخَانِيَّةِ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مَوْضُوعٍ لِتَمْلِكِ الْعَيْنِ يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ إِنْ ذُكِرَ الْمَهْرُ وَإِلَّا فَبِالْأَيْتَةِ

( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِلَفْظِ النِّكَاحِ

إِلخ ) أُوْرِدَ عَلَيْهِ انْعِقَادُ النِّكَاحِ بِغَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَلَفْظِ الرَّجْعَةِ وَكُونِي امْرَأَتِي فَقَبِلْتُ وَأَجَابَ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ بِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي حَتَّى فِي النِّكَاحِ فَلْيُرَاجَعْ ( تَنْبِيْهُ ) لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِإِضَافَتِهِ لِحُزْنٍ شَائِعٍ فِي الصَّحِيحِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ وَصَحَّحَ فِي الْفَتَاوَى الصَّيْرِفِيَّةِ خِلَافَهُ وَنَصَّهَا قَالَ زَوْجَتِ نَصَفَ نَفْسِي مِنْكَ بِكَذَا الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ : فَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ ) هُوَ الصَّحِيحُ ، أَمَّا إِذَا جُعِلَتْ أُجْرَةٌ فَيَنْعَقِدُ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ مِلْكَ الْعَيْنِ لِلْحَالِ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ شَرَطَ الْخُلُولَ أَوْ عُجِّلَتْ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ، وَقَالَ فِي الْفَتْحِ لَوْ جُعِلَتْ بَدَلُ الْإِجَارَةِ أَوْ رَأْسُ مَالٍ السَّلَمُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْتَلَفَ فِي جَوَازِهِ .

( قَوْلُهُ : وَالْإِعَارَةُ ) هُوَ الصَّحِيحُ ( قَوْلُهُ : وَفِي غَايَةِ الْبَيَانِ هَذَا إِذَا قِيدَتْ  
إِلخ ) كَذَا نَقَلَ التَّقْيِيدُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْوَلَوَالِجِيَّةِ وَالظَّهْرِيَّةِ ، ثُمَّ قَالَ وَالْمُعْتَمَدُ الْإِطْلَاقُ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مَجَازٌ عَنْ التَّمْلِكِ فَلَوْ انْعَقَدَ بِهَا لَكَانَ مَجَازًا فِي النِّكَاحِ وَالْمَجَازُ لَا مَجَازَ لَهُ ا هـ .  
وَيُخَالَفُهُ مَا قَالَ الْكَمَالُ ، وَعَنْ الْكَرْخِيِّ إِنْ قِيدَ الْوَصِيَّةُ بِالْحَالِ بِأَنْ قَالَ أَوْصَيْتُ لَكَ بِنْتِي هَذِهِ الْآنَ يَنْعَقِدُ ؛ لِأَنَّهُ بِهِ صَارَ مَجَازًا عَنْ التَّمْلِكِ ا هـ .

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْتَلَفَ فِي صِحَّتِهِ حِينَئِذٍ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا قِيدَ بِالْحَالِ يَصِحُّ ا هـ كَلَامُ الْكَمَالِ .  
( قَوْلُهُ : وَفِي التَّارُخَانِيَّةِ

إِلخ ) كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِمَا يُفِيدُ مِلْكَ الْعَيْنِ إِذَا خَلَا الْحَالُ عَنْ نَبْئَةٍ وَذَكَرَ الْمَهْرُ .  
وَفِي الْمَبْسُوطِ لَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ مُطْلَقًا .

وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ، الْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَهْمِ

الشَّاهِدَيْنِ مَقْصُودَهُمَا ، كَذَا فِي الْبَحْرِ

( وَيُشْتَرَطُ سَمَاعُ كُلِّ مِنَ الْعَقْدَيْنِ لَفْظَ الْآخَرِ ) ؛ إِذْ لَوْلَاهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالْكِتَابَةِ فِي الْحَاضِرِ فَلَا بُدَّ مِنْ سَمَاعِ الْعِبَارَةِ ( وَ ) يُشْتَرَطُ أَيْضًا ( حُضُورُ حَرِّينِ أَوْ حُرٍّ وَحَرَّتَيْنِ مُكَلَّفَتَيْنِ سَامِعَيْنِ مَعًا قَوْلَهُمَا ) ، وَقِيلَ الشَّرْطُ أَيْضًا حُضُورُ الشَّاهِدَيْنِ لِاسْمَاعِهِمَا ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ فَلَا يَنْعَقِدُ بِحُضُورِ أَصَمِّينَ وَهَنْدِيَّيْنِ لَمْ يَفْهَمَا كَلَامَهُمَا وَيَنْعَقِدُ بِحُضُورِ السَّكَارَى إِذَا فَهَمُوا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوا بَعْدَ الصَّحْوِ ، وَإِنْ سَمِعَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ فَأُعِيدَ عَلَى الْآخَرِ فَسَمِعَهُ دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ اسْتِحْسَانًا إِذَا اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ ، وَلَوْ أَحَدُهُمَا أَصَمُّ فَأَعَادَهُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ حَتَّى سَمِعَ لَمْ يَجُزْ ، وَلَوْ سَمِعَ أَحَدُهُمَا كَلَامَ الزَّوْجِ وَالْآخَرُ كَلَامَ

الْمَرْأَةِ ، ثُمَّ أُعِيدَ وَانْعَكَسَ السَّمَاءُ لَمْ يَجْزُ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَأَجَازَ أَبُو سَهْلٍ إِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ قَوْلُهُ قَوْلُهُمَا أَيْ قَوْلُ الْعَاقِدَيْنِ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْوَقَايَةِ لَفْظَ الزَّوْجَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَوَّلُ قَوْلَ الْوَكِيلَيْنِ ( مُطْلَقًا ) أَيْ سَوَاءً كَانَ شَهَادَتُهُمَا لِنِكَاحِ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ ( وَمُسْلِمَيْنِ لِنِكَاحِ مُسْلِمَةٍ ) ؛ إِذْ لَا شَهَادَةَ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ( وَلَوْ ) كَانَا ( فَاسْقَيْنِ أَوْ مَحْلُودَيْنِ فِي قَذْفٍ أَوْ أَعْمَمَيْنِ أَوْ ابْنَيْ الزَّوْجَيْنِ أَوْ ) ابْنَيْ ( أَحَدِهِمَا ) ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَهْلُ الْوِلَايَةِ ، فَيَكُونُ أَهْلُ الشَّهَادَةِ تَحْمَلًا وَإِنَّمَا الْقَائِتُ ثَمَرَةُ الْأَدَاءِ فَلَا يُبَالِي بِفَوَاتِهَا ( وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ) النِّكَاحُ ( بِهِمَا ) أَيْ ابْنَيْ الزَّوْجَيْنِ أَوْ ابْنَيْ أَحَدِهِمَا ( إِنْ ادَّعَى الْقَرِيبُ ) ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لِلْقَرِيبِ لَا تَجُوزُ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ فَإِذَا نَكَحَا بِحُضُورِ ابْنَيْ الزَّوْجِ فَإِنْ

ادَّعَى لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ ابْنَيْهِ لَهُ ، وَإِنْ ادَّعَتْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا لَهَا ، وَإِنْ نَكَحَا عِنْدَ ابْنَيْ الزَّوْجَةِ فَإِنْ ادَّعَتْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا لَهَا ، وَإِنْ ادَّعَى تُقْبَلُ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ الشَّرْطُ حُضُورُ الشَّاهِدَيْنِ ) إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا قِيلَ إِنَّهُ يَنْعَقِدُ بِحَضْرَةِ التَّائِمَيْنِ ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّحَهُ قَالَ لَا يَنْعَقِدُ بِحَضْرَةِ الْأَصْمَيْنِ عَلَى الْمُخْتَارِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّائِمِ وَالْأَصَمِ لِعَدَمِ السَّمَاعِ وَلَقَدْ أَنْصَفَ الْمُحَقِّقُ الْكَمَالُ حَيْثُ قَالَ وَلَقَدْ أَبْعَدَ عَنِ الْفَقْهِ وَصَرَّفَ عَنِ الْحِكْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْ جَوَّزَهُ بِحَضْرَةِ التَّائِمَيْنِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ . ( قَوْلُهُ : فَلَا يَنْعَقِدُ بِحُضُورِ الْأَصْمَيْنِ وَهِنْدِيَّيْنِ لَمْ يَفْهَمَا كَلَامَهُمَا ) هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْفَتْحِ فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُ قَيْدِ الْفَهْمِ مَتْنًا لِيَحْسُنَ التَّفْرِيغُ عَلَيْهِ

( كَمَا صَحَّ نِكَاحُ مُسْلِمٍ ذِمِّيَّةً عِنْدَ ذِمِّيَّيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِهِمَا إِنْ أَنْكَرَ ) ؛ إِذْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَإِنْ ادَّعَى الْمُسْلِمُ تُقْبَلُ لَهُ ( أَمَرَ ) الْأَبُ شَخْصًا ( آخَرَ أَنْ يَنْكِحَ صَغِيرَتَهُ فَأَنْكِحَ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْأَبُ صَحَّ ) النِّكَاحُ ( وَإِلَّا فَلَا ) فَإِنَّ الْأَبَ إِذَا حَضَرَ انْقَلَّ ، عِبَارَةُ الْوَكِيلِ إِلَيْهِ فَصَارَ عَاقِدًا حُكْمًا وَالْوَكِيلُ مَعَ الرَّجُلِ أَوْ الْمَرْأَتَيْنِ شَاهِدَانِ ( كَأَبِ زَوْجٍ بِالْغَتَّةِ عِنْدَ رَجُلٍ إِنْ حَضَرَتْ صَحَّ ) النِّكَاحُ ( وَإِلَّا فَلَا ) فَصَارَتْ الْبَالِغَةُ كَأَنَّهَا عَاقِدَةٌ وَالْأَبُ وَذَلِكَ الشَّاهِدُ شَاهِدَانِ ( قَوْلُهُ : عِنْدَ ذِمِّيَّيْنِ ) أَيْ وَلَوْ مُخَالَفَيْنِ اعْتِقَادًا كَمَا فِي الْإِسْبِجَابِيِّ .

( قَوْلُهُ : أَمَرَ الْأَبُ شَخْصًا ) يَعْنِي رَجُلًا لِيُفِيدَ حُكْمَ الصَّحَّةِ بِمَا صَوَّرَهُ مِنْ عَقْدِهِ بِحَضْرَةِ امْرَأَتَيْنِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الشَّخْصُ امْرَأَةً شَرَطَ حُضُورَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أُخْرَى هـ . وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَأْمُورِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ عَقَدَهُ ، بَلْ قَالَ هَذِهِ امْرَأَتُهُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ بَيَّنَّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَهَادَةُ نَحْوِ الْقَبَائِي وَالْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ مَعَ بَيَانِهِ أَنَّهُ فَعَلَهُ

( حَرَمَ ) عَلَى الرَّجُلِ ( تَزْوُجُ أَصْلُهُ ) ، وَإِنْ عَلَتْ ( وَفَرَعِهِ ) ، وَإِنْ سَفَلَتْ ( وَأُخْتِهِ وَبَنَتِهَا ) وَإِنْ سَفَلَتْ ( وَبَنَتْ أُخِيهِ ) ، وَإِنْ سَفَلَتْ ( وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ ) بِأَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ ، وَأَمَّا بَنَاتُ الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ وَالْخَالَ وَالْخَالَةِ فَحَلَالٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ } وَهُنَّ غَيْرُ مَذْكُورَاتٍ فِي الْمُحَرَّمَاتِ ( وَبَنَتْ زَوْجَةَ وَطَيْتْ وَأُمُّ زَوْجَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تُوطَأْ ) اللَّهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ وَطْءَ الْأُمّهَاتِ يُحَرِّمُ الْبَنَاتِ وَنِكَاحُ الْبَنَاتِ يُحَرِّمُ الْأُمّهَاتِ ( وَزَوْجَةَ أَصْلِهِ ) ، وَإِنْ عَلَا ( وَفَرَعِهِ ) ( وَإِنْ سَفَلَ وَالْكُلُّ رِضَاعًا ) أَيْ حَرَمُ تَزْوُجُ كُلِّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ ، وَهَذَا يَشْمَلُ أَقْسَامًا كَبِنَتِ الْأُخْتِ مَثَلًا يَشْمَلُ الْبِنْتَ الرِّضَاعِيَّةَ لِلأُخْتِ النَّسَبِيَّةِ وَالْبِنْتَ النَّسَبِيَّةَ لِلأُخْتِ الرِّضَاعِيَّةِ وَالْبِنْتَ

الرَّضَاعِيَّةُ لِلأَخْتِ الرَّضَاعِيَّةِ .

( وَ ) حَرْمٌ أَيْضًا تَزْوُجُ ( أَصْلَ مَزْنَيْتِهِ ) ، وَإِنْ عَلَتْ ( وَ ) أَصْلَ ( مَمْسُوسِيَّتِهِ بِشَهْوَةٍ وَمَاسِيَّتِهِ وَنَاطِرَةٍ إِلَى ذِكْرِهِ وَالْمَنْظُورُ بِشَهْوَةٍ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاحِلِ ، وَلَوْ ) كَانَ نَظَرُهُ ( مِنْ رُجَاجٍ أَوْ مَاءٍ هِيَ ) أَيُّ الْمَرْأَةِ ( فِيهِ ) أَيُّ الْمَاءِ .  
( وَ ) حَرْمٌ أَيْضًا تَزْوُجُ ( فُرُوعَهُنَّ ) ؛ إِذْ بِالزَّوْنِ تَثْبُتُ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( لَا ) أَيُّ لَا يَحْرُمُ تَزْوُجُ الْمَنْظُورِ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاحِلِ ( مِنْ مِرَآةٍ أَوْ مَاءٍ بِالْإِنْعَاسِ ) يَعْنِي إِذَا نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاحِلِ مِنْ رُجَاجٍ أَوْ مَاءٍ هِيَ فِيهِ تَحْرُمُ هِيَ لَهُ ، وَأَمَّا إِذَا نَظَرَ إِلَى مِرَآةٍ أَوْ مَاءٍ فَرَأَى فَرْجَهَا الدَّاحِلَ بِالْإِنْعَاسِ لَا تَحْرُمُ لَهُ ، كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَالْخُلَاصَةِ

( قَوْلُهُ : حَرْمٌ عَلَى الرَّجُلِ

إِلَخ ) شُرُوعٌ فِي بَيَانِ شُرُوطِ النِّكَاحِ وَهُوَ كَوْنُ الْمَرْأَةِ مُحَلًّا لَهُ وَاخْتِلَافُ الْأُصُولِيِّينَ فِي إِضَافَةِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْأَعْيَانِ فَقِيلَ مَجَازٌ وَالْمَحْرَمُ حَقِيقَةُ الْفِعْلِ وَرَجَّحُوا أَنَّهُ حَقِيقَةُ الْفِعْلِ وَانْتِفَاءُ مُحَلِّيَةِ الْمَرْأَةِ لِلنِّكَاحِ شَرْعًا بِأَحَدِ تِسْعَةِ أَشْيَاءَ : النَّسَبِ وَالْمُصَاهَرَةِ وَالرَّضَاعِ وَحُرْمَةِ الْجَمْعِ كَالْمَحَارِمِ وَالْخَمْسِ وَالتَّقْدِيمِ وَحَقِّ الْغَيْرِ وَعَدَمِ دِينِ سَمَاوِيِّ وَالتَّافِي كَنِكَاحِ السَّيِّدَةِ وَالْحُرْمَةِ الْغَلِيظَةِ بِالثَّلَاثِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ وَسَيَذْكُرُهَا الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ : وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ ) كَذَا عَمَّةُ جَدِّهِ وَخَالَتُهُ وَعَمَّةُ جَدِّتِهِ وَخَالَاتُهَا الْأَشِقَاءُ وَغَيْرُهُنَّ ، وَأَمَّا الْعَمَّةُ لَأُمِّ فَلَا تَحْرُمُ عَمَّتُهَا ، وَكَذَا الْخَالَةُ لِأَبٍ لَا تَحْرُمُ خَالَتُهَا وَالتَّوَجِيهُ لَا يَخْفَى وَهُوَ فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَبَنَتْ زَوْجَتَهُ ) كَذَا بَنَاتُ الرَّبِيبَةِ ، وَإِنْ سَقَلْنَ تَبَيَّنَتْ حُرْمَتُهُنَّ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ تُوطَأِ الْأُمُّ ) صَوَابُهُ الزَّوْجَةُ أَوْ الْبَنْتُ بَدَلُ الْأُمِّ .

( قَوْلُهُ : وَحَرْمٌ تَزْوُجُ أَصْلَ مَزْنَيْتِهِ ) أَخْرَجَ الْمِيتَةَ وَالَّتِي آتَاهَا فِي ذُبْرِهَا وَهُوَ الْأَصْحُ وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى وَثُبُوتُ الْحُرْمَةِ بِالْمَسِّ لَيْسَ إِلَّا لِكَوْنِهِ سَبَبًا لِلْجُرْئِيَّةِ وَهِيَ مُتَعَدِمَةٌ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ، وَكَذَا الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا تُشْتَهَى خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَمَمْسُوسِيَّتِهِ ) شَامِلٌ جَمِيعِ الْبَدَنِ وَفِي الشَّعْرِ اخْتِلَافٌ وَفِي الْخُلَاصَةِ مَا عَلَى الرَّأْسِ كَالْبَدَنِ بِخِلَافِ الْمُسْتَرْسِلِ وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمُخْتَارِ وَاخْتَارَ ابْنُ الْفَضْلِ عَدَمَ الْقَبُولِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُبْطِنٌ ، وَإِذَا ادَّعَى عَدَمَ الشَّهْوَةِ صَدَقَ إِلَّا إِذَا قَبِلَ الْقَمَّ أَوْ مَسَّ الْقَرْجَ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْجَوْهَرَةِ .

)

قَوْلُهُ : إِلَى فَرْجِهَا الدَّاحِلِ ( هُوَ الْمُفْتَى بِهِ ، وَقِيلَ إِلَى الشَّقِّ أَوْ مَنَابِتِ الشَّعْرِ وَحَدُّ الشَّهْوَةِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ صَحَّحَ فِي الْمَحِيطِ وَالتَّحْقِيقَةِ وَغَايَةُ الْبَيَانِ أَنْ يَشْتَهِيَ بَقَلْبِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَهِيًا أَوْ يَزْدَادَ اشْتِهَاءً وَلَا يُشْتَرَطُ تَحَرُّكُ الْأَلَةِ وَصَحَّحَ فِي الْهَدَايَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِشَارِ أَوْ ارْتِدْيَادِهِ إِنْ كَانَ مُنْتَشِرًا وَالْمَذْهَبُ مَا فِي الْهَدَايَةِ وَمَحَلُّ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ مَا لَمْ يَتَّصِلَ الْإِنْزَالُ بِالْمَسِّ فَإِنْ أَنْزَلَ بِهِ لَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ فِي الصَّحِيحِ وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى ، كَذَا فِي الْبَحْرِ وَالْكَافِي وَفِي الشَّيْخِ وَالْعَيْنِ عَلَامَةُ الشَّهْوَةِ أَنْ يَتَّحَرَّكَ قَلْبُهُ بِالشَّيْهَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فَيَزْدَادُ التَّحَرُّكُ وَالِاشْتِهَاءُ قَالَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ الشَّهْوَةُ أَنْ يَمِيلَ قَلْبُهُ إِلَيْهَا وَيَشْتَهِيَ أَنْ يُوَاقِعَهَا ، كَذَا فِي قَاضِي خَانَ .

( قَوْلُهُ : لَا يَحْرُمُ تَزْوُجُ الْمَنْظُورِ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاحِلِ مِنْ مِرَآةٍ ) لَا يَصِحُّ هَذَا إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافٌ فَيَقَالَ لَا يَحْرُمُ

تَزْوُجُ أَصْلَ وَفَرَعَ الْمَنْظُورُ إِلَى فَرْجِهَا لِمَا أَنَّهُ لَا تَحْرُمُ نَفْسُ الْمَنْظُورِ إِلَى فَرْجِهَا .

( قَوْلُهُ : فَرَأَى فَرْجَهَا الدَّاحِلَ بِالْإِنْعَاسِ لَا يَحْرُمُ لَهُ ) ضَمِيرُ يَحْرُمُ رَاجِعٌ لِلنَّظَرِ وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ أَصْلُهَا

وَفَرَّغَهَا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّى بَعْلَى .

( قَوْلُهُ : كَذَا فِي فُتَاوَى قَاضِي خَانَ وَالْخُلَاصَةِ ) يَعْنِي بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَعِبَارَةً قَاضِي خَانَ لَوْ نَظَرَ فِي مِرَاةٍ فَرَأَى فَرَجَ امْرَأَةٍ فَتَنَظَرَ عَنْ شَهْوَةٍ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَابْنَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَفْرَجَهَا وَإِنَّمَا رَأَى عَكْسَ فَرَجِهَا .  
ا هـ .

( قِيلَ أُمُّ امْرَأَتِهِ تَحْرُمُ ) امْرَأَتُهُ ( مَا لَمْ يَظْهَرْ عَدَمُ الشَّهْوَةِ وَفِي الْمَسِّ ) أَيِ إِذَا مَسَّ أُمُّ امْرَأَتِهِ ( لَا ) تَحْرُمُ ( مَا لَمْ تَعْلَمْ الشَّهْوَةُ ) ؛ لِأَنَّ تَقْيِيلَ النِّسَاءِ غَالِبًا يَكُونُ عَنْ شَهْوَةٍ وَالْمُعَانَقَةُ بِمَنْزِلَةِ التَّقْيِيلِ ، كَذَا فِي فُتَاوَى قَاضِي خَانَ ( وَمَا دُونَ تِسْعِ سِنِينَ لَيْسَتْ بِمُشْتَهَاةٍ ) فَإِنَّ بِنْتَ تِسْعِ سِنِينَ قَدْ تَكُونُ مُشْتَهَاةً ، وَقَدْ لَا تَكُونُ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِعَظَمِ الْجَنَّةِ وَصِغَرِهَا ، وَأَمَّا قَبْلَ بُلُوغِهَا تِسْعِ سِنِينَ فَلَا تَكُونُ مُشْتَهَاةً وَبِهِ يُفْتَى ( كَذَا ) أَيِ كَمَا حَرَّمَ تَزْوُجَ أَصْلِ مَرْئِيَّتِهِ وَنَحْوِهَا كَذَلِكَ حَرَّمَ ( الْجَمْعُ نِكَاحًا وَعِدَّةً ) أَيِ فِي النِّكَاحِ وَالْعِدَّةِ ( وَلَوْ ) كَانَتْ الْعِدَّةُ ( مِنْ ) طَلَاقٍ ( بَائِنٍ ) وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ .

( وَ ) الْجَمْعُ ( وَطْنَا بِمِلْكٍ يَمِينٍ ) قَوْلُهُ ( بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْجَمْعِ ( أَيْتُهُمَا فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ يَحِلَّ لَهُ الْآخَرَى ) يَعْنِي يَحْرُمُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ بِأَنْ يَتَزَوَّجَهُمَا بِعَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ أَوْ يَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا فِي عِدَّةِ الْآخَرَى ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْعِدَّةُ مِنْ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَأَنْ يَطَّاهُمَا مَمْلُوكَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يُفْضِي إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ ؛ إِذِ الْمُعَادَاةُ مُعَادَاةٌ بَيْنَ الصَّرَائِرِ ( فَجَازَ ) الْجَمْعُ ( بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبِنْتِ زَوْجِهَا ) الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلُ ؛ إِذْ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمَا وَلَا رِضَاعَ فَإِنَّ بِنْتَ الزَّوْجِ لَوْ فُرِضَتْ ذَكَرًا كَانَ ابْنُ الزَّوْجِ وَهُوَ حَرَامٌ ، أَمَّا الْمَرْأَةُ الْآخَرَى لَوْ فُرِضَتْ ذَكَرًا فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمَرْأَةُ

( قَوْلُهُ : فَإِنَّ بِنْتَ تِسْعِ سِنِينَ قَدْ تَكُونُ مُشْتَهَاةً ، وَقَدْ لَا تَكُونُ ) إِخْرَاجٌ لِلْمَتْنِ عَنْ ظَاهِرِهِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ بِنْتَ تِسْعِ مُشْتَهَاةً قَطْعًا مُطْلَقًا ، وَكَذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ مَا دُونَ تِسْعٍ لَا تَكُونُ مُشْتَهَاةً وَعَلَيْهِ الْقَوْلُ .  
وَقَالَ فِي الْمَعْرَاجِ بِنْتُ خَمْسٍ لَا تَكُونُ مُشْتَهَاةً اتِّفَاقًا وَبِنْتُ تِسْعٍ فَصَاعِدًا مُشْتَهَاةً اتِّفَاقًا وَفِيمَا بَيْنَ الْخَمْسِ وَالتَّسْعِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ وَالرَّوَايَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَتَبُّعُ الْحُرْمَةَ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَالْجَمْعُ وَطْنَا بِمِلْكٍ يَمِينٍ ) تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي كِتَابِ الْحَظَرِ لَكِنَّهُ تَبَعَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ لِذِكْرِهِمْ لَهُ فِي الْكِتَابَيْنِ ( قَوْلُهُ : أَيْتُهُمَا فُرِضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْآخَرَى ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ لِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ وَالْمُرَادُ بِالْحُرْمَةِ الْمُؤَبَّدَةُ ، وَأَمَّا الْمُؤَقَّتَةُ فَلَا يَمْنَعُ ؛ وَلِذَا لَوْ تَزَوَّجَ أُمَةً ، ثُمَّ سَيِّدَتْهَا جَازَ ؛ لِأَنَّهَا حُرْمَةٌ مُؤَقَّتَةٌ بِزَوَالِ مِلْكِ الْيَمِينِ ، وَقِيلَ لَا يَجُوزُ تَزَوُّجُ السَّيِّدَةِ عَلَيْهَا نَظَرًا إِلَى مُطْلَقِ الْحُرْمَةِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : فَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبِنْتِ زَوْجِهَا ) لَمْ يَذْكُرْهُ عَلَى صِيغَةِ الْحَصْرِ فَأَفَادَ تَصْوِيرَ مِثْلِهَا وَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ قَاضِي خَانَ قَالُوا كُلُّ امْرَأَتَيْنِ لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرَى أُنْثَى حَرَّمَ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي النِّكَاحِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبَيْنَ ابْنَةِ زَوْجٍ كَانَ لَهَا ا هـ .

لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ كَذَلِكَ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَامْرَأَةِ ابْنِهَا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ فُرِضَتْ ذَكَرًا لَحَرَّمَ عَلَيْهَا التَّزْوُجَ بِامْرَأَةِ ابْنِهِ وَقَلْبُهُ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّهُ أَجَنِّيٌّ

( وَإِنْ تَزَوْجَ أَمَةً وَطَنَهَا ) صَحَّ النِّكَاحُ لِصُدُورِهِ عَنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ لَكِنْ ( لَا يَطَأُ وَاحِدَةً ) مِنْ الْمُنْكَوْحَةِ وَالْمَوْطُوءَةِ ( حَتَّى يُحَرِّمَ إِحْدَاهُمَا عَلَيْهِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَطِئَ الْمُنْكَوْحَةَ صَارَ جَامِعًا بَيْنَهُمَا وَطَأً حَقِيقَةً ، وَلَوْ جَامِعَ الْمَمْلُوكَةَ صَارَ جَامِعًا بَيْنَهُمَا وَطَأً حُكْمًا ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَوْحَةَ مَوْطُوءَةٌ حُكْمًا ، وَإِذَا حَرَّمَ الْمَمْلُوكَةَ عَلَى نَفْسِهِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ كَالْبَيْعِ وَالتَّزْوِيجِ وَالْهَبَةِ مَعَ التَّسْلِيمِ وَالْإِعْتَاقِ وَالْكِتَابَةِ حَلَّ وَطَأَ الْمُنْكَوْحَةَ ، وَإِذَا طَلَّقَ الْمُنْكَوْحَةَ حَلَّ وَطَأَ الْمَمْلُوكَةَ وَيَطَأُ الْمُنْكَوْحَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَةَ لِعَدَمِ الْجَمْعِ وَطَأًا لَا حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا ( وَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا ) أَيِ الْأَخْتَيْنِ ( بِعَقْدَيْنِ ) قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهُمَا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فَلَا تَسْتَحِقَّانِ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ ( وَنَسَى الْأَوَّلَ ) قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بَطَلَ الثَّانِيَةُ ( فُرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا ) ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا بَاطِلٌ بَيِّنٌ وَلَا وَجْهَ إِلَى التَّعْيِينِ لِعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ ، وَالتَّرْجِيحُ بِلَا مُرْجَحٍ بَاطِلٌ وَلَا إِلَى التَّنْفِيزِ مَعَ الْجَهَالَةِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ الِاسْتِمْتَاعُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلِلصَّرِّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا بِالْإِزَامِ التَّفَقُّهُ وَالْكَسُوفَةُ مِنْ غَيْرِ قَضَاءِ حَاجَةٍ وَصِرُورَةِ الْمَرْأَةِ كَالْمُعَلَّقَةِ وَهِيَ الَّتِي لَهَا زَوْجٌ قَدْ أَعْرَضَ عَنْهَا وَلَا يَجُوزُ التَّحَرِّيُّ فِي الْفُرُوجِ فَتُعَيَّنُ التَّفَرِيقُ ( فَإِنْ طَلَبْنَا الْمَهْرَ ، وَقَالْنَا لَا نَدْرِي الْأَوَّلِيَّةَ لَا يَقْضِي لَهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ ) إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحَا ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمَجْهُولَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى الْأَوَّلِيَّةِ أَوْ الْإِصْطِلَاحِ لِيَقْضِيَ لَهَا وَصُورَتُهُ أَنْ تَقُولَا عِنْدَ الْقَاضِي لَنَا عَلَيْهِ الْمَهْرُ

وَهُوَ لَا يَعْلَمُونَا فَتَصْطَلِحُ عَلَى أَخْذِ نِصْفِ الْمَهْرِ فَيَقْضِي الْقَاضِي ( وَإِنْ ادَّعَتْهَا ) أَيِ الْأَوَّلِيَّةِ ( كُلُّ ) مِنْهُمَا ( بِلَا بَيِّنَةٍ فَلَهُمَا تَمَامُ الْمَهْرَيْنِ إِنْ فُرِقَ بَعْدَ الدُّخُولِ ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِالْدُّخُولِ فَلَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ ( وَنِصْفُ مَهْرٍ لَوْ قَبْلَهُ وَتَسَاوَى مُسَمِّيَاهُمَا ) ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْأَخِيرَ بَاطِلٌ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْمَهْرِ وَالنِّكَاحُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ ، وَقَدْ فَارَقَ الْأَوَّلَى قَبْلَ الْوَطْءِ فَيَجِبُ نِصْفُ الْمَهْرِ وَلَا يَدْرِي لِمَنْ هُوَ فَنُصِفَ بَيْنَهُمَا ( وَإِنْ اخْتَلَفَا ) أَيِ مُسَمِّيَاهُمَا ( فَإِنْ عَلِمَا ) أَيِ الْمُسَمَّيَّانِ بِأَنَّهُمَا لِفُلَانَةٍ وَأَيُّهُمَا لِلْأُخْرَى ( فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا رُبْعُ مَهْرٍ ) الْمُسَمَّى ( وَإِلَّا ) أَيِ ( وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُسَمَّيَّانِ ( فَصَفَّ ) أَيِ فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا نِصْفٌ ( أَقَلُّ الْمُسَمَّيَّانِ ) ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ ( وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ ) مَهْرٌ لَهَا ( فَلَهُمَا مُتَعَةٌ وَاحِدَةٌ ) بَدَلَ نِصْفِ الْمَهْرِ ( كَذَا الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ جَمْعُهُمَا ) فِي النِّكَاحِ مِنَ الْمَحَارِمِ

( قَوْلُهُ : وَنَسَى ) قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَوْ بَيَّنَّ إِحْدَاهُمَا بِالْفِعْلِ بِأَنَّهُ دَخَلَ بِهَا أَوْ بَيَّنَّ أَنَّهَا سَابِقَةٌ قَضَى بِنِكَاحِهَا لِنِصَافِهِمَا وَفُرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُخْرَى ، وَلَوْ دَخَلَ يَخْدَاهُمَا وَبَيَّنَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْأُخْرَى سَابِقَةٌ يُعْتَبَرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَيَانُ دَلَالَةٍ وَالثَّانِي صَرِيحٌ وَالدَّلَالَةُ لَا تُقَاوِمُ الصَّرِيحَ ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .  
( قَوْلُهُ : فُرِقَ ) قَالَ الْكَمَالُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ طَلَّاقٌ حَتَّى يَقْصُ الْعَدَدُ وَطَوْلِبَ بِالْفُرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ بَعَيْنَهَا وَنَسِيَهَا حَيْثُ يُؤْمَرُ بِالتَّعْيِينِ وَلَا يُفَارِقُ الْكُلَّ وَأُجِيبُ بِإِمْكَانِهِ هُنَاكَ لَا هُنَا ؛ لِأَنَّ نِكَاحَهُنَّ كَانَ مُتَيَقَّنَ الثُّبُوتِ فَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ نِكَاحَ مَنْ شَاءَ بَعَيْنِهِ مِنْهُنَّ مُتَمَسِّكًا بِمَا كَانَ مُتَيَقَّنًا وَلَمْ يَشْتِ نِكَاحَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَعَيْنَهَا فَدَعَاؤُهُ حَيْثُ تَمَسَّكُ بِمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ ثُبُوتُهُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : فَإِنْ ادَّعَتْهَا أَيِ الْأَوَّلِيَّةِ كُلٌّ فَلَهُمَا تَمَامُ الْمَهْرَيْنِ إِنْ فُرِقَ بَعْدَ الدُّخُولِ ) أَقُولُ إِذَا كَانَ التَّفَرِيقُ بَعْدَ الدُّخُولِ لَزِمَ لِكُلِّ مَهْرٍ وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ دَعْوَى الْأَوَّلِيَّةِ وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ لِلْمُزَاحِمَةِ فِي نِصْفِ الْمُسَمَّى قَبْلَ الدُّخُولِ ا هـ .  
وَلِذَا قَالَ الرَّبْلَعِيُّ : وَإِنْ كَانَتْ الْفُرْقَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ يَجِبُ لِكُلٍّ مِنْهُمَا الْمَهْرُ كَامِلًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ بِالْدُّخُولِ فَلَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ ا هـ .

وَلَمْ يَقْبِذْهُ بِدَعْوَى الْأَوَّلِيَّةِ وَبَقِيَ مَا لَوْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ وَالْحُكْمُ مَعْلُومٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ .



( قَوْلُهُ : وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْمُسَمَّيَانِ فَنَصِفُ أَيْ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا نَصِفُ أَقْلَ الْمُسَمَّيْنِ ) فِيهِ نَظَرٌ لِحُكْمِهِ شَرْحًا  
بِنَصْفِ أَقْلِ الْمُسَمَّيْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ فَتَأْخُذَانِ مَهْرًا كَامِلًا ، وَبِئْسَ لَهُمَا إِلَّا نَصِفُ أَقْلَ الْمُسَمَّيْنِ ا هـ .

وَيُمْكِنُ إِصْلَاحُ الْمَتْنِ بِالْعِنَايَةِ فَيُقَالُ وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْمُسَمَّيَانِ فَنَصِفُ أَقْلَ الْمُسَمَّيْنِ يَعْنِي لَهُمَا وَإِلَّا فَالْمُؤَاخَذَةُ  
عَلَى ظَاهِرِهِ ظَاهِرَةٌ لِقَوْلِهِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَإِنْ عَلِمَا فَلِكُلِّ رُبْعُ مَهْرٍهَا وَإِلَّا فَنَصِفُ أَقْلَ الْمُسَمَّيْنِ ا هـ .  
فَتَأْمَلُ

( صَحَّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ ) الْمُقَرَّرَةُ بِنَبِيِّ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الصَّابِنَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً مُقَرَّرَةً بِنَبِيِّ صَارَ ذِكْرُهَا عَبَثًا  
وَإِلَّا فَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا

( قَوْلُهُ : صَحَّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ ) قَالَ الْكَمَالُ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ وَلَا يَأْكُلَ ذَبِيحَتَهُمْ إِلَّا لِضْرُورَةٍ وَتُكْرَهُ الْكِتَابِيَّةُ  
الْحَرِّيَّةُ إِجْمَاعًا لِإِفْتِنَاحِ بَابِ الْفِتْنَةِ مَعَ إِمْكَانِ التَّعَلُّقِ الْمُسْتَدْعِي لِلْمَقَامِ مَعَهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَتَعْرِيزِ الْوَلَدِ عَلَى  
التَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَعَلَى الرِّقِّ بِأَنْ تُسَيَّ وَهِيَ حُبْلَى فَيُولَدُ الْوَلَدُ رَقِيْقًا ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا .  
ا هـ .

( قَوْلُهُ : الْمُقَرَّرَةُ بِنَبِيِّ ) كَذَا قَالَ الْكَمَالُ الْكِتَابِيُّ مَنْ يُقَرَّرُ بِنَبِيِّ وَيُؤْمِنُ بِكِتَابٍ وَفِي الْمُصَنَّفِ قَالُوا هَذَا يَعْنِي حِلَّ نِكَاحِ  
الْكِتَابِيَّةِ إِذَا لَمْ تَعْتَقِدِ الْمَسِيحَ إِلَهًا ، أَمَّا إِنْ اعْتَقَدَتْ فَلَا .

وَفِي مَسْئُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَيَجِبُ أَنْ لَا يَأْكُلُوا ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا اعْتَقَلُوا أَنَّ الْمَسِيحَ إِلَهٌ وَأَنْ غَرِيْرًا إِلَهٌ وَلَا  
يَتَزَوَّجُوا نِسَاءَهُمْ ، وَقِيلَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى ، وَلَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلَائِلِ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ الْأَكْلُ وَالتَّزْوُجُ ا هـ .  
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي مَسْئُوطِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ فِي الذَّبِيْحَةِ قَالَ ذَبِيْحَةُ النَّصْرَانِيِّ حَلَالٌ مُطْلَقًا سِوَاءَ قَالِ بَنَاتٍ ثَلَاثَةً أَوْ لَا  
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِ الْكِتَابِ أَيْ الْهِدَايَةِ وَالِدَّلِيلِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ } ا هـ  
كَلَامُ الْكَمَالِ وَيُؤَافِقُهُ مَا قَدَّمَاهُ فِي الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ مِنْ ابْتِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى مَا يُظْهَرُونَ لَا عَلَى مَا يُضْمَرُونَ

( وَ ) نِكَاحُ ( الْمُحْرِمَةِ ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ( وَلَوْ ) كَانَ نِكَاحُهَا ( لِمُحْرِمٍ ) فَإِنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ

( وَ ) نِكَاحُ ( الْأَمَةِ ، وَلَوْ ) كَانَتْ ( كِتَابِيَّةً أَوْ مَعَ طَوْلِ الْحُرَّةِ ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِيهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحُرِّ الْمُسْلِمِ  
أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً كِتَابِيَّةً وَيُجْوزُهُ بِالْمُسْلِمَةِ بِشَرْطِ عَدَمِ طَوْلِ الْحُرَّةِ وَالْمُرَادُ بِطَوْلِ الْحُرَّةِ الْقُدْرَةُ عَلَى نِكَاحِهَا بِأَنْ  
يَكُونَ لَهُ مَهْرُ الْحُرَّةِ وَتَفَقَّهَتْهَا ( وَ ) نِكَاحُ ( الْحُرَّةِ عَلَيْهَا ) أَيْ الْأَمَةِ ( لَا عَكْسُهُ ) أَيْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْأَمَةِ عَلَى  
الْحُرَّةِ ( وَلَوْ ) كَانَ نِكَاحُهَا ( فِي عِدَّةِ الْحُرَّةِ ) لِبَقَاءِ أَثَرِ النِّكَاحِ الْمَانِعِ مِنَ الْعَدِّ  
( قَوْلُهُ : وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ مَعَ طَوْلِ الْحُرَّةِ ) عَلِمَتْ كَرَاهَةُ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ الْحُرَّةِ وَصَرَّحَ فِي الْبَدَائِعِ بِكَرَاهَةِ نِكَاحِ الْأَمَةِ  
عِنْدَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَنْزِيْهِيَّةٌ فَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْمَاحِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ التَّرْكَ رَاجِحًا عَلَى الْفِعْلِ ، كَذَا  
فِي الْبَحْرِ عَنِ الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : وَنِكَاحُ الْحُرَّةِ عَلَيْهَا ) كَذَلِكَ يَجُوزُ مَعَهَا وَيَبْطُلُ نِكَاحُ الْأَمَةِ .

( قَوْلُهُ : أَيْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ ) قَيْدٌ بِالنِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مُرَاجَعَةُ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بَاقٍ  
فِيهَا ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي الرَّجْعَةِ وَالْمُرَادُ النِّكَاحُ الصَّحِيْحُ فَلَوْ دَخَلَ بِالْحُرَّةِ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ لَا يَمْنَعُ نِكَاحَ الْأَمَةِ ، وَلَوْ

تَرْوَجُ أَرْبَعًا مِنَ الْإِمَاءِ وَخَمْسًا مِنَ الْحَرَائِرِ فِي عَقْدٍ صَحَّ نِكَاحُ الْإِمَاءِ ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الْخُمْسِ بَاطِلٌ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْجَمْعُ  
فَصَحَّ نِكَاحُ الْإِمَاءِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ

( وَ ) نِكَاحُ ( أَرْبَعٍ مِنَ حَرَائِرَ وَإِمَاءٍ لِلْحُرِّ فَقَطْ ) أَيَّ لَا يَجُوزُ لَهُ أَرْبَعٌ مِنَ الْأَرْبَعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَانْكِحُوا مَا طَابَ  
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ } وَالتَّنْصِصُ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا أَمَةٌ  
وَاحِدَةً ( وَنِصْفُهَا لِلْعَبْدِ )  
قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ } .  
الْآيَةُ ( قَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَهُ { فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ } ، فَاسْتَفَدْنَا أَنَّ حِلَّ الْأَرْبَعِ مُقَيَّدٌ  
بِعَدَمِ خَوْفِ عَدَمِ الْعَدْلِ وَثُبُوتِ الْمَنَعِ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ عِنْدَ خَوْفِهِ قَالَهُ الْكَمَالُ فِي بَابِ الْقَسَمِ .  
وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْبِدَائِعِ مَا ظَهَرَهُ يُقَيَّدُ أَنَّهُ إِذَا خَافَ عَدَمَ الْعَدْلِ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزِيدَ لَا أَنَّهُ يَحْرُمُ .  
قَوْلُهُ : وَالتَّنْصِصُ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ( كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالتَّبَيِّنِ ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ قَوْلٌ بِالْمَفْهُومِ وَلَا  
نَقُولُ بِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَمَا فِي الْكَافِي وَالْإِقْصَارُ عَلَى الْأَرْبَعِ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْيَأْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا  
يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ .  
قَوْلُهُ : لَكِنْ لَا تَوَطُّأً ) حُكْمُ الدَّوَاعِي كَالْوَطْءِ لَا تَحِلُّ كَمَا فِي الْبَحْرِ

( وَ ) نِكَاحُ ( حُبْلَى مِنَ الزَّوْنِ ) لِدُخُولِهَا تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ } .  
( وَ ) لَكِنْ ( لَا تَوَطُّأً قَبْلَ وَضْعِهَا ) لِئَلَّا يَسْقِيَ مَاءُهُ زَرْعَ غَيْرِهِ لَا لِاحْتِرَامِ مَاءِ الزَّانِي هَذَا إِذَا كَانَ التَّنَاقُحُ غَيْرَ الزَّانِي  
، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ عِنْدَ الْكُلِّ وَتَسْتَحِقُّ التَّفَقُّةَ عِنْدَ الْكُلِّ وَيَحِلُّ لَهُ وَطُوعُهَا عِنْدَ الْكُلِّ ، كَذَا فِي  
الْهَيَاةِ  
قَوْلُهُ : لِئَلَّا يَسْقِيَ مَاءُهُ زَرْعَ غَيْرِهِ ( فَإِنْ قِيلَ فَمُ الرَّحِمِ يَنْسُدُّ فِي الْحَبْلِ فَكَيْفَ يَكُونُ سَاقِيًا قُلْنَا شَعْرُهُ يَنْبُتُ مِنْ  
مَاءِ الْغَيْرِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمِعْرَاجِ وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي ١ هـ .  
وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ ازْدِيَادَ ثَبَاتِ الشَّعْرِ لَا أَصْلُ نَبَاتِهِ ؛ وَلِذَا قَالَ فِي التَّبَيِّنِ وَالْكَافِي ؛ لِأَنَّ بِهِ يَزْدَادُ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ  
حِدَةً كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ ١ هـ .  
وَهَذِهِ حِكْمَتُهُ وَإِلَّا فَالْمُرَادُ الْمَنَعُ مِنَ الْوَطْءِ لِمَا قَالَ فِي الْفَتْحِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَحِلُّ  
لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ } يَعْنِي إِثْنَانِ الْحَبَالَى .  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ١ هـ .

( وَ ) نِكَاحُ ( الْمَوْطُوءَةِ بِمِلْكٍ يَمِينٍ ) بِأَنَّ وَطْئَهَا مَوْلَاهَا وَيَدْخُلُ فِيهِ أُمُّ الْوَلَدِ مَا لَمْ تَكُنْ حُبْلَى ؛ لِأَنَّ فِرَاشَهَا ضَعِيفٌ  
وَلِهَذَا يَنْتَهِي وَلِذَلِكَ بِمَجَرَّدِ تَقْيِهِ وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَوْلَى أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا صَيَانَةً لِمَانِهِ ( أَوْ زِنًا ) أَيَّ صَحَّ نِكَاحُ الْمَوْطُوءَةِ بِزِنًا  
حَتَّى لَوْ رَأَى امْرَأَةً تَزْنِي فَيَتَزَوَّجُهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ  
قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَوْلَى أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا صَيَانَةً لِمَانِهِ ( كَذَا فِي الْكَافِي ، ثُمَّ قَالَ : وَإِذَا جَازَ النِّكَاحُ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَّأَهَا

ا هـ .

أَيَّ حَلٍّ لَهُ وَطُوعًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ا هـ .

أَيَّ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا أَحِبُّ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ، وَكَذَا الرَّائِيَّةُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ، وَقِيلَ لَا خِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَقُولَانِ بَعْدَهُمْ وَجُوبَ الْاسْتِبْرَاءِ وَمُحَمَّدٌ يَقُولُ بِاسْتِحْبَابِهِ فَلَمْ يَتَقَابَلِ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ فَكَانَ .

قَوْلُهُ : تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِمَا ا هـ

وَفِي الْبَحْرِ عَنِ الدَّخِيرَةِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى اسْتِبْرَاؤُهَا إِذَا أَرَادَ تَزْوِجَهَا وَإِلَيْهِ مَالُ شَمْسِ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ .

وَفِي الْحَاوِي الْحَصِيرِيُّ جَعَلَ الْوُجُوبَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ رَأَى امْرَأَةً تَزْنِي فَتَزَوَّجَهَا جَازَ وَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَخِلَافُ مُحَمَّدٍ فِي حِلِّ الْوَطْءِ لَا فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ فَقَوْلُهُ : خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا لَا بِجَازٍ ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الرَّائِيَّةِ جَائِزٌ اتِّفَاقًا إِذَا لَمْ تَكُنْ حُبْلَى وَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى صَحَّ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ

( وَ ) نِكَاحُ الْمَضْمُونَةِ إِلَى مُحَرَّمَةٍ فَإِنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ إِحْدَاهُمَا بِأَنْ كَانَتْ مُحَرَّمًا لَهُ أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ وَثَنِيَّةً وَيَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُخْرَى صَحَّ نِكَاحُ مَنْ تَحِلُّ وَبَطُلَ نِكَاحُ الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ فِي إِحْدَاهُمَا فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَبِيعِ إِذَا ضُمَّ إِلَى الْمَبِيعِ يَكُونُ قَبُولُ غَيْرِ الْمَبِيعِ شَرْطًا لِقَبُولِ الْمَبِيعِ وَهُوَ فَاسِدٌ وَالْبَيْعُ يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ ( وَمَا سُمِّيَ ) مِنَ الْمَهْرِ كُلِّهِ ( فَلَهَا ) ، وَقَالَ لَا يُقَسَّمُ عَلَى مَهْرٍ مِثْلَهُمَا فَمَا أَصَابَ الْمَضْمُونَةُ لِرَمَةِ وَمَا أَصَابَ الْأُخْرَى لَا يَلْزَمُهُ

( لَا نِكَاحُ أَمَتِهِ وَسَيِّدَتِهِ ) أَيَّ لَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْمَوْلَى أَمَتُهُ سَوَاءً كَانَتْ مُدَبَّرَةً أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ أَوْ مُكَاتَبَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً وَلَا نِكَاحُ الْعَبْدِ سَيِّدَتَهُ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى بَطْلَانِهِمَا .

( وَ ) لَا نِكَاحُ ( الْمَجُوسِيَّةِ وَالْوَثَنِيَّةِ ) ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْمُشْرِكَاتِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ } ( وَصَابَنَةُ عَابِدَةٍ كَوَّابَ لَا كِتَابَ لَهَا ) اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الصَّابِنَةِ فَعِنْدَهُمَا هُمُ عَبْدَةُ الْوَثَانِ فَإِنَّهُمْ يَعْبُدُونَ التَّحُومَ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسُوا عَبْدَةَ الْوَثَانِ وَإِنَّمَا يُعْظَمُونَ التَّحُومَ كَتَعْظِيمِ الْمُسْلِمِ الْكَعْبَةِ ، فَإِنْ كَانَ كَمَا فَسَّرَهُ الْإِمَامُ صَحَّ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ فَتَدْخُلُ فِيهِمَا سَبَقَ ، وَإِنْ كَانَ كَمَا فَسَّرَاهُ لَمْ يَصَحَّ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ وَلِهَذَا قُيِّدَتْ هَاهُنَا بِمَا ذُكِرَ ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ وَطْءُ الْمَذْكُورَاتِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ تَقُولُ هُوَ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ فَيَتَنَاوَلُ الْوَطْءُ ذِكْرَهُ الزَّيْلَعِيُّ

( قَوْلُهُ : لَا نِكَاحُ أَمَتِهِ ) يَنْفَرُغُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ النِّكَاحِ مِنْ ثُبُوتِ الْمَهْرِ فِي ذِمَّةِ الْمَوْلَى وَبَقَاءِ النِّكَاحِ بَعْدَ الْإِعْتِاقِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا وَعَدُّهَا عَلَيْهِ خَامِسَةً .

ا هـ .

( قُلْتُ ) وَكَذَا ثُبُوتُ نَسَبٍ وَلَدِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ وَالْكُلُّ مُنْتَفٍ ا هـ .

أَمَّا إِذَا تَزَوَّجَهَا مُتَزَهًّا عَنْ وَطْئِهَا حَرَامًا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ فَهُوَ حَسَنٌ لِإِحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ حُرَّةً أَوْ مُعْتَقَةً الْغَيْرِ أَوْ

مَحْلُوفًا عَلَيْهَا بِعِتْقِهَا ، وَقَدْ حَبَسَ الْحَالِفُ وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ سَيِّمًا إِذَا تَدَاوَلَتْهَا الْأَيْدِي ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ١ هـ .

وَلَا يَخْفَى مَا فِي عَدَمِ عِدَّتِهَا خَامِسَةً وَتَحْوِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِحْتِيَاظِ فِي وَقْعِهِ فِي الْمَحْرَمِ .

( قَوْلُهُ : وَصَابِنَةٌ عَابِدَةٌ كَوَكَبٌ لَا كِتَابَ لَهَا ) قَالَ فِي الْبَحْرِ هَكَذَا ظَاهِرُ الْهِدَايَةِ أَنَّ مَنَعَ نِكَاحِيَّهِنَّ مُقَيَّدٌ بِقَيْدَيْنِ :

عِبَادَةُ الْكُوكَبِ وَعَدَمُ الْكِتَابِ فَلَوْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْكُوكَاكِبَ وَلَهُمْ كِتَابٌ تَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ زَعَمُوا أَنَّ عِبَادَةَ الْكُوكَاكِبِ لَا تُخْرِجُهُمْ عَنْ كَوْنِهِمْ أَهْلَ كِتَابٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا حَقِيقَةً فَلْيَسُوا أَهْلَ كِتَابٍ ، وَإِنْ كَانُوا يُعْظَمُونَهَا كَتَعْظِيمِ الْمُسْلِمِ الْكُعْبَةَ فَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ ، كَذَا فِي الْمُجْتَبَى .

١ هـ .

( قَوْلُهُ : اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الصَّابِنَةِ ) وَهُوَ لِاشْتِبَاهِ مَذَاهِبِهِمْ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ النِّكَاحَ مَحْمُولٌ عَلَى الْوُطْءِ ) أَيُ فِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ } لَا فِي الْمَذْكُورِ مِنْ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ لِمَا قَدَّمَاهُ

( وَ ) لَا نِكَاحُ ( خَامِسَةً فِي عِدَّةٍ رَابِعَةٍ لِلْحُرِّ وَثَلَاثَةً فِي عِدَّةٍ ثَانِيَةٍ لِلْعَبْدِ ) فَإِنْ طَلَّقَ الْحُرُّ إِحْدَى نِسَائِهِ الْأَرْبَعَ طَلَّاقًا بَائِنًا لَمْ يَجْزَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ رَابِعَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ نَظِيرُ نِكَاحِ الْأَخْتِ فِي عِدَّةِ الْأَخْتِ

( وَ ) لَا نِكَاحُ ( حُبْلَى ثَبَتَ نَسَبُ حَمْلِهَا كَحَامِلٍ سُبَيْتٍ ) فَإِنَّ النِّسَبَ يَثْبُتُ فِي دَارِهِمْ كَمَا يَثْبُتُ فِي دَارِنَا وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ كَحَامِلٍ مِنْ سُبَيْ ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ حُصُولُ الْحَمْلِ بَعْدَ السُّبْيِ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَثْبُتُ النِّسَبُ ( أَوْ ) حَامِلٍ ( مِنْ مَوْلَاهَا ) بِأَنْ ادَّعَى أَنَّ حَمْلَهَا مِنْهُ ( أَوْ ) حَامِلٍ ( مِنْ زَوْجِهَا ) مَوْلَاهَا ( إِيَّاهُ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا ثَابِتُ النِّسَبِ

( وَ ) لَا نِكَاحُ ( الْمُتَمَتِّعَةِ ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِمَرْأَةٍ أَمْتَمْتُ بِكَ ، كَذَا مُدَّةً بِكَذَا مِنَ الْمَالِ .

( وَ ) لَا ( النِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ ) مِثْلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ لَمْ يَقُلْ وَالْمُؤَقَّتُ لِنَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَطْفُهُ عَلَى الْمُتَمَتِّعَةِ فَإِنَّهُ مَعَ عَدَمِ مَعْنَاهُ مُخَالَفٌ لِلْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ ( بَرَهْنَتْ ) امْرَأَةٌ ( عَلَيْهِ ) أَيُ عَلَى رَجُلٍ ( أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَقَضَى بِهِ وَلَمْ يَكُنْ تَزَوَّجَهَا حَلًّا لَهُ وَطَوْهَا وَلَهَا تَمْكِينُهُ فِي عَكْسِهِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ وَفِي قَوْلِهِ الْآخِرِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ لَا يَسَعُهُ الْوُطْءُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ أَخْطَأَ الْحُجَّةَ ؛ إِذِ الشُّهُودُ كَذَبَتْ فَصَارَ كَمَا إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُمْ عَبِيدٌ أَوْ كُفَّارٌ وَالْأَبْيَ حَنِيفَةَ مَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ بَيْنَ يَدَيْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَضَى عَلِيٌّ بِذَلِكَ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِي مِنْهُ بَدٌّ فَزَوَّجَنِي إِيَّاهُ فَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ شَاهِدَاكَ زَوْجَاكِ ، وَلَوْ لَمْ يَنْعَقِدِ النِّكَاحُ لِأَجَابِهَا بِمَا طَلَبَتْ

قَوْلُهُ : وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ ( وَلَوْ إِلَى مَائَتِي سَنَةٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَشَمِلَ الْمُدَّةَ الْمَجْهُولَةَ أَيْضًا وَقَيَّدَ بِالْمُؤَقَّتِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ شَهْرٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْقَاطِعِ بَدْلٌ عَلَى انْعِقَادِهِ مُؤَبَّدًا وَبَطَلَ الشَّرْطُ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ ، وَلَوْ تَزَوَّجَهَا بِنَيَّْةٍ أَنْ يَقْعُدَ مَعَهَا مُدَّةً نَوَاهَا فَالنِّكَاحُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتَ إِنَّمَا يَكُونُ بِاللَّفْظِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : لَمْ يَقُلْ وَالْمُؤَقَّتُ لِنَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَطْفُهُ عَلَى الْمُتَمَتِّعَةِ ) فِيهِ تَأَمُّلٌ .

( قَوْلُهُ : وَفِي قَوْلِهِ الْآخِرِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ لَا يَسَعُهُ الْوُطْءُ ) هُوَ الْمُفْتَى بِهِ كَمَا فِي مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ ذَكَرَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ أَنَّ الْفَتَاىَ عَلَى قَوْلِهِمَا فِي عَدَمِ النَّفَازِ بَاطِنًا وَفِي الْفَتْحِ وَالنَّهْيَةِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْجَهُ

( لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ النِّكَاحِ بِالشَّرْطِ ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِبَنْتِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ زَوَّجْتُكَ فُلَانًا ، وَقَالَ فُلَانٌ تَزَوَّجْتُهَا فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ لَا يَصِحُّ ، وَإِنْ صَحَّ النِّكَاحُ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِالشَّرْطِ يَخْتَصُّ بِالِاسْتِطَاعَاتِ الْمَحْضَةِ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَلَا يَتَعَدَّاهَا وَالنِّكَاحُ لَيْسَ مِنْهَا ( وَلَا إِضَافَتُهُ ) إِلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ فِي الْمَحْرَمِ مِثْلًا زَوَّجْتُهَا فُلَانًا فِي صَفَرٍ ، وَقَالَ فُلَانٌ قَبْلَتْهَا لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ ( وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ذُوْنُهُ ) أَيْ ذُوْنُ النِّكَاحِ ( إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ ) أَيْ الشَّرْطُ ( كَانِنًا ) قِيلَ فِي الْعِمَادِيَّةِ عَنْ مَجْمُوعِ التَّوَازِلِ أَنَّ تَعْلِيْقَ النِّكَاحِ بِشَرْطٍ مَعْلُومٍ لِلْحَالِ يَجُوزُ وَيَكُوْنُ تَحْقِيقًا بِأَنْ قَالَ لِآخَرَ زَوَّجْنِي ابْنَتَكَ فَقَالَ إِنِّي زَوَّجْتُهَا قَبْلَ هَذَا مِنْ فُلَانٍ فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْخَاطِبُ فَقَالَ أَبُو الْبَنْتِ إِنْ لَمْ أَكُنْ زَوَّجْتُهَا قَبْلَ هَذَا مِنْ فُلَانٍ فَقَدْ زَوَّجْتُهَا مِنْكَ وَقَبْلَ الْآخَرِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ زَوَّجَهَا يَنْعَقِدُ هَذَا النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِشَرْطٍ كَانِنٍ تَحْقِيقٌ ، فَيَكُوْنُ تَنْجِيزًا وَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي آخِرِ الْبُيُوعِ

( قَوْلُهُ : فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ لَا يَصِحُّ ، وَإِنْ صَحَّ النِّكَاحُ ) لَمْ أَرِ مَنْ قَالَ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ الْمُعْلَقِ سِوَى الْمُصَنِّفِ ، بَلْ كَلَامُهُ فِي الْبُيُوعِ يُخَالِفُ هَذَا حَيْثُ قَالَ النِّكَاحُ لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّمَانِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْقِمَارِ هـ .

وَصَرَّحَ بِعَدَمِ صِحَّةِ النِّكَاحِ الْمُعْلَقِ فِي الْفَتْحِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْبَرَزِيَّةِ عَنْ الْأَصْلِ وَالْخَانِيَّةِ وَالتَّنَارُخَانِيَّةِ وَفَتَاوَى أَبِي اللَّيْثِ وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَالْقُنْيَةِ وَلَعَلَّهُ اشْتَبَهَ النِّكَاحُ الْمُعْلَقُ عَلَى شَرْطٍ بِالنِّكَاحِ الْمَشْرُوطِ مَعَهُ شَرْطٌ فَاسِدٌ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَاضِحٌ .

( قَوْلُهُ : وَلَا إِضَافَتُهُ إِلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ ( الْخ ) يُنَاقِضُ حُكْمَهُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ الْمُعْلَقِ ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُعْلَقِ وَالْمُضَافِ فِي عَدَمِ الصِّحَّةِ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ تَعْلِيْقُ النِّكَاحِ بِالشَّرْطِ لَا يَجُوزُ ، وَكَذَا إِضَافَتُهُ إِلَى وَقْتٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ هـ . وَفِي الْقُنْيَةِ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ النِّكَاحِ بِالشَّرْطِ كَمَا لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مُسْتَقْبَلٍ . ( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ الشَّرْطُ كَانِنًا ) مُسْتَشَى مِنْ قَوْلِهِ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ النِّكَاحِ بِالشَّرْطِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

( بَابُ الْوَلِيِّ وَالْكَفَاءِ ) ( الْوَلِيُّ شَرْطُ صِحَّةِ النِّكَاحِ فِي الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالرَّقِيقِ ) ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ الْعَجْزُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِيهِمْ وَلَمَّا عَلِمَ مَنْ كَوْنُ الْوَلِيِّ شَرْطُ صِحَّةِ النِّكَاحِ فِي الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ وَعَدَمُ اشْتِرَاطِهِ فِي صِحَّةِ انْعِقَادِ نِكَاحِ أَصْدَادِهِمْ فَرَّعَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ( فَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ ) أَيْ عَاقِلَةٍ بَالِغَةٍ بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثِيَابًا ( بَلَا وَلِيٍّ ) فَإِنَّ الْحُرَّةَ الْمُكَلَّفَةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ يَنْفَعُ وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا يَنْفَعُ إِلَّا بُولِيٌّ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَنْفَعُ مَوْفُوفًا عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ ، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَا يَنْفَعُ ( بَابُ الْوَلِيِّ وَالْكَفَاءِ ) .

( قَوْلُهُ : الْوَلِيُّ شَرْطُ صِحَّةِ النِّكَاحِ ) ( الْخ ) هَذَا أَحَدُ نَوْعِي الْوَلَايَةِ فِي النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ فِيهِ نَوْعَانِ الْوَلُّ وَلَايَةُ نَذْبٍ وَاسْتِحْبَابٍ وَهُوَ الْوَلَايَةُ عَلَى الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ ، وَالثَّانِي وَلَايَةُ إِجْبَارٍ وَهُوَ الْوَلَايَةُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْمَعْتُوْهُ وَالرَّقِيقَةِ ، وَالْوَلِيُّ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ الْوَارِثُ فَخَرَجَ الصَّبِيُّ وَالْمَعْتُوْهُ وَالْعَبْدُ وَالْكَافِرُ عَلَى الْمُسْلِمَةِ وَالْوَلِيُّ فِي اللُّغَةِ خِلَافُ الْعَدُوِّ وَفِي أَصُولِ الدِّينِ هُوَ الْعَارِفُ

بِاللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَسْبَمَا يُمَكِّنُ الْمَوَاطِبُ عَلَى الطَّاعَاتِ الْمُجْتَبِ الْمُعَاصِي الْغَيْرِ الْمُتَنَهِّكَ فِي الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : فَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ بِلَا وَلِيٍّ ) أَيِ يَنْعَقِدُ لَازِمًا ، وَقَالَ الْكَمَالُ إِنَّهُ خِلَافُ الْمُسْتَحَبِّ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَنْهَبِ هـ .

( وَلَهُ ) أَيِ لِلْوَلِيِّ ( الْإِعْتِرَاضُ فِي غَيْرِ كُفَاءٍ ) إِنْ شَاءَ فَسَخَّ وَإِنْ شَاءَ جَازَ ( مَا لَمْ تَلِدْ مِنْهُ ) ، وَأَمَّا إِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ ، فَلَيْسَ لِلْأَوْلِيَاءِ حَقُّ الْفَسْخِ كَيْ لَا يَضِيعَ الْوَلَدُ بَعْدَ مُرَبِّيهِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ وَالْخُلَاصَةِ ، وَلَكِنْ ذَكَرَ فِي مَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ فَعَلِمَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ فَسَكَتَ حَتَّى وَلَدَتْ أَوْلَادًا ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ فِي ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ إِنَّمَا جُعِلَ رِضًا فِي حَقِّ النِّكَاحِ فِي حَقِّ الْبِكْرِ نَصًّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، كَذَا فِي النَّهَائَةِ ( وَرُويَ عَدَمُ جَوَازِهِ ) .

رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا يُمَكِّنُ رَفْعُهُ بَعْدَ الْوُفُوعِ ( وَبِهِ يُقْتَى ) لِفَسَادِ الزَّمَانِ ( وَرِضَا الْبَعْضِ كَالْكُلِّ ) أَيِ رِضَا بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ كَرِضَا كُلِّهِمْ حَتَّى إِذَا عَقَدَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَمْ يَقْدِرِ الْبَاقِي عَلَى فُسْخِهِ ( لَوْ اسْتَوَوْا ) فِي الدَّرَجَةِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبَ مِنَ الْعَاقِدِ فَلَهُ فُسْخُهُ ( وَقَبْضُهُ ) أَيِ الْوَلِيِّ ( الْمَهْرُ وَنَحْوُهُ ) أَيِ نَحْوِ قَبْضِهِ الْمَهْرُ كَتَجْهِيزِهَا مِنْهُ وَمُبَاشَرَةِ أَسْبَابِ الْوَلِيمَةِ ( رِضًا ) ؛ لِأَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِحُكْمِ الْعَقْدِ ، وَإِنْ خَاصَمَ أَيِ الْوَلِيِّ الزَّوْجَ فِي الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةِ فَفِي الْقِيَاسِ لَا يَكُونُ رِضًا وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ يَكُونُ رِضًا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ( لَا سُّكُوتُهُ ) ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ مُحْتَمَلٌ فَلَا يُجْعَلُ رِضًا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا

قَوْلُهُ : وَلَهُ الْإِعْتِرَاضُ فِي غَيْرِ كُفَاءٍ مَا لَمْ تَلِدْ ( فَإِنْ اخْتَارَ الْقُرْقَةَ شَرِطَ لَهَا قَضَاءُ الْقَاضِي وَلَا تَكُونُ طَلَاقًا ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : رُويَ عَدَمُ جَوَازِهِ وَبِهِ يُقْتَى ) قَالَ الْكَمَالُ ، وَهَذَا أَيِ عَدَمِ انْعِقَادِهِ إِذَا كَانَ لَهَا وَلِيٌّ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ لَازِمٌ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ ثَقُلِهِ فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا .

وَفِي الْخُلَاصَةِ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا أَفْتَوْا بِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا هـ .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَشَائِخِ أَفْتَوْا بِانْعِقَادِهِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ هـ .

عِبَارَةُ الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَرِضَاءُ الْبَعْضِ كَالْكُلِّ ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْقَنِيَّةِ وَقَيْدَ الرِّضَا ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ بِأَنَّهُ كُفَاءٌ مِنَ الْبَعْضِ لَا يُسْقِطُ حَقَّ مَنْ أَنْكَرَ ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ سَبَبُ الْوُجُوبِ وَإِنْكَارُ سَبَبِ وَجُوبِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِسْقَاطًا لَهُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمَبْسُوطِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ خَاصَمَ أَيِ الْوَلِيِّ الزَّوْجَ

إِلْحَ ) هَذَا إِذَا كَانَ عَدَمُ الْكُفَاءَةِ ثَابِتًا عِنْدَ الْقَاضِي قَبْلَ مُخَاصَمَةِ الْوَلِيِّ إِيَّاهُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَا يَكُونُ رِضًا بِالنِّكَاحِ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الدَّخِيرَةِ .

( قَوْلُهُ : لَا سُّكُوتُهُ ) أَيِ مَا لَمْ تَلِدْ كَمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ فِي الْبَحْرِ يَنْبَغِي إِلْحَاقُ الْحَبْلِ الظَّاهِرِ بِالْوِلَادَةِ .

( قَوْلُهُ : فَلَا يُجْعَلُ رِضًا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا ) قَدْ جَمَعَهَا الْكَمَالُ بِنَظْمٍ لَهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بَفَتْحِ

الْقَدِيرِ وَزَادَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ مَسَائِلَ أُخْرَى

( لَا تُجْبَرُ بَكْرًا بِالْعَلَّةِ عَلَى النِّكَاحِ ) أَي لَا تُنْكَحُ بِلَا رِضَاهَا ، بَلْ تُجْبَرُ الصَّغِيرَةُ عِنْدَنَا ، وَلَوْ نِسًا وَتُجْبَرُ الْبَكْرُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَلَوْ بِالْعَلَّةِ فَالْبَكْرُ الصَّغِيرَةُ تُجْبَرُ اتِّفَاقًا وَالنِّسَاءُ بِالْعَلَّةِ لَا تُجْبَرُ اتِّفَاقًا ، ثُمَّ عِنْدَنَا كُلُّ وَلِيٍّ فَلَهُ الْإِجْبَارُ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ إِلَّا لِلْأَبِ وَالْجَدِّ أَبُ الْأَبِ ( فَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا ) أَيِ الْبَالِغَةِ ( هُوَ ) أَيِ الْوَلِيِّ نَفْسَهُ ( أَوْ وَكِيلَهُ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ زَوْجَهَا ) أَيِ الْوَلِيِّ ( فَعَلِمَتْ ) بِوُصُولِ خَبَرِ التَّزْوِيجِ إِلَيْهَا ( فَسَكَتَتْ أَوْ ضَحِكَتْ غَيْرَ مُسْتَهْزِئَةٍ ) فَإِنْ ضَحِكَتْهَا مُسْتَهْزِئَةً لَا يَكُونُ رِضًا ، وَإِذَا تَبَسَّمتْ فَهُوَ رِضًا هُوَ الصَّحِيحُ ، كَذَا فِي النَّهَائَةِ ( أَوْ بَكَتْ بِلَا صَوْتٍ كَانَ ؛ إِذْنَا بِشَرْطٍ أَنْ تَعْلَمَ الزَّوْجُ ) يَعْنِي أَنَّ سُكُوتَهَا وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَكُونُ ؛ إِذْنَا مِنْهَا إِذَا عَلِمَتْ الزَّوْجَ أَنَّهُ مَنْ هُوَ لِيُظْهَرَ رَغَبَتَهَا فِيهِ مِنْ رَغَبَتِهَا عَنْهُ حَتَّى لَوْ قَالَ لَهَا أُرِيدُ أَنْ أَرْوِّجَكَ مِنْ رَجُلٍ فَسَكَتَتْ لَا يَكُونُ رِضًا لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَوْ قَالَ أَرْوِّجَكَ مِنْ فُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فَسَكَتَتْ فَهُوَ رِضًا يُزَوِّجُهَا أَيًا شَاءَ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ( لَا الْمَهْرَ ) أَيِ عِلْمِهَا الْمَهْرَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ؛ لِأَنَّ لِلنِّكَاحِ صِحَّةً بِلَوْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْلَغُ فَضُولًا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ أَوْ الْعَدَالَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهَا ( كَذَا ) أَيِ كَمَا أَنَّ سُكُوتَهَا الْمَذْكُورَ ؛ إِذْنًا كَذَلِكَ ( إِذَا زَوَّجَهَا ) الْوَلِيُّ ( عِنْدَهَا فَسَكَتَتْ ) يَكُونُ سُكُوتُهَا ؛ إِذْنَا ( فِي الْأَصَحِّ ) ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ( وَإِنْ اسْتَأْذَنَهَا غَيْرُ الْقَرَبِ ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ وَلِيِّ بَعِيدٍ ( فَإِذْنَهَا ) لَا يَكُونُ بِالسُّكُوتِ ، بَلْ ( بِالْقَوْلِ ) ؛ لِأَنَّ هَذَا السُّكُوتَ لِقِلَّةِ الْإِلْفَاتِ إِلَى كَلَامِهِ فَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الرِّضَا بِخِلَافِ

الرَّسُولِ فَإِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْوَلِيِّ ( كَالثَّيْبِ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { الثَّيْبُ تُشَاوِرُ } ؛ وَلِأَنَّ النَّطْقَ لَا يُعَدُّ عَيْبًا مِنْهَا إِذَا قُلَّ الْحَيَاءُ بِالْمُمَارَسَةِ فَلَا مَانِعَ مِنَ النَّطْقِ .

وَفِي الْكَافِي إِذَا وَجِدَ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا فَهُوَ كَالْقَوْلِ كَسْكِينِهَا نَفْسَهَا وَمُطَالَتِهَا بِمَهْرِهَا وَتَفَقُّهَا ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَهَ تَعْمَلُ عَمَلَ الصَّرِيحِ .

وَفِي الْمُحِيطِ ، لَوْ قَبِلَتْ الْهَدِيَّةُ أَوْ خِدْمَةُ الزَّوْجِ أَوْ أَكَلَتْ مِنْ طَعَامِهِ لَا يَكُونُ رِضًا ( وَيُشْتَرَطُ ) فِي اسْتِئْذَانِ غَيْرِ الْقَرَبِ ( إِغْلَامُهُمَا ) أَيِ الْمَهْرِ وَالزَّوْجِ قِيلَ لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ فِي اسْتِئْذَانِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَغَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ رَغَبَتَهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ قِلَّةِ الصَّدَاقِ وَكَثْرَتِهِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَرْوُوحَ إِذَا كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا فَذَكَرَ الزَّوْجَ يَكْفِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمَهْرِ إِلَّا لِعَرَضٍ فَوْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الزَّوْجِ وَالْمَهْرِ ، كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ : أَوْ رَسُولُهُ ) سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا أَوْ غَيْرَهُ اتِّفَاقًا .

( قَوْلُهُ : فَعَلِمَتْ بِوُصُولِ خَبَرِ التَّزْوِيجِ ) إِنْ كَانَ بِرَسُولِهِ فَهُوَ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ كَانَ فَضُولًا شَرْطُ الْعَدَدِ أَوْ الْعَدَالَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهَا كَمَا يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ فِي الْهَدَايَةِ .

( قَوْلُهُ : لَا الْمَهْرَ ) أَيِ عِلْمِهَا الْمَهْرَ لَيْسَ بِشَرْطٍ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَهَذَا أَحَدُ أَقْوَالِ ثَلَاثَةِ مُصَحِّحَةِ وَثَانِيهَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّ رَغَبَتَهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الصَّدَاقِ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مَشَايِخِنَا كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ .

وَفِي الْفَتْحِ أَنَّهُ الْأَوْجَهُ ، وَثَالِثُهَا التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْوُوحُ أَبًا أَوْ جَدًّا فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْمَهْرِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا يُشْتَرَطُ وَصَحَّحَهُ فِي الْكَافِي وَالْمَعْرَاجِ وَكَأَنَّهُ سَهُوٌ مِنْ قَائِلِهِ ؛ لِأَنَّ التَّفَرُّقَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ كَمَا سَدَّكَرُهُ عَنْ الْمُحَقِّقِ ابْنِ الْهَمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ لِلنِّكَاحِ صِحَّةً بِدُونِهِ أَيِ بَدُونِ ذِكْرِ الْمَهْرِ ) أَقُولُ التَّغْيِيلُ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ ذِكْرِ الْمَهْرِ لَهَا بَأَنَّ لِلنِّكَاحِ صِحَّةً بِلَوْنِهِ لَا يَنْهَضُ ؛ لِأَنَّهُ فِي نِكَاحٍ تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ صِحَّتِهِ وَلُزُومِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَهْرٌ ، فَيَكُونُ مَهْرُ الْمَثَلِ لَازِمًا بِلَا ضَرَرٍ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ الْكَبِيرَةَ بِقَدْرِ الْمَهْرِ وَأَعْلَمَهَا بِالزَّوْجِ فَقَطُّ ، وَقَدْ سَمَّى لَهَا قَدْرًا لَا يُرْضِيهَا يَكُونُ

الرَّأْمَهَا بِالنِّكَاحِ لِسُكُوتِهَا حِينَئِذٍ إِضْرَارًا بِهَا ؛ إِذْ لَيْسَ لَهَا غَيْرُ الْمُسَمَّى فَظَهَرَ أَنَّ ذِكْرَ الْمَهْرِ لَهَا مَعَ عِلْمِهَا بِالزَّوْجِ هُوَ الْإِزْجَةُ فَلَا يَحْدُلُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ .  
( قَوْلُهُ : إِذَا زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ عِنْدَهَا فَسَكَتَتْ يَكُونُ سُكُوتُهَا إِذْنًا )

فِي الْأَصَحِّ ( قَالَ الْكَمَالُ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ حَاضِرًا أَوْ عَرَفْتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ .  
ا هـ .

( قُلْتُ ) وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهَا بِقَدْرِ الْمَهْرِ عَلَى مَا قَدَّمَائِهِ مِنْ أَنَّهُ الْإِزْجَةُ .  
( قَوْلُهُ : وَفِي الْكَافِي إِذَا وَجِدَ فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا فَهُوَ كَالْقَوْلِ كَتَمَكِينِهَا  
إِلَخْ ) زَادَ الْكَمَالُ قَوْلَ التَّهْنِئَةِ وَالضَّحِكِ سُورًا لَا اسْتِهْزَاءَ وَحِينَئِذٍ فَلَا فَرْقَ سِوَى أَنَّ سُكُوتَ الْبِكْرِ رِضًا بِخِلَافِ  
الْثَّيْبِ لَا يَدُلُّ فِي حَقِّهَا مِنْ دَلَالَةِ زَانِدَةٍ عَلَى مُجَرَّدِ السُّكُوتِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْكُلَّ مِنْ قِبَلِ الْقَوْلِ إِلَّا التَّمَكِينَ فَيَثْبُتُ  
بِدَلَالَةِ نَصِّ الزَّامِ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ فَوْقَ الْقَوْلِ .  
ا هـ .

وَفِيهِ مُنَاقَشَةٌ لِصَاحِبِ الْبَحْرِ فَلْيَرْاجِعْ .  
( قَوْلُهُ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَرْجُوحَ إِنْ كَانَ أَبَا أَوْ جَدًّا  
إِلَخْ ) رَدَّدَهُ الْكَمَالُ بَحْثًا مِنْهُ فَقَالَ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ عِبَارَةَ الْكَافِي فَالْإِطْلَاقُ وَمَا ذَكَرَ أَيُّ فِي الْكَافِي مِنَ التَّفْصِيلِ لَيْسَ  
بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي تَرْوِيجِهِ الصَّغِيرَةَ بِحُكْمِ الْجَبْرِ وَالْكَلَامُ فِي الْكَبِيرَةِ الْيَبِي وَجَبَ مُشَاوَرَتُهُ لَهَا وَالْأَبُ فِي ذَلِكَ  
كَالْأَجْنَبِيِّ لَا يَصْدُرُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا غَيْرَ أَنَّ رِضَاهَا يَثْبُتُ بِالسُّكُوتِ عِنْدَ عَدَمِ مَا يُضْعَفُ ظَنُّ كَوْنِهِ  
رِضًا وَمُقْتَضَى النَّظَرِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَلَا تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ لَهَا لِحَوَازِ كَوْنِهَا لَا تَرْضَى إِلَّا بِالزَّانِدِ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ بِكَمِّيَّةٍ خَاصَّةٍ  
ا هـ .

( الزَّائِلُ بِكَارْتِهَا بِوَثْبَةٍ أَوْ حَبِضٍ أَوْ جَرَا حَةٍ أَوْ تَعْنِيسٍ ) هُوَ طَوَّلُ مُكْنِئِهَا فِي أَهْلِهَا بَعْدَ إِذْرَاكِهَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ  
عِدَادِ الْأَبْكَارِ ( أَوْ زَنَا بِكْرٍ حُكْمًا ) أَيُّ لَهَا حُكْمُ الْبِكْرِ فِي أَنَّ سُكُوتَهَا رِضًا ( وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ اخْتَلَفَا فِي السُّكُوتِ )  
أَيُّ إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِلْبِكْرِ الْبَالِغَةِ بَلَغَكَ النِّكَاحُ فَسَكَتَتْ ، وَقَالَتْ : بَلْ رَدَدْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي لِرُومِ الْعَقْدِ  
وَتَمَلُّكَ الْبُضْعِ وَالْمَرْأَةِ تَدْفَعُهُ ( وَتَقْبَلُ بَيْنَتُهُ عَلَى سُكُوتِهَا وَلَا تَحْلِفُ هِيَ عِنْدَ عَدَمِهَا ) أَيُّ يَنْتَبِهُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
بِنَاءً عَلَى عَدَمِ التَّحْلِيفِ عِنْدَهُ فِي النِّكَاحِ خِلَافًا لَهُمَا

( قَوْلُهُ : الزَّائِلُ بِكَارْتِهَا ) أَيُّ عُدْرَتِهَا وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي عَلَى الْمَحَلِّ ؛ لِأَنَّ الْبِكْرَ اسْمٌ لِمَنْ لَمْ تُجَامَعْ بِنِكَاحٍ وَلَا  
غَيْرِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْكُلِّ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ زَنَا ) يُرِيدُ بِهِ الْحَقِيقِي الَّذِي لَمْ تُشْهَرْ بِهِ بِأَنَّ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا الْحَدُّ بِهِ وَلَمْ يَصِرْ عَادَةً لَهَا .  
( قَوْلُهُ : بِكْرٍ حُكْمًا ) وَاضِحٌ فِي الزَّنَا ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَهِيَ بِكْرٌ حَقِيقَةً وَحُكْمًا لِمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ الْبَحْرِ وَبَقِيَ مَسْأَلَةٌ مَنْ  
طَلَّقَتْ بَعْدَ الْخُلُوعِ الصَّحِيحَةِ وَلَمْ تَزَلْ بِكَارْتِهَا أَوْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بَعْنَةً أَوْ جَبُّ تَزْوُجٍ  
كَالْأَبْكَارِ ، وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ ؛ لِأَنَّهَُا بِكْرٌ حَقِيقَةً وَالْحَيَاءُ فِيهَا مَوْجُودٌ ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَالْبَحْرِ وَالْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : اخْتَلَفَا فِي السُّكُوتِ ) أَيُّ قَبْلَ وَجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهَا .  
( قَوْلُهُ : أَيُّ إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِلْبِكْرِ الْبَالِغَةِ بَلَغَكَ النِّكَاحُ )



(الخ) إِنَّمَا فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ بِهَذَا الْمَثَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ بَلْعَنِي النِّكَاحُ يَوْمَ ، كَذَا فَرَدَدْتُ ، وَقَالَ الزَّوْجُ لَا بَلْ سَكَتَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَالْفَرْقُ فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ : وَتَقْبَلُ بَيْنَتَهُ عَلَى سُكُوتِهَا ) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ تَقْبَلُ بِحَيْطُ بِهِ عِلْمُ الشَّاهِدِ ، وَإِنْ أَقَامَهَا فَبَيِّنَتُهَا أَوْلَى لِلْبَيِّنَاتِ زِيَادَةِ الرَّدِّ وَقِيْدَ بَكُونِهِ ادَّعَى السُّكُوتَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ادَّعَى إِجَازَتَهَا وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَبَيِّنَتُهُ أَوْلَى عَلَى مَا فِي الْخَانِيَةِ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْبَيِّنَاتِ وَزِيَادَةِ بَيِّنَتِهِ بِاثْبَاتِ الزُّرْمِ .  
وَفِي الْخُلَاصَةِ عَنْ أَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ بَيِّنَتُهَا أَوْلَى ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .  
(قَوْلُهُ : خِلَافًا لَهُمَا ) سَيَأْتِي أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي الْأَشْيَاءِ السَّتِّ

( لِلْوَلِيِّ إِتْكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ ، وَلَوْ ) كَانَتْ الصَّغِيرَةُ ( ثَنِيًّا ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ، وَقَدْ مَرَّ ( بِغَيْنِ فَاحِشٍ ) وَهُوَ مَا لَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِيهِ بِأَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا نَقْصًا فَاحِشًا ( أَوْ لَغَيْرِ كُفَاءٍ ) بِإِذْنِ زَوْجِ بِنْتِهِ الصَّغِيرَةِ عَبْدًا أَوْ زَوْجِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَةً ( إِنْ كَانَ ) أَيِ الْوَلِيِّ ( أَبًا أَوْ جَدًّا ) أَيِ أَبِ الْأَبِ خِلَافًا لَهُمَا قَالُوا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَبُ صَاحِبًا ، وَلَوْ كَانَ سَكْرَانًا لَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا ، وَكَذَا لَوْ عُرِفَ مِنْهُ سُوءُ الْإِخْتِيَارِ لَطَمَعِهِ أَوْ سَفَهِهِ لَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا ، لَهُمَا أَنْ وَلَا يَتَّهَمَا نَظَرِيَّةً فَإِذَا تَضَمَّنَ ضَرَرًا لَا يَجُوزُ وَلَهُ أَنْ شَفَقَتْهُمَا وَافِرَةً فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الضَّرَرَ يَضْمَحِلُّ فِي مُقَابَلَةِ فَوَائِدَ أُخَرَ مِنْ كَوْنِ الزَّوْجِ حَسَنَ الْخُلُقِ وَالْأَلْفَةِ وَوَأَسَعَ النِّفَقَةِ وَالْعِفَّةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنََّّهُمَا قَصَدَاهَا بِالْعَقْدِ فَلَا ضَرَرَ ( وَإِلَّا ) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْوَلِيُّ أَبًا أَوْ جَدًّا ( فَلَا ) أَيِ لَا يَصِحُّ إِتْكَاحُهُ بِغَيْنِ فَاحِشٍ أَوْ لَغَيْرِ كُفَاءٍ اتِّفَاقًا لِقَدْ عَلِمَ الصَّحَّةُ فِي الْغَيْرِ ( فَبَيِّنَةٍ عَقْدُهُمَا ) أَيِ عَقْدِ الْأَبِ وَالْجَدِّ ( إِذَا كَانَ ) ذَلِكَ الْعَقْدُ ( بِمَهْرٍ الْبُشْلِ أَوْ كُفَاءٍ لَزِمَ ) أَيِ الْعَقْدُ وَلَا خِيَارَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ ( وَفِي ) عَقْدٍ ( غَيْرِهِمَا ) مِنَ الْوَلِيِّاءِ ( خِيَارُ فُسْخٍ بِالْبُلُوغِ أَوْ الْعِلْمِ بِالنِّكَاحِ بَعْدَهُ ) أَيِ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَعْنِي إِذَا كَانَا عَالِمِينَ قَبْلَ الْبُلُوغِ بِالْعَقْدِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْقُسْخُ عِنْدَ الْبُلُوغِ إِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ ، وَإِنْ شَاءَ فُسْخَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَإِلَّا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْقُسْخُ إِذَا عَلِمَ بَعْدَ الْبُلُوغِ قَوْلُهُ غَيْرُهُمَا يَتَّوَلَّى الْقَاضِي وَالْأَمُّ حَتَّى إِذَا زَوَّجَ أَحَدَهُمَا ثَبَتَ الْخِيَارُ هُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتَوَى ، كَذَا

فِي الْكَافِي ( بِشَرْطِ الْقَضَاءِ ) يَعْنِي إِذَا اخْتَارَ الصَّغِيرَةُ أَوْ الصَّغِيرُ الْفُرْقَةَ بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا تَثْبُتُ الْفُرْقَةُ مَا لَمْ يَفْسَخْ الْقَاضِي النِّكَاحَ بَيْنَهُمَا ( بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَتَقِ ) حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْقَضَاءِ .  
( وَ ) بِخِلَافِ ( خِيَارِ الْمُخَيَّرَةِ ) فَإِنَّهَا إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بِلَا قَضَاءٍ ( فَيَتَوَارَتَانِ قَبْلَهُ ) أَيِ إِذَا اشْتَرَطَ الْفُرْقَةَ بِالْقَضَاءِ وَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَضَاءِ بَلَغَ أَوْ لَا وَرِثَةُ الْآخَرِ لِبَقَاءِ النِّكَاحِ قَبْلَ الْقَضَاءِ ( وَسُكُوتُ الْبِكْرِ هَاهُنَا ) أَيِ عِنْدَ الْبُلُوغِ أَوْ الْعِلْمِ بِالنِّكَاحِ بَعْدَ الْبُلُوغِ ( رِضًا وَخِيَارًا لَا يَمْتَدُّ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ ، وَإِنْ جَهَلَتْ بِهِ ) أَيِ بِالْخِيَارِ فَإِنَّ الْبِكْرَ إِذَا سَكَتَتْ هَاهُنَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ يَبْطُلُ خِيَارُهَا وَلَا تُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا مَعَ رُؤْيَةِ الدَّمِّ ، وَإِنْ رَأَتْهُ بِاللَّيْلِ تَخْتَارُ بِلِسَانِهَا فَتَقُولُ فُسْخْتُ نِكَاحِي وَتُشْهِدُ إِذَا أَصْبَحَتْ وَتَقُولُ رَأَيْتُ الدَّمَّ الْآنَ فَإِنْ قَالَتْ الْحَمْدُ لِلَّهِ اخْتَرْتُ فَهِيَ عَلَى اخْتِيَارِهَا ، وَإِنْ بَعَثَتْ خَادِمَهَا حِينَ حَاضَتْ فَدَعَا شَهِودًا فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمْ وَهِيَ فِي مَكَانٍ مُنْقَطِعٍ لَزِمَ النِّكَاحُ وَلَمْ تُعْذَرْ ، وَلَوْ سَأَلَتْ عَنْ اسْمِ الزَّوْجِ أَوْ عَنْ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى أَوْ سَلِمَتْ عَلَى الشَّهِودِ بَطَلَ خِيَارُهَا ، وَلَوْ اخْتَارَتْ وَأَشْهَدَتْ وَلَمْ تَقْدَمْ إِلَى الْقَاضِي بِشَهْرَيْنِ فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا كَخِيَارِ الْعَيْبِ ذِكْرُهُ الرَّيْلِيُّ ( بِخِلَافِ الْمُتَعَتِّقَةِ ) أَيِ إِذَا أُعْتِقَتْ أُمَةٌ وَلَهَا زَوْجٌ ثَبَتَ لَهَا الْخِيَارُ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ فَجَهْلُهَا عُذْرٌ ؛ لِأَنَّ خِدْمَةَ الْمَوْلَى تَمْنَعُ التَّعَلُّمَ بِخِلَافِ الْحَرَاثَةِ فَإِنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ إِذَا رَاهِقَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا

تَعْلَمُ الْإِيمَانَ وَأَحْكَامِهِ أَوْ وَجِبَ عَلَى وَلِيَّهِمَا التَّعْلِيمُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ سُدَى قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا سَبْعًا وَاضْرِبُوهُمْ إِذَا بَلَغُوا عَشْرًا }

(قَوْلُهُ : بَأَنْ زَوْجَ بِنْتِهِ الصَّغِيرَةَ وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا تَقْصَانًا فَاحِشًا ) كَذَا لَوْ زَادَ فِي مَهْرِ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ زِيَادَةً فَاحِشَةً فَلَا اخْتِصَاصَ بِمَا فَرَضَهُ الْمُصَنِّفُ .

(قَوْلُهُ : أَوْ زَوْجَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَّةً ) فِيهِ تَأْمُلٌ ؛ لِأَنَّ الْكَفَاءَةَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي جَانِبِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ .

(قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ أَبَا أَوْ جَدًّا ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ بَغَيْنَ فَاحِشٍ وَلِغَيْرِ كُفَاءٍ لَا لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ نِكَاحِ الصَّغِيرِ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا الْجَدُّ وَالْأَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَ سَكْرَانٌ لَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا ) أَيِ لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ وَهُوَ الصَّحِيحُ حَتَّى لَوْ زَوْجَ بِنْتِهِ مِنْ فَقِيرٍ أَوْ مُحْتَرَفٍ حَرْفَةً ذَنْبِيَّةً وَلَمْ يَكُنْ كُفْوًا فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ : بِشَرْطِ الْقَضَاءِ ، كَذَا يُشْتَرَطُ الْقَضَاءُ ) فِي سِتَّةٍ أُخْرَى .

(قَوْلُهُ : الْفُرْقَةُ ) بِالْجَبِّ وَالْعَنَةِ وَعَدَمِ الْكَفَاءَةِ وَتَقْصُصِ الْمَهْرِ وَالْإِبَاءِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَاللَّعَانِ .

(قَوْلُهُ : بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَتَقِ وَالْمُخَيَّرَةِ ) بَقِيَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَاءِ الْفُرْقَةُ بِالْإِبَاءِ وَالرَّدَّةُ وَتَبَايُنِ الدَّارَيْنِ وَمِلْكِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ وَالنِّكَاحُ الْفَاسِدُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ : أَيِ إِذَا اشْتَرَطَ الْفُرْقَةُ بِالْقَضَاءِ وَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَضَاءِ بَلَغَ أَوْ لَا وَرِثَةُ الْآخَرِ ) اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ مُفَادِ الْمَتَنِ الْوَرَاثَةَ فِيمَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ إِفَادَتَهُ الْوَرَاثَةَ قَبْلَ فُرْقَةٍ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَاءِ ظَاهِرٌ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ بَعَثَتْ خَادِمَهَا

إِلَيْهِ ) مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَفْسَخْ بِلِسَانِهَا حَتَّى فَعَلَتْهُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ سَأَلَتْ عَنْ اسْمِ الزَّوْجِ أَوْ عَنْ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى أَوْ سَلِمَتْ عَلَى الشُّهُودِ بَطَلَ خِيَارُهَا ) قَالَ الْكَمَالُ هَذَا تَعَسَّفَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ غَايَةُ الْأَمْرِ كَوْنُ هَذِهِ

الْحَالَةَ كَحَالَةِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ ، وَلَوْ سَأَلَتْ الْبِكْرَ عَنْ اسْمِ الزَّوْجِ لَا يَقْضَى عَلَيْهَا النِّكَاحُ ، وَكَذَا عَنْ الْمَهْرِ ، وَإِنْ كَانَ عَدَمُ ذِكْرِهِ مِنْهَا لَا يَبْطُلُ كَوْنُ سُكُوتِهَا رِضًا عَلَى الْخِلَافِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَسْأَلْ عَنْهُ لِيُظْهِرَ أَنَّهَا رَاضِيَةٌ بِكُلِّ مَهْرٍ وَالسُّؤَالُ يُفِيدُ نَفْيَ ظُهُورِهِ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ رِضَاهَا عَلَى مَعْرِفَةِ كَمِّيَّتِهِ ، وَكَذَا السَّلَامُ عَلَى الْقَادِمِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا كَيْفَ وَإِنَّمَا أُرْسِلَتْ لِعَرْضِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْفَسْخِ اهـ .

وَفِيهِ بَحْثٌ لِصَاحِبِ الْبَحْرِ فِيهِ تَأْمُلٌ .

(قَوْلُهُ : وَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ إِذَا رَاقَقَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا تَعْلَمُ الْإِيمَانَ وَأَحْكَامِهِ ) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمُرَاهِقَ صَبِيٌّ وَلَا وَجُوبَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَبْلُغْ

( وَخِيَارُ الصَّغِيرِ ) أَيِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ لِلصَّغِيرِ ( وَالثَّيِّبِ ) إِذَا بَلَغَا ( لَا يَبْطُلُ بِلَا صَرِيحِ رِضَا ) بَأَنْ يَقُولَ رَضِيْتُ أَوْ

قَبِلْتُ ( أَوْ دَلَالَةً ) بَأَنْ يَفْعَلَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا كَالْقَبْلَةِ وَالْمَسِّ وَإِعْطَاءِ الْغُلَامِ الْمَهْرَ وَقَبُولِ الثَّيِّبِ الْمَهْرَ ( وَلَا

بِقِيَامِهِمَا عَنِ الْمَجْلِسِ ) ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْبُلُوغِ ثَبَتَ بِعَدَمِ الرِّضَا لِتَوَهُّمِ الْخَلَلِ وَمَا ثَبَتَ بِعَدَمِ الرِّضَا يَبْطُلُ بِالرِّضَا إِلَّا أَنْ سُكُوتُ الْبِكْرِ رِضًا فَلَا يَمْتَدُّ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ فَضْلًا عَمَّا وَرَاءَهُ لَا سُكُوتُ الْغُلَامِ فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ بِالْقِيَامِ الْمُسْتَلَزِمِ لِلْسُّكُوتِ ، وَأَمَّا عَدَمُ بَطْلَانِ خِيَارِ الثَّيِّبِ بِقِيَامِهَا عَنْهُ ؛ فَلِأَنَّ خِيَارَ بُلُوغِهَا لَمْ يَثْبُتْ بِإِثْبَاتِ الزَّوْجِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا لَمْ يَثْبُتْ بِهِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ فَإِنَّ التَّفْوِيزَ هُوَ الْمُقْتَصَرُ عَلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الدَّرَايَةِ وَنَسَبَهُ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ قَالَ أَيُّ صَاحِبِ الدَّرَايَةِ وَلَمْ يُنْقَلْ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ عَنْ أَصْحَابِنَا وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ  
يَكُونَ مُرَادًا وَرَأَيْتُ فِي مَوْضِعٍ مَعْرُوفٍ إِلَى الْمَبْسُوطِ الْوَلَايَةَ بِالسَّبَبِ الْعَامِّ تُثْبِتُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ كَوَلَايَةَ السُّلْطَانَةِ

وَالشَّهَادَةِ وَلَا تُثَبِّتُ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَقَدْ ذَكَرَ مَعْنَى ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءَ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : ثُمَّ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ ) هَكَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ، وَقَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَى يَدِ أَبِي الصَّغِيرَةِ وَوَالَاهُ ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُ فَتَثَبَّتْ لَهُ وَلَايَةُ التَّزْوِيجِ ا هـ .

وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تُؤْهِمُ أَنَّ الْأَسْفَلَ يُزَوِّجُ بِنْتِ الَّذِي وَالَاهُ ، وَلَيْسَ صَاحِبًا فَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ هُوَ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَى يَدِ أَبِي الصَّغِيرَةِ فَيُزَوِّجُهَا مَوْلَى أَبِيهَا بَعْدَ فَقْدِهِ .

( قَوْلُهُ : ثُمَّ الْأُمُّ

إِلخ ) أَقُولُ لَمْ يَذْكُرِ الْجَدَّةَ وَلَا مَرَّتَبَهَا فِي التَّزْوِيجِ وَلَنَا فِيهَا رِسَالَةٌ يَلْزِمُ مُرَاجَعَتَهَا .

)

قَوْلُهُ : ثُمَّ قَاضٍ كَبَّ فِي مَنْشُورِهِ ( لَكِنَّهُ لَا يُزَوِّجُ بَيْمَةً مِنْ ابْنِهِ كَالْوَكِيلِ مُطْلَقًا إِذَا زَوَّجَ مُوَكَّلَتَهُ مِنْ ابْنِهِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْوَلِيَّاءِ ؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَ لِلْقَاضِي حُكْمٌ مِنْهُ وَحُكْمُهُ لِابْنِهِ لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ تَصَرُّفِ الْوَلِيِّ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : لِلْأَبْعَدِ التَّزْوِيجُ

إِلخ ) كَذَا لِلْأَبْعَدِ التَّزْوِيجُ بِعَضَلِ الْأَقْرَبِ بِالْإِجْمَاعِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ ( قُلْتُ ) وَالْمُرَادُ بِالْأَبْعَدِ الْقَاضِي دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ دَفْعِ الظُّلْمِ وَلَنَا رِسَالَةٌ لِدَفْعِ التَّعَارُضِ الْحَاصِلِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مُسَمَّاةً بِكَشْفِ الْمُعْضَلِ فِيمَنْ عَضَلَ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ مَا لَمْ يَنْتَظِرْ الْكُفَّاءَ الْخَاطِبَ

إِلخ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْفَضْلِ .

وَفِي الْهَدَايَةِ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَقْهِ وَفِي الْمُجْتَبَى وَالْمَبْسُوطِ وَالذَّخِيرَةِ هُوَ الْأَصَحُّ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَبِهِ كَانَ يُقْنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَسْتَاذُ ا هـ .

( أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ أَوْ وَكِيلٌ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مَوْلَى الْعَبْدِ بِالنِّكَاحِ لَمْ يُصَدِّقْ ) وَاحِدٌ مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِكُونِهِ إِفْرَارًا عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى النِّكَاحِ أَوْ يُدْرِكَ الصَّغِيرُ أَوْ الصَّغِيرَةُ فَيُصَدِّقُهُ أَوْ يُصَدِّقُ الْمُوَكَّلَ أَوْ الْعَبْدَ ، وَعِنْدَهُمَا يُصَدِّقُ بِلَا شُهُودٍ وَالتَّصْدِيقُ صُورَتُهُ أَنْ يَدْعِيَ عِنْدَ الْقَاضِي رَجُلًا عَلَى أَبِي الصَّغِيرَةِ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْهُ وَأَقَرَّ الْأَبُ بِهِ بَيْنَ يَدَيْ الْقَاضِي فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي بِالنِّكَاحِ مَا لَمْ يَأْتِ الزَّوْجُ بَيْنَهُ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيَنْصَبُ إِنْسَانًا عَنْ الصَّغِيرَةِ حَتَّى يُنْكِرَ النِّكَاحَ فَيَقِيمُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَوْ تُدْرِكُ الصَّغِيرَةُ فَتُصَدِّقُ الرَّجُلَ وَالْأَبُ فَحِينَئِذٍ يَقْضِي بِالنِّكَاحِ ( بِخِلَافِ الْأَمَةِ ) فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَوْلَى إِذَا أَقَرَّ بِنِكَاحِ أَمَتِهِ بَعْدَمَا ادَّعَى رَجُلٌ نِكَاحَهَا يَقْضِي بِنِكَاحِهَا بِلَا تَصْدِيقٍ وَبَيْنَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَ الْجَارِيَةِ وَبُضْعَهَا بِخِلَافِ الْعَبْدِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَهُ فَقَطْ

قَوْلُهُ : أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ

إِلخ ) كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا يُصَدِّقُ بِلَا شُهُودٍ وَتَصْدِيقٌ ) قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ قَالَ فِي الْمُصَنَّى عَنْ أَسْتَاذِهِ يَعْني الشَّيْخَ حَمِيدَ

الدِّينِ أَنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْوَلِيُّ فِي صَغِيرَةٍ فَإِنَّ إِفْرَارَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى بُلُوغِهِمَا فَإِذَا بُلُغَا وَصَدَقَا يُنْفَذُ إِفْرَارُهُ

وَالَّذِي يَبْطُلُ ، وَعِنْدَهُمَا يَنْفُذُ فِي الْحَالِ ، وَقَالَ إِنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ قَالَ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ الْخِلَافُ  
فِيمَا إِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ وَأَنْكَرَ النِّكَاحَ فَأَقَرَّ الْوَلِيُّ ، أَمَّا لَوْ أَقَرَّ بِالنِّكَاحِ فِي صِغَرِهِ صَحَّ إِقْرَارُهُ هـ .  
ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ اللُّوْجَةَ قَوْلٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا بَلَغَا فَأَنْكَرَا النِّكَاحَ ، أَمَّا إِذَا أَقَرَّ عَلَيْهِمَا  
فِي صِغَرِهِمَا يَصَحُّ اتِّفَاقًا هـ .

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْوَلِيِّ شَرَعَ فِي الْكُفَّةِ فَقَالَ ( الْكُفَاءَةُ ) هِيَ لُغَةٌ كَوْنُ الشَّيْءِ نَظِيرُ آخَرٍ وَهِيَ ( تُعْتَبَرُ ) فِي التَّكَاحِ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ لِلزُّومِ التَّكَاحِ خِلَافًا لِمَالِكٍ ( نَسَبًا ) فِي الْعَرَبِ فَإِنَّ الْعَجَمَ ضَيَعُوا أَنْسَابَهُمْ ( فَقُرَيْشٌ أَكْفَاءٌ ) أَيِ بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ ( وَالْعَرَبُ ) يَعْنِي مَا سِوَى قُرَيْشٍ ( أَكْفَاءٌ ) قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ وَلَيْسُوا كُفُوًا لِقُرَيْشٍ ( وَالْمَوَالِي ) يَعْنِي الْعَجَمَ سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ نَصَرُوا الْعَرَبَ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالنَّاصِرُ يُسَمَّى مَوْلَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ } ( أَكْفَاءٌ ) رَجُلٌ لِرَجُلٍ أَيْ لَا يُعْتَبَرُ نَسَبُهُمْ وَلَيْسُوا بِكُفَّةٍ لِلْعَرَبِ .

( وَ ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا ( إِسْلَامًا فَمُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِكُفَّةٍ لِذِي أَبٍ ) وَاحِدٍ ( فِيهِ ) أَيِ الْإِسْلَامِ ( وَالْأَبَوَانِ فِيهِ كَأَبَاءٍ ) يَعْنِي مَنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ كُفُوٌ لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَقَعُ بِالْأَبَوَيْنِ فَلَا تُعْتَبَرُ الزَّائِدُ .

( وَ ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا ( حُرِّيَّةً فَعَبْدٌ أَوْ مُعْتَقٌ لَيْسَ كُفُوًا لِلْحُرَّةِ أَصْلِيَّةً وَلَا مُعْتَقٌ أَبُوهُ كُفُوًا لِذَاتِ أَبَوَيْنِ حُرَّيْنِ ، وَ ) تُعْتَبَرُ

أَيْضًا ( دِيَانَةً ، فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفُوًا لِصَالِحَةٍ أَوْ بِنْتِ صَالِحٍ ، وَ ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا ( مَالًا ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةَ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ( فَالْعَاجِزُ عَنْ ) الْمَهْرِ ( الْمُعْجَلُ وَالتَّفَقُّةُ لَيْسَ كُفُوًا لِلْفَقِيرَةِ ) ، أَمَّا الْمَهْرُ فَلِأَنَّهُ عَوْضٌ بَعْضُهَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَهْرِ قَدْرُ مَا تَعَارَفُوا تَعَجِيلَهُ ؛ لِأَنَّ مَا وَرَاءَهُ مُؤَجَّلٌ عُرْفًا ، وَأَمَّا التَّفَقُّةُ فَلِأَنَّ قِيَامَ الْمَازِدِ وَاجٍ وَدَاوِمَةٌ بِهَا ( لَا غِنَى فِي الْأَصَحِّ ) قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ وَصَاحِبُ الذَّخِيرَةِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ

الْمَالِ مَذْمُومَةٌ فِي الْأَصَحِّ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { هَلَكَ الْمُكْثِرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِمَالِهِ هَكَذَا وَهَكَذَا أَيْ تَصَدَّقَ بِهِ } ( فَالْقَادِرُ عَلَيْهِمَا ) أَيِ عَلَى الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةِ ( كُفُوٌ لِذَاتِ أَمْوَالٍ عَظِيمٍ ) لِعَدَمِ الْعِبْرَةِ بِالْغِنَى .

( وَ ) تُعْتَبَرُ أَيْضًا ( حِرْفَةً ) ؛ لِأَنَّ التَّفَاخُرَ يَقَعُ بِهَا ( فَمِثْلُ حَائِكٍ ) كَحَدَّادٍ وَخَفَّافٍ وَنَحْوَهُمَا ( لَيْسَ كُفُوًا لِمِثْلِ عَطَّارٍ ) كَبْرَازٍ فَالْعَطَّارُ وَالْبَرَّازُ كُفُوَانِ ( الْعَجَمِيُّ الْعَالِمُ كُفُوٌ لِلْعَرَبِيِّ الْجَاهِلِ ) ؛ لِأَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ يُقَاوِمُ شَرَفَ النَّسَبِ ( وَالْعَالِمُ الْفَقِيرُ ) أَيِ غَيْرُ الْغِنَى لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى الْمَهْرِ الْمُعْجَلِ وَالتَّفَقُّةِ ( كُفُوٌ لِلْجَاهِلِ الْغِنَى ) لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ الْغِنَى غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ( وَلِلْعُلُوِّ ) لِمَا عَرَفَتْ أَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ يُقَاوِمُ شَرَفَ النَّسَبِ ( وَالْقُرَوِيُّ لِلْمَدَنِيِّ نَقَصَتْ ) أَيِ تَرَوَّجَتْ امْرَأَةٌ وَنَقَصَتْ ( عَنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا لِلْوَلِيِّ أَنْ يُنِّمَ ) الْمَهْرَ ( أَوْ يَفْرَقَ ) بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهَا أَلْحَقَتْ الْعَارَ بِالْأَوْلِيَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَفَاخَرُونَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ وَيَعِيرُونَ بِالْقُصَانِ فَكَانَ لَهُمْ حَقُّ الْمَاعِزِاصِ

( قَوْلُهُ : هِيَ لُغَةٌ كَوْنُ الشَّيْءِ نَظِيرُ آخَرٍ ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ عَقِيبَ قَوْلِهِ فِي الْكُفَّةِ وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيفَهُ شَرْعًا لَوْضُوحِ أَنَّهُ مَنْ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا ذَكَرَ مِنْ شُرُوطِ الْكُفَاءَةِ .

( قَوْلُهُ : بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الرَّجَالِ لِلنِّسَاءِ كَمَا قَالَهُ فِي الْكَافِي ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي النِّسَاءِ لِلرَّجَالِ وَلَفْظُهُ بَيْنَ لَا تُفِيدُ هَذَا .

( قَوْلُهُ : لِلزُّومِ التَّكَاحِ ) أَيِ يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْكُفَاءَةِ فِي ابْتِدَاءِ التَّكَاحِ لِلزُّومِ وَلَا يَصْرُ زَوَالُهَا بَعْدَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهْرِيَّةِ وَقَدْ مَنَّا الْقَوْلَ بِاشْتِرَاطِهَا لِلصَّحَّةِ .

( قَوْلُهُ : خِلَافًا لِمَالِكٍ ) كَانَ الْوَلِيُّ أَنْ يَذْكُرَ خِلَافَ الْكَرْخِيِّ مِنْ مَشَايِحِنَا أَيْضًا لِمُؤَافَقَتِهِ لِمَالِكٍ كَمَا فِي الْقُتُبِ .

( قَوْلُهُ : فَقُرَيْشٌ أَكْفَاءٌ ) الْقُرَشِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ وَالْهَاشِمِيُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَالْعَرَبُ

مَنْ جَمَعَهُمْ أَبٌ فَوْقَ النَّصْرِ وَالْمَوَالِي سِوَاهُمْ ، كَذَا فِي الْكَافِي أَيُّ سِوَى الْعَرَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَمَسَّهُمْ رِقٌّ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : وَالْعَرَبُ أَكْفَاءُ ) أَطْلَقَهُ كَالْكَنْزِ وَأَخْرَجَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي مِنْ عُمُومِهِ بَنِي بَاهِلَةَ فَقَالَ : وَبَنُو بَاهِلَةَ لَيْسُوا بِأَكْفَاءَ لِعَامَّةِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَعْرُوفُونَ بِالْخَسَاسَةِ هـ .

قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ أَيُّ اسْتِثْنَاءِ بَنِي بَاهِلَةَ فَإِنَّ النَّصْرَ لَمْ يَفْصَلْ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَغْلَمَ لِقَبَائِلِ الْعَرَبِ وَأَخْلَاهُمْ ، وَقَدْ أَطْلَقَ ، وَلَيْسَ كُلُّ بَاهِلِيٍّ كَذَلِكَ ، بَلْ فِيهِمْ الْأَجَوَادُ وَكَوْنُ فَصِيلَةٍ مِنْهُمْ أَوْ بَطْنٍ صَعَالِيكَ فَعَلُوا ذَلِكَ لَا يَسْرِي فِي حَقِّ الْكُلِّ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ فَالْحَقُّ الْإِطْلَاقُ .

( قَوْلُهُ : وَالْأَبْوَانُ فِيهِ كَالْآبَاءِ ) لَوْ تَنَّى ضَمِيرَ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ عَنْ اعْتِبَارِ

الْحُرِّيَّةِ لَكَانَ خَيْرًا لِيُفِيدَ ذَلِكَ فِي الْحُرِّيَّةِ أَيْضًا كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْكَنْزِ وَأَبْوَانُ فِيهِمَا كَالْآبَاءِ .

( قَوْلُهُ : فَالْعَاجِزُ عَنِ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةُ لَيْسَ كُفُوًا لِفَقِيرَةٍ ) غَيْرُ مُعْتَبَرٍ الْمَفْهُومُ ؛ لِأَنَّ مَنْ عَجِزَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا يَكُونُ كُفُوًا كَمَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُطِيقَةً لِلْوَطْءِ فَهُوَ كُفُوٌ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّفَقُّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَيُعَدُّ قَادِرًا عَلَى الْمَهْرِ يَسَارُ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَجَدِّهِ وَجَدَّتِهِ وَلَا تُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّفَقُّةِ يَسَارِ الْآبِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : فَالْقَادِرُ عَلَيْهِمَا أَيُّ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةِ كُفُوٌ ) مُفِيدٌ لِمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ الْهِدَايَةِ .

( قَوْلُهُ : فَالْعَطَارُ وَالْتِّزَارُ كُفُوَانِ ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي الْحِرْفَةِ التَّقَارُبُ لَا حَقِيقَةُ الْمُسَاوَاةِ قَالَ شَمْسُ الْأَمَّةِ الْحَلَوَانِيُّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَالْعَالِمُ الْفَقِيرُ

إِلخ ) لَمْ يُفَدَّ غَيْرَ مَا تَهَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الْمَهْرَ وَقَدَرَ عَلَى التَّفَقُّةِ كَانَ كُفُوًا لِغَائِقَةِ الْغِنَى فَرِيَادَةُ الْعِلْمِ لَمْ تُؤَثِّرْ شَيْئًا عَلَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هـ .

نَعَمْ وَصَفَ الْعِلْمَ يُجْبِرُ خَلَلَ الْفَقْرِ بَعْدَ مِلْكِ الْمَهْرِ عَلَى مَا نَصَّهُ الزَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ ، وَقِيلَ إِذَا كَانَ ذَا جَاهٍ كَالسُّلْطَانِ وَالْعَالِمِ يَكُونُ كُفُوًا وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا التَّفَقُّةَ ؛ لِأَنَّ الْخَلَلَ يَجْبِرُ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْفَقِيهُ الْعَجَمِيُّ يَكُونُ كُفُوًا لِلْعَرَبِيِّ الْجَاهِلِ هـ .

( تَنْبِيْهُ ) لَا تُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَّا أَنْ بَنَتْ مِلْكِهِمْ إِذَا خَدَعَهَا حَانِكٌ أَوْ سَائِسٌ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا تَسْكِينًا لِلْفِتْنَةِ لَا لِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ .

( قَوْلُهُ : لِلْوَلِيِّ أَنْ يُتِمَّ الْمَهْرَ أَوْ يُفَرِّقَ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ طَلَبُ تَتْمِيمِ الْمَهْرِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ الْمُرَادُ بِالْوَلِيِّ الْعَصْبَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا عَلَى الْمُخْتَارِ فَخَرَجَ الْقَرِيبُ الَّذِي لَيْسَ بِعَصْبَةٍ وَخَرَجَ الْقَاضِي هـ .

( قُلْتُ ) التَّغْلِيلُ يَتَضَعِي التَّفْرِيقَ لِكُلِّ قَرِيبٍ ؛ وَلِذَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ لِلْوَلِيَّاءِ أَنْ يُفَرَّقُوا دُفْعًا لِضَرَرِ الْعَارِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِتَزْوُجِهَا غَيْرَ الْكُفَاءِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْوَلِيُّ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَوْ لَا كَابْنِ الْعَمِّ هُوَ الْمُخْتَارُ ، كَذَا فِي الْفَتَاوَى . هـ .

( قَوْلُهُ : أَمَرَ رَجُلٌ شَخْصًا ) أَطْلَقَ الرَّجُلَ الْأَمْرَ فَشَمِلَ الْأَمِيرَ وَغَيْرَهُ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَا لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُزَوَّجَهُ امْرَأَةً تُكَافِئُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ

( أَمَرَ ) رَجُلٌ شَخْصًا ( بِتَزْوِيجِ امْرَأَةٍ فَرَّوَجَهُ أَمَةً جَارَ ) ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَدَرَ مُطْلَقًا فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ التَّهْمَةِ كَمَا إِذَا زَوَّجَهُ أَمَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَانِعٌ كَمَا إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةً ( وَامْرَأَتَيْنِ لَأَ ) يَعْنِي إِذَا زَوَّجَهُ الْمَأْمُورُ امْرَأَتَيْنِ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ ؛ إِذْ لَا وَجْهَ إِلَى الْإِزَامِ كِلْتَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ أَمْرِهِ وَلَا إِلَى الْإِزَامِ إِحْدَاهُمَا بِعَيْنِهَا لِعَدَمِ الْوَلَوِيَّةِ وَلَا إِلَى الْإِزَامِ إِحْدَاهُمَا لَا بِعَيْنِهَا ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِصَافَةَ إِلَى الْمَجْهُولَةِ لِتَعْطِلِهِ عَمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَهُوَ الْوُطْءُ لِاسْتِحَالَةِ وَطْءِ غَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ ( زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَائِبٍ ) بِأَنَّ قَالَتِ اشْهَدُوا أَنِّي زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْ فُلَانٍ ( فَأَجَازَهُ ) أَيَّ أَجَازَ الْغَائِبُ التَّزْوِيجَ بِلُغَةِ خَبَرِهِ إِلَيْهِ ( فَإِنْ كَانَ قَبْلَ عَنِّهِ ) أَيَّ عَنْ طَرَفِ الْغَائِبِ فِي الْمَجْلِسِ ( وَاحِدٌ ) سَوَاءً كَانَ فَضُولِيًّا أَوْ وَكِيلًا ( جَارَ ) النِّكَاحُ ( وَإِلَّا فَلَا ) ؛ لِأَنَّ مَا صَدَرَ عَنِ الْمَرْأَةِ شَطْرُ الْعَقْدِ وَشَطْرُهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِ نَاكِحٍ غَائِبٍ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَوْ مِنْ فَضُولِيٍّ لِيَتَحَقَّقَ صُورَةُ الْعَقْدِ وَيَتَوَقَّفَ تَمَامُهُ عَلَى إِجَازَةِ الْغَائِبِ

( قَوْلُهُ : كَمَا إِذَا زَوَّجَهُ أَمَتَهُ ) مِثَالٌ لِمَوْضِعِ التَّهْمَةِ .

( قَوْلُهُ : وَلَمْ يَكُنْ مَانِعٌ كَمَا إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةً ) تَنْصِصُ عَلَى الشَّرْطِ الثَّانِي لِصِحَّةِ تَزْوِيجِ الْمَأْمُورِ أَمَةً لِأَمْرِهِ .  
( قَوْلُهُ : وَامْرَأَتَيْنِ لَأَ ) أَيَّ فِي صُورَةِ قَوْلِهِ زَوَّجَنِي امْرَأَةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ، أَمَّا لَوْ عَيْنَهَا فَرَّوَجَهَا لَهُ مَعَ أُخْرَى لَزِمَتْهُ الْمُعَيَّنَةُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : بِعَقْدٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ ) لَا يَنْفُذُ نِكَاحُهُمَا عَلَى الْأَمْرِ فَيَتَوَقَّفُ فَإِنْ أَجَازَهُمَا صَحَّ وَقَوْلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فَتَعَيَّنَ التَّفْرِيقُ لَا يَسْتَقِيمُ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُجَبِّزَ نِكَاحَهُمَا ، وَلَوْ قَالَ فَانْتَضَى الزُّرْمُ اسْتِمَامَ قَالَهُ الرِّيْلِيُّ .  
( قَوْلُهُ : سَوَاءً كَانَ فَضُولِيًّا أَوْ وَكِيلًا ) أَمَّا كَوْنُهُ فَضُولِيًّا فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ وَكِيلًا فَغَيْرُ صَحِيحٍ لِشَرْطِ الْمُصَنَّفِ الْإِجَازَةَ لِصِحَّتِهِ مَعَ قَبُولِ الْوَكِيلِ .

( قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَلَا ) مُفِيدٌ عَدَمَ الْأَنْعِقَادِ مَوْقُوفًا فِيمَا إِذَا قَبَلَ الْعَاقِدُ الْفُضُولِيَّ أَيْضًا عَنْ الْغَائِبِ كَقَوْلِهَا زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْ فُلَانٍ ، ثُمَّ قَالَتْ وَقَبِلْتُ عَنْهُ لَا يَتَوَقَّفُ ، بَلْ يَبْطُلُ فِيهِ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ إِشَارَةً إِلَى رَدِّ مَا قَيَّدَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ تَوَقُّفِهِ بِمَا إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ ، أَمَّا إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامَيْنِ فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ بِالِاتِّفَاقِ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْكَافِي وَالْحَوَاشِي قَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ وَلَا وَجُودَ لِهَذَا الْقَيْدِ فِي كَلَامِ أَصْحَابِ الْمَنْهَبِ ، بَلْ كَلَامُ مُحَمَّدٍ عَلَى مَا فِي الْكَافِي لِلْحَاكِمِ أَبِي الْقُضَلِ الَّذِي جَمَعَ كَلَامَ مُحَمَّدٍ مُطْلَقًا عَنْهُ ، وَأَصْلُ الْمَبْسُوطِ خَالَ عَنْهُ

( يَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ ) يَعْنِي الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ ( وَاحِدٌ لَيْسَ بِفُضُولِيٍّ مِنْ جَانِبٍ ) وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِمَا ، بَلْ الْوَاحِدُ إِذَا كَانَ وَكِيلًا مِنْهُمَا فَقَالَ زَوَّجْتُهَا إِيَّاهُ كَانَ كَافِيًا وَلَهُ أَقْسَامٌ إِمَّا أَصِيلٌ وَوَلِيٌّ كَابِنُ الْعَمِّ تَزَوَّجَ بِنْتَ عَمِّهِ الصَّغِيرَةِ أَوْ أَصِيلٌ وَوَكِيلٌ كَمَا إِذَا وَكَلْتُ رَجُلًا أَنْ يَزَوِّجَهَا نَفْسَهُ أَوْ وَلِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ وَكِيلًا مِنْهَا أَوْ وَلِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَوَكِيلًا مِنْ آخَرَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَضُولِيًّا كَمَا إِذَا كَانَ أَصِيلًا وَفُضُولِيًّا أَوْ وَلِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَفُضُولِيًّا مِنْ آخَرَ أَوْ وَكِيلًا مِنْ جَانِبٍ وَفُضُولِيًّا مِنْ آخَرَ أَوْ فَضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ

( قَوْلُهُ : أَوْ فَضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ ) قَالَ الْكَمَالُ إِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَضُولِيٌّ آخَرَ تَوَقَّفَ اتِّفَاقًا وَإِلَّا فَعَلَى الْخِلَافِ هـ .  
وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ الْفُضُولِيُّ الثَّانِي قَبِلْتُ لَهُمَا فَإِذَا جَازَا تَهَذَّ .

( تَنْبِيْهٌ ) لِلْفُضُولِيِّ فِي النِّكَاحِ فَسَخُّهُ قَبْلَ الْإِجَازَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ حَتَّى لَوْ أَجَازَ مِنْ لَهُ الْإِجَازَةُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنْفُذُ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الْآخِرَ قَاسَهُ عَلَى الْبَيْعِ ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ فِي الْبَيْعِ تَرْجِعُ إِلَى الْقُضُولِيِّ بَعْدَ الْإِجَازَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْوَكِيلِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .



وَقَالَ قاضِي خَانُ رَجُلٌ زَوْجَ رَجُلًا امْرَأَةً بغيرِ أمرِهِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْعَقْدِ أَنْ يَفْسَخَ هَذَا الْعَقْدُ ١ هـ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ

(أَذِنَتْ) امْرَأَةً (لِرَجُلٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَعَقَدَ) أَي تَزَوَّجَ ذَلِكَ الرَّجُلُ تِلْكَ الْمَرْأَةَ لِنَفْسِهِ (عِنْدَ شَاهِدَيْنِ جَارَ) النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَوَلَّى طَرَفِيهِ لِكُونِهِ غَيْرَ مُضُولٍ مِنْ جَانِبِ فَقُولِهِ زَوَّجْتُ يَنْصَمِنُ الشَّطْرَيْنِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ (كَذَا ابْنُ عَمٍّ زَوْجَ بِنْتِ عَمِّهِ مِنْ نَفْسِهِ) أَي يَصِحُّ هَذَا التَّزْوِيجُ أَيْضًا لِكُونِهِ وَلِيًّا لَيْسَ بِمُضُولٍ مِنْ جَانِبِ (وَلَوْ وَكَلَتْ رَجُلًا يَتَزَوَّجُهَا فَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَجُزْ) ؛ لِأَنَّهَا نَصَبَتْهُ مُزَوَّجًا لَا مُتَزَوَّجًا (قَوْلُهُ : وَكَلَتْ رَجُلًا يَتَزَوَّجُهَا فَتَزَوَّجَهَا لَمْ يَجُزْ) فَكَذَا عَكْسُهُ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَارَةِ إِلَّا أَنْ تَقُولَ مِمَّنْ شِئْتُ ١ هـ

وَإِذَا زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ لَا يَصِحُّ عَلَى قَوْلِ الْكُلِّ فِي الصَّحِيحِ بِخِلَافِ تَزْوِيجِ الْأَمْرِ بِامْرَأَةِ أُمَةٍ وَالْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُعَيَّرُ بَعْدَمِ الْكُفَاءِ فَيَتَقَيَّدُ بِهِ بِخِلَافِ الرَّجُلِ ، كَذَا فِي التَّيْسِينِ وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ بَيْنَهُ وَيُمْنُهُ

بَابُ الْمَهْرِ .

(صَحَّ النِّكَاحُ بِلَا تَسْمِيَةٍ وَبِنَفِيهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ } فَإِنَّ الْبَاءَ لَفْظٌ خَاصٌّ مَعْنَاهُ الْإِلْصَاقُ فَيَذُلُّ قِطْعًا عَلَى امْتِنَاعِ اهْتِكَائِ الْإِبْتِغَاءِ وَهُوَ الْعَقْدُ الصَّحِيحُ عَنْ الْمَالِ فَإِنْ قِيلَ الْإِبْتِغَاءُ وَرَدَ مُطْلَقًا عَنْ الْإِلْصَاقِ بِالْمَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ } وَالْمُطْلَقُ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَنَا وَأَيْضًا مُحْصَلُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ الْإِبْتِغَاءَ الصَّحِيحَ مُلْصَقًا بِالْمَالِ فَمُقْتَضَى هَذَا أَنْ لَا يَكُونَ الْإِبْتِغَاءُ الْمُتَنَفِّكُ عَنْ الْمَالِ صَحِيحًا لَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا وَمُسْتَوْجِبًا لِثُبُوتِ مَا قَبِيَ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ مِنَ الْمَهْرِ قُلْنَا عَنْ الْأَوَّلِ إِنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَنَا أَيْضًا إِذَا اتَّحَدَ الْحُكْمُ وَالْحَادِثَةُ وَدَخَلَ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ عَلَى الْحُكْمِ الْمُتَبَتِّ كَمَا تَهَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَهَذَا كَذَلِكَ ، وَعَنْ الثَّانِي أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى { لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَهْرُسُوا لَهُنَّ فَرِيضَةٌ } ذَلَّ عَلَى تَحَقُّقِ الطَّلَاقِ بِدُونِ سَبْقِ فَرَضِ الْمَهْرِ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى النِّكَاحِ الشَّرْعِيِّ فَإِذَا صَحَّ النِّكَاحُ بِدُونِ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ وَجَبَ أَنْ تُحْمَلَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ عَلَى مَا حَمَلْنَاهَا عَلَيْهِ

(بَابُ الْمَهْرِ) .

لَمَّا ذَكَرَ رُكْنَ النِّكَاحِ وَشَرْطَهُ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمُهُ فَإِنَّ الْمَهْرَ يَجِبُ بِالْعَقْدِ أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ فَكَانَ حُكْمًا لَهُ وَلَهُ أَسْمَاءٌ مَهْرٌ صَدَاقٌ نَحْلَةٌ أَجْرٌ فَرِيضَةٌ عَقْرٌ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

(قَوْلُهُ : صَحَّ النِّكَاحُ بِلَا تَسْمِيَةٍ) لَا خِلَافَ فِيهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ } ) غَيْرِ الْأَنْسَبِ لِلْمَقَامِ فَإِنَّهُ فِي بَيَانِ صِحَّةِ النِّكَاحِ بِلَا تَسْمِيَةِ مَهْرٍ لَا فِي بَيَانِ لُزُومِهِ فَكَانَ يَنْبَغِي الْإِقْتِصَارُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ لِلصَّحَّةِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى { لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ } ، ثُمَّ يُقَالُ وَالْمَهْرُ وَاجِبٌ شَرْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ } كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ الْكَافِي

(وَأَقْلَهُ قَدْرُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَضْةً وَزُنْ سَبْعَةٍ) أَي وَزُنْ كُلُّ عَشْرَةِ سَبْعَةٍ مِثْقَالٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَضْرُوبَةً أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةً حَتَّى يَجُوزَ وَزُنْ عَشْرَةِ تَبْرًا وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ بِخِلَافِ نَصَابِ السَّرِقَةِ ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ (وَوَجِبَتْ) أَيِ الْعَشْرَةُ (إِنْ سَمِيَ دُونَهَا) .

( قَوْلُهُ : وَأَقْلَهُ قَدْرُ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ فَصَّةٌ وَزَنَ سَبْعَةٍ ) هُوَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ دِرْهَمٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا ، وَإِنْ كَانَ قِيمِيًّا أُعْتَبِرَ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْعَقْدِ لَا يَوْمَ الْقَبْضِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ فَإِذَا أُقْتَصَ عَنِ الْعَشْرَةِ وَقَتَ الْقَبْضِ لَيْسَ لَهَا غَيْرُهُ وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ بِالنَّسْبَةِ لِصَمَانِهَا فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَرْضِ قِيمَتِهِ عَشْرَةَ فَقَبَضْتَهُ وَقِيمَتُهُ عِشْرُونَ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَقَدْ هَلَكَ الثَّوْبُ رَدَّتْ عَشْرَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ

( وَ ) وَجَبَ ( الْأَكْثَرُ إِنْ سَمِيَ ) أَيِ الْأَكْثَرَ ( عِنْدَ الْوُطْءِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ ( أَوْ الْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا ( أَوْ مَوْتَ أَحَدِهِمَا ) فَإِنَّهُ أَيْضًا مُؤَكَّدٌ لِلْمَهْرِ ( وَنِصْفُهُ ) أَيِ وَجَبَ نِصْفُ الْمُسَمَّى ( بِطَلَاقٍ قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ الْخُلُوةِ ) قَوْلُهُ : عِنْدَ الْوُطْءِ مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ ( غَيْرُ مُسَلَّمٍ ، بَلِ الْمَهْرُ وَجَبَ بِالْعَقْدِ وَلَكِنَّهُ يَتَأَكَّدُ لِرُومِ تَمَامِهِ بِخَوِ الْوُطْءِ ، وَلَوْ حُكِّمًا كَمَا لَوْ نَكَحَ مُعْتَدَّتَهُ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْوُطْءِ وَالْخُلُوةِ أَوْ أَزَالَ بَكَارَتَهَا بِخَوِ حَجَرٍ وَيَجِبُ نِصْفُهُ بِزَوَالِهَا بِدَفْعَةٍ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ مَوْتَ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ أَيْضًا مُؤَكَّدٌ لِلْمَهْرِ ) مُؤَيَّدٌ لِمَا قُلْنَا فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهُ كَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ .

( قَوْلُهُ : وَنِصْفُهُ بِطَلَاقٍ قَبْلَ الْوُطْءِ ) لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْسَّبَبَةِ لِمَا قُلْنَا إِنَّ وَجُوبَ الْمَهْرِ بِالْعَقْدِ فَهِيَ لِلْمُصَاحَبَةِ

( وَوَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ عِنْدَمَا ذَكَرَ ) مِنَ الْوُطْءِ وَالْخُلُوةِ وَالْمَوْتِ ( فِي الشَّعَارِ ) وَهُوَ أَنْ يُزَوَّجَ كُلُّ مِنَ الرَّجُلَيْنِ بِنْتَهُ أَوْ أُخْتَهُ لِلْآخَرِ بِشَرْطِ أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ بِنْتَهُ أَوْ أُخْتَهُ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا مَهْرُ الْمِثْلِ وَإِنَّمَا سَمِيَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الشُّعُورَ هُوَ الرَّفْعُ وَالْإِخْلَاءُ فَكَانَتْهُمَا بِهَذَا الشَّرْطِ رَفْعًا الْمَهْرَ وَأَخْلِيَا الْبُضْعَ عَنْهُ ( وَ ) وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَيْضًا ( فِيمَا لَمْ يُسَمَّ ) الْمَهْرُ ( أَوْ نَفَى إِذَا لَمْ يَتَرَضَّ عَلَى شَيْءٍ وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ تَرَضَّ عَلَى شَيْءٍ ( فَذَاكَ ) الشَّيْءُ هُوَ الْوَاجِبُ ( أَوْ سُمِّيَ ) عَطْفٌ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ أَيِ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فِيمَا سُمِّيَ ( خَمْرًا أَوْ خِنْزِيرًا أَوْ هَذَا الْخَلِّ وَهُوَ خَمْرٌ ، أَوْ هَذَا الْعَبْدُ وَهُوَ حُرٌّ أَوْ ثَوْبٌ أَوْ دَابَّةٌ لَمْ يَبَيَّنْ جِنْسَهُمَا أَوْ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ أَوْ خِدْمَةُ الزَّوْجِ الْحُرِّ لَهَا سَنَةٌ ) ؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْإِبْتِغَاءُ بِالْمَالِ الْمُتَقَوِّمِ وَالتَّعْلِيمِ لَيْسَ بِمَالٍ فَضْلًا عَنِ التَّقَوُّمِ ، وَكَذَا الْمُنَافِعُ عَلَى أَصْلِنَا ، وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى خِدْمَةٍ حُرٍّ آخَرَ فَقِيلَ لَا تَسْتَحِقُّ الْخِدْمَةَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ وَتَرْجِعُ عَلَى الزَّوْجِ بِقِيَمَةِ خِدْمَتِهِ ، وَلَوْ نَكَحَهَا عَلَى رَحِيٍّ أَوْ زُرَاعَةٍ لَمْ يَجْزُ عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَالصَّوَابِ أَنْ يُسَلَّمَ لَهَا إِجْمَاعًا اسْتِدْلَالًا بِقِصَّةِ مُوسَى وَشُعَيْبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَإِنَّ شَرِيعَةً مِنْ قَبْلِنَا شَرِيعَةٌ لَنَا إِذَا قَصَّهَا اللَّهُ أَوْ رَسُولُهُ بِلَا انْكَارٍ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَوْ ) كَانَ الزَّوْجُ ( عَبْدًا فَالْخِدْمَةُ ) أَيِ فَالْوَجِبُ الْخِدْمَةُ فَإِنَّ خِدْمَةَ الْعَبْدِ ابْتِغَاءً بِالْمَالِ لِيَتَصَمَّنَ تَسْلِيمَ رَقَبَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْحُرُّ

( قَوْلُهُ : وَهُوَ أَنْ يُزَوَّجَ كُلُّ مِنَ الرَّجُلَيْنِ بِنْتَهُ )

( الْخ ) لَا يَصِحُّ هَذَا الْمِثَالُ لِلشَّعَارِ اصْطِلَاحًا إِلَّا بِزِيَادَةِ شَرْطِ جَعْلِ بُضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا نَظِيرَ بُضْعِ الْآخَرَى ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، بَلْ مِثْلُ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ لَا يَكُونُ شِعَارًا اصْطِلَاحًا ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَكَذَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَنْ يَكُونَ بُضْعُ بَنْتِي صَدَاقًا لِبَنْتِكَ وَلَمْ يَقْبَلِ الْآخَرُ ، بَلْ زَوَّجَهُ بِنْتَهُ وَلَمْ يَجْعَلْهَا صَدَاقًا ، فَلَيْسَ بِشِعَارٍ ، وَإِنْ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْإِسْتِجَارِ عَلَيْهِ وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ .

اهـ .

( قُلْتُ ) لَكِنْ يُعَارِضُهُ أَنَّهُ خِدْمَةٌ لَهَا ، وَلَيْسَتْ مِنْ مُشْتَرَكِ مَصَالِحِهِمَا فَلَا تَصِحُّ تَسْمِيَةُ التَّغْلِيمِ .  
( قَوْلُهُ : وَلَوْ نَكَحَهَا عَلَى رَعْيِ الْغَنَمِ أَوْ الزَّرَاعَةِ لَمْ يَجْزُ عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْلِ ) قَالَ الْكَمَالُ وَلَا عَلَى رِوَايَةِ الْجَامِعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ اهـ .

قَالَ فِي الْبَحْرِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ .

( قَوْلُهُ : وَالصَّوَابُ أَنْ يُسَلَّمَ لَهَا )

إِلَخْ ( كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ وَالْوُجْهَ أَوْ وَالْأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الصَّوَابِ يَقْتَضِي خَطَأً مَا يُقَابَلُهُ وَلَا يُقَالُ إِنَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ خَطَأً اهـ .

عَلَى أَنَّ الْكَمَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ كَوْنُ الْوُجْهِ الصَّحَّةُ إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ كَانَتْ الْغَنَمُ مِلْكَ الْبِنْتِ دُونَ شُعَيْبٍ وَهُوَ مُتَنَفٍّ اهـ .

وَالدَّلِيلُ قَاصِرٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ فِي الزَّرَاعَةِ وَوَجْهُ الْقَوْلِ بِصِحَّةِ تَسْمِيَتِهَا أَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّرَاعَةِ وَالرَّعْيِ لَمْ يَتِمَّحْضُ خِدْمَةٌ لَهَا ؛ إِذِ الْعَادَةُ اشْتَرَاكَ الزَّوْجَيْنِ فِي الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ مَالِهِمَا ، فَلَيْسَ مِنْ بَابِ خِدْمَةِ الزَّوْجِ زَوْجَتُهُ أَلَا يُرَى أَنَّ الْإِبْنَ إِذَا

اسْتَأْجَرَ أَبَاهُ لِلْخِدْمَةِ لَا يَحْجُوزُ ، وَلَوْ لِلزَّرَاعَةِ وَالرَّعْيِ صَحَّ كَمَا فِي الْفَتْحِ اهـ .

وَالْمُرَادُ بِالزَّرَاعَةِ أَنْ يَزْرَعَ أَرْضَهُ بِيَدِهَا ، وَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَارِجِ فَإِنْ شَرِطَ لَهُ شَيْءٌ فَسَدَتْ التَّسْمِيَةُ وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( تَنْبِيْهُ ) : لَوْ جَعَلَ عَقْدُهَا صَدَاقًا كَانَ يَقُولُ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي نَفْسَكَ بِعَوَضِ الْعَتَقِ فَقِيلَتْ صَحَّ وَهِيَ بِالْخِيَارِ فِي تَزْوُجِهِ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا ، وَإِنْ أَبَتْ أَلْزَمْنَاهَا بِقِيمَتِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا قِيمَتُهَا ؛ لِأَنَّ رِقَاقَهَا غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَمُنْعَةٌ ) عَطْفٌ عَلَى الْمَهْرِ الْمَثَلِ أَيْ وَجَبَتْ مُنْعَةٌ ( لِمَفْوِضَةٍ ) بِكَسْرِ الْوَاوِ وَهِيَ الَّتِي زُوِّجَتْ بِهَا ذِكْرُ مَهْرٍ أَوْ عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا ( طُلِّقَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ وَهِيَ ) أَيْ الْمُنْعَةُ ( دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ لَا تَرِيدُ عَلَى نَصْفِهِ ) أَيْ نَصْفُ مَهْرٍ مِثْلُهَا ( وَلَوْ ) كَانَ الزَّوْجُ ( غَنِيًّا وَلَا تَنْقُصُ عَنْ خَمْسَةِ ) أَيْ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ ( وَلَوْ ) كَانَ ( فَقِيرًا وَتُعْتَبَرُ ) أَيْ الْمُنْعَةُ ( بِحَالِهِ ) لَا حَالَهَا قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ هُوَ الصَّحِيحُ عَمَلًا بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى { عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ } ، وَقِيلَ تُعْتَبَرُ بِحَالِهَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ وَفِي الْآيَةِ أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى { بِالْمَعْرُوفِ } ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَشْبَهَ بِالْفَقْهِ كَمَا قُلْنَا فِي التَّفَقُّهِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ أُعْتَبِرَتْ بِحَالِهِ وَحُدُّهُ لَسَوَّيْنَا بَيْنَ الْوَضِيعَةِ وَالشَّرِيفَةِ فِي الْمُنْعَةِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ بَيْنَ النَّاسِ ، بَلْ هُوَ مُنْكَرٌ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَتُسْتَحَبُّ ) أَيْ الْمُنْعَةُ ( لِمَنْ سَوَاهَا ) أَيْ سِوَى مَفْوِضَةٍ طُلِّقَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ ( إِلَّا مَنْ سَمِيَ لَهَا الْمَهْرُ وَطُلِّقَتْ قَبْلَ وَطْءِ ) فَالْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ مُطْلَقَةٌ وَطُتْ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ وَمُطْلَقَةٌ وَطُتْ وَسَمِيَ لَهَا مَهْرٌ فَظَهَرَ أَنَّ الْمُطْلَقَاتِ أَرْبَعٌ مُطْلَقَةٌ لَمْ تُوطَأْ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ فَيَجِبُ لَهَا الْمُنْعَةُ وَمُطْلَقَةٌ لَمْ تُوطَأْ ، وَقَدْ سَمِيَ لَهَا مَهْرٌ وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهَا الْمُنْعَةُ وَمُطْلَقَةٌ وَطُتْ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ وَمُطْلَقَةٌ وَطُتْ وَسَمِيَ لَهَا مَهْرٌ فَهَاتَانِ يُسْتَحَبُّ لَهَا الْمُنْعَةُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَهَا يُسْتَحَبُّ لَهَا الْمُنْعَةُ سِوَاءَ سَمَيَ لَهَا مَهْرًا أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ أَوْحَشَهَا بِالطَّلَاقِ بَعْدَ مَا سَلِمَتْ إِلَيْهِ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْبُضْعُ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا زَانِدًا عَلَى

الْوَاجِبُ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي صُورَةِ التَّسْمِيَةِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي صُورَةِ عَدَمِهَا وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا فَفِي صُورَةِ التَّسْمِيَةِ تَأْخُذُ  
نِصْفَ الْمُسَمَّى مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ الْبُضْعِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهَا شَيْءٌ آخَرُ وَفِي صُورَةِ عَدَمِ التَّسْمِيَةِ يَجِبُ الْمُتْنَعُ ؛ لِأَنَّهَا لَا  
تَأْخُذُ شَيْئًا وَابْتِغَاءُ الْبُضْعِ لَا يَتَّفَكُّ عَنِ الْمَالِ

( قَوْلُهُ : وَجِبَ مُتْنَعٌ ) بِمَعْنَى لَزِمَ .

( قَوْلُهُ : لِمُفَوَّضَةٍ بِكَسْرِ الْوَاوِ ) مِنْ فَوَّضَتْ أَمَرَهَا لَوْلِيَّهَا وَزَوَّجَهَا بِمَا مَهْرٌ وَبَفَتْحِهَا مِنْ فَوَّضَهَا وَلِيَّهَا إِلَى الزَّوْجِ بَلَا  
مَهْرٍ وَفِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ ، أَمَّا لَوْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِهَا فَلَا تَجِبُ لَهَا الْمُتْنَعُ وَبِهِ صَرَحَ الرَّيْلِيُّ

( قَوْلُهُ : دِرْعٌ ) هِيَ بِالْدَّالِ الْمُهْمَلَةِ مَا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّرْعَ فِي الذَّخِيرَةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَمِيصَ  
وَهُوَ الظَّاهِرُ وَالْحِمَارُ مَا تُعْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا وَالْمِلْحَفَةُ الْمُلَاءَةُ وَهِيَ مَا تُلْتَحِفُ بِهِ الْمَرْأَةُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ، وَقَالَ  
الْكَمَالُ هَذَا أَذْنَى الْمُتْنَعِ اهـ

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ فَخْرِ الْإِسْلَامِ أَنَّ هَذَا فِي دِيَارِهِمْ ، وَأَمَّا فِي دِيَارِنَا تَلْبَسُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَيُرَادُ عَلَى هَذَا إِزَارٌ وَمُكْعَبٌ  
اهـ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا قِيمَتَهَا تُجْبِرُ عَلَى الْقَبُولِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : لَا تَزِيدُ عَلَى نِصْفِهِ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَإِذَا كَانَا سَوَاءً  
فَالْوَاجِبُ الْمُتْنَعُ ؛ لِأَنَّهَا الْفَرِيضَةُ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ يُعْتَبَرُ حَالُهُمَا )

إِلَخْ ( اعْتَبَرَهُ الْإِمَامُ الْخَصَّافُ وَصَحَّحَهُ الْوَلَوُ الْجِي ، وَقَالَ عَلَيْهَا الْفَتَاوَى قَالَ فِي الْبَحْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ ،  
وَالْأَرْجَحُ قَوْلُ الْخَصَّافِ .

( قَوْلُهُ : إِلَّا مَنْ سَمِيَ لَهَا الْمَهْرُ وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْوَطْءِ ) أَيُّ فَلَا تُسْتَحَبُّ وَلَا تَجِبُ لَهَا الْمُتْنَعُ ، وَهَذَا عَلَى مَا وَقَعَ فِي  
بَعْضِ نُسَخِ الْقُدُورِيِّ حُكْمًا لِلطَّلَاقِ ، وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَحَبَّةً كَانَتْ لِمَعْنَى آخَرَ كَمَا فِي قَوْلِهِ لَا يُكْبَرُ فِي طَرِيقِ  
الْمُصَلَّى فِي عِيدِ الْفِطْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَيُّ حُكْمًا لِلْعِدِّ ، وَلَوْ كَبَرَ جَازَ وَاسْتَحَبَّ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِنَفْيِ الْإِسْتِحْبَابِ  
عَدَمَ الثَّوَابِ ، بَلْ إِنَّ هَذَا لَيْسَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ ، وَأَمَّا

عَلَى مَا فِي الْمَبْسُوطِ وَالْمُحِيطِ وَالْحَصْرِ وَالْمُخْتَلَفِ فَإِنَّ الْمُتْنَعُ تُسْتَحَبُّ لِلَّتِي طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَقَدْ سَمِيَ لَهَا  
مَهْرًا اهـ مِنْ الْبَحْرِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا

( مَا فُرِضَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ زَيْدٌ لَا يَتَصَفَّ ) يَعْنِي إِذَا تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا أَوْ نَفَاهُ ، ثُمَّ تَرَاضِيَا عَلَى تَسْمِيَتِهِ  
وَسَمِيَ لَهَا بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى مَهْرٍ مُسَمًّى ، ثُمَّ زَادَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَتَصَفَّفُ الْمُسَمًّى  
بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَا الزَّائِدُ عَلَى الْمُسَمًّى بَعْدَهُ ، بَلْ يَجِبُ الْمُتْنَعُ فِي الْأَوَّلِ وَنِصْفُ الْمُسَمًّى عِنْدَ الْعَقْدِ فِي الثَّانِي )  
وَيَسْقُطُ الزَّائِدُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْوَطْءِ ( مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يَتَصَفَّفُ أَيْضًا وَإِنَّمَا لَمْ يَتَصَفَّفْ ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لِلْوَاجِبِ بِالْعَقْدِ وَهُوَ  
مَهْرُ الْمِثْلِ وَذَلِكَ لَا يَتَصَفَّفُ فَكَذَا مَا نُزِلَ مِنْزِلَتُهُ وَإِنَّمَا سَقَطَ الزَّائِدُ لِكَوْنِ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنْ كُلُّ مَا لَمْ يُسَمَّ  
فِي الْعَقْدِ يُبْطِلُهُ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى لَوْ كَانَ بَعْدَهُ وَجِبَ الزِّيَادَةُ مَعَ الْمُسَمًّى ( وَصَحَّ حَطُّهَا ) أَيُّ حَطُّ الْمَرْأَةِ  
مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا ( عَنْهُ ) أَيُّ عَنْ زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ بَقَاءُ حَقِّهَا وَالْحَطُّ يُلْقِي حَالَةَ الْبَقَاءِ

(قوله : ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَنْتَصِفُ الْمُسَمَّى بَعْدَ الْعَقْدِ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا كَانَ لَهَا الْمُسَمَّى وَهُوَ مَا فَرَضَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْهَدَايَةِ .  
(قوله : لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ الْوَاجِبُ بِالْعَقْدِ ) خِلَافَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْوُجُوبَ بِالْوُطْءِ فَهَذَا رُجُوعٌ إِلَى الصَّوَابِ .  
(قوله : وَصَحَّ حَطُّهَا ) أَي لَزِمَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الزَّوْجُ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهَا فِي الْمَجْلِسِ لِصِحَّتِهَا وَيَرْتَدُّ حَطُّهَا بِرَدِّهِ فَقَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ يَعْنِي لَمْ يَقْبَلْ صَرِيحًا بِأَنْ سَكَتَ أَهـ .  
وَقَيَّدَ فِي الْبَدَائِعِ الْإِبْرَاءَ عَنِ الْمَهْرِ بِأَنْ يَكُونَ دَيْنًا أَوْ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ وَظَاهِرُهُ أَنَّ حَطَّ الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْحَطَّ لَا يَصِحُّ فِي الْأَعْيَانِ وَيَشْتَرِطُ لِصِحَّةِ الْإِبْرَاءِ عِلْمُهَا بِمَعْنَى اللَّفْظِ حَتَّى لَوْ لَقِّنْتَهُ وَلَمْ تُحَسِّنْهُ لَا يَصِحُّ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ حَيْثُ يَقَعَانِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الرِّضَا شَرْطُ جَوَازِ الْهَبَةِ دُونَهُمَا ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .  
(قوله : لِأَنَّ الْمَهْرَ بَقَاءُ حَقِّهَا ) إِنَّمَا قَالَ بَقَاءً ؛ لِأَنَّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ حَقُّ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِخْتِرَاضُ إِذَا نَقَصْتَهُ عَنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا

( الْخُلُوةُ ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ الْآتِي كَالْوُطْءِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا اجْتِمَاعُهُمَا بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مَعَهُمَا عَاقِلٌ فِي مَكَانٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِمَا أَحَدٌ بَعِيرٌ ؛ إِذْنَهُمَا أَوْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِمَا أَحَدٌ لِظُلْمَةٍ وَيَكُونُ الزَّوْجُ عَالِمًا بِأَنَّهَا امْرَأَتُهُ ( بَلَا مَانِعٍ وَطْءٌ ) حَسًّا أَوْ طَبْعًا أَوْ شَرْعًا الْأَوَّلُ ( نَحْوُ مَرَضٍ لِأَحَدِهِمَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ ، وَ ) الثَّانِي نَحْوُ ( حَيْضٍ وَنِفَاسٍ ) وَلَا يُنَافِيهِ كَوْنُهُ مَانِعًا شَرْعًا أَيْضًا ( وَ ) الثَّالِثُ نَحْوُ ( إِحْرَامٍ ) لِفَرْضٍ أَوْ ثَقَلٍ ( وَصَوْمٍ فَرَضٍ ) وَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ ( كَالْوُطْءِ ) فِي كَوْنِهَا مُؤَكَّدَةً لِلْمَهْرِ ( وَلَوْ ) كَانَ الزَّوْجُ ( مَجْبُوبًا أَوْ خَصِيًّا أَوْ عَيْنِيًّا أَوْ صَائِمًا فَرَضَ فِي الْأَصَحِّ أَوْ صَائِمًا نَذَرَ فِي رَوَايَةٍ وَالصَّلَاةُ كَالصَّوْمِ فَرَضًا وَتَفَلًّا ) أَي لَا تَكُونُ الْخُلُوةُ صَحِيحَةً مَعَ الصَّلَاةِ الْقَرُصِ كَمَا فِي الصَّوْمِ الْقَرُصِ وَتَكُونُ صَحِيحَةً مَعَ الصَّلَاةِ النَّفْلِ كَمَا فِي الصَّوْمِ النَّفْلِ ( وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْكُلِّ ) أَي كُلُّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَقْسَامِ الْخُلُوةِ صَحِيحَةٌ كَانَتْ أَوْ فَاسِدَةً احْتِيَاطًا لِتَوْهُمِ الشَّغْلِ

(قوله : بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مَعَهُمَا عَاقِلٌ ) أَطْلَقَهُ كَمَا قَالَ الْعَلَمَاءُ الْكَمَالُ ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُمَا ثَلَاثُ اسْتَوَى مَنَعُهُ لِصِحَّةِ الْخُلُوةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا أَوْ أَعْمَى يَقْطُنَ أَوْ نَائِمًا بَالِغًا أَوْ صَبِيًّا يَعْقِلُ ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى يُحِسُّ وَالنَّائِمَ يَسْتَيْقِظُ وَيَتَأَوَّمُ فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْقِلُ أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُعْمَى عَلَيْهِ لَا يُمْنَعُ ، وَقِيلَ الْمَجْنُونُ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ يُمْنَعَانِ أَهـ .  
وَاسْتَشْنَى فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ جَارِيَتَهَا فَقَالَ لَا تُمْنَعُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ هُوَ الْمُخْتَارُ كَجَارِيَةٍ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْمُبْتَعَى أَهـ .  
(قوله : نَحْوُ مَرَضٍ لِأَحَدِهِمَا يَمْنَعُ الْوُطْءَ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ أَوْ يَلْحَقُهُ بِهِ ضَرَرٌ ، وَقِيلَ هَذَا التَّفْصِيلُ فِي مَرَضِهَا ، وَأَمَّا مَرَضُهُ فَمَانِعٌ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرَى عَنْ تَكْسُرٍ وَفُتُورٍ عَادَةً وَهُوَ الصَّحِيحُ أَهـ .  
(قوله : وَصَوْمٍ فَرَضٍ ) يَعْنِي بِهِ آدَاءَ رَمَضَانَ لِمَا يَلْزِمُهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ بِإِفْسَادِهِ دُونَ الْقَضَاءِ وَالْمَنْوَرِ وَالْكَفَّارَاتِ عَلَى الصَّحِيحِ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ بِإِفْسَادِهَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
(قوله : كَالْوُطْءِ فِي كَوْنِهَا مُؤَكَّدَةً لِلْمَهْرِ ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْوُطْءِ فِي غَيْرِهِ مِنْ نَحْوِ الْإِحْصَانِ وَالْمِيرَاثِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَفِي شَرْحِنَا لِمَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ انْتِهَاءُ أَحْكَامِ الْخُلُوةِ الْإِنْتِثَائِيَّةِ وَعَشْرِينَ حُكْمًا فَلْيُرَاجَعْ .  
(قوله : أَوْ صَائِمٍ فَرَضٍ فِي الْأَصَحِّ ) يَعْنِي بِهِ غَيْرَ آدَاءِ رَمَضَانَ وَإِلَّا نَاقَضَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ شَرْطِهِ لِصِحَّةِ الْخُلُوةِ عَدَمُ صِيَامِ الْفَرَضِ وَتَصْحِيحُهُ بِمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى آدَاءِ الْفَرَضِ .

(قَوْلُهُ : وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْكُلِّ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا ، وَذَكَرَ الْقُلُوبِيُّ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْمَنَاعَ إِنْ كَانَ شَرْعِيًّا تَجِبُ الْعِدَّةُ لِثُبُوتِ

التَّمَكُّنِ حَقِيقَةً ، وَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا كَالْمَرَضِ وَالصَّغَرِ لَا تَجِبُ لِانْعِدَامِ التَّمَكُّنِ حَقِيقَةً اهـ .  
وَاخْتَارَهُ قَاضِي خَانَ فِي فُتْيَاهُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ الْعِدَّةِ مُطْلَقًا

( قَبِضَتْ أَلْفَ الْمَهْرِ فَوَهَبَتْ لَهُ وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْوَطْءِ رَجَعَ بِنَصْفِهِ ) يَعْنِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفٍ فَقَبِضَتْهُ وَوَهَبَتْهُ لَهُ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ رَجَعَ عَلَيْهَا بِخَمْسِمِائَةٍ ؛ إِذْ لَمْ يَصِلْ إِلَى الزَّوْجِ عَيْنَ مَا اسْتَوْجَبَهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِهِ نِصْفَ الْمَهْرِ ، وَالْمَقْبُوضُ لَيْسَ بِمَهْرٍ ، بَلْ عَوَضٌ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ دَيْنٌ فِي الدِّمَّةِ وَالْمَقْبُوضُ عَيْنٌ فَصَارَ هِبَةُ الْمَقْبُوضِ كَهِبَةِ مَالٍ آخَرَ وَحَقُّ الزَّوْجِ فِي سَلَامَةِ نِصْفِ الْمَهْرِ وَلَمْ يَسَلِّمْ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا آخَرَ فِي الدِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا دَيْنٌ غَيْرُ عَيْنٍ ( وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أَوْ قَبِضَتْ نِصْفَهُ فَوَهَبَتْ الْكُلَّ أَوْ مَا بَقِيَ أَوْ عَرَضَ الْمَهْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا ) يَعْنِي إِذَا وَهَبَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَ شَيْئًا مِنْهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَرْجِعِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ إِذَا سَلِمَ لَهُ عَيْنٌ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا يَسْتَوْجِبُ عَلَيْهَا شَيْئًا آخَرَ ، غَايَتُهُ أَنَّ هَذِهِ السَّلَامَةَ حَصَلَتْ بِسَبَبِ آخَرَ غَيْرِ الطَّلَاقِ وَلَا يُبَالِي بِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْمَقْصُودِ ، وَكَذَا لَوْ قَبِضَتْ خَمْسِمِائَةٍ ، ثُمَّ وَهَبَتْ الْأَلْفَ كُلَّهُ الْمَقْبُوضَ وَغَيْرَهُ أَوْ وَهَبَتْ الْبَاقِيَ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ أَيْضًا إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنٌ مَا يَسْتَحِقُّهُ كَمَا مَرَّ ، وَلَوْ قَبِضَتْ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ كَسِتِّمِائَةٍ وَوَهَبَتْ لَهُ الْبَاقِيَ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَعِنْدَهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمِائَةٍ ، وَعِنْدَهُمَا بِثَلَاثِمِائَةٍ ، وَلَوْ قَبِضَتْ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ كَمِائَتَيْنِ مِثْلًا لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ عَلَيْهَا عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُمَا يَرْجِعُ بِمِائَةٍ ، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى مَا يَتَعَيَّنُّ بِالَّتَعْيِينِ كَالْعَرَضِ فَوَهَبَتْ

نِصْفَهُ أَوْ كُلَّهُ قَبِضَتْهُ أَوْ لَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ سَلَامَةَ نِصْفِ الْمَقْبُوضِ بِلَا عَوَضٍ مِنْ جِهَتَيْهَا بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَقَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَيَّنُّ فَكَانَ الْمَوْهُوبُ عَيْنَ الْمَهْرِ فَسَلِمَ لَهُ مَقْصُودُهُ بِكُلِّ حَالٍ فَلَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ

( قَوْلُهُ : وَكَذَا إِنْ كَانَ الْمَهْرُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا آخَرَ فِي الدِّمَّةِ ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعَيَّنًا فَهُوَ كَالْعَرَضِ ، وَلَيْسَ لَهَا رَدُّ مَا كَانَ مُعَيَّنًا وَلَمْ تَرَهُ بِخِيَارِ رُؤْيَةٍ وَيُثْبِتُ فِيهِ خِيَارُ الْعَيْبِ فَلَهَا رَدُّهُ بِالْعَيْبِ الْفَاحِشِ وَتَرْجِعُ بِقِيمَتِهِ صَحِيحًا ، كَذَا فِي الْفَتْحِ

( نَكَحَهَا بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا ) مِنْ مَقَامِهَا ( أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ ) نَكَحَهَا ( عَلَى أَلْفٍ إِنْ أَقَامَ بِهَا وَ ) عَلَى ( أَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا فَإِنْ وَفَى ) أَيِّ فِيمَا نَكَحَهَا عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ( وَأَقَامَ ) أَيِّ فِيمَا نَكَحَهَا بِأَلْفٍ إِنْ أَقَامَ وَبِأَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ ( فَلَهَا الْأَلْفُ وَإِلَّا فَمَهْرُ الْمَثَلِ ) ، أَمَّا الْأَلْفُ فِي صُورَةِ الْوَفَاءِ وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِي صُورَةِ عَدَمِهِ ؛ فَلِأَنَّ الْمُسَمَّى صَلَحَ لِلْمَهْرِ ، وَقَدْ تَمَّ رِضَاهَا بِهِ ، وَأَمَّا مَهْرُ الْمَثَلِ فِي عَدَمِهِ ؛ فَلِأَنَّهُ سَمَّى مَا لَهَا فِيهِ نَفْعٌ فَعِنْدَ فَوَاتِهِ يَنْعِمُ رِضَاهَا بِالْأَلْفِ فَيَكْمُلُ مَهْرُ مِثْلِهَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَعِنْدَهُ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ لَا الثَّانِي ، وَعِنْدَهُمَا الشَّرْطَانِ صَحِيحَانِ ، وَعِنْدَ زُفَرٍ فَاسِدَانِ ( لَكِنْ لَا يُزَادُ الْمَهْرُ فِي ) الْمَسْأَلَةِ ( الْأَخِيرَةِ ) وَهِيَ قَوْلُهُ بِأَلْفٍ إِنْ أَقَامَ فَإِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَهَا وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفَيْنِ لَمْ تَجِبِ الزِّيَادَةُ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ أَلْفٍ يَجِبُ أَلْفٌ وَلَا يُنْتَقَصُ مِنْهُ شَيْءٌ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّ الْمَهْرَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَلْفَيْنِ وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَلْفٍ

(قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَمَهْرُ الْمِثْلِ) إشارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ كَانَ لَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى ، سَوَاءً وَفَى بِشَرْطِهِ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ لَا يَتَصَفَّى ، كَذَا فِي الْبَحْرِ

(نَكَحَ بِهِذَا) الْعَبْدُ (أَوْ بِهِذَا) الْعَبْدُ (وَأَحَدُهُمَا أَوْكَسُ) أَيُّ أَقَلِّ قِيَمَةً مِنَ الْآخَرِ (حُكْمُ مَهْرِ الْمِثْلِ) أَيُّ جَعَلَ مَهْرَ الْمِثْلِ حُكْمًا فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ أَوْكَسِيهِمَا فَلَهَا الْأَوْكَسُ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْفَعِيهِمَا فَلَهَا الْأَرْفَعُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَعِنْدَهُمَا لَهَا الْأَوْكَسُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَنِصْفُ الْأَوْكَسِ) أَيُّ فَلَهَا نِصْفُ الْأَوْكَسِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِجْمَاعِ (أَمَهْرَ عَبْدَيْنِ وَأَحَدُهُمَا حُرٌّ فَمَهْرُهَا الْعَبْدُ إِنْ سَاوَى عَشْرَةَ وَإِلَّا كَمَلَّ لَهَا الْعَشْرَةُ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ

قَوْلُهُ : نَكَحَ بِهِذَا الْعَبْدُ أَوْ بِهِذَا الْعَبْدُ وَأَحَدُهُمَا أَوْكَسُ حُكْمُ مَهْرِ الْمِثْلِ (هَذَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الْخِيَارَ لَهَا لِتَأْخُذَ أَيًّا شَاءَتْ أَوْ الْخِيَارَ لَهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ أَيًّا شَاءَ فَإِنْ شَرِطَ صَحَّ اتِّفَاقًا لِانْتِفَاءِ الْمُنَازَعَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .  
(قَوْلُهُ : فَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَنِصْفُ الْأَوْكَسِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِجْمَاعِ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ نِصْفُ الْأَوْكَسِ أَقَلَّ مِنَ الْمُتْعَةِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ إِنْ كَانَ نِصْفُ الْأَوْكَسِ أَقَلَّ مِنَ الْمُتْعَةِ تَكُونُ لَهَا الْمُتْعَةُ صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْهِدَايَةِ بَعْدَمَا تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ وَالْوَاجِبُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتْعَةِ وَنِصْفِ الْأَوْكَسِ يَزِيدُ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ فَوْجِبَ لِعِتْرَافِهِ بِالزِّيَادَةِ هـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ هَذَا فَالْحُكْمُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي التَّحْقِيقِ لَيْسَ إِلَّا مُتْعَةٌ مِثْلُهَا هـ .

(شَرِطَ الْبِكَارَةَ وَوَجَدَهَا نَثِيًّا لَزِمَهُ الْكُلُّ) أَيُّ كُلُّ الْمَهْرِ وَلَا عِبْرَةَ بِالشَّرْطِ (صَحَّ إِمْهَارُ فَرَسٍ أَوْ ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِي وَصْفِهِ وَمَكِيلٌ وَمَوْزُونٌ بَيْنَ جَنَسِهِ لَا صِفَتُهُ وَلَزِمَ الْوَسْطُ أَوْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ بَيْنَهَا) أَيُّ صِفَتُهُ (أَيْضًا) أَيُّ كَمَا بَيْنَ جَنَسِهِ (فَالْمَوْصُوفُ) أَيُّ اللَّازِمُ هُوَ

(قَوْلُهُ : شَرِطَ الْبِكَارَةَ وَوَجَدَهَا نَثِيًّا لَزِمَهُ الْكُلُّ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ عَنْ الْوَأَقِعَاتِ وَقَاضِي خَانَ وَالْعِمَادِيَّةِ عَنِ الْمُتَنَقِّى .

وَفِي الْعِمَادِيَّةِ عَلَى قِيَاسِ مَا اخْتَارَهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أُنَمَّةٍ بُخَارَى فِي مَسْأَلَةِ الْجَهَارِ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِمَا زَادَ عَلَى دَسْتِيمَانِ مِثْلُهَا وَفِيهَا عَنْ الْقَنِيَّةِ تَزَوَّجَهَا بِأَزِيدَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلُهَا عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ فَإِذَا هِيَ ثَيْبٌ لَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَزْزَايَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَاضِحٌ لِلْمُتَأَمِّلِ لَكِنْ صَرَّحَ فِي فَوَائِدِ الْإِمَامِ ظَهِيرِ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي كُلِّتَا الصُّورَتَيْنِ هـ .

عِبَارَةُ الْبَزْزَايَةِ ، وَإِنْ رَدَّدَ فِي الْمَهْرِ بَيْنَ الْقَلِيلَةِ وَالْكَثْرَةِ لِلثُّبُوتِ وَالْبِكَارَةِ فَإِنْ كَانَتْ ثَيْبًا لَزِمَهُ الْأَقْلُ وَإِلَّا فَمَهْرُ الْمِثْلِ وَلَا يُزَادُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَلَا يَنْقُصُ عَنِ الْأَقْلِ مِمَّا سَمَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، كَذَا قَالَ الْكَمَالُ ، ثُمَّ يُقَالُ عَنِ الدُّبُوسِيِّ كَمَا فِي فَنَاوِي قَاضِي خَانَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفِي دِرْهَمٍ إِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً وَعَلَى أَلْفٍ إِنْ كَانَتْ قَيْحَةً قَالُوا يَصِحُّ النِّكَاحُ وَالشَّرْطَانِ عَنْهُمْ بِالِاتِّفَاقِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ جَمِيلَةً كَانَ الْمَهْرُ أَلْفِي دِرْهَمٍ ، وَإِنْ كَانَتْ قَيْحَةً كَانَ الْمَهْرُ أَلْفًا ؛ لِأَنَّهُ لَا خَطَرَ فِي التَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ قَيْحَةً أَوْ جَمِيلَةً هـ .

ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَاسْتَشْكَلَ أَنَّ مُقْتَضَاهُ ثُبُوتُ صِحَّتَيْهِمَا اتِّفَاقًا فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا بِأَلْفٍ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً أَوْ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ وَبِالْقَيْنِ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً الْأَصْلَ أَوْ لَهُ امْرَأَةٌ لَكِنَّ الْخِلَافَ مَنْقُولٌ فِيهِمَا وَاللَّوْلَى أَنْ يَجْعَلَ مَسْأَلَةَ الْقَيْحَةِ

وَالْجَمِيلَةَ عَلَى الْخِلَافِ فَقَدْ نَصَّ فِي نَوَادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِمَا .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ )

بَيْنَهَا أَيْ صِفَتَهُ أَيْضًا أَيْ كَمَا بَيَّنَّ جِنْسَهُ فَالْمَوْصُوفُ أَيْ اللَّازِمُ ( لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ لُزُومِ الزَّوْجِ مَا بَيَّنَّ صِفَتَهُ وَجِنْسَهُ مِنْ غَيْرِ الْكِلْيِّ وَالْوَزْنِيِّ ، وَلَيْسَ مُرَادًا ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْكِلْيِّ وَالْوَزْنِيِّ الَّذِي بَيَّنَّ صِفَتَهُ وَجِنْسَهُ فَلَا يُخَيَّرُ بَيْنَ أَدَائِهِ وَأَدَاءِ قِيَمَتِهِ ، بَلْ يُجْبَرُ عَلَى أَدَائِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ فِي الدِّمَّةِ صَحِيحًا حَالًا قَرَضًا وَمَوْجَلًا سَلَمًا بِخِلَافِ غَيْرِ الْكِلْيِّ وَالْوَزْنِيِّ فَإِنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ أَدَائِهِ وَأَدَاءِ قِيَمَتِهِ ، وَلَوْ بَالِغٍ فِي وَصْفِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْفَتْحِ

( وَيَجِبُ فِي ) النِّكَاحِ ( الْفَاسِدِ بِالْوُطْءِ لَا الْخُلُوةِ مَهْرُ الْمَثَلِ ) يَعْنِي أَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْوُطْءِ ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيهِ بِاسْتِيفَاءِ مَنَافِعِ الْبُضْعِ لَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ وَلَا بِالْخُلُوةِ لَوْجُودِ الْمَنَاعِ مِنْ صِحَّتِهَا وَهُوَ الْحُرْمَةُ فَإِنَّ الْخُلُوةَ إِنَّمَا أُقِيمَتْ مَقَامَ الْوُطْءِ لِتَمَكُّنِ مِنْهُ وَلَا تَمَكُّنَ مَعَ الْحُرْمَةِ فَلِهَذَا لَا يَجِبُ بِهَا حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ وَلَا الْعِدَّةُ وَلِكُلِّ مِنْهَا فَسْخُوحٌ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ إِلَّا بِحَضْرَةِ مَنْ صَاحِبِهِ كَمَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَعْدَ الْقَبْضِ ( وَلَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى ) أَيْ إِنْ زَادَ مَهْرٌ مِثْلَهَا عَلَى الْمُسَمَّى لَمْ تُعْتَبَرِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ لِرِضَاهَا بِمَا دُونَهَا ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ لِعَدَمِ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ فِي نَفْسِهِ فَيَتَقَدَّرُ بِدَلِّهِ بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَهْرُ مُسَمًّى أَوْ كَانَ مَجْهُولًا وَجَبَ بِالْعَلَا مَا بَلَغَ اتِّفَاقًا ذِكْرَهُ الزِّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ : وَلِهَذَا لَا تَجِبُ بِهَا حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ ) أَقُولُ يَعْنِي فَلَا يَحْرُمُ أَصْلُهَا وَلَا فَرْعُهَا لِفَسَادِ الْعَقْدِ ، وَلَيْسَ مُعْتَبَرًا لِمَقْهُومِ فَإِنَّ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ أَيْ حُرْمَةَ بِنْتِ الزَّوْجَةِ لَا تُثْبِتُ بِالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ أَيْضًا .  
( قَوْلُهُ : وَلَا الْعِدَّةُ ) لَا يُخَالِفُهُ الْمُتَقَدِّمُ وَهُوَ أَنَّ الْعِدَّةَ تَجِبُ فِي كُلِّ أَقْسَامِ الْخُلُوةِ صَحِيحَةٍ أَوْ فَاسِدَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي خُلُوةٍ عَنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ يَحِلُّ الْوُطْءُ بِهِ لَا بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ

( وَالْعِدَّةُ ) تَجِبُ إِنْ حَاقَتْ لِلشُّبْهَةِ بِالْحَقِيقَةِ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَاطِ وَتَحَرُّرًا عَنْ اشْتِبَاهِ النَّسَبِ وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاؤُهَا ( مِنْ ) وَقْتُ ( التَّفْرِيقِ ) لَا مِنْ آخِرِ الْوُطْءِ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ تَجِبُ بِاعْتِبَارِ شُبْهَةِ النِّكَاحِ وَرَفْعِهِ بِالتَّفْرِيقِ ( وَالنَّسَبِ ) يُثْبِتُ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءُ لِلْوَلَدِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهِهِ وَتُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ ( مِنَ الْوُطْءِ ) فَإِنْ كَانَ مِنْ وَقْتِ الْوُطْءِ إِلَى وَقْتِ الْوُضْعِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَثْبِتُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ لَا هَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ يُفْتَى ، .  
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ يُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ كَمَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ ( وَمَهْرُ مِثْلِهَا ) فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ ( مَهْرُ مِثْلِهَا ) أَيْ مَهْرُ امْرَأَةٍ تُمَازِلُهَا ( مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا ) ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ وَقِيَمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي قِيَمَةِ جِنْسِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمَّهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بِأَنْ تَكُونَ بِنْتُ عَمِّهِ وَبَيْنَ مَا فِيهِ الْمُمَازَلَةُ بِقَوْلِهِ ( سِنًا وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا وَدَيَانَةً وَبَلَدًا ) بِأَنْ يَكُونَا مِنْ بَلَدٍ وَاحِدٍ ( وَعَصْرًا وَبَكَارَةً وَثِيْبَةً وَعِفَّةً ) ذَكَرَهَا فِي الْهِدَايَةِ ( وَعِلْمًا وَأَدَبًا وَكَمَالًا خُلُقِي ) ذَكَرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الزِّيْلَعِيُّ .

وَفِي الْمُتَقَرَّرِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَيَّرُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ شُهُودٌ فَلَقَوْلُ لِلزَّوْجِ بِيَمِينِهِ ( فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْ قَبِيلَةِ أَبِيهَا مَنْ هِيَ مِثْلُهَا يُعْتَبَرُ مَهْرُ مِثْلِهَا مِنْ الْأَجَانِبِ مِنْ قَبِيلَةٍ هِيَ مِثْلُ قَبِيلَةِ أَبِيهَا



قَوْلُهُ : وَالْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ التَّفْرِيقِ ( قَالَ فِي الْبَحْرِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ ابْتِدَاءَ هَذَا قَضَاءً وَدِيَانَةً .  
وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هَذَا قَضَاءٌ ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا عَلِمَتْ أَنَّهَا حَاصَتْ ثَلَاثًا بَعْدَ آخِرِ وَطْءٍ يَنْبَغِي أَنْ  
يَحِلَّ لَهَا الزَّوْجُ دِيَانَةً وَالْمُتَارَكَةُ كَالْتَّفْرِيقِ وَلَا تَتَحَقَّقُ الْمُتَارَكَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ إِنْ كَانَتْ مَذْخُولًا بِهَا كَقَوْلِهِ تَرَكْتُهَا  
خَلَيْتُ سَبِيلَهَا ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَذْخُولِ بِهَا فَتَتَحَقَّقُ الْمُتَارَكَةُ بِغَيْرِ الْقَوْلِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَقَضَائِهِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا ، وَعِنْدَ  
بَعْضِهِمْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَوْلِ وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِالْمُتَارَكَةِ لِصِحَّتِهَا وَيَنْبَغِي تَرْجِيحُ الْقَوْلِ بِعَدَمِ  
الْعِلْمِ اهـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ لَا إِحْدَادَ عَلَيْهَا وَلَا نَفَقَةَ فِي هَذِهِ الْعِدَّةِ لَهَا .  
( قَوْلُهُ : بَأَنْ تَكُونَ بِنْتُ عَمِّهَا ) أَيُّ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً أَيْ بِنْتُ عَمِّ أَبِيهَا وَفِي نُسْخِ بِنْتِ عَمِّهِ وَهِيَ الْأُولَى .  
( قَوْلُهُ : وَجَمَالًا ) قَالَ الْكَمَالُ : وَقِيلَ لَا يُعْتَبَرُ الْجَمَالُ فِي بَيْتِ الْحَسَبِ وَالشَّرَفِ ، بَلْ فِي أَوْسَاطِ النَّاسِ ، وَهَذَا  
جَيِّدٌ .

اهـ .  
( قَوْلُهُ : وَكَمَالُ خُلُقٍ ) زَادَ الْكَمَالُ عَدَمَ الْوَلَدِ أَيْضًا ( تَنْبِيْهٌ ) : مَهْرٌ مِثْلُ الْأَمَةِ عَلَى قَدْرِ الرُّغْبَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ عَنْ  
شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ

( صَحَّ ضَمَانُ الْوَلِيِّ مَهْرَهَا ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْإِثْرَامِ ، وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى مَا يَقْبَلُهُ فَيَصِحُّ ( وَلَوْ ) كَانَتْ ( صَغِيرَةً ) ؛  
لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ زَعِيمًا وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ وَإِنَّمَا قَالَهُ دَفْعًا لِتَوَهُُّمِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً فَطَالِبُ الْمَهْرِ لَيْسَ إِلَّا وَلِيِّهَا  
فَيَلْزِمُ كَوْنُ الْوَاحِدِ مُطَالِبًا وَمُطَالِبًا لَكِنْ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْوَهْمِ ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَهْدِ هُنَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَصِيلِ ، وَالْوَلِيُّ سَفِيرٌ  
وَمُعَبَّرٌ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّ الْأَبَ إِذَا بَاعَ مَالَ الصَّغِيرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَضْمَنَ الثَّمَنُ ؛ لِأَنَّ الْحُقُوقَ رَاجِعَةً إِلَى الْعَاقِدِ )  
( وَطَالِبُ ) الْمَرْأَةِ ( أَيًّا شَاءَتْ ) مِنْ زَوْجِهَا وَلِيِّهَا اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الْكِفَالَاتِ ( وَإِنْ أَدَّى ) أَيُّ الْوَلِيِّ ( رَجَعَ عَلَى  
الزَّوْجِ إِنْ أَمَرَ ) أَيُّ الزَّوْجِ الْوَلِيُّ بِهِ كَمَا هُوَ الرَّسْمُ فِي الْكِفَالَةِ  
( قَوْلُهُ : صَحَّ ضَمَانُ الْوَلِيِّ مَهْرَهَا ) هَذَا إِذَا كَانَ فِي صِحَّتِهِ ، أَمَّا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ لِوَارِثِهِ فِي مَرَضٍ  
مَوْتِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ اهـ .

وَهَذَا يُفِيدُ صِحَّةَ ضَمَانِهِ مِنَ الثَّلَاثِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ وَارِثَةً .  
( قَوْلُهُ : وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً ) كَذَا لَوْ ضَمِنَ وَلِيُّ الصَّغِيرِ عَنْهُ الْمَهْرَ وَيَرْجِعُ فِي مَالِهِ إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ يَدْفَعُ لِيَرْجِعَ فِي  
أَصْلِ الضَّمَانِ وَإِلَّا لَا رُجُوعَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ ، وَإِنْ ضَمِنَ الْوَلِيُّ يَرْجِعُ مُطْلَقًا ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : وَطَالِبُ الْمَرْأَةِ أَيًّا شَاءَتْ مِنْ زَوْجِهَا ) أَيُّ إِذَا كَانَ بِالْعَا وَلَهَا مُطَالِبَةٌ أَبِ الصَّغِيرِ ضَمِنَ أَوْ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا  
فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَالتَّيَمَّةِ

( لَهَا مَنَعُهُ ) أَيُّ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ زَوْجَهَا ( مِنْ الْوُطْءِ وَالسَّفَرِ بِهَا بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ خُلُوعٍ رَضِيَتْهُمَا ) أَيُّ وَإِنْ وَطِئَهَا  
أَوْ خَلَا بِهَا بِرِضَاهَا ، وَهَذَا الدَّفْعُ أَنَّهَا إِذَا رَضِيَتْ بِالْوُطْءِ أَوْ الْخُلُوعِ لَمْ يَبْقَ لَهَا حَقُّ الْمَنَعِ ؛ لِأَنَّهَا سَلَّمَتْ إِلَيْهِ  
الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ لَهَا حَقُّ الْإِسْتِرْدَادِ وَوَجْهُ الدَّفْعِ أَنَّ كُلَّ وَطْئَةٍ مَعْقُودٌ عَلَيْهَا فَتُسَلِّمُ الْبَعْضَ لَا يُوجِبُ تَسْلِيمَ  
الْبَقِي ( لِأَخْذِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنَعِ ( مَا بَيْنَ تَعَجُّلِهِ ) مِنَ الْمَهْرِ كُلِّ أَوْ بَعْضًا ( أَوْ ) أَخْذِ ( قَدَرٍ مَا يُجْعَلُ لِمِثْلِهَا ) مِنْ مَهْرِ  
مِثْلِهَا ( عُرْفًا ) غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِالرُّبْعِ أَوْ الْخُمْسِ ( إِنْ لَمْ يُوجَلْ كُلُّهُ ) ، وَإِنْ أَجَلَ كُلُّهُ أَوْ عَجَلَ فَهُوَ عَلَى مَا شَرَطَا حَتَّى  
كَانَ لَهَا أَنْ تَحْسِبَ نَفْسَهَا إِلَى اسْتِيفَاءِ كُلِّهِ فِيمَا إِذَا عَجَلَ كُلُّهُ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَحْسِبَهَا فِيمَا إِذَا أَجَلَ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّ

التَّصْرِيحُ أَقْوَى مِنَ الدَّلَالَةِ (وَالنَّفَقَةُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَنَعَهُ أَيُّ لَهَا النَّفَقَةُ بَعْدَ الْمَنَعِ (وَالسَّقَرُ وَالْخُرُوجُ) مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا (لِلْحَاجَةِ، وَ) لَهَا (زِيَارَةُ أَهْلِهَا بِلَا إِذْنِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَالسَّقَرُ الْخُ (مَا لَمْ تَقْبِضْهُ) أَيُّ الْمَهْرُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْحَبْسِ لَاسْتِيفَاءِ الْمُسْتَحَقِّ، وَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الِاسْتِيفَاءِ قَبْلَ الْإِيْفَاءِ (وَيُسَافِرُ بِهَا) بِلَا رِضَاهَا (بَعْدَ أَدَائِهِ) أَيُّ أَدَاءِ مَا بَيْنَ تَعْجِيلِهِ أَوْ قَدَرٍ مَا يَعْجَلُ لِمِثْلِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ } (وَقِيلَ لَا) أَيُّ لَا يُسَافِرُ بِهَا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهَا؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ يُؤْذِي (وَبِهِ يُفْتَى) أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ وَاخْتَارَهُ أَبُو قَاسِمٍ الصَّفَّارُ، وَمَنْ بَعْدَهُ (وَيَنْقُلُهَا فِيَمَا دُونَ مُدَّتِهِ) أَيُّ مُدَّةِ السَّفَرِ اتِّفَاقًا؛ إِذْ فِي قُرَى الْمِصْرِ الْقَرِيبَةِ لَا تَتَحَقَّقُ

الْغُرْبَةُ أَغْلَمَ أَنَّ الْمَهْرَ الْمَذْكُورَ هُنَا مَا تُعَوِّفُ تَعْجِيلُهُ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا أَنْ تَحْبِسَ نَفْسَهَا فِيَمَا تُعَوِّفُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ أَوْ الْمَوْتِ أَوْ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَارَفَ كَالْمَشْرُوطِ وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَشْخَاصِ هَذَا إِذَا لَمْ يَنْصَأْ عَلَى التَّعْجِيلِ أَوْ التَّأْجِيلِ، أَمَّا إِذَا نَصَأَ عَلَى تَعْجِيلِ جَمِيعِ الْمَهْرِ أَوْ تَأْجِيلِهِ فَهُوَ عَلَى مَا شَرَطَا كَمَا ذَكَرَهُ الرَّبْلِيُّ

(قَوْلُهُ: لَهَا مَنَعُهُ مِنَ الْوَطْءِ) الْخُ (كَذَا لَوْلِيَّهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ فَلَا يُسَلِّمُهَا قَبْلَ قَبْضِ الصَّدَاقِ لِمَنْ لَهُ وَلَايَةُ قَبْضِهِ فَإِنْ سَلَّمَهَا فَالْتَسَلِيمُ فَاسِدٌ وَثَرْدٌ، وَلَوْ ذَهَبَتْ بِنَفْسِهَا لَوْلِيَّهَا رَدُّهَا حَتَّى يُعْطِيَ زَوْجُهَا مَهْرَهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الرِّضَى، كَذَا فِي الْفَتْحِ.

(قَوْلُهُ: وَالسَّقَرُ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ، وَلَوْ قَالَ بَدَلَهُ وَالْإِخْرَاجُ كَمَا فِي الْكَنْزِ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُوهَمُ أَنَّهُ يَنْقُلُهَا لِمَحَلٍّ آخَرَ مِنْ بَلَدِهَا، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَدْفَعْ مَهْرَهَا صَرَخَ بِهِ فِي الْبَحْرِ. (قَوْلُهُ: لِأَخْذِ مَا بَيْنَ تَعْجِيلِهِ) قَالَ الْكَمَالُ أَيُّ إِذَا لَمْ يَشْرُطِ الدُّخُولَ فِي الْعَقْدِ قَبْلَ حُلُولِ الْمَهْرِ فَإِنْ شَرَطَهُ، فَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ بِاتِّفَاقٍ.

(قَوْلُهُ: حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا أَنْ تَحْبِسَ نَفْسَهَا فِيَمَا تُعَوِّفُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ) بِخِلَافِهِ مَا قَالَ الْكَمَالُ لَيْسَ لَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا لِقَبْضِ الْمُؤَجَّلِ مُدَّةً مَعْلُومَةً أَوْ قَلِيلَةً الْجَهَالَةِ كَالْخَصَادِ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ الْمُتَفَاحِشَةِ كَالِ الْمَيْسَرَةِ وَهُبُوبِ الرِّيحِ حَيْثُ يَكُونُ الْمَهْرُ حَالًا أَمْ لَا.

وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالتَّأْجِيلِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْمَوْتِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ.

اهـ.

(قَوْلُهُ: وَيَنْقُلُهَا فِيَمَا دُونَ مُدَّتِهِ اتِّفَاقًا) الْخُ (قَالَ فِي الْبَحْرِ: كَذَا ظَاهِرُ الْكَافِي، وَذَكَرَ فِي الْقُنْيَةِ اخْتِلَافًا فِي نَقْلِهَا مِنَ الْمِصْرِ إِلَى الرُّسْتَاكِ فَعَزَا إِلَى كُتُبِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ عَزَا إِلَى غَيْرِهَا أَنَّ لَهُ ذَلِكَ قَالَ وَهُوَ الصَّوَابُ.

اهـ.

(قُلْتُ) يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِالْقَوْلِ بَعْدَ نَقْلِهَا مِنَ الْمِصْرِ إِلَى الْقَرْيَةِ فِي زَمَانِنَا لِمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ فَسَادِ الزَّمَانِ وَالْقَوْلُ بِنَقْلِهَا إِلَى الْقَرْيَةِ ضَعِيفٌ لِمَا قَالَ فِي الْإِخْيَارِ، وَقِيلَ يُسَافِرُ بِهَا إِلَى قُرَى

المُصْرِ الْقَرِيبَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِغُرْبَةٍ اهـ .

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالسَّفَرِ فِي كَلَامِ الْإِخْتِيَارِ الشَّرْعِيِّ ، بَلِ الثَّقُلُ لِقَوْلِهِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِغُرْبَةٍ

( اِخْتَلَفَا فِي الْمَهْرِ فَبِي أَصْلِهِ يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ ) يَعْنِي قَالَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لَمْ يُسَمِّ مَهْرٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ قَدْ سُمِّيَ فَإِنْ أَقَامَ الْيَنَّةَ قُبِلَتْ وَإِلَّا يُسْتَحْلَفُ الْمُنْكَرُ فَإِنْ نَكَلَ ثَبَتَ دَعْوَى التَّسْمِيَةِ ، وَإِنْ حَلَفَ يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْلِفَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي النِّكَاحِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ مَسْأَلَةَ النِّكَاحِ ، بَلْ هِيَ مَسْأَلَةُ الْمَهْرِ وَفِيهَا الْحَلْفُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْعَجَبُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَالَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدَّعْوَى ، وَكَذَا فِي النِّكَاحِ إِذَا ادَّعَتْ مَهْرَهَا .

وَقَالَ الشَّارِحُ ثَمَّةَ أَيِّ إِذَا ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ النِّكَاحَ وَطَلَبَتْ الْمَالَ كَالْمَهْرِ وَالتَّفَقُّهُ فَانْكَرَ الزَّوْجُ يَحْلِفُ فَإِنْ نَكَلَ يَلْزَمُ الْمَالَ فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ مَا ذَكَرَ هَاهُنَا

( قَوْلُهُ : وَإِنْ حَلَفَ يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهَا يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَا يُرَادُ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِلتَّسْمِيَةِ وَلَا يَقْصُصُ عَمَّا ادَّعَاهُ الزَّوْجُ لَوْ كَانَ هُوَ الْمُدَّعِي لَهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْبَدَائِعِ .

اهـ .

( قَوْلُهُ : أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ مَسْأَلَةَ النِّكَاحِ

إِلْخ ) كَذَا اعْتَرَضَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَلَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ فَقَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ التَّخْلِيفَ هُنَا عَلَى الْمَالَ لَا أَصْلَ النِّكَاحِ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَحْلِفَ مُنْكَرُ التَّسْمِيَةِ إِجْمَاعًا .

اهـ .

( وَفِي قَدْرِهِ ) أَيِّ إِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمَا فِي قَدْرِهِ فَادَّعَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِالْفِ وَأَدَّعَتْ أَنَّهُ بِالْقَيْنِ حُكْمُ مَهْرِ الْمَثَلِ فَحَيْثُ ( إِنْ قَامَ النِّكَاحُ فَالْقَوْلُ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِيَمِينِهِ ) أَيِّ إِنْ كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ مُسَاوِيًا لِمَا يَدَّعِيهِ الزَّوْجُ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِمَا تَدَّعِيهِ الْمَرْأَةُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ فَالْقَوْلُ لَهَا مَعَ يَمِينِهَا ( وَإِنْ بَرَّهَنْ قَبْلَ ) سَوَاءً شَهِدَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَهُ أَوْ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَدَّعِي الزِّيَادَةَ فَإِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً قُبِلَتْ ، وَإِنْ أَقَامَهَا الزَّوْجُ قُبِلَتْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْيَنَّةَ تُقْبَلُ لِرَدِّ الْيَمِينِ كَمَا إِذَا أَقَامَ الْمُودِعُ بَيِّنَةً عَلَى رَدِّ الْوَدِيعَةِ إِلَى الْمَالِكِ تُقْبَلُ ( وَإِنْ بَرَّهَنَا فَبَيِّنَةٌ مَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ ) أَيِّ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا إِنْ شَهِدَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَهُ وَبَيِّنَتُهُ إِنْ شَهِدَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَاتِ شَرَعَتْ لِإثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِينِ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ ، وَالْأَصْلُ فِي النِّكَاحِ كَوْنُهُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ فَبَيِّنَتُهُ أَوْلَى

( وَإِنْ كَانَ ) مَهْرُ الْمَثَلِ ( بَيْنَهُمَا تَحَالَفًا فَإِنْ حَلَفَا أَوْ بَرَّهَنَا قُضِيَ بِهِ ) أَيِّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ( وَإِنْ بَرَّهَنَا أَحَدُهُمَا قَبْلَ ) بَرَّهَانُهُ ( وَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ ) غُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ أَقَامَ النِّكَاحَ ( حُكْمُ مُتْعَةِ الْمَثَلِ ) أَيِّ إِنْ كَانَ مُتْعَةُ الْمَثَلِ مُسَاوِيَةً لِنَصْفِ مَا يَدَّعِي الرَّجُلُ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ فَالْقَوْلُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُسَاوِيَةً لِنَصْفِ مَا تَدَّعِي الْمَرْأَةُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ فَالْقَوْلُ لَهَا ، وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً قُبِلَتْ فَإِنْ أَقَامَا فَبَيِّنَتُهَا إِنْ شَهِدَ لَهُ وَبَيِّنَتُهُ إِنْ شَهِدَ لَهَا ( وَإِنْ كَانَتْ ) أَيِّ مُتْعَةُ الْمَثَلِ ( بَيْنَهُمَا تَحَالَفًا وَبَعْدَهُ ) أَيِّ بَعْدَ التَّحَالُفِ ( وَجَبَتْ ) أَيِّ مُتْعَةُ الْمَثَلِ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَحَالَفًا ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا نَكَلَ أَحَدُهُمَا لَزِمَهُ دَعْوَى صَاحِبِهِ فَيَجِبُ ذَلِكَ وَلَا يَتَخَيَّرُ فِيهِ

لِكَوْنِهِ مُسَمًّى ، وَإِذَا حَلَفَا وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ يَدْفَعُ مِنْهُ قَدْرَ مَا أَقْرَبَ بِهِ تَسْمِيَةً فَلَا يَتَخَيَّرُ فِيهِ وَالزَّائِدُ يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ بَرَهْنَا قَضَى بِهِ ) لِنَهَائِرِ الْبَيِّنَاتِ وَنَهَائِرُهُمَا هُوَ الصَّحِيحُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِتَخَيَّرِ الزَّوْجِ فِيهِ كُلُّهُ بَيْنَ دَفْعِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّبْيِينِ

( وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا كَحَيَاتِهِمَا حُكْمًا ) أَيُّ الْجَوَابِ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ فِي الْأَصْلِ وَالْقَدَرِ ؛ لِأَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ لَا يَسْقُطُ اعْتِبَارُهُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا إِلَّا يُرَى أَنَّ لِلْمَوْضُوعَةِ مَهْرَ الْمَثَلِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا ( وَبَعْدَ مَوْتِهِمَا فِيهِ ) الْإِخْتِلَافُ فِي ( الْقَدْرِ الْقَوْلُ لَوَرْتَنِهِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا يُحْكَمُ مَهْرُ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَهُ يَسْقُطُ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا .

( وَ ) فِي الْإِخْتِلَافِ ( فِي أَصْلِهِ ) الْقَوْلُ لِمُنْكَرِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَهُ وَلَا يَقْضِي بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ عَلَى مَهْرٍ مُسَمًّى ؛ إِذَا لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمَثَلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا كَمَا مَرَّ ، وَعِنْدَهُمَا ( قَضَى بِمَهْرِ الْمَثَلِ ) كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) قَالَ مَشَايِخُنَا هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ تُسَلِّمْ نَفْسَهَا فَإِنْ سَلِمَتْ ، ثُمَّ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْحَيَاةِ أَوْ بَعْدَهَا فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ مَهْرُ الْمَثَلِ ، بَلْ يُقَالُ لَهَا إِمَّا أَنْ تُقَرِّيَ بِمَا أَخَذَتْ وَإِلَّا حَكَمْنَا عَلَيْكَ بِالْمُتَعَارَفِ فِي الْمُعْجَلِ ، ثُمَّ يَعْمَلُ فِي الْبَاقِي كَمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَلِّمُ نَفْسَهَا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ عَادَةً ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ قَوْلُهُ : وَبِهِ يُفْتَى ( كَذَا فِي الْفَتْحِ ١ هـ .

وَفِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ الْفُتُوَى عَلَى قَوْلِهِمَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ : ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ مَشَايِخُنَا هَذَا كُلُّهُ  
إِلْخَ وَنَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ ، ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَقِبَهُ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ الشَّارِحُونَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الزَّوْجُ إِيصَالَ شَيْءٍ إِلَيْهَا ، أَمَا لَوْ لَمْ يَدَّعَ فَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ ١ هـ .  
وَفِيهِ تَأَمُّلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى مَا قَالَهُ فِي حَالِ مَوْتِهِمَا

( بَعَثَ إِلَيْهَا شَيْئًا ) ، ثُمَّ اخْتَلَفَا ( فَقَالَتْ هَدِيَّةٌ ، وَقَالَ مَهْرٌ فَالْقَوْلُ لَهُ ) مَعَ يَمِينِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ الْمُمْلِكُ فَكَانَ أَعْرَفَ بِجِهَةِ التَّمْلِيكِ كَمَا لَوْ أَتَكَرَّ التَّمْلِيكِ أَصْلًا وَكَمَا إِذَا قَالَ أَوْدَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ ، فَقَالَتْ بَلْ وَهَبْتُهُ لِي ؛ وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهُ ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الْمَهْرِ وَاجِبٌ وَالْإِهْدَاءُ تَبَرُّعٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَسْعَى فِي إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ عَنْ ذِمَّتِهِ ( إِلَّا فِيمَا هَبِيَ لِلْأَكْلِ ) فَإِنَّ الطَّعَامَ الْمُهَيَّأَ لِلْأَكْلِ كَالْخُبْزِ وَاللَّحْمِ الْمَشْوِيِّ لَا يَكُونُ مَهْرًا بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَكْذِبُهُ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهَا فَأَمَّا سَائِرُ الْأَمْوَالِ فَقَدْ يَكُونُ مَهْرًا ، وَقَدْ يَكُونُ هَدِيَّةً فَإِلَيْهِ الْبَيَانُ

( قَوْلُهُ : فَأَمَّا سَائِرُ الْأَمْوَالِ ) أَيُّ بَاقِيهَا بَعْدَ مَا هَبِيَ لِلْأَكْلِ نَحْوُ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ وَالسَّمْنِ وَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ وَالْدَّقِيقِ وَالسُّكَّرِ وَالشَّاقَةَ الْحَيَّةَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الزَّوْجِ بِبَيِّنَةٍ ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ، ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي يَجِبُ اعْتِبَارُهُ فِي دِيَارِنَا أَنَّ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحِنْطَةِ

إِلْخَ يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَارَفَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِرْسَالُهُ هَدِيَّةً وَالظَّاهِرُ مَعَ الْمَرْأَةِ لَا مَعَهُ وَلَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ إِلَّا فِي نَحْوِ الثِّيَابِ وَالْجَارِيَةِ ١ هـ .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَحْثٌ لِلْكَمَالِ

( خَطَبَ بِنْتُ رَجُلٍ وَبَعَثَ إِلَيْهَا شَيْئًا وَلَمْ يُزَوِّجْهَا أَبُوهَا فَمَا بَعَثَ لِلْمَهْرِ يُسْتَرَدُّ ) ( إِنْ عَيْنُهُ ( قَائِمًا ) ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِالِاسْتِعْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ مُسَلِّطٌ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ الْمَالِكِ فَلَا يَلْزَمُ فِي مُقَابَلَةِ مَا أُنتَقَصَ بِاسْتِعْمَالِهِ شَيْءٌ ( أَوْ ) قِيمَتُهُ إِنْ ( هَالِكًا ) ؛ لِأَنَّهُ مُعْلُوضَةٌ وَلَمْ تَتِمَّ فَجَارَ الْإِسْتِرْدَادُ ( كَذَا كُلُّ مَا بَعَثَ هَدِيَّةً وَهُوَ قَائِمٌ دُونَ الْهَالِكِ وَالْمُسْتَهْلَكِ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْهَبَةِ رَجُلٌ زَوْجَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا فَمَاتَتْ فَرَعَمَ أَبُوهَا أَنَّ مَا دَفَعَ إِلَيْهَا مِنَ الْجَهَّازِ أَمَانَةٌ وَأَنَّهُ لَمْ يَهَبْ لَهَا وَإِنَّمَا أَعَارَهُ مِنْهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَعَلَى الْأَبِ الْبَيِّنَةُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لِلزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ فِي الظَّاهِرِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا زَوْجَ ابْنَتَهُ يَدْفَعُ إِلَيْهَا بِطَرِيقِ التَّمْلِيكِ ، وَالْبَيِّنَةُ الصَّحِيحَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يَشْهَدَ عِنْدَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْبِنْتِ أَنِّي إِنَّمَا أَعْطَيْتُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لِابْنَتِي عَارِيَّةً أَوْ يَكْتُبُ نُسْخَةً مَعْلُومَةً وَيَشْهَدُ الْأَبُ وَتَشْهَدُ الْبِنْتُ عَلَى إِفْرَارِهَا أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي هَذِهِ النُّسْخَةِ مِلْكٌ وَلِدي عَارِيَّةٌ مِنْهُ فِي يَدِي لَكِنْ هَذَا يَصْلَحُ لِلْقَضَاءِ لَا لِلِاخْتِيَاطِ لِجَوَازِ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فِي حَالِ الصَّغَرِ فَبِهَذَا الْإِفْرَارِ لَا تَصِيرُ لِلْأَبِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالِاخْتِيَاطِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا فِي هَذِهِ النُّسْخَةِ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ ، ثُمَّ إِنْ الْبِنْتُ ثَبَّرَتْهُ عَنِ الثَّمَنِ ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ

( قَوْلُهُ : فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَعَلَى الْأَبِ الْبَيِّنَةُ ) اخْتَارَهُ السُّعْدِيُّ وَاخْتَارَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ كَوْنُ الْقَوْلِ لِلْأَبِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسْتَفَادُ مِنْ جِهَتِهِ وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتَاوَى الْقَوْلُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ ظَاهِرًا بِذَلِكَ كَمَا فِي دِيَارِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْوَأَقِيعَاتِ وَفَتَاوَى الْخَاصِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ مُشْتَرَكًا فَالْقَوْلُ لِلْأَبِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ . وَقَالَ قَاضِي خَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِنْ كَانَ الْأَبُ مِنَ الْأَشْرَافِ وَالْكَرَامِ لَا يَقْبَلُ . ( قَوْلُهُ : أَنَّهُ عَارِيَّةٌ ) ، وَإِنْ كَانَ مِنْ لَمْ لَا يُجَهِّزُ الْبَنَاتِ بِمِثْلِ ذَلِكَ قُبِلَ . ( قَوْلُهُ : ١ هـ ) ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ وَالْوَأَقِيعُ فِي دِيَارِنَا الْقَاهِرَةِ أَنَّ الْعُرْفَ مُشْتَرَكٌ فَيُقْنَى بِأَنَّ الْقَوْلَ لِلْأَبِ ، ثُمَّ قَالَ هَلْ هَذَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْأَبِ يَتَنَبَّئُ فِي الْأُمِّ وَالْجَدِّ صَارَتْ وَاقِعَةً الْفَتَاوَى وَلَمْ أَرِ فِيهَا تَقْلِيدًا صَرِيحًا اهـ .

( نَكَحَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيَّةً أَوْ حَرَبِيٌّ حَرَبِيَّةً ثَمَّةً ) أَيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ ( بِمِثَّةٍ أَوْ دَمٍ ) أَوْ تَحْوِيهِمَا ( أَوْ بِلَا مَهْرٍ ) يُحْتَمَلُ نَفْيُ الْمَهْرِ وَيُحْتَمَلُ السُّكُوتُ عَنْهُ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا يَرْجِعُ إِلَى اعْتِقَادِهِمْ ( وَهُوَ ) أَيُّ وَالْحَالُ أَنَّ النِّكَاحَ فِي هَذِهِ الصُّورِ ( جَائِزٌ عِنْدَهُمْ فَوُطِئَتْ أَوْ طُلِّقَتْ قَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ الْوُطْءِ ( أَوْ مَاتَ ) الزَّوْجُ عَنْهَا ( فَلَا مَهْرَ لَهَا ) أَيُّ النِّكَاحُ صَحِيحٌ وَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُهُمَا فِي الْحَرَبِيِّينَ ، وَأَمَّا فِي الذَّمِّيِّينَ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَالْمُنْعَةُ إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا . وَقَالَ زُفَرٌ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْحَرَبِيِّينَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ عَامٌّ وَالنِّكَاحُ لَمْ يُشْرَعْ بِغَيْرِ مَالٍ وَلَهُمَا أَنْ أَهْلَ الْحَرْبِ غَيْرُ مُلْتَزِمِينَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَوَلَايَةُ الْإِلْزَامِ مُنْقَطِعَةٌ لَتَبَايُنِ الدَّارَيْنِ بِخِلَافِ أَهْلِ الذَّمَّةِ فَإِنَّ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمَهْرَ حَقُّ اللَّهِ وَالْكَافِرُ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِهِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَحْكَامِ فَصَحَّ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّا أُمِرْنَا أَنْ نَتْرُكَهُمْ وَمَا يَدِينُونَ وَلَمْ يَجِبْ الْمَهْرُ لِمَا ذَكَرْنَا

( وَإِنْ نَكَحَهَا بِخَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ مُعَيَّنٍ فَأَسْلَمَا أَوْ ) أَسْلَمَ ( أَحَدُهُمَا فَلَهَا هُوَ ) أَيُّ الْمُعَيَّنِ . ( وَفِي غَيْرِ الْمُعَيَّنِ قِيمَةُ الْخَمْرِ فِيهَا ) أَيُّ فِي الْخَمْرِ يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُسَمَّى خَمْرًا ( وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِيهِ ) أَيُّ فِي الْخِنْزِيرِ ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ عَنْهُمْ مِثْلِيٌّ كَالْخَلِّ عِنْدَنَا فَلَا يَحِلُّ أَخْذُهَا فَيُجَابُ الْقِيمَةُ يَكُونُ إِعْرَاضًا عَنِ الْخَمْرِ ، وَأَمَّا

الْخَيْرُ فَمِنْ ذَوَاتِ الْقِيمِ عِنْدَهُمْ كَالشَّاةِ عِنْدَنَا فَيُجَابُ الْقِيَمَةُ لَا يَكُونُ إِعْرَاضًا عَنْهُ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ إِعْرَاضًا عَنِ الْخَيْرِ

بَابُ نِكَاحِ الرَّقِيقِ وَالْكَافِرِ ( وَقَفَ نِكَاحُ الْقَيْنِ ) الرَّقِيقُ هُوَ الْمَمْلُوكُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَالْقَيْنُ هُوَ الْمَمْلُوكُ كُلُّهُ ( وَالْمُكَاتَبُ وَالْمُدَبِّرُ وَالْأَمَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ بِإِذْنِ الْمَوْلَى ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَقَفَ وَهَذِهِ الْبَيَانَةُ أَحْسَنُ مِنْ بَيَانَةِ الْكَنْزِ وَهِيَ لَمْ يَجْزِ نِكَاحُ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ ( إِنْ أَجَازَ ) أَيُّ الْمَوْلَى ( نَفَذَ ) أَيُّ النِّكَاحِ ( وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ فَإِنْ نَكَحُوا بِهِ ) أَيُّ الْإِذْنِ ( فَالْمَهْرُ وَالتَّفَقُّةُ عَلَيْهِمْ ) أَيُّ عَلَى الْقَيْنِ وَغَيْرِهِ ( وَبِمَوْنِهِمْ يَسْقُطَانِ ) أَيُّ الْمَهْرُ وَالتَّفَقُّةُ لِفَوَاتِ مَحَلِّ الْإِسْتِيفَاءِ ( وَالْمَهْرُ عَلَى الْقَيْنِ بَعْدَ الْعَتَقِ إِنْ كَانَ الْعَقْدُ بغيرِ الْإِذْنِ ، وَإِنْ ) كَانَ ( بِهِ ) أَيُّ بِالْإِذْنِ ( تَعَلَّقَ ) الْمَهْرُ بِرَقَبَتِهِ ( أَيُّ الْقَيْنِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا فَإِنْ دَمَّتْهُ ضَعِيفَةٌ فَلَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِرَقَبَتِهِ لَتَضَرَّرَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَزَوَّجَ بِلَا إِذْنِ مَوْلَاهُ وَدَخَلَ بِهَا حَيْثُ لَا يُبَاعُ بِهِ ، بَلْ يُطَالَبُ بَعْدَ الْعَتَقِ كَمَا إِذَا لَزِمَهُ الدِّينُ بِإِقْرَارِهِ ( فَيُبَاعُ فِيهِ ) أَيُّ الْمَهْرُ ( مَرَّةً فَإِنْ لَمْ يَفِ بِدَيْنِهِ ) لَمْ يَبْعَ ثَانِيًا ، بَلْ ( طُولَبَ ) بِبَاقِيهِ ( بَعْدَ الْعَتَقِ ) ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ بِجَمِيعِ الْمَهْرِ .

( وَ ) يُبَاعُ ( فِيهَا ) أَيُّ التَّفَقُّةُ ( مَرَارًا ) ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ سَاعَةً فَسَاعَةً فَلَمْ يَقَعِ الْبَيْعُ بِالْجَمِيعِ هَذَا إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِأَجَنِيَّةٍ ، وَأَمَّا إِذَا زَوَّجَهُ الْمَوْلَى أُمَّتَهُ فَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَجِبُ الْمَهْرُ ، ثُمَّ يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُ حَقُّ الشَّرْعِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَجِبُ لِاسْتِحَالَةِ وَجُوبِهِ لِلْمَوْلَى عَلَى عَبْدِهِ لِإِقْضَائِهِ إِيَّاجًا لَهُ عَلَيْهِ أَقُولُ يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الثَّانِي أَنَّ النَّصَّ الْمُفِيدَ لَوْجُوبِ الْمَهْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْعَبْدَ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا

بِأَمْوَالِكُمْ } فَإِنْ هَذَا خِطَابٌ لِلرَّبَابِ الْأَمْوَالِ وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِلْمَالِ ( وَالْآخِرَانِ ) أَيُّ الْمُكَاتَبُ وَالْمُدَبِّرُ ( يَسْعَيَانِ ) فِي الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَحْتَمِلَانِ الثَّقُلَ مِنْ مِلْكٍ مَعَ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ وَالتَّدْبِيرِ ( وَبَكْسِهِ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِرَقَبَتِهِ ( بَعْدَ مَا فَضَّلَ ) كَسْبُهُ ( مِنْ دَيْنِ التَّجَارَةِ ) فَإِنْ دَيْنَهَا مُقَدَّمٌ عَلَى دَيْنِ الْمَهْرِ ( إِنْ ثَبَتَ ) الْمَهْرُ ( بِإِقْرَارِ الْمَوْلَى ، وَإِنْ ) ثَبَتَ ( بِالْبَيِّنَةِ تُسَاوِي الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءَ ) فِي مَهْرِهَا ، كَذَا فِي التُّحْفَةِ

بَابُ نِكَاحِ الرَّقِيقِ وَالْكَافِرِ .

( قَوْلُهُ : بِإِذْنِ الْمَوْلَى ) أَلْوَلَى أَنْ يَقَالَ عَلَى إِذْنِ الْمَوْلَى .

( قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ الْمَهْرُ بِغيرِ الْإِذْنِ ) صَوَابُهُ إِنْ كَانَ النِّكَاحُ بِغيرِ الْإِذْنِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ بِهِ تَعَلَّقَ الْمَهْرُ بِرَقَبَتِهِ ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ نَكَحُوا بِهِ فَالْمَهْرُ وَالتَّفَقُّةُ عَلَيْهِمْ لَكِنَّهُ أَعَادَهُ لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ حُكْمُ جَوَازِ بَيْعِهِ دُونَ الْمُدَبِّرِ وَنَحْوِهِ .

( قَوْلُهُ : مِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَجِبُ الْمَهْرُ ، ثُمَّ يَسْقُطُ ) ذَكَرَ تَصْحيحَهُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٌّ .

( قَوْلُهُ : وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يَجِبُ ) صَحَّحَهُ الْوَلَوُ الْجَيُّ ، وَقَالَ فِي الْبَحْرِ هَذَا أَصَحُّ وَلَمْ أَرَ مَنْ ذَكَرَ ثَمَرَةَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ إِنَّهَا تَطْهَرُ فِيمَا لَوْ زَوَّجَ الْأَبُ أُمَّةَ الصَّغِيرِ مِنْ عَبْدِهِ فَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ يَجِبُ ، ثُمَّ يَسْقُطُ قَالَ بِالصَّحَّةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، وَمَنْ قَالَ بَعْدَ الْوُجُوبِ أَصْلًا قَالَ بَعْدَمِهَا وَهُوَ قَوْلُهُمَا : وَقَدْ جَزَمَ بَعْدَمِهَا فِي الْوَلَوُ الْجَيِّ مِنَ الْمَادُونِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ نِكَاحٌ لِلْأَمَةِ بِغيرِ مَهْرٍ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَى الْعَبْدِ مِنْ كَسْبِهِ لِلْحَالِ اهـ .

( قَوْلُهُ ) أَيُّ قَوْلُ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ الَّذِي تَزَوَّجَ بِلَا إِذْنِهِ ( طَلَّقَهَا رَجْعِيَّةً إِجَازَةً ) ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، فَيَكُونُ إِجَازَةً ( لَا ) قَوْلُهُ ( طَلَّقَهَا أَوْ فَارَقَهَا ) أَيُّ لَا يَكُونَانِ إِجَازَةً لِاحْتِمَالِهِمَا الرَّدَّ ؛ لِأَنَّ رَدَّ هَذَا الْعَقْدِ وَمُتَارَكْتَهُ يُسَمَّى طَلَاقًا وَمُفَارَقَةً وَهُوَ أَلْيَقُ بِحَالِ الْعَبْدِ الْمُتَمَرِّدِ أَوْ هُوَ أَذْنَى فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى ( وَالْإِذْنُ )

لِلْعَبْدِ ( بِالنِّكَاحِ يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ أَيُّضًا ) أَيْ كَمَا يَتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ لَا يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي أَمْرَيْنِ ذَكَرَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ ( فَيُبَاعُ لِمَهْرِهَا إِنْ وَطَّئَهَا ) يَعْنِي إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ بِهَا لَزِمَ الْعَقْدُ عِنْدَهُ فِي الْحَالِ فَيُبَاعُ فِيهِ ، وَعِنْدَهُمَا لَا يُطَالَبُ إِلَّا بَعْدَ الْعَتَقِ ، وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَلَوْ نَكَحَهَا ثَانِيًا أَوْ أُخْرَى بَعْدَهَا ، وَلَوْ صَحِيحًا وَقَفَ عَلَى الْإِذْنِ ) يَعْنِي إِذَا نَكَحَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ بِهَا يَنْتَهِي الْإِذْنُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا حَتَّى لَوْ نَكَحَهَا ثَانِيًا أَوْ نَكَحَ أُخْرَى بَعْدَهَا صَحِيحًا صَحَّ عِنْدَهُمَا وَلَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ ، بَلْ وَقَفَ عَلَى الْإِذْنِ

قَوْلُهُ : لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ فَتَكُونُ إِجَارَةٌ ( أَيْ اقْتِضَاءٌ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ طَلَبُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ بِالْمَالِ أَوْ تَزَوَّجَ أَرْبَعًا لَا يُعْتَقُ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ أُجِيبَ بِأَنَّ إِبْطَالَ الشَّرَاطِطِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ كَالْحُرِّيَّةِ وَالْأَهْلِيَّةِ لَا تَكُونُ بِطَرِيقِ الْاِقْتِضَاءِ لِلْمُتَحَقِّقِ بِالرَّقِّ ، وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مَا ثَبَتَ لِلْعَبْدِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ لِثُبُوتِهِ تَبَعًا لِلْأَدَمِيَّةِ وَالْعَقْلِ وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ لَاسْتِزَامِهِ نَعِيبَ مَالِ الْغَيْرِ فَقَوْلُهُ : طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا يَنْتَضِمُّ رَفْعُ الْمَانِعِ اقْتِضَاءً لَا إِبْطَالَ مِلْكِ النِّكَاحِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : لَا طَلَّقَهَا ) قَالَ فِي الْبَحْرِ قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ أَوْفَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقَ كَانَ إِجَارَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِلْمُتَارِكَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَكَذَا إِذَا قَالَ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً تَعُغَّ عَلَيْهَا تَكُونُ إِجَارَةً ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مُخْتَصٌّ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ نَكَحَهَا ثَانِيًا أَوْ أُخْرَى بَعْدَهَا ، وَلَوْ صَحِيحًا ) يَنْبَغِي حَذْفُ وَلَوْ مِنَ الْبَيِّنِ ؛ لِأَنَّ إِبْطَالَهَا يَقْتَضِي تَصَوُّرَ الْحُكْمِ بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَمَعَهُ لَا تَظْهَرُ الثَّمَرَةُ ؛ وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهَا الزَّيْلَعِيُّ

( زَوْجَ عَبْدًا لَهُ مَأْذُونًا مَدْيُونًا صَحَّ وَسَاوَتْ ) الْمَرْأَةَ ( غُرْمَاءُ ) أَيْ غُرْمَاءَ الْعَبْدِ ( فِي مَهْرٍ مِثْلِهَا ) ، أَمَّا صِحَّةُ النِّكَاحِ فَلِأَنَّهُ يُنْتَسَى عَلَى مِلْكِ الرِّقَبَةِ فَيَجُوزُ تَحْصِينُ لَهُ ، وَأَمَّا الْمَهْرُ فَلِأَنَّهُ لَزِمَهُ حُكْمًا بِسَبَبِ لَا مَرَدٍّ لَهُ وَهُوَ صِحَّةُ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِلَا مَهْرٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَلَوْ زَوَّجَهُ الْمَوْلَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ فَالزَّائِدُ يُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْغُرْمَاءِ كَدَيْنِ الصَّحَّةِ مِنْ دَيْنِ الْمَرَضِ  
( قَوْلُهُ : زَوْجَ عَبْدًا مَأْذُونًا مَدْيُونًا ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا قَدَّمَهُ مَعْرِضًا لِلتَّخْفَةِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِلَا مَهْرٍ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَفِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ ظَاهِرُهُ ؛ إِذِ النِّكَاحُ لَا تَتَوَقَّفُ مَشْرُوعِيَّتُهُ عَلَى صِحَّتِهِ عَلَى الْمَهْرِ ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْ لُزُومِ الْمَهْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَالنِّكَاحُ لَا يُلَاقِي حَقَّ الْغُرْمَاءِ بِالْإِبْطَالِ مَقْصُودًا إِلَّا أَنَّهُ إِذَا صَحَّ النِّكَاحُ وَجَبَ الدَّيْنُ أَيْ الْمَهْرُ بِسَبَبِ لَا مَرَدٍّ لَهُ فَشَابَهُ دَيْنُ الْاسْتِهْلَاكِ .

اهـ .

( قَوْلُهُ : فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ زَوَّجَهُ الْمَوْلَى أَمَتَهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ

( مَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّيْنَةُ ) وَهِيَ أَنْ يُخْلِيَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَلَا يَسْتَخْلِمَهَا مَصْدَرٌ بِوَأَنَّهُ مَنْزِلًا وَبَوَاتُ لَهُ إِذَا هَيَّأَ لَهُ مَنْزِلًا وَالْمَوْلَى وَإِنْ لَمْ يَهَيِّئْ لَهُ مَنْزِلًا تَسْتَدِ إِلَيْهِ التَّيْنَةُ لِتُمْكِنُهُ مِنْهَا ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ( فَتُخْلَمُ ) أَيْ الْجَارِيَةُ مَوْلَاهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْلَى أَقْوَى مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ ذَاتَهَا وَمَنَافِعَهَا بِخِلَافِ الزَّوْجِ ، وَلَوْ وَجَبَتْ التَّيْنَةُ لَبْطَلَ حَقُّهُ فِي الْاسْتِخْدَامِ .

( و ) حَقُّ الزَّوْجِ فِي الْوُطْءِ لَا يَبْطُلُ بِالِاسْتِخْدَامِ ؛ إِذْ ( يَطَأُ الزَّوْجُ إِنْ ظَفِرَ بِهَا لَكِنْ ) يَجِبُ ( بِهَا ) أَيُّ بِالتَّبَوُّةِ ( التَّفَقُّةُ وَالسُّكْنَى ) عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَزَاءُ الْإِحْتِسَابِ ( وَصَحَّ الرُّجُوعُ بَعْدَهَا ) أَيُّ إِنْ أَرَادَ اسْتِخْدَامَهَا بَعْدَ التَّبَوُّةِ فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَا كَمَا لَا يَسْقُطُ بِالنِّكَاحِ ( وَسَقَطَتْ ) التَّفَقُّةُ ( بِهِ ) أَيُّ بِالرُّجُوعِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا جَزَاءُ الْإِحْتِسَابِ فَإِذَا زَالَ سَقَطَتْ ( وَلَوْ خَدَمْتُهُ بِلَا اسْتِخْدَامِهِ لَا ) أَيُّ لَوْ خَدَمْتُ الْمَوْلَى بِلَا اسْتِخْدَامِهِ بَعْدَ التَّبَوُّةِ لَا تَسْقُطُ التَّفَقُّةُ عَنِ الزَّوْجِ

( قَوْلُهُ : مَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ لَا تَجِبُ التَّبَوُّةُ ) أَيُّ وَلَوْ شَرَطَهَا الزَّوْجُ عَلَى الْمَوْلَى فِي الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ وَلَا يَنْطِلُ النِّكَاحُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِحَّةِ شَرْطِ حُرِّيَّةِ أَوْلَادِهَا وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ أَنَّ قَوْلَهُ مِنْ الْمَوْلَى عَلَى مَعْنَى تَغْلِيْقِ الْحُرِّيَّةِ بِالْوِلَادَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ بَخِلَافِ التَّبَوُّةِ فَإِنَّهَا لَا تَقَعُ بِتَغْلِيْقِهَا عِنْدَ ثُبُوتِ الشَّرْطِ لِكُونِهَا عِدَّةً مُجَرَّدَةً ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : إِذْ يَطَأُ الزَّوْجُ إِنْ ظَفِرَ ) كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ كَالْكَنْزِ وَيَطَأُ الزَّوْجُ ؛ لِأَنَّ إِذَا مَا ظَرْفِيَّةٌ أَوْ تَغْلِيْلِيَّةٌ وَلَا مَحَلَّ لَهُمَا هُنَا .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ خَدَمْتُهُ بِلَا اسْتِخْدَامِهِ لَا ) يَعْنِي فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ قَدْ قَالُوا إِنَّهُ إِذَا بَوَّأَهَا فَكَانَتْ تَخْدُمُ الْمَوْلَى أَحْيَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا لَمْ تَسْقُطْ تَفَقُّتُهَا ، وَكَذَا الْمُدَبَّرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ حُكْمُهَا حُكْمُ الْأَمَةِ ، وَأَمَّا الْمُكَاتَبَةُ فَلَهَا التَّفَقُّةُ سِوَاءَ بَوَّأَهَا الْمَوْلَى أَمْ لَا ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِ نَفْسِهَا لَا حَقَّ لِلْمَوْلَى فِي اسْتِخْدَامِهَا هـ .

وَهَذَا إِذَا لَمْ تَخْرُجْ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ وَإِلَّا فَهِيَ نَاشِئَةٌ

( وَلَهُ إِجْبَارُ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ عَلَى النِّكَاحِ ) مَعْنَى الْإِجْبَارِ هُنَا نَفَاضُ نِكَاحِهِ عَلَيْهِمَا بِلَا رِضَاهُمَا ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا إِجْبَارَ فِي الْعَبْدِ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ رَقَبَةٌ وَيَدًا فَيَمْلِكُ عَلَيْهِ كُلَّ تَصَرُّفٍ فِيهِ صَيَانَةٌ مِلْكِهِ

( قَوْلُهُ : وَلَهُ إِجْبَارُ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ عَلَى النِّكَاحِ ) الْمُرَادُ بِهِمَا غَيْرُ الْمُكَاتَبِ ، وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ لَفْظُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ رَقَبَةٌ وَيَدًا هـ .

أَيُّ بَخِلَافِ الْمُكَاتَبِ فَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِلَّا بِرِضَاهُ ، وَعَنْ هَذَا اسْتَظَرَفَتْ مَسْأَلَةٌ نُقِلَتْ مِنَ الْمُحِيطِ هِيَ تَوَقُّفُ نِكَاحِ الْمَوْلَى مُكَاتَبَتِهِ الصَّغِيرَةِ عَلَى إِجَازَتِهَا حَالَ كِتَابَتِهَا لِلْيَحَاقِهَا بِالْبَالِغَةِ فِيمَا يُبْنَى عَلَى الْكِتَابَةِ فَلَوْ لَمْ تُرَدَّ حَتَّى عَتَقَتْ تَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَةِ الْمَوْلَى لَا عَلَى إِجَازَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْقَ مُكَاتَبَةً وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْإِجَازَةِ فَاعْتَبِرَ التَّوَقُّفُ عَلَى إِجَازَتِهَا حَالَ رِقَّتِهَا وَلَمْ يُعْتَبَرِ بَعْدَ عِتْقِهَا ، وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْمَسَائِلِ ، وَلَوْ رَضِيَتْ قَبْلَ الْعِتْقِ ، ثُمَّ عَتَقَتْ لَا خِيَارَ لَهَا لِلْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا صَغِيرَةٌ وَلَهَا خِيَارُ الْعِتْقِ إِذَا بَلَغَتْ لِرِيَادَةِ الْمَلِكِ لَا خِيَارَ الْبُلُوغِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ كَانَ قَائِمًا لِلْمَوْلَى وَامْتِنَاعُ النَّفَاضِ لِحَقِّهَا فَإِذَا رَضِيَتْ نَفَذَ بِالْوِلَايَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَهِيَ وَلَايَةُ الْمَوْلَى فَلَوْ عَجَزَتْ عَنْ آدَاءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ بَطَلَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَى الْحِلِّ الْمَوْقُوفِ حِلٌّ نَافِذٌ وَفِي الْمُكَاتَبِ الصَّغِيرِ لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْزُضْ عَلَى الْحِلِّ الْمَوْقُوفِ حِلٌّ بَاقٍ فَبَقِيَ ذَلِكَ الْمَوْقُوفُ فَيَجُوزُ بِإِجَازَةِ الْمَوْلَى ، كَذَا فِي الْكَافِي وَمَا بَحَثَهُ الْكَمَالُ فِي التَّوَقُّفِ عَلَى إِجَازَةِ الْمَوْلَى ذَكَرَ جَوَابَهُ فِي الْبَحْرِ

( وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِهِ ) أَيُّ الْمَوْلَى ( أَمَتُهُ قَبْلَ الْوُطْءِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَتْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ لَا يَسْقُطُ اخْتِبَارًا بِمَوْتِهَا حَتْفَ أَتَمِّهَا فَإِنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمَوْلَى أَثْلَفَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ بِوُصُولِ الزَّوْجِ إِلَيْهَا فَلَا



يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِيَأْخُذَهُ الْمَوْلَى كَمَا لَوْ بَاعَهَا وَذَهَبَ بِهَا الْمُشْتَرِي مِنَ الْمَصْرِ أَوْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَاخْتَارَتْ  
الْفُرْقَةَ أَوْ غَيَّبَهَا بِمَوْضِعٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا الزَّوْجُ وَالْقَتْلُ جُعِلَ إِثْلَافًا فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا حَتَّى وَجِبَ الْقِصَاصُ وَالِدِّيَّةُ  
وَالْحَرَمَانُ مِنَ الْإِرْثِ ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا .

وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : لِأَنَّهُ عَجَّلَ بِالْقَتْلِ أَخَذَ الْمَهْرَ فَجُوزِي بِالْحَرَمَانِ أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ سُقُوطِ الْمَهْرِ لَوْ  
كَانَ حَرَمَانُ الْمَوْلَى مِنَ الْإِرْثِ لَكَوْنِهِ قَاتِلًا لَزِمَ أَنْ لَا يَأْخُذَ الْمَهْرَ إِذَا قَتَلَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَقَدْ قَالَ بَعْدَ هَذَا وَإِنَّمَا  
قَالَ قَبْلَ الْوُطْءِ ؛ لِأَنَّ بَعْدَ الْوُطْءِ الْمَهْرُ وَاجِبٌ فِي الصُّورَتَيْنِ

( قَوْلُهُ : وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِهِ ) أَيِ الْمَوْلَى قَالُوا لَوْ كَانَ الْمَوْلَى الْقَاتِلُ صَبِيًّا يَجِبُ أَنْ لَا يَسْقُطَ الْمَهْرُ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَذَا فِي الْكَافِي ، وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ مَا يُرَجَّحُهُ .

( قَوْلُهُ : أَمْتُهُ ) أَيِ غَيْرِ الْمُكَاتَبَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ لَهَا .

( قَوْلُهُ : كَمَا لَوْ بَاعَهَا وَذَهَبَ بِهَا الْمُشْتَرِي

إِلَخ ) فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحْضَرَهَا بَعْدَهُ لَهُ الْمَهْرُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي  
الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ وَالطَّهِيرِيِّ فَلَا يَسْقُطُ فِيهِمَا إِلَّا الْمُطَالَبَةُ

( لَا ) أَيِ لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ ( بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَهُ ) أَيِ قَبْلَ الْوُطْءِ خِلَافًا لِمَا يُقُولُ إِثْنُا فَوُتَتْ الْمُبْدَلُ قَبْلَ  
التَّسْلِيمِ فَيَفُوتُ الْبَدَلُ كَقَتْلِ الْمَوْلَى أَمْتُهُ وَلَنَا أَنَّ جَنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ أَصْلًا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَلِهَذَا إِذَا  
قَتَلَ نَفْسَهُ يُعَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ( وَلَهُ ) أَيِ لِلْمَوْلَى ( الْإِذْنُ فِي الْعَوْلِ ) لَا لِلْأَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَنْ حُلُوثِ الْوَلَدِ وَهُوَ حَقٌّ  
مَوْلَاهَا ( وَخَيْرَتِ أَمَةً وَمُكَاتَبَةً ) ، وَكَذَا مُدَبَّرَةٌ وَأُمٌّ وَلَدٍ ( عَتَقَتْ ، وَلَوْ ) كَانَتْ ( تَحْتَ حُرٍّ ) سَوَاءً كَانَ النِّكَاحُ  
بِرِضَاهَا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ فَلَهَا الْخِيَارُ اتِّفَاقًا دَفْعًا لِلْعَارِ وَهُوَ كَوْنُ الْحُرَّةِ فِرَاشًا لِلْعَبْدِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ  
الْحُرِّ فَفِيهِ خِلَافٌ لِلشَّافِعِيِّ

( قَوْلُهُ : لَا يَبْقَى الْحُرَّةُ نَفْسَهَا قَبْلَهُ ) كَذَا الْأَمَةُ فِي الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ لِمَوْلَاهَا وَلَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ مَنَعٌ فَلَوْ قَالَ  
الْمُصَنِّفُ لَا يَبْقَى الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا قَبْلَهُ لَكَانَ أَوْلَى ، وَكَذَا لَا يَسْقُطُ بِقَتْلِ وَارِثِ الْحُرَّةِ إِيَّاهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ  
وَارِثًا فَصَارَ كَالْأَجَنِيِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَخَيْرَتِ أَمَةً وَمُكَاتَبَةً عَتَقَتْ سَوَاءً كَانَ النِّكَاحُ بِرِضَاهَا أَوْ لَا ) أَقُولُ ، كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ، وَلَوْ أُعْتِقَتْ أَمَةٌ  
أَوْ مُكَاتَبَةٌ خَيْرَتْ ، وَلَوْ زَوَّجَهَا حُرًّا وَلَا فَرَقَ فِي هَذَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ بِرِضَاهَا أَوْ بِغَيْرِ رِضَاهَا هـ .

وَنَفَى رِضَا الْمُكَاتَبَةِ بِتَزْوِجِهَا مَقْبُوحٌ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ فِي بَابِ الْمُكَاتَبِ بِأَنَّهَا بَعْدَ الْكِتَابَةِ خَرَجَتْ مِنْ يَدِ الْمَوْلَى فَصَارَ  
كَالْأَجَنِيِّ وَصَارَتْ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا وَيَغْرُمُ الْمَوْلَى الْعُقْرَ إِنْ وَطَّئَهَا هـ .

وَقَوْلُهُ : وَصَارَتْ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِبَقَاءِ مِلْكِ الْمَوْلَى رَقَبَتَهَا فَلَا يَنْفُذُ تَزْوِجُهَا نَفْسَهَا بِدُونِ إِذْنِ مَوْلَاهَا  
كَمَا لَا يَنْفُذُ تَزْوِجُهَا إِيَّاهَا بِدُونِ رِضَاهَا لِمُوجِبِ الْكِتَابَةِ ، وَإِذَا تَزَوَّجَتْ بِدُونِ إِذْنِهِ وَلَمْ يَرُدَّهُ حَتَّى عَتَقَتْ نَفَذَ عَلَيْهَا  
وَلَا خِيَارَ لَهَا ؛ لِأَنَّ التَّفَادُّ بَعْدَ الْعِتْقِ فَلَمْ يَزِدْ مِلْكُ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا وَالْخِيَارُ بِاعْتِبَارِ زِيَادَةِ الْمِلْكِ وَعِبَارَةٌ كَافِي التَّسْفِي  
الْمُكَاتَبَةِ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِإِذْنِ مَوْلَاهَا ، ثُمَّ عَتَقَتْ خَيْرَتْ هـ .

فَلْيَنْتَبِهْ لِدَلِيلِكَ ، وَقَدْ تَبَهَّنِي اللَّهُ لَهُ بَعْدَ تَأْلِيفِ هَذَا الْمَحَلِّ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً فِي مُسْتَهْلٍ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَأَلْفٍ

( نَكَحَ عَبْدٌ بِلَا إِذْنٍ فَعَتَقَ نَفْسَ النِّكَاحِ ) ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ فَأَجَارَ الْمُشْتَرِي ، كَذَا فِي النَّهَائَةِ ( كَذَا الْأَمَةُ ) إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِلَا إِذْنٍ مَوْلَاهَا ، ثُمَّ عَتَقَتْ نَفْسَ نِكَاحِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَارَةِ وَأَمْتِنَاغُ نُفُودِهِ لِحَقِّ الْمَوْلَى ، وَقَدْ زَالَ ( بِلَا خِيَارِ لَهَا ) ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ نَفَذَ بَعْدَ الْعَتَقِ وَبَعْدَ التَّغَاذِي لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا مِلْكٌ فَلَمْ يُوجَدْ سَبَبُ الْخِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعَتَقِ ( فَلَوْ وَطِئَ ) أَيُّ الزَّوْجِ الْأَمَةُ ( قَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ الْعَتَقِ ( فَالْمُسَمَّى ) مِنَ الْمَهْرِ ، وَإِنْ كَانَ أَزِيدَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا ( لَهُ ) أَيُّ لِلْمَوْلَى ( أَوْ ) وَطِئَ ( بَعْدَهُ ) أَيُّ بَعْدَ الْعَتَقِ ( فَلَهَا ) أَيُّ الْمُسَمَّى لِلْأَمَةِ يَعْنِي إِنْ تَزَوَّجَتْ بِلَا إِذْنِهِ عَلَى أَلْفٍ ، وَمَهْرٌ مِثْلُهَا مِائَةً مِثْلًا فَدَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا سَيِّئًا فَالْأَلْفُ لِلْمَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَنَفْعَةً مَمْلُوكَةً لَهُ فَوَجَبَ الْبَدْلُ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى أَعْتَقَهَا فَالْمَهْرُ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَنَفْعَةً مَمْلُوكَةً لَهَا فَوَجَبَ الْبَدْلُ لَهَا اَعْلَمَ أَنَّ مَنْ لَا يَمْلِكُ إِعْتَاقَ الْعَبْدِ لَا يَمْلِكُ تَرْوِيجَهُ بِخِلَافِ الْأَمَةِ فَالْأَبُ وَالْجَدُّ وَالْوَلِيُّ وَالْقَاضِي وَالْوَصِيُّ وَالْمَكَاتِبُ وَالشَّرِيكَ الْمُفْلُوضُ يَمْلِكُونَ تَرْوِيجَ الْأَمَةِ لَا الْعَبْدَ ، وَالْعَبْدُ الْمَأْذُونُ وَالصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ وَالشَّرِيكَ شَرِكَةَ عَنَانٍ لَا يَمْلِكُونَ تَرْوِيجَهَا أَيْضًا

قَوْلُهُ : ( كَذَا الْأَمَةُ ) شَامِلٌ لِلْقَنَةِ وَالْمُدَبَّرَةِ وَالْمَكَاتِبَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَفِي أُمِّ الْوَلَدِ لَا يَتَقَدُّ نِكَاحُهَا ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ وَجَبَتْ عَلَيْهَا مِنْ الْمَوْلَى كَمَا عَتَقَتْ وَالْعِدَّةُ تَمْنَعُ نَفَاذَ النِّكَاحِ ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَالْخَانِيَّةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فَإِنْ نِكَاحُهَا أَيُّ أُمِّ الْوَلَدِ يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَوَقُّفَهُ مَعَ وُجُودِ الْعِدَّةِ ؛ إِذْ النِّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ فَاسِدٌ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

قَوْلُهُ : فَالْأَبُ وَالْجَدُّ وَالْوَلِيُّ وَالْقَاضِي وَالْوَصِيُّ

إِلْخَ ( كَذَا أَثْبَتَ الْوَلِيُّ أَيْضًا فِي الْبَرَازِيَّةِ ، وَلَيْسَ لَوَلِيِّ غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْوَصِيِّ وَالْقَاضِي وَلَايَةً فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الصَّغِيرِ كَمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ ؛ وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَهُوَ الصَّوَابُ خِلَافَ مَا ذَكَرَ هُنَا .

قَوْلُهُ : وَالْعَبْدُ الْمَأْذُونُ

إِلْخَ ( هَذَا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ يَقُولُ بَأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ تَرْوِيجَ الْأَمَةِ كَمَا فِي الْبَرَازِيَّةِ

( مَنْ وَطِئَ أَمَةً أَنَّهُ فَوَلَدَتْ مِنْهُ فَأَعَادَهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا لَا مَهْرُهَا ) أَيُّ عَقْرُهَا ( وَ ) لَا ( قِيمَةُ الْوَلَدِ ) سَوَاءً ادَّعَى الْأَبُ شُبْهَةً أَوْ لَا صَدَّقَهُ الْإِبْنُ فِيهِ أَوْ لَا وَإِنَّمَا يَثْبُتُ النَّسَبُ إِذَا كَانَتْ فِي مِلْكِ الْإِبْنِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُوقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنَادِ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ فَيَسْتَدْعِي قِيَامَ وَلَايَةِ التَّمْلِكِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُوقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لِلْأَبِ وَلَايَةَ تَمْلِكِ مَالِ الْإِبْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى صِيَانَةِ نَفْسِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ } وَمَاؤُهُ جُزْؤُهُ فَوَجَبَ صَوْنُهُ عَنِ الصِّيَاعِ بِمَالِ الْإِبْنِ وَذَا بَتَمْلِكُ جَارِيَتَهُ لِنَصْحِيحِ فِعْلِ الْإِسْتِيلَادِ ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا خَلَا عَنِ الْمِلْكِ لَعَا ، وَإِذَا تَمْلِكَهَا غَرِمَ قِيمَتَهَا لِإِبْنِهِ ؛ لِأَنَّ حَاجَتَهُ لَيْسَتْ بِكَامِلَةٍ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَقَاءِ وَلِهَذَا لَا يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ أَبَاهُ أَمَةً يَسْتَوْلِدُهَا فَلِقِيَامِ الْحَاجَةِ أَوْ جِنَا لَهُ التَّمْلِكِ وَلِعَدَمِ الضَّرُورَةِ أَوْ جِنَا الْقِيمَةِ صِيَانَةً لِمَالِ الْوَلَدِ وَلَمْ يَجِبِ الْعَقْرُ ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ وَقَعَ فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يَضْمَنْ قِيمَةَ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ خَرًّا لَاسْتِنَادِ الْمِلْكِ إِلَى مَا قَبْلَ الْإِسْتِيلَادِ ( كَذَا ) أَيُّ كَالْأَبِ ( الْجَدُّ ) فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ ( بَعْدَ مَوْتِهِ ) أَيُّ مَوْتِ الْأَبِ ( وَلَوْ زَوَّجَهَا ) أَيُّ الْإِبْنِ جَارِيَتَهُ ( أَبَاهُ ) فَوَلَدَتْ مِنْهُ ( لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدِهِ ) ؛ لِأَنَّ انْتِقَالَهَا إِلَى مِلْكِ الْأَبِ لِصِيَانَةِ مَانِهِ ، وَقَدْ صَارَ مَصُونًا بِدُونِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ( وَيَجِبُ الْمَهْرُ ) لِلتَّزَامِهِ بِالنِّكَاحِ ( لَا الْقِيمَةُ ) لِعَدَمِ مِلْكِ الرِّقَبَةِ ( وَوَلَدُهَا خُرٌّ ) ؛ لِأَنَّ أَخَاهُ مَلَكَهُ فَعَتَقَ عَلَيْهِ

(قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يُنْبِئُ التَّسَبُّ إِذَا كَانَتْ فِي مِلْكِ الْإِبْنِ عَنْ وَقْتِ الْعُلُوقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى ) اخْتِرَازُ عَمَّا لَوْ عُلِّقَتْ فِي غَيْرِ مِلْكِ الْإِبْنِ أَوْ فِي مِلْكِهِ ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا ، ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا فَادَّعَى الْأَبَ لَمْ تَصِحَّ دَعْوَاهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ، وَهَذَا إِذَا كَذَبَهُ الْإِبْنُ فَإِنْ صَدَّقَهُ صَحَّتْ دَعْوَاهُ وَلَا يَمْلِكُ الْجَارِيَةُ كَمَا إِذَا ادَّعَاهُ أَجَنَبِيٌّ وَكَمَا لَوْ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْإِبْنِ أَوْ مُدَبَّرَتُهُ أَوْ مَكَاتِبَتُهُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

(قَوْلُهُ : بَعْدَ مَوْتِهِ ) أَيُّ مَوْتِ الْأَبِ لَوْ قَالَ حَالِ عَدَمٍ وَلَيْتَهُ لَكَانَ أَوَّلَى لِئُفِيدَ أَنَّ الْجَدَّ كَالْأَبِ بِمَوْتِهِ أَوْ رِقِّهِ أَوْ جُنُونِهِ أَوْ كُفْرِهِ

( حُرَّةٌ قَالَتْ لِمَوْلَى زَوْجِهَا اعْتِقْهُ عَنِّي بِالْفِ فَاعْتَقَ فَسَدَ النِّكَاحُ ) ، وَكَذَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ تَحْتَهُ أَمَةٌ لِمَوْلَاهَا اعْتِقْهَا عَنِّي بِالْفِ فَفَعَلَ عَتَقَتْ الْأَمَةُ وَفَسَدَ النِّكَاحُ وَيَسْقُطُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى الْمَهْرُ لاسِيحَالَهُ وَجُوبُهُ عَلَى عَبْدِهَا وَلَا يَسْقُطُ فِي الثَّانِيَةِ .

وَعِنْدَ زُفَرٍ لَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ وَتَحْقِيقُ الْخِلَافِ أَنَّ الْبَدَلَ إِذَا ذُكِرَ يَنْبُتُ الْمِلْكُ بِالْإِقْضَاءِ عِنْدَنَا فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَتْ بَعْدَهُ مَنِّي بِكَذَا ، ثُمَّ اعْتِقَهُ عَنِّي وَقَوْلُ الْمَوْلَى اعْتَقْتُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ بَعْتَهُ مِنْكَ وَأَعْتَقْتُهُ عَنْكَ فَإِذَا ثَبَتَ الْمِلْكُ اِقْضَاءً فَسَدَ النِّكَاحُ وَزُفَرٌ لَا يَقُولُ بِالْإِقْضَاءِ فَلَا يَنْبُتُ الْمِلْكُ فَلَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ عِنْدَهُ وَتَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي الْأَصُولِ ( وَالْوَلَاءُ لَهَا وَيَقَعُ عَنْ كَفَارَتِهَا إِنْ نَوَتْ ) لِكُونِهَا مُعْتَقَةً ( وَلَوْ تَرَكْتَ ) الْحُرَّةُ ( الْبَدَلَ ) أَيُّ لَا تَقُولُ بِالْفِ ( لَمْ يَفْسُدْ ) النِّكَاحُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ ( وَالْوَلَاءُ لَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ الْمُعْتَقُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ

(قَوْلُهُ : فَاعْتَقَ فَسَدَ النِّكَاحُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ ؛ إِذْ لَوْ زَادَ عَلَيْهِ بَأَنَّ قَالَ بَعْتُكَ بِالْفِ ، ثُمَّ اعْتَقْتُ لَمْ يَصِرْ مُجِيبًا لِكَلَامِهَا ، بَلْ كَانَ مُبْتَدَأً وَوَقَعَ الْعِتْقُ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ فَلَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ

، ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ نِكَاحِ الرِّقِيقِ شَرَعَ فِي نِكَاحِ الْكَافِرِ فَقَالَ ( أَسْلَمَ الْمُتَزَوِّجَانِ بِلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ كَافِرٍ مُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ إِفْرَاقًا عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَا ) أَيُّ الْمُتَزَوِّجَانِ اللَّذَانِ أَسْلَمَا ( مُحْرَمِينَ أَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الْمُحْرَمِينَ أَوْ تَرَافَعَا ) أَيُّ عَرَضَا أَمْرَهُمَا إِلَيْنَا وَهُمَا عَلَى الْكُفْرِ ( فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ) لِعَدَمِ الْمُحَلِّيَةِ لِلْمَحْرَمِيَّةِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ يَسْتَوِي فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ ( وَبِمُرَافَعَةٍ أَحَدِهِمَا لَا ) أَيُّ لَا يُفَرَّقُ ؛ إِذْ بِمُرَافَعَةٍ أَحَدِهِمَا لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْآخَرِ لِعَدَمِ التَّرَامِهِ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ ، وَلَيْسَ لِصَاحِبِهِ وَلَا لِبَنَاتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَسْلَمَ ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ

قَوْلُهُ : أَسْلَمَ الْمُتَزَوِّجَانِ بِلَا شُهُودٍ ) صِحَّةُ نِكَاحِهِمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ أَمَّتِنَا الثَّلَاثَةِ ، وَقَالَ زُفَرٌ هُوَ فَاسِدٌ .

(قَوْلُهُ : أَوْ فِي عِدَّةٍ كَافِرٍ مُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ ) هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالُوا بِفَسَادِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمَا تَرْكًا لَا تَقْرِيرًا فَإِذَا تَرَافَعَا أَوْ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ وَجَبَ التَّفْرِيقُ عِنْدَهُمْ لَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُرَافَعَةُ أَوْ الْإِسْلَامُ بَعْدَ اِقْضَائِهَا لَا يُفَرَّقُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ عَنِ النَّهَائِيَةِ وَالْمَبْسُوطِ .

(قَوْلُهُ : أَوْ تَرَافَعَا ) ضَمِيرُهُ لِلْمُحْرَمِينَ خَاصَّةً لَا لِمَا قَبْلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا مَرَّ ) يُرِيدُ بِهِ تَزَوُّجَهُمَا فِي الْعِدَّةِ أَوْ بِلَا شُهُودٍ .

(قَوْلُهُ : وَبِمُرَافَعَةٍ أَحَدِهِمَا لَا ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُمَا يُفَرَّقُ بِمُرَافَعَةٍ أَحَدِهِمَا كِاسْلَامِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ . وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ أَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا سَوَاءً تَرَافَعَا أَوْ أَسْلَمَا أَمْ لَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنْ ارْتَفَعَ أَحَدُهُمَا فَرَّقَتْ وَإِلَّا فَلَا هـ .

( تَبْيِينٌ ) : لَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ نِكَاحَ الْمُتَرَدِّ وَلَا يَنْكِحُ أَحَدًا

( الْوَلَدُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْآبَوَيْنِ دِينًا ) فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا فَالْوَلَدُ مُسْلِمٌ أَوْ كِتَابِيًّا وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا فَهُوَ كِتَابِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ أَنْظَرُ لَهُ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَخْتَلِفِ الدَّارُ بَأَنُ كَانَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ كَانَ الصَّغِيرُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَأَسْلَمَ الْوَالِدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ حُكْمًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْوَالِدُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَاسْلَمَ لَا يَتَّبِعُهُ وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ الْوَالِدُ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَالْمَجُوسِيُّ وَمِثْلُهُ ) كَالوَثْنِيِّ وَسَائِرِ أَهْلِ الشَّرْكِ ( شَرٌّ مِنَ الْكِتَابِيِّ ) ؛ إِذْ لَهُ دِينٌ سَمَاوِيٌّ دَعَاوَى وَلِهَذَا تُؤْكَلُ ذَبْحَتُهُ وَيَجُوزُ نِكَاحُ نِسَائِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ الْمَجُوسِيُّ شَرًّا حَتَّى إِذَا وُلِدَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ يَكُونُ كِتَابِيًّا تَبَعًا

( وَفِي إِسْلَامِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْمَجُوسِيِّينِ أَوْ امْرَأَةِ الْكِتَابِيِّ يُعْرِضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الْآخَرِ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ لَهُ وَإِلَّا فُرِّقَ ) بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِبَاءِ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الْكَنْزِ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ يُعْرِضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقِيمُ فِي الْمَجُوسِيِّينَ ؛ إِذْ يَأْسَلَامُ أَحَدُهُمَا مُطْلَقًا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِبَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَا كِتَابِيَيْنِ فَإِنْ أَسْلَمَتْ يُعْرِضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ، وَإِنْ أَسْلَمَ لَمْ يَتَّعِزْ لَهَا لِحَوَازِ تَزْوُجِهَا لِلْمُسْلِمِ ابْتِدَاءً ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ كِتَابِيَّةً وَالزَّوْجُ مَجُوسِيًّا فَاسْلَمَ لِمَا ذَكَرْنَا ( وَإِبَاؤُهُ طَلَّاقٌ لَا إِبَاؤُهَا ) يَعْنِي إِذَا فُرِّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ الْإِبَاءُ مِنْ طَرَفِ الرَّجُلِ كَانَ التَّفْرِيقُ طَلَّاقًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ طَرَفِ الْمَرْأَةِ كَانَ فَسْخًا لَا طَلَّاقًا ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنَ الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ ( وَلَا مَهْرٌ فِي هَذَا ) أَيُّ إِبَائِهَا ( إِلَّا لِلْمَوْطُوعَةِ ) ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَوْطُوعَةِ قَوَّتْ الْمُبْدَلَ قَبْلَ تَأْكِيدِ الْبَدَلِ فَاشْتَبَهَ الرَّدَّةَ وَالْمَطَاوَعَةَ ، وَأَمَّا فِي صُورَةِ إِبَاءِ الزَّوْجِ فَإِنْ كَانَتْ مَوْطُوعَةً فَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ وَإِلَّا فَصَنْفُهُ ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ هُنَا طَلَّاقٌ قَبْلَ الدُّخُولِ ( وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ ) أَيُّ إِسْلَامِ أَحَدِ الْمَجُوسِيِّينِ أَوْ امْرَأَةِ الْكِتَابِيِّ ( ثَمَّةً ) أَيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ ( لَمْ تَبْنِ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثًا قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخَرِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْفُرْقَةِ وَعَرَضُ الْإِسْلَامِ مُتَعَدِّدٌ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ وَلَا بُدَّ مِنَ الْفُرْقَةِ دَفْعًا لِلْفَسَادِ فَاقْتَمْنَا شَرْطَهَا وَهُوَ مُضِيُّ الْحَيْضِ مَقَامَ السَّبَبِ كَمَا فِي حَفْرِ الْبُحْرِ وَإِنَّمَا قُلْنَا أَوْ امْرَأَةَ الْكِتَابِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا كَانَ هُوَ الزَّوْجُ وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا

( قَوْلُهُ : يُعْرِضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الْآخَرِ ) يَعْنِي إِنْ كَانَ بِالْعَا أَوْ صَبِيًّا يَعْقِلُ الْأَذْيَانَ فَإِنْ أَبِي فُرِّقَ ، وَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مَجْنُونًا عَرَضَ عَلَى آبَوَيْهِ فَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ بَقِيَ النِّكَاحُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْنُونًا لَكِنَّهُ لَا يَعْقِلُ الْأَذْيَانَ يُنْتَظَرُ عَقْلُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ غَايَةَ مَعْلُومَةً بِخِلَافِ الْجُنُونِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : فَإِنْ أَسْلَمَ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ) لَا فُرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْرُ صَبِيًّا مُمَيِّزًا أَوْ بِالْعَا حَتَّى يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِإِبَائِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : وَإِبَاؤُهُ طَلَّاقٌ ) هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَيْسَ طَلَّاقًا ، وَإِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا يَكُونُ طَلَّاقًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَهِيَ مِنْ أَغْرَبِ الْمَسَائِلِ حَيْثُ يَقَعُ الطَّلَاقُ مِنْهُمَا وَنَظِيرُهُ إِذَا كَانَا مَجْنُونَيْنِ أَوْ كَانَ الْمَجْنُونُ عَيْنِيًّا فَإِنَّ الْقَاضِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَيَكُونُ طَلَّاقًا اتِّفَاقًا ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا مَهْرٌ فِي هَذَا إِلَّا لِلْمَوْطُوعَةِ ) شَامِلٌ لِلصَّغِيرَةِ الْمَجْنُونَةِ الَّتِي فُرِّقَ بِإِبَائِهِ وَالِدَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَلَا نَفْعَ لَهَا فِي اسْتِقَاطِ حَقِّهَا بِهِ ، فَيَكُونُ وَارِدًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ نَفْعٌ لِلصَّغِيرِ فَلْيُنْتَظَرُ جَوَابُهُ .

( قَوْلُهُ : لَمْ تَبْنِ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثًا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ تَحِيضْ فَلثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَلَا تَكُونُ عِدَّةً ؛ وَلِذَا يَسْتَوِي فِيهَا الْمُدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُهَا وَلَا تَلْزَمُهَا عِدَّةٌ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ بِمُضِيِّ الْحَيْضِ ، وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُسْلِمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ تَبَعًا لِلْمَبْسُوطِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

وَقَالَ فِي الْكَافِي إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا هـ .

وَأُطْلِقَ الطَّحَاوِيُّ وَجُوبُ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى اخْتِيَارِ قَوْلِهِمَا وَهَذِهِ الْفُرْقَةُ طَلَّاقٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ،

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَسُخٌّ وَهُوَ رَوَايَةٌ

عَنْهُمَا ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْفُرْقَةِ ) يُرِيدُ بِهِ أَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْإِبَاءُ عَنْ الْإِسْلَامِ بِشَرْطِ مُضِيِّ الْحَيْضِ أَوْ الْأَشْهُرِ فِيمَنْ لَا تَحِيضُ .

( قَوْلُهُ : وَعَرَضُ الْإِسْلَامِ مُتَعَدِّرٌ ) عَدَلَ بِهِ عَنْ قَوْلِ الْهِدَايَةِ وَالْعَرَضُ عَلَى الْإِسْلَامِ مُتَعَدِّرٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوضَ عَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَعْقِلَ وَنَظِيرُهُ فِي اللَّغَةِ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَهَذَا مِمَّا لَا يُشْجَعُ عَلَيْهِ إِلَّا أَفْرَادُ الْبُلْغَاءِ .

( قَوْلُهُ : فَأَقَمْنَاهُ شَرْطَهَا ) أَيَّ شَرْطِ الْفُرْقَةِ وَهُوَ مُضِيُّ الْحَيْضِ مَقَامَ السَّبَبِ يَعْنِي بِهِ الْإِبَاءُ عَنْ الْإِسْلَامِ .  
وَقَالَ فِي النَّهَائِيَةِ وَهُوَ أَيُّ السَّبَبِ تَقْرِيقُ الْقَاضِي عِنْدَ إِبَاءِ الزَّوْجِ عَنْ الْإِسْلَامِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ سَبَبٌ بِطَرِيقِ النَّيَابَةِ وَإِلَّا فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ سَبَبَ الْفُرْقَةِ هُوَ الْإِبَاءُ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

( قَوْلُهُ : كَمَا فِي حَفْرِ الْبُئْرِ ) يَعْنِي بِهِ أَنَّ لِلْإِضَافَةِ إِلَى الشَّرْطِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْعِلَّةِ نَظِيرًا فِي الشَّرْعِ وَهُوَ حَافِرُ الْبُئْرِ فِي الطَّرِيقِ يُضَافُ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ بِالسُّقُوطِ فِيهِ إِلَى الْحَفْرِ وَهُوَ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ ثَقُلَ الْوَاقِعُ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ لِكُونِهِ طَبِيعِيًّا فَاصْصِفَ إِلَى الشَّرْطِ وَهُوَ الْحَفْرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَعَارِضْهُ الْعِلَّةُ وَمَوْضِعُهُ أُصُولُ الْفَقْهَةِ

( أَسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ لَمْ تَبَيَّنْ ) ؛ إِذَا يَجُوزُ لَهُ التَّزْوُجُ بِهَا ابْتِدَاءً فَلِإِقْبَاءِ أُولَى ( تَبَايُنُ الدَّارَيْنِ سَبَبُ الْفُرْقَةِ لَا السَّبَبُ ) حَتَّى لَوْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا إِلَيْنَا مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ أَسْلَمَ أَوْ عَقَدَ عَقْدَ الذِّمَّةِ فِي دَارِنَا أَوْ سَبِيٍّ وَأَدْخَلَ فِيهَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا ، وَلَوْ سُبِيَا مَعًا لَمْ تَقَعْ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ سَبَبُهَا السَّبَبُ لَا التَّبَايُنُ

( قَوْلُهُ : تَبَايُنُ الدَّارَيْنِ سَبَبُ الْفُرْقَةِ ) يَعْنِي تَبَايُنُهُمَا حَقِيقَةً وَحُكْمًا ؛ لِأَنَّ بِهِ لَا تَنْظِمُ الْمَصَالِحُ حَتَّى لَوْ نَكَحَ مُسْلِمٌ حَرَبِيَّةً كِتَابِيَّةً ثَمَّةً ، ثُمَّ خَرَجَ عَنْهَا بَأْتٍ عِنْدَنَا ، وَلَوْ خَرَجَتْ قَبْلَ الزَّوْجِ لَمْ تَبَيَّنْ ، كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهَرِيَّةِ وَعَلَّلَهُ فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّ التَّبَايُنَ وَإِنْ وَجَدَ حَقِيقَةً لَمْ يُوْجَدْ حُكْمًا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ وَالزَّوْجُ مِنْ أَهْلِهَا حُكْمًا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخْرَجَهَا أَحَدٌ كُرْهًا فَإِنَّهَا تَبَيَّنْ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا لِتَحَقُّقِ التَّبَايُنِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا ؛ لِأَنَّهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ حُكْمًا وَزَوْجَهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ حُكْمًا ، وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبِيُّ دَارِنَا بِأَمَانٍ أَوْ دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَهُمْ بِأَمَانٍ لَمْ تَبَيَّنْ زَوْجَتُهُ هـ

وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ الْمَأْسُورَةَ لَا تَبَيَّنُ بِهِ لِعَدَمِ تَبَايُنِ الدَّارَيْنِ حُكْمًا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ حُكْمًا فَلْيَتَأَمَّلْ فِيمَا يُخَالِفُ هَذَا فِي فَتَاوَى قَارِي الْهِدَايَةِ

( حَاتِلٌ ) هِيَ ضِدُّ الْحَامِلِ ( هَاجَرَتْ ) مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَيْنَا مُسْلِمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً أَوْ أَسْلَمَتْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ صَارَتْ ذِمِّيَّةً ( تَنْكَحُ بِلَا عِدَّةٍ ) بِخِلَافِ الْحَامِلِ حَيْثُ لَا تَنْكَحُ قَبْلَ الْوَضْعِ وَجْهٌ جَوَازُ النِّكَاحِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ } حَيْثُ أَبَاحَ نِكَاحَ الْمُهَاجِرَةِ مُطْلَقًا فَتَقْيِيدُهُ بِمَا بَعْدَ الْعِدَّةِ زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ فَسُخٌّ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ

(قَوْلُهُ : حَائِلٌ هَاجَرَتْ تُنْكَحُ بِلَا عِدَّةٍ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ عِنْدَهُمَا كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .  
(قَوْلُهُ : وَجْهٌ جَوَازِ النِّكَاحِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ } ) التَّلَاوَةُ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ بِالْوَاوِ لَا بِالْفَاءِ

( ارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا ) أَيُّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ( فَسُخِّ عَاجِلٌ ) لِلنِّكَاحِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الْحُكْمِ وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ فَسُخًا أَنَّ عَدَدَ الطَّلَاقِ لَا يُنْتَقَضُ بِهِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنَّ كَانَتْ الرَّدَّةُ مِنَ الْمَرْأَةِ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ فَطَلَّاقٌ ( فَلِلْمَوْطُوءَةِ كُلِّ الْمَهْرِ ) سَوَاءً كَانَتْ الرَّدَّةُ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ تَأَكَّدَ بِالدُّخُولِ فَلَا يَتَصَوَّرُ سُقُوطُهُ ( وَلِغَيْرِهَا ) أَيُّ غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ ( النَّصْفُ ) أَيُّ نِصْفِ الْمَهْرِ ( لَوْ ارْتَدَّتْ ) الزَّوْجُ ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ جِهَتِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ تُوجِبُ نِصْفَ الْمَهْرِ ( وَلَا شَيْءَ ) مِنَ الْمَهْرِ لِغَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ ( لَوْ ارْتَدَّتْ ) ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِمَعْصِيَةِ تَوْجِبُ سُقُوطَهُ ( وَالْإِبَاءُ نَظِيرُهُ ) أَيُّ نَظِيرُ الْارْتِدَادِ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ مِنْ أَيَّهِمَا كَانَ يَجِبُ الْمَهْرُ كُلُّهُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنْ كَانَ مِنْهُ يَجِبُ النَّصْفُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهَا لَا يَجِبُ شَيْءٌ ( ارْتَدَّا وَأَسْلَمَا مَعًا لَمْ تَبْنِ ، وَلَوْ أَسْلَمَا مُتَعَاقِبًا بَانَتْ ) فَإِنْ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا إِذَا تَقَدَّمَ يَبْقَى الْآخَرُ عَلَى رَدِّهِ فَيَتَحَقَّقُ الْاِخْتِلَافُ

(قَوْلُهُ : ارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا فَسُخٌّ فِي الْحَالِ ) جَوَابُ ظَاهِرِ الْمَنْهَبِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَامَّةُ مَشَائِخِ بُخَارَى أَفْتَى بِهِ وَتُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى تَجْدِيدِ النِّكَاحِ مَعَ زَوْجِهَا بِمَهْرٍ يَسِيرٍ ، وَلَوْ دِينَارًا وَلِكُلِّ قَاضٍ فِعْلُ ذَلِكَ رَضِيَتْ أَمْ لَا وَتُعْزَرُ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ وَبَعْضُ مَشَائِخِ بَلْخِي وَسَمَرْقَنْدَ أَفْتَوْا بِعَدَمِ الْفُرْقَةِ بِرَدِّهَا حَسْمًا لِاخْتِلَافِهَا عَلَى الْخُلَاصِ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ .

(قَوْلُهُ : وَالْإِبَاءُ نَظِيرُهُ ) فِيهِ اسْتِذْرَاكٌ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا مَهْرَ فِي هَذَا أَيُّ إِبَائِهَا إِلَّا لِلْمَوْطُوءَةِ .  
(قَوْلُهُ : ارْتَدَّا وَأَسْلَمَا مَعًا لَمْ تَبْنِ ) الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مَعًا أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُمَا ارْتَدَّا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ سَقَى أَحَدُهُمَا قَالَ فِي الْمُحِيطِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ سَقَى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الرَّدَّةِ جَعَلَ الْحُكْمُ كَأَنَّهُمَا وَجَدَا مَعًا كَمَا فِي الْعُرْقَى وَالْحَرَقَى ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ( تَنْبِيْهُ ) : لَوْ أَسْلَمَ وَوَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ أَوْ مِنْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُنَّ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ هُنَّ كِتَابِيَّاتٌ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ إِنْ كَانَ تَزَوُّجُهُنَّ فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ فُرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ وَفِي عَقْدٍ فَيُكَاحُ مَنْ يَحِلُّ لِسَقْيِهِ جَائِزٌ وَنِكَاحٌ مَنْ تَأَخَّرَ فَوْقَهُ بِهِ الْجَمْعُ أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ بَاطِلٌ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ

بَابُ الْقَسَمِ ( هُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ مَصْدَرُ قَسَمَ الْقَاسِمُ الْمَالَ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فَرَقَهُ بَيْنَهُمْ وَعَيْنَ أَنْصَبَاعَهُمْ وَمِنْهُ الْقَسْمُ بَيْنَ النِّسَاءِ وَهُوَ إِعْطَاءُ حَقِّهِنَّ فِي الْبَيْتُوتَةِ عِنْدَهَا لِلصُّحْبَةِ وَالْمُؤَانَسَةِ لَا فِي الْمُجَامَعَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُبْنَى عَلَى النَّشَاطِ فَلَا يَهْدَرُ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِيهَا كَمَا فِي الْمَحَبَّةِ ( يَجِبُ الْعَدْلُ فِيهِ وَفِي الْمَلْبُوسِ وَالْمَأْكُولِ ) وَلَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ( وَالْبِكْرُ وَالْجَدِيدَةُ وَالْمُسْلِمَةُ كَأَصْدَادِهَا ) يَعْنِي النَّيْبَ وَالْقَدِيمَةَ وَالْكِتَابِيَّةَ ( فِيهَا ) أَيُّ الْقَسَمِ وَالْمَلْبُوسِ وَالْمَأْكُولِ ( وَلِلْحَرَّةِ ضِعْفُ الْأَمَةِ وَالْمُكَاتِبَةِ وَالْمُدَبَّرَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ الْمَنكُوحَاتِ ) إِظْهَارًا لِشَرَفِ الْحُرِّيَّةِ ( وَيُسَافِرُ بَيْنَ شَاءَ ) أَيُّ لَا يُعْتَبَرُ الْقَسَمُ فِي السَّفَرِ حَتَّى جَارَ لَهُ أَنْ يَسْتَصْحِبَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فِيهِ ( وَالْقُرْعَةُ أَوَّلَى ) تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِنَّ ( وَلَهَا أَنْ تَرْجَعَ إِنْ تَرَكَتْ قَسَمَهَا لِأُخْرَى ) ؛ لِأَنَّهَا اسْتَقَطَتْ حَقًّا لَمْ يَجِبْ بَعْدَ فَلَا يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّ الْإِسْقَاطَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقَانِمِ ، فَيَكُونُ الرُّجُوعُ امْتِنَاعًا بِمِثْلِ الْعَارِيَةِ حَيْثُ يَرْجِعُ الْمُعِيرُ فِيهَا مَتَى شَاءَ لِمَا قُلْنَا ( وَلَا يَسْقُطُ بِمَرَضِهَا ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( بَابُ الْقَسَمِ ) .

( قَوْلُهُ : يُجِبُّ الْعَدْلُ فِيهِ ) لَدَا سُمِّيَ بِالْعَدْلِ كَمَا سُمِّيَ بِالْقَسَمِ وَحَقِيقَتُهُ مُطْلَقًا مُمْتَنِعَةٌ كَمَا أَخْبَرَهُ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ { وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ } فَقَدْ أَوْجَبَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ مُطْلَقًا لَا يُسْتَطَاعُ فَعَلِمَ أَنَّ الْوَاجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ) إِخْرَاجُ لِلْمَتْنِ عَنْ إِفَادَتِهِ مُوَافَقَةً مَا سَيَذْكُرُهُ فِي النَّفَقَةِ مِنْ أَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ فِي الْأَكْلِ وَاللَّبْسِ بَعْدَ تَعْدِي الْوَاجِبِ فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى نِسَائِهِ غَنِيَّةً لَا تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَى الْأُخْرَى الْفَقِيرَةِ مِنْهَا فَتُفْسِرُ الْعَدْلَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِاعْتِبَارِ حَالِ الزَّوْجِ ، وَلَيْسَ هُوَ الْمُفْتَى بِهِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى تَسَاوِي حَالِ النِّسَاءِ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ .

( قَوْلُهُ : وَالْبُكَرُ )

( الْخ ) كَذَا الْمَجْنُونَةُ الَّتِي لَا يَخَافُ مِنْهَا مَعَ الْعَاقِلَةِ وَالْمُرَاهِقَةِ وَالْمَرِيضَةِ وَالْمُحْرَمَةِ وَالْمُظَاهَرِ مِنْهَا وَالْمُطَلَّقةَ رَجْعِيًّا إِنْ قَصَدَ رَجْعَتَهَا مَعَ مُقَابَلَتِهَا وَالْمُجْبُوبُ وَالْخَصِيُّ وَالْغَنِيُّ كَالْفَحْلِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلُ وَلَا يُجَامِعُ الْمَرْأَةَ فِي غَيْرِ يَوْمِهَا وَلَا يَدْخُلُ لَيْلًا عَلَى الْبَتْنِ لَا قَسَمَ لَهَا وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا نَهَارًا لِحَاجَةٍ وَيَعُودَهَا فِي مَرَضِهَا فِي لَيْلَةٍ غَيْرِهَا فَإِنْ ثَقُلَ مَرَضُهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا حَتَّى تَشْفَى أَوْ تَمُوتَ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( تَنْبِيْهٌ ) : الْقَسَمُ عِنْدَ تَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ فَمَنْ لَهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَتَعَيَّنُ حَقُّهَا فِي يَوْمٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعَةٍ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَيُؤْمَرُ بِأَنْ يَصْحَبَهَا أَحْيَانًا

عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مُسْتَوْلَدَاتُ وَإِمَاءٌ فَلَا قَسَمَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُعْطِلَهُنَّ وَأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ فِي الْمَصَاجِعَةِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

( تَنْبِيْهٌ آخَرُ ) لَيْسَ اللَّازِمُ بَعْدَ تَمَامِ الدَّوْرِ عَلَى نِسَائِهِ أَنْ يَتَدَيَّ الدَّوْرَ عَلَيْهِنَّ عَقِبَ تَمَامِهِ فَإِنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْمَبِيتَ عِنْدَ الْكُلِّ بَعْضَ اللَّيَالِي وَانْقَرَدَ بِنَفْسِهِ أَوْ كَانَ بَعْدَ تَمَامِ الدَّوْرِ عَلَى نِسَائِهِ مَعَ سَرَارِيهِ وَأُمَهَاتِ أَوْلَادِهِ لَمْ يُمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ كَمَا تَقْلَنَاهُ فِي رِسَالَةِ سَمِّيَتْهَا تَجَدُّدُ الْمَسَرَّاتِ بِالْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ مُشْتَمِلَةً عَلَى فَوَائِدَ جَلِيلَةٍ .

وَفِي الْجَوْهَرَةِ قَدْ قَالُوا إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْقَسَمِ يَضْرِبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَدْرَكُ الْحَقُّ فِيهِ بِالْحَبْسِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُوتُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ اهـ .

وَلَا يُعَزَّرُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ، بَلْ إِذَا عَادَ مَا نَهَاهُ الْقَاضِي أَوْ جَعَهُ عُقُوبَةً وَأَمَرَهُ بِالْعَدْلِ لِإِسَاءَةِ أَذِيهِ وَارْتِكَابِهِ مُحَرَّمًا ، وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ الْقَاضِي يُخَيَّرُ فِي التَّغْيِيرِ بَيْنَ الْحَبْسِ وَالضَّرْبِ لِاخْتِصَاصِ هَذَا بِغَيْرِ الْحَبْسِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ

( كِتَابُ الرِّضَاعِ ) ( هُوَ ) فِي اللَّغَةِ مَصُّ النَّدِيِّ مُطْلَقًا وَفِي الشَّرْعِ ( مَصُّ ) الصَّبِيِّ ( الرِّضَاعُ مِنْ ثَدْيِ آدَمِيَّةٍ ) احْتِرَازًا عَنْ ثَدْيِ الشَّاةِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّ الرِّضَاعَ إِذَا مَصَّاهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُ الرِّضَاعِ كَمَا سَيَأْتِي ( فِي وَقْتِ مَخْصُوصٍ هُوَ عِنْدَهُ ) أَيُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( حَوْلَانِ وَنَصْفُ ، وَعِنْدَهُمَا حَوْلَانِ ) فَقَطُّ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَجْرَةَ الرِّضَاعِ إِذَا طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ لَا تَجِبُ عَلَى الْأَبِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ ، ثُمَّ مَدَّةُ الرِّضَاعِ إِذَا مَضَتْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ تَحْرِيمٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا رِضَاعَ بَعْدَ الْفِصَالِ } وَلَا يُعْتَبَرُ الْفِطَامُ قَبْلَ الْمُدَّةِ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا اسْتَعْنَى عَنْهُ ، وَذَكَرَ الْخَصَافُ أَنَّهُ إِذَا فُطِمَ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ وَاسْتَعْنَى بِالطَّعَامِ لَمْ يَكُنْ رِضَاعًا ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْنِ يَثْبُتَ بِهِ الْحُرْمَةُ

وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ( وَلَا يُبَاحُ الْإِرْضَاعُ بَعْدَهُ ) أَيُّ بَعْدَ وَقْتُ مَخْصُوصٍ عَلَى الْخِلَافِ ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهُ ضَرُورِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْأَدْمِيِّ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ ( وَيُثْبِتُ بِهِ ) أَيُّ بِالرَّضَاعِ ( وَإِنْ قُلْ ) ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ يَكْتَفِي الصَّبِيُّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ( أُمُومَةُ الْمُرْضِعَةِ ) فَاعِلُ يَثْبُتُ ( لِلرَّضِيعِ وَأَبُوهُ زَوْجُ مُرْضِعَةٍ لَبَنُهَا مِنْهُ ) أَيُّ مِنْ ذَلِكَ الزَّوْجِ ( لَهُ ) أَيُّ لِلرَّضِيعِ يَعْنِي يَثْبُتُ بِالرَّضَاعِ كَوْنُ الْمُرْضِعَةِ أُمًّا لِلرَّضِيعِ وَكَوْنُ زَوْجِهَا أَبًا لَهُ إِذَا كَانَ لَبَنُهَا مِنْهُ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ لَبَنُهَا مِنْهُ بَأَن تَزَوَّجَتْ ذَاتُ لَبَنٍ رَجُلًا فَأَرَضَعَتْ بِهِ صَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ وَلَدًا لَهُ مِنَ الرِّضَاعِ ، بَلْ يَكُونُ رَبِيبُهُ مِنَ الرِّضَاعِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَوْلَادِ الزَّوْجِ الثَّانِي مِنْ غَيْرِهَا وَبِأَخَوَاتِهِ

كَمَا فِي التَّسَبُّ وَكَوْنُ وَلَدًا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ تَلِدْ مِنَ الثَّانِي فَإِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ فَأَرَضَعَتْ صَبِيًّا فَهُوَ وَلَدُ الثَّانِي بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ تَحْبَلْ مِنَ الثَّانِي فَهُوَ وَلَدُ الْأَوَّلِ بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنْ انْتَفَاءَ هَذَا الْقَيْدِ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ الْأُبُوَّةِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ نِكَاحِ الزَّوْجِ لِلْمُرْضِعَةِ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرْضِعَةِ الْمُطَوَّعَةِ لَهُ ؛ لِأَنَّ وَطْءَ الْأُمَّهَاتِ يُحَرِّمُ الْبَنَاتِ ، وَلَوْ بِجِهَةِ الرِّضَاعِ كَمَا مَرَّ

( كِتَابُ الرِّضَاعِ ) يَفْتَحُ الرَّاءُ هُوَ الْأَصْلُ وَيَكْسِرُهَا لُغَةً فِيهِ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .  
وَقَالَ فِي الْفَتْحِ الرِّضَاعُ وَالرِّضَاعَةُ بِكَسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا وَفَتْحِهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ وَالرِّضْعُ ، الْخَامِسَةُ وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ الْكَسْرَ مَعَ الْهَاءِ وَفَعَلَهُ فِي الْقَصِيحِ مِنْ حَدِّ عَلِمَ يَعْلَمُ وَأَهْلٌ تَجِدُ قَالُوهُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَعَلَيْهِ قَوْلُ السَّلُولِ يَذُمُّ عُلَمَاءَ زَمَانِهِ وَذَمُّوا لَنَا الدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَفِي الشَّرْعِ مَصُّ الصَّبِيِّ ) تَغْيِيرُهُ بِالْمَصِّ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ وَصُولَ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ مِنْ فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ لَا بِالْفُطَارِ فِي الْأُذُنِ وَالْإِخْلِيلِ وَالْجَانِفَةِ وَالْأَمَةِ وَالْحُقْفَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا حَوْلَانِ فَقَطُّ ) بِهِ يُفْتَى كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ ( قَوْلُهُ : ثُمَّ مَدَّةُ الرِّضَاعِ إِذَا انْقَضَتْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ) أَيُّ سَوَاءُ فُطِمَ أَوْ لَمْ يَفْطَمْ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ) ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ قَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي وَاقِعَاتِ النَّاطِقِيِّ الْفَتْوَى عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّهَا أَيُّ الْحُرْمَةُ تَثْبُتُ مَا لَمْ تَمُضْ مَدَّةُ الرِّضَاعِ وَلَا يُعْتَبَرُ الْفُطَامُ قَبْلَ الْمُدَّةِ إِقَامَةً لِلْمُطَنَّةِ مَقَامَ الْمُنَّةِ فَإِنْ مَا قَبْلَ الْمُدَّةِ مُطَنَّةٌ عَدِمَ الْإِسْتِغْنَاءُ ا هـ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَعْدَ ثَقُلِهِ وَثِقَلِ مِثْلِهِ عَنْ الْوَلَوِ الْجِيِّ فَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَيُّ الرَّيْلِيِّ مِنْ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى رَوَايَةِ الْحَسَنِ مِنْ عَدَمِ ثُبُوتِهَا بَعْدَهُ خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ الْفَتْوَى إِذَا اخْتَلَفَتْ كَانَ التَّرْجِيحُ لِظَاهِرِ الرِّوَايَةِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يُبَاحُ الْإِرْضَاعُ بَعْدَهُ ) هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .  
وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْتَظَمَةِ الْإِرْضَاعُ بَعْدَ مَدَّتِهِ حَرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْأَدْمِيِّ وَالِانْتِفَاعُ بِهِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ حَرَامٌ عَلَى الصَّحِيحِ نَعَمْ

أَجَازَ الْبَعْضُ التَّدَاوِيَّ بِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَزُولُ بِهِ الرَّمْدُ ، كَذَا ذَكَرَهُ الثُّمَرَتَاشِيُّ وَالْبَعْضُ لَمْ يُجَوِّزُوا شُرْبَهُ لِلتَّدَاوِيِّ ا هـ .



وَقَدَّمْنَا مَا يَجُوزُ الْإِنْفَاعُ بِالْمَحْرَمِ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الصَّرُورَةِ لَمْ يَبْقَ حَرَامًا .

( قَوْلُهُ : وَأُبُوَّةُ زَوْجِ الْمَرْضِعَةِ ) كَذَا أُبُوَّةُ مَوْلَى الْمَرْضِعَةِ وَاللَّبْنُ مِنْهُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ اللَّبْنُ مِنْ زَنَّا فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي اثْبَاتِ الْحُرْمَةِ لِوَضْعِهِ عَلَى فُرُوعِ الرَّثَى وَأَصُولِهِ وَالْوُجْهَ دِرَايَةً عَدَمَ تَحْرِيمِهِ لَا رَوَايَةَ كَمَا تَوْهَمُهُ عِبَارَةُ صَاحِبِ الْبَحْرِ مِنْ إِطْلَاقِهِ كَلَامَ الْكَمَالِ الْأَوْجَهِيَّةِ وَقَيَّدَ اسْتِزَادَنَا بِمَا قُلْنَا فِي هَامِشٍ نُسَخْتِهِ مِنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ وَعَلَّلَهُ بِمَا يَأْتِي آخِرَ كَلَامِ الْكَمَالِ اهـ

وَفِي الْجَوْهَرَةِ إِنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشَبْهَةٍ فَحَبِلَتْ مِنْهُ فَأَرْضَعَتْ صَبِيًّا فَهُوَ ابْنُ الْوَاطِئِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَعَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْوَاطِئِ يَثْبُتُ مِنْهُ الرِّضَاعُ ، وَمَنْ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ لَا يَثْبُتُ مِنْهُ الرِّضَاعُ .

اهـ .

( قَوْلُهُ : وَيَكُونُ وَلَدًا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ تَلِدْ مِنَ الثَّانِي ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَجْعَلُهُ أَبُو يُوسُفَ مِنَ الثَّانِي إِنْ كَانَ رَقِيقًا أَوْ مُطْلَقًا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَوْ دَرَّ بَعْلَمًا جَفَّ اخْتَصَّ بِهَا كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ

( فَيَحْرُمُ بِهِ ) أَيِ بِالرِّضَاعِ ( مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ إِلَّا أُمُّ أُخْتِهِ وَأَخِيهِ ) فَإِنَّ أُمَّ الْأَخْتِ وَالْأَخَ مِنَ النَّسَبِ هِيَ الْأُمُّ أَوْ مَوْطُوءَةُ الْأَبِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا حَرَامٌ وَلَا كَذَلِكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَهِيَ شَامِلَةٌ لِثَلَاثِ صُورٍ : الْأُولَى الْأُمُّ رَضَاعًا لِلْأَخْتِ أَوْ الْأَخِ نَسَبًا كَأَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ أُخْتُ مِنَ النَّسَبِ وَلَهَا أُمُّ مِنَ الرِّضَاعَةِ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أُخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَالثَّانِيَةُ الْأُمُّ نَسَبًا لِلْأَخْتِ أَوْ الْأَخِ رَضَاعًا كَأَنْ يَكُونَ لَهُ أُخْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلَهَا أُمُّ مِنَ النَّسَبِ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أُخْتِهِ مِنَ النَّسَبِ ، وَالثَّلَاثَةُ الْأُمُّ رَضَاعًا لِلْأَخْتِ أَوْ الْأَخِ رَضَاعًا كَأَنْ يَجْتَمِعَ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ الْأَجَنِّيَانِ عَلَى ثَدْيِ امْرَأَةٍ أَجَنِّيَّةٍ وَلِلصَّبِيَّةِ أُمُّ أُخْرَى مِنَ الرِّضَاعَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِذَلِكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أُخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ( وَأُخْتُ ابْنِهِ ) فَإِنَّ أُخْتَ الْإِبْنِ مِنَ النَّسَبِ ، أَمَّا الْبِنْتُ أَوْ الرَّبِيبَةُ ، وَقَدْ وَطِئَتْ أُمُّهَا وَلَا كَذَلِكَ مِنَ الرِّضَاعِ ( وَجَدَّةُ ابْنِهِ ) فَإِنَّ جَدَّةَ ابْنِهِ نَسَبًا أُمَّ مَوْطُوءَتِهِ أَوْ أُمُّهُ وَلَا كَذَلِكَ مِنَ الرِّضَاعِ ( وَأُمُّ عَمِّهِ وَعَمَّتُهُ وَأُمُّ خَالَهِ وَخَالَتُهُ ) فَإِنَّ أُمَّ الْأَوْلِيِّينَ مَوْطُوءَةُ الْجَدِّ الصَّحِيحِ وَأُمُّ الْأَخَرَيْنِ مَوْطُوءَةُ الْجَدِّ الْفَاسِدِ وَلَا كَذَلِكَ مِنَ الرِّضَاعِ ( لِلرَّجُلِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسْتَشَى فِي قَوْلِهِ إِلَّا أُمُّ أُخْتِهِ

إِلَخْ يَعْنِي أَنَّ شَيْئًا مِنَ النَّسَوَةِ الْمَذْكُورَاتِ لَا يَحْرُمُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الرِّضَاعِ ( وَتَحِلُّ أُخْتُ أَخِيهِ مُطْلَقًا ) أَيِ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ كَأَخٍ مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَتْ لَهُ أُخْتُ مِنْ أُمِّهِ جَارَ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا

( قَوْلُهُ : وَأُخْتُ ابْنِهِ )

إِلَخْ ( لَا حَصْرَ فِيمَا ذَكَرَ ؛ إِذْ يُتَصَوَّرُ الْحِلُّ فِي أُخْتِ ابْنِهِ وَبِنْتِهِ نَسَبًا بِأَنْ يَدَّعِيَ شُرَكَاءُ فِي أُمِّهِ وَلَيْهَا فَإِذَا كَانَ لِكُلِّ بِنْتٍ مِنْ غَيْرِ الْأُمِّ حَلٌّ لِشَرِيكِهِ التَّزْوُجُ بِهَا وَهِيَ أُخْتُ وَلَدِهِ نَسَبًا مِنَ الْأَبِ وَالْغَزَبُ بِهَا فِي شَرْحِ الْمَنْطُومَةِ وَأَجَابَ عَنْهُ وَمِمَّنْ يَحِلُّ رَضَاعًا لَا نَسَبًا أُمَّ وَلَدٍ وَلَدِهِ

( وَلَا حِلَّ بَيْنَ رَضِيعِي امْرَأَةٍ ) ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَوَانِ مِنَ الرِّضَاعِ سَوَاءً أَرْضَعْتَهُمَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَرْزَمَةٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ وَسَوَاءً أَرْضَعْتَهُمَا مِنْ ثَدْيٍ وَاحِدٍ أَوْ أَحَدَهُمَا مِنْ ثَدْيٍ وَالْآخَرَ مِنْ آخَرَ ( بِخِلَافِ الشَّاةِ ) وَنَحْوَهَا حَيْثُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى لَبْنِهَا حُكْمُ الرِّضَاعِ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْكِرَامَةِ بِوَاسِطَةِ شَبْهَةِ الْجُرْيَةِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَرْضِعَةُ ،

ثُمَّ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهَا وَلَا جُزْئِيَّةَ بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَالْأَدَمِيِّ وَلَا دَا فَكَذَا رِضَاعًا فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهَا .  
( وَ ) لَا حِلَّ أَيْضًا ( بَيْنَ رَضِيعَةٍ وَوَلَدٍ مُرَضِعَتِهَا ) ؛ لِأَنَّهُمَا أَيْضًا أَخَوَانِ ( وَوَلَدٍ وَلَدِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ أُخْتِهَا

( وَيَحْرُمُ ) أَيُّ يُوْجِبُ التَّحْرِيمَ ( لَبْنُ الْبَكْرِ ) ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ النُّشُوءِ وَالنُّمُوِّ فَتَثْبُتُ بِهِ شَبَهَةُ الْبَعْضِيَّةِ كُلِّبَ غَيْرِهَا مِنْ  
النِّسَاءِ .

( وَ ) الْمَرْأَةُ ( الْمَيْتَةُ ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا لَبْنٌ حَقِيقَةٌ ( كَذَا ) أَيُّ يَحْرُمُ أَيْضًا لَبْنُ الْمَرْأَةِ ( الْمَخْلُوطُ بِمَاءٍ أَوْ دَوَاءٍ أَوْ لَبْنِ  
امْرَأَةٍ أُخْرَى أَوْ ) لَبْنِ ( شَاةٍ إِذَا غَلَبَ ) أَيُّ لَبْنِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِنْثَاتَ اللَّحْمِ وَإِنْشَارَ الْعَظْمِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي  
الْبَابِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَحْرُمُ ( الْمَخْلُوطُ بِالطَّعَامِ ) هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْغَلْبَةَ فِيهِ ،  
وَعِنْدَهُمَا إِذَا كَانَ اللَّبْنُ غَالِبًا وَلَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ وَشَرَطَ الْقُلُورِيُّ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ كَوْنُ الطَّعَامِ  
مُسْتَيِّنًا كَالْتَرِيدِ قِيلَ هَذَا إِذَا لَمْ يَتَقَاطَرِ اللَّبْنُ عِنْدَ حَمْلِ اللَّقْمَةِ فَإِنْ تَقَاطَرَ تَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ ، وَقِيلَ لَا تَثْبُتُ بِكُلِّ حَالٍ  
وَالِيهِ مَالُ شَمْسِ الْأَنْبِيَةِ السَّرَخْسِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ

( قَوْلُهُ : أَيُّ يُوْجِبُ التَّحْرِيمَ لَبْنُ الْبَكْرِ ) هَذَا إِذَا حَصَلَ مِنْ بِنْتٍ تَسَعِ سِنِينَ فَصَاعِدًا ، وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْ تِسْعًا لَمْ يَتَعَلَّقْ  
بِلَبْنِهَا التَّحْرِيمُ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ لَبْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْلُوطُ بِلَبْنِ امْرَأَةٍ أُخْرَى أَوْ شَاةٍ إِذَا غَلَبَ ) يَعْنِي أَوْ سَلَوَى وَيَثْبُتُ التَّحْرِيمُ مِنَ الْمَرَاتَيْنِ  
إِجْمَاعًا إِذَا تَسَاوَى لَبْنُهُمَا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَإِذَا غَلَبَ لَبْنُ إِحْدَاهُمَا ثَبَتَ مِنْهَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، وَعَنْ الْإِمَامِ رَوَاتَانِ مِثْلُ قَوْلِهِمَا وَرَجَحَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَإِلَيْهِ  
مَالُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ لِتَأْخِيرِهِ دَلِيلَ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْغَايَةِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَظْهَرَ وَأَحْوَطُ وَفِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ قِيلَ أَنَّهُ الْأَصَحُّ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ فِيهِ إِنْثَاتَ اللَّحْمِ وَإِنْشَارَ الْعَظْمِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْبَابِ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْبِدَائِعِ أَنَّهُ  
إِذَا جُمِلَ مَحِيضًا أَوْ رَائِبًا أَوْ شِيرَازًا أَوْ جُبْنًا أَوْ أَقِطًا فَتَنَاوَلَهُ الصَّبِيُّ لَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ بِهِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الرِّضَاعِ لَا يَقَعُ  
عَلَيْهِ ؛ وَلِذَا لَا يُثْبِتُ اللَّحْمَ وَلَا يَنْشِزُ الْعَظْمَ وَلَا يَكْتَفِي بِهِ الصَّبِيُّ فِي الْإِغْتِذَاءِ فَلَا يَحْرُمُ بِهِ ا هـ .  
وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِذَا جُبْنَ لَبْنُ الْمَرْأَةِ وَأُطْعِمَ الصَّبِيَّ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ ) مُفِيدٌ أَنَّهُ إِذَا مَسَّتْهُ لَا يُحْرَمُ وَهُوَ بِالتَّفَاقُ ، وَلَوْ غَلَبَ اللَّبْنُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَقَالَ مُنْذُ مَسْكِينٍ فِي شَرْحِ الْكَنْزِ لَوْ كَانَتْ النَّارُ قَدْ مَسَّتْ اللَّبْنَ وَأَنْصَجَتْ الطَّعَامَ حَتَّى تَغْيِرَ فَلَا يَحْرُمُ سِوَاءَ مَا كَانَ  
اللَّبْنُ غَالِبًا أَوْ مَغْلُوبًا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ بِكُلِّ حَالٍ ) أَيُّ مِنْ حَالَتِي التَّقَاطُرِ عِنْدَ حَمْلِ اللَّقْمَةِ

وَعَدَمِهِ إِذَا تَنَاوَلَهُ لُقْمَةً لُقْمَةً ، أَمَّا لَوْ حَسَاهُ فَقَدْ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ الْمُسْتَصْفَى إِنَّمَا لَمْ يَثْبُتِ التَّحْرِيمُ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ إِذَا لَمْ يَشْرَبْهُ ، أَمَّا إِذَا حَسَاهُ حَسَوًا أَيْ شَرِبَهُ شَيْئًا فَشَيْئًا يَنْبَغِي أَنْ تَثْبُتَ الْحُرْمَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَلَفْظُهُ

يَنْبَغِي بِمَعْنَى يَجِبُ ؛ وَلَذَا حَذَفَهَا قَاضِي خَانَ فَقَالَ هَذَا إِذَا أَكَلَ الطَّعَامَ لُقْمَةً لُقْمَةً فَإِنْ حَسَاهُ حَسَوًا تَثَبُّتُ الْحُرْمَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا هـ .

( و ) لَا ( لَيْنُ الرَّجُلِ وَ ) لَا ( لَيْنُهَا إِذَا احْتَقَنَ بِهِ ) أَيِ بَلَيْنِ الْمَرْأَةِ ( الصَّبِيِّ ) ، أَمَّا لَيْنُ الرَّجُلِ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ بَلَيْنٌ حَقِيقَةً فَإِنَّ اللَّيْنَ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مِمَّنْ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْوِلَادَةُ ، وَأَمَّا الْإِحْتِقَانُ بَلَيْنُهَا فَلِأَنَّ الشُّوْءَ لَا يُوجَدُ فِيهِ وَالتَّحْرِيمُ بِاعْتِبَارِهِ وَإِنَّمَا يُوجَدُ بِالْغَدَاءِ وَهُوَ مِنَ الْأَعْلَى لَا الْأَسْفَلِ ( أَرْضَعَتْ ضَرَّتَهَا حُرْمَتًا ) يَعْنِي إِذَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ فَأَرْضَعَتْ الْكَبِيرَةَ الصَّغِيرَةَ حُرْمَتًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَامِعًا بَيْنَ اللَّأْمِ وَالْبَنْتِ رَضَاعًا ( وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُوَطَّ ) ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ جَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا حَتَّى لَوْ لَمْ تَجِ مِنْ قَبْلِهَا بَانَ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ نَائِمَةً فَأَرْضَعَتْهَا الصَّغِيرَةُ أَوْ أَخَذَ رَجُلٌ لَبَنَهَا فَأَوْجَرَ بِهِ الصَّغِيرَةَ أَوْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ مَجْنُونَةً فَلَهَا نَصْفُ الْمَهْرِ لِعَدَمِ إِضَافَةِ الْفُرْقَةِ إِلَيْهَا ( وَلِلصَّغِيرَةِ نَصْفُهُ ) أَيِ نَصْفُ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا مِنْ قَبْلِهَا ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ لِارْتِضَاعِهَا ( وَيَرْجِعُ ) أَيِ الزَّوْجِ ( بِهِ ) أَيِ نَصْفِ الْمَهْرِ ( عَلَى الْمُرْضِعَةِ إِنْ تَعَمَّدَتْ الْقَسَادَ وَإِلَّا فَلَا ، طَلَّقَتْ لِبُؤْنٍ فَاعْتَدَّتْ وَتَزَوَّجَتْ آخَرَ فَحَبِلَتْ وَأَرْضَعَتْ فَحُكِّمَهُ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى تَلِدَ ) يَعْنِي امْرَأَةً لَهَا لَيْنٌ مِنَ الزَّوْجِ فَطَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ بآخَرَ فَحَبِلَتْ مِنْهُ وَنَزَلَ لَيْنٌ فَأَرْضَعَتْ فَهُوَ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى تَلِدَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِذَا وَلَدَتْ فَالْلَّيْنُ يَكُونُ مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ بَيِّنِينَ وَشَكَّكُنَا فِي كَوْنِهِ مِنَ الثَّانِي فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ

( قَوْلُهُ : فَإِنَّ اللَّيْنَ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مِمَّنْ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْوِلَادَةُ ) أَيِ لَا يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ لَيْنٌ عَلَى التَّحْقِيقِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ حُكْمُهُ هـ .

وَلَيْنُ الْخُشْيِ إِنْ كَانَ وَاضِحًا فَوَاضِحٌ ، وَإِنْ أَشْكَلَ إِنْ قَالَ النِّسَاءُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى غَزَارَتِهِ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ احْتِطًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْلَنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ : وَإِذَا احْتَقَنَ بِهِ الصَّبِيُّ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ صَوَابُهُ حَقْنٌ لَا احْتَقَنَ يُقَالُ حَقَنَ الْمَرِيضُ دَوَاهُ بِالْحَقْنَةِ وَاحْتَقَنَ الصَّبِيُّ غَيْرُ صَحِيحٍ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ فِي مَدَّةِ الرِّضَاعِ وَاحْتَقَنَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ غَيْرُ جَائِزٍ فَتَعَيَّنَ حَقْنٌ ، وَلَكِنْ ذَكَرَ فِي تَاجِ الْمَصَادِرِ الْإِحْتِقَانُ حَقْنُهُ كَرَدَنَ فَجَعَلَهُ مُتَعَدِّيًا فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ الْفُقَهَاءِ هـ .

كَذَا فِي الْعِنَايَةِ . وَقَالَ الْكَمَالُ هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ مَا فِي تَاجِ الْمَصَادِرِ مِنَ التَّفْسِيرِ لَا يُفِيدُ الْإِفْعَالَ مِنْهُ لِلْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ كَالصَّبِيِّ فِي عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ : وَإِذَا احْتَقَنَ الصَّبِيُّ ، بَلْ إِلَى الْحَقْنَةِ وَهِيَ آلَةُ الْإِحْتِقَانِ وَالْكَلَامُ فِي بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ الصَّبِيُّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ قَاصِرٍ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ كَجَلَسَ فِي الدَّارِ وَمَرَّ بِزَيْدٍ ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْبِنَاءِ بِاعْتِبَارِ آلَةِ وَالظَّرْفِ جَوَازُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، بَلْ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ .

هـ .

( قَوْلُهُ : أَرْضَعَتْ ضَرَّتَهَا حُرْمَتًا ) أَمَّا حُرْمَةُ الْكَبِيرَةِ فَمُؤَيَّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ امْرَأَتِهِ ، وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَإِنَّ كَانَ اللَّيْنُ مِنَ الرَّجُلِ حُرْمَتٌ عَلَيْهِ أَيْضًا مُؤَيَّدًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَلَهُ أَنْ

يَتَزَوَّجَهَا ثَانِيًا لِإِنْفَاءِ أُبُوتِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ فَيَتَأَبَّدُ التَّحْرِيمُ لِلدُّخُولِ بِأَلَمٍّ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
 (قَوْلُهُ : إِنْ تَعَمَّدَتْ الْفَسَادَ ) بَأَنْ تَعْلَمَ قِيَامَ النِّكَاحِ وَأَنَّ الرِّضَاعَ مِنْهَا مُفْسِدٌ وَاعْتَبَرَ الْجَهْلُ لِدَفْعِ قَصْدِ الْفَسَادِ لَا  
 لِدَفْعِ الْحُكْمِ وَأَنَّ تَعَمُّدَهُ لَا لِدَفْعِ الْجُوعِ أَوْ الْهَلَاكِ عِنْدَ خَوْفِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالتَّبَيُّنِ .  
 وَفِي الْجَوْهَرَةِ لَوْ ظَنَّتْ أَنَّهَا جَائِعَةٌ فَأَرْضَعَتْهَا ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا شَيْعَانَةٌ لَا تَكُونُ مُتَعَمِّدَةً .

ا هـ .

(قَوْلُهُ : وَإِلَّا لَا ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْقَوْلُ لِلْكَبِيرَةِ بِبَيْمِنِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا كَمَا فِي  
 الْفَتْحِ وَالْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ : طَلَّقَتْ لُبُونًا

إِلَخَ ) فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ زَوْجُ مُرْضِعَةٍ لَبِنَهَا مِنْهُ غَنَى عَنْ هَذَا

(أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةً عَلَى التَّعَاقُبِ حَرُمَتَا ) يَعْنِي رَجُلٌ لَهُ امْرَأَتَانِ رَضِيعَتَانِ فَأَرْضَعَتْهُمَا امْرَأَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ عَلَى التَّعَاقُبِ  
 حَرُمَتَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا نِكَاحًا حَرَامًا ( قَالَ ) رَجُلٌ مُشِيرًا إِلَى امْرَأَتِهِ ( هَذِهِ رَضِيعَتِي ، ثُمَّ  
 رَجَعَ ) عَنْ قَوْلِهِ ( صَدَقَ ) فِي رُجُوعِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يَجْرِي فِيهِ الْغَلَطُ فَكَانَ مَعْدُورًا فَقَدْ يَقَعُ عِنْدَ الرَّجُلِ أَنْ بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ فُلَانَةٍ رِضَاعًا فَيُخْبِرُ بِذَلِكَ ، ثُمَّ يَفْضَحُ عَنْ حَقِيقَةِ الْحَالِ فَيَتَبَيَّنُ لَهُ غَلَطٌ فِي ذَلِكَ فَإِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ غَلَطٌ يُقْبَلُ  
 قَوْلُهُ ، وَكَذَا إِذَا أَقَرَّ أَنَّ هَذِهِ أُخْتُهُ أَوْ أُمُّهُ أَوْ بِنْتُهُ رِضَاعًا ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، وَقَالَ أَخْطَأْتُ أَوْ وَهَمْتُ أَوْ نَسِيتُ  
 وَصَدَّقْتُهُ فَهُمَا مُصَدَّقَانِ عَلَيْهِ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ( وَلَوْ ثَبَتَ عَلَيْهِ ) أَيَّ وَلَوْ ثَبَتَ عَلَى قَوْلِهِ .

وَقَالَ هُوَ حَقٌّ كَمَا قُلْتُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ( فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ) ، وَإِنْ أَقَرَّتْ بِهِ وَأَنْكَرَ ، ثُمَّ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا ، وَقَالَتْ أَخْطَأْتُ  
 وَتَزَوَّجَهَا جَارَ ، وَكَذَا إِنْ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تُكْذِبَ نَفْسَهَا جَارَ ، وَلَوْ أَقَرَّ جَمِيعًا بِذَلِكَ ، ثُمَّ أَكْذَبَا أَنْفُسَهُمَا ، وَقَالَا  
 أَخْطَأْنَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا جَارَ ، وَكَذَا فِي النَّسَبِ لَيْسَ يُلْزَمُهُ إِلَّا مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ قَالَ هَذِهِ أُخْتِي أَوْ أُمِّي ، وَلَيْسَ لَهَا  
 نَسَبٌ مَعْرُوفٌ ، ثُمَّ قَالَ وَهَمْتُ صَدَقَ ، وَإِنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ فُرْقَ بَيْنَهُمَا ، كَذَا فِي الْكَافِي

(قَوْلُهُ : أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةً عَلَى التَّعَاقُبِ حَرُمَتَا ) مُفِيدُ الْحُرْمَةِ بِالْمَعْيَةِ بِالْوُلُوءِيَّةِ فَلَوْ كُنَّ ثَلَاثًا فَأَرْضَعَتْهُنَّ مَعًا بِأَنْ  
 أَوْجَرَتْ وَاحِدَةً وَأَلْقَمَتْ ثَنِيَّتَهَا ثَنِيَّتَ حَرُمٍ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّعَاقُبِ بَأَنَّتِ الْوُلِيَّانِ فَقَطْ وَالثَّلَاثَةُ امْرَأَتُهُ وَالتَّوَجُّيَةُ  
 وَتَمَامُ التَّفْرِيعِ فِي الْفَتْحِ وَالْمُحِيطِ .

(قَوْلُهُ : ثُمَّ رَجَعَ صَدَقَ ) يَعْنِي رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ الثَّبَاتُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ ثَبَتَ عَلَيْهِ فُرْقَ بَيْنَهُمَا ) وَلَا يَنْفَعُهُ جُحُودُهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَيُثْبِتُ ) أَيِ الرِّضَاعِ ( بِمُثْبِتِ الْمَلِكِ كَالْبَيِّنَةِ ) أَيِ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ( وَالتَّصَادُقُ ) وَثُبُوتُهُ بِهِذَا لَا  
 يُنَافِي ارْتِفَاعَ حُكْمِهِ بِالتَّكَادُّبِ كَمَا عَرَفْتَ

(قَوْلُهُ : وَيُثْبِتُ بِمَا يُثْبِتُ بِهِ الْمَالُ ) لَكِنْ لَا يَقَعُ الْفُرْقَةُ إِلَّا بِتَفْرِيقِ الْقَاضِي لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ الْعَبْدِ كَمَا فِي  
 الْبَحْرِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

( كِتَابُ الطَّلَاقِ ) ( وَهُوَ ) لُغَةً رَفَعَ الْقَيْدَ مُطْلَقًا يُقَالُ أَطْلَقَ الْفَرَسَ أَوْ الْأَسِيرَ ، وَلَكِنْ أُسْتُعْمِلَ فِي النِّكَاحِ بِالتَّفْعِيلِ  
 كَالسَّلَامِ وَالسَّرَاحِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ وَالتَّسْرِيحِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ } وَفِي غَيْرِهِ بِالْفُعَالِ وَلِهَذَا إِذَا قَالَ

لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ مُطَلَّقةٌ بِشَدِيدِ اللَّامِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّيِّدَةِ وَبِخَفِيفِهَا يَحْتَاجُ ، ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ وَشَرَعًا ( رَفْعُ قَيْدٍ ثَابِتٍ شَرَعًا ) خَرَجَ بِهِ قَيْدٌ ثَابِتٌ حِسًّا كَحَلِّ الْوَتَائِقِ ( بِالنِّكَاحِ ) خَرَجَ بِهِ الْعِنْتُ ؛ لِأَنَّهُ رَفْعُ قَيْدٍ ثَابِتٍ شَرَعًا لَكِنَّ ذَلِكَ الْقَيْدَ لَمْ يَنْبُتْ بِالنِّكَاحِ هَكَذَا وَقَعَ فِي الْكَنْزِ أَقُولُ هَذَا لَيْسَ بِمَانِعٍ لِدُخُولِ الْفَسْخِ وَفِيهِ وَلِهَذَا زِدْتُ قَوْلِي ( يَزِيدُ ) أَيِ ذَلِكَ الرَّفْعِ مِنْ وَاحِدٍ ( إِلَى الثَّلَاثَةِ ) فَخَرَجَ الْفَسْخُ ؛ إِذْ لَا عَدَدَ فِيهِ اعْلَمْ أَنَّ الطَّلَاقَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَحْسَنُ وَحَسَنٌ وَبَدْعِي ذَكَرَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ ( طَلَقَهُ فِي طَهْرٍ لَا وَطْءٍ فِيهِ أَحْسَنُ ) طَلَقَهُ مُبْتَدَأً وَأَحْسَنُ خَبَرُهُ يَعْنِي أَنَّ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ تَطْلِيقُهَا طَلَقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَا وَطْءٍ فِيهِ وَتَرْكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَصْحَابَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ التَّدَمُّ لِمَتَمَكُّنِهِ مِنَ التَّدَارُكِ ، وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَطَّلَاقٌ غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ ) مُبْتَدَأً خَبَرَهُ قَوْلُهُ الْآتِي حَسَنٌ ( وَلَوْ ) كَانَ ذَلِكَ الطَّلَاقُ ( فِي حَيْضٍ ، وَ ) طَّلَاقٌ ( مَوْطُوءَةٍ بِتَفْرِيقِ الثَّلَاثِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالطَّلَاقِ ( فِي أَطْهَارٍ لَا وَطْءٍ فِيهَا ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفْرِيقِ ( فِيمَنْ تَحِيضُ ) أَيِ فِي حَقِّ مَنْ تَحِيضُ مُتَعَلِّقٌ بِالطَّلَاقِ بَعْدَ التَّيِّدِ بِتَفْرِيقِ الثَّلَاثِ ( وَأَشْهَرُ ) عَطْفٌ عَلَى أَطْهَارٍ ( فِي ) حَقِّ ( الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْحَامِلِ حَسَنٌ وَسُنِّيٌّ ) يَعْنِي أَنَّ تَطْلِيقَ غَيْرِ

مَوْطُوءَةٍ وَاحِدَةً وَتَطْلِيقَ مَوْطُوءَةٍ ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَةً فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ أَوْ أَشْهُرٍ حَسَنٌ وَسُنِّيٌّ .

وَقَالَ مَالِكُ الثَّلَاثَ بِدَعَةٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَحْظُورٌ فَلَا يُبَاحُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْخُلَاصِ وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِالْوَاحِدَةِ وَلَنَا { قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرُّ ابْنِكَ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهَرُ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ، ثُمَّ تَحِيضُ وَتَطْهَرُ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا إِنْ أَحَبَّ .

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّكَ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطَّهْرَ اسْتِقْبَالًا وَتُطَلِّقَ لِكُلِّ قُرْءٍ وَاحِدَةٍ فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ { يَزِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى { فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ } وَبِهِ يَطْهَرُ وَجْهٌ تَسْمِيَتِهِ سُنِّيًّا

( كِتَابُ الطَّلَاقِ ) .

( قَوْلُهُ : وَلَكِنْ أُسْتَعْمِلَ فِي النِّكَاحِ بِالتَّفْعِيلِ ) يُقَالُ ذَلِكَ إِخْبَارًا عَنْ أَوَّلِ طَلَقَةٍ أَوْفَعَهَا ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّأَكِيدُ ، أَمَّا إِذَا قَالَهُ فِي الثَّلَاثَةِ فَلِلتَّكْثِيرِ كَقَلَّتِ الْأَبْوَابُ ( تَنْبِيْهٌ ) : لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِسَبِّهِ وَشَرْطِهِ وَحُكْمِهِ وَرُكْنِهِ وَمَحَاسِنِهِ وَوَصْفِهِ ، وَسَبَبُهُ الْحَاجَةُ إِلَى الْخُلَاصِ عِنْدَ تَبَايُنِ الْأَخْلَاقِ ، وَشَرْطُهُ كَوْنُ الزَّوْجِ مُكَلَّفًا وَالْمَرْأَةَ مَنْكُوحَةً أَوْ فِي عِدَّةٍ تَصْلُحُ مَعَهَا مَجَلًّا لِلطَّلَاقِ وَحُكْمُهُ وَقُوْعُ الْفُرْقَةِ مُوجِبًا بِإِهْضَاءِ الْعِدَّةِ فِي الرَّجْعِيِّ وَيَدُونُهُ فِي الْبَائِنِ وَرُكْنُهُ نَفْسُ اللَّفْظِ وَمَحَاسِنُهُ مِنْهَا ثُبُوتُ التَّخْلِصِ بِهِ مِنَ الْمَكَارِهِ الدِّيْنِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ وَمِنْهَا جَعْلُهُ بِيَدِ الرَّجَالِ لَا النِّسَاءِ وَشَرْعُهُ ثَلَاثًا ، وَأَمَّا وَصْفُهُ فَالْأَصَحُّ حَظْرُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : أَقُولُ هَذَا لَيْسَ بِمَانِعٍ لِدُخُولِ الْفَسْخِ فِيهِ وَلِهَذَا زِدْتُ قَوْلِي يَزِيدُ

إِلْحَ ) لَوْ أَبْدَلَ الزِّيَادَةَ بِمَا أَرَادَهُ صَاحِبُ الْكَنْزِ وَصَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ مِنْ أَنَّهُ بِلَفْظٍ مَخْصُوصٍ لَكَانَ أَوْلَى وَاللَّفْظُ الْمَخْصُوصُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى مَادَّةٍ طَلَّقَ صَرِيحًا كَطَالِقٍ أَوْ كِنَايَةً كَمُطَلَّقةٍ بِالتَّخْفِيفِ .

( قَوْلُهُ : طَلَقَهُ فِي طَهْرٍ لَا وَطْءٍ فِيهِ ) أَيِ وَلَا فِي الْحَيْضِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَمْ يُطَلِّقْهَا فِيهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ فِي أَيِّ زَمَنٍ مِنْهُ يُوْقَعُ الطَّلَاقُ .

وَفِي الْهَدَايَةِ قِيلَ الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِبْقَاعُ إِلَى آخِرِ الطَّهْرِ اجْتِرَازًا عَنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ يُطَلِّقُهَا كَمَا طَهَرَتْ كَيْ لَا يُتَنَلَّى بِالْإِبْقَاعِ عَقِبَ الْوُقَاعِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْوَلَّ أَقْلُ ضَرَرًا فَكَانَ أُولَى .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَطَلَّاقُ مَوْطُوءَةٍ يَتَفَرَّقُ الثَّلَاثُ

إِلَخ ) لَمْ يُبَيِّنْ أَيْضًا زَمَنَ إِبْقَاعِ الطَّلَاقِ

الْأُولَى ، وَقِيلَ يُؤَخَّرُ الطَّلَاقُ الْأُولَى إِلَى آخِرِ الطُّهْرِ ، وَقِيلَ يُطَلَّقُهَا عَقِبَ الطُّهْرِ وَهُوَ الْأَطْهَرُ ، كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَيَتَأْتِي مَا قَالَهُ الْكَمَالُ مِنَ الْوَلَوِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : حَسَنٌ وَسُنِّيٌّ ) قَالَ الْكَمَالُ تَخْصِيصُ هَذَا بِاسْمِ طَلَّاقِ السُّنَّةِ لَا وَجْهَ لَهُ ا هـ .

أَيُّ لَأَنَّ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ سُنِّيٌّ أَيْضًا ا هـ .

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَحْسَنَ سُنِّيٌّ بِالْإِجْمَاعِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّصْرِيحِ بِكَوْنِهِ سُنِّيًّا وَصَرَّحَ بِكَوْنِ الْحَسَنِ سُنِّيًّا لِدَفْعِ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنِّيٍّ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا سُنِّيٌّ دُونَ الْأَوَّلِ ، كَذَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا .

( قَوْلُهُ : يَعْنِي أَنَّ تَطْلِيقَ غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ ) عَبَّرَ بِالتَّطْلِيقِ لِئِنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَطَلَّاقُ غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ لِيَصِحَّ وَصْفُهُ بِكَوْنِهِ حَسَنًا وَسُنِّيًّا ؛ إِذِ الْفِعْلُ هُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالسُّنَّةِ ا هـ .

وَالسُّنِّيُّ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ وَمِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَالْبَدْعِيُّ كَذَلِكَ .

( قَوْلُهُ : وَبِهِ يَطْهَرُ وَجْهٌ تَسْمِيَّتُهُ سُنِّيًّا ) مَعْنَى السُّنِّيِّ مِنَ الطَّلَاقِ مَا يَثْبُتُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَسْتَوْجِبُ فَاعِلُهُ عِتَابًا إِذَا صَدَرَ لِحَاجَةٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ عِبَادَةً فِي نَفْسِهِ لِيَثْبُتَ لَهُ ثَوَابٌ ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا يَصِحُّ حُظْرُهُ كَمَا قَدَّمَاهُ عَنْ الْكَمَالِ

( وَحَلَّ طَلَّاقُهُنَّ ) أَيِ الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْحَامِلِ ( عَقِيبَ الْوُطْءِ ) ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي ذَوَاتِ الْحَيْضِ لِيَتَوَهَّمِ الْحَبْلُ وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا ، وَذَكَرَ الثَّلَاثَ بِقَوْلِهِ ( وَثَلَاثٌ ) مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ قَوْلُهُ الْآتِي بِدَعْيٍ ( أَوْ ثِنْتَانِ بِمَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ فِي طُهُرٍ لَا رَجْعَةٍ فِيهِ أَوْ وَاحِدَةٍ فِي طُهُرٍ وَطُئَتْ فِيهِ أَوْ ) وَاحِدَةٍ ( فِي حَيْضٍ مَوْطُوءَةٍ بِدَعْيٍ ) ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْحَسَنِ وَالْأَحْسَنِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِدَعْيٍ قِيحًا ، ( وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الرَّجْعَةِ فِي الْآخِرَةِ ) أَيِ الْمُطْلَقَةِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ عَمَلًا بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ وَدَفْعًا لِلْمَعْصِيَةِ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ بَرَفْعِ أَثَرِهَا وَهُوَ الْعِدَّةُ ، وَعِنْدَ بَعْضِ مَشَايِخِنَا تُسْتَحَبُّ ( فَإِذَا طَهَّرَتْ طَلَّقَهَا إِنْ شَاءَ ) وَإِلَّا أَمْسَكَهَا

( قَوْلُهُ : لِيَتَوَهَّمِ الْحَبْلَ وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا ) ضَمِيرُهُ هُوَ رَاجِعٌ لِلتَّوَهُّمِ وَالْإِشَارَةُ بِهِنَا إِلَى الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْحَامِلِ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لِاشْتِبَاهِ حَالِ الْعِدَّةِ إِمَّا بِالْقِرَاءِ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ عُلوُّقٌ أَوْ بِالْوَضْعِ إِنْ حَصَلَ وَالِاشْتِبَاهُ مُنْتَفٍ فِيهِنَّ لِعَدَمِ خَفَاءِ أَمْرِ الْحَبْلِ .

( قَوْلُهُ : فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِدَعْيٍ قِيحًا ) فَفَاعِلُهُ يَكُونُ عَاصِيًا بِإِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَشَرْحِ الْمَجْمَعِ .

( قَوْلُهُ : وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الرَّجْعَةِ ) كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ بَعْضِ مَشَايِخِنَا تُسْتَحَبُّ ) قَالَ الْكَمَالُ كَأَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي الْأَصْلِ وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوُجُوبِ .

( قَوْلُهُ : فَإِذَا طَهَّرَتْ طَلَّقَهَا إِنْ شَاءَ ) ظَاهِرُهُ أَنَّ لَهُ تَطْلِيقَهَا فِي الطُّهْرِ الَّذِي يَلِي الْحَيْضَةَ الَّتِي طَلَّقَهَا وَرَاجِعَهَا فِيهَا ، وَكَذَا ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ .

وَفِي الْأَصْلِ خِلَافُهُ وَهُوَ نَصُّ الْقُلُوبِيِّ وَصَاحِبِ الْهِدَايَةِ حَيْثُ قَالَ وَإِذَا طَهَّرْتَ وَحَاضَتْ ، ثُمَّ طَهَّرْتَ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْأَصْلِ قَوْلُهُمَا : وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي الْأَصْلِ قَوْلُ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِإثْبَاتِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَحْكِيَ الْخِلَافَ وَلَمْ يَحْكُ خِلَافًا فِيهِ فَلِذَا قَالَ فِي الْكَافِي إِنَّهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ رِوَايَةً عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ

( قَالَ لِمَوْطُوعَتِهِ ) حَالُ كَوْنِهَا ( مِمَّنْ تَحِيضُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ بِلَا نِيَّةٍ ) أَوْ نَوَى أَنْ يَقَعَ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ طَلَقَةً ( يَقَعُ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ طَلَقَةً ) ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ الْكَامِلَ وَإِنَّمَا قَالَ مِمَّنْ تَحِيضُ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ يَقَعُ لِلْحَالِ طَلَقَةٌ وَبَعْدَ شَهْرٍ أُخْرَى وَبَعْدَ شَهْرٍ أُخْرَى ، وَكَذَا الْحَالُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَوْ نَوَى كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَوْطُوعَةٍ وَقَعَتْ لِلْحَالِ طَلَقَةٌ ، ثُمَّ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ التَّزْوُجِ شَيْءٌ ؛ لِأَنْ تَقْدِيرَ هَذَا الْكَلَامِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَوْ قَتِ السَّنَةُ وَلَمْ يَبْقَ فِي حَقِّهَا وَقْتُ السَّنَةِ لِعَدَمِ الْعِدَّةِ ( إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْكُلَّ ) أَيْ وَفُوعَ الْكُلِّ ( الْآنَ أَوْ ) يَنْوِي ( وَاحِدَةً عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ ) فَحِينَئِذٍ يَقَعُ مَا نَوَى ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ سَنِيٌّ وَفُوعًا ؛ إِذْ وَفُوعُ الثَّلَاثِ جُمْلَةٌ عُرِفَ بِالسَّنَةِ لَا إِيقَاعًا فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ مُطْلَقُ كَلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ كَمَا مَرَّ وَهُوَ السَّنِيُّ وَفُوعًا وَإِيقَاعًا ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ ) أَيْ فِيْمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَيَتَنَاوَلُ الْكَامِلَ وَهُوَ السَّنِيُّ وَفُوعًا وَإِيقَاعًا . ( قَوْلُهُ : لَهُ ثُمَّ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ التَّزْوُجِ شَيْءٌ ) مُفِيدٌ أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَهَا ثَانِيًا طَلَّقَتْ أُخْرَى ، وَكَذَا ثَالِثًا وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْفَتْحِ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ فَمَا فِي الْمِعْرَاجِ مِنْ وَفُوعِ الثَّلَاثِ لِلْحَالِ بِالْإِجْمَاعِ سَهْوٌ ظَاهِرٌ أَهـ .  
وَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الْكَمَالِ أَنَّهُ لَوْ رَاجَعَ الْمُدْخُولَ بِهَا لَا تَحُلَّ الْبَيْمِنُ فَتَطْلُقُ بَعْدَهُ فِي طَهْرَيْنِ طَلَقَتَيْنِ فَلْيُنْظَرْ

( يَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ وَلَا الْمَكْتَبُ إِلَّا الطَّلَاقُ } ( وَلَوْ مُكْرَهَا ) فَإِنَّ طَلَّاقَهُ صَحِيحٌ لَا إِفْرَارَهُ بِالطَّلَاقِ ( أَوْ هَازِلًا ) وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْصِدُ حَقِيقَةَ كَلَامِهِ ( أَوْ سَفِيهَا ) أَيْ ضَعِيفَ الْعَقْلِ ( أَوْ سَكْرَانَ ) زَائِلُ الْعَقْلِ فَإِنَّ طَلَّاقَهُ وَاقِعٌ ، وَكَذَا خُلْعُهُ وَإِعْتَاقُهُ ( أَوْ أُخْرَسَ ) فِي الْيَنَابِيعِ هَذَا إِذَا وُلِدَ أُخْرَسَ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ وَدَامَ ، وَإِنْ لَمْ يَدُمْ لَا يَقَعُ طَلَّاقُهُ ( بِإِشَارَتِهِ ) الْمَعْهُودَةِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ إِشَارَةٌ تُعْرَفُ فِي نِكَاحِهِ وَطَلَّاقِهِ وَيَبْعُهُ وَشِرَائِهِ فَهِيَ كَالْعِبَارَةِ مِنَ النَّاطِقِ اسْتِحْسَانًا ، كَذَا فِي الْكَافِي ( أَوْ سَاهِيًا ) بِأَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَثَلًا فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ

( قَوْلُهُ : وَلَوْ مُكْرَهَا فَإِنَّ طَلَّاقَهُ صَحِيحٌ لِإِفْرَارِهِ بِالطَّلَاقِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ خَيْرٌ مُحْتَمَلٌ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ وَقِيَامُ السَّيْفِ عَلَى رَأْسِهِ يُرَجِّحُ جَانِبَ الْكَذِبِ وَلَا كَذَلِكَ الْإِنْشَاءُ ؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ الشَّيْئَيْنِ فَاخْتَارَ أَهْوَاهُمَا ، وَفُوتَ الرِّضَا عَ لَا يُحِلُّ بِوُفُوعِ الطَّلَاقِ كَالْهَازِلِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ سَكْرَانَ ) أَيْ مِنْ مُحَرَّمٍ عَلَى الْأَصْحِ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ فَلَوْ كَانَ مُكْرَهَا الْأَصْحُ عَدَمُ وَفُوعِ طَلَّاقِهِ كَمَا لَا يُحَدُّ ، كَذَا فِي قَاضِي خَانَ وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِيْمَا إِذَا سَكِرَ مِنَ الْأَشْرَبَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْحُبُوبِ أَوْ الْعَسَلِ وَالْفُتُوَى أَنَّهُ إِذَا سَكِرَ مِنْ مُحَرَّمٍ فَيَقَعُ طَلَّاقُهُ وَعَتَاقُهُ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ .

( قَوْلُهُ : زَائِلُ الْعَقْلِ ) وَهُوَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الرَّجُلَ مِنَ الْمَرْأَةِ وَلَا السَّمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ وَفِي شَرْحِ بَكْرِ السُّكْرِ الَّذِي يَصِحُّ بِهِ التَّصَرُّفَاتُ أَنْ يَصِيرَ بِحَالٍ يَسْتَحْسِنُ مَا يَسْتَقْبِحُهُ النَّاسُ وَيَسْتَقْبِحُ مَا يَسْتَحْسِنُهُ النَّاسُ لَكِنَّهُ يَعْرِفُ الرَّجُلَ

مِنْ الْمَرْأَةِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : بِإِشَارَتِهِ الْمَعْهُودَةِ ) أَيِ الْمَقْرُونَةِ بِتَصْوِيتٍ مِنْهُ وَسَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى الْكِتَابَةِ أَوْ لَا اسْتِحْسَانًا .

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ لَا تَقَعُ بِالْإِشَارَةِ لِإِنْدِفَاعِ الصَّرُورَةِ بِمَا هُوَ أَذَلُّ مِنَ الْإِشَارَةِ وَهُوَ قَوْلُ حَسَنٍ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ سَاهِيًا ) يَعْنِي مُخْطِئًا لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْمِثَالِ وَلَا يَدِينُ لِمَا قَالَ فِي الْبِرَازِيَّةِ قَالَ الْإِمَامُ أَبِي أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ الْغَلَطُ فِي الطَّلَاقِ وَفِي الْعِنَاقِ يَدِينُ وَالْغَلَطُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ سَبْقِ اللِّسَانِ .  
وَقَالَ الْإِمَامُ الثَّانِي أَبِي أَبُو يُوسُفَ لَا يَدِينُ فِيهِمَا هـ .

( فَلَا يَقَعُ طَلَاقُ الْمَوْلَى ) أَيِ تَطْلِيقُهُ ( امْرَأَةً عِنْدَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ ( وَالْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ } ( وَالْمُبْرَسَمُ ) مِنَ الْبِرْسَامِ بِكَسْرِ الْبَاءِ عِلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ كَالْمَجْنُونِ ( وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالْمَعْتَوَى ) مِنْ الْعَتَةِ وَهُوَ اخْتِلَالٌ فِي الْعَقْلِ بِحَيْثُ يَخْتَلِطُ كَلَامُهُ فَيُشَبِّهُ مَرَّةً كَلَامَ الْعَقْلَاءِ وَمَرَّةً كَلَامَ الْمَجَانِينِ ( وَالنَّائِمُ ) وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعُ طَلَاقُهُمْ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ أَوْ الْعَقْلِ فِيهِمْ  
( قَوْلُهُ : وَالنَّائِمُ ) كَذَا لَوْ اسْتَيْقِظَ فَقَالَ أَجَزْتُ ذَلِكَ الطَّلَاقَ أَوْ أَوْفَعْتَهُ لَا يَقَعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ الصَّمِيرَ إِلَى غَيْرِ مُعْتَبَرٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ

( إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا ) أَيِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ( الْآخَرَ ) كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ ( بَطَلَ النِّكَاحُ ) ؛ لِأَنَّ الْمَالِكِيَّةَ تَنَافِي ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ فَتَمْنَعُ بَقَاءَهُ ( وَلَوْ حَرَّرَتْهُ ) أَيِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا الْمَمْلُوكَ ( حِينَ مَلَكَتْهُ فَطَلَّقَهَا فِي الْعِدَّةِ أَوْ خَرَجَتْ الْحَرِّيَّةُ ) مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ( مُسْلِمَةً ، ثُمَّ خَرَجَ ) زَوْجُهَا ( مُسْلِمًا فَطَلَّقَهَا فِي عِدَّتِهَا ) ( أَلْغَاهُ ) أَيِ الطَّلَاقِ ( أَبُو يُوسُفَ ) أَيِ قَالَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ( وَأَوْفَعَهُ ) أَيِ الطَّلَاقِ ( مُحَمَّدٌ ) فِيهِمَا  
( قَوْلُهُ : وَإِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ) يَعْنِي مَلَكَ حَقِيقًا فَلَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الْمُكَاتَبِ وَزَوْجَتِهِ إِذَا اشْتَرَاهَا لِقِيَامِ الرِّقِّ وَالثَّابِتُ لَهُ حَقُّ الْمَلِكِ وَهُوَ لَا يَمْنَعُ بَقَاءَ النِّكَاحِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : أَلْغَاهُ أَبُو يُوسُفَ وَأَوْفَعَهُ مُحَمَّدٌ ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ وَنَهَى وَفُوعَ الطَّلَاقِ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْآخَرُ وَتَطْلُقُ فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الْكَمَالِ عَنْ الْمَبْسُوطِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَفِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الْآخَرِ يَقَعُ هـ .

( تَنْبِيهُ ) : لَمْ يَذْكُرْ الْمُصَنِّفُ عَكْسَ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ مَا لَوْ حَرَّرَهَا بَعْدَ شِرَائِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا فِي الْعِدَّةِ وَالْحُكْمُ وَفُوعُ الطَّلَاقِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ وَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا .

وَقَالَ لَا يَقَعُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَعَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ قَالَهُ قَاضِي خَانَ هـ .

فَعَلَيْهِ تَكُونُ الْقَتَوِيُّ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِلْمَجْمَعِ مِنْ عَدَمِ وَفُوعِ الطَّلَاقِ فِيمَا لَوْ حَرَّرَتْهُ هِيَ بَعْدَ شِرَائِهَا إِيَّاهُ

( وَاعْتِبَارُهُ ) أَيِ الطَّلَاقِ وَالْمُرَادُ عَدَدُهُ ( بِالنِّسَاءِ فَطَلَاقُ الْحُرَّةِ ) أَيِ جَمِيعِ طَلَاقِهَا ( ثَلَاثَةٌ ) حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا ( وَ ) طَلَاقُ ( الْأَمَةِ اثْنَتَانِ ) حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا ( وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِلَفْظِ الْعَتَى بِلَا عَكْسٍ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ أَعْتَقْتُكَ تَطْلُقُ إِنْ نَوَى أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ ، وَإِذَا قَالَ لِأَمَتِهِ طَلَّقْتُكَ لَا تُعْتَقُ ؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ الْمَلِكِ أَقْوَى مِنَ الْقَيْدِ ، وَلَيْسَتْ الْأُولَى لَزِمَةً لِلثَّانِيَةِ فَلَا يَصِحُّ اسْتِعَارَةُ الثَّانِيَةِ لِلأُولَى وَيَصِحُّ الْعَكْسُ



بَابُ إِبْقَاعِ الطَّلَاقِ ( الطَّلَاقُ نَوْعَانِ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ ، الصَّرِيحُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ مَا ظَهَرَ الْمُرَادُ مِنْهُ ظُهُورًا بَيْنًا حَتَّى صَارَ مَكْشُوفَ الْمُرَادِ بَحِثٌ يُسَبِّقُ إِلَى فَهْمِ السَّامِعِ بِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ حَقِيقَةً كَانَ أَوْ مَجَازًا ( صَرِيحُهُ مَا ) أَيْ لَفْظٌ ( لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِيهِ كَطَلَّقْتُكَ وَأَنْتَ طَالِقٌ وَمُطَلِّقَةٌ وَطَالِقٌ ) قَالَ الشَّاعِرُ : فَأَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ عَزِيمَةٌ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي الطَّلَاقِ ( وَيَقَعُ بِهِ ) أَيْ بِالصَّرِيحِ ( وَاحِدٌ ) ، أَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَلَمَّا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ إِنَّهُ نَعْتُ فَرْدٍ حَتَّى قِيلَ لِلْمُتَنَّى طَالِقَانِ وَلِلثَلَاثِ طَوَالِقٌ فَلَا يُحْتَمَلُ الْعَدَدُ ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ وَذِكْرُ الطَّلَاقِ ذِكْرُ لَطَاقٍ هُوَ صِفَةُ الْمَرْأَةِ لَا لَطَاقٍ هُوَ تَطْلِيقٌ وَالْعَدَدُ الَّذِي يُقَرَّنُ بِهِ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْلُوفٍ مَعْنَاهُ طَلَّاقًا ثَلَاثًا وَتَوْضِيحُهُ مَا قَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ أَنَّ قَوْلَهُ أَنْتَ طَالِقٌ يَدُلُّ عَلَى الطَّلَاقِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْمَرْأَةِ لُغَةً وَيَدُلُّ عَلَى التَّطْلِيقِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الرَّجُلِ اقْتِصَاءً فَالَّذِي هُوَ صِفَةُ الْمَرْأَةِ لَا يَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ فِي ذَاتِهِ وَإِنَّمَا التَّعَدُّدُ فِي التَّطْلِيقِ حَقِيقَةً وَبِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِهِ يَتَعَدَّدُ لَازِمُهُ أَيْ الَّذِي هُوَ صِفَةُ الْمَرْأَةِ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ ، وَأَمَّا الَّذِي هُوَ صِفَةُ الرَّجُلِ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ اقْتِصَاءً وَبَيْنَهُ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَ الرَّيْلِيِّ وَقَوْلَ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ إِنَّهُ نَعْتُ فَرْدٍ لَا يَسْتَقِيمُ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الطَّلَاقِ لَا الْمَرْأَةَ لَا يَسْتَقِيمُ فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَأَمَّا الْبُوقَايِيُّ فَلَمَّا نَهَا لِلْإِخْبَارِ لُغَةً ، وَالشَّارِعُ نَقَلَهَا إِلَى الْإِنْشَاءِ لَكِنَّهُ لَمْ يُسَقِّطْ مَعْنَى الْإِخْبَارِ بِالْكُلِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ

فِي جَمِيعِ أَوْضَاعِهِ اعْتَبَرَ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةَ حَتَّى اخْتَارَ لِلْإِنْشَاءِ أَلْفَاظًا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ مَعَانِيهَا فِي الْحَالِ كَالْفَظِ الْمَاضِي إِذَا قَالَ طَلَّقْتُكَ وَهُوَ فِي اللَّغَةِ لِلْإِخْبَارِ وَجَبَ كَوْنُ الْمَرْأَةِ مَوْصُوفَةً بِهِ فِي الْحَالِ فَيُثَبِّتُ الشَّرْعُ الْإِبْقَاعَ مِنْ جِهَةِ الْمُتَكَلِّمِ اقْتِصَاءً لِيَصِحَّ هَذَا الْكَلَامُ ، فَيَكُونُ الطَّلَاقُ ثَابِتًا اقْتِصَاءً فَلَا يَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ ؛ إِذْ لَا عُيُومَ لِلْمُقْتَضَى ؛ وَلَئِنْ نِيَّةُ الثَّلَاثِ إِنَّمَا تَصِحُّ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ بِكَوْنِ الثَّلَاثِ وَاحِدًا اعْتِبَارِيًّا وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الْمَجَازِ إِلَّا فِي اللَّفْظِ كِنْيَةً التَّخْصِصِ

( بَابُ إِبْقَاعِ الطَّلَاقِ ) .

( قَوْلُهُ : الطَّلَاقُ ضَرْبَانِ ) أَيْ التَّطْلِيقُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ .

( قَوْلُهُ : ظُهُورًا بَيْنًا ) أَيْ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالصَّرِيحُ مَا يَقُومُ لَفْظُهُ مَقَامَ مَعْنَاهُ .

( قَوْلُهُ : حَقِيقَةً كَانَ أَوْ مَجَازًا ) الضَّمِيرُ لِلصَّرِيحِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ

( رَجْعِيٌّ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ } ، وَقَدْ قَالُوا الْإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ هُوَ الرَّجْعَةُ ( مُطْلَقًا ) أَيْ سِوَاءَ نَوَى وَاحِدًا بَائِنًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْمُرَادِ فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِعَيْنِ الْكَلَامِ وَقَامَ مَقَامَ مَعْنَاهُ فَاسْتَعْنَى عَنِ النِّيَّةِ وَبَنِيَّةِ الْإِبَانَةِ قَصْدَ تَحْجِيزِ مَا عُلِّقَهُ الشَّارِعُ بِانْقِصَاءِ الْعِدَّةِ فَيَلْغُو قَصْدُهُ كَمَا إِذَا سَلَّمَ يُرِيدُ قَطْعَ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ سَهْوٌ ، وَكَذَا نِيَّةُ الثَّلَاثِ تُعْتَبَرُ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ كَمَا سَنَبِّينُ فَنَلْغُو ( وَلَا يَمْنَعُ ) أَيْ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ ( الْإِرْثَ أَصْلًا ) أَيْ لَا فِي الصَّحَّةِ وَلَا فِي الْمَرَضِ ( وَصَدَّقَ فِي نِيَّةِ الْوَثَاقِ دِيَانَةً ) يَعْنِي إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ عَنْ وَثَاقٍ لَمْ يُصَدَّقْ قَضَاءً ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَالْمَرْأَةُ كَالْقَاضِي لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُمَكَّنَهُ إِذَا سَمِعَتْ مِنْهُ ذَلِكَ أَوْ شَهِدَ بِهِ شَاهِدٌ عَدْلٌ عِنْدَهَا لَكِنْ تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ( وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ ) أَيْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ عَنْ وَثَاقٍ ( صَدَّقَ مُطْلَقًا ) أَيْ لَمْ يَقَعْ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِمَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فَيَصَدَّقُ دِيَانَةً وَقَضَاءً ( وَفِي نِيَّةِ الْعَمَلِ لَا يُصَدَّقُ أَصْلًا ) لَا دِيَانَةً وَلَا قَضَاءً ؛ لِأَنَّهُ لَرَفْعِ الْقَيْدِ وَالْمَرْأَةُ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِالْعَمَلِ ( كَذَا ) أَيْ كَمَا ذَكَرَ مِنَ الصُّوَرِ فِي وُفُوعِ الطَّلَاقِ ( أَنْتَ الطَّلَاقُ أَوْ طَالِقُ الطَّلَاقِ أَوْ طَالِقٌ طَلَّاقًا أَوْ طَالِقٌ تَطْلِيقَةً لَكِنْ يَقَعُ بِهَا )

أَيَّ بِهَذَا الصُّورِ (وَاحِدٌ رَجَعِيٌّ إِنْ لَمْ يَنْوَ أَوْ نَوَى وَاحِدَةً) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمُرَادِ (أَوْ ثَنَيْنِ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ عَدَدٌ مَحْضٌ فَلَا يَتَّوَلَّهُ الْفَرْدُ (وَإِنْ نَوَى تَمَامَ الْعَدَدِ) وَهُوَ الثَّلَاثُ فِي الْحُرَّةِ وَالثَّنَانِ فِي الْأَمَةِ (صَحَّ

(لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ لَفْظَ الْمَصْدَرِ مُفْرَدٌ لَا يَدُلُّ عَلَى الْعَدَدِ وَالثَّلَاثُ وَاحِدٌ اعْتِبَارِيٌّ لِكَوْنِهِ تَمَامَ الْجِنْسِ ، وَكَذَا الثَّنَانِ فِي حَقِّ الْأَمَةِ ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْحُرَّةِ فَعَدَدٌ مَحْضٌ فَلَا تَصِحُّ بَيْنُهُمَا

(قَوْلُهُ : مُطْلَقًا أَيَّ سَوَاءٌ نَوَى وَاحِدًا بَائِنًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ) شَامِلٌ لِقَوْلِهِ وَطَلَّاقٌ ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُجَرَّدِ عَنِ اللَّامِ وَالْمَحَلِّ فَيَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا نَوَى ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ كَلَامُهُ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ (فَإِنْ قِيلَ) كَيْفَ تَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ ، وَقَدْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ طَالِقٍ وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِيهَا (قُلْنَا) إِنَّهُ يُرَادُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيَّ ذَاتٍ طَلَّاقٍ أَوْ يَجْعَلُ ذَاتَهَا طَلَّاقًا لِلْمُبَالَغَةِ فَلَا يَرُدُّ الْإِبْرَادُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ وَالتَّبْيِينِ (قَوْلُهُ : يَعْنِي إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ عَنْ وَثَاقٍ) لَعَلَّ إِنَّمَا قَالَ يَعْنِي وَحَصَرَ شَرْحَهُ بِالتَّصْوِيرِ بِطَالِقٍ ؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ شَامِلٌ لِقَوْلِهِ مُطْلَقَةً وَطَلَّاقٌ فَيَنْظُرُ هَلْ تَعْمَلُ نِيَّةُ الطَّلَاقِ عَنْ وَثَاقٍ فِيهِمَا دِيَانَةً أَوْ لَى .

(قَوْلُهُ : وَالْمَرْأَةُ كَالْقَاضِي لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُمَكِّنَهُ

إِلَخ) فَتَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهَا بِغَيْرِ الْقَتْلِ عَلَى الْمُخْتَارِ لِلْفَتَوَى وَعَلَى الْقَوْلِ بِقَتْلِهِ تَقْتُلُهُ بِاللَّوَاءِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَلَمْ يَكُنْ قَرَبَهَا فِيهَا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْعِدَّةُ قَائِمَةً فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُوعُهَا ؛ لِأَنَّهُ رَجَعِيٌّ فَلَا تَمْنَعُهُ عَنْ نَفْسِهَا .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ صُدَّقَ مُطْلَقًا) هَذَا إِذَا لَمْ يَصْرَحْ بِالْعَدَدِ فَلَوْ قَالَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مِنْ هَذَا الْقَيْدِ وَقَعَ فِي الْقَضَاءِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ نَوَى تَمَامَ الْعَدَدِ صَحَّ) ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ قَوْلِهِ طَالِقٌ تَطْلِيقَةً ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْمُحْتَمَلِ وَتَطْلِيقَةً بِنَاءً الْوَحْدَةِ لَا يَحْتَمِلُ الثَّلَاثُ كَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ قَبْلَ فَصْلِ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَسَنَذَكُرُ فِي الْكِنَايَاتِ عَنِ الْكُفَى أَنَّ التَّنْصِصَ عَنْ

الْوَحْدَةِ يُنَافِي نِيَّةَ الثَّلَاثِ هـ .

وَذَكَرَ الْكَمَالُ فِي الْكِنَايَاتِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُحْدُودَ بِالْهَاءِ لَا يَتَجَاوَزُ الْوَحْدَةَ .

(قَوْلُهُ : وَالثَّنَانِ فِي الْأَمَةِ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْنُهُمَا فِي الْحُرَّةِ ، وَلَوْ سَبَقَ لَهَا طَلَقٌ وَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ مِنْ صِحَّةِ بَيْنِهِمَا فِيمَنْ سَبَقَ تَطْلِيقُهَا سَهْوٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ

(إِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا) أَيَّ الْمَرْأَةِ ، وَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَثَلًا (أَوْ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا كَالرَّقَبَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ } (وَالْعُنُقُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ } (وَالرُّوحُ) يُقَالُ هَلَكَ رُوحُهُ (وَالْبَدَنُ وَالْجَسَدُ وَالْفُرْجُ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَعَنَ اللَّهُ الْفُرُوجَ عَلَى السُّرُوجِ } (وَالْوُجْهَ) يُقَالُ يَا وَجْهَ الْعَرَبِ (وَالرَّاسُ) فَلَانُ رَأْسِ الْقَوْمِ (أَوْ إِلَى جُزْءٍ شَائِعٍ كَصَنْفِهَا وَثُلُثُهَا وَقَعَ) أَيَّ الطَّلَاقِ جُزْءًا لِقَوْلِهِ إِنْ أَضَافَ فَإِنَّ الْجُزْءَ الشَّائِعَ مُحَلٌّ لِسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ كَالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، فَيَكُونُ مُحَلًّا لِلطَّلَاقِ لِكِنَّةِ لَا يَتَجَزَأُ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ فَيُثْبِتُ فِي الْكُلِّ ضَرُورَةً .

(و) إِنْ أَضَافَهُ (إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالظَّهْرِ وَالْبَطْنِ وَالْقَلْبِ لَا) أَيَّ لَا تَطْلُقُ ؛ إِذْ لَا يُعْبَرُ بِهَا عَنْ الْكُلِّ فَإِنْ قِيلَ الْيَدُ وَالْقَلْبُ عَبَّرَ بِهِمَا عَنْ الْكُلِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ } ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ

{ وَقَوْلُهُ تَعَالَى { فَإِنَّهُ آتَمَ قَلْبُهُ } وَقَوْلُهُ تَعَالَى { مَا آَلَفْتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ } أَيِ بَيْنَهُمْ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى { وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ } أَجِيبُ بِأَنَّهُ لَمْ يُعَرَفْ اسْتِمْرَارُ اسْتِعْمَالِهِ لُغَةً وَلَا عُرْفًا وَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى وَجْهِ التُّدْرَةِ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ قَوْمٍ يُعْبَرُونَ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ أَيِ عَصَوْ كَانَ ، ذَكَرَهُ الرَّبْلَعِيُّ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ أَضَافَ

إِلْحَ ) الْإِضَافَةُ بِطَرِيقِ الْوَضْعِ فِي أَنْتِ طَالِقٌ وَبِالتَّجَوُّزِ فِيمَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كَرَقَبَتِكَ وَسَوَاءٌ أَشَارَ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجَسَدِ كَهَذَا الرَّأْسِ أَمْ قَالَ رَأْسُكَ ، أَمَا لَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَحْوِ الرَّقَبَةِ فَقَالَ هَذَا الْعُضْوُ طَالِقٌ أَوْ قَالَ الرَّقَبَةُ مِنْكَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ عِبَارَةً عَنِ الْكُلِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ جَوَابَ الشَّرْطِ فِي شَرْحِ هَذِهِ الْقَوْلَةِ لِيَحْسُنَ اسْتِدْلَالُهُ لِإِطْلَاقِ نَحْوِ الرَّقَبَةِ عَلَى إِرَادَةِ الذَّاتِ فِيمَا غُطِفَ عَلَيْهَا .  
( قَوْلُهُ : وَالْفَرْجُ ) كَذَا الْإِسْتِ فَيَقَعُ بِقَوْلِهِ اسْتَكَّ طَالِقٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ

( وَ ) يَقَعُ ( بِنِصْفِ طَلْقَةٍ ) أَوْ ثُلُثَيْهَا وَفَاعِلٌ يَقَعُ الْمُقَدَّرُ قَوْلُهُ الْآتِي وَاحِدَةً يَعْنِي إِذَا طَلَّقَهَا نِصْفَ التَّطْلِيقَةِ أَوْ ثُلُثَهَا وَقَعَتْ وَاحِدَةً ، وَكَذَا كُلُّ جُزْءٍ شَائِعٍ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ بَعْضٍ مَا لَا يَجُزُّ كَذِكْرِ كُلِّهِ .  
( وَ ) يَقَعُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ ( مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَيْنِ أَوْ مَا بَيْنَ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَيْنِ وَاحِدَةً وَإِلَى ثَلَاثٍ ) أَيِ يَقَعُ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ ، أَوْ مَا بَيْنَ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ ( ثَنَانٍ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّ الْغَايَةَ الْوَلَوِيَّ عِنْدَهُ تَدْخُلُ تَحْتَ الْمُعْيَا لَا الثَّانِيَةَ ، وَعِنْدَهُمَا تَدْخُلُ الْغَايَتَانِ حَتَّى يَقَعَ فِي الْوَلَوِيَّ ثَنَانٍ وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثٌ ، .  
وَعِنْدَ زُفَرٍ لَا تَدْخُلُ الْغَايَتَانِ حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الْوَلَوِيَّ شَيْءٌ وَفِي الثَّانِيَةِ يَقَعُ وَاحِدَةً .  
( وَ ) يَقَعُ ( بِثَلَاثِ أَنْصَافٍ طَلْقَتَيْنِ ) ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الطَّلْقَتَيْنِ طَلْقَةٌ ، وَإِذَا جَمَعَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ يَكُونُ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ ضَرُورَةً ( وَ ) يَقَعُ بِثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ ( طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَانِ ) ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلْقَةٌ تَكُونُ طَلْقَةً وَنِصْفًا فَيَتَكَمَّلُ النِّصْفُ فَيَحْصُلُ طَلْقَتَانِ ( وَقِيلَ ) يَقَعُ ( ثَلَاثٌ ) ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِصْفٍ يَتَكَمَّلُ فَيَحْصُلُ ثَلَاثٌ ( وَوَاحِدَةً ) بِالنِّصْبِ أَيِ يَقَعُ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ( فِي ثَنَيْنِ وَاحِدَةٍ إِنْ لَمْ يَنْوَ ) لِكَوْنِهِ صَرِيحًا ( أَوْ نَوَى الضَّرْبَ ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ شَيْئًا فِي الْمَضْرُوبِ ( وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً وَثَنَيْنِ فَثَلَاثٌ ) ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلُ اللَّفْظِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَاهُ كَانَ فِي الْمَوْطُوعَةِ  
( قَوْلُهُ : وَثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَانِ ) قَالَ الْعَبَّاسِيُّ هُوَ الصَّحِيحُ .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ نَوَى مَعَ ثَنَيْنِ فَثَلَاثٌ ) يَشْمَلُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( وَفِي غَيْرِ الْمَوْطُوعَةِ ) أَيِ إِذَا قَالَ لِعَبْدٍ الْمَوْطُوعَةِ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فِي ثَنَيْنِ وَنَوَى وَثَنَيْنِ يَقَعُ وَاحِدَةً ( كَوَاحِدَةٍ وَثَنَيْنِ ) أَيِ كَمَا إِذَا قَالَ لِعَبْدٍ الْمَوْطُوعَةِ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَثَنَيْنِ حَيْثُ يَقَعُ وَاحِدَةً وَلَا يَبْقَى لِلثَنَيْنِ مَحَلٌّ ، وَإِنْ نَوَى مَعَ ثَنَيْنِ فَثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلُ اللَّفْظِ .

( وَ ) يَقَعُ ( بِثَنَيْنِ ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ ثَنَيْنِ ( فِي ثَنَيْنِ بِنِيَّةِ الضَّرْبِ ثَنَانٍ ) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي الْمَضْرُوبِ شَيْئًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، وَإِنْ نَوَى ثَنَيْنِ مَعَ ثَنَيْنِ أَوْ ثَنَيْنِ وَثَنَيْنِ وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا فَهِيَ ثَلَاثٌ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مُحْتَمَلُ اللَّفْظِ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ نَوَى ثَنَيْنِ مَعَ ثَنَيْنِ أَوْ ثَنَيْنِ وَثَنَيْنِ وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا فَهِيَ ثَلَاثٌ ) كَذَا قَالَهُ الرَّبْلَعِيُّ مَعَ زِيَادَةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ هـ .

فَقَيْدُ الدُّخُولِ خَاصٌّ بِالصُّورَةِ الْآخِرَةِ وَيَجِبُ إِطْلَاقُ الْاُولَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْيَةَ لَا يَفْتَرِقُ فِيهَا حَالُ الدُّخُولِ عَنْ عَدَمِهِ  
كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ قَبْلَهُ كَوَاحِدَةٍ فِي ثِنْتَيْنِ أَنْ فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ

( وَ ) يَقَعُ ( بِمَنْ ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ ( هُنَا إِلَى الشَّامِ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً ) .  
وَقَالَ زُفَرٌ هِيَ بَائِنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالطُّولِ كَأَنَّهُ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طَوِيلَةٌ ، وَلَوْ قَالَ كَذَلِكَ كَانَ بَائِنًا ، كَذَا هُنَا ،  
قُلْنَا لَا ، بَلْ وَصَفَهُ بِالْقَصَرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ وَقَعَ فِي الْمَاكِينَ كُلِّهَا وَنَفْسُ الطَّلَاقِ لَا يَحْتَمِلُ الْقَصَرَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ  
وَقَصَرَ حُكْمُهُ بِكَوْنِهِ رَجْعِيًّا ( وَقَوْلُهُ ) أَنْتِ طَالِقٌ ( بِمَكَّةَ أَوْ فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الدَّارِ تَحْجِيزٌ ) يَقَعُ لِلْحَالِ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا  
يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ ، وَلَوْ عَنَى بِهِ التَّعْلِيقَ صَدَقَ دِيَانَةٌ لَا قَضَاءَ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ خِلَافَ الظَّاهِرِ ، وَكَذَا قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ فِي  
ثَوْبٍ كَذَا تَحْجِيزٌ ، وَلَوْ نَوَى التَّعْلِيقَ لَا يُصَدَّقُ قَضَاءً ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي الظِّلِّ أَوْ فِي الشَّمْسِ ( وَقَوْلُهُ ) أَنْتِ طَالِقٌ (   
إِذَا دَخَلْتَ مَكَّةَ ، وَ ) قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ ( فِي دُخُولِكَ الدَّارِ تَعْلِيقٌ ) ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِالدُّخُولِ ، وَأَمَّا الثَّانِي  
فَلِأَنَّ فِي اللَّطَرَفِ وَالْفِعْلَ لَا يَصْلُحُ لِلظَّرْفِيَّةِ حَقِيقَةً فَيُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا لِكَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْجَمْعِ  
فَإِنَّ الْمَطْرُوفَ يُجَامِعُ الظَّرْفَ وَلَا يُوجَدُ بَدُونَهُ ، وَكَذَلِكَ الْمَشْرُوطُ يُجَامِعُ الشَّرْطَ وَلَا يُوجَدُ بَدُونَهُ وَالشَّرْطُ يَكُونُ  
سَابِقًا عَلَى الْمَشْرُوطِ ، وَكَذَا الظَّرْفُ يَكُونُ سَابِقًا عَلَى الْمَطْرُوفِ فَتَقَارَبًا فَجَازَتْ الْإِسْعَارَةُ

( وَبَآئِنُ ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَنْتِ ( طَالِقٌ غَدًا أَوْ فِي غَدٍ يَقَعُ ) أَيِ الطَّلَاقِ ( عِنْدَ الصُّبْحِ ) لُجُودِ الْمُعْلَقِ بِهِ ( وَصَحَّ فِي  
الثَّانِي ) أَيِ فِي قَوْلِهِ فِي غَدٍ ( نِيَّةُ الْعَصْرِ ) يَعْنِي آخِرَ النَّهَارِ وَمُرَادُهُ فِي الْقَضَاءِ ، وَأَمَّا دِيَانَةٌ فَيُصَدَّقُ فِيهِمَا هَذَا عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَا يُصَدَّقُ فِيهِمَا قَضَاءً وَيُصَدَّقُ فِيهِمَا دِيَانَةٌ .

( وَفِي ) أَنْتِ طَالِقٌ ( الْيَوْمَ غَدًا أَوْ غَدًا الْيَوْمَ يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ ) وَيَلْغُو الثَّانِي يَعْنِي طَلَّقَ فِي الصُّورَةِ الْاُولَى فِي الْيَوْمِ  
وَيَلْغُو ذِكْرَ الْغَدِ وَفِي الثَّانِيَةِ تَطْلُقُ فِي الْغَدِ وَيَلْغُو ذِكْرُ الْيَوْمِ فَإِنَّهُ إِذَا ذَكَرْتَ ثَبَتَ حُكْمُهُ تَعْلِيقًا أَوْ تَحْجِيزًا فَلَا يَحْتَمِلُ  
التَّعْبِيرَ بِذِكْرِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ لَا يَقْبَلُ التَّحْجِيزَ وَالْمُنَجَّزَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا  
جَاءَ غَدٌ حَيْثُ لَا يَقَعُ قَبْلَ غَدٍ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلَقَ بِمَجِيءِ غَدٍ فَلَا يَقَعُ قَبْلَهُ ، وَذَكَرَ الْيَوْمَ لِبَيَانِ وَقْتِ التَّعْلِيقِ

( أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوَّلًا أَوْ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِكَ لَعُوْ ) ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ الْوُفُوعُ  
بِذِكْرِ الْعَدَدِ كَمَا سَيَأْتِي ، فَيَكُونُ الشُّكُّ دَاخِلًا فِي الْإِيْقَاعِ فَلَا يَقَعُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ  
لَهُ ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ يُنَافِيُ أَهْلِيَّةَ الْإِيْقَاعِ وَمَوْتُهَا يُنَافِيُ مَحَلِّيَّةَ الْوُفُوعِ وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا ( كَذَا أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ تَزُوْجَكَ أَوْ  
أَمْسَ وَنَكَحَهَا الْيَوْمَ ) ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لَهُ فِيهِ فَلَعَا كَمَا إِذَا قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ  
أُخْلِقَ أَوْ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقِي أَوْ طَلَّقْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ أَوْ نَائِمٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَنْتِ حُرٌّ قَبْلَ أَنْ أَشْتَرِيكَ أَوْ أَنْتِ حُرٌّ أَمْسَ  
، وَقَدْ اشْتَرَاهُ الْيَوْمَ حَيْثُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ لِإِقْرَارِهِ لَهُ بِالْحُرِّيَّةِ قَبْلَ مِلْكِهِ أَلَا يَرَى مَنْ قَالَ لِعَبْدٍ الْغَيْرِ أَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ  
يُعْتَقُ عَلَيْهِ لِمَا قُلْنَا ، ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَإِنْ نَكَحَهَا قَبْلَ أَمْسٍ وَقَعَ الْآنَ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ وَلَا يُمَكِّنُ  
تَصْحِيحَهُ إِخْبَارًا عَنْ طَلَاقِ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ طَلَاقِ غَيْرِهِ لِانْعِدَامِهِمَا فِيهِ فَتَعَيَّنَ الْإِنْشَاءُ وَلَا قُدْرَةُ لَهُ عَلَى الْإِسْنَادِ فَتَعَيَّنَ  
الْإِنْشَاءُ فِي الْحَالِ

( قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرَيْنِ ) أَوْ أَكْثَرَ وَمَاتَ قَبْلَ مُضِيِّ شَهْرَيْنِ ( لَمْ تَطْلُقِي ) لِإِنْتِفَاءِ الشَّرْطِ ( وَإِنْ مَاتَ  
بَعْدَهُ طَلَّقْتَ ) لُجُودِ الشَّرْطِ ( وَلَا مِيرَاثَ لَهَا ) ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ قَدْ تَنَقَّضَتْ بِشَهْرَيْنِ بَنَاتٍ حَيْضٍ ، كَذَا فِي التَّحْرِيرِ  
شَرَحَ الْجَامِعُ الْكَبِيرُ ( قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمْ أُطْلَقْ أَوْ مَتَى لَمْ أُطْلَقْ أَوْ مَتَى مَا لَمْ أُطْلَقْ وَسَكَتَ طَلَّقْتَ ) ؛ لِأَنَّهُ

أَصَافَ الطَّلَاقَ إِلَى زَمَانٍ خَالَ عَنِ التَّطْلِيقِ ، وَقَدْ وَجَدَ حَيْثُ سَكَتَ فَإِنَّ مَتَى صَرِيحٌ فِي الْوَقْتِ لِكَوْنِهَا مِنْ طُرُوفِ الزَّمَانِ وَمَا أَيْضًا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ .

( و ) لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ( إِنْ لَمْ أُطْلَقْ لَأَ ) أَيْ لَا تَطْلُقُ بِالسُّكُوتِ ، بَلْ يَمْتَدُّ النِّكَاحُ ( حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا ) قَبْلَ أَنْ يُطْلَقَ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ قُبَيْلَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ حَيْثُ يَحَقِّقُ ( وَإِذَا وَإِذَا مَا بَلَا نِيَّةَ كَانَ عِنْدَهُ وَمَتَى عِنْدَهُمَا ) ، وَقَدْ مَرَّ حُكْمُهُمَا ( وَإِنْ تَوَى الْوَقْتُ أَوْ الشَّرْطُ فَذَاكَ ) لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ كُلًّا مِنْهُمَا .

( وَفِي ) ( قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمْ أُطْلَقْ أَنْتِ طَالِقٌ تَطْلُقُ بِالْأَخِيرَةِ ) مَعْنَاهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ مُوَصُّوْلًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقَعَ ثِنْتَانِ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ؛ لِأَنَّهُ أَصَافَ الطَّلَاقَ إِلَى زَمَانٍ خَالَ عَنِ التَّطْلِيقِ ، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا وَهُوَ زَمَانُ اشْتِغَالِهِ بِالطَّلَاقِ قُبَيْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْهُ وَجْهَ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ زَمَانَ الْبَرِّ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْيَمِينِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهِ وَلَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقَهُ إِلَّا بِإِخْرَاجِ ذَلِكَ الْقَدْرِ عَنِ الْيَمِينِ وَأَصْلُ الْخِلَافِ فِيمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ وَهُوَ لَابِسُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

قَوْلُهُ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرَيْنِ

إِلَخ ( كَذَا قَالَ الْكَمَالُ لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي أَوْ قَبْلَ مَوْتِكَ بِشَهْرَيْنِ يَعْنِي وَمَاتَ لِتَمَامِهِ عِنْدَهُمَا لَا يَقَعُ شَيْءٌ وَتَرْتُّ مِنْهُ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِهِ مُقْتَصِرًا كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَعِنْدَهُ يَقَعُ مُسْتَدًّا حَتَّى إِذَا كَانَ صَحِيحًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا تَرْتُّ مِنْهُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ثَلَاثُ حَيْضٍ .

ا هـ .

( أَقُولُ ) فِي الْحُكْمِ بَعْدَ تَوْرِيثِهَا نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا وَالطَّلَاقِ رَجْعِيٌّ فَمَا دَامَتِ الْعِدَّةُ بَاقِيَةً وَمَاتَ فِيهَا فَلَهَا الْمِيرَاثُ فَلْيَتَأَمَّلْ ، ثُمَّ بَعْدَ نَحْوِ ثَلَاثِينَ سَنَةً تَأَمَّلْتَهُ فَظَهَرَ لِي وَجْهُ النَّظَرِ مِنْ وَجْهِهِ ، الْأَوَّلُ أَنَّ الطَّلَاقَ مُقَيَّدٌ بِالثَّلَاثِ فِي شَرْحِ الْجَمَاعِ الْكَبِيرِ وَتَرَكَ الْقَيْدَ فِي الثَّرَرِ وَهُوَ مُخِلٌّ بِالْحُكْمِ لِإِفْتِرَاقِ الْبَائِنِ عَنِ الرَّجْعِيِّ حُكْمًا ، وَالثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُ فِي الثَّرَرِ لَوْجُودِ الشَّرْطِ لَيْسَ فِي عِبَارَةِ شَرْحِ الْجَمَاعِ وَالْوُقُوعُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنَادِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْطِ فَإِنَّ الشَّرْطَ مَا كَانَ عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ كَقُدُومِ زَيْدٍ ، وَجَائِزٌ أَنْ لَا يَهْدَمَ وَالْمَوْتُ الْمُضَافُ الطَّلَاقَ لِمَا قَبْلَهُ بَكْدًا كَانَتْ لَا مُحَالَةً فَكَانَ مُعَرِّفًا لِلْوَقْتِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الطَّلَاقَ ؛ لِأَنَّهُ عَرَفَهُ بِمَعْنَى لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ وَهُوَ الْمَوْتُ فَكَانَ مُعَرِّفًا يَقَعُ الْجَزَاءُ بِطَرِيقِ الظُّهْرِ مُسْتَدًّا لِلَّوْلِ الْمُدَّةِ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا مِيرَاثَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ قَدْ تَقْضِي بِشَهْرَيْنِ بِثَلَاثِ حَيْضٍ هُوَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْجَمَاعِ لَكِنَّهُ عَلَى غَيْرِ الصَّحِيحِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْجَمَاعِ بَعْدَهُ بِنَحْوِ وَرَقَتَيْنِ وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفًا غَيْرُ مُسَلَّمٍ وَجْهُهُ فَإِنَّ مَنَعَهَا الْمِيرَاثَ يُمْكِنُ انْقِصَاءُ ثَلَاثِ حَيْضٍ لَا وَجْهَ لَهُ لِكَوْنِ الزَّوْجِ فَارًّا ؛ لِأَنَّهُ حَكَمَ فِي شَرْحِ

الْجَمَاعِ فِي تَصْوِيرِ هَذِهِ بِمَا دُونَ شَهْرَيْنِ وَنَصُّهُ : وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ أَوْ بَاقِلٍّ مِنْ شَهْرَيْنِ فَمَاتَ بَعْدَ مَضِيِّ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَقَعَ الطَّلَاقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ كَمَا قَالَ وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، وَعِنْدَهُمَا لَا تَطْلُقُ وَالْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَا لَكِنَّ عِدَّتَهَا لَا تَقْضِي بِمَا دُونَ الشَّهْرَيْنِ فَكَانَ لَهَا الْمِيرَاثُ وَيَصِيرُ الزَّوْجُ فَارًّا ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ مَا لَمْ يُشْرَفْ عَلَى الْمَوْتِ وَيَتَعَلَّقُ حَقُّهَا بِمَا هـ .

فَلَوْلَا الْفَرَارُ مَا وَرِثَتْ بِمَوْتِهِ فِي عِدَّتِهَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ عِدَّةَ زَوْجَةِ الْفَارِّ أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ وَبِمُضِيِّ ثَلَاثِ حَيْضٍ فِي شَهْرَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ لَا تَقْضِي عِدَّتَهَا وَيَبْقَى مِنْهَا شَهْرَانِ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ لِإِتْمَامِ أَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ فَتَرْتُّ بِمَوْتِهِ قَبْلَ مُضِيِّهِ فَكَيْفَ تَمْنَعُ بِمُضِيِّ الشَّهْرَيْنِ يُمْكِنُ ثَلَاثِ حَيْضٍ فِيهَا هَذَا مَمْنُوعٌ مَعَ أَنَّهُ عَلَى الضَّعِيفِ وَهُوَ اسْتِنَادُ الْعِدَّةِ كَالطَّلَاقِ بِمَبْدَأِ الْمُدَّةِ

فَإِنَّ الصَّحِيحَ مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ بَعْدَ هَذَا بِخَوِّ وَرَقَتَيْنِ وَنَصُّهُ : وَأَمَّا الْعِدَّةُ فَقَدْ اِخْتَلَفَ مَشَايِخُنَا فِيهَا وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تَجِبُ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ ١ هـ .

فَكَانَ فِي اقْتِصَارِ صَاحِبِ الدَّرَرِ عَلَى تَقْلِيدِهِ ذَلِكَ قُصُورٌ عَنِ الْوُصُولِ لِلصَّحِيحِ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ وَالْعُدْرَةُ لَهُ عَدَمٌ مُطْلَعَةٌ تَمَامُ الْبَابِ وَانْقِطَاعُ الْكَلَامِ الَّذِي يَلِي مَا تَقْلَعُهُ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِهِ لَكِنَّهُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ أَعَادَ فَذَكَرَ الصَّحِيحَ عَنْ الْإِمَامِ وَهُوَ اقْتِصَارُ الْعِدَّةِ عَلَى وَقْتِ الْمَوْتِ وَلَا يَلْزَمُ اسْتِنَادُهَا لِلْوَلِّ الْمُدَّةِ كَالطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تُثَبَّتُ مَعَ الشَّكِّ وَلَازِمُ الشَّيْءِ يَتَخَلَّفُ عَنْهُ لِمُقْتَضِ لِه كَتَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ كَالطَّلَاقِ الْمُبْهَمِ إِذَا عَيَّنَهُ بَعْدَ مُضِيِّ ثَلَاثِ حِيصٍ لِكُلِّ مَنْ

امْرَأَتَيْنِ قَالَ لَهُمَا إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ كَانَ الْعِدَّةُ عَلَى النَّبِيِّ عَيْنَهَا مِنْ وَقْتِ الْبَيَانِ ، وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي مَثَرِ الصَّدْرِ سَلِيمَانَ وَشَرْحِهِ لِلْفَخْرِ عُثْمَانَ الْمَارْدِيْنِي عَلَى الصَّحِيحِ فَقَالَ : أَمَّا الْعِدَّةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَجِبُ عِنْدَ الْإِمَامِ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ ، كَذَا فِي التَّخْرِيرِ قَالَ الْعَلَّامَةُ السَّمَرْقَنْدِيُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ١ هـ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الضَّعِيفَ الَّذِي تَقْلَعُهُ عَنْهُ صَاحِبُ الدَّرَرِ فَكَانَ هَذَا الرَّابِعُ مِنْ وَجُوهِ النَّظَرِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَارْدِيْنِيَّ قَالَ مَا نَصُّهُ : ثُمَّ التَّفْرِيعُ فِي الْإِرْثِ إِنَّمَا يَتَأْتِي عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ بِاشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْعِدَّةِ وَلَا يَتَأْتِي عَلَى الْأَصَحِّ فَإِنَّ عِدَّتَهَا مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ فَتَرْتِ عِنْدَ الْإِمَامِ هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ الصَّدْرِ سَلِيمَانَ فِي مَتْنِهِ وَلَا يَتَأْتِي أَيْ اشْتِرَاطُ تِلْكَ الْعِدَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا يَتَوَقَّفُ إِرْثُهَا عَلَيْهَا فَتَرْتُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِمَا مَضَى ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ الْاسْتِنَادُ فِي حَقِّ الْمِيرَاثِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّهَا الْمُتَعَلِّقِ بِمَالِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبِهَذَا تَعْلَمُ عَدَمَ صِحَّةِ الْفَرْعِ الَّذِي قَالَهُ الْكَمَالُ بِمَنْعِ إِرْثِهَا بِمُضِيِّ شَهْرٍ كَمَا قَدَّمَاهُ وَتَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ مَا فِي مَنْظُومَةِ الْإِمَامِ عُمَرُ النَّسَفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الضَّعِيفِ ، وَقَدْ تَبِعَهُ شَرَّاحُهُ وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذِكْرِ الصَّحِيحِ مِنْهُمْ حَيْثُ قَالَ النَّسَفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْتَ كَذَا قَبْلَ مَمَاتٍ مِنْ ذِكْرٍ بِمُدَّةٍ مُسْتَدَّةٍ لَا مُقْتَصِرٍ فَلَمْ تَرْتِ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ كَذَا قَبْلَ وَفَاتِي بِكَذَا إِذَا مَضَى فَقُلْتُ لَزِمَ عَلَيْنَا نَظْمُ الصَّحِيحِ لِيَسْتَبَيِّنَ لَهُ الْحَادِثُ التَّخْرِيرُ الْفَصِيحُ ( فَقُلْتُ ) تَفْرِيعُهُ بِمَنْعِهَا عَنْ إِرْثِهَا فَرُغَ اسْتِنَادِ عِدَّةٍ كَانَتْ لَهَا مَبْدُؤُهَا الْوُفُوعُ لِلطَّلَاقِ وَالرَّاجِحُ الْقَصْرُ بِالِاتِّفَاقِ لِعِدَّةٍ عَلَى وَفَاةِ الْفَانِي وَرِثَتِهَا الْإِمَامُ

وَالشَّيْخَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْحُكْمِ فِي التَّخْرِيجِ أَثْبَتْنَاهُ مِنْ مُتَعَبٍ مَرِيحٍ وَتَمَامُهُ مَبْسُوطٌ بِرِسَالَةٍ سَمَّيْتُهَا الْفَرِيدَةَ بَيْنَ الْإِعْلَامِ .

( قَوْلُهُ : بَلْ يَمْتَدُّ النَّكَاحُ حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا ) يُفِيدُ أَنَّ مَوْتَهَا كَمَوْتِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ ، وَلَيْسَ مِنْهُلُ هَذَا حَلْفُهُ عَلَى الدُّخُولِ حَيْثُ لَا يَقَعُ بِمَوْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الدُّخُولُ بَعْدَهُ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْيَأْسُ بِمَوْتِهَا بِخِلَافِ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ لِتَحَقِّقِ الْيَأْسِ بِمَوْتِهِ فَيَحْنُثُ قُبَيْلَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( وَفِي ) قَوْلِهِ ( أَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ أَتَزَوَّجُكَ فَكَحَهَا لَيْلًا حَنْتَ بِخِلَافِ الْأَمْرِ بِالْيَدِ ) اعْلَمْ أَنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ مُمْتَدٍّ يُرَادُ بِهِ الْإِنْهَارُ ، وَإِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ غَيْرِ مُمْتَدٍّ يُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ إِذَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ بِلَا لَفْظٍ فِي يَكُونُ مَعْيَارًا لَهُ كَقَوْلِهِ صُمْتُ السَّنَةَ بِخِلَافِ صُمْتُ فِي السَّنَةِ فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُمْتَدًّا كَالْأَمْرِ بِالْيَدِ كَانَ الْمَعْيَارُ مُمْتَدًّا فَيُرَادُ بِالْيَوْمِ النَّهَارُ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُمْتَدٍّ كَوُفُوعِ الطَّلَاقِ كَانَ الْمَعْيَارُ غَيْرَ مُمْتَدٍّ فَيُرَادُ بِالْيَوْمِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ وَتَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي التَّلْوِيحِ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِيهِ

( قَوْلُهُ : أَمْرُكَ يَدُوكَ يَوْمَ أَتَزَوَّجُكَ ) الْيَوْمُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ قَالَهُ نَصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ وَعَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ ، وَقِيلَ

مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَالتَّهَارِ الْبَيَاضِ خَاصَّةً وَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : الْيَوْمَ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلِ يَمْتَدُّ

إِلَخْ ) قَالَ الْمُحَقِّقُونَ إِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْإِمْتِدَادِ وَعَدَمِهِ الْجَزَاءُ وَهُوَ الطَّلَاقُ هُنَا وَمِنْ الْمَشَايِخِ مَنْ تَسَامَحَ فَاعْتَبَرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ الْجَوَابُ وَهُوَ مَا يَكُونُ بِهِ الْمُعْلَقُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مِمَّا يَمْتَدُّ نَحْوُ أَمْرِكَ بِبَيْدِكَ يَوْمَ يَسِيرُ فُلَانٌ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ قَوْلَ الرَّيْلِيِّ الْوُجْهَ أَنْ يُعْتَبَرَ الْمُؤْتَدُّ مِنْهُمَا لَيْسَ بِالْوُجْهِ وَقَوْلُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ الْمُؤْتَدُّ مِنْهُمَا لَيْسَ مِمَّا يَنْبَغِي

( وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ ثَنَيْنِ مَعَ عَتَقِ سَيِّدِكَ فَاعْتَقَ سَيِّدُهَا لَهُ ) أَيِ لِلزَّوْجِ ( الرَّجْعَةُ ) يَعْنِي رَجُلٌ تَزَوَّجَ أَمَةً غَيْرَهُ فَقَالَ لَهَا هَذِهِ الْعِبَارَةُ فَاعْتَقَهَا الْمَوْلَى فَطَلَّقَتْ ثَنَيْنِ وَكَانَ الظَّاهِرُ أَنْ لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ ؛ لِأَنَّ الثَّنَيْنِ فِي حَقِّ الْأَمَةِ كَالثَّلَاثِ لَكِنَّهُ يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْمَوْلَى شَرْطٌ لِلتُّطْلِيقِ وَلَا يُتَافَاهُ لَفْظٌ مَعَ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى { : فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا } ، فَيَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ وَهِيَ حُرَّةٌ فَلَا يَكُونُ تَمَامُ طَلَاقِهَا ثَنَيْنِ ، بَلْ ثَلَاثًا فَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ بَعْدَ الثَّنَيْنِ

( قَوْلُهُ : مَعَ عَتَقِ سَيِّدِكَ ) لَمْ يُصَرِّحْ بِالْمَفْعُولِ كَالْكَفْرِ حَيْثُ قَالَ مَعَ عَتَقِ مَوْلَاكَ إِيَّاكَ لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِعَارَةِ الْحُكْمِ لِلْعِلَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِعْتَاقَ

( وَلَوْ عُلِقَ ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ( عَتَقَهَا وَطَلَّقَهَا بِمَجْيِئِ الْعَدِّ ) يَعْنِي قَالَ الْمَوْلَى إِذَا جَاءَ الْعَدُّ فَأَنْتِ حُرَّةٌ ، وَقَالَ الزَّوْجُ إِذَا جَاءَ الْعَدُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَنَيْنِ ( فَجَاءَ ) الْعَدُّ ( لَا ) أَيِ لَيْسَ لَهُ الرَّجْعَةُ ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مُقَارِنٌ لَوُقُوعِ الْعَتَقِ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ وَهِيَ أَمَةٌ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّ الْعَتَقَ هُنَاكَ مُقَدَّمٌ رُبَّةً كَمَا عَرَفْتَ ، . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ أَسْرَعُ وَقُوعًا لِكُونِهِ رُجُوعًا إِلَى الْحَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَحْسَنٌ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ أَبْغَضُ الْمُبَاحَاتِ

( بَلْ تَعْتَدُّ كَالْحُرَّةِ ) بِالِاتِّفَاقِ لِلِاحْتِيَاطِ ( تَطْلُقُ ) الْمَرْأَةُ ( بَأَنَّا ) أَيِ بِقَوْلِ الزَّوْجِ أَنَا ( مِنْكَ بَائِنٌ أَوْ عَلَيْكَ حَرَامٌ إِنْ نَوَى لَا بَأَنَّا مِنْكَ طَالِقٌ وَإِنْ نَوَى ) ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ وَهُوَ فِيهَا دُونَ الزَّوْجِ ، وَلَوْ كَانَ لِإِزَالَةِ الْمِلْكِ فَهُوَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ وَالزَّوْجُ مِلْكٌ بِخِلَافِ الْإِبَانَةِ ؛ لِأَنَّهَا لِإِزَالَةِ الْوَصْلَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا وَبِخِلَافِ التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لِإِزَالَةِ الْحِلِّ وَهُوَ أَيْضًا مُشْتَرَكٌ فَصَحَّتْ إِضَافَتُهُمَا إِلَيْهِمَا وَلَا يَصِحُّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَّا إِلَيْهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ مَا قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَلَا طَلَّاقَ بَعْدَ مَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ أَوْ شَقِصَهُ اكْتِفَاءً بِمَا ذَكَرَ قَبْلَ بَابِ إِقَاعِ الطَّلَاقِ أَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا مَلَكَ الْآخَرَ بَطَلَ النِّكَاحُ فَإِنَّهُ إِذَا بَطَلَ لَمْ يَحْتَمِلِ الْوُقُوعُ .

( وَ ) يَقَعُ ( بِأَنْتَ طَالِقٌ هَكَذَا يُشِيرُ بِبَطْنِ الْأَصْبَعِ بَعْدَ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَعِ الْمَقْدَرِ ( الْمَنْشُورِ ) أَيِ الْمَنْصُوبِ مِنَ الْأَصْبَعِ

( وَ ) يَقَعُ بِمَا ذَكَرَ مُشِيرًا ( بِظَهْرِهِ بَعْدَ الْمَضْمُومِ ) فَإِنَّهُ إِذَا أُشِيرَ بِالْأَصْبَعِ الْمَنْشُورِ فَالْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ بَطْنُ الْكَفِّ فِي جَانِبِ الْمَخَاطَبِ فَيُعْتَبَرُ عَدَدُ الْمَنْشُورِ ، وَإِذَا عَقِدَ الْأَصْبَعُ يَكُونُ بَطْنُ الْكَفِّ فِي جَانِبِ الْعَاقِدِ فَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ الْمَضْمُومُ اعْتِبَارًا بِطَرِيقِ الْحِسَابِ وَعَرَفِهِمْ .

( وَ ) يَقَعُ ( بِأَنْتَ طَالِقٌ بَائِنٌ أَوْ أَشَدُّ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشُهُ أَوْ أَخْبَثُهُ أَوْ طَلَّاقُ الشَّيْطَانِ أَوْ ) طَلَّاقُ ( الْبِدْعَةِ أَوْ ) طَلَّاقًا (

كَالْجَبَلِ أَوْ كَأَنْفٍ أَوْ مِلْءِ الْيَبْرِ أَوْ تَطْلِيقَةً شَدِيدَةً أَوْ طَوِيلَةً أَوْ عَرِيضَةً بِلَا نِيَّةٍ ثَلَاثٍ ( يَشْمَلُ مَا إِذَا لَمْ يَنْوِ عَدَدًا أَوْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ ثَنَتَيْنِ ، وَهَذَا فِي الْحُرَّةِ ، وَأَمَّا فِي الْأَمَةِ فَيَنْتَانِ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَفَاءٌ بِمَا مَرَّ

مِرَارًا ( وَاحِدَةً بَانِيَّةٌ ) فَاعِلٌ يَقَعُ الْمُقَدَّرُ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ يَعْنِي إِذَا وَصَفَ الطَّلَاقَ بِضَرْبٍ مِنَ الزِّيَادَةِ أَوْ الشَّدَّةِ كَانَ بَانِيًا ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ ، فَيَكُونُ هَذَا الْوَصْفُ لَتَعْيِينِ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَيْنِ .

( وَ ) يَقَعُ ( بِهَا ) أَيُّ بَنِيَّةِ الثَّلَاثِ ( ثَلَاثٌ ) لِمَا مَرَّ أَنَّهَا تَمَامُ الْجَنْسِ فَيَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا بِالنِّيَّةِ قَوْلُهُ : وَيَقَعُ بَأَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا ( قَيَّدَ بِهِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مُشِيرًا بِالْأَصَابِعِ تَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : يُشِيرُ بِبَطْنِ الْأَصْبَعِ بَعْدَ الْمَنْشُورِ وَيُظْهِرُهُ بَعْدَ الْمَضْمُومِ ) ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَبَرُ الْمَنْشُورُ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْمَعْوَلُ فَلَا تُعْتَبَرُ الْمَضْمُومَةُ مُطْلَقًا قَضَاءً لِلْعُرْفِ وَالسُّنَّةِ وَتُعْتَبَرُ دِيَانَةً كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَالْمَوَاهِبِ وَقَاضِي خَانَ وَالْبَحْرَ وَالْفَتْحَ وَهَنَّاكَ أَقْوَالٌ أُخَرُ قِيلَ التَّشْرِ لَوْ عَنْ طَيٍّ وَالطَّيِّ لَوْ عَنْ نَشْرِ ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ بَطْنُ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ فَالْمَنْشُورُ ، وَإِنْ إِلَى الْأَرْضِ فَالْمَضْمُومُ .

( قَوْلُهُ : أَوْ طَوِيلَةً أَوْ عَرِيضَةً  
إِلَخَ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ عَنْ كَافِي الْحَاكِمِ لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ طُولَ كَذَا وَكَذَا أَوْ عَرْضَ كَذَا وَكَذَا فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَانِيَّةٌ وَلَا تَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَاهَا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَيَقَعُ بِهَا ثَلَاثٌ بِالنِّيَّةِ ) كَذَا فِي الْكَنْزِ وَالْهِدَايَةِ ، وَكَذَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ .  
وَقَالَ الْعَتَابِيُّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِي طَالِقٍ تَطْلِيقَةً شَدِيدَةً أَوْ عَرِيضَةً أَوْ طَوِيلَةً ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ عَلَى التَّطْلِيقَةِ وَأَنَّهَا تَتَنَاوَلُ الْوَاحِدَةَ وَنَسْبَهُ إِلَى شَمْسِ الْأَيْمَةِ وَرَجَحَ بِأَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْمُحْتَمَلِ وَتَطْلِيقَةُ بِنَاءِ الْوَاحِدَةِ لَا تَحْتَمِلُ الثَّلَاثَ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ

( قَالَ لِغَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعْنَ ) أَيُّ الثَّلَاثِ ، وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعَتْ وَاحِدَةً ، وَإِذَا قَالَ أَوْفَعْتَ عَلَيْكَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ وَقَعْنَ ؛ لِأَنَّهَا تَبَيَّنُ بِقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ لَا إِلَى عِدَّةٍ ، وَقَوْلُهُ ثَلَاثًا يُصَادِفُهَا وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ فَصَارَ كَمَا لَوْ عَطَفَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَوْفَعْتَ عَلَيْكَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ وَلَنَا أَنَّهُ مَتَى ذَكَرَ الْعَدَدَ كَانَ الْوُفُوعُ بِالْعَدَدِ كَمَا سَيَأْتِي بِخِلَافِ الْعَطْفِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ وَالْكَنْزِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا إِشَارَةً إِلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِهَا كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى النَّاطِرِ فِيهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ ( وَإِنْ فَرَّقَ ) أَيُّ الطَّلَاقِ لِغَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ بِأَنَّ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ ( بَأَنْتِ بِالْوَلْوَلِ ) لَا إِلَى عِدَّةٍ لَكُونِهَا غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ( وَلَمْ تَقَعِ الثَّانِيَةُ ) لِإِنْفَاءِ الْمَحَلِّ

( وَيَقَعُ ) أَيُّ الطَّلَاقِ ( بَعْدَ قُرْنِ بِهِ ) أَيُّ بِالطَّلَاقِ ( لَا بِهِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً يَقَعُ الطَّلَاقُ بِوَاحِدَةٍ لَا بِأَنْتِ طَالِقٌ ؛ لِأَنَّ صَدْرَ الْكَلَامِ مَوْفُوفٌ عَلَى ذِكْرِ الْعَدَدِ فَلَا يُفِيدُ الْحُكْمَ قَبْلَهُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ ( فَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ ذِكْرِ الْعَدَدِ لَمَّا ) أَيُّ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ قَيَّدَ بِمَوْتِهَا ؛ إِذْ يَمُوتُ الزَّوْجُ قَبْلَ ذِكْرِ الْعَدَدِ يَقَعُ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ لَفْظَ الطَّلَاقِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ فِي مَوْتِهَا وَذَكَرَ الْعَدَدَ يَحْصُلُ بَعْدَ مَوْتِهَا وَفِي مَوْتِ الزَّوْجِ ذَكَرَ لَفْظَ الطَّلَاقِ



وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ذِكْرُ الْعَدَدِ فَبَقِيَ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ وَهُوَ عَامِلٌ بِنَفْسِهِ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ أَلَّا يُرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ ثَلَاثًا فَأَخَذَ رَجُلٌ فَاهُ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا بَعْدَ ذِكْرِ الطَّلَاقِ يَقَعُ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْوُقُوعَ بِلَفْظِهِ لَا بِقَصْدِهِ ، كَذَا فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ

( وَ ) يَقَعُ فِي غَيْرِ الْمُوْطُوءَةِ ( بَوَاحِدَةٍ ) أَيِ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ( وَوَاحِدَةٍ أَوْ قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةً ) طَلَقَتْ ( وَاحِدَةً ) ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْبَاقِي فَلِأَنَّ الْوَاحِدَةَ الْأُولَى فِيهَا وَصِفَتْ بِالْقَبْلِيَّةِ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ لَمْ يَبْقَ لِلثَّانِيَةِ مَحَلٌّ .

( وَ ) يَقَعُ ( بَوَاحِدَةٍ ) أَيِ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ( قَبْلَهَا وَاحِدَةً أَوْ بَعْدَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَهَا وَاحِدَةً ) طَلَقْتَانِ ( نِثْنَانِ ) ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْقَبْلِيَّةَ صِفَةً لِثَانِيَةِ لِاتِّصَالِهَا بِحَرْفِ الْكِنَايَةِ فَاقْتَضَى إِيقَاعَهَا فِي الْمَاضِي وَإِيقَاعَ الْأُولَى فِي الْحَالِ لَكِنَّ الْإِيقَاعَ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْحَالِ فَيَقْتَرِنَانِ فَيَقَعَانِ مَعًا ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْبَعْدِيَّةَ صِفَةً لِلْأُولَى فَاقْتَضَى إِيقَاعَ الْوَاحِدَةِ فِي الْحَالِ وَإِيقَاعَ الْآخَرَى قَبْلَ هَذِهِ فَيَقْتَرِنَانِ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ فَلِأَنَّ مَعَ الْقِرَانِ .

( وَ ) يَقَعُ ( بَيْنَ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً ) طَلَقَتْ ( وَاحِدَةً إِنْ دَخَلَتْ ) الدَّارَ ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ كَالْمُنْجَزِ عِنْدَ وَقُوعِهِ وَفِي الْمُنْجَزِ يَقَعُ وَاحِدَةً ؛ إِذْ لَمْ يَبْقَ لِلثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ مَحَلٌّ فَكَذَا هُنَا ( وَإِنْ آخَرَ الشَّرْطِ ) ، وَقَالَ لِغَيْرِ الْمُوْطُوءَةِ أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ( فَيَنْتَنَانِ ) ؛ لِأَنَّ الْجُرَائِنِ يَتَعَلَّقَانِ بِالشَّرْطِ دُفْعَةً فَيَقَعَانِ كَذَلِكَ .

( وَفِي الْمُوْطُوءَةِ نِثْنَانِ فِي كُلِّهَا ) لِبَقَاءِ أَثَرِ النِّكَاحِ بِوُجُودِ الْعِدَّةِ هَذَا هُوَ الْمَحَلُّ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ ، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي الْوُقَايَةِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا

قَوْلُهُ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ ( أَيِ وَجْهُهُ ؛ لِأَنَّهَا بَانَتْ بِالْأُولَى لَا إِلَى عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ وَاحْتِرَازِ الْمُصَنِّفِ بِمَا ذَكَرَ عَمَّا لَوْ قَالَ وَاحِدَةً وَنِصْفًا أَوْ وَاحِدَةً وَآخَرَى أَوْ وَاحِدَةً وَعِشْرِينَ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِيِ نِثْنَانِ وَالثَّلَاثِ ثَلَاثٌ ، أَمَّا الْأَوَّلُ وَالثَّلَاثُ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا عِبَارَةٌ أَخْصَرُ مِنْهُمَا فَكَانَ فِيهِمَا ضَرُورَةٌ بِخِلَافِ وَاحِدَةٍ وَوَاحِدَةٍ فَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ تَنَبُّيَّتُهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ أُخْرَى ابْتِدَاءً وَاسْتِقْلَالًا كَمَا فِي التَّنْبِيهِ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْبَاقِي ) مِنْ قَبِيلِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ وَإِرَادَةِ الْمُثْنَى ؛ لِأَنَّ الْبَاقِي صُورَتَانِ وَاحِدَةٌ قَبْلَ وَاحِدَةٍ وَوَاحِدَةٌ بَعْدَهَا وَاحِدَةً .

( قَوْلُهُ : فَلِأَنَّ الْوَاحِدَةَ الْأُولَى فِيهَا وَصِفَتْ بِالْقَبْلِيَّةِ ) يَعْنِي بِالصَّرَاحَةِ فِيمَا صَرَحَ فِيهَا بِالْقَبْلِيَّةِ وَبِالْإِلَازِمِ فِيمَا لَمْ يُصَرِّحْ ؛ لِأَنَّ الْبَعْدِيَّةَ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهَا وَاحِدَةً صِفَةً لِأَخِيرَةِ فَوَقَعَتْ الْأُولَى قَبْلَهَا ضَرُورَةً .

( قَوْلُهُ : وَفِي الْمُنْجَزِ وَتَقَعُ وَاحِدَةً ؛ إِذْ لَا يَبْقَى لِلثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ مَحَلٌّ ) يَعْنِي فِيمَا لَوْ ذَكَرَ الثَّلَاثَ

( قَالَ أَمْرَاتِي طَالِقٌ وَلَهُ امْرَأَتَانِ أَوْ ثَلَاثُ تَطْلُقُ وَاحِدَةً وَلَهُ ) أَيِ لِلزَّوْجِ ( خِيَارُ التَّعْيِينِ هُوَ الصَّحِيحُ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَاقٌ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ، ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي آخِرِ بَابِ الْإِيلَاءِ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَعَنَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِيقَاعٌ لِمَصْنَدٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ طَلَاقًا ثَلَاثًا فَيَقَعُنَ جُمْلَةً ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ إِيقَاعًا عَلَى حِدَةٍ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ لَا يُقَالُ النَّصُّ قَدْ وَرَدَ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا حَيْثُ قَالَ تَعَالَى { : حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ } ؛ لِأَنَّا نَقُولُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ وَلَا ذِلَالَةٍ فِي النَّصِّ

عَلَى دُخُولِ الرِّوَجِ الْأَوَّلِ

(قَوْلُهُ : قَالَ أَمْرَأَتِي طَلَّقَ وَلَهُ أَمْرَأَتَانِ إِلَى قَوْلِهِ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ) عِبَارَةُ الرَّيْلِيِّ .

وَفِي الْفَتَاوَى إِذَا قَالَ لِمَرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَوْ كَانَتْ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَقٌ بَاطِلٌ ، وَقِيلَ تَطْلُقُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَالْبَيَانُ إِلَيْهِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

(قَوْلُهُ : مَنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا

إِلْحَ ) قَدْ تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أُعِيدَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْلِيلِ

( لَوْ قَالَ لِنِسَائِهِ الْأَرْبَعِ بَيِّنُكَ تَطْلِيقَةً طَلَّقْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ تَطْلِيقَةً ، وَكَذَا لَوْ قَالَ بَيِّنُكَ تَطْلِيقَتَانِ أَوْ قَالَ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ

إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قِسْمَةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُنَّ فَتَطْلُقُ كُلُّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا ، وَلَوْ قَالَ بَيِّنُكَ خَمْسُ تَطْلِيقَاتٍ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ

طَلَقَانِ هَكَذَا إِلَى ثَمَانٍ تَطْلِيقَاتٍ فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا طَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا ) ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ

(قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قِسْمَةَ كُلِّ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُنَّ فَتَطْلُقُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثًا ) يَعْنِي فِي غَيْرِ قَوْلِهِ بَيِّنُكَ تَطْلِيقَتَانِ ؛

لِأَنَّهُ بِقِسْمَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى الْأَرْبَعِ يُصِيبُ كُلَّ زَوْجَةٍ رُبْعٌ مِنْ كُلِّ طَلَقَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ فَيُكْمَلُ كُلُّ رُبْعٍ طَلَقَةً

فَيَصِيرُ الْمُجْتَمِعُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ضَرُورَةً وَبِقِسْمَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَرْبَعِ كَذَلِكَ وَزِيَادَةً ، وَأَمَّا بِقِسْمَةِ الْوَاحِدَةِ بَيْنَهُنَّ

فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدَةٍ رُبْعٌ وَبِقِسْمَةِ كُلِّ مِنَ الثَّانِيَيْنِ يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدَةٍ رُبْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ فَيَجْتَمِعُ لِكُلِّ

رُبْعَانِ فَلَا تَطْلُقُ كُلُّ زَوْجَةٍ ثَلَاثًا فِيهِمَا ، وَلَوْ نَوَى ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ مُنْقَسِمَةً ضَرُورَةً أَرْبَاعًا وَالرُّبْعُ لَا يَصِيرُ ثَلَاثًا ،

وَكَذَلِكَ الرُّبْعَانِ مِنْ قِسْمَةِ كُلِّ مِنَ الطَّلَقَتَيْنِ عَلَيْهِنَّ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ نَصًّا بَفَتْحِ الْقَدِيرِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ بَيِّنُكَ خَمْسُ تَطْلِيقَاتٍ يَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَقَانِ هَكَذَا إِلَى ثَمَانٍ ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَإِنْ

نَوَى اقْتِسَامَ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَيْهِنَّ طَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثًا وَلَا يَخْفَى التَّوَجُّهُ بِفَتْحِ الْقَدِيرِ

( وَكِتَابَتُهُ ) وَهِيَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ مَا اسْتَتَرَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةً كَانَتْ أَوْ مَجَازًا وَهِيَ هَا هُنَا ( مَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ ) أَيِ

لِلطَّلَاقِ ( وَاحْتِمَالُهُ وَغَيْرُهُ ) فَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ أَوْ دَلَالَةِ الْحَالِ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تُوضَعْ لَهُ وَاحْتِمَالُهُ وَغَيْرُهُ

وَجَبَ التَّعْيِينُ بِالنِّيَّةِ أَوْ دَلَالَةِ التَّعْيِينِ كَحَالِ مُذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ وَحَالِ الْغَضَبِ ( وَهُوَ ) أَيِ مَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ

ذَكَرَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ ( إِمَّا صَالِحٌ لِلْجَوَابِ ) عَنْ سُؤَالِ الْمَرْأَةِ الطَّلَاقِ ( فَقَطْ ) أَيِ لَا يَكُونُ رَدًّا لِكَلَامِهَا وَلَا سَبًّا لَهَا وَلَا

شَتْمًا ( كَاعْتَدَيَّ ) فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ اعْتَدَيَّ نَعَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ نَعِمِي عَلَيْكَ أَوْ اعْتَدَيَّ مِنَ النِّكَاحِ فَإِذَا نَوَى

الِاعْتِدَادَ مِنَ النِّكَاحِ زَالَ الْإِبْهَامُ وَوَجَبَ بِهَا الطَّلَاقُ بَعْدَ الدُّخُولِ اقْتِصَاءً كَأَنَّهُ قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ فَاعْتَدَيَّ

وَقَبْلَ الدُّخُولِ جُعِلَ مُسْتَعَارًا عَنْ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُهُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا هُنَا وَتَجَوُّزُ اسْتِعَارَةِ الْحُكْمِ

لِسَبَبِهِ إِذَا اخْتَصَّ السَّبَبُ بِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ ( اسْتَبْرَيْتِي رَحِمَكَ ) فَإِنَّ الْاسْتِبْرَاءَ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْإِعْتِدَادِ ؛ لِأَنَّهُ

تَصْرِيحٌ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْعِدَّةِ فَكَانَ بِمَنْزِلَتِهِ وَيَحْتَمِلُ الْاسْتِبْرَاءَ لِطُلُقِهَا فِي حَالِ فِرَاحٍ رَحِمَهَا أَيِ تَعْرِفِي بِرَاءَةَ

رَحِمِكَ لِأَطْلَاقِكَ ( أَنْتِ وَاحِدَةٌ ) أَيِ أَنْتِ وَاحِدَةٌ عِنْدَ قَوْمِكَ أَوْ مُنْفَرِدَةٌ عِنْدِي لَيْسَ لِي مَعَكَ غَيْرُكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ

يَكُونَ نَعْنًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيِ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً وَاحِدَةً وَلَا عِبْرَةَ بِالْغَرَابِ وَاحِدَةً عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ ؛ لِأَنَّ عَوَامَّ

الْأَعْرَابِ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ وَجْهِ الْغَرَابِ فَإِذَا زَالَ الْإِبْهَامُ بِالنِّيَّةِ كَانَ دَلَالَةً عَلَى الصَّرِيحِ لَا عَامِلًا بِمُوجِبِهِ وَالصَّرِيحُ

يَقْبُ الرُّجْعَةُ

فَفِيهِ احْتِمَالُ الْجَوَابِ عَنْ سُؤْلِ الطَّلَاقِ لَا الرَّدَّ وَلَا السَّبَبَ ( أَمْرُكَ بِيَدِكَ ) أَيَّ عَمَلِكَ بِيَدِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَمَا أَمْرٌ فَرَعُونَ بِرَشِيدٍ } وَيُحْتَمَلُ إِرَادَةُ الْمَرْءِ بِالْيَدِ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ كَمَا سَيَأْتِي ( اخْتَارِي ) أَيَّ اخْتَارِي تَهْشِكُ بِالْفَرَاقِ فِي النِّكَاحِ أَوْ اخْتَارِي تَهْشِكُ فِي أَمْرٍ آخَرَ فَإِنَّهُمَا لَا يَصْلُحَانِ لِلرَّدِّ وَالشَّتْمِ ، فَيَكُونَانِ جَوَابًا لِسُؤْلِ الطَّلَاقِ ( وَمُرَادُفُهَا ) مِنْ أَيِّ لُغَةٍ كَانَ .

( وَفِي الْأَخِيرَيْنِ ) يَعْنِي قَوْلُهُ أَمْرُكَ بِيَدِكَ اخْتَارِي ( لَا تَطْلُقْ ) الْمَرْأَةُ ( مَا لَمْ تَطْلُقْ نَفْسَهَا ) كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ ، وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَإِمَّا ) صَالِحٌ ( لِلْجَوَابِ ) عَنْ سُؤْلِ الطَّلَاقِ ( وَالرَّدِّ لِسُؤْلِهَا كَاخْرَجِي ) أَيَّ مِنْ عِنْدِي لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ أَخْرَجِي وَلَا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ ( وَكَذَا أَذْهَبِي قُومِي ) ، وَإِمَّا ( تَفَنَّعِي ) فِيمَا مِنْ الْفَنَاحِ وَهُوَ الْخِمَارُ أَيْ اسْتَتَرِي لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ الْفَنَاحَةِ أَيْ افْتَعِي بِمَا رَزَقَكَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ الْمَعِيشَةِ وَلَا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ ، وَكَذَا ( تَخَمَّرِي وَاسْتَتَرِي ) وَإِمَّا ( أُغْرِبِي ) فَمِنْ الْغُرْبَةِ أَيْ اخْتَارِي الْغُرْبَةَ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ لِنُزُورِي أَهْلَكَ ، وَقِيلَ أُغْرِبِي وَهِيَ إِمَّا مِنَ الْغُرُوبَةِ وَهِيَ التَّجَرُّدُ عَنْ الزَّوْجِ أَوْ بِمَعْنَى الْبُعْدِ أَيْ اخْتَارِي الْغُرُوبَةَ أَوْ الْبُعْدَ عَنِّي لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ لِنِزَارَةِ أَهْلِكَ وَلَا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ ( تَزَوَّجِي ابْنَعِي الْأَزْوَاجَ ) أَيَّ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ أَطْلُبِي النِّسَاءَ ؛ إِذْ الزَّوْجُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَلَا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ ( الْحَقِّي بِأَهْلِكَ ) أَيَّ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ لِأَنِّي أَذِنْتُ لَكَ وَلَا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ ( حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ ) الْغَارِبُ مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالْعُنُقِ أَيْ أَذْهَبِي حَيْثُ شِئْتَ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ أَوْ لِنَلَا تَطْلُبِي الطَّلَاقَ وَفِي مَعْنَاهُ سَرَحْتُكَ وَلِذَا لَمْ

يُفْرَدَ بِالذَّكَرِ ( لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ ) احْتِمَالُهَا لِلطَّلَاقِ ظَاهِرٌ ، وَإِمَّا احْتِمَالُ الرَّدِّ فَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا جُحُودٌ لِلنِّكَاحِ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا ، بَلْ كَذِبًا كَمَا سَيَأْتِي فَوَجَبَ الْحَمْلُ عَلَى الرَّدِّ بِأَبْلَغِ وَجْهِ ( وَمُرَادُفُهَا ) مِنْ أَيِّ لُغَةٍ كَانَ ، وَذَكَرَ الثَّالِثُ بِقَوْلِهِ ( وَإِمَّا ) صَالِحٌ ( لِلْجَوَابِ وَالشَّتْمِ كَخَلِيَّةٍ بَرِيَّةٍ بَنَاتٍ بَائِنٌ ) وَفِي مَعْنَاهُ ( فَارْقَتْكَ ) وَلِذَا لَمْ يُفْرَدَ بِالذَّكَرِ ( حَرَامٌ ) احْتِمَالُهَا لِلطَّلَاقِ ظَاهِرٌ ، وَإِمَّا احْتِمَالُهَا لِلشَّتْمِ فَلِجَوَازِ أَنْ يُرَادَ أَلَّتْ خَلِيَّةً عَنْ الْخَيْرِ لَا حَيَاءَ لَكَ بَرِيَّةً عَنْ الطَّاعَاتِ وَالْمَحَامِدِ بَنَاتٍ بَنَاتٍ كُلُّهَا بِمَعْنَى الْمُتَقَطِّعَةِ أَيْ مُنْقَطِعَةٍ عَنْ كُلِّ رُشْدٍ ، وَعَنْ الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ فَارْقَتْكَ مُفَارَقَةً صُورِيَّةً حَرَامُ الصُّحْبَةِ وَالْعِشْرَةِ ، ثُمَّ إِنَّ الْأَحْوَالَ أَيْضًا ثَلَاثٌ ، حَالُ الرِّضَا وَحَالُ مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ بَأَنْ تَسْأَلَ هِيَ طَلَاقُهَا أَوْ يَسْأَلُهَا أَجَنِبِي وَحَالُ الْغَضَبِ ( فَفِي ) حَالِ ( الرِّضَا لَا يَقَعُ ) الطَّلَاقُ ( بِشَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ ) لِلِاحْتِمَالِ وَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ فِي عَدَمِ النِّيَّةِ .

( وَفِي ) حَالِ ( مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ يَقَعُ ) الطَّلَاقُ ( بِالصَّالِحِ لِلْجَوَابِ وَالرَّدِّ بِالنِّيَّةِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الْجَوَابُ وَالرَّدَّ ثَبَتَ الْأَذْنَى بَدُونِ النِّيَّةِ وَهُوَ الرَّدُّ ؛ لِأَنَّهُ إِقْيَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ ، وَإِذَا وَجَدْتَ تَعَيَّنَ الْجَوَابُ . ( وَ ) يَقَعُ الطَّلَاقُ ( بِالْبَاقِيَيْنِ ) وَهُمَا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الصَّالِحُ لِلْجَوَابِ فَقَطُّ وَالثَّالِثُ الصَّالِحُ لِلْجَوَابِ وَالشَّتْمِ ( بِدُونِهَا ) أَيَّ بِلَا نِيَّةٍ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْحَالَ حَالُ الْجَوَابِ فَحَمِلَ عَلَيْهِ بِذِلَالَةِ الْحَالَ فَصَارَ طَلَاقًا ، وَكَذَا الثَّالِثُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَصْلُحُ لِلشَّتْمِ فَتَعَيَّنَ الْجَوَابُ .

( وَفِي ) حَالِ (

الْغَضَبِ يَقَعُ ) الطَّلَاقُ ( بِالصَّالِحِ لَهُ ) أَيَّ لِلْجَوَابِ ( فَقَطُّ بِلَا نِيَّةٍ ) ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِلطَّلَاقِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْغَضَبُ وَلَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ وَالشَّتْمِ .

( وَ ) يَقَعُ ( بِالْبَاقِيَيْنِ ) وَهُمَا الْقِسْمُ الثَّانِي الصَّالِحُ لِلْجَوَابِ وَالرَّدِّ وَالثَّالِثُ الصَّالِحُ لِلْجَوَابِ وَالشَّتْمِ ( بِهَا ) أَيَّ بِالنِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الْجَوَابُ وَغَيْرُهُ أُحْتِجَ إِلَى مَا يُرْجَحُ الْجَوَابُ وَهُوَ النِّيَّةُ ( وَتَطْلُقُ ) الْمَرْأَةُ ( بِالثَّلَاثِ الْأَوَّلِ )

يَعْنِي اعْتَدِي اسْتَبْرِي رَحِمَكَ أَنْتِ وَاحِدَةٌ ( وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ ) ، أَمَّا اعْتَدِي فَلِأَنَّ حَقِيقَتَهُ الْأَمْرُ بِالْحِسَابِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ اعْتَدِي نَعَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ نَعَمِي عَلَيْكَ أَوْ اعْتَدِي مِنَ التَّكَاحِ فَإِذَا نَوَى الْأَخِيرَ زَالَ الْإِبْهَامُ وَوَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ بَعْدَ الدُّخُولِ اقْتِضَاءً كَأَنَّهُ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فَأَعْتَدِي وَقَبْلَ الدُّخُولِ جَعَلَ مُسْتَعَارًا عَنِ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُهُ وَتَجَوُّزُ اسْتِعَارَةِ الْحُكْمِ لِلْسَّبَبِ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَالطَّلَاقُ مُعَقَّبٌ لِلرَّجْعَةِ ، وَأَمَّا اسْتَبْرِي فَلِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْإِعْتِدَادِ ؛ لِأَنَّهُ تَصْرِيحٌ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْعِدَّةِ فَكَانَ بِمَنْزِلَتِهِ وَيُحْتَمَلُ الْاسْتِبْرَاءُ لِيُطْلَقَهَا فِي حَالِ فَرَاغٍ رَحِمَهَا أَيْ تَعْرِفِي بَرَاءَةَ رَحِمِكَ لِأُطْلَقَكَ ، وَأَمَّا أَنْتِ وَاحِدَةٌ فَلِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنْتِ وَاحِدَةٌ عِنْدَ قَوْلِكَ أَوْ مُنْفَرَدَةٌ عِنْدِي لَيْسَ لِي مَعَكَ غَيْرُكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَأَنْ يَكُونَ نَعْنًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَيْ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً وَاحِدَةً ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ عَوَامَّ الْأَعْرَابِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ فَإِذَا زَالَ الْإِبْهَامُ بِالنِّبَةِ كَانَ دَلَالَةً عَلَى الصَّرِيحِ لَا عَامِلًا بِمُوجِبِهِ وَالصَّرِيحُ يَقَعُّبُ الرَّجْعَةَ ( وَلَا تَصِحُّ ) فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ ( نِبَةُ الثَّلَاثِ ) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتِ

طَالِقٌ ثَبَتَ اقْتِضَاءً فِي اعْتَدِي وَاسْتَبْرِي رَحِمَكَ وَمُضْمَرًا فِي قَوْلِهِ أَنْتِ وَاحِدَةٌ ، وَلَوْ كَانَ مُصَرَّحًا لَمْ يَقَعْ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِذَا كَانَ مُقْتَضًى أَوْ مُضْمَرًا أَوَّلَى أَنْ لَا يَقَعْ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ فَإِنْ قِيلَ الْمَصْدَرُ لَمَّا كَانَ مُضْمَرًا فِي قَوْلِهِ أَنْتِ وَاحِدَةٌ ، وَجَبَ أَنْ تَصِحَّ نِبَةُ الثَّلَاثِ ، قُلْنَا التَّصْيُصُ عَلَى الْوَاحِدَةِ يُنَافِي نِبَةَ الثَّلَاثِ ، كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ : حَقِيقَةٌ كَانَ أَوْ مَجَازًا ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ التَّنْقِيحِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِهِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَبِيرُ الْمُرَادُ فَصَرِيحٌ وَإِلَّا فَكِنَايَةٌ فَالْحَقِيقَةُ الَّتِي لَمْ تُهَجَرْ صَرِيحٌ وَالَّتِي هُجِرَتْ وَغَلَبَ مَعْنَاهَا الْمَجَازِي كِنَايَةٌ وَالْمَجَازُ الْغَالِبُ الْاسْتِعْمَالُ صَرِيحٌ وَغَيْرُ الْغَالِبِ كِنَايَةٌ ١ هـ .  
وَقَالَ فِي الْمَنَارِ وَكِنَايَاتُ الطَّلَاقِ سُمِّيَتْ بِهَا مَجَازًا ١ هـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ فِي التَّحْرِيرِ مَا قِيلَ لَفْظُ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَجَازٌ ؛ لِأَنَّهَا عَوَامِلُ بِحَقَائِقِهَا غَلَطٌ ؛ إِذْ لَا تُنَافِي الْحَقِيقَةَ الْكِنَايَةَ ١ هـ .

وَبَسَطَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( قَوْلُهُ : إِمَّا صَالِحٌ لِلْجَوَابِ فَقَطُّ كَاعْتَدِي إِلَى اخْتَارِي ) جَعَلَ مِنْهُ فِي الْمَوَاهِبِ سَرَحْتُكَ فَارْتُكَّ أَنْتِ حُرَّةٌ وَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ .

( قَوْلُهُ : وَقَبْلَ الدُّخُولِ جَعَلَ مُسْتَعَارًا عَنِ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُهُ فِي الْجُمْلَةِ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ ، أَمَّا إِذَا قَالَه أَيْ لَفْظُ اعْتَدِي قَبْلَ الدُّخُولِ فَهُوَ مَجَازٌ عَنْ كُونِي طَالِقًا بِاسْمِ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ لَا الْمُسَبَّبِ عَنْ السَّبَبِ لِيَرِدَ أَنْ شَرْطُهُ اخْتِصَاصُ الْمُسَبَّبِ وَالْعِدَّةُ لَا تَخْتَصُّ بِالطَّلَاقِ لِثُبُوتِهَا فِي أَمِّ الْوَلَدِ إِذَا أُعْتِقَتْ وَالْجَوَابُ بِأَنَّ ثُبُوتَهَا فِيمَا ذَكَرَ لَوْجُودِ سَبَبِ ثُبُوتِهَا فِي الطَّلَاقِ وَهُوَ الْاسْتِبْرَاءُ لَا بِالْأَصَالَةِ غَيْرُ دَافِعٍ سَوَالِ عَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ ١ هـ

وَفِي الْبَحْرِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِقْتِضَاءِ فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا أَيْضًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ الْمَجَازِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا هُنَا ) يَعْنِي قَبْلَ الدُّخُولِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا عِبْرَةَ بِأَعْرَابِ وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْمَشَايخِ ) هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : فَإِنَّهُمَا لَا يَصْلُحَانِ لِلرَّدِّ وَالشُّمِّ ) ضَمِيرُ النَّشِيَةِ

رَاجِعْ إِلَى أَمْرِكَ يَدِيكَ اخْتَارِي لَمْ لِمُحْتَمِلِ اخْتَارِي .

( قَوْلُهُ : وَمُرَادُهَا مِنْ أَيِّ لُغَةٍ كَانَ ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنِ التَّطْلِيقِ بِلُغَةِ التُّرْكِ هَلْ هُوَ رَجْعِيٌّ بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ أَوْ بَائِنٌ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِ " سَنَ بَوْشَ " أَوْ " بَوْشَ أَوَّلَ " ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ خَالِيَةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ فَلْيُنْظَرْ وَفِي الْمُحِيطِ ذِكْرُ الطَّلَاقِ بِالْفَارِسِيِّ مُفِيدٌ الْحُكْمَ فِي هَذَا فَلْيَرْاجِعْ .

( قَوْلُهُ : وَإِمَّا صَالِحٌ لِلْجَوَابِ وَالرَّدُّ إِلَى قَوْلِهِ الْحَقِّيِّ بِأَهْلِكَ ) جَعَلَ فِي الْمَوَاهِبِ الْحَقِّيِّ بِأَهْلِكَ مِمَّا هُوَ صَالِحٌ لِلْجَوَابِ فَقَطُّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ .

( قَوْلُهُ : وَفِي مَعْنَاهُ سَرَّحْتُكَ ) جَعَلَهُ فِي الْمَوَاهِبِ مِنَ الصَّالِحِ لِلْجَوَابِ فَقَطُّ مَا ذَكَرْنَاهُ ( قَوْلُهُ : وَفِي مَعْنَاهُ فَارَّقْتُكَ ) هُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ .

( قَوْلُهُ : فِيهِ حَالَةُ الرِّضَا ) يَعْنِي الْمُجَرَّدَةَ عَنْ سُؤَالِ الطَّلَاقِ .

( قَوْلُهُ : أَمَّا اعْتَدَيْ فَلِأَنَّ حَقِيقَتَهُ الْأَمْرُ بِالْحِسَابِ إِلَى قَوْلِهِ ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ عَوَامَّ الْأَعْرَابِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ مُكَرَّرٌ )

( وَ ) تَطْلُقُ ( بِغَيْرِهَا ) مِنْ أَلْفَاظِ الْكِتَابَاتِ طَلَقَةً وَاحِدَةً ( بَائِنَةً ، وَإِنْ نَوَى ثَنَيْنِ ) ، أَمَّا الْبَيِّنَةُ فَلِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ كِتَابَةً عَنْ مُجَرَّدِ الطَّلَاقِ ، بَلْ عَنْ الطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ الْبَيِّنَةِ ، وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِرَادَةِ الثَّنَيْنِ فَلِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُصَدَّرٌ لَا يَحْتَمِلُ مَحْضَ الْعَدَدِ ( وَتَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ ) فِي غَيْرِهَا مِنَ الْكِتَابَاتِ ( إِلَّا فِي اخْتَارِي ) لِمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ أَنَّ الْإِخْتِيَارَ لَا يَتَوَعَّ ، وَهَذَا لِاسْتِثْنَاءِ لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَمْ يَقَعْ فِي الْكَنْزِ ( قَالَ اعْتَدَيْ ثَلَاثًا ) أَيَّ قَالَ اعْتَدَيْ اعْتَدَيْ اعْتَدَيْ ( وَنَوَى ) أَيَّ قَالَ نَوَيْتَ ( بِاللَّوْلَى طَلَقًا وَبِالْبَاقِي حَيْضًا صَدَقَ ) فِي الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ ( وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ) أَيَّ قَالَ لَمْ أَنْوِ ( بِهِ ) أَيَّ بِالْبَاقِي ( شَيْئًا فَثَلَاثٌ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَوَى بِاللَّوْلَى الطَّلَاقَ صَارَ الْحَالُ حَالِ مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ فَتَعَيَّنَ الْبَاقِيَانِ لِلطَّلَاقِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي نَفْيِ النِّيَّةِ ( لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ ) يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ الزَّوْجِ لِامْرَأَتِهِ لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ .

( وَ ) كَذَا قَوْلُهُ لَهَا أَنَا ( لَسْتُ لَكَ ) بِزَوْجٍ ( طَلَاقٌ بَائِنٌ إِنْ نَوَاهُ ) ، وَقَالَ لَا يَكُونُ طَلَقًا ؛ لِأَنَّهُ نَفَى النِّكَاحَ وَهُوَ لَا يَكُونُ طَلَقًا ، بَلْ كَذِبًا لِكُونِ الزَّوْجِيَّةِ مَعْلُومَةً فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ لَمْ أَتَزَوَّجْكَ أَوْ سِئَلَ هَلْ لَكَ امْرَأَةٌ فَقَالَ لَا وَنَوَى الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ فَكَذَا هُنَا وَلَهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَصْلُحُ لِإِنْكَارِ النِّكَاحِ وَتَصْلُحُ لِإِنْشَاءِ الطَّلَاقِ أَلَّا يُرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَيْسَتْ لِي بِامْرَأَةٍ ؛ لِأَنِّي طَلَقْتُهَا كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَيْسَتْ بِامْرَأَةٍ ؛ لِأَنِّي مَا تَزَوَّجْتُهَا فَإِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَقَدْ نَوَى مُحْتَمَلٌ لَفْظُهُ فَيَصِحُّ كَمَا لَوْ قَالَ لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ( طَلَقْتُهَا وَاحِدَةً فَجَعَلْتُهَا ثَلَاثًا صَارَتْ ثَلَاثًا )

وَقَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ لَا تُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثًا وَلَهُ أَنَّ الْوَاحِدَةَ تَكُونُ ثَلَاثًا بِإِضْمَامِ الثَّنَيْنِ إِلَيْهَا فَيَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا تَصْحِيحًا لِكَلَامِهِ ( طَلَقْتُهَا رَجْعِيًّا فَجَعَلُهُ ) أَيَّ فَقَالَ ( قَبْلَ الرَّجْعَةِ ) جَعَلْتُ ذَلِكَ الطَّلَاقَ ( بَائِنًا صَارَ بَائِنًا ) ، .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَصِيرُ بَائِنًا ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ تَغْيِيرَ الْمَشْرُوعِ وَهُوَ إِبْطَالُ وَلَايَةِ الرَّجْعَةِ بَعْدَ ثُبُوتِهَا فَيَلْتَمِزُ وَاهِمًا أَنَّهُ مَالِكٌ لِلطَّلَاقِ بِوَصْفِ الْبَيِّنَةِ ابْتِدَاءً لَوْ جُودَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَيَصِحُّ إِنْ حَاقَ هَذَا الْوَصْفُ بِهِ تَصْحِيحًا لِتَصَرُّفِهِ وَتَخْصِيمًا لِعَرَضِهِ وَإِنَّمَا قَالَ قَبْلَ الرَّجْعَةِ لِمَا قَالَ فِي الْمُحِيطِ هَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَ الرَّجْعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَاجَعَهَا ، ثُمَّ قَالَ جَعَلْتُهَا بَائِنَةً لَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ بِالرَّجْعَةِ أَبْطَلَ عَمَلَ الطَّلَاقِ فَتَعَدَّرَ بِهِ جَعْلُهَا بَائِنَةً

قَوْلُهُ : وَهَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَمْ يَقَعْ فِي الْكَنْزِ ( هُوَ وَاقِعٌ فِي الْكَنْزِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا فِيهِ وَالْإِعْتِرَاضُ أَصْلُهُ لِلزَّيْلَعِيِّ وَالْجَوَابُ أَنَّ اخْتِارِي لَيْسَ مِنَ الْكِنَايَاتِ فَذَكَرَهُ هُنَا اسْتِطْرَافًا وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كِنَايَاتِ التَّفْوِيزِ وَلَهُ بَابٌ مُسْتَقِلٌّ ، وَقَدْ قَيَّدَهُ فِي بَابِهِ فَلَا إِعْتِرَاضَ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَنْوَ بِهِ أَيُّ بِالْبَاقِي شَيْئًا فَثَلَاثٌ ) جَعَلَهُ فِي التَّبَيِّنِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ نَوَاهُ ) مَحَلُّ وَفُورِ الطَّلَاقِ بِالنِّتَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤَكِّدِ التَّقْيَ بِالْيَمِينِ ، أَمَّا إِذَا أَكَّدَهُ بِهِ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ ، وَإِنْ نَوَى بِاتِّهَاقِهِمْ جَمِيعًا لِمَا فِي الْحَدَادِيِّ ، وَقَدْ اتَّفَقُوا جَمِيعًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَاللَّهِ مَا أَنْتَ لِي بِامْرَأَةٍ أَوْ لَسْتُ وَاللَّهِ لِي بِامْرَأَةٍ أَوْ عَلَيَّ حَبَّةٌ مَا أَنْتَ لِي بِامْرَأَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ ، وَإِنْ نَوَى .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ سُئِلَ هَلْ لَكَ امْرَأَةٌ فَقَالَ لَا وَنَوَى الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ ) كَذَا فِي التَّبَيِّنِ .  
وَفِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ إِنْ نَوَى كَانَ طَلَاقًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .  
وَقَالَ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ طَلَاقًا وَلَوْ نَوَى .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَصِيرُ بَائِنًا ) أَخَذَ فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي هَذِهِ وَالَّتِي قَبْلَهَا مِنْ عَدَمِ جَعْلِهَا ثَلَاثًا ا هـ .

وَيُخَالِفُهُ تَصْحِيحُ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ يَصِيرُ بَائِنًا وَثَلَاثًا

( الصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ ) أَيُّ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ تَطْلُقُ ثَنَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ .  
( وَ ) الصَّرِيحُ يَلْحَقُ ( الْبَائِنَ ) أَيُّ إِذَا أَبَانَهَا ، ثُمَّ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ { فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ } يَعْنِي الْخُلْعَ ، ثُمَّ قَالَ { فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ } وَالْفَاءُ لِلتَّعْظِيمِ مَعَ الْوَصْلِ ، فَيَكُونُ هَذَا نَصًّا عَلَى وَفُورِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الْخُلْعِ الَّذِي هُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ ، وَقَدْ حَقَّقَ هَذَا فِي التَّلْوِيحِ وَأَوْضَحْتَاهُ فِي حَوَاشِيهِ فَمَنْ أَرَادَهُ فَلْيُرَاجِعْهُ ثَمَّةَ ( وَالْبَائِنُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لِلْمَوْطُوعَةِ أَنْتَ طَالِقٌ ، ثُمَّ قَالَ أَنْتَ بَائِنٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ ( لَا الْبَائِنَ ) أَيُّ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنُ الْبَائِنَ ( إِلَّا إِذَا كَانَ مُعْلَقًا ) بِأَنَّ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ بَائِنٌ ، ثُمَّ قَالَ أَنْتَ بَائِنٌ ، ثُمَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فِي الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ، أَمَّا لِحُوقُ الْبَائِنِ الصَّرِيحَ فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ الْحُكْمِيَّ بَاقٍ بَقَاءَ الْعِدَّةِ ، وَأَمَّا عَدَمُ لِحُوقِ الْبَائِنِ الْبَائِنِ فَلِإِمْكَانِ جَعْلِهِ خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ وَهُوَ صَادِقٌ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى جَعْلِهِ إِنْشَاءً ؛ لِأَنَّهُ اقْتِضَاءٌ ضَرُورِيٌّ حَتَّى لَوْ قَالَ عَنَيْتُ بِهِ الْبَيِّنُونَ الْغَلِيظَةَ أَوْ الْحُرْمَةَ الْغَلِيظَةَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ وَتَثْبُتَ بِهِ الْحُرْمَةُ الْغَلِيظَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ فِي الْمَحَلِّ فَلَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُ إِخْبَارًا عَنْ ثَابِتٍ فَيَجْعَلُ إِنْشَاءً ضَرُورَةً وَلِهَذَا يَقَعُ الْمُعْلَقُ كَمَا ذَكَرَ ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُ خَبَرًا لِصِحَّةِ التَّعْلِيقِ قَبْلَهُ ، وَعِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ هِيَ مَحَلُّ لِلطَّلَاقِ فَيَقَعُ ، كَذَا فِي الْكَفِيِّ وَغَيْرِهِ أَقُولُ قَوْلَهُمْ حَتَّى لَوْ قَالَ عَنَيْتُ بِهِ الْبَيِّنُونَ الْغَلِيظَةَ إِلَى آخِرِهِ يَدُلُّ قَطْعًا عَلَى أَنَّهُ

إِذَا أَبَانَهَا ، ثُمَّ قَالَ فِي الْعِدَّةِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا تَقَعُ الثَّلَاثُ ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ الْغَلِيظَةَ إِذَا ثَبَتَتْ بِمُجَرَّدِ النَّبَةِ بَلَا ذِكْرِ الثَّلَاثِ لِعَدَمِ ثُبُوتِهَا فِي الْمَحَلِّ فَلَئِنْ ثَبَتَتْ إِذَا صَرَّحَ بِالثَّلَاثِ أَوَّلَى وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ الصَّرِيحَ يَلْحَقُ الْبَائِنَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا صَرِيحٌ بَلَا رَيْبٍ وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يُفِيدُ الْبَيِّنُونَ الْغَلِيظَةَ ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الْحُرْمَةَ الْغَلِيظَةَ وَالْفَرْقَةَ الْكَامِلَةَ لَا الْبَيِّنُونَ الْمُسْتَفَادَةَ مِنَ الْكِنَايَاتِ

قَوْلُهُ : وَأَقُولُ قَوْلَهُمْ حَتَّى لَوْ قَالَ عَنَيْتَ بِهِ الْيَتُونَ الْعَلِيَّةَ

إِلخ ( يَذُلُّ قَطْعًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَبَانَهَا

إِلخ ) ( قُلْتُ ) مَا اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ مُصَرِّحٌ بِهِ فِي شَرْحِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَبِيِّ بِقَوْلِهِ اعْلَمْ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ مِنْ قَبِيلِ الصَّرِيحِ اللَّاحِقِ لَصَرِيحٍ وَبَائِنٍ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَهِيَ حَادِثَةٌ حَلَبَ ، وَكَذَا الطَّلَاقُ عَلَى مَا لَ بَعْدَ الْبَائِنِ فَإِنَّهُ وَقَعَ فَلَا يُلْزَمُ الْمَالُ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ اللَّفْظُ لَا الْمَعْنَى وَالْكِنَايَاتُ الَّتِي تَقَعُ رَجْعِيَّةٌ تَلْحَقُ الْمُخْتَلَعَةَ كَقَوْلِهِ بَعْدَ الْخُلْعِ أَنْتَ وَاحِدَةٌ ، ثُمَّ قِيلَ عَنِ الْجَوَاهِرِ لَوْ قَالَ لِلْمُخْتَلَعَةِ الَّتِي هِيَ مُطْلَقَةٌ بِتَطْلِيقَتَيْنِ أَنْتَ طَالِقٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِكَوْنِهِ صَرِيحًا ، وَإِنْ كَانَ يَصِيرُ ثَلَاثًا وَهُوَ بَائِنٌ أَهـ .

قَالَ : وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي اعْتِبَارِ اللَّفْظِ لَا الْمَعْنَى وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا نُسِبَ نَقْلُهُ إِلَى بَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بَائِنًا ، ثُمَّ قَالَ لَهَا فِي الْعِدَّةِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَالَ بَعْضُهُمْ يَقَعُ الثَّلَاثُ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي اللَّفْظِ وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الْبَائِنَ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقَعُ الثَّلَاثُ سِوَاءَ كَانَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ؛ لِأَنَّهُ بَائِنٌ فِي الْمَعْنَى وَالْبَائِنُ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الْأُولَى مِنَ اللَّفْظِ أَهـ .

بَلْفُظِهِ هَكَذَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّ بَعْضِ الْقُضَلَاءِ مَنْسُوبًا إِلَى قَاضِي خَانَ وَلَكِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي فَتَاوَاهُ الْمَشْهُورَةِ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ أَيْضًا مَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالزَّرَازِيَةِ وَالْمُحِيطِ لَوْ قَالَ لِلْمُبَايَنَةِ أَنْتَ طَالِقٌ بَائِنٌ يَقَعُ أُخْرَى مَعَ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَذْكُورَةَ مَوْجُودَةٌ فِيهِ أَعْنِي كَوْنَهُ بَائِنًا فِي الْمَعْنَى .

وَفِي الزَّرَازِيَةِ أَيْضًا قَالَ

لِلْمُبَايَنَةِ أَتَشْكُ بِأُخْرَى يَقَعُ ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ جَوَابًا فَهَذَا لَيْسَ الصَّرِيحُ فِيهِ ظَاهِرًا ، وَقَدْ حَكَمَ بِالْوُقُوعِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ تَقْدِيرَهُ بِتَطْلِيقَةٍ أُخْرَى وَحِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ خَيْرًا عَنِ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهـ .

( طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ثَلَاثًا وَقَعَنَ ) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يُقَالُ لِمَصْدَرٍ مَحْنُوفٍ تَقْدِيرُهُ طَلَّاقًا ثَلَاثًا فَيَقَعَنَ جُمْلَةً ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ إِيقَاعًا عَلَى حِدَةٍ ، كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ أَقُولُ يَظْهَرُ بِهِ أَنَّ مَا نُقِلَ عَنِ الْمُشْكِلَاتِ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ثَلَاثًا لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَقِّ الْمُوطُوءَةِ بِاطِلٍ مَحْضٍ مَنْشُوءَةٍ الْغَفْلَةِ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمَقْرُورَةِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ خُصُوصَ سَبَبِ النُّزُولِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ .

( قَوْلُهُ : طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ

إِلخ ) قَدْ تَكَرَّرَ ثَانِيًا فِيمَا مَضَى وَهَذِهِ ثَالِثُ مَرَّةٍ

( بَابُ التَّقْوِيضِ ) ( إِذَا قَالَ ) لِامْرَأَتِهِ ( طَلَّقِي نَفْسَكَ ، أَوْ أَمْرُكَ يَدِيكَ ، أَوْ اخْتَارِي يَنْوِي بِهِمَا ) أَيُّ بِالْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ( الطَّلَاقِ ) قِيدَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ فَلَا يَعْمَلَانِ بِلَا نِيَّةٍ ( لَمْ يَصِحَّ رُجُوعُهُ ) أَيُّ لَا يَمْلِكُ الرُّجُوعُ عَزْلَهَا لِأَنَّهُ تَمْلِكُ لَا تَوْكِيلٌ لِامْتِنَاعِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهَا ( وَتَقْيِدُ بِمَجْلِسِ عِلْمِهَا ) فَإِنْ كَانَتْ تَسْمَعُ يُعْتَبَرُ مَجْلِسُهَا ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَمَجْلِسُ بُلُوغِ الْخَبَرِ إِلَيْهَا فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ إِذْ لِلْمُخَيَّرَةِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

( وَإِنْ ) وَصْلِيَّةٌ ( طَالِ ) أَيُّ الْمَجْلِسُ وَسَيَاتِي بَيَانُهُ ( إِلَّا إِذَا زَادَ ) عَلَى قَوْلِهِ " طَلَّقِي نَفْسَكَ " وَأَخَوَاتِهِ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ تَقْيِدُ بِمَجْلِسِ عِلْمِهَا ( مَتَى ) شَيْئٌ ( أَوْ مَتَى مَا ) شَيْئٌ ( أَوْ إِذَا مَا ) شَيْئٌ ، أَمَّا " مَتَى " وَ "

مَتَى مَا " فَلَا تُنْهَمَا لِعُمُومِ الْأَوْقَاتِ كَأَنَّهُ قَالَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ فَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى الْمَجْلِسِ ، وَأَمَّا " إِذَا " ، وَ " إِذَا مَا " فَلَا تُنْهَمَا وَ " مَتَى " سَوَاءٌ عِنْدَهُمَا ، وَأَمَّا عِنْدَهُ فَيُسْتَعْمَلَانِ لِلشَّرْطِ كَمَا يُسْتَعْمَلَانِ لِلظَّرْفِ لَكِنَّ الْأَمْرَ صَارَ يَدِّهَا فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّكِّ

( بَابُ التَّقْوِيضِ ) ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُمَا مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ ) الصَّوَابُ أَنَّهُمَا مِنْ كِنَايَاتِ التَّقْوِيضِ ( قَوْلُهُ : فَلَا يَعْمَلَانِ بِلَا نِيَّةٍ ) هَذَا فِي غَيْرِ حَالِ مُدَاكَرَةِ الطَّلَاقِ أَمَّا إِذَا خَيْرَهَا بَعْدَ الْمُدَاكَرَةِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَقَالَ لَمْ أَنْوِ الطَّلَاقَ لَا يُصَدَّقُ قَضَاءً وَكَذَا إِذَا كَانَا فِي غَضَبٍ ، أَوْ شَتِيمَةٍ فَلَا يَسَعُ الْمَرْأَةُ أَنْ تَقِيمَ مَعَهُ إِلَّا بِكَاحٍ مُسْتَقْبَلٍ كَمَا فِي الْقَنْحِ ( تَنْبِيْهٌ ) : لَا بُدَّ مِنْ عِلْمِهَا بِالْتَّخْيِيرِ حَتَّى لَوْ خَيْرَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ بِهِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا لَمْ تَطْلُقْ عِنْدَنَا كَمَا لَوْ تَصَرَّفَ الْوَكِيلُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْوَكَاةِ وَقَالَ زُفَرٌ : طَلَّقْتُ ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ كَالْوَصِيِّ لَوْ تَصَرَّفَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْوَصَايَةِ كَمَا فِي السَّرَاجِ . ( قَوْلُهُ : وَأَخَوَاتِهِ ) مِنْ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ ، وَإِرَادَةِ الْمُشْتَى وَالْأُولَى وَأُخْتَيْهِ .

( وَفِي طَلْقِي امْرَأَتِي عَكْسُهُمَا ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ طَلَّقِي ضَرَّتْكَ ، أَوْ قَالَ لِأَجَبِي طَلَّقِي امْرَأَتِي ( صَحَّ الرُّجُوعُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ مَحْضٌ لَا يَشُوْبُهُ تَمْلِيْكَ وَلَمْ يَقَيِّدْ بِالْمَجْلِسِ كَمَا هُوَ حُكْمُ التَّوَكُّلِ ) ( إِلَّا إِذَا عُلِّقَ بِالْمَشِيئَةِ ) فَجَبْنَدَ لَمْ يَصَحَّ الرُّجُوعُ وَيُقْتَصَرُ عَلَى الْمَجْلِسِ وَقَالَ زُفَرٌ : هُوَ وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ كَالْأَوَّلِ وَعَامِلٌ لِغَيْرِهِ وَبَذَكَرَ الْمَشِيئَةَ لَا يَكُونُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ وَمَالِكًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِيئَتِهِ سَوَاءٌ ذَكَرَهَا الْمُوَكَّلُ ، أَوْ لَا فَصَارَ كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا قَالَ لَهُ بَعْدَهُ إِنْ شِئْتَ وَلَنَا أَنَّ الْمَأْمُورَ يَصْلُحُ وَكِيلًا وَمَالِكًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَتَصَرَّفُ بِرَأْيِ غَيْرِهِ وَالْمَالِكُ مَنْ يَتَصَرَّفُ بِرَأْيِ نَفْسِهِ ، سَوَاءٌ تَصَرَّفَ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِذَا قَالَ لَهُ طَلَّقَهَا إِنْ شِئْتَ كَانَ تَمْلِيْكَ لِأَنَّهُ فَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَى رَأْيِهِ وَالْمَالِكُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِيئَتِهِ ، وَأَمَّا الْوَكِيلُ فَمَطْلُوبٌ مِنْهُ الْفِعْلُ شَاءَ ، أَوْ لَمْ يَشَأْ ، وَقَوْلُهُ : لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِيئَتِهِ إِلَى آخِرِهِ فَلَنَا الْمُرَادُ بِالْمَشِيئَةِ مَشِيئَةُ تَثْبُتِ بِالصِّغَةِ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْمَشِيئَةِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا نَشَأَتْ مِنْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِلْزَامِ وَكَلَامُنَا فِي مُوجِبِ الصِّغَةِ ( فَإِنْ لَمْ يَنْوَ فِي الْأَوَّلِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوَلِّ الْكَلَامِ يَعْنِي إِذَا قَالَ الزَّوْجُ : طَلَّقِي نَفْسَكَ فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا ( أَوْ نَوَى ) طَلَّقَهُ ( وَاحِدَةً فَطَلَّقَتْ ) نَفْسَهَا ( فِيهِ ) أَيِّ فِي الْمَجْلِسِ ( وَقَعَتْ ) طَلَّقَهُ ( رَجْعِيَّةٌ ) لِأَنَّهُ فَوَّضَ إِلَيْهَا الصَّرِيحَ ( وَلَوْ ) نَوَى ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ ( ثَلَاثًا وَقَعْنَ ) أَيُّ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّطْلِيْقِ لُغَةً فَيَقْتَضِي مُصَدَّرًا هُوَ اسْمُ جِنْسٍ فَيَقَعُ عَلَى الْأَذْنَى مَعَ احْتِمَالِ الْكُلِّ كَسَائِرِ أَسْمَاءِ

الْأَجْنَاسِ .

( وَ ) فِي قَوْلِهِ ( اخْتَارِي إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا ) بَأَنَّ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي ( بَأَنْتِ بِوَاحِدَةٍ ) وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ الطَّلَاقَ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْإِبْقَاعَ بِهَذَا اللَّفْظِ حَتَّى لَوْ قَالَ اخْتَرْتُكَ مِنْ نَفْسِي ، أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي مِنْكَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لَكِنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا الْإِبْقَاعَ لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ ، وَوَجْهُ وَقُوعِ الْبَائِنِ أَنَّ اخْتِيَارَهَا نَفْسَهَا إِنَّمَا يَكُونُ بَيُوتِ اخْتِيَارِهَا بِهَا وَهُوَ فِي الْبَائِنِ ؛ إِذْ فِي الرَّجْعِيِّ يَتِمَكَّنُ الزَّوْجُ مِنْ رَجْعَتِهَا بِلَا رِضَاهَا أَوْ قَالَتْ : اخْتَارْتُ نَفْسِي ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَعْدٍ ، أَوْ يَحْتَمِلُهُ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ فَلَا تَطْلُقُ بِالشَّكِّ كَمَا إِذَا قَالَ : طَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ : أَنَا أَطْلُقُ نَفْسِي ، وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ الصِّغَةَ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْحَالِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَأَدَاءِ الشَّاهِدِ الشَّهَادَةَ فَيَكُونُ حِكَايَةً عَنْ اخْتِيَارِهَا فِي الْقَلْبِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا أَنَا أَطْلُقُ نَفْسِي ؛ إِذْ



لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ حِكَايَةً عَنْ تَطْلِيلِهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لِأَنَّهُ فِعْلُ اللِّسَانِ وَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا ( وَلَمْ تَصِحَّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ ) أَيِ  
لَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا ، وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ لَانَ الْإِخْتِيَارَ لَا يَتَوَعَّضُ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ الْخُلُوصِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَوِّعٍ إِلَى الْعِلَظَةِ وَالْخِفَةِ  
كَالطَّلَاقِ بِخِلَافِ الْبَيِّنُونَةِ .

قَوْلُهُ : فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ( اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَى أَنَا أُطْلِقُ نَفْسِي .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ فِعْلُ اللِّسَانِ ) أَيِ لَانَ التَّطْلِيلِ فِعْلُ اللِّسَانِ وَقَوْلُهُ : وَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِعْلُ  
اللِّسَانِ الَّذِي هُوَ التَّطْلِيلُ مَعَ نُطْقِهَا بِهَذَا الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ إِثْنَاءُ التَّطْلِيلِ بِخِلَافِ الْإِخْتِيَارِ لِأَنَّهُ فِعْلُ الْقَلْبِ فَلَا  
يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الْبَيِّنُونَةِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ : وَبِخِلَافِ الْأَمْرِ بِالْيَدِ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ التَّمْلِيكِ وَضَعًا بِصِفَةِ الْعُمُومِ .

( وَفِي ) قَوْلِهِ ( أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى شِئْتَ ، أَوْ نَحْوَهُ ) أَيِ مَتَى مَا شِئْتَ ، أَوْ إِذَا شِئْتَ ، وَإِذَا مَا شِئْتَ ( لَا يَتَقَيَّدُ )  
بِالْمَجْلِسِ ( وَلَا يَرْجِعُ ) الزَّوْجُ ( وَلَا يَرْتَدُّ الْأَمْرُ ) بِرَدِّهَا ( بَلْ تُطْلَقُ ) الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ( مَتَى شَاءَتْ ) أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَلِمَا  
مَرَّ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِأَنَّهُ مَلَكَهَا الطَّلَاقُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي شَاءَتْ فَلَا تَمْلِكُ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ لِيَرْتَدَّ بِالرَّدِّ وَلَا تُطْلَقُ نَفْسَهَا إِلَّا  
( وَاحِدَةً فَقَطْ ) ؛ لِأَنَّهُمَا تَعْمُ الْأَزْمَانَ لَا الْأَفْعَالَ فَتَمْلِكُ التَّطْلِيلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ لَا تَطْلِيلًا بَعْدَ تَطْلِيلٍ .

( قَوْلُهُ : أَمَّا الْأَوَّلَانِ ) يَعْنِي بِهِ عَدَمَ التَّقْيِيدِ بِالْمَجْلِسِ وَرُجُوعِ الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ : فَلِمَا مَرَّ يَعْنِي مِنْ أَنَّ مَتَى شِئْتَ وَمَتَى  
مَا شِئْتَ لِعُمُومِ الْأَوْقَاتِ وَمِنْ أَنَّهُ تَمْلِكُ طَلَقَهَا لَهَا لَا تَوْكِيلٌ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الثَّلَاثُ ) يَعْنِي عَدَمَ الرَّدِّ بِرَدِّهَا .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُمَا تَعْمُ الْأَزْمَانَ ) أَيِ وَضَعًا

( وَفِي ) قَوْلِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ ، أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ ( كُلَّمَا شِئْتَ تُطْلَقُ ) الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ( إِلَى الثَّلَاثِ ) لِأَنَّ كُلَّمَا يُفِيدُ عُمُومَ  
الْأَفْعَالِ ( بِالتَّفْرِيقِ ) لِأَنَّهُمَا تُفِيدُ عُمُومَ الْإِنْفِرَادِ دُونَ الْجَمْعِ ( وَلَا تُطْلَقُ ) الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ( بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ ) ؛ لِأَنَّ  
التَّطْلِيلَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَلِكِ الْقَائِمِ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمَلِكُ الْحَادِثَ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ .  
قَوْلُهُ : لِأَنَّهُمَا تُفِيدُ عُمُومَ الْإِنْفِرَادِ ( أَيِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَزْمَانِ ) .

( قَوْلُهُ : وَلَا تُطْلَقُ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ ) يَعْنِي إِذَا طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَلَوْ طَلَّقَتْ دُونَهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بِآخَرَ ، ثُمَّ عَادَتْ  
إِلَى الْأَوَّلِ لَهَا أَنْ تُطْلَقَ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً إِلَى أَنْ تُوقَعَ الثَّلَاثُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( وَفِي ) قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ( حَيْثُ ) شِئْتَ ( وَأَيْنَ ) شِئْتَ ( لَا ) تَطْلُقُ حَتَّى تَشَاءَ ( وَيَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ ) لِأَنَّ حَيْثُ  
وَأَيْنَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ وَالطَّلَاقُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ حَتَّى إِذَا قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ فِي الشَّامِ تَطْلُقُ الْآنَ فَيُلْغَوِ وَيَبْقَى ذِكْرُ  
مُطْلَقِ الْمَشِيئَةِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ الزَّمَانِ فَإِنَّ لَهُ تَعَلُّقًا بِهِ حَتَّى يَقَعَ فِي زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ فَوَجَبَ اعْتِبَارُهُ  
خُصُوصًا كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِنْ شِئْتَ ، أَوْ عُمُومًا كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ .  
( قَوْلُهُ : فَوَجَبَ اعْتِبَارُهُ ) يَعْنِي خُصُوصًا وَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِيَصِحَّ عَطْفُ قَوْلِهِ : أَوْ عُمُومًا بَعْدَهُ عَلَيْهِ كَمَا  
هِيَ عِبَارَةُ الرَّيْلِيِّ .

( قَوْلُهُ : يَقَعُ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا يَقَعُ عِنْدَهُمَا مَا لَمْ تَشَأْ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ أَنْتَ حُرٌّ كَيْفَ شِئْتَ  
، وَقَوْلُهُ " تَقَعُ رَجْعِيَّةٌ " ظَاهِرٌ أَنَّهُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ وَخَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ  
يَدِهَا لِعَدَمِ الْعِدَّةِ فَلَا يَصِحُّ مِنْهَا مَشِيئَةُ الثَّلَاثِ .

( وَفِي ) قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ( كَيْفَ ) شِئْتَ ( يَحُ ) قَبْلَ الْمَشِيئَةِ طَلَقَهُ ( رَجْعِيَّةً ) لِأَنَّهُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ ( فَإِنْ شَاءَتْ )  
أَيُّ قَالَتْ شِئْتَ ( بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا وَتَوَاهُ ) أَيُّ الزَّوْجِ أَيُّ قَالَ نَوَيْتُ ذَلِكَ ( وَقَعَ ) ذَلِكَ لِثُبُوتِ الْمُطَاقَةِ بَيْنَ مَشِيئَتَيْهَا ،  
وَإِرَادَتِهِ ( وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَشِيئَتَاهُمَا ) بِأَنْ أَرَادَتْ ثَلَاثًا وَالزَّوْجُ وَاحِدَةً ، أَوْ بِالْعَكْسِ ( فَرَجْعِيَّةً ) لِأَنَّ تَصَرُّفَهَا لَعَا لِعَدَمِ  
الْمُؤَافَقَةِ فَبَقِيَ إِيقَاعُ الزَّوْجِ ( وَإِنْ لَمْ يَنْوَ ) أَيُّ الزَّوْجِ ( فَمَا شَاءَتْ ) أَيُّ يُعْتَبَرُ مَشِيئَتُهَا جَرِيًّا عَلَى مُوجِبِ التَّخْيِيرِ .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ اخْتَلَفَتْ نِيَّتُهُمَا ) فِيهِ تَسَاهُلٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ اخْتِلَافَ مَشِيئَتَيْهَا مَعَ نِيَّتِهِ ( قَوْلُهُ : بِأَنْ أَرَادَتْ ) يَعْنِي شَاءَتْ .  
( قَوْلُهُ : فَبَقِيَ إِيقَاعُ الزَّوْجِ ) أَيُّ بِالصَّرِيحِ وَنِيَّتُهُ لَا تَعْمَلُ فِي جَعْلِهِ بَائِنًا وَلَا ثَلَاثًا كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَنْوَ فَمَا شَاءَتْ ) لَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ وَيَجِبُ أَنْ تُعْتَبَرَ مَشِيئَتُهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( وَفِي ) قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ( كَمْ ) شِئْتَ ( أَوْ مَا ) شِئْتَ ( طَلَّقْتَ ) نَفْسَهَا ( مَا شَاءَتْ فِي الْمَجْلِسِ ) لِأَنَّهَا  
يُسْتَعْمَلَانِ لِلْعَدَدِ فَقَدْ فَوَّضَ إِلَيْهَا أَيُّ عَدَدٍ شَاءَتْ ، وَإِنْ قَامَتْ مِنَ الْمَجْلِسِ بَطْلٌ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَاحِدٌ وَخِطَابٌ فِي  
الْحَالِ فَيَقْتَضِي الْجَوَابَ فِي الْحَالِ ( وَإِنْ رَدَّتْ ارْتَدَّ ) لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ فَيَقْبَلُ الرَّدَّ .  
( قَوْلُهُ : طَلَّقْتَ مَا شَاءَتْ فِي الْمَجْلِسِ ) لَا يُقَالُ : كَيْفَ أُبَيِّحُ لَهَا ذَلِكَ وَلَا يُبَاحُ لِلزَّوْجِ وَهِيَ قَائِمَةٌ مَقَامَهُ لِأَنَّ  
الْمُرَادَ مَشِيئَةَ الْقُدْرَةِ لَا مَشِيئَةَ الْإِبَاحَةِ ، أَوْ نَقُولُ : إِنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي حَقِّهَا لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ أَنْ تُفَرِّقَ عَلَى الْأَطْهَارِ لِخُرُوجِ  
الْأَمْرِ مِنْ يَدِهَا بِالتَّفْرِيقِ بِخِلَافِ الزَّوْجِ لِقُدْرَتِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
( قَوْلُهُ : وَقَدْ فَوَّضَ إِلَيْهَا أَيُّ عَدَدٍ شَاءَتْ ) مُفِيدٌ أَنَّ الْوَاحِدَ عَدَدٌ عَلَى اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ وَبِهِ صَرَّحَ الْكَمَالُ فَقَالَ  
الْوَاحِدُ عَدَدٌ عَلَى اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ لِمَا تَكَرَّرَ لَهُمْ مِنْ إِطْلَاقِ الْعَدَدِ ، وَإِرَادَتِهِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ ظَاهِرٌ فِي " كَمْ " ،  
وَأَمَّا فِي " مَا " فَقَدْ أُوْرِدَ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِلْوَقْتِ كَمَا تُسْتَعْمَلُ لِلْعَدَدِ فَوَقَعَ الشَّكُّ فِي تَقْوِيضِ الْعَدَدِ فَلَا يَثْبُتُ وَأَجِيبُ  
بِأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِالْمَثَلِ وَتَرَجَّحَ اعْتِبَارُهَا بِالْعَدَدِ بِأَنَّ التَّقْوِيضَ تَمْلِيكٌ مُقْتَضِرٌ عَلَى الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَقَّتًا كَمَا فِي  
الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ ) أَيُّ شَأْنٌ .

( وَفِي ) قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ( مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ تُطَلِّقُ مَا دُونَهَا ) أَيُّ وَاحِدَةً وَثْنَيْنِ دُونَ الثَّلَاثِ وَعِنْدَهُمَا تُطَلِّقُ ثَلَاثًا  
أَيْضًا إِنْ شَاءَتْ لِأَنَّ مَا يُحْكَمُ فِي الْعُمُومِ وَ" مِنْ " قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلتَّمْيِيزِ فَيَحْمَلُ عَلَى تَمْيِيزِ الْجِنْسِ كَمَا إِذَا قَالَ كُلُّ  
مِنْ طَعَامِي مَا شِئْتَ ، أَوْ طَلَّقَ مِنْ نِسَائِي مَنْ شَاءَتْ وَلَهُ أَنْ " مِنْ " حَقِيقَةٌ فِي التَّبْعِيضِ وَ" مَا " فِي التَّعْمِيمِ فَيَعْمَلُ  
بِهِمَا ، وَفِيمَا اسْتَشْهَدَا بِهِ تَرْكُ التَّبْعِيضِ لِدَلَالَةِ إِظْهَارِ السَّمَاحَةِ ، أَوْ لِعُمُومِ الصِّفَةِ وَهِيَ الْمَشِيئَةُ حَتَّى لَوْ قَالَ مَنْ  
شِئْتَ كَانَ عَلَى الْخِلَافِ .

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ الْمَجْلِسَ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ وَمَا لَا يَخْتَلِفُ فَقَالَ ( وَالْمَجْلِسُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِقِيَامِهَا ) إِنْ كَانَتْ  
قَاعِدَةً ( أَوْ ذَهَابَهَا ) إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً ( أَوْ شُرُوعِهَا فِي قَوْلٍ ، أَوْ عَمَلٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى ) مِنْ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ ،  
فَعَجُلُوسُ الْقَائِمَةِ ، وَاتِّكَاءُ الْقَاعِدَةِ ، وَقُعُودُ الْمُتَكِنَةِ ، وَدُعَاءُ الْأَبِ لِلْمَشُورَةِ وَشُهُودُ نُشْهَاهُمْ ، وَوُقُوفُ دَابَّةٍ - هِيَ  
رَاكِبَتُهَا - لَا يَقْطَعُ الْمَجْلِسَ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا لَجَمْعِ الرَّأْيِ فَيَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى وَلَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الْإِعْرَاضِ بِخِلَافِ  
الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ هُنَاكَ الْإِفْتِرَاقُ لَا عَنْ قَبْضِ دُونَ الْإِعْرَاضِ ( وَفُلُكُهَا كَيْفِيَّتُهَا ، وَسِيرُ دَابَّتِهَا كَسِيرِهَا )  
حَتَّى لَا يَتَبَدَّلَ الْمَجْلِسُ بِجَرِيِّ الْفُلِكِ ، وَيَتَبَدَّلُ بِسِيرِ الدَّابَّةِ فَإِنْ سِيرَهَا وَوُقُوفَهَا غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى رَاكِبِهَا فَافْتَرَقَا .

( قَوْلُهُ : وَفِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ تُطَلِّقُ مَا دُونَهَا ) عِبَارَةُ الْكَتَبِ وَغَيْرِهِ ، وَفِي طَلْقِي مِنْ ثَلَاثٍ فَلْيَنْظُرْ  
مَعَ هَذَا .

(قَوْلُهُ : وَمِنْ قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّمْيِيزِ ) أَيْ لِلتَّبْيِينِ .

(قَوْلُهُ : أَوْ لِعُمُومِ الصَّفَةِ ) أَيْ فِي طَلْقٍ مِنْ نِسَائِي مَنْ شَاءَتْ .

(قَوْلُهُ : وَسَيَرُ دَابَّتْهَا كَسِيرِهَا ) لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مُقْرَدَةً ، أَوْ كَانَ مَعَهَا زَوْجُهَا عَلَى الدَّابَّةِ ، أَوْ الْمَحْمِلِ ، أَوْ لَا يَكُونُ وَلَوْ كَانَا فِي الْمَحْمِلِ يَقُودُهُ الْجَمَالُ وَهُمَا فِيهِ لَا يَبْطُلُ ذِكْرُهُ فِي التَّبْيِينِ عَنْ الْعَايَةِ .

( وَشَرْطَ ) فِي وُقُوعِ الطَّلَاقِ ( ذِكْرُ النَّفْسِ مِنْ أَحَدِهِمَا ) أَيْ الزَّوْجِ ، أَوْ الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ عُرِفَ بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ فِي الْمُفَسَّرَةِ بِذِكْرِ النَّفْسِ مِنْ أَحَدِهِمَا .

(قَوْلُهُ : وَهُوَ فِي الْمُفَسَّرَةِ ) ضَمِيرٌ هُوَ رَاجِعٌ لِلطَّلَاقِ الْوَاقِعِ بِالِاخْتِيَارِ أَيْ وَالطَّلَاقِ فِي الطَّلَاقِ الْمُفَسَّرِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَهَذَا لِأَنَّ قَوْلَهَا اخْتَرْتُ مِنْهُمْ فَلَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِمَنْهُمْ إِلَّا بِذِكْرِ النَّفْسِ ، أَوْ الْإِخْتِيَارِيَّةِ كَمَا سَيَأْتِي وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْمُفَسَّرِ مُتَّصِلًا ، وَإِنْ انْفَصَلَ فَإِنْ كَانَ الْمَجْلِسُ صَحًّا ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( فَلَوْ قَالَ اخْتَارِي فَقَالَتْ اخْتَرْتُ بَطَلَ ) وَلَمْ يَحْوَ بِهِ الطَّلَاقُ لِإِنْفَاءِ الشَّرْطِ ( إِلَّا أَنْ يَتَصَادَقَا عَلَى اخْتِيَارِهَا ) أَيْ اخْتَارَ النَّفْسَ قَالَ تَأْجُ الشَّرِيعَةِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ : اعْلَمْ أَنَّ كَوْنَ ذِكْرِ النَّفْسِ شَرْطًا إِذَا لَمْ يُصَدَّقْهُمَا الزَّوْجُ أَنَّهَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا أَمَّا إِذَا صَدَّقَهَا وَقَعَ الطَّلَاقُ بِتَصَادُقِهِمَا ، وَإِنْ خَرَجَ الْكَلَامُ مِنْهُمَا مُجْمَلًا ( أَوْ يَقُولَ ) الزَّوْجُ ( اخْتَارِي اخْتِيَارَهُ فَتَقُولَ ) الْمَرْأَةُ ( اخْتَرْتُ ) فَإِنْ ذَكَرَ الْإِخْتِيَارَ كَذَكَرَ النَّفْسِ لِأَنَّ تَاءَ الْوَحْدَةِ تُنبِئُ عَنِ الْإِتِّحَادِ ، وَاخْتِيَارُهَا نَفْسَهَا هُوَ الَّذِي يَتَّحِدُ تَارَةً وَيَتَعَدَّدُ أُخْرَى بِأَنَّ قَالَ لَهَا اخْتَارِي نَفْسَكَ بِمَا شِئْتَ أَوْ بَثَلَاتِ تَطْلِيقَاتٍ ( وَلَوْ ثَلَاثًا ) أَيْ ذَكَرَ لَفْظَةَ اخْتَارِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ( فَقَالَتْ اخْتَرْتُ اخْتِيَارَهُ ، أَوْ ) قَالَتْ ( اخْتَرْتُ الْأُولَى ، أَوْ الْوُسْطَى ، أَوْ الْآخِرَةَ فَثَلَاثٌ ) أَمَّا وُقُوعُ الثَّلَاثِ فِي الْأُولَى فَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ : تَطْلُقُ وَاحِدَةً لِأَنَّ ذِكْرَ الْأُولَى وَنَحْوَهَا إِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ فَيُعْتَبَرُ فِيمَا يُفِيدُ وَلَهُ أَنَّ هَذَا وَصَفٌ لَعَوٍّ لِأَنَّ الْمُجْتَمَعَ فِي الْمَلِكِ لَا تَرْتِيبَ فِيهِ كَالْمُجْتَمَعَ فِي الْمَكَانِ ، وَالْكَلَامُ لِلتَّرْتِيبِ ، وَالْإِفْرَادُ مِنْ ضَرُورَاتِهِ فَإِذَا لَعَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ لَعَا فِي حَقِّ الْبِنَاءِ فَبَقِيَ قَوْلُهُ اخْتَرْتُ فَيَقَعُ الثَّلَاثُ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرْنَا يُؤَيِّدُ دَلَالَةَ الْحَالِ لِأَنَّهُ صَارَ جَوَابًا لِكُلِّ مَا فَوَّضَ إِلَيْهَا ( بَلَا نِيَّةٍ ) مِنَ الزَّوْجِ لِدَلَالَةِ التَّكْرَارِ عَلَيْهِ ؛ إِذَا اخْتِيَارَ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ .

(قَوْلُهُ : قَالَ تَأْجُ الشَّرِيعَةِ

إِلَخ) نَقَلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ مَا يُخَالِفُهُ مِنْ عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِالتَّصَادُقِ ثُمَّ قَالَ : فَلْيَتَأَمَّلْ .

(قَوْلُهُ : فَإِنْ ذَكَرَ الْإِخْتِيَارِيَّةَ كَذَكَرَ النَّفْسِ) كَذَا ذِكْرُ التَّطْلِيقَةِ ، أَوْ تَكَرَّرَ قَوْلُهُ اخْتِيَارِي يَقُومُ مَقَامَ ذِكْرِ النَّفْسِ كَمَا سَيَأْتِي وَكَذَا قَوْلُهَا : اخْتَارَ أَبِي أَوْ أُمِّي أَوْ أَهْلِي أَوْ الْأَزْوَاجَ يُعْنِي عَنْ ذِكْرِ النَّفْسِ بِخِلَافِ اخْتَرْتُ أُخْتِي ، أَوْ عَمَّتِي ، وَإِنْ قَالَتْ : اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوْجِي فَالْعِبْرَةُ لِلْسَّابِقِ وَلَوْ قَالَتْ ، أَوْ زَوْجِي يَبْطُلُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ ثَلَاثًا

إِلَخ) لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْطِفَ بِالْوَاوِ ، أَوْ بِالْفَاءِ ، أَوْ بِشَمٍّ .

(قَوْلُهُ : أَمَّا وُقُوعُ الثَّلَاثِ فِي الْأُولَى) يَعْنِي قَوْلَهَا اخْتَرْتُ الْأُولَى ، أَوْ الْوُسْطَى ، أَوْ الْآخِرَةَ جَوَابًا لِقَوْلِ الزَّوْجِ اخْتَارِي ثَلَاثًا .

(قَوْلُهُ : وَنَحْوَهَا) يَعْنِي الْوُسْطَى ، أَوْ الْآخِرَةَ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ) أَيْ الصَّفَةُ كَالْوَلَوِيَّةِ وَالْوُسْطِيَّةِ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الطَّلَاقَاتِ فِي نَفْسِ

الْأَمْرُ يُفِيدُ مَنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ أَيُّ مَنْ حَيْثُ الْوَحْدَةُ فَإِنَّ أَوَّلِيَّةَ الْأُولَى إِذَا كَانَتْ لِعَوَا فَوَحْدَتُهُ وَانْفِرَادُهُ مُتَحَقِّقٌ فِي نَفْسِهِ

(قَوْلُهُ : وَالْكَلَامُ لِلتَّرْتِيبِ ) أَيُّ أَصَالَةٍ فِي أَصْلِهِ وَصِفَةُ الْوَحْدَةِ تَابِعَةٌ لَهُ .

(قَوْلُهُ : فَإِذَا لَعَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ ) أَيُّ أَصْلِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ التَّرْتِيبُ لَعَا فِي حَقِّ الْبِنَاءِ أَيُّ التَّبَعِ الَّذِي هُوَ الْإِفْرَادُ .

(قَوْلُهُ : بَلَا نِيَّةٍ مِنَ الزَّوْجِ ) أَيُّ قَضَاءٍ كَذَا فِي الدَّرَايَةِ وَذَهَبَ قَاضِي خَانُ وَأَبُو الْمُعِينِ النَّسْفِيُّ إِلَى اشْتِرَاطِهَا لِأَنَّ التَّكْرَارَ لَا يُزِيلُ الْإِبْهَامَ قَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ الْوَجْهُ .

ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ ثَقُلِ الْخِلَافِ : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ رِوَايَةً وَدِرَايَةً

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمصلا خسرو

اضربا على أي المية دون اضربا ط النفس ا هـ .

قوله : إذ لا اختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر ) أي فحينئذ له واختيار الزوج لا يتكرر بخلاف تكرير الضحك لا اختيارا بعم الله وهي لا تخصي .

ولو قلنا : في جواب اختاري قلنا : طلقت نفسي أو اخترت ) نفسي ( بتطبيقه قباية ) أي بالثبوت بواحدة بأن العامل فيه بخير الزوج لا يقعها كذا في المبتسوط والجامع الكبير والزبادات وشرح الجامع الصغير لقاضي خان وجامع الفقه ولذا أخرجن على قول الثانية فهي واحدة بطلان الرجعة بالعلم غلط وقع من المكاتب والصواب لا يملك الرجعة بأن المرأة إنما تفسر في حكمها القفوص والقبض بطلقة بانه يكون من الكتابات فتمسك الأمانة لا غير فيقبل فيه روايتان أحدهما وقوعه واجدة رجعية بأن لفظها صريح ذكرها عند نزول السلام في الجامع الصغير والآخرى وقوعه بالينة وهذا أصح ) وأما تركه يترك ( أي متعلق بقوله الثاني يقع (في تطبيقه ، أو اختاري تطبيقه فاختار ث نفسها يقع رجعية ) لأنه جعل الاختيار لها لكثرة بتطبيقه وهي متعقبة للرجعة .

فإن قيل قوله أمرك يترك ، أو اختاري فيجوز الجوزة لها يجوز صحتها عنها إلى غيرها .

أجاب بأنه لما قرئ بالشرع علم أنه أراد الرجعي كما لو قرئ بالشرع بالدين في قوله ألت طالق بآين حيث يقع البائن ) وأما تركه يترك ( أي متعلق بقوله الثاني يقعن ) ونوى اللغات فقلنا اخترت نفسي بواحدة ، أو بمررة واحدة يقعن ) أي الطلاق ، بأن الاختيار ينص على جواب الأمر بانه لا يكونه تملكها كالخبر الواحد صفة الاختيار فصارت كالماء قلنا اخترت نفسي بمررة واحدة وبه يقع الطلاق ( أو ) قلنا في جواب قوله أمرك يترك ( طلقت نفسي واحدة ، أو اخترت نفسي بتطبيقه يقع

بانه ) لما مر أن المتعثر نفوس الزوج لا يقعها فتكون الصفة المذكورة في القريض مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة .

قوله : فيقبل فيه روايتان ) ليس مستباهة قلنا فتعني الخبر بوا لوب ) قوله : وأما تركه يترك ونوى اللغات فقلنا اخترت نفسي ) ذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى لو لم يذكرها لا يقع .

قوله : أو قلنا في جواب قوله أمرك

الخ ) ذكر النفس في قولها طلقت نفسي شرط وقوع الطلاق كذا في البين عن المنحيط .

ولو أدخل البين في أمرك يترك اليوم وتعد غير ) يعني إذا قال لامرأته أمرك يترك اليوم وتعد غد لا يدخل فيه البين حتى لا يكون لها الخيار بالليل بأن كل واحد من الزوجين ذكر مفردا ، ولو لم يذكر ذلك بتدليل البين ) ويردحا أمرا اليوم ) ياخبرها الزوج ( ردة أمرا اليوم ) لا لا أمر بتعد غير ) يعني إن ردت الأمر في يومها بطل الأمر فيه وكان أمرها يتعدا بتعد غد لأنه لما ثبت أنها أمرا ان الانفصال وفيها ثبت لها الخيار في كل من الوقتين على جهة فرد أحدهما لا بوجه الآخر ) وبذلك ( أي البين ( في ) قوله أمرك يترك ( اليوم وغدا ) إذا لم يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتنوله الأمر فكان أمرا واحدا ، وتدخل الآية لا يفسلها لأن الفرق قد يجلسون للمنشورة فيجوز أن لا ينقطع مشورتهم ومخيلتهم ) ويردحا أمرا اليوم ) ياخبرها الزوج ( ردة أمرك غير ) حتى لم يبق لها الخيار في الغد لئلا مرر لها أمرا واجدا لا يبقى لها الخيار بعد الرد كذا إذا قال لها : أمرك يترك اليوم فركلة في أول النهار لا يبقى لها الخيار في آخره .

قوله : ويدخل البين في أمرك يترك اليوم وغدا ) يشير إلى أنه لو أعاد لفظ الأمر مع ذكر الغد كان أمرا متعاقبا للثمة لكان كل منهما مستقلة بذاتها وتفرغ عنه عدم صحة خيارها نفسها لئلا فلا يقع كذا في الفتح .

قوله : بأن الفرق قد يجلسون

الخ ) كذا في البين والتهديد ولا يخفى به تعليلها لدخول البين في التملك المضاع إلى اليوم وغده لأنه يقضي دخول البين في اليوم المفرد لذلك المعنى وهو دخول البين ، ومجلس المنشورة لم ينقطع كذا في الفتح .

وقال طلي فسلك تطبيقه قلنا إن نواها ) أي الزوج الطلاق وقتت ، وأما أي ، وإن لم يتوكلنا ، سواء لم يتوكلنا أم لا نوى واحدة ( فرجوة ولغاية الشئ ) بأن قوله : طلقي معاذ طلي طلاقا والطلاق لفظ فرد يخصم الزا جدا بالخبر وفي اللغات لأنه كما لم يفسد كما مر لا العند المتعذر وهو الثاني ( كذا ) أي كما يلغو بية الشئ يلغو بآيت قولها ) اخترت نفسي ) في جواب طلقي نفسك حيث لا يقع به الطلاق لأنه ليس من الفاظه . ( و ) يقع ( بأنت نفسي رجعية ) بالها فأنه في جواب طلقي نفسك وليس لها يقع إلا بين بلى مطلق الطلاق فقلنا الآية في قولها أبنت نفسي وبقي مطلق الطلاق في غير رجعي . ( أمرت بالطلاق ) أي قال الزوج لها : طلقي نفسك أو طلقت واحدة فواحدة ) بالها ملكك يقع الطلاق فتمسك يقع الواحدة ضرورة لأن من ملك شيئا ملك كل جزء من أجزائه .

قوله : قال طلقي نفسك إلى قوله ولغاية الشئ فيه ) مستعمل بما ذكر أولنا ب .

قوله : وأما أي وإن لم يتوكلنا سواء لم يتوكلنا أم لا ، أو نوى واحدة فرجوة ) ليس قول الإمام لأنه صرح الزملي وصاحب المنحيط بأن بالشرط بواحدة ، وبها سواء في عدم وقوع شيء بتطبيقه قلنا في جواب قوله طلقي نفسك عند أبي حنيفة ، وعندنا تقع واحدة في الصورتين وصرح قاضي خان بأنه لو قال : طلقي نفسك ولم يتو العند فقلنا طلقت نفسي قلنا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رجدة الله وتقع واحدة في قول صاحبه ا هـ . وهذا مستفاد من مفهوم عبارته اليد بيد الكثير الي هي : وإن طلقت قلنا وتوارة وقعن .

ا هـ .

بأن موجب طلقي هو الفرد الحقيقي فثبت ، وإن لم يتو ، والفرد الاختياري – أي الثالث – مستحالة وهو لا يثبت إلا بديه كذا في شرح التلوا ولين التملك فيل لها بالثبات حينئذ اشتغال بغير ما فرغ من إليها فلا يقع شيء ولم يتعز عن الزملي وصاحب العاية ليس هذا المحذور عنه وقد علمته فلا يجد والبدية .

قوله : ولغاية الشئ ) ليس المراد أنه لا يقع شيء أصلا كقولهم بعدة كذا اخترت بل يقع بية الشئ واحدة بتطبيقه وتصح بية الشئ إن كانت أمة لكلهما جميع الجنس في حقها كذا في البين .

قوله : وأبنت نفسي رجعية ) ظاهر الزاوية كما في المأهوب وعن أبي حنيفة أنه لا يقع شيء بخبرها أبنت نفسي كذا في الفتح .

ولغا عكسه ) أي إذا قال طلقي نفسك واحدة فطلقت قلنا لا يقع شيء عند أبي حنيفة وعندنا مطلق واحدة .

أمرت بالدين ) أو ( الرجعي فحكنت ) أي قال لها الزوج طلقي نفسك واحدة وإن فقلنا طلقت نفسي واجدا رجعية ) وأما في قول الزوج طلقي نفسك واجدا رجعية قلنا طلقت نفسي واجدا ) ( وقع ما أمر به ) الزوج وتلقو ما وصفت بأن الزوج قول من إليها ذات الطلاق مع الوصف ، وإليها أبنت ذات ما فرغ من إليها وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف ما يفقد في الأصل ولا يجوز لبطا الأصل بالوصف فيقع الأصل ويستتبع الوصف الذي ذكره الزوج .

قوله : ولغا عكسه

الخ ) هذا إذا طلقت قلنا طلقة أمرا أو قرأت الثالث فله يقع بالزواي الفها ، لم لا يقع شيء كما في البين قوله : فقلنا طلقت نفسي واجدا باين ) قيده بإبقاء الشئ الشرطي منحه ما إذا كانت طلقت نفسي بانه إذا قالت أبنت نفسي لا يقع شيء فأنضم هذا القول فذلك لا يجد في شرح من الشروح ولله الحمد على ما وعب .

ا هـ .

كلانه .

ولو يقع الطلاق بطلني نفسك قلنا إن حيث لو طلقت واحد قول ) يقع ( بعكسه أيضا ) وهو أن يقول : طلقي نفسك واحدة إن حيث طلقت قلنا أما الأول فلا من معناه إن حيث الطلاق فصارت متبينة الثالث شرطه لو وقع الثالث بأن يطل هذا الكلام ففهم منه أنها على ما سبق ، وإذا أبني عليه تبين أن الشرط متبينة الثالث ولم يتو جدا لا متبينة الواحدة ، وأجزاء الشرط لا تقسم على أجزاء المشروط فلا يقع شيء بخلاف المرسلة وهي المسألة المتقدمة لأنه ملكها الثالث هناك ولم يطل وقوعها بمشينة الثالث فلها أن يوقع بغير ما ملكت ولو قلنا في هذه المسألة حيث واحدة واحدة وواحدة فإن كان بعضها تشملا بعضي طلقت قلنا أدخل بها ، أو لا أن متبينة الثالث قد وجدت والطلاق لا يقع إلا بمشينة الثالث ومتبينة لها لو جدا لا بعد الفرغ من الكل فوجدت متبينة الثالث وهي في كاحيه قات بطلات جملة ، وإن كان بعضها تنفصلا عن بعض بأن سكنت عند الأولى ، أو الثانية ، لم شامت البهي لا يقع شيء ، إذ لم توجد متبينة الثالث لكون السكوت با حلا ، وأما الثاني فلمذكر هنا قول أبي حنيفة وعندنا يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم أن يقع الثالث يقع الواحدة عندنا وعندنا لا .

قوله : والطلاق لا يقع إلا بمشينة الثالث ، ومتبينةها ) الضمير راجع إلى الثالث وتصح أن يكون بالفرادة ، والمفعول محذوف لتفدية الثالث ) قوله : وأما الثاني ) يعني به : قوله لا بعكسه .

ولو ) يقع أيضا ) وأما طالق إن حيث فقلنا : حيث ينوي الطلاق ) حيث يني الطلاق ) حيث يطل الأمر لأنه على طليها بمشينة المرسلة وهي أن لا تعلقه فلم يتو جدا الشرط ، وإيتاؤها بالعلقة اشتغال بشا لا يعيها فيوجب خروج الأمر من يدعا ولا يقع الطلاق بغيره حيث ، وإن نواه ، إذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق يكون الزوج حديث طليها ، والية لا تغفل في غير المذكور حتى لو قال : حيث طلاقك يقع إن نوى الله يقع غ ممتدا ، إذ امتنية للزوي عن الزجر بخلاف قوله : أردت طلاقك حيث لا يتو عن الزجر ( كذا كل تعليق بخنوم ) كما إذا قلت حيث إن شاء أبي ، أو حيث إن كان كذا الأمر لم يجرى بتعد لها مرأان النهائي به متبينة لعلقة قل يقع الطلاق ويطل الأمر ) بخلاف المزجور ) فلاي لو قلنا حيث إن كان كذا الأمر قد مضى طلقت لأن الطلق بشرط كائن متنجز

قوله : بخلاف قوله أر دت طلاق حيث لا يبي عن الزجر د ) قال الكمان بل هي أي المرأة طلب النفس الزجر د عن تيل ، وغاية الأمر أن امتنية والأداة في صفة العباد مختلفان ، وفي صفة الله ضربا فإن كذا هو الله مطلقا وتامها فيه .

باب الطلق ) شرط صحبه المملك كقول الزوج ( لزوجه إن ذهبت قالت طالق ، أو أوصافه ) أي الطلي بالمملك كان تزوجك قالت طالق ) فإن الزوج ليس يملك لكثرة لكونه سب المملك أقيم مقامه ، وإنما اشترط أحدهما بأن المرأة لا بد من كونه متعلقا بغيره حيث ، وإن نواه ، إذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ولو المملك في الحال ، أو أوصافه إليه لما حصل الفتنة المطلوبة من البين ، إذ لا جوا في ملكية الحال حتى يتحرر عن الشرط وثا إضافة إلى المملك حتى يتحرر عن تحصيل المملك فإذا لم يجد البين لا بدتها لم تنقذ أصلا ، والذي خلاف للزوي ) فلا تطلق أحبة قال لها : إن كملتك قالت طالق فتحكمها فكلتها ) لعدم المملك وأوصافه إليه وتعلق بعد الشرط إن قلنا لزوجه ، لم كملتها لإجره المملك وقت الطلق ، أو قال بالخبث : إن تملكك قالت طالق فتحكمها لإجره إضافة إلى المملك .





الإنسيجي بأن يثبت من ذلك الموضع أما لو سكن ، ثم مات لا توث .

اهـ

ولا يخفى أن هذا شرط كونه قارًا فلا يخص بهذه الصورة .

وقوله :

والمفتوح

(الخ) قصر المصنف على هذا القول وهو أحد خمسة أقوال فيه لأنه فقي به بزعمان الأمة والمصنّف الشهيد كما في البحر .

وقوله : والمرأة في جميع ما ذكرنا كالرجل ) فيه تسامح لأنه يومئذ كان الرجل في المراسع غيرها عن المصالح خارج البيت ، وعلمت مخالفتها له فيه .

وقوله : فإن أخذنا المطلق

(الخ) قال المؤلفي أي بعد ما تم لها سنة أشهر اهـ .

(قلت ) ولا يخفى أن القاعدة مشهورة على الشفط بما هو أشد في تمام المدة اهـ .

واختلف في تفسير المطلق ف قيل هو الزوج البتة لا يستكن حتى الموت أو بعد وفيل : وإن سكن بأن الزوج يستكن فترة وتبيح أخرى والأول أوجه كذا في البحر عن المحقق .

وقوله : بأن هذا كما لا يخلب ما لم يأخذها المطلق ) في مفهومه ماثل ، إذ المعلوم أنه لا يطلب الهلاك بالمطلق ، والفار من غلب خاله أهله لا .

وقوله : قولا بأنها بائنا رخصها ) أي وهو طابع لا متكررة وكذا يكون قولا إذا علق عليها بمنزبه كما صححه في الحاشية ، أو وكل به وهو صحيح فالقاعدة وكله حال مزجه فادرا على خلافه لا إذا لم يغير كذا في الشهير عن الطهيري .

وقوله : أن مات وأبوغير ما ذكر ) هو المذهب كما في المآزيب .

وقوله : هذا في البائن ) نفيد لقوله قولا بالمطابق لإخراج الرجعي بأن لفظ المطلق عامر وفي الرجعي فقبه بالبدل لإخراج الرجعي وكان ينبغي أن يرد أي كما ذكرنا إذ القيد المذكور كان وكان الأولى أن يقول قيد بالبدل لأن الرجعي توث فيه مطلقا أي سواء

كان صحيحا ، أو مريضا

وقت الطلق

وقوله : فإنها السبب لازنها في مرض موته ) غير جيد لأنها –أي الزوجية –سبب إزالتها عند موته عن مرض ، أو فحاشا ، والوجه أن نقول الزوجية سبب تعلّق حقها بمناله في مرض موته والزوج قصد

الخ كذا في الفتح وهو تعليل لقوله هذا في البائن يؤسّخه قوله : فإن الزوج قصد البطالة .

وقوله : فإن الزوج قصد البطالة

(الخ) من المعلوم أن قصد البطال إنما هو في البدل لا الرجعي فكان ينبغي نظرية على ما قلناه اهـ .

ويشترط لكونه قارًا أهليتها للزات في الدين من وقت المطابق في الموت ، وفي الرجعي لا يشترط إلا وقت الموت ولو كانت أهليتها بعد الموت في كون المطابق في المرض فالقول لها بإحاط ما لو كانت أمة قد أذعت الحق –قول موته –والمرأة بعده ، فإن القول لهما كما في الشهير .

وقوله : ولهذا إزالتها ) هو إذا ماتت كان ينبغي للمصنف رحمه الله عدم ذكره هنا لإيهام ذكره وتعلّقه بالبدل وليس صحيحا بل بالرجعي فهو تعليل لقوله سابقا لبقاء الزوجية بينهما فيصح أن يتعلق به قوله : ولهذا إزالتها هو إذا ماتت يؤسّخه قوله : عقبه بإحاط البائن بالسبب وهو الكاخ قد زادنا يعني النظر إليه لقصد والبدل زعلّيه بتأخير عليه إلى القضاء أمدّه بإحاط ما إذا ماتت هي في الأمده حيث لا ترها هو لأن الزوجية في هذه الحالة ليست موجبة لإزله منها مؤاجدة له بقضاه ورضاه به وهكذا يجب حلّ هذا المشكل بليلع الاشتباه الحاصل فيه وتعلّقه من التاسع الأول بوضع الشيء في

غير محله .

وقوله : بأن السبب –وهو الكاخ –قد زال ) فيه قصور فكان ينبغي أن يزيد : لكن لما صار قارًا ردّ عليه قصده فوثقت منه .

(كما ) توث وألية رجعي طلقت قلنا ) بأن المطلق الرجعي لا يؤبل الكاخ ولهذا يحلّ له وطراؤه لا يخرج به الميراث فلم تكن بسواها إياه راجية بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة براءة .

وقوله : كذا إن توث غاية رجعي ) سواء ما لو صرّحت به ، أو قلت : طلقني ولم تزد عليه كذا في البحر عن الحاشية .

(و) كذا توث (ثابتة قبل الموت زوجها) يعني : أي أن المرحض المرأة ففعلت إن زوجها لا ينشع تعيلها إيا توث إذ الثبوتة وقعت بإياديه لا بتعيلها بخلاف ما إذا نالت بالتعيل فإنها لا توث .

وقوله : كذا إن توث ثابتة قبلت ابن زوجها ) خرج به المطلقة رجعيًا كما في في الكاخ فإن توث لكونها نالت بالتعيل وسواء كانت طائفة ، أو متكررة لرضاحتها بإبطال حقها في الطراح ولو فرغ الفرقه بفعل غير الزوج قم يوجد منه إبطال حقها كما في البحر عن المتابع .

(و) كذا توث (من عتها ، أو آلى منها فيه ) أي في المرض أما الأول فهو إذا قدّ امرأته وهو صحيح ، ثم لعن في المرض فإنها توث وكذا إذا قدّ في المرض فإن هذا ملحق بتعدي الطلاق بفعل ما إذا نالت بالقبيل فإنها لا توث .
الخصومة يلعب المراجع لنفسها ، وأما الثاني فهو إذا خلت في مرض موته أن لا يقرتها أربعة أشهر فلم يقرتها في حق محتا المدة ووقعت الثبوتة ، ثم مات توث المرأة (ولو آلى في صحيحه ونالت به ) أي بالإلاء (في مرضه ل) أي لا توث امرأته ، وإن كان الإلاء أبعث في المرض توث لأن الإلاء في معنى تعليق الطلاق بمعنى أربعة أشهر خالية عن أنواع فيكون ملحقًا بالتعلق بنحيه الوقت وسياقي تالاه (بخلاف ) فتعلق بقوله كمرض عجز إلى آخره (ومن في صفّ الفحال ، أو ضم ، أو حبس نقصاص ، أو رجم ، أو حبس في المطلقة حينئذ لا توث ) بأن أهله لا تسب بإلب فيها

وقوله : وإن كان الإلاء أبعث

(الخ) مستند ذلك بكون سطر .

(كما ) لا توث (المختلعة في مرضه ومخرّرة حازرت نفسها فيه ومن طلقت قلنا لا بارها ، ثم مات وهي في المدة ) لأنها حينئذ بطلان حقها والتأخير كان لحقها (أو لا به ) أي وكذا لا توث من طلقت قلنا لا بارها (ثم صبح ) الزوج من مزجه ، ثم مات في المدة فإنه لا يكون قارًا لأنه لما صبح توث الله ليس بمرض الموت ولهذا تغير ترعة من جميع المال ولذا إذا قرّ بالبتين لا يقدم عليه غرما الصّحة .

(وعصافا على مات في الصّحة ومضى المدة ) وأما هنا بارها فقرّرها ببتال أوصى قلنا الأقل مدة ومن الإراث ) أي قال لها في مزجه كنت طلقك وأنا صحيح فلتقت عتاك فسلكته ، ثم قرّرتها ببتال ، أو أوصى لها به ، أو أدانها بارها في مزجه فقرّرتها ، أو أوصى ، ثم مات قلها الأقل منه ومن ميراثها منه .

وقوله : قلها الأقل منه ومن الإراث ) هذا إذا لم تقصص عدتها أما إذا قضت من وقت البقرار ، ثم مات قلها جميع ما قرّرها به ، أو أوصى كذا في البحر عن قصور المما جي .

اهـ

ولست " من " فيما حله للعلّ الفصل لا قضاءه أن يكون لأوجب قبل من كل واحد منهما بل قديان ، وأفعّل مشعبل بالألم فيجب أن يقال : أن من الإراث لأنه لما كان أقلّ يشه بأحدهما وصحة الأقل مخلوق وهو من الأخرى أي قلها أخذها الذي هو قبل من الآخر فيكون الأول بمعنى "أو" ، أو يكون على معناها لكن لا يرد بهما المخلوع بل الأقل الذي هو الإراث تارة والوصى به أخرى فيكون الأول وللمجمع أن الأقلية ثابتة لكن لا يرد من الآخر على أربعة أشهر إما أن علق الطلاق بنحيه الزمان ، أو بفعل الأجنبية أو بفعل نفسه ، أو بفعل المرأة ، وكل وجه على وجهين إما أن يكون التعليق في الصّحة والشرطي في المرض ، أو كان في المرض : أما الوجهان الأولان أغني ما إذا علقه بنحيه الزمان ، أو بفعل الأجنبية فأن كان التعليق والشرطي في المرض ورتب البقرار ، وأن كان الطلي في الصّحة ، والشرطي في المرض لم توث ، وأما الوجه الثالث وهو ما إذا علقه بفعل نفسه فرت كيفما كان إذا وجد الشرطي في المرض ، سواء كان الطلي في الصّحة ، أو في المرض وكان الفعل ماثا

اهـ .

(ثنية : ) عدتها من وقت البقرار على ما عليه القوي وما يأخذ له حصة بالحيوات فمادوى كان على الكل وشته بالبتين حتى كان للزوتة أن يغيرها من غير التركة كما في الشهير .

(إذا علق ) لتريض ) طلقها بفعل أجنبي ، أو بنحيه الوقت –والتعليق والشرط ) أي وأحال أهلكا (في مرضه –) (أو علق طلقها (بفعل نفسه –وهنا ) أي الطلي والشرط (في المرض ، أو الشرط فقط ) فيه ( –) (أو علق طلقها (بفعلها ولا بدّ لها منه ) كما تامل والشرب وكلام البائين وقضاء البئن واستيفائه ( –) (وهنا في المرض ، أو الشرط –) فقط هو وجوب إذا قرّره (ورثت ) المرأة لكون الزوج قارًا ( وفي غيرها ) أي غير هذه الصور المذكورة (لا ) أي لا توث المرأة وهو ما إذا كان الطلي والشرطي في الصّحة في الزوج وكها ، أو كان الطلي في الصّحة فيما إذا علقه بفعل الأجنبي ، أو بنحيه الوقت ، أو كانا كان إذا علقه بفعلها الذي لها منه توث فإنها لا توث في هذه الصور اعلم أن هذا المسألة على أربعة أوجه إما أن علق الطلاق بنحيه الزمان ، أو بفعل أجنبي أو بفعل نفسه ، أو بفعل المرأة ، وكل وجه على وجهين إما أن يكون التعليق في الصّحة والشرطي في المرض ، أو كان في المرض : أما الوجهان الأولان أغني ما إذا علقه بنحيه الزمان ، أو بفعل الأجنبي فأن كان التعليق والشرطي في المرض ورتب البقرار ، وأن كان الطلي في الصّحة ، والشرطي في المرض لم توث ، وأما الوجه الثالث وهو ما إذا علقه بفعل نفسه فرت كيفما كان إذا وجد الشرطي في المرض ، سواء كان الطلي في الصّحة ، أو في المرض وكان الفعل ماثا

له منه توث لأنّ الله صار قاصدا إبطال حقها بالطلاق والشرط ، أو بالشرط وحده لأن للشرط شيئا



بالعبارة بأن الزوج عددة فصا وتعتبا من زوجة حيالة لبعثها ، واحتطارة لا يتصل حق غيره كإلحاق مال الغير حال الاحتياط ، أو الزوج ، وأما الزوجة الرابع وهو ما إذا علقه بغيرها فإن كان فعلا لها منه لم يثبت ثبوت مطلقا ، سواء كان الطلاق والشرطي المرض ، أو كان الطلق في الصحة ، والشرط والمرس لأيا حيث بالشرط ، والرحاء به يكون دحيا بالمشروط . (قوله : إذا علق عليها بغير المجبي) أي الطلاق لاين وسواء كان قبل المجبي له منه بد ، أو لم يكن كما في البحر . (قوله : أو كان الطلق في الصحة الخ) قال محمد إذا كان الطلق في الصحة فلا ميراث لها مطلقا حتى يبعثها الذي لا يثبت لها منه قال فخر الإسلام وهو الصحيح كما في التهور . (قوله : أعلم أن هذه المسئلة أربعة أزوجه) قال في التهور : إنها على ستة عشر زوجها بأن الطلق إما بسجي الوقت أو بفعل المجبي ، أو بفعله ، أو فعلها ، وتخل وجوه على أربعة أزوجه لأن الطلق والشرط إما أن يوجد في الصحة ، وفي المرض ، أو يوجد أحدهما خلتها دون الآخر .

(أنها في مزيج) وقد دخل بها فصيح ، فها ت ، أو أنها فارتبكت فاستكت فها ت (الزوج) لم تثر (أما في الأول فإن الصحة لها انحلت بين العلق والحرث فثبت أن ليس بغرض ، وأما في الثاني فإن المرأة بارتدائها أبطلت أهلية إرثت لأن المرددة لا تيرث أحدا ، فإذا استكت بعده لا يمكن عز السب (قال لها إن مرتحت قالت طالق ثلاثا كان قرارا) حتى إذا مرض ومات فيه تيرث (قالت لزوجها التريص : طلقني مطلقا ثلاثا ورقت) بأن مدلول طلقني طلب الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالطلاق فإذا أتى بها الزوج كان قرارا ورقت المرأة . (قوله : قال لها : إن مرتحت قالت طالق ثلاثا كان قرارا) هو الصحيح فثبت بتوحيه في عتيها وقال أبو القاسم الصفار : لا تيرث وكذا يكون قرارا إذا علق التريص الثلاث بغيرها ، أو أنها سبب الأمة : أنت حررة عدا ، وقال زوجها : أنت طالق ثلاثا بعد غير أن عليه بكنام التولي بكون قرارا ، وإن علق عليها وطلاقا ثلاثا بأحد فجاء وقعا ، ولا تيرث بتوحيه في عتيها كما في قاضي خا وقد مدنا عن الشرحير مسألة تعليقها قبل توبه بغيرتين ، والكل ما على عتيها ، وثالثا أنه صار قرارا وتزاد هذه المسئلة على الستة عشر مسألة في تعليق القرار فثبتت لها . (قوله : قالت لزوجها التريص الخ) فيما قدمه من قوله : كما تيرث طاعة الرجعي طلفت ثلاثا غيبة عن هذا .

قال : أحرر المرأة تزوجها طالق ثلاثا فزوج امرأة ، ثم أخرى ثم مات الزوج طلفت (المرأة الأخرى) عند الفروج قد يصير (الزوج) قرارا تيرث (المرأة عددة) عندها طلفت عند الموت قصيرا قرارا وتيرث المرأة ، بأن الأخرية لا تحقق إلا بعد م تزوج غيرها بعدها وذلك يتحقق بالحرث فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وأنه أن التيرث مؤثر والصفة بالأخرية من وقت الشرط فثبت مستدا . (قوله : أحرر امرأة تزوجها) هذه المسئلة ذكرها الزيلعي في باب التيمين والطلاق والعناق ولا تيرث مطلقا أي سواء دخل بها أم لا إذا أنه إن دخل بها فلها مهر ونصف وعيها بالخص عدده وعندنا ما مهر واحد وعيها العدة بالأحد لأجلين .

(باب الزوجة) (هي استيامة القام في العدة) أي إنقائه الكاح على ما كان ما دامت في العدة فإن الكاح قد تم لغيره تعالى (فأشكره من بغيره) أي فإن أبستك عبارة عن استيامة الكاح القديم لا عن إعادته الأول قبل على شرطية الزوجة ، وشرطية بقائه العدة بأن الاستيامة إنما تصح ما ما من العدة بآية ، إذا بطلت باقي في العدة زایل بعد الفساده (ينحر واجتلك وما يوجب حرمة المضاهرة) من الوطء وغيره على ما مر وفيه خلاف الشههي فإن الزوجة عددة لا تكون إلا بالقول فلا ينحر عدده الوطء قبل الزوجة بالقول (وتصح) أي الزوجة فيما دون الثلاث من طلقه وعلقين وهذا في الحررة ، والفتاوي في الأمة كما في ثوبي الحررة وقد مر مرارا (وإن أنت) عن الزوجة فإن كافر بأبستك مطلق فثبت القادير .

(باب الزوجة) المذمور على أن الفتح فيها اقتضخ من الكسر حلقا لما ذهري في دعوى أكثرية الكسر ، ولكني قلنا لابن ذر إن في الكا الكسر على الفقهاء تعدى ولا تغنى قال : رجع إلى أهله وزوجه الإهمر وذلكه زوجا وزوجا ومزجعا كما في التهور . (قوله : ينحر واجتلك) يريد به واجت المرائي والاحتك ورجلك وز ذلك وأستكك ومستكك وهذا صريح والشرط في بعض المواضع في رد ذلك المسئلة كإلتي أو إلى بكتحي ، أو إلى عشتبي ولا يشترط ذكر العدة في الازجاع والمراجعة قال الكمال : وهو حسن ، إذ مطلقه يستعمل في حبس القول ومن الصريح الكناخ والفروج مع محمد وهو ظاهر الزاوية ، . (وفي التتابع وعليه الفتوى وهذا ركن الزوجة لأنه إما قول ، أو فعل والقول الصريح ما تقدم والكتابة ألت عدي كما كتبت وألت المرائي فلا يصير مراجعا إلا بالشيء كما في الفتح والتهور والإلعي . (قوله : وما يوجب حرمة المضاهرة) ما في الزوجة وبالفعل ولكنه مكررة كما في البحر عن الجوزهر ونقل عن الجاوي القديسي إرجاعها بغيره ، أو لنسب فالفضل أن يراجعها بإبستها وثالثا .

إأن الستة الزوجة بالقول والإبهاد وإعلامها كما في شرح الطحاوي .

(قوله : من الوطء وغيره) يعني به التمس والفتنة على أي موضع من بينها والنظر إلى فرجها الداخلي بشهوة ، وإن لم يقصد المراجعة كما في البحر ولا فرق بين كون الفتنة والتمس ونه ، أو منها بعد كونه بطيما ولم يشتمها اتفاقا قال في الفتح : بشرط أن

يشتتها كما في البحر فإن كان احتيالا منها كان ثابتا ، أو فتنه وهو مكررة ، أو مغرة ذكر شيخ الإسلام وخمس الأئمة أن على أبي حنيفة ومحمد ثبتت الزوجة حلقا إلى يوسف وأجنحو أعنيها بإدخالها فرجها في فرجها وهو ثابت ، أو منحر ن كما في الفتح : والوطء في الشر وجبة على المنفص به كما في التهور وزوجة المنحور بالفعل ، ولا يصح بالقول وقيل بالعكس فهل يجزم كما في الشيبين . (قوله : وتصح فيما دون الفتنة) بيان شرط الزوجة وثالثا شرط حسن تعلم ما فاعل . (قوله : وإن أنت) أي بعد العلم وكذا لم تعلم بها أصلا وما في العدة من الشرط أو إعلام العدة بها فسهر كما في التهور .

(ردب بإعلامها) أي بإعلام الزوج إليها الزوجة لأنه لم يبعثها لزمها نفع المرأة في المنعصية لأنها قد تزوج بها ، على ذهبنا أن الزوج لم يراجعها وقد قضت عدلتها وبطرحها الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها الثاني أوقعها فيه مسببا بترك الإعلام ولكن مع ذلك لم يبعثها صحت الزوجة ، لأنها استيامة للقيام وبثت بانها وقد كان الزوج يراجعها تصورا في خاص حقها ، وتصورا الإنسان في خاص حقها لا يتوقف على علم الغير .

فإن قيل : كيف تكون عاصية بغير علم

أجيب بأنها إذا تزوجت بغير سؤال فثبت تزكت المنعصية لأن التفسير جاء من جهتها .

(و) لابد (إبهادا) أي إبها الحرارا عن الناحاد وعن الفروع في موقع الإهم لأن الناس عرفوه مطلقا فثبتهم بالقعود منها ، وإن لم يثبت صحت .

(قوله : أجب بالها إذا تزوجت بغير سؤال

الخ) قال الزيلعي وهذا مشكل أيضا من حيث أنه وجب عليها الشؤان ، والمنعصية بالفعل بما ظهر عندها .

(و) لابد أيضا) عند دخوله عليها بما أذهبها أن لم يقصد الزوجة) أي لبعثها بدخولها عليها بالشاء ، أو الشحج ، أو صوت الشغل لتغلب لداخله عليها فلما يقع نطقه على ما لا يحل نظره فيها فبها مطلقه في الحيلة .

(قوله : إذا لم يقصد الزوجة) كما قده في الهادية وأخلفه في الكثر وهو الأولى لأنه قد يقع المراجعة بالنظر لدخول فرجها وهو مكررة فثبت أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها ولا قصد الزوجة دفعا لأقوع الزوجة بالذكور وصرح المؤلف ليجي بالإطلا في كذا في البحر .

(قوله : لدا يقع نظره على ما لا يحل نظره إليه) فيه ثائل ، إذ الكلام في المنطقة رجحوا ولا يحرم وطؤها بالنظر لما قبله بل أولى لأنه يكون مقدماتا عليه ويقصد فقوله : (لأنها مطلقه في الحيلة بل لابد لبب إعلامها بدخوله بحروف أن يقع بصرة على موضع يصير به مراجعا وهو لا يربطها فبحثناج إلى طلقها فقول عليها العدة فيلزمها الضرر بذلك فلنأكل .

(ادعى بعد العدة الزوجة فيها أن صلتها فرجة) بأن الكناخ يثبت بتصادق الزوجين فالزوجة أولى (وإن كذبته قلنا) أي لا يكون زوجة لأنه مدح ولا يثبت له بطلك الشاء في الحال وهي مكررة فالقول قول الشكر (و بين عليها) لما يأتي في كتاب التلوي أن الزوجة من النساء التي لا يمين فيها (كما في واجتلك) أي كما لا يكون زوجة إذا قال واجتلك ليرد به إبها الشاء فثبتت – منجبة له – : منعت عديني (أن هذه الزوجة صا دقت حال الفساده العدة كما تصح ، وهذا لأنها أيمته في الإحار فوجب قول قولها فإذا أحررت دل ذلك على سبق الفساده ، وأقرب أحواله حال قول الزوج واجتلك فيكون مغاربا للفساد العدة لها يصح بحال ما إذا سكت ، أحرمت بالانقض ، وأن أقرب الأحوال فيها حال الشكفة فيصير إليه .

(قوله : ولا يمين عليها لما يأتي) أي على قول الإمام : وتختلف عندها وعليه الفتوى .

(قوله : كما في واجتلك) ليس هو مل الشبهة به من جهة عدم الإمين إليها لتحلف عند الإمام ووقع في التبين – ترمية في الفتح – أنها لتحلف بها بالاجتماع ، وفيه بحث وذلك لأن الزوجة صحت عندها فعلا لم تستخلف وأدري في البدائع وعبرها القضا على قول الإمام وأجاب في الجوازي الشبهة بأن المزد الهما لو قال : كما قال الإمام من عدم صحة الزوجة ، ونظر ذلك في المراجعة فراجعها .

وبعد لا يخفى والله اللو في كذا في التهور .

(و) كما (في زوج أمة آخر بعتها) أي بعد العدة (والزوجة وصلة سبها وكذبته) الأمة فإن القول لها فإن صحة الزوجة بناء على قيام العدة ، والقول في العدة وقولها بقاء وفساده فكذا فيما يليه (أو قالت) الأمة (منعت) عيني (والكرا) أي أكثر الزوج والسبب منصي العدة فإن القول لها فلا أعرف بشأنها (تقطع) أي العدة (إذا ظهرت من الخصى أحرر لعنر) وهو الخصى الثالث من العدة (وإن لم تغسل) حتى لو بقي من الوقت انقطع ما ع تمنك من الخصى وانحر م له صلاة فحبس ذلك الفدا بحكم بطايرتها بأن الخصى لا يزيد على العشرة فيقتلها بخروجها من الخصى بلمجرد الانقطاع فالقصد العدة والقطعت الزوجة .

(و) إذا ظهرت منه (بالل من العشرة) لا (أي لا تقطع العدة) حتى تغسل ، أو ينصبي وقت صلاة ، أو يترشم وتصلني مكررة ، أو نظرها فإنه إذا قطع فيها ذوبا يحميل عزاء الم فلي يثبت بخروجها من الخصى فيكون ذلك ختصا بأن مدة الإيسال من الخصى إذا كان أيها أقل من عشرة فلا ييسال مؤكدا للانقطاع ، وكذا منصي وقت الصلاة (إذ ينص فيها صارت الصلاة ذنبا في ذنبا وهو من أحكام الطهارات بأنها لا تصير ذنبا إلا على الطاهرة عن الخصى ، وإذا لم تغدز على الماء بعد ما ظهرت ، وأنها دون العشرة فثبتت وصلت فقد قطعت الزوجة ، لا لا حكتا بغيرها حيث جاز ما صلاها بالهم .

(سببت غسل غصن راجع) الزوج (و) سببت (ما ذكوة) أي

فون عضو ( لا ) أي لا تراجع وهذا المبدأ ينسحب والقديس في العضو الكامل أن لا تبقى الرجعة بالها . غسّلت أكثر البدن وألقيا من فيها فونه أن تبقى لأن حكمَ الحجابة والحجس مما لا يتجزأ ، وجّه الاستنباط وهو الفرق أن ما فون العضو يستأجر إليه الحفاف ليقبّه قلّا يَتَّبِعُ بعدَ ما وحول انتهاء إليه فقلّا باله تقطع الرجعة ولا يحل لها التزوج أخذًا بالاحتياطوي الرجعة والتزوج يحلّف العضو الكامل ، إذا لم يستأجر إليه الحفاف ولا يقبل عنه عادة ففقرًا .

قوله : وحلقه سبيلها وكثّبه ) أي ولا يَبْدَأُ فالفقر لَ لها ، وفي قلبه الفقر لَ بسبيلها في الصحيح كما في المذهب ، وفي الخبر هو الأصح .

قوله : أو قالت فصنت عيني والكر

الخ ) أي واستمرّت عليه ، إذا لم أحرزت باله كان كذا أي أنه الرجعة ولو قالت : الفصن بالولادة لا يقبل إلا بيّره ولو قالت أسقطت سبطاَ مستبين بعض الحظي قلّه حَلَبَ بيبيها على أن صِفته كذلك ، لا فرق في ذلك بين الأئمة والخِرَ كما في الخبر .

قوله : وهو الحُجْنُ الثالث ) لو انحصَر على قوله قلّه إذا طهرت من الحُجْنِ الأخير لكأن أولى ليشمله الأئمة .

قوله : حتى لو بقي من الوقت بعدا للقطع أي قوله يحكمُ بطهرتها ) يعني لزوم الصلاة وعليها لأن طهرتها بالنظر لحل الوطء لا يتوقّف على هذا ، ثم إن هذا أقنَدُ مُشْتَرَاكِتَها وبينَ مَنْ القطع دُخُلًا لِمَنْ أحرَمَ الحُجْنُ من حُجَّةِ لزوم الصلاة عليها فكان التائب حَذَفَ هذا المُفْرَعُ من ذا المَحَلِّ وقبضاره على قوله هذه : لأن الحُجْنَ لا يزيد على العشرة

الخ قَبِيضَتُه لَه .

قوله : حتى يغسلني هذا إذا كانت مسلمة ولو كان غسّلها بسلوٍ حمارٍ مع وجود الماء المطلق ، والتكاثُبة تقطع رجعتها بغيره والباطلح لما دون العشرة لعدم حجبها ويتبعي أن تكون المَحْجُونَةُ والمنقوْهة كذلك في الخبر .

قوله : أو دعيتم ونصأي مَكُونَةٌ ، أو نطُرَا ) يشير إلى أنها لا تقطع حتى نفُرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ وهو الصحيح كما في الفتح عن المشهوروصحفة في التبيين وشرح المنحج ، .

وفي الجهره تصحيح خلاف هذا

وتصله صحيح في الفتاوى أنها تقطع بالشروع ا هـ .

ولو شئت المصنّف ، أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرهي تقطع وقال الرازي لا تقطع به كذا في الفتح .

قوله : نسبت غسل عضر ( المراد به كاليه والإجلال لما دونهُ كما أصبح وتغصن السعيد ولو بقي أحد المتحرّين لم تقطع قلّة الكفّال وقبّد بالستار لها لولا نعمتكت البقاء ما دون عضو لا تقطع كما في البحر .

( طلق حاصلاً متكرراً وطهرها فراجعها فقلت لا لقلّ المدة ) فصاعداً ( صحت الرجعة ) يعني : له امرأة حامل طلقها والكر وطهرها ، ثم راجعها ، ثم ولدت لقلّ مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعة ولا عبرة بالكاره الوطء لأن الشارع كتّبه بجعل الولد القيراص وهذه العادة أحسن من عبارة الوفاية والكاره بالها حاله عن مسامحة ذكرها صائر الشريعة ( و ) طلق ( من ولدت ) لقلّ المدة فصاعداً ( قلّة ) أي قبل الطلاق ( متكرراً وطهرها ) قلّة الرجعة ) يعني له امرأة ولدت لقلّ المدة والكر وطهرها حاله أن تراجعتها ولو عبرة بالكاره لما مرّ أن الشارع كتّبه ( وإن خلا بها ) حرة صريحة ( فالتكر ( الوطء ( قلّا ) أي لا يصح رجعتها لأنه التكر الوطء ولم يكنكّبه الشارع فيكون الإنكاره حجة عليه ( فإِنْ طلقها ) أي : عندما خلا بها والكر وطهرها إن طلقها ( فراجعها فقلت لا لقلّ من ستين صحت ) الرجعة فإيها إذا ولدت لقلّ مَهِمّا من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد لَهَا لم يفرّ بالقضاء العدة وانولد يتغي في البطن هذه المدة قلّا بدأ أن يجعل الزوج واجبا قبل الطلاق لا بعدة لأنه لو لم يطقا قلّة نزول الميثل بنفس الطلاق فيكون الوطء بعد الطلاق حراماً فيجب سيادة فعل المسلم عنه إذا جيل واجباً قبل الطلاق نصريح الرجعة .

قوله : و طلق من ولدت لقلّ المدة ) يعني من وقت التزوج

قال : إذا ولدت قالت طالق فقلت ولداً ، ثم ولدت ولداً ( آخر يططين فهو رجعة ) المراد يططين أن يكون بين الولدين سنة أشهر ، وأختر أما إذا كان أقل يكون بطنٍ حارٍ ، وإذا يابّت الرجعة ، بالها طلقت بالولادة والولاي ثم الولادة الثانية دلت على أنه راجعها بعد الولادة الأولى يكون الوطء حلالاً أما إذا كانت الولادان بطنٍ واحد قلّا ثابت الرجعة بأن غرق الولد الثاني كما قيل الولادة الأولى .

( و ) أو قال لا كتّما ولدت قالت طالق ولدت ثلاثة بطون بفتح طلقت ( قات ، و ) الولد ( اللبي والثالث رجعة ) فإيها طلقت بالولاد الأول وصارت مَعْدَةً وبالولد الثاني صار مُراجِعاً في الطلاق الأول ، إذ يحلّ الطلاق بوطء ما حدث في العدة حلالاً بالمر المسلم على الصالح وطلقت ثانياً بالولد الثاني لأنّ الجين عقدت بكتّما بالولد الثالث صار مُراجِعاً في الطلاق الثاني لما مرّ وطلقت ثالثاً بالولد الثالث ( فعند الرجحس ) بالها حائل من ذوات القرء حين وقع الطلاق .

( الرجعي ) من الطلاق في لا يُزِمُ الوطء ) بقا أصل النكاح كذا مرّ حتى لو وطئ لا يزِمُ الغفر وقال الشافعي يخرمهُ حتى يزِمُ الغفر ( ومطلقاً ) أي مطلقه الرجعي ( تحريم ) ليرتب الزوج في رجعتها ( ولا يسفر بها ) أي : على رجعتها ( لقره تعالى ) لا تخرجوهن من بيوتهن } الآية لوأدت في المنعكات من الرجعي لسبق قوله تعالى { وإذا طلقتم النساء } وصريح الطلاق رجعي بالإنحاج .

قوله : والولد الثاني والثالث رجعة ( المراد من كون الولد الثاني والثالث رجعة أنه ظهر صِحّة الرجعة السابقة به كذا في البحر ا هـ .

ولا يزِمُ أن يكون الوطء حراماً إذا قلّا لا ترى النفس أصلاً كما في التبيين .

قوله : ومطلقه الرجعي يفرّغ من به إبقاء إلى أن الزوج حاصر وقبّد علّا مسكين يكون الرجعة مزجراً فإن كانت لا تخرجه لشدة بغيه لها فلا يفعل .

قوله : بسبب في قوله تعالى { وإذا طلقتم النساء } ) كذا في الشرح البقاء ، والمطلوّة ( بها أيها الشيء إذا ) الثانية .

( يتكسّر ) الزوج ( بمثابة ما ثبتت في العدة وبعداها ) بأن حلّ المحلّوبها في أن زوّاله مطلق بالطفة الثانية فتقدم قبلها ونسب الغرض أي العدة لانشاء النسب ولا انشاء في حقه ( لا مطلقته بها ) أي بالثبات أو خرة والثنتين لزامة حتى يطاعها غرضه ) لقوله تعالى { فإن طلقها فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) والمراد منه المطلقة الثانية ، والثتان في الأئمة كالتأثت في الحرة لأن الرق شعت لحلّ المحلّوبه على ما عرف والتكاخ في الثانية حيل على المفد ، ولزوم الوطء ثبت بحديث مشهور بخبر به الزيادة على الكتاب وهو حديث الثعلبية وقد حقق هذا البحث في كتب الأصول وأوصحاه بعن الأدب تعالى وتوفيقي في شرح الحرفاء وخوامسي الطروح بما لا يزيد عليه ( ولو ) كان ذلك الغرض ( مُراجِعاً ) غير بائع ، بالذوي التحليل كما قيل لأن الشرط المبدأخ دون الإقبال لغرض ما جرد فيه ( ينكح صحيح ) شطّاق بقوله يطاعها " ( وتنصبي ) عطف على " يطاعها " ( عدلته ) أي عدة الزوج الثاني ( لا سبيلها ) عطف على " غرضه " يعني أن وطء السيد آمنه لا يكون محققاً لغير ملك النكاح للتحليل بالصل .

قوله : بأن حلّ المحلّوبها في كذا في الهيام وقال ل الكفّال : هذا تركيب غرّ صحيح والصحيح أن يقال : بأن حلّ المحلّوبها في ، لأن حلّ المحلّوبه فيه وهذا لأن المحلّوبه هي كون الشيء محلاً ولا معنى لبسبة الحلّ إليها ، إذا لا معنى لحلّ غيرها محلاً ا هـ

وقال شيخنا : يخبر وأن تكون الإضافة تائية ا هـ .

قوله : وضع الغرض جواب عن سؤال مقدّر .

قوله : حتى يطاع غرضه ) يعني لو يُجامع عليها ، وإن قصعها ، وإن كانت صغيرة لا يُجامع عليها لا يحلها ، والشرط الإيلاج بغرض نفسه قلّا يجلبها الشّخّخ بالمواجه يستاعدة يده إذا امتنع ، وعيبل ، والصواب أنه يجلبها كذا في شرح الزاهدَي .

قوله : ولزوم الوطء ثبت بحديث مشهور ) قال الإمامي بإشارة الكتاب ، وإجناح الأئمة ا هـ . وفيه إشارة إلى زوجه سعيد بن المسيّب رضي الله عنه قوله بأن المأخول ليس شرطاً لجلبها للأول نعم على زوجه عته في الفدية ونقاة عنها في البحر ثمزاد الإمامي الإجناح العالي قلّا بقدر فيه كون بشر المرسي وداده الطهرى ولشعبة قائلين بما رجع عنه سعيد وقال المصنّف الشّخّخ رضي الله عنه : من أتى بهذا الفعل لغة الله ولا لنداكه والناس اجتمعين كذا في الفتح .

قوله : ولا مُراجِعاً غير بائع ) صفة كاشفة قال في شرح المنحج : للمراجع من قرأب من البلوغ وتحرّك آفة واشتبهى قُبِدَ بالمراجع لأنه عليه الصلاة والسلام شرط اللّدة من الطرّقون ا هـ . .

وفي فرائد شمس الأئمة أنه مقدّر بعشر سين كذا في الفتح .

قوله : ينكاح

صحيح ) يخبر عن القابيد ونكاح غير الكفّاء إذا كان لها ولو على ما عليه الفتوى والنكاح المدوّرف .

قوله : وتنصبي عدلته ) أي الزوج على سبيل المنحاز فلو قال أي عدة النكاح الصحيح كان أولى قال المعنبي وللول أقرب والشايب أطهر .

( وكثرة الزوج الثاني بشرط التحليل ، وإن حلت للأول ) بأن قال لو تزوجت على أن أهلك ، أو قالت المرأة ذلك أو زوجها أو أن أحضرها ذلك في قلبها قلّا يكرهه عند عامة العلّماء ، ويهدم الزوج الثاني ما دون اللات ) أي حُكْمُهُ ( أيثا ) أي كتما يهدم حكم اللات يعني إذا طلق الحرة لطفقة أو لطفقتين ونقضت عدلته وتزوجت بزوج آخر ، ثم عادت إلى الزوج الأول علاد بطلان تطلقات وهدم الزوج الثاني حكم ما دون اللات من الخُرْمَةِ الخفيفة كذا يهدم حكم اللات من الخُرْمَةِ العظيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، .

وعند محدّدو فقر والشافعي رجحتم الله تعالى لا يهدم ما دون اللات وهذا البحث أيضاً ذكره مستوفي في الكنايين المذكورون .

( وشققة اللات أخرت بنصبي العدلتين ) عد من الزوج الأول وعد من الثاني ( والمنة تحطّله ) أي منصّتها ونسائي في آخر باب العدة أن منصّتها إن كان بخصي : فقلّل ما نصّات فيه عدة شهران وعشعنه تسعة وثلاثون يوماً ( له ) أي جاز للزوج الأول ( نصيبها إن طن صلبها ) لأنه إما من المنعكات – يكون البضع مفعولاً عند اللأخر – ، أو اللاتات – جعلت بالحل به – ، وقول لولا جرد مقبول فيهما .

قوله : وكثرة بشرط التحليل ) أي كراهة تخريم كتما في الفتح .

قوله : وأن حلت للأول ) قال في شرح المنحج يعني عند إمام الشرطان جازوا حتى إذا لم طلقها بعد ما جامعا بغيره عليه ا هـ .

وقال ألكنا : هذا الإيجاب مما لم يطرّف في طاهر المؤرواية يعني أن يؤمّل عليه ولا يحكم به لأنه بعد كونه ضعيف الأدب دثر عنه قواعداً المذهب ، وإذا حيف أن لا يطقها المنحّل لقول زوجته نفسي على أن أمرى بيدي ، أو يبدل فلان أطلق نفسي كلفاً أريد فإذا قبل عاز النكاح وصار الأمر بينهما ، أو يد من شرط له ا هـ .

قوله : أما إذا أحرمت ذلك في قلبها قلّا يكره ) فلو ل بأن يكون مأجوراً لأن مجردة القيد في المنعكات غير معتبرة وقيل المنحّل مأجور ، ولقول المغن إذا شرط المأجور كذا في البحر .

(قوله : يتهدم الزايج الثاني ما دون الثالث ) هذا إذا دخل بها ولم يدخلها لأنها لم تنهك اتفاقا كما في الفتح .

(قوله : وعند محذور زنا والشاهدين أن يتهدم ) القصص الكمال لمحمد بما يطول ، ثم قال –أي يهدأ – فظهر أن القول ما قاله محمد وبقي الآية .

(قوله : مطلقا لثابت آخرت بمنعني المعتان ) أي قالت قد الفقت عيني وتزوجت ودخل بي الزايج الثاني وعلقي الفقت عيني كما في الهداية .

وفي النهاية لما ذكر إخبارها هكذا منسوطا إليها لو قالت : حلفت لك فتزوجها ، ثم قالت لم يكن الثاني بحل بي إن كانت عالمة بشرائط الحل لم تصدق ، وإلا تصدقت ، وفيما ذكرته منسوطا أن تصدق في كل حال وعن المشركين أن

يجزئ له أن يتزوجها حتى يستفسرها لا خلاف للناس في حلها بمجرد العقد كذا في الفتح .

(قوله : وسباني في آخر العدة ) يعني في آخر فسخ الإختاد .

(باب الإيلاء ) ( هو لغة الحلف مطلقا وخرعا ( حلف على ترك فعلها مدة ) وحكمة معلقة بآية إن برز والكفارة والجزاء إن حث ) وأقبحا للحرمة أربعة أشهر ولثأمة شهران ) ولا حد لا تحرمها قدا إيلاء لو حلفت على أقل من الاثنين بأقل للحرة والله لا قرئت حديثين ، أو ثلاثة أشهر ( قلز قال والله لا أقرئك ، أو لا أقرئك أربعة أشهر ) الأول مؤبدو الله ي مؤقت (أو إن قرئتك فعلن حج ، أو نحره ، أو قالت طلق ، أو عدة حر فإن قرأها في المدة حث ) وإذا حثت ( ففي الحلف بالإلاء ) وحثت (الكفارة وفي غيره ) وجب الجراء وسقط الإيلاء ( وأل ) أي وإن لم يقرئها بآيات الواحد وسقط الحلف المؤقت ( فإنه إذا كان موقعا بأربعة أشهر ولم يقرئها بآيات واحد وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم يقرئها بعد ذلك لا فيين (ل ) أي لا ينسقط الحلف ) المؤبد وقرع عليه بقوله ( قلز نكحها نأيا وثالثا ونصت المثلان بلا فيء ) أي بلا قرآن .

(بآيات آخرين ) يعني أن نكحها ولم يقرئها أربعة أشهر فيين ثابت ، ثم إن نكحها ولم يقرئها أربعة أشهر فيين لا ( فإن نكحها بعد زوج آخر لم يطلق ) (لم يبق الإيلاء ( وإن وطئها كفر ) إيلاء التمين إن كان الحلف بغير طاقها ، وإن كان به لا يبقى لما عرفنا أن طحايا لثابت يطل عليها .

(باب الإيلاء ) ( قوله : وخرعا حلف على ترك فعلها مدة ) تعريف لأحد قسمي الإيلاء وهو الحقيقي كما لما في معنى التمين وهو الطيق بما يشئ على نفسه فيجب أن يؤاد ، أو تعليق بما يستشفه .

(قوله : وحكمته

(الخ ) لم يثبت حكمه نصا وهو الحلف ، أو الطيق بما يستشفه وخرطة وهو محلبة المرأة وسنة وهو قيام المشاجرة وعدم المؤفقة كذا في الفهر .

(قوله : والله لا أقرئك ) هذا بشرط أن لا تكون حائضا كما في الفهر .

(وقولن ) يتبعي تنفيذة بكونها عالما بخصها ليتصرف تبعيا إلى ما هو متوقع عنه خراجا فثابتل .

(قوله : أو لا أقرئك

(الخ ) لا فرق فيه بين الحاضر وغيرها .

(قوله : فعلي حج ) أو نحوه ( لو بدخوه صوم يوم ، أو شهر ، أو صدقة وهذا إذا كان مسكنا لأن إيلاء المقيم بالله متعمد عند أبي حنيفة في حق الطلاق دون الكفارة وقال لا يكون إيلاء وبالطلاق والعاق يصح اتفاقا وبصوم ، أو صدقة لا يكون ثوابا اتفاقا كما في شرح المنع لم يقرؤه فعلي صوم هذا الشهر ولا بقرؤه في رجب : والله لا أقرئك حتى أصوم شعبان وكذا بقرؤه فعلي صلاة عند أبي يوسف خلفا لمحمد وقال الكمال لا يكون ثوابا بنحر وإن وطئت عليه على أن أصلي ركعتين أو أطرو لالة تيسر مما يشئ على النفس وإن تعلق اشتقة بعرض ذمهم في النفس من الجن والكنس ويجب صحة الإيلاء فيما لو قال : فعلي مائة ركعة ، ونحوه .

اهـ .

(قوله : أو عدة حر ) هذا إذا استدفى بملكه إن مات أو بآية ولم يستردده ،

أو استردده بعد وطئها وإن استردده قبل وطئها ، أو ملكه بلح سبب قبل الوطء عاذا الإيلاء من وقت الملك كما في الفتح .

(قوله : فإن قرئها

(الخ ) لا فرق بين المعول وغيره وفي الجث .

(قوله : قلز نكحها نأيا وثالثا ) أشار به إلى أنه لو لم يتكبحها وتبعت عدتها حتى نصت مدة ثانية وثالثة لا فيين وهو الأصح كما في التبين .

(قوله : ونصت المثلان ) أحلف في طحايا النديها قال الزئلي . ذكر في الكبي والتهنية أن مدة هذا الإيلاء لغرض من وقت الفروج أي فقد أطلق في ذلك وقال في العدة إن تزوجها في العدة بغير إيدأها من وقت وقوع الطلاق ولو تزوجها بعد القضاء العدة بغير إيدأها لا فائدة من وقت الفروج ولم يملك حلها ومعه في النهاية وهذا لا يستقيم إلا على قول من قال إن الطلاق يتركز قبل الفروج وقد ثبتا ضعفه .

اهـ .

قال الكمال بعد نفيه : فالأولى اخبار الإطلاق كما في التهنية اهـ .

(قوله : والله لا أقرئك شهرين وشهرين بعد هذه الشهرين إيلاء ) لأنه جنح بينهما بحرف الجنع فصا تركلعه بلفظ الجنع فيحقق المدة ( لا قوله بعد يوم والله لا أقرئك شهرين وشهرين بعد الشهرين الأولين ) لأنه لما فصل بين الشهرين الأولين والشهرتين الآخرين بيوم لم تكامل مدة الإيلاء وهي أربعة أشهر ( وكذا قوله : والله لا أقرئك سنة أو يوما ) لا يكون إيلاء لأن المشتق يؤم منكرا فله أن يجعله أي يوم شاء فلا يشر عليه بيوم من أيام السنة إلا ولمكنة أن يجعله المشتق وكذا قال لا يؤمأ قرئك فيه لا يكون ثوابا لأنه استضى كل يوم يقرئها فيه فلا يتصور أن يكون مندوعا أبدا ولو قرأها يوما وليلي يوم أربعة أشهر ، أو أكثر صغر مؤميا لمسقط الاستياء لأن اليوم المشتق لما معنى أن لمكنة قرأها لا يكفارة .

(قوله : والله لا أقرئك شهرين وشهرين ) أشار به إلى ما قال في الفهر لو ذكر مع المنعطف حرف النفي أو القسم لم يكن مؤميا .

(قوله : لا قوله بعد يوم ) بنحر أن يؤاد به مطلق الوقت ، أو لالة الفعلي .

(قوله : والله لا أقرئك شهرين وشهرين بعد الشهرين الأولين ) مقول القول وألت خبر بأن هذا لا يصح مثالا للمشتق لأنه جنح بين أربعة أشهر بحرف الجنع بعد الشهرين الأولين فصا تركلجعه بلفظه وبه يصير مؤميا لتبعه عن وطئها أربعة أشهر بعد الشهرين الأولين فلا يصح نفي الإيلاء عنه فالصواب أن تكون العبارة هكذا : لا قوله بعد يوم والله لا أقرئك شهرين بعد الشهرين الأولين بغير المنصت رجمة الله بقرؤه : لأنه لما فصل بين الشهرين الأولين والشهرتين الآخرين لم تكامل مدة الإيلاء وهي أربعة أشهر اهـ فأيضا يخرن ما ذكرناه صوابا .

(و) كذا أقوله ( بالضرورة ) والله لا أدخل الكوفة والمزاة بها ) لا يكون إيلاء بإمكان قرئها بل لزوم شيء بأن يخرجها من الكوفة .

(المسئلة الخفية كالأزوجة ) أي في حق الإيلاء لبقاء الأزوجة بينهما كما مر ( لا المأنة ولا أجنبية نكحها بعدة ) أي بعد الإيلاء فإنه لا يتصور وفي حقيتها لأن محلة من نكح من منسبه بالص وحي ليست مدينا فلم يتعمد موجب الإطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون مؤميا وتحقيقه أن الإيلاء يشترط تعليق الطلاق بمنص الإمان فلا يصح إلا في الملك ، أو مضافا إلى الملك كما سبق بأن قال إن تزوجت فوالله لا أقرئك ولم يوجد ولو وطئها كفر عن نيةبه ، لأنها متعمدة في حق زوج الكفارة عند الجث .

(قوله : وكذا قوله : بالضرورة ) نفي الإيلاء ظاهر فيها إذا لم يكن بينهما أربعة أشهر أما لو كان بينهما أربعة أشهر فهو مؤم على ما فرع قاضي حان والراجح في فقهاء آل السن اللعدو لم يغير إمكان الإيجنا بخرجهما بلفظان قبل منصي المدة ، وأما على ما في جوامع الفقه فإنه يغير أيقا فوالله قبل منصي المدة فلا يصير مؤميا إلا إن كان بينهما ثمانية أشهر فما فوقها ، فإذا كان بصير النفي باللسان اهـ .

وعلم من البحر بفتح القدير حسن هذا القدير .

(عجز عن الوطء لمصر با جبرها ، أو صغرها ، أو زنتها ، أو لئسنة أربعة أشهر بينهما ففوزة قوله فبت إليها ) فلا تطلق بعدة إن نصت مائة وهو عاجز ( وإن قدر ) على الجماع ( وفي المدة ففوزة الوطء ) ، لأن النفي باللسان حلفت عن النفي بالجماع فإذا قدر على الأصل قبل حصول المنقوض بآل لن يطل كالمستهم إذا رأى الماء .

(قوله : عجز عن الوطء

(الخ ) هذا إذا كان عاجزا من وقت الإيلاء إلى منصي المدة حتى لو ألى قادر ، ثم عجز عن الوطء ، أو عاجزا ، ثم قدر في المدة لم يصح فوزه باللسان ولو ألى مريضا إيلاء مؤمدا وآلتا بمنصي المدة ، ثم صبح وتزوجها وهو مريض ففاه بلسانه لم يصح عندنا وضح عند أبي يوسف وهو أصح كما في التبين ، وقولها ظاهر المذهب كذا في الجامع الكبير اهـ .

واختلف فيها لو حسن حل نفي بلسانه ، أو لا بد من الفعل ؟ صحح في التابيع الأول . .

وفي شرح الطحاوي لا يكون فوزه باللسان وهو جواب الرواية ووفق بينهما بإمكان وعدميه كما في الفتح .

(قوله : ففوزة قوله فبت إليها ) ليس المراد حصول هذا فقط بل ما يآل عليه خرجت عنها قلت ، أو زجتها ، أو أبطلت إيلانها كما في الفتح .

(قوله ) بالمرأة ( ألت على حرام إيلاء إن نوى الحريم ، أو لم يتو شيئا ) فإن هذا المفظ لمجدل فكان يتأله إلى المجلل فإن قال قذت به الحريم ، أو لم تؤد فيه شيئا كان نيبا وتصير به مؤميا لأن نحرهم الحلال بينن ( وطحايا إن نواه ) ، لأن في الطحايا حرمة فإذا نواه صبح ولا يخفى وعند محمد لا يكون طحايا لعدم وكه وهو تنبيه المعلقة بالمنحزمة ( وهذا إن نوى الكذب ) لأنه وصف المعلقة بالمنحزمة فكان كذبها حقيقة فإذا نواه صدق .

(و) تطبيق (بآية إن نوى الطلاق وثلاث إن نواه) وقد مر في الكليات (والفقوى على أنه طلاق ، وإن لم يتو ) وجعل نأيا عرقا ولها لا يخلط به إلا الرجال وعن هذا قلوا لو نوى حرمة أو إيلان قضاء ولو كانت له أربع سننورة المسئلة بحالها تقع على كل واحدة مطلقه بآية ، وهل : تطلق واحدة منها ، وإليه الثاب وهو الظاهر والأشبه ذكره الزئلي . كما حل على خرام " وهرجه بدست راست كرم برى حرام " (أي القذى على آلة طاق ، وإن لم يتو " ولو قال بدست جب كرم " لا يكون حلقا لعدم العرف ولو قال " هرجه بدست كرم " كان طلقا كذا في النهاية .

(قوله: ) وهذا إن دوى الكذب ( قال السرخسي إنما يصدق في شبه الكذب ديانة لأن هذا يبين ظاهراً قدا يصدق في القضاء وفي ثوبه جليات الظاهر قال في الفتح وهذا هو المصائب على ما عليه المعدل والقوى والاول ظاهر الا واية لكن الفتوى على العرف الحادث احد . وفيه نظر لأن الفتوى إنما هو في الصبر فيه إلى الطلاق لا في كونه يينا كذا في التهر عن البحر .

(قوله: ) ولو كانت له أربع سنوة والمسألة بحالها

البح ( لا ييم هل على ما في المسألة لأن المباحة مفردة به قدا يقع إلا عليها هذا ما ظهر اي . ثم رأيت موافقة في التهر مع زيادة قوله ويجب أن يكون معاة ، والمسألة بحالها يعني في التخرج لا ييم . آلت " كذا لا يخفى .

اھـ (قلت: ) يعني أنه قال امرأة على حرام ولم يُعَيَّن واحدة وكذا سنوة لا أنه قال مُحاط للمعَيَّن مِنهُنَّ ولا أنه عَمَّم فقال يَسَانِي علي حرام .

(باب الخلع) وما صلح مهرًا صلح بدل الخلع ، الخلع بضم الخاء وفتحها لغة الإزالة مطلقاً وبضمها شرعاً الإزالة التخصُّصُ ، هو فضلٌ من نكاحٍ بدلَ بلفظ الخلع غالباً) (إنما قال غالباً لأنه قد يكون بلفظ البيع والشراء ونحوها كما سبَّاهُ (ولا بأس به عند الحاجة) لقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افدت به ) (بما يصلح للمهر ) بأن ما يكون عروضا للمنفوق وأولى أن يكون عروضا لغير المنفوق لكن لا يجب أن يكون ما يصلح لبدل الخلع مهرًا في النكاح كما دون المأثرة (وتفتقر إلى إيجاب وقبول ) كسائر العقود (وهو في جانب الزوج يمين ) لأنه دليلُ الطلاق بشرط قولها المال ( حتى لم يصح زوجة قول قولها ) كما لا يصح الزوج في اليمين ( ولم يُتَظَلَّ بقيامه عن المجلس قبل قولها ) كما لا يُتَظَلَّ اليمين به بل يصح إن قبلت بعد المجلس ( ولم يترقَّضْ على حضورها فيه ) أي في المجلس كما لا يترقَّض اليمين عليه (بل ) يترقَّض ( على علمها ) فإذا بلغها قولها القبول في مجلسها ( وجاز تعلُّقه بشرط ، أو وقت ) كما جاز في اليمين ( لا ) أي لم يُعْزَ ( بشرط الخيار له ) أي للزوج كما لا يجوز في اليمين .

(و) هو (في جانبها ) أي المرأة ، عطف على قوله في جايه ( كنع ) يعني معاوضة بالمال وتبادل مالا يسلم لها نفسها ( حتى العكس الأحكام ) أي جاز زوجها قبل قوله وتطل بقيامها عن مجلس علمها ولم يُعْزَ بلفظه بشرط ، أو وقت وجاز شرط الخيار لها كما هي أحكام المعاوضة ( وطرف المعدل في العاق كطرفها في الطلاق ) فيكون من طرف

المعد معاوضة ومن جانب المولى يينا وهي تعلُّق العقب بشرط قبول المعدل فيترتب أحكام المعاوضة في جانب المعدل المولى .

(باب الخلع) ( قوله: ) هو فضلٌ من نكاح ) المراد به الصحيح فخرج القاسد وما بعده الردة فإنه لو لم يملك فيه كما في التهر عن الفضول .

(قوله: ) ولا بأس به ) بل قال (تلكمى هو مشرؤع بالكتاب والسنة وجناح الأمة .

(قوله: ) بما يصلح للمهر ) مُعْطًى بقوله بدل وكان ينبغي إسقاط لفظ يينا من " بما يصلح " وتأخير قوله ولا بأس به عند الحاجة اھـ .

وقال في التذرع وما صلح مهرًا صلح بدل الخلع وقال في التهر : ظاهر أن القضية الملوحة تمكس جزئية والعكاسها كلية قضية كاذبة قال: . وجزز الألفاني العكاسها كلية صابغة وعليه جرى المعنى وضع المحققون عكاسها كلية .

(قوله: ) وتفتقر إلى إيجاب وقبول يعني أن شرط فيه المال .

(قوله: ) أي جاز زوجها قبل قوله ( الضمير للخلع .

(قوله: ) وتطل بقيامها عن مجلس علمها ) وكذا يتكلمه حكمًا .

(قوله: ) وجاز شرط الخيار لها ) هو عَزْر مُعْذَر به لقلت ذكره الزدري ، والفرق في التجر .

(قوله: ) كما هي أحكام المعاوضة ) أي بالخيار أصلها

(و) الخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمأثرة ) بأن يقول الزوج خالعتك على ألف درهم ، أو بذكر نفسك ، أو بطلاقك على ألف درهم ، أو تقول المرأة اختبرت نفسي ، أو طلقي منك باللف ، أو تقول الزوج: طلقتك على ألف ، أو بذكرتك أي فارقتك فقلت المرأة .

(و) قد يكون بالقاسية كما لو قال: رجُل لامرأتي " حويش زمن حريدي " فقلت " حريدم " فقال (زوج (فرحم يانت ) أي يقع واحدة بالذمة ذكره قاضي خان .

(قوله: ) بأن يقول الزوج خالعتك ( ليس هو من صور المسألة وإنما ذكره ليبي عليه ما هو في حكمه .

(والتوبة) ، أي بالخلع (وبالطلاق على مال ) –ولو أن يقول الزوج: طلقتك ، أو أنت طالق على كذا من المال ، أو تقول المرأة: طلقي على كذا ويقول الزوج: طلقتك عليه ، والفرق بينهما أن الطلاق على مال يتدرأه الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع إذا تطل بقي الطلاق بقاء وهو من الطلاق أن يطل يقع جميعاً كذا في المحيط وسبأه في التشر – (طلاق بدين ) لأنها لا تسلم المال إلا يسلم لها نفسها وذلك بالثبوت (وهو ) أي الخلع (من الكينات ) لا حتماله الطلاق وعزْر (فيعتبر فيه ما يعتد بها ) من قرائن تزجج جانب الطلاق (وأن قال: ) لم ألق به الطلاق فإن ذكر بدلًا لم يصدق ) في نفيه في شيء من الصور الأربع بل يُحمل على الطلاق ويذكر البذل منعا عن البية (وأن ) أي وأن لم يذكر بدلًا ( شاك في الخلع والمأثرة ) أي فيما وقع الخلع بلفظ الخلع ، أو المأثرة باليهما كناية فلا بد من البية ، أو ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد التفتا ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق لكونهما صريحين كذا في الكافي واخرن عليه بأن لفظ البيع غرض صريح في الطلاق وهو ظاهر . قول المراد بكونه صريحاً فيه لأنه عليه قطعاً بحيث لا يتخلف عنه أصلاً ، وذلك لأن البيع لوجب زوال ملك اليمين فيلزمه قطعاً زوال ملك للسنة وإلزاماً وقع الطلاق بلفظ الخلع أو الخلع بلفظ الطلاق كما مرَّ فليُعامل فإنه دقيق والقبول حقيق .

(قوله: ) على مال ) شامل للمبتذل والمثمنارة عنه سواء كان عليه أصالة ، أو كفالة كما في التهر .

(قوله: ) والفرق بينهما أن الطلاق على مال يتدرأه الخلع في الأحكام ( ليس هو الفرق بل الجمع وما الفرق إلى قوله: ) إلا أن بدل الخلع

البح .

(قوله: ) طلاق بدين ) لو قصي بكونه فسحاق في نفاذ هو لأن في الخلاصة ولا يخفى أن قضاء هذا الزمان ليس لهم إلا القضاء بالصحيح من المنعذب وهو كونه بئنا .

(قوله: ) وأن قال لم ألق به الطلاق

البح كذا لو ادعى فيه شرطاً ، أو استيناه ، إذ الفتوى على صحة عروته إلا إذا وجد الزمان البذل أو قبضه كما في التهر .

(وكرر أخذه ) أي أخذ الزوج البذل (إن نذر ) أي الزوج لقوله تعالى ( وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج واتمموا صلواتهم فما أخذوا منه شيئاً ) والله لو حنثا بالاستبدال فلما نذر به وحشيتا بأخذ المال .

(قوله: ) وتكره له أخذ شيء إن نذر ) يعني تكرهه التخرج ، والحرام يسئس مكرهاً لأن الأخذ حرام قطعاً كذا في الخبر ولحق به الإبراء ، من صلاتها كما في التهر .

(و) كره (أخذ الفضل ) أي الربا على ما دفع إليها من المهر (إن نذرت ) وفي رواية الجامع الصغير لا يكره لإطلاق قوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افدت به ) .

(أخرجها ) أي أخرج الزوج المرأة (عليه ) أي على الخلع (تطيق المرأة ) لأن طلاق المتكره وقع (بلا مال ) أي بما يؤرم مال بل يمكن لها عليه مال بل القزمت أن تعطيه مالا ليتحلن . أو بما سطوت ما ل إن كان لها عليه ما ل كالتهر ونحوه ولما سبأه أن الإحاطة طفي لزوم المال وسقوطه ، والإحاطة بعد الم إحاطة .

(هلك بدل في يدها يعني ) خالعت مع زوجها على مال فقل أن نفعه إليه هلك المال (أو استحق فتلها فيسته ) إن كان يميناً (أو مقله ) إن كان ميثاً ولا يتطل الخلع لأنه لا يقبل الفسخ بل يجب الصنن أن عليها تحققة للمعاوضة .

(قوله: ) وفي رواية الجامع الصغير لا يكره ) هو البني جزم به في المذهب .

(قوله: ) أخرجها عليه أي على الخلع تطلق ) أي بئنا وإن وقع بلفظ الخلع .

(قوله: ) بأن طلاق المتكره وقع ) في التعليل نظر لأن المطلق هو الزوج وليس بمكره بل هو الحامل عليه . .

وفي التعليل التفرع اختلاف في المكره والطرخ قالقول له مع اليمين .

(خلع أو طلق بخدر ، أو حيزبر ، أو متيه ) ونحوها مما ليس بدل ( وقع ) طلاق (بين في الخلع ، زوجي في غيره محال ) أي بغير شيء لأن الإبراق متعلق بالقول وقد أوجد فقع في الخلع اليمين ، وفي الطلاق الزوجي كذا هو مقتضى اللفظ وقد نقلناه من المحيط ولا يجب عليها شيء لأنها لم تسلم مالا متفرعاً بقصر عاوة له وأيضاً لا وجه لإيجاب المسمى بالإسلام ولا إيجاب غيره لعدم الإلزام (كمخالعتي على ما في يدي وكأشيء في يدها ) أي كذا يقع الطلاق مجازاً إذا قلت: خالعتي على ما في يدي وليس في يده شيء لأنها لم تسلم مالا متفرعاً فلم يصير عاوة له والأرجح بالغرور والبراء ذبا ليدميها البذل الجسني (وأن زادت ) على قولها " خالعتي على ما في يدي " قولها (من مال ، أو درهم ) ولم يكن في يدها شيء (رُدَّتْ عليه المأوى (مهرها ) الذي أخذته منه (أو ) طعنت (ليدي الثانية ) قلته درهم ) وأن كان في يدها درهمان أو لوزم ياتنا م قلته درهم (وأن كان أكثر من قلته درهم قل ذلك كذا في الهاتية أما رُدُّ ما أخذته في الأولى فإلها لما سشت مالا لم يكن الزوج راحياً بزوال ملكه إلا بعوض وأن وجه لإيجاب المسمى ، وفيه ذكره مجهولاً ولا لإيجاب فيه الضع وهو مهر البذل ، لأنه عَزْر مُعْزَرٌ حال الخروج فحين إيجاب ما قام به الضع على الزوج دفعاً للضرر عنه ، وأما دفع قلته درهم في الثانية فلأنها سشت بلفظ الخلع وأنت قلته فتجب عليها القطن بها فصا ز كما لو قرأ ، أو أوصى بداراهم .

(قوله: ) وأيضاً لا وجه لإيجاب المسمى للإسلام ) أي لأن الإسلام مانع عن فعلك الخير والنجوير والتبعية وتعليكها أيضاً .

(قوله: ) ولا شيء في يدها ) قيد بإذ لو كان فيها شيء من المال كان له ولو قليلاً فيما إذا قالت مال قاله: أو درهم ) أو فرق بين كونها ذكرتها متكررة أو متعرة في التهر .

(قوله: ) رخت مهرها ) فيه إيحاء إلى أنه مقصود ولا فرق في ذلك بين كونها سسئى ، أو مهر البذل فإذا لم يكن مقصوداً فلا شيء عليها كذا في المبدئية وكذا لو كانت قد أقرته كذا في الجوهرة كذا في التهر .

(خالعت على أبي لها على تراهما من حنثها لم تقرأ ) بل عليها تسلم شيء إن قزرت وتسلم فيه إن عجزت ؛ لأنه عُدَّ معاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط الرأفة عنه شرط قاسم فيطل هو لا الخلع لأنه لا يتطل بشرط القاسية ( طلقنت ) لثبات (أن لا تلت طلقي ثاتاً ) باللف ، أو على ألف فطلقها و جدة يقع في الأولى بلا تلت الألف ، وفي الثانية زوجية محالاً ) فإذا أدا قالت: طلقي ثاتاً بأب جيل المألف عروحت لثاتاً فإذا طلقها واحدة وجب ثاتاً لأن البا أجزاء العوض طلقنت (لثاتاً ) أي لا تلت طلقي ثاتاً

تقسم على أجزاء المتعوض أما إذا قالت مطلقى قلنا على أقب فجعل على للشرط عند أبي حنيفة ، والطلاق يصح تعليقه بالشرط وأجزاء الشرط لا تقسم على أجزاء المشروط فيقع زجعة بلا شيء وعندهما يقع بدين قلت ، ألقف بالهنا حملها على العوض بمعنى ألقا ، كذا في بخت عند الألف ، أو على أقب ولأن السبع لا يصح تعليقه بالشرط فيحمل على العوض ضرورة ولذا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط .

قوله : خالفت على عبد أبي لها على برأيتها من حنانه لم تقرأ يخالف البراءة من عليه فليها صحيحة كما في الشهر .

قوله : فطلقها واحدة

الخ) هذا إذا طلق في المجلس حتى لو لم يطلقها كما يجب شيء كذا في الجلف بخلاف ما إذا بدا آخر فقال : خالفتك على ألف فلو لم يقرع منطسها في القول لا منطس حتى لو ذهب من المجلس ثم قبلت في مجلسها ذلك صح قولها كذا في البحر عن المعجزة .

قوله : يقع في الأولى بنية بلس) هذا إذا لم يكن مطلقا قبل ذلك حتى فإن كان مطلقا واحدة كان له كل ألف كذا في المشروط وغيره كذا في مطلقا قلنا طعة ، أو متفرقة في مجلس واحد كذا في الشهر والأخر .

وإن قال : طلقي نفسك قلنا بألف ، أو على أقب فطلقت واحدة لم يقع (لأنه لم يرض بالثبوتية إلا بسلامة الألف كلها له بخلاف قولها له : طلقي قلنا بألف ، بالله لما رخصت بالثبوتية بألف كانت يعصها أولى أن ترضى .

وياس) أي إذا قل أنت طالق يا أقب ، أو على أقب فقبلت بلس) المرأة (ورقم الألف) ثلاثة (أو طلق فيضحي سلامة البدن) ، أو ووجد الشرط وبدا ذكرها .

قوله : فقبلت بلس) المرأة (ورقم) يعني إذا قبلت في المجلس وهو مستأنز لثلاثة غلم من قوله أو ل الباب : الواقع به والطلاق على ما طلقا بدين كذا في البحر .

وبالط طالق) أي إذا قل للمرأة أنت طالق (وعليك ألف ، أو) قال لغيره (أنت حر) وعليك ألف فطلقت (المرأة (وحتى) العبد (مجانا) سواء) قلنا ، أو لا عنده وقال : على كل واحد منهما الألف إذا قبل ويقع الطلاق ولما قلنا بلا قول ، بأن هذا الكلام يستعمل للمعاينة فقلنا حين هذا المتاع ، ولك علي ألف ودمم ويكون بشرطه فإياهم ببرهم وله أنه جنة عامة لها فوطب بقا قلنا بلا بدليل الحال ، إذا تأصل فيها الاستقلال ولا دلالة هنا بأن الطلاق والمعاينة يتفكان عن التأمل بخلاف السبع وأجزاء فليها لا يوجدان بدونه .

قال طلقك أمس على أقب فلم يقبلي وقالت قبلت فلقول له ، وفي السبع (المشترى) يعني من قال لغيره بعت منك هذا العبد بألف ودمم أمس فلم يقبل وقال المشتري قبلت فلقول المشتري والفرق أن الطلاق ينال بيمين من جانب الزوج ، والقول شرط الجحش ، فقيم البيمين بلا قولها فلا يكون الإفرا واليمين فرار بشرط الجحش لصحتها بلونه فصار القول لا بد منه لأن الزوجين إذا اختلفا في وجود الشرط فلقول الزوج لأنه مشكور قلنا السبع فيجاب وقبول ولا صحة لأحدهما بدون الآخر فصار الإفرا باليمين فرارا بما لا يميم لا به فإذا انكره فقد رجع عنا أقربه فلا يصح (ويستقط) الخلع والشرأة) يقع الهزلة جعل لكل منهما بريئا من الدوى عليه (كل حين لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالكاح) كالمهر مقنوحا -لوغير مقنوح قبل المخلو بها ، أو بعدة -والشفقة الناحية ، وأما نفقة العدة فلا يسقط إلا بالاشترقي بالكاح لأنه لا يسقط ما لا يتعلق به كالفرص وتضمن ما اشترت من الزوج ونحوهما .

قوله : وقال قبلت فلقول له) أي يسيبه كذا في الفتح ولو أقاما بثمة فثمة المرأة أولى كذا في الصراخية .

وفي الفتية : أقامت بثمة على خلع زوجها المتزوج في صحبه وقام وثية ، أو هو بعد البقرة أنه في جوبه قبيلتها أولى كذا في الشهر : ويستقط الخلع والشرأة كل حين

الخ) لفراد الخلع الصانز من الزوجين لأنه لو خلعها مع أخيهي بما له لا يسقط به مهرها ، والسقوط فيما إذا كان الخلع بصيغة المنة المنفعة لئلا قل في البحر .

وفي الزاوية قال لها خلعك فقلت : قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق لئلا يقرره إذا أوى ولا دخل لبقولها حتى إذا أوى الزوج الطلاق ولم تغفل المرأة بغير التأين ، وإن قال : لم أره الطلاق لا يقع ويصعد قضاء ، وديانة بخلاف قوله : خالفتك فقلت : قبلت يقع الطلاق والبراءة هـ .

قلت) ونصه عارة الزاوية أن عليه مهر ، وإن لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق إليها من المهر لأن المأل مدخور عرفا .

اهـ .

وفي شرح المنظومة تفسير الشرأة والخلع بما إذا قلت للمرأة : بارئني على كذا فقال : بارئك أو قالت : خلعي على كذا فقال خالفتك ، أو قال الزوج ذلك وقالت المرأة : قبلت هـ .

وقال في البحر الشرأة بالهزوة ، ولما خلعها خطأ وهي أن لقول الزوج : برئت من نكاحك بكنا ، كذا في شرح الرقاية ، ولا يخفى وقوع الطلاق بالدين في هذه الصورة وقد مؤرها في فتح القدير بأن يقول أبرائك على ألف ولم يذكر وقوع الطلاق به وقد صرح بوقوع

الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والزاوية لكن قال فيها : بنية الطلاق في الخلع والشرأة شرط الصحة (لأن المشتري لم يشترطه في الخلع لعقبة السبعين) ولأن الغالب كون الخلع بعد مذكارة الطلاق فلو كانت الشرأة أيضا كذلك لا حاجة إلى التبر ، وإن كان من الكفاية على التأمل .

اهـ .

قوله : كالمهر) المراد به مهر الكاح المخلع منه حتى أبرأتهما ثم تزوجها بمهر آخر فخلعت منه على مهرها برئ من الثاني دون الأول لأن كذا في الخلاصة والمنفعة كالمهر كذا في الزاوية .

قوله : قيد بالكاح

الخ) هذا على الصحيح وزوى الحسن عن أبي حنيفة أنها تقرأ كل منهما عن خلع في الكاح وعن دين آخر كذا قلنا هـ .

خلع الأب صغيرة بطلاقها ومهرها فطلقت ولم يزوج) أي التأمل عليها (ولم يسقط) أي المهر أما وقوع الطلاق على ما هو عليه فإنه تعليق بقول الأب فيكون كتنقيبه يستمر إقباله ، وأما عدم وجوب التأمل عليها فلا بد من الخلع تزوج ومال العشي لا يقبل الشرع (فإن خلعها) أي الأب صغيرة (صانها) أي في لذل الخلع لم يرد بالصان الكفالة عن الصغيرة لأن التأمل لا يلزمها بل المراد به الزام التأمل ابتداء .

(صح) الخلع (والتأمل عليه) أي الأب بأن اشترط بدل الخلع على الأبجي صحيح فعلى الأب أولى (بما يسقط المهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب (وإن شرط) الزوج (الصان عليها) أي الصغيرة (فإن قبلت وهي من أهلها) أي لذل القول بأن كانت تغفل أن الخلع سالب والكاح جالب (فقلت) لوجود الشرط (بلا شيء) بالله ليست من أهل الغرامة (قال) الزوج (خالفتك) ولم يذكر ما لا ر قبلت) المرأة (فقلت) لوجود الإيجاب والقول (وبرئ عن المهر) (لمؤجل) لو كان عليه ، (وإن) أي ، وإن لم يكن عليه من المؤجل شيء (ودنت) على الزوج (وما ساق إليها من المهر) المتعلل فليها إذا قبلت لخلع وقد كنت أنه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب إظهاره بقدر الإمكان .

(خلع المبرضة مغرم من المثل) لكونه عرفا ، بأن الصنع غير متفرم حال الخروج .

قوله : خلع الأب صغيرة) قال في الشهر قيد بالأب بأن ألم لم وقع الخلع بينها وبين زوج الصغيرة فإن أصحلت الدل إلى ما ل نفسها ، أو قبلت ثم الخلع كالأبجي وإن لم تصف ولم تضمن لا رواية فيه ، والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الأب كذا في الزاوية .

قوله : فإن قبلت) قيده ، إذ لو قبل عنها) ألب لا يصح) كذا في الشيين .

قوله : قال الزوج خالفتك ولم يذكر ما

الخ) كذا في قاضي خان وعيا وله رجل قال للمرأة به : خالفتك فقبلت يقع الطلاق ويتر الزوج عن المهر الذي لها عليه ، وإن لم يكن عليه مهر كان عليها رد ما ساق إليها من الصداق كذا ذكر الحاكم الشهيد الإفرا من المختصر والشيخ الإمام المعروف بخاهر رادة ، وبه أخذ الشيخ الإمام أو يكرر محمل من الفضل رجمة لأنه وهذا يؤيد ما ذكرنا على أبي يوسف رجمة اللذان أطلق لا يكون إلا بعوض اهـ عارة قاضي خان : وفي كلامه إشارة إلى الجلب في المسألة ، وفيها ثلاث روايات : اجتدعا لا يقرأ عن المهر فائدة إن لم يكن مقنوح قال في البدائع وهذا طاهر جواب طاهر الرواية الثانية : يقرأ قلنا منها عن المهر لا غير قلنا يطالب به أحدهما وهو الصحيح على قول أبي حنيفة قبل المخلو ، أو بعدة مقنوحا ، أو غير مقنوح الثانية براءة كل منهما عن المهر وعن دين آخر كذا في شرح منظومة دين وهما اهـ ، وفي تقييد قاضي خان بقول المرأة إشارة إلى مغالبة الحكم لما إذا لم تغفل وهو ما قلنا بعد ذلك في فصل الخلع

بالقرسية : رجل قال لمرأته : خالفتك ، ولوى به الطلاق يقع الطلاق ولا يقرأ عن المهر لأن قوة خالفتك من الكفايات ، وفي غيرها من الكفايات تقع واحدة بجنة ولا يقرأ عن المهر فكذلك هنا .

اهـ .

تسمية) في: في الطلاق على مال روايتان وأكثرهم على أنه لا يوجب البراءة عن المهر وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الفصول وذكر القاضي أنه عندهما كخلع والصحيح من الروايتين عن الإمام كقولها كذا في الشهر وسنذكر في الفتية أيضا إن شاء الله تعالى .

(باب الطهر) (هـ) لغة مئة ثمة الطهر بالطهر فإن الشخصين إذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما طهرا إلى طهر الآخر وشرعا (وتسمية أيضا في الطلاق) وهو ثمة ، أو ما يتبر به عن الكل ، أو جزء خارج منها (من المتكررة) قلنا يصح الطهر من أميوت أو ممن نكحها بلا آخرها ، ثم طهر منها ، ثم اجازت بماء يجرم الطهر (إله) مطلقا بالشيء (من عضو مخزبه) بيان لنا (لست أزوجها) تميز من " مخزبه " وحكته خزمة وطها وتروصه) كالنساء والفلبه (حتى يكفر) لقرانه تعالى { وللمين نظا هرون من نسائهم ، ثم يعرفون لما قالوا فخيرهم وقية من قبل أن يناسا) (آية) الطهر والعرد) المنسبر بالزعم على الوطء فإن سبب وجوب التكفير هو الطهر والعرد لا أن الكفارة دائرة بين المغفرة والعادة ونسبها أيضا دبر بين الحظر والإباحة حتى تصفك المغفرة بالمحظر والعادة بالباح ، وإنما جاء تقديم الكفارة على العرد ، واللها حيث رجع الخزمة التي يتيه في الذات فيجرز بعد كون تلك الخزمة لرفع بها كما قلنا في الطهارة (لها تحور قبل إرادته الصلوة مع أنها سبها بالله شرعت لرفع الحدث فيجوز بعد وجوده ولهذا جازت الكفارة بعد ما أتتها ، أو بعد ما الفسخ المقد بالابتداء وغيره) بأن هذه الخزمة لا تزول بغير التكفير من أسباب الحل كملك الممين ، وإصابة الزوج الثاني والمرأة أن لطا له بالوطء وعليها أن تنسعة من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي أن يجرة على التكفير



الجنس لأن الكل من حيث الطعام جنس وإن جد جاز تكبير أحدهما بالآخر وكذا تلك القيمة كما عرفت (بحلاف إغناق وصف رقبويهما من شهر) فعلم تكبير أحدهما بالآخر لإختلافهما معنى فإن العقد شرع لتخليص الرقية والصوم لتبريع النفس . (و) بحلاف (أطعم نصف صاع لتر قيمته نصف صاع بر) لما عرفت من عدم جواز أداء ما هو من الأغا والمنصوصة قيمة إذا كان قل فزاد ما قدره الشرع ، وإن كان أكثر من الآخر أو مئة قيمة (أطعمهم) أي سبئ مسكينا (كلا منهما صاع بر عن طهارين لم يصح إلا عن أحدهما وعن قفا وطهار صاع عنهما) لأن الآية تغفل عن احتياف الجنس كإططار والطهار لما عند أحدهما فإذا لغت الآية ، والصالح يصلح لكفارة واحد ولأن نصف الصاع من أدنى المقادير فالأولى وهو الصاع كفارة واحدة قدا يصح جعلها للطهارين بل للطهار واحد بحلاف ما إذا فرق في التلق لالة في اللغة الثانية في حكم مسكين آخر (كصوم أربعة أشهر ، أو أطعام مائة وعشرين مسكينا ، أو أغا في عشرين عن طهارين) فإنه صحيح (وإن لم يعين واحدا لو جد) لأن الجنس في الطهارين متجدا فلا يجب التيقن (وله) أي لمطاهر (في إضا في غير عنهما ، أو صوم شهرين أن يعين لهما) بينهما شاء ، وإن أغا عن قل وطهار لم يجوز عن واحد) لأن لية التوبين في الجنس المتحد لغز ، وفي المتخلف مفيدة فإذا ألت بقي مطلق الآية فله أن يعين كهما شاء ، كما لو أطلق في البيتاء بوضحة لالة لو نوى قضاء يومين من

ومضان يجوز عن يوم واحد ولو نوى من القضاء والتمر ، أو عن القضاء والكفارة لا يجوز عن واحد منهما .

(عند طاهر كقر بالصوم فقط) أي صوم شهرين ، إذا ملك له فلم يكن من أغا التكبير بالما وقال النحوي كقر بصوم شهر اختيارا بالمعونة لالة شرع (اجر) كالحلو د (لا سيده عنه بالمال) بأن أغا عنه ، أو أطعم لم يجز و لالة ليس من أغا المملك قدا يصير ملكا بملكه .

(قوله) : ولو قدر المكفر بالصوم على الإغناق

(الخ) كذا لو قدر على الصوم في آخر الأطعمة لومة الصوم والقلب الأطعمة لقا .

(قوله) : وإن عجز المكفر عنه أي عن الإضا في أطعم) الصواب أن الضمير في عنه إنما هو للصيام لالة لا يجز به الأطعمة إلا بعد عجزه عن الصيام كما أنه لا يجز به الصيام إلا بعد عجزه عن الإضا في غيرم أن يقال : وإن عجز عنه أي عن الصيام أطعم

(الخ) . (قوله) : سبئ مسكينا) لا بد أن يكون كل منهما جنعا ولا يشترط أن يكونا بالعدا بل مرافعا فالشباب وغير المرابع لا يجوز كذا في البدائع اـ .

وقال الإيملي لو كان أحدهم فطما لم يجز و اـ .

ولا يخفى ما فيه من إقادة ما يخالف البدائع من ألة لا يشترط أن يكون مرافعا اـ ، وإلما عجز بالمسكين لمطابقة لفظ الص والص والفقر ملة .

(قوله) : يعني أمر عزة أن يطعم عنه

(الخ) قد بانمر ، إذ يجز به إطعام ، لالة لو أمر عزة بالضع عن كفارة لم يجز عندنا حلالا للذي ولا يدخل شاة جازا فحقا ولم يدكر المصنف حكم الرجوع ولا يزوج المأمر إذا قال له الأمر : على أن يزوج علي ، وإن سكنت لم يزوج عند الأمام في طهر الزواة حلالا للذي وأجنعوا الألة في اللين يزوج بجرؤ الأمر كذا في النهر عن المنحط .

(قوله) : بأن ألوا جاز لا يستوفي في يوم واحد طعام سبئ مسكينا (هذا بحلاف الكسوة في كفارة اليمين لالة لو أعطى فقرا عشرة أيام كل يوم ثوبا جاز ولا يشترط مضي زمان يتحدد فيه

الحاجة إلى الكسوة كذا في الشين .

(قوله) : وإذا جمعهم بالعداء والعشاء

(الخ) يشترط به اتحاد الفقراء فيهما ، إذ لو غلى سبئ وعشى سبئ آخرين لم يجز إلا أن يعيد على أحدهما لستين عدا ، أو عشا كذا في الشين وكذلك يشترط اتحادهم في العدا بين أو العشاء بين كما في الفتح .

(قوله) : وأرقطهما وأطعما العدا والعشاء) أي إذا كان في يوم واحد .

(وقهر) (كللت العشاء والسحور في الرق .

(قوله) : فإن راع صاع بر ونصف صاع شعير ، أو نهر تلغ بالكل نصف صاع بر) فيه فسادح فلو قيل تلغ بالفقير نصف صاع بر لكان أولى وكذا فيما بعد .

(قوله) : وإن أغا عن قل وطهار لم يجوز عن واحد) هذا إذا كانت مؤمنة ، وإن كانت كفارة جاز عن الطهار واستحسانا كما في الشين .

اـ .

(باب القان) (هر) لغة من اللين وهو الطرد أو لإعداد سمي به لنا في الخامسة من لغز الرجل نفسه ومن قول المرأة غصب الله تعالى عليها المستر لم ينع وضرا (خداات مؤكما ت بالأيان مقرونة بالنع قائمة مقام حد القذف في حق) يعنى ألهما إذا قلنا سقط عنه حد القذف .

(و) مقام (حد الزنا في حقها) بمعنى ألهما إذا قلنا سقط عنها حد الزنا والكيل على ألة قائم مقام حد القذف في حقها أن (ها لن أمة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غبت عن امرأتي سنتين قلما رجعت وجئت على بطن امرأتي الشريك يزني بها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أت بائعة شهود ، وإلا ليخلد على خيرك فقال هان) رآيت بعيني يا رسول الله وأعدا هذه المرأة ، ثم ل ، وإني لأرجو من الله تعالى أن يجعل لي مخرجا ( قالول الله هذه أليات فقال ذلك على أن القان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج حيث لم يجلد هان بقلبه ثم الكيل على ألة قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة أن هان لما زناها بالشريك ابن السخاء حيث قال : وجئت على بطن امرأتي الشريك يزني بها) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جاءت به آخر على نعت كذا فهو ليلال ، وإن جاءت به أمرد جعلا جنا في فهو للشريك فجاءت به على الثقت المذكورة فقال صلى الله عليه وسلم لو ألبأنا سنقت لكاني ولكها شأن (وعذا إشارة إلى أن القان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة كذا في المتسوط وحكمة حزمة

الوطء والاستباح) بعد الظان لحصول البتوة الثامة وشرطة قيام الزوجية) حتى إذا طلقها بانا ، أو قلنا سقط ولم يجب الحد وسأبي تالاه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وكون الكاح صحيحا فمن قدف بالزنا زوجة العفيفة) أي البتوة عن الزنا غير ثابتة به كمن يكون معها ولذ لا يكون له أب معروف (وصلحها) أي الزوجان وإذاء الشهادة على المسلم) حتى لا يجزى القان بين الكافرين ولا بين كافر ومسلم ، وإن صلح شاهدا على يده كسأبي (أو لفي) عطف على ذلك (ولنهام) اخترا عن نفي الحمل كسأبي (وعاليت به) أي بحجب القذف وهو ألة فإنه حقا فلا بد من طلبها كسأبي خرقها ولالة من شروط القان ، وإذا لم تكن عفيفة ليس لها السلطة لغز شرطه وهو العفة (لأعن) حذر لغزفه فمن قدف

(باب القان) (قوله) : سمي به لنا في الخامسة من لغز الرجل نفسه) قال في الشين وهي من تسمية الكل باسم البعض كالفشهد اـ ، وفي الهير ولم يسم بالمعصوب وإن كان مؤجدا فيه لنا في جانيها لأن لغة أسق ، ولست من أسباب التزجيح .

(قوله) : وضرا خداات

(الخ) وكحة وسية القذف .

(قوله) : مقرونة بالنع) أي والعصوب كما في المتواهب .

(قوله) : قائمة مقام حد القذف في حقها) ظاهر إطلاقه بقضي عدم قبول خداة به أبدا وبه جزم العبي هاتما للاختيار وذكر الإيملي في حد القذف ألهما نقل اـ .

والمراد من ألة قائم مقام حد القذف في حقها إذا كان كذا ومن ألة قائم مقام حد الزنا في حقها إذا كانت كائنة وهو صا في ألة في الفتح كذا في الهير (قوله) : وكحمة حزمة الوطء ، ولاستباح بعد الظان لحصول البتوة الثامة) في التليل نظر لأن الحزمة لا تدورق على البتوة ، فحزم الوطء والاستباح بعد القان ولو قبل الفهر في نص عليه في التبرع عن الفتح .

(قوله) : وضرطة

(الخ) لم يدكر بقية الشرط صريحا وكان يتبعي الصريح بها ليحسن الفروع الذي ذكره وهي عدم إقامة البتة على صديق ، وإلكارها ، وطلبها القان ، ومعقتها ، والعقل ، وإلسام ، والبولغ ، والحرمة ، والطلق ، وعدم الحد في قذف ، وكراهها بدار الإسلام كما في البحر .

(قوله) : فمن قدف زوجة بالزنا) قده به ، إذ لو زناها بعقل فزم لوط لم يجب القان عدة وعملتها يجب بناء على وجوب الحد كما في الهير عن

البدائع .

(قوله) : كمن يكون معها ولذ لا يكون له أب معروف) يتأمل في المشية والمشيء به .

(قوله) : حتى لا يجزى القان بين الكافرين

(الخ) كذا بين الصغيرين والمجنونين ومن أحدهما كذلك .

(قوله) : أو لفي ولذا) أحاف أول الذل بها ليشتل ما إذا كان مة ، أو من غيره بأن يقول ليس مني ، أو من الزنا كذا في الهير .

(قوله) : لأعن) أي إذا عترف بالقذف ، أو قامت عدلين مع الكار وروا قامت رجلا وامرأتين لا يغزل ، وإن لم تجد تبة لا يحلف في الحد والقان القذا ذكره العيني في الفتوى .

(فإن أي) أي الزوج عن القان (حس حتى يلعن ، أو يكذب نفسه فيحد) لأن القان خلف عن الحد فواله ما بات بالتحلف وجب عليه (فإن لعن) الزوج (لأعن) الشرافة باللعن لكن لئلا يزوج ، لالة التلمي فطلق مة الحجة أول (وإن) أي وإن لم يلعن (رجست حتى يلعن ، أو تصلحه) قال الإيملي ، وفي بعض نسخ الفلوري "أو تصلحه فحد" وهو غلط لأن الحد لا يجب بالإقرار مرة فكيف يجب بالصديق مرة وهو لا يجب بالصديق أربع مرات بأن الصديق ليس بإقرار فصدق أملا بخبري حتى وجوب الحد ويخير في ذرءه فيقتل به الله ولا يجب به الحد ولو صلحه في نفي الولد قدا حد ولا لعن وهو ولدهما لأن الشب إنما ينقطع حكما باللعان فلم يؤجد وهو حق الولد قدا يصلحان في إطلاعه ويظهر عدم صحة قول منكر الشرع بلفي نسب ولدها منه .

(قوله) : فإن أي حسن حتى يلعن) قال في إصاحا هلها غاية أخرى ينتهي الحسن عندها وهي أن تبين مة بطلاق ، أو غيره ذكره ، أيام السرخسي في المتسوط اـ .

وهو مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطة قيام الزوجية وسيصرح به آخر الباب وإذا امتعا خبيعا من القان قال الأسجاني : ليحسن ختله على ما إذا لم تغف المرأة ، وإن لم يصح العفر في حد القذف لالة قال في شرح المنجنع لو عفا

المشكوف لا يحد الفارق لا لصحة العفو بل فارق طلبة حتى لو دعا ودُعِلِبَ بِحُدِّ ا هـ .

وقرئ: فإن لم يكن لعنت، لو خطي القاصي قبلًا بالمرأه وتبعي أ تبعده وتو فرّق قبل الإمادة جاز كذا في الظهر عن الذابغ وفي العادة وتو بما يعاينها فقد أحطنا الشئ وتجب إعادة فعل الكحل وتو المراجعة .

ا هـ .

وقرئ: وتو صلتقه في نفي الولد قلّا حدّ وكا لعان وهو وكلمتها ( أقول يُعِدُّ هذا بما إذا مضت مدة الهينة كما سيذكره المصنف بأن نفيه في مدة الهينة صحيح فأنامل .

(فإن لم يتصلح) الزوّج (للشهادة) بأن كان كثيرًا . أو عتدًا . أو مخلوذاً في قذف (حدّ لزوجي من أهله) لأنّ العدة عدلٌ لعنتي من جهتي قيصاً إلى الموجب الأصلي وهو الله بقرائه تعالى { والذين يؤمنون بالمحصنات } الآية ولا يتصور أن يكون الزوّج كثيرًا وهي مسلمة إلا إذا كانا كثيرين فامتنعت . ثمّ كفّوا قبل عرض الإسلام عليه (وإن صلح لها) أي الزوّج للشهادة (وهي لا تصالح) لها بأن كانت أمة . أو كبيرة . أو مخلوذة في قذف . أو مسيئة . أو مخنونة (أو لا يحد قاضيه) بأن كانت زانية (قلّا حدّ عليه) كما إذا قذفها أجنبيً (ولا لعان) بالله حلفاً عنه .

وقرئ: قلّا حدّ عليه كما إذا قذفها أجنبيً (يعني به الزانية وتوخرها كالأمة دون المخلوذة في قذف لإلها إذا كانت عفيفة وقذفها أجنبيً حدّ .

وقرئ: ودحايله

(الخ) يُعَامَلُ فِي غَدْوِلِهِ عَنْ مَعْنَى مَا نَطَقَ بِهِ الصّمْ مِنْ حَذْفِ بَعْضِ التُّوكِّدَاتِ إِلَى مَا تَرَى قَلْبُ صَوَابًا ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ التَّذْكَرَ فِي الْهَيْدَةِ وَغَيْرِهَا : فِيْمَا زَمَّيْنَاهَا ، وَهُوَ طَاهِرُ الرُّوَايَةِ وَالْجَوَابُ هُوَ رَوَايَةُ أَحْسَنَ عَنْ الْإِمَامِ يُنْظَرُ إِلَى أَلْفِ قَطْعِ الْإِحْتِمَالِ ، وَوَجْهَ الطَّاهِرُ أَنَّ حُجْرَ الْعَالِمِ إِذَا الْفَصَلَ بِهِ الْبَيِّنَاتُ يَنْقَطِعُ الْإِحْتِمَالُ أَيْضًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمُنْجَعِ

(وصورته) أي صورة العان (ما نطق به الصم) يعني القرآن وحاصلة أن يقول الزوّج أو له أربع مرات: أشهد بالله إلى صادم فيها ومثيها به من الزنا ، وفي الخامسة لعنة الله عليه إن كان كاذباً، فيما زعمنا به من الزنا مشيراً إليها في كلمة ، ثم يقول هي أربع مرات: أشهد بالله إلى كاذب فيما زعمنا به من الزنا ، وفي الخامسة غضب الله عليهما إن كان صادقا فيما زعمنا به من الزنا فلهنّ يستغفرن اللعن في كلاميهن كثيراً كما ورد به الحديث: (الكنّ يحزن اللعن وتكثرن العشير وسقطت حرمة اللعن في أعينهنّ فاستغفرن اللعن بحلف العصب (فإن اتعا فرق القاصي بينهما) ولا يبين قلّة حتى لو مات أحدهما قلّة وزنة الآخر زالت أهلة العان في هذه الحالة بأن كتبت نفسه ، أو قذفت إلسا لا فحداً له ، أو نحو ذلك لم يفرّق بينهما (ولهي نسب الولد إن قذفها به والخفة بأمو) وبالتسقط وحرمة أن يكون الطلوق حال جزائهم لقعان بينهما حتى لو غلفت أمة ، أو كبيرة ، ثم أخفيت ، أو أملتت لا ينبغي أو يلابعن بأن نسنة كان تأينا على وجودها ليكن قطعها قاطعاً بعدة (فإن كتبت نفسه حدّ) بإقراره بخرب الحد عليه (قله) أي بعد ما حدّ جاز له (أن يتزوجها) ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم {المتلاعنان لا يتحصنان أبداً} أيهما لا يتحصنان في حدّهما من ضلالتيهن كما يقال: الضلعي لا يتكلم أي ما دام مضلّاً (كان إن قذف غيرها بعدة) أي بعد الطلوق (فحدّات) أو زنت (فإذا إذا يحد القذف لم

يقن أهله لعاناً وكذا المرأة بعد الزنا لم تقن أهله له فجاز أن يتزوجها ، وإلما لم يقل: أو زنت فجلّت كما وقع في الهية وغيره لأنّ حدّها لم يقطع إحصانها قلّا حاجة إلى ذكر الحد بحلف القذف ، إذ لا يسلط به الإحصان حتى يحدّ زوجي عن الفقيه المنكح له كان : يقول بثلث بتشديد الثواب أي نسبت غيرها إلى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً كما ذكر: ولا ينبغي الإشكال .

وقرئ: فإن اتعا فرق القاصي (يعني وخبرنا كما في شرح المنجّع ، وإن فرّق بين بعدّ وأجود أكثر القعان صحّ وتو لم يفرّق حتى مات ، أو زغر لو أن القاصي الهائي لعده كما لو شهدا عدة كذلك كذا في الظهر .

وقرئ: ولا يبين قلّة لكن يخبر عليه وطرحا كما قدتاه .

وقرئ: أو نحو ذلك (يعني الخبر من الولدة الحرام لا ما إذا جنّ أحدهما .

وقرئ: وشرطه أن يكون الطلوق حال جزائهم لقعان (لو قال في حال يخري بينهما فيه اللعان لكان أولى كما هو طاهر

وقرئ: فإن أكلت نفسه حدّ) أي إذا أكلتها بعد الطلوق ، وإن كتبت قلّة ينظر فإن لم يقطعها قبل الإكذاب فكذلك ، وإنها أبداً لم تكلّف نفسها قلّا حدّاً ولا لعان كما في التبيين وقال في الظهر : وسواء كان الإكذاب باخبره أو يسيئ . أو دافاه بأن مات الولد (المتنبي عن مال فادعى نسبه ا هـ .

ثم قرئ: فإن أكلت نفسه ليس تذكراً بما تقدم من قرئ: حبس حتى يلعبن . أو يكذب نفسه فيحدّ لأن ذلك فيما قبل القاع ونهذ فيما بعدة .

وقرئ: قلّه أي بعد ما حدّ جاز له أن يتزوجها (الحديث من قبلنا لحمل تزوجه بها قال في الظهر : وكذا إذا لم يحدّ أو صلتقه .

وقرئ: فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً ، هو الصواب ووقع في بعض النسخ لفظة الخذف بعد الحد وهو سهوٌ .

(ولا لعان يغلب الآخرس) بالله قائم مقام حدّ القذف وقطفه لا يعزى عن شبهة وأجلو دتدري بها .

(و) لا (يعني الحمل) بأن قامت عند الحمل غير معلوم لا لحمل كونه الفاحشا (وإن دوت لباللّ للدة) وقال: يجب تنفيذه إذا جازت به واقعها (وتلعا عورّبت وهذا الحمل منه) لوجود القذف منه صريحاً بقرائه زلت (ولا ينبغي القاصي الحمل) أي نسب الحمل من القاف ، لأنّ قلّغتهما كان بسبب قوله زلت لا ينبغي الحمل (نفي الولد عند الهينة) ومثلها سبعة أيام من حيث العدة كما في التهايم (أو شراً) الله الولد صحّ وتعدّ له (لأن قوله الهينة: أو سكوتها عند الهينة أو شراً الله الولدة . أو سكوتها عن القفي عند مضى ذلك الوقت فراز منه أن الولد منه الله) إذا لم يكن منه لم يحلّ له الشكرت عن نفيه بعد الولد فاصحّ نفيه بعدة كما لو وجد القرآن صريحاً (ولعن فيها) أي فيما إذا صحّ نفيه (وهيما إذا لم يصحّ لوجود القذف بقفي الولد) نفي أول التوازين وهما اللذان يبين ولدهما قبل ما سة أشهر (وقار بالثاني حدّ) والله كتبت نفسه بنفوي الثاني (وإن عكس) بأن قار بالول ونفي الهدي (لأنن) بالله وقت ينفي الهدي ولم يرجع عنه وإقراراً بالعطف سارق على القذف فصا وكاله اقّر بعينها . ثم قذفها بالزنا (وضح نسبهما) أي نسب الولدين (فيهما) أي المتلازمان ، باللهما خلفا من ما واجده فيوت نسب أحبيهما يلزم فوت نسب الآخر .

وقرئ: لا لعان يغلب الآخرس) كما لا حدّ كما في شرح المنجّع ، وفي كلام المصنف إشارة إليه .

وقرئ: ولا ينبغي الحمل بأن قامت عند الحمل غير معلوم (الصمير في قيامه يحدّ قلّا يصحّ أن يقال: بأن قيام الحمل عند الحمل غير معلوم فالصواب أن يقال: بأن قيام الحمل عند القذف

(الخ) كما فعل الزّعلي فأنامل .

وقرئ: نفي الولد عند الهينة) فيه إحداهن بكوّن الولد حارب به صريح في البداع وتو كان الزوّج غلباً فتبي بلفه الآخر يكون كقوت الولدة وقصد له كالحمل ولكله الله القذف عداي خيفة في مفداً ، وما يقبل فيه الهينة وعدهما في مفداً ومدة القياس بعدة القوام كما في الفتح وقال في شرح المنجّع وعندهما إن لغة الحروف في مدة القياس فكذلك أي هو كقوت الولدة ، وإن بلفه بعدة فعد أي بسوء له أن ينهيه إلى سترين وعندهم حمل إلى أربعين يوماً .

ا هـ .

وقرئ: ومثلها سبعة أيام من حيث العدة) أثار به إلى الله لم يقدّر زنها بشيء كما هو طاهر الرواية وعن الإمام وغيره بطلاة أيام ، وفي رواية الحسن بسبعة وحففة الشرحسي بأن نصب التقادير بالزاي لا يخوّر .

وقرئ: أو سكوتها) أثار به إلى أن ولد المتلوكة إذا هدي به فسكت لا يكون قبله كما صرح به في شرح المنجّع .

وقرئ: وقار بالثاني حدّ) قال في الظهر عن الفتح على هذا أن كانوا قلّة قار بالول والبال ونفي الثاني وتو قال بعد ذلك هما التائي ، أو ليسا بالتائي قلّا حدّ عليه .

ا هـ .

(اجتمع شرائط القاع فيهما) أي الزّوجين (ثم علقها بالنا ، أو تلتا فقط) أي العان (ولم يجب الحدّ) لما عرفت أن شرطه قيام الزّوجية فإذا انفتحت الفتى (كذا أن تزوجها بعد ذلك) بأن الشاطط لا يغرّد (وتو علقها رجلاً لا يسلط) لما عرفت من بقاء أصل الزّوجية

(باب العين وغيره) كالمنخوب والخصي (هو) أي العين (من لا يقدّر على الجماع) مطلقاً (أو يصل إلى السبب لا التكاثر ، أو لا يصل إلى المرأة (واحدة بعينها) من غير إذا حسن في العدة وهي خطرة) أبلي .

(وحدث زّوجها مخبواً) وهو مقطوع الذكر والمضامين (فرّق) بينهما (في الحال) أن طقت الطريق بالله حلفاً وألا فائدة في التاجيل بحلف العين كما سبّاه وفي إحصانها بالله لزجب، بعد ما وصل إليها لا حيار لها كما إذا صار عيناً بعدة ولا فرق في هذا بين أن يكون الزوّج مريضاً ، أو صغيراً (لما ذكر بحلف العين حيث ينتظر بلوغه أو لزوّده لا لحمل الزّوال كما إذا كانت المرأة صغيرة وهو مخبوت ، أو عيّن حيث ينتظر بلوغها لا لحمل أن ترضى به (أو) وحدث زّوجها) عينا ، أو خصياً (هو مقطوع الخصيتين فقط (فإن اقّر) أي بعد ما وحدته عينا . أو خصياً إن اقّر (الله لم يصل إليها أجل) أي الزّوج يعني أهله القاصي بكوّن كانت أو تويّ (سنة قمرية) في الصحيح وهي اها عشر شهراً ومثلها ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وثلاث يوم وثلاث عشر يوماً ، وفي رواية الحسن عن أبي خيفة الله يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس إلى القطعة التي فارقتها من ذلك المرح وذلك في ليلة أو خمسة وتسعين يوماً وتضع يوم لأنّ المرخص يؤول غالبها بالله يكون ليلة القرودة ، أو الحزرة ، أو اليوسدة أو الطوبة ، وقصوّر السنة مشتتة عليها فالزّبيع حارّ وطب والصيف حارّ يابس والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب

فإذا مضت السنة لم يزل المرخص ظهر الله حلفي (سوى مدة تزوجه وتزجهما) بحلفا زمتان وإلا م حضيها فليها فادحة في السنة (إن لم تكن رلقاً ، فبذلقة أو أجل فليها) إذا كانت رلقاً لم يحد التاجيل كما إذا كان الزوّج مخبواً (فإن وطئ) فيها ونعتت (و) أي ، وإن لم يطقا (باتت بالطريق) أي يتفرق القاصي بينهما وكان طريقه طلقاً بالنا بأن المقصود هو فرّقع العظم عنها – لا يخلص بالزّيجي (إن طقت) لما مرّ الله حلفها (ولها كلّ المهر إن طابها) لأنّ حلوّ العين صحيحة (وتجب العدة) للاختياط (وإن أخلفا) عطف على قوله فإن اقّر أي أخلف الزّوجان فادعت المرأة عدم الوصول والذكر الزوّج (وكانت قيدا ، أو بكوّن فطرتا الش ، فقلّت قب حلف) أي الزّوج بأن الثبابة يتغير بثلثين وليس من ضرورة فوت الثبابة الوصول إليها لا لحمل زّوالها بشيء ، آخر فحلف بحلف المكاره فإن كوّنها بشيء الوصول إليها ضرورة فخير بقريلن (فإن حلف) الزّوج (فحكون امرأة) كما لو اختارته عند العقد ، أو بعدة (فإنها إذا اختارت زّوجها بطل حلفها في قلب الطريق بأن المخبرتين الثلثين لا يكون له إلا أحلفا (وإن نكل) الزّوج (أو قلن: إنها بكوّن أجل) الزّوج سنة (فإن أخلفا) أي بعدا التاجيل سنة إن ادعت المرأة عدم الوصول والذكر الزوّج (فالحكم كالول) أي إن صلتقها خيّر ، وإن أنكر نظر إليها الشء فإن قلن: بكوّن خيّر ، وإن قلن: كتب فقلن له بتبييه فإن حلف فهي

المرأة (لكنها خيّر ههنا حيث أجل الزّوج لئله) لأن المقصود بالنا جاز لئله حصول العلم بالثقة فخير المرأة وقد حصل العلم بها ههنا فخيرت . ثم إذا فمتا عن مجلسها ، أو قامها اغتراف القاصي قبل أن تختار شيئاً بطل حيلها بأن هذا يستتله لخير الزّوج قلّا يعرف على ما وراء المجلس أن يطل بإقام ، وإذا اختارت الفرقة أمر القاصي الزّوج أن يقطعها قلّة ثانية فادى في فرق القاصي بينهما (وكل نفع الفرقة بينهما باخبرها نفسها وإلا يحال إلى القضاء كحيا والحق وفرق بينهما فزّوجها تأينا ثم



يَكُنْ لَهَا خَبْرًا لِمَا حَا بِهَا بِحَالِهِ ، وَإِنْ تَوَزَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى وَهِيَ عَالِمَةٌ بِحَالِهِ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهَا لَا حِيَارَ لَهَا لِعِلْمِهَا بِالْعَلْبِ وَذَكَرَ الْخَصَافُ أَنَّ لَهَا الْحِيَارَ بَانَ الْعَجْزَ عَنْ وَطْءِ امْرَأَةٍ لَا يَدُلُّ عَلَى الْعَجْزِ عَنْ غَيْرِهَا وَالْفَقْوَى عَلَى الْأَوَّلِ ( وَ لَا يَتَخَرَّجُ احْتِلَامًا بِعَيْبِ الْآخَرِ ) خِلَافًا لِلشَّعْبِيِّ فِي الْعُيُوبِ الْخَفِيَّةِ ، وَهِيَ الْخُبْرَانُ وَالْخُدَامُ وَالرِّبَاسُ وَالْفَرْقَنُ وَهُوَ مَا يَشْعُ سُلُوكُ الذَّكَرِ فِي الْفَرْجِ وَغَوَايَا عُدَّةٍ غَلِيظَةٍ ، أَوْ لَحْمَةٍ مُرْتَبِقَةٍ ، أَوْ عَظْمٍ وَالرِّبَاسُ وَغَوَايَا خُمٌ .

وَعِنْدَ مُشْتَمِلٍ كَانَ بِالْوُزْجِ جُنُونٌ ، أَوْ جُنْدَامٌ ، أَوْ رِبَاسٌ فَالْمَرْأَةُ بِالْخِيَارِ ، وَإِنْ كَانَ بِالْمَرْأَةِ ، إِذَا لَا يُمْكِنُ الْوُزْجُ فَطُعِ الشَّرُّ عَنْ نَفْسِهِ بِالْهَلَاكِ .

( طَبِيعُ زَوْجِ الْأَمَةِ عَيْنًا فَالْخِيَارُ لِلْمَوْلَى ) بَانَ الْحَقُّ لَهُ كَمَا فِي الْعَزْلِ .

( بَابُ الْمَجْنُونِ وَغَيْرِهِ ) ( قَوْلُهُ : هُوَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ مطلقًا ) أَيُّ لَا يَقْدِرُ عَلَى جَمَاعِ الشَّيْبِ وَ لَا جَمَاعِ الْبَحْرِ فِي الْقَلْلِ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْبَهَائِنِ فِي الْمَثَرِ فَقَطَّ حَبْلًا لَابِنَ عَقِيلٍ إِذْ لَا يَكُونُ عَدَّةً عَيْنًا كَمَا فِي الشَّيْءِ عَنْ الْمَعْرَاجِ .

( قَوْلُهُ : وَ جَدَتْ زَوْجَهَا ) الْمَرْأَةُ فِيهَا مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمَةً بِحَالِهِ وَلَا رَفَاقًا وَلَا أَمَةً كَمَا سَبَّحْنَاهُ .

( قَوْلُهُ : وَهُوَ مَقْطُوعُ الذَّكَرِ وَالْخَصِيَّتَيْنِ ) قَالَ فِي الشَّيْءِ لَمْ يَذْكُرُوا مَقْطُوعَ الذَّكَرِ فَقَطَّ وَالطَّاهِرُ اللَّهُ يُعْطِي هَذَا الْحُكْمَ أَيْضًا .

اهـ .

( قَوْلُهُ : فُرُقٌ بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ إِنْ حَلَلَتْ ) أَيُّ فُرُقٍ فِي حَالِ طَلَقِهَا لَا يَقْبِلُ كَوْنَهُ عَلَى فَرْقٍ عِلْمِيًّا بِهِ حَتَّى أَوْ أَقَامَتْ مَعَهُ زَمَانًا وَهُوَ يُضَافُهَا كَانَتْ عَلَى حِيَارِهَا مَا لَمْ تَعْلَمْ بِحَالِهِ وَفَتْ الْعَقْدُ ، أَوْ عَلِمَتْ بِهِ وَلَمْ تَزِنْ كَمَا فِي الشَّيْءِ .

( قَوْلُهُ : يَغِي أَجَلُهُ الْقَاضِي ) يُدِيرُ إِلَى اللَّهِ لَا حِزْرَةَ بِأَجَلٍ غَيْرِهِ وَلَوْ قَضَى قَاضٍ بَعْدَ مَا جَازِيَهُ لَمْ يَتَقَدَّ قَضَاؤُهُ وَكَذَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : قَبْرِيَّةٌ فِي الصَّحِيحِ ) هُوَ طَاهِرُ الرُّوَايَةِ وَرَجَحُهُ فِي الْوُقُوعَاتِ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهَيْدَاةِ وَهِيَ بِالْأَجَلَةِ ، وَالشَّيْئَةُ بِالْأَمِّ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ وَالْقَبِيحِ .

( قَوْلُهُ : وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ

الْبُخْ ) اخْتَارَهُ السَّرُّ حَسْبُ كَذَا فِي الْقَبِيحِ وَادَّ الْكُنَانُ فِي الْفَتْحِ وَقَاضِي خَانَ وَطَبِيعُ الثَّانِ اهـ .

وَقَالَ فِي الْخُطَابَةِ عَلَيْهِ الْفَقْوَى وَقَالَ فِي الشَّيْءِ عَنْ الْمُحْكَمِيِّ : لَا حِلْفَ فِي الْإِغْيَارِ بِالْأَمِّ إِذَا كَانَ النَّاسِجِلُ فِي أَثْنَاءِ الشَّيْءِ حَلْزَةً بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يُقْبَضْ مَهْرُهَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ مَرْحَنَةَ إِذَا كَانَ قَبْلُ مِنْ نِصْفِ شَهْرِ أَحْسَبَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ لَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ قَالَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ .

وأي

الْمُقْطَعَاتِ : عَلَيْهِ الْفَقْوَى ، وَفِي الْمَحْطِطِ : هُوَ أَصَحُّ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ .

وَفِي الشَّيْءِ عَنْ الْحَاثِيَةِ هُوَ أَصَحُّ الْقَوَائِلِ اهـ .

وَقَالَ الْأَكْبَلُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَوْ مَرَضَ فِي السَّنَةِ يُحِلُّ بِمَقْدَارِ مَرْحِيهِ قِيلَ : وَعَلَيْهِ الْفَقْوَى .

اهـ .

( قَوْلُهُ : فَلَيْلُهَا إِذَا كَانَتْ رَفَاقًا لَمْ يُقْبَضِ النَّاسِجِلُ ) لَيْسَ الْمَرْأَةُ ذَالَةً يُفْسَخُ الْحَالُ لِقَوْلِهِ كَمَا إِذَا كَانَ الْوُزْجُ مَجْبُورًا بِأَلِ اللَّهِ لَا حِيَارَ لِلرَّفَاقِ وَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الشَّيْءِ عَنْ الْحَاثِيَةِ .

( قَوْلُهُ : أَيُّ يَتَرَقَّبُ الْقَاضِي ) يَعْنِي إِذَا انْتَضَعَ الْوُزْجُ مِنْ تَطْلِيلِهَا كَمَا سَبَّحْنَاهُ الْمُصَنَّفُ وَقَالَ فِي الْمَوَاهِبِ فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا ، وَإِلَّا فَالْفَرْقِيُّ لِلْحَاكِمِ بِطَلَبِهَا لَوْ حُرَّةٌ ، أَوْ لَهَا وَغَوَايَاهُ الرُّوَايَةُ وَبِهَا قَالَا .

( قَوْلُهُ : أَوْ قُلْنَ : لَيْلُهَا يَكُونُ ) الْخُصْمُ فِي الْمَخْرُجَاتِ لِيَانَ الْأَوَّلَى وَيُكْفَى بِقَوْلِ امْرَأَةٍ لِقَوْلِ امْرَأَتَيْنِ أَخْرُوطٌ ، .

وَفِي الْبَدَائِعِ أَوْ قُلْنَ ، وَفِي الْأَسْبَاحِ أَفْضَلُ كَمَا فِي التَّوْبِيرِ .

( قَوْلُهُ : لَمْ إِذَا قَامَتْ عَنْ مَجْلِسِهَا

الْبُخْ ) هَكَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَقْوَى كَمَا فِي التَّارِخِيَّةِ عَنْ الْوُقُوعَاتِ وَقَالَ فِي الْجَوَاهِرَةِ : هَذَا التَّخْيِيرُ عَلَى الْمُجْلِسِ فِي طَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يُقْصَرُ كَحِجَابِ الْمَخْرُجَةِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ فُرُقٌ بَيْنَهُمَا فِرْزُوجُهَا فَإِنَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حِيَارٌ ) وَغَوَايَا الْمُنْفَى بِهِ كَمَا فِي الشَّيْءِ .

( قَوْلُهُ : وَالْفَقْوَى عَلَى الْأَوَّلِ ) كَذَا قَالَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ .

وَفِي التَّارِخِيَّةِ نَقْلًا عَنْ النَّجَاشِيِّ إِذَا تَوَزَّجَتْ عَالِمَةً بِعَيْنِهِ اخْتَلَفَ الرُّوَايَاتُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهَا الْمُخَاصَصَةَ .

( قَوْلُهُ : وَالْفَرْقَنُ ) يَفْطَحُ الْقَافُ وَتُسَكُونُ الرَّاءُ كَمَا فِي الْهَيْدَاةِ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا ، وَالرِّبَاسُ يَفْطَحُ التَّاءُ كَذَا فِي الشَّيْءِ .

( بَابُ الْأَعْدَةِ ) ( هِيَ ) لُغَةٌ الْأَصْنَافُ يُقَالُ عَدَدْتُ الشَّيْءَ أَيُّ أَحْصَيْتُهُ وَخَرَعْتُهُ ( وَتُرْسِنُ ) أَيُّ الْفِطْرَ وَتَوَقَّعْتُ ( يَلْزَمُ ) الْمَرْءُ مَدَّةً مُعْلُومَةً ) سَبَّابِي تِلَاوَةِ ( بِرُزْوَالٍ ) تَدُلُّ عَلَى يَلْزَمُ ( مَلِكٌ نِكَاحٌ مُتَّكِدٌ ) صِفَةُ " مَلِكٌ " ( بِالْمَوْلَاتِ ، أَوْ الْأَخْوَالِ وَلَوْ حَكْمًا ) أَوْ ذِيهِ الْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ ( أَوْ ) رُزَالٍ ( فَرَسٌ مُعْتَبَرٌ ) اخْتِرَازٌ عَنْ فَرَسٍ أَمَةٍ مُوَطَّوَةٍ غَيْرِ مُسْتَوْدَعَةٍ ؛ إِذْ لَا عُدَّةَ لَهَا بِخِلَافِ أَمٍّ وَكِدَمَاتٍ مَوْلَاهَا ، أَوْ اخْتَفَقَا كَمَا سَبَّابِي وَلَا يَدُ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ ، وَالْقَوْلُ لَمْ يَذْكُرْهُ ( وَبِرُوطَةٍ ) عَطْفٌ عَلَى " بِرُزْوَالٍ " ( بِشَيْئَةِ النِّكَاحِ ) سَبَّابِي تِلَاوَةٍ ( فَاعْدَةُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْأَخْوَالِ ) لَعَدَمُ تَأَكُّدِ مَلِكِ النِّكَاحِ ( وَمِنْ حَكْمِهَا مَتْنٌ جَوَازٌ تَوَزَّجَ غَيْرُهُ ) أَيُّ غَيْرُ زَوْجِهَا .

( وَ ) مَتْنٌ جَوَازٌ ( نِكَاحٌ أَحْيَاهَا وَأَرْزَعَ سِدَاهَا ) لَمَّا مَرَّ مِنْ بَقَاءِ أَصْلِ النِّكَاحِ ( وَصِحَّةُ الطَّلَاقِ فِيهَا ) بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى " مَتْنٌ جَوَازٌ " وَزَوْجُهَا مَا مَرَّ أَيْضًا .

( بَابُ الْأَعْدَةِ ) .

( قَوْلُهُ : هِيَ تَرُزَّعُ يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ ) غَوَايَا لَمِدَةٍ الصَّغِيرَةِ ، إِذْ لَا يُلْزَمُهَا التُّرْسِنُ ، وَإِنْ كَانَ الْوَجُوبُ عَلَى وَليِّهَا بِأَنَّ لَا يُلْزَمُهَا حَتَّى تَقْضِيَ الْأَعْدَةَ قَلْبًا غَوَايَا بِمَا عَرَفَهَا فِي الْبَدَائِعِ بِالْأَجْلِ الْمُضْطَرُوبِ لِلْفَتْحِ وَ مَا يَقِي مِنْ آفَاتِ النِّكَاحِ لِنَسْبِلِ كَذَا فِي الشَّيْءِ .

( قُلْتُ : لَكِنَّ صَرَّحَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِالْوَجُوبِ عَلَى الصَّغِيرَةِ فِي مَقَامِ الْأَسْبَاحِ بِإِدَاءِهَا وَقَالَ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَوْ طَلَّقَ ذِمِّي ذِمَّةً لَمْ تَحُدَّ عِدَّتِي حَيْفَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَعْقِبِهِمْ وَقَالَ عَلَيْهِهَا الْعِدَّةُ فَإِنَّ الْعِدَّةَ حَتَّى الْوُزْجِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا حَتَّى الشَّرْعِ وَلَيْسَتْ تَجِبُ عَلَى الصَّغِيرَةِ اهـ .

وَتُرْسِنُ الرِّجْلُ الْبَلَدُومَ عَلَيْهِ يَسْتَعِينُ مِنَ الْوُزْجِ حَتَّى تَقْضِيَ الْأَعْدَةَ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مَوْجِعًا ذَكَرَهَا الْفَقِيهَةُ أَبُو الْوَلَيْتِ حِزَابِيَةً وَتَقْلَبُهَا عُدَّةً فِي الْبَحْرِ لَا يُسَمَّى عُدَّةً اصطلاحًا ، وَإِنْ وَجِدَ مَعْنَى الْعِدَّةِ فِيهِ وَجَازًا اخْتَلَفَ الْأَعْدَةُ شَرْعًا .

اهـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ ذِيهِ الْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ ) فِي إِفْصَارِهِ عَلَيْهِ يَلْزَمُ بِشَرْحِ فَهْمُورٍ ثَلَاثَةَ شَامِلٍ لِنَسْجِ مَعْتَدَةٍ وَطَلَقَهَا قَبْلَ الْوُطْءِ فَإِنْ نِكَاحُهَا مَتَّكِدٌ حَكْمًا .

( قَوْلُهُ : وَمِنْ حَكْمِهَا مَتْنٌ جَوَازٌ تَوَزَّجَ غَيْرُهُ ) قَالَ الطَّائِمَةُ الشَّيْخُ قَا سَمِ قُلْتُ : خُرْمَةُ نِكَاحٍ غَيْرِهِ عَلَيْهَا مِنْ دُكَيْتِهَا فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ حَكْمِهَا .

١٢هـ قُلْتُ إِنَّمَا لِي .

( وَهِيَ ) أَيُّ الْأَعْدَةِ ( فِي ) حَتَّى ( خُرْمَةُ نَحِيصٍ ) لِلطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ ( كَالْفَسْخِ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ وَعَدَمِ الْكِفَاةِ وَمَلِكِ أَحَدِ الْوُجُوهِ قَبَاحِ وَتَقْيِيلِهَا ) ابْنُ الْوُزْجِ بِشَهْرَةٍ وَإِنْ بَعَادَ أَحْيَاهَا ( قَالَتْ حَيْضٌ كَوَامِلٌ ) حَتَّى إِذَا طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ وَجِبَ تَكْمِيلُ ذَلِكَ الْحَيْضَةِ بِنَحْوِ الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ لِكَيْلِهَا لَمَّا لَمْ تَصِحْ أَكْثَرُ أَهْلِهَا نَهْمًا كَمَا نَفَّرَ فِي كِتَابِ الْأَسْوَالِ ، وَلَمَّا وَجِبَتْ بِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَ الْمَطْلُقاتُ يَتَرْتَبِعُنَ بِالنَّسْبِ ) ثَلَاثَةَ قُرُوبٍ ( { وَالْفَسْخُ فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ بِأَنَّ الْعِدَّةَ وَجِبَتْ لِلتَّعَرُّفِ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّجْمِ فِي الْفَرْقَةِ الطَّارِئَةِ عَلَى النِّكَاحِ وَهَذَا يَتَخَلَّفُ فِيهِمَا ) كَذَا أَمَّ وَكِدَمَاتٍ مَوْلَاهَا أَوْ اخْتَفَقَا ) فَإِنْ عَدَّتْهَا أَيْضًا إِذَا كَانَتْ مِنْ نَحِيصٍ قَالَتْ حَيْضٌ كَوَامِلٌ .

( وَ ) كَذَا ( مُوَطَّوَةٍ بِشَيْئَةٍ ) كَمَا إِذَا رَفَقَتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَةٍ وَغَوَايَا لَعَرَفَهَا فَوَظِيفُهَا ( أَوْ نِكَاحًا قَاسِدٍ ) كَالنِّكَاحِ الْمُؤَقَّتِ ( فِي الْمَوْلَاتِ وَالْفَرْقَةِ ) تَدُلُّ عَلَى مُوَطَّوَةٍ بِشَيْئَةٍ وَالنِّكَاحِ الْقَاسِدِ فَإِنَّ الْأَعْدَةَ فِيهِمَا أَيْضًا قَالَتْ حَيْضٌ ، سَوَاءٌ مَا تَوَزَّجَ ، أَوْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا فَرْقَةً ( وَفِيمَنْ ) عَطْفٌ عَلَى أَيِّ خُرْمَتِي الْأَعْدَةِ فِي حَتَّى خُرْمَةٍ ، أَوْ نَحِيصٍ لَصِغَةٍ ، أَوْ كَبِيرٍ أَوْ تَلَفَّتْ بِسَمٍّ وَلَمْ تَحِصْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالنَّاسِي عِشْرِينَ مِنَ الْمَنْحِيصِ ) ( آيَةً ( وَأَوْطِئْتُ ) لَمَّا مَرَّ أَنَّ لَا عُدَّةَ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْأَخْوَالِ ( وَ الْمَوْلَاتِ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ ( أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ ) أَيُّ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ( مُطلقًا ) أَيُّ سَوَاءٍ وَطِئْتُ ، أَوْ لَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالتَّالِيِينَ يَقُولُونَ حَكْمَهُ وَيَذْكُرُونَ أَرْبَاعًا ) ( آيَةً .

( وَفِي ) حَتَّى ( أَمَةٍ نَحِيصٍ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي خُرْمَةِ نَحِيصٍ يَعْنِي أَنَّ عُدَّةَ أَمَةٍ نَحِيصٍ لِلطَّلَاقِ

وَالْفَسْخِ ( حِيضَتَانِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { طَلَّاقُ الْأَمَةِ طَلِيلَتَانِ وَعِدَّتَاهَا حِيضَتَانِ } وَأَنَّ الرِّقَّ تَنْصِفُ وَالْحَيْضَةُ لَا تَنْتَحِرُ فَكَمَلْتُ قِمَارَتَ حِيضَتَيْنِ ( وَفِي ) حَتَّى ( أَمَةٍ لَمْ تَحِصْ ) ، أَوْ مَاتَتْ غَيْرُهَا زَوْجَهَا وَصَفَّ مَا بِالْخُرْمَةِ ) أَيُّ عِدَّتَاهَا لِلطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ شَهْرٌ وَنِصْفُ شَهْرٍ وَلَمَوْلَاتٍ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ لَمَّا غَرِقَتْ أَنْ الرِّقَّ تَنْصِفُ .

( وَفِي ) حَتَّى ( الْحَامِلِ الْخُرْمَةِ ، أَوْ الْأَمَةِ ، وَإِنْ مَاتَتْ غَيْرَ صَبِيٍّ ) أَيُّ ، وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا أَمِيئْتُ صَبِيٍّ وَصَحَّ حَتْلُهَا ، بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَأَنْتَ لَوَلَاتُ الْأَحْمَالِ أَنْ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) .

( قَوْلُهُ : وَ مَلِكِ أَحَدِ الْوُجُوهِ الْآخَرِ ) لَيْسَ عَلَى إِنْطِلَاقِهِ بَلْ هُوَ فِيهَا إِذَا مَلَكَتْهُ لَا فِيهَا إِذَا مَلَكَتْهَا اهـ .

وَقَالَ فِي إِصْلَاحِ الْإِبْرَاحِ : هَذَا - أَيُّ مَلِكِ أَحَدِ الْوُجُوهِ الْآخَرِ - تَقْيِيلُهَا ابْنُ الْوُزْجِ وَفَعَّ وَتُسِنُ بِفَسْخِ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى إِذَا طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ وَجِبَ تَكْمِيلُ ذَلِكَ الْحَيْضَةِ بِنَحْوِ الرَّابِعَةِ لِكَيْلِهَا

الْبُخْ ) الْمُضْمَرُ فِي " لِكَيْلِهَا " رَاجِعٌ لِلْحَيْضَةِ مِنْ حَتَّى حَتَّى لَا لِلرَّابِعَةِ .

( قَوْلُهُ : كَذَا أَمَّ وَكِدَ

الْبُخْ ) يَعْنِي بِهَا مَنْ مِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَوِّنَةً وَ لَا مُعْدَّةً مَدَّةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ قَالَا عُدَّةً عَلَيْهَا يَبْرُتُ الْمَوْلَى وَلَا بِالْعَقْرِ لَعَدَمِ طُهُورِ فَرَادِيهِ كَمَا فِي الشَّيْئِ اهـ .

وَفِي التَّارِخِيَّةِ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَجْتَبَا عَلَى أَنَّ الْمُنْثَرَةَ ، أَوْ الْأَمَةَ إِذَا مَاتَ سَبَّابُهَا ، أَوْ اخْتَفَقَا قَالَا عُدَّةً عَلَيْهَا اهـ ، .

وَفِي الْمَحْطِطِ وَلَوْ كَانَ يَطْرُقُهَا .

اهـ .

( قَوْلُهُ : مُطلقًا ) كَذَا أَمَّ وَطِئْتُ ، أَوْ كَحَاثِيَةٍ صَغِيرَةٍ ، أَوْ كَحِزْرَةٍ خُرْمًا كَانَ زَوْجُهَا ، أَوْ عَدَّتَا .

( قَوْلُهُ : وَفِي حَتَّى أَمَةٍ نَحِيصٍ ) الْمَرْأَةُ أَيُّ بِهَا رَفَقَ كَامُ الْوَلَدِ وَالْمُنْثَرَةُ وَ الْمُنْثَرَةُ وَ الْمُتَكَوِّنَةُ وَ مُتَعَقِّفَةُ الْبَعْضِ عِنْدَ أَبِي حَيْفَةَ لَوْجُودِ الرِّقَّ فِي الْكُلِّ كَذَا فِي الْقَبِيحِ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ حَتْلُهَا ) قَالَ فِي الشَّيْءِ عَنْ الْهَارُودِيَّاتِ : لَوْ خَرَجَ اخْتَارَ الْوَلَدُ لَمْ يَنْصَحْ الرُّجْعَةَ وَحَلَّتْ بِالْوُزْجِ وَقَالَ شَيْخُنَا لَا لِحِلَّ إِلَّا زَوْجًا أَيْضًا اخْتِطَاعًا ، وَفِي قَاضِي خَانَ : فَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا أَكْثَرَ الْوَلَدِ قَالُوا : إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَخَلَّتْ حَتَّى الرُّجْعَةِ وَلَا يَحِلُّ



(فصل في الإختاد) وهو ترك الإتيان بالطيب، وأخذ الشئ (لجدة معدة، ألبان، والموت) إظهاراً للتأسف على فوت نعمته الكماح الذي هو سبب لصورتها وكتابة مؤلفها ولهذا أخذ المطلقه الرجعية بأن نعمته الكماح لم تلفظا بقاء الكماح ولهذا تحل وطها وتجرى عليها أحكام الزوجات حال كونها كثيرة مشتملة، فإن الصغيرة والكهولة غير مخاطبتين بالزوج (ولو) كانت الكبيرة المشتملة (أمة) فإنها مخاطبة بخوف الله تعالى فيما ليس فيه إبطال حق الدوالي بخلاف المنع من الخروج فإن فيه إبطال حق الدوالي، وحق العبد مقدر بحاجته (بترك الزينة) شغل بقوله لجدة.

(و) ترك (تس المزعفر) أي المصنوع بالإعتران (والمصنفر) أي المصنوع بالصنفر اذ يفرغ منهما راحة الطيب (والجاء والطيب واللبن والكحل) لا يبعد (و) فإن الصرورات تبيح المخطورات (لا) أي لا تجز (معدة عتي) وهي أم ولد اعتقها مؤلفها (و) معدة (وكما قال سيد) لأن الجدة لا إظهار فاشف على فوت نعمته الكماح ولم يلفظها ذلك.

(و) لا تخطب معدة (أو تعريضاً) بقرائه تعالى (ولما جاح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) إلى أن قال (ولكن لا تواعدوهن سرراً) إلا أن تقولوا أقولاً مغروراً (أو) قلوا الصريحين أن يقول: إني أريد أن أزوجك لك لحيمة، وإلك الصالحة وتخر ذلك مما ينال على إرادة الزوج بها والقول المعروف إني فيك لراغب إني أريد أن نصبح وتخر ذلك (وكما يخرج معدة الطالق) زوجياً كان، أو بقاء (من بينها)

لها، ولا نهراً.

(فصل في الإختاد) قوله: لجدة يعني زوجها، وضم الحاء وكسرها من باب نصر وحرب ومن الثاني يقال: أحدث لجدة إذا فعله بمحمد كذا في الفتح، والمشتهور أنه بالأحاء للمهلة وتروى بالجمع من جذت الشيء، فطعنه.

قوله: إظهاراً للتأسف على فوت نعمته الكماح (أما ترك ذلك إلى أنه لا يحل لها أن تجز) أن لجدة على غير الزوج كالتوكل أو التامين، وإن كان أحد عليهما من الزوج لفقد العدة كما في التبيين وقال الأكمال قال محمد في التراد: لا يحل الإختاد إن مات زوجها أو أيتها، أو عليهما، أو أحدهما، ولما هو في الزوج خاصة قيل أراد بذلك فيما إذا دعى الثالث لمداوي الحديث اهـ.

والحديث لمعه قوله: صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدق قلباً إلا على زوج) .

قوله: ولو كانت أمة، كذا أم الولد والمعترة والمكتوبة ومهنة العوض عند أبي حنيفة كذا في التبيين.

قوله: بخلاف المنع من الخروج

(الخ) هذا إذا لم يؤكلها حتى لو كانت مودة لا يجوز لها الخروج (إلا) أن يخرجها الدوالي وعن محمد أن لها الخروج لعدم وجوب حق الشرع كذا في التبيين.

قوله: بترك الدوالي (يخرج به الذوب الخبز الحلق الذي لا يقع به الزينة كذا في التبيين.

قوله: وتيس المزعفر والمصنفر) قال قاضي خان: (إلا إذا كان غيبلاً لا يفيض اهـ. وإلا إذا لم يجد غيره وتوكل لم يكن لها سواها باس يلبس الصرورة كذا في التبيين ويتبعه بقيادة بقدر ما تستحيث ثوباً غيره إما بتبعيه والاستيحاء

بضنه، أو من ما يها إن كان لها ما كفا في الفتح.

قوله: والطيب (أي لا تطيب ولا تحضر عتلة ولا تضره به، وإن لم يكن لها كسب إلا فيه كذا في الفتح والمراذ من متبعها من الضار وبها عتدها بنفسها كما هو ظاهر).

قوله: والمعلن) بالفح مشتمل دهن اسم مثنى، وبالضم اسم عن يعي ترك الاستيعان المعلن سواء كان مطلقاً، أو بقاء وكذا ترك الإيضاد طيباً بالثاء الصيغة الواسعة المتأنيبة كذا في التبيين.

قوله: (إلا بغير) يعلق بالجمع.

قوله: لا تخطب معدة (أو تعريضاً) هذا إذا كانت عن وفاة أما إذا كانت عن طلاق فلا يجوز الصريحين وتوكل كان بذلك كذا في التبيين.

قوله: ولا تخرج معدة الطلاق زوجياً كان (أو بقاء) يعني إذا كانت بالعة أمما الصغيرة فخرج وفي ألبان وكذا تخرج الكعابة والمعترة في ألبان إلا أنه لا تمنعها من الخروج حيالة لماله بخلاف الصغيرة كذا في التبيين، ومعددة الفرقه بفسخ كالأبدن كما في شرح القفية.

(وتخرج معدة الموت نهراً وتعص الليل وتبث فيه) أي في ثيابها فإن لفقة معدة الموت عليها ففحاح إلى الخروج نهراً (فكسب وقد يشد إلى أن يهجم الليل) والمعلقة ليست كذلك لأنزور الثقة عليها من مال زوجها (وتعتان) أي معدة الطاق ومعددة الموت (في بنت وجنت) أي العدة (فيه) أي في بنت يضاف إليها السكينة حال وقوع الفرقه والموت لقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) أي في ثوب السكينة (وإذا أن يظهر غدر) أن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها وأخرجها فورقة من نصيبها، أو خفت لقت مالها، أو ألبانها مؤلم لم يجد كراه الميت (لا بد من شتره بينهما في الطاق (ألبان) حتى لا تقع الخلوة بالأجنبية وتنعما لا بأس في أن يكونا في شتر واحد لأنه معروف بالحرمة والطاهر إلا إذا لم يزها لا يضر الحرام (وأن حاق المترل عليهما، أو كان) الزوج (فاسقاء لوالتي خروجه)، وإن جاز خروجها (وكتب أن يجعل بينهما) امرأة بقة (قادرة على التحيلة) احتياطاً.

(بالت) أو مدت عنها زوجها في سفر وتبثا وتين مسرها دون ثلاثة أيام رجعت) إلى مسرها لأنه ليس ابتداء الخروج بل هو بقاء (ولو) تبثها (ثلاثة خبرت) تين المنصبي والزجرع، سواء كان معها ولي، أو لا (وكتب الرجوع) ليكون الإخذ اذ في مترل الزوج جذا إذا كان إلى المنصبد أيضاً ثلاثة أيام، وإن كان قلى مضت إلى مقصدها ولم يترك هذا الشئ اعتقاداً على الفهايم مما قبله وهو أن الحكم في صورة النساء والحيار، وفي

صورة قفية أحدهما القفين (أو ذوي مصر) عطف على قوله في سفر أي لو كانت أو ماتت عنها زوجها في مصر من الأماصار لا تخرج بل (تعد في فسخ بمنحرم) إن كان أي منحرم (من لم تحصن قط) تعداً بالأشهر كما من زات يوماً دماً فالقطع حتى مضت سنة لألها في حكم الأولى (وإخبار الشهور وفي العدة بالآلام لا أجلة) كذا في الصغيري.

(عقفاً فصا لحنه من لفقة العدة ولو بالشهور جاز) الصالح لصغير الشهر (ولو بالخص لا) لكونها مجهولة.

(أخبرت) المرأة (بمنحي عتبه) أي عدة الزوج الأول.

(و) عدة (للتحل ولط على طه) أي طين الزوج الأول (صديقها والمدة نصلي) ما أخبرت به (تكمها) أي جاز أن يتكحمها الزوج الأول (بمنصبيها) أي العدة (ولو) كانت (نحصر)، قلل ما (أي مدة (لصالح المرأة (فيه شهران عند أبي حنيفة ورحمة الله وعنهما بسبعة وثلاثون يوماً (لاحيال أن يقع الطلاق قبل أول خمسة فكون مئتها ثلاثة وتطهر بعدها خمسة عشر يوماً، ثم تحيض ثلاثة وقطعاً خمسة عشر يوماً، ثم تحيض ثلاثة وتكوي العدة، وإذا شخ الإسلام: ثلاث أسابيع لإحصال بقاء على كون زمن الإفصال من الحيض ولأن زوجها هكذا نادرة لها تبثي عليها الحكم الشرعي بل لا علم إلا عقب ففسدوا أكثر مدة الحيض أقل مدة الطهر لعدم فكون ثلاث حوص شهر، والمطهران بينهما شهر.

قوله: وتعص الليل (المراذ به أقل من نصفيه كما في التبيين.

قوله: والمعلقة ليس لها ذلك لزور الفقة) حتى لو أخلفت على أن لا لفقة لها تخرج نهراً المتعديها وقيل لا تخرج وهو الأصح ألها هي التي أسقطت حقها كما في شرح المنجم وهو المختار كذا في قاضي خان وقال الأكمال (والحق أن على المنصبي أن ينظر في خصوص الواقع فإن علم في وقعة غير هذه المتخلعة عن المعينة إن لم تخرج قلناها بالحل، وإن علم قربتها ألقاها بالحرمة.

اهـ.

قوله: وتعتان في بنت وجنت فيه) حامل لثوب الأخية.

قوله: (إلا أن يظهر غدر) مدة الفرغ الشديدة من أمر الميت ألها لو لم تنقل يحلف عليهما من ذهاب العفل، أو نحره بخلاف قبل الحروف كذا في قاضي خان.

قوله: وإن حاق المترل عليهما، أو كان الزوج

(الخ) كذا في الهية إذا قال في مختصر الطهريه لعنني رحمة الله ومن خطه نقلت ما لمعه: وإن كان عاجلاً يخاف عليها منه فله يخرج وتسكن متر لا آخر تحزراً عن المنصيبة اهـ.

قوله: وكتب أن يجعل بينهما امرأة بقة

(الخ) عبارة أهداية، وإن جعلاً بينهما امرأة بقة نظر على التحيلة فحسن اهـ.

ونقلها في بنت المال كذا في الشهر عن تلخيص الجامع.

قوله: من لم تحصن قط تعد بالأشهر

(الخ) مكرواً بما قدمه من باب العدة من قوله، أو بلغت بسن ولم تحصن ثلاثة أشهر، ثم إن قوله كذا من زات يوماً دماً فالقطع حتى مضت سنة يعني ثم طلقها بعد السنة كذا في شرح المنجم اهـ.

ولم أر

نوعية المسألة، وهل السنة شرط أو وقع اتفاقاً؟ فليتظر.

قوله: واعتبار الشهر في العدة بالآلام لا بالعدة) ليس على إطلاقه لما في قاضي خان وألبي لم تحصن قط فهي بمنزلة الصغيرة تعد بالأشهر فإن طلقها زوجها في غرة الشهر تعد ثلاثة أشهر بالأجلة، وإن طلقها في حلال الشهر قال أبو حنيفة رحمة الله: تعد ثلاثة أشهر بالآلام، كل شهر ثلاثون يوماً وقال صاحبنا: تعد بعدما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهران أو بجد ولا تكوي الشهر الأول ثلاثين يوماً بالشهر الأخير.

اهـ.

قوله: طلقها فصا لحنه

(الخ) كذا في قاضي خان، وفيه لو صالحته من السكينة على ذراهم لا يجوز.

اهـ.

قوله: أخرت بمنحي عتبه

(الخ) مكرواً بما قدمه آخر باب الرجعة.

قوله: بمنحيها، أو بخص

(الخ) هذا في حق المرأة.

(باب كُوت النسب ) ( أكثر مدوَّة لأجل ستانان ) لغز لم عابسة زحني الله تعالى عنها، ألوة لا تبغي في البطن أكثر من ستين ولوة بلكة مغزل ( ولقَّها سئة أشهر ) لغزها تعالى { ورحمته واسعته قالون شهرا } ، ثم قال تعالى { وعصاة في عائن } فقي لجلل سئة أشهر ( فُحِيت نسب ولد معدة الرُجعي ، وإن ولدت أكثر من ستين ما لم تغز بمضي العدة ) ( لاحتام العلوق خال العدة لجواز كونها ممتدة الظهر ) وبات في اللقل من ستين بات من زوجها بالقضاء العدة ولدت تسعة لوجو العلوق في الشكاح ، أو في العدة ولما يصير مزاجها لله يخلص الطلوق قبل الطلاق ويحصل بعده لها يصير مزاجها بالثلث ( وكن مزاجها في الأكثر ) يعني إذا جاءت به بأكثر من ستين كان مزاجها لأن العلوق بعد الطلاق والطاهر ألله منه بالبقاء ألوا منها فيكون مزاجها كمنه ممتدة ولقَّه لقل منها ) يعني بابت نسب ولد متبرية إذا جاءت به لقل من ستين بلا دعوى خال كونه قاضا وقت الطلاق فلا يتقن بزوال الفرائض ويكت النسب احتياطا ( ولوة لئلا يميلا ) أي إذا جاءت به لئلا م ستين من وقت الفرقة لم يكت نسبه لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه إخرمة الوطء ( إلا بدخوة ) ألله القرمة وأكتا يحصل أن يظهرها بشبهة في العدة ( و ) وكذا ( مزاجعة ) أي حبيبة سئلها ينسج قضاها لم يظهر زوجها أمارت ألولوج بابت نسب وليها .

(باب كُوت النسب ) ( قوله : ولوة يطل مغزل ) طل المغزل مدل لقله لأن طله حاة الموزان أسرع زولا من سائر الطال وهو على حذف مصطفة فميرة ولوة يغزل ومغزل ووبرى ولوة بلكة مغزل أي ولوة يغزل حوزان بلكة مغزل كما في البحر . ( قوله : لوجو العلوق في الشكاح ، أروفي العدة ) فإن قيل ينبغي أن يحتمل على ألوه طاب بعد الطلاق بأن المحدث ليجمل على أقرب أوقات الإنكان ، وفيه إثبات الرجعة أثبات احتياطا فكان أولى . قلنا : المحدث إنما ليجمل على أقرب أوقافها إذا لم يوجد للمفضي بخلاف ذلك وأما إذا وجد لها وعدا وجد للمفضي لأن الطلاق الرجعي يقضي البترة عند القضاء العدة ، والقول بأنوت الرجعة إبطال له فلا يجوز لما فيه من خذل المسلم على خلاف السنة وهو المزاجعة بالفعل مع ما فيه من إثبات الرجعة بالثلث وهو أثبات لا يجوز قدا يصار إليه مع إمكان غيره كما في التبيين . ( قوله : والطاهر ألله منه بالبقاء ألوا منها ) لا ير د عليه خذل حاله على خلاف السنة وهو المزاجعة بالفعل وبعد من صون المسلم عنه ألله لا يلزم أن يكون بالفعل بل بالقول ويمكن أن نفهم من كونها بالفعل ألله أحسن من حملها على الزكا . ( قوله : ولوة لتساعدا ) قال في البحر : هذا تشكيل فإلهم الفقا على أن أكثر مدوَّة لأجل ستانان وألفوا الستين بأقل منها على أي ألهم أثيرا النسب إذا جاءت به لئلا م ستين ، وجوابه بالفرق فإذ في مسألة المشوقة إذا جاءت به لستين من وقت الطلاق لوقت النسب

منه فلو لم أن يكون العلوق سابقا على الطلاق في حبل الوطء فحينئذ يلزم كون ألوه في بطن أمه أكثر من ستين بخلاف غير المتبرية لجل الوطء بعد الطلاق .

وقال أكنان والرخة أن يحتمل أن تغزير قاضي خان المتقدم ألله ليجمل أللوق في حال الطلاق بأن ملقها خال جنا عينا وصادف الإفرال الطلاق فإذا أتت به لئلا م ستين ثبت تسعة لوجو د للمفضي وهو الإنكان مع الاحتياط اهـ .

والفاه أثبت النسب بالردة لئلا م ستين فيما لم يكن نكاحا أما إذا كان بأن ولدت الطبي أكثر من ستين وألقل لقل منها ثبت تسعة منها مغلغلها لمحمد كما في التبيين .

( قوله : إلا بدخوة ) قال لأكنان : وفيه اضطراب تصديق المدرة وروايت والرخة ألله لا يضطر ط اهـ .

واستشكل الرُجعي أثبت النسب هنا بأن وطء المتبرية بالعدا من قبل شبهة الفعل ، وفيها لا يكت النسب وإن ادعاء وأجاب عنه في البراءة بآل مسلمة ألوه فصلت الشبهة بالفعل وهنا لم نتمكن من بل هي شبهة عقيد أيضا ، وألزم على الجواب في منح العقار إبطال طلاق عامة لئلا م من أن النسب لا يثبت في شبهة الفعل وكان عليهم أن يفصلوا فيها بين المخصة وما فيه شبهة عقيد لكنهم لم يفصلوا ألهم إلا أن يقال : ذكر ذلك في كُوت النسب أغاظم عن القصص في كتاب الخلو د .

( قوله : وأكتا يحصل أن يظهرها بشبهة في العدة ) قال أكنان : وطء المتبرية في العدة لا يثبت به النسب اهـ فهذا الحسن زوجها بإثبات النسب إلا بالذرة قلم بعد مجزة

عنها قلنا فائدة يدركه قوله : لم يظهر فيها أمارت ألولوج ) أي ولم تلد حبا ولم تغز بمضي العدة فإذا إن أقرت بالقضاء ، ثم ولدت فحكمها حكم المدرة ، وإن لم تغز بالقضاء وأدعت حبا فإن كان الطلاق باننا يثبت من ستين من وقت الطلاق ، وإن كان رجعيًا يثبت النسب إلى سبع وعشرين شهرا ، وإن لم تلد الحبل ولم تغز بالقضاء العدة قال أبو حنيفة ومحمد ورجعها ألله : هذا وما ألوا أقرت بالقضاء العدة بطلقة أشهر سواء وألوا أقرت بالقضاء العدة بطلقة أشهر سواء : هذا وما ألوا أقرت بالحبل سواء كذا في قاضي خان .

(إذا ولدت لقل من تسعة أشهر ) منذ طلقتها باننا كان ، أوجعي بأن العلوق حينئذ يكون في العدة ( وليسعه ) أي أي ولدت تسعة أشهر لا يثبت نسب ولدها لأن العلوق حينئذ يكون خارج العدة وذلك بانها صغيرة يبين واليقين لا يزول بالاحتياط والصغار من الطلوع فإذ يعني فيها حصة الصغر حكم بمضي عديها بطلقة أشهر وحمل الحمل على ألله حدوث ألله يكت النسب ألله أروفي ألوا أقرت بمضي العدة ، ثم ولدت تسعة أشهر لم يكت النسب لوجو د دليل بالقضاء ، وهو إقرارها فكذا هنا بل أللوي لأن إقرارها يحصل الكذب وحكم الشرع بالقضاء لا يرد فيه .

( قوله : بأن العلوق حينئذ يكون في العدة ) فيه إجماء ألله مدخول بها وهو مقيد به ، إذ لو كانت غير مدخول بها فإن ولدت لئلا م سئة أشهر ثبت نسبه ، وإلّا كذا في الفتح .

( قوله : وكذا معدة ) أي معدة طلق كان تبغي للمشتف رجمة ألله إبقاء مفع على علومع بزك هذا القيد بأن معدة ألوه مدل المتعددة عن طلق كما في الجوهرة .

( قوله : أقرت ) حاصل إقرار المزاجعة والبالغة .

( وكذا معدة ) أي معدة طلق ( أقرت بالمضي ) أي مضى عديها ( ولدت لقل من نصف سئة ) من وقت الإقرار هذا هو المستطو في الهادة والكثرة وغيرها وهو الصواب للموافق للتجليل وقد وقع في عبارة حنار الشريعة الطلاق مكان الإقرار وكذا سة من التاسع أللول ويكت نسب ولها لما مر أن العلوق حينئذ يكون في العدة ليطور كديها يبين حث أقرت بالقضاء ورجعها مشغول بالما ( وليسعه ) أي لئلا مر أن العلوق حينئذ يكون خارجا ) ( ألوا ظهر ) عطف على أقرت أي كذا معدة طلق طيز ( حبلها ) ألوا أقرت ألوا به ) أي يثبت نسب ولد معدة أدعت ولدته والكثرة ألوا و قد كان قبل الولدة وحل طاهر ، ألوا أقرت ألوا بالحبل ( ولأ ) أي ، وإن لم يظهر حبلها ولم تغز ألوا به ( فحيت ) أي النسب ( إذا ثبتت ولدتها بخبرة تامة ) أي حين يشهد رجلان ، ألوا رجل وامرأتين بأن د حلت المرأة نكاحا ولم يكن معها أحد ولها في البت ، والألجان على ألل حتى ولدت فعلمنا الولدة برؤية ألوه ، ألوا سماع حويه قيد الخجة بالامة ، إذ لا يكت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولدة حبلها لئلا فالأصل أن المعدة إذا ولدت ولها لم يكت نسبه عند أبي حنيفة إلا أن يشهد بولادتها رجلان ، ألوا رجل وامرأتان إلا أن يكون هنا حل طاهر ، ألوا غيرها من قبل ألوا ورجع النسب بال شهادة وعنلهمما يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة بخرعة عاتلة كذا في الكهي .

( قوله : ولدت لقل من نصف سئة من وقت الإقرار ) أي ولقل من ستين اثنا من وقت الفراق بالموت ، أل الطلاق وإلّا فلا يكت نسبه ولوة ولدت لئلا م سئة أشهر كما في التبيين .

( قوله : ليطور ) كديها يبين

( الخ ) هذا إذا قالت : القعت عدي الساعمة ، ثم ولدت لقل من سئة أشهر من ذلك الوقت ، وإلّا فلا علم اليقين لأ قالت القعت عدي ولم تغز لساعة ، ثم جاءت به لقل من سئة أشهر من وقت الإقرار ولقل من ستين من وقت الفراق ، إذ يمكن حيدلها وتبغي أن لا يكت نسبه كذا في التبين .

( قوله : ألوا ظهر حبلها ) يعني وقد وجدت ولداتها ، كما صرح به في الكثر ، وظهور الحبل أن يلقي به لقل من سئة أشهر كذا في السراج المواجه .

وقال الشيخ قاسم : المرأة بظهور الحبل أن تكون أمارت حبلها بالغة ملتفا لوجب علة عن كونها حاملا لكل من هذا اهـ .

( قوله : وإلّا فحيت إذا ثبتت ولدتها بخبرة تامة ) حاصل للمطلقة رجعي ، وفيه إذا جاءت به لأكثر من ستين إشكال لأن الفراق ليس ينقضي في حقلها بانها تكون مزاجعة لكون العلوق في العدة على ما تابا فتبهي أن يكت نسب ولها بشهادة القابلة من غير زيادة شيء آخر كذا في المتكثرة ذكرة ألويعلين وقال أكنان : وإطلاق المشتف بتمثل المتعددة عن وقا وطلا في بطن ، أوجعي فلو حين نصريح قاضي خان وفخر الإسلام بجريا من الخلاف في الرُجعي وشكنا لئلا م قيد حورة المسألة بالدين ، وبحوة فعل صاحب المتخلف ، وإذا أقرت أن الشكاح

بعد الرُجعي قائم من كل وجه نتيجة فقيده الخلف بالدين كما قلعه شمس الألبية ويكون الرُجعي كالعصمة القائمة حتى حل الوطء وداعيه ، والخلاف لما هو بعد الموت والطلاق بالدين اهـ فالتصحيح إشكال الرُجعي رجحه ألله .

( قوله : فالأصل أن المعدة إذا ولدت ولها لم يكت نسبه عند أبي حنيفة

( الخ ) يعني في حورة جلود الولدة ، والأصل أن مدخو لافهن حورة تصليد ألورة ألله سبكوكها المشتف عقب هذا فكان تبغي ذكرها في هذا الحاصل .

( و ) كذا ( معدة وقا ولدت لقل منها ) هذه مسألة ذكرت في الهادية بغزوه ويثبت نسب ولد المدعوى عنها زوجها

الخ أي يثبت نسب ولد معدة وقا ويكون بين الموت وولادته قبل من ستين وقا ل زفر : إذا جاءت به بعد القضاء هذه الوقوف لسعة أشهر لا يكت النسب ، لأن الشرع حكم بالقضاء عديها بالشهو وقين الجهة فصلا كذا إذا أقرت بالقضاء كذا بين في الصغيره ولأن للقضاء عديها جهة أخرى وهو وجع الحمل بخلاف الصغيره لأن الأمز فيها عدم الحمل ألله قبل ألولوج لئلا م ستين يحمل ، وفي أللوج شك والصغار يبت يقين فلا يزول بالثلث ( ألوا ولدت ) عطف على قوله ولدت لقل منها هذه المسألة ذكرت في الهادية قاتبا بقرله : كان تسعة عن وقا وصقلها

الخ أي يثبت نسب ولد معدة وقا ولدت ( في العدة وأقر الولدة بالولد ) ولم يشهد على الولدة وأحد فهو ألله اتفاقا وهذا في حق ألوات طاهر لآله حاصل حقيهم قيل في تصديقههم أمادي حق النسب فهل يثبت في حق غيره ممن لم يصادق قأ ألوا : إذا كان من أهل النحل والبدان صقلها ولمان ، ألوا رجل وامرأتان من ألورة يثبت بقيام الخجة وإلّا فلا يشترط لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لأن الموت في حق غيره تبع للموت في حقيهم بقرهم وما ثبت تها ألراعي فيه به شروط الأصل كالمعد من أنثوي والمخلف مع السلطان في حق الباقمة وقد اهو الصحيح كذا في الكهي .

قوله : هذه مسألة ذكرت في الهادية بغزوه ويثبت نسب ولد المدعوى عنها زوجها

( الخ ) تمام قول الهادية ما بين الوقوفين الستين وقال زفر

الخ وسواء كان قبل النحل ، ألوا بعده كذا في الجوهرة .

( قوله : هذه مسألة ذكرت في الهادية قاتبا

( الخ ) نعم ذكرت قاتبا فيها لكن لا على هذا ألوجه المأموح عدم فائدة ذكر ألله نصليد ألورة في الصورتين بل المسألة ألولى ذكرت لئلا نالمدة ألوا يثبت نسب ولد المدعوى عنها زوجها والمسألة ألله أنه إذا ذكرت لئلا شرط كُوت نسب ألله ألوه ، وحاصلة أن المدعوى عنها زوجها يكت نسب ولها إذا ولدت لقل من ستين من الموت بشرط ظهور حبلها ، ألوا غيرها ألوا واصليق ألورة ، ألوا حجة تامة وهذا طاهر لمن قدر ب الهادية بفتح القيد .

(و) كذا (متكررة وليلة ليلة أشهر) يعني إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد ليلة أشهر فصاعداً يثبت نسبه منه ، سواء أقر به الزوج ، أو سكت ، لأن الفرائض قائم والمدة تامة وإن أكره (وإن أكره) (ولدت لها يثبت بشهادة المرأة) وإذا جدت (فإن نفاذ نفاذنا) لأن النسب يثبت بالفرأى من القوم ، والشعان إنما يجب بالقذف وهو مؤخر وهذا إن قرئ : ليس مني فثبت لها بالولاء والقذف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر الولد البت بشهادة القابلة يلزم كون العا دة بشهادة القابلة بل أضيف العا دة إلى القذف مجرداً عنه .

قول : يرد على ظاهره ألا لا نسلم أن القذف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن لا نسلم أن القذف بالولد لا يقتضي وجوده ، والكلام فيه و قطعاً أن مراد القوم بالوجود الوجود الخارجي والقذف بالولد إنما يقتضي الوجود في العا دة دون الخارج مطلقاً إذا سبغ الزوج أن امرأته ولدت ولداً فقال ذلك الولد ليس مني كان قد قالها بالولاء ، إذ كالة قال زنت فحصل الولد منه ، وإن لم يكن الولد موجوداً في الخارج .

(وقوله : وإن أكره الزوج ولا دنها يثبت بشهادة المرأة وإذا جدت) وكذا يراد بالولد الواحد كما في الجوهرة .

( وَ ) إِنْ وَلَدَتْهُ ( لِأَقَلِّ مِنْهَا ) أَيُّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ( لَا يَثْبُتُ ) نَسْبُهُ لِسَبْقِ الْعُلُوقِ عَلَى النِّكَاحِ ( فَإِنْ وَلَدَتْ ، ثُمَّ اخْتَلَفَا وَادَّعَتْ نِكَاحَهَا مِنْذُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَادَّعَى الزَّوْجُ الْأَقْلَّ صُدِّقَتْ بِمَا يَمِينُ عِنْدَهُ ) خِلَافًا لِهَمَا كَمَا سَيَأْتِي .  
( قَوْلُهُ : وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِأَقَلِّ مِنْهَا أَيُّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَا يَثْبُتُ  
إِلْخ ) أَيُّ وَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَمْلُ مِنَ الزَّوْجِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَإِذَا ادَّعَاهُ وَلَمْ يَقُلْ هُوَ مِنَ الزَّوْجِ ثَبَتَ نَسْبُهُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .  
( قَوْلُهُ : فَإِنْ وَلَدَتْ إِلَى قَوْلِهِ صُدِّقَتْ ) قَالَ الْكَمَالُ : ثُمَّ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِهَذَا النِّفْيِ .  
( قُلْتُ ) : وَلَا تُسْمَعُ بَيْنَتُهُ وَلَا يَبْنَى وَرَثَتُهُ عَلَى تَارِيخِ نِكَاحِهَا بِمَا يُطَابِقُ قَوْلَهُ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى النَّفْيِ مَعْنَى فَلَا تُقْبَلُ ، وَالتَّسَبُّ يُحْتَالُ لِإِثْبَاتِهِ مَهْمَا أَمَكْنَ وَالْإِمْكَانُ هُنَا بِسَبْقِ الزَّوْجِ بِهَا سِرًّا بِمَهْرٍ يَسِيرٍ وَجَهْرًا بِأَكْثَرِ سَمْعَةٍ وَيَقَعُ ذَلِكَ كَثِيرًا وَهَذَا جَوَابِي لِحَادِثَةٍ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ .  
( قَوْلُهُ : كَمَا سَيَأْتِي أَيُّ فِي الدَّعْوَى ) فِي الْمَسَائِلِ السَّتِّ .

( قَالَ : إِنْ نَكَحَهَا فَهِيَ طَالِقٌ ، ثُمَّ نَكَحَهَا فَوَلَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ مِنْذُ نَكَحَهَا لَزِمَهُ ) أَيُّ الزَّوْجِ ( نَسْبُهُ ) أَيُّ نَسَبِ الْوَلَدِ ( وَمَهْرُهَا ) لَوْجُودِ الْعُلُوقِ فِي الْعِدَّةِ .  
( عُلُقَ طَلَّاقًا بِوِلَادَتِهَا ) أَيُّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ : إِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ( فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ ) وَاحِدَةً ( بِهَا ) أَيُّ بِالْوِلَادَةِ ( لَمْ يَقَعْ ) أَيُّ الطَّلَاقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ ثَبَّتْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ ، ثُمَّ يَثْبُتُ الطَّلَاقُ بِالتَّبَعِيَّةِ وَلَهُ أَنَّ الْوِلَادَةَ ثَبَّتْ ضَرُورَةً فَتَقْدَرُ بِقَدْرِهَا فَلَا تَعْدَى إِلَى الطَّلَاقِ وَهُوَ لَيْسَ بِتَابِعٍ لَهَا ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُوجَدُ بِدُونِ الْآخَرِ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ شُرَاحِ الْهَدَايَةِ بِأَنَّ كَلَامَنَا فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقُ بِالْوِلَادَةِ وَالْمُعْلَقُ بِالشَّيْءِ لَزِمَ مِنْ لَوَازِمِهِ ، وَالْوِلَادَةُ ثَبَّتْ بِشَهَادَتِهَا وَالشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ بِجَمِيعِ لَوَازِمِهِ .  
أَقُولُ : قَوْلُهُ وَالشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيعِ لَوَازِمِهِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ هُوَ فِي مَوْضِعٍ لَا يُصَوِّرُ الْإِتِّكَافَ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالْمَلْزُومِ كَمَا فِي الزُّرُومِ الْعَقْلِيِّ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَالطَّلَاقُ يَنْفَكُ عَنْهَا وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ فِي بَحْثِ الْإِفْتِضَاءِ أَنَّ قَوْلَهُ أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِالْفِ يَقْتَضِي الْبَيْعَ ضَرُورَةً صِحَّةَ الْعِنَقِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ بَعِ عَبْدَكَ عَنِّي بِالْفِ وَكُنْ وَكَيْلِي بِالْإِعْتَاقِ فَيُثْبِتُ الْبَيْعَ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ حَتَّى لَا يَثْبُتَ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالشَّرَاطِ إِلَّا مَا لَا يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ أَصْلًا .

( قَوْلُهُ : فَوَلَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ مِنْذُ نَكَحَهَا لَزِمَهُ أَيُّ الزَّوْجِ نَسْبُهُ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَشَرْطُهُ - أَيُّ ثُبُوتِ التَّسَبُّ - أَنْ تَلِدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ تَقْصَانٍ وَلَا زِيَادَةٍ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْعُلُوقَ كَانَ سَابِقًا عَلَى النِّكَاحِ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْهُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا عُلِقَتْ بَعْدَهُ ، لِأَنَّ حَكْمَنَا حِينَ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ وَجُوبِ الْعِدَّةِ لِكُونِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَطْلَانُ هَذَا الْحُكْمِ ، وَقَوْلُ الرَّيْلِيِّ بَعْدَ وَجُوبِ الْعِدَّةِ  
إِلْخَ يَعْنِي فِي صُورَةٍ وَلَادَتِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لِأَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ لَا غَيْرَ فَالْعِدَّةُ عَلَيْهَا لِحَمْلِهَا بِنَابِتِ التَّسَبُّ أَهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : وَقَدْ عَيَّنُوا لِبُتِّ نَسَبِهِ أَنْ لَا تَكُونَ أَيْ وَلَادَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ وَلَا أَقَلُّ وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ نَفِيَهُمُ النَّسَبَ فِيمَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فِي مُدَّةٍ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ وَهُوَ سِتَّتَانِ وَلَا مُوجِبٌ لِلصَّرْفِ عَنْهُ يُنَافِي الْإِحْتِيَاطَ فِي إِثْبَاتِهِ ، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ حَدَثَ بَعْدَ الطَّلَاقِ فِيمَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَيَوْمٍ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ فَإِنَّ الْعَادَةَ الْمُسْتَمِرَّةَ كَوْنُ الْحَمْلِ أَكْثَرَ مِنْهَا وَرُبَّمَا تَمْضِي ذُهُورٌ لَمْ يُسْمَعْ فِيهَا وَلَادَةٌ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَانَ الظَّاهِرُ عَدَمَ حُدُوثِهِ ، وَحُلُوثُهُ احْتِمَالٌ فَأَيُّ احْتِيَاطٍ فِي إِثْبَاتِ النَّسَبِ إِذَا نَفَيْنَاهُ لِاحْتِمَالِ ضَعِيفِ يَفْتَضِي نَفْيَهُ وَتَرَكْنَا ظَاهِرًا يَفْتَضِي ثُبُوتَهُ ؟ ، .

ا هـ

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ نَقْلًا عَنِ النَّهَائِيِّ مَعْرِيًّا إِلَى الْمُنتَقَى : إِنَّهُ - أَيُّ الزَّوْجِ - لَا يَكُونُ بِهِ مُحْصَنًا ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : إِنَّهُ مُشْكِلٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ الْمَذْهَبِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَمَهْرُهَا ) أَيُّ مَهْرٍ وَاحِدٌ كَامِلًا

لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ النَّسَبُ مِمَّنْ تَحَقَّقَ الْوَطْءُ مِنْهُ حُكْمًا وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْخُلُوعِ تَأَكَّدَ بِهِ الْمَهْرُ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ مَهْرَانِ ؛ مَهْرٌ بِالْوَطْءِ وَمَهْرٌ بِالنِّكَاحِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ وَنِصْفُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْمَهْرُ بِالْدُّخُولِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : لَوْ جُودَ الْعُلُوقِ فِي الْعِدَّةِ ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ تَصَوَّرَ الْعُلُوقُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا حَصَلَ حَالُ انْعِقَادِ النِّكَاحِ لَا حَالِ زَوَالِهِ فَالْوَجْهُ أَنْ يُعْلَلَ لُزُومُ الْمَهْرِ بِتَحَقُّقِ الْوَطْءِ مِنْهُ حُكْمًا كَمَا قَدَّمَاهُ عَنْ الزَّيْلَعِيِّ وَثُبُوتِ النَّسَبِ مُلْزِمٌ لِلْعِدَّةِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَتَقَدَّمَ فِيمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ الزَّيْلَعِيِّ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا فِي صُورَةِ وَلَادَتِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ .

( وَإِنْ ) كَانَ الزَّوْجُ ( أَقَرَّ بِالْحَبْلِ ثُمَّ عَلَّقَ ) طَلَّقَهَا بِالْوِلَادَةِ فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ وَلَدْتُ وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ ( يَقَعُ ) الطَّلَاقُ ( بِمَا شَهَادَةِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُشْتَرَطُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ لَأَنَّهَا تَدْعِي حِنْثَهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُجَّةِ وَلَهُ أَنْ إِفْرَارُهُ بِالْحَبْلِ إِفْرَارٌ بِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ وَهُوَ الْوِلَادَةُ .

( نَكَحَ أُمَّهُ فَطَلَّقَهَا فَشَرَاهَا فَإِنْ ) وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ شَرَاهَا لَزِمَهُ الْوَلَدُ ، وَإِلَّا فَلَا ( أَيُّ فَلَا يَلْزِمُهُ لِأَنَّ الْوَلَدَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَلَكِنَّ الْمُعْتَدَةَ ؛ إِذِ الْعُلُوقُ سَابِقٌ عَلَى الشَّرَاءِ وَفِي الثَّانِي وَلَدُ الْمَمْلُوكَةِ ؛ إِذَا الْحَادِثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ وَقْتِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الدَّعْوَى .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ أَقَرَّ بِالْحَبْلِ ، ثُمَّ عَلَّقَ

إِلْخَ ) عَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ كَانَ الْحَبْلُ ظَاهِرًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : نَكَحَ أُمَّهُ فَطَلَّقَهَا

إِلْخَ ) يَعْنِي بَعْدَ الدُّخُولِ طَلَقَهُ بَاطِنَةً ، أَوْ رَجَعِيَّةً لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا أَنْ تَلِدَهُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ فَرَاقِهَا لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، أَوْ بَعْدَهُ وَالطَّلَاقُ ثِنْتَانِ ثَبَتَ النَّسَبُ إِلَى سِنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ ، وَإِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً رَجَعِيَّةً يَلْزِمُهُ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِعَشْرِ سِنِينَ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَأَكْثَرَ بَعْدَ كَوْنِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الشَّرَاءِ ، وَإِنْ وَاحِدًا بَاتِنًا ثَبَتَ إِلَى أَقَلِّ مِنْ سِنَتَيْنِ ، أَوْ تَمَامِ السَّنَتَيْنِ بَعْدَ كَوْنِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الشَّرَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَالَ لِأَمَتِهِ : إِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ وَلَدٌ فَهُوَ مِنِّي فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ عَلَى الْوِلَادَةِ لِأَنَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ أَقَرَّ فَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ ) لِأَنَّ سَبَبَ ثُبُوتِ النَّسَبِ وَهُوَ الدَّعْوَى قَدْ وَجَدَ مِنَ الْمَوْلَى بِقَوْلِهِ فَهُوَ مِنِّي ، وَإِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى تَعْيِينِ الْوَلَدِ وَهُوَ

يُثْبِتُ بِشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ اتِّفَاقًا ، وَإِنَّمَا قَالَ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ أَقَرَّ لَأَنَّهَا لَوْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَبَلَتْ بَعْدَ مَقَالَةِ الْمَوْلَى فَلَمْ يَكُنْ الْمَوْلَى مُدْعِيًا هَذَا الْوَلَدَ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لِلتَّبَيُّنِ بِقِيَامِ الْوَلَدِ فِي الْبَطْنِ وَقْتَ الْقَوْلِ فَصَحَّتِ الدَّعْوَى ( أَوْ لِطِفْلِ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَمْتِهِ أَيْ لَوْ قَالَ لِطِفْلِ ( هُوَ ابْنِي وَمَات ) الْمُقَرُّ ( فَقَالَتْ أُمُّهُ ) أَيْ أُمُّ الطِّفْلِ ( هُوَ ابْنُهُ وَأَنَا زَوْجَتُهُ يَرْتَانِهِ ) أَيْ يَرِثُ الطِّفْلُ وَأُمُّهُ مِنَ الْمُقَرِّ لَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِالْحُرِّيَّةِ وَيَكُونُهَا أُمُّ الطِّفْلِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى بُنْوَةِ الطِّفْلِ لَهُ إِلَّا بِنِكَاحِ أُمِّهِ نِكَاحًا صَاحِبًا لِأَنَّهُ الْمَوْضُوعُ لِلْحَلِّ .

( وَإِنْ قَالَ وَارِثُهُ أَنْتَ أُمُّ وَلَدِهِ وَجْهَلَتْ حُرِّيَّتُهَا لَا تَرِثُ ) لِأَنَّ ظُهُورَ الْحُرِّيَّةِ بِاعْتِبَارِ الدَّارِ حُجَّةٌ فِي رَفْعِ الرِّقِّ لَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْإِرْثِ .

( زَوْجَ أَمْتِهِ مِنْ عَبْدِهِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ الْمَوْلَى لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ) لِأَنَّ ثُبُوتَ نَسَبِهِ يَقْتَضِي فُسْخَ النِّكَاحِ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النِّكَاحَ بِعَلَمَا صَحَّ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّ الْمَوْلَى إِذَا بَاعَ أَمْتَهُ وَوَلَدَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، ثُمَّ ادَّعَاهُ الْبَايِعُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ وَيَنْفَسِخُ الْبَيْعُ ( وَعَتَقَ ) أَيْ الْوَلَدَ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْمَوْلَى وَقَدْ أَقَرَّ بِبُيُوتِهِ فَلَزِمَ حُرِّيَّتُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْمَلْزُومُ كَمَا إِذَا أَقَرَّ بِبُيُوتِهِ عَبْدُهُ الْمَعْرُوفِ النَّسَبِ ( وَتَصِيرُ ) أَيْ الْأَمَةُ ( أُمُّ وَلَدِهِ ) لِإِقْرَارِهِ بِذَلِكَ .

( وَلَدَتْ أَمْتَهُ الْمَوْطُوءَةَ لَهُ وَلَدًا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ حَتَّى يَدْعِيَهُ ) فَإِنَّ الْفِرَاشَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ : قَوِيٌّ وَهُوَ فِرَاشُ الْمُنْكَوْحَةِ وَحُكْمُهُ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ النَّسَبُ بِلَا دَعْوَةٍ وَلَا يَنْتَفِي بِمُجَرَّدِ النَّفْيِ بَلْ يَنْتَفِي بِاللِّعَانِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ ؛ إِذَا لَا لِّعَانَ فِي الْفَاسِدِ كَمَا مَرَّ ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ فِرَاشُ الْأَمَةِ ، وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَثْبُتَ بِهِ النَّسَبُ إِلَّا بِدَعْوَةٍ لَضَعْفِهِ ، وَمَوَسَّطٌ وَهُوَ فِرَاشُ أُمِّ الْوَلَدِ وَحُكْمُهُ أَنْ يَثْبُتَ بِهِ النَّسَبُ بِلَا دَعْوَةٍ وَيَنْتَفِي بِمُجَرَّدِ النَّفْيِ لَكِنْ ثُبُوتُهُ بِلَا دَعْوَةٍ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا حَلَّ لِلْمَوْلَى وَطُوعًا ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحُلَّ فَلَا يَثْبُتُ بِلَا دَعْوَةٍ كَأَمُّ وَلَدٍ كَاتِبَتِهَا مَوْلَاهَا وَأَمَةُ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ اسْتَوْلَدَاهَا ، ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ بِدُونِهَا كَذَا فِي خِرَازَةِ الْمُفْتَيْنِ .

( قَوْلُهُ : وَجْهَلَتْ حُرِّيَّتُهَا لَا تَرِثُ ) قَالَ الْكَمَالُ وَلَكِنْ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ .

( قَوْلُهُ : وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النِّكَاحَ بَعْدَ مَا صَحَّ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ ) يَعْنِي بِهَذِهِ الدَّعْوَى .

( قَوْلُهُ : وَلَدَتْ أَمْتَهُ الْمَوْطُوءَةَ ) مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْإِسْتِثْلَاءِ أَيْضًا .

( بَابُ الْحَصَانَةِ ) هِيَ مِنْ حَصَنَ الطَّائِرُ يَبْصُهُ يَحْصُنُهُ إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَحْتَ جَنَاحِهِ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا حَصَنَتْ وَلَدَهَا ( هِيَ لِلْأَمِّ وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ ) يَعْنِي بِزَوْجٍ آخَرَ غَيْرَ مُحْرَمٍ لِلطِّفْلِ كَمَا سَيَأْتِي ، وَإِنَّمَا كَانَتْ لَهَا لِاجْتِمَاعِ الْأَمَةِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهَا أَشْفَقُ مِنْ غَيْرِهَا ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُرْتَدَّةً ) فَإِنَّهَا تُجْبَسُ وَتُضْرَبُ فَلَا تَتَفَرَّغُ لِلْحَصَانَةِ ( أَوْ فَاجِرَةً ) كَذَا فِي الْكَافِي ( بِلَا جَبْرِهَا ) عَلَى أَخْذِ الْوَلَدِ إِذَا أَبَتْ ، أَوْ لَمْ تَطْلُبْ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَعْجِزَ عَنِ الْحَصَانَةِ ( إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ ) بِأَنْ لَا يَأْخُذَ الْوَلَدُ تَذْيِ غَيْرِهَا ، أَوْ لَا يَكُونُ لَهُ ذُو رَحِمٍ مُحْرَمٍ سِوَى الْأُمِّ فَتُجْبَرُ عَلَى الْحَصَانَةِ ؛ إِذَا الْأَجْنَبِيُّ لَا شَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ ( ثُمَّ أُمُّهَا ) أَيْ أُمُّ الْأُمِّ ( وَإِنْ عَلَتْ ) لِأَنَّ هَذِهِ الْوَلَايَةَ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّهَاتِ ( ثُمَّ أُمُّ أَبِيهِ ) أَيْ أَبِ الْوَلَدِ ( كَذَلِكَ ) أَيْ وَإِنْ عَلَتْ لِأَنَّهَا مِنَ الْأُمِّهَاتِ وَلِهَذَا تُحْرَزُ مِيرَاثُ الْأُمِّهَاتِ السُّدُسُ وَلِأَنَّهَا أَوْفَرُ شَفَقَةً لِأَجْلِ الْوَلَدِ ( ثُمَّ أُخْتُهُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ) لِأَنَّهَا أَشْفَقُ ( ثُمَّ أُخْتُهُ لِأُمٍّ ) لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ لِمَا قَبْلَهَا فِي هَذَا الْأَمْرِ ( ثُمَّ ) أُخْتُهُ ( لِأَبٍ ) ؛ لِأَنَّ بَنَاتِ الْأَبَوَيْنِ أَوْلَى مِنْ بَنَاتِ الْأَجْدَادِ ( ثُمَّ خَالَتِهِ ) لِأَنَّ قَرَابَةَ الْأُمِّ أَرْجَحُ فِي هَذَا الْأَمْرِ ( كَذَلِكَ ) أَيْ مِنْ كَانَتْ لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْلَى ، ثُمَّ لِأُمٍّ ثُمَّ لِأَبٍ وَالْخَالََةُ أَوْلَى مِنْ بَنَاتِ الْأَخِ لِأَنَّهَا تُدْلِي بِالْأُمِّ وَتَلِكُ بِالْأَخِ ( ثُمَّ عَمَّتِهِ كَذَلِكَ )



في الترتيب ولا حق لبنات العمّة والخالة في الحضانة لأنها غير محرّم ( بشرط خريتهن ) لعجز الرقيق عن الحضانة لاشتغاله بخدمة المولى ولأن حق الحضانة نوع ولاية ولا ولاية للرقيق

على نفسه فضلاً عن الولاية على غيره ( فلا حق لأمّة وأم ولد قبل عتقهما ) بل الحق للمولى إن كان الصغير رقيقاً ولا يفرّق بينه وبين أمه إن كانا في ملكه كما سيأتي في البيوع إن شاء الله تعالى ، وإن كان حراً فالحضانة لأقربائه الأحرار ، وإذا عتقا كان لهما حق الحضانة في أولادهما الأحرار لأنهما وأولادهما أحرار حال ثبوت الحق .

( باب الحضانة ) هي بكسر الحاء وفتحها ( قوله : إلا أن تكون مرنّدة

إلخ ) كذا إذا كانت تخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة كما في الفتح .

( قوله : إلا إذا تعيّن ) هو المختار وقيل : لا تجبر الأم في ظاهر الرواية لأن الولد يتغذى بالدهن وغيره من المباحات فلا يؤدي إلى الضياع ، وإلى الأول مال القلوري وشمس الأئمة السرخسي وهو الأصوب لأن قصر الرضيع الذي لم يأنس الطعام على الدهن والشراب سبب تمرّضه وموته كذا في البرهان .

( قوله : بأن لا يأخذ الولد ثدي غيرها ) كذا لو أعسر الأب ولا مال تجبر الأم على الإرضاع صيانة للولد عن الضياع كما في البرهان .

( قوله : لأن بنات الأبوين أولى من بنات الأجداد ) كذا بنائهن وبنات الأخ كما يأتي فتقدم بنت الأخت الشقيقة ، ثم الأم على الخالات والعمّات باتفاق الروايات واختلفت الرواية في بنات الأخت لأب والصحيح أن الخالة أولى منهن كما في التبيين والبحر وقال في السراج : ثم بعد بنات الأخت يكون لبنات الأخ .

( قوله : والخالة أولى من بنات الأخ ) مخالف لما في الجوهرة والسراج ونصه بنات الأخ أولى من العمّات والخالات .

( قوله : ثم خالته كذلك ، ثم عمته ) قال في المواهب وبعدهن خالة الأم كذلك ثم عماتها كذلك هـ ، وفي الفتح : خالة الأم أولى من خالة الأب .

( قوله : فلا حق لأمّة وأم ولد ) كذا مدبرة لوجود الرقّ فيها والمكاتبة أحق بولدها المولود في الكتابة لدخوله فيها بخلاف المولودة قبلها ( تنبيه ) : يستحقها بعد المذكورات

العصبة الأقرب فالأقرب إلا أن الصغيرة لا تدفع لغير محرّم كابن العم وإذا لم تكن عصبة تدفع إلى الأخ للأم ثم إلى ابنه ، ثم إلى العم للأم ، ثم إلى الخال لأبوين ، ثم لأب ، ثم للأم كما في البرهان ، وإذا اجتمع من له الحق في درجة فأورعهم أولى ثم أكبرهم كما في التبيين .

( النّمية كالمسلمة ) يعني أنها أحق بولدها المسلم ( حتى يعقل ) أي الولد ( ديناً ) لأن الحضانة تُبنى على الشفقة وهي أشفق عليه فيكون الدفع إليها أنظر له ما لم يعقل ديناً فإذا عقل ينزع منها لاحتimal الضرر ( أو يخاف أن يألف الكفر ) فإن تألف الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فإذا خيف هذا ينزع أيضاً منها .

( يسقط حقها ) أي حق الحضانة أمّا كانت ، أو غيرها كالجدة ( بنكاح غير محرّم ) أي محرّم الولد لانتقاص الشفقة حتى إذا نكحت محرّمه لا تسقط كأم نكحت عمّه وجدة جدّه ( ويعود ) أي حقها بالفرقة ( لأن المانع إذا زال عاد الممنوع .

( قوله : يسقط حقها ) أي حق الحضانة كان ينبغي أن يقال حق الحاضنة لقوله بعده أمّا كانت ، أو غيرها .

(قَوْلُهُ : وَيَعُودُ بِالْفُرْقَةِ) هَذَا مِنْ قَبِيلِ زَوَالِ الْمَانِعِ لَا عَوْدِ السَّاقِطِ وَقَوْلُهُمْ سَقَطَ حَقُّهَا مَعَهَا مَنَعَ مَانِعٌ مِنْهُ كَالنَّاشِزَةِ لَا نَفَقَةَ لَهَا ، ثُمَّ يَعُودُ بِعَوْدِهَا لِمَنْزِلِ الرُّوجِ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُطْلَقَةَ رَجْعِيًّا لَا حَقَّ لَهَا مَا دَامَتْ عِدَّتُهَا قَائِمَةً .

( طَلَبَتْ ) الْإِثْمُ ( أَجْرًا فَلَوْ ) طَلَبَتْ ( فِي النِّكَاحِ ، أَوْ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ لَمْ تَسْتَحِقْ ) الْأَجْرَ لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا دِيَانَةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا دَيْنًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ } الْآيَةُ لَكِنَّهَا عُذْرَتْ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهَا ، فَإِذَا أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ بِالْأَجْرِ ظَهَرَ قُدْرَتُهَا فَكَانَ الْفِعْلُ وَاجِبًا عَلَيْهَا فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرِ عَلَيْهِ ( وَلَوْ ) طَلَبَتْ ( بَعْدَ عِدَّةٍ ، أَوْ فِيهَا ) لَكِنْ ( لِإِنِّهِ مِنْ غَيْرِهَا تَسْتَحِقُّ ) أَمَّا الْوَلَدُ فَلِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ زَالَ بِالْكَلْبِيِّ فَصَارَتْ كَالْأَجْنَبِيَّةِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهَا .

اعْلَمْ أَنَّ الْإِثْمَ أَوَّلَى إِرْضَاعِ الْوَلَدِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مَا لَمْ تَطْلُبْ أَكْثَرَ مِنْ أُجْرَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ لِأَنَّهَا أَشْفَقُ وَأَنْظَرُ لِلصَّبِيِّ ، وَفِي الْأَخْذِ مِنْهَا إِضْرَارٌ بِهِ فَإِنْ التَّمَسَّتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُجْبَرْ الْأَبُ عَلَيْهَا دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ } أَيْ لَا تُضَارُّ هِيَ بِأَخْذِ الْوَلَدِ مِنْهَا وَلَا يُضَارُّ هُوَ بِإِزْمِهِ أَكْثَرَ مِنْ أُجْرَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَإِنْ رَضِيَ الْأَجْنَبِيَّةُ أَنْ تُرْضِعَهُ بِغَيْرِ أَجْرِ ، أَوْ بِدُونِ أَجْرِ الْمَثَلِ وَالْإِثْمُ بِأَجْرِ الْمَثَلِ فَالْأَجْنَبِيَّةُ هُنَا أَوَّلَى لِمَا قُلْنَا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ .

( وَفِي الْمُبْتَوَةِ رَوَاتَانِ ) فِي رِوَايَةٍ جَازَ اسْتِنْبَاجُهَا لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ زَالَ فَالْتَّحَتَ بِالْأُجَانِبِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَا ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مِنَ أَحْكَامِ النِّكَاحِ وَلِهَذَا تَجِبُ فِيهَا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاتِ إِلَيْهَا وَالشَّهَادَةُ لَهَا .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ بَعْدَ عِدَّةٍ تَسْتَحِقُّ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ : اعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْوَلُولِ الْجَنَّةِ أَنَّ أُجْرَةَ الرُّضَاعِ غَيْرُ نَفَقَةِ الْوَلَدِ لِلْعُطْفِ وَهُوَ لِلْمُعَايَرَةِ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى الْأَبِ ثَلَاثَةٌ ؛ أُجْرَةُ الرُّضَاعِ ، وَأُجْرَةُ الْحَصَانَةِ ، وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ .  
اهـ .

( قَوْلُهُ : وَفِي الْمُبْتَوَةِ رَوَاتَانِ ) قَالَ فِي التَّنَازُلِ عَنْ الْحُجَّةِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ لَا يَجُوزُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

( قَالَ الْأَبُ : أَجَدُ مُرْضِعَةً بِلَا أَجْرِ ) حِينَ قَالَتْ الْإِثْمُ بَعْدَ الْعِدَّةِ لَا أَرْضِعُهُ إِلَّا بِأَجْرِ ( أَوْ بِالْقَلِّ ) حِينَ قَالَتْ لَا أَرْضِعُهُ إِلَّا بِكَذَا ( لَيْسَ لَهَا مِنْهُ وَلَكِنْ تُرْضِعُ الطَّرْفُ ) الْفُطْلُ ( فِي بَيْتِهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ ) رِعَايَةً لِلطَّرْفَيْنِ .  
( لَا تُدْفَعُ صَبِيَّةٌ إِلَى عَصَبَةٍ غَيْرِ مُحْرَمٍ كَمَوْلَى الْعَتَاقَةِ وَابْنِ الْعَمِّ ) لِاحْتِمَالِ الْفَسَادِ ( مَعَ وَجُودِ مُحْرَمٍ غَيْرِ عَصَبَةٍ كَالْخَالَ ) لِعَدَمِ احْتِمَالِهِ ( وَلَا ) تُدْفَعُ أَيْضًا ( إِلَى فَاسِقٍ مَاجِنٍ ) وَهُوَ مَنْ لَا يُبَالِي بِمَا يَصْنَعُ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَاشَى عَنْ الْفَسَادِ ( لَا يُخَيَّرُ طِفْلٌ ) بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ ، وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُخَيَّرُ إِذَا بَلَغَ سِنَّ التَّمْيِيزِ وَيُسَلَّمُ إِلَى مَنْ يَخْتَارُهُ .

( قَوْلُهُ : لَكِنْ تُرْضِعُ الطَّرْفُ الْفُطْلَ فِي بَيْتِهَا ) أَيْ بَيْتِ الْإِثْمِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِمَا أَطْلَقَهُ فِيمَا قَدَّمَهُ عَنِ الرَّيْلِيِّ شَرْحًا وَكَانَ يُغْنِيهِ هَذَا عَنْ ذَلِكَ .  
( قَوْلُهُ : لَا يُخَيَّرُ طِفْلٌ ) كَذَا مَعْتَوَةٌ وَيَكُونُ عِنْدَ الْإِثْمِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( الْإِثْمُ وَالْجَدَّةُ أَحَقُّ بِهِ ) أَيْ بِالصَّبِيِّ مِنْ أَبِيهِ ( حَتَّى يَسْتَعْنِيَ ) عَنِ الْغَيْرِ بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَلْبَسَ وَيَسْتَنْجِيَ وَخَدَهُ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَعْنَى يَحْتَاجُ إِلَى التَّادِيْبِ وَالتَّخَلُّقِ بِآدَابِ الرِّجَالِ وَأَخْلَاقِهِمْ وَالْأَبُ أَقْدَرُ عَلَى ذَلِكَ .

( وَقَدَّرَ ) الاستِغناءُ ( بسبعِ سنينَ ) قَدَّرَهُ الحَصَافُ ( وبِهِ يُفْتَى ) كَذَا فِي الكَفَى .

( وَ ) الأُمُّ وَالْجَدَّةُ أَحَقُّ ( بِهَا ) أَيُّ بِالصَّبِيَّةِ مِنَ الأَبِ ( حَتَّى تَحِيضَ ) لِأَنَّهَا بَعْدَ الاستِغناءِ تَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ آدَابِ النِّسَاءِ ، وَالْمَرْأَةُ عَلَى ذَلِكَ أَقْدَرُ وَبَعْدَ البُلُوغِ تَحْتَاجُ إِلَى التَّحْصِينِ وَالْحِفْظِ وَالأَبُ فِيهِ أَقْدَرُ ( وَرَوَى ) عَنْ مُحَمَّدٍ ( حَتَّى تُشْتَهَى ) يَعْنِي أَنَّهَا تُدْفَعُ إِلَى الأَبِ إِذَا بَلَغَتْ حَدَّ الشَّهْوَةِ لِتَحَقُّقِ الْحَاجَةِ إِلَى الصَّبَاةِ ( وَهُوَ الْأَخْوَطُ ) لِفَسَادِ الزَّمَانِ ( وَغَيْرُهُمَا ) أَيُّ حَضَانَةٍ غَيْرِ الأُمِّ وَالْجَدَّةِ ( أَحَقُّ بِهَا ) أَيُّ بِالْبِنْتِ مِنْهُمَا ( حَتَّى تُشْتَهَى ) لِأَنَّ التَّرَكَّ عِنْدَ مَنْ تَحْضُنُهَا نَوْعٌ اسْتِخْدَامٍ وَغَيْرُهُمَا لَا يُقَدَّرُ عَلَى اسْتِخْدَامِهَا وَلِأَنَّ الْمُقْصُودَ هُوَ التَّسْلِيمُ وَهُوَ يَحْصُلُ بِالاسْتِخْدَامِ ، وَغَيْرُهُمَا لَا يَمْلِكُهُ وَلِهَذَا لَا يُوجَرُّهَا لِلْخِدْمَةِ فَلَا يَحْصُلُ الْمُقْصُودُ بِخِلَافِ الأُمِّ وَالْجَدَّةِ لِقُدْرَتَيْهِمَا عَلَيْهِ شَرْعًا .

( لَا تُسَافِرُ مُطْلَقَةً بَوْلَدِهَا ) أَيُّ بِذَوْنِ إِذْنِ أَبِيهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الإِضْرَارِ بِالْوَلَدِ ( إِلَّا إِلَى وَطَنِهَا الَّذِي نَكَحَّهَا فِيهِ ) حَتَّى لَوْ وَقَعَ التَّزْوُجُ فِي بَلَدٍ وَلَيْسَ بِوَطَنِهَا لَهَا لَيْسَ لَهَا أَنْ تُنْقَلُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى وَطَنِهَا لِإِدْمِجِهَا فِيهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَهُوَ رَوَايَةُ كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنَ الْأَصْلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ هَذَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمُوضَعَيْنِ تَفَاوُتٌ ، وَإِنْ تَقَارَبَا بِحَيْثُ يَتِمَّكَنُ مِنْ مُطَالَعَةِ وَلَدِهِ فِي يَوْمٍ وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ فِيهِ قَبْلَ اللَّيْلِ جَازَ لَهَا التَّقْلُّ إِلَيْهِ مُطْلَقًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ وَقُوعُ التَّزْوُجِ وَلَا الْوُطْنُ إِلَّا إِلَى قَرْيَةٍ مِنْ مِصْرٍ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ إِلَى قَرِيبٍ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ لَكِنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ مِصْرٍ إِلَى قَرْيَةٍ

يَضُرُّ بِالْوَلَدِ لِأَنَّهُ يَتَخَلَّقُ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فَلَا تَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَطَنِهَا وَوَقَعَ الْعَقْدُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ لِمَا بَيَّنَّا ( وَخُصَّ هَذَا ) السَّفَرُ ( بِالأُمِّ ) وَلَيْسَ لغيرِهَا أَنْ يَنْقُلَهُ بَلَا إِذْنِ الأَبِ حَتَّى الْجَدَّةُ .

( لِلصَّغِيرَةِ عَمَّةٌ مُوسِرَةٌ وَالأَبُ مُعْسِرٌ أَرَادَتِ الْعَمَّةُ إِمْسَاكَ الْوَلَدِ مَجَانًا وَلَا تَمْنَعُهُ ) أَيُّ الْعَمَّةُ الْوَلَدَ ( عَنْ الأُمِّ وَهِيَ ) أَيُّ الأُمُّ ( تَأْتِي ) أَيُّ تَمْتَنِعُ مِنَ الْحَضَانَةِ ( وَتُطَالِبُهُ بِالْأَجْرَةِ وَتَفْقَهُ الْوَلَدَ فَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ لَهَا : إِمَّا أَنْ تُمْسِكَ الْوَلَدَ مَجَانًا ، أَوْ تُدْفِعِي إِلَى الْعَمَّةِ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ : وَقَدَّرَ بِسَبْعِ سِنِينَ ) قَالَ فِي الْفَتْحِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ : ابْنُ سَبْعٍ وَقَالَتْ : ابْنُ سِتٍّ لَا يُخْلَفُ الْقَاضِي أَحَدَهُمَا وَلَكِنْ يَنْظَرُ إِنْ كَانَ يَأْكُلُ وَحْدَهُ وَيَلْبَسُ وَحْدَهُ دُفِعَ لِلأَبِ ، وَإِلَّا فَلَا قَوْلُهُ : وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ حَتَّى تُشْتَهَى وَهُوَ الْأَخْوَطُ ( قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ وَبِهِ يُفْتَى ) وَقَالَ الْكَمَالُ : وَفِي غِيَاثِ الْمُفْتِيِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى رَوَايَةِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ لِفَسَادِ الزَّمَانِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُهُ .

( قَوْلُهُ : لَا تُسَافِرُ مُطْلَقَةً بَوْلَدِهَا ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ صِحَّةِ التَّعْبِيرِ بِالسَّفَرِ ، وَالْخُرُوجُ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ السَّفَرَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الشَّرْعِيُّ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْمَنْعِ ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ اللَّغَوِيُّ لَمْ يَصَحَّ أَيْضًا لِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ فِيمَا إِذَا تَقَارَبَ مَا بَيْنَ الْمَكَانَيْنِ وَكَذَا التَّعْبِيرُ بِمُطْلَقِ الْخُرُوجِ لَا يَصَحُّ وَالْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ بِالْوَلَدِ مِنْ بَلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ إِلَّا إِذَا انْتَقَلَتْ مِنَ الْقَرْيَةِ إِلَى الْمِصْرِ أَهـ .

وَكَذَا لَا يَخْرُجُ الأَبُ بِهِ مِنْ مَحَلٍّ إِقَامَتِهِ قَبْلَ اسْتِغْنَائِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ لِاحْتِمَالِ عَوْدِهِ بِزَوَالِ الْمَانِعِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ، .

وَفِي السَّرَاجَةِ لِلْمُطَلَّقِ السَّفَرُ بِوَلَدِهِ لِزَوْجِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ حَقُّهَا أَهـ

وَفِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ مَحَلُّ الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يُكْنِهَا أَنْ تُبْصِرَ وَلَدَهَا كُلَّ يَوْمٍ .

أهـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ تَقَارَبَا )

إِلْحُ ) أَي وَنَقَلْنَاهُ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ وَسَيَاتِي .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ إِلَى قَرِيبٍ

إِلْحُ ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ : وَإِنْ تَقَارَبَا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا شَمِلَ الثَّقَلَ مِنْ مِصْرٍ إِلَى قَرْيَةٍ اسْتَشْنَاهُ بِقَوْلِهِ لَكِنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ مِصْرٍ إِلَى قَرْيَةٍ يَضُرُّ بِالْوُلْدِ

إِلْحُ .

( قَوْلُهُ : لِلصَّغِيرَةِ عَمَّةٌ

إِلْحُ ) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُغَايِرَةٌ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصَّغِيرَةَ تُدْفَعُ لِلْعَمَّةِ هُنَا ، وَفِي السَّابِقَةِ قَالَ تَرْضَعُ فِي بَيْتِ الْأُمِّ فَتَحْمِلُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَهَذَا يَصْلُحُ جَوَابًا لِمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْأَجْنَبِيَّةَ كَالْعَمَّةِ وَأَنَّ الصَّغِيرَةَ تُدْفَعُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَتْ مُتَبَرِّعَةً ، وَالْأُمُّ تُرِيدُ الْأَجْرَ عَلَى الْحَضَانَةِ وَلَا تَقَاسُ عَلَى الْعَمَّةِ لِأَنَّهَا حَاضِنَتُهُ فِي الْجُمْلَةِ وَكُلُّ حَاضِنَةٍ لَهُ هِيَ كَذَلِكَ أ هـ فَلْيَتَأَمَّلْ .

وَتَقْيِيدُ الدَّفْعِ لِلْعَمَّةِ بِيَسَارِهَا ، وَإِعْسَارِ الْأَبِ مُفِيدٌ أَنَّ الْأَبَ الْمُوسِرَ يُجْبِرُ عَلَى دَفْعِ الْأَجْرَةِ لِلْأُمِّ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ وَمَعَ إِعْسَارِهِ لَا يُوْجَدُ أَحَدٌ مِمَّنْ هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَمَّةِ مُتَبَرِّعًا بِمِثْلِ الْعَمَّةِ وَمَعَ ذَلِكَ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ مُتَزَوِّجَةً بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ لِلصَّغِيرِ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ اسْمُهَا كَشَفُ الْقِنَاعِ الرَّفِيعِ عَنْ مَسْأَلَةِ التَّبَرُّعِ بِمَا يَسْتَحِقُّ الرِّضِيعُ .

( بَابُ النَّفَقَةِ ) هِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى الْإِنْفَاقِ قَالَ هِشَامٌ : سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنِ النَّفَقَةِ فَقَالَ : هِيَ الطَّعَامُ وَالْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( هِيَ تَجِبُ بِأَسْبَابٍ مِنْهَا الزَّوْجِيَّةُ ، وَ ) مِنْهَا ( التَّسَبُّ ، وَ ) مِنْهَا ( الْمِلْكُ ) قَدَّمَ الزَّوْجِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ التَّسَبُّ ، وَالتَّسَبُّ أَقْوَى مِنَ الْمِلْكِ ( فَتَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ صَغِيرًا ) لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ ( أَوْ فَقِيرًا ) لَيْسَ عِنْدَهُ قَدْرُ النَّفَقَةِ ( لِزَوْجَتِهِ ) سِوَاءَ كَانَتْ ( مُسْلِمَةً ، أَوْ كَافِرَةً كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً تَوَطَّأَ ) أَي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَوَطَّأَ حَتَّى لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ الْمَنَاعُ مِنْ جِهَتِهَا فَلَمْ يُوْجَدْ تَسْلِيمُ الْبُضْعِ فَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ فَإِنَّ الْمَنَاعَ مِنْ جِهَتِهِ فَلَوْ كَانَ صَغِيرًا لَمْ يَطِيقَنَّ الْجَمَاعَ لَا نَفَقَةَ لَهَا لِأَنَّ الْمَنَعَ مَعْنَى جَاءَ مِنْ قِبَلِهَا فَعَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنْ يُجْعَلَ الْمَنَعُ مِنْ قِبَلِهِ كَالْمُعْدُومِ فَالْمَنَعُ مِنْ قِبَلِهَا قَائِمٌ وَمَعَ قِيَامِ الْمَنَعِ مِنْ قِبَلِهَا لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ كَذَا فِي النَّهَائِيَةِ ( فَقِيرَةً ، أَوْ غَنِيَةً ) فَإِنْ غَنَاهَا لَا يُطْلَقُ حَقُّهَا فِي النَّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا ( مَوْطُوءَةً ، أَوْ لَا ) كَمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ وَهِيَ كَبِيرَةٌ ( بِقَدْرِ حَالِهَا ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَتَجِبُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَصَافِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَيَبْنِيهِ بِقَوْلِهِ ( فِي الْمُوسِرِينَ نَفَقَةُ الْيَسَارِ ، وَفِي الْمُعْسِرِينَ نَفَقَةُ الْعِسَارِ وَالْمُخْتَلِفِينَ ) بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا وَهُوَ يَتَنَاوَلُ صَوْرَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا أَنْ تَكُونَ مُعْسِرَةً وَالزَّوْجُ مُوسِرًا ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى الْعَكْسِ ( بَيْنَ الْحَالَيْنِ ) أَي نَفَقَةُ ذُوْنِ نَفَقَةِ الْمُوسِرَاتِ وَهِيَ نَفَقَةُ الْمُعْسِرَاتِ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ : يُعْتَبَرُ حَالُ الزَّوْجِ وَهُوَ قَوْلُ

الشَّافِعِيِّ قَالَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ : هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَبْسُوطِ : الْمُعْتَبَرُ حَالُهُ فِي الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ( وَلَوْ ) هِيَ ( فِي بَيْتِ أَبِيهَا ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِذَا سَلِمَتْ نَفْسُهَا إِلَى مَنْزِلِهِ فَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَقَالَ فِي النَّهَائِيَةِ هَذَا الشَّرْطُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ : وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لَهَا ، وَإِنْ لَمْ تَنْقَلِ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ ، ثُمَّ قَالَ : وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَيْمَةِ بُلْخِي : لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ إِذَا لَمْ تُزَفَّ إِلَى

بَيْتَ زَوْجِهَا وَالْفَتَوَى عَلَى جَوَابِ الْكِتَابِ وَهُوَ جُوبُ الثَّقَفَةِ ، وَإِنْ لَمْ تُرَفَّ ( أَوْ مَرَضَتْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ ) فَإِنْ لَهَا الثَّقَفَةُ وَالْقِيَّاسُ عَدَمُهَا إِذَا كَانَ مَرَضًا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ لِفَوَاتِ الْإِحْتِيَاسِ لِلِاسْتِمْتَاعِ ، وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْإِحْتِيَاسَ قَائِمٌ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِسُ بِهَا وَيَمْسُهَا وَتَحْفَظُ الْبَيْتَ ، وَالْمَانِعُ لِعَارِضِ قَاشِبَةِ الْحَيْضِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا إِذَا سَلِمَتْ نَفْسَهَا ، ثُمَّ مَرَضَتْ تَجِبُ الثَّقَفَةُ لِتَحَقُّقِ التَّسْلِيمِ ، وَلَوْ مَرَضَتْ ثُمَّ سَلِمَتْ لَا تَجِبُ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَا يَصِحُّ وَاسْتَحْسَنَهُ فِي الْهَدَايَةِ .

( بَابُ الثَّقَفَةِ ) ( قَوْلُهُ : تَجِبُ بِأَسْبَابِ )

إِلَخْ ) وَمِنْهَا حَبْسُ النَّفْسِ لِمَصَالِحِ الْغَيْرِ ، أَوْ الْعَامَّةِ كَالْمَقْنِيِّ وَالْمُضَارِبِ إِذَا سَافَرَ بِمَالِ الْمُضَارَبَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْوَصِيِّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ صَغِيرًا ) قَالَ قَاضِي خَانَ ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً وَلَيْسَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ لَا تَجِبُ عَلَى الْآبِ نَفَقَتُهَا وَيَسْتَدِينُ الْآبُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الْإِبْنِ إِذَا أَيْسَ .

( أَقُولُ ) هَذَا إِذَا كَانَ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرِ مَصْلَحَةٌ وَلَا مَصْلَحَةٌ فِي تَزْوِيجِ قَاصِرٍ وَمُرْضِعٍ بِاللَّغَةِ حَدِّ الشَّهْوَةِ وَطَاقَةِ الْوَطْءِ بِمَهْرٍ كَثِيرٍ ، وَلَزُومِ نَفَقَةٍ يُقَرَّرُهَا الْقَاضِي تَسْتَعْرِقُ مَالَهُ إِنْ كَانَ ، أَوْ يَصِيرُ ذَا دَيْنٍ كَثِيرٍ ، وَنَصُّ الْمُنْهَبِ أَنَّهُ إِذَا عُرِفَ الْآبُ بِسُوءِ الْإِخْتِيَارِ مَجَانَّةً ، أَوْ فِسْقًا فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ اتِّفَاقًا صَرَحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَقَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ الْوَلِيِّ .

قَوْلُهُ : أَوْ صَغِيرَةً تَوَطَّأَ ) قَالَ فِي التَّبْيِينِ وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ فَقِيلَ بَنَتْ تِسْعَ سِنِينَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِالسِّنِّ ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ لِلِإِحْتِمَالِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْجِمَاعِ فَإِنَّ السَّمِينَةَ الضَّخْمَةَ تَحْتَمِلُ الْجِمَاعَ ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً السِّنِّ أَهـ

وَقَالَ الْكَمَالُ اخْتَلَفُوا فِيهَا فَقِيلَ أَقْلُهَا سَبْعُ سِنِينَ وَقَالَ الْعَتَّابِيُّ اخْتَارَ مَشَايخُنَا تِسْعَ سِنِينَ ، وَالْحَقُّ عَدَمُ التَّقْدِيرِ . ( قَوْلُهُ : مَوْطُوءَةً ، أَوْ لَا ) أَيُّ سَوَاءٍ دَخَلَ بِهَا ، أَوْ لَا وَلَا يُفْسَرُ بِمَا ذَكَرَهُ شَرْحًا لِأَنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا قَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ كَبِيرَةً ، أَوْ صَغِيرَةً تَوَطَّأَ .

( قَوْلُهُ : بِقَدَرِ حَالِهَا ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَإِنَّمَا تَجِبُ بِقَدَرِ كِفَايَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ بِحَسَبِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالثَّقَفَةُ الْوَاجِبَةُ الْمَأْكُلِ وَالْمَلْبَسِ وَالْمَسْكَنِ أَمَّا الْمَأْكُلُ فَكَالدَّقِيقِ وَالْمَاءُ وَالْحَطَبُ وَالْمِلْحُ وَالذَّهْنُ وَلَا

تُجْبَرُ قَضَاءً عَلَى الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ وَيَأْتِيهَا بِطَعَامٍ مُهِيًا أَوْ بِمَنْ يَكْفِيهَا الطَّبْخُ وَالْخَبْزُ ، وَأَمَّا دِيَانَةٌ فَيَجِبُ عَلَيْهَا الطَّبْخُ وَالْخَبْزُ وَكَسُّ الْبَيْتِ وَغَسْلُ الْبَيَاقِ كَارِضًا وَلَدَهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ : إِذَا امْتَنَعَتْ عَنِ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ إِنَّمَا يَأْتِيهَا بِطَعَامٍ مُهِيًا إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ لَا تَتَخَذُمُ بِنَفْسِهَا فِي أَهْلِهَا أَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ لَكِنْ بِهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُهَا أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا بِطَعَامٍ مُهِيًا وَهَذَا بِخِلَافِ خَادِمَتِهَا إِذَا امْتَنَعَتْ عَنِ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ لَا يَجِبُ لَهَا الثَّقَفَةُ عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ لِمُقَابَلَتِهَا بِالْخِدْمَةِ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ قَدْرَ الْكِسْوَةِ وَقَالَ قَاضِي خَانَ : وَأَمَّا الْمَلْبُوسُ فَذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْكِتَابِ وَقَدْرُ الْكِسْوَةِ بِدِرْعَيْنِ وَخِمَارَيْنِ وَمِلْحَفَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْمِلْحَفَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ هِيَ الْمَلَاءَةُ تَلْبَسُهَا الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هِيَ غِطَاءُ اللَّيْلِ يُلْبَسُ فِي النَّهَارِ وَذَكَرُ دِرْعَيْنِ وَخِمَارَيْنِ أَرَادَ بِهِ صَنْيَةً وَشِئَاءً رَقِيقًا لَزِمَانَ الْحَرِّ وَنَحِيْنًا لِدَفْعِ الْبَرْدِ وَلَمْ يَذْكُرِ السَّرَاوِيلَ فِي الصَّيْفِ وَلَا بُدَّ مِنْهُ فِي الشِّتَاءِ وَهَذَا فِي عُرْفِهِمْ ، وَأَمَّا فِي دِيَارِنَا يَجِبُ السَّرَاوِيلُ وَبَيَاقٌ أُخْرَى كَالْجُبَّةِ وَالْفُرْشِ الَّذِي تَنَامُ عَلَيْهِ وَالْحَافِ وَمَا يُدْفَعُ بِهِ أَدَى الْحَرِّ وَالْبَرْدِ فِي الشِّتَاءِ دِرْعٌ خَزٌّ وَجُبَّةٌ قَزٌّ وَخِمَارٌ إِبْرَيْسَمٌ وَلَمْ

يَذْكُرُ الْخُفَّ وَالْمَكْعَبَ فِي النَّفَقَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْخُرُوجِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَهْنِئَةُ أَسْبَابِهِ اهـ .  
وَسَيَذْكُرُ الْمُصَنَّفُ الْمَسْكَنَ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ الْكَرْخِيُّ يُعْتَبَرُ حَالُ الزَّوْجِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ يُعْتَبَرُ حَالُهَا .  
)

قَوْلُهُ : وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَيْمَةِ بُلْخِي : لَا تَسْتَحِقُّ  
(إِلْخ) هُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَاخْتَارَهَا الْقُلُورِيُّ وَلَيْسَ الْفَتَوَى عَلَيْهِ وَقَوْلُ الْأَفْطَحِ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورٍ فِي شَرْحِهِ  
"إِنْ تَسْلِمُهَا نَفْسَهَا شَرْطًا بِالْإِجْمَاعِ" مَنْظُورٌ فِيهِ ، ثُمَّ قَرَّرَهُ عَلَى وَجْهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْقُلْهَا إِلَى بَيْتِهِ  
وَلَمْ تَمْتَنِعْ هِيَ تَجِبُ النَّفَقَةُ كَذَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : أَوْ مَرَضَتْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا قَبْلَ الْبِنَاءِ بِهَا وَمَا بَعْدَهُ وَمَا فَصَّلَهُ قَاضِي خَانَ رَدَّهُ صَاحِبُ  
الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِسُ بِهَا )  
(إِلْخ) قَالَ فِي الْفَتْحِ فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْإِنْفَاعُ بِهَا بَوَاجِهُ مِنَ الْوُجُوهِ تَسْقُطُ النَّفَقَةُ ، وَإِنْ كَانَ مَرَضًا يُمَكِّنُ الْإِنْفَاعُ بِهَا  
بِوُجُوهِ الْإِنْفَاعِ لَا تَسْقُطُ وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِلأَوَّلِ اهـ .  
( قَوْلُهُ : وَاسْتَحْسَنَهُ فِي الْهَدَايَةِ ) عِبَارَتُهَا قَالُوا : هَذَا حَسَنٌ ، وَفِي لَفْظِ الْكِتَابِ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ اهـ .

وَقَالَ فِي الْفَتْحِ : وَلَا يَحْتَمَى أَنْ إِشَارَةَ الْكِتَابِ هَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ النَّفَقَةِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فِي  
مَنْزِلِهِ عَلَى مَا قَدَّمَهُ وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ مُخْتَارٌ بَعْضُ الْمَشَائِخِ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَلَيْسَ الْفَتَوَى عَلَيْهِ بَلْ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ  
وَهِيَ الْأَصَحُّ تَغْلِيْقُهَا بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ مَا لَمْ يَقَعْ نُشُوزٌ فَالْمُسْتَحْسِنُونَ لِهَذَا التَّفْصِيلِ هُمْ الْمُخْتَارُونَ لِتِلْكَ الرِّوَايَةِ عَنْ  
أَبِي يُوسُفَ وَهَذِهِ فَرِيعَتُهَا وَالْمُخْتَارُ وَجُوبُ النَّفَقَةِ

( لَا ) أَيَّ لَا تَجِبُ النَّفَقَةُ ( لِنَاشِزَةٍ ) وَيَبَيِّهَا بِقَوْلِهِ ( خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ ) أَيَّ بَيْتِ الزَّوْجِ ( بِلَا حَقٍّ ) حَتَّى تَعُودَ إِلَى  
مَنْزِلِهِ لِأَنَّ فَوَاتِ الْإِحْتِيَاسِ مِنْهَا ، وَإِذَا عَادَتْ جَاءَ الْإِحْتِيَاسُ فَتَجِبُ النَّفَقَةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ التَّمَكُّنِ فِي  
بَيْتِ الزَّوْجِ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاسَ قَائِمٌ وَالزَّوْجُ قَادِرٌ عَلَى الْوَطْءِ جَبْرًا ، وَقَوْلُهُ " بِلَا حَقٍّ " اخْتِرَازٌ عَنْ خُرُوجِهَا بِحَقٍّ كَمَا  
إِذَا لَمْ يُعْطِهَا الْمَهْرَ الْمُعْجَلُ فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ ( وَمَحْبُوسَةً بَدْنًا ) لِأَنَّ الْإِفْتِنَاعَ جَاءَ مِنْ قِبَلِهَا بِالْمُطَاعَلَةِ ، وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ مِنْهَا بَأَنَّ كَانَتْ عَاجِزَةً فَلَيْسَ مِنْهُ ( وَمَرِيضَةً لَمْ تُزَفَّ ) أَيَّ لَمْ تُنْقَلْ إِلَى مَنْزِلِ زَوْجِهَا لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاسِ لِأَجْلِ  
الِاسْتِمْتَاعِ بِهَا ( وَمَعْصُوبَةٍ ) يَعْنِي أَخَذَهَا رَجُلٌ كَرَهَا فَدَهَبَ بِهَا فَإِنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْإِحْتِيَاسِ فِي بَيْتِهِ وَقَدْ فَاتَ ( وَحَاجَّةٌ  
بِدُونِهِ ) أَيَّ بِلَا زَوْجٍ وَلَوْ مَعَ مَحْرَمٍ لِأَنَّ فَوَاتِ الْإِحْتِيَاسِ مِنْهَا ( وَلَوْ ) سَافَرَتْ ( بِهِ ) أَيَّ بِالزَّوْجِ ( فَتَفَقُّهُ  
الْحَضَرِ ) أَيَّ الْوَاجِبِ هِيَ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاسَ قَائِمٌ لِقِيَامِهِ عَلَيْهَا ( لَا غَيْرُ ) أَيَّ لَا نَفَقَةُ السَّفَرِ وَلَا الْكِرَاءِ ( وَلِخَادِمِهَا  
الْوَاحِدِ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ لِزَوْجَتِهِ ( لَوْ ) كَانَ الزَّوْجُ ( مُوسِرًا ) لِأَنَّ كِفَايَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ وَهَذَا مِنْ  
تَمَامِهَا ( لَا مُعْسِرًا ) فِي الْأَصَحِّ .

( لَا يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا ) أَيَّ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ( بِعَجْزِهِ ) أَيَّ الزَّوْجِ ( عَنْهَا ) أَيَّ النَّفَقَةِ ( وَلَا يَعْلَمُ إِيفَانَهُ ) أَيَّ الزَّوْجِ حَالِ  
كَوْنِهِ ( غَائِبًا عَنْهَا حَقًّا ) مَفْعُولٌ " إِيفَانَهُ " ( وَلَوْ ) كَانَ الزَّوْجُ ( مُوسِرًا ) اعْلَمْ أَنَّ مُجُوزَ الْفَسْخِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا إِعْسَارُ الزَّوْجِ وَطَرِيقُهُ أَنْ يُثْبِتَ إِعْسَارُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَيَمُهِلُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيُمْكِنُهَا مِنْهُ صَبِيحَةَ الرَّابِعِ

كَذَا فِي غَايَةِ الْقُصُوصِ .

وَتَأْنِيهِمَا عَدَمُ إِيْفَاءِ الزَّوْجِ الْغَائِبِ حَقَّهَا مِنَ التَّفَقُّةِ وَلَوْ مُوسِرًا قَالَ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْقُصُوصِ : وَلَوْ غَابَ الزَّوْجُ حَالَ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى أَدَاءِ التَّفَقُّةِ وَلَكِنْ لَا يُؤْفَى حَقُّهَا فَأَظْهَرُ الْوُجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا فَسْخَ فِيهَا وَلَكِنْ يَبْعَثُ الْحَاكِمُ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدِهِ لِيُطَالِبَهُ إِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ مَعْلُومًا ، وَالثَّانِي ثُبُوتُ الْفَسْخِ ، وَإِلَيْهِ مَالُ جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَافْتَوُوا بِذَلِكَ لِلْمَصْلَحَةِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْحَاوِي وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي الطَّرِيِّ وَابْنِ الصَّبَّاحِ وَعَنْ الرُّوْيَانِيِّ وَابْنِ أَخِيهِ صَاحِبِ الْعُمْدَةِ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ وَالْفَتْوَى بِهِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ بَعْجَزِهِ عَنْهَا ، وَإِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ وَلَا بَعْدَمُ إِيْفَائِهِ الْبُخْ .

أَقُولُ : قَدْ عَلِمَ مِمَّا نَقَلَ عَنْ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ الْمُوثُوقِ بِهَا أَنَّ الْحُكْمَ بِالْعَجْزِ عَنْ التَّفَقُّةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَاضِرِ ، وَأَمَّا الْحُكْمُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْغَائِبِ فَبِعَدَمِ الْإِنْفَاقِ ، وَكُلٌّ مِنَ الْعَجْزِ وَعَدَمِ الْإِنْفَاقِ يَكُونُ مَعْلُومًا بِالضَّرُورَةِ فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرَ فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي شُرُوحِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْعَجْزَ عَنْ التَّفَقُّةِ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ حُضُورِ الزَّوْجِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَائِبًا غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَلَا يُعْرِفُ الْعَجْزَ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا فَيَكُونَ هَذَا تَرْكُ الْإِنْفَاقِ لَا الْعَجْزَ عَنِ الْإِنْفَاقِ فَإِذَا رُفِعَ هَذَا الْقَضَاءُ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فَأَجَازَ قَضَاءَهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَضَاءَ لَيْسَ فِي مُجْتَهِدٍ فِيهِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْعَجْزَ لَمْ يَثْبُتْ ، نَعَمْ يَرُدُّ هَذَا عَلَى مَنْ لَا يُعْرِفُ مَذْهَبَهُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَيَحْكُمُ عَلَى الْغَائِبِ بِالْعَجْزِ عَنِ الْإِنْفَاقِ لَا عَلَى الشَّافِعِيِّ وَلَا عَلَى مَنْ يَعْمَلُ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهِ ) أَيُّ وَلَوْ بَعْدَ مَا سَافَرَ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنْ الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ : وَمَحْبُوسَةٍ بَدَيْنِ ) سَوَاءٌ حُبِسَتْ قَبْلَ التَّنْقِصِ ، أَوْ بَعْدَهَا قَدَرَتْ عَلَى وِفَاءِ الدَّيْنِ ، أَوْ لَا عَلَى مَا عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَهَذَا إِذَا كَانَ لَغَيْرِ الزَّوْجِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهَا لِمَا فِي النَّهْرِ نَقْلًا عَنِ السَّرَاجِ لَوْ حَبَسَهَا هُوَ بَدَيْنِ لَهُ عَلَيْهَا فَلَهَا التَّفَقُّةُ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَمَّا قَالَ قَاضِي خَانَ وَهَذَا أَيُّ عَدَمِ التَّفَقُّةِ بِحَبْسِ غَيْرِ الزَّوْجِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهَا فِي الْحَبْسِ .

( قَوْلُهُ : فَلَيْسَ مِنْهُ ) أَيُّ فَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنَ الزَّوْجِ فَلَا تَفَقُّةَ عَلَيْهِ .

( قَوْلُهُ : وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُرَفَّ ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّسْلِيمِ لَوْجُوبِهَا وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَهُوَ مَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ وَلَوْ هِيَ فِي بَيْتِ أَبِيهَا كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ الْكَمَالِ .

( قَوْلُهُ : وَحَاجَةٍ بِدُونِهِ ) أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ فَرَضًا أَمْ نَقْلًا كَمَا فِي النَّهْرِ .

( قَوْلُهُ : وَلِخِدَامِهَا الْوَاحِدِ ) يَعْنِي الْمَمْلُوكَ لَهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كُلُّ مَنْ يَخْدُمُهَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَيْدُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْخُلَاصَةِ بِنَاتِ الْأَشْرَافِ كَمَا فِي النَّهْرِ وَالْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : لَوْ مُوسِرًا ) الْبِسَارُ مُقَدَّمٌ بِنَصَابِ حِرْمَانِ الصَّدَقَةِ لَا نَصَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ غَايَةِ الْبَيَانِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ كِفَايَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ ) وَهَذَا مِنْ تَمَامِهَا لَكِنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ تَفَقُّةُ الْخَادِمِ بِإِزَاءِ الْخِدْمَةِ فَإِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ الطَّبْخِ وَالْخَبْزِ وَأَعْمَالِ الْبَيْتِ لَمْ تَسْتَحِقَّهَا بِخِلَافِ تَفَقُّةِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْإِحْتِيَاسِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الدَّخِيرَةِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا بَعْدَمُ إِيْفَائِهِ )

( الْبُخْ ) فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَقَالَتْ : إِنَّهُ يُطِيلُ الْعِيَّةَ عَنِّي فَطَلَبْتُ

كَفِيلًا بِالنَّفَقَةِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَخَذَ كَفِيلًا بِنَفَقَةِ شَهْرٍ وَاحِدٍ اسْتَحْسَانًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ فِي السَّعْرِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ أَخَذَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْكَفِيلَ بِأَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( وَتُؤْمَرُ ) أَيِ الْمَرْأَةِ ( بِالِاسْتِدَانَةِ ) أَيِ يَقُولُ لَهَا الْقَاضِي : اسْتَدِينِي عَلَى زَوْجِكَ أَيِ اشْتَرِي الطَّعَامَ نَسِيئَةً عَلَى أَنْ تَقْضِيَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ ( فَرَضَ نَفَقَةَ الْعِسَارِ ) لِكُونِهِمَا مُعْسِرَيْنِ ( فَأَيْسَرَ ) الزَّوْجُ ( تَمَّمَ لَهَا نَفَقَةَ يَسَارِهِ إِنْ طَلَبَتْ ) لِأَنَّ النَّفَقَةَ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْيَسَارِ وَالْعِسَارِ وَمَا قُضِيَ بِهِ تَقْدِيرٌ لِنَفَقَةِ لَمْ تَجِبْ لِأَنَّهَا تَجِبُ شَيْئًا فَشَيْئًا فَإِذَا تَبَدَّلَ حَالُهُ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِتَمَامِ حَقِّهَا ، وَهُوَ مَا دُونَ نَفَقَةِ الْمُوسِرَاتِ وَفَوْقَ نَفَقَةِ الْمُعْسِرَاتِ ( وَتَسْقُطُ مَا مَضَتْ ) مِنَ النَّفَقَةِ ( إِلَّا إِذَا فُرِضَتْ ، أَوْ رُضِيََا بِشَيْءٍ ) أَيِ اصْطَلَحَا عَلَى شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعَوَضٍ فَلَا تَتَأَيَّدُ إِلَّا بِالْقَضَاءِ كَالْهَبَةِ فَإِنَّهَا لَا تُوجِبُ الْمِلْكَ إِلَّا بِمُؤَيَّدٍ وَهُوَ الْقَبْضُ وَالصَّلَاحُ كَالْقَضَاءِ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ وَلَايَةِ الْقَاضِي بِخِلَافِ الْمَهْرِ فَإِنَّهُ عَوَضٌ عَنِ الْمِلْكِ .

( قَوْلُهُ : وَتُؤْمَرُ بِالِاسْتِدَانَةِ ) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَخٌ ، أَوْ ابْنٌ مُوسِرٌ ، أَوْ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا لَوْلَا الزَّوْجُ لِمَا فِي التَّبَيُّنِ عَنْ شَرْحِ الْمُخْتَارِ أَنَّ نَفَقَتَهَا حِينَئِذٍ عَلَى زَوْجِهَا وَيُؤْمَرُ الْإِبْنُ أَوْ الْأَخُ بِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَيْسَرَ وَيُحْسِنُ الْإِبْنُ أَوْ الْأَخُ إِذَا امْتَنَعَ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَعْرُوفِ .

( قَوْلُهُ : أَيِ يَقُولُ لَهَا الْقَاضِي

( إلخ ) هَذَا تَفْسِيرُ الْخَصَافِ الْإِسْتِدَانَةَ بِالشَّرَاءِ نَسِيئَةً ، وَفِي الْمُجْتَبَى أَنَّهَا الْإِسْتِقْرَاضُ وَفَائِدَةُ أَمْرِ الْقَاضِي بِالِاسْتِدَانَةِ رُجُوعُ الْغَرِيمِ عَلَى الزَّوْجِ وَبَدُونِهِ يَرْجِعُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَهِيَ تَرْجِعُ بِالْمَفْرُوضِ عَلَى الزَّوْجِ وَقَائِدَتُهُ أَيْضًا الرُّجُوعُ عَلَى الزَّوْجِ بَعْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : فَأَيْسَرَ الزَّوْجُ تَمَّمَ ) كَذَا عَكْسُهُ لَوْ أَعْسَرَ يَسَّرَ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ .

( قَوْلُهُ : وَيَسْقُطُ مَا مَضَتْ ) لَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارَ زَمَنِهِ وَذَلِكَ شَهْرٌ كَمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ بَأَنْ غَابَ عَنْهَا شَهْرًا ، أَوْ كَانَ حَاضِرًا وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا وَقَدْ أَكَلَتْ مِنْ مَالِهَا وَطَالَبَتْهُ بِذَلِكَ أَهـ وَذَكَرَ فِي الْغَايَةِ أَنَّ نَفَقَةَ مَا دُونَ الشَّهْرِ لَا تَسْقُطُ وَعَزَاهُ إِلَى الذَّخِيرَةِ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ الْقَلِيلَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ ، إِذْ لَوْ سَقَطَتْ بِمُضِيِّ يَسِيرٍ مِنَ الْمُدَّةِ لَمَا تَمَكَّنَتْ مِنَ الْإِخْذِ أَصْلًا كَمَا فِي التَّبَيُّنِ .

( وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ، أَوْ طَلَاقِهَا تَسْقُطُ الْمَفْرُوضَةُ ) يَعْنِي إِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَمَا فُرِضَ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ لَكِنْ لَمْ تُؤْمَرْ الْمَرْأَةُ بِالِاسْتِدَانَةِ وَمَضَتْ شَهْرٌ وَلَمْ تَأْخُذْهَا سَقَطَتْ الْمَفْرُوضَةُ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا صِلَةٌ وَالصَّلَاتُ تَسْقُطُ بِالمَوْتِ كَالْهَبَةِ تَسْقُطُ بِالمَوْتِ قَبْلَ الْقَبْضِ ( إِلَّا إِذَا اسْتَدَانَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي ) لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَتَأَكَّدُ كَمَا مَرَّ ( وَلَا تُسْتَرَدُّ الْمُعْجَلَةُ ) يَعْنِي إِنْ عَجَلَ لَهَا نَفَقَةُ سَنَةٍ مِثْلًا ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ لَا يُسْتَرَدُّ مِنْهَا شَيْءٌ لِأَنَّهَا صِلَةٌ وَقَدْ اتَّصَلَ بِهَا الْقَبْضُ وَلَا رُجُوعٌ فِي الصَّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ لِانْتِهَاءِ حُكْمِهَا كَمَا فِي الْهَبَةِ .

( قَوْلُهُ : وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) سَقُوطُهَا بِالمَوْتِ قَوْلٌ وَاحِدٌ عَنْ أَصْحَابِنَا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشُّحْنَةِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ طَلَاقِهَا ) ضَعِيفٌ فَلَا تَسْقُطُ النَّفَقَةُ بِالطَّلَاقِ وَلَوْ بَاتِنًا أَمَّا الرَّجْعِيُّ فَلَمَّا قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ : الْمُفْتَى بِهِ أَنَّ الرَّجْعِيَّ لَا يُسْقَطُهَا أَهـ .

وَلَمَّا قَالَ الرَّبْلَعِيُّ لَا تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ فِي الصَّحِيحِ أَهـ ، وَأَمَّا الْبَاتِنُ فَلَمَّا شَمِلَهُ إِطْلَاقُ الرَّبْلَعِيِّ كَمَا تَرَى وَلَمَّا قَالَ فِي الْفَيْضِ الطَّلَاقُ عَلَى مَالٍ فِيهِ رَوَاتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْبِرَاءَةَ أَهـ .



وَذَكَرَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَجُوهًا لِتَضْعِيفِ الْقَوْلِ بِالسَّقُوطِ بَحْثًا مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ : يَعْنِي إِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا

إِلخ ) فَاصِرٌ لِعَدَمِ شَرْحِهِ حُكْمَ السَّقُوطِ بِالطَّلَاقِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا تُسْتَرَدُّ الْمُعْجَلَةُ ) هَذَا عِنْدَهُمَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَقَالَ مُحَمَّدٌ : تُرَدُّ الْقَائِمَةُ كَمَا فِي النَّهْرِ .

( قَوْلُهُ : يَعْنِي إِنْ عَجَلَ لَهَا نَفَقَةُ سَنَةٍ مَثَلًا ، ثُمَّ مَاتَ

إِلخ ) كَذَا لَوْ طَلَّقَهَا لَا يُسْتَرَدُّ مَا عَجَلَ لَهَا سَوَاءً قَبْلَ الدُّخُولِ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( يُبَاعُ الْفَنُّ الْمَأْدُونُ بِالنِّكَاحِ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ ) لِأَنَّهُ دَيْنٌ وَجَبَ فِي ذِمَّتِهِ لَوْجُودِ سَبَبِهِ وَقَدْ ظَهَرَ وَجُوبُهُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى لِأَنَّ السَّبَبَ كَانَ يَازِنُهُ فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ كَدَيْنِ التَّجَارَةِ فِي الْعَبْدِ التَّاجِرِ وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَفْدِيَ لَأَنَّ حَقَّهَا فِي النَّفَقَةِ لَا فِي عَيْنِ الرِّقَّةِ ( مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ) مَثَلًا عَبْدٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً يَازِنُ الْمَوْلَى فَفَرَضَ الْقَاضِي النَّفَقَةَ عَلَيْهِ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَبِيعَ بِخَمْسِمِائَةٍ - وَهِيَ قِيمَتُهُ ، وَالْمُشْتَرِي عَالِمٌ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنَ النَّفَقَةِ - يُبَاعُ مَرَّةً أُخْرَى بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْأَلْفُ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ آخَرَ فَبِيعَ بِخَمْسِمِائَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُبَاعُ مَرَّةً أُخْرَى .

( قَوْلُهُ : مَثَلًا عَبْدٌ

إِلخ ) تَبِعَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ صَدَرَ الشَّرِيعَةِ وَفِيهِ تَسَاهُلٌ لِأَنَّهُ يُوهِمُ أَنَّهُ يُبَاعُ فِيمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفِ وَلَيْسَ بَلْ فِيمَا يَتَجَدَّدُ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي كَمَا هُوَ مَنْقُولُ الْمَذْهَبِ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي قَرِيبًا فِي الْفَرْقِ

( وَتَسْقُطُ ) أَيِ النَّفَقَةِ ( بِمَوْتِهِ ) أَيِ الْعَبْدِ ( وَقَتْلِهِ ) وَلَا يُؤَاخِذُ الْمَوْلَى بِشَيْءٍ لِفَوَاتِ مَحَلِّ الْإِسْتِيفَاءِ .

( وَ ) يُبَاعُ ( فِي دَيْنٍ غَيْرِهَا ) أَيِ غَيْرِ النَّفَقَةِ ( مَرَّةً ) فَإِنْ أَوْفَى الْغُرْمَاءُ فِيهَا ، وَإِلَّا طُولَبَ بِهِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ دَيْنَ النَّفَقَةِ يَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ زَمَانٍ فَيَكُونُ دَيْنًا آخَرَ حَادِثًا بَعْدَ الْبَيْعِ بِخِلَافِ سَائِرِ الدُّيُونِ وَلَوْ كَانَ مُدْبِرًا ، أَوْ مُكَاتِبًا ، أَوْ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا لَا يُبَاعُ بِالنَّفَقَةِ لِعَدَمِ جَوَازِ الْبَيْعِ لَكِنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا عَجَزَ بَيْعَ ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ النَّقْلَ مِنْهُ بَعْدَ الْعَجْزِ

( قَوْلُهُ : وَتَسْقُطُ بِمَوْتِهِ ) أَيِ الْعَبْدِ وَقَتْلِهِ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَالتَّيْسِينَ وَقِيلَ لَا تَسْقُطُ بِالْقَتْلِ لِأَنَّهُ أَخْلَفَ الْقِيمَةَ فَتَنْقَلُ إِلَيْهِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ أَنْ لَوْ فَاتَ الْمَحَلُّ لَا إِلَى خَلْفِ كَالْعَبْدِ الْجَانِي إِذَا قُتِلَ بِالْجِنَايَةِ وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ أَهـ .

( نَفَقَةُ الْأَمَةِ الْمُنْكَوحَةِ إِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّبَوُّتِ ) أَيِ إِذَا تَزَوَّجَ أَمَةٌ لغيرِهِ فَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ إِذَا بَوَّأَهَا سَيِّدُهَا أَوْ خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَلَا يَسْتَحْلِمُهَا لِأَنَّ الْإِحْتِسَاسَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِهَا وَعَدَمَ اسْتِخْدَامِهَا فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي اسْتِحْقَاقِهَا النَّفَقَةَ تَفَرُّعُهَا لِمَصَالِحِ الزَّوْجِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِمَا ذَكَرَ ( وَلَوْ اسْتِخْدَمَهَا الْمَوْلَى بَعْدَهَا ) أَيِ بَعْدَ التَّبَوُّتِ ( تَسْقُطُ ) أَيِ النَّفَقَةُ لِزَوَالِ الْمَوْجِبِ ، وَإِنْ خَدَمَتْهُ أَحْيَانًا بَلَا اسْتِخْدَامِهَا لَا تَسْقُطُ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَسْتَحْلِمْهَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَرَدًّا وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ حُرًّا ، أَوْ عَبْدًا ، أَوْ مُدْبِرًا ، أَوْ مُكَاتِبًا لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجِبَ هُوَ التَّبَوُّتُ فَلَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْوَاجِ ( كَذَا ) أَيِ كَالْفَنَّةِ ( الْمُدْبَرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ ) حَتَّى لَا تَجِبَ نَفَقَتُهُمَا إِلَّا بِالتَّبَوُّتِ ( بِخِلَافِ الْمُكَاتِبَةِ ) إِذَا تَزَوَّجَتْ يَازِنُ الْمَوْلَى حَيْثُ تَجِبُ نَفَقَتُهَا قَبْلَ التَّبَوُّتِ كَالْحُرَّةِ ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْمَوْلَى أَنْ يَسْتَحْلِمَهَا لِصِرُورَتِهَا أَحَقَّ بِنَفْسِهَا وَمَنَافِعِهَا .

قَوْلُهُ : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ حُرًّا ، أَوْ عَبْدًا ( يَعْنِي لِغَيْرِ سَيِّدِ الْأَمَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ عَبْدُهُ فَتَفَقَّتْهَا عَلَى السَّيِّدِ بَوَّأَهَا ، أَوْ لَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ١ هـ .

وَيَنْظُرُ مَا لَوْ كَانَ مَكَاتِبًا لِلْمَوْلَى وَلَعَلَّهَا عَلَيْهِ .

( قَوْلُهُ : فِي بَيْتٍ ) أَيِ كَامِلِ الْمَرَافِقِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَلَوْ مِنْ دَارٍ يُغْلَقُ عَلَى حِدَةٍ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَمَا فَهَمَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ الْهِدَايَةِ مِنْ أَنْ عِبَارَتَهَا تُفِيدُ أَنَّ بَيْتَ الْخَلَاءِ لَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا فِي دَارٍ وَلَهُ غُلُقٌ عَلَى حِدَةٍ فَأَسْكَنَهَا فِي بَيْتٍ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ يَكْفِيهَا وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَطَالِبُهُ بِمَسْكَنِ آخَرَ فِيهِ نَظَرٌ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْبَيْتَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْمَرَافِقِ وَلِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْخَلَاءِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِ الْأَجَانِبِ ضَرَرُهُ ظَاهِرٌ

( وَيَجِبُ ) عَلَى الزَّوْجِ ( السُّكْنَى ) لِزَوْجَتِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ } ( فِي بَيْتٍ خَالَ عَنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ ) لِأَنَّهُمَا يَتَضَرَّرَانِ بِالسُّكْنَى مَعَ النَّاسِ ؛ إِذْ لَا يَأْمَنَانِ عَلَى مَتَاعِهِمَا وَيَمْتَنِعُهُمَا عَنِ الْإِسْتِمْتَاعِ وَالْمُعَاشَرَةِ ( إِلَّا أَنْ يَخْتَارَا ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمَا فَلَهُمَا أَنْ يَسْكُنَا مَعَهُ وَيَتَّفِقَا عَلَيْهِ ( وَلِأَهْلِهَا ) يَعْنِي مَحْرَمَهَا ( النَّظَرُ ) إِلَيْهَا ( وَالْكَلَامُ مَعَهَا مَتَى شَاءُوا ) وَلَا يَمْنَعُهُمُ الزَّوْجُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ قِطْعَةِ الرَّحِمِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ ( لَا الدُّخُولُ عَلَيْهَا بَلَا إِذْنِهِ ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِلْكُهُ فَلَهُ الْمَنْعُ مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ ( وَالصَّحِيحُ أَنْ لَا مَنَعَ مِنْ خُرُوجِهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَ ) لَا مِنْ ( دُخُولِهَا عَلَيْهَا كُلِّ جُمُعَةٍ وَدُخُولِ مَحْرَمٍ غَيْرِهَا كُلِّ سَنَةٍ ) قَوْلُهُ وَالصَّحِيحُ احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ : لَا يَمْنَعُ الْمَحَارِمَ مِنَ الزِّيَارَةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ .

( قَوْلُهُ : خَالَ عَنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ ) شَامِلٌ لَوْلَدِهِ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا فِي الْهِدَايَةِ قِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا لَا يَفْهَمُ الْجَمَاعَ فَلَهُ إِسْكَانُهُ مَعَهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَهُ أَنْ يُسْكِنَ أُمَّتَهُ مَعَهَا فِي الْمُخْتَارِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَطُورُ بِحَضْرَتِهَا كَمَا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ وَطْءُ زَوْجَتِهِ بِحَضْرَتِهَا وَلَا بِحَضْرَةِ الصَّرَّةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( تَنْبِيْهُ ) : قَالَ فِي النَّهْرِ : لَمْ نَجِدْ فِي كَلَامِهِمْ ذِكْرَ الْمُؤَنَسَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُسْكِنُهَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ بَحِثْ لَا تَسْتَوْحِشْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي وَجْهِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ خَالِيًا عَنِ الْجِيرَانِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ تَخْشَى عَلَى عَقْلِهَا مِنْ سَعَةِ ١ هـ .

( قُلْتُ ) فِي بَحْثِهِ نَظَرٌ وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْبَحْرِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِأَمْرَةٍ تُؤَنِسُهَا فِي الْبَيْتِ إِذَا خَرَجَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا أَحَدٌ كَمَا فِي فَتَاوَى سِرَاجِ الدِّينِ قَارِئِ الْهِدَايَةِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ قَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ جِيرَانٌ غَيْرُ مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ .

( قَوْلُهُ : وَالصَّحِيحُ أَنْ لَا مَنَعَ مِنْ خُرُوجِهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ

إِلَخ ) قَالَ الْكَمَالُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ تَقْيِيدُ خُرُوجِهَا بِأَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى إِثْنَانِهَا وَهُوَ حَسَنٌ وَقَدْ اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَايخُ مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِمَا وَالْحَقُّ الْأَخْذُ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِذَا كَانَ الْأَبْوَانُ بِالْصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي زِيَارَتِهِمَا فِي الْحَيْنِ بَعْدَ الْحَيْنِ عَلَى قَدَرِ مُتَعَارَفٍ أَمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ فَهُوَ بَعِيدٌ فَإِنْ فِي كَثَرَةِ الْخُرُوجِ فَتُحَ بَابُ الْفِتْنَةِ خُصُوصًا الشَّابَّةَ وَالزَّوْجَ مِنْ ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَحَيْثُ أَبَحْنَا لَهَا الْخُرُوجَ فَإِنَّمَا يُبَاحُ بِشَرْطِ عَدَمِ الزَّيْنَةِ وَتَغْيِيرِ الْهَيْئَةِ إِلَى مَا لَا يَكُونُ دَاعِيَةً لِنَظَرِ الرِّجَالِ وَالْإِسْتِمَالَةِ .

١ هـ .

)

قَوْلُهُ : وَدُخُولِ مَحْرَمٍ غَيْرِهِمَا فِي كُلِّ سَنَةٍ ( لَمْ يَذْكُرْ خُرُوجَهَا لِلْمَحْرَمِ وَلَا تَمْنَعُ مِنْ زِيَارَتِهِ كُلِّ سَنَةٍ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَالْفَتْحِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَحَارِمِ فَرِيَارَتُهُمْ وَعِبَادَتُهُمْ وَالْوَلِيمَةُ لَا يَأْذَنُ لَهَا لِذَلِكَ وَلَا تَخْرُجُ وَلَوْ أَذِنَ وَخَرَجَتْ كَأَنَّا عَاصِيَيْنِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَفِيهِ وَتَمْنَعُ مِنَ الْحَمَامِ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ جَزْمِهِ بِهِ وَقَوْلُ الْفَقِيهِ وَتَمْنَعُ مِنَ الْحَمَامِ خَالَفَهُ فِيهِ قَاضِي خَانَ قَالَ فِي فَصْلِ الْحَمَامِ مِنْ فِتَاوَاهُ : دُخُولُ الْحَمَامِ مَشْرُوعٌ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ جَمِيعًا خِلَافًا لِمَا قَالَهُ بَعْضُ النَّاسِ أَهـ كَلَامُ الْفَتْحِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ لِأَنَّ الْمَشْرُوعِيَّةَ لَا تُنَافِي الْمَنْعَ أَلَا يَرَى أَنَّهُ يَمْنَعُهَا مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ ، وَإِنْ كَانَ مَشْرُوعًا أَهـ .

وَإِنَّمَا يَبَاحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِنْسَانٌ مَكْشُوفُ الْعُرَّةِ وَعَلَى ذَلِكَ فَلَا خِلَافَ فِي مَنَعِهِمْ مِنْ دُخُولِهِ لِلْعِلْمِ بِأَنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَكْشُوفُ الْعُرَّةِ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ تُؤَيِّدُ قَوْلَ الْفَقِيهِ كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( تُفْرَضُ لِرُوحَةِ الْغَائِبِ وَطِفْلِهِ وَأَبَوَيْهِ فِي مَالٍ لَهُ ) أَيُّ لِلْغَائِبِ ( مِنْ جِنْسِ حَقِّهِمْ ) أَيُّ ذَرَاهِمَ ، أَوْ دَنَانِيرَ ، أَوْ طَعَامًا ، أَوْ كِسُوفَةً مِنْ جِنْسِ حَقِّهِمْ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ وَلَا يَبَاحُ مَالُ الْغَائِبِ لِلْإِنْفَاقِ بِالْوَلِاقِ ( إِنْ أَقَرَّ مَنْ عِنْدَهُ الْمَالُ ) يَعْنِي الْمُضَارِبَ ، أَوْ الْمُودِعَ ، أَوْ الْمَدْيُونِ ( بِهِ ) أَيُّ بِالْمَالِ ( وَبِالزَّوْجِيَّةِ وَالْوَلَدِ ، أَوْ عَلِمَ الْقَاضِي ذَلِكَ ) أَيُّ الْمَالِ وَالزَّوْجِيَّةِ وَالْوَلَدِ وَلَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ مَنْ عِنْدَهُ الْمَالُ ( وَيُحْلَفُهَا ) أَيُّ الْقَاضِي الزَّوْجَةَ ( عَلَى أَنَّهُ ) أَيُّ الْغَائِبِ ( لَمْ يُعْطِهَا التَّفَقُّةَ وَيَكْفُلُهَا ) لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْطِي الْكَفِيلَ وَلَا يُحْلَفُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْكِسُ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا احْتِيَاظًا نَظَرًا لِلْغَائِبِ ( لَا بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تُفْرَضُ لِرُوحَةِ الْغَائِبِ أَيُّ لَا تُفْرَضُ التَّفَقُّةُ بِإِقَامَةِ الزَّوْجَةِ بَيِّنَةٍ ( عَلَى النِّكَاحِ وَلَا ) تُفْرَضُ أَيْضًا ( إِنْ لَمْ يَتْرُكْ ) أَيُّ الْغَائِبِ ( مَالًا فِاقَمْتُهَا ) أَيُّ إِقَامَةِ الزَّوْجَةِ الْبَيِّنَةِ ( لِيَفْرَضَهَا ) أَيُّ الْقَاضِي التَّفَقُّةَ ( عَلَيْهِ ) أَيُّ الْغَائِبِ ( وَيَأْمُرُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ ) لِأَنَّ فِيهِ قَضَاءً عَلَى الْغَائِبِ ( وَلَا يَقْضِي بِهِ ) أَيُّ بِالنِّكَاحِ لِأَنَّهُ أَيْضًا قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ ( وَقَالَ زُفَرٌ : يَقْضِي بِهَا لَا بِهِ ) أَيُّ بِالتَّفَقُّةِ لَا بِالنِّكَاحِ لِأَنَّ فِيهِ نَظَرًا لَهَا وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْغَائِبِ فَإِنَّهُ لَوْ حَصَرَ وَصَدَّقَهَا فَقَدْ أَخَذَتْ حَقَّهَا ، وَإِنْ جَحَدَ يُحْلَفُ فَإِنْ نَكَلَ فَقَدْ صَدَّقَهَا ، وَإِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً فَقَدْ ثَبَتَ حَقُّهَا فَإِنْ عَجَزَتْ يَضْمَنُ الْكَفِيلُ أَوْ الْمَرْأَةُ ( وَبِهَذَا ) أَيُّ بِقَوْلِ زُفَرٍ ( يُعْمَلُ ) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا دُونَهُ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَقْضَى بِتَفَقُّةٍ فِي مَالِ الْغَائِبِ إِلَّا لِهَوْلَاءِ الْمَذْكُورِينَ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا

يَجُوزُ فَتَفَقُّةُ هَوْلَاءِ وَاجِبَةٌ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلِهَذَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا قَبْلَ الْقَضَاءِ بِدُونِ رِضَاهُ ، فَيَكُونُ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِمْ إِعَانَةً وَفَتْوَى مِنَ الْقَاضِي بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقَارِبِ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ غَيْرُ وَاجِبَةٍ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَلِهَذَا لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ مَالِهِ شَيْئًا قَبْلَ الْقَضَاءِ إِذَا ظَهَرُوا بِهِ فَكَانَ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِمْ ابْتِدَاءً بِإِجَابِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الْغَائِبِ . ( قَوْلُهُ : وَيُحْلَفُهَا أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهَا التَّفَقُّةَ وَيَكْفُلُهَا ) كَذَلِكَ يَأْخُذُ الْكَفِيلُ مِنَ الْقَرِيبِ وَلَاذَا وَيُحْلَفُ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ كَفِيلًا بِذَلِكَ لِأَنَّ الْقَاضِي نَاطِرٌ مُحْتَاطٌ ، وَفِي أَخَذِ الْكَفِيلِ نَظَرٌ لِلْغَائِبِ أَهـ أَيُّ وَكَذَلِكَ فِي التَّحْلِيلِ وَلَكِنَّهُ لَوْ كَانَ صَغِيرًا كَيْفَ يُحْلَفُ ، فَلْيُنْظَرُ .

( قَوْلُهُ : لَا بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ عَلَى النِّكَاحِ ) يَعْنِي لَوْ لَمْ يَهْرَ مِنْ بِيَدِهِ الْمَالُ بِذَلِكَ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَبِهَذَا أَيُّ بِقَوْلِ زُفَرٍ يُعْمَلُ لِلْحَاجَةِ ) كَذَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَالْأَصَحُّ قَبُولُهَا أَهـ .

وَقَالَ الْخَصَّافُ وَهَذَا أَوْفَقُ بِالنَّاسِ كَمَا فِي النَّهْرِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي مُلْتَمَى الْأَبْحَرِ ، وَفِي غَيْرِهِ وَبِهِ يُقْتَى .

( قَوْلُهُ : وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَقْضَى بِتَفَقُّةٍ فِي مَالِ الْغَائِبِ إِلَّا لِهَوْلَاءِ الْمَذْكُورِينَ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَهُمْ الزَّوْجَةُ وَالْوَلَدَانِ

وَالْوَلَدُ الصَّغِيرُ أَهـ .

وَيُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ الْأَوْلَادُ الْكِبَارُ الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ الْكِبَارُ الزَّمَنِيُّ وَنَحْوُهُمْ لِأَنَّهُمْ كَالصَّغَارِ لِلْعَجْزِ عَنِ الْكَسْبِ أَهـ

كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ وَيُنْظَرُ مَاذَا يُرَادُ بِخَوِهِمْ .  
( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ مِنْ الْأَقَارِبِ ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ نَحْوُ الْأَعْمِّ وَالْأَخِ فَلْيُنْظَرُ .

( وَ ) تَجِبُ ( لِمُعْتَدَةِ الطَّلَاقِ ) رَجْعِيًّا كَانَ ، أَوْ بَائِنًا ( وَ ) مُعْتَدَةً ( التَّفْرِيقِ إِلَّا بِمَعْصِيَةِ ) كَخِيَارِ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ ( أَوْ ) التَّفْرِيقِ ( لِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى ) أَمَّا الرَّجْعِيُّ فَلِأَنَّ النِّكَاحَ بَعْدَهُ قَائِمٌ لَا سِيَّمَا عِنْدَنَا ؛ إِذْ يَحِلُّ لَهُ الْوُطْءُ ، وَأَمَّا الْبَائِنُ فَلِأَنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ كَمَا ذَكَرَ وَالْإِحْتِبَاسُ قَائِمٌ فِي حَقِّ حُكْمٍ مَقْصُودٍ بِالنِّكَاحِ وَهُوَ الْوَلَدُ ؛ إِذْ الْعِدَّةُ وَاجِبَةٌ لِصَيَانَةِ الْوَلَدِ فَتَجِبُ النَّفَقَةُ وَلِهَذَا كَانَ لَهَا السُّكْنَى بِالْإِجْمَاعِ ( لَا الْمَوْتَ وَالْمَعْصِيَةَ ) أَيُّ لَا تَجِبُ النَّفَقَةُ لِمُعْتَدَةِ الْمَوْتِ وَالتَّفْرِيقِ بِمَعْصِيَةِ كَالرَّدِّ وَتَقْيِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ النَّفَقَةَ تَجِبُ فِي مَالِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَلَا مَالٌ لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا يُمَكِّنُ إِجْبَاقُهَا فِي مَالِ الْوَرَثَةِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهَا صَارَتْ حَاسِبَةً نَفْسَهَا بِغَيْرِ حَقِّ فَصَارَتْ كَالنَّاشِزَةِ .

( قَوْلُهُ : كَخِيَارِ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ ) هَذَا مِثَالٌ لِغَيْرِ الْمَقْيِيِّ أَهـ .  
وَلَوْ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بِاللَّعَانِ أَوْ الْعِنَةِ ، أَوْ الْجَبِّ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَتْ وَأَبَى الزَّوْجُ أَنْ يُسَلِّمَ لَا عَكْسَهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَعَدَمُ الْكِفَاءَةِ ) مُسْتَدْرَكٌ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ : وَالتَّفْرِيقُ لِمُشْمُولِهِ هَذَا .  
( قَوْلُهُ : النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى ) كَذَا الْكِسُوفُ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَالْعَايَةِ وَالْمُجْتَبَى قَالُوا : وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا مُحَمَّدٌ فِي الْكِتَابِ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَطُولُ غَالِبًا فَيُسْتَعْنَى عَنْهَا حَتَّى لَوْ احتَاجَتْ إِلَيْهَا تُفْرَضُ لَهَا كَذَا فِي مَنَحِ الْغَفَّارِ .  
( قَوْلُهُ : لَا الْمَوْتَ ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَتْ حَامِلًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ حَامِلًا فَلَهَا النَّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنِ الْجَوْهَرَةِ .  
( قَوْلُهُ : وَالْمَعْصِيَةِ ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ قَوْلِهِ " وَالتَّفْرِيقُ لَا بِمَعْصِيَةٍ " .

( وَتَسْقُطُ ) أَيُّ النَّفَقَةُ ( بَارْتِدَادِ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ لَا بِتَمَكِينِهَا ابْنَهُ ) لِأَنَّ الْفُرْقَةَ تَثْبُتُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَلَا عَمَلٍ فِيهَا لِلرَّدِّ وَالتَّمَكِينِ إِلَّا أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ تُحْبَسُ حَتَّى تَتُوبَ وَلَا نَفَقَةَ لِلْمَحْجُوسَةِ ، وَالْمُمَكِّنَةُ لَا تُحْبَسُ فَلَهَا النَّفَقَةُ ( قَوْلُهُ : وَتَسْقُطُ بَارْتِدَادِ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ ) لَيْسَ بِقَيْدٍ لِأَنَّ الْمُبَآئِنَةَ بِمَا ذُوْنَهَا كَذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْعَيْنِيِّ .  
( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ تُحْبَسُ حَتَّى تَتُوبَ وَلَا نَفَقَةَ لِلْمَحْجُوسَةِ ) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ لَوْ أَسْلَمَتْ الْمُرْتَدَّةُ أَيُّ بَعْدَ مَا أَبَانَهَا وَعَادَتْ إِلَى مَنْزِلِ الزَّوْجِ وَجَبَتْ لَهَا النَّفَقَةُ أَهـ كَذَا لَوْ عَادَتْ إِلَى مَنْزِلِهِ مُرْتَدَّةً كَمَا فِي الْفَتْحِ كَالنَّاشِزَةِ إِذَا رَجَعَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بِالرَّدِّ حَيْثُ لَا تَجِبُ لَهَا النَّفَقَةُ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ وَعَادَتْ إِلَى مَنْزِلِ الزَّوْجِ وَلَوْ لَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ عَادَتْ مُسْلِمَةً فَلَا نَفَقَةَ لَهَا كَيْفَمَا كَانَ أَيُّ سَوَاءً كَانَتْ الْفُرْقَةُ بِالرَّدِّ ، أَوْ ارْتَدَّتْ بَعْدَ الْفُرْقَةِ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَسْقُطُ بِاللَّحَاقِ حُكْمًا لِتَبَايُنِ الدَّارَيْنِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ فَانْعَدَمَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ أَهـ .

وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ حُكِمَ بِلِحَاقِهَا وَهُوَ مُحْمَلٌ مَا فِي الْجَامِعِ مِنْ عَدَمِ عَوْدِ النَّفَقَةِ بَعْدَ مَا لَحِقَتْ وَعَادَتْ وَمَحْمَلٌ مَا فِي الذَّخِيرَةِ مِنْ أَنَّهَا تَعُودُ نَفَقَتُهَا بَعُودَهَا عَلَى إِذَا لَمْ يُحْكَمْ بِلِحَاقِهَا تَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( وَمِنْهَا ) أَيُّ مِنْ أَسْبَابِ وَجُوبِ النَّفَقَةِ ( النَّسَبُ فَتَجِبُ عَلَى الْأَبِ خَاصَّةً ) لَا يَشْرِكُهُ أَحَدٌ فِيهَا ( كَنَفَقَةِ أَبِي يَهٍ وَزَوْجِيهِ ) أَيُّ كَمَا لَا يَشْرِكُهُ أَحَدٌ فِي نَفَقَتِهِمْ ( وَلَوْ كَانَ ) الْأَبُ ( فَقِيرًا ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ

وَكِسْوَتُهُنَّ { وَالْمَوْلُودُ لَهُ هُوَ الْأَبُ ( لَوْلَدِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَجِبُ ( الْفَقِيرِ ) حَالُ كَوْنِهِ ( صَغِيرًا ) حَتَّى لَوْ كَانَ الصَّغِيرُ غَنِيًّا فَهِيَ فِي مَالِهِ ( أَوْ كَبِيرًا عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ ) حَتَّى لَوْ لَمْ يَعْجِزْ عَنْهُ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ .  
 وَفِي الْخُلَاصَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَتْبَاءِ الْكِرَامِ ، وَلَا يَسْتَأْجِرُهُ النَّاسُ فَهُوَ عَاجِزٌ وَكَذَا طَلَبَةُ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَهْتَلُوا إِلَى الْكَسْبِ فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهُمْ عَنْ آبَائِهِمْ ( وَعَلَى الْمُوسِرِ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الْأَبِ أَيُّ تَجِبُ عَلَى الْمُوسِرِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا كَانَ عَاجِزًا وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْعَاجِزِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ بِالْعَقْدِ فَلَا تَسْقُطُ بِالْفَقْرِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْيَسَارِ ، وَالْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِمِلْكِ نَصَابِ حِرْمَانِ الصَّدَقَةِ أَعْنَى ( يَسَارَ الْفِطْرَةِ ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ ( لِأَصُولِهِ ) أَيُّ أَبُوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَاتِهِ أَمَّا الْأَبَوَانِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا } وَفَسَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحُسْنِ الْعِشْرَةِ بَأَن يُطْعِمَهُمَا إِذَا جَاعَا وَيَكْسُوهُمَا إِذَا عَرِيَا نَزَلَتْ فِي حَقِّ الْأَبَوَيْنِ الْكَافِرَيْنِ بِدَلِيلِ مَا قَبِلَهَا فَافَادَتْ وَجُوبَ النَّفَقَةِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ بِعِبَارَتِهَا ، وَفِي حَقِّ الْمُسْلِمِ بِطَرِيقِ اللَّوْلُوبَةِ ، وَأَمَّا الْأَجْدَادُ وَالْجَدَاتُ فَلَأَنَّهُمْ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَلِذَا يَقُومُ الْجَدُّ مَقَامَ الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ ( الْفُقَرَاءِ ) قَيَّدَ بِهِ لَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ فَفَقَقَتْهُمْ فِي

مَالِهِمْ ( وَإِنْ قَدَرُوا عَلَى الْكَسْبِ ) لِأَنَّهُمْ يَتَضَرَّرُونَ بِهِ وَالْوَلَدُ مَأْمُورٌ بِدَفْعِهِ عَنْهُمْ ( بِالسَّوِيَّةِ بَيْنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ) ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْأَبَوَيْنِ إِنَّمَا هُوَ بِحَقِّ الْمَلِكِ فِي مَالِ الْوَلَدِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ } وَهَذَا الْمَعْنَى يَشْتَمِلُ الذَّكَورَ وَالْإِنَاثَ وَلِهَذَا يُبَيَّنُ لَهُمَا هَذَا الْاسْتِحْقَاقُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمِلَّةِ ، وَإِنْ أَعْدَمَ التَّوَارُثُ ( يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُرْبُ وَالْجُرْيَةُ لَا الْإِرْثُ ) لِمَا ذُكِرَ .

( قَوْلُهُ : لَوْلَدِهِ الْفَقِيرُ صَغِيرًا ) قَالَ فِي الْفَتْحِ وَإِذَا بَلَغَ - أَيُّ الْغُلَامِ الصَّغِيرُ - حَدَّ الْكَسْبِ كَانَ لِلْأَبِ أَنْ يُوجِرَهُ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ فَلَوْ كَانَ الْأَبُ مُبْتَدِرًا يَدْفَعُ كَسْبَ الْإِبْنِ إِلَى أَمِينٍ كَمَا فِي سَائِرِ أَمْلَاكِهِ ا هـ .  
 ( قَوْلُهُ : أَوْ كَبِيرًا عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ ) قَالَ الْخَصَّافُ : وَإِذَا كَانَ الْأَبُ عَاجِزًا أَيْضًا يَتَكَفَّفُ النَّاسُ وَيُنْفِقُ عَلَى وَلَدِهِ وَقِيلَ نَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ اكْتَسَبَ فَإِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ حُسْبُ بَخْلَافِ سَائِرِ الدُّبُونِ وَلَا يُحْبَسُ وَالِدٌ ، وَإِنْ عَلَا فِي ذَنْبٍ وَلَدِهِ ، وَإِنْ سَقَلَ إِلَّا فِي النَّفَقَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
 ( قَوْلُهُ : أَوْ كَبِيرًا عَاجِزًا ) يَعْنِي بِهِ الذَّكَرَ أَمَّا الْأُنْثَى فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعَجْزُ بَلْ عَدَمُ الزَّوْجِ كَمَا سَيَأْتِي .  
 ( قَوْلُهُ : وَكَذَا طَلَبَةُ الْعِلْمِ ) قَالَ الْحَلَوَانِيُّ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ هَذَا إِذَا كَانَ بِهِمْ رُشْدٌ كَذَا فِي الْفَتْحِ .  
 ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ بِالْعَقْدِ ) أَخَصُّ مِنَ الْمَلْعَى .

( قَوْلُهُ : وَعَلَى الْمُوسِرِ ) كَذَا قَيَّدَ بِالْيَسَارِ الْكَمَالَ قَوْلُ الْهَدَايَةِ : وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبُوَيْهِ فَافَادَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ أَصُولِهِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ صَرَّحَ بِهِ فِي الْجَوْهَرَةِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ فَقِيرًا وَالْأَبُ فَقِيرًا إِلَّا أَنَّهُ أَيُّ الْأَبِ صَحِيحُ الْبَدَنِ لَا يُجْبَرُ الْإِبْنُ عَلَى نَفَقَتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ زَمِنًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ فَإِنَّهُ يَشَارِكُ الْإِبْنَ فِي نَفَقَتِهِ ، وَأَمَّا الْأُمُّ إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةً فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْإِبْنَ نَفَقَتُهَا ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا وَهِيَ غَيْرُ زَمِينَةٍ لَأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ ا هـ لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ التَّقْيِيدِ بِالْيَسَارِ فَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا - أَيُّ الْأَبِ وَالْإِبْنِ - كَسُوبًا يَجِبُ أَنْ يَكْتَسِبَ الْإِبْنُ وَيُنْفِقَ عَلَى

الْأَبِ ا هـ فَلَمْ يَشْتَرَطِ الْيَسَارَ هُنَا وَشَرَطَهُ ثَمَّةَ فَلْيُنْظَرْ .

( قَوْلُهُ : وَالْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِمِلْكِ نَصَابِ حِرْمَانِ الصَّدَقَةِ ) هُوَ مُخْتَارٌ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ،

وفي الخلاصة هو نصاب الزكاة وبه يقتضى وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراً إن كان من أهل الغلة ، وإن كان من أهل الحرف فهو مقدّر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم قال الكمال وهذا أوجه وقالوا الفتوى على الأول ، ثم قال ومال السرخسي إلى قول محمد وقال صاحب الثحفة قول محمد أرفق ، ثم قال ، وإذا كان كسوباً يعتبر قول محمد وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى اهـ .

( قوله : لأصوله ) شامل للجد والجدة الفاسدين ، وفيه استدراك بما قدمه من قوله كنفقة أبويه وزوجته وقال في الجوهرية : وإن احتاج الأب إلى زوجة والابن مؤسّر وجب عليه أن يزوجه أو يشتري له جارية ويلزمه نفقتهما وكسوتهما ، وإن كان للأب أكثر من زوجة لم يلزم الابن إلا نفقة واحدة يزوجه الأب عليهن اهـ من غير ذكر خلاف في نفقة زوجة الأب وقال في البحر عن نفقات الحلواني فيه روايتان في رواية كما قلنا وقيد في أخرى وجوب نفقة زوجة الأب بكونه مريضاً ، أو به زمانة أما إذا كان صحيحاً فلا تجب نفقة زوجته على ولده .

اهـ .  
( قوله : بدليل ما قبلها ) هو قوله تعالى { وإن جهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما } .  
( قوله : فأفادت وجوب النفقة في حق الكافرين ) يعني الذميين لا الحربيين ولو مستأمنين كما سيأتي .  
)

قوله : وأما الأجداد والجدات فلأنهم من الآباء والأمهات ( قال الكمال : ظاهره أنهم يدخلون في اللفظ أعني لفظ الأبوين الذي هو مرجع الضمير في صاحبهما ، وفيه نظر فإنهم في مسألة الأمان في آمنونا على آباءنا صرحوا بعدم دخول الأجداد لعدم انتظام اللفظ ، وإن أراد إلحاقهم بالقياس فلا حاجة بل لا ينبغي أن يغلّ دخولهم بأنهم من الآباء بل يغلّ استحقاق الأبوين النفقة بتسبيهم في وجوده ويلحق به الأجداد ويعتبره في عموم المجاز هذا ولو قال إنهم من الوالدين والوالدات كان أقرب لأن ضمير صاحبهما الوالدان لا الأبوان .

اهـ .  
( قوله : ولذا يقوم الجد مقام الأب عند عدمه ) أي في الوراثة وولاية الإنكاح والتصرف في المال كما في الفتح

( قوله : الفقراء )  
إلخ ( يوافق إطلاقه قول السرخسي : المعتبر في إيجاب نفقة الوالدين مجرد الفقير قيل هو ظاهر الرواية لأن معنى الأذى في إيكاله إلى الكد والتعب أكثر منه في التأفيف المحرم بقوله تعالى { فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما } ويخالف قول الحلواني إنّه لا يجبر إذا كان الأب كسوباً لأنه كان غنياً باعتبار الكسب فلا ضرورة في إيجاب النفقة على الغير ثم قل الكمال بعد نحو ورقة عن كافي الحاكم لا يجبر المؤسّر على نفقة أحد من قرابته إذا كان رجلاً صحيحاً وإن كان لا يقدر على الكسب إلا في الولد خاصة ، أو في الجد أب الأب إذا مات الولد فإنه أجبر الولد على نفقته ، وإن كان صحيحاً اهـ .

وهذا جواب الرواية وهو يشيد قول شمس النائم

السرخسي بخلاف الحلواني اهـ كلام الكمال .  
( قوله : بالسوية بين الذكور والإناث ) كذا في الهداية وهي رواية الحسن كما في البرهان وقال الكمال والحق

الاستِواءُ فِيهَا لِتَعْلُقِ الْوُجُوبِ بِالْوِلَادِ وَهُوَ يَشْمَلُهُمَا بِالسَّوِيَّةِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْوِلَادِ لِأَنَّ الْوُجُوبَ عُلِقَ فِيهِ بِالْإِرْثِ هـ

وَقِيلَ تَجِبُ بِقَدْرِ الْإِرْثِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيْكَ } ) أَحْصَى مِنَ الْمُدَّعَى .

( قَوْلُهُ : لِمَا ذَكَرَ ) صَوَابُهُ لِمَا نَذَرُ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ وَسِيذُكُرُ أَنَّ الصَّلَةَ فِي الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ وَاجِبَةٌ دُونَ الْبُعِيدَةِ .

( فَفِيْمَنْ لَهُ بِنْتُ وَابْنُ ابْنٍ ) التَّفَقُّةُ ( عَلَى الْبِنْتِ ) مَعَ أَنَّ الْإِرْثَ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ .

( وَفِي وَلَدِ بِنْتٍ وَأَخٍ ) التَّفَقُّةُ ( عَلَى وَلَدِهَا ) مَعَ أَنَّ الْإِرْثَ كُلَّهُ لِلْأَخِ وَلَا شَيْءَ لَوْلَدِ الْبِنْتِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ

( وَلِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ ) عَطْفٌ عَلَى الْأَصُولِ ، الْفَرْقُ بَيْنَ ذِي الرَّحِمِ وَبَيْنَ الْمَحْرَمِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ

لِصِدْقِهِمَا عَلَى الْبِنْتِ وَالْأَخْتِ وَصِدْقِ الْوَلِّ عَلَى بِنْتِ الْعَمِّ دُونَ الثَّانِي لِصِحَّةِ نِكَاحِهَا وَصِدْقِ الثَّانِي عَلَى أُخْتِ

الزَّوْجَةِ لِعَدَمِ صِحَّةِ نِكَاحِهَا دُونَ الْوَلِّ ( صَغِيرٍ ، أَوْ أَتْنَى بِالْعَمِّ ، أَوْ ذَكَرَ عَاجِزٍ ) بَأَنَّ كَانَ زَمِنًا ، أَوْ أَعْمَى أَوْ

مَجْنُونًا ( فَقَرَاءٌ ) حَالٌ مِنَ الْمَجْمُوعِ حَتَّى لَوْ كَانُوا أَغْنَاءَ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ لِأَنَّ الصَّلَةَ

فِي الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ وَاجِبَةٌ دُونَ الْبُعِيدَةِ ، وَالْفَاصِلُ أَنْ يَكُونَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ

ذَلِكَ } وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَى الْوَارِثِ ذِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ وَقِرَاءَتُهُ مَشْهُورَةٌ

فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ فَجَارَ تَقْيِيدُ إِبْطَاقِ الْكِتَابِ بِهِ ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْحَاجَةِ وَالصَّغَرِ

وَالْأَثُوَّةِ وَالزَّمَانَةِ ، وَالْعَمَى أَمَارَةُ الْحَاجَةِ لِتَحَقُّقِ الْعُجْزِ فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكُسْبِ غَنِيٌّ بِكَسْبِهِ بِخِلَافِ الْآبَوَيْنِ كَمَا

سَبَقَ ( بِقَدْرِ الْإِرْثِ ) مُتَعَلِّقٌ بِجِبِّ الْمَقْدَرِ ، وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ قَدْرُهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ }

فَإِنَّ تَرْتُّبَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ مُشْعَرٌ بَعْلِيَّتِهِ وَلِأَنَّ الْفَرْمَ بِالْفَتْحِ ( وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ لِإِفَاءٍ حَقٍّ مُسْتَحَقٍّ

عَلَيْهِ فَتَجِبُ نَفَقَةُ الْبِنْتِ الْبَالِغَةِ وَالْإِبْنِ الرِّمَنِ مِنَ الْبَالِغِ عَلَى آبَائِهِمَا

أَثَلَانًا عَلَى الْأَبِ الثَّلَاثَانَ وَعَلَى الْأُمِّ الثَّلَاثَ ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ لَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَقْدَرِ ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كُلُّ النَّفَقَةِ عَلَى

الْأَبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ } وَفِي غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ يُعْتَبَرُ بِقَدْرِ الْمِيرَاثِ رَوَايَةً وَاحِدَةً ،

وَقَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَتَفَقُّةٌ مِنْ ) أَيُّ فَقِيرٍ ( لَهُ أَخَوَاتٌ مُتَفَرِّقَاتٌ ) مُوسِرَاتٌ ( عَلَيْهِنَّ أَخْمَاسًا كِبَارُهُ ) ثَلَاثَةٌ أَخْمَاسِيهَا

عَلَى الْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَخُمُسُهَا عَلَى الْأَخْتِ لِأُمٍّ عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِنَّ ( وَيُعْتَبَرُ فِيهِ ) أَيُّ فِي

ذِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ ( أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ ) بَأَنَّ لَا يَكُونُ مُحْرَمًا ( لَا حَقِيقَتُهُ ) بَأَنَّ يَكُونُ مُحْرَرًا لِلْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا

بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَتَفَقُّةٌ مِنْ ) أَيُّ فَقِيرٍ ( لَهُ خَالَ وَابْنُ عَمٍّ ) مُوسِرَانِ ( عَلَى الْخَالَ ) إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ

يَمُوتَ ابْنُ الْعَمِّ ، وَيَكُونُ الْإِرْثُ لِلْخَالَ فَإِنَّ ابْنَ الْعَمِّ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ ، وَالْخَالَ مُحْرَمٌ فَتَكُونُ النَّفَقَةُ عَلَيْهِ

( لَا نَفَقَةَ مَعَ الْإِخْتِلَافِ دِينًا ) لِأَنَّ السَّيِّحَقَاقَ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِاسْمِ الْوَارِثِ ، وَإِخْتِلَافُ الدِّينِ يَمْنَعُ التَّوَارِثَ فَلَا تَجِبُ

عَلَى النَّصْرَانِيِّ نَفَقَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَةُ أَخِيهِ النَّصْرَانِيِّ ( إِلَّا لِلزَّوْجَةِ ) لِأَنَّهَا تَجِبُ بِاعْتِبَارِ الْحَسَنِ

الْمُسْتَحَقِّ بَعْدَ النِّكَاحِ وَذَلِكَ يَعْتَمِدُ صِحَّةَ الْعَقْدِ لَا اتِّحَادَ الْمِلَّةِ حَتَّى لَا تَجِبَ بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَلَا الْوُطْءِ بِشُبْهَةِ (

وَالْأَصُولِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا } وَفَسَّرَهَا التَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحُسْنِ الْعِشْرَةِ وَقَدْ

مَرَّ بَيَانُهُ ، وَالْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ كَالْآبَوَيْنِ كَمَا مَرَّ وَلَا يُجْبَرُ الْمُسْلِمُ عَلَى إِنْفَاقِ آبَوَيْهِ الْغَرَبِيِّينِ وَلَا

الْحَرْبِيُّ عَلَى إِتِّاقِ أَبِيهِ الْمُسْلِمِ أَوْ الذَّمِّيِّ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِطَرِيقِ الصَّلَاةِ ، وَالْحَرْبِيُّ لَا يَسْتَحِقُّهَا لِلنَّهْيِ عَنْ بَرِّهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ } وَلِهَذَا لَا يَجْرِي الْإِرْثُ بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي دَارِنَا وَبَيْنَهُمْ ، وَإِنْ اتَّحَدَتْ مِلَّتُهُمْ (وَالْفُرُوعُ) لِأَنَّ الْفُرْعَ جُزْؤُهُ ، وَتَفَقُّهُ الْجُزْءُ لَا تُمْنَعُ بِالْكَفْرِ كَتَفَقُّهُ نَفْسُهُ (الذَّمِّيِّينَ) قَيْدَ بِهِ اخْتِرَازًا عَنْ الْحَرْبِيِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّا نُهَيِّنَا عَنْ الْبِرِّ فِي حَقِّ مَنْ يُقَاتِلُنَا كَمَا مَرَّ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَالْعَرَضِيَّةُ أَنْ يُلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ .

(قَوْلُهُ : عَلَى الْبِنْتِ) أَيُّ لِقُرْبَاهَا .

(قَوْلُهُ : عَلَى وَلَدِهَا) أَيُّ لِلْجُزْئِيَّةِ .

(قَوْلُهُ : وَصِدْقِ الثَّانِي عَلَى أُخْتِ الزَّوْجَةِ لَعَدَمِ صِحَّةِ نِكَاحِهَا دُونَ الْأَوَّلِ) يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ مَنكُوحَةُ الْغَيْرِ وَالْخَامِسَةُ لِمَنْ لَهُ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ وَنَحْوُهُ مُحَرَّمًا وَإِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : وَصِدْقِ الثَّانِي عَلَى نَحْوِ الْأُخْتِ رِضَاعًا .

(قَوْلُهُ : بِقَدْرِ الْإِرْثِ مُتَعَلِّقٌ بِجِبِّ الْمُقَدَّرِ) يَعْنِي فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ وَلِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ .

(قَوْلُهُ : فَتَجِبُ نَفَقَةُ الْبِنْتِ الْبَالِغَةِ وَالْإِبْنِ الزَّامِنِ الْبَالِغِ عَلَى أَبِيهِمَا أَثْلَانًا) رَوَايَةُ الْخَصَّافِ وَالْحَسَنِ .

(قَوْلُ) وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبِنْتِ فَرْعٌ وَلَا عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ يُفِيدُهُ قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْمِيرَاثَ لَهُمَا عَلَى هَذَا ١ هـ ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كُلُّ التَّفَقُّهِ عَلَى الْأَبِ وَجْهُ الْفَرْقِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى بَيْنَ نَفَقَةِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ الزَّامِنِ أَنَّهُ اجْتَمَعَتْ لِلْأَبِ فِي الصَّغِيرِ وَلَايَةٌ وَمُؤَنَّةٌ حَتَّى وَجِبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ فَاحْتَصَّ بِزُرُومِ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ الْكَبِيرُ لِإِعْدَامِ الْوَلَايَةِ فَتَشَارَكَهُ الْأُمُّ فَاعْتَبِرَ كَسَائِرِ الْمَحَارِمِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ بِالْفَتْحِ .

(قَوْلُهُ : عَلَيْهِنَ أَخْمَاسًا كَارِثُهُ) يَعْنِي عَلَى سَبِيلِ الْقَرَضِ وَالرَّدِّ .

(يَبِيعُ الْأَبُ عَرَضَ ابْنِهِ لَا عَقَارَهُ لِنَفَقَتِهِ) أَيُّ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ لِنَفَقَتِهِ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْحِفْظِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ الْغَائِبِ ؛ إِذْ لِلْوَصِيِّ ذَلِكَ فَلِلْأَبِ أَوْلَى لَوْفُورِ شَفَقَتِهِ ، وَيَبِيعُ الْمَنْقُولَ مِنْ بَابِ الْحِفْظِ ؛ إِذْ يُخْشَى عَلَيْهِ التَّلَفُّ وَلَا كَذَلِكَ الْعَقَارُ لِأَنَّهَا مَحْفُوظَةٌ بِنَفْسِهَا وَبِخِلَافِ غَيْرِ الْأَبِ مِنَ الْأَقَارِبِ ؛ إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهُمْ أَصْلًا فِي التَّصَرُّفِ حَالَ الصَّغَرِ لِيَبْقَى أَثَرُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَلَا فِي الْحِفْظِ بَعْدَ الْكِبَرِ بِخِلَافِ الْأَبِ ، وَإِذَا جَارَ بَيْعُهُ فَالْثَمَنُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ وَهُوَ التَّفَقُّهُ فَلَهُ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْهُ .

(لَا) أَيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأَبِ عَرَضَ ابْنِهِ (لِدَيْنٍ لَهُ) أَيُّ الْأَبِ (عَلَيْهِ) أَيُّ الْإِبْنِ (غَيْرِهَا) أَيُّ غَيْرِ التَّفَقُّهِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهُ لِانْقِطَاعِهَا بِالْبُلُوغِ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ حَالَ حَضَرَتِهِ وَلَا يَمْلِكُ الْبَيْعُ فِي دَيْنٍ سِوَى التَّفَقُّهِ ، وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ مَا ذَكَرْنَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : فِي الْمَسْأَلَةِ نَوْعُ إِشْكَالٍ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ إِذَا كَانَ لِلْأَبِ حَالَ غَيْبَةِ ابْنِهِ وَلَايَةُ الْحِفْظِ إِجْمَاعًا فَمَا الْمَانِعُ لَهُ مِنَ الْبَيْعِ بِالتَّفَقُّهِ عِنْدَهُمَا ، أَوْ بِاللَّذِينَ عِنْدَ الْكُلِّ .

أَقُولُ : لَا إِشْكَالَ أَصْلًا لِأَنَّ هَاهُنَا مُقَدِّمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا أَنَّ لِلْأَبِ حَالَ غَيْبَةِ ابْنِهِ وَلَايَةَ الْحِفْظِ ، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ بَيْعَ الْمَنْقُولِ مِنْ بَابِ الْحِفْظِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْأُولَى إِجْمَاعِيَّةً كَوْنُ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ فَالْمَانِعُ مِنَ الْبَيْعِ بِالتَّفَقُّهِ عِنْدَهُمَا كَوْنُهُ مُنَافِيًا لِلْحِفْظِ ، وَأَمَّا الْمَانِعُ مِنَ الْبَيْعِ بِاللَّذِينَ فَهُوَ أَنْ ثُبُوتَ الدَّيْنِ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ تَفَقُّهِ الْوَلَدِ كَمَا سَبَقَ وَالْعَجَبُ أَنَّ هَذَا مَعَ كَمَالِهِ فِي الظُّهُورِ كَيْفَ خَفِيَ عَلَى مَنْ هُوَ بِالْفَضْلِ مَشْهُورٌ ، .



وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : قَالُوا إِنَّ لِلْأَبِ وَلَايَةَ حِفْظِ مَالِ الْإِبْنِ ، وَيَبِيعُ الْمُنْقُولَاتِ مِنْ بَابِ الْحِفْظِ لَا يَبِيعُ الْعَقَارَ لِأَنَّهُ مُحَصَّنٌ بِنَفْسِهِ إِذَا بَاعَ الْمُنْقُولَ فَالْثَمَنُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ وَهُوَ التَّفَقُّعُ فَيُصْرَفُ إِلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ قُلْتُ : الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجِلُّ يَبِيعُ الْغُرُوضَ لِلْجَلِّ التَّفَقُّعَ لَا فِي الْبَيْعِ لِلْجَلِّ الْمُحَافَظَةَ ثُمَّ الْإِثْقَاقُ مِنَ الثَّمَنِ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ لَوْ كَانَتْ هَذَا لَجَازَ الْبَيْعُ لِدَيْنِ سِوَى التَّفَقُّعِ بَعَيْنِ هَذَا الدَّلِيلِ .

أَقُولُ : الْقَوْمُ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ جَوَازَ الْبَيْعِ لِلْجَلِّ الْمُحَافَظَةَ لِإثباتِ جَوَازِ الْبَيْعِ

لِلتَّفَقُّعِ فَإِنَّ مَعْنَى كَلَامِهِمْ أَنَّ بَيْعَ الْمُنْقُولَاتِ يَجُوزُ لِلْجَلِّ التَّفَقُّعَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْجَلِّ الْمُحَافَظَةَ بِدَلِيلِ جَوَازِهِ لِلْوَصِيِّ فَلَأَنَّ يَجُوزُ مِنَ الْأَبِ أَوْلَى لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ الْوَلَايَةَ مِنَ الْأَبِ إِذَا جَازَ بَيْعُهُ لِلْمُحَافَظَةِ وَبَاعَ حَصَلَ مَالٌ مِنْ جِنْسِ التَّفَقُّعِ فَجَازَ صَرَفُ الْأَبِ إِلَيْهِ فِي نَفَقَتِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ لَوْ كَانَتْ هَذَا الْخُ بَاطِلٌ مُحْضٌ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمَنَاعَ مِنَ الْبَيْعِ بِالْدَيْنِ هُوَ أَنْ تُبَوِّتَ الدَّيْنَ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَاءِ ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْوَلَدِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْأَوَّلِ جَوَازُ الثَّانِي .

قَوْلُهُ : أَقُولُ لَا إِشْكَالَ أَصْلًا

إِلْخَ ( غَيْرُ مُسَلَّمٍ فَإِنَّ قَوْلَهُ وَالثَّانِيَةَ أَنَّ بَيْعَ الْمُنْقُولِ مِنْ بَابِ الْحِفْظِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْأَوَّلَى إِجْمَاعِيَّةً كَوْنُ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ هُوَ رَدُّ الْإِشْكَالِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ مَنَعِ الْمُلَازِمَةِ وَيَسَّرَ بَظَاهِرِ لَأَنَّ بَيْعَ الْمُنْقُولِ لِلْجَلِّ الْحِفْظِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحُكْمَ بَيْنَ الْمُقْلَمَتَيْنِ ، وَمِنْ الْبَيِّنِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مَبْحَثَ الزَّيْلَعِيِّ ، إِذْ بَحْثُهُ فِي مَنَعِ الْبَيْعِ لِلتَّفَقُّعِ عِنْدَهُمَا ، أَوْ لِلدَّيْنِ عِنْدَ الْكُلِّ لِكَوْنِ أَنْ مُجَوِّزَ الْبَيْعِ إِنَّمَا جَوَّزَهُ بِاعْتِبَارِ الْبَيْعِ لِلْجَلِّ الْمُحَافَظَةَ ، ثُمَّ إِذَا صَارَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ صَرَفَهُ لِنَفَقَتِهِ وَهُمَا يُوَافِقَانِ عَلَى بَيْعِهِ تَحْصِينًا كَالْوَصِيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ فِي وَجْهِ الْقِيَاسِ وَحَيْثُ اتَّفَقُوا عَلَى بَيْعِهِ تَحْصِينًا فَأَيُّ مَنَاعٍ يَمْنَعُ الْأَبَ مِنْ صَرَفِهِ بَعْدَهُ لِنَفَقَتِهِ وَقَدْ صَارَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ فَمَا الْمَنَاعُ لَهُ مِنَ الْبَيْعِ بِالتَّفَقُّعِ عِنْدَهُمَا ا هـ .

عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي عَرَضِ الْإِبْنِ الْكَبِيرِ أَمَّا الصَّغِيرُ فَلِلْأَبِ بَيْعُ عَرَضِهِ لِلتَّفَقُّعِ إِجْمَاعًا كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ ا هـ .

وَالْيَهُ يُشِيرُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَالزَّيْلَعِيِّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : أَوْ بِالْدَّيْنِ عِنْدَ الْكُلِّ فَتَوَجَّهْتُ أَنَّ مِنَ الْمُسَلَّمِ بَيْعَ الْأَبِ لِلْجَلِّ التَّحْصِينَ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِذَا صَارَ مِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ لَا مَنَاعَ مِنْ صَرَفِهِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ ظَفِرَ بِجِنْسِ حَقِّهِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِيمَنْ ظَفِرَ بِجِنْسِ مَالِهِ عَلَى غَرَمِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ رَضَى وَلَا قَضَاءٍ وَهَذَا يُعْلَمُ أَيْضًا عَدَمَ صِحَّةِ مَا ادَّعَاهُ مِنْ بُطْلَانِ كَلَامِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

( وَلَا تَبِيعُ الْإِلْمَ مَالَهُ ) أَيُّ مَالِ ابْنِهَا ( لَهَا ) أَيُّ لِنَفَقَتِهَا ؛ إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهَا فِي التَّصَرُّفِ حَالَ الصَّغَرِ وَلَا فِي الْحِفْظِ بَعْدَ الْكِبَرِ فَإِنْ قِيلَ : قَدْ سَبَقَ أَنَّ لِلْأُمِّ أَيْضًا حَقَّ التَّمْلُكِ فِي مَالِ الْإِبْنِ بِالْحَدِيثِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ يَجُوزَ لَهَا أَيْضًا أَنْ تَبِيعَ مَالًا وَلَكِنَّا لِلتَّفَقُّعِ قُلْنَا : إِنَّ مَدَارَ جَوَازِ الْبَيْعِ لَيْسَ حَقَّ التَّمْلُكِ بَلْ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْوَلَدِ فَمَنْ لَهُ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِيهِ جَازَ لَهُ الْبَيْعُ وَمَنْ لَا فَلَا .

( ضَمِنَ مُوَدَّعُ الْإِبْنِ لَوْ أَنْفَقَهَا ) أَيُّ الْوَدِيعَةِ ( عَلَى أَبِيهِ بَلَا أَمْرٍ قَاضٍ ) لِتَصَرُّفِهِ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِلَا إِثَابَةٍ وَوَلَايَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَهُ الْقَاضِي لِأَنَّهُ مُلْزَمٌ ( لَا الْأَبُ ) أَيُّ لَا يَضْمَنَّانِ ( وَلَوْ أَنْفَقَا مَالَهُ ) أَيُّ مَالِ الْإِبْنِ الْغَائِبِ عَلَى أَنْفُسِهِمَا إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ التَّفَقُّعِ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَاسْتَوْفِيَا حَقَّهُمَا .

( قُضِيَ بِتَفَقُّةٍ غَيْرِ الزَّوْجَةِ ) يَعْنِي الْأَصُولَ وَالْفُرُوعَ وَالْقَرَائِبَ ( وَمَضَتْ مُدَّةٌ ) لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِمْ فِيهَا ( سَقَطَتْ ) لِأَنَّ تَفَقُّةَ هَؤُلَاءِ بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ انْدَفَعَتِ الْحَاجَةُ ، وَإِنَّمَا قَالَ : غَيْرِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا قَضَى بِتَفَقُّعِهَا لَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ لَا لِلْحَاجَةِ كَمَا مَرَّ وَلِهَذَا تَجِبُ مَعَ يَسَارِهَا فَلَا تَسْقُطُ بِحُصُولِ الْإِسْتِغْنَاءِ فِيمَا مَضَى ( إِلَّا إِذَا اسْتَدَانُوا ) أَيِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْقَرَائِبِ ( يَأْذِنُ الْقَاضِي ) أَيِ أَذِنَ لَهُمُ الْقَاضِي بِالْإِسْتِدَانَةِ فَاسْتَدَانُوا عَلَى الْغَائِبِ فَحِثِّدَ لَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهُمْ أَيْضًا كَمَا لَا تَسْقُطُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ بِمُجَرَّدِ تَقْرِيرِ الْقَاضِي ، وَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ .

قَوْلُهُ : وَلَا تَبِيعُ الْأُمُّ مَالَهُ  
إِلْحُ ( كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ بَعْدَ شَرْحِهِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ لَكِنْ نَقَلَ فِي الذَّخِيرَةِ عَنِ الْأَفْضِيَّةِ جَوَازَ بَيْعِ الْأَبَوَيْنِ وَهَكَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي شَرْحِهِ فَإِنَّهُ أَضَافَ الْبَيْعَ إِلَيْهِمَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَانِ .  
وَجْهٌ رَوَايَةُ الْأَفْضِيَّةِ أَنَّ مَعْنَى الْوَلَادِ يَجْمَعُهُمَا وَهُمَا فِي اسْتِحْقَاقِ النِّفَقَةِ سَوَاءٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْفَاقِ فَتَأْوِيلُهُ أَنَّ الْأَبَ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا أَمَّا نَفْسُهَا فَبَعِيدٌ أَهـ .  
وَلَا يَخْفَى عَدَمُ اطِّرَادِ التَّأْوِيلِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ .

قَوْلُهُ : فَإِنْ قِيلَ قَدْ سَقَّ  
إِلْحُ ( قَدْ مَنَّا أَنْ هَذَا لَا يَكْفِي فِي اسْتِحْقَاقِهَا مَالِ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّبُوتُ بِدَلَالَةِ النَّصِّ .  
قَوْلُهُ : ضَمِنَ مُودَعُ الْإِبْنِ  
إِلْحُ ( هَذَا قَضَاءٌ وَكَذَا مَنْ عِنْدَهُ مَالُهُ كَالْمُضَارِبِ وَالْمَدْيُونِ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنِ الْوَلَوِ الْجِيَّةِ وَلَا رُجُوعَ لِلْمُودَعِ وَنَحْوِهِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ بِالضَّمَانِ مَلَكُهُ مُسْتَدًا إِلَى وَقْتِ التَّعْدِي وَهَذَا - أَيِ الضَّمَانِ - إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ اسْتِطْلَاعَ رَأْيِ الْقَاضِي وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنْ اسْتِطْلَاعُهُ لَا يَضْمَنُ اسْتِحْسَانًا وَعَلَى هَذَا بَيْعُ بَعْضِ الرُّفَقَةِ مَتَاعَ بَعْضِهِمْ لِتَجْهِيزِهِ وَكَذَا لَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَضْمَنُوا اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ ، وَالتَّقْيِيدُ بِالضَّمَانِ قَضَاءٌ لِنَفْيِ ضَمَانِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى لَوْ مَاتَ الْإِبْنُ الْغَائِبُ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ لَوَرَّثَتْهُ أَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ عَلَيْهِ حَقٌّ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
قَوْلُهُ : وَمَضَتْ مُدَّةٌ ) يَعْنِي طَوِيلَةً كَشَهْرٍ لَا مَا دُونَهُ وَاسْتَشَى فِي التَّبْيِينِ نَفَقَةَ الصَّغِيرِ الْمَفْرُوضَةَ فَإِنَّهَا تَصِيرُ دَيْنًا بِالْقَضَاءِ دُونَ غَيْرِ .

( وَمِنْهَا ) أَيِ مِنْ أَسْبَابِ وَجُوبِ النِّفَقَةِ ( الْمَلِكُ فَتَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى ) النِّفَقَةُ ( لِمَمْلُوكِهِ فَإِنْ أَبَى ) أَيِ امْتَنَعَ الْمَوْلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ ( كَسَبَ ) أَيِ الْمَمْلُوكُ ( إِنْ قَدَرَ ) عَلَى الْكَسْبِ ( وَأَنْفَقَ ) عَلَى نَفْسِهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ( أَمَرَ ) أَيِ الْمَوْلَى يَعْنِي أَمْرَهُ الْقَاضِي ( بِبَيْعِهِ ) لَوْ رَقِيقًا .  
( وَفِي الْمُدَبَّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ أُجْبِرَ ) الْمَوْلَى ( عَلَى الْإِثْقَاقِ ) لِامْتِنَاعِ الْبَيْعِ فِيهِمَا ( وَالْمُكَاتَبُ عَلَى الْمَالِ يَكْسِبُ ) ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ يَدًا ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا رَقَبَةً وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُكَاتَبِ عَلَى الْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ كَالرَّقِيقِ ؛ إِذْ لَا يَدَ لَهُ أَصْلًا .  
( رَجُلٌ لَا يُنْفِقُ عَلَى عَبْدِهِ : إِنْ قَدَرَ ) أَيِ الْعَبْدُ ( عَلَى الْكَسْبِ لَيْسَ لَهُ أَكْلُ مَالِ مَوْلَاهُ بِلَا رِضَاهُ ، وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْكَسْبِ ( جَازَ ) أَكْلُهُ بِلَا رِضَاهُ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ ( كَذَا ) ( أَيِ جَازَ أَكْلُهُ بِلَا رِضَاهُ أَيْضًا ) ( إِنْ مَنَعَ ) مَوْلَاهُ ( عَنْهُ ) أَيِ عَنِ الْكَسْبِ .

( غَصَبَ ) أَيِ شَخْصَ ( عَبْدًا فَتَفَقَّعَتْهُ عَلَيْهِ ) أَيِ الْغَاصِبِ ( إِلَى أَنْ يَرُدَّ ) الْمَغْصُوبَ إِلَى مَالِكِهِ ( فَإِنْ طَلَبَ ) الْغَاصِبُ ( مِنْ الْقَاضِي الْأَمْرَ بِالنِّفَقَةِ ) أَيِ بِأَنْ يُنْفِقَ الْغَاصِبُ عَلَى الْعَبْدِ ( أَوْ الْبَيْعِ ) أَيِ بِأَنْ يَبِيعَ الْغَاصِبُ الْعَبْدَ ( لَا

( يُجِبُّهُ ) أَي الْقَاضِي وَلَا يَقْبَلُ كَلَامَهُ ( إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَضِيعَ فَيْسَعُهُ الْقَاضِي ) لَا الْغَاصِبُ ( وَيُمْسِكُ ثَمَنَهُ ) لِمَالِكِهِ .

( أَوْ دَع ) شَخْصٌ ( عَبْدًا ) عِنْدَ زَيْدٍ فَعَابَ الشَّخْصُ الْمُوَدَّعُ ( فَطَلَبَ ) زَيْدٌ ( الْمُوَدَّعُ مِنَ الْقَاضِي الْأَمْرَ بِالتَّفَقُّعِ ) فَالْقَاضِي لَا يَأْمُرُ بِهَا ( لِتَضَرُّرِ الْمَوْلَى بِهِ لَاحْتِمَالِ اسْتِيعَابِ قِيمَتِهِ بِالتَّفَقُّعِ ) بَلْ يُوجِرُهُ فَيَنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ ( أَي مِنْ أَجْرِهِ ) أَوْ يَبِيعُهُ وَيَحْفَظُ ثَمَنَهُ لِمَوْلَاهُ ( دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ )

( قَوْلُهُ : وَإِلَّا أَي وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ) يَعْنِي بِأَنْ كَانَ زَمِنًا ، أَوْ أَعْمَى ، أَوْ أَمَةً لَا يُوجِرُ مِثْلَهَا خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَرْهَانِ هـ .

فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَثَوَةَ هُنَا لَيْسَتْ أَمَارَةً الْعَجْزِ بِخِلَافِهَا فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ هـ .  
وَلَمْ يَعْزُضْ الْمُصَنِّفُ لِنَفَقَةِ الْبَهَائِمِ وَهِيَ لَازِمَةٌ دِيَانَةً عَلَى مَالِكِهَا وَيَكُونُ آثِمًا مُعَاقِبًا فِي جَهَنَّمَ بِحَبْسِهَا عَنْ الْبَيْعِ مَعَ عَدَمِ الْإِتِّقَاقِ وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِهَا عِنْدَنَا وَقِيلَ يُوجِبُهَا أَبُو يُوسُفَ كَمَا تَجِبُ فِي الدَّابَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ هـ .  
وَكَذَا قَالَ فِي الْفَتْحِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُجْبَرُ فِي الْحَيَوَانِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلُ ، وَالْحَقُّ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ يَعْنِي أَبَا يُوسُفَ وَمَنْ وَافَقَهُ ، .  
وَفِي التَّبَيِّنِ : فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهِ وَلَا يُفْنَى ذِكْرُهُ فِي النَّهَايَةِ وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

( كِتَابُ الْعِتَاقِ ) الْعِتْقُ وَالْعِتَاقُ لُغَةً : الْقُوَّةُ مُطْلَقًا .

وَشَرْعًا : قُوَّةٌ حُكْمِيَّةٌ تَظْهَرُ فِي حَقِّ الْأَدَمِيِّ بِانْقِطَاعِ حَقِّ الْأَغْيَارِ عَنْهُ ( وَالْإِعْتِاقُ ) لُغَةً : إِبْثَاتُ الْقُوَّةِ مُطْلَقًا ، وَشَرْعًا : ( إِبْثَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ) الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الْمُعْتَقُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ وَالْوَلَايَاتِ قَادِرًا عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الْأَغْيَارِ وَعَلَى دَفْعِ تَصَرُّفِ الْأَغْيَارِ عَنْ نَفْسِهِ لَا مُطْلَقًا بَلْ ( بِإِزَالَةِ الْمِلْكِ ) الَّذِي هُوَ ضَعْفٌ حُكْمِيٌّ كَالْقُوَّةِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي تَحْصُلُ فِي الْبَدَنِ بِزَوَالِ ضَعْفٍ حَقِيقِيٍّ وَهُوَ الْمَرَضُ ( وَإِزَالَةُ الْمِلْكِ مُطْلَقًا ) أَي غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِكَوْنِهِ مَلَكُهُ وَحَاصِلُهُ : جَعْلُهُ غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَيَخْرُجُ بِهِ الْبَيْعُ ، وَالْهَبَةُ إِذْ فِيهِمَا جَعْلُ مَمْلُوكِهِ مَمْلُوكًا لْغَيْرِهِ وَيَلْزَمُهُ إِبْثَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَيَصِحُّ ) أَي الْإِعْتِاقُ ( مِنْ حُرٍّ ) لِيَكُونَ أَهْلًا لِلْمِلْكِ ؛ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا يَمْلِكُ وَإِنْ مَلَكَ وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِي الْمِلْكِ ( مُكَلَّفٍ ) أَي عَاقِلٍ بَالِغٍ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْجُنُونَ يُنَافِي أَهْلِيَّةَ التَّصَرُّفِ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ : أَعْتَقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ وَجُنُونُهُ كَانَ ظَاهِرًا كَانَ الْقَوْلُ لَهُ لِإِسْنَادِهِ التَّصَرُّفُ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ لَهُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ أَي الْإِعْتِاقُ ضَرَرٌ ظَاهِرٌ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُهُ الْوَصِيُّ وَالْوَلِيُّ عَلَيْهِ ، وَالصَّبِيُّ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلضَّارِّ الْمَحْضِ بِخِلَافِ النَّافِعِ الْمَحْضِ وَالْمُتَرَدِّدِ بَيْنَهُمَا حَيْثُ يَكُونُ أَهْلًا لِلأَوَّلِ قَبْلَ الْإِذْنِ وَلِلثَّانِي بَعْدَهُ ( فِي مَلِكِهِ ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ يَصِحُّ وَإِنَّمَا اشْتَرَا ذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ } ( وَلَوْ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ) أَي وَيَصِحُّ الْإِعْتِاقُ وَلَوْ كَانَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى

الْمِلْكِ كَأَنْ يَقُولَ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ : إِنْ مَلَكَتَهُ فَهُوَ حُرٌّ حَيْثُ يُعْتَقُ إِذَا مَلَكَهُ وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُ فِي الطَّلَاقِ ( بِصَرِيحِهِ ) أَي بِصَرِيحِ الْإِعْتِاقِ بِأَنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِيهِ وَضَعًا وَشَرْعًا مُتَعَلِّقٌ بِبَيْعِهِ ( بَلَايَةٍ ) ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُشْتَرِطُ إِذَا اشْتَبَهَ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ وَإِذْ لَا اشْتِبَاهَ فَلَا نِيَّةَ وَذَلِكَ ( كَأَنَّتَ حُرٌّ أَوْ عَتِيقٌ أَوْ مُعْتَقٌ أَوْ مُحَرَّرٌ أَوْ حَرَّرْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ أَوْ مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ ) ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى النَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَهُوَ أَكَّدُ مِنْ مُجَرَّدِ الْإِثْبَاتِ بِدَلِيلِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ ، وَبِجُرْدِ الْوَصْفِ بِالْحُرِّيَّةِ يَعْنِي فَإِذَا أَكَّدهُ كَانَ أَوْلَى أَنْ يَعْتَقَ ( أَوْ هَذَا مَوْلَايَ أَوْ يَا مَوْلَايَ ) فَإِنَّ لَفْظَ الْمَوْلَى مُشْتَرَكٌ أَحَدُ

مَعَايِهِ الْمُعْتَقُ وَفِي الْعَبْدِ لَا يَلِيقُ إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى فَيَعْتَقُ بِلَا نِيَّةٍ ( أَوْ يَا حُرُّ أَوْ يَا عَتِيقُ ) فَإِنَّ لَفْظَ الْإِخْبَارِ جُعِلَ إِنْشَاءً فِي التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ دَفْعًا لِلْحَاجَةِ ، كَمَا فِي النِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْيَيْعِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّ تَصْحِيحَ كَلَامِ الْعَاقِلِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَاجِبٌ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ ثُبُوتِ الْعَتَقِ وَنَحْوِهِ فِي الْمَحَلِّ لِيَتَحَقَّقَ مِنْهُ هَذَا الْإِخْبَارُ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الْكَذِبَ أَوْ حُرِّيَّتَهُ مِنْ الْعَمَلِ صَدَقَ دِيَانَةً لِلْإِحْتِمَالِ لَا قَضَاءً ، وَالتَّدَاءُ لَاسْتِحْضَارِ الْمُنَادَى فَإِذَا نَادَاهُ بِوَصْفٍ يَمْلِكُ إِنْشَاءً كَانَ تَحْقِيقًا لِدَلَالَةِ الْوَصْفِ ( إِلَّا إِذَا سَمَّاهُ بِهِ ) أَيْ سَمَّى عَبْدَهُ بِالْحُرِّ أَوْ الْعَتِيقِ فَحَيْثُ لَا يَعْتَقُ ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ الْإِعْلَامُ بِاسْمِ عِلْمِهِ وَهُوَ مَا لَقَّبَهُ بِهِ ( ثُمَّ ) أَيْ بَعْدَ مَا سَمَّاهُ بِهِ ( إِذَا نَادَى بِالْعَجَمِيَّةِ ) وَقَالَ يَا آزَادَ وَقَدْ سَمَّاهُ بِالْحُرِّ ( أَوْ عَكْسًا ) بَأَنَّ سَمَّاهُ بَازَادَ وَنَادَى بِبَا حُرُّ ( عَتَقَ ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَاءٍ بِاسْمِ عِلْمِهِ فَيَعْتَبَرُ إِخْبَارًا عَنْ

الْوَصْفِ ( كَذَا رَأْسُكَ حُرٌّ وَنَحْوُهُ مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنْ الْبَدَنِ ) أَيْ وَجْهَكَ أَوْ رَقَبَتَكَ أَوْ قَالَ لِأَمْتِهِ : فَرَجُكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنْ الْبَدَنِ وَقَدْ مَرَّ فِي الطَّلَاقِ وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى جُزْءٍ شَائِعٍ كَالْوَصْفِ ، وَالثَّلْثِ وَنَحْوِهِمَا يَقَعُ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ وَسَيَأْتِي الْجَلَّافُ فِيْمَا وَرَاءَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ( كِتَابُ الْعَتَاقِ ) .

( قَوْلُهُ ، وَالْإِعْتَاقُ شَرْعًا إِبْثَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ) هَذَا التَّعْرِيفُ عَلَى مَذْهَبِهِمَا .

وَعِنْدَ الْإِمَامِ الْإِعْتَاقُ إِبْثَاتُ الْفِعْلِ الْمُفْضِي إِلَى حُصُولِ الْعَتَقِ ، فَلِهَذَا يَتَجَرَّأُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَشَرَحَ الْعِنْيَ عَلَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ فِيمَا يَأْتِي فِي بَابِ عَتَقِ الْبَعْضِ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ ( قَوْلُهُ : لَا مُطْلَقًا ) تَعَلُّقُهُ بِإِبْثَاتِ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ خُرُوجُ فَرْدٍ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْحُرُّ فَلَا يَتَجَهَّ نَهْيُ الْإِطْلَاقِ ، وَقَوْلُهُ : بَلْ يَزَالُ الْمَلِكُ لَا وَجْهَ لِلِإِضْرَابِ عَلَى مَا سَبَقَ ( قَوْلُهُ : بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ الَّذِي هُوَ ضَعْفٌ حُكْمِيٌّ ) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الضَّعْفَ الْحُكْمِيَّ إِنَّمَا هُوَ الرَّقُّ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلْمَلِكِ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي عَتَقِ الْبَعْضِ بِقَوْلِهِ وَإِبْثَاتُهَا أَيْ الْقُوَّةَ الْحُكْمِيَّةَ بِإِزَالَةِ ضِدِّهَا الَّذِي هُوَ الرَّقُّ .

( قَوْلُهُ : وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ ) ذَكَرَهُ شَرْحًا تَوْطِئَةً لِقَوْلِهِ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَهُوَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ ( قَوْلُهُ : أَيْ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِكَوْنِهِ مَلِكُهُ ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْكَافِ ( قَوْلُهُ : وَيَلْزَمُهُ ) أَيْ يَلْزَمُ إِزَالَةَ الْمَلِكِ مُطْلَقًا إِبْثَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ( قَوْلُهُ : حَيْثُ يَكُونُ أَهْلًا لِلأَوَّلِ قَبْلَ الْإِذْنِ

إِلْخ ) الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ النَّافِعُ الْمَحْضُ كَالْهَبَةِ وَبِالثَّانِي الْمُتَرَدِّدُ كَالْيَيْعِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ أَعْتَقْتِكَ ) كَذَا أَعْتَقَكَ اللَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالْعَتَاقُ عَلَيْكَ وَعَتَقْتُكَ عَلَيَّ وَلَوْ زَادَ وَاجِبٌ لَمْ يَعْتَقِ لِحَوَازِ وَجُوبِهِ بِكَفَّارَةٍ أَوْ نَذَرٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ

إِلْخ ) قَالَ الْكَمَالُ : هَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمَفْهُومُ مِنْ تَرْكِيبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لُغَةً وَهُوَ

خِلَافُ قَوْلِ الْمُشَايِخِ فِي الْأَصُولِ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْأَصُولِ وَإِنَّهُ لَا يَنْفِي قَوْلَهُمْ الْإِسْتِثْنَاءُ التَّكْلِيمُ بِالْبَقِي بَعْدَ الشَّيْءِ هـ قَوْلُهُ : أَوْ هَذَا مَوْلَايَ أَوْ يَا مَوْلَايَ ( لَيْسَ مِنَ الصَّرِيحِ بَلْ مُلْحَقٌ بِهِ أَيْ بِالصَّرِيحِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ) ( قَوْلُهُ : أَوْ يَا حُرُّ أَوْ يَا عَتِيقُ ) قَالَ الْكَمَالُ : أَمَّا التَّدَاءُ فَالْتَّخْرِيرُ فِيهِ لَا يَثْبُتُ وَضْعًا بَلْ اقْتِضَاءً ( قَوْلُهُ : فَإِنَّ لَفْظَ الْإِخْبَارِ ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ كَأَنَّ حُرٌّ وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ عَقِبَهُ ( قَوْلُهُ : فَإِنَّ تَصْحِيحَ كَلَامِ الْعَاقِلِ

إِلْخ ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ فَيَنْبَغِي قَطْعُهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُقَالُ وَلَئِنْ تَصْحِيحَ كَلَامِ الْعَاقِلِ .

( وَبَقُولِهِ لِعَبْدِهِ وَهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ أَوْ بَعْتُ مِنْكَ نَفْسَكَ عَتَقَ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ ) الْعَبْدُ الْبَيْعَ وَالْهَبَةُ ( وَلَمْ يَنْوَ ) الْمَوْلَى الْإِعْتِاقَ ؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ إِعْتِاقٌ وَكَذَلِكَ الْهَبَةُ ( وَلَوْ زَادَ بِكَذَا لَمْ يَعْتِقْ مَا لَمْ يَقْبَلْ ) ، كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ ( وَبِكُنَايَةِ ) عَطَفٌ عَلَى بَصَرِيحِهِ ( إِنْ نَوَى ) إِزَالَةَ الْإِسْتِبَاهِ وَالْإِحْتِمَالِ ( كُلًّا مَلِكٌ لِي عَلَيْكَ أَوْ لَارِقٌ أَوْ لَا سَبِيلَ وَخَرَجْتَ مِنْ مِلْكِي وَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ ) ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ نَفْيَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْبَيْعِ أَوْ الْكِتَابَةِ كَمَا يَحْتَمِلُهُ بِالْعَتَقِ وَإِذَا نَوَاهُ تَعَيَّنَ ، وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ : اذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ أَوْ تَوَجَّهْ أَتَى شِئْتَ مِنْ بِلَادِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَعْتِقُ وَإِنْ نَوَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ زَوَالَ الْيَدِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْعَتَقِ كَمَا فِي الْمَكَاتِبِ ، كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( وَكَقَوْلِهِ لِأَمَتِهِ قَدْ أَطْلَقْتُكَ ) بِنَيْتِ الْإِعْتِاقِ يُعْتِقُ إِذْ يُقَالُ أَطْلَقَهُ مِنَ السَّجْنِ إِذَا خَلَّى سَبِيلَهُ فَهُوَ كَقَوْلِهِ خَلَيْتُ سَبِيلَكَ ( لَا بَطْلَقْتُكَ وَأَنْتَ طَالِقٌ ) لِمَا سَبَقَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الطَّلَاقِ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِلَفْظِ الْعَتَقِ بِلَا عَكْسٍ فَإِنَّ إِزَالَهَ مَلِكِ الرِّقَّةِ يَسْتَلْزِمُ إِزَالَهَ مَلِكِ الْمُتَعَةِ بِلَا عَكْسٍ ( وَلَا بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ وَإِنْ نَوَى ) لِهَذَا الْوَجْهِ ( كَذَا ) أَيُّ لَا يَعْتِقُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ ( يَا ابْنِي وَيَا ابْنُ ) بِضَمِّ التَّوْنِ وَإِنْ نَوَى ( وَيَا بَنِي وَيَا بَنِيَّةً وَيَا أَخِي وَيَا سَيِّدِي وَيَا مَالِكِي ) ؛ لِأَنَّ التَّدَاخُلَ كَمَا عَرَفْتَ لِاسْتِحْضَارِ الْمُتَعَةِ فَإِنْ نَادَاهُ بِوصفٍ يَمْلِكُ إِنْشَاءَهُ كَالْحُرِّيَّةِ كَانَ تَحْقِيقًا لِذَلِكَ الْوَصْفِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ إِنْشَاءَهُ كَانَ لِلْإِعْلَامِ الْمُجَرَّدِ لَا لِتَحْقِيقِ الْوَصْفِ لِعَبْدِهِ وَهَذِهِ الْوُصُوفُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ .

( وَ ) لَا ( بِقَوْلِهِ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ ) وَإِنْ نَوَى ؛ لِأَنَّ السُّلْطَانَ هُوَ

الْحُجَّةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { أَوْ لِيَأْتِيَنَّيَ سُلْطَانٌ مُبِينٌ } أَيُّ بِحُجَّةٍ وَيَذْكُرُ وَيُرَادُ بِهِ الْيَدُ وَالْإِسْتِيلَاءُ سَمِّيَ السُّلْطَانُ بِهِ لِقِيَامِ يَدِهِ وَاسْتِيلَائِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : لَا حُجَّةَ لِي عَلَيْكَ وَلَوْ نَصَّ عَلَيْهِ لَمْ يَعْتِقْ وَإِنْ نَوَى فَكَذَا هَذَا .

( وَ ) لَا ( بِقَوْلِهِ : أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ ) ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ يُسْتَعْمَلُ لِلْمُشَارَكَةِ فِي بَعْضِ الْوُصُوفِ عُرْفًا فَوْقَ الشَّكِّ فِي الْحُرِّيَّةِ فَلَا تَثْبُتُ ( بِخِلَافِ ) مَا إِذَا قَالَ : ( هَذَا ابْنِي لِلْأَكْبَرِ سِنًا مِنْهُ أَوْ الْأَصْغَرِ ثَابِتِ النَّسَبِ ) فَإِنَّهُ يَعْتِقُ بِلَا نَيْتٍ ؛ لِأَنَّ الْأَكْبَرِيَّةَ فِي الْأَوَّلِ وَثُبُوتِ النَّسَبِ فِي الثَّانِي يَمْنَعَانِ إِرَادَةَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَهُوَ ثُبُوتُ الثَّبُوتِ فَيُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ ، وَيُرَادُ ثُبُوتُ الْحُرِّيَّةِ اللَّازِمِ لِلثَّبُوتِ وَفِيهِ خِلَافُ الْإِيمَانِ وَالشَّافِعِيِّ .

( قَوْلُهُ : وَبَقُولِهِ وَهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ أَوْ بَعْتُ ) مُلْحَقٌ بِالصَّرِيحِ ( قَوْلُهُ : عَتَقَ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَلَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ ( قَوْلُهُ : وَلَا بِكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ وَإِنْ نَوَى ) شَامِلٌ لِجَمِيعِ أَهْوَائِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ ، وَالرَّابِعِيُّ وَقَاضِي خَانَ حَتَّى لَوْ قَالَ اخْتَارِي فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَنَوَى الْعَتَقَ لَا تَعْتِقُ أَهـ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْهَا فِي التَّهَرُّقِ نَقْلًا عَنِ الْبَدَائِعِ أَمْرُكَ بِيَدِكَ وَاخْتَارِي فَإِنَّهُ يَقَعُ بِالنَّيَّةِ أَهـ .

وَالْإِسْتِشَاءُ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّ أَمْرُكَ بِيَدِكَ وَاخْتَارِي مِنْ كُنَايَاتِ التَّفْوِيضِ لَا مِنْ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ أَهـ .

وَفِيهَا قَالَ لَهَا أَمْرُ عِتْقِكَ بِيَدِكَ أَوْ جَعَلْتَ عِتْقَكَ فِي يَدِكَ أَوْ قَالَ لَهَا : اخْتَارِي الْعَتَقَ أَوْ خَيْرُكَ فِي عِتْقِكَ أَوْ فِي الْعَتَقِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ الْعَتَقِ فِي الْمَجْلِسِ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ أَهـ .

( قَوْلُهُ : كَذَا يَا ابْنِي ) قَالَ فِي تَحْفَةِ الْفُقَهَاءِ : هَذَا إِذَا لَمْ يَنْوَ أَهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : لَوْ قَالَ ابْنِي أَوْ يَا أَخِي لَمْ يَعْتِقْ ؛ لِأَنَّ التَّدَاخُلَ إِلَى آخِرِ مَا عَلَّلَ بِهِ هُنَا ثُمَّ قَالَ : وَعَلَى هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ مَعْرُوفَ النَّسَبِ وَالْأَفْهَمُ مُشْكَلٌ إِذْ يَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ النَّسَبُ تَصْدِيقًا لَهُ فَيَعْتِقُ ( قَوْلُهُ : وَلَا بِقَوْلِهِ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ ، وَإِنْ نَوَى ) كَذَا فِي الْبَرْهَانِ وَقِيلَ : يَعْتِقُ إِنْ نَوَاهُ وَلَيْسَ بِعَبْدٍ لِتَعَيُّنِ النَّيَّةِ نَفْيِ السُّلْطَانِ لِلْعَتَقِ أَهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : فَالَّذِي يَهْتَضِيهِ النَّظَرُ كَوْنُ نَفْيِ السُّلْطَانِ مِنَ الْكُنَايَاتِ ( قَوْلُهُ : وَأَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَنْوَ

وإن نوى عتق لما في التبيين ، والبرهان قوله : وفيه خلاف الإمامين ( الخلاف في الأكبر سناً لا في الأصغر لما قال في الجوهرية وأما إذا كان يولد

مثله لمثله إلا أنه معروف النسب فإنه يعتق إجماعاً ؛ لأنه أقر بما لا يستحيل منه ؛ لأنه يحتمل أن يكون مخلوقاً من مائه بشبهة أو زناً .

ا هـ .

( وأما غير ثابتة ) أي غير ثابت النسب يعني مجهول النسب ( في مولده ) أي وطنه الأصلي إشارة إلى الخلاف في تفسير مجهول النسب قال في القنية : مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها ومختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه بدليل الوفاق على أن الحامل للمسببة ولدها ثابت النسب فإذا ثبت نسب الحمل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من النكاح لا من السفاح فلأن يثبت نسب الشخص الخارج منها أولى فالجلب إنما يكون مجهول النسب إذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الأصلي ( فيعتق ويثبت نسبه جلياً ) أي مجلوباً من دار الحرب ( أو متولداً ) في دار الإسلام قال في الكافي : ولا فرق بين أن يكون جلياً أو متولداً ؛ لأن صحة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة المملوك إلى النسب وقال في الكفاية : قوله جلياً إنما يصح إذا كان جلياً غير ثابت النسب في مسقط رأسه أما إذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه من مولاه ولهذا قلت هاهنا غير ثابتة في مولده ولو قال لعبد : هذا بنني أو لأمته : هذه ابني قيل هو على هذا الخلاف ، وقيل لا يعتق بالإجماع ؛ لأن المشار إليه ليس من جنس المسمى ( كذا ) أي كما يعتق بقوله هذا ابني على الخلاف يعتق بقوله ( هذا أبي أو أمي ) بطريق المجاز كما ذكر ( لا هذا أخي ) حيث لا يعتق به في ظاهر الرواية يعني إذا وجدت الأبوة أو الأمومة في الملك كانتا موجبتين للعتق بلا واسطة

فتكون الحرية لازمة لهما فيصح المجاز بلا ذكر واسطة بخلاف الأخوة ؛ لأنها لا تكون إلا بواسطة الأب أو الأم ؛ لأنها عبارة عن المجاورة في صلب أو رحم وهذه الوسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه الكلمة في الملك بدون هذه الوسطة فإذا لم تذكر لفظ الكلام لعدم صحة المجاز ( إلا إذا قال من النسب أو لأب أو لأم ) قال في المسوط : إن اختلاف الروايتين في الأخ إنما كان إذا ذكره مطلقاً بأن قال : هذا أخي فأما إذا ذكره مقيداً بأن قال : هذا أخي لأبي أو لأمي فيعتق بلا تردد ولأن مطلق الأخوة مشترك ، وقد يراد بها الأخوة في الدين قال الله تعالى : { إنما المؤمنون إخوة } والمشارك لا يكون حجة فأما إذا قيد بما ذكر تعيين المراد ، فإن قيل البتة أيضاً مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العتق بإطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فإذا امتنع صار إلى مجاز يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا حر فإن الحرية لازمة للبتة فيكون الانتقال من المملوم إلى اللازم ( كذا ) أي كقوله هذا أخي ( هذا جدّي ) حيث لا يعتق ( إلا إذا قال أبو أبي ) فإن هذا الكلام لا يفيد العتق إلا بواسطة إذ لا موجب له في الملك إلا به كما سبق .

( قوله : فيعتق ويثبت نسبه إلخ ) ظاهره أنه يثبت النسب من غير تصديق سواء كان صغيراً لا يعبر أو يعبر عن نفسه ، وهو ظاهر في الصغير وأما الكبير إذا ادعى سيده بئوته وكان يولد مثله له أو أبوته أو أمومته وكان يولد مثله لهما ولا نسب للمقبر معروف فقل لا يحتاج إلى تصديق العبد ؛ لأن إقرار المالك على مملوكه يصح من غير

تَصَدِّيقُهُ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَصَدِّيقُهُ فِيمَا سِوَى دَعْوَةِ النُّبُوَّةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَمْلَ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَلَكِنْ سَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْإِفْرَارِ أَنََّّهُ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنَ الْمَوْلَى بِمُجَرَّدِ إِفْرَارِهِ وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا وَقَدْ عَلِمْتُهُ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ هَذَا بَنِي ) ذَكَرَ فِي الْبُرْهَانِ اسْمَ الْإِشَارَةِ مُؤَنَّثًا ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ لَا يَعْتَقُ بِالْإِجْمَاعِ ) هُوَ الْأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْمُسَمَّى فَالْغَيْرَةُ لِلْمُسَمَّى كَمَا لَوْ بَاعَ فَصًّا عَلَى أَنَّهُ يَأْفُوتُ فَإِذَا هُوَ زُجَّاجٌ كَانَ بَاطِلًا ، وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى مِنْ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْمُسَمَّى وَهُوَ مَعْدُومٌ وَلَا يُتَصَوَّرُ تَصْجِيحُ الْكَلَامِ فِي الْمَعْدُومِ إِجَابًا أَوْ إِفْرَارًا فَيُلْغَوُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ إِلَّا أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَا إِذَا قَالَ هَذِهِ بَنِي لِعَبْدِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ عَكْسَهُ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : إِلَّا إِذَا قَالَ أَبُو أَبِي ) يَنْبَغِي أَنْ لَا حَصَرَ فِي هَذَا إِذْ أَبُ الثَّامِ بَلْ أَعَمَّ مِنْهُ مِثْلُهُ .

ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ الْعَتَقَ الْحَاصِلَ بِالْإِعْتِقَاقِ الْإِخْتِيَارِيِّ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَسَائِلَ الْعَتَقِ الْحَاصِلِ بِلَا اخْتِيَارٍ فَقَالَ ( مَنْ مَلَكَ ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي عَتَقَ عَلَيْهِ ( ذَا رَحِمٍ ) الرَّحِمُ فِي الْأَصْلِ وَعَاءُ الْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَسُمِّيَتْ الْقَرَابَةُ مِنْ جِهَةِ الْوَلَادِ رَحِمًا وَمِنْهُ ذُو الرَّحِمِ ( مَحْرَمٌ ) الْمَحْرَمَانِ شَخْصَانِ لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرُ أُنْثَى وَهُوَ صِفَةُ ذَا وَجَرَةٍ لِلْجَوَارِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ فَهُوَ حُرٌّ } ، وَاللَّفْظُ بَعُمُومِهِ يَتَّوَلُّ كُلَّ قَرَابَةٍ مُؤَكَّدَةٍ بِالْمَحْرَمِيَّةِ وَلَكَذَا كَانَتْ أَوْ غَيْرُهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لِعُمُومِ الْعِلَّةِ ، وَالْمُكَاتَبُ إِذَا اشْتَرَى أَخَاهُ لَا يَتَّكَتَبُ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ مِلْكٌ تَامٌّ يَقْدِرُ بِهِ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ ، وَاللَّزُومُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ ( وَلَوْ ) وَصْلِيَّةٌ كَانَ الْمَالِكُ ( صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا ) حَتَّى يَعْتَقَ الْقَرِيبُ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْمِلْكِ إِذْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ فَشَابَهُ التَّفَقُّةُ ( أَوْ أَعْتَقَ ) عَطَفَ عَلَى مَلَكَ ( لَوْجَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّغِيرِ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا يَعْتَقُ لَوْجُودِ رُكْنِ الْإِعْتِقَاقِ مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَوَصَفِ الْقُرْبَةِ فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ زِيَادَةً فَلَا يَخْتَلُ الْعَتَقُ فِي الْآخِرَيْنِ بَعْدَهُ بَلْ يَكُونُ الْمُعْتَقُ عَاصِيًّا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْكُفْرَةِ وَعَبْدَةِ الْأَصْنَامِ .

( قَوْلُهُ : ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ ) يَعْنِي وَمَحْرَمِيَّتُهُ بِالْقَرَابَةِ لَا الرِّضَاعِ حَتَّى لَوْ مَلَكَ ابْنَةُ عَمِّهِ وَهِيَ أُخْتُهُ رَضَاعًا لَا تَعْتَقُ كَمَا فِي الْبَحْرِ قَوْلُهُ : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ( قَيَّدَ بِدَارِ الْإِسْلَامِ اخْتِيَارًا عَمَّا لَوْ مَلَكَ قَرِيبًا مَحْرَمًا حَرَبِيًّا بِدَارِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَلَوْ مَلَكَ قَرِيبَهُ النَّصْرِيَّ أَوْ الْمُسْلِمَ بِدَارِ الْحَرْبِ عَتَقَ بِالْإِجْمَاعِ ) ( قَوْلُهُ : ، وَالْمُكَاتَبُ إِذَا اشْتَرَى أَخَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّكَتَبُ ) يَنْبَغِي حَذْفُ لَفْظَةٍ ؛ لِأَنَّهُ ( قَوْلُهُ : إِذْ لَيْسَ لَهُ مِلْكٌ تَامٌّ ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنَّمَا لَهُ التَّكْسُّبُ خَاصَّةً وَقَرَابَةُ الْوَلَدِ يَجِبُ مُوَاسَاتُهَا بِالتَّكْسُّبِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ الْأَقَارِبِ فَكَذَا التَّكَاتُبُ هـ .

وَفِي رِوَايَةٍ كَقَوْلِهِمَا يَتَّكَتَبُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : أَوْ أَعْتَقَ لَوْجَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّغِيرِ ) وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِ : لَمَّا ذَكَرَ الْعَتَقَ الْحَاصِلَ إلخ ؛ لِأَنَّ هَذَا اخْتِيَارِيٌّ فَكَيْفَ يَكُونُ مِمَّا لَيْسَ بِاخْتِيَارِيٍّ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ ثَابِتًا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَعَلَيْهَا الْإِعْتِرَاضُ .

( أَوْ ) أَعْتَقَ ( مُكْرَهَا أَوْ سَكْرَانَ ) فَإِنَّ إِعْتِقَاقَهُمَا صَحِيحٌ لِصُلُوبِهِ عَنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِسْقَاطِ الرِّضَا وَبِالْإِكْرَاهِ يَنْعَدِمُ الرِّضَا وَلَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي انْعِدَامِ الْحُكْمِ أَلَّا يُرَى إِلَى مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : { ثَلَاثُ جَدَّهِنَّ جَدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جَدُّ النِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالْعَتَاقُ } ، وَالْهَازِلُ لَا يَرْضَى بِالْحُكْمِ . ( قَوْلُهُ : أَوْ ) مُكْرَهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ الْمُلْجِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْبَهْرِ ( قَوْلُهُ : أَوْ سَكْرَانَ ) يَعْنِي مِنْ مُحْرَمٍ لَا مِمَّا طَرِيقُهُ مُبَاحٌ كَالْمُضْطَرِّ وَالَّذِي لَمْ يَقْصِدِ السُّكْرَ مِنْ مِثْلٍ وَمَنْ حَصَلَ لَهُ بَغْدَاءٌ أَوْ دَوَاءٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ .

( أَوْ أَصَافَ ) عَطَفَ عَلَى أَعْتَقَ ( عَتَقَهُ إِلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ) أَيِ الشَّرْطِ بِأَنْ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ عَتِيقٌ فَدَخَلَ ( عَتَقَ عَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى مَنْ مَلَكَ ، وَالْمَذْكُورُ بَعْدَهُ ( كَعَبْدٍ حَرْبِيٍّ خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا ) فَإِنَّهُ يَعْتِقُ { لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِبِيدِ الطَّائِفِ حِينَ خَرَجُوا إِلَيْهِ مُسْلِمِينَ هُمْ عَتَقَاءُ اللَّهِ } وَلِأَنَّهُ أَحْرَزَ نَفْسَهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ وَلَا اسْتِرْقَاقَ عَلَى الْمُسْلِمِ ابْتِدَاءً .

( قَوْلُهُ : بِأَنْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ ) هُوَ الصَّوَابُ وَوَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ فَأَنْتَ طَائِلٌ وَهُوَ سَهْوٌ .

( وَالْحَمْلُ يَعْتِقُ يَعْتِقُ أُمَّهُ ) تَبَعًا لَهَا لِاتِّصَالِهِ بِهَا وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَهَيْبَتُهُ ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ نَفْسَهُ شَرْطٌ فِي الْهَيْبَةِ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يُوْجَدْ بِالْإِصَافَةِ إِلَى الْحَمْلِ وَشَيْءٌ مِنْهُمَا لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِعْتَاقِ ثُمَّ قِيَامُ الْحَمْلِ وَقْتُ الْإِعْتَاقِ إِنْمَا يُعْرَفُ ( إِذَا ) ( وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ) ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ كَمَا مَرَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْمُسْطُورَ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ أَنَّ الْحَمْلَ يَعْتِقُ بِإِعْتَاقِ الْأُمِّ تَبَعًا لَهَا مُطْلَقًا فَإِنْ أَعْتَقَتْ وَهِيَ حَامِلٌ بِأَنْ وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَعْتِقُ الْحَمْلُ وَلَا يَنْجَرُ وَلَاؤُهُ وَإِنْ أَعْتَقَتْ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةِ الْحَمْلِ بِأَنْ وَلَدَتْ لِلْكَثَرِ يَعْتِقُ تَبَعًا لِأُمِّهِ لَكِنْ يَنْجَرُ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ كَمَا مَرَّ وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ فِي عِبَارَةِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ حَيْثُ قَالَ : أَعْلَمَ أَنَّ الْحَمْلَ يَعْتِقُ يَعْتِقُ أُمَّهُ لَا بِطَرِيقِ التَّبِيعَةِ بَلْ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ حَتَّى لَا يَنْجَرُ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ وَهَذَا إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ تَسَامُحًا ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهَا مُخَالَفٌ لِعِبَارَةِ الْقَوْمِ حَيْثُ قَالُوا : إِنْ أَعْتَقَ حَامِلًا عَتَقَ حَمْلُهَا تَبَعًا وَأَيْضًا قَوْلُهُ إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ قِيْدٌ ، لِقَوْلِهِ يَعْتِقُ يَعْتِقُ أُمَّهُ وَمَتَمَّمٌ لَهُ ، وَقَدْ فَصَّلَهُ عَنْهُ بَلْ حَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يَكُونَ هَكَذَا أَعْلَمَ أَنَّ الْحَمْلَ يَعْتِقُ يَعْتِقُ أُمَّهُ وَهِيَ حَامِلٌ بِأَنْ وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ حَتَّى لَا يَنْجَرُ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَمْلَ يَعْتِقُ يَعْتِقُ أُمَّهُ مُطْلَقًا فَإِنْ وَقَعَ الْعَتَقُ عَلَيْهِ قَصْدًا بِأَنْ وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَعْتِقُ وَلَا يَنْتَقِلُ وَلَاؤُهُ أَبَدًا إِلَى مَوْلَى أَبِيهِ ، وَإِنْ وَقَعَ بِمَجْرَدِ تَبِيعَةِ أُمِّهِ

بِأَنْ وَلَدَتْ لِلْكَثَرِ يَعْتِقُ أَيْضًا لَكِنْ إِذَا أَعْتَقَ الْأَبُ بَعْدَهُ فَقَدْ يَنْجَرُ وَلَاءَ ابْنِهِ إِلَى مَوْلَاهُ وَسَيِّئَاتِي تَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي الْوَلَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( بَلَا عَكْسٍ ) يَعْنِي أَنَّ الْأُمَّ لَا تَعْتِقُ يَعْتِقُ الْحَمْلُ بَلْ يَعْتِقُ الْحَمْلُ فَقَطْ إِذْ لَا وَجْهَ لِإِعْتَاقِهَا مَقْصُودًا لِعَدَمِ الْإِصَافَةِ إِلَيْهَا وَلَا تَبَعًا لَهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ قَلْبَ الْمَوْضُوعِ ( الْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأَبَ فِي النَّسَبِ ) ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْأُمُّ لَا تَتَشَبَّهُ .

( وَ ) يَتَّبِعُ ( الْأُمُّ فِي الْمَلِكِ ) حَتَّى إِذَا كَانَتْ الْأُمُّ مَلِكًا زَيْدٌ فَوَلَدَتْ وَلَدًا كَانَ الْوَلَدُ أَيْضًا مَلِكًا لَهُ وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ كَانَ الْوَلَدُ كَذَلِكَ ( وَالرَّقَّ ) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرَّقَّ هُوَ الدُّلُّ الَّذِي رَكِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ عِبَادِهِ جَزَاءً اسْتِكَافِهِمْ عَنْ طَاعَتِهِ وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ حَقُّ الْعَامَّةِ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ ، وَالْمَلِكُ هُوَ تَسَكُّنُ الشَّخْصِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَهُوَ حَقُّهُ وَأَوَّلُ مَا يُؤْخَذُ الْمَأْسُورُ يُوصَفُ بِالرَّقِّ لَا الْمَلِكُ إِلَّا بَعْدَ الْإِخْرَاجِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَالْمَلِكُ يُوجَدُ فِي الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ لَا الرَّقَّ ، وَبِالْبَيْعِ يَزُولُ مَلِكُ الْمَالِكِ لَا الرَّقَّ وَبِالْعِتْقِ يَزُولُ مَلِكُهُ قَصْدًا ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ وَيَزُولُ الرَّقَّ ضِمْنًا ضَرُورَةً فَرَاعِهِ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ وَتَبَيَّنَ لَكَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الْقَنْ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبِ فَإِنَّ الرَّقَّ وَالْمَلِكَ كَامِلَانِ فِي الرِّقِّ الْقَنْ وَرَقُّ أُمِّ الْوَلَدِ نَاقِصٌ حَتَّى لَا يَجُوزُ إِعْتَاقُهَا عَنْ الْكُفَّارَةِ ، وَالْمَلِكُ فِيهَا كَامِلٌ ، وَالْمَكَاتِبُ رَفْعُهُ كَامِلٌ حَتَّى جَارَ إِعْتَاقُهُ عَنْ الْكُفَّارَةِ وَمَلِكُهُ نَاقِصٌ لِحُرُوجِهِ عَنْ يَدِ الْمَوْلَى وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ .



( قَوْلُهُ : ، وَالْحَمْلُ يَعْتَقُ يَعْتَقُ أُمَّهُ تَبَعًا لَهَا

إِلخ ) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : تَبَعًا لَهَا مَتْنًا لِيَتَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ : بَعْدَهُ إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا لِقَلٍّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ يَكُونُ شَرْحًا فَإِنْ كَانَ مَتْنًا يُعَارِضُ تَقْيِيدَهُ التَّبَعِيَّةَ بِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَا سَيَذْكُرُهُ أَنَّ التَّبَعِيَّةَ تَكُونُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ شَرْحًا لَا يَصِحُّ الْمَتْنُ ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ الْحَمْلُ بِإِعْتِاقِ الْأُمِّ إِلَّا أَنْ تَلِدَهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ يَعْتَقُ مُطْلَقًا ( قَوْلُهُ : وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ فِي عِبَارَةِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ تَسَامُحًا ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ بَلِ الْحَقُّ مَا قَالَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَفِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ تَصْرِيحٌ بِمَا يُفِيدُهُ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ أُعْتِقَتْ وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةِ الْحَمْلِ بِأَنَّ وَلَدَتْ لِلْكَثَرِ يَعْتَقُ تَبَعًا ١ هـ . فَهُوَ يُبَشِّرُ إِلَى أَنَّهُ يَعْتَقُ مَقْصُودًا فِيمَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ فِي مَسْأَلَةِ جَرِّ الْوَلَاءِ ( قَوْلُهُ : لَكِنْ يَنْجَرُّ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوْلَى الْأَبِ ) هُوَ الصَّوَابُ خِلَافَ مَا فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ مِنْ ذِكْرِ الْأُمِّ مَكَانَ الْأَبِ ( قَوْلُهُ : كَمَا مَرَّ ) صَوَابُهُ كَمَا سَيَأْتِي إِذْ لَمْ يَتَّخِذْ بَلَّ سَيِّئِي فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ قَوْلُهُ : بَلَّ يَعْتَقُ الْحَمْلُ فَقَطْ ) أَهْمَلَهُ عَنِ الْقَيْدِ وَهُوَ وَاجِبُ الذِّكْرِ إِذْ لَا يُحْكَمُ يَعْتَقُ الْوَلَدُ إِلَّا أَنْ تَلِدَهُ لِقَلٍّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ لِمَا هُوَ فِي حُكْمِهِ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِاقِ وَلَوْ زَادَ عَنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَمَا إِذَا كَانَتْ مُعَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ أَوْ جَاءَتْ بِتَوَاقُفٍ الْوَلَدُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَالثَّانِي لِكَثَرِ ( قَوْلُهُ : وَرَقَّ أَمَّ الْوَلَدِ نَاقِصٌ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَمَا أوردَ مِنْ أَنَّ الرِّقَّ لَا يَقْبَلُ التَّجْرِيءَ فَكَيْفَ يَقْبَلُ النُّقْصَانُ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ الْمُرَادَ

بِنُقْصَانِ الرِّقِّ نُقْصَانُ حَالِهِ لَا نُقْصَانُ ذَاتِهِ .

( وَالْعَتَقُ وَفُرُوعُهُ ) كَالْقَدِيرِ ، وَالْإِسْتِيلَادِ ، وَالْكِتَابَةِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّ مَاءَهُ يَكُونُ مُسْتَهْلَكًا بِمَائِهَا فَفَرَّجَ جَانِبَهَا وَلِأَنَّهُ مُتَيَقِّنٌ بِهِ مِنْ جَانِبِهَا وَلِهَذَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الزَّوْنِ وَوَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ مِنْهَا حَتَّى تَرْتَهُ وَيَرْتَهَا وَلِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ كَعْضُو مِنْهَا حِسًّا وَحُكْمًا حَتَّى يَتَغَدَّى بِغَدَائِهَا وَيَنْتَقِلَ بِإِنْقَالِهَا وَيَدْخُلَ فِي الْبَيْعِ وَالْعَتَقِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ تَبَعًا لَهَا فَكَانَ جَانِبُهَا أَرْجَحَ وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ جَانِبُ الْأُمِّ فِي الْبَهَائِمِ أَيْضًا حَتَّى إِذَا تَوَالَدَ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ أَوْ بَيْنَ الْمَأْكُولِ وَغَيْرِ الْمَأْكُولِ يُؤْكَلُ إِذَا كَانَتْ أُمُّهُ مَأْكُولَةً ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ( وَيَتَّخِذُ ) الْوَلَدُ ( خَيْرُهُمَا فِي الدِّينِ ) رِعَايَةً لِجَانِبِ الْوَلَدِ ( فَوَلَدَ الْأُمَّةِ مِنْ زَوْجِهَا مِلْكٌ لِسَيِّدِهَا ) تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِ الْوَلَدِ تَابِعًا لِلْأُمِّ فِي الْمِلْكِ ( وَلَوْ كَانَ ) الْوَلَدُ ( مِنْ سَيِّدِهَا فَحُرٌّ ) ؛ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِ فَيَعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَا يُعَارِضُهُ مَاءُ الْأُمَّةِ ؛ لِأَنَّ مَاءَهَا مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا بِخِلَافِ أُمَّةِ الْغَيْرِ ؛ لِأَنَّ مَاءَهَا مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا فَتَعَارَضًا فَرَّجَ جَانِبَهَا بِمَا ذَكَرْنَا ، وَالزَّوْجُ قَدْ رَضِيَ بِهِ لِعِلْمِهِ ( وَوَلَدَ الْمَغْرُورُ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ ) الْمَغْرُورُ رَجُلٌ اشْتَرَى أُمَةً عَلَى أَنَّهَا مِلْكُ الْبَائِعِ أَوْ نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوَلَدَتْ كُلُّهُمَا وَلَدًا فَظَهَرَ أَنَّ الْأُولَى مِلْكٌ لِغَيْرِ الْبَائِعِ ، وَالثَّانِيَّةُ أُمَةٌ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الْوَلَدَيْنِ حُرًّا بِالْقِيَمَةِ أَمَّا حُرِّيَّتُهُ فَلِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الْحُرِّ وَلَمْ يَرْضَ الْوَالِدُ بِرَقَبَتِهِ كَمَا رَضِيَ فِي الْأَوَّلِ فَلَا يَتَّبِعُهَا وَأَمَّا الْقِيَمَةُ فَلِرِعَايَةِ جَانِبِ التَّبَعِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ

( قَوْلُهُ : وَالْعَتَقُ وَفُرُوعُهُ ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَالْحَمْلُ يَعْتَقُ يَعْتَقُ أُمَّهُ وَكَذَا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا فِي غَيْرِ مَا

كِتَابٍ وَلَعَلَّ إِعَادَتَهُ لِيُرْتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : وَفُرُوعُهُ ( قَوْلُهُ : فَوَلَدَ الْأُمَّةِ

إِلخ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّغَ عَلَى الْمَذْكُورِ أَوَّلًا فَلَوْلَا فَيَقُولُ : فَوَلَدَ الْعَلَمِيُّ مِنَ الشَّرِيفَةِ لَيْسَ بِشَرِيفٍ مِثْلًا إِلخ وَلَمْ يُفَرَّغْ لِقَوْلِهِ : وَالرِّقُّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ وَوَلَدَ الْمَسِيَّةِ بِأَنَّ سَبَاهَا حَامِلًا فَوَلَدَتْ ( قَوْلُهُ : وَوَلَدَ الْمَغْرُورُ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ ) أَيِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْخُصُومَةِ كَمَا سَيَأْتِي .

( بَابُ عِتْقِ الْبَعْضِ ) .

أَعْتَقَ بَعْضُ عَبْدِهِ لَمْ يَعْتِقْ كُلُّهُ ( خِلَافًا لَهُمَا وَلِلشَّافِعِيِّ حَيْثُ يَقُولُونَ : يَعْتِقُ كُلُّهُ وَحَاصِلُ الْخِلَافِ أَنَّ إِعْتِقَ الْبَعْضِ هَلْ يُوجِبُ زَوَالَ الرَّقِّ عَنِ الْمَحَلِّ كُلِّهِ أَمْ لَا فَعِنْدَهُ لَا يُوجِبُ بَلْ يَبْقَى الْمَحَلُّ رَقِيقًا وَلَكِنْ زَوَالَ الْمَلِكِ بِقَدَرِهِ وَعِنْدَهُمْ يُوجِبُهُ ، لَهُمْ أَنَّ الْإِعْتِقَاقَ إِثْبَاتُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُوَّةٌ حُكْمِيَّةٌ وَإِثْبَاتُهَا بِإِزَالَةِ صِدْهَا الَّذِي هُوَ الرَّقُّ وَهُمَا لَا يَنْجُزَانِ بِالِاتِّفَاقِ فَكَذَا الْإِعْتِقَاقُ وَإِلَّا لَزِمَ تَخَلُّفُ الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ أَوْ تَجْزِيءُ الْعِتْقِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَجَزَّأَ فِيمَا أَنْ يُثْبِتَ بِإِعْتِقَاقِ الْبَعْضِ إِعْتِقَاقُ الْكُلِّ أَوْ لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ أَوْ يَثْبُتُ بَعْضُهُ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْاُولَئِينَ يَلْزَمُ تَخَلُّفُ الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ وَعَلَى الْآخِرِ يَلْزَمُ تَجْزِيءُ الْعِتْقِ فَصَارَ الْإِعْتِقَاقُ كَالطَّلَاقِ ، وَالْعَقْدُ عَنِ الْقِصَاصِ ، وَالِاسْتِيلَادُ فِي عَدَمِ التَّجْزِيءِ ، وَلَهُ أَنَّ الْإِعْتِقَاقَ إِثْبَاتُ الْعِتْقِ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ أَوْ إِزَالَةِ الْمَلِكِ ابْتِدَاءً لَا إِثْبَاتُ الْعِتْقِ بِإِزَالَةِ صِدْهِ الَّذِي هُوَ الرَّقُّ وَلَا إِزَالَةُ الرَّقِّ لِيَلْزَمَ عَدَمُ التَّجْزِيءِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَاقَ تَصَرُّفٌ وَكُلُّ مَا هُوَ تَصَرُّفٌ لَا يَتَعَدَّى وَلَا يَتَصَرَّفُ وَلَا يَلَايَةُ الْمُتَصَرِّفِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَا هُوَ حَقُّهُ وَحَقُّ الْمَالِكِ وَوَلَايَتُهُ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى الْمَلِكِ ، وَالْمَلِكُ مُتَجَزِّئٌ بِالْإِجْمَاعِ لَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُتَجَزِّئٌ وَهُوَ الْعِتْقُ وَتَعَلُّقُهُ بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَجْزِيءَهُ كَجَوَازِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ أَمْرٌ غَيْرٌ مُتَجَزِّئٌ تَعَلَّقَ بِمُتَجَزِّئٍ وَهُوَ الْأَرْكَانُ ، هَذَا مُلْخَصُ مَا ذَكَرَهُ الْقَوْمُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْجَوَابَ عَنْ دَلِيلِهِمْ إِلَّا بِتَحْقِيقِ مَرَامِ الْإِمَامِ وَرَفْعِ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ عَلَى الْإِمَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ

بِأَنَّ الْعِتْقَ مُطَاوَعٌ لِلْإِعْتِقَاقِ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ تَجْزِيءُ الْفِعْلِ وَعَدَمُ تَجْزِيءِ مُطَاوَعِهِ وَإِنْ أَرَدْتَ الْغُثُورَ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَرَامِ فَاسْتَمِعْ لِمَا أُلْقِيَ عَلَيْكَ مِنَ الْكَلَامِ فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَيَدُهُ مَقَالِيدُ التَّحْقِيقِ : إِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ لِلْإِعْتِقَاقِ إِثْبَاتُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُوَّةٌ شَرْعِيَّةٌ كَمَا قَالُوا وَمِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ إِثْبَاتَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ قُدْرَةِ الْبَشَرِ وَإِنَّمَا هُوَ مَقْدُورٌ خَالِقِ الْقُوَى وَالْقَدَرُ فَإِذَا امْتَنَعَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ وَجَبَ أَنْ يُصَارَ إِلَى الْمَجَازِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ الْمَقْرُورَةُ ، وَأَقْرَبُ الْمَعَانِي الْمَجَازِيَّةِ إِلَى الْحَقِيقَةِ هُنَا أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا إِثْبَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ بِأَنْ يَكُونَ الصَّادِرُ مِنَ الْعَبْدِ إِزَالَةُ الْمَلِكِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ثُبُوتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَنَظِيرُهُ الْكَسْبُ وَالْخَلْقُ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ فَإِنَّ الْاَوَّلَ مَقْدُورُ الْعَبْدِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَقْدُورُ اللَّهِ ، وَالْمَعْنَى الثَّانِي إِزَالَةُ الْمَلِكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبِهَذَا يُخْرَجُ الْجَوَابُ عَنْ دَلِيلِهِمُ الْمَذْكُورِ وَيَنْدَفِعُ أَيْضًا الْإِشْكَالُ الْمَشْهُورُ أَمَّا الْاَوَّلُ فَبِأَنَّ يُقَالُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِعْتِقَاقَ إِثْبَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّ صُدُورَهُ عَنِ الْعَبْدِ مُحَالٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ اسْتِدَادُهُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ بَطَلَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبِأَنَّ يُقَالُ إِنَّ أَرَدْتُمْ بِكَوْنِ الْعِتْقِ مُطَاوَعًا لِلْإِعْتِقَاقِ كَوْنَهُ كَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّةِ سَلَّمْنَا لَكِنْ الْمُرَادُ هَاهُنَا لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَمَا عَرَفْتَ بَلْ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ وَيَجُوزُ تَخَلُّفُ مُطَاوَعِ الْفِعْلِ عَنْ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ ، كَمَا فِي كَسْرَتِهِ فَلَمْ يَنْكَسِرْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَرَدْتَ كَسْرَهُ فَلَمْ يَنْكَسِرْ ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ كَوْنَهُ مُطَاوَعًا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ هَاهُنَا فَلَا

نُسَلِّمُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِثْبَاتُ الْمَلِكِ أَوْ مَا هُوَ مُسَبِّبٌ عَنْهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ تَجْزِيءَ إِزَالَةِ الْمَلِكِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَجْزِيءَ الْعِتْقِ بَلْ تَجْزِيءَ زَوَالَ الْمَلِكِ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ بَلْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ الْبَعْضُ زَالَ بَعْضُ مِلْكِ الْمَوْلَى وَهُوَ مِلْكُ الْيَدِ وَبَقِيَ مِلْكُ الرَّقَبَةِ فَصَارَ كَالْمُكَاتِبِ وَلِهَذَا عَقَّبَهَا بِالْمَسْأَلَةِ .

الَّتِي تَلِيهَا ، وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ الْفَائِضُ عَلَيَّ مِنْ أَوَارِ التَّوْفِيقِ اضْمَحَلَّ مَا قَالَ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ إِنَّ أَكْثَرَ الْقَوْمِ عَلَى أَنَّ الْمُتَجَزِّئَ عِنْدَهُ الْإِعْتِقَاقُ لَا الْعِتْقُ وَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَاقَ لَمَّا كَانَ مُتَجَزِّئًا كَانَ الْعِتْقُ مُتَجَزِّئًا صُرُورَةً أَنَّ الْعِتْقَ حُكْمُ الْإِعْتِقَاقِ ، وَالْحُكْمُ يَثْبُتُ عَلَى وَفْقِ الْعِلَّةِ وَلِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَذَا قَوْلٌ بِتَخْصِيصِ الْعِلَّةِ إِذْ يُوجَدُ الْإِعْتِقَاقُ فِي النِّصْفِ وَيَتَأَخَّرُ الْعِتْقُ فِيهِ إِلَى وَقْتِ الضَّمَانِ أَوْ السَّعَايَةِ وَإِنَّهُ قَوْلٌ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ وَلَا حُكْمَ لَهُ وَهُوَ تَقْسِيرُ تَخْصِيصِ الْعِلَّةِ .

وَمَا قَالَ بَعْضُ مُحَشِّيِ الْهَدَايَةِ إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَقْرِيرِ صَاحِبِ الْبَدَائِعِ أَنَّ الْعَتَقَ لَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الْإِعْتَاقِ فِي عَدَمِ التَّجْزِيءِ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّجْزِيءَ فَيُظْهِرُ قُوَّةَ قَوْلِ الصَّاحِبَيْنِ وَوَجْهَهُ الْأَضْمَحْجَالُ يَظْهَرُ مِنَ التَّمَلُّلِ فِيمَا ذَكَرْنَا فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ إِذَا تَجَزَّأَ الْإِعْتَاقُ بِزَوَالِ بَعْضِ الْمَلِكِ احْتَبَسَ مَالِيَّةَ بَعْضِ الْعَبْدِ عِنْدَهُ فَوَجَبَ عَلَيْهِ السَّعَايَةُ ( وَسَعَى ) لِمَوْلَاهُ ( فِي ) قِيمَةِ ( الْبَقِي ) مِنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ ( فَصَارَ كَالْمُكَاتَبِ ) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَسْعَى بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ حَتَّى لَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الْأَرْبَعِ وَلَا يَمْلِكُ التَّبَرُّعَاتِ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْبَعْضِ تُوجِبُ ثُبُوتَ الْمَالِكِيَّةِ فِي كُلِّهِ وَبَقَاءَ الْمَلِكِ فِي بَعْضِهِ يَمْنَعُهُ فَعَمَلْنَا بِالذَّلِيلَيْنِ بِإِثْرِهِ مَكَاتَبًا ؛ لِأَنَّهُ

مَالِكٌ يَدَا لَا رَقَبَةَ ، وَالسَّعَايَةُ كَبَدَلِ الْكِتَابَةِ فَلَهُ أَنْ يَسْتَسْعِيَهِ وَلَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ قَابِلٌ لِلْإِعْتَاقِ ( بَلَا رَدُّ إِلَى الرِّقِّ لَوْ عَجَزَ ) يَعْنِي أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ مُعْتَقَ الْبَعْضِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْأَدَاءِ لَا يُرَدُّ إِلَى الرِّقِّ ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ مُحَضٍّ فَلَا يَقْبَلُ الْقَسْخَ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ الْمَقْصُودَةِ ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ يَقْبَلُ الْقَسْخَ وَلَيْسَ فِي الطَّلَاقِ ، وَالْقَصَاصِ حَالَةٌ مُوسَّطَةٌ فَأَثْبَتْنَاهُ فِي الْكُلِّ تَرْجِيحًا لِلْمُحَرَّمِ ، وَالِاسْتِيلَادُ مُتَجَزِّئٌ عِنْدَهُ حَتَّى لَوْ اسْتَوْلَدَ نَصِيْبُهُ مِنْ مُدَبَّرَةٍ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ وَفِي الْفَنَةِ لَمَّا ضَمِنَ نَصِيْبَ صَاحِبِهِ بِالْإِفْسَادِ مَلَكُهُ بِالضَّمَانِ فَكُمِّلَ الْاسْتِيلَادُ .

( بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ) .

قَوْلُهُ : فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَقْدُورُ الْعَبْدِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَقْدُورُ اللَّهِ تَعَالَى ( يُوْهُمُ الْقَوْلَ بِعَدَمِ مُقَارَنَةِ الْمَعْلُولِ لِلْعَلَّةِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِنَا بِمُقَارَنَتِهَا لَهُ قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ اسْتَوْلَدَ نَصِيْبُهُ مِنْ مُدَبَّرَةٍ ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، قَالَ الْكَمَالُ : حَتَّى لَوْ مَاتَ الْمُسْتَوْلَدُ تَعَتَّقَتْ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَلَوْ مَاتَ الْمُدَبِّرُ عَتَقَتْ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ هـ .

( قَوْلُهُ : فَكُمِّلَ الْاسْتِيلَادُ ) يَعْنِي تَبَيَّنَ كَمَالُهُ لَمَّا قَالَ الْكَمَالُ وَإِنَّمَا كُمِّلَ فِي الْفَنَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ضَمِنَ نَصِيْبَ صَاحِبِهِ بِالْإِفْسَادِ مَلَكُهُ مِنْ حِينِ الْاسْتِيلَادِ فَصَارَ مُسْتَوْلَدًا جَارِيَةً نَفْسِهِ فَثَبِتَ عَدَمُ التَّجْزِيءِ ضَرُورَةً .

( أَعْتَقَ رَجُلٌ حَصَّتَهُ ) مِنَ الْمَمْلُوكِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ( فَلِشَرِيكِهِ الْإِعْتَاقُ أَوْ الْإِسْتِسْعَاءُ ، وَالْوَلَاءُ لَهُمَا ) ؛ لِأَنَّهُمَا الْمُعْتَقَانِ ( أَوْ تَضَمُّنُهُ ) أَيُّ لَشَرِيكِهِ أَنْ يَضْمَنَهُ ( لَوْ ) كَانَ الْمُعْتَقُ ( مُوسِرًا ) بَأَن يَمْلِكُ قَدْرَ قِيمَةِ نَصِيْبِ الْآخَرِ وَلَوْ كَانَ مُعْسِرًا فَلِشَرِيكِهِ الْإِعْتَاقُ أَوْ الْإِسْتِسْعَاءُ فَقَطْ ، وَالْوَلَاءُ لَهُمَا ، كَمَا فِي الْأَوَّلِ ( وَيَرْجِعُ ) الْمُعْتَقُ الضَّامِنُ ( بِهِ ) أَيُّ بِمَا ضَمِنَ ( عَلَى الْعَبْدِ ) ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ السَّائِكِ ، وَقَدْ كَانَ لِلْسَّائِكِ الْإِسْتِسْعَاءُ فَكَذَا لِلْمُعْتَقِ ( وَالْوَلَاءُ لَهُ ) ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ كُلَّهُ مِنْ جِهَتِهِ حَيْثُ مَلَكُهُ بِالضَّمَانِ ( شَهِدَ كُلُّ ) مِنَ الشَّرِيكَيْنِ ( بِعَتَقِ نَصِيْبِ الْآخَرِ ) ( سَعَى ) الْعَبْدُ ( لَهُمَا ) مُوسِرَيْنِ كَانَا أَوْ مُعْسِرَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا إِنْ كَانَا مُوسِرَيْنِ فَلَا سِعَايَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ سَعَى لَهُمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْسِرًا وَالْآخَرُ مُوسِرًا سَعَى لِلْمُعْسِرِ لَا الْمُوسِرِ ، وَالْوَلَاءُ لَهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَقُولُ : عَتَقَ نَصِيْبَ صَاحِبِي عَلَيْهِ بِإِعْتَاقِهِ وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَعَتَقَ نَصِيْبِي بِالسَّعَايَةِ وَوَلَاؤُهُ لِي ، وَالْوَلَاءُ مَوْقُوفٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُحِيلُهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَهُوَ يَتَرَأَّ عَنْهُ فَيَبْقَى مَوْقُوفًا إِلَى أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى إِعْتَاقِ أَحَدِهِمَا .

( قَوْلُهُ : فَلِشَرِيكِهِ الْإِعْتَاقُ ) أَيُّ مُنْجَزًا أَوْ مُضَافًا ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْهُ إِضَافَتُهُ إِلَى زَمَانٍ طَوِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَدْبِيرِ وَلَوْ دَبَّرَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّعَايَةُ فِي الْحَالِ فَيَعْتَقُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَى مُدَّةٍ تُشَاكِلُ مُدَّةَ الْإِسْتِسْعَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَوْ الْإِسْتِسْعَاءُ ) وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ وَإِذَا امْتَنَعَ يُوجَرُّ جَبْرًا وَلَا يَرْجِعُ الْعَبْدُ عَلَى الْمُعْتَقِ بِمَا أَدَّى بِاجْتِمَاعِ أَصْحَابِنَا كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَوْ يَضْمَنُهُ ) يَعْنِي إِذَا أَعْتَقَ بغيرِ إِذْنِهِ كَمَا سَيَأْتِي ( قَوْلُهُ : لَوْ مُوسِرًا )

الْمُرَادُ بِهِ يَسَارُ التَّيْسِيرِ لَا يَسَارُ الْغِنَى كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمُعْتَبَرُ حَالُهُ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ حَتَّى لَوْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ أَوْ أَعْسَرَ لَا يُعْتَبَرُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ يُحْكَمُ الْحَالُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْعِتْقُ مُدَّةٌ يَخْتَلِفُ فِيهَا الْأَحْوَالُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمُعْتَقِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : بِأَنْ يَمْلِكَ قَدْرَ قِيَمَةِ نَصِيبِ الْآخَرِ ) يَعْنِي فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَلْبُوسِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ وَسُكْنَاهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : شَهِدَ كُلُّ بَعْتَقٍ نَصِيبَ الْآخَرِ ) كَذَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى رَفِيقِهِ بِإِعْتَاقِ نَصْفِهِ فَأَنْكَرَ يَسْعَى لَهُمَا ( قَوْلُهُ : فَيَبْقَى مَوْقُوفًا إِلَى أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى إِعْتَاقِ أَحَدِهِمَا ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْفَتْحِ : فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفَقَا وَجَبَ أَنْ يَأْخُذَهُ يَتُّ الْمَالِ .

ا هـ .

( عَلَّقَ أَحَدُهُمَا ) أَيِ الشَّرِيكَيْنِ ( عَتَقَهُ بِفِعْلِ فَلَانٍ غَدًا ) فَقَالَ : إِنْ دَخَلَ فَلَانٌ هَذِهِ الدَّارَ غَدًا فَهُوَ حُرٌّ ( وَالْآخَرُ بَعْدَمِهِ ) وَقَالَ : إِنْ لَمْ يَدْخُلْ فَهُوَ حُرٌّ ( فَمَضَى ) الْعَدُو ( وَجَهِلَ شَرْطُهُ ) أَيِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ دَخَلَ أَوْ لَا ( عَتَقَ نَصْفَهُ وَسَعَى فِي نَصْفِهِ لَهُمَا ) .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ سَعَى فِي كُلِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْضَى عَلَيْهِ بِسُقُوطِ السَّعَايَةِ مَجْهُولٌ فَلَا يُمَكِّنُ الْقَضَاءُ عَلَى الْمَجْهُولِ وَلَهُمَا أَنْ نَصْفَ السَّعَايَةِ سَاقِطٌ بَيِّنٌ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ : إِنَّ النِّصْفَ الْبَاقِيَ هُوَ نَصِيبِي ، وَالسَّاقِطُ نَصِيبُكَ فَيَنْصَفُ بَيْنَهُمَا .

( قَوْلُهُ : عَلَّقَ أَحَدُهُمَا عَتَقَهُ بِفِعْلِ فَلَانٍ غَدًا )

( إِنْخ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِنْ صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى ثُبُوتِ الْمِلْكِ لِكُلِّ وَاحِدٍ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ ( قَوْلُهُ : وَسَعَى فِي نَصْفِهِ لَهُمَا ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِمَا مُوسِرَيْنِ أَوْ مُعْسِرَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَالْوَلَاءُ لَهُمَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ سَعَى فِي كُلِّهِ ) هَذَا إِذَا كَانَا مُعْسِرَيْنِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( وَلَا عَتَقَ فِي عَبْدَيْنِ ) أَيِ قَالَ رَجُلٌ : إِنْ دَخَلَ فَلَانٌ الدَّارَ غَدًا فَعَبْدِي كَذَا وَقَالَ الْآخَرُ : إِنْ لَمْ يَدْخُلْ فَعَبْدِي كَذَا فَمَضَى وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ دَخَلَ أَوْ لَا لَا يَعْتَقُ وَاحِدٌ مِنَ الْعَبْدَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْضَى عَلَيْهِ بِالْعِتْقِ ، وَالْمُقْضَى لَهُ بِهِ مَجْهُولٌ لَا فَفَحَشَتْ الْجَهَالَةُ .

( مَلَكًا ) أَيِ رَجُلَانِ ( وَلَدًا أَحَدَهُمَا ) بِشِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ ( أَوْ اشْتَرَى ) أَحَدُهُمَا ( نَصْفَ ابْنِهِ مِنْ مَوْلَاهُ ) أَيِ مَوْلَى ابْنِهِ ( أَوْ عَلَّقَ عَتَقَهُ ) أَيِ عَتَقَ عَبْدًا ( بِشِرَاءٍ نَصْفِهِ ) بِأَنْ قَالَ : زَيْدٌ لَعَبْدٌ بَكَرٌ إِنْ اشْتَرَيْتُ نَصْفَكَ فَنَصْفُكَ حُرٌّ ( ثُمَّ اشْتَرَاهُ ) أَيِ ذَلِكَ الْعَبْدَ ( هُوَ ) أَيِ زَيْدٌ ( وَرَجُلٌ آخَرُ ) بِالِاشْتِرَاكِ ( عَتَقَ حِصَّتَهُ ) أَيِ حِصَّةَ الْأَبِ فِي الصُّورَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ شَقِصَ قَرِيبَهُ وَشَرَاؤُهُ إِعْتَاقٌ كَمَا مَرَّ وَحِصَّةُ الْحَالِفِ فِي الثَّلَاثَةِ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ ( وَلَمْ يَضْمَنْ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِإِنْعَادِ التَّعْدِي ( عِلْمٌ ) الشَّرِيكُ ( أَوْ لَا ) أَيِ سَوَاءٌ عَلِمَ أَنَّهُ ابْنُ شَرِيكِهِ أَوْ لَا ( كَمَا لَوْ وَرَّاهُ ) أَيِ لَا يَضْمَنْ الْأَبُ نَصِيبَ الشَّرِيكِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا لَا يَضْمَنْ الْأَبُ إِذَا وَرَثَ هُوَ وَشَرِيكُهُ ابْنَهُ ، صُورَتُهُ امْرَأَةٌ مَاتَتْ وَلَهَا عَبْدٌ هُوَ ابْنُ زَوْجِهَا فَتَرَكْتَ الزَّوْجَ وَالْأَخَ فَوَرَثَ الْأَبُ نَصْفَ ابْنِهِ فَعَتَقَ عَلَيْهِ لَا يَضْمَنْ حِصَّةَ أُخِيهَا اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّ الْإِرْثَ ضَرُورِيٌّ لَا اخْتِيَارَ لِلْأَبِ فِي ثُبُوتِهِ ( فَلَا خَرَّ أَعْتَقَهُ أَوْ اسْتَسْعَى ) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّرِيكِ وَلَا يَأْتِي التَّضْمِينُ بَقِيَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا الْإِعْتَاقَ أَوْ الْإِسْتِسْعَاءَ وَقَالَ فِي غَيْرِ الْإِرْثِ ضَمِنَ نَصْفَ قِيَمَتِهِ غَنِيًّا وَسَعَى لَهُ فَقِيرًا ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ الْقَرِيبِ إِعْتَاقٌ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا يَجِبُ الضَّمَانُ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَسْعَى الْعَبْدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ أَنَّهُ رَضِيَ بِإِفْسَادِ نَصِيبِهِ فَلَا يَضْمَنْ كَمَا إِذَا أُذِنَ بِإِعْتَاقِ نَصِيبِهِ حَيْثُ شَارَكَهُ فِي عِلَّةِ الْعِتْقِ وَهُوَ الشِّرَاءُ وَإِنْ

جَهْلَ فَالْجَهْلُ لَا يَكُونُ عُذْرًا ( وَإِنْ اشْتَرَى ) أَيِ أَجْنَبِيٍّ ( نَصْفُهُ ثُمَّ ) اشْتَرَى ( الْأَبُ مُوسِرًا بَاقِيَهُ ضَمَّنَهُ ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ الْأَبَ ؛ لِأَنَّهُ مَا رَضِيَ بِإِفْسَادِ نَصِيبِهِ ( أَوْ اسْتَسْعَى )

الْأَبْنِ فِي نَصْفِ قِيمَتِهِ لِاحْتِبَاسِ مَالِيَّتِهِ عِنْدَهُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ يَسَارَ الْمُعْتِقِ لَا يَمْنَعُ السَّعَايَةَ عِنْدَهُ وَقَالَ لَا خِيَارَ لَهُ وَيُضْمَنُ الْأَبُ نَصْفَ قِيمَتِهِ ؛ لِأَنَّ يَسَارَ الْمُعْتِقِ يَمْنَعُ السَّعَايَةَ عِنْدَهُمَا ( وَإِنْ اشْتَرَاهُ ) أَيِ النَّصْفِ ( الْأَبُ مُوسِرًا مِنْ مَالِكٍ كُلِّهِ لَمْ يَضْمَنْ ) أَيِ الْأَبُ ( لَهُ ) أَيِ لِمَالِكٍ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِإِفْسَادِ نَصِيبِهِ بَيْعِهِ مِنَ الْأَبِ . قَوْلُهُ : ( مَلَكًا وَلَدًا أَحَدَهُمَا ) كَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : عَلِمَ الشَّرِيكَ أَوْ لَا ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْهُ تَضْمِينَ الْأَبِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الشَّرِيكَ أَنَّهُ ابْنُهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ :

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ إِنَّهُ رَضِيَ بِإِفْسَادِ نَصِيبِهِ

إِلَخْ ) لَا يَحْقُقُ مَا فِيهِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرِّضَا يَتَحَقَّقُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ ، وَالْحُكْمُ يُدَارُ عَلَى سَبَبِهِ لَا عَلَى حَقِيقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُبْطَلٌ لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ مِنْ مَالِكٍ كُلِّهِ ) مُكَرَّرٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ اشْتَرَى نَصْفَ ابْنِهِ مِنْ مَوْلَاهُ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ الشَّرَاءِ مِنْ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَرَاهُ مِنْهُ مُوسِرًا لَزِمَهُ الضَّمَانُ لِلْآخِرِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( دَبْرَهُ أَحَدَ الشَّرَكَاءِ وَأَعْتَقَهُ آخَرَ وَهُمَا مُوسِرَانِ ضَمَّنَ السَّاكِتُ مُدْبِرَهُ فَقَطْ ) لَا الْمُعْتِقُ ( وَضَمَّنَ الْمُدْبِرُ مُعْتِقَهُ ثَلَاثَةَ مُدْبِرًا لَا مَا ضَمَّنَهُ ) إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ دَبْرَهُ أَحَدَهُمْ ثُمَّ أَعْتَقَهُ الْآخَرَ وَهُمَا مُوسِرَانِ وَالثَّلَاثُ سَاكِتٌ فَأَرَادَ السَّاكِتُ وَالْمُدْبِرُ الضَّمَانَ فَلِلْسَّاكِتِ أَنْ يُضْمَنَ الْمُدْبِرُ دُونَ الْمُعْتِقِ ، وَلِلْمُدْبِرِ أَنْ يُضْمَنَ الْمُعْتِقُ ثَلَاثَ قِيمَتِهِ مُدْبِرًا وَلَا يُضْمَنُهُ الثَّلَاثُ الَّذِي ضَمَّنَ .

تَوْضِيحُهُ : أَنَّ قِيمَةَ الْعَبْدِ إِذَا كَانَتْ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ دِينَارًا مَثَلًا فَإِنَّ السَّاكِتَ يُضْمَنُ الْمُدْبِرَ تِسْعَةً ، وَالْمُدْبِرُ يُضْمَنُ الْمُعْتِقَ سِتَّةً ، وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ قِيمَةَ الْمُدْبِرِ ثَلَاثًا قِيمَةَ الْقِنِّ لِمَا سَيَأْتِي فَبِالتَّدْبِيرِ تَلَفَتْ مِنْهُ تِسْعَةٌ وَكَانَ الْإِثْلَافُ بِالْإِعْتِاقِ وَاقِعًا عَلَى قِيمَةِ الْمُدْبِرِ وَهِيَ ثَلَاثًا قِيمَةَ الْقِنِّ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ عَشْرٌ وَثَلَاثُهَا سِتَّةٌ ، فَيُضْمَنُ الْمُدْبِرُ الْمُعْتِقَ تِلْكَ السِتَّةَ فَقَطْ وَلَا يُضْمَنُهُ التَّسْعَةُ الَّتِي هِيَ نَصِيبُ السَّاكِتِ مَعَ تِلْكَ السِتَّةِ الَّتِي يُضْمَنُهُ إِلَيْهَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ الْعَبْدُ لِلْمُدْبِرِ وَيُضْمَنُ ثُلَاثِي قِيمَتِهِ لِشَرِيكَيْهِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ تَمْلُكٌ فَلَا يَخْتَلِفُ بِالْيَسَارِ ، وَالْعَسَارِ بِخِلَافِ ضَمَانِ الْإِعْتِاقِ فَإِنَّهُ ضَمَانُ جَنَائَةٍ .

( قَوْلُهُ : وَأَعْتَقَهُ آخَرَ ) يَعْنِي بَعْدَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ ( قَوْلُهُ : ضَمَّنَ السَّاكِتُ مُدْبِرَهُ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ شَاءَ ( قَوْلُهُ : وَهِيَ ثَلَاثًا قِيمَةَ الْقِنِّ ) قَالَ الْكَمَالُ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْإِنْفَاعَ بِالْوُطْءِ ، وَالسَّعَايَةَ ، وَالْبَدَلَ وَإِنَّمَا زَالَ الْآخِرُ فَقَطْ وَإِلَيْهِ مَالُ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ يَخُصُّ الْمُدْبِرَةَ دُونَ الْمُدْبِرِ ، وَقِيلَ يُسْأَلُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَوْ جَوَزُوا بَيْعَ هَذَا فَأَبَتْ الْمَنْفَعَةُ الْمَذْكُورَةُ كَمْ يَبْلُغُ فَمَا ذَكَرَ فَهُوَ قِيمَتُهُ وَهَذَا حَسَنٌ عِنْدِي ، وَقِيلَ : قِيمَتُهُ قِنًا وَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ ، وَقِيلَ : نَصْفُ قِيمَتِهِ قِنًا وَقِيلَ تُقَوِّمُ خِدْمَتَهُ مُدَّةَ عُمُرِهِ حَزْرًا فِيهِ فَمَا بَلَغَتْ فَهِيَ قِيمَتُهُ هـ قَوْلُهُ : وَقَالَ الْعَبْدُ لِلْمُدْبِرِ ( مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ تَجْزِيءِ التَّدْبِيرِ عِنْدَهُمَا .

( قَالَ هِيَ أُمُّ وَلَدٍ شَرِيكِي وَاتَّكَرَ ) شَرِيكُهُ ( تَخْدُمُهُ ) أَيِ تَخْدُمُ الْجَارِيَةَ الشَّرِيكَ الْمُتَكَرَّ ( يَوْمًا وَتُوقَفُ يَوْمًا ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَرَّرَ أَقْرَبُ أَنْ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهَا فَيُؤَاخَذُ بِإِفْرَادِهِ ، وَالْمُتَكَرَّرُ يَزْعُمُ أَنَّهَا كَمَا كَانَتْ فَلَا حَقَّ لَهُ إِلَّا فِي نَصْفِهَا ، وَعِنْدَهُمَا لِلْمُتَكَرَّرِ أَنْ يَسْتَسْعِيَ الْجَارِيَةَ فِي نَصْفِ قِيمَتِهَا ثُمَّ تَكُونُ حُرَّةً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُصَدِّقْهُ صَاحِبُهُ انْقَلَبَ

إِفْرَارُهُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ اسْتَوْلَدَهَا فَتَعْتِقُ بِالسَّعَايَةِ ( لَا قِيَمَةَ لَأُمِّ وَلَدٍ ) وَقَالَ لَهَا الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ مُحَرَّرَةٌ مُنْتَفَعٌ بِهَا وَطَنًا وَإِجَارَةً وَاسْتِخْدَامًا فَكُونُ مَقُومَةٍ كَالْمُدَبِّرَةِ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي هَذَا تَدْخُلُ أُمُّ الْوَلَدِ ، وَاسْتِباحَةُ الْوَطْءِ ذَلِيلُ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالنِّكَاحِ أَوْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ، وَالْأَوَّلُ مُنْتَفَعٌ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي ، وَبَقَاءُ الْمَلِكِ ذَلِيلُ بَقَاءِ الْمَالِيَّةِ وَالتَّقْوَمُ إِذَا الْمَمْلُوكِيَّةُ فِي الْأَدَمِيِّ لَيْسَتْ غَيْرَ الْمَالِيَّةِ وَالتَّقْوَمُ ، وَحَقُّ الْحُرِّيَّةِ لَا يَنَافِي التَّقْوَمُ كَالْمُدَبِّرِ وَلِهَذَا إِذَا أَسْلَمْتَ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ تَسْعَى وَهِيَ آيَةُ التَّقْوَمِ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا } رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَالذَّارِقُطِيُّ وَمُقْتَضَى الْحُرِّيَّةِ زَوَالُ التَّقْوَمِ لِكُنْهَ تَقَاعَدَ عَنْ إِفَادَةِ الْحُرِّيَّةِ لِمُعَارِضٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ } وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ بَعْدِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ فِي زَوَالِ التَّقْوَمِ فَيُثْبِتُ ( فَلَا يَضْمَنُ غَنِيَّيَ أَعْتَقَهَا ) أَيُّ أُمِّ وَلَدِهِ حَالُ كَوْنِهَا ( مُشْتَرَكَةً ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بَأْنُ وَلَدَتْ وَلَدًا فَادْعِيَاهُ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ حَصَّةَ شَرِيكِهِ عِنْدَ أَبِي

حَنِيفَةَ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ تَقْوَمِهَا وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُ بِنَاءً عَلَى تَقْوَمِهَا .

( قَوْلُهُ : فَتَعْتِقُ بِالسَّعَايَةِ ) لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهِ لِنَفَقَتِهَا وَكَسْبِهَا وَجَنَائِبِهَا وَفِي الْمُخْتَلَفِ فِي بَابِ مُحَمَّدٍ نَفَقَتِهَا فِي كَسْبِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ فَنَفَقَتِهَا عَلَى الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا فِي النَّفَقَةِ .

وَقَالَ غَيْرُهُ نَصَفَ كَسْبِهَا لِلْمُنْكَرِ وَنَصَفَهُ مَوْقُوفٌ وَنَفَقَتِهَا مِنْ كَسْبِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ فَنَصَفَ نَفَقَتِهَا عَلَى الْمُنْكَرِ ؛ لِأَنَّ نَصَفَ الْجَارِيَةِ لِلْمُنْكَرِ وَهَذَا اللَّاتِقُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ : وَيَنْبَغِي عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا خِدْمَةَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا احْتِيَاسَ وَأَمَّا جَنَائِبُهَا فَتَسْعَى فِيهَا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ كَالْمَكَاتِبِ وَتَأْخُذُ الْجَنَائِيَّةَ مِمَّنْ جَنَى عَلَيْهَا تَسْتَعِينُ بِهَا ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ جَنَائِبُهَا مَوْقُوفَةٌ إِلَى تَصْدِيقِ أَحَدِهِمَا صَاحِبِهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ لَهَا الْقِيَمَةُ ) قَالَ فِي النَّهْرِ : وَهِيَ ثُلُثُ قِيَمَتِهَا قِنَّةً وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَلِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إِلخ ) لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْجَوَابَ عَنْ وَجْهِ قِيَاسِ قَوْلِهِمَا وَلَيْسَ مِمَّا يَنْبَغِي .

( رَجُلٌ لَهُ أَعْبُدٌ ) ثَلَاثَةٌ ( قَالَ فِي صِحَّتِهِ لِاثْنَيْنِ عِنْدَهُ : أَحَدُكُمَا خُرٌّ فَخَرَجَ وَاحِدٌ ) مِنْهُمَا ( وَدَخَلَ آخَرُ فَأَعَادَهُ ) هَذَا الْكَلَامُ فَإِنْ كَانَ حَيًّا أَمَرَ بِالْبَيَانِ ( وَإِنْ مَاتَ مُجْهِلًا عَتَقَ ثَلَاثَةً أَرْبَاعَ الثَّابِتِ وَنَصَفَ كُلَّ مِنَ الْآخَرَيْنِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رُبْعٌ مَنْ دَخَلَ وَغَيْرُهُ كَمَا قَالَا وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ الْأَوَّلَ دَائِرٌ بَيْنَ الْخَارِجِ وَالثَّابِتِ فَيَتَنَصَّفُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ الْإِيجَابُ الثَّانِي دَائِرٌ بَيْنَ الثَّابِتِ وَالْدَاخِلِ فَيَتَنَصَّفُ بَيْنَهُمَا فَالْنَّصَفُ الَّذِي أَصَابَ الثَّابِتَ شَاعَ فِيهِ وَمَا أَصَابَ النَّصَفَ الَّذِي عَتَقَ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ لَعَا وَمَا أَصَابَ النَّصَفَ الْفَارِغَ وَهُوَ الرُّبْعُ بَقِيَ فَيَعْتِقُ مِنْهُ ثَلَاثَةً أَرْبَاعِهِ وَأَمَّا الدَّاخِلُ فَيَعْتِقُ مِنْهُ رُبْعُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِيجَابَ لَمَّا أَوْجَبَ عَتَقَ الرُّبْعَ مِنَ الثَّابِتِ أَوْجَبَهُ مِنَ الدَّاخِلِ أَيْضًا لِتَنَصُّفِهِ بَيْنَهُمَا ، وَهُمَا يَقُولَانِ : الْمَانِعُ مِنَ عَتَقِ النَّصَفِ يَخْصُصُ بِالثَّابِتِ وَلَا مَانِعَ فِي الدَّاخِلِ فَيَعْتِقُ نَصْفَهُ ( وَلَوْ ) كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ ( فِي الْمَرَضِ وَمَاتَ ) قَبْلَ الْبَيَانِ وَقِيمَ الْعَبْدِ مُتَسَاوِيَةً فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يُخْرِجُ قَدْرَ الْمُعْتَقِ مِنَ الثُّلُثِ وَذَلِكَ رَقَبَةً وَثَلَاثَةً أَرْبَاعَ رَقَبَةٍ عِنْدَهُمَا وَرَقَبَةً وَنِصْفَ رَقَبَةٍ عِنْدَهُ أَوْ لَمْ يُخْرِجْ وَلَكِنْ أَجَازَتْ الْوَرْتَةَ فَالْجَوَابُ كَمَا ذَكَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سِوَى الْعَبْدِ وَلَمْ تُجْزِ الْوَرْتَةُ ( قُسِمَ الثُّلُثُ ) بَيْنَهُمْ ( عَلَى هَذَا ) أَيُّ عَلَى مَا وَصَفْنَا وَبَيَّأْنُهُ أَنَّ حَقَّ الْخَارِجِ فِي النَّصَفِ ، وَحَقَّ الثَّابِتِ فِي ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ وَحَقَّ الدَّاخِلِ عِنْدَهُمَا فِي النَّصَفِ أَيْضًا فَيَحْتَاجُ إِلَى مَخْرَجٍ لَهُ نِصْفٌ وَرُبْعٌ وَأَقْلَهُ أَرْبَعَةٌ فَتَعَوَّلُ إِلَى سَبْعَةٍ فَحَقُّ الْخَارِجِ فِي سَهْمَيْنِ وَحَقُّ

الثَّابِتُ فِي ثَلَاثَةٍ وَحَقُّ الدَّاحِلِ فِي سَهْمَيْنِ فَلَبَعْتَ سِهَامُ الْعِتْقِ سَبْعَةً فَيَجْعَلُ ثُلُثُ الْمَالِ سَبْعَةً ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ وَمَحَلُّ تَقَاذُهَا الثُّلُثُ وَإِذَا صَارَ ثُلُثُ الْمَالِ سَبْعَةً صَارَ ثُلَاثَا أَرْبَعَةٍ عَشَرَ ، وَهِيَ سِهَامُ السَّعَايَةِ وَصَارَ جَمِيعُ الْمَالِ أَحَدًا وَعِشْرِينَ وَمَالُهُ ثَلَاثَةٌ أَعْبُدُ فَيَصِيرُ كُلُّ عَبْدٍ سَبْعَةً فَيَعْتِقُ مِنَ الْخَارِجِ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي خُمُسَةِ وَيَعْتِقُ مِنَ الدَّاحِلِ سَهْمَانِ ، وَيَسْعَى فِي خُمُسَةِ وَيَعْتِقُ مِنَ الثَّابِتِ ثَلَاثَةً وَيَسْعَى فِي أَرْبَعَةٍ فَلَبَعْتَ سِهَامُ الْوَصَايَا سَبْعَةً وَسِهَامُ السَّعَايَةِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ فَاسْتَقَامَ الثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَقُّ الدَّاحِلِ فِي سَهْمٍ وَكَانَتْ سِهَامُ الْعِتْقِ عِنْدَهُ سِتَّةً وَيَجْعَلُ كُلُّ رَقَبَةٍ سِتَّةً ، وَسِهَامُ السَّعَايَةِ اثْنِي عَشَرَ وَجَمِيعُ الْمَالِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَيَعْتِقُ مِنَ الثَّابِتِ ثَلَاثَةً ، وَيَسْعَى فِي ثَلَاثَةٍ وَمِنَ الْخَارِجِ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي أَرْبَعَةٍ وَمِنَ الدَّاحِلِ سَهْمٍ وَيَسْعَى فِي خُمُسَةٍ فَيَسْتَقِيمُ الثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ أَقُولُ يَرُدُّ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ أَرْبَابَ الْفَرَايِضِ صَرَحُوا بِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ لَا تُعَوَّلُ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ وَأَقْلَهُ أَرْبَعَةٌ فَتُعَوَّلُ إِلَى سَبْعَةٍ وَدَفْعُهُ أَنَّ مَعْنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرَ شَرَّاحُ كَلَامِهِمْ لَا يُتَصَوَّرُ فِي مَسْأَلَةٍ قَطُّ اجْتِمَاعُ نِصْفَيْنِ وَرُبْعٍ وَهَذَا لَا يَنَافِي وَتُفَرَّقُ الْعَوَلُ فِيهَا فِيمَا سِوَى قِسْمَةِ التَّرَكَةِ ( وَلَوْ طَلَّقَ كَذَلِكَ قَبْلَ وَطْءٍ سَقَطَ رُبْعُ مَهْرٍ مِنْ خَرَجَتْ وَثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ مِنْ ثَبِتَتْ وَتُثْمُنُ مِنْ دَخَلَتْ ) يَعْنِي إِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ زَوَاجَاتٍ مَهْرُهُنَّ عَلَى السَّوَاءِ فَطَلَّقَهُنَّ قَبْلَ الْوُطْءِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَلِلْإِبْجَابِ الْأَوَّلِ سَقَطَ نِصْفُ مَهْرٍ الْوَاحِدَةِ مُنْصَفًا بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ فَسَقَطَ رُبْعُ مَهْرٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ ثُمَّ بِالْإِبْجَابِ الثَّانِي

سَقَطَ الرُّبْعُ مُنْصَفًا بَيْنَ الثَّابِتَةِ وَالْدَّاحِلَةِ فَأَصَابَ كُلُّ وَاحِدَةٍ الثَّمَنُ فَسَقَطَ ثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ مَهْرُ الثَّابِتَةِ بِالْإِبْجَابَيْنِ وَسَقَطَ ثَمَنُ مَهْرٍ الدَّاحِلَةِ وَإِنَّمَا فُرِضَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ لِيَكُونَ الْإِبْجَابُ الْأَوَّلُ مُوجِبًا لِلْبَيِّنَةِ فَمَا أَصَابَ الْإِبْجَابُ الْأَوَّلُ لَا يَبْقَى مَحَلًّا لِلْإِبْجَابِ الثَّانِي فَيَصِيرُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَالْعِتْقِ .

( قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ حَيًّا أَمَرَ بِالْبَيَانِ ) كَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ ذِكْرُ حُكْمِهِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الْكَمَالُ : وَلِلْعَبِيدِ مُخَاصَمَتُهُ فِي ذَلِكَ فَإِذَا بَيَّنَّ الْعِتْقُ فِي الثَّابِتِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ أَيْ بَيْنَهُ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ عِتْقٌ وَبَطْلٌ بِالْكَلَامِ الثَّانِي وَإِنْ بَيَّنَّ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ عِتْقَ الْخَارِجِ وَيُؤْمَرُ بِبَيَانِ الْكَلَامِ الثَّانِي ، وَيُعْمَلُ بَيَانُهُ وَإِنْ بَدَأَ بِبَيَانِ الْكَلَامِ الثَّانِي ، فَقَالَ عَنَيْتُ بِالْكَلَامِ الثَّانِي الدَّاحِلَ عِتْقٌ وَيُؤْمَرُ بِبَيَانِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ فَأَيُّهُمَا بَيَّنَّهُ مِنَ الْخَارِجِ وَالثَّابِتِ عَمِلَ بِهِ وَإِنْ قَالَ : عَنَيْتُ بِالْكَلَامِ الثَّانِي الثَّابِتَ عِتْقٌ وَتَعَيَّنَ عِتْقُ الْخَارِجِ بِالْكَلَامِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ يَبْطُلُ ، فَالْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا : أَنَّ يُبَيَّنَّ وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ ، ثَانِيهَا : أَنَّ يَمُوتَ أَحَدُ الْعَبِيدِ فَالْمَوْتُ بَيَانٌ أَيْضًا فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ تَعَيَّنَ الثَّابِتُ لِلْعِتْقِ بِالْإِبْجَابِ الْأَوَّلِ لَزُوالِ الْمُزَاحِمِ وَبَطْلُ الْإِبْجَابِ الثَّانِي ، وَإِنْ مَاتَ الثَّابِتُ تَعَيَّنَ الْخَارِجُ بِالْإِبْجَابِ الْأَوَّلِ وَالدَّاحِلُ بِالْإِبْجَابِ الثَّانِي ، وَإِنْ مَاتَ الدَّاحِلُ أَمَرَ بِبَيَانِ الْأَوَّلِ فَإِنْ عَنَى بِهِ الْخَارِجُ عِتْقَ الثَّابِتِ أَيْضًا بِالْإِبْجَابِ الثَّانِي وَإِنْ عَنَى بِهِ الثَّابِتَ بَطَلَ الْإِبْجَابُ الثَّانِي ، ثَالِثُهَا : أَنَّ يَمُوتَ الْمَوْتَى قَبْلَ الْبَيَانِ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ ١ هـ .

فَإِنْ قِيلَ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى أَصْلِهِمَا مِنْ عَدَمِ تَجْزِيءِ الْإِعْتِقَاقِ فَالْجَوَابُ أَنَّ عَدَمَ تَجْزِيءِهِ إِذَا وَقَعَ فِي مَحَلٍّ مَعْلُومٍ ، وَالْإِنْقِسَامُ هُنَا ضَرُورِيٌّ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ : وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَوَّلِ بَابِ عِتْقِ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ مِنَ الْكَافِي ( قَوْلُهُ : وَمَا أَصَابَ النِّصْفَ الَّذِي عِتْقَ ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فَمَا أَصَابَ بِالْفَاءِ لَا بِالْوَاوِ .

قَوْلُهُ : وَقِيمُ الْعَبِيدِ مُتَسَاوِيَةٌ

( لَيْسَ هَذَا الْقَيْدُ لَزِمًا حُكْمًا ( قَوْلُهُ : قُسِمَ الثُّلُثُ عَلَى هَذَا ) قَالَ الْكَمَالُ : وَلَا يَحْتَئِي أَنَّ الْحَاصِلَ لِلْوَرَثَةِ لَا يَخْتَلِفُ اهـ .

يَعْنِي بِحَسَبِ جَعْلِ سِهَامِ الْعَتَقِ سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً ، ( قَوْلُهُ : لَا يُتَصَوَّرُ فِي مَسْأَلَةٍ قَطُّ اجْتِمَاعُ نَصَقَيْنِ ) فِي الْإِحَاقِ قَطُّ لِلْمَنْفِيِّ بِلَا تَسَامُحٍ ( قَوْلُهُ : وَثَمَنُ مَنْ دَخَلَتْ ) هَذِهِ حُجَّةٌ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا فَأَلَزَمَهُمَا الْمُنَاقَضَةَ ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا ، وَالْكَلَامُ عَلَى تَفَارِيعِهَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : مَهْرُهُنَّ عَلَى السَّوَاءِ ) الْكَلَامُ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ عَلَى قِيَمَةِ الْعَبِيدِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

( الْوُطْءُ وَالْمَوْتُ بَيَانٌ فِي طَلَاقٍ مُبْهِمٍ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لِلْمَرْأَتَيْنِ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ فَوُطِئَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَاتَتْ فَكُلٌّ مِنْهُمَا بَيَانٌ أَنَّ الْمُرَادَ هِيَ الْأُخْرَى أَمَّا الْوُطْءُ فَلِأَنَّ التَّكَاحَ عَقْدٌ وَضِعَ لِحُلِّ الْوُطْءِ ، وَالطَّلَاقُ وَضِعَ لِإِزَالَةِ مِلْكِ التَّكَاحِ أَيْ لِإِزَالَةِ حِلِّ الْوُطْءِ إِمَّا فِي الْحَالِ أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَالْوُطْءُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْطُوءَةَ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً بِالطَّلَاقِ ، وَأَمَّا الْمَوْتُ فَلَمَّا عُرِفَ أَنَّ الْبَيَانَ إِنِّشَاءً مِنْ وَجْهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَحَلٍّ ( كَبَيْعٍ وَمَوْتٍ وَتَدْبِيرٍ وَاسْتِيلَادٍ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ مُسْلَمَتَيْنِ فِي عَتَقٍ مُبْهِمٍ ) أَيْ إِذَا قَالَ لِعَبْدِيهِ : أَحَدُكُمَا حُرٌّ فَبَاعَ أَحَدَهُمَا أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ إِحْدَى أُمْتَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ الْقَوْلِ أَوْ وَهَبَ أَحَدَهُمَا أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ وَسَلَّمْ فَكُلٌّ ذَلِكَ بَيَانٌ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْآخَرُ فَإِنَّ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْإِنِّشَاءُ لَمْ يَبْقَ مَحَلًّا لِلْعَتَقِ أَصْلًا بِالْمَوْتِ ، وَلِلْعَتَقِ مِنْ جِهَتِهِ بِالْبَيْعِ وَلِلْعَتَقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِالتَّدْبِيرِ وَالِاسْتِيلَادِ فَتَعَيَّنَ الْآخَرُ ، وَالْهَبَةُ بِالتَّسْلِيمِ ، وَالصَّدَقَةُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ ( لَا وَطْءَ فِيهِ ) أَيْ لَا يَكُونُ الْوُطْءُ بَيَانًا فِي عَتَقٍ مُبْهِمٍ يَعْنِي لَوْ قَالَ لِلْأَمْتَيْنِ : إِحْدَاكُمَا حُرٌّ ثُمَّ جَامَعَ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَكُنْ بَيَانًا عَنْهُ وَعِنْدَهُمَا بَيَانٌ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ لَا يَحِلُّ إِلَّا فِي الْمِلْكِ فَصَارَ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ دَلِيلَ الْإِسْتِيقَاءِ وَلَهُ أَنَّ الْمِلْكَ ثَابِتٌ فِيهِمَا وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِمَهُمَا وَكَانَ لَهُ الْأَرُشُ إِذَا جُنِيَ عَلَيْهِمَا ، وَالْمَهْرُ إِذَا وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ الْمُبْهِمَ مُعَلَّقٌ بِالْبَيَانِ ، وَالْمُعَلَّقُ بِالشَّرْطِ لَا يَنْزِلُ قَبْلَهُ .

( قَوْلُهُ : ، وَالْوُطْءُ وَالْمَوْتُ بَيَانٌ فِي طَلَاقٍ مُبْهِمٍ ) هَذَا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَيَانًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رَجْعِيًّا لَا يَكُونُ الْوُطْءُ بَيَانًا لَطَّلَاقِ الْأُخْرَى لِحُلِّ وَطْءِ الْمُعْلَقَةِ رَجْعِيًّا ، ذَكَرَهُ فِي الْفَتْحِ عَنْ التَّوَادِرِ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ قُتَيْبَةَ الْمُنْبِيَةِ اهـ .

إِلَّا أَنْ فِيهِ نَوْعٌ إِشْكَالٌ لِمَا قَالُوا أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَفْعَلُ خِلَافَ السُّنَّةِ ، وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَطَأَ الْمُطْلَقَةَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا قَبْلَ رَجْعِهَا بِالْقَوْلِ فَمَا وَجَّهَ حَمْلَهُ هَهُنَا عَلَى هَذَا مَعَ حَمْلِهِمْ إِيَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ عَلَى عَدَمِ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ . ( تَنْبِيْهُ ) : لَا يَنْبَغُ الْبَيَانُ فِي الطَّلَاقِ بِالْمُقَدَّمَاتِ كَمَا فِي الزِّيَادَاتِ .

وَقَالَ الْكَرْخِيُّ : يَثْبُتُ بِالتَّقْيِيلِ كَمَا يَحْصُلُ بِالْوُطْءِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : كَبَيْعٍ ) شَامِلٌ لِمَا فِيهِ الْخِيَارُ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ ، وَلِلْفَاسِدِ بِدُونِ قَبْضٍ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ، وَالْإِبْصَاءُ ، وَالْإِجَارَةُ ، وَالتَّزْوِيجُ ، وَالْعَرْضُ عَلَى الْبَيْعِ كَالْبَيْعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَتَدْبِيرٍ ) كَذَا الْكِتَابَةُ ، وَالتَّحْرِيرُ بَيَانٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَسَوَاءٌ كَانَ التَّحْرِيرُ مُنْجَزًا أَوْ مُعَلَّقًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ ، وَالْمُرَادُ بِالْمُنْجَزِ مَا لَا نِيَّةَ لَهُ فِيهِ فَإِنْ قَالَ عَنَيْتُ بِهِ الَّذِي لَزِمَنِي بِقَوْلِي : أَحَدُكُمَا حُرٌّ صَدَّقَ قَضَاءً ، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ : أَعْتَقْتُكَ عَلَى اخْتِيَارِ الْعَتَقِ أَيْ اخْتَرْتُ عِتْقَكَ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ مُسْلَمَتَيْنِ ) هَذَا الْقَيْدُ اتِّفَاقِيٌّ لِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ الْكَافِي : ذَكَرَ التَّسْلِيمَ فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي الْهَدَايَةِ وَقَعَ اتِّفَاقًا يَعْنِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : قَالُوا ذَكَرُوا الْإِقْبَاضَ تَوْكِيدًا لِلشَّرْطِ لِمَا فِي الْمَبْسُوطِ ، وَالْمُحِيطِ وَغَيْرِهِمَا : أَنَّ الْبَيَانَ بِاعْتِبَارِ دَلَالَةٍ تَصَرُّفٍ يَخْتَصُّ



بِالْمِلْكِ قَوْلُهُ : وَلِلْعَتَقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِالتَّدْبِيرِ وَالِاسْتِيْلَادِ ) أَيِ وَلَمْ تَبْقَ مَحَلًّا لِلْعَتَقِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَهُوَ الْعَتَقُ الْمُتَزَمُ  
 بِقَوْلِهِ : أَحَدُكُمَا حُرٌّ ، فَإِنْ حَاصِلُهُ تَغْلِيْقٌ كَامِلٌ بِالْبَيَانِ ، وَبِالتَّدْبِيرِ وَالِاسْتِيْلَادِ لَمْ يَبْقَ عَتَقُهُ عَتَقًا كَامِلًا لِاسْتِحْقَاقِهِ  
 الْعَتَقَ عِنْدَ الْمَوْتِ فَتَعَيَّنَ الْآخَرُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : لَا وَطْءَ فِيهِ ) قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ  
 غُلُوقٌ أَمَّا لَوْ عَلِقَتْ عَتَقَتْ الْآخَرَى اتِّفَاقًا ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا بَيَانٌ ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ غُلُوقٌ  
 وَبِهِ يُفْتَى ، كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَبِالْأَوَّلِ وَلَدٌ ) أَيِ بِقَوْلِهِ لِأُمِّهِ أَوَّلٌ وَلَدٌ ( تَلْدِينُهُ لَوْ ) كَانَ ( ابْنًا ) إِشَارَةً بِرِيَادَةِ لَوْ فِي الْعِبَارَةِ إِلَى أَنَّ عِبَارَةَ الْوَقَايَةِ  
 لَا تَسْتَقِيمُ بِلُونِهَا ( فَأَنْتَ حُرَّةٌ إِنْ وَلَدْتَ ابْنًا وَبِنْتًا وَلَمْ يَدْرِ الْأَوَّلُ عَتَقَ نِصْفُ الْأُمِّ وَ ) نِصْفُ ( الْبِنْتِ ، وَالْإِبْنُ عَبْدٌ )  
 ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْأُمِّ وَالْبِنْتِ يَعْتَقُ فِي حَالِ وَهُوَ مَا إِذَا وَلَدْتَ الْغُلَامَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، الْأُمُّ بِالشَّرْطِ وَالْبِنْتُ بِتَبَعِيَّتِهَا لِكُونِهَا  
 حُرَّةً حِينَ وَلَدَتْهَا ، وَتُرْقَى فِي حَالِ وَهُوَ مَا إِذَا وَلَدْتَ الْبِنْتَ أَوَّلًا لِعَدَمِ الشَّرْطِ فَيَعْتَقُ نِصْفُ كُلِّ وَاحِدَةٍ وَتَسْعَى فِي  
 النَّصْفِ وَأَمَّا الْإِبْنُ فَيُرْقَى فِي الْحَالَيْنِ .

( قَوْلُهُ : أَشَارَ بِرِيَادَةِ لَوْ فِي الْعِبَارَةِ )

إِلْحَ ) قِيلَ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ جُمْلَةَ تَلْدِينِهِ ابْنًا وَقَعَتْ صِفَةً لَوْلَدٍ فَيَحُلُّ الْكَلَامُ إِلَى قَوْلِكَ : أَوَّلٌ وَلَدٌ مَوْصُوفٍ بِهِذِهِ  
 الصِّفَةِ فَأَنْتَ حُرَّةٌ فَانْظُرْ هَلْ لِقَوْلِكَ فَأَنْتَ حُرَّةٌ ارْتِبَاطٌ بِمَا قَبْلَهُ بِوَجْهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُدِّرَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ كَانَتْ وَلَوْ  
 فَقُلْتَ أَوَّلٌ وَلَدٌ تَلْدِينُهُ إِنْ ابْنًا لَوْ ابْنًا فَأَنْتَ حُرَّةٌ فَإِنَّهُ يَرْتَبِطُ بِمَا قَبْلَهُ عَلَى الْجَزَائِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْحَلُّ إِلَى قَوْلِكَ : أَوَّلٌ وَلَدٌ  
 مَوْصُوفٍ بِالْوِلَادَةِ إِنْ كَانَ ابْنًا فَأَنْتَ حُرَّةٌ وَبِهَذَا سَقَطَ مَا قِيلَ وَجْهَ الْفَسَادِ إِنْ كَانَ عَدَمُ وَجُودِ الرَّابِطِ فِي جُمْلَةِ  
 الْخَبَرِ فَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِنَاءً عَلَى ظُهُورِهِ تَقْدِيرُهُ كَعَبْدٍ وَلَدَتِهِ وَنَحْوِهِ ، وَإِنْ كَانَ وَجُودُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ فَقَدْ يَجُوزُ  
 دُخُولُهُ عَلَى قِلَّةٍ وَقَائِلَةٍ خَوْلَانِ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْمُتَبَدُّ نَكِيرَةً مَوْصُوفَةً بِجُمْلَةٍ عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي مَحَلِّهِ  
 هَذَا مَا تَبَسَّرَ لِي أَهـ .

قَالَ فَاضِلٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي حُكْمِهِ بِالسُّقُوطِ بِمَا ذَكَرَهُ تَأْمُلْ .

( قَوْلُهُ : عَتَقَ نِصْفُ الْأُمِّ وَنِصْفُ الْبِنْتِ ) هَذَا إِذَا تَصَادَقَا عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَةِ الْمَوْلُودِ الْأَوَّلِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِ  
 : أَحَدُهَا مَا تَقَدَّمَ ثَانِيهَا أَنْ يَتَصَادَقَا عَلَى أَوْلِيَّةِ الْغُلَامِ فَتَعْتَقُ الْأُمُّ ، وَالْبِنْتُ دُونَهُ ، ثَالِثُهَا أَنْ يَتَصَادَقَا عَلَى أَوْلِيَّةِ الْبِنْتِ  
 فَلَا يَعْتَقُ أَحَدٌ ، رَابِعُهَا أَنْ تَدَّعِيَ الْأُمُّ أَوْلِيَّةَ الْغُلَامِ وَالْبِنْتُ صَغِيرَةٌ وَيُنْكِرُ الْمَوْلَى فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ لَمْ يَعْتَقُ  
 أَحَدٌ مِنْهُمَا ، خَامِسُهَا : أَنْ تُقِيمَ الْأُمُّ بَيْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَوْلِيَّتِهِ فَتَعْتَقَا ، سَادِسُهَا : أَنْ تَدَّعِيَ الْأُمُّ كَمَا تَقَدَّمَ وَيُنْكَلُ  
 عَلَى الْيَمِينِ فَتَعْتَقَا ، سَابِعُهَا : أَنْ تَدَّعِيَ الْأُمُّ أَوْلِيَّةَ الْغُلَامِ وَالْبِنْتُ كَبِيرَةٌ

وَلَمْ تَدَّعِ شَيْئًا مِنَ الْحُرِّيَّةِ لِنَفْسِهَا ، وَيُنْكَلُ فَتَعْتَقُ الْأُمُّ خَاصَّةً ، ثَامِنُهَا : أَنْ تُقِيمَ الْأُمُّ بَيْنَهُ وَالْبِنْتُ سَاكِتَةٌ فَتَعْتَقُ الْأُمُّ  
 دُونَهَا ، تَاسِعُهَا : أَنْ تَدَّعِيَ أَوْلِيَّتَهُ وَيُنْكَلُ فَتَعْتَقَا .

عَاشِرُهَا : أَنْ يُقِيمَا بَيْنَهُمَا بِأَوْلِيَّةٍ فَتَعْتَقَا ، حَادِي عَشْرُهَا أَنْ تُقِيمَ الْبِنْتُ بَيْنَهُمَا بِأَوْلِيَّتِهِ وَالْأُمُّ سَاكِتَةٌ فَتَعْتَقُ دُونَهَا ثَانِي ،  
 عَشْرُهَا أَنْ تَدَّعِيَ كَذَلِكَ وَيُنْكَلُ فَتَعْتَقُ دُونَ أُمِّهَا كَمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنَ الْبُرْهَانِ بِفَتْحِ الْقَدِيرِ .

( قَوْلُهُ : عَتَقَ نِصْفُ الْأُمِّ وَالْبِنْتِ ) كَذَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ، وَالْمَذْكُورُ لِمُحَمَّدٍ فِي الْكَيْسَانِيَّاتِ فِي

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَنَّه لَا يُحْكَمُ بِعَقْبِ وَاحِدَةٍ وَصَحَّحَ فِي النَّهَائِيَةِ مَا فِي الْكَيْسَانِيَّاتِ وَحَقِيقَتُهُ إِبْطَالُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ تَرُدْ عَنْهُمَا رَوَايَةٌ شَادَّةٌ تُخَالِفُ ذَلِكَ الْجَوَابَ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( شَهِدَا ) أَيِ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى زَيْدٍ ( بِعَقْبِ أَحَدٍ مَمْلُوكِيهِ ) عَبْدَيْنِ كَانَا أَوْ أَمَتَيْنِ ( لَعَنَ الشَّهَادَةُ فِي الصُّورَتَيْنِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عَقْبِ الْعَبْدِ لَا تُقْبَلُ بَلَا دَعْوَى الْعَبْدِ عِنْدَهُ وَلَا دَعْوَى مِنْهُ هَاهُنَا لِكَوْنِهِ مَجْهُولًا ، وَعِنْدَهُمَا تُقْبَلُ بَلَا دَعْوَى فَلَا تَلْعُو .

وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ الدَّعْوَى وَإِنْ لَمْ تَكُنْ شَرْطًا فِي حَقِّ الْأَمَةِ لَكِنْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْعَقْبِ الْمُبْهِمِ مَرْدُودَةٌ ، كَمَا فِي أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ ) شَهِادَتُهُمَا ( فِي وَصِيَّةٍ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِذَا شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَوْ شَهِدَا عَلَى تَدْبِيرِهِ فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَأَذْيَا الشَّهَادَةَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَ الْوَفَاةِ تُقْبَلُ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ حَيْثُمَا وَقَعَ وَقَعَ وَصِيَّةً وَكَذَا الْعِتْقُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةً ، وَالْخَصْمُ فِي الْوَصِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَصِي وَهُوَ مَعْلُومٌ وَعَنْهُ خَلْفٌ ، وَهُوَ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ أَقُولُ مُرَادُهُ أَنَّ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ أَنْ تَلْعُو هَذِهِ الشَّهَادَةُ أَيْضًا لِجَهَالَةِ الْمُدْعَى لِكَيْهَا تُقْبَلُ اسْتِحْسَانًا لَوْجُودِ الْمُدْعَى تَقْرِيرًا وَمُدْعَى عَلَيْهِ تَحْقِيقًا ؛ لِأَنَّ هَذَا وَصِيَّةً ، وَالْخَصْمُ فِي الْوَصِيَّةِ هُوَ الْوَصِي ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ يَعُودُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ مُدْعًى تَقْدِيرًا وَعَنْهُ خَلْفٌ يَقُومُ مَقَامُهُ فِي الْمُخَاصِمَاتِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا مُدْعًى عَلَيْهِ تَحْقِيقًا فَكَانَ الْوَصِيُّ ادَّعَى عَلَى أَحَدِهِمَا حَقَّهُ وَأَقَامَ الشَّاهِدَيْنِ فَيَكُونُ الْوَصِيُّ مُدْعًى مِنْ وَجْهِ وَمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ آخَرَ فَاضْمَحَلَّ بِهِذَا الْحَلِّ مَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ مُشْكِلٌ ؛ لِأَنَّ التَّنَازُعَ فِيهِ مَا إِذَا أَتَكَرَّرَ الْمَوْلَى تَدْبِيرَ أَحَدِ عَبْدَيْهِ أَوْ الْوَارِثُ يُنْكَرُ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ

الْمُورِثِ ، وَالْعَبْدَانِ يُرِيدَانِ إِثْبَاتَهُ فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْمُدْعَى هُوَ الْوَصِيُّ أَوْ نَائِبُهُ ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُتَنَازِعَ فِيهِ مَا ذَكَرَ بَلْ إِنْكَارُ الْمَوْلَى تَدْبِيرَ أَحَدِ عَبْدَيْهِ وَإِرَادَةُ الْعَبْدَيْنِ إِثْبَاتَهُ لَيْسَ إِلَّا فِيمَا إِذَا شَهِدَا فِي صِحَّةِ الْمَوْلَى عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ كَيْفَ لَا ، وَقَدْ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا شَهِدَا فِي صِحَّتِهِ عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ وَقَالَ بَعْدَهُ : أَمَّا إِذَا شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ

إِلَخَ وَأَيْضًا لَمْ يَقُلْ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ : إِنَّ الْمُدْعَى هُوَ الْوَصِيُّ أَوْ نَائِبُهُ بَلْ جَعَلَ الْوَصِيَّ مُدْعًى وَنَائِبَهُ مُدْعًى عَلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا مَا قَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ لَمَّا كَانَ الْعِتْقُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ أَوْ التَّدْبِيرِ وَصِيَّةً كَانَ الْمَقْضَى لَهُ مَعْلُومًا ؛ لِأَنَّ الْخَصْمَ فِي تَنْفِيدِ الْوَصِيَّةِ هُوَ الْوَصِيُّ وَهُوَ مَعْلُومٌ ، وَعَنْهُ خَلْفٌ وَهُوَ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ فَقُبِلَتْ الشَّهَادَةُ بِخِلَافِ حَالِ الْحَيَاةِ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ لِلْعَبْدِ لَا لِلْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَدْعِي ، وَالْعَبْدُ الَّذِي وَقَعَتِ الشَّهَادَةُ لَهُ مَجْهُولٌ وَأَعْجَبُ مِنْ قَوْلِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ مَا قَالَ فِي الْكَافِي وَتَبِعَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَجْهَ الاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْعِتْقَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ حَتَّى أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَالتَّدْبِيرُ وَصِيَّةٌ سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّحَّةِ أَوْ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، وَالْخَصْمُ فِي تَنْفِيدِ الْوَصِيَّةِ هُوَ الْوَصِيُّ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ تَنْفِيدِ الْوَصِيَّةِ لِحَقِّهِ وَنَفْعُهُ يَعُودُ إِلَيْهِ وَإِنْكَارُهُ مَرْدُودٌ ؛ لِأَنَّهُ سَفَهٌ وَهُوَ مَعْلُومٌ وَعَنْهُ خَلْفٌ وَهُوَ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ فَتَحَقَّقَ الدَّعْوَى مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ وَصِيٍّ أَوْ وَارِثٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ صَاحِحٍ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ إِنْكَارَ الْمَوْلَى لَيْسَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَلْ فِيمَا إِذَا شَهِدَا فِي صِحَّةِ

الْمَوْلَى كَمَا مَرَّ .

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ تَحَقُّقَ الدَّعْوَى مِنَ الْوَارِثِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ غَيْرُ مَعْقُولٍ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَعْتَقَ مُورِثِي أَحَدَ عَبْدَيْهِ كَانَ إِفْرَارًا لَا دَعْوَى فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى الشَّاهِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَإِنَّهُ مِنْ مَزَالِيقِ الْقَدَامِ وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى

سَوَاءَ السَّيْلِ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ( أَوْ طَلَّقَ مِنْهُمْ ) بَأَن قَال لَامْرَأَتِيهِ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ فِيهِ تُقْبَلُ  
بَلَا دَعْوَى لِنَصْمَتِهِ تَحْرِيمِ الْفَرْجِ فَيَكُونُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الدَّعْوَى إِجْمَاعًا  
( قَوْلُهُ : أَيْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى زَيْدٍ بَعَثَى أَحَدَ مَمْلُوكَيْهِ لَعَنَ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي صِحَّتِهِ  
: أَحَدُكُمَا حُرٌّ تُقْبَلُ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ اعْتِبَارًا لِلشُّعُوعِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَأَدْبَا الشَّهَادَةَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ  
إِلَخْ ) .

أَقُولُ نَصَّ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ عَلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ ، وَلَا وَجْهٌ لِمَا جَعَلَهُ شَارِحُ الْهِدَايَةِ وَجْهًا  
لِقَبُولِهَا حَالِ الْحَيَاةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ بِرِسَالَةٍ مُهِمَّةٍ .

قَوْلُهُ : أَوْ طَلَّقَ مِنْهُمْ ( قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : وَيُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُطْلَقَ إِحْدَاهُنَّ ا هـ .  
وَلَعَلَّ الْمُرَادَ يُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ لَا أَنَّهُ يُنْشِئُ الطَّلَاقَ فِي إِحْدَاهُنَّ .

( بَابُ الْحَلْفِ بِالْعَتَقِ ) .

( قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ فَكُلْ مَمْلُوكٌ لِي يَوْمَئِذٍ حُرٌّ ) أَيْ يَوْمَ أَدْخُلُهَا ( عَتَقَ مِنْ لَهُ وَقْتُ الدُّخُولِ مُطْلَقًا ) أَيْ  
سَوَاءٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَمْلُوكٌ فَاشْتَرَاهُ ثُمَّ دَخَلَ أَوْ كَانَ فِي مِلْكِهِ فِي مَمْلُوكٍ يَوْمَ حَلْفِهِ فَبَقِيَ عَلَى مِلْكِهِ حَتَّى دَخَلَ ؛ لِأَنَّ  
الْمُعْتَبَرَ قِيَامَ الْمِلْكِ وَقْتُ الدُّخُولِ وَهُوَ حَاصِلٌ فِيهِمَا ( وَبَلَا يَوْمَئِذٍ مَنْ لَهُ يَوْمَ حَلْفِهِ فَقَطْ ) أَيْ إِنْ لَمْ يَقُلْ فِي يَمِينِهِ  
يَوْمَئِذٍ بَلْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَكُلْ مَمْلُوكٌ لِي حُرٌّ لَا يَعْتِقُ مَنْ مِلْكُهُ بَعْدَ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِلْحَالِ ،  
وَالْجَزَاءُ حُرِّيَّةُ الْمَمْلُوكِ فِي الْحَالِ إِلَّا أَنَّهُ بِدُخُولِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ تَأَخَّرَ إِلَى وُجُودِ الشَّرْطِ فَيَعْتِقُ إِذَا بَقِيَ عَلَى مِلْكِهِ إِلَى  
وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ الدُّخُولُ وَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَهُ لِعَدَمِ الْإِصَافَةِ إِلَى الْمِلْكِ نَحْوُ إِنْ مَلَكَتُ أَوْ سَبَّهَ نَحْوُ : إِنْ  
اشْتَرَيْتُ ( كَذَا ) أَيْ إِذَا قَالَ ( كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي أَوْ ) قَالَ كُلُّ ( مَا أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ غَدٍ ) وَلَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ مَمْلُوكٌ  
فَاشْتَرَى آخَرَ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ غَدٍ ( أَوْ ) قَالَ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي أَوْ أَمْلِكُهُ حُرٌّ ( بَعْدَ مَوْتِي ) وَلَهُ مَمْلُوكٌ فَاشْتَرَى آخَرَ  
حَيْثُ ( يَتَنَاوَلُ ) الْعَتَقُ ، وَالتَّدْبِيرُ ( مَنْ مِلْكُهُ مُذْ حَلَفَ فَقَطْ ) وَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ يَشْتَرِيهِ بَعْدَ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ كُلُّ  
مَمْلُوكٍ لِي لِلْحَالِ وَكَذَا كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ وَلِهَذَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ بَلَا قَرِينَةٍ وَفِي السَّيِّئَاتِ بِقَرِينَةِ السَّيِّئِ أَوْ سَوْفَ  
فَيَنْصَرِفُ مُطْلَقُهُ إِلَى الْحَالِ فَكَانَ الْجَزَاءُ حُرِّيَّةُ الْمَمْلُوكِ أَوْ تَدْبِيرُهُ فِي الْحَالِ فَلَا يَتَنَاوَلُ مَا يَشْتَرِيهِ بَعْدَ الْيَمِينِ ( لَكِنْ  
بِمَوْتِهِ ) أَيْ بِمَوْتِ الْمَوْلَى ( عَتَقًا ) أَيْ مَنْ مَلَكَ بَعْدَ الْيَمِينِ وَقَبْلَهُ ( مِنْ ثَلَاثِهِ ) .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : لَا

يَعْتِقُ مَنْ مَلَكَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْحَالِ كَمَا مَرَّ فَلَا يَتَنَاوَلُ مَا سَيَمْلِكُهُ وَلِهَذَا صَارَ مَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ  
وَقْتُ الْيَمِينِ مُدْبِرًا دُونَ الْآخَرِ ، وَلَهُمَا أَنْ هَذَا إِجَابُ عَتَقِ بِطَرِيقِ الْوَصِيَّةِ حَتَّى أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَالْوَصِيَّةُ إِنَّمَا تَقَعُ  
بَعْدَ الْمَوْتِ وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا حَالُ الْمَوْتِ أَلَا يُرَى أَنَّ مَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ  
وَاسْتَحْدَثَ غَيْرَهُ يَتَنَاوَلُهُمَا إِذَا بَقِيَ فِي مِلْكِهِ إِلَى الْمَوْتِ ( الْمَمْلُوكُ ) أَيْ لَفْظُ الْمَمْلُوكِ ( لَا يَتَنَاوَلُ الْحَمْلَ ) ؛ لِأَنَّ  
مُتَنَاوَلَهُ الْمَمْلُوكُ الْمُطْلَقُ ، وَالْحَمْلُ مَمْلُوكٌ تَبَعًا لِأُمِّهِ وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ اعْتَاقُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَلِأَنَّهُ غَضُوٌّ مِنْ وَجْهِ  
وَاسْمُ الْمَمْلُوكِ يَتَنَاوَلُ الْأَنْفُسَ لَا الْأَعْضَاءَ ( فَلَا يَعْتِقُ حَمْلٌ جَارِيَةً مَنْ قَالَ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي ذَكَرَ فَهُوَ حُرٌّ ) قَيَّدَ بِالذِّكْرِ  
؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ عَتَقَتْ الْأُمُّ فَيَعْتِقُ الْحَمْلُ تَبَعًا ( وَ ) الْمَمْلُوكُ ( لَا ) يَتَنَاوَلُ ( الْمَكَاتِبَ ) أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ  
مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ يَدًا .

( بَابُ الْحَلْفِ بِالْعَتَقِ ) الْحَلْفُ : بِالْكَسْرِ مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ ، وَلَهُ مَصْدَرٌ آخَرُ أَغْنَى حَلْفًا بِالْإِسْكَانِ ، يُقَالُ : حَلَفًا وَحَلْفًا ، وَتَدَخَّلَهُ التَّاءُ لِلْمَرَّةِ ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتَ رَبِّي وَإِنِّي لَكَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٌ عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَلْفِ تَعْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : قَالَ إِنْ دَخَلْتُ ) الْمُرَادُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّجْزِيزِ لَمَّا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ لَوْ قَالَ عَبْدٌ أَوْ مُكَاتَبٌ مَا سَأَمِلَكُهُ حُرٌّ فَعَتَقَ فَمَلَكَ عَبْدًا فَهُوَ قِنْ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِتَجْزِيزِ الْعَتَقِ لَيْسَ أَهْلًا لِتَعْلِيْقِهِ ، وَحَكَمًا بَعْتَقِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ بِالشَّرْطِ كَالْمُنْجَزِ عِنْدَ وَجُودِهِ اهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : فِي بَابِ التَّدْبِيرِ لَوْ قَالَ الْعَبْدُ أَوْ الْمُكَاتَبُ إِذَا أُعْتِقَتْ فَكُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرٌّ فَعَتَقَ فَمَلَكَ مَمْلُوكًا عَتَقَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ إِلَى خَمْسِينَ سَنَةً فَهُوَ حُرٌّ فَعَتَقَ قَبْلَ ذَلِكَ فَمَلَكَ لَا يَعْتَقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَعْتَقُ اهـ .  
فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ .

( قَوْلُهُ : فَهُوَ حُرٌّ ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظَةِ فَهُوَ ( قَوْلُهُ : وَقْتَ الدُّخُولِ ) عَدَلَ إِلَى لَفْظَةِ وَقْتُ عَنْ لَفْظَةِ يَوْمٍ لِيُفِيدَ أَنَّ لَفْظَ الْيَوْمِ مُرَادٌ بِهِ الْوَقْتُ حَتَّى لَوْ دَخَلَ لَيْلًا عَتَقَ مَا فِي مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى فِعْلٍ لَا يَمْتَنِدُ وَهُوَ الدُّخُولُ فِي الْمِلْكِ قَوْلُهُ : كَذَا ) أَيُّ يَعْتَقُ مَنْ فِي مِلْكِهِ دُونَ مَا سَمِلَكُهُ إِذَا قَالَ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي أَوْ قَالَ كُلُّ مَا أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ غَدٍ فَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ يَشْتَرِيهِ بَعْدَ الْحَلْفِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَمْلِكُهُ لِلْحَالِ حَقِيقَةٌ يُقَالُ أَنَا أَمْلِكُ كَذَا وَكَذَا وَيُرَادُ بِهِ الْحَالُ وَلِذَا أُسْتُعْمِلَ لَهُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ ، وَفِي الْإِسْتِقْبَالِ بَقَرِيَّةٌ

السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ فَيَكُونُ مُطْلَقُهُ لِلْحَالِ فَكَانَ الْجَزَاءُ حُرِّيَّةَ الْمَمْلُوكِ فِي الْحَالِ مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ الْغَدِ ، وَلَا يَتَنَاوَلُ مَا يَشْتَرِيهِ بَعْدَ الْيَمِينِ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ لِلْأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : حَيْثُ يَتَنَاوَلُ الْعَتَقُ ) أَيُّ فِي صُورَةٍ قَوْلُهُ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي أَوْ أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ غَدٍ مَنْ مَلَكَهُ مُدٌّ حَلَفَ فَقَطْ ، وَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ يَشْتَرِيهِ بَعْدَهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ .

( قَوْلُهُ : وَالتَّدْبِيرُ ) أَيُّ فِي صُورَةٍ كُلِّ مَمْلُوكٍ لِي أَوْ أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي مَنْ مَلَكَهُ مُدٌّ حَلَفَ فَقَطْ لَا مَنْ مَلَكَهُ بَعْدَ الْحَلْفِ فَالَّذِي كَانَ عِنْدَهُ مُدَّبَرٌ مُطْلَقٌ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ وَالَّذِي يَشْتَرِيهِ مُدَّبَرٌ مُقَيَّدٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ قَوْلَهُ : كُلُّ مَمْلُوكٍ لِلْحَالِ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَوَجْهُ كَوْنِ كُلِّ مَمْلُوكٍ حَالًا أَنَّ الْمُخْتَارَ فِي الْوَصْفِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ أَنَّ مَعْنَاهُ قَاتِمٌ حَالِ التَّكَلُّمِ بِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وَقُوعِهِ عَلَيْهِ ، وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ أَيُّ لِاخْتِصَاصِ مَنْ جَرَتْ مَعْنَى مُتَعَلِّقُهَا إِلَيْهِ بِهِ أَيُّ بِمَعْنَى الْمُتَعَلِّقِ وَهُوَ مَمْلُوكٌ فَلَزِمَ مِنَ التَّرْكِيبِ اخْتِصَاصُ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْمُتَصِفِ بِالْمَمْلُوكِيَّةِ لِلْحَالِ وَهِيَ أَثَرُ مِلْكِهِ فَيَلْزَمُ قِيَامُ مِلْكِهِ فِي الْحَالِ ضَرُورَةٌ اتِّصَافِهِ بِأَثَرِهَا فِي الْحَالِ وَإِلَّا ثَبَتَ الْأَثَرُ بِلَا مُؤَثِّرٍ ( قَوْلُهُ : لَكِنْ بِمَوْتِهِ ) أَيُّ مَوْتِ الْمَوْلَى عَتَقًا مِنْ ثُلَاثِهِ فَإِنْ خَرَجَا مِنْهُ فَبِهَا وَإِنْ صَاقَ عَنْهُمَا يُضْرَبُ كُلُّ مِنْهُمَا فِيهِ بِقِيَمَتِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عَنْ الْكُلِّ أَيُّ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَعْتَقُ مَنْ

مَلَكَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ ) لَيْسَ الظَّاهِرُ عَنْهُ بَلْ رَوَايَةُ التَّوَادِرِ عَنْهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي التَّوَادِرِ إلخ ، وَكَذَا فِي الْفَتْحِ بَعْدَ حِكَايَتِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ عَتَقِ الْجَمِيعِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ عَنْ الْكُلِّ فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ بَيَانُهُ ( قَوْلُهُ : وَلِهَذَا صَارَ مَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ وَقْتُ الْيَمِينِ مُدَّبَرًا ) أَيُّ فِي الْحَالِ دُونَ الْآخَرِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَلَهُمَا أَنَّ هَذَا ) أَيُّ مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ لَا لَفْظَ أَمْلِكُهُ فَقَطْ ، كَمَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ :

وَالْوَصِيَّةُ إِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ الْمَوْتِ ( أَيِ إِنَّمَا تَقَعُ مُعْتَبَرَةً فِي التَّعْلِيقِ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْوَصَايَا الْحَالَةُ الْمُنْتَظَرَةُ ، وَالْحَالَةُ الرَّاهِنَةُ حَتَّى تَعْلَقَتْ بِمَا كَانَ مَوْجُودًا وَمَا سَيَكُونُ لِلْمُوصِي ( قَوْلُهُ : قَيَّدَ بِالذِّكْرِ الْخ ) قَالَ الْكَمَالُ : هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ مَمْلُوكٍ إِنَّمَا لِدَاتٍ مُتَّصِفَةٍ بِالْمَمْلُوكِيَّةِ وَقَيَّدَ الذِّكْرَ لَيْسَ جُزْءًا لِمَفْهُومٍ وَإِنْ كَانَ التَّائِيثُ جُزْءًا مَفْهُومٍ مَمْلُوكَةٍ فَيَكُونُ مَمْلُوكٌ أَعَمٌّ مِنْ مَمْلُوكَةٍ فَالتَّائِيثُ فِيهِ عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّائِيثِ لَا الدَّلَالَةَ عَلَى عَدَمِ التَّائِيثِ وَأَمَّا أَنَّ الِاسْتِعْمَالَ اسْتَمَرَّ فِيهِ عَلَى الْأَعْمِيَّةِ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُ كَذَلِكَ ۱ هـ قَوْلُهُ : وَلَا الْمُكَاتَبُ ( قَالَ الْكَمَالُ خِلَافًا لِزُفَرٍ وَلَا يَدْخُلُ الْمَمْلُوكُ الْمُشْتَرَكُ كَالْجَنِينَ إِلَّا أَنْ يَعْنِيَهُمْ وَلَا عَيْدُ عَبْدِهِ التَّاجِرِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُمْ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ ، وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ يَعْتِقُونَ نَوَاهُمْ أَوْ لَا عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَا وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ عَتَقُوا إِذَا نَوَاهُمْ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَعْتَقُوا وَلَوْ نَوَاهُمْ ۱ هـ . وَاللَّهُ

أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

( بَابُ الْعِنَقِ عَلَى جُعْلٍ ) هُوَ بِالضَّمِّ مَا يُجْعَلُ لِلنَّاسِ مِنْ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ يَفْعَلُهُ وَكَذَا الْجَعَالَةُ بِالْكَسْرِ ( أَعْتَقَ ) عَبْدُهُ ( عَلَى مَالٍ أَوْ بِهِ ) بَأَنْ قَالَ أَتَتْ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ أَوْ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ ( فَقَبِلَ ) الْعَبْدُ ( عَتَقَ ) ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ الْمَالِ وَلَوْ بِغَيْرِ الْمَالِ إِذَا الْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ ، وَمُقْتَضَى الْمُعَاوَضَةِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِقَوْلِ الْعَوَضِ ، كَمَا فِي الْبَيْعِ فَإِذَا قَبِلَ صَارَ حُرًّا ( وَالْمَالُ ) الَّذِي شَرَطَ ( دَيْنٌ ) صَحِيحٌ ( عَلَيْهِ ) لِكُونِهِ دَيْنًا عَلَى حُرٍّ ( حَتَّى يَكْتُلَ بِهِ ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا لَمَا صَحَّتْ الْكِفَالَةُ بِهِ ( بِخِلَافِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ ) حَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْبُتُ مَعَ الْمُنَافِي وَهُوَ قِيَامُ الرِّقِّ كَمَا سَيَأْتِي ، وَالْمَالُ يَتَنَوَّلُ التَّقْدِيرَ وَالْعَرْضَ وَالْحَيَوَانَ وَإِنْ لَمْ يَعْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ مُعَاوَضَةً الْمَالِ بِغَيْرِهِ شَابَهُ التَّكَاحَ ، وَالطَّلَاقَ وَالصُّلْحَ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ وَكَذَا الطَّعَامَ ، وَالْمَكِيلَ ، وَالْمُوزُونَ إِذَا عَلِمَ جَنْسَهُ وَلَا تَضَرُّهُ جِهَالَةُ الْوَصْفِ ؛ لِأَنَّهَا يَسِيرَةٌ ( الْمُعْلَقُ عَتَقَهُ بِالْأَدَاءِ ) بَأَنْ قَالَ مَوْلَاهُ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَتَتْ حُرٌّ ( مَأْذُونٌ ) أَيِ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِأَدَاءِ الْمَالِ ( لَا مُكَاتَبٌ ) ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَعْلِيقِ الْعَتَقِ بِالْأَدَاءِ وَإِنَّمَا صَارَ مَأْذُونًا ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى رَغْبُهُ فِي الْإِكْسَابِ بِطَلْبِهِ الْأَدَاءَ مِنْهُ وَمُرَادُهُ التَّجَارَةَ لَا التَّكْدِي فَكَانَ إِذْنًا لَهُ دَلَالَةً ( فَجَازَ بَيْعُهُ ) أَيِ إِذَا كَانَ عَبْدًا مَأْذُونًا مُعْلَقًا عَتَقَهُ بِالْأَدَاءِ لَا مُكَاتَبًا جَازًا لِلْمَوْلَى أَنْ يَبِيعَهُ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ ( وَلَا يَكُونُ ) الْعَبْدُ ( أَحَقُّ بِمَكَاسِيهِ ) حَتَّى جَازَ لِلْمَوْلَى أَخْذَهَا مِنْهُ بِلَا رِضَاهُ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ ( وَلَا يَسِرِّي ) أَيِ حُكْمُهُ ( إِلَى ) الْوَلَدِ ( الْمَوْلُودِ قَبْلَ الْأَدَاءِ )

كَمَا يَسِرِّي فِي الْمُكَاتَبِ ( وَعَتَقَ ) الْعَبْدُ ( بِأَدَاءِ كُلِّهِ ) لَوْ جُودَ الْمُعْلَقِ بِهِ ( وَلَوْ ) كَانَ أَدَاؤُهُ ( بِالتَّخْلِيَةِ ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْلَى يَعْنِي أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَحْضَرَ الْمَالَ بِحَيْثُ يَتِمَّكُنُ الْمَوْلَى مِنْ قَبْضِهِ وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَالِ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ وَنَزَلَهُ قَاضِيًا وَحُكْمَ بَعْتِ الْعَبْدِ قَبْضَ أَوْ لَا ( وَبَعْضُهُ لَا ) أَيِ بِأَدَاءِ بَعْضِ الْمَالِ لَا يَعْتِقُ لِإِنْفَاءِ الْمُعْلَقِ بِهِ ( وَلَوْ أُجْبِرَ ) الْمَوْلَى ( عَلَى الْقَبُولِ ) اعْتِبَارًا لِلْجُزْءِ بِالْكُلِّ ( فَإِنْ كَانَ ) الْمَالُ الَّذِي أَدَاهُ ( مِمَّا كَسَبَهُ قَبْلَ التَّعْلِيقِ رَجَعَ بِهِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ) ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْمَوْلَى ( وَلَوْ ) كَانَ مِمَّا كَسَبَهُ ( بَعْدَهُ ) أَيِ بَعْدَ التَّعْلِيقِ ( لَا ) يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ مِنْ جِهَتِهِ بِالْأَدَاءِ مِنْهُ ( وَعَتَقَ فِي حَالِهِ ) أَيِ حَالِ آدَائِهِ مِنْ كَسْبِهِ قَبْلَ التَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ لَوْ جُودَ الشَّرْطِ ( فَإِنْ عُلِقَ ) الْمَوْلَى ( بَأَنْ ) قَالَ إِنْ أَدَيْتَ

إِلْحَ ( تَقْيِدُ أَدَاؤُهُ ) أَيِ أَدَاءِ الْعَبْدِ أَوْ أَدَاءِ الْمَالِ ( بِالْمَجْلِسِ ) فَإِنْ أَدَّى فِيهِ عَتَقَ وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ تَخْيِيرٌ كَمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ ( وَيِإِذَا لَا ) يَتَقَيَّدُ بِهِ ، لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِلْوَقْتِ كَمَتَى كَمَا مَرَّ .

( بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جُعِلَ ) .

( قَوْلُهُ : الْجُعْلُ مَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ )

إِلْحَ ( كَذَا الْجَعِيلَةُ ) ( قَوْلُهُ : وَكَذَا الْجَعَالَةُ بِالْكَسْرِ ) ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَفِي دِيَوَانِ الْأَدَبِ بِالْفَتْحِ فَيَكُونُ فِيهِ وَجْهَانِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ : الْجَعَانِلُ جَمْعُ جَعِيلَةٍ أَوْ جَعَالَةٍ بِالْحَرَكَاتِ بِمَعْنَى الْجُعْلِ ، كَذَا فِي الْمَغْرِبِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْعِتْقُ عَلَى مَا لَاحَظَ .

( قَوْلُهُ : أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ بِهِ فَقَبِلَ الْعَبْدُ ) يَعْنِي فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِ أَوْ مَجْلِسِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلَّقَ بِأَدَائِهِ كَمَا سَنَذْكُرُ وَلَيْسَ لَهُ الْقَبُولُ بَعْدَهُ وَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ الْكُلِّ فَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ الْإِمَامِ فِي بَعْضِهِ .

وَقَالَ يَجُوزُ ، وَيَعْتَقُ كُلَّهُ بِالْأَلْفِ بِنَاءً عَلَى تَجَرُّؤِ الْإِعْتِقِ وَعَدَمِهِ ، كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُعَاوَضَةً الْمَالِ بغيرِهِ شَابَهُ التَّكَاحُ ) أَيِ فِي أَنَّ الْجَهَالََةَ الْيَسِيرَةَ مُغْفَرَةٌ .

( قَوْلُهُ : بَأَنَّ قَالَ مَوْلَاهُ : إِنْ أَدَّيْتُ إِلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتَ حُرٌّ ) فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْحَصْرَ بِذَلِكَ إِذْ جَمِيعُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ كَذَلِكَ وَقَيْدَ الْجَوَابِ بِالْقَاءِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَتَجَرَّؤُ عِتْقُهُ إِذَا قَالَهُ بِالْوَاوِ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفٍ عَطْفٍ لِكُونِهِ ابْتِدَاءً لَا جَوَابًا ، كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : مَاذُونٌ ) لَمْ يَشْتَرِطْ قَبُولَهُ هُنَا أَيِ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ عِتْقَهُ بِأَدَائِهِ إِذْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يَبْطُلُ بِالرَّدِّ .

كَمَا فِي التَّبَيِّنِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ ، وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ لَهُ : أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ ) إِلْحَ ( بَقِيَ مَسَائِلُ أُخْرَى يُخَالَفُ فِيهَا الْمُكَاتَبُ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ وَتَرَكَ مَالًا لَا يُؤَدِّي مِنْهُ عَنْهُ ، وَلَوْ مَاتَ السَّيِّدُ وَفِي يَدِ الْعَبْدِ كَسْبٌ يُبَاعُ وَلَوْ كَانَتْ أَمَةٌ وَأَدَّتْ لَمْ يَعْتَقَ وَلَكِنَّا تَبَعًا ، وَلَوْ حَطَّ عَنْهُ الْمَوْلَى بَعْضَ

الْبَدَلِ وَأَدَّى الْبَاقِي لَا يَعْتَقُ وَيُقْتَصَرُ عَلَى الْمَجْلِسِ إِنْ عَلَّقَ بَأَنَّ فَلَوْ أَعْرَضَ أَوْ أَخَذَ فِي عَمَلٍ آخَرَ فَأَدَّى لَا يَعْتَقُ وَلِلْمَوْلَى أَخْذُ مَا ظَهَرَ بِهِ مِنْ كَسْبِهِ قَبْلَ أَدَاءِ بَدَلِهِ ، وَإِذَا فَضَلَ عَنْ بَدَلِهِ شَيْءٌ بَعْدَ أَدَائِهِ أَخَذَهُ الْمَوْلَى كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَزَادَ صَاحِبُ الْبَحْرِ مَا إِذَا قَالَ سَيِّدُهُ : إِنْ أَدَّيْتُ إِلَيَّ أَلْفًا فِي كَيْسٍ أَبْيَضٍ فَأَدَّاهَا فِي أَسْوَدَ لَا يَعْتَقُ وَإِذَا قَبِلَ أَدَّاهُ بِشَهْرٍ وَأَدَّاهُ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَقَ وَفِي الْمُكَاتَبِ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِالْحُكْمِ أَوْ التَّرَاضِي ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالْأَدَاءِ فَأَدَّى لَا يَعْتَقُ أَهـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أُجْبِرَ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ ) ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْإِيضَاحِ : وَهُوَ وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ ، وَالْوُجْهُ وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ قَبُولِ الْكُلِّ لِتَحَقُّقِ شَرْطِ الْعِتْقِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَعْضُ وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْجُزُ عَنِ الْأَدَاءِ دَفْعَةً وَمَا تَحْمِلُ مَشَقَّةَ الْإِكْسَابِ إِلَّا لِذَلِكَ الْغَرَضِ .

كَذَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ : أَوْ أَدَاءُ الْمَالِ بِالْمَجْلِسِ ( مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ وَفَاعِلُهُ الْعَبْدُ لِاخْتِصَاصِ الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ ، لِمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ لَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالْأَدَاءِ فَأَدَّى لَا يَعْتَقُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَدَاؤُهُ وَلَمْ يُوجَدْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَدَاءِ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَدَائِهِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ حَقِيقَةٌ فِيهَا مَعْنَى التَّغْلِيظِ فَكَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الْمُعَاوَضَةُ وَخُصُولُ الْبَدَلِ هُوَ الْمَقْصُودُ فِيهَا .

( قَالَ ) الْمَوْلَى ( أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِأَلْفٍ إِنْ قَبِلَ ) الْعَبْدُ ( بَعْدَهُ ) أَيَّ بَعْدَ مَوْتِهِ ( وَأَعْتَقَهُ الْوَارِثُ عَتَقَ بِهِ ) أَيَّ بِأَلْفٍ ( وَإِلَّا ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْعَبْدُ الْعِتْقَ بِأَلْفٍ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَ وَلَمْ يُعْتَقْهُ الْوَارِثُ ( فَلَا ) أَيَّ لَا يُعْتَقُ بِأَلْفٍ وَإِنْ جَازَ أَنْ يُعْتَقَهُ الْوَارِثُ مَجَانًّا أَعْتَبِرَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الْعِتْقِ أَصِيفَ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا يُعْتَبَرُ وَجُودُ الْقَبُولِ قَبْلَ وَجُودِ الْإِيْجَابِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ غَدًا إِنْ شِئْتَ حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ مَشِئَتُهَا قَبْلَ عَدِّ وَاعْتِبَرِ اعْتِقَاقُ الْوَارِثِ حَتَّى أَنْ الْعَبْدُ إِنْ قَبِلَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يُعْتَقُ مَا لَمْ يُعْتَقْهُ الْوَارِثُ ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْإِعْتِقَاقِ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَيْسَ بِمُعْتَقٍ بِالْمَوْتِ فِيهِ مِثْلُهُ لَا يُعْتَقُ إِلَّا بِإِعْتِقَاقِ الْوَارِثِ كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرِ بِخِلَافِ الْمُدَبَّرِ ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ تَعْلَقَ بِنَفْسِ الْمَوْتِ فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهِ إِعْتِقَاقُ أَحَدٍ .

( قَوْلُهُ : وَأَعْتَقَهُ الْوَارِثُ ) كَذَا قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ عَنْ الْمَشَايِخِ لَا يُعْتَقُ مَا لَمْ يُعْتَقْهُ الْوَرِثَةُ وَزَادَ غَيْرُهُ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْقَاضِي إِنْ امْتَنَعُوا وَتَوَقَّفَ عِتْقُهُ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ هُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ يُعْتَقُ بِلَا إِعْتِقَاقٍ ، وَالْوَارِثُ يَمْلِكُ عِتْقَهُ تَنْجِيزًا وَتَعْلِيْقًا ، وَالْوَصِيُّ يَمْلِكُهُ تَنْجِيزًا فَقَطْ وَلَوْ أَعْتَقَهُ الْوَارِثُ عَنْ كَفَّارَةٍ عَلَيْهِ وَقَعَ عَنْ الْمَيِّتِ لَا عَنْ الْكُفَّارَةِ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمَيِّتِ لَا لِلْوَارِثِ مِنَ الْفَتْحِ ، وَالْبَحْرُ .

( حَرَّرَهُ عَلَى خِدْمَتِهِ سَنَةً فَاقْبَلَ عَتَقَ ) ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَاقَ عَلَى شَيْءٍ يَقْتَضِي وَجُودَ الْقَبُولِ لَا وَجُودَ الْمَقْبُولِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ صُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ : أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي كَذَا سَنَةً وَأَمَّا إِذَا قَالَ : إِنْ خَلَمْتَنِي كَذَا مُدَّةً فَأَنْتَ حُرٌّ لَا يُعْتَقُ حَتَّى يَخْدُمَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُعْلَقٌ بِشَرْطٍ ، وَالْأَوَّلُ مُعَاوَضَةٌ ( وَلِزِمَتُهُ ) أَيَّ لَزِمَتْ الْخِدْمَةُ الْعَبْدَ إِذَا سَلَّمَ لَهُ الْمُبْدَلُ فَلَزِمَ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ الْبَدَلِ ( فَإِنْ مَاتَ هُوَ ) أَيَّ الْعَبْدُ ( أَوْ مَوْلَاهُ قَبْلَهَا ) أَيَّ قَبْلَ الْخِدْمَةِ ( تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ ) وَتُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتِهِ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ هُوَ الْعَبْدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْخِدْمَةِ فِي الْمُدَّةِ ( كَيْفَ عَبْدٌ مِنْهُ بَعِيْنٌ فَهَلَكْتَ ) الْعَيْنُ ( تَجِبُ قِيَمَتُهُ ) أَيَّ قِيَمَةُ الْعَبْدِ يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْخِلَافِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى خِلَافِيَّةٍ أُخْرَى وَهِيَ مَا لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ : بَعْتَ نَفْسَكَ مِنْكَ بِهَذِهِ الْعَيْنِ فَهَلَكْتَ الْعَيْنُ تَجِبُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ عِنْدَهُمَا وَقِيَمَةُ الْعَيْنِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ، لَهُ أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَبْدِ لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّهِ إِذَا لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ فَصَارَ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى عَبْدٍ فَاسْتَحَقَّ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ لَا بِقِيَمَةِ الْبُضْعِ وَهُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ ، وَلَهُمَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِمَالٍ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَالٌ فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَكَذَا الْمَنَافِعُ صَارَتْ مَالًا بِإِيْرَادِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا فَصَارَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى أَبَاهُ بِأَمَةٍ فَهَلَكَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ اسْتَحَقَّتْ فَإِنَّ الْبَائِعَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْأَبِ لَا بِقِيَمَةِ الْأَمَةِ .

( قَوْلُهُ : يَعْنِي هَذِهِ الْخِلَافِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى خِلَافَتِهِ أُخْرَى ) قَالَ الْكَمَالُ : وَلَا يَخْفَى أَنَّ بِنَاءَ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ عَكْسِهِ بَلْ الْخِلَافُ فِيهِمَا مَعًا ابْتِدَائِيٌّ أَهـ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِذَا قَالَ : إِنْ خَدَمْتَنِي كَذَا مُدَّةً )

إِلْخَ ( قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَ بِإِنْ تَقْيِدَ آدَاؤُهُ بِالْمَجْلِسِ ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ آدَاءَ الْمَالِ مُمَكِّنٌ فِي الْمَجْلِسِ فَيَتَقَيَّدُ بِهِ ، وَالْخِدْمَةُ سَنَةً لَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهَا فِيهِ فَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الْمَجْلِسِ وَلَوْ عَلَّقَهَا بِإِنْ فَلْيُنْظَرُ .

( قَالَ ) رَجُلٌ لِمَوْلَى أَمَةٍ ( اعْتَقَهَا بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِيهَا إِنْ فَعَلَ ) أَيَّ اعْتَقَهَا الْمَوْلَى ( وَأَبَتْ ) أَيَّ امْتَنَعَتْ الْأَمَةُ عَلَى النِّكَاحِ ( عَتَقَتْ ) الْأَمَةُ ( وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) أَيَّ عَلَى الْقَائِلِ ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْبَدَلِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ جَائِزٌ فِي الطَّلَاقِ لَا الْعِتَاقِ كَمَا مَرَّ ( وَلَوْ ضَمَّ ) الْقَائِلُ ( عَنِّي ) وَقَالَ اعْتَقَهَا عَنِّي بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِيهَا ( قُسِمَ ) الْأَلْفُ ( عَلَى قِيَمَتِهَا وَمَهْرٍ مِثْلِهَا فَحِصَّةُ الْقِيَمَةِ عَلَيْهِ وَحِصَّةُ الْمَهْرِ تَسْقُطُ ) فَمَا أَصَابَ الْقِيَمَةَ آدَاؤُ الْمَامِرِ وَمَا أَصَابَ الْمَهْرَ سَقَطَ ؛

لأنه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاء كما مر في آخر باب نكاح الرقيق فإذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراءً وبالْبُضْع نكاحاً فانقسم عليهما وجب عليه حصته ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصته ما لم يسلم له وهو البضغ ولم يبطل البئع باشتراط النكاح ؛ لأنه يقتضي صحة العتق عنه فيكون مدرجاً فيه فلا يراعى فيه شرائطه بل شرائط المقتضى وهو العتق كما تقرر في الأصول فلهذا وجب عليه حصته من الألف المسمى ولو كان فاسداً لوجب عليه القيمة فلو لم تأب الأمة بل ( تزوجت ) من القاتل ( فمهرها حصته مهر المثل منه ) أي من الألف وهو ثلث الألف ( في صورتَي الضم ) أي ضم عني ( وتركه ) ولو أعتق أمته على أن تزوجه نفسها فروجته نفسها كان لها مهر مثلها عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن العتق ليس بمال فلا يصلح للمهر .

وعند أبي يوسف يجوز ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أعتق صفية ونكحها وجعل عتقها مهرها فلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً

بالنكاح بغير مهر فإن أبت فعليها قيمتها في قولهم جميعاً وكذا لو أعتقت المرأة عبداً على أن يتزوجها فإن فعل فلها مهر مثلها وإن أبى فعليها قيمته .

( قوله : وأبت ) أي امتنعت الأمة عن النكاح عتقت إشارة إلى أنه لا يجب عليها شيء ولا يلزمها تزوجه ؛ لأنها ملكت نفسها بالعتق ( قوله : لأن اشتراط البدل على الأجنبية جائز في الطلاق لا في العتاق ) قال الكمال : لأن الأجنبية في الخلع كالمراة لم يحصل لها ملك ما لم تكن تملكه بخلاف العتق فإنه يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك البيع والشراء وغير ذلك ولا يجب العوض إلا على من حصل له العوض هـ .

( قوله : كما مر ) ، كذا في الهداية حيث قال : وقد قررناه من قبل هـ .

وقال الكمال : يعني في خلع الأب ابنته الصغيرة لكنه لم يذكر أن اشتراط بدل العتق على الأجنبية غير صحيح هـ  
 قوله : قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها ( طريق القسمة أن تضم قيمة الأمة إلى مهر مثلها وتقسّم عليهما الألف التي اشترطها الأجنبية فإما أن يتساوى القيمة ومهر المثل فيجب عليه نصف الذي سمّاه للمولى ويسقط عنه النصف وإما أن يتفاوتا بأن كان قيمتها مثلاً ألفين ومهر مثلها ألفاً فيجب للمولى ثلث الألف ويسقط ثلثاها وهكذا مثل أن تكون قيمتها ثلاثة آلاف ومهرها ألفاً فيجب ربع الألف كما يعلم بفتح القدير ( قوله : فلو لم تأب الأمة فمهرها حصته مهر المثل منه ) أي يجب لها دون المولى ؛ لأنه بدل بضعها وقد ملكته بالإعتاق ( قوله : وهو ثلث الألف ) لا يكون لها ثلث الألف إلا في صورة ما إذا كان قيمتها ألفين ومهر مثلها ألفاً أما إذا تساوى القيمة ومهر المثل فيكون لها نصف الألف وإن كان قيمتها

ثلاثة آلاف ومهر المثل ألفاً وجب لها ربع الألف فلا يختص بما قيد به المصنف فكان تركه مما ينبغي ( قوله : في صورتَي الضم أي ضم عني وتركه ) لكنه في صورة الضم يستحق المولى ما يخص القيمة ، ويسقط عن القاتل في تركه الضم ( قوله : ولو أعتق أمته على أن تزوجه نفسها ) شامل للمدبرة والمكاتبة دون أم الولد ؛ لأن قوله فإن أبت فعليها قيمتها في قولهم جميعاً لا يشمل أم الولد لما قال في البحر عن الخانية : أم الولد إذا أعتقها مولها على أن تزوجه نفسها منه فقبلت عتقت فإن أبت أن تزوجه نفسها منه لا سعاية عليها .



( بَابُ التَّدْبِيرِ ) هُوَ لَعْنَةُ النَّظَرِ فِي عَاقِبَةِ الْأَمْرِ فَكَأَنَّ الْمَوْلَى نَظَرَ فِي عَاقِبَةِ أَمْرِهِ فَأَخْرَجَ عَبْدَهُ إِلَى الْحُرِّيَّةِ بَعْدَهُ وَشَرَعًا يُسْتَعْمَلُ كُلٌّ مِنْ لَفْظِ التَّدْبِيرِ ، وَالْمُدَبِّرِ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ ، وَالظَّاهِرِ أَنْ اشْتِرَاكَهُ بَيْنَهُمَا مَعْنَوِيٌّ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظِيَّ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْدُدِ الْوَضْعِ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِأَدِيلٍ وَلَيْسَ فَلَيْسَ فَلَا بُدَّ هَاهُنَا مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكِ أَوَّلًا ثُمَّ تَقْسِيمِهِ إِلَى ذَيْنِكَ الْقِسْمَيْنِ وَبَيَانِ أَحْكَامِ كُلٍّ مِنْهُمَا كَمَا وَقَعَ هَاهُنَا حَيْثُ قُلْتُ ( هُوَ تَغْلِيْقُ الْعِتْقِ بِالْمَوْتِ ) أَيِ تَغْلِيْقِ الْمَوْلَى عِتْقَ مَمْلُوكِهِ بِالْمَوْتِ سَوَاءً كَانَ مَوْتُهُ أَوْ مَوْتٌ غَيْرِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُدَبِّرِ الْمُقَيَّدِ ثُمَّ قَسَمْتُهُ إِلَى قِسْمَيْنِ وَبَيَّنْتُ أَحْكَامَهُمَا .

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَوْنَ اشْتِرَاكِهِ مَعْنَوِيًّا قَوْلُ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ فِي الْمَبْسُوطِ : التَّدْبِيرُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِتْقِ الْوَاقِعِ فِي الْمَمْلُوكِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَالِكِ فَلَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَ الْكَنْزِ هُوَ تَغْلِيْقُ الْعِتْقِ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ ، وَقَوْلُ شَارِحِهِ الرَّيْلَعِيِّ اخْتِرَازَ الشَّيْخِ عَنِ الْمُدَبِّرِ الْمُقَيَّدِ بِقَوْلِهِ بِمُطْلَقِ مَوْتِ الْمَوْلَى ، وَلَفْظُ الْوَاقِعِ مَنْ أَعْتَقَ عَنْ ذُبُرٍ مُطْلَقًا وَقَوْلُ شَارِحِهِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ إِنَّمَا قَالَ : مُطْلَقًا اخْتِرَازًا عَنِ الْمُقَيَّدِ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي نَعَمْ يَرُدُّ عَلَى الْمَبْسُوطِ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَالِكِ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي لَخُرُوجِ الْمُعْلَقِ بِمَوْتِ الْغَيْرِ عَنِ الْمُقَيَّدِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَلَامُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ وَمَا ذَكَرَ نَادِرُ الْوُفُوعِ .

( بَابُ التَّدْبِيرِ ) .

( قَوْلُهُ : وَشَرَعًا يُسْتَعْمَلُ كُلٌّ مِنْ لَفْظِ التَّدْبِيرِ ، وَالْمُدَبِّرِ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ ) خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِ عَامَّةِ أَئِمَّتِنَا حَيْثُ قَصَرُوهُ شَرَعًا عَلَى الْمُدَبِّرِ الْمُطْلَقِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ فِي الْمُقَيَّدِ كَمَا قَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْهَمَامِ : التَّدْبِيرُ شَرَعًا الْعِتْقُ الْمَوْقِعُ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي الْمَمْلُوكِ مُعْلَقًا بِالْمَوْتِ مُطْلَقًا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَهـ . وَلَمَّا كَانَتْ عِبَارَةُ الْمَبْسُوطِ تُخَالِفُ ذَلِكَ اعْتَرَضَهَا الرَّيْلَعِيُّ وَالْعَيْنِيُّ حَيْثُ قَالَا بَعْدَ سِيَاقِهِمَا : قَوْلُ الْكَنْزِ هُوَ تَغْلِيْقُ الْعِتْقِ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ أَيِ مَوْتِ الْمَالِكِ ، .

وَفِي الْمَبْسُوطِ : التَّدْبِيرُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعِتْقِ الْمَوْقِعِ فِي الْمَمْلُوكِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَالِكِ وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَيِ صَاحِبِ الْكَنْزِ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُدَبِّرُ الْمُقَيَّدُ بِأَنْ قَالَ : إِنْ مِتَ مِنْ سَفَرِي أَوْ مَرَضِي هَذَا أَوْ مَرَضِي كَذَا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِمُطْلَقٍ وَاحْتِرَازَ الشَّيْخِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ أَهـ .

فَهَذَا يُوضِّحُ أَنَّهُ شَرَعًا لَيْسَ إِلَّا لِلْمُطْلَقِ ؛ لِأَنَّ السَّبَبِيَّةَ فِي الْمُقَيَّدِ لَمْ تُعَدَّ فِي الْحَالِ لِلتَّرَدُّدِ فِي وَفُوعِ تِلْكَ الصِّفَةِ وَلَا يَنْبُتُ لَهُ حُكْمُ التَّدْبِيرِ إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاةِ سَيِّدِهِ لِتَحَقُّقِ تِلْكَ الصِّفَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَصِيرُ مُدَبِّرًا وَسَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا انْتَهَى مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْعَدَمِ بَقِيَ تَغْلِيْقًا كَسَائِرِ التَّغْلِيْقَاتِ ( قَوْلُهُ : سَوَاءً كَانَ مَوْتُهُ أَوْ مَوْتٌ غَيْرِهِ ) يُعَارِضُهُ قَوْلُ صَاحِبِ الْبَحْرِ خَرَجَ بِتَغْلِيْقِهِ بِمَوْتِهِ تَغْلِيْقُهُ بِمَوْتِ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ : إِنْ مَاتَ فَلَانٌ فَأَلَمْتُ حُرًّا فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ مُدَبِّرًا أَصْلًا لَا مُطْلَقًا وَلَا مُقَيَّدًا فَإِذَا مَاتَ فَلَانٌ عِتْقَ مَنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَهـ . ( قَوْلُهُ : وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَوْنَ اشْتِرَاكِهِ مَعْنَوِيًّا

قَوْلُ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ فِي الْمَبْسُوطِ ) عَلِمْتُ اعْتِرَاضَ الرَّيْلَعِيِّ وَالْعَيْنِيِّ عَلَيْهِ وَأَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الْكَنْزِ أَحْسَنُ فَالاعْتِرَاضُ عَلَى الْكَنْزِ وَشَارِحِهِ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ قَوْلُهُ : نَعَمْ يَرُدُّ عَلَى الْمَبْسُوطِ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَالِكِ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي لَخُرُوجِ الْمُعْلَقِ بِمَوْتِ الْغَيْرِ عَنِ الْمُقَيَّدِ ( الْإِيرَادُ سَاقِطٌ بِمَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْبَحْرِ أَنَّ الْمُعْلَقَ عِتْقُهُ بِمَوْتِ غَيْرِ سَيِّدِهِ لَيْسَ مُدَبِّرًا أَصْلًا .

( وَهُوَ إِذَا مَطْلَقٌ كَذَا مِتْ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ يَوْمَ أَمُوتُ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ دَبْرُكَ أَوْ )  
 أَنْتَ ( حُرٌّ إِنْ مِتْ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ ) أَيْ إِنْ مِتْ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ ( وَغَلَبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا ) بِأَنْ يَكُونَ ابْنُ  
 ثَمَانِينَ سَنَةً مَثَلًا فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مُقَيَّدٌ ، وَفِي الْمَعْنَى مُطْلَقٌ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ ثُمَّ يَبِينَ حُكْمُ  
 الْمَطْلَقِ بِقَوْلِهِ ( فَلَا يُرْهَنُ وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَلِكِ ) بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا ( إِلَّا بِالْإِعْتِاقِ أَوْ الْكِتَابَةِ ) .  
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ انْتِقَالُهُ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ ( وَيُسْتَعْمَلُ وَيُسْتَأْجَرُ ) ، وَالْأَمَةُ تَوْطَأُ وَتُنْكَحُ ، وَالْمَوْلَى أَحَقُّ  
 بِكَسْبِهِ وَأَرْشِهِ وَمَهْرِ الْمُدَبَّرَةِ لِبَقَاءِ الْمَلِكِ فِي الْجُمْلَةِ ( وَبِمَوْتِهِ ) أَيْ مَوْتِ الْمَوْلَى ( يَعْتِقُ ) الْمُدَبِّرُ ( مِنْ الثُّلُثِ ،  
 وَيَسْعَى فِي ثُلُثَيْهِ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ ) الْمَوْلَى ( غَيْرَهُ ) مِنَ الْمَالِ ( وَلَهُ وَارِثٌ ) أَيْ ، وَالْحَالُ أَنَّ لِلْمَوْلَى وَارِثًا ( وَلَمْ يُجْزَءْ  
 ) أَيْ التَّدْبِيرَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ أَوْ كَانَ لَكِنَّهُ أَجَازَهُ يَعْتِقُ كُلَّهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ فَيَقْدَمُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ  
 ، وَيَجُوزُ بِإِجَازَةِ الْوَارِثِ .  
 ( وَ ) يَسْعَى ( فِي كُلِّهِ ) أَيْ كُلِّ قِيمَتِهِ ( لَوْ ) كَانَ الْمَوْلَى ( مَدْيُونًا ) وَلَا يُمَكِّنُ نَقْضُ الْعَقْدِ فَيَجِبُ رَدُّ قِيمَتِهِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ أَنْتَ حُرٌّ يَوْمَ أَمُوتُ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَنْوِ النَّهَارَ فَقَطْ إِذْ لَوْ نَوَاهُ ذُوْنَ اللَّيْلِ لَا يَكُونُ مُدَبِّرًا مُطْلَقًا لِاحْتِمَالِ أَنْ  
 يَمُوتَ بِاللَّيْلِ ، كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : أَوْ أَنْتَ حُرٌّ إِنْ مِتْ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ  
 الْخ ) هَذَا عِنْدَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَيْسَ بِمُطْلَقٍ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلتَّوْقِيتِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى طُولِ الْمُدَّةِ أَوْ  
 قِصَرِهَا كَمَا فِي التَّوْقِيتِ فِي النِّكَاحِ ، وَالْمُخْتَارُ هُوَ الْأَوَّلُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَعَلَيْهِ مَشَى فِي الْهِدَايَةِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ  
 كَالْكَائِنِ لَا مَحَالَةَ أَهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْمُصَنِّفُ أَيْ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ كَالْمُتَنَاقِضِ فَإِنَّهُ فِي النِّكَاحِ اعْتَبَرَهُ تَوْقِيتًا وَأَبْطَلَ بِهِ النِّكَاحَ وَهُنَا جَعَلَهُ  
 تَأْيِيدًا مُوجِبًا لِلتَّدْبِيرِ أَهـ .

وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ : قَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي بَابِ النِّكَاحِ اعْتَبَرَهُ تَوْقِيتًا لِلنَّهْيِ عَنِ النِّكَاحِ الْمُؤَقَّتِ فَلِاحْتِيَاطٍ فِي  
 مَعْنَاهِ تَقْدِيمًا لِلْمَحْرَمِ عَلَى الْمُبِيحِ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الصُّورَةِ يُحَرِّمُهُ وَإِلَى الْمَعْنَى يُبِيحُهُ وَأَمَّا هُنَا فَنُظِرَ إِلَى التَّأْيِيدِ  
 الْمَعْنَوِيِّ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ فَلِأَصْلِ اعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ فَلَا تَنَاقُضَ وَلِذَا كَانَ هُوَ الْمُخْتَارَ وَإِنْ كَانَ الْوَلَوِ الْجِيَّ  
 جَزَمَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُدَبِّرٍ مُطْلَقٍ تَسْوِيَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّكَاحِ أَهـ .

( قَوْلُهُ : لِبَقَاءِ الْمَلِكِ فِي الْجُمْلَةِ ) فِيهِ تَأْمُلٌ لِعَقَبِهَا بِقَوْلِهِ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ ( قَوْلُهُ : وَيَسْعَى فِي كُلِّهِ لَوْ مَدْيُونًا )  
 يَعْنِي مُسْتَعْرِقًا رَقَبَةَ الْمُدَبِّرِ أَمَّا لَوْ كَانَ ذُوْنَهُ فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي قَدْرِ الدِّينِ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الدِّينِ ثُلُثُهَا وَصِيَّةٌ وَيَسْعَى فِي  
 ثُلُثِي الزِّيَادَةِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَيَانُ قِيَمَةِ الْمُدَبِّرِ ( قَوْلُهُ : وَلَا يُمَكِّنُ  
 نَقْضَ الْعَقْدِ فَيَجِبُ رَدُّ )

قِيمَتِهِ ( يَعْنِي لَوْجُودِ الْعَقْدِ الْمُعْلَقِ بِوُجُودِ شَرْطِهِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عِتْقُهُ عَلَى آدَاءِ السَّعَايَةِ وَتَثَبُّتِ لَهُ أَحْكَامِ الْأَحْرَارِ ، وَمَنْ  
 قَالَ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى حُكْمِ الْأَرْقَاءِ إِلَى آدَاءِ السَّعَايَةِ لَمْ يَحْرُرْ الْحُكْمَ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ سَمَّيْنَاهَا " إِيقَاطُ ذَوِي الدَّرَايَةِ  
 لَوْصَفٍ مَنْ كُفِّلَ السَّعَايَةُ " .

( وَوَلَدَ الْمُدَبَّرَةَ مُدَبِّرٌ ) لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ وَلِأَنَّهُ يَتَّبِعُهَا ( وَإِمًا مُقَيَّدٌ ) عَطْفٌ عَلَى إِذَا مُطْلَقٌ ( كَأَنَّ مِتْ فِي سَفَرِي  
 هَذَا أَوْ مَرَضِي هَذَا أَوْ مَاتَ فَلَانٌ أَوْ مِتْ إِلَى سَنَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ) أَيْ عَشْرَ سِنِينَ مَثَلًا ( مِمَّا يَقَعُ غَالِبًا ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ  
 أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ مِمَّا يُمَكِّنُ غَالِبًا ( فَيُبَاعُ وَيُوهَبُ وَيُرْهَنُ ) فَإِنَّ الْمَوْتَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ لَيْسَ كَأَنَّ لَا مَحَالَةَ

فَلَا يَنْعَقِدُ سَبَبًا فِي الْحَالِ وَإِذَا انْتَفَى مَعْنَى السَّبَبَةِ لَتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْعَدَمِ بَقِيَ تَعْلِيْقًا كَسَاتِرِ التَّعْلِيْقَاتِ فَلَا يُمْنَعُ الْبَيْعُ وَنَحْوُهُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ ( وَيَعْتَقُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ ) ؛ لِأَنَّ الصَّفَةَ لَمَّا صَارَتْ مُتَعَيِّنَةً فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَاةِ أَخَذَ حُكْمَ الْمُدَبِّرِ الْمَطْلُوقِ لَوْجُودِ الْإِصَافَةِ إِلَى الْمَوْتِ وَزَوَالَ التَّرَدُّدِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَنَّ الْمُدَبِّرَ مُدَبِّرٌ ) يَعْنِي الْمُدَبِّرَةَ تَذِيرًا مُطْلَقًا أَمَّا وَلَوْ أَنَّ الْمُدَبِّرَةَ مُقَيَّدًا فَلَا يَكُونُ مُدَبِّرًا ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ) يَعْنِي الْإِجْمَاعَ السُّكُوتِيَّ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَوْ مَاتَ فُلَانٌ ) قَدَمْنَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُدَبِّرًا أَصْلًا بَلْ مُعَلَّقًا عِنْتَهُ بِشَرْطِ ( قَوْلُهُ : وَيَعْتَقُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ ) شَامِلٌ لِتَعْلِيْقِهِ عِنْتَهُ بِمَوْتِ فُلَانٍ كَمَا ذَكَرَهُ وَإِذَا مَاتَ فُلَانٌ ، وَالسَّيِّدُ حَيٌّ كَيْفَ يُحْكَمُ بِالْعِتْقِ مِنَ الثَّلَاثِ .

( صَحِيحٌ قَالَ ) لِعَبْدِهِ ( أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَمَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ ) يَعْنِي رَجُلٌ صَحِيحٌ قَالَ لِعَبْدِهِ : هَذَا الْكَلَامُ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ قَالَ بَعْضُهُمْ : يَعْتَقُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَعْتَقُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْتَنْدُ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ قَبْلَ الْمَوْتِ ، وَهُوَ كَانَ صَحِيحًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ ( وَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ ) أَيَّ قَبْلَ شَهْرٍ ( لَمْ يَعْتَقْ ) ؛ لِأَنَّهُ مُدَبِّرٌ مُقَيَّدٌ ، وَالْقَيْدُ لَمْ يُوجَدْ ( وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَمَاتَ بَعْدَهُ ) لَا يَعْتَقُ بِالْمَوْتِ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْمَوْلَى لِلإِعْتِقَاقِ عِنْدَ وَجُودِ الْمُعَلَّقِ بِهِ ( بَلْ يَعْتَقُهُ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ أَوْ الْقَاضِي ) لِإِنْتِقَالِ الْوِلَايَةِ بَعْدَهُ إِلَيْهِمْ ، كَذَا فِي التَّحْقِيقِ ( قِيَمَةُ ) الْمُدَبِّرِ ( الْمَطْلُوقِ نَصْفُ قِيَمَتِهِ لَوْ ) كَانَ ( قِنًا ، وَالْمُقَيَّدُ يَقُومُ قِنًا ) اخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ الْمُدَبِّرِ قَبْلَ قِيَمَتِهِ نَصْفُ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ قِنًا ، وَقِيلَ ثُلَاثًا قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ قِنًا وَقِيلَ يُنْظَرُ بِكُمْ يُسْتَخْدَمُ مُدَّةَ عُمُرِهِ مِنْ حَيْثُ الْحَزْرُ وَالظَّنُّ فَيُجْعَلُ قِيَمَتُهُ ذَلِكَ وَقَالَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ : نَصْفُ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ قِنًا وَكَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادَهُ ؛ لِأَنَّ لِلْقَيْنِ مَنَفَعَتَيْنِ : مَنَفْعَةَ الْبَيْعِ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ التَّمْلِيكِ بِالذَّيْنِ وَالْمَهَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالثَّانِيَةُ : مَنَفْعَةُ الْأَجَارَةِ وَالِاسْتِخْدَامِ ، وَالتَّذْيِيرِ فَتَمُوتُ الْأُولَى وَتَبْقَى الثَّانِيَةُ فَتَكُونُ قِيَمَتُهُ نَصْفَ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ قِنًا وَلَوْ كَانَ التَّذْيِيرُ مُقَيَّدًا يَقُومُ قِنًا ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ .

قَوْلُهُ : لِأَنَّ الْعِتْقَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْتَنْدُ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ قَبْلَ الْمَوْتِ ( الْخ ) كَذَا عَلَّلَهُ الْكَمَالُ وَوَضَحَهُ مَا قَالَهُ أَيُّ الْكَمَالِ فِي بَابِ الْإِسْتِيلَادِ : التَّذْيِيرُ سَبَبٌ لِلْعِتْقِ فِي الْحَالِ وَثُبُوتُ سَبَبِيَّتِهِ فِي الْحَالِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي سَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ لِضَرُورَةِ هِيَ أَنْ تَأْخِيْرَهُ كَثِيرُهُ مِنَ التَّعْلِيْقَاتِ يُوجِبُ بَطْلَانَهُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ زَوَالُ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ فَلَا يَتَأَخَّرُ سَبَبِيَّةُ كَلَامِهِ إِلَيْهِ فَيَنْعَدُّ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ هـ .

( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْخَانِيَةِ ) نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْهَا أَيْضًا ثُمَّ نَقَلَ عَنْ الْمُجْتَبَى أَنَّهُ إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَأَكْثَرَ الْمَشَايخِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ : ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ أَنَّهُ إِذَا مَضَى شَهْرٌ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْلَى لَا يَكُونُ مُدَبِّرًا وَيَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَمْ يُذَكَّرْ الْخِلَافُ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَذَكَرَ وَجْهَهُ ( قُلْتُ ) وَيُقَيَّدُ صِحَّةُ بَيْعِهِ بِأَنْ يَعِيشَ الْمَوْلَى بَعْدَ الْبَيْعِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ لِيَنْتَفِيَ الْمَحَلُّ لِلْعِتْقِ حَالَ الْمُدَّةِ الَّتِي يَلِيهَا مَوْتُ الْمَوْلَى تَمَلُّ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَمَاتَ بَعْدَهُ ) لَفُظَةُ بَعْدَهُ زَائِدَةٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ( قَوْلُهُ : بَلْ يَعْتَقُهُ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ أَوْ الْقَاضِي ) أَيَّ بَعْدَ مَضِيِّ الْمُدَّةِ وَيَعْتَقُهُ الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ الْوَارِثُ .

( قَوْلُهُ : قِيَمَةُ الْمُدَبِّرِ الْمَطْلُوقِ نَصْفُ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ قِنًا ) هُوَ الْمُخْتَارُ ، كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْوَلَوَالِجِيِّ وَاخْتَارَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ ( قَوْلُهُ : وَقِيلَ ثُلَاثًا قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ قِنًا ) هُوَ الْمُفْتَى بِهِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ أَيْضًا .

( بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ) هُوَ لَعْنَةٌ : طَلَبُ الْوَلَدِ ، وَشَرْعًا : طَلَبُ الْمَوْلَى الْوَلَدَ مِنْ أُمِّهِ بِالْوَطْءِ ( أُمَّةٌ ) مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي لَمْ تُمْلِكْ ( وَلَدَتْ مِنْ مَوْلَاهَا بِإِقْرَارِهِ ) أَيُّ بِإِقْرَارِ الْمَوْلَى بِأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ ( وَلَوْ ) كَانَ إِقْرَارُهُ حَالًا كَوْنِهَا ( حَامِلًا ) بِأَنَّ يَقُولَ : حَمَلْتُ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنِّي ( أَوْ ) وَلَدْتُ ( مِنْ زَوْجِهَا ) بِأَنَّ زَوْجَهَا الْمَوْلَى مِنْ رَجُلٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ( فَاشْتَرَاهَا ) الزَّوْجُ ( لَمْ تُمْلِكْ ) أَيُّ لَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً مِلْكًا تَامًا وَإِنْ بَقِيَ فِيهَا الْمِلْكُ فِي الْجُمْلَةِ ( وَحُكْمُهَا ) أَيُّ حُكْمُ الْمُسْتَوْلَدَةِ ( كَالْمُدْبِرَةِ ) ، وَقَدْ مَرَّ ( لِكِنَّهَا ) أَيُّ لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُسْتَوْلَدَةَ ( تَعْتِقُ بِمَوْتِهِ مِنَ الْكُلِّ ) ، وَالْمُدْبِرَةُ مِنَ الثَّلَاثِ ( وَلَمْ تَسْعَ لِدِينِهِ ) ، وَالْمُدْبِرَةُ تَسْعَى ( فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا آخَرَ ثَبَتَ نَسَبُهُ بِمَا دَعَا ) إِذْ بِدَعَاوَةِ الْأَوَّلِ تَعَيَّنَ الْوَلَدُ مَقْصُودًا مِنْهَا فَصَارَتْ فِرَاشًا كَالْمَنْكُوحَةِ وَلِهَذَا لَزِمَهَا الْعِدَّةُ بَثَلَاتٍ حَيْضٍ بَعْدَ الْعِتْقِ .

( وَ ) لَكِنْ ( انْتَهَى ) بِنَفْيِهِ ؛ لِأَنَّ فِرَاشَهَا ضَعِيفٌ حَتَّى يَمْلِكُ نَقْلَهُ بِالزَّوْجِ بِخِلَافِ الْمَنْكُوحَةِ حَيْثُ لَا يَنْتَهِي الْوَلَدُ بِنَفْيِهِ إِلَّا بِاللَّعَانِ لِتَأْكِيدِ الْفِرَاشِ حَتَّى لَا يَمْلِكُ إِبْطَالُهُ بِالزَّوْجِ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ حُكْمُ الْقَضَاءِ وَأَمَّا الدِّبَانَةُ فَإِنْ كَانَ وَطْنُهَا وَحَصْنُهَا وَلَمْ يَعْرِلْ عَنْهَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ وَيَدَّعِي ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ ، وَإِنْ عَرَلَ عَنْهَا أَوْ لَمْ يُحْصِنَهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَنْفِيهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ يُقَابِلُهُ ظَاهِرٌ آخَرُ ، وَإِنْ زَوْجُهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ أُمَةٍ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْحُرِّيَةِ يَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ كَالْتَدْبِيرِ ، وَالنَّسَبُ يَثْبُتُ مِنَ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ لَهُ وَلَوْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى يَثْبُتَ نَسَبُهُ مِنْهُ

وَيَعْتِقُ الْوَلَدَ وَتَصِيرُ أُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ لِإِقْرَارِهِ ، وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَقَّتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .

( بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ) سَبَبُهُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةُ ثُبُوتُ نَسَبِ الْوَلَدِ شَرْعًا .

وَقَالَ زُفَرٌ : ثُبُوتُ النَّسَبِ مُطْلَقًا سَوَاءً ثَبَتَ شَرْعًا أَوْ حَقِيقَةً فَلَوْ مَلَكَ مَنْ أَقَرَّ بِأُمُومَةٍ وَلَدَهَا مِنْ زَنًا بِهَا وَصَدَّقَهُ مَوْلَاهَا لَمْ تَصِرْ أُمٌّ وَلَدِهِ عِنْدَنَا وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ ، وَالْهَيَّاسُ تَصِيرُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْوَلَدَ عَتَقَ عَلَيْهِ بِمَا خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : هُوَ لَعْنَةُ طَلَبِ الْوَلَدِ ) أَيُّ مُطْلَقًا ، وَأُمُّ الْوَلَدِ تَصْدُقُ لَعْنَةُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّنْ لَهَا وَلَدٌ ثَابِتُ النَّسَبِ وَغَيْرُ ثَابِتِ النَّسَبِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا طَلَبُ الْمَوْلَى الْوَلَدَ مِنْ أُمِّهِ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي خَرَجَتْ مِنَ الْعُمُومِ إِلَى الْخُصُوصِ كَالْتَّيْمِ ، وَالْحَجَّ وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ أُمِّهِ وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُشْتَرَكَةِ وَمَنْ وَلَدَتْ بِنِكَاحٍ فَمِلْكُهَا كَذَلِكَ نَظَرًا لِلْغَالِبِ وَلِحَمَلِ الْحَالِ عَلَى الصَّلَاحِ ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ هِيَ الَّتِي ثَبَتَ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْ مَالِكٍ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا .

( قَوْلُهُ : بِإِقْرَارِهِ ) شَامِلٌ لِإِقْرَارِ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لَكِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ وَلَا بِهَا حَمْلٌ مِنْهُ تَعْتِقُ مِنَ الثَّلَاثِ بِإِقْرَارِ الْمَرِيضِ ، كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : لَمْ تُمْلِكْ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : أَيُّ لَا يَجُوزُ تَمْلِكُهَا وَهُوَ الصَّوَابُ خِلَافَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَيُّ لَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً مِلْكًا تَامًا وَإِنْ بَقِيَ فِيهَا الْمِلْكُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَيُنَاقِضُهُ مَا قَدَّمَهُ فِي كِتَابِ الْإِعْتِقَاقِ أَنَّ الْمِلْكَ فِيهَا كَامِلٌ وَهُوَ الصَّوَابُ وَكَمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْإِيمَانِ أَنَّ لَفْظَ الْمَمْلُوكِ يَتَنَاوَلُ أُمَّ الْوَلَدِ فَتَعْتِقُ بِقَوْلِهِ كُلَّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ لثُبُوتِ الْمِلْكِ أَهـ .

أَيُّ الْمِلْكِ الْكَامِلِ لِقَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ : إِنَّ الْمُطْلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ وَمِلْكُهُ كَامِلٌ لِلْمُدْبِرِ

وَأُمَمَاتِ الْوُلَدِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ فِيهِ نَاقِصٌ أَهـ .

( قَوْلُهُ : وَحُكْمُهَا كَالْمُدْبِرَةِ ) مِنْهُ أَنَّهَا تَعْتِقُ بِنَفْسِهَا حِلْمَتَهَا مِنْهَا كَبَيْعِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : لَكِنَّهَا تَعْتِقُ بِمَوْتِهِ مِنَ الْكُلِّ ) يَعْنِي إِلَّا إِذَا أَقَرَّ بِأَنَّهَا أُمٌّ وَلَدِهِ وَبِئْسَ مَعَهَا وَلَدٌ وَلَا بِهَا حَمْلٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ فَإِنَّهَا تَعْتِقُ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا آخَرَ ثَبَتَ نَسَبُهُ بِمَا دَعَا ) إِذْ بِدَعَاوَةِ الْأَوَّلِ تَعَيَّنَ الْوَلَدُ مَقْصُودًا مِنْهَا

فَصَارَتْ فِرَاشًا ، كَمَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْوَلَدَ فِي تَعْرِيفِ الْفِرَاشِ كَوْنُ الْمَرْأَةِ مَقْصُودًا مِنْ وَطْئِهَا الْوَلَدَ ظَاهِرًا كَمَا فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَهُوَ الَّذِي عَرَّفُوا بِهِ الْفِرَاشَ وَظَهَرَ أَنَّ لَيْسَ الْفِرَاشُ ثَلَاثَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْمُحَرَّمَاتِ بَلْ فِرَاشَانِ قَوِيٌّ هُوَ فِرَاشُ الْمُنْكَوْحَةِ ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ فِرَاشُ أُمِّ الْوَلَدِ فَانْتَفَى وَلَدُهَا بِمُجَرَّدِ النَّفْيِ ، وَوَلَدُ الْمُنْكَوْحَةِ بِاللَّعَانِ ، وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ : أَنَّ الْأُمَّةَ لَيْسَتْ بِفِرَاشٍ لِمَوْلَاهَا وَذَلِكَ لِإِدْمَاقِ صِدْقِ حَدِّ الْفِرَاشِ عَلَيْهَا وَهُوَ كَوْنُ الْمَرْأَةِ مُعَيَّنَةً لثُبُوتِ نَسَبٍ مَا تَأْتِي بِهِ أَوْ كَوْنِهَا يَقْصَدُ بَوَاطِنُهَا الْوَلَدَ هـ .

وَالَّذِي تَقَدَّمَ فِي الْمُحَرَّمَاتِ هُوَ مِثْلُ مَا فِي الْبِدَائِعِ : الْفِرَاشُ ثَلَاثَةٌ قَوِيٌّ وَهُوَ فِرَاشُ الْمُنْكَوْحَةِ حَتَّى يَثْبُتَ النَّسَبُ بِلَا دَعْوَةٍ وَلَا يَنْتَفِي إِلَّا بِاللَّعَانِ ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ فِرَاشُ الْأُمَّةِ لَا يَثْبُتُ مِنْهُ النَّسَبُ إِلَّا بِالدَّعْوَةِ ، وَالْوَسْطُ فِرَاشُ أُمِّ الْوَلَدِ حَتَّى يَثْبُتَ فِيهِ النَّسَبُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ وَيَنْتَفِي مِنْ غَيْرِ لِعَانٍ هـ .

وَمَحَلُّ ثُبُوتِ نَسَبٍ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَانِعٌ مِنْ حِلِّ وَطْئِهَا كَحُرْمَتِهَا مُؤَبَّدَةً بِوَطْئِ

مَوْلَاهَا أُمُّهَا أَوْ بَنَتُهَا أَوْ وَطْءِ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ لَهَا أَوْ حُرْمَتِهَا بِإِرْضَاعِهَا زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ أَوْ بَكْتَابَتِهَا أَوْ بَنَزْوِجِهَا فَلَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَلَكِنْ انْتَفَى بِنَفْيِهِ ) يُسْتَنْبَى مِنْهُ مَا لَوْ أَعْتَقَهَا فَإِنَّهُ يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدِهَا إِلَى سَتَتَيْنِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاقِ كَمَا إِذَا مَاتَ وَلَا يُمَكِّنُ نَفْيُهُ ؛ لِأَنَّ فِرَاشَهَا تَأْكِيدٌ بِالْحُرِّيَّةِ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ : إِنَّمَا يَمْلِكُ نَفْيُ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا لَمْ يَقْضِ الْقَاضِي بِهِ أَوْ لَمْ يَتَطَوَّلِ الزَّمَانُ فَأَمَّا بَعْدَ الْقَضَاءِ فَقَدْ لَزِمَهُ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالُهُ ، وَالتَّطَوُّلُ دَلِيلُ إِفْرَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ مِنْهُ فِيهَا دَلِيلُ إِفْرَارِهِ مِنْ قَبُولِ الشَّهْنَةِ وَنَحْوِهِ فَيَكُونُ كالتَّصْرِيحِ بِإِفْرَارِهِ ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي التَّطَوُّلِ سَقَى فِي اللَّعَانِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ ) أَيُّ كَوْنِ الْوَلَدِ مِنْهُ بِسَبَبِ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ زِنَا الْمُسْلِمَةِ يُقَابِلُهُ أَيُّ يُعَارِضُهُ ظَاهِرٌ آخَرُ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَوْجُودِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى ذَلِكَ وَهُمَا الْعَزْلُ أَوْ عَدَمُ التَّحْصِينِ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِهِ عِنْدَ صَبْطِهِ الْعَزْلُ ظَاهِرٌ وَأَمَّا ظُهُورُ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهَا وَلَمْ يَعْزَلْ عَنْهَا مَحَلُّ نَظَرٍ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ زَوَّجَهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ أُمِّهِ ) أَيُّ فِيمَا لَا مَانِعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَوْ كَانَ جَارِيَةً لَا يَسْتَمْتِعُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ أُمُّهَا ، وَهَذِهِ إِجْمَاعِيَّةٌ قَالَ الْكَمَالُ : وَهِيَ وَارِدَةٌ عَلَى إِطْلَاقِهِ حَيْثُ قَالَ : هُوَ فِي حُكْمِ أُمِّهِ هـ .

، وَالْجَوَابُ عَنْهُ ظَاهِرٌ ( قَوْلُهُ : وَالنَّسَبُ يَثْبُتُ مِنَ الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ لَهُ ) تَبَيَّنَ : عِبَارَةُ الْهَدَايَةِ وَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ

فَاسِدًا فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالصَّحِيحِ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ هـ .

وَهَذَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الدُّخُولُ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ ) أَيُّ : وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَمَا فَوْقَهَا إِذْ لَوْ ادَّعَاهُ السَّيِّدُ وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَانَ وَلَدُهُ بَلْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَعْوَتِهِ كَمَا قَدَّمَاهُ وَيُظْهِرُ عَدَمَ صِحَّةِ النِّكَاحِ ( قَوْلُهُ : وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ لِإِفْرَارِهِ ) لَمْ يُسْتَحْسَنْ هَذَا مِنْ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي تَزْوِيجِ أُمِّ الْوَلَدِ وَإِنَّمَا يُسْتَحْسَنُ لَوْ كَانَ فِي تَزْوِيجِ الْأُمَّةِ الَّتِي لَيْسَتْ أُمُّ وَلَدٍ كَالصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَبْسُوطِ : زَوْجَ أُمِّهِ مِنْ عِبْدِهِ فَوَلَدَتْ إِلَيْهِ قَالَ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ : وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ) كَانَ يَنْبَغِي عَدَمُ ذِكْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَهُ مَتْنًا وَلَيْسَ مِنْ تَعَلُّقِ السَّابِقَةِ خَاصَّةً فِي كَلَامِ الْهَدَايَةِ بَلْ حُكْمُ أُمِّ الْوَلَدِ فِي حَدِّ ذَاتِهَا وَلِذَا قَالَ الْكَمَالُ : عَتَقَتْ يَعْنِي أُمُّ الْوَلَدِ هـ .

( أُمُّ وَلَدٍ النَّمِّي إِذَا أَسْلَمَتْ غُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ لَهُ ، وَإِلَّا تَسْعَى فِي قِيمَتِهَا وَعَتَقَتْ بَعْدَهَا ) ( أَيُّ بَعْدِ السَّعَايَةِ .

( قَوْلُهُ : وَإِلَّا تَسْعَى فِي قِيمَتِهَا ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ : وَمَالِيَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ يُعَقِّفُهَا النَّمِّيُّ مُتَقَوِّمَةً وَيَتْرُكُ وَمَا يَعْتَدُهُ وَلَئِنْهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَقَوِّمَةً فَهِيَ مُحْتَرَمَةٌ هـ .

وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ بَنَفِي مَالِيَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ هـ .

وَقِيمَةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثُلُثُ قِيمَتِهَا قَنَةً ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَعَتَقَتْ بَعْلَهَا ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَلَا تُرَدُّ إِلَى الرَّقِّ لَوْ عَجَزَتْ نَفْسُهَا ، وَالْمُدَبِّرُ إِذَا أَسْلَمَ كَأَمِّ الْوَلَدِ هـ .

وَقَالَ زُفَرٌ : تَعْتَقُ لِلْحَالِ ، وَالسَّعَايَةُ دَيْنٌ عَلَيْهَا وَإِذَا مَاتَ مَوْلَاهَا عَتَقَتْ وَسَقَطَتْ عَنْهَا السَّعَايَةُ ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( ادَّعَى وَلَدُ أُمَةٍ مُشْتَرَكَةً ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ ( ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ ) ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِذَا ثَبَتَ مِنْهُ فِي نَصْفِهِ لِمُصَادَفَتِهِ مِلْكَهُ ثَبَتَ فِي الْبَاقِي صُرُورَةً أَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ لِمَا أَنَّ سَبَبَهُ وَهُوَ الْعُلُوقُ لَا يَتَجَزَّأُ إِذَا الْوَلَدُ الْوَاحِدُ لَا يَغْلُقُ مِنْ مَاءَيْنِ ( وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيلَادَ لَا يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِيرُ نَصِيبُهُ أُمُّ وَلَدِهِ ثُمَّ يَتَمَلَّكُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّمَلُّكِ إِذَا لَمْ يَخْصُلْ لَهَا مِنْ أَسْبَابِ الْحُرِّيَةِ شَيْءٌ كَالْتَدْبِيرِ وَغَيْرِهِ ( وَضَمِنَ نَصْفَ قِيمَتِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ تَمَلَّكُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ حِينَ اسْتَكْمَلَ الْإِسْتِيلَادَ وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْعُلُوقِ ؛ لِأَنَّ أُمُومِيَّةَ الْوَلَدِ ثَبَتَتْ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ تَمَلُّكِ بِخِلَافِ ضَمَانِ الْعَتَقِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ .

( وَ ) نَصْفَ ( عُقْرَاهَا ) ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً إِذَا مِلْكُهُ يَثْبُتُ بَعْدَ الْوَطْءِ حُكْمًا لِلْإِسْتِيلَادِ فَيَعْقِبُهُ الْمَلِكُ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ بِخِلَافِ الْأَبِ إِذَا اسْتَوْلَدَ جَارِيَةً ابْنَهُ حَيْثُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعُقْرُ ( لَا قِيمَةَ وَلَدِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ حُرٌّ الْأَصْلُ إِذَا النَّسَبُ يَثْبُتُ مُسْتَدًا إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ ، وَالضَّمَانُ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَحْدُثُ الْوَلَدُ عَلَى مِلْكِهِ وَلَمْ يَغْلُقْ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى مِلْكِ شَرِيكِهِ ( وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعًا فَمِنْهُمَا ) أَيُّ الْوَلَدِ ثَابِتُ النَّسَبِ مِنْهُمَا ، وَمَعْنَاهُ إِذَا حَبَلَتْ فِي مِلْكَيْهِمَا وَكَذَا إِذَا اشْتَرَاها حُبْلَى لَا يَخْتَلِفُ فِي حَقِّ ثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْعُقْرِ وَالْوَلَاءِ وَضَمَانِ قِيمَةِ أُمِّ الْوَلَدِ حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعُقْرُ لِصَاحِبِهِ لِعَدَمِ الْوَطْءِ فِي مِلْكِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ نَصْفُ قِيمَةِ الْوَلَدِ إِنْ كَانَ الْمُلْعَى وَاحِدًا وَيَثْبُتُ لِكُلِّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ الْوَلَاءُ ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيرٌ عَلَى مَا عُرِفَ وَإِنَّمَا كَانَ مِنْهُمَا لِاسْتِوَائِهِمَا فِي سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَيَسْتَوِيَانِ فِيهِ ( وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لِهُمَا ) لِصِحَّةِ دَعْوَةِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِهِ فِي الْوَلَدِ فَيَصِيرُ نَصِيبُهُ مِنْهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ تَبَعًا لَوْلَدِهَا ( وَعَلَى كُلِّ ) مِنْهُمَا ( نَصْفَ عُقْرَاهَا ) قِصَاصًا بِمَا لَهُ عَلَى الْآخَرِ ( وَيَرِثُ ) الْإِبْنُ ( مِنْ كُلِّ ) مِنْ شَرِيكَيْنِ ( إِرْثَ ابْنِ ) كَامِلٍ ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ بِمِيرَاثِهِ كُلِّهِ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي حَقِّهِ ( وَوَرِثًا مِنْهُ إِرْثَ أَبٍ ) وَاحِدٍ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي السَّبَبِ كَمَا إِذَا أَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْبُتُوَّةِ .

قَوْلُهُ : وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِيرُ نَصِيبُهُ أُمُّ وَلَدِهِ ( إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِيلَادَ يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَتَكَمَّلُ عِنْدَ وَجُودِ سَبَبِ التَّكَامُلِ وَشَرْطِهِ وَهُوَ إِمَّاكَانُ التَّكَامُلِ وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُ أَيْضًا لَكِنْ فِيمَا يَحْتَمِلُ نَقْلَ الْمَلِكِ فِيهِ وَأَمَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ فَهُوَ مُتَجَزِّئٌ عِنْدَهُ ، كَذَا فِي الْأَدْنَاءِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّمَلُّكِ ) عِبَارَةٌ الزَّيْلَعِيِّ لِلتَّمَلُّكِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ تَغْلِيلُ تَمْلِكٍ نَصِيبِ شَرِيكِهَ بِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّمْلِكِ تَغْلِيلٌ بَعْدَ الْمَانِعِ وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لِلتَّغْلِيلِ يُقَالُ سَافَرُ  
لِلتَّجَارَةِ وَالْعِلْمُ وَلَوْ قِيلَ لِأَمْنِ الطَّرِيقِ عُدَّ جُتُونًا أَهـ .

( قَوْلُهُ : إِذْ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا مِنْ أَسْبَابِ الْحُرِّيَّةِ شَيْءٌ كَالْتَدْبِيرِ وَغَيْرِهِ ) يَعْنِي قَبْلَ تَمْلِكِهِ ( قَوْلُهُ : وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا يَوْمَ  
الْعُلُوقِ ) كَذَا الْعَقْرُ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الْأَبِ إِذَا اسْتَوْلَدَ جَارِيَةَ ابْنِهِ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ضَمَانِ  
نِصْفِ الْقِيَمَةِ وَالْعَقْرِ بَيْنَ مَا لَوْ كَانَ الشَّرِيكُ أَجْنَبِيًّا وَبَيْنَ مَا لَوْ كَانَ أَبًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ اسْتِيلَادِ الْأَبِ لَهَا وَلَا مَلِكٍ لَهُ  
فِيهَا وَبَيْنَ كَوْنِهِ شَرِيكًا لِابْنِهِ فِيهَا أَنَّهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا مَلِكٌ مَسَّتْ الْحَاجَةَ إِلَى اثْبَاتِ الْمَلِكِ فِيهَا سَابِقًا عَلَى  
الْوَطْءِ نَفْيًا لَهُ عَنِ الزَّوْجِ فَلَا عَقْرَ وَإِذَا كَانَ لَهُ فِيهَا مَلِكٌ كَفَى لَذَلِكَ فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْعَقْرِ كَذَا قِيلَ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ ادَّعِيَاهُ  
مَعًا فَمِنْهُمَا ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدِهِمَا مُرَجَّحٌ فَلَوْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا لَمْ يُعَارِضْهُ الْمَرْجُوحُ فَيَقْدَمُ الْأَبُ عَلَى الْإِبْنِ ،  
وَالْمُسْلِمُ عَلَى الذَّمِّيِّ ، وَالْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ ، وَالذَّمِّيُّ عَلَى الْمُتَرَدِّ ، وَالْكِتَابِيُّ عَلَى الْمَجُوسِيِّ ، وَالْعَبْرَةُ لِهَذِهِ  
الْوُصُوفِ وَقْتُ الدَّعْوَةِ لَا الْعُلُوقِ ، كَمَا فِي

غَايَةِ الْبَيَانِ وَيَقْدَرُ بَكُونُهُمَا اثْنَيْنِ لِلَاخْتِلَافِ فِيهِمَا زَادَ عَلَيْهِمَا فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ وَإِنْ كَثُرُوا  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَثْبُتُ مِنْ اثْنَيْنِ لَا مِنْ ثَلَاثَةٍ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَثْبُتُ مِنْ ثَلَاثَةٍ لَا غَيْرُ ، وَقَالَ زُفَرٌ : يَثْبُتُ مِنْ خَمْسَةٍ فَقَطْ وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْإِمَامِ وَلَوْ  
تَنَازَعَ فِيهِ امْرَأَتَانِ قُضِيَ بِهِ بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُمَا لَا يُقْضَى لِلْمَرَأَتَيْنِ وَتَمَامُ التَّفْرِيعِ فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ فِي  
حَقِّ وَجُوبِ الْعَقْرِ ) كَذَا يَخْتَلِفُ فِي كَوْنِهَا تَصِيرُ أَمْ وَلَدَهُمَا فَلَا تَصِيرُ الْمُشْتَرَاةُ حُبْلَى أَمْ وَلَدَ لَهَا بَادِعَايَهُمَا وَلَدَهَا  
؛ لِأَنَّ هَذِهِ دَعْوَةٌ عِنْتُ لَا دَعْوَةَ اسْتِيلَادٍ فَيَعْتَقُ الْوَلَدُ مُقْتَصِرًا عَلَى وَقْتِ الدَّعْوَةِ بِخِلَافِ دَعْوَةِ الْاسْتِيلَادِ فَإِنْ شَرَطَهَا  
كَوْنُ الْعُلُوقِ فِي الْمَلِكِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَضَمَانُ قِيَمَةِ أُمِّ الْوَلَدِ ) صَوَابُهُ " قِيَمَةُ الْوَلَدِ " بِاسْتِقْطِهِ لَفْظُهُ " أَمْ  
" كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ مَحَلُّ الْاِخْتِلَافِ حَتَّى تَقَرَّعَ عَلَيْهِ ضَمَانُ نِصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ بِادِّعَاءِ أَحَدِ  
الشَّرِيكَيْنِ ، وَقَدْ اشْتَرَايَا حُبْلَى بِخِلَافِ مَا إِذَا حَبَلَتْ فِي مَلِكِهِمَا فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ نِصْفُ قِيَمَةِ الْوَلَدِ (   
قَوْلُهُ : وَيَثْبُتُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِيهِ الْوَلَاءُ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعِيَاهُ مَعًا ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ تَحْرِيرٌ عَلَى مَا عُرِفَ ) يَعْنِي مِنْ أَنَّ هَذِهِ  
دَعْوَةٌ عِنْتُ فَيَعْتَقُ مُقْتَصِرًا عَلَى وَقْتِ الدَّعْوَةِ لَا دَعْوَةَ اسْتِيلَادٍ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا الْعُلُوقُ فِي الْمَلِكِ وَهُوَ مُنْتَفٍ كَمَا قَدْ مَنَاهُ  
( قَوْلُهُ : وَوَرَثًا مِنْهُ إِرْثَ أَبٍ ) يُفِيدُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْوَلَدِ فَجَمِيعُ مِيرَاثِهِ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا وَأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَيْهِ فِي  
التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ مُشْتَرَكَةٌ وَهَذَا عِنْدَهُمَا ، .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَنْفَرِدُ ، كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَأَمَّا وَلَايَةُ الْإِنِّكَاحِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْإِقْرَادُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : النَّسَبُ وَإِنْ كَانَ لَا  
يَتَجَزَّأُ لَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ مُتَجَزَّئَةٍ كَالْمِيرَاثِ ، وَالنَّفَقَةِ ، وَالْحَضَانَةِ ، وَالتَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ وَأَحْكَامٌ غَيْرُ مُتَجَزَّئَةٍ  
كَالنَّسَبِ وَوَلَايَةِ الْإِنِّكَاحِ وَصَدَقَهُ فُطْرُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا صَدَقَةٌ تَامَّةٌ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا صَدَقَةٌ  
وَاحِدَةٌ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ

( ادَّعَى وَلَدَ أَمَةٍ مُكَاتَبَةٍ ) يَعْنِي إِذَا وَطِئَ الْمَوْلَى جَارِيَةَ مُكَاتَبَةٍ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ ( وَصَدَقَهُ ) أَيِ الْمَكَاتَبُ الْمَوْلَى  
( لَزِمَهُ عَقْرُهَا ) ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ بِغَيْرِ نِكَاحٍ وَلَا مَلِكٍ يَمِينٍ ، وَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ .

( وَ ) لَزِمَهُ ( نَسَبُ الْوَلَدِ ) لِتَصَادُفِهِمَا عَلَى ذَلِكَ فَصَارَ كَمَا لَوْ ادَّعَى نَسَبَ وَلَدٍ جَارِيَةِ الْأَجْنَبِيِّ فَصَدَقَهُ ( وَقِيَمَتُهُ )  
أَيِ قِيَمَةُ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَعْرُورِ حَيْثُ اعْتَمَدَ دَلِيلًا وَهُوَ أَنَّهُ كَسَبَ كَسْبَهُ فَلَمْ يَرْضَ بِكَوْنِهِ رَقِيْقًا فَيَكُونُ حُرًّا

بِالْقِيَمَةِ ثَابِتِ النَّسَبِ مِنْهُ كَمَا أَنَّ الْمَغْرُورَ اعْتَمَدَ دَلِيلًا وَهُوَ الْمَلِكُ ظَاهِرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً ( لَا أَلَمَّةُ ) إِذْ لَا مَلِكَ لَهُ فِيهَا حَقِيقَةٌ ، وَمَا لَهُ مِنَ الْحَقِّ كَافٍ لِصِحَّةِ الْإِسْتِيلَادِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الثَّقَلِ وَتَقْدِيمِ الْمَلِكِ بِخِلَافِ أَمَةِ الْإِبْنِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَبِ فِيهَا حَقِيقَةُ الْمَلِكِ وَلَا حَقُّهُ وَإِنَّمَا لَهُ حَقُّ التَّمَلُّكِ وَهُوَ غَيْرُ كَافٍ لِصِحَّةِ الْإِسْتِيلَادِ فَاحْتِجًا إِلَى ثَقُلِهَا إِلَى مَلِكٍ الْأَبِ لِصِحَّةِ الْإِسْتِيلَادِ ( وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ ) أَيُّ الْمُكَاتَّبِ الْمَوْلَى فِي دَعْوَتِهِ ( فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ ) أَيُّ نَسَبِ الْوَلَدِ مِنْهُ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ كَسَبَتْ كَسْبَهُ فَصَارَتْ كَجَارِيَةِ الْإِبْنِ بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ لِلْمَوْلَى فِي الْمُكَاتَّبِ مَلِكُ الرِّقَّةِ بِخِلَافِ الْإِبْنِ ، وَجَهَ الْفَرَقِ أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يَتَمَلَّكَ مَالِ ابْنِهِ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَلَا قِيَمَةُ الْوَلَدِ وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ لَهُ وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى أَنْ يَتَمَلَّكَ مَالِ مُكَاتَّبَةٍ ؛ لِأَنَّهُ بِالْعَقْدِ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَالْحَقُّهَا بِالْأَجْنَبِيِّ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ لَهُ فَيَشْتَرِطُ تَصْدِيقُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَطِئَ الْمُكَاتَّبَةَ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعَاهُ حَيْثُ يَثْبُتُ

نَسَبُهُ فَقَطْ مِنْهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ تَصْدِيقُهَا ؛ لِأَنَّ رَقَّتَهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ ( إِلَّا إِذَا مَلَكَهُ ) أَيُّ الْوَلَدِ ( يَوْمًا ) فَحَيْثُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَتَصِيرُ أُمُّهُ أُمُّ وَلَدِهِ أَيْضًا إِذَا مَلَكَهَا ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ بَاقٍ وَهُوَ الْمَوْجِبُ وَزَوَالَ حَقِّ الْمُكَاتَّبِ وَهُوَ الْمَانِعُ .

( وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ أَوْ وَالِدِهِ أَوْ جَدَّهُ فَوَلَدَتْ ، وَادْعَاهُ لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ وَيُدْرَأُ عَنْهُ الْحُدُّ ) لِلشُّبْهَةِ ( فَإِنْ قَالَ : أَحَلَّهَا لِي الْمَوْلَى لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ ) أَيُّ الْمَوْلَى ( فِيهِ وَفِي أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ ) وَلَوْ صَدَّقَهُ فِي أَحَدِهِمَا فَقَطْ لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ ( وَإِنْ كَذَبَهُ الْمَوْلَى ثُمَّ مَلَكَهَا يَوْمًا ثَبَتَ النَّسَبُ ) لِبَقَاءِ الْإِفْرَارِ كَمَا مَرَّ ، كَذَا فِي الْخَانِيَةِ

( كِتَابُ الْكِتَابَةِ ) أَوْرَدَهُ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ تَوَارِيعِ الْعَتَقِ كَالْتَدْبِيرِ وَالْإِسْتِيلَادِ ( هِيَ ) لُغَةً : الضَّمُّ وَالْجَمْعُ وَمِنْهُ الْكِتَابَةُ لِلْجَيْشِ الْعَظِيمِ ، وَالْكَتْبُ لِمَجْمَعِ الْحُرُوفِ فِي الْخَطِّ ، وَشَرْعًا : ( جَمْعُ حُرِّيَةِ الرِّقَّةِ مَالًا مَعَ حُرِّيَةِ الْيَدِ حَالًا ) فَإِنَّ الْمُكَاتَّبَ مَالِكٌ يَدًا وَمَمْلُوكٌ رَقَبَةً وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ ( وَرُكْنُهَا الْإِجَابُ ، وَالْقَبُولُ ) كَأَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ : إِنْ أَذَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَانْتِ حُرٌّ أَوْ كَاتِبُكَ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلْ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَشَرْطُهَا كَوْنُ الْبَدَلِ مَعْلُومًا مَالًا كَانَ أَوْ عَمَلًا ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُنْجَمًا أَوْ مُؤَجَّلًا فَلَيْسَ بِشَرْطٍ حَتَّى تَجُوزَ الْكِتَابَةُ عَلَى الْمَالِ الْحَالِّ وَالْمُنْجَمِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا تَجُوزُ إِلَّا مُؤَجَّلًا بِنَجْمَيْنِ ، وَحُكْمُهُمَا فِي جَانِبِ الْعَبْدِ انْقِضَاءُ الْحَجْرِ وَثُبُوتُ الْحُرِّيَةِ فِي حَقِّ الْيَدِ لَا الرِّقَّةِ حَتَّى يَكُونَ أَحَقَّ بِمَنْفَاعَتِهِ وَمَكَاسِبِهِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْكِتَابَةِ وَصُولُ الْمَوْلَى إِلَى بَدَلِهَا ، وَالْعَبْدُ إِلَى الْحُرِّيَةِ بِأَدَائِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَفِي جَانِبِ الْمَوْلَى بَقَاءُ رَقَبَةِ الْعَبْدِ عَلَى مَلِكِهِ وَثُبُوتُ حَقِّ الْمَطَالَبَةِ بِبَدَلِهَا مَتَى شَاءَ وَاسْتِرْدَادُهُ إِلَى مَلِكِهِ إِذَا عَجَزَ .

( كِتَابُ الْكِتَابَةِ ) ( قَوْلُهُ : أَوْرَدَهُ هَاهُنَا )  
إِلَخ ( قَالَ فِي الْعِنَايَةِ : ذَكَرَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّ ذِكْرَ كِتَابِ الْمُكَاتَّبِ عَقِيبَ الْعَتَقِ أَنْسَبَ وَلِهَذَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي الْكَافِي عَقِيبَ كِتَابِ الْعَتَاقِ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَالُهَا الْوَلَاءُ ، وَالْوَلَاءُ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْعَتَقِ أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ إِخْرَاجُ الرِّقَّةِ عَنِ الْمَلِكِ بِلَا عَوْضٍ ، وَالْكِتَابَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ فِيهَا مَلِكُ الرِّقَّةِ لِشَخْصٍ وَمَنْفَعَتُهُ لغيرِهِ ، وَهُوَ أَنْسَبُ لِلْإِجَارَةِ ؛ لِأَنَّ نَسَبَةَ الذَّاتِيَّاتِ أَوْلَى مِنَ الْعَرْضِيَّاتِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا )

إِلَخ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَسُمِّيَ هَذَا الْعَقْدُ كِتَابَةً وَمُكَاتَّبَةً ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَمَّ حُرِّيَةِ الْيَدِ إِلَى حُرِّيَةِ الرِّقَّةِ أَوْ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا



يَكْتَبُ الْوَيْفَةَ وَهُوَ أَظْهَرُ اهـ

وَفِي الْبَرْهَانِ مَعْنَاهُ كَتَبْتُ لَكَ عَلَى نَفْسِي أَنْ تَعْتِقَ مِنِّي إِذَا وَفَّيْتُ بِالْمَالِ وَكَتَبْتُ لِي عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَفِي بِذَلِكَ أَوْ كَتَبْتُ عَلَيْكَ الْوَفَاءَ بِالْمَالِ ، وَكَتَبْتُ عَلَى الْعِتْقِ اهـ .

( قَوْلُهُ : فَإِنَّ الْمُكَاتَبَ مَالِكٌ يَدًا ) قَالَ الْكَمَالُ : فِي أَوَّلِ بَابِ التَّدْبِيرِ لَا مَعْنَى فِي التَّحْقِيقِ لِقَوْلِهِمُ الْمُكَاتَبُ مَالِكٌ يَدًا بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ مِلْكُهُ مُتَزَلِّزٌ إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ مَالِكٌ شَرْعًا لَكِنَّهُ بَعَرَضٍ أَنْ يَزُولَ بِتَعْجِيزِ نَفْسِهِ اهـ .  
( قَوْلُهُ : كَانَ يَقُولُ لِعَبْدِهِ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ ) مُنَاقِضٌ لِمَا قَدَّمَهُ فِي بَابِ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ فَإِنَّهُ قَالَ الْمُعْلَقُ عِتْقُهُ بِالْأَدَاءِ بَأَنْ قَالَ مَوْلَاهُ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتَ حُرٌّ مَا ذُوْنُ لَا مُكَاتَبَ فَبَجَّازَ بَيْعُهُ وَلَا يَكُونُ أَحَقُّ بِمَكَاسِبِهِ اهـ .

فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ مِنْ صِيغِ الْمُكَاتَبَةِ وَحُكْمُهُمَا مُتَبَايِنٌ ، فَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : وَشَرَطُهَا كَوْنُ الْبَدَلِ مَعْلُومًا ) زَادَ الزَّيْلَعِيُّ

كَغَيْرِهِ وَكَوْنُ الرَّقِّ فِي الْمَحَلِّ اهـ .

وَلَمْ يَبْعَرْضِ الْمُصَنِّفُ لِسَبَبِهَا وَهُوَ الرَّغْبَةُ فِي الْبَدَلِ عَاجِلًا وَفِي الثَّوَابِ آجِلًا وَلَصِفَتْهَا ، وَهِيَ مَنْلُوبَةٌ لِمَنْ عَلِمَ فِيهِ خَيْرٌ وَتُدَبَّ حَطُّ شَيْءٍ مِنْ بَدَلِهَا ، وَالْمُرَادُ بِالْخَيْرِ أَنْ لَا يَضُرُّ بِالْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِنْ كَانَ يَضُرُّ بِهِمْ فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُكَاتَبَهُ وَقِيلَ خَيْرٌ أَيْ وَفَاءً وَأَمَانَةً وَصَلَحًا ، وَقِيلَ الْمَالُ ، وَالْخَيْرُ يُرَادُّ بِهِ الْمَالُ قَالَ تَعَالَى : { إِنْ تَرَكَ خَيْرًا } أَيْ مَالًا { وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ } أَيْ مَالٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كَسُوبًا يَقْدِرُ عَلَى أَدَاءِ الْبَدَلِ قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ .

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

( إِذَا كَاتَبَ قِنَّهُ وَلَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُ ) الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ فَإِنَّهُ إِذَا عَقَلَ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقَبُولِ وَالتَّصَرُّفِ نَافِعٌ فِي حَقِّهِ فَيَجُوزُ ( بِمَالٍ حَالٌ أَوْ مُوَجَّلٌ ) بَسَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ مَثَلًا ( أَوْ مُنْجَمٌ ) أَيُّ مُوقَّتٍ بِأَرْمَنِه مُعَيَّنَةٍ ، أُخِذَ مِنَ التَّوَقُّيْتِ بَطُلُوعِ النَّجْمِ ثُمَّ شَاعَ فِي مُطْلَقِ التَّوَقُّيْتِ ( أَوْ قَالَ جَعَلْتَ عَلَيْكَ أَلْفًا تُؤَدِّيهِ نُجُومًا أَوْ لَهَا كَذَا وَآخَرُهَا كَذَا فَإِنْ أَذْبَنَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزْتَ فَقِنَّ وَقَبِلْ ) أَيُّ الْقِنِّ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَاتَبَ شَرْطَ قَبُولِهِ إِذْ يَلْزَمُهُ الْمَالُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّزَامِهِ ( صَحَّ ) جَوَابُ إِذَا كَاتَبَ أَيُّ صَحَّ عَقْدُ الْكِتَابَةِ سَوَاءً عَبَّرَ بِلَفْظِ الْكِتَابَةِ أَوْ بِمَا يُؤَدِّي مُؤَدَّاهُ لَوْ جُودَ رُكْنُهُ وَهُوَ الْإِيجَابُ ، وَالْقَبُولُ ( وَعَقَقَ ) الْقِنُّ ( إِنْ أَذَى كُلُّهُ وَإِنْ ) وَصْلِيَّةٌ ( لَمْ يَقُلْ إِذَا أَذْبَنَهَا فَأَنْتَ حُرٌّ ) ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الْكِتَابَةِ هُوَ الْعَقْقُ عَنْ الْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تُنْبِئُ عَنْ جَمْعِ حُرِّيَّةِ الْيَدِ إِلَى حُرِّيَّةِ الرَّقَبَةِ عِنْدَ الْأَدَاءِ وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ ( فَخَرَجَ ) عَطْفٌ عَلَى صَحَّ وَفَرَعَ لَهُ أَيُّ إِذَا صَحَّ عَقْدُ الْكِتَابَةِ خَرَجَ الْمُكَاتَبُ ( مِنْ يَدِهِ ) أَيُّ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْكِتَابَةِ مَالِكِيَّةُ الْيَدِ فِي حَقِّ الْمُكَاتَبِ وَلِهَذَا لَا يَكُونُ لِلْمَوْلَى مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى السَّفَرِ ( لَا ) مِنْ ( مَلِكِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَيَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ بَيْنَ الْمُتَعَقِّدَيْنِ وَأَصْلُ الْبَدَلِ يَجِبُ لِلْمَوْلَى فِي ذِمَّتِهِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَتِمُّ مَلِكُهُ فِيهِ إِلَّا بِالْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ نَبَتٌ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ الْمُنَافِي إِذَا الْمَوْلَى لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدِهِ ذِمًّا وَلِهَذَا لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِهِ فَيُثْبِتُ لِلْعَبْدِ بِمُقَابَلَتِهِ مَالِكِيَّةٌ ضَعِيفَةٌ أَيْضًا فَإِذَا تَمَّ لِلْمَوْلَى الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ تَمَّ الْمَالِكِيَّةُ لِلْعَبْدِ أَيْضًا ، وَتَمَامُ

الْمَالِكِيَّةُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْحُرِّيَّةِ فَيَعْتَقُ لِضَرُورَةِ الْمَالِكِيَّةِ فَتَحَقُّقُ الْمُسَاوَاةِ بِذَلِكَ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً ( وَعَقَقَ مَجَانًّا ) أَيُّ بَلَا بَدَلٍ ( إِنْ أَعْتَقَ مَوْلَاهُ ) لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ ( وَغَرِمَ ) الْمَوْلَى ( الْغُرْمُ إِنْ وَطِئَ مُكَاتَبَتَهُ ) أَوْ أَرَشَ الْجَنَابَةِ ( إِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا أَوْ ) مِثْلُ الْمَالِ أَوْ قِيَمَتِهِ إِنْ جَنَى ( عَلَى مَالِهَا ) ؛ لِأَنَّهَا بَعْدُ الْكِتَابَةِ خَرَجَتْ مِنْ يَدِ الْمَوْلَى فَصَارَ كَالْأَجَنِيِّ وَصَارَتْ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا وَوَلَدِهَا وَمَالِهَا .

قَوْلُهُ : إِذَا كَاتَبَ قِنَّهُ ( جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَاتَبَ نَحْوَهُ وَلَدَهُ صَحَّ ، وَالْوَصِيُّ وَالْأَبُ يَصِحُّ مِنْهُمَا اسْتِحْسَانًا عَنْ الصَّغِيرِ بِخِلَافِ الْإِعْتِاقِ عَلَى مَالٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ .  
( قَوْلُهُ : وَلَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُ ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ كَانَ لَا يَعْقِلُ فَلَا يَصِحُّ اتِّفَاقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَبَعًا فَلَا تَصِحُّ مُكَاتَبَتُهُ الْمَجْنُونِ وَالصَّغِيرِ الَّذِي لَمْ يَعْقِلْ وَلَوْ قَبِلَ عَنْهُ رَجُلٌ وَرَضِيَ الْمَوْلَى وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَتِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي الصَّحِيحِ وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ بِمَا آدَاهُ عَلَى الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسَلِّمْ الْعَقْقَ لِعَدَمِ الْقَبُولِ مِنَ الْمُكَاتَبِ وَهُوَ شَرْطُ مُنْتَفِ بِانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ الْمُكَاتَبِ لَهُ ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : بِمَالٍ ) لَيْسَ قِيدًا اخْتِرَازًا عَنْ الْخِدْمَةِ لِمَا سَيَأْتِي .  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِذَا كَاتَبَ عَبْدُهُ عَلَى أَنْ يَخْدُمَهُ شَهْرًا الْقِيَاسُ لَا يَجُوزُ ، وَالِاسْتِحْسَانُ : يَجُوزُ ، كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ : أَوْ مُوَجَّلٌ ) هُوَ أَفْضَلُ ، كَمَا فِي السَّرَاجِ ( قَوْلُهُ : أَوْ قَالَ : جَعَلْتَ عَلَيْكَ أَلْفًا تُؤَدِّيهِ نُجُومًا ) الْخ ( ذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ مُنْجَمٌ لِيُفِيدَ ثَبُوتَ حُكْمِ الْكِتَابَةِ بِلَفْظِهَا وَبِمَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْكِتَابَةُ إِمَّا عَنْ النَّفْسِ خَاصَّةً أَوْ عَنْهَا وَعَنِ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْعَبْدِ وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ وَلَوْ كَانَ مَا فِي يَدِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَدَلِهَا وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى إِلَّا بَدَلُ الْكِتَابَةِ لَا غَيْرُ ، كَمَا فِي السَّرَاجِ ( قَوْلُهُ : وَغَرِمَ الْمَوْلَى الْغُرْمُ إِنْ وَطِئَ مُكَاتَبَتَهُ ) الْغُرْمُ إِذَا ذُكِرَ فِي الْحَرَائِرِ يُرَادُ بِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ وَإِذَا ذُكِرَ فِي الْإِمَاءِ فَهُوَ عَشْرُ قِيَمَتِهَا إِنْ كَانَتْ بَكْرًا وَإِنْ كَانَتْ ثِيَابًا فَنِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهَا ، كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَلَوْ وَطِئَ مِرَارًا لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا غُرْمٌ وَاحِدٌ وَلَوْ شَرَطَ وَطَاطَهَا فَسَدَتْ الْكِتَابَةُ ، كَمَا فِي الدَّرَايَةِ وَتَعَقُّقُ

بِأَدَاءِ الْبَدَلِ وَلَا يَثْبُتُ لَهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَا قَبْلَ الْأَدَاءِ وَهَذَا حُكْمُ الْفَاسِدَةِ بِقَوَاتِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ وَأَمَّا الْبَاطِلَةُ وَهِيَ الَّتِي فَاتَتْهَا شَرْطٌ مِنْ شَرَائِطِ الْإِنْعِقَادِ فَلَا يَثْبُتُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ إِلَّا إِنْ عُلِقَ عِنْقُهُ بِأَدَاءِ الْمَالِ فَيَعْتَقُ بِهِ كَسَائِرُ الشُّرُوطِ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهَا بَعْدَ الْكِتَابَةِ خَرَجَتْ مِنْ يَدِ الْمُوَلَى  
إِلْخ ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ : لَوْ وَطِنَهَا الْمُوَلَى غَرِمَ الْعَقْرُ لَهَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مَنْفَعَةٍ مَمْلُوكَةٍ لَهَا هـ

وَقَدْ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ قَبْلَ هَذَا : ثُمَّ مَالُ الْعَبْدِ مَا يَحْصُلُ بَعْدَ الْعَقْدِ بِتِجَارَةٍ أَوْ بِقَبُولِ الْهَبَةِ ، وَالصَّدَقَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْسَبُ إِلَى الْعَبْدِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا كَانَ مِنْ مَالِ الْمُوَلَى فِي يَدِ الْعَبْدِ وَقْتَ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْعَبْدِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَرَشُ وَالْعَقْرُ وَإِنْ حَصَلَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَيَكُونُ لِلْمُوَلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْسَبُ إِلَى الْعَبْدِ هـ فَلْيَتَأَمَّلْ .  
وَكَذَا قَالَ الْحَدَّادِيُّ : وَأَمَّا أَرَشُ الْجِرَاحَةِ ، وَالْعَقْرُ فَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ وَهُوَ لِلْمُوَلَى هـ .  
فَلْيَنْظُرْ فِيهِ مَعَ إِزَامِ الْمُوَلَى الْعَقْرَ بَوَاطِنَهَا ، وَالْأَرَشَ بِالْجِنَابَةِ عَلَيْهَا .

( إِذَا كَاتَبَ عَلَى قِيمَتِهِ ) بَأَن قَالَ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ قِيمَتَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ كَاتَبْتُكَ عَلَى قِيمَتِكَ ( أَوْ ) عَلَى ( عَيْنِ لَغِيرِهِ )  
( بَأَن قَالَ : كَاتَبْتُكَ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَهُوَ لَغِيرِهِ هَذَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تَصِحُّ حَتَّى إِذَا مَلَكَهَا وَسَلَّمَهَا عَتَقَ وَإِنْ عَجَزَ رُدَّ إِلَى الرَّقِّ ) وَتَعَيَّنَ بِالْتَّعَيُّنِ ( اخْتِرَازًا عَنْ دَرَاهِمِ الْغَيْرِ وَدَنَانِيرِهِ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ عَلَيْهَا جَائِزَةٌ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهَا ) ( أَوْ عَلَى مِائَةٍ ) مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ ( لِيرُدِّ مَوْلَاهُ ) إِلَيْهِ ( وَصِيفًا ) أَيَّ خَادِمًا عَبْدًا كَانَ أَوْ أَمَةً حَتَّى لَوْ شَرَطَ أَنْ يَرُدَّ عَبْدًا مُعَيَّنًا أَوْ أَمَةً مُعَيَّنَةً صَحَّ ( أَوْ الْمُسْلِمُ ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ كَاتَبَ وَجَازَ لِلْفَصْلِ ( عَلَى خَمَرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ) وَقَوْلُهُ ( فَسَدَ ) جَوَابٌ إِذَا كَاتَبَ أَيَّ فَسَدَ الْعَقْدُ فِي هَذِهِ الصُّورِ أَمَّا الْأُولَى فَلِأَنَّ الْقِيَمَةَ مَجْهُولَةٌ قَدْرًا وَجَنَسًا وَوَصْفًا فَتَفَاحَشَتْ الْجَهَالَةُ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِعَجْزِهِ عَنْ تَسْلِيمِ مَلِكٍ الْغَيْرِ وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ فَلِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ اشْتَمَلَ عَلَى بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمِائَةِ بِإِزَاءِ الْوَصِيفِ الَّذِي يَرُدُّهُ الْمُوَلَى بَيْعٌ وَمَا كَانَ مِنْهَا بِإِزَاءِ رَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ كِتَابَةٌ فَيَكُونُ صَفَقَةً فِي صَفَقَةٍ فَلَا يَجُوزُ لِلنَّهْيِ عَنْهَا كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ الْعَقْدِ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ عَبْدًا مُعَيَّنًا أَوْ أَمَةً مُعَيَّنَةً ، وَالْقَوْمُ صَرَّحُوا بِخِلَافِهِ فَالصَّوَابُ مَا فِي الْكَافِي أَنْ بَدَلَ الْكِتَابَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَجْهُولُ الْقَدْرِ فَلَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ كَاتَبَهُ عَلَى قِيَمَةِ الْوَصِيفِ وَهَذَا ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الدَّنَانِيرِ وَإِنَّمَا يُسْتَشَى قِيمَتُهُ ، وَالْقِيَمَةُ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ بَدَلَ الْكِتَابَةِ لَجَهَالَتِهَا قَدْرًا فَكَذَا لَا تَصْلُحُ أَنْ

تَكُونَ مُسْتَشَى مِنْ بَدَلِ الْبَدَلِ وَأَمَّا الرَّابِعَةُ فَإِنَّ الْخَمَرَ أَوْ الْخِنْزِيرَ لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَلَا يَصْلُحُ لِلْعَوَضِ فِي عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ ( وَعَتَقَ فِيهِمَا ) أَيَّ الْخَمَرِ وَالْخِنْزِيرِ يَعْنِي فِي أَذَانِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مَالٌ فِي الْجُمْلَةِ فَأَمَكَّنَ اعْتِبَارُ مَعْنَى الْعَقْدِ فِيهِ وَمَوْجِبُهُ الْعَتَقُ عِنْدَ آدَاءِ الْعَوَضِ الْمَشْرُوطِ ( ثُمَّ ) أَيَّ بَعْدَ مَا عَتَقَ بِأَدَاءِ الْمُسَمَّى ( سَعَى فِي قِيَمَةِ نَفْسِهِ ) وَقَالَ زُفَرٌ : لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِأَدَاءِ قِيَمَةِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْقِيَمَةُ قَالَ فِي الْكُفَايَةِ وَفِي نُسْخِ الْهَدَايَةِ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِأَدَاءِ قِيَمَةِ الْخَمَرِ وَأَنَّهُ مُشْكَلٌ جَدًّا مُخَالَفٌ لِعَامَّةِ رَوَايَاتِ الْكُتُبِ فَإِنَّ فِيهَا لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِأَدَاءِ قِيَمَةِ نَفْسِهِ ( لَا يُنْقِصُ مِنْهُ وَيَزَادُ عَلَيْهِ ) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَهَا نَوْعٌ تَعْلُقُ بِمَا قَبْلَهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِهَا يَعْنِي أَنَّ الْقِيَمَةَ فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ جَنْسِ الْمُسَمَّى فَإِنْ كَانَتْ نَقِصَةً عَنِ الْمُسَمَّى لَا تَنْقُصُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً زِيدَتْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ رُدُّ رَقَبَتِهِ لِفَسَادِ الْعَقْدِ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ بِالْعَتَقِ فَوَجَبَ رُدُّ قِيَمَتِهِ بِاللُّغَةِ مَا بَلَغَتْ ؛ لِأَنَّ الْمُوَلَى لَمْ يَرْضَ بِالتَّقْصَانِ ، وَالْعَبْدُ رَضِيَ بِالزِّيَادَةِ كَيْ لَا يَبْطُلَ حَقُّهُ فِي الْعَتَقِ فَوَجَبَ ذَلِكَ .

( قَوْلُهُ : بَأْنَ قَالَ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ قِيَمَتَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ ) قَلَمْنَا أَنَّهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الصِّغَةِ يَكُونُ مَأْذُونًا لَا مُكَاتَبًا فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلُهُ : كَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ

( الْخ ) الْإِبْرَازُ مَذْفُوعٌ ؛ لِأَنَّ مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ الْكَافِي قَدْ صَدَرَ بِهِ الرَّيْلِيُّ فِي تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ قَالَ ثَانِيًا : وَلِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ يَشْتَمِلُ عَلَى يَنْعٍ

الْخ ، وَلَيْسَ ضَرَارًا فَلَا يُنْسَبُ إِلَى الْخَطَا ( قَوْلُهُ : يَعْنِي فِي أَذَانِهِمَا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَنْصَ الْمَوْلَى عَلَى تَعْلِيلِ الْعِتْقِ بِأَذَانِهِمَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، كَمَا فِي الْإِخْتِيَارِ .

( تَنْبِيْهَانِ الْأَوَّلُ ) : لِلْمَوْلَى فَسُخِ الْكِتَابَةُ الْفَاسِدَةُ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ( الثَّانِي ) لَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حُكْمَ الْعِتْقِ فِي بَاقِي الصُّوَرِ الْفَاسِدَةِ فَنَقُولُ : إِنَّهُ يَعْتِقُ بِأَدَاءِ قِيَمَتِهِ إِذَا كَاتَبَهُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ مِنْ وَجْهِ وَتَصِيرُ مَعْلُومَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ عِنْدَ الْأَدَاءِ حَتَّى تَصِيرَ مَعْلُومَةٌ الْقَدْرِ ، وَالْجِنْسِ ، وَالصِّفَةِ اهـ .  
وَإِنَّمَا يَنْبُتُ أَدَاءُ الْقِيَمَةِ بِتَصَادُفِهِمَا أَوْ بِأَدَاءِ أَقْصَى مَا يَقَعُ بِهِ تَقْوِيمُ الْمُقَوِّمِينَ وَإِذَا كَاتَبَهُ عَلَى عَيْنٍ لِغَيْرِهِ تَعَيَّنَ بِالْعَيْنِ قَالَ الرَّيْلِيُّ : إِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ الْعَقْدُ أَصْلًا اهـ .

وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ : لَمْ يَنْعَقِدِ الْعَقْدُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ إِلَّا إِذَا قَالَ لَهُ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ فَأَنْتَ حُرٌّ فَجِيئَ بِدَعْوَى الْعِتْقِ بِحُكْمِ الشَّرْطِ اهـ .

فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ بَاطِلٌ لَا فَاسِدٌ وَأَمَّا إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى مَائَةٍ لِيُرَدَّ سَيِّدُهُ عَلَيْهِ وَصِيفًا فَبَدَلُ الْكِتَابَةِ مَجْهُولُ الْقَدْرِ فَلَا تَصِحُّ كَذَا عَلَّلَهُ الرَّيْلِيُّ وَقَوْلُهُ : فَلَا تَصِحُّ يَعْنِي فَكُونُ بَاطِلَةً لِمَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ أَنَّ الْمُسَمَّى مَتَى كَانَ شَيْئًا لَا يَصْلُحُ عَوَضًا لِجَهَالَةِ الْقَدْرِ أَوْ

لِجَهَالَةِ الْجِنْسِ فَإِنَّ الْعَبْدَ لَا يَعْتِقُ بِأَدَاءِ الْمُسَمَّى وَلَا بِأَدَاءِ الْقِيَمَةِ إِذْ لَا يَنْعَقِدُ هَذَا الْعَقْدُ أَصْلًا لَا عَلَى وَجْهِ الْمُسَمَّى وَلَا عَلَى الْقِيَمَةِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ زُفَرٌ : لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِأَدَاءِ قِيَمَةِ نَفْسِهِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ مُعَلِّلًا لَهُ : لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ هُوَ الْقِيَمَةُ فَيَعْتِقُ بِأَذَانِهِ وَلَا يَعْتِقُ بِأَدَاءِ مَا لَيْسَ بِبَدَلٍ هَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي وَعَزَاهُ إِلَى الْمَبْسُوطِ ، وَالذَّخِيرَةِ وَ ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

اهـ .

( قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَفِي نُسْخِ الْهَدَايَةِ ) يَعْنِي فِي بَعْضِ نُسْخِهَا مَنْسُوبًا لِرُفْرٍ لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِأَدَاءِ قِيَمَةِ الْخَمْرِ لِمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ بَعْدَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْهَدَايَةِ لِمَا فِي الْمَبْسُوطِ ، وَالذَّخِيرَةِ وَفِي بَعْضِ نُسْخِ الْهَدَايَةِ وَقَالَ زُفَرٌ : لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِأَدَاءِ قِيَمَةِ الْخَمْرِ وَهُوَ غَلَطٌ مِنَ الْكَاتِبِ .

اهـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنَّهُ مُشْكَلٌ جِدًّا ) قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ غَلَطٌ ، وَقَدْ تَبَعَ هَذَا الْغَلَطَ فِي الْإِخْتِيَارِ فَلْيَكُنْ فِي عِلْمِكَ .

( وَلَوْ عَلَى مَبْتَنٍ وَنَحْوِهَا بَطَلَ ) أَيِ عَقْدُ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَالٍ فَلَا يَلْزَمُ عَلَى الْمُكَاتَبِ شَيْءٌ ( وَصَحَّتْ ) الْكِتَابَةُ عَلَى حَيَوَانَ ( ذَكَرَ جِنْسَهُ ) كَالْعَبْدِ ( فَقَطْ ) أَيِ لَا نَوْعَهُ وَصِفَتَهُ ( وَيُؤَدِّي الْوَسْطَ أَوْ قِيَمَتَهُ ) فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ أَصْلٌ مِنْ وَجْهِ أَمَّا الْوَسْطُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا قِيَمَتُهُ فَلِأَنَّهُ يُعْرَفُ بِالْقِيَمَةِ فَصَارَتْ أَصْلًا فَدَفْعُ الْقِيَمَةِ قَضَاءٌ فِي مَعْنَى الْأَدَاءِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ .

(قوله : وَلَوْ عَلَى مَيْتَةٍ وَنَحْوَهَا بَطَلَ) قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ : وَالْكِتَابَةُ عَلَى الْمَيْتَةِ ، وَالْدِّمُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَالٍ أَصْلًا وَلَا مُوجِبَ لَهَا وَلَوْ عُلِقَ الْعِتْقُ بِأَدَائِهِمَا عِتْقٌ بِالْأَدَاءِ لَوْجُودِ الشَّرْطِ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْمَالِيَّةِ ثُمَّ قَالَ : وَلَوْ عُلِقَ عِتْقُهُ بِأَدَاءِ ثَوْبٍ أَوْ ذَابَّةٍ أَوْ حَيَوَانٍ فَأَدَّى لَا يَعْتِقُ لِلْجَهَالَةِ الْفَاحِشَةِ اهـ .

(قُلْتُ) وَيُخَالَفُهُ قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ أَنَّهُ يَعْتِقُ ذَكَرَهُ قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِ قَالَ : وَصَحَّ عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ ، وَنَصُّهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى ثَوْبٍ حَيْثُ لَا يَعْتِقُ بِأَدَاءِ ثَوْبٍ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا فَاحِشًا لَا يُوقَفُ عَلَى مُرَادِ الْمُوَلَّى فَكَانَتْ الْكِتَابَةُ بَاطِلَةً فَلَا تُعْتَبَرُ أَصْلًا حَتَّى لَوْ أَدَّى قِيمَتَهُ أَيْضًا لَا يَعْتِقُ إِلَّا إِذَا عُلِقَ بِهِ قَصْدًا بَأَنَّ قَالَ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ ثَوْبًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَحَيْثُ يَعْتِقُ بِأَدَاءِ ثَوْبٍ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ صَرِيحٌ فَصَارَ مِنْ بَابِ الْأَيْمَانِ وَهِيَ تَنْعَقِدُ مَعَ الْجَهَالَةِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الثَّوْبِ اهـ .

قوله : وَصَحَّتْ عَلَى حَيَوَانٍ ذَكَرَ جِنْسُهُ كَالْعَبْدِ ( كَذَا قَالَ فِي الْعِنَايَةِ : إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى حَيَوَانٍ وَبَيَّنَّ جِنْسَهُ كَالْعَبْدِ وَالْفَرَسِ وَلَمْ يُبَيِّنِ التَّوَعُّدُ أَنَّهُ تُرْكِيٌّ أَوْ هِنْدِيٌّ وَلَا الْوَصْفُ أَنَّهُ جَيِّدٌ أَوْ رَدِيءٌ جَارَتْ وَيَنْصَرِفُ إِلَى الْوَسْطِ وَإِنَّمَا صَحَّ الْعَقْدُ مَعَ الْجَهَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسِيرُ وَمِثْلُهَا يُتَحَمَّلُ فِي الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ فَيُعْتَبَرُ جَهَالَةُ الْبَدَلِ بِجَهَالَةِ الْأَجَلِ فِيهِ حَتَّى لَوْ كَاتَبَهُ إِلَى الْحَصَادِ صَحَّتْ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجَازَ الْكِتَابَةَ عَلَى الْوَصْفِ جَمْعٌ وَصِيفٍ وَهُوَ الْعَبْدُ لِلْخِدْمَةِ اهـ .

وَلَكِنْ قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ : وَالْكِتَابَةُ عَلَى الْحَيَوَانِ ، وَالْثَوْبِ كَالنِّكَاحِ

إِنَّ عَيْنَ التَّوَعُّدِ صَحَّ وَإِنْ أَطْلُقَ لَا يَصِحُّ اهـ .

فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّوَعُّدِ الْجِنْسَ وَالْأَنْقَضَهُ مَا فِي الْعِنَايَةِ (قوله : وَيُؤَدِّي الْوَسْطَ) فَدَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْعَبْدِ بِمَا قِيمَتُهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَقَالَ هُوَ عَلَى قَدَرِ غَلَاءِ السَّعْرِ وَرُخْصِهِ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

(وَمِنْ كَافِرٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى حَيَوَانٍ أَيْ صَحَّتْ الْكِتَابَةُ مِنْ كَافِرٍ (كَاتَبَ عَبْدًا مِثْلُهُ) يَعْنِي كَافِرًا (بِخَمْرِ مُقَدَّرَةٍ) أُعْثِرَ التَّقْدِيرُ لِيُعْلَمَ الْبَدَلُ وَإِنَّمَا صَحَّتْ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ عَنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْخَلِّ عِنْدَنَا (وَأَيُّ) مِنَ الْمُوَلَّى وَالْعَبْدِ (أَسْلَمَ لِلْمُوَلَّى قِيمَتَهَا) ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مَمْنُوعٌ عَنْ تَمْلُكِ الْخَمْرِ وَتَمْلِيكِهِ (وَعَتَقَ) الْعَبْدُ (بِقَبْضِ الْخَمْرِ) ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ مُتَعَلِّقٌ بِقَبْضِهَا لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَةُ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ (وَعَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى حَيَوَانٍ (لَهُ) أَيْ لِلْمُوَلَّى (أَوْ لغيرِهِ أَوْ حَفَرٍ بئرٍ أَوْ بِنَاءٍ دَارٍ إِذَا بَيَّنَّ قَدْرَ الْمُعْمُولِ ، وَالْأَجْرُ بِمَا يَرْفَعُ النَّزَاعَ) لِحُصُولِ الرُّكْنِ ، وَالشَّرْطُ (وَأَلْفٌ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى غَرَمِهِ وَأَلْفٌ وَوَصِيفٌ وَأَلْفٌ وَخِدْمَتِهِ سَنَةً وَخِدْمَتِهِ أَبَدًا لَا) أَيْ لَا يَجُوزُ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَافٍ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ فَإِنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْكِتَابَةِ كَوْنُ الْمَمْلُوكِ مَالِكًا يَدًا وَلَوْ فِي بَعْضِ الْأَرْزَاقِ لِيَكُونَ مَالِكًا مُطْلَقًا بَعْدَهُ ، كَمَا فِي الْكِتَابَةِ عَلَى الْخِدْمَةِ سَنَةً وَهَذَا يُنَافِيهِ (لَا تَقْسُدُ) الْكِتَابَةُ (بِشَرْطٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ) أَيْ الشَّرْطُ (فِي صُلْبِ الْعَقْدِ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : الْكِتَابَةُ تُشْبِهُ الْبَيْعَ يَعْنِي انْتِهَاءً ؛ لِأَنَّهَا مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ انْتِهَاءً وَتُشْبِهُ النِّكَاحَ يَعْنِي ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّهَا مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِغَيْرِ الْمَالِ وَهُوَ الْبُضْعُ ابْتِدَاءً فَالْحَقْنَاهَا بِالْبَيْعِ فِي شَرْطِ تَمَكُّنٍ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَمَا إِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً مَجْهُولَةً ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَدَلِ وَالنِّكَاحِ فِي شَرْطٍ لَمْ يَتِمَّكُنْ فِي صُلْبِهِ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ .

(قوله : وَعَتَقَ بِقَبْضِ الْخَمْرِ) ، كَذَا فِي الْكَنْزِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : قَالَ فِي الْكَافِي هَكَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَالْقَاضِي طَهِيرِ الدِّينِ وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَالتَّمْرَتَاشِيِّ لَوْ أَدَّى الْخَمْرُ لَا يَعْتِقُ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ انْتَقَلَتْ إِلَى الْقِيمَةِ وَلَمْ

يَقَى الْخَمْرُ بَدَلًا هـ .

وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ : فَكَانَ فِي الْعِتْقِ بِأَدَاءِ الْخَمْرِ رَوَايَتَانِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَعَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ) اسْتِحْسَانٌ ، وَالْقِيَاسُ عَدَمُ الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّ الْخِدْمَةَ مُخْتَلِفَةٌ وَجْهٌ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْخِدْمَةَ الْمُطْلَقَةَ تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْهُودَةِ فَتَصِيرُ مَعْلُومَةً بِالْعَادَةِ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : أَوْ حَفَرٍ بئرٍ أَوْ بِنَاءٍ دَارٍ إِذَا بَيَّنَّ قَدْرَ الْمَعْمُولِ ) بَيَانُهُ : أَنَّ يُسَمَّى لَهُ طُولُ الْبِئْرِ وَعُمْقُهَا وَمَكَانُهَا .

وَفِي الدَّرَايَةِ آخِرُهَا وَجْصُهَا وَمَا يُبْنَى بِهَا فَتَصِحُّ الْكِتَابَةُ ؛ لِأَنَّهُ كَاتِبُهُ عَلَى بَدَلٍ مَعْلُومٍ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : وَالْأَجْرُ ) بِالْمَدِّ وَضَمِّ الْجِيمِ اللَّيْنِ الْمُحَرَّقِ ( قَوْلُهُ : وَالْفِ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَهَا إِلَى غَرَمِهِ ) أَيَّ صَحَّتْ عَلَيْهَا وَكَذَا إِذَا كَاتِبُهُ عَلَى أَلْفٍ يَضُمُّهَا لِرَجُلٍ عَنْ سَيِّدِهِ فَالْمُكَاتِبَةُ ، وَالضَّمَانُ جَائِزَانِ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : وَالْفِ وَوَصِيفٍ وَالْفِ وَخِدْمَتِهِ سَنَةً ) أَيَّ صَحَّتْ الْكِتَابَةُ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَعْلُومٌ وَلَيْسَ صَفَقَةً فِي صَفَقَةٍ ( قَوْلُهُ : وَخِدْمَتِهِ أَبَدًا لَا ) يَعْنِي إِذَا كَاتِبَهُ عَلَى أَلْفٍ وَخِدْمَتِهِ أَبَدًا لَا تَصِحُّ لِمَا ذُكِرَ مِنْ مُنَاقَاظِهِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ فَإِنَّ أَدَى الْأَلْفِ عِتْقٌ .

وَقَالَ بِشَرِّ الْمَرِيسِيِّ : هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَنْزِلُ إِلَّا بَعْدَ آدَاءِ جَمِيعِ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ شَرَطَ عَلَيْهِ مَعَ الْأَلْفِ شَيْئًا آخَرَ فَكَيْفَ يَعْتَقُ بِأَدَاءِ الْأَلْفِ قُلْنَا اشْتَرَاطُ الْخِدْمَةِ عَلَيْهِ لَيْسَ بِطَرِيقِ الْبَدَلِ لِمَا أَوْجَبَهُ لَهُ بَلْ

بِاعْتِبَارِ بَقَاءِ مِلْكِ نَفْسِهِ فِي الْخِدْمَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ قَبْلِ فَلَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءٌ لِمَوْجِبِ الْعَقْدِ فَأَمَّا الْبَدَلُ الْمَشْرُوطُ عَلَيْهِ هُوَ الْأَلْفُ فَإِذَا آدَاهُ يَعْتَقُ لَوْجُودِ الشَّرْطِ ، كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : أَيَّ لَا يَجُوزُ هَذَا ) يُرِيدُ بِهِ الصُّورَةَ الْأَخِيرَةَ فَقَطْ وَهِيَ مَا إِذَا كَاتِبُهُ عَلَى أَلْفٍ وَخِدْمَتِهِ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَوْعٌ خَفَاءَ فَشَرْحُهُ أَوْضَحَهُ ( قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : الْكِتَابَةُ تُشَبِّهُ الْبَيْعَ يَعْنِي انْتِهَاءً ؛ لِأَنَّهَا مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ انْتِهَاءً ) أَقُولُ لَمْ يَعْنِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ شَبْهَ الْكِتَابَةِ بِالْبَيْعِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بَلْ مِنْ حَيْثُ الْمُعَاوَضَةُ وَعَدَمُ صِحَّتِهِمَا بِلَا بَدَلٍ وَاحْتِمَالُهُمَا الْقَسْخَ ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْعِنَايَةِ ، وَقَدْ نَفَى صَاحِبُ الْهِدَايَةِ شَبْهَ الْكِتَابَةِ بِالْبَيْعِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ حَيْثُ قَالَ : وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ أَيُّ عَقْدٍ الْكِتَابَةُ عَلَى حَيَّوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ فَاشْتَبَهَتْ الْبَيْعَ وَلَكِنَّهَا مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ أَوْ بِمَالٍ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ يَسْقُطُ الْمِلْكُ فِيهِ فَاشْتَبَهَتْ النِّكَاحَ ، وَالْجَامِعُ أَنَّهَا تُبْنَى عَلَى الْمُسَامَحَةِ ا هـ .

وَقَدْ مَنَعَ فِي الْعِنَايَةِ شَبْهَ الْكِتَابَةِ بِالْبَيْعِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً فَقَالَ : وَلَكِنَّا أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الْكِتَابَةِ عَلَى الْبَيْعِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ ابْتِدَاؤُهَا أَوْ مِنْ حَيْثُ الْانْتِهَاءُ ، وَالْأَوَّلُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِمَالٍ ، وَالْكِتَابَةُ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ فَكِّ الْحَجَرِ فِي الْابْتِدَاءِ وَكَذَلِكَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ فِي الْانْتِهَاءِ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِمَالٍ وَهُوَ الرِّقْبَةُ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ يَسْقُطُ الْمِلْكُ فِيهِ فَاشْتَبَهَتْ النِّكَاحَ فِي الْانْتِهَاءِ وَفِي أَنَّ مَبْنَى كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى

الْمُسَامَحَةِ وَهَذَا الْمَقْدَارُ كَافٍ فِي إِحْقَاقِهَا بِالنِّكَاحِ ا هـ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهَا مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِغَيْرِ الْمَالِ وَهُوَ الْبُضْعُ ) صَوَابُهُ وَهُوَ فَكُّ الْحَجَرِ كَمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ : وَالْكِتَابَةُ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فِي الْابْتِدَاءِ إِذَا الْبَدَلَ مُقَابِلَ بِفَكِّ الْحَجَرِ ابْتِدَاءً وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ ا هـ .  
وَمِثْلُهُ فِي الْعِنَايَةِ .

( فَصْلٌ فِي تَصَرُّفَاتِ الْمُكَاتَبِ ) ( صَحَّ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَلَوْ بِالْمُحَابَاةِ ) فَإِنَّهَا مِنْ صَنِيعِ التَّجَارِ فَإِنَّ التَّاجَرَ قَدْ يُحَابِي فِي صَفَقَةٍ لِيَرْبِحَ فِي أُخْرَى ( وَسَفَرُهُ وَإِنْ شَرَطَ تَرْكُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ مُخَالَفَ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ وَهُوَ مَالِكِيَّةُ الْيَدِ وَلَا تَفْسُدُ الْكِتَابَةُ بِمِثْلِ هَذَا الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ( وَتَرْوِيجُ أَمْتِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الْمَالَ وَهُوَ الْمَهْرُ ( لَا ) تَرْوِيجُ ( عَبْدِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ تَنْقِصُ الْعَبْدِ وَتَعْيِيبُهُ وَشَغْلُ ذِمَّتِهِ بِالْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةِ ( وَصَحَّ كِتَابَةُ رَقِيقِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ احْتِسَابٍ لِلْمَالِ فَيَمْلِكُهُ كَتَرْوِيجِ أَمْتِهِ ( وَالْوَلَاءُ ) أَيْ وَلَاءُ الثَّانِي ( لَهُ ) أَيْ لِلْأَوَّلِ ( إِنْ أَدَّى ) الثَّانِي ( بَعْدَ عِتْقِهِ ) أَيْ عَتَقَ الْأَوَّلَ ؛ لِأَنَّ الْعَاقِدَ مِنْ أَهْلِ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ وَهُوَ الْأَصْلُ فَيُثْبِتُ لَهُ ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّهِ بَعْدَ عِتْقِهِ بَلْ قَبْلَهُ ( فَلَمَوْلَاهُ ) أَيْ مَوْلَى الْمُكَاتَبِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ فِيهِ نَوْعٌ مِلْكٍ وَصَحَّ إِضَافَةُ الْإِعْتِاقِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ فَإِذَا تَعَدَّرَ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُبَاشِرِ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ أُضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا ( وَإِنْ أَدَّى ) أَيْ الْمُكَاتَبَانِ بَدَلَهُمَا ( جَمِيعًا ) مَعَ فَوَلَاؤُهُمَا لِلْمَوْلَى ( تَرْجِيحًا لِلْأَصْلِ وَإِنْ ( عَجَزَ الْأَوَّلُ ) عَنْ أَدَاءِ الْبَدَلِ وَرُدَّ إِلَى الرَّقِّ وَلَمْ يُؤَدِّ الثَّانِي بَدَلَهُ ( بَقِيَ الثَّانِي مُكَاتَبًا ) فَإِنْ أَدَّى الْبَدَلُ إِلَى الْمَوْلَى عَتَقَ وَإِنْ عَجَزَ رُدَّ إِلَى الرَّقِّ كَالْأَوَّلِ ( لَا التَّرْوِيجُ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بَيْعُهُ أَيْ لَا يَصِحُّ تَرْوِيجُهُ ( بَلَا إِذْنِهِ ) أَيْ الْمَوْلَى ( وَلَا التَّسْرِي ) وَهُوَ اتِّخَاذُ السَّرِّيَّةِ يَغْنِي اشْتِرَاءَ جَارِيَةٍ يَسْتَمْتِعُ بِهَا وَطَبَّا ( وَلَوْ بِهِ ) أَيْ بِإِذْنِ الْمَوْلَى ( كَذَا الْمَأْذُونُ ، وَالْمُدَبَّرُ ) وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى التَّسْرِي عَلَى

مِلْكِ الرَّقِيقَةِ دُونَ الْمُتَعَةِ فَالْرَقِيقُ وَإِنْ كَانَ مُكَاتَبًا أَوْ مَأْذُونًا أَوْ مُدَبَّرًا لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِ مِلْكِ الْمَالِ لِكَوْنِ رَقِيقَتِهِ مَمْلُوكَةً وَلَا يَنْفَعُ إِذْنُ الْمَوْلَى ( وَلَا الْهَبَةُ ) وَلَوْ بَعْضٍ ، وَالتَّصَدُّقُ إِلَّا بِبَيْعٍ ، وَالتَّكْفُلُ ، وَالْإِفْرَاضُ وَإِعْتِاقُ عَبْدِهِ وَلَوْ بِمَالٍ وَبَيْعُ نَفْسِهِ أَيْ الْعَبْدِ ( مِنْهُ ) أَيْ مِنَ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَبَرُّعَاتٌ فَلَا يَمْلِكُهَا الْمُكَاتَبُ ( الْأَبُ وَالْوَصِيُّ فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ كَالْمُكَاتَبِ ) أَيْ كُلُّ تَصَرُّفٍ يَمْلِكُهُ الْمُكَاتَبُ فِي عَبْدِهِ يَمْلِكُكَانِهِ فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ وَمَا لَا فَلَا ؛ لِأَنَّهُمَا يَمْلِكُكَانِ فِيهِ تَصَرُّفًا يَحْصُلُ بِهِ الْمَالُ لِلصَّغِيرِ كَالْمُكَاتَبِ يَمْلِكُ كَسْبَ الْمَالِ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُهُ فَيَمْلِكُكَانِ كِتَابَةُ عَبْدِهِ لَا إِعْتِاقَهُ عَلَى مَالٍ وَيَبِعَ عَبْدَهُ مِنْ نَفْسِهِ وَيَمْلِكُكَانِ تَرْوِيجَ أَمْتِهِ لَا إِعْتِاقَهَا عَلَى مَالٍ ( وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْهُمَا مُضَارِبٌ وَشَرِيكٌ ) شَرَكَةُ مُفْلَوْضَةٍ أَوْ عَنَانٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَمْلِكُكَانِ إِلَّا التَّجَارَةَ ، وَالتَّرْوِيجُ وَالْكِتَابَةُ لَيْسَا مِنْهَا ( وَيَتَكَاتَبُ عَلَيْهِ بِالشَّرَاءِ مِنْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ ) ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ أَهْلٌ لَأَنَّ يَكَاتِبَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْعَتَقِ فَيُجْعَلُ كُلُّ مِنْهُمُ مُكَاتَبًا مَعَهُ تَحْقِيقًا لِلصَّلَةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَأَقْوَاهُمْ دُخُولًا الْوَلَدُ الْمَوْلُودُ فِي كِتَابَتِهِ ثُمَّ الْوَلَدُ الْمُشْتَرَى ثُمَّ الْأَيَّانُ وَلِهَذَا يَتَّعَاوَتُونَ فِي الْأَحْكَامِ فَإِنَّ الْمَوْلُودَ فِي كِتَابَتِهِ يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ أَبِيهِ حَتَّى إِذَا مَاتَ أَبُوهُ وَلَمْ يَتْرُكْ وَقَاءً سَعَى عَلَى نُجُومِ أَبِيهِ ، وَالْوَلَدُ الْمُشْتَرَى يُؤَدِّي بَدَلَ الْكِتَابَةِ حَالًا وَإِلَّا رُدَّ إِلَى الرَّقِّ ، وَالْوَالِدَانِ يُرَدَّانِ إِلَى الرَّقِّ لَوْ مَاتَ وَلَا يُؤَدَّيَانِ حَالًا وَلَا مُؤَجَّلًا وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ الْمَوْلُودَ فِي الْكِتَابَةِ تَبَعِيَّتُهُ ثَابِتَةٌ بِالْمِلْكِ ،

وَالْبَعْضِيَّةُ الثَّابِتَةُ حَقِيقَةً وَقْتَ الْعَقْدِ ، وَالْوَلَدُ الْمُشْتَرَى تَبَعِيَّتُهُ ثَابِتَةٌ بِالْمِلْكِ وَبِالْبَعْضِيَّةِ بَيْنَهُمَا حُكْمًا فِي حَقِّ الْعَقْدِ لَا حَقِيقَةً فِي حَقِّهِ إِذْ لَا بَعْضِيَّةَ بَيْنَهُمَا حَقِيقَةً بَعْدَ الْإِفْصَالِ ، وَالْوَالِدَانِ تَبَعِيَّتُهُمَا بِاعْتِبَارِ الْمِلْكِ لَا الْبَعْضِيَّةِ فَإِنَّهُمَا لَيْسَا بِبَعْضٍ لَهُ فَاخْتَلَفَتْ الْأَحْكَامُ لِذَلِكَ ( لَا غَيْرُ وَلَوْ مُحَرَّمًا كَالْأَخِ وَالْعَمِّ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَتَكَاتَبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الصَّلَةِ يَشْمَلُ الْقَرَابَةَ الْمَحْرَمِيَّةَ وَلِهَذَا يَعْتَقُ عَلَى الْحُرِّ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ وَتَجِبُ تَقَاتُلُهُمْ عَلَيْهِ وَلَا يَرْجِعُ فِيهَا وَهَبُهُ لَهُمْ وَلَا تُقَطَّعُ يَدُهُ إِذَا سَرَقَ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَلَهُ أَنَّ لِلْمُكَاتَبِ كَسْبًا لَا مِلْكًا حَقِيقَةً لَوْ جُودَ مَا يُنَافِيهِ وَهُوَ الرَّقُّ وَلِهَذَا إِذَا اشْتَرَى امْرَأَتَهُ لَا يَفْسُدُ نِكَاحُهُ وَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَلَوْ وَجَدَ كَنْزًا إِلَّا أَنَّ الْكَسْبَ يَكْفِي لِلصَّلَةِ فِي الْوَلَدِ أَلَّا يَرَى أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ يُخَاطَبُ بِتَفَقُّةِ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَلَا يُكَلَّفُ فِي غَيْرِهِمَا حَتَّى لَا يُخَاطَبُ إِلَّا بِتَفَقُّةِ أَخِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُوسِرًا ، وَاللَّدْخُولُ فِي الْكِتَابَةِ بِطَرِيقِ الصَّلَةِ فَيَحْتَصُّ الْوُجُوبُ بِمَجْلِهِ (

حَتَّى جَارَ لَهُ ) أَيِ لِلْمُكَاتَبِ ( بَيْعُهُمْ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُمْ لِيَمْتَسَعَ بَيْعُهُمْ ( لَكِنَّهُ ) أَيِ الْمُكَاتَبِ ( إِذَا أَدَّى الْبَدَلَ عَتَقُوا ) ؛ لِأَن كَسْبَ الْمُكَاتَبِ مَوْقُوفٌ بَيْنَ أَنْ يُؤَدِّيَ فَيَتَقَرَّرَ لَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَعْجَزَ فَيَتَقَرَّرَ لِلْمَوْلَى وَهَاهُنَا تَقَرَّرَ لَهُ فَعَتَقُوا عَلَيْهِ ( وَلَا سَعَايَةَ عَلَيْهِمْ ) ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَشِرَاءِ الْقَرِيبِ ابْتِدَاءً .

( فَصَلْ فِي تَصَرُّفَاتِ الْمُكَاتَبِ ) .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ) كَذَا إِجَارَتُهُ وَإِعَارَتُهُ وَإِدَاعُهُ وَإِقْرَارُهُ بِاللَّذِينَ وَاسْتِيفَاؤُهُ وَقَبُولُ حَوَالَةِ بَدَيْنَ عَلَيْهِ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَلَهُ أَنْ يُشَارِكَةَ عَنَانًا لَا مُفَاوَضَةً لِاسْتِزَامِهَا الْكِفَالَةَ ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَذَكَرَ فِيهَا حُكْمَ وَصِيَّتِهِ مَبْسُوطًا ( قَوْلُهُ : وَلَوْ بِالْمُحَابَاةِ ) يَعْنِي الْيَسِيرَةَ لِمَا قَالَ قَاضِي خَانَ وَلَا يُحَابِي مُحَابَاةً فَاحِشَةً كَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ اهـ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ) يَعْنِي لَيْسَ مُتِمِّكًا فِي صُلْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ لِمَا قَالَ فِي الْعِيَاةِ الشَّرْطُ الْبَاطِلُ إِنَّمَا يُبْطِلُ الْكِتَابَةَ إِذَا تَمَكَّنَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ كَمَا إِذَا قَالَ : كَاتِبْتُكَ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي مُدَّةً أَوْ زَمَانًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا شَرْطَ لَا فِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَلَا فِيْمَا يُقَابَلُهُ فَلَا تَفْسُدُ بِهِ الْكِتَابَةُ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ كِتَابَةُ رَقِيقِهِ ) يَعْنِي الَّذِي لَمْ يَتَكَاتَبْ عَلَيْهِ بِقَرَابَةِ الْوَلَادِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّهِ بَعْدَ عَتَقِهِ بَلْ قَبْلَهُ فَلَمَوْلَاهُ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ بِأَدَاءِ الْأَوَّلِ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى جُعِلَ مُعَقًّا ، وَالْوَلَاءُ لَا يَنْتَقِلُ عَنِ الْمُعَقِّ إِلَى غَيْرِهِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ أَذْيَا جَمِيعًا مَعًا ) كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : أَيِ لَا يَصِحُّ تَزْوُجُهُ ) بِمَعْنَى لَا يَنْفَعُ تَزْوُجُهُ بَلَا إِذْنِ الْمَوْلَى ( قَوْلُهُ : وَاتَّصَدَّقُ إِلَّا بِبَيْسِرٍ ) يَعْنِي مِنَ الْمَأْكُولِ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ : حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ فَقِيرًا دِرْهَمًا وَلَا يَكْسُوهُ ثَوْبًا وَكَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَهْدِيَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَلِيلٍ مِنَ الْمَأْكُولِ اهـ .  
وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ : وَلَا يَهَبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِالْبَيْسِرِ

يَعْنِي كَالرَّغِيفِ وَنَحْوِهِ ، وَالْبَصْلِ ، وَالْمِلْحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ اهـ .  
وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا وَهَبَهُ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ ثُمَّ عَتَقَ رُدَّ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَتْ الْهَبَةُ ، وَالصَّدَقَةُ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ لَا مُجِيزَ لَهُ حَالٌ وَفُوعِهِ فَلَا يُتَوَقَّفُ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ .

( قَوْلُهُ : وَالتَّكْفُلُ ) أَيِ لَا بِالنَّفْسِ وَلَا بِالْمَالِ لَا بِإِذْنِ الْمَوْلَى وَلَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُا تَبَرُّعٌ ، وَالْمَوْلَى لَا يَمْلِكُ كَسْبَ الْمُكَاتَبِ فَلَا يَصِحُّ إِذْنُهُ بِالتَّبَرُّعِ بِهِ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ : فَإِنْ أَذِنَ لَهُ مَوْلَاهُ فِي الْكِفَالَةِ فَكُلُّ أَحَدٍ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ اهـ .

وَقَالَ شَيْخُ مَشَايخِنَا الْمُقَدِّسِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ نَظْمَ الْكَنَزِ : وَلَوْ كَفَلَ عَنْ سَيِّدِهِ صَحَّ ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الْكِتَابَةِ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ مُتَبَرِّعًا اهـ وَيَعْنِي لَوْ كَانَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى لِيَلْتَقِيَ قِصَاصًا بِمَا أَدَّى عَنْ بَدَلِ كِتَابَتِهِ ، ( قَوْلُهُ : الْأَبُ وَالْوَصِيُّ فِي رَقِيقِ الصَّغِيرِ كَالْمُكَاتَبِ فَيَمْلِكَانِ كِتَابَةَ عَبْدِهِ ) يَعْنِي اسْتِحْسَانًا وَإِذَا أَقَرَّ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ بَقَبْضِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ فَإِنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً بِمَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ يُصَدِّقُ وَيَعْتِقُ الْمُكَاتَبُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً لَمْ يَجُزْ إِقْرَارُهُ بِالْعِتْقِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ إِقْرَارٌ بِاسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ فَيَصِحُّ وَفِي الثَّانِي بِالْعِتْقِ وَهُوَ لَا يَصِحُّ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ قَوْلُهُ : وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْهُمَا ) أَيِ التَّزْوِيجِ ، وَالْكِتَابَةِ ( قَوْلُهُ : وَيَتَكَاتَبُ عَلَيْهِ بِالشَّرَاءِ مِنْ بَيْنَهُمَا وَلَا ذً ) هُمُ الْأَصُولُ وَإِنْ عَلَوْا ، وَالْفُرُوعُ لَهُ وَإِنْ



سَفَلُوا ( قَوْلُهُ : وَلِهَذَا يَتَفَاوَتُونَ فِي الْأَحْكَامِ ) مِنْهَا أَنَّ الْمَوْلَى لَا يُطَالَبُ مَنْ دَخَلَ فِي الْكِتَابَةِ تَبَعًا بَلْ مَقْصُودًا وَلَا يُطَالَبُ التَّبَعُ حَالَ قِيَامِ الْمُتَوَع ( قَوْلُهُ : وَالْوَالِدَانِ يُرَدَّانِ إِلَى الرَّقِّ كَمَا لَوْ مَاتَ وَلَا يُؤَدِّيَانِ حَالًا

وَلَا مُوَجَّلًا ) ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ ، وَالْعِنَايَةُ وَيُخَالَفُهُ مَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ إِذَا مَاتَ الْمُكَاتَبُ مِنْ غَيْرِ مَالٍ يُقَالُ لِلْوَلَدِ الْمُشْتَرَى أَوْ لِلْوَالِدَيْنِ إِمَّا أَنْ تُؤْكُوا الْكِتَابَةَ حَالًا وَإِلَّا رَدَدْنَاكُمْ فِي الرَّقِّ بِخِلَافِ الْوَلَدِ الْمُؤَلَّدِ فِي الْكِتَابَةِ هـ . لَكِنْ تَنْتَفِي الْمُخَالَفَةُ بِحَمَلِ مَا فِي الْبَدَائِعِ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبَيْنِ وَيُحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ وَسَنَدُكُرُهُ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ يُكَاتَبُ عَلَيْهِ ) أَيَّ وَيَسْعَى عَلَى نُجُومِهِ عِنْدَهُمَا ، كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ

( اشْتَرَى ) الْمُكَاتَبُ ( أُمُّ وَلَدِهِ لَوْ ) كَانَتْ ( مَعَهُ ) أَيَّ مَعَ وَلَدِهَا ( لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا ) ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَمَّا دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ امْتَنَعَ بَيْعُهُ لِمَا ذَكَرَ فَتَبِعَتْهُ أُمُّهُ فَامْتَنَعَ بِبَيْعِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَبَعَ لَهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَعْطَهَا وَلَهَا } ( وَإِلَّا ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدُهَا مَعَهَا ( جَازَ ) أَيَّ بَيْعُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَهُ أَنَّ الْقِيَاسَ جَوَازُ بَيْعِهَا وَإِنْ كَانَ مَعَهَا وَلَدُهَا ؛ لِأَنَّ كَسْبَ الْمُكَاتَبِ مَوْقُوفٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْقَسْخَ أَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا وَلَدُهَا فَيَمْتَنِعُ بِبَيْعِهَا بِتَبَعِيَّةِ الْوَلَدِ لِلْحَدِيثِ وَبِدُونِ الْوَلَدِ لَوْ ثَبَتَ ثَبَتَ ابْتِدَاءً ، وَالْقِيَاسُ يَنْفِيهِ .

( زَوْجَ ) الْمُكَاتَبِ ( أُمَّتُهُ مِنْ عَبْدِهِ فَكَاتَبَتْهُمَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ ) وَلَدًا ( دَخَلَ ) أَيَّ الْوَلَدُ ( فِي كِتَابَتِهَا وَكَسَبَتْهَا لَهَا ) ؛ لِأَنَّ تَبَعِيَّةَ الْأُمِّ أَرْجَحَ وَلِهَذَا يَتَّبِعُهَا فِي الْحُرِّيَّةِ ، وَالرَّقِّ كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ : زَوْجَ الْمُكَاتَبِ أُمَّتُهُ مِنْ عَبْدِهِ ) هَكَذَا فِي غَيْرِ مَا كَتَبَ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يُزَوِّجُ عَبْدُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّهُ لَا مُتَافَاةَ ؛ لِأَنَّ تَزْوِيجَ الْمُكَاتَبِ أُمَّتُهُ مِنْ عَبْدِهِ لَيْسَ مُفِيدًا صِحَّةَ عَقْدِهِ وَمِلْكُهُ إِيَّاهُ وَمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ عَبْدُهُ عَامٌّ غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ زَوِّجَ عَبْدُهُ مِنْ أُمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ النَّسَبِ وَدُخُولَ الْوَلَدِ فِي كِتَابَةِ أُمِّهِ فَإِنَّ النَّسَبَ يَثْبُتُ لِلشُّبْهَةِ كَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَكَمَا أَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَمْلِكُ التَّسْرِي وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وَطِئَ أُمَةً اشْتَرَاهَا فَادَّعَى وَلَدَهَا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَيَكُونُ كَسَبُهُ لَهُ دُونَ أُمِّهِ ، كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَهَذَا كَسَبُهُ لَأُمِّهِ لِكَوْنِهِ جُزْءًا لَهَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَلَيْسَ تَزْوِيجُ الْمُكَاتَبِ عَبْدُهُ كَتَزْوِيجِهِ يَكُونُ مَوْقُوفًا إِذْ لَا مُجِيزَ لَهُ حَالِ صَلُورِهِ وَتَزْوِيجُهُ هُوَ لَهُ مُجِيزٌ وَهُوَ الْمَوْلَى الْحُرُّ فَصَارَ تَزْوِيجُهُ كَهَيْئَةِ الْكَثِيرِ ، وَفِي غَايَةِ الْبَيَانِ : هَيْئَتُهُ وَصَدَقَتْهُ غَيْرُ الْبَيْسِ لَا تَصِحُّ فَيَسْتَرِدُّهُ بَعْدَ عِنْتِهِ إِذْ لَا مُجِيزَ لَهُمَا حَالُ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ .

( مُكَاتَبٌ أَوْ مَادُونٌ نَكَحَ بِالْإِذْنِ حُرَّةً ) لَا فِي الْوَاقِعِ بَلْ ( بِزَعْمِهَا ) حَيْثُ قَالَتْ : أَنَا حُرَّةٌ ( فَوَلَدَتْ الْمُنْكَوحَةَ ) وَلَدًا ( فَاسْتَحَقَّتْ فَوَلَدَهَا عَبْدٌ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ : حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ الْحُرَّ فِي سَبَبِ ثُبُوتِ هَذَا الْحَقِّ وَهُوَ الْغُرُورُ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْعَبْ فِي نِكَاحِهَا إِلَّا لِيَنَالَ حُرِّيَّةَ الْأَوْلَادِ ، وَلَهُمَا أَنَّهُ وَلَدٌ بَيْنَ رَقِيقَيْنِ فَيَكُونُ رَقِيقًا ، وَقَدْ مَرَّ مِرَارًا أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ لَكِنْ تَرَكَ هَذَا الْأَصْلَ فِي الْمَعْرُورِ يَاجْمَعُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَهَذَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ لِيَلْحَقَ بِهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْلَى هُنَاكَ مَجْبُورٌ بِقِيَمَةِ نَاجِرَةٍ وَهَاهُنَا بِقِيَمَةِ مُتَأَخَّرَةٍ إِلَى مَا بَعْدَ الْعِنْتِ فَيَقْبِي عَلَى الْأَصْلِ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْلَى ) أَيَّ مَوْلَى الْأُمَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ مُسْتَحَقَّةٌ ( هُنَاكَ ) الْإِشَارَةُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْحُرِّ الْمَعْرُورِ ( قَوْلُهُ : وَهَاهُنَا بِقِيَمَةِ مُتَأَخَّرَةٍ إِلَى مَا بَعْدَ الْعِنْتِ ) الْإِزَامُ لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَا يَقُولُهُ مِنْ أَنَّ الْقِيَمَةَ لَازِمَةٌ لِلْمَعْرُورِ بَعْدَ حُرِّيَّتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مِنْ أَنَّ قِيَمَةَ الْأَوْلَادِ عِنْدَهُ أَيَّ مُحَمَّدٍ يَتَأَخَّرُ أَذْوَها إِلَى مَا بَعْدَ الْعِنْتِ فَكَانَ

الْمَانِعَ عَنِ الْإِحَاقَةِ بِالْحَرِّ مَوْجُودٌ وَهُوَ الضَّرَرُ اللَّاحِقُ بِالْمُسْتَحَقِّ بِالتَّأْخِيرِ إِلَى مَا بَعْدَ الْعِتْقِ (قَوْلُهُ : فَبَقِيَ ) أَيِ الْوَلَدِ عَلَى الْأَصْلِ فِي تَبَعِيَةِ اللَّامِ فِي الرَّقِّ أَوْ فَبَقِيَ الْمُكَاتَبُ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ رِقٌّ وَلَدِهِ لِرِقِّ أُمِّهِ وَلَمْ يَلْحَقْ أَيِ الْمُكَاتَبُ وَلَا الْمَأْدُونُ بِهِ أَيِ بِالْحَرِّ فَلَا يَكُونُ وَلَدُهُ حُرًّا بِالْقِيَمَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ .

( وَطَى الْمُكَاتَبُ أُمَّةً اشْتَرَاهَا فَاسِيدًا فَرُدَّتْ ) عَلَى مَوْلَاهَا ( أَوْ ) اشْتَرَاهَا شِرَاءً ( صَحِيحًا فَاسْتَحَقَّتْ ضَمَنَ عُقْرَهَا حَالًا ) أَيِ يُوْخَذُ حَالُ الْكِتَابَةِ ( كَالْمَأْدُونِ بِالتَّجَارَةِ ) فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ هَكَذَا يَضْمَنُ عُقْرَهَا حَالًا ( نَكَحَهَا بِلَا إِذْنٍ فَاسْتَحَقَّتْ ضَمَنَ ) الْعُقْرِ ( بَعْدَ عِتْقِهِ ) ، وَالْفَرْقُ أَنَّ فِي الْأَوَّلِ ظَهَرَ الدَّيْنُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ وَتَوَابِعَهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْكِتَابَةِ وَهَذَا الْعُقْرُ مِنْ تَوَابِعِهَا إِذْ لَوْلَا الشِّرَاءُ لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ وَمَا لَمْ يَسْقُطْ لَا يَجِبُ الْعُقْرُ وَفِي الثَّانِي لَمْ يَظْهَرْ فِي حَقِّهِ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَيْسَ مِنَ الْإِكْتِسَابِ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْكِتَابَةِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : وَلِهَاقِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الْعُقْرَ ثَبَتَ بِالْوُطْءِ لَا بِالشِّرَاءِ ، وَالْإِذْنُ بِالشِّرَاءِ لَيْسَ إِذْنًا بِالْوُطْءِ ، وَالْوُطْءُ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ فِي شَيْءٍ فَلَا يَكُونُ ثَابِتًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى أَقُولُ جَوَابُهُ : أَنَا سَلَّمْنَا أَنَّ الْعُقْرَ يَثْبُتُ بِالْوُطْءِ لَا بِالشِّرَاءِ ابْتِدَاءً لَكِنَّ الْوُطْءَ مُسْتَدٌ إِلَى الشِّرَاءِ إِذْ لَوْلَا لَكَانَ الْوُطْءُ حَرَامًا بِلَا شُبْهَةٍ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْعُقْرُ فَيَجِبُ الْحَدُّ فَيَكُونُ الْإِذْنُ بِالشِّرَاءِ إِذْنًا بِالْوُطْءِ ، وَالْوُطْءُ نَفْسُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّجَارَةِ لَكِنَّ الشِّرَاءَ مِنْهَا فَيَكُونُ ثَابِتًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى .

( قَوْلُهُ : أَوْ اشْتَرَاهَا شِرَاءً صَحِيحًا فَاسْتَحَقَّتْ ) الْإِسْتِحْقَاقُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الشِّرَاءِ فَكَيْفَ يُوصَفُ الشِّرَاءُ بِهَا فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ ، كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ : لَوْ وَطَى مُشْتَرَاتَهُ فَاسْتَحَقَّتْ أَوْ رُدَّتْ لِفَسَادِ الْبَيْعِ الْإِلْحَ ( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ الْإِذْنُ بِالشِّرَاءِ إِذْنًا بِالْوُطْءِ ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ فَكَانَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ ، وَالْإِفْصَارُ عَلَى مَا ذَكَرَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، يُوضِّحُهُ مَا فَرَّقَ بِهِ فِي الْعِنَايَةِ بَأَنَّ الْكِتَابَةَ أَوْجِبَتْ الشِّرَاءَ وَالشِّرَاءُ أَوْجَبَ سُقُوطَ الْحَدِّ وَسُقُوطَ الْحَدِّ أَوْجَبَ الْعُقْرَ فَالْكِتَابَةُ أَوْجِبَتْ الْعُقْرَ وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ .

ا هـ .

( لِلْمَوْلَى أَنْ يُدْبِرَهُ ) أَيِ يَجُوزُ لِمَوْلَى الْمُكَاتَبِ أَنْ يُدْبِرَهُ ( فَإِنْ عَجَزَ بَقِيَ مُدْبِرًا وَإِلَّا سَعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ أَوْ ثُلْثِي الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ مُعْسِرًا ) يَعْنِي أَنَّ الْمُكَاتَبَ بَعْدَ التَّدْبِيرِ مُخَيَّرٌ إِمَّا أَنْ يُعْجَزَ نَفْسُهُ ، وَيَكُونُ مُدْبِرًا أَوْ يَمْضِي عَلَى الْكِتَابَةِ فَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا فَمَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالٌ لَهُ سِوَاهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِمَّا أَنْ يَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ أَوْ ثُلْثِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ ، وَإِنَّمَا قَالَ : مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ مُوسِرًا بَحِثْ يَخْرُجُ الْمُدْبِرُ مِنْ ثُلْثِهِ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ بِالتَّدْبِيرِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ بَدَلُ الْكِتَابَةِ ( وَيَسْتَوْلِدُهَا ) عَطْفٌ عَلَى يُدْبِرُهُ أَيِ لِلْمَوْلَى يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْلِدَ مَكَاتِبَتَهُ بِأَنْ وَطِنَهَا فَوَلَدَتْ فَادَّعَى الْوَلَدَ فَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ ( وَمَضَتْ عَلَيْهَا أَوْ عَجَزَتْ وَكَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ ) أَيِ خَيْرَتْ بَيْنَ أَنْ تَمْضِيَ عَلَى الْكِتَابَةِ وَتُوَدِّيَ الْبَدَلُ فَتَعْتِقَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْلَى وَتَأْخُذَ الْعُقْرَ مِنْهُ وَبَيْنَ أَنْ تُعْجَزَ نَفْسُهَا فَتَعْتِقَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى ( وَيُكَاتِبُ ) عَطْفٌ عَلَى يُدْبِرُهُ أَوْ يَسْتَوْلِدُهَا أَيِ لِلْمَوْلَى أَنْ يُكَاتِبَ ( أُمٌّ وَلَدِهِ وَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ) لَتَعْلُقَ عِتْقُهَا بِمَوْتِهِ ( مَجَانًا ) أَيِ سَقَطَ عَنْهَا بَدَلُ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنْ إِبْجَائِهِ الْعِتْقُ عِنْدَ الْأَدَاءِ فَإِذَا عَتَقَتْ قَبْلَهُ لَا يُمَكِّنُ تَوْفِيرُ الْفَرَضِ عَلَيْهِ ( وَمُدْبِرُهُ ) عَطْفٌ عَلَى أُمٍّ وَلَدِهِ أَيِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُكَاتِبَ مُدْبِرَهُ ( وَسَعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ أَوْ كُلِّ الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ ) أَيِ مَوْلَاهُ ( مُعْسِرًا ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَسْعَى فِي الْقَلِّ مِنْهُمَا ، .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَسْعَى فِي الْقَلِّ مِنْ ثُلْثِي الْقِيَمَةِ أَوْ ثُلْثِي الْبَدَلِ ، وَالْخِيَارُ وَعَدَمُهُ فَرْعُ التَّجْزِئِ وَعَدَمُهُ كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ : وَإِلَّا سَعَى فِي ثُلْثِي قِيمَتِهِ أَوْ ثُلْثِي الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ مُعْسِرًا ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الثُّلْثَ مُسْتَحَقٌّ بِالتَّدْبِيرِ الْمُتَأَخَّرِ فَيَسْقُطُ بِهِ ثُلْثُ بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَهُمَا أَيْ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عَيْنَا الْقَلِّ مِنْهُمَا لِلسَّعَايَةِ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَالْخِلَافُ هُنَا فِي الْخِيَارِ وَأَمَّا الْمَقْدَارُ فَمَتَّفِقٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالثَّلَاثِينَ ، كَمَا فِي الْبُرْهَانِ : ( قَوْلُهُ : يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْلِدَ مَكَاتِبَتَهُ ) غَيْرُ جَيِّدٍ فَإِنَّ مُرَادَهُ بِالْجَوَازِ الصَّحَّةَ لَا الْحُلَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمَوْلَى وَطْءُ مَكَاتِبَتِهِ وَبِهِ صَرَحَ الْأَكْمَلُ وَغَيْرُهُ ، فَلَوْ قَالَ كَالْكَنْزِ وَلَدَتْ مَكَاتِبَةً مِنْ سَيِّدِهَا إِلْحَ لَتَخَلَّصَ عَنْ هَذَا ( قَوْلُهُ : فَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ ) يَعْنِي وَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ رَقَبَةٌ كَمَا فِي التَّبْيِينِ لَكِنَّهَا لَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا آخَرَ حَالَ كِتَابَتِهَا لَمْ يَنْبُتْ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ لِحُرْمَةِ وَطْئِهَا عَلَيْهِ وَإِذَا مَاتَتْ مِنْ غَيْرِ وَفَاءً سَعَى هَذَا الْوَلَدُ فِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَكَاتَبٌ تَبَعًا لَهَا وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى بَعْدَ ذَلِكَ عَتَقَ وَبَطَلَ عَنْهُ تَعَبُ السَّعَايَةِ ، كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَتَأْخُذُ الْعُقْرُ مِنْهُ ) ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا أَقْرَبَ بَوَاطِنَهَا حَالَ كِتَابَتِهَا أَمَّا لَوْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْكِتَابَةِ وَلَمْ يَقْرَ بِالْوِطْءِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَتَوَجَّهُ اسْتِحْقَاقُهَا الْعُقْرَ عَلَيْهِ فَلْيَنْظُرْ

( وَيُصَالِحُ ) الْمَوْلَى ( مَعَ مَكَاتِبَتِهِ مِنْ أَلْفَيْنِ مُوجَّلٍ عَلَى أَلْفٍ حَالًا ) وَالْقِيَاسُ : أَنْ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ عَنِ الْأَجَلِ بِالْمَالِ وَجَهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْأَجَلَ فِي حَقِّ الْمَكَاتِبِ مَالٌ مِنْ وَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْأَدَاءِ إِلَّا بِهِ وَبَدَلُ الْكِتَابَةِ لَيْسَ بِمَالٍ مِنْ وَجْهِ حَتَّى لَا تَصِحَّ الْكَفَالَةُ بِهِ فَاعْتَدَلَا .

( مَاتَ مَرِيضٌ كَاتِبَ عِبْدَهُ ) فِي مَرَضِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَى الْعَبْدِ ( عَلَى ضِعْفِ قِيمَتِهِ ) بِأَنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَلْفًا فَكَاتَبَهُ عَلَى أَلْفَيْنِ ( بِأَجَلٍ وَرَدَّ وَرَثَتُهُ ) هَذَا انْتَصَرَفَ ( أَدَّى ) أَيْ الْمَكَاتِبَ ( ثُلْثِي الْبَدَلِ حَالًا وَبَاقِيَهُ مُوجَّلًا أَوْ أُسْتَرْقَ ) يَعْنِي أَنَّ الْعَبْدَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُؤَدِّيَ ثُلْثِي الْبَدَلِ حَالًا وَبِالْبَاقِي مُوجَّلًا وَبَيْنَ أَنْ يَأْبَى فَيُسْتَرْقَ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُؤَدِّي ثُلْثِي الْأَلْفِ حَالًا ، وَبِالْبَاقِي إِلَى أَجَلِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ لَهُ التَّأْجِيلُ فِي ثُلْثِي الْقِيَمَةِ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَفِيمَا وَرَاءَهُ يَصِحُّ لَهُ التَّرْكُ فَيَصِحُّ التَّأْخِيرُ وَلَهُمَا أَنْ جَمِيعُ الْمُسَمَى بِدَلِ الرَّقَبَةِ وَحَقُّ الْوَرَثَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالْبَدَلِ فَلَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ فِي ثُلْثِيهِ ( وَلَوْ ) كَاتَبَهُ الْمَرِيضُ ( عَلَى نَصْفِهَا ) أَيْ نَصْفِ قِيمَتِهِ بِأَنْ كَاتَبَهُ عَلَى أَلْفٍ وَقِيمَتُهُ أَلْفَانِ ( أَدَّى ثُلْثِيهَا حَالًا ) وَسَقَطَ الْبَاقِي مِنَ الْقِيَمَةِ ( أَوْ أُسْتَرْقَ ) يَعْنِي أَنَّهُ مُحَيَّرٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمُحَابَاةَ وَقَعَتْ فِي الْمَقْدَارِ وَفِي التَّأْخِيرِ فَيَنْفُذُ بِالثَّلَاثِ لَا بِالثَّلَاثِينَ .

قَوْلُهُ : فَلَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ فِي ثُلْثِهِ ( كَذَا بِصُورَةٍ إِفْرَادِ الثَّلَاثِ فِي الشَّيْخِ وَصَوَابُهُ فِي ثُلْثِيهِ بِالتَّحْنِيَةِ ، وَالضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَى الثَّلَاثِينَ رَاجِعٌ لِلْحَقِّ ، وَالْمُرَادُ بَعْدَ الْجَوَازِ عَدَمُ الزُّرُومِ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِمْ بِالثَّلَاثِينَ ) قَوْلُهُ : وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى نَصْفِهَا ( أَيْ إِلَى أَجَلٍ وَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ أَدَّى ثُلْثِي الْقِيَمَةِ حَالًا أَوْ رُدَّ رَقِيقًا فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ) قَوْلُهُ : فَيَنْفُذُ فِي الثَّلَاثِ لَا فِي الثَّلَاثِينَ ( أَيْ صَحَّ تَصَرُّفُهُ فِي ثُلْثِ قِيمَتِهِ فِي الْإِسْقَاطِ ، وَالتَّأْخِيرُ لَكِنْ لَمَّا سَقَطَ ذَلِكَ الثَّلَاثُ لَمْ يَبْقَ التَّأْخِيرُ أَيْضًا وَلَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِي ثُلْثِي الْقِيَمَةِ لَا فِي حَقِّ الْإِسْقَاطِ وَلَا فِي حَقِّ التَّأْخِيرِ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

( حُرٌّ كَاتَبَ عَنْ عَبْدٍ بِالْأَلْفِ وَأَدَّى الْحُرُّ عَتَقَ ) الْعَبْدُ ( وَلَا يَرْجِعُ ) الْحُرُّ ( عَلَيْهِ وَإِنْ قَبِلَ الْعَبْدُ فَمَكَاتَبٌ ) صُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ حُرٌّ لِمَوْلَى الْعَبْدِ : كَاتَبْتُ عَبْدَكَ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ عَلَى أَنِّي إِنْ أَدَيْتَ إِلَيْكَ أَلْفًا فَهُوَ حُرٌّ وَكَاتَبْتُ الْمَوْلَى عَلَى ذَلِكَ يَعْتِقُ بِأَدَائِهِ بِحُكْمِ الشَّرْطِ وَإِذَا قَبِلَ الْعَبْدُ صَارَ مَكَاتِبًا ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ كَانَتْ مَوْقُوفَةً عَلَى إِجَازَتِهِ ، وَقَوْلُهُ إِجَازَةٌ

، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ عَلَى أَنِّي إِنْ أَذَيْتَ إِلَيْكَ أَلْفًا فَهُوَ حُرٌّ فَأَدَّى لَا يَعْتِقُ قِيَاسًا ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَعْدُومٌ ، وَالْعَقْدُ مَوْقُوفٌ ، وَالْمَوْقُوفُ لَا حُكْمَ لَهُ وَيَعْتِقُ اسْتِحْسَانًا إِذْ لَا ضَرَرَ لِلْعَبْدِ الْغَائِبِ فِي تَغْلِيْقِ عِقْثِهِ بِأَدَاءِ الْقَابِلِ فَيَصِحُّ فِي حَقِّ هَذَا الْحُكْمِ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى لُزُومِ الْإِلْفِ وَلَوْ أَدَّى الْحُرُّ الْبَدَلَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَبِلَ الْعَبْدُ فَمُكَاتَبٌ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ : وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ لَا أَقْبَلُهُ فَأَدَّى عَنْهُ الرَّجُلُ الَّذِي كَاتَبَ عَنْهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ ارْتَدَّ بِرَدِّهِ هـ .

( قَوْلُهُ : صُورَتُهُ

إِلَخْ ) إِنَّمَا صُورَ بِهِذِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْتِقُ فِيهَا الْعَبْدَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا بِأَدَاءِ الْحُرِّ الْقَابِلِ وَإِلَّا فَقَدْ قِيلَ صُورَةُ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَذْكُرَ الْحُرُّ فِي مُكَاتَبَتِهِ تَغْلِيْقَ الْعِقْثِ عَلَى أَذَانِهِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ : كَاتَبَ عَبْدُكَ فَلَنَا عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَلَكِنَّهُ يَعْتِقُ اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا ( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَدَّى الْحُرُّ الْبَدَلَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْعَبْدِ ) قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَوْلَاهُ ، كَمَا فِي التَّيْسِينَ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ ) يَعْنِي ، وَقَدْ حَصَلَ مَقْصُودُهُ وَهُوَ عَقْتُ الْعَبْدِ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى بَعْضُ الْبَدَلِ يَرْجِعُ بِمَا أَذَاهُ عَلَى الْمَوْلَى لِعَدَمِ حُصُولِ مَقْصُودِهِ وَهُوَ الْعَقْتُ سَوَاءً أَدَّى بِضْمَانٍ أَوْ بغيرِ ضْمَانٍ وَإِذَا أَدَّى كُلَّ الْبَدَلِ بِضْمَانٍ يَسْتَرِدُّ مَا أَذَاهُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَاطِلًا كَمَا لَوْ ضَمِنَ بَدَلَ الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ فَأَدَّى يَرْجِعُ بِمَا أَذَاهُ فَهَاهُنَا أَوْلَى بِخِلَافِ مَا إِذَا أَذَاهُ بِلَا ضْمَانٍ لَا يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ بِهِ لِتَحْصِيلِ الْعِقْثِ فَتَمَّ مُرَادُهُ ، كَذَا فِي التَّيْسِينَ .

( كُتِبَ عَبْدٌ حَاضِرٌ وَغَائِبٌ وَقَبِلَ الْحَاضِرُ ) الْعَقْدُ ( فَأَيُّ ) مِنْهُمَا ( أَدَّى ) الْبَدَلَ ( قَبِلَ ) الْمَوْلَى ذَلِكَ الْبَدَلَ ( جَبْرًا وَعَقْثًا ) صُورَتُهُ : رَجُلٌ لَهُ عَبْدَانِ قَالَ لَهُ أَحَدُهُمَا : كَاتَبَنِي بِأَلْفٍ عَنْ نَفْسِي وَعَنْ فُلَانٍ فَفَعَلَ وَقَبِلَ الْحَاضِرُ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَصِحَّ فِي حِصَّةِ الْحَاضِرِ وَيَتَوَقَّفُ فِي حِصَّةِ الْغَائِبِ عَلَى قَبُولِهِ وَجْهُ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْحَاضِرَ يَضَافَةُ الْعَقْدِ إِلَى نَفْسِهِ ابْتِدَاءً جَعَلَ نَفْسَهُ فِيهِ أَصِيلًا ، وَالْغَائِبُ تَبَعًا كَأَمَةٍ كُتِبَتْ دَخَلَ أَوْلَادُهَا تَبَعًا حَتَّى عَقَقُوا بِأَذَانِهَا وَيَسَّ عَلَىهِمْ مِنَ الْبَدَلِ شَيْءٌ فَإِذَا صَحَّتْ عَنْ الْحَاضِرِ فَلِلْمَوْلَى أَنْ يَأْخُذَهُ بِكُلِّ الْبَدَلِ لِأَصَالَتِهِ فَأَيُّهُمَا أَدَّى يُجْبَرُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ ، أَمَّا الْحَاضِرُ فَلْيَكُونِ الْبَدَلُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْغَائِبُ فَلْيَأْتِ بِنَالٍ شَرَفِ الْحُرِّيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَدَلُ عَلَيْهِ وَصَارَ كَمُعِيرِ الرِّهْنِ إِذَا أَدَّى الدَّيْنُ يُجْبَرُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْقَبُولِ لِحَاجَتِهِ إِلَى تَخْلِيصِ دَيْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الدَّيْنُ عَلَيْهِ .

( وَ ) أَيُّهُمَا أَدَّى ( لَمْ يَرْجِعْ ) عَلَى الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِي حَقِّ الْآخِرِ ( وَقَبُولُ الْغَائِبِ لَعَوٌ ) فَلَا يُؤْخَذُ بِشَيْءٍ لِنَفَادِ الْعَقْدِ عَلَى الْحَاضِرِ ( فَإِنْ حَرَّرَهُ ) أَيَّ اعْتَقَ الْمَوْلَى الْغَائِبَ ( سَقَطَ عَنْ الْحَاضِرِ حِصَّتُهُ ) مِنَ الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّ الْغَائِبَ دَخَلَ فِي الْعَقْدِ مَقْصُودًا فَكَانَ الْبَدَلُ مُنْقَسِمًا عَلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا بِهِ بِخِلَافِ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ فِي الْكِتَابَةِ حَيْثُ لَا يَسْقُطُ عَنْ الْأَمَةِ شَيْءٌ مِنَ الْبَدَلِ بِعَقْثِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ مَقْصُودًا وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَ الْعَقْدِ مُوجُودًا وَإِنَّمَا دَخَلَ فِي الْكِتَابَةِ تَبَعًا وَكَذَا وَلَدُهَا الْمُشْتَرَى ( وَإِنْ حَرَّرَ ) الْمَوْلَى الْمُكَاتَبَ ( الْحَاضِرَ أَوْ مَاتَ ) الْحَاضِرُ ( سَقَطَ ) حِصَّةُ الْحَاضِرِ ( وَأَدَّى الْغَائِبُ حِصَّتَهُ حَالًا ،

وَإِلَّا رُدُّ قِنًا ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْعَقْدِ مَقْصُودًا بِخِلَافِ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ فِي الْكِتَابَةِ حَيْثُ يَبْقَى عَلَى نُجُومٍ ، وَالِدُهُ إِذَا مَاتَ .

( قَوْلُهُ : كُتِبَ عَبْدٌ حَاضِرٌ وَغَائِبٌ وَقَبِلَ الْحَاضِرُ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَهُ صَحَّ ( قَوْلُهُ : لِحَاجَتِهِ إِلَى تَخْلِيصِ عَيْنِهِ ) هُوَ الصَّوَابُ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ لَفْظُ دَيْنِهِ بَدَلَ عَيْنِهِ ، وَهُوَ غَلَطٌ ( قَوْلُهُ : وَقَبُولُ الْغَائِبِ لَعَوٌ ) كَذَا رَدَّهُ ، كَمَا

في التبيين ( قوله : فَإِنْ حَرَّرَهُ سَقَطَ عَنِ الْحَاضِرِ حِصَّتُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَبْرَأَهُ ) أَيِ الْمَوْلَى الْغَائِبُ أَوْ وَهَبَهُ مَالِ الْكِتَابَةِ لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ وَلَوْ أَبْرَأَ الْحَاضِرُ أَوْ وَهَبَهُ لَهُ عَتَقًا جَمِيعًا ، كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( كُتِبَتْ أُمَةٌ وَطِفْلَانِ لَهَا وَقَبِلَتْ فَأَيُّ أَدَى لَمْ يَرْجِعْ وَعَتَقُوا ) لِمَا مَرَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى .

( قوله : كُتِبَتْ أُمَةٌ وَطِفْلَانِ لَهَا ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَشَائِخِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ ثُبُوتَ الْحَوَازِ هَا هُنَا قِيَاسٌ وَاسْتِحْسَانٌ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ تَابَعَ لَهَا بِخِلَافِ الْأَجَنِيِّ فَإِنَّهُ اسْتِحْسَانٌ لَا قِيَاسٌ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ : وَأَرَى أَنَّهُ الْحَقُّ .

ا هـ .

( بَابُ كِتَابَةِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ) ( أَحَدُ شَرِيكَيْ عَبْدٍ أَذِنَ لِلْآخَرِ بِكِتَابَةِ حِصَّتِهِ ) أَيِ حِصَّةِ الْآخَرِ ( بِأَلْفٍ وَقَبْضَةٍ ) أَيِ قَبْضِ أَلْفٍ ( فَفَعَلَ وَقَبْضَ بَعْضُهُ فَهُوَ لَهُ ) أَيِ لِلْقَابِضِ ( إِنْ عَجَزَ ) الْمُكَاتَبُ وَقَالَ هُوَ مُكَاتَبٌ بَيْنَهُمَا وَمَا أَدَّى فَهُوَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّ الْكِتَابَةَ عِنْدَهُمَا غَيْرُ مُتَجَرِّتَةٍ فَإِلَّا إِذْنُ بِكِتَابَةِ نَصِيْبِهِ إِذْنٌ بِكِتَابَةِ الْكُلِّ فَالْقَابِضُ أَصِيلٌ فِي الْبَعْضِ وَوَكِيلٌ فِي الْبَعْضِ ، وَالْمَقْبُوضُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا فَبَقِيَ كَذَلِكَ بَعْدَ الْعُجْزِ ، وَعِنْدَهُ مُتَجَرِّتَةٌ فَيَكُونُ الْإِذْنُ مُقْتَصِرًا عَلَى نَصِيْبِهِ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ حَقُّ الْفَسْخِ فَيُؤْذِنُ لَا يَبْقَى لَهُ ذَلِكَ وَإِذْنُهُ لِشَرِيكِهِ بِالْقَبْضِ إِذْنٌ لِلْعَبْدِ بِالْأَدَاءِ إِلَيْهِ فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا فِي نَصِيْبِهِ عَلَى الْقَابِضِ فَيَكُونُ لَهُ ( وَلَوْ ) قَبْضٌ ( كُلُّهُ عَتَقَ نَصِيْبُهُ ) أَيِ الْقَابِضِ .

( بَابُ كِتَابَةِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ) ( قوله : وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ حَقُّ الْفَسْخِ ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ : لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِالْكِتَابَةِ فِي الْحَالِ ، وَفِي ثَانِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ نَصْفَهُ مُكَاتَبٌ وَفِي ثَانِي الْحَالِ يَصِيرُ مُسْتَسْعَى فَكَانَ لَهُ حَقُّ الْفَسْخِ ، وَالْكِتَابَةُ تَحْتَمِلُ الْفَسْخَ وَلَا يَصِحُّ فُسْخُهُ إِلَّا بِقَضَاءِ الْقَاضِي أَوْ بِرِضَى الْعَبْدِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى أَدَّى الْعَبْدُ عَتَقَ نَصْفَهُ وَيَرْجِعُ الشَّرِيكُ الَّذِي لَمْ يُكَاتَبْ عَلَى شَرِيكِهِ بِنَصْفٍ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّهُ كَسَبَ عَبْدٌ بَيْنَهُمَا وَيَرْجِعُ الَّذِي كَاتَبَ عَلَى الْعَبْدِ بِمَا قَبِضَ شَرِيكُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ كَاتَبَهُ عَلَى بَدَلٍ وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ فَيَرْجِعْ عَلَيْهِ إِلَى تَمَلُّمِ الْبَدَلِ ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْكَسْبِ فِي يَدِ الْعَبْدِ لَهُ نَصْفُهُ بِالْكِتَابَةِ وَنَصْفُهُ لِشَرِيكِهِ الَّذِي لَمْ يُكَاتَبْ هَذَا فِي الْكَسْبِ الَّذِي اكْتَسَبَهُ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَمَا اكْتَسَبَهُ بَعْدَ الْأَدَاءِ فَهُوَ لَهُ خَاصَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْأَدَاءِ يَصِيرُ مُسْتَسْعَى وَهُوَ أَحَقُّ بِمَنَافِعِهِ وَمَكَاسِبِهِ مِنَ السَّيِّدِ ، وَالْقَوْلُ لَهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ حَادِثٌ فَيَحَالُ حُلُوثُهُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ ا هـ .

( قوله : وَلَوْ قَبْضٌ كُلُّهُ عَتَقَ نَصِيْبُهُ ) أَيِ الْقَابِضِ الَّذِي أَذْنُهُ شَرِيكُهُ فِي مُكَاتَبَةِ نَصِيْبِهِ وَلَيْسَ لَهُ مُشَارَكَتُهُ فِيمَا قَبِضَ إِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ بِقَبْضِ الْبَدَلِ وَإِلَّا شَارَكَهُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

( مُكَاتَبَةٌ لِرَجُلَيْنِ جَلَتْ بَوْلَدٍ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ وَطِئَ الْآخَرُ فَجَاءَتْ بَوْلَدٍ فَادَّعَاهُ فَعَجَزَتْ فَهِيَ أُمٌ وَلَدٌ لِلأَوَّلِ ) ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمَّا ادَّعَى الْوَلَدَ صَحَّتْ دَعْوَتُهُ لِإِقْيَامِ مِلْكِهِ فَصَارَ نَصِيْبُهُ أُمٌ وَلَدٌ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَةَ لَا تَقْبَلُ الثَّقْلَ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ فَيَقْتَصِرُ أُمُومِيَّةُ الْوَلَدِ عَلَى نَصِيْبِهِ كَمَا فِي الْمُدَبَّرَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَإِذَا ادَّعَى الْآخَرُ وَلَدَهَا الثَّانِي صَحَّتْ دَعْوَتُهُ أَيْضًا لِإِقْيَامِ مِلْكِهِ ثُمَّ إِذَا عَجَزَتْ جُعِلَتِ الْكِتَابَةُ كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا أُمٌ وَلَدٌ لِلأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَنَاعَ مِنَ الْإِنْتِقَالِ قَدْ زَالَ وَوُطِئَ سَابِقُ ( وَضَمِنَ ) لِلْآخَرِ ( نِصْفَ قِيَمَتِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ نَصِيْبَهُ لَمَّا اسْتَكْمَلَ الْإِسْتِيلَادَ ( وَنِصْفَ عُقْرِهَا ) لِوُطْئِهِ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً ( وَضَمِنَ شَرِيكُهُ عُقْرَهَا ) بِالتَّمَامِ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ أُمٌ وَلَدٍ الْغَيْرِ حَقِيقَةً فَلَزِمَهُ كَمَالُ الْعُقْرِ وَ ( قِيَمَةُ الْوَلَدِ ) يَعْنِي الْوَلَدَ الثَّانِي ( وَهُوَ ابْنُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَغْرُورِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ وَطِئَهَا كَانَ مِلْكُهُ قَائِمًا ظَاهِرًا وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ ثَابِتُ النَّسَبِ مِنْهُ وَحُرٌّ بِالْقِيَمَةِ كَمَا عَرَفْتَ ( وَأَيُّ دَفْعٍ إِلَيْهَا الْعُقْرَ صَحَّ ) ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَا

دَامَتْ بَاقِيَةُ فَحَقُّ الْقَبْضِ لَهَا لِاخْتِصَاصِهَا بِمَنَافِعِهَا وَأَبْدَالِهَا وَإِذَا عَجَزَتْ تُرَدُّ إِلَى الْمَوْلَى لِظُهُورِ اخْتِصَاصِهِ ( وَإِنْ دَبَّرَ الثَّانِي وَلَمْ يَطْلُهَا فَعَجَزَتْ بَطْلَ التَّدْبِيرِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَادَفِ الْمَلِكُ أَمَّا عِنْدَهُمَا فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الْمُسَوَّلَ تَمَلَّكَهَا قَبْلَ الْعَجْزِ وَأَمَّا عِنْدَهُ فَلِأَنَّهُ بِالْعَجْزِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ تَمَلَّكَ نَصِيبَهُ مِنْ وَقْتِ الْوُطْءِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ صَادَفَ مَلِكَ غَيْرِهِ ، وَالتَّدْبِيرُ يَعْتَمِدُ الْمَلِكَ بِخِلَافِ النَّسَبِ فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ الْغُرُورَ كَمَا مَرَّ ( وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لِلأَوَّلِ )

لِمَا مَرَّ أَنَّهُ تَمَلَّكَ نَصِيبَ شَرِيكِهِ وَكَمَلَ الْإِسْتِيلَادُ ( وَالْوَلَدُ لَهُ ) لِمَا مَرَّ أَنَّ دَعْوَتَهُ صَحِيحَةٌ لِقِيَامِ الْمُصَحِّحِ ( وَضَمِنَ لِشَرِيكِهِ نَصْفَ عَقْرِهَا ) لَوُطْنِهِ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً ( وَنَصْفَ قِيمَتِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ نَصْفَهَا بِالْإِسْتِيلَادِ وَهُوَ تَمَلَّكَ بِالْقِيَمَةِ ( فَإِنْ حَرَّرَهَا ) يَعْنِي إِنْ كَانَا كَاتِبَاهَا ثُمَّ حَرَّرَهَا ( أَحَدُهُمَا غَنِيًّا فَعَجَزَتْ ضَمِنَ الْمُحَرَّرُ نَصْفَ قِيمَتِهَا لِشَرِيكِهِ وَرَجَعَ الصَّامِنُ بِهِ ( عَلَيْهَا ) عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَرْجِعُ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ أَنَّ السَّائِكَتَ إِذَا ضَمِنَ الْمُعْتَقُ يَرْجِعُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا .

( قَوْلُهُ : وَضَمِنَ لِلأَوَّلِ نَصْفَ قِيمَتِهَا ) يَعْنِي حَالُ كَوْنِهَا مُكَاتَبَةً وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهُ تَمَلَّكَهُ فِي حَالِ كِتَابَتِهَا وَسَوَاءٌ كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانَ تَمَلَّكَ وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ بِهِمَا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَضْمَنُ الْقَلُّ مِنْ نَصْفِ قِيمَتِهَا وَمِنْ نَصْفِ مَا بَقِيَ مِنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشَّرِيكِ فِي نَصْفِ الْقِيَمَةِ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَجْزِ عَنِ الْإِدَاءِ وَفِي نَصْفِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِدَاءِ ، وَالْقَلُّ مُتَقَيَّنٌ فَيَجِبُ ، كَذَا فِي التَّبَيُّنِ وَقِيَمَةُ الْمُكَاتَبِ نَصْفُ قِيمَتِهِ قَنًا ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ يَدًا وَبَقِيَ الرِّقْبَةُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَأَيُّ دَفْعٍ إِلَيْهَا الْعَقْرُ صَحٌّ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَا دَامَتْ بَاقِيَةً الْخ ) كَانَ الْأَوَّلَى فِي التَّعْلِيلِ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهَا حَالُ قِيَامِ الْكِتَابَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِنَفْسِهَا إِذَا عَجَزَتْ تُرَدُّ إِلَى الْمَوْلَى لِظُهُورِ اخْتِصَاصِهَا بِهَا قَوْلُهُ : فَعَجَزَتْ ضَمِنَ الْمُحَرَّرُ نَصْفَ قِيمَتِهَا لِشَرِيكِهِ ( يَعْنِي إِذَا اخْتَارَ تَضْمِينَهُ وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ أَوْ اسْتَسْعَى ( قَوْلُهُ : وَرَجَعَ الصَّامِنُ بِهِ عَلَيْهَا عِنْدَهُ ) يَعْنِي إِنْ شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ السَّائِكَتِ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا لَا يَرْجِعُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَيَسْتَسْعِيهَا السَّائِكَتُ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا هـ يَعْنِي أَوْ يُعْتَقُ ( قَوْلُهُ : وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ أَنَّ السَّائِكَتَ إِذَا ضَمِنَ الْمُعْتَقُ يَرْجِعُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا ) لَمْ يُقَدِّمِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بَلْ سَكَتَ عَنْهُ وَذَكَرَتْهُ ثَمَّةً وَوَجَّهَ عَدَمَ الرُّجُوعِ عَلَيْهَا عِنْدَهُمَا أَنَّهُ ضَمِنَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ بِإِعْتَاقِهِ وَهُوَ فِعْلُهُ فَلَا يَلْزَمُهَا ضَمَانُ مَا لَزِمَهُ بِفِعْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَنْجِزُ عِنْدَهُمَا

( عَبْدٌ لِرَجُلَيْنِ دَبَّرَهُ أَحَدُهُمَا فَحَرَّرَهُ الْآخَرُ غَنِيًّا أَوْ عَكْسًا ) أَيُّ حَرَّرَهُ أَحَدُهُمَا غَنِيًّا ثُمَّ دَبَّرَهُ الْآخَرُ ( أَعْتَقَ الْمُدَبِّرُ أَوْ اسْتَسْعَى فِيهِمَا ) أَيُّ فِي الصُّورَتَيْنِ ( أَوْ ضَمِنَ شَرِيكُهُ فِي الْأَوَّلَى فَقَطْ ) وَهِيَ مَا إِذَا دَبَّرَهُ أَحَدُهُمَا أَوَّلًا فَإِنَّهُ إِذَا دَبَّرَهُ أَوَّلًا فَلِشَرِيكِهِ تَضْمِينُهُ أَوْ إِعْتَاقُ حِصَّتِهِ أَوْ الْإِسْتِسْعَاءُ مِنَ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا أَعْتَقَ لَمْ يَبْقَ لَهُ وَلَايَةُ التَّضْمِينِ وَالْإِسْتِسْعَاءُ وَأَفْسَدَ بِهِ نَصِيبَ الْمُدَبِّرِ فَلَهُ أَنْ يُعْتَقَ أَوْ يَسْتَسْعَى أَوْ يَضْمَنَ قِيمَتَهُ مُدَبِّرًا وَهِيَ نَصْفُ قِيمَتِهِ قَنًا أَوْ ثُلَاثًا كَمَا مَرَّ وَبِالصَّامِنِ لَا يَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ صُورَةُ الْعَكْسِ إِذَا حَرَّرَ الْأَوَّلُ فَلِلْآخِرِ الْخِيَارَاتُ الثَّلَاثُ عِنْدَهُ إِذَا دَبَّرَهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ وَلَايَةُ التَّضْمِينِ بَلْ وَلَايَةُ الْإِعْتَاقِ أَوْ الْإِسْتِسْعَاءُ فَوَلَايَةُ الْإِعْتَاقِ وَالْإِسْتِسْعَاءُ ثَابِتَةٌ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَالتَّضْمِينُ يَخْتَصُّ بِالأَوَّلَى وَعِنْدَهُمَا إِذَا دَبَّرَهُ أَحَدُهُمَا فِإِعْتَاقُ الْآخَرِ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ لَا يَنْجِزُ عِنْدَهُمَا فَيَمْلِكُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِالتَّدْبِيرِ وَيَضْمَنُ نَصْفَ قِيمَتِهِ قَنًا أَوْ مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانَ تَمَلَّكَ فَلَا يَخْتَلِفُ بِالْعِسَارِ وَالْإِسَارِ ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا فَتَدْبِيرُ الْآخَرِ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَنْجِزُ عِنْدَهُمَا فَيَضْمَنُ نَصْفَ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَيَسْعَى الْعَبْدُ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّ هَذَا ضَمَانُ إِعْتَاقٍ فَيَخْتَلِفُ بِالْإِسَارِ وَالْعِسَارِ

( بَابُ الْمَوْتِ وَالْعَجْزِ ) ( مُكَاتَبٌ عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ ) النَجْمُ الطَّالِعُ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْوَقْتُ ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ بِهِ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ مَا يُؤَدَّى فِيهِ لِلْمَلَابَسَةِ بَيْنَهُمَا ( لَوْ ) كَانَ ( لَهُ مَالٌ سَيَصِلُ لَمْ يُعْجِزْهُ الْحَاكِمُ ) أَيُّ لَمْ يَحْكَمْ بِعَجْزِهِ ( إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ) نَظَرًا لِلْجَانِبَيْنِ فَإِنَّهَا مُدَّةٌ ضَرَبَتْ لِإِبْلَاءِ الْأَعْدَارِ كَامْهَالِ الْخَصْمِ لِلدَّفْعِ ، وَالْمَدْيُونِ لِلْقَضَاءِ ( وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ سَيَصِلُ ( عَجْزُهُ ) هَذَا عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يُعْجِزُهُ حَتَّى يَتَوَالَى عَلَيْهِ نَجْمَانِ ( وَفَسَخَهَا ) أَيُّ فَسَخَ الْحَاكِمُ الْكِتَابَةَ بَعْدَ عَجْزِ الْمُكَاتَبِ ( يَطْلُبُ مَوْلَاهُ أَوْ ) فَسَخَ مَوْلَاهُ ( بِرِضَاهُ ) أَيُّ رِضَا الْمُكَاتَبِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ الْعَبْدُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ بِالْفَسْخِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ تَأَمَّ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَاءِ ، كَمَا فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْهَبَةِ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يَنْفَرِدُ الْمَوْلَى بِالْفَسْخِ وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَاهُ كَمَا إِذَا وَجَدَ الْمُشْتَرِي عَيْبًا قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ يَنْفَرِدُ بِالْفَسْخِ ، كَذَا فِي الْكَافِي : اَعْلَمَ أَنَّ حُكْمَ الْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْلَى حَقُّ الْفَسْخِ وَإِعَادَتِهِ إِلَى الرَّقِّ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْعَبْدِ وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَفْسَخَ فِي الْجَائِزَةِ وَالْفَاسِدَةِ بِغَيْرِ رِضَا الْمَوْلَى ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( وَعَادَ رَقُّهُ ) لِإِفْسَاخِ الْكِتَابَةِ ( وَمَا فِي يَدِهِ ) مِنَ الْأَكْسَابِ ( لِمَوْلَاهُ ) إِذْ ظَهَرَ أَنَّهُ كَسَبَ عَبْدَهُ ( وَإِنْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ لَمْ تُفْسَخِ ) الْكِتَابَةُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تُفْسَخُ لِفَوَاتِ الْمَحَلِّ ، وَنَحْنُ نَقُولُ تَسْتَنْدُ الْحُرِّيَّةُ إِلَى مَا قَبْلَ الْمَوْتِ ( وَقَضَى بِدَلَّةٍ مِنْهُ وَحَكَمَ بِمَوْتِهِ حُرًّا ، وَالْإَارِثُ مِنْهُ وَعَتَقَ بَنِيهِ سَوَاءً وَلَوْ فِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ حَالَ كِتَابَتِهِ أَوْ كُتِبَ هُوَ وَابْنُهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا بِمَرَّةٍ ) أَيُّ

بِكِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يَتَّبِعُهُ فِي الْكِتَابَةِ وَبِعَتَقِهِ عَتَقُوا ( وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَمَنْ وُلِدَ فِي كِتَابَتِهِ يَسْعَى عَلَى نُجُومِهِ وَبِأَدَائِهِ حُكْمَ بَعْتِ أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَبِعَتَقِهِ ) أَيُّ عَتَقَ الْوَلَدُ ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي كِتَابَتِهِ ، وَكَسْبُهُ كَكَسْبِهِ فَيُخْلَفُهُ فِي الْأَدَاءِ وَصَارَ كَمَا إِذَا تَرَكَ وَفَاءً .

( بَابُ الْمَوْتِ وَالْعَجْزِ ) ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ تَأَمَّ ) يَعْنِي فِي حَقِّ الْمَوْلَى أَمَّا فِي حَقِّ الْعَبْدِ فَعَجْزٌ لَازِمٌ نَظَرًا لَهُ فَيَمْلِكُ الْفَسْخُ مِنْ غَيْرِ رِضَا مَوْلَاهُ ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ قَوْلُهُ : وَعَتَقَ بَنِيهِ ( لَوْ قَالَ وَلَدُهُ كَالْكَتْرِ لَكَانَ أَوْلَى لِيَشْمَلَ الْبَنَاتِ ) قَوْلُهُ : وَبِأَدَائِهِ حُكْمَ بَعْتِ أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَبِعَتَقَهُ ( كَذَا جَعَلَ الْعَتَقُ مُسْتَنْدًا صَاحِبُ الْكَتْرِ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الظَّهْرِيَّةِ إِذَا مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ وَأُذِيتْ كِتَابَتُهُ يَسْتَنْدُ الْعَتَقُ إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ وَإِنْ مَاتَ لَا عَنْ وَفَاءٍ لَكِنْ تَرَكَ وَلَدًا وُلِدَ فِي الْكِتَابَةِ وَسَعَى عَلَى نُجُومِ أَبِيهِ وَأَدَّى لَا يَسْتَنْدُ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ هـ . وَيُنْظَرُ الْحُكْمُ فِيمَا لَوْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا رَضِيْعًا أَوْ لَمْ يَصِلْ لِقُدْرَةِ الْكَسْبِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ .

( تَرَكَ وَلَدًا شَرَاهُ فِيهَا ) أَيُّ فِي كِتَابَتِهِ ( أَدَّى ) الْوَلَدُ ( الْبَدَلَ حَالًا أَوْ رَدًّا رَقِيْقًا ) عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يُؤَدِّيهِ إِلَى أَجَلِهِ اعْتِبَارًا بِالْمَوْلُودِ فِي الْكِتَابَةِ وَلَهُ أَنْ الْأَجَلَ ثَبَتَ شَرْطًا فِي الْعَقْدِ فَيَدْخُلُ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ تَحْتَ الْعَقْدِ ، وَالْمُشْتَرَى لَمْ يَدْخُلْ إِذْ لَمْ يُصْنَفْ إِلَى الْعَقْدِ وَلَمْ يَسِرْ حُكْمُهُ إِلَيْهِ لِإِفْصَالِهِ بِخِلَافِ الْمَوْلُودِ فِي الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهِ وَفَتْهَا فَيُسْرَى الْحُكْمُ إِلَيْهِ وَإِذَا دَخَلَ فِي حُكْمِهِ سَعَى عَلَى نُجُومِهِ .

( قَوْلُهُ : تَرَكَ وَلَدًا اشْتَرَاهُ فِيهَا الْخ ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَالِدَيْنِ لَيْسَا كَالْوَلَدِ فَيَبَاعَانِ كَسَائِرِ أَكْسَابِهِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا إِذَا مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ وَلَدًا مُشْتَرَى أَوْ أَبَا أَوْ أُمَّمَا يَسْعَى عَلَى نُجُومِ الْمُكَاتَبِ كَالْوَلَدِ الْمَوْلُودِ فِي

الْكِتَابَةِ ، كَذَا فِي مُحْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ ) أَيُّ الْمَثْرُوكِ إِنْ كَانَ عَيْنًا يَعْنِي يَبْقَى بِالْبَدَلِ لِتَعْلِيلِهِ بِإِمْكَانِ الْوَفَاءِ فِي الْحَالِ .

( تَرَكَ وَلَدًا مِنْ حُرَّةٍ وَدَيْنًا يَبْقَى بِالْبَدَلِ فَجَنَى الْوَلَدَ وَقَضَى بِهِ ) أَيُّ بِمُوجِبِ الْجَنَایَةِ ( عَلَى عَاقِلَةٍ أُمِّهِ لَمْ يَكُنْ تَعْجِيزًا لِأَبِيهِ ) ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَضَاءَ يُقَرَّرُ فِي الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي الْحَاقَ الْوَلَدَ بِمَوَالِي الْأُمِّ وَإِجَابَ الْعَقْلِ عَلَيْهِمْ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْتَقَ فَيَنْجُرَ الْوَلَدَ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ ، وَالْقَضَاءُ بِمَا يَقَرَّرُ حُكْمُهُ لَا يَكُونُ تَعْجِيزًا وَإِنَّمَا قَالَ وَدَيْنًا يَبْقَى ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَيْنًا لَا يَتَأْتِي الْقَضَاءُ بِاللِّحَاقِ بِالْأُمِّ لِإِمْكَانِ الْوَفَاءِ فِي الْحَالِ ( وَإِنْ اخْتَصَمَ قَوْمُ أُمِّهِ وَأَبِيهِ فِي وَلَائِهِ فَقَضَى بِهِ لِقَوْمِ أُمِّهِ فَهُوَ تَعْجِيزٌ ) ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْقَضَاءِ بِكَوْنِ وَلَدِ الْوَلَدِ لِمَوَالِي الْأُمِّ أَنَّ الْأَبَ مَاتَ رَقِيقًا وَانْقَسَخَتْ الْكِتَابَةُ فَيَكُونُ الْقَضَاءُ فِي مُجْتَهِدٍ فِيهِ فَيَنْفُذُ وَتَنْفَسَخُ الْكِتَابَةُ .

تَرَكَ وَلَدًا مِنْ حُرَّةٍ وَدَيْنًا يَبْقَى بِالْبَدَلِ فَجَنَى الْوَلَدَ وَقَضَى بِهِ أَيُّ بِمُوجِبِ الْجَنَایَةِ عَلَى عَاقِلَةٍ أُمِّهِ ( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ الْقَضَاءُ فِي مُجْتَهِدٍ فِيهِ فَيَنْفُذُ وَتَنْفَسَخُ الْكِتَابَةُ ) جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ فَسَخَ الْكِتَابَةُ مَبْنِيٌّ عَلَى نُفُوزِ الْقَضَاءِ وَلُزُومِهِ وَذَلِكَ لِصِيَانَةِ الْقَضَاءِ عَنِ الْبُطْلَانِ وَفِي صِيَانَتِهِ بُطْلَانٌ مَا يَجِبُ رِعَايَتُهُ وَهُوَ الْكِتَابَةُ رِعَايَةُ لِحَقِّ الْمُكَاتَبِ وَلَيْسَ حَدُّ الْبُطْلَانِ أَرْجَحُ وَأَحْيَبُ بَأَنَّ الْقَضَاءَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَاقَى فَصْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ نَفَذَ بِالْإِجْمَاعِ وَصِيَانَتُهُ مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْ صِيَانَةِ كِتَابَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِي بَقَائِهَا ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

( طَابَ لِمَوْلَاهُ صَدَقَةٌ أَذَاهَا إِلَيْهِ فَعَجَزَ ) يَعْنِي أَنَّ مَوْلَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَصْرُفًا لِلصَّدَقَةِ زَكَاةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا ، فَأَخَذَ الْمُكَاتَبُ الزَّكَاةَ مِثْلًا لَكَوْنِهِ مِنَ الْمَصَارِفِ وَأَذَاهُ إِلَى الْمَوْلَى عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ ثُمَّ عَجَزَ فَطَهَرَ أَنَّ الْمَوْلَى أَخَذَ الزَّكَاةَ غَنِيًّا وَمَعَ ذَلِكَ يَطِيبُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ عَوَضًا عَنِ الْعَتَقِ زَمَانَ الْآخِذِ ، وَالْعَبْدُ قَدْ أَخَذَهُ صَدَقَةً وَمِنَ الْأَصُولِ الْمُقَرَّرَةِ أَنَّ تَبَدُّلَ الْمِلْكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَبِيرَةٍ هِيَ لَكَ صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ . ( قَوْلُهُ : طَابَ لِمَوْلَاهُ صَدَقَةٌ أَذَاهَا إِلَيْهِ فَعَجَزَ ) هَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَا يَطِيبُ لِلسَّيِّدِ مَا يَجِدُهُ فِي يَدِ عَبْدِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ بَعْدَ الْعَجْزِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا طَابَ مَا أَخَذَهُ الْفَقِيرُ صَدَقَةً ثُمَّ اسْتَعْنَى أَوْ تَرَكَهُ لِوَارِثِهِ الْعِنِيِّ وَمَا أَخَذَهُ ابْنُ السَّيْلِ ثُمَّ وَصَلَ إِلَى مَالِهِ ، كَمَا فِي التَّبْيِينِ ، وَالْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَمِنَ الْأَصُولِ الْمُقَرَّرَةِ الْخُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَبَدَّلْ كَمَا إِذَا أَبَاحَ الْفَقِيرُ لِلْعِنِيِّ أَوْ الْهَاشِمِيِّ مَا أَخَذَهُ مِنَ الزَّكَاةِ لَا يَحِلُّ أَوْ أَبَاهُ مَا اشْتَرَاهُ فَاسِدًا لَا يَطِيبُ بِالْإِبَاحَةِ وَلَوْ مَلَكَهُ يَطِيبُ ، كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( جَنَى ) الْمُكَاتَبُ ( جَنَایَةً أَوْ جَنَایَاتٍ خَطَأً كَانَ عَلَيْهِ حَالًا ) أَيُّ عَلَى الْمُكَاتَبِ ( فِي كَسْبِهِ ) لَا عَلَى مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ مَمْلُوكٌ لِلْمَوْلَى رَقَبَةً وَذَاتًا حُرًّا يَدًا وَتَصَرُّفًا فَبَاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ رَقَبَةً يَكُونُ مُوجِبُ جَنَایَتِهِ عَلَى الْمَوْلَى وَبَاعْتِبَارِ أَنَّهُ حُرٌّ يَدًا وَكَسْبًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُوجِبُ جَنَایَتِهِ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمَوْلَى فَجُعِلَ مُوجِبُ جَنَایَتِهِ فِي كَسْبِهِ حَتَّى يَكُونَ مُوجِبُ جَنَایَتِهِ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ لَهُمَا حَقًّا فِي أَكْسَابِهِ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ دَفْعُهُ بِسَبَبِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ حَقُّهُمَا فَوَجَبَتْ الْقِيَمَةُ فِي مَالِهِمَا ( الْقُلُّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنَ الْأَرْضِ ) ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ عَبْدٌ لَكِنْ تَعَدَّرَ دَفْعُهُ بِسَبَبِ الْكِتَابَةِ وَلَوْ كَانَ مُمَكِّنَ الدَّفْعِ يَتَخَلَّصُ الْمَوْلَى بِدَفْعِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَرْضُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ فَإِذَا تَعَدَّرَ دَفْعُهُ يَتَخَلَّصُ بِدَفْعِ قِيَمَتِهِ كَمَا فِي الْمُدَبَّرِ ( وَإِنْ تَكَرَّرَتْ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَزِمَتْهُ قِيَمَةُ وَاحِدَةٍ ) وَلَوْ جَنَى فَقَضَى عَلَيْهِ ثُمَّ جَنَى أُخْرَى يَقْضَى عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ أُخْرَى ؛ لِأَنَّ جَنَایَةَ الْمُكَاتَبِ لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَوْ الصَّلْحِ أَوْ الْيَأْسِ عَنِ الدَّفْعِ بَأَنَّ يَعْتَقَ أَوْ يَمُوتَ فَيَتَوَقَّفُ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ عَلَى مَا يُوجِبُ تَوَكُّلَهَا بِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ .



(قَوْلُهُ : الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ) هَكَذَا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ : الْجَنَايَةُ انْعَدَّتْ مُوجِبَةً لِلْقِيَمَةِ وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْقِيَمَةُ لَا الْأَقْلُ مِنْهَا وَمِنْ أَرْضِ الْجَنَايَةِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ ، وَالْمَبْسُوطُ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَأْوِيلُ كَلَامِهِ إِذَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلَ مِنْ أَرْضِ الْجَنَايَةِ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ قَوْلُهُ : وَإِنْ تَكَرَّرَ قَبْلَ الْقَضَاءِ لِرَمْتِهِ قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ ( فِيهِ قُصُورٌ لِحُكْمِهِ بِلُزُومِ الْقِيَمَةِ ، وَاللَّازِمُ الْأَقْلُ مِنْهَا وَمِنْ الْأَرْضِ وَفِيهِ نَوْعٌ اسْتِدْرَاكٌ بِقَوْلِهِ سَابِقًا أَوْ جَنَايَاتٍ خَطَأً وَكَانَ يُغْنِيهِ عَنْ هَذَا أَنْ يَقُولَ ثَمَّةً أَوْ جَنَايَاتٍ خَطَأً قَبْلَ الْقَضَاءِ إلخ ) قَوْلُهُ : أَوْ ( ) الْيَأْسُ عَنِ الدَّفْعِ ( أَيِ دَفْعِ رَقَبَتِهِ لِرَدِّهِ إِلَى الرِّقِّ .

( أَقَرَّ بِجَنَايَةِ خَطَأٍ لِرَمْتِهِ فِي كَسْبِهِ ) يَعْنِي لَوْ أَقَرَّ الْمُكَاتَبُ بِجَنَايَةِ خَطَأٍ لِرَمْتِهِ وَحُكْمَ بِهَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ جَنَايَتَهُ مُسْتَحَقَّةٌ فِي كَسْبِهِ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِأَكْسَابِهِ فَيَتَقَدُّ إِفْرَارُهُ كَالْحُرِّ وَإِذَا لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ حَتَّى عَجَزَ بَطَلَتْ ، كَذَا فِي الْقَاعِدِيَّةِ .

(قَوْلُهُ : وَإِذَا لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ حَتَّى عَجَزَ بَطَلَتْ ، كَذَا فِي الْقَاعِدِيَّةِ ) قَدْ أَوْهَمَ الْمُصَنِّفُ وَأَبْعَدَ ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَأَمَّا إِلَيْهَا فَلِأَنَّهَا لَا تَبْطُلُ أَصْلًا بَلْ فِي حَقِّ الْمَوْلَى لِلْعَوْدِ فِي الرِّقِّ وَيُؤَاخَذُ بِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ، وَنَصَّ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لَوْ قُتِلَ خَطَأً فَصَالِحٌ عَلَى مَالٍ أَوْ أَقَرَّ بِهِ فَقَضِيَ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ عَجَزَ أَوْ أَقَرَّ بِقَتْلِ عَمْدٍ ثُمَّ صَالِحٌ وَلَمْ يُؤَدِّ حَتَّى عَجَزَ فَهُوَ مُطَالَبٌ بَعْدَ الْعِتْقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ مُطْلَقًا أَيُّ يَطَالَبُ بِهِ فِي الْحَالِ وَيُبَاغُ فِيهِ بَعْدَهُ هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْبُرْهَانِ .

( جَنَى عَبْدٌ فَكَاتَبَهُ مَوْلَاهُ جَاهِلًا ) بِجَنَايَتِهِ ( فَعَجَزَ أَوْ ) جَنَى ( مُكَاتَبٌ فَلَمْ يُقْضَ بِهِ ) أَيُّ بِمُوجِبِ جَنَايَتِهِ ( فَعَجَزَ دَفَعَ ) الْمَوْلَى الْعَبْدَ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَايَةِ ( أَوْ قَدَى ) ؛ لِأَنَّهُ الْمُؤَجَّبُ لِجَنَايَةِ الْعَبْدِ فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْجَنَايَةِ حَتَّى يَصِيرَ مُخْتَارًا لِلدَّعَاءِ لَكِنْ الْكِتَابَةُ مَانِعَةٌ لِلدَّفْعِ فَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ ( وَإِنْ قُضِيَ بِهِ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ مُكَاتَبًا فَعَجَزَ بَيْعَ فِيهِ ) لِإِنْتِقَالِ الْحَقِّ مِنْ رَقَبَتِهِ إِلَى قِيَمَتِهِ بِالْقَضَاءِ ( لَا تَنْفَسَخُ ) أَيُّ الْكِتَابَةُ ( بِمَوْتِ مَوْلَاهُ ) ؛ لِأَنَّهَا سَبَبُ الْحُرِّيَّةِ وَسَبَبُ حَقِّ الْمَرْءِ حَقُّهُ ( وَيُؤَدِّي الْبَدَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نُجُومِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْحُرِّيَّةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَالسَّبَبُ انْعَقَدَ كَذَلِكَ فَيَبْقَى بِهِذِهِ الصِّفَةِ وَلَا يَتَغَيَّرُ لَكِنْ الْوَرَثَةُ يَخْلُقُونَهُ فِي الْإِسْتِيفَاءِ ( فَإِنْ أَعْتَقَهُ بَعْضُهُمْ لَا يَعْتِقُ ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ فَإِنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَمْلِكُ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمِلْكِ ، وَالْوَرَاثَةُ مِنْهَا ( فَإِنْ أَعْتَقُوهُ عِتْقٌ مَجْعًا ) ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَعْتِقَ وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ يُجْعَلُ إِبْرَاءً عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ فَإِنَّهُ حَقُّهُمْ ، وَقَدْ جَرَى فِيهِ الْإِرْثُ فَيَكُونُ الْإِعْتَاقُ مِنْهُمْ إِبْرَاءً أَقْبَضَاءً أَوْ إِفْرَارًا بِالْإِسْتِيفَاءِ مِنْهُ فَتَبَرُّا دَفْعَتُهُ فَيَعْتِقُ كَمَا إِذَا أَبْرَأَهُ الْمَوْلَى عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ كُلِّهِ وَشَرَطَ أَنْ يَعْتَقُوهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ أَعْتَقُوهُ كُلُّهُ مُتَفَرِّقًا لَمْ يَعْتِقَ وَقِيلَ يَعْتِقُ إِذَا أَعْتَقَهُ الْبَاقُونَ مَا لَمْ يَرْجِعْ الْأَوَّلُ .

(قَوْلُهُ : فَإِنْ قُضِيَ بِهِ ) أَيُّ بِمُوجِبِ الْجَنَايَةِ وَهُوَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ أَرْضِهَا (قَوْلُهُ : وَيُؤَدِّي الْبَدَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نُجُومِهِ ) هَذَا إِذَا كَاتَبَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ وَلَوْ كَاتَبَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ لَا يَصِحُّ تَأْجِيلُهُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ أَيُّ فَيُؤَدِّي ثُلثِي الْبَدَلِ حَالًا ، وَالْبَاقِي عَلَى نُجُومِهِمْ ، كَمَا فِي التَّبْيِينِ (قَوْلُهُ : فَيَكُونُ الْإِعْتَاقُ مِنْهُمْ إِبْرَاءً أَقْبَضَاءً ) يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ إِبْرَاءِ بَعْضِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ مِنْهُمْ جَمِيعًا لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا أَقْبَضَاءً فِي ضَمَنِ الْعِتْقِ وَإِذَا لَمْ يَثْبُتِ الْمُقْتَضَى لَا يَثْبُتِ الْمُقْتَضَى وَهُوَ إِبْرَاءُ الْبَعْضِ ، كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( تَحْتَهُ ) أَيِ الْمَكَاتِبِ ( أَمَّةٌ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ ) فَحَصَلَتْ حُرْمَةٌ غَلِيظَةٌ ( فَمَلِكُهَا لَا تَحِلُّ لَهُ ) ( أَيِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا ) ( حَتَّى تَنْكِحَ ) تِلْكَ الْمَرْأَةُ زَوْجًا ( غَيْرَهُ ) ( أَيِ الْمَكَاتِبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ } فَإِنَّ النِّكَاحَ هَاهُنَا مَحْمُولٌ عَلَى الْعَقْدِ الصَّحِيحِ وَاشْتِرَاطِ الدُّخُولِ ثَبَتَ بِحَدِيثِ الْعُسَيْلَةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ .  
( قَوْلُهُ : فَمَلِكُهَا لَا تَحِلُّ لَهُ ) ( أَيِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا ) حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَبْقَى عَلَى الْكِتَابَةِ حَتَّى مَلِكُهَا ، وَالْمَمْلُوكَةُ لَا يَنْكِحُهَا مَوْلَاهَا وَلَيْسَ لِلْمَكَاتِبِ التَّسَرِّي بِهَا لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لَهُ وَإِمَّا أَنْ يَعْتِقَ قَبْلَ مَلِكِهَا ثُمَّ مَلِكُهَا ، وَالْحُكْمُ فِي عَدَمِ صِحَّةِ نِكَاحِهَا كَذَلِكَ وَتَصَحِيحُ عِبَارَةِ مَتْنِهِ أَنْ يُقَالَ : فَمَلِكُهَا يَعْنِي بِعَدَمِ عِتْقِهِ لَا يَحِلُّ لَهُ أَيِ وَطُوعًا بِمِلْكِ الْيَمِينِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ هـ .  
وَلَكِنْ يَأْبَاهُ قَوْلُهُ : أَيِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا ( قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخ ) ( السِّتْدَالُ بِهِ قَاصِرٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دُمَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَةُ فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُقَالَ ، وَالثَّنَانِ فِي الْأَمَةِ كَالثَّلَاثِ فِي حَقِّ الْحُرَّةِ .

( كِتَابُ الْوَلَاءِ ) ( هُوَ ) لَعْنَةٌ : مِنْ الْوَلِيِّ بِمَعْنَى الْقُرْبِ ، وَشَرْعًا : ( قَرَابَةٌ حُكْمِيَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنَ الْعِتْقِ أَوْ الْمَوَالَةِ الْوَلَاءِ ) ( أَيِ الْوَلَاءِ الْحَاصِلُ مِنَ الْعِتْقِ يَكُونُ ( لِمُعْتَقٍ غَيْرِ حَرْبِيٍّ ) يَعْنِي لَوْ أَعْتَقَ حَرْبِيٌّ فِي دَارِ الْحَرْبِ عَبْدَهُ لَا وَلَاءَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا خَرَجَا إِلَيْنَا مُسْلِمِينَ لَا يَرِثُهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ، كَذَا فِي الْكَافِي وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : الدَّمِيُّونَ يَتَوَارَثُونَ بِالْوَلَاءِ كَالْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ أَسْبَابِ الْإِرْثِ ( وَلَوْ بِتَدْبِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ إِيْلَادٍ ) ( أَيِ جَعَلَ الْأَمَّةُ أُمًّا وَلَدِهِ ( أَوْ مِلْكٍ قَرِيبٍ ) ( بَأَن يَمْلِكَ قَرِيبُهُ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا إِعْتَاقٌ يَثْبُتُ بِهِ الْوَلَاءُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ } .  
( وَإِنْ شَرَطَ عَدَمُهُ ) يَعْنِي لَوْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ وَشَرَطَ أَنْ لَا يَرِثَهُ كَانَ الشَّرْطُ لَغَوًّا لِكَوْنِهِ مُحَالًا لِحُكْمِ الشَّرْعِ فَيَرِثُهُ كَمَا فِي النَّسَبِ إِذَا شَرَطَ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ وَأُورِدَ بَأَن الْوَلَاءَ بِالتَّدْبِيرِ أَوْ الْإِسْتِيلَادِ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمَوْلَى وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُدَبِّرُ إِنَّمَا يَعْتِقَانِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى ، وَأُجِيبَ بَأَن صُورَتَهُ أَنْ يَرْتَدَّ الْمَوْلَى وَيَلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُحْكَمَ بِعِتْقِ مُدَبِّرِهِ وَأُمُّ وَلَدِهِ ثُمَّ جَاءَ مُسْلِمًا فَمَاتَ مُدَبِّرُهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ فَالْوَلَاءُ لَهُ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ أَنَّ ثُبُوتَ الْوَلَاءِ لِعَصْبَةِ الْمَوْلَى إِنَّمَا يَكُونُ بِسَبَبِ ثُبُوتِهِ لِلْمَوْلَى فَإِنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ أَوْ لَا لِصُلُوبِ سَبَبِ الْعِتْقِ مِنْهُ ثُمَّ يَسْرِي مِنْهُ إِلَى عَصَبَتِهِ .  
( كِتَابُ الْوَلَاءِ ) .

( قَوْلُهُ : هُوَ لَعْنَةٌ مِنْ الْوَلِيِّ بِمَعْنَى الْقُرْبِ ) وَلِذَا يُقَالُ بَيْنَهُمَا وَلَاءٌ أَيِ : قَرَابَةٌ ( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا قَرَابَةٌ حُكْمِيَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنَ الْعِتْقِ أَوْ الْمَوَالَةِ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ نَوْعَانِ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَلَاءِ الْعَتَاقَةِ الْعِتْقُ عَلَى الْمِلْكِ فِي الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا أَنَّ سَبَبَهُ الْإِعْتَاقُ وَوَجْهُ الصَّحِيحِ أَنَّ الْعِتْقَ يَكُونُ بِلَا إِعْتَاقٍ كَعِتْقِ الْقَرِيبِ بِالْوَرَاثَةِ وَسَبَبُ وَلَاءِ الْمَوَالَةِ الْعَقْدُ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( قَوْلُهُ : لِمُعْتَقٍ غَيْرِ حَرْبِيٍّ )  
الْخ ( يُسْتَشَى مِنْهُ إِعْتَاقُ الْمُسْلِمِ عَبْدَهُ الْحَرْبِيَّ بِدَارِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِإِعْتَاقِهِ بِالْقَوْلِ وَإِنَّمَا يَعْتِقُ بِالتَّخْلِيَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَصِيرُ مَوْلَاهُ لثُبُوتِ الْعِتْقِ بِالْقَوْلِ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ حَتَّى لَوْ خَرَجَا مُسْلِمِينَ لَا وَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِعْتَاقٌ ) فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ بَمِلْكِ الْقَرِيبِ يَحْصُلُ الْعِتْقُ بِلَا إِعْتَاقٍ وَكَذَا الْإِسْتِيلَادُ ( قَوْلُهُ : وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ أَنَّ ثُبُوتَ الْوَلَاءِ لِعَصْبَةِ الْمَوْلَى ) يَعْنِي الْمُتَعَصِّبِينَ بِأَنْفُسِهِمْ .  
( قَوْلُهُ : فَإِنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ ) ( يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ قَضَاءُ دِيُونِهِ وَنَحْوِهَا مِنْهُ ) .

( أَعْتَقَ أُمَةً زَوْجَهَا قَبْلَ الْغَيْرِ ) هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ زَوْجَهَا قَبْلَ ( فَوَلَدَتْ لِقُلٍّ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ مِنَ الْإِعْتِقِ فَلَهُ وَلَاءُ الْوَلَدِ بِلَا تَقْلٍ عَنْهُ ) يَعْنِي إِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ رَجُلَ أُمَةٍ لَا خَرَفَ فَأَعْتَقَ مَوْلَى الْأُمَةِ الْأُمَةَ وَهِيَ حَامِلٌ مِنَ الْعَبْدِ عَتَقَتْ وَعَتَقَ حَمْلُهَا ثُمَّ يَسْرِي مِنْهُ وَوَلَاءُ الْحَمْلِ لِمَوْلَى الْأُمِّ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ عَلَى مُعْتِقِ الْأُمِّ قَصْدًا ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهَا يَقْبَلُ الْإِعْتِقَاقَ قَصْدًا ؛ لِأَنَّ الْجَنِينَ فِي حُكْمِ الْعَتَقِ كَشَخْصٍ عَلَى حِدَةٍ حَيْثُ يَجُوزُ انْفِرَادُهُ بِالْعَتَقِ فَلَا يَنْتَقِلُ وَلَاؤُهُ عَنْهُ لِمَا رَوَيْنَا وَهَذَا إِذَا وَلَدَتْ لِقُلٍّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقَاقِ لِلتَّيَقُّنِ بِقِيَامِ الْحَمْلِ وَقَتِ الْإِعْتِقَاقِ ( وَكَذَا لَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ أَحَدُهُمَا لِقُلٍّ مِنْهُ ) أَيُّ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقَاقِ ( وَالْآخَرُ لِأَكْثَرِ مِنْهُ وَبَيْنَهُمَا ) أَيُّ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ ( أَقْلٌ مِنَ الْقُلِّ ) أَيُّ أَقْلٍ مِنْ أَقْلٍ مُدَّةِ الْحَمْلِ يَعْنِي أَقْلٌ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ ؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا حَيْثُ أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ مَوْجُودًا وَقَتِ الْعَتَقِ وَتَيَقَّنَّا أَنَّهُمَا تَوَآمَانِ حَمَلَتْ بِهِمَا جُمْلَةً لِعَدَمِ تَخَلُّلِ أَقْلٍ مُدَّةِ الْحَمْلِ بَيْنَهُمَا فَإِذَا تَنَاوَلَ الْإِعْتِقَاقُ الْوَلَدَ تَنَاوَلَ الْآخَرَ أَيْضًا ضَرُورَةً فَصَارَ مُعْتَقًا لَهُمَا وَوَلَاؤُهُمَا لَهُ لَا يَنْتَقِلُ مِنْهُ أَبَدًا ( وَلَوْ وَلَدَتْ ) وَلَدًا بَعْدَ عَتَقِهَا ( لِلْأَكْثَرِ ) أَيُّ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ( فَوَلَاؤُهُ ) أَيُّ وَلَاءُ الْوَلَدِ ( لِمَوْلَاهَا ) ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ تَبَعًا لِلْأُمِّ لِاتِّصَالِهِ بِهَا عِنْدَ عَتَقِهَا ، وَقَدْ تَعَذَّرَ جَعْلُهُ تَبَعًا لِلْأَبِ لِرِقَبَتِهِ ( فَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ جَرَّ وَلَاءُ ابْنِهِ إِلَى قَوْمِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ

لَا يُبَاغُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ } ثُمَّ النَّسَبُ إِلَى الْأَبَاءِ فَكَذَا الْوَلَاءُ ، وَالنَّسَبُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ كَانَتْ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْأَبِ ضَرُورَةً فَإِذَا صَارَ أَهْلًا عَادَ الْوَلَاءُ إِلَيْهِ .

( قَوْلُهُ : حَيْثُ يَجُوزُ انْفِرَادُهُ ) الْوَلَدُ انْفِرَادُهُ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا بَعْدَ عَتَقِهَا لِلْأَكْثَرِ ) أَيُّ مِنَ الْقُلِّ فَهُوَ شَامِلٌ لِلْسِتَّةِ فَمَا فَوْقَهَا فَقَوْلُهُ : أَيُّ لِلْأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ قَاصِرٌ عَنْ إِفَادَةِ مَتْنِهِ حُكْمِ السِتَّةِ كَمَا فَوْقَهَا ( قَوْلُهُ : فَإِنْ أُعْتِقَ الْأَبُ جَرَّ وَلَاءُ ابْنِهِ إِلَى قَوْمِهِ ) هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعْتَدَّةً فَإِنْ كَانَتْ فَجَلَتْ بَوْلَدٍ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْعَتَقِ وَلِقُلٍّ مِنْ سِتَّتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْفِرَاقِ لَا يَنْتَقِلُ وَلَاؤُهُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ عَتَقِ الْأُمِّ ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

( عَجَمِيٌّ لَهُ مَوْلَى مُوَالَاةٍ نَكَحَ مُعْتَقَةً ) سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَقُهَا مِنَ الْعَرَبِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ( فَوَلَدَتْ ) وَلَدًا ( فَوَلَاؤُهُ لِمَوْلَاهَا ) عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ حُكْمُهُ حُكْمُ أَبِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَى الْأَبِ كَمَا إِذَا كَانَ الْأَبُ عَرَبِيًّا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْأَبُ عَبْدًا ؛ لِأَنَّهُ هَالِكٌ مَعْنَى وَلَهُمَا أَنَّ وَلَاءَ الْعَتَاةِ قَوِيٌّ مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ حَتَّى أُعْتَبِرَتِ الْكِفَاءَةُ فِيهِ ، وَالنَّسَبُ فِي حَقِّ الْعَجَمِ ضَعِيفٌ لِتَضْيِيعِهِمْ أَنْسَابَهُمْ وَلِهَذَا لَا تُعْتَبَرُ الْكِفَاءَةُ بِالنَّسَبِ بَيْنَهُمْ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُعَارِضُ الْقَوِيَّ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْأَبُ عَرَبِيًّا ؛ لِأَنَّ أَنْسَابَ الْعَرَبِ قَوِيَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ فِي حُكْمِ الْكِفَاءَةِ ، وَالْعَقْلُ مِنَ الْعَاقِلَةِ لِكُونِ تَنَاصُرِهِمْ بِهَا فَأَعْنَتْ عَنْ الْوَلَاءِ .

( قَوْلُهُ : عَجَمِيٌّ لَهُ مَوْلَى مُوَالَاةٍ ) إِنَّمَا فَرَضَهُ فِيمَنْ لَهُ مَوْلَى مُوَالَاةٍ لِيَكُونَ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَوْلَى مُوَالَاةٍ أَوْلَى مِنْهُ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ ( قَوْلُهُ : سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَقُهَا مِنَ الْعَرَبِ أَوْ غَيْرِهَا ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ وَضْعَ الْقُلُوبِ الْخِلَافَ فِي مُعْتَقَةِ الْعَرَبِ أَتَمَّ فِي ذِكْرِ الزَّيْلَعِيِّ وَصَاحِبِ الْجَوْهَرَةِ .

( الْأُمُّ إِذَا كَانَتْ حُرَّةً الْأَصْلُ بِمَعْنَى عَدَمِ الرِّقِّ فِي أَصْلِهَا فَلَا وَلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا ، وَالْأَبُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَوْ عَرَبِيًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَلَوْ عَجَمِيًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ لِقَوْمِ الْأَبِ وَبِرْثُهُ مُعْتَقِ الْأُمِّ وَعَصَبَتُهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ) اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ حُرٍّ

الأصل يُستعملُ عندَ الفقهاءِ في معنيين أحدهما مَنْ لَمْ يَجْرِ عَلَى نَفْسِهِ رِقٌّ بَلْ تَوَلَّدَ مِنْ مُعْتَقَةٍ بَعْدَ مُضِيِّ سِتِّهِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ وَالْعُلُوقِ أَوْ مِمَّنْ فِي أَصْلِهِا رَقِيقٌ ، وَالثَّانِي مَنْ لَا يَكُونُ فِي أَصْلِهِ رِقٌّ أَصْلًا وَأَنَّ الْوَلَاءَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَغَيْرُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى زَوَالِ الْمَلِكِ وَلِهَذَا قَالُوا لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالنِّسَاءِ فِي الْوَلَاءِ ، كَمَا فِي الْعِنَقِ ، وَزَوَالُهُ فَرُغُ ثُبُوتِهِ وَثُبُوتُهُ عَلَى الْوَلَدِ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْإِثْمِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْإِثْمَ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَلَا يَسْرِي مِلْكُ الْآبِ إِلَى الْوَلَدِ فَلَا يَكُونُ زَوَالُهُ عَنِ الْوَلَدِ إِلَّا مِنْ قَبْلِ مُعْتَقِ الْإِثْمِ ، وَعَصَبَتُهُ فِي حُكْمِهِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِ الْإِثْمِ رِقٌّ لَا يَتَّصِرُ عَلَى الْوَلَدِ وَلَئِنْ كَانَ اللَّفْظُ إِذَا كَانَ قَطْعِيًّا فِي مَعْنَى وَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ الْمُحْتَمَلُ لَهُ وَغَيْرُهُ وَأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الرُّوَايَاتِ إِذَا عَرَفْتَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ فَاعْلَمْ أَنَّ صَاحِبَ الْبَدَائِعِ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ مِنْ شَرَائِطِ ثُبُوتِ الْوَلَاءِ أَنْ لَا تَكُونَ الْإِثْمُ حُرَّةً أَصْلِيَّةً فَإِنْ كَانَتْ فَلَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَى وَلَدِهَا وَإِنْ كَانَ الْآبُ مُعْتَقًا لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْإِثْمَ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَلَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَى أُمِّهِ فَلَا وَلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالْحُرِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ الْحُرِّيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ بِالْمَعْنَى الثَّانِيَةِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ : وَلَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَى

أُمِّهِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْوَلَاءَ مَبْنِيٌّ عَلَى زَوَالِ الْمَلِكِ وَزَوَالِ الْمَلِكِ بِالْوَاسِطَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ الْإِثْمِ فَإِذَا كَانَتْ حُرَّةً الْأَصْلُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَثْبُتْ عَلَى الْوَلَدِ مِلْكٌ فَلَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ وَلَئِنْ وَوَافَقَهُ كَلَامُ الشَّيْخِ رَشِيدِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيِّ فِي شَرْحِ التَّكْمِلَةِ وَكَلَامُ صَاحِبِ الْمُحِيطِ فِي مُخْتَصَرِ الْمُحِيطِ وَكَلَامُ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَسْعُودِ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي مُخْتَصَرِهِ الْمَشْهُورِ بِالْمَسْعُودِيِّ وَكَلَامُهُ فِيمَا صَنَّفَهُ فِي الْفَرَائِضِ وَسَمَّاهُ بِالْكَافِي وَأَمَّا مَا قَالَ فِي الْمُنْيَةِ الْوَلَدُ وَإِنْ عُلِقَ حُرُّ الْأَصْلِ بِأَنَّ كَانَتْ أُمُّهُ حُرَّةً أَصْلِيَّةً أَوْ عَارِضِيَّةً يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَيْهِ وَلَئِنْ إِمَّا لِقَوْمِ الْآبِ أَوْ لِقَوْمِ الْإِثْمِ ثُمَّ قَالَ : إِنْ كَانَ الْآبُ حُرًّا الْأَصْلُ لَا وَلَاءَ لِقَوْمِ الْآبِ وَكَذَا إِذَا كَانَتْ الْإِثْمُ حُرَّةً الْأَصْلُ لَا وَلَاءَ لِقَوْمِ الْإِثْمِ ؛ لِأَنَّ حُرَّ الْأَصْلِ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ عِنَقٌ فَالْمُتَبَادِرُ مِنْ ظَاهِرِهِ أَنَّ الْإِثْمَ إِذَا كَانَتْ حُرَّةً الْأَصْلُ مُطْلَقًا جَازَ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى وَلَدِهَا الْوَلَاءُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مُرَادُهُ بِالْحُرِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ هَاهُنَا الْحُرِّيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ بِالْمَعْنَى الْأُولَى بِقَرِينَةِ أَنَّهُ جَعَلَ الْوَلَدَ الْمُتَوَلَّدَ مِنْ حُرَّةٍ عَارِضِيَّةٍ وَهِيَ الْمُعْتَقَةُ حُرُّ الْأَصْلِ ثُمَّ جَعَلَ الْحُرِّيَّةَ الْأَصْلِيَّةَ مُقَابِلَةً لِلْعَارِضِيَّةِ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَبَقَ مِنْ الْحَقِّ قُصُورُهُ كَوْنِ الْوَلَاءِ لِقَوْمِ الْآبِ مَا إِذَا كَانَ فِي نَسَبِ الْآبِ رَقِيقٌ وَالْوَلَدُ وَلِدَ مِنْ مُعْتَقَةٍ أَوْ مِمَّنْ وَلَدَتْ مِنْ مُعْتَقَةٍ ، وَصُورَةُ كَوْنِ الْوَلَاءِ لِقَوْمِ الْإِثْمِ مَا إِذَا كَانَ الْآبُ نَبْطِيًّا حُرًّا الْأَصْلُ تَزَوَّجَ بِمُعْتَقَةٍ إِنْسَانٍ أَوْ مِنْ وَلَدَتْ مِنْ مُعْتَقَةٍ فَإِنَّ وَلَاءَ الْوَلَدِ فِي الْأَوَّلِ لِقَوْمِ الْآبِ اتِّفَاقًا وَفِي الثَّانِي لِقَوْمِ الْإِثْمِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَبَوَيْنِ إِذَا كَانَا حُرَيْنِ أَصْلَيْنِ بِالْمَعْنَى الثَّانِيَةِ فَلَا وَلَاءَ عَلَى الْوَلَدِ وَإِذَا كَانَا مُعْتَقَيْنِ أَوْ فِي أَصْلِهِمَا مُعْتَقٌ فَالْوَلَاءُ لِقَوْمِ الْآبِ ، وَإِذَا كَانَ الْآبُ مُعْتَقًا أَوْ فِي أَصْلِهِ مُعْتَقٌ وَالْإِثْمُ حُرَّةً الْأَصْلُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى سِوَاءَ كَانَتْ عَرَبِيَّةً أَوْ لَا فَلَا وَلَاءَ عَلَى الْوَلَدِ لِقَوْمِ الْآبِ ، وَإِذَا كَانَتْ الْإِثْمُ مُعْتَقَةً وَالْآبُ حُرًّا الْأَصْلُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى فَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا فَلَا وَلَاءَ عَلَى الْوَلَدِ لِقَوْمِ الْإِثْمِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَرَبِيٍّ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ يَكُونُ لِقَوْمِ الْإِثْمِ عَلَيْهِ وَلَئِنْ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَهَاهُنَا فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي رِسَالَتِنَا الْمَعْمُولَةِ فِي الْوَلَاءِ فَمَنْ أَرَادَهَا فَلْيَرْاجِعْ ثَمَّةَ .

قَوْلُهُ : وَالْآبُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَوْ عَرَبِيًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ ( أَيُّ عَلَى وَلَدِهِ مُطْلَقًا تَقْيِيدُهُ بِالْعَرَبِيِّ اتِّفَاقِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْآبُ مَوْلَى عَرَبِيٍّ لَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَى وَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْعَرَبِيِّ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ } ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ عَجَمِيًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ

(إلخ) مُسْتَدْرَكٌ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ عَجَمِيٌّ لَهُ مَوْلَاةٌ (قَوْلُهُ : وَلِهَذَا قَالُوا لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالسَّامِعِ فِي الْوَلَاءِ) هَذَا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ، كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهيريَّةِ (قَوْلُهُ : وَثُبُوتُهُ عَلَى الْوَلَدِ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ) يَعْنِي بِالْأَصَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ لِمَوَالِيهِ بِإِعْتِاقِهِ ، وَقَدْ حَمَلَتْ بِالْوَلَدِ بَعْدَ عِتْقِهَا ثُمَّ أُعْتِقَ الْأَبُ فَجَرَّ وَلَدَهُ إِلَى مَوَالِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ : فَلَا يَكُونُ زَوَالُهُ عَنِ الْوَلَدِ إِلَّا مِنْ قِبَلِ مُعْتِقِ الْأُمِّ) يَعْنِي زَوَالًا بِوَاسِطَةِ كَمَا سَيَذْكَرُ وَإِلَّا فَالْحَصْرُ غَيْرُ مُسْلَمٍ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ إِذَا مَلَكَ ثُمَّ أَعْتَقَهُ مَالِكُهُ كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ لَا لِمَوَالِي الْأُمِّ وَلَا لِمَوَالِي الْأَبِ وَكَذَا لَوْ كَانَ حَمَلًا أَوْصَى بِهِ فَأَعْتَقَهُ الْمُوصَى لَهُ بِهِ (قَوْلُهُ : وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مُرَادُهُ بِالْحُرِّيَّةِ) (إلخ) فِيهِ تَكْلُفٌ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ فَالْمُخَالَفَةُ ثَابِتَةٌ ، وَحَصَلَ التَّدَاخُلُ فِي كَلَامِ الْمُنْيَةِ عَلَى هَذَا لِتَجْوِيزِهِ الْوَلَاءَ عَلَى مَنْ أُمُّهُ حُرَّةٌ بِالْأَصَالَةِ ثُمَّ نَفِيهِ عَنْهُ بَعْدَهُ قَوْلُهُ : وَإِذَا كَانَتْ الْأُمُّ مُعْتَقَةً وَالْأَبُ حُرًّا الْأَصْلُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى (وَأِنْ كَانَ عَرَبِيًّا) صَوَابُهُ حَذْفُ "إِنْ مِنْ" (وَأِنْ كَانَ عَرَبِيًّا "لِيَكُونَ قَسِيمًا لِقَوْلِهِ "بَعْدَهُ" (وَأِنْ كَانَ غَيْرَ عَرَبِيٍّ وَفِي نُسْخَةٍ بِفَاءِ التَّفْرِيعِ وَلَا اعْتِرَاضَ

عَلَيْهَا) (قَوْلُهُ : خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ) أَيُ فَإِنَّهُ يَقُولُ الْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأَبَ فِي الْوَلَاءِ كَمَا فِي الْعَرَبِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لِلْآبَاءِ وَإِنْ ضَعُفَ وَلَهُمَا أَنَّهُ لِلنَّصْرَةِ وَلَا لِنَصْرَةٍ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّ مَنْ سِوَى الْعَرَبِ لَا يَتَنَاصَرُونَ بِالْقَبَائِلِ .

(ثُمَّ الْمُعْتَقُ عَصَبَةٌ) أَيُ شَخْصٌ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ مِنْ صَاحِبِ الْقَرْضِ وَكُلِّ الْمَالِ عِنْدَ عَدَمِهِ (أُخْرَتْ عَنْ) الْعَصَبَةِ (النَّسَبِيَّةِ) وَهِيَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْقَرَائِضِ إِمَّا عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ أَيْ ذَكَرٌ لَا فَرَضَ لَهُ وَلَا يَدْخُلُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أُنْثَى ، وَإِمَّا بغيرِهِ وَهِيَ أُنْثَى يُعَصِّبُهَا ذَكَرٌ ، وَإِمَّا مَعَ غَيْرِهِ كَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ تَصِيرُ عَصَبَةٌ مَعَ الْبَنَاتِ وَكُلُّهُمْ يُقَدِّمُ عَلَى الْمُعْتَقِ (وَقَدْ مَتَّ) الْعَصَبَةُ (عَلَى ذِي رَحِمٍ) وَهُوَ مَنْ لَا فَرَضَ لَهُ وَيَدْخُلُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أُنْثَى .

(فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ ثُمَّ الْمُعْتَقُ فَإِذَا رُتُّهُ لِأَقْرَبِ عَصَبَةِ سَيِّدِهِ) أَيُ إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ (ثُمَّ الْمُعْتَقُ وَلَا وَارِثَ لَهُ مِنْ النَّسَبِ) فَإِذَا رُتُّهُ لِأَقْرَبِ عَصَبَةِ سَيِّدِهِ (عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَعْرُوفِ) (وَيَثْبُتُ بِهِ) أَيُ بِالْوَلَاءِ (الْعَقْلُ) وَهُوَ مِنَ الْعَاقِلَةِ وَسَيَّائِي بَيَّانُهَا فِي كِتَابِ الْمَعْقِلِ (وَوَلَايَةِ النِّكَاحِ) ، وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِهِ .

(أَدْعِيَا) أَيُ شَخْصَانِ (وَلَاءَ مَيِّتٍ وَبَرَهَنَ كُلُّ) مِنْهُمَا (أَنَّهُ أَعْتَقَهُ يَقْضَى بِالْمِيرَاثِ وَالْوَلَاءِ لَهُمَا) لِحُجُوزِ اشْتِرَاكِهِمَا فِيهِ كَمَا فِي الْمِلْكِ ذَكَرَهُ فِي الْمُنْيَةِ .

(قَوْلُهُ : يَقْضَى بِالْمِيرَاثِ وَالْوَلَاءِ لَهُمَا) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا لَوْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِ أَحَدِهِمَا وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ صَاحِبُ الْيَدِ لَكِنْ كُلُّ مِنْهُمَا يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى وَهُمَا سَيَّانٍ وَلَمْ يَرْجَعْ صَاحِبُ الْيَدِ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوَلَاءِ وَهُوَ الْعِتْقُ لَا يَتَأَكَّدُ بِالْقَبْضِ بِخِلَافِ الشِّرَاءِ ، كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهيريَّةِ ١ هـ .

وَهَذَا إِذَا لَمْ يُوقَّتَا وَلَمْ يَسْبِقْ الْقَضَاءُ يَأْخُذِ الْبَيِّنَتَيْنِ لِمَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ : لَوْ وَقَّتَا فَالسَّابِقُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الْعِتْقَ فِي وَقْتٍ لَا يَنَازَعُهُ فِيهِ أَحَدٌ وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي وَلَاءِ الْمُوَالَاةِ كَانَ صَاحِبُ الْوَقْتِ الْأَخِيرِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ وَلَاءَ الْمُوَالَاةِ يَحْتَمِلُ النَّقْضَ وَالْفَسْخَ فَكَانَ عَقْدُ الثَّانِي نَقْضًا لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شُهُودُ صَاحِبِ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ كَانَ عَقْلًا عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَحْتَمِلُ النَّقْضَ فَاشْتَبَهَ وَلَاءَ الْعَتَاقَةِ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ وَهُوَ يَمْلِكُهُ لَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ فَقُضِيَ لَهُ ثُمَّ أَقَامَ آخَرُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْأَوَّلِ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ وَهُوَ يَمْلِكُهُ فَيَبْطُلُ قَضَاءُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ بَاطِلًا .

( لَا وَلَاءَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ ) وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ } أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ أَوْ كَاتِبٍ أَوْ كَاتِبَةٍ أَوْ دَبْرَنَ أَوْ دَبْرَنَ مَنْ دَبْرَنَ أَوْ جَرَّ وَلَاءَ مُعْتَقَتَيْنِ أَوْ مُعْتَقَتَيْنِ { أَيْ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَهُ أَوْ وَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَتْهُ وَأَمَّا وَلَاءُ الْمُدَبَّرِ فَقَدْ عَرَفْتَ بَيَّانُهُ بِالْوَجْهِينِ وَعَرَفْتَ أَيْضًا مَسْأَلَةَ جَرِّ الْوَلَاءِ ( وَالثَّانِي ) أَيْ الْوَلَاءُ الْحَاصِلُ مِنَ الْمُوَالَاةِ ( إِذَا وَالَى حُرًّا مُكَلَّفًا ) أَيْ عَاقِلٌ بَالِغٌ قَيَّدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْمُوَالَاةِ تَصَرُّفٌ دَائِرٌ بَيْنَ التَّمْعِ وَالضَّرَرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِجْبَابَ الْإِرْثِ وَالنِّزَامَ الْعَقْلَ فَلَا يَصِحُّ بِدُونِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ كَمَا سَيَأْتِي ( مَجْهُولُ النَّسَبِ ) قَيَّدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ عَرَفَ نَسَبَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَالِيَ غَيْرَهُ ( غَيْرَ عَرَبِيٍّ ) قَيَّدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ تَنَاصُرَ الْعَرَبِ بِالْقَبَائِلِ فَأَعْنَى عَنِ الْوَلَاءِ ( أَوْ ) ، وَالَى ( صَبِيٍّ عَاقِلٌ ) قَيَّدَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْقِلْ لَمْ يُعْتَبَرْ تَصَرُّفُهُ أَصْلًا ( بِإِذْنِ أَبِيهِ أَوْ وَصِيِّهِ ) ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ مِنْ أَهْلِ أَنْ يُثْبِتَ لَهُ وَلَاءُ الْعَتَاقَةِ إِذَا ثَبَتَ سَبَبُهُ بِأَنْ مَلَكَ قَرِيبَهُ أَوْ كَاتِبَ أَبُوهُ أَوْ وَصِيَّهُ عَبْدَهُ وَعَتَقَ كَانَ وَلَاؤُهُ لِلصَّبِيِّ فَجَازَ أَنْ يُثْبِتَ لَهُ وَلَاءُ الْمُوَالَاةِ إِذَا صَدَرَ عَنْهُ عَقْدُهَا بِالْإِذْنِ ( أَوْ ) ، وَالَى ( الْعَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ) فَإِنَّهُ يَكُونُ وَكِيلًا مِنْ سَيِّدِهِ لِعَقْدِ الْمُوَالَاةِ ( آخَرَ ) مَفْعُولٌ ، وَالَى عَلَى أَنَّهُ يَرِثُهُ ( مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ ، وَالَى بَيَانَ لِعَقْدِ الْمُوَالَاةِ أَيْ إِنْ مَاتَ الْأَسْفَلُ وَرِثَهُ الْأَعْلَى ( وَيَعْمَلُ عَنْهُ ) أَيْ إِنْ جَنَى الْأَسْفَلُ فَدَيْتُهُ عَلَى الْأَعْلَى سَوَاءً ( أَسْلَمَ ) الْأَسْفَلُ ( فِي يَدِهِ ) أَيْ يَدِ

الْأَعْلَى ( أَوْ لَا ) فَإِنَّ مَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنْ ذِكْرِ الْإِسْلَامِ فِي يَدِهِ قَدْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَهُوَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ( صَحَّ ) هَذَا الْعَقْدُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( وَعَقْلُهُ عَلَيْهِ وَإِرْثُهُ لَهُ فِي الْوَلَّيْنِ ) أَيْ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ ، وَالصَّبِيُّ الْعَاقِلُ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَهْلٌ لِلإِرْثِ وَالنِّزَامِ الْمَالِ ( وَلِلسَّيِّدِ فِي الْآخِرِ ) أَيْ الْعَبْدُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهُمَا بَلْ هُوَ وَكِيلٌ مِنَ الْأَهْلِ كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ : مَجْهُولُ النَّسَبِ ) مَفْعُولٌ ، وَالَى لَا صِفَةَ لِحُرٍّ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَى لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ جَهْلُ النَّسَبِ ، وَلَا كَوْنُهُ غَيْرَ عَرَبِيٍّ وَكَانَ الْأَنْسَبُ لِلْمُصَنِّفِ تَأْخِيرَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ عَنْ مُوَالَاةِ الْعَبْدِ ، وَالصَّبِيُّ غَيْرُهُمَا فَيَجْعَلُ الْعِبَارَةَ هَكَذَا ، وَالَى حُرًّا مُكَلَّفًا أَوْ صَبِيٍّ عَاقِلًا أَوْ عَبْدًا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَسَيِّدِهِ مَجْهُولُ النَّسَبِ عَلَى أَنْ يَرِثَهُ ( الْخ : قَوْلُهُ : وَغَيْرِ ) عَرَبِيٍّ يُعْنِي وَلَا مَوْلَى عَرَبِيٍّ ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ : وَيُعْنِي عَنْ هَذَا كَوْنُهُ مَجْهُولُ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ أَنْسَابُهُمْ مَعْلُومَةٌ .

( قَوْلُهُ : أَوْ صَبِيٍّ بِإِذْنِ أَبِيهِ ) عَطَفَ عَلَى حُرٍّ ( قَوْلُهُ : عَلَى أَنَّهُ يَرِثُهُ وَيَعْمَلُ عَنْهُ الْخ ) لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ لِمَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ : وَلَا بُدَّ مِنْ شَرْطِ الْإِرْثِ ، وَالْعَقْلُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهُ بِالِإِزَامِ وَهُوَ بِالْشَّرْطِ هـ .

وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ : وَمِنْهَا أَيْ الشَّرَائِطُ أَنْ يُشْتَرَطَ الْمِيرَاثُ وَالْعَقْلُ هـ .  
واعتَرَضَ صَاحِبُ غَايَةِ الْبَيَانِ عَلَى وَجُوبِ اشْتِرَاطِ الْإِرْثِ وَالْعَقْلِ لِصِحَّةِ عَقْدِ الْمُوَالَاةِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْحَاكِمِ فِي الْكَافِي وَرَدَّهُ قَاضِي زَادَهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِرْثِ وَالْعَقْلِ فَلْيُرَاجَعْ .

( وَلَوْ شُرْطَ ) أَيْ وَلَاءُ الْمُوَالَاةِ ( مِنْ الْجَانِبَيْنِ يَتَوَارَثَانِ ) إِذَا لَا مَانِعَ مِنْ صِحَّتِهِ ( بِخِلَافِ وَلَاءِ الْعَتَاقَةِ ) حَيْثُ لَا يَرِثُ إِلَّا الْأَعْلَى ( وَآخَرَ ) مَوْلَى الْمُوَالَاةِ ( عَنْ ذِي رَحِمٍ ) ؛ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ عَقْدُهُمَا فَلَا يُلْزَمُ غَيْرُهُمَا وَذُو الرَّحِمِ وَارِثٌ شَرْعًا فَلَا يَمْلِكُ أَنْ يُنْقَلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ( أَيْ يَجُوزُ لِلْأَسْفَلِ أَنْ يَنْقُلَ وَلَاءَهُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى غَيْرِهِ ) مَا لَمْ يَعْمَلْ عَنْهُ فَإِنَّهُ إِذَا عَقَلَ عَنْ الْأَسْفَلِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَوِّلَ وَلَاءَهُ لِعَلَّاقٍ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ ( أَوْ عَنْ وَلَدِهِ ) فَإِنَّهُمَا فِي حَقِّ الْوَلَاءِ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ ( وَلِلْأَعْلَى التَّبَرِّيُّ عَنْهُ ) أَيْ عَنْ وَلَاءِ الْأَسْفَلِ ( بِمَحْضَرٍ مِنْهُ ) أَيْ الْأَسْفَلِ .

قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : لِلْأَعْلَى أَنْ يَتَبَرَّأَ عَنْ وَلَانِهِ لِعَدَمِ الزُّوْمِ إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الْآخِرِ كَمَا فِي عَزْلِ الْوَكِيلِ قَصْدًا بِخِلَافِ مَا إِذَا عَقِدَ الْأَسْفَلُ مَعَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ فُسِّخَ حُكْمِيٌّ بِمَنْزِلَةِ الْعَزْلِ الْحُكْمِيِّ فِي الْوَكَاةِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ شَرِطَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ يَوَارِثَانِ ) أَيُّ جَازٍ أَنْ يَرِثَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذْ حَقِيقَةُ التَّفَاعُلِ مُنْتَفِيَةٌ أ هـ .  
وَذَكَرَ مِثْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي غَيْرِ مَا كِتَابَ كَالْجَوْهَرَةِ عَنِ الْمُبْسُوطِ وَالْخُجَنْدِيِّ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ وَلَكِنْ قَلَّ الْعَلَمَاءُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمُقَدِّسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ ابْنِ الصَّبِيَّاءِ مَا نَصَّهُ : وَلَوْ كَانَ رَجُلَانِ لَيْسَ لَهُمَا وَارِثٌ مُسْلِمٌ وَهُمَا مُسْلِمَانِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَوَالِي أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ ثُمَّ ، وَالْآخَرُ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِيرُ الثَّانِي مَوْلَى الْأَوَّلِ وَيُطْلُ وَلَاءُ الْأَوَّلِ وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا مَوْلَى لِصَاحِبِهِ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْوَلَايَتَيْنِ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَخْصَانِ كُلُّ مِنْهُمَا يَرِثُ مِنْ صَاحِبِهِ وَيَعْقِلُ عَنْهُ كَالْأَخَوَيْنِ وَابْنِي الْأَعْمِّ فَلَا يَتَضَمَّنُ صِحَّةَ أَحَدِهِمَا انْتِفَاضَ الْآخَرِ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمَوْلَى الْأَسْفَلَ تَابِعٌ لِلْأَعْلَى ، وَقَوْمُهُ كَالْمُعْتَقِ تَابِعٌ لِلْمُعْتَقِ وَلِذَا يَرِثُ الْأَعْلَى الْأَسْفَلَ وَيَعْقِلُ عَنْهُ وَلَا يَكُونُ التَّبَعُ مَتَّبِعًا ، وَالْمَتَّبِعُ تَبَعًا فَلَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ وَتَضَمَّنْ صِحَّةَ الثَّانِي انْتِفَاضَ الْأَوَّلِ أ هـ .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ وَلَاءِ الْعَتَاقَةِ حَيْثُ لَا يَرِثُ إِلَّا الْأَعْلَى ) قَدْ يَرِثُ كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِاعْتِبَارِ إِعْتَاقِهِ لَهُ كَمَا إِذَا اشْتَرَى مُسْتَأْمَنٌ عَبْدًا بِدَارِ الْإِسْلَامِ فَأَعْتَقَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْمُسْتَأْمَنُ لِدَارِ الْحَرْبِ فَسَيَّ فَاشْتَرَاهُ عَتِيقُهُ فَأَعْتَقَهُ فَكُلُّ مِنْهُمَا يَكُونُ مَوْلَى صَاحِبِهِ وَكَذَا الذَّمِّيُّ إِذَا أَعْتَقَ ذِمِّيًّا كَانَ عَبْدًا لَهُ فَاسْلَمَ ثُمَّ هَرَبَ سَيِّدُهُ نَقِضًا لِلْعَهْدِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَسَيَّ وَأَسْلَمَ فَاشْتَرَاهُ عَتِيقُهُ فَأَعْتَقَهُ فَكُلُّ مِنْهُمَا مَوْلَى صَاحِبِهِ ، وَكَذَا لَوْ ارْتَدَّتْ امْرَأَةٌ بَعْدَ إِعْتَاقِ عَبْدِهَا وَلَحِقَتْ ثُمَّ سَيَّتْ فَاشْتَرَاهَا عَتِيقُهَا فَأَعْتَقَهَا وَأَسْلَمَتْ ، كَمَا فِي الْبَدَائِعِ )

قَوْلُهُ : إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا أَيُّ فِي فُسْخِ عَقْدِ الْمُوَالَاةِ ) ، كَذَا فِي النَّهَائَةِ ، وَالْكِفَايَةِ وَقَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ : أَيُّ فِي انْتِفَالِ الْوَلَاءِ إِلَى غَيْرِهِ وَتَبَرُّيِّ الْأَعْلَى عَنْ وَلَاءِ الْأَسْفَلِ ( قَوْلُهُ : بِمَحْضَرٍ مِنَ الْآخِرِ ) الْمُرَادُ مِنَ الْحَضَرَةِ الْعِلْمُ حَتَّى إِذَا وَجِدَ الْعِلْمُ بِلَا حُضُورِ كَفَى ، كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ .

( الْمُعْتَقُ لَا يُوَالِي أَحَدًا ) ؛ لِأَنَّ وَلَاءَ الْعَتَاقَةِ لَا زِمَ لَا يَحْتَمِلُ النَّقْضَ ( وَالتَّ امْرَأَةٌ ) أَيُّ عَقَدَتْ عَقْدَ وَلَاءِ الْمُوَالَاةِ مَعَ شَخْصٍ ( فَوَلَدَتْ مَجْهُولَ النَّسَبِ ) أَيُّ وَلَدًا لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ ( صَحَّ ) هَذَا الْعَقْدُ ( وَتَبَعَهَا ) وَلَدَهَا وَيَصِيرُ ابْنُ مَوْلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ ( كَذَا لَوْ أَقَرَّتْ بِهِ ) أَيُّ بَعْدَ الْمُوَالَاةِ ( أَوْ أَنْشَأَتْهُ وَهُوَ ) أَيُّ ، وَالْحَالُ أَنَّ وَلَدَهَا الْمَجْهُولَ النَّسَبِ ( مَعَهَا ) فَإِنَّهُ صَحِيحٌ أَيْضًا وَتَبَعَهَا وَلَدَهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا يَتَّبِعُهَا ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ لَا وَلَايَةَ لَهَا فِي مَالِهِ فَالْوَلِيُّ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا فِي نَفْسِهِ وَلَهُ أَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ وَهُوَ تَقَعَّ مُحَضَّرٌ فِي حَقِّ صَغِيرٍ لَا يُدْرَى لَهُ أَبٌ فَلْتَمْلِكُهُ الْأُمُّ كَقَبُولِ الْهَبَةِ ، قَالَ فِي الْمُحِيطِ : وَالْيُ ذِمِّيٌّ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا جَازٍ وَهُوَ مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلذَّمِّيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَاءُ الْعَتَاقَةِ فَكَذَلِكَ وَلَاءُ الْمُوَالَاةِ وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ حَرْبِيٍّ وَوَالَاهُ هَلْ يَصِحُّ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْكِتَابِ ، وَفِيهِ خِلَافٌ قِيلَ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَرْبِيِّ وَلَاءُ الْعَتَاقَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَكَذَا وَلَاءُ الْمُوَالَاةِ كَمَا فِي الذَّمِّيِّ ، وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ فِي عَقْدِ الْمُوَالَاةِ مَعَ الْحَرْبِيِّ تَنَاصُرَ الْحَرْبِيِّ وَمُوَالَاةَ وَقَدْ نَهَيْنا عَنْهُ بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ أَقُولُ ظَاهِرُهُ مُشْكِلٌ ؛ لِأَنَّ الْإِرْثَ لَا زِمَ لِلْوَلَاءِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ اخْتِلَافَ الدِّينَيْنِ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ مَعَهَا أَنَّ سَبَبَ الْإِرْثِ يَنْبُتُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَلَكِنْ لَا يَظْهَرُ مَا دَامَا عَلَى حَالِهِمَا فَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ يَعُودُ الْمَمْنُوعُ كَمَا أَنَّ كُفْرَ الْعَصَةِ أَوْ صَاحِبِ الْفَرَضِ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ فَإِذَا زَالَ قَبْلَ الْمَوْتِ يَعُودُ الْمَمْنُوعُ .

(قَوْلُهُ : كَذَا لَوْ أَقَرَّتْ بِهِ ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ كَالشَّهَادَةِ الْمَفْسُورَةِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِقْرَارُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْبِدَائِعِ (قَوْلُهُ : أَقُولُ ظَاهِرُهُ مُشْكِلٌ الْخ ) الْإِشْكَالُ مَذْفُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الْبِدَائِعِ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِصَحَّةِ هَذَا الْعَقْدِ فَيَصِحُّ وَيَجُوزُ مُوَالَاةُ الذِّمِّيِّ النَّصِيِّ ، وَالذِّمِّيِّ الْمُسْلِمِ ، وَالْمُسْلِمِ الذِّمِّيِّ ؛ لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ وَلَوْ أَوْصَى ذِمِّيٌّ لَذِمِّيٍّ أَوْ لِمُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمٍ لِنَصِيِّ بِالْمَالِ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ كَذَا الْمُوَالَاةَ ، وَكَذَا الذِّمِّيُّ إِذَا وَالَى ذِمِّيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ الْأَسْلَمُ جَازَ لِمَا قُلْنَا هـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( كِتَابُ الْإِيمَانِ ) ذَكَرَهَا عَقِيبَ الْعِتَاقِ لِمُنَاسَبَتِهَا لَهُ فِي عَدَمِ تَأْثِيرِ الْهَزْلِ وَالْإِكْرَاهِ فِيهِمَا ( الْيَمِينُ ) لُغَةً : الْقُوَّةُ ، وَشَرْعًا : ( تَقْوِيَةُ الْخَيْرِ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ) نَحْوُ : وَاللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا أَوْ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا ( أَوْ التَّغْلِيْقُ ) يَعْنِي تَغْلِيْقُ الْجُزْأِ بِالشَّرْطِ نَحْوُ إِنْ فَعَلْتَ فَكَذَا أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ فَكَذَا ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ تَقْوِيَةُ عَزْمِ الْحَافِلِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرَكِّ وَهَذَا لَيْسَ بِيَمِينٍ وَضَعًا وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ لِحُصُولِ مَعْنَى الْيَمِينِ بِهِ وَهُوَ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ ( وَالْمُعْتَبَرُ مِنْ ) الْقِسْمِ ( الْأَوَّلِ ثَلَاثَةٌ ) أَيِ الْإِيمَانِ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ وَرَتَّبَ عَلَيْهَا الْأَحْكَامَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ وَإِلَّا فَمُطْلَقُ الْيَمِينِ أَكْثَرُ مِنْهَا كَالْيَمِينِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي صَادِقًا ، وَالْمُرَادُ بِتَرْتُّبِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا تَرْتُّبُ الْمُوَاحِدَةِ الْآخِرَوِيَّةِ عَلَى الْعُمُوسِ وَعَدَمِهَا عَلَى اللَّغْوِ ، وَالْكُفَّارَةِ عَلَى الْمُتَعَقِّدَةِ إِحْدَاهَا الْيَمِينُ ( الْعُمُوسُ ) سُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِثْمِ فِي الدُّنْيَا وَفِي النَّارِ فِي الْعُقُوبِ ( وَهِيَ حَلْفُهُ عَلَى كَذِبٍ يَعْلَمُ كَذِبَهُ ) حَتَّى لَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَطَنَّ صِدْقَهُ تَكُونُ لَعْنًا كَمَا سَيَأْتِي ( كَوَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ كَذَا عَالِمًا بِفِعْلِهِ ) وَاللَّهُ مَا لَهُ عَلَى دِينٍ عَالِمًا بِخِلَافِهِ ) وَاللَّهُ إِنَّهُ زَيْدٌ عَالِمًا بِأَنَّهُ غَيْرُهُ ( الْمَشْهُورُ فِي عِبَارَةِ الْقَوْمِ أَنَّ الْعُمُوسَ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرَكَ مَاضٍ كَاذِبًا عَمْدًا ، وَقَدْ صَرَّحَ شَرَّاحُ الْهَدَايَةِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ ذِكْرَ الْفِعْلِ وَالْمُضِيِّ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ هُوَ بِنَاءٌ عَلَى الْغَالِبِ وَإِبْرَازُ الْمِثَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ ارْتِكَابِهِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ حَيْثُ قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ إِذَا قِيلَ : وَاللَّهُ إِنَّ هَذَا حَجَرٌ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ

يُقَالَ هَذَا الْحَلْفُ عَلَى الْفِعْلِ قُلْتَ يُقَدَّرُ كَلِمَةً كَانَ أَوْ يَكُونُ إِنْ أُريدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى أَنَّ اعْتِبَارَ الْمَاضِي أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ فِي هَذَا الْحَلْفِ بَاطِلٌ لِتَعَيُّنِ إِرَادَةِ الْحَالِ فَتَدَبَّرْ .  
وَيَبَيِّنُ حُكْمَ الْعُمُوسِ بِقَوْلِهِ ( وَيَأْتُمُّ بِهَا ) أَيِ الْحَافِلِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَدْخَلَهُ النَّارَ } .

كِتَابُ الْإِيمَانِ ( قَوْلُهُ : الْيَمِينُ لُغَةً الْقُوَّةُ ) قَالَ الْكَمَالُ : لَفْظُ الْيَمِينِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْجَارِحَةِ وَالْقِسْمِ وَالْقُوَّةِ لُغَةً ( تَنْبِيْهُ ) : لِبَيَانِ مَفْهُومِهِ وَسَبَبِهِ وَرُكْنِهِ وَشَرْطِهِ وَحُكْمِهِ فَأَمَّا مَفْهُومُهُ اللَّغَوِيُّ فَجُمْلَةٌ أَوَّلَى إِنْشَائِيَّةٌ صَرِيحَةٌ الْجُزْأَيْنِ يُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةً بَعْلَهَا خَبَرِيَّةٌ وَتَرَكَ لَفْظُ أَوَّلَى يُصَيِّرُهُ غَيْرَ مَانِعٍ لِدُخُولِ نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَهُوَ عَلَى عَكْسِهِ فَإِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الْمُؤَكَّدَةُ بِالثَّانِيَةِ مِنَ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، وَجُمْلَةٌ أَعْمٌ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ ، كَحَلَفْتُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ أَوْ أَحَلَفْتُ ، وَالْإِسْمِيَّةُ مُقَدَّمَةٌ الْخَبَرِ : كَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ أَوْ مُؤَخَّرَتُهُ نَحْوُ : لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ ، وَهُوَ مِثَالٌ أَيْضًا لِغَيْرِ الْمُصَرَّحِ بِجُزْأَيْهَا وَمِنْهُ وَاللَّهُ وَتَاللَّهِ فَإِنَّ الْحَرْفَ جُعِلَ عَوَضًا عَنِ الْفِعْلِ وَأَسْمَاءُ هَذَا الْمَعْنَى التَّوَكِيدِيَّةِ سِتَّةٌ : الْحَلْفُ ، وَالْقِسْمُ ، وَالْعَهْدُ ، وَالْمِثَاقُ ، وَالْإِلْيَاءُ ، وَالْيَمِينُ .

وَخَرَجَ بِإِنْشَائِيَّةِ نَحْوِ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَالْإِعْتِاقِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِإِنْشَاءٍ فَلَيْسَتْ التَّعَالِيْقُ أَيْمَانًا لُغَةً وَسَبَبُهَا الْعَائِي تَارَةً إِيقَاعُ صِدْقِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَتَارَةً حَمْلُ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرَكِّ فَبَيْنَ الْمَفْهُومِ اللَّغَوِيِّ وَالشَّرْعِيِّ عُمُومٌ



مِنْ وَجْهِ لِنَصَادِقِهِمَا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ ، وَاتِّهَادِ اللَّغْوِيِّ فِي الْحَلْفِ بغيرِهِ مِمَّا يَعْظُمُ وَاتِّهَادِ الاصْطِلَاحِيِّ فِي التَّعْلِيلَاتِ  
ثُمَّ قِيلَ يُكْرَهُ الْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { مَنْ كَانَ حَالًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ } الْحَدِيثُ .  
وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لِمَنْعِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَمَحْمَلُ الْحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ التَّعْلِيلِ مِمَّا هُوَ بِحَرْفِ الْقَسَمِ  
وَرُكْنُهَا : اللَّفْظُ الْخَاصُّ وَشَرْطُهَا :

الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْبُلُوغُ وَحُكْمُهَا الَّذِي يَلْزَمُ وَجُودَهَا وَجُوبُ الْبِرِّ فِيمَا إِذَا انْعَقَدَتْ عَلَى طَاعَةٍ أَوْ تَرْكِ مَعْصِيَةٍ  
فِيضَتْ وَجُوبَانِ لِأَمْرَيْنِ الْفَعْلِ ، وَالْبِرِّ ، وَوُجُوبُ الْحَثِّ فِي الْحَلْفِ عَلَى ضِدِّهِمَا ، وَنَدْبُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُحْلُوفُ  
عَلَيْهِ جَائِزًا وَلُزُومُ الْكُفَّارَةِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَثُّ أَوْ يَحْرُمُ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَالْبَحْرِ .

( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا تَقْوِيَةُ الْخَيْرِ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ ) الْأَوَّلَى مِنْهُ قَوْلُ صَاحِبِ الْكَنْزِ تَقْوِيَةُ أَحَدِ طَرَفَيْ الْخَبَرِ بِالْمُقَسَمِ بِهِ  
لِشُمُولِهِ الْحَلْفَ بِصِفَاتِ الذَّاتِ وَلِكَوْنِ التَّقْوِيَةِ لِمُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ لَا ذَاتِ الْخَبَرِ ( قَوْلُهُ : وَالتَّعْلِيلُ ) عَطْفٌ عَلَى تَقْوِيَةِ  
الْخَبَرِ يُوَضِّحُهُ مَا قَالَهُ الْكَمَالُ وَأَمَّا مَفْهُومُهُ الْاصْطِلَاحِيُّ ، فَجُمْلَةٌ أَوَّلَى إِنشَائِيَّةٌ مُقَسَّمٌ فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ  
يُؤَكِّدُ بِهَا مَضْمُونُ ثَانِيَةٍ فِي نَفْسِ السَّامِعِ ظَاهِرًا أَوْ تَحْمِيلِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى تَحْقِيقِ مَعْنَاهَا فَدَخَلَتْ بِقَيْدِ ظَاهِرِ الْعُمُوسِ  
أَوْ الْإِزَامِ مَكْرُوهٍ كَفَرٍ أَوْ زَوَالِ مِلْكٍ عَلَى تَقْدِيرِ لِيُمنَعَ عَنْهُ أَوْ مَحْبُوبٍ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ فَدَخَلَتْ التَّعْلِيلَاتُ مِثْلُ : إِنْ  
فَعَلَ فَهُوَ يَهُودِيٌّ وَإِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ بِضَمِّ التَّاءِ أَيْ مَنْ دَخَلَتْ لِمَنْعِ نَفْسِهِ وَبِكُسْرِهَا لِمَنْعِهَا أَيْ الْمَرْأَةِ وَإِنْ  
بَشَرْتَنِي فَأَنْتَ حُرٌّ .

( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ) يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ وَتَحْوِيهِ حَيْثُ ( قَوْلُهُ :  
وَالْمُرَادُ بِتَرْتُّبِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا

إِلَخ ) أَنَّهُ يَنْبَغُ أَنْ الْإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ عَلَى الْمَاضِي صَادِقًا كَاللَّغْوِ فِي عَدَمِ الْمُؤَاخَذَةِ فَكَانَ لَهُ حُكْمٌ فَلَا  
وَجْهَ لِإِسْقَاطِهِ ( قَوْلُهُ : الْعُمُوسُ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُبْسُوطِ : الْعُمُوسُ لَيْسَ بِمِثْلِ حَقِيقَةٍ ؛ لِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ

مَحْضَةٌ ، وَالْيَمِينُ عَقْدٌ مَشْرُوعٌ ، وَالْكَبِيرَةُ ضِدُّ الْمَشْرُوعِ وَلَكِنْ سُمِّيَتْ يَمِينًا مَجَازًا ؛ لِأَنَّ ارْتِكَابَ هَذِهِ الْكَبِيرَةِ  
بِصُورَةِ الْيَمِينِ كَمَا سُمِّيَ بَيْعُ الْحُرِّ بَيْعًا مَجَازًا لِوُجُودِ صُورَةِ الْبَيْعِ فِيهِ هـ .

( قَوْلُهُ : إِحْدَاهَا الْيَمِينُ الْعُمُوسُ ) عَلَى الْوَصْفِ كَمَا فِي أَصَحِّ نُسْخِ الْهِدَايَةِ فِي بَعْضِهَا يَمِينُ الْعُمُوسِ فَهِيَ إِضَافَةٌ  
الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ ، وَالْعُمُوسُ فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ بِصِغَةِ الْمُبَالَغَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( وَ ) ثَانِيهَا الْيَمِينُ ( اللَّغْوُ ) سُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا يُعْتَبَرُ بِهَا فَإِنَّ اللَّغْوَ اسْمٌ لِمَا لَا يُفِيدُ يُقَالُ لَعَا إِذَا أَتَى شَيْءٌ لَا فَايِدَةَ  
فِيهِ ( وَهِيَ حَلْفُهُ كَاذِبًا يَطْنُهُ صَادِقًا ) كَمَا إِذَا حَلَفَ أَنْ فِي هَذَا الْكُوزِ مَاءٌ بَنَاءً عَلَى أَنَّهُ رَأَاهُ كَذَلِكَ ثُمَّ أَرِيقَ وَلَمْ  
يَعْرِفْهُ وَبَيَّنَّ حُكْمَهَا بِقَوْلِهِ ( وَيُرْجَى عَفْوُهُ ) فَإِنْ قِيلَ : مَا مَعْنَى تَعْلِيلِ عَدَمِ الْمُؤَاخَذَةِ بِالرَّجَاءِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
{ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ } قُلْنَا نَعَمْ لَا شَكَّ فِي تَقْيِ الْمُؤَاخَذَةِ فِي اللَّغْوِ الْمَذْكُورِ فِي النَّصِّ وَإِنَّمَا  
الشَّكُّ فِي كَوْنِ الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا لَهَا فَإِنَّ اللَّغْوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى لِسَانِهِ بَلَا قَصْدٍ سَوَاءً كَانَ فِي  
الْمَاضِي أَوْ الْآتِي بَأَنْ قَصَدَ التَّنْسِيحَ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ الْيَمِينُ مَثَلًا .

قَوْلُهُ : فَإِنَّ اللَّغْوَ اسْمٌ لِمَا لَا يُفِيدُ ( إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا لَغْوَ فِي الْحَلْفِ بغيرِ اللَّهِ لِمَا قَالَ فِي الْإِخْيَارِ ، رَوَى ابْنُ رُسْتَمٍ  
عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يَكُونُ اللَّغْوُ إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ عَلَى أَمْرٍ يَطْنُهُ كَمَا قَالَ وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ لَعَا الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ ، وَيَتَقَى قَوْلُهُ : وَاللَّهُ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ ، وَالْيَمِينُ بغيرِ اللَّهِ تَعَالَى يَلْغُو الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ

وَيَقِي قَوْلُهُ : امْرَأَتُهُ طَالِقٌ أَوْ عَبْدُهُ حُرٌّ وَعَلَيْهِ حَجٌّ فَيَلْزِمُهُ هـ .

( قَوْلُهُ : وَيُرْجَى عَفْوُهُ ) كَذَا عَلَّقَهُ بِالرَّجَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ حَيْثُ قَالَ : نَرْجُو أَنْ لَا يُؤَاخِذَ اللَّهُ بِهَا صَاحِبَهَا )  
قَوْلُهُ : قُلْنَا

( الخ ) أَحَدُ مَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ عَنِ التَّعْلِيلِ بِالرَّجَاءِ مَعَ الْقَاطِعِ بَعْدَ الْمُؤَاخَذَةِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ اللَّغْوَ بِالتَّفْسِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ مُتَّفَقٌ عَلَى عَدَمِ الْمُؤَاخَذَةِ بِهِ فَلَمْ يَتِمَّ الْعُذْرُ عَنِ التَّعْلِيلِ بِالرَّجَاءِ فَالْوَجْهُ مَا قِيلَ : أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهِ التَّعْلِيلُ بَلِ التَّبَرُّكُ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّأْدِبُ فَهُوَ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَالِاخْتِيَارِ .

( و ) الثَّالِثُ الْيَمِينُ ( الْمُنْعَقِدَةُ وَهِيَ حَلْفُهُ عَلَى شَيْءٍ آتٍ ) فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَعَلًا كَانَ أَوْ تَرْكًا ، قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : فَإِنْ قُلْتَ الْحَلْفُ كَمَا يَكُونُ عَلَى الْمَاضِي وَالْآتِي يَكُونُ عَلَى الْحَالِ أَيْضًا فَلِمَ لَمْ يَذْكُرْهُ وَهُوَ مِنْ أَيْ أَقْسَامِ الْحَلْفِ قُلْتَ : إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ لِمَعْنَى دَقِيقٍ وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ يَحْصُلُ أَوَّلًا فِي النَّفْسِ فَيَعْبُرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ فَإِنَّ الْإِخْبَارَ الْمُتَعَلِّقَ بِزَمَانِ الْحَالِ إِذَا حَصَلَ فِي النَّفْسِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِاللِّسَانِ فَإِذَا تَمَّ التَّعْبِيرُ بِاللِّسَانِ انْعَقَدَ الْيَمِينُ بِزَمَانِ الْحَالِ صَارَ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِ انْعِقَادِ الْيَمِينِ فَإِذَا قَالَ : كَتَبْتُ لَا بُدَّ مِنْ الْكِتَابَةِ قَبْلَ انْتِدَاءِ التَّكْلِيمِ ، وَإِذَا قَالَ : سَوْفَ أَكْتُبُ لَا بُدَّ مِنْ الْكِتَابَةِ بَعْدَ الْفَرَغِ مِنَ التَّكْلِيمِ فِي الزَّمَانِ الَّذِي مِنْ انْتِدَاءِ التَّكْلِيمِ إِلَى آخِرِهِ فَهُوَ زَمَانُ الْحَالِ بِحَسَبِ الْعُرْفِ وَهُوَ مَاضٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آنِ الْفَرَغِ وَهُوَ أَنَّ انْعِقَادَ الْيَمِينِ فَيَكُونُ الْحَلْفُ عَلَيْهِ حَلْفًا عَلَى الْمَاضِي أَقُولُ حَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ مَا يُظَنُّ مِنْ كَوْنِ الْحَلْفِ عَلَى الْحَالِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ حَلْفٌ عَلَى الْمَاضِي وَلَا يُوْجَدُ الْحَلْفُ عَلَى الْحَالِ حَقِيقَةً وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ وَفِيهِ بَحْثٌ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ الْمُقَابِلَ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ رَضِيَ الدِّينُ وَتَبِعَهُ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَجْزَاءً مِنْ أَوَاخِرِ الْمَاضِي وَأَوَّلِ الْمُسْتَقْبَلِ يُعْبَرُ امْتِدَادُهَا بِحَسَبِ الْعُرْفِ حَتَّى قَالُوا إِنْ زِيدَ إِذَا صَلَّى فَهُوَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ مَا دَامَ مُصَلِّيًّا وَإِذَا كَتَبَ فَهُوَ فِي حَالِ الْكِتَابَةِ مَا دَامَ كَاتِبًا فَإِذَا قَالَ زَيْدٌ حِينَ كِتَابَتِهِ : وَاللَّهِ إِنِّي كَاتِبٌ يَكُونُ يَمِينًا عَلَى الْحَالِ بَلَا مَرِيَّةٍ وَلَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ مَاضِيًا فَالسُّؤَالُ بَاقٍ بَلِ الصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ لَا وَجْهَ لِهَذَا السُّؤَالِ

بَعْدَ مَا قَالَ أَوَّلًا : إِنَّ مُطْلَقَ الْيَمِينِ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ فَتَدَبَّرْ وَبَيِّنْ حُكْمَ الْمُنْعَقِدَةِ بِقَوْلِهِ ( وَكَفَّرَ فِيهِ ) أَيِّ فِي هَذَا الْقِسْمِ ( فَقَطْ ) أَيِّ دُونَ الْأَوَّلَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ { الْآيَةُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ } وَلَا يُتَصَوَّرُ الْحِفْظُ عَنِ الْحَنْثِ وَالْهَنْثِ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ( إِنْ حَنْثَ ) الْحَالِفُ وَقَوْلُهُ فَقَطْ إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ الشَّافِعِيِّ فِي الْعُمُوسِ فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ تَجِبُ فِيهَا أَيْضًا عِنْدَهُ ( وَلَوْ ) كَانَ الْحَالِفُ ( مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا ) أَيِّ مُخْطِئًا كَمَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : اسْقِنِي الْمَاءَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَشْرَبُ الْمَاءَ وَقِيلَ ذَاهِلًا عَنِ التَّلَفُّظِ بِهِ بِأَنْ قِيلَ لَهُ أَلَا تَأْتِينَا ، فَقَالَ : بَلَى وَاللَّهِ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلْيَمِينِ وَإِنَّمَا وَجَبَ فِيهِمَا الْكُفَّارَةُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { ثَلَاثُ جُدْهَنْ جَدٍّ وَهَزْلُهُنَّ جَدُّ النَّكَاحِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالْيَمِينُ } ( فِي الْيَمِينِ أَوْ الْحَنْثِ ) أَيِّ تَجِبُ الْكُفَّارَةُ فِي الْمُنْعَقِدَةِ سَوَاءً كَانَ الْإِكْرَاهُ أَوْ النِّسْيَانُ فِي الْيَمِينِ أَوْ الْحَنْثِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْحَقِيقِيَّ لَا يُعِدُّهُ الْإِكْرَاهُ وَالنِّسْيَانُ وَكَذَا الْإِغْمَاءُ وَالْجُنُونُ فَتَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِالْحَنْثِ كَيْفَمَا كَانَ .

( قَوْلُهُ : فَإِنْ قُلْتَ )

إِلخ ) كَيْفَ يَتَأْتِي هَذَا السُّؤَالُ مَعَ قَوْلِ صَاحِبِ الْإِخْتِيَارِ الْيَمِينُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَاضِي أَوْ عَلَى الْحَالِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْمَاضِي أَوْ عَلَى الْحَالِ فِيمَا أَنْ يَتَعَمَّدَ الْكُذْبَ فِيهَا وَهِيَ الْأُولَى أَيْ الْغُمُوسُ أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ وَهِيَ الثَّانِيَةُ أَيْ اللَّغْوُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَهِيَ الثَّلَاثَةُ الْمُتَعَدَّةُ هـ .

( قَوْلُهُ : بَلِ الصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ )

إِلخ ) يُفِيدُ الْجَوَابُ عَنْ عَدَمِ ذِكْرِ الْحَلْفِ عَلَى الْحَالِ وَلَا يُفِيدُ بَيَانَ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ الْأَقْسَامِ وَيَعْلَمُ حُكْمُهُ مِمَّا قَدَّمَناه عَنْ الْإِخْتِيَارِ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَمَّدَ الْكُذْبِ فَهِيَ الْغُمُوسُ أَوْ لَا فَهِيَ اللَّغْوُ ( قَوْلُهُ : أَيْ مُخْطِئًا ) فُسِّرَ بِهِ النَّاسِي ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ نَاسِيًّا لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ أَنْ لَا يَخْلِفَ ثُمَّ نَسِيَ فَحَلَفَ وَعَلَى تَفْسِيرِهِ النَّسْيَانُ بِهِذَا هُنَا وَفِي الْحِنْثِ بِحَقِيقَتِهِ يَلْزَمُ مِنْهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا وَجِبَ فِيهِمَا الْكُفَّارَةُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ )

إِلخ ) كَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْهُدَايَةِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : اَعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ الْيَمِينِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ جَعَلَ بِالْيَمِينِ جِدًّا ، وَالْهَازِلُ قَاصِدٌ لِلْيَمِينِ غَيْرُ رَاضٍ بِحُكْمِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ عَدَمُ رِضَاهُ بِهِ شَرْعًا بَعْدَ مُبَاشَرَتِهِ السَّبَبِ مُخْتَارًا وَالنَّاسِي بِالْتَفْسِيرِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَصْلًا وَلَمْ يَدْرِ مَا صَنَعَ وَكَذَا الْمُخْطِئُ لَمْ يَقْصِدْ قَطُّ التَّلَفُّظَ بِهِ بَلْ بِشَيْءٍ آخَرَ فَلَا يَكُونُ الْوَارِدُ فِي الْهَازِلِ وَارِدًا فِي النَّاسِي هـ .  
( قَوْلُهُ : فَتَجِبُ الْكُفَّارَةُ بِالْحِنْثِ كَيْفَ مَا كَانَ ) أَيْ الْحِنْثُ .

( وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ كَالرَّحْمَنِ ، وَالرَّحِيمِ ، وَالْحَقِّ ) وَجَمِيعِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ تَعَارَفَ النَّاسُ الْحَلْفَ بِهِ أَوْ لَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُّ اسْمٍ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى كَاللَّهِ ، وَالرَّحْمَنِ فَهُوَ يَمِينٌ وَمَا سُمِّيَ بِهِ غَيْرُهُ كَالْحَكِيمِ ، وَالْعَلِيمِ ، وَالْقَادِرِ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ يَمِينًا فَهُوَ يَمِينٌ وَإِلَّا فَلَا ، كَذَا فِي الْكَافِي ، وَالْحَقُّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ( أَوْ بِصِفَةٍ يُخْلِفُ بِهَا عُرْفًا مِنْ صِفَاتِهِ كَعِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعُرْفِ فَمَا تَعَارَفَ النَّاسُ الْحَلْفَ بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِمَّا تَنْعِقِدُ لِلْحَمْلِ أَوْ الْمَنْعِ وَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَتَعَقَّدُ الْحَالِفُ تَعْظِيمُهُ وَكُلُّ مُؤْمِنٍ يَتَعَقَّدُ تَعْظِيمَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَهُوَ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ مُعْظَمٌ فَصَارَتْ حُرْمَةُ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ حَامِلًا لِلْحَالِفِ أَوْ مَانِعًا وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْحَلِفُ بِهَا مُتَعَارَفًا وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَلَا .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ كُلُّ اسْمٍ إِلخ ) رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُسْتَعْمَلًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِغَيْرِهِ لَا يَتَعَيَّنُ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ هـ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَرَجَّحَهُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ : وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ وَإِنْ كَانَتْ تُطْلَقُ عَلَى الْخَلْقِ لَكِنْ تَعَيَّنَ الْخَالِقُ مُرَادًا بِدَلَالَةِ الْقَسَمِ إِذَا الْقَسَمُ بِغَيْرِ اللَّهِ لَا يَجُوزُ فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى حَمَلًا لِكَلَامِهِ عَلَى الصَّحَّةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ غَيْرَ اللَّهِ فَيَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ فَيُصَدَّقُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ، كَذَا فِي الْبَدَائِعِ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ بِصِفَةٍ ) الْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَضَمَّنُ ذَاتًا وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا بِهِ هُوَ كَالْعِزَّةِ ، وَالْكِبَرِيَاءِ ، وَالْعَظَمَةِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْعَظِيمِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : فَمَا تَعَارَفَ النَّاسُ الْحَلْفَ بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى يَكُونُ يَمِينًا ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ أَوْ الذَّاتِ وَهُوَ قَوْلُ مُشَايخٍ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى

الْعُرْفِ وَكُلُّ مُؤْمِنٍ يَعْتَقِدُ تَعْظِيمَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيمَ صِفَاتِهِ .

وَقَالَ مَشَايِخُ الْعِرَاقِ صِفَاتُ الذَّاتِ مُطْلَقًا يَمِينُ كَعَزَّةِ اللَّهِ لَا صِفَاتُ الْفِعْلِ كَالرَّضَى ، وَالْغَضَبِ ؛ لِأَنَّ صِفَاتِ  
الذَّاتِ كَذِكْرِ الذَّاتِ وَصِفَاتُ الْفِعْلِ لَيْسَ كَذِكْرِ الذَّاتِ ، وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى مَشْرُوعٌ دُونَ غَيْرِهِ ، كَمَا فِي  
الْبُرْهَانِ

( لَ ) أَيْ لَا يُقْسَمُ ( بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَالنَّبِيِّ ، وَالْقُرْآنِ ، وَالْكَعْبَةِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ كَانَ مِنْكُمْ  
حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَذَرْ } هَذَا إِذَا قَالَ : وَالنَّبِيُّ ، وَالْقُرْآنُ وَأَمَّا لَوْ قَالَ : أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ النَّبِيِّ فَإِنَّهُ  
يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّ الْبِرَاءَةَ مِنْهُمَا كُفْرٌ وَتَغْلِيْقُ الْكُفْرِ بِالشَّرْطِ يَمِينٌ وَلَوْ قَالَ : أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْمُصْحَفِ لَا يَكُونُ يَمِينًا .  
وَلَوْ قَالَ : أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا فِي الْمُصْحَفِ يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْمُصْحَفِ قُرْآنٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقُرْآنِ ،  
كَذَا فِي الْكَافِي .

( وَ ) لَا ( بِصِفَةٍ لَا يُحْلِفُ بِهَا عَرَفًا كَرَحْمَتِهِ وَعِلْمِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ وَعَذَابِهِ ) لِمَا سَبَقَ أَنَّ مَبْنَى الْيَمِينِ عَلَى  
الْعُرْفِ .

( وَأَمَّا قَوْلُهُ لَعَمْرُ اللَّهِ ) جَوَابُ أَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي فَقَسَمٌ ، وَجْهٌ كَوْنِ لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمًا أَنَّ عَمَرَ اللَّهِ بَقَاؤُهُ وَالْبَقَاءُ صِفَةٌ  
وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِتْدَاءِ ، وَاللَّامُ لِتَوْكِيدِ الْإِتْدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّعْدِيرُ لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمِي ، وَمَعْنَاهُ أَحْلَفُ بِبَقَاءِ  
اللَّهِ وَدَوَامِهِ ، كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَأَيْمُ اللَّهِ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَيْمَنُ اللَّهِ وَهُوَ جَمْعُ يَمِينٍ حُذِفَ تَوْنُهُ لِكَثْرَةِ  
الِاسْتِعْمَالِ ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَدَوَاتِ الْقَسَمِ ، وَمَعْنَاهُ وَاللَّهِ ( وَعَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ ) فَإِنَّ الْعَهْدَ يَمِينٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى قَالَ { وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ } ثُمَّ قَالَ : { وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } ، وَالْمِيثَاقُ بِمَعْنَى الْعَهْدِ  
( وَأُقْسِمُ وَأَحْلِفُ وَأَشْهَدُ وَأَعَزِّمُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ ) فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُسْتَعْمَلَةً فِي الْحَلْفِ فَجُعِلَ حَلْفًا فِي الْحَالِ  
سَوَاءً قَالَ بِاللَّهِ أَوْ لَا .

( قَوْلُهُ : لَعَمْرُ اللَّهِ ) فِيهِ صَمُّ الْعَيْنِ وَفَتْحُهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ الْمَضْمُونُ فِي الْقَسَمِ وَلَا يَلْحَقُ الْمَفْتُوحَةُ الْوَاوُ فِي  
الْخَطِّ بِخِلَافِ " عَمَرُو " الْعَلَمُ فَإِنَّهَا أُلْحِقَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ بَيْنَ عَمَرَ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِتْدَاءِ )  
أَيْ لِدُخُولِ اللَّامِ وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْهُ اللَّامُ نُصِبَ الْمَصَادِرُ فَتَقُولُ : عَمَرَ اللَّهُ مَا فَعَلْتُ وَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ  
الْقَسَمِ ، كَمَا فِي : اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ، وَالْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَعَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ ) إِذَا قَصَدَ بِهِ غَيْرَ الْيَمِينِ  
يُذَيَّنُ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَأُقْسِمُ وَأَحْلِفُ وَأَشْهَدُ وَأَعَزِّمُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ ) إِنَّمَا يَنْعَبِدُ إِذَا ذُكِرَ مُقْسَمٌ عَلَيْهِ لَا  
كَمَا ظَنَّ أَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ أَقْسَمُ وَنَحْوَهُ يَنْعَبِدُ وَيُؤَيِّدُهُ كَلَامُ مُحَمَّدٍ فِي الْأَصْلِ كَذَا قَالَ ابْنُ الضَّيَّاءِ .

( وَعَلَيَّ نَذْرٌ أَوْ يَمِينٌ أَوْ عَهْدٌ ) فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا يَكُونُ قَسَمًا ( وَإِنْ لَمْ يُضِفْ ) إِلَى اللَّهِ حَتَّى إِذَا قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا  
فَعَلَيَّ نَذْرٌ فَإِنْ نَوَى قُرْبَةً مِنَ الْقُرْبِ الَّتِي يَصِحُّ النَّذْرُ بِهَا لَزِمَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ : { مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ } وَكَذَا قَوْلُهُ عَلَيَّ يَمِينٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ عَلَيَّ مُوجِبُ يَمِينٍ ، وَالْعَهْدُ  
بِمَعْنَى الْيَمِينِ كَمَا مَرَّ ( وَإِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ ) فَإِنَّهُ قَسَمَ يَسْتَوْجِبُ الْكُفَّارَةَ إِذَا حَثَّ إِنْ كَانَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَمَّا  
إِنْ كَانَ فِي الْمَاضِي لِشَيْءٍ قَدْ فَعَلَهُ فَهُوَ الْعُمُوسُ وَلَا يَكْفُرُ فِيمَا رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ اعْتِبَارًا لِلْمَاضِي بِالْمُسْتَقْبَلِ ؛  
لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْيَمِينِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ تَحْقِيقَهُ بَلْ أَنَّ يَصْدُقَ فِي مَقَالَتِهِ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ : يَكْفُرُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْكُفْرَ بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ ، وَالتَّعْلِيقُ بِأَمْرٍ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ : هُوَ كَافِرٌ ( وَ ) الْأَصَحُّ أَنَّ الْحَالِفَ ( لَمْ يَكْفُرْ ) فِي الْمَاضِي ، وَالْمُسْتَقْبَلِ ( إِنَّ عِلْمَ أَنَّهُ يَمِينٌ وَكَفَرُ إِنَّ ) كَانَ جَاهِلًا ( اعْتَقَدَ أَنَّهُ كَفَرٌ ) فِي الْمَاضِي ، وَالْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ وَعِنْدَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِهِ فَقَدْ رَضِيَ بِالْكَفْرِ ( وَسُكِنَ ) مِخْرُومٌ بِخَدَايَ فَقَسَمَ ؛ لِأَنَّهُ لِلْحَالِ ( لَاحِقًا ) ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَرَ يُرَادُ بِهِ تَحْقِيقُ الْوَعْدِ وَمَعْنَاهُ أَفْعَلُ هَذَا لَا مَحَالَةَ فَلَا يَكُونُ يَمِينًا ، وَلَوْ قَالَ : وَالْحَقُّ يَكُونُ يَمِينًا .

( وَ ) لَا ( حَقُّ اللَّهِ ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ إِذَا أَضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُرَادُ بِهِ طَاعَةُ اللَّهِ إِذِ الطَّاعَاتُ حَقُّوهُ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ فَيَكُونُ يَمِينًا بِغَيْرِ اللَّهِ .

( وَ ) لَا ( حُرْمَتِهِ )

إِذَا لَا يُحْلَفُ بِهَا عُرْفًا ( وَسُكِنَ خورم بخداي ) قِيلَ لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ وَعَدَ ( أَوْ ) يَقُولُ سُكِنَ خورم ( بَطَّلَاقِ ) زَنَ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا يَكُونُ يَمِينًا لِعَدَمِ التَّعَارُفِ وَقَوْلُهُ أَوْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ لَفْظَةَ يَا الْفَارِسِيَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ مَكَانَ أَوْ غَيْرِ صَحِيحَةٍ فَتَدْبَرُ .

( وَإِنْ فَعَلَهُ فَعَلَيْهِ غَضَبُهُ أَوْ سَخَطُهُ أَوْ لَعْنَتُهُ أَوْ فَنَاءُ زَانٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ شَارِبٍ خَمْرًا أَوْ أَكَلَ رَبًا فَإِنَّ كُلًّا ) مِنْهَا لَا يَكُونُ يَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ .

قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لِلْحَالِ ) قَالَ الْكَمَالُ : لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَخْلِفَ الْآنَ بِاللَّهِ هـ .

( قَوْلُهُ : لَا حَقًّا ) يُشِيرُ إِلَى رَدِّ مَا نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ الرَّاهِدِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ أَنَّهُ يَمِينٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

وَفِي مُخْتَصَرِ الظَّهِيرِيَّةِ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ ، وَالْحَقُّ يَكُونُ يَمِينًا ) قَدَمَهُ مَتْنًا ( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ يَمِينًا بِغَيْرِ اللَّهِ ) أَيُّ فَلَا يَنْعَقِدُ .

( وَحُرُوفُهُ ) أَيُّ حُرُوفِ الْقِسْمِ ( الْوَاوُ ) نَحْوَ وَاللَّهِ ( وَالْبَاءُ ) نَحْوَ بِاللَّهِ ( وَالتَّاءُ ) نَحْوَ تَاللَّهِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا مَعْهُودٌ فِي الْإِيمَانِ وَمَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ .

( وَ ) قَدْ ( تَضَمَّرَ ) الْحُرُوفُ فَيَكُونُ حَالِفًا ( كَاللَّهِ لَا أَفْعَلُهُ ) فَإِنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ لِلِإِيجَازِ ثُمَّ قِيلَ يُنْصَبُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَقِيلَ يُخَفِّضُ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ .

( قَوْلُهُ : وَحُرُوفُهُ الْوَاوُ ) قَالَ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالُوا الْبَاءُ هِيَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّهَا صِلَةُ الْحَلْفِ ثُمَّ الْوَاوُ بَدَلٌ مِنْهَا لِمُنَاسَبَةِ مَعْنَوِيَّةِ وَهِيَ مَا فِي الْإِلْصَاقِ مِنَ الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْوَاوِ فَلِكُونِهَا بَدَلًا انْحَطَّتْ عَنْهَا بِدَرَجَةٍ فَدَخَلَتْ عَلَى الْمُظْهَرِ لَا الْمُضْمَرِ ، وَالتَّاءُ بَدَلٌ عَنِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ( قَوْلُهُ : ثُمَّ قِيلَ يُنْصَبُ بِنَزْعِ الْخَافِضِ ) أَيُّ يُنْصَبُ الْإِسْمُ ، وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَقِيلَ يُخَفِّضُ وَهُوَ قَلِيلٌ شَاذٌّ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ وَحُكِيَ الرَّفْعُ أَيْضًا نَحْوُ : اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ وَهُوَ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ الْكَرِيمَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ فَهُوَ أَوَّلَى بِكَوْنِهِ مُبْتَدَأً ، وَالتَّقْدِيرُ اللَّهُ قَسَمِي أَوْ قَسَمِي اللَّهَ لَأَفْعَلَنَّ ، كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَالْفَتْحُ .

ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ مُوجِبِ الْيَمِينِ شَرَعَ فِي بَيَانِ مُوجِبِهَا وَهُوَ الْكُفَّارَةُ لِكِنَّهَا مُوجِبُهَا عِنْدَ الْإِنْقِلَابِ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَمْ تُشْرَعْ لِلْكَفَّارَةِ بَلْ تَنْقَلِبُ إِلَيْهَا عِنْدَ الْإِنْقِاضِ بِالْجَنَّتِ ، فَقَالَ ( وَكَفَّارَتُهُ إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كَمَا هُمَا فِي الظَّهَارِ ) وَقَدْ بَيَّنَّا هُمَا ثَمَّةَ ( أَوْ كَسَوْتُهُمْ ) بَحِيثٌ يَكُونُ ( لِكُلِّ ) مِنْ تِلْكَ الْعَشْرَةِ ( ثَوْبٌ يَسْتُرُ عَامَّةَ بَدَنِهِ فَلَمْ يَجْزِ السَّرَاوِيلُ ) ؛ لِأَنَّ لِبَاسَهُ يُسَمَّى عُرْيَانًا فِي الْعُرْفِ ( هُوَ الصَّحِيحُ ) الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لَا

مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَذْنَاهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ ( فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا ) أَيَّ عَنِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ( وَقَتِ الْأَذَاءِ ) أَيَّ وَقَتِ إِرَادَةِ الْأَذَاءِ ( صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَاءٌ ) ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى { فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ { الْآيَةِ ( وَلَمْ يُكْفَرْ قَبْلَ حِنْثٍ ) يَعْنِي لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحِنْثِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهَا بَعْدَ السَّبَبِ وَهُوَ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّهَا تُضَافُ إِلَى الْيَمِينِ يُقَالُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ، وَالْإِضَافَةُ دَلِيلُ السَّبَبِيَّةِ ، وَالْأَذَاءُ بَعْدَ السَّبَبِ جَائِزٌ أَتَّاهَا فَاشْتَبَهَ التَّكْفِيرَ بَعْدَ الْجَرْحِ قَبْلَ الْمَوْتِ وَلَنَا أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَسْتُرُ الْجَنَایَةَ وَلَا جَنَایَةَ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهَا تَحْصُلُ بِهَيْتِكَ حُرْمَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحِنْثِ فَيَكُونُ هُوَ السَّبَبُ دُونَ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَرْتَبَةِ السَّبَبِ أَنْ يَكُونَ مُفْضِيًّا إِلَى الْحُكْمِ ، وَالْيَمِينُ غَيْرُ مُفْضِيَّةٍ إِلَى الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بَعْدَ تَقْصِيهَا بِالْحِنْثِ وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِحِنْثٍ بَعْدَ الْيَمِينِ كَمَا تُضَافُ الْكَفَّارَةُ إِلَى الصَّوْمِ بِخِلَافِ الْجَرْحِ ؛ لِأَنَّهُ مُفْضٍ إِلَى الْمَوْتِ .

( قَوْلُهُ : لِكُلِّ ثَوْبٍ يَسْتُرُ عَامَّةَ بَدَنِهِ ) هُوَ اللَّازِمُ ، وَالْأَفْضَلُ كِسْوَةُ ثَوْبَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ : هَذَا إِذَا دَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ أَمَّا إِذَا دَفَعَ إِلَى الْمَرْأَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ خِمَارٍ مَعَ الثَّوْبِ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهَا لَا تَصِحُّ دُونَهُ قَالَ الْكَمَالُ : وَهَذَا يُشَابِهُ الرَّوَايَةَ الَّتِي عَنْ مُحَمَّدٍ فِي دَفْعِ السَّرَاوِيلِ أَنَّهُ لِلْمَرْأَةِ لَا يَكْفِي ، وَهَذَا كُلُّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْجَوَابِ وَإِنَّمَا ظَاهِرُ الْجَوَابِ مَا بَيَّنَّتُ بِهِ اسْمُ الْمُكْتَسِي وَيَنْتَفِي عَنْهُ اسْمُ الْعُرْيَانِ وَعَلَيْهِ بُنِيَ عَدَمُ إِجْزَاءِ السَّرَاوِيلِ لِاصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَعَدَمُهَا فَإِنَّهُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الثَّمَرِ بِالْكِسْوَةِ إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا جَعْلُ الْفَقِيرِ مُكْتَسِيًّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ لَابِسَةً قَمِيصًا سَابِلًا وَإِزَارًا وَخِمَارًا عَلَى رَأْسِهَا وَأُذُنَيْهَا دُونَ عُنُقِهَا لَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ اسْمِ أَثَرِهَا مُكْتَسِيَّةً لَا عُرْيَانَةً وَمَعَ هَذَا لَا تَصِحُّ صَلَاتُهَا فَالْعَبْرَةُ لِنُبُوتِ ذَلِكَ الْاسْمِ صَحَّتِ الصَّلَاةُ أَوْ لَا هـ .

وَلَمْ أَرِ حُكْمَ مَا يُعْطَى رَأْسَ الرَّجُلِ نَصًّا ( قَوْلُهُ : فَلَمْ تَجْزِ السَّرَاوِيلُ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ : لَكِنْ مَا لَا يَجْزِيهِ عَنْ الْكِسْوَةِ يَجْزِيهِ عَنِ الطَّعَامِ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا ) شَرْطُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ لَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ بِالصَّوْمِ إِلَّا مِمَّنْ عَجَزَ عَمَّا سِوَى الصَّوْمِ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ يَمْلِكُ مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْكَفَّارَةِ أَوْ يَمْلِكُ بَدْلَهُ هَوَقَ الْكَفَافِ ، وَالْكَفَافُ مِثْلُ يَسْكُنُهُ وَثَوْبٌ يَلْبَسُهُ وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَقُوْتُ يَوْمِهِ وَلَوْ كَانَ لَهُ عَبْدٌ يَحْتَاجُ لِحَدَمَتِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّكْفِيرُ بِالصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْإِعْتِقَادِ هـ .

( قَوْلُهُ : وَقَتِ الْأَذَاءِ )

قَيَّدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ اخْتِبَارَ الْفَقْرِ وَالْغِنَى عِنْدَنَا عِنْدَ إِرَادَةِ التَّكْفِيرِ بِخِلَافِ الْحَدِّ فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ وَقَتُ الْوُجُوبِ حَتَّى تَنْصَفَ بِالرَّقِّ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ : وَلَنَا أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَسْتُرُ الْجَنَایَةَ وَلَا جَنَایَةَ هَاهُنَا ( أَيَّ فِيمَا قَبْلَ الْحِنْثِ ) ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهَا ) أَيَّ الْجَنَایَةَ تَحْصُلُ بِهَيْتِكَ حُرْمَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحِنْثِ كَوْنُ الْحِنْثِ جَنَایَةً مُطْلَقًا لَيْسَ وَاقِعًا إِذْ قَدْ يَكُونُ فَرْضًا وَإِنَّمَا أَخْرَجَ الْمُصَنِّفُ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ مِنْ إِخْلَافِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِسَبَبِ الْحِنْثِ سِوَاءِ كَانَ بِهِ مَعْصِيَةٌ أَوْ لَا ، وَالْمُرَادُ تَوْقِيرُ مَا يَجِبُ لِاسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ السَّبَبَ الْحِنْثُ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهَا )

إِلَخ ( إِضَافَةُ الْكَفَّارَةِ إِلَى الْيَمِينِ إِضَافَةٌ إِلَى الشَّرْطِ مَجَازًا ، كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةِ كَعْدَمِ الْكَلَامِ مَعَ أَبِيهِ ) وَتَرَكِ الصَّلَاةَ وَتَحَوَّهَ ( حَنْتَ وَكَفَّرَ ) أَيِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنْتَ وَيُكَفِّرَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : { مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ثُمَّ لِيُكَفِّرَ لِيَمِينِهِ } ( لَا كَفَّارَةَ فِي حَنْتِ كَافِرٍ وَإِنْ حَنْتَ مُسْلِمًا ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْيَمِينِ ؛ لِأَنَّهُا تَنْعَبُدُ لِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْكَفَرُ يُنَافِي التَّعْظِيمَ وَلَا أَهْلًا لِلْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُا عِبَادَةٌ وَإِنْ تَبِعَهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ .

( قَوْلُهُ : أَيِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنْتَ ) أَيِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْنْتَ وَيُكَفِّرَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ أَنْوَاعٌ مِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْحَنْتُ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ الْحَنْتُ أَفْضَلَ كَالْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ نَحْوَ شَهْرِ ، وَالْحَلْفِ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدُهُ وَهُوَ يَسْتَأْهِلُ ذَلِكَ أَوْ لِيَشْكُونَ مَدْيُونُهُ إِنْ لَمْ يُوَافِهِ غَدًا ؛ لِأَنَّ الرِّفْقَ أَيْمَنُ ، وَالْعَفْوُ أَفْضَلُ وَكَذَا تَيْسِيرُ الْمُطَالَبَةِ ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ الْبِرُّ أَوْلَى كَالْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ أَكْلِ هَذَا الْخُبْزِ ، وَلُبْسِ هَذَا الثَّوبِ وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ } عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي تَأْوِيلِهَا أَنَّ الْبِرَّ فِيهَا أَمْكَنُ أَهـ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَبَقِيَ قِسْمٌ رَابِعٌ وَهُوَ مَا يَكُونُ الْبِرُّ فِيهِ فَرْضًا كَحَلْفِهِ لِيَصْلِيَنَّ ظَهْرَ الْيَوْمِ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى كَافِرٍ ) كَذَا لَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ حَلْفِهِ ثُمَّ حَنْتَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَأَمَّا تَخْلِيفُ الْقَاضِي وَنَحْوُهُ فَالْمُرَادُ بِهِ صُورَةُ الْيَمِينِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا رَجَاءُ التَّكْوِيلِ فَإِنَّ الْكَافِرَ يَعْتَقِدُ فِي نَفْسِهِ تَعْظِيمَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يُثَابُ عَلَيْهِ ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

( مَنْ حَرَّمَ مِلْكُهُ لَا يَحْرُمُ ) أَيِ مَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُهُ لَمْ يَصِرْ حَرَامًا عَلَيْهِ ( وَإِنْ اسْتَبَاحَهُ ) أَيِ عَامَلَهُ مُعَامَلَةَ الْمُبَاحِ ( كَفَّرَ ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ إِلَّا فِي النِّسَاءِ وَالْجَوَارِي ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ قَلْبُ الْمَشْرُوعِ ، وَالْيَمِينُ عَقْدٌ مَشْرُوعٌ فَلَا يَنْعَبُدُ بِلَفْظٍ هُوَ قَلْبُ الْمَشْرُوعِ كَعَكْسِهِ وَهُوَ تَحْلِيلُ الْحَرَامِ وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ } إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى { قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلِيلَ أَيْمَانِكُمْ } ثُمَّ قِيلَ حَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَسَلَ عَلَى نَفْسِهِ وَقِيلَ حَرَّمَ مَارِيَةَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَالتَّمَسُّكُ عَلَى الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ وَكَذَا الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ .

( قَوْلُهُ : مَنْ حَرَّمَ مِلْكُهُ ) لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْمُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مِمَّا مِنَ الْأَشْيَاءِ سِوَاءَ كَانَ مِلْكُهُ أَوْ غَيْرَهُ لِيَشْمَلَ الْأَعْيَانَ وَالْأَفْعَالَ وَمَا كَانَ حَلَالًا وَمَا كَانَ حَرَامًا كَقَوْلِهِ : كَلَامُكَ عَلَيَّ حَرَامٌ وَقَوْلُهَا لِرِزْوَجِهَا : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ حَرَّمَكَ فَيَجَامَعُهَا طَائِعَةً أَوْ مُكْرَهَةً حَنْتَ وَدُخُولُ مِثْلِكَ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ الْخَمْرُ عَلَيَّ حَرَامٌ إِذَا لَمْ يُرَدْ بِهِ الْخَبَرُ بَلْ أَرَادَ الْيَمِينُ ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَيِ مَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ ) قَيْدٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلَ حُرْمَتَهُ مُعَلَّقَةً عَلَى فِعْلِهِ فَلَا تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ كَمَا لَوْ قَالَ : إِنْ أَكَلْتُ هَذَا الطَّعَامَ فَهُوَ حَرَامٌ فَأَكَلَهُ لَا يَحْنْتُ ، كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ .

( كُلُّ حِلٍّ ) أَيِ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : كُلُّ حِلٍّ ( عَلَيَّ حَرَامٌ ) يُحْمَلُ ( عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ) إِلَّا أَنْ يَنْوِي غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَحْنْتَ عَقِيبَ فَرَاغِهِ لِمُبَاشَرَتِهِ فِعْلًا مُبَاحًا وَهُوَ التَّنَفُّسُ أَوْ نَحْوُهُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ زُفَرٌ وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْمَقْصُودَ وَهُوَ الْبِرُّ لَا يَحْصُلُ مَعَ اعْتِبَارِ الْعُمُومِ وَإِذَا سَقَطَ اعْتِبَارُهُ يُصَرَّفُ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لِلْعُرْفِ ( وَالْفَتْوَى عَلَى بَيِّنَاتٍ أَمْرَاتِهِ بِلَا نِيَّةٍ ) لِغَلَبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ فِيهِ ( كَذَا ) قَوْلُهُ ( حَلَالٌ بِرُؤْيٍ حَرَامٌ ) لِلْغَلَبَةِ أَيْضًا ( الْمُنْتَوَرُ إِذَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْفُرُوضِ لَزِمَ النَّاذِرُ كَالصَّوْمِ ، وَالصَّلَاةِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَالِاعْتِكَافِ وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ ) فِي الْفُرُوضِ ( فَلَا ) يَلْزَمُ النَّاذِرُ ( كَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَبِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ ، وَالرِّبَاطِ ، وَالسَّعَايَةِ وَنَحْوِهَا ) هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْكُلِّيُّ ( نَذَرَ مُطْلَقًا ) نَحَوَ : لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ هَذَا الشَّهْرُ ( أَوْ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ يُرِيدُهُ ) نَحَوَ : لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا إِنْ قَدِمَ غَائِبِي ( فَوَجِدَ ) أَيِ الشَّرْطُ ( وَفَى ) أَيِ : عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { مَنْ

نَذَرَ وَسَمَّى فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِمَا سَمَى { ( أَوْ ) نَذَرَ مُعَلَّقًا ( بِمَا ) أَيِ بَشْرُطٍ ( لَا يُرِيدُهُ كَإِنْ زَيَّنْتُ ) فَعَلَيْ كَذَا ( وَفَى أَوْ كَفَرَ وَبِهِ يُفْتَى ) يَعْنِي إِنْ عَلَّقَ نَذْرَهُ بِشْرُطٍ لَا يُرِيدُ ثُبُوتَهُ كَالزَّائِنِ وَنَحْوِهِ فَحَثَّ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْكَفَّارَةِ وَبَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا التَّزَمَ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ : وَرَوَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَبْعَةِ أَيَّامٍ ، وَبِهِ كَانَ يُفْتَى الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَنْبِيَةِ السَّرْحَسِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ كِبَارِ الْفُقَهَاءِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ نَذَرَ بظَاهِرِهِ يَمِينٌ بِمَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ

الْمَنْعَ عَنْ إِجَادِ الشَّرْطِ فَيَمِيلُ إِلَى أَيِّ الْجِهَتَيْنِ شَاءَ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلَّقَ بِشْرُطٍ يُرِيدُ ثُبُوتَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْيَمِينِ وَهُوَ قَصْدُ الْمَنْعِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ إظهارُ الرُّعْبَةِ فِيمَا جَعَلَهُ شَرْطًا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : أَقُولُ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ حَرَامًا كَإِنْ زَيَّنْتُ مَثَلًا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَخَيَّرَ ؛ لِأَنَّ التَّخَيَّرَ تَخْفِيفٌ ، وَالْحَرَامُ لَا يُوجِبُ التَّخْفِيفَ أَقُولُ لَيْسَ الْمَوْجِبُ لِلتَّخْفِيفِ هُوَ الْحَرَامُ بَلْ وَجُودُ دَلِيلِ التَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَمَّا كَانَ نَذْرًا مِنْ وَجْهِ وَيَمِينًا مِنْ وَجْهِ لَزِمَ أَنْ يُعْمَلَ بِمُقْتَضَى الْوَجْهَيْنِ وَلَمْ يَجْزِ إِنْدَارُ أَحَدِهِمَا فَلَزِمَ التَّخَيَّرُ الْمَوْجِبُ لِلتَّخْفِيفِ بِالضَّرُورَةِ فَتَدَبَّرْ وَاسْتَقِم .

( قَوْلُهُ : ، وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ تَبَيَّنَ أَمْرُهُ )

( الْح ) قَالَ الْبَزْكَوِيُّ فِي مَبْسُوطِهِ : هَكَذَا قَالَ بَعْضُ مَشَايخِ سَمَرْقَنْدَ وَلَمْ يَتَضَحَّ لِي عُرْفُ النَّاسِ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا امْرَأَةً لَهُ يَحْلِفُ بِهِ كَمَا يَحْلِفُ ذُو الْحَلِيلَةِ وَلَوْ كَانَ الْعُرْفُ مُسْتَفِضًّا فِي ذَلِكَ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ إِلَّا ذُو الْحَلِيلَةِ فَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَيَّدَ الْجَوَابُ فِي هَذَا وَنَقُولُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ يَكُونُ طَلَاقًا فَإِذَا مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ فَالِاحْتِيَاظُ أَنْ يَقِفَ الْإِنْسَانُ فِيهِ وَلَا يُخَالَفُ الْمُتَقَدِّمِينَ اهـ .

نَقَلَهُ الْكَمَالُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ لَمْ يَتَعَارَفْ فِي دِيَارِنَا بَلْ التَّعَارُفُ فِيهِ حَرَامٌ عَلَيَّ كَلَامُكَ وَنَحْوُهُ كَأَكْلِهِ كَذَا وَنَبَسِهِ ذُونَ الصَّبِيغَةِ الْعَامَّةِ وَتَعَارَفُوا أَيْضًا الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الطَّلَاقَ مُعَلَّقًا فَإِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ بَعْدَهُ : لَا أَفْعَلُ كَذَا أَوْ لَأَفْعَلَنَّ وَهُوَ مِثْلُ تَعَارُفِهِمُ الطَّلَاقَ يَلْزُمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ وَيَجِبُ إِمْضَاؤُهُ عَلَيْهِمْ اهـ .

تَنْبِيْهُ : إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ ، وَقَدْ حَلَفَ بِالصَّبِيغَةِ الْعَامَّةِ يَلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ النَّهَائِيَةِ ( قَوْلُهُ : كَذَا قَوْلُهُ : حَلَالٌ بَرَوِيٌّ حَرَامٌ ) مِنْ الْهَدَايَةِ وَمَعْنَاهُ الْحَلَالُ عَلَيْهِ حَرَامٌ ( قَوْلُهُ : الْمُنْتَوَرُ إِذَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْفُرُوضِ ) أَيِ أَصْلٌ مَقْصُودٌ لِيُخْرِجَ الْوُضُوءَ لِعَدَمِ لُزُومِهِ بِالنَّذْرِ ( قَوْلُهُ : لَزِمَ النَّاذِرُ ) أَيِ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قُرْبَةٌ لَا بِكُلِّ وَصْفٍ التَّزَمَهُ بِهِ أَوْ عَيْنَ كَمَا سَيَذْكُرُ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ أَجْرَاهُ التَّصَدَّقَ بِغَيْرِهَا عَنْهَا ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : أَيِ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ) أَيِ بِمَا نَذَرَ وَلَا يَجْزِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ، وَصَرَّحَ صَاحِبُ

الْهَدَايَةِ فِي الصَّوْمِ بِأَنَّ الْمُنْتَوَرَ وَاجِبٌ اهـ .

وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ قَالَ بِفَرْضِيَّةِ الْإِيْفَاءِ بِالْمُنْتَوَرِ لِلْإِجْمَاعِ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَفَى أَوْ كَفَرَ وَبِهِ يُفْتَى ) أَيِ يُفْتَى بِالتَّخَيَّرِ بَيْنَ إِيفَائِهِ بِمَا التَّزَمَ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي الْمُعَلَّقِ بِشْرُطٍ يُرِيدُهُ وَبَشْرُطٍ لَا يُرِيدُهُ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَلْزُمُهُ عَيْنُ مَا نَذَرَهُ ، وَفِي الثَّانِي يَتَخَيَّرُ بَيْنَ إِيفَائِهِ بِعَيْنِ مَا نَذَرَ ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ مُخْتَارٌ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ فَهُوَ خِلَافَ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَنَظَرَ فِيهِ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ وَبَيَّنَّ وَجْهَ النَّظَرِ .

وَقَالَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَفْسِ النَّذْرِ وَلَا يَنْفَعُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ وَرَدَّدَتْ تَنْظِيرُهُ بِرِسَالَةٍ بَيَّنَتْ صِحَّةَ حَصْرِ الصَّحَّةِ فِيمَا قَالَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ فَيَتَخَيَّرُ النَّاذِرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِعَيْنِ الْمُنْتَوَرِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ فِيمَا إِذَا عَلَّقَ النَّذْرَ بِمَا لَا يُرَادُ كَوْنُهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَاسْمُ الرِّسَالَةِ تَحْفَةُ التَّحْرِيرِ وَإِسْعَافُ النَّاذِرِ الْعِنِيِّ وَالْفَقِيرِ بِالتَّخَيَّرِ .



( نَذَرَ بَعْتِ رَقَبَةً يَمْلِكُهَا وَفِي بَيْتِهَا وَإِلَّا أَتَمَّ وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي ) يَعْنِي لَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتِقَ هَذِهِ الرَقَبَةَ وَهُوَ يَمْلِكُهَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَفِي بِهِ وَلَوْ لَمْ يَفِ يَأْتَمُّ وَلَكِنْ لَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي ( نَذَرَ لِفُقَرَاءِ مَكَّةَ جَارَ الصَّرْفِ إِلَى فُقَرَاءِ غَيْرِهَا ) ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِدَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ وَلَا مَدْخَلَ فِيهِ لِحُصُوصِ الْمَكَانِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ : وَهُوَ قَوْلُ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ .

وَقَالَ زُفَرٌ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّصَدُّقِ عَلَى فُقَرَاءِ مَكَّةَ .

( قَوْلُهُ : نَذَرَ بَعْتِ رَقَبَةً

إِلَخ ) ، كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : نَذَرَ لِفُقَرَاءِ مَكَّةَ ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا قَدَّمَهُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ

( نَذَرَ بِتَصَدُّقِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ خَيْرًا فَتَصَدَّقَ بِغَيْرِ الْخُبْزِ ) مِمَّا يُسَاوِي عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ ( أَوْ ) تَصَدَّقْ ( بِشَمَنِ جَارَ ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ خُصُوصَ الْخُبْزِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي دَفْعِ الْحَاجَةِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الثَّمَنَ أَنْفَعُ لِلْفَقِيرِ .

( قَالَ : إِنْ بَرَأْتُ مِنْ مَرَضِي هَذَا ذَبَحْتُ شَاةً لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَذْبَحَهَا ) ؛ لِأَنَّ الزُّرُومَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّذَرُّ ، وَالِدَّلُّ عَلَيْهِ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ .

( قَوْلُهُ : قَالَ إِنْ بَرَأْتُ مِنْ مَرَضِي هَذَا ذَبَحْتُ شَاةً لَمْ يَلْزَمُهُ ) كَذَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ شَاةً أَذْبَحُهَا ، كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَقُولَ : فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَذْبَحَهَا ) كَذَا يَلْزَمُهُ لَوْ قَالَ أَذْبَحُهَا وَأَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهَا ، وَلَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَذْبَحَ جَزُورًا فَاتَّصَدَّقَ بِلَحْمِهِ فَذَبَحَ مَكَانَهُ سَبْعَ شَيْءٍ جَارَ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( نَذَرَ صَوْمَ شَهْرِ بَعِيْنِهِ لَزِمَهُ مُتَتَابِعًا لَكِنْ إِذَا أَفْطَرَ يَوْمًا قَضَاهُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ شَعْبَانَ مَثَلًا فَأَفْطَرَ فِيهِ يَوْمًا قَضَاهُ وَحْدَهُ وَلَا يَسْتَقْبَلُ وَإِنْ قَالَ فِي نَذَرِهِ مُتَتَابِعًا ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّاتِبِ فِي شَهْرِ بَعِيْنِهِ لَعَوْ ؛ لِأَنَّهُ مُتَتَابِعٌ لِتَتَابِعِ الْأَيَّامِ وَأَيْضًا لَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِقْبَالُ ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ .

( قَوْلُهُ : لَكِنْ إِذَا أَفْطَرَ يَوْمًا قَضَاهُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ وَإِنْ قَالَ مُتَتَابِعًا ) هَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا نَذَرَ شَهْرًا بِغَيْرِ عَيْنِهِ وَشَرْطُ التَّاتِبِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ بِفِطْرِهِ يَوْمًا ، كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( نَذَرَ بِتَصَدُّقِ أَلْفِ دِرْهَمٍ مِنْ مَالِهِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مِائَةً لَزِمَتْهُ فَقَطْ ) وَهُوَ الصَّحِيحُ إِذْ فِيمَا لَا يَمْلِكُ لَمْ يُوْجَدْ التَّذَرُّ فِي الْمِلْكِ وَلَا مُضَافًا إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ فَلَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ قَالَ : مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ لَا يَصِحُّ .

( قَوْلُهُ : نَذَرَ بِتَصَدُّقِ أَلْفِ دِرْهَمٍ مِنْ مَالِهِ

إِلَخ ) قَالَ قَاضِي خَانَ : وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ غُرُوضٌ أَوْ خَادِمٌ يُسَاوِي مِائَةً فَإِنَّهُ يَبِيعُ وَيَتَصَدَّقُ وَإِنْ كَانَ يُسَاوِي عَشْرَةَ يَتَصَدَّقُ بِعَشْرَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَلْفَ حِجَّةٍ يَلْزَمُهُ بِقَدْرِ مَا عَاشَ فِي كُلِّ سَنَةٍ حِجَّةً .

ا هـ .

( نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَذِهِ الْمِائَةِ يَوْمَ كَذَا عَلَى فُلَانٍ فَتَصَدَّقَ بِمِائَةٍ أُخْرَى قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى فَقِيرٍ آخَرَ جَارَ ) لِمَا عَرَفْتُ أَنَّ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّاتِ لَا تُعْبَرُ بَعْدَ حُصُولِ دَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ .

( قَالَ عَلَيَّ نَذَرَ فَسَكَتَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ تَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ) ، كَذَا فِي التَّوَاظِلِ .

( وَصَلَ بِحَلْفِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَطْلَ ) أَيَّ حَلْفِهِ يَعْنِي إِذَا حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرَكَ وَقَالَ بَعْدَهُ مُتَّصِلًا بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَحْتَسُ لِمَا رُوِيَ عَنِ الْعِبَادَةِ الثَّلَاثَةِ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا : { مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، وَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ اسْتَشَى وَمَنْ اسْتَشَى فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ { لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ التَّصَالِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِتِّصَالِ رُجُوعٌ وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ فِي الْإِيمَانِ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُجَوِّزُ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُتَفَصِّلَ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ { أَيَّ إِذَا نَسِيتَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُتَّصِلَ فَاسْتَشَى مَفْصُولًا ، قَالَ مَشَايخُنَا فِي تَصْحِيحِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَفَصِّلِ : إِخْرَاجُ الْعُقُودِ كُلِّهَا مِنَ الْبُيُوعِ ، وَالْإِثْكَةِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَنْ تَكُونَ مُلْزِمَةً وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُحْلَلِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُسْتَشَى إِذَا نَدِمَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى { وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ { فَمَعْنَاهُ إِذَا لَمْ تَذْكُرْ " إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى " فِي أَوَّلِ كَلَامِكَ فَادْكُرْهُ فِي آخِرِهِ مَوْصُولًا بِهِ رُوِيَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ صَاحِبَ الْمَغَازِي كَانَ عِنْدَ الْمَنْصُورِ وَكَانَ يَقْرَأُ عِنْدَهُ الْمَغَازِي وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ حَاضِرًا فَأَرَادَ أَنْ يَغُورِيَ الْخَلِيفَةَ عَلَيْهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الشَّيْخَ يُخَالِفُ جَدَّكَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّفَصِّلِ ، فَقَالَ لَهُ : أَبْلَغَ مِنْ قَدْرِكَ إِنْ تُخَالِفَ جَدِّي ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا يُرِيدُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْكَ مُلْكَكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُتَّفَصِّلَ فَالنَّاسُ يُبَايِعُونَكَ وَيَخْلِفُونَ ثُمَّ يَخْرُجُونَ وَيَسْتَشُونَ ثُمَّ يُخَالِفُونَ وَلَا يَخْشَوْنَ فَقَالَ : نَعَمْ مَا قُلْتَ وَغَضِبَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ وَأَخْرَجَهُ مِنْ عِنْدِهِ

( قَوْلُهُ : وَصَلَ بِحَلْفِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَطْلَ ) كَذَا نَذَرُهُ وَطَلَّاقُهُ وَعَتَاقُهُ وَإِفْرَارُهُ عِبَادَةً أَوْ مُعَامَلَةً وَسَائِرُ الْعُقُودِ وَسَوَاءٌ وَصَلَ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا كَانَتْ قِطَاعَ التَّنْفِيسِ أَوْ سَعَالٍ وَسَوَاءٌ قَصَدَ الْإِسْتِثْنَاءَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ عِلْمَ حُكْمِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ

( بَابُ حَلْفِ الْفِعْلِ ) الْأَصْلُ أَنَّ الْأَلْفَظَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي الْإِيمَانِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعُرْفِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهَا حَقِيقٌ بِأَنْ تُرَادَ ذُنُوبُ الْمَجَازِ وَعِنْدَ مَالِكٍ عَلَى مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ( حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا يَحْتَسُ بِدُخُولِ صِفَتِهِ ) لِأَنَّ الْبَيْتَ اسْمٌ لِمَبْنَى مُسَقَّفٍ مَدْخَلُهُ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ بَنِي لِلْبَيْتِ سَوَاءٌ كَانَ حَيْطَانُهُ أَرْبَعَةً أَوْ ثَلَاثَةً وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الصُّفَةِ إِلَّا أَنَّ مَدْخَلَهَا أَوْسَعَ فَيَتَنَاوَلُهَا اسْمُ الْبَيْتِ فَيَحْتَسُ بِسُكْنَاهَا إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَا سِوَاهَا ( هُوَ الصَّحِيحُ ) احْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ إِنَّمَا يَحْتَسُ إِذَا كَانَتِ الصُّفَةُ ذَاتَ حَوَاطِطٍ أَرْبَعَةٍ وَهَكَذَا كَانَتْ صِفَاتُ أَهْلِ الْكُوفَةِ ( لَا ) بِدُخُولِ ( الْكُفَّةِ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ بَيْعَةٍ أَوْ كَيْسَةٍ ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ مَعْنَاهُمَا لِأَنَّ الْبَيْتَ كَمَا عَرَفَتْ مَا بَنِي لِلْبَيْتِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ( أَوْ دَهْلِيزٍ ) لِأَنَّهُ أَيْضًا لَمْ يَبْنِ لِلْبَيْتِ فِيهِ وَقِيلَ يَحْتَسُ إِذْ بَيَاتُ فِيهِ عَادَةً أَقُولُ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَكْفِي فِي كَوْنِهِ بَيْتًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ بَنَائِهِ لِلْبَيْتِ كَمَا سَبَقَ لَا يُقَالُ إِذَا بَيْتٌ فِيهِ عَادَةً كَانَ بِنَاؤُهُ لِلْبَيْتِ عَادَةً لِأَنَّ الْمُلَازِمَةَ مَمْنُوعَةٌ ( أَوْ ظِلَّةٍ بَابِ دَارٍ ) وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى بَابِ الدَّارِ وَلَا يَكُونُ فَوْقَهَا بِنَاءٌ وَإِذَا كَانَ عَلَى بَابِ الدَّارِ تَكُونُ عَلَى السُّكَّةِ فَلَا تَكُونُ بَيْتًا فَلَا يَحْتَسُ .

( وَفِي ) الْحَلْفِ بِأَنَّهُ ( لَا يَدْخُلُ دَارًا لَمْ يَحْتَسُ بِدُخُولِهَا خَرَبَةً وَفِي هَذِهِ الدَّارِ يَحْتَسُ وَإِنْ صَارَتْ صَحْرَاءَ أَوْ بُنِيَتْ بَعْدَ انْهَادِهَا ) دَارٌ ( أُخْرَى ) لِأَنَّ الدَّارَ اسْمٌ لِلْعُرْصَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ يُقَالُ دَارٌ عَامِرَةٌ وَدَارٌ غَامِرَةٌ وَقَدْ شَهِدَتْ أَشْعَارُ الْعَرَبِ بِذَلِكَ وَالْبِنَاءُ وَصَفٌ فِيهَا غَيْرُ أَنْ الْوَصْفَ فِي الْحَاضِرِ لَعُوٌّ وَفِي

الْغَالِبِ مُعْتَبَرٌ هَذِهِ عِبَارَةٌ الْهِدَايَةِ وَتَحْقِيقُهَا أَنَّ مُرَادَهُ بِالْوَصْفِ مَا لَيْسَ صِفَةً عَرْضِيَّةً قَائِمَةً بِجَوْهَرٍ كَالشَّيْبِ وَالشَّيْخُوخَةِ وَنَحْوِهِمَا بَلْ مَا يَتَنَاوَلُهَا وَيَتَنَاوَلُ جَوْهَرًا قَائِمًا بِجَوْهَرٍ آخَرَ يَزِيدُ قِيَامَهُ بِهِ حُسْنًا لَهُ وَكَمَالًا وَبُورْتِ انْتِقَاصُهُ عَنْهُ فُبَحَا لَهُ وَتَقْصَانَا حَتَّى فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْقَدْرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي أَوَائِلِ الْبُيُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ

الْوَلَّ مَا يُورِثُ تَشْقِيقُهُ ضَرَرًا لِأَصْلِهِ وَالثَّانِي مَا لَا يُورِثُ ذَلِكَ وَجَعَلُوا مَا يُسَاوِي الدَّرَجَ فِي الْمَذْرُوعَاتِ وَصَفًا وَمَا يُسَاوِي الْكَيْلَ فِي الْمَكِيلَاتِ قَدَرًا فَإِذَا كَانَتْ الدَّارُ اسْمًا لِلْعُرْصَةِ وَكَانَ الْبِنَاءُ وَصَفًا وَكَانَتْ الدَّارُ مُنْكَرَةً كَانَتْ غَائِبَةً فَيُعْتَبَرُ فِيهَا الْبِنَاءُ وَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ لَمْ يَحْنُثْ وَإِذَا كَانَتْ مُعْرِفَةً كَانَتْ حَاضِرَةً فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا الْبِنَاءُ وَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ يَحْنُثْ إِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ مَا صَدَرَ مِنْ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ هَاهُنَا أَيْضًا مِنَ الْغَرَائِبِ لِأَنَّهُ خَالَفَ جُمْهُورَ الْأَئِمَّةِ بِرَأْيٍ غَيْرِ صَائِبٍ حَيْثُ قَالَ وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا مُنْهَدِمَةً أَنَّهُ يَحْنُثُ لِأَنَّ اسْمَ الدَّارِ يُطْلَقُ عَلَى الْخَرَبَةِ فَهَذِهِ الْعِلَّةُ تُوجِبُ الْحْنُثَ فِي لَا يَدْخُلُ دَارًا فَدَخَلَ دَارًا خَرَبَةً ثُمَّ فَرَّقَهُمْ بَأَنَّ الْوَصْفَ فِي الْحَاضِرِ لَعَوَ فَرَّقَ وَاهٍ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا وَصِفَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِصِفَةٍ مِثْلَ لَا يُكَلِّمُ هَذَا الشَّابَّ فَكَلَّمَهُ شَيْخًا يَحْنُثُ لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالشَّابِّ صَارَ لَعَوًا وَفِي قَوْلِنَا لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا أَيْنَ الْوَصْفُ حَتَّى يَكُونَ لَعَوًا فِي إِحْدَاهُمَا غَيْرَ لَعَوٍ فِي الْآخِرِ ثُمَّ هَذَا الْمَعْنَى يُوجِبُ الْحْنُثَ فِي لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ وَعَدَمُهُ فِي لَا يَدْخُلُ بَيْتًا إِنْ دَخَلَهُ مُنْهَدِمًا صَحْرَاءَ لِأَنَّ الْبَيْتَ وَصْفٌ فَيَلْعَوُ

فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ فَرَوَالِ اسْمِ الْبَيْتِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالُوا فِي لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَ مَا بُنِيَتَ حَمَامًا أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ دَارًا فَإِنْ مَا قَالَهُ فَاسِدٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ فَهَذِهِ الْعِلَّةُ تُوجِبُ إِلَى آخِرِهِ نَاشِئٌ مِنَ الْعُقْلَةِ عَنْ قَوْلِ الْهَدَايَةِ غَيْرَ أَنَّ الْوَصْفَ فِي الْحَاضِرِ لَعَوٌ وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا وَصِفَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ نَاشِئٌ مِنَ الْعُقْلَةِ عَنْ مَعْنَى الْوَصْفِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْبِنَاءَ وَصَفٌ فِي الدَّارِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ : ثُمَّ هَذَا الْمَعْنَى يُوجِبُ إِلَى آخِرِهِ غَلْطٌ مَحْضٌ نَاشِئٌ مِنْ عَدَمِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْبَيْتِ وَالدَّارِ وَأَيْضًا الْبَيِّنَةُ لَيْسَتْ بِوَصْفٍ لِلْبَيْتِ لِأَنَّهُ كَمَا عُرِفَتْ عِبَارَةٌ عَنْ أَمْرِ زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ قَائِمٌ بِهَا الْبَيِّنَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ عِلَّةٌ غَائِبَةٌ لِنَبَاتِهِ بِخِلَافِ الدَّارِ فَإِنَّ الْبِنَاءَ زَائِدٌ عَلَى الدَّارِ الَّتِي هِيَ الْعُرْصَةُ وَأَمَّا رَابِعًا فَلِأَنَّ حَاصِلَ قَوْلِهِ ثُمَّ قَالُوا فِي لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ الدَّارَ إِذَا كَانَتْ عِبَارَةً عَنْ الْعُرْصَةِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ فِيمَا إِذَا بُنِيَتَ حَمَامًا لَوْ جُودَ الْعُرْصَةُ وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّ الدَّارَ تُطْلَقُ عَلَى الْعُرْصَةِ الْمَجْرَدَةِ وَعَلَى عُرْصَةٍ مَعَ مَا بُنِيَ عَلَيْهَا مِنْ بِنَاءِ الدَّارِ وَأَمَّا إِذَا بَنِيَ عَلَيْهَا بِنَاءً غَيْرَ الدَّارِ أَوْ تَصَرَّفَ فِيهَا تَصَرُّفًا يَزُولُ بِهِ اسْمُ الدَّارِ عَنْهُ عُرْفًا فَلَا يَكُونُ دَارًا كَأَنَّ هَذَا الْفَضْلَ لَمْ يَنْظُرْ فِي أَلْفَاظِ الْهَدَايَةِ وَعِبَارَاتِهِ فَضَّلًا عَنْ التَّمَلُّلِ وَالتَّفَكُّرِ فِي اعْتِبَارَاتِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ ( كَذَا الْوُقُوفُ عَلَى سَطْحِهَا ) فَإِنَّهُ أَيْضًا يُوجِبُ الْحْنُثَ لِأَنَّ

السَّطْحُ مِنَ الدَّارِ ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمُعْتَكِفَ لَا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ بِالْخُرُوجِ إِلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ ( وَقِيلَ ) فِي عُرْفَتَا ( لَا ) يَحْنُثُ ( كَمَا لَوْ جُعِلَتِ الدَّارُ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا أَوْ بُسْتَانًا أَوْ بَيْتًا ) حَيْثُ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ لَمْ تَبْقَ دَارًا لِاعْتِرَاضِ اسْمِ آخِرٍ عَلَيْهِ ( أَوْ دَخَلَهَا بَعْدَ هَدْمِ الْحَمَامِ وَأَشْبَاهِهِ ) لِأَنَّ اسْمَ الدَّارِ لَا يَعُودُ بِهِ ( وَهَكَذَا الْبَيْتُ ) يَعْنِي إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ وَدَخَلَهُ ( مُنْهَدِمًا صَحْرَاءَ ) لَمْ يَحْنُثْ لِزَوَالِ اسْمِ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ لَا يُبَاتُ فِيهِ حَتَّى لَوْ بَقِيَ الْحِيطَانُ وَسَقَطَ السَّقْفُ يَحْنُثُ إِذْ يُبَاتُ فِيهِ وَالسَّقْفُ وَصَفٌ فِيهِ ( أَوْ ) دَخَلَهُ ( بَعْدَمَا بُنِيَ بَيْتًا آخَرَ ) لَمْ يَحْنُثْ أَيْضًا لِأَنَّ الْاسْمَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْإِنْهَادِ

( بَابُ حَلْفِ الْفِعْلِ ) ( قَوْلُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعُرْفِ عِنْدَنَا ) أَيِ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً فَإِنْ كَانَتْ وَالْفَلْظُ يَحْتَمِلُهُ الْعَقْدُ الْيَمِينُ بِاعْتِبَارِهِ كَذَا فِي الْقَنْحِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْحَاوِي الْحَصِيرِيِّ الْمُعْتَبَرِ فِي الْأَيْمَانِ الْأَلْفَاظُ دُونَ الْأَغْرَاضِ هـ . وَلَعَلَّهُ قَضَاءٌ وَمَا قَالَهُ الْكَمَالُ دِيَانَةً فَلَا مُخَالَفَةَ ( قَوْلُهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ ) يَعْنِي اللَّغَوِيَّةَ وَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

عَلَى النَّبِيِّ مُطْلَقًا ( قَوْلُهُ يَحْنُثُ بِدُخُولِ صُفَّةٍ ) لَمْ يُقَيَّدَ بِكَوْنِهَا مُسَقَّفَةً وَقَالَ الْكَمَالُ يَحْنُثُ بِالصُّفَّةِ بَعْدَ أَنْ تُكُونَ مُسَقَّفًا كَمَا فِي صِفَافِ دِيَارِنَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا السَّقْفُ وَصَفٌ فِيهِ أَيْ الْبَيْتُ وَهَذَا يُفِيدُكَ أَنَّ ذِكْرَ السَّقْفِ فِي الدَّهْلِيِّزِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ اهـ فَكَذَا الصُّفَّةُ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ الْبَيْتَ اسْمٌ لِمَبْنَى مُسَقَّفٍ ) السَّقْفُ لَيْسَ شَرْطًا فَيَحْنُثُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَقَّفًا لِمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ يَحْنُثُ إِذْ بَيَّاتُ فِيهِ عَادَةً ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ لِأَنَّهُ لَوْ أَغْلَقَ الْبَابَ كَذَا دَاخِلًا وَقَالَ الْكَمَالُ إِذَا أَطْلَقَ الْبَيْتَ فِي الْعُرْفِ فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ مَا بَيَّاتُ فِيهِ عَادَةً فَدَخَلَ الدَّهْلِيُّزُ إِذَا كَانَ كَبِيرًا بِحَيْثُ بَيَّاتُ فِيهِ لِأَنَّ مِثْلَهُ يُعْتَادُ بَيَّتَوْتُهُ لِلضُّيُوفِ فِي بَعْضِ الْقُرَى وَفِي الْمَدَنِ بَيْتٌ فِيهِ بَعْضُ الْأَتْبَاعِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَيَحْنُثُ اهـ .

( قَوْلُهُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ بَنَائِهِ لِلْبَيَّتَوْتَةِ ) يُخَالِفُ مَا مَشَى عَلَيْهِ سَابِقًا مِنَ الْحَنْثِ بِدُخُولِ الصُّفَّةِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْبَيْتِ وَكَذَا مَشَى الْكَمَالُ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَا مُخَالَفًا لِصَاحِبِ الْهَدَايَةِ لِأَنَّ صَاحِبَ الْهَدَايَةِ صَحَّحَ الْحَنْثَ بِدُخُولِ الصُّفَّةِ دُونَ الدَّهْلِيِّزِ مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ فَكَانَ وَجْهًا لِلْكَمَالِ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا ( قَوْلُهُ أَوْ ظَلَّةٌ دَارٌ وَهِيَ الَّتِي إلخ )

( فَسَّرَ الظَّلَّةَ بِهَذَا لِتَكُونَ سَابِقًا لِأَنَّ الظَّلَّةَ إِذَا كَانَ مَعْنَاهَا مَا هُوَ دَاخِلُ الْبَيْتِ مُسَقَّفًا فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِدُخُولِهِ لِأَنَّهُ بَيَّاتُ فِيهِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَقَالَ الْكَمَالُ الْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ دَاخِلًا لَا يُكْنِهُ الْخُرُوجُ مِنَ الدَّارِ وَلَهُ سَعَةٌ يَصْلُحُ لِلْبَيَّتَوْتَةِ مِنْ سَقْفٍ يَحْنُثُ بِدُخُولِهِ اهـ .

وَقَدْ عَلِمْتُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ السَّقْفَ وَصَفٌ فَالْتَقِيدُ بِهِ اتِّعَاقِي ( قَوْلُهُ وَفِي لَا يَدْخُلُ دَارًا لَمْ يَحْنُثُ بِدُخُولِهَا خَرَبَةً ) يَعْنِي بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ بِهَا بِنَاءٌ أَصْلًا بِأَنْ صَارَتْ صَحْرَاءَ فَأَمَّا إِذَا دَخَلَهَا بَعْدَ مَا زَالَ بَعْضُ حَيْطَانِهَا فَهَذِهِ دَارٌ خَرَبَةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ فِي الْمُنْكَرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ فِي عُرْفِنَا لَا يَحْنُثُ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ اهـ وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَالَ الْكَمَالُ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنْ يُحْمَلَ جَوَابُ الْمُتَقَدِّمِينَ بِالْحَنْثِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لِلسَّطْحِ حَضِيرٌ وَجَوَابُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ فِي عُرْفِنَا يَعْنِي الْعَجَمَ لَا يَحْنُثُ بِالْوُقُوفِ عَلَى السَّطْحِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَضِيرٌ أَتَّجِهَ وَهَذَا اغْتِقَادِي اهـ .

( قَوْلُهُ وَفِي هَذِهِ الدَّارِ ) قَيَّدَ بِالْإِشَارَةِ مَعَ التَّسْمِيَةِ لِأَنَّهُ لَوْ أَشَارَ وَلَمْ يُسَمِّ كَمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِدُخُولِهَا عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَتْ دَارًا أَوْ مَسْجِدًا أَوْ حَمَّامًا أَوْ بُسْتَانًا لِأَنَّ الِئْمِينَ عَقِدَتْ عَلَى الْعَيْنِ دُونَ الْأَسْمِ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ كَمَا لَوْ جُعِلَتْ مَسْجِدًا ) إلخ ( يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْمَسْجِدَ فَهَدِمَ ثُمَّ بُنِيَ مَسْجِدًا فَدَخَلَهُ يَحْنُثُ لِعَدَمِ اغْتِرَاضِ اسْمٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوْ دَخَلَهَا بَعْدَ هَدْمِ الْحَمَّامِ ) كَذَا لَوْ بُنِيَ دَارًا

بَعْدَ هَدْمِ نَحْوِ الْحَمَّامِ فَدَخَلَهَا فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ أَيْضًا لِأَنَّهُ غَيْرُ تِلْكَ الدَّارِ الَّتِي مَنَعَ نَفْسُهُ مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا كَذَا فِي الْبَحْرِ

( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَوْقَ فِي طَاقِ بَابِ دَارٍ لَوْ أَغْلَقَ الْبَابَ كَانَ خَارِجًا ) لَمْ يَحْنُثْ لِأَنَّ الْبَابَ لِإِحْرَازِ الدَّارِ وَمَا فِيهَا فَلَمْ يَكُنْ الْخَارِجُ مِنَ الدَّارِ ( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَسْكُنُهَا ) أَيْ هَذِهِ الدَّارُ ( وَهُوَ سَاكِنُهَا أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَلْبِسُ ) أَيْ هَذَا الثَّوْبَ ( وَهُوَ لَابِسُهُ أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَرْكُبُهَا ) أَيْ هَذِهِ الدَّابَّةَ ( وَهُوَ رَاكِبُهَا فَأَخَذَ فِي الثَّقَلَةِ ) مِنَ الدَّارِ فِي الْوَلِّ ( وَتَوَرَّعَ ) الثَّوْبَ فِي الثَّانِي ( وَتَوَلَّى ) عَنْ الدَّابَّةِ فِي الثَّالِثِ ( بَلَا مُكْثٍ ) قَيَّدَ لِلثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ

لَا يَحْنُثُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّورِ وَقَالَ زُفَرٌ يَحْنُثُ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَنَا أَنَّ الْيَمِينَ تُعَقَّدُ لِلْبَرِّ فَيَسْتَشْيُ مِنْهُ زَمَانٌ تَحْقِيقُهُ فَإِنْ لَبِثَ عَلَى حَالِهِ سَاعَةً حَنْثٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَهَا دَوَامٌ بِتَجَدُّدِ أَمْثَالِهَا حَتَّى يَضْرِبَ لَهَا مَدَّةٌ يُقَالُ رَكِبْتُ يَوْمًا وَلَبِثْتُ يَوْمًا بِخِلَافِ الدُّخُولِ إِذْ لَا يُقَالُ دَخَلْتُ يَوْمًا بِمَعْنَى الْمُدَّةِ وَالتَّوْقِيتِ وَإِنْ جَازَ بِمَعْنَى الظَّرْفِ وَلَوْ نَوَى ابْتِدَاءَ اللَّبْسِ مَثَلًا يُصَدَّقُ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ فَلَا يَحْنُثُ بِاللَّبِثِ ( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَدْخُلُهَا ) وَهُوَ فِيهَا ( فَقَعَدَ فِيهَا ) فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالْقُعُودِ ( إِلَّا بِخُرُوجِهِ ثُمَّ دُخُولِهِ ) وَالْقِيَاسُ أَنَّ يَحْنُثُ بِالْقُعُودِ لِأَنَّ الدَّوَامَ لَهُ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَجَهٌ الْاسْتِحْسَانُ أَنَّ الدُّخُولَ لَا دَوَامَ لَهُ لِأَنَّهُ انْفِصَالٌ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى الدَّخِيلِ .

( وَفِي لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ الْبَيْتَ أَوْ الْمَحَلَّةَ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ وَجَمِيعِ مَتَاعِهِ ) حَتَّى لَوْ بَقِيَ وَتَدَّ حَنْثَ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يُعْتَبَرُ نَقْلُ الْكَثَرِ لِأَنَّ نَقْلَ الْكُلِّ قَدْ يَتَعَدَّرُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُعْتَبَرُ نَقْلُ مَا يَقُومُ بِهِ كَتَخْدَاتِيَّتِهِ لِأَنَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ السُّكْنَى ، قَالُوا هَذَا

حَسَنٌ وَأَوْفَقُ بِالنَّاسِ ( بِخِلَافِ الْمَصْرِ وَالْقَرْيَةِ ) فَإِنَّ الْبَرَّ لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِمَا عَلَى نَقْلِ الْمَتَاعِ وَالْأَهْلِ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ سَاكِنًا فِي الَّذِي انْتَقَلَ عَنْهُ عُرْفًا بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ( وَحَنْثٌ فِي لَا يَخْرُجُ إِنْ حَمَلَ وَأَخْرَجَ بِأَمْرِهِ ) لِأَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافًا إِلَى الْأَمْرِ فَصَارَ كَمَا لَوْ رَكِبَ دَابَّةً فَخَرَجَتْ بِهِ ( وَبَلُونَهُ ) أَيِ بَدُونِ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ أَكْرَهُ عَلَيْهِ ( لَا ) أَيِ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ لِعَدَمِ الْأَمْرِ ( وَلَوْ ) كَانَ ( رَاضِيًا ) بِالْخُرُوجِ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ يَكُونُ بِالْأَمْرِ لَا بِمُجَرَّدِ الْخُرُوجِ ( وَمِثْلُهُ لَا يَدْخُلُ إِفْسَادًا وَحُكْمًا ) فَالْإِفْسَادُ أَنْ يَخْرُجَ بِأَمْرِهِ وَبَلَا أَمْرِهِ إِمَّا مُكْرَهًا أَوْ رَاضِيًا وَالْحُكْمُ الْحَنْثُ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمُهُ فِي الْآخِرَيْنِ

( قَوْلُهُ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ

إِلَخ ) لَوْ كَانَ الْحَلْفُ عَلَى الْخُرُوجِ انْعَكَسَ الْحُكْمُ وَإِذَا زَلَقَ وَهُوَ يَشْتَدُّ فِي الْمَشْيِ فَعَثَرَ أَوْ زَلَقَ فَوْقَ فِي الدَّارِ أَوْ دَفَعَتْهُ الرِّيحُ وَأَوْقَعَتْهُ فِي الدَّارِ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْمُنْتِنَاعَ لَا يَحْنُثُ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ فَأَخَذَ فِي الثَّقَلَةِ مِنَ الدَّارِ ) أَيِ وَلَوْ كَانَ شَيْئًا فَشَيْئًا بِحَيْثُ لَا تَفْتَرُ الثَّقَلَاتُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَنْقُلُ مَتَاعَهُ فِي يَوْمٍ وَلَا يَلْزَمُهُ النُّقْلُ بِأَسْرَعِ الْوُجُوهِ بَلْ بِقَدَرِ مَا يُسَمَّى نَاقِلًا فِي الْعُرْفِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ فَإِنْ لَبِثَ عَلَى حَالِهِ سَاعَةً حَنْثٌ ) إِذَا أَمَكْنَهُ النُّقْلُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ فَإِنْ كَانَ بِغَدْرِ اللَّيْلِ وَخَوْفِ اللَّصِّ أَوْ بِمَنْعِ ذِي سُلْطَانٍ أَوْ عَدَمِ مَوْضِعٍ مُنْتَقِلٍ إِلَيْهِ حَيْثُ أَوْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَتَحَهُ أَوْ كَانَ شَرِيفًا أَوْ ضَعِيفًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حَمْلِ الْمَتَاعِ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَنْقُلُهَا لَا يَحْنُثُ وَيَلْحَقُ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِالْعَدَمِ لِلْعُدْرِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ إِنْ لَمْ أَخْرُجْ مِنْ هَذَا الْمَنْزِلِ الْيَوْمَ فَكَذَا فَقِيدَ أَوْ مَنَعَ أَوْ قَالَ إِنْ لَمْ تَحْضُرِي اللَّيْلَةَ فَمَنْعَهَا أَبُوهَا حَيْثُ يَحْنُثُ أَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عَدَمًا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ وَإِنْ فَعَلًا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَالسُّكْنَى لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ الْإِخْتِيَارِيُّ وَيَنْعَدِمُ بَعْدَهُ فَيَصِيرُ مَسْكِنًا لَا سَاكِنًا فَلَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُ الْحَنْثِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ فَقَعَدَ ) بِمَعْنَى مَكَثَ وَنَظِيرُهُ لَا يَخْرُجُ وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَطَهَّرُ فَاسْتَدَامَ النِّكَاحُ وَالطَّهَارَةُ لَا يَحْنُثُ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ ) قَالَ الْكَمَالُ فَإِذَا خَرَجَ هُوَ وَتَرَكَ مَتَاعَهُ وَأَهْلَهُ فِيهَا وَلَمْ يَرِدْ الرُّجُوعَ حَنْثٌ وَكَذَا الْحَلْفُ لَا يَسْكُنُ فِي هَذِهِ الْمَحَلَّةِ أَوْ

السُّكَّةَ لَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ عَازِمًا عَلَى عَدَمِ الْعُودِ أَبَدًا حَنْثٌ وَإِنْ خَرَجَ عَلَى عَزْمٍ أَنْ يُرْسِلَ مَنْ يَنْقُلُهُمْ لِأَنَّهُ يُعَدُّ الْمُتَاهِلُ سَاكِنًا بِمَحَلِّ سَكْنَى أَهْلِهِ وَمَالِهِ عُرْفًا وَهَذَا إِذَا كَانَ الْحَالِفُ مُسْتَقِلًّا بِسُكْنَاهُ قَائِمًا عَلَى عِيَالِهِ فَإِنْ كَانَ سُكْنَاهُ تَبَعًا كَابْنٍ كَبِيرٍ سَاكِنٍ مَعَ أَبِيهِ أَوْ امْرَأَةٍ مَعَ زَوْجِهَا فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَهِيَ زَوْجُهَا وَمَالُهَا لَا يَحْنُثُ وَقِيدُهُ

الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ أَيْضًا بَأَنْ يَكُونَ حَلْفُهُ بِالْعَرَبِيَّةِ فَلَوْ عَقَدَ بِالْقَارِسِيَّةِ لَا يَحْنُ إِذَا خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَقِيمًا بِسُكْنَاهُ هـ ( قَوْلُهُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) وَرَجَّحَهُ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ وَأَخَذَ بِهِ لَكِنْ اسْتَشَى مِنْهُ الْمَشَايخُ مَا لَا يَتَأْتَى بِهِ السُّكْنَى كَقِطْعَةِ حَصِيرٍ وَوَدَّ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُعْتَبَرُ نَقْلُ الْأَكْثَرِ ) وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَالْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ وَالْكَافِي الْفَوَيْ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُعْتَبَرُ الْخ ) هُوَ أَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ مِنَ التَّصْحِيحَيْنِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمِصْرِ وَالْقَرْيَةِ ) جَعَلَ الْقَرْيَةَ بِمَنْزِلَةِ الْمِصْرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْجَوَابِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الْقَرْيَةَ كَالدَّارِ فَقَالَ بِالْحَنْثِ بَقَاءُ الْأَهْلِ وَالْمَتَاعِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ بَأَنْ يُكْرَهُ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْحَمْلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْخُرُوجِ بِنَفْسِهِ لَا يُعْتَبَرُ فَيَحْنُ بِخُرُوجِهِ بِنَفْسِهِ إِذَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ لِمَا عُرِفَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُعْذِرُ الْفِعْلَ عِنْدَنَا كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الطَّعَامَ فَأُكْرَهُ عَلَيْهِ حَنْثٌ بِأَكْلِهِ وَلَوْ أَوْجَرَ فِي حَلْفِهِ لَا يَحْنُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ الْإِقْتِصَارُ

فِي الشَّرْحِ عَلَى قَوْلِهِ أَيُّ وَبَدُونَ الْأَمْرِ لَا يَحْنُ وَيُخَذَفُ قَوْلُهُ بَأَنْ يُكْرَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ بَعْدَهُ وَلَوْ رَاضِيًا إِذَا لَا يُجَامِعُ الْإِكْرَاهُ الرِّضَا ( قَوْلُهُ وَلَوْ رَاضِيًا ) هُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ يَحْنُ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَحْنُ هَلْ تَحَلُّ الْيَمِينُ بِإِخْرَاجِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ قَالَ السَّيِّدُ أَبُو شُجَاعٍ تَحَلُّ وَهُوَ أَرْفَقُ وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَشَايخِ لَا تَحَلُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ ذَكَرَهُ التُّمَرْتَاشِيُّ وَقَاضِي خَانَ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ فَالْقِسَامُ أَنْ يَخْرُجَ بِأَمْرِهِ ) صَوَابُهُ أَنْ يَدْخُلَ لِكَوْنِهِ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ ( قَوْلُهُ وَعَدَمُهُ فِي الْأَخِيرَيْنِ ) وَمِنْ حُكْمِهِ عَدَمُ انْحِلَالِ الْيَمِينِ فِي الصَّحِيحِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْخُرُوجِ

( وَلَا ) يَحْنُ ( فِي قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ دَارِهِ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ إِنْ خَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَتَى إِلَى أَمْرٍ آخَرَ ) لِأَنَّ خُرُوجَهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَإِنْ خَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ وَكَأَنَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ يَنْصَبِي خُرُوجَهُ إِلَى غَيْرِ جَنَازَةٍ فَيَبْطُلُ الْحَصْرُ وَيَحْنُ وَلِذَا قُلْتُ ثُمَّ أَتَى إِلَى أَمْرٍ آخَرَ كَمَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ فَخَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَتَى إِلَى حَاجَةٍ أُخْرَى ( وَحَنْتَ فِي لَا يَخْرُجُ إِلَى مَكَّةَ فَخَرَجَ لَهَا وَرَجَعَ ) لَوْجُودِ الْخُرُوجِ عَلَى قَصْدِ مَكَّةَ وَهُوَ الشَّرْطُ ( لَا ) أَيُّ لَا يَحْنُ فِي لَا ( يَأْتِيهَا حَتَّى يَدْخُلَهَا ) لِأَنَّ الْإِثْبَانَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْدُّخُولِ ( وَذَهَابُهُ كَخُرُوجِهِ ) يَعْنِي لَوْ حَلَفَ لَا يَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ قِيلَ هُوَ كَالْإِثْبَانِ وَقِيلَ كَالْخُرُوجِ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الزَّوَالِ

( قَوْلُهُ فَخَرَجَ لَهَا وَرَجَعَ ) هَذَا إِذَا تَجَاوَزَ عُمَرَانِ مَقَامَهُ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ مُجَاوَزَةِ الْعُمَرَانِ لَا يَحْنُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ دُونَ مُدَّةِ السَّفَرِ بِخِلَافِ الْخُرُوجِ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ فَإِنَّهُ يَحْنُ بِإِقْتِصَالِهِ عَنْ دَارِهِ بِخُرُوجِهِ لِغَيْرِ جَنَازَةٍ وَلَا يَحْنُ بِخُرُوجِهِ مِنْ مَنْزِلٍ بِهَا إِلَى صَحْنِ الدَّارِ ثُمَّ رَجَعَ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ وَفِي لَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَدْخُلَهَا ) وَيَحْنُ بِالْوُضُولِ قَصْدٌ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِخِلَافِ الْخُرُوجِ وَالذَّهَابُ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ وَجُودُهُ عَنْ قَصْدِ كَذَا فِي الْفَتْحِ عَنْ جَامِعِ قَاضِي خَانَ وَالْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَذَهَابُهُ كَخُرُوجِهِ ) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِلَفْظِ الرُّوَاغِ مِنْ أَتَمَّتْنَا وَهُوَ كَثِيرُ الْوُقُوعِ فِي كَلَامِ الْمَصْرِئِينَ فِي أَيْمَانِهِمْ لَكِنْ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ لُغَةُ الْعَرَبِ أَنَّ الرُّوَاغَ الذَّهَابُ سَوَاءٌ كَانَ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَوْ آخِرَهُ أَوْ فِي اللَّيْلِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ هـ فَعَلَى هَذَا إِذَا حَلَفَ لَا يَرُوحُ إِلَى كَذَا فَهُوَ بِمَعْنَى لَا يَذْهَبُ وَهُوَ بِمَعْنَى الْخُرُوجِ يَحْنُ بِالْخُرُوجِ عَنْ قَصْدٍ وَصَلَ أَوْ لَا هـ .  
وَالدَّلِيلُ خَاصٌّ بِالذَّهَابِ لَيْلًا وَالْمُدَّعَى أَعْمُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى عَلَى الْعُرْفِ ( قَوْلُهُ قِيلَ هُوَ كَالْإِثْبَانِ ) قَوْلُ نُصَيْرٍ فَلَا

يَحْتِ حَتَّى يَدْخُلَهَا وَقِيلَ كَالْخُرُوجِ هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَمَةَ وَاخْتَارَهُ فَخَرُ الْإِسْلَامَ وَقَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ  
وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْوِ بِالذَّهَابِ شَيْئًا وَلَوْ نَوَى بِهِ الْخُرُوجَ أَوْ الْإِثْنَانِ صَحَّتْ نِيَّتُهُ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَحَنَتْ فِي لَيَاتَيْنِ مَكَّةَ ) أَي لَوْ حَلَفَ لَيَاتَيْنِ مَكَّةَ فَلَمْ يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ حَنَتْ ( فِي آخِرِ جُزْءٍ ) مِنْ أَجْزَاءِ ( حَيَاتِهِ )  
لَأَنَّ الْبِرَّ قَبْلَ ذَلِكَ مَرْجُوٌّ وَالْيَأْسَ حِينَئِذٍ يَحْصُلُ .

( وَ ) حَنَتْ ( فِي لَيَاتَيْنِ ) هَذَا إِنْ اسْتَطَاعَ إِنْ لَمْ يَأْتِ ( غَدًا بَلَا مَانِعٍ ) يُعْتَبَرُ مَانِعًا ( كَمَرَضٍ أَوْ سُلْطَانٍ وَدَيْنٍ بَيْنِيهِ  
الْحَقِيقَةُ ) أَي إِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِسْطَاعَةَ الْحَقِيقَةَ الْمُقَارِنَةَ لِلْفِعْلِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ صُدِّقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ  
لِأَنَّهَا تُطْلَقُ فِي الْعُرْفِ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْأَلَاتِ وَالْمَعْنَى الْآخِرُ خِلَافُ الظَّاهِرِ  
( قَوْلُهُ وَحَنَتْ فِي لَيَاتَيْنِ مَكَّةَ )

إِلْحَ ( يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ قِيدَ أُعْتَبِرَ بِهِ فَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ غَدًا كَذَا فَعَبْدِي حُرٌّ فَمَاتَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَفْعَلْ لَا يَعْتَقُ  
الْعَبْدُ لِتَعَلُّقِهَا بِآخِرِ الْوَقْتِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَدَيْنَ نِيَّةِ الْحَقِيقَةِ ) لَعَلَّهُ بَيَّنَّ الْحَقِيقَةَ وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ  
قَضَاءً وَهُوَ إِحْدَى رَوَايَتَيْنِ وَالثَّانِيَةُ يُصَدِّقُ قَضَاءً أَيْضًا لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ إِذَا كَانَ اسْمُ الْإِسْطَاعَةِ يُطْلَقُ  
بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا لَكِنْ تُعْرِفُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَنْ  
الْقَرِينَةِ لِأَحَدِ الْمَعْنَيْنِ بِخُصُوصِهِ وَهُوَ سَلَامَةُ آلَاتِ الْفِعْلِ وَصِحَّةُ أَسْبَابِهِ فَصَارَ ظَاهِرًا فِيهِ بِخُصُوصِهِ فَلَا يُصَدِّقُهُ  
الْقَاضِي فِي خِلَافِ الظَّاهِرِ كَذَا فِي الْفَتْحِ

( حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ يُرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى ) بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ وَهِيَ أَنَّ الدَّارَ لَا تُعَادَى وَلَا تُهْجَرُ لِذَاتِهَا بَلْ لِبَعْضِ  
سَاكِنِهَا إِلَّا أَنَّ السُّكْنَى قَدْ تَكُونُ حَقِيقَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ تَكُونُ دَلَالَةً بِأَنَّ تَكُونَ الدَّارَ مِلْكًا لَهُ فَيَتِمَكَّنُ مِنَ السُّكْنَى  
فِيهَا فَيَحْنَتْ بِالْدُّخُولِ فِي دَارِ تَكُونُ مِلْكًا لِفُلَانٍ فَلَا يَكُونُ هُوَ سَاكِنًا فِيهَا سَوَاءً كَانَ غَيْرُهُ سَاكِنًا فِيهَا أَوْ لَا لِإِقْيَامِ  
دَلِيلِ السُّكْنَى التَّقْدِيرِيِّ وَهُوَ الْمِلْكُ صَرَحَ بِهِ فِي الْخَانِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ لَكِنْ ذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ أَنَّ غَيْرَهُ لَوْ كَانَ سَاكِنًا  
فِيهَا لَا يَحْنَتْ لِإِنْقِطَاعِ النَّسَبَةِ بِفِعْلِ غَيْرِهِ ( أَوْ ) حَلَفَ ( لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ حَتَّى يَدْخُلَهَا مُطْلَقًا ) أَي سَوَاءً  
كَانَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا حَافِيًا أَوْ مُتَعَلِّيًا فَإِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ هَاهُنَا مَهْجُورٌ إِذْ لَوْ اضْطَجَعَ وَوَضَعَ قَدَمِيهِ فِي الدَّارِ بِحَيْثُ  
يَكُونُ بَقِي جَسَدِهِ خَارِجَ الدَّارِ لَا يُقَالُ فِي الْعُرْفِ إِنَّهُ وَضَعَ الْقَدَمَ فِي الدَّارِ فَإِذَا هَجَرَ الْحَقِيقَةَ أَرِيدَ مَعْنَى مَجَازِيٍّ  
وَهُوَ الدُّخُولُ مُطْلَقًا بِقَرِينَةِ الْعُرْفِ

( قَوْلُهُ فَيَحْنَتْ بِالْدُّخُولِ فِي دَارِ تَكُونُ مِلْكًا لِفُلَانٍ وَلَا يَكُونُ هُوَ سَاكِنًا فِيهَا سَوَاءً كَانَ غَيْرُهُ سَاكِنًا فِيهَا أَوْ لَا  
إِلْحَ ) عِبَارَةُ الْخَانِيَّةِ وَإِنْ دَخَلَ دَارًا مَمْلُوكَةً لِفُلَانٍ وَهُوَ لَا يَسْكُنُهَا حَتَّى أَهـ .

وَمِثْلُهُ فِي مُخْتَصَرِ الظَّاهِرِيَّةِ ثُمَّ قَالَ فِي الْخَانِيَّةِ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ فَاجْرَ فُلَانٍ دَارِهِ فَدَخَلَهَا الْحَالِفُ قِيلَ  
يَحْنَتْ وَقِيلَ لَا يَحْنَتْ قَالُوا مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَحْنَتْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّ عِنْدَهُمَا كَمَا تَبْطُلُ الْإِضَافَةُ  
بِالْبَيْعِ تَبْطُلُ بِالْإِجَارَةِ وَالتَّسْلِيمِ وَمِلْكُ الْيَدِ لِلْغَيْرِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ دَخَلَ دَارًا مَمْلُوكَةً لِفُلَانٍ وَسَاكِنُهَا غَيْرُهُ حَتَّى أَيْضًا ثُمَّ  
قَالَ وَلَوْ دَخَلَ دَارًا أَجْرَهَا فُلَانٌ حَتَّى أَيْضًا قِيلَ هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لَا يَحْنَتْ وَقَدْ  
مَرَّتِ الْمَسْأَلَةُ أَهـ .

وَفِي مُخْتَصَرِ الظَّاهِرِيَّةِ وَلَوْ أَجْرَ فُلَانٍ دَارِهِ فَدَخَلَهَا الْحَالِفُ هَلْ يَحْنَتْ فِيهِ رَوَايَتَانِ أَهـ فَهَذَا مُفِيدٌ أَنَّ الدَّارَ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ مَالِكُهَا سَاكِنُهَا وَلَا غَيْرُهُ فَالْنِسْبَةُ بَاقِيَةٌ فَيَحْنَتْ الْحَالِفُ وَأَمَّا إِذَا سَكَنَهَا غَيْرُهُ فَقَدْ عَلِمْتَ الْإِخْتِلَافَ عَلَى قَوْلِ

مُحَمَّدٍ يَحْنُثُ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لَا يَحْنُثُ ، فَافْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا ذَكَرَ قَاصِرٌ عَنْ إِفَادَةِ الْحَاثِيَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ ( قَوْلُهُ لَكِنْ ذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ

إِلخ ) عَلِمْتَ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ ابْنُ الصَّيَّاءِ وَأَمَّا الدَّارُ الْمَمْلُوكَةُ فَلَفْظٌ إِنْ كَانَ يَسْكُنُهَا غَيْرُهُ وَلَا سَكْنَى لِمَالِكِهَا بَوَاحٍ فَإِنَّا نَمْنَعُ حَنْثَهُ بِدُخُولِهَا هـ .

وَقَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ لَا يَدْخُلُ دَارُ فُلَانٍ وَلَهُ دَارٌ يَسْكُنُهَا وَدَارٌ غَلَّةٌ فَدَخَلَ دَارَ الْغَلَّةِ لَا يَحْنُثُ هـ .

( قَوْلُهُ أَيْ سَوَاءٌ كَانَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا ) هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ

نِيَّةٌ فَإِنْ نَوَى مَاشِيًا وَدَخَلَهَا رَاكِبًا لَا يَحْنُثُ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ ( قَوْلُهُ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ هَهُنَا مَهْجُورٌ ) يُشِيرُ إِلَى مَا قَالَ الْكَمَالُ أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ أَحَدٌ رِجْلَيْهِ فِيهَا لَا يَحْنُثُ عَلَى جَوَابِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّ وَضْعَ الْقَدَمِ هَهُنَا مَجَازٌ عَنْ الدُّخُولِ وَلَا يَحْنُثُ فِي لَا يَدْخُلُ بَوْضَعِ أَحَدٍ رِجْلَيْهِ هـ فَمَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّاهِرِيَّةِ حَلْفٌ لَا يَضَعُ قَدَمَهُ دَارَ فُلَانٍ فَوْضَعِ أَحَدٍ قَدَمَيْهِ فِيهَا حَنْثٌ هـ خِلَافَ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ

( وَشَرَطَ لِلْبَرِّ فِي لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِي لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ ) لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ وَمَعْنَاهُ لَا تَخْرُجُ خُرُوجًا إِلَّا بِإِذْنِي وَالتَّكْرَرُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْيِيدُ الْعُمُومِ فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا بَعْضٌ بَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْعُمُومِ ( لَا فِي ) قَوْلُهُ لَا تَخْرُجُ ( إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ ) فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنًا إِذْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْخُرُوجِ فَحُمِلَ عَلَى الْغَايَةِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا فَإِنَّ الْغَايَةَ قَصْرٌ لِمُتَدَادِ الْمَعْنَى وَبَيَانٌ لِنَيْهَاةِ كَمَا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ قَصْرٌ لِلْمُسْتَشَى مِنْهُ وَبَيَانٌ لِنَيْهَاةِ حُكْمِهِ وَفِي هَذَا الْمَقَامِ مَبَاحِثٌ شَرِيفَةٌ أوردناها في شَرْحِ الْمِرْقَاةِ فَمَنْ أَرَادَهَا فَلْيَطْلُبْ ثَمَّةً

( قَوْلُهُ وَشَرَطَ لِلْبَرِّ فِي لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِي لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ ) كَذَا بَعِيرُ إِذْنِي أَوْ رِضَائِي أَوْ عِلْمِي أَوْ إِلَّا بِقِنَاعٍ أَوْ مِلْحَقَةٍ وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِقِنَاعِ التَّكَاحِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا يَصِحُّ لِمَنْ لَهُ الْمَنْعُ فَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَخَرَجَتْ بِلَا إِذْنٍ لَا تَطْلُقُ وَإِنْ كَانَ زَوَّالُ الْمَلِكِ لَا يُبْطِلُ الْيَمِينَ عِنْدَنَا لِأَنَّهَا لَمْ تَتَعَقَّدْ إِلَّا عَلَى مُدَّةِ بَقَاءِ التَّكَاحِ وَلَوْ نَوَى الْإِذْنَ مَرَّةً وَاحِدَةً صَدَّقَ دِيَانَةً لَا قِضَاءً وَلَوْ آذَنَ لَهَا إِذْنًا غَيْرَ مَسْمُوعٍ لَمْ يَكُنْ إِذْنًا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ هُوَ إِذْنٌ وَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِهَا بِالْإِذْنِ فِي غَيْبَتِهَا وَفَهْمِهَا الْخِطَابَ وَطَرِيقُ اسْتِقْطَاطِ هَذَا الْحَلْفِ أَنْ يَقُولَ كَلِمًا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَكَ ثُمَّ إِذَا نَهَاها لَمْ يَعْمَلْ نَهْيُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَا أَكَلِمَ فُلَانًا إِلَّا بِإِذْنِ فُلَانٍ أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ فِي دَارِهِ وَاللَّهُ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِي فَإِنَّهُ لَا يَتَكَرَّرُ الْيَمِينُ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ عَادَةً كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْبَحْرِ

( وَ ) شَرَطَ ( لِلْحَنْثِ فِي إِنْ خَرَجْتَ مَثَلًا لِمُرِيدِ الْخُرُوجِ فَعَلُهُ قَوْلًا ) يَعْنِي لَوْ أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ الْخُرُوجَ مَثَلًا فَقَالَ الزَّوْجُ إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَتْ لَمْ يَحْنُثْ وَهَذِهِ تُسَمَّى يَمِينُ الْفَوْرِ تَقَرَّدَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِظْهَارِهَا وَوَجْهُهُ أَنَّ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ الزَّجْرُ عَنْ ذَلِكَ الْخُرُوجِ عُرْفًا وَمَبْنًى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ ( قَوْلُهُ فَجَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَتْ )

إِلخ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَفِي الْفَتْحِ مَا يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ تَغْيِيرِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ حَيْثُ قَالَ



امْرَأَةً تَهَيَّاتُ لِلْخُرُوجِ فَحَلَفَ لَا تَخْرُجُ فَإِذَا جَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَتْ لَا يَحِثُّ لِأَنَّ قَصْدَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ  
الَّذِي تَهَيَّاتُ لَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ السَّاعَةَ وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةً فَإِنْ نَوَى شَيْئًا عَمِلَ بِهِ

( وَ ) شَرَطَ لِلْحِنثِ ( فِي إِنْ تَعَدَّيْتُ بَعْدَ ) قَوْلِ الطَّالِبِ ( تَعَالَى تَعَدَّ مَعِيَ ) قَوْلُهُ ( تَعَدِّيهِ مَعَهُ ) قَائِمٌ مَقَامَ مَفْعُولٍ  
شَرَطَ الْمُقَدَّرُ يَعْنِي إِذَا قَالَ زَيْدٌ لِبَكْرٍ اجْلِسْ فَنَعَدَّ مَعِيَ فَقَالَ بَكْرٌ إِنْ تَعَدَّيْتُ فَعَبْدِي كَذَا فَرَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَتَعَدَّى لَمْ  
يَحِثُّ لِأَنَّ كَلَامَهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ فَيَنْطَبِقُ عَلَى السُّؤَالِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْقَدَاءِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ ( وَإِنْ ضَمَّ الْيَوْمَ )  
وَقَالَ إِنْ تَعَدَّيْتُ الْيَوْمَ ( كَفَى ) فِي الْحِنثِ ( مُطْلَقُ التَّعَدِّي ) لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى قَدْرِ الْجَوَابِ فَيَجْعَلُ مُبْتَدَأً  
( قَوْلُهُ قَائِمٌ مَقَامَ مَفْعُولٍ شَرَطَ ) صَوَابُهُ فَاعِلٌ شَرَطَ ( قَوْلُهُ مَرَكَبُ الْمَأْذُونِ لَيْسَ لِمَوْلَاهُ  
إِلْحَ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ دُخُولُ عِيْدٍ مَأْذُونِهِ فِي حُكْمِ حَرَرَتْ عِيْدِي

( مَرَكَبُ الْمَأْذُونِ لَيْسَ لِمَوْلَاهُ فِي حَقِّ الْيَمِينِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَسْتَعْرِقْ دَيْنَهُ وَنَوَاهُ ) يَعْنِي إِنْ حَلَفَ لَا يَرَكِبُ دَابَّةً فَلَانَ  
فَرَكِبَ دَابَّةً عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ لَمْ يَحِثُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ لِرَقَبَتِهِ وَكَسَبِهِ لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ لَيْسَتْ  
لِزَيْدٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ فَإِنْ نَوَى بِدَابَّةٍ زَيْدٍ دَابَّتَهُ الْخَاصَّةَ لَهُ لَا يَحِثُّ وَإِنْ نَوَى دَابَّةً هِيَ مِلْكُ زَيْدٍ  
سَوَاءً كَانَتْ خَاصَّةً لَهُ أَوْ كَانَتْ لِعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ فَحِينَئِذٍ يَحِثُّ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَحِثُّ مُطْلَقًا إِذَا نَوَاهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ  
يَحِثُّ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ

( قَوْلُهُ لَمْ يَحِثُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ ) سَوَاءً فِيهِ مَا إِذَا نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لِلْمَوْلَى  
فِي كَسْبِ عَبْدِهِ الْمَدْيُونِ الْمُسْتَعْرِقِ .

وَفِي الْمُحِيطِ لَوْ رَكِبَ دَابَّةً مَكَاتِبَهُ لَا يَحِثُّ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَيْسَ مُضَافًا إِلَى الْمَوْلَى لَا ذَاتًا وَلَا يَدًا كَذَا فِي الْبَحْرِ

( يُرَادُ بِالْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرِ ثَمَرُهُ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لَا أَكُلُ مِنْ هَذَا الشَّجَرِ يُرَادُ بِهِ ثَمَرُهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ مَهْجُورٌ  
حَسًّا .

( وَ ) يُرَادُ ( بِهَذَا الْبَرِّ قَصْمُهُ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى لَوْ أَكَلَ مِنْ خُبْزِهِ لَمْ يَحِثُّ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَحِثُّ بِهِ أَيْضًا  
وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ وَمَعْنَى مَجَازِيٌّ  
مُتَعَارَفٌ قَابُو حَنِيفَةَ يُرَجَّحُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ وَهِيَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةُ فَالْمُرَادُ عِنْدَهُمَا أَكْلُ بَاطِنِهِ مَجَازٌ فَيَحِثُّ بِأَكْلِهِ  
مُطْلَقًا عَمَلًا بِعُمُومِ الْمَجَازِ .

( وَ ) يُرَادُ ( بِهَذَا الدَّقِيقِ مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ ) لِأَنَّ عَيْنَهُ غَيْرُ مَا كُؤَلِ عَادَةً فَانْصَرَفَ إِلَى مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ خُبْزًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ  
قَالَ فِي الْوَقَايَةِ بِأَكْلِ خُبْزِهِ أَقُولُ هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ تَقِيدُ وَإِذَا قِيدَ بِهِ وَجَبَ أَنْ لَا يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ  
وَبُطْلَانُهُ ظَاهِرٌ وَلَا يُصَحِّحُهُ قَوْلُ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ أَيُّ بِأَكْلِ مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ كَالْخُبْزِ وَنَحْوِهِ بَلْ يَظْهَرُ فَسَادُهُ لِأَنَّهُ إِذَا قِيدَ  
بِمُعَيَّنٍ يَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ الْإِطْلَاقُ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّقْسِيرُ بِهِ فَتَدَبَّرْ وَاسْتَقِمَّ

( وَ ) يُرَادُ ( بِالشَّوَاءِ اللَّحْمُ ) لَا الْبَازِيْجَانُ وَالْجَزَرُ ( وَبِالطَّيْخِ طَيْخُ اللَّحْمِ وَبِالرَّأْسِ رَأْسُ يُكْبَسُ فِي التَّانِيرِ وَبِإِعْ  
فِي مَصْرِهِ ) لِأَنَّهَا الْمُتَعَارَفَةُ ( وَبِالشَّحْمِ شَحْمُ الْبُطْنِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَتَنَاوَلُ شَحْمَ الظَّهْرِ أَيْضًا ( أَوْ  
بِالْخُبْزِ مَا اعْتَادَهُ فِي بَلَدِهِ ) وَالْمُعْتَادُ فِي أَكْثَرِ الْبُلْدَانِ خُبْزُ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا خُبْزُ الْأُرْزِ وَالذَّرَّةِ  
مُعْتَادًا أَيْضًا ( وَبِالْفَاكِهَةِ الثَّغَاُحُ وَالْبَطِيخُ وَالْمَشْمَشُ لَا الْعِنَبُ وَالرُّمَانُ وَالرُّطْبُ وَالْقِثَاءُ وَالْخِيَارُ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

وَعِنْدَهُمَا الْعَبُّ وَالرَّمَانُ وَالرُّطْبُ فَكَيْهَةٌ .

( و ) يُرَادُ ( بِالشَّرْبِ مِنْ نَهْرِ الْكَرْعِ ) وَهُوَ تَنَاوُلُ الْمَاءِ مِنْ مَوْضِعِهِ بِالْفَمِ حَتَّى لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ دِجْلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا بِإِنَاءٍ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَكْرَعَ فِيهَا كَرْعًا خِلَافًا لَهَا ( لَا بَيْنَ مَائِهِ ) أَيْ لَا يُرَادُ بِالشَّرْبِ مِنْ مَاءِ نَهْرِ الْكَرْعِ بَلْ يَحْنُثُ بِالشَّرْبِ مِنْهُ بِإِنَاءٍ وَنَحْوِهِ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِغْتِرَافِ بَقِيَ مَنَسُوبًا إِلَيْهِ وَهُوَ الشَّرْطُ ( لَا يَحْنُثُ فِي ) حَلْفِهِ ( لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ بِأَكْلِ رُطْبِهِ أَوْ مِنْ هَذَا الرُّطْبِ أَوْ اللَّبَنِ بِأَكْلِهِ تَمْرًا أَوْ شِيرَازًا ) لِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ دَاعِيَةٌ إِلَى الْيَمِينِ فَتَنْعَقِدُ بِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ أَوْ لَا يَكْلُمُ هَذَا الصَّبِيَّ أَوْ هَذَا الشَّابَّ فَأَكَلَ بَعْدَ مَا صَارَ كَيْشًا أَوْ كَلَّمَ بَعْدَ مَا شَاخَ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ لِأَنَّ تِلْكَ اللَّوَصَافَ غَيْرُ دَاعِيَةٍ إِلَى الْيَمِينِ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَمَرَنَا بِالتَّحْمُلِ بِأَخْلَاقِ الْفَتَيَانِ وَمُدَارَةِ الصَّيَّانِ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ أَنَّ الصِّفَةَ فِي الْمَعْنَى لَغَوٌّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرُّطْبِ إِذْ رُبَّمَا يَضُرُّهُ الرُّطْبُ لَا التَّمْرُ ( وَلَا ) يَحْنُثُ ( فِي ) لَا يَأْكُلُ بُسْرًا بِأَكْلِ رُطْبٍ ( لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبُسْرٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا أَنَّ صِفَةَ الْبُسْرَةِ وَصِفَةَ الرُّطْبَةِ وَجَدَتَا ثَمَّةً فِي الْمَعْنَى وَكَانَ مُقْتَضَى قَوْلِهِمُ الصِّفَةُ فِي الْمَعْنَى لَغَوٌّ أَنْ تَكُونَ لَغَوًّا لَكَيْهَةٍ لَمْ تَلُغْ لِكَوْنِ الصِّفَةِ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ وَهَاهُنَا وَجَدَتْ فِي الْمُنْكَرِ وَالصِّفَةُ فِيهِ مُعْتَبَرَةٌ فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَأَكَلَهُ رُطْبًا وَبَيْنَ قَوْلِنَا لَا يَأْكُلُ بُسْرًا فَأَكَلَ رُطْبًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّطْبَ

وَالْبُسْرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ فَإِذَا صَارَ رُطْبًا صَارَ مَا هِيَ أُخْرَى كَمَا بَيَّنَّا فِي لَا يَدْخُلُ بَيْنَنَا مَعَ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا عَلَى كَلَامِهِ الْمُرَّيْفِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مُخَالَفٌ لِكَلَامِ الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا أَنَّ صِفَةَ الْبُسْرَةِ وَالرُّطْبَةِ دَاعِيَةٌ إِلَى الْيَمِينِ فَإِنَّ اعْتِبَارَ صِفَةِ الْبُسْرَةِ وَنَحْوَهَا يُنَافِي اعْتِبَارَ كَوْنِ الْبُسْرِ وَنَحْوِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَإِنْ كَانَ الْبُسْرُ وَنَحْوُهُ اسْمَ جِنْسٍ فِي الْوَاقِعِ فَتَدْبِرُ وَاسْتَقِمَ .

( قَوْلُهُ يُرَادُ بِالْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرِ ثَمْرُهُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ تَكَلَّفَ لِأَكْلِ عَيْنِ الشَّجَرَةِ لَا يَحْنُثُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَكَمَا يُرَادُ ثَمَرُ الشَّجَرِ يُرَادُ جَمَارُهُ وَطَلْعُهُ وَمَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ بِلَا تَغْيِيرٍ بِصُنْعٍ جَدِيدٍ فَلَا يَحْنُثُ بِالتَّبِيدِ وَالْخَلِّ وَالتَّاطِفِ وَالدَّبْسِ الْمُطْبُوخِ وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ غَيْرِ الْمُطْبُوخِ وَهُوَ مَا يَسِيلُ بِنَفْسِهِ مِنَ الرُّطْبِ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِهِ وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَحْنُثُ بِدَبْسِهِ وَالْمُرَادُ عَصِيرُهُ ثُمَّ هَذَا إِذَا كَانَ لِلشَّجَرِ ثَمْرٌ وَلَا نَبْهَ لَهُ فَإِنْ نَوَى عَيْنَهَا لَا يَحْنُثُ بِشَمْرِهَا لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نَبْهٌ وَلَا ثَمْرٌ لَهَا انْعَمَدَتْ عَلَى ثَمَنِهَا فَيَحْنُثُ إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَأْكُولًا كَذَا فِي الْفَتْحِ زَادَ فِي الْبَحْرِ وَأَكَلَهُ اهـ .

وَقَدْ يُقَالُ يُرَادُ بِالْأَكْلِ الْإِنْفَاقُ فِي أَيْ شَيْءٍ فَيَحْنُثُ بِهِ إِذَا نَوَى فَلْيُنْظَرْ ( قَوْلُهُ وَبِهَذَا الْبُرِّ الْخ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ مِمَّا يُؤْكَلُ عَيْنُهُ تَقْيِيدٌ بِهِ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّاقِ حَنْتَ بِاللَّحْمِ خَاصَّةً وَلَا يَحْنُثُ بِاللَّبَنِ وَالزَّبْدِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ قَضَمَهُ ) أَيْ أَكَلَهُ لِأَنَّ الْقَضَمَ الْأَكْلَ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ وَلَا يَخْتَصُّ الْحَنْثُ بِهِ وَقَضَمَ مِنْ بَابِ عَلِمَ وَقَيَّدَ بِكَوْنِ الْحِنْطَةِ مُعَيَّنَةً لِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حِنْطَةً يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَوَابُ الْإِمَامِ كَجَوَابِهِمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَحَكُّمٌ وَالِدَلِيلُ الْمَذْكُورُ الْمُتَّفَقُ عَلَى إِبْرَادِهِ فِي جَمِيعِ الْكُتُبِ بِعَمِّ الْمَعْيَنَةِ وَالْمُنْكَرَةِ وَهُوَ أَنَّ عَيْنَهَا مَأْكُولَةٌ اهـ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا يَحْنُثُ بِهِ أَيْضًا ) أَيْ كَمَا يَحْنُثُ بِقَضَمِهِ عِنْدَهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَقَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ احْتِرَازًا عَنْ رِوَايَةِ الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا

يَحْتُ عِنْدَهُمَا إِذَا قَضَمَهَا وَصَحَّحَهَا فِي الذَّخِيرَةِ وَرَجَّحَ شَمْسُ الْأَنَمَةِ وَقَاضِي خَانُ رَوَايَةِ الْجَامِعِ أَنَّهُ يَحْتُ قَالَ الْمُصَنِّفُ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَالْبَيْهَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ فِي الْخُبَرِ يَحْتُ أَيُّضًا أَيُّ عِنْدَهُمَا فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُ يَحْتُ بِالْقَضْمِ وَلَا يَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا بَلْ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ ( قَوْلُهُ وَيُرَادُ بِهَذَا الدَّقِيقِ مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ اسْتَفَّ الدَّقِيقُ لَمْ يَحْتُ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ ( قَوْلُهُ لَا الْبَاذِنْجَانُ وَالْجَزْرُ ) أَيُّ عِنْدَ عَدَمِ النَّيَّةِ فَإِنْ نَوَى مَا يُشَوِّى عَمِلَ بِهِ كَالْيَيْضِ وَالْفُولِ الْأَخْضَرِ الَّذِي يُسَمَّى فِي عُرْفِنَا شَوِيَّ الْعَرَبِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَبِالطَّيْخِ طَيْخُ اللَّحْمِ ) يَعْنِي مَا لَمْ يَنْوِ الْعُمُومَ فَإِنْ نَوَى عَمِلَ بِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَالَ الْكَمَالُ إِنَّ مَا يَتَّخِذُ فَلْيَتَّخِذْ مِنَ اللَّحْمِ لَا يُسَمَّى طَيْخًا وَلَا يَحْتُ بِهِ وَهَذَا أَيُّ التَّقْيِيدِ بِطَيْخِ اللَّحْمِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَحْتُ بِاللَّارِزِ الْمَطْبُوحِ بِلَا لَحْمٍ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ يَحْتُ بِاللَّارِزِ إِذَا طُبَخَ بِوَدَكٍ فَإِنَّهُ يُسَمَّى طَيْخًا بِخِلَافِ مَا لَوْ طُبَخَ بِزَيْتٍ أَوْ سَمْنٍ هـ أَيُّ لَأَنَّهُ يُسَمَّى مُزَوَّرَةً قَالَ فِي تَهْذِيبِ الْقَلَانِسِيِّ وَمَا يُطْبَخُ مِنَ الْأَذْهَانِ يُسَمَّى مُزَوَّرَةً هـ .

وَفِي الْبُرْهَانِ الْعُرْفُ الظَّاهِرُ أَصْلٌ فِي مَسَائِلِ الْأَيْمَانِ هـ وَالْعُرْفُ الْآنَ إِطْلَاقُ الطَّيْخِ عَلَى مَا يُطْبَخُ نَحْوِ الْعَدَسِ فِيهِ يَحْتُ ( قَوْلُهُ لَأَنَّهَا الْمَعَارَفَةُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ لِاخْتِلَافِ الْعَصْرِ وَالزَّمَانِ وَعَلَى الْمُفْتَيِّ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا هُوَ الْمُعْتَادُ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَقَعَ فِيهِ الْحَلْفُ كَمَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا الْعَنْبُ وَالرُّمَّانُ وَالرُّطْبُ فَكَيْهَةٌ ( قَالَ فِي الْبُرْهَانِ الْمَشَايِخُ قَالُوا هَذَا اخْتِلَافُ زَمَانٍ فِيهِ زَمَانُهُ لَمْ يَعُدُّوْهَا مِنَ الْفَوَاكِهِ

فَأَفْتَى عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ وَفِي زَمَانِهِمَا عُدَّتْ مِنْهُمَا فَافْتِيَ بِهِ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ الْعَبْرَةُ لِلْعُرْفِ فَمَا يُؤْكَلُ عَلَى سَبِيلِ التَّكْهِ عَادَةً وَيَعُدُّ فَكَيْهَةٌ فِي الْعُرْفِ يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَمِينِ وَمَا لَا فَلَا هـ .

( قَوْلُهُ وَيُرَادُ بِالشَّرْبِ مِنْ نَهْرِ الْكَرْعِ ) هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَإِنْ نَوَى يَأْنَاءً أَوْ غَيْرَهُ عَمِلَ بِهِ وَقَيَّدَ بِالنَّهْرِ لِأَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الْبَيْرِ وَلَيْسَتْ مَلَانَةٌ فَتَكَلَّفَ الْكَرْعَ مِنْهَا لَا يَحْتُ بِهِ فِي الصَّحِيحِ بَلْ بِالِاغْتِرَافِ مِنْهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ أَوْ لَا يُكَلِّمُ هَذَا الصَّبِيَّ الْخ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَنْوِ الْحَقِيقَةَ قَيَّدًا لِيَمِينِهِ فِيهِمَا وَإِنْ نَوَاهَا تَقَيَّدَتْ بِهَا لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةً كَلَامِهِ وَالظَّاهِرُ لَا يُخَالِفُهُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ أَوْ هَذَا الشَّابُّ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الذَّخِيرَةِ الصَّبِيُّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَكَذَا الْعُلَامُ فَإِذَا بَلَغَ فَهُوَ شَابٌّ وَفَتَى إِلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً أَوْ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ فَهُوَ كَهْلٌ إِلَى الْأَرْبَعِينَ فَهُوَ شَيْخٌ إِلَى خَمْسِينَ هـ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَوْصَافَ غَيْرَ دَاعِيَةٍ إِلَى الْيَمِينِ ) قَالَ الْكَمَالُ فِي هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ الْحَمَلَ لَيْسَ مَحْمُودًا فِي الضَّأْنِ لِكَثْرَةِ رُطُوبَاتِهِ زِيَادَةً حَتَّى قِيلَ فِيهِ النَّجَسُ بَيْنَ الْجَيِّدَيْنِ بِخِلَافِهِ كَبْشًا فَإِنَّ لَحْمَهُ حَيْثُ أَكْثَرُ قُوَّةً وَتَقْوِيَةً لِلْبَدَنِ لِقَلَّةِ رُطُوبَاتِهِ فَصَارَ كَالْحَلْفِ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الرُّطْبِ فَكَلَّهُ تَمَرًا لَا يَحْتُ وَاعْلَمْ أَنَّ إِبْرَادَ مِثْلِ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ فِي مَسْأَلَةٍ لَا أَكَلِمَ هَذَا الصَّبِيَّ ذُهُولٌ عَنْ وَضْعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنِسْيَانُ أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى الْعُرْفِ فَيُصَرَّفُ اللَّفْظُ إِلَى الْمُعْتَادِ فِي الْعَمَلِ وَالْعُرْفِ فِي الْقَوْلِ وَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَوْ أَرَادَ مَعْنَى

تَصَحُّحُ إِرَادَتِهِ مِنَ اللَّفْظِ لَا يُمْنَعُ مِنْهُ الْأَمْرُ بِتَحْمِلِ أَخْلَاقِ الْفَتَيَانِ وَمُدَارَاةِ الصَّبِيَّانِ فَلَا يَنْفِي كَوْنُ حَالِفٍ مِنَ النَّاسِ عَرَفَ عَدَمَ طَيْبِ الْحَمَلِ وَسَوَاءٌ أَدَبُ صَبِيٍّ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا تَرَكُّ الْكَلَامِ مَعَهُ أَوْ عَلِمَ أَنَّ الْكَلَامَ مَعَهُ يَضُرُّهُ فِي عَرْضِهِ أَوْ دِينِهِ فَتَصَرَّفَ يَمِينُهُ حَيْثُ صَرَفَهَا فَلَا يَحْتُ بِالْكَلَامِ مَعَهُ بَعْدَ فَوَاتِ تِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادَهَا

( وَلَا ) يَحْتُ ( فِي لَا أَكَلُ لَحْمًا بِأَكُلِ سَمَكٍ ) وَالْقِيَاسُ أَنَّ يَحْتُ لِأَنَّهُ سُمِّيَ فِي الْقُرْآنِ لَحْمًا ، وَجَهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ مَجَازِيَّةً لِأَنَّ اللَّحْمَ مُنْشَوُّهُ مِنَ الدَّمِ وَلَا دَمَ لَهُ لِكَوْنِهِ فِي الْمَاءِ ( وَلَا ) يَحْتُ ( فِي لَا أَكَلُ لَحْمًا أَوْ

شَحْمًا بِأَكْلِ أَلِيَّةٍ ( لِأَنَّهَا نَوْعٌ ثَالِثٌ حَتَّى لَا تُسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالُ اللَّحُومِ وَالشُّحُومِ ) وَلَا ( يَحْنَتُ ) فِي لَا يَشْتَرِي رُطْبًا بِاشْتِرَاءِ كِبَاسَةٍ بُسْرٍ فِيهَا رُطْبٌ ) لِأَنَّ الشَّرَاءَ يُصَادَفُ الْجُمْلَةُ وَالْمَغْلُوبُ تَابِعٌ وَلَوْ كَانَ الْيَمِينُ عَلَى الْأَكْلِ يَحْنَتُ لِأَنَّ الْأَكْلَ صَادَفَ شَيْئًا فَشَيْئًا فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودًا وَصَارَ كَمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَشْتَرِي شَعِيرًا أَوْ لَا يَأْكُلُهُ فَاشْتَرَى حِنْطَةً فِيهَا حَبَاتُ شَعِيرٍ وَأَكَلَهَا يَحْنَتُ فِي الْأَكْلِ لَا فِي الشَّرَاءِ لِمَا ذُكِرَ ( وَحْنَتَ فِي لَا يَأْكُلُ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا أَوْ وَلَا بُسْرًا بِأَكْلِ مُذْتَبِّبِ الْبُسْرِ ) الْمُذْتَبِّبُ بِكَسْرِ الثَّوْنِ الَّذِي أَكْثَرُهُ بُسْرٌ وَشَيْءٌ مِنْهُ رُطْبٌ الْمُذْتَبِّبُ عَكْسُهُ وَإِنَّمَا حْنَتَ لِأَنَّهُ أَكَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً فَيَحْنَتُ ( وَ ) حْنَتَ ( فِي لَا يَأْكُلُ لَحْمًا بِأَكْلِ كَبِدٍ أَوْ كَرَشٍ ) لِأَنَّ نَشُوءَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الدَّمِّ وَالْإِخْصَاصِ بِاسْمٍ آخَرَ لَا لِلتَّقْصَانِ كَالرَّأْسِ وَالْكَرَاعِ قَالَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ هَذَا فِي عُرْفِ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَفِي عُرْفِنَا لَا يَحْنَتُ لِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ لَحْمًا وَلَا تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ اللَّحُومِ ( أَوْ لَحْمِ خَنْزِيرٍ أَوْ إِنْسَانٍ ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَحْمٌ حَقِيقَةٌ .

وَذَكَرَ الْعَبَّاسِيُّ أَنَّهُ لَا يَحْنَتُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ وَلَا يَحْنَتُ فِي لَا أَكُلُ لَحْمًا بِأَكْلِ سَمَكٍ ) أَيِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةً فَأَمَّا إِذَا نَوَاهُ فَأَكَلَ سَمَكًا طَرِبًا أَوْ غَيْرَ طَرِيٍّ حْنَتَ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَحْنَتَ ) رَوَى شَاذًا عَنْ أَبِي يُوسُفَ ( قَوْلُهُ وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ الْإِخْ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِالْأَلِيَّةِ لِأَنَّهَا تَنْعَقِدُ مِنَ الدَّمِّ وَلَا يَحْنَتُ بِأَكْلِهَا وَتَمْنَعُ أَنْ اسْمُ اللَّحْمِ بِاعْتِبَارِ الْإِنْعِقَادِ مِنَ الدَّمِّ بَلْ بِاعْتِبَارِ الْإِلْتِحَامِ فَالْتِمَسْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ إِنَّمَا هُوَ بِالْعُرْفِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ كِبَاسَةٌ ) بِكَسْرِ الْكَافِ عُنُقُودُ النَّخْلِ وَالْجَمْعُ كِبَاسٌ كَذَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ الشَّرَاءَ يُصَادَفُ الْجُمْلَةُ وَالْمَغْلُوبُ تَابِعٌ ) يُخَالِفُهُ مَا نُقِلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْخَائِيَةِ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي أَلِيَّةً فَاشْتَرَى شَاةً مَذْبُوحَةً كَانَ حَانًا وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي رَأْسًا هـ قَوْلُهُ وَحْنَتَ فِي لَا يَأْكُلُ رُطْبًا

الْإِخْ ( هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَحْنَتُ بِأَكْلِ الذَّنْبِ وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَنْثُ وَعَدَمُهُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ) قَوْلُهُ وَفِي عُرْفِنَا لَا يَحْنَتُ ( هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ) قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ( إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا قِيلَ إِنَّ الْعُرْفَ الْعَمَلِيَّ لَا يُقَيِّدُ اللَّفْظَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ تَنْتَزِعُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ

( وَالْإِدَامُ مَا يُصْبَغُ بِهِ الْخُبْزُ كَالْخَلِّ وَالْمِلْحُ وَالزَّيْتُ لَا اللَّحْمُ وَالْبَيْضُ وَالْجُبْنُ ) يَعْنِي لَوْ حَلَفَ لَا يَأْتِدِمُ وَلَا نِيَّةً لَهُ فَكُلُّ شَيْءٍ يُصْبَغُ بِهِ الْخُبْزُ فَهُوَ إِدَامٌ وَمَا لَا فَلَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ مَا يُؤْكَلُ مَعَ الْخُبْزِ غَالِبًا فَهُوَ إِدَامٌ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ( الْغَدَاءُ الْأَكْلُ مِنْ ) طُلُوعِ ( الْقَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ ) كَذَا فِي الْعُرْفِ ( وَالْعِشَاءُ مِنْهُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ) لِأَنَّ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ يُسَمَّى عِشَاءً ( وَالسُّحُورُ مِنْهُ إِلَى الْقَجْرِ ) لِأَنَّهُ مَا خُذَ مِنَ السَّحَرِ فَأُطْلِقَ عَلَى مَا يَقْرَبُ مِنْهُ فَمَنْ حَلَفَ لَا أَتَعَدَّى أَوْ لَا أَتَعَشَّى أَوْ لَا أَتَسَحَّرُ يَرَادُ بِهَا هَذِهِ الْمَعَانِي

حَلَفَ لَا يَأْتِدِمُ وَلَا نِيَّةً لَهُ ( قَوْلُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ مَا يُؤْكَلُ مَعَ الْخُبْزِ غَالِبًا فَهُوَ إِدَامٌ ) عَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ تَهْذِيبِ الْقَلَانِسِيِّ وَعَنِ الْمُحِيطِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَظْهَرَ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ تَسْمِيَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا تَعَارَفَ أَهْلُ تِلْكَ الْبِلَادِ فِي كَلَامِهِمْ ( قَوْلُهُ الْغَدَاءُ ) أَيِ التَّغَدَّى لِأَنَّ الْغَدَاءَ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمَدِّ اسْمٌ لِمَا يُؤْكَلُ فِي الْوَقْتِ الْخَاصِّ لَا الْأَكْلُ ( قَوْلُهُ الْأَكْلُ ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْأَكْلِ وَلَا مُطْلَقُ الْمَأْكُولِ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ مِمَّا يَأْكُلُهُ أَهْلُ بَلَدِهِ حَتَّى لَوْ شَرَبَ اللَّبَنَ أَوْ أَكَلَ التَّمْرَ أَوْ الْأَرَزَّ حَتَّى شَبِعَ لَمْ يَحْنَتْ إِنْ كَانَ حَضَرِيًّا وَإِنْ كَانَ بَدَوِيًّا حَتَّى وَلَوْ أَكَلَ أَقَلَّ مِنْ أَكْثَرِ الشَّبَعِ لَا

يَحْتُ حَتَّى فِي السُّحُورِ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى أَكْثَرِ نَصْفِ الشَّيْءِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَالْفَتْحِ ( قَوْلُهُ مِنْ طُلُوعِ  
الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ كَذَا فِي الْعُرْفِ ) كَذَا فِي التَّجْرِيدِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَقْتُ التَّعَدِّي مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزُّوَالِ وَكَذَا قَالَ الْإِسْجَابِيُّ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ كَذَا فِي الْفَتْحِ  
وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنَ الْعُرْفِ لِأَنَّ الْأَكْلَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا يُسَمُّوهُ غَدَاءً أَهـ .  
( قَوْلُهُ وَالْعِشَاءُ مِنْهُ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْخُجَنْدِيُّ وَالْإِسْجَابِيُّ هَذَا فِي عُرْفِهِمْ أَمَّا فِي عُرْفِنَا  
فَالْعِشَاءُ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْفَتْحِ

( قَالَ إِنْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ أَوْ لَبِسْتُ ) وَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولًا ( وَنَوَى ) مَا كُولا أَوْ مَشْرُوبًا أَوْ مَلْبُوسًا ( مُعِينًا لَمْ يَصْدَقْ )  
( لِأَنَّ الْمُتَمَيِّزَ مَاهِيَةُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الْمَفْعُولِ إِلَّا اقْتِضَاءً وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُقْتَضَى لَا عُومَ لَهُ عِنْدَنَا  
لِصِحِّهِ نَبْذِ التَّخْصِيسِ ( أَصْلًا ) أَيَّ لَا قِضَاءً وَلَا دِيَانَةً ( وَلَوْ ضَمَّ طَعَامًا أَوْ شَرَابًا أَوْ ثَوْبًا دِينَ ) أَيَّ صَدَقَ دِيَانَةً لَا  
قِضَاءً لِأَنَّ اللَّفْظَ حِينَئِذٍ عَامٌّ يَقْبَلُ التَّخْصِيسَ لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يَصْدُقُ قِضَاءً

( قَوْلُهُ إِنْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ ) كَذَا إِنْ اغْتَسَلْتَ أَوْ نَكَحْتَ أَوْ سَكَنْتَ دَارَ فُلَانٍ ثُمَّ قَالَ عَنِيَتْ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ امْرَأَةٍ  
دُونَ امْرَأَةٍ أَوْ بَاحِرٍ وَلَمْ يَسْبِقْ قَبْلَ ذَلِكَ كَلَامٌ بَأَنَّ اسْتَأْجَرَهَا مِنْهُ أَوْ اسْتَعَارَهَا فَأَبَى فَحَلَفَ يَنْوِي السُّكْنَى بِالْإِجَارَةِ أَوْ  
الْإِعَارَةِ لَا يَصِحُّ قِضَاءً وَلَا دِيَانَةً كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الْمَفْعُولِ إِلَّا اقْتِضَاءً ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ  
الْكَمَالُ التَّحْقِيقُ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِي لَا أَكُلُ وَالْبَسُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُقْتَضَى وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ اقْتِصَارًا  
وَتَنَاسُبًا لِأَنَّ الْمُقْتَضَى مَا يَقْدَرُ لِتَصْحِيحِ الْمَنْطُوقِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مِمَّا يُحْكَمُ بِكَذِبِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِثْلُ رُفْعِ  
الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ أَوْ بَعْدِ صِحَّتِهِ شَرْعًا مِثْلُ اعْتِقِ عَبْدَكَ عَنِّي وَلَيْسَ قَوْلُ الْقَائِلِ لَا أَكُلُ يُحْكَمُ بِكَذِبِهِ بِمُجَرَّدِهِ وَلَا  
مُضْمِنًا حُكْمًا لَا يَصِحُّ شَرْعًا نَعَمْ الْمَفْعُولُ أُعْنِي الْمَأْكُولَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ وَجُودِ فِعْلِ الْأَكْلِ وَمِثْلُهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ  
الْمُقْتَضَى وَلَا كَانَ كُلُّ كَلَامٍ كَذَلِكَ إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَدْعِيَ مَعْنَاهُ زَمَانًا وَمَكَانًا فَكَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ قَوْلِنَا الْخَطَا  
وَالنِّسْيَانِ مَرْفُوعَانِ وَبَيْنَ قَامَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عَمْرُو ( قَوْلُهُ أَصْلًا ) أَيَّ لَا قِضَاءً وَلَا دِيَانَةً قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ  
أَنَّهُ يُصَدَّقُ دِيَانَةً وَبِهِ أَخَذَ الْخَصَافُ وَنَحْنُ نَقُولُ نَبْذِ غَيْرِ الْمَلْفُوظِ لَا تَصِحُّ أَهـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ ضَمَّ طَعَامًا أَوْ شَرَابًا أَوْ ثَوْبًا دِينَ ) هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَنَوَى كُوفِيَةً أَوْ بَصْرِيَّةً لَا  
تَصِحُّ لِأَنَّهُ تَخْصِيسُ الصِّفَةِ ، وَلَوْ نَوَى حَبَشِيَّةً أَوْ عَرَبِيَّةً صَحَّتْ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَخْصِيسُ الْجِنْسِ كَذَا  
فِي الْفَتْحِ

( إِمَّا كَانَ الْبَرُّ شَرْطُ صِحَّةِ الْحَلْفِ ) يَعْنِي أَنَّ الْيَمِينَ إِمَّا تَنْعَقِدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِذَا كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ  
مُمْكِنَ الْوُقُوعِ سِوَاءَ كَانَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الْعَتَاقِ ( خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ) وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْيَمِينَ عَقْدٌ  
كَسَائِرِ الْعُقُودِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَحَلٍّ وَمَحَلُّهُ عِنْدَهُ خَيْرٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ سِوَاءَ قَدَّرَ عَلَيْهِ الْحَالِفُ أَوْ لَا أَلَا يَرَى أَنَّ  
الْيَمِينَ عَلَى مَسِّ السَّمَاءِ أَوْ تَحْوِيلِ الْحَجَرِ ذَهَبًا مُنْعَقِدَةً لِأَنَّهُ عَقْدُهَا عَلَى خَيْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ  
وَعِنْدَهُمَا مَحَلُّ خَيْرٌ فِيهِ رَجَاءُ الصَّدَقِ لِأَنَّ مَحَلَّ الشَّيْءِ مَا يَكُونُ قَابِلًا لِحُكْمِهِ وَحُكْمُ الْيَمِينَ الْبَرُّ وَهُوَ لَا يَتَحَقَّقُ فِيمَا  
لَيْسَ فِيهِ رَجَاءُ الصَّدَقِ فَلَا تَنْعَقِدُ أَصْلًا كَيْمِينَ الْغُمُوسِ ( فَقِي ) قَوْلُهُ ( وَاللَّهُ لَأَشْرَيْنَ مَاءِ هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ ) أَوْ قَوْلُهُ  
إِنْ لَمْ أَشْرَبِ الْمَاءَ الَّذِي هُوَ فِي هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ فَكَذَا ( وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ كَانَ ) فِيهِ مَاءٌ ( فَصَبَّ ) الْمَاءَ قَبْلَ اللَّيْلِ )  
أَوْ أَطْلَقَ ( الْحَالِفُ وَلَمْ يَقُلْ الْيَوْمَ ) ( وَلَا مَاءَ فِيهِ ، لَمْ يَحْتُ ) عِنْدَهُمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْحَلْفِ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا وَهُوَ

إمكان البر .

وعند أبي يوسف بحث لصحة الحلف عنده ( وإن كان فيه ماء وصَبَّ ، حنث ) لأن البر وجب عليه إذا فرغ من التكلم لكن موسعا بشرط أن لا يفوته في عمره والبر ممكن عند الفراغ منه فاعتقدت اليمين حتى لو امتنع بأن صب الماء عقيب اليمين بلا تراخ لا تنعقد فإن قيل لم لم تنعقد اليمين على ماء يوجد الله تعالى في الكوز فإنه ممكن قلنا ذلك الماء ليس الماء الذي اعتقدت اليمين عليه فإن قيل أمكن القول باعتقاد اليمين موجه

لبر على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا شرط انعقاد السبب في حق الحلف احتمال الاعتقاد في حق الأصل ولا احتمال هنا لعدم إمكان البر .

( وفي ليصعدن السماء أو ليقلبن هذا الحجر ذهبا حنث للحال ) .

وعند زفر لا يحنث لاستحالة البر عادة ولنا أن الصعود إلى السماء ممكن حتى وقع لبعض الأنبياء والجن حيث قال تعالى { وأنا لمسنا السماء } الآية وكذا قلب الحجر ذهبا ممكن في نفسه وواقع لبعض الأخبار وإذا أمكن البر تنعقد اليمين فيحتمل في الحال ، لعجزه عن تحقيق البر ، ظاهر وإذا كاف للحنث ( كذا ليقتلن فلانا بموته ) إذ يراد حينئذ قتله بعد إحياء الله تعالى وهو ممكن فتنعقد اليمين ويحنث في الحال أما إذا لم يكن عالما بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان ذلك ممتمعا حقيقة

( قوله إمكان البر ) أي حقيقة لا عادة قوله فيما فيه رجاء الصديق ( أي حقيقة لا عادة ) قوله أو كان فيه ماء فصَبَّ ) قال صاحب البحر ظاهر كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون قد صبَّ الحالف أو غيره أو انصب من غير فعل أحد ( قوله لم يحنث ) جواب المسائل الثلاث وإطلاق المصنف يشمل ما إذا علم الحالف أن الكوز فيه ماء وما إذا لم يعلم وهو الصحيح كما في الهداية والتبيين والبحر ( قوله وفي ليصعدن السماء إلخ ) أطلقه احترازا عما إذا قيد الصعود وقلب الحجر بمدة لأنه لا يحنث قبل مضيتها حتى لو مات قبل مضيتها لا تجب الكفارة كما في الفتح وقيد بالفعل لأنه لو حلف على الترك بأن قال إن تركت مس السماء فعبيد حر لم تنعقد يمينه لأن الترك لا يتصور في غير المفلور كذا في البحر ( قوله كذا ليقتلن فلانا عالما بموته ) يخالف الحلف على ضربه لما قال قاضي خان حلف ليضربن فلانا اليوم وفلان ميت إن علم بموته لا يحنث وإن لم يعلم فكذلك وإن كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد ويحنث في قول أبي يوسف ( قوله وقيل لا يحنث في حال الملاعبة ) هو الصحيح كما في مختصر الظهيرية والبرازية وقاضي خان .

ا هـ .

( شهر على إنسان سيفا وحلف ليقتلنه فهو على حقيقته ) قال قتل بر وإلا حنث لأن السيف آلة له ( ولو شهر عصا وحلف ليقتلنه فعلى ) أي الحلف يقع على ( إيلايه ) لا حقيقة القتل فإن ألم بر وإلا حنث لأن العصا ليس آلة للقتل بل للإيلايم بالضرب كذا في شرح الجامع الكبير للصدر الشهيد سليمان ( تخليف الوالي ليعلمه كل داعر أتى مقيدا بحال ولأيته ) يعني إذا حلف الوالي رجلا له شعور على أهل الفساد ليعلمه كل مفسد يجيء في البلدة كان ذلك مقيدا بحال ولأية الوالي وإن لم يذكر فإن أعلمه حال ولأيته بر وإلا حنث وبعدما عزل لم يلزم الإغلام

( قوله شهر على إنسان سيفا وحلف ليقتلنه فهو على حقيقته ) مثله ما قال في شرح المختار لأضربك بالسيف حتى تموت فهو على الموت حقيقة ا هـ .

وَكَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَاضِي خَانَ وَكَذَا فِي الْبِرَازِيَّةِ قَالَ لِأَضْرِبْنَهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى يَمُوتَ فَإِنَّهُ لَا يَبْرُ إِلَّا بِالضَّرْبِ حَتَّى يَمُوتَ اهـ .

وَلَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ لِأَضْرِبْكَ حَتَّى أَقْتَلَكَ فَهُوَ عَلَى الضَّرْبِ الشَّدِيدِ وَعِنْدِي أَيْضًا عَلَى الضَّرْبِ الشَّدِيدِ لِأَضْرِبْكَ بِالسَّيْفِ حَتَّى تَمُوتَ وَلِأَضْرِبَنَّ وَلَكَ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يَنْشَقَّ نِصْفَيْنِ فَهُوَ عَلَى أَنْ يَضْرِبَ بِهِ الْأَرْضَ وَيَرْكُلَهُ فَقَطُّ وَخِلَافُ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ اهـ .

وَالرَّكْلُ الضَّرْبُ بِالرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ ( قَوْلُهُ دَاعِرٌ ) بِالذَّالِ وَالْعَيْنِ الْمُهِمْلَتَيْنِ هُوَ الْمُفْسِدُ ( قَوْلُهُ تَقَيَّدَ بِحَالٍ وَلِأَيَّتِهِ ) قَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي شَرْحِ الْكَنْزِ ثُمَّ إِنَّ الْحَالِفَ لَوْ عَلِمَ بِالذَّاعِرِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا إِذَا مَاتَ هُوَ أَوْ الْمُسْتَحْلِفُ أَوْ غَرِلَ لِأَنَّهُ لَا يَحْنُثُ فِي الْيَمِينِ الْمُطْلَقَةِ إِلَّا بِالْيَأْسِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً فَيَحْنُثُ بِمُضِيِّ الْوَقْتِ مَعَ الْإِمْكَانِ اهـ .

وَلَوْ حَكَمَ بِإِعْقَادِ هَذِهِ لِلْفَوْرِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا نَظْرًا إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْمُبَادَرَةُ لِرَجْرِهِ وَدَفْعِ شَرِّهِ فَالذَّاعِي يُوجِبُ التَّقْيِيدَ بِالْفَوْرِ أَيْ فَوْزَ عِلْمِهِ اهـ كَلَامُ الْكَمَالِ ( تَنْبِيْهٌ ) : تُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْحَالِفِ ظَالِمًا كَانَ أَوْ مَظْلُومًا إِنْ كَانَ الْحَالِفُ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ مَظْلُومًا تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ وَإِلَّا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْمُحْلَفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الظَّهْرِيَّةِ قَوْلُهُ وَبَعْدَ مَا غَرِلَ لَمْ يَلْزَمْ الْإِعْلَامُ ( كَذَا لَوْ عَادَ إِلَى الْوَلَايَةِ لَا يَعُودُ الْيَمِينُ لِسُقُوطِهَا كَذَا فِي

## الْفَتْحُ

( وَالضَّرْبُ وَالْكَسُوءُ وَالْكَلَامُ وَالِدُخُولُ عَلَيْهِ ) مُقَيَّدٌ ( بِالْحَيَاةِ ) يَعْنِي لَوْ حَلَفَ عَلَى ضَرْبِ فُلَانٍ أَوْ كَسُوْتِهِ أَوْ الْكَلَامِ مَعَهُ أَوْ الدُّخُولِ عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ مُقَيَّدًا بِحَيَاتِهِ حَتَّى لَوْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَكُونُ بَارًّا لِأَنَّ الضَّرْبَ اسْمٌ لِفِعْلٍ مُؤَلَّمٌ يَتَّصِلُ بِالْبَدَنِ وَالْإِلْبَامِ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْمَيِّتِ وَمَنْ يُعَذِّبُ فِي قَبْرِهِ يُوضَعُ فِيهِ قَدْرٌ مِنَ الْحَيَاةِ وَكَذَا الْكَسُوءُ إِذْ يُرَادُ بِهِ التَّمْلِيكُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ فِي الْمَيِّتِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِهِ السِّرَّ وَكَذَا الْكَلَامُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْإِفْهَامُ وَالْمَوْتُ يُنَافِيهِ وَكَذَا الدُّخُولُ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ زِيَارَتُهُ وَبَعْدَ الْمَوْتِ يُزَارُ قَبْرُهُ لَا هُوَ ( لَا الْغُسْلُ ) يَعْنِي لَوْ حَلَفَ عَلَى غُسْلِ فُلَانٍ لَا يَتَقَيَّدُ بِحَيَاتِهِ لِأَنَّ الْغُسْلَ هُوَ الْإِسَالَةُ وَمَعْنَاهُ التَّطْهِيرُ وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَيِّتِ ( وَالْقَرِيبُ ) مُقَيَّدٌ ( بِمَا دُونَ الشَّهْرِ ) فِي لِقَاضِي دَيْنِهِ إِلَى قَرِيبٍ فَالشَّهْرُ ( وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ) ( بَعِيدٌ ) وَلِهَذَا يُقَالُ عِنْدَ بُعْدِ الْعَهْدِ مَا لَقَيْتُكَ مِنْذُ شَهْرٍ

( قَوْلُهُ وَالضَّرْبُ وَالْكَسُوءُ

إِلَخ ) الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ يُلْذُّ وَيُؤَلِّمُ وَيُسَرُّ يَقَعُ عَلَى الْحَيَاةِ دُونَ الْمَمَاتِ كَالضَّرْبِ وَالشَّتْمِ وَالْجِمَاعِ وَالْكَسُوءِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ التَّقْيِيلُ إِذَا حَلَفَ لَا يَقْبَلُهَا فَقَبْلَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يَحْنُثُ وَقِيلَ إِنْ عَقَدَ عَلَى تَقْيِيلِ مُلْتَحٍ يَحْنُثُ أَوْ عَلَى امْرَأَةٍ لَا يَحْنُثُ وَهُوَ أَيْ التَّقْيِيلُ عَلَى الْوَجْهِ اهـ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( تَنْبِيْهٌ ) : الْكَلَامُ مِنْ حَلِفِ الْقَوْلِ لَا الْفِعْلِ فَذِكْرُهُ هُنَا اسْتِطْرَافًا ( قَوْلُهُ وَالْقَرِيبُ مُقَيَّدٌ بِمَا دُونَ الشَّهْرِ ) كَذَا الْعَاجِلُ فَلَا يَحْنُثُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ مُضِيِّ الشَّهْرِ عِنْدَ عَدَمِ النَّيَّةِ فَأَمَّا إِنْ نَوَى بِالْقَرِيبِ وَنَحْوِهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى حَتَّى لَوْ نَوَى سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ صَحَّتْ وَكَذَا إِلَى آخِرِ الدُّنْيَا لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَأَوَّلُ الشَّهْرِ قَبْلَ مُضِيِّ النِّصْفِ وَغَرَّةُ الشَّهْرِ اللَّيْلَةُ الْأُولَى مَعَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لُغَةً وَالسَّلْخُ لُغَةً مِنَ الثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ إِلَى الْآخِرِ وَغَرَفًا مِنَ الثَّاسِعِ

وَالْعَشْرِينَ وَرَأْسُ الشَّهْرِ وَرَأْسُ الْهَلَالِ وَإِذَا أَهَلَ الْهَلَالُ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَعَلَى اللَّيْلَةِ الَّتِي تَهْلُ وَيَوْمَهَا وَإِنْ نَوَى السَّاعَةَ  
الَّتِي يَهْلُ يُصَدَّقُ لِأَنَّهُ تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ ، وَآخِرُ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَأَوَّلُ آخِرِهِ الْخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ عَشَرَ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ  
الظَّهْرِيَّةِ وَقَرِيبًا مِنْ سَنَةٍ فَهُوَ عَلَى نِصْفِهَا وَإِلَى صَفَرٍ لَا يَدْخُلُ أَوَّلُهُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ كَذَا فِي الْبَزَارِيَّةِ

( مَدَّ شَعْرَهَا وَخَنَقَهَا وَعَضَّهَا كَضْرِبِهَا ) يَعْنِي لَوْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ فَمَدَّ شَعْرَهَا أَوْ خَنَقَهَا أَوْ عَضَّهَا حَتَّى لَأَنَّهُ  
اسْمٌ لِفِعْلٍ مُؤَلَّمٍ وَقَدْ تَحَقَّقَ الْإِلْدَامُ وَقِيلَ لَا يَحْتُ فِي حَالِ الْمُلَاعَبَةِ لِأَنَّهُ يُسَمَّى مُمَارَحَةً لَا ضَرْبًا

( قَالَ ) لِامْرَأَتِهِ ( إِنْ لَبِستَ مِنْ غَزْلِكَ فَهَدِي ) أَيِ فَالْبَّاسُ صَدَقَةٌ يُصَدَّقُ بِهَا فِي مَكَّةَ ( فَاشْتَرَى ) الزَّوْجَ ( قُطْنًا  
فَغَزَلَتْهُ ) الْمَرْأَةُ ( وَنَسِجَ ) وَخِيطَ ( وَلَيْسَ ) الزَّوْجُ ( فَهُوَ ) أَيِ اللَّبَّاسُ ( هَدِي ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَسَّ عَلَيْهِ أَنْ  
يُهْدِيَ حَتَّى تَغْزِلَهُ مِنْ قُطْنٍ مَلَكَهُ يَوْمَ حَلَفَ لِأَنَّ التَّذْرَ إِذَا يَصِحُّ فِي الْمَلِكِ أَوْ مُضَافٍ إِلَى سَبَبِهِ وَلَمْ يُوجَدْ لِأَنَّ  
الْبَّاسَ وَغَزَلَ الْمَرْأَةُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِهِ ، وَلَهُ أَنْ غَزَلَ الْمَرْأَةُ عَادَةً يَكُونُ مِنْ قُطْنِ الزَّوْجِ وَالْمُعْتَادُ هُوَ الْمُرَادُ وَذَلِكَ  
سَبَبُ مَلَكَهُ وَلِهَذَا يَحْتُ إِذَا غَزَلَتْ مِنْ قُطْنٍ مَمْلُوكٍ لَهُ وَقَتِ التَّذْرَ لِأَنَّ الْقُطْنَ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى إِذَا ذُكِرَ بِأَنَّ أَضَافَهُ  
إِلَى نَفْسِهِ وَقَالَ إِنْ لَبِستَ مِنْ غَزْلِكَ مِنْ قُطْنِي فَهَدِي بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَيْهَا وَقَالَ إِنْ لَبِستَ مِنْ غَزْلِكَ مِنْ  
قُطْنِكَ لَمْ يَكُنْ هَدِيًّا بِالْإِجْمَاعِ

( قَوْلُهُ مِنْ غَزْلِكَ ) أَيِ مَغْزُولِكَ ( قَوْلُهُ فَهُوَ هَدِي ) أَيِ عَلَيْهِ إِهْدَاؤُهُ إِلَى مَكَّةَ وَقَالَ الْكَمَالُ وَإِنْ نَذَرَ ثَوْبًا جَازَ  
التَّصَدُّقُ فِي مَكَّةَ بَعِيْهِ أَوْ بِقِيَمَتِهِ وَلَوْ نَذَرَ إِهْدَاءَ مَا لَا يُنْقَلُ كَالدَّارِ فَهُوَ نَذَرٌ بِقِيَمَتِهَا وَإِنْ نَذَرَ هَدِي شَاةٍ أَوْ بَدَنَةٍ فَإِنَّمَا  
يُخْرِجُهُ عَنِ الْعَهْدَةِ ذَبْحُهُ فِي الْحَرَمِ وَالتَّصَدُّقُ بِهِ هُنَاكَ فَلَا يَجْزِيهِ إِهْدَاءُ قِيَمَتِهِ وَقِيلَ فِي إِهْدَاءِ قِيَمَتِهِ الشَّاةِ رَوَايَتَانِ  
فَلَوْ سَرِقَ بَعْدَ الذَّبْحِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ هـ .

وَفِي هَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى مُفَارَقَتِهِ الصَّدَقَةِ بِمَكَّةَ لِأَنَّ مَدْلُولَ الْهَدْيِ خَاصٌّ بِمَا يَكُونُ بِمَكَّةَ وَالصَّدَقَةُ لَا تَخْصُصُ بِهَا ( قَوْلُهُ  
مِنْ قُطْنٍ مَلَكَهُ يَوْمَ حَلَفَ ) يَعْنِي وَقَتِ حَلَفَ ( قَوْلُهُ وَلَهُ أَنْ غَزَلَ الْمَرْأَةُ عَادَةً يَكُونُ مِنْ قُطْنِ الزَّوْجِ ) كَذَا فِي  
الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْوَاجِبُ فِي دِيَارِنَا أَنْ يُفْتَى بِقَوْلِهِمَا لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَغْزِلُ إِلَّا مِنْ كَتَّانٍ نَفْسِهَا أَوْ قُطْنِهَا فَلَيْسَ  
الْغَزْلُ سَبَبًا لِمَلَكَهِ لِلْمَغْزُولِ عَادَةً فَلَا يَسْتَقِيمُ جَوَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ هـ .

( قَوْلُهُ وَالْمُعْتَادُ هُوَ الْمُرَادُ وَذَلِكَ سَبَبُ مَلَكَهِ

إِلَخ ) مَعْنَى كَوْنِهِ سَبَبًا كَوْنُهُ كُلَّمَا وَقَعَ ثَبَتَ الْحُكْمُ عَنْهُ وَكَوْنُ الْغَزْلِ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ مِنْ قُطْنٍ مَمْلُوكٍ لَهُ يَسْتَلْزِمُهُ  
كَوْنُهُ كُلَّمَا وَقَعَ ثَبَتَ عِنْدَهُ مَلِكُ الزَّوْجِ فِي الْمَغْزُولِ وَلِهَذَا فَارَقَ مَسْأَلَةَ التَّسْرِي حَيْثُ لَا يَحْتُ فِيهَا بِالشَّرَاءِ بَعْدَ  
الْحَلْفِ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى التَّسْرِي لَيْسَ إِضَافَةً إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَثْبُتُ عِنْدَ التَّسْرِي أَثَرًا لَهُ بَلْ هُوَ أَيِ  
الْمَلِكُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَيِ التَّسْرِي كَذَا فِي الْفَتْحِ

( عَقْدُ لُؤْلُؤٍ لَمْ يُرْصَعْ وَخَاتَمٌ ذَهَبٌ حُلِيٌّ لَا خَاتَمُ فَضَّةٍ ) يَعْنِي لَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا فَلَيْسَ عَقْدُ لُؤْلُؤٍ غَيْرُ مُرْصَعٍ لَمْ  
يَحْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَحْتُ لِأَنَّهُ حُلِيٌّ حَقِيقَةٌ حَتَّى سُمِّيَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَلَهُ أَنَّهُ لَا يُتَحَلَّى بِهِ عُرْفًا إِلَّا مُرْصَعًا  
وَمَبْنًى الْأَيْمَانَ عَلَى الْعُرْفِ وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافُ عَصْرِ وَزَمَانٍ وَيُفْتَى بِقَوْلِهِمَا لِأَنَّ التَّحَلِّيَ بِهِ مُنْفَرِدًا مُعْتَادًا ، وَإِنْ تَخَتَّمَ  
بِخَاتَمٍ ذَهَبٍ حَتَّى لَأَنَّهُ حُلِيٌّ وَلِهَذَا لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلرَّجَالِ وَإِنْ تَخَتَّمَ بِخَاتَمِ فَضَّةٍ لَا يَحْتُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُلِيٍّ عُرْفًا  
وَلَا شَرْعًا حَتَّى أُبَيِّحَ اسْتِعْمَالُهُ لِلرَّجَالِ

قَوْلُهُ وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافُ عَصْرِ وَزَمَانٍ وَيُفْتَى بِقَوْلِهِمَا ( كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ .



وَفِي الْكَافِي قَوْلُهُمَا أَقْرَبُ إِلَى عُرْفِ دِيَارِنَا فَيُفْتَى بِقَوْلِهِمَا لِأَنَّ السَّحْلِيَّ بِهِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ مُعْتَادٌ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا لَبَسَ عَقْدَ زَبْرٍ جَدٍ أَوْ زُمُرْدٍ غَيْرَ مُرْصَعٍ اهـ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ تَحْتَمَّ بِخَاتَمِ فِصَّةٍ لَا يَحْنُثُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَذَكَرَ فِي النَّهَائَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الْفَوَائِدِ الظَّهِيرِيَّةِ أَنَّ خَاتَمَ الْقِصَّةِ إِذَا صُبِغَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ بَأَنَّ كَانَ ذَا فَصٍّ يَحْنُثُ وَهُوَ الصَّحِيحُ اهـ .

وَقَيَّدَ بِالْخَاتَمِ لِأَنَّهُ لَوْ لَبِسَ سِوَارًا أَوْ خَلْخَالَ أَوْ قِلَادَةً أَوْ قِرْدًا أَوْ دُمْلُوجًا حَنَثَ بِذَلِكَ كُلَّهُ وَلَوْ مِنْ فِصَّةٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ

( حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ أَوْ لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفِرَاشِ فَنَامَ عَلَى فِرَاشٍ فَوْقَهُ أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ فَجَلَسَ عَلَى سَرِيرٍ فَوْقَهُ لَمْ يَحْنُثْ ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى جَالِسًا عَلَى الْأَرْضِ وَأَمَّا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فَلِأَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ تَبَعًا لَهُ فَقَطَعَ النِّسْبَةَ عَنِ الْأَوَّلِ ( وَلَوْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا لِبَاسُهُ ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( أَوْ جُعِلَ عَلَى الْفِرَاشِ قِرَامٌ أَوْ عَلَى السَّرِيرِ بَسَاطٌ أَوْ حَصِيرٌ ) فِي الصُّورَتَيْنِ الْآخِيرَتَيْنِ ( حَنَثَ ) أَمَّا فِي الْأُولَى فَلِأَنَّ لِبَاسَهُ تَبَعَ لَهُ فَلَا يُعَدُّ حَائِلًا ، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ الْقِرَامَ تَبَعَ لِلْفِرَاشِ فَيُعَدُّ نَائِمًا عَلَيْهِ ، وَأَمَّا فِي الثَّلَاثَةِ فَلِأَنَّ الْجُلُوسَ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ عَلَى حَصِيرٍ فَوْقَ السَّرِيرِ جُلُوسٌ عَلَى السَّرِيرِ لِأَنَّ الْجُلُوسَ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ كَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْهَدَايَةِ وَالْوَفَايَةِ وَالْكَثْرِ مِنْ تَكْثِيرِ سَرِيرٍ كَأَنَّهُ سَهْوٌ مِنَ التَّاسِيخِ إِذْ عَلَى هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ قَوْلُ الْهَدَايَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا جُعِلَ فَوْقَهُ سَرِيرٌ آخَرُ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْأَوَّلِ فَإِنْ هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا فِي الْمَعْنَى بَلْ الصَّوَابُ مَا فِي الْكَافِي مِنْ تَعْرِيفِ السَّرِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ

( قَوْلُهُ أَوْ لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفِرَاشِ فَنَامَ عَلَى فِرَاشٍ فَوْقَهُ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ رِوَايَةً غَيْرَ ظَاهِرَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْنُثُ لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَائِمًا عَلَى فِرَاشَيْنِ فَلَمْ تَنْقَطِعِ النِّسْبَةُ وَلَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا لِلْآخَرِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ لَيْسَ تَبَعًا لِمِثْلِهِ مُسَلِّمٌ وَلَا يَضُرُّنَا نَفْيُهُ فِي الْفِرَاشَيْنِ بَلْ كُلُّ أَصْلٍ بِنَفْسِهِ وَيَتَحَقَّقُ الْحَنُثُ بِتَعَارُفِ قَوْلِنَا نَامَ عَلَى فِرَاشَيْنِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُمَاسَّهُ إِلَّا الْأَعْلَى اهـ .

( قَوْلُهُ قِرَامٌ ) هُوَ السِّتْرُ الْمُنْقَشُّ وَالْقَرْمَةُ الْمُحْبَسُ وَهُوَ مَا يَبْسُطُ فَوْقَ الْمِثَالِ وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى ، كَذَا فِي الْمَغْرِبِ

( لَا يَفْعَلُهُ يَقَعُ عَلَى الْآبِدِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَجَبَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ أَبَدًا لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ( وَيَفْعَلُهُ ) يَقَعُ ( عَلَى مَرَّةٍ ) لِأَنَّهُ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ ( بَعَلِي الْمَشْيُ ) يَعْنِي بِقَوْلِهِ عَلَيَّ الْمَشْيُ ( إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ الْكَعْبَةِ ) سِوَاءَ كَانَ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا ( يَجِبُ عَلَيْهِ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ مَا شَاءَ وَدَّمَ إِنْ رَكِبَ ) وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِلتَّزَامِهِ مَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ وَاجِبَةٍ وَلَا مَقْصُودَةٍ فِي الْأَصْلِ لَكِنَّهُ مُسْتَحْسَنٌ بِالْآثَرِ فَإِنَّهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( لَا شَيْءَ بَعَلِي الْخُرُوجُ أَوْ الذَّهَابُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَالْمَشْيُ إِلَى الْحَرَمِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ) لِأَنَّ التَّزَامَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِهَذِهِ الْعِبَارَاتِ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ وَلَا يُمَكِّنُ إِجَابَهَا بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْقِي بِقُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ

( قَوْلُهُ وَبِفَعْلِهِ يَقَعُ عَلَى مَرَّةٍ ) قَالَ الْكَمَالُ سِوَاءَ كَانَ مُكْرَهًا فِيهِ أَوْ نَاسِيًا أَصِيلًا أَوْ وَكِيلًا وَإِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ مُطْلَقَةً لَا يَحْنُثُ حَتَّى يَبْعَ الْيَأْسَ عَنِ الْفِعْلِ بِمَوْتِ الْخَالِفِ أَوْ فَوَاتِ مَحَلِّ الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَتْ مُقَيَّدَةً مِثْلَ لَا أَكَلَّمُهُ الْيَوْمَ سَقَطَتْ بِفَوَاتِ مَحَلِّ الْفِعْلِ قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ عِنْدَهُمَا عَلَى مَا سَلَفَ فِي مَسْأَلَةِ الْكُوزِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَلَوْ مَاتَ الْخَالِفُ قَبْلَ مُضِيِّهِ لَا حَنُثَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ وَلَوْ جُنَّ الْخَالِفُ فِي يَوْمِهِ حَنَثَ عِنْدَنَا خِلَافًا لِأَحْمَدَ اهـ .

( قَوْلُهُ بَعَلِّي الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ) قَالَ الْكَمَالُ أَيْ إِذَا أَرَادَ بِهِ الْكَعْبَةَ وَلَوْ أَرَادَ بَعْضَ الْمَسَاجِدِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَكَذَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِقَوْلِهِ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ أَوْ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( قَوْلُهُ أَوْ الْكَعْبَةُ ) كَذَا عَلَى الْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ أَوْ بِمَكَّةَ بِالْبَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ مَاشِيًا ) أَيْ مِنْ بَيْتِهِ عَلَى الرَّاجِعِ لَا مِنْ حَيْثُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَيْقَاتِ وَإِذَا كَانَ النَّاذِرُ بِمَكَّةَ اخْتَلَفُوا فِي لُزُومِ الْمَشْيِ حَالَ ذَهَابِهِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى أَنْ يَتَجَاوَزَ الْحَرَمَ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ الْمَشْيُ إِلَّا بَعْدَ رُجُوعِهِ قَالَ الْكَمَالُ وَالْوَجْهُ يَقْتَضِي لُزُومَهُ بِمَا قَلَّمْنَاهُ فِي الْحَجِّ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْمَشْيُ مِنْ بَلَدَتِهِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَدَّمَ إِنْ رَكِبَ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَالتَّبَيَّنِ وَإِنْ شَاءَ رَكِبَ وَآرَاقَ دَمًا اهـ فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ ( قَوْلُهُ لَكِنَّهُ مُسْتَحْسَنٌ بِالْآثَرِ فَإِنَّهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَصْلِ بَلَّغْنَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ الْحَجَّ مَاشِيًا حَجٌّ وَرَكِبَ وَذَبَحَ شَاءَ

لِرُكُوبِهِ كَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ وَلَيْسَ بِمُطَابِقٍ لِمَا نَحْنُ فِيهِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِيمَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ الْحَجَّ مَاشِيًا بغيرِ هَذَا اللَّفْظِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ وَقَالَ آخَرُونَ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَجَابَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَأَنَّ عَلَيْهِ حَجَّةً أَوْ عُمْرَةً وَهَذَا مُطَابِقٌ وَقَدْ رَوَى شَيْخِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ { أَنَّ أُخْتُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُحْرِمَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ { اهـ .

( قُلْتُ ) الْمُطَابِقُ وَمَا بَعْدَهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ فَالْمُدْعَى أَعْمٌ وَيُرَدُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّخْيِيرِ مَا قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ وَأَنَّهَا أَيْ أُخْتُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ أَيْ الْمَشْيَ قَوْلُهُ أَوْ الْمَشْيَ إِلَى الْحَرَمِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ( هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى الْحَرَمِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَيْهِ حَجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ كَذَا فِي التَّبَيَّنِ

( قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ لَمْ أَحُجَّ الْعَامَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَشَهِدَا بِنَحْوِهِ بِالْكُوفَةِ لَمْ يَعْنِ ) الْعَبْدُ عِنْدَهُمَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي لَأَنْهَا شَهَادَةٌ عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ وَهُوَ التَّضْحِيَّةُ وَمِنْ ضَرُورَتِهِ انْتِفَاءُ الْحَجِّ فَيَتَحَقَّقُ الشَّرْطُ وَلَهُمَا أَنَّهَا قَامَتْ عَلَى النَّفْيِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا نَفْيُ الْحَجِّ لَا إِبْطَالُ التَّضْحِيَّةِ إِذْ لَا مُطَالَبَ لَهَا فَصَارَ كَمَا إِذَا شَهِدَا أَنَّهُ لَمْ يَحُجَّ الْعَامَ غَايَتُهُ أَنَّ هَذَا النَّفْيَ مِمَّا يَحِيطُ بِهِ عِلْمُ الشَّاهِدِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ نَفْيٍ وَنَفْيٍ تَيْسِيرًا كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرُهُمَا مِنْ كُتُبِ الْفُرُوعِ لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا كَانَ مُحْصُورًا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُ الشَّاهِدِ كَانَ مِثْلَ الْإِثْبَاتِ

( وَفِي لَا يَصُومُ حَتَّى بِصَوْمٍ سَاعَةٍ بَنِيَّتِهِ ) يَعْنِي حَلَفَ بِأَنَّهُ لَا يَصُومُ فَتَوَى الصَّوْمَ وَصَامَ سَاعَةً ثُمَّ أَفْطَرَ مِنْ يَوْمِهِ حَتَّى لَوْ جُودَ الشَّرْطُ إِذْ الصَّوْمُ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ فِي النَّهَارِ عَلَى قَصْدِ التَّقَرُّبِ ( وَلَوْ ضَمَّ يَوْمًا أَوْ صَوْمًا لَا ) يَحْتُ ( حَتَّى يَتِمَّ يَوْمًا ) لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الصَّوْمُ التَّامُّ الْمُعْتَبَرُ شَرْعًا وَذَلِكَ بِإِتِمَامِهِ إِلَى آخِرِ الْيَوْمِ .

( وَفِي لَا يُصَلِّي ) حَتَّى ( بِرُكْعَةٍ لَا بِمَا دُونَهَا ) يَعْنِي لَا يَحْتُسُّ بِالْقِيَامِ أَوْ الْقِرَاءَةِ أَوْ الرُّكُوعِ وَإِنْ سَجَدَ مَعَ ذَلِكَ ثُمَّ قَطَعَ حَتَّى وَالْقِيَامُ أَنْ لَا يَحْتُسُّ بِالِافْتِتَاحِ اعْتِبَارًا بِالشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ وَجَهُ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّ الصَّلَاةَ عِبَارَةٌ عَنْ الْأَرْكَانِ الْمُخْتَلِفَةِ فَمَا لَمْ يَأْتِ بِكُلِّهَا لَا تُسَمَّى صَلَاةً بِخِلَافِ الصَّوْمِ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ وَيَتَكَرَّرُ فِي بَاقِي الْأَجْزَاءِ ( وَلَوْ ضَمَّ صَلَاةً فَيُشْفَعُ لَا أَقَلَّ ) إِذْ يُرَادُ بِهَا الصَّلَاةُ الْمُعْتَبَرَةُ شَرْعًا وَأَقْلَبُهَا رُكْعَتَانِ لِلنَّهْيِ عَنِ التَّبَيُّرِ

( قَوْلُهُ وَفِي لَا يَصُومُ حَتَّى بَصُومٍ سَاعَةٍ ) نَصُّ مُحَمَّدٍ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ الثُّمَرْتَاشِيُّ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ لِيُعْظِمَ اللَّهُ تَعَالَى وَذَلِكَ لَا يَخْصُلُ بِالْفَاسِدِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِي الْمَاضِي كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَفِي لَا يُصَلِّي بِرُكْعَةٍ ) شَامِلٌ لِحِنْثِهِ بِالصَّحِيحَةِ وَالْفَاسِدَةِ وَلَوْ قَيَّدَ بِذِكْرِ الرُّكْعَةِ لَا يَحْنُثُ بِالْفَاسِدَةِ لِمَا قَالَ فِي الْفَتْحِ عَنْ الدَّخِيرَةِ وَمِثْلُهُ فِي قَاضِي خَانَ وَالْبَزَارِيَّةِ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ صَلَّيْتُ رُكْعَةً فَأَنْتَ حُرٌّ فَصَلَّى رُكْعَةً ثُمَّ تَكَلَّمَ لَا يَعْتَقُ وَلَوْ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ عَتَقَ بِالرُّكْعَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى مَا صَلَّى رُكْعَةً لِأَنَّهُا بُتِرَاءٌ مِنْهُيَّ عَنْهَا نَهْيًا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ لَوْ فُعِلَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا صَلَّى شَفَعَا هـ .

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَحْنُثُ فَهُوَ عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ الْفَاسِدِ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الظَّهْرِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ ضَمَّ صَلَاةً فَيُشْفَعُ ) اخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ حِنْثِهِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَى مُجَرَّدِ الثَّقَلِ وَهُوَ إِذَا حَلَفَ لَا يُصَلِّي صَلَاةً يَحْنُثُ قَبْلَ الْقَعْدَةِ لِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّ الْأَرْكَانَ الْحَقِيقِيَّةَ هِيَ الْخَمْسَةُ وَالْقَعْدَةُ رُكْنٌ زَائِدٌ عَلَى مَا تَحَرَّرَ وَإِنَّمَا وَجِبَتْ لِلْحَنْثِ فَلَا تُعْتَبَرُ رُكْنًا فِي حَقِّ الْحَنْثِ وَإِنْ عَقَدَهَا عَلَى الْفَرْضِ كَصَلَاةِ الصُّبْحِ أَوْ رُكْعَتِي الْفَجْرِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْنُثَ حَتَّى يَقْعُدَ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَيَنْ وَلَدَتْ فَأَنْتَ كَذَا ) يَحْنُثُ ( بِوَلَدٍ مَيِّتٍ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ وَلَدًا مَيِّتًا طَلَّقَتْ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِامْتِنِ إِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَوَلَدَتْ مَيِّتًا لِأَنَّ الْمَوْلُودَ وَلَدٌ حَقِيقَةٌ ، وَيُسَمَّى بِهِ فِي الْعُرْفِ وَيُعْتَبَرُ وَلَدًا فِي الشَّرْعِ حَتَّى يَقْضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَالِدَمَّ بَعْدَهُ نَفَاسٌ وَأُمُّهُ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ فَتَحَقَّقَ الشَّرْطُ .

( وَفِي إِنْ وَلَدَتْ ) وَلَدًا ( فَهُوَ ) أَيُّ الْوَلَدِ ( حُرٌّ عَتَقَ الْحَيُّ إِنْ وَلَدَتْ مَيِّتًا ثُمَّ حَيًّا ) عِنْدَهُ وَقَالَ لَا يَعْتَقُ لِأَنَّ الشَّرْطَ تَحَقُّقَ بَوْلَادَةِ الْمَيِّتِ كَمَا ذَكَرْنَا فَانْحَلَّتِ الْيَمِينُ لَا إِلَى جَزَاءٍ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْحُرِّيَّةِ وَلَهُ أَنْ مُطْلَقُ اسْمِ الْوَلَدِ مُقَيَّدٌ بِوَصْفِ الْحَيَاةِ تَصَحُّيحًا لِكَلَامِ الْعَاقِلِ إِذْ لَوْ لَمْ يَتَّقِدْ بِهِ لَعَا لِأَنَّهُ قَصَدَ اثْبَاتَ الْحُرِّيَّةِ جَزَاءً وَهِيَ لَا تَثْبُتُ فِي الْمَيِّتِ فَيَتَّقِدُ بِهِ كَمَا إِذَا قَالَ إِنْ وَلَدَتْ وَلَدًا حَيًّا بِخِلَافِ جَزَاءِ الطَّلَاقِ وَحُرِّيَّةِ الْأُمِّ لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ لِلتَّقْيِيدِ ( قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِامْتِنِ ) يَعْنِي وَكَذَا يَحْنُثُ لَوْ قَالَ لِامْتِنِ

إِلْحَ وَكَيْسَتْ الْإِشَارَةُ لِلطَّلَاقِ كَمَا يُؤْهِمُهُ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَالْمُصَنِّفُ شَرَحَ مَتْنَهُ بِعِبَارَةِ الْهَدَايَةِ وَمَتْنُهُ أَوَّلَى كَأَنَّكَ تَرَى وَشَرْحَهُ الرَّيْلِيُّ بِعِبَارَةِ الْهَدَايَةِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ جَزَاءِ الطَّلَاقِ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ ) الضَّمِيرُ لِلْجَزَاءِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْعِنَايَةِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ أَيُّ الْجَزَاءِ وَقَوْلُهُ لَا يَصْلَحُ لِلتَّقْيِيدِ يَعْنِي لَا يَفْتَقِرُ الْجَزَاءُ لِلتَّقْيِيدِ بِحَيَاةِ الْوَلَدِ لِاسْتِغْنَاءِ الْأُمِّ عَنْ حَيَاتِهِ فَلَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ لِلطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ إِلَّا الْوِلَادَةُ وَقَدْ تَحَقَّقَتْ

( وَفِي لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ الْيَوْمَ وَقَضَاهُ زُيُوفًا أَوْ نَهْرَجَةً أَوْ مُسْتَحَقَّةً أَوْ بَاعَهُ بِهِ شَيْئًا وَقَبَضَهُ بَرٌّ ) يَعْنِي إِذَا حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ فَلَنَا دَيْنَهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ وَجَدَ فُلَانٌ بَعْضَهَا زُيُوفًا أَوْ نَهْرَجَةً أَوْ مُسْتَحَقَّةً لَمْ يَحْنُثْ لِأَنَّ الزِّيَافَةَ عَيْبٌ وَالْعَيْبُ لَا يُعَدُّ الْجِنْسَ وَلِهَذَا لَوْ تَجَوَّزَ بِهِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا لِدَيْنِهِ فَوُجِدَ شَرْطُ الْبَرِّ وَكَذَا الْنَهْرَجَةُ وَقَبْضُ الْمُسْتَحَقَّةِ صَحِيحٌ وَلَا يَرْتَفِعُ بَرْدُهُ الْبَرُّ الْمُتَحَقِّقُ وَكَذَا لَوْ بَاعَ مِنَ الدَّائِنِ عَبْدًا بِدَيْنِهِ وَقَبَضَهُ بَرٌّ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ طَرِيقَةُ الْمُقَاصَّةِ لِأَنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا لَا بِأَعْيَانِهَا وَقَدْ تَحَقَّقَتْ بِالْبَيْعِ فَكَانَتْ شَرْطُ الْقَبْضِ لِيَتَقَرَّرَ الْقَضَاءُ بِهِ ( وَلَوْ كَانَ ) مَا قَضَاهُ ( سَتُوفَةً أَوْ رِصَاصًا أَوْ وَهَبَةً ) أَيُّ الدَّائِنِ الدَّيْنِ ( لَهُ ) أَيُّ الْمُدَّيُونِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَبْرَأُ أَمَّا السَّتُوفَةُ وَالرِّصَاصُ فَلِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ حَتَّى لَا يَجُوزَ التَّجَوُّزُ بِهِمَا فِي الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ وَأَمَّا الْهَبَةُ فَلِعَدَمِ الْمُقَاصَّةِ

( قَوْلُهُ وَفِي لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ الْيَوْمَ )

إِلْحَ ( كَذَا الْحُكْمُ لَوْ حَلَفَ رَبُّ الدَّيْنِ فَقَالَ إِنْ لَمْ أَقْبِضْ مَا لِي عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَوْ إِنْ لَمْ اسْتَوْفِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ) ( قَوْلُهُ

أَوْ بَاعَهُ بِهِ شَيْئًا وَقَبَضَهُ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَلَيْسَ الْقَبْضُ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا لِمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ الْقَبْضَ قَوْلُهُ وَقَدْ تَحَقَّقَتْ بِالْبَيْعِ ( أَيِ بِمُجَرَّدِ الْبَيْعِ تَحَقَّقَتْ الْمَقَاصَةُ ) قَوْلُهُ فَكَأَنَّهُ شَرَطَ الْقَبْضَ لِتَقَرُّرِ الْقَضَاءِ بِهِ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْقَبْضِ لَيْسَ احْتِرَازِيًّا وَإِنَّمَا نَصَّ مُحَمَّدٌ عَلَى الْقَبْضِ تَأْكِيدًا لِلْبَيْعِ لِتَقَرُّرِ الدَّيْنِ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ لِأَنَّ الثَّمَنَ وَإِنْ وَجَبَ بِالْبَيْعِ لَكِنَّهُ عَلَى شَرَفِ السَّقُوطِ لِجَوَازِ أَنْ يَهْلِكَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَذَا فِي الْقَتَحِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ اشْتِرَاطُ قَبْضِ الْمَبِيعِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَقَعَ اتِّفَاقًا لَا أَنَّهُ شَرَطَ الْبِرَّ اهـ .

( قَوْلُهُ لَا أَيَّ لَا يَبْرُ ) لَمْ يَعْزِضْ لِلْحَنْثِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ وَيَحْتُ بِمُضِيِّ الْيَوْمِ فِي إِعْطَاءِ السَّتْوَقَةِ وَالرَّصَاصِ لِكَوْنِ الْيَمِينِ مُؤَقَّتَةً بِالْيَوْمِ وَأَمَّا فِي الْهَبَةِ فَكَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُؤَقَّتَةِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ إِذَا وَهَبَهُ وَكَانَتْ الْيَمِينُ مُقَيَّدَةً وَقَبْلَ الْهَبَةِ وَالْوَقْتُ بَاقٍ لَمْ يَبْرُ وَلَمْ يَحْنُثْ وَلَا يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعُ التَّقْيِضِ وَهُمَا الْبِرُّ وَالْحَنْثُ لِأَنَّ التَّقْيِضَ لِلَّذِينَ يَجِبُ صِدْقُ أَحَدِهِمَا دَائِمًا فِي الْأُمُورِ الْحَقِيقِيَّةِ كَوُجُودِ زَيْدٍ وَعَدَمِهِ أَمَّا فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهُمَا مَا دَامَ السَّبَبُ قَائِمًا فَإِذَا فُرِضَ انْتِفَاؤُهُ انْتَفَى الْحَنْثُ وَالْبِرُّ وَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ مُطْلَقَةً فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَحْتُثُ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّ التَّصَوُّرَ لَا يُشْتَرِطُ بَقَاؤُهُ فِي الْيَمِينِ

المُطَلَّعة بلّٰ في الياثما ورجين خلعت كان اللّئين قايما فكان ن قصوُرا ليرُتاجا فالعقدت لم حيث بعد مُضي زمن يغدُر عليه غلب القضاء با لّياس من البرّ بالهية .

ا هـ .

وفي لا يقبض فتية ودهما دون درهم لم يخبث حتى يقبض كَلَّة منفردا غيّر ضروري ) يعني إذا خلّف لا يقبض فتية درهما دون درهم فقبض بغضه لم يخبث حتى يقبض كَلَّة منفردا بأن الشرط قبض الكلّ بوصف الفرق كَلَّة أحصاف القصص إلى حين معرف بالبيعة إلى نفسه يتصرف إلى كَلَّة فما يخبث أو لا به فإن قبض فتية في وراثتين لم يتصرفا بينهما ألا بمثل الوزان لم يخبث إلاّ ليس يطبق إذا قد يتعدّ رقبض الكلّ قطعة في العادة فيكون هذا الأغراض مستثنى منه وإليه شار بقوله غرر ضروري (ولما في إن كان لي الأمانة فكذا ولم يملك إلاّ حسيين ) يعني إذا قل أن كان لي إلا مائة درهم فكذا ولم يملك إلاّ حسيين درهمها لم يخبث لأن المقصود منه عرفا نفى ما زاد على الأمانة وكذا إذا قل غير مائة أو سوى مائة بأن كَلَّها أداة استيلاء (ولا ) أي لا يخبث (في لا يخبث ربحا إن شمر وزدا أو ياسبيا ) (بالله اسم لما لا ساق له ولهما ساق ) والقبضح وأورد يقع على الوزقي ) حتى لو خلّف لا يشتري بنفسها وأورد افاشتري ورفها يخبث ولو اشترى ذهنها لم يخبث باليهما يقعدان على الوزقي لا الفلح في عرفها كما في الكفاي

(قوله فأن قبض دية في وراثتين ) المراد تعدد الوراثة لا خصوص من الشّتين وليحة أن يُنهي على المتدوين درهمها إذا تعدد المتحسّن ) (قوله وكذا في إن كان لي الأمانة ) في حقه من خلف الفعل تأمل (قوله لا يشم ) بفتح الياء والشّين مضارع شبمت الطّيب بكثر الميم في الماضي هي اللفّة المشتهرة الفصيحة كذا في الفتح (قوله إن شمر وزدا ) يعني قسما أقلّ وجدا وبعه بلا قسار ووصلت الرابحة إلى دمايه لم يخبث كما في الفتح (قوله بالله اسم لما لا ساق له ) كذا في التهذيب وقال الكلّي في التّحريب (الربحان كلّ ما طاب ربحه من الثّبات وعند الفقهاء ما يسيو رابحة طيئة كما لا ربه وفي في عرف أهل البراء في اسم لما لا ساق له بل العُرل مما له رابحة مستقلة وقيل اسم لما ليس له شجر ذكره في المشهور طرفة ل الكلّي لا والذي يجب أن يعول عليه في جواربه يعني ذلك كَلَّة بأن الربحان متعارف لزوج وهو ربحان الحماجم وأما كون الربحان الشرعيّ منه فيكون أن لا يكون لهما بلهم بلزونه التّقييد فيقال ربحان يزوج وعندما يطوفون اسم الربحان لا يُفهم منه إلاّ الحماجم فلا يخبث إلاّ بعين ذلك النوع ا هـ . وقال صاحب البحر ما قاله الكلّي هو الواقع في مبصر

(باب حطب القول ) ( حيث في لا يكلمه إن كَلَّة ثابتة بالقبضة ) بالله كَلْمَة واستمعة فيخبث ولو لم يوفقه ذكر القول أي كَلَّة إن كان يخبث يمتنع لو لم يكن لثامه وأصغى إليه أخذه يخبث والمخبر الأوّل ( و ) حيث ( في لا يكلمه إلاّ يؤدبه إن أدون ولم يعلم فكلمته ) بأن الأوّل مشتق من المآذان بمعنى المطام أو من الواقع في الأوّل وكلّ ذلك لا يتحقّق إلاّ بالشماع .

( و ) حيث في لا يكلم ( صاحب هذا القول قيمة فكلمته ) بأن هذه الأصناف لا تحصيل إلاّ التعريف بأنّ أولئك لا يُعادي ليعني في الرّيب ولا يخبث إذا كَلَّم المشتري قرار به المآذان ( و ) حيث ( في لا يكلمه ) لثاب فكلمته شيئا ) لأن الحكم تعلّق بالثاب لأن الصّفة في الحاضر لغو وهذه الصّفة ليست بصادقة إلى الجين لغير كذا مرّ

(باب حطب القول ) ( قوله والمختار ) هو الأوّل قال في الرّحمان وهو الأطمير (قوله بأن الأوّل مشتق من المآذان ) يريد به الاصطفاي الكبير

( و ) حيث ( وفي هذا خرّ إن بقعة أو شربة إن عقد بالبحار ) يعني إذا قل لا يعيده هذا خرّ إن بقعه فباعه على أنّه بالبحار يعني بالله لم يخرّج عن ملكه وقد وجد الشرط فيم ولو قلّا لا يعيد العبر إن اشترى فيه خرّ قسرا بالبحار يعني أما عندنا فبالله دخل في ملك المشتري وأما عنده فبالله على الحق بالشرّاء لا بالملك والمُتعلّق بالشرّاء كما لتتجر عند وقوعه فكالمه قال بعد الشرّاء بالبحار وهو خرّ ومن اشترى عنده بالبحار وأحققه بعد الشرّاء سقط خياره وبُيئت المِلْك بقبضتي الباع في سابق عليه كذا هذا بخلاف قوله إن ما ملكك قالت خرّ فاشتره بالبحار لا يقع لأن شرط الحبث وهو المِلْك لم يجر جدا لأن المشتري بالبحار لا يملكه عند أي حيلة فعلم بترول الخراء . وإن بقعه يتعا باله لا يقع لأن البيع كما تمّ وإن المِلْك لخراء لا يترّ له في غير المِلْك .

( و ) حيث ( بالفايد والمطوف ) يعني إذا خلّف لا يبيع يخبث بالبيع الفاسد لوجود حدّ وهو المِلْك والمُتعلّق من الجانبين (لا طائل ) بالفايد حده ( و ) حيث ( في لا تمّ أبعده كذا فالحق أو ذخر ) لوجود المُتعلّق عليه

قوله وإن بقعه يتعا باله لا يقع ) قال الرّئيي وتبيعي أن تحلّ أمين لآخر والشرط وهو الحقيقة ا هـ .

(قوله يعني إذا خلّف لا يبيع يخبث بالبيع الفاسد ) قاصر عن فائدة الشّئ لما لمّا إذا كان الحالف هو المشتري ولما إذا خلّف شخص كَلَّة لا يبيع ولا يشتري وقاصر عن شرحه ضرورة البيع المُتوفّر فقوله إذا كان البيع فاسدا وكان الحالف هو الباع ينظر إن كان العبد في يد المشتري مضمونا عليه بمثل غصب لا يقع كَلَّة كما تمّ البيع يزول عن ملكه كالمُتّحج المِلْك أو تبيعي أن تحلّ أمين لما قلنا في الصحيح البت وإن كان العبد في يد الباع عتق كَلَّة لا يزول ملكه كالمُتّحج السليم ولو كان المشتري هو الحالف فبعضه فاشتره فاسدا وهو في يده مضمون بمثل غصب يعني لآخره في ملكه كما تمّ البيع ولا فائدة إذا كان البيع أو الشرّاء موقوفة لمتصوره عن قصور فيجب به لوجود حقيقة لوجود ربحه وشرطه ومطله وكما حكمنا على سبيل التّركي كما في التّبين (قوله أو ذخر ) أي تلميز مطلقا (قوله لوجود المُتعلّق عليه ) هو عدم البيع لوقع التّأليس عنه بغيره أو المتحدّ فيجب وهو الصحيح ولا يتخرّج ثمّ عن شيء لّياس يارزداد اللهه وقضاء القاضي يمنع التّأثير ولحق العبد التّأثير بدار الخراب كما في الفتح

( و ) حيث يبيعهُ و (فعل وكيله في حطب الكناح والطاق والمُطعم والمُلقى والكناية والصّالح عن عدم عيوبه والهبة والصّلة والقرض والاستيفاء ) قرّر علّمه الاستيفاء عن ها هنا مُتّكِل بالههم ضرر أو بأن الوكيل لا يستيفاض ما طبل فيجب أن لا يتربّ عليه الحبث بأن لا طبل لا يتربّ عليه الحكم والأيداع والاستيلاء والإعارة والاستعارة والتّحج وحزب العمد وقضاء التّبين وقضيه وآثابه وإحاطة بالكسوة والمُجمل يعني إذا قل أن تزوجت فكذا فإن تزوج بنفسه أو زوجته وكيله يخبث وكذا حال سائر الطرور وخياره أن الوكيل فيها سفير مُخَصّن حتى أن الحقوق ترجع إلى آثار فكان آثار فعل بنفسه (قوله وخبت بغيره وفعل وكيله ) لو قال ما موزة فكان أولى ليشمل زسولة بالله يخبث بالرسالة في هذه الآثابه وكان يستثنى عن إيراد (الخبراء عن على الوكيل بالاستيفاء حي (قوله ووخيه أن الوكيل فيها سفير مخصن حتى أن الحقوق ترجع إلى آثار ) أي فيما له حق من الأمور المتذكّرة وذلك بالله تنقسمه إلى ثلاثة أنواع الأوّل ما يرجع حقوقه إلى الأمر الهبي : ما لا حق له إلاّ حلا ثابت : ما هو من القلّل الجسدية ذكورية البحر وألوى المتبادرة بنفسه فقط صائق قصداً وزيانة فيما كان من الحبثات كالضرب والتّلبّج وصائق دابة فقط فيما كان من الحبثات كالتفريق والمطافى كما في الفتح

( و ) حيث ( بغيره فقط ) أي ذو فعل وكيله (في حطب البيع والشرّاء ) أي خايزة والاستيلاء والصّالح عن مال والخصومة والقسوة وضرب الأولد ) وأنت خير بأن ما يردّ ذي الاستيفاء عن واردها هنا في ضرب الأولد لأن الضرب فعل جسيّ لا يتنفذ في محلّ إلى آخر إلاّ إذا مضى الوكيل وصيخته في المآوال فيصح بالظفر إلى العمد ويطل بالظفر إلى الولد (قوله أي ذو فعل وكيله في حطب البيع

التي قال في الرّحمان إلاّ إذا ألوى الوكيل أيضا بالله شدداً لأمر على نفسه أو كان ذا سلطان لا يباحر هذه الأمور بنفسه عاده فحيد يخبث بالقوي به فإن كان يباحر نارة ولغو عن أخرى يعتبر الغالب ا هـ .

(قوله وضرب الولد ) أي الصغير وقال الكمالي مقتضى عرفها الحبث بالآثر بضرب الولد ليقال له كان ضرب ولده بأمر مؤذ به بذلك

و) لا يخبث في لا يكلم فقرا الفراء أن أو شح أو هل أو كثر في صلبه أو حرجها ) عمدنا بالله لا يستثنى متكلّمنا عرفا وشرعا وعنده الشّعبي يخبث وهو القياس ( يوم أكلمه ) يقع (على الملوّثين ) يعني إذا قل لا يعيده أنت خرّ يوم أكلم قلنا يقع على الكلّ والظاهر لما مرّ أن اليوم إذا قرن بفعل غير مُتعلّذ به مطلق الوقت (وضيح ثمة الظاهر ) بالله مُستغنى فيه أيضا عند أبي حنيفة . وعندي أبي يوسف لا يصفق قضاء كونه خلاف المُتعارف (وألمة أكلمه ) يقع (على الأقل حاشة ) لأنّ الكلّ لا يستغنى في مطلق الوقت (إن كان ) أي لفظ إلاّ أن لعامة تحكي فهي لا أكلمه إلاّ إن بقدم أو يزد أو حتى بقدم يخبث إن كلمته قبل فهو مرد أو لعدا حزب المُلدّة

(قوله ولا يخبث في لا يكلم فقرا الفراء أن أو شح أو هل أو كثر في صلبه أو حرجها ) متفق عليه وهو استيحاء والقياس الحبث قوله أو حرجها ) خرّ ظاهر المذهب وهو قول حنح الإسلام خوا هرّ زيادة كذا في الرّحمان وإليه ذهب الصّدق الشهيد والعمامي ذكره ابن الصّبا وقال الكمالي اختار لتشايح الله لا يخبث أيضا بجميع ذلك خارج الصّلاة واخير فلفظي من غير تفصيل تن عقد التّبين بالعرفية والفارسية بأن متى اليُمان على العرف المتأخّرا هـ لكن نقل في البحر عن الرّوفاة أن المُتأخّر للفظي أنّ الجين إذا كانت بالعرفية لم يخبث بالفراة والصّلاة ويخبث بالفراة خارجها وإن كانت بالفارسية لا يخبث مطلقا لمّا قل صاحب البحر فقد احتفت الفظوي والإفائة بظاهر المذهب أولى ا هـ . وقلّت (المألوّثية خرّ حارجه لمدّا متى اليُمان على العرف المتأخّر ولما عقلت من تحرّية الصحيح له ا هـ . ونقل عن تهذيب القفاي أنّه لا يخبث بفراة الكلب طاهرا ولو طاف في عرفها ا هـ .

(قوله وإن العتبة كحشي ) إما قال ذلك لإلّا خلاف الشرّطية بالله إذا مات زيد سقط الحلف في العتبة كقول له أكلمه إلاّ إن بقدم زيد ولا يسقط الحلف في غيرها كقول له أكلمه أنت طابق إلاّ إن بقدم زيد فإنه إن قدم قلّا لا يعلق وإن لم يُقدم حتى مات قلّا علقت بالله لعلّ الاستيلاء بعد عدم المجامسة بين الطّابق والقنوم كان حلفها على الشرط أو لم يكن حلفها على العتبة لأن الطّابق لا يحلّ الطّاقب كما في التّبين

(لا يكلم عتده ) أي إذا قال لا يكلم عتد قلان ( أو لا يقبّس قومه أو لا يدخل داره أو لا يأكل طعامه أو لا يركب دابة إن أثار ) إلى المتضاد بأن قال عند عتده هذا مثلا (وزالت اصطفة ) بأن أخرجه من ملكه (لا يخبث ) بأن الجين عقدت علي عن مضاد إلى قلان حبلة فلا يفتني الجين بعد زوال المِلْك كما إذا لم يُبشر إلاّ هذه الأقايان لا يُفصد هجرانها لذويها لا يفتي عليّ ملكها واليمين تعقد بقبضد والحالف قصار كالمه قل ما دام لقلان ( كالتجند ) يعني لا يخبث إن تجدد المِلْك في هذه الآثابه اجتماعا بالاشترى قلّا أو عتبا أو زوا آخر أو دار أو دابة أخرى ( وإن لم يُبشر ) أي أضاف في قلان ولم يُبشر إلى المتضاد (لا يخبث بعد الزوال ) أي زوال الإضافة لله عقد نسيئة على فعل واقع في محلّ مضاد إلى قلان ولم يجر جدا فلا يخبث (ويخبث بالتجند ) أي يخبث بالفعل في المتجدد ملكا لأنّ لفظ مطلق فيجري على اتّفاقه .

(وفي الصّديق والزّوجة ) يخبث في التّشار إليه بعد الزوال ) أي لو خلّف لا يكلم صديق قلان هذا أو زوجه قلان هذه فكلمه بعد زوال الصداقة والزّوجة يخبث اجتماعا على ما أخرجه مقتضودا لغيره من النّقص والاممي ليعني في المُتضاد إليه غير ظاهر لم يُعَيّن أي لم يُفعل لا أكلم صديق قلان قلّا لا عدوّ لي فما يتنطّر دونهما بخلاف ما مرّ أنّ قلّا يملك الأقايان لا نهجر الذي أمّا غير العبد فظاهر وكذا العبد على طاهر الرّوية وإلّا ليسيه وسقط مزنيّه الحق بالجمادات









وقد تقدمت

(و) خذ بوطء (أخيه) وجنعا على فراجه ( وقال له حينها امرأتي إذ بعد طول الصلحة لا تخشيه عليه المرأة (ولو هو أحمى ) بالله يقدّر علي الشخير بالحرّكات واليهّات إل إل إذا دعاه فاجانته أخيشة وقال لآ أنا زوجك فوطئها لأن الإخبار دليل كذا في الكوفي حتى إذا اجبت بالفعل ولم تفعل ذلك فرفعتها وجب عليه الحد كذا في الأيضاح ( وذمّته ) عطف على ضمير حدّ وجاز للفصل ( ذى ) بها خزبي وذمّي وذى بحرّية ) تكون أهل الذمّة مخاطبين بالعقوبات ( لا الخزبي (والخزّية ) باللهمّ فسوا مخاطبين بها ( ولا من وطئ أجنبية رقت إليه وقرنّ هي عرسك وعليه مهرها ) قضى به عمر رضي الله عنه والعادة ( ولا ) من وطئ ( محرّما نكحها ) عند أبي حنيفة فإنه جعل العقد شئنه في ذمّه الحد كما سبق ( ولا ) من وطئ ( نيسة ) بالله ليس في معنى الزنا في كونه حينة ثم إن كانت مملّا لا يُكمل فلا بُحْ ثم يُحرّق بالار ولا يُحرّق قبل الذلّع وضمن الفاعل قيمة المأذون كانت لغیره بالله فليست بالجلبه والأخرى في با قار ليس بواجب وإنما يُفعل للراجل يُعزّر الإجل بها إن كانت نية فيقطع الحدث وإن كانت مملّا لا يُكمل فلا بُحْ فلو كمل عند أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف يُحرّق ( أو في ذمّر ) عطف على وطئ فإنه لا يحدّ عند أبي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يحدّ بالله في معنى الزنا لأنه قضاء الشهوة في محلّ مُشْتَبِهي على سبيل الكمال على وجه تخصّص حرّاما وله أنه ليس بزا فإن الصحابة اختلفوا في موجبهِ عن الإخبار وهذم

الجار عليه والتكسب من محلّ مُرتفع يال ع الأُخا فيمنع أبي حنيفة يُعزّر ويأثمّ لا هذه الأمور ( أو ذى في دارٍ لخرّب أو ) دار ( أي لم يحدّ ثم خرج إليها ) لأنها لا تقام هناك بالحديث ولا بعد ما خرج إليها لم تعقد موجهة فلا تقلب موجهة ( ولا يزا غير مكلف بمكلفه مطلقا ) أي لا على الفاعل ولا على المفعول به .

( وفي عكسهِ ) ما ن ذى مكلف يعزّر مكلفه ( قوله إذا دعاها فاجانته أخيشة ) طاهره أنه لا فرق بين حرّان الناصي بصيرا أو أغمى وفي الحديث ( لو أن القضي دعا امرأة فاجانته عزّره ) الحديث ( إذا لم يحدّ ولو الجانته وقال لآ أنا فلهذا يعني امرأة فاجانته لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد فقد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله وذمّي ذى بحرّية ) أي مُستامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذ طائفة من المتأخّيع وتقع بالله يثبت النسب من هذا الطرّ ولا يثبت من الطرّ عن شبهة الاحتيا ونسبها فالوجه أنه شبهة دليل ثم قال ( والحدّ أله شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

( قوله وإن كانت مملّا لا يُكمل فلا بُحْ فلو كمل ) قال الكمال ويضمن فيمنعها عند أبي حنيفة .

( نية ) : قال في السراج إن البنية الأصح عند أصحابنا جميعا أن يُقبل فيه

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

( قوله وإن كانت مملّا لا يُكمل فلا بُحْ فلو كمل ) قال الكمال ويضمن فيمنعها عند أبي حنيفة .

( نية ) : قال في السراج إن البنية الأصح عند أصحابنا جميعا أن يُقبل فيه

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

( قوله أو ذى في دارٍ لخرّب أو ) دار ( أي لم يحدّ ثم خرج إليها ) لأنها لا تقام هناك بالحديث ولا بعد ما خرج إليها لم تعقد موجهة فلا تقلب موجهة ( ولا يزا غير مكلف بمكلفه مطلقا ) أي لا على الفاعل ولا على المفعول به .

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

عقدان ولا يُقبل فيه شهادة النساء ( قوله أو أي في ذمّر ) شامل ذمّر متكرره واختلفوا في الشهادة على المرأة فبعد أبي حنيفة يكفي عقدان وعندهما لا بُدّ من أربعة كذا رواه قال الشافعي كما في السراج ( قوله فيمنع أبي حنيفة فلو كمل لا يحدّ لو كان بصيرا ) لا يحدّ على ذلك أحد قد فرّق بينهما ( قوله وذمّي ذى بها خزبي ) يزيد به المُشْتامَن ( قوله ولا من وطئ أجنبية رقت ) أي قال الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة احتيا عذر الله مُشْتَبِهي من الحكم المُتَرَبّ عليه ) ثبوت النسب لاجتماع ( قوله كما سبق ) قد علمت ما في حواشيه على هذا وأيضا هذا مُستندك قبلنا قال كما سبق ( قوله والأخرى في بالار ليس بواجب ) كذا أفهوا لما قال في الفتح ( والذي يروى أنه فليخ النيسة وتُحرّق فذلك لقطع ازدواج الأحداث ) به كذا رأيت فيقضى الفاعل ) به وليس بواجب أحد .

( باب شهادة الزنا والرجوع عنها ) ( شهد يحدّ بتقديم ما عذر ) ما ن يكون قريبا من إمامه بحيث يُقدّر على إقامة الشهادة بلا تأخير ( لم يُقبل ) بأنّ الشاهد في الجحد ومخرّّ حينئذٍ إذاء الشهادة والسرّ فاجاز إن كان الأخير المُسْتَرّ بإقامته على الأداء بعدّ ليس في تأويله من جحد أو عداوة حرّ كذا فيهمّ فيها وإنّ صار فاسقا أمّا بخلاف الإفراء كما سيأتي ( لا في قذف ) لأنّ الذمّ في ذمّ شرط فحُمل تأخيرهم على العدام الذمّ فلما يجب نفسيتهمّ

( باب شهادة الزنا والرجوع عنها ) ( قوله شهد يحدّ ) أي بموجب حدّ وقوله بتقديم أي موجهة فاستدأ إلى الحدّ محذور ( قوله ما ن يكون قريبا من إمامه ) قال الكمال ولا ذلك أنه لا يتعزّ البعد عذرًا بل يجب أن يكون كلّ من يخبر مرضي أو خوف طريق ولو في بعدّ يرضى ونحوه من الأغار والتي يظهر أنّها مانعة من المُسارعة أحد .

( قوله لم يُقبل ) وحكي الحسن أنّهم يحدّون وقال الكرخي الظاهر أنّهم لا يجب عليهم الحدّ

( ويضمن الشرقة ) أي إذا شهد شهود الشرقة بعدّ القادم لا يحدّ السارق ويضمن ما سرق لأنّ القادّم لا يضره لأنه حدّ العبد ( ولو قرّبه ) أي بالحدّ بعدّ القادّم ( يحدّ ) لإقامة الجحد والعداوة ( لا في الشرّ ) كما سيأتي ( وتقدمه ) أي الشرّ ( يزار الريح ) والقادّم لغيره ( يضحّي خفيّر ) هو الأصحّ وقيل سبعة أشهر

( قوله ويضمن الشرقة ) أي المُسرووق ( قوله يضحّي خفيّر ) هو الأصحّ وهذا إذا لم يكن بين القاضي وبينهم مسيرة شهر أمّا إذا كان قفيل فشهدتهم كما في الزهّاد ( قوله وقيل ستة أشهر ) قال في الزهّاد وقيل يصعب شهر أو يسا براه القاضي

( خفيروا ) رواه وهي غائبة حدّ بسرقة من غائب لا ( لا الذمّ على تقديم بالغية وهي شرط في الشرقة لا الزنا كما سيأتي ( قوله يعرفونها ) إذا لا حدّ عليه ) عدم معرفتها كما سيأتي ( قوله وهي شرط في الشرقة ) كلكه لو شهدوا على الشرقة يلوّن الذمّوى فقلّ حيا فلهذا ويحسّ السارق إلى أن يجيء المُسرووق منه كما في الزهّاد ( قوله شهدوا ) رواه وهي غائبة ( أي وهم يعرفونها )

( خفيروا ) رواه وهي غائبة حدّ بسرقة من غائب لا ( لا الذمّ على تقديم بالغية وهي شرط في الشرقة لا الزنا كما سيأتي ( قوله يعرفونها ) إذا لا حدّ عليه ) عدم معرفتها كما سيأتي ( قوله وهي شرط في الشرقة ) كلكه لو شهدوا على الشرقة يلوّن الذمّوى فقلّ حيا فلهذا ويحسّ السارق إلى أن يجيء المُسرووق منه كما في الزهّاد ( قوله شهدوا ) رواه وهي غائبة ( أي وهم يعرفونها )

( ولو اختلف أربعة في زاوية لم يثبت أو قرّير لا وحيلها حدّ ) أمّا الأوّل فمُتَعَدّ لا يشهد كلّ من اثنين على الزنا في زاوية والقياس أنه لا يجب الحدّ لاختلاف المكان حقيقة ووجه الاستيحسان أن ذلك لا يثبت مُشْكِب بأن يكون ابتداء الفعل في زاوية ولا لغيرها في الأخرى بالاضطرّاب .

وفي الكشي هذا إذا كان لثبوت شعيرة بحيث يُحصّل ذلك وأما إذا كان كبيرًا فلا وأما الذي فإنّ جهل المُفترّ لا ينفق الحدّ إذ لو كانت المرأة أو أخته لم تعفّ عليه ( وإنّ شهدوا كذّبت ) أي شهدوا أنه يزني بأمرأة لا يعرفونها ( أو اختلفوا في طوعها ) أي شهد أثناء أنه زنى بطلاة فأكفرها وأخزانها عا وعنه ( أو ) اختلفوا ( في بلد زناه ) أي شهد أنّ الله زنى بأمرأة بالكوفة وأخزان الله زنى بها بالبلصرة ( أو الفق خجاة في وقعه واختلفوا في بلدّه ) شهدوا بولا وهي بكر أو غير مُسَقَّة أو شهود على شهود ثم يحدّ أحد ) أي لا لا لشهود وعليها ولا لشهود بسبب القذف ( وإن شهد الأصول نعتهم ) أي بعدّ الفروع أمّا عدم العدّة في الأوّل على المُشهود وعليه فإنّ الظاهر أنّها زوجة أو أخته وأما عدمه على المُشهود فإنّ التقفيم على الشبهة إلى الزنا يلفظ الشهادة آخرج قائلهم من أن يكون قفلا وأما عدمه في الثاني فإنّ الفعل المُشهود به إذا كان واحد فقبضهم كذا ثبت بأنّ الواحد لا يكفي بطوعها وكبرها وألا فلا يصاب المُشهادة على كلّ منهما وأما عدمه على المُشهود فلا يثبت بل يلفظ الشهادة وأما في الثالث فإنّ الفعل الواحد لا يكرّ في

موجبين ولا يحدّ للشهود لما ذكر وأما في الرابع فلما في الثالث وأما في الخامس فإنّ الزنا لا يتحقّق مع البكارة فليزّ قائلهم بقيان لا يجب الحدّ عليهم لأنّ قولهم حجة في إسقاط الحدّ لا في إيجابه وكما على المُشهود لإكمال عدوهم وللفظ الشهادة وكذا إذا شهدوا على رجل بالزنا وهو مجزّب فإنه لا يحدّ لظهور كذبهم ولا للشهود لإكمال عدوهم وللفظ المُشهادة كما إذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت زنا ، حيث لا حدّ عليها ولا عليهم وأما السادس فإنّ الفاسق من أهل الجحد والأداء وإن كان في أدائه نوع قصور وفيه الفسق وليد الأرقضى القاضي يثبت فيه يثبته عندنا فيثبت عليهم الزنا من وجهين الأول هو عدمه في الظهور وقيل يحدّون من عدم الثبوت ويسقط عن المُشهود بخيار عدم الثبوت ويسقط عن المُشهود بخيار الثبوت وأما السابع فلأنّ في المُشهادة على المُشهادة زيادة المُشبهة لأنّ الحدّ يحدّ الكذب فيها في موضعين في شهادة الأصول وشهادة الفروع ولا يحدّ الفروع لأهلهم ما نسوا المُشهود عليه بالزنا بل حكّموا شهادة الأصول والمأذون فلهذا يحدّونهم لإنع شبهة وهي كراهة لدرء الحدّ لا إتيانه



إسلامه كالمشركه اهد ثم قال .

وفي فتح القدير إن إسلامه غرر صحيح هـ .

(قوله بأن الكفر).

الخ) هذا قصداً، أما ديانة فإن كان في الواقع قصداً للكفر به ذاكراً لمعناه كفر وألّا قلّا كما في الفتح

(باب حد الفذف) (هو كحد الشرب كمية) أي عندنا وهو لما لو ن جلدوا لمجرّ ونصفها لغيره (وكذا) حيث يثبت كلّ شيئاً يشهد به جلّين ولا تغفل فيه شهادة السام كما في سائر الأهلود (وإذا أذقت لمخضنة أو لمخضنة) ولما كان معنى الإحصان هنا مغايراً لمعنى الإحصان في الزنا فسره بقوله (أي مكلفاً) يعني عاقلاً بالغاً وإلّا اشترط ذلك بأن العاقل لا يلحق العمي والمجنون والبالغ الزا منهم (مسلماً) لقوله صلى الله عليه وسلم (من أشرك بالله قُتِلَ من يمشي من يمشي) (عقفاً عن الزنا) فإن غيّر العفيف لا يلحقه العار وإنما القاذف صادق فيه وعقده أعم من أن وطئ يتكاح صحيح أو لا وبهذا التعميم يمتدّ عن إحصان الزنا (بصرجه) متعلّق بقذف أي بصرح الزنا بأن يقول زانيت أو بما زانية أو بأن زينة ونحوها (أو بوثاق في الجبل) مقابلة زانيت فإنه يجيء منهجراً أيضاً .

وعند محمد لا يحدّ لأن المهجور هو الصلح أو مشترك أو الشبهة دارنة قلّا حالة العضب تخرج ذلك (أو لست بأبيك أو لست بدين قلاب أبيه) أي قال لست بدين زينة الذي هو أبو المقلوب فقولاً أبيه لفظ المصنّف (وفي غضب) متعلّق بوثاق والمعتطفين بخدة ونظي الثروة في غير العضب بختميل الله هاتية (حد) القاف (بقلب المقلوب) والمخصن وشرط عليه بأن فيه حقاً من حيث دفع الماعظة

(باب حد الفذف) القذف لغة الرمي بالشئ، وشرعاً الرمي بالركن وهو من الكلام بإجتماع الثامنة واستغنى منه الثلعاية ما كان في حوزة لعدم لحق في العار قال صاحب البحر وقوله عندنا لا نأباه ولا فتنه أخوه الشيخ عمو في الشهر (قوله بشهادة وجلّين) قال الكمال وسألتها القاضي عن القذف ما هو وعن خصوص ما قال ولا بد من التفهيم على اللغة أي وقع القذف بها إذ لو اختلفوا فيها بطلت الشهادة وكذا الاتفاق على زمان القذف هـ .

(قوله إذا قد) أي لم يقم بثبوت على حد في مقابلة فإن أقامها لم يحدّ أي القاذف وكذا المقلوب إن تقدم كما في البحر عن الطهريّة (قوله فسره) بقوله أي مكلفاً

الخ) انسط منه قيد المجرور ولا بد منه وقد ذكره في الهداية ويشترط أيضاً أن لا يكون مجبوراً ولا آخرس ولا حتى مشككاً وأن لا تكون المرأة زلفة وله حرمة أو ذا المحجوب والزلفة لا يحدّ فأ فيهاها وإنما وإن حد في غيرها تعريف المخصن هنا لا يلحقها العار بذلك لظهور كونه يمين وأآخرس عليه بالحدارة ولأنه لو كان يظن لصنفته كما في البحر والمشروط فليثبت له (قوله لا يلفا) والركا منهما) يعني الزنا المأثوم .

وفي البحر عن الطهريّة لو قد فرّجها فادعى البتور يسلّم أو الإخلاف لم يحدّ القاذف بقوله اهد فهذا يستغنى من قول ابنشاذلو رافعا ولا بد قلّا صكاً وأحكامها أحكام البالغين (قوله عفاها عن الزنا) قال في الزهنا هو أن يكون مغرراً به بكت نفسه عن الزنا (قوله وعقده أعم من أن وطئ)

يتكاح صحيح أو لا) يعني أو لا وطئ أصلاً لا صحيحاً ولا غرراً لما قال الكمال .

وفي شرح الطحاوي في لغة قال لم يكن وطئ المرأة بالزنا ولا يشتهر ولا يتكاح القاصد في غيره فإن كان فعل ذلك مرة يزيد التكاح ألفاً بعد سقطت عداوة ولا حد على ق فيه وكذا لو وطئ في غير أبيك أو وطئ أمة مشتركة سقطت عداوة وإن وطئ متلوكاً وخزنها مؤدّة لا تسقط عداوة كما إذا وطئ الزانية في الخصى أو أمة المحسوبة وإن كانت مؤدّة سقطت إحصاله كما به وهي آخذة وصاعداً هـ .

ويستفاد هذا من كلام المصنّف آخر الباب هـ .

ولم يصرّ في الكمال لا بوطء المولى الثامنة التي زوجها وذلك بأن يملك منها ليس إلا لزوجها بطلاب لمخسوبة إذ خرّجها لعرض فقيل الزاليم بوطء أمة أو المأثور حدّها لا يسقط إحصاله مع قولاي بعده لا لأن يملك الثمنه فيه ثابت بقبي ذلك الصواب إذا يملك قولوا في منته أمة التي زوجها فليأكل ولو من امرأة أو نظر إلى فرجها يشهّر فرجاً بفتحها أو أمها ودخل بها لا يسقط إحصاله عند أبي حنيفة وعندنا يسقط لا بيد الحرمة وله أن كثير من الفقهاء يمتحنون نكاحها وإلّا قال بخرمتها) حينها فهي حرمة حقيقّة لا يتبني بها الإحصان الثابت بتبين بطلاب الحرمة السابقة برنا لا بآب فيها ثابة بظهور قوله تعالى (ولا تكسروا ما كنتم بآذانكم من السام) (قوله بصرجه) أي من أي لسان كان كما في الزهنا ولو قال لرجل يا زانية فقال له غرّاه صفت حدّ

المبتدئ دون المصداق ولو قال له صفتك هو كما قلت فهو قال أيضاً ولو قال زانيت يعبر أو بقوله أو ما أشبهه لا حدّ عليه لأنه نسبته إلى أبيه وبه تبيّن أن حد القذف لا يجب مع الصريح بالزنا في بعض المسائل لقرينة وجوب في بعضها مع عدم الصريح بطل قوله فيما تقدم من حدّقت هو كما قلت فحينئذ يحتاج لضبط هذه المسألة هـ هـ كما في البحر (قوله ونحوها) يعني فتقوله للمرأة أو زانيت بشقة أو أتان أو ثوب أو ذراهم فإنه يحدّ بأن معناه زانيت وأختت البدل ولو قال زانيت بجماد أو يعبر أو قور لا يحدّ لأن الزنا إدخال رجل ذكره

الخ كذا في الفتح (قوله أو بركت في الجبل) وكذا يحدّ لو قال على الجبل في حالة العضب وهو الإراجه وقيل لا يحدّ لأن لفظه على تعيين تحرر المزدان المتعود كذا في الفتح (قوله أو لست بأبيك

الخ) يعني وأما المقلوب لمخضنة فلا في الحقيقة قدّ لها وهي كلام المصنّف إشارة إلى أنه لو نفاه عن أمه أو أن لست بأبيك وأمثك أو لست أن فلان وقبالة وهذا أوادة لا حدّ عليه مطلقاً وبه صرح في الفتح والبحر (قوله في غضب متعلّق بركت والمعتطفين بخدة) اشترط كونه في غضب وأصبح في الرأي والثاقبة وأما الثانية فقد ذكرها في الهداية متعلقة عن التقييد بالغضب وقد حملنا بعضهم عليه كذا في الجلبه وجرّم به في غاية البيان ولم يتعقّب الكمال وهو تبعاً لما صرح به في الكفاي للحاكم الشهيد بقوله وإن قال لرجل يا ولد الزنا أو يا ابن الزنا أو لست بأبيك وأمه غرّاه

مسئلة فقلّبه الحدّ هـ هـ فقد سوى بين القاذف والمقتاة وصرح به في قاضي خان قال لرجل لست بأبيك عن أبي يوسف أنه قدّ كان ذلك في غضب أو رجا هـ كذا في البحر (قوله واشترط عليه بأن فيه حقاً) يشير إلى أن الظاهر أن الغلاب فيه حتى الله صرح به في الهداية وسأيت في كلام المصنّف

(ولو) كان المقلوب (غالباً) عن مجلس القاذف (حالة القذف) ذكره هذا التعميم في الفرائع حاشية لفظاً عن المصنّفات ولا بد من حفيظة لأنه كثير التوقع (يشترع القرو) والحدود فقط) متعلّق بخذ يعني لا يجرّد كما يجرّد في حد الزنا لأن سبه غرر مقطوع به لا يحلّ أن تكون القاذف صادقة لكن يترجّ عنه القرو والحدود لأنه يمتنع أيضاً أن ألام إليه

لا بلسنت) أي لا يحدّ بقوله لست (بأن فلان جدّه) بالجر صفة فلان أو بدّل منه وإلّا لم يحدّ لأنه صادق في نفسه (وسببه) أي ولا يحدّ أيضاً بسببه (إلّا) أي جدّه (أو زواي حاله وعنده أو زاده) لأن كلاً منهم يمسّي أباً وتسن باب حقيقة قلّا حد في نفية .

(و) لا (بقوله يا ابن ماء السام) فإن في ظاهره نفى كونه ابناً لأبيه وليس المراد ذلك بل الشبهة في الجرود والسماحة والصفاء .

(و) لا (بقوله يا بطني لعربي) فإنه من جيل من الناس في سواد العراق وقال ابن أبي ثقفى هو قذف فحدّه فيه لأنه نسبته إلى غير أبيه والحجّة عليه ما روّى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل عن رجل قال لرجل يا بطني فقال لا حدّ عليه .

قوله أو زاده) هو زوج أمه (قوله بأن كلاً منهم يمسّي أباً

الخ) يشير إلى أنه لو نسبته إلى غير حواله فقال ألت ابن فلان حدّه وهو استحسان نصح عليه الكمال (قوله قلّا حدّ في نفية) يعني نفى الصريح في قوله لست بدين فلان جدّه ونظي الحشوي في سببه بحر خاله

(ويطلب) عطف على بطلب المقلوب (من يقع القذف في سبه بقذف المبتى) يعني لا يطلب بحد القذف للمبتى إلا من يقع القذف في سبه بنفسه (كالوا بدوان علواً ولولد وإن سفل) لأن العار يلحق بهم بسبب الحرّية فيتناولهم القذف متى وعده الشئعي حد القذف يورث فثبت لكل وارث حق المطالبة (ولو) كان الطالب (مخزوماً) عن الميزات بالقتل أو الكفر أو الرق فإن المقلوب إذا كان لمخضنة جاز بإليه الكافر أو ليعبد أن يطلب بالحدّ حلفاً للمحكم ويثبت لو لم يولد حال قيام الولد حلفاً لإقرهيهما (أو لو لم يلد) فإن له المطالبة لصحقي الحرّية .

وعند محمد لا يطلب إلا من يورث بالعصوبة (قال يا ابن الزانية وقد مات أبوه فعليه حد واحد) لأن الغلاب في الحدود عندنا حتى الله تعالى قلنا حتى لو قذف رجلاً مراراً أو جماعة كلّ واحد منهم لا يجب أباً حدّ واحد كما سألني حكي عن ابن أبي ثقفى كان قاتب بالكو فمسيح يوماً وجلس يقول حدّ باب منسجود لرجل يا ابن الزانية فأمر يأخذه فأدخل المسجد فضربه حتّين نلّاهن فنادين لقلّبه الزالمن فبلغ ذلك أباه حيفة فقال يا للعجب من قاضي خطأ في مسألة واحدة من خمسة أروحه حدّه من غير خصومة المقلوب ، وحزرتة حتّين ولا يجب عليه إلا حد واحد ولو قفل ألفاً ، ووالى بين الحثّين والأوجب أن يفصل بينهما يترجم أو أكثر ، وحده في التمسجد وقد قال عليه الصلاة والسلام (جنوا مبيدكم متا جدكم وتجاهدكم وسلّ سواكم وفامة

جلودكم) (ولعاصم يسمي أن يكشف أن القذف وإن كان أو ميثان لم تكن الخصومة إليهما) أي وليهما ، وإن اجتمعتا على واحد اجتمعتا على مختلفه بأن قدّ وزاى وخرب وسرق بغام عليه الكلّ ولا يوالي بينهما حيفة لأنها لا بد بل يسطر حتى يترأ من الأول قيداً بحد القذف أوّل أن فيه حق العبد لم يؤامم بالحق وإن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع واستويهما في القرو ليتوبهما بالكتاب ويؤخر حد الشرب لأنه أضعف منهما ذكره الزهامي

(قوله وطلب من يقع القذف في سبه بقذف المبتى) يشير إلى أنه لو عفا بعضهم لم تكن لغيره فاشته لبلغ العار عن نفسه وبه صرح الكمال (قوله جاز بإليه الكافر أو ليعبد أن يطلب بالحدّ حلفاً للمحكم) بخلافه ما في السراج الوهاج وإن كان المقلوب مختصاً جاز بإليه الكافر وليعبد أن يطلب بالحدّ حدّ، فإن أمتحنا بنا القادة قال زفر لست بذلك هـ هـ

وقال في المنجوع وأجرتا قلب ابن الكهف والقذف الأب هـ هـ فحملنا الخلاف مع محكم بل مع زفر جده الله (قوله أو لست) هو ظاهر الروية كذا في الفتح (قوله :وعند محمد لا يطلب إلا من يورث بالعصوبة) كذا في الشفعة وبخلافه ما في الهداية حتّ قال وتثبت لو لم ثبت كما يثبت لو لم لابن حنكلاً لمحمد هـ هـ .

قال الكمال وقوله حلفاً لمحمد يعني في رواية ليست في ظاهر الرواية عنه ثم قال فإن قلت قد فطر القاذف على ولادة مطالبة لا بد الولد بقذف جدّه وجلبه إنما خالف زفر في ذلك عند وجود القرب قدّ وجّه ما في قاضي خان إذا قال جلدك لا حدّ عليه قلّا ذلك إليهما ثم بأن في الحدّ ابدوه من غير كفو وقا يكون قلّا ما لم يضمن مسلماً بخلاف قوله ألت ابن الزانية لأنه لا قد يحدّه ألتى كان أو كانت لمخضنة حدّ (قوله والأوجب أن يفصل بينهما) هذا على سبيل القرح والقدير يعني لو فرمه حدّان لوجب الفصل وليس المراد أنه يفاًم عليه الحدّ هنا بعد الفصل فليثبت له (قوله ذكر الزاليمي) يعني ذكر ما نصّ عليه من قولاي







(قوله والابنوس) يفتح الباء فيما شمع كذا في الفتح وقال العنبي يفتح الياء معرب (قوله وفي الصحاح شجرٌ كُتِبَ الرَّابِعةُ) يعني ووضعه على النار لما قال فيما لا يمتنع القليب جهنم وهو أي القلنس من ذن الأختاب إذا وضع على النار وشجر يخور، كذا من غير تعقير وبهذا يفرق بينه ما يمتنع به من الخشب هذا إذا كان يابس وإن كان رطب القليب بالدار اهد (قوله غير مرغوب فيها) لفظة غير زائدة (قوله وكان خفيفاً) لا يثقل على الواحد حمله (كذا في الهاديّة وعملته بأن القليل منه لا يرغب في سرقه) اهد .

وقال أكنان ونظر فيه بأن يفتح لا يتهي ما يلبث ولا يفتنصها ولما يقبل فيه رغبة الواحد لا ألتصاء ولو صح هذا امتنع القطع في فردة حبل من قماش ونحوه وهو متنع ولما أطلق الحاكم في الكهي القطع اهد .

(قوله لا) أي لا يقطع بأفعول أي حفر (قوله كحصب) أي لم يداخله صنعة ذهب عليه كالخضر الحسنة والقصب المشعوب بوازي حتى لو غلبت في الحصر قطع فيها كالخضر اللبادية والعنابية في جاد ومعتز وأباحتكروا وهي اللبادية بحلاف الخضر الحسبة لقصان إخراجها حيث كانت لتسقط في غير الجزر ولأن شبهة القفاعة فيها كذا قالوا أنه لا يقطع في المالح كذلك ولا يقطع في الآخر والفخر لأن الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظهر الزيادة في الإجماع أنه لا يقطع لالة ينسرق إليه الكسر فكان نفس اللبادية كذا في الفتح (قوله وسنك) شامل للمتلوح (قوله وصناد) شامل للطور بجميع أنواعه حتى

البط والإجاج كذا في القتيبي وهو الأصح كذا في الفهر (قوله وزرنيح) هو بالكسر فاسمٌ معرب كذا في المصباح ونظر بعضهم في الزرنج فقال ينبغي أن يقطع به لكونه مرغواً فيه لالة مخزٌ ونصاً في ذكابين العطارين كسابر الأموال كذا في الفتح (قوله ومغرة) هو بفتح اللام وتسكين العين كذا في الزحان (قوله ونجم) شامل للتعبيد كذا في القتيبي وكذا الحكم في الخبر كذا في الزحان (قوله ونسر على شجر لعنم الإخراج) أي الأخرى والكامل ولذا قال في الزحان ولو مخزاً يحاط (قوله وزرّج لم يضمن) يعني أي القطع بما حصد ووضع في المضطرة وبه صرح في الزحان وقال الكنان والقطع في الحظوة وغيرها إجماعاً لما هو في غير سنة الخطأ أما فيما سواه كان مما يستأنع إليه الأصل لأن لالة عن ضرورة ظهورا وهي نسيج القول رغبة صلي الله عليه وسلم (لا قطع في جماعة مضطر) وعن غير رضى الله عنه لا قطع في عام سنة (قوله ولما في أدوية مطربة) يشير إلى القطع بسرقه لخل وبه صرح أكنان قال وفي سرقه الأصل يقطع بالخل ونقل الطاعفي في كتاب المنجود قال أبو حنيفة لا قطع في الجدل لالة قد صار حراماً مرة

وفي نوادر أبي سليمان برواية علي بن الحنفد لا قطع في الربّ والجلاب (قوله وآلات لهر) قال الكنان واختلف في ظل الغزاة قيل لا يقطع به واختاره الصدوق الشهيد لالة يصلح لغير وإن كان صنعة لغيره وقيل يقطع لالة مال شترم ليس موضوعاً للهر قبس الة لغيره وقوله وحطرج) قال

الكنان ولو كان من ذهب وهو بكسر الشين بوزن طمب (قوله وترو) يفتح الثون وهو اللبنة أي لير نج قالة العنبي (قوله وباب مسجود) فيه استبصار لما يسا قدمه من قوله وباب من خشب والقيدها لتسجود القهي لالة كذا في الثور وكذا قطع ستاع لتسجود كخضره وقاديه لعدم الجزر وكذا السائر الكعبة كذا في الفتح (قوله وتسن) شامل لما لو كان الفز في بيت مطلق في الأصح وكذا أو سرق من ذلك لقيت مالاً غير المكش أو من ثوب سوي القافية وفيه التثبت لا يقطع ولو اعتد لدن ذلك للإمام فطمة سياسة لاحتكام في القتيبي والفتح (قوله ويديل حقه) قال الزبلي وأبو طه حكمة في الصحيح بأن أخذ أحد القنطين وذهبه النصف الثاني بأن القنطين جنس واحد (قوله لالة يبقها وحقه بكون خريفاً فيه) فالة الزبلي وقال في الزحان لالة بصري في معنى الشريك في المشرووف بغير حقه (قوله وإن سرق منه غرضاً يقطع) كذا أو سرق حلاً من فضة وقته دراهم إذا لم يغرل أحدته ردها بدينها فلا يقطع وعن أبو نوسن لا يقطع أي وإن لم يدع الزمناً لأن لة أن يأخذ عنه بعض الغنماء قبل عن ابن أبي ليلى قضاء لحقه أو زها به قللاً هذا يستدل إلى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دارنة لأن المعنى ذلك اهد كذا في الفتح

(وما قطع فيه لم يفتخر) يعني من سرق عتاً فقطع فرداً ثم عاد فسرقها وهي بجاليها لم يقطع لما سألني حتى إذا عتفر فسرقها فبقيت أفعولاً كقول قطع فيه فسيح فسرقه (ولا) يقطع (بسرقه من ذي رجم مخز من ثوب ولو) كان لتسرق (ما ل غيره) يعني أن السرقه من ذي الرجم المخز سواء كان المشروق ما ل ذي الرجم أو ما ل غيره لا يوجب القطع للشبهة في الجزر (بحلاف ماله) أي مال المخز إذا سرق (من بيت غيره) حيث يقطع لصحف الجزر (و) بحلاف (ما ل مزاحبه مطلقاً) أي سواء سرق من ثوبها أو بيت غيرها حيث يقطع لصحف الجزر (و) لا بسرقه (من زوج وعريس ولو) كان سرقه العريس (من جزر خاص له) أي للزوج فإن بسطوة اليد لكل منهما في مال الآخر مانع من القطع (و) لا بسرقه (عبد من سيده أو عرسه) أي عرس سيده أو زوج سيديته لا يوجد الإذن بالأخول عادة في هذه الصورة (و) لا بسرقه المتولى (من مكاتبه) لأن له في اختاره حقاً .

(و) لا بسرقه الضيف (من مصيفه) لأن التبت لم يبق جزاء في حقه لكونه مأثوماً في دخوله (و) لا بسرقه (من معقم) لأن له فيه نصيباً وخمادم تبت أدن له في دخوله نهار) لا يوجد الإذن عادة في المأول وحقيقته في الباني فاحل الجزر وكذا حوايت الضار والمأثبات إذا سرق منها لالة بالها تبت لآخر والأموال والإذن مخصص بالها (و) سرق شيئاً ولم يخرج منه من المأور لا يقطع فيه أيضاً لأن المأور كلها جزرٌ واحدة قللاً بد من الإخراج منها (أو دخل بيتاً وتناول من

هو خارج) حيث لا قطع عليها ما المأل لم يخرج له غراس لم يعتبر وعلى التأل قبل خروجه والذي لم يثبت الجزر فلم يثبت السرقه من كل واحد (و) أنقبت بيتاً فادخل بدة وأخذ نصيباً) حيث لا يقطع لما زوي عن علي كرم الله وجهه الصر إذا كان طريقاً لا يقطع وبشره بهذا (أو طرّ مشرة خارجة من كم غيره) قال في النهاية الصرّوعه الزاهم والمزاد ذهابها عن نفس الكرم ولما كان الحكم هكذا بأن الرط من خارج فليطرق يتحقق الأخذ من الظاهر قلماً جو ذلك الجزر وإن كانت الصرّوعه داخلة فطرقها وأخذها قطع لأن الرط من داخل فليطرق تبقى الصرّوعه داخل الحكم فيوجد الأخذ من الداخل ولو كان مكان الطرّح الرط لم يتكسب الحكم للمكاتب عليه (أو سرق جملًا من قطار أو حجلًا) حيث لم يقطع سواء كان معه سابق بسرقه أو فليد بقرودة أو لأن مقصود السارق والقاء بالسرقة والرقع والمسقة لا الحفظ (وقطع) سارق الجمل والحجل (إن حفظ صاحبه أو نام عليه) فإن سرق على الجمل أو بغرب منه حفظ له (أو ذنب الجمل وأخذ منه شيئاً) يبلغ الضاب فإن الجوارح جزر (أو أدخل يده في ضالو غير أو كده أو جسيه) لاأخذ وأخذ قللاً الضاب (أو أخرج من مقصورة دارٍ فيها مقاصير إلى صفيها لو سرق مقصورة من) مقصورة (أخرى) يعني داراً فيها مخبرات يسكن في كل منها من مال طلق له بالخروج أي يسكن فيها غيره لا دار لأواحيدها ومنها مشغولة بمتاعه وخدماؤه وتبهم البساط (أو ألقى شيئاً من جزر ذي الطريق

ثم أخذ) لأن الرمي حيلة يغاها السارق للغراس فاصدة فيه ولم يعترض عليه بد مقصرة فاهترس لكل وإلّا واحد أقطع وإذا أخرج ولم يأخذ فغير مشعّح لا سارق قللاً يقطع (أو حمله على حمار فسقه فأخرجه) لأن سيرة مصاف إليه لسرقه في المنتد إلى عام أن يثقل السارق سياسة لتبنيه في الأرض بالقصاد .

(قوله وما قطع فيه لم يفتخر) كذا لا يقطع لو كان ذها أو فضة وقطع به ورد فضلة لتسروق منه أدلة أو كانت أدلة فصرّوها دراهم ثم عاد فسرقه لا يقطع عدلي خيفة جليها لئما كذا في الفتح عن شرح الطحاوي (قوله ولا يقطع بسرقه من ذي رجم مخز) يعني ولا مخزبه لا يرتعا عن كتبت العم إذا كانت أختاً من الإصاعة قالة العنبي (قوله ولا بسرقه من زوج وعريس) ولوفي هذه البين والكين لا قطع لو سرق من أخيه ثم تزوجها سواء كان الزوج بعد القضاء بالقطع أو قبله في ظهور الزايرة كذا في القتيبي والفتح وكذا لو سرقته منه لم تزوجه بكون على هذا كذا في الخبر (قوله ولو من جزر خاص له) يعني بأن كان خارج مستحبها مروح بهي الهادة والآخر (قوله ولا بسرقه غير) شامل للقرن والندار والمكاتب وأم أفرد كذا في الخبر ولم يذخر متغن البعض ولعله كالكتاب (قوله ولا بسرقه من سيده أو عرسه) كذا أقرب سيده قال في البحر والعنابة هذا ملحق بمنزلة حتى لا يقطع في سرقه لا يقطع فيها المتولى كالسرقه من أقرب المتولى وغيرهم لالة ما يخلو من السارق عادة في بيت هؤلاء لإقامته لمصالح قوله ولا من مكاتبه) ينبغي على هذا مكاتب للمكاتب (قوله ولا بسرقه الضيف

الخ) .

أطرفة فتمل ما إذا سرق من التبت الذي احتفه فيه أو من غيره من بلك المأور أي أدن له في دخولها وهو متفعل أو في مشلول متفعل ذكره القنوري في حزرجه كذا في الفتح (قوله ولا بسرقه من معقم) مأثور عن

علي رضى الله عنه دراهم وتعليل كذا في الفتح (قوله وخمادم تبت أدن له في دخوله نهار) المأور وقت الإذن بالأخول فيه حتى لو أدن بالأخول لئلا لا يقطع وسواء كان عتاً ع حوطاً أم لم يكن لا يقطع في الصحيح لأن الحكم صالح لصيانة الأموال بالة اختل الجزر بالذوق بال الخول ولذا يقطع إذا سرق منه في وقت لم يؤذن فيه بالأخول بحلاف التسجود إ سرق منه ما عتده حوط لالة ما وضع لآخر الأموال فيقطع السارق كذا في الفتح (قوله لا يوجد الإذن عادة في المأل) فقول لعدم السارق من حرام نهار (قوله حقيقة في الباني لتعيل لقوله وتبت أدن في دخوله وهو ثابت في صحيح الشرح وعن غيره في الهاديّة (قوله أو سرق شيئاً ولم يخرج منه من المأور لا يقطع) قال الزبلي هذا إذا كانت المأور صغيرة أو يتسبغ أهل المأور من البلفاع بصفيها وإن كانت كبيرة فسرق منها وأخرجه إلى صفيها يقطع وإن لم يخرجها منها اهد .

(قوله فإذا بد من الإخراج منها) حزمة أي الإخراج يتحقق خلل الجزر وهذا يحلاف المخز ولا لحفظ لالة يقطع كذا أخذ لإزوال يد المالك بمخز أو أخذ قيمه قبضت لوجها كذا في الفتح (قوله وأدخل بيتاً وتناول من هو خارج حيث لا يقطع عليها) شامل إخراج المأثبات بدة إلى الخارج وإدخال الخارج بدة كذا في الفتح (قوله وبشره بهذا) أي فسرّه على رضى الله عنه بهذا كذا في القتيبي (قوله أو طرّ مشرة

الخ) قال أكنان وعن أبي يوسف لالة يرق الطرّح على كل حال وهو قول الألبه

الطابة وما ذكر من الفصل في الطرّح أن ما يعلق في المأثور من أن الطرّح يقطع لما يتالى على قول أبي يوسف زحمة الله تعالى (قوله لأن مقصود السابق والقبيل

الخ) قالة في الفتح لم قال حتى لو كان مع آا خدام من يتبعها للحفظ قالو يقطع (قوله للإمام

الخ) لجبانسة ما لقه في الفتح عن الجبجيس بعبارة القوا ل ليس مغرّف بالسرقه وحده رجل يذهب في حاجه غير مشغول بالسرقه ليس لأن يثقله ولذا يأخذ ولإمام أن يجسنة حتى يوب بأن لجبن جزأ ههوية مشرّوع .

اهد .

(فصل) (قطع يمين السارق) أما القطع فبالصن وأما البين فبقراءة ابن مسعود ( ففقطوا أيديهما ) والقراءة المشهورة تعديل بها وعملنا (من زلده) لأن البني صلى الله عليه وسلم (أمر بقطع السارق من الزائد) وتخصم لقوله صلى الله عليه وسلم ( ففقطوا وأحسبوا ) (ألا في جزر وبزود شيبين) لالة ولما يقضي إلى التلف وألحد وأجرل مختلف (ثم رجله الشرى أنعاد فأن دلا) أي لا يقطع (وخسب حتى ثوب) وغز وأيضاً قول الشيعي يقطع في الالة بدة الشرى وفي الرابعة رجله الشى لقوله صلى الله عليه وسلم (من سرق ففقطوه فإن عاد ففقطوه فإن عاد ففقطوه) وقد إجماع الصحابة رضى الله عنهم حين جهمهم على رضى الله عنه بقرؤه إلى التمسك من الله تعالى أن أذاع له بة يطيش به ورجل يمشي بها ولم يتحج أحد منهم بالخبر فدل على عدمه وقال الإمام الطحاوي شفه أي شفه هذه الالة فلم يجد لشيء منها أحدًا ولو صح حمل خبر علي السبسة أو الشبح فإن كان جواب هذا الشرط قوله الثاني لم يقطع أما عدم القطع فيما إذا كان (بذة الشرى أو إيمانها) أو امتناعه أو رجله الشى مقطوعة أو طلاء (فإن فيه نظريات جنس المتفعة وهو البطين وأكتشي بحلاف ما إذا كانت أمتح واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شاء بأن فروقه لا يمتنع القطع في ظهور الزايرة وأما عدمه فيما ذكر بقرؤه (أو زدة إلى ماله قبل الخضومة) فبأن الشرى جيب لا تمكن قلّا نظير السرقه وأما فيما ذكر

بقوله (أو ملكه بنية) مع القصر (أربيع أو نقصت قبسته من الضاب قبل القطع) هذا قبل للملك والقصان معاً فإن قام الخضومة عند استيفاء شرط القطع وقذا لفي في المأل وقام كمال الضاب عند الإصناء شرط القطع أيضاً وقد لفي في الشرى وأما فيما ذكره بقوله (أو سرق) ويحد عليه ثا هذا (فأدى) كوزن المشروق (ملكه) وإن لم يجرهن فلأن الشبهة دار للحدة وتثبت بمخزو الأذى لا إجمان وأما فيما ذكره بقوله (أو أقر) أي السارق بالسرقه (أو داعة) أي المذك (أو أحتلها)

وإن لم يترهن حيث لا يقطعان فإن الرجوع عامل في حق الزاجع وموثر للشبهة في حق الآخر لأن الشبهة ثبتت بفقرهما على الشر كذا في الـأوقية وأُسرَق فادعى ملكة أو أخذ السارقون قهر ل فيه بحثت لأن المفهوم من العبارة غرر مطلوب وألحظوا بـ غرر مفهوم منها أمّا الأول لأنّ قولنا أحد السارقين غطف على ضمير فادعى لا لمعنى أو سرق سارقاً لا دعى أخذها وهو تيسر بمطوب وأما الثاني فلأنّ المطوب أن يقرّ الشارقة دعى المالك أخذها كما هو المذكور في الـهيداية والكافي وغيرهما وهو ليس بلازم إذ لا إشعار في العبارة بإقرار وأما فيما ذكره بقرائه ( أو لم يطلّب المالك وإن قرّر لسارق ) فإنّ الملوى شرط فلا بُد من المطالبة ( سرقا وغاب أخذها فترهن على سرقتهما قطع الحاجر ) لأنّ الشارقة إذا لم تثبت على الغائب كان أجيباً

وبعدوى لا أجيب لا تثبت الشبهة ولأنّ احتمال دعوى من الغائب الشبهة شبهة

الشبهة ها لتعزّر ( وقطع ) السارق ( بخصوصه ذي بـ حافظة ) كالب ووصي ونودع وأغاب وصاحب ربنا ومستعير ومشتاجر ومضارب وقابض على سؤم الشرأء ونوكتين ومشتصيح ( وخصوصة المالك ) أيضاً ( من سرق منهم ) مفعول خصوصة أمّا خصوصة ذي بـ حافظة ولأنّ السرقه موجبة للقطع في نفسها وقد ظهرت بنفسها عند القاضي بخبره من عديدها على خصوصة مخترة فيستوفي في القطع ولهم بد صحيحه وهي مقصودة كالمالك فإذا أثبتت كان لهم أن يخاصموا عن أنفسهم لاستردادها أصالة لا غاية لأنه إن كان أميناً لا يمتكّن من أداء الأمانة إلا به وإن كان حبيصاً لا يمتكّن من إسقاط الضمان عن نفسه إلا به يقول سرق مني فليأكل أحياناً في الخصوصة وجب الاستيفاء عند الموت بلأ حاضرة المالك لأن القطع حثّ الله تعالى بخلاف القصاص وأما خصوصة المالك من سرق منهم فإنّ له حقيقة المالك وهي أقوى من اليد المحبطة فإذا جازت بالآية فإن يجوز بالأولى أولى ( لا ) أي لا يقطع من سرق ( من سارق قطع ) يعني إذا سرق رجل شيئاً فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق آخر لا يقطع الثاني لأنّ السرقه إذا لموجب القطع إذا كانت من يد المالك أو الأمين أو الضمين لما مرّ ألفاً ولم يؤدّ جدياً منها هنا إذا السارق ليس بمالك ولا أمين ولا ضمين حتى لو ألقفه لا يضمن كما سيأتي بخلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث لا يكون له وزرّب ( أمال القطع إذا لم يمتد في معنى الغائب ) وقطع عند قرّ يسرقه ( بأن إفرازة صحيح من حيث إله آدمي لأنّ الجزأء ولما

يجب عليه بسبب الجانية والحادثة لما تصحق بواسطة التكليف والتكليف لما يتحقق من حيث إله آدمي لا من حيث إله ما لم يمتد إلى الدالية فيصحب من حيث إله ما لم آدمي إذا لم يمتد فيه لا يرى أن قوله لمعني في هذا لم يمتد لعديدها ( ومما قطع به مطلقاً أي سواء كان منقطع خراً أو عداً ( لئن بقى ردّ إلى صاحبه ) لبقائه على ملكه ( وإنّ لا يضمن وإن ألتف ) لبقائه على الله عزّ وجلّ وسلّم ( لا غرم على السارق بعد ما قطع يمينه ) قوله وإن ألتف ابتداءً إلى ردّ ما روى الحسن عن أبي خيفة أنّ الضمان يجب بالاشتغال ( وروا من سرق ) غطف على ضمير لا يضمن وجاز لفصل ( مرأى فقطع ولو ) كان القطع ( بغيرهم ) أي بعض السرقات ( شيئاً ) مفعول لا يضمن ( منها ) أي من تلك السرقات يعني أن من سرق سرقاً فحضر واحد من أربابها وداعى حقه قالبت فبقي فيها فهو لجميعها وإن يضمن شيئاً عند أبي خيفة وإن حضروا جميعاً ففقطعت يده بحضورهم لا يضمن شيئاً بالوفا ( ولو ) أي لا يضمن إذا ( قاطع يسار من أمر يقطع يمينه يسرقه ) لأنه ألتف وألحق من جنسه ما هو خور منه فإن قيل ألتفتي لم يخلص يقطع اليسرى بل كانت حا حيلة قلنا قلنا ألتفتي كانت مستحقة الإقالة فيقطع اليسرى سبقت فصارلت كما لحاصلة له به ( قال لا سارق هذا القرب بالأصحة قطع ) لكونه قرّاً بالسرقه ( ولو ) قال أنا سارق هذا القرب ( بكونها ) أي يكون الأفضلة بل بتبين سارق ( لا ) أي لا يقطع لكونه عداً لا قرّاً ( وقطع من شيء ما سرق في المأز

فأخرجه فغير ) بعد الشئ ( يساوي العشرة ) أي عشرة ذراهم مضروبة قيد يغلبين أن يكون الشئ في الماء وأن يساوي المسروق عشرة ذراهم بعد الشئ في الماء ( لأنه إذا أخرجه غرر مشقوق وهو يساوي عشرة ذراهم ثم حقه والقصص فيجته بالشيء من العشرة فله لا يقطع قرّاً واحداً ) حتى في النار والقصص فينتد ثم أخرجه لم يقطع لأن السرقه نشأت على الصواب التاميل في القول لا الثاني فغير أن القيد الثاني لا يثبت منه وللهذا ذكر في الـهيداية وغيرهما وقد تركه في الـأوقية والتكثير ( لا ) أي لا يقطع ( من سرق عدة فتح في الجزأء فأخرج ) لأنّ السرقه تثبت على الختم وقد سبق أن سرقه لا يوجب القطع ( ومن جعل ما سرق ) من العشرة والغلب الصواب ( ذراهم وثمانين قطع ) السارق ( وروثت ) المرادهم والمراد الثاني إلى المسروق بعد عدي أبي خيفة رواه لا يردّ بناء على أنها حتممة متفرقة عندهما جوفاً له ( وإن حثرة ) أي القرب الذي سرقه فقطع لها ردّ ولا ضمان عندهما ( وقال محمد بن أحمد بن القرب يغطي ما زاد الصنع فيه لأنّ عن ماله فليدّم من كلّ وجه وهو أصل والصنع فتح فكان اعتبار الأصل أولى ولهذا أمّ الصنع فليدّم صورة ومعنى وحسن صاحب القرب قام صورة لا معنى لإزوال القهر لم يقطع كما مرّ فكان حثّ السارق أحقّ بالترجيح ( وإن سؤد ) السارق القرب ( ردّ ) على المسروق منه عند أبي خيفة لأنّ السرقا نقصاناً فلا يوجب القطع حق المالك ( سرق وفي ولاية سلطان ليس لسلطان آخر قطعاً ) إذ لا ولاية له على من

ليس تحت يده

فصل ( وقوله لقطع بين السارق ) يعني بحثرة المسروق منه وأما حضور الشاهدين ففقدتا عن الحاكم ما نصّه وإذا كان أي المسروق منه حاضراً والشاهدان غائبان لم يقطع أثبات حتى يحضر أو قال لا أبو خيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وقد افي كلّ حدّ وحسن سرق الرجم وينتهي القصاص وإن لم يحضر أو استخشا الله من حقوق الناس ا هـ .

والله ذكره فلا يثبت بقطع بعض المتابع معزاً الحاكم ما لا يفيده هذا ( وقوله لا تحسم ) الحسم الكلي لقطع العلم وفي المغرب والمغني لابن قدامة خزان لغس في اللعن النبي ا علي ا هـ .

ومن الزينة وكلفه الحسم على السارق عندنا ( وقوله لقوله صلى الله عليه وسلّم { فلفظوا واحسموا } ) يقتضي وجوب الحسم والله عللّ بالله لو لم يحسم يؤذي إلى القلف وقال أكنان قرأ لمتصف أي في الـهيداية لأنه لو لم يحسم لا تأس إلى القلف يقتضي وجوبه ولا لتعقّل عن الشاهعي وأخذ الله استحبّ فإن لم يفعل لم يأنه ومنه ولسن دليلين يدعوي عقبة أي عند الشاهعي والله على الله عليه وسلّم مزبّه رواه أبو داود وابن ماجه وعندها ذلك منطق لإتمام إدّاء وإن لم يثبت على الله عليه وسلّم في كلّ من قلمته يكون سنة ا هـ .

( قوله جواب هذا الشرط قوله الثاني لم يقطع ) لم أر جواب الشرط فيما أتته من الشرح فيحوالة غرر راجع لم أر أنه في نسخة ا هـ .

( قوله وأصمتها ) يعني غرر الإيهام ( وقوله أو ردّة إلى مالكه قبل الخصومة ) أشار به إلى أنه لو ردّ بعد القضاء بالقطع يقطع

وكذا بعد الشهادة قبل القضاء استيخا لو ردّة إلى ولد المسروق منه أو ذوي زوجه وكأوا في عياله كرده إلى المسروق منه وكذا ردّة على امرأته أو أجيده مستأفئة أو مشافرة أو مكاتبه ولو ردّة إلى أحد من أصوله وليس في عياله لا يقطع كما في البين ( قوله أو ملكه يمينه مع القرض ) هكذا وقع القيد بالقرض في الـهيداية ولقولنا أن يقول لا يشترط القرض لأنّ الهيئة لقطع الخصم صيّة الله ما كان يثبت لخاصم فيتأدّل ( وقوله هو ل فيه بحث ) الخ ) لا يخفى عدم استيفاء الله لا يخص الحكم بأن يقرّ بالسرقه بل يكتفي المالك أخذها بل حكّم كونها بأثبته ثم ادّعاء المالك كذلك في الحكم فعبارة الأوقية أشدّ لقوله أو لم يطالب المالك ) أي لم يقطع فهذا محلّ جواب الشرط كما في الكثير وخبره لم يمتد لمعني لم قال .

وفي البداية إذا قرأ أنه سرق من قان الغائب قطع استحساناً ولأ يتطرّ حضور الغائب وتصديقهُ قبل عندهما ينظر .

وعدي أبي يوسف لا يتطرّ ا هـ .

وقال صاحب آخر أثبتت هذه عبارة أدابع فإن عبارة قال أبو خيفة ومحمد الملوى في الإقرار شرط حتى لو قرّر السارق أنه سرق ما لا قان الغائب لم يقطع ما لم يحضر ويخاصم عندهما وقال أبو يوسف الملوى في الإقرار ليست بشرط

الخ ا هـ .

قوله سرقا وغاب أحدهما

الخ ) قرأ أي حيلة الآخر لم لو حضر الغائب لا يقطع إلا أن نعا بذلك أثبته عليه لو ثبتت شبهة أخرى وكذا لو قرّر الحاجر بسرقه مع الغائب يقطع في قوله الآخر كما

في الفتح ( وقوله وخصوصة المالك أيضاً ) شامل لما لو كان المسروق منه حاضراً أو غائباً وعنّ محمد لا يقطع بخصوصة المالك حال غيبة المسروق منه والمطالع الأول لأنّ الزامن لما يقطع بخصوصه حال قيام الزامن قبل قضاء الدين أو بعده إذ لو كان مشتهكاً لا يقطع إلا بحضور المرتهين كذا في الفتح وقال في غلبة الدين ويتبعي أن يكون الزامن واثبة القطع إذا كانت قبضة الزامن أدوية من الدين بقدر الصواب ا هـ .

وكذا قال الزلمي قال الزاجعي غفر ربه يتبعي

الخ ) قوله لا يقطع من سرق من سارق ) يعني لا يكون له ولا لزب السرقه والقطع وللولّ لو يادى خصوصة المستردا دوي روايته وليس له ذلك في أخرى ا هـ .

والوجه إذا لا ظهر هذا الحال عند القاضي كاردّه إلى القول ولا إلى الثاني إذا ردّة لظهور جبانة كلّ منهما بل يردّه من يد أي إلى المالك إن كان حاضراً ولا يحفظه كأموال الغائب كذا في الفتح ( قوله وقطع عند قرّ بسرقه ) يعني إذا كان كبيراً وقت الإقرار وإن كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه إن كان مأخوذاً لمال أو المال إن كان قابلاً ويضمنه إن كان حالاً وإن كان محجوراً فإن صدقة المولى يردّ إلى المسروق منه إن كان قابلاً وإن كان حالاً فلا ضمان عليه ولا بعد الصق كذا ذكره ابن الصائغ عن أبي جحاي ( قوله إن بقي ردّ إلى صاحبه ) أي سواء بقي يد السارق أو غيره كما إذا باعوه أو وهبه وسدّه يؤخذ من المشتري والمزغوب له وهذا كقوله هذا القطع وقولنا أن المالك قلّة أنا أضمت له لا يقطع عندها

فله يضمن رجوعه عن دعوى السرقه إلى دعوى المالك كما في الفتح قوله ولا يضمن قاطع يسار من أمر يقطع يمينه ) شامل غرر أخذ وهو الصحيح وسواء قطع لمخطي في الجانية أو في معرفة البين من البسار وهو الصحيح ولكلّه يؤدّب وقيد بالأمر بالقطع لأنه لو قطعاً أحد قبل الآخر والقضاء كان عليه القصاص في أحد والمدة في الخطأ كما في الفهر ( قوله وقطع من شيء ما سرق

الخ ) هذا عندنا وعنّ أبي يوسف أنه لا يقطع وهذا لا يخالف فيما إذا اختار تضمين القصاص وأخذ القرب فإن اختار تضمين القيمة وترك القرب عليه لا يقطع بالبقاء في كلّ حالة إذا كان القصاص فاجتأ فإن كان يسيراً يقطع بالبقاء للجدام سبب المالك إذ ليس فيه اختيار تضمين كلّ القيمة ا هـ . كما في الـهيداية .

وفي الفتح قال في الفهر بالاختارة وفي الصحيح لا يضمن القصاص بلأ يخصص القطع مع الضمان والله لا حتمن القصاص يملك ما حتمنه فيكون هذا القرب مشتركاً بينهما فلا يجب القطع لكثرة يجب بالإجماع فلا يضمن القصاص والدعوى ما ذكر في عامته الكتب ألتبته لا يقطع ويضمن القصاص والقصص بالاشتغال وغرر وار قدّم لا الكنا لو علم أن المقر يكون يسيراً أو يكون فاحشاً أو يكون زانفاً واستيخا كما قد يجب حضان كلّ القريب يملكها في الله واستيخا وعلى هذا لا يقطع لأنه ما ثبتت السرقه إلا بما يملكه بالضمان وقد حذّ الشرائع بأن يقتص أكثر من نصف القيمة وأما الخرق الفاحش فليل ما يوجب نقصان ربع القيمة فصاعداً فاحش

والله قسّر ولو لم يبد أن يكون معنى فصاعداً ما لم يتد به إلى ما به يصير إلهك والصحيح أن الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة أو يسير ما يفوت به شيء من المنفعة ذكره الشرائعي ا هـ .

( قوله وقال لا يردّ بناء على أنها حتممة متفرقة ) يشير إلى أنه يقطع عندهما وهو أحد قولين ذكرهما في الـهيداية بقرائه ثم وجوب الحد لا يشكل على قوله لأنه لم يملكه وهيل على قراءته لا يجب لأنه ملكه قبل القطع ويجب لأنه صار بالمتعة شيئاً آخر قائم بملكه عنه ا هـ .

قوله سرق في ولاية سلطان

الخ ) ذكره في القرض .

وفي مختصر الطهريّة معزّواً إلى الإمام الأجل الشهيد .

ا هـ .



(باب قطع الطريق) لما فرغ من بيان السُّرقة الصُّغرى شرع في بيان السُّرقة الكُبرى فقال (من قصد أن يأخذ قطع الطريق سواً، كان جماعة متشعبين عن طاعة الإمام ففصلوه أو واحداً يتقدم على الاشتغال ففصلوه وهو مُتنبِّه آخرُ فقرةُ الثاني حَسَنَ (معضوماً) أي حال كون القاصد معصوماً لئلا يأن كان مُسَلِّماً أو دُعيّاً فإنه إن كان مُسْتَأْذِناً ففي إقامته أحدُ عليَّه حِلَافٌ على معصومٍ) مُتَّفَقٌ بالصُّغرى البُرْذِيّ فصاد أو أي فساد القطع على سَلَمٍ أو دُعيٍّ حتى لو قطعته على مُسْتَأْذِنٍ لا يجبُ عليه الحدُّ (أو قد) أي أُنْشِئَ (قبل أخذ شيء) من المُلْأَةِ (و) قبل (قال) أي جازب منهم أو أكثر (حَسَنَ) بعد الصُّغرى لِما شرَّبه مُسَكِّراً (حتى يوجب) أن يجرَّه القَوْلُ لا يُلْزِمُ أن يُظهِرَ فيه سبباً المُشْلَعِ (وإن أخذ) أي القاصِدُ (مثلاً) وتوصيبُ كُلِّ مَنْهٍ بصابتٍ (قطع بئذٍ ورَجُلُهُ من حِلَافٍ) إن كان صحيحَ الظَّاهِرِ فكذا في تخلفه الفَقهاء (وإن قيل بهذا أحدُ قولٍ حدٍّ) لا قصاصاً (فلا ينفِعه عتقُ وُثْقٍ) تبرُّع على كونه حدٍّ ولو كان قصاصاً لعداؤي القصاص (وإن قيل وأخذ قطع ثم قيل أو سلب) عطف على قبل (أو قيل) عطف على قطع أي في إتيانِه بما قطع ثم قيل أو سلب (أو سلب حاً ويتبع) أي يُشْتَبِهُ بقطعة بربُّع (حتى يثبوت) والأصل فيه قوله تعالى (ولما جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) الآية . أي يُحَارِبُونَ أو لآءِ الله على حلف المُصْافِ بأن أحداً لا يُحَارِبُ الله تعالى ولا نَفسَهُ وفي الرَّاوي والقوي في أمنا لله تعالى وحفظه فالتعترُّضُ من لَه كالتَّحَرُّبِ الحارِبِ الله تعالى والرَّاوِي ذيه

الربُّوع على الأحوال كالتَّهْ قال أن يُظْهَرُ إن قُودَا

الخ لا الأخير كذا قال مالك مُتَشَبِّهاً بظاهره إذ ثبت ذلك بقوله عليه السَّلام (من أخذ المالَ لا قطع ومن قبل قيل ومن أخذ المالَ وقبل حلب) وقد رُوِيَ أن جريرَ عليه السَّلام لم يُزل بهذا القسم في أصحاب أبي مُرَّة (ويُترَك) مصلوباً ثلاثة أيامٍ يُعْزَرُ به عِزَّةً لا أكثرَ منها لئلا يُتَخَرَّعَ بعدها فيُعادَى الناسَ به

(باب قطع الطريق) لما أخذ هذه عن الصُّغرى لأجلها أُخْرِجُوا وَجُودُا وسُيِّتَ هذه سُرقة أيضاً لئلا رَفَعَ عَنِ الإمام أو من يُقرُّ من غفامة وسُيِّتَ كُزِّي لأن حَرْزَ وقَطْعِ الطريق على أصحابها أَلْأَوَالُ وعلى عائِة المُسْلِمِينَ بالقطع على الطريق وإيذاناً لخطِّ الحدِّ فيها بخلاف الصُّغرى فقرة من قصصه معصوماً (شامل للْعِدِّ أو المُلْأَةِ وهو ظاهرُ الرُّوايةِ واختاره الطَّاهِرِيُّ لأن الواجب قبل وقطع وهي كالأجل في جريان كُلِّ عليَّها عند تحقق سببه منها كما في الفتح (قوله حتى لو قطعته على مُسْتَأْذِنٍ لا يجبُ الحدُّ) أي وتضمنُ المالَ لا يَثْبُتُ عصيته ماله حالاً وإن لم يكن على التَّابِيدِ وتَمَحَّلَ عدمُ أحدِ القطع على المُسْتَأْذِنِ فيما إذا كان مُتَنَفِّذاً أمّا إذا كان مع القاطنة فإنه يجبُ الحدُّ على القاطع وأما عصيته بخلاف الخطأ في ذي الرِّجْمِ بالقاطنة كما في الفتح (قوله وتوصيبُ كُلِّ مَنْهٍ بصابتٍ) أي قد عَصَتْه ذراريهم معصوية كما في السُّرقة الصُّغرى (قوله وإن قبل وأخذ قطع ثم قيل أو سلب

الخ) المُلْأَةُ المَخْصِيَّةُ بين جميع هذه القاطنة وعطفه القتلَ بضمِّ ظاهرٍ في إفاذه تقديم القطع على القتل

وفي الفتح والرباع عطفه بالوَأُو (قوله أو سلب حاً) كَيْفِيَّةُ السُّلْبِ أن يُفْرَزَ خِصَّةً في الأرض ثم يُرْبَطَ عليها خِصَّةُ أخرى عرضاً فيُضَعُ قدَّمته عليها ويُربطُ من أعلوها خِصَّةُ أخرى ويُربطُ عليها يَدَمُه كما في الجوهرة (قوله ويتبع) قال في الجوهرة ولم يُطْعَمَ بالربُّوع في قديمه إلا بسراً ويخصُّصُ بقطعة بربُّع أي أن يَثْبُتَ (قوله أي يُحَارِبُونَ أو لآءِ الله) قال النكح أن أي يُحَارِبُونَ أو عباد

الله وهو أحسن من تغيير أو لآءِ الله بأن هذا الحُكْمُ يَثْبُتُ بالقطع على الكُفْرِ الدُّمِّيِّ ثم قوله تعالى (يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) مُحَارَبَتُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إما باختيارِ عَصائِهِ أَمَرُهُ وإما باختيارِ الرُّسُلِ لأن الرُّسُلَ لَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو المُخِيطُ لطريقِ المُسْلِمِينَ والمُخِيطُ والمُسَوِّكُ بَعْدَهُ لَوَاقِدُ وَإِذَا طَرِيقُ الْبُحْرَيْنِ أَلِيَّ تَوَلَّى حِفْظُهُمَا بِنَفْسِهِ وَتَجِبَ فَقَدْ حَارَبَهُ (قوله لا أكثرَ منها) قال الزُّمْلِيُّ وعن أبي يوسف أنه يُتْرَكُ على حذيتيه حتى يتفطع وتُسَقَطُ لآءُ الخ في الإرداء ع

(وما أخذ عطف) أو أُلْفَ (لا يتضمن) يعني إذا قبل القاطع فلا ضمانَ عليه في مالٍ أخذه اختياراً بالسُّرقة الصُّغرى وقد مرَّ (وبقي لأجل عدمِ حِلْمَا) لآءُ جَزَاءُ المُحَارَبَةِ وهي تصحُّقُ بأن يكونَ رَدًّا للبعضِ حتى إذا زِلَّتْ أَلْفَاهُمُهَا حَارُوا اليَومَ والشرطُ هو القتلُ من واحدٍ منهم وقد جرد (وحجَرٌ ونصاً لهُمُ كما كَتَبَ) بأن قطع الطريق يُحصَلُ بالقتلِ بأيِّ آلة كانت بل يجرَّده أخذُ المالِ أو الإيذاء (وإن جرح وأخذ) المالَ (قطع) أي قطع بئذٍ ورَجُلُهُ من حِلَافٍ (وهو جَرْجُهُ) بأن لا يُحْدِثُماً وجبَ حدُّاً لله تعالى سَطَطَ عصمته نفسُ حدِّ الحدِّ كما نَسَقَطَ عصمته المالُ لا أن القطع مع الضمان لا يخصصُ (وإن جرح فقط) أي لم يُقتَلْ أو لم يأخذَ ما لا جَوَابَ هذا الشرطُ فقرةُ الثاني قال حدٌّ (أو قيل عنداً) بحبيدٍ (وأخذ المالَ قاتٍ) أي لم يُسَكِّتْ (أو) كما فيهم عَزْرٌ مُكَلَّفٌ أي حَسْبِي أو جُرَّ نَ أو دُوْرَ جَم مَحْزَمٍ من المَنَارَةِ أو قطع بعضِ المَنَارَةِ على البعضِ أو وقَّع الطريق لئلا أو تَهَارَا بمصر أو تَينَ مَصْرَينَ مُتَّفَقَينَ قال حدٌّ (أما سَفَرُهُ إِذَا جَرَحَ فقط فأَن هذه الجناية لَيسَ فيها حدٌّ فلا يَسْقُطُ حَتَّى العُدَاوِ سَفَرُهُ في حِسْنِ إِسْهِافِهِ والحدُّ لم يُوجَدِ قَبْلِي حَقُّهُ (فلوئلي) القصاصُ) إن كانت الجراحةَ مَآ فيه القصاصُ (وَأَن تَالِثُ) إن كانت مَآ فيه الأثرُينَ (في الأولى) من الصُّورِ المُذَكَّرةِ وهي ما إذا جرحَ فقط وأما سَفَرُهُ إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَهَا تَابَ وَقَدْ قِيلَ عِنْدَا وأخذَ المالَ فلفظه تعالى (وَأَلَّا الَّذِينَ نَالُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُفْرَزُوا عَلَيْهِمْ) إِذَا سَقَطَ حَظُّ الْعِدِّ فيه .

(و)

يُكَوْنُ (له) أي لِرَولِي (الْفَرْدِ) أي قبل القاطع في غيرها (من الصُّورِ المُذَكَّرةِ وأما إذا كان فيهم عَزْرٌ مُكَلَّفٌ أو ذو رَجْمٍ مُكَلَّفٌ فآلة جناية واحدة قامت بالكُلِّ فإذا لم يُنْفِخْ فَعَلٌ بَعْضُهُمُ مُوجِبٌ بأن فعلَ البَليينَ بعضُ العِلَّةِ وبه لا يَثْبُتُ الحُكْمُ وَذَا سَقَطَ الحدُّ صارَ القتلُ إلى الرُّوَايَةِ إن شَاءُوا فَرَاوَاً لا شَاءُوا عَفَاً وأما إذا أَقْطَعَ بعضُ المَنَارَةِ على البعضِ فأَن الجُرْحَ وَاحِدٌ فَصَارَتِ القاطعةُ عَدَاً وَاحِدَةً وأما إذا قطعَ لَئلاً أو تَهَارَا بمصر أو تَينَ مَصْرَينَ مُتَّفَقَينَ فَلَمَّا انْتَهَاهُ لُحْمُ الرُّعُوتِ إِذَا لَهِيمُ يَزْجُلُونَ بِرُؤْ أَلَمَّا يَصِلُ إِلَى النِّسْأَةِ وَلَوْ كُودُنَ وَحُسُونُ لَرَنَكَابِهِمُ الْجَنَابَةِ وَلَا قِيلُوا فَالْمُنَارُ إِلَى الرُّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُمْ لَوَ كَالرَّوَايَةِ فِي الْمَصْرِ لَئلاً أو فيما يَتَّبِعُهُمُ وَتَينَ المَصْرِ أَقْلٌ مِنْ مَسِيرَةٍ سَفَرٍ تُجْرِي عَلَيْهِمُ أَحْكَامَ طَرِيقٍ لَا فِي الْخَارِجِ وَتَقْبَلُهُ الْعَتَقَةُ لِصِلَحَتِهَا وَهِيَ طَعْمُ شَرِّ الْمُتَعَلِّقَةِ الْمُتَغَلِّصَةِ

(قوله فلا ضمانَ عليه في مالٍ أخذه) كذا لا يتضمنُ ما قبل ما جرحَ كما في التَّيْبِ (قوله ويُقتلُ أ جريحاً حدًّا أو) قال وأما بِمَنَارَةٍ أ جريحاً حُلُوَ الكانَ أولى لِشَوْبِهِ عَزْرُ القتلِ (قوله أو كان فيهم عَزْرٌ مُكَلَّفٌ) كذا أو كان أخْرَسٌ كما في التَّيْبِ (قوله أو مصْرَينَ) أي تَينَ مَصْرَينَ (قوله أو قطع بعضِ المَنَارَةِ الخ) لو أن بعضَ القاطنة لكانَ مَصْرَياً فقرةً وبُكَوْنُ لَه الْفَرْدِ ذَاوُ الْمُتَوَفَّى عِزُّهَا (الْعِدُّ عَزْرُ الْخَارِجِ أي لأنَّ لَه الْعَفْوُ في الأولى أيضاً كما في التَّيْبِ

وفي الخ) بِكُسْرِ التَّوْنِ مُصَدَّرٌ حَتَّى يُعْلَى إِذَا حَتَّ رَجُلًا حَتَّى قُتِلَ فَلَيْسَ (جَنَةً وَسَيَّئِي وَجْهٌ فِي الْجَنَابَاتِ) ن شَاءَ اللَّهُ تعالى (ومنْ أَخَذَهُ فِي الْعَصْرِ قَبْلَ بِهِ) لآءُ صَارَ سَاعِيَا فِي الْأَرْضِ بِالسَّافِ ذَوَيْقِيغِ شَرُّهُ بِالْقَبْلِ

مع القطع امرأةً ففُتِنَتْ وأخذتَ المالَ دونَ الرِّجَالِ لم تُقْتَلْ (الْمَرَاةُ) وقيل الرِّجَالُ عَشْرُ بَسْمَةٍ يَقْطَعُ الطريقَ وأخذتَ المالَ وقُلتَ ففُتِنَتْ وحُسْنُ المالِ (كذا في المَنِيَّةِ .

قوله مع القطع امرأةً

الخ) هذا عَزْرُ طاهرِ الرُّوَايَةِ كما قدَّمناه وهو رُوِيَ هشامُ في نوادره عن أبي يوسفَ قال لم يُحْمَلْ بِإِغَامِ الحدِّ عليها أي المَرَاةُ وَلَإِ إِيْقَامِ عَلَيْهِمُ .

وذكرَ ابنُ سَديَّةَ عن مُخَلَّدٍ عن أبي حنيفةَ أنه يَنَزُّ أَعْنَهُمْ جميعاً لَكُونِ الْمَرَاةِ فِيهِمْ وجعلَ الْمَرَاةَ كَالْمَرْءِ هـ قال النكح أن لمْ عَجِبَ مِنْ بَذْرَةٍ مِنْ نَعْسِ الْمُسَوِّطِ مَسْجُورًا إِلَى طاهرِ الرُّوَايَةِ أَنَّ الْمَرَاةَ كَالرَّجَالِ مع مُسَاعَدَةِ الْوَجْهِ لَه (قوله عَشْرُ بَسْمَةٍ

الخ) هو كذلك مَبْنِيٌّ عَلَى عَزْرِ طاهرِ الرُّوَايَةِ كما في الفتح والمجبُ من المصنَّفِ رَجَمَةُ اللَّهِ ذَكَرَ هَذَا مع إِشَارَةِ الْكُتُبِ إِلَى حِلْفِهِ بِقَوْلِهِ أَوْ كَانَ بَعْضُ الْقَطَاعِ عَزْرٌ مُكَلَّفٌ هـ .

(كتاب الأثارية) لا يخفى وجهُ مناسبة هذا الكتاب لِكتابِ الجُلُودِ والقَوْمِ أَخْرَجُوا فِي أَجْرِ الْكِتَابِ وَهِيَ جَمْعُ شَرَابٍ (والشَّرَابُ) لَعَةً كُلُّ مَا يَشْرَبُ مُسَكِّراً كَأَنَّهُ وَاحِدٌ (وَمَعَ شَكْرٍ) أَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَسْتَحْرُجُ عَنْهُ الأثارية أَرْمَةٌ الْعَسْبِ وَأَلْ قُدْرُ وَالْوَيْبِ وَالْجُرْبِ كَالْحِطَّةِ وَالشَّعِيرِ وَالْمَرْوَةِ لِمَا نَسَخَ أَخْرَجَ مِنْهَا حَالِدَانِي وَمَطْرُوحٌ وَالْمَطْرُوحُ قَدْ يُطْبِخُ حَتَّى يَتَفَى لَهْهُ وَقَدْ يُطْبِخُ حَتَّى يَتَفَى لَهْهُ وَقَدْ يُطْبِخُ حَتَّى يَتَفَى بَعْضُهُ وَالْحَرَامُ مِنَ الْأَثَرَةِ أَيْضاً أَرْمَةٌ وَالْحَالُ أَيْضاً أَرْمَةٌ أَلَا الْحَرَامُ قَبْلُ الْوَلِّ مِنْهُ يَقُولُهُ 'مَرْمَتُ الْخَيْرِ وَإِنْ قَلَّتْ وَهِيَ الْيَمِنْ مِنْ مَاءِ الْعَسْبِ إِذَا عَلِي وَاشْتَدَّ وَفَقِيفَ بِالزَّيْدِ خَصَنَ هَذَا الْاسْمُ بِهَذَا الشَّرَابِ يَأْخُذُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَقِيلَ كُلُّ مُسَكَّرٍ حَتَّى يَلْغَا لَهَا سُبُوتُ خَيْرٍ' لِخَامَرِهَا الْعَقْلَ وَسَوَاءً لِمُسَكَّرَاتٍ كَذَلِكَ قَدْ لَهَا نَسَلُهُ ذَلِكَ بَلِ الشَّائِسُ بِمَا يَخْدِجُهَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ سُبُوتُ الْخَيْرِ حَتَّى أَلْهَا نَزَكَتُ فَاصْتَرَتْ وَاحِدَةً لَهَا فَعَزَّجَهَا كَذَا فِي الصَّحاحِ وَلَمْ يَلْمُ ذَلِكَ نَسَلُهُ إِنْ رَعَايَةِ الْمَعْنَى بِسَبِّ الْإِطْلَاقِ لَا بِسَبِّ الْوُضْعِ وَتَرْجِيحُ الْاسْمِ عَلَى الْفَرَاوَةِ سُبُوتُ بِهَا لِقَارِ الْمَاءِ فِيهَا وَكَانَ عَلَى الْأَدْنِ وَالْكَوْزِ وَقَدْ تَفَرَّقَ فِي مَوْضِعِهِ أَنَّ الْقِيَّاسَ لَا يَجْرِي فِي الْقَعْدَةِ الْقَلْبُ بِالزَّيْدِ شَرَطَ عُدَّةً وَعَيْنُهُمَا إِذَا سَتَرَا صَارَ مُسَكِّراً قَدْ بِالزَّيْدِ أَوْ لَا وَتَينَ الْبَابِي يَقُولُهُ (كذا الظَّاهِرُ وهو ما عَسِبَ طَبِيعُ أَقْلٍ مِنْ قَدَرِهِ) كذا في الِهْدَايَةِ وَالْكَفَى وَقَالَ فِي النَحِيطِ الظَّاهِرُ اسْمٌ لِلْمَلَكُوتِ وهو ما طُبِحَ مِنْ مَاءِ الْعَسْبِ حَتَّى ذَهَبَ

قَلَاهُ وَتَبَقِيَ لَهْهُ وَصَارَ مُسَكِّراً قَالَ الزُّمْلِيُّ وَهُوَ الصُّبْرُ لِمَا رُوِيَ أَنَّ كِبَارَ الْمُصْحَافَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى عَلَيْهِمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ مِنَ الْمَاءِ وَهُوَ مَا ذَهَبَ لَقَاهُ وَتَبَقِيَ لَهْهُ (وَقَطَّأ) أي الْخَيْرُ وَمَا ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ قَلْبِهِ (نَجَاسَةٌ) أَمَا الْخَيْرُ فَلْيُؤَيِّهَا بِالْأَكْبَالِ الْقَطِيعَةِ حَتَّى يَسْتَعَا لَهْهُ وَجَسَا وهو اسْمُ لِحْرَامِ الْجَسَنِ الْهَيْئِ كَمَا فِي الْكَلْفِي وَوُزِدَتْ الْأَحَادِيثُ لِمُتَوَفِّاةِ الْمَعْنَى فِيهِ وَأَمَّا مَا ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ قَلْبِهِ فَآلةٌ حَسْبُ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْخَيْرِ وَتَينَ الثَّالِثُ يَقُولُهُ .

(و) حَرَمُ الشُّكْرِ وهو أَيٌّ مِنْ دَمَاءِ الرُّطْبِ (كذا في الِهْدَايَةِ وَالْكَفَى وَتَينَ الرَّابِعُ يَقُولُهُ (وتَبَقِيَ الرُّيْبُ نِيَادًا عِلَاشًا) أي الظَّاهِرُ وَالشُّكْرُ وَالتَّبَقُّعُ (واشْتَدَّتْ وَقَدِيفَتُ بِالزَّيْدِ) لِأَنَّهُ هَذِهِ الْأَثَرِيَّةُ أَلَا لِحْرَامِ عَدَدِ أَبِي حنيفةَ إِذَا حَصَلَتْ لَهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ وَعَدَهُ بِكَفَى الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي الْخَيْرِ وَخَرْمَةُ الْخَيْرِ أَقْوَى (من خَرْمَةِ الْقَالَةِ لِأَنَّهُ فِيهِ فَلْيُؤَيِّهَا بِالْأَكْبَالِ لَا شُبُهَةَ فِيهَا أَصْلًا كَمَا مَرَّ فَكَيْفَ شُرْطُجُهَا وَلَمْ يَخْرُجْ نَعْمُهَا وَلَمْ يَتَضَمَّنْ مُتَكَلِّفُهَا) أَلَا أَنْ تَكُونَ لِلدُّمِيِّ (وَوُجِدَ حَدُّهَا وَلَوْ قَطْرَةً وَحَارِبَ عِزُّهَا إِنْ سَكَّرَ)

(كتاب الأثارية) (قوله أعلم أن جميع ما يستخرج منه لأثارية

الخ) المُصَدَّرُ حَرْزٌ مُسَلِّمٌ فَإِنَّ الْقَوَامَةَ لِحَرْزِ الْفَرَسَادِ وَالْجَنَاسِ وَالشَّهْدِ وَأَلَّا دِنَ مِنَ الْبَلَايَةِ أَلَيْ يَخْذُ مِنْهَا الْأَثَرَةُ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي حَادٍ عَنِ أَنَّ الْمُتَضَلِّفَ ذَكَرَ مَا يُسْتَعْمَلُ مِنَ الْأَلْبَانِ فِيمَا يَأْتِي (قوله وهي) أي بِكُسْرِ التَّوْنِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ قَالَهُ الْعَدَوِيُّ (قوله بلْ) إِنَّمَا سُبُوتُهُ بِمَا يَخْدِجُهَا (قال الْعَدَوِيُّ وَأَمَّا عَزْرُهَا فَكُلُّ وَاحِدٍ لَهَا سَمٌ مِثْلُ الْمَلَكُوتِ وَالْبَاقِ وَطَائِفُ الْخَيْرِ عَلَيْهِمَا مَجَازٌ (قافية) : لم يُعْرَضِ الْمُتَضَلِّفُ لِحَرْزِ بَسْمَةِ الْعَرَبِيِّ بِسَخْرِجٍ بِالْمُسْتَطَرِّ مِنْ فَعَلَاتِ الْخَيْرِ وَنَجَاسَةِ مَعْلُومَةٍ غَلِيظَةٍ كَامِلَةٍ لَكِنْ لَيسَ كَحَرْمَةِ الْخَيْرِ بِأَعْلَمِ أَفْخَرِ مُسْتَحْلَةٍ وَعَدَمُ الْحَدِّ يَلُونُ سَكْرَ لَئْسَ خَيْرًا فَلَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلْيَأْتِشَاهُ فِي حُكْمِ الْعَرَبِيِّ ثُمَّ رَأَيْتَ هَذَا فِي حَرْزِ الْعَقِيَّةِ فَلْيُفْهَمْنِي فَرَجَاعُ (قوله ثُمَّ الْقَذْفُ بِالزَّيْدِ شَرَطَ عُدَّةً وَعَيْنُهُمَا إِذَا سَتَرَا صَارَ مُسَكِّراً قَدْ بِالزَّيْدِ أَوْ لَا) لَعَلَّ صَرَاةً صَارَ خَيْرًا كَمَا هِيَ عَارَاةٌ لَمِصَحٍ وَقَوْلُهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا فِي الْمَرْوَبِ وَقَالَ قَاضِي حَادٍ وَعَنِ الْمُتَضَلِّفِ أَنَّ مَآ أَبِي حَفْصَ الْكَبِيرِ الْخَارِجِي رَجَمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَحْدَثَ بِقَوْلِهِمَا قَوْلَهُ كَذَا الظَّاهِرُ (كذا سَتَرَا بِالطَّاءِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَيُسَمَّى الْمُتَضَلِّفُ عَلَى مَا فُسِّرَتْهُ أَوِ اللَّيْثُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَيُسَمَّى الْبَذْأُ أَيْضاً أَوْ الْمُتَضَلِّفُ لِذَاهِبِ الْمُضَلِّفِ أَلَا فَقِ الْإِدْبَابُ مَا قَدِمَهُ كَمَا فِي الرِّجَالِ وَكَأَنَّهُ سَمِّيَ بِالطَّاءِ لِإِقْرَالِ عَمْرِ زَحْنِي اللَّهُ عَنَهُ مَا أَشْبَهَ هَذَا بِطَاءِ الْبَعْرِ وَهُوَ الْفَرَطَانُ الَّذِي يُقَالُ بِهِ الْبَعِيرُ إِذَا

كَانَ بِهِ جُرْبٌ ذَكَرَهُ الْعَدَوِيُّ (قوله (وفي النَحِيطِ الظَّاهِرُ اسْمٌ لِلْمَلَكُوتِ وهو ما طُبِحَ مِنْ مَاءِ الْعَسْبِ حَتَّى ذَهَبَ لَهْهُ وَتَبَقِيَ لَهْهُ وَمَا ذَهَبَ أَقْلٌ مِنَ الْقَلْبِ) قَالَ الزُّمْلِيُّ وَهُوَ الصُّبْرُ) أَلَا وَجْهٌ يَصُوِّرُ بِهِ لَحْكُنًا وَلَا نَسْبَةَ لَهَا حَتَّى كَمَا نَسَبَتْهُ فَأَنَّ الْمُتَحَكِّمَ بِمُخَرَّبِيهِ فِي الِهْدَايَةِ وَالْكَفَى وَالْكَفَى وَهُوَ الْعَمِيرُ الَّذِي ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ قَلْبِهِ وهو عَزْرٌ مَاءِ النَحِيطِ فَآلةُ الَّتِي ذَهَبَ لَهْهُ وَأَوَّلُ حِلَافٍ فِي الطَّرِيقِ وَأَمَّا نَسْبَةُ فَأَنَّ الظَّاهِرَ يُطْبِخُ بِالْشَّرَابِ لَهْهُ عَلَى أَثَرِيَّةٍ فِيهَا الْعَمِيرُ الَّذِي ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ قَلْبِهِ وَهُوَ الْعَمِيرُ الَّذِي ذَهَبَ لَهْهُ وَآلَهُ الَّذِي ذَهَبَ لَهْهُ وَآلَهُ الَّذِي ذَهَبَ لَهْهُ وَيُسَمَّى بِالطَّاءِ كُلُّ مَا طُبِحَ مِنْ عَمِيرِ الْعَسْبِ مُطْلَقًا فَالْفَرَسُ عَلَى الْكَذِّ وَلَا عَلَى الِهْدَايَةِ وَالْكَفَى لَا حِكْمًا وَلَا نَسْبَةً (قوله وَقَطَّأ) أي الْخَيْرُ وَمَا ذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ قَلْبِهِ نَجَاسَةٌ (لَغَلِيظُ نَجَاسَةِ الطَّاءِ عَلَى إِحْدَى الرَّابِتَيْنِ كَمَا فِي الْخَالِيَّةِ وَشَرَحَ الْعَدَوِيُّ (قوله فَآلةٌ حَسْبُ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْخَيْرِ) بِعِي خَرْمَةُ وَنَجَاسَةُ غَلِيظَةٍ لَا فِي الْحُكْمِ بِكَفَرٍ مُسْتَحْلَةٍ وَلَا أَحَدٌ يَشْرَبُ مَا دُونَ الْمُسَكَّرِ مِمَّا وَحَسْنًا بِأَلِفٍ الْإِلَافِ وَيَصِحُّ نَعْمُهَا عِنْدَ الْإِسْمِ لِقَالِ الْمُتَضَلِّفِ فِيهَا بَعْدَ خَرْمَةِ الْخَيْرِ أَقْوَى مِنْ خَرْمَةِ الْقَالَةِ أَلَا قِيَهُ )

قوله وحرم السكر

(الخ) لم يثبت حكمه بحاشة السكر وتبيع الزبيب وهي خفيفة وفي رواية غليظة في أخرى كما قاله العيني (قوله مطوخا أدنى طبخ) قال الزبيبي وهو أن يطبخ إلى أن يتضح

وأما الخانقين المائل بقره (وحل المثلث العبي) وهو ما طرح من ماء العنب حتى ذهب لثاقه وبقي قلته (وإن على واشتد وسكن) من الغليان هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وما لا يك والشاهبي قبياة وكثرة حرام سبل أبو حنيس الكبير عدا فقال لا يحل شره فقبل خالفت أبا حنيفة وأبا يوسف فقال لا لأنهما يجان لا سبزاء الطعام والشرس في زماننا يشربون الفجور والشهوي فلم أن الخلاف فيما إذا قصد به التقوى فاما إذا قصد به القهي فلا يحل اتفاقا والذي نصب عليه لثاء عندما ذهب لثاقه بالطح حتى يرق ثم يطبخ طبخة حكمة حكم المثلث ما أصب الماء عليه لا يزيدة إذا صغف بطاف ما إذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكل لأن الثاء يذهب أولًا لثاقه وأ يذهب منه ما يبقو لأن الثاء جب قلبي ما العنب وتبين النبي بقره (وحل يذ الشر والزبيب مطوخا أدنى طبخة وإن على واشتد وسكن) من الغليان عندنا.

وعند محمد والشاهبي حرام وأحكام فيه كآكامه في المثلث المذخور وتبين الثالث بقره (و حل) (الخليطان) وهو أن يجمع بين ما العنبر والزبيب مطوخا أدنى طبخة وينترك إلى أن يظلي ويشد فله أيضا يحل إذا شرب ما لم يسكر بل لا يفر وطرب وتبين الرابع بقره.

(و) حل) يذ العسل والدين والر والشعير والبرة وإن لم يطبخ) وهل يحد في هذه لأشربة إذا سكر منها قيل لا يحد قالوا الأصح أنه يحد بلا تفصيل بين المطوخ والي لا أن

الفقهاء يجمعون عليها في زماننا كاجتماعهم على سائر الأشربة المخرمة بل فوق ذلك وكذا المتخذ من المأان إذا اشتد (إذا شربت) قيد لقوله حل أي حل هذه الأشربة لأربعة إذا شربت (ما لم يسكر) وإذا سكر واحد منها كان القذح الأخير حراما لأنه المفسد (بل لا يفر وطرب) متعلق بقره شره بتا وهذا القيد غرض مخصص بهذه الأشربة بل إذا شرب الماء وغرة من المتخات يفر وطرب على هيئة السقفة حرمت أعلم أن السكر حادة نعرش للباس من ابتلاء ومناه من البحرة المتصاعدة إليه فيعطل عنه غلبة الميثر من الأمور المستنة والقيحة وهو حرام بل لا جناح على كبح الطريق المفضي إليه فذا يكون أيضا حراما كما في الأربعة السابقة وقد يكون مما حافى الأربعة اللاحقة وسكر المضطر إلى شرب الخمر والسكر لتأصيل من الأذوية والأفذية المتخذة من غير العنب قيل فإن الحل والخمرة من صفات اللعال الاختيارية حتى إن الخمر يكون واجب الرلك والسكر على ما ذكر تس بفعل فصلا عن كراهه اختياريا قلنا معنى كراهه حراما حرمة المنابذة إلى تحصيله وكسب أسباب حصوله كما قالوا هي تان وجوب الإيمان وخمرة الكفر باللهما من الكيفيات القسا ذون اللعال الاختيارية فمثير (وحل الخمر) عطف على المثلث أي حل حل الخمر أي الحل الذي يحول الخمر إليه (ولو) كان تعريه (بطايع) كلفاء الملع والخمر مثلا إليه (ولا يكره تخليلها) وقال الشاهبي يكره ولا يحل الحل الحاصل به وإن كان

بالقاء شيء فيه قوله واحد وإن كان يلوته قلة في الحل قران (والإبياد) أي حل البخا ذ البيد (في اللهباء) وهو القرع (والحنم) وهو الخرة الخضراء (والمرقش) وهو الطرف المظلي بالرفقت (والقمير) وهو طرف يكون من الخشب المتفور وإن هذه الطررف كانت مخصصة بالخمر قلما حرمت حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعملنا هذه الطررف إما لأن فيه تشبها بشراب الخمر وإما لأن فيها أثر الخمر قلما معنى مدة أباح الله صلى الله عليه وسلم استعمالها وأيضًا يتبع في إنباء خمره في يئخذ ذ لينة كما من مرة فإذا تركوه واستمر الأمر وروى الشنيد

قوله وعند محمد والشاهبي حرام) قال في الرقاع والحقها محمد قلها بالخير في المشهور عنه كاشاهبي ومالك وبه يغني وذكر أ دقة من صحيح مسلم وابن جات والكتب الستة وغيرها (قوله قيل لا يحد) قوله في المشروط كما في الرهان قوله فلهما من الكيفيات المستأذون اللعال الاختيارية) أقر المجرذ المأثر القسائي لا يكون إيمانًا ولا كفارًا إذ الإيمان من لا يحد من الخمر به إغفاء مع القول وهو الضيق بالشهادتين أو بملونه والكفر يوجد بارتداء لبس البغايا ولا يمحى علمه ولا رجه لغيره كون الإسلام والكفر من اللعال الاختيارية لخصها لهما بها وهذا نص نفسه بما قدمته في كتاب الاستحسان مخالفا لهذا واستطاعة برسالة سنيها مرابي العلاف في تعريه مسألة حقيقة الإيمان وحده والطلا قوله ولا يكره تخليلها) أي فيكون مما حافى قد بلغنا ل الله يكون واجب لحفظ المائل عن الفحشاء مع الأذرة عليه فإن الخمر مما ل في الحيلة حتى يصح تركيل مسلم دما يتبعها وإن لم تكن مشوشة لما لأللاب له كجدة الميتة (قوله والبياد) قال الزبيبي وإن التبد فيها قبل استعمالها في الخمر لا يشكال في حله وطهارته وإن استعمل فيها الخمر لم أجد فيها خطر فإن كان ألوعاء عيقا يظهر بغسله لثا وإن كان جديدا لا يظهر عنه دشم يحلف الحيني وعندي أبي يوسف لثا لثا ويحلف كل مره وهي من مثالي غلب ما لا يمتصير وقيل عند أبي يوسف مثلاً مرة بعد أخرى حتى إذا خرج الماء صافى غر

متغير قولنا أو طعنا أو ربحا حكم بظاهريه.

اهـ.

(فرع مهم من التبيين) ذكر في الهذابة أن الاستشفاء بالحرام جائز إذا علم أن فيه بقاء وليس له دواء أخر غيره وعزاه إلى الأذرية

(وكره شرب دوح الخمر والاشطاط به) أرا ذلك لحرمة الحرمة لأن فيه أجزاء الخمر وعثر به لعدم القاطع فيه كما مر في أول كتاب النكاحية والاستحسان (ولا يحد ما ربه بلما سكر) لأن وجوب الحد في قبي الخمر لكونه داعيا إلى الكبر والمزجي ليس كذلك فاعتبر حقيقة السكر.

(كتاب الحيات) لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الجنود والأشربة الجنانية اسم لفعل يجرم شرعا سواه تعاقب ما لا أنفس وفي اصطلاح الفقهاء حمت بما تعلق بالقروس والأطراف وحسن العصباء وسرقه بما تعلق بالأموال (القتل) وهو فعل مؤثر في إلهاف الروح وهو على ما ذكر في المشروط ثلاثة أقسام عمد وحطأ وشبه عمد وكان أبو بكر الرازي يقول هو حشنة أقسام عمد وشبه عمد وحطأ وأ حزى الخطا وقيل بسبب واختارة المتأخرون والمزاد به بيان أنواع قتل عطف به الأحكام التالية وأما القاتل أورا كبره كالاجم والقصاص وقيل بالحرية والقفل صلا في حق قطع الطريق بين الأول بقوله (أما عمد وهو قتل آدمي قسما) (أحرز به عن الخطأ ولا يخفى ما في قول الأوقية حرته قسما من السامع (بخو سباح) أي بسباح ونحوه (في طريق المأزاة) فإن القصد فعل القلب لا يتوقف عليه فالقيم استعملنا المألة القاطعة غالبا مقامه تسييرا كما قيم السفر مقام المشقة (كيلة ودار وزجاج ومحدو من خضب أو حجر) فإن المألة القاطعة غالبا هي المحدودة باللهما هي المعدة للقتل حتى لو حرته ببحر كجر أو خضب كجر أو يصنجه حديد أو نحاس لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وسألي في شبه العمدية المنابة إلى الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في طاهر الرواية

(كتاب الحيات) (قوله وفي اصطلاح الفقهاء حمت) يعني في هذا الباب ولا فحيات الحج لم تتعلق بنفس الأدمي ولا أطرافه مع إطلاق الفقهاء عليها الجنابة (قوله ومحدو خشب ومحدو حجر) لم أره به حلالا والحنلاف في اللؤلؤ من الحديد ونحوه كالنحاس قوله أو يصنجه حديد أو نحاس لا يجب القصاص عند أبي حنيفة) يعني في غير طاهر الرواية لقوله بعدة.

وفي الحائية أن الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في طاهر الرواية اهـ.

ومقتضى طاهر الرواية رواية الطحاوي عن أبي حنيفة وقال في الخلصة فقل هذا الرواية أي رواية الطحاوي بغير الجرح سزاء كان حديدا أو زرا أو حرا بعد أن يكون آلة يقصد بها الجرح قال الصاد الشنيد في نسخوه وهو الأصح أن المتعتر عند أبي حنيفة الجرح اهـ.

قوله وسألي في شبه العمد) لم يستوف ثمة جميع ما ذكر هذا إذ لم يذكر فيه حرته يصنجه حديد أو نحاس ولكنه ذكره في باب ما يوجب القود

(وخرطه) أي شرط القتل العمد (كون القاتل مكلفا) أي عاها بالغا لدا مر في أول المخلود أو غير المكلف ليس أهلا للغو بات وقا في الخاصة ليس لصبي والمجنون عنه وهو خطأ بينهما (و) كون المتعطل معصوم الدم) بأن يكون مسلما أو دحا (أنا) (أحرار) عن الملماتين فإن عصمة دمه مؤقتة إلى رجوعه (بالظر إلى القاتل) (أحرار) عا إذا قتل وقد يكره عا حتى وجب عليه القصاص ثم قيل بشره أيضا فإن كان معصوم الدم بالظر إلى أنه يكره لكنه كان معصوم الدم بالظر إلى بشره أبا ولا وجب على بشر القصاص إن كان قتل وإنما عندنا ولية إن كان خطا كما سألني (وأن لا يكون بينهما) أي بين القاتل والمتقول (شبهة لاد) (و) شبهة (ملك) لدا سألني أن القتل حديد لا يكون عندا حتى يرتب عليه القصاص

(وحنكته ألوم) لقوله تعالى (ومن يقل مؤمنا متعمدا الجرازة جهنم خالنا فيها) وقد ورد فيه أحاديث كثيرة والعقد عليه الإجماع (والقود عا) (والقود عا) أولي مخيرة بته وتبين أا أا الله ولدا قوله تعالى (حجب عليكم القصاص مني القتل) (والمراد به العمد لأنه أوجب في الخطأ التية لقوله تعالى (ومن قيل مؤمنا خطا) الثانية.

والله قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (العند قود) أي توجة القود فإن نفس العمد لا يكون قودا أقر في كل من الملائين اشكال أنا في القول فهو أن من القرا عدا لتفرق في الأصول أن الخصيص لا يحد لأحد بل على الحصر فخصيص الخطأ بالحد لا يدل على قصر التية على الخطأ بل يجرؤ أن تكون التية مشتركة بين العمد والخطأ كما ذهب إليه الشاهبي وأما في الذي فهو أن من القرا بعد المقررة في الأصول لا يتبادر فبعد المطلق نسخ وهو لا يجر ببحر الواحد والظاهر أن هذا الحديث كذلك ومن أذى الشبهة عليه لثان وأا تخصيص علم الخمر الواحد قيل أن يخصص بكلام مشتغل مؤسرا لا يجر ولتلفظ القتل في الآية لا مطلق إلا عام وعلى التفسيرين لا يجرؤ القتل ببحر الواحد بل الوجه أن يقال إن الآية لمفسر بعضها بغضا فقولته تعالى (ولكم في القصاص حاة) يدل أن موجب العمد هو القصاص فقط لأن معنى الآية على ما ذكر في التفسير وتجب العا أن القاتل إذا لاحظ أنه قد قتل الرادع بالضرورة عن القاتل فإذا لم يقل لم يقل لم يقل

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

فَيَقْيَانِ عَلَى الْحَيَاةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا مُخْتَصٌّ بِالْعَمْدِ فَإِنَّ الْقَاتِلَ فِي الْخَطَا لَا يُقْتَلُ بَلْ يَخْلَصُ بِالِدِّيَّةِ وَبِهِ يَظْهَرُ الرَّدُّ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ مِمَّا تَفَرَّدَتْ بِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَلَهُمُ الصَّوَابُ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ ( إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ وَلِيُّهُ ) بَلَا بَدَل ( أَوْ يُصَالِحَ بَدَل ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ .

( وَ ) حُكْمُهُ أَيْضًا ( حِرْمَانُ الْإِرْثِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا مِيرَاثَ لِقَاتِلٍ } ( وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ) أَيِ فِي الْعَمْدِ عِنْدَنَا سَوَاءٌ كَانَ عَمْدًا يَجِبُ فِيهِ الْقصاصُ أَوْ لَا كَالْأَبِ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ عَمْدًا وَرَجُلٌ قَتَلَ مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَهَاجِرْ إِلَيْنَا عَمْدًا كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ كَاسْمِهَا مَا حَيَّةٌ لِلْإِثْمِ وَالْإِثْمُ فِي الْعَمْدِ أَكْثَرُ فَكَأَنَّ ادَّعَى إِلَى إِبْجَابِ الْكَفَّارَةِ وَلَنَا أَنَّ الْكَفَّارَةَ دَائِرَةٌ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعُقُوبَةِ كَمَا مَرَّ فِي الْيَمِينِ الْعُمُوسِ فَلَا تَجِبُ إِلَّا بِسَبَبٍ دَائِرٍ بَيْنَ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ كَالْخَطَا فَإِنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِ الْفِعْلِ مُبَاحٌ وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي أَصَابَهُ حَرَامٌ بِسَبَبٍ تَرَكَّ التَّشْيِيتِ

( قَوْلُهُ وَمَنْ ادَّعَى الشُّهُرَةَ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ ) بَيَانُهُ مَا قَالَ الْغَزِّيُّ فِي شَرْحِهِ قَدْ صَرَّحَ الْأَكْمَلُ فِي الْعِنَايَةِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَامَّ لَمْ يُخَصَّ أَوْ لَا بَلْ خُصَّ مِنْهُ مَا لَوْ قَتَلَ غَيْرَ مُحَقَّنٍ الدَّمِ عَلَى التَّأْيِيدِ وَخُصَّ مِنْهُ قَاتِلٌ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شُبْهَةٌ وَلَادٍ أَوْ شُبْهَةٌ مِلْكٌ فَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الْقَبُولِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ أَوْ يُصَالِحُ ) هُوَ عَفْوٌ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ يُبَدَّلُ كَالْخَطَا يَعْنِي وَشِبْهَ الْعَمْدِ

وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَأَمَّا شِبْهُ الْعَمْدِ وَهُوَ قَتْلُهُ قَصْدًا بغيرِ مَا ذَكَرَ ) فِي الْعَمْدِ كَالْعَصَا وَالسَّوْطِ وَالْحَجَرِ الصَّغِيرِ وَأَمَّا الضَّرْبُ بِالْحَجَرِ وَالْخَشَبِ الْكَبِيرِ فَمِنْ شِبْهِ الْعَمْدِ أَيْضًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِغَيْرِهِ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ فِي هَذَا الْفِعْلِ مَعْنَى الْعَمْدِيَّةِ بِاعْتِبَارِ قَصْدِ الْفَاعِلِ إِلَى الضَّرْبِ وَمَعْنَى الْخَطَا بِاعْتِبَارِ عَدَمِ قَصْدِهِ إِلَى الْقَتْلِ لِأَنَّ آلَةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا لَيْسَتْ بِآلَةِ الْقَتْلِ وَالْعَاقِلُ إِنَّمَا يَقْصِدُ إِلَى كُلِّ فِعْلٍ بِأَلَيْهِ فَاسْتَعْمَلَهُ غَيْرَ آلَةِ الْقَتْلِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ قَصْدِهِ إِلَيْهِ فَكَانَ خَطَاً بِشِبْهِ الْعَمْدِ ( وَحُكْمُهُ الْإِثْمُ ) لِقَصْدِهِ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ شَرْعًا ( وَالْكَفَّارَةُ ) لِأَنَّهُ خَطَاً نَظَرًا إِلَى الْآلَةِ فَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً } الْآيَةُ .

وَبَيْنَ الْكَفَّارَةِ بِقَوْلِهِ ( تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ( فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ } الْآيَةُ .

وَالْإِطْعَامُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فِيهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَإِثْبَاتُ الْإِبْدَالِ بِالرَّأْيِ لَا يَجُوزُ وَيُجْزِيهِ رَضِيعُ أَحَدِ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ لِتَبِعِيَّتِهِ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا وَالسَّلَامَةَ فِي أَطْرَافِهِ ثَابِتَةً ظَاهِرًا وَعَالِيًا وَلَا يُجْزِيهِ مَا فِي الْبُطْنِ لِأَنَّهُ عُضْوٌ مِنْ وَجْهِهِ فَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ اسْمِ الرَّقَبَةِ ( وَدِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ) وَسَيَاتِي بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( بَلَا قَوْدٍ ) أَيِ لَيْسَ فِيهِ قَوْدٌ لِشِبْهِهِ بِالْخَطَا كَمَا عَرَفْتَ ( وَهُوَ ) أَيِ شِبْهُ الْعَمْدِ ( فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ) مِنْ الْأَطْرَافِ ( عَمْدٌ ) يَعْنِي إِذَا جَرَحَ عُضْوًا بِآلَةٍ جَارِحَةٍ وَجَبَ فِيهِ الْقصاصُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُرَاعَى فِيهِ الْمُمَائِلَةُ كَمَا سَيَاتِي ( فَلَيْسَ فِيهِ ) أَيِ

فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ( شِبْهُهُ ) أَيِ شِبْهُ الْعَمْدِ كَمَا لَوْ كَانَ فِي النَّفْسِ لِأَنَّ إِثْلَافَ النَّفْسِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْآلَةِ وَمَا دُونَ النَّفْسِ لَيْسَ كَذَلِكَ

قَوْلُهُ خِلَافًا لِغَيْرِهِ ( أَيِ كَصَاحِبِيهِ ) قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ الْإِثْمُ ( مِنْ حُكْمِ شِبْهِ الْعَمْدِ حِرْمَانُ الْإِرْثِ أَيْضًا وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ

كَمَا ذَكَرَهُ فِيمَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَلَكِنَّهُ سَيَذْكُرُ مَا يُفِيدُهُ ( قَوْلُهُ وَالْكَفَّارَةُ ) هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ صَاحِبُ الْإِيضَاحِ وَجَدْتُ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا أَنَّ لَا كَفَّارَةَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْوَجُوبُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَالسَّلَامَةُ فِي أَطْرَافِهِ ثَابِتَةٌ ظَاهِرًا وَعَالِبًا ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ عَدَمِ وَجُوبِ ضَمَانِ دِيَةِ أَطْرَافِهِ فِي الْجَنَائَةِ عَلَيْهَا أَنَّ الْحَاجَةَ فِي التَّكْفِيرِ لِدَفْعِ الْوَاجِبِ وَالظَّاهِرُ يَصْلُحُ حُجَّةً لَهُ وَالْحَاجَةُ فِي الْإِثْلَافِ إِلَى الزَّامِ الضَّمَانِ وَهُوَ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِيهِ وَلَئِنَّهُ يَظْهَرُ حَالِ الْأَطْرَافِ فِيمَا بَعْدَ التَّكْفِيرِ إِذَا عَاشَ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْإِثْلَافِ فَافْتَرَقَا كَذَا فِي مَنَحِ الْغَفَّارِ لِلْعَرَبِيِّ ( قَوْلُهُ يَعْنِي إِذَا جَرَحَ غَضُوءًا بِآلَةٍ جَارِحَةٍ وَجَبَ فِيهِ الْقِصَاصُ ) الْخ ( فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَهُ لِأَنَّ إِثْلَافَ النَّفْسِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ آلَةِ وَمَا دُونَ النَّفْسِ لَيْسَ كَذَلِكَ مُنَاقِضٌ لِكَلَامِهِ هَذَا ( قَوْلُهُ كَمَا سَيَأْتِي ) أَيِ فِي الْقَوَدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

وَذَكَرَ الثَّالِثُ بِقَوْلِهِ ( وَإِمَّا خَطَأً وَهُوَ إِمَّا فِي الْقَصْدِ كَرَمِيهِ مُسْلِمًا وَلَوْ عَبْدًا يَظُنُّهُ صَيِّدًا أَوْ حَرِيًّا ) فَإِنَّهُ لَمْ يَخْطِئْ فِي الْفِعْلِ حَيْثُ أَصَابَ مَا قَصَدَ رَمِيَهُ وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِي الْقَصْدِ أَيِ فِي الظَّنِّ حَيْثُ ظَنَّ الْآدَمِيَّ صَيِّدًا وَالْمُسْلِمَ حَرِيًّا وَإِنَّمَا قَالَ وَلَوْ عَبْدًا لِدَفْعِ تَوَهُُّمِ أَنَّ الْعَبْدَ مَالٌ وَضَمَانُ الْأَمْوَالِ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ آدَمِيَّةٌ لَا مَالِيَّةٌ ( أَوْ ) خَطَأً ( فِي الْفِعْلِ كَرَمِيهِ غَرَضًا فَأَصَابَ آدَمِيًّا ) فَإِنَّهُ أَخْطَأَ فِي الْفِعْلِ لَا الْقَصْدِ فَيَكُونُ مَعْلُومًا لِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَعَمَّدَ الضَّرْبَ مَوْضِعًا مِنْ جَسَدِهِ فَأَصَابَ مَوْضِعًا آخَرَ مِنْهُ فَمَاتَ حَيْثُ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذْ جَمِيعُ الْبَدَنِ مَحَلٌّ وَاحِدٌ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى مَقْصُودِهِ فَلَا يُعْذَرُ وَإِنَّمَا صَارَ الْخَطَأُ نَوْعَيْنِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَصَرَّفُ بِفِعْلِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ فَيَحْتَمَلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الْخَطَأَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ كَمَا ذَكَرَ أَوْ الْجَمْعَ بِأَنَّ يَرْمِي آدَمِيًّا يَظُنُّهُ صَيِّدًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ مِنَ النَّاسِ

وَذَكَرَ الرَّابِعُ بِقَوْلِهِ ( وَإِمَّا جَارٍ مَجْرَى الْخَطَأِ كَنَائِمٍ انْقَلَبَ عَلَى رَجُلٍ أَوْ سَقَطَ مِنَ السَّطْحِ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ ) فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِخَطَأٍ حَقِيقَةً لِعَدَمِ قَصْدِ النَّائِمِ إِلَى شَيْءٍ حَتَّى يَكُونَ مُخْطِئًا لِمَقْصُودِهِ لَكِنْ لَمَّا وَجَدَ فِعْلُهُ حَقِيقَةً وَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَثْلَفَهُ كَفِعْلِ الطُّفْلِ فَيُجْعَلُ كَالْخَطَأِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ كَالْمُخْطِئِ ( وَحُكْمُهُمَا ) أَيِ حُكْمُ الْخَطَأِ وَالْجَارِي مَجْرَاهُ ( الْإِثْمُ دُونَ إِثْمِ الْقَتْلِ ) أَمَّا الْإِثْمُ فَلْيَتْرَكَ التَّحَرُّزُ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ الْمُبَاحَةَ لَا تَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا فَإِنْ أَدَّى فَقَدْ تَرَكَ التَّحَرُّزَ فَأِثْمٌ وَأَمَّا كَوْنُهُ دُونَهُ فَلِعَدَمِ الْقَصْدِ ( وَالْكَفَّارَةُ وَالِدِّيَّةُ ) أَمَّا كَوْنُهُمَا حُكْمُ الْخَطَأِ فَبِالنَّصِّ وَأَمَّا كَوْنُهُمَا حُكْمُ الْجَارِي مَجْرَاهُ فَظَاهِرٌ ( وَحُرْمَانُ الْإِرْثِ ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَقْصِدَ اسْتِعْجَالَ الْمِيرَاثِ وَأَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ الْقَصْدَ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ وَأَنْ يَكُونَ مُتَنَاقِضًا لَمْ يَكُنْ نَائِمًا قَصْدًا إِلَى اسْتِعْجَالِ الْإِرْثِ

وَذَكَرَ الْخَامِسُ بِقَوْلِهِ ( وَإِمَّا قَتْلٌ بِالسَّبَبِ ) أَيِ بِكَوْنِهِ سَبَبًا لِلْقَتْلِ ( كَاثِلَافِهِ بِحَفْرِ الْبُئْرِ أَوْ وَضْعِ الْحَجَرِ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ ) فَيُذْ لِحَفْرِ وَالْوَضْعُ ( أَوْ ) وَضْعُ ( خَشْبَةٍ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ ) مِمَّا هُوَ سَبَبٌ لِلْإِثْلَافِ ( إِلَّا أَنْ يَمْشِيَ ) الْهَالِكُ ( عَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى الْبُئْرِ وَنَحْوِهِ ( بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْحَفْرِ وَنَحْوِهِ ) فَحَيِّثُ لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ عَلَى الْحَافِرِ وَنَحْوِهِ ( وَحُكْمُهُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ) لِأَنَّ الْفَاعِلَ سَبَبُ التَّلَفِ وَهُوَ مُعَدِّ فِيهِ فَكَأَنَّهُ مُوقِعٌ فِي الْبُئْرِ وَدَافِعٌ عَلَيْهِ الْحَجَرَ فَوَجَبَ الدِّيَّةُ وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ ( بِلَا كَفَّارَةٍ وَلَا إِثْمِ الْقَتْلِ ) لِأَنَّ الْقَتْلَ مِنْهُ مَعْدُومٌ حَقِيقَةً وَالْحَقُّ بِهِ الْخَطَأُ فِي حَقِّ الضَّمَانِ فَبَقِيَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَإِنَّمَا قَالَ وَلَا إِثْمَ الْقَتْلِ لِأَنَّهُ يَأْتِمُّ بِالْحَفْرِ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ ( وَلَا إِرْثَ إِلَّا هُنَا ) لِأَنَّ الْجُرْمَانَ بِسَبَبِ الْقَتْلِ وَلَا قَتْلَ هُنَا

قَوْلُهُ وَلَا إِرْثَ إِلَّا هُنَا ( مُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ قَدَّمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسَامِ مَعَ حُكْمِهِ إِلَّا شِبْهَ الْعَمْدِ كَمَا ذَكَرْنَا

( بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَوْدَ وَمَا لَا يُوجِبُهُ ) ( يَجِبُ بِقَتْلِ مَعْصُومِ الدِّمِّ عَمْدًا ) ( قَيْدٌ لِلْقَتْلِ ) ( بِشَرَايِطَ ذِكْرَتْ ) ( مِنْ كَوْنِ الْقَاتِلِ مُكَلَّفًا )

إِلْحُ ( فَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ) لِمَامِ الْمُمَاتِلَةِ ( وَبِالْعَبْدِ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ } وَلَنَا إِطْلَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى { أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ } وَالتَّخْصِصُ بِالذِّكْرِ لَا يَنْفِي مَا عَدَاهُ لَا يُقَالُ لَوْ ذَلَّ لَوْجَبَ أَنْ لَا يُقْتَلَ الْعَبْدُ بِالْحُرِّ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ يُجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ تَفَاوُتٌ إِلَى التَّقْصَانِ فَلَا يُمْنَعُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ ذَلَّ يَجِبُ أَنْ لَا يُقْتَلَ الْعَبْدُ بِالْحُرِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ } ( وَالْمُسْلِمُ بِالنَّمِيِّ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُقْتَلُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ } وَلَنَا مَا رَوَى { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ مُسْلِمًا بِذِمِّيٍّ } وَقَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا أُعْطُوا الْجَزَاةَ لِتَكُونَ أَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا وَدِمَاؤُهُمْ كَدِمَائِنَا وَالْمُرَادُ بِمَا رَوَى الْحَرْبِيُّ لِسَيَاقِهِ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ وَالْعُطْفُ لِلْمُعَايَرَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ وَلَا ذِمِّيٌّ بِكَافِرٍ فَيَكُونُ مُسْتَأْمَنًا ضَرُورَةً ( لَا هُمَا ) أَيْ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ ( بِمُسْتَأْمَنٍ ) غَيْرِ مَعْصُومِ الدِّمِّ عَلَى التَّأْيِيدِ كَمَا مَرَّ ( بَلْ هُوَ بِمِثْلِهِ ) أَيْ يُقْتَلُ الْمُسْتَأْمَنُ بِالْمُسْتَأْمَنِ قِيَاسًا لِلْمُسَاوَةِ بَيْنَهُمَا وَلَا يُقْتَلُ اسْتِحْسَانًا لِقِيَامِ مُبِيحِ الْقَتْلِ ( وَ ) يُقْتَلُ الْعَقْلُ بِالْمَجْنُونِ وَالْبَالِغُ بِالصَّبِيِّ وَالصَّحِيحُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمَنُ وَنَاقِصُ الْأَطْرَافِ وَالرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ ( لِلْعُمُومَاتِ ) وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا ( لِعَدَمِ الْمُسْقِطِ ) ( لَا عَكْسُهُ ) أَيْ لَا يُقْتَلُ الْأَصْلُ

بِفَرْعِهِ يَتَنَاوَلُ الْأَبَ وَالْجَدَّ وَالْجَدَّةَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يُقَادُ الْوَلَدُ بِوَلَدِهِ } ( وَلَا سَيِّدٌ بِعَبْدِهِ وَمُدَبَّرُهُ وَمُكَاتِبُهُ وَعَبْدُ وَلَدِهِ ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْجِبُ لِنَفْسِهِ الْقِصَاصَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا وَلَدِهِ عَلَيْهِ ( وَعَبْدٌ بِعَضِيهِ لَهُ ) لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَنْجَزُ ( وَلَا ) أَيْ لَا يُقْتَلُ قَاتِلُ عَبْدٍ الرَّهْنِ حَتَّى يَجْتَمَعَ عَاقِدَاهُ ( أَيْ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ ) لِأَنَّ الْمُرْتَهَنَ لَا مِلْكَ لَهُ فَلَا يَلِي الْقِصَاصَ وَالرَّاهِنُ لَوْ تَوَلَّاهُ لَبَطَلَ حَقُّ الْمُرْتَهَنِ فِي الرَّهْنِ فَشَرَطَ اجْتِمَاعَهُمَا لِيَسْقُطَ حَقُّ الْمُرْتَهَنِ بِرِضَاهُ . وَذَكَرَ فِي الْعِيُونِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَفْخَرِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَثْبُتُ لَهُمَا وَإِنْ اجْتَمَعَا كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَا قَاتِلُ مُكَاتِبٍ قَتَلَ عَمْدًا عَنْ وَفَاءٍ ) أَيْ وَقَدْ تَرَكَ مَا يَبْقَى بِيَدِهِ .

( وَ ) عَنْ ( وَارِثٍ وَسَيِّدٍ وَإِنْ اجْتَمَعَا ) أَيْ الْوَارِثُ وَالسَّيِّدُ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَوْتِهِ حُرًّا أَوْ رَقِيقًا فَعَلَى الْوَلَدِ الْوَلِيُّ هُوَ الْوَارِثُ وَعَلَى الثَّانِي الْمَوْلَى فَاشْتَبَهَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ وَارْتَفَعَ الْقِصَاصُ ( فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَارِثًا غَيْرَ سَيِّدِهِ أَوْ ) تَرَكَ ( وَلَا وَفَاءً أَقَادَ سَيِّدُهُ لَتَعْيِينِهِ وَلَا قَوْدَ يَقْتُلُ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ظَنَّهُ مُشْرِكًا بَيْنَ الصَّغِيرِ بَلْ يُكْفَرُ وَيَدِي ( أَيْ يُعْطَى الدِّيَّةُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَمْدٍ بَلْ خَطَأً ) مَاتَ ( بِفِعْلِ نَفْسِهِ ) بِأَنْ شَجَّ نَفْسَهُ ( وَ ) فِعْلٌ ( زَيْدٌ ) بِأَنْ شَجَّهُ ( وَأَسَدٌ ) بِأَنْ عَقَرَهُ ( وَحَيَّةٌ ) بِأَنْ لَدَغَتْهُ ( ضَمِنَ زَيْدٌ ثُلُثَ الدِّيَّةِ ) لِأَنَّ فِعْلَ الْأَسَدِ وَالْحَيَّةِ جِنْسٌ وَاحِدٌ فِي كَوْنِهِ هَدْرًا فِي الدَّارَيْنِ وَفِعْلُ نَفْسِهِ هَدْرٌ فِي الدُّنْيَا مُعْتَبَرٌ فِي الْعُقُوبِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْإِجْمَاعِ وَفِعْلُ الْأَجْنَبِيِّ مُعْتَبَرٌ فِي الدَّارَيْنِ فَصَارَتْ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةً أَجْنَاسٍ

فَتَوَزَّعَ دِيَّةُ النَّفْسِ أَثْلَاثًا فَيَكُونُ التَّلَفُ بِفِعْلِ الْأَجْنَبِيِّ ثُلُثَهَا فَلِزَمُهُ ثُلُثُ الدِّيَّةِ لَكِنْ فِي مَالِهِ لِأَنَّهُ عَمْدٌ وَالْعَاقِلَةُ لَا تَعْمَلُ الْعَمْدَ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

( بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَوْدَ وَمَا لَا يُوجِبُهُ ) ( قَوْلُهُ وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ وَجْهِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ ( قَوْلُهُ ) وَلَا قَاتِلَ عَبْدٍ الرَّهْنِ حَتَّى يَجْتَمَعَ عَاقِدَاهُ ( قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَإِنَّمَا وَجَبَ خُضُورُ الْمُرْتَهَنِ لِيَسْقُطَ حَقُّهُ بِرِضَاهُ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ وَفِيهِ نَوْعٌ إِشْكَالٍ لِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ قَدْ تَمَّ بِالْهَلَاكِ فَكَيْفَ يُعْتَبَرُ رِضَاهُ لِيَسْقُطَ حَقُّهُ ؟ يُمَكِّنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ غَيْرُ مُتَعَدِّرٍ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ الْقَوْدِ إِمَّا بِالصَّلَحِ أَوْ بِدَعْوَى الشُّبْهَةِ فِي الْقَتْلِ فَيَصِيرُ خَطَأً كَذَا

في الكفاية اهـ .

وحكم ما إذا حصر أحدهما واقتصر يطلب من مجمع الروايات ( قوله وذكر في العيون  
الخ ) قال في الظهيرية وهو أقرب إلى التَّفَقُّع ( قوله وغيرهما ) منه ما في المحيط من المشي على عدم القود ولم  
يذكر خلافه ولو اجتمع الراهن ومُرْتَهَنُهُ قوله ولا قاتل مكاتب  
الخ ) كذا لا قود يقتل عبد المكاتب ولا يقتل ابن المكاتب كما في المحيط ( قوله فإن لم يترك وارثا غير سيده  
أو ترك ولا وفاء أقاد ) هذا عندهما وعند محمد ليس له القود كما في البرهان

( شهر سيقا على المسلمين وجب قتله ) لقوله صلى الله عليه وسلم { من شهر على المسلمين سيقا فقد أحل دمه  
{ أي أهدره وإنما وجب لأن دفع الضرر واجب ( ولا شيء به ) أي يقتله وإنما قاله بعد القول بالجواب لجواز أن  
يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كما في الجمل الصائل والمجنون كما سيأتي ( كذا ) أي يجب أيضا )  
قتل شاهر سلاح على رجل مطلقا ( أي ليلا أو نهارا في مصر أو غيره ( أو ) شاهر ( عصا ليلا في مصر أو نهارا  
في غيره فقتله المشهور عليه عمدا ) حيث لا يجب عليه شيء لما مر ( تبع سارقته المخرج سرقته ليلا وقتله جاز )  
ولا يجب بقتله شيء لقوله صلى الله عليه وسلم { قاتل دُون مَالِك } ( إذا تعين ) أي القتل ( لخلص ماله ) وإذا  
لم يعين لم يجز وكذا إذا قتله قبل الأخذ إذا قصد الأخذ ولا يتمكّن من دفعه إلا بالقتل وكذا إذا دخل دار رجل  
بالسلاح فغلب على ظن صاحب الدار أنه قاصد لقتله حل قتله ( شهر عصا نهارا في مصر قتل من قتله عمدا ) لأن  
العصا ليس كالسلاح والظاهر لحوق الغوث نهارا في المصر فلا يفضي إلى القتل ( شهر سلاحا فضرَب فأنصرف  
فقتله المضروب يُقَاد ) القاتل لأنه إذا انصرف عادت عصمته الزائلة بالضرَب فإذا قتل آخر قيل معصوما فعليه  
القود ( وضمن قاتل مجنون وصبي شاهرين السلاح ولو كان قتلهما عمدا الدية ) مفعول ضمن ( في ماله ) لما مر  
أن العواقل لا تضمن العمد .

( و ) ضمن قاتل ( جمل صال عليه القيمة ) وذلك لأن فعل المجنون والصبي والدابة غير متصف

بالحاضرة فلم يقع بغيره فلا تسقط العصمة ومقتضى قتل النفس المعصومة في الدمي وجوب القصاص لكنه امتنع  
لوجود الميِّح وهو دفع الشر فيجب الدية فيه والقيمة في الدابة  
( قوله شهر سيقا على المسلمين وجب قتله ) قال الزبلي إذا لم يمكن دفعه إلا به ( قوله أو شاهر عصا ليلا في  
مصر ) لو أطلقه عن قيد المصر لكان أولى لشموله غيره ( قوله فقتله المشهور عليه  
الخ ) كذا لو قتله غير المشهور عليه دفعا عنه لا يجب شيء كما في التبيين ( قوله تبع سارقته ) يعني سارق قدر  
عشرة دراهم فما فوقها كما في البرهان ( قوله إذا تعين ) قال في البرهان كأن صاح عليه وأنشده الله والاسلام  
ثلاثا فلم يتركه فقتله حيث يهدر دمه ( قوله وضمن قاتل مجنون وصبي شاهرين الدية ) قال في البرهان وقيل  
ينفيها أي أبو يوسف الدية في رواية عنه ( قوله ولو كان قتلهما عمدا ) لا يخفى أن ظاهر العبارة شمول القتل خطأ  
بمقتضى ولو الوصلي ولا يخفى فساده لما أن الخطأ على العاقلة والذي يظهر لي زيادة الواو من ولو فتكون لو  
شرطية لجوب الدية في مال قاتل الصبي والمجنون دفعا لشرهما عمدا

( يقتص بجرح ثبت عيانا أو بشهادة جعله مجروحا وذا فراش حتى مات ) يعني أن طريق ثبوت القصاص سوى  
الإقرار أمران أحدهما أن يجرح رجل رجلا بمحضر جماعة فمات منها والثاني أن يشهد رجلان أنه يجعله مجروحا

وَذَا فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ ( وَلَوْ ) كَانَ جُرْحُهُ إِيَّاهُ ( بِنَحْوِ مِسْلَةٍ ) وَهِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ إِبْرَةٌ عَظِيمَةٌ يُقَالُ لَهَا بِالْفَارِسِيَّةِ " جَوَال دُوز " ( لَا بِنَحْوِ إِبْرَةٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى السَّلَاحِ ( إِلَّا أَنْ يَغْرَزَ الْإِبْرَةَ فِي مَقْتَلِهِ ) أَيَّ فِي مَوْضِعٍ يُقْتَلُ بِغَرَزِ الْإِبْرَةِ فِيهِ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْقِصَاصُ كَذَا فِي الْكَفِيِّ ( وَبِحَدِّ مَرٍّ ) غُطِفَ عَلَى نَحْوِ مِسْلَةٍ أَيْ يُقْتَصُّ أَيْضًا بِجُرْحٍ حَدِّ مَرٍّ وَهُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ " كَلْنَك " لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى السَّلَاحِ ( لَا ظَهْرُهُ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَرَوِي عَنْهُ إِذَا جَرَحَ وَجَبَ بِهِ الْقِصَاصُ ( وَلَا عُودٌ أَوْ مُثْقَلٌ أَوْ حَتَقٌ ) وَهُوَ بِكَسْرِ الثُّونِ مَصْدَرُ قَوْلِكَ حَتَقَهُ يَحْتَقُهُ كَذَا فِي الصَّحَاحِ ( أَوْ تَغْرِيقٌ أَوْ سَوْطٌ وَآلِي فِي ضَرْبِهِ فَمَاتَ ) لِأَنَّ وَجُوبَ الْقِصَاصِ يَخْتَصُّ بِالْعَمْدِ الْمَحْضِ وَذَا بَأَنْ يَبَاشِرَ الْقَتْلَ بِأَلْيِهِ وَهِيَ آلَةُ الْجَارِحَةِ لِأَنَّ الْجُرْحَ يَعْمَلُ فِي تَقْضِ الْبَيِّنَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَغَيْرُهُ يَقْضُهَا بَاطِنًا لَا ظَاهِرًا وَقَوَاهُ بِالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ( كُلُّ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْحَدِيدِ كَالصُّفْرِ وَالتُّحَاسِ وَالرَّصَاصِ وَالنَّهَبِ وَالْقِصَّةِ وَالْأَثْنِ كَالْحَدِيدِ لَوْ ) كَانَ ( لَهُ حِدَّةٌ تَهْرُقُ ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ فِي مَعْنَى السَّلَاحِ ( رَمَاهُ بِمِقْدَارِ حَدِيدٍ يُقْتَلُ بِهِ ) أَيَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقْتَلَ بِهِ ( فَجَرَحَهُ أَوْ لَا فَمَاتَ مِنْهُ قَتْلٌ كَذَا لَوْ ضَرَبَهُ بِعَصَا رَأْسُهَا مُضَيَّبٌ بِالْحَدِيدِ وَقَدْ أَصَابَهُ الْحَدِيدُ فَجَرَحَهُ أَوْ لَا أَوْ ضَرَبَهُ بِقَدَرِ حَدِيدٍ أَوْ قَمْعَمَتِهِ أَوْ عُمُودِهِ

فَمَاتَ مِنْهُ ) كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ إِذَا لَمْ يَجْرَحْ كَمَا لَوْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا الْكَبِيرَةِ أَوْ الْحَجَرِ الْمَلُورِ وَلَمْ يَجْرَحْ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ قَاضِي خَانَ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فِي الْحَدِيدِ وَمَا يُشَبِّهُهُ كَالْتُّحَاسِ وَغَيْرِهِ لَا يَشْتَرُطُ الْجُرْحُ لَوْ جُوبَ الْقِصَاصِ

( قَوْلُهُ يُقْتَصُّ بِجُرْحٍ ثَبَتَ عِيَانًا أَوْ بِشَهَادَةٍ ) ( الْخ ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ذُكِرَتْ فِي الْكَنْزِ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ قَوْلُهُ وَلَا بِنَحْوِ إِبْرَةٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِلَّا أَنْ يَغْرَزَ الْإِبْرَةَ فِي مَقْتَلِهِ ( هَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى رِوَايَةٍ قَالَ فِي اخْتِيَارِ رَوَى أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَنْ ضَرَبَ رَجُلًا بِإِبْرَةٍ وَمَا يُشَبِّهُهُ عَمْدًا فَمَاتَ لَا قَوْدَ فِيهِ وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا الْقَوْدُ لِأَنَّ الْإِبْرَةَ لَا يُقْصَدُ بِهَا الْقَتْلُ وَيُقْصَدُ بِالْمَسْأَلَةِ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ غَرَزَ بِالْإِبْرَةِ فِي الْمَقْتَلِ قُتِلَ وَإِلَّا فَلَا أ هـ .

وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ ضَرَبَ بِإِبْرَةٍ أَوْ بِشَيْءٍ يُشَبِّهُ الْإِبْرَةَ مُتَعَمَّدًا فَقَتَلَهُ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ فَإِنْ ضَرَبَهُ بِمِسْلَةٍ أَوْ نَحْوِهَا فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ لِأَنَّ الْإِبْرَةَ مِمَّا لَا يُقْصَدُ بِهَا الْقَتْلُ وَإِنْ كَانَتْ جَارِحَةً لِأَنَّهَا آلَةُ الْخِيَاطَةِ دُونَ الْقَتْلِ فَإِذَا تَمَكَّنَ شُبْهَةٌ عَدَمِ الْقَصْدِ امْتَنَعَ وَجُوبُ مَا لَا يُجَامَعُ الشُّبْهَةُ وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ فَهِيَ آلَةُ جَارِحَةٍ يُقْصَدُ بِهَا الْقَتْلُ وَفَرَّقَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بَيْنَ مَا إِذَا غَرَزَ بِإِبْرَةٍ فِي الْمَقْتَلِ أَوْ غَيْرِ الْمَقْتَلِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ .

وَفِي نَوَادِرِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ ضَرَبَهُ بِإِبْرَةٍ وَطَعَنَ بِهَا فَالَحَّ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ قُتِلَ أ هـ . وَبِهَذَا تَعَلَّمَ وَجَهَ اقْتِصَارِ قَاضِي خَانَ عَلَى عَدَمِ الْقِصَاصِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ ضَرَبَهُ بِإِبْرَةٍ مُتَعَمَّدًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ الْإِبْرَةَ فَمَاتَ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ أ هـ .

وَتَعَلَّمَ أَيْضًا وَجَهَ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْبَدَائِعِ مِنْ لُزُومِ الْقِصَاصِ بِالْقَتْلِ بِالْإِبْرَةِ عَمْدًا مُخَالَفًا لِقَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ وَبِحَدِّ مَرٍّ ) الْمَرُّ بِالْفَتْحِ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ فِي الطِّينِ كَذَا فِي الْمُغْرِبِ ( قَوْلُهُ لَا ظَهْرُهُ ) يَعْنِي وَلَمْ يَجْرَحْهُ وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ وَقَدْ مَنَّا تَصْحِيحَهَا عَنْ

الْخُلَاصَةِ ( قَوْلُهُ وَرَوِي عَنْهُ ) أَيَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا جَرَحَ وَجَبَ الْقِصَاصُ ظَاهِرٌ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهَا الْجُرْحُ بِنَحْوِ مُثْقَلِ الْحَدِيدِ وَكَذَا عَلَى رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ تَصْحِيحِ الْقِصَاصِ فِي

الْجُرْحُ بِنَحْوِ مُثْقَلِ الْحَدِيدِ ( قَوْلُهُ وَلَا عُودٌ أَوْ مُثْقَلٌ ) يَعْنِي مُثْقَلَ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ لَا مُثْقَلَ حَدِيدٍ وَإِلَّا كَانَ مُسْتَعْتَبِي عَنْهُ بِمَا قَالَهُ قَبْلَهُ وَبِحَدِّ مَرٍّ لَا ظَهْرَهُ لِأَنَّ ظَهْرَهُ مُثْقَلٌ وَلَكِنَّهُ مَعَ هَذَا يُنْقِصُ مَا يَذْكُرُهُ عَقِبَهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ رَمَاهُ بِمِقْدَارِ حَدِيدٍ فَمَاتَ يُقْتَلُ بِهِ سَوَاءٌ جَرَحَهُ أَوْ لَا وَدَفَعَ الْمُنَاقِضَةَ بِأَنَّهُ مَشَى فِي كُلِّ عَلَى رَوَايَةٍ وَلَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي فِي مِثْلِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ وَعَلِمْتُ التَّصْحِيحَ بِمَا فِي الْخُلَاصَةِ ( قَوْلُهُ أَوْ حَقٌّ ) وَهُوَ بِكَسْرِ التَّوْنِ مُصَدَّرٌ أَيْ مُصَدَّرُ خَنْقَةٍ إِذَا عَصَرَ حَلْقَهُ قَالَ الْفَارَابِيُّ وَلَا يُقَالُ بِالسُّكُونِ كَمَا فِي الْمُغْرَبِ ( قَوْلُهُ كُلُّ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْحَدِيدِ )  
 ( الْخ ) تَقْيِيدُهُ بِالْحَدِيدِ لَيْسَ لَازِمًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ اللَّيْطَةَ وَمُحَدَّدَ الْخَشَبِ وَالْحَجَرَ وَكُلَّ مُفَرَّقٍ لِلْأَجْزَاءِ كَالْحَدِيدِ ( قَوْلُهُ قَالَ قَاضِي خَانَ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ )  
 ( الْخ ) قَدَّمَهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجَنَائَاتِ وَقَدَّمْنَا تَصْحِيحَ رَوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ

( قَتَلَ مَنْ لَهُ وَلِيٌّ وَاحِدٌ فَلَهُ ) أَيْ لِذَلِكَ الْوَلِيِّ ( قَتَلَ الْقَاتِلَ قِصَاصًا ) قَبْلَ قَضَاءِ الْقَاضِي بِالْقِصَاصِ ( بِنَفْسِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَيْ لَهُ أَنْ يُقْتَلَ بِنَفْسِهِ الْقَاتِلَ ( أَوْ أَمَرَ الْغَيْرَ بِهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ ( إِذَا كَانَ الْأَمْرُ ظَاهِرًا ) هَذَا قَيْدٌ لِجَمِيعِ مَا سَبَقَ يَعْنِي إِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا بِمَحْضَرِ جَمَاعَةٍ وَكَانَ لَهُ وَلِيٌّ وَاحِدٌ جَازَ لَهُ قَتْلُ الْقَاتِلِ بِنَفْسِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ مُتَعَدِّدًا فَإِنْ اتَّفَقُوا كَانُوا كَالْوَاحِدِ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ الْقَتْلُ وَجَازَ أَيْضًا أَنْ يَأْمُرَ آخَرَ بِقَتْلِهِ أَمَّا كَوْنُهُ قَيْدًا لِجَوَازِ الْقِصَاصِ لَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلَمَّا مَرَّ فِي جَوَازِ الْقِصَاصِ بِجُرْحٍ ثَبَتَ عِيَانًا وَأَمَّا كَوْنُهُ قَيْدًا لِجَوَازِ الْأَمْرِ بِهِ فَلِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ لَهُ إِبَابَةُ الْغَيْرِ مَنَابَهُ وَأَمَّا كَوْنُهُ قَيْدًا لِعَدَمِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ فَلِأَنَّ جَوَازَ الْقَتْلِ لظُهُورِ الْأَمْرِ يُنَافِي الضَّمَانَ ( وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ ) أَيْ الْأَجَنَبِيُّ ( وَقَالَ الْوَلِيُّ أَمْرَهُ لَمْ يُصَدَّقْ وَيُقْتَلَ ) الْأَجَنَبِيُّ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ جَوَازِ الْقَتْلِ وَهُوَ ظُهُورُ الْأَمْرِ ( وَيَلِي الْقِصَاصَ مَنْ يَرِثُ ) أَيْ كُلُّ مَنْ يَرِثُ الْمَقْتُولَ فَلَهُ وَلَايَةُ الْقِصَاصِ ( وَلَوْ ) كَانَ ( زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً كَذَا الدِّيَّةُ ) أَيْ يَسْتَحِقُّ الدِّيَّةَ كُلُّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِرْثَ ( وَلَيْسَ لِبَعْضِ الْوَرَثَةِ اسْتِيفَاؤُهُ إِذَا كَانُوا كِبَارًا حَتَّى يَجْتَمِعُوا ) لِاحْتِمَالِ عَفْوِ الْغَائِبِ أَوْ صَلَاحِهِ ( وَيَسْتَوْفِي الْكَبِيرَ قَبْلَ الْصَغِيرِ ) لِأَنَّهُ حَقٌّ لَا يَتَجَزَأُ لِثُبُوتِهِ بِسَبَبٍ لَا يَتَجَزَأُ وَهُوَ الْقَرَابَةُ وَاحْتِمَالِ الْعَفْوِ أَوْ الصَّلَاحِ مِنَ الصَّغِيرِ مُنْقَطِعٌ فَيُثَبَّتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَامِلًا كَمَا فِي وَلَايَةِ الْإِنكَاحِ

( قَوْلُهُ أَوْ أَمَرَ الْغَيْرَ بِهِ ) يَعْنِي وَاقْتَصَّ الْغَيْرَ بِحُضُورِهِ لِمَا يَأْتِي قَوْلُهُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ جَوَازِ الْقَتْلِ وَهُوَ ظُهُورُ الْأَمْرِ ( يَعْنِي أَمَرَ الْوَلِيِّ الْأَجَنَبِيِّ لَا أَمَرَ الْقَتْلِ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَتْلَ ظَاهِرًا هـ .  
 وَلِذَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ ثُمَّ إِذَا قَتَلَهُ الْمَأْمُورُ وَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ صَارَ مُسْتَوْفِيًا وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِذَا قَتَلَهُ وَالْأَمْرُ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَاتَّكَرَّ وَلِيٌّ هَذَا الْقَتِيلِ الْأَمْرُ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَلَا يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُ الْوَلِيِّ لِأَنَّ الْقَتْلَ الْعَمْدَ سَبَبٌ لَوْ جُوبِ الْقِصَاصُ فِي الْأَصْلِ فَلَوْ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا إِنَّمَا يَخْرُجُ بِالْأَمْرِ وَقَدْ كَذَّبَهُ وَلِيٌّ هَذَا الْقَتِيلِ فِي الْأَمْرِ وَتَصَدِيقُ وَلِيِّ الْقِصَاصِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ لِأَنَّهُ صَدَقَهُ بَعْدَ مَا بَطَلَ حَقُّهُ عَنِ الْقِصَاصِ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ فَصَارَ أَجَنَبِيًّا عَنْهُ فَلَا يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُهُ فَلَمْ يَثْبُتْ الْأَمْرُ فَبَقِيَ الْقَتْلُ الْعَمْدَ مُوجِبًا لِلْقِصَاصِ هـ .

( قَوْلُهُ وَلَيْسَ لِبَعْضِ الْوَرَثَةِ اسْتِيفَاؤُهُ )

( الْخ ) كَذَا فِي قَاضِي خَانَ ثُمَّ قَالَ وَلَيْسَ لَهُمْ وَلَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يُوَكَّلَ بِاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ هـ .  
 وَكَذَا فِي الْخُلَاصَةِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ وَقَدْ أَوْضَحَهُ فِي الْبَدَائِعِ بِقَوْلِهِ وَإِذَا كَانَ الْكُلُّ حُضُورًا لَا يَجُوزُ لَهُمْ وَلَا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يُوَكَّلَ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ مَعَ غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْغَائِبَ قَدْ عَفَا وَلِأَنَّ فِي اشْتِرَاطِ حَضَرَةِ الْمُوَكَّلِ رَجَاءُ الْعَفْوِ مِنْهُ عِنْدَ مُعَايِنَةِ حُلُولِ الْعُقْبَةِ بِالْقَاتِلِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى { وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ } .



وَالْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَعْنَى عَنْ هَذَا بِمَا سَيَذْكُرُهُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِاسْتِيفَائِهِ بِغَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ وَقَدْ ذَكَرْتُهُ

لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْبِيهِ

( وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِاسْتِيفَائِهِ ) أَيِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ ( بِغَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ ) عَنْ الْمَجْلِسِ لِأَنَّهَا تَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ وَشُبُهَةُ الْعَفْوِ ثَابِتَةٌ حَالُ غَيْبَتِهِ بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ لِلتَّدْبِ الشَّرْعِيِّ ( قَتْلُ ) رَجُلٍ ( عَمْدًا ) رَجُلًا لَا وَلِيَّ لَهُ لِلإِمَامِ قَتْلُهُ وَالصُّلْحُ ( لِأَنَّ السُّلْطَانَ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ ) لَا الْعَفْوُ ( لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرَ الْعَامَّةِ ) وَيُقِيدُ أَبُو الْمُعْتَوَةِ قَاطِعَ يَدِهِ وَقَاتِلَ قَرِيبِهِ ( يَعْنِي إِذَا قَطَعَ رَجُلٌ يَدَ الْمُعْتَوَةِ عَمْدًا أَوْ قَتَلَ قَرِيبَهُ كَوَلَدَهُ فَأَبُو الْمُعْتَوَةِ يُقِيدُ مِنْ جَانِبِهِ لِأَنَّ لِأَبِيهِ وَلَايَةً عَلَى نَفْسِهِ فَيُلْهِمُهُمَا كَالْإِنْكَاحِ ) ( وَيُصَالِحُ ) لِأَنَّهُ أَتَمُّ لِلْمُعْتَوَةِ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ فَلَمَّا مَلَكَ الْإِسْتِيفَاءَ فَلَأَن يَمْلِكِ الصُّلْحَ أَوْلَى هَذَا إِذَا صَالَحَ عَلَى قَدْرِ الدِّيَّةِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ وَإِلَّا لَا يَصِحُّ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَلَا بَعْفُو ) لِأَنَّهُ إِبْطَالٌ لِحَقِّهِ وَلِلْوَصِيِّ الصُّلْحُ قَطْعٌ لِأَنَّ وَلَايَةَ الْقِصَاصِ تَابِعَةٌ لِوَلَايَةِ النَّفْسِ وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَبِ ( وَالصَّبِيُّ كَالْمُعْتَوَةِ وَالْقَاضِي كَالْأَبِ ) فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ

( قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِاسْتِيفَائِهِ بِغَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ ) ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْوَكَايَةِ أَيْضًا ( قَوْلُهُ لِأَنَّهَا تَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ لِأَنَّهُ يَنْدَرِي لِرُجُوعِهِ لِلْقِصَاصِ ( قَوْلُهُ وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَبِ ) الْمُرَادُ الْإِخْتِصَاصُ النَّسَبِيُّ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا بَيْنَ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ لَا مُطْلَقًا لِثُبُوتِ الْوَلَايَةِ لِتَحْرِيقِ الْعَصَةِ

( وَيَسْقُطُ قَوْدُ نَفْسٍ وَمَا دُونَهَا وَرَثَتُهُ عَلَى أَبِيهِ ) بَأَنْ قَتَلَ أَبُوهُ أُمَّهُ عَمْدًا أَوْ قَطَعَ يَدَهَا عَمْدًا لَا يَسْتَوْفِيهِ ابْنُهُ بَلْ يَسْقُطُ لِحُرْمَةِ الْأَبَوَّةِ ( وَبِمَوْتِ الْقَاتِلِ ) لِفَوَاتِ الْمَحَلِّ ( وَبِعَفْوِ الْأَوْلِيَاءِ وَصُلْحِهِمْ عَلَى مَالٍ وَإِنْ قَلَّ ) لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ فَيَجُوزُ تَصَرُّفُهُمْ كَيْفَ شَاءُوا ( وَيَجِبُ حَالًا ) وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوا الْحُلُولَ وَالْتَّاجِيلَ لِأَنَّهُ مَالٌ وَاجِبٌ بِالْعَقْدِ وَالْأَصْلُ فِي امْتِنَالِهِ الْحُلُولُ كَالْمَهْرِ وَالثَّمَنِ .

( وَ ) يَسْقُطُ أَيْضًا ( بِصُلْحِ أَحَدِهِمْ وَعَفْوِهِ ) لِأَنَّ الْقَوْدَ إِذَا ثَبَتَ لِلْجَمِيعِ فَكُلُّ مَنْهُمْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الصُّلْحِ وَالْعَفْوِ وَمِنْ ضَرُورَةِ سَقُوطِ حَقِّ الْبَعْضِ فِي الْقَوْدِ سَقُوطُ حَقِّ الْبَاقِينَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ ( وَلِلْبَاقِي حَصَّتُهُ مِنَ الدِّيَّةِ ) لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ تَعَذَّرَ لِمَعْنَى فِي الْقَاتِلِ وَهُوَ ثُبُوتُ عِصْمَتِهِ بِعَفْوِ الْبَعْضِ فَيَجِبُ الْمَالُ كَمَا فِي الْخَطَأِ فَإِنَّ الْعَجْزَ عَنْ الْقِصَاصِ ثَمَّةٌ لِمَعْنَى فِي الْقَاتِلِ وَهُوَ كَوْنُهُ خَاطِئًا وَلَا حِصَّةً لِلْعَافِي لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ ( قَوْلُهُ وَيَجِبُ حَالًا ) يَعْنِي إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ الْوَلِيُّ أَجَلًا مَعْلُومًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( صَالِحٌ بِالْفِ وَكِيلٌ وَوَلِيُّ عَبْدٍ وَحُرٍّ قَتَلَا ) أَيِ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ ( بِالصُّلْحِ ) مُتَعَلِّقٌ بِوَكِيلٍ ( عَنْ دِمَهِمَا ) أَيِ الدِّمِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمَا ( بِهِ ) أَيِ بِالْأَلْفِ ( تَنْصَفُ بَيْنَهُمَا الْأَلْفُ ) يَعْنِي إِنْ قَتَلَ حُرٌّ وَعَبْدٌ رَجُلًا عَمْدًا حَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِمَا الدِّمُ فَوَكَّلَ الْحُرُّ وَمَوْلَى الْعَبْدِ رَجُلًا أَنْ يُصَالِحَ عَنْ دِمَهِمَا عَلَى أَلْفٍ فَفَعَلَ فَالْأَلْفُ عَلَى الْحُرِّ وَمَوْلَى الْعَبْدِ نَصْفَانِ ( وَيُقْتَلُ جَمْعٌ بَفَرْدٍ ) يَعْنِي إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ وَاحِدًا عَمْدًا يُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِهِ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ( وَبِالْعَكْسِ ) يَعْنِي يُقْتَلُ وَاحِدٌ بِجَمَاعَةٍ قَتَلَهُمْ عَمْدًا ( وَيُكْتَفَى بِهِ ) أَيِ يَقْتُلُهُ لِلْجَمِيعِ ( وَلَا شَيْءَ ) مِنَ الْمَالِ ( إِنْ حَضَرَ وَلِيُّهُمْ ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُقْتَلُ لِلأَوَّلِ مِنْهُمْ إِنْ قَتَلَهُمْ بِالْعَاقِبِ وَيُقْتَضَى بِالدِّيَّةِ لِمَنْ بَعْدَهُ فِي تَرْكِتِهِ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَقْبَلُ الْعَمْدَ وَإِنْ قَتَلَهُمْ جَمِيعًا مَعًا أَوْ لَمْ يَعْرِفْ الْأَوَّلَ يَفْرَعُ بَيْنَهُمْ وَيَقْضَى بِالْقَوْدِ لِمَنْ خَرَجَ لَهُ الْفَرَعَةُ وَبِالدِّيَّةِ لِلْبَاقِينَ وَقِيلَ لَهُمْ جَمِيعًا وَتُسَمَّى الدِّيَّاتُ بَيْنَهُمْ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهُمْ قَتَلَاتٌ وَالْمَوْجُودُ مِنْهُ قَتْلٌ وَاحِدٌ فَلَا تَمَثُّلَ وَهُوَ الْهَيَاسُ

في الفصل الأول لكن تركناه للإجماع ولنا أن كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل التماثل ألا يرى أن الواجب في قتل واحد جماعة هو القصاص ولو لا التماثل لما وجب (ولو) حصر ولي (لواحد) من المقتولين ( قتل ) القاتل له ( وسقط حق البقية ) أي حق أولياء بقية المقتولين ( كموت القاتل ) أي كما سقط بموت القاتل حنف أنفه لفوات محل الاستيفاء كما مر

( قوله ويقتل جمع بفردي ) هذا إذا باشر كل واحد جرحاً قاتلاً كما في البرهان وتصحيح القدوري عن الجواهر قوله لأن الموجود منهم قتلات ( لعل الصواب منه ) قوله والموجود منه قتل واحد ( صواب العبارة وما يتحقق في حقه قتل واحد إلا أن يحتمل قوله سابقاً لأن الموجود منهم قتلات على أن المراد بالموجود المطلق أي لأن مطلقهم قتلات ويحتمل قوله ثانياً والموجود منه قتل واحد على أن المراد وما يحصل بقتله واحد ولا يخفى ما فيه من التكلف

( قوله بين اثنين فعفا أحدهما ثم قتل الآخر إن علم أن عفو البعض مسقط له يقاد وإلا فلا ) يعني أن القصاص إذا كان بين اثنين فعفا أحدهما وظن صاحبه أن عفو أخيه لا يؤثر في حقه فقتل القاتل فإنه لا يقاد منه ومعلوم أن هذا قتلٌ بغير حق ولكن لما كان متأولاً ومجهداً فيه إذ عند البعض لا يسقط القصاص بعفو أحدهما فصار ذلك التأويل مانعاً وجوب القصاص كذا في المحيط

( قوله إن علم أن عفو البعض مسقط له يقاد ) قال في المحيط وله نصف الدية في مال القاتل لأن قتله تمحص حراماً ( قوله وإلا فلا ) المراد بعدم العلم الظن أي الاعتقاد كما فسره به شرحاً وإلا فعدم العلم بالحكم لا يعتبر بدار الإسلام ( قوله فصار ذلك التأويل ) ينبغي إسقاط الفاء منه .

اهـ .

وإذا انتفى القصاص بتأويله لزمه الدية في ماله كما في المحيط

( رجل جرح رجلاً وأشهد المجروح على نفسه أن فلاناً لم يجرحه ثم مات المجروح فلا شيء على فلان ولا تقبل البيعة عليه وإن عفا المجروح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو ) استخساناً كذا في فتاوى المسعودي ( قوله وإن عفا المجروح أو الأولياء

إلخ ) كذا أطلقه في الجوهر والمحيط والمراد إذا كان المجروح حراً أما إذا كان عبداً فإنه لا يصلح عفوهُ لأن القصاص يجب حقاً للمولى لا له كما في البدائع

( لا يجب القود بقتل عبيد الوقف عمداً ) كذا في الخلاصة ( ولا يقاد إلا بالسيف ) لقوله صلى الله عليه وسلم { لا قود إلا بالسيف } أي لا قود يستوفى إلا بالسيف والمراد بالسيف السلاح هكذا فهمت الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه لا قود إلا بالسلاح وإنما كنى بالسيف عن السلاح كذا في الكافي

( قوله لا يجب القود بقتل عبد الوقف ) لعل وجهه اشتباه من له حق القصاص لأن الوقف حبس العين على ملك الواقف عند الإمام وعندهما على حكم ملك الله تعالى اهـ .

ولم يعرض لما يلزم القاتل ولعله القيمة فلينظر ( قوله ولا يقاد إلا بالسيف ) قال في البدائع وإن أراد الولي أن

يَقْتُلُ بغيرِ السِّلَاحِ لَا يُمْكِنُ وَلَوْ فَعَلَ يُعَزَّرُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ وَيَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا بِأَيِّ طَرِيقٍ قَتَلَهُ وَلَوْ بِسَوْقٍ دَابَّتِهِ عَلَيْهِ أَوْ  
إِلْقَائِهِ فِي بئرٍ وَيَأْتُمُ بِالسَّيْفَاءِ بغيرِ طَرِيقٍ مُشْرُوعٍ لِمُجَاوَزَتِهِ حَدَّ الشَّرْعِ .

( بَابُ الْقَوَدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ) ( هُوَ فِيمَا يُمْكِنُ فِيهِ حِفْظُ الْمُمَاتَلَةِ فَيُقَادُ قَاطِعُ الْيَدِ عَمْدًا مِنَ الْمِفْصَلِ ) حَتَّى إِذَا  
كَانَ مِنْ نَصْفِ السَّاعِدِ لَمْ يَهْدُ لِامْتِنَاعِ حِفْظِ الْمُمَاتَلَةِ ( وَلَوْ كَانَ يَدُهُ أَكْبَرَ مِنْهَا كَذَا الرَّجُلُ ) فَإِنَّهَا إِذَا قُطِعَتْ مِنْ  
الْمِفْصَلِ يُقَادُ وَلَوْ مِنْ نَصْفِ السَّاقِ لَا ( وَالْمَارِنُ ) فَإِنَّ مَارِنَ الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ عَمْدًا يُقَادُ وَلَوْ مِنْ قَصْبَتِهِ فَلَا ( وَالْأُذُنُ  
( فَإِنَّهُ إِذَا قُطِعَتْ عَمْدًا يُقَادُ أَيْضًا .

( وَ ) كَذَا ( عَيْنٌ ضُرِبَتْ فَرَأَى ضَوْءَهَا وَبَقِيَتْ الْعَيْنُ ) وَبَيَّنَ طَرِيقَ الْقَوَدِ بِقَوْلِهِ ( فَيَجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ ) أَيِ الضَّارِبِ  
( قُطْنٌ رُطْبٌ وَيُقَابِلُ عَيْنَهُ بِمِرْآةٍ مُخَمَّاةٍ ) فَإِنَّ ضَوْءَ عَيْنِهِ أَيْضًا يَزُولُ ( وَلَوْ قُلِعَتْ ) أَيِ عَيْنِهِ ( لَا ) أَيِ لَا يُقَادُ  
الِامْتِنَاعُ حِفْظِ الْمُمَاتَلَةِ قَوْلُهُ ( وَكُلُّ شَجَةٍ ) عُطِفَ عَلَى الرَّجُلِ أَيِ كَذَا كُلِّ شَجَةٍ ( يُرَاعَى فِيهِ الْمُمَاتَلَةُ ) حَيْثُ  
يَتَّبَعُ فِيهِ الْقَوْدُ كَالْمُوضِحَةِ وَهِيَ أَنْ يُظْهِرَ الْعَظْمُ كَمَا سَيَأْتِي

( بَابُ الْقَوَدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ ) ( قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْ قَصْبَتِهِ فَلَا ) كَذَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِذَا قُطِعَ بَعْضُ الْقَصَبَةِ أَوْ كُلُّهَا فَلَا  
قِصَاصَ لِأَنَّهُ عَظْمٌ ا هـ كَذَا أَطْلَقَهُ .

وَفِي الْخَانِيَةِ إِذَا قُطِعَ أَنْفُ الصَّبِيِّ مِنْ أَصْلِ الْعَظْمِ عَمْدًا كَانَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ كَانَ يَجِدُ الرِّيحَ  
أَوْ لَمْ يَجِدْ وَفِي الْخَطِّ الدِّيَّةُ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَالْأُذُنُ ) أَيِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ فِي قَوْلِهِ وَقُطِعَ يَدٌ مِنْ نَصْفِ سَاعِدٍ ا هـ .  
وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهَا أَيِ الْأُذُنِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ يُمْكِنُ فِيهِ الْمُمَاتَلَةُ وَجَبَ الْقِصَاصُ بِقَدْرِهِ وَإِلَّا  
فَلَا ( قَوْلُهُ كَذَا عَيْنٌ ضُرِبَتْ فَرَأَى ضَوْءَهَا ) هَذَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَوْلَاءَ لِمَا فِي الْخَانِيَةِ وَلَا قِصَاصَ فِي عَيْنِ الْأَحْوَالِ ا  
هـ كَذَا أَطْلَقَهُ ، .

وَفِي الْبَرَازِيَةِ وَإِنْ بَعِنَ الْمَخْنِيُّ عَلَيْهِ حَوْلٌ لَا يُغَيِّرُ بَصَرَهُ وَلَا يُنْقِصُ يُقْتَصُّ مِنَ الَّذِي أَذْهَبَ ضَوْءَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْحَوْلُ  
شَدِيدًا يُنْقِصُ الْبَصَرَ فَحُكْمُهُ ا هـ .

وَلَمْ يُسْنِدْهُ لِقَائِلٍ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَرَازِيَةِ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ بَعْدَ مَا قَدَّمَ نَاهُ عَنْهُ بِصِغَةٍ وَعَنْ الْحَسَنِ  
إِلْخَ قَوْلُهُ وَكُلُّ شَجَةٍ يُرَاعَى فِيهَا الْمُمَاتَلَةُ

إِلْخَ ( قَالَ فِي الْخَانِيَةِ فَلَا قَوْدَ فِي مُوضِحَةِ الْأَصْلَعِ الَّذِي ذَهَبَ شَعْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّجُّ كَذَلِكَ ا هـ .

وَفِي الْمُحِيطِ قِيلَ لَا يَجْرِي الْقِصَاصُ فِي الشَّجَاجِ الَّتِي فِيهَا الْقِصَاصُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لِأَنَّ مَبْنَى الْقِصَاصِ عَلَى  
الْمُسَاوَاةِ فِي الْمَنْفَعَةِ وَالْقِيَمَةِ وَلَمْ يُوْجَدْ وَقِيلَ يَجْرِي وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي الْمَبْسُوطِ لِأَنَّ فِي قُطْعِ الْأَطْرَافِ  
تَقْوِيَتَ الْمَنْفَعَةِ وَالْحَقَاقِ الشَّيْنِ وَقَدْ تَفَاوَتَا فِي الْمَنْفَعَةِ لِمَا بَيَّنَّا وَلَيْسَ فِي هَذَا الشَّجَاجِ تَقْوِيَتُ مَنْفَعَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ الْحَقَاقُ  
الشَّيْنِ وَقَدْ تَسَاوَيَا فِي الْحَقَاقِ

الشَّيْنِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ الشَّيْنُ بِهَا بِالشَّجَاجِ مِثْلَ مَا يُلْحَقُهُ بِهِ .

ا هـ .

( لَا قَوْدَ فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنُّ ) بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا قِصَاصَ فِي الْعَظْمِ } وَقَالَ عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا لَا قِصَاصَ فِي الْعَظْمِ إِلَّا فِي السِّنِّ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ ( وَإِنْ تَفَاوَتَا ) فِي الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَضَى

التَّفَاوُتُ فِي الْمُنْفَعَةِ ( فَتَقْلَعُ ) سِنَّ الضَّارِبِ ( إِنْ قَلَعَتْ ) سِنَّ الْمَضْرُوبِ ( وَتَبْرُدُ ) أَيْ تُكْسِرُ بِالْمِبْرَدِ ( إِنْ كُسِرَتْ ) إِلَى أَنْ يَسَاوِيَا ( وَلَا ) قَوْدٌ أَيْضًا ( فِي طَرَفَيْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَحُرٍّ وَعَبْدَيْنِ ) لِأَنَّ الْأَطْرَافَ فِي حُكْمِ الْأَمْوَالِ فَتَنْفِي الْمُمَاثِلَةَ لِلتَّفَاوُتِ فِي الْقِيَمَةِ ( وَلَا ) قَوْدٌ أَيْضًا ( فِي قَطْعِ يَدٍ مِنْ نَصْفِ السَّاعِدِ ) لِمَا مَرَّ ( وَجَائِفَةً بَرَّتْ ) لِأَنَّ الْبُرْءَ فِي الْجَائِفَةِ نَادِرٌ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْرَحَ الثَّانِي عَلَى وَجْهِ يَرَأُ مِنْهُ فَيَكُونُ إِهْلَاكًا فَلَا يَجُوزُ وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَبْرَأْ فَإِنْ سَرَتْ وَجَبَ الْقَوْدُ وَإِلَّا فَلَا يُقَادُ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ الْحَالُ مِنَ الْبُرْءِ أَوْ السَّرَايَةِ ( وَلَا ) قَوْدٌ أَيْضًا ( فِي لِسَانٍ وَذَكَرٍ ) لِامْتِنَاعِ حِفْظِ الْمُمَاثِلَةِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْإِنْقِبَاضَ وَالْإِبْسَاطَ يَجْرِي فِيهِمَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنْ كَانَ الْقَطْعُ مِنَ الْأَصْلِ يُقْتَصُّ ( إِلَّا إِذَا قَطَعَ ) مِنَ الذَّكَرِ ( الْحَشْفَةَ ) لِمَمَّاكَانِ حِفْظِ الْمُمَاثِلَةِ حِينَئِذٍ ( وَطَرَفُ الدِّمِيِّ وَالْمُسْلِمِ سَوَاءٌ ) لِلتَّسَاوِيِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَرْضِ ( وَخَيْرُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ يَدُ الْقَاطِعِ شَلَاءً أَوْ نَقِصَةً ) أَيْ نَقِصَةَ الْأَصَابِعِ ( أَوْ رَأْسُ الشَّجِّ أَكْثَرُ ) مِنْ رَأْسِ الْمَشْجُوجِ ( بَيْنَ الْقَوْدِ وَالْأَرْضِ الْكَامِلِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ خَيْرٌ أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَتْ يَدُ الْقَاطِعِ شَلَاءً أَوْ نَقِصَةَ الْأَصَابِعِ بِخِلَافِ يَدِ الْمَقْطُوعِ فَلِأَنَّ اسْتِيفَاءَ حَقِّهِ بِكَمَالِهِ مُعَذَّرٌ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَتَجَوَّزَ بِدُونِ حَقِّهِ فِي الْقَطْعِ وَبَيْنَ أَنْ

يَأْخُذَ الْأَرْضَ كَامِلًا كَمَنْ أَتْلَفَ مِثْلًا لِإِنْسَانٍ فَأَنْقَطَعَ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا الرَّدِيُّ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَوْجُودَ نَاقِصًا وَبَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيَمَةَ وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ رَأْسُ الشَّجِّ أَكْبَرَ بَأْنٍ كَانَتْ الشَّجَّةُ اسْتَوْعَبَتْ مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الْمَشْجُوجِ وَهِيَ لَا تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّجِّ فَلِأَنَّ الشَّجَّةَ إِنَّمَا كَانَتْ مُوجِبَةً لِكُونِهَا مُشِينَةً فَيَزَادُ الشَّيْنُ بِزِيَادَتِهَا وَفِي اسْتِيعَابِ مَا بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّجِّ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فَعَلَ وَبِاسْتِيفَاءِ قَدْرِ حَقِّهِ لَا يَلْحَقُ الشَّجُّ مِنَ الشَّيْنِ مِثْلُ مَا يَلْحَقُ الْمَشْجُوجَ فَيُخَيَّرُ كَمَا فِي الشَّلَاءِ وَالصَّحِيحَةِ

( قَوْلُهُ لَا قَوْدَ فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنُّ ) الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ السِّنَّ عَظْمٌ وَاخْتَلَفَ الْأَطِبَّاءُ فِي السِّنِّ هَلْ هُوَ عَظْمٌ أَوْ طَرَفٌ عَصَبٌ يَابِسٌ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ فَتَقْلَعُ سِنَّ الضَّارِبِ إِنْ قَلَعَتْ سِنَّ الْمَضْرُوبِ ) أَطْلَقَهُ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ قِصَاصِ السِّنِّ فِي الْخَانِيَةِ يَجِبُ الْقِصَاصُ ثُمَّ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُؤْخَذُ سِنُّهُ بِالْمِبْرَدِ إِلَى أَنْ يَتَهَيَّيَ إِلَى اللَّحْمِ وَيَسْقُطَ مَا سِوَاهُ هـ .

وَفِي التَّبْيِينِ لَا يَقْلَعُ سِنُّهُ قِصَاصًا لِعَذْرِ اغْتِبَارِ الْمُمَاثِلَةِ فِيهِ فَرُبَّمَا تَقَسَّدَ لَهَاثُهُ وَلَكِنْ يُرَدُّ بِالْمِبْرَدِ إِلَى مَوْضِعِ أَصْلِ السِّنِّ كَذَا ذَكَرَهُ فِي النَّهَائَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الذَّخِيرَةِ وَالْمَبْسُوطِ هـ .

وَفِي الْبَزَائِيَةِ لَا يَقْلَعُ سِنَّ الْقَالِعِ وَلَكِنْ يُرَدُّ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى اللَّحْمِ وَيَسْقُطَ مَا سِوَاهُ وَلَوْ نَزَعَ جَارَ وَالْبُرْدُ احْتِيَاطٌ لِنَلَا يُؤْدِي إِلَى فَسَادِ اللَّحْمِ هـ .

وَلَا يَنْتَظَرُ حَوْلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَيًّا وَسَيَّاتِي ( قَوْلُهُ وَتَبْرُدُ إِنْ كُسِرَتْ ) هَذَا إِنْ لَمْ يَسْوَدَّ الْبَاقِي وَإِنْ اسْوَدَّ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فَإِنْ طَلَبَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ اسْتِيفَاءَ قَدْرِ الْمَكْسُورِ وَتَرَكَ مَا اسْوَدَّ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ إِذَا كَسَرَ السِّنَّ لَا قِصَاصَ فِيهِ كَمَا فِي الْخَانِيَةِ وَسَيَّاتِي فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ .

وَفِي الْبَزَائِيَةِ قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ وَفِي كَسْرِ بَعْضِ السِّنِّ إِنَّمَا يُرَدُّ بِالْمِبْرَدِ إِنْ كُسِرَ عَنْ مَرَضٍ أَمَّا لَوْ عَنْ طَوْلٍ فَفِيهِ الْحُكْمَةُ هـ .

( قَوْلُهُ وَلَا قَوْدَ فِي طَرَفَيْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَيَجِبُ الْأَرْضُ فِي مَالِهِ حَالًا ( قَوْلُهُ وَلَا قَوْدَ فِي لِسَانٍ وَذَكَرٍ

(إِلْح) كَذَا لَا قَوْدَ بِقَطْعِ بَعْضِ الشَّفَّةِ لِعَدْرِ اعْتِبَارِ الْمُمَاتَةِ فِيهِ وَإِنْ اسْتَفْصَاهَا بِالْقَطْعِ يُقْتَصُّ لِإِمْكَانِ اعْتِبَارِ الْمُمَاتَةِ فِيهَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ (قَوْلُهُ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنْ كَانَ الْقَطْعُ مِنَ الْأَصْلِ يُقْتَصُّ) كَذَا فِي التَّبَيِّنِ ثُمَّ قَالَ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ أَيْ أَبِي يُوسُفَ مَا بَيْنَا هـ لَكِنْ بِلُزُومِ الْقِصَاصِ جَزَمَ قَاضِي خَانَ فَإِنَّهُ قَالَ وَفِي قَطْعِ الذَّكَرِ مِنَ الْأَصْلِ عَمْدًا قِصَاصٌ وَإِنْ قُطِعَ مِنْ وَسْطِهِ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ وَهَذَا فِي ذَكَرِ الْفَحْلِ فَأَمَّا فِي ذَكَرِ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ فَحُكُومَةُ عَدْلٍ وَفِي ذَكَرِ الْمُؤَلُودِ إِنْ تَحَرَّكَ يَجِبُ الْقِصَاصُ إِنْ كَانَ عَمْدًا وَالدِّيَّةُ إِنْ خَطَأَ وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ كَانَ فِيهِ حُكُومَةُ عَدْلٍ هـ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بَلْ جَعَلَهُ حُكْمًا مُطْلَقًا عَنْ الرِّوَايَةِ وَقَدْ نَقَلَ فِي الْمُحِيطِ عَنْ الْإِمَامِ مِثْلَ أَبِي يُوسُفَ وَنَصَّهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ مِنَ الْحَشْفَةِ أُقْتَصَّ مِنْهُ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُسَاوَاةِ إِذْ لَهُ حَدٌّ مَعْلُومٌ فَأَشْبَهَ الْيَدَ مِنَ الْكُوعِ هـ .

(قَوْلُهُ وَخَيْرُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ يَدُ الْقَاطِعِ شَلَاءً) قَالَ فِي الْمُجْتَبَى هَذَا إِذَا كَانَتْ الْيَدُ الشَّلَاءُ يُنْتَفَعُ بِهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يُنْتَفَعْ بِهَا فَلَا تَكُونُ مَحَلًّا لِلْقِصَاصِ فَلَهُ دِيَّةٌ الْيَدُ كَامِلَةٌ مِنْ غَيْرِ خِيَارٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

(لَا تُقَطَّعُ يَدَانِ بِيَدَانِ أَمْرًا سَكِينًا) وَاحِدًا (عَلَيْهَا فَقَطَّعَتْ) يَعْنِي إِذَا قُطِعَ رَجُلَانِ يَدَ رَجُلٍ بَأَنٍ أَخَذَا سَكِينًا وَاحِدًا مِنْ جَانِبٍ وَأَمْرَاهَا عَلَى يَدِهِ حَتَّى اقْتَصَلَتْ لَا تُقَطَّعُ يَدَاهُمَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تُقَطَّعَانِ اعْتِبَارًا بِالنَّفْسِ لِأَنَّ الْأَطْرَافَ تَابِعَةٌ لَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَ أَحَدُهُمَا السَّكِينِ مِنْ جَانِبٍ وَالْآخَرُ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ حَتَّى التَّقَى السَّكِينَانِ فِي الْوَسْطِ وَبَاتَتْ الْيَدُ حَيْثُ لَا يَجِبُ الْقَوْدُ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِمْرَارُ السَّلَاحِ إِلَّا عَلَى بَعْضِ الْغَضُو وَلَنَا أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَاطِعٌ لِلْبَعْضِ لِأَنَّ مَا قُطِعَ بِقُوَّةِ أَحَدِهِمَا لَمْ يُقَطَّعْ بِقُوَّةِ الْآخَرِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَطَّعَ الْكُلُّ بِالْبَعْضِ وَلَا الشَّتَانِ بِالْوَحْدَةِ لِإِعْدَامِ الْمُسَاوَاةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَمَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ بِخِلَافِ النَّفْسِ فَإِنَّ الشَّرْطَ فِيهَا الْمُسَاوَاةُ فِي الْعِصْمَةِ فَقَطُّ وَفِي الطَّرَفِ يُعْتَبَرُ الْمُسَاوَاةُ فِي الْمَنْفَعَةِ وَالْقِيَمَةِ (وَضَمِنَا دِيَّتَهَا) أَيْ ضَمِنَ الْقَاطِعَانِ دِيَّةَ الْمُقَطَّوعَةِ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بِفِعْلِهِمَا فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا نَصْفُ الدِّيَّةِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا الرَّبْعُ مِنْ مَالِهِمَا لِمَا مَرَّ مَرًّا قَوْلُهُ لَا يُقَطَّعُ يَدَانِ بِيَدٍ (كَذَا جَمِيعُ مَا دُونَ النَّفْسِ لَا يُقْتَصُّ بِهِ إِذَا أَثْلَفَهُ مَا زَادَ عَنْ وَاحِدٍ عَمْدًا كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ) قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ مَرًّا (يَعْنِي مِنْ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَعْمَلُ الْعَمْدَ

(وَإِنْ قُطِعَ رَجُلٌ بِمَنْى رَجُلَيْنِ) سَوَاءً قَطَعَهُمَا مَعًا أَوْ بِالتَّعَاقُبِ (فَلَهُمَا) إِذَا حَضَرَ (يَمِينُهُ) أَيْ قُطِعَ يَمِينُهُ (وَدِيَّةُ يَدٍ) أَيْ نَصْفُ دِيَّةِ النَّفْسِ فَيُقْسَمَانِهِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ أَمَّا ثُبُوتُ الْقَطْعِ لَهُمَا فَلِأَنَّ تَسَاوِيَهُمَا فِي سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ يُوجِبُ التَّسَاوِيَّ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ كَالْعَرِمَيْنِ فِي التَّرَكَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَابِتٌ فِي كُلِّ الْيَدِ لِتَقَرُّرِ السَّبَبِ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهُوَ الْقَطْعُ وَكَوْنُهُ مَشْغُولًا بِحَقِّ الْأَوَّلِ لَا يَمْنَعُ تَقَرُّرَ السَّبَبِ فَتَقَرُّرُ السَّبَبِ فِي حَقِّ الثَّانِي أَيْضًا وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْقَاطِعُ لَهُمَا عَبْدًا اسْتَوِيََا فِي اسْتِحْقَاقِ رَقَبَتِهِ وَأَمَّا ثُبُوتُ الدِّيَّةِ لَهُمَا فَلِمَا عُرِفَتْ أَنَّ الْأَطْرَافَ هَاهُنَا فِي حُكْمِ الْأَمْوَالِ وَعُرِفَتْ أَيْضًا أَنَّ الْقَوْدَ ثَابِتٌ لَهُمَا عَلَى الْكَمَالِ لَكِنْ كُلٌّ مِنْهُمَا لَمْ يَسْتَوْفِ حَقَّهُ كَمَا هُوَ حَقُّهُ فَلَزِمَ بِالضَّرُورَةِ اعْتِبَارُ مَالِيَّةِ الْأَطْرَافِ أَيْضًا كَيْ لَا يَبْقَى حَقُّ الْمَطْلُومِ عَلَى الظَّالِمِ وَلِهَذَا وَجَبَتْ الدِّيَّةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ حَيْثُ يَكْفِي فِيهِ بِالْقَتْلِ لَهُمَا بِدُونِ الدِّيَّةِ قَيَّدَ بِمَنْى رَجُلَيْنِ لِأَنَّهُ لَوْ قُطِعَ يَمِينُ رَجُلٍ وَيَسَارُ آخَرَ قُطِعَ يَدَاهُ بِهِمَا وَكَذَا إِذَا قُطِعَهُمَا لِوَاحِدٍ (فَإِنْ حَضَرَ أَحَدُهُمَا)

أَيُّ أَحَدِ الْمَقْطُوعَيْنِ ( وَقَطَعَ ) يَدَ الْقَاطِعِ ( فَلِلْآخِرِ الدِّيَّةُ ) أَيُّ دِيَّةٍ يَدٍ وَاحِدَةٍ لَأَنَّ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّأَخِيرُ لِيَحْضُرَ الْآخِرُ لِثُبُوتِ حَقِّهِ بَيِّنِينَ وَحَقُّ الْآخِرِ مُتَرَدِّدٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَطْلُبَ أَوْ يَغْفُوَ مَجَانًا أَوْ صُلْحًا فَإِذَا اسْتَوْفَى الْأَوَّلُ تَمَامَ حَقِّهِ بِالْقَوْدِ بَقِيَ حَقُّ الثَّانِي فِي تَمَامِ دِيَّةِ يَدٍ وَاحِدَةٍ لَأَنَّ الْأَطْرَافَ لَيْسَتْ كَالنَّفُوسِ كَمَا مَرَّ

( قَوْلُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَابِتٌ فِي كُلِّ الْيَدِ لِتَقَرُّرِ السَّبَبِ فِي حَقِّ الثَّانِي ) يَعْنِي كَمَا تَقَرَّرَ الْحَقُّ لِلأَوَّلِ وَلَا يَمْنَعُ تَقَرُّرُ السَّبَبِ لِلثَّانِي سَبْقُ السَّبَبِ لِلأَوَّلِ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الْعِنَايَةِ وَيُرْشِدُ إِلَيْهَا قَوْلُهُ بَعْدَهُ مُسْتَظْهِرًا وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْقَاطِعُ لَهُمَا عَبْدًا

إِلَخ

( رَمَى عَمْدًا فَتَنَفَذَ ) سَهْمُهُ ( إِلَى آخِرِ فَمَاتَا يُقْتَصُّ لِلأَوَّلِ ) لِأَنَّهُ عَمْدٌ ( وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ لِلثَّانِي ) لِأَنَّهُ خَطَا ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ ) ( خَطَا ) يَعْنِي فِي الْفِعْلِ

( قَطَعَ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ ) آخَرَ ( ثُمَّ قَتَلَهُ أَخَذَ ) أَيُّ الْقَاطِعِ ( بِهِمَا ) أَيُّ بِمُوجِبِ قَطْعِهِ وَقَتْلِهِ ( فِي عَمْدَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ ) بَأَنَّ قَطَعَ عَمْدًا وَقَتَلَ خَطَاً أَوْ عَكْسَ ( بَرِيٍّ بَيْنَهُمَا أَوْ لَا ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعَمْدَيْنِ وَالْمُخْتَلِفَيْنِ أَمَّا فِي الْعَمْدَيْنِ فَإِنَّ بَرِيَّ بَيْنَهُمَا يُقْتَصُّ بِالْقَطْعِ ثُمَّ بِالْقَتْلِ وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فَكَذَا عِنْدَهُ لِأَنَّهُ الْمَثَلُ صُورَةٌ وَمَعْنَى وَعِنْدَهُمَا يُقْتَلُ وَلَا يُقَطَعُ فَيَدْخُلُ جَزَاءُ الْقَطْعِ فِي جَزَاءِ الْقَتْلِ وَأَمَّا فِي الْمُخْتَلِفَيْنِ فَإِنَّهُ إِذَا قَطَعَ عَمْدًا ثُمَّ قَتَلَ خَطَاً يُقْتَصُّ لِلْقَطْعِ وَيُؤْخَذُ دِيَّةُ النَّفْسِ وَفِي عَكْسِهِ تُؤْخَذُ الدِّيَّةُ لِلْقَطْعِ وَيُقْتَصُّ لِلْقَتْلِ لِاخْتِلَافِ الْجَنَائِثَيْنِ لِكُونَ أَحَدِهِمَا عَمْدًا وَالْآخَرَ خَطَاً .

( وَ ) أَخَذَ بِهِمَا أَيْضًا ( فِي خَطَايْنِ بَيْنَهُمَا بُرءٌ ) أَيُّ يَجِبُ دِيَّةُ الْقَطْعِ وَدِيَّةُ الْقَتْلِ .

( وَ ) أَخَذَ ( بِدِيَّةٍ ) وَاحِدَةٍ ( فِي خَطَايْنِ ) أَيُّ خَطَاً الْقَطْعِ وَخَطَاً الْقَتْلِ ( لَا بُرءَ بَيْنَهُمَا ) لِأَنَّ دِيَّةَ الْقَطْعِ إِنَّمَا تَجِبُ عِنْدَ اسْتِحْكَامِ أَثَرِ الْفِعْلِ وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ عَدَمَ السَّرَايَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَبَيْنَ عَمْدَيْنِ لَا بُرءَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الدِّيَّةَ مِثْلُ غَيْرِ مَعْقُولٍ فَالْأَصْلُ عَدَمٌ وَجُوبُهَا بِخِلَافِ الْقِصَاصِ فَإِنَّهُ مِثْلُ مَعْقُولٍ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَتْلَ إِنَّمَا عَمْدٌ أَوْ خَطَاً وَالْقَطْعُ كَذَلِكَ صَارَ أَرْبَعَةً ثُمَّ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا بُرءٌ أَوْ لَا صَارَ ثَمَانِيَّةً وَقَدْ بَيَّنَّ حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ( كَمَا فِي ضَرْبِ مِائَةِ سَوَاطِئِ بَرِيٍّ مِنْ تِسْعِينَ وَلَمْ يَبْقَ أَثَرٌ وَمَاتَ مِنْ عَشْرَةٍ ) حَيْثُ يُكْتَفَى بِدِيَّةِ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ لَمَّا بَرِيٍّ مِنْ تِسْعِينَ لَمْ يَبْقَ مُعْتَبَرَةٌ إِلَّا فِي حَقِّ التَّعْزِيرِ وَكَذَا كُلُّ جَرَاخَةٍ ائْتَمَلَتْ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فِي مِثْلِهِ حُكُومَةُ عَدْلٍ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أُجْرَةٌ

الطَّيِّبِ وَتَمَنُّ الْوُدِّيَّةِ ( وَإِنْ بَقِيَ ) أَيُّ الْأَثَرِ ( وَجَبَ حُكُومَةُ عَدْلٍ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا فِي الدِّيَّاتِ ( وَدِيَّةٌ ) لِلْقَتْلِ قَوْلُهُ ( وَإِنْ بَقِيَ الْأَثَرُ ) يَعْنِي أَثَرَ التَّسْعِينَ سَوَاطِئِ الَّتِي بَرِيءٌ مِنْهَا وَجَبَ حُكُومَةُ عَدْلٍ فِيهَا مَعَ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ لِلنَّفْسِ لِلْقَتْلِ بِالْعَشْرَةِ الْمُكْمَلَةِ لِلْمِائَةِ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( عَفَا الْمَقْطُوعُ عَنِ الْقَاطِعِ فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ الدِّيَّةَ ) يَعْنِي رَجُلٌ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا فَعَفَا الْمَقْطُوعُ عَنِ الْقَاطِعِ ثُمَّ مَاتَ مِنْهُ فَعَلَى الْقَاطِعِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ ( وَلَوْ ) عَفَا ( عَمَّا يَحْدُثُ مِنْهُ أَيْضًا أَوْ عَنْ الْجَنَايَةِ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْقَاتِلِ ( فَالْخَطَاُ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْعَمْدُ مِنَ الْكُلِّ ) يَعْنِي إِنْ كَانَتْ الْجَنَايَةُ خَطَاً وَقَدْ عَفَا عَنْهَا فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ الدِّيَّةِ فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّ الدِّيَّةَ مَالٌ فَحَقُّ الْوَرَثَةِ يَتَعَلَّقُ بِهَا وَالْعَفْوُ وَصِيَّةٌ فَيَصِحُّ مِنَ الثَّلَاثِ وَأَمَّا الْعَمْدُ فَمُوجِبٌ قَوْدٌ وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْوَرَثَةِ فَيَصِحُّ الْعَفْوُ عَنْهُ عَلَى الْكَمَالِ هَذَا عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا الْعَفْوُ عَنْ

الْقَطْعُ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ أَيْضًا ( كَذَا الشَّجَّةُ ) يَعْنِي أَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الشَّجَّةِ كَالْعَفْوِ عَنِ الْقَطْعِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ أَيْضًا

( قَوْلُهُ يَعْنِي قَطْعَ يَدِ رَجُلٍ عَمْدًا ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَالْخَطَأُ كَالْعَمْدِ ( قَوْلُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَالْخَطَأُ مِنَ الثُّلُثِ وَالْعَمْدُ مِنَ الْكُلِّ ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ يُنْتَقَضُ بِمَا إِذَا لَمْ تَخْرُجْ جَنَائِيهِ الْخَطَأُ مِنَ الثُّلُثِ فَلَوْ قَالَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ وَكَذَا الْخَطَأُ لَوْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ وَإِلَّا فَيَقْدِرُ لَكَانَ أَوَّلَى

( قَطَعَتْ امْرَأَةً يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا فَكَحَحَهَا عَلَى يَدِهِ ثُمَّ مَاتَ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَعَلَيْهَا دِيَّةٌ فِي مَالِهَا وَعَلَى عَاقِلَتِهَا لَوْ خَطَأَ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْيَدِ أَوْ الْقَطْعِ لَا يَكُونُ عَفْوًا عَمَّا يَحْدُثُ مِنْهُ فَكَذَا التَّرْوُجُ عَلَى الْيَدِ أَوْ الْقَطْعِ لَا يَكُونُ تَرْوُجًا عَلَى مَا يَحْدُثُ مِنْهُ عِنْدَهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْقَطْعُ عَمْدًا كَانَ تَرْوُجًا عَلَى الْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ هُوَ لَيْسَ بِمَالٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَسْتِيفَاءِ وَعَلَى تَقْدِيرِ السَّقُوطِ كَالْمُتَمَحِّصِ فَلَا يَصْلُحُ لِلْمَهْرِ فَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَجْرِي بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الطَّرَفِ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَرْوُجُهَا عَلَيْهِ فَلَنَا الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ لِلْعَمْدِ الْقِصَاصُ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ } وَإِنَّمَا سَقَطَ لِلتَّعَدُّ ثُمَّ تَجِبُ عَلَيْهَا الدِّيَّةُ لِأَنَّ التَّرْوُجَ وَإِنْ تَضَمَّنَ مِنَ الْعَفْوِ لَكِنْ عَنِ الْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ فَإِذَا سَرَى تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَتَلَ وَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْعَفْوُ فَجَبِبُ الدِّيَّةُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْعَفْوِ عَنِ النَّفْسِ وَهِيَ فِي مَالِهَا لِأَنَّهُ عَمْدٌ وَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُهُ فَإِذَا وَجِبَ لَهُ الدِّيَّةُ وَلَهَا الْمَهْرُ تَقَاصًا إِنْ اسْتَوَيَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ رَجَعَ صَاحِبُهُ عَلَى الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ الْقَطْعُ خَطَأً كَانَ تَرْوُجُهَا عَلَى أَرْضِ الْيَدِ وَإِذَا سَرَى إِلَى النَّفْسِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا أَرْضَ لِلْيَدِ وَإِنَّ الْمُسَمَّى مَعْدُومٌ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا إِذَا تَرْوَجَهَا عَلَى مَا فِي يَدِهِ وَلَا شَيْءَ فِيهَا وَالدِّيَّةُ وَاجِبَةٌ بِنَفْسِ الْقَتْلِ لِأَنَّهُ خَطَأٌ وَلَا تَقَعُ الْمُقَاصَّةُ لِأَنَّ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ أَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الْمُقَاصَّةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ فِي الدِّيَّةِ وَهُوَ عَدَمٌ وَجُوبُهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ بَلْ فِي مَالِ الْقَاتِلِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ ( وَلَوْ ) نَكَحَهَا ( عَلَى يَدِهِ وَمَا

يَحْدُثُ مِنْهَا ) يَعْنِي السَّرَايَةَ ( أَوْ عَلَى الْجَنَائِيَةِ فَمَاتَ مِنْهُ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا لَوْ عَمْدًا ) لِأَنَّهُ نَكَحَ عَلَى الْقِصَاصِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ فَلَا يَصْلُحُ لِلْمَهْرِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا إِذَا نَكَحَهَا عَلَى خَمَرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ( وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا ) أَيِ لَا دِيَّةَ وَلَا قِصَاصَ لِأَنَّ حَقَّهُ الْقِصَاصُ وَقَدْ رَضِيَ بِسُقُوطِهِ عَلَى أَنَّهُ يَصِيرُ مَهْرًا وَهُوَ لَا يَصْلُحُ لَهُ فَسَقَطَ أَصْلًا ( وَرُفِعَ عَنِ الْعَاقِلَةِ قَدْرُ مَهْرٍ مِثْلِهَا لَوْ خَطَأً ) لِأَنَّ هَذَا تَرْوُجٌ عَلَى الدِّيَّةِ وَهِيَ تَصْلُحُ لِلْمَهْرِ ( فَإِنْ سَاوَى ) أَيِ مَهْرُ الْمِثْلِ ( الدِّيَّةُ وَلَا مَالٌ لَهُ سِوَاهُ ) أَيِ سِوَى مَهْرِ الْمِثْلِ ( فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ ) أَيِ الْعَاقِلَةُ لِأَنَّ التَّرْوُجَ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ فَيُعْتَبَرُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَهُمْ لَا يَغْرُمُونَ شَيْئًا مِنْهُ لَهَا لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَحَمَّلُونَ عَنْهَا بِسَبَبِ جَنَائِبِهَا فَكَيْفَ يَغْرُمُونَ لَهَا .

( وَفِي الْأَكْثَرِ ) أَيِ إِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَكْثَرَ مِنَ الدِّيَّةِ ( لَمْ تَجِبِ الزِّيَادَةُ ) لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ ( وَالزَّائِدُ ) ( فِي الْأَقْلِ ) أَيِ إِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَقْلَ مِنَ الدِّيَّةِ يَرْفَعُ عَنِ الْعَاقِلَةِ مَهْرُ الْمِثْلِ وَالزَّائِدُ مِنْهَا ( وَصِيَّةٌ لَهُمْ ) أَيِ لِلْعَاقِلَةِ وَتَصِحُّ لِأَنَّهُمْ مِنَ الْأَجَانِبِ فَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ يَرْفَعُ عَنْهُمْ أَيْضًا وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُمْ قَدْرُ الثُّلُثِ وَأَدَّوْا الْفَضْلَ إِلَى الْوَلِيِّ إِذْ لَا تَقْدُرُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا مِنَ الثُّلُثِ

قَوْلُهُ أَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الْمُقَاصَّةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ فِي الدِّيَّةِ ( لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ فِي الْعَجَمِ لَكِنَّهُ أَطْلَقَهُ لِلْحَالَةِ ) قَوْلُهُ وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُمْ قَدْرُ الثُّلُثِ وَأَدَّوْا الْفَضْلَ

( الْخ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قِيلَ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ قَدْرُ نَصِيبِ الْقَاتِلِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْقَاتِلِ لَا تَصِحُّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْقُطُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ نَصِيبُهُ لَكَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ هُوَ الْوَاجِبُ بِالْقَتْلِ فَحَمْلُهُ الْعَاقِلَةَ عَنْهُ فَيَقْسَمُ عَلَيْهِمْ فَمَا أَصَابَ الْعَاقِلَةَ يَسْقُطُ لِمَا

ذَكَرْنَا وَمَا أَصَابَ الْقَاتِلَ يَكُونُ هُوَ الْوَاجِبُ بِالْقَتْلِ فَيُقْسَمُ أَيْضًا فَيَلْزَمُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ نَصِيهِهِ مِنْهُ أَيْضًا ثُمَّ هَكَذَا وَهَكَذَا إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ انْتَهَى

( قُطِعَتْ يَدُهُ ) يَعْنِي قُطِعَ زَيْدٌ مِثْلًا يَدَ بَكْرٍ فَأَتْبَعَهُ بَكْرٌ عِنْدَ الْقَاضِي فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ ( فَاقْتَصَّ ) زَيْدٌ ( لَهُ ) أَيِ لِبَكْرٍ بِأَنْ قُطِعَ يَدَ زَيْدٍ ( فَمَاتَ ) الْمَقْطُوعُ الْوَلُّ وَهُوَ بَكْرٌ ( قُتِلَ الْمُقْتَصُّ مِنْهُ ) وَهُوَ زَيْدٌ ( بِهِ ) أَيِ بَقِطْعِهِ سَابِقًا إِذْ تَبَيَّنَ بِالسَّرَايَةِ أَنَّ الْجَنَايَةَ كَانَتْ قَتْلًا عَمْدًا وَإِنَّ حَقَّ الْمُقْتَصِّ لَهُ فِي الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ وَأَمَّا اسْتِيفَاءُ الْقَطْعِ مِنَ الْمُقْتَصِّ مِنْهُ فَلَا يُوجِبُ سَقُوطَ حَقِّ الْمُقْتَصِّ لَهُ فِي الْقَتْلِ .

( وَضَمِنَ دِيَةَ النَّفْسِ مَنْ قُطِعَ بِنَفْسِهِ يَدَ غَيْرِهِ قَوْدًا فَسَرَى ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ لَهُ الْقِصَاصُ فِي الطَّرَفِ إِذَا اسْتَوْفَاهُ بِنَفْسِهِ بِلَا حُكْمٍ الْحَاكِمِ ثُمَّ سَرَى إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ ضَمِنَ دِيَةَ النَّفْسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا لَا يَضْمَنُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَهُوَ الْقَطْعُ فَسَقَطَ حُكْمُ سَرَايَتِهِ إِذَا اخْتَارَ عَنْ السَّرَايَةِ خَارِجَ عَنْ وَسْعِهِ فَلَا يَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ لَمَّا يَفْسُدُ بَابُ الْقِصَاصِ فَصَارَ كَالْإِمَامِ إِذَا قُطِعَ السَّارِقُ وَسَرَى إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ وَكَالْبَرَاغِ وَالْفَصَادِ وَالْحَجَامِ وَالْخَتَّانِ وَلَهُ أَنَّهُ قَتَلَ بِغَيْرِ حَقٍّ لِأَنَّهُ حَقَّهُ فِي الْقَطْعِ وَالْمَوْجُودُ قَتْلٌ إِلَّا أَنَّ الْقِصَاصَ سَقَطَ لِلشُّبْهَةِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُخْطِئِ لِأَنَّهُ قَصَدَ اسْتِيفَاءَ حَقِّهِ لَا الْقَتْلَ وَقَتْلُ الْخَطِئِ يُوجِبُ الدِّيَةَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرُوا مِنَ الْمَسَائِلِ إِذْ يَجِبُ الْحُكْمُ فِيهَا بِالْقِصَاصِ عَلَى الْقَاضِي بِتَقْلِيدِهِ وَالْعَمَلِ عَلَى الْبَرَاغِ وَخَوَرِهِ بِالْعَقْدِ وَإِقَامَةِ الْوَاجِبِ لَا تَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ كَالرَّمِيِّ إِلَى الْحَرْبِيِّ .

وَفِي مَسَائِلِنَا هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِسْتِيفَاءِ وَالْعَفْوِ بَلْ الْعَفْوُ بَلْ الْعَفْوُ مَنُوبٌ فَيَتَقَيَّدُ اسْتِيفَاؤُهُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ كَالرَّمِيِّ إِلَى الصَّيْدِ هَذَا مَا قَالُوا وَيُرَدُّ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ

بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا أُوْرَتْ شُبْهَةٌ يَسْقُطُ بِهَا الْقِصَاصُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُورِثَ حُكْمُ الْقَاضِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى شُبْهَةٌ يَسْقُطُ بِهَا الْقِصَاصُ لِأَنَّ حُكْمَ الْقَاضِي لَيْسَ أَذْنَى مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ أَقُولُ فِي دَفْعِهِ إِنْ حُكْمُ الْقَاضِي لَا يُورِثُ شُبْهَةً يَدْفَعُ بِهَا الْقِصَاصُ بَلْ يُوجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى مُلْعِي الْقَطْعِ لِأَنَّهُ إِذَا ادَّعَاهُ وَأَتْبَعَهُ عِنْدَ الْقَاضِي كَانَ مُوجِبًا عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِهِ فَيَكُونُ الْمُدَّعِي فِي حُكْمِ الْمُكْرَهِ لِلْقَاضِي كَمَا يَكُونُ الْمُسْتَوْفَى بِنَفْسِهِ فِي حُكْمِ الْمُخْطِئِ بَلْ يَكُونُ مُكْرَهًا حَقِيقَةً بِمُقْتَضَى تَعْرِيفِ الْإِكْرَاهِ وَهُوَ حَمْلُ الْغَيْرِ عَلَى فِعْلٍ بِمَا يُعَدُّ رِضَاهُ بِهِ لَا اخْتِيَارَهُ فَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِ الْمُكْرَهِ أَوْ مُكْرَهًا وَجَبَ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ حِينَئِذٍ يَكُونُ آلَهُ لَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْمُبَاشَرِ لِلْقَتْلِ الْعَمْدِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَضْمَنُ )

( إِنْخ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ( قَوْلُهُ فَإِذَا أُوْرَتْ شُبْهَةٌ يَسْقُطُ بِهَا الْقِصَاصُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُورِثَ حُكْمُ الْقَاضِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى شُبْهَةٌ يَسْقُطُ بِهَا الْقِصَاصُ )

( إِنْخ ) هَذَا حُكْمٌ عَلَى مَعْدُومٍ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ حُكْمٍ مِنَ الْقَاضِي وَمَعَهُ قِصَاصٌ عَلَى الْمُدَّعِي وَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ مَفْهُومًا لِقَوْلِهِ سَابِقًا وَضَمِنَ دِيَةَ النَّفْسِ مَنْ قُطِعَ بِنَفْسِهِ يَدَ غَيْرِهِ قَوْدًا فَسَرَى قَوْلُهُ أَقُولُ فِي دَفْعِهِ إِنْ حُكْمُ الْقَاضِي لَا يُورِثُ شُبْهَةً يَدْفَعُ بِهَا الْقِصَاصُ بَلْ يُوجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى مُلْعِي الْقَتْلِ

( إِنْخ ) بَعِيدُ الْإِسْنَادِ إِلَى مَقَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ مُبَاشَرٌ لِلْقَضَاءِ لِاسْتِنَادِهِ لِلْحُجَّةِ وَالْإِكْرَاهُ لَا حُجَّةَ مَعَهُ وَإِنَّمَا هُوَ بَعْغِي مُحْضٌ وَلَوْ قِيلَ بِمَا ذُكِرَ لَمْ يَكُنْ لِلْقَضَاءِ فَائِدَةٌ وَلَا قَاتِلَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ وَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى حَقِيقَةِ



الْإِكْرَاهِ وَكَانَ الْقَاضِي آلَةً فِي يَدِ الْمُدْعِي صَارَ الْقَضَاءُ مُنْعَدِمًا وَصَارَ الْمُدْعِي مُسْتَوْفِيًا بِنَفْسِهِ وَهُوَ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ حَقِيقَةً وَسَرَى إِلَى النَّفْسِ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ لِلشُّبْهَةِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ مِنَّا وَفِي إِثْبَاتِ الْقِصَاصِ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى هَذَا الْمَوَالِ إِبْطَالُ لِمَتْنٍ بَلْ لِكُلِّ مَتْنٍ وَلَا قَائِلَ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ

( وَأَرَشُ الْيَدِ ) غُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ دِيَّةَ النَّفْسِ أَيْ ضَمِنَ أَرَشُ الْيَدِ ( مَنْ قَطَعَ يَدَ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ قَوْدٌ فَعَفَا عَنْهُ ) أَيْ قَطَعَ وَلِي الْقَيْلِ يَدَ الْقَاتِلِ ثُمَّ عَفَا عَنْ الْقَتْلِ ضَمِنَ دِيَّةَ الْيَدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ إِثْلَافَ النَّفْسِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا فَاتَّلَفَ الْبَعْضُ فَإِذَا عَفَا فَهُوَ عَمَّا سِوَى هَذَا الْبَعْضِ وَلَهُ أَنَّهُ اسْتَوْفَى غَيْرَ حَقِّهِ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ

( قَوْلُهُ وَأَرَشُ الْيَدِ مَنْ قَطَعَ )

إِلَخْ ) يَعْنِي سِوَاءَ قَضَى بِالْقِصَاصِ أَوْ لَمْ يَقْضَ وَذَلِكَ فِي مَالِهِ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْبَزْدِيُّ ( قَوْلُهُ ضَمِنَ دِيَّةَ الْيَدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) يَعْنِي إِذَا بَرَنْتَ وَلَمْ تَسْرِ إِلَى النَّفْسِ ( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَضْمَنُ ) قَالَ فِي الْبَرْهَانِ وَهُمَا يَعْنِي الصَّاحِبِينَ أَهْدَرَاهُ أَيْ أَرَشَ الْيَدِ كَمَا لَوْ سَرَى إِلَى نَفْسِهِ وَكَمَا لَوْ كَانَ لَهُ قِصَاصٌ فِي الطَّرَفِ فَقَطَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ عَفَا عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْأَصَابِعَ وَهِيَ لِلْكَفِّ كَالطَّرَافِ لِلنَّفْسِ وَكَمَا لَوْ قَطَعَ وَمَا عَفَا وَمَا سَرَى ثُمَّ حَزَّ رَقَبَتَهُ قَبْلَ الْبِرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ قَطَعَ وَمَا عَفَا وَبَرِيءَ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِي الصَّحِيحِ وَلَوْ حَزَّ رَقَبَتَهُ قَبْلَ الْبِرَاءِ فَهُوَ اسْتِيفَاءٌ فَلَا يَضْمَنُ حَتَّى لَوْ حَزَّهَا بَعْدَ الْبِرَاءِ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي الصَّحِيحِ انْتَهَى ( تَنْبِيْهُ ) : لَا قِصَاصَ فِي الشَّعْرِ أَيْ شَعْرٍ كَانَ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ وَالْمُحِيطِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( بَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ وَاعْتِبَارِ حَالِهِ ) أَيْ حَالَةِ الْقَتْلِ ( الْقَوْدُ يُثْبِتُ لِلْوَرَثَةِ بَدْءًا لَا إِرْتَاءً ) اَعْلَمُ أَنَّ هَاهُنَا طَرِيقَتَيْنِ أَحَدُهُمَا طَرِيقُ الْخِلَافَةِ وَهُوَ أَنْ يُثْبِتَ الْمَلِكُ لِلْوَارِثِ ابْتِدَاءً بِسَبَبِ انْعِقَادِ فِي حَقِّ الْمَوْرِثِ كَمَا إِذَا أَتَاهُ الْعَبْدُ فَإِنَّ الْمَلِكَ يُثْبِتُ ابْتِدَاءً لِلْمَوْلَى بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ عَنِ الْعَبْدِ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ أَهْلًا لِلْمَلِكِ وَالثَّانِي طَرِيقُ الْوَرَاثَةِ وَهُوَ أَنْ يُثْبِتَ الْمَلِكُ لِلْمَوْرِثِ ثُمَّ لِلْوَارِثِ بِالتَّقْلِيدِ مِنْهُ إِلَيْهِ فَتَنْهَبُ الْإِمَامَانِ إِلَى الثَّانِي قَوْلًا بَأَنَّ الْقِصَاصَ مَوْرُوثٌ عَنِ الْمَيِّتِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ سِهَامُ الْوَرَثَةِ وَيَصِحُّ عَفْوُهُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَيَقْضِي دِيُونَهُ مِنْهُ إِذَا انْقَلَبَ مَالًا وَيَبْقَى وَصَايَاهُ مِنْهُ كَمَا فِي الدِّيَةِ وَذَهَبَ الْإِمَامُ إِلَى الْأَوَّلِ قَوْلًا بَأَنَّ الْقِصَاصَ غَيْرُ مَوْرُوثٍ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلتَّشْفِيِّ وَدَرَكِ الثَّارِ وَالْمَيِّتُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ وَإِنَّمَا يُثْبِتُ لِلْوَرَثَةِ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ بِسَبَبِ انْعِقَادِ لِلْمَيِّتِ أَيْ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فَيَسْتَحِقُّونَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يُثْبِتَ لِلْمَيِّتِ لِأَنَّ الْقِصَاصَ مَلِكُ الْفِعْلِ فِي الْمَحَلِّ بَعْدَ مَوْتِ الْمَجْرُوحِ وَلَا يَتَصَوَّرُ الْفِعْلُ مِنَ الْمَيِّتِ وَلِهَذَا صَحَّ عَفْوُ الْوَرَثَةِ قَبْلَ مَوْتِ الْمَجْرُوحِ وَإِنَّمَا صَحَّ عَفْوُ الْمَجْرُوحِ لِأَنَّ السَّبَبَ انْعَقَدَ لَهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا } نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْقِصَاصَ يُثْبِتُ حَقًّا لِلْوَارِثِ ابْتِدَاءً بِخِلَافِ الدِّينِ وَالدِّيَةِ لِأَنَّ الْمَيِّتَ أَهْلٌ لِلْمَلِكِ الْمَالِ وَلِهَذَا لَوْ نَصَبَ شَبَكَةً فَتَعَلَّقَ بِهِ صَيِّدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ يَمْلِكُهُ وَأَصْلُ الْإِخْتِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ حَقُّ الْوَرَثَةِ عِنْدَهُ وَحَقُّ الْمَيِّتِ عِنْدَهُمَا فَإِذَا كَانَ الْقِصَاصُ يُثْبِتُ حَقًّا لِلْوَرَثَةِ عِنْدَهُ ابْتِدَاءً ( فَلَا يَصِيرُ

أَحَدُهُمْ خَصَمًا عَنِ الْبَاقِينَ ) فِي إِثْبَاتِ حَقِّهِمْ بَغَيْرِ وَكَالَةِ مِنْهُمْ وَبِإِقَامَةِ الْحَاضِرِ الْيَنَّةَ لَا يُثْبِتُ الْقِصَاصُ فِي حَقِّ الْغَائِبِ ( فَلَوْ بَرَهَنَ ) أَحَدُهُمْ ( بِغَيْبَةِ أَخِيهِ عَلَى قَتْلِ أَبِيهِ فَحَضَرَ ) الْأَخُ الْغَائِبُ ( يُعِيلُهَا ) لِيَتَمَكَّنَ مِنَ الْاسْتِيفَاءِ ( وَيُحْبَسُ الْقَاتِلُ ) إِذَا أَقَامَ الْحَاضِرُ الْيَنَّةَ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ صَارَ مَتَّهِمًا بِالْقَتْلِ وَالْمَتَّهِمُ يُحْبَسُ ( بِخِلَافِ الْخَطَا وَالْدِّينِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُعِيلُهَا أَيْ لَوْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْيَنَّةِ لِأَنَّ مُوجِبَهُ الْمَالُ وَطَرِيقُ ثُبُوتِهِ الْمِيرَاثُ وَكَذَا

الدَّيْنُ إِذَا أَقَامَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بَيِّنَةً أَنَّ لِأَبِيهِ عَلَى فُلَانٍ كَذَا فَحَضَرَ أَخُوهُ لَا يُعِيدُهَا ( بَرَهَنَ الْقَاتِلُ عَلَى عَفْوِ الْغَائِبِ  
فَالْحَاضِرُ خَصِمٌ وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ ) أَيِ إِذَا كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ غَائِبًا وَبَعْضُهُمْ حَاضِرًا فَأَقَامَ الْقَاتِلُ بَيِّنَةً عَلَى الْحَاضِرِ أَنَّ  
الْغَائِبَ قَدْ عَفَا فَالْحَاضِرُ خَصِمٌ لِأَنَّهُ يَدَّعِي عَلَى الْحَاضِرِ سَقُوطَ حَقِّهِ فِي الْقَوْدِ وَانْتِقَالَهُ إِلَى الْمَالِ فَإِذَا قُضِيَ عَلَيْهِ  
صَارَ الْغَائِبُ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ تَبَعًا لَهُ ( كَذَا لَوْ قُتِلَ عَبْدٌ لِرَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا غَائِبٌ ) يَعْنِي إِذَا قُتِلَ عَبْدٌ لِرَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا  
غَائِبٌ فَادَّعَى الْقَاتِلُ عَلَى الْحَاضِرِ أَنَّ الْغَائِبَ قَدْ عَفَا عَنْهُ فَالْحَاضِرُ خَصِمٌ وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ إِنْ أَثْبَتَ لِمَا ذَكَرَ  
بَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ ( قَوْلُهُ اعْلَمْ  
إِلخ ) ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ

( أَخْبَرَ وَلِيَّانِ بِعَفْوِ شَرِيكِهِمَا فَهُوَ عَفْوٌ لِلْقِصَاصِ مِنْهُمَا ) يَعْنِي أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَمْدًا وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلِيَاءَ فَشَهِدَ اثْنَانِ مِنْهُمْ  
عَلَى صَاحِبِهِمَا أَنَّهُ قَدْ عَفَا فَإِنْ أَخْبَارَهُمَا عَفْوٌ لِلْقِصَاصِ مِنْهُمَا وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِ أَرْبَعَةٍ ذَكَرَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ (   
فَإِنْ صَدَّقَهُمَا ) أَيِ الْمُخْبِرِينَ ( الْقَاتِلُ وَالشَّرِيكُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ) أَيِ الشَّرِيكِ لِأَنَّهُ بِتَصْدِيقِهِ أَبْطَلَ نَصِيْبَهُ ( وَلَهُمَا ثُلَاثَا  
الدِّيَةِ ) لِأَنَّ نَصِيْبَهُمَا صَارَ مَالًا وَالثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ كَذَّبَا هُمَا ) أَيِ كَذَّبَ الْقَاتِلُ وَالشَّرِيكُ الْمُخْبِرِينَ ( فَلَا شَيْءَ  
لِلْمُخْبِرِينَ ) لِأَنَّهُمَا يَخْبَارُهُمَا أَسْقَطَا حَقَّهُمَا فِي الْقِصَاصِ فَانْقَلَبَ مَالًا وَلَا مَالٌ لَهُمَا لِتَكْذِيبِ الْقَاتِلِ وَالشَّرِيكِ (   
وَلِشَرِيكِهِمَا ثُلُثُهَا ) لِأَنَّ حَقَّ الْمُخْبِرِينَ لَمَّا سَقَطَ فِي الْقِصَاصِ سَقَطَ حَقُّ شَرِيكِهِمَا فِيهِ لِعَدَمِ تَجْزِيَةِ وَانْتَقَلَ إِلَى الْمَالِ  
وَسَقَطَ حَقُّهُمَا فِي الْمَالِ أَيْضًا لِمَا ذَكَرَ فَبَقِيَ حِصَّةُ شَرِيكِهِمَا وَهِيَ ثُلُثُ الدِّيَةِ وَالثَّلَاثُ بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ صَدَّقَهُمَا الْقَاتِلُ  
وَحْدَهُ ) أَيِ وَكَذَّبَهُمَا الشَّرِيكُ ( فَلِكُلِّ مِنْهُمَا ثُلُثُهَا ) لِأَنَّهُ لَمَّا صَدَّقَهُمَا أَقَرَّ لَهُمَا بِنُثْنِي الدِّيَةِ فَلَزِمَ وَادَّعَى بَطْلَانًا حَقَّ  
الشَّرِيكِ فَلَمْ يُصَدَّقْ فَتَحَوَّلَ مَالًا وَغَرِمَ الْقَاتِلُ الدِّيَةَ أَثْلَاثًا وَالرَّابِعُ بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ صَدَّقَهُمَا ) أَعْنِي الْمُخْبِرِينَ ( الشَّرِيكُ  
فَقَطُّ ) أَيِ كَذَّبَهُمَا الْقَاتِلُ ( فَلَهُ ) أَيِ لِلشَّرِيكِ ( ثُلُثُهَا ) أَيِ يَغْرُمُ الْقَاتِلُ ثُلُثَ الدِّيَةِ وَهُوَ نَصِيْبُ الشَّرِيكِ ( وَيَصْرَفُ  
إِلَى الْمُخْبِرِينَ ) لِأَنَّ زَعَمَ الشَّرِيكِ أَنَّهُ عَفَا لِتَصْدِيقِهِ الْمُخْبِرِينَ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْقَاتِلِ وَلَهُمَا عَلَى الْقَاتِلِ ثُلَاثَا الدِّيَةِ  
وَمَا فِي يَدِهِ وَهُوَ ثُلُثُ الدِّيَةِ مَالُ الْقَاتِلِ وَهُوَ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِمَا فَيُصْرَفُ إِلَيْهِمَا وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُلْزَمَهُ

شَيْءٌ لِأَنَّهُمَا ادَّعَا الْمَالَ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْقَاتِلُ يُنْكِرُ فَلَمْ يَثْبُتْ وَمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاتِلُ لِلشَّرِيكِ قَدْ بَطَلَ بِتَكْذِيبِهِ وَجَهَ  
الاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْقَاتِلَ بِتَكْذِيبِهِ الْمُخْبِرِينَ قَدْ أَقَرَّ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِثُلُثِ الدِّيَةِ لَزَعْمِهِ أَنَّ الْقِصَاصَ سَقَطَ يَخْبَارُهُمَا  
بِالْعَفْوِ كَابْتِدَاءِ الْعَفْوِ مِنْهُمَا وَالْمَقْرُّ لَهُ مَا كَذَّبَ الْقَاتِلُ حَقِيقَةً بَلْ أَصَافَ الْوُجُوبَ إِلَى غَيْرِهِ وَفِي مِثْلِهِ لَا يَرْتَدُّ الْإِفْرَاقُ  
كَمَنْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ مِائَةٌ فَقَالَ الْمَقْرُّ لَهُ لَيْسَ لِي وَلَكِنَّهَا لِفُلَانٍ فَإِنَّ الْمَالَ لِلْمَقْرِّ لَهُ الثَّانِي كَذَا هُنَا  
قَوْلُهُ أَخْبَرَ وَلِيَّانِ بِعَفْوِ

إِلخ ( فَسَرَ الْإِخْبَارَ بِالشَّهَادَةِ لِيُقَيَّدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لِثُبُوتِ عَفْوِهِمَا بَيْنَ كَوْنِ الْإِخْبَارِ مُجَرَّدًا عَنِ الدَّعْوَى مِنَ الْقَاتِلِ بِعَفْوِ  
الثَّلَاثِ وَلَا بَيْنَ كَوْنِهِ صَدَرَ بَعْدَ الدَّعْوَى مِنَ الْقَاتِلِ فَيَكُونُ شَهَادَةً فَكُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَلَزِمٌ لِعَفْوِهِمَا وَإِنْ اخْتَلَفَ مَا يَتَعَلَّقُ  
بِالِاسْتِحْقَاقِ لِاخْتِلَافِ الْحَالِ ) قَوْلُهُ وَإِنْ صَلَّقَهُمَا الشَّرِيكُ فَقَطُّ فَلَهُ ثُلُثُهَا ( قَالَ الرَّيْلِيُّ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَكُونُ لَهُ  
الثَّلَاثُ وَهُوَ قَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْقَاتِلِ شَيْئًا بِدَعْوَاهُ الْعَفْوُ قُلْتُ ارْتَدَّ إِفْرَاقُهُ بِتَكْذِيبِ الْقَاتِلِ إِيَّاهُ فَوَجَبَ لَهُ ثُلُثُ  
الدِّيَةِ انْتَهَى ) قَوْلُهُ وَيُصْرَفُ إِلَى الْمُخْبِرِينَ ( هُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ) قَوْلُهُ وَمَا فِي يَدِهِ ( أَيِ الشَّرِيكِ ) قَوْلُهُ  
وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُلْزَمَهُ ) أَيِ الْقَاتِلِ

( اختلفَ شَاهِدَا الْقَتْلِ فِي زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ آلَتِهِ ) بَأَن قَال أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ بَعْصَا وَالْآخَرُ قَتَلَهُ بِالسَّيْفِ ( أَوْ قَالَ شَاهِدٌ قَتَلَهُ بَعْصَا ، وَ ) قَالَ ( الْآخَرُ جَهِلْتُ آلَةَ قَتْلِهِ لَعْتُ ) أَي شَهِدْتُهُمَا لِأَنَّ الْقَتْلَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْآلَةِ وَتَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا وَالْمُطْلَقُ يُغَايِرُ الْمُقَيَّدَ فَكَانَ عَلَى كُلِّ قَتْلِ شَهَادَةٌ فَرْدٌ فَرْدَتْ ( شَهِدَا بِقَتْلِهِ وَقَالَ جَهِلْنَا آلَتَهُ وَجَبَ الدِّيَّةُ ) وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَجِبُ شَيْءٌ لِأَنَّ الْقَتْلَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْآلَةِ فَجَهِلَ الْمَشْهُودُ بِهِ ، وَجَهَ الْإِسْتِحْسَانُ أَنَّهُمْ شَهِدُوا بِقَتْلِ مُطْلَقٍ وَالْمُطْلَقُ لَيْسَ بِمُجْمَلٍ لِيَمْتَنِعَ الْعَمَلُ بِهِ قَبْلَ الْبَيَانِ فَيَجِبُ أَقْلٌ مُوجِبُهُ وَهُوَ الدِّيَّةُ وَتَجِبُ فِي مَالِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدُ فَلَا تَلْزَمُ الْعَاقِلَةُ لِمَا مَرَّ مَرَارًا

( قَوْلُهُ فَكَانَ عَلَى كُلِّ قَتْلِ شَهَادَةٌ فَرْدٌ فَرْدَتْ ) كَذَا لَوْ كَمَلَ النِّصَابَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لِتَيَقُّنِ الْقَاضِي بِكَذِبِ أَحَدٍ الْفَرِيقَيْنِ وَعَدَمِ الْوَلَوِيَّةِ بِالْقَبُولِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَمَلَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ دُونَ الْآخَرِ حَيْثُ يُقْبَلُ الْكَامِلُ مِنْهُمَا لِعَدَمِ الْمَعَارِضِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ قَوْلُهُ وَتَجِبُ أَي الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ ) يَعْنِي فِي ثَلَاثِ سِنِينَ

( أَقَرَّ كُلٌّ مِنْ رَجُلَيْنِ بِقَتْلِ زَيْدٍ وَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَاهُ فَلَهُ قَتْلُهُمَا ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَقَرَّ بِانْفِرَادِهِ بِكُلِّ الْقَتْلِ وَبِالْقَصَاصِ عَلَيْهِ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ صَدَقَهُ فِي وَجُوبِ الْقَتْلِ عَلَيْهِ أَيْضًا لَكِنَّهُ كَذَبَهُ فِي انْفِرَادِهِ بِالْقَتْلِ وَتَكْذِيبُ الْمُقَرَّرِ لَهُ الْمُقَرَّرُ فِي بَعْضِ مَا أَقَرَّ بِهِ لَا يُبْطِلُ إِفْرَادَهُ فِي الْبَاقِي لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ تَفْسِيقَهُ وَفَسْقُ الْمُقَرَّرِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ إِفْرَادِهِ ( وَلَوْ كَانَ مَكَانَ إِفْرَارِ شَهَادَةِ لَعْتُ ) أَي شَهِدَا بِقَتْلِ زَيْدٍ عَمْرًا وَآخَرَانِ بِقَتْلِ بَكْرٍ إِيَّاهُ لَعْتُ الشَّهَادَتَانِ لِأَنَّ تَكْذِيبَ الْمَشْهُودِ لَهُ الشَّاهِدَ فِي بَعْضِ مَا شَهِدَ بِهِ يُبْطِلُ شَهَادَتَهُ لِأَنَّ التَّكْذِيبَ تَفْسِيقٌ وَفَسْقُ الشَّاهِدِ يُوجِبُ رَدَّ شَهَادَتِهِ

( قَوْلُهُ وَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَاهُ فَلَهُ قَتْلُهُمَا ) قَيَّدَ بِقَوْلِهِ قَتَلْتُمَاهُ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ صَدَقْتُمَا لَيْسَ لَهُ قَتْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِأَنَّ تَصْدِيقَهُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَكْذِيبٌ لِلْآخَرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِكُلِّ قَتْلَتِهِ وَحَدِّكَ فَيَكُونُ مُقَرَّرًا بَعْدَ قَتْلِ الْآخَرِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ قَتَلْتُمَاهُ لِأَنَّهُ دَعَا الْقَتْلَ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ لَهُمَا فَيَقْتُلُهُمَا بِإِفْرَارِهِمَا كَمَا فِي التَّبَيُّنِ ( قَوْلُهُ أَي شَهِدَا بِقَتْلِ زَيْدٍ عَمْرًا وَآخَرَانِ بِقَتْلِ بَكْرٍ إِيَّاهُ ) يَعْنِي وَقَالَ الْوَلِيُّ قَتَلْتُمَاهُ لَعْتُ الشَّهَادَتَانِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ تَكْذِيبَ الْمَشْهُودِ لَهُ الشَّاهِدَ فِي بَعْضِ مَا شَهِدَ بِهِ يُبْطِلُ شَهَادَتَهُ ) الْمُرَادُ بِتَكْذِيبِهِ نَفْيُ اسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِمَا بِالْقَتْلِ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ قَتَلَاهُ لَمْ يَثْبِتِ الْقَتْلَ لِكُلِّ مُنْفَرِدًا فَلِهَذَا صَارَ مُكَذَّبًا لِكُلِّ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ فَلَعْنَا

( شَهِدَا ) عَلَى رَجُلٍ ( بِقَتْلِهِ خَطَأً وَحَكَمَ بِالدِّيَّةِ فَجَاءَ الْمَشْهُودُ لَهُ بِقَتْلِهِ حَيًّا ضَمَّنَ الْعَاقِلَةُ الْوَلِيَّ ) لِأَنَّهُ قَبَضَ الدِّيَّةَ بِغَيْرِ حَقٍّ ( أَوْ الشُّهُودَ ) لِأَنَّ الْمَالَ تَلَفَ بِشَهَادَتِهِمْ ( وَرَجَعُوا ) أَي الشُّهُودُ ( عَلَيْهِ ) أَي عَلَى الْوَلِيِّ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوْا الْمَضْمُونُ وَهُوَ مَا فِي يَدِ الْوَلِيِّ كَالْعَاصِبِ مَعَ غَاصِبِ الْغَاصِبِ ( وَالْعَمْدُ كَالْخَطَا إِلَّا فِي الرَّجُوعِ ) أَي إِذَا كَانَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْعَمْدِ فَقَتَلَ بِهِ ثُمَّ جَاءَ حَيًّا تَخَيَّرَ الْوَرَثَةُ بَيْنَ تَضْمِينِ الْوَلِيِّ الدِّيَّةَ أَوْ الشُّهُودَ فَإِنْ ضَمَّنُوا الشُّهُودَ لَمْ يَرْجِعُوا عَلَى الْوَلِيِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُمْ أَوْجَبُوا هُنَا لِلْوَلِيِّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَهُوَ الْقَصَاصُ فَلَا وَجَهَ لِأَن يَرْجِعُوا بِمَالٍ إِذْ لَا مُمَازَلَةَ بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُمَا يَرْجِعُونَ عَلَى الْوَلِيِّ كَمَا فِي الْخَطَا

( وَلَوْ ) شَهِدَا ( عَلَى إِفْرَادِهِ ) أَي إِفْرَارِ الْقَاتِلِ بِالْخَطَا أَوْ الْعَمْدِ ثُمَّ جَاءَ حَيًّا لَمْ يَضْمَنْ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ كَذِبُهُمَا فِي شَهَادَتِهِمَا ( أَوْ ) شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ ( غَيْرِهِمَا فِي الْخَطَا ) وَقَضَى بِالدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ثُمَّ جَاءَ حَيًّا لَمْ يَضْمَنْ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ كَذِبُهُمَا فِي شَهَادَتِهِمَا لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ شَهَادَةُ الْأَصُولِ عَلَى الْقَتْلِ لَا نَفْسُ الْقَتْلِ ( ضَمَّنَ الْوَلِيُّ الدِّيَّةَ ) فِي الصُّورَتَيْنِ لِلْعَاقِلَةِ إِذْ ظَهَرَ أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ

ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ مِنْ مَسَائِلِ الشَّهَادَةِ فِي الْقَتْلِ شَرَعَ فِي مَسَائِلِ اعْتِبَارِ حَالَةِ الْقَتْلِ فَقَالَ ( الْعِبْرَةُ لِحَالَةِ الرَّمِي لَا الْوُصُولِ )  
 ( اَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْعِبْرَةَ لَوَقْتِ الرَّمِي فِي حَقِّ الضَّمَانِ وَالْجَلِّ لِأَنَّ الضَّمَانَ أَنَّمَا يَجِبُ بِالْجَنَايَةِ وَإِنَّمَا يَصِيرُ  
 الشَّخْصُ جَانِبًا بِفِعْلِ يَدْخُلُ تَحْتَ اخْتِيَارِهِ وَهُوَ الرَّمِي لَا الْوُصُولُ ) فَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى مَنْ رَمَى مُسْلِمًا فَأَرْتَدَّ )  
 الْمَرْمِي عَلَيْهِ ( فَوَصَلَ ) السَّهْمُ إِلَيْهِ فَمَاتَ فَعَلَى الرَّامِي الدِّيَّةُ لَوَرْتَدَّ الْمُرْتَدُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا شَيْءَ عَلَى الرَّامِي  
 لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ فِي مَحَلٍّ غَيْرِ مَعْصُومٍ وَإِثْلَافُ غَيْرِ الْمَعْصُومِ هَدَرٌ وَلَهُ أَنَّ الْمَرْمِيَّ إِلَيْهِ وَقَتَ الرَّمِي مَعْصُومٌ وَالْعِبْرَةُ  
 بِهِ )  
 ( قَوْلُهُ فَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى مَنْ رَمَى مُسْلِمًا فَأَرْتَدَّ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ فِي قَلْبِهِ لَا تَجِبُ بَأَن رَمَى مُرْتَدًّا أَوْ كَافِرًا فَأَسْلَمَ وَهُوَ  
 بِالْإِجْمَاعِ

( وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ لِسَيِّدٍ عَبْدٍ رَمَى إِلَيْهِ ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ أَيْ صَارَ مَرْمِيًّا إِلَيْهِ ( فَأَعْتَقَهُ فَوَصَلَ ) السَّهْمُ إِلَيْهِ فَمَاتَ لِأَنَّهُ  
 وَقَتَ الرَّمِي مَمْلُوكٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ عَلَيْهِ فَضْلُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ مَرْمِيًّا إِلَى غَيْرِ مَرْمِيٍّ  
 ( قَوْلُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ عَلَيْهِ فَضْلُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ  
 إلخ ) وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ مُتَرَدِّدٌ رُوِيَ عَنْهُ إِيحَابُ الْقِيَمَةِ كَقَوْلِ الْإِمَامِ وَرُوِيَ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ

( وَ ) يَجِبُ ( الْجَزَاءُ عَلَى مُحْرِمٍ رَمَى صَيِّدًا فَحَلَّ ) أَيْ خَرَجَ مِنَ الْإِحْرَامِ ( فَوَصَلَ ) السَّهْمُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ وَقَتَ الرَّمِي  
 مُحْرِمٌ ( لَا عَلَى حَلَالٍ رَمَاهُ فَأَحْرَمَ فَوَصَلَ ) لِأَنَّهُ وَقَتَ الرَّمِي غَيْرُ مُحْرِمٍ  
 ( قَوْلُهُ لَا عَلَى حَلَالٍ رَمَاهُ فَأَحْرَمَ ) يُشِيرُ إِلَى حِلِّهِ كَمَا لَوْ رَمَاهُ مُسْلِمًا فَأَرْتَدَّ  
 ( وَلَا يَضْمَنُ مَنْ رَمَى مَقْضِيًّا عَلَيْهِ بِرَجْمٍ فَرَجَعَ شَاهِدُهُ فَوَصَلَ ) لِأَنَّهُ وَقَتَ الرَّمِي مُبَاحُ اللَّحْمِ

( كِتَابُ الدِّيَّاتِ ) جَمْعُ دِيَّةٍ مَصْدَرٌ وَذِي الْقَاتِلِ الْمَقْتُولِ إِذَا أَعْطِيَ وَلِيُّهُ الْمَالَ الَّذِي هُوَ بَدَلُ النَّفْسِ ثُمَّ قِيلَ لَذَلِكَ  
 الْمَالَ دِيَّةٌ تَسْمِيَةً بِالمَصْدَرِ وَقَاوُهَا مَحْذُوفَةٌ كَمَا فِي عِدَّةٍ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ وَالْأَرُشِ اسْمٌ لِلْوَجِبِ عَلَى مَا دُونَ  
 النَّفْسِ ( الدِّيَّةُ أَلْفُ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ وَعَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَمِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَقَطْ ) يَعْنِي أَنَّ الدِّيَّةَ عِنْدَ أَبِي  
 حَنِيفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ مِنْهَا وَمِنَ الْبَقَرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ وَمِنَ الْغَنَمِ أَلْفَا شَاةٍ وَمِنَ الْحُلَلِ مِائَتَا حُلَّةٍ  
 كُلُّ حُلَّةٍ ثَوْبَانِ ( وَهَذِهِ ) أَيْ الْإِبِلُ ( فِي شِبْهِ الْعُمْدِ أَرْبَاعٌ ) بَيْنَ الْأَرْبَاعِ بِقَوْلِهِ ( مِنْ بِنْتِ مَخَاضٍ ) خَمْسٌ وَعِشْرُونَ  
 ( وَمِنْ بِنْتِ لَبُونٍ ) خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ( وَمِنْ حَقَّةٍ ) خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ( وَمِنْ جَذَعَةٍ ) خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ( وَهِيَ )  
 الدِّيَّةُ ( الْمُعْلَظَةُ ) نَقَلَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ عَنْ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ أَنَّ تَغْلِيظَ الدِّيَّةِ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدٍ  
 وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ التَّغْلِيظِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ مَا ذَكَرَ هَاهُنَا .  
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ ثِيَّةً كُلُّهَا خَلِيفَاتٌ فِي بَطْنِهَا أَوْ لَادُهَا

( كِتَابُ الدِّيَّاتِ ) قَوْلُهُ الدِّيَّةُ أَلْفُ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ وَعَشْرَةُ آلَافٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَمِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ( الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ  
 وَكَلَامُهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْوَجِبَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ سِوَاءِ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً أَوْ شِبْهُ عَمْدٍ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَعَلَيْهِ  
 يَكُونُ الْخِيَارُ لِلْقَاتِلِ فِي دَفْعِ أَيِّهَا شَاءَ وَلَوْ فِي شِبْهِ الْعُمْدِ وَصَرِيحُ الْمُحِيطِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ وَأَمَّا مَقْدَارُهَا فَالدِّيَّةُ  
 نَوْعَانِ مُخَفَّفَةٌ وَمُعْلَظَةٌ فَالْمُخَفَّفَةُ دِيَّةُ الْخَطَا وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالْعَيْنِ وَالْوَرَقِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى مِنَ الْإِبِلِ مِائَةٌ وَمِنَ الْعَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ وَمِنَ الْوَرَقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ وَلِلْقَاتِلِ الْخِيَارُ يُودِّي أَيَّ نَوْعٍ شَاءَ وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ  
أَسْتَانِ الْإِبِلِ فَفِي دِيَةِ الْخَطَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ عَشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَعَشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ وَعَشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ  
وَعَشْرُونَ حِقَّةً وَعَشْرُونَ جَذَعَةً وَأَمَّا الدِّيَةُ الْمُغْلَظَةُ فَهِيَ دِيَةُ شِبْهِ الْعَمْدِ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ خَمْسٌ وَعَشْرُونَ بِنْتُ  
لَبُونٍ وَخَمْسٌ وَعَشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَكَذَلِكَ مِنَ الْجَذَعَاتِ وَالْحَقَاقِ انْتَهَى فَهَذَا نَصٌّ عَلَى مُوجِبِ شِبْهِ الْعَمْدِ  
وَعَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ لَا يُخَيَّرُ بَيْنَ دَفْعِ الْوَرَقِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْإِبِلِ بَلْ اللَّازِمُ عَلَيْهِ الْإِبِلُ وَكَلَامُ الْهَدَايَةِ يُشِيرُ  
إِلَى هَذَا وَهُوَ صَرِيحٌ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ كِتَابِ الْجَنَايَاتِ مِنْ أَنَّ حُكْمَ شِبْهِ الْعَمْدِ الْإِثْمُ وَالْكَفَّارَةُ وَدِيَةُ مُغْلَظَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ  
انْتَهَى فَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ ابْتِدَاءً مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْإِبِلِ لَمْ يَكُنْ لِلتَّغْلِيظِ فَائِدَةٌ لِأَنَّهُ يَخْتَارُ الْأَخَفَ فَتَقَوَّتْ حِكْمَةُ التَّغْلِيظِ  
نَصًّا فَلْيَكُنْ عَلَى ذِكْرِكَ مِنْكَ لِتُحَرَّرَ ( قَوْلُهُ وَقَالَ مِنْهَا وَمِنَ الْبَقَرِ  
إِلَخ ) هُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَيُؤْخَذُ الْبَقَرُ مِنْ أَهْلِ الْبَقَرِ وَالْحُلُّ

مِنْ أَهْلِهَا قِيمَةُ كُلِّ بَقَرَةٍ خَمْسُونَ دِرْهَمًا وَقِيمَةُ كُلِّ حَلَّةٍ كَذَلِكَ وَهُوَ ثَوْبَانِ إِزَارٍ وَرِدَاءٌ وَالشَّاءُ مِنْ أَهْلِ الشَّاءِ قِيمَةُ  
كُلِّ شَاةٍ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَتَفْسِيرُ الْحُلَّةِ بِالْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ هُوَ الْمُخْتَارُ .  
وَفِي النِّهَايَةِ قِيلَ فِي زَمَانِنَا قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلُ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ ( قَوْلُهُ إِنَّ تَغْلِيظَ الدِّيَةِ رُويَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ ) كَذَا عَنْ  
عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ ( قَوْلُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ ثَنِيَّةً  
كُلُّهَا خِلْفَاتٌ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا ) الضَّمِيرُ فِي كُلِّهَا لِلثَّنِيَّاتِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِلَّا أَنْ دِيَةَ الْخَطَا شِبْهُ  
الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا } رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ  
فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَرَوَاهُ التَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَوَى  
أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَضَى فِي شِبْهِ الْعَمْدِ بِنِثْلَيْنِ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خِلْفَةً مَا  
بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِهِ كُلُّهَا خِلْفَاتٌ وَرَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ أَثَلَاثًا ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ  
ثَنِيَّةً إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا كُلُّهَا خِلْفَاتٌ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَفِي الْخَطَا ) عُطِفَ عَلَى فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَيُّ الْإِبِلِ فِي الْخَطَا ( أَخْمَاسٌ مِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ الْأَرْبَعِ ( وَمِنْ  
ابْنِ مَخَاضٍ ) عَشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَعَشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ حِقَّةً وَعَشْرُونَ جَذَعَةً وَعَشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ  
وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذْنَا بِذَلِكَ

( وَكَفَّارَتُهَا مَا ذُكِرَ فِي النَّصِّ ) وَهُوَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءَ ( وَلَا يَصِحُّ الْإِطْعَامُ ) إِذْ لَمْ  
يَرُدْ بِهِ نَصٌّ وَالْمَقَادِيرُ تُعْرَفُ بِالتَّوْقِيفِ  
( قَوْلُهُ وَكَفَّارَتُهَا ) إِفْرَادُ الضَّمِيرِ بِاعْتِبَارِ النَّفْسِ الْمَقْتُولَةِ وَالْأُولَى أَنْ يُشْنَى لِظَهَرِ كَوْنِهِ لِلْقَتْلِ خَطَاً وَشِبْهُ عَمْدٍ إِلَّا أَنْ  
يُقَالَ لَمَّا كَانَ شِبْهُ الْعَمْدِ خَطَاً بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَتْلِ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا بِالنَّظَرِ إِلَى الضَّرْبِ أَفْرَدَ الضَّمِيرُ لِلتَّحَادِ حُكْمَ  
الْكُفَّارَةِ فِي الْخَطَا وَشِبْهُ الْعَمْدِ انْتَهَى عَلَى أَنَّ هَذَا أَيُّ ذِكْرِ الْكُفَّارَةِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا قَدَّمَهُ أَوَّلَ كِتَابِ الْجَنَايَاتِ فَلَا  
احْتِيَاجَ إِلَى إِعَادَتِهِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ

( وَالْجَنِينُ ) إِذْ لَمْ تُعْرَفْ حَيَاتُهُ وَلَا سَلَامَتُهُ ( وَيَصِحُّ رَضِيعُ أَحَدِ أَبْوَيْهِ مُسْلِمٌ ) لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ تَبَعًا وَالظَّاهِرُ سَلَامَةُ أَطْرَافِهِ

( { وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا تُوْنَهَا } ) ( وَقَدْ وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ مَوْفُوعًا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَوْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ )

( وَالنَّمِيُّ فِيهَا ) ( أَيِ الدِّيَةِ ) ( كَالْمُسْلِمِ ) ( لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { دِيَةُ كُلِّ ذِي عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ أَلْفُ دِينَارٍ } وَبِهِ قَضَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا )  
قَوْلُهُ وَالنَّمِيُّ فِيهَا كَالْمُسْلِمِ ( أَيِ سِوَاءِ كَانَ كِتَابِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَأْمَنَ لَيْسَ مِثْلَهُ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْجَوْهَرَةِ عَنْ النَّهَائِيَةِ فَقَالَ وَلَا دِيَةَ فِي الْمُسْتَأْمَنِ هُوَ الصَّحِيحُ انْتَهَى وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْمُسْتَأْمَنُ دِيَتُهُ مِثْلِي دِيَةِ الدَّمِيِّ فِي الصَّحِيحِ لِمَا رَوَيْنَا انْتَهَى فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّصَّاحُ )

( وَفِي النَّفْسِ ) هُوَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي دِيَةُ ( وَالْمَارِنُ وَاللِّسَانُ إِنْ مَنَعَ التُّطْقُ أَوْ أَدَاءَ أَكْثَرَ الْحُرُوفِ وَالذِّكْرُ وَالْحَشْفَةُ وَالْعَقْلُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالشَّمُّ وَالذُّوقُ وَاللَّحْيَةُ إِنْ حُلِقَتْ وَلَمْ تَنْتَبُتْ وَشَعْرُ الرَّأْسِ ) أَيْضًا إِنْ حُلِقَ وَلَمْ تَنْتَبُتْ ( دِيَةُ ) ( أَعْلَمُ أَنَّ الْجَانِيَّ إِنْ قَوَّتْ فِي الْأَطْرَافِ جِنْسَ الْمُنْفَعَةِ عَلَى الْكَمَالِ أَوْ زَوَالَ مَا قَصَدَ فِي الْأَدَمِيِّ مِنْ كَمَالِ الْجَمَالِ تَجِبَ عَلَيْهِ كُلُّ الدِّيَةِ لِإِثْلَافِهِ النَّفْسِ مِنْ وَجْهِ وَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْإِثْلَافِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ تَعْظِيمًا لِلْأَدَمِيِّ أَصْلُهُ { قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَدَمِيِّ كُلِّهَا فِي اللِّسَانِ وَالْأَنْفِ } وَقَدْ قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَعَتْ عَلَى رَأْسِهِ ذَهَبٌ بِهَا عَقْلُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَكَلَامُهُ ( كَذَا كُلُّ مَا فِي الْبَدَنِ اثْنَانِ ) كَالْحَاجِبِينَ وَالْعَيْنَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ وَالْبَيْدَيْنِ وَالشَّفَتَيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ وَالْإِثْنَيْنِ وَتَدْيِي الْمَرْأَةِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ مِنْهَا دِيَةُ كَامِلَةٌ .

( وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ) كَذَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّيَةِ } { وَفِيمَا كَتَبَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُ الدِّيَةِ } وَلَئِنْ فِي تَقْوِيَتِ الْإِثْنَيْنِ مِنْهَا تَقْوِيَةُ جِنْسِ الْمُنْفَعَةِ أَوْ كَمَالِ الْجَمَالِ فَيَجِبُ كَمَالُ الدِّيَةِ وَفِي تَقْوِيَتِ أَحَدِهِمَا تَقْوِيَةُ النِّصْفِ فَيَجِبُ نِصْفُ الدِّيَةِ

( قَوْلُهُ وَالْمَارِنُ ) كَذَا لَوْ قَطَعَهُ مَعَ الْقَصَبَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى دِيَةِ وَاحِدَةٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالتَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَاللِّسَانُ إِنْ مَنَعَ التُّطْقُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الدِّيَةُ بِلِسَانِ الْأَخْرَسِ وَالْوَاجِبُ فِيهِ مَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ أَمَّا لِسَانُ الْأَخْرَسِ فَفِيهِ الْحُكُومَةُ ( قَوْلُهُ أَوْ أَدَاءَ أَكْثَرَ الْحُرُوفِ ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمُخْتَارِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ لَوْ قَدَّرَ عَلَى التَّكَلُّمِ بَعْضُ الْحُرُوفِ قِيلَ تُقَسَّمُ الدِّيَةُ عَلَى عَدَدِ الْحُرُوفِ وَقِيلَ عَلَى عَدَدِ حُرُوفِ تَتَعَلَّقُ بِاللِّسَانِ فَيَقْدَرُ مَا لَا يَقْدَرُ يَجِبُ وَقِيلَ إِنْ قَدَّرَ عَلَى أَدَاءِ أَكْثَرِهَا تَجِبُ حُكُومَةُ عَدَلٍ لِحُصُولِ الْإِفْهَامِ مَعَ الْإِخْتِلَالِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ الْأَكْثَرِ يَجِبُ كُلُّ الدِّيَةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مَنَفَعَةُ الْكَلَامِ ١ هـ .

وَفِي الْمُحِيطِ مِثْلُ الْهِدَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَالْأَصَحُّ هُوَ الْأَوَّلُ انْتَهَى أَيِ قِسْمَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَدَدِ الْحُرُوفِ مُطْلَقًا انْتَهَى وَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ خَوَاهِرُ زَادَةُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ أَيِ قِسْمَتُهَا عَلَى عَدَدِ الْحُرُوفِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا انْتَهَى وَلَكِنْ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ حُرُوفِ اللِّسَانِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ حَرْفًا انْتَهَى وَكَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ وَإِنْ مَنَعَ بَعْضُ الْكَلَامِ دُونَ الْبَعْضِ تُقَسَّمُ دِيَةُ اللِّسَانِ عَلَى الْحُرُوفِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِاللِّسَانِ فَتَجِبُ الدِّيَةُ بِقَدْرِ مَا فَاتَ انْتَهَى ( قَوْلُهُ وَاللَّحْيَةُ إِنْ حُلِقَتْ وَلَمْ تَنْتَبُتْ ) يَعْنِي بَعْدَ تَأْجِيلِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ سَنَةً وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا وَلَمْ تَنْتَبُتْ لَا شَيْءَ

عَلَى الْجَانِي وَإِنْ نَبَتَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ فِيهِ حُكُومَةٌ وَهَذَا أَيْ لَزُومُ الدِّيَةِ فِي الْحَرِّ غَيْرِ الْكُوسَجِ وَفِي الْعَبْدِ نُقْصَانُ الْقِيَمَةِ عَلَى الظَّاهِرِ وَرَوَى الْحَسَنُ كَمَالَ الْقِيَمَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي لِحْيَةِ الْكُوسَجِ وَالْأَصَحُّ إِنْ كَانَ فِي ذَقْنِهِ

شَعَرَاتٌ مَعْدُودَةٌ فَلَيْسَ فِي حَلْقِهِ شَيْءٌ لَأَنَّ وُجُودَهَا يَشِينُهُ وَلَا يَزِينُهُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْخَدِّ وَالذَّقْنِ جَمِيعًا وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ فِيهِ حُكُومَةٌ عَدْلٌ وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا فِيهِ كَمَالَ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكُوسَجٍ وَهَذَا إِذَا لَمْ تَنْبِتْ كَمَا ذُكِرَ وَإِنْ نَبَتَ حَتَّى اسْتَوَى كَمَا كَانَ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَيُؤَدَّبُ عَلَى ذَلِكَ لِارْتِكَابِهِ الْمُحَرَّمَ فَإِنْ نَبَتَ أَبْيَضٌ لَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَرِّ وَعِنْدَهُمَا حُكُومَةٌ عَدْلٌ كَمَا فِي الْعَبْدِ وَيَسْتَوِي الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَاضِي خَانٌ

( وَكَذَا أَشْفَارُ الْعَيْنَيْنِ ) حَيْثُ يَجِبُ فِي كُلِّهَا دِيَةٌ كَامِلَةٌ وَفِي الْاِثْنَيْنِ مِنْهَا نِصْفُهَا ( وَفِي أَحَدِهَا ) أَيْ أَحَدِ الْأَشْفَارِ ( رُبْعُهَا ) أَيْ رُبْعِ الدِّيَةِ لِمَا ذُكِرَ

( قَوْلُهُ وَكَذَا أَشْفَارُ الْعَيْنَيْنِ ) يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْأَشْفَارِ حُرُوفُ الْعَيْنَيْنِ وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْأَهْدَابُ تَسْمِيَةً لِلْحَالِ بِاسْمِ الْمَحَلِّ وَأَيُّهُمَا أُرِيدَ كَانَ مُسْتَقِيمًا لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ دِيَةٌ كَامِلَةٌ وَلَوْ قَطَعَ الْجَفُونُ بِأَهْدَابِهَا تَجِبُ دِيَةٌ وَاحِدَةٌ كَالْمَارِنِ مَعَ الْقَصَبَةِ وَالْمُوضِحَةِ مَعَ الشَّعْرِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَإِذَا نَبَتِ الْأَهْدَابُ فَلَا شَيْءَ وَلَا قِصَاصَ إِنْ لَمْ تَنْبِتْ لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِي الشَّعْرِ وَتَجِبُ الدِّيَةُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَقَدْ مَنَّا مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ التَّاجِيلُ وَلَعَلَّهُ كَالْحَيَةِ

( وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ عَشْرُهَا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ } ( وَمَا فِيهَا مَفَاصِلُ ) ثَلَاثَةٌ ( فِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيَةِ أَصْبَعٍ ) لِأَنَّهُ ثَلَاثُهَا ( وَنِصْفُهَا ) أَيْ نِصْفُ دِيَةِ أَصْبَعٍ ( لَوْ فِيهَا مَفَاصِلَانِ ) كَالْإِبْهَامِ لِأَنَّهُ نِصْفُهَا وَهُوَ نَظِيرُ انْقِسَامِ دِيَةِ الْيَدِ عَلَى الْأَصَابِعِ ( كَمَا فِي كُلِّ سِنَّ ) يَعْنِي يَجِبُ فِي كُلِّ سِنَّ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ وَهُوَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَمِنَ الدَّرَاهِمِ خَمْسُمِائَةٍ دَرَاهِمٍ } فَإِنْ قِيلَ لَوْ قُلْنَا بِذَلِكَ يَرِيدُ عَلَى دِيَةِ وَاحِدَةٍ إِذَا أَتْلَفَ كُلَّ الْأَسْنَانِ لِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ سِنًا وَفِي إِثْلَافِ كُلِّهَا إِثْلَافُ النَّفْسِ مِنْ وَجْهِ لَتَفْوِيَتِ جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ لِأَنَّهَا تَصِيرُ كَالْهَالِكَةِ مَعْنَى وَحُكْمُ الْإِثْلَافِ مِنْ وَجْهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْإِثْلَافِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ قُلْنَا هَذَا ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالنَّصِّ فَلَا يَرُدُّ السُّؤَالُ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ كَانَ غَيْرَ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى فَلَا يَجِبُ أَنْ يُذَكَّرَ لَهُ وَجْهٌ مَعْقُولٌ وَإِنْ أُرِيدَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّبْيِينِ فَالْوَجْهُ مَا ذَكَرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَنَّ عَدَدَ الْأَسْنَانِ وَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ فَالْأَرْبَعَةُ الْآخِرَةُ وَهِيَ أَسَاسُ الْحُكْمِ فَلَا تَنْبِتُ لِبَعْضِ النَّاسِ وَقَدْ بَيَّنَّتْ لِبَعْضِهِمْ بَعْضُهَا وَلِلْبَعْضِ كُلُّهَا فَالْعَدَدُ الْمُتَوَسِّطُ لِلْأَسْنَانِ ثَلَاثُونَ ثُمَّ لِلْأَسْنَانِ مَنَفَعَتَانِ الزَّيْنَةُ وَالْمَضْغُ فَإِذَا سَقَطَ سِنَّ بَطَلَ مَنَفَعَتُهَا بِالْكُلِّيَّةِ وَنِصْفُ مَنَفَعَةِ السِّنِّ الَّتِي تُقَابِلُهَا وَهِيَ مَنَفَعَةُ الْمَضْغِ وَإِنْ كَانَ النَّصْفُ الْآخَرُ وَهُوَ الزَّيْنَةُ بَاقِيًا وَإِذَا كَانَ الْعَدَدُ الْمُتَوَسِّطُ ثَلَاثَيْنِ فَمَنَفَعَةُ

السِّنِّ الْوَاحِدَةِ ثُلُثُ الْعَشْرِ وَنِصْفُ الْمَنْفَعَةِ سُدُسُ الْعَشْرِ وَمَجْمُوعُهُمَا نِصْفُ الْعَشْرِ ( قَوْلُهُ كَمَا فِي كُلِّ سِنَّ )

( إلخ ) يَعْنِي سِنَّ الرَّجُلِ وَدِيَةُ سِنَّ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ سِنَّ الرَّجُلِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ قَوْلُهُ فَالْوَجْهُ مَا ذَكَرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ ( إلخ ) هُوَ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فِي الْجَوَابِ غَيْرَ مُطَرِّدٍ إِذْ يَنْتَقِصُ بِقَطْعِ نَحْوِ الْإِبْهَامِ أَوْ الْمُسَبِّحَةِ لِعَدَمِ إِيْجَابِ الشَّارِعِ أُرِيدَ مِنْ حَصْنَتِهِ مِنْ تَمَامِ دِيَةِ النَّفْسِ وَإِنْ كَانَ جَارِئُهَا مِنَ الْأَصَابِعِ لَا يَحْصُلُ تَمَامُ مَنَفَعَتِهَا إِلَّا بِمَا يُجَارِئُهَا

( وَفِي غُضُو زَالِ نَفْعُهُ بِضَرْبِ دِيئِهِ كَيْدٍ شَلَّتْ وَعَيْنٌ عَمِيَتْ وَصُلْبٌ انْقَطَعَ نَسْلُهُ ) لِأَنَّ وُجُوبَ الدِّيَةِ يَتَعَلَّقُ بِتَقْوِيَةِ  
 جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ وَلَا عِبْرَةَ لِلصُّورَةِ بَلَا مَنْفَعَةٍ إِلَّا إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْمَنْفَعَةِ عِنْدَ الْإِتْلَافِ فَحِينَئِذٍ تَجِبُ فِيهِ حُكُومَةُ عَدْلِ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ جَمَالٌ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ أَوْ أَرْضُهُ كَامِلًا إِنْ كَانَ فِيهِ ذَلِكَ كَالْأُذُنِ الشَّاحِصَةِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ  
 ( قَوْلُهُ فَانْقَطَعَ نَسْلُهُ ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ قَطْعَ النَّسْلِ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ فَحَقُّ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ فَانْقَطَعَ مَاؤُهُ لِيُدَارَ الْحُكْمُ عَلَى  
 سَبَبِهِ الظَّاهِرِ وَهُوَ نُزُولُ الْمَاءِ وَقَوْلُهُ وَذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ هُوَ لَمْ يَذْكُرْ فَانْقَطَعَ نَسْلُهُ بَلْ فَانْقَطَعَ مَاؤُهُ وَكَذَا قَالَ قَاضِي  
 خَانَ ضَرْبَ عَلَى الظَّهْرِ فَانْقَطَعَ مَاؤُهُ وَعَلَّلَهُ الزَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَةَ مَنْفَعَةٍ كَامِلَةٍ وَهِيَ مَنْفَعَةُ النَّسْلِ انْتَهَى .

( فَصْلٌ ) ( لَا قَوْلَ فِي الشَّجَاجِ إِلَّا فِي الْمَوْضِحَةِ عَمْدًا ) وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ أَيْ تُبَيِّنُ لِمَكَانِ اعْتِبَارِ الْمُسَاوَةِ  
 فِيهَا بِأَنْ يَسِيرَ غَوْرُهَا بِالْمِسْبَارِ ثُمَّ يَتَّخِذَ حَدِيدَةً يَقْدِرُ ذَلِكَ فَيَقْطَعُ بِهَا مَقْدَارَ مَا قُطِعَ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ يَجِبُ  
 الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَهَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِمَكَانِ اعْتِبَارِ الْمُسَاوَةِ فِيهِ أَيْضًا مِمَّا ذَكَرَ فِي  
 الْمَوْضِحَةِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَفِيهَا خَطَأٌ نَصَفَ عَشْرَ الدِّيَةِ وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرَهَا ) وَهِيَ الَّتِي تَكْسِرُ الْعَظْمَ  
 ( فَصْلٌ فِي الشَّجَاجِ ) ( قَوْلُهُ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَهَا ) شَامِلٌ لِلسَّمْحَاقِ وَفِيهِ تَسَامُحٌ لَمَّا قَالَ  
 فِي الْجَوْهَرَةِ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ إِنَّ مَا قَبْلَ الْمَوْضِحَةِ فِيهِ الْقِصَاصُ إِلَّا فِي السَّمْحَاقِ فَإِنَّهُ لَا  
 قِصَاصَ فِيهِ إِجْمَاعًا لِعَدَمِ الْمُمَاتَلَةِ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ أَنْ يَشُقَّ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى جِلْدَةٍ رَقِيقَةٍ فَوْقَ الْعَظْمِ وَإِنَّمَا خَصَّ مَا دُونَ  
 الْمَوْضِحَةِ بِالْحُكْمِ اخْتِرَازًا عَمَّا فَوْقَهَا كَالْهَاشِمَةِ وَالْمُنْقَلَةِ لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيهِ إِجْمَاعًا انْتَهَى ( قَوْلُهُ وَفِيهَا خَطَأٌ نَصَفَ  
 عَشْرَ الدِّيَةِ ) يَعْنِي فَيَجِبُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ إِنْ كَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَجُلًا وَنِصْفُهَا أَيْ الْخُمْسَةَ إِنْ كَانَ امْرَأَةً كَمَا فِي  
 الْجَوْهَرَةِ

( وَالْمُنْقَلَةُ عَشْرُهَا وَنِصْفُ عَشْرُهَا ) وَهِيَ الَّتِي تُنْقَلُ الْعَظْمَ بَعْدَ الْكَسْرِ ( وَالْأَمَّةُ ) وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى أُمِّ الدَّمَاعِ  
 وَهِيَ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ تَجْمَعُ الدَّمَاعَ وَبَعْدَ الْأَمَةِ شَجَّةٌ تُسَمَّى الدَّامِغَةُ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى الدَّمَاعِ لَمْ  
 يَذْكُرْهَا مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَبْقَى بَعْدَهَا عَادَةً فَتَكُونُ قَتْلًا لَا مِنَ الشَّجَاجِ وَالْكَلَامِ فِيهَا ( أَوْ الْجَانِفَةُ  
 ) وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ ( ثَلَاثُهَا ) كُلُّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِالْحَدِيثِ ( وَفِي جَانِفَةٍ نَفَذَتْ ) إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ ( ثَلَاثُهَا )  
 لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَكَذَا حَكَمَ وَلِأَنَّهُمَا جَانِفَتَانِ ( وَفِي الْحَارِصَةِ ) هُوَ وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي  
 حُكُومَةُ عَدْلِ وَهِيَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الَّتِي تَخْرُصُ الْجِلْدَ أَيْ تَخْدِشُهُ وَلَا يَخْرُجُ الدَّمُ ( وَالِدَّامِغَةُ ) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهِيَ  
 الَّتِي تُظْهِرُ الدَّمَ وَلَا تُسِيلُهُ بَلْ تَجْمَعُ فِي مَوْضِعِ الْجَرَّاحَةِ كَالدَّمْعِ فِي الْعَيْنِ ( وَالِدَّامِغَةُ ) وَهِيَ الَّتِي تُسِيلُ الدَّمَ  
 ( وَالبَاضِعَةُ ) وَهِيَ الَّتِي تُبْضِعُ الْجِلْدَ أَيْ تَقْطَعُهُ ( وَالْمُتْلَاحِمَةُ ) وَهِيَ الَّتِي تَأْخُذُ فِي اللَّحْمِ وَتَقْطَعُهُ ( وَالسَّمْحَاقُ )  
 وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةٍ رَقِيقَةٍ بَيْنَ اللَّحْمِ وَعَظْمِ الرَّأْسِ وَتُسَمَّى سَمْحَاقًا ( حُكُومَةُ عَدْلِ ) إِذْ لَيْسَ فِيهَا أَرْضٌ مَقْدَرٌ  
 شَرْعًا وَلَا يُمَكِّنُ إِهْدَارَهَا فَيَجِبُ فِيهَا حُكُومَةُ عَدْلِ وَهُوَ مَا ثَوَّرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَبَيَّنَ  
 الْحُكُومَةَ بِقَوْلِهِ ( فَيُقَوِّمُ عَبْدًا بِلَا هَذَا الْأَثَرِ ثُمَّ مَعَهُ فَقَدَّرَ التَّافُوتَ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ مِنَ الدِّيَةِ هُوَ الْحُكُومَةُ ) فَيُفْرَضُ أَنَّ  
 هَذَا الْحُرَّ عَبْدٌ وَقِيَمَتُهُ بِلَا هَذَا الْأَثَرِ أَلْفُ دِرْهَمٍ وَمَعَهُ تِسْعُمِائَةِ دِرْهَمٍ فَالْتَّفَاوْتُ بَيْنَهُمَا مِائَةُ دِرْهَمٍ وَهُوَ عَشْرُ أَلْفٍ  
 فَيُؤْخَذُ هَذَا



التَّافُوتُ مِنَ الدِّيَةِ وَهِيَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَعَشْرُهَا أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَهُوَ حُكُومَةُ الْعَدْلِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) اخْتِرَازُ عَمَّا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي مِقْدَارِ هَذِهِ الشَّجَةِ مِنَ الْمَوْضِیْحَةِ فَجِبُّ بِقَدْرِ ذَلِكَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ أَصَحُّ لَأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعْتَبَرَهُ بِهَذَا الطَّرِيقِ فِيمَنْ قَطَعَ طَرَفَ لِسَانِهِ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ

( قَوْلُهُ وَالْجَائِفَةُ مَوْضِعُهَا مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ وَالْعَانَةِ ) كَمَا فِي الْخَائِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَالِدَامِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي تُسِيلُ الدَّمَ ) كَذَا قَالَه الرَّيْلِيُّ ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ الْمَرْغِينَانِيُّ أَنَّ الدَّمَامِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي تُدْمَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسِيلَ مِنْهَا دَمٌ هُوَ الصَّحِيحُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي عُيَيْدٍ انْتَهَى ( قَوْلُهُ وَالْمُتْلَاحِمَةُ

إِلْخ ) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَالِاخْتِلَافُ الَّذِي فِي تَفْسِيرِ الشَّجَاجِ رَاجِعٌ إِلَى مَا خَذَ الْإِسْتِقَاقُ لَا الْحُكْمُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَكَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ هِيَ الَّتِي تَذُقُ وَلَا تَقْطَعُ قَوْلُهُ حُكُومَةُ عَدْلٍ ( لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْكَافِي وَالْوَقَايَةِ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ يَجِبُ الْقِصَاصُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَكَمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ أَوَّلَ الْفَصْلِ عَنْ الرَّيْلِيِّ ( قَوْلُهُ فَيَفْرَضُ أَنَّ هَذَا الْحُرَّ عَبْدٌ

إِلْخ ) قَالَه الطَّحَاوِيُّ ( قَوْلُهُ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ) صَحِيحٌ بِرُجُوعِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَبِهِ يُفْتَى اخْتِرَازُ إِنْ فَلَيْسَ عِبَارَةً الرَّيْلِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ حِكَايَةِ قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْتَبِرَ بِذَلِكَ الطَّرِيقِ فَرُبَّمَا يَكُونُ تَقْصَانُ الْقِيَمَةِ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنَّ يُوجِبُ فِي هَذِهِ الشَّجَاجِ وَهُوَ مَا دُونَ الْمَوْضِیْحَةِ أَكْثَرُ مِمَّا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ فِي الْمَوْضِیْحَةِ وَأَنَّهُ مُحَالٌ بَلِ الصَّحِيحُ الْإِخْتِرَازُ بِالْمِقْدَارِ وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ يُنْظَرُ الْمُتَمَتِّي فِي هَذَا إِنْ أَمَكْنَهُ الْفَتْوَى بِالثَّانِي بِأَنَّ كَانَتْ الْحِنَايَةُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ يُفْتَى بِالثَّانِي أَيْ قَوْلِ الْكَرْخِيِّ وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ يُفْتَى بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ قَالَ وَكَانَ الْمَرْغِينَانِيُّ يُفْتَى بِهِ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُنْظَرُ كَمْ

مِقْدَارُ هَذِهِ الشَّجَةِ مِنْ أَقَلِّ شَجَةٍ لَهَا أَرْضٌ مُقَدَّرٌ فَإِنْ كَانَ مِقْدَارُهُ مِثْلَ نِصْفِ شَجَةٍ لَهَا أَرْضٌ أَوْ ثُلُثُهَا وَجَبَ نِصْفُ أَوْ ثُلُثُ أَرْضِ تِلْكَ الشَّجَةِ وَإِنْ كَانَ رُبْعًا فَرُبْعٌ ذَكَرَهُ بَعْدَ الْقَوْلَيْنِ فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ قَوْلًا ثَالِثًا وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَفْسِيرًا لِقَوْلِ الْكَرْخِيِّ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ أَصَحُّ إِلَى آخِرِهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ

( وَفِي أَصَابِعِ يَدٍ بِلَا كَفٍّ وَبِهَا نِصْفُ الدِّيَةِ ) يَعْنِي أَنَّ الْأَرْضَ لَا يَزِيدُ بِسَبَبِ الْكَفِّ لِأَنَّهُ تَابِعٌ بَلِ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ فَيَكُونُ فِي الْخُمْسَةِ خَمْسُونَ ضَرْوَةً وَهُوَ نِصْفُ الدِّيَةِ ( وَمَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ نِصْفُ دِيَةٍ ) لِلْأَصَابِعِ ( وَالْحُكُومَةُ ) السَّاعِدُ ( فِي كَفٍّ فِيهَا أَصْبَعٌ عَشْرُهَا ) لِأَصْبَعٍ ( وَإِنْ كَانَ أَصْبَعَانِ فَخُمْسُهَا ) لِلْأَصْبَعَيْنِ ( وَلَا شَيْءَ فِي الْكَفِّ ) لِمَا مَرَّ ( وَفِي أَصْبَعٍ زَائِدَةٍ ) وَهُوَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي الْحُكُومَةُ ( قَوْلُهُ يَعْنِي أَنَّ الْأَرْضَ لَا يَزِيدُ بِسَبَبِ الْكَفِّ ) هَذَا فِي الثَّلَاثِ فَمَا زَادَ اتَّفَاقًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ إصْبَعَانِ أَوْ إصْبَعٌ فَهُوَ تَبَعٌ أَيْضًا عِنْدَهُ وَأَوْجَبَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَرْضِ وَحُكُومَةُ الْكَفِّ وَأَدْخَلَ الْأَقْلَ فِي الْأَكْثَرِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَعَيْنٌ صَبِيٍّ وَذَكَرُهُ وَلِسَانُهُ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ صِحَّتُهُ ) أَيْ صِحَّةُ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ ( بِمَا دَلَّ عَلَى نَظَرِهِ ) فِي الْعَيْنِ ( وَبِحَرَكَةِ ذَكَرِهِ ) فِي الذَّكَرِ ( وَكَلَامِهِ ) فِي اللَّسَانِ ( الْحُكُومَةُ وَإِنْ عَلِمَتْ ) أَيْ صِحَّتُهُ ( فَالِدِيَّةُ ) فَإِنَّ حُكْمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمُ الْبَالِغِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا ( وَدَخَلَ أَرْضُ مَوْضِیْحَةٍ أَهْبَتَ عَقْلُهُ أَوْ شَعَرَ رَأْسِهِ فِي الدِّيَةِ ) يَعْنِي إِذَا شَجَّ رَجُلًا مَوْضِیْحَةً فَدَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعَرَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْبُتْ دَخَلَ أَرْضُ الْمَوْضِیْحَةِ فِي الدِّيَةِ لِأَنَّ قَوَاتِ الْعَقْلِ يُبْطَلُ مَنْفَعَةُ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ إِذَا لَا يَنْتَفِعُ بِلُونِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَوْضَحَهُ فَمَاتَ وَأَرْضُ الْمَوْضِیْحَةِ يَجِبُ بِقَوَاتِ جُزْءٍ مِنَ الشَّعْرِ حَتَّى

لَوْ نَبَتِ الشَّعْرُ سَقَطَ أَرْضُهَا وَالدِّيةُ وَجَبَتْ بِفَوَاتِ الشَّعْرِ وَقَدْ تَعَلَّقَا جَمِيعًا بِسَبَبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ فَوَاتُ الشَّعْرِ فَيَدْخُلُ  
الْجُزْءُ فِي الْكُلِّ كَمَنْ قَطَعَ أَصْبَعَ رَجُلٍ فَشَلَّتْ بِهِ يَدُهُ ( بخلاف إذهاب السَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ أَوْ التَّلْطُّقِ ) أَي لَوْ شَجَّهَ  
مَوْضِحَةً فَذَهَبَ أَحَدُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَدْخُلُ أَرْضُ الْمَوْضِحَةِ فِي أَرْضٍ وَاحِدٍ مِنْهَا لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا جَنَائِيَّةٌ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ  
وَالْمَنْفَعَةِ مُحْتَصَةً بِهِ فَاشْتَبَهَ الْأَعْضَاءُ الْمُخْتَلِفَةَ بِخِلَافِ الْعَقْلِ لِأَنَّ نَفْعَهُ عَائِدٌ إِلَى جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ كَمَا مَرَّ ( طَرِيقُ مَعْرِفَةِ  
ذَهَابِ السَّمْعِ أَنْ يَتْرَكَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَفْعَلَ ثُمَّ يُنَادِي إِنْ أَجَابَ أَوْ نَفَتَ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَنْهَبْ ) كَذَا فِي الْفَتَاوَى  
الصُّغْرَى ( وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ ذَهَابِ الْبَصَرِ أَنْ يُرَى أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فَإِنْ قَالُوا بِذَهَابِهِ وَجَبَ الدِّيةُ وَإِنْ قَالُوا لَا نَذَرِي أُعْتَبِرَ  
الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارُ ) بَأَن يَقُولَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ لِلْجَانِي أَذْهَبَتْ بَصَرِي فَإِذَا أَنْكَرَ يُطَالَبُ الْمُدَّعِي بِالْبَيِّنَةِ فَإِذَا عَجَزَ  
فَيَكُونُ الْقَوْلُ لِلضَّارِبِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى

الْبَيِّنَاتِ دُونَ الْعِلْمِ ( أَيِ يَخْلِفُ بَأَن هَذِهِ الْجَنَائِيَّةَ لَمْ تَصُدَّرْ عَنْهُ فَإِنْ نَكَلَ حَكَمَ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ فِي الصُّغْرَى أَيْضًا  
( قَوْلُهُ طَرِيقُ مَعْرِفَةِ ذَهَابِ السَّمْعِ  
إِلَخ ) لَمْ يَبَيِّنْ بَعْدَهُ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ ذَهَابِ الشَّمِّ وَالذُّوقِ وَالْكَلَامِ وَرَأَيْتُ بَخْطَ شَيْخِ أَسْتَاذِي الْعُلَمَاءَةِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ أَنَّ  
فِي الْكَلَامِ يَغْرُزُ لِسَانَهُ بِابْرَةٍ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ دَمٌ أَسْوَدٌ فَصَادِقٌ وَإِنْ خَرَجَ أَحْمَرٌ فَلَا وَفِي الشَّمِّ بِالرَّوَانِحِ الْكَرِيهَةِ ١ هـ

( قُلْتُ ) وَالذُّوقُ يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ بِاسْتِغْفَالِهِ بِأَطْعَامِهِ نَحْوَ حَنْظَلٍ بَعْدَ خُلُوهُ ( قَوْلُهُ وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ ذَهَابِ الْبَصَرِ  
إِلَخ ) هَذَا وَقَالَ قَاضِي خَانَ قَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا أَخْبَرَ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِمَا وَقَالَ  
مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقَامُ الْمَضْرُوبُ مُسْتَقْبِلَ الشَّمْسِ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ إِنْ دَمَعَتْ عَيْنُهُ عَلِمَ أَنْ بَصَرَهُ قَاتِمٌ  
وَإِنْ لَمْ تَدْمَعْ عَلِمَ أَنَّهُ ذَهَبَ بَصَرُهُ ١ هـ .  
( قُلْتُ ) وَيُمْكِنُ اخْتِبَارُهُ بِالْقَاءِ حَيَّةٍ مَيِّتَةٍ بَيْنَ يَدَيْهِ غَفْلَةً وَنَحْوَهَا

( لَا قَوْدَ فِي إِذْهَابِ عَيْنَيْهِ بَلْ دِيَّةُ الْمَوْضِحَةِ وَالْعَيْنَيْنِ ) يَعْنِي شَجَّ رَجُلًا مَوْضِحَةً فَذَهَبَتْ عَيْنَاهُ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ بَلْ  
تَجِبُ الدِّيةُ فِيهِمَا لِأَنَّ سِرَايَةَ الْفِعْلِ مَعَ ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ السَّرَايَةَ لَا تَنْفَصِلُ عَنِ الْجَنَائِيَّةِ وَقَدْ اتَّحَدَ  
الْمَحَلُّ مِنْ وَجْهِهِ بِوَاسِطَةِ اتِّصَالِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ آخِرُ الْفِعْلِ مُوجِبًا لِلْقَوْدِ لَا يَكُونُ أَوَّلُهُ مُوجِبًا لَهُ لِأَنَّهُ  
بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ إِنْ كَانَ عَمْدًا فَبِالنَّظَرِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ خَطَأً فَصَارَ خَطَأً مِنْ وَجْهِهِ دُونَ وَجْهِهِ فَلَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلْقَوْدِ  
لِلشُّبْهَةِ

( وَلَا يَقْطَعُ أَصْبَعٌ شُلَّ جَارُهُ ) لِأَنَّهُ أَيْضًا مِنْ قَبِيلِ السَّرَايَةِ ( بَلْ الدِّيةُ فِيهِمَا ) لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَمَّا سَقَطَ وَجَبَ أَرْضُ كُلِّ  
مِنْهُمَا لِكَوْنِهَا عُضْوَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ ( أَوْ أَصْبَعٌ ) أَي لَا قَوْدَ أَيْضًا فِي أَصْبَعٍ ( قُطِعَ مِفْصَلُهُ الْأَعْلَى فَشُلَّ مَا بَقِيَ ) لِأَنَّهُ  
أَيْضًا مِنْ قَبِيلِ السَّرَايَةِ ( بَلْ دِيَّةُ الْمِفْصَلِ ) لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ شَرْعًا ( فَقَطُّ ) إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ ( وَالْحُكُومَةُ فِيمَا بَقِيَ )  
لِإِنْفَاءِ التَّقْدِيرِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ ( إِنْ اِنْتَفَعَ بِهِ ) وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِكَوْنِهِمَا عُضْوًا وَاحِدًا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ

( قَوْلُهُ بَلْ دِيَّةُ الْمِفْصَلِ فَقَطُّ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ وَالْحُكُومَةُ فِيمَا بَقِيَ إِنْ اِنْتَفَعَ بِهِ ) سَهْوٌ فَإِنَّهُ أَوْجَبَ الْحُكْمَ مُخَالَفًا  
لِمَنْقُولِ الْمَذْهَبِ وَلَيْسَ صَحِيحًا فَإِنَّهُ قُلَّ فِي النَّهَايَةِ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ إِذَا قَطَعَ مِنْ أَصْبَعٍ مِفْصَلًا وَاحِدًا فَشُلَّ  
الْبَقِيَّ مِنَ الْأَصْبَعِ أَوْ الْكَفِّ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَكِنْ تَجِبُ الدِّيةُ فِيمَا شُلَّ مِنْهُ إِنْ كَانَ إصْبَعًا فَدِيَّةُ الْإِصْبَعِ وَإِنْ كَانَ  
كَفًّا فَدِيَّةُ الْكَفِّ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ قَطَعَ مِفْصَلًا مِنْ إصْبَعٍ فَشُلَّ الْبَاقِي أَوْ قَطَعَ الْأَصَابِعَ فَشُلَّتْ الْكُفُّ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي الْكُلِّ الْأَرْضُ وَيُجْعَلُ كُلُّهُ جَنَائِيَةً وَاحِدَةً ١ هـ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَلْ دِيَّةُ الْمِفْصَلِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ وَالْحُكُومَةُ فِيمَا بَقِيَ إِنْ انْتَفَعَ بِهِ لَا يَسْتَقِيمُ ، وَهَذَا أَوَّلُ شَيْءٍ فَتَحَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيَّ بِهِ كَتَبْتَهُ فِي سَنَةِ سِتِّ عَشْرَةَ وَأَلْفٍ فَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ ( قَوْلُهُ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ) لَمْ يَذْكُرْهُ الزَّيْلَعِيُّ فَإِنَّ عِبَارَتَهُ وَإِنْ كَانَ عُضْوًا وَاحِدًا بِأَنْ قَطَعَ الْإِصْبَعُ مِنَ الْمِفْصَلِ الْأَعْلَى فَشُلَّ مَا بَقِيَ مِنْهَا يُكْفَى بِأَرْضٍ وَاحِدٍ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ وَإِنْ كَانَ يَنْتَفِعُ بِهِ تَجِبُ دِيَّةُ الْمَقْطُوعِ وَتَجِبُ حُكُومَةُ عَدَلٍ فِي الْبَاقِي بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَا إِذَا كَسَرَ نَصْفَ السِّنِّ وَاسْوَدَّ مَا بَقِيَ أَوْ اصْفَرَّ أَوْ احْمَرَّتْ تَجِبُ دِيَّةُ السِّنِّ كُلِّهِ بِالْإِجْمَاعِ ١ هـ فَإِنْ قِيلَ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ لِأَنَّ الزَّيْلَعِيَّ قَالَ يُكْفَى بِأَرْضٍ وَاحِدٍ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ وَهُوَ مَفْهُومُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ الَّتِي هِيَ بَلْ دِيَّةُ الْمِفْصَلِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ ( قُلْتُ ) قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ يُكْفَى بِأَرْضٍ وَاحِدٍ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِمَا بَقِيَ الْمُرَادُ بِهِ أَرْضٌ إِصْبَعٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ

وَكَذَا إِذَا كَسَرَ نَصْفَ السِّنِّ

إِلَخْ وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَلْ دِيَّةُ الْمِفْصَلِ فَقَطْ فَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ بَلْ دِيَّةُ الْمِفْصَلِ لَا دِيَّةُ بَاقِي الْإِصْبَعِ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَابِلُهُ بِقَوْلِهِ وَالْحُكُومَةُ فِيمَا بَقِيَ لِانْتِفَاءِ التَّقْدِيرِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ إِنْ انْتَفَعَ بِهِ ١ هـ .

( وَلَا ) قَوْلًا أَيْضًا ( بِكَسْرِ نَصْفِ سِنٍّ ) أَسْوَدَ بَاقِيهَا أَوْ احْمَرَّ أَوْ أَخْضَرَ وَدَخَلَهَا عَيْبٌ بَوَاحٍ مَا ( بَلْ ) يَجِبُ ( كُلُّ دِيَّةِ السِّنِّ ) كَذَا فِي الْكَافِي وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ ثُمَّ فِيمَا إِذَا اخْضَرَّتْ أَوْ اسْوَدَّتْ أَوْ احْمَرَّتْ إِنَّمَا تَجِبُ الدِّيَّةُ ( إِذَا فَاتَ مَنَفَعَةُ الْمَضْغِ وَإِلَّا فَلَوْ ) كَانَ السِّنُّ ( مِمَّا يَرَى ) حَالِ التَّكَلُّمِ ( تَجِبُ ) الدِّيَّةُ ( أَيْضًا ) أَيَّ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ( وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ ) وَعَلَى هَذَا لَا يَبْقَى كَلَامُ الْكَافِي عَلَى إِطْلَاقِهِ ( وَاخْتِلَفَ فِي الْإِصْفَرِّ وَالْمُخْتَارِ الدِّيَّةُ ) كَمَا فِي سَائِرِ الْأَلْوَانِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ

( أَقَادَ ) يَعْنِي نَزَعَ رَجُلٌ سِنَّ رَجُلٍ فَانْتَرَعَ الْمَنْزُوعُ سِنَّهُ سِنَّ التَّارِيعِ ( فَنَبَتَ سِنَّ الْوَلِّ أَوْ قَلَعَهَا ) أَيَّ قَلَعَ رَجُلٌ سِنَّ رَجُلٍ ( فَرُدَّتْ إِلَى مَكَانِهَا وَنَبَتَ عَلَيْهَا اللَّحْمُ وَجَبَ الْأَرْضُ فِي الصُّورَتَيْنِ ) أَمَّا فِي الْوَلِّ فَلِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ كَانَ بَغَيْرِ حَقٍّ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ فَيَجِبُ الْمَالُ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ فَسَادَ الْمَنْبِتِ وَلَمْ يَفْسُدْ حَيْثُ نَبَتَ مَكَانَهَا أُخْرَى فَاعْدَمَتِ الْجَنَائِيَةُ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ نَبَاتَ اللَّحْمِ لَا عِبَارَةَ لَهُ لِأَنَّ الْعُرُوقَ لَا تَعُودُ ( وَكَذَا الْأُذُنُ ) يَعْنِي إِذَا قَطَعَ أُذُنُهُ فَالْصَّقَهَا فَانْتَحَمَتْ يَجِبُ الْأَرْضُ لِأَنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ( لَا ) أَيَّ لَا يَجِبُ ( الْأَرْضُ إِنْ قُلِعَتْ فَنَبَتَتْ أُخْرَى ) لِأَنَّ الْجَنَائِيَةَ قَدْ زَالَتْ وَلِهَذَا لَوْ قَلَعَ سِنَّ صَبِيٍّ فَنَبَتَ فِي مَكَانِهَا أُخْرَى لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ بِالْإِجْمَاعِ لِعَدَمِ فَسَادِ الْمَنْبِتِ حَيْثُ نَبَتَ مَكَانَهَا أُخْرَى فَلَمْ تَقْتِ الْمَنْفَعَةُ وَلَا الزَّيْنَةُ ( أَوْ التَّحَمُّ شَجَّةً ) يَعْنِي شَجَّ رَجُلًا فَانْتَحَمَتْ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ وَنَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ لِزَوَالِ الشَّيْنِ الْمَوْجِبِ لَهُ ( أَوْ جَرَحَ بِضَرْبٍ ) يَعْنِي إِنْ ضَرَبَ رَجُلًا مِائَةَ سَوْطٍ مِثْلًا فَجَرَحَهُ وَبَرَّى وَلَمْ يَبْقَ أَثَرُ سَقَطَ الْأَرْضُ لِزَوَالِ الشَّيْنِ ( وَلَمْ يَبْقَ أَثَرٌ ) قَيْدٌ لِلصُّورَتَيْنِ .

( قَوْلُهُ فَنَبَتَ سِنَّ الْوَلِّ ) يَعْنِي كَمَا كَانَ أَمَّا إِذَا نَبَتَ مُعَوَّجًا فَعَلَيْهِ حُكُومَةُ عَدَلٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ نَبَتَ إِلَى النَّصْفِ فَعَلَيْهِ نَصْفُ الْأَرْضِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَجَبَ الْأَرْضُ فِي الصُّورَتَيْنِ ) الْمُرَادُ بِالْأَرْضِ فِي الْأَوَّلَى دِيَّتُهَا لِمَا فِي الْخَانِيَةِ أَنَّهُ خَمْسُمِائَةٍ ١ هـ . وَلَعَلَّهُ كَذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ لِمَا فِي التَّبَيُّنِ أَنَّهُ عَلَى الْقَاطِعِ كَمَالُ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ .

وَفِي النَّهَايَةِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا إِذَا لَمْ تَعُدْ إِلَى حَالِهَا الْوَلِّ بَعْدَ النَّبَاتِ فِي الْمَنْفَعَةِ وَالْجَمَالِ وَأَمَّا إِذَا

عَادَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَبَرِيءٌ وَلَمْ يَبْقَ أَثَرُ سُقُوطِ الْأَرْضِ ( هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ أَرْضُ الْأَلَمِ وَهُوَ حُكُومَةُ عَدْلٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ أُجْرَةُ الطَّيِّبِ .  
وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فُسِّرَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ عَلَيْهِ أَرْضُ الْأَلَمِ بِأُجْرَةِ الطَّيِّبِ وَالْمُدَاوَاةِ فَعَلَى هَذَا لَا خِلَافَ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ كَذَا فِي التَّبْيِينِ

( صَبِيٌّ ضَرَبَ سِنَّ صَبِيٍّ فَاتَّزَعَهَا يُنْتَظَرُ بُلُوغُ الْمَضْرُوبِ إِنْ بَلَغَ وَلَمْ تَنْبُتْ تَجِبْ عَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ وَلَوْ مِنْ الْعَجَمِ فَفِي مَالِهِ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْمُعَاقِلِ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ  
( قَوْلُهُ ضَرَبَ سِنَّ صَبِيٍّ فَاتَّزَعَهَا يُنْتَظَرُ بُلُوغُ الْمَضْرُوبِ ) قَيْدَ الصَّبِيِّ لِمَا فِي النَّهَايَةِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ يُسْتَأْنَى فِي سِنَّ الْبَالِغِ حَتَّى يَبْرَأَ لِأَنَّ نَبَاتَهُ نَادِرٌ وَلَا يُفِيدُ تَأْجِيلَهُ إِلَى سَنَةٍ فَيُؤَخَّرُ إِلَى الْبُرْءِ لِيَعْلَمَ عَاقِبَتَهُ وَعَزَاهُ إِلَى التَّيَمِّمَةِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

( لَطَمَ ) رَجُلًا فَكَسَرَ بَعْضَ أَسْنَانِهِ يَسْتَحِقُّ الْمَضْرُوبُ ( مِنْ الضَّارِبِ ذَلِكَ الْقَدَرُ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَبْرُدَ بِالْمَبْرَدِ حَتَّى يَكُونَ سِنُّهُ مِثْلَ سِنَّ الْمَضْرُوبِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَيْسَ بِعَمْدٍ بَلْ شَبْهُهُ وَقَدْ مَرَّ أَنْ لَا قَوْلَ فِيمَا دُونَ الْعَمْدِ قُلْتَ قَدْ مَرَّ أَيْضًا أَنَّ شِبْهَ الْعَمْدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ عَمْدٌ فَلَا تَعْمَلُ .  
( قَوْلُهُ لَطَمَ رَجُلًا فَكَسَرَ بَعْضَ أَسْنَانِهِ ) قَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْقَوْدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مَا يُعْنِي عَنْهُ وَقَدْ مَرَّ تَقْيِيدُ الْقِصَاصِ فِي كَسْرِ بَعْضِ السِّنِّ بِمَا إِذَا كَانَ غُرَضًا وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ بَعْدَ مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَسْرًا مُسْتَوِيًا يُسْتَطَاعُ فِي مِثْلِهِ الْقِصَاصُ اقْصَ مِنْهُ بِمَبْرَدٍ وَإِنْ كَانَ كَسْرًا مُنْثَلِمًا لَيْسَ بِمُسْتَوٍ بِحَيْثُ لَا يُسْتَطَاعُ أَنْ يُقْتَصَّ مِثْلُهُ فَعَلَيْهِ أَرْضُ ذَلِكَ .

ا هـ .

( لَا يُقَادُ جُرْحٌ إِلَّا بَعْدَ بُرْءٍ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { يَسْتَأْنِي فِي الْجَرَاحَاتِ سَنَةً } أَيِ يَنْتَظَرُ وَلِأَنَّ الْجَرَاحَاتِ يُعْتَبَرُ فِيهَا مَا لَهَا لَا حَالُهَا لِاحْتِمَالِ السَّرَايَةِ إِلَى النَّفْسِ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ قَتْلٌ وَإِنَّمَا يَسْتَقِرُّ الْأَمْرُ بِالْبُرْءِ ، عَمْدُ الْمُجْتَنُونَ وَالصَّبِيِّ خَطَأً ( وَعَلَى عَاقِلَتَيْهِمَا الدِّيَّةُ ) لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ جَعَلَ عَقْلَ الْمُجْتَنُونَ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَقَالَ عَمْدُهُ وَخَطْوُهُ سَوَاءٌ وَلِأَنَّ الصَّبِيَّ مِثْلُ الْعُذْرِ وَالْعَاقِلِ الْخَاطِئِ لَمَّا اسْتَحَقَّ التَّخْفِيفَ حَتَّى وَجَبَ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَالصَّبِيُّ وَهُوَ أَغْدَرُ أَوْلَى بِهَذَا التَّخْفِيفِ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَجَمِ ) وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ فَفِي مَالِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ ( بَلَا كَفَّارَةٍ ) لِأَنَّهَا كَاسِمُهَا سِتَارَةٌ وَلَا ذَنْبَ لَهُمَا تَسْتُرُهُ لِأَنَّهُمَا مَرْفُوعَا الْقَلَمِ ( وَلَا جِرْمَانِ إِرْثٍ ) لِأَنَّهُ عُقُوبَةٌ وَهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِهَا  
( قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ ) الضَّمِيرُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ .

( فَصْلٌ ) ( ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ ) احْتِرَازًا عَنِ الْأَمَةِ وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا ( فَأُلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَجَبَتْ غُرَّةٌ هِيَ نِصْفُ عَشْرِ دِيَةِ الرَّجُلِ ) وَهُوَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ ( لَوْ ) كَانَ الْجَنِينُ ( ذَكَرًا وَعَشْرُ دِيَةِ الْمَرْأَةِ لَوْ ) كَانَ الْجَنِينُ ( أُنْثَى ) وَهِيَ أَيْضًا خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { فِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قِيمَتُهُ خَمْسُمِائَةٍ } وَرُوِيَ أَوْ خَمْسُمِائَةٍ فَيَكُونُ الْغُرَّةُ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ إِنَّمَا سَمِيَ الرَّقِيقُ غُرَّةً لِأَنَّهُ غُرَّةٌ مَا يَمْلِكُ أَيِ خَيْرِهِ وَأَفْضَلُهُ وَأُطْلِقَ الْغُرَّةُ وَهِيَ الْوَجْهُ عَلَى الْجُمْلَةِ كَمَا قِيلَ رَقَبَةٌ كَذَا فِي الْفَاتِقِ ( فِي سَنَةٍ ) لِمَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ بَلَّغْنَا { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ } ( وَتُقَسَّمُ بَيْنَ

وَرَبَّتِهِ سِوَى ضَارِبِهِ ( إِنْ كَانَ وَارِثًا لِمَا مَرَّ أَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ ) ( وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ) أَيُّ الضَّارِبِ لَأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ وَقَدْ عُرِفَتْ أَهْلُهَا فِي الثُّغُوسِ الْمُطْلَقَةِ فَلَا تَتَعَدَّاهَا ( وَدِيَّةٌ ) عُطِفَ عَلَى غُرَّةٍ أَيْ وَفِيهِ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ( إِنْ كَانَ حَيًّا فَمَاتَ ) لِأَنَّهُ أَتْلَفَ حَيًّا بِالضَّرْبِ السَّابِقِ ( وَدِيَّتَانِ إِنْ كَانَ ) الْمَضْرُوبُ ( جَنِينَيْنِ فَمَاتَا ) لِأَنَّ الْجَزَاءَ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ الْجَنَائِيَةِ ( وَغُرَّةٌ وَدِيَّةٌ إِنْ ) كَانَ الْجَنِينُ ( مَيِّتًا فَمَاتَتْ أَلُومٌ ) الْغُرَّةُ لِلْجَنِينِ وَالِدِيَّةٌ لِلْأُمِّ ( وَدِيَّةُ الْأُمِّ فَقَطُ إِنْ مَاتَتْ ) الْأُمُّ ( فَأَلْقَتْ ) جَنِينًا ( مَيِّتًا ) لِأَنَّ مَوْتَ الْأُمِّ سَبَبٌ لِمَوْتِهِ ظَاهِرًا لِأَنَّ حَيَاتَهُ بِحَيَاتِهَا وَتَنْفُسُهُ بِتَنْفُسِهَا ( وَدِيَّتَانِ إِنْ أَلْقَتْ حَيًّا فَمَاتَ ) دِيَّةٌ لِلْأُمِّ وَدِيَّةٌ لِلْجَنِينِ لِأَنَّهُ قَتَلَهُمَا فَصَارَ كَمَا إِذَا أَلْقَتْهُ حَيًّا وَمَاتَا

( فَصَلْ ) ( قَوْلُهُ جُعِلَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ ) أَيُّ قُضِيَ بِالْغُرَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ لِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَنَا مَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ بَلَّغْنَا { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْغُرَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي سَنَةٍ }

( وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ نَصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ فِي الذَّكَرِ وَعَشْرُ قِيمَتِهِ فِي الْأُنْثَى ) لِأَنَّ الْقِيَمَةَ فِي الْأَمَةِ كَالِدِيَّةِ فِي الْحُرَّةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْوَاجِبِ فِي الْأُنْثَى أَكْثَرَ مِنَ الْوَاجِبِ فِي الذَّكَرِ فِيمَا إِذَا كَانَ قِيَمَةُ الْجَارِيَةِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْعُلَامِ لِأَنَّهُ نَادِرٌ وَالْغَالِبُ أَنَّ قِيمَتَهُ تَزِيدُ عَلَى قِيمَتِهَا بِكَثِيرٍ حَتَّى إِنْ قُومَتْ جَارِيَةٌ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ يَقُومُ عُلَامٌ مِثْلُهَا فِي الصِّفَاتِ الْمَرْغُوبَةِ بِأَلْفِي دِرْهَمٍ فَلَا تَلْزَمُ الْكَثْرَةُ هَذَا إِذَا كَانَ الْجَنِينُ مِنْ غَيْرِ مَوْلَاهَا وَمِنْ غَيْرِ الْمَغْرُورِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَفِيهِ الْغُرَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لِأَنَّهُ حُرٌّ ذَكَرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( فَإِنْ ضُرِبَتْ فَأَعْتَقَ سَيِّدُهَا ) وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ سَيِّدُهُ كَأَنَّهُ سَهُوٌّ مِنَ النَّاسِخِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لِلْحَمْلِ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ مُطْلَقًا ( حَمْلُهَا فَأَلْقَتْهُ فَمَاتَ ) وَجَبَ قِيمَتُهُ حَيًّا لَا دِيَّتَهُ ( لِأَنَّ قَتْلَهُ بِالضَّرْبِ السَّابِقِ وَهُوَ كَانَ فِي حَالَةِ الرِّقِّ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِحَالَةِ الرَّمْيِ لَا الْوُصُولِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْقِيَمَةِ لِلْمَوْلَى لَا مُورِثِهِ

( قَوْلُهُ وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ

( إِنْخ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَمَا يَجِبُ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ مِنْ مَالِ الضَّارِبِ حَالًا وَقِيلَ يُوجِبُ أَبُو يُوسُفَ نَقْصَ قِيَمَةِ الْأُمِّ إِنْ تِمَكَّنَ فِيهَا نَقْصٌ وَإِنْ لَمْ يَتِمَكَّنْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ كَالْبَهِيمَةِ ١ هـ قَوْلُهُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَفِيهِ الْغُرَّةُ ) يَعْنِي وَتَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِمَا تَقَدَّمَ ( قَوْلُهُ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ مُطْلَقًا ) أَيُّ لَفْظًا وَرُتْبَةً وَلَيْسَ مِنَ الْمَوْضَحِ الَّتِي أُسْتَشْنِيَتْ مِنْ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً وَهَذَا عَلَى النُّسخَةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِلْمُصَنِّفِ وَأَمَّا النُّسخَةُ الصَّحِيحَةُ مِنْ نُسخِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي فِيهَا تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ فَلَا إِشْكَالَ لَأَنَّهَا مِثْلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَأَعْتَقَ سَيِّدُهَا

( وَمَا اسْتَبَانَ بَعْضُهُ كَالْتَّامِ ) أَيُّ الْجَنِينِ الَّذِي اسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ بِمَنْزِلَةِ الْجَنِينِ النَّامِ ( فِيمَا ذَكَرَ ) مِنَ الْأَحْكَامِ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا ( امْرَأَةٌ اسْقَطَتْ مَيِّتًا بِدَوَاءٍ أَوْ فِعْلٍ ) كَضَرْبِهَا بِطَنْهَا مِثْلًا ( فَفِيهِ الْغُرَّةُ ) تَجِبُ عَلَى عَاقِلَتِهَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ يِاذِنِ الزَّوْجِ ) فَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ ( وَلَوْ أَمَرَتْ امْرَأَةٌ فَفَعَلَتْ لَا تَصْنَعُ الْمَأْمُورَةَ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ امْرَأَةٌ اسْقَطَتْ مَيِّتًا بِدَوَاءٍ أَوْ فِعْلٍ ) يَعْنِي عَمْدًا وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَفِي حَقِّ غَيْرِهَا لَا يُشْتَرَطُ قَصْدًا اسْقَاطَ الْوَلَدِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يِاذِنِ الزَّوْجِ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ إِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ يِاذِنِ الزَّوْجِ لَا تَجِبُ الْغُرَّةُ لِعَدَمِ التَّعَدِّيِّ .

وَأَقُولُ هَذَا يَتِمُّشَى عَلَى الرَّوَايَةِ الضَّعِيفَةِ لَا عَلَى الصَّحِيحِ لِمَا قَالَ فِي الْكَافِي قَالَ لِغَيْرِهِ أَقْتُلْنِي فَقَتَلَهُ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَجْرِي فِي النَّفْسِ وَسَقَطَ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ بِاعْتِبَارِ الْإِذْنِ فِي رَوَايَةٍ لَا يَجِبُ شَيْءٌ لِأَنَّ نَفْسَهُ حَقُّهُ وَقَدْ أَذِنَ بِإِثْلَافِ حَقِّهِ .

ا هـ .

فَكَذَا الْغُرَّةُ أَوْ دِيَّةُ الْجَنِينِ حَقُّهُ غَيْرَ أَنَّ الْإِبَاحَةَ مَقْبُوحَةٌ فَلَا تَسْقُطُ الْغُرَّةُ عَنْ عَاقِلَةٍ الْمَرْأَةِ بِمُجَرَّدِ أَمْرِ زَوْجِهَا بِإِثْلَافِ الْجَنِينِ لِأَنَّ أَمْرَهُ لَا يَنْزِلُ عَنْ فِعْلِهِ فَإِنَّهُ إِذَا ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَتِهِ فَأَلْقَتْ جَنِينًا لَزِمَ عَاقِلَةُ الْغُرَّةِ وَلَا يَرِثُ مِنْهَا صَرَحَ بِهِ الرِّيَالِيُّ وَغَيْرُهُ فَلَوْ نَظَرْنَا لِكَوْنِ الْغُرَّةِ حَقُّهُ لَمْ يَجِبْ بِضْرِهِ شَيْءٌ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَدَمِيُّ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ إِهْدَارَ آدَمِيَّتِهِ لَزِمَ مَا قَدَّرَهُ الشَّارِعُ بِإِثْلَافِهِ وَاسْتَحَقَّهُ غَيْرُ الْجَانِي أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَوْدَعَ عَبْدُهُ صَبِيًّا فَقَتَلَهُ الصَّبِيُّ تَضَمَّنَهُ عَاقِلَتُهُ مَعَ كَوْنِهِ مِلْكًا لِمَوْلَاهُ وَقَدْ سَلَّطَ الصَّبِيُّ عَلَى إِثْلَافِهِ بَوَاضِعُهُ عِنْدَهُ وَلَمْ تُهْدَرْ آدَمِيَّتُهُ بِهِ فَلَزِمَ عَاقِلَتُهُ مُوجِبُ جَنَابَتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْدَعَ الصَّبِيُّ طَعَامًا فَأَكَلَهُ وَأَتْلَفَهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي تَحْرِيرُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ أَمَرْتُ امْرَأَةً إِنْخ ) فِيهِ مَا فِي أَمْرِ الزَّوْجَةِ وَقَدْ عَلِمْتُهُ بَلْ اللَّزُومُ هُنَا أَظْهَرُ لِعَدَمِ أَمْرِ الزَّوْجِ وَبُطْلَانِ الْأَمْرِ لَوْ يَكُنْ .

( بَابُ مَا يَحْدُثُ فِي الطَّرِيقِ وَغَيْرِهِ ) ( أَحْدَثَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَيْفًا ) وَهُوَ الْمُسْتَرَاخُ ( أَوْ مِيزَابًا ) وَهُوَ مَجْرَى الْمَاءِ ( أَوْ جُرُصًا ) وَهُوَ مَجْرَى مَاءٍ يُرْكَبُ فِي الْحَائِطِ وَقِيلَ جَذَعٌ يُخْرَجُ مِنَ الْحَائِطِ لِيَنِيَّ عَلَيْهِ ( أَوْ دُكَّانًا جَارَ ) إِحْدَاثُهُ ( إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِهِمْ وَلِكُلِّ ) مِنَ الْمَارَةِ ( نَقَضُهُ ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ صَاحِبُ الْحَقِّ بِالْمُرُورِ بِنَفْسِهِ وَبِدَوَابِّهِ فَكَانَ لَهُ حَقُّ النَّقْضِ كَمَا فِي الْمِلْكِ الْمُشْتَرَكِ وَفِي طَرِيقِ الْخَاصَّةِ بَأَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ نَافِذٍ ( لَا ) أَيُّ لَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ شَيْءٍ مِنْهَا ( بَلَا إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ ) لِأَنَّهُ كَالْمِلْكِ الْخَاصِّ بِهِمْ ( وَضَمِنَ دِيَّةً مَنْ مَاتَ بِسُقُوطِهَا ) عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَارَ سَبَبًا لِمَوْتِهِ ( كَمَا لَوْ وَضَعَ حَجَرًا أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فِي الطَّرِيقِ أَوْ ) فِي ( غَيْرِ مِلْكِهِ فَتَلَفَ بِهِ نَفْسٌ ، وَ ) ضَمِنَ ( قِيَمَةَ بَهِيمَةٍ تَلَفَتْ ) بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ ( إِنْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الْإِمَامُ ) فَإِنَّ الضَّمَانَ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ بِإِحْدَاثِ شَيْءٍ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الْإِمَامُ ( لَا إِنْ أَذِنَ أَوْ مَاتَ وَاقَعَ فِي بُئْرِ طَرِيقٍ جُوعًا أَوْ غَمًّا ) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْكُرْبَةُ وَالْمُرَادُ هُنَا اخْتِنَاقٌ مِنْ هَوَاءِ الْبُئْرِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ مَاتَ غَمًّا يَجِبُ الضَّمَانُ لِأَنَّ الْغَمَّ بِسَبَبِ الْوُقُوعِ

( بَابُ مَا يَحْدُثُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ وَغَيْرِهِ ) ( قَوْلُهُ وَلِكُلِّ مِنَ الْمَارَةِ نَقَضُهُ ) هَذَا إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ وَلَوْ بِالْإِذْنِ كَالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ بِخِلَافِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِمَا وَكَانَ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ وَلَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ لَهُ بِإِحْدَاثِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ كَالْمِلْكِ الْخَاصِّ بِهِمْ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُمْ كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الْهَدَايَةِ ( قَوْلُهُ وَضَمِنَ دِيَّةً مَنْ مَاتَ بِسُقُوطِهَا ) يَعْنِي مَعَ عَاقِلَتِهِ لَا عَلَيْهِ وَحْدَهُ وَهَذَا إِذَا أَصَابَهُ الطَّرْفُ الْخَارِجُ لِأَنَّ بِهِ التَّعَدِّيَ لَا الدَّاخِلَ وَلَوْ أَصَابَهُ وَعَلِمَ ذَلِكَ وَجَبَ النَّصْفُ وَهُدِرَ النَّصْفُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ يَضْمَنُ النَّصْفَ وَبَقِيَّةُ تَفَارِيعِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ إِذْنِ الْفُعْلَاءِ بِالْبِنَاءِ وَغَيْرِهِ فِي التَّبْيِينِ وَالْهَدَايَةِ فَلْيُرَاجَعْ ( قَوْلُهُ وَضَمِنَ قِيَمَةَ بَهِيمَةٍ ) أَيُّ فِي مَالِهِ خَاصَّةً قَوْلُهُ لَا إِنْ أَذِنَ ( مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَهُ أَوْ مَاتَ وَاقَعَ فِي بُئْرِ طَرِيقٍ جُوعًا وَقَيْدَ الْجُوعِ لَا لِلِاخْتِرَازِ عَنِ الْعَطَشِ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ بَلْ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِي الْبُئْرِ عَطَشًا ( قَوْلُهُ أَوْ غَمًّا بِضَمِّ الْغَيْنِ الْكُرْبَةُ ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النَّفْسُ مَأْخُودًا مِنْ الْحَرِّ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِيَّةِ أَوْ التَّمْيِيزِ أَوْ مَفْعُولٍ لَهُ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ

إِنْخ ) لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَهُ يَضْمَنُ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا كَمَا فِي الْهَدَايَةِ

( نَحَى حَجْرًا وَضَعَهُ آخَرُ ) فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ ضَمِنَ الْمُشْحَى لِأَنَّ فِعْلَ الْأَوَّلِ انْتَسَخَ بِفِعْلِهِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ ( كَمَنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ ظَهَرَهُ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ ) شَيْءٌ مِنْهُمَا عَلَى آخَرَ فَتَلَفَ بِهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ( أَوْ أَذْخَلَ حَصِيرًا أَوْ قَنْدِيلًا أَوْ حِصَاةً فِي مَسْجِدٍ غَيْرِهِ ) فَسَقَطَ شَيْءٌ مِنْهَا فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ ضَمِنَ قَيْدَ بِمَسْجِدٍ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَسْجِدُ حَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْجِدِ لِأَهْلِهِ لَا غَيْرِهِمْ كَضَبِ الْإِمَامِ وَاخْتِيَارِ الْمُتَوَلَّى وَنَحْوِ ذَلِكَ فَكَانَ فِعْلُهُمْ مُبَاحًا مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ وَفِعْلُ غَيْرِهِمْ تَعْدِيًا أَوْ مُبَاحًا مُقَيَّدًا بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ( أَوْ جَلَسَ فِي مَسْجِدٍ ) سَوَاءً كَانَ مَسْجِدُ حَيْهِ أَوْ مَسْجِدُ غَيْرِهِ حَالُ كَوْنِهِ ( غَيْرَ مُصَلٍّ فَعَطِبَ بِهِ أَحَدٌ ) بِأَنْ سَقَطَ عَلَيْهِ أَعْمَى فَتَلَفَ يَضْمَنُ قَيْدَ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُصَلٍّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُصَلِّيًّا سَوَاءً صَلَّى الْفَرَضَ أَوْ النَّفْلَ لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ إِنَّمَا بُنِيَ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَلِّيًّا سَوَاءً جَلَسَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ لِلتَّعْلِيمِ أَوْ لِلصَّلَاةِ أَوْ نَامَ فِيهِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ ضَمِنَ ( لَا ) أَيْ لَا يَضْمَنُ ( مَنْ سَقَطَ مِنْهُ رِذَاءٌ لِبَسَهُ ) عَلَى إِنْسَانٍ فَعَطِبَ بِهِ قَيْدَ بِالْبُئْسِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَامِلًا لَهُ فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَطِبَ بِهِ أَوْ سَقَطَ فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ ضَمِنَ وَالْفَرْقُ أَنَّ حَامِلَ الشَّيْءِ يَقْصِدُ حِفْظَهُ فَلَا حَرَجَ فِي التَّقْيِيدِ بِوَصْفِ السَّلَامَةِ بِخِلَافِ اللَّابِسِ فَلَوْ قُيِّدَ بِمَا ذُكِرَ لَزِمَ الْحَرَجُ فَجُعِلَ مُبَاحًا مُطْلَقًا

( قَوْلُهُ فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ ) يَعْنِي أَوْ مَالٌ ( قَوْلُهُ فَسَقَطَ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى آخَرَ فَتَلَفَ بِهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ) وَكَذَا لَوْ تَعَثَّرَ بِهِ بَعْدَ الْوُقُوعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ أَوْ أَذْخَلَ حَصِيرًا أَوْ قَنْدِيلًا

إِلخ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَهُمَا لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَبِقَوْلِهِمَا يُقْتَضَى ذِكْرُهُ فِي الذَّخِيرَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بَلَا إِذِنْ أَهْلَ الْمَسْجِدِ أَمَّا لَوْ كَانَ يَأْذَنُهُمْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ اتَّفَاقًا كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَعَلَى الْقَنْدِيلِ لِلِإِضَاءَةِ أَمَّا لَوْ عَلِقَهُ لِلْحِفْظِ فَيَضْمَنُ اتَّفَاقًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ أَوْ جَلَسَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ مُصَلٍّ

إِلخ ) قَالَ قَاضِي خَانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا كَانَ الْجَالِسُ مُشْغُولًا بِعَمَلٍ لَا يُكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ كَدَرَسِ الْفِقْهِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا أَوْ كَانَ جَالِسًا لِنَظَارِ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ ضَامِنًا عِنْدَ الْكُلِّ هـ .

وَفِي التَّبْيِينِ وَإِنْ جَلَسَ فِيهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَعَطِبَ بِهِ أَحَدٌ ضَمِنَ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَضْمَنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ كَانَ جَالِسًا لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ لِلتَّعْلِيمِ أَوْ لِلصَّلَاةِ أَوْ نَامَ فِيهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ مَرَّ فِيهِ أَوْ قَعَدَ فِيهِ لِلْحَدِيثِ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الْأَظْهَرَ مَا قَالَهُ لِأَنَّ الْجُلُوسَ مِنْ ضَرُورَاتِ الصَّلَاةِ فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِهَا لِأَنَّ مَا ثَبَتَ ضَرُورَةً لَشَيْءٍ يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ هـ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَلِّيًّا

إِلخ ) قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ قَوْلُ الْإِمَامِ أَنَّ الْأَظْهَرَ مَا قَالَهُ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ وَصَاحِبُ الْبُرْهَانِ

الصَّحِيحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِهِمَا أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُتَنَظِّرِ لِلصَّلَاةِ نَصَّ عَلَيْهِ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيِّ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ

( وَضَمِنَ ذُو حَائِطٍ مَالًا إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَطَلَبَ تَقْضَاهُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ) رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ حُرٌّ أَوْ مُكَاتَبٌ لِأَنَّ النَّاسَ فِي الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ شُرَكَاءُ وَطَرِيقُ الطَّلَبِ أَنْ يَقُولَ إِنِّي تَقَلَّعْتُ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ لِهَدْمِ حَائِطِهِ وَهَذَا الْقَدْرُ يَكْفِي وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِشْهَادِ وَذَكَرَهُ فِي الْكُتُبِ لِيَتِمَّكَ مِنَ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ ( مِمَّنْ ) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَبٍ ( يَمْلِكُهُ ) أَيْ الْقَضَ )

كَالرَّاهِنِ (لِلْحَائِطِ فَإِنَّهُ (يَمْلِكُهُ بِفَكِّهِ) أَيُ بَكَ الرِّهْنِ وَإِرْجَاعِ الْمَرْهُونِ إِلَى يَدِهِ (وَأَبُ الطَّقْلِ وَالْوَصِيِّ) فَإِنْ لَهْمَا وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ (وَالْمُكَاتَبِ) لِأَنَّهُ مَالِكٌ يَدًا فَوَلَايَةُ النَّقْضِ لَهُ (وَالْعَبْدُ النَّاجِرُ) وَلَوْ مَذْبُوحًا لِأَنَّ وَلَايَةَ النَّقْضِ لَهُ ثُمَّ مَا تَلَفَ بِالسَّقُوطِ إِنْ كَانَ مَالًا فَهُوَ فِي رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ نَفْسًا فَعَلَى عَاقِلَةِ الْمُؤَلَّى لَوْ لَهُ عَاقِلَةٌ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ مِنْ وَجْهِ عَلَى الْمُؤَلَّى وَضَمَانُ الْمَالِ أَلْيَقُ بِالْعَبْدِ وَضَمَانُ النَّفْسِ بِالْمُؤَلَّى (فَلَمْ يَقْضَ) مَنْ يَمْلِكُهُ (فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ) أَيُ قَضَاهُ (فِيهَا) أَيُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ (مَالًا) مَفْعُولُ ضَمِنَ (وَعَاقِلَتُهُ) عُطِفَ عَلَى ضَمِيرِ ضَمِنَ وَجَارَ لِلْفَصْلِ (نَفْسًا) مَفْعُولُ ضَمِنَ الْمُفَقَّرُ (تَلَفًا) أَيُ الْمَالُ وَالنَّفْسُ (بِهِ) أَيُ بِذَلِكَ الْحَائِطِ (لَا) أَيُ لَا يَضْمَنُ (مَنْ) أَشْهَدَ عَلَيْهِ فَبَاعَ دَارَهُ وَقَبْضَهُ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا (كَذَا فِي الْكَافِي وَلَيْسَ فِي الْهَدَايَةِ لَفْظُ أَوَّلًا) (فَسَقَطَ) الْحَائِطُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَتَلَفَ بِهِ مَالٌ أَوْ نَفْسٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ بَتَرِكَ الْهَدَمِ مَعَ تَمَكُّنِهِ وَقَدْ زَالَ بِالْبَيْعِ بِخِلَافِ إِشْرَاعِ الْجُنَاحِ لِأَنَّهُ كَانَ جَانِبًا بِالْوَضْعِ وَلَمْ يَنْفَسِخْ بِالْبَيْعِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْمُشْتَرِي إِذْ لَمْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بَعْدَ شِرَائِهِ فَحِينَئِذٍ

يَضْمَنُ لِتَرْكِهِ التَّفْرِيعَ مَعَ تَمَكُّنِهِ بَعْدَ الطَّلَبِ (أَوْ طَلَبَ مِمَّنْ لَا يَمْلِكُ قَضَاهُ) أَيُ لَا يَضْمَنُ مَنْ لَا يَمْلِكُ قَضَاهُ وَإِنْ طَلَبَ مِنْهُ (كَالْمُرْتَهِنِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُودِعِ وَالسَّائِكِ) لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى التَّصَرُّفِ (مَالٍ) الْحَائِطُ (إِلَى دَارِ رَجُلٍ فَلَهُ الطَّلَبُ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ (فَيَصِحُّ تَأْجِيلُهُ وَإِبْرَاؤُهُ مِنْهَا) أَيُ مِنَ الْجَنَابَةِ (لَا إِنْ مَالٌ إِلَى الطَّرِيقِ فَأَجَلُهُ الْقَاضِي أَوْ الطَّالِبُ) لِأَنَّهُ حَقُّ الْعَامَّةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمَا إِبْطَالُهُ (وَإِنْ بُنِيَ مَا تَلَا بَدَأَ ضَمِنَ بِلَا طَلَبٍ كَمَا فِي إِشْرَاعِ الْجُنَاحِ) وَهُوَ إِخْرَاجُ الْجُنُوحِ مِنَ الْجِدَارِ إِلَى الطَّرِيقِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ (وَنَحْوُهُ) كَالْكَفِيفِ مَثَلًا (قَوْلُهُ وَطَلَبَ نَقْضَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي

إِلَخ) يَعْني مِنْ أَهْلِ الطَّلَبِ فَخَرَجَ الْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْمُطَالَبَةِ بِحَقِّهِمَا فَكَذَا بِحَقِّ الْعَامَّةِ إِلَّا إِنْ أَذِنَ لَهُمَا فِي الْخُصُومَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ (قَوْلُهُ وَالْمُكَاتَبُ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ إِنْ تَلَفَ حَالُ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ تَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِنَعْدَرِ الدَّفْعِ وَبَعْدَ عَيْتِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُؤَلَّى وَبَعْدَ الْعَجْرِ لَا تَجِبُ عَلَى أَحَدٍ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْمُكَاتَبِ وَعَدَمِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْمُؤَلَّى قَوْلُهُ وَعَاقِلَتُهُ عُطِفَ عَلَى ضَمِيرِ ضَمِنَ (الصَّوَابُ أَنَّهُ عُطِفَ عَلَى ذُو حَائِطٍ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ لِكَوْنِهِ عَامِلًا فِي ظَاهِرِ

(حَائِطٌ لِحِمْسَةِ طَلَبِ نَقْضِهِ مِنْ أَحَدِهِمْ وَسَقَطَ عَلَى رَجُلٍ) فَعُطِبَ بِهِ (ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ) أَيُ عَاقِلَةُ الْمُطْلُوبِ مِنْهُ (خُمْسَ الدِّيَةِ) لِأَنَّ الطَّلَبَ صَحَّ فِي الْخُمْسِ فَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا فَإِنْ قِيلَ الْوَاحِدُ مِنَ الشُّرَكَاءِ لَا يَقْدُرُ أَنْ يَهْدِمَ شَيْئًا مِنْ الْحَائِطِ فَكَيْفَ يَصِحُّ الطَّلَبُ مِنْهُ قُلْنَا إِنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ هَدْمِ نَصِيبِهِ يَتِمَّكَ مِنْ إِصْلَاحِهِ بَوَجْهِ وَهُوَ الْمُرَافَعَةُ إِلَى الْحُكَّامِ وَبِهِ يَحْصُلُ الْغَرَضُ فَإِنْ تَرَكَ ضَمِنَ الْعَاقِلَةُ (كَمَا ضَمِنُوا) أَيُ الْعَاقِلَةُ (تُلْثِيهَا إِنْ حَفَرَ أَحَدٌ ثَلَاثَةً فِي دَارِهِمْ بَيْرًا أَوْ بَنَى حَائِطًا) فَعُطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ لِأَنَّ الْحَافِرَ وَالْبَانِيَّ فِي الثَّلَاثِينَ مُتَعَدِّ.

(بَابُ جَنَابَةِ الْبُهِيمَةِ وَالْجَنَابَةِ عَلَيْهَا) الْأَصْلُ أَنَّ الْمُرُورَ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ مُبَاحٌ بِشَرَطِ السَّلَامَةِ لِأَنَّهُ يَنْتَصِرَفُ فِي حَقِّهِ مِنْ وَجْهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ كُلِّ النَّاسِ فَقُلْنَا بِالْإِبَاحَةِ بِشَرَطِ السَّلَامَةِ لِيَعْتَدِلَ النَّظَرُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِيمَا يُمَكِّنُ الْغَيْرَاضُ عَنْهُ لَا فِيمَا لَا يُمَكِّنُ لِأَنَّ تَقْيِيدَهُ بِهَا مُطْلَقًا يُؤَدِّي إِلَى الْمَنْعِ مِنَ التَّصَرُّفِ وَسَدِّ بَابِهِ وَهُوَ مُفْتَوَحٌ إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ (ضَمِنَ الرَّائِبُ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ مَا وَطَّئَتْ دَابَّتُهُ وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا أَوْ رَجْلَيْهَا أَوْ رَأْسَهَا أَوْ كَلَمَتَهَا) أَيُ عَصَّتْ بِمُقَدِّمِ أَسْنَانِهَا (أَوْ خَطَّتْ) أَيُ ضَرَبَتْ (بِيَدِهَا أَوْ صَدَمَتْ) أَيُ ضَرَبَتْ بِنَفْسِهَا



شَيْئًا يُقَالُ اضْطَدَمَ الْقَارِ سَانٍ إِذَا ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُمَكِّنٌ لَهَا لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَاتِ السَّيْرِ فَقِيدَ بَشَرُطِ السَّلَامَةِ عَنْهَا ( فَلَوْ حَدَثَتْ ) هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ( فِي السَّيْرِ فِي مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْ ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ ( إِلَّا فِي الْوُطْءِ ) وَهُوَ رَاكِبُهَا لِأَنَّ الْإِبْطَاءَ مُبَاشَرَةٌ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ حَتَّى يُحَرِّمَ الْمِيرَاثَ وَتَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ وَغَيْرُهُ بِسَبَبٍ وَفِيهِ يُشْتَرَطُ التَّعَدِّي فَصَارَ كَحَفْرِ الْبُئْرِ فِي مَلِكِهِ وَفِي الْمُبَاشَرَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ ( وَلَوْ ) حَدَثَتْ ( فِي السَّيْرِ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ فَلَوْ ) كَانَ سَيْرُهُ ( بِإِذْنِهِ ) أَيْ بِإِذْنِ الْغَيْرِ ( كَانَ ذَلِكَ الْمَلِكُ كَمَلِكِهِ ) وَالسَّيْرُ فِيهِ كَالسَّيْرِ فِي مَلِكِهِ حَيْثُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ ( ضَمِنْ مَا تَلَفَ مُطْلَقًا ) لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ ( لَا مَا تَهَوَّتْ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ تَهَوَّتْ الدَّابَّةُ بِالْحَاجَةِ الْمُهْمَلَةِ ضَرْبُهَا بِحَدِّ حَافِرِهَا أَيْ لَا يَضْمَنْ مَا تَهَوَّتْ ( بِرَجْلِهَا أَوْ ذَنْبِهَا سَائِرَةً ) إِذْ

لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا مَعَ سَيْرِهَا حَتَّى لَوْ وَافَقَهَا فِي الطَّرِيقِ ضَمِنْ لِإِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ الْإِيْقَافِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ عَنْ التَّفَحُّةِ فَصَارَ مُتَعَدِّيًا بِالْإِيْقَافِ ( أَوْ عَطَبَ بِمَا رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً ) فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنْ أَيْضًا لِمَا مَرَّ مِنْ امْتِنَاعِ الْإِحْتِرَازِ أَوْ أَوْقَفَهَا لَهُ فَإِنْ بَعْضُ التَّوَابِ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوفِ ( فَلَوْ أَوْقَفَهَا لِغَيْرِهِ ضَمِنْ ) لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِالْإِيْقَافِ ( إِلَّا ) أَنْ يَكُونَ الْإِيْقَافُ ( فِي مَوْضِعٍ أَذِنَ ) مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ ( بِإِيْقَافِهَا فِيهِ ) فَحِينَئِذٍ لَا يَضْمَنْ لِعَدَمِ التَّعَدِّي ( وَإِنْ أَصَابَتْ يَدَهَا أَوْ رَجُلُهَا حَصَاةٌ أَوْ نَوَاةٌ أَوْ أَثَارَتْ غُبَارًا أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا فَفَقًا عَيْنًا أَوْ أَفْسَدَ ثَوْبًا لَا يَضْمَنْ ) لِتَعَدُّ الْإِحْتِرَازِ ( وَبِالْكَبِيرِ يَضْمَنْ ) لِإِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ ( ضَمِنْ السَّائِقُ ) لِلدَّابَّةِ ( وَالْقَائِدُ لَهَا مَا أَصَابَتْ يَدَهَا لَا بِرَجْلِهَا ) أَيْ فِي كُلِّ صُورَةٍ يَضْمَنْ فِيهَا الرَّكَّابُ يَضْمَنْ فِيهَا السَّائِقُ وَالْقَائِدُ لَأَنَّهُمَا مُسَيِّانَ كَالرَّكَّابِ فِي غَيْرِ الْإِبْطَاءِ فَيَجِبُ فِيهَا الضَّمَانُ بِالتَّعَدِّي كَالرَّكَّابِ وَهَذَا الْحُكْمُ مُطْرَدٌ وَمُنْعَكِسٌ فِي الصَّحِيحِ وَذَكَرَ الْقُلُورِيُّ أَنَّ السَّائِقَ يَضْمَنْ التَّفَحُّةَ بِالرَّجْلِ لَأَنَّهُمَا بَمَرَأَى عَيْنِهِ فَيُمْكِنُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا مَعَ السَّيْرِ وَغَائِبَةً عَنْ بَصَرِ الرَّكَّابِ وَالْقَائِدِ فَلَا يُمْكِنُهُمَا الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا وَعَلَيْهِ بَعْضُ الْمَشَايخِ وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ ( وَعَلَيْهِ ) أَيْ الرَّكَّابِ ( الْكُفَّارَةُ ) لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ وَهِيَ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ ( وَلَا يَرِثُ ) إِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ مَوْرَثَهُ ( لِذَلِكَ أَيْضًا بِخِلَافِهِمَا ) أَيْ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ حَيْثُ لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِمَا وَيَرِثَانِ لَأَنَّهُمَا مُسَيِّانَ الْكُفَّارَةُ وَحَرَمَانِ الْإِرْثِ لَيْسَا مِنْ أَحْكَامِ التَّسْبِيبِ

( بَابُ جَنَايَةِ الْبَهِيمَةِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهَا ) ( قَوْلُهُ وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ ضَمِنْ مَا تَلَفَ مُطْلَقًا ) أَيْ إِذَا كَانَ مَعَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَوْ أَذْخَلَهَا وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَمْ يَدْخُلْهَا لَا يَضْمَنْ شَيْئًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ قَوْلُهُ وَإِنْ أَصَابَتْ يَدَهَا

إِلَخْ ( قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَالرَّكَّابُ وَالرَّدِيفُ وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ فِي الضَّمَانِ سَوَاءٌ ) ( قَوْلُهُ ضَمِنْ السَّائِقُ لِلدَّابَّةِ وَالْقَائِدُ مَا أَصَابَتْ يَدَهَا لَا رَجُلَهَا ) الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ لَا رَجُلَهَا التَّفَحُّةُ بِهَا لَا وَطُوءُهَا بِهَا لِقَوْلِهِ كُلُّ صُورَةٍ فِيهَا الرَّكَّابُ يَضْمَنْ فِيهَا السَّائِقُ وَالْقَائِدُ ( قَوْلُهُ فَيَجِبُ فِيهَا الضَّمَانُ بِالتَّعَدِّي ) يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْعِبَارَةُ فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا ( قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ بَعْضُ الْمَشَايخِ ) يَعْنِي مَشَايخَ الْعِرَاقِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ ) قَالَ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ يُرِيدُ مَشَايِخَ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ فَمُحْصَلُهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْقَائِدِ فِي التَّفَحُّةِ اتِّفَاقًا وَخَالَفَ الْقُلُورِيُّ فِي السَّائِقِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَالْقَائِدِ كَمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ وَفِي الْمَوَاهِبِ وَالْجَوْهَرَةِ أَنَّهُ الْأَصَحُّ ( قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ أَيْ الرَّكَّابُ الْكُفَّارَةُ )

إِلَخْ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَمُرَادُهُ فِي الْإِبْطَاءِ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَأَنَّهُ مُبَاشِرٌ

( ضَمِنَ عَاقِلُهُ كُلَّ حُرٍّ فَارِسٍ أَوْ رَاجِلٍ ) ذَكَرَ الرَّاجِلَ فِي الْمُبْسُوطِ وَغَيْرِهِ ( دِيَّةُ الْآخِرِ إِنْ اصْطَلَدَا ) وَقَدْ مَرَّ مَعْنَى الْإِصْطِدَامِ ( وَمَاتَا وَلَمْ يَكُونَا مِنَ الْعَجَمِ ) حَتَّى لَوْ كَانَا مِنْهُمْ وَجَبَ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِمْ كَمَا مَرَّ مِرَارًا ( أَوْ كَانَ ) أَيِ الْإِصْطِدَامِ ( خَطَأً ) لِأَنَّ مَوْتَ كُلِّ مِنْهُمَا مُضَافٌ إِلَى فِعْلِ صَاحِبِهِ لِأَنَّ فِعْلَهُ فِي نَفْسِهِ مُبَاحٌ وَهُوَ الْمَشْنُوعُ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الضَّمَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ مُطْلَقًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَلَوْ أُعْتَبِرَ لَوْ جَبَ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِيمَا إِذَا وَقَعَ فِي بئرٍ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ إِذْ لَوْ لَا مَشْيُهُ وَثَقْلُهُ فِي نَفْسِهِ لَمَا هَوَى فِي الْبئرِ وَفَعَلَ صَاحِبِهِ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَيَكُونُ سَبَبًا لِلضَّمَانِ عِنْدَ وَجُودِ التَّلَفِ بِهِ وَفِيهِ خِلَافٌ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ ( وَلَوْ ) كَانَ الْإِصْطِدَامُ ( عَمْدًا فَنِصْفُهَا ) أَيِ الْوَاجِبِ نِصْفُ الدِّيَّةِ اتِّفَاقًا لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَاتَ بِفِعْلِهِ وَفَعَلَ الْآخِرُ فَيُعْتَبَرُ نِصْفُ الدِّيَّةِ وَيُهْدَرُ النِّصْفُ كَمَا إِذَا جَرَحَ كُلُّ مِنْهُمَا نَفْسَهُ وَصَاحِبَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي صُورَةَ الْعَمْدِ صَرِيحًا بَلْ فِي ضَمْنِ دَلِيلِ الْخَصْمِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْكَفَايَةِ يَجِبُ نِصْفُ الدِّيَّةِ فِي الْعَمْدِ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ وَفِي الْخَطَأِ تَجِبُ الدِّيَّةُ الْكَامِلَةُ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْكُتُبِ خَلَا أَنَّهُ ذَكَرَ الْخَطَأَ فِي وَضْعِ الْمَسْأَلَةِ وَالْعَمْدِ فِي بَيَانِ قَوْلِ الْخَصْمِ ( وَلَوْ ) كَانَ الْمُصْطَلَدَانِ ( عَبْدَيْنِ يُهْدَرُ دُمُهُمَا ) لِأَنَّ الْجَنَابَةَ تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتَيْهِمَا دَفْعًا وَفِدَاءً وَقَدْ فَاتَتْ لَا إِلَى خَلْفٍ ( وَلَوْ ) كَانَ ( أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ عَبْدًا فَعَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ ) الْمَقْتُولِ ( قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْخَطَأِ ) فَيَأْخُذُهَا وَرَثَةُ حُرِّ الْمَقْتُولِ إِذْ عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى تَجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهُ ضَمَانُ الْأَدَمِيِّ عِنْدَهُمَا فَقَدْ أَخْلَفَ الْعَبْدُ الْجَنَابِي بَدَلًا بِهَذَا الْقَدْرِ فَيَأْخُذُهَا وَرَثَةُ الْحُرِّ الْمَقْتُولِ وَيَبْطُلُ مَا زَادَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْخَلْفِ ( وَنِصْفُهَا فِي الْعَمْدِ ) أَيِ يَجِبُ عَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ نِصْفُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ لِأَنَّ الْمَضْمُونِ فِي الْعَمْدِ النِّصْفُ وَهَذَا الْقَدْرُ يَأْخُذُهُ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ وَمَا عَلَى الْعَبْدِ فِي رَقَبَتِهِ وَهُوَ نِصْفُ دِيَّةِ الْحُرِّ يَسْقُطُ إِلَّا قَدْرُ مَا أَخْلَفَ مِنَ الْبَدَلِ وَهُوَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ . ( قَوْلُهُ أَوْ رَاجِلٌ دِيَّةُ الْآخَرَيْنِ اصْطَلَمَا وَمَاتَا ) هَذَا إِذَا وَقَعَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى قَفَاهُ وَإِنْ عَلَى وَجْهِهِمَا فَلَا شَيْءَ وَإِنْ أَحَدُهُمَا عَلَى قَفَاهُ ، وَالْآخَرُ عَلَى وَجْهِهِ فَدَمُ الَّذِي وَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ هَدَرٌ وَهَذَا بِخِلَافِ تَجَاذُبِ الْجَبَلِ فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ دِيَّةِ الْآخَرِ إِذَا وَقَعَا عَلَى وَجْهِهِمَا وَإِنْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا عَلَى وَجْهِهِ وَالْآخَرُ عَلَى قَفَاهُ فَدِيَّةُ الَّذِي عَلَى قَفَاهُ هَدَرٌ لِأَنَّهُ سَقَطَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ وَدِيَّةُ الْآخَرِ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخَرِ كَمَا فِي الْوَلَوِ الْجَيَّةِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ عَبْدَيْنِ يُهْدَرُ دُمُهُمَا ) سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَضَمْنَهَا ) أَيِ الدِّيَّةِ ( عَاقِلَةُ سَاقِقٍ دَابَّةٍ وَقَعَ بَعْضُ أَذَانِهَا ) كَالسَّرَجِ وَاللِّجَامِ وَنَحْوِهِمَا ( عَلَى رَجُلٍ فَمَاتَ ) لِأَنَّهُ مِمَّا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ إِذْ سَقُوطُهُ إِمَّا لِعَدَمِ شِدَّةِ عَلَيْهِ أَوْ لِعَدَمِ إِحْكَامِهِ . ( وَ ) ضَمِنَ أَيْضًا عَاقِلَةُ ( قَائِدِ قِطَارٍ وَطِئَ بَعِيرٌ مِنْهُ رَجُلًا فَمَاتَ ) لِأَنَّ الْقَائِدَ عَلَيْهِ حِفْظُ الْقِطَارِ كَالسَّاقِقِ وَقَدْ أَمَكْنَهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ فَصَارَ مُعَدِّيًّا بِالتَّقْصِيرِ فِيهِ إِلَّا أَنَّ ضَمَانَ النَّفْسِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَضَمَانَ الْمَالِ فِي مَالِهِ كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَوْ مَعَهُ ) أَيِ مَعَ الْقَائِدِ ( سَاقِقٌ فِي جَانِبِ الْإِبِلِ ضَمِنَا ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا عَاقِلَةٌ وَإِنْ كَانَتْ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُمَا لِأَنَّ الْقَائِدَ الْوَاحِدَ قَائِدٌ لِلْكُلِّ وَكَذَا سَاقِقُهُ لِاتِّصَالِ الْأَزِمَةِ ( وَأَمَّا إِذَا ) لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِ الْإِبِلِ بَلْ ( تَوَسَّطَهَا ) أَيِ دَخَلَ بَيْنَ الْإِبِلِ ( وَأَخَذَ زِمَامَ وَاحِدٍ ) مِنْهَا ( ضَمِنَ وَحْدَهُ ) مَا عَطِبَ بِمَا هُوَ خَلْفُهُ وَيَضْمَنَانِ مَا عَطِبَ بِمَا هُوَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّ الْقَائِدَ لَا يَقُودُ مَا خَلْفَ السَّاقِقِ لِاتِّقَاطِ الزِمَامِ وَالسَّاقِقُ يَسُوقُ مَا كَانَ إِمَامَهُ

( قَتَلَ بَعِيرٌ رُبَطَ عَلَى قِطَارٍ يَسِيرُ بِلَا عِلْمٍ قَائِدِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِرُبُطٍ ( رَجُلًا ) مَفْعُولٌ قَتَلَ ( ضَمِنَ عَاقِلَةُ الْقَائِدِ الدِّيَّةَ ) لِأَنَّهُ قَائِدٌ لِلْكُلِّ فَيَكُونُ قَائِدًا لِذَلِكَ الْبَعِيرِ وَالْقَوْدُ سَبَبٌ لَوْجُودِ الضَّمَانِ وَمَعَ تَحَقُّقِ سَبَبِ الضَّمَانِ مِنْهُ لَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ بِجَهْلِهِ ( وَرَجَعُوا ) أَيِ الْعَاقِلَةُ ( بِهَا ) أَيِ بِالْدِّيَّةِ ( عَلَى عَاقِلَةِ الرَّابِطِ ) لِأَنَّ الرَّابِطَ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَهُ فِي هَذَا الضَّمَانِ حَيْثُ رَبَطَهُ بِالْقِطَارِ وَهُوَ مُتَعَدِّ فِيمَا صَنَعَ فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ هُوَ الْجَانِي ( فَلَوْ رَبَطَ وَالْقِطَارُ وَاقِفٌ ضَمِنَهَا ) أَيِ الدِّيَّةَ ( عَاقِلَةُ الْقَائِدِ بِلَا رُجُوعٍ ) لِأَنَّهُ قَادَ بَعِيرٍ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ لَا صَرِيحًا وَلَا دَلَالَةً فَلَا يَرْجِعُونَ بِمَا لَحِقَهُمْ عَلَى أَحَدٍ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِالرَّبِطِ وَالْإِيْقَافِ عَلَى الطَّرِيقِ لَكِنَّهُ زَالَ بِالْقَوْدِ فَصَارَ كَمَا لَوْ وَضَعَ حَجَرًا أَوْ حَوْلَهُ غَيْرُهُ ( كَذَا إِذَا عَلِمَ الْقَائِدُ ) بِالرَّبِطِ لَا يَرْجِعُونَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّابِطِ بِمَا لَحِقَهُمْ مِنَ الضَّمَانِ لِأَنَّ الْقَائِدَ رَضِيَ بِهِ وَالتَّلَفُ قَدْ انْتَصَلَ بِفِعْلِهِ فَلَا يَرْجِعُ بِهِ

( أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ طَيْرًا أَوْ سَاقَهُ ) أَيِ مَسَى خَلْفَهُ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَمَسْ خَلْفَهُ فَمَا دَامَ فَوْرُهُ فَهُوَ سَاقٍ لَهُ فِي الْحُكْمِ فَيَلْحَقُ بِالسَّوْقِ وَإِنْ تَرَخَى انْقَطَعَ السَّوْقُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( فَأَصَابَ فِي فَوْرِهِ ضَمِنَ فِي الْكَلْبِ ) مَا أَتْلَفَهُ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ فَأُضِيفَ فِعْلُهُ إِلَيْهِ كَأَلْمُكَرِهِ يُضَافُ فِعْلُهُ إِلَى الْمُكَرِهِ فِيمَا يَصْلُحُ آلَةً لَهُ ( لَا ) أَيِ لَا يَضْمَنُ ( فِي الطَّيْرِ ) أَيِ الْبَازِي وَالْفَرْقُ أَنَّ الْكَلْبَ يَحْتَمِلُ السَّوْقَ فَاعْتَبِرَ سَوْقُهُ وَالطَّيْرُ لَا يَحْتَمِلُهُ فَصَارَ وَجُودُ السَّوْقِ وَعَدَمُهُ سَوَاءً ( وَلَا كَلْبٌ لَمْ يَسْقُهُ ) لِعَدَمِ سَبَبِ الضَّمَانِ ( وَلَا دَابَّةٌ مُنْفَلِتَةٌ أَصَابَتْ نَفْسًا أَوْ مَالًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { جَرَحَ الْعَجَمَاءُ جَبَارٌ } أَيِ هَدَرَ وَهِيَ الْمُنْفَلِتَةُ وَلِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ إِذْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ مَا يُوْجِبُ التَّسْبِيَةَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِرْسَالِ وَالسَّوْقِ وَتَحْوِيهِمَا لَهُ كَلْبٌ يَأْكُلُ عَنَبَ الْكُرُومِ وَاشْتَهَرَ عَلَيْهِ فِيهِ وَلَمْ يَحْفَظْ حَتَّى أَكَلَ الْعَنَبَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا اشْتَهَرَ عَلَيْهِ فِيمَا يَخَافُ مِنْهُ تَلَفُ بَنِي آدَمَ كَالْحَائِطِ الْمَائِلِ وَنَطْحِ الثَّوْرِ وَعَقْرِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ فَيَضْمَنُ إِذَا لَمْ يَحْفَظْ

( ضَرَبَ دَابَّةً عَلَيْهَا رَاكِبٌ أَوْ نَحَسَهَا ) أَيِ طَعَنَهَا بَعُودٍ وَتَحْوَاهُ ( فَتَفَحَّتْ أَوْ ضَرَبَتْ يَدَيْهَا شَخْصًا آخَرَ ) غَيْرِ الطَّاعِنِ ( أَوْ تَفَرَّتْ ) مَنْ ضَرَبَهُ أَوْ نَحَسَهُ ( فَصَدَمَتْهُ وَقَتَلَتْهُ ضَمِنَ هُوَ ) أَيِ الضَّارِبُ وَالنَّاحِسُ ( لَا الرَّاكِبُ ) لِأَنَّهُ الْمُرَوِّى عَنْ عُمَرِ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِأَنَّ النَّاحِسَ مُتَعَدِّ فِي التَّسْبِيبِ وَالرَّاكِبُ فِي فِعْلِهِ غَيْرُ مُتَعَدِّ فَيَتَرَجَّحُ جَانِبُهُ فِي التَّغْرِيمِ لِلتَّعَدِّي حَتَّى لَوْ كَانَ مُوقِفًا دَابَّتَهُ عَلَى الطَّرِيقِ يَكُونُ الضَّمَانُ عَلَى الرَّاكِبِ وَالنَّاحِسِ نَصْفَيْنِ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِي الْإِيْقَافِ أَيْضًا ( وَإِنْ تَفَحَّتْ النَّاحِسُ فَأَهْلَكَتَهُ كَانَ دَمُهُ هَدْرًا ) لِأَنَّهُ كَالْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ ( وَإِنْ أَلْقَتْ الرَّاكِبُ فَتَقَتَلَتْهُ كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ النَّاحِسِ ) لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِي تَسْبِيهِ ثُمَّ النَّاحِسُ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا كَانَ الْوُطْءُ فِي فَوْرِ النَّاحِسِ حَتَّى يَكُونَ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَيْهِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي فَوْرِهِ فَالضَّمَانُ عَلَى الرَّاكِبِ لِانْقِطَاعِ أَثَرِ النَّاحِسِ فَيَبْقَى السَّوْقُ مُضَافًا إِلَى الرَّاكِبِ قَوْلُهُ ضَرَبَ دَابَّةً عَلَيْهَا رَاكِبٌ أَوْ نَحَسَهَا ) يَعْنِي بِلَا أَمْرِ وَلَوْ كَانَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَ ) ضَمِنَ ( فِي فَقْدِ عَيْنٍ شَاةٍ الْقَصَابِ مَا تَقَصَّهَا ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا اللَّحْمَ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا التَّقْصَانُ إِلَّا بِحَسْبِهِ ( وَ ) ضَمِنَ ( فِي عَيْنٍ بَقَرٍ جَزَارٍ وَجَزُورِهِ ) أَيِ إِبِلِهِ ( وَالْجِمَارِ وَالْبُغْلِ وَالْفَرَسِ رُبْعَ الْقِيَمَةِ ) لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { قَضَى فِي عَيْنِ الدَّابَّةِ رُبْعَ الْقِيَمَةِ } وَهَكَذَا قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلِأَنَّ إِقَامَةَ الْعَمَلِ بِهَا إِنَّمَا تُمْكِنُ بِأَرْبَعِ أَعْيُنٍ عَيْنَاهَا وَعَيْنَا الْمُسْتَعْمِلِ لَهَا فَصَارَتْ كَأَنَّهَا ذَاتُ أَعْيُنٍ أَرْبَعٍ فَيَجِبُ الرُّبْعُ بِفَوَاتِ أَحَدِهَا .

( بَابُ جِنَايَةِ الرَّقِيقِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهِ ) ( جَنَى عَبْدٌ عَمْدًا فِيهِ النَّفْسُ يَجِبُ الْقَوْدُ ) ( لِمَا مَرَّ ( إِنْ أَنْ يُصَالِحَ ) وَلِيُّ الْقَبِيلِ مَوْلَى الْعَبْدِ أَيْ يَقَعُ الصُّلْحُ بَيْنَ الْوَلِيِّ وَالْمَوْلَى ( أَوْ يَغْفُو ) أَيْ يَقَعُ الْغَفْوُ مِنَ الْوَلِيِّ ( وَلَمْ يَجْزِ الْاسْتِرْقَاقُ ) لِكَوْنِهِ مُبَاحَ الدَّمِّ ( وَبَيَّنْتُ ) أَيْ الْقَوْدُ ( بِإِقْرَارِهِ ) أَيْ الْعَبْدُ ( لَا إِقْرَارَ الْمَوْلَى ) لِأَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ مِنَ الْعَبْدِ لَا تُهْمَةُ فِيهِ لِكَوْنِهِ عَانِدًا عَلَيْهِ بِالضَّرَرِ فَيُقْبَلُ وَهُوَ يَجْرِي عَلَى أَصْلِ الْحُرِّيَّةِ بِاعْتِبَارِ اللَّادِمِيَّةِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الدَّمِّ فَلِهَذَا لَا يَقْبَلُ إِقْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بِحَدٍّ وَلَا قِصَاصٍ وَإِنْ كَانَ هَذِهِ الْإِقْرَارُ يُصَادَفُ حَقَّ الْمَوْلَى لَكِنَّهُ ضَمِنِي فَلَمْ تَجِبْ مُرَاعَاتُهُ ( وَفِيمَا ) غُطِفَ عَلَى فِي النَّفْسِ ( ذُوْنَهَا ) أَيْ ذُوْن النَّفْسِ ( كَالْخَطَا ) أَيْ يَكُونُ كَالْقَتْلِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ وَبَيَّنَّ الْحُكْمَ بِقَوْلِهِ ( دَفَعَهُ سَيِّدُهُ بِهَا ) أَيْ بِمُقَابَلَةِ الْجِنَايَةِ ( وَبِمَلِكُهَا وَلِيُّهَا ) أَيْ وَلِيُّ الْجِنَايَةِ ( أَوْ فِدَاهُ بِأَرْشِهَا ) يَعْنِي أَنَّ سَيِّدَهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ دَفْعِ الْعَبْدِ وَالْفِدَاءِ بِالْأَرَشِ لِتَخْلِيصِ عَبْدِهِ لَكِنَّ الْوَاجِبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ الدَّفْعُ فِي الصَّحِيحِ وَلِهَذَا سَقَطَ الْوَاجِبُ بِمَوْتِ الْعَبْدِ لِفَوَاتِ مَحَلِّ الْوَاجِبِ بِخِلَافِ مَوْتِ الْحُرِّ الْجَانِي حَيْثُ يَجِبُ الْأَرَشُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ( حَالًا ) أَيْ كَائِنًا ، كُلُّ مَنْ الدَّفْعُ أَوْ الْفِدَاءُ عَلَى الْحُلُولِ أَمَّا الدَّفْعُ فَلِأَنَّهُ عَيْنٌ وَلَا تَأْجِيلَ فِي الْأَعْيَانِ وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَلِأَنَّهُ بَدَلُ الْعَيْنِ فَيَكُونُ فِي حُكْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ شَيْئًا حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ بَطَلَ حَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لِفَوَاتِ مَحَلِّ حَقِّهِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ لَمْ يَبْرَأَ لِتَحَوُّلِ الْحَقِّ مِنْ رَقَبَةِ الْعَبْدِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَوْلَى ( فَإِنْ فِدَاهُ فَجَنَى فِيهِ كَالْوَلِيِّ )

فَإِنَّهُ إِذَا فَدَى خَلَصَ الْجَانِي عَنْ الْأُولَى فَصَارَتْ كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ فَيَجِبُ بِالثَّانِيَةِ الدَّفْعُ أَوْ الْفِدَاءُ

( بَابُ جِنَايَةِ الرَّقِيقِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهِ ) ( قَوْلُهُ وَلَمْ يَجْزِ الْاسْتِرْقَاقُ لِكَوْنِهِ مُبَاحَ الدَّمِّ ) لَعَلَّ الْمُرَادَ نَفْيُ الدَّفْعِ بِمُوجِبِ الْجِنَايَةِ لِأَنَّ مُوجِبَهَا الْقِصَاصُ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْيُ الدَّفْعِ فِدَاءً عَنْ الْجِنَايَةِ لِأَنَّهُ يَصِحُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْوَلِيُّ فِي قَوْلِهِ عَبْدٌ قُطِعَ يَدُ حُرٍّ عَمْدًا فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ وَفِيمَا ذُوْنَهُمَا كَالْخَطَا ) لَمْ يَذْكُرْ مَا ثَبَتَ بِهِ الْخَطَا .  
وَفِي الْبَدَائِعِ وَهَذِهِ الْجِنَايَةُ تَظْهَرُ بِالْبَيِّنَةِ وَإِقْرَارِ الْمَوْلَى وَعِلْمُ الْقَاضِي وَلَا تَظْهَرُ بِإِقْرَارِ الْعَبْدِ مَحْجُورًا كَانَ أَوْ مَأْذُونًا وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ لَا فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ الْعِتْقِ وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَأَ بَعْدَ الْعِتَاقِ أَنَّهُ كَانَ جَنَى فِي حَالِ الرِّقِّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَهـ .

وَقَوْلُ الْبَدَائِعِ أَوْ عِلْمُ الْقَاضِي عَلَى غَيْرِ الْمُفْتِي بِهِ لِأَنَّ الْقَتْلَ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ يَعْلَمُ الْقَاضِي فِي زَمَانِنَا كَمَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ عَنْ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ ( قَوْلُهُ لَكِنَّ الْوَاجِبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ الدَّفْعُ فِي الصَّحِيحِ ) كَذَا فِي الْهُدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ الصَّحِيحُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْأَصْلِيَّ هُوَ الْفِدَاءُ كَمَا فِي السَّرَاجِ وَالْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ وَلِهَذَا سَقَطَ الْوَاجِبُ بِمَوْتِ الْعَبْدِ ) أَيْ سَوَاءٌ مَاتَ بِآفَةِ سَمَويَّةٍ أَوْ بَعَثَهُ الْمَوْلَى فِي حَاجَةٍ فَعَطَبَ فِيهَا أَوْ اسْتَحْدَمَهُ كَمَا فِي النَّهَائَةِ عَنْ الْمَبْسُوطِ .

وَفِي الْبَدَائِعِ هَذَا يَعْنِي الْقَوْلَ بِسُقُوطِ الْوَاجِبِ بِالمَوْتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ حُكْمُ هَذِهِ الْجِنَايَةِ تَخْيِيرُ الْمَوْلَى بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَعَيَّنَ الْفِدَاءُ عِنْدَ هَلَاكِ الْعَبْدِ وَلَمْ يَبْطُلْ حَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمُخَيَّرِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِذَا هَلَكَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَتَّعَيْنُ عَلَيْهِ الْآخَرُ أَهـ .

( قَوْلُهُ وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَلِأَنَّهُ بَدَلُ الْعَيْنِ فَيَكُونُ فِي حُكْمِهِ ) قَالَ فِي الظَّهْرِيَّةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ فِي حُكْمِهِ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ لِصِحَّتِهِ مِنَ الْمُفْلِسِ اخْتَارَهُ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهـ .

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ اخْتَارَ أَصْلَ حَقِّهِمْ فَبَطَلَ حَقُّهُمْ فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ وَلَايَةَ التَّعْيِينِ لِلْمَوْلَى لَا لِلْأَوْلِيَاءِ وَقَالَ لَا يَصِحُّ

اِخْتِيَارُهُ الْفِدَاءَ إِذَا كَانَ مُفْلِسًا إِلَّا بِرِضَى الْوَلِيَّاءِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ لِأَنَّهُ اخْتَارَ أَصْلَ حَقِّهِمْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى أَحَدِ الْاِخْتِيَارَيْنِ فِيهِ

( وَإِنْ جَنَى جَنَائَتَيْنِ دَفَعَهُ بِهِمَا إِلَى وَلِيَّهِمَا يَفْتَسِمَانِهِ بِنِسْبَةِ حَقِّيهِمَا ) أَيُّ عَلَى قَدَرِ أَرْضِ الْجَنَائَتَيْنِ ( أَوْ فِدَاهُ بِأَرْضِهِمَا )  
( لِأَنَّ تَعْلُقَ الْوَلِيِّ بِرَقَبَتِهِ لَا يَمْنَعُ تَعْلُقَ الثَّانِيَةِ بِهَا كَالْمَدْيُونِ الْمُتْلَاحِقَةِ أَلَا يُرَى أَنَّ مَلِكَ الْمَوْلَى لَمْ يَمْنَعْ تَعْلُقَ الْجَنَايَةِ فَحَقُّ الْمَحْنِيِّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ أَوْلَى أَنْ لَا يَمْنَعَ وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً يَفْتَسِمُونَ الْعَبْدَ الْمُدْفُوعَ إِلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ حَصَصِهِمْ وَإِنْ فِدَاهُ فِدَاهُ بِجَمِيعِ أَرْضِهِمْ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ تَعْلُقَ الْوَلِيِّ بِرَقَبَتِهِ لَا يَمْنَعُ تَعْلُقَ الثَّانِيَةِ بِهَا قَوْلُهُ وَإِنْ فِدَاهُ بِجَمِيعِ أَرْضِهِمْ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَقْدِيَ مِنْ بَعْضِهِمْ وَيَأْخُذَ نَصِيبَهُ مِنَ الْعَبْدِ وَيَدْفَعُ الْبَاقِيَ إِلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ وَاحِدًا وَلَهُ وَلِيَّانِ أَوْ أَوْلِيَاءُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْدِيَ مِنَ الْبَعْضِ وَيَدْفَعُ الْبَاقِيَ إِلَى الْبَعْضِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ مُتَّحِدٌ لِلاتِّحَادِ سَبَبُهُ وَهُوَ الْجَنَايَةُ الْمُتَّحِدَةُ .  
ا هـ .

( وَإِنْ وَهَبَهُ ) أَيُّ الْمَوْلَى الْعَبْدَ الْجَنَانِيَّ ( أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ ذَبَرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَهَا ) أَيُّ الْجَارِيَةِ ( وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا ) أَيُّ الْجَنَايَةِ ( ضَمِنَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَإِنْ عِلِمَ غَرِمَ الْأَرْضَ ) فَإِنَّ الْمَوْلَى قَبْلَ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ وَلَمَّا لَمْ يَبْقَ مَحَلٌّ لِلدَّفْعِ بَلَا عِلْمِ الْمَوْلَى بِالْجَنَايَةِ لَمْ يَصِرْ مُخَيَّرًا لِلْأَرْضِ فَقَامَتِ الْقِيَمَةُ مَقَامَ الْعَبْدِ وَلَا فَائِدَةٌ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْقَلِّ وَالْكَثَرِ فَوَجِبَ الْقَلُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا عِلِمَ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُخَيَّرًا لِلْأَرْضِ ( كَمَا لَوْ عُلِقَ عَقْدُهُ بِقَتْلِ زَيْدٍ أَوْ رَمِيهِ أَوْ شَجَّهِ فَفَعَلَ ) أَيُّ قَالَ إِنْ قَتَلْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَقَتَلَ أَوْ قَالَ إِنْ رَمَيْتَ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَرَمَى أَوْ قَالَ إِنْ شَجَّجْتَ رَأْسَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ فَشَجَّ غَرِمَ الْأَرْضَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُخَيَّرًا لِلْفِدَاءِ حَيْثُ أَعْتَقَهُ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِ الْجَنَايَةِ .  
( قَوْلُهُ وَإِنْ وَهَبَهُ أَيُّ الْمَوْلَى الْعَبْدَ الْجَنَانِيَّ  
إِلْح ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الْمَعْنَى بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجَنَايَةُ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْأَطْرَافِ لِأَنَّ الْكُلَّ مُوجِبٌ لِلدَّفْعِ فَلَا يُخْتَلَفُ ( قَوْلُهُ كَمَا لَوْ عُلِقَ عَقْدُهُ بِقَتْلِ زَيْدٍ ) يَعْنِي قَتْلًا يُوجِبُ الْمَالَ كَالْخَطِّ وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَإِنْ عُلِقَ بِجَنَايَةٍ تَوْجِبُ الْقِصَاصَ بَأَنَّ قَالَ لَهُ إِنْ ضَرَبْتَهُ بِالسَّيْفِ فَأَنْتَ حُرٌّ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى شَيْءٌ بِالْإِتِّفَاقِ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ فِي الْقِصَاصِ فَلَمْ يَكُنْ الْمَوْلَى مُفَوَّتًا حَقَّ وَلِيِّ الْجَنَايَةِ بِالْعِتْقِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( قَطَعَ عَبْدٌ يَدَ حُرٍّ عَمْدًا وَدَفَعَ إِلَيْهِ ) بِقِصَاصٍ أَوَّلًا ( فَأَعْتَقَهُ فَسَرَى ) فَمَاتَ مِنْهُ ( فَالْعَبْدُ صُلِحَ بِهَا ) فَإِنَّهُ إِذَا أُعْتِقَ دَلَّ عَلَى أَنَّ قِصْدَهُ تَصْحِيحُ الصُّلْحِ إِذْ لَا صِحَّةَ لَهُ إِلَّا بِأَنَّ يَكُونَ صُلْحًا عَنِ الْجَنَايَةِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهَا ( وَإِنْ لَمْ يَعْتَقَهُ يُرَدُّ عَلَى سَيِّدِهِ ) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْتَقَهُ وَسَرَى طَهَرَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ الْمَالُ بَلْ الْقَوْدُ فَكَانَ الدَّفْعُ بَاطِلًا فَيُرَدُّ الْعَبْدُ عَلَى سَيِّدِهِ ( فَيَقْتُلُهُ الْوَلِيُّ أَوْ يَعْفُو ) أَيُّ يُخَيِّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْعَفْوِ لِأَنَّهُ مُبَاحُ الدَّمِ كَمَا مَرَّ

( جَنَى مَاؤُذُونٌ مَدْيُونٌ خَطَأً فَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَلَا عِلْمٍ بِهَا غَرِمَ لِرَبِّ الدِّينِ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ دِينِهِ وَلَوْلِيَّهَا ) أَيُّ غَرِمَ لَوْلِيَّ الْجَنَايَةِ ( الْأَقْلَ مِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الْقِيَمَةِ ( وَمِنْ الْأَرْضِ ) فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَعْتَقَ الْمَاؤُذُونَ الْمَدْيُونِ غَرِمَ لِرَبِّ الدِّينِ الْقَلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ وَإِذَا أَعْتَقَ الْعَبْدَ الْجَنَانِيَّ جَنَايَةً خَطَأً غَرِمَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ فَكَذَا عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ لِعَدَمِ الْمَزَاحِمِ بَيْنَهُمَا إِذْ لَوْ لَا الْإِعْتَاقُ لَدَفِعَ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَايَةِ ثُمَّ يَبَاغُ لِلدِّينِ

( وَلَدَتْ مَأْذُونَةً مَذْبُونَةً وَلَدًا لَا يُدْفَعُ مَعَهَا لِجَنَائِثِهَا وَيُبَاعُ لِدَيْنِهَا ) لِأَنَّهُ ذَيْنٌ فِي ذِمَّتِهَا مُتَعَلِّقٌ بِرَقَبَتِهَا فَيَسْرِي إِلَى الْوَلَدِ وَالِدْفَعُ لِلْجَنَايَةِ فِي ذِمَّةِ الْمَوْلَى وَإِنَّمَا يُلَاقِيهَا أَثَرُ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ الدَّفْعُ وَالسَّرَايَةُ تَكُونُ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْحَقِيقِيَّةِ

( قَوْلُهُ وَلَدَتْ مَأْذُونَةً مَذْبُونَةً وَلَدًا ) أَيُّ بَعْدَ لِحُوقِ الدَّيْنِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْ ثُمَّ لَحِقَهَا الدَّيْنُ لَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِالْوَلَدِ بِخِلَافِ الْإِكْسَابِ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَا كَسَبَتْ قَبْلَ الدَّيْنِ وَبَعْدَهُ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَظَهَرَ لِي أَنَّهُ لَا يُخَالِفُهُ مَا فِي الْوَلَوِ الْجَيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ اكْتَسَبَ الْعَبْدُ الْجَنَائِيَّ اكْتِسَابًا أَوْ وَلَدَتْ الْجَنَائِيَّةُ وَلَدًا فَاخْتَارَ الْمَوْلَى الدَّفْعَ لَمْ يَدْفَعِ الْوَلَدُ وَالْكَسْبَ .

ا هـ .

إِذَا الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ لَوْ اكْتَسَبَ الْعَبْدُ الْجَنَائِيَّ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَأْذُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ

( عَبْدٌ لِرَجُلٍ ) زَعَمَ رَجُلٌ ( آخَرَ أَنَّ مَوْلَاهُ اعْتَقَهُ فَقَتَلَ ) أَيُّ الْعَبْدُ الْمُعْتَقُ ( وَلِيَّا لَهُ ) أَيُّ لِلزَّاعِمِ ( خَطَأً فَلَا شَيْءَ لَهُ ) أَيُّ لِلزَّاعِمِ لِأَنَّهُ لَمَّا زَعَمَ أَنَّ مَوْلَاهُ اعْتَقَهُ فَقَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْمَوْلَى دَفْعَ الْعَبْدِ وَلَا الْفِدَاءَ بِالْأَرْشِ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الدِّيَةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهُ حُرٌّ فَيَصْدُقُ الزَّاعِمُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَيَسْقُطُ الدَّفْعُ وَالْفِدَاءُ وَلَا يَصْدُقُ فِي دَعْوَاهُ الدِّيَةَ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِحُجَّةٍ

( قَالَ قَتَلْتُ أَخَا زَيْدٍ قَبْلَ عِتْقِي خَطَأً وَقَالَ زَيْدٌ بَلْ بَعْدَهُ صَدَقَ الْوَلُّ ) لِأَنَّ زَيْدًا يَدْعِي عَلَيْهِ شَيْئًا لَوْ أَقَرَّ بِهِ لَزِمَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ لَا عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهُ يَدْعِي عَلَيْهِ الْقَتْلَ الْخَطَأَ بَعْدَ الْعِتْقِ فَلَوْ أَقَرَّ بِهِ لَزِمَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْإِقْرَارِ لَا يَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ فَمَرَادُهُ قَتَلْتُهُ قَبْلَ عِتْقِي مَا قَتَلْتُهُ بَعْدَهُ حَذَرًا مِنْ لُزُومِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ لَا مَعْنَاهُ الظَّاهِرُ لِيُفْهِمَ لُزُومَ الضَّمَانِ عَلَى الْمَوْلَى بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْجَنَايَةِ وَالِدِّيَّةِ إِنْ عِلِمَ بِهَا مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْمَوْلَى

( وَإِنْ قَالَ قَطَعْتُ يَدَهَا قَبْلَ إِعْتَاقِهَا وَقَالَتْ كَانَ بَعْدَهُ صَدَّقَتْ وَكَذَا فِي أَخْذِهِ مِنْهَا ) أَيُّ عَتَقَ أَمَةً ثُمَّ قَالَ لَهَا قَطَعْتُ يَدَكَ أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَالَ قَبْلَ مَا اعْتَقْتُكَ وَقَالَتْ بَلْ بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ لَهَا لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ ثُمَّ ادَّعَى الْبِرَاءَةَ وَهِيَ تُنَكِّرُ فَالْقَوْلُ لِلْمُنَكِّرِ ( لَا الْجِمَاعُ وَالْعَلَّةُ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ جَامِعْتُهَا قَبْلَ الْإِعْتَاقِ أَوْ أَخَذْتُ الْعَلَّةَ قَبْلَهُ فَالْقَوْلُ لَهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ كَوْنُهُمَا حَالِ الرِّقِّ

قَوْلُهُ لَا الْجِمَاعُ وَالْعَلَّةُ ) قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ إِلَّا فِيمَا كَانَ قَائِمًا بَعِيْنِهِ فِي يَدِ الْمُقَرِّ لِأَنَّهُ مَتَى أَقَرَّ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْهَا فَقَدْ أَقَرَّ بِبَيْدِهَا ثُمَّ ادَّعَى التَّمْلِيكَ عَلَيْهَا وَهِيَ تُنَكِّرُ فَكَانَ الْقَوْلُ لِلْمُنَكِّرِ فَلَذَا أَمْرٌ بِالرَّدِّ وَكَذَا فِي التَّبَيُّنِ

( أَمَرَ عَبْدٌ مَحْجُورٌ أَوْ صَبِيٌّ صَبِيًّا يَقْتُلُ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ ) لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ هُوَ الصَّبِيُّ الْمَأْمُورُ فَتَتَضَمَّنُ عَاقِلَتُهُ ( وَرَجَعُوا عَلَى الْعَبْدِ بَعْدَ عِتْقِهِ ) لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الصَّبِيَّ فِي هَذِهِ الْوَرُطَةِ لَكِنْ قَوْلُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ لِحَقِّ الْمَوْلَى فَيَضْمَنُ بَعْدَ الْعِتْقِ ( لَا ) عَلَى ( الصَّبِيِّ الْأَمْرِ ) لِقُصُورِ أَهْلِيَّتِهِ ( وَلَوْ كَانَ مَأْمُورُ الْعَبْدِ ) الْمَحْجُورُ عَبْدًا مَحْجُورًا ( مِنْهُ دَفْعُ السَّيِّدِ ) الْعَبْدِ ( الْقَاتِلِ أَوْ فِدَاهُ فِي الْخَطَأِ بَلَا رُجُوعِ حَالًا ) لِأَنَّ الْأَمْرَ قَوْلٌ وَقَوْلُ الْمَحْجُورِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ( فَلَا يُؤْخَذُ بِهِ فِي الْحَالِ بَلْ بَعْدَ عِتْقِهِ ) لِرُؤَالِ الْمَانِعِ وَهُوَ حَقُّ الْمَوْلَى ( بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْفِدَاءِ ) لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي دَفْعِ الزِّيَادَةِ لَا مُضْطَرٌّ ( كَذَا ) الْحُكْمُ ( فِي الْعَمْدِ ) أَيُّ دَفَعَ السَّيِّدُ الْقَاتِلَ أَوْ فِدَاهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْعَبْدِ الْأَمْرِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْفِدَاءِ ( إِنْ كَانَ الْعَبْدُ الْقَاتِلُ صَغِيرًا ) لِأَنَّ عَمْدَ الصَّغِيرِ كَالْخَطَأِ ( وَلَوْ ) كَانَ ( كَبِيرًا اقْتَصَرَ ) لِأَنَّهُ

يَجْرِي بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ

( قَوْلُهُ وَرَجَعُوا عَلَى الْعَبْدِ بَعْدَ عِتْقِهِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ بَعْدَ هَذَا وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الرِّيَادَاتِ لِلْعَتَّابِيِّ لَا تَرْجِعُ الْعَاقِلَةُ عَلَى الْعَبْدِ أَيْضًا أَبَدًا لِأَنَّ هَذَا ضَمَانُ جَنَائِهِ وَهُوَ عَلَى الْمَوْلَى لَا عَلَى الْعَبْدِ وَقَدْ تَعَذَّرَ إِجَابُهُ عَلَى الْمَوْلَى لِمَكَانِ الْحَجَرِ وَهَذَا أَوْفَى لِلْقَوَاعِدِ ( قَوْلُهُ بَلْ بَعْدَ عِتْقِهِ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْفِدَاءِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَعَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْعَتَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ عَلَيْهِ لَمَّا بَيَّنَّا

( قَتَلَ فَرَسًا عَمْدًا حُرًّا وَلِكُلِّ وَلَيَّانٍ فَعَفَا أَحَدٌ وَلَيِّي كُلِّ مِنْهُمَا دَفَعَ نِصْفَهُ إِلَى الْآخَرَيْنِ أَوْ فَدَى بِدِيَةٍ ) هِيَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ لِأَنَّ الرِّقَّةَ بِحُكْمِ الْقَوَدِ صَارَتْ بَيْنَهُمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُهُ فَإِذَا عَفَا اِثْنَانِ بَطَلَ حَقُّهُمَا وَبَقِيَ حَقُّ الْآخَرَيْنِ فِي النِّصْفِ فَلِذَا قِيلَ لَهُ ادْفَعْ نِصْفَهُ وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَقَدْ كَانَ بَعِشْرِينَ أَلْفًا فَإِذَا عَفَا اِثْنَانِ بَطَلَ حَقُّهُمَا فَبَقِيَ حَقُّ كُلِّ مَنْ الْبَاقِيَيْنِ فِي خَمْسَةِ آلَافٍ فَلِذَا فِدَاءُ بَعِشْرَةِ آلَافٍ إِنْ شَاءَ ( وَإِنْ قَتَلَ ) الْقَتْلُ ( أَحَدَهُمَا ) أَيُّ أَحَدِ الْحُرَيْنِ ( خَطَأً وَالْآخَرَ عَمْدًا فَعَفَا أَحَدٌ وَلَيِّي الْعَمْدِ فَدَى بِدِيَةٍ لَوْلِيِ الْخَطَأِ وَبِصَفِّهَا لِأَحَدٍ وَلَيِّي الْعَمْدِ ) الَّذِي لَمْ يَعْفَ لِأَنَّ نِصْفَ الْحَقِّ بَطَلَ بِالْعَفْوِ فَبَقِيَ النِّصْفُ وَصَارَ مَالًا وَيَكُونُ خَمْسَةَ آلَافٍ وَلَمْ يَبْطُلْ شَيْءٌ مِنْ حَقِّ وَلِيِّ الْخَطَأِ وَكَانَ حَقُّهُمَا فِي كُلِّ الدِّيَةِ عَشْرَةُ آلَافٍ ( أَوْ دَفَعَ ) أَيُّ الْقَتْلِ ( إِلَيْهِمْ ) يَعْنِي أَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالِدَّفْعِ فَإِنْ دَفَعَهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ ( أَثْلَاثًا ) ثُلَاثًا لَوْلِيِ الْخَطَأِ وَثُلَاثُهُ لِلَّذِي لَمْ يَعْفَ مِنْ وَلِيِّ الْعَمْدِ ( عَوَّلًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) فَيُضْرَبُ وَلِيَا الْخَطَأِ بِالْكُلِّ وَغَيْرُ الْعَافِي بِالنِّصْفِ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي النِّصْفِ وَحَقُّهُمَا فِي الْكُلِّ فَصَارَ كُلُّ نِصْفٍ بَيْنَهُمَا فَصَارَ حَقُّ وَلِيِّ الْخَطَأِ فِي سَهْمَيْنِ وَحَقُّ غَيْرِ الْعَافِي فِي سَهْمٍ فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ( وَأَرْبَاعًا مُنَازَعَةً عِنْدَهُمَا ) ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ لَوْلِيِ الْخَطَأِ وَرُبْعُهُ لِأَحَدٍ وَلَيِّي الْعَمْدِ لِأَنَّ النِّصْفَ سَلِمَ لَوْلِيِ الْخَطَأِ بِلَا مُنَازَعَةٍ وَاسْتَوَتْ مُنَازَعَةُ الْفَرِيقَيْنِ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ فَيَنْصَفُ لِهَذَا يُقَسَّمُ أَرْبَاعًا

( قَتَلَ عَبْدُهُمَا قَرِيبَهُمَا وَعَفَا أَحَدُهُمَا بَطَلَ كُلُّهُ ) لِأَنَّ مَا يَجِبُ مِنَ الْمَالِ يَكُونُ حَقًّا الْمَقْتُولِ لِأَنَّهُ بَدَلُ دَمِهِ وَلِهَذَا يُقْتَضَى مِنْهُ دِيُونُهُ وَتَقْدُّ وَصَايَاهُ ثُمَّ الْوَرَثَةُ يَخْلُفُونَهُ فِيهِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حَاجَتِهِ وَالْمَوْلَى لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنًا فَلَا يَخْلُفُهُ الْوَرَثَةُ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَصْلٌ ( دِيَّةُ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قِيَمَتُهَا فَإِنْ بَلَغَتْ ) أَيُّ قِيَمَتُهَا ( دِيَّةَ حُرٍّ ) وَهِيَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ( أَوْ حُرَّةٍ ) وَهِيَ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ( تَقْصَرُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا عَشْرَةُ ) أَيُّ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ إِشْعَارًا بِالْخَطِاطِ دَرَجَةِ الرِّقِّقِ عَنِ الْحُرِّ وَتَعْيِينُ الْعَشْرَةِ بِأَثَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( وَلَوْ ) كَانَتْ الْقِيَمَةُ ( أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ ) مِنَ الدَّرَاهِمِ ( فِي الْعَبْدِ وَمِنْ خَمْسَةِ آلَافٍ فِي الْأَمَةِ ) .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيِّ يَجِبُ قِيَمَتُهُ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ .

( وَفِي الْغَضَبِ ) يُعْتَبَرُ ( قِيَمَتُهُ ) أَيُّ قِيَمَةُ كُلِّ مِنْهُمَا ( بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ ) فَلَوْ غَضِبَ عَبْدًا قِيَمَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَهَلَكَ فِي يَدِهِ يَلْزَمُهُ تِلْكَ الْقِيَمَةُ ( وَمَا قُدِّرَ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ قُدِّرَ مِنْ قِيَمَةِ الْقَتْلِ ) لِأَنَّ الْقِيَمَةَ فِي الْقَتْلِ كَالدِّيَةِ فِي الْحُرِّ لِأَنَّهُ بَدَلُ الدَّمِ ( فَفِي يَدِهِ ) أَيُّ إِثْلَافِ يَدِ الْقَتْلِ يَلْزَمُ ( نِصْفُ قِيَمَتِهِ ) كَمَا فِي دِيَةِ الْحُرِّ ( بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ فِي الصَّحِيحِ ) إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَجِبُ فِي قَطْعِ يَدِ الْعَبْدِ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ فَلَوْ غَضِبَ عَبْدًا قِيَمَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَهَلَكَ فِي يَدِهِ يَلْزَمُهُ تِلْكَ الْقِيَمَةُ ) تَمَثِيلُهُ بِمَنْ قِيَمَتُهُ مِائَةُ لَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ إِذْ لَا يَطْهَرُ بِهِ التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْجَنَائَةِ وَالْغَضَبِ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ قِيَمَتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرُ لَتَبْلُغَ

الْقِيَمَةُ دِيَّةَ الْحُرِّ ( قَوْلُهُ فِي يَدِهِ يَلْزَمُهُ نَصْفُ قِيَمَتِهِ ) إِنَّمَا مَثَلٌ بِالْيَدِ لِيَخْرُجَ مَا لَوْ حَلَقَ لِحَيْتَهُ إِذْ لَا يَلْزَمُ بِحَلْقِهَا غَيْرُ حُكُومَةِ عَدْلٍ عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَبْدِ الْخِدْمَةُ لَا الْجَمَالَ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَجُوبَ كَمَالِ الْقِيَمَةِ لِأَنَّ الْجَمَالَ فِي حَقِّهِ مَقْصُودٌ أَيْضًا كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ نَقْلًا عَنْ الْعِيُونِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي رَجُلٍ قَطَعَ أُذُنَيْ عَبْدٍ أَوْ أَنْفَهُ أَوْ حَلَقَ لِحَيْتَهُ فَلَمْ تَنْبُتْ فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَهُ وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ عَلَيْهِ لِلْمَوْلَى قِيَمَةً تَامَّةً إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَبْدُ هـ .

وَأِنَّمَا قِيَدُ الْمُصَنَّفِ بِقَطْعِ يَدٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّهُ لَوْ قَطَعَ يَدَيَّ عَبْدٍ فَالسيِّدُ إِنَّمَا أَنْ يَدْفَعَ الْعَبْدَ وَيُضَمِّنَ الْقَاطِعَ كُلَّ الْقِيَمَةِ أَوْ يُمَسِّكَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ كَمَا فِي فَقِّهِ عَيْنِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا كَمَا فِي الْمُحِيطِ ( قَوْلُهُ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَجِبُ فِي قَطْعِ يَدِ الْعَبْدِ خَمْسَةُ آلَافٍ ) قَالَ فِي الْكَافِي عَنْ الْمَبْسُوطِ تَجِبُ خَمْسَةُ آلَافٍ إِلَّا خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ وَكَذَا فِي الْبُرْهَانِ

( عَبْدٌ قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا فَأُعْتِقَ فَسَرَى أُقِيدَ إِنْ وَرَثَهُ سَيِّدُهُ فَقَطْ ) أَيُّ إِنْ كَانَ وَارِثُ الْمُعْتَقِ سَيِّدَهُ فَقَطْ أَقَادَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا لِأَنَّ الْقَوْدَ يَجِبُ بِالْمَوْتِ مُسْتَنْدًا إِلَى وَقْتِ الْجُرْحِ فَإِنْ أُعْتِبِرَ وَقْتُ الْجُرْحِ فَسَبَبُ الْوَلَايَةِ وَإِنْ أُعْتِبِرَ وَقْتُ الْمَوْتِ فَسَبَبُهَا الْوَرَثَةُ بِالْوَلَاءِ فَجَهَالَةُ سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ تَمْنَعُ الْقَوْدَ كَجَهَالَةِ الْمُسْتَحَقِّ وَلَهُمَا أَنْ جَهَالَةُ السَّبَبِ لَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ تَيَقُّنٍ مَنْ لَهُ الْحَقُّ ( وَإِلَّا فَلَا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْوَارِثُ السَيِّدَ فَقَطْ بَلْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ لَمْ يَقْدِرْ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنْ كَانَ وَقْتُ الْجُرْحِ فَالْمُسْتَحَقُّ السَيِّدُ وَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْمَوْتِ فَذَلِكَ الْوَارِثُ أَوْ هُوَ مَعَ السَيِّدِ فَجَهَالَةُ الْمُقْتَضِي لَهُ تَمْنَعُ الْحُكْمَ

( قَالَ ) الْمَوْلَى لِعَبْدِيهِ ( أَحَدُكُمَا حُرٌّ فَشَجَا ) أَيُّ صَارَا مَشْجُوجَيْنِ ( فَعَيْنَ ) الْمَوْلَى ( وَاحِدًا ) لِلْحُرِّيَّةِ بِأَنَّ قَالَ أَرَدَتْ هَذَا ( فَأَرَشَهُمَا لَهُ ) أَيُّ لِلْمَوْلَى ( وَإِنْ قَتَلَهُمَا رَجُلٌ وَجَبَ دِيَّةُ حُرٍّ وَقِيَمَةُ عَبْدٍ ) وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَيَانَ إِنْشَاءً فِي حَقِّ الْمَحَلِّ إِظْهَارًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَلِهَذَا إِذَا مَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ الْبَيَانِ يَشِيعُ الْعَتَقُ بَيْنَهُمَا وَبَعْدَ الشَّجَةِ بَقِيَ مَحَلًّا لِلْبَيَانِ فَأُعْتِبِرَ إِنْشَاءً فِي حَقِّهِمَا وَبَعْدَ الْمَوْتِ لَمْ يَبْقَ مَحَلًّا لِلْبَيَانِ فَأُعْتِبِرَ إِظْهَارًا مَحْضًا وَأَحَدُهُمَا حُرٌّ يَبْقَيْنَ فَيَجِبُ قِيَمَةُ عَبْدٍ وَدِيَّةُ حُرٍّ ( وَلَوْ ) قَتَلَ ( كِلَا ) مِنْهُمَا ( رَجُلٌ فَقِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ ) لِأَنَّ لَمْ تَتَيَقَّنْ بِقَتْلِ كُلِّ وَاحِدٍ حُرًّا وَكُلٌّ مِنْ الْقَاتِلَيْنِ يُنْكِرُ ذَلِكَ فَعَلَيْهِمَا قِيَمَتُهُمَا

( قَوْلُهُ وَإِنْ قَتَلَهُمَا رَجُلٌ ) يَعْنِي مَعًا كَمَا قَالَه الرَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ وَجَبَ دِيَّةُ حُرٍّ وَقِيَمَةُ عَبْدٍ ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ هَذَا إِذَا لَمْ يَخْتَلَفْ قِيَمَتُهُمَا وَيَكُونُ كُلٌّ مِنَ الْقِيَمَتَيْنِ وَالِدِّيَّةِ نَصْفَيْنِ بَيْنَ الْمَوْلَى وَالْوَرَثَةِ لِعَدَمِ الْوَلَايَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ قِيَمَتُهُمَا يَجِبُ نَصْفُ قِيَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَدِيَّةُ حُرٍّ فَيُقَسَّمُ مِثْلُ الْأَوَّلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَتَلَهُمَا عَلَى التَّعَاقُبِ حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ لِلأَوَّلِ لِمَوَلَاهُ وَالِدِّيَّةُ لِلثَّانِي لَوَرَثَتِهِ لِتَعْيِينِهِ لِلْعَتَقِ بَعْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ هـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ قَتَلَ كُلًّا مِنْهُمَا رَجُلٌ فَقِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ ) هَذَا إِذَا قَتَلَاهُمَا مَعًا أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ وَلَمْ يَدْرِ الْأَوَّلُ وَمَا يُؤْخَذُ يَكُونُ بَيْنَ الْمَوْلَى وَالْوَرَثَةِ نَصْفَيْنِ وَإِنْ قَتَلَاهُمَا عَلَى التَّعَاقُبِ فَعَلَى الْقَاتِلِ الْأَوَّلِ قِيَمَتُهُ لِلْمَوْلَى لِتَعْيِينِهِ لِلرَّقِّ وَعَلَى الثَّانِي دِيَّتُهُ لَوَرَثَتِهِ لِتَعْيِينِهِ لِلْعَتَقِ بَعْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ

وَفِي ( فَقِئَ عَيْنِي عَبْدٌ دَفَعَهُ سَيِّدُهُ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ أَوْ أَمْسَكَهُ بَلَا أَخَذَ التَّقْصَانَ ) يَعْنِي إِذَا فَتَا رَجُلٌ عَيْنِي عَبْدٍ فَإِنْ شَاءَ مَوَلَاهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهُ وَلَمْ يَأْخُذْ التَّقْصَانَ وَقَالَ لَا يُخَيَّرُ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْإِمْسَاكِ مَعَ أَخْذِ التَّقْصَانِ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَالِيَّةِ لَمَّا كَانَ مُعْتَبَرًا وَفَاقًا أَنْ يَتَخَيَّرَ الْمَوْلَى عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ فَإِنْ مَنْ خَرَقَ



تَوْبَ غَيْرِهِ خَرْقًا فَاحِشًا يُخَيِّرُ الْمَالِكُ بَيْنَ دَفْعِهِ إِلَيْهِ وَتَضْمِينِهِ قِيمَتَهُ وَبَيْنَ إِمْسَاكِ الثَّوْبِ وَتَضْمِينِ النُّقْصَانِ وَلَهُ أَنْ  
 الْمَالِيَّةُ إِنْ كَانَتْ مُعْتَبَرَةً فِي الذَّاتِ فَالْأَدَمِيَّةُ غَيْرُ مُهْدَرَةٍ فِيهَا وَفِي الْأَطْرَافِ أَيْضًا وَلِهَذَا لَوْ قَطَعَ عَبْدٌ يَدَ عَبْدٍ يُؤْمَرُ  
 الْمَوْلَى بِالْدَّفْعِ أَوْ الْفِدَاءِ وَلَوْ كَانَ مَالًا مُحْضًا لَوَجِبَ أَنْ يُبَاعَ فِيهَا ثُمَّ مِنْ أَحْكَامِ الْأَدَمِيَّةِ أَنْ لَا يَنْقَسِمَ الضَّمَانُ عَلَى  
 الْأَجْزَاءِ وَلَا يَتَمَلَّكُ الْجَنَّةُ وَمِنْ أَحْكَامِ الْمَالِيَّةِ أَنْ تَنْقَسِمَ وَتَتَمَلَّكُ فَوْقَرْنَا عَلَى الشَّهَيْنِ حَظَّهُمَا مِنَ الْحُكْمِ .  
 ( قَوْلُهُ وَلَهُ أَنْ الْمَالِيَّةُ إِنْ كَانَتْ مُعْتَبَرَةً ) إِنْ وَصَلِيَّةٌ لَا شَرْطِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ اقْتِرَانَهَا بِالْوَلَاوِ قَوْلُهُ ثُمَّ مِنْ أَحْكَامِ  
 الْأَدَمِيَّةِ أَنْ لَا يَنْقَسِمَ الضَّمَانُ عَلَى الْأَجْزَاءِ ( يَعْنِي الْأَجْزَاءُ الْفَائِزَةُ وَالْقَائِمَةُ بَلْ يَكُونُ يَأْزَاءُ الْفَائِزَةِ لَا غَيْرَ ) ( قَوْلُهُ فَوْقَرْنَا  
 عَلَى الشَّهَيْنِ حَظَّهُمَا مِنَ الْحُكْمِ ) يَعْنِي فَقَلْنَا بِأَنَّهُ لَا يَنْقَسِمُ اعْتِبَارًا لِلْأَدَمِيَّةِ وَيَتَمَلَّكُ الْجَنَّةُ اعْتِبَارًا لِلْمَالِيَّةِ .

( فَصْلٌ ) ( أَقَرَّ مُدَبِّرٌ أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ ) لَمْ يَذْكُرِ الْمَكَاتِبُ إِذْ عَلِمَ حُكْمُهُ فِيمَا سَقَى مِنْ كِتَابِهِ ( بِجَنَايَةِ ) خَطِئًا ( لَمْ يَجْزُ  
 وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ( وَلَوْ بَعْدَ الْعِتْقِ ) لِأَنَّ مُوجِبَ جَنَايَةِ الْخَطِئِ مِنْهُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِقْرَارُهُ لَا يَنْفُذُ  
 عَلَيْهِ ( وَبَعْدَ إِثْبَاتِهَا ) بِالنَّبِيِّ ( ضَمِنَ مَوْلَاهُ الْقَلَّ مِنَ الْأَرْضِ وَالْقِيمَةِ ) لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ قَضَى بِجَنَايَةِ الْمُدَبِّرِ عَلَى مَوْلَاهُ وَكَانَ أَمِيرًا بِالشَّامِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَصَارَ إِجْمَاعًا وَلَأَنَّهُ  
 بِالتَّدْبِيرِ أَوْ الْإِسْتِيلَادِ صَارَ مَانِعًا دَفْعَ الرِّقَبَةِ عِنْدَ الْجَنَايَةِ وَلَمْ يَصِرْ بِهِ مُخْتَارًا لِلدِّيَّةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِأَنَّهُ يَجْنِي فَصَارَ كَمَا  
 لَوْ فَعَلَهُ بَعْدَ الْجَنَايَةِ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقَلُّ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الدَّفْعِ بِالْجَنَايَةِ وَقَدْ  
 تَعَدَّرَ الدَّفْعُ بِسَبَبٍ مِنَ الْمَوْلَى فَتَجَبُّ الْقِيمَةُ عَلَيْهِ لِمَنْعِهِ مِنْهُ وَلَا مَنَعَ مِنَ الْمَوْلَى فِي أَكْثَرِ مِنَ الْقِيمَةِ وَلَا حَقٌّ لَوْلِيٍّ  
 الْجَنَايَةِ فِي أَكْثَرِ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ بَيْنَ الْقَلِّ وَالْأَكْثَرِ فِي مُتَّحِدِي الْجِنْسِ بِخِلَافِ الْقِنِّ حَيْثُ خَيْرٌ بَيْنَ  
 الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ وَجِنْسُهُمَا مُخْتَلِفٌ  
 ( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ وَجِنْسُهُمَا مُخْتَلِفٌ ) الضَّمِيرُ لِلدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ

( وَإِنْ جَنَى ) الْمُدَبِّرُ ( جَنَايَاتٍ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قِيمَةُ وَاحِدَةٍ ) بِمُقَابَلَةِ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ فَيُشَارِكُ وَلِيَّ الْجَنَايَةِ ( الثَّانِيَةَ وَلِيَّ  
 الْأُولَى فِي قِيمَةِ دُفِعَتْ إِلَيْهِ ) أَيْ وَلِيَّ الْأُولَى ( بِقَضَاءِ ) وَلَا يُطْلَبُ مِنَ الْمَوْلَى شَيْئًا لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ فِي الدَّفْعِ ( وَيَتَّبِعُ  
 مَوْلَاهُ أَوْ وَلِيَّ الْأُولَى لَوْ ) دُفِعَتْ إِلَيْهِ ( بِدُونِهِ ) أَيْ بِدُونِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ حَيِّثُ لَمْ يَكُنْ مَجْبُورًا فِي الدَّفْعِ  
 ( قَوْلُهُ وَيَتَّبِعُ مَوْلَاهُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فَإِذَا أَخَذَ مِنْهُ رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا ضَمِنَ لِلثَّانِي لِأَنَّهُ قَبَضَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ لِأَنَّ  
 الْمَوْلَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا قِيمَةُ وَاحِدَةٍ

( جَنَى ) مُدَبِّرٌ ( خَطِئًا فَمَاتَ لَمْ يَسْقُطِ الْقِيمَةُ عَنْ مَوْلَاهُ ) لِأَنَّهَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ تَدْبِيرِهِ وَبِالْمَوْتِ لَا يَسْقُطُ ذَلِكَ  
 ( قَتَلَ الْمُدَبِّرُ مَوْلَاهُ خَطِئًا يَسْعَى فِي قِيمَتِهِ ) لِأَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةٌ بِرَقَبَتِهِ وَقَدْ سَلِمَتْ لَهُ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ وَلَا وَصِيَّةَ  
 لِلْقَاتِلِ فَوَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ رَقَبَتِهِ وَقَدْ عَجَزَ عَنْهُ فَعَلَيْهِ رَدُّ بَدَلِهَا وَهِيَ الْقِيمَةُ ( وَلَوْ ) قَتَلَهُ ( عَمْدًا قَتَلَهُ ) الْوَارِثُ )  
 وَاسْتَوْفَى قِيمَتَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ ( أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةٌ  
 الْخ

( غَصَبَ عَبْدًا قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ فَسَرَى ضَمِنَ قِيمَتَهُ أَقْطَعَ وَإِنْ قَطَعَهُ سَيِّدُهُ فِي يَدِ غَاصِبِهِ فَسَرَى عَنْدَهُ لَمْ يَضْمَنْ ) لِأَنَّ  
 الْغَصْبَ يُوجِبُ ضَمَانَ مَا غَصِبَ وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ بِاسْتِرْدَادِ الْمَغْضُوبِ وَالْإِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى لِمَا قَطَعَهُ

الْمَوْلَى فِي يَدِهِ نَقَصَتْ قِيمَتُهُ بِالْقَطْعِ فَرَجَبَ عَلَى الْغَاصِبِ قِيمَتُهُ أَقْطَعَ وَفِي الثَّانِيَةِ لَمَّا قَطَعَ الْمَوْلَى يَدَ عَبْدِهِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ صَارَ مُسْتَرِدًّا لَهُ لِاسْتِيلَاءِ يَدِهِ عَلَيْهِ وَبَرَى الْغَاصِبُ مِنْ ضَمَانِهِ لَوْصُولِ مِلْكِهِ إِلَيْهِ

( وَضَمِنَ ) عَبْدٌ ( مَحْجُورٌ غَضَبَ مِثْلِهِ فَمَاتَ يَدِهِ ) فَإِنَّ الْمَحْجُورَ يُؤَاخَذُ بِأَفْعَالِهِ حَتَّى لَوْ ثَبَتَ الْغَضَبُ بِالْبَيِّنَةِ يُبَاغٍ فِيهِ دُونَ أَقْوَالِهِ حَتَّى لَوْ أَقْرَبَهُ لَا يُبَاغٍ بَلْ يُؤَاخَذُ بِهِ بَعْدَ عَثْقِهِ

( جَنَى مُدَبِّرٌ عِنْدَ غَاصِبِهِ ثُمَّ عِنْدَ مَوْلَاهُ ضَمِنَ قِيمَتَهُ لَهُمَا ) يَعْنِي إِذَا غَضَبَ رَجُلٌ مُدَبِّرًا فَجَنَى عِنْدَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْلَاهُ فَجَنَى عِنْدَهُ أُخْرَى ضَمِنَ الْمَوْلَى لَوْلِيِّ الْجَنَائِيَتَيْنِ فَتَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ لِأَنَّ مُوجِبَ جَنَايَةِ الْمُدَبِّرِ وَإِنْ كَثُرَتْ قِيمَةُ وَاحِدَةٍ فَيَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى لَأَنَّهُ أَعْجَزَ نَفْسُهُ عَنِ الدَّفْعِ بِالتَّدْبِيرِ السَّابِقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيرَ مُحْتَارًا لِلْفِدَاءِ كَمَا فِي الْقَنْ إِذَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْجَنَائِيَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَهَا وَإِنَّمَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي السَّبَبِ ( وَرَجَعَ بِنِصْفِهَا ) أَيِ رَجَعَ الْمَوْلَى بِنِصْفِ مَا ضَمِنَ مِنْ قِيمَةِ الْمُدَبِّرِ ( عَلَى الْغَاصِبِ ) لِأَنَّهُ ضَمِنَ بِالْقِيَمَةِ الْجَنَائِيَتَيْنِ ، نِصْفُهَا بِسَبَبِ كَانَتْ عِنْدَ الْغَاصِبِ وَالتَّنْصُفُ الْآخِرُ بِسَبَبِ كَانَتْ عِنْدَهُ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ لِحَقِّهِ مِنْ جِهَةِ الْغَاصِبِ فَصَارَ كَأَنَّ لَمْ يَرُدَّ نِصْفَ الْعَبْدِ لِأَنَّ رَدَّ الْمُسْتَحَقِّ بِسَبَبِ كَانَتْ عِنْدَ الْغَاصِبِ كَلَّا رَدَّ ( وَدَفَعَهُ إِلَى الْأَوَّلِ ) أَيِ دَفَعَ الْمَوْلَى نِصْفَ الْقِيَمَةِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنَ الْغَاصِبِ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَايَةِ الْأُولَى عِنْدَ أَبِي حَنيفة وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ لِأَنَّ الَّذِي رَجَعَ بِهِ الْمَوْلَى عَلَى الْغَاصِبِ عَوَضُ مَا سَلَّمَ لَوْلِيِّ الْجَنَايَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَلَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ لَمَّا يَجْتَمِعُ الْبَدَلَانِ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ وَلَهُمَا أَنْ حَقَّ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ الْقِيَمَةِ لِأَنَّهُ حِينَ جَنَى عَلَيْهِ لَا يُزَاحِمُهُ أَحَدٌ فَيَسْتَحَقُّ كُلُّهَا وَإِنَّمَا يُنْقَضُ بِاعْتِبَارِ مُزَاحِمَةِ الثَّانِي فَإِذَا وَجَدَ شَيْئًا مِنْ بَدَلِ الْعَبْدِ فِي يَدِ الْمَالِكِ فَارْعَا بِأَخْذِهِ مِنْهُ لِيَتِمَّ حَقُّهُ وَ ( بَعْكَسِهِ ) يَعْنِي جَنَى عِنْدَ الْمَوْلَى خَطَأً ثُمَّ غَضَبَهُ رَجُلٌ فَجَنَى عِنْدَهُ ( لَا يَرْجِعُ ) الْمَوْلَى لِأَنَّ الْجَنَايَةَ

الْأُولَى كَانَتْ فِي يَدِهِ ( وَالْقَنْ فِي الْفَصْلَيْنِ ) يَعْنِي إِذَا جَنَى عِنْدَ غَاصِبِهِ ثُمَّ عِنْدَ مَوْلَاهُ أَوْ بِالْعَكْسِ ( كَالْمُدَبِّرِ ) لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَوْلَى يَدْفَعُ الْقَنْ نَفْسَهُ ( وَقِيَمَةَ الْمُدَبِّرِ ) فَإِذَا دَفَعَ الْقَنْ رَجَعَ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ وَسَلَّمَ لِلْمَالِكِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَهُمَا لَا يَسْلَمُ لَهُ بَلْ يَدْفَعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ وَإِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ يَرْجِعُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْغَاصِبِ وَفِي الثَّانِي لَا

( قَوْلُهُ وَرَجَعَ بِنِصْفِهَا عَلَى الْغَاصِبِ وَدَفَعَهُ إِلَى الْأَوَّلِ ) أَقُولُ ثُمَّ يَرْجِعُ بِهِ ثَانِيًا عَلَى الْغَاصِبِ فَيَصِيرُ كَأَنَّ الْغَاصِبَ لَمْ يَرُدَّ وَلَمْ يَضْمَنْ لِمَوْلَاهُ شَيْئًا بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الْعَبْدِ أَوْ مِنْ بَدَلِهِ فِي يَدِهِ وَمَا يَأْخُذُهُ الْمَوْلَى ثَانِيًا مِنْ الْغَاصِبِ يَكُونُ لَهُ لَوْصُولُ كُلِّ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِمَا إِلَى حَقِّهِ الْأَوَّلِ إِلَى قِيَمَةِ كَامِلَةٍ وَالثَّانِي إِلَى نِصْفِ قِيمَتِهِ فَمَا بَقِيَ يَكُونُ لِلْمَوْلَى وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْقَدْرَ وَلَا بُدَّ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا يَتَأْتَى عَكْسُهَا الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ ( قَوْلُهُ وَبَعْكَسِهِ لَا يَرْجِعُ لَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيَ الرُّجُوعِ مُطْلَقًا ) بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ ثَانِيًا مِثْلَ الصُّورَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَلْ يَأْخُذُ مِنْهُ نِصْفًا فَقَطْ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُدَبِّرَ جَنَى عِنْدَ مَوْلَاهُ أَوَّلًا فَغَضَبَهُ رَجُلٌ فَجَنَى عِنْدَهُ ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى الْمَوْلَى ضَمِنَ الْمَوْلَى قِيمَتَهُ لَوْلِيِّ الْجَنَائِيَتَيْنِ فَتَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَوْلَى عَلَى الْغَاصِبِ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ لِاسْتِحْقَاقِهِ بِالسَّبَبِ عِنْدَهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَايَةِ الْأُولَى بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ إِذَا دَفَعَهُ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ بِالْإِجْمَاعِ هـ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( مُدَبِّرٌ غَضَبَ مَرَّتَيْنِ فَجَنَى فِي كُلِّ مَرَّةٍ ) يَعْنِي رَجُلٌ غَضَبَ مُدَبِّرًا فَجَنَى عِنْدَهُ ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى مَوْلَاهُ ثُمَّ غَضَبَهُ فَجَنَى عِنْدَهُ جَنَايَةً أُخْرَى ( ضَمِنَ مَوْلَاهُ قِيمَتَهُ لَهُمَا ) أَيِ لَوْلِيِّ الْجَنَائِيَتَيْنِ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَيْنَ الْعَبْدِ عَنِ الدَّفْعِ بِالتَّدْبِيرِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ

قِيمَتُهُ كَمَا مَرَّ ( وَرَجَعَ بِهَا ) أَيَّ بَيْتِكَ الْقِيَمَةِ ( عَلَى الْغَاصِبِ ) لِأَنَّ الْجَنَائِثَيْنِ كَانَتَا فِي يَدِهِ فَاسْتَحَقَّهُ الْمَوْلَى بِسَبَبِ  
كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْكُلِّ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فَإِنَّهُ هُنَاكَ اسْتَحَقَّ النِّصْفَ بِسَبَبِ كَانَ عِنْدَهُ  
وَالنِّصْفَ بِسَبَبِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ( وَدَفَعَ ) أَيَّ الْمَوْلَى ( نِصْفَهَا ) أَيَّ نِصْفَ الْقِيَمَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْغَاصِبِ ثَانِيًا  
( إِلَى الْأَوَّلِ ) أَيَّ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ كُلَّ الْقِيَمَةِ لِعَدَمِ الْمَزَاحِمِ عِنْدَ وَجُودِ جَنَائِيَّتِهِ وَإِنَّمَا انْقَصَ حَقُّهُ  
بِحُكْمِ الْمُزَاحِمَةِ مِنْ بَعْدِ ( وَرَجَعَ ) أَيَّ الْمَوْلَى ( بِهِ ) أَيَّ بِالنِّصْفِ الَّذِي دَفَعَهُ ثَانِيًا إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائَةِ الْأُولَى ( عَلَى  
الْغَاصِبِ ) لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ هَذَا النِّصْفِ ثَانِيًا بِسَبَبِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ وَيَسْلَمُ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَدْفَعُهُ إِلَى  
وَلِيِّ الْجَنَائَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَلَا إِلَى وَلِيِّ الثَّانِيَةِ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ إِلَّا فِي النِّصْفِ لِسَبْقِ حَقِّ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ وَقَدْ  
وَصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ( وَأَمَّ الْوَلَدُ فِي كُلِّهَا ) أَيَّ كُلَّ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ ( كَالْمُدَبِّرِ ) لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِ الْمَانِعِ مِنَ  
الدَّفْعِ لِلْجَنَائَةِ مِنَ قِبَلِ الْمَوْلَى  
( قَوْلُهُ فَاسْتَحَقَّهُ الْمَوْلَى ) كَذَا فِي التُّسَخِّ وَالْمُرَادُ وَلِيُّ الْجَنَائَةِ فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ فِي الْمَوْلَى ( قَوْلُهُ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ ) يَعْنِي  
يَرْجِعُ الْمَوْلَى عَلَى الْغَاصِبِ بِالْكُلِّ

( غَضَبَ صَبِيًّا حُرًّا فَمَاتَ عِنْدَهُ فَجَاءَ أَوْ بِحُمَى لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ مَاتَ بِصَاعِقَةٍ أَوْ نَهَشَ حَيَّةٌ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ الدِّيَّةَ ) هَذَا  
اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَضْمَنْ فِي الْوَجْهَيْنِ كَمَا قَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْغَضَبِ فِي الْحُرِّ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا  
يَتَحَقَّقُ فِي الْمَكَاتِبِ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لِكُونِهِ حُرًّا يَدًا مَعَ أَنَّهُ رَقِيقٌ رَقَبَةً فَالْحُرُّ يَدًا أَوْ رَقَبَةً أُولَى أَنْ لَا يَضْمَنْ بِهِ وَجْهُ  
الاسْتِحْسَانِ أَنَّهُ لَيْسَ بِضَمَانِ الْغَضَبِ بَلْ ضَمَانِ الْإِثْلَافِ بِالتَّسْبِيبِ لِنَقْلِهِ إِلَى مَكَانٍ فِيهِ الصَّوَاعِقُ وَالْحَيَاتُ حَتَّى لَوْ  
نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ يَغْلِبُ فِيهِ الْحُمَى ضَمِنَ كَذَا فِي الْكَافِي ( كَمَا فِي صَبِيٍّ أَوْ دَعَّ عَبْدًا فَقَتَلَهُ ) أَيَّ إِذَا أَوْدَعَ مَوْلَى  
الْعَبْدَ عِنْدَهُ صَبِيًّا فَقَتَلَهُ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ الصَّبِيَّ قِيَمَتَهُ ( وَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا يَأْدَعُ لَا يَضْمَنْ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَيَضْمَنْ  
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَالشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالًا مَعْصُومًا وَلَهُمَا أَنْ غَيْرَ الْعَبْدِ مَعْصُومٌ لِحَقِّ السَّيِّدِ وَقَدْ قَوَّتْهُ لِدَفْعِهِ إِلَى يَدِ  
الصَّبِيِّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَعِصْمَتُهُ لِحَقِّهِ لِبَقَائِهِ عَلَى أَصْلِ الْحُرِّيَّةِ فِي حَقِّ الدِّمِّ ( وَبَلُونَهُ يَضْمَنْ ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مُوَآخَذٌ بِأَفْعَالِهِ

( قَوْلُهُ غَضَبَ صَبِيًّا حُرًّا ) يَعْنِي لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُعْبَرُ يُعَارِضُهُ بِلِسَانِهِ فَلَا تُثَبِّتُ يَدُهُ حُكْمًا كَمَا فِي  
الْبُرْهَانِ قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ يَغْلِبُ فِيهِ الْحُمَى ) لَيْسَتْ قَيْدًا لِأَنَّهُ كَذَلِكَ الْأَمْرَاضُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَالْبُرْهَانِ  
قَوْلُهُ ضَمِنَ لَيْسَ الْمُرَادُ ضَمَانُهُ وَحْدَهُ بَلْ مَعَ عَاقِلَتِهِ ( قَوْلُهُ كَمَا فِي صَبِيٍّ أَوْ دَعَّ عَبْدًا فَقَتَلَهُ ) التَّشْبِيهُ بِالنَّظَرِ إِلَى  
أَصْلِ الضَّمَانِ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي مَسْأَلَةِ عَبْدٍ الْقِيَمَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ شَرَحًا وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْكَافِي نَقْلًا عَنْ  
الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِفَخْرِ الْإِسْلَامِ وَالصَّدْرِ الشَّهِيدِ قَالَ وَقَوْلُهُ فِي الْهَدَايَةِ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ يَحْتَمِلُهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْقِيَمَةَ  
وَإِنَّمَا أَثَرُ لَفْظِ الدِّيَّةِ لِأَنَّهَا يَأْزَاءُ الْأَدَمِيَّةِ وَالْقِيَمَةُ يَأْزَاءُ الْمَالِيَّةِ وَالْوَاجِبُ فِي الْعَبْدِ يَأْزَاءُ إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ اهـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ ثُمَّ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ شَرَطَ فِي الْجَامِعِ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ عَاقِلًا .  
وَفِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي صَبِيٍّ عُمُرُهُ اثْنَا عَشْرَةَ سَنَةً وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْعَاقِلِ يَضْمَنْ بِالِاتِّفَاقِ  
لِأَنَّ التَّسْلِيْطَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِيهِ وَفَعْلُهُ مُعْتَبَرٌ اهـ .

وَكُتِبَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ النَّخْرِيُّ نَقْلًا عَنْ الشَّيْبَانِيِّ قَوْلُهُ أَيُّ الزَّيْلَعِيِّ وَذَلِكَ دَلِيلٌ  
إِلْحَاقِ تَبَعٍ فِيهِ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَقَالَ الْأَثْقَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ مَنْهَبٌ فِخْرِ الْإِسْلَامِ وَقَالَ

بَعْضُ مَشَايِخِنَا إِنَّ الصَّبِيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا لَا يَضْمَنُ فِي قَوْلِهِمْ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ قَاضِي خَانٍ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ ١ هـ مَا  
عَنِ الشَّلْبِيِّ ثُمَّ كَتَبَ بَعْدَهُ وَقَالَ مِسْكِينٌ وَالْخِلَافُ فِي

الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ فِي الصَّحِيحِ حَتَّى لَا يَضْمَنَ غَيْرَ الْعَاقِلِ بِالْإِجْمَاعِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا بِإِيْدَاعٍ لَمْ يَضْمَنْ ) فَإِنْ قُلْتَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ ذَا وَبَيْنَ إِثْلَافِهِ الْعَبْدُ الْمُودِعَ عِنْدَهُ مَعَ أَنَّهُ مَالٌ أَيْضًا  
قُلْتَ الْفَرْقُ أَنَّ عَصَمَةَ الْمَالِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ حَقُّ مَالِكِهِ فَيَمْلِكُ اسْتِهْلَاكُهُ وَلَهُ تَمَكِينُ غَيْرِهِ مِنْ اسْتِهْلَاكِهِ وَأَمَّا الْآدَمِيُّ  
الْمَمْلُوكُ فَعَصَمَتُهُ لِحَقِّ نَفْسِهِ لَا لِحَقِّ مَوْلَاهُ وَلِهَذَا بَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْحُرِّيَّةِ فِي حَقِّ الدَّمِّ وَلَيْسَ لِمَوْلَاهُ وَلِابْنِهِ اسْتِهْلَاكُهُ  
فَلَا يَمْلِكُ تَمْلِيكُهَا وَهَذَا الْفَرْقُ مُؤَدَّى قَوْلِهِ وَلَهُمَا

إِلْحَ ( قَوْلُهُ غَيْرِ الْعَبْدِ ) بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْبَاءِ الْمُشْتَاةِ وَالرَّاءِ الْمُثْمَلَةِ وَإِنَّمَا صَبَطْتَهُ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِالْعَيْنِ الْمُثْمَلَةِ وَالتَّوْنِ  
فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّنَاقُضُ بِمَا يَلِيهِ وَلِذَا أَوْضَحْتَهُ بِالْفَرْقِ الْمُتَقَدِّمِ وَإِنْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ

( بَابُ الْقَسَامَةِ ) ( هِيَ أَيْمَانٌ تُقْسَمُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ الَّذِينَ وَجَدَ الْقَتِيلُ فِيهِمْ ) قَوْلُهُ ( مَيِّتٌ بِهِ جُرْحٌ ) مُبْتَدَأٌ  
خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي حَلَفَ لَهُ ( أَوْ أَثَرُ ضَرْبٍ أَوْ خَنَقٍ ) بِكَسْرِ التَّوْنِ ( أَوْ خُرُوجِ دَمٍ مِنْ أُذُنِهِ أَوْ عَيْنِيهِ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ  
أَكْثَرُهُ ) غُطِفَ عَلَى ضَمِيرٍ وَجَدَ وَجَارَ لِلْفَصْلِ أَيْ أَكْثَرَ الْبَدَنِ سَوَاءً كَانَ مَعَهُ رَأْسُهُ أَوْ لَا ( أَوْ وَجَدَ نَصْفَهُ مَعَ رَأْسِهِ  
لَا يُعْلَمُ قَاتِلُهُ ) إِذْ لَوْ عَلِمَ كَانَ هُوَ الْخَصْمُ وَسَقَطَ الْقَسَامَةُ ( وَادَّعَى وَلِيُّهُ الْقَتْلَ عَلَى أَهْلِهَا ) أَيْ كُلِّهِمْ ( أَوْ ) عَلَى ( بَعْضِهِمْ ) عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَلَا يَبْتَنَى لَهُ ( حَلَفَ لَهُ ) أَيْ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْمَيِّتِ ( خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ ) أَيْ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ  
لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ أَنَّ هَذَا قَتِيلٌ وَجَدَ بَيْنَ  
أَظْهُرِكُمْ فَمَا الَّذِي تُخْرِجُهُ فَكْتُبُوا إِلَيْهِ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْحَادِثَةِ وَقَعَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مُوسَى  
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرًا فَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا فَاسْأَلِ اللَّهَ تَعَالَى مِثْلَ ذَلِكَ فَكَتَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ أَنَّ اللَّهَ أَرَانِي أَنَّ  
أَخْتَارَ مِنْكُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا فَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا ثُمَّ تَغْرُمُونَ الدِّيَةَ قَالُوا لَقَدْ قَضَيْتَ فِينَا بِالنَّامُوسِ  
{ أَيْ بِالْوَحْيِ ( يَخْتَارُهُمُ الْوَلِيُّ ) إِنْ شَاءَ إِلَى أَنْ اخْتِيَارَ تَعْيِينَ الْخَمْسِينَ إِلَى الْوَلِيِّ لِأَنَّ الْيَمِينَ حَقُّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْتَارُ  
مَنْ يَتَّهَمُهُ بِالْقَتْلِ وَهُوَ الْفَسَقَةُ وَالشُّبَّانُ أَوْ صَالِحُوا أَهْلِ الْمَحَلَّةِ لِأَنَّهُ تَحَرَّزَهُمْ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ أَبْلَغُ فَيُظْهِرُ الْقَاتِلَ  
قَاتِلًا ) كُلِّ مِنْهُمْ ( بِاللَّهِ مَا قَتَلْتَهُ وَلَا عَلِمْتَ لَهُ قَاتِلًا لَا الْوَلِيُّ ) أَيْ لَا يَحْلِفُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ

بِأَنَّهُمْ قَتَلُوهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ اسْتَحْلَفَ الْوَلِيَّاءَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنْ حَلَفُوا يَقْضِي بِالْدِّيَةِ عَلَى الْمُدَّعَى  
عَلَيْهِ عَمْدًا كَانَتْ الدَّعْوَى أَوْ خَطَأً فِي قَوْلٍ وَفِي قَوْلٍ يَقْضِي بِالْقَوْدِ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى فِي الْعَمْدِ وَإِنْ نَكَلَ الْمُدَّعَى  
عَنِ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَإِنْ حَلَفُوا ثَرَكُوا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ نَكَلُوا فَلِيْلِهِمْ الْقِصَاصُ فِي قَوْلٍ وَالدِّيَةُ فِي  
قَوْلٍ وَاللَّوْثُ الَّذِي ذَكَرَهُ قَرِيبَةً حَالِيَّةً تُوقَعُ فِي الْقَلْبِ صِدْقُ الْمُدَّعَى بِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عَلَامَةُ الْقَتْلِ عَلَى وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ  
كَالدَّمِ أَوْ ظَاهِرٌ يَشْهَدُ لِلْمُدَّعَى مِنْ عِدَاوَةِ ظَاهِرَةٍ أَوْ شَهَادَةِ عَدْلٍ أَوْ جَمَاعَةٍ غَيْرِ عَدُولٍ أَنَّ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ قَتَلُوهُ وَإِنْ  
لَمْ يَشْهَدْ لَهُ الظَّاهِرُ حَلَفَ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ لِلشَّافِعِيِّ فِي الْبِدَايَةِ يَمِينِ الْوَلِيِّ { قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَوْلِيَاءِ فَيُقْسَمُ  
مِنْكُمْ خَمْسُونَ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ { وَلِأَنَّ الْيَمِينَ حُجَّةٌ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى فَإِنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ  
لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّمِ الْبَرَاءَةُ وَالظَّاهِرُ يَشْهَدُ لِلْمُدَّعَى عِنْدَ قِيَامِ اللَّوْثِ وَقُرْبِ الْعَهْدِ فَتَكُونُ الْيَمِينُ  
حُجَّةً لَهُ وَلَكِنْ فِي هَذِهِ الْحُجَّةِ نَوْعٌ شَبْهَةٌ وَالْقِصَاصُ عُقُوبَةٌ تَسْقُطُ بِهَا فَلِهَذَا وَجَبَ الدِّيَةُ فِي الْجَدِيدِ وَلَنَا قَوْلُهُ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ { وَرَوَى ابْنُ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { أَنَّهُ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَأَ بِالْيَهُودِ بِالْقَسَامَةِ وَجَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَيْهِمْ { لَوْ جُودَ الْقَتِيلِ بَيْنَ أَطْهَرِهِمْ وَلَأَنَّ الْيَمِينَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِسِتْحَقِّاقٍ فَلَيْسَ فَكَيْفَ يَكُونُ حُجَّةً لِسِتْحَقِّاقٍ نَفْسٍ وَالْيَمِينَ عِنْدَنَا لِيُظْهَرَ الْقَاتِلُ بِتَحَرُّزِهِمْ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ

فَيَقْرُؤُوا فَيَجِبُ الْقِصَاصُ وَإِذَا حَلَفُوا حَصَلَ الْبَرَاءَةُ عَنِ الْقِصَاصِ ( ثُمَّ يَقْضَى عَلَى أَهْلِهَا ) أَيَّ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ ( بِالْأَدِيَّةِ ) لَوْ جُودَ الْقَتِيلِ بَيْنَهُمْ وَقَدْ ثَبَتَ { أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الدِّيَّةِ وَالْقَسَامَةِ { وَكَذَا عُمَرُ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

( بَابُ الْقَسَامَةِ ) ( قَوْلُهُ مَيِّتٌ بِهِ جُرْحٌ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ حُرًّا ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدًا فَتَجِبُ الْقَسَامَةُ وَالْقِيَمَةُ إِذَا وَجَدَ فِي غَيْرِ مُلْكٍ سَيِّدِهِ وَلَا تَجِبُ الْغَرَامَةُ وَلَا الْقَسَامَةُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ وَالْبَهَائِمِ وَهَذَا عَلَى أَصْلِهِمَا وَأَمَّا عَلَى أَصْلِ أَبِي يُوسُفَ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْبَهِيمَةِ وَكَذَا الْجَوَابُ فِي الْمُدَبَّرِ وَأَمَّا الْوَلَدُ وَالْمَكَاتِبُ وَالْمَأْذُونُ لَوْ فِي غَيْرِ دَارٍ مَوْلَاهُمْ وَفِيهَا لَيْسَ فِيهِمْ شَيْءٌ إِلَّا فِي الْمَكَاتِبِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَى مَوْلَاهُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ لَا عَلَى عَاقِلِيهِ وَإِلَّا فِي الْمَأْذُونِ إِنْ كَانَ مَذْبُورًا فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ لِعَرْمَانِهِ حَالَةً فِي مَالِهِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ .

وَفِي وَاقِعَاتِ النَّسَفِيِّ وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ تُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ( قَوْلُهُ حَلَفَ لَهُ ) لَا فَرْقَ فِي تَحْلِيفِ الْخَمْسِينَ بَيْنَ دَعْوَى الْقَتْلِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَعَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ فِي دَعْوَى الْعَمْدِ وَعَلَى الْعَاقِلَةِ فِي الْخَطَأِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي الذَّخِيرَةِ وَبِهِ اعْتَرَضَ ابْنُ الْمَلِكِ عَلَى مَتْنِ الْمَجْمَعِ بِالزَّامَةِ الْعَاقِلَةِ دِيَّةَ الْقَتْلِ فِي الصُّورَتَيْنِ وَلَمْ يَفْصَلْ فَيَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَيْضًا وَسَنَبَّيْنَهُ فليُحَرَّرْ قَوْلُهُ ثُمَّ يَقْضَى عَلَى أَهْلِهَا بِالْأَدِيَّةِ ( قَالَ فِي الْبُرْهَانِ إِذَا حَلَفُوا يَقْضَى عَلَيْهِمْ بِالْأَدِيَّةِ عِنْدَنَا فِي دَعْوَى الْعَمْدِ وَعَلَى عَاقِلِيهِمْ فِي الْخَطَأِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْخَانِيَّةِ وَذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الْقَسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَالدِّيَّةُ عَلَى عَوَاqِلِهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ

( وَإِنْ ادَّعَى وَلِيُّهُ الْقَتْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى وَلِيُّ الْقَتِيلِ الْقَتْلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ كَانَ ذَلِكَ إِبْرَاءً مِنْهُ لِأَهْلِ الْمَحَلَّةِ حَتَّى لَا تُسْمَعَ دَعْوَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ( وَإِنْ مِنْهُمْ فَلَا ) أَيَّ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعَيْنِهِ لَا يُبْطَلُ الْقَسَامَةُ وَالدِّيَّةُ عَنْ أَهْلِهَا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي رِوَايَةٍ يَكُونُ ذَلِكَ إِبْرَاءً مِنْهُ لِأَهْلِ الْمَحَلَّةِ كَذَا فِي الْجَنَائِزَةِ ( وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ ) أَيَّ الْخَمْسُونَ ( فِيهَا ) أَيَّ الْمَحَلَّةِ ( كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ يُتِمَّ ) أَيَّ الْخَمْسُونَ ( وَمَنْ نَكَلَ مِنْهُمْ حُبْسَ حَتَّى يَحْلِفَ ) لِأَنَّ الْحَلْفَ فِيهِ وَاجِبٌ تَعْظِيمًا لِلْعَمْدِ وَلِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّيَّةِ بِخِلَافِ التَّكْوِيلِ فِي الْأَمْوَالِ لِأَنَّ الْحَلْفَ فِيهَا بَدَلٌ عَنْ أَصْلِ حَقِّهِ وَلِهَذَا يَسْقُطُ بِبَدَلِ الْمُدَّعِي وَهَذَا لَا تَسْقُطُ بِبَدَلِ الدِّيَّةِ ( وَمُسْتَحْلِفٌ قَالَ قَتَلَهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُ وَلَا عَرَفْتُ قَاتِلًا غَيْرَ زَيْدٍ ) لِأَنَّهُ يُرِيدُ إِسْقَاطَ الْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ فَلَا يَقْبَلُ وَيَحْلِفُ عَلَى مَا ذَكَرَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْرَبَ بِالْقَتْلِ صَارَ مُسْتَشْيًى عَنِ الْيَمِينِ فَبَقِيَ حُكْمُ مَنْ سِوَاهُ فَيَحْلِفُ عَلَيْهِ

( قَوْلُهُ وَإِنْ مِنْهُمْ فَلَا ) يَعْنِي فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي رِوَايَةٍ ) هِيَ رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهَا كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهِمْ ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْعَدَدُ فَأَرَادَ الْوَلِيُّ تَكْرِيرَ الْحَلْفِ عَلَى بَعْضِهِمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَذَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يُرِيدُ إِسْقَاطَ الْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ فَلَا يَقْبَلُ ) كَذَا لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ

( وَلَا قَسَامَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ) لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ لِمَا عَرَفْتُ وَالْيَمِينُ قَوْلٌ ( وَامْرَأَةٌ وَعَبْدٌ )  
لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ التُّصَرَةِ وَالْيَمِينُ عَلَى أَهْلِهَا

( وَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَةَ ) عَلَى أَحَدٍ ( فِي حَقِّ مَيِّتٍ لَا أَثَرَ بِهِ أَوْ خَرَجَ دَمٌ مِنْ فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ أَوْ ذُبِرَ أَوْ ذَكَرَ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ  
بَقَتِيلٍ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ أَثَرٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ قَتِيلًا وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ هَاهُنَا لِأَنَّ الدَّمَ يَخْرُجُ  
مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَادَةً بَلَا فِعْلٍ أَحَدٍ  
( قَوْلُهُ أَوْ خَرَجَ دَمٌ مِنْ فَمِهِ ) يَعْنِي وَهُوَ يَنْزِلُ مِنَ الرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ يَغْلُو مِنَ الْجَوْفِ يَكُونُ قَتِيلًا بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهَا  
هُنَا يَعْنِي إِذَا وَجَدَ مَا ذُكِرَ مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَصَّ عَلَيْهِ فِي الْخَانِيَةِ

( وَمَا تَمَّ خَلْقُهُ كَالْكَبِيرِ ) أَيِ إِذَا وَجَدَ سَقَطَ تَامَ الْخَلْقِ بِهِ أَثَرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ الْمَذْكُورَةِ فَهُوَ كَالْكَبِيرِ فِي الْأَحْكَامِ  
الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ تَامَ الْخَلْقِ يَنْفَصِلُ حَيًّا

( رَجُلٌ يَسُوقُ دَابَّةً عَلَيْهَا قَتِيلٌ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ ) أَيِ عَاقِلَةُ الرَّجُلِ ( دِيَتُهُ ) أَيِ دِيَةِ الْقَتِيلِ ( لَا أَهْلُ الْمَحَلَّةِ ) لِأَنَّهُ فِي  
يَدِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي دَارِهِ ( كَذَا لَوْ قَادَعَا أَوْ رَكِبَهَا فَإِنْ اجْتَمَعُوا ) أَيِ الْقَائِدِ وَالسَّائِقِ وَالرَّكَّابِ ( ضَمِنُوا ) لِأَنَّهُ فِي  
أَيْدِيهِمْ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ  
( قَوْلُهُ رَجُلٌ يَسُوقُ دَابَّةً )

إِلَخْ ( قَالَ الْإِمَامُ خُوَاهِرٌ زَادَ هَذَا إِذَا كَانَ يَسُوقُهَا سِرًّا مُتَحَشِّمًا أَمَا إِذَا سَاقَهَا نَهَارًا جَهَارًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَذَا فِي  
الْجَوْهَرَةِ وَقَالَ فِي التَّيْبِينَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى السَّائِقِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَسُوقُهَا مُخْتَفِيًا هـ .  
( قَوْلُهُ فَإِنْ اجْتَمَعُوا ضَمِنُوا ) يَعْنِي سَوَاءٌ كَانُوا مَالِكِينَ لِلدَّابَّةِ أَوْ لَا بِخِلَافِ الدَّارِ لِأَنَّ لَهُمْ تَذْيِيرَ الدَّابَّةِ مُطْلَقًا وَتَذْيِيرَ  
الدَّارِ لِمَالِكِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِهَا وَالدَّابَّةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ فَعَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ الْقَسَامَةُ وَالِدِّيَّةُ

( وَلَوْ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ أَوْ قَبِيلَتَيْنِ فَعَلَى أَقْرَبِهِمَا ) { لِأَنَّ قَتِيلًا وَجَدَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ  
أَنْ يُمَسَّحَ بَيْنَهُمَا فَوُجِدَ إِلَى إِحْدَى الْقَرَبَتَيْنِ أَقْرَبَ فَقَضَى عَلَيْهِمَا بِالْقَسَامَةِ وَالِدِّيَةِ { وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
مِثْلَهُ ( وَإِنْ اسْتَوَا ) أَيِ الْقَرَبَتَيْنِ أَوْ الْقَبِيلَتَيْنِ ( فَعَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ ) أَيِ الْقَتِيلِ ( فِي مَوْضِعٍ يُسْمَعُ مِنْهُ صَوْتُ ) لِأَهْلِ  
الْقَرْيَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَأَهْلُ الْقَرَبَتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ يَبْلُغُ الصَّوْتُ يَلْحَقُهُ الْغَوْتُ فَيَمْكِنُهُمُ التُّصَرَةُ  
وَقَدْ قَصَرُوا وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يُسْمَعُ مِنْهُ الصَّوْتُ لَا يَلْزَمُهُمْ تَصَرُّهُ فَلَا يُنْسَبُونَ إِلَى التَّقْصِيرِ فَلَا يُجْعَلُونَ قَاتِلِينَ  
تَقْدِيرًا

( قَوْلُهُ إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ يُسْمَعُ مِنْهُ الصَّوْتُ ) كَذَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانُ جَارَ مَا بِهِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَقِيلَ هَذَا مَحْمُولٌ  
إِلَخْ ( قَوْلُهُ وَأَهْلُ قَرَبَتَيْنِ ) لَعَلَّهُ قَبِيلَتَيْنِ ثُمَّ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ السَّمَاعُ فِيمَا إِذَا اسْتَوَا لِيَجِبَ عَلَيْهِمَا

( وَجَدَ ) أَيِ الْقَتِيلِ ( فِي دَارِ رَجُلٍ فَعَلَيْهِ الْقَسَامَةُ وَتَدِي عَاقِلَتُهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا لَهُ بِالْحُجَّةِ ) لِأَنَّ التَّذْيِيرَ فِي حِفْظِ  
الْمَلِكِ الْخَاصِّ إِلَى الْمَالِكِ وَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِأَنَّ تَصَرُّهُ وَقَوَّتَهُ بِهِمْ وَهَذَا إِذَا كَانَ لَهُ عَاقِلَةٌ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ كَمَا مَرَّ مَرَارًا  
( إِلَّا بِمُجَرَّدِ الْيَدِ ) حَتَّى لَوْ كَانَ بِهِ لَا تَدِي عَاقِلَتُهُ وَلَا نَفْسُهُ

( قَوْلُهُ وَجَدَ فِي دَارِ رَجُلٍ فَعَلَيْهِ الْقَسَامَةُ وَتَدِي عَاقِلَتُهُ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَإِذَا كَانَتْ عَاقِلَتُهُ حَاضِرَةً فِي بَلَدِهِ تَدْخُلُ  
مَعَهُ فِي الْقَسَامَةِ كَالِدِّيَةِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا لَهُ بِالْبَيِّنَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ وَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ

إلى وجوب القسامة عليه وحده كما لو كانوا غيباً وذكر في النهاية أن في المسألة روايتين ووفق بينهما .  
اهـ .

( ولو ) ( وجد قتيلاً ) ( في دار نفسه تدي عاقلته ورثته ) ( عند أبي حنيفة لأن الدار حال ظهور القتل لورثته فالدية على عاقلتهم وعندهما وعند زفر لا شيء فيه وبه يقتضى لما قالوا إن الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كائنه قتل نفسه فكان هدرًا وإن كانت الدار للورثة فالعاقلة إنما يتحملون ما يجب عليهم تخفيفاً لهم ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة

( القسامة على أهل الخطية ) أي أصحاب الممالك القديمة الذين كانوا تملكوها حين فتح الإمام البلدة وقسمها بين الغانمين بخط خطه ليميز أنصباؤهم ( لا مع السكّان ) أي لا يدخل السكّان يعني المستأجرين والمستعيرين مع المملك في القسامة عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هو عليهم جميعاً لأن ولاية التدبير تكون بالسكّنى كما تكون بالمملك ألا يرى { أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على اليهود } وإن كانوا سكّاناً بخير ولهم أن المملك هو المختص بنصرة البقعة لا السكّان وأهل خير مقرّون على أملاكهم ( ولا المشتريين ) عندهما أيضاً وقال أبو يوسف كلهم مشتركون لأن وجوب الضمان بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ وهي بالمملك وقد استؤوا فيه ولهم أن صاحب الخطية هو المختص بتدبير المحلة وهي تنسب إليه لا المشتريين ولما يراحمة المشتري في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري وقيل إنما أجاب أبو حنيفة بهذا بناء على ما شاهد من عادة أهل الكوفة في زمانه أن أصحاب الخطية في كل يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركونهم المشتريون في ذلك ( فإن باع كلهم ) يعني إن بقي واحد من أهل الخطية فكذلك الحكم لأن المشتريين أتباع لأهل الخطية فما بقي شيء من الأصل يكون الحكم له دون التبع وإن لم يبق بل باع كلهم ( فعلى المشتريين ) اتفاقاً لزوال من يتقدمهم عندهما أو يراحمهم عنده فانتقلت عندهما إليهم وخلصت عنده لهم

( قوله القسامة على أهل الخطية ) كذا الدية عليهم أيضاً وينبغي التفصيل كما تقدم في المحلة فنحب الدية في دعوى العمد عليهم وفي الخطأ على عاقلتهم ( قوله وقال أبو يوسف هو عليهم جميعاً ) ذكر الضمير باعتبار اليمين ( قوله وإن كانوا سكّاناً بخير ) عبارة الزبلي وكانوا سكّاناً بخير قوله فانتقلت عندهما ( أي أبي حنيفة ومحمد وخلصت عنده أي أبي يوسف

( وجد ) ( قتيلاً ) ( في دار ) مشتركة ( بين قوم لبعضهم أكثر ) بأن كان نصفها لرجل مثلاً وعشرها لرجل وباقيها لآخر ( فهي على الرؤوس ) ولا يعتبر قدر الأنصبة لاستواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير

( وإن بيعت ) دار ( ولم تقبض ) حتى وجد فيها قتيلاً ( فعلى ) أي الدية على ( عاقلة البائع وفي البيع بخيار فعلى عاقلة ذي اليد ) عند أبي حنيفة وعندهما إن لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وإن كان فعلى عاقلة من تصير له الدار سواء كان الخيار للبائع أو المشتري فإنه يعتبر اليد وهما المملك

( وإن ) ( وجد القتيلاً ) ( في الفلك ) فالقسامة والدية ( على من فيه ) من الركاب والملاحين والمالك وغيره فيه سواء وكذا العجلة ( وفي مسجد محلة وشارعها ) أي شارع المحلة اجترأ عن الشارع الأعظم كما سيأتي (

عَلَى أَهْلِهَا ) لَأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِ ( وَفِي سُوقِ مَمْلُوكٍ عَلَى الْمَالِكِ وَفِي غَيْرِهِ ) أَيِ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ ( وَالشَّارِعُ الْأَعْظَمُ وَالسَّجُنُ وَالْجَامِعُ لَا قِسَامَةَ ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا نَفْيُ تَهْمَةِ الْقَتْلِ وَذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي حَقِّ الْعَامَّةِ ( وَالدِّيَّةُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ) لِأَنَّ الْغُرْمَ بِالْغَنَمِ اعْلَمَ أَنَّ الطَّرِيقَ يَنْقَسِمُ ابْتِدَاءً إِلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا طَرِيقٌ خَاصٌّ وَهُوَ مَا يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ وَيَكُونُ لَهُ مَدْخَلٌ لَا مَخْرَجٌ كَمَا ذَكَرُوا فِي بَحْثِ الرَّائِعَةِ الْمُسْتَطِيلَةِ وَالْآخَرُ طَرِيقٌ عَامٌّ وَهُوَ مَا لَا يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ وَيَكُونُ لَهُ مَدْخَلٌ وَمَخْرَجٌ وَيُسَمَّى هَذَا بِالشَّارِعِ وَهُوَ أَيْضًا قِسْمَانِ أَحَدُهُمَا شَارِعُ الْمَحَلَّةِ وَهُوَ مَا يَكُونُ الْمُرُورُ أَكْثَرِيًّا لِأَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَقَدْ يَكُونُ لِغَيْرِهِمْ أَيْضًا وَهَذَا مَا قَالَ فِي الْإِنْبَاعِ وَفِي مَسْجِدِ مَحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا كَمَا لَوْ وَجَدَ فِي شَارِعِ الْمَحَلَّةِ وَالْآخَرُ الشَّارِعُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ مَا يَكُونُ مُرُورُ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ فِيهِ عَلَى السُّوْيَةِ كَالطَّرِيقِ الْوَاسِعَةِ فِي الْأَسْوَاقِ وَخَارِجِ الْبُلْدَانِ وَهَذَا مَا قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَمَنْ وَجَدَ فِي الْجَامِعِ وَالشَّارِعِ الْأَعْظَمِ فَلَا قِسَامَةَ فِيهِ هَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ هَذَا الْمَقَامُ حَتَّى تَنْدَفِعَ الشُّبْهَةُ وَتَضْمَحِلَّ الْأَوْهَامُ

( قَوْلُهُ وَهُوَ أَيْضًا قِسْمَانِ أَحَدُهُمَا شَارِعُ الْمَحَلَّةِ ) قَدْ اعْتَرَضَهُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ وَنَهَى اقْتِسَامَ الشَّارِعِ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فِي الْحُكْمِ بَلِ الشَّارِعُ وَاحِدٌ هـ .

وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ لُزُومَ الْقِسَامَةِ وَالدِّيَّةِ بِاعْتِبَارِ تَرْكِ التَّدْبِيرِ وَالْحِفْظِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْخُصُوصِ بِالتَّفَرُّقِ فِي الْمَحَلِّ وَلِذَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ وَلَا قِسَامَةَ فِي قِتِيلٍ يُوجَدُ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ وَلَا فِي شَوَارِعِ الْعَامَّةِ وَلَا فِي جُسُورِ الْعَامَّةِ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ الْمَلِكُ وَلَا يَدُ الْخُصُوصِ هـ .

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَهَذَا مَا مَالَ فِي النَّافِعِ إِلَخَ الْحَمْلُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ بَلِ الْحَمْلُ الصَّحِيحُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِشَارِعِ الْمَحَلَّةِ مَا لَيْسَ نَافِذًا وَأُرِيدَ فِي كَلَامِ النَّافِعِ بِالشَّارِعِ الطَّرِيقَ وَلِذَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ وَكَذَا إِذَا وَجَدَ فِي مَسْجِدِ الْمَحَلَّةِ أَوْ فِي طَرِيقِ الْمَحَلَّةِ لِمَا قُلْنَا فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا فِي لُزُومِ الْقِسَامَةِ وَالدِّيَّةِ بِالْوُجْدَانِ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ عَلَى أَهْلِهَا وَعَدَمِ الْقِسَامَةِ فِي النَّافِذَةِ وَتَكُونُ الدِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ

( وَفِي قَوْمِ التَّقْوَى بِالسَّيْفِ وَأُجْلُوا عَنْ قِتِيلٍ ) أَيِ تَفَرَّقُوا فَظَهَرَ فِي مَوْضِعِ اجْتِمَاعِهِمْ قِتِيلٌ ( عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ ) لِأَنَّ حِفْظَ الْمَحَلَّةِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ فَإِذَا لَمْ يُعْرِفْ مَنْ يُبَاشِرُهُ جَعَلَ عَلَيْهِمُ الْقِسَامَةَ وَالدِّيَّةَ ( إِلَّا أَنْ يَلْعَبِيَ الْوَلِيُّ عَلَى الْقَوْمِ أَوْ عَلَى بَعْضِ مِنْهُمْ ) فَلَمْ يَكُنْ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ شَيْءٌ لِأَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى تَضَمَّنَتْ بَرَاءَةً مِنْ الْقِسَامَةِ وَلَا عَلَى الْقَوْمِ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ إِذْ بِمَجَرَّدِ الدَّعْوَى لَا يَثْبُتُ الْحَقُّ لَكِنْ يَسْقُطُ الْحَقُّ عَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ حُجَّةٌ عَلَى نَفْسِهِ

( قَوْلُهُ وَفِي قَوْمِ التَّقْوَى بِالسَّيْفِ ) الْمُرَادُ مُطْلَقُ السَّلَاحِ وَهَذَا إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُتَأَوِّلِينَ جِهَةً حَقٌّ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كَشَفِ الْعَوَامِصِ هَذَا إِنْ كَانَ الْفَرِيقَانِ غَيْرَ مُتَأَوِّلِينَ اقْتَتَلُوا عَصَبِيَّةً وَإِنْ كَانُوا مُشْرِكِينَ أَوْ خَوَارِجَ فَلَا شَيْءَ وَيُجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ أَصَابَةِ الْعَدُوِّ ( قَوْلُهُ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ ) يَعْنِي أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ أَيْ يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْقَوْمِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ حَتَّى يُقِيمَ أَيْ الْوَلِيُّ الْبَيِّنَةَ

( وَجِدَ ) قِتِيلٌ ( فِي بَرِّيَّةٍ لَا عِمَارَةَ بِقُرْبِهَا ) مَعْنَى الْقُرْبِ عَلَى مَا سَبَقَ سَمَاعُ الصَّوْتِ ( أَوْ فِي نَهْرٍ كَبِيرٍ ) وَهُوَ مَا لَيْسَ فِي يَدِ أَحَدٍ وَلَا مَلِكِهِ كَالْفَرَاتِ مِثْلًا بِخِلَافِ النَّهْرِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ فِيهِ الشُّفْعَةَ لِاخْتِصَاصِ أَهْلِهَا بِهِ لِقِيَامِ يَدِهِمْ عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْقِسَامَةُ وَالدِّيَّةُ عَلَيْهِمْ فَقَوْلُ الْوَفَايَةِ أَوْ مَاءٌ يَمُرُّ بِهِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ( فَهَدَرَ ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْحَالَةِ



لَا يَلْحَقُهُ الْغَوْتُ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يُوصَفُ بِالتَّقْصِيرِ (وَلَوْ) كَانَ الْقَتِيلُ (مُحْتَسِبًا بِالشَّاطِئِ فَعَلَى أَقْرَبِ الْقُرَى) مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ لِلْقُرْبِ (قَوْلُهُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ لِلْقُرْبِ) يَعْنِي بِحَيْثُ يُسْمَعُ مِنْهُ الصَّوْتُ

(وَلَوْ فِي أَرْضٍ أَوْ دَارٍ مَوْقُوفَتَيْنِ عَلَى أَرْبَابِ مَعْلُومَةٍ فَعَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالتَّدْبِيرِ فِيهِمَا (وَلَوْ) كَانَتْ مَوْقُوفَةً (عَلَى مَسْجِدٍ فَكَالْمَسْجِدِ) أَيْ كَمَا لَوْ وُجِدَ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ مَرَّ

(وَلَوْ) وَجِدَ (فِي مُعَسْكَرٍ فِي فَلَاةٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ فِيهِ الْخِيَمَةُ وَالْفُسْطَاطُ عَلَى سَاكِبَيْهِمَا، وَ) فِي (خَارِجِهِمَا إِنْ كَانُوا) أَيْ سَاكِنُوا خَارِجَهُمَا (قَبَائِلَ فَعَلَى) قَبِيلَةٍ وَجِدَ (الْقَتِيلُ) فِيهَا وَلَوْ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ كَانَ بَيْنَ الْقَرَّتَيْنِ (وَقَدْ مَرَّ بَيَّانُهُ) وَإِنْ نَزَلُوا جُمْلَةً مُخْتَلِفِينَ (فَعَلَى أَهْلِ الْعَسْكَرِ) كُلِّهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمَّا نَزَلُوا جُمْلَةً صَارَتْ الْمَمْكَنَةُ كُلُّهَا بِمَنْزِلَةِ مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ مَنُوبَةٍ إِلَيْهِمْ فَتَجَبُّ غَرَامَةٌ مَا وَجِدَ فِي خَارِجِ الْخِيَامِ عَلَيْهِمْ (وَلَوْ) كَانَتْ الْأَرْضُ الَّتِي نَزَلَ فِيهَا الْعَسْكَرُ (مَمْلُوكَةً فَعَلَى الْمَالِكِ) أَيْ الْقَسَامَةِ وَالْدِّيَّةُ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُمْ سُكَّانٌ وَلَا يُزَاحِمُونَ الْمَالِكَ فِي الْقَسَامَةِ وَالْدِّيَّةِ

قَوْلُهُ وَفِي مُعَسْكَرٍ فِي فَلَاةٍ

إِلَخْ ( قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَإِنْ كَانَ الْقَوْمُ التَّقْوَا قِتَالًا وَوُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ أَطْهَرِهِمْ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَإِنْ كَانُوا لَقَوْا عَدُوَّهُمْ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَتِيلُهُمْ .

ا هـ .

( جُرِحَ فِي حَيٍّ فَتَنَقَّلَ إِلَى أَهْلِهِ فَبَقِيَ ذَا فِرَاشٍ فَمَاتَ فَالْقَسَامَةُ وَالْدِّيَّةُ عَلَى الْحَيِّ ) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّ الْجُرْحَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ صَارَ قَتْلًا وَلِهَذَا وَجَبَ الْقِصَاصُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ فِرَاشٍ ( رَجُلٌ مَعَهُ جُرْحٌ بِهِ رَمَقٌ فَحَمَلَهُ آخَرٌ إِلَى أَهْلِهِ فَمَكَثَ زَمَانًا لَمْ يَضْمَنْ الْحَامِلُ ) فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَضْمَنْ لِأَنَّ يَدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَحَلَّةِ فَوْجُودُهُ جَرِيحًا فِي يَدِهِ كَوْجُودِهِ فِيهَا ( قَوْلُهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ) أَيْ قَالَ لَا ضَمَانَ فِيهِ وَلَا قَسَامَةَ لِأَنَّ مَا حَصَلَ فِي تِلْكَ الْقَبِيلَةِ مَا دُونَ النَّفْسِ وَلَا قَسَامَةَ فِيهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ فِرَاشٍ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ الْجُرْحَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ ) إِخْ ( تَغْلِيلٌ لِلزُّومِ الْقَسَامَةِ وَالْدِّيَّةِ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي جُرِحَ فِيهِمْ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( رَجُلَانِ فِي بَيْتٍ بَلَا ثَالِثٍ وَجِدَ أَحَدُهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ دِيَّتَهُ ) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنْ عِنْدَهُ لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ وَ لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ

( وَجِدَ ) قَتِيلٌ ( فِي قَرْيَةٍ امْرَأَةٌ كُرِّرَ الْحَلْفُ عَلَيْهَا وَتَدِي عَاقِلَتُهَا ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْقَسَامَةُ أَيْضًا عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهَا عَلَى أَهْلِ الثُّصَرَةِ وَالْمَرَأَةِ لَيْسَتْ مِنْهَا فَاشْتَبَهَتْ الصَّبِيَّ وَلَهُمَا أَنَّ الْقَسَامَةَ لِنَفْيِ التُّهْمَةِ مِنَ الْمَرَأَةِ مُخَفَّفَةٌ

( قَوْلُهُ وَتَدِي عَاقِلَتُهَا ) أَيْ الْمَرَأَةُ وَتُشَارِكُ عَاقِلَتُهَا فِي الدِّيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( بَطَلَ شَهَادَةُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ غَيْرَ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّ مِنْ أَهْلِهَا لَمْ تُقْبَلْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ تُقْبَلُ لَأَنَّهُمْ كَانُوا بِصَدَدٍ أَنْ يَصِيرُوا خُصَمَاءَ وَقَدْ بَطَلَ بِدَعْوَى الْوَلِيِّ الْقَتْلُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ كَالْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ إِذَا عَزَلَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ وَلَهُ أَنَّهُمْ خُصَمَاءُ يَأْتِرَالَهُمْ قَاتِلَيْنِ لِلتَّقْصِيرِ الصَّادِرِ مِنْهُمْ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ خَرَجُوا مِنَ الْخُصُومَةِ كَالْوَصِيِّ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْوَصَايَةِ بَعْدَمَا قَبِلَهَا ثُمَّ شَهِدَ ( وَعَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ ) أَيُّ بَطَلَ شَهَادَتُهُمْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْدَمَا ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ قَائِمَةٌ مَعَ الْكُلِّ عَلَى مَا ذَكَرَ وَالشَّاهِدُ يَدْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ فَيَكُونُ مَتَّهِمًا

( كِتَابُ الْمَعَالِقِ ) جَمْعُ مَعْقَلَةٍ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْقَافِ بِمَعْنَى الْعَقْلِ أَيُّ الدِّيَّةِ سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّهَا تَعْقِلُ الدَّمَاءَ مِنْ أَنْ تُسْفَكَ وَمِنْهُ الْعَقْلُ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ عَنِ الْقَبَائِحِ ( الْعَاقِلَةُ ) هُمُ الَّذِينَ يُقْسَمُ عَلَيْهِمْ دِيَّةُ الْقَتِيلِ خَطَأً ( أَهْلُ الدِّيَّانِ لِمَنْ هُوَ مِنْهُمْ يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَتِهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الْقَضَاءِ ) وَهُمْ الْجَيْشُ الَّذِينَ كُتِبَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فِي الدِّيَّانِ . هَذَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْعَشِيرَةِ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَمَ عَلَيْهِمْ وَلَا نَسَخَ بَعْدَهُ وَلِأَنَّهَا صِلَةٌ فَالْقَارِبُ أَوْلَى بِهَا كَالْإِرْثِ وَالتَّفَقَاتِ ، وَلَنَا قَضِيَّةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَإِنَّهُ لَمَّا دَوَّنَ الدِّيَّانِينَ جَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَّانِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْهُمْ فَكَانَ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَسْخٍ بَلْ تَقْرِيرٌ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ كَانَ عَلَى أَهْلِ النُّصْرَةِ وَقَدْ كَانَتْ بِأَنْوَاعٍ كَالْوَلَاءِ وَالْحِلْفِ وَالْعَدِّ وَهُوَ أَنْ يُعَدَّ رَجُلٌ مِنْ قَبِيلَةٍ ، وَفِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَارَ بِالدِّيَّانِ فَجَعَلَهَا عَلَى أَهْلِهَا اتِّبَاعًا لِلْمَعْنَى ، وَلِهَذَا قَالُوا لَوْ كَانَ الْيَوْمَ قَوْمٌ يَتَنَاصَرُونَ بِالْحَرْفِ فَعَاقَلْتُهُمْ أَهْلُ الْحَرْفَةِ ، وَإِنْ كَانُوا يَتَنَاصَرُونَ بِالْحِلْفِ فَاهْلُهُ ، وَالدِّيَّةُ صِلَةٌ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَكِنْ إِبْجَابُهَا فِيمَا هُوَ صِلَةٌ وَهُوَ الْعَطَاءُ أَوْلَى مِنْ إِبْجَابِهَا فِي أَصُولِ أَمْوَالِهِمْ ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ وَمَا تَحَمَّلَتِ الْعَاقِلَةُ إِلَّا لِلتَّخْفِيفِ ، وَالتَّقْدِيرُ ثَلَاثُ سِنِينَ مَرُورِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَحْكِيٍّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( كَذَا مَا يَجِبُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ مِنَ الدِّيَّةِ ) يَعْنِي يُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عِنْدَنَا وَيَجِبُ حَالًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَسَتَأْتِي أَمَثَلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَإِنْ خَرَجَتْ ( أَيُّ الْعَطَايَا ) لِأَكْثَرِ مِنْهَا ( أَيُّ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ ) ( أَوْ أَقَلُّ ) مِنْهَا ( يُؤْخَذُ مِنْهُ ) أَيُّ الْأَكْثَرُ أَوْ الْأَقَلُّ ( وَالْحَيُّ ) عَطْفٌ عَلَى أَهْلِ الدِّيَّانِ أَيُّ الْعَاقِلَةِ الْقَبِيلَةِ ( لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ) أَيُّ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ هَكَذَا أَوْ حَيٌّ لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ وَكَأَنَّهُ سَهُوٌّ مِنَ النَّاسِخِ ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ حَيٍّ لِمَنْ وَلَا وَجْهَ لِإِرْجَاعِهِ إِلَيْهِ فَالْصَّوَابُ وَالْحَيُّ لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ( يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ ) أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ الْعَاقِلَةِ ( فِي ) مَجْمُوعٍ ( ثَلَاثِ سِنِينَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ أَوْ أَرْبَعَةً فَقَطْ ) بِحَيْثُ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ( فِي كُلِّ سَنَةٍ دَرَاهِمَ ) لِيَكُونَ الْمَأْخُذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ ( أَوْ مَعَ ثُلُثٍ ) أَيُّ ثُلُثِ دَرَاهِمَ لِيَكُونَ الْمَأْخُذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ ( وَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ الْحَيُّ ضَمُّ إِلَيْهِ أَقْرَبُ الْأَحْيَاءِ نَسَبًا الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ كَمَا فِي الْعَصَبَاتِ ) وَأَمَّا الْأَبَاءُ وَالْأَبْنَاؤُ فَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهِمْ ( وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ ) ؛ لِأَنَّهُ الْجَانِي فَلَا مَعْنَى لِإِخْرَاجِهِ وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ .

( وَ ) الْعَاقِلَةُ ( لِلْمُعْتَقِ حَيٍّ مَوْلَاهُ ) لِأَنَّ نُصْرَتَهُ بِهِمْ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ } ( وَلِمَوْلَى الْمُوَالَةِ مَوْلَاهُ ) الَّذِي عَاقَدَهُ ( وَحَيُّهُ ) أَيُّ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَتَنَاصَرُونَ فَاشْبَهَ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ ( وَتَحَمَّلَ ) الْعَاقِلَةُ مَا يَجِبُ بِنَفْسِ الْقَتْلِ ( الْأَصْلُ فِي إِبْجَابِ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ بِالْخَطَا وَشَبَّهِ الْعَمْدِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَوَّلِيَاءِ الصَّارِبَةِ قَوْمُوا فِدْوُهُ قَالَهُ حِينَ ضَرَبَتْ امْرَأَةً بَطْنِ امْرَأَةٍ فَالْقَتْلُ جَنِينًا فَرَفَعَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِأَنَّ الْخَاطِيَّ مَعْنُورٌ وَكَذَا الْمُبَاشِرُ شَبَّهِ الْعَمْدِ ؛ لِأَنَّ الْآلَةَ

لِلتَّأْدِيبِ لَا لِلقَتْلِ ، وَلِلنَّفْسِ اخْتِرَامٌ لَا يَجُوزُ إِهْدَارُهَا وَلَا وَجْهٌ لِلإِجَابِ الْقَوْدِ عَلَيْهِ ، وَفِي إِجَابِ مَالٍ عَظِيمٍ اسْتِئْصَالٌ لَهُ فَضْمٌ إِلَيْهِ الْعَاقِلَةُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَرَ يَقْوَةً فِيهِ وَهِيَ بِأَنْصَارِهِ وَهُمْ الْعَاقِلَةُ فَكَأَنُوا مُقْصِرِينَ فِي تَرْكِ مُرَاقَبَتِهِ فَخُصُّوا بِهِ ( وَقَدَّرَ أَرَشٌ مُوضِحَةً فَصَاعِدًا ) لِمَا مَرَّ فِي فَصْلِ الشَّجَاجِ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمَوْضِحَةِ فَصَاعِدًا الدِّيَّةُ وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ ( لَا ) أَيْ لَا يَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ ( مَا يَجِبُ بِصُلْحٍ أَوْ إِفْرَارٍ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ الْعَاقِلَةُ أَوْ عَمْدٌ سَقَطَ قَوْدُهُ بِشِبْهَةِ أَوْ قَتْلُهُ ابْنُهُ عَمْدًا وَلَا جَنَایَةِ عَبْدٍ أَوْ عَمْدٍ وَمَا دُونَ أَرَشٍ مُوضِحَةٍ ) لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { لَا تَعْمَلُ الْعَوَاقِلُ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا صُلْحًا وَلَا اغْتِرَافًا وَلَا مَا دُونَ أَرَشٍ الْمَوْضِحَةِ } وَلِأَنَّ التَّحَمُّلَ لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الْإِسْتِئْصَالِ وَلَا اسْتِئْصَالٍ فِي الْقَلِيلِ ، وَالتَّقْدِيرُ الْفَاصِلُ عُرِفَ بِالسَّمْعِ وَمَا تَقَصَّ عَنْهُ لَا تَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ ( بَلِ الْجَانِي ) وَلَوْ صَدَّقَ الْعَاقِلَةُ الْجَانِي لَزِمَتْهُمْ الدِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ بِتَصَادُقِهِمْ وَالِامْتِنَاعُ كَانَ لِحَقِّهِمْ وَلَهُمْ وَلَايَةُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ . ( وَمَنْ لَيْسَ لَهُ دِيْوَانٌ وَلَا حَيٌّ فَعَاقِلَتُهُ بَيْتُ الْمَالِ ) فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَقَالَ عِصَامٌ رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي يُوْسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي مَالِ الْجَانِي وَلَا يَجِبُ فِي بَيْتِ الْمَالِ بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( وَلَا عَاقِلَةٌ لِلْعَجَمِ ) فِي الْخُلَاصَةِ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْعَجَمِ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيِّ أَنَّ الْأَيْمَةَ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا عَاقِلَةَ لِأَهْلِ الْعَجَمِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ وَبِهِ كَانَ يُفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ .

( كِتَابُ الْمَعَاقِلِ ) ( قَوْلُهُ جَمْعٌ مَعْقَلَةٌ بِمَعْنَى الْعَقْلِ ) أَيْ الدِّيَّةُ .

لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الدِّيَّةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ كِتَابُ الدِّيَّاتِ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْكِتَابِ شَيْءٌ مِنْ بَيَانِ الدِّيَّاتِ بَلْ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَهِيَ الْعَاقِلَةُ وَلِذَا تَرَجَّمَ فِي الْبُرْهَانِ بِقَوْلِهِ بَابُ الْعَاقِلَةِ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْمَحِيطِ الْعَاقِلَةُ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَقْلِ وَهُوَ الْمَنْعُ وَلِهَذَا يُقَالُ لِمَا يُعْمَلُ بِهِ الْبَعِيرُ عَقَالٌ ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنَ الثُّغُورِ وَمِنْهُ سُمِّيَ اللَّبُّ عَقْلًا ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَمْنَعُ الْإِنْسَانَ عَمَّا يَضُرُّهُ فَكَذَلِكَ عَاقِلَةُ الْإِنْسَانِ وَهُمْ أَهْلُ نُصْرَتِهِ مِمَّا يَمْنَعُونَهُ عَنْ قَتْلِ مَا لَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ فَالْعَقْلُ الَّذِي هُوَ آلَةُ الْإِدْرَاكِ جَمْعُهُ عُقُولٌ وَالْعَقْلُ الَّذِي هُوَ الدِّيَّةُ جَمْعُهُ الْمَعَاقِلُ وَمِنْهُ الْعَاقِلَةُ وَهُمْ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَقْلَ وَهُوَ الدِّيَّةُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ الْعَاقِلَةُ هُمْ أَهْلُ الدِّيْوَانِ ) لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ ؛ لِأَنَّ النَّسَاءَ وَالدَّرِيَّةَ مِمَّنْ لَهُ حِظٌّ فِي الدِّيْوَانِ ، وَكَذَا الْمَجْنُونُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّيَّةِ وَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهِمْ لَوْ بَاشَرُوا الْقَتْلَ مَعَ الْعَاقِلَةِ فِي الْغَرَامَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يُشَارِكُونَ الْعَاقِلَةَ كَمَا فِي التَّيْسِينَ ( قَوْلُهُ مِنْ وَقْتِ الْقَضَاءِ ) يَعْنِي لَا مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ وَنَظِيرُهُ وَلَكِنَّ الْمَعْرُورَ فَإِنْ قِيمَتُهُ لَا تَجِبُ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ قِيمَتُهُ بِالْقَضَاءِ فَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

قَوْلُهُ كَالْوَلَاءِ ) يَعْنِي وَلَاءُ الْعِتَاقَةِ ( قَوْلُهُ وَالْحِلْفِ ) قَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالْحِلْفُ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ الْعَهْدُ وَالْمُرَادُ بِهِ وَلَاءُ الْمُوَالَاةِ ،

وَفِي النِّهَايَةِ الْحِلْفُ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْعَهْدُ يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْمِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ تَحَالَفُوا عَلَى التَّنَاصُرِ وَالْمُرَادُ هُنَا وَلَاءُ الْمُوَالَاةِ ( قَوْلُهُ وَالْعَدُّ وَهُوَ أَنْ

يُعَدَّ الرَّجُلُ مِنْ قَبِيلَةٍ ) يَعْنِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبِيلَتِهِمْ يُقَالُ فَلَانٌ عَدِيدٌ بَنِي فَلَانٍ ( قَوْلُهُ كَذَا مَا يَجِبُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ مِنْ الدِّيَّةِ يَعْنِي يُؤْخَذُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عِنْدَنَا ) قَالَ النَّاطِقِيُّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ فِيهِ مَالُهُ يُؤَدَّى كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةَ كَمَا فِي الْمُجَنَّبِيِّ قَالَ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ أَسْتَاذِي الْعَلَّامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قُلْتُ وَهَذَا حَسَنٌ لَا بُدَّ مِنْ

حِفْظُهُ فَقَدْ رَأَيْتُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ أَنَّهُ يَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ١ هـ .  
( قَوْلُهُ وَإِنْ خَرَجَتْ أَيْ الْعَطَايَا لَأَكْثَرَ مِنْهَا )

إِلَخَ ( قَالَ الرَّيْلِيُّ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الْعَطَايَا لِلْسِّنِينَ الْمُسْتَقْبَلَةِ بَعْدَ الْقَضَاءِ حَتَّى لَوْ اجْتَمَعَتْ فِي السِّنِّ الْمَاضِيَةِ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالْدِّيَّةِ ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ الْقَضَاءِ لَا تُؤْخَذُ مِنْهَا ) ( قَوْلُهُ كَمَا فِي الْعَصَبَاتِ ) ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ بِدُخُولِ آبَاءِ الْقَاتِلِ وَأَبْنَائِهِ ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ دُخُولِهِمْ فَيُنَادَى بِالِاخْوَةِ ثُمَّ بِنَيْبِهِمْ ثُمَّ بِالْأَعْمَامِ كَذَلِكَ  
إِلَخَ ( قَوْلُهُ وَالْعَاقِلَةُ لِلْمُعْتَقِ حَيْ مَوْلَاهُ ) يَعْنِي مَعَ مَوْلَاهُ وَعَلَيْهِ نَصُّ الْبُرْهَانِ بِقَوْلِهِ وَيَعْقِلُ عَنْ مَوْلَى الْمُؤَالَةِ مَوْلَاهُ وَفِيَلْتَهُ عِنْدَنَا كَمَوْلَى الْعَتَاقَةِ ١ هـ .

وَأِلَيْهِ يُشِيرُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَأَشْبَهَ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ .

قَوْلُهُ وَلَوْ صَدَّقَ الْعَاقِلَةُ الْجَانِيَّ لَزِمَتْهُمْ الدِّيَّةُ ( قَالَ الرَّيْلِيُّ وَكَذَا إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ وَلِيُّ الْجَنَابَةِ أَوْ الْمُقْرَأُ هـ فَتَقْبَلُ الْبَيِّنَةُ مَعَ الْإِقْرَارِ هُنَا ) ( قَوْلُهُ وَمَنْ لَيْسَ لَهُ دِيْوَانٌ وَلَا حَيٌّ فَعَاقِلَتُهُ بَيْتُ الْمَالِ ) ذَكَرَ فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ مِنَ الْأَصْلِ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ لَا يَعْقِلُ مَنْ لَهُ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ سِوَاهُ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلْمِيرَاثِ بَأَنَّ كَانَ خَرًّا مُسْلِمًا أَوْ لَمْ يَكُنْ بَأَنَّ كَانَ كَافِرًا أَوْ

عَبْدًا فَقَالَ : لَوْ أَنَّ حَرَبِيًّا مُسْتَأْمَنًا اشْتَرَى عَبْدًا مُسْلِمًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَأَعْتَقَهُ ثُمَّ مَاتَ مُعْتَقُهُ فَمِيرَاثُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ مُعْتَقَهُ رَقِيقٌ فِي الْحَالِ وَلَوْ جَنَى هَذَا الْمُعْتَقُ فَعَقْلُ جَنَابَتِهِ يَكُونُ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ لَهُ وَارِثًا مَعْرُوفًا وَهُوَ الْمُعْتَقُ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ مِيرَاثَهُ لِأَجْلِ الرِّقِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

١ هـ .

( كِتَابُ الْأَبْقِ ) لَا يَخْفَى مُنَاسِبَتُهُ لِكِتَابِ الْجَنَابَاتِ وَتَوَابِعِهَا وَهُوَ مَمْلُوكٌ فَرَّ مِنْ مَالِكِهِ قَصْدًا ( نُدِبَ أَخْذُهُ لِقَادِرٍ عَلَيْهِ ) لِأَنَّ فِيهِ إِحْيَاءَ مَالِيَّتِهِ وَلِلْمَالِ حُرْمَةً كَالنَفْسِ وَإِعَانَةً لِمَوْلَاهُ ( وَاخْتِلَفَ فِي ) ( الصَّلَا ) قِيلَ أَخْذُهُ أَفْضَلُ إِحْيَاءٍ لَهُ لِاحْتِمَالِ الضَّيَاعِ وَقِيلَ تَرَكُّهُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْرَحُ مَكَانَهُ فَيَلْقَاهُ مَوْلَاهُ ، وَإِنْ عَرَفَ الْوَاجِدُ بَيْتَ مَوْلَاهُ فَالْوَلِيُّ أَنْ يُوصِّلَهُ إِلَيْهِ ( فَيَأْتِي ) أَيْ الْآخِذُ ( بِهِ ) أَيْ بِالْأَبْقِ ( إِلَى الْقَاضِي فَيَحْبِسُهُ ) تَعْزِيرًا لَهُ وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنَ الْأَبْقِ ثَانِيًا ، وَلِهَذَا لَا يُؤْجَرُ إِنْ كَانَ لَهُ مَنَفَعَةٌ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَيَجْعَلُهَا دَيْنًا عَلَى مَالِكِهِ فَيَأْخُذُهُ مِنْهُ إِذَا جَاءَ أَوْ مِنْ تَمَنِّهِ إِذَا بَاعَ ، وَلَا يُحْبَسُ الصَّلَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ وَلَا يَأْبُقُ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنَفَعَةٌ آجَرَهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ ( إِلَى مَجِيءِ مَوْلَاهُ فَإِذَا جَاءَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ ) أَنَّهُ لَهُ ( قِيلَ عَلَى الْقَاضِي وَقِيلَ عَلَى مَنْ نَصَّبَهُ الْقَاضِي ) لِحِفْظِ الْأَوَابِقِ وَنَحْوِهَا ( يُحْلِفُهُ ) أَيْ الْقَاضِي أَوْ مَنْ يُنْصِبُهُ الْمَوْلَى ( بِاللَّهِ مَا أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ ) بَوَاجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ( فَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ . قِيلَ ) يَدْفَعُهُ ( بِالْكَفِيلِ ) لَزِيَادَةِ الْإِحْيَاءِ ( وَقِيلَ لَا ) لِكُونَ الدَّفْعِ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ( وَإِنْ لَمْ يَقُمْهَا ) عَطْفٌ عَلَى أَقَامِ الْبَيِّنَةِ ( وَأَقَرَّ ) أَيْ الْعَبْدُ ( أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ وَصَفَ ) الْمَوْلَى ( عَلَامَتَهُ وَحِيلَتُهُ دَفْعَهُ ) الْقَاضِي ( إِلَيْهِ بِالْكَفِيلِ ، وَإِنْ ) أَنْكَرَ الْمَوْلَى إِبَاقَهُ ( مَخَافَةَ أَخْذِ الْجُعْلِ مِنْهُ ) يَحْلِفُ ( بِاللَّهِ مَا أَبَقَ ) وَيُدْفَعُ ( إِلَيْهِ ) فَإِنْ طَالَ مَجِيئُهُ ( أَيْ مَجِيءُ الْمَوْلَى ) بَاعَهُ الْقَاضِي ، وَإِنْ عَلِمَ مَكَانَهُ ( لِنَلَا يَتَضَرَّرَ الْمَوْلَى بِكَثْرَةِ التَّفَقُّةِ ) وَأَمْسَكَ ثَمَنَهُ

وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ ( أَيْ الْأَبْقِ ) مِنْهُ ( أَيْ الثَّمَنِ ) وَدَفَعَ الْبَاقِيَ إِلَيْهِ ( أَيْ إِلَى الْمَوْلَى ) ( إِنْ أَثْبَتَ ) أَنَّ لَهُ الْبَيِّنَةَ ( أَوْ بَيَّنَ الْحِلْيَةَ وَالْعَلَامَةَ وَلَيْسَ لَهُ ) أَيْ لِلْمَوْلَى ( فَسَخُّهُ ) أَيْ فَسَخُ بَيْعِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ بِأَمْرِ الشَّرْعِ كَحُكْمِهِ لَا يُنْقَضُ ، وَإِنْ زَعَمَ الْمَوْلَى أَنَّهُ كَانَ كَاتِبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَى نَقْضِ الْبَيْعِ كَذَا فِي فَتَاوَى الْمَسْعُودِيِّ .

( وَلِْمُوصِّلِهِ ) خَبَرٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ( إِلَيْهِ ) أَيُّ لِرَادِّ الْآبِقِ إِلَى مَوْلَاهُ سَوَاءٌ كَانَ الْآبِقُ عَبْدًا ( مَحْجُورًا أَوْ مَأْذُونًا أَوْ مُدَبَّرًا أَوْ أَمٍّ وَلَدٍ ) لِأَنَّهُمْ مَمْلُوكُونَ فَيَحْصُلُ بِهِ إِحْيَاءُ الْمَالِيَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِمَكَاسِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ يَدًا كَمَا سَيَأْتِي ( مِنْ مُدَّةٍ سَفَرٍ أَوْ أَكْثَرَ ) يَتَعَلَّقُ بِالْمُوصِّلِ ( أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ، وَإِنْ لَمْ يَغْدِلْهَا ) أَيُّ وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ مِنْهُ ( إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَخَذَهُ لِلرَّدِّ ) وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ فَلَا شَيْءَ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي .  
( وَ ) لِمُوصِّلِهِ ( مِنْ أَقَلِّ مِنْهَا ) أَيُّ مُدَّةِ السَّفَرِ ( بِقِسْطِهِ ) أَيُّ بِحِسَابِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ يُورَّعُ عَلَى الْمَوْضِ ضَرُورَةً الْمُقَابَلَةِ .

( وَفِي الْأَخِيرَيْنِ ) أَيُّ الْمُدَبَّرِ وَأَمِّ الْوَلَدِ ( إِذَا مَاتَ الْمُوَلَّى قَبْلَ وَصُولِهِمَا إِلَيْهِ فَلَا جُعْلَ لَهُ ) لِأَنَّ أَمَّ الْوَلَدِ تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ فَتَكُونُ حُرَّةً وَلَا جُعْلَ فِي الْحُرِّ وَكَذَا الْمُدَبَّرُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَكَذَا عِنْدَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَذْبُورٌ إِذِ الْإِعْتَاقُ لَا يَجْزَأُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ مُكَاتَبٌ وَلَا جُعْلُ فِي الْمُكَاتَبِ كَمَا سَيَأْتِي ( فَإِنْ ) ( أَشْهَدَ ) أَيُّ أَخَذَ الْآبِقُ بِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِيُرُدَّهُ إِلَى مَوْلَاهُ ( وَأَبَقَ مِنْهُ ) ( لَمْ يَضْمَنْ ) لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ وَلَمْ يَتَّعِدْ ( وَأَلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ ( ضَمِنَ )

( لِأَنَّهُ غَاصِبٌ ) ( وَلَا شَيْءَ لَهُ ) ( فِي الْوَجْهَيْنِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَى مَوْلَاهُ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِأَنَّهُ بَرَكِهِ الْإِشْهَادُ صَارَ غَاصِبًا .

هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَلَا يَضْمَنْ وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ إِذَا رَدَّهُ ؛ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِيهِ وَفِي اللَّقْطَةِ ( لَا جُعْلَ بَرْدَ الْمُكَاتَبِ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ يَدًا ( وَعَلَى الْمُرْتَهِنِ جُعْلُ الرَّهْنِ ) لِأَنَّ وَجُوبَ الْجُعْلِ لِلرَّادِّ بِإِصَابَةِ مَالِيَّةِ الْعَبْدِ ، وَمَالِيَّتُهُ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ إِذَا مَوْجَبَ الرَّهْنِ ثُبُوتُ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ لِلْمُرْتَهِنِ مِنَ الْمَالِيَّةِ فَكَانَ الرَّادُّ عَامِلًا لَهُ فَيَجِبُ الْجُعْلُ عَلَيْهِ .

( وَإِنْ رُدَّ بَعْدَ مَوْتِ الرَّاهِنِ ) إِذَا الرَّهْنُ لَا يَبْقَى بِالْمَوْتِ وَهَذَا إِذَا ( كَانَتْ قِيمَتُهُ مِثْلَ الدِّينِ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ وَفِي الْأَكْثَرِ قَدَّرَ الدِّينَ عَلَيْهِ وَالبَاقِي عَلَى الرَّاهِنِ ) لِأَنَّ حَقَّهُ بِالْقَدْرِ الْمَضْمُونِ وَصَارَ كَتَمَنِ الدَّوَاءِ وَالتَّخْلِيصِ عَنِ الْجَنَابَةِ بِالْقَدَاءِ فَإِنَّهُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِالْقَدْرِ الْمَضْمُونِ فِيهِ ( وَإِنْ كَانَ مَذْبُورًا فَعَلَى ) أَيُّ الْجُعْلُ عَلَى ( الْمُوَلَّى إِنْ اخْتَارَ الْقَضَاءَ ) أَيُّ قَضَاءَ مَا عَلَى الْعَبْدِ مِنَ الدِّينِ ( وَإِنْ أَبَى ) مِنَ الْقَضَاءِ ( بَيْعَ ) الْعَبْدِ ( فَبَدَى بِالْجُعْلِ ) أَيُّ أَخَذَ صَاحِبُ الْجُعْلِ جُعْلَهُ أَوَّلًا ( وَالبَاقِي لِلْغَرَمَاءِ ) لِأَنَّهُ مُؤَنَّةُ الْمَلِكِ فَجَبَّ عَلَى مَنْ يَسْتَقِرُّ الْمَلِكُ لَهُ ( وَإِنْ كَانَ ) الْعَبْدُ ( جَانِبًا فَعَلَى الْمُوَلَّى الْقَدَاءَ ) أَيُّ الْجُعْلُ عَلَى الْمُوَلَّى إِنْ اخْتَارَ الْقَدَاءَ ؛ لِأَنَّهُ طَهَّرَهُ عَنِ الْجَنَابَةِ بِاخْتِيَارِهِ الْقَدَاءَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الرَّادَّ أَحْيَا مَالِيَّتَهُ ( وَالْأَوْلِيَاءُ فِي الدَّفْعِ ) أَيُّ الْجُعْلُ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ إِنْ اخْتَارَ الْمُوَلَّى دَفْعَ الْعَبْدِ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَحْيَا حَقَّهُمْ ( وَإِنْ كَانَ ) الْعَبْدُ ( مَوْهُوبًا فَعَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ وَإِنْ رَجَعَ )

الْوَاهِبُ فِي هَبْتِهِ بَعْدَ الرَّدِّ ( لِأَنَّ الْمَلِكَ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ عِنْدَ الرَّدِّ فَرَوَّاهُ بِالرُّجُوعِ بِقَصِيرٍ مِنْهُ وَهُوَ تَرَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْوَاجِبُ بِالرَّدِّ ) ( وَإِنْ كَانَ لَصَبِيٍّ فَبِيٍّ مَالِهِ ) لِأَنَّهُ مُؤَنَّةُ مَلِكِهِ ( وَإِنْ رَدَّهُ وَصِيَّهُ فَلَا جُعْلَ لَهُ ) لِأَنَّ تَدْبِيرَهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بِهِ ( أَبَقَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ خَيْرُ الْمُشْتَرِي ) أَيُّ فَالْمُشْتَرِي مُحْخِرٌ ( إِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَرْجِعَ ) الْآبِقُ ( أَوْ رَفَعَ ) الْأَمْرَ ( إِلَى الْقَاضِي لِيَسْخَرَ ) الْعَهْدَ بِحُكْمِ عَجْرِ الْبَائِعِ عَنْ التَّسْلِيمِ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي فِي بَابِ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ .

( كِتَابُ الْآبِقِ ) ( قَوْلُهُ فَيَأْتِي أَيُّ الْآخِذِ بِهِ أَيُّ بِالْآبِقِ إِلَى الْقَاضِي ) يَعْنِي إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ شَاءَ حَفِظَهُ بِنَفْسِهِ ( قَوْلُهُ فَيَحْبِسُهُ ) لَيْسَ الْمُرَادُّ حَبْسُهُ ابْتِدَاءً بَلْ إِذَا رَفَعَهُ إِلَيْهِ لَا يَقْبَلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ثُمَّ يَحْبِسُهُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَلِْمُوصِّلِهِ الْخَ ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَتْ أَمَةٌ يُولَدُهَا فَلَهُ جُعْلٌ وَاحِدٌ مَا لَمْ يَكُنْ وَلَدُهَا مُرَاهِقًا فَيَجِبُ ثَمَانُونَ دِرْهَمًا ( قَوْلُهُ

وَلِمَوْصَلِهِ مِنْ أَقَلِّ مِنْهَا بِقِسْطِهِ ) أَيِ فَيُقَسَّمُ الْأَرْبَعُونَ عَلَى الْيَّامِ الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .  
وَقَالَ الرَّيْلِيُّ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يُرْصَخُ إِذَا وَجَدَهُ فِي الْمِصْرِ أَوْ خَارِجَ الْمِصْرِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ فِي  
الْمِصْرِ ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا فِي الرِّصْخِ وَإِلَّا فَالْيَمَامُ يَقْدَرُهُ ( قَوْلُهُ وَإِنْ رَدَّهُ وَصِيَّهُ فَلَا جُعْلَ لَهُ ) كَذَا أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ إِلَى  
أَحَدِهِمَا وَمَنْ فِي عِيَالٍ سَيِّدِهِ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ وَمَنْ يَعُولُ الْيَتِيمَ وَمَنْ اسْتَعَانَ بِهِ الْمَالِكُ فِي رَدِّهِ إِلَيْهِ وَالسُّلْطَانُ  
وَالشَّحْنَةُ وَالْخَفِيرُ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ .

( كتاب المنقود ) ( هو لغة من فقدت الشيء غاب عني وألفيقه وهو مفقود واصطلاحا غاب لم يُدْرَأْ قَرَّة ) أي في أي موضع هو ( ولم يُسَمَّ حَزَنَة ) أي هو أم ضُت ( حَيٌّ في حق نفسه ) بالاستصحاب فلا يكاح لغريميه ( إنكونه مخالفا لقوله تعالى ( ولأولين يعرفون بما كنتم في الآيات ) ولا تُسَمَّ ماله قبل أن يعرف حاله ) لأن ظهور حاله الحياة والقبضة بعد الممات ( ولما تفسخ إجرائه ) لأنها لا تفسخ قبل الموت . ( وتُعيَمُ القاضي من يقض حقه ) الكائن في ذمم الناس ( ويحفظ ماله ويبيع ما يحفظ فسادا ) لأن القاضي نصب ناظر لكل عاج عن النظر فسيه كالمسي والمجنون والمنقود كذلك وفي نصب الخطب له والقائم عليه نظرا فله يقض عليه والثنين التي قربه غريم من غريمه ، لأنه من تاب الخطب ويخاصم في كل ذن وجب بمقدوره ، لأنه أصيل في حقوقه ولا يخاصم في المثلن الذي لو أنه المنقود ولا في نصب له في عقار أو غرض في يد آخر ، لأنه ليس بمالك ولا تاب عنه بل هو وكيل بالقض من جهة القاضي والله لا يملك الخضومة بلا خلاف ، وإنما الجلب في الوكيل بالقض من جهة المالك في المثلين ، فإن ادعى أحد على المنقود حقا من الحقوق لم ينفقت إلى دعواه ولم يُقْبَل منه بيعة ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة حصنا ، وإن رأى القاضي ستاع الله وحكم بذلك لم ينفذ حكمه ، لأن الاخطاف في نفس القضاء ذكره الإجماعي ( ويتفق على آقربائه بالولا كحله وأبويه وغريمه ) لما مر في باب النفقات . الأصل أن كل

من يستحق الثقة في مال المنقود حال حضوره بلا قضاء القاضي يتفق عليه من ماله عند غيبه ، لأن القضاء حينئذ يكون زيادة وكل من لا يستحقها في حضوره لا بالقضاء لا يتفق عليه من ماله ، لأن الفقة حينئذ يجب بالقضاء والقضاء على العاجب لا يجوز ( لا يعرف بينه وبينها ) أي بين المنقود وغريمه ( لقوله صلى الله عليه وسلم إنها امرئة حتى يأتي اليان } ( ولو أُرِيعَ بينَ ) وعند مالك إذا امتضى أربع ميين يتفرق بينهما وتعد عدة الوفاة لم تفرّج إن شابت ( ومُتَّ ) عطف على حي ( في حق غيره فلا يوث من غيره ولا يستحق ما أؤسنى له به ما عات الواسي ) ( بل يوث فسطحة من مال مؤزله ونوصيه إلى موت قريبه في يده ) ( أخلف في يده مؤذ حياه وظاهر الوأية ما ذكر هنا فإن ما تقع الحاجة إلى معرفه فطريقه في الشرع الرجوع إلى ماله كقيم الملقات ومنه رجل النساء ، ونقذا بعد كل قرره نادرونا ، الأحكام الشرعية على الظاهر الغالب واخبر أقواله في يده ، لأن الفخص من حال القرآن في كل البلدان خارج عن إمكان . ( وقال الإجماعي المتأخر أن يُقَر من أي رأي الأنام ، لأنه يخطف باخطاف الملاء ، وكذا غلبة الظن بخلف باخطاف آلاشخاص فإن الملاك العظيم إذا قطع حزة ولبس على الظن في أدنى مدة آله مات لا سيما إذا دخل مهلكة ولم يكن سبب اخطاف آلاسي في مثله إلا اخطاف آلاهم فيه فلا معنى لتغير المدة ( في أن ظهر قلة ) أي قبل موت قريبه ( حيا ) ( فله ذلك ) أي

القبض الموقوف ( وتعد ) أي بعد موت قريبه ( يحكم بمنزله في حق ) ( ماله يوم تمت المدة الطرف فتعلق بماله أي يحكم بمنزله في حق ماله الذي في يده وتحت تصرفه حقيقة أو حكما يوم تمام المدة ( فتعد غريمه ) لأنه كآله لأن مات ( الموت ) يعني أربعة أشهر وعشرا ( ونُسَمَّ ماله بين من يره آلاآن ) ولا يره وآلات قبل المدة . ( وفي مال غيره ) عطف على في ماله أي يحكم بمنزله في حق مال غيره ( من حين فقد ) حتى لا يكون بعد ذلك الجنب مالكا لما لا يعثر ، لأنه كآله ممت والميت لا يملك مالا ( فَرُد ما وقف له إلى من يره مؤزله عند موته ) لأنه المستحق لهذا المال الموقوف إلى آلاآن ، وذلك لما تفر ز في الأصول أن الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا دنيئة فالمنقود قبل المدة حي فلا يره الوأرات ، الذي كان حيا وقت فقده ومات قبل الحكم بمنزله ، لأن الظاهر أنه كان حيا فصلى حجة لمبلغ أن يره العير وفي مال غيره مته ، لأن الظاهر أنه حصل للجهة لإعاج يرره من الغير فَرُد ما وقت للمنقود دلى من يره مؤزلة يوم موته ( لأن القاضي فروج آله الغائب والمجنون وعنده ولة أن يكاتبها ويسبها ) كذا في الفصول العاصية .

( كتاب المنقود ) ( قوله هو لغة من فقدت الشيء

( الخ ) قال في الزهران وهو مشتق من الفقر والاسم في اللغة من الأحدا وتقول فقدت الشيء أي أضلته وفقدته أي طلته وكذا المتعين تتحقق في المنقود وقد حل عن ظهره وغيم في عليه قوله ويخاصم ) يعني الوكيل في كل ذن وجب بمقدوره أي عقد الوكيل ( وقوله فإن ادعى أحد على المنقود حقا

( الخ ) فمرغ على قوله ولا يخاصم في المثلن الذي لو أنه المنقود

( الخ ) قوله وإن رأى القاضي ستاع الشيء إلى قوله ذكره الإجماعي ( أول نعم ذكره الإجماعي لكن على سبيل الاستشكال على ما نص في المذهب بظاهره فإنه قال : ولا يخاصم في ذن لم يفر به الغريم إلى أن قال له ماله من نصن الحكم على الغلب ، ثم قال فإذا كان يتصن الحكم على الغلب لا يجوز عندنا قرا قضى به فاصرى ذلك جاز ، لأنه فصل مجتهد فيه فليقد قضاءه بالوافق فإن قبل المجتهد فيه لنس القضاء فبقي أن يوثق لقادة على إضاء آخر كما لو كان القاضي مخذول في قذف قدا ، ليس كذلك بل المجتهد به سبب القضاء ، وهو أن الشيء هل يكون حجة من غير خصم حاصر أم لا فإذا رآها القاضي حجة وقضى بها فقد قضاه كما لو قضى بتهادة المخذول في قذف . حكاه ذكر هنا وهو مشكل فإن الاخطاف في نفس القضاء وإلا لم يتصور إلا اخطاف في نفس القضاء ، فإذا كان الاخطاف في نفس القضاء فلا ينفذ حكمه فلا ينفذ حكمه في نفس القضاء ما إذا كان الاخطاف في وقعة حكم الحاكم بأحد القوتلن حيث ينفذ .

حكمته فيه من غير تفيد أحد لخر والاخطاف فيها قبل الحكم اهـ فَيَتَأَمَّل .

( وقوله ويتفق على آقربائه بالولا

( الخ ) يعني ما كان من جلس حقه كآله وهم والمناخير وتما الكلام عليه في التبيين ( قوله وظاهر الوأية ما ذكرها ) هكذا ذكره الإجماعي والزهران .

وقال شيخ الإسلام

وفي الزهران وحكم بمنزله بعد تسعين سنة على التقضي بدوا لرافق بالاسم القديم بمسعين سنة ، لأنه قبل المقدور والفخص عن حال القرآن أنهم ماله أو لا غير ممكن لو فيه خرج .

( كتاب القبط ) وهو لغة ما يلقط أي يرفع من الأرض فعمل بمعنى مفعل ثم غلب على الصبي لشود وباضيا وماله ، لأنه يلقط ، وخر ما مؤزلة طرحة آله خرفا من العيلة أو فورا من الهشة ( لدب رقه ) إن لم يخف هلاكة بأن جديي الأناصر ، لأن فيه إظهار الشفقة على الأطفال وهو من الفعل اللعلل ( ووجب أن خيف هلاكه بأن وجد في مفازة ونحوها من الهلاك كمن رأى أغنى يقع في البر ونحوه وجب عليه حفظه عن الوقوع ، وفوق من كفاية لحصول المقصود بالقض ، وهو خر رأ بحجة رقه ، لأن الأصل في بني آدم الحرية فكأنهم لو ولد آدم وحواء ولأن الأصل في دار الإسلام أيضا الحرية لم آله خر في جميع الأحكام حتى أن قافة لبحد لا قاذف آمنه لآخر ولد منها لا يعرف له أب ورفقة وجانبه في بيت أمال وآزله له ، لأن الغرم بالغرم ( اتفاق المنقط عليه فَرُد لا يكون دقا عليه ) أي القبط ( وإن أمرة ) أي المنقط ( القاضي به ) أي بالوافق ( أي صاحب رأ أن يقول على أن يكون دقا عليه ) فحينئذ يكون دقا على القبط بترجيح به المنقط عليه ، لأن القاضي وآية عليه ، وإنما قال في الأصل ، لأن مخذوا أمر القاضي بالوافق عليه يكفي في الرجوع على القبط فيما ذكره المحاضر كما إذا قضى دقا على شخص فمره فإنه بترجيح عليه وفي الأصل لا بترجيح إذا أصرح بما ذكر ، لأن ملطقة قد يكون للترجيح فلا بترجيح عليه بالاحتمال ( فإن ادعى المنقط الوافق كما ذكر ) أي يقول القاضي على

أن يكون دقا عليه ( فكأنه ) أي القبط المنقط ( لا بترجيح آلا بيئته ) بخلاف الواسي إذا اتفق على الصغير حيث يصدق في الإلفاق المتعارف ولما يحتاج إلى بيته ( أي المنقط أن يتفق عليه وآل القاضي أن يأخذه منه فإنه ) أي القاضي ( لا يقفه ) أي القبط ( إلا ببيته على كونه لقيطا ) لأنه شهيد لا بحتمال أن يكون ولده أو نعين من طرته نقدة ، وإحال يهذه الجهة لينفع الثقة عن نفسه وإذا قامها قبلها القاضي بلا خصم حاصر ( وتعدا ) أي بعد البيته ( الأولى قوله إن علم عيزة ) أي عجز المنقط ( فإن أعين بعد ما قبله إن ( وضعه ) أي القاضي ( عند آخر فقلته الأول ) ( فغير ) أي القاضي ( مخبر ) بين اللقع وعنده ( ولا يؤخذ من أخيه ) لستيقبه بالأخذ ( وإن طفعا ) أي أخذه ( إلى آخر ) ( إلى آخر ليس له آلاخذ منه ) لسانطحقه . كجاء القبط ( وقوله بأن يوجد في الأنصار ) المراد وجدانه في موضع لا يخاف عليه الهلاك سواء كان مصرا أو قرية ( قوله وفوق من كفاية لحصول المقصود بالقبض ) قول ظاهر أنه إذا لم يوجد عند عيزة يكون فرض عين عليه

( وتسبه ) يثبت ( ممن وعاده لو ) كان المذمعي ( رجلى ) فيكون ولدا لهما كما في الجارية المشتركة ( أو ) يثبت ( ممن نصفها منها ) أي الرجلين المذمتين ( علامة به ) فله حينئذ يكون ولدا لهما صدف دون الآخر ( أو ذات زوج ) عطف على رجلين أي ولو كان المذمعي امرأة ذات زوج فله يكون ولدا لهما ( إن صدقها ) أي الزوج ( أو يرهنت ) هي على آله ولها ( أو ) كان المذمعي ( المرائلن فرهنت كل ) على آله ولذا فله يكون ولدا لهما ( أو عدا ) أي ولو كان المذمعي عدا يثبت نسبه منه ( فيكون خرا ) ، لأن الأصل في دار السلام الحرية ( أو ذات يثبت نسبه ما فيكون مسلما إن لم يكن في مفرهم ) أي مفر المذمتين ، بل في مصر من أنصار المسلمين أو قرية من قراهم أو موضع فيه كفا ومنسلتون ( وودعا ) إن كان فيه ) أي مفر المذمتين بأن وجد في قرية من قري أهل الدمة أو تبعوا كسيته ( ما صد عليه ) من المال ( أو على دابة هو عليه له ) أي لقيط أينما؛ للظاهر ( حرفة ) أي المنقط ذلك المال ( إليه ) أي القبط ( بأمر القاضي ) لأنه ما لا حناغ وللقاضي وآية صرف يله إليه ( وقيل خوبه الأصل ، لأن لقيط ظاهرا ولدا ولداة الإلفاق عليه ( للمنقط فحينئذ ) أي ما أو وهب لقيط ، لأنه لمع مخض ( ونقفا حيث شاء ) ذكره قاضي حان ( ونسليمته في حرقه ) لأنه من تأديه وحفظ حاله ( لا الكاكة ) لبقاء سبب الوأية من القرابة والملاك ولحكومة ( ولا تصرف في ماله ) كما لم فإن وآية التصرف ليعير أمال وهو

يحمل بلإي الكامل والشفقة الوأية والمؤجر وفي كل ههما أحدهما .

( ولو لا ) ( إجرائه ) لأنه لا يملك الثلاث متعديه قائمه أمه بخلاف أمه فإنها تملكها كما ذكر في كتاب الكراهية ( في الأصل ) اخرا عفا قبل لخر وإجرائه ، لأنه بترجيح إلى تأديه ولو أن وآية الجامع الصغير ( ولو أن بخنه ، فأن قبل وهلك به ضمن ) كما في الحديث .

( قوله وتسبه يثبت ممن ) ( عاده ) يعني إذا لم يتبعه المنقط استحسانا ويكون أحد يحفظه من المنقط على الأصح ( وقيل يصح في حق النسب دون إطلاق لقب المنقط ، وإن ادعاه المنقط فدعوه لمنقط أولى وإن كان دقا والآخر مسلما كذا قال الإجماعي ، ثم قال والمسلمين أحد من المذمعي عند النزاع ، لأنه ألق له إذا كان خرا ، وإن كان عدا فالذمى أولى ، لأن الترجيح بالإسلام يكون عند استواء ولا استواء ، وكذا المعتد لا يترجح بالشيء اهـ .

( وقوله ولو كان المذمعي رجلى ) ( أول بأن أخص ما كذا في الزهران .

وقال الإجماعي وذلك عند عدم الترجيح لأحدهما من بدأ وبيته أو دكر عادية .

اهـ .

قول آخر حرية أو إسلام أو سبقت دعوا أحدهما فهو إبه لعدم النزاع ولو ادعى الآخر دعوا آلا بيئته وقوله ودعا إن كان فيه لا يخفى ما فيه من الفصور ، لأنه صادق بما إذا كان المنقط له من مفر المذمتين مسلما وذلك مختلف فيه ففي كتاب القبط العيزة لمكان وفي رواية ابن سبعة عن محمد العيزه قرا جد ، وفي رواية أيهما كان موجبا لإسلامه فهو المنقود وفي رواية يحكم وآيه اهـ .





جماعة (بلى كفى واحد) إذا حلت فيه حرط الإذن لهم بها ؛ لأن الشليم حرط لصنوده مسجدا عندهما خلفا إلى يوسف ويحترط على كل من تسليم يد في يده خو في المسجد بالصلاة فيه وهذا الوجه وأوجه الأثر ل مع إباحة هذا الحرط إلى الوهاب وروايه يحدد خروج الوقف عن ملك الوهاب ، وأوجه الثاني يحدد بمنزلة الوهاب أروم الوقف بالظن إليه وخروجه عن ملكه أيضا لأنزومه بالظن إلى الوهاب أن خرج من الملك ، وأوجه الثالث لا يحدد خروجه عن ملكه ما دام حيا ولا لزومه بالظن إليه لخروج روجعه إلى بالظن إلى الوهاب أن خرج من الملك ، ثم ألهمنا بعدما

خلفا لما في عدم زوال ملك الوهاب ، وقاد يرواه اختلاف فيما يذهب إليه الوهاب فذكره بقوله ( ولم يتم ) عطف على قوله لم يتم يعني بغير إتمام واحد الأمر والمدكورة لم يتم (أما يذكر مصرف مؤبد عند محسد ) ، لأنه تصديق لمتعلقه أو العلة أو قد يكون مؤقدا وقد يكون مؤبدا فمتعلقه لا يدل على التأيد فلا بد من النصيب ( هـ ) ( وقف على أركانه ) مثلا بأن قال وقفه على أركانه ولم يرد عليه ( والقرضوا ) أي الأثر إذا ( عاد ) الوهاب إلى الملك (عنده لكونه منقطع الآخر ) ( وقت ) بأن قال وقفه إلى مندر سبين مثلا ( بطل ) الفقا ، لأنه كالتوقيف في البيع ( وعذابي يوسف يتم بملوه ) أي بدون ذكر التأيد ؛ لأن المقصود القرب إلى الله تعالى وهو تارة يكون بالمصرف إلى جهة يؤتمهم (فقطاهه وأخرى بالمصرف إلى جهة لا يؤتمهم ذلك فصيح في الفصائل تحصيل المقصود الوهاب ( وإذا ) ( القطع ) المتوقف عليه كالأثر مثلا ( مصرف ) الوقف عنده ( إلى الفقراء ) فالصحيح أن التأيد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عذابي يوسف ؛ لأن قوله وقتا أو تصدقت بتفضي الوالة إلى الله تعالى وهو بتفضي التأيد فلا حاجة إلى ذكره كالتعلق كما سنأتي وعند محمد يشرط ذكره لدا مر .

( وهو ) أي الوهاب ( عده ) أي عذابي يوسف ( إسقاط ) أي شرع إسقاط ملك الوهاب عن العون ( كالتأخير ) فإنه إسقاط لحق التوكلي ؛ لا تنيلك إليه ) لا يستغني تعالى عن ذلك ؛ لأنه لائلك للوقف والوقف ( ولا العبد ) وأما

لجانب يئمه وسائر تصرفاته ( فخرجه ) أي أبو يوسف الوقف عن الملك ( بنفس القول ) بلا حاجة إلى القضاء وغيره ( ويجوز الشرع ) بأن القسمة من قيمة القرض ؛ لأنه لأجازه وعنايته فيما يقسم بالقيمة وأصل القرض عده ليس بشرط فكذلك يستثنى وقد عرفت أن الوقف عده إسقاط الملك لا ليقض الشرع لا يمتنع إلا عفا فلا يمتنع الوقف أيضا ( وبه يعني متابع العرف وعند محسد متعلق ) ( لغزاه على الله عليه وسلم لغز زحني الله تعالى عنه تصديق بأصلها لا بإيجاب ولا يوجب ولا يورث ) ( فيشرط ) أي محسد ( التسليم ) أي تسليم الوقف الوقفي المتوكل ( والذين ) أي قض المتوكل الوقف كما في الصلقة المتقدمة ذكر النسيب بها فإليها لا يؤول عن ملك المتصدق بمنزلة القول بل بتسليمه وقض الفقير ، وذلك ؛ لأن الشليم من الله تعالى لا يتحقق فضلا لما مر ؛ إلا أن ما يثبت له تعالى من الحق في الصلقة يثبت في حين التسليم إلى العبد فزول منزلة الصلقات والإكراه ؛ ولما لم قبل التسليم لصان يده مستحق عليه والشرع لا يكون سببا لاستحقاق على الشرع ( ويمتنع ) الشرع فيه قبل القسمة ( بأن أصل القرض عده شرط فكذلك ما يتم به القرض وعنايته فيما يتحصل القسمة وبما لا يتخيلها يصبح مع الشروع حتى لو وقف بصفت الحتام جاز ( كالمصلحة ) المتقدمة فإنه اعتبر الوقف بها فإليها لا يتم في شراح يقسم كما إذا ل تصدقت بصفت هذه الزايع المقصود على هذا الفقير فإليها لا يتم ما لم يقضه ذلك الفقير

ويتم في شراح لا يقسم كصنف الحمام ( وبه يعني متابع بخارى ) قال في منجيع الفتاوى ؛ ثم على قول محسد لو كانت الأثر من بين رجلين فصلقا بها صفة موقوفة على المسكين أو على زوج من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ونفعها على قيم يقيم عليها كان جازا ؛ لأن المنافع من العون على قوله هو الشرع وقت القرض لا وقت العقد وهذا لم يوجد الشرع عند العقد ؛ لأنها متصلة بالأثر ص جملة ، ولما وقت القرض ؛ لأنها سلمت للأثر جملة ، ولما تصديق كل واحد منهما يصنف هذه الأثر من شراح صفة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متوكلا على حد ولا يجوز لأحد الشرع وقت العقد ؛ لأن كل واحد منهما بمنزلة باشر عقدا على حد ، وتمكن الشرع وقت القرض أيضا ؛ لأن كل واحد من المتوكلين يقض نصفا شراعا ؛ فإن قال كل واحد منهما لمتوكله يقضي مع نصيب صاحبه جاز ؛ ولما تصديق أحدهما بصفت الأثر صفة موقوفة على المسكين ، ثم صدق الآخر بصفتها كذلك وجعله بذلك قيما واحد جاز ؛ لأنه إن وجد الشروع وقت العقد لم يتم وقت القرض ؛ لأن المتوكلين قض الأثر جملة وهذا سلمنا إليه جملة ، وكذا لو جمنا القولية إلى رجلين معا ؛ لأنها صار كمتوكلا واحد ، وكذلك لو اختلفت جهة الوقف جاز ، وكذا لو كانت الوهاب واجبا فجعل نصف الأرض وقفا على الفقراء وشراعا والنصف الآخر على أمر آخر جاز وهذا كله على قول محسد أما على قول أبي يوسف يجوز الوهابي كلها ؛ لأن الوقت عده يجوز مقوص غير مقصوم .

وتمتنع شراح ( وأما آخر ) بقول أبي يوسف وبه يفتي .

( كتب الوقف ) قوله قوله حسن العون على ملك الوهاب يعني على حكم ملك الوهاب ( قوله قلتم يصح في رواية ) قال في الزهان وذكر في الأصل كأن حيفة لا يجوز الوقف فاحذ الشاين بظاهر هذا اللفظ ، وقالوا لا يجوز الوقف عده قلنا مرادة أن لا يخطأ لأمرنا فاما أصل الجواز فثبت عندها هـ .

وذكر وجهه ( قوله أو لم توث إذا علق به ) قال في الزهان وأضيف إليه ( قوله أي لا يكون أن الوقت لأمرنا أو باحد أمر ) أربعة يعني لزوما حاليا أو ماليا لما سنذكر ( قوله أو لوجه الثالث ) الخ ) قول هو وأوجه الثاني سواء من حيث ألهمنا يحدد الخروج والروم يثبت الوهاب بخلاف الأول والأربع إذ لا يتوقف فيها على التوث وتفيد ألهمنا أن كان الوهاب حيا ( قوله يعني بعد ما لم يباحد الأمر والمدكورة ) يعني عذابي حيفة ( قوله ولم يتم ) لا يذكر مصرف مؤبد عند محسد ( قول فيه تأمل ؛ لأن طهارة شامل لوقف المسجد ولما مخالفة لمحمد في لزومه على الصورة المتقدمة بل هو من حق لإتمامه في لزومه لما قال في الزهان ، وتوبل أبو يوسف ملك النبي عمدا بتا مسجدا بقرله جملته شراحا وخرط إقراره عن ملكه وحصة وأجر فيه في رواية ( وأصله جماعة فيه يذهب في أخرى هـ .

( قوله هـ وقت على أركانه والقرضوا عدا الوقت ) قول لا يخص هذه الصورة بمحمسد لما سنأتي أن أبو يوسف فرق بين قوله أرحمي موقوفة وبين قوله أرحمي موقوفة على ولدي فإن الأول ليصح واللاي لا يصح ( قوله ولو بطل اتفاق ) قول

يؤد عليه ما في الحائية رجل وقت داره يوما أو شهرا أو وقتا معلوما لم يرد على ذلك جاز الوقف وتكون وقفا أيضا ( قوله وهو تارة يكون بالمصرف إلى جهة يؤتمهم فقطاهه وأخرى بالمصرف إلى جهة لا يؤتمهم ذلك فصيح في الفصائل ) قول لو بطل هذا ما في الحائية حيث قال فرق أبو يوسف بين قوله أرحمي موقوفة وبين قوله أرحمي موقوفة على ولدي ، فإن الأول لا يصح واللاي لا يصح ؛ لأن منطق قوله موقوفة ينصرف إلى الفقراء عروفا فإذا ذكر الأول صار مقيدا فلا يفي القوم هـ فإنا نل قوله وعند محسد حيفة فيشرط التسليم إلى المتوكل ( قول يعني في وقف غير المسجد وفي المسجد تسليمة الصلاة فيه كما في الزهان والبيان ( قوله وعند محسد صفة فيشرط التسليم والذين ويمتنع الشرع فيها قبل القسمة ) قول الفتاوى على قول محسد لما في الحائية مرادة وقت دارها في مذهبها على ثلاث تابات لها وأخرها الفقراء ؛ ولتن لها ملك غير النار ولا وارث لها غيرهن فلو ألت النار وقتها ولما كان لهن متعتن ما حين وهذا قول أبي يوسف والفتاوى على قول محسد هـ .

( قوله قال في منجيع الفتاوى إلى قوله وغير مقصوم ) قول هكذا هو في الحائية .

( وإذا لم ) الوقف ( ولم لا يملك ) أي لا يكون متوكلا لصاحبه ( ولا يملك ) أي لا يقبل الطيب لغيره بالبيع وتحوه لاستيخالة تملك الخارج عن ملكه ( ولا يعز ولا يرهن ) ليعين ألهمنا المالك ( ولا يقسم ) إذا كانت ( أي القسمة ) بين الوهاب والمالك ) أي إذا قضى بها جواز وقت الشراح وتقدم فضلا صار متعلقا عند كتابر المخلفات ، فإن طلب بعضهم القسمة فعندها لا يقسم وتنهاون ، وعندها يقسم واجتروا أن الكل لو كان موقوفا على الأرباب فإذوا القسمة لا يقسم .

كما في المنحط وهو معنى قوله ( لا المذكوف عليهم ) لما أن المذكوف ليسوا وإفراد لا يقع وتلك فقرز ولا ألهمنا يتع على الضالفة إلى الأفراد والمادة وجه التأيد لوجه في غير الطيبات ( إذا ل أبو يوسف المسجد ) عن ملك الوهاب ( بقوله جملته مسجد ) لأن التسليم ليس بشرط عده ؛ لأنه إسقاط كالأبنا في ( وشرط الصلاة كما مر ) أعاد ذكر المسجد ؛ لأنه ذكره أولا في لغنا ووجبات الأروم وذكره هنا لمخالفة أحكامه سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتوكل عند محسد ومنع الشرع عذابي يوسف وخروجه عن ملك الوهاب عذابي حيفة ، وإن لم يتحكم به الحاكم ( وإن جعل لجنه ) ( سرادا ) وهو مغرب سرادية بيت يفتح تحت الأرض للبريد ( لمصالحه جاز ) كما في بيت المنقليس ( ولو جعل لغورها أو جعل ( قوله ) أي فرق المسجد بيتا ( وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله عن ملكه ها ) أي لا يكون مسجدا وألا

يتمعه وتورث عنه إذا مات ؛ لأن المسجد يجب طروحه لله تعالى ولم يخص هنا لبقاء حين العبد متعلقا بأسفله أو بأعلاه فلا ثابت أحكامه ، وعن أبي يوسف أنه جاز الوجهين حين لم يبعد بصضرورة حيني لتسار ولعن محسد أنه حين دخل أي أجاز ذلك كله للضرورة .

( كما لو جعل وسط داره مسجدا وأذن للصلاة فيه ) حيث لا يكون مسجدا وألا يتم وتورث عنه ؛ لأن ملكه محيط بخواهه فكان له حق التمتع والمسجد لا يكون لأحديه حق التمتع قال الله تعالى ( ومن أعلمهم منع مساجد الله أن يذكر فيها سنة ) ( ولو خرب ما حولة واستبقى عنه ببقى مسجدا عذابي حيفة وآبي يوسف ) ولا يجوز إلى ملك بابه إن كان حيا وإلى ملك وارثه إن كان ميتا ( وعاد إلى الملك عند محسد ) لأنه عتية لقرية معينة ، فإذا القطعت عاد إلى ملكه كالمحضر في الحج إذا بيعت بالهذي ، ثم إذا ل الإحصار وأذنك الحج كان له أن يصنع بعينيه ما شاء ، ولهمنا أن القرية التي قضتعا لم يؤزل بخرب ما حولة إذا ل الشا في المساجد سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتوكل عند محسد ومنع وخيشة إذا استبقى عدها ) حيث لا يظن أن في الملك عدها جملتا لمحمسد ( والأربط والتأيد إذا لم يتتبع بهما ) فإلهمنا أيضا على هذا التحايف ( فيصرف وقف المسجد والأربط والتأيد إلى أقرب مسجد أو رباط أو بر إلى جهة يرفع على قولهمنا ( إذا أهد الوقف وأوجه ) بأن يبنى رجل مسجدين وعن لمصالح كل منهما وقفا

وقل مرسوم بعض المتوقف عليه ؛ بأن القرض مرسوم إمام أحد المسجدين أو مؤذنه مثلا بسبب كون وقفيه خرابا ( جاز لحاكم أن يصرف من فاضل ) الوقف ( الآخر إليه ) لإلهمنا حينئذ كشيء واحد ( وإن اختلف أحدهما ) بأن يبنى رجلان مسجدين أو رجل مسجد أو مؤذنة وقفا ألهمنا أوقفا ( ها ) أي لا يجوز لحاكم أن يصرف من فاضل وقف أحدهما إلى الآخر كما في التزانية ( وقف جماعة على الفقراء وسلمتها إلى المتوكل ) ثم قال يوصيه أخط من عليها قلنا كما قلنا كما لو فعل ما رأيت من الصواب فحفظه لهم لا بطل ؛ لأن الوقف بعد التسجيل يخرج من ملكه فلا يقدر وصيه على التصرف فيه ( إذا كان شرط في الوقف ) قبل التسجيل ( أن يصرف ) أي الوهاب ( عفا إلى ما شاء ) كما في الحائية ( جاز جعل شيء من الطريق مسجدا وعكسه ) كما في كتاب الكرمية من الخلاصة ، وفي الفصل العاشر من المعانية .

( و ) جاز لقت ( جعل الطريق مسجدا لا عكسه ) إذ يجوز الصلاة في الطريق لا لمؤر في المسجد كذا في المعانية ( و جاز ) أيضا ( أخذ آخر ) بحسب المسجد إذا ضاق على الشا بالقيمة كرها ) كما في منجيع الفتاوى .

( و ) جاز لقت ( جعل ) الوهاب ( الأولية لفسيه ) لأن المتوكل يستفيد الأولية منه فيكون له الأولية ضرورة لكنه بعد ذلك إن كان غير مأون على الوهاب فليقتضي أن يذروعه من يده نظرا للفقراء ، وكذا لو كان شرط أن لا يخرج صنف أو فاقص من يده وتولي غير ؛ لأنه شرط مخالفة لحكم الشرع ( وأجاز أبو يوسف جعل علة الوقف لفسيه ) يعني

إذا وقف وشرط الكل أو البعض لنفسه ما دام حيا وبعدة للفقراء بطل الوقت عند محسد وهال لغرات معنى القرية ياله الملك إلى الله تعالى .

وقال أبو يوسف يصح اعتبار الأبناء ؛ لأنه يذهب يجوز على جهة تقطع فيه ذ إلى ملك المالك ومتابع لبحي آخر ؛ بقول أبي يوسف وعليه الفتاوى لزوما لاس في الوقف كذا في الحائية وغير ها ( وأ جاز ) أيضا ( شرط ) الوقف ( أن يستبدل به أوليعة ويشترى بفسيه أو من آخر ما شاء ) ، ( فإذا فعل حازن الثانية كالأولى في شرطها بلا دحرها ، ثم لا يستبدلها بالية ) ، لأنه محكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الأولى لا الثانية ( وأما بدون الشرط فلا يملكه ) أي الشاين ( لا القاضي ) كذا في الحائية .

قوله أو جعل فلقه بنتي فلما ، أقول طاهره الله لا فرق بين أن يكون أثبت للمسجد أو لا إلى الله لا حد من القليل أن محل عدم كونه مسجد فيها إذا لم يكن وفقًا على مصالح المسجد وبه صرح في الاستيف فقال إذا كان الشراب أو العلو لمصالح المسجد أو كانا وفقًا عليه صار مسجدا ، وقوله كما لو جعل وسط داره مسجدا وأذن بالصلاة فيه حيث لا يكون مسجدا ) أقول لعل هذا خاص بما ذكر بعطف ما ذكر بعطف ما ذكر كان في خان لما قال في فتاوى قاضي خان من كتاب الشفعة وجعل له خان فيه مسجداً أفرزته صاحب الحدان وأذن لئلا يبالوا بين الصلاة للجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجدا ، ثم باع صاحب الحدان كل خيرة في الحدان من رجل حتى صار ذرنا ، ثم بيع منه خيرة قال محمداً للشفعة لهم لا بشرائهم في طريق الحدان ، وقد كان الطريق ممكوكا ههنا ينقصي صحة المسجد في داخل الحدان والمسألة وقعة الحال كما في مساجد خانات بعض .

قوله لأن ملكه محيط بحرانيه ، قال ابن الهيثام وعن كل من أبي حنيفة ومحمداً أنه يصير مسجدا ، والله لما روي بجعل وسط داره مسجداً وأن يصير مسجداً لا بالطريق دخل فيه الطريق لما ذكره كالأجازه ( قوله ولو خرب ما حوله واستغنى عنه يغني مسجد عبدني حنيفة وأبي يوسف ) هو المفتي به لما قال في البحري القدسي قال أبو يوسف هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة لا يغير ميزاناً ولا يجوز نقله ونقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وهو الفتوى ا هـ .

وفي خواتم المؤمنين هو مسجد أبنا وهو الأصح فلو بقي أهل

المنجعة مسجد آخر فاجتمعوا على تبع الأول ليصرفوه إلى الثاني فالأصح أنه تسن لهم ذلك (قوله وقوله حصير المسجد وخيشته إذا استغنى عنها حيث لا يظلمان في المملك عندهما ) أقول قباغ وتصرفت فتنة أبي خواتم المسلمين فإن استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى مسجد آخر عبدني يوسف كما في الخاتمة .

وفي الزهراء ينقل الحصير والخيش إلى مسجد آخر على الصحيح من مذهب أبي يوسف أي يبيها القم لأجل المسجد ا هـ .

قوله جاعلاً للمحبد ) قال في الخاتمة والفتوى على قول محمدرحمته الله .

ا هـ .

قوله قصر وقت المسجد

الخ ) عطف ما ذكره في الحادي القدسي من الفتوى بخلاف هذا .

وفي نية الغرض سئل علي بن أحمد عن مسجد خرب ومات أهله ومجعله أخرى فيها مسجد هل لها بها أن يصرفوا وجه المسجد الخراب إلى هذا المسجد ؟ قال لا ا هـ قوله جاز جعل شيء من الطريق مسجداً ) بقية الزملي بقوله وكان ذلك لا يضر بأصحاب الطريق ، وكذا في فتح القدير ا هـ .

وظاهرة أن يغني أنه حكم المسجد ، وقد قال في جامع الفصولين المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل أنه لو رفع عطاءه طريقاً كما كان قبله ا هـ .

قوله أو عكسه ) يعني يجوز جعل شيء من المسجد طريقاً قال الزملي وجاز لكل أحد أن يميز فيه حتى الكلاز إلى الحطب والجذير والأشياء لما عرف في موضعه ولا تسن لهم أن يذبلوا الأدواب ا هـ .

قوله جاز أيضاً جعل الطريق مسجدا

الخ ) فيه نوع استيذان بما تقدم

أنه لا يقال ل ذلك في اتخاذ بعض الطريق مسجداً وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقييده بما إذا لم يضر كما تقدم ولا شك أن الشرع ظاهر في اتخاذ جميع الطريق مسجداً لبطال حق العامة في المرور المتعدد بمنزليهم وغيرها فلا يقال به إلى بالتأويل بأن أراد بعض الطريق لا كله فليأتمل وقوله لا عكسه ) يعني لا يجوز أن يؤخذ المسجد طريقاً فيه نوع فله فله لما تقدم إلا بالطرر لبعض الكل ونقل المسألة في فتح القدير ، وقال لا يؤهم جعل الرجة مسجداً وقوله كما في الخاصة إذا أن قوله وعلى القلب ينقصي جعل المسجد رجة وفيه نظر .

ا هـ .

فكيف يجعل طريقاً وفيه منقطع خرمة المسجد فليأتمل ( قوله فلا يملكه إلا القاضي ) يعني به العالم إن رآه مصلحة كما في الزهراء .

( صح ) وقت البقار وغيره وأكرهه ) وهم عبدة وسائر آلات الحراثة ( نية الفقار ( لا المتقول ) لأنه لا يتأيد ( وعن محمداً صحته في المتعارف ) قال في الزهراء وزاد محمداً ما يعرف وقته كالمصاحف والكتب والحدود والقنوم والفاس واليشار والأجازه وديها والقنور والتمزاجل ، إذا وقت متحفاً على أهل مسجد بقار الفرائد أن كانوا يخصص جاز ، وأن وقت على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون مقصوراً عليه ، وأما وقت الكتب فكان محمداً بن سلة لا يجره ولا يضر بن يحيى ليجزؤه وقت كنية والفقهاء أبو جعفر ليجزؤه فيه ما أخذ كذا في الخاصة وعن التصاري وكان من أصحاب زكريا ومن وقت المزارع أو الطعام أو ما يكال أو ما يؤخذ ليجزؤه ذلك ؟ قال نعم .

فيل وكيف ؟ قال يبلغ الزراهم متصارفة ، ثم تصدق بقتلها في الوجه الذي وقت عليه وما يكال وما يؤخذ ليعا فليقع فتنة متصارفة أو بصناعة كالزراهم على هذا الكثر من الجحطة كما في الخاصة .

قوله صح وقت المعاف وغيره وأكرهه

الخ ) هذا قول أبي يوسف ومحمداً ( قوله وعن محمد بن حنفية في المتعارف ) قال في الزهراء وزاد محمداً ما يعرف وقته كالمصاحف والكتب والحدود والقنوم والفاس واليشار والأجازه وديها وما يحتاج إليه من الزاوي في غسل المذوي وعليه عامة الشايح منهم مشيئ البتة الشرحسي كما يجوز التقاضي بالسلاح والكرارح وبه يغني قوله وعن التصاري وكان من أصحاب زكريا

الخ ) أقول طاهره أن هذا قول التصاري .

وفي الخاتمة نقله عن زكريا حيث قال وعن زكريا قوله فعلى هذا الكثر من الجحطة ) أقول إن كان المراد أنه يتلغ فتنة متصارفة فلا حاجة إلى ذكره بعد قوله وما يكال

الخ ) ذكره مكيلاً وأما فعل الكلام له فنية خلت لما قال قاضي خان بعدما تقدم وما يكال يؤخذ ليعا فليقع فتنة بصناعة أو متصارفة كالزراهم قالوا على هذا القياس لو قال الكثر من الجحطة وقت على شرط أن يفر من الفقراء الذين لا يذبل لهم فزروها بالفسهم ، ثم لاخذ منهم بعد الإذن لك فزروهم من الفقراء هذا أبداً على هذا الوجه ا هـ فليأتمل .

( تنى على أوجه فقوله ) أي البناء ( باديها ) أي الأرض ( لم يجر ) ، بأن الأصل فيه المعاف ، لأنه لما يتأيد بالحق به ما يتبعه وما يوزد فيه الثأر وما يوزد في التعامل بقي البهي على الأصل القياس ( وقيل جاز ) في الكلي ، ولو وقف البناء فصداً لم يجر في الصحيح .

وفي القامعية عن أبي حنيفة أنه إذا جاز وقف المنقرة والطريق كما أجاز المسجد ، وكذا القطرة فيجعلها رجل للمسلمين ويتصرفون فيها ولا يكون بناؤها موزناً لوقته ، ثم قال وهذه المسألة دليل على جواز وقف البناء وذكر في الأصل أن وقت البناء بدون أصل لما لا يجوز .

قوله وفي القامعية

الخ ) أقول وفي الخاتمة أيضاً عن زياد حيث قال وحكى عن الحاكم المعزوف بمنزلية أنه قال وجئت في الواويع عن أبي حنيفة رجمة الله أنه أجاز وقف المنقرة والطريق كما أجاز المسجد ، وكذا القطرة فيجعلها الرجل للمسلمين ويتصرفون فيها ولا يكون بناؤها موزناً لوقته ، خص بناء القطرة في سلطان الميراث قالوا الأول ذلك إذا لم يكن موضع القطرة ملك الأبوي وهو المتعدد والمظاهر أن الإنسان يتخذ القطرة على الشهر العام وهذه المسألة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل ا هـ .

وفي كفاي السنة ولو وقف البناء فصداً لم يجر في الصحيح ا هـ .

وقال قارئ الهداية في فتاوه وقف البناء والغرس دون الأراضي الفتوى صحة ذلك .

ا هـ .

( ولو ) تنى على أرض مؤوقفة ليجزؤه ( فوقفه ) أي البناء ( أي أملك الجهة ) جازياً بالاحتياج ( لا اتخاذ الجهة ) ولو وقفه لغرضها ( حلف فيه ) قيل جاز وقيل لم يجر ، ثم الوقفا إذا احتاج إلى العنارة (عجب عنارفه ) سواء ( شرط ) (الواهب العنارة أو لا ) فإنها إن لم تكن مشروطة لصاحبين مشروطة قبضا ، بأن مقصور الواهب إذا أملك أهله مؤبداً على المتصرف وهذا إما يحصل بإصلاحها وعنايتها فيقت شرط العنار قبضا ، والنايت كالتبث نعماً (على الموقوف عليه ) فمطلق يجب أي يجب على الموقوف عليه عنارفة بمال نفسه ولا يؤخذ من الملقه شيء .

( لو ) كان ( مؤبداً ) بأن ذكر داراً على سكنى أولاده مثلاً ، لأنه المستغنى به والغرم بالغرم ، ولهذا يكون لنفقة العبد الموصى بجهنمه على الموصى له بها ( ووالاً ) أي وإن لم يكن مؤبداً ( بتأديها ) أي بالعنارة ( من عليه ) أي غلة الوقف ، بأن الوقف إذا كان على غير معين لم يمكن مطالبتهم بها لكتريتهم ، وغلة الوقف أقرب أموالهم فحبب منها ( ولم ترد في الأصح ) يعني إنما تجب العنارة عليه بقدر ما يغني على الصدقة التي وقفه المالك عليها ، وإن خرب بيتي على تلك الصدقة ؛ لأنه يصفيه صار غلة مستحقة الصرق إلى الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والله مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له إلى جهة غير مستحقها أو برصاة .

( ولو ) ( أي ) أي المتعين ( عن عنارة الوقف أو عجز عنها ، عشرة الحاكم ) بأن اجزؤه عشرة ( بأجزؤه فردة إليه ) أي لتصرف

عليه ( ولا يجر ) أي الباقي ( عليها ) أي العنارة ؛ لأن فيها إللاف ماله ولا يجر الإنسان عليه كما لا يجر صاحب البئر في المزارعة ولا يكون إذؤه وحى سلطان حقه ، لأنه في حيز الرد ولا يسمال أن ينشع لبرصاء به ، وينشع حذراً من إللاف ماله فلا يتغل بالثأر .

ولا يجوز اجزؤه من أنه السكنى ) إذا دلالة له عليها ؛ لأنه غير مالك ولا نائب عنه بل يؤجره المتولي أو القاضي ( وصرف نفقته وتمتة إليها ) أي العنارة إن احتاج الوقف إليها يعني أن نفقته الوقف إن صلح بأن يصرف إلى عمارته صرف إليها وآل يبيعه الحاكم ، ويتصرف فتنة الرها لئلا يبدل إلى مصرف اللئلا وإن لم يتجحف لحفظ الحاجة ولم ينقسم بين مصارفه ) لأنه جزء من الثمن وحققهم في البقاء يتابعيه دون الثمن ، لأنه حتى الله تعالى أو حق الوقف فلا يصرف إليهم ما تسن حفا لهم .

( الواهب إذا افتقر واحتاج إلى الموقوف يرفع إلى القاضي ليفسحه إن لم يكن مسجداً ) كما في الخاصة ( وفسحه لو ) كان ( لو ارت الوقف كان حكماً يسلطن الوقف وآل فلا ) قال في منجعي الفتاوى القاضي إذا أطلق تبع وقف غير مستحل إن أطلق لو ارت الواهب كان ذلك منه حكماً يسلطن الوقف ، ويجوز نيئة ، وإن أطلق لغرم وارديه لا ، بأن الوقف إذا بطل عاد إلى ملك وارث الواهب ويتبع مال الغرم لا يجرز

قوله الواهب إذا افتقر واحتاج إلى الوقف يرفع الأمر إلى القاضي ليفسحه إن لم يكن مسجداً ) أقول قد تقدم أن الوقف لا يلزم إذا باحد أمور أربعة منها ما لو علقه بغيره ومنها ما لو وقفه في حياته وبعد مماته مؤبداً وذكر أن في هاتين الصورتين لا يلزم إلا لموت وما دام حياً له أن يرجع عنه من غير تفصيلي بين كونه عبداً وفقيراً بامر قاضي أو غيره فليأتمل مع هذا ، وكذلك قوله وفسحه لو لو ارت الواهب الخ مع لزوم الوقف بالتطير بالتموت وبلاضافة إليه .

(أقر بوقف صحيح وبأهله أخرجه من يد دووارة بطلب جليلة ) أي أنه لم يقف ولم يخرجته من يده (جاز) أي الوقف (وتس لة ) أي إياه (أن يأخذوا كاستسنع غداة ) في القضاء كذا هي الحائِية .

(الوقف في مرض الموت كإهية فيه ) فقتر من المثل ويشترط فيه ما يشترط فيها من القصد والبرار ( فإن خرج من المثل وأجازة الوارث ) غداً ) في الكل ( وأما بطل في الوايد على المثل ) وإذا أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجاز وبطل في البقية ( أي أن يظهر فليقتل ما لم يخره فليقتل في الكل ) كذا هي الحائِية ( الوقف ) إما ( للفقراء ) وغير طاهر ( أو للأغنياء ) ثم الفقراء ) كانوا على الأولاد والأغنياء وتهد القراحيهم على الفقراء ( أو يشتري فيه الفقراء ) أي الفقراء والأغنياء ( كالإبانت والجنات والتماريق والمسجد والسقايات والقاطر ) ونحو ذلك .
وقوله الوقف في مرض الموت كإهية ) قول ( أن الله إذا وقف على بعض الورثة ولم يخرجته إليهم ) لا يتطلأ أصله ، وإنما يتطلأ ما جعل من أصله لبعض الورثة دون بعض فصرف على قدر مزاويهم عن الواقف ما دام لموقوف عليه حياً ، ثم يصرف بعد موته إلى من حرة الوقف ، لأنه وأصية تزوج إلى الفقراء وليس كوصية لو ارث ليطل أصله بالرد نص عليه جلال رجمة الله فقتله لهذه العيلة .

فصل ( يتبع شرط الواقف في إجارته ) حتى إذا شرط أن لا يخرج أكثر من ستة والثامن لا يخرج من أصلها ستة وكان إجار لها أكثر من ستة أدّر على الوقف والوقف للفقراء قلنس فليتم أن يخالف حرة وق يخرج أكثر من ستة بل يرفع الأمر إلى القاضي حتى يخرج القاضي أكثر من ستة ، لأن القاضي ولاية النظر للفقراء والأغنياء والمثلت ، وإن لم يشترطه الوقف فليتم أن يخرج أكثر من ستة بلا إذن القاضي كذا هي الحائِية ( قلر ) ( أهدل ) الوقف ( مئذنها ) أي لم يئسها ( قيل فليقل ) أي يفي على أطرافها ولا يهد بمدة فليتم أن يخرج كيف شاء جازاً على متن الوقف ( وقيل يقدر ستة ) سواء كان الوقف داراً أو أرضاً لإياداة الخياط في أمر الوقف ( وبها ) أي بالسته ( يعني في المأار ) ( بأن المدة إذا عانت يؤخر إلى إبطال الوقف فأن من ردة يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان ونحوه مالمكان ) وبذلك سيق في الأرض ( يعني أن الأرض إذا كانت مما يؤزرع في كل سنة لا يخرجها أكثر من ستو وإذا كانت مما يؤزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سبين مرة كان له أن يخرجها مدة يستمكن فيها المستأجر من الأرضة ( وبالمثل لا يخرج ) لا يقل من آخر المثل قطعاً للشرع عن الوقف ( فلو رخص أجرة ) بسبب من المأاب بعد العقد على مقدار ( لا ينسخ ) العقد لزوم العتزر ( ولو زاد ) أي أجرة ( على آخر مبله قيل يعقده به ) أي يأخر مبله ( وأما ) أي من الزمان ( قلاني ) من الزمان .
وأما القاضي فله حيشته من الأخير الأول ( وقيل له ) أي لا

يعقده به (أ ) كإياداة واحد لعتان ) في الأخيرة إذا استأجر أرض وقف ثلاث سبين بأجرة معلومة هي آخر المثل حتى جازت الإجارة فرخصت إجارها لا فيفسخ الإجارة وإذا أجاز مبلها بعد مضي مد وقعي ولاية فإى الشرعدي لا يفسخ العقد .
وعلى رواية حراح الطحاوي ففسخ ويجزأ العقد وإلى وقت الفسخ يجب المسمى وزيادة الأجرة لعتذر إذا دامت عند الكل حتى لو زاد واحد لعتان لا لعتذر وعلى رواية الشرح لو زاد امت الأجرة فرحسي المستأجر الأول بالإياداة كان هو أولى من غيره ( ولا يخرجة المذكور في عليه ) كالإمام والمدرس والأراد ويخرجه بعد تصرفهم في غيره ( لا يقرله ) أي بأن يجعل الوقف دونك إيجيد يتكون له حراً التصرف فيه ( حول أجرة بلون آخر المبل ) ( لومة تمامه كذا ) ( أب آخر منل صغيره بلونه ) أي بلون آخر المبل يعني لمة أيضاً تمامه إذ ليس لكل مئذنها ولاية الخط والإستيف كذا هي الصائِية .

(فصل) : ( قوله وإذا لم يشترطه الواقف قلنس فليتم أن لا يخرج أكثر من ستة بلا إذن القاضي كذا هي الحائِية ) قول ( أن الله خصها بالور ولم يذكر أنه إذا على المئذية إذا ن القاضي ، وتصله قال الفقيه أبو جعفر رجمة الله إذا لم يذكر الواقف في صل الوقف إجارة الوقف فإى المقيم أن يخرجها ويتبعها مزارعة فما كان أدّر على الوقف والوقف للفقراء فليقل أنه في الور ( ولا يخرج أكثر من ستة أما في الأرض أن كانت تؤزرع كل سنة لا يخرجها أكثر من ستة ، وإن كانت تؤزرع في كل سنتين مرة أو في ثلاث سبين مرة كان له أن يخرجها مدة يستمكن المستأجر من الأرضة هذا إذا لم يكن الواقف شرط أن لا يخرج أكثر من ستة ، وإن كان شرط ذلك إلى آخر ما قاله المصنف أول الفصل .
وذكر عتقة قاضي حان حرة داللة هي وإن كان الوقف ذكر في صل الوقف أن لا يخرج أكثر من ستة إلا إذا كان ألغ الفقراء كان فليتم أن يخرجها بنفسه أكثر من ستة إذا رأى ذلك خيراً ولا يحتاج إلى الموافقة إلى القاضي ، لأن الواقف أدن له بذلك ا هـ ، ثم لا قاضي حان وعن الفقيه أبي المثلث أنه يجوز إجارة الوقف ثلاث سبين من غير فصل بين المأار والأرض إذا لم يكن الوقف شرط أن لا يخرج أكثر من ستة ( وقوله يعني أن الأرض أن كانت مما يؤزرع في كل سنة

( الخ ) .
أخرج به الشن عن طهره وعلمت أن هذا قول الفقيه أبي جعفر رحسي الله عنه والقوى على إحقاق المثل كذا علقه خارج المصنع حيث قال ويحذر فقدي أن لا يخرج الصباغ قلت

سبين ، لأن رجمة المستأجر لا تتفرق في قل من هذه المدة ، ويخرج غير الصباغ ستة ، ويخر قول الإمام أبي جعفر الكبير ا هـ قوله ولو زاد على آخر مبله ( الخ ) قول وهذا يخالف علو الشرع لصادي الرعاون ولا تفنح الإجارة ( وإذا ن الأجرة في المدة بكثرة النحة من الناس بخلاف علو الشرع يعني لو زاد في نفسه لا رجمة واجب ولا قلعت طالب بل لعلو الشرع عند الكل لفنح الإجارة فأن كان في الأرض زرع لم يستخصم لا يفتن الأول بل يجب آخر المبل من حين الزيادة إلى البها هـ المدة ا هـ .
( قوله قول أجرة بلون آخر المبل لومة تمامه ( الخ ) طهره إذا المتوتري هو لتي يضمن تمامه .
وفي الحائِية حيلة حيث قال وصلى الصيم أو متوتري الوقف إذا أجزا وفقاً أو شرطاً لليم بلون المبل قال الشنخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل عن أصحابنا رحيمهم الله يتبعي أنه يكون للمستأجر غايب إلا أن الخفاف ذكر في كيه أنه لا يصير غايب ويؤزعه آخر المبل فيقل له قضى بهذا ؟ قال نعم ووجهه . ثم قال وقال بعضهم بأن المستأجر يصير غايب عند من يرى غضب العقار فأن لم يتقضى شيء من المئتر ول وسلم كان على المستأجر أجزا المسمى لا غير والقوى على ما ذكره أولاً أنه يجب أجزا المبل على كل حال ا هـ ( أن المصنف قرحنا في وصي ومنل .
وفي الحائِية ذكر مكان الوصي ألأب وعلط من قال أن المتوتري يضمن تمام الأجر بإجارته بلون أجزا المبل كذا في آخر مبل على المستأجر كذا ذكرناه .

وفي الحائِية حيلة حيث قال وصلى الصيم أو متوتري الوقف إذا أجزا وفقاً أو شرطاً لليم بلون المبل قال الشنخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل عن أصحابنا رحيمهم الله يتبعي أنه يكون للمستأجر غايب إلا أن الخفاف ذكر في كيه أنه لا يصير غايب ويؤزعه آخر المبل فيقل له قضى بهذا ؟ قال نعم ووجهه . ثم قال وقال بعضهم بأن المستأجر يصير غايب عند من يرى غضب العقار فأن لم يتقضى شيء من المئتر ول وسلم كان على المستأجر أجزا المسمى لا غير والقوى على ما ذكره أولاً أنه يجب أجزا المبل على كل حال ا هـ ( أن المصنف قرحنا في وصي ومنل .
وفي الحائِية ذكر مكان الوصي ألأب وعلط من قال أن المتوتري يضمن تمام الأجر بإجارته بلون أجزا المبل كذا في آخر مبل على المستأجر كذا ذكرناه .

وفي الحائِية ذكر مكان الوصي ألأب وعلط من قال أن المتوتري يضمن تمام الأجر بإجارته بلون أجزا المبل كذا في آخر مبل على المستأجر كذا ذكرناه .

( لا نفسخ ) أي إجارة الوقف ( بمنز المئزجر ) لأن العقد لغير كاتوكيل وألب ( وألوقف ألياًزاً ولو يؤزعه ) رعاة لحن المئزوف عليه ، لأن فيما إبطا له عتة فلو سكن المئزمن فيه يجب عليه الأجز ( ويضى بالعنان بإلأف متدعيه ) يعني إذا سكن رجل دار الوقف لو استكنه المتوتري بلا أجر قيل لا شيء ، على الماسي ، وعامة المتأخرين على أن عليه أجزا المبل وعليه القدي ، وكذا تدعي مال الصيم .
كذا في العمائِية ( وغضب عقاره ) يعني أن القدي في غضب العقار والمئزوف بالضمان نظراً لألوقف وتضى قضى عليه بالقيمة لا حذ منه القيمة فيشتري بها مئمنة أخرى فتكون على سبيل الوقف ، لأن هذه بدل الأولى كذا هي الاسروحية .
( قوله والوقف أن لا يؤزعه ) قول ( أن هذا قد فندم لأن الكتاب إلى أنه أعادة لرب عليه وجوب الأجز بسكنى المئزمن وحينئذ كان عليه أن يئن حكم سكنى المستجير إلا أنه يؤخذ بما عده .

( وقيل فيه ) أي الوقف ( الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالشيعة ) ( وإبانت أصله ، وإن صرحوا به ) أي شهدوا بالاشناع ، وقالوا عند القاضي لشهد بالشناع بعباف سائر ما يخو إليه الشهادة بالشناع كالتسب فإلهم إذا صرحوا بهم حينها بالشناع لا نقيل ، لأن الوقف حق الله تعالى وفي تجوز القول بنصرح الشناع حفظاً لألوقف بالقيمة لا رجمة ليس كذلك ( لا ) ( إبانت حراطيه في الأصح ) ، لأن الشهادة على أصل الوقف بالشيعة تجوز على الجواب المتأ ( وإن كان الوقف على قيم بأجابهيم ) ، وأما على الشرايط فلا هو المختار كذا في العمائِية ( وتبان المنصرف من الأصل ) يعني إذا شهدوا أن هذه المئمنة وقت على كذا نقيل فيه الشهادة بالشناع .
( متوتري في عرصة الوقف ) ( فهو ) أي البها ( يكون لألوقف ) فصرفت عتده إلى منصرف الوقف ( إن تاه من مال الوقف أو مال نساءه وتواه لوقوف أو لم يئو شيئاً ، وإن تابت نفسه وأشهد عليه كان له ) أي المتوتري نفسه ( وألأخبي إذا تابت ولم يئو ) شيئاً ( هه ذلك ) ، وإن أدوى كونه لألوقف كان وفقاً ( كذا الغرض ) يعني أنه كإياه في جميع ما ذكرنا ( والغرض من المسجيد والمسجد متعلقاً ) أي سواء أدوى أو لم يئو ( ناع داراً ) ، ثم أضى أنه كتح وقفها وأل وقت علي ( لا يصح ) للتأضي قلنس أنه لا يخلف المتتوي ( ولو قامت البيئة قبلت ) كذا لو شهدوا على حذى أمية نقيل بما دعوى ( الأولية ) في أمر الوقف ( وألوقف ) ( قوله ) ( وأن لم يشترطها )

( وقيل فيه ) أي الوقف ( الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالشيعة ) ( وإبانت أصله ، وإن صرحوا به ) أي شهدوا بالاشناع ، وقالوا عند القاضي لشهد بالشناع بعباف سائر ما يخو إليه الشهادة بالشناع كالتسب فإلهم إذا صرحوا بهم حينها بالشناع لا نقيل ، لأن الوقف حق الله تعالى وفي تجوز القول بنصرح الشناع حفظاً لألوقف بالقيمة لا رجمة ليس كذلك ( لا ) ( إبانت حراطيه في الأصح ) ، لأن الشهادة على أصل الوقف بالشيعة تجوز على الجواب المتأ ( وإن كان الوقف على قيم بأجابهيم ) ، وأما على الشرايط فلا هو المختار كذا في العمائِية ( وتبان المنصرف من الأصل ) يعني إذا شهدوا أن هذه المئمنة وقت على كذا نقيل فيه الشهادة بالشناع .
( متوتري في عرصة الوقف ) ( فهو ) أي البها ( يكون لألوقف ) فصرفت عتده إلى منصرف الوقف ( إن تاه من مال الوقف أو مال نساءه وتواه لوقوف أو لم يئو شيئاً ، وإن تابت نفسه وأشهد عليه كان له ) أي المتوتري نفسه ( وألأخبي إذا تابت ولم يئو ) شيئاً ( هه ذلك ) ، وإن أدوى كونه لألوقف كان وفقاً ( كذا الغرض ) يعني أنه كإياه في جميع ما ذكرنا ( والغرض من المسجيد والمسجد متعلقاً ) أي سواء أدوى أو لم يئو ( ناع داراً ) ، ثم أضى أنه كتح وقفها وأل وقت علي ( لا يصح ) للتأضي قلنس أنه لا يخلف المتتوي ( ولو قامت البيئة قبلت ) كذا لو شهدوا على حذى أمية نقيل بما دعوى ( الأولية ) في أمر الوقف ( وألوقف ) ( قوله ) ( وأن لم يشترطها )

لأنه أخش من الجاني ( ويؤزحل لو حان كالوصي ) رعية لمتلحة لوقف ( وإن ) ( حراط ) الوقف ( أن لا يغرل ) لأنه شرط مخالف لفنح الشرع ( وأنه ) أي الواقف المتوتري ( وأخرجه ) ( صبح ) وإن لم يكن له جرية ( وإن شرط أن لا يخرج ) لأنه في معنى التوكيل ولا عزة بشرط ( طالب الأولية لا يؤلى ) كما لا يؤلى طالب القضاء .
( مرض المتوتري ) مرض الموت ( وقرض الأولية إلى غيره ) ( جاز ) لأن المتوتري بمنزلة الوصي والقوصي أن يوصي إلى غيره كذا هي الحائِية ( ولو ) ( مات ) أي المتوتري بلا تفويضها إلى غيره أو به ( فلأراني في نصب المتوتري إلى الواقف ) أي القاضي ( ثم ) إن مات الوقف فلأراني يهد إلى ( وصيه ، ثم ) إن مات وصيه فلأراني يهد إلى ( القاضي ) ويجعل المتوتري من أهل الوقف ما أمكن له الأجانب ( الأبني ) للمسجد ( أولى نصب الإمام ولوؤذن ) ( في المختار إلى أذن القوم أصطلح من عتبه ) أي البدي ( اشترى المتوتري بمنل الوقف داراً له ) أي لوقف ( لا يكون في الأصح ) ، لأن في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف داراً ما كبراً ولم يوجد هنا كذا في العمائِية ( جاز ) ( لاكم تزويج أمة الوقف لا عيده ، ولو من أعينه وجانية عيده في بابه ) أي ما ل الوقف كذا هي الخاصة .

( قوله لا يأتى حراط في الأصح ) قال الشنخ قاسم في موجد الأحكام .

وفي المنتجى المختار أن نقيل على حراط الوقف أيضاً ( قوله متوتري بتي ( مرض المتوتري ) مرض الموت ( وقرض الأولية إلى غيره ) ( جاز ) لأن المتوتري بمنزلة الوصي والقوصي أن يوصي إلى غيره كذا هي الحائِية ( ولو ) ( مات ) أي المتوتري بلا تفويضها إلى غيره أو به ( فلأراني في نصب المتوتري إلى الواقف ) أي القاضي ( ثم ) إن مات الوقف فلأراني يهد إلى ( وصيه ، ثم ) إن مات وصيه فلأراني يهد إلى ( القاضي ) ويجعل المتوتري من أهل الوقف ما أمكن له الأجانب ( الأبني ) للمسجد ( أولى نصب الإمام ولوؤذن ) ( في المختار إلى أذن القوم أصطلح من عتبه ) أي البدي ( اشترى المتوتري بمنل الوقف داراً له ) أي لوقف ( لا يكون في الأصح ) ، لأن في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف داراً ما كبراً ولم يوجد هنا كذا في العمائِية ( جاز ) ( لاكم تزويج أمة الوقف لا عيده ، ولو من أعينه وجانية عيده في بابه ) أي ما ل الوقف كذا هي الخاصة .

( قوله لا يأتى حراط في الأصح ) قال الشنخ قاسم في موجد الأحكام .
وفي المنتجى المختار أن نقيل على حراط الوقف أيضاً ( قوله متوتري بتي ( مرض المتوتري ) مرض الموت ( وقرض الأولية إلى غيره ) ( جاز ) لأن المتوتري بمنزلة الوصي والقوصي أن يوصي إلى غيره كذا هي الحائِية ( ولو ) ( مات ) أي المتوتري بلا تفويضها إلى غيره أو به ( فلأراني في نصب المتوتري إلى الواقف ) أي القاضي ( ثم ) إن مات الوقف فلأراني يهد إلى ( وصيه ، ثم ) إن مات وصيه فلأراني يهد إلى ( القاضي ) ويجعل المتوتري من أهل الوقف ما أمكن له الأجانب ( الأبني ) للمسجد ( أولى نصب الإمام ولوؤذن ) ( في المختار إلى أذن القوم أصطلح من عتبه ) أي البدي ( اشترى المتوتري بمنل الوقف داراً له ) أي لوقف ( لا يكون في الأصح ) ، لأن في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف داراً ما كبراً ولم يوجد هنا كذا في العمائِية ( جاز ) ( لاكم تزويج أمة الوقف لا عيده ، ولو من أعينه وجانية عيده في بابه ) أي ما ل الوقف كذا هي الخاصة .

( قوله لا يأتى حراط في الأصح ) قال الشنخ قاسم في موجد الأحكام .
وفي المنتجى المختار أن نقيل على حراط الوقف أيضاً ( قوله متوتري بتي ( مرض المتوتري ) مرض الموت ( وقرض الأولية إلى غيره ) ( جاز ) لأن المتوتري بمنزلة الوصي والقوصي أن يوصي إلى غيره كذا هي الحائِية ( ولو ) ( مات ) أي المتوتري بلا تفويضها إلى غيره أو به ( فلأراني في نصب المتوتري إلى الواقف ) أي القاضي ( ثم ) إن مات الوقف فلأراني يهد إلى ( وصيه ، ثم ) إن مات وصيه فلأراني يهد إلى ( القاضي ) ويجعل المتوتري من أهل الوقف ما أمكن له الأجانب ( الأبني ) للمسجد ( أولى نصب الإمام ولوؤذن ) ( في المختار إلى أذن القوم أصطلح من عتبه ) أي البدي ( اشترى المتوتري بمنل الوقف داراً له ) أي لوقف ( لا يكون في الأصح ) ، لأن في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف داراً ما كبراً ولم يوجد هنا كذا في العمائِية ( جاز ) ( لاكم تزويج أمة الوقف لا عيده ، ولو من أعينه وجانية عيده في بابه ) أي ما ل الوقف كذا هي الخاصة .

فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد ( زاد أحصي هدم مؤودة على وكدي ) كانت العلة لوليد حليه يشتوي فيه الذكر والألثي ( أن اسم أولد مآخوذ من أولد ودهي مؤودة فيها ( إلا أن يقدر بالأكور ) ( بأن يقبل على الذكر من وكدي فلا يدخل فيه الإبانت وإذا جاز هذا الوقف فما يوجد واحد من أولد ( الصلتي كانت ) أي العلة ( له ) لا لغيره ( وإذا نفى ) أي الصلتي ( صرفت ) أي العلة ( إلى الفقراء لا لوليد أولد ) بالقطع المئزوف عليه ، هذا إذا كان حين الوقف وكده صلتي ( وإن لم يكن حين الوقف صلتي بل لو لد الابن ) ذكر ( أو ألثي ) كانت ( العلة رلة خاصة ) لا يشاركه فيها من فوته من الطون ويكون له الابن عند عدم الصلتي بمنزلة الصلتي ( ولا يدخل فيه و قد أليت في الصحيح ) وغير طاهر الزانية ولا يأخذ ههلا ، لأن أولاد أليت يتشتر إلى أبائهم لا إلى آباء أمهاتهم بخلاف ولد الابن ( ولو ) زاد على العارة الأولى ( قال ولو لد وكدي فقط ) أي لم يزد على هذا ( يدخل في الصلتي ) ولأ يؤخذ ههلا كونه في العلة ( ولا يقدم الصلتي على ولد الابن ، لأنه سوى بينهما في الذكر ،



(وتتعلق الإيجاب بقابل القول الرجوع ) أي بـرجوع الموجب ، لأنّ المنافع من الرجوع لزوم إبطال حق الغير وهو مُتلف ههنا ، بأن الإيجاب لا يفيد الحكم بكون القول ، أضر من بأن الحق غير مُتخصص في المِلْك بـلّ حق المِلْك أَيْضا حتى وهو إبطاله ، وُزّد بأن الإيجاب إذا لم يقدّم ملكا مُشترى لم يكن مؤثما لملك البائع فحق المِلْك المُشترى لا ينعرض حقيقة المِلْك للبائع لكونها أقوى منه ولا يتتبع منّا إذا قطع الزكاة قبل الحزَل إلى الساعي ، فإن المُرْكَب لا يُقدّر على الاسترداد وتعلق حق الغير بالمُدفع ، لأن حقيقة المِلْك لا تلت من المُرْكَب فعمل حق الغير إبقاء ما هو أقوى منه .

(و) يتعلّق الإيجاب قبل القول (بما فيهما) من الموجب والقابل (عن مجسبه) بأن القيام بدليل الرجوع والدلالة تعدل عدل الصريح .

أمّرضن بالثأب لما تفعل عنه إذا لم يوجد صريح ينعرضها ويهاذوا قال بعد القيام قُلت وجد الصريح ولم يوجد بهذا المِلْك ولذا لم يُعارضها (وكرم) أي التبع (بهما) أي بالإيجاب والقول (بما حيار) بأحدهما في المنطس .

وقال الشيخ في كل منهما حيار المجلس لقوله عليه السلام ( المتابعان بالخير ما لم يتفارقا ) وقد أن في الفسخ إبطال حق الآخر فلا يجوز .

قول يزد على ظاهره أنه إن أريد بحدّ الآخر حق المِلْك فسلّم لكّنه لا يفيد لنا مرّا ، وإن أريد حقيقة المِلْك فممتنع بلّ هو أن المِلْثالة ويمكن قطعها بأن حق المِلْك ثابت قبل القول ، ولو لم

يُثبت حقيقة المِلْك بعدّه لم يكن للقول فائدة زائدة بلّ كان وجوده وعدمه سواء مع كونه وكما فالأحسن أن يقال وقد أن الإيجاب والقول يفيدان حقيقة المِلْك لما قال الله تعالى ( يا أيّها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم يتكمّ بالباطل إلّا أن تكون بجارة عن غرض متكمّم ) فإباح كائن ، ولو في المجلس لوجب التجارة الناشئة عن الرضاوي والتبع بجارة قدن لا يطالبه على نفي الجبار وصحة وقوع المِلْك للمُشترى ، والقول بالخير تقييد وهو نسخ فلا يجوز ، ولعواب عن الحديث أنه مخنول على حيار القول أي قول كل واحد من المتعهدين العقد في المجلس ، وقادئة قطع لوهم أن الموجب بعدما أوجب له يكون له أن يرجع لخير الفسخ بعد الإيجاب والقول له القول لتقبل الإيجاب ، والله ظاهر لا يحتاج إلى التأن وفي الحديث إشارة إليه ، بأن الآخر له قات : حال لم يوجد فيها الإيجاب والقول وحال وجد فيها والقضا وحال وجد فيها أو خلتها وأآخر مدفوف وأطلق اسم المتابعين عليهما في الأولى محاذ بغيار ما يؤل إليه ، وفي الثانية محاذ بغيار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تفرّز في موضوعه أن اسم الفصل حقيقة في الحال أي أجزاء من أواخر أخاصي وأزاهل المشتغل وهي حال المناصرة بأن يقبل أخذها في المجلس ، وأآخر عروفت في حقن الثانية فإلها متتابعان حقيقة حال المناصرة لما قلنا وما بعدها ويحصلها فيحصل عليها فلا يفرّز إبطال حق الآخر ، وإلّا فإلّا لمُدّخر وفي الحديث مخنول على تفرّز

القول بأن يقول لأحدهما بدت ويقول الآخر لا أضرني وألعمس خبث لا يتّقي الحياز بعده ، فإن في التفرّز يكون بعد الإجماع وهو لا يتصور ههنا قلنا المُرَاد بالفرض عدم الإجماع ابتداء وهذا مبنيّ على قيد ومفّرز في المباح وكثشاف لإلّهم يتفرّز حتى في الرخصة ووسّع كمّ الرب والمُرَاد في الأول جعل في الرخصة حثما ابتداء وفي الثاني جعل كمّ الرب واسعا ابتداء فلا تغفل .

قوله ويتعلّق بغيرهما (أي) قول يعني لو كانا قاضيين ، وكذا لو كانا وهقين فتأخذهما أو أكل لفتحتين قليله لا يجوز في ظاهر الرواية ، ولو كان أخذهما في أداء الفرض قبل بعد الفراع منه أو في رخصة من القطر قاحتا فإنها أخرى فقبل جاز كما في

شرح المنعجم هـ . وفي الخاتبة ، ولو تأيها وهما بمشيان قال بعضهم لا يتعقد ففّر في المجلس لا لخطرات ، وقال بعضهم يتعقد إذا جاب المخاطب موصولا لحطاب .

اهـ .

(وكفي) في حجة التبع (أو إشارة في أغراض) أعني من اتّسع والضم (غير واثية) إخراج عن تبع درهم وجدنا وحطه ونحوها بجسبهما فإن الإشارة فيه لا تكفي بلّ لا بد من مسلاتها قلنا لخصنا الرأيا كما سنأتي ، وإنما كفت الإشارة لكونها أبلغ طرق التفريق فلا يحتاج إلى بيان القدر والوصف بخلاف السليم فإن معرفة قدر المسلم فيه ووضعه واجبة فيه لكونه غير مشا إليه كما سنأتي (وشرط معرفة مبيع يسلم) أي يحتاج إلى التسليم إخراجا عنه إذا قرأ أن لظن أنه متعافا فخرّه منه ولم يقرّه فلو لم يقر بعدم إختياره إلى التسليم ذكرنا الرأيا جيئ (بما) متعلّق بغيره (رفع لجهالة) المنقضية إلى الرّاع المنقضي في شأنه وأتبع بأن باع غايها وأشار إلى مكانه وتس فيسمى بذلك اسم غيره فلو جاز كما سنأتي في حيار الرواية .

(و) شرط أيضا معرفة قدر ثمن كمتزعة مثلا كان (في الدّمة) إخراجا عن المّشار إليه كما سبق وما يحصل فيها هو المكينات والتعدّيات المتفرّدة والمزوّرات كالتزامهم والتأخير وسائر ما يؤزّن إذا فربنت بالأقنان القيميّة (و) معرفة (وضعه) ككونه بخاربا أو سمرقانيا ، لأن جهالتهما تفضي إلى الرّاع فيدري العقد عن المنقود .

قوله ونحوه (يعني نحو الدّالة بجسبهما) فلو أنه يحتاج إلى بيان القدر والوصف ) قول ولكن لا تلتقط الجوده حتى لو أزد درهم ، وقال اشترت ببهذه فوجدتها زوفا أو لبيّرة كانه أن يرجع بالجد كما في المُرَاد (قوله واجبة فيها) لغة واجب فيه لا الضمير راجع للمسلم فيه (قوله ولم يقرّه) يعني مقداره (قوله وأشار إلى مكانه الخ) بل يصح التبع ، وإن لم يميز إلى مكانه وأعم منه وتبع نصيبه من مشترك لغير حريكه بخلاف الخطأ والي فيه رسالة .

(وصح) التبع (بما) أي ضمن حال (ومؤجّل) لإطلاق قوله تعالى (وأحلّ الله البيع) وعنه صلى الله عليه وسلّم (أن اشترى من يهودي ثوبا إلى أجل وذهبه ذراعة) (و) لا بد أن يكون أجل معلوما ، لأن الجهالة في مائة من التسليم الواجب بالعقد فيه إيطالية في قريب المدة ، وذلك يسلم في بيعها كذا في الهبات والكهفي وغيرهما قول فيه إشكال : بأن من التبع مطلق كما قالوا ، وشرطا منظوميّة لأجل بلا ليليل المطلق لتفريد بالرأيا وفور غير صحيح لظفر في الأصول أن تفريد المطلق نسخ ونسخ الكتاب بالرأيا لا يجوز ، ويمكن قطعها بأن إطلاق الصّاح هو الباطر إلى نفس الأجل وهي لم تُفدّ بالمعنويّة لما سنأتي في حيار الشرط أنه إذا قال بثلثك هذا إلى أجل أو مؤجلا صح فمُترّد إلى نصف يزم أو قلّة أيام أو شهر أو لمُفدّ بالمنظوميّة لمدّة وقت الأجل والصنّ ليس بباطر بلّ غير إليه ، ولهذا قلت (معتر من الوقت) حتى إذا جيل وقته فسند أكتنّ إلى النخذ ونحوه وتحقّقها أن التبع مطلق والمُطلق هو المنعرج للذات دون الصفات لا بالثني ولا بالذات ، وذات التبع وخفيّة كما عرفت فتدله المال بالمال فالنّ منغّر في مفهوم التبع وأتأجل من صفات الله فكون من صفات التبع ، ولهذا لغا تبح مؤجّل فياطر إلى التاجيل يكون التبع مطلقا لا يجوز تفيد به بطني ، وأما فثين وقت الأجل فليس من صفات التبع بلّ أمر له نزاع تعلق بصفه فياطر إليه لا يكون التبع مطلقا

فيجر تفديده بالرأيا فتبلغ الإشكال (وتبعدها علم) الأجل (أن مات البّيع لا يتعلّ الأجل ، وإن مات المشتري حلّ المال) ؛ بأن فائدة الأتأجل أن يتجرّ فَيؤدّي الله من لنا و المال ، فإذا مات من له الأجل فعن المُرَاد القضاء الثمن بأن يفيد التأجل (وإذا منع البّيع للمدة سنة أو للمشتري أو لسنّة نوبة) يعني إذا اشترى بثلث مؤجّل إلى سنة وعمر متعيّنه ولم يُقرّض المبيع حتى مضت السنة فليشتري سنة أخرى بعد قبضه ، وقال لسن له ذلك (وبمطلق) أي أي التبع ضمن مطلق عن ذكر الصفّة والقدر لوجب ذكره لو عرفت (فالعقد) أي لفقدت حيزيّ بفع (على غلب القدر) أي غلب بعد التّدي في الرّواج ، والله لا تنفرد (وإن استوى) أي لم يؤجد الغالب إلى استوى (الرّواج) وفي القفر (وإذا التّم له) بلّ ففوتت فيها (فسد) أي التبع (وأن لم يُشتر) أي التمنّ الله من أي نوع ؛ بأن الجهالة تفضي إلى الرّاع كما مرّ (أو) استوى (المالية أيضا) أي كما استوى الرّواج (واختلف الاسم) كالأجايي والظاهري (صح أن أطلق اسم المُرّهم على كل منها) حيث يُطلق على الواحد من الأول والثاني من الهدي والمات من الدّلت ، اسم المُرّهم إذا نزاع عند عدم الاختلاف في الماتية وهو المنافع من الخراز (وصرف إلى ما فذّره من كل نوع) مثلا إذا باع عبدا بألف درهم قلّة أو بطنى ألفا من الأحادي أو ألفين من الدّاهي أو ثلاثة آلاف من الدّاهي هذا ما ذكر في الكهفي وأزاد صاحب الهداية ، وإن كان في عبارته

نوع غلوص (ولا يتعزّ القدان) قلنا ما ليس مضموعا من الثّعب والفضّة مستوكا أو لا (والقول من اللّغة) كذا في العبادية (في صحيحه) أي صحيح التبع (وإن عشا) يعني إذا عثر العبادان ورهما مثلا ، ثم أزد أو المشتري لبيعة بدهم آخر جاز عتدا ولا يستحقّ الرّاع ، وعنه الشّهابيّ بأن الظهين حتى لا يجوز تديله باخر ، ولو هلكت قبل التسليم أو استحوذ بعده أو قلّة يتتبعن التبع عندنا لا عندنا بلّ يطاق بتسليم عليه ، ولذا قال في صحيحه لما ذكرنا في العبادية أن المُرّهم والمّا يزار بينهما في التبع الغاسد من الأصل ولا يتعدّان فيما يتتبعن بعد الصفّة صورة الأول ما إذا باع عبدا وقصّ الثمن فطهر الله ثمن الخراز باع جارية وطهرها ثم وقبعت خراهم الثمن لرد ؛ بأن لهذا القضي حكم العقب وصورة الدّاهي ما إذا باع عبدا وعطّل قبل التسليم فاللهن الثمن من لا يتعزّ في رواتبه وهو الأصل .

قوله وهي لم تُفدّ بالمنظوميّة الضمير في هي يرجع لثانيه يعني (وأحلّ الله البيع) (قوله وإذا منع البّيع السلعة

الخ) قول محلّ الاختلاف فيما إذا قال إلى سنة كما ذكرنا أو قال إلى رجب وحسنة إليه قدس له من الأجل غيره ، والله اسم علم على رجب خاص فكان تنصيرنا إلى أول رجب يأتي عقب العقد بإطلاق كما في المُرَاد (قوله يتعدّان في التبع الغاسد من الأصل) يعني من أصله لا طرأا عليه قوله فاللهن الثمن من لا يتعزّ في رواتبه وهو الأصل) قول .

وفي المُرَاد قلوا عند الصرف بالافراء قبل قص أحد البتّنين يتعزّ الثمن من لردّ في الأخير الرّادتين بانه على أن قبض الدّلت قبل الإفراء في شرط لصحة العقد وقيل هو شرط لبقاءه على الصّحة فلا يتعزّ ردة .

(وصح) التبع (في الطعام) وهو الحطّة وقفيها ؛ لأنه يقع عليهما عرفا وسنأتي في الأوالة (والثوب) وهي غرضها كالتدس والجحص وغيرهما (ولو) كان التبع وجزأ (أي بطريق المنازعة مغرّب كزأف (ولو) مع بغور جسده) لقوله عليه الصّلاة والسلام ( إذا خلت المّوانع فيعوا كيف شئتم ) بحلف ما إذا بيع بجسبه محاذة فلو لا يصحّ لإحمال الرأيا (وضح) أيضا تبع التّكيدات ولزوّرات (ولاء أي جحر معين) كلّ منهما (جولي قدره) ؛ لأن المنافع من الصّحة جهالة تفضي إلى الرّاع وههنا ليست كذلك ؛ لأن التسليم في التبع يتعلّق قلننر هذا لا بالباء والأخر بحلف المسلم فإن التسليم فيه ماضر فإلها لا لسن بقدر فالتحقّق في المنازعة وعن أبي يوسف أن الحراز فيما إذا كان المكلّال لا يتكّر من التّكس القطعنة ونحوها ، وأما إذا كان كالتأجيل ونحوه فلا يجوز ، وكذا إذا كان الحجر يفتك أو بعبء يؤزّ حتى إذا جفّ بخلّا .

(و) صح الصّافي في (القدر المسنّى) واحدا كان أو أكثر (إذا بيع مشرّة كلّ قفّير أو قفّيرين) مثلا (بكذا) يعني إذا قال بثلث هذه المشرّة كلّ قفّير أو قفّيرين أو ثلاثة بكذا قلّنا جاز في (القدر المسنّى) في عدد القفّران عند أبي حيفة لا بكذا (بكذا) أي لا يصحّ التبع عند أبي حيفة في ألفدر المسنّى إذا بيع مشرّات (من جستن) كمتزريّ ثمّ وشعير كلّ قفّير أو قفّيرين بكذا

حيث لم يصحّ التبع عند أبي قفّير واحد ففوتت المشرّتين ، وعندنا ما يصحّ ههنا أيضا وذكر في المحيط والإيضاح أن العقد يصحّ على قفّير واحد منهما (ولا) أي لا يصحّ أَيْضا التبع عند أبي القدر المسنّى إذا بيع مشفوت بكلفة (وهي قطع غنم كلّ شاة أو ذات بكة (والعجل) لتتصل على الثّواب فتصاونه كلّ ثوب أو قفّيرين بكذا ؛ بأن الفوت في التّعاها يقضي الجهالة المؤدّة إلى الرّاع بحلف المشرّة (وإن سنى الجستن) أي جملتي الصّيع واللهن بأن قال بدت هذه اللّة وهي مائة بألف درهم أو ربع هذا العبد وهو عشرة أو ربع بائة (بلا تفصيل) أي لا يقول : كلّ شاة بكذا أو كلّ ثوب بكذا (صح) التبع (في الكلّ) إجماعا ومتفاوتا (ولا) بالمنظوميّة للصّيع والضمن (فإن بعتها) هذه تفصيل لقوله ، وإن سنى الجستن بلا تفصيل يعني بعدنا سنى الجستن ولم يفصلها ، فإن باع المشرّة (على أنها مائة) أي مائة قفّير (بمائة) صحّ التبع ولا يتفاوت الحكم ههنا وإن أن يستنى لكلّ قفّير مثلا بأن يقول كلّ قفّير بدهم (وإن أن لا يستنى لعدم القدرات بخلاف التعدّيات المتفاوتة كما سنأتي (وهي) أي المشرّة (أو قلّ) من المائة (أخذ) أي المشتري الكلّ (بجسده) من الثمن (أو فسخ) العقد يعني أنه مخوّر بين الأتّرين لفرض الصّلفة عليه فلم يزم وحده بالتؤجر (أو) هي (أكثر) من المائة (فلازكنا) على المائة (البائع) والمائة المُشترى ، لأنّ البيع وقع على مقدار معين وقد وجد قصّ العقد .

(و) فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَخَذَ (الْأَكْبَرُ بِالْأَكْبَرِ أَوْ فَسَحَ) لِأَنَّهُ إِنْ حَصَلَ لَهُ الزِّيَادَةُ فِي الْمَجْمُوعِ لِرِمَّةٍ زِيَادَةُ اللَّهِ لِمَا ذَكَرَ فَكَانَ نَفْعًا يَشُوهُ ضَرَرٌ رَفِيعٌ تَحِيرٌ، فَلَوْ أَخَذَهُ بِالْأَقْلَ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ، وَالْإِمَّا

وَإِنْ جَدُّهُ) أَيْ الْمَذْذُورُ (عَشْرَةً وَنِصْفًا أَوْ تِسْعَةً وَنِصْفًا أَخَذَهُ فِي الْأَوَّلِ عَشْرَةً بِلَا حَيَاةٍ وَفِي الثَّانِيَةِ تِسْعَةً بِهِ) أَيْ بِالْحَيَاةِ .

جاء في ذكره في البيان لقمان بن الحسن الصنبري الشهيد والعماد العنبري أن أبا عليهما جواز الشيء إذا كانت الدار ذرة فاع، وبغض هذا من تعظيمهما أيضاً فاع لأن عشرة أذرع من مائة ذراع عشرة أذرع أسهم من مائة سهم، ولأن الشيء وقع على الدار لا على شيء من الدار لا على شيء، لأن الدار في الأصل لا تختص بل يزرع بها واستعملها لها لمصلحة وهو معين لمشاغ، لأن المشاغ لا يتصور إلا يزرع، فإذا أريد به ما يحل وهو معين لكثرة مجهول الموضع ينظر العقد ولا يؤمن على ألبها هو وإن، وإذا أخذناهم مروي، سكنوا الرأه، وإن يمين كل، لأن جعل الخول في المروي شرط جواز العقد في المروي واشترط قبول المعلوم في العقد بنفسه.

رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ اهـ

لَمَسَّالَةَ (قَالَ لَهُ فَمِنْ بَعِ الْمُتَفَاتِ) نَعَمْ كَمَا إِذَا نَا عَزْدَلَا .

وَمَا وَضَعْنَا لَأَنَّ نَفْصَهُ فِيهِ اتِّصَالَ قَدَا ، وَالثَّالِثُ أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ الْقِسْمَيْنِ إِنْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ قِ الْمَسْعُومَةِ فَقَدْ بَدَخَ فِيهِ اتِّصَاعُ بَذِكْ هَا وَ أَلَّا فَلَا .

مُتَّصِلًا بِحُجَّتِهَا وَمُفْتَاحُ بَدْخِهَا فَمِنْ بَعْدِ الْغَلَّةِ بِمَا تَسْمِيَةِ الْكَلْبِ مِنْهُ إِذْ لَا يَنْفَعُهُ بِهِ الْإِلَهِ ، وَالْقَفَا وَمُفْتَاحُهُ لَا يَدَّ حُطَّانَ

أَمْرٌ غَدْرُهُ بَعْدُ. أَذْنُهُ أَنْ لَمْ يَفْسُخْ إِلَى الْحَصَادِ، لِأَنَّهُ

يَعْلَمُ الْغَيْبُ فِي سَنَةِ الْإِسْلَامِ (وَيَسْتَدِلُّ بِاللَّامِ وَالْقَصْرِ) وَإِذَا قُلْتَ لِلْعَلَاءِ بِأَلَمَدُ خَفَفَتْ اللَّامُ كَذَ

قَالَ الشَّعْبُ: لَا نَحْنُ؛ ذَلِكَ كُلُّهُ وَآلُهُ. فَبَعَثَ النَّبِيُّ قَلْبَانِ وَعَيْنَانِ نَحْنُ؛ نَعْنُ ذَلِكَ كُلُّهُ.

هُوَ أَنَّ الْمُعْتَوِدَ عَلَيْهِ مَسْتَوْءٍ بِمَا لَا مَنَافِعَةَ لَهُ فَأَشْبَهَ ثَوَابَ الصَّائِغَةِ إِذَا بَعَثَ بِحُتْنِهِ وَلَمْ

فَهَ نَظَرٌ : لَأَنَّهُ اسْتَدْلَالَ بِمَفْهُومِ الْغَايَةِ وَالْأَوَّلِ أَنَّ يَسْتَعْدِلُ بِقَوْلِهِ نَهْمٌ فَإِنَّ النَّظَرَ

ثُمَّ وَجَدَ الثَّمَنَ زَوْفًا لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْتِجَاءُ السَّلْعَةِ وَالْجَمَالُ الْمُطَالَةُ بِحَقِّهِ

قَالَ أَأَنْتَ مَنَّانٌ

التَّالِعُ أَسَدُ الْعَرَمَاءِ يَقْسِمُهُ لَهُ وَلَا يَكُونُ التَّالِعُ أَحَدَهُ بِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هُوَ أَحَدُهُ بِهِ ، وَالْمَا قَالَ قِطْعُ

[illegible]

والمتبرّل حقيقةً لما لا تكون إلا بالبناء فلا احتياج لإبركهم والصح على دخوله قوله لا غير المتصل

(الخ) كذا قال الزئلي، ثم قال وهذا في عرف أهل مصر ينبغي أن يدخل السّلم ، وإن كان منفصلاً . قوله لا أي لا يدخل في تبع الماء والطة إلى قوله إياه ) ثم قال وكذا طعة الحلات إن لم يذكر المترق في داخل كذا في أخايتيه . وقوله ويدخل الشجر ) قول ولأخر منبر أو صغيراً يدخلان على الأصح كذا في الزهراء وما كان معاً في الأرض من الكرات يدخل في اتبع المنطق على الصحيح ، لأنه يتقن سبين بمنزلة الشجر كما كان طاهر كذا في القاضي جان . وقوله ولا المترق ) قول وإن لم يكن له قيمة في الصحيح ويكنّ البائع كذا في الزهراء والموزة ورق الثوب والبائن ونحوها كالنصار كذا في شرح المتجمع . وقوله وبمدها يصح ) يعني بعد صيرورته بطلا . قوله كذا متفرّد به ع كذا أي جائز منه أيضاً إن لم يفسخ إلى المصاد

(الخ) قول وبخلاف هذا ما قلناه من صحة تبع الموز إذا صار بطلاً . قوله صح تبع الموز في سننبيه

(الخ) قول وهذا بخلاف حب القطن وبز البطيخ ودوى نثر بعينه لعدم صحة

إطلاق اسم ذلك المبيع على ما يتصل به من الشر والبطيخ والقطن لا يقال هذا بزئلي بطيخ . وكذا الباقي فلا يصح اتبع الماء الحظفة ، وإن كانت في سننبيه يصح أن يقال هذه حطفة . وكذلك سائر الخروب في سننبيه يقال هذه ذرة وهذا أرز ولم اتبع تخليصه من سننبيه ببساطة نظرية في المتأخر وكما في الزهراء قوله لا لقلها ) لفظة زائدة بحذفها تستقيم العبارة إذا لم يصح معها قوله إن كانت ف قيمة تر دها ، لأنه لا يتصور زرة المتقلب .

(باب حيار الشريط والعقبن ) اعلم أن التبع نادر يكون كإرماً وأخرى غير لازم ، والماء ما لا حيار فيه بعد وجود شرائطه وغير المأزم ما فيه الحيار ولكن الماء لم أقوى قلناه . ثم ذكر حيار الشريط والعقبن وأراد دبالاً أن يكون العاقبة مخيراً بين قول أصل العقود وزدة وأراد بالله أي لا يشترى أحد الشئير أو الطاعة على أن يتعين إياها شاء وقدمتها على باقي الحيارات ، لأنهما يمتنعان إبداء الحكم . ثم ذكر حيار الزرة ، لأنه لا يمتنع عدم الحكم بحيار الغيب ، لأنه يمتنع لزوم الحكم ، وحيار الشريط أراد ع : فاسد . وفيها كذا قال الشرائع على أي بالحيار أو على أي بالحيار أو كما أو على أي بالحيار أو كما أو على أي بالحيار فلا قيمة لها فيها ، ومختلف فيه وهو أن يكون على أي بالحيار شيئاً أو حيزين فإنه فاسد عند أبي حنيفة وزفر والشافعي وجاز عند أبي يوسف ومحمد . (جان) أي حيار الشريط (للمتبايعين) أي لكل منهما (معاً) فلا يوجد البيع ما لم يترحبا . ولا حيزهما (والزهرجا) كذا سباني ( إلى قلانة أيام ) أي إلى آخرها لقوله صلى الله عليه وسلم إيجان بين متطرد إذا تبعت فقل إلى غلبته . وفي الاستبسال أيام ( وجة الاستبسال ) أن شرط الحيار مخالفة لمقتضى العقود . وفي الأزم فكون نفساً أنه لكثرة حوزيهما الصن إلا على الحيار وفي البيع والشراء يلفظ بامت على خلاف القاضي فيقتصر على المدة المذكورة فيه ( لا أكثر ) . وقال يجر إذا ) سنن مئة معلومة (

وإن أجاز ) أي من أنه الحيار بعد العقدي أكثر من قلانة أيام ( وفيها ) أي في قلانة أيام (جان) التبع لزوال المنفس قبل تقدره ( إن حري ) لم يذكره بالقاء وذكر في الواقعية إشارة إلى أنه ليس من صور حيار الشريط حقيقة فيتفرّع عليه بما لوزده عقبة ، لأنه في حكمه متى ( على أنه ) أن لم يتعد الزمن إلى قلانة أيام مع صحيح وأبي أكثر ( أنه أن يتقدّمه (الطاعة) قالوا لأن هذا في معنى اشتراط الحيار إذ الحاجة مشئت إلى الإلصاق عند عدم التقدير لأع من المناط على الفسخ فيكون ملحقاً به . قول لا يرد على طهره أنك قد عرفت أن الصن الموز في شرط الحيار مخالفة لمقياس . وقد تفرّعي كذب الأصول أن ما ثبت على خلاف المقياس فيقتر عليه لا يقاس . وقلناه أن المترق في كذب الأصول عدم حيار القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الخفي) إذ قد تفرّ وبها أيضاً حيار الحيات حكم ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة الصن وبطريق الاستيحاءات الذي هو القياس الخفي وكل منهما محتمل لما حكنا كما يتضح على الطاهر المتأشلي .

(باب حيار الشريط والعقبن ) (قوله أراد دبالاً أن يكون العاقبة مخيراً بين قول العقود وزده ) أقول وهو موضوع للفسخ عندنا لا الإجازة فإذا فات الفسخ لم تحكم .

وقال إمام مالك رحمه الله تعالى للإجازة فإذا مضت المدة ففوت الإجازة فيفسخ العقد كذا في الزهراء . وقوله وقدمتها على باقي الحيارات ؛ لأنهما يمتنعان إبداء الحكم ) قول لا هذا مسلم في حيار الشريط أم حيار العقبن فتنتع الحكم إبداء فيه فيه نظر إذ حد ما فيه العقبن غير مشورع الحكم . غاية أنه مخير في بيان ذلك بناء على القول بأنه لا يشترط في هذا العقد حيز الشريط كما ذكرناه في الجامع الكبير .

وقال فخر الإسلام هو الصحيح أما على القول بأزوم حيار الشريط فيه كما هو في الجامع الصغير ، وقال شمس الأمانة هو الصحيح فسلمنا أيضاً فائلاً .

(قوله فاسد اتفاقاً كما إذا ان اشترت على أي بالحيار ) قول يخالف هذا ما في الحياتة رجل اشترى شيئاً فقصصه ، ثم قال له لا تبع فقلنا أي ما أنت بالحيار فله الحيار أو ما دومي للمجلس ويكن هذا بمنزلة قوله أنك قبالة هذا الصن أو هم لم لا اشترى شيئاً وشرط الحيار لنفسه ولم يوقت كان له أن يفسخ البيع . قوله أر على أي بالحيار أياًما ) قول مقتضى قولهم لو حلف لا يملكه أياً كما يمكن أن على قلانة أن يصح ويصغر في إليها تصحجها لإكدام المأهل وصرفاً عن العادة وإلا فما الفرق بينهما . قوله قلما يوجد البيع ما لم يترحبا ) قول لا قال فلم يلزم أن البيع ما لم يترحبا لكان أولى فائلاً .

قوله

وإن أجاز فيها حيار التبع لزوال المنفس قبل تقدره ) قول لا هذا عند أهل العراق من أصحابنا فإن عندهم يتعقد فاسد إبداء إذ الظهور دوام الشريط عند شئس الأمانة . وفيه الإسلام والخراستين يتعقد مؤزقاً وبالإسقاط قبل الرابع يتعقد صحيحاً هذا أوجه كما في الزهراء وذكر وجوه .

وله يخرج البيع بحيار البيع من ملكه ) لأن تمامه هنا السبب بالتراحة ولا يترمع الحيار ، ولهذا لا أعقبة البيع بعدد لا يملك المشتري الصرّف فيه . وإن قصصه بإذن البيع (فإن قصصه للمشتري فيملك ) في يد مده الحيار (ضمن قيمة ) للمباح التبع بالبقاء ؛ لأنه كان مؤزقاً ولا تفاذ يكون المخل فقيع مؤزق في يده على سؤم الشراء وفيه القيمة ، ولو هلكت في يد البائع هلكت عليه وفسخ البيع وأتى على المشتري كذا في البيع المطلق ( ويخرج ) التبع عن ملك البائع ( بحيار المشتري ) يعني إذا كان الحيار للمشتري فقط يخرج البيع عن ملك البائع لزوم التبع في جايه بإبقاء الحيار ( فإن هلكت ) البيع ( عند ) أي المشتري (ضمن الفسخ) فإن البائع لا يخلو عن مقدّمه عيب ، وسباني أنه إذا دخل عيب يفسخ الموز إذا امتنع لزوم العقد ولم يفر من الصن المسمى بخلاف ما إذا كان الحيار للبائع ، لأن الحيار إذا كان له يملك ، والتبع مؤزق كما مر في قوله القيمة ( أي لا يملكه ) أي لا يملك المشتري البيع ، ولا لا يملكه ، لأنه خرج عن ملك البائع فلا لم يدخل في ملك المشتري كان ملكاً به مالوك لا ينظر إلى في الشرع ، وله أن اشترى لم يخرج عن ملكه فهو دخل المبيع في ملكه بالاجتماع البدان في ملك شخص واحد حكمنا بالموافاة ولا ينظر له في الشرع ، وخرج هذا بأن الحيار إنما شرط للمشتري ليتزوى فيقت على المتصلحة وهو دخل في ملكه وإنما كان عليه لا أن كان البيع قرية فيقوى

عليه ( وله ) أي لعدم تملك المشتري للبيع ( فروغ : الأوّل ) لو اشترى زوجة يعني الكاخ ) لعدم ملك الميمن المزيل له ( الثاني وإن طهنا ) أي وطى المشتري بالحيار زوجة (جان له ردها) ؛ لأن وطاة الكاخ لا يملك اليه لم يمتنع المؤد (إذا في الكخر) لأنه لعيب وسباني أنه يطل المؤد ( والثالث ) لو اشترى فرجة لا يفتن عليه في المدة ) لعدم التملك فيها والعق مرثب عليه (الرابع) كذا ) أي لا يفتن أيضاً (من شراء فقل أن ملكت عند الفوق حيز) لعدم وقوع الشريط ( الخامس ) حيزها في المدة (بعد من الشراء) ؛ لأنه إنما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت ( السادس ) إن زدت الأمة للمشترة أي به ) أي بالحيار ( على البائع فلا استبراء عليه ) إذ لم يملكها المشتري ليتحدّد الملك فيجب الاستبراء ( السابع من وقت في المدة بالكاخ لم تعصم أو لم ) يعني إن اشترى زوجة بالحيار وفردت في أيام الحيار وفي يد البائع لا نصير أو لم للمشتري فيملك المؤد ، وإلا قلناه في يد البائع ؛ لأنها لو وفدت في يد المشتري لم يمتنع ويطلق الحيار ؛ لأن الولادة عيب (الباين أنه ) أي المبيع بالحيار ( يملك على البائع إن قصصه المشتري بإذنه وأو دعة مودة ) أي عند البيع لا ارتفاع القبض بالأد لعدم التملك ( التاسع يعني حيار مالون شري وأراد بائعة عن تيممه في المدة ) أي إن اشترى عند مالون شيئاً بالحيار وأراد بائعة عن تيممه في مدة الحيار يعني حياره ؛ لأنه لما لم يملكه كان زده في المدة امتناعاً عن التملك

ولما خردن ولادة ذلك فله إذا وهب له شيء فله أن يملكه (العادر يطل شراء دمي من ذي حيز بالحيار إن أسلم) فلما يملكها مسلماً يسقط حياره .

(قوله ولا يخرج البيع بحيار البيع ويخرج بحيار المشتري

(الخ) قول هذا الحكم وفيما إذا الفرد أحدهما بالحيار ، وأما لو كان الحيار لهما جميعاً فلا يثبت حكم العقد أصلاً كما في الخاتمة . ثم قال ولو كان البيع بشرط الحيار لهما فثبت أحكامهما لزم البيع من جايه والأخر يعني حياره هـ . قوله إذا في الكخر) يعني إذا كانت عدلاً قالان غلرها .

(ومن له الحيار) سواه ) كان تبعاً أو مشترياً أو أخيراً قل أنه يفسخ وله أن يحيز ، فإذا أراد الإجازة (يجز بما علم صاحبه ولا يفتن بولوه) أي يكون علميه ، ولو كان غلبا .

وقال أبو يوسف والشافعي له الفسخ أيضاً بدونه بالإجازة وأنه مسلط عليه من قبله . ولهذا لا يشترط رضا كالمكيل بل لأن له أن يتصرف فيما وكل به بما علم الموكل ؛ لأنه مسلط من قبله . ولهذا أنه تصرف في حق الغير بالرضا ولا يخرى عن الصرر ؛ لأن الحيار إن كان للبائع جاز أن يعقده المشتري كما م العقود فيصرف فيه فيقرمه غرامة القيمة بطلا كالمبيع . وإن كان للمشتري جاز أن لا يطلب البائع لسبوعه شتر ما وهذا نوع حيز فيتوقف على عليه كقول الوكيل بخلاف الإجازة إذ لا لزوم فيها مع أنه موافق له فيها . ولا نسلم أنه مسلط عليه من قبله ، كيف وهو بنفسه لا يملك الفسخ . ولما يتفق لكون العقد غير لازم وغير من بأن ما ذكره من الزام الصرر ، وإن دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما يقييه وهو أنه أن لم يتفرّد بالفسخ لزوماً احتجنا أن ليس له الحيار إلى فسخ المدة فيلزم أوجب بالله حيز مؤزق في مده حيث ترك الاستيحاء باخذ الكفيل مخافة العيبة وإن نقص العقد ) من له الحيار ( فلا عقبة ) أي علم الآخر الفسخ (في المدة الفسخ) العقد لخصول العلم به (ولا) أي وإن لم ينظم به في المدة بل بعدها (ثم العقد) ينص المدة قبل الفسخ .

(قوله ولا يفتن بولوه أي يكون علميه ) قول هذا إذا نقص بالقول ( وقوله وقال أبو يوسف والشافعي له الفسخ أيضاً بولوه) أقول محل الخلاف في الفسخ بالقول أم الفسخ بالفعل كالبيع والعق وبإيعه والطء ودواعيه بشهوة حيزي فلا خلاف في جوازه مع عيبه الآخر كما في السراج والزهراء . وقوله وأنه مسلط عليه من قبله) الحق يقتضي معطوف عليه وليس ، وفي بعض النسخ لم يثبت وهي سائلة من غيرها ض فائلاً .

(وقال أبو ثور هذا ) أي حيار الشريط بمعنى أن العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ المؤرث حال حياته . فإذا كان الحيار للبائع ومات مملك للمشتري الفسخ ولا تلاعبة والبائع ، وإذا كان للمشتري ومات ملك وارث المشتري بطل حيار ، فإن قيل كيف يملكه الوارث ولا للمورث لم يكن ملكاً ؟ قلت العقد الموجب للميلك لم موجوداً في حقه ولوكن الحيار كان مائة فإذا بطل الحيار في حق الآخر ظهر أثر الموجب للميلك ففتر .

وقال الشافعي يؤرث عفة . لأنه حق من حقوق البيع كحيار الغيب والعقبن وأخبروا أنه لو مات من عليه الحيار وهو من لا حيار له يقتي الحيار . ولأن أن المؤرث فيما يقبل الإلقال والحيار ليس إلا منية وإرادة أو إرث في حيار الغيب والعقبن لسا سباني ( ولا يؤرث أيضاً حيار الزرة ) لأنه أيضاً ليس إلا منية وإرادة حتى أن المشتري لو مات قبل الزرة ليس لزومه الزدة عندها كما كان له ( و ) حيار (العقبن) لما ذكرنا بل ثبت لزوار إبداء لا يخطأ ملكه بملك الغير ، وإذا بطل الحيار لزم البيع ونتم ( و ) حيار ( الغيب ) بل المؤرث استحق المبيع سابقاً فكذا الوارث لقيامه مقامه . ولهذا ثبت له الحيار فيما عيب في يد البائع بعد موت المؤرث ، وإن لم يثبت للمورث ( شرط ) أي الحيار (أخذتها) يعني أن أحد المأهلين إذا شرط الحيار ( لغيرهما ) حيار ( فائت ) من المأهلين والغير (أجاز أو نقص من) استيحاءا والقياس أن لا يصح وهو قول زفر ؛ لأن الحيار من أصحابنا

المعقد فلا يصح اشتراطه لغيره كما شئ.

وحدة الاستحسان أن الحجار لغير المعبد يثبت بالبيعة عنه فيعدم الحجار فيه. فحصة فيجعل هو ثابتا عنه تصحيصا فيصرفه فيكون لكل منهما الحجار .

(وفي اجازة احيبها من التاصيل والطلب (ونقص الآخر المأثور الأولى) لإجوده في زمان لا لزاجة غيره فيه .

(وفي لمعية) أي أن خرج الكلكمان منهما معا بغير تصرف المبدوي روائية ، بأن التائب يستفيد التصرف منه ، وتصرفت الهضي في أخرى ، بأن المجاز يلحقه الفضن والمشتقون لا يلحقه الإجازة ، فإذا اجتمعما كان (الفضن) أولى كبحاح الخروء مع ببحاح المأذوذ) اجتمعا كان ببحاح الخروء أولى ، لأنه يرد على نكاح المأمة بلا عكس ولأن الاحتياط فيه إذ الفسخ يوجب الخروء على المشتري وإجازة لوجب الإباحة والمخبر واجب على البيع .

قوله ولا حجار الغنيب ، قول نفى الإلزات في هذين الجيارين فيه نظر لمخالفيه كمنهم من أن الإلزات جاري في حجار الغنيب والغلب فأنزل .

(قوله وشرطه أخذها بغيرهما جاز) قول ولا يتخذ بأحدهما بل لكل منهما أن يشترطه لغيره (قوله فإذا اجتمعما كان الفضن أولى) قول هذا على الأصح وهو روائية ككتب المأثور من كتاب في أكرهان .

(تابع عتدين الجيار في احيبهما أقصلا) أي اللهن (وعنن) أي محل الحجار (صح) أي العقد (ولا كما) وهذا على أربعة أوجه: أحدها أن لا يفصل اللهن ولا يضمن ما فيه الحجار وهو فاسد لجهالة البيع واللهن ، بأن ما فيه الحجار كالأخراج عن العقد ، لأنه مع الحجار لا يتعقد في حق الحكم فبقي الداخل فيه أخلطما وهو مجهول ، وثانيها أن يفصل الشئن ويضمن ما فيه الحجار وهو جائز لكون البيع واللهن معلومين ، وقول المعقد فيما فيه الحجار وإن كان شرطا للبقاء المعقد في الآخر لكثرة غير مفسد لكونه محلا للبيع كالأجلعين بين ومنمتر ، وثالث أن يفصل ولا يضمن ، والرابع عكسه وهو فاسد فيهما لجهالة المبيع أو اللهن ، وإن اشترى كئيلا أو زواجا أو عتبا واجتا على الله بالمعاري وفي بصفه صح فصل الشئن أولا ، بأن النصف من الشيء الواجد لا يتفاوت فيقتضه أيضا لا تفاوت ، فإذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف أيضا معلوما فاصح معطو م إذ الشروع لا يمنع الجواز كذا في الكهي .

(روىح الغنيب فيما دون الأربعة) وهذا حجار الغنيب يعني اشترى فويث على أن يأخذ أيتها ما يشتره جاز ، وكذا الثلاثة شيئا لا ، وإن كانت أربعة فشد وهو القيا من في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر والشامي وحده الاستحسان أنه في معنى شرط الحجار إذا لجوز ثمة الحاجة إلى التأمل ليعتار الأرقن والراقي من أنه مخالفت لمقتضى المعقد قلنا يحتاج هنا إلى احتياط من يثق به أو من يشتره له فيجوز الأخذ

على هذا الوجه فلهذا في الحاجة والجهالة لو جوب الفت إذا كانت مفصية إلى الزواج ، وإذا شرط الحجار للمشتري فهي لا تفصي إلى الزواج ، بأن الأمر ما ز مفترحات إليه فيجوز أي شاء ونز أو الآخر والحاجة وتلغع بالثبات لاضطرابها على الجبد والرجي والموسط في الأربعة ، وإن لم توجد الزاوع لكن لم توجد الحاجة وهذه الإخصة قائمة بهما فلا يحصل بأحدهما ، ثم قيل يشترط أن يكون في هذا المعقد حجار الشرط وقيل لا يشترطه إذا لم يذكر حجار الشرط لا بد من ثوابت حجار والغنيب بالثبات عندة ومبذوة معلومة عندهما .

(قوله كذا في الكهي) أقول وفي الشئين من زيادة ولا فرق بين أن يكون الحجار قبيلع أو لمشتري (قوله يعني اشترى فويث على أن يأخذ أيتها ما) ظهره أن الشراء وقع في الجميع ابتداء .

وقال الزبيعي وهو أن يبيع أحد العتدين أو الفويث على أن يأخذ أيتها ما شاء .

وقال في الشرحان أن اشترى فويث من فويث أو من ثالثة على أن يضمن أيما شاء اهد فهذا مخالفت لما حوز به للنسالة ، والصواب ما حوزة الزبيعي والمأذوذ ، بأن المتضمن عليه أن أخدنها مضمون عليه بالنش وأآخر أمانة في يده يقتضيه إذا من ملكه لا على سؤم الشراء اهد .

وهذا لا يتألى له فيما إذا اشترى أخدنها قبلئابل .

قوله ثم قيل يشترط أن يكون في هذا المعقد حجار الشرط) قال لكتنا اختلف لنتأخ في قيل نعم كما هو المذكور في الجامع الصغير نصرا على ما ذكرناه ونسبة فاجهي حان إلى آخر المتأخيع .

وقال شمس الألفة في جامع هو الصحيح (قوله وقيل لا يشترط) هو المذكور في الجامع يعني الجامع الكبير والمذكور في الجامع الصغير من الصخرة وقع اتفاقا لا قيدا واضحه فغير الإسلام .

وقال الصحيح عندنا أنه ليس بشرط وهو قول ابن شجاع اهد .

(قوله وإذا لم يذكر حجار الشرط لا بد من ثوابت حجار والغنيب بالثبات

الخ) أقول ، وكذا ذكره الزبيعي ، ثم قال بقده قال المعبد المصنف عفا الله عنه إذا لم يذكر حجار الشرط فلا معنى لثوابت حجار الغنيب بخلاف حجار الشرط لأن الفرقية فيه يفيده لزوم المعقد عند نصي المدة وفي حجار

الغنيب لا يمكن ذلك ، لأنه لزوم في احيبها قبل نصي الوقت ولا يمكن تغية نصي الوقت بدون تغية فلا فائدة بشرط ذلك والذي يلقب على الظن أن التوقيت لا يشترط فيه .

اهد .

قول نفى الزبيعي معنى حجار التوقيت وقادته عند عدم شرط الحجار مسلم بغير ما ذكر ، أما سلب المعنى والقادته عنه أصلا فقبيل أن يقول أن يسلم ذلك بل معنى قطع حوزة البيع لما يلحقه من مطل المشتري الغنيب إذا لم يشترط قبوت على البيع لغته وتصرفه بملكه اهد ، ثم أن المصنف زحمة الله لم يذكر ما إذا شرط حجار الغنيب للبايع ، وقد اختلف المتأخيع في ذكر الكرحي في مختصره أنه اشترى أسيحا لا قالوا وأوله اشتر في الزكيات وذكر في المتجرد أنه لا يخر .

اهد .

(اشترى بالعجا فرحي أخدنها بأربعة الآخر) يعني اشترى زحطان عتدا على أيتها بالعجا وثلاثة أيام فرحي أخدنها دون الآخر قلنس فآخر أن يزده عتدا بي خيفة زحمة الله ، وقال له الرذ (وكذا حجار الغيب) يعني اشترى عتدا فظهر عنه فرحي أخدنها لا الآخر (والزوية) يعني اشترى شيئا لم يباعه فرادة أخدنها فرحي لا الآخر فلهذا أيضا على هذا الجلاف لهذا أن أثبت الحجار ولهما إثابة لكل واحد منهما ، لأنه شرع للقع العن وكل منهما يحتاج إلى قطع عن نفسه فلا يتطل هذا بإبطال الآخر حجارة لم يحصل مقصودة وتلحقه ما حوزر ، وله أن المشتري ط حجارها لا حجار كل منهما بالافرا دفلا يتفرد أخدنها بالذ .

قول تحقيقه أن الحجار يصرف يحتاج فيه إلى الرأي كما تليح والمطلع وتجرهما وكل ما هو كذلك إذا فرض إلى بطلن لا يستعمل واحد منهما فيه كما لو كانه إذا وكل رجلين بالبيع وتخره لا يقدر أخدنها على التصرف بدون الآخر ، بأن الموشحل رضي برأيهما لا رضي احيبهما بخلاف التوكيل بطلا في زوجه بلدا عو حار أو ذا الوعية أو لغيرها فإنه لا يحتاج إلى الرأي بل بغير محضي عجزه الواحد والاثنين فيه سواء .

(ويطة) أي حجار الشرط (ألا عتدا للشفعة دارا) مغلول لأخذ (يعتد حيفة دار) بحجب حائل من دار أو صفة لها (ما شرط) أي (يه) وهي المأز المشتراة بغيري من اشترى دارا على الله بالعجا وبيععت دار بجنتها فأخذها بالشفعة فهو رضا ، بأن طلب الشفعة دليل اختياره المملك فيها ، لأن كونه للقع حوزر الأجل وهو بالسيامة فيصنن سقوط الحجار سابقا عله فيثبت المملك من وقت الشراء بالاستدافيتين أن الجواز كان ثابتا ، بخلاف حجار الزوية وقوله أن اشترى دارا ولم يرها بيعت دار بجنتها فأخذها بالشفعة له أن يردا لأولى بعجا والزوية ، ولو عرض على تبع لا يتطل أيضا حجار الزوية ويتطل حجار الشرط ، لأنه لو قال ابتطلت حجار الشرط سقط الحجار ، ولو قال ابتطلت حجار الزوية لا يتطل قبل الزوية ، لأن كونه معروف على الزوية كما سباني كذا في غية البيان (و) يطة أيضا (تعبه) أي تعب ما شرط فيه الحجار (بما) أي يعب (لا يرتفع) كقطع يدو فإن الرذ حبيلا ينتفع حتى لو عرض وزال جازدة (ويطة) أيضا (مضي المدة) بأن الحجار لم يثبت له إلا فيها كالمخرودة وفي وقت مقدر لم يبق لها الحجار بعد مضي (و) يطة أيضا (تصرفت لا يفسخ كالمفانق والخبير أو) تصرف (لا يجل) أي أطلت كالموطء والفصيل والشمس يشتره أو) تصرف (لا يتخذ إلا فيه) أي في المملك (كالمع والرخا والإجاز واليهية) فإن كذا منها دليل الحجار المملك واستيفائه (لا التسن والمكوب مرة

(وتحر) وذلك فإنه يفعل للمضاد والتخربة فلا بد على الاستيفاء (اشترى بالعجا وإلى العددخل) أي العذ فيكون مختر في العدائضا ، وكذا لو قال إلى الطهور أو التل دحل الطهور أو قبل عتدا بي خيفة زحمة الله ، وعندنا لا يدخل ، بأن العدة وتخره جيل عتبا والغربة لا تدخل في المصا كما قيل في الصؤم ، وله أن الغربة إذا كانت لحد الحكم إليها لا تدخل كما قيل في الصؤم فوله يتداول صؤم ساعة ، فإذا قيل إلى القبل مد الحكم إلى صؤم الغربة وإذا كانت لإخراج ما وزاعها نفى صؤم الغربة داجلا كما في المرقع فإن مطلق الأيدي ينسظم المأباط ، وكان ذكر الغربة لإخراج ما وزاعها فبقي صؤم الغربة داجلا ، وهذا لو اقتص على الله بالحجار ثبت الحجار وثوبلا فيشد البيع فأنقطعت الأغلبية ما وزاعها ، بخلاف التأجيل فوله لا ياع مؤ حلا إلى رمضان لم يدخل رمضان ، فإن أطلق التأجيل بأن قال بحدك مؤجلا ولم يؤقه لا يتأبد بل يصرف إلى نصف يوم أو ثلاثة أيام أو شهر أو بالشهر نفى فكانت الغربة لحد الحكم إليها فلم تدخل (والقول المشكور في الحجار) يعني إذا اختلف المملكان في اشتراط الحجار فالقول لمن يتكره مع أمين وفي ظاهر الزواية ، بأن الحجار لا يثبت إلا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يتغيره كما في دعوى الأجل (والنضي) أي إذا اختلفا في نصبي المدة فالقول للبتكره ، لأنهما تصادقا على ثبوت الحجار ، ثم ادعى أخدنها السقوط بعصي المدة فكان القول للبتكره (والزيادة) يعني إذا

اختلفا في قدره فالقول لمن ينهي اخصر الوقتين ، لأن الآخر ينهي زيادة شرط عله وهو يتكره .

(اشترى عتدا بشرط حوزه أو كتيه وز جده بخلابه أحداه بضبه أو تركه) لأن هذا وصف مرغوب فيه فيستحق الشرط في المعقد ، ثم قوله لو جاب الخضر ، لأنه لم يرض به ذونه ، وذلك بأن لا يقبل على الخزو والكتبة قلة ما يتطل على اسم الحجار والكتب فيجيد بخر بين القول بجمع الشئن وبين الرذ إذا لم ينع الرذ بسبب من التأنيب (كسراه) عتدا على حلو ب أو كون ، ولم توجد كذلك (قوله يخر) إنما ذكر (بخلاف حوزها عتدا على أيتها حامل أو لمحب كذا وظلا) حيث يفسد العقد ، لأن ذلك ليس من قبل المصنف بل من قبل الشرط الفاسد إذ لا يعرف ذلك حقيقة .

(اشترى رية بالحجار فرز خرها) بتلها قبلما (بلهايا للمشتراة) فتنازع البايع والمشتري فللا البايع عتبت واللمعية ليست هذه والكره للمشتري الطييز وليس للبايع بيته (فالقول أنه) أي للمشتري مع أمين .

(و) جاز (والبايع وظها) بأن المشتري لما زدها رضي بملكها من البايع بذلك الضم فكان لا يبايع أن يملكها كذا في الوعوت .

قوله اشترى عتدا بشرط حوزه أو كتيه

الخ) قول زفر شرط أن المعبد يكتب كذا وكذا فإنه يفسد (قوله إذا لم ينع الرذ بسبب من التأيب) أقول وإذا منع نفؤم كما تاجر كاتب ويظهر كاتب ويظهر أن بين القيصتن قرايع المشتري بسميته من الشئن ورزى الحسن عتدا أبي خيفة الله لا يرجع والصحيح ما في طهر الزواية كذا في الزحان (قوله كسراه) عتدا على أيتها حلوت أو كون .

الخ) .

قول عدم الفساد على روية الطحاري و يفسد على روية الكرحي



مَحَلُّهَا الْوُضُوءُ فِي الْمَعْنَى الْمَشَارَافَ إِلَى الْبَابِ الْمُدْرِي وَلَمْ يَتِمَّ عَلَيْهِ عَدُّ رَجْعِهِ (وَأَنْ رَحِمَ لَهَا) بِعَيْنِ إِذَا قَالَ رَحِيتَ، ثُمَّ رَدَّاهُ لَمْ يَرُدَّهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُطْلَقٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ لِمَا رَدَّاهُ فَلَمْ يَبْتَئِثْ لَهَا كَمَا قَالُوا.

أَقُولُ فِيهِ بَيْتٌ أَوَّلُهُ قَدْ قِيلَ تَقَرَّرَ فِي الْأُمُورِ أَنَّ كُلَّ مَا دَخَلَ حَرْفُ الشَّرْطِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَحْوُ مَا بَعَثَنِي مَا يَوْقُظُ عَلَيْهِ وَجُودُهُ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ الْبَيْتِ الْبَيْتُ الْفَعْلُ الْمَشْرُوطُ، وَأَمَّا ثَانِيهِ فَلِأَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا يَحْتَاجُ الشَّرْطَ وَتَحْتَ لَا تَقُولُ بِهِ، فَلَوْجَهُ أَنَّ بَقَالَ

لَوْ لَمْ يَغْضُ الْبَحْرُ لِحَالِ الْوُضُوءِ لَوْ مِثْلُ اسْتِثْنَاءِ الْخَبَرِ عَنَّا وَهَذَا وَهَذَا نَابِتٌ بِالْأَصْلِ فَمَا يُؤْذِي إِلَى الْبُطْلَانِ كَمَا نَابِتًا (وَدُونَ الْبَيْتِ) فِي لَيْسَ لِحَالِ الْوُضُوءِ لِمَا مَرَّ مِنْ قَضَاءِ حَيْدَرِ ابْنِ مُطْعِمٍ (وَلَا يَوْقُظُ) أَيُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْنًى؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَرَدُّ بِخَبَرٍ مُطْلَقٍ

لِلْمَشْهُورِ فَالْوُضُوءُ فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْأَصْلِ يُقْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقٌ.

[illegible]

وَقَالَ صَاحِبُ الْإِهَادِيَةِ يُبَيِّنُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ الْخَطَّةَ وَالشَّعْرَ لِكُونِهِمَا مُتَّفَقًا، فَإِنَّ أَتَقَرُّ هَذَا فَقَوْلُ مَا يُعْلَمُ بِهِ الْمَقْصُودُ (كَوَاجِبُ الْمَصِيرَةِ) لِيَلْهُ بِهِ يَعْرِفُ خَالَ الْقِيَّةِ، وَإِنْ وَجَدْتَ أَتَى مَا عَنَ حَرْفِ (و) وَجْهَ (الرَّحِيقِ) أَنَّ الْوَجْهَ هُوَ الْمَقْصُودُ فِي الْإِهَادِيَةِ. (و) وَجْهَ (الْمَادَّةِ وَكَطِلَةٍ) لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ فِي الدِّانَةِ وَبِشَرَطِ بَعْضِهِمْ رُؤْيَا الْقَرَامِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَرْغَبُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ (وَكَضْرُجُ شَاةِ الْقِيَّةِ) عَطَفَ عَلَى كَوَاجِبِ فَلَيْلَةِ الْإِهَادِيَةِ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ الْمَقْصُودُ فَكُنْهِ رُؤْيَا (وَقَدْ تَوَابَرُ فِي مَطْوِي غَيْرُ عِلْمٍ) بِأَنَّ يَهُ أَيُّضًا يَعْرِفُ الْقِيَّةَ.

روي من غدم الحيار لمن رأى صحن النار أو حارجه فألمها هلوى على عاده القدماء وفي الآية فمؤيد لم تكن مشقة فاطر إلى الظاهر كما يوقع العلم بالناحل قائما فاما أول فليس تأمر تلك (أو) رؤيته (والنحل في الرجاج) فألمها لا تكون رتبة للنحل حقيقة لإيجاد النحل (وكل من نظر وكتبه بالفتح كوكبه بالنشأ) أو (نظر) رؤيته (لم أن) علم أن حارجه وكتبه بالنشأ وكتبه بالفتح رؤيته. ضرورة التركيب بالنشأ أن يقول النمل كن كما عني بشرا وكما ضرورة التركيب بالفتح أن يقول كن كما عني بشرا وكما ضرورة التركيب بالفتح أن يقول كن كما عني بشرا وما راقته. وضرورة المسألة أن يقول كن رؤيته على يقينه قرينة الوكيل الأول لسقوط الحيار بالجماع ورؤية الوكيل الثاني تسقط عنه أي حيلة لإقناعه ناطرا لوجهه ليس أدل ولأنه للموكل أن يؤدّه ما من غيب. وأما إذا قيلت سؤرا (أو) راقته فاسقط الحيار راقته لا يسقط (إلا) إذا قهنت مسؤرا تبني بالفتح الحيار بل يملك استغاثة صله لضرورة اجبا. وإن أزيل رؤيته بقيه فقسته بما راقته بالفتش أي أن يؤدّه. وقاله أو قيل بالفتح سؤل سؤرا في أن يقهنتها بالفتح أو قيل بالفتح لاشتمري.

قَالَ وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بَدَلُ الْعَقْلِ وَالْحِكْمَةِ (قَوْلُهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْبُحْيُ أَرَادَ مَا رَأَى فِي عَيْنَيْهِ يَكُونُ مُخْتَارًا) بِغَيْرِ حِيَارٍ الْعِيبُ لِمَا قَالُوا فِي شَرْحِ الْمُجْمَعِ يُبَيِّنُ لَهُ حِيَارَ الْعِيبِ لِأَنَّ حِيَارَ الرُّؤْيَةِ مَوَازٍ كَانَتْ فِي وَعَاءٍ وَاجِدًا وَأَوْعِيَةً مُخْتَلِفَةً هـ .  
وَقَالَ الرَّافِعِيُّ يَكُونُ مُخْتَارًا الْبُحْيُ وَهِيَ أَرَادَ كَيْ لَا يَزِيدُ تَفْرِيقُ الصَّفَةِ قَبْلَ الشَّامِ : (لَا مَعَ الْخِيَارِ لَا نَأْتِي) (قَوْلُهُ إِنَّ تَفَارُتَ كَالْيَابِ وَالْمُزَابِ) أَيُّ وَالْمَطْبَعِ وَالسُّفْرَجِلِ وَالْمُنَانِ وَخَرَهُ : (قَوْلُهُ وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ  
الْبَحْ) فَهَذَا عَلَيْهِ صَاحِبُ الْخِيَارِ بِقَوْلِهِ وَأَنَّ كَانَتْ كَمِثْلًا أَوْ مَوَازٍ وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمَوَازِجِ أَوْ مَعْلُودَاتِهَا فَتَفَارُتُ كَالْحَجَرِ وَالْبَيْضِ فَالرُّؤْيَةُ بَعْدَهُ تَطْلُقُ الْخِيَارَ كَلَّهُ : (لَا أَنْ الْمَقْصُودُ مَعْرِفَةُ الصَّفَةِ) وَقَدْ خَصَّنَتْ وَعَلَيْهِ التَّعَارُفُ هـ .

نصبه لا تسقط حيازة كذا في شرح المختار قوله وجه الرقيق كذا إذا نظر إلى آخره فإنه وجه كونه جميعه، وأول نظر من في آدم إلى جميع الغنصاء من غير الوجه حيازة كذا في الجوهرة (وقوله وجهه الله وكلمته) المراد بالوجه القوس والنجاة والعدل كما في الجوهرة فيظهر حكم نحو التبريد (وقوله ومن بعضه رتبة القرام) أي من الوجه والكتف (وقوله وأل قال هو الميراث عن أبي يوسف قال في شرح المنعوع هو الصحيح كما في المحيط اهـ .

(وقوله فراق ما يقع كذا ضم ما يسم) وفي ذوق الغاري ما يؤد من سماع صوتها (لأن العلم بالعلم يقع باستعمال الة إدراكه كما يسقط حيازة حتى يملك كذا في التبيين (وقوله لا يجز رتبة جميع ثوبها) هو قول زافر وهو الصحيح وعليه القدرى

كما في الجاهلية وعلى هذا إذا استدلنا فلا يخفى أنه لا يخفى بالظن إلى خارج كما في شرح المنعوع (وقوله ونفى رتبة وكيله بالقبض) قال في شرح المنعوع كذا بالقبض بالالة لكل وأجروا بآلة تكون رتبة كونه الشكل اتفاقا كذا في الجاهلية اهـ .

[illegible]

(بأن الرُّدَّ يُعَدُّ فيما خرج من ملكه وفي رَدِّه ما بقي يُقَرَّبُ الصَّفَقَةُ قَبْلَ نَتَائِجِهَا ، لأنَّ الحِيارَيْنِ يُشْتَعَنُ نَتَائِجُهَا كَمَا مَرَّ ، وأَمَّا حِيارُ الْعَبِّ فَلَا يَشْتَعُنُ نَتَائِجُهَا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمَّا جازَ الصَّرْفُ فيه ، فَوَ عَادَ الْغُرْبُ الْبَنِي بَعْدَ الْمُشْتَرَى إِلَيْهِ بِسَبَبِ حَرْفِ فَسَخٍ بِأَنْ رَدَّ الْمُشْتَرَى الْبَنِي بِالْعَبِّ بِالْقَبْضِ أَوْ رَجَعَ الْوَلِيُّ فِي الْهَيْبَةِ فَيُؤَدِّي عَلَى حِيارِهِ ، فَجَازَ أَنْ يَرُدَّ الْبَنِي بِحِيارِ الرُّوْضَةِ لِإِذَا عَاطَمَ مِنْ الْأَصْلِ وَفَوَ تَرَوُّمُ نَفَرِي الصَّفَقَةِ وَغَنَ أَبِي يُوْسُفَ أَنَّ حِيارَ الرُّوْضَةِ لَا يَبْعُدُ ، عَدَّ سَطْرُ حِيارِهِ الصَّرْفَ وَغَلَبَهُ عَقْدُ الْفَوَلِيِّ .

قوله وسقط حياره بجنبه

(الخ) محمول على ما إذا وجد منه الجسر ونحوه قبل الشراء ، وأما إذا اشترى قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط حياره بوجه بل يثبت بالفا في الروايات ويتعدى إلى أن يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل في الصحيح كما في التبيين (قوله فيما يترك بالجل) يعني ولا يحتاج لغزو الجسر فإن أحيى إليه لا بد منه كان اشترى قولا فلا بد من صفة طوله وعرضه ورفعيه مع الحسن وفي الجملة لا بد من القس والصفة كما في الجوهرة .
(قوله فوجدت معيا) تنفيذ لإطلا في الشئ وهو صحيح ، وقد وضع المسألة في أكثر وغيره مطلقا عن وجدان العيوب وهو الأصل ، لأنَّ لُيْبَ لِحِيارِ الرُّوْضَةِ ، وإنَّ كَانَ حُكْمُ حِيارِهِ الْعُيُوبِ بِمَا لَمْ يَفِضْهُ حُكْمُهَا لَمْ يَزِدْ مِنْ حَقِيْقَةِ الصَّخْرِ تِنَ رَدِّ الْوَتَيْنِ أَوْ قَوْلِهِمَا مَعًا وَلَيْسَ لَهُ إِسْكَاطُ مَا رَأَوْهُمَا لَيْسَ بِهِ عَيْبٌ ذُو الْآخِرِ (قوله لَمَّا يَلْزَمُ تَقْرِيبُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ نَتَائِجِهَا ) ، لأنَّ الْعَقْدَ غَرَضُهُ قَبْلُ قَبْضِ الْآخِرِ إِذْ لَا يَجُزُّ مَلِكُ الصَّرْفِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْقَبْضِ ، لأنَّ الرِّحَا بِالْعَقْدِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُسَامَاةِ وَهِيَ تَابِتَةٌ طَاهِرَةٌ أَقْبَمَ الْعَقْدَ وَأَقَامَ مَلِكُ الصَّرْفِ وَجَازَ رَدُّ الْعَيْبِ وَحْدَهُ (قوله فإلها لا يقيم مع حيار الروضة قبل القبض ويتعدى ) ، وكذا مع حيار الشراط وهذا تفريع على مقادير وهو ما ذكرناه من الظليل ، وإلشا استوى القاضى وعدمه في عدم التمام مع حيار الروضة لخلل في الرضا بالغزو وهو الصَّفَقَةُ كَمَا لَا يَقيِمُ بِالْبَإِيجِابِ وَحْدَهُ وَلَعَدَمَ وَضَاءِ الْآخِرِ بِالصَّفَقَةِ (قوله فإن بعدت بأن زى أمة

خاتمة ، ثم اشترأها بعد عشرين سنة

(الخ) لئس المراد حصر المدعي بها ، لأنه يخلف باخلاف الأختاء كحصر الأشجار في ستة والمتراب بما دونها لبقاء الرضى ونحوه ولما قصرت الرتبة على قوله إلا إذا بعدت المدة ، لأن الظاهر ما حدا له ألا يزى أن الحيارية المثابة تكون عجزا بطول المدة ا هـ .

وقال في الهياية إلا إن بعدت المدة على ما قالو أو لم يزد على هذا فيقول الجعيد الشهر فما فرقه والقريب دون الشهر كذا في الجوهرة ا هـ .

وقال الكمال إن كان في الثبوتات في تلك المدة على ما قللنا لا يبيع ، وإن كان الثبوتات على ما قللنا لمشتري مائة أو زى أمة أو مملوك فاشترى بعد شهر ، وقال نعيم قائلون قليل ، لأن الشهر في ماله قليل ا هـ .

(قوله شري عاين ثوب) أعلمه الثوب أو ثياب أو ثوب كهي في حيار الجوهرة ا هـ .

والقول الأول والثاني وهذا الغرض أي هي عدل برادة أخرى على الجدل أو نحوه أي لتعادلهما وفيها الثوب كذا في الفتح (قوله لأن الحيارين يشعان نمتا كما مر) ، البني مر حيار الروضة لا غير وذكرنا أن حيار الشراط ملة (قوله بأن الرد المشتري الذي إليه يعيب بالقضاء) أو رجع المأل في الهية) ، لا حصر في هاتين الصورتين ، لأن الردي حيار الروضة والشراط كذلك ، لأنه فسح محض ، وإنما قيد الردي بعيب بالقضاء ليكون فسحا احرارا عدا لو كان غير قضاء فإنه فالة وهي ليست فسحا محضا لكونها يتعا في حق الشيع (قوله جاز أن يرد الكل) حيار الروضة لإضافه المانع من الأصل

( كما ذكره حسن) القيمة السرخسي وقوله وعن أبي يوسف

(الخ رواية عن أبي الجعد عنه وصححه قاضي حان وحقيقة الملاحظ مختلف فحشش لأنه لم يخطأ البيع وأهية مانعا زال فيقبل المقتضى وهو حيار الروضة وعلة ولحظ على هذه الروايات مستطفا وإذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا أوجه ؛ لأن نفس هذا الصرّف يدل على الرضا وتبطل الحيار قبل الروضة ويتدها وله التوفيق كما يفتح القدير .

(وتبطل) أي حيار الروضة (تبطل حيار الشراط) ، وقد مر ذكره (مطلقا) أي سواء كان قبل الروضة أو بعدها (و) تبطل (ما لا يوجب حق العور) كاتبع الحيار والمسلمة والهية بلا تسليم (بعد الروضة) لا قبلها ؛ لأن هذه الصراعات لا تزيد على صريح الرضا وهو لا تبطل بعد الروضة ، وأما الصراعات الأولى فهي الأولى ؛ لأن بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها أوجب حق العور فلا يمكن إبطاله ( كما طلب الشفعة بما لم يزد أي تبطل بعد الروضة لا قبلها .

قوله ولا تبطل ما لا يوجب حق العور

(الخ) منزلة وتبطل بصيغة الأبيات ولا فاقية زائدة يخل بها الحكم ، لأنه لما يكون ما لا يوجب حق العور مبطلا إذا كان بعد الروضة لإجور دقالة الرضا بعد العلم ، وأما إذا كان قبل الروضة فلا تبطل ؛ لأنه لا يثبت صريح الرضا وهو لا تبطل كذا في التبيين

(الخ) كاتبع الحيار) يعني البائع ، ولو كان اتبع بشرط الحيار والمشتري فهو كما لتعلق بسقط به الحيار قبل الروضة .

(فتية : لا ينفذ إلى الصراف المبطل لحيار الروضة من قول أو فعل إلا إذا لم يقض السبع ، وأما إذا قصه بعد الروضة فقد تبطل حياره ؛ لأنه لا بد له على الرضا والله مؤكده لحكم انعقد فتتابة الاتع في إسقاط الحيار كذا في التبيين .

(باب حيار العيب) (مشتري وجد يشتري ما يفتحه فقتة عند البكار) وهو العيب المستعتر شرعا والمرد به عيب كان عند البائع ولم يزد المشتري حين البيع ولا عند القبض ؛ لأنه راحا (أخذ بكل الله أن أردة) ؛ لأن مطلق البيع يقضي سلامة السبع ، فإذا قلت شرط قلت صرّ بلموم ما لا يرضى به (لا غنى) أي لا مشاكاة وأخذ لقضائه ، لأن الإصراف لا يقبلها شيء من الضمان إذا كان مقصودا بالقبول كما مر وسنأتي (كأياقي) ، وأولى ما دون مدة السفر (والقول في القراض والشرقة) وكلاهما يختلفان بالصغر والكبر) ، فإن شئ من هذه الأشياء إذا وجد من صغير غير مئزر لا يكون عيبا ، وإن كان مئزرا فهو عيبا ويؤزل بالذوالع ، فإن علوة بعد الذوالع كان عيبا حادثة فيكون له مخلفين لا خلاف بينهما ، فإذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على البائع بناء على أنه عيب قريب (وكأن يكون وهو لا يخلف بهما) أي بالصغر والكبر يعني إذا حصل في يد الاتع في الصغر رعا في يد المشتري في الكبر يكون عيبا وجاز يرد به على الاتع ؛ لأنه لفساد في الجانبين ؛ لأن العقل مدخله أغلب وشاغله في التمازج والاختار القطع ذلك الشعاع وهو لا يخلف باخلاف السبب (وكأن يخر) فإن راحة القدم (والقمر) بالثاقل المنعقدة وتحريك الفاء تثن (راحة الأبط (والركا والركوامة) أي من الركا) (فيها) أي في الأمانة مشط العيوب الأربعة يعني أنها عيب فيها ؛ لأن المقصود قد يكون

الاستيفاء وهي مثابة ما دون الغلام فإلها ليست عيب فيه إذ المقصود منه الاستيحاء وهي لا ليجل به (إذا أن يغبخن الأول أن فيه) بحيث لا يكون في الثاس ملة أو لا دور ؛ فإنه يكون إبداء في البدن وهو يفتض الشئ (ويكون أن الركا عادة له) لأن عتيادة نجل بالمعينة (والكفر) أي وكأن كفر (فيها) ؛ لأن طبع المسلم تغير عن صحيحه وأنه يتبع سرقه في بعض الكلفرات فيقبل الرأفة فيه ، ولو أنزاعه على أنه كافر فوجدت مسلما لا يردّه ؛ لأنه زوال العيوب (والسعال القديم) لأنه مر من يفتض الشئ (واللذين) ؛ لأن ماثلته تكون من شغلوا بحق العرواء (والشعر والماوي في العين) ؛ لأنها ينعضقان البصر وروافع حصى بنت سبع عشرة أو لا سبحانه) لأن كذا بينهما إبداء في الجانب (قار حدث) شغل بغزو مشتري وجد يشتري (الخ) أي بعد ما خبر العيب القديم (ما حدث عيب آخر عند المشتري رجع) أي المشتري (يفضاه) أي لفضان العيوب بأن يؤمر به وبه عيب ولقوام ولا عيب به ؛ فإن كان لغوات ما تثن القيصتين أخرّج رجع بغض الشئ ، وإن كان نصف أخرّج رجع به صف غش الشئ (أو ردة) على البائع (يوحا الاتع أو الاتع أو الاتع) من ردة المشتري وأخذ البائع كحرب شرارة فقطعة فظهر عته ، (و) جاز (بإيماء عته) كذلك) أي مقطوعة (ها يزوج مشتري وإن باعة) إذ البائع أن يقول أنا خدة معيا فالمشتري يبيع به يكون حاسب السبع فلا يزوج بالقضاض وأمانة (وبها) عطف على كحرب شرارة أي كامة شرارها ولم يتيزا من

عيوبها فوطئها (بكرأ) كانت (أو كذا أو قلها) يشتر أو لمستها بها) أي يشتر أو فوجدتها عيبا) حيث يزوج بالقضاض ولا يردّها إلا برضى الاتع إذ لا يقول أنا أخذنا مع ذلك العيب إذ ليس هاتنا مانع مع الآخر كما كان فيما سباني ، ثم بين المانع من الرد برضى الاتع بقوله (فإن حاط) أي المشتري (المقطوع) أو متعه بغير سوا قبله به يكون (الإداعة) أي الصيع الفعلي؛ فإنه لو متعه أسود فكذا الحرام عند هذا فإن السوا دعتنهما زيادة كالحفرة والصغر وعنده السواد لقضاض (أو لنا السويق بسنن) وبالحقة حظ المشتري ملكه بملك الاتع (فظهر عته) القديم (لأن أخذة) أي الاتع (ويزوج به) أي يزوج المشتري بفضان العيب ولا يقول البائع أنا خدة معيا وبهذا ملك المشتري بالبيع وهو الخط والصنع والشئ ، وفي المعامدة أن الرد متصح من جهة الشريعة ، لأن المشتري يردّه أو ليع قبله إلا أن الشريعة تشعه عن الرد والفسخ ليعضول الركا (كما لو باعة) أي المشتري العوب ليحيط ونحوه (بعد ردة عيه أو مدت المئذ أو أخفقه قلها) أي قبل روضة عيه (محكا أو دثرة أو استولخه) فإنه يزوج بالقضاض في هذه الصور ، أما في البيع بعد الروضة فإن الرد كان مشطعا فإن البيع كان يكون له المشتري بالبيع حاسب للبيع حتى لو كان البيع قبل الجعاطه كان حاسب ، وأما في الموز فإن الملك ينتهي به وارتاع الرد يثبت حكما ليعتد أن يقبله فلا ينتفع بالزوج ، وأما في

الباطي فقلنا من فيه أن لا يزوج بالقضاض وهو قول الشافعي ، لأن امتناع الرد يفعله فصا كالتفيل وفي الاستحسان يزوج ؛ لأن إضطاق الهية لملك الاتع له بخلاف البيع قبل الجعاطه فإنه قاطع لملك الاتع أي غره لو منه لملك في العبد ، ولهذا ملكة المشتري فصا البائع كالمشتري لملكه فلم يزوج بالقضاض ، ولنا قلنا إن إضطاق الهية لملك ؛ لأن الملك في الأدمي ثبت على متافاة الدليل إلى غلبة الحق والشيء ينتهي بمعني مثله والمنتهى متفرق في نفسه ، ولهذا يثبت أولا بالعق وهو من آخر الملك فقوله كفاء أصل الملك فالإضاق لا يكون كالتفيل بل كالمزوت ، وأما في التدبر والاستيفاد فإلها لا يربان الملك ولكن المنحل بهما يخرج من أن يكون قابلا للقل من ملك إلى ملك فقد تعذر الرد مع بقا الملك المستفاد بالشرء حقيقة أو حكما فزوج بفضان العوب ؛ لأنه متصح ذلك الملك بوصف المساماة كذا لو تعيب عتده .

(باب حيار العيب) من اشتد الشيء إلى سببه والعيب هو ما يتلوه عا أصل الفطرة السليمة متأد به نقضا كما في الفتح والفطرة الحلقة أي هي أساس الأصل ألا يزى أنه لو قال بكذا هذه الحيلة وأخار إليها فوجدنا المشتري زينة لم يكن علمها لئس له حيارا بالعيب ؛ لأن الحيلة تخلق جريدة وزينة ووسطا والعيب ما يتلو عا أصل الفطرة السليمة عن الثبات العارضة لها ؛ فالحيلة لا لتضابة بهوا متنها تمام بلوغيها الإذراك حتى صارت رقيقة الحب معيا كالقضي والميلار أو لسو (قوله وجد يشتري

(الخ) يعني ولم يتسكن من إزالة العيب بلا خشق فإن تمكن فلا كإصرام الحيارية فإنه يسيل من تحليلها ونجاسة العوب وتبعي حيلة على ثوب لا يفسد بالعسل ولا يقض كذا في الفتح (قوله ولم يزد المشتري حين البيع ولا عند القبض ؛ لأنه راحا) كما في الجوهرة ويعضضي أن مجرد الروضة وحى وبخلافه قول الرتبة ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به إذ أعلم بالعيب ا هـ ، وكذا ما قاله في شرح المنعج ولهم من به بعد رذيه (قوله إذا) كانت مقصودة بالقبول) أي بإلها بأن حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الشئ بجمعيه إذا اختار المشتري الأخذ كذا في التبيين (قوله كأياقي) ، وأولى ما دون مدة السفر) قال في الأجرة الباطي فيها دون السفر عيب بلا خلاف ، وهل يشترط الخروج من البلد؟ فيه اختلاف المتابع كما في الجوهرة .

وقال الرتبة ؛ وإن لم يخرج من

البلد خلفها) فيه وإلا لئنه أن يقال إن كانت المدة كبيرة دبل القاهرة ويكون عيبا ، وإن كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أهلها وتوبلها لا يكون عيبا ا هـ .

(قوله والشرقة) يعني سرقه غير نحو الخس والفلسين ؛ لأن ذلك لا يكون عيبا كذا في التبيين ولا يخلف تثن أن يكون من المولى أو غيره إلا في المالحات فإن سرقها لأكل من المولى لئس عيب ومن غيره عيب ، وسرقها للبيع من المولى وغيره

عَبَّ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَغَدَى فِي يَدِ الْمُشْتَرِي) شَرِطُ مُعَادَةِ الْجَوْنِ لِإِذْ بَهُ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَخَذِبَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُنْتَاعِ إِلَى آلِهِ لَا يَشْتَرِطُ الْمُعَادَةُ لِلْجَوْنِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهَذَا غَلَطٌ بِجِلَافٍ مَا إِذَا وَكَلْتَ لِجَارِيَةٍ عِنْدَ الْإِلَاحِ لَمْ يَنْتَبِغْ أَنْ يَتَّبِعَ أُخْرَافُهَا لَهَا لَوْ عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِ الْمُصَنِّعَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِنْ لَمْ يَلِدْهَا نَبَاتًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، بَانَ الْوَلَادَةُ عَنِ الْيَدِ ، بَانَ الْمَصْنَعُ الَّذِي حَصَلَ بِالْوَلَادَةِ لَا يُزَوَّلُ أَبَدًا ، وَعَلَيْهِ الْقَوْلُ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَوْلُهُ وَأَنْ لَمْ يَلِدْ لَيْسَ الْمُرَادُ مَا يُؤْتِيهِمُ الرَّبُّ وَهَذَا كَذِبٌ لَهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي لِإِتِّبَاعِهِ بِطَبْعِهِ عِنْدَهُ بِالْوَلَادَةِ نَبَاتًا مَعَ الْعَبِّ السَّابِقِ بِهَا (قَوْلُهُ لَفَسَ دَوِي الطَّيْنِ) أَيِ تَابَنَ الدَّمَاعُ . وَفِي الْمَجْمُوعِ ذِكْرُهُ فِي مَقَادِرِ الْجَوْنِ قِيلَ هُوَ عَبٌّ ، وَإِنْ كَانَ سَاعَةً وَقِيلَ إِنَّ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَقِيَهُ عَوِيْبٌ وَيَوْمٌ وَلَقِيَهُ قَدْ دُونَهُ لَيْسَ بِعَبٍّ ، وَقِيلَ لَا يُطْلَقُ عَوِيْبٌ وَمَا لَيْسَ بِطَبْعِي لَيْسَ بِعَبٍّ كَذَا فِي الْفَتْحِ . وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَمُقَدَّارُهُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَقِيَهُ وَمَا دُونُهُ لَا يَكُونُ عَبًّا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْمَطْبُوعُ عَوِيْبٌ وَمَا دُونُهُ لَا

يَكُونُ عَبًّا ا ا هـ .

وقال في الموهوب ، وقد رأى الجَوْنُ يَأْكُثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَقِيلَ سَاعَةً ا هـ .

(قَوْلُهُ وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ) صَوَابُهُ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ (قَوْلُهُ وَكَانَ يَخْرُجُ مِنْ رَابِعَةِ الْقَمِ) قَالَ الْكُنَانُ وَالْبَحْرُ الَّذِي هُوَ الْعَبُّ هُوَ النَّاسِيُّ مِنْ تَغْيِيرِ الْمُعَادَةِ فَوْنٌ مَا يَكُونُ الْخَلْعُ فِي الْأَسَانِ فَإِنْ ذَلِكَ يُزَوَّلُ بِتَطْيِيفِهَا (قَوْلُهُ وَالْقَمَرُ بِالذَّالِ الْمُنْفَجَةِ) قَالَ الْكُنَانُ الْقَمَرُ نَبْتُ رُبْعِ الْإِبْطِ يُقَالُ رَجُلٌ أَقْمَرُ وَأَمْرَأَةٌ قَرْمَاءُ وَطَبْعُ السَّبَبِ يُقَالُ يَا قَهْرٌ مَعْلُومٌ عَنْ دَهْرٍ وَيُقَالُ ضَمِنْتُ قَهْرَ الشَّيْءِ وَقَهْرُهُ يَسْكُرُنَ الْفَاءُ وَفَجَعَهَا كُلُّ ذَلِكَ وَالذَّالِ مُهْجَلَةٌ ، وَأَمَّا بِإِصْحَامِ الذَّالِ فَيُفْتَحُ الْفَاءُ لَا عَجْرٌ وَهُوَ جَدَةٌ مِنْ طَبِ لَوْ تَنَزَّوْتُمْ حِينَ بِهِ الْعَبُّ قَبِيلٌ مَسَلَتْ أَقْفَرُ ذَكَرَ فِي الْمَوْجُودَةِ وَفِيهَا وَصَفَتْ أَمْرَأَةً مِنَ الْعَرَبِ حِينَ خَفَا قَلْتُ ذَهَبَ قَهْرُهُ وَقِيلَ بِخَرَفَةِ الْقَوْلِ الْوَلَادَةُ هَذَا بِالذَّالِ غَيْرِ الْمُنْفَجَةِ ا هـ . (قَوْلُهُ وَكَانَ الْوَلَدُ عَادَةً لَهُ) أَيِ بَانَ زِلَى أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ كَذَا أَفْشَرُ الْمُعَادَةُ فِي الْمَوْجُودَةِ وَقَوْلُهُ وَقَلَّ اشْتِرَاءُ عَلَى آلِهِ كَمَا يُفْرَدُ مُسْتَمِلًا لَا يُزَادُ (أَيِ) ، وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَتْنِ ضَرْحُ الْمَجْمُوعِ وَالسَّرَاحُ الْوُجَاهُ كَذَا بِخَطِّ الْأَعْلَامَةِ الْمُشْتَبِهِ عَلَى الْمُنْفَجِسِيِّ رَجَعَهُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ ، إِلَاةُ زَوَالِ الْعَبِّ) كَذَا ، قَالَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَصَحَّ الْكُنَانُ زَالِي الْعَبِّ ا هـ . (قَوْلُهُ وَالشَّعَالُ الْقَدِيمُ ، لِأَنَّهُ مُرْتَضٍ) أَيِ فِي التَّابَعِ (قَوْلُهُ وَالْمَتْنِ ، بَانَ مَا يَلِيهِ لَيَكُونُ مُتَنَوِّلَةً بِحَيْزِ الْغَرَاءِ) قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَيَتَقَدَّمُ الْغَرَاءُ عَلَى الْمَوَالِي ا هـ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَخْصِيصِهِ بِالْمَتْنِ الَّذِي يَحْدُ بِهِ قَبْلَ حَقِّهِ . وَقَالَ الْكُنَانُ وَالْمَتْنُ

عَبٌّ فِي كُلِّ مِنَ الْجَارِيَةِ وَالْغَلَامِ ، وَعِنْدَنَا لِشُعْبَيْهِ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ فِي الْمَتْنِ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَيْنَا يَتَأَخَّرُ إِلَى مَا يَبْدُو الْعَقْدُ فَلَا حِيَالَ لَهُ بِرَدِّهِ مُعَامَلَةً بِأَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوَالِي ، وَإِنْ كَانَ فِي رَقَبِهِ بَانَ حَتَّى يَدِ الْبَايعِ وَلَمْ يَفْعِدْ حَتَّى يَبْعَ قَهْرَ رَدُّهُ إِلَى أَنْ يُقَالُ وَتَبْدُو الْعَقْدُ بِشَرْطٍ لَفِي لَفْظَانِ وَابْتِدَاءٍ هـ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ ااثْنَيْنِ عَبٌّ ، وَلَوْ يَأْتِي حَذِيْبُهُ مُعَدَّ عِنْدَهُ وَكُنَّا (قَوْلُهُ وَارْتِفَاعُ حُجْرِي بِثَلَاثَةِ عَشْرَةَ) اخْرُجْ بِهِ عَنَّا ، دُونَهُمَا وَعَنْ الْبَاسَةِ فَإِنَّ الْقِطْعَةَ لَيْسَ عَبًّا جَدِيدًا فَحَقِيقَةُ الْعَبِّ بَالَاءُ ، وَلَوْ أَنَّ قَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا دَارَ الرَّبُّ بِعَبِّ الْقِطْعَةِ فَلَا يَبْغِي الْقِطْعَ عَلَى تَبْغِي أَنْ يَبْغِي بِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ مِنَ الْحِجْلِ أَوْ الْإِثَاءِ حَتَّى لَا تَشْرَعَ دَعْوَاهُ وَالْمُزَاجِعُ فِي الْحِجْلِ إِلَى قَوْلِ الْإِسَاءِ وَفِي الْإِثَاءِ قَوْلُ الْإِثَاءِ وَتَتِمَّامُهُ بِفَتْحِ الْفَعْدِيرِ (قَوْلُهُ وَالِاسْتِخَاذَةُ) قَالَ الْكُنَانُ وَقِيلَ الشَّهَادَةُ عَلَيْهَا إِذْ مَكَانُ الْإِثَاءِ وَالْقِطْعَ الَّذِي يُعَدُّ عَبًّا لَا يُنْكَحُ إِلَّا طَلَعًا عَلَيْهِ ا هـ .

(قَوْلُهُ) وَفِي الْبَايعِ الْإِسْتِخَاذَةُ مِمَّا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا الْجَارِيَةُ الشَّهَادَةُ كَالْقِطْعِ (كَذَا نَقَلَهُ الْمُنْقَسِبِيُّ عَنْهَا (قَوْلُهُ بِأَنْ يُقَرَّ وَبِهِ عَبٌّ) بِعِنَى الْعَبِّ الْقَدِيمِ خَاصَّةً وَكَانَ لَيْسَ بِهِ عَجْرَةٌ ، ثُمَّ يُتَغَيَّرُ سَائِلًا عَنْ عَبِّ قَرَجِ الْبَقُولَاتِ (قَوْلُهُ أَوْ رَدُّهُ عَلَى الْبَايعِ بِرَحْنِ الْبَايعِ) بِعِنَى فِيمَا يَمْلِكُ إِسْقَاطَ حَقِّهِ مِنْهُ وَمَعْلَاكَهُ ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَى أَحَدٌ لِحَقِّ الشَّرْعِ بِأَنْ كَانَ أَلْسِيْعَ عَصِيْرًا فَخَصَرَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، ثُمَّ أَمْلَحَ عَلَى عَبِّ قَرَارِهِ الْمَالُ أَحَدُهُ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مِلْكِيَّةِ الْخَصْرِ وَمِلْكِيَا كَمَا فِي

الْفَتْحِ قَوْلُهُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ وَشَعْنَةُ الرَّبِّ وَالْفَتْحُ لِيَحْضُلَ الْإِثَاءُ) أَيِ بِالْوَلَادَةِ أَيِ لَا تَقْدَحُ عَنْ السَّيِّعِ وَكَانَ عَجْرَةً بِرَحْنِ الْمُشْتَرِي بِرُكْبَتِهَا ، بَانَ الْإِثَاءُ عَ لَمْ يَتَخَصَّصْ لِحَقِّهِ بَلْ لِحَقِّهِ وَحَقِّ الشَّرْعِ (قَوْلُهُ فَلَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي بِالرَّبِّ حَابِسًا لِلْسَّيِّعِ) لَعَلَّ صَوَابَهُ بِالْسَّيِّعِ حَابِسًا بِرُصْنَةِ قَوْلُهُ بَعْدَهُ حَتَّى لَوْ كَانَ التَّبِعُ قَبْلَ الْحَاظَةِ كَانَ حَابِسًا ا هـ .

(رَبِّيَّةٌ : هَذَا فِي الْوَلَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ أَيِ لَمْ يَتَرَدَّدْ مِنْ أَلْسِيْعِ الْمَصْنُوعِ وَالْحَاظَةِ وَكَلَّتْ بِالسَّنَنِ وَالْمَرْسِ وَالنَّيِّءِ وَطَخَنَ الْمِطْعَةَ وَحَتَرَ الْمَلْعَمَ وَحَتَرَ الْبَلْقِيَّ قَرَجِجَ الْبَقُولَاتِ لَوَابَعُهُ ذَلِكَ لِإِذْبَاعِ الرَّبِّ قَلَّةُ لِحَقِّ الشَّرْعِ فَلَا يَتَغَيَّرُ رَحَا هُوَ وَإِذَا كَانَتِ الْوَلَادَةُ تَوَرَّدَتْ مِنْهُ مُتَّصِلَةً بِكَاسِلَتَيْنِ وَاحِدَتَانِ وَالْجَوَالِجُ تَبَاحُ الْعَجْرِ لَا تَنْتَعِ الرَّبُّ بِالْعَبِّ فِي ظَاهِرِ الْوَلَادَةِ وَيَتَصَيَّرُ بَالْعَبِّ بَالْعَبِّ لَوْ زَالَ الْمَتَاعُ وَهَذَا كَمَا قَالُوا إِذَا أَتَى الْعَبْدُ أَلْسِيْعَ ، ثُمَّ طَهَّرَ شَعْنَهُ لَا يُزَاجِعُ بِالْقَضَاءِ ، بَانَ الْإِرْجُوعُ خَلْفَ عَنْ الرَّبِّ فَلَا يُبَاحُ إِلَى الْخَلْفِ مَا دَامَ حَيًّا ، بَانَ رُجُوعُهُ مُتَّخِلٌ فَيَكُونُ رَدُّهُ ، فَإِذَا رَجَعَ لَوْ زَالَ الْمَتَاعُ ، وَأَمَّا فِي الْقَتْلِ وَمَا بَعْدَهُ فَلَا مَمْلُوكَ فِيهِ أَنْ اشْتَرَى الْوَلَادَةَ كَانَ يَفْعَلُ مَضْنُونٌ مِنَ الْمُشْتَرِي لَا يُزَاجِعُ بِشَيْءٍ ، بَالَهُ إِذَا كَانَ مَضْنُونًا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْسَّيِّعِ مَعْنَى وَمِنْ شَرِطِ الْإِرْجُوعِ بِالْقَضَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَّصِلًا لَهُ وَإِذَا اشْتَرَى الرَّبُّ كَانَ يَفْعَلُ حَتَّى يَبْعَ الْفَقِيضَ فَإِنَّ الْفَقِيضَ قَرَجُ السَّيِّعِ خَاصَّةً بِحَصْنِهِ مِنَ الْقَتْلِ بَانَ يُفَسِّمُ الشُّدْنَ فِي جَنِينِهِ وَقَسَمَ الْعَقْدُ وَعَلَى قِيَمَةِ الْوَلَادَةِ وَقَتِ الْقَبْضِ إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ الْفَاءُ وَقِيَمَةُ الْوَلَادَةِ مَالَةً وَالشُّدْنَ أَلْفَ شَقْطَ عَجْرَةٍ الْفَتْرَ أَنْ رَدُّهُ وَاسْتِخَاذَتُهُ ، وَأَمَّا عَجْرَةُ الْمَوْتُودَةِ مِنَ السَّيِّعِ كَالْمَكْسَبِ فَيُنِي لَا تَنْتَعِ الرَّبُّ بِحَالٍ بَلْ يُفَسِّمُ الْمَقْدَمَ مِنْ الْأَمَلِ فَوْنِ الْوَلَادَةِ وَتَسْمَلُهُ كَالْمَكْسَبِ الَّذِي هُوَ الْوَلَادَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْمَتْنِ .

وَوَاقِفُ عَلَى مَا لَوْ كَاتَبَ أَوْ قِيلَ أَوْ أَكَلَّ كُلَّ الْمَطْعَمِ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ لَيْسَ الْغُوبُ فَتَحْرَقُ لَمْ يُزَاجِعْ) أَمَّا فِي الْإِثَاءِ عَلَى مَا قَالَهُ حَسَنٌ بَدَلَهُ وَحَسَنَ الْإِذْنِ كَتَبَسَ الْإِذْنَ وَعَنْ أَبِي حَقِيقَةَ أَنَّهُ يُزَاجِعُ ، بَالَهُ الْإِثَاءُ لِلْمِلْكِ ، وَإِنْ كَانَ بِعُوضٍ ، وَأَمَّا الْكَيْدَةُ فَلَهَا فِي كِتَابَتِهِ عَلَى مَا لِيَحْضُلَ الْبُيُوعُ فِيهَا ، وَإِنْ عَجَرَ الْمَكْتَسِبُ تَبْغِي أَنْ يُزَادَ بِالْعَبِّ لَوْ زَالَ الْمَتَاعُ وَهَذَا كَمَا قَالُوا إِذَا أَتَى الْعَبْدُ أَلْسِيْعَ ، ثُمَّ طَهَّرَ شَعْنَهُ لَا يُزَاجِعُ بِالْقَضَاءِ ، بَانَ الْإِرْجُوعُ خَلْفَ عَنْ الرَّبِّ فَلَا يُبَاحُ إِلَى الْخَلْفِ مَا دَامَ حَيًّا ، بَانَ رُجُوعُهُ مُتَّخِلٌ فَيَكُونُ رَدُّهُ ، فَإِذَا رَجَعَ لَوْ زَالَ الْمَتَاعُ ، وَأَمَّا فِي الْقَتْلِ وَمَا بَعْدَهُ فَلَا مَمْلُوكَ فِيهِ أَنْ اشْتَرَى الْوَلَادَةَ كَانَ يَفْعَلُ مَضْنُونٌ مِنَ الْمُشْتَرِي لَا يُزَاجِعُ بِشَيْءٍ ، بَالَهُ إِذَا كَانَ مَضْنُونًا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْسَّيِّعِ مَعْنَى وَمِنْ شَرِطِ الْإِرْجُوعِ بِالْقَضَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَّصِلًا لَهُ وَإِذَا اشْتَرَى الرَّبُّ كَانَ يَفْعَلُ حَتَّى يَبْعَ الْفَقِيضَ فَإِنَّ الْفَقِيضَ قَرَجُ السَّيِّعِ خَاصَّةً بِحَصْنِهِ مِنَ الْقَتْلِ بَانَ يُفَسِّمُ الشُّدْنَ فِي جَنِينِهِ وَقَسَمَ الْعَقْدُ وَعَلَى قِيَمَةِ الْوَلَادَةِ وَقَتِ الْقَبْضِ إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ الْفَاءُ وَقِيَمَةُ الْوَلَادَةِ مَالَةً وَالشُّدْنَ أَلْفَ شَقْطَ عَجْرَةٍ الْفَتْرَ أَنْ رَدُّهُ وَاسْتِخَاذَتُهُ ، وَأَمَّا عَجْرَةُ الْمَوْتُودَةِ مِنَ السَّيِّعِ كَالْمَكْسَبِ فَيُنِي لَا تَنْتَعِ الرَّبُّ بِحَالٍ بَلْ يُفَسِّمُ الْمَقْدَمَ مِنْ الْأَمَلِ فَوْنِ الْوَلَادَةِ وَتَسْمَلُهُ كَالْمَكْسَبِ الَّذِي هُوَ الْوَلَادَةُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْمَتْنِ .

(قَوْلُهُ وَمِنْ شَرِطِ الْإِرْجُوعِ بِالْقَضَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَّصِلًا لَهُ) يُشِيرُ إِلَى مَا قَالَهُ الْكُنَانُ أَنَّ مِنَ الْمُشْتَرِي تَوَرَّدَ قِطْعَتُهُ لِبَاسًا لَوْ لَدَهُ الصَّغِيرُ وَخَاطَهُ ، ثُمَّ أَمْلَحَ عَلَى عَبِّ لَا يُزَاجِعُ بِالْقَضَاءِ ، بَانَ الشُّكْلُ مِنَ الْإِثَنِ الصَّغِيرِ حَصَلَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ لِلْعَرَضِ لَمْ تَحْذَرْ وَقَبْلَ الْحَاظَةِ مُسْتَمِلًا إِلَيْهِ وَهُوَ نَبَاتُهُ فِي الشَّجَرِ فَصَارَ بِهِ حَابِسًا لِلْسَّيِّعِ مَعَ امْتِكَانِ الرَّبِّ وَالْحَاظَةِ بَعْدَ ذَلِكَ كَتَبَتِهَا فَلَا يُزَاجِعُ بِالْقَضَاءِ ا هـ قَوْلُهُ وَأَمَّا الْأَكْلُ وَاللَّيْسُ عَلَى الْخِلَافِ

(الْبَيْعُ) قَالَ فِي الْمَوْهَبِ ، وَكَذَا يُخَرَّفُ الْغُوبُ مِنَ الْإِسِّ وَأَكَلَ الْمَطْعَمُ أَيِ مَا مَنِغٍ مِنَ الْإِرْجُوعِ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَأَجَا زَادَ وَبِهِ يُقَالُ وَأَكَلَ بَعْضُهُ مَا مَنِغٍ مِنَ الرَّبِّ وَالْإِرْجُوعُ ، وَقَ لَا يُزَاجِعُ بِنَقْضِ الْكُلِّ وَعَقْدُهَا أَنَّهُ يُزَاجِعُ بِنَقْضِ الْمَاكُولِ لَوْ زَادَ الْبُيُوعُ ا هـ ، وَقَالَ الْكُنَانُ .

وَفِي الْمُنْتَجَى عَنْ جَمْعِ الْبَحَارِيِّ أَكَلَ بَعْضُهُ يُزَاجِعُ بِقَضَاءِ عَجْرَةٍ وَمَا يَبْقَى وَبِهِ يُقَالُ ا هـ .

(قَوْلُهُ وَاللَّهُ تَعَدَّى الرَّبُّ بِفَعْلِ مَضْنُونٍ

الْبَيْعُ) لَعَلَّ صَوَابَهُ وَلَهُ أَنَّهُ تَعَدَّى

الْبَيْعُ أَيِ بِلَايِ حَقِيقَةٍ قِيَّاسَ قَوْلِهِ فَلَا يُزَاجِعُ كَالْإِرْجَاءِ فِي الْقَتْلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى ظَاهِرِ الْعِيَّازِ وَكَانَ تَطْيِيلًا نَابِيًا لِقَوْلِهَا مَا لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ االْمُتَنَافُسَةِ لِلْحُكْمِ بِالْإِرْجُوعِ ، ثُمَّ بَعْدَهُ قَالُوا بِدُونِ حَتْلِهِ عَلَى مَا ذَكَرْتَاهُ .

(شَرِي نَحْرُ تَبَاحُ وَيَطْبُحُ فَكَسَرَتْ وَوُجِدَتْ فَا مِمَّا يَتَّبَعُ بِهِ فِي الْحِطَّةِ ، وَقَلَّ بِالظَّرِّ إِلَى الْفُرَاتِ (قَهْرُ لَفْظَاتِهِ) أَيِ لَا يُزَادُ ، بَانَ الْكُسْرُ عَنِ حَاوِثِ وَلَكِنَّهُ يُزَاجِعُ بِالْقَضَاءِ فَقَدْ بَطَّرَ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ (وَالَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَتَّبَعِ بِهِ أَصْلًا (فَعَلَّ الشُّدْنَ) أَيِ قَلْبُ الْمُشْتَرِي كُلُّ الشُّدْنَ ؛ بَالَهُ لَيْسَ مِمَّا لَا يَنْتَعِ بِحَالٍ وَلَا يُغَيَّرُ فِي الْحَرْزِ وَمَتَّاحُ فَتْرِهِ كَمَا قَالُوا ؛ بَانَ مَا يَلِيهِ بِإِصْبَارِ الْمَلِكِ .

(قَوْلُهُ شَرِي نَحْرُ تَبَاحُ وَيَطْبُحُ فَكَسَرَتْ وَوُجِدَتْ فَا مِمَّا) لَمْ يَتَعَوَّضْ لَوْ جَدَانِ بَعْضِهِ .

وقال الْكُنَانُ لَوْ وَجَدَ لَيْسَ قَابِلًا ، فَإِنْ كَانَ قَابِلًا جَزَا لَيْسَ اسْتِخَاذًا ، فَكَقِيلَ الرُّبُوبُ فِي الْحِطَّةِ وَالتَّشْبِيرُ فَلَا يُزَاجِعُ بِشَيْءٍ أَصْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا لَا يَجُوزُ التَّبِعُ وَيُزَاجِعُ بِكُلِّ الشُّدْنَ .

وقال الْمُتَصَنِّفُ أَيِ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ فِي الْقَبِيلِ إِلَهُ كَلَوَاجِدَ وَوَالْعُنَى .

وَفِي الْهَدَايَةِ إِذَا دَانَ كَثِيرًا مَا وَزَّاهُ فَالْفَاءُ لَهَا مَا زَادَ عَلَى الْهَافِ وَجَعَلَ الْفَقِيَّةُ أَلِفَ الْمِلْثِ الْخِصْنَةَ وَالسَّيَّةَ فِي الْمَالَةِ مِنَ الْحَرْزِ عَفْوًا ، وَلَوْ وَجَدَ بَصَفَ الْحَرْزِ خَارِجًا صَحَّ فِي الْهَافِ الَّذِي بِهِ لَيْسَ بِبَصَفِ الشُّدْنَ وَهُوَ الْأَصَحُّ . ا هـ .

(بَاعَ مُشْتَرِيَةً وَزَادَ عَلَيْهِ بِعَبِّ بِقَضَاءِ) مَعْلُوقٌ بِقَوْلِهِ زَادَ بَعْدَهَا تَعْلُقُ بِهِ قَوْلُهُ بِعَبِّ (رَدُّ عَلَى بَايِعِهِ) بِعِنَى تَابَ عِنْدَ بَايِعَةِ الْمُشْتَرِي ، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ بِعَبِّ فِيمَا أَنْ يُقْبَلَ بِقَضَاءِ الْفَاقِحِيِّ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ الْإِلَّ لَوْ مَا أَنْ يَكُونَ بِقَرَارٍ وَيَسْمَعِي أَنَّ الْمُشْتَرِي الثَّانِي ادَّعَى عَلَى الْبَايِعِ الثَّانِي إِفْرَادَهُ بِالْعَبِّ وَالْبَايِعُ الْكَرَّ ذَكَرْتَهُ الْمُشْتَرِي الثَّانِي بِالْبَيَّْةِ ، وَلَوْ أَنَّ خِيَجَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ؛ بَالَهُ إِذَا أَقَرَّ بِقَرَارِهِ لَا يَكُونُ الرَّبُّ مُخْتَارًا إِلَى الْقَضَاءِ ، بَلْ يُزَادُ عَلَيْهِ بِقَرَارِهِ بِالْعَبِّ فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُزَادَ عَلَى بَايِعِهِ (أَقْرَبُ بِشَيْءٍ حَقْلَهُ عَلَى مَا إِذَا أَقَرَّ لَمْ يَتَّبَعْ مِنَ الرَّبِّ بِالْعَبِّ) الَّذِي قَرَّرَ بِهِ ؛ بَالَهُ إِذَا اشْتَرَى مِنَ الرَّبِّ وَفِي كُلِّ مَهْمَلَةٍ لَمْ أَنْ يُزَادَ عَلَى بَايِعِهِ ، بَالَهُ فَسَخَ رَدُّهُ عَلَى بَايِعِهِ بِإِفْرَادِهِ بِشَيْءٍ يَنْتَعِ الرَّبُّ كَمَا فِي الْأَسْلِ فَيُجْعَلُ التَّبِعُ الثَّانِي التَّبِعُ الْفَاقِحِيُّ كَالْمَخْلُومِ وَالتَّبِعُ الْإِلَّ قَابِلٌ قَهْرُ قَهْرُ الْخُصُومَةِ وَالرُّبُوبِ الْعَبِّ .

غَايَةُ الْمَرَّةِ أَنَّهُ الْكَرَّ هُوَ قِيَمُ الْعَبِّ قَرَمَ الْمَطْلُوعِ لَكِنَّهُ حَاوِثُ مَكْنُونًا شَرَفًا بِقَضَاءِ الْفَاقِحِيِّ فَارْتَفَعَ الْفَضْلُ وَمَا زَكَمْنِ اشْتَرَى شَيْئًا وَقَرَّرَ أَنَّ التَّبِعَ تَابَ بِمِلْكِ نَفْسِهِ ، ثُمَّ طَهَّرَ الْمُسْتَحَقَّ لَا يُنْطَلِ حَقَّهُ فِي الْإِرْجُوعِ عَلَى الْبَايِعِ بِالشُّدْنَ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي .

(وَمِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ (بِرَحْنٍ) مِنَ الْمُشْتَرِي (لَا) أَيِ لَيْسَ لَهُ الرَّبُّ عَلَى بَايِعِهِ ، بَالَهُ هَلْفَةٌ وَهِيَ تَبِعُ حَبِيدَ فِي حَقِّ لَابٍ وَالتَّبِعُ الْإِلَّ نَابِيَهَا ، هَذَا إِذَا زَادَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي عَلَى الْإِلَّ بَعْدَ الْقَبْضِ أَمَّا إِذَا زَادَ قَبْلَهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا سَوَاءً كَانَ الرَّبُّ بِقَضَاءِ أَوْ بِغَيْرِهِ ، بَانَ الرَّبُّ بِالْعَبِّ قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَخَّ مِنَ الْأَصْلِ فِي حَقِّ الْكُلِّ فَصَارَ كَالرَّادِّ بِحَاوِثِ الْوَلَادَةِ أَوْ بِحَاوِثِ الشَّرْطِ ، ثُمَّ إِذَا زَادَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ قَضَاءِ بِعَبِّ

لَا يَخْتَارُ حَقْلَهُ كَالْبَايِعِ الْوَلَادَةَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخَاصِمَ الْبَايِعَ الْإِلَّ هُوَ الصَّحِيحُ .

(قَوْلُهُ تَابَ مُشْتَرِيَةً وَزَادَ عَلَيْهِ بِعَبِّ بِقَضَاءِ زَادَ عَلَى بَايِعِهِ) حَامِلٌ لِمَا إِذَا أَقَرَّ بِالْعَبِّ وَاشْتَرَى مِنَ الْقَوْلِ فَرَدَّ عَلَيْهِ الْفَاقِحِيُّ جِزًا كَمَا إِذَا الْكَرَّ الْعَبِّ قَالَتْهُ بِالْبَيَّْةِ وَالْكَرَّ لَنْ أَلْمِينِ أَوْ بِالْبَيَّْةِ عَلَى إِفْرَادِ الْبَايِعِ بِالْعَبِّ مَعَ الْكَارِهِ الْإِفْرَادَ بِهِ فَإِنَّهُ يُزَادُ عَلَى بَايِعِهِ فِي الصُّوَرِ الْآرَبِيَّ لَكِنَّهُ الْقَضَاءُ فَسَخًا فِيهَا (قَوْلُهُ بَالَهُ إِذَا أَقَرَّ بِقَرَارِهِ لَا يَكُونُ الرَّبُّ مُخْتَارًا إِلَى الْقَضَاءِ ، بَلْ يُزَادُ عَلَيْهِ بِقَرَارِهِ بِالْعَبِّ فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُزَادَ عَلَى بَايِعِهِ) (أَقْرَبُ بِشَيْءٍ حَقْلَهُ عَلَى مَا إِذَا أَقَرَّ لَمْ يَتَّبَعْ مِنَ الرَّبِّ بِالْعَبِّ) الَّذِي قَرَّرَ بِهِ ؛ بَالَهُ إِذَا اشْتَرَى مِنَ الرَّبِّ مَعَ قَرَارِهِ بِالْعَبِّ فَرَدَّ الْفَاقِحِيُّ جِزًا كَانَ فَسَخًا فَرَدَّهُ عَلَى بَايِعِهِ بِإِفْرَادِهِ بِشَيْءٍ يَنْتَعِ الرَّبُّ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ (قَوْلُهُ غَايَةُ الْمَرَّةِ أَنَّهُ الْكَرَّ هُوَ قِيَمُ الْعَبِّ قَرَمَ الْفَضْلُ) (أَيِ يَكُونُ مَا الْكَرَّ بِهِ لَيْسَتْهُ أَوْ الْكُلُّ) .

(رَبِّيَّةٌ : لَوْ قَالَ الْبَايِعُ الثَّانِي تَبَعْتُ الرَّبَّ بِالْبَيَّْةِ ؛ لَيْسَ بِهِ عَبٌّ لَا يُزَادُ عَلَى بَايِعِهِ ، بَالَهُ هَلْفَةٌ وَهِيَ تَبِعُ حَبِيدَ فِي حَقِّ لَابٍ وَالتَّبِعُ الْإِلَّ نَابِيَهَا ، هَذَا إِذَا زَادَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي عَلَى الْإِلَّ بَعْدَ الْقَبْضِ أَمَّا إِذَا زَادَ قَبْلَهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا سَوَاءً كَانَ الرَّبُّ بِقَضَاءِ أَوْ بِغَيْرِهِ

الْبَيْعُ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى غُلُوبِهِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ بَلْ فِي غَيْرِ الْمَقَارِ أَمَّا فِي الْمَقَارِ فَلَا تُغَيَّرُ أَنَّهُ يَتَّبِعُ حَبِيدَ فِي حَقِّ الْبَايِعِ الْإِلَّ ، بَالَهُ الْغَائِرُ يَجُوزُ تَبَعُهُ لِقَبْلِ الْقَبْضِ لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ عَلَى بَايِعِهِ ، إِذَا اشْتَرَاهُ بَعْدَهَا بَاعَهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ (قَوْلُهُ بَانَ الرَّبُّ بِالْعَبِّ قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَخَّ مِنَ الْأَصْلِ) أَيِ بَانَ يَتَّبِعُ الْبَايِعَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ قَهْرُ قَهْرُهُ

تَعَا جَدِيدًا فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا فَيُجْعَلُ فَسْخَا فِي غَيْرِ الْمَقَارِ أَمَّا فِيهِ فَا لَا ظَهَرَ أَنَّهُ يَتَّبِعُ جَدِيدَ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْ الرَّيْلِيِّ .

(قَبْلِ مُشْتَرِيهِ وَادْعَى عَيْنًا لَمْ يُخْرِجْ) الْمُشْتَرِي: هَذَا ذَعْوَى الْعُيُوبِ (عَلَى طَعْنِ قَسَمِهِ) إِذْ لَوْ قَعَلَ الْعُيُوبُ يَظْهَرُ فَيَقْتَضِي الْقَضَاءَ قَلْبًا يَقْضِي بِهِ صَوْلًا لِقَضَائِهِ عَنْ الْإِقْبَاعِ ص (بَلْ يُزَيِّرُهُنَّ) عَلَى كَوْنِ الْعُيُوبِ قَبْرُذَ الْمَيْحِ إِنْ أَمَكُنْ وَإِلَّا يَرْجِعُ بِالْقَضَانِ كَمَا مَرَّ (أَوْ يُخْلَفُ) أَيُّ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى عَدَمِ الْعُيُوبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا جَدَّ وَيَتَقَعُ الْقَضَى (وَأَنْ كَانَ) لَهُ شَاهِدٌ لَكِنْ (غَابَ شَهْوَدُهُ قَعْلَهُ) أَيْضًا الْقَضَى (أَنْ خَلَفَ بَائِعُهُ) ؛ لِأَنَّ فِي الْإِطْفَارِ حَرْزًا بِالْبَائِعِ وَكَيْسَ فِي الطَّلْعِ كَيْزٌ حَرْزٌ بِالْمُشْتَرِي ؛ بَالَهُ مَتَى قَامَ الشَّيْءُ رَدُّ عَلَيْهِ الْمَيْحُ وَاحِدٌ قَسَمُهُ (وَلَوْ عَيْنُهُ إِنْ تَكَلَّلَ) بَالَهُ خِجَّةٌ فِي الرِّوَامِ الْعُيُوبِ قَدْ وَقَعَتِ الْعِبَارَةُ فِي الْيَدِ أَيْ هَكَذَا إِنْ اشْتَرَى عَيْنَهُ فَقَضَى مَا دَعَى عَيْنًا لَمْ يُخْرِجْ عَلَى طَعْنِ الْقَضَى حَتَّى يَخْلَفَ الْبَائِعُ أَوْ يُقِيمَ الْمُشْتَرِي بَيْتَهُ . وَقَدْ تَكَلَّفُوا فِي تَوَاجُهِهَا مَا تَكَلَّفُوا وَالْخُفْرُ أَهْلُهَا مِنْ قِبَلِ الْقَفِّ وَالشَّرِّ الْقَدِيرِيُّ ، وَغَيْرُهُ لَمْ يُخْرِجْ الْمُشْتَرِي عَلَى طَعْنِ الْقَضَى وَلَا يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي حَقُّ الرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى يَخْلَفَ الْبَائِعُ أَوْ يُقِيمَ الْمُشْتَرِي بَيْتَهُ وَهَذَا فَإِنَّهُ حَاجِبٌ كَشَفَ الْكُشْفُ فِي تَحْقِيقِ قَوْلِهِ تَعَالَى (لَوْ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِنْهَا فِي رَبِّكَ إِسْتِمَاتٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُنْتَ فِي يَدَيْهَا حَيْرًا) (أَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ الْهَلَاكِ وَالشَّرِّ الْقَدِيرِيُّ وَالْمَعْنَى لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِنْهَا وَلَا عَمَلُهَا لَمْ يَكُنْ أَمَاتٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُنْتَ فِي يَدَيْهَا حَيْرًا) (ادْعَى الْبَائِعَ) بِغِيٍّ اشْتَرَى عَيْنًا فَادْعَى إِلَهُ ابْنٍ وَأَرَادَ تَحْلِيفَ الْبَائِعِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ (عَيْنُهُ) أَيُّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ (لَمْ يَخْلَفْ الْبَائِعُ) حَتَّى

يُتَيَّسَ الْمَعْنَى (أَلَمْ يَكُنْ عَيْنُهُ) أَيُّ عَيْنَهُ نَفْسُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ (وَأَنْ كَانَ قَوْلُ الْبَائِعِ لَكِنَّ الْكَارَةَ أَلَمْ يَخْرِجْ) هَذَا قِيَامَ الْعُيُوبِ بِدَعْوَى يَدِ الْمُشْتَرِي وَمَعْرِفَةِ تَكُونُ بِالْيَمِينَةِ (لَمْ) إِذَا أَلَيْتَهُ (خَلَفَ) أَيُّ الْبَائِعِ عَلَى الْقَسَمِ مَعَ أَلَمْ فَعَلَ الْغُيُورُ قَالَ شَمْسُ الْقَلْبَةِ الْحُلَاقِيَةُ الْحَلِيفُ عَلَى فَعْلِ الْغُيُورِ يَكُونُ عَلَى الْعِلْمِ مَطْرُوفًا فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ إِلَى مَا دَعَى الْبَائِعَ حَتَّى يَخْلَفَ عَلَى الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَتَّبِعُ تَسْلِيمَ الْمَيْحِ سَلِيمًا فَلَا مَسْخَاطَ فَيَرْجِعُ إِلَى مَا حُضِنَ بِنَفْسِهِ وَيَقْبَلُ فِي الْحَلِيفِ (بِأَلْفِهِ مَا أَبَقَ قَطُّ أَوْ مَا لَهُ حَقُّ الرَّدِّ عَلَيْكَ مِنْ دَعْوَاهُ هَذِهِ أَوْ لَقَدْ سَلَّمْتُهُ وَمَا بِهِ هَذَا الْعُيُوبُ لَا) بِأَلْفِهِ (مَا أَبَقَ عِنْدَكَ قَطُّ) فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْكُتُبِ لَكِنْ قَالَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ تَرْكُ النِّظَرِ لِلْمُشْتَرِي ؛ بَالَهُ يَحْصِلُ أَنَّهُ بَاعَهُ ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَدْنَ غَيْرَهُ وَبِهِ يُرَدُّ عَلَيْهِ فِيهِ دَعْوَى (وَلَا) بِأَلْفِهِ (أَقْبَدَ) بَاعَهُ وَمَا بِهِ هَذَا الْعُيُوبِ (لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَرْكُ النِّظَرِ لِلْمُشْتَرِي أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْعُيُوبَ قَدْ يَخْدُثُ بَعْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَهُوَ مُوجِبٌ لِلرَّدِّ (وَلَا) بِأَلْفِهِ (أَقْبَدَ) بَاعَهُ وَسَلَّمَتْهُ وَمَا بِهِ هَذَا الْعُيُوبِ (بَالَهُ) يُوْهِمُ تَعَلُّقَهُ بِالشَّرْطَيْنِ قِيَادُهُ فِي الْيَمِينِ عِنْدَ قِيَادِمِهِ إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ وَهِيَ حَالَةُ التَّسْلِيمِ (وَلَا) لَمْ يُبَيِّنْهُ (مَعْنَى قَوْلِهِ حَتَّى يَأْتِيَ يَغِيٍّ إِذَا لَمْ يُتَيَّسَ أَنَّهُ أَبَقَ عَيْنَهُ نَفْسَهُ) (يَخْلَفُ) بِبَائِعِهِ (عَيْنُهُ) أَيُّ الْبَائِعِ (لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ) أَيُّ الْعَيْنِ (أَبَقَ عَيْنُهُ) (بَالَهُ) الْغَدَاوَى صَحِيحَةٌ حَتَّى يَتَرَاءَى عَلَيْهَا الشَّيْءُ فَكَلَّمَ الْيَمِينِ (وَاحْتَغَلُوا عَلَى قَوْلِ الْإِيمَانِ) وَلَهُ عَلَى مَا قَالَ الْبَعْضُ أَنَّ الْغَدَاوَى

لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ خَضَمٍ وَلَا يَصِحُّ خَضَمًا إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْعُيُوبِ (وَإِذَا تَكَلَّلَ) عَنْ الْيَمِينِ (فَعَدَّهَا يَخْلَفُ تَائِيًا) تَلَبَّسَ الْمُشْتَرِي الرَّدَّ عَلَيْهِ فَإِنْ بَنَى الْغُيُوبَ عَيْنَهُ الْمُشْتَرِي ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّدَّ عَلَى الْبَائِعِ هَذَا الْعُيُوبَ يَخْلَفُ الْبَائِعَ عَلَى الْقَسَمِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ بِأَلْفِهِ مَا لَهُ حَقُّ الرَّدِّ عَلَيْكَ ، فَإِنْ خَلَفَ لَا يُرَدُّ ، وَإِنْ تَكَلَّلَ يُرَدُّ عَلَيْهِ . لَمْ الْغَدَاوَى إِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْكَبِيرِ يَخْلَفُ بِأَلْفِهِ مَا أَبَقَ مُنْذُ بَلَغَ الرُّجَالُ ؛ لِأَنَّ الْبَائِقَ فِي الصَّغَرِ لَا يُوجِبُ رَدَّ دَعْوَى الْبُلُوغِ كَمَا فِي الْيَدِ أَيْ . قَوْلُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي الْبُولِ فِي الْفَرَسِ وَالسَّرَّةِ أَيْضًا كَذَلِكَ لِشَرَاكَيْتِهَا فِي الْحَلَّةِ وَإِلَّا هَذَا فِي غَلِيَّةِ الْيَمَانِ بِغَدَاوَةٍ . وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ شَرْطُهَا فِي الْعُيُوبِ الْفَلَانَةِ .

قَوْلُهُ بَلْ يُزَيِّرُهُنَّ عَلَى كَوْنِ الْعُيُوبِ (كَيْفِيَّةُ إِبْرَائِيهِ أَنْ يُقِيمَ الشَّيْءَ أَوْ لَا عَلَى وَجْهِ الْعُيُوبِ عِنْدَهُ أَيُّ الْمُشْتَرِي ، لَمْ يَخْرُجْ إِلَى إِثْمَةِ الشَّيْءِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَيْنَهُ الْبَائِعِ (قَوْلُهُ) أَوْ يَخْلَفُ (صَوْرَةُ الْحَلِيفِ أَنْ يَخْلَفَ الْبَائِعَ أَنْ هَذَا الْعُيُوبُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَيْنُهُ وَذَلِكَ بَعْدَ قِيَامَةِ الْمُشْتَرِي الشَّيْءَ أَلَمْ جَدِّ فِيهِ عَيْنُهُ أَيُّ الْمُشْتَرِي وَإِذَا لَمْ يُقِيمَ شَيْءًا عَلَى كَوْنِهِ عَيْنُهُ لَيْسَ أَلَمْ تَحْلِيفَ الْبَائِعِ فِي الْبَاصِحِ ؛ لِأَنَّ الْحَلِيفَ يَتَرَاءَى عَلَى دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ خَضَمٍ وَلَا يَصِحُّ خَضَمًا فِيهِ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْعُيُوبِ عَيْنُهُ كَمَا فِي الْيَمِينِ وَسَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ الْعَبْدِ (قَوْلُهُ) وَإِنْ غَابَ شَهْوَدُهُ قَعْلَهُ إِنْ خَلَفَ بَائِعُهُ) بِغِيٍّ ، وَقَدْ قَامَ الشَّيْءُ عَلَى كَوْنِ الْعُيُوبِ عَيْنَهُ أَيُّ الْمُشْتَرِي كَمَا ذَكَرْنَا وَغَابَ شَهْوَدُ قِيَامِهِ عَيْنَهُ الْبَائِعِ فَيُخْلَفُ (قَوْلُهُ) بَالَهُ خِجَّةٌ فِي الرِّوَامِ الْعُيُوبِ (قَدْ يَدْرَأُ بِالْعُيُوبِ ؛ لِأَنَّ الْكُتُولَ لَيْسَ خِجَّةً فِي الْخِلْدِ وَالْقَضَايَا وَالْقَضَايَا بِأَلْفِهِمَا وَلَا فِي الْبَالَةِ وَالسَّيَّةِ عَيْنُهُ أَيْ حِيْفَةً كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ) وَالْخُفْرُ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ الْهَلَاكِ وَالشَّرِّ الْقَدِيرِيِّ (الْخُ) قَالَ شَيْخُ أَسْتَاذِي الْعَلَمَاءُ عَلَى الْقَضَائِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا نَفَرَهُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَقُولُ لَيْسَ أَنْ يَكُونَ " أَوْ " فِيهِ مَقْلَبٌ فِي قَوْلِهِ كَسَرَتْ كَوْنُهَا أَوْ تَسْتَعِينَا وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا يَلِيهَا لَا بِالْوَلِ الْكَلَامِ فَتَأْمَلُ أَ هـ . (قَوْلُهُ) بِغِيٍّ اشْتَرَى عَيْنًا فَادْعَى إِلَهُ ابْنٍ (كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَبْقَا كَمَا فِي الْيَدِ فَادْعَى إِيْقَاعَ عَيْنُهُ وَعَيْنَهُ الْبَائِعِ .

ا هـ .

يَكُونُ الْخُصُومَةُ مُتَوَجِّهَةً بِدَعْوَى الْبَائِقِ فِي عَيْنِهَا (قَوْلُهُ) وَأَرَادَ تَحْلِيفَ الْبَائِعِ عَلَى

أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ (عَيْنُهُ) أَيُّ الْمَعْنَى لَعَلَّ صَوْرَةَ إِنْ خَرَجَ الصَّغِيرُ الْمُصَنَّفُ إِلَى الطَّرَفِ لِبَائِعٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةَ الْيَدِيَّةِ وَهِيَ قَارًا وَتَحْلِيفَ الْبَائِعِ عَلَى عَدَمِ الْبَائِقِ عَيْنُهُ (قَوْلُهُ) لَكِنَّ الْكَارَةَ أَلَمْ يَخْرِجْ

(الْخُ) يُخْرِجُ إِلَى أَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَتَّبِعِي إِيْقَاعَ فَتَكُونُ الْبَائِقُ قِيَامَهُ فِي الْحَالِ قِيَحًا إِلَى الْيَمِينِ ، أَمَا لَوْ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِهِ فَلَا بُشْرَ لَ عَنْ وَجُودِهِ عَيْنُهُ فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ رَدَّ عَلَيْهِ بِالْمَيْحِ سِ الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ أَلْكَرَ طَرِبَ الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ عَلَى أَنْ الْبَائِقَ وَجَدَ عَيْنَهُ الْبَائِعِ فَإِنْ أَقَامَهَا رَدَّ وَأَلَّا خَلَفَ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ) وَيَقَالُ فِي التَّحْلِيفِ بِأَلْفِهِ مَا أَبَقَ قَطُّ) هَذَا فِي دَعْوَى إِيْقَاعِ الصَّغِيرِ لِمَا يُفِيدُهُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِيمَا سَبَقَ (وَلَا الرَّيْلِيُّ ذَكَرَ هَذَا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ) لَمْ قَالَ ، وَلَوْ كَانَ الْغَدَاوَى فِي يَدِ الْعَيْنِ الْكَبِيرِ يَخْلَفُ بِأَلْفِهِ مَا أَبَقَ مُنْذُ بَلَغَ الرُّجَالُ ؛ لِأَنَّ الْبَائِقَ فِي الصَّغِيرِ يَزُولُ بِالْبُلُوغِ هَذَا يُوجِبُ الرَّدَّ عَلَى مَا يَتَاءَهُ مِنْ قَبْلِ أَ هـ .

وَفِي الْكَبِيرِ يَخْلَفُ كَمَا ذَكَرْنَا لِمَا فِيهِ مِنَ النِّظَرِ لِلْبَائِعِ فَلَا لَهُ أَنْ يَقْبَلَ أَنْ يَخْلَفَ عَلَى عَدَمِ الْبَائِقِ فِي الْكَبِيرِ مُطْلَقًا لِاحْتِمَالِ تَوَرُّدِهِ فِي الصَّغَرِ ، لَمْ طَرَأَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ الرَّدَّ لِاخْتِلَافِ السُّبُبِ قَوْلُ الرَّدِّ الْخَلِيفَ مَا أَبَقَ عَيْنُهُ قَطُّ أَحْزَرْنَا بِهِ وَالْوَرْنَاءُ مَا لَا يَلُزِمُهُ ، وَلَوْ لَمْ يَخْلَفْ أَمَّا أَحْزَرْنَا بِالْمُشْتَرِي فَيُخْلَفُ كَمَا ذَكَرْنَا (قَوْلُهُ) لَكِنْ قَالَ الْمُتَأَخِّرُونَ (يَتَّبِعُ الرَّيْلِيُّ قَوْلَهُ) بَالَهُ يُوْهِمُ تَعَلُّقَهُ عَدَمِ الْعُيُوبِ بِالشَّرْطَيْنِ (أَيُّ شَرْطِ سَلَامَةٍ حَالِ السَّخَرِ وَشَرْطِ سَلَامَةٍ حَالِ التَّسْلِيمِ (قَوْلُهُ) فَيَتَأَوَّلُهُ الْبَائِعُ فِي الْيَمِينِ .

إلخ ) أي يقصد تعلق عدم العيب بالشراطين جميعاً ويقصد قيامه حالة التسليم خاصة فتكون هذه العبارة والله لقد باعه وسلمه

إلخ صادقة إذا كان حلوث العيب قبل التسليم وقصده ذلك لا يوجب بره شرعاً فإن تأوله كذلك لا يخلصه عند الله تعالى في ذلك اليمين بل هي يمين غموس كذا في الفتح ( قوله وله على ما قال البعض  
إلخ ) هو الأصح فليس للمشتري تخليف البائع كما قدمناه عن الزيلعي ( قوله فعندهما يحلف ) قال الكمال  
والوجه ما قال من لزوم اليمين على العلم ونفي الخلاف كما ذكر البعض اهـ .  
( قوله أقول ينبغي أن يكون الحكم في البول في القراش والسرقه أيضاً كذلك  
إلخ ) قد صرح به الكمال رحمه الله بقوله وكذا في كل عيب يدعى ويختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله  
بخلاف ما لا يختلف كالجئون اهـ ، ثم ذكر كيفية ترتيب الخصومة وتقسيم العيوب فليراجع

( اختلفاً ) أي البائع والمشتري ( بعد التقابض في قدر المبيع ) يعني اشترى عبداً وتقابضا فوجد به عيباً فقال  
البائع بعثك هذا وآخر معه ، وقال المشتري بعثته وحده فائدة دعوى البائع جر نفع تخصيص الثمن على تقدير  
الرد ، ولهذا قال وتقابضا ( أو المقبوض ) بأن اشترى عبدين فقال البائع قبضتهما ، وقال المشتري ما قبضت إلا  
أحدهما ( فالقول ) في صورتين ( للمشتري ) لأنه قابض والقول للقباض كما في القصب ( اشترى عبدين صفقة  
واحدة ) وقبض أحدهما ووجد به أو بالآخر عيباً أخذهما أو ردهما ، ولو قبضهما رد المبيع فقط ( لأن تمام  
الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقهما ؛ لأنه يكون بيعاً بالحصة ابتداءً وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز ؛  
لأنه يكون بيعاً بالحصة بقاءً وهو جائز كما تقرر في كتب الأصول ( قبض كيلاً أو وزناً وجد ببعضه عيباً رد كله  
أو أخذ ) لأن المكيل والموزون إن كانا من جنس واحد كانا كشيء واحد قيل هذا إذا كانا في وعاء واحد ، وإن  
كانا في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا الآخر ( ولو استحق بعضه ) أي بعض  
المكيل أو الموزون لم يخير بعد القبض في رد ما بقي إذ لا يضره التبعض ، والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة ؛  
لأن تمامها برضى العاقد لا المالك ، وأما إذا كان قبل القبض فله أن يرد الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام .  
( وفي الثوب خير ) لأن التبعض فيه عيب ، وقد كان وقت البيع وظهر بالاستحقاق .

( قوله اشترى عبدين )

إلخ ) أشار به إلى أن المبيع لو كان لا ينتفع ببعضه كزوجي خف ومصرعي باب وتورين ألف أحدهما الآخر  
بحيث لا يعمل بلونه لا يملك المشتري رد العيب وحده وإن كان بعد القبض كما في التبين والفتح ( قوله قبض  
كيلاً  
إلخ ) .

أطلقه فشميل ما لو كان في إناءين وهو الأظهر كما في البرهان وإلى هذا أشار بقوله قيل هذا إذا كان في وعاء  
واحد ( قوله لا المالك ) يعني به المستحق .

( اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها أو قبلها أو مسها بشهوة ، ثم وجد بها عيباً لم يردها مطلقاً ) أي سواء كانت بكرًا أو ثيبًا قصصها الوطء أو لا ؛ لأن كلاً منها عيبٌ حادث ( ويرجع بالتقصان ) لامتناع الرد ( إلا إذا رضي البائع بأخذها ) لأن الامتناع كان لحقه ، فإذا رضي زال الامتناع ( الحادث ) من العيب ( إذا زال فالتقديم واجب الرد ) يعني إذا اشترى شيئاً فحدث فيه عيبٌ ، ثم اطلع على عيبه القديم لم يرده ؛ لأن حلو العيب عنده مانع من الرد وإذا زال جاز الرد لعود الممنوع بزوال المانع ( ظهر عيب مبيع الغائب عند القاضي فوضعه عند عدل فهل كان ) أي الهلاك ( على المشتري إلا إذا قضى بالرد على البائع ) يعني اشترى جارية من رجل وغاب البائع فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الأمر إلى القاضي وأثبت عنده الشراء والعيب فأخذها القاضي ووضعه على يد عدل فماتت في يده وحضر البائع ليس للمشتري أن يسترد الثمن ؛ لأن الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته فكان الهلاك على المشتري .

قال في الخلاصة قلت ينبغي أن يكون هذا فيما إذا لم يقض القاضي بالرد على البائع بل أخذها منه ووضعه عند عدل أما إذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن يهلك من مال البائع ويسترد المشتري الثمن ؛ لأن أقصى ما في الباب أن هذا قضاء على الغائب من غير خصم ولكنه يقتضي أظهر الروايتين عن أصحابنا ( مداواة المعيب وعرضه على البائع ولبسه واستخدامه وركوبه في حاجته رضا ) لأن كلاً منها دليل

الاستبقاء ( ولو ) كان ركوبه ( للرد لا ) أي لا يكون رضا ؛ لأنه وسيلة إلى الرد ( كالتسقي وشراء العلف عن ضرورة ) فائهما إذا كانا عن ضرورة بأن لا تنساق ولا تنقاد أو يكون العلف في عدل واحد لا يكونان رضا وإذا عدم الضرورة كانا رضا ( قطع المقبوض ) أي قطع يد المبيع المقبوض ( أو قتل بسبب كان عند البائع رد المقطوع ) لبقاء عيبه ( وأخذ ثمنيهما ) أي ثمن المقطوع والمقتول يعني اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري له أن يرده ويأخذ ثمنه ، وقال لا يرده بل يرجع بما بين قيمته سارقاً وغير سارق ، وعلى هذا الخلاف إذا قتل في يد المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عندهما لهما أن الموجود في يد البائع سبب القطع أو القتل وهو لا ينافي المالية فينفذ العقد فيه لكنه تعيب ف يرجع بتقصانه لتعذر الرد وله أن سبب الوجوب حصل في يد البائع ، والوجوب يفضي إلى الوجود فيضاف الوجود إلى السبب السابق .

قوله ولم يعلم به المشتري يفيد على مذهبهما ؛ لأن العلم بالعيب رضا به ولا يفيد على قوله في الصحيح ؛ لأن العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما سيأتي في مباحث الاستحقاق .

( قوله اشترى جارية )

( إلخ ) مستدرك بما قدمه أوائل الباب ( قوله أو قبلها أو مسها بشهوة ، ثم وجد بها عيباً ) إلخ ( كذا في البدائع ) إلا أنه لم يذكر المس بشهوة ولكن قال في البرازية قال التمرتاشي قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب اهـ ، ولو كان لها زوج فوطئها عند البائع ، ثم عند المشتري لا يرجع بالتقص أي ويردها ؛ لأن هذا الوطء لا يمنع الرد ، وإن لم يطأها إلا عند المشتري فإن كانت بكرًا يرجع بالتقصان لتقصان العين بزوال الغدرة ، وإن كانت ثيبًا لم يذكر في الأصل أنه يمنع الرد أم لا وقيل لا يمنع فلا يرجع بالتقصان مع إمكان الرد كما في البدائع .

( تنبيه ) : البكارة لا تستحق بالبيع حتى لو وجدها ثيبًا لا يتمكن من الرد إذا لم يكن شرط البكارة فعدمها من

بَابِ عَدَمِ وَصْفِ مَرْغُوبٍ فِيهِ لَا مِنْ بَابِ وُجُودِ الْعَيْبِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
وَقَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ وَقَاضِي خَانَ اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ فَلَعِمَ بِالْوَطْءِ عَدَمَ الْبَكَارَةِ فَلَمَّا عَلِمَ نَزَعَ بِلَا لَبَثٍ مِنْ سَاعَتِهِ  
رَدًّا ، وَإِنْ لَبَثَ بَعْدَ الْعِلْمِ لَا أَهـ .

( قَوْلُهُ وَيَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ ) كَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَغَيْرِهِ .

وَفِي الْبَزَازِيَّةِ مَا يُخَالِفُهُ حَيْثُ جَوَزَ الرَّجُوعُ بِالنَّقْصِ مَعَ الْمَسِّ وَالنَّظَرِ وَمَنَعَهُ مَعَ الْوَطْءِ كَالرَّدِّ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا  
عَيْبٌ حَادِثٌ ) فِيهِ تَأْمُلٌ أَمَّا إِذَا كَانَتْ بَكْرًا فَمُسْلَمٌ ، وَأَمَّا الثَّيْبُ فَعَدَمُ رَدِّهَا لِاسْتِيفَانِهِ مَاءَهَا وَهُوَ جُزْؤُهَا فَإِذَا رَدَّهَا  
صَارَ كَأَنَّهُ أَمْسَكَ بَعْضَهَا وَرَدَّ بَاقِيَهَا كَذَا عَلَّلَهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ، وَأَمَّا الْقُبْلَةُ وَالْمَسُّ فَكَيْفَ يُعْلَلُ

بِأَنَّهُ عَيْبٌ حَادِثٌ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ أَقْصَى مَا فِي الْبَابِ أَنَّ هَذَا قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ خَصْمٍ وَلَكِنَّهُ يَنْفُذُ فِي أَظْهَرِ  
الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَصْحَابِنَا ) قَالَ الْعِمَادِيُّ فِي فُصُولِهِ عَنْ الْمُحِيطِ كَانَ ظَهَرُ الدِّينِ الْمَرْغِيَانِي يُفْتِي بِعَدَمِ النَّكَاحِ لَمَّا  
يَتَطَرَّقُ إِلَى هَدْمِ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَهـ وَسَنَذْكُرُهُ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ وَاسْتَخْدَامُهُ ) قَالَ  
الْكَمَالُ ، وَلَوْ مَرَّةً بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ بِخِلَافِ خِيَارِ الشَّرْطِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَهـ .

وَلَكِنْ فِي الْبَزَازِيَّةِ قَالَ السَّرْحَسِيُّ الصَّحِيحُ أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ بَعْدَ الْعِلْمِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ رَضَى أَيُّ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ (   
قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ رُكُوبُهُ لِلرَّدِّ لَا يَكُونُ رَضَى كَالسَّقْيِ وَشِرَاءِ الْعَلْفِ عَنْ ضَرُورَةٍ ) جَعَلَ الرُّكُوبَ لِلرَّدِّ غَيْرَ مَانِعٍ مَعَ  
الضَّرُورَةِ ضَعِيفٌ لِمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ لَا يَكُونُ الرُّكُوبُ لِسَقْيِهَا الْمَاءَ أَوْ لِيَرُدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ أَوْ لِيَشْتَرِيَ لَهَا الْعَلْفَ  
رَضَى بِالْعَيْبِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ، وَقَدْ لَا تَقْدَارُ وَلَا تَنْسَاقُ فَلَا يَكُونُ دَلِيلُ الرِّضَى إِلَّا إِذَا رَكِبَهَا فِي  
حَاجَةِ نَفْسِهِ ، وَقِيلَ تَأْوِيلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ الرُّكُوبِ بَأَنَّ كَانَ الْعَلْفُ فِي عِدْلِ وَاحِدٍ أَوْ لَا تَنْسَاقُ وَلَا تَقْدَارُ ،  
وَقِيلَ الرُّكُوبُ لِلرَّدِّ لَا يَكُونُ رَضَى كَيْفَمَا كَانَ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الرَّدِّ وَلِغَيْرِهِ يَكُونُ رَضَى إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ أَهـ .  
( قَوْلُهُ فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا عَنْ ضَرُورَةٍ ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ عَنْ ضَرُورَةٍ لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلرُّكُوبِ حَالَةَ السَّقْيِ  
وَشِرَاءِ الْعَلْفِ ( قَوْلُهُ أَوْ يَكُونُ الْعَلْفُ فِي عِدْلِ وَاحِدٍ ) قَالَ الْكَمَالُ تَقْيِيدُهُ بِعِدْلِ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي عِدْلَيْنِ  
فَرَكِبَهَا يَكُونُ الرُّكُوبُ رَضَى ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ

الْإِحْتِمَالَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي رُكُوبِهَا لِلْسَّقْيِ أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ مَعَهَا تَجْرِي فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَلْفُ فِي عِدْلِ ثُمَّ رَكِبَهَا  
فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ امْتِنَاعُ الرَّدِّ إِذَا كَانَ الْعَلْفُ فِي عِدْلِ أَهـ .

وَفِي الْمَوْاهِبِ الرُّكُوبُ لِلرَّدِّ أَوْ لِلْسَّقْيِ أَوْ شِرَاءِ الْعَلْفِ لَا يَكُونُ رَضَى مُطْلَقًا فِي الْأَظْهَرِ أَهـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ ( فُرْعٌ ) وَجَدَ بِالْدَّابَّةِ عَيْبًا فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَخَافُ عَلَى حِمْلِهِ حِمْلَهُ عَلَيْهَا وَيَرُدُّ بَعْدَ انْقِضَاءِ السَّفَرِ وَهُوَ  
مَعْدُورٌ أَهـ وَيُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ لَوْ حَمَلَ عَلَيْهِ حِمْلًا وَأَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الطَّرِيقِ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَحْمِلُ حِمْلَهُ  
، وَلَوْ أَلْقَاهُ فِي الطَّرِيقِ يَتَلَفُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الرَّدِّ وَقِيلَ يَتِمَكَّنُ قِيَاسًا عَلَى مَا إِذَا حَمَلَ عَلَيْهِ عِلْفَهُ .

قُلْتُ الْفَرْقُ وَاضِحٌ فَإِنَّ عِلْفَهُ مِمَّا يَقُومُ بِهِ إِذَا لَوَّاهُ لَا يَبْقَى وَلَا كَذَلِكَ الْعِدْلُ فَكَانَ مِنْ ضَرُورَاتِ الرَّدِّ فَذَكَرَ اللَّامِشِيُّ  
أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْعَلْفِ بَلَا حَمْلَ فَحَمَلَ لَا يَرُدُّ أَهـ عِبَارَةُ الْبَزَازِيَّةِ ( قَوْلُهُ أَوْ قِيلَ بِسَبَبِ ) أَيُّ كَرْدَةٍ وَقَطْعِ  
الطَّرِيقِ وَقَتْلِ نَفْسٍ ( قَوْلُهُ وَأَخَذَ تَمَنِّيهِمَا ) كَانَ الْاُولَى أَنْ يُقَالَ تَمَنَّى لِلْعَطْفِ بِأَوْ قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ) يَعْنِي وَقْتُ الْبَيْعِ  
وَلَا وَقْتُ الْقَبْضِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ عِنْدَهُ ) أَيُّ فَيَرْجِعُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ كَمَا لَوْ أُشْحَقَ كُلُّهُ  
( قَوْلُهُ وَبِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ عِنْدَهُمَا ) يَعْنِي فِي الْحُكْمِ وَإِلَّا فَهُوَ عَيْبٌ عِنْدَهُمَا لَا بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ قَالَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ لَكِنَّهُ

تَعْيِبٌ

( إلخ ) .

أَيُّ بَعْيبِ الْعُقُوبَةِ مَعَ مَا بِهِ مِنَ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ فَيَقُومُ سَارِقًا وَغَيْرَ سَارِقٍ وَحَلَالِ الدَّمِّ وَحَرَامِهِ فَيَرْجِعُ بِمِثْلِ نِسْبَةِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ عِنْدَهُمَا ( قَوْلُهُ وَلَهُ أَنْ سَبَبَ الْوُجُوبِ

( أَيُّ وَجُوبِ الْقَطْعِ وَالْقَتْلِ ( قَوْلُهُ فَيُضَافُ الْوُجُودُ ) أَيُّ وَجُودِ الْقَتْلِ أَوْ الْقَطْعِ إِلَى السَّبَبِ السَّابِقِ أَيُّ سَبَبِ الْقَطْعِ وَالْقَتْلِ وَهُوَ سَرَقَتُهُ أَوْ قَتْلُهُ كَاتِبًا فِي يَدِ الْبَائِعِ فَيُضَافُ إِلَيْهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قُطِعَ أَوْ قُتِلَ عِنْدَ الْبَائِعِ الَّذِي عِنْدَهُ السَّبَبُ فَانْتَقَصَ قَبْضُ الْمُشْتَرِي .

( بَاعَ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ) وَلَمْ يُسَمَّ الْعُيُوبَ بَعْدَهَا ( صَحَّ ) .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ الْإِبْرَاءَ عَنِ الْحُقُوقِ الْمَجْهُولَةِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى التَّمْلِيكِ حَتَّى يَرْتَدَّ بِالرَّدِّ ، وَتَمْلِيكِ الْمَجْهُولِ لَا يَصِحُّ وَلَنَا أَنَّ الْجَهْلَ فِي الْإِسْقَاطِ لَا تُفْضِي إِلَى التَّرَاعٍ ، وَإِنْ تَضَمَّنَ التَّمْلِيكِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّسْلِيمِ فَلَا تَكُونُ مُفْسِدَةً ( وَيَدْخُلُ فِيهِ ) أَيُّ فِي هَذَا الْإِبْرَاءِ الْعَيْبُ ( الْمَوْجُودُ ) ( حَالُ الْعَقْدِ ) وَالْحَادِثُ ( بَعْدَ الْعَقْدِ ) ( قَبْلَ الْقَبْضِ ) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ ( قَالَ مُشْتَرِي الْعَبْدِ لِمَنْ سَاوَمَهُ اشْتَرِهِ فَلَا عَيْبَ بِهِ ) صَوْرَتُهُ اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ بَكْرٍ غُلَامًا فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ بَشَرٍ فَقَالَ لِبَشَرٍ حِينَ الْمُسَاوَمَةِ اشْتَرِهِ فَلَا عَيْبَ بِهِ ( وَلَمْ يَبِعْ ) الْغُلَامَ مِنْ بَشَرٍ ( فَوَجَدَ ) ( بِهِ عَيْبًا ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ لِإِقْرَارِهِ بِعَدَمِ الْعَيْبِ لَكِنَّهُ ( يَرُدُّهُ ) عَلَى بَائِعِهِ ( وَلَا يُبْطِلُهُ ) أَيُّ الرَّدِّ ( الْإِقْرَارُ السَّابِقُ ) بِعَدَمِ الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ عَنِ التَّرْوِيجِ لظُهُورِ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ عَيْبٍ مَا فَتَيَقَّنَ الْقَاضِي بِأَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ ( وَلَوْ عَيْنُهُ ) أَيُّ الْعَيْبِ بِأَنَّ قَالَ لَا عَوْرَ بِهِ أَوْ لَا شَلَلَ ( لَا ) أَيُّ لَا يَرُدُّهُ لِإِحَاطَةِ الْعِلْمِ بِهِ إِلَّا أَنْ لَا يَحْدُثَ مِثْلُهُ بِأَنَّ قَالَ لَيْسَ بِهِ إِصْبَعٌ زَائِدَةٌ ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ إِصْبَعًا زَائِدَةً لَهُ أَنْ يَرُدُّهُ لِنَيْقِنَنَا بِكَذِبِهِ فِي الْإِقْرَارِ كَقَوْلِهِ لَغَيْرِهِ قَطَعْتَ يَدَكَ وَيَدُهُ صَحِيحَةٌ ( قَالَ ) بَائِعٌ عَبْدٌ ( لِآخَرِ عَبْدِي هَذَا آتِيقٌ فَاشْتَرَاهُ مِنْنِي فَاشْتَرَاهُ وَبَاعَ مِنْ آخَرٍ فَوَجَدَهُ ) الْمُشْتَرِي ( الثَّانِي آتِيقًا لَا يَرُدُّ بِمَا سَبَقَ مِنْ إِقْرَارِ ) الْبَائِعِ ( الْأَوَّلِ مَا

لَمْ يُرْهَنْ أَنَّهُ آتِيقٌ عِنْدَهُ ) أَيُّ عِنْدَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ الْمُقَرَّرِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنَ الْبَائِعِ الثَّانِي السُّكُوتُ عِنْدَ إِقْرَارِ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ وَإِقْرَارُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ وَهُوَ الْبَائِعُ الثَّانِي ( مُشْتَرٍ ) لِعَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ ( قَالَ أَعْتَقَ الْبَائِعِ ) الْعَبْدَ ( أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ أَوْلَدَ ) الْأَمَةَ ( أَوْ هُوَ حُرٌّ الْأَصْلِ وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ وَحَلَفَ ) لِعَجْزِ الْمُدَّعِي عَنِ الْإِثْبَاتِ ( قَضَى عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْمُشْتَرِي ( بِالْعَتَقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْإِسْتِيلَادِ ) لِإِقْرَارِهِ بِمَا ذَكَرَ ( وَرَجَعَ بِالْعَيْبِ إِنْ عَلِمَ بِهِ ) لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لِلرُّجُوعِ إِزَالَتُهُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ بِإِنْشَائِهِ أَوْ إِقْرَارِهِ وَلَمْ يُوْجَدْ حَتَّى لَوْ قَالَ بَاعَهُ وَهُوَ مِلْكُ فُلَانٍ وَصَدَقَهُ فُلَانٌ وَأَخَذَهُ لَا يَرْجِعُ بِالتَّقْصَانِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ فِي الظَّاهِرِ بِإِقْرَارِهِ كَأَنَّهُ وَهَبَهُ كَذَا فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ .

( بَاعَ الْإِمَامُ أَوْ أَمِينُهُ غَنِيمَةً مُحَرَّرَةً ) حَتَّى لَوْ لَمْ تَكُنْ مُحَرَّرَةً لَمْ يَجْزِ بَيْعُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمْلِكْ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ السَّيْرِ ( وَوَجَدَ الْمُشْتَرِي ) فِي الْمَيْعِ ( عَيْبًا لَا يَرُدُّهُ عَلَيْهِمَا ) أَيُّ الْإِمَامِ وَأَمِينُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمِينَ لَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا ( بَلْ ) الْإِمَامُ يَنْتَصِبُ لَهُ خَصْمًا وَلَا يُحْلِفُهُ ( لِأَنَّ فَائِدَةَ التَّحْلِيفِ التَّكْوِيلُ وَلَا يَصِحُّ تَكْوِيلُهُ وَإِقْرَارُهُ ) فَإِذَا أَثْبَتَ عَلَيْهِ الْعَيْبَ وَرَدَّ بِيَاغٍ وَيُدْفَعُ الثَّمَنُ إِلَيْهِ وَالتَّقْصُ أَوْ الْفَضْلُ يَرْجِعُ إِلَى مُحَلِّهِ ( أَيُّ إِنْ تَقَصَّ الثَّمَنُ الْآخَرَ عَنِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ الْمَيْعُ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ يُعْطَى مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْخُمْسِ يُعْطَى مِنْهُ ، وَكَذَا الزِّيَادَةُ تُوضَعُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَيْعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَمَ بِالْغَنَمِ



( قَوْلُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَدْخُلُ فِيهِ ) أَي فِي شَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ قَائِمٍ بِهِ لَا يَدْخُلُ الْحَادِثُ فِي الْبَرَاءَةِ اتِّفَاقًا ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عَيْبٍ أَنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ كَانَ عِنْدَهُ لَا أَثَرَ لِهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى الْعِلْمِ أَنَّهُ حَادِثٌ .

وَعِنْدَ زُفَرٍ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ عَنِ التَّرْوِيجِ ) كَذَا فِي الْمُحِيطِ ، ثُمَّ قَالَ وَهَذَا كَمَنْ قَالَ لِجَارِيَتِهِ يَا زَانِيَةً يَا مَجْنُونَةً فَلَيْسَ بِإِفْرَارٍ بِالْعَيْبِ وَلَكِنَّهُ لِلشَّيْئَةِ حَتَّى قِيلَ لَوْ قَالَ ذَلِكَ فِي الثُّوبِ أَيْ قَالَ لِأَخْرَ اشْتَرِهِ فَإِنَّهُ لَا عَيْبَ بِهِ يَكُونُ إِفْرَارًا بِتَقْيِ الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّ عُيُوبَ الثُّوبِ ظَاهِرَةٌ أ هـ .

( قَوْلُهُ قَالَ لِأَخْرَ عَبْدِي هَذَا آتِ بَقْ )

إِلَخْ ( كَذَا لَوْ قَالَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِبَاقِ ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ إِبَاقِهِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ آتِ بَقْ وَقَبْلَهُ الْمُشْتَرِي الْكَوْلُ عَلَى ذَلِكَ يَرُدُّهُ الثَّانِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا وَصَفًا لِلْإِبَاقِ أَوْ شَرْطًا فِيهِ وَالْإِبَاقُ يُفْتَقَرُ إِلَى الْجَوَابِ وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي الْخِطَابِ فَإِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي قَبْلْتُ ذَلِكَ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ اشْتَرَيْتُ عَلَى أَنَّهُ آتِ بَقْ فَيَكُونُ اعْتِرَافًا بِكَوْنِهِ آتِ بَقًا يَفْتَضِي الْجَوَابَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِبَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصِفِ الْإِبَاقَ إِلَى الْعَبْدِ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ فَلَمْ يَكُنْ اعْتِرَافًا بِوُجُودِ الْإِبَاقِ لِلْحَالِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَمَا يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيُّ عَنْ إِبَاقٍ مَوْجُودٍ مِنَ الْعَبْدِ يَحْتَمِلُ التَّبَرُّيُّ عَنْ إِبَاقٍ سَيَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَلَا يَصِيرُ مُقَرَّرًا بِكَوْنِهِ آتِ بَقًا لِلْحَالِ بِالشَّكِّ فَلَا يَنْبَغُ حَقُّ الرَّدِّ بِالشَّكِّ كَذَا فِي الْمُحِيطِ فَلْيَنْظُرْ مَعَ مَا قَالَهُ

الْكَمَالُ لَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ إِلَّا إِبَاقَهُ بَرِيءٌ مِنْ إِبَاقِهِ ، وَلَوْ قَالَ إِلَّا الْإِبَاقَ فَلَهُ الرَّدُّ بِالاتِّفَاقِ أ هـ .

( قَوْلُهُ لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنَ الْبَائِعِ الثَّانِي السُّكُوتُ )

إِلَخْ ( يَعْنِي وَالسُّكُوتُ لَيْسَ تَصَدِيقًا مِنْهُ لِبَائِعِهِ فِيمَا أَقَرَّ بِهِ فَأَمَّا إِذَا قَالَ الْبَائِعُ الثَّانِي وَجَدْتُهُ آتِ بَقًا الْآنَ صَارَ مُصَدِّقًا لِلْبَائِعِ فِي إِفْرَارِهِ بِكَوْنِهِ آتِ بَقًا وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ

( بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ) .

لَقَبُ الْبَابِ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْبَاطِلُ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَكْرُوهُ أَيْضًا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ بَعْدُ أَسْبَابِهِ وَالْبَاطِلُ مَا لَا يَصِحُّ أَصْلًا وَوَصَفًا وَلَا يُفِيدُ الْمَلِكَ بَوَاجِهِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِمِيتَةٍ وَقَبْضَهُ وَأَعْتَقَهُ لَا يُعْتَقُ وَالْفَاسِدُ مَا يَصِحُّ أَصْلًا لَا وَصَفًا وَيُفِيدُ الْمَلِكَ عِنْدَ اتِّصَالِ الْقَبْضِ بِهِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِخَمْرِ وَقَبْضَهُ فَأَعْتَقَهُ يُعْتَقُ وَالْمَوْقُوفُ مَا يَصِحُّ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ وَيُفِيدُ الْمَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَقُّفِ وَلَا يُفِيدُ تَمَامَهُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ ، وَالْمَكْرُوهُ مَا يَصِحُّ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ لَكِنْ جَاوَرَهُ شَيْءٌ مِنْهُي عَنْهُ كَالْبَيْعِ عِنْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ ( بَطْلُ بَيْعٍ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَالبَيْعُ بِهِ ) أَيْ جَعَلَهُ ثَمَنًا يَدْخُلُ الْبَاءُ عَلَيْهِ ( كَالدَّمِ وَالرَّيْحِ وَالْحَرِّ وَالْمِيتَةِ ) بِسُكُونِ الْيَاءِ الْمِيتَةِ بِشَدِيدِ الْيَاءِ أَيْ الْمِيتَةِ الَّتِي مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا ، فَإِنَّ الْمِيتَةَ الَّتِي لَمْ تَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهَا مِثْلُ الْمَوْفُودَةِ مَالٍ عِنْدَ أَهْلِ الدِّمَةِ كَالْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ كَمَا سَيَأْتِي ( وَالْمَعْدُومُ ) وَمِنْهُ حَقُّ التَّعْلِي فَإِنَّهُ مَعْدُومٌ مَحْضٌ .

( بَابُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ) قَوْلُهُ وَمِلْكٌ ضَمٌّ إِلَى وَقْفٍ

إِلَخْ ( صَرَحَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِبُطْلَانِ بَيْعِ الْوَقْفِ وَأَحْسَنَ بِذَلِكَ وَجَعَلَهُ مِنْ قِسْمِ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ إِذْ لَا خِلَافَ فِي بُطْلَانِ بَيْعِ الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّمْلِيكَ وَالتَّمْلُكُ ، وَغَلَطَ مَنْ جَعَلَهُ فَاسِدًا وَأَفْتَى بِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ وَرَدَّ كَلَامَهُ فِي

عَصْرِهِ بِجُمْلَةٍ رَسَائِلَ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ هِيَ حُسَامُ الْحُكَامِ مُتَضَمِّنَةٌ لِبَيَانِ فَسَادِ قَوْلِهِ وَبُطْلَانِ فَتَوَاهُ .  
 ( قَوْلُهُ : فَبُطْلَانُهَا ) وَاضِحٌ بِرَدِّ مَا لَكَ الْقَنْ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ لَكِنَّ الشُّسْحَةَ الَّتِي عَبَّرَ فِيهَا بِضَمِيرِ الشُّيَةِ أَحْسَنُ لِتَعْلِيلِهِ  
 بِأَنَّهُمَا مَحَلُّ الْبَيْعِ عِنْدَ الْبَعْضِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْمُدَبِّرِ وَإِلَى الْوَقْفِ وَكَانَ الْأَحْسَنُ التَّعْلِيلَ بِكَوْنِهِمَا مَالًا لِإِطْبَاقِ الْفُقَهَاءِ  
 عَلَى عَدَمِ نَفَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ الْعَامِرِ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ الْبَيْعُ فِي الْجُمْلَةِ كَالْمُتْلَفِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ بَيْعَ  
 قَنْ الْغَيْرِ مَحَلُّ لِلْبَيْعِ عِنْدَ الْكُلِّ

( و ) مِنْهُ أَيْضًا ( الْمَضَامِينِ ) جَمْعُ مَضْمُونَةٍ وَهِيَ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ مِنَ الْمَاءِ ( وَالْمَلَقِيحِ جَمْعُ ) مَلْقُوْحَةٍ  
 وَهِيَ مَا فِي الْبَطْنِ مِنَ الْجَيْنِ ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ هَاهُنَا عَلَى مَا سَيَكُونُ وَإِلَّا مَا كَانَ حَمَلًا وَسَيَأْتِي أَنَّ بَيْعَ الْحَمْلِ  
 فَاسِدٌ لَا بَاطِلٌ ( وَالتَّاجِ ) بِكَسْرِ الثَّوْنِ مِنْ تَسَجَّتِ الدَّابَّةُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَهُوَ حَبْلُ الْحَبَلَةِ .

( و ) بَيْعُ ( أَمَةٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ ) ذَكَرَ الضَّمِيرَ لِتَذْكِيرِ الْخَبَرِ ( عَبْدٌ وَعَكْسُهُ ) وَهُوَ بَيْعُ عَبْدٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَمَةٌ فَإِنَّ الْأَمَةَ لَيْسَتْ  
 بِعَبْدٍ وَكَذَا الْعَكْسُ فَيَكُونُ بَيْعٌ مَعْدُومٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَالًا ؛ لِأَنَّ الْمَالَ مُوجُودٌ يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبْعُ وَيَجْرِي  
 فِيهِ الْبَدَلُ وَالْمَنْعُ ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْمَالِيَّةِ لِلشَّيْءِ تَنْبُتُ بِتَمَوُّلِ كُلِّ النَّاسِ أَوْ بَعْضِهِمْ إِيَّاهُ  
 وَالتَّقْوَمُ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ شَرْعًا ، وَقَدْ ثَبَتَ صِفَةُ التَّقْوَمِ بِمَا صِفَةُ الْمَالِيَّةِ فَإِنَّ حَبَّةً مِنَ الْحِنْطَةِ لَيْسَتْ بِمَالٍ  
 حَتَّى لَا يَصْلُحَ بَيْعُهَا ، وَإِنْ أُيْحَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا لِعَدَمِ تَمَوُّلِ النَّاسِ إِيَّاهَا ، كَذَا فِي الْكَافِي .

( وَمَتَرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَامِدًا ) ، فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَحُوزَ الْعَقْدُ فِيمَا ضَمَّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ بِخِلَافِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ  
 كَالْمُدَبِّرِ فَيَنْفُذُ فِيهِ الْبَيْعُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي قُلْنَا : حُرْمَتُهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا وَلَا مَسَاحَ لِلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ فَلَا يُعْتَبَرُ  
 خِلَافُهُ وَلَا يَقْضَى بِالْقَضَاءِ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَمَا فِي حُكْمِهِ ) أَيِ حُكْمِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ عَطْفٌ عَلَى مَا لَيْسَ بِمَالٍ ( كَأَمِّ  
 الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبِ وَالْمُدَبِّرِ ) فَإِنَّ بَيْعَ هَؤُلَاءِ أَيْضًا بَاطِلٌ لَكِنْ لَيْسَ كَبُطْلَانِ بَيْعِ الْحُرِّ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً لِعَدَمِ  
 مَحَلِّيَّتِهِ لِلْبَيْعِ أَصْلًا لِثُبُوتِ حَقِيقَةِ الْحُرِّيَّةِ وَبَيْعِ هَؤُلَاءِ بَاطِلٌ بَقَاءً لِحَقِّ الْحُرِّيَّةِ لَا ابْتِدَاءً لِعَدَمِ حَقِيقَتِهَا وَلِهَذَا جَازَ بَيْعُهُمْ  
 مِنْ أَنْفُسِهِمْ قَبْلَ مَا قِيلَ : لَوْ بَطَلَ بَيْعُ هَؤُلَاءِ لَكَانَ كَبَيْعِ الْحُرِّ وَلَزِمَ بُطْلَانُ بَيْعِ الْقَنْ الْمَضْمُونِ إِلَيْهِمْ فِي الْبَيْعِ  
 كَالْمَضْمُونِ إِلَى الْحُرِّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي الْبَيْعِ ابْتِدَاءً لِكُونِهِمْ مَحَلًّا لَهُ فِي الْجُمْلَةِ ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِمْ  
 بِقَبْضِ الْقَنْ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَالْبَيْعِ بِالْحِصَّةِ بَقَاءً جَائِزٌ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ الْحُرِّ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ لِعَدَمِ  
 الْمَحَلِّيَّةِ لَزِمَ الْبَيْعُ بِالْحِصَّةِ ابْتِدَاءً وَإِنَّهُ بَاطِلٌ كَمَا مَرَّ وَسَيَأْتِي .

( وَبَيْعُ مَالٍ ) عَطْفٌ عَلَى بَيْعِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ ( غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ وَمِثْلِهِ لَمْ تُمْسَ حَتْفَ أَنْفِهَا ) قِيلَهَا بِهِ  
 لِتَكُونَ مَالًا كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ حَتَّى لَوْ مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا لَا تَكُونُ مَالًا عِنْدَ أَهْلِ الدِّمَّةِ أَيْضًا ( بِالثَّمَنِ ) أَيِ الدَّرَاهِمِ  
 وَالْدَّنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَبَيْعُ مَالٍ ، وَإِنَّمَا بَطَلَ بَيْعُهَا بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْحُكْمَ فِي طَرَفِ الْمَبِيعِ  
 فَإِنَّ الْمَبِيعَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ لِتَوَقُّفِ الْبَيْعِ عَلَى وَجُودِهِ بِخِلَافِ الثَّمَنِ وَالْأَصْلُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ فَكَذَا الْبَيْعُ ؛  
 لِأَنَّ ثُبُوتَهُ فِي الدِّمَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ حُكْمًا لِتَمْلِكِهِ بِمُقَابَلَةِ تَمْلِكِ مَالٍ آخَرَ ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ لَا يَنْبُتُ فِي الدِّمَّةِ فَلَا  
 يَنْبُتُ فِيهِ الْمِلْكُ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْمِلْكِ فِي الْمَعْدُومِ ، وَإِنْ قُوبِلَتْ بَعِيْنُ فَسَدَ الْبَيْعُ حَتَّى يَمْلِكَ مَا يُقَابِلُهَا ، وَإِنْ لَمْ  
 يَمْلِكْ عَيْنَ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ كَمَا سَيَأْتِي .

( و ) بَطَلَ أَيْضًا ( بَيْعٌ قَبْلَ ضَمِّهِ إِلَى حُرٍّ وَذَكِّيَّةٌ ضُمَّتْ إِلَى مَيْتَةٍ مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا ) قُدِّرَتْ بِهِ لِتَكُونَ كَالْحُرِّ ، وَإِنَّمَا بَطَلَ بَيْعُ الْقَيْنِ وَالذَكِّيَّةِ ( وَإِنْ سُمِّيَ ثَمَنُ كُلِّ ) ؛ لِأَنَّ الْحُرَّ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْبَيْعِ أَصْلًا لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَالٍ وَبِضْمِهِ إِلَى الْقَيْنِ جُعِلَ شَرْطًا لِقَبُولِ الْقَيْنِ وَجَعَلَ غَيْرَ الْمَالِ شَرْطًا لِقَبُولِ الْمَبِيعِ مُبْطِلٌ لِلْبَيْعِ ، وَصَحَّ بَيْعٌ قَبْلَ ضَمِّهِ إِلَى مُدَبَّرٍ أَوْ قَبْلَ غَيْرِهِ وَمِلْكٌ ضَمُّهُ إِلَى وَقْفٍ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْبَيْعِ عِنْدَ الْبَعْضِ فَبُطِلَتْ بِهَا لَا يَسْرِي إِلَى غَيْرِهَا .

( وَيَبْعُ مَا لَا مُجِيزَ لَهُ حَالُ الْعَقْدِ كَبَيْعِ الصَّغِيرِ أَوْ وَصِيَّةٍ مَالِهِ بَعْدَ فَاحِشٍ ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ وَاجِرَاتُهُمْ يَعْنِي الْأَبَّ وَالْجَدَّ وَوَصِيَّهُمَا وَالْقَاضِيَ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ بِأَقْلٍ بِقَدَرِ مَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ جَارَ ، وَإِنْ كَانَ بِقَدَرِ مَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَارَةِ بَعْدَ الْإِدْرَاكِ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ لَا مُجِيزَ لَهُ حَالُ الْعَقْدِ .

( وَيَبْعُ نَفْسِي فِيهِ الثَّمَنُ ) فَإِنَّهُ إِذَا نَفْسِي فَقَدْ نَفْسِي الرُّكْنَ فَلَمْ يَكُنْ بَيْعًا وَقِيلَ : يَنْعَقِدُ ؛ لِأَنَّ نَفْسِي لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ نَفْسِي الْعَقْدِ ، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ نَفْسِي صَارَ كَأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ وَلَوْ بَاعَ وَسَكَتَ عَنْهُ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ وَيَثْبُتُ الْمِلْكُ بِالْقَبْضِ كَمَا سَيَأْتِي .

( وَحُكْمُهُ ) أَيُّ حُكْمِ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ ( أَنَّ الْمَبِيعَ بِهِ لَا يُمْلِكُ ) أَيُّ لَا يَكُونُ مَلِكًا لِلْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بخِلَافِ الْفَاسِدِ كَمَا مَرَّ ( فَإِنْ هَلَكَ ) الْمَبِيعُ ( عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَضْمَنْ ) ؛ لِأَنَّ الْمَقْبُوضَ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ إِذَا بَطَلَ بَقِيَ مُجَرَّدُ الْقَبْضِ يَأْذَنُ الْمَالِكُ وَهُوَ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ إِلَّا بِالْتَعَدِّي ، وَقِيلَ يَكُونُ مَضْمُونًا ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوَاءِ الشَّرَاءِ وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ فَيَقُولُ اذْهَبْ بِهِذَا ، فَإِنْ رَضِيَتْ بِهِ اشْتَرَيْتَهُ بِمَا ذَكَرَ أَمَّا إِذَا لَمْ يُسَمَّ فَذَهَبَ بِهِ فَهَلَكَ عِنْدَهُ لَا يَضْمَنْ نَصٌّ عَلَيْهِ الْفَقِيهَةُ أَبُو اللَّيْثِ قِيلَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

( الْبَيْعُ الْفَاسِدُ ) ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْفَاسِدِ فَقَالَ ( وَفَسَدَ مَا ) أَيُّ بَيْعٍ ( سَكَتَ ) أَيُّ وَقَعَ السُّكُوتُ ( فِيهِ عَنْ الثَّمَنِ ) فَإِنَّ الْبَيْعَ لَا يَبْطُلُ بِهِ بَلْ يَنْعَقِدُ وَيَثْبُتُ الْمِلْكُ بِالْقَبْضِ ؛ لِأَنَّ مَطْلَقَ الْبَيْعِ يَقْتَضِي الْمَعَاوَضَةَ ، فَإِذَا سَكَتَ كَانَ غَرَضُهُ الْقِيَمَةَ فَكَأَنَّهُ بَاعَ بِقِيَمَتِهِ فَيُفْسَدُ وَلَا يَبْطُلُ .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا ( بَيْعٌ عَرَضٌ بِالْخَمْرِ وَعَكْسُهُ ) ؛ لِأَنَّ مُشْتَرِي الْعَرَضِ إِنَّمَا يَقْصِدُ تَمْلُكَ الْعَرَضِ بِالْخَمْرِ وَفِيهِ إِغْرَارٌ لِلْعَرَضِ لَا الْخَمْرِ فَبَقِيَ ذِكْرُ الْخَمْرِ مُعْتَبَرًا فِي تَمْلُكَ الْعَرَضِ لَا فِي حَقِّ نَفْسِ الْخَمْرِ حَتَّى فَسَدَتْ التَّسْمِيَةُ وَوَجِبَتْ قِيَمَةُ الْعَرَضِ لَا الْخَمْرِ ، وَكَذَا إِذَا بَاعَ الْخَمْرَ بِالْعَرَضِ بَانَ أَدْخَلَ الْبَاءَ فِي الْعَرَضِ إِذْ يُعْتَبَرُ شِرَاءُ الْعَرَضِ لَا الْخَمْرِ لِكَوْنِهِ مُقَابِلَةً .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا ( بَيْعُهُ ) أَيُّ الْعَرَضِ ( بِأَمِّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتَبِ وَالْمُدَبَّرِ حَتَّى لَوْ تَقَابَضَا مَلِكٌ مُشْتَرِي الْعَرَضِ الْعَرَضِ ) لِأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْعَقْدِ حَتَّى لَا يَبْطُلَ الْعَقْدُ فِيمَا ضُمَّ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَبَيْعَ مَعَهُ ، وَلَوْ كَانُوا كَالْحُرِّ لَبَطَلَ .

( وَ ) فَسَدَ بَيْعٌ ( سَمَكَ لَمْ يُصَدَّ ) لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يَمْلِكُهُ ( أَوْ صِيدَ وَأُلْقِيَ فِيهَا ) أَيُّ حَظِيرَةٍ ( لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْلُورٍ التَّسْلِيمِ ( وَإِنْ أُخِذَ بِدُونِهَا صَحَّ ) لِأَنَّهُ مَقْلُورٌ التَّسْلِيمِ ( إِلَّا إِذَا دَخَلَ ) فِي الْحَظِيرَةِ بِنَفْسِهِ ( وَلَمْ يَسُدَّ مَدْخَلَهُ ) لِعَدَمِ الْمِلْكِ .

قَوْلُهُ : وَفَسَدَ بَيْعٌ سَمَكَ لَمْ يُصَدَّ ( أَطْلَقَهُ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَبَطَلَ بَيْعُ السَّمَكِ قَبْلَ صَيْدِهِ وَفَسَدَ لَوْ بِالْعَرَضِ .

ا هـ .

فَمَحَلُّ الْفَسَادِ لَوْ بَيَعَ بِمَا لَا يَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ .

( قَوْلُهُ : أَوْ صَيْدَ وَأُفْقَى )

إِلَخْ ( قَالَ فِي التَّبَيُّنِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ ثُمَّ أَلْقَاهُ فِي حَظِيرَةٍ كَبِيرَةٍ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ أَخْذُهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ لَا يَجُوزُ فَلَوْ سَلَّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي بَيْعِ الْآبِقِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ أَوْ فَاسِدٌ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ أَخَذَهُ بِدُونِهَا صَحَّ ) أَقُولُ وَثَبَّتَ لَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ وَلَا يُعْتَدُ بِرُؤْيِيَّتِهِ وَهُوَ فِي الْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَفَاوَتُ فِي الْمَاءِ وَخَارِجِهِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ .

( قَوْلُهُ : لَا إِذَا دَخَلَ فِي الْحَظِيرَةِ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَسُدَّ مَدْخَلَهُ لِعَدَمِ مَلِكِهِ ) مَفْهُومُ التَّغْلِيلِ فِيهِ تَسَامُحٌ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ قُدْرَةِ التَّسْلِيمِ مَعَ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَلِكِ الصَّحَّةُ كَمَا لَوْ أَخَذَهُ وَأَلْقَاهُ فِي حَظِيرَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ مِنْهَا إِلَّا بِحِيلَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَحْمِلُ عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ حَظِيرَةً يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ مِنْهَا بِلَا حِيلَةٍ فَسَادُهَا .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا بَيْعُ ( طَيْرٍ فِي الْهَوَاءِ ) ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْآخِذِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ فَيَكُونُ الْفَسَادُ بِمَعْنَى الْبُطْلَانِ وَبَعْدَهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ التَّسْلِيمِ ، وَإِنَّمَا قَالَ ( لَا يَرْجِعُ ) لِمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ : إِذَا كَانَ الطَّيْرُ يَطِيرُ فِي الْهَوَاءِ وَلَا يَرْجِعُ لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ وَكْرٌ عِنْدَهُ يَطِيرُ مِنْهُ فِي الْهَوَاءِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ جَارَ بَيْعِهِ وَالْحَمَامُ إِذَا عَلِمَ عَوْدَهَا وَأَمَكَّنَ تَسْلِيمَهَا جَارَ بَيْعِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا مَالٌ مَقْدُورُ التَّسْلِيمِ .

( قَوْلُهُ : فَسَدَ بَيْعُ طَيْرٍ فِي الْهَوَاءِ ) الْكَلَامُ فِيهِ كَمَا فِي السَّمَكِ قَبْلَ صَيْدِهِ ( قَوْلُهُ : وَإِنَّمَا قَالَ لَا يَرْجِعُ ) إِلَخْ ( أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّقْيِيدِ عَنِ الرَّيْلِيِّ خِلَافَ ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ لِمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَلَوْ كَانَ يَعْنِي الطَّيْرُ يَنْهَبُ وَيَجِيءُ كَالْحَمَامِ لَا يَجُوزُ أَيْضًا فِي الظَّاهِرِ .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا بَيْعُ ( الْحَمَلِ ) جَعَلَ بَيْعُ النَّتَاجِ بَاطِلًا وَبَيْعُ الْحَمَلِ فَاسِدًا ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْأَوَّلِ مَقْطُوعٌ بِهِ وَعَدَمُ الثَّانِي مُشْكُوكٌ فِيهِ .

( قَوْلُهُ : وَفَسَدَ بَيْعُ الْحَمَلِ )

إِلَخْ ( أَقُولُ صَرَّحَ بِفَسَادِهِ وَفَسَادِ بَيْعِ النَّتَاجِ فِي الْاِخْتِيَارِ .

وَفِي الْكَنْزِ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَجْزُ بَيْعُ الْمَيْتَةِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا كَالْمَيْتَةِ .

وَفِي الْبُرْهَانِ جَعَلَ بَيْعَ الْحَمَلِ وَالنَّتَاجِ مِنَ الْبَاطِلِ ا هـ .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا بَيْعُ ( أَمَةٍ إِلَّا حَمَلَهَا ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ فِي الْعَقْدِ وَالْحَمَلُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَطْرَافِ الْحَيَوَانِ لِاتِّصَالِهِ بِهَا خِلْقَةً ، وَبَيْعُ الْأَصْلِ يَتَأَوَّلُهَا فِي الْاسْتِثْنَاءِ يَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْمُوجِبِ فَلَمْ يَصِحَّ فَيَصِيرُ شَرْطًا فَاسِدًا وَالْبَيْعُ يَفْسُدُ بِهِ .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا بَيْعُ ( لَبَنِ فِي ضَرْعٍ ) لِلغَرَرِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ نَفَاخًا ( وَلَوْ لَوْ فِي صَدَفٍ ) لِلغَرَرِ ( وَصُوفٍ عَلَى ظَهْرِ الْعِثَمِ ) ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ ( وَجَذَعٍ فِي سَقْفٍ وَذِرَاعٍ مِنْ ثَوْبٍ ) إِذَا بَاعَ جِذْعًا فِي سَقْفٍ

أَوْ ذِرَاعًا مِنْ تَوْبٍ يَعْنِي تَوْبًا يَضُرُّهُ التَّبْعُضُ كَالْقَمِيصِ لَا الْكَرْبَاسِ فَالْبَيْعُ لَا يَجُوزُ ذَكَرَ الْقَطْعَ أَوْ لَا إِذْ لَا يُمْكِنُهُ التَّسْلِيمُ إِلَّا بِضَرَرٍ لَمْ يُوْجِبْهُ الْعَقْدُ ، وَمِثْلُهُ لَا يَكُونُ لَازِمًا فَيَتِمَّكَنُ مِنَ الرُّجُوعِ وَتَتَحَقَّقُ الْمُنَازَعَةُ ، بِخِلَافِ مَا لَا يَضُرُّهُ التَّبْعُضُ كَبَيْعِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ ثِقَرَةٍ فَضَّةٍ وَذِرَاعٍ مِنْ كَرْبَاسٍ فَإِنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ لِانْتِفَاءِ الْمَانِعِ وَبِهَذَا التَّفْهِيمِ يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا الضَّرَرَ مَرَضِيٌّ بِهِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مُفْسِدًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْجَذْعُ مُعِينًا لَا يَجُوزُ لِلزُّومِ الضَّرَرُ وَلِلْجَهَالَةِ أَيْضًا ، وَلَوْ قَطَعَ الْبَائِعُ الذِّرَاعَ أَوْ قَلَعَ الْجَذْعَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَ الْمُشْتَرِي عَادَ الْبَيْعُ صَاحِحًا لِزَوَالِ الْمُفْسِدِ قَبْلَ التَّقَرُّرِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ لَوْ فِي صَدَفٍ ) أَقُولُ فِي الْخَانِيَةِ لَوْ اشْتَرَى لَوْ لَوْةً فِي صَدَفٍ قَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

ا هـ .

( وَضَرْبَةُ الْقَانِصِ ) وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ بِضَرْبِ الشَّبَكَةِ مَرَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ ( وَالْمُزَابَنَةُ ) وَهُوَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّاءِ الْمَنْقُوطَةِ عَلَى التَّخِيلِ بِتَمْرِ بِالثَّاءِ الْمَنْقُوطَةِ بِتَيْنَيْنِ مَجْنُودٍ مِثْلَ كَيْلِهِ خَرَصًا لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِشَبِّهِ الرُّبَا ( وَالْمُلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ وَالْقَاءُ الْحَجَرِ ) فَإِنَّهَا يُبَوِّغُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بَأَن يَتَسَاوَمَ الرَّجُلَانِ عَلَى سِلْعَةٍ ، فَإِذَا لَمَسَهَا الْمُشْتَرِي أَوْ تَبَذَّهَا إِلَيْهِ الْبَائِعُ أَوْ وَضَعَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهَا حَصَاةً لَزِمَ الْبَيْعُ فَالْأَوَّلُ الْمُلَامَسَةُ وَالثَّانِي الْمُنَابَذَةُ وَالثَّلَاثُ الْقَاءُ الْحَجَرِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْأَوَّلَيْنِ وَالْحَقُّ بِهِمَا الثَّلَاثُ بِدَلَالَةِ النَّصِّ .

( قَوْلُهُ : وَضَرْبَةُ الْقَانِصِ ) أَقُولُ هُوَ مِنَ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( قَوْلُهُ : وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ بِضَرْبِ الشَّبَكَةِ مَرَّةً ) أَقُولُ فَهُوَ عَلَى هَذَا مِنَ الْقَنْصِ يُقَالُ قَنْصَ يَقْنِصُ قَنْصًا إِذَا صَادَ وَرَوَى فِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ضَرْبَةِ الْقَانِصِ وَهُوَ الْغَوَاصُ عَلَى اللَّالِي ، وَكَذَا رَوَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَاتِقِ حَيْثُ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ هِيَ أَنْ يَقُولَ أَغْوَصُ غَوْصَةً فَمَا أَخْرَجْتَهُ فَهُوَ لَكَ بِكَذَا وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ ا هـ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَ ) فَسَادٌ أَيْضًا بَيْعُ ( الْكَلَا ) بِالْقَصْرِ وَهُوَ مَا تَحْوِيهِ الْأَرْضُ مِنَ النَّبَاتِ ( كَذَا ) أَيُّ يَفْسُدُ أَيْضًا ( إِجَارَتُهُ ) أَمَّا فَسَادُ بَيْعِهِ فَلِأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِلْبَائِعِ إِذْ بِمُجَرَّدِ نَبَاتِ الْكَلَا فِي أَرْضِهِ لَا تَنْقَطِعُ شَرَكَةُ النَّاسِ عَنْهُ وَلَا يَصِيرُ مَمْلُوكًا لَهُ فَيَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ مَا لَمْ يُوْجَدْ الْإِحْرَازُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ : فِي الْمَاءِ وَالْكَلَا وَالنَّارِ } ، وَأَمَّا فَسَادُ إِجَارَتِهِ فَلِوُجُودِهَا عَلَى اسْتِهَاكِ الْعَيْنِ وَمَحَلِّ الْإِجَارَةِ الْمَنَافِعُ دُونَ الْأَعْيَانِ وَلَا يَلْزَمُ الصَّنْعُ وَاللَّبَنُ فِي اسْتِجَارِ الصَّبَاغِ وَالطَّيْرِ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ ثَمَّةٌ آتَةٌ لِإِقَامَةِ الْعَمَلِ الْمُسْتَحَقِّ بِالْإِجَارَةِ ، وَالْحِيلَةُ فِيهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَوْضِعًا مِنَ الْأَرْضِ لِيَضْرِبَ فِيهِ فُسْطَاطًا أَوْ لِيَجْعَلَهَا حَظِيرَةً لِعَنَمِهِ فَتَصِحُّ الْإِجَارَةُ وَيُسَبِّحُ صَاحِبُ الْمَرْعَى الْإِنْتِفَاعَ لَهُ بِالرَّغْيِ فَيَحْصُلُ مَقْصُودُهُمَا ، كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ : وَالْكَلَا كَذَا إِجَارَتُهُ ) أَقُولُ بَيْعُهُ بَاطِلٌ وَإِجَارَتُهُ بَاطِلَةٌ أَيْضًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَالتَّحْلِ ) فَإِنَّ بَيْعَهُ فَاسِدٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَصَحِيحٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِذَا كَانَ مُحْرَرًا لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ مُنْتَفِعٌ بِهِ حَقِيقَةٌ وَشَرْعًا ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْكَلُ كَالْبُغْلِ وَالْحِمَارِ وَلَهُمَا أَنَّهُ مِنَ الْهَوَامِّ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَالزَّنَابِيرِ وَالْإِنْتِفَاعُ لَيْسَ بِهِ بَلْ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُ فَلَا يَكُونُ مُنْتَفَعًا بِهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ( إِلَّا مَعَ كَوَارَاتٍ فِيهَا الْعَسَلُ ) فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ تَبَعًا لَهَا ذَكَرَهُ

الْقُدُورِيُّ فِي شَرْحِهِ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ لَا يَجُوزُ مَعَهَا أَيْضًا لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا لغيرِهِ إِذَا كَانَ مِنْ حُقُوقِهِ  
كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ ، كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ : وَصَحِيحٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ

إِلَخ ) أَقُولُ وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الذَّخِيرَةِ وَالْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ

إِلَخ ) أَقُولُ أُجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّ التَّبِيعَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْحُقُوقِ كَالْمَقَاتِيحِ فَالْعَسَلُ تَابِعٌ لِلتَّحْلِ فِي الْوُجُودِ وَالتَّحْلُ تَابِعٌ لَهُ  
فِي الْمَقْصُودِ بِالْبَيْعِ كَمَا فِي الْبَحْرِ

( وَدُودِ الْقُرِّ ) وَيَبْضُهُ فَإِنَّ بَيْعَهُمَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ مَعَهُ فِي الدُّودِ وَمَعَ مُحَمَّدٍ فِي بَيْضِهِ وَقِيلَ فِيهِ  
أَيْضًا مَعَهُ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الدُّودَ مِنَ الْهَوَامِّ وَيَبْضُهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ فَاشْتَبَهَ الْخَنَافِسَ وَالْوَزَغَاتِ وَيَبْضُهُمَا وَلِمُحَمَّدٍ أَنَّ الدُّودَ  
يُنْتَفَعُ بِهِ وَكَذَا بَيْضُهُ فِي الْمَالِ فَصَارَ كَالْجَحْشِ وَالْمُهْرِ وَلِأَنَّ النَّاسَ قَدْ تَعَاوَدُوا فَمَسَّتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ فَصَارَ  
كَالِاسْتِصْنَاعِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ وَبِهِ يُفْتَى ) أَيُّ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ

( وَالْآبِقِ ) لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِهِ وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْلُورٍ التَّسْلِيمِ ( إِلَّا مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ عِنْدَهُ ) ؛ لِأَنَّ  
الْمُنْهَى عَنْهُ بَيْعُ آبِقٍ مُطْلَقٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ آبِقًا فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ وَهَذَا غَيْرُ آبِقٍ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي ، فَلَوْ قَالَ هُوَ  
عِنْدَ فُلَانٍ فَبِعَهُ مِنِّي لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ آبِقٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدِينَ وَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ عَادَ مِنَ الْإِبَاقِ لَا يَتِمُّ الْعَقْدُ وَقِيلَ يَتِمُّ .

( وَلَكِنْ امْرَأَةٌ ) حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً ؛ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْآدَمِيِّ وَهُوَ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُكْرَمٌ مَصُونٌ عَنِ الْإِبْتِدَالِ بِالْبَيْعِ وَعَنْ أَبِي  
يُوسُفَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ كَلْبٍ أَلَمَةٍ إِذَا يَجُوزُ إِبْرَادُ الْعَقْدِ عَلَى نَفْسِهَا فَكَذَا جُزْأُهَا فَلَنَا نَفْسُهَا مَحَلٌّ لِلرَّقِّ لِاخْتِصَاصِهِ  
بِمَحَلِّ الْقُوَّةِ الَّتِي هِيَ صِدْقُهُ وَهُوَ الْحَيُّ وَلَا حَيَاةَ فِي اللَّبَنِ ( فِي وَعَاءٍ ) قَدْ حَاكَانَ أَوْ غَيْرُهُ قَبْدَ بِهِ دَفْعًا لِمَا عَسَى  
يُتَوَهَّمُ أَنَّ بَيْعَهُ فِي الضَّرْعِ لَا يَجُوزُ كَسَائِرِ أَلْبَانِ الْحَيَوَانَاتِ وَفِي الْوَعَاءِ يَجُوزُ .

( وَشَعْرُ الْخَنْزِيرِ ) ؛ لِأَنَّهُ نَجَسُ الْعَيْنِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ( وَجَارُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لِلْخَرْزِ ) وَنَحْوِهِ لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنَّ الْأَسَاكِفَةَ  
يَحْتَاجُونَ فِي خَرْزِ النَّعَالِ وَالْأَخْفَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِهِ وَلَا ضَرُورَةَ فِي شِرَائِهِ لَوْجُودِهِ مُبَاحِ الْأَصْلِ وَلَوْ وَقَعَ  
فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَفْسَدَهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ دَلِيلُ طَهَارَتِهِ وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْإِطْلَاقَ لِلضَّرُورَةِ فَلَا تَطْهَرُ إِلَّا فِي حَالَةِ  
الِاسْتِغْمَالِ وَحَالَةِ الْوُقُوعِ تَغَايُرُهَا .

( قَوْلُهُ وَشَعْرُ الْخَنْزِيرِ ) أَقُولُ هُوَ بَاطِلٌ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَشَعْرُ الْإِنْسَانِ ) ؛ لِأَنَّ الْآدَمِيَّ مُكْرَمٌ غَيْرُ مُبْتَدَلٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ مُهَانًا مُبْتَدَلًا ( كَذَا ) أَيُّ كَمَا  
لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَجُوزُ ( الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ) لِمَا ذُكِرَ .

قَوْلُهُ : وَشَعْرُ الْإِنْسَانِ ) أَقُولُ بَيْعُهُ بَاطِلٌ كَرَجِيعِهِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ التُّرَابُ أَوْ السَّرَقِينُ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا  
فِي الْبُرْهَانِ .

( وَجَلَدِ الْمَيْتَةَ قَبْلَ الدَّبْحِ ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْتَفِعٍ بِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابِ } وَهُوَ غَيْرُ الْمَدْبُوعِ مِنْهُ ( وَيُبَاعُ وَيُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ طَهَّرَ بِالذَّبَاحِ ( كَعَظْمِ الْمَيْتَةِ وَعَصِيهَا وَصُوفِهَا وَوَبَرِّهَا وَقَرْنِهَا ) فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا يُبَاعُ وَيُنْتَفَعُ بِهِ لِكَوْنِهِ طَاهِرًا بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ لِعَدَمِ حُلُولِ الْحَيَاةِ فِيهَا كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ( وَالْفِيلُ كَالسَّبْعِ ) حَتَّى يَجُوزَ بَيْعُ عَظْمِهِ وَالْإِنْتِفَاعُ بِعَظْمِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ نَجَسُ الْعَيْنِ .  
( قَوْلُهُ : وَجَلَدِ الْمَيْتَةَ ) أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ بَيْعَهُ بَاطِلٌ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ .  
( قَوْلُهُ : وَالْفِيلُ كَالسَّبْعِ ) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ .

( وَ ) فَسَدَ أَيْضًا بَيْعُ ( زَيْتٍ عَلَى أَنْ يُوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُطْرَحَ عَنْهُ بِكُلِّ ظَرْفٍ كَذَا رِطْلًا بِخِلَافِ شَرْطِ طَرَحِ وَزَنِ الظَّرْفِ ) ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَالثَّانِي يَقْتَضِيهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهُ وَزْنُ الظَّرْفِ ، فَإِذَا طَرَحَ كَذَا رِطْلًا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ مِنَ الظَّرْفِ أَوْ أَقَلُّ ( إِلَّا إِذَا عُرِفَ أَنَّ وَزَنَهُ كَذَا رِطْلًا ) فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ .

( اخْتِلَافًا فِي الرِّقِّ ) يَعْنِي اشْتَرَى سَمْنًا فِي رِقٍّ وَرَدَّ الظَّرْفَ فَوَزَنَ فَبَاءَ عَشْرَةَ أَرْطَالٍ فَقَالَ الْبَائِعُ الرِّقُّ غَيْرُ هَذَا وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ ( فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي ) ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ إِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ فِي تَعْيِينِ الرِّقِّ الْمَقْبُوضِ أَوْ مِقْدَارِ السَّمَنِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَالْمُشْتَرِي قَابِضٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ ضَمِينًا كَانَ كَالْعَاصِبِ أَوْ أَمِينًا كَالْمُودِعِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ فِي مِقْدَارِ السَّمَنِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ يَنْكِرُ الزِّيَادَةَ وَالْقَوْلُ لِلْمُكَرِّ مَعَ يَمِينِهِ .

( وَشِرَاءُ مَا بَاعَ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَبَيْعُ عَرَضٍ أَيْ فَسَدَ شِرَاءُ مَا بَاعَ ( بِالْقَلِّ ) أَيْ بِأَقَلِّ مِمَّا بَاعَ ( قَبْلَ النَّقْدِ ) أَيْ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ صَوْرَتُهُ اشْتَرَى جَارِيَةً بِأَلْفٍ حَالَةً أَوْ نَسِيئَةً فَقَبَضَهَا ثُمَّ بَاعَهَا مِنَ الْبَائِعِ بِخَمْسِمِائَةٍ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ فَسَدَ الْبَيْعُ الثَّانِي .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ تَمَّ فِيهَا بِالْقَبْضِ فَصَارَ الْبَيْعُ مِنَ الْبَائِعِ وَغَيْرِهِ سَوَاءً وَصَارَ كَمَا لَوْ بَاعَ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ أَوْ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِالْعَرَضِ ، وَلَنَا أَنَّ الثَّمَنَ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْمِيعُ وَوَقَعَتِ الْمَقَاصَةُ بَقِيَ لَهُ خَمْسِمِائَةٌ وَهُوَ بِلَا عَوْضٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ بِالْعَرَضِ ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْمُجَانِسَةِ ( بِخِلَافِ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ ) .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ بِالْعَرَضِ ) أَقُولُ وَالْدَّرَاهِمُ وَالْدَنَانِيرُ هُنَا جِنْسٌ وَاحِدٌ حَتَّى لَوْ كَانَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ بِالْدَّرَاهِمِ فَاشْتَرَاهُ بِالْدَنَانِيرِ وَقِيمَتُهَا أَقَلُّ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجْزِ اسْتِحْسَانًا وَجَارَ قِيَاسًا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ

( وَبَيْعُ الْمَجْمُوعِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ تَقْدِيرِهِ ) صَوْرَتُهُ اشْتَرَى جَارِيَةً بِخَمْسِمِائَةٍ ثُمَّ بَاعَهَا وَأُخْرَى مَعَهَا مِنَ الْبَائِعِ بِخَمْسِمِائَةٍ قَبْلَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فِي الَّتِي اشْتَرَاهَا مِنَ الْبَائِعِ وَصَحِيحٌ فِي الَّتِي لَمْ يَشْتَرَهَا مِنْهُ إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَ بَعْضَ الثَّمَنِ بِمُقَابَلَةِ الَّتِي لَمْ يَشْتَرَهَا مِنْهُ فَيَكُونُ مُشْتَرِيًا لِلْأُخْرَى بِأَقَلِّ مِمَّا بَاعَ وَهُوَ فَاسِدٌ وَلَمْ يُوْجَدْ هَذَا الْمَعْنَى فِي صَاحِبَيْهَا وَلَا يَشِيعُ الْفَسَادُ ؛ لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ شَبْهَةِ الرِّبَا فَلَوْ أُعْتَبِرَتْ فِيمَا ضُمَّتْ إِلَيْهَا كَانَ اعْتِبَارًا لِشَبْهَةِ الشُّبْهَةِ وَهِيَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ .

( صَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ حَدٌّ ) أَيُّ بَيْنَ لَهُ طُولٌ وَعَرْضٌ ( أَوْ لَا ) أَيُّ لَمْ يُحَدِّدْ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَمُطَاهَرٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ يُقَدَّرُ بِعَرْضِ بَابِ الدَّارِ الْعُظْمَى ، كَذَا فِي التَّهْنِئَةِ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ عَيْنًا مَعْلُومًا فَيَصِحُّ بَيْعُهُ ( وَهَيْئَتُهُ ) .  
وَفِي التَّارِخَانِيَةِ الطُّرُقُ ثَلَاثَةٌ : طَرِيقٌ إِلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ .

وَطَرِيقٌ إِلَى سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ .

وَطَرِيقٌ خَاصٌّ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ .

فَالطَّرِيقُ الْخَاصُّ فِي مِلْكِ الْإِنْسَانِ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ إِمَّا نَصًّا أَوْ بِذِكْرِ الْحَقُوقِ أَوْ الْمَرَافِقِ وَالطَّرِيقَانِ الْآخَرَانِ يَدْخُلَانِ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ( لَا بَيْعَ مَسِيلِ الْمَاءِ وَهَيْئَتُهُ ) لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ إِذْ لَا يَدْرِي قَدْرَ مَا يَشْغَلُهُ مِنَ الْمَاءِ ( وَصَحَّ بَيْعُ حَقِّ الْمُرُورِ تَبَعًا ) لِلْأَرْضِ ( بِالْإِجْمَاعِ وَوَحْدَهُ فِي رِوَايَةٍ ) وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ سَمَاعَةَ وَفِي رِوَايَةِ الرِّيَّادَاتِ لَا يَجُوزُ وَصَحَّحَهُ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ بِأَنَّهُ حَقٌّ مِنَ الْحَقُوقِ وَيَبْعُ الْحَقُوقُ بِالْإِنْفِرَادِ لَا يَجُوزُ ( وَالشَّرْبُ كَذَلِكَ ) أَيُّ صَحَّ بَيْعُهُ تَبَعًا لِلْأَرْضِ بِالْإِجْمَاعِ وَوَحْدَهُ فِي رِوَايَةٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ مَشَايخِ بُلْخِي لِأَنَّهُ نَصِيبٌ مِنَ الْمَاءِ وَلَمْ يَجُزْ فِي أُخْرَى وَهُوَ اخْتِيَارُ مَشَايخِ بُخَارَى لِلْجَهَالَةِ ( لَا يَبْعُ حَقَّ التَّسْيِيلِ وَهَيْئَتُهُ ) لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَلَى السَّطْحِ كَانَ حَقُّ التَّعْلِيِّ ، وَقَدْ مَرَّ أَنْ بَيْعُهُ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَرْضِ كَانَ مَجْهُولًا لِجَهَالَةِ مَحَلِّهِ ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ حَقِّ الْمُرُورِ عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَحَقِّ التَّعْلِيِّ أَنَّ حَقَّ التَّعْلِيِّ يَتَعَلَّقُ بِعَيْنٍ لَا تَبْقَى وَهِيَ الْبِنَاءُ فَاشْتَبَهَ الْمَنَافِعَ وَحَقَّ الْمُرُورِ يَتَعَلَّقُ بِعَيْنٍ تَبْقَى وَهِيَ الْأَرْضُ فَاشْتَبَهَ الْأَعْيَانَ .

قَوْلُهُ : وَالطَّرِيقَانِ الْآخَرَانِ يَدْخُلَانِ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ( فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يُدْفَعُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الطَّرِيقَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِذِكْرِ نَحْوِ كُلِّ حَقٍّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ فَلْيُتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : كَانَ حَقُّ التَّعْلِيِّ ) لَعَلَّهُ كَحَقِّ التَّعْلِيِّ فَلْيُتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : وَالْجِدَادِ ) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ خَاصٌّ بِالنَّخْلِ وَبِالْمُعْجَمَةِ عَامٌّ فِي قَطْعِ الثَّمَارِ وَالْجَزَازِ بِالزَّايِ جَزُ الصُّوفِ (

قَوْلُهُ صَحَّ بَيْعُ الطَّرِيقِ ) يُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي الْخَانِيَةِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَسِيلِ الْمَاءِ وَهَيْئَتُهُ وَلَا بَيْعُ الطَّرِيقِ بِدُونِ الْأَرْضِ وَكَذَلِكَ بَيْعُ الشَّرْبِ وَقَالَ مَشَايخُ بُلْخِي جَائِزٌ أَهـ .

وَيُخَالِفُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ الْآتِي وَفِي رِوَايَةِ الرِّيَّادَاتِ .

( قَوْلُهُ : .

وَفِي التَّارِخَانِيَةِ

إِلْخ ) لَيْسَ مِمَّا الْكَلَامُ فِيهِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَصَحَّ بَيْعُ حَقِّ الْمُرُورِ تَبَعًا .

( قَوْلُهُ : فَالطَّرِيقُ الْخَاصُّ فِي مِلْكِ إِنْسَانٍ

إِلْخ ) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لِأَجْنَبِيٍّ لَا يَمْلِكُ الْمُرُورَ فِيهِ إِلَّا بِالْإِبَاحَةِ وَلَيْسَتْ لَازِمَةً لِلتَّمْلِكِ ، فَإِنْ أُريدَ إِحَاطَةُ مِلْكِ إِنْسَانٍ بِهَا صَحَّ لَكِنْ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ .

( وَلَا ) الْبَيْعُ ( إِلَى النَّيْرُوزِ ) مُعَرَّبٌ نَوْرُوزٌ وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الرَّبِيعِ ( وَالْمَهْرَجَانِ ) وَهُوَ الْحَرِيفُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ النَّيْرُوزَ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ نَيْرُوزِ السُّلْطَانِ وَنَيْرُوزِ الدَّهَاقِينِ وَنَيْرُوزِ الْمَجُوسِ ، كَذَا فِي الْكُفَايَةِ .

( وَ ) إِلَى ( صَوْمِ النَّصَارَى وَفِطْرِ الْيَهُودِ إِذَا لَمْ يَعْرِفَاهُ ) أَيُّ الْمُنَبَّاعِينَ خُصُوصَ الْيَوْمِ لِجَهَالَةِ الْأَجَلِ ، فَإِذَا عَرَفَاهُ

جَازَ ( بِخِلَافِ فِطْرِ النَّصَارَى بَعْدَمَا شَرَعُوا فِي صَوْمِهِمْ ) ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهُ بِالْأَيَّامِ مَعْلُومَةٌ وَهِيَ خَمْسُونَ يَوْمًا ذَكَرَهُ

الْتَّمُرْتَاشِيُّ ( وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَالْحَصَادِ ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا قَطْعُ الزَّرْعِ ( وَالدِّيَاسِ ) وَهُوَ أَنْ يُوطَأَ الطَّعَامُ بِقَوَائِمِ



الدَّوَابُّ أَوْ نَحْوَهَا ( وَالْقَطَافِ ) قَطَعَ الْعَنْبِ ( وَالْجِدَادِ ) قَطَعَ ثَمَرَ النَّخْلِ وَالصُّوفِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ لَأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ وَتَتَأَخَّرُ ( وَيَكْهَلُ إِلَيْهَا ) أَيِ إِلَى هَذِهِ الْأَوْقَاتِ ؛ لِأَنَّ الْجَهَالَهَ الْيَسِيرَةَ مُتَحَمِّلَةً فِي الْكِفَالَةِ وَهَذِهِ الْجَهَالَهَ يَسِيرَةً لِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ فِي أَنَّهُ يَمْنَعُ جَوَازَ الْبَيْعِ أَوْ لَا ( وَصَحَّ ) أَيِ الْبَيْعِ ( إِنْ أَسْقَطَ الْأَجَلَ قَبْلَ حُلُولِهِ ) لِزَوَالِ الْمُفْسِدِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ وَلَوْ بَاعَ مُطْلَقًا ثُمَّ أَجَلَ الثَّمَنَ إِلَى هَذِهِ الْأَوْقَاتِ صَحَّ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَأْجِيلُ الدِّينِ ، وَالْجَهَالَهَ فِي الدُّيُونِ مُتَحَمِّلَةٌ ( وَبَشَرَطِ ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ إِلَى التَّيَرُوزِ أَيِ وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرَطِ ( لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا ) أَيِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ( وَالْمَبِيعُ يَسْتَحِقُّهُ ) أَيِ النَّفْعُ بِأَنْ يَكُونَ آدَمِيًّا ، وَإِنَّمَا فَسَدَ الْبَيْعُ بِهَذَا الشَّرْطِ لِأَنَّهُمَا إِذَا قَصَدَا الْمُقَابَلَةَ بَيْنَ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ فَقَطُّ خَلَا الشَّرْطُ عَنِ الْعَوَضِ ، وَقَدْ وَجَبَ بِالْبَيْعِ بِالشَّرْطِ فِيهِ فَكَانَ زِيَادَةً مُسْتَحَقَّةً بِعَقْدِ

الْمُعَاوَضَةِ خَالِيَةً عَنِ الْعَوَضِ فَيَكُونُ رَبًّا وَكُلُّ عَقْدٍ شَرَطَ فِيهِ الرَّبُّ أَنْ يَكُونَ فَاسِدًا ( كَشَرَطِ أَنْ يَقْطَعَهُ ) أَيِ الْمَبِيعُ وَهُوَ ثَوْبٌ ( الْبَايَعُ وَيَخِيطُهُ قَبَاءً ) فَإِنَّهُ شَرَطَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا ( أَوْ ) كَشَرَطِ ( أَنْ يَحْنُوهُ ) أَيِ الْمَبِيعِ وَهُوَ صَرْمٌ ( نَعْلًا ) يُقَالُ حَدَا لِي نَعْلًا أَيِ عَمَلَهَا ( أَوْ ) كَشَرَطِ ( أَنْ يُشْرَكَهَا ) أَيِ النِّعْلِ مِنَ الشَّرِكِ أَيِ يَضَعُ عَلَيْهَا الشَّرَاكَ وَهُوَ سَيْرُهَا الَّذِي عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ ، كَذَا فِي الْمَغْرِبِ ( وَصَحَّ ) الْبَيْعُ ( فِي النِّعْلِ ) اسْتِحْسَانًا لِلتَّعَامُلِ فِيهِ فَصَارَ كَصَبْغِ الثَّوْبِ ( أَوْ ) كَشَرَطِ ( أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ ) أَيِ الْمَبِيعُ وَهُوَ عَبْدٌ هَذَا نَظِيرُ شَرَطِ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِلْبَايَعِ ، وَإِنَّمَا قَالَ ( شَهْرًا ) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْخِيَارَ إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ جَازَ أَنْ يَشْتَرِطَ فِيهِ الْإِسْتِخْدَامَ ( أَوْ يُدَبِّرَهُ أَوْ يُكَاتِبَهُ أَوْ يَسْتَوْلِدَهَا أَوْ لَا يُخْرِجُ الْقَنْ ) عَبْدًا كَانَ أَوْ أَمَةً ( عَنْ مَلِكِهِ ) هَذَا مِثَالٌ لَشَرَطِ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِلْمَبِيعِ وَهُوَ يَسْتَحِقُّهُ فَإِنَّ الْقَنْ يُعْجِبُهُ أَنْ لَا تَتَدَاوَلَ الْأَيْدِي فَيُوجَدُ زِيَادَةٌ خَالِيَةً عَنِ الْعَوَضِ فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ وَفَرَعَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ ( فَصَحَّ ) أَيِ الْبَيْعِ ( بِشَرَطِ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَشَرَطِ الْمَلِكِ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لَا يَقْتَضِيهِ ) الْعَقْدُ ( وَلَا نَفْعٌ فِيهِ لِأَحَدٍ كَشَرَطِ أَنْ لَا يَبِيعَ الدَّابَّةَ الْمَبِيعَةَ ) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِأَهْلِ لِلنَّفْعِ .

الْبَيْعِ ( إِلَى التَّيَرُوزِ ) .  
( قَوْلُهُ : وَصَحَّ إِنْ أَسْقَطَ الْأَجَلَ قَبْلَ حُلُولِهِ ) يَعْنِي إِنْ أَسْقَطَ الْأَجَلَ مِنْ لَهُ الْحَقُّ وَهُوَ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ فَيَقْرُدُ بِإِسْقَاطِهِ وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّرَاضِي ، وَقَوْلُ الْقُلُوبِيِّ فِي مُخْتَصَرِهِ ، فَإِنْ تَرَاضَا بِإِسْقَاطِ الْأَجَلِ وَقَعَ اتِّفَاقًا كَمَا فِي التَّيَّيْنِ .

( جَازَ أَمْرُ الْمُسْلِمِ ذِمِّيًّا بَبَيْعِ خَمَرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ وَشِرَائِهِمَا أَوْ ) أَمْرُ ( الْمُحْرَمِ غَيْرُهُ ) أَيِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ ( بِبَيْعِ صِنْدِهِ ) وَقَالَ : لَا يَجُزُّ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ لَا يَلِيهِ بِنَفْسِهِ فَلَا يُؤَلِّيه غَيْرُهُ كَتَوَكُّلِ الْمُسْلِمِ مَجُوسِيًّا بِتَزْوِيجِ مَجُوسِيَّةٍ وَلِأَنَّ مَا يَثْبُتُ لِلْوَكِيلِ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ فَصَارَ كَأَنَّهُ بَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، وَلَهُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَهْلِيَّتَانِ : أَهْلِيَّةُ الْوَكِيلِ وَهِيَ أَهْلِيَّةُ التَّنَصُّفِ فِي الْمَأْمُورِ بِهِ وَلِلنَّصْرَانِيِّ ذَلِكَ وَأَهْلِيَّةُ الْمُؤَكَّلِ وَهِيَ أَهْلِيَّةُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ لَهُ وَلِلْمُؤَكَّلِ ذَلِكَ حُكْمًا لِلْعَقْدِ لِمَا يَلْزَمُ انْفِكَاكُ الْمَلْزُومِ عَنِ اللَّازِمِ ، أَلَا يَرَى إِلَى صِحَّةِ ثُبُوتِ مِلْكِ الْخَمْرِ لِلْمُسْلِمِ إِذَا أَسْلَمَ مُورَثُهُ النَّصْرَانِيُّ وَمَاتَ عَنْ خَمَرٍ وَخَنْزِيرٍ ، وَأَيْضًا الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ النَّصْرَانِيُّ إِذَا اشْتَرَى خَمْرًا يَثْبُتُ الْمِلْكُ فِيهَا لِمَوْلَاهُ الْمُسْلِمِ اتِّفَاقًا ، وَإِذَا ثَبَتَ الْأَهْلِيَّتَانِ لَمْ يَمْنَعِ الْعَقْدُ بِسَبَبِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ جَائِبٌ لَا سَالِبٌ ثُمَّ الْمُؤَكَّلُ بِهِ إِنْ كَانَ خَمْرًا خَلَّلَهُ ، وَإِنْ كَانَ خَنْزِيرًا سَبَّيَهُ ، وَقَدْ قَالُوا هَذِهِ الْوَكَاةُ مَكْرُوهَةٌ أَشَدُّ الْكَرَاهَةِ ( وَحُكْمُهُ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَبَضَ الْمَبِيعَ بَرَضًا بِأَنَّهُ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً ) بِأَنْ قَبَضَهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يَنْهَهُ ( مَلِكُهُ ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَمْلِكُهُ ، وَإِنْ قَبَضَهُ لِأَنَّهُ حَرَامٌ فَلَا يَنَالُ بِهِ نِعْمَةُ الْمَلِكِ وَلِأَنَّ النِّهْيَ نَسَخٌ لِلْمَشْرُوعِيَّةِ لِنَافِ بَيْنَهُمَا وَلِهَذَا لَا يُعِيدُهُ

قَبْلَ الْقَبْضِ وَصَارَ كَمَا إِذَا بَاعَ بِالْمَيْتَةِ أَوْ بَاعَ الْخَمْرَ بِاللَّزَاهِمِ ، وَلَنَا أَنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ وَوَقَعَ فِي مَحَلِّهِ  
فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِإِعْقَادِهِ وَلَا شَكَّ فِي الْأَهْلِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ وَرُكْنُهُ مُبَادَلَةُ الْمَالِ

بِالْمَالِ وَهُوَ حَاصِلُ وَالتَّهْيُ عَنْ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ يَقْتَضِي تَقْرِيرَ الْمَشْرُوعِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَصَوُّرَ الْمَنْهِي عَنْهُ إِذَا تَهَيَّ  
عَمَّا لَا يَتَصَوَّرُ لَعَوً ، وَتَحْقِيقَهُ مَا ذَكَرْتُ فِي مِرْقَاةِ الْأُصُولِ أَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ وَالتَّهْيُ الْمَقْلُوبَةُ وَالتَّهْيُ عَنْ الْأَفْعَالِ  
الْحِسِّيَّةِ يَقْتَضِي كَوْنَهَا مَقْدُورَةً حِسًّا وَعَنْ الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ يَقْتَضِي كَوْنَهَا مَقْلُوبَةً عَقْلًا وَعَنْ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ يَقْتَضِي  
كَوْنَهَا مَقْلُوبَةً شَرْعًا وَإِلَّا كَانَ عَثًّا مَحْضًا ، فَإِنَّ الطَّيْرَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْحِسِّيَّةِ ، فَإِذَا قُلْتُ لِشَخْصٍ لَا تَطْرُقُ يُنْكِرُهُ كُلُّ  
مَنْ يَسْمَعُهُ لِإِنْفَاءِ الْقُدْرَةِ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتُ لِلْأَعْمَى لَا تُبْصِرْ وَالتَّهْيُ مِنَ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَإِذَا تَهَيَّ عَنْهُ وَجَبَ أَنْ  
يَكُونَ مَقْلُوبًا شَرْعًا وَهُوَ الْمَعْنَى يَقُولُ عَلَمَانَا التَّهْيُ عَنْ الْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ يَقْتَضِي الْمَشْرُوعِيَّةَ بِأَصْلِهِ وَغَيْرِ  
الْمَشْرُوعِيَّةِ بِوَصْفِهِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ نَاطِرٌ إِلَى الْمَقْدُورِ بِهِ شَرْعًا وَالثَّانِي إِلَى التَّهْيِ فَفَنَفْسُ الْبَيْعِ مَشْرُوعٌ وَبِهِ يَنَالُ نِعْمَةُ  
الْمِلْكِ إِنَّمَا الْحُرْمَةُ لِأَمْرِ عَارِضٍ وَعَدَمُ ثُبُوتِ الْمِلْكِ قَبْلَ الْقَبْضِ حَدَرًا عَنْ تَقْرِيرِ الْقَسَادِ الْمُجَاوِرِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبُ  
الدَّفْعِ بِالْإِسْتِرْدَادِ فَبِالْمُتَنَاعِ عَنْ الْمُطَالَبَةِ أَوْلَى لِأَنَّ الدَّفْعَ أَسْهَلَ مِنَ الرَّفْعِ وَالْمَيْتَةُ لَيْسَتْ بِمَالٍ فَاعْتَدَمَ الرُّكْنُ ، وَإِنْ  
كَانَ الْخَمْرُ مُثَمَّنًا فَقَدْ مَرَّ وَجْهُهُ .

قَوْلُهُ : جَازَ أَمْرُ الْمُسْلِمِ ذِمِّيًّا بِبَيْعِ خَمْرٍ  
إِلَخْ ) يَعْني عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ الْكَرَاهَةِ الْمَذْكُورَةِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ لَا يَجُوزُ ) هُوَ الظَّاهِرُ وَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الْجَوَازِ الْبُطْلَانُ  
لِمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَتَوْكِيلِ مُسْلِمٍ ذِمِّيًّا بِشِرَاءِ خَمْرٍ وَبَيْعِهَا وَمُحْرَمٍ حَلَالًا بِبَيْعِ صَيْدٍ مَكْرُوهٍ عِنْدَنَا وَإِبْطَالُهُ هُوَ الظَّاهِرُ  
ا هـ .

( قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَبِضَ الْمَبِيعَ بِرِضَى بَائِعِهِ صَرِيحًا ) الصَّرِيحُ يَشْمَلُ مَا بَعْدَ الْمَجْلِسِ .  
( قَوْلُهُ : أَوْ دَلَالَةً بِأَنَّ قَبْضَهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ) قَصْرُ الدَّلَالَةِ قَاصِرٌ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ مَا بَعْدَ الْمَجْلِسِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ  
مَقْبُوضًا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ وَالْمَثَنُ يَحْتَمِلُهُ .  
( قَوْلُهُ : مَلَكُهُ ) أَقُولُ لَكِنْ لَا يَحِلُّ لِلْمُشْتَرِي الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْوَجْهُ أَنَّ يَكُونَ  
الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَرَامًا كَبَيْعِ وَأَكْلِ وَوَطْءٍ ، وَإِذَا رُدَّ أَوْ اسْتَرَدَّ لَزِمَهُ الْعَقْرُ لِلْبَائِعِ ا هـ .  
وَقَالَ الْأَثَرَانِي فِي غَايَةِ الْيَانِ لَوْ اسْتَوْلَدَهَا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ وَيَغْرَمُ الْقِيَمَةَ وَلَا يَغْرَمُ الْعَقْرُ فِي رِوَايَةِ كِتَابِ الْبُيُوعِ ،  
وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي كِتَابِ الشَّرْبِ وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى فِي كِتَابِ الشَّرْبِ عَلَيْهِ الْعَقْرُ .

ا هـ .  
وَأَقُولُ فِي لُزُومِ الْعَقْرِ تَأْمُلُ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي حَاصِلٌ بِتَسْلِيْطٍ مِنَ الْبَائِعِ سَوَاءٌ قُلْنَا بِمِلْكِهِ الْعَيْنَ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ  
قُلْنَا بِمِلْكِهِ الْمَنْفَعَةَ فَقَطْ عَلَى رَأْيِ الْعِرَاقِيِّينَ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ الْخَمْرُ مُثَمَّنًا فَقَدْ مَرَّ وَجْهُهُ ) وَالْوَجْهُ أَنَّهَا كَانَتْ  
مَبِيعًا مَقْصُودًا بِجَعْلِ ثَمَنِهَا دَرَاهِمَ وَالْخَمْرُ لَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ بَطْلَ بَيْعِهَا ، وَإِذَا كَانَتْ مَبِيعًا مِنْ وَجْهِ بِمَقَابِلِهَا  
بِعَرَضٍ فَسَدَ فِيهِ وَوَجَبَ قِيَمَتُهُ لِكَوْنِهِ مَبِيعًا مِنْ وَجْهِ وَهُوَ مَحَلٌّ لِلتَّمْلِيكِ

( وَلَزِمَهُ ) أَيِ ، وَإِنْ هَلَكَ الْمَقْبُوضُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَزِمَهُ ( مِثْلُهُ حَقِيقَةً ) وَهُوَ الَّذِي يُمَانُهُ صُورَةً وَمَعْنَى إِنْ كَانَ  
الْهَالِكُ مِثْلًا ( أَوْ ) مِثْلُهُ ( مَعْنَى ) فَقَطْ وَهُوَ الْقِيَمَةُ إِنْ كَانَ الْهَالِكُ قِيَمِيًّا لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِالْقَبْضِ كَالْعَصَبِ وَيُعْتَبَرُ  
قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْقَبْضِ ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ فِي يَدِهِ فَأَتْلَفَهُ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ بِالْقَبْضِ فَلَا يُعْتَبَرُ كَالْمَعْصُوبِ ، كَذَا فِي

الْكَافِي ( وَبَجِبُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ) أَيِ الْمُتَبَايَعِينَ لَمْ يَقُلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا إِشَارَةً إِلَى وُجُوبِ الْفَسْخِ وَاللَّامُ تُفِيدُ الْجَوَازَ ( فَسَخُّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ) دَفْعًا لِلْفَسَادِ ( كَذَا بَعْدَهُ ) أَيِ بَعْدَ الْقَبْضِ ( مَا دَامَ ) أَيِ الْمَبِيعِ ( فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ) لَمْ يَقُلْ إِنْ كَانَ الْفَسَادُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَبِيعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ وَلَمَنْ لَهُ الشَّرْطُ إِنْ كَانَ بِشَرْطٍ زَائِدٍ لِمَا قَهَلَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ وَصَاحِبِ الْخُلَاصَةِ عَنْ التَّجْرِيدِ أَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا حَقُّ الْفَسْخِ ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ لِحَقِّ الشَّرْعِ لَا لِحَقِّ أَحَدٍ الْمُتَعَاقِدِينَ فَإِنَّهُمَا رَاضِيَانِ بِالْعَقْدِ .

( فَإِنْ بَاعَهُ ) أَيِ بَاعَ الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا مَا قَبِضَهُ ( أَوْ وَهَبَهُ وَسَلَّمَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ نَفَذَ بَيْعَهُ وَهَبَهُ وَإِعْتَاقَهُ ) لِأَنَّهُ لَمَّا مَلَكَهُ مَلَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْفَسْخُ فِيهِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْعَبْدِ بِالتَّصَرُّفِ الثَّانِي وَفَسْخُ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ كَانَ لِحَقِّ الشَّرْعِ وَحَقِّ الْعَبْدِ مُقَدِّمٌ لِحَاجَتِهِ ( فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِالْقَبْضِ كَالْغَصْبِ وَالْكَتَابَةِ وَالرَّهْنِ كَالْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَزِمَانِ فَيُثْبِتُ عَجْزُهُ عَنْ رَدِّ الْعَيْنِ فَيَلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ إِلَّا أَنَّ حَقَّ الْإِسْتِرْدَادِ يَعُودُ بِعَجْزِ الْمُكَاتَبِ وَفَكَ الرَّهْنِ لِرُزَالِ الْمَنَاعِ قَبْلَ تَحَوُّلِ الْحَقِّ إِلَى الْقِيَمَةِ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَضَاءُ فِي فَسْخِ الْفَاسِدِ ) ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ شَرْعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَضَاءِ .

( وَلَا يَطْلُ حَقُّ الْفَسْخِ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) أَيِ أَحَدٍ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَبِهِ يُفْتَى ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَفِيهِ زِيَادَةٌ تَفْصِيلُ فَمَنْ أَرَادَهُ فَلْيَنْظُرْهُ ثَمَّةَ ( وَلَا يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ ) أَيِ لَا يَأْخُذُ الْمَبِيعَ بِأَنَّهُ بَعْدَ الْفَسْخِ ( حَتَّى يَرُدَّ ثَمَنُهُ ) لِأَنَّ الْمَبِيعَ مُقَابِلَ بِهِ فَيَصِيرُ مَحْبُوسًا بِهِ كَالرَّهْنِ ( فَإِنْ مَاتَ ) أَيِ الْبَائِعِ ( فَالْمُشْتَرِي أَحَقُّ بِهِ ) أَيِ بِمَا اشْتَرَاهُ ( حَتَّى يَأْخُذَ ثَمَنُهُ ) لِأَنَّهُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ فَكَذَا عَلَى وَرَثَتِهِ وَغُرَمَائِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ كَالْمُرْتَهِنِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ دَرَاهِمُ الثَّمَنِ قَائِمَةً يَأْخُذُهَا بَعِينُهَا ؛ لِأَنَّهُمَا تَتَعَيَّنُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَهْلَكَةً أَخَذَ مِثْلَهَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلِيَّةٌ . قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ ( فَكَذَا عَلَى وَرَثَتِهِ كَذَا يُقَدِّمُ عَلَى تَجْهِيزِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( طَابَ لِلْبَائِعِ مَا رِبَحَ فِي الثَّمَنِ لَا الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ ) صَوْرَتُهُ اشْتَرَى جَارِيَةً شَرَاءً فَاسِدًا وَتَقَابُضًا فَبَاعَهَا وَرَبِحَ فِيهَا تَصَدَّقَ بِالرَّيْحِ وَيَطِيبُ لِلْبَائِعِ مَا رِبَحَ فِي الثَّمَنِ ، قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْفُرُقِ أَنَّ الْجَارِيَةَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ فَيَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بِهَا فَيَتِمَّ الْخُبْتُ فِي الرِّيحِ وَالْدَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرُ لَا يَتَعَيَّنَانِ فِي الْعُقُودِ فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْعَقْدُ الثَّانِي بِعَيْنِهَا فَلَمْ يَتِمَّ الْخُبْتُ فَلَا يَجِبُ التَّصَدُّقُ .

وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : فَإِنْ قِيلَ : ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ دَرَاهِمُ الثَّمَنِ قَائِمَةً يَأْخُذُهَا بَعِينُهَا ؛ لِأَنَّهُمَا تَتَعَيَّنُ بِالتَّعَيَّنِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْغَصْبِ فَهَذَا يُنَاقِضُ مَا قُلْنَا مِنْ عَدَمِ تَعَيَّنِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرِ قُلْنَا : يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ لِهَذَا الْعَقْدِ شَهَيْنِ شَبَهَ الْغَصْبِ وَشَبَهَ الْبَيْعِ ، فَإِذَا كَانَتْ قَائِمَةً أُعْتَبِرَ شَبَهُ الْغَصْبِ سَعْيًا فِي رَفْعِ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً فَاشْتَرَى بِهَا شَيْئًا يُعْتَبَرُ شَبَهُ الْبَيْعِ حَتَّى لَا يَسْرِيَ الْفَسَادُ إِلَى بَدَلِهِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ شَبَهَةِ الشُّبْهَةِ أَقُولُ لَا يَحْتَجُّ عَلَى الْمُتَمَلِّ الْمُنْصِفِ أَنَّ مَا ذَكَرَ لَا يُفِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ كَلَامِي الْهِدَايَةِ ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ دَلِيلًا لِلْمَسْأَلَةِ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَى الْهِدَايَةِ فَالْوَجْهُ مَا قَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ وَهِيَ أَنَّهَا لَا تَتَعَيَّنُ لَا عَلَى الْأَصَحِّ وَهِيَ مَا مَرَّ أَنَّهَا تَتَعَيَّنُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ اعْلَمْ أَنَّ الْخُبْتَ فِي الْمَالِ نَوْعَانِ خُبْتُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ ظَاهِرًا وَخُبْتُ لِفَسَادِ فِي الْمِلْكِ وَالْمَالِ أَيْضًا نَوْعَانِ مَا يَتَعَيَّنُ كَالْعُرُوضِ وَمَا لَا يَتَعَيَّنُ كَالنُّقُودِ فَالْخُبْتُ لِعَدَمِ الْمِلْكِ يَعْمَلُ

في التَّوَعُّنِ كَالْمُودِعِ وَالْعَاصِبِ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْعَرْضِ أَوْ التَّقْدِيرِ وَرَبِحَ يَتَصَدَّقُ بِالرَّبْحِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ لَتَعْلُقِ الْعَقْدَ بِمَا لَغِيْرُهُ ظَاهِرًا فِيمَا يَتَعَيَّنُ فَيَتِمَّ كُنْ حَقِيقَةُ الْخُبْثِ وَفِيمَا لَا يَتَعَيَّنُ يَتِمَّ كُنْ شُبْهَةُ الْخُبْثِ لَتَعْلُقِ الْعَقْدَ بِهِ مِنْ حَيْثُ تَكُونُ سَلَامَةُ الْمُسَبِّحِ بِهِ أَوْ تَقْدِيرُ الثَّمَنِ فَصَارَ مَلِكُ الْغَيْرِ وَسِيلَةً إِلَى الرَّبْحِ مِنْ وَجْهِ فَيَتِمَّ كُنْ فِيهِ شُبْهَةُ الْخُبْثِ ، وَأَمَّا الْخُبْثُ لِفَسَادِ الْمَلِكِ فَيَعْمَلُ فِيمَا يَتَعَيَّنُ لَا فِيمَا لَا يَتَعَيَّنُ ؛ لِأَنَّ فِسَادَ الْمَلِكِ دُونَ عَدَمِ الْمَلِكِ فَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةُ الْخُبْثِ فِيمَا يَتَعَيَّنُ ثَمَّةً شُبْهَةً هَاهُنَا فَتُجَبَّرُ وَشُبْهَتُهُ فِيمَا لَا يَتَعَيَّنُ ثَمَّةً تَنْقَلِبُ شُبْهَةً الشُّبْهَةِ هُنَا فَلَا تُجَبَّرُ .  
( قَوْلُهُ : وَإِذَا لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً فَاشْتَرَى بِهَا شَيْئًا يُعْتَبَرُ شُبْهَةُ الْبَيْعِ ) بِشِرَائِهِ بِهَا وَهِيَ مَعْدُومَةٌ وَفِي نُسْخَةِ الْبُلُوَاِ الْحَالِيَةِ فَلَا اعْتِرَاضَ .

( كَمَا طَابَ رَبْحُ مَالٍ ادَّعَاهُ فَقَضَى ثُمَّ ظَهَرَ عَدَمُهُ بِالتَّصَادُقِ ) صُورَتُهُ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مَالًا فَقَضَاهُ فَرَبِحَ فِيهِ الْمُدَّعِي ثُمَّ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَالرَّبْحُ طَيِّبٌ ؛ لِأَنَّ الْخُبْثَ هُنَا لِفَسَادِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَجِبَ بِالْإِفْرَارِ ثُمَّ اسْتُحَقِّقَ بِالتَّصَادُقِ وَبَدَلَ الْمُسْتَحَقُّ مَمْلُوكًا فَلَا يَعْمَلُ فِيمَا لَا يَتَعَيَّنُ .

( بَنَى فِي دَارٍ شَرَاهَا فَاسِدًا أَوْ غَرَسَ ) فِي أَرْضٍ شَرَاهَا فَاسِدًا ( لَزِمَهُ قِيَمَتُهُمَا ) أَيِ قِيَمَةِ الدَّارِ وَالْأَرْضِ وَقَالَ لَا يُنْقَضُ الْبِنَاءُ وَتُرَدُّ الدَّارُ وَكَذَا الْغَرْسُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشَّيْءِ أَضْعَفُ مِنْ حَقِّ الْبَائِعِ إِذَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا وَيَبْطُلُ بِالتَّأْخِيرِ وَلَا يُورَثُ بِخِلَافِ حَقِّ الْبَائِعِ وَالْأَضْعَفُ إِذَا لَمْ يَبْطُلْ بِشَيْءٍ فَالْأَقْوَى أَوْلَى أَنْ لَا يَبْطُلَ بِهِ وَحَقُّ الشَّيْءِ لَا يَبْطُلُ بِالْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فَحَقُّ الْبَائِعِ كَذَلِكَ وَلَهُ أَنْ الْبِنَاءُ وَالْغَرْسُ حَصَلَا لِلْمُشْتَرِي بِتَسْلِيْطٍ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ فَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ يَنْقُطِعُ بِهِ حَقُّ الْاسْتِرْدَادِ كَالْبَيْعِ الْحَاصِلِ مِنَ الْمُشْتَرِي بِخِلَافِ الشَّيْءِ إِذَا التَّسْلِيْطُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ وَلِهَذَا لَوْ وَهَبَهَا الْمُشْتَرِي لَمْ يَبْطُلْ حَقُّ الشَّيْءِ ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهَا مِنْ آخَرَ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ بِالْبَيْعِ الثَّانِي بِالْثَمَنِ أَوْ بِاللَّوْلِ بِالْقِيَمَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْفَاسِدِ شُفْعَةٌ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْبَائِعِ قَدْ انْقَطَعَ هَاهُنَا وَعَلَى هَذَا صَارَ حَقُّ الشَّيْءِ لِعَدَمِ التَّسْلِيْطِ مِنْهُ أَقْوَى مِنْ حَقِّ الْبَائِعِ لَوْجُودِهِ مِنْهُ .

( الْبَيْعُ الْمَوْقُوفُ وَأَحْكَامُهُ ) ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَأَحْكَامِهِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ وَأَحْكَامِهِ فَقَالَ ( وَوَقَّفُ بَيْعَ مَالٍ الْغَيْرِ ) عَلَى إِجَارَتِهِ .

( وَ ) بَيْعُ ( الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ الْمَحْجُورَيْنِ ) عَلَى إِجَارَةِ مَوْلَاهُ وَعَلَى إِجَارَةِ الْأَبِ أَوْ الْوَصِيِّ .  
قَوْلُهُ : وَوَقَّفُ بَيْعَ مَالٍ الْغَيْرِ عَلَى إِجَارَتِهِ ( فَإِنْ أَجَارَ تَقَدَّ الْبَيْعُ وَظَاهَرَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَيْعِهِ بِمَا يَتَعَيَّنُ أَوْ بِغَيْرِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْخَائِيَةِ رَجُلٌ بَاعَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى بَعْرَضَ بَعْرَضِهِ أَوْ بِشَيْءٍ بَعْرَضِهِ سِوَى الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ ثُمَّ أَجَارَ مَوْلَى الْعَبْدِ جَارَ بَيْعِهِ وَالْمُشْتَرَى بِالْعَبْدِ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ لِمَوْلَاهُ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ لَا يَتَوَقَّفُ وَكَانَ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ فَاضِيًا ثَمَنُهُ بِالْعَبْدِ يَأْخُذُ الْمَوْلَى فَيَكُونُ الْمُشْتَرَى بِالْعَبْدِ لَهُ أَهْلٌ فِيهِذَا يُعْلَمُ أَنَّ مَحَلَّ لُزُومِ الْبَيْعِ عَلَى الْمَالِكِ فِيمَا إِذَا يَبِيعُ بِمَا لَا يَتَعَيَّنُ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ فَإِنَّهُ مِمَّا يُعْمَلُ عَنْهُ .

( وَ ) بَيْعُ ( مَالِهِ فَاسِدٍ عَقْلٍ غَيْرِ رَشِيدٍ ) عَلَى إِجَارَةِ الْقَاضِي ( وَبَيْعُ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجَرِ وَأَرْضٍ فِي مُزَارَعَةِ الْغَيْرِ ) عَلَى إِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ وَالْمُسْتَأْجَرِ وَالْمُزَارِعِ وَلَوْ تَفَاسَخَا لِإِجَارَةِ لَزِمَهُ أَنْ يُسَلِّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي ، وَكَذَا لَوْ قَضَى الرَّاهِنُ الْمَالَ أَوْ أَبْرَأَهُ الْمُرْتَهِنُ وَرَدَّ الرِّهْنَ عَلَيْهِ تَمَّ الْبَيْعُ ( وَبَيْعُ شَيْءٍ بِرَقْمِهِ ) وَالْبَائِعُ يَعْلَمُ وَالْمُشْتَرِي لَا يَعْلَمُ تَوَقَّفَ إِنْ عِلِمَ الْمُشْتَرِي فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ تَقَدَّ ، وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْعِلْمِ بَطَلَ .

(قَوْلُهُ : وَبَيْعُ مَالِهِ

إِلَخْ) هَذَا التَّرْكِيبُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ الْخَانِيَةِ الصَّيِّ الْمَحْجُورُ إِذَا بَلَغَ سَفِيهًا يَتَوَقَّفُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَصِيِّ أَوْ الْقَاضِي هـ وَفِي الْخُلَاصَةِ إِذَا بَاعَ مَالَهُ وَهُوَ غَيْرُ رَشِيدٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْقَاضِي هـ .

(قَوْلُهُ : وَبَيْعُ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجَرِ) هَذَا فِي أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ إِلَّا أَنَّ الْمُرْتَهَنَ يَمْلِكُ نَقْضَ الْبَيْعِ وَيَمْلِكُ إِجَازَتَهُ وَالْمُسْتَأْجَرُ يَمْلِكُ الْإِجَازَةَ لَا الْقَنْسَخَ ، وَسَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ فِي الرَّهْنِ أَنَّ الْمُرْتَهَنَ إِنْ فَسَخَ لَمْ يَفْسَخْ فِي الْأَصَحِّ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ تَفَاسَخَا

إِلَخْ) يُخَالِفُهُ مَا قَالَهُ فِي الْخَانِيَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُجْزِ الْمُسْتَأْجَرُ حَتَّى الْقَسَخَتِ الْإِجَازَةُ بَيْنَهُمَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ السَّابِقُ وَكَذَا الْمُرْتَهَنُ إِذَا لَمْ يَفْسَخِ الْبَيْعَ حَتَّى فُكَّ الرَّهْنُ يَفْسُدُ الْبَيْعُ .

اهـ .

وَالَّذِي فِي قَاضِي خَانَ هَذَا الْبَيْعُ وَلَا يَفْسُدُ وَحِينَئِذٍ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَقَاضِي خَانَ .

(قَوْلُهُ : وَبَيْعُ الشَّيْءِ بِرَقْمِهِ) مِنْ قِبَلِ الْفَاسِدِ لَا الْمَوْقُوفِ (قَوْلُهُ : إِنْ عَلِمَ فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ تَقَدُّ) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ التَّفَادُلَ لَازِمٌ وَهَذَا فِيهِ الْخِيَارُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْعِلْمِ بَطَلَ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا فَاسِدٌ يُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ بِخِلَافِ الْبَاطِلِ .

(وَبَيْعُ الْمَبِيعِ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي) يَعْنِي بَاعَ شَيْئًا مِنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ بَكْرٍ لَا يَنْعَقِدُ الثَّانِي حَتَّى لَوْ تَفَاسَخَا الْأَوَّلَ لَا يَنْفَعُ الثَّانِي لَكِنْ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي الْمُنْقُولِ ؛ أَمَّا لَا فِي الْعَقَارِ فَعَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي سَيَأْتِي .

(و) بَيْعُ (الْمُرْتَدِّ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِهِ .

(و) الْبَيْعُ (بِمَا بَاعَ فُلَانٌ) وَالْبَائِعُ يَعْلَمُ وَالْمُشْتَرِي لَا يَعْلَمُ إِنْ عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ صَحٌّ وَإِلَّا بَطَلَ (وَالْبَيْعُ بِمِثْلِ مَا يَبِيعُ النَّاسُ بِهِ أَوْ بِمِثْلِ مَا أَخَذَ بِهِ فُلَانٌ) ذَكَرَ فِي شَرْحِ الشَّافِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَفِي نُسْخَةِ الْإِمَامِ السَّرْحَسِيِّ هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمِ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، فَإِنْ عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ فَقَدْ أَبَى حَنِيفَةَ فِيهِ رَوَايَتَانِ وَبَيْعُ الشَّيْءِ بِقِيَمَتِهِ لَمْ يَجْزِ لِلْجَهَالَةِ وَلَوْ عُيِّنَ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ (وَبَيْعُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ) ، وَقَدْ مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبُيُوعِ .

(قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فِي الْمُنْقُولِ لَا فِي الْعَقَارِ) سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ الْوَاوِ فِي الْعَقَارِ فَاخْتَلَّ وَالْخِلَافُ الْمَعْرُوفُ فِي بَيْعِ الْعَقَارِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا كَمَا ذَكَرَ هُنَا لَكِنْ قَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ الْحُكْمُ مُتَّحِدًا سَاعَ هَذَا التَّعْبِيرِ وَعِبَارَةُ الْخُلَاصَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْمُنْقُولِ لَا فِي الْعَقَارِ عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ هـ (قَوْلُهُ : أَوْ بِمِثْلِ مَا أَخَذَ فُلَانٌ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ وَالْبَيْعُ بِمَا بَاعَ فُلَانٌ وَهَذَا مِنْ قِبَلِ الْفَاسِدِ لَا الْمَوْقُوفِ .

(قَوْلُهُ : إِنْ عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ صَحٌّ) أَيُّ وَلَهُ الْخِيَارُ .

(قَوْلُهُ : وَإِلَّا بَطَلَ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ يُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(قَوْلُهُ : فِي شَرْحِ الشَّافِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ) يَعْنِي فَيَكُونُ فَاسِدًا ، فَإِنْ عَلِمَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ خَيْرٌ .

(قَوْلُهُ : وَبَيْعُ الشَّيْءِ بِقِيَمَتِهِ لَمْ يَجْزِ لِلْجَهَالَةِ) فَمَوْجِبُهُ الْفَسَادُ لَا التَّوَقُّفُ كَمَا فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَشَرَحَهُ خَيْرٌ مِنْ مَنَنْهُ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ عُيِّنَ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ) أَيُّ لَارْتِفَاعِ الْفَسَادِ وَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فِيهِ .

(قَوْلُهُ : وَبَيْعُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ) لَيْسَ مِنَ الْمَوْقُوفِ وَالْخِيَارُ الْمَشْرُوطُ الْمَقْدَرُ بِالْمَجْلِسِ صَحِيحٌ وَلَهُ الْخِيَارُ مَا

دَامَ فِيهِ ، وَإِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ وَلَمْ يَقْدَرْ لَهُ أَجَلٌ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ فَقَطُّ كَمَا فِي الْفَتْحِ .  
( قَوْلُهُ : وَقَدْ مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبُيُوعِ ) ذَلِكَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ الَّذِي لَمْ يُشْرَطْ فِي الْعَقْدِ لَا نَقُولُ بِهِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى أَمَّا الْمَشْرُوطُ فِيهِ فَصَحِيحٌ اتِّفَاقًا .

( وَيَبْعُ الْعَاصِبُ ) فَإِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَارَةِ الْمَالِكِ إِنْ أَقَرَّ بِهِ الْعَاصِبُ ثُمَّ الْبَيْعُ ، وَإِنْ جَحَدَ وَلِلْمَعْصُوبِ مِنْهُ يَنْتَهَ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ حَتَّى هَلَكَ يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ ( وَحُكْمُهُ ) أَيُّ حُكْمِ الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ ( أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَلُ  
الْإِجَارَةَ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَالْمَبِيعُ قَائِمًا ) الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْمَبِيعِ قَائِمًا أَنْ لَا يَكُونَ مُتَعَيِّرًا بِحَيْثُ يُعَدُّ شَيْئًا آخَرَ  
فَإِنَّهُ لَوْ بَاعَ تَوْبَ غَيْرِهِ بَعِيرَ أَمْرِهِ فَصَبَّغَهُ الْمُشْتَرِي فَأَجَارَ رَبُّ التَّوْبِ الْبَيْعَ جَارَ وَلَوْ قَطَعَهُ وَخَاطَهُ ثُمَّ أَجَارَ الْبَيْعَ لَا  
يَجُوزُ لِأَنَّهُ صَارَ شَيْئًا آخَرَ ( كَذَا الثَّمَنُ لَوْ ) كَانَ ( عَرْضًا ) أَيُّ كَمَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْمَبِيعِ يُشْتَرَطُ قِيَامُ الثَّمَنِ أَيْضًا إِذَا  
كَانَ عَرْضًا ( وَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَيْضًا ) أَيُّ كَمَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ الْمَذْكُورَيْنِ يُشْتَرَطُ قِيَامُ صَاحِبِ الْمَتَاعِ  
الْمَبِيعِ حَتَّى لَوْ بَاعَ مَتَاعَ غَيْرِهِ فَمَاتَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ قَبْلَ أَنْ يُجِيزَ الْبَيْعَ فَأَجَارَ وَارِثُهُ لَا يَجُوزُ .

( وَ ) حُكْمُهُ أَيْضًا ( إِنْ أَخَذَ الثَّمَنَ ) أَيُّ أَخَذَ الْمَالِكُ الثَّمَنَ ( أَوْ طَلَبَهُ ) مِنْ الْمُشْتَرِي ( لَيْسَ بِإِجَارَةٍ ) لِلْبَيْعِ  
الْمَوْقُوفِ ( وَاخْتَلَفَ فِي أَحْسَنَتْ ) فَقِيلَ إِجَارَةٌ وَقِيلَ لَا .

( وَ ) قَوْلُهُ ( لَا أُجِيزُ رَدُّ لَهُ ) أَيُّ لِلْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجِرِ ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ : لَا أُجِيزُ بَيْعَ الْأَجِيرِ ثُمَّ أَجَارَ جَارَ  
كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ : إِنْ أَقَرَّ بِهِ الْعَاصِبُ ثُمَّ الْبَيْعُ )

( إلخ ) فِيهِ تَسَامُحٌ .

( قَوْلُهُ : وَحُكْمُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَلُ الْإِجَارَةَ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَالْمَبِيعُ قَائِمًا ) أَقُولُ هَذَا بِخِلَافِ النُّكَاحِ إِذَا لَا  
يُشْتَرَطُ فِيهِ قِيَامُ الْمَرْوُوحِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( قَوْلُهُ : كَذَا الثَّمَنُ لَوْ كَانَ عَرْضًا ) أَقُولُ وَتَكُونُ الْإِجَارَةُ إِجَارَةً تَقْدِيرًا لَا إِجَارَةً عَقْدًا ؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ لَا يَتَوَقَّفُ إِذَا وَجَدَ  
تَفَادًا وَهُوَ نَافِذٌ هُنَا عَلَى الْفُضُولِيِّ وَصَارَ مُسْتَقْرَضًا عَرْضَ الْمُجِيزِ ضِمْنًا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَهُ وَقَرَضُ الْقِيَمِيِّ ضِمْنًا جَائِزٌ  
كَمَا فِي الْفَتْحِ وَغَايَةُ الْبَيَانِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ غَيْرَ عَرْضٍ فَالْثَّمَنُ يَكُونُ لِلْمُجِيزِ وَهِيَ إِجَارَةٌ عَقْدٌ كَمَا قَدْ مَنَاهُ  
وظَاهِرُهُ شُمُولُ بَيْعِ التَّقْدِيرِ صَرَفًا فَيَكُونُ إِجَارَةً عَقْدًا فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : وَحُكْمُهُ أَيْضًا إِنْ أَخَذَ الثَّمَنَ أَوْ طَلَبَهُ لَيْسَ بِإِجَارَةٍ ) فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْخُلَاصَةِ ثُمَّ فِي الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ إِذَا  
أَخَذَ الثَّمَنَ أَوْ طَلَبَهُ يَكُونُ إِجَارَةً وَهُوَ الصَّوَابُ .

( قَوْلُهُ : كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْخُلَاصَةِ ) فِيهِ التَّأَمُّلُ الَّذِي عَلِمْتَهُ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ قَاضِي حَاوٍ وَمِنْ الْبُيُوعِ الْمَوْقُوفَةِ  
الْبَيْعُ بِشَرَطِ الْخِيَارِ .

( الْبَيْعُ الْمَكْرُوهُ وَحُكْمُهُ ) ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ وَأَحْكَامِهِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْبَيْعِ الْمَكْرُوهِ وَحُكْمِهِ فَقَالَ ( وَكَرِهَ  
الْبَيْعُ عِنْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لِلْجُمُعَةِ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِخْلَالًا بِوَجِبِ السَّعْيِ إِذَا قَعَدَا أَوْ وَقَفَا يَتَبَايَعَانِ ، وَأَمَّا إِذَا تَبَايَعَا  
وَهُمَا يَمْشِيَانِ فَلَا كَرَاهَةَ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِذَا تَبَايَعَا وَهُمَا يَمْشِيَانِ فَلَا كَرَاهَةَ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهَذَا مُشْكِلٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ نَهَى  
عَنِ الْبَيْعِ مُطْلَقًا فَمَنْ أَطْلَقَهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ يَكُونُ تَخْصِيصًا وَهُوَ نَسْخٌ فَلَا يَجُوزُ بِالرَّأْيِ .

( وَ ) كُرِهَ ( التَّجَشُّ ) وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لِيَرْغَبَ غَيْرُهُ وَلَا يَزِيدَ الشَّرَاءَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَنَاجَشُوا

( قَوْلُهُ : وَكُرِهَ التَّجَشُّ ) بَفَتْحَتَيْنِ وَرَوَى بِالسُّكُونِ ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الرَّاعِبُ فِي السَّلْعَةِ يَطْلُبُهَا بِمِثْلِ ثَمَنِهَا ، أَمَّا إِذَا طَلَبَهَا يَدُونَ ثَمَنِهَا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَزِيدَ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ قِيَمَتَهَا .

( وَ ) كُرِهَ ( السُّؤْمُ عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ بَعْدَ رِضَاهُمَا بِثَمَنٍ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَسْتَأْمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ } فَإِنَّهُ نَهَى بِصِيغَةِ النَّهْيِ وَهُوَ أَتْلُغُ فَأَمَّا إِذَا سَاوَمَهُ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَرْكَنْ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ فَلَا بَأْسَ لِلْغَيْرِ أَنْ يُسَاوِمَهُ وَيَشْتَرِيهِ فَإِنَّهُ بَيَعَ مَنْ يَزِيدُ وَلَذَا قَالَ ( بِخِلَافِ بَيْعٍ مَنْ يَزِيدُ ) فَإِنَّهُ جَائِزٌ لَوْ رُودَ الْأَثَرِ وَهُوَ مُحْمَلٌ النَّهْيِ فِي الْخُطْبَةِ أَيْضًا .

( قَوْلُهُ : وَهُوَ مُحْمَلٌ النَّهْيِ فِي الْخُطْبَةِ ) يُتَأَمَّلُ فِي مَرْجِعِ ضَمِيرِهِ وَإِفَادَتِهِ حُكْمَيْنِ

( وَ ) كُرِهَ أَيْضًا ( تَلَقَّى الْجَلْبِ ) أَيُّ أَنْ يَتَلَقَّى بَعْضُ أَهْلِ الْبَلَدِ الْمَجْلُوبَ مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ إِلَيْهِ مِنَ الطَّعَامِ ( الْمُضَرِّ لِأَهْلِ الْبَلَدِ ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِأَنَّ فِيهِ تَضْيِيقَ الْأَمْرِ عَلَى الْحَاضِرِينَ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا إِذَا لَبَسَ السَّعْرَ عَلَى الْوَارِدِينَ وَاشْتَرَى بِأَقْلٍ مِنَ الْقِيَمَةِ .

( وَيَبْعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي زَمَانَ الْقَحْطِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَبْعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي } وَهَذَا إِذَا كَانَ أَهْلُ الْبَلَدِ فِي قَحْطٍ وَهُوَ يَبْعُ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ رَغْبَةً فِي الثَّمَنِ الْغَالِي فَيُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ لِعَدَمِ الْإِضْرَارِ وَقِيلَ صُورَتُهُ أَنْ يَجِيءَ الْبَادِي بِالطَّعَامِ إِلَى مِصْرٍ فَيَتَوَكَّلُ الْحَاضِرُ عَلَى الْبَادِي وَيَبْعُ الطَّعَامَ وَيُعَالِي السَّعْرَ عَلَى النَّاسِ فَإِنَّهُ مِنْهُيَّ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ لَبَاعَ بِنَفْسِهِ وَرَخَّصَ فِي السَّعْرِ ( وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ صَغِيرٍ وَذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } { وَوَهَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيِّ غُلَامَيْنِ صَغِيرَيْنِ ثُمَّ قَالَ لَهُ مَا فَعَلَ الْغُلَامَانِ فَقَالَ بَعْتُ أَحَدَهُمَا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْرَكَ أَذْرَكَ } وَيُرْوَى { أَرْدُدْ أَرْدُدْ } وَلِأَنَّ الصَّغِيرَ يَسْتَأْنَسُ بِالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَالْكَبِيرُ يُنْفِقُ عَلَى الصَّغِيرِ وَيَقُومُ بِحَوَائِجِهِ بِاعْتِبَارِ الشَّفَقَةِ النَّاشِئَةِ مِنْ قَرِيبِ الْقَرَابَةِ فَكَانَ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا قَطْعُ الْأَسْتِنَاسِ وَالْمَنْعُ مِنَ التَّعَاهُدِ وَفِيهِ تَرْكُ الْمَرْحَمَةِ عَلَى الصَّغَارِ ، وَقَدْ أَوْعَدَ عَلَيْهِ ( بِخِلَافِ الْكَبِيرِينَ ) إِذْ لَيْسَ هُنَا تَرْكُ الْمَرْحَمَةِ عَلَيْهِمَا ( وَالزَّوْجَيْنِ ) ؛ لِأَنَّ النَّصَّ مَغْلُولٌ بِالْقَرَابَةِ الْمُحَرَّمَةِ لِلنِّكَاحِ حَتَّى لَا يَدْخُلَ فِيهِ مُحَرَّمٌ غَيْرُ قُرْبٍ وَلَا قَرِيبٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ ، وَلَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مِلْكِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ أَحَدُ الصَّغِيرَيْنِ لَهُ وَالْآخَرُ لغيرِهِ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَوْ كَانَ التَّفْرِيقُ بِحَقِّ مُسْتَحَقٍّ لَا بَأْسَ بِهِ كَدَفْعِ أَحَدِهِمَا بِالْجَنَائَةِ وَبَيْعِهِ بِالذِّينِ وَرَدِّهِ بِالْعَيْبِ ؛

لِأَنَّ الْمُنْتَظَرَ إِلَيْهِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ غَيْرِهِ لَا الْإِضْرَارَ بِهِ ( وَحُكْمُهُ ) أَيُّ حُكْمِ الْبَيْعِ مَكْرُوهٌ ( أَنَّهُ لَا يَهْسُدُ ) ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى مُجَاوِرِ الْبَيْعِ لَا فِي صُلْبِهِ وَلَا فِي شَرَائِطِ صِحَّتِهِ وَمِثْلُ هَذَا النَّهْيِ لَا يُوجِبُ الْقَسَادَ بَلْ الْكَرَاهَةَ ( وَلَا يَجِبُ فُسْخُهُ ) ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُ فِي الْفَاسِدِ لِدَفْعِ الْحُرْمَةِ وَلَا حُرْمَةُ هَاهُنَا ( وَيَمْلِكُ الْمُبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ ) لِمَا مَرَّ أَنَّ عَدَمَ ثُبُوتِ الْمِلْكِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ حَذَرًا عَنْ تَقْرِيرِ الْقَسَادِ الْمُجَاوِرِ وَلَا فُسَادَ هَاهُنَا ( وَيَجِبُ الثَّمَنُ لَا الْقِيَمَةُ ) إِنْ هَلَكَ الْمَقْبُوضُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ، لَا وَجُوبُ الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ لِكَوْنِهِ فِي حُكْمِ الْعَصَبِ وَهَذَا

لَيْسَ كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : حَتَّى لَوْ كَانَ أَحَدُ الصَّغِيرَيْنِ لَهُ وَالْآخَرُ لغيرِهِ لَا بَأْسَ بِنَيْعِ أَحَدِهِمَا ( كَذَا لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَعَدَّرَ إِخْرَاجُ أَحَدِهِمَا بِالتَّشْدِيدِ وَالِاسْتِيلَادِ وَالْكِتَابَةِ وَلَهُ إِعْتَاقُ أَحَدِهِمَا وَبَيْعُهُ مِنْ حَلْفٍ يَعْتَقُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ أَوْ مَلَكَهُ .

( بَابُ الْإِقَالَةِ ) ( هِيَ ) لُغَةٌ الْإِسْقَاطُ وَالرَّفْعُ وَشَرْعًا ( رَفْعُ النَّيْعِ وَتَصِحُّ بِلَفْظَيْنِ أَحَدُهُمَا مُسْتَقْبَلٌ ) فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ الْإِقَالَةُ تَثْبُتُ بِلَفْظَيْنِ أَحَدُهُمَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَاضِي وَالْآخَرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ كَقَوْلِ الرَّجُلِ أَقْلَنِي وَيَقُولُ صَاحِبُهُ أَقْلَنْتُكَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ هِيَ كَالْبَيْعِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظَيْنِ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْمَاضِي .  
وَفِي الْفَتَاوَى اخْتَارَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( وَتَوَقَّفَ عَلَى قَبُولِ الْآخَرِ فِي الْمَجْلِسِ ) فِي التَّجْرِيدِ يَتَوَقَّفُ قَبُولُ الْإِقَالَةِ عَلَى الْمَجْلِسِ وَكَمَا يَصِحُّ قَبُولُهَا فِي مَجْلِسِهَا نَصًّا بِالْقَوْلِ يَصِحُّ قَبُولُهَا ذَلَالَةً بِالْفِعْلِ كَمَا إِذَا قَطَعَهُ قَمِيصًا فَوَرَّ مَقَالَةَ الْمُشْتَرِي ( وَهِيَ فَسْخٌ فِيمَا هُوَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْعَقْدِ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ قَوْلُهُمْ فَسَخَ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ غَيْرُ مُجْرَى عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فَسْخًا فِيمَا هُوَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا بَلْ وَجِبَ بِشَرْطٍ زَائِدٍ فَالْإِقَالَةُ فِيهِ تُعْتَبَرُ بَيْعًا جَدِيدًا فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَيْضًا كَمَا إِذَا اشْتَرَى بِالْذَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ عَيْنًا قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ ثُمَّ تَقَايَلَا عَادَ الذَّيْنُ حَالًا كَأَنَّهُ بَاعَهُ مِنْهُ وَكَمَا إِذَا تَقَايَلَا ثُمَّ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّ الْمَبِيعَ مَلَكَهُ وَشَهِدَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ كَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَاعَهُ ، ثُمَّ شَهِدَ أَنَّهُ لغيرِهِ وَلَوْ كَانَتْ فَسْخًا لَقَبِلَتْ ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمُشْتَرِي لَوْ رَدَّ الْمَبِيعَ بَعِبَ بِقَضَاءِ وَادَّعَى الْمَبِيعَ رَجُلٌ وَشَهِدَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِذْ بِالْفَسْخِ عَادَ مَلَكَهُ الْقَدِيمُ فَلَمْ يَكُنْ مُتَقَلِّبًا مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي لِكَوْنِهِ فَسْخًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَفَرَّغَ عَلَى كَوْنِهَا فَسْخًا فُرُوعًا ذَكَرَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ ( فَبَطَلَتْ ) أَيِ الْإِقَالَةِ ( بَعْدَ وَلَادَةِ الْمَبِيعَةِ )

لِامْتِنَاعِ الْفَسْخِ بِسَبَبِ الزِّيَادَةِ وَلَوْ كَانَتْ بَيْعًا مُحْضًا لَجَازَ قَالُوا هَذَا إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ ، وَأَمَّا إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَهُ فَالْإِقَالَةُ صَحِيحَةٌ عِنْدَهُ وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَصَحَّتْ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ إِلَّا إِذَا بَاعَ الْمُتَوَلَّى أَوْ الْوَصِيُّ شَيْئًا بِأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ ) حَيْثُ لَا يَجُوزُ إِقَالَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ رِعَايَةً لِحَاظِ الْوَقْفِ وَحَقِّ الصَّغِيرِ ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( شَرْطٌ غَيْرُ جِنْسِهِ ) أَيِ جِنْسِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ( أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ ) أَيِ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ( أَوْ الْأَقْلُ ) أَيِ صَحَّتْ الْإِقَالَةُ بِمِثْلِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ شَرْطُ غَيْرِهِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْإِقَالَةَ فَسْخٌ وَالْفَسْخُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الشَّرْطَ فَاسِدًا وَالْإِقَالَةَ لَا تَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ كَمَا سَيَأْتِي ( إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ ) أَيِ الْمَبِيعِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ أَوْ الْأَقْلُ فَإِنَّ الْإِقَالَةَ حِينَئِذٍ تَجُوزُ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ تَقْصَانَ الثَّمَنِ يَكُونُ بِمُقَابَلَةِ الْفَائِتِ بِالْعَيْبِ وَذَكَرَ الثَّالِثُ بِقَوْلِهِ ( وَلَا تَفْسُدُ بِالشَّرْطِ ) ؛ لِأَنَّ فَسَادَ النَّيْعِ بِهِ لِلزُّومِ الرَّبَا كَمَا مَرَّ وَلَا رَبَا فِي الْفَسْخِ وَذَكَرَ الرَّابِعُ بِقَوْلِهِ ( وَجَازَ لِلْبَائِعِ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ) يَعْنِي إِذَا تَقَايَلَا وَلَمْ يَرُدَّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ حَتَّى بَاعَهُ مِنْهُ ثَانِيًا جَازَ وَلَوْ كَانَتْ بَيْعًا لَفَسَدَ ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَوْ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا .

( بَابُ الْإِقَالَةِ ) قَالَ : الْعَيْنِيُّ هِيَ مَصْدَرٌ مِنْ أَقَالَ أَجُوفَ يَائِيٍّ وَمَعْنَاهُ الْقَلْعُ وَالرَّفْعُ هـ .  
وَقَالَ : الْكَمَالُ قِيلَ : الْإِقَالَةُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْهَمْزَةُ لِلْسَّلْبِ فَأَقَالَ بِمَعْنَى أَزَالَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَهُوَ النَّيْعُ كَشَكَاهُ أَزَالَ شِكَايَتَهُ وَدَفَعَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا أَقْلَنَتْهُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَيْنَهُ يَاءٌ لَا وَأَوْ فَلَيْسَ مِنَ الْقَوْلِ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ الْإِقَالَةَ فِي الصَّحَاحِ مِنَ الْقَافِ مَعَ الْيَاءِ لَا مَعَ الْوَاوِ وَأَيْضًا ذَكَرَ فِي مَجْمُوعِ اللُّغَةِ قَالَ الْبَيْعُ قِيلًا وَإِقَالَةً فَسَخَهُ هـ .  
وَكَذَا ذَكَرَ مِنْهُ الْعَيْنِيُّ مُصَرِّحًا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْقَوْلِ لَقِيلَ قُلْتَهُ بِالضَّمِّ .



(قوله : وَتَصِحُّ بِلَفْظَيْنِ ) قَالَ الْكَمَالُ وَلَا يَتَعَيَّنُ مَادَّةُ قَافٍ لَمْ يَلْ لَوْ قَالَ تَرَكْتُ الْبَيْعَ وَقَالَ الْآخَرُ رَضِيتُ أَوْ أَجَزْتُ تَمَّتْ وَبَجَزْتُ قَبُولُ الْإِقَالَةِ دَلَالَةٌ بِالْفِعْلِ كَمَا إِذَا قَطَعَهُ قَمِيصًا فِي فَوْرٍ قَوْلِ الْمُشْتَرِي أَقْلْتُكَ وَتَعَقَّدُ فَاسْخُتَكَ وَتَارَكْتُكَ .

ا هـ .

فَقَوْلُ الْجَوْهَرَةِ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ الْإِقَالَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي يَعْني مَا اشْتَرَيْتَ مِنِّي بِكَذَا فَقَالَ بَعْتُ فَهُوَ بَيْعٌ بِالْإِجْمَاعِ فَيُرَاعَى فِيهِ شَرَايُطُ الْبَيْعِ ا هـ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَصْرُ جَوَازِهَا بِلَفْظِ الْإِقَالَةِ دُونَ الْمَتَارَكَةِ وَالِدَلَالَةِ بَلِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ عَدَمِ حُصُولِهَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ ا هـ .

(قوله : الْإِقَالَةُ تَثْبُتُ بِلَفْظَيْنِ أَحَدُهُمَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْ الْمَاضِي ) أَيِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَهَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الدَّرَايَةِ وَالَّذِي فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ ا هـ كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(قوله : وَفِي الْفَتَاوَى اخْتَارَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ ) جَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ مُقَابِلًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ مِنَّا وَيُرْجَحُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ أَيْضًا

كَوْنُ الْإِمَامِ مَعَهُ عَلَى مَا فِي قَاضِي خَانَ قَوْلُهُ قَالُوا هَذَا إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ ( صِيغَةُ قَالُوا تُذَكِّرُ فِيهَا فِيهِ خِلَافٌ وَلَمْ أَرَهُ وَالْكَمَالُ قَيَّدَ الْمَسْأَلَةَ بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ جَازَ مَا بِهِ دُونَ هَذِهِ الصِّيغَةِ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُفَصَّلَةَ كَالْوَلَدِ وَالْأَرْشِ وَالْعُقْرِ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ يَتَعَدَّرُ مَعَهَا الْقَسْخُ حَقًّا لِلشَّرْعِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا تُنْمَعُ وَالزِّيَادَةُ الْمُفَصَّلَةُ كَالسَّمَنِ لَا تُنْمَعُ سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ .

(قوله : إِلَّا إِذَا بَاعَ الْمُتَوَلَّى أَوْ الْوَصِيُّ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ ) يَعْنِي أَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ مِنَ الْقِيَمَةِ وَنَصَّ عَلَى شِرَاءِ الْمُتَوَلَّى فِي فَتْحِ الْقُدِيرِ وَالْوَصِيِّ مِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ وَالْوَقْفِ .

(قوله : إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ الْمَبِيعُ

إِلخ ) كَذَا فِي فَتْحِ الْقُدِيرِ وَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ وَقَيَّدَهُ الزَّيْلَعِيُّ فَقَالَ وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ التَّقْصَانُ بِقَدَرِ حِصَّةِ مَا فَاتَ مِنَ الْعَيْبِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ أَكْثَرَ مِنْهُ ، كَذَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَيَّدَ بِالْعَيْبِ لَمَّا قَالَ الْكَمَالُ ( فَرَعٌ ) بَاعَ صَابُونًا رَطْبًا ثُمَّ تَقَايَلَا بَعْدَ مَا جَفَّ فَتَقَصَّ وَزَنَهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْءٌ لِأَنَّ كُلَّ الْمَبِيعِ بَاقٍ .

(قوله : يَعْنِي إِذَا تَقَايَلَا وَلَمْ يَرُدَّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ

إِلخ ) إِنَّمَا ذَكَرَ الْعُنَايَةَ لِتَقْيِيدِهِ بَبَيْعِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَجُزْ يُقَيَّدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَنقُولٍ كَالْعَقَارِ جَازَ بَيْعُهُ لغيرِ الْمُشْتَرِي أَيْضًا وَهَذَا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْفَتْحِ .

(قوله : قَالَ فِي النَّهْيَةِ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا ذُكِرَ الْقَسْخُ بِلَفْظِ الْإِقَالَةِ

إِلخ ) يُوَضِّحُهُ قَوْلُ الْجَوْهَرَةِ إِنَّمَا جُعِلَتْ الْإِقَالَةُ فَسْخًا فِي حَقِّ

الْمُتَعَاقِدَيْنِ عَمَلًا بِلَفْظِ الْإِقَالَةِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا يُنبِئُ عَنِ الْقَسْخِ وَالرَّفْعِ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ بَيْعًا فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا عَمَلًا بِمَعْنَى الْإِقَالَةِ لَا بِلَفْظِهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ بِالتَّرَاضِي وَهَذَا حَدُّ الْبَيْعِ فَاعْتَبَرْنَا اللَّفْظَ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَاعْتَبَرْنَا الْمَعْنَى فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا عَمَلًا بِالشَّبْهِينِ ، وَإِنَّمَا لَمْ نَعْكِسْ بِأَنَّ نَعْبَرَ اللَّفْظَ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا وَالْعَمَلُ بِالْمَعْنَى فِي حَقِّهِمَا ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَائِمٌ بِالْمُتَعَاقِدَيْنِ وَاللَّفْظُ لَفْظُ الْقَسْخِ فَاعْتَبَرْنَا جَانِبَ اللَّفْظِ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ لِقِيَامِ اللَّفْظِ بِهِمَا ، وَإِذَا اعْتَبَرْنَا لَفْظَ الْقَسْخِ فِي حَقِّهِمَا نَعَيْنُ الْعَمَلُ بِالْمَعْنَى فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا لَا مُحَالَةَ لِلْعَمَلِ بِالشَّبْهِينِ

وَذَكَرَ الْخَامِسَ بِقَوْلِهِ .

( و ) جازَ ( بَيْعُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ بِلَا إِعَادَةِ الْكِيلِ وَالْوَزْنِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا ، وَقَدْ بَاعَهُ مِنْهُ بِالْكِيلِ أَوْ الْوَزْنِ ثُمَّ تَقَايَلَا وَاسْتَرَدَّ الْمَبِيعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعِيدَ الْكِيلَ أَوْ الْوَزْنَ جازَ وَلَوْ كَانَتْ بَيْعًا لَمْ يَجْزُ .

وَذَكَرَ السَّادِسَ بِقَوْلِهِ .

( و ) جازَ ( هِبَةُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِقَالَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ ) يَعْنِي إِذَا وَهَبَ الْمَبِيعُ مِنَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِقَالَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ جازَتْ الْهِبَةُ وَلَوْ كَانَتْ بَيْعًا لَمْ تَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقَسِحُ بِهَبَةِ الْمَبِيعِ لِلْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ ( وَبَيْعٌ فِي حَقِّ ثَالِثٍ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فَسُخِّ قَالَ فِي النَّهَايَةِ : الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا ذَكَرَ الْقَسْخَ بِلَفْظِ الْإِقَالَةِ وَلَوْ ذَكَرَ بِلَفْظِ الْمَفَاسَخَةِ أَوْ الْمَتَارَكَةِ لَا يُجْعَلُ بَيْعًا اتِّفَاقًا إِنْ عَمِلَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ ، وَقَدْ فَرَّغَ عَلَى كَوْنِهَا بَيْعًا فُرُوعًا ذَكَرَ الْوَلَّ بِقَوْلِهِ ( فَتُسَلِّمُ الشُّفْعَةَ فِي الْبَيْعِ لَا يُنَافِي أَخْلَافًا فِي الْإِقَالَةِ ) يَعْنِي لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ عَقَارًا فَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ الشُّفْعَةَ ثُمَّ تَقَايَلَا يَقْضِي لَهُ بِالشُّفْعَةِ لِكَوْنِهِ بَيْعًا جَدِيدًا فِي حَقِّهِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَلَا يَرُدُّ الْبَائِعُ الثَّانِي عَلَى الْوَلِّ بِعَيْبِ عِلْمِهِ بَعْدَهَا ) أَيُّ بَعْدَ الْإِقَالَةِ يَعْنِي إِذَا بَاعَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ مِنْ آخَرَ ثُمَّ تَقَايَلَا ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فِي حَقِّهِ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ وَذَكَرَ الثَّالِثَ بِقَوْلِهِ ( وَلَيْسَ لِلْوَاهِبِ الرَّجُوعُ إِذَا بَاعَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْمَوْهُوبَ مِنْ آخَرَ فَتَقَايَلَا ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مَوْهُوبًا فَبَاعَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ ثُمَّ تَقَايَلَا لَيْسَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ فِي حَقِّ الْوَاهِبِ كَالْمُشْتَرِي مِنَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ ، وَذَكَرَ الرَّابِعَ بِقَوْلِهِ ( وَالْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ الْمَبِيعَ مِنْ آخَرَ قَبْلَ التَّحْدِ جازَ لِلْبَائِعِ شِرَاؤُهُ مِنْهُ بِالْأَقْلِ ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقَبَضَهُ وَلَمْ يَنْقُدِ الثَّمَنَ حَتَّى بَاعَهُ مِنْ آخَرَ ثُمَّ تَقَايَلَا وَعَادَ

إِلَى الْمُشْتَرِي فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ قَبْلَ تَقْدِ ثَمَنِهِ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ الْوَلِّ جازَ وَكَانَ فِي حَقِّ الْبَائِعِ كَالْمَمْلُوكِ بِشِرَاءٍ جَدِيدٍ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي .

قَوْلُهُ : وَالْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ مِنْ آخَرَ

إِلْحَ ( حِيلَةٌ لِلشَّرَاءِ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ تَقْدِ ثَمَنِهِ .

وَذَكَرَ الْخَامِسَ بِقَوْلِهِ ، ( وَإِذَا اشْتَرَى ) بِعَرُوضِ التَّجَارَةِ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ بَعْدَ الْحُلُولِ وَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ ( وَاسْتَرَدَّ الْعَرُوضُ فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ لَمْ تَسْقُطِ الرِّكَاتُ ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى بِعَرُوضِ التَّجَارَةِ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ بَعْدَمَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَاسْتَرَدَّ الْعَرُوضُ فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ فَإِنَّ الرِّكَاتَ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ لِأَنَّهُ بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ وَهُوَ الْفَقِيرُ إِلَّا أَنَّ الرَّدَّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ إِقَالَةٌ ( وَهَلَاكُ الْمَبِيعِ يَمْنَعُهَا ) أَيُّ الْإِقَالَةِ ( لَا هَلَاكُ الثَّمَنِ ) لِأَنَّهَا رَفْعُ الْبَيْعِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَبِيعُ لَا الثَّمَنُ وَلِهَذَا إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ بِخِلَافِ هَلَاكِ الثَّمَنِ ( وَهَلَاكُ بَعْضِهِ ) أَيُّ بَعْضِ الْمَبِيعِ يَمْنَعُهَا ( بِقَدْرِهِ ) اعْتِبَارًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ وَلَوْ تَقَايَصَا جازَتْ الْإِقَالَةُ بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِهِمَا وَلَا تَبْطُلُ بِهِلَاكِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَبِيعٌ فَكَانَ الْبَيْعُ بَاقِيًا .

( قَوْلُهُ : وَذَكَرَ الْخَامِسَ

إِلْحَ ) يُرَادُ سَادِسٌ هُوَ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ صَرَفًا فَالتَّقَابُضُ مِنْ كُلِّ الْجَانِبَيْنِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْإِقَالَةِ فَيُجْعَلُ فِي حَقِّ الشَّرْعِ كَبَيْعٍ جَدِيدٍ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : وَهَلَاكُ بَعْضِهِ بِقَدْرِهِ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ عَبْدًا قُطِعَتْ يَدُهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَأَخَذَ أَرْضَهَا ثُمَّ

تَقَايَلَا رَدَّ الثَّمَنِ كُلَّهُ وَأَخَذَ الْعَبْدَ وَلَا شَيْءَ لِلْبَائِعِ مِنْ أَرْضِ الْيَدِ وَيَطِيبُ لِلْمُشْتَرِي .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ تَقَايَصَا ) بِالْيَاءِ الْمُشْتَنَاءَةِ مِنْ تَحْتِ أَيِّ تَبَايَعَا يَبِيعُ الْمُقَايَصَةُ فَهَلَكَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ جَارَتْ الْإِقَالَةُ وَعَلَى مُشْتَرِي الْهَالِكِ قِيمَتُهُ أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَيُسَلَّمُهُ إِلَى صَاحِبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الْعَيْنَ مِنْهُ ، وَكَذَا لَوْ تَقَايَلَا وَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِمَا قَائِمَانِ ثُمَّ هَلَكَ أَحَدُهُمَا صَحَّتْ وَلَوْ هَلَكَ الْآخَرُ قَبْلَ الرَّدِّ بَطَلَتْ الْإِقَالَةُ وَتَصِحُّ الْإِقَالَةُ بَعْدَ هَلَاكِ عَرَضٍ جُعِلَ رَأْسَ مَالِ السَّلَمِ وَقَبْضَةُ الْمُسْلَمِ إِلَيْهِ وَيَضْمَنُ قِيمَةَ الْهَالِكِ أَوْ مِثْلَهُ كَمَا فِي حَقِيقَةِ الْمُقَايَصَةِ وَهَلَاكِ الْبَدَلَيْنِ فِي الصَّرْفِ غَيْرَ مَنَاعٍ مِنَ الْإِقَالَةِ لِعَدَمِ لُزُومِ رَدِّ عَيْنِ الْمَقْبُوضِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ بَلْ يَرُدُّهُ أَوْ مِثْلَهُ فَلَا تَتَعَلَّقُ الْإِقَالَةُ بِعَيْنِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْبَيَاعَاتِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الْمَبِيعِ مِنَ الْفَتْحِ وَالْجَوْهَرَةِ .

( بَابُ الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالْوَضِيعَةِ ) ( الْأَوَّلَى يَبِيعُ مَا مَلَكَهُ ) لَمْ يَقُلْ يَبِيعُ الْمُشْتَرِي لِيَتَنَاوَلَ مَا إِذَا ضَاعَ الْمَعْصُوبُ عِنْدَ الْعَاصِبِ وَضَمِنَ قِيمَتَهُ ثُمَّ وَجَدَهُ حَيْثُ جَارَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مُرَابَحَةً وَتَوَلِيَةً عَلَى مَا ضَمِنَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرَاءٌ ( بِمِثْلِ مَا قَامَ عَلَيْهِ ) لَمْ يَقُلْ بِثَمَنِهِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْمُشْتَرِي لَيْسَ ثَمَنُهُ الْأَوَّلُ بَلْ مِثْلُهُ وَقَالَ بِمِثْلِ مَا قَامَ عَلَيْهِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ لَهُ أَنْ يَضُمَّ أَجْرَ الْقَصَارِ وَنَحْوَهُ إِلَى الثَّمَنِ وَيَقُولُ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا ( بِزِيَادَةٍ ) عَلَى مَا قَامَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ جِنْسِهِ ( وَالثَّانِيَةُ بَيْعُهُ بِهِ ) أَيِّ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ ( بِدُونِهَا ) أَيِّ بِدُونِ الزِّيَادَةِ ( وَالثَّلَاثَةُ بَيْعُهُ بِأَقْلٍ مِنْهُ ) أَيِّ مِمَّا قَامَ عَلَيْهِ ( وَشَرْطُهَا ) أَيُّ الْبُيُوعِ الثَّلَاثَةِ ( شِرَاؤُهُ ) أَيُّ شِرَاءِ مَا يَبِيعُهُ مُرَابَحَةً وَنَحْوَهَا ( بِمِثْلِي ) مِنَ الْمَوْزُونَاتِ وَالْمَكِيلَاتِ وَالْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَقَارِبَةِ ( أَوْ مَمْلُوكٍ مِنَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ ) وَاللَّامُ فِي ( لِلْمُشْتَرِي ) مُتَعَلِّقٌ بِمَمْلُوكٍ ( وَالرَّبْحُ مِثْلِيٌّ مَعْلُومٌ ) جُمْلَةً حَالِيَةً يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْبُيُوعَ لَا تَصِحُّ إِذَا كَانَ عَوَضُ الْمَبِيعِ الَّذِي اشْتَرَاهُ الْبَائِعُ سَابِقًا قِيمِيًّا لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخِيَانَةِ وَشُبْهَتِهَا وَالْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخِيَانَةِ فِي الْقِيمِيَّاتِ إِنْ أَمَكُنْ فَقَدْ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْ شُبْهَتِهَا لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَشْتَرِي الْمَبِيعَ إِلَّا بِقِيمَةٍ مَا دَفَعَ فِيهِ مِنَ الثَّمَنِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَ عَيْنِهِ حَيْثُ لَا يَمْلِكُهُ وَلَا دَفْعَ مِثْلِهِ إِذْ الْغَرَضُ عَدْمُهُ فَتَعَيَّنَتِ الْقِيمَةُ وَهِيَ مَجْهُولَةٌ تُعْرَفُ بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ فَيَتِمَكَّنُ فِيهِ شُبْهَةُ الْخِيَانَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مُرَابِحَةً مِمَّنْ مَلَكَ ذَلِكَ الْبَدَلُ مِنَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ

فَاشْتَرَاهُ مُرَابِحَةً بِرَبْحٍ مَعْلُومٍ مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ الْمَوْصُوفِ لِإِقْدَارِهِ عَلَى الْوَفَاءِ بِمَا اتَّزَمَ ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِرَبْحٍ زِيَادَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَبَعْضُ قِيمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ فَصَارَ الْبَائِعُ بَائِعًا لِلْمَبِيعِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ الْقِيمِيِّ كَالثَّوْبِ مَثَلًا وَبِجُزْءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ جُزْءًا مِنَ الثَّوْبِ وَالْجُزْءُ الْحَادِي عَشَرَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْقِيمَةِ وَهِيَ مَجْهُولَةٌ فَلَا يَجُوزُ .

( بَابُ الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالْوَضِيعَةِ ) ( قَوْلُهُ : الْأَوَّلَى يَبِيعُ مَا مَلَكَهُ )

( إلخ ) يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمِثْلِيَّ إِذَا غَيَّبَهُ الْعَاصِبُ وَقَضَى عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَلِكِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ يَبِيعُهُ بِأَزِيدَ مِنْهُ لِكَوْنِهِ رَبًّا وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ يَبِيعُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ( قَوْلُهُ وَشَرْطُهَا شِرَاؤُهُ ) يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَعْصُوبُ الْقِيمِيَّ إِذْ لَيْسَ فِيهِ شِرَاءٌ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ لَمَّا عَبَّرَ بِهِ أَنْ يَقُولَ وَشَرْطُهَا مِلْكُهُ وَإِلَّا لَزِمَهُ مَا فَرَّ مِنْهُ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ بِرَبْحٍ دَهْ يَزِدُهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَبَعْضُ قِيمَتِهِ ) قَالَ الْكَمَالُ فَإِنْ مَعْنَى دَهْ يَزِدُهُ كُلُّ عَشْرَةٍ أَحَدَ عَشَرَ وَهَذَا فَرُغَ مَعْرِفَةِ الْعَشَرَاتِ وَهُوَ بِتَقْدِيمِ الْعَبْدِ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ لَفْظَ دَهْ يَزِدُهُ مَعْنَاهُ الْعَشْرَةُ أَحَدَ عَشَرَ أَيُّ كُلِّ عَشْرَةٍ رُبْعُهَا وَاحِدٌ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ جِنْسِ الْعَشْرَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ مَفْهُومِ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَزِمَ ذَلِكَ رَفْعًا

لِلْجَهَالَةِ وَلَا تَثْبُتُ وَحِينَئِذٍ فَالْمُرَابَحَةُ عَلَى الْعَبْدِ بَدَهُ يَزِدُّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ بَاعَهُ بِالْعَبْدِ وَبَعْضُهُ أَوْ بِمِثْلِ بَعْضِهِ وَهُوَ كُلُّ عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ مِنَ الْعَبْدِ رُبُحُهَا جُزْءٌ آخَرُ مِنْهُ وَحِينَ عَرَفَ أَنَّ الْمُرَادَ كُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَحَدُ عَشَرَ لَرِمَ حِينَئِذٍ مَا ذُكِرَ وَهُوَ أَنَّهُ بَاعَهُ بِالْعَبْدِ وَبَعْضُ قِيَمَتِهِ .

ا هـ .

( وَلَهُ ) أَيِ لِلْبَائِعِ ( ضَمُّ أَجْرِ الْقَصَارِ وَالصَّبْغِ ) بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ وَبِالْكَسْرِ مَا يُصْبَغُ بِهِ ( وَالطَّرَازِ ) عَلَمُ الثَّوْبِ ( وَالْقَتْلُ وَالْحَمْلُ وَطَعَامُ الْمَبِيعِ وَكِسْوَتُهُ وَسُوقُ الْغَنَمِ وَالسَّمْسَارِ الْمَشْرُوطُ أَجْرُهُ فِي الْعَقْدِ ) فَإِنَّ أَجْرَةَ السَّمْسَارِ إِنْ كَانَتْ مَشْرُوطَةً فِي الْعَقْدِ تَضُمُّ وَإِلَّا فَكَثُرَ الْمَشَايخُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَضُمُّ بِخِلَافِ أَجْرَةِ الدَّلَالِ فَإِنَّهَا لَا تَضُمُّ اتِّفَاقًا ( إِلَى ثَمَنِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ ضَمُّ ، وَإِنَّمَا ضُمَّتْ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَزِيدُ فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ كَالصَّبْغِ وَأَخَوَاتِهِ أَوْ فِي قِيَمَتِهِ كَالْحَمْلِ وَالسُّوقِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَكَانِ فَيُلْحَقُ أَجْرَتُهَا بِرَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ فَعَلَ الْمُشْتَرِي بِيَدِهِ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ مِنَ الْقَتْلِ وَنَحْوِهِ لَا يَضُمُّهُ وَبِالْجُمْلَةِ كُلُّ مَا يَزِيدُ فِي الْمَبِيعِ أَوْ قِيَمَتِهِ يَضُمُّ وَمَا لَا ذِكْرَهُ الزَّيْلَعِيُّ .

( قَوْلُهُ : وَالسَّمْسَارِ الْمَشْرُوطُ أَجْرُهُ فِي الْعَقْدِ ) هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ وَيَضُمُّ أَجْرَةَ السَّمْسَارِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَفِي جَامِعِ الْبَرَامِكَةِ لَا يَضُمُّ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَلَى الشِّرَاءِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بَيَانِ الْمُدَّةِ وَوَجْهُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ الْعُرْفُ وَقِيلَ : إِنْ كَانَتْ مَشْرُوطَةً فِي الْعَقْدِ تَضُمُّ ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَطَعَامُ الْمَبِيعِ ) قَالَ الْكَمَالُ إِلَّا مَا كَانَ صَرَفًا أَيْ فَيَسْقُطُ الرَّائِدُ عَلَى الْمَعْرُوفِ وَيُحْسَبُ مَا عَدَاهُ ا هـ . وَيَضُمُّ عِلْفَ الدَّوَابِّ إِلَّا أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مُتَوَلَّدٌ مِنْهَا كَأَلْبَانِهَا وَيَبْصُهَا وَأَصَوَافِهَا وَسَمْنُهَا فَيَسْقُطُ قَدْرُ مَا نَالَ وَيَضُمُّ مَا زَادَ بِخِلَافِ أَجْرِ الدَّابَّةِ وَالْعَبْدِ وَالْدَّارِ فَإِنَّهُ يُرَابِحُ مَعَ ضَمِّ مَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْغَلَّةَ لَيْسَتْ مُتَوَلَّدَةً مِنَ الْعَيْنِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ أَجْرَةِ الدَّلَالِ فَإِنَّهَا لَا تَضُمُّ اتِّفَاقًا ) مَبْنَاهُ عَلَى الْعَادَةِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ وَقِيلَ أَجْرَةُ الدَّلَالِ لَا تَضُمُّ كُلُّ هَذَا مَا لَمْ تَجْرَ عَادَةُ الشُّجَارِ ا هـ . ( قَوْلُهُ : وَإِنْ فَعَلَ الْمُشْتَرِي بِيَدِهِ الْخ ) كَذَا لَا يَضُمُّ مِنْهَا شَيْئًا تَطَوُّعَ بِهِ مُتَطَوِّعٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( لَا ) أَيِ لَيْسَ لَهُ ( ضَمُّ أَجْرِ الطَّيِّبِ ) لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ شَيْئًا فِي الْعَيْنِ وَلَا فِي الْقِيَمَةِ . ( وَ ) أَجْرُ ( الْمُعَلِّمِ ) لِأَنَّ أَجْرَهُ لَمْ يَزِدْ مَالِيَّةَ الْمَبِيعِ فَإِنَّ التَّعْلِيمَ حَصَلَ فِيهِ لِدَهْنِهِ وَشَغْلِهِ غَابَتْهُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيمُهُ شَرْطًا وَهُوَ لَا يَكْفِي فِي الضَّمِّ ( وَالدَّلَالِ وَالرَّاعِي وَنَفَقَةُ نَفْسِهِ ) فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُ فِي الْمَبِيعِ شَيْئًا بِخِلَافِ أَجْرِ السَّمْسَارِ الْمَشْرُوطِ وَنَفَقَةِ الْمَبِيعِ كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ : وَأَجْرُ الْمُعَلِّمِ )

إِلْحَاقُ قَالَ الْكَمَالُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ لَا شَكَّ فِي حُصُولِ الزِّيَادَةِ بِالتَّعْلِيمِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُسَبَّبٌ عَنِ التَّعْلِيمِ عَادَةً وَكَوْنُهُ بِمُسَاعَدَةِ الْقَابِلِيَّةِ فِي الْمُتَعَلِّمِ هُوَ كَقَابِلِيَّةِ الثَّوْبِ لِلصَّبْغِ فَلَا يَمْنَعُ نِسْبَتُهُ إِلَى التَّعْلِيمِ كَمَا لَا يَمْنَعُ نِسْبَتُهُ إِلَى الصَّبْغِ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ وَالتَّعْلِيمُ عِلَّةٌ عَادِيَّةٌ فَكَيْفَ لَا يَضُمُّ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ أَضَافَ تَقِيَّ ضَمُّ الْمُتَنَفِّقِ فِي التَّعْلِيمِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عُرْفٌ قَالَ وَكَذَا تَعْلِيمُ الْغَنَاءِ وَالْعَرَبِيَّةِ قَالَ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ عُرْفٌ ظَاهِرٌ يُلْحَقُ بِرَأْسِ الْمَالِ .

( قَوْلُهُ : أَيَّ ظَهَرَ خِيَانَتُهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِفْرَارُهُ أَوْ بُكُورِهِ ) هُوَ الْمُخْتَارُ وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِفْرَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ بِدَعْوَاهُ فَلَا يَتَصَوَّرُ بَيِّنَةٌ وَلَا نُكُولٌ وَالْحَقُّ سَمَاعُهَا كَدَعْوَى الْعَيْبِ وَدَعْوَى الْحَطِّ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَجُعِلَ الْآبِقُ وَكَرَاءُ يَتِ الْحِفْظِ ) فَإِنَّهُمَا أَيْضًا لَا يَزِيدَانِ شَيْئًا بِخِلَافِ كِرَاءِ الْمَيْعِ فَإِنَّهُ يُضَمُّ لِإِفَادَتِهِ زِيَادَةً فِي الْقِيَمَةِ ( وَيَقُولُ ) الْبَائِعُ حِينَ الْبَيْعِ وَضَمُّ مَا يَجُوزُ ضَمُّهُ ( قَامَ عَلَيَّ بَكْدًا لَا اشْتَرَيْتَهُ بَكْدًا ) تَحَرُّزًا عَنِ الْكُذْبِ ( خَانَ ) أَيَّ الْبَائِعِ ( فِي الْمُرَابَحَةِ ) أَيَّ ظَهَرَ خِيَانَتُهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِفْرَارِهِ أَوْ بُكُورِهِ خَيْرَ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ ( أَخَذَهُ ) أَيَّ الْمَيْعِ ( بِثَمَنِهِ أَوْ رَدَّهُ وَفِي التَّوَلِيَةِ حَطٌّ ) إِذْ لَوْ لَمْ يَحْطُ فِي التَّوَلِيَةِ لَمْ تَبْقَ تَوَلِيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ فَيَصِيرُ مُرَابِحَةً فَيَتَغَيَّرُ بِهِ التَّصَرُّفُ وَلَوْ لَمْ يَحْطُ فِي الْمُرَابَحَةِ تَبَقَى مُرَابِحَةً عَلَى حَالِهَا ، وَإِنْ كَانَ الرَّبْحُ أَكْثَرَ مِمَّا ظَنَّهُ الْمُشْتَرِي فَلَا يَتَغَيَّرُ التَّصَرُّفُ وَيَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ لِفَوَاتِ الرِّضَا .

( وَلَوْ هَلَكَ الْمَيْعُ ) أَوْ اسْتَهْلَكَهُ فِي الْمُرَابَحَةِ ( قَبْلَ الرَّدِّ أَوْ حَدَثَ بِهِ مَانِعٌ مِنْهُ ) أَيَّ مِنَ الرَّدِّ ( لَزِمَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ ) الْمُسَمَّى ( وَسَقَطَ خِيَارُهُ ) لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ اخْتِيَارٍ لَا يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ كَخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَالشَّرْطِ بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مِنْهُ لِلْمُشْتَرِي الْجُزْءَ الْفَائِتَ وَعِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِهِ يَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الثَّمَنِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ هَلَكَ الْمَيْعُ )

( الْخ ) لَزُومُ جَمِيعِ الثَّمَنِ فِي الرُّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي رِوَايَةٍ غَيْرِ الْأُصُولِ أَنَّهُ يَفْسُخُ الْبَيْعَ عَلَى الْقِيَمَةِ إِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( شَرَى ثَانِيًا بَعْدَ بَيْعِهِ بِرِبْحٍ فَإِنْ رَابَحَ ) أَيَّ أَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَبِيعَ مُرَابِحَةً ( طَرَحَ عَنْهُ مَا رِبَحَ ) أَيَّ كُلِّ رِبْحٍ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ ( وَإِنْ اسْتَعْرِقَ الرَّبْحُ الثَّمَنَ لَمْ يُرَابِحْ ) صُورَتُهُ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعِشْرِينَ ثُمَّ بَاعَهُ مُرَابِحَةً بِثَلَاثِينَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً عَلَى عَشْرَةٍ وَيَقُولُ قَامَ عَلَيَّ بِعَشْرَةٍ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ وَبَاعَهُ بِأَرْبَعِينَ مُرَابِحَةً ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ لَا يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً أَصْلًا لِأَنَّ شَبْهَةَ حُصُولِ الرَّبْحِ الْأَوَّلِ بِالْعَقْدِ الثَّانِي ثَابِتَةٌ ؛ لِأَنَّهُ تَأَكَّدَ بِهِ بَعْدَ كَوْنِهِ عَلَى شَرَفِ الزَّوَالِ بِالْوُقُوفِ عَلَى عَيْبٍ وَالشَّبْهَةِ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ كَالْحَقِيقَةِ احْتِيَاطًا بِخِلَافِ مَا إِذَا تَخَلَّلَ ثَالِثٌ بَانَ اشْتَرَى مِنْ مُشْتَرِي مُشْتَرِيهِ ؛ لِأَنَّ التَّأَكُّدَ حَصَلَ بِغَيْرِهِ ( يُرَابِحُ ) أَيَّ جَازَ أَنْ يَبِيعَ مُرَابِحَةً .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ اسْتَعْرِقَ الرَّبْحُ الثَّمَنَ لَمْ يُرَابِحْ ) يَعْنِي بِلَا بَيَانٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ ، فَإِنْ بَيَّنَّ وَرَضِيَ بِهِ الْمُشْتَرِي جَازَ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيَانِ لِمَعْنَى رَاجِعٍ إِلَى الْعِبَادِ لَا الشَّرْعِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً عَلَى الثَّمَنِ الْأَخِيرِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( سَيِّدُ شَرَى مِنْ مَأْذُونِهِ الْمُحِيطُ دَيْنُهُ بِرَقَبَتِهِ ) قَيْدٌ بِهِ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ فَبَاعَ مِنْ مَوْلَاهُ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْمَوْلَى شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ لَا مِلْكُ الرَّقَبَةِ وَلَا مِلْكُ التَّصَرُّفِ ( عَلَى مَا شَرَى الْمَأْذُونُ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُرَابِحُ ، صُورَتُهُ اشْتَرَى عَبْدًا مَأْذُونٌ لَهُ فِي التِّجَارَةِ ثَوْبًا بِعَشْرَةٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ فَبَاعَهُ مِنَ الْمَوْلَى بِخَمْسَةِ عَشْرٍ فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً عَلَى عَشْرَةٍ ( كَعَكْسِهِ ) وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَوْلَى ثَوْبًا بِعَشْرَةٍ فَبَاعَهُ مِنْ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ لَهُ الْمَدْبُورُ بِخَمْسَةِ عَشْرٍ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً عَلَى عَشْرَةٍ ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْعَقْدِ ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي تَعْسِهِ شَبْهَةُ الْعَدَمِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مِلْكُهُ وَمَا فِي يَدِهِ لَا يَخْلُو عَنْ حَقِّهِ فَاعْتَبِرَ عَدَمًا فِي حَقِّ الْمُرَابِحَةِ لِإِتْنَائِهَا عَلَى الْأَمَانَةِ فَبَقِيَ الْإِعْتِبَارُ لِلشَّرَاءِ الْأَوَّلِ فَصَارَ كَأَنَّ الْعَبْدَ اشْتَرَاهُ لِلْمَوْلَى بِعَشْرَةٍ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَيَبِيعُهُ لِلْمَوْلَى فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ،

فَيُعْتَبَرُ الثَّمَنُ فِي الْأَوَّلِ .  
( قَوْلُهُ : شَرَى مِنْ مَادُونِهِ  
إِلْحَ ) كَذَا مِنْ مَكَاتِبِهِ بِالِاتِّفَاقِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( وَ ) يُرَابِحُ ( رَبُّ الْمَالِ عَلَى مَا شَرَاهُ مُضَارِبُهُ بِالنِّصْفِ ) مُتَعَلِّقٌ بِ " مُضَارِبُهُ " ( أَوَّلًا ) مُتَعَلِّقٌ بِشَرَاهُ .  
( وَ ) عَلَى ( نِصْفِ مَا رِبَحَ بِشِرَائِهِ ثَانِيًا مِنْهُ ) أَيِ مِنْ مُضَارِبِهِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِشِرَائِهِ يَعْنِي إِذَا كَانَ مَعَ الْمُضَارِبِ  
عَشْرَةُ دَرَاهِمَ بِالنِّصْفِ فَاشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ وَبَاعَهُ مِنْ رَبِّ الْمَالِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً بِأَنْتَيْ عَشْرٍ وَنِصْفٍ  
لِأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ وَإِنْ قُضِيَ بِجَوَازِهِ عِنْدَنَا إِذَا غَدِمَ الرَّبْحُ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا بَاعَ مِنْ  
الْأَجْنَبِيِّ فِيهِ شُبْهَةُ الْعَدَمِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِبَ وَكَيْلَ عَنْ رَبِّ الْمَالِ فِي الْبَيْعِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ فَاعْتَبَرَ الْبَيْعَ الثَّانِي عَدَمًا فِي  
حَقِّ نِصْفِ الرَّبْحِ ( يُرَابِحُ بِلَا بَيَانٍ بِالْعَيْبِ وَوُطْءِ الثَّيْبِ ) يَعْنِي اشْتَرَى جَارِيَةً فَاعْوَرَّتْ أَوْ وَطِئَهَا وَهِيَ ثَيْبٌ ( وَلَمْ  
يُنْقِصْهَا الْوُطْءُ ) يَبِيعُهَا مُرَابِحَةً وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَيَانُ إِذَا لَمْ يَحْتَسِبْ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُقَابِلُهُ الثَّمَنُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْأَوْصَافَ لَا  
يُقَابِلُهَا الثَّمَنُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالِاتِّلَافِ كَمَا مَرَّ مَرَارًا وَلِهَذَا قَالَ وَلَمْ يُنْقِصْهَا الْوُطْءُ قَالَ الرَّيْلِيُّ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ  
يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً بِلَا بَيَانٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا بِكَذَا مِنْ الثَّمَنِ ثُمَّ أَصَابَهُ الْعَيْبُ عِنْدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا نَفْسُ الْعَيْبِ فَلَا بُدَّ مِنْ  
بَيَانِهِ بِأَنْ يُبَيِّنَ الْعَيْبَ وَالثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ الْعَيْبَ عِنْدَهُ ( كَقَرْضِ الْفَارِ وَحَرْقِ النَّارِ  
لِلْمُشْتَرِي ) فَإِنْ مَا ضَاعَ بِالْقَرْضِ أَوْ الْحَرْقِ ، وَإِنْ كَانَ جُزْءٌ يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ كَالْعُدْرَةِ لَمْ يُحِبَّسْ عِنْدَهُ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي اشْتَرَى جَارِيَةً فَاعْوَرَّتْ ) أَيِ مِنْ غَيْرِ صُنْعٍ أَحَدٍ بَلْ بِأَقْبَلِ سَمَاقَةٍ أَوْ بِصُنْعِهَا بِنَفْسِهَا لِأَنَّهُ هَدَرَ وَعَنْ أَبِي  
يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ مُرَابِحَةً مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ كَمَا إِذَا احْتَسِبَ بِفِعْلِهِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ وَقَوْلُ زُفَرٍ أَجُودُ  
وَبِهِ نَأْخُذُ قَالَ الْكَمَالُ وَاخْتِيَارُ هَذَا حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْمُرَابِحَةِ عَلَى عَدَمِ الْخِيَانَةِ وَعَدَمُ ذِكْرِ أَنَّهَا انْقَصَتْ إِلَيْهَا  
لِلْمُشْتَرِي أَنَّ الثَّمَنَ الْمَذْكُورَ كَانَ لَهَا نَقِصَةً .

( وَ ) يُرَابِحُ ( بَيَانٍ بِالْعَيْبِ ) بِأَنْ فَقَّأَ عَيْنَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ فَقَّأَهَا أَجْنَبِيٌّ فَأَخَذَ أَرْضَهَا لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالِاتِّلَافِ فَيُقَابِلُهَا  
شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ( وَوُطْءِ الْبِكْرِ ) لِأَنَّ الْعُدْرَةَ جُزْءٌ مِنَ الْعَيْنِ يُقَابِلُهَا الثَّمَنُ ، وَقَدْ حَسَبَهَا ( كَتَكَسَّرَ بِنَشْرِهِ وَطِئَهُ ) ؛  
لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالِاتِّلَافِ ( شَرَى بِنَسِيئَةٍ وَرَابِحَ بِلَا بَيَانٍ ) يَعْنِي اشْتَرَى شَيْئًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ نَسِيئَةً وَبَاعَهُ بِرَبْحٍ مِائَةٍ  
وَلَمْ يُبَيِّنْ فَعَلِمَ الْمُشْتَرِي ( خَيْرَ مُشْتَرِيهِ ) إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ رَدٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ يُشْبِهُ الْمِيعَ حَتَّى يُزَادَ فِي الْمِيعِ  
لِلْأَجْلِ الْأَجَلَ ، وَالشُّبْهَةُ هَاهُنَا مُلْحَقَةٌ بِالْحَقِيقَةِ فَصَارَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى شَيْئَيْنِ وَبَاعَ أَحَدَهُمَا مُرَابِحَةً بِثَمَنِهَا فَيُثْبِتُ لَهُ  
الْخِيَارُ عِنْدَ عِلْمِهِ بِالْخِيَانَةِ ( فَإِنْ أَتْلَفَهُ ثُمَّ عَلِمَ لَزِمَهُ كُلُّ ثَمَنِهِ ) وَهُوَ أَلْفٌ وَمِائَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ  
( كَذَا التَّوَلَّى ) يَعْنِي إِنْ كَانَ وَلَاهُ إِيَّاهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ خَيْرٌ ؛ لِأَنَّ الْخِيَانَةَ فِي التَّوَلَّى مِثْلُهَا فِي الْمُرَابِحَةِ لِأَنَّهُ بَنَاءٌ عَلَى الثَّمَنِ  
الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ اسْتَهْلَكَهُ ثُمَّ عَلِمَ لَزِمَهُ بِأَلْفٍ حَالٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَجَلَ لَا يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ( وَلِي ) رَجُلًا شَيْئًا )  
بِمَا قَامَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ مُشْتَرِيهِ قَدْرَهُ ( أَيِ قَدْرَ مَا قَامَ عَلَيْهِ ) ( فَسَدَ ) الْبَيْعُ لِحُجَالَةِ الثَّمَنِ ( وَإِنْ عَلِمَ ) أَيِ الْمُشْتَرِي  
قَدْرَهُ ( فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ ) الْبَيْعُ لِرُزَالِ الْمَفْسَدِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ ( وَخَيْرَ ) الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ رَدٌّ ؛ لِأَنَّ  
الرَّضَا لَمْ يَتِمَّ قَبْلَهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ فَيَتَخَيَّرُ كَمَا فِي خِيَارِ الرُّوَيْيَةِ .

(قوله : وَيُرَاحُ بِبَيَانِ بِالْعَيْبِ ) كَذَا لَوْ اشْتَرَى مِمَّنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ لَهُ مِنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِينَ وَالزَّوْجَةِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَبِيعَهُ مُرَابِحَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يُبَيَّنَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَحُّقُهُ تَهْمَةً فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ مَالَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَالَ صَاحِبِهِ وَلِأَنَّهُ يُحَابِيهِمْ فَصَارَ كَالشَّرَاءِ مِنْ عَبْدِهِ .

وَقَالَ أَبُو يُسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى مِنْ مَكَاتِبِهِ أَوْ مُدَبِّرِهِ أَوْ مَأْذُونِهِ سَوَاءً عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَا أَوْ مَمَالِيكُهُ اشْتَرَوْا مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً حَتَّى يُبَيَّنَ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ قَوْلُهُ أَوْ فَقَاهَا أَجْنَبِيٌّ أَخَذَ أَرْضَهَا ( لَيْسَ أَخَذَ الْأَرْضَ قَيْدًا اخْتِزَازِيًّا بَلْ إِذَا عَوَّرَهَا الْأَجْنَبِيُّ لَا يُرَاحُ بَلَا بَيَانٍ لِتَحَقُّقِ وَجُوبِ الضَّمَانِ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( فَصْلٌ ) ( صَحَّ بَيْعُ الْعَقَارِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا الْمَنْقُولِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ } وَلِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَالْمَنْقُولِ وَلَهُمَا أَنَّ رُكْنَ الْبَيْعِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ وَوَقَعَ فِي مَحَلِّهِ وَالْحَدِيثُ مَعْلُولٌ بِاحْتِمَالِ الْهَلَاكِ وَهُوَ فِي الْعَقَارِ نَادِرٌ حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ هَلَاكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَأَنْ كَانَ عَلَى شَطِّ نَهْرٍ وَنَحْوِهِ قَالُوا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَهُ فَلَا يُقَاسُ عَلَى الْمَنْقُولِ ، وَقَدْ اضْطَرَبَ هَاهُنَا كَلِمَاتُ شُرَاحِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِمْ وَالْأَظْهَرُ الْمُوَافَقُ لِقَوَاعِدِ الْأَصُولِ مَا ذُكِرَ فِي الْعِنَايَةِ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ بَيْعُ الْمَنْقُولِ وَغَيْرِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ جَائِزٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ } لَكِنْ خَصَّ مِنْهُ الرَّبَا بِدَلِيلٍ مُسْتَقِلٍّ مُقَارِنٍ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَحَرَّمَ الرَّبَا } وَالْعَامُّ الْمَخْصُوصُ يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَهُوَ مَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبِضْ } ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا بِغَرَرِ الْإِنْفِسَاحِ أَوَّلًا ، فَإِنْ كَانَ يَثْبُتُ الْمَطْلُوبُ حَيْثُ لَا يَتَنَاوَلُ الْعَقَارَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ الْعَارِضُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا رَوَى فِي السُّنَنِ مُسْتَدًّا إِلَى الْأَعْرَاجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ } وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ أَدْلَةِ الْجَوَازِ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّرْكَ وَجَعَلَهُ مَعْلُولًا بِذَلِكَ إِعْمَالًا لِثُبُوتِ التَّوْفِيقِ حَيْثُ دُخِلَ وَالْإِعْمَالُ مُتَعَيِّنٌ لَا مُحَالَةٌ فَيَكُونُ مُخْتَصًّا بِعَدَدٍ يَنْقَسِخُ بِهِ الْإِعْوَاضُ قَبْلَ الْقَبْضِ .

( فَصْلٌ ) .

(قوله : صَحَّ بَيْعُ الْعَقَارِ قَبْلَ قَبْضِهِ ) اخْتَرَزَ بِهِ عَنْ إِجَارَتِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ فَإِنَّ الصَّحِيحَ كَمَا قَالَ فِي الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ أَنَّ الْإِجَارَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا تَجُوزُ بَلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ بِمِثْلَةِ الْمَنْقُولِ وَالْإِجَارَةَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ فَيُمْتَنِعُ جَوَازُهَا قَبْلَ الْقَبْضِ .

وَفِي الْكَافِي وَعَلَيْهِ الْقَوَى ، كَذَا فِي الْفَتْحِ .

(قوله : لَا الْمَنْقُولُ ) أَيُّ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَنَفْيُ الصَّحَّةِ يَحْتَمِلُ ثُبُوتَ فَسَادِ الْعَقْدِ وَبُطْلَانَهُ صَرَّحَ بِالْأَوَّلِ فِي الْمَوَاهِبِ فَقَالَ وَفَسَدَ بَيْعِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ هـ .

وَصَرَّحَ بِالثَّانِي فِي الْجَوْهَرَةِ وَنَصَّهُ قَالَ الْحُجْنَدِيُّ : إِذَا اشْتَرَى مَنْقُولًا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا مِنْ بَائِعِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ بَاعَهُ فَالْبَيْعُ الثَّانِي بَاطِلٌ وَالْبَيْعُ الْأَوَّلُ عَلَى حَالِهِ جَائِزٌ هـ .

وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْبَيْعِ لِيَكُونَ اتِّفَاقِيَّةً مَعَ مُحَمَّدٍ فِي عَدَمِ صِحَّتِهِ وَكَذَا الْإِجَارَةَ قَالَ الْكَمَالُ ، وَقَدْ أُلْحِقَ بِالْبَيْعِ غَيْرُهُ فَلَا يَجُوزُ إِجَارَتُهُ وَلَا هِبَتُهُ وَلَا التَّصَدُّقُ بِهِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي الْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَكَذَا إِفْرَاضُهُ وَرَهْنُهُ مِنْ غَيْرِ بَائِعِهِ هـ .

وَفِي الْجَوْهَرَةِ وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ وَالْعِتْقُ وَالتَّذْيِيرُ وَإِفْرَارُهُ بِأَنَّهُمَا أُمُّ وَلَدِهِ يَجُوزُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِاتِّفَاقٍ وَفِي الْكِتَابَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ

يُقَالُ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا عَقْدُ مُبَادَلَةٍ كَالْبَيْعِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ مِنَ الْبَيْعِ جَوَازًا ، وَإِنْ زَوَّجَ جَارِيَتَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ جَازٌ هـ وَيَكُونُ وَطْءُ زَوْجِهَا قَبْضًا لَا عَقْدَهُ .

( شَرَى الْكَيْلِيُّ كَيْلًا لَا جُزْأً ) قَدْ مَرَّ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ كَرَأْفًا وَيَجُوزُ فِي الْجِيمِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ ( لَمْ يَبِعْهُ وَلَمْ يَأْكُلْهُ حَتَّى يَكِيلَهُ ) لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ صَاعَانِ صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي وَلِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ عَلَى الْمَشْرُوطِ وَذَلِكَ لِلْبَائِعِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ جُزْأً ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي وَبِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ الثَّوْبَ مُذَارَعَةً ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَهُ إِذَا الذَّرْعُ وَصَفَّ فِي الثَّوْبِ بِخِلَافِ الْقَدْرِ كَمَا مَرَّ ذِكْرُ الشِّرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا بِهَبَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ جَازَ لِلْمَالِكِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَبْلَ الْكَيْلِ وَقَبْلَ بَكُونِ الْمَكِيلِ مَبِيعًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَمَنًا جَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ مُطْلَقًا ، كَذَا فِي النَّهْيَةِ ( إِلَّا أَنْ يَكِيلَ الْبَائِعُ بَعْدَ بَيْعِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ) ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ يَصِيرُ مَعْلُومًا بِكَيْلٍ وَاحِدٍ وَيَتَحَقَّقُ مَعْنَى التَّسْلِيمِ وَمَحْمَلُ الْحَدِيثِ اجْتِمَاعُ الصَّفَقَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي فِي السَّلَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِذَا كَانَ الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي لَمْ يُعْتَبَرْ لِأَنَّهُ لَيْسَ صَاعُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَهُوَ الشَّرْطُ وَكَذَا لَوْ كَالَ بَعْدَ الْبَيْعِ بِغَيْبَةِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الْكَيْلَ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ إِذْ بِهِ يَعْلَمُ الْمَبِيعُ وَلَا تَسْلِيمَ إِلَّا بِحَضْرَتِهِ ( كَذَا الْمَوْزُونُ وَالْمَعْلُودُ ) أَيُّ لَا يَبِيعُهُ وَلَا يَأْكُلُهُ حَتَّى يَرَنَّهُ أَوْ يُعَدَّهُ ثَانِيًا وَيَكْفِي أَنْ وَزَنَهُ أَوْ عَدَّهُ بَعْدَ الْبَيْعِ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي ( لَا الْمَذْرُوعُ ) أَيُّ لَا يُشْتَرَطُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَذْرُوعَاتِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الذَّرْعِ لِمَا مَرَّ مِرَارًا أَنَّ الذَّرْعَ وَصَفَّ لَا يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ فَيَكُونُ لِلْمُشْتَرِي ، قَالَ الزَّيْلَعِيُّ هَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ ذِرَاعٍ ثَمَنًا ، وَإِنْ سَمِيَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ حَتَّى يَذَرَ .

( قَوْلُهُ : ذَكَرَ الشِّرَاءَ )

( الْخ ) فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُشَوَّشٌ فَيَرْجِعُ قَوْلُهُ جَازَ لِلْمَالِكِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِقَوْلِهِ أَوْ وَصِيَّةٌ وَيَرْجِعُ قَوْلُهُ قَبْلَ الْمَكِيلِ لِقَوْلِهِ بِهَبَةٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمَوْهُوبِ بِقَبْضِهِ وَفِي الْمَوْصَى بِهِ بِالْقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَصِيِّ ، يُوضَحُ هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمَلِكِ قَبْدَنَا بِالِاشْتِرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا بِهَبَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ أَوْ غَيْرِهِمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ قَبْلَ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ ، كَذَا فِي الْكُفَايَةِ هـ قَوْلُهُ وَقَبْدَ بَكُونِ الْمَكِيلِ مَبِيعًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَمَنًا جَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ مُطْلَقًا ( قَالَ الْكَمَالُ بَأَنِ اشْتَرَى بِهَذَا الْبُرِّ عَلَى أَنَّهُ كُرُهُ فَقَبْضُهُ جَازَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَ مَا هُوَ تَمَامُ قَبْضِهِ هـ .

وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَذْكُرَ هُنَا مَا يُمَيِّزُ الْمَبِيعَ عَنِ الثَّمَنِ فَالذَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ أَثْمَانٌ أَبَدًا أَيُّ عَلَى حَالٍ سَوَاءٌ صَحِيحًا حَرْفُ الْبَاءِ أَوْ لَا وَسَوَاءٌ كَانَ مَا يُقَابَلُهَا مِنْ جَنْسِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَذَوَاتُ الْقِيمِ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ مَبِيعَةٌ أَبَدًا وَالْمِثْلِيَّاتُ مِنَ الْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ وَالْمَعْدُونَاتِ الْمُتَقَارِبَةِ إِذَا قُوبِلَتْ بِالْقَدْرِ مَبِيعَةٌ أَوْ بِالْأَعْيَانِ وَهِيَ مُعَيَّنَةٌ ثَمَنٌ أَوْ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ فَمَبِيعَةٌ كَمَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ كُرًّا مِنَ الْحِنْطَةِ بِهَذَا الْعَبْدِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَرَائِطِ السَّلَامِ وَقَبْلَ الْمِثْلِيَّاتِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُعَيَّنَةً وَقُوبِلَتْ بِغَيْرِهَا ثَمَنٌ مُطْلَقًا وَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا الْبَاءُ إِذَا عُرِفَ هَذَا فَلَا أَثْمَانَ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهَا قَبْلَ الْقَبْضِ اسْتِثْنَاءً فِي غَيْرِ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ وَاخْتِلَافِ فِي الْقَرْضِ وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ قَالَ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ ثُمَّ أَعَادَهُ فِي كِتَابِ الصَّرْفِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْمِثْلِيَّاتُ

غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ مَا نَصَّهُ ، وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْ أَيُّ الْمِثْلِيَّاتِ ، فَإِنْ صَحِيحًا حَرْفُ الْبَاءِ وَقَابَلَهَا مَبِيعٌ فَهِيَ ثَمَنٌ ، وَإِنْ لَمْ يَصَحِّحَهَا حَرْفُ الْبَاءِ وَلَمْ يُقَابَلْهَا ثَمَنٌ فَهِيَ مَبِيعَةٌ وَهَذَا ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ مَا يَثْبُتُ فِي الدِّمَّةِ دَيْنًا عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ هـ .



(قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكِيلَ الْبَائِعُ بَعْدَ بَيْعِهِ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي هُوَ الصَّحِيحُ) وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ وَحَضْرَةُ وَكِيلِهِ بِالْقَبْضِ كَحَضْرَتِهِ وَقِيلَ لَا يَكْتَفِي بِهِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ اعْتَبِرَ صَاعِنٌ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْفَتْحِ .

(جَازَ التَّصَرُّفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ) سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا لَا يَتَعَيَّنُ كَالْتَقُودِ أَوْ يَتَعَيَّنُ كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ حَتَّى لَوْ بَاعَ إِبْلًا بَدْرَاهِمَ أَوْ بَكْرًا مِنَ الْحِطَّةِ جَازَ أَنْ يَأْخُذَ بِدَلِّهَا شَيْئًا آخَرَ لَوْ جُودَ الْمُجَوِّزُ وَهُوَ الْمَلِكُ وَانْتِفَاءُ الْمَانِعِ وَهُوَ غَرَرُ الْإِنْفِسَاخِ بِالْهَلَاكِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَيْعِ هُوَ الْمَبِيعُ وَبِهَلَاكِهِ يَنْقَسِحُ الْبَيْعُ بِخِلَافِ الثَّمَنِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ التَّقُودِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ فَلِأَنَّهُ مَبِيعٌ مِنْ وَجْهِ وَثَمَنٌ مِنْ وَجْهِ وَلِهَذَا لَا تَبْطُلُ الْإِقَالَةُ فِي صُورَةِ الْمُقَايَصَةِ بِهَلَاكِ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ مَرَّ .

(و) جَازَ (زِيَادَةُ الْمُشْتَرِي فِيهِ) أَيِ الثَّمَنِ (إِنْ قَامَ الْمَبِيعُ) لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ لَمْ يَبْقَ بِحَالَةٍ يَصِحُّ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَوْجُودٍ وَالشَّيْءُ يَثْبُتُ ثُمَّ يُسْتَدُّ وَلَمْ تَثْبُتِ الزِّيَادَةُ لِعَدَمِ مَا يُقَابَلُهُ فَلَا يُسْتَدُّ أَيُّ لَا يَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ بِالاسْتِنَادِ .

(و) جَازَ (حَطُّ الْبَائِعِ عَنْهُ) لِأَنَّهُ بِحَالٍ يُمَكِّنُ إِخْرَاجَ الْبَدَلِ عَمَّا يُقَابَلُهُ لِكَوْنِهِ إِسْقَاطًا وَالْإِسْقَاطُ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ مَا يُقَابَلُهُ فَيَثْبُتُ الْحَطُّ فِي الْحَالِ وَيَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ اسْتِنَادًا .

(و) جَازَ (زِيَادَتُهُ) أَيِ الْبَائِعِ (فِي الْمَبِيعِ) لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي حَقِّهِ وَمِلْكِهِ (وَيَتَعَلَّقُ الْإِسْتِحْقَاقُ) أَيِ اسْتِحْقَاقِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي (بِالْكُلِّ) أَيِ كُلِّ الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ وَالزَّائِدِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ فَالزِّيَادَةُ وَالْحَطُّ يُلْتَحِقَانِ بِأَصْلِ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُمَا بِالْحَطِّ وَالزِّيَادَةِ يُعَيِّرَانِ الْعَقْدَ مِنْ وَصْفٍ مَشْرُوعٍ إِلَى وَصْفٍ مَشْرُوعٍ وَهُوَ كَوْنُهُ رَابِحًا أَوْ خَاسِرًا أَوْ عَدْلًا ، وَلَهُمَا وَلَايَةُ الرَّفْعِ فَأُولَى أَنْ تَكُونَ وَلَايَةُ التَّغْيِيرِ قَالَ صَدْرُ السَّرِيعَةِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ إِذَا

اسْتَحَقَّ مُسْتَحَقُّ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ فَالْإِسْتِحْقَاقُ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْمَزِيدِ وَالْمَزِيدِ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ الزَّائِدُ صَلَةً مُبْتَدَأَةً كَمَا هُوَ مَذْهَبُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ أَقُولُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَدَارَ هَذَا الْإِسْتِحْقَاقِ عَلَى الدَّعْوَى وَالْيَقِينَةِ ، فَإِنْ ادَّعَى الْمُسْتَحَقُّ مُجَرَّدَ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ وَأَثْبَتَهُ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعَ الزِّيَادَةِ وَأَثْبَتَهُ أَخَذَهُ ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى الزِّيَادَةَ فَقَطْ ، ثُمَّ إِنْ حُكِمَ الْإِلْتِحَاقُ يَظْهَرُ فِي التَّوَلِّيَةِ وَالْمُرَابَحَةِ (فِي رَابِحٍ وَيُوَلِّي عَلَيْهِ) أَيِ الْكُلِّ (إِنْ زِيدَ وَعَلَى الْبَاقِي إِنْ حَطَّ) فَإِنْ الْبَائِعُ إِذَا حَطَّ بَعْضَ الثَّمَنِ عَنِ الْمُشْتَرِي وَالْمُشْتَرِي قَالَ لِآخِرٍ وَلَيْسَ هَذَا الشَّيْءُ وَقَعَ عَقْدُ التَّوَلِّيَةِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الثَّمَنِ بَعْدَ الْحَطِّ فَكَانَ الْحَطُّ بَعْدَ الْعَقْدِ مُلْحَقًا بِأَصْلِ الْعَقْدِ فَكَانَ الثَّمَنُ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ هُوَ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ وَكَذَا إِذَا زَادَ الْمُشْتَرِي عَلَى أَصْلِ الثَّمَنِ أَوْ الْبَائِعُ عَلَى أَصْلِ الْمَبِيعِ .

(قَوْلُهُ : جَازَ التَّصَرُّفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ) يُسْتَشَى مِنْهُ بَدَلُ الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ ؛ لِأَنَّ لِلْمَقْبُوضِ مِنْ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ حُكْمَ عَيْنِ الْمَبِيعِ وَالْإِسْتِنَادِ بِالْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ وَكَذَا فِي الصَّرْفِ وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِي الْقَرْضِ قَبْلَ قَبْضِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمُرَادُ بِالتَّصَرُّفِ نَحْوُ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَسَائِرِ الدُّيُونِ كَالثَّمَنِ لِعَدَمِ الْغَرَرِ بَعْدَ الْإِنْفِسَاخِ بِالْهَلَاكِ كَالْمَهْرِ وَالْأُجْرَةِ وَصَمَانِ الْمُتْلِفَاتِ وَغَيْرِهَا كَبَدَلِ الْخُلْعِ وَالْعَتَقِ عَلَى مَالٍ وَبَدَلِ الصَّلَاحِ عَنْ دَمٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَالْجَوْهَرَةِ .

(قَوْلُهُ : وَجَازَ زِيَادَةُ الْمُشْتَرِي فِيهِ أَيِ الثَّمَنِ) قَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ وَكَذَا إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَصَمْنَهَا لِأَنَّهُ انْتَزَمَهَا عَوَضًا هـ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا (قَوْلُهُ إِنْ قَامَ الْمَبِيعُ) أَيِ شَرْطِ جَوَازِ الزِّيَادَةِ قِيَامِ الْمَبِيعِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَلَوْ هَلَكَ حَقِيقَةً بِأَنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَوْ الدَّابَّةُ

أَوْ حُكْمًا بَأَن أَعْتَقَهُ أَوْ ذَبَرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَهَا أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ وَسَلَّمَ أَوْ أَجَرَ أَوْ رَهَنَ ثُمَّ بَاعَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي  
وَالْمُرْتَهِنِ أَوْ طَبَخَ اللَّحْمَ أَوْ طَحَنَ أَوْ نَسَجَ الْغَزْلَ أَوْ تَخَمَّرَ الْعَصِيرُ أَوْ أَسْلَمَ مُشْتَرِي الْخَمْرِ دِيمًا لَا تَصِحُّ الزِّيَادَةُ  
لِفَوَاتِ مَحَلِّ الْعَقْدِ إِذَا الْعَقْدُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْمَطْحُونِ وَالْمَنْسُوجِ وَكَذَا الزِّيَادَةُ فِي الْمَهْرِ شَرْطُهُ بَقَاءُ الزَّوْجِيَّةِ ،  
بِخِلَافِ مَا لَوْ ذَبَحَ الشَّاةَ الْمَبِيعَةَ أَوْ أَجَرَ أَوْ رَهَنَ أَوْ خَاطَ الثَّوبَ أَوْ اتَّخَذَ الْحَدِيدَ سِنْفًا أَوْ قَطَعَ يَدَ الْمَبِيعِ فَأَحَدَ  
الْمُشْتَرِي أَرْضَهُ ثُمَّ زَادَ ثَبَتَتِ الزِّيَادَةُ فِي كُلِّ هَذَا ، وَقَوْلُهُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ اجْتِرَازَ عَمَّا رَوَاهُ الْحَسَنُ فِي غَيْرِ رِوَايَةٍ  
الْأَصُولِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الزِّيَادَةَ تَصِحُّ

بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ كَمَا يَصِحُّ الْحَطُّ بَعْدَ هَلَاكِه قَالَهُ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ (قَوْلُهُ : وَحَطَّ الْبَائِعُ ) أَيَّ وَلَوْ بَعْدَ هَلَاكِ  
الْمَبِيعِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ وَزِيَادَتُهُ أَيُّ الْبَائِعِ فِي الْمَبِيعِ ) أَيَّ وَلَوْ بَعْدَ هَلَاكِه وَيَكُونُ لَهَا حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ فَتَسْقُطُ  
بِهَلَاكِهَا قَبْلَ قَبْضِهَا كَمَا فِي الْفَتْحِ عَنْ الْمُتَّقَى (قَوْلُهُ : أَقُولُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ وَلَيْسَ فِيمَا قَالَ إِبْطَالُ  
لِكَلَامِ صَدَرِ الشَّرِيعَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

( وَالشَّفِيعُ يَأْخُذُهَا بِالْقَلِّ فِيهِمَا ) أَيُّ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَنِ وَالْحَطِّ ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى الْإِلْحَاقِ بِالْأَصْلِ أَنْ يَأْخُذَ  
بِالْكُلِّ فِي صُورَةِ الزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلُّقَ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَفِي الزِّيَادَةِ إِبْطَالُ لَهُ وَلَيْسَ لَهُمَا إِبْطَالُهُ ( قَالَ رَجُلٌ لِأَخِي  
عَبْدَكَ مِنْ زَيْدٍ بِالْفُلِّ عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ كَذَا مِنَ الثَّمَنِ سِوَى الْآلِفِ أَخَذَهُ ) أَيُّ مَوْلَى الْعَبْدِ الْآلِفِ ( مِنْ زَيْدٍ وَالزِّيَادَةُ  
مِنْ الضَّامِنِ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ مِنَ الثَّمَنِ فَالْآلِفُ عَلَى زَيْدٍ ) ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنُ الْعَبْدِ ( وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْقَاتِلِ أَصْلُهُ أَنَّ  
الزِّيَادَةَ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ جَائِزٌ عِنْدَنَا وَتَلَحُّقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فَكَانَ الْعَقْدُ وَرَدَ ابْتِدَاءً عَلَى الْأَصْلِ وَالزِّيَادَةُ كَمَا مَرَّ  
وَإِنْ أَصَلَ الثَّمَنُ لَمْ يُشْرَعْ بِغَيْرِ مَالٍ يُقَابَلُهُ وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ إِجَابَتُهُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِإِزَائِهِ مَالًا فَأَمَّا فَضُولُ  
الثَّمَنِ فَيَسْتَفِيدُ عَنْهُ حَتَّى تَصِحَّ الزِّيَادَةُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ كَمَا تَصِحُّ مِنَ الْمُشْتَرِي إِذْ لَا يُسَلِّمُ لَهُمَا شَيْءٌ بِمُقَابَلَةِ الزِّيَادَةِ  
وَصَارَتْ كَبَدَلِ الْخُلْعِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَلَى غَيْرِ الْمَرْأَةِ إِذْ لَا يُسَلِّمُ لَهُمَا شَيْءٌ إِذْ الْبَضْعُ عِنْدَ الْخُرُوجِ غَيْرُ مُقَوِّمٍ لَكِنْ مِنْ  
شَرَطِ الزِّيَادَةِ الْمُقَابَلَةِ تَسْمِيَةً وَصُورَةً حَتَّى يَجِبَ حَسَبُ وَجُوبِ الثَّمَنِ بِوَاسِطَةِ الْمُقَابَلَةِ ، فَإِذَا قَالَ مِنَ الثَّمَنِ فَقَدْ  
جَعَلَ الْمِائَةَ بِمُقَابَلَةِ الْمَبِيعِ صُورَةً فَوُجِدَ شَرْطُهَا فَتَصِحُّ ، وَإِذَا لَمْ يَقُلْ مِنَ الثَّمَنِ لَمْ تَوْجَدْ الْمُقَابَلَةَ صُورَةً وَلَا مَعْنَى  
فَلَمْ يَوْجَدْ شَرْطُهَا فَلَا تَصِحُّ وَبَقِيَ التِّزَامُ الْمَالِ ابْتِدَاءً بِبَيْعِ دَارِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ رِشْوَةٌ وَهِيَ حَرَامٌ .

( قَوْلُهُ : قَالَ رَجُلٌ لِأَخِي عَبْدَكَ

إِلَخ ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي مَسَائِلَ شَتَّى فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَفَرِ .

( قَوْلُهُ : وَتَلَحُّقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ ) أَيُّ الزِّيَادَةُ لَكِنْ لَا تَظْهَرُ فِي حَقِّ الْبَائِعِ وَالشَّفِيعِ وَالْمُرَابِحَةِ فَلَا يُجْبَسُ الْمَبِيعُ لِأَجْلِ  
الزِّيَادَةِ وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ بِالْآلِفِ دُونَ الزِّيَادَةِ وَيُرَابِحُ عَلَى الْآلِفِ وَيَسْتَرِدُّ الْأَجْنَبِيَّ الزِّيَادَةَ بَعْدَ إِقَالَةِ الْمَبِيعِ أَوْ رُدِّ بَعِيبٍ  
بِقَضَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ ضَمِنَ الزِّيَادَةَ بِأَمْرِ الْمُشْتَرِي ظَهَرَتْ فِي حَقِّ الْكُلِّ وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْعَقْدِ  
كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ، وَأَمَّا حُصُولُهَا بَعْدَهُ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْمُشْتَرِي وَتَمَامِهِ فِي التَّبَيُّنِ .

( صَحَّ تَأْجِيلُ الدُّيُونِ ) وَإِنْ كَانَتْ حَالَةً فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ فَلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ تَيْسِيرًا عَلَى الْمَدْيُونِ كَمَا لَهُ  
إِبْرَؤُهُ ( إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ جَهَالَةً يَسِيرَةً ) كَالْتَأْجِيلِ إِلَى الْحَصَادِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فَاحِشَةً كَهُبُوبِ  
الرِّيحِ ( سِوَى الْفَرَضِ ) فَإِنَّ تَأْجِيلَهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْنَ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ أَنْتَهَاءً ، وَإِنْ كَانَ  
إِعَارَةً وَصِلَةً ابْتِدَاءً ( إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ ) فَإِنَّهُ إِذَا أَوْصَى أَنْ يَقْرَضَ مِنْ مَالِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَلَنَا إِلَى سَنَةٍ لَزِمَ مِنْ ثُلَاثِهِ أَنْ

يَقْرَضُهُ وَلَا يُطَالِبُهُ قَبْلَ السَّنَةِ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ بِالتَّبَرُّعِ وَالْوَصِيَّةُ يُتَسَامَحُ فِيهَا نَظَرًا لِلْمُوصِي وَلِذَا جُوزَتْ بِالْخِدْمَةِ وَالسُّكْنَى وَلَزِمَتْ ( أَوْ أَحَالَ الْمُسْتَقْرَضُ الْمُقْرَضُ عَلَى آخَرٍ يَدِينُهُ فَاجْلَهُ الْمُقْرَضُ مُدَّةً مَعْلُومَةً ) فَإِنَّهُ يَصِحُّ حَتَّى لَوْ أَرَادَ الْمُقْرَضُ أَنْ يُطَالِبَ الْمُسْتَقْرَضَ بِذَلِكَ الدَّيْنِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مُبَرِّئَةٌ بَرَاءَةَ الدَّيْنِ فِي رِوَايَةٍ وَبَرَاءَةِ الْمُطَالِبَةِ فِي أُخْرَى ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : سِوَى الْقَرْضِ فَإِنْ تَأَجَّلَ لَا يَصِحُّ ) يَعْنِي لَا يَلْزَمُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدَهُ وَبِهِ صَرَّحَ الْكَمَالُ قَوْلُهُ أَوْ أَحَالَ الْمُسْتَقْرَضُ الْمُقْرَضُ  
إِلَخ ( حِيلَةُ لُزُومِ تَأْجِيلِ الْقَرْضِ وَبِهِ صَرَّحَ الْكَمَالُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

( بَابُ الرَّبَا ) ( هُوَ ) لُغَةً الْفَضْلُ مُطْلَقًا وَشَرْعًا ( فَضْلُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسِينَ عَلَى الْآخَرِ ) فَفَضْلُ قَفِيزِي شَعِيرٍ عَلَى قَفِيزٍ بَرٍّ لَا يَكُونُ رَبًّا لِانْتِفَاءِ الْمُجَانَسَةِ ( بِالْمَعْيَارِ الشَّرْعِيِّ ) وَهُوَ الْكِيلُ وَالْوَزْنُ فَفَضْلُ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ مِنَ الثَّوْبِ الْهَرَوِيِّ عَلَى خَمْسَةِ أَذْرُعٍ مِنْهُ لَا يَكُونُ رَبًّا لِانْتِفَاءِ الْمَعْيَارِ الشَّرْعِيِّ ( خَالِيًا عَنْ عَوْضٍ ) اخْتِزَازٌ عَنْ بَيْعٍ كَرِبْرٍ وَكَرَّ شَعِيرٍ بِكَرِّيٍّ بَرٍّ وَكَرِّيٍّ شَعِيرٍ فَإِنَّ الثَّانِيَّ فَاضِلٌ عَلَى الْأَوَّلِ لَكِنْ غَيْرَ خَالٍ عَنِ الْعَوْضِ بِصَرْفِ الْجِنْسِ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ ( شَرْطُ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ) حَتَّى لَوْ شَرَطَ لِغَيْرِهِمَا لَا يَكُونُ رَبًّا ( فِي الْمَعَاوِضَةِ ) حَتَّى لَمْ يَكُنِ الْفَضْلُ الْخَالِي عَنْ الْعَوْضِ فِي الْهَبَةِ رَبًّا ( وَعِلَّتُهُ الْقَدْرُ وَالْجِنْسُ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْجَنْطَةُ بِالْجَنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَا يَدٍ وَالْفَضْلُ رَبًّا } أَيْ يَبْعُو مِثْلًا بِمِثْلٍ أَوْ يَبِيعُ الْجَنْطَةَ بِالْجَنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْخَبْرُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ وَالْبَيْعُ مَبَاحٍ صُرِفَ الْوُجُوبُ إِلَى رِعَايَةِ الْمُمَائِلَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ } حَيْثُ صُرِفَ الْإِجَابُ إِلَى الْقَبْضِ فَصَارَ شَرْطًا لِلرَّهْنِ وَالْمُمَائِلَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَكُونُ بِاعْتِبَارِ الصُّورَةِ وَالْمَعْنَى مَعَ الْقَدْرِ يُسَوِّي الصُّورَةَ وَالْجِنْسِيَّةُ تُسَوِّي الْمَعْنَى فَيَنْظُرُ الْفَضْلُ الَّذِي هُوَ الرَّبَا وَلَا يَتَعَبَّرُ الْوَصْفُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { جَيِّدُهَا وَرَدِيئُهَا سَوَاءٌ } ( فَإِنْ وَجَدَا ) أَيْ الْقَدْرُ وَالْجِنْسُ ( حَرَمَ الْفَضْلُ ) كَقَفِيزٍ بَرٍّ بِقَفِيزَيْنِ مِنْهُ ( وَالتَّسَاءُ ) وَلَوْ مَعَ التَّسَاوِي كَقَفِيزٍ بَرٍّ بِقَفِيزَيْنِ مِنْهُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا نَسِيئَةً ( وَإِنْ عُدِمَا ) أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا ( حَلًا ) أَيْ الْفَضْلُ وَالتَّسَاءُ )

( وَإِنْ وَجَدَا أَحَدَهُمَا ) فَقَطُّ ( حَلَّ الْفَضْلُ ) كَمَا إِذَا بَاعَ قَفِيزُ حَنْطَةٍ بِقَفِيزِي شَعِيرٍ يَدَا يَدٍ حَلٌّ ، فَإِنْ أَجِدَ جُزْأَيِ الْعِلَّةِ وَهُوَ الْكِيلُ مَوْجُودًا هُنَا لَا الْجُزْءَ الْآخَرَ وَهُوَ الْجِنْسُ ، وَإِنْ بَاعَ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ مِنَ الثَّوْبِ بِسِتَّةِ أَذْرُعٍ مِنْهُ يَدَا يَدٍ حَلٌّ أَيْضًا لَوْ جُودَ الْجِنْسِيَّةُ ، وَإِنْ عُدِمَ الْقَدْرُ ( لَا التَّسَاءُ ) أَيْ لَا يَحِلُّ النَّسَاءُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَلَوْ بِالتَّسَاوِي فَحَرْمَةُ رَبَا الْفَضْلِ بِالْوَصْفَيْنِ وَرَبَا النَّسِيئَةِ بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّ جُزْءَ الْعِلَّةِ لَا يُوجِبُ الْحُكْمَ لَكِنَّهُ يُورِثُ الشُّبْهَةَ وَهِيَ فِي بَابِ الرَّبَا مُلْحَقَةٌ بِالْحَقِيقَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَذْنَى مِنْهَا فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ ، فَفِي النَّسِيئَةِ أَحَدُ الْبَدَلَيْنِ مَعْدُومٌ وَيَبِيعُ الْمَعْدُومُ غَيْرُ جَائِزٍ فَصَارَ هَذَا الْمَعْنَى مُرْجَحًا لِتِلْكَ الشُّبْهَةِ فَلَمْ تَحِلَّ وَفِي غَيْرِ النَّسِيئَةِ لَمْ يَتَعَبَّرَ الشُّبْهَةُ لِمَا ذَكَرَ أَنَّهَا أَذْنَى مِنَ الْحَقِيقَةِ ( كَسَلَمَ ثَوْبٌ هَرَوِيٌّ فِي هَرَوِيٍّ ) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْزُ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ ( وَبَرٍّ فِي شَعِيرٍ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا لَمْ يَجْزُ لَوْ جُودَ الْقَدْرِ ( وَالْجَيِّدُ وَالرَّدِيئُ سَوَاءٌ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { جَيِّدُهَا وَرَدِيئُهَا سَوَاءٌ } وَلِأَنَّ فِي اعْتِبَارِهِ سَدَّ بَابِ الْبَيَاعَاتِ .

( بَابُ الرَّبَا ) ( قَوْلُهُ وَشَرْعًا فَضْلُ أَحَدِ الْمُتَجَانِسِينَ )

إِلَخ ( يَرُدُّ عَلَيْهِ يَبِيعُ الْمُتَسَاوِينَ مِنْ جِنْسٍ نَسِيئَةً فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَضْلٌ ، وَلِذَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ هُوَ فِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ

عَنْ عَقْدٍ فَاسِدٍ بِصِفَةٍ أَيْ خَاصَّةٍ لِيُخْرَجَ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ سَوَاءً كَانَ هُنَاكَ زِيَادَةٌ أَوْ لَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ بَيْعَ الدَّرَاهِمِ بِالْأَرْطَاقِ نَسِيئَةٌ رِبًا وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ .

ا هـ .

وَمِنْ شَرَائِطِ الرِّبَا عِصْمَةُ الْبَدَلَيْنِ وَكَوْنُهُمَا مَضْمُونَيْنِ بِالْإِثْلَافِ فَعِصْمَةُ أَحَدِهِمَا وَعَدَمُ تَقْوُمِهِ لَا يُمْنَعُ فِشْرَاءُ الْأَسِيرِ أَوْ التَّاجِرِ مَالِ الْحَرْبِيِّ أَوْ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يُهَاجِرْ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا جَائِزٌ وَمِنْهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْبَدَلَانِ مَمْلُوكَيْنِ ؛ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ كَالسَّيِّدِ مَعَ عَبْدِهِ وَلَا مُشْتَرَكَيْنِ فِيهِمَا بِشَرِكَةٍ عَنَانٍ أَوْ مُفَاوِضَةٍ كَمَا فِي الْبِدَائِعِ .

( قَوْلُهُ : فَفَضْلُ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ )

إِلْحَ ( كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ أَيْضًا وَفَضْلُ سِتِّ حَفَنَاتٍ عَلَى خَمْسٍ لَا يَكُونُ رِبًّا لِانْتِفَاءِ الْقَدْرِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ بُلُوغُ أَحَدِ الْحَفَنَاتِ نِصْفَ الصَّاعِ فَإِنَّهُ لَوْ بَلَغَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا يَجُوزُ .

( قَوْلُهُ : شَرْطُ لِحَدِّ الْعَاقِدَيْنِ ) أَيْ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ لِقَوْلِهِ حَتَّى لَوْ شَرَطَ لِغَيْرِهِمَا لَا يَكُونُ رِبًّا إِلَّا أَنْ هَذَا يَكُونَ بَيْعًا فَاسِدًا لِشُمُولِهِ شَرْطًا لَا يَقْتَضِيهِ .

( قَوْلُهُ : وَعَلَيْتُهُ الْقَدْرُ وَالْجِنْسُ ) أَيْ مَعَ الْجِنْسِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ وَاحِدًا وَأُضِيفَ إِلَيْهِ مُخْتَلِفُ الْجِنْسِ صَارَ جِنْسَيْنِ حُكْمًا حَتَّى يَجُوزَ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا كَذَهْنِ الْبَنْفَسَجِ مَعَ ذَهْنِ الْوَرْدِ أَصْلُهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ الرِّيتُ أَوْ الشَّيْرُجُ فَصَارَا جِنْسَيْنِ بِاخْتِلَافِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَرْدِ أَوْ الْبَنْفَسَجِ نَظَرًا إِلَى اخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ وَالْعَرَضِ وَلَمْ يُيَالِ بِاتِّحَادِ الْأَصْلِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ كَسَلِمَ هَرَوِيٌّ فِي هَرَوِيٍّ )

يَعْنِي أَوْ يَبْعُهُ بِهِ نَسِيئَةً فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضًا ، وَكَذَا إِذَا بَاعَ شَاةَ بَشَاةٍ أَوْ عَبْدًا بِعَبْدٍ نَسِيئَةً كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

ثُمَّ فَرَعَ عَلَى قَوْلِهِ ، فَإِنْ وَجِدَا حَرَّمَ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ قَوْلُهُ ( فَحَرَّمَ بَيْعَ الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ بِجِنْسِهِ ) أَيْ بَيْعَ الْكَيْلِيِّ بِالْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ بِالْوَزْنِيِّ ( مُتَفَاضِلًا وَلَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ كَالْجَصِّ ) فَإِنَّهُ مِنَ الْمَكِيلَاتِ ( وَالْحَدِيدِ ) فَإِنَّهُ مِنَ الْمَوْزُونَاتِ وَالطَّعْمُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَنَا بَلْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ( وَبِالنِّسَاءِ ) عَطْفٌ عَلَى مُتَفَاضِلًا وَبِهِ يَتِمُّ التَّفْرِيعُ ( إِلَّا أَنْ لَا يَتَّفَقَا ) أَيْ الْعُرْضَانِ اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ فَحَرَّمَ بَيْعَ الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ بِجِنْسِهِ ( فِي صِفَةِ الْوَزْنِ ) بِأَنْ يُوزَنَ بِهِ الْآخَرُ ( كَالنُّقُودِ وَالزُّعْفَرَانِ ) وَالْقَطْرِ وَالْحَدِيدِ وَنَحْوِهِمَا فَإِنَّ الْوَزْنَ جَمْعُهُمَا ظَاهِرًا لِكَيْتَهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي صِفَةِ الْوَزْنِ وَمَعْنَاهُ وَحْكُمُهُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الزُّعْفَرَانَ يُوزَنُ بِالْأَمْنَاءِ وَالنُّقُودَ بِالصَّنَجَاتِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الزُّعْفَرَانَ مُشْتَمَلٌ عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّعْيِينِ وَالنُّقُودَ تَمَنُّ لَا يَتَّعَيْنُ بِالتَّعْيِينِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلِأَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ بِالنُّقُودِ مُوَازَنَةً بَأَنْ يَقُولَ اشْتَرَيْتَ هَذَا الزُّعْفَرَانَ بِهَذَا النَّقْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ مِثْلًا وَقَبْضَةُ الْبَائِعِ صَحَّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ الْوَزْنِ وَلَوْ بَاعَ الزُّعْفَرَانَ عَلَى أَنَّهُ مَنَوَانٍ مِثْلًا وَقَبْلَهُ الْمُشْتَرِي لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ حَتَّى يُعِيدَ الْوَزْنَ ، وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْوَزْنِ وَمَعْنَاهُ وَحْكُمُهُ لَمْ يَجْمَعْهُمَا الْقَدْرُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَتَنْزِلُ الشُّبْهَةُ فِيهِ إِلَى شُبْهَةِ الشُّبْهَةِ فَإِنَّ الْمَوْزُونَيْنِ إِذَا اتَّفَقَا كَانَ الْمَنْعُ لِلشُّبْهَةِ ، وَإِذَا لَمْ يَتَّفَقَا كَانَ ذَلِكَ شُبْهَةَ الْوَزْنِ وَالْوَزْنَ وَحْدَهُ شُبْهَةً فَكَانَ ذَلِكَ شُبْهَةَ الشُّبْهَةِ وَهِيَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ ( وَحَلَّ ) عَطْفٌ عَلَى حَرَمِ أَيْ حَلِّ الْبَيْعِ الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ ( مُتَسَاوِيًا ) بِلَا تَفَاضُلٍ ( وَ )

حَلَّ أَيْضًا بَيْعُهُمَا ( بِلَا قَدْرِ كَمَا ) أَيْ كَبَيْعِ ( مَا دُونَ نِصْفِ صَاعٍ ) فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي قَدْرِ الْمَكِيلَاتِ نِصْفُ الصَّاعِ لَا مَا دُونَهُ إِذْ لَا تَقْدِيرَ فِي الشَّرْعِ بِمَا دُونَهُ ( بِقَلٍّ مِنْهُ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْبَيْعِ الْمُقَدَّرِ أَيْ كَبَيْعِ مَا دُونَ نِصْفِ صَاعٍ بِقَلٍّ مِنْهُ ( كَحَفْنَتَيْنِ ) مِنْ بُرٍّ ( بِحَفْنَةٍ مِنْهُ ) فَإِنَّ بَيْعَهُمَا بِهَا جَائِزٌ ، وَإِنْ وَجَدَ الْفَضْلُ لَانْتِفَاءِ الْقَدْرِ الشَّرْعِيِّ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ )

اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ بَلَا قَدْرٌ أَيْ إِنَّمَا يَحِلُّ بَيْعُ الْأَقْلِّ مِنَ الْقَدْرِ الشَّرْعِيِّ بِأَقْلٍ مِنْهُ إِذَا كَانَ حَالًا أَمَّا إِذَا كَانَ (بِالنِّسَاءِ) فَلَا يَحِلُّ لَوْجُودِ جُزْءٍ مِنَ الْعِلَّةِ مُحَرَّمٍ لِلنِّسَاءِ وَهُوَ الْجِنْسُ حَتَّى إِذَا انْتَهَى الْجِنْسُ أَيْضًا حَلَّ الْبَيْعُ مُطْلَقًا وَلَوْ بِالنِّسَاءِ لِانْتِفَاءِ كُلِّ مِنْ جُزْأَيِ الْعِلَّةِ كَبَيْعِ حَفْنَةٍ مِنْ بُرٍّ بِحَفْنَتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ .

قَوْلُهُ : اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ فَحَرَّمَ بَيْعُ الْوَزْنِيِّ بِجِنْسِهِ ( كَانَ الْأَنْسَبُ إِسْقَاطُ الْفَاءِ وَيُقَالُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ حَرَمِ الْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِهِ وَالْوَزْنِيُّ .

( قَوْلُهُ : كَالْتُقُودِ وَالزُّعْفَرَانِ وَالْقُطْنِ وَالْحَدِيدِ ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ كَالْتُقُودِ مَعَ الزُّعْفَرَانِ أَوْ مَعَ الْقُطْنِ أَوْ مَعَ الْحَدِيدِ دَفْعًا لَتَوَهُمِ جَوَازِ الْقُطْنِ بِالْحَدِيدِ لِمُقَابَلَتِهِ بِهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ ، وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مِمَّا لَا يَتَّعِينَ وَالْمُسْلَمُ فِيهِ مِمَّا يَتَّعِينَ كَمَا إِذَا سَلَّمَ الدَّرَاهِمَ أَوْ الدَّنَانِيرَ فِي الزُّعْفَرَانِ أَوْ فِي الْقُطْنِ أَوْ الْحَدِيدِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْمَمْلُوكَاتِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِإِعْدَامِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْقَدْرُ الْمُتَّفَقُ أَوْ الْجِنْسُ أَمَّا الْمُجَانَسَةُ فَظَاهِرُ الْإِنْتِفَاءِ ، وَأَمَّا الْقَدْرُ الْمُتَّفَقُ فَلِأَنَّ وَزْنَ الثَّمَنِ يُخَالِفُ وَزْنَ الثَّمَنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّرَاهِمَ تَوْزَنُ بِالْمِثْقَالِ وَالْقُطْنُ وَالْحَدِيدُ يَوْزَنَانِ بِالْقَبَابِ فَلَمْ يَتَّفَقِ الْقَدْرُ فَلَمْ تَوْجَدْ الْعِلَّةَ فَلَا يَتَحَقَّقُ الرَّبَا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ .

( قَوْلُهُ : أَمَّا الْأَوَّلُ ) يَعْنِي بِهِ صِفَةُ الْوَزْنِ فِي قَوْلِهِ لَكِنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي صِفَةِ الْوَزْنِ وَمَعْنَاهُ وَحُكْمُهُ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الثَّانِي ) يَعْنِي بِهِ مَعْنَاهُ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الثَّالِثُ ) يَعْنِي بِهِ حُكْمُهُ .

( قَوْلُهُ : وَحَلَّ بَيْعُهُمَا أَيْضًا بَلَا قَدْرٍ ) يَعْنِي بَلَا بُلُوغٍ قَدْ اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ وَهُوَ نِصْفُ الصَّاعِ وَبُلُوغُ أَحَدِهِمَا مَانِعٌ كَمَا قَدْ مَنَاهُ ، وَقَدْ أَوْضَحَهُ بِقَوْلِهِ كَبَيْعِ مَا دُونَ نِصْفِ صَاعٍ الْخ .

( قَوْلُهُ : فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي قَدْرِ الْمَكِيلَاتِ نِصْفُ الصَّاعِ لَا مَا دُونُهُ

الْخ ) قَالَ الْكَمَالُ بَاحِثًا وَلَا يَسْكُنُ الْخَاطِرُ إِلَى هَذَا بَلْ يَجِبُ بَعْدَ التَّعْلِيلِ بِالْقَصْدِ إِلَى صِيَانَةِ أَمْوَالِ النَّاسِ تَحْرِيمُ التُّفَاحَةِ

بِالتُّفَاحَتَيْنِ وَالْحَفْنَةِ بِالْحَفْنَتَيْنِ ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ مَكَايِيلَ أَصْغَرَ أَيْ مِنْ نِصْفِ الصَّاعِ كَمَا فِي دِيَارِنَا مِنْ وَضْعِ رُبْعِ الْقَدَحِ وَثَمَنِ الْقَدَحِ الْمَصْرِيِّ فَلَا شَكَّ وَكَوْنُ الشَّرْعِ لَمْ يُعَدِّ نِصْفَ الْمُقَدَّرَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْوَاجِبَاتِ الْمَالِيَّةِ كَالْكَفَّارَاتِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ بِأَقْلٍ مِنْهُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِهْدَارَ التَّفَاوُتِ الْمُتَيَقَّنِ بَلْ لَا يَحِلُّ بَعْدَ تَيَقُّنِ التَّفَاضُلِ مَعَ تَيَقُّنِ تَحْرِيمِ إِهْدَارِهِ وَلَقَدْ أُعْجِبَ غَايَةَ الْعَجَبِ مِنْ كَلَامِهِمْ هَذَا وَرَوَى الْمُعَلَّى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَرِهَ الثَّمَرَةَ بِالثَّمَرَتَيْنِ وَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ حَرَمٌ فِي الْكَثِيرِ فَالْقَلِيلُ مِنْهُ حَرَامٌ .

ا هـ .

كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

( كَذَا حُكْمُ كُلِّ عَدَدِيٍّ مُتَقَارِبٍ ) ، فَإِنْ بَيْعَ الْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا جَازَ إِنْ كَانَ مَوْجُودَيْنِ لِإِعْدَامِ الْمِغْيَارِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَسِينَةً لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ بِإِفْرَادِهِ يُحَرِّمُ النِّسَاءَ ( وَالْمُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ الصَّرْفِ التَّعْيِينُ لَا التَّقَابُضُ ) حَتَّى لَوْ بَاعَ بُرًّا بِبُرٍّ بَعَيْنِهِمَا وَتَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ جَازٌ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُعْتَبَرُ التَّقَابُضُ قَبْلَ الْإِفْرَاقِ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كَمَا فِي الصَّرْفِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ { يَدًا يَدٌ } وَلَنَا أَنَّهُ مَبِيعٌ مُتَعَيَّنٌ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبْضُ كَالْقُرْبِ وَمَعْنَى يَدًا يَدٌ عَيْنًا بَعَيْنٍ كَذَا رَوَاهُ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالْتَّمَرُ وَالْمِلْحُ كَيْلِي وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَزَنِّي ) فَإِنَّ كُلَّ مَا نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تَحْرِيمِ التَّقَاضُلِ فِيهِ كَيْلًا فَهُوَ كَيْلِيٌّ أَبَدًا ، وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ الْكَيْلَ فِيهِ مِثْلَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْتَّمَرِ وَالْمِلْحِ وَكُلُّ مَا نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّقَاضُلِ فِيهِ وَزَنًا فَهُوَ وَزَنِيٌّ أَبَدًا ، وَإِنْ تَرَكَ النَّاسُ فِيهِ الْوَزْنَ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ( لَا يُغَيَّرَانِ بِعُرْفٍ ) لِأَنَّ النَّصَّ أَقْوَى مِنَ الْعُرْفِ وَالْأَقْوَى لَا يُتْرَكُ بِالْأَدْنَى ( بِخِلَافِ مَا عَدَاهَا ) أَيُّ مَا عَدَا الْأَشْيَاءَ السَّتَّةَ فَإِنَّ مَا لَمْ يَنْصَ عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَا رَأَاهُ الْمُؤْمِنُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ } .

( قَوْلُهُ : إِنْ كَانَا مَوْجُودَيْنِ ) يَعْنِي مُعَيَّنَيْنِ وَلَيْسَ كِلَاهُمَا وَلَا أَحَدُهُمَا دَيْنًا وَالصُّورَةُ رَبَاعِيَّةٌ وَتَوَجَّهَتْهُمَا بِفَتْحِ الْقَدِيرِ قَوْلُهُ : لَا يُغَيَّرَانِ بِالْعُرْفِ  
إِلْخ ) كَذَا فِي الْفَتْحِ بِزِيَادَةِ لِأَنَّ الْعُرْفَ جَازٍ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَاطِلٍ كَتَعَارُفِ أَهْلِ زَمَانِنَا إِخْرَاجَ الشُّمُوعِ وَالسَّرَاجِ إِلَى الْمَقَابِرِ لِيَالِي الْعِيدِ وَالنَّصُّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَاطِلٍ .  
اهـ .

( قَوْلُهُ نُقِلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ  
إِلْخ ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ فَقَالَ بَيْعُ الدَّقِيقِ بِالْدَّقِيقِ مُتَسَاوِيًا كَيْلًا إِذَا كَانَا مَكْبُوسَيْنِ جَائِزًا اتِّفَاقًا .  
اهـ .

( فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُ الْبُرِّ بِالْبُرِّ مُتَسَاوِيًا وَزَنًا وَالذَّهَبَ بِالذَّهَبِ مُتَسَاوِيًا كَيْلًا كَمَا لَمْ يَجْزُ مُجَازَفَةً ) وَإِنْ تَعَارَفُوا ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ الْفَضْلِ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْيَارُ فِيهِ إِلَّا أَنَّ السَّلَمَ يَجُوزُ فِي الْحِنْطَةِ وَنَحْوِهَا وَزَنًا لِوُجُودِ السَّلَمِ فِي مَعْلُومٍ ) وَجَازَ بَيْعُ الْفَلَسِ بِالْفَلَسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ( عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ أَنَّ الشَّمْنِيَّةَ تَثْبِتُ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ فَلَا تَبْطُلُ بِاصْطِلَاحِهِمَا ، وَإِذَا بَقِيَتْ أَنْمَانَا لَا تَتَعَيَّنُ فَصَارَ كَبَيْعِ الدَّرْهَمِ بِالْدَّرْهَمَيْنِ ، وَلَهُمَا أَنَّ الشَّمْنِيَّةَ فِي حَقِّهِمَا تَثْبِتُ بِاصْطِلَاحِهِمَا إِذْ لَا وَلَايَةَ لِلْغَيْرِ عَلَيْهِمَا فَتَبْطُلُ بِاصْطِلَاحِهِمَا ، وَإِذَا بَطَلَتْ تَتَعَيَّنُ بِالْعَيْنِ بِخِلَافِ التَّقْوَدِ ؛ لِأَنَّهَا لِلشَّمْنِيَّةِ خِلَقَةٌ .

( وَ ) أَجَازَ بَيْعُ ( الرُّطْبِ بِالرُّطْبِ وَبِالْتَّمَرِ ، وَ ) بَيْعُ ( التَّمَرِ بِالسِّيرِ ، وَ ) بَيْعُ ( الْعَنْبِ بِالزَّرْبِيبِ ، وَ ) بَيْعُ ( الْبُرِّ رُطْبًا أَوْ مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْيَابِسِ ، وَ ) بَيْعُ ( التَّمَرِ أَوْ الزَّرْبِيبِ الْمُتَعَمِّقِ بِالْمُتَعَمِّقِ مِنْهُمَا ، وَ ) بَيْعُ ( الدَّقِيقِ بِمِثْلِهِ ) نُقِلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ أَنَّ بَيْعَ الدَّقِيقِ بِالْدَّقِيقِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَكْبُوسَيْنِ وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ قَوْلُهُ ( مُتَسَاوِيًا ) قَيْدٌ لِحَوَازِ الْبَيْعِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَعْلُودَةِ ، وَوَجْهُ الْحَوَازِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْعُ الْجَنْسِ بِالْجَنْسِ بِلَا اخْتِلَافِ الصِّفَةِ جَازَ مُتَسَاوِيًا وَكَذَا مَعَ اخْتِلَافِ الصِّفَةِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { جَيِّدُهَا وَرَدِينُهَا سَوَاءٌ } وَإِلَّا جَازَ كَيْفَمَا كَانَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا اخْتَلَفَ التَّوَعَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ } .

( وَ ) جَازَ بَيْعُ ( اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ وَ ) بَيْعُ ( اللَّحْمِ وَاللُّبَانِ الْمُخْتَلِفَيْنِ ) أَيُّ بَيْعِ لَحْمِ الْغَنَمِ بِلَحْمِ الْبَقَرِ وَبِالْعُكْسِ وَكَذَا لَبْنُهُمَا ( بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَ ) بَيْعُ ( الْكِرْبَاسِ بِالْقُطْنِ وَبِالْعُزْلِ ، وَ ) بَيْعُ ( خَلِّ الدَّقْلِ ) وَهُوَ أَرْدَأُ التَّمَرِ ( بِخَلِّ

الْعَبِ وَيَبْعُ شَحْمَ الْبُطْنِ بِالْأَلْيَةِ وَاللَّحْمَ ، وَ ) يَبْعُ ( الْخُبْزَ بِالْبُرِّ وَالْدَّقِيقَ مُتَفَاعِلًا ) هَذَا قَيْدٌ لِحَوَازِ الْبَيْعِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَعْلُودَةِ مِنَ اللَّحْمِ إِلَى هَاهُنَا وَجْهٌ جَوَازُهُ مُتَفَاعِلًا اخْتِلَافُ أَجْناسِهَا ( وَبِالنَّسْءِ ) عَطْفٌ عَلَى مُتَفَاعِلًا أَيْ وَجَازَ الْبَيْعُ بِالنَّسْءِ أَيْضًا ( فِي الْأَخِيرِ ) وَهُوَ بَيْعُ الْخُبْزِ بِالْبُرِّ وَالْدَّقِيقِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) لِحَاجَةِ النَّاسِ لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُحْتَاطَ وَقْتُ الْقَبْضِ حَتَّى يَقْبُضَ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي سُمِّيَ لِنَلَّا يَصِيرُ اسْتِدْأَلًا بِالْمُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ ( لَا ) بَيْعُ ( الْبُرِّ بِالْدَّقِيقِ أَوْ بِالسَّوِيقِ أَوْ بِالنَّخَالَةِ ) فَإِنْ يَبْعُهُ بِهَا لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا لِبَقَاءِ الْمُجَانَسَةِ مِنْ وَجْهِ لَأَنَّهَا مِنْ أَجْزَاءِ الْبُرِّ وَالْمُعْيَارُ فِيهَا الْكَيْلُ لَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَوٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبُرِّ لَا كِتَابَةَ فِي الْكَيْلِ وَتَخَلُّلَ حَبَاتِ الْبُرِّ فَلَا يَجُوزُ ، وَإِنْ كَانَ كَيْلًا بِكَيْلٍ

( وَ ) لَا يَبْعُ ( الدَّقِيقَ بِالسَّوِيقِ ) مُطْلَقًا أَيْضًا إِذَا لَا يَجُوزُ يَبْعُ الدَّقِيقَ بِالْمَشْوِيَةِ وَلَا يَبْعُ السَّوِيقَ بِالْحِنْطَةِ فَكَذَا يَبْعُ أَجْزَاءَهُمَا لِقِيَامِ الْمُجَانَسَةِ مِنْ وَجْهِ .

( وَ ) لَا ( الزَّيْتُونَ بِالزَّيْتِ وَالسَّمْسِمَ بِالشَّيْرَجِ حَتَّى يَكُونَ الزَّيْتُ وَالشَّيْرَجُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الزَّيْتُونَ وَالسَّمْسِمِ ) لِيَكُونَ الدَّهْنُ بِمِثْلِهِ وَالزِّيَادَةُ بِالنَّجِيرِ وَلَا يَلْزَمُ الرُّبَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِقْدَارُ مَا فِيهِ لَمْ يَجْزِ لِحْتِمَالِ الرُّبَا ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الشُّبْهَةَ فِيهِ كَالْحَقِيقَةِ .

( قَوْلُهُ : وَبِالنَّسْءِ فِي الْأَخِيرِ وَهُوَ يَبْعُ الْخُبْزَ بِالْبُرِّ وَالْدَّقِيقِ ) يَعْنِي إِذَا جَعَلَ الدَّقِيقَ أَوْ الْبُرَّ رَأْسَ مَالِ الْمُسْلِمِ فِي الْخُبْزِ لَكَانَ قَوْلُهُ وَبِهِ يُفْتَى أَيْ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لَهُمَا ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْخُبْزُ رَأْسَ مَالِ السَّلَامِ فِي الْحِنْطَةِ وَالْدَّقِيقِ فَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ .

( قَوْلُهُ : لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُحْتَاطَ

إِلَخ ) قَالَ الْكَمَالُ : وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا حَتِيَاظَ فِي مَنْعِهِ .

( قَوْلُهُ : لَا يَبْعُ الْبُرَّ بِالْدَّقِيقِ أَوْ السَّوِيقِ ) أَيْ سَوِيْقَةً أَمَّا سَوِيقُ الشَّعِيرِ فَيَجُوزُ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يَبْعُ الدَّقِيقَ بِالسَّوِيقِ ) أَيْ وَهُمَا مِنَ الْبُرِّ ، أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الشَّعِيرِ وَالْآخَرُ مِنَ الْبُرِّ فَيَجُوزُ كَمَا

فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ : وَلَا الزَّيْتُونَ بِالزَّيْتِ وَالسَّمْسِمَ بِالشَّيْرَجِ حَتَّى يَكُونَ الزَّيْتُ وَالشَّيْرَجُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الزَّيْتُونَ

وَالسَّمْسِمِ

إِلَخ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِصُ أَكْثَرَ إِذَا كَانَ الثَّقُلُ فِي الْبَدَلِ الْآخِرِ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ ، أَمَّا إِذَا

كَانَ لَا قِيَمَةَ لَهُ كَمَا فِي الرُّبْدِ بَعْدَ إِخْرَاجِ السَّمْنِ مِنْهُ فَيَجُوزُ مُسَاوَاةُ الْخَارِجِ لِلْسَّمْنِ الْمُفْرَزِ يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي

حَنِيفَةَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُجَانَسَةَ تَكُونُ بِاعْتِبَارِ مَا فِي الضَّمْنِ فَتَمْنَعُ النَّسِيبَةَ كَمَا فِي الْمُجَانَسَةِ الْعَيْنِيَّةِ وَذَلِكَ كَالزَّيْتِ مَعَ

الزَّيْتُونَ وَالشَّيْرَجِ مَعَ السَّمْسِمِ ، وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ مُطَبَّبًا صَبَّرَهُ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ فَيَجُوزُ بَيْعُ فَقِيرِ سَمْسِمِ

مُطَبَّبٍ بِقَفِيرِ زَيْنٍ غَيْرِ مُطَبَّبٍ وَرَطْلٍ لَوْزٍ مُطَبَّبٍ بِوَرْدٍ أَوْ بَانٍ أَوْ خِلَافٍ بِرَطْلٍ لَوْزٍ غَيْرِ مُطَبَّبٍ وَرَطْلٍ دُهْنٍ لَوْزٍ مُطَبَّبٍ

بَزْهَرٍ النَّارِجِ بِرَطْلٍ دُهْنٍ اللَّوْزِ الْخَالِصِ ، وَكَذَا الزَّيْتُ الْمُطَبَّبُ بِغَيْرِ الْمُطَبَّبِ فَجَعَلُوا الرَّائِحَةَ الَّتِي فِيهَا

بِازَاءِ الزِّيَادَةِ عَلَى الرُّطْلِ اهـ .

وَقَوْلُهُ فِي الْهِدَايَةِ وَالْجَوْزُ بِلُحْنِهِ وَاللَّبَنُ بِسَمْنِهِ وَالْعَبُّ بِصَبْرِهِ وَالتَّمْرُ بِدَبْسِهِ عَلَى هَذَا الْإِغْيَارِ قَالَ الْكَمَالُ يَعْنِي إِنْ

كَانَ الدَّهْنُ الْمُفْرَزُ وَالسَّمْنُ وَالِدَبْسُ أَكْثَرَ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْجَوْزِ وَاللَّبَنُ وَالتَّمْرُ جَارَ ، وَقَدْ عَلِمْتَ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا

كَانَ الثَّقُلُ لَهُ قِيَمَةٌ وَأُظُنُّ أَنْ لَا قِيَمَةَ لِثَقْلِ الْجَوْزِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَبْعُ بِقَشْرَةٍ فَيُوقَدُ وَكَذَا الْعِنَبُ لَا قِيَمَةَ لِثَقْلِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ

زِيَادَةُ الْعَصِيرِ عَلَى مَا يَخْرُجُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَالزِّيَادَةُ بِالشَّجِيرِ وَلَا يَلْزَمُ الرَّبَا ) أَيُّ لَا يَلْزَمُ حَالُ وُجُودِ كَثْرَةِ الْخَالِصِ عَلَى مَا يَخْرُجُ وَإِلَّا لَزِمَ .

( وَيُسْتَقْرَضُ الْخُبْرُ بِوزْنٍ لَا عَدَدٍ ) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ آحَادَهُ مُتَفَاوِتَةٌ بِالْعَدَدِ دُونَ الْوِزْنِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) ذِكْرُهُ الرَّيْلِيُّ ( وَ ) يُسْتَقْرَضُ ( الْفُلُوسُ بِهِمَا ) أَيُّ بِالْوِزْنِ وَالْعَدَدِ بِالْعُرْفِ ( إِذْ لَا نَصَّ ) فِيهَا ( وَالِدَّرَاهِمُ وَالِدَّنَانِيرُ ) تُسْتَقْرَضُ ( بِالْوِزْنِ فَقَطْ ) ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ بِالنَّصِّ ( كَذَا مَا ثَلَاثُهُ خَالِصٌ ) ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ ( وَمَا ثَلَاثُهُ خَالِصٌ ) يُسْتَقْرَضُ ( بَعْدَ أَنْ تَعَامَلُوا بِهِ وَبِوزْنٍ إِنْ تَعَامَلُوا بِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ فَيُحْمَلُ عَلَى الْعُرْفِ كَمَا مَرَّ ( وَلَا يُسْتَقْرَضُ الْقِيَمِيُّ ) ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَصٌّ بِالْمِثْلِيِّ وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ نَحْوُ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالسَّمْسِمِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَفِي التَّجْرِيدِ وَيَجُوزُ فِي الْعَدَدِيَّاتِ الَّتِي لَا تَتَفَاوَتُ تَفَاوُتًا فَاحِشًا كَالْيَيْضِ وَالْجَوْزِ .  
وَفِي الْكَافِي ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ إِعَارَةً شَرَعَ لِإِطْلَاقِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْعَيْنِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِ أَعْيَانِهَا وَكَانَتْ الْمَنْفَعَةُ عَائِدَةً إِلَى ذَاتِهَا فَقَامَ الْمِثْلُ فِي الذِّمَّةِ مَقَامَ الْعَيْنِ كَأَنَّهُ انْتَفَعَ بِالْعَيْنِ وَرَدَّهُ وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ لِيُمْكِنَ إِجْبَابُ الْمِثْلِ فِي الذِّمَّةِ لَا فِي الْحَيَوَانِ وَالثِّيَابِ إِذْ لَا مِثْلَ لَهُمَا .

( قَوْلُهُ : وَبِهِ أَيُّ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ يُفْتَى ) لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِبَيَانِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ الْكَمَالُ جَعَلَ الْمُتَأَخِّرُونَ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَأَنَا أَرَى أَنَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ أَحْسَنُ فَإِنَّ مُحَمَّدًا يَقُولُ قَدْ أَهْدَرَ الْجِبْرَانُ تَفَاوُتَهُ وَبَيْنَهُمْ يَكُونُ اقْتِرَاضُهُ غَالِيًا وَالْقِيَاسُ يُتْرَكُ بِالتَّعَامُلِ فَجَارَ اقْتِرَاضُهُ وَزَنَّا وَعَدَدًا ا هـ .

( قُلْتُ ) بَحْثُ الْكَمَالِ نَصٌّ فَهُوَ مُؤَيَّدٌ بِهِ قَالَ شَارِحُ الْمَجْمَعِ جَوَّزَ مُحَمَّدٌ اسْتِقْرَاضَهُ وَزَنَّا وَعَدَدًا لِتَعَارُفِ النَّاسِ عَلَى إِهْدَارِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ آحَادِهِ كَمَا أَهْدَرُوا مَا بَيْنَ الْجَوَّزَيْنِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ا هـ .

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ : لَا خَيْرَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْخُبْرِ عَدَدًا أَوْ وَزَنًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَفَاوَتُ بِالْخُبْرِ وَالْخَبَّازِ وَالتُّورِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ جَدِيدًا أَوْ عَتِيقًا وَالتَّقْدِيمُ فِي التُّورِ وَالتَّأْخِيرُ عَنْهُ وَيَتَفَاوَتُ جُودَةُ خُبْرِهِ بِذَلِكَ ( حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَتَحَقَّقُ الرَّبَا ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي الْمَبْسُوطِ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الرَّبَا بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا وَلَكِنْ عَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَرُدَّ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْعَبْدِ لِأَنَّ كَسْبَهُ مَشْغُولٌ بِحَقِّ غُرْمَانِهِ فَلَا يُسَلِّمُ لَهُ مَا لَمْ يَفْرُغْ مِنْ دَيْنِهِ كَمَا لَوْ أَخَذَهُ لَا بَهْجَةَ الْبَيْعِ سَوَاءً كَانَ اشْتَرَى مِنْهُ دِرْهَمًا بِدِرْهَمَيْنِ أَوْ لَا بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْحُرِّ بَدَأَ وَتَصَرَّفًا فِي كَسْبِهِ فَيَجْرِي الرَّبَا بَيْنَهُمَا .

ا هـ .

( وَلَا رَبَا بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ مَا دُونًا غَيْرِ مَذْيُونٍ ) لِأَنَّ الْعَبْدَ وَمَا فِي يَدِهِ حَيْثُ يَكُونُ مِلْكُ مَوْلَاهُ فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ لِيَتَحَقَّقَ الرَّبَا حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَتَحَقَّقُ الرَّبَا لِيَتَحَقَّقَ الْبَيْعُ .

( وَ ) لَا رَبَا ( بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ ثَمَّةً ) أَيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا رَبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ } وَكَذَا إِذَا تَبَايَعَا فِيهَا بَيْعًا فَاسِيدًا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ فَإِنَّ مَا لَهُمْ مُبَاحٌ وَبَعْدَ الْأَمَانِ لَمْ يَصِرْ مَعْصُومًا لَكِنَّهُ التَّزَمَ أَنْ لَا يَغْدِرَهُمْ وَلَا يَتَعَرَّضَ لِمَا فِي أَيْدِيهِمْ بِلَا رِضَاهُمْ ، فَإِذَا أَخَذَهُ بِرِضَاهُمْ أَخَذَ مَا لَا مُبَاحًا بِلَا غَدْرِ ( أَوْ مِنْ أَمْنٍ ثَمَّةً ) فَإِنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ ثَمَّةً لَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُسْلِمٍ مُسْتَأْمِنٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ رَبَا عِنْدَ أَبِي



حَنِيفَةً ؛ لِأَنَّ مَالَ مَنْ أَسْلَمَ ثَمَّةَ لَا عِصْمَةَ لَهُ فَصَارَ كَمَالِ الْحَرْبِيِّ وَيَجُوزُ أَخْذُ مَالِ الْحَرْبِيِّ بِرِضَاهُ لِلْمُسْلِمِ الْمُسْتَأْمَنِ وَقَالَ : إِنَّهُ رَبًّا جَرَى بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ وَهُوَ حَرَامٌ ، كَذَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : وَكَذَا إِذَا تَبَايَعَا فَاسِدًا ) قَالَ الْكَمَالُ وَكَذَا إِذَا بَاعَ مِنْهُمْ مَيْتَةً أَوْ خَنْزِيرًا أَوْ قَامَرَهُمْ وَأَخَذَ الْمَالَ يَحِلُّ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ مَالَ مَنْ أَسْلَمَ ثَمَّةَ لَا عِصْمَةَ لَهُ ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْعِصْمَةِ التَّقْوَمَ أَيَّ لَا تَقْوَمَ لَهُ فَلَا يَصْنَعُ بِالْإِثْلَافِ لِمَا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ مُعَلَّلًا لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ ، وَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً فَالتَّقْوَمَ لَيْسَ بِثَابِتٍ عِنْدَهُ حَتَّى لَا يَصْنَعُ بِالْإِثْلَافِ وَعِنْدَهُمَا نَفْسُهُ وَمَالُهُ مَعْصُومَانِ مُتَقَوِّمَانِ اهـ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

( بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ ) .

لَمْ يَذْكُرِ الْحَقُوقَ كَمَا ذَكَرَ فِي سَائِرِ الْمُتُونِ ؛ لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ فِي أَوَائِلِ الْبُيُوعِ ( هُوَ نَوْعَانِ ) أَحَدُهُمَا ( مُبْطِلٌ لِلْمَلِكِ ) أَيُّ مُزِيلٌ لَهُ بِالْكَلِّيَّةِ بَحِثٌ لَا يَبْقَى لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقُّ التَّمْلُكِ ( كَالْحُرِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْعِتْقِ وَفُرُوعِهِ ) كَالْتَذْيِيرِ وَالْكِتَابَةِ وَالْإِسْتِيلَادِ .

( وَ ) ثَانِيهِمَا ( نَاقِلٌ لَهُ ) أَيُّ لِلْمَلِكِ مِنْ شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ ( كَالِإِسْتِحْقَاقِ بِالْمَلِكِ ) بِأَنْ ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى بَكْرٍ أَنَّ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْعَبْدِ مِلْكٌ لَهُ وَبَرَهَنَ عَلَيْهِ وَالتَّوَعَّانِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّهُمَا يَجْعَلَانِ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ وَمَنْ تَمَلَّكَ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِنْ جِهَتِهِ مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ ، حَتَّى أَنْ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَوْ ادَّعَى وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ بِالْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ يَخْتَلِفَانِ بَوَاحٍ آخَرَ إِذَا التَّوَعَّ ( الْأَوَّلُ يُوجِبُ انْفِسَاخَ الْعُقُودِ ) الْجَارِيَةِ بَيْنَ الْبَاعَةِ بِلَا حَاجَةٍ فِي انْفِسَاخِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى حُكْمِ الْقَاضِي بِلَا اخْتِلَافٍ رَوَايَةٍ وَفَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَلِكُلِّ مِنَ الْبَاعَةِ الرُّجُوعُ عَلَى بَائِعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُرْجَعْ عَلَيْهِ ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ ( وَيُرْجَعُ ) هُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ ( عَلَى الْكَفِيلِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْضَ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ ) فَإِنْ تَوَقَّفَ رُجُوعُ الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي إِمَّا يَكُونُ إِذَا بَقِيَ أَثَرُ الْعَقْدِ وَهُوَ مِلْكٌ كَمَا فِي النَّوعِ الثَّانِي ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ لَمْ يَبْقَ لَمْ يَحْجِزْ إِلَيْهِ وَأَيْضًا بَدَلُ الْحُرِّ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ فَلَا يَجْتَمِعُ ثَمَنَانِ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ بخِلَافِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِالْمَلِكِ كَمَا سَيَأْتِي ( وَالْحُكْمُ بِالْحُرِّيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ حُكْمٌ عَلَى الْكَافَةِ ) أَيُّ كَافَةِ النَّاسِ ( حَتَّى لَا تُسْمَعَ دَعْوَى الْمَلِكِ مِنْ أَحَدٍ ، كَذَا الْعِتْقُ وَفُرُوعُهُ ) فَإِنَّ الْحُرِّيَّةَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى حَتَّى لَا

يَجُوزُ اسْتِزْقَاقُ الْحُرِّ بِرِضَاهُ وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ خُصُومٌ فِي إِبْطَاتِ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى نِيَابَةً عَنْهُ تَعَالَى لِكَوْنِهِمْ عِيْدُهُ فَكَانَ حُضُورُ الْوَاحِدِ كَحُضُورِ الْكُلِّ بخِلَافِ الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْعَبْدِ خَاصَّةً فَلَا يَنْصَبُ الْحَاضِرُ خَصْمًا عَنْ الْغَائِبِ لِعَدَمِ مَا يُوجِبُ انْتِصَابَهُ خَصْمًا إِلَّا أَنْ مَنْ تَلَقَّى الْمَلِكُ مِنْ جِهَتِهِ يَصِرُ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ أَيْضًا لِتَعَدِّي أَثَرِ الْقَضَاءِ إِلَيْهِ لِاتِّحَادِ الْمَلِكِ وَمَنْ قَضَى إِلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ لَمْ يَصِرْ مَقْضِيًّا لَهُ فِيهَا بِطَلِّ الْجِهَةِ ( وَأَمَّا ) الْحُكْمُ ( فِي ) الْمَلِكِ ( الْمُورَخِ ) فَعَلَى الْكَافَةِ مِنَ التَّارِيخِ لَا قَبْلَهُ ( يَعْنِي إِذَا قَالَ زَيْدٌ لِبَكْرٍ إِنَّكَ عَبْدِي مَلَكْتُكَ مِنْذُ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ فَقَالَ بَكْرٌ إِنِّي كُنْتُ عَبْدًا بَشَرٌ مَلَكْنِي مِنْذُ سِتَّةِ أَعْوَامٍ فَأَعْتَقَنِي فَبَرَهَنَ عَلَيْهِ ائْتَدَعَ دَعْوَى زَيْدٍ ، ثُمَّ إِذَا قَالَ عَمْرُو لِبَكْرٍ إِنَّكَ عَبْدِي مَلَكْتُكَ مِنْذُ سَبْعَةِ أَعْوَامٍ وَأَنْتَ مَلِكِي الْآنَ فَبَرَهَنَ عَلَيْهِ يُقْبَلُ وَيُنْفَسَخُ الْحُكْمُ بِحُرِّيَّتِهِ وَيُجْعَلُ مَلِكًا لِعَمْرُو ، وَبَدَلُ عَلَيْهِ أَنَّ قَاضِي خَانَ قَالَ فِي أَوَّلِ الْبُيُوعِ مِنْ شَرْحِ الزِّيَادَاتِ بَعْدَمَا حَقَّقَ الْمَسْأَلَةَ حَقَّ التَّحْقِيقِ فَصَارَتْ مَسَائِلُ الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا عِتْقٌ فِي مِلْكٍ مُطْلَقٍ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ حُرِّيَّةِ الْأَصْلِ وَالْقَضَاءُ بِهِ قَضَاءٌ عَلَى كَافَةِ النَّاسِ ، وَالثَّانِي الْقَضَاءُ بِالْعِتْقِ فِي مِلْكٍ مُورَخٍ وَهُوَ قَضَاءٌ عَلَى كَافَةِ النَّاسِ مِنْ وَقْتِ التَّارِيخِ وَلَا يَكُونُ قَضَاءً قَبْلَهُ فَلْيَكُنْ هَذَا عَلَى ذِكْرِ مِنْكَ فَإِنَّ الْكُتُبَ الْمَشْهُورَةَ خَالِيَةً عَنْ هَذِهِ الْفَائِدَةِ .

( بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ ) .

( قَوْلُهُ : لَمْ يَذْكُرْ الْحَقُوقَ ) أَيِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ كَمَا ذُكِرَتْ فِيهِ فِي سَائِرِ الْمُتُونِ لِأَنَّهُ أَيُّ الْمُصَنِّفِ قَدَّمَهَا فِي أَوَّلِ الْبُيُوعِ لِمَنَاسِبَتِهَا ( قَوْلُهُ هُوَ نَوْعَانِ ) ذَكَرَهُ الْعِمَادِيُّ عَنْ الزِّيَادَاتِ قَوْلُهُ مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِمْ ( أَيِ الْبَاعَةِ الْمَعْلُومِينَ مِنَ الْمَقَامِ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى أَنْ وَاحِدًا مِنْهُ ) أَيِ الْبَاعَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِمَادِيُّ بَعْدَ هَذَا وَوَجْهُهُ عَدَمُ قَبُولِ الْبَيْتَةِ قَوْلُ الْكَمَالِ أَنَّ الْبَيْتَةَ كَاسْمِهَا مُبَيَّنَةٌ لِمَا كَانَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ فَيُظْهَرُ بِهَا مَا كَانَ قَبْلَهُ قَبْلِيَّةً لَا تَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ مُعَيَّنٍ وَلِهَذَا يَرْجِعُ الْبَاعَةُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَا يَسْمَعُ دَعْوَى أَحَدِهِمْ أَنَّهُ مَلِكُهُ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ صَارُوا مَقْضِيًّا عَلَيْهِمْ بِالْقَضَاءِ عَلَى الْمُشْتَرِي الْأَخِيرِ كَمَا لَوْ ادَّعَتْ فِي يَدِ الْأَخِيرِ أَنَّهَا حُرَّةُ الْأَصْلِ حَيْثُ يَرْجِعُونَ .

( قَوْلُهُ : يَخْتَلِفَانِ بِوَجْهِ آخَرَ ) قَالَ الْعِمَادِيُّ وَوَجْهُ الْإِخْتِلَافِ أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ النَّقْلَ إِذَا وَرَدَ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاعَةِ لَا يَرْجِعُ عَلَى بَائِعِهِ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْكَفِيلِ مَا لَمْ يَقْضِ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : وَالْحُكْمُ بِالْحُرِّيَّةِ حُكْمٌ عَلَى الْكَافَّةِ ) قَالَ الْعِمَادِيُّ وَمَنْ ادَّعَى حُرِّيَّةَ الْأَصْلِ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ أُمِّهِ وَلَا اسْمَ أَبِي الْأُمِّ وَجَلَّهَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ حُرًّا الْأَصْلَ وَتَكُونُ أُمُّهُ رَقِيقَةً بَأَنِّ اسْتَوْلَدَ جَارِيَتَهُ فَالْوَلَدُ عَلَقٌ حُرٌّ الْأَصْلَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْأُمُّ حُرِّيَّةً .

( وَ ) التَّوَعُّ ( الثَّانِي لَمْ يُوجِبْ انْفِسَاحُهَا ) أَيِ انْفِسَاحِ الْعُقُودِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَ الْمِلْكِ ( وَالْحُكْمُ ) بِهِ أَيِ بِهَذَا التَّوَعُّ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ ( حُكْمٌ عَلَى ذِي الْيَدِ ) حَتَّى يُؤْخَذَ الْمُدَّعِي مِنْ يَدِهِ ( وَعَلَى مَنْ تَلَقَّى ) ذُو الْيَدِ ( الْمِلْكُ مِنْهُ ) بِلَا وَاسِطَةٍ أَوْ وَسَائِطٍ ( فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمِلْكِ مِنْهُمْ ) لِكَوْنِهِمْ مَحْكُومًا عَلَيْهِمْ تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَالْحُكْمُ بِهِ حُكْمٌ عَلَى ذِي الْيَدِ إِلَى آخِرِهِ ( بَلْ دَعْوَى التَّسَاجِ ) بَأَنِّ يَقُولُ بَائِعٌ مِنَ الْبَاعَةِ حِينَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ أَنَّا لَا أُعْطِيَ الثَّمَنَ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ كَاذِبٌ ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ تَنَجَّ فِي مِلْكِي أَوْ مِلْكٍ بَائِعِي بِلَا وَاسِطَةٍ أَوْ بِهَا فَيُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ إِنْ أَثْبِتَ ( أَوْ تَلَقَّى الْمِلْكُ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ ) بَأَنِّ يَقُولُ : أَنَا لَا أُعْطِيَ الثَّمَنَ ؛ لِأَنِّي اشْتَرَيْتُهُ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ فَيُسْمَعُ أَيْضًا ( وَلَا تُعَادُ الْبَيْتَةُ لِلرُّجُوعِ ) هَذَا أَيْضًا تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَالْحُكْمُ بِهِ إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي إِذَا كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُسْتَحَقِّ حُكْمًا عَلَى الْبَاعَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُشْتَرِينَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيْتَةِ .

( وَ ) لَكِنْ ( لَا يَرْجِعُ أَحَدٌ ) مِنَ الْمُشْتَرِينَ ( عَلَى بَائِعِهِ فَقَبْلَ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ ) حَتَّى لَا يَكُونَ لِلْمُشْتَرِي الْأَوْسَطِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَائِعِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي الْأَخِيرُ ( وَلَا يَرْجِعُ ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ أَيِ لَا يَحْصُلُ رُجُوعُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ( عَلَى الْكَفِيلِ ) أَيِ الضَّامِنِ بِالْدَّرَكِ ( قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ ) لِأَنَّهُ أَصْلٌ وَمِنْهُ يَسْرِي الْحُكْمُ إِلَى الْكَفِيلِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ قَبْلَ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ ثَمَنَانِ فِي مِلْكِ شَخْصٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الْمُسْتَحَقِّ مَمْلُوكٌ .

( قَوْلُهُ : وَالثَّانِي لَمْ يُوجِبْ انْفِسَاحُهَا ) أَيِ فَيُوجِبُ تَوَقُّفَ الْعُقْدِ السَّابِقِ عَلَى إِجَارَةِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَإِذَا لَمْ يُجْزَ قَبْلَ يَنْفَسِخْ إِذَا قَبِضَ الْمُسْتَحَقُّ وَقَبْلَ يَنْفَسِخْ بِنَفْسِ الْقَضَاءِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ مَا لَمْ يَرْجِعْ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ ، فَإِذَا رَجَعَ الْآنَ يَنْفَسِخُ حَتَّى لَوْ أَجَارَ الْمُسْتَحَقُّ بَعْدَمَا قَضَى لَهُ أَوْ بَعْدَمَا قَبِضَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ يَصَحُّ .

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْقَضَاءَ لِلْمُسْتَحَقِّ لَا يَكُونُ فُسْخًا لِلْيَاعَاتِ مَا لَمْ يَرْجِعْ كُلُّ عَلَى بَائِعِهِ بِالْقَضَاءِ .

وَفِي الزِّيَادَاتِ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْعَيْنَ بِحُكْمِ الْقَاضِي وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يَنْقُضُ مَا لَمْ يَفْسُخْ وَهُوَ الْأَصَحُّ هـ .

وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ يَتَرَاصِيَا عَلَى الْفُسْخِ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَفَتَحَ الْقَدِيرُ .

( قَوْلُهُ : بَلْ دَعَوَى النَّتَاجَ بِأَنْ يَقُولَ بَائِعٌ مِنَ الْبَاعَةِ

إِلَخ ) أَقُولُ هَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِي بَائِعٍ لَمْ يَتَلَقَّ الْمَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ فَيَصِحُّ مِنْهُ دَعَوَى النَّتَاجِ عِنْدَهُ لِعَدَمِ التَّنَاقُضِ مِنْهُ ، أَمَّا مَنْ تَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ فَيَمْتَنِعُ دَعَوَى النَّتَاجِ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ النَّتَاجُ قَدْ وَجَدَ عِنْدَهُ حَقِيقَةً فَأَعْدَاهُ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ غَيْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ بَقَائِهِ عَلَى مِلْكِهِ بَيْعِهِ أَوْ هَبِّهِ أَوْ نَحْوِهَا فَيَمْتَنِعُ دَعَوَى النَّتَاجِ لِلتَّنَاقُضِ كَمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلِ النَّتَاجُ عِنْدَهُ أَصْلًا لِمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الدَّعَوَى مِنْ أَنَّ الْاِسْتِثْرَاءَ وَالْاِسْتِثْبَابَ وَالْاِسْتِجَارَ يَمْتَنِعُ دَعَوَى الْمَلِكِ لِلطَّالِبِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا إِفْرَارٌ بِأَنْ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِلْكٌ لِدِي الْيَدِ فَيَكُونُ الطَّلَبُ بَعْدَهُ

تَنَاقُضًا هـ .

وَالْتَنَاقُضُ حَاصِلٌ مِنْ بَائِعٍ تَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ يَدْعِي النَّتَاجَ عِنْدَهُ فَتَأَمَّلْ .

( ثُمَّ الرَّجُوعُ ) أَيُّ رُجُوعِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ ( إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا ثَبَتَ الْاِسْتِحْقَاقُ بِالْبَيِّنَةِ ) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهَا حُجَّةٌ مُعَدِّيَّةٌ ، أَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِإِفْرَارِ الْمُشْتَرِي أَوْ بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ أَوْ بِإِفْرَارِ وَكِيلِ الْمُشْتَرِي بِالْخُصُومَةِ أَوْ بِنُكُولِهِ فَلَا يُوجِبُ الرَّجُوعَ بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ إِفْرَارَهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي حَقِّ غَيْرِهِ .

وَفِي زِيَادَاتِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَامِدٍ الْبُخَارِيِّ اشْتَرَى دَارًا وَاسْتَحَقَّهَا رَجُلٌ بِإِفْرَارِ الْمُشْتَرِي أَوْ بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ لَا يَرْجِعُ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ ، فَإِنْ أَقَامَ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ أَنَّ الدَّارَ مِلْكُ الْمُسْتَحَقِّ لِيَرْجِعَ عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ لَا يُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ ، أَمَّا لَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى إِفْرَارِ الْبَائِعِ أَنَّ الْمَبِيعَ مِلْكُ الْمُسْتَحَقِّ تَقَبُّلٌ وَيُؤْخَذُ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ وَلَوْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِفْرَارِ الْبَائِعِ بِذَلِكَ وَلَكِنْ طَلَبَ يَمِينَهُ بِاللَّهِ مَا هِيَ لِلْمُدَّعِي كَانَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَنْكُلَ عَنِ الْيَمِينِ فَيَصِيرُ بِنُكُولِهِ كَالْمَقْرُوعِ وَيَسْتَرْدُّ مِنْهُ الثَّمَنَ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَهَذَا مِمَّا يَجِبُ حِفْظُهُ وَالنَّاسُ عَنْهُ غَافِلُونَ ، وَقَدْ فَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَمِيعَةً وَلَدَتْ ) عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا بِاسْتِيلَادِهِ ( فَاسْتَحَقَّتْ بَيِّنَةً تَبْعُهَا وَلَدَهَا ) أَيُّ يَأْخُذُهَا الْمُسْتَحَقُّ وَوَلَدَهَا ( وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا ) لِرَجُلٍ ( لَا ) أَيُّ لَا يَتَّبِعُهَا وَلَدَهَا بَلْ يَأْخُذُهَا الْمُقْرُوعُ لَا وَلَدَهَا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُثَبِّتُ الْمَلِكَ مِنَ الْأَصْلِ وَالْوَلَدُ كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا يَوْمَئِذٍ فَيُثَبِّتُ بِهَا الْاِسْتِحْقَاقَ فِيهِمَا وَالْإِفْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ يَثْبُتُ بِهِ الْمَلِكُ فِي الْمُخْبِرِ بِهِ ضَرُورَةً صَحَّةَ الْخَبَرِ وَمَا ثَبَتَ بِالضَّرُورَةِ يَقْدَرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ .

( قَوْلُهُ : فَمِيعَةً وَلَدَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا بِاسْتِيلَادِهِ ) إِنَّمَا قُبِدَ بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِيلَادِهِ لِمَكَانِ قَوْلِهِ أَيُّ يَأْخُذُهَا الْمُسْتَحَقُّ وَوَلَدَهَا وَإِلَّا فَاسْتِيلَادُهُ لَا يَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَ الْوَلَدِ بِالْبَيِّنَةِ فَيَكُونُ وَلَدُ الْمُعْرُورِ وَهُوَ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ لِمُسْتَحَقِّهِ وَيَلْزَمُ عَقْرُهَا بِالْوَطْءِ وَيَرْجِعُ بِالْقِيَمَةِ عَلَى بَائِعِهِ لَا بِالْعَقْرِ ، وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ لَا شَيْءَ عَلَى أَبِيهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ دَعَوَى النَّسَبِ .

( قَوْلُهُ : تَبْعُهَا وَلَدَهَا ) قَالَ الْكَمَالُ وَيُشْتَرَطُ الْقَضَاءُ بِالْوَلَدِ بِخُصُوصِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ مِنَ الْمَنْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ يَوْمَ

الْقَضَاءِ لِإِقْصَالِهِ وَاسْتِقْلَالِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِهِ وَقِيلَ يَصِيرُ مُقْتَضِيًا بِهِ تَبَعًا كَمَا أَنَّ ثُبُوتَ اسْتِحْقَاقِهِ يَكُونُ تَبَعًا ١ هـ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِرَجُلٍ لَا يَتَّبِعُهَا وَلَكُذَا ) قَالَ الرَّبْلَعِيُّ عَنْ النَّهَائِيَةِ الْوَلَدُ إِنَّمَا لَا يَتَّبِعُهَا فِي الْإِقْرَارِ إِذَا لَمْ يَدَّعِهِ الْمُقَرُّ لَهُ مَا إِذَا ادَّعَاهُ كَانَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَهُ .

١ هـ .

( التَّنَاقُضُ يَمْنَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ ) لِأَنَّهُ يَكُونُ مَتَّهِمًا فِيهَا ( لَا ) دَعْوَى ( الْحُرِّيَّةِ ) أَمَّا الْحُرِّيَّةُ الْأَصْلِيَّةُ فَلِخَفَاءِ حَالِ الْعُلُوقِ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُجْلِبُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ صَغِيرًا وَلَا يَعْلَمُ بِحُرِّيَّةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَقْرُبُ بِالرَّقِّ ثُمَّ يَعْلَمُ بِحُرِّيَّةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَدَّعِي الْحُرِّيَّةَ وَالتَّنَاقُضُ فِيمَا فِي طَرِيقِهِ خَفَاءٌ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى ، وَأَمَّا الْعَارِضِيَّةُ فَلِأَنَّ الْمَوْلَى يَنْفَرِدُ بِالْإِعْتِقَادِ وَالتَّذْبِيرِ بِلَا عِلْمِ الْعَبْدِ فَيَجْرِي فِيهِ أَيْضًا الْخَفَاءُ فَيَجْعَلُ التَّنَاقُضُ فِيهِ عَفْوًا ، وَإِذَا أَقَامَ الْمُكَاتَبُ بَيْنَةً عَلَى إِعْتِقَادِ سَيِّدِهِ قَبْلَ الْكِتَابَةِ تُقْبَلُ لِمُسْتَقْلَالِ سَيِّدِهِ بِالتَّحْرِيرِ ( وَالطَّلَاقِ ) فَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اخْتَلَعَتْ ثُمَّ أَقَامَتْ بَيْنَةً عَلَى أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ الْخُلْعِ فَإِنَّهَا تُسْمَعُ ، وَإِنْ تَنَاقَضَتْ لِلْخَفَاءِ فِي تَطْلِيقِهِ لِمُسْتَقْلَالِهِ بِهِ ( وَالتَّسْبِ ) كَمَا إِذَا قَالَ لَيْسَ هَذَا ابْنِي ثُمَّ قَالَ هَذَا ابْنِي فَيُسْمَعُ ، وَكَذَا إِذَا قَالَ لَسْتُ أَنَا بِوَارِثٍ فَلَانٍ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَارِثُهُ وَبَيَّنَّ جِهَةً إِذْنَهُ يَصِحُّ وَقَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ ) لِآخَرَ ( اشْتَرَيْتَنِي فَإِنِّي عَبْدٌ فَاشْتَرَاهُ ) ثُمَّ ادَّعَى الْحُرِّيَّةَ ( فَاتَّبَتْ حُرِّيَّتُهُ ضَمِنَ ) الْعَبْدُ ( إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ بِائِعُهُ ) لِأَنَّ الْمُقَرَّ بِالْعُودِيَّةِ ضَمِنَ سَلَامَةَ نَفْسِهِ أَوْ سَلَامَةَ الشَّمَنِ عِنْدَ تَعَدُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِنَ الْبَائِعِ فَجَعَلَ الْمُشْتَرِي مَغْرُورًا وَالتَّغْيِيرُ فِي الْمَعَاوِصَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ، فَإِذَا ظَهَرَ حُرِّيَّتُهُ وَأَهْلِيَّتُهُ لِلضَّمَانِ وَتَعَدَّرَ الْاسْتِيفَاءُ مِنَ الْبَائِعِ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالضَّمَانِ ( وَرَجَعَ ) أَيُّ الْعَبْدِ ( عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا وَجَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنًا عَلَى الْبَائِعِ وَهُوَ مُضْطَرٌّ فِيهِ فَلَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا كَمُعِيرٍ

الرَّهْنُ إِذَا قَضَى الدَّيْنَ لِتَخْلِيصِ الرَّهْنِ حَيْثُ يَرْجِعُ عَلَى الْمَدْيُونِ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ اشْتَرَيْتَنِي أَوْ قَالَهُ وَلَمْ يَقُلْ : إِنِّي عَبْدٌ لَيْسَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ ( وَإِنْ عَلِمَ ) أَيُّ مَكَانَ بَائِعِهِ ( فَلَا ) أَيُّ لَا يَضْمَنُ الْعَبْدُ ( بِخِلَافِ الرَّهْنِ ) فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ ارْتَهِنِي فَإِنِّي عَبْدٌ لَا يُجْعَلُ ضَامِنًا ؛ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِعَقْدِ الْمَعَاوِصَةِ وَالرَّهْنُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ جَسٌّ بِلَا عَوْضٍ يُقَالُ لَهُ وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ بِطَرِيقِ التَّفْرِيعِ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ دَفْعُ إِشْكَالٍ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ذِكْرٌ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الدَّعْوَى شَرْطٌ فِي حُرِّيَّةِ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالتَّنَاقُضُ يُفْسِدُ الدَّعْوَى .

قَوْلُهُ : إِنْ الدَّعْوَى شَرْطٌ فِي حُرِّيَّةِ الْعَبْدِ ( يَعْنِي مُطْلَقًا عَلَى الصَّحِيحِ قَالَ الْكَمَالُ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ دَعْوَى الْعَبْدِ شَرْطٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي حُرِّيَّةِ الْأَصْلِ وَالْعِتْقِ الْعَارِضِ .

١ هـ .

( لَا عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الْغَيْبَةِ ) بَلْ الْعِبْرَةُ لِتَارِيخِ الْمَلِكِ ( فَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ غَابَتْ عَنِّي مِنْذُ سَنَةٍ ) يَعْنِي اسْتَحَقَّ رَجُلٌ ذَاتَةً مِنْ يَدٍ آخَرَ وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ عِنْدَ الدَّعْوَى غَابَتْ عَنِّي هَذِهِ الذَّاتَةُ مِنْذُ سَنَةٍ فَقَبِلَ أَنْ يَقْضِيَ الْقَاضِي بِالذَّاتَةِ لِلْمُسْتَحَقِّ أَحْبَرَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْبَائِعَ عَنْ الْقِصَّةِ ( فَقَالَ الْبَائِعُ لِي بَيْنَةً أَنَّهَا كَانَتْ لِي مِنْذُ سَنَتَيْنِ لَا تَدْفَعُ الْخُصُومَةُ ) بَلْ يَقْضِي الْقَاضِي بِالذَّاتَةِ لِلْمُسْتَحَقِّ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مَا ذَكَرَ تَارِيخَ الْمَلِكِ بَلْ ذَكَرَ تَارِيخَ غَيْبَةِ الذَّاتَةِ فَبَقِيَتْ دَعْوَاهُ الْمَلِكِ بِلَا تَارِيخٍ وَالْبَائِعُ ذَكَرَ تَارِيخَ الْمَلِكِ وَدَعْوَاهُ دَعْوَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي تَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْهُ فَصَارَ كَأَنَّ

المُشْتَرِي ادَّعى مِلْكَ بَائِعِهِ بِتَارِيخِ سَتَيْنِ ، إِنْ أَنْ التَّارِيخَ لَا يُعْتَبَرُ حَالَةُ الْإِقْرَادِ كَمَا سَيَأْتِي فَسَقَطَ اعْتِبَارُ ذِكْرِهِ وَبَقِيَ الدَّعْوَى فِي الْمِلْكِ الْمَطْلُوقِ فَيَقْضِي بِالْأَدَاءِ ( الْعِلْمُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الرُّجُوعِ ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ رَجُلٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لَهُ بَلْ لغيرِهِ فَبَعْلَمَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْغَيْرُ وَأَخَذَ الْمُشْتَرِي مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ وَلَا يَمْنَعُ عِلْمُهُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ صِحَّةَ رُجُوعِهِ ( فَإِذَا اسْتَوْلَدَ مَشْرِيَّةً يَعْلَمُ غَضَبُ الْبَائِعِ إِيَّاهَا كَانَ الْوَلَدُ رَقِيقًا وَيَرْجِعُ بِالثَّمَنِ ) يَعْنِي اشْتَرَى جَارِيَةً مَعْصُوبَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْبَائِعَ غَاصِبٌ فَاسْتَوْلَدَهَا كَانَ الْوَلَدُ رَقِيقًا لِإِعْدَامِ الْغُرُورِ لِعِلْمِهِ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ وَلَكِنْ يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ وَلَوْ أَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً أَنَّ الْمُشْتَرِي أَقْرَبَ بَعْدَ الشَّرَاءِ بِمِلْكِيَّةِ الْمَبِيعِ لِلْمُسْتَحَقِّ لَا يَبْطُلُ حَقُّ الرُّجُوعِ بِالثَّمَنِ ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً أَنَّ الْمُشْتَرِي أَقْرَبَ بَعْدَ الشَّرَاءِ بِمِلْكِيَّةِ الْمَبِيعِ لِلْمُسْتَحَقِّ لَا يَبْطُلُ حَقُّ الرُّجُوعِ بِالثَّمَنِ ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ) قُلْتُ قَدْ قَهَلَ الْعِمَادِيُّ قَبْلَ هَذَا عَنْ الذَّخِيرَةِ مَا صَوَّرْتُهُ ثُمَّ اسْتَحْقَاقُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُشْتَرِي إِنَّمَا يُوجِبُ الرُّجُوعَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا ثَبَتَ الْإِسْتِحْقَاقُ بِالْبَيِّنَةِ ، أَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ الْمُشْتَرِي أَوْ بِكُؤْلِهِ عَنْ الْيَمِينِ أَوْ بِإِقْرَارِ وَكِيلِهِ بِالْخُصُومَةِ أَوْ كُؤْلِهِ لَا يُوجِبُ الرُّجُوعَ بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

ا هـ .

( لَا يَحْكُمُ بِسَجْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِشَهَادَةِ أَنَّهُ كِتَابٌ كَذَا بَلْ بِالشَّهَادَةِ عَلَى مَضْمُونِهِ ) يَعْنِي إِذَا اسْتَحَقَّ دَائِبَةً مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي بُخَارَى وَقَبِضَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ السَّجْلَ وَوَجَدَ بَائِعُهُ بِسَمَرْتِهِ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ وَأَظْهَرَ سَجْلَ قَاضِي بُخَارَى وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ هَذَا كِتَابُ قَاضِي بُخَارَى لَا يَجُوزُ لِقَاضِي سَمَرْتِهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ وَيَقْضِيَ لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بِالرُّجُوعِ بِالثَّمَنِ مَا لَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ أَنَّ قَاضِي بُخَارَى قَضَى بُخَارَى عَلَى الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بِالْأَدَاءِ الَّتِي اشْتَرَاهَا مِنْ هَذَا الْبَائِعِ وَأَخْرَجَهَا مِنْ يَدِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ هَذَا لِأَنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ فَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى نَفْسِ السَّجْلِ بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي وَعَلَى قَصْرِ يَدِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ كَذَا مَا سِوَى قَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْوَكَاةِ الْمُرَادُ بِمَا سِوَاهُمَا الْمَحَاضِرُ وَالسَّجَّلَاتُ وَالصُّكُوكُ فَإِنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا تَجِبُ الشَّهَادَةُ عَلَى مَضْمُونِ الْمَكْتُوبِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِكُلِّ مِنْهَا كَوْنُهُ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ قَهْلِ الْوَكَاةِ وَالشَّهَادَةِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِمَا حُصُولُ الْعِلْمِ لِلْقَاضِي وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ كَوْنُ شُهُودِ الطَّرِيقِ كَفَّارًا ، وَإِنْ كَانَ الْخَصْمُ كَافِرًا ( قَبْضُ كُلِّ الْمَبِيعِ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهُ بَطْلَ الْبَيْعِ فِي قَدَرِهِ ) أَيَّ قَدَرِ ذَلِكَ الْبَعْضِ ( فَإِنْ أَوْرَثَ ) أَيَّ اسْتِحْقَاقِ الْبَعْضِ ( الْعَيْبَ فِي الْبَاقِي أَوْ كَانَ ) الْمُسْتَحَقُّ ( شَيْئَيْنِ كَشْيءٍ وَاحِدٍ ) كَالسَّيْفِ بِالْعَمْدِ وَالْقَوْسِ بِالْوَتَرِ ( خَيْرٌ ) الْمُشْتَرِي ( فِيهِ ) أَيُّ الْبَاقِي وَهُوَ ظَاهِرٌ ( وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُوْرَثْ عَيْبًا فِي الْبَاقِي وَلَمْ يَكُنْ شَيْئَيْنِ كَشْيءٍ وَاحِدٍ ( لَزِمَهُ ) أَيُّ لَزِمَ الْبَاقِي الْمُشْتَرِي ( بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ ) تَوْضِيحُهُ أَنَّ الْبَيْعَ إِذَا

بَطَلَ فِي قَدَرِ الْبَعْضِ الْمُسْتَحَقِّ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ اسْتِحْقَاقُ مَا اسْتَحَقَّ يُوْرَثُ الْعَيْبَ فِي الْبَاقِي ، كَمَا إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ شَيْئًا وَاحِدًا مِمَّا فِي تَبْعِيصِهِ ضَرَرٌ كَالدَّارِ وَالْأَرْضِ وَالْكَرْمِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوَهَا فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي الْبَاقِي إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ شَيْئَيْنِ وَفِي الْحُكْمِ كَشْيءٍ وَاحِدٍ فَاسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا فَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَ اسْتِحْقَاقُ مَا اسْتَحَقَّ لَا يُوْرَثُ عَيْبًا فِي الْبَاقِي ، كَمَا إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ أَوْ عَبْدَيْنِ فَاسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا أَوْ صَبْرَةَ حِنْطَةٍ أَوْ حَمَلَةً وَزْنِيٍّ فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهُ فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي تَبْعِيصِهِ فَلَزِمَ الْبَاقِي

الْمُشْتَرِي بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ ، كَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ ( أَوْ بَعْضِهِ ) عَطْفٌ عَلَى كُلِّ الْمَبِيعِ ) فَاسْتَحَقَّ الْمُقْبُوضُ أَوْ غَيْرُهُ ( أَيِ غَيْرِ الْمُقْبُوضِ ) ( بَطْلَ ) الْبَيْعِ ( فِيهِ ) أَيِ فِيمَا إِذَا قَبِضَ الْبَعْضُ ( أَيْضًا ) أَيِ كَمَا بَطَلَ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَقَّ فِي صُورَةِ قَبْضِ الْكُلِّ ( وَخَيْرَ ) الْمُشْتَرِي ( فِي الْبَاقِي ) سَوَاءً ( أَوْ رَثَ ) اسْتِحْقَاقُ الْبَعْضِ ( الْعَيْبَ فِيهِ أَوْ لَا ) لَتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِسَبَبِ الْاسْتِحْقَاقِ قَبْلَ التَّمَامِ .

( ادَّعَى حَقًّا ) مَجْهُولًا ( فِي دَارٍ فَصُولِحَ عَلَى شَيْءٍ ) كَمَا تَدْرَاهُمْ مَثَلًا ( فَاسْتَحَقَّ بَعْضَهَا ) أَيِ بَعْضَ الدَّارِ ( لَمْ يَرْجِعْ ) صَاحِبُ الدَّارِ ( بِشَيْءٍ ) مِنَ الْبَدَلِ ( عَلَى الْمُدَّعِي ) لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ دَعْوَاهُ فِيمَا بَقِيَ ، وَإِنْ قُلَّ ( أَوْ ) اسْتَحَقَّ ( كُلُّهَا ) أَيِ كُلِّ الدَّارِ ( رَدَّ كُلِّ الْوَضْعِ ) لِلْعَلَمِ بِأَنَّهُ أَخَذَ عَوْضَ مَا لَمْ يَمْلِكْهُ فَيَرُدُّ ( وَإِنْ ادَّعَاهَا ) أَيِ الدَّارَ كُلُّهَا ( فَصُولِحَ عَلَى شَيْءٍ ) كَمَا تَدْرَاهُمْ ( فَاسْتَحَقَّ بَعْضَهَا ) أَيِ بَعْضَ الدَّارِ ( رَجَعَ بِحَصَّتِهِ ) لِأَنَّ الصُّلْحَ عَلَى مَائَةٍ وَقَعَ عَنْ كُلِّ الدَّارِ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّ مِنْهَا شَيْءٌ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ الْقَدْرَ فَيَرُدُّ بِحِسَابِهِ مِنَ الْوَضْعِ ( صَالِحَ ) عَنْ الدَّائِنِينَ عَلَى دَرَاهِمٍ وَقَبْضَهَا ( أَيِ الدَّرَاهِمِ ) ( فَاسْتَحَقَّتْ ) أَيِ الدَّرَاهِمُ ( بَعْدَ التَّفَرُّقِ رَجَعَ بِالْدَّائِنِينَ ) ؛ لِأَنَّ هَذَا الصُّلْحَ فِي مَعْنَى الصَّرْفِ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّ الْبَدْلُ بَطَلَ الصُّلْحُ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ .

( جَازَ إِعْتِاقُ مُشْتَرٍ مِنْ غَاصِبٍ بِإِجَارَةٍ بَيْعِهِ ) يَعْنِي لَوْ غَضِبَ رَجُلٌ عَبْدًا أَوْ بَاعَهُ فَأَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي فَأَجَازَ الْمَالِكُ بَيْعَ الْغَاصِبِ جَازَ عِتْقُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَجُوزُ إِذْ لَا عِتْقَ بِدُونِ الْمَلِكِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ } وَالْمَوْقُوفُ لَا يُقِيدُ الْمَلِكُ وَلَوْ أَفَادَ يَثْبُتُ مُسْتَنَدًا وَهُوَ ثَابِتٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ وَالْمُصَحَّحُ لَهُ الْمَلِكُ الْكَامِلُ لِلْحَدِيثِ وَلَهُمَا أَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ مَوْقُوفًا بِتَصَرُّفٍ مُطْلَقٍ مَوْضُوعٍ لِإِفَادَةِ الْمَلِكِ فَيَتَوَقَّفُ الْإِعْتِاقُ مُرْتَبًا عَلَيْهِ وَيَنْفَعُ بِنَفَاذِهِ وَصَارَ كِإِعْتِاقِ الْمُشْتَرِي مِنَ الرَّاهِنِ وَإِعْتِاقِ الْوَارِثِ عَبْدًا مِنْ تَرْكَةِ مُسْتَعْرِقَةٍ بِالَّذِينَ حَيْثُ يَصِحُّ وَيَقْدَرُ إِذَا قُضِيَ الدَّيْنُ بَعْدَهُ ( لَا بَيْعُهُ ) أَيِ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْغَاصِبِ بَعْدَمَا أَجَازَ الْمَالِكُ بَيْعَ الْغَاصِبِ إِذْ بِالْإِجَارَةِ يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ مَلِكٌ بَاتٌ ، فَإِذَا طَرَأَ عَلَى مَلِكٍ مَوْقُوفٍ لغيرِهِ أَبْطَلَهُ لِاسْتِحْوَاجِ الْجَمَاعَةِ الْمَلِكِ الْبَاتِ وَالْمَلِكُ الْمَوْقُوفُ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ( بَاعَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَبَرَهَنَ الْمُشْتَرِي عَلَى إِفْرَارِ الْبَائِعِ أَوْ الْمَوْلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْبَيْعِ وَأَرَادَ رَدَّ الْمَبِيعِ لَمْ يَقْبَلْ ) لِلتَّاقِضِ فِي الدَّعْوَى إِذْ قَدَّمَهُ عَلَى الشَّرَاءِ إِفْرَارًا مِنْهُ بِصِحَّتِهِ وَنَفَاذِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ مَبَاشَرَةَ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ التَّفَادُلِ وَالْبَيِّنَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى دَعْوَى صَحِيحَةٍ ، فَإِذَا بَطَلَتْ لَا تَقْبَلُ الْبَيِّنَةُ .

قَوْلُهُ : جَازَ إِعْتِاقُ مُشْتَرٍ مِنْ غَاصِبٍ بِإِجَارَةٍ بَيْعِهِ ( كَذَا لَوْ أَدَّى الْغَاصِبُ الضَّمَانَ وَكَذَا وَقَفَ الْأَرْضُ الْمُشْتَرَاةُ مِنْ غَاصِبٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَإِنْ أَقَرَّ الْبَائِعُ بِهِ عِنْدَ الْقَاضِي بَطَلَ إِنْ طَلَبَ الْمُشْتَرِي ) ؛ لِأَنَّ التَّاقِضَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِفْرَارِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهِمٍ فِيهِ فَإِنْ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا ثُمَّ أَقَرَّ يَصِحُّ إِفْرَارُهُ بِخِلَافِ الدَّعْوَى ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهِمٌ فِيهِ فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يُسَاعِدَهُ عَلَيْهِ فَيَتَحَقَّقُ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَهُمَا فَلِهَذَا شَرَطَ طَلَبَ الْمُشْتَرِي .

( بَاعَ دَارَ غَيْرِهِ بِلَا أَمْرِهِ وَاعْتَرَفَ بِالْغُصْبِ وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَضْمَنْ الْبَائِعُ ) قَالَ فِي الْكُفْرِ مَنْ بَاعَ دَارَ غَيْرِهِ فَأَدْخَلَهَا الْمُشْتَرِي فِي بَنَائِهِ لَمْ يَضْمَنْ الْبَائِعُ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ إِذَا بَاعَ دَارَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِالْغُصْبِ وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي لَمْ يَضْمَنْ الْبَائِعُ الدَّارَ ؛ لِأَنَّ إِفْرَارَ الْبَائِعِ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ حَتَّى يَأْخُذَهَا ، فَإِذَا لَمْ يَقُمْ الْمُسْتَحَقُّ وَهُوَ صَاحِبُ الدَّارِ الْبَيِّنَةِ كَانَ التَّلَفُ مُضَافًا إِلَى عَجْرِهِ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لَا إِلَى

عَقْدِ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَعَلَى هَذَا التَّفْرِيرِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ وَأَدْخَلَهَا الْمُشْتَرِي فِي بَنَائِهِ وَقَعَ اتِّفَاقًا إِذْ لَا تَأْثِيرَ لِلدَّخَالِ فِي الْبِنَاءِ فِي ذَلِكَ وَلِهَذَا تَرَكَ تِلْكَ الْعِبَارَةَ هَاهُنَا .

( بَابُ السَّلَمِ ) ( هُوَ ) لُغَةً بِمَعْنَى السَّلَفِ فَإِنَّهُ أَخَذَ عَاجِلَ بِأَجَلٍ سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْعَقْدُ لِكَوْنِهِ مُعْجَلًا عَلَى وَقْتِهِ فَإِنَّ وَقْتَ الْبَيْعِ بَعْدَ وُجُودِ الْمَبِيعِ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ ، وَالسَّلَمُ عَادَةً يَكُونُ بِمَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي مِلْكِهِ فَيَكُونُ الْعَقْدُ مُعْجَلًا وَهُوَ مَشْرُوعٌ بِالْكِتَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى { إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى } الْآيَةُ فَإِنَّهَا تَشْمَلُ السَّلَمَ وَالْبَيْعَ بِشَمَنِ مُوَجَّلٍ وَتَأْجِيلُهُ بَعْدَ الْحُلُولِ وَالسَّنَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ أَسْلَمَ مِنْكُمْ فَلَيْسَ لَكُمْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ } وَالْإِجْمَاعُ وَيَأْبَاهُ الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الْمَعْدُومَ لَكِنَّهُ تَرَكَ لِمَا ذَكَرَ وَلَمْ يُسْتَدَلَّ بِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَرَخَّصَ فِي السَّلَمِ } لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْعِزِّ الْحَنْفِيَّ قَالَ فِي حَوَاشِي الْهِدَايَةِ هَذَا اللَّفْظُ هَكَذَا لَمْ يَرَوْهُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَكَأَنَّهُ مِنْ كَلَامٍ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَشَرْعًا ( يَبِيعُ الشَّيْءَ عَلَى أَنْ يَكُونَ ) ذَلِكَ الشَّيْءُ ( دَيْنًا عَلَى الْبَائِعِ بِشَرَائِطٍ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا ) وَسَيَأْتِي بِبَيَانِهَا ( وَالْبَائِعُ ) فِي الْإِصْطِلَاحِ ( مُسَلِّمٌ إِلَيْهِ وَالْمُشْتَرِي رَبُّ السَّلَمِ وَالْمَبِيعِ فِيهِ وَالنَّمَنُ رَأْسُ الْمَالِ وَيَصِحُّ فِيمَا يُعْلَمُ قَدْرُهُ ) أَيْ مِقْدَارُهُ أَعْمٌ مِنَ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ وَالنَّرْعِ ( وَصِفَتُهُ ) أَيْ جُودَتُهُ وَرَدَّاءَتُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ( كَالْمَكِيلِ وَالْمُوزْنِ الْمَثْمَنِّ ) احْتِرَازًا عَنِ الدَّائِنِ وَالْدَّرَاهِمِ فَإِنَّهَا مِنَ الْمُوزُونَاتِ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَثْمَنَةٍ بَلْ أَثْمَانٌ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا السَّلَمُ ( وَالْعَدْدِيُّ الْمُتَقَارِبُ كَالْجُوزِ وَالنِّيصِ وَالْفَلَسِ وَاللِّبَنِ وَالْأَجْرُ بِمَلَيْنٍ مُعَيَّنٍ ، وَالذَّرْعِيُّ كَالثُّوبِ مُبِينًا قَدْرَهُ ) أَيْ طَوْلَهُ

وَعَرْضُهُ ( وَصِفَتُهُ ) أَيْ غِلْظُهُ وَرَقَّتُهُ ( وَوزْنُهُ إِنْ بَاعَ بِهِ ) أَيْ بِالْوِزْنِ ( فَصَحَّ فِي السَّمَكِ الْمَلِيحِ ) أَيْ الْقَدِيدِ بِالْمَلْحِ يُقَالُ سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمَمْلُوحٌ وَلَا يُقَالُ مَالِحٌ إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ ( وَالطَّرِيُّ حَيْثُ يُوجَدُ ) غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي بَلَدٍ لَا يَنْقَطِعُ يَجُوزُ مُطْلَقًا ( وَزَنَا ضَرْبًا ) أَيْ نَوْعًا ( مَعْلُومِينَ ) قَيْدٌ لِلْمَلِيحِ وَالطَّرِيِّ .

بَابُ السَّلَمِ .

( قَوْلُهُ : وَالسَّنَةُ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَسْلَمَ إلخ ) كَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِي الْهِدَايَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ .

( قَوْلُهُ : وَلَمْ يُسْتَدَلَّ بِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ { نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ وَرَخَّصَ فِي السَّلَمِ } إلخ ) نَفَى وَرُودَهُ أَصْلًا فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ فِيهِ تَأْمُلٌ وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ الْكَمَالِ لَقَطُ الْحَدِيثِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيهِ غَرَابَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلْقُرْطُبِيِّ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ عَشَرَ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ قِيلَ : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُرَكَّبٌ مِنْ حَدِيثِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَيَبِيعُ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ } قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَتَقَدَّمَ وَالرُّخْصَةُ فِي السَّلَمِ رَوَاهُ السُّنَّةُ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ { قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي التَّمْرِ السَّنَةَ وَالسَّتَيْنِ وَالثَّلَاثَ فَقَالَ مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَيْسَ لَكَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ } وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ { إِنَّا كُنَّا لَنُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالتَّرِيْبِ } .

(قَوْلُهُ : وَشَرَعًا يَبْعُ الشَّيْءُ الْخَ ) إِشَارَةٌ إِلَى رُكْنِهِ وَهُوَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَمَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ السَّلَامِ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَالتَّبَيَّنِ وَعَلَى انْعِقَادِ الْبَيْعِ بِلَفْظِ السَّلَامِ اتَّفَاقٌ

الرَّوَايَاتِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ قَوْلُهُ اخْتِرَازُ عَنِ الدَّنَائِيرِ وَالذَّرَاهِمِ ( أَخْرَجَ الْفُلُوسَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهَا لِأَنَّهَا سِلْعٌ بِاِغْتِبَارِ الْأَصْلِ وَالسَّلَامِ فِي التَّبَيَّنِ لَا يَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ رِوَايَةِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ الْحَقُّ بِالْمَضْرُوبِ وَعَلَى رِوَايَةِ الشَّرْكَةِ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ الْحَقُّ بِالْعُرُوضِ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا أَنَّهُ كَالْعُرُوضِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ .  
( قَوْلُهُ : وَالْعَدَدِيُّ الْمُتَقَارِبُ ) أَيُّ عَدَدًا وَيَجُوزُ أَيْضًا كَيْلًا كَمَا فِي التَّبَيَّنِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ذَكَرَ فِي الْمُخْتَلَفِ يَجُوزُ السَّلَامُ فِي الْجَوْزِ وَالْيَبِضِ عَدَدًا وَكَيْلًا وَوَزَنًا عِنْدَنَا ( قَوْلُهُ وَوَزَنُهُ إِنْ بَاعَ بِهِ ) أَيُّ بِالْوَزْنِ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ، وَإِنْ كَانَ ثَوْبٌ حَرِيرِيًّا ع بِالْوَزْنِ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ وَزْنِهِ مَعَ ذَلِكَ أَيُّ الذَّرْعِ وَالصَّفَةِ وَالصَّنْعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَعْلُومًا بِهِ هـ .

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

وَفِي الْإِبْصَاحِ فِي الدِّيَّاجِ وَالْحَرِيرِ مِنَ الْمَذْرُوعَاتِ لَا يَكْفِي ذِكْرُ الذَّرْعِ وَالصَّفَةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الْوَزْنِ لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ بِاخْتِلَافِ الْوَزْنِ فَإِنَّ الدِّيَّاجَ كُلَّمَا تَهَلَّ وَزْنُهُ أَزْدَادَتْ قِيمَتُهُ وَالْحَرِيرُ كُلَّمَا خَفَّ وَزْنُهُ أَزْدَادَتْ قِيمَتُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ هـ .

( قَوْلُهُ : وَلَا يُقَالُ مَالِحٌ إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ احْتَجُّوا لَهَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ بَصْرِيَّةً تَرَوَّجَتْ بَصْرِيًّا أَطْعَمَهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيًّا وَالْحُجَّةُ لِلُّغَةِ الْفَصِيحَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ } أَيُّ شَدِيدُ الْمُلُوحَةِ . هـ .

( قَوْلُهُ : وَزَنًا ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِي السَّمَكِ الْمِلْحِ وَالطَّرِيِّ عَدَدًا ؛ لِأَنَّهُ مُتَفَلَوْتُ ، وَأَمَّا السَّمَكُ الصَّغَارُ إِذَا كَانَ يُكَالُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ كَيْلًا وَوَزَنًا ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَسَوَاءٌ فِيهِ الطَّرِيُّ وَالْمَمْلُوحُ كَمَا

فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ .

( قَوْلُهُ : كَالْحَيَوَانِ ) شَامِلٌ جَمِيعُ أَنْوَاعِهِ حَتَّى الْعَصَافِرِ ؛ لِأَنَّ التَّصَّ لَمْ يَفْصِلْ ، كَذَا فِي التَّبَيَّنِ .  
( قَوْلُهُ : وَاللَّحْمُ ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَنْزُوعَ الْعَظْمِ وَفِيهِ رَوَايَتَانِ أَحْسَنُهُمَا الْمَنْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَجَازُهُ مُطْلَقًا كَأَلْيَةِ وَالشَّحْمِ وَالسَّمَكِ وَزَنًا وَبِهِ يَفْتِي ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ مَوْزُونٌ مَضْبُوطٌ إِذَا بَيَّنَّ وَصْفَهُ وَوَضَعَهُ كَمَا فِي مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ وَشَرَحَ الْمَجْمَعُ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ لَوْ أَسْلَمَ فِي مَنْزُوعِ الْعَظْمِ جَازَ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَيُّ الْإِمَامِ وَهُوَ الْأَصَحُّ هـ فَصَارَ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ مُوَافَقَةً لِقَوْلِهِمَا .

( وَ ) صَحَّ ( فِي الطَّلَسْتِ وَالْقُمُومَةِ وَالْخَنَيْنِ إِذَا عَيَّنَ ) كُلُّ مِنْهُمَا بِمَا يَرْفَعُ النَّزَاعَ ( لَا فِيمَا لَا يَعْلَمَانِ ) أَيُّ قَدَرَهُ وَصِفَتَهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَعْلَمُ قَدَرَهُ وَصِفَتَهُ ( كَالْحَيَوَانِ وَأَطْرَافِهِ وَاللَّحْمُ وَالْجُلُودُ عَدَدًا ) قَيْدٌ لِلْجُلُودِ ( وَالْحَطَبُ حُزْمًا ) جَمْعُ حُزْمَةٍ وَهِيَ بِالْفَارِسِيَّةِ بَنْدُ هَيْزِمِ ( وَالرُّطْبَةُ جُرْزًا ) جَمْعُ جُرْزَةٍ وَهِيَ بِالْفَارِسِيَّةِ دَسْتُ تَرَه .  
( قَوْلُهُ وَالْجُلُودُ عَدَدًا ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ وَزَنًا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ إِذَا كَانَا يُبَايَعَانِ وَزَنًا يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِمَا بِالْوَزْنِ . هـ .



( وَالْجَوْهَرُ وَالْخَرَزُ ) بِالتَّخْرِيكِ الَّذِي يُنْظَمُ فَإِنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا تَهَاقُوتًا فَاحِشًا يَمْنَعُ السَّلَامَ حَتَّى إِنَّ بَيْنَ الطَّوْلِ وَالْعَرْضِ وَالصَّفَةِ فِي الْجُلُودِ ، وَقَدَرِ مَا يَشُدُّ بِهِ الْحُزْمَةُ جَارَ ( وَالْمُنْقَطِعُ ) أَيُّ وَلَا فِيمَا انْقَطَعَ وَلَمْ يُوجَدْ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ ( إِلَى حِينَ ) الْمَحَلِّ ( أَيُّ الْأَجَلِ ) بَأَنَّ اسْتَعْرَاقَ الْعَدَمِ جَمِيعَ الْوَقْتِ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْأَجَلِ .

( وَ ) لَا ( بِكَيْلٍ أَوْ ذِرَاعٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرُهُ ) لِأَنَّ التَّسْلِيمَ يَتَأَخَّرُ فِيهِ فَرَبِّمَا يَصْبِغُ فَيُؤَدِّي إِلَى الْمُنَازَعَةِ .  
( قَوْلُهُ وَالْجَوْهَرُ ) هَذَا فِي الْكِبَارِ مِنْهُ وَيَجُوزُ فِي صِغَارِ اللَّوْلُؤِ وَزَنَا لِأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ : وَقَدَرُ مَا يَشُدُّ بِهِ الْحُزْمَةُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ عُرِفَ ذَلِكَ بَأَنَّ بَيْنَ الْحَبْلِ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ الْحَطَبُ وَالرُّطْبَةُ وَبَيْنَ طَوْلِهِ وَضَبِطَ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّرَاعِ جَارَ .

( قَوْلُهُ : الْمَحَلِّ ) مَصْدَرٌ مِيميٌّ بِكَسْرِ الْحَاءِ بِمَعْنَى الْخُلُولِ .  
( قَوْلُهُ : بَأَنَّ اسْتَعْرَاقَ الْعَدَمِ جَمِيعَ الْوَقْتِ ) لَيْسَ شَرْطًا حَتَّى لَوْ كَانَ مُنْقَطِعًا عِنْدَ الْعَقْدِ مُوجُودًا عِنْدَ الْمَحَلِّ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ مُنْقَطِعًا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَحْدُ الْانْقِطَاعِ أَنْ لَا يُوجَدْ فِي الْأَسْرَاقِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ كَذَا فِي التَّيْبِينَ .

( وَ ) لَا ( بُرِّ قَرْيَةٍ أَوْ تَمَرٍ نَخْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ ) إِذْ قَدْ تَعْتَرِيهِ آفَةٌ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى التَّسْلِيمِ ( وَشَرْطُ صِحَّتِهِ بَيَانُ الْجِنْسِ ) كَبُرِّ وَشَعِيرٍ ( وَالتَّنَوُّعِ ) كَسَقِيهِ وَبَحْسِهِ ( وَالصَّفَةِ ) كَجِدِّ وَرَدِيٍّ ( وَالْقَدْرِ ) نَحْوُ كَذَا كَيْلًا لَا يَنْقَبِضُ وَلَا يَنْبَسِطُ ( وَالْأَجَلِ ) وَقَوْلُهُ شَهْرٌ فِي الْأَصَحِّ ( وَقِيلَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَقِيلَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ ) وَقَدَرُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْكَلْبِيِّ وَالْوَزْنِيِّ وَالْعَدْدِيِّ ) يَعْنِي يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ مُشَارًا إِلَيْهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ عَلَى مِقْدَارِهِ كَالْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ وَالْمَعْدُودِ ( الْمُتْقَارِبِ ) كَالْحُوزِ وَالْبَيْضِ وَقَالَا : لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ بَعْدَ التَّعْيِينِ بِالْإِشَارَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ لِعَبْرَةٍ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي كَرُّ بُرٍّ وَلَمْ يَدْرِ وَزْنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ قَالَ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذَا الْبُرِّ فِي كَذَا مَتْنًا مِنْ الزَّرْعُفَرَانِ وَلَمْ يَدْرِ قَدْرَ الْبُرِّ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَصِحُّ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ إِذَا كَانَ ثَوْبًا أَوْ حَيَوَانًا يَصِيرُ مَعْلُومًا بِالْإِشَارَةِ ( وَمَكَانَ إِيْفَاءِ مَا لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ ( فَيُؤْفِقُهُ حَيْثُ شَاءَ ) وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ الْأَمَّاكِينَ كُلَّهَا سَوَاءٌ وَلَا وَجُوبٌ فِي الْحَالِ ( كَذَا الثَّمَنِ ) أَيُّ الثَّمَنِ الْمُؤَجَّلُ بَأَنَّ بَاعَ عَبْدًا حَاضِرًا بُرًّا مَوْصُوفًا فِي الدِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ حَيْثُ يُشْتَرَطُ بَيَانُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ ( وَالْقِسْمَةِ ) بَأَنَّ اقْتِسَمَا دَارًا وَشَرَطَا أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ شَيْئًا لَهُ حَمْلٌ وَمُؤَنَّةٌ لِرِبَادَةِ غَرَسٍ أَوْ بِنَاءٍ فِي نَصِيْبِهِ يُشْتَرَطُ بَيَانُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ ( وَالْأَجْرِ ) بَأَنَّ اسْتَأْجَرَ دَارًا أَوْ دَابَّةً بِمَا لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ ذِيْنًا فِي الدِّمَّةِ يُشْتَرَطُ بَيَانُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ ( وَشَرْطُ بَقَائِهَا ) أَيُّ بَقَاءِ صِحَّةِ السَّلَامِ ( قَبْضُ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ ) فَإِنَّهُ يَنْعَقِدُ صَحِيحًا ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْإِفْتِرَاقِ لَا عَنْ قَبْضٍ .

( قَوْلُهُ : وَلَا بُرِّ قَرْيَةٍ ) قَيْدُ بَقَرِيَّةٍ لِأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ فِي طَعَامٍ وَلَايَةً يَجُوزُ لِأَنَّ حُصُولَ الْآفَةِ لَطَعَامِ الْوَلَايَةِ نَادِرٌ وَهَذَا إِذَا نُسِبَ إِلَى قَرْيَةٍ لِيُؤَدَّى مِنْ طَعَامِهَا ، وَأَمَّا إِذَا نُسِبَ إِلَيْهَا لِبَيَانِ وَصْفِ الطَّعَامِ فَالسَّلَامُ جَائِزٌ ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

( قَوْلُهُ : وَشَرْطُ صِحَّتِهِ )  
( الْخ ) بَيَانُ لِلشُّرُوطِ الَّتِي تُذَكَّرُ فِي الْعَقْدِ وَمَحْصُلُهَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْعَقْدِ بَيَانُ صَبْطِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَبَيَانُ صَبْطِ رَأْسِ الْمَالِ الْمَكِيلِ أَوْ الْمُوزُونِ أَوْ الْمَعْدُودِ وَذَلِكَ أَيُّ صَبْطِ كُلِّ مِنْهُمَا أَيُّ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَرَأْسِ مَالٍ يُذَكَّرُ جِنْسُهُ وَنَوْعُهُ

وصَفَتْهُ ، وَقَدَرَهُ فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تُذَكِّرُ فِي كُلِّ مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَرَأْسُ الْمَالِ وَيُشْتَرَطُ لِدَوَامِ صِحَّةِ الْعَقْدِ تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَتَقْدِيرُ الدَّرَاهِمِ لِمُتَمَيِّزِ الْجَيْدِ مِنَ الرَّدِيِّ وَخُلُوصِ الْبَدَلَيْنِ عَنْ أَحَدٍ وَصَفَى عِلَّةَ الرَّبَا وَهُوَ الْقَدْرُ أَوْ الْجِنْسُ كَأَسْلَامِ الْهَرَوِيِّ فِي الْهَرَوِيِّ وَالْحِنْطَةُ فِي الشَّعِيرِ وَالْحَدِيدُ فِي الرِّصَاصِ وَكَوْنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِمَّا يُتَعَيَّنُ بِالْتَّعْيِينِ لِتَخْرُجَ النُّقُودُ وَالْأَجَلُ وَوُجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مُدَّةَ تَأْجِيلِهِ وَمَكَانَ الْإِيْفَاءِ فِيمَا لَهُ حَمْلٌ وَمُؤَنَةٌ وَخُلُوصُ الْعَقْدِ عَنِ الْخِيَارِ شَرْطُ الْأَحَدِ ١ هـ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْفَتْحِ وَالْمُحِيطِ وَغَيْرِهِمَا .

( قَوْلُهُ : فَيُؤْفِقُهُ حَيْثُ شَاءَ وَهُوَ الْأَصَحُّ ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ رِوَايَةُ الْإِجَارَاتِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ وَفِي رِوَايَةِ الْبُيُوعِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ يَتَعَيَّنُ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ قَوْلُهُمَا ١ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِمَا .

١ هـ .

ثُمَّ قَالَ فِي الْمُحِيطِ ، وَإِذَا شَرَطَ مَكَانًا آخَرَ فِيمَا لَا حَمْلَ لَهُ وَلَا مُؤَنَةً فِي رِوَايَةٍ لَا يَتَعَيَّنُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقِيدُ لِمَا مَرَّ وَفِي رِوَايَةٍ يَتَعَيَّنُ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛

لِأَنَّهُ يُقِيدُ ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَكَانَةِ .

١ هـ .

( قَوْلُهُ : كَذَا الثَّمَنُ )

إِلَخْ ) قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْعَقْدِ وَالْقِسْمَةِ ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَقَالَ قَبْلَهُ مَكَانُ الْقَرْضِ وَالْعَصَبِ وَالِاسْتِهْلَاكِ يَتَعَيَّنُ لِلْإِيْفَاءِ اتِّفَاقًا مِنَ الْمُحِيطِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ لَوْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ مِنْ جِنْسِهِ وَشَرَطَ أَحَدُهُمَا التَّوْفِيقَ إِلَى مَنْزِلِهِ لَمْ يَجْزِ بِالْإِجْمَاعِ كَيْفَمَا كَانَ لِأَنَّ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ زِيَادَةً بَدَلٌ وَهُوَ الْحَمْلُ وَالْإِيْفَاءُ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْفِتْرَةِ لَا عَنْ قَبْضٍ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ أَمَّا إِذَا كَانَ رَأْسُ السَّلَمِ مِنَ النُّقُودِ فَلِأَنَّهُ افْتِرَاقٌ عَنْ دَيْنٍ بَدَلَيْنِ ، وَقَدْ { نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْكَالِي بِالْكَالِي } ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا فَلِأَنَّ السَّلَمَ أَخَذَ عَاجِلَ بِأَجَلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ أَحَدِ الْوَضْعَيْنِ لِتَحَقُّقِ مَعْنَى الْأَسْمِ وَلِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ لِيَنْقَلِبَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِيهِ فَيَقْدِرُ عَلَى التَّسْلِيمِ وَلِذَا قُلْنَا لَا يَصِحُّ السَّلَمُ إِذَا كَانَ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ تَمَامَ الْقَبْضِ وَكَذَا لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقِيدٍ بِخِلَافِ خِيَارِ الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ تَمَامَ الْقَبْضِ .

( فَإِنْ أَسْلَمَ مِائَةً تَقْدًا وَمِائَةً عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي كُرْبٍ بَطُلَ فِي حِصَّةِ الدَّيْنِ ) لِانْتِفَاءِ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ وَجَازَ فِي حِصَّةِ التَّقْدِيرِ لِاجْتِمَاعِ شَرَايِطِهِ وَلَا يَشِيْعُ الْقَسَادُ ؛ لِأَنَّهُ طَارَ لَوْ قُوعِ السَّلَمِ صَحِيحًا ابْتِدَاءً حَتَّى لَوْ قَدَّرَ رَأْسَ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ ( لَا يَتَصَرَّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَتِ الْقَبْضِ الْوَاجِبِ بِالْعَقْدِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ مَبِيعٌ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَجُوزُ كَمَا مَرَّ ( بِشَرَكَةٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يَتَصَرَّفُ بِأَنْ يَقُولَ رَبُّ السَّلَمِ أَعْطَيْتُ نِصْفَ رَأْسِ الْمَالِ لِيَكُونَ نِصْفُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَكَ ( أَوْ تَوَلِيَّةٍ ) بِأَنْ يَقُولَ : أَعْطَيْتُ مِثْلَ مَا أَعْطَيْتُ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ لِيَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ لَكَ ( أَوْ نَحْوَهُمَا ) ، وَإِنَّمَا خَصَّصَهُمَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمَا أَكْثَرُ وَفُوعًا مِنَ الْمُرَابَحَةِ وَالْوَضْعِيَّةِ وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَى آخِرِهِ بِقَوْلِهِ ( فَإِنْ تَقَايَلَا السَّلَمَ لَمْ يَشْتَرِ ) أَيُّ رَبُّ السَّلَمِ ( مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ شَيْئًا بِرَأْسِ الْمَالِ حَتَّى يَقْبُضَهُ ) كُلُّهُ لِنَلَا يَلْزَمُ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ قَبْضِهِ .

( قَوْلُهُ : فَإِنْ أَسْلَمَ مِائَةً تَقْدًا وَمِائَةً عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ )

(إِخْ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَيْنُ وَالَّذِينَ مُخْتَلَفِي الْجَنَسِ بِأَنْ أَسْلَمَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةَ دِينَارٍ دَيْنًا أَوْ عَكْسُهُ لَا يَجُوزُ فِي الْكُلِّ ، أَمَّا حِصَّةُ الدَّيْنِ فَلَمَّا ذَكَرْنَا ، وَأَمَّا حِصَّةُ الْعَيْنِ فَلِجَهَالَةِ مَا يَخْصُهُ وَهَذَا عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ فِي حِصَّةِ الْعَيْنِ ، كَذَا فِي التَّبَيِّنِ .

( اشْتَرَى كُرًّا وَأَمَرَ رَبَّ السَّلَمِ بِقَبْضِهِ قَضَاءً لَمْ يَصِحَّ ) يَعْنِي أَسْلَمَ كُرًّا فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مِنْ رَجُلٍ كُرًّا وَأَمَرَ رَبَّ السَّلَمِ بِقَبْضِهِ قَضَاءً لَمْ يَكُنْ قَضَاءً ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَقْبِضَهُ لَهُ ثُمَّ يَقْبِضَهُ لِنَفْسِهِ فَكَتَالَهُ لَهُ ثُمَّ اكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ جَازَ لِاجْتِمَاعِ الصَّفَقَتَيْنِ بِشَرْطِ الْكَيْلِ فَلَا بَدَأَ مِنَ الْكَيْلِ مَرَّتَيْنِ { لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ صَاعَانِ } ( وَإِنْ أَمَرَ مُقْرَضُهُ صَحَّ ) يَعْنِي إِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَمًا وَكَانَ قَرْضًا فَأَمَرَ مُقْرَضُهُ بِقَبْضِ الْكُرِّ جَازَ ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ الْإِعَارَةَ وَلِهَذَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ إِعَارَةٍ فَكَانَ الْمُرْدُودُ عَيْنَ الْمَأْخُودِ مُطْلَقًا حُكْمًا فَلَا يَجْتَمِعُ الصَّفَقَتَانِ ( كَذَا ) أَيْ صَحَّ أَيْضًا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( وَلَوْ ) اشْتَرَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ كُرًّا وَ ( أَمَرَ رَبَّ السَّلَمِ بِقَبْضِهِ لَهُ ) أَيْ لِأَجْلِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ( ثُمَّ لِنَفْسِهِ فَفَعَلَ ) أَيْ اكْتَالَهُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ثُمَّ اكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا صَحَّ لِاجْتِمَاعِ الْكَيْلَيْنِ ( وَلَوْ أَمَرَهُ رَبُّ السَّلَمِ ) أَيْ أَمَرَ رَبُّ السَّلَمِ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ أَنْ يَكِيلَ الْمُسْلِمَ فِيهِ ( فِي ظَرْفِ رَبِّ السَّلَمِ فَكَالَ فِي ظَرْفِهِ ) بِغَيْبَتِهِ أَوْ أَمَرَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ فَكَالَ فِي ظَرْفِهِ ( أَيْ ظَرْفِ الْبَائِعِ ) لَمْ يَكُنْ قَبْضًا ( لِأَنَّ الْأَمَرَ بِالْكَيْلِ لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ مُصَادَفَتِهِ مِلْكَ الْأَمْرِ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الدَّيْنِ لَا الْعَيْنِ فَصَارَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مُسْتَعِيرًا لِظَرْفِ رَبِّ السَّلَمِ وَوَضَعًا مِلْكَ نَفْسِهِ فِيهَا ) بِخِلَافِ كَيْلِهِ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي بِأَمْرِهِ ( يَعْنِي لَوْ اشْتَرَى مَثَلًا حِنْطَةً مُعَيَّنَةً فَأَمَرَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ أَنْ يَكِيلَهُ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي بِغَيْبَتِهِ صَارَ قَابِضًا ؛ لِأَنَّهُ مِلْكَ الْحِنْطَةِ بِالشِّرَاءِ فَأَمَرَهُ مُصَادِفٌ مِلْكَهُ .

( كَيْلُ الْعَيْنِ ثُمَّ

كَيْلُ الدَّيْنِ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي قَبْضٌ وَعَكْسُهُ لَا ) صُورَتُهُ رَجُلٌ أَسْلَمَ فِي كُرِّ حِنْطَةٍ فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ اشْتَرَى رَبُّ السَّلَمِ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ كُرَّ حِنْطَةً بِعَيْنِهَا وَدَفَعَ رَبُّ السَّلَمِ ظَرْفًا إِلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِيَجْعَلَ الْكُرَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ وَالْكُرَّ الْمُشْتَرَى فِي ذَلِكَ الظَّرْفِ ، فَإِنْ بَدَأَ بِكَيْلِ الْعَيْنِ الْمُشْتَرَى فِي الظَّرْفِ صَارَ قَابِضًا لِلْعَيْنِ لِصِحَّةِ الْأَمْرِ فِيهِ وَلِلدَّيْنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ لِمُصَادَفَتِهِ مِلْكَهُ كَمَنْ اسْتَقْرَضَ حِنْطَةً وَأَمَرَ الْمُقْرَضُ أَنْ يَزْرِعَهَا فِي أَرْضِهِ ، وَإِنْ بَدَأَ بِالدَّيْنِ لَمْ يَصِرْ قَابِضًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا أَمَّا الدَّيْنُ فَلِعَدَمِ صِحَّةِ الْأَمْرِ فِيهِ ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فَلِأَنَّهُ خَلَطَهُ بِمِلْكِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَصَارَ مُسْتَهْلَكًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَيَنْقُصُ الْبَيْعُ وَهَذَا الْخَلْطُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ بِهِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْبِدَايَةَ بِالْعَيْنِ وَعِنْدَهُمَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ نَقْضُ الْبَيْعِ ، وَإِنْ شَاءَ شَارَكَهُ فِي الْمَخْلُوطِ ؛ لِأَنَّ الْخَلْطَ لَيْسَ بِاسْتِهْلَاكِ عِنْدَهُمَا .

قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْعَيْنُ فَلِأَنَّهُ ) أَيْ الْمَأْمُورَ خَلَطَهُ بِمِلْكِهِ وَهَذَا الْخَلْطُ غَيْرُ مَرْضِيٍّ بِهِ يَعْنِي لَمْ يَرْضَ بِهِ الْأَمْرُ .

( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ نَقْضُ الْبَيْعِ

(إِخْ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَصِيرُ قَابِضًا بِهِمَا جَمِيعًا كَمَا إِذَا بَدَأَ بِالْعَيْنِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَصِيرُ قَابِضًا لِلْعَيْنِ دُونَ الدَّيْنِ وَخَلَطَ الْمَأْمُورُ بِإِذْنِ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْنِ فَيَشْتَرِكَانِ فِيهِ هـ مُلْخَصًا

( أَسْلَمَ أَمَةً فِي كُرٍّ وَقُبِضَتْ ) أَيْ قَبَضَهَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ ( فَتَقَايَلَا فَمَاتَتْ بَقِي ) أَيْ التَّقَايِلُ ( أَوْ مَاتَتْ فَتَقَايَلَا صَحَّ ) أَيْ التَّقَايِلُ ( وَعَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ( قِيمَتُهَا ) يَوْمَ قَبْضِهِ ( فِيهِمَا ) أَيْ فِي الْمَوْتِ بَعْدَ التَّقَايِلِ وَقَبْلَهُ ، يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى كُرًّا بِعَقْدِ السَّلَمِ وَجَعَلَ رَأْسَ الْمَالِ أَمَةً وَسَلَّمَهَا إِلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ثُمَّ تَقَايَلَا عَقَدَ السَّلَمِ ثُمَّ مَاتَتْ الْأَمَةُ فِي يَدِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بَقِيَ التَّقَايِلُ وَلَوْ مَاتَتْ وَتَقَايَلَا صَحَّ التَّقَايِلُ ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ رَأْسُ الْمَالِ وَهُوَ فِي حُكْمِ التَّمَنِ فِي الْعَقْدِ

وَالْمَبِيعُ هُوَ الْمُسْلَمُ فِيهِ وَصَحَّةُ الْإِقَالَةِ تَعْتَمِدُ قِيَامَ الْمَبِيعِ لَا الشَّمْنَ كَمَا مَرَّ فَهَلَاكَ الْأَمَّةُ لَا يُغَيِّرُ حَالَ الْإِقَالَةِ مِنَ الْبَقَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَالصَّحَّةِ فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِذَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ انْفَسَخَ فِي الْجَارِيَةِ تَبَعًا فَوَجِبَ عَلَيْهِ فَوْجَبَ رَدُّهَا ، وَقَدْ عَجَزَ عَنْهُ فَوَجِبَ رَدُّ قِيمَتِهَا ( كَذَا الْمُقَابِضَةُ ) وَهِيَ يَبِيعُ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ كَمَا مَرَّ ( فِي وَجْهِهِ ) يَعْنِي تَبَقَى الْإِقَالَةُ وَتَصَحُّ بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِ الْوَضْعَيْنِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَبِيعٌ مِنْ وَجْهِ وَثَمَنٌ مِنْ وَجْهِ فَفِي الْبَاقِي يُعْتَبَرُ الْمَبِيعَةُ وَفِي الْهَالِكِ التَّمَنِيَّةُ ( بِخِلَافِ الشَّرَاءِ بِالشَّمَنِ فِيهِمَا ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى أَمَةً بِأَلْفٍ فَتَقَايَلًا فَمَاتَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَطَلَتْ الْإِقَالَةُ وَلَوْ تَقَايَلًا بَعْدَ مَوْتِهَا فَالْإِقَالَةُ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَمَّةَ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ فَلَا تَبَقَى بَعْدَ هَلَاكِهَا فَلَا تَصَحُّ الْإِقَالَةُ ابْتِدَاءً وَلَا تَبَقَى انْتِهَاءً لِعَدَمِ مَحَلِّهَا .

( الْقَوْلُ لِمُدَّعِي الرَّدَاءَةِ وَالْأَجَلِ ) أَي إِذَا اخْتَلَفَ عَاقِدُ السَّلَامِ فِي شَرْطِ الرَّدَاءَةِ وَالْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِيهِمَا أَمَّا الرَّدَاءَةُ فَإِنَّ يَقُولُ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ شَرْطُنَا الرَّدِيءَ وَقَالَ رَبُّ السَّلَامِ لَمْ نَشْرُطْ شَيْئًا لِيَكُونَ الْعَقْدُ فَاسِدًا فَالْقَوْلُ لِلْمُسْلَمِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ رَبَّ السَّلَامِ مُتَعَتِّ فِي انْكَارِهِ الصَّحَّةَ لِأَنَّ الْمُسْلَمَ فِيهِ زَائِدٌ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ عَادَةً وَلَوْ ادَّعَى رَبُّ السَّلَامِ شَرْطَ الرَّدَاءَةِ وَقَالَ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ لَمْ نَشْرُطْ شَيْئًا فَالْقَوْلُ لِرَبِّ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الصَّحَّةَ وَالْجُمْلَةَ الْقَوْلُ فِي الصُّورَتَيْنِ لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ عِنْدَهُ وَلِلْمُنْكَرِ عِنْدَهُمَا ، وَأَمَّا الْأَجَلُ فَأَيُّهُمَا ادَّعَاهُ فَالْقَوْلُ لَهُ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الصَّحَّةَ وَلِلْمُنْكَرِ عِنْدَهُمَا ( الْإِسْتِصْنَاءُ ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِصَانِعٍ كَالْخِفَافِ اصْنَعْ لِي مِنْ مَالِكَ خُفًّا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ بِكَذَا ( بِأَجَلٍ ) كَأَنْ يَقُولَ إِلَى شَهْرٍ مَثَلًا ( سَلَمٌ ) سَوَاءً ( تَعَامَلُوا ) نَحْوُ خُفٍّ وَطَسْتٍ وَقُمُومَةٍ وَنَحْوِهَا ( أَوْ لَا ) كَالثِّيَابِ وَنَحْوِهَا أَمَّا كَوْنُ الْإِسْتِصْنَاءِ بِأَجَلٍ سَلَمًا إِذَا لَمْ يَتَعَامَلُوا فَبِالْوَفَاقِ ، وَأَمَّا إِذَا تَعَامَلُوا فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَصِيرُ سَلَمًا وَعِنْدَهُمَا لَا ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْإِسْتِصْنَاءِ فَيُحَافِظُ عَلَى مُقْتَضَاهُ وَيُحْمَلُ الْأَجَلُ عَلَى التَّعَجُّيلِ ، بِخِلَافِ مَا لَا تَعَامَلُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِصْنَاءٌ فَاسِدٌ فَيَحْمَلُ عَلَى السَّلَامِ الصَّحِيحِ وَلَهُ أَنَّهُ دَيْنٌ يَحْتَمِلُ السَّلَامَ وَجَوَازُ السَّلَامِ بِاجْتِمَاعِ لَا شُبْهَةٍ فِيهِ وَفِي تَعَامُلِهِمُ الْإِسْتِصْنَاءُ نَوْعٌ شُبْهَةٌ فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَى السَّلَامِ أَوْلَى .

( وَ ) الْإِسْتِصْنَاءُ ( بِدُونِهِ ) أَيِ بِدُونِ الْأَجَلِ ( صَحٌّ ) اسْتِحْسَانًا لِلْإِجْمَاعِ الثَّابِتِ بِالتَّعَامُلِ مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ

لِأَنَّهُ بَيْعُ الْمَعْدُومِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِحُّ ( بَيْعًا لَا عِدَّةً ) كَمَا نُقِلَ عَنِ الْحَاكِمِ الشَّهِيدِ وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ صَحٌّ بَيْعًا يَقُولُهُ ( فَالصَّانِعُ يُجْبَرُ عَلَى عَمَلِهِ ) وَلَوْ كَانَ عِدَّةً لَمْ يُجْبَرُ وَيَقُولُهُ ( وَالْأَمْرُ لَا يَرْجِعُ عَنْهُ ) وَلَوْ كَانَ عِدَّةً لَجَازَ رُجُوعُهُ ( الْمَبِيعُ هُوَ الْعَيْنُ لَا عَمَلُهُ ) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ الْبُرْدَعِيُّ قَوْلًا بِأَنَّ الْإِسْتِصْنَاءَ اسْتِفْعَالٌ مِنَ الصَّنْعِ وَهُوَ الْعَمَلُ وَفَرَّغَ عَلَى كَوْنِهِ الْعَيْنَ يَقُولُهُ ( فَلَوْ جَاءَ ) أَيِ الصَّانِعِ ( بِمَا صَنَعَهُ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ غَيْرَهُ ) عَطَفَ عَلَى ضَمِيرِ صَنَعَهُ وَجَازَ لِلْفَصْلِ ( صَحٌّ ) وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ عَمَلُهُ لَمَا صَحَّ ( وَلَا يَتَعَيَّنُ ) أَيِ الْمَبِيعِ ( لَهُ ) أَيِ لِلْأَمْرِ ( بِمَا رَضَاهُ فَصَحَّ بَيْعُهُ قَبْلَ رُؤْيَا الْأَمْرِ ) وَلَوْ تَعَيَّنَ لَهُ لَمَا صَحَّ بَيْعُهُ ( وَلَهُ ) أَيِ لِلْأَمْرِ ( الْخِيَارُ ) بَعْدَ رُؤْيَا أَنَّهُ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ ( وَلَمْ يَصِحَّ ) أَيِ السَّلَامُ ( فِي غَيْرِ الْمُتَعَامَلِ كَالثُّوبِ إِلَّا بِأَجَلٍ ) يَعْنِي لَوْ أَمَرَ حَاتِكًا أَنْ يَنْسَجَ لَهُ ثِيَابًا بَعَزَلٍ مِنْ عِنْدِهِ بِدَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ لَمْ يَجُزْ إِذْ لَمْ يَجُزْ فِيهِ التَّعَامُلُ فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِيهِ الْأَجَلَ وَبَيَّنَ شَرَائِطَ السَّلَامِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ بِطَرِيقِ السَّلَامِ .

( قَوْلُهُ : الْقَوْلُ لِمُدَّعِي الرَّدَاءَةِ وَالْأَجَلِ ) أَيِ أَصْلُ الْأَجَلِ مُطْلَقًا وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَى أَدْنَى الْأَجَالِ وَذَلِكَ شَهْرٌ وَفِيمَا زَادَ عَلَيْهِ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِلطَّلِبِ أَيِ رَبِّ السَّلَامِ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ

زِيَادَةً مَا يُسْتَفَادُ مِنْ جِهَتِهِ ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي مُضِيِّهِ فَالْقَوْلُ لِلْمَطْلُوبِ أَنَّهُ لَمْ يَمْضِ ؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ يَدَّعِي عَلَيْهِ إِبْقَاءَ الْحَقِّ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَالْمَطْلُوبُ يُنْكِرُ ، وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ قَبِلَتْ بَيِّنَةُ الْمَطْلُوبِ ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ زِيَادَةَ أَجَلٍ فَتَكُونُ أَكْثَرَ إِثْبَاتًا ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ .

( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْأَجَلُ فَأَيُّهُمَا ادَّعَاهُ فَالْقَوْلُ لَهُ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الصَّحَّةَ وَلِلْمُنْكَرِ عِنْدَهُمَا ) أَقُولُ تَعْمِيمُ الْخِلَافِ سَهْوٌ بَلِ الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْأَجَلَ فَيُصَدِّقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بَيِّنَتِهِ لَا عِنْدَهُمَا ، وَأَمَّا إِذَا ادَّعَاهُ رَبُّ السَّلَامِ فَيُصَدِّقُ اتِّفَاقًا نَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّبْيِينِ وَالْهَدَايَةِ وَالْمَجْمَعِ وَالْمَوَاهِبِ وَالْمُحِيطِ مُوضَّحًا بِالتَّغْلِيلِ قَوْلُهُ الْمِيعَ هُوَ الْعَيْنُ ( قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : وَلَهُ أَيُّ لِلْأَمْرِ الْخِيَارُ ) أَيُّ دُونَ الصَّانِعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الصَّانِعَ لَهُ الْخِيَارُ أَيْضًا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا خِيَارَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

( قَوْلُهُ : وَلَمْ يَصِحَّ أَيُّ السَّلَامِ فِي غَيْرِ الْمُتَعَامِلِ كَالْقَوْلِ إِلَّا بِأَجَلٍ ) لَعَلَّ صَوَابَهُ وَلَمْ يَصِحَّ أَيُّ الْإِسْتِصْنَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَحَدِّثَ عَنْهُ كَمَا يُفْصَحُ عَنْهُ شَرْحُهُ بِقَوْلِهِ يَعْنِي لَوْ أَمَرَ حَائِكًا أَنْ يَنْسِجَ الْخُ عَلَى أَنْ هَذَا مُسْتَدْرَكٌ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ قَوْلِهِ الْإِسْتِصْنَاءُ بِأَجَلٍ سَلَّمَ تَعَامَلُوا أَوْ لَا .

( مَسَائِلُ شَتَّى ) جَمْعُ شَيْتٍ بِمَعْنَى الْمُتَفَرِّقِ ( صَحَّ بَيْعُ كُلِّ ذِي نَابٍ أَوْ مَخْلَبٍ ) كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالسَّبَاعِ وَالطُّيُورِ وَالْجَوَارِحِ عَلِمَتْ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ آلَةٌ الْإِصْطِيَادِ ( إِلَّا الْخِنْزِيرَ ) لِأَنَّهُ نَجَسُ الْعَيْنِ ( وَالذَّمِّيُّ فِيهِ ) أَيُّ فِي الْبَيْعِ ( كَالْمُسْلِمِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ } وَلَأَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ مُحْتَاجُونَ كَالْمُسْلِمِينَ ( إِلَّا فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ ) فَإِنْ عَقَدَهُمْ فِيهَا كَعَقْدِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْعَصِيرِ وَالشَّاةِ ( وَمِثْنَةً لَمْ تَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهَا ) فَإِنَّهَا كَالْخِنْزِيرِ ، وَإِنَّمَا قَالَ لَمْ تَمُتْ حَتْفَ أَنْفِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ مَاتَتْ كَذَلِكَ بَطَلَ بَيْعُهَا اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَالٍ عِنْدَ أَحَدٍ ، وَقَدْ مَرَّ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ .

( قَوْلُهُ : كَالْكَلْبِ ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكِلَابِ الْمَعْلَمِ وَغَيْرِ الْمَعْلَمِ وَشَرَطَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ لِحَوَازِ بَيْعِ الْكَلْبِ كَوْنَهُ مُعْلَمًا أَوْ قَابِلًا لِلتَّعْلِيمِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
وَفِي الْمُحِيطِ يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ مَذْبُوحًا لِبَهَارَةِ جِلْدِهِ وَلَحْمِهِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَالسَّبَاعُ ) شَامِلٌ لِلْقُرْدِ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَكَذَا يَجُوزُ بَيْعُ لُحُومِهَا وَلُحُومِ الْخَمْرِ الْمَذْبُوحَةِ فِي الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُنْتَفَعٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ يُكَالُ الْكِلَابِ وَالسَّنَاوِيرُ بِخِلَافِ لَحْمِ الْخَنَازِيرِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعَمَ الْكِلَابُ وَالسَّنَاوِيرُ ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ اهـ .

( قُلْتُ ) وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى تَصْحِيحِ طَهَارَةِ اللَّحْمِ بِالدَّكَاءِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَأَمَّا عَلَى أَصَحِّ التَّصْحِيحَيْنِ مِنْ أَنَّهَا لَا تَطْهَرُ إِلَّا الْجِلْدَ دُونَ اللَّحْمِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ وَآلَةُ الْإِصْطِيَادِ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ هَوَامِّ الْأَرْضِ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا كَالْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ وَالْوَزَغِ وَالْعُطَافَةِ وَالْقَنَافِدِ وَنَحْوِهَا ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَلَقِ فِي الصَّحِيحِ لِمَتَمَوْلِ النَّاسِ وَاحْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ لِمُعَالَجَةِ مَصِّ الدَّمِ مِنَ الْجَسَدِ بَوَضْعِهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ .

وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِ كَالذَّمِّيِّ بِقَوْلِهِ ( فَإِذَا اشْتَرَى ) أَيُّ الذَّمِّيُّ ( عَبْدًا مُسْلِمًا أَوْ مُصَحَّفًا يَصِحُّ ) لِدُخُولِهِ تَحْتَ إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ ( وَيُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ ) ؛ لِأَنَّ فِي إِبْقَائِهِ فِي يَدِهِ إِذْ لَا لَهُ ( وَطَهُرَ زَوْجَ الْمُشْتَرَاةِ قَبْضُ لَا نِكَاحُهَا ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً وَزَوَّجَهَا قَبْلَ قَبْضِهَا صَحَّ ، فَإِنْ وَطَّئَهَا زَوَّجَهَا فَقَدْ قَبِضَتْ لِلْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِ

تَرْوِجُهَا قَابِضًا لَهَا ( اشْتَرَى عَبْدًا فَعَابَ فَبَرَهَنَ الْبَائِعُ عَلَى بَيْعِهِ ) وَعَدَمَ قَبْضِ ثَمَنِهِ ( إِنْ عَلِمَ مَكَائُهُ لَمْ يَبِعْ لِدَيْنِهِ )  
 أَيُّ دَيْنِ الْبَائِعِ لِمَكَانٍ أَنْ يَصِلَ الْبَائِعُ إِلَى حَقِّهِ بِدُونِ الْبَيْعِ وَفِيهِ إِبْطَالُ حَقِّ الْمُشْتَرِي ( وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَائُهُ  
 ( بَيْعُ الْعَبْدِ ) وَأَدَّى الثَّمَنَ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي ظَهَرَ بِإِقْرَارِ الْبَائِعِ فَيُظْهِرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ مَشْغُولًا بِحَقِّهِ ،  
 وَإِذَا تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ يَبِيعُهُ الْقَاضِي كَالرَّاهِنِ إِذَا مَاتَ مُفْلِسًا يَبِيعُ الْقَاضِي الرَّهْنَ وَيَقْضِي الدَّيْنَ .

( قَوْلُهُ : وَطءُ زَوْجِ الْمُشْتَرَاةِ قَبْضٌ ) كَذَا الْعَتَقُ وَالْتِدْبِيرُ ؛ لِأَنَّ الْمَالِيَّةَ قَدْ تَلَفَ بِبُيُوتِ الْحُرِّيَّةِ حَقِيقَةً أَوْ حَقَّهُ وَمِنْ  
 ضَرُورَتِهِ يَصِيرُ قَابِضًا ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ اشْتَرَى شَيْئًا فَعَابَ ) يَعْنِي قَبْلَ الْقَبْضِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا غَابَ الْمُشْتَرِي  
 بَعْدَ الْقَبْضِ حَيْثُ لَا يُجِيبُ الْحَاكِمُ الْبَائِعَ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَبِيعِ حِينَئِذٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَوْلُهُ : فَبَرَهَنَ الْبَائِعُ عَلَى بَيْعِهِ وَعَدَمَ قَبْضِهِ ) فِيهِ شَهَادَةٌ عَلَى النَّفْيِ وَهِيَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ هَذِهِ  
 الْبَيِّنَةُ لَيْسَتْ لِلْقَضَاءِ بَلْ لِنَفْيِ التَّهْمَةِ وَانْكِشَافِ الْحَالِ فَبَعْدَ انْكِشَافِهِ عَمِلَ الْقَاضِي بِمُوجِبِ إِقْرَارِ الْبَائِعِ وَلِذَا لَا  
 يَحْتَاجُ إِلَى خَصْمٍ الْحَاضِرِ قَوْلُهُ : كَالرَّاهِنِ إِذَا مَاتَ مُفْلِسًا ) كَذَا لَوْ مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا قَبْلَ الْقَبْضِ .

( وَإِنْ اشْتَرَى ) أَيُّ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي اثْنَيْنِ ( وَعَابَ أَحَدُهُمَا فَلِلْحَاضِرِ دَفْعُ كُلِّ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ ) أَيُّ الْمَبِيعِ ( وَحَبْسُهُ حَتَّى يَنْقُدَ شَرِيكُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرَّبٌ فِي الدَّفْعِ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِنْفِاعُ بِنَصِيهِهِ إِلَّا بِأَدَاءِ جَمِيعِ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ  
 صَفَقَةً وَاحِدَةً وَلَهُ حَقُّ الْحَبْسِ مَا بَقِيَ شَيْءٌ وَالْمُضْطَرَّبُ يَرْجِعُ كَمُعِيرِ الرَّهْنِ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ كَانَ لَهُ  
 حَقُّ الْحَبْسِ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ كَالْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ إِذَا قَضَى الثَّمَنَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ ( بَاعَ ) شَيْئًا ( بِالْفِثَالِ مِثْقَالِ  
 ذَهَبٍ وَفِصَّةٍ تَنْصَفَا ) أَيُّ النَّهْبِ وَالْفِصَّةُ ( بِهِ ) أَيُّ بِالْمِثْقَالِ بِأَنْ يَجِبَ خَمْسُمِائَةٍ مِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ وَخَمْسُمِائَةٍ  
 مِثْقَالٍ مِنَ الْفِصَّةِ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْمِثْقَالَ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ .

( وَ ) بَاعَ شَيْئًا ( بِالْفِثَالِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ تَنْصَفَا ) أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةُ ( بِمِثْقَالٍ وَدِرْهَمٍ وَزَنَ سَبْعَةٍ ) أَيُّ يَجِبُ مِنْ  
 الذَّهَبِ مِثْقَالٌ وَمِنْ الْفِصَّةِ دِرْهَمٌ وَزَنَ سَبْعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْأَلْفَ إِلَيْهِمَا فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْوِزْنِ الْمَعْهُودِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا  
 ( قَبْضُ زَيْفًا عَنْ جَيِّدٍ بَلَا عِلْمٍ وَتَلَفٌ أَوْ أُتْلِفَ كَانَ قَضَاءً ) يَعْنِي إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى آخَرٍ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ جَيِّدٍ فَقَضَاهُ  
 زَيْوُفًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَأَنْفَقَهَا أَوْ هَلَكَتْ فَهُوَ قَضَاءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَرُدُّ مِثْلَ زَيْوُفِهِ وَيَرْجِعُ  
 بِجَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْوُصْفِ مَرْعِيٌّ كَحَقِّهِ فِي الْأَصْلِ وَلَا يُمَكِّنُ رِعَايَتُهُ بِإِجَابِ ضَمَانِ الْوُصْفِ إِذْ لَا قِيَمَةَ لَهُ عِنْدَ  
 الْمُقَابَلَةِ بِجَنْسِهِ فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَا قُلْنَا وَلَهُمَا أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ حَقِّهِ حَتَّى لَوْ تَجَوَّزَ بِهِ فِيمَا لَا يَجُوزُ الْإِسْتِبدَالُ جَازَ  
 فَيَقَعُ بِهِ الْإِسْتِيفَاءُ وَلَا يَبْقَى حَقُّهُ إِلَّا فِي الْجُودَةِ وَلَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهَا بِإِجَابِ ضَمَانِهَا لِمَا

مَرَّ وَلَا بِإِجَابِ ضَمَانِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِجَابٌ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ ، كَذَا فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ يَرُدُّ  
 عَلَيْهِ أَنْ مِثْلَ هَذَا فِي الشَّرْعِ كَثِيرٌ فَإِنْ جَمِيعُ تَكَالِيفِ الشَّرْعِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ؛ لِأَنَّهَا إِجَابٌ ضَرَرٌ قَلِيلٌ لِأَجْلِ نَفْعٍ  
 كَثِيرٍ أَقُولُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ تَكَالِيفِ الشَّرْعِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَإِنَّ الضَّرَرَ فِيهَا دُنْيَوِيٌّ وَالتَّنَفُّعُ أُخْرَوِيٌّ وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ  
 تَرْكُ التَّنَفُّعِ الْأُخْرَوِيِّ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ الضَّرَرَ وَالتَّنَفُّعَ فِيهِ دُنْيَوِيَّانِ وَيَجُوزُ لِلْعَبْدِ تَرْكُ التَّنَفُّعِ  
 الدُّنْيَوِيِّ لِأَنَّهُ حَقُّهُ وَلِهَذَا جَازَ التَّجَوُّزُ بِهِ كَمَا مَرَّ وَبِالْعَوْرِ عَلَى صُلُوبِ أَهْلِ هَذَا عَنْ هَذَا الْقَاضِلِ يَتَبَادَرُ إِلَى الظَّنِّ  
 أَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يَغْفُلُ عَنْ دِفَاقِ هَذَا الْفَنِّ .

( قَوْلُهُ : وَالْمُضْطَرَّبُ يَرْجِعُ ) يُشِيرُ إِلَى مَا لَوْ كَانَا مُسْتَأْجِرَيْنِ فَعَابَ أَحَدُهُمَا وَتَعَدَّى الْآخَرُ كُلَّ الْأَجْرَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ  
 مُتَبَرِّعًا لِكُونِهِ غَيْرَ مُضْطَرَّبٍ فِي نَقْدِ نَصِيبِ صَاحِبِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَجِيرِ حَبْسُ الدَّارِ لِاسْتِيفَاءِ الْأَجْرَةِ ، كَذَا عَنْ

الْعَيَاةِ قُلْتُ يُمكنُ أَنْ يُقَالَ هَذَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الْمُوجِرُ تَعَجِيلَ الْأَجْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : أَوْ بَاعَ شَيْئًا بِالْفِ بِنِ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ تَنْصَفَا

إِلخ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ عَلَى هَذَا لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كُرُّ حِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَسِمْسِمٍ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ ثُلُثُهُ أَيْ الْكُرُّ وَهَذَا قَاعِدَتُهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ كُلِّهَا كَالْمَهْرِ وَالْوَصِيَّةِ الْوَدِيعَةِ وَالْقَصْبِ وَالْإِجَارَةِ وَبَدَلِ الْخُلْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْزُونِ وَالْمَكِيلِ وَالْمَعْدُودِ وَالْمَذْرُوعِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْوِزْنِ الْمَعْدُودِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ) أَقُولُ هَذَا بِاعْتِبَارِ زَمَانِهِمْ فِي الْمُعَامَلَةِ ، وَأَمَّا الْآنَ فَالْقِصَّةُ لَيْسَ فِيهَا دَرَاهِمُ وَزَنُ سَبْعَةٍ وَهِيَ قِطْعٌ صِغَارٌ كُلُّ أَرْبَعَةٍ وَزَنُ دِرْهَمٍ تُسَمَّى أَنْصَافًا وَنَوْعٌ يُسَمَّى قِرْشًا كَلِيًّا يَبْلُغُ ثَلَاثِينَ نِصْفًا فِصَّةً وَآخَرُ يُسَمَّى رِيَالًا وَآخَرُ بُنْدُقِيًّا وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ وَزَنًا وَمَالِيَّةً وَأَيْضًا الدَّهَبُ مُخْتَلِفٌ مَالِيَّةً بِالْإِنْدُقِيِّ وَالشَّرِيفِيِّ وَالْإِبْرَاهِيمِيِّ فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ بِإِطْلَاقِ الشَّرَاءِ بِنَهَبٍ وَفِصَّةٍ لِهَذَا ( قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَرُدُّ مِثْلَ زَيْوْفِهِ وَيَرْجِعُ بِجِيَادِهِ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالتَّبْيِينِ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْحَقَائِقِ نَقْلًا عَنْ الْعُيُونِ مَا قَالَهُ أَبُو يُوسُفَ حَسَنٌ دَفْعًا لِلضَّرَرِ فَاخْتَرَنَاهُ لِلْفَتْوَى ، كَذَا فِي النَّهْرِ .

( أَفْرَخَ طَيْرًا أَوْ بَاضَ أَوْ تَكَسَّسَ طَيْرًا فِي أَرْضِهِ ) قَيْدٌ لِلْجَمِيعِ ( كَانَ ) كُلُّ مِنَ الْفَرَخِ وَالْبَيْضِ وَوَلَدِ الطَّيْرِ ( لِلْإِخْدِ ) لَا لِزَوْجِ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ ( كَصَيْدٍ تَشَبَّهَتْ بِشَبَكَةٍ نُصِبَتْ لِلْجَفَافِ وَدِرْهَمٍ أَوْ سُكَّرٍ نُثِرَ فَوْقَهُ عَلَى ثَوْبٍ لَمْ يُعَدَّلْ ) أَيْ سَابِقًا ( وَلَمْ يَكُفْ ) أَيْ لَاحِقًا حَتَّى إِذَا عُدَّ الثَّوْبُ لِذَلِكَ فَهُوَ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ وَكَذَا إِذَا لَمْ يُعَدَّلْ لَكِنْ لَمَّا وَقَعَ فِيهِ كَفُّهُ صَارَ بِهَذَا الْفِعْلِ لَهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عَسَلَ النَّحْلُ فِي أَرْضِهِ لِأَنَّهُ عُدَّ مِنْ إِتْرَالِهِ بِتَمْلِكِهِ تَبَعًا لِأَرْضِهِ كَالشَّجَرِ النَّائِبِ فِيهَا وَالتُّرَابِ الْمُجْتَمِعِ فِيهَا بِجَرَيَانِ الْمَاءِ .

( قَوْلُهُ أَفْرَخَ طَيْرًا أَوْ بَاضَ أَوْ تَكَسَّسَ طَيْرًا فِي أَرْضِهِ

إِلخ ) يَعْنِي وَهِيَ غَيْرُ مُعَدَّةٍ لِذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَتْ مُهَيَّأَةً لَهُ فَهُوَ لِصَاحِبِهَا .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا عَسَلَ النَّحْلُ فِي أَرْضِهِ

إِلخ ) يَعْنِي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَرْضُهُ مُعَدَّةً لِذَلِكَ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( مَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ) هَاهُنَا أَصْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مُبَادَلَةً مَالٍ بِمَالٍ يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْفَاسِدَ مِنْ بَابِ الرِّبَا وَهُوَ فِي الْمُعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ لَا غَيْرَهَا مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ وَالتَّبَرُّعَاتِ ؛ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الْفَضْلُ الْخَالِي عَنْ الْعَوَضِ وَحَقِيقَةُ الشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ كَمَا مَرَّ هِيَ زِيَادَةُ مَا لَا يَتَضَايَاهُ الْعَدْلُ وَلَا يُلَاقِيهِ فَيَكُونُ فِيهَا فَضْلٌ خَالٍ عَنْ الْعَوَضِ وَهُوَ الرِّبَا وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْمُعَاوَضَاتِ الْغَيْرِ الْمَالِيَّةِ

كَالِنِكَاحِ وَالطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ وَالْخُلْعِ وَنَحْوِهَا وَلَا فِي التَّبَرُّعَاتِ كَالْهَبَةِ بَلْ يَفْسُدُ الشَّرْطُ وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ وَثَانِيَهُمَا أَنَّ التَّغْلِيْقَ بِالشَّرْطِ الْمَحْضِ لَا يَجُوزُ فِي التَّمْلِيكَاتِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقِمَارِ وَمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْقَاطِ الْمَحْضِ الَّذِي

يَخْلِفُ بِهِ يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ مُطْلَقًا وَذَلِكَ كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْأُطْلَاقَاتِ وَالْوَلَايَاتِ يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ الْمُلْتَمِ وَمَا كَذَا التَّخْرِیضَاتُ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ } وَهُوَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ ( الْبَيْعُ ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَ ( إِجَارَتُهُ ) فَإِنَّ إِجَارَةَ الْبَيْعِ كَالْبَيْعِ حَتَّى لَوْ قَالَ إِنْ زَادَ فُلَانٌ فِي الثَّمَنِ فَقَدْ أَجَزْتُ الْبَيْعَ بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ ( وَالْقِسْمَةُ وَالْإِجَارَةُ ) فَإِنَّ فِي الْأَوَّلَى مَعْنَى الْمُبَادَلَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ مَعْنَى تَمْلِيكِ الْمَنْعَةِ وَالْأَجْرَةِ ( وَالرَّجْعَةُ ) فَإِنَّهَا اسْتِدَامَةُ الْمَلِكِ فَيَكُونُ مُعْتَبَرًا بِإِتْدَائِهِ فَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ( وَالصَّلْحُ عَنْ مَالٍ ) بِمَالٍ فَيَكُونُ

مُعَاوَضَةً مَالٍ بِمَالٍ فَيَكُونُ بَيْعًا ( وَالْإِبْرَاءُ عَنْ الدَّيْنِ ) فَإِنَّهُ تَمْلِيكَ مِنْ وَجْهِ حَتَّى يَرْتَدَّ بِالرَّدِّ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى  
الْإِسْقَاطِ فَيَكُونُ

مُعْتَبَرًا بِالتَّمْلِيكَاتِ ( إِلَّا إِذَا غُلِقَ بِكَائِنٍ ) أَيِ بَشْرٍ وَقَعَ حَتَّى لَوْ قَالَ لِمَدْيُونِهِ : مَالٍ بِمِنْ دَه فَقَالَ بِشْرِيكَ تَوَدَّاهُ  
أَمْ فَقَالَ الْمُدْعَى : أَكْرَدَاهُ بِيْزَامٍ شَدَمَ أَزْتَوِ وَدَادَهُ اتَّصَحَّتْ الْبَرَاءَةُ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَغْلِيْقُ الْبَرَاءَةِ بِشْرٍ كَائِنٍ ، كَذَا  
فِي الْأَسْرُوشْنِيَةِ ( وَعَزَلَ الْوَكِيلَ وَالْإِعْكَافُ ) فَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِمَّا يَخْلِفُ بِهِ فَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُمَا بِالشَّرْطِ ( وَالْمُزَارَعَةُ  
وَالْمُعَامَلَةُ ) فَإِنَّهُمَا إِجَارَةٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ يُجِيزُهَا لَمْ يُجِزْهُمَا إِلَّا عَلَى اِغْتِبَارِ الْإِجَارَةِ فَيَكُونَانِ مُعَاوَضَةً مَالٍ بِمَالٍ فَيُفْسِدَانِ  
بِالشَّرْطِ ( وَالْإِفْرَارُ ) فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ ، فَإِنْ كَانَ كَذِبًا لَا يَكُونُ صِدْقًا لِفَوَاتِ الشَّرْطِ وَلَا  
بِالْعَكْسِ ، وَإِنَّمَا التَّغْلِيْقُ فِي الْإِجَابِ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاقِعٍ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ ( وَالْوَقْفُ ) فَإِنَّ فِيهِ تَمْلِيكَ الْمَنْفَعَةِ ( وَالتَّحْكِيمُ )  
فَإِنَّهُ تَوَلِيَّةٌ صُورَةٌ وَصَلَحٌ مَعْنَى إِذْ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَرَاضِهِمَا لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ بَيْنَهُمَا فَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ صَلَحٌ لَا  
يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ وَلَا إِضَافَتُهُ وَبِاعْتِبَارِ أَنَّهُ تَوَلِيَّةٌ يَصِحُّ فَلَا يَصِحُّ بِالشَّكِّ .

( مَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدُ وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ) .

( قَوْلُهُ : هَهُنَا أَصْلَانِ

إِلَخْ ) مِنْ كَلَامِ الرَّيْلِيِّ قَوْلُهُ : وَهُوَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ زِدْتَ عَلَيْهِ مَسَائِلَ إِجَارَةِ الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ عِنْدَ أَبِيهَا كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ  
وَحَجَرِ الْمَأْذُونِ وَتَغْلِيْقِ الْقَاضِي حَجَرِ رَجُلٍ بِسَفْهِهِ ، فَإِذَا قَالَ الْقَاضِي لِرَجُلٍ حَجَرْتُ عَلَيْكَ إِذَا سَفِهْتَ لَمْ يَكُنْ  
حُكْمًا بِحَجَرِهِ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْأَجَلُ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ قَالَهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ .  
وَفِي الْخُلَاصَةِ وَإِبْطَالُ الْأَجَلِ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَلَوْ قَالَ كَلَّمَا حَلَّ نَجْمٌ وَلَمْ تُؤَدَّ فَالْمَالُ حَالٌ صَحَّ وَالْمَالُ يُصِيرُ  
حَالًا فِي حَيْلِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلُوفَانِيَّ هـ .

وَالصَّلُحُ عَنْ الْقَتْلِ خَطَاً وَالْجَرَّاحَةَ الْمُوجِبَةَ لِلْمَالِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ وَالْقَالَةُ لَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهَا بِالشَّرْطِ كَمَا  
سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَا يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُرَادُّ عَلَى الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ .

( قَوْلُهُ : الْبَيْعُ ) صُورَةُ الْبَيْعِ بِشَرْطٍ كَقَوْلِهِ بَعْتُهُ بِشَرْطٍ اسْتَخْدَمَهُ شَهْرًا وَتَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ كَقَوْلِهِ بَعْتُهُ إِنْ كَانَ زَيْدٌ  
حَاضِرًا وَفِي إِطْلَاقِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْبَيْعِ بِشَرْطٍ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْفَاسِدِ لَا الْبَاطِلِ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ قَوْلُ ، وَقَدْ مَرَّ فِي  
الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ( قَوْلُهُ ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ) لَكِنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ فِيهِ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ بِكَلِمَةٍ إِنْ أَوْ بِكَلِمَةٍ  
عَلَى ، وَقَدْ فَصَّلَهُ الْعِمَادِيُّ وَالرَّيْلِيُّ فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُ الْبَيْعِ بِالشَّرْطِ مُطْلَقًا إِنْ كَانَ الشَّرْطُ بِكَلِمَةٍ إِنْ بَانَ قَالَ :  
بَعْتُ مِنْكَ إِنْ كَانَ كَذَا وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِهِ سَوَاءً كَانَ الشَّرْطُ نَافِعًا أَوْ ضَارًّا زَادَ الْعِمَادِيُّ أَوْ كَيْفَمَا كَانَ هـ إِلَّا فِي  
صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ بَعْتُ مِنْكَ إِنْ رَضِيَ فَلَانَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِذَا

وَقَعَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَا طُ الْخِيَارِ لِلْأَجْنَبِيِّ وَهُوَ جَائِزٌ كَذَا أَطْلَقَ الْجَوَازُ الرَّيْلِيُّ وَنَسَبَهُ الْعِمَادِيُّ بِقَوْلِهِ قَالَ أَبُو  
الْفَضْلِ يَجُوزُ إِذَا وَقَّتَ

إِلَخْ ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ بِكَلِمَةٍ عَلَى ، فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ أَوْ يُلَائِمُهُ أَوْ فِيهِ أَثَرٌ أَوْ جَرَى التَّعَامُلُ بِهِ  
كَمَا إِذَا شَرَطَ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ أَوْ التَّاجِيلِ أَوْ الْخِيَارِ لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ وَيَجُوزُ الشَّرْطُ ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا  
يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَائِمُهُ وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الشَّرْطِ مَنْفَعَةٌ لِلْأَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَسَدَ الْبَيْعُ وَإِلَّا فَلَا .  
( قَوْلُهُ : وَإِجَارَتُهُ ) ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْكَنْزِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْكَنْزِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْعِمَادِيُّ .



(قوله : والرجعة

إلخ) أما كونها لا يصح تعليقها بالشرط فواضح ؛ لأنها معتبرة بالنكاح .  
وقال العمادي النكاح لا يصح تعليقها بالشرط ولا إضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط .

اهـ .

وأما بطلانها بالشرط فلم يتضح ذلك ؛ لأنها معتبرة بإنشاء النكاح وهو لا يبطل بالشرط الفاسد فليتل في ذلك  
وفيما فرق به بينهما في التهر .

(قوله : لأن هذا تعليق البراءة بشرط كائن) قال العمادي والتعليق بشرط كائن تحقيق قلت فعلى هذا لا يختص  
الاستثناء بالبراءة عن الدين ، ألا ترى أنه لو قال إن لم أكن زوجتها من فلان فقد زوجتها منك فقبل وظهر أنه لم  
يكن زوجها ينعقد هذا النكاح ولا يخفى أن إطلاق الشرط على مثل هذا مجاز ؛ لأن الشرط ما كان على خطر  
الوجود كما إذا قال لمدنيون إن مت بنصب تاء الخطاب فأنت بريء لا يصح ؛

لأنه تعليق بخطر وهو بمنزلة قوله إن دخلت الدار فأنت بريء ولو قال إن مت بضم تاء المتكلم فأنت بريء أو  
أنت في حل جاز لأنه وصية كما في العمادية وجامع القصولين وقاضي خان والتأخر حانية عن التوازل وغيرها  
فلينبه لهذا فإنه مهم .

(قوله : والاعتكاف) هذا ينفي ما قدمه من صحة نذر الاعتكاف فيل باب الاعتكاف ، قال صاحب التهر فيحمل  
هذا على رواية في الاعتكاف ، وإن كان الأكثر على الرواية الأخرى .

اهـ .

(قوله : والافراز

إلخ) كذا قال الزيلعي ثم قال بخلاف ما إذا علق الافراز بموته أو بمجيء الوقت فإنه يجوز ويحمل على أنه فعل  
ذلك للاختراز عن الجحود أو دعوى الأجل فيلزمه للحال .

(قوله : والوقف) قال في الخلاصة والوقف في رواية اهـ .

وقال العمادي وفي تعليق الوقف بالشرط روايتان .

(قوله : والتحكيم) هو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز ؛ لأن فيه إطلاق الولاية ، كذا في العمادية .

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

( وَمَا لَا يَبْطُلُ بِهِ ) أَي بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ ( الْفَرَضُ وَالْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ وَالنِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْخُلْعُ وَالْعِتْقُ وَالرَّهْنُ وَالْإِبْصَاءُ وَالْوَصِيَّةُ وَالشَّرَكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَالْقَضَاءُ وَالْإِمَارَةُ وَالْكَفَالَةُ وَالْحَوَالَةُ وَالْوَكَالَةُ وَالْإِقَالَةُ وَالْكِتَابَةُ - إِلَّا إِذَا كَانَ الْفَاسِدُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ) صُلْبُ الشَّيْءِ مَا يَقُومُ بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَقِيَامُ الْبَيْعِ بِالْعَوَضِ فَكُلُّ فَسَادٍ يَكُونُ فِي أَحَدِ الْعَوَضَيْنِ يَكُونُ فَسَادًا فِي صُلْبِ الْعَقْدِ قَالَ الرَّيْلِيُّ الْكِتَابَةُ إِنَّمَا لَا تَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْمُفْسَدِ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ بَأَن كَاتِبُهُ عَلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ أَوْ عَلَى أَنْ لَا يُعْمَلَ فَلَنَا فَإِنَّ الْكِتَابَةَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ تَصِحُّ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ دَاخِلًا فِي صُلْبِ الْعَقْدِ بَأَن كَاتِبَهُ الْمُسْلِمُ عَلَى خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهَا تَفْسُدُ بِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ تُشَبِّهُ الْبَيْعَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَبْدَ مَالٌ فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَتُشَبِّهُ النِّكَاحَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَعَمَلْنَا بِالشَّيْئَيْنِ فَلِشَبْهِهِمَا بِالْبَيْعِ تَفْسُدُ إِذَا كَانَ الْمُفْسَدُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ وَلِشَبْهِهِمَا بِالنِّكَاحِ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الزَّائِدِ أَقُولُ بِهِذَا يُعْلَمُ أَنَّ مَا قَالَ فِي الْأَسْرُوشِيَةِ وَالْعِمَادِيَّةِ أَوَّلًا أَنَّ تَغْلِيْقَ الْكِتَابَةِ بِالشَّرْطِ لَا يَجُوزُ وَأَنَّهَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ الْفَاسِدِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ، وَمَا قَالَا ثَانِيًا أَنَّ الْكِتَابَةَ بِشَرْطٍ مُتَعَارِفٍ وَغَيْرِ مُتَعَارِفٍ يَصِحُّ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ الشَّرْطِ زَائِدًا لَيْسَ مَعَهُ فَسَادٌ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ وَلِهَذَا قَبِلَ الشَّرْطُ فِي الْأَوَّلِ بِالْفَاسِدِ دُونَ الثَّانِي فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَصَلِّفِينَ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَمُتُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ

لَوْ كَاتَبَ عَبْدُهُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْمَدِينَةِ صَحَّتْ الْكِتَابَةُ وَبَطَلَ الشَّرْطُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ تَبْطُلِ الْكِتَابَةُ بِفَسَادِ الشَّرْطِ ( وَإِذَا الْعَبْدُ فِي التَّجَارَةِ ) بَأَن يَأْذَنَ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ بِشَرْطٍ أَنْ يُوقَّتَ بِشَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا ( وَدَعْوَةُ الْوَلَدِ ) بَأَن يَقُولَ الْمَوْلَى إِنْ كَانَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ حَمْلٌ فَهُوَ مِنِّي ( وَالصُّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ ) وَكَذَا الْإِبْرَاءُ عَنْهُ وَلَمْ يَذْكُرُوهُ اِكْتِفَاءً بِالصُّلْحِ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا كَثِيرٌ فَرَّقَ فَإِنَّ الْوَلِيَّ إِذَا قَالَ لِلْقَاتِلِ عَمْدًا أَتَرَأْتِ دِمَّتَكَ عَلَى أَنْ لَا تُقِيمَ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ مَثَلًا أَوْ صَالِحَ مَعَهُ عَلَيْهِ صَحَّ الْإِبْرَاءُ وَالصُّلْحُ وَلَا يُعْتَبَرُ الشَّرْطُ ( وَعَنْ الْجَرَّاحَةِ الَّتِي فِيهَا الْقِصَاصُ ) فَإِنَّ الصُّلْحَ إِذَا كَانَ عَنْ الْقَتْلِ الْخَطَأِ أَوْ الْجَرَّاحَةِ الَّتِي فِيهَا الْأَرَضُ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

( وَ ) الصُّلْحُ ( عَنْ جَنَايَةِ الْقَصَبِ ) أَيِ الْمَغْصُوبِ .  
( وَ ) جَنَايَةِ ( الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ إِذَا ضَمِنَهَا ) أَيِ مُوجِبَاتِ الصُّلْحِ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ ( رَجُلٌ وَشَرْطٌ فِيهَا كَفَالَةٌ أَوْ حَوَالَةٌ ) فَإِنَّ الصُّلْحَ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ( وَعَقْدُ الذِّمَّةِ ) فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا فَتَحَ بَلَدًا وَأَقْرَأَ أَهْلَهَا عَلَى أَمْلَاكِهِمْ وَشَرَطُوا مَعَ الْإِمَامِ فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ أَنْ لَا يُعْطُوا الْجَزْيَةَ بِطَرِيقِ الْإِهَانَةِ كَمَا هُوَ الْمَشْرُوعُ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ .

( وَمَا لَا يَبْطُلُ بِهِ ) ( قَوْلُهُ الطَّلَاقُ وَالْخُلْعُ ) أَيِ بِمَالٍ أَوْ بِغَيْرِ مَالٍ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَدَعْوَةُ الْوَلَدِ بَأَن يَقُولَ الْمَوْلَى

إِلَخ ) لَيْسَ هَذِهِ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ وَلَيْسَ صَحِيحًا تَصَوُّرًا لَهَا فَإِنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدَّمَ فِي بَابِ ثُبُوتِ النَّسَبِ صَحَّةَ دَعْوَةِ الْوَلَدِ مُعَلَّقًا بِكَوْنِهِ فِي بَطْنِ جَارِيَّتِهِ فَالْوَجْهُ إِنْ تَصَوَّرَ بِمَا قَالَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي إِنْ رَضِيتُ زَوْجَتِي بِذَلِكَ ( قَوْلُهُ وَالصُّلْحُ عَنْ جَنَايَةِ الْقَصَبِ ) أَيِ الْمَغْصُوبِ كَذَا ذَاتُ الْقَصَبِ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْعِمَادِيُّ

ثُمَّ ذَكَرَ جَنَايَةَ الْعَصَبِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

( قَوْلُهُ : أَيُّ مُوجِبَاتِ الصَّلَحِ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ ) جَعَلَهَا صُورَةً وَاحِدَةً لِكَوْنِهَا مِنْ مَدْخُولِ الصَّلَحِ لِيُصْلَحَ الْعَدَدُ سِتٍّ وَعِشْرُونَ وَهَكَذَا عَدُّهَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَبِخِيَارِ الشَّرْطِ ) بَأَن يَقُولَ الْمُشْتَرِي : إِنْ لَمْ أَرُدَّ هَذَا الثَّوبَ الْمَعِيبَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَقَدْ رَضِيتُ بِالْعَيْبِ وَكَذَا الرَّدُّ بِخِيَارِ الشَّرْطِ كَأَن يَقُولَ أَبْطَلْتُ خِيَارِي عَدًّا وَلَهُ الْخِيَارُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ بَطْلَ الشَّرْطِ وَلَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَخِيَارُ الشَّرْطِ ( وَعَزَلَ الْقَاضِي ) بَأَن يَقُولَ الْإِمَامُ لِلْقَاضِي : إِذَا وَصَلَ كِتَابِي إِلَيْكَ فَأَنْتَ مَعْزُولٌ قِيلَ يَصِحُّ الشَّرْطُ وَيَكُونُ مَعْزُولًا وَقِيلَ لَا يَصِحُّ الشَّرْطُ وَلَا يَكُونُ مَعْزُولًا وَبِهِ يُفْتَى ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْأَسْرُوشَنِيَّةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَبْطُلْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مِنْ مُعَاوَضَاتٍ غَيْرِ مَالِيَّةٍ أَوْ مِنْ تَبَرُّعَاتٍ أَوْ مِنْ إِسْقَاطَاتٍ ( وَمَا يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ) أَرْبَعَةَ عَشَرَ ( الْإِجَارَةُ وَفَسْخُهَا ) أَمَّا الْإِجَارَةُ فَلِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ وَوُجُودُهَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْحَالِ فَتَكُونُ مُضَافَةً ضَرُورَةً وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ غُلَمَاتِنَا الْإِجَارَةُ تَنْعَقِدُ سَاعَةً فَسَاعَةً عَلَى حَسَبِ حُلُوثِهَا ، وَأَمَّا فَسْخُهَا فَمُعْتَبَرٌ بِهَا فَيَجُوزُ مُضَافًا كَمَا أَنَّ فَسْخَ الْبَيْعِ وَهُوَ الْإِقَالَةُ مُعْتَبَرٌ بِهِ حَتَّى لَا يَجُوزَ تَعْلِيلُهُ بِالشَّرْطِ وَلَا إِضَافَتُهُ إِلَى الزَّمَانِ كَالْبَيْعِ أَقُولُ هَكَذَا وَقَعَتِ الْعِبَارَةُ مُنْصَمًا فَسَخَ الْإِجَارَةُ إِلَى الْإِجَارَةِ فِي الْقُصُولَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الْمُعْتَبَرَاتِ وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرَ وَبَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ فِي الْقُصُولَيْنِ مَا يُخَالِفُهُ حَيْثُ قَالَ ذَكَرَ فِي فِتَاوَى الْقَاضِي ظَهِيرِ الدِّينِ لَوْ قَالَ أَجْرُكَ دَارِي هَذِهِ رَأْسُ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا جَازَ فِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ فَاسَخْتُكَ لَمْ يَصِحَّ إِجْمَاعًا كَذَا ذَكَرَ فِي فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ وَلَوْ قَالَ فَاسَخْتُكَ عَدًّا هَلْ يَصِحُّ الْفَسْخُ الْمُضَافُ لَا رَوَايَةَ لِهَذَا وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ وَاخْتَارَ ظَهِيرُ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ

فَبَيَّنَ الْكَلَامَيْنِ تَنَافُ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ ( وَالْمُزَارَعَةُ وَالْمُعَامَلَةُ ) فَإِنَّهُمَا إِجَارَةٌ حَتَّى أَنْ مَنْ يُجِيرُهُمَا لَا يُجِيرُهُمَا إِلَّا بِطَرِيقِهَا وَيُرَاعَى فِيهِمَا شَرَايُهَا ( وَالْمُضَارَبَةُ وَالْوَكَالَةُ ) فَإِنَّهُمَا مِنْ بَابِ الْإِطْلَاقَاتِ وَالْإِسْقَاطَاتِ فَإِنَّ تَصَرُّفَ الْمُضَارِبِ وَالْوَكِيلِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَالتَّوَكُّلِ فِي مَالِ الْمَالِكِ وَالْمُوَكَّلِ كَانَ مَوْقُوفًا حَقًّا لِلْمَالِكِ فَهُوَ بِالْعَقْدِ ، وَالتَّوَكُّلِ أَسْقَطُهُ فَيَكُونُ إِسْقَاطًا فَيَقْبَلُ التَّعْلِيلُ .

قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( عِبَارَةُ الْعِمَادِيَّةِ لَوْ كَتَبَ الْخَلِيفَةُ إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَنْتَ مَعْزُولٌ فَوَصَلَ إِلَيْهِ يَصِيرُ مَعْزُولًا قَالَ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمُرْغِينَانِيُّ وَنَحْنُ لَا نَفْتِي بِصِحَّةِ التَّعْلِيلِ وَهُوَ فِتْنَى شَمْسِ الْإِسْلَامِ الْأَوْرُجَنْدِيِّ .

ا هـ .

وَقَدْ مَشَى فِي الْكُنْزِ عَلَى أَنَّ عَزَلَ الْقَاضِي لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ .

ا هـ .

قُلْتُ وَيَزَادُ الْعَصَبُ كَمَا قَدَّمْتُهُ وَالْحَجَرُ عَلَى الْمَأْذُونِ لَا يَبْطُلُ بِهِ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَتَعْلِيلُ تَسْلِيمِ الشُّفْعَةِ بِالشَّرْطِ يَصِحُّ بَأَن قَالَ إِنْ اشْتَرَيْتَ أَتَتْ فَقَدْ سَلَّمْتُ الشُّفْعَةَ ، فَإِنْ اشْتَرَى غَيْرُهُ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ ( قَوْلُهُ وَبَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ فِي الْقُصُولَيْنِ ) حَقُّ الْعِبَارَةِ وَقِيلَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : حَيْثُ قَالَ ) أَرَادَ لَفْظَ قَالَ ظَهِيرُ الدِّينِ

إِلَخَ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْعِمَادِيِّ .

وَفِي فِتَاوَى قَاضِي ظَهِيرٍ لَوْ قَالَ أَجْرُكَ دَارِي هَذِهِ

إِلْحَ .

(قَوْلُهُ : جَازَ فِي قَوْلِهِمْ ) يَعْنِي ؛ لِأَنَّهُ إِضَافَةٌ لَا تَغْلِيْقُ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِجَارَةِ وَتَفْسُدُ فِي الْبَاقِي إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الْكُلُّ مِنَ الشُّهُورِ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ فَاسَخْتُكَ لَمْ يَصِحَّ إِجْمَاعًا ) لِكَوْنِهِ تَغْلِيْقًا لِلْفَسْخِ وَلَيْسَ إِضَافَةً لَهُ .

(قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ فَاسَخْتُكَ غَدًا

إِلْحَ ) أَقُولُ كَيْفَ يُقَالُ لَا رَوَايَةَ لِهَذَا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ وَعِبَارَتُهُ وَمَا لَا تَصِحُّ مُضَافًا إِلَى الْإِجَارَةِ وَفَسَخْتُهَا إِلْحَ وَ ، كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ كَمَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ .

(قَوْلُهُ : فَبَيْنَ الْكَلَامَيْنِ تَنَافٍ ) أَقُولُ نَعَمْ الْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ لِاخْتِلَافِ الْمَشَايِخِ فِي صِحَّةِ إِضَافَةِ فَسْخِ الْإِجَارَةِ وَلَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ عَلَيْهِ اخْتِيَارُ عَدَمِ الصَّحَّةِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْكَافِي وَاخْتِيَارُ ظَهْرِ

الدِّينِ كَمَا عَلِمْتَهُ وَعَادَتُهُمْ حِكَايَةُ الْخِلَافِ وَهُوَ ظَاهِرُ التَّنَافِي لِلْعِلْمِ بِهِ

(وَالْكَهَالَةُ ) فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ الْإِتِرَامَاتِ فَيَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الزَّمَانِ وَتَغْلِيْقُهَا بِالشَّرْطِ الْمَلَانِمِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ بِخِلَافِ الْوَكَاالَةِ حَيْثُ يَجُوزُ تَغْلِيْقُهَا بِالشَّرْطِ مُطْلَقًا لِمَا ذَكَرَ (وَالْإِبْصَاءُ ) أَيُّ جَعْلِ الشَّخْصِ وَصِيًّا (وَالْوَصِيَّةُ ) بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُفِيدَانِ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَجُوزُ تَغْلِيْقُهُمَا وَإِضَافَتُهُمَا (وَالْقَضَاءُ وَالْإِمَارَةُ ) فَإِنَّهُمَا تَوَلِيَّةٌ وَتَفْوِيضٌ مُحْضٌ فَجَازَ إِضَافَتُهُمَا (وَالطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ ) فَإِنَّهُمَا مِنْ بَابِ الْإِطْلَاقَاتِ وَالْإِسْقَاطَاتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَالْوَقْفُ ) فَإِنَّ تَغْلِيْقَهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ جَائِزٌ (وَمَا لَا تَصِحُّ ) إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ عَشْرَةً (الْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ وَفَسْخُهَا وَالْقِسْمَةُ وَالشَّرَكَةُ وَالْهَبَةُ وَالنِّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ وَالصَّلْحُ عَنْ مَالٍ وَالْإِبْرَاءُ عَنِ الدِّينِ ) فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَمْلِكُاتٌ فَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الزَّمَانِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهَا بِالشَّرْطِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْقِمَارِ .

(بَابُ الصَّرْفِ ) عَنْوَتُهُ الْأَكْثَرُونَ بِالْكِتَابِ وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ لِكَوْنِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ كَالرِّبَا وَالسَّلَامِ فَلَا حُسْنَ مَا اخْتِيرَ هَاهُنَا (هُوَ ) لُغَةً بِمَعْنَى الْفَضْلِ فَسُمِّيَ بِهِ هَذَا الْعَقْدُ إِذْ لَا يَنْتَفِعُ بِعَيْنِهِ وَلَا يُطْلَبُ مِنْهُ إِلَّا الزِّيَادَةُ وَبِمَعْنَى التَّقِلِّ فَسُمِّيَ بِهِ لِأَحْتِيَاجِهِ فِي بَدْلِهِ إِلَى التَّقِلِّ مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ وَشَرْعًا (بَيْعُ الثَّمَنِ بِالْثَمَنِ ) أَيُّ مَا خُلِقَ لِلثَّمَنِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ سَوَاءً كَانَ (جِنْسًا بِجِنْسٍ أَوْ بَعِيْرَهُ ) كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ أَوْ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ أَوْ بِالْعَكْسِ (فَإِنْ تَجَانَسَا ) أَيُّ الثَّمَنَانِ بَأَن يَكُونَا ذَهَبَيْنِ أَوْ فِضَّتَيْنِ (لَزِمَ التَّسَاوِي وَالْتِقَابُضُ ) لِمَا مَرَّ فِي الرِّبَا مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ وَالْفَضْلُ رِبَا } (قَبْلُ الْإِفْتِرَاقِ ) بِالْأَبْدَانِ حَتَّى لَوْ ذَهَبَا يَمْشِيَانِ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ نَامَا أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِمَا فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ تَقَابَضَا قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ صَحَّ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : وَإِنْ وَتَبَ مِنْ سَطْحٍ فَنِيبَ مَعَهُ بِخِلَافِ خِيَارِ الْمُخْيِرَةِ إِذْ التَّخْيِيرُ تَمْلِيْكٌ فَيَبْطُلُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّدِّ وَالْقِيَامِ دَلِيلُهُ (وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ (اخْتِلَافًا ) أَيُّ الْمُتَجَانَسَانِ (جَوْدَةً وَصِنَاعَةً ) إِذْ لَا عَبْرَةَ لَهُمَا لِمَا مَرَّ فِي الرِّبَا (وَالَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَتَجَانَسَا (فَالْتِقَابُضُ ) لِمَا مَرَّ أَنَّ أَحَدَ جُزْأَيِ الْعِلَّةِ يُحَرِّمُ التَّسَاءَ (فَلَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ) أَيُّ أَحَدَ مُخْتَلِفِي الْجِنْسِ يَعْنِي الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ أَوْ بِالْعَكْسِ (جُزْأً أَوْ بِفَضْلِ وَتَقَابُضًا فِيهِ ) أَيُّ الْمَجْلِسِ (صَحَّ ) لَمْ يَذْكُرِ التَّسَاوِي لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلَّ الْإِشْتِبَاهِ (وَلَا يَتَعَيَّنَانِ ) أَيُّ لَا يَتَعَيَّنُ الْعَوْضَانِ فِي الصَّرْفِ

كَسَائِرِ الْعُقُودِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْعَاقِدَيْنِ شَيْءٌ فَاسْتَقْرَصَا فَادَّيَا قَبْلَ افْتِرَاقِهِمَا أَوْ اسْتَحَقَّ كُلُّ مِنَ الْعَوْضَيْنِ فَأَعْطَى كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِدَلٍّ مَا اسْتَحَقَّ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ أَمْسَكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْعَقْدِ وَأَعْطَا مِثْلَهُمَا جَازَ .

( بَابُ الصَّرْفِ ) .

( قَوْلُهُ : هُوَ لُغَةٌ بِمَعْنَى الْفَضْلِ ) قَالَهُ الْخَلِيلُ وَمِنْهُ سُمِّيَ التَّطَوُّعُ فِي الْعِبَادَاتِ صَرْفًا لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ ، كَذَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَبِمَعْنَى النَّقْلِ ) زَادَ الرَّيْلِيُّ وَالرُّدُّ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ رَدِّ الشَّيْءِ وَدَفْعِهِ يُقَالُ صَرَفْتُ فُلَانًا عَنْ كَذَا فَأَنْصَرَفَ أَيَّ رَدَّدْتُهُ فَأَرْتَدَّ وَيَذْكُرُ وَيُرَادُّ بِهِ الزِّيَادَةُ مَجَازًا يُقَالُ لِهَذَا النَّقْدِ صَرْفٌ عَلَى هَذَا النَّقْدِ أَيُّ فَضْلٌ وَفِي الْحَدِيثِ وَلَا عَدْلَ أَيُّ نَافِلَةٌ سُمِّيَ زِيَادَةً مِنْ حَيْثُ إِنَّ رَدَّ الشَّيْءِ مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ فِي الْمُعَاوَضَةِ سَبَبٌ لِلزِّيَادَةِ قَوْلُهُ : فَإِنْ تَجَانَسَا لَزِمَ الْقَبْضُ ( هَذَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ التَّصَرُّفِ عِنْدَ بَعْضٍ وَلِبْقَائِهِ عِنْدَ آخَرِينَ وَهُوَ الْأَصَحُّ قَالَ الرَّيْلِيُّ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرَطَ الْقَبْضُ مَقْرُونًا بِالْعَقْدِ لِأَنَّ حَالَهُمَا قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ جُعِلَتْ كَحَالَةِ الْعَقْدِ تَيْسِيرًا ، فَإِذَا وَجِدَ الْقَبْضُ فِيهِ يُجْعَلُ كَأَنَّهُ وَجَدَ حَالَةَ الْعَقْدِ فَيَصِحُّ وَعَلَى الثَّانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ .

( قَوْلُهُ : قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ ) قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ ، وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ فَسَدَ وَلَمْ يَبْطُلْ وَتَعَيَّنَ الْمَقْبُوضُ لِلرُّدِّ فِي رَوَايَةٍ كَالْمُودَعِ وَالْمَغْصُوبِ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : بِالْأَبْدَانِ ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ فِي مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ اعْتِبَارَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ اعْتِبَارُهُ يُعْتَبَرُ الْمَجْلِسُ ذَوْنِ التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ ، فَإِنْ قَالَ الْأَبُ اشْهَدُوا أَنِّي اشْتَرَيْتُ هَذَا الدِّينَارَ مِنْ ابْنِي بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ثُمَّ قَامَ قَبْلَ أَنْ يَزْنَ الْعَشْرَ فَهُوَ بَاطِلٌ ، كَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ الْأَبَ هُوَ الْعَقْدُ فَلَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ فَيُعْتَبَرُ الْمَجْلِسُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي

الْمُحِيطِ عَنِ الْمُتَنَقِّي .

( قَوْلُهُ : حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُتَعَقِّدَيْنِ شَيْءٌ

إِلْحَ ) هَذَا عِنْدَ أَتَمِّينَا الثَّلَاثَةَ خِلَافًا لِرُفْرِ وَكَذَا لَوْ تَصَارَفَا بِهِمَا فَهَلَكْتَ فَتَقَابَضَا غَيْرُهُمَا مِنْ جِنْسٍ مَا سُمِّيَا جَارَ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَلَوْ غَضِبَ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ وَالْآخَرُ دِينَارًا مِنْ رَجُلٍ وَتَصَارَفَا وَتَقَابَضَا فَأَجَارَ الْمَالِكُ صَحَّ وَلَزِمَ كُلُّا مِنْهُمَا بَدَلٌ مَا غَضِبَهُ وَمَلَكَ مَا اشْتَرَاهُ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَتَعَقَّدُ إِذَا كَانَ الْمِلْكُ فِي الْبَدَلَيْنِ لِوَاحِدٍ لِأَنَّ الْعَقْدَ انْتَهَدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى مِثْلِ التَّقْدِيرِ دَبْنًا فِي الذِّمَّةِ فَوَقَعَ عَلَى مَالَيْنِ لِعَاقِدَيْنِ فَنَقَدَ إِلَّا أَنَّهُمَا نَقَدَا بِمَا غَضِبَا بَدَلًا مِنْ الْوَأَجِبَ عَلَيْهِمَا فَلَزِمَ الْإِجَارَةُ مِنَ الْمَالِكِ ، وَإِذَا أَجَارَ لَا يَمْلِكُ اسْتِرْدَادَ الْمَنْقُولِ لِكَوْنِهِ صَارَ قَرْضًا ، وَإِذَا لَمْ يَجْزُ وَنَقَدَ مِثْلَ مَا عَقَدَا عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْبَدَلَانِ عَبْدًا وَجَارِيَةً وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا فَأَجَارَ الْمَالِكُ لَا يَصِحُّ لَتَعَلُّقِ الْعَقْدِ بِالْعَيْنِ لِوَاحِدٍ ، وَإِذَا غَضِبَ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ وَالْآخَرُ عَبْدًا مِنْهُ صَحَّتْ الْإِجَارَةُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ ، وَإِنْ تَعَيَّنَ فِي الْعَقْدِ فَالْدَرَاهِمُ لَمْ تَتَّعَيْنْ فَلَمْ يَقَعْ بِمَالَيْنِ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ بَلْ فِي مِلْكٍ اثْنَيْنِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( وَيَفْسُدُ ) أَيُّ الصَّرْفُ ( بِخِيَارِ الشَّرْطِ ) إِذْ يَمْتَنِعُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ الْقَبْضِ مَا بَقِيَ الْخِيَارُ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمِلْكِ ، وَالْخِيَارُ يَمْنَعُهُ ( وَالْأَجَلُ ) لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْقَبْضَ الْوَاجِبَ ( وَيَصِحُّ ) الصَّرْفُ ( إِنْ أُسْقِطَا ) أَيُّ خِيَارِ الشَّرْطِ وَالْأَجَلِ ( فِي الْمَجْلِسِ ) لَارْتِفَاعِ الْمُفْسَدِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ ( ظَهَرَ بَعْضُ الْبَدَلِ زَيْفًا فَرُدَّ انْتَقَضَ فِيهِ فَقَطُّ ) أَيُّ انْفُسَخَ الصَّرْفُ فِي الْمَرْدُودِ وَيَبْقَى فِي غَيْرِهِ لَارْتِفَاعِ الْقَبْضِ فِيهِ فَقَطُّ ( لَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِ الصَّرْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ ) لِأَنَّهُ وَاجِبٌ

حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى وَفِي تَجْوِيزِهِ فَوَائِدُهُ ( فَلَوْ شَرَى بِهِ ) أَيِ بَشَمَنِ الصَّرْفِ ( ثَوْبًا فَسَدَ ) بَأَنْ بَاعَ دِينَارًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى اشْتَرَى بِهَا ثَوْبًا فَسَدَ ( اشْتَرَى أُمَّةً مَعَ طَوْقٍ ذَهَبٍ قِيمَةُ كُلِّ أَلْفٍ دِرْهَمٍ بِالْفَيْنِ نَسِيئَةً فَسَدَ فِي الْكُلِّ ) أَمَّا فِي الصَّرْفِ فَلَفَوَاتِ التَّقَابُضِ ، وَأَمَّا فِي الْأُمَّةِ فَلِأَنَّ الْمُفْسِدَ مُقَارَنٌ لِلْعَقْدِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْكُلِّ مَعْنَى مَنْ حَيْثُ إِنَّ قَبُولَ الْعَقْدِ فِي الْبَعْضِ شَرْطٌ لِقَبُولِهِ فِي الْبَاقِي ( وَلَوْ نَقَدَ أَلْفًا ) يَعْنِي فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ ( أَوْ اشْتَرَاهُمَا ) أَيِ الْأُمَّةِ وَالطَّوْقِ ( بِالْفَيْنِ أَحَدُهُمَا نَقَدَ وَالْآخَرُ نَسِيئَةً فَهُوَ ثَمَنُ الطَّوْقِ ) أَمَّا فِي الْأُولَى فَلِأَنَّ قَبْضَ حِصَّةِ الطَّوْقِ فِي الْمَجْلِسِ وَاجِبٌ لِكُونِهِ بَدَلُ الصَّرْفِ وَالظَّاهِرُ مِنْهُ الْإِثْبَاتُ بِالْوَجِبِ ، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ الْأَجَلَ بَاطِلٌ فِي الصَّرْفِ جَائِزٌ فِي بَيْعِ الْحَارِيَّةِ وَالْمُبَاشَرَةِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْعَقْدَيْنِ ( وَإِنْ ) وَصْلِيَّةٌ ( لَمْ يُبَيَّنْ ) أَنَّهُ ثَمَنُ الطَّوْقِ ( أَوْ قَالَ ) خُذْ هَذَا ( مِنْ ثَمَنِهِمَا ) أَمَّا إِذَا لَمْ يُبَيَّنْ فَظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَمَّا بَاعَ قَصَدَ الصَّحَّةَ وَلَا صِحَّةَ إِلَّا بِأَنْ يَجْعَلَ الْمَقْبُوضَ فِي مُقَابَلَةٍ

الْقِصَّةِ ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ خُذْ هَذَا مِنْ ثَمَنِهَا فَلِأَنَّ مَعْنَاهُ خُذْ هَذَا عَلَى أَنَّهُ بَعْضُ ثَمَنِ مَجْمُوعِهِمَا لِظُهُورِ أَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَ ثَمَنَ الْمَجْمُوعِ وَثَمَنُ الْقِصَّةِ بَعْضُ ثَمَنِ الْمَجْمُوعِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ تَحَرُّيًا لِلْجَوَازِ ( كَذَا إِذَا بَاعَ سَيْفًا حَلِيَّتُهُ خَمْسُونَ بِيَانَةً وَقَدْ خَمْسِينَ فَهُوَ حِصَّتُهَا ) أَيِ الْحَلِيَّةِ ( إِنْ تَخَلَّصَ بِلَا ضَرَرٍ ) وَكَانَ الْمَقْبُوضُ حِصَّةَ الْحَلِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ ذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا وَكَذَا إِذَا قَالَ خُذْ هَذَا مِنْ ثَمَنِهِمَا لِمَا مَرَّ ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَابَضَا حَتَّى افْتَرَقَا بَطَلَ الْعَقْدُ فِي الْحَلِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ صَرَفٌ فِيهَا ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَخْلُصْ بِلَا ضَرَرٍ ( بَطَلَ ) الْعَقْدُ ( فِيهِمَا ) أَيِ السَّيْفِ وَالْحَلِيَّةِ أَمَّا الْحَلِيَّةُ فَلَمَّا مَرَّ ، وَأَمَّا السَّيْفُ فَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ بِغَيْرِ ضَرَرٍ وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ كَالْجِذْعِ فِي السَّقْفِ .

( قَوْلُهُ : وَيَفْسُدُ بِخِيَارِ الشَّرْطِ وَالْأَجَلِ ) أَيِ فَسَادًا مِنْ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ فَسَادٌ مُقْتَرَنٌ بِالْعَقْدِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَقَدْ بَشَّرْتُ الْخِيَارِ ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْعَيْبِ وَالرُّؤْيَا صَحِيحَانِ فِيهِ ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ إِلَّا أَنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَا لَا يَتَّبِعُ إِلَّا فِي الْعَيْنِ أَيِ فِيمَا يَتَّعَيْنُ كَالْتَّبَرِ وَالْحُلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ بِالرَّدِّ كَمَا فِي الْمُحِيطِ لَا فِي الدِّينِ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي رَدِّهِ بِالْخِيَارِ إِذِ الْعَقْدُ لَا يَنْفَسَخُ بِرَدِّهِ ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِمِثْلِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْبُوضُ مِثْلَ الْمُرْدُودِ أَوْ ذُوهُ فَلَا يُعِيدُ الرَّدُّ ، كَذَا فِي الْعِنَايَةِ .

( قَوْلُهُ : فَلَوْ شَرَى بِهِ ) أَيِ بَشَمَنِ الصَّرْفِ ثَوْبًا فَسَدَ يَعْنِي شِرَاءَ الثَّوْبِ وَبَقِيَ الصَّرْفُ عَلَى حَالِهِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ . ( قَوْلُهُ : اشْتَرَى أُمَّةً إِلَى قَوْلِهِ فَسَدَ فِي الْكُلِّ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا فَسَدَ فِي الطَّوْقِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّتِهَا وَلَهُ أَنْ الْفَسَادُ مُقَارَنٌ فَيَتَعَدَّى إِلَى الْجَمِيعِ كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ نَقَدَ أَلْفًا يَعْنِي فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ )

إِلَخَ ( فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ فِيهَا شِرَاءَهُمَا بِالْفَيْنِ نَسِيئَةً فَصَارَ الْعَقْدُ فَاسِدًا مِنْ الْأَصْلِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ لَوْ نَقَدَ أَلْفًا بَعْدَهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا اشْتِبَاهٌ بِمَسْأَلَةِ مَا لَوْ اشْتَرَاهُمَا بِالْفَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ تَأْجِيلًا وَلَا غَيْرَهُ فَتَقَدَّ أَلْفًا كَانَ حِصَّةَ الطَّوْقِ وَصَحَّ الْعَقْدُ وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي التَّبْيِينِ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ .

( قَوْلُهُ : وَكَذَا إِذَا قَالَ خُذْ هَذَا مِنْ ثَمَنِهَا ) أَيِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ فِيهِمَا لِمَا مَرَّ ، فَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهَا مِنْ ثَمَنِ النَّصْلِ وَقَالَ الْآخَرُ نَعَمْ أَوْ قَالَ لَا وَتَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ انْتَقَضَ الْبَيْعُ فِي الْحَلِيَّةِ

لِنَصْرِيحِ الدَّافِعِ بِالْقَيْدِ لِلنَّصِّ كَذَا عَنْ الْمُبْسُوطِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْحَلِيَّةُ تَخْلُصُ بِلَا ضَرَرٍ تَوْفِيقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي الْمُحِيطِ لَوْ قَالَ هَذَا مِنْ ثَمَنِ السَّيْفِ خَاصَّةً يُنْظَرُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّمْيِيزُ إِلَّا بِضَرَرٍ يَكُونُ

الْمُنْقُودُ ثُمَّ الصَّرْفُ وَيَصِحَّانِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَلَا صِحَّةَ لَهُ إِلَّا بِصَرَفِ الْمُنْقُودِ إِلَى الصَّرْفِ ، وَإِنْ أَمَكْنَ تَمْيِيزَهَا بِغَيْرِ ضَرَرٍ بَطَلَ الصَّرْفُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَحَ بِفَسَادِ الصَّرْفِ وَقَصَدَ جَوَازَ الْبَيْعِ وَيَجُوزُ الْبَيْعُ بِدُونِ جَوَازِ الصَّرْفِ .

ا هـ .

( بَاعَ إِنْاءَ فِصَّةٍ وَقَبْضَ بَعْضَ ثَمَنِهِ وَافْتَرَقَا صَحَّ فِيمَا قَبِضَ وَاشْتَرَكَا فِي الْإِنَاءِ ) ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ كُلَّهُ وَصَحَّ فِيمَا وَجَدَ شَرْطُهُ وَبَطَلَ فِيمَا لَمْ يَوْجَدْ فَالْفَسَادُ طَارَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْإِفْرَاقِ فَلَا يَشِيعُ ( وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ أَخَذَ الْمُشْتَرِي بَاقِيَهُ بِقِسْطِهِ أَوْ رَدَّهُ ) ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ عَيْبٌ فِي الْإِنَاءِ ( وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ قِطْعَةٍ نَقْرَةً بَيَعْتَ أَخَذَ الْبَاقِيَ بِقِسْطِهِ بَلَا خِيَارٍ ) لِأَنَّ التَّبْعِيضَ لَا يَضُرُّهُ ( صَحَّ بَيْعُ دَرَاهِمَيْنِ وَدِينَارٍ بِدَرَاهِمٍ وَدِينَارَيْنِ وَ ) بَيْعُ ( كُرْبُرٍ وَكُرْبُرٍ شَعِيرٍ بِضَعْفَيْهِمَا ) أَيِ كُرْبُرٍ بَرٍّ وَكُرْبُرٍ شَعِيرٍ .

وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ قَابِلَ الْجُمْلَةِ بِالْجُمْلَةِ وَمِنْ ضَرُورَتِهِ الْإِنْقِسَامُ عَلَى الشُّيُوعِ وَفِي صَرَفِ الْجِنْسِ إِلَى خِلَافِهِ تَغْيِيرُ تَصَرُّفِهِ قُلْنَا الْمُقَابَلَةُ الْمُطْلَقَةُ تَحْتَمِلُ الصَّرْفَ الْمَذْكُورَ فَتَحْمَلُ عَلَيْهِ تَصَحُّحًا لِلصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرُ أَصْلِ التَّصَرُّفِ بَلْ وَصْفُهُ إِذْ مُوجِبُهُ ثُبُوتُ الْمِلْكِ فِي الْكُلِّ بِمُقَابَلَةِ الْكُلِّ وَهُوَ حَاصِلُ بِهِذَا الْوَجْهِ .

( قَوْلُهُ : بَاعَ إِنْاءَ فِصَّةٍ ) يَعْنِي بِفِصَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ أَخَذَ الْمُشْتَرِي بَاقِيَهُ بِقِسْطِهِ أَوْ رَدَّهُ ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَزْزِ وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ اشْتَرَى إِنْاءً مَصُوغًا أَوْ قَلْبًا بِذَهَبٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْإِنْاءَ أَوْ بَعْضَهُ بَطَلَ الْبَيْعُ ا هـ فَلْيَتَأَمَّلْ بَيْنَ التَّقْلِيلِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ قِطْعَةٍ نَقْرَةً بَيَعْتَ أَخَذَ الْبَاقِيَ بِقِسْطِهِ بَلَا خِيَارٍ لِأَنَّ التَّبْعِيضَ لَا يَضُرُّهُ ) هَذَا إِذَا اسْتَحَقَّ بَعْدَ الْقَبْضِ وَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّمَامِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَشَرَحَ الْمَجْمَعُ وَلَوْ أَحَازَ الْمُسْتَحَقُّ فِي مَسْأَلَةِ اسْتِحْقَاقِ بَعْضِ الْإِنْاءِ وَالنَّقْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ جَازَ الْعَقْدُ وَكَانَ الثَّمَنُ لَهُ يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَيُسَلَّمُهُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَفْتَرَقَا قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَيَصِيرُ الْعَقْدُ وَكِيلًا لِلْمُجْبِزِ فَتَتَعَلَّقُ حُقُوقُ الْعَقْدِ بِالْوَكِيلِ دُونَ الْمُجْبِزِ حَتَّى لَوْ افْتَرَقَ الْمُتَعَقِدَانِ قَبْلَ إِجَارَةِ الْمُسْتَحَقِّ بَطَلَ الْعَقْدُ أَيَّ فِيمَا اسْتَحَقَّ ، وَإِنْ فَارَقَهُ الْمُسْتَحَقُّ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَالْمُعَاقِدَانِ بَاقِيَانِ فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ الْعَقْدُ ، كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ .

( قَوْلُهُ : وَمِنْ ضَرُورَتِهِ الْإِنْقِسَامُ عَلَى الشُّيُوعِ ) أَيِ لَا عَلَى التَّعْيِينِ فَيَتَحَقَّقُ فِيهِ شُبْهَةُ الرِّبَا لِمُقَابَلَةِ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ .

( قَوْلُهُ : قُلْنَا الْمُقَابَلَةُ الْمُطْلَقَةُ ) أَيِ عَنِ الْعَرَضِ لِقَيْدِ يَحْتَمِلُ الصَّرْفَ الْمَذْكُورَ أَيِ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ لِأَنَّ عِنْدَ الْوُجُودِ لَا يَوْجَدُ إِلَّا مُقَيَّدًا لِتَعَدُّرِ وَجُودِ ذَاتِ بَدُونِ صِفَةٍ ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ مُتَعَرِّضٍ لِلصَّفَةِ بَلْ لِلذَّاتِ فَقَطْ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْمُقَيَّدِ الْمُصَحَّحِ تَصَحُّحًا لِلتَّصَرُّفِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْعَمَلِ بِالْإِطْلَاقِ أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ

قَالَ عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْجِنْسُ بِخِلَافِ الْجِنْسِ صَحَّ وَلَوْ كَانَ مُنَافِيًا لَمَا صَحَّ فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ الْمُصَحَّحِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمُقَيَّدِ الْمُفْسَدِ وَهُوَ مُقَابَلَةُ الْكُلِّ بِالْكَُلِّ شَائِعًا طَلَبًا لِلصَّحَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَلَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرُ أَصْلِ التَّصَرُّفِ بَلْ وَصْفُهُ ) جَوَابٌ بِالْمَنْعِ لِدَعْوَى مُطْلَقِ تَغْيِيرِ التَّصَرُّفِ بِصَرَفِ الْجِنْسِ إِلَى خِلَافِهِ وَإِثْبَاتِ تَغْيِيرِ الْوَصْفِ .

( وَ ) صَحَّ بَيْعُ ( أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدِينَارٍ ) بَأَن يَكُونَ عَشْرَةُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدَرَاهِمٍ بِدِينَارٍ بِالطَّرِيقِ

الْمَذْكُورِ .

( وَ ) صَحَّ ( بَيْعُ دِرْهَمٍ صَحِيحٍ وَدِرْهَمَيْنِ غَلَّةً ) وَهِيَ مَا يُرَدُّ بَيْتُ الْمَالِ وَيَأْخُذُهُ التَّجَارُ ( بِدِرْهَمَيْنِ صَحِيحَيْنِ وَدِرْهَمٍ غَلَّةً ) لِتَحَقُّقِ التَّسَاوِي فِي الْوِزْنِ وَسُقُوطِ اعْتِبَارِ الْجُودَةِ ( مَنْ لَهُ عَلَى آخِرِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ قَبَاحٌ مِنْ هِيَ ) أَيْ الْعَشْرَةُ ( عَلَيْهِ دِينَارٌ بِهَا ) أَيْ عَشْرَةُ عَلَيْهِ ( صَحَّ ) بِالْإِجْمَاعِ وَتَقَعُ الْمَقَاصَةُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ ( وَإِنْ بَاعَهُ ) أَيْ الدَّيْنَارَ ( بِعَشْرَةِ مُطْلَقَةٍ ) أَيْ غَيْرِ مُقَيَّدَةٍ بِكَوْنِهَا عَلَيْهِ ( وَدَفَعَهُ ) أَيْ الدَّيْنَارَ ( وَتَقَاصَا الْعَشْرَةُ بِالْعَشْرَةِ صَحَّ أَيْضًا ) إِذَا صَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَتَقَاصَا الْعَشْرَةُ بِالْعَشْرَةِ فَيَكُونُ التَّقَاصُ فَسْخًا لِبَيْعِ الدَّيْنَارِ بِالْعَشْرَةِ الْمُطْلَقَةِ وَيَبْعَا لِلدَّيْنَارِ بِعَشْرَةِ عَلَى عَمَرِهِ إِذَا لَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ لَكَانَ اسْتِبْدَالًا بِدَلِ الصَّرْفِ ( الْغَالِبُ الْفِضَّةُ ) أَيْ مِنَ الدَّرَاهِمِ .

( وَ ) الْغَالِبُ ( الذَّهَبُ ) مِنَ الدَّنَانِيرِ ( فِضَّةٌ وَذَهَبٌ حُكْمًا ) وَيُعْتَبَرُ فِيهِمَا مِنْ تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْجَيَادِ ( فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْخَالِصِ بِهِ ) أَيْ بِالْخَالِصِ ( وَلَا يَبْعُ بَعْضُهُ ) أَيْ بَعْضُ الْغَالِبِ الْفِضَّةُ وَالذَّهَبُ ( بَبَعْضٍ ) مِنْهُ ( إِلَّا مُتَسَاوِيًا وَزَنًا ) وَكَذَا لَا يَجُوزُ الْاسْتِقْرَاضُ بِهَا إِلَّا وَزَنًا وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّقْوَدَ لَا تَخْلُو عَنْ قَلِيلٍ غَشٍّ عَادَةً فَيَلْحَقُ الْقَلِيلُ بِالرَّذَاءَةِ وَالْجَيِّدِ وَالرَّذِيءُ سَوَاءٌ ( وَالْغَالِبُ الْغَشُّ مِنْهُمَا ) أَيْ الدَّرَاهِمِ وَالِدَّنَانِيرِ ( فِي حُكْمِ الْعُرُوضِ ) اعْتِبَارًا لِلْغَالِبِ ( فَصَحَّ بَيْعُهُ ) أَيْ بَيْعُ الْغَالِبِ الْغَشُّ ( بِالْخَالِصِ ) مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالِدَّنَانِيرِ ( إِنْ كَانَ ) أَيْ الْخَالِصِ ( أَكْثَرَ ) مِنْ

الْمَغْشُوشِ صَرَفًا لِلْجِنْسِ إِلَى الْجِنْسِ وَغَيْرِهِ إِلَى الزَّائِدِ ( وَ ) صَحَّ بَيْعُهُ أَيْضًا ( بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا ) صَرَفًا لِلْجِنْسِ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ ( بِشَرْطِ التَّقَابُضِ فِي الْمَجْلِسِ ) فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَإِنَّمَا شَرْطُ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ فِي الْخَالِصِ شَرْطُ فَشَرْطُ فِي الْغَشِّ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ ( وَإِنْ كَانَ ) أَيْ الْخَالِصُ ( مِثْلُهُ ) أَيْ مِثْلُ غَالِبِ الْغَشِّ ( أَوْ أَقَلُّ ) مِنْهُ ( أَوْ لَا يَدْرِي فَلَا ) أَيْ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلرَّبَا فِي الْأَوَّلَيْنِ وَلَا حَتْمًا لَهُ فِي الثَّالِثِ ( وَإِذَا رَاجَ ) يَعْنِي غَالِبُ الْغَشِّ ( لَمْ يَتَّعِنَ بِالَّتَّعِينِ وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَرْجُ ( يَتَّعِنُ بِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ يُرَوِّجُ كَانَ ثَمَنًا فَلَا يَتَّعِنُ بِالَّتَّعِينِ وَإِلَّا فَهُوَ سِلْعَةٌ فَيَتَّعِنُ بِالَّتَّعِينِ ، وَإِنْ كَانَ يَقْبَلُهُ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ فَهُوَ كَالزُّيُوفِ لَا يَتَّعَلِقُ الْعَهْدُ بَعَيْنِهِ بَلْ بِجِنْسِهِ زَيْفًا إِنْ كَانَ الْبَائِعُ يَعْلَمُ لِتَحَقُّقِ الرِّضَا مِنْهُ وَبِجِنْسِهِ مِنَ الْجَيَادِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ لِعَدَمِ رِضَاؤِهِ ( فَالْمُبَايَعَةُ وَالْاسْتِقْرَاضُ مِمَّا يُرَوِّجُ مِنْهُ يَكُونُ وَزَنًا أَوْ عَدَدًا أَوْ بِهِمَا ) أَيْ إِنْ كَانَ يُرَوِّجُ بِالْوِزْنِ فَالْتَّبَاعُ وَالْاسْتِقْرَاضُ فِيهِ يَكُونُ بِالْوِزْنِ ، وَإِنْ كَانَ يُرَوِّجُ بِالْعَدَدِ فَبِالْعَدَدِ ، وَإِنْ كَانَ يُرَوِّجُ بِهِمَا فَبِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْمُتَعَارَفُ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ .

قَوْلُهُ : وَصَحَّ بَيْعُ دِرْهَمٍ صَحِيحٍ

( الْخ ) الْمُرَادُ بِالصَّحَّةِ الْحُلُّ الْمُقَابِلُ لِلْحُرْمَةِ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ لَا بَأْسَ بِالْإِحْتِيَالِ فِي التَّحَرُّزِ عَنِ الدُّخُولِ فِي الْحَرَامِ . ( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ التَّقَاصُ فَسْخًا لِبَيْعِ الدَّيْنَارِ بِالْعَشْرَةِ الْمُطْلَقَةِ ) أَيْ فَسْخًا بِطَرِيقِ الْإِفْضَاءِ وَحُلُوثِ الدَّيْنِ بَعْدَ عَقْدِ الصَّرْفِ كَالَّذِي قَبْلَهُ فِي الْأَصَحِّ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ بَيْعُهُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا ) أَيْ بَيْعُ الْغَالِبِ الْغَشِّ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا وَهَذَا إِذَا كَانَ يَخْلُصُ مِنْهُ التَّقْدُّ بِالْإِذَابَةِ ، فَإِنْ كَانَ يَحْتَرِقُ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمِ الْخَالِصِ حَتَّى لَا يَكُونَ لِلْفِضَّةِ أَوْ الذَّهَبِ فِيهِ اعْتِبَارٌ أَصْلًا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِجِنْسِهِ إِلَّا مُتَسَاوِيًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ .



( وَالْمُتَسَاوِي كَغَالِبِ الْخَالِصِ فِي الْمُبَايَعَةِ وَالِاسْتِقْرَاضِ ) حَتَّى لَا يَجُوزَ الْبَيْعُ بِهَا وَلَا إِقْرَاضُهَا إِلَّا بِالْوِزْنِ بِمَنْزِلَةِ الدَّرَاهِمِ الرَّدِّيَّةِ وَلَا يَنْتَقِضُ الْعَقْدُ بِهَلَاكِهَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَيُعْطِيهِ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْخَالِصَ مَوْجُودٌ فِيهَا حَقِيقَةً وَلَمْ يَصِرْ مَغْلُوبًا فَيَجِبُ اعْتِبَارُهَا بِالْوِزْنِ شَرْعًا إِلَّا أَنْ يُشَارَ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْخَالِصَةِ ( وَكَغَالِبِ الْغِشِّ فِي الصَّرْفِ ) حَتَّى إِذَا بَاعَهَا بِجِنْسِهَا جَارَ عَلَى وَجْهِ الِاعْتِبَارِ وَلَوْ بَاعَهَا بِالْخَالِصِ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَكُونَ الْخَالِصُ أَكْثَرَ مِمَّا فِيهِ مِنَ الْخَالِصِ فَإِنْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَلْبَسْ عَلَى الْآخَرِ وَجَبَ اعْتِبَارُهُمَا ( اشْتَرَى شَيْئًا بِهِ ) أَيِ بَغَالِبِ الْغِشِّ أَوْ بَقُلُوسٍ نَافِقَةٍ ( فَكَسَدَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ بَطَلَ الْبَيْعُ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ هَلَكَ بِالْكَسَادِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنِيَّةَ بِالْإِصْطِلَاحِ وَلَمْ تَبْقَ فَبَقِيَ بَيْعًا بِلَا ثَمَنِ فَبَطَلَ ، وَإِذَا بَطَلَ ( فَيَرُدُّ الْمَبِيعُ إِنْ قَامَ ) وَلَمْ يُهْلِكْ ( وَإِلَّا فَمِثْلُهُ ) إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ( أَوْ قِيمَتُهُ ) إِنْ كَانَ قِيمِيًّا ( صَحَّ ) أَيِ الْبَيْعِ ( بَقُلُوسٍ نَافِقَةٍ بِلَا تَعْيِينِ ) ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنٌ بِالْإِصْطِلَاحِ ( وَبِكَاسِدَةٍ بِهِ ) أَيِ بِالْتَّعْيِينِ ؛ لِأَنَّهُ سِلْعَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ ( اسْتَقْرَضَ قُلُوسًا فَكَسَدَتْ رَدَّ مِثْلَهَا ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ إِعَارَةٌ وَمَوْجِبُهَا رَدُّ الْعَيْنِ مَعْنَى وَذَا بِالْمِثْلِ وَالْثَّمَنِيَّةُ فَضْلٌ فِيهِ إِذْ صَحَّ اسْتِقْرَاضُهُ لَمْ تَكُنْ بِاعْتِبَارِ ثَمَنِيَّةٍ بَلْ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ وَبِالْكَسَادِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ كَوْنِهِ مِثْلِيًّا وَلِذَا صَحَّ اسْتِقْرَاضُهُ بَعْدَ الْكَسَادِ ( شَرَى بِنَصْفِ دِرْهَمٍ قُلُوسٍ أَوْ دَاتِقٍ قُلُوسٍ أَوْ قِيرَاطٍ قُلُوسٍ صَحَّ ) وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى بِالْقُلُوسِ فَإِنَّهَا تُقَدَّرُ بِالْعَدَدِ لَا بِالْذَاتِقِ وَالْدَّرْهَمِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ عَدَدِهَا

فَلَمَّا مَا يَبِاعُ بِنَصْفِ الدَّرْهَمِ مِنَ الْقُلُوسِ أَوْ الدَّاتِقِ مَعْلُومٌ عِنْدَ النَّاسِ فَأَغْنَى عَنِ الْبَيَانِ ( وَعَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْبَائِعِ قَدْرَ ( مَا يَبِاعُ بِهَا ) أَيِ بِنَصْفِ دِرْهَمٍ أَوْ دَاتِقٍ أَوْ قِيرَاطٍ ( مِنْهَا ) أَيِ مِنَ الْقُلُوسِ ( قَالَ ) مُشْتَرٍ ( لِمَنْ أَعْطَاهُ دِرْهَمًا ) مِنَ الصَّيَارِفَةِ ( أَعْطَانِي بِنَصْفِهِ قُلُوسًا وَبِنَصْفِهِ نَصْفًا ) أَيِ مَا ضَرَبَ مِنَ الْقُبْضَةِ عَلَى وَزْنِ نَصْفِ دِرْهَمٍ ( إِلَّا حَبَّةً فَسَدَ ) أَيِ الْبَيْعُ ( فِي الْكُلِّ ) لِلزُّومِ الرَّبَا ( بِخِلَافٍ أَعْطَانِي بِهِ نَصْفَ دِرْهَمٍ قُلُوسٍ وَنَصْفًا إِلَّا حَبَّةً ) إِذْ يَكُونُ التَّنَصُّفُ إِلَّا حَبَّةً بِمِثْلِهِ وَمَا بَقِيَ بِالْقُلُوسِ ( وَلَوْ كَرَّرَ أَعْطَانِي ) بَأَنَ قَالَ أَعْطَانِي بِنَصْفِهِ قُلُوسًا وَأَعْطَانِي بِنَصْفِهِ نَصْفًا إِلَّا حَبَّةً ( صَحَّ ) أَيِ الْبَيْعِ ( فِي الْقُلُوسِ فَقَطْ ) وَلَمْ يَصِحَّ فِي نَصْفِ دِرْهَمٍ إِلَّا حَبَّةً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَرَّرَ صَارَ عَقْدَيْنِ وَفِي الثَّانِي رِبَا وَفَسَادٌ أَحَدِ الْبَيْعَيْنِ لَا يُوجِبُ فُسَادَ الْآخَرِ .

( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يُشَارَ إِلَيْهَا ) مُتَعَلِّقٌ يَجِبُ اعْتِبَارُهَا بِالْوِزْنِ أَيِ فَيَجُوزُ الْبَيْعُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْهَا بِلَا وَزْنٍ وَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ وَلَا يَنْتَقِضُ الْعَقْدُ بِهَلَاكِهَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ ؛ لِأَنَّهَا ثَمَنٌ فَلَمْ تَتَّعَيْنْ فَلَا يَبْطُلُ بِهَلَاكِهَا مُشَارًا إِلَيْهَا ( قَوْلُهُ : عَلَى وَجْهِ الِاعْتِبَارِ ) يَعْنِي فَلَا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي بَلْ التَّقَابُضُ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ ، وَإِنْ بَاعَتْ بِجِنْسِهَا مُتَقَابِضًا جَارَ صَرَفًا لِلْجِنْسِ إِلَى خِلَافِ الْجِنْسِ وَهِيَ فِي حُكْمِ شَيْئَيْنِ فِضَّةٍ وَصَفَرٍ وَلَكِنَّهُ صَرَفٌ حَتَّى يُشْتَرَطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ لَوْجُودِ الْفِضَّةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَإِذَا شَرَطَ الْقَبْضُ فِي الْفِضَّةِ شَرَطَ فِي الصَّفَرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ عَنْهُ إِلَّا بِضَرَرٍ هـ ( قَوْلُهُ : فَكَسَدَ ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ حَدُّ الْكَسَادِ أَنْ لَا تَرُوجَ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَهُمَا لَا تَرُوجُ فِي بِلَدِ الْعَاقِدَيْنِ ، كَذَا فِي الْعُيُونِ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ حَدُّ الْكَسَادِ أَنْ تَتَرُكَ الْمُعَامَلَةُ بِهَا فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ ، وَإِنْ كَانَ تَرُوجُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ لَكِنَّهُ يَتَعَيَّبُ إِذَا لَمْ يَرُجْ فِي بَلَدِهِمْ فَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيمَتَهُ هـ .  
وَقَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَحَكَاهُ فِي الْمُحِيطِ عَنْ التَّوَادِرِ مَعْنَى قَوْلِهِ كَسَدَتْ أَيِ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ أَمَّا إِنْ كَانَتْ تَرُوجُ فِي هَذَا الْبَلَدِ وَلَا تَرُوجُ فِي غَيْرِهِ لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَهْلِكْ وَلَكِنَّهَا تَعَيَّبَتْ فَكَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَالَ أَعْطَانِي مِثْلَ التَّقْدِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيمَةَ ذَلِكَ دَنَانِيرًا هـ فَصَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ قَيَّدَ الصَّحَّةَ بِرَوَاجِهَا فِي

بَلَدِ الْعُقْدِ وَالزَّيْلَعِي أَطْلَقَهُ وَهُوَ يُنَاسِبُ كَلَامَ الْعُيُونِ .  
(قَوْلُهُ : بَطَلَ الْبَيْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ

عِنْدَ صَاحِبِيهِ لَكِنْ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ اللَّازِمَ عَلَى الْمُشْتَرِي فَكَانَ يَبْغِي بَيَانَهُ وَهُوَ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ  
قِيَمَتُهَا يَوْمَ الْبَيْعِ قَالَ فِي النَّهَائَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَقَالَ مُحَمَّدٌ قِيَمَتُهَا آخِرُ مَا تَعَامَلُ النَّاسُ بِهَا هـ .  
وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَحَدُّ الْإِنْقِطَاعِ أَنْ لَا تَوْجَدَ فِي السُّوقِ ، وَإِنْ وَجَدَتْ فِي يَدِ الصَّيَّارِفَةِ  
وَالْيُوتِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( تَنْبِيْهٌ ) : فَيَدُّ بِالْكَسَادِ لَأَنَّهَا إِذَا غَلَتْ أَوْ رَخِصَتْ كَانَ عَلَيْهِ رَدُّ الْمَثَلِ بِالِاتِّفَاقِ ،  
كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ عَنِ النَّهَائَةِ .

(قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ ثَمَنٌ بِالِاصْطِلَاحِ ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ ؛ لِأَنَّهَا هـ .  
وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّهُ لَوْ تَبَايَعَا الْفُلُوسَ بِالْفُلُوسِ أَوْ بِالدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ فَقَدَّ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعٌ  
عَيْنٍ بَدَيْنَ ، وَإِنَّمَا شَرَطَ فِي بَيْعِ التَّقْدِيرِ بِأَحَدِهِمَا قَبْضَ الْبَدَلَيْنِ نَصًّا لَا قِيَاسًا وَالْفُلُوسُ لَيْسَتْ فِي مَعْنَاهُمَا لِأَنَّ الثَّمَنِيَّةَ  
لَهُمَا صِفَةُ أَصْلِيَّةٍ خَلْقِيَّةٍ وَالْفُلُوسُ صِفَةُ عَارِضِيَّةٍ عَلَى شَرَفِ الزَّوَالِ بِالْكَسَادِ فَلَا يَكُونُ النَّصُّ الْوَارِدُ ثَمَنًا وَارِدًا هُنَا  
دَلَالَةً ، وَإِنْ افْتَرَقَا لَا عَنْ قَبْضِ أَحَدِهِمَا أَيْ الْفُلُوسِ وَمَا قُوبِلَ بِهَا بَطَلَ الْعُقْدُ سَوَاءً كَانَ مَا قُوبِلَ بِهَا فُلُوسًا مِثْلَهَا أَوْ  
فِضَّةً أَوْ ذَهَبًا ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ بَدَيْنَ ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ .  
(قَوْلُهُ : اسْتَفْرَضَ فُلُوسًا فَكَسَدَتْ ) يَعْنِي ، وَقَدْ هَلَكَتْ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً عِنْدَهُ يَرُدُّ عَيْنَهَا اتِّفَاقًا كَمَا سَنَدُّكُرُهُ  
وَقَوْلُهُ رَدُّ مِثْلَهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ يَرُدُّ قِيَمَتَهَا عِنْدَ صَاحِبِيهِ لَكِنْ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ عَتَبَارُ وَقْتِ الْقِيَمَةِ .  
وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقَبْضِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْكَسَادِ

وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ أَنْظُرْ لِلْجَانِبَيْنِ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَيْسَرُ ، كَذَا فِي الْهِدَايَةِ .  
هـ .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْإِنْقِطَاعِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ هـ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا هَلَكَتْ ثُمَّ  
كَسَدَتْ أَمَّا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً عِنْدَهُ فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَيْنَهَا اتِّفَاقًا ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ (قَوْلُهُ شَرَى بِنَصْفِ دِرْهَمٍ فُلُوسٍ أَوْ  
ذَاتِ فُلُوسٍ أَوْ قِرَاطِ فُلُوسٍ صَحَّ ) هَذَا اسْتِحْسَانٌ لَا قِيَاسٌ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَكَذَلِكَ بِدِرْهَمٍ فُلُوسٌ يَجُوزُ إِلَّا أَنَّهُ فِي  
الدَّرْهَمِ أَفْحَشُ ؛ لِأَنَّ الْفُلُوسَ لَيْسَتْ بِثَمَنٍ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا ضُرِبَتْ لِنَقَامِ مَقَامِ الْكُسُورِ مِنَ الْفِضَّةِ لِحَاجَةِ النَّاسِ  
إِلَى ذَلِكَ فِي شِرَاءِ الْمُحَقَّرَاتِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَ الدَّرْهَمِ الْوَاضِحَ مَكْرُوهٌ ، كَذَا فِي الْمُحِيطِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ  
وَيُجِيزُ أَبُو يُوسُفَ الشِّرَاءَ بِدِرْهَمٍ فُلُوسٍ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ النَّاسِ وَمَنْعُهُ مُحَمَّدٌ لِأَنَّ الْقِيَاسَ كَانَ يَأْبَى عَنْ جَوَازِ مِثْلِ  
هَذَا الشِّرَاءِ إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ الْقِيَاسَ فِيمَا دُونَ دِرْهَمٍ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ عَلَيْهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الدَّرْهَمِ أَيْضًا لِكُونِهِ  
مُتَعَارَفًا هـ .

وَفِي الْهِدَايَةِ قَالُوا وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَصَحُّ سَيِّمًا فِي دِيَارِنَا .  
(قَوْلُهُ : قَالَ مُشْتَرٍ لِمَنْ أَعْطَاهُ إِلَى قَوْلِهِ فَسَدَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ فَسَادَ  
الْبَيْعِ فِي الْفِضَّةِ سَرَى إِلَى الْفُلُوسِ وَأَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فِي الْفُلُوسِ لِأَنَّهُ غَيْرُ سَارٍ عِنْدَهُمَا ، كَذَا فِي شَرْحِ  
الْمَجْمَعِ قَوْلُهُ وَلَوْ كَرَّرَ أَعْطَانِي صَحَّ أَيْ الْبَيْعُ فِي الْفُلُوسِ فَقَطُّ ( هَذَا اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِ فِي الْمَوَاقِبِ هـ .  
وَيَبْطُلُ فِي الْفِضَّةِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ لَكِنْ قَالُوا فِيهِ إِشْكَالٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَعْطَانِي مُسَاوِمَةٌ كَلْفَظٍ بِعَيْنِي بِالْمُسَاوِمَةِ  
لَا يَنْهَدُ الْبَيْعَ فَكَيْفَ

يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ وَلَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ تَكَرَّرَ أُعْطِنِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَقْصُودَهُ تَقْرِيقُ الْعَقْدِ فَحُمِلَ عَلَى أَنَّهَا عَقْدًا  
عَقْدَيْنِ ، كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَأَصْلُ الْخِلَافِ فِي السَّابِقَةِ أَنَّ الْعَقْدَ يَتَكَرَّرُ عِنْدَهُ بِتَكَرُّارِ اللَّفْظِ وَعِنْدَهُمَا بِتَفْصِيلِ  
الْثَمَنِ وَوَجْهَ الْإِجْمَاعِ فِي الثَّانِيَةِ حُصُولُ التَّكَرُّارِ وَتَفْصِيلِ الثَّمَنِ ، كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

( تَذْنِيبٌ ) لِكِتَابِ الْبَيْعِ ( يَبِيعُ الْوَفَاءَ قِيلَ رَهْنٌ ) قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ نَجْمُ الدِّينِ التَّسْفِيُّ فِي فِتَاوَاهِ الْبَيْعِ الَّذِي تَعَارَفَهُ  
أَهْلُ زَمَانِنَا أَحْيَالًا لِلرَّبَا وَسَمَّوْهُ بَيْعَ الْوَفَاءِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ رَهْنٌ وَهَذَا الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَالرَّهْنِ فِي يَدِ  
الْمُرْتَهِنِ لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يُطْلَقُ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ إِلَّا يَأْذَنُ مَالِكِهِ وَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَكَلَ مِنْ ثَمَرِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ مِنْ شَجَرِهِ  
وَالدَّيْنُ يَسْقُطُ بِهِلَاكِهِ إِذَا كَانَ بِهِ وَفَاءً بِالدَّيْنِ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ إِذَا هَلَكَ عَنْ غَيْرِ صُنْعِهِ وَلِلْبَائِعِ  
اسْتِرْدَادُهُ إِذَا قَضَى دَيْنَهُ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّهْنِ فِي حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَارِفَيْنِ وَإِنْ سَمَّيَاهُ بَيْعًا وَلَكِنْ  
غَرَضُهُمَا الرَّهْنُ وَالِاسْتِثْنَاءُ بِاللَّذِينَ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَقُولُ لِكُلِّ أَحَدٍ بَعْدَ هَذَا الْعَقْدِ رَهْنَتْ مِلْكِي فَلَنَا وَالْمُشْتَرِي يَقُولُ  
ارْتَهَنْتُ مِلْكَ فُلَانٍ وَالْعَبْرَةُ فِي التَّصَرُّفَاتِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي فَإِنْ أَصْحَابُنَا قَالُوا الْكِفَالَةُ بِشَرْطِ  
بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةَ وَالْحَوَالَةَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَبْرَأَ كِفَالَةً وَهَبَةُ الْحُرَّةِ تَهْضُمُهَا بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ مَعَ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ نِكَاحٌ  
وَالِاسْتِصْنَاعُ الْفَاسِدُ إِذَا ضُرِبَ فِيهِ الْأَجَلُ سَلِمَ وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ وَكَانَ الْإِمَامُ السَّيِّدُ أَبُو شَجَاعٍ عَلَى هَذَا ( وَقِيلَ بَيْعٌ )  
ذَكَرَ فِي مَجْمُوعِ التَّوَاظِلِ اتَّفَقَ مَشَايِخُنَا فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى صِحَّتِهِ بَيْعًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ بَعْضُ السَّلَفِ ؛ لِأَنَّهُمَا  
تَلَفَظَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ شَرْطٍ فِيهِ وَالْعَبْرَةُ لِلْمَلْفُوظِ نَصًّا دُونَ الْمَقْصُودِ ، فَإِنْ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَمِنْ نَيْتِهِ أَنْ  
يُطَلِّقَهَا بَعْدَ مَا جَامَعَهَا صَحَّ الْعَقْدُ ( وَقِيلَ ) قَائِلُهُ قَاضِي خَانَ ( الصَّحِيحُ أَنَّهُ ) أَيُّ الْعَقْدِ الَّذِي جَرَى بَيْنَهُمَا ( إِنْ كَانَ  
بِلَفْظِ الْبَيْعِ لَا يَكُونُ رَهْنًا ) ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عَقْدٌ مُسْتَقِلٌّ شَرْعًا لِكُلِّ مِنْهُمَا أَحْكَامٌ مُسْتَقِلَّةٌ بَلْ يَكُونُ بَيْعًا .

( تَذْنِيبٌ ) .

( قَوْلُهُ : قِيلَ رَهْنٌ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَذْكُرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ ؛ لِأَنَّ سَدَّهَ مَا ذُكِرَ بِقَوْلِهِ قَالَ الشَّيْخُ  
إِلْحَ يَقُولُ بَيْعُ الْوَفَاءِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ قَالَ الشَّيْخُ كَذَا وَقَوْلُهُ قَالَ الشَّيْخُ إِلَى ، وَكَانَ السَّيِّدُ أَبُو شَجَاعٍ مِنْ فُصُولِ  
الْعِمَادِيِّ بِالْحَرْفِ وَفِيهِ زِيَادَةٌ تَقْوِيَةٌ لِهَذَا الْقَوْلِ يَنْبَغِي مُرَاجَعَتُهَا ( قَوْلُهُ وَقِيلَ بَيْعٌ ) مُسْتَنَدُهُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ذَكَرَهُ فِي  
مَجْمُوعِ التَّوَاظِلِ  
إِلْحَ وَهُوَ فِي الْعِمَادِيَّةِ أَيْضًا لَكِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لَفْظٌ وَقِيلَ بَلْ كَمَا قَدَّمَاهُ فَكَانَ يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ كَذَلِكَ وَذَكَرَ بَعْدَهُ مَا يُؤَيِّدُهُ  
مِنْ غَيْرِ صِغَةِ تَمْرِيطٍ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ قَائِلُهُ قَاضِي خَانَ  
إِلْحَ ) مِنْ الْعِمَادِيَّةِ أَيْضًا وَعِبَارَتُهُ .

وَفِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ الْبَيْعُ الَّذِي اعْتَادَهُ أَهْلُ سَمَرْقَنْدٍ وَيُسَمُّوْهُ بَيْعَ الْوَفَاءِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ  
إِلْحَ فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ كَذَلِكَ ، وَقَدْ افْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى بَعْضِ مَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَلَا  
وَجْهَ لَهُ فَعَلَيْكَ بِمُرَاجَعَتِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبِرَازِيَّةِ تِسْعَةَ أَقْوَالٍ فِي بَيْعِ الْوَفَاءِ يَجِبُ مُرَاجَعَتُهَا فَذَكَرَ فِيهَا مَا نَصَّهُ  
أَجَابَ عِمَادُ الدِّينِ وَعَلَاءُ الدِّينِ بِذَرٍّ وَمِنْهَا جُ الشَّرِيعَةُ فِي الْمُشْتَرِي وَفَاءٌ إِذَا بَاعَ بَاتًا أَوْ وَفَاءً أَوْ وَهَبَ أَنَّ هَذَا  
الْتَّصُرُفُ لَا يَصِحُّ ، وَإِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي وَفَاءً فَوَرَّثَتْهُ يَقُومُونَ بِمَقَامِهِ فِي أَحْكَامِ الْوَفَاةِ هـ عِبَارَةُ الْبِرَازِيَّةِ وَهَلْ  
كَذَلِكَ وَرَثَةُ الْبَائِعِ وَفَاءً فَلْيُنْظَرْ وَمِنْ الْأَقْوَالِ التَّسْعَةِ قَوْلُ جَامِعٍ لِبَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ فَاسِدٌ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ حَتَّى

مَلَكَ كُلُّ مِئْهُمَا الْقَسْخَ وَصَحِيحٌ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَحْكَامِ كَحِلِّ الْإِنْزَالِ وَمَنَافِعِ الْمِيعِ وَرَهْنٍ فِي حَقِّ الْبَعْضِ حَتَّى لَمْ يَمْلِكِ الْمُشْتَرِي بَيْعَهُ مِنْ آخِرٍ وَلَا رَهْنَهُ

وَلَا يَمْلِكُ قَطْعَ الشَّجَرِ وَلَا هَذْمَ الْبِنَاءِ وَسَقَطَ الدَّيْنُ بِهِلَاكِهِ وَانْقَسَمَ الثَّمَنُ إِنْ دَخَلَهُ تَقْصَانُ كَمَا فِي الرَّهْنِ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنِ الْبَزَازِيَّةِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَدَّلَ فِي الْإِفْتَاءِ عَنِ الْقَوْلِ الْجَامِعِ .  
ا هـ .

قُلْتُ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ وَرَثَةَ الْبَائِعِ يَقُومُونَ مَقَامَهُ كَوَرَثَةِ الْمُشْتَرِي نَظْرًا لِجَانِبِ الرَّهْنِ وَهِيَ حَادِثَةٌ حَالٍ .  
وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ .

( فَإِنْ شَرَطَا ) أَيِ الْعَاقِدَانِ ( الْقَسْخُ فِيهِ ) أَيِ فِي الْعَقْدِ ( فَسَدَ ) ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَفْسُدُ بِهِ ( كَذَا ) أَيِ يَفْسُدُ أَيْضًا ( إِنْ لَمْ يَشْتَرِطَاهُ ) أَيِ الْقَسْخَ .

( وَ ) لَكِنْ ( تَلَفَّظَا ) بِلَفْظِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْوَفَاءِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُفْسِدٌ لَهُ ( أَوْ ) تَلَفَّظَا ( بِالْبَيْعِ الْجَائِزِ وَعِنْدَهُمَا ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ فِي زَعْمِهِمَا ( هُوَ يَبِيعُ غَيْرُ لَازِمٍ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا يَفْسُدُ حِينَئِذٍ عَمَلًا بِزَعْمِهِمَا .

( وَإِنْ ذَكَرَا ) أَيِ الْعَاقِدَانِ ( الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ثُمَّ ذَكَرَاهُ ) أَيِ الشَّرْطَ ( عَلَى وَجْهِ الْمِيعَادِ جَازٍ ) أَيِ الْبَيْعِ لِحُلُولِهِ عَنْ الْمُفْسَدِ ( وَيَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَوَاعِيدَ قَدْ تَكُونُ لَازِمَةً فَيُجْعَلُ هَذَا الْمِيعَادُ لَازِمًا لِحَاجَةِ النَّاسِ ( صَحَّ ) بَيْعُ الْوَفَاءِ فِي الْعَقَارِ اسْتِحْسَانًا لِلتَّعَامُلِ وَاخْتِلَافٍ ( فِي الْمُنْقُولِ ) قِيلَ يَصِحُّ لِعُمُومِ الْحَاجَةِ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ لِيَخْصُوصِ التَّعَامُلِ .

( كِتَابُ الشُّفْعَةِ ) لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْبَيْعِ بِأَنْوَاعِهِ شَرَعَ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ تَأْخِيرِهَا إِلَى أَوَاخِرِ الْكِتَابِ كَمَا وَقَعَ فِي سَائِرِ الْكُتُبِ ( هِيَ ) لُغَةً مِنَ الشُّفْعِ وَهُوَ الضَّمُّ سَمِيَتْ بِهَا لِمَا فِيهَا مِنْ ضَمِّ الْمُشْتَرَاةِ إِلَى مَلِكِ الشُّفْعِ وَشَرْعًا ( تَمْلِكُ الْعَقَارَ ) وَهُوَ الضَّيْعَةُ وَقِيلَ مَا لَهُ أَصْلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ ضَيْعَةٍ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ ( وَمَا فِي حُكْمِهِ ) كَالْعُلُوِّ قَالَ فِي الْكَافِي : الْعُلُوُّ يُسْتَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ وَتُسْتَحَقُّ بِهِ الشُّفْعَةُ فِي السُّقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُ الْعُلُوِّ فِي السُّقْلِ لِأَنَّهُ اتَّحَقَّ بِالْعَقَارِ بِمَا لَهُ مِنْ حَقِّ الْقَرَارِ ( جَبْرًا عَلَى مُشْتَرِيهِ بِمِثْلِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّمْلِكِ ( مَا قَامَ عَلَيْهِ ) مِنَ الثَّمَنِ ( وَتَثَبَّتْ ) أَيِ الشُّفْعَةُ ( بَعْدَ الْبَيْعِ لِلْخَلِيطِ ) أَيِ الشَّرِيكِ ( فِي نَفْسِ الْمِيعِ ثُمَّ ) أَيِ بَعْدَ مَا سَلَّمَهَا تَثَبَّتْ لِلْخَلِيطِ ( فِي حَقِّهِ ) أَيِ حَقِّ الْمِيعِ ( كَالشُّرْبِ وَالطَّرِيقِ الْخَاصِّ ) مَعْنَى خُصُوصِهِمَا أَنْ يَكُونَ الشُّرْبُ مِنْ نَهْرٍ لَا تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ وَأَنْ لَا يَكُونَ الطَّرِيقُ نَافِذًا ( ثُمَّ ) أَيِ بَعْدَ مَا سَلَّمَهَا تَثَبَّتْ ( لِجَارٍ مُلَاصِقٍ وَلَوْ ذِمِّيًّا أَوْ مَازُونًا أَوْ مُكَاتِبًا ) لِإِطْلَاقِ مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الشُّفْعَةُ لِشَرِيكِ لَمْ يُقَاسِمِ } وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ وَالْأَرْضُ يُنْتَظَرُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا } وَالْمُرَادُ جَارًا هُوَ شَرِيكُ فِي الطَّرِيقِ وَيَثَبَّتْ الْحُكْمُ فِي الشُّرْبِ دَلَالَةً لِأَنَّ الشُّفْعَةَ إِنَّمَا تَثَبَّتْ بِالشَّرِكَةِ فِي الطَّرِيقِ بِاعْتِبَارِ الْخُلْطَةِ وَقَدْ وَجَدَتْ فِي الشُّرْبِ ( بِأَبْهُ فِي السَّكَّةِ أُخْرَى ) فَإِنَّ بَابَهُ إِنْ كَانَ فِي تِلْكَ السَّكَّةِ كَانَ خَلِيطًا فِي حَقِّ الْمِيعِ فَلَا يَكُونُ جَارًا مُلَاصِقًا ؛ صَوْرَتُهُ مَنْزِلُ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي دَارٍ

هِيَ الْقَوْمُ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ مِنَ الْمَنْزِلِ فَالشَّرِيكُ فِي الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ ، فَإِنْ سَلَّمَ فَالشَّرِكَاءُ فِي الدَّارِ أَحَقُّ مِنَ الشَّرِكَاءِ فِي السَّكَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ لِلشَّرِكَةِ بَيْنَهُمْ فِي صَحْنِ الدَّارِ ، فَإِنْ سَلَّمُوا

فَأَهْلُ السَّكَّةِ أَحَقُّ لِلشَّرِكَةِ فِي الطَّرِيقِ ، فَإِنْ سَلَمُوا فَلِلْجَارِ الْمُلَاصِقِ وَهُوَ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ هَذَا الْمَنْزِلِ وَبَابُ دَارِهِ فِي سَكَّةٍ أُخْرَى -

كِتَابُ الشُّفْعَةِ ( هِيَ حَقُّ الشَّرْعِ نَظَرًا لِمَنْ كَانَ شَرِيكًا أَوْ جَارًا عِنْدَ الْبَيْعِ ) (قَوْلُهُ وَلَوْ ذَمًّا إِيحَ) يَعْنِي بِهِ مَنْ تَثَبُّتَ لَهُ الشُّفْعَةُ وَسَوَاءٌ كَانَ أَتَى أَوْ صَغِيرًا أَوْ مُعْتَقَ الْبُعْضِ وَالْخَصْمُ عَنِ الصَّبَّانِ فِي الشُّفْعَةِ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ آبَاؤُهُمْ أَوْ أَوْصِيَاءُ الْآبَاءِ عِنْدَ عِلْمِهِمْ وَالْأَجْدَادُ مِنْ قَبْلِ الْآبَاءِ عِنْدَ عِلْمِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَوْصِيَاءُ الْأَجْدَادِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِإِمَامٍ أَوْ الْحَاكِمِ يُقِيمُ لَهُمْ مَنْ يَنْوِبُ عَنْهُمْ فِي الْخُصُومَةِ وَالطَّلَبِ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ

( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ أَيْ وَلَوْ كَانَ الْجَارُ الْمُلَاصِقُ ( وَاضِعَ الْجَذَعِ عَلَى حَائِطِهِ ) أَيْ حَائِطِ الْمَيْعِ ( أَوْ شَرِيكًا ) لِلْبَائِعِ ( فِي خَشْيَةٍ عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى الْحَائِطِ ، فَإِنَّ الْجَارَ بِهَذَا الْمَقْدَارِ لَا يَكُونُ خَلِيطًا فِي حَقِّ الْمَيْعِ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ جَارًا مُلَاصِقًا كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْوَقَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَتَبَادَرَ مِنْهَا تَغَايُرُهُمَا لِلْجَارِ

( عَلَى عَدَدِ الرُّنُوسِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَتَثَبُّتُ ( لَا قَدْرَ الْمَلِكِ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تَثَبُّتُ عَلَى قَدْرِ الْمَلِكِ صُورَتُهُ دَارٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ لَاحِظِينَ نَصْفُهَا وَلِلْآخِرِ سُدُسُهَا وَلِلثَّلَاثِ ثُلُثُهَا فَبَاعَ صَاحِبُ النِّصْفِ نَصِيبَهُ وَطَلَبَ الْآخَرَانِ الشُّفْعَةَ قُضِيَ بِالشَّقْصِ الْمَيْعِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَثْلَاثًا بِقَدْرِ مِلْكِهِمَا ، وَإِنْ بَاعَ صَاحِبُ السُّدُسِ قُضِيَ بَيْنَهُمَا أَخْمَاسًا ، وَإِنْ بَاعَ صَاحِبُ الثُّلُثِ قُضِيَ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا وَعِنْدَنَا يُقْضَى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فِي الْكُلِّ

( وَتَسْتَقِرُّ ) عَطْفٌ عَلَى تَثَبُّتِ أَيْ تَسْتَقِرُّ الشُّفْعَةُ ( بِالْإِشْهَادِ ) إِذْ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِ الْمُوَاتَبَةِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشَّفِيعِ ضَعِيفٌ يَبْطُلُ بِالْإِعْرَاضِ ، فَإِذَا أَشْهَدَ ابْتِدَاءً عَلَى طَلِبِهَا تَيَسَّرَ أَخْذُ الْمَقْصُودِ بِحُكْمِ الْقَاضِي وَلَمْ يَبْقَ حَاجَةٌ إِلَى الْبَيِّنِ عَلَى مَا سَيَأْتِي ( وَيُمْلِكُ ) أَيْ الْعَقَارَ وَمَا فِي حُكْمِهِ ( بِالْقَضَاءِ أَوْ الْإِخْذِ بِالرِّضَا ) بَيْنَ الشَّفِيعِ وَالْمُشْتَرِي قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَالْكَنْزِ وَيُمْلِكُ بِالْإِخْذِ بِالتَّرَاضِي أَوْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي وَصَرَّحَ شَارِحَاهُمَا بِأَنَّهُ قَوْلُهُ أَوْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي عَطْفٌ عَلَى الْإِخْذِ لَا عَلَى التَّرَاضِي ؛ لِأَنَّ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ يَثْبُتُ الْمَلِكُ لِلشَّفِيعِ قَبْلَ أَخْذِهِ وَلَمَّا كَانَ عِبَارَةُ الْمُتَيْنِ مُوَهِّمَةً لِعَطْفِ بِقَضَاءِ الْقَاضِي عَلَى التَّرَاضِي بَلْ ظَاهِرُهُ فِيهِ غَيْرُ الْعِبَارَةِ إِلَى مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهَا ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ لِلشَّفِيعِ قَبْلَ أَخْذِهِ بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي كَانَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ أَيْضًا حَيْثُ قَالَ وَتُمْلِكُ بِالْإِخْذِ إِذَا سَلِمَهَا الْمُشْتَرِي أَوْ حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَوْ حَكَمَ عَطْفٌ عَلَى سَلَمِ قَبْلُورْ أَنْ يَكُونَ الْإِخْذُ مُعْتَبَرًا فِي كُلِّ مَنْ تَسْلِمُ الْمُشْتَرِي وَحُكْمَ الْقَاضِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الثَّانِي -

( قَوْلُهُ : إِذْ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِ الْمُوَاتَبَةِ ) أَقُولُ الصَّوَابُ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ بَعْدَ طَلَبِ الْمُوَاتَبَةِ ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْمُوَاتَبَةِ هُوَ الَّذِي يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِالْإِشْهَادِ ابْتِدَاءً فَلَمْ يَبْقَ بُدٌّ مِنَ الْإِشْهَادِ وَعَلَى مَا صَوَّنَاهُ يَتَفَرَّغُ قَوْلُهُ ، فَإِذَا أَشْهَدَ ابْتِدَاءً عَلَى طَلِبِهَا تَيَسَّرَ أَخْذُ الْمَقْصُودِ وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَفَرَّغَ عَلَيْهِ لِإِبْطَالِهِ مَا فَرَّغَ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْ مُنْصَفًا

( وَيَطْلُبُهَا ) أَيْ الشَّفِيعُ الشُّفْعَةَ اعْلَمْ أَنَّ الطَّلَبَ هَاهُنَا ثَلَاثَةٌ طَلَبُ الْمُوَاتَبَةِ وَطَلَبُ الْإِشْهَادِ وَالتَّقْرِيرِ وَطَلَبُ الْإِخْذِ وَالتَّمْلِكِ ذَكَرَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ وَيَطْلُبُهَا الشَّفِيعُ ( فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ بِسَمَاعِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ ( مِنْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ عَدْلٍ ) وَقَالَ : يَكْفِي وَاحِدٌ خُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً إِذَا كَانَ الْخَبَرُ صَادِقًا ( وَإِنْ امْتَدَّ ) أَيْ الْمَجْلِسُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ لَهُ خِيَارُ التَّمْلِكِ أُحْجِجَ إِلَى زَمَانِ التَّأَمُّلِ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ فَلَوْ قَالَ بَعْدَمَا بَلَغَهُ الْبَيْعُ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ حَمْدٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْخُلَاصِ مِنْ

جَوَارِ الْبَائِعِ مِنَ الْأَمْنِ مِنْ ضَرَرِ الدَّخِيلِ بِالشُّفْعَةِ وَالثَّانِي تَعَجُّبٌ مِنْهُ بِقَصْدِ إِضْرَارِهِ وَالثَّلَاثُ لِإِفْتِتَاحِ الْكَلَامِ كَمَا هُوَ عُرِفَ بِغَضِّ النَّاسِ فَلَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى الْإِعْرَاضِ ( بَلْفَظٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِبُطْلَانِهَا ( يُفْهَمُ مِنْهُ طَلِبُهَا ) كَطَلَبَتِ الشُّفْعَةَ أَوْ أَنَا طَالِبُهَا أَوْ أَطْلُبُهَا وَتَحْوِ ذَلِكُ ، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَعْنَى وَفِي الْعُرْفِ يُرَادُّ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ الطَّلَبُ لِلْحَالِ لَا الْخَبَرُ عَنْ أَمْرٍ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ حَتَّى قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ إِذَا سَمِعَ بَيْعَ أَرْضٍ بِجَنْبِ أَرْضِهِ فَقَالَ شُفْعَةُ شُفْعَةُ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ طَلِبًا كَذَا فِي الْكَافِي -

قَوْلُهُ : وَيَطْلُبُهَا فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ الْخ ) هَذَا عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ وَبِهَا أَخَذَ الْكَرْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِعِلْمِهِ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ مُحَمَّدٍ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ حَتَّى لَوْ سَكَتَ هُنَيْهَةً بِغَيْرِ غُذْرٍ وَلَمْ يَطْلُبْ أَوْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَعَوَّ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَالزَّيْلَعِيِّ وَشَرْحِ الْمَجْمَعِ . ( قَوْلُهُ : فَلَوْ قَالَ بَعْدَ مَا بَلَغَهُ الْبَيْعُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخ ) مُفْرَعٌ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى رِوَايَةِ اثْبَاتِ الْخِيَارِ وَإِنْ طَالَ الْمَجْلِسُ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ

( وَقِيلَ تَبْطُلُ بِأَدْنَى سُكُوتٍ ) حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ بِكِتَابِ وَالشُّفْعَةَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ فَقَرَأَ الْكِتَابَ إِلَى آخِرِهِ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ قَالَ فِي الْأَيْضَاحِ الْوَلَوُ الْأَصَحُّ ( وَيُسَمَّى ) هَذَا الطَّلَبُ ( طَلَبَ مُوَاثِبَةٍ ) لِيَدُلَّ عَلَى غَايَةِ التَّعْجِيلِ كَانَ الشَّيْعُ يَبُطُّ وَيَطْلُبُ الشُّفْعَةَ وَالْإِشْهَادَ فِيهِ لَيْسَ بِلَازِمٍ ، وَإِنَّمَا الْإِشْهَادُ لِمَخَافَةِ الْجُحُودِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَسَيَأْتِي لَهُ زِيَادَةٌ تَحْقِيقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( ثُمَّ يُشْهَدُ عِنْدَ الدَّارِ ) ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ مُتَعَلِّقٌ بِهَا ( أَوْ عَلَى الْبَائِعِ ) إِنْ كَانَ الدَّارُ فِي يَدِهِ لَمْ تُسَلِّمْ إِلَى الْمُشْتَرِي ، فَإِنَّمَا إِذَا سَلِّمَتْ إِلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ لَخُرُوجِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمًا إِذْ لَا يَدَ لَهُ وَلَا مِلْكَ ( أَوْ الْمُشْتَرِي ) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا يَدٍ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ ( قَائِلًا ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ يُشْهَدُ اشْتَرَى فَلَأَنَّ هَذِهِ الدَّارَ وَأَنَا شَفِيعُهَا وَكُنْتُ طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ وَطَلِبْتُهَا الْآنَ فَاشْهَدُوا عَلَيْهِ وَيُسَمَّى طَلَبَ إِشْهَادٍ ( وَهَذَا الطَّلَبُ وَاجِبٌ حَتَّى إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّارِ أَوْ عَلَى ذِي الْيَدِ وَلَمْ يَشْهَدْ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ ، فَإِذَا كَانَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ فَسَمِعَ فَطَلَبَ مُوَاثِبَةً وَعَجَزَ عَنْ طَلَبِ الْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّارِ أَوْ عَلَى ذِي الْيَدِ يُوكِّلُ وَكِيلًا إِنْ وَجَدَ وَلَا يُرْسِلُ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ ، فَإِذَا حَضَرَ طَلَبَ ، وَإِنْ وَجَدَ وَلَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ ( وَإِذَا شَهِدَ فِي الْوَلَوِ ) يَعْنِي طَلَبَ الْمُوَاثِبَةِ ( عِنْدَ أَحَدِهَا ) أَيَّ عِنْدَ الدَّارِ أَوْ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي ( اسْتَعْنَى عَنْهُ ) أَيَّ مِنَ الْإِشْهَادِ فِي الثَّانِي لِقِيَامِهِ مَقَامَ الطَّلَبِ نَقْلَهُ فِي الْكَافِي عَنْ الْقَتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ وَفِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ عَنْ مَيْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنَّمَا قَالَ

عِنْدَ أَحَدِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ عَلَى مُجَرَّدِ طَلَبِ الْمُوَاثِبَةِ بِلَا حُضُورٍ وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ لَا يَقُومُ مَقَامَ الطَّلَبِ بِلَا خَفَاءٍ -

( قَوْلُهُ : وَقِيلَ تَبْطُلُ بِأَدْنَى سُكُوتٍ ) عِبَارَتُهُ تَقْتَضِي ضَعْفَهُ وَعَلِمْتُ أَنَّ أَكْثَرَ الْمَشَائِخِ وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبُطْلَانِ بِأَدْنَى سُكُوتٍ ( قَوْلُهُ : وَسَيَأْتِي فِيهِ زِيَادَةٌ تَحْقِيقٌ ) الَّذِي سَيَأْتِي لَمْ تَحْقِيقٌ فِيهِ بَلْ هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ ، فَإِنَّ الْإِشْهَادَ عَلَى طَلَبِ الْمُوَاثِبَةِ لَيْسَ شَرْطًا فِيهِ ( قَوْلُهُ : فَإِنَّمَا إِذَا سَلِّمَتْ إِلَيْهِ ) يَعْنِي إِلَى الْمُشْتَرِي ( قَوْلُهُ : لَمْ يَصِحَّ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ ) يَعْنِي عَلَى الْبَائِعِ هَكَذَا ذَكَرَهُ الْقُلُورِيُّ وَالنَّاطِقِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِحْسَانًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ . وَفِي الْمَوَاهِبِ وَقِيلَ مُطْلَقًا يَعْنِي يُشْهَدُ عَلَيْهِ يَعْنِي الْبَائِعَ وَلَوْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَهُوَ رِوَايَةُ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ( قَوْلُهُ : قَائِلًا اشْتَرَى فَلَأَنَّ هَذِهِ الدَّارَ الْخ ) .

أَقُولُ وَإِنَّمَا افْتَصَرَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنْ تَعْرِيفِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الدَّارِ ، وَالْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَلِذَا لَمْ يَذْكُرْ حُدُودَهَا وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْهُ وَلِذَا قَالَ فِي الْخَانِيَةِ وَلَا بُدَّ وَأَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ شَفِيعٌ بِالشَّرِكَةِ أَوْ بِالْجَوَارِ أَوْ بِالْحُقُوقِ وَيُبَيِّنَ الْحُدُودَ لِتَصِيرَ مَعْلُومَةً اهـ .

( قَوْلُهُ : حَتَّى إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّارِ

إِلخ ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى تَقْدِيرِ مُدَّةِ هَذَا الطَّلَبِ ( قَوْلُهُ : أَوْ عَلَى ذِي الْيَدِ ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْبَائِعُ خَصْمًا عِنْدَ تَسْلِيمِهِ إِلَى الْمُشْتَرِي كَمَا قَدَّمَهُ وَعَلِمْتَ أَنَّهُ يَكُونُ خَصْمًا اسْتِحْسَانًا ثُمَّ لَوْ قَصَدَ الْأَبْعَدَ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَتَرَكَ الْأَقْرَبَ ، فَإِنْ كَانُوا جَمِيعًا فِي مِصْرٍ جَازَ اسْتِحْسَانًا وَأَنْ بَعْضُهُمْ فِيهِ وَالْبَعْضُ فِي مِصْرٍ آخَرَ أَوْ فِي الرُّسْتَاقِ فَقَصَدَ الْأَبْعَدَ وَتَرَكَ الَّذِي فِي مِصْرِهِ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ قَاضٍ قَائِلًا اشْتَرَى فَلَانٌ دَارَ كَذَا وَأَنَا شَفِيعًا بَدَارَ كَذَا فَمُرْهُ يُسَلِّمُ إِلَيَّ وَيُسَمِّي طَلَبَ تَمْلِيكِ وَخُصُومَةٍ وَتَأْخِيرِهِ مُطْلَقًا ) أَيُّ شَهْرًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ( لَا تَبْطُلُ ) أَيُّ الشُّفْعَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا تَرَكَهُ شَهْرًا بَلَا عُذْرٍ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بَطَلَتْ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَسْقُطْ بِهِ تَضَرَّرَ الْمُشْتَرِي إِذْ لَا يُمْكِنُهُ التَّصَرُّفُ حِذَارَ نَقْصِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّفِيعِ فَقُدِّرَ بِشَهْرٍ ؛ لِأَنَّهُ أَجَلٌ وَمَا دُونُهُ عَاجِلٌ كَمَا مَرَّ فِي الْإِيمَانِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْفَتَوَى الْيَوْمَ عَلَى هَذَا لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي قَصْدِ الْإِضْرَارِ بِالْغَيْرِ وَاخْتَارَهُ فِي الْوَقَايَةِ وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَنْهَبِ أَنَّ حَقَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ شَرْعًا فَلَا يَبْطُلُ بِتَأْخِيرِهِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ إِلَّا أَنْ يُسْقِطَهَا بِلِسَانِهِ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الضَّرَرِ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَدْفَعَهُ بِأَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يَأْمُرَ الشَّفِيعَ بِالْأَخْذِ أَوْ التَّرْكِ فَمَتَى لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ الْمُضِرُّ بِنَفْسِهِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَلَدَةِ قَاضٍ لَا تَبْطُلُ شَفَعَتُهُ بِالتَّأْخِيرِ أَتَّهَقًا إِذْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْخُصُومَةِ إِلَّا عِنْدَ الْقَاضِي فَكَانَ عُذْرًا -

( قَوْلُهُ : وَمَا ذَكَرَ مِنَ الضَّرَرِ

إِلخ ) اسْتَشْكَلَهُ الرَّيْلِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ الشَّفِيعُ غَائِبًا حَيْثُ لَا يَسْقُطُ بِالتَّأْخِيرِ اهـ .

( قَوْلُهُ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْفَتَوَى الْيَوْمَ عَلَى هَذَا ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَهُوَ أَصَحُّ مَا يُفْتَى يَعْنِي بِهِ أَنْ تَصْحِيحُ صَاحِبِ الذَّخِيرَةِ وَالْمُعْنِيِّ وَقَاضِي خَانَ فِي جَامِعِهِ الصَّغِيرِ مِنْ كَوْنِ تَقْدِيرِ السَّقُوطِ بِشَهْرٍ أَصَحُّ مِنْ تَصْحِيحِ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي عَدَمَ سَقُوطِهَا بِالتَّأْخِيرِ أَبَدًا كَسَائِرِ الْحُقُوقِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَائِرِ الْحُقُوقِ أَنَّ الشُّفْعَةَ حَقٌّ يُمْلِكُ فِي الْعَيْنِ لِأَمْرِ مَوْهُومٍ وَهُوَ احْتِمَالُ حُصُولِ الضَّرَرِ مِنَ الْمُشْتَرِي عَلَى وَجْهِ يَتَحَقَّقُ الضَّرَرُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَأَمَّا سَائِرُ الْحُقُوقِ فَلِأَنَّ تَأْخِيرَهَا يَنْفَعُ مَنْ عَلَيْهِ وَلَا يَضُرُّهُ وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْعُهُدَةِ بِدَفْعِهَا إِلَى أَرْبَابِهَا .

اهـ .

( وَإِذَا طَلَبَ ) أَيُّ الشَّفِيعِ الشُّفْعَةَ عِنْدَ الْقَاضِي ( سَأَلَ الْقَاضِي الْخَصْمَ عَنْ مَالِكِيَّةِ الشَّفِيعِ لِمَا يَشْفَعُ بِهِ ، فَإِنْ أَقْرَبَهَا أَوْ نَكَلَ عَنْ الْحَلْفِ عَلَى الْعِلْمِ ) بِأَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَالِكُ الدَّارِ الَّتِي يَشْفَعُ بِهَا ( أَوْ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ ) بِكَوْنِهِ مَالِكًا لِمَا يَشْفَعُ بِهِ ( سَأَلَهُ ) أَيُّ سَأَلَ الْقَاضِي الْمُتَعْنِي عَلَيْهِ ( عَنْ الشَّرَاءِ ، فَإِنْ أَقْرَبَهُ أَوْ نَكَلَ عَنْ الْيَمِينِ عَلَى الْحَاصِلِ أَوْ السَّبَبِ ) ، فَإِنْ ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ إِنْ كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ يَخْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ بِاللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الشَّفِيعُ الشُّفْعَةَ عَلَى ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ كَشَفْعَةِ الْجَوَارِ يَخْلِفُ عَلَى السَّبَبِ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَخْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ( أَوْ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ قُضِيَ لَهُ ) أَيُّ لِلشَّفِيعِ ( بِهَا ) أَيُّ بِالشُّفْعَةِ -

( قَوْلُهُ : وَإِذَا طَلَبَ سَأَلَ الْقَاضِيَ الْخَصْمَ عَنْ مَالِ كَيْفَةِ الشَّفِيعِ بِمَا يَشْفَعُ بِهِ ) يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي بظَاهِرِ الْيَدِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَصْلُحُ لِلدَّفْعِ لَا لِلِاسْتِحْقَاقِ وَاكْتَفَى بِهِ زُفْرٌ وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي الْبَرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَإِذَا طَلَبَ سَأَلَ الْقَاضِيَ الْخَصْمَ : إلخ ) .

أَقُولُ فِي التَّبَيِّنِ ذَكَرَ سُؤَالَ الْقَاضِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنْ مَلِكِ الشَّفِيعِ أَوَّلًا عَقِبَ طَلَبِ الشَّفِيعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ الْقَاضِي يَسْأَلُ أَوَّلًا الْمُدْعَى قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنْ مَوْضِعِ الدَّارِ مِنَ الْمَصْرِ وَمَحَلِّ وَحُدُودِهَا ، فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ سَأَلَهُ عَنْ قَبْضِ الْمُشْتَرِي الدَّارَ وَعَدَمِهِ ، فَإِذَا بَيَّنَّ سَأَلَهُ عَنْ سَبَبِ شَفَعَتِهِ وَحُدُودِ مَا يَشْفَعُ بِهَا ، فَإِذَا بَيَّنَّ وَلَمْ يَكُنْ مَحْجُوبًا بِغَيْرِهِ سَأَلَهُ مَتَى عَلِمَ وَكَيْفَ صَنَعَ حِينَ عَلِمَ ، فَإِذَا بَيَّنَّ سَأَلَهُ عَنْ طَلَبِ التَّقْرِيرِ كَيْفَ كَانَ وَعِنْدَ مَنْ أَشْهَدَ وَهَلْ كَانَ الَّذِي أَشْهَدَ عِنْدَهُ أَقْرَبَ أَمْ لَا ، فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلَمْ يُخَلِّ شَيْءٌ فِي شُرُوطِهِ ثُمَّ دَعَاوُهُ وَأَقْبَلَ الْقَاضِي عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْ مَالِ كَيْفَةِ الشَّفِيعِ بِمَا يَشْفَعُ بِهِ

إِلخ وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْمُصَنِّفَ اسْتَعْنَى عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ ثُمَّ يَطْلُبُ عِنْدَ قَاضٍ قَائِلًا اشْتَرَى فَلَانَّ دَارَ كَذَا وَأَنَا شَفِيعُهَا بِدَارِ كَذَا فَمَرَّةً يُسَلِّمُ إِلَيَّ ؛ لَأَنَا نَقُولُ : هَذَا لَا يَكْفِي فِي اثْبَاتِ هَذِهِ الدَّعْوَى لِمَا قَدَّمْتَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي جَانِبِ الْمُدْعَى

( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( لَمْ يُحْضِرْ ) أَيِ الشَّفِيعِ ( الثَّمَنَ وَقْتَ الدَّعْوَى وَبَعْدَ الْقَضَاءِ لَرَمَهُ ) أَيِ الشَّفِيعِ إِحْضَارُ الثَّمَنِ ( وَلِلْمُشْتَرِي حَبْسُ الدَّارِ لِقَبْضِهِ ) أَيِ الثَّمَنِ ( وَتَأْخِيرُ أَدَائِهِ ) أَيِ الثَّمَنِ ( لَا تَبْطُلُ ) أَيِ الشَّفَعَةُ يَعْنِي إِذَا قِيلَ لِلشَّفِيعِ : أَدِّ الثَّمَنَ فَأَدَّى لَا تَبْطُلُ الشَّفَعَةُ ( وَالْخَصْمُ ) لِلشَّفِيعِ ( الْبَائِعُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ) أَيِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ ذُو الْيَدِ ( وَ ) لَكِنْ ( لَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ ) أَيِ بَيِّنَةِ الشَّفِيعِ ( عَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى الْبَائِعِ ( بِغَيْبَةِ الْمُشْتَرِي وَيُفْسَخُ ) أَيِ الْبَيْعُ ( بِحُضُورِهِ ) أَيِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ ( وَيَقْضَى بِالشَّفَعَةِ وَالْعَهْدَةِ عَلَى الْبَائِعِ ) يَعْنِي يَجِبُ تَسْلِيمُ الدَّارِ عَلَيْهِ وَعِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ يَكُونُ عَهْدَةُ الثَّمَنِ عَلَيْهِ فَيَطْلُبُ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ مِنْ يَدِهِ حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ حُضُورُهُ وَلَا تَكُونُ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَجْنَبِيًّا -

قَوْلُهُ وَالْخَصْمُ لِلشَّفِيعِ الْبَائِعُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ( يَعْنِي فِي طَلَبِ التَّمْلِكِ ) قَوْلُهُ : وَيُفْسَخُ أَيِ الْبَيْعِ بِحُضُورِهِ أَيِ الْمُشْتَرِي ( يَعْنِي مَعَ حُضُورِ الْمَالِكِ

( الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ خَصْمٌ لِلشَّفِيعِ ) ؛ لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ وَالْأَخْذُ بِالشَّفَعَةِ مِنْ حُقُوقِ الْعَقْدِ ( مَا لَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ ) ، فَإِذَا سَلَّمَهُ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ هُوَ الْخَصْمَ إِذْ لَمْ يَبْقَ لَهُ يَدٌ وَلَا مَلِكٌ فَيَكُونُ الْخَصْمُ هُوَ الْمُوَكَّلُ -

( قَوْلُهُ : الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ خَصْمٌ

إِلخ ) أَقُولُ لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ لِلْقَضَاءِ حُضُورُ الْمُوَكَّلِ وَلَا كَذَلِكَ الْبَائِعُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَائِبٍ عَنِ الْمُشْتَرِي بِخِلَافِ الْوَكِيلِ

( لِلشَّفِيعِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ وَالْعَيْبِ ، وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْبَرَاءَةَ مِنْهُ ) أَيِ مِنَ الْعَيْبِ ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالشَّفَعَةِ شِرَاءٌ مِنَ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ الْأَخْذُ بَعْدَ الْقَبْضِ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَشِرَاءٌ مِنَ الْبَائِعِ لِتَحْوُلِ الصَّفَقَةِ إِلَيْهِ فَيُثْبِتُ لَهُ الْخِيَارَ إِنْ كَمَا إِذَا اشْتَرَاهُ مِنْهُمَا وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِرُوْيَةِ الْمُشْتَرِي وَلَا بِشَرَطِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَيْسَ بِنَائِبٍ عَنِ الشَّفِيعِ فَلَا يُعْمَلُ شَرْطُهُ وَرُوْيَتُهُ فِي حَقِّهِ



( اختلفا ) أي الشفيع والمشتري ( في الثمن ) قال المشتري ألف ومائة وقال الشفيع ألف ( فالقول للمشتري ) مع يمينه ؛ لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عند قلة الثمن والمشتري ينكره ( ولو برهنا فالشفيع أولى ) ؛ لأن بينته أكثر إثباتا معنى ، وإن كان بينة المشتري أكثر إثباتا صورة ؛ لأن البيّنات للإلزام وبينّة الشفيع ملزمة بخلاف بينة المشتري ، فإن بينة الشفيع إذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار إليه بألف شاء أو أبى وإذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفيع شيء بل يتخير بين الأخذ والترك

( ادعى المشتري ثمنًا وبائعه أقل منه بلا قبضه فالقول له ) أي البائع ( وبه ) أي بالقبض ( للمشتري ) يعني إذا ادعى المشتري ثمنًا وادعى بائعه أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع ؛ لأن الأمر إن كان كما قاله البائع فالشفيع يأخذ به ، وإن كان كما قاله المشتري يكون خطأ عن المشتري بدعواه الأقل وخطأ البض يظهر في حق الشفيع كما مر وسيأتي فيأخذه به ، وإن كان البائع قبض الثمن أخذها الشفيع بما قال المشتري إذا ثبت ذلك بالبينّة أو بيمينه ؛ لأن البائع باستيفاء الثمن خرج من البين والتحقيق بالأجانب فبقي الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد ثبت أن القول فيه للمشتري ( حط البعض يظهر في حق الشفيع ) حيث يأخذ المبيع بأقل ؛ لأنه يلحق بأصل العقد فكان الثمن ما بقي ( لا حط الكل ) ؛ لأن العقد حينئذ يكون بيعًا باطلا أو هبة وعلى التقديرين لا تصح الشفعة .

( و ) لا ( الزيادة ) على الثمن الأول ؛ لأن استحقاقه الأخذ بما ثوبتها ( وفي الشراء بمثلي يأخذ ) الشفيع ( بمثله وفي قيمه ) يأخذه ( بالقيمة ففي ) بيع ( عقار بعقار يأخذ كلاً بقيمة الآخر ) يعني إذا بيع عقار بعقار يأخذ شفعي كل من العقارين كلاً منهما بقيمة الآخر ؛ لأنه بدله وهو من ذوات القيم .  
( وفي ثمن ) أي في المبيع بثمن ( مؤجل يأخذ بحال أو يطلب الآن ويأخذ بعد الأجل ) ؛ لأنه يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشتراطه في حق المشتري لا يكون اشتراطاً في حق الشفيع كالأخبار والبراءة من العيوب ورضاء

البائع به في حق المشتري لا يدل على رضاه في حق الشفيع لتفاوت أحوال الناس ( ولو لم يطلب ) الشفيع ( الآن ( وسكت عن طلبها ) وصبر لطلبها عند الأجل ( بطلت شفعتها ) ؛ لأن حق الشفيع قد ثبت ولهذا كان له أن يأخذه الآن بثمن حال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة -

( قوله : ادعى المشتري ثمنًا وبائعه أقل منه بلا قبضه فالقول للبائع ) أقول : ولو ادعى البائع أكثر يتحالفان يعني البائع والمشتري وأيهما نكل ظهر أن الثمن ما قاله الآخر فيأخذها الشفيع بذلك وإن حلفا فسح القاضي البيع ويأخذها الشفيع بقول البائع كما في البرهان ( قوله : وإن كان البائع قبض الثمن )  
( إلخ ) هذا إذا كان قبض الثمن ظاهراً كما ذكر بأن ثبت بالبينّة أو اليمين ولو كان غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بألف وقبضت الثمن يأخذها الشفيع بألف ولو بدأ يقبض الثمن قبل بيان القدر بأن قال بعث الدار وقبضت الثمن وهو ألف درهم لم يلتفت إلى قوله في مقدار الثمن كما في التبيين ( قوله : لا حط الكل ) أي فيأخذها الشفيع بالثمن المسمى الذي أبرأه عنه البائع إن شاء ( قوله : لأن العقد حينئذ )  
( إلخ ) كان ينبغي أن يقول : لأن الحط للكل لا يلحق بأصل العقد ؛ لأن العقد حينئذ أي حين ألحق الحط به يكون بيعًا باطلاً إلخ أي فلا يكون إلحاق مقولاً به على أن لفظ البطلان فيه تسامح ( قوله : لأن العقد حينئذ يكون بيعًا

بَاطِلًا ) أَقُولُ الصَّوَابُ أَنَّهُ يَكُونُ فَاسِدًا ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي حُكْمِ الْمَسْكُوتِ عَنْ تَمَنِّهِ بَلْ أَرْقَى مِنْهُ إِذِ التَّسْمِيَةِ وَجَدَتْ ؛ لِأَنَّ الْحَطَّ لَيْسَ إِلَّا لِلْمُسَمَّى قَوْلُهُ : وَلَوْ لَمْ يَطْلُبِ الشَّفِيعُ الْآنَ وَسَكَتَ عَنْ طَلِبِهَا وَصَبَرَ لَطَلَبَهَا عِنْدَ الْأَجْلِ لِأَنَّ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ ( غَيْرُ صَحِيحٍ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ هَذَا طَلَبٌ تَمَلُّكٌ وَلَا تَبْطُلُ الشَّفْعَةُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى حُلُولِ الْأَجْلِ لَا عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدَرْ لَهُ مُدَّةٌ وَلَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ

لِتَقْدِيرِهِ بِشَهْرٍ ) قَوْلُهُ : لِأَنَّ حَقَّ الشَّفِيعِ قَدْ ثَبَتَ ( لَا يَصِحُّ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ بَلْ لِقَوْلِهِ سَابِقًا وَيَأْخُذُ بَعْدَ الْأَجْلِ فَكَانَ حَقُّهُ ذِكْرُهُ ثَمَّةً ) قَوْلُهُ : وَالسُّكُوتُ عَنْ الطَّلَبِ بَعْدَ ثُبُوتِ حَقِّهِ يُبْطِلُ الشَّفْعَةَ ( قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ

( وَفِي شِرَاءِ ذِمِّي بِخَمَرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ) يَأْخُذُ الشَّفِيعُ ( بِمِثْلِ الْخَمْرِ وَقِيَمَةِ الْخِنْزِيرِ وَلَوْ ) كَانَ الشَّفِيعُ ( ذِمِّيًّا أَوْ قِيَمَتَهُمَا لَوْ ) كَانَ الشَّفِيعُ ( مُسْلِمًا وَفِي بِنَاءِ الْمُشْتَرِي ) فِي الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ ( وَغَرَسِهِ بِالثَّمَنِ وَقِيَمَتَيْهِمَا ) حَالَ كَوْنِهِمَا ( مُسْتَحَقِّي الْقَلْعِ أَوْ كُلْفِ الْمُشْتَرِي قَلْعُهُمَا ) يَعْنِي إِذَا بَنَى الْمُشْتَرِي أَوْ غَرَسَ ثُمَّ قَضَى لِلشَّفِيعِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِالثَّمَنِ وَبِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ ، وَإِنْ شَاءَ كُلْفَ الْمُشْتَرِي قَلْعُهُمَا كَمَا فِي الْعَصَبِ ( وَإِنْ قَلْعُهُمَا ) أَيِ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ ( الشَّفِيعُ فَاسْتَحَقَّتْ رَجْعَ بِالثَّمَنِ فَقَطُّ ) وَلَا يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ عَلَى مَنْ أَخَذَهُ مِنْهُ بَائِعًا كَانَ أَوْ مُشْتَرِيًّا بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيَمَتَيْهِمَا عَلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ مُسَلِّطٌ مِنْ قِبَلِهِ بِخِلَافِ الشَّفِيعِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ جَبْرًا -

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَلْعُهُمَا أَيِ الْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ الشَّفِيعُ ) أَقُولُ الصَّوَابُ فَعَلُهُمَا بِالْفَاءِ فَالْعَيْنِ فَالِلَّامِ لِمَكَانِ قَوْلِهِ فَاسْتَحَقَّتْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَلْعُهُ مُقَدَّمًا عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ كَانَ إِثْلَافًا مِنْهُ لَا بِأَمْرِ أَحَدٍ وَالْمُرَادُ أَنَّ الشَّفِيعَ إِذَا بَنَى أَوْ غَرَسَ فَأَمَرَهُ الْمُسْتَحَقُّ بِقَلْعِهِ لَا يَرْجِعُ بِقِيَمَتَيْهِمَا وَهَذَا عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَرْجِعُ بِقِيَمَتَيْهَا عَلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ الدَّارَ كَالْمُشْتَرِي الْمَعْرُورِ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ وَقَالَ : إِنَّهُ مُتَمَلِّكٌ جَبْرًا بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي ، فَإِنَّهُ مُسَلِّطٌ مِنْ جِهَةِ بَائِعِهِ وَالشَّفِيعُ غَيْرُ مَعْرُورٍ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ

( وَإِنْ خَرِبَتِ الدَّارُ أَوْ احْتَرَقَ بِنَاؤُهَا أَوْ جَفَّ شَجَرُ الْبُسْتَانِ ) بَلَا فِعْلٌ أَحَدٍ فَالشَّفِيعُ بِالْخِيَارِ ( إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِتَمَامِ الثَّمَنِ ) ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ وَالْغَرَسَ تَابِعٌ حَتَّى دَخَلَ فِي الْبَيْعِ بَلَا ذِكْرٍ فَلَا يُقَابَلُهُمَا شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِالْإِثْلَافِ كَمَا مَرَّ ( أَوْ تَرَكَ ) ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ تَمَلُّكِ الدَّارِ بِمَالِهِ ( وَبِحِصَّةِ الْعُرْصَةِ ) عَطْفٌ عَلَى بِتَمَامِ الثَّمَنِ

( قَوْلُهُ : وَإِنْ خَرِبَتِ الدَّارُ

إِلْخ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَبْقَ لِلْبِنَاءِ نَقْضٌ وَلَا مِنَ الشَّجَرِ شَيْءٌ مِنْ حَطَبٍ أَوْ خَشَبٍ ، وَأَمَّا إِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَأَخَذَهُ الْمُشْتَرِي لِانْفِصَالِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَبَعًا لِلْأَرْضِ فَلَا بُدَّ مِنْ سُقُوطِ بَعْضِ الثَّمَنِ بِحِصَّةِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالٍ قَائِمٍ بَقِيَ مُحْتَسِبًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَيَكُونُ لَهُ حِصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ فَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَةِ الدَّارِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَعَلَى قِيَمَةِ النَّقْضِ يَوْمَ الْأَخْذِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَبِحِصَّةِ الْعُرْصَةِ إِنْ نَقَضَ الْمُشْتَرِي الْبِنَاءَ ) أَقُولُ فَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى قِيَمَةِ الْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا انْهَدَمَ الْبِنَاءُ بِنَفْسِهِ وَكَانَ النَّقْضُ بَاقِيًا حَيْثُ يُعْتَبَرُ فِيهَا قِيَمَةُ النَّقْضِ يَوْمَ الْأَخْذِ بِالشَّفْعَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( إِنْ نَقَضَ الْمُشْتَرِي الْبِنَاءَ ) يَعْنِي إِنْ نَقَضَ الْمُشْتَرِي الْبِنَاءَ قِيلَ لِلشَّفِيعِ إِنْ شِئْتَ فَخُذِ الْعُرْصَةَ بِحَصَّتِهَا ، وَإِنْ شِئْتَ فَدَعْ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا بِالْإِثْلَافِ فَيَقَابِلُهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْهَلَاكَ فِيهِ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ ( وَالْقَضُ لَهُ ) أَيِّ لِلْمُشْتَرِي لَا لِلشَّفِيعِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُنْفَصِلًا فَلَمْ يَبْقَ تَبَعًا حَتَّى يَكُونَ لِلشَّفِيعِ

( وَفِي شِرَاءِ أَرْضٍ نَخْلٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ ) يَعْنِي إِذَا شَرَى أَرْضًا بِنَخْلٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ وَذَكَرَ ثَمَرَ النَّخْلِ إِذْ لَا يَدْخُلُ بِلُونِ الذَّكَرِ ( أَوْ شَرَاهَا وَلَمْ يَكُنْ ) عَلَى النَّخْلِ ( ثَمَرٌ وَأَثْمَرَتْ عِنْدَهُ ) أَيِّ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ( يَأْخُذُهَا ) أَيِّ الشَّفِيعِ الْأَرْضَ ( وَالْثَمَرُ بِكُلِّ الثَّمَنِ فِيهِمَا ) أَيِّ فِي الْقَصْلَيْنِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِأَنَّهُ بِإِغْتِبَارِ الْإِتِّصَالِ كَانَ تَبَعًا لِلْعَقَارِ كَالْبِنَاءِ فِي الدَّارِ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِأَنَّهُ مَبِيعٌ تَبَعًا ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ سَرَى إِلَيْهِ كَمَا إِذَا اشْتَرَى حَامِلًا فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ كَانَ مِلْكُهُ تَبَعًا ( وَإِذَا جَدَّهُ الْمُشْتَرِي ثُمَّ جَاءَ الشَّفِيعُ لَا يَأْخُذُ الثَّمَرَ فِيهِمَا ) لِإِعْدَامِ تَبَعِيَّتِهِ لِلْعَقَارِ وَقَدْ أَخَذَ بِالْإِتِّصَالِ ( لَكِنْ فِي الْأَوَّلِ ) وَهُوَ مَا إِذَا اشْتَرَى أَرْضًا بِنَخْلٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ ( ثُمَّ سَقَطَ حَصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ ) ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي الْبَيْعِ قَصْدًا وَكَانَ لَهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ فَيَقُوتُ قِسْطُهُ بِفَوَاتِهِ ( لَا الثَّانِي ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ لِحُلُوثِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَلَا الْقَبْضُ الَّذِي لَهُ شَبَهُ بِالْعَقْدِ فَفَوَاتُهُ لَا يُوجِبُ سَقُوطَ شَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ ( قَوْلُهُ : وَذَكَرَ ثَمَرَ النَّخْلِ ) أَقُولُ لَوْلَا ذِكْرُهُ شَرَحًا لَمْ يَعْلَمْ مِنَ الثَّمَنِ ( قَوْلُهُ : وَإِذَا جَدَّهُ الْمُشْتَرِي الْخ ) .

أَقُولُ وَكَذَا يَسْقُطُ حَصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ لَوْ هَلَكَ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

( مَا تَكُونُ هِيَ ) أَيِّ الشُّفْعَةِ ( فِيهِ أَوْ لَا ) تَكُونُ ( وَمَا يُطْلَقُهَا لَا تَثْبُتُ قَصْدًا إِلَّا فِي عَقَارٍ ) إِنَّمَا قَالَ قَصْدًا ؛ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ بِتَبَعِيَّةِ الْعَقَارِ كَالشَّجَرِ وَالثَّمَرِ ( وَمَا فِي حُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ ( مُلْكٌ بِمَالٍ ) صِفَةُ عَقَارٍ أَيِّ بَعْضٍ مَالِيٍّ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْضٌ بَلْ هَبَةٌ لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْبَعْضُ غَيْرَ مَالِيٍّ حَتَّى لَوْ خُولِعَ عَلَى دَارٍ لَمْ تَثْبُتْ ( وَإِنْ لَمْ يُقْسَمْ ) أَيِّ الْعَقَارِ وَمَا فِي حُكْمِهِ ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تَثْبُتُ فِيهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْقِسْمَةِ وَعِنْدَنَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجَوَارِ ( كَحِمَامٍ وَرَحَى وَبِئْرٍ وَبَيْتٍ صَغِيرٍ ) بِحَيْثُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِذَا قُسِمَ ( وَنَهْرٍ وَطَرِيقٍ ) مَمْلُوكَيْنِ ( لَا بِنَاءٍ وَنَخْلٍ ) ، فَإِنَّهُمَا لَيْسَا بِعَقَارٍ وَلَا فِي حُكْمِهِ ( بَيْعًا قَصْدًا ) وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُمَا إِذَا بَيْعًا تَبَعًا لِلْعَقَارِ تَثْبُتُ فِيهِمَا الشُّفْعَةُ ( وَعَرَضُ وَفُلْكَ ) خِلَافًا لِمَالِكَ ( وَإِثْرٍ ) أَيِّ مَوْرُوثٍ ، فَإِنَّ الدَّارَ إِذَا مِلَكَتْ يَارِثُ لَا تَثْبُتُ فِيهَا الشُّفْعَةُ ( وَصَدَقَةٌ وَهَبَةٌ إِلَّا بِشَرْطِ عَوْضٍ بِلَا شَيْءٍ فِيهِمَا ) أَيِّ الْمُوهُوبِ وَعَوْضِهِ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعَاوِضَةٍ مَالٍ بِمَالٍ فَصَارَتْ كَالْإِثْرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْضُ مَشْرُوطٍ ؛ لِأَنَّهَا بَيْعٌ انْتِهَاءً وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ وَعَدَمُ الشَّيْءِ فِي الْمُوهُوبِ وَعَوْضِهِ ؛ لِأَنَّهَا هَبَةٌ ابْتِدَاءً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْبَعْضُ مَشْرُوطًا فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا -

( بَابُ مَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ فِيهِ ) قَوْلُهُ : وَمَا فِي حُكْمِهِ كَالْعُلُوِّ ( أَقُولُ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْعُلُوُّ طَرِيقَهُ طَرِيقَ السُّفْلِ يَسْتَحِقُّ الشُّفْعَةَ بِالطَّرِيقِ عَلَى أَنَّهُ خَلِيطٌ فِي الْحُقُوقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَأَنْ بَانَ طَرِيقُهُ غَيْرَ طَرِيقِ السُّفْلِ يَسْتَحِقُّهَا بِالْمُجَاوَرَةِ ) قَوْلُهُ : لَكِنْ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ ( الْخ ) أَقُولُ وَيَجِبُ الطَّلَبُ وَقَفْتُهُ

( وَ ) لَا فِي ( دَارٍ قُسِمَتْ ) بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِيهَا مَعْنَى الْإِفْرَازِ لِهَذَا يَجْرِي فِيهَا الْجَبْرُ وَالشُّفْعَةُ وَلَمْ تُشْرَعْ إِلَّا فِي الْمُبَادَلَةِ الْمُطْلَقَةِ

( أَوْ جُعِلَتْ أَجْرَةٌ أَوْ بَدَلَ خُلِعَ أَوْ ) بَدَلَ ( عَتَقَ أَوْ ) بَدَلَ ( صُلِحَ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مَهْرٍ أَوْ إِنْ قُرِبَ بَبَعْضِهَا مَالٌ )  
بِأَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى دَارٍ عَلَى أَنْ تُرَدَّ هِيَ عَلَيْهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَلَا شَفْعَةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَنَا تَخْتَصُّ بِمُعَاوَضَةِ  
مَالٍ بِمَالٍ مُطْلَقٍ ؛ لِأَنَّهَا تَتَّبَعُ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْآثَارِ فِي مُعَاوَضَةِ مَالٍ بِمَالٍ مُطْلَقٍ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا

( أَوْ بِيَعْتَ ) عَطَفَ عَلَى جُعِلَتْ أَيْ لَا شَفْعَةَ فِي دَارٍ بِيَعْتَ ( بِخِيَارِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ زَوَالَ  
الْمِلْكِ عَنْ الْبَائِعِ ، فَإِنْ أَسْقَطَ وَجِبَتْ لِرِوَالِ الْمَانِعِ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ الطَّلَبُ عِنْدَ سُقُوطِ الْخِيَارِ فِي  
الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَصِيرُ سَبَبًا لِرِوَالِ الْمِلْكِ عِنْدَ ذَلِكَ ( أَوْ ) بِيَعْتَ ( بَيْعًا فَاسِدًا ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى دَارًا شِرَاءً  
فَاسِدًا فَلَا شَفْعَةَ فِيهَا أَمَّا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ فِيهَا وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِاحْتِمَالِ الْفَسْخِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ  
الْمُتَبَاعِينَ بِسَبِيلٍ مِنْ فُسْخِهِ ( وَلَمْ يَسْقُطْ فُسْخُهُ ) ، فَإِنَّهَا إِذَا بِيَعْتَ بَيْعًا فَاسِدًا وَسَقَطَ حَقُّ الْفَسْخِ بِأَنْ بَنَى  
الْمُشْتَرِي فِيهَا تَتَّبَعُ الشَّفْعَةُ -

( قَوْلُهُ أَوْ بِيَعْتَ بِخِيَارٍ ) هَذَا الْخِلَافُ مَا لَوْ شَرَيْتَ بِخِيَارٍ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ اتِّفَاقًا ثُمَّ إِذَا أَخَذَهَا الشَّفِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ  
لَزِمَ الْبَيْعَ لِعَجْزِ الْمُشْتَرِي عَنْ الرَّدِّ وَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ ( قَوْلُهُ : بِأَنْ بَنَى فِيهَا ) فِي هَذَا الْحَصْرِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ  
وُجُوبِهَا انْقِطَاعُ حَقِّ الْبَائِعِ وَلَا يَخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ بَلْ يَكُونُ بِاعْمٍ كَالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنْ إِخْرَاجِهَا عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي كَمَا  
عُرِفَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، فَإِنْ بَاعَهَا أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِأَيِّ الْبَيْنَيْنِ شَاءَ ، فَإِنْ أَخَذَهَا بِالثَّانِي أَخَذَهَا بِالثَّمَنِ ، وَإِنْ بِالْأَوَّلِ  
فَبِالْقِيَمَةِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا بِغَيْرِ الْبَيْعِ كَالْهَبَةِ وَالْمَهْرِ تَقْضَى تَصْرِفُهُ وَأُخِذَتْ بِالْقِيَمَةِ

( أَوْ رَدَّ ) أَيْ الْمَيْعَ ( بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ أَوْ شَرْطٍ أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّ ( بَعْلَمَا سُلِّمَتْ ) يَعْنِي إِذَا بِيَعْتَ وَسُلِّمْتَ  
الشَّفْعَةُ ثُمَّ رَدَّ الْمُبِيعُ يَأْخُذُ مَا ذَكَرَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي فَلَا شَفْعَةَ ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ لَا يَبِيعُ ( بِخِلَافِ رَدِّ بِلَا قَضَاءٍ ) ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ  
لَمَّا لَمْ يَجِبْ فَأَخَذَهُ بِالرِّضَا صَارَ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ( أَوْ بِإِقَالَةٍ ) ، فَإِنَّهَا بَيْعٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ وَالشَّفِيعِ تَالِثُهُمَا -

( قَوْلُهُ : أَوْ رَدَّ بِخِيَارِ رُوْيَةٍ أَوْ شَرْطٍ ) عَطَفَ عَلَى أَوْ بِيَعْتَ بَيْعًا فَاسِدًا  
إِلْحَاقًا سَوَاءٌ رَدَّ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ وَسَوَاءٌ كَانَ الرَّدُّ بِقَضَاءٍ أَوْ بِدُونِهِ لَمْ يَكُنْ لِلشَّفِيعِ الشَّفْعَةُ ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ  
وَالشَّرْطِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يُرَدُّ مِنْ غَيْرِ رِضَى الْبَائِعِ بَلْ هُوَ فَسَخٌ مُحْضَرٌّ فِي حَقِّ الْكُلِّ وَرَفْعُ الْعَقْدِ مِنْ  
الْأَصْلِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَيَعُودُ إِلَيْهِ قَدِيمٌ مِلْكِهِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَى الْبَيْعِ فَلَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ ( قَوْلُهُ : أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ ) قَيَّدَ  
بِالْقَضَاءِ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ لِإِسْقَاطِ الْآخِذِ بِالشَّفْعَةِ ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ بِهِ فَسَخٌ مُطْلَقٌ سَوَاءٌ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ أَوْ قَبْلَهُ كَذَا فِي  
الْمُعْتَبَرَاتِ كَشُرُوحِ الْهَدَايَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ : بِقَضَاءٍ مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّ الْمَصْدَرِ بِهِ فِي مَتْنِهِ وَكَانَ يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ  
بِتَعْلِيلِهِ بِرَدِّ الْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِهِ أَوْ عَيْبٍ بِقَضَاءٍ لَكِنْ بِأَبَاهُ تَصْرِيحُهُ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ يَعْنِي إِذَا سُلِّمَتْ الشَّفْعَةُ ثُمَّ رَدَّ الْبَيْعَ بِأَحَدٍ  
مَا ذَكَرَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي فَلَا شَفْعَةَ ؛ لِأَنَّهُ فَسَخٌ لَا يَبِيعُ بِخِلَافِ رَدِّ بِلَا قَضَاءٍ أَهـ فَتَصْرِيحُهُ بِالْآخِذِ بِالشَّفْعَةِ فِي رَدِّ بِلَا  
قَضَاءٍ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ خَطَأً فِي الرَّدِّ بِخِيَارِ رُوْيَةٍ أَوْ شَرْطٍ لِمَا قَدَّمْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الرَّدِّ بِعَيْبٍ لَيْسَ شَرْطًا  
لِإِبْطَالِ الْآخِذِ بِالشَّفْعَةِ مُطْلَقًا بَلْ فِيمَا بَعْدَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَخٌ مِنَ الْأَصْلِ كَمَا فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ وَفِيمَا  
بَعْدَ الْقَبْضِ يَكُونُ إِقَالَةً لِعَدَمِ الْقَضَاءِ بِهِ وَهِيَ بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَالِثٍ وَهُوَ الشَّفِيعُ فَلَهُ الشَّفْعَةُ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا  
سَلَّمَ الشَّفِيعُ الشَّفْعَةَ ثُمَّ إِنَّ الْمُشْتَرِي رَدَّ الدَّارَ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ الرَّدُّ بِسَبَبٍ هُوَ فَسَخٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ نَحْوُ الرَّدِّ  
بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَبِخِيَارِ

الشَّرْطُ وَبِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَقْضَاءٍ أَوْ بغيرِ قَضَاءٍ وَبَعْدَ الْقَبْضِ بَقْضَاءٍ لَا يَتَجَدَّدُ وَلِلشَّفِيعِ حَقُّ الشُّفْعَةِ ، فَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِسَبَبٍ هُوَ بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الثَّالِثِ نَحْوُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْقَبْضِ بغيرِ قَضَاءٍ وَالرَّدُّ بِحُكْمِ الْإِقَالَةِ يَتَجَدَّدُ لِلشَّفِيعِ الشُّفْعَةُ اهـ .

( قَوْلُهُ : بَعْدَمَا سَلَّمَتْ )

إِلخ ( لَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ الشَّفِيعُ وَلَهُ الْأَخْذُ مَعَ كُلِّ فَسْخٍ وَبِدُونِ فَسْخٍ لَكِنْ فِي الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ عِنْدَ إِسْقَاطِهِ الْخِيَارِ كَمَا تَقَدَّمَ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ قَوْلُهُ أَوْ بِإِقَالَةٍ ) عَطَفَ عَلَى بِخِلَافِ رَدِّ بِلَا قَضَاءٍ يَعْنِي فَتَجِبُ فِيهَا

( وَتَثْبُتُ ) أَيِ الشُّفْعَةِ ( لِلْعَبْدِ الْمُسْتَعْرِقِ بِالْذِّينِ ) بَحِثْ يُحِيطُ بِرَقَبَتِهِ وَكَسْبِهِ ( فِي مَبِيعِ سَيِّدِهِ وَلَهُ ) أَيِ لِسَيِّدِهِ ( فِي مَبِيعِهِ ) أَيِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ حَيْثُ لَا يَسْ مَلِكٌ مَوْلَاهُ

( وَ ) تَثْبُتُ أَيْضًا ( لِمَنْ شَرَى ) سَوَاءً شَرَى أَصَالَهً أَوْ وَكَالَهً ( أَوْ اشْتَرَى لَهُ ) أَيِ لِمَنْ وَكَّلَ آخَرَ بِالشَّرَاءِ فَاشْتَرَى لِأَجْلِ الْمُوَكَّلِ وَالْمُوَكَّلُ شَفِيعٌ كَانَ لَهُ الشُّفْعَةُ ؛ صَوْرَتُهُ دَارٌ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ وَلِلدَّارِ جَارٌ مُلَاصِقٌ ، فَإِذَا بَاعَ الدَّارُ وَاشْتَرَاهَا أَحَدُ الشَّرَكَاءِ تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءً اشْتَرَى أَصَالَهً أَوْ وَكَالَهً وَكَذَا تَثْبُتُ لِلْمُوَكَّلِ إِذَا اشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ لِأَجْلِهِ وَتَثْبُتُ أَيْضًا لِلشَّرِيكَ الْآخَرَ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ لِلْجَارِ ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ

( لَا ) أَيِ لَا تَثْبُتُ ( لِمَنْ بَاعَ ) وَكَيْلًا كَانَ أَوْ أَصِيلًا ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ بِالشُّفْعَةِ يَكُونُ سَعْيًا فِي تَقْضِي مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ الْمَلِكُ وَالْيَدُ لِلْمُشْتَرِي وَسَعْيُ الْإِنْسَانِ فِي تَقْضِي مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ ( أَوْ بَيْعَ لَهُ ) وَهُوَ الْمُوَكَّلُ ؛ لِأَنَّ تَمَامَ الْبَيْعِ بِهِ إِذَا لَا تَوَكِيلَهُ لَمَّا جَارَ بَيْعُهُ ( أَوْ ضَمِنَ الدَّرَكُ ) أَيِ مَنْ ضَمِنَ الدَّرَكُ عَنِ الْبَائِعِ وَهُوَ شَفِيعٌ لَا تَثْبُتُ لَهُ الشُّفْعَةُ ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ الْبَيْعُ فَكَانَ كَالْبَيْعِ

( كَذَا ) أَيِ كَمَا لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيمَا ذَكَرَ لَا تَثْبُتُ أَيْضًا ( فِيمَا يَبِيعُ إِلَّا ذِرَاعًا ) مَا وَقَعَ فِي الْوَقَايَةِ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا ذِرَاعًا بِالنَّصْبِ كَأَنَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ ( مِنْ طُولِ حَدِّ الشَّفِيعِ ) أَيِ إِلَّا مِقْدَارَ عَرْضِهِ ذِرَاعٌ أَوْ شِبْرٌ أَوْ إصْبَعٌ وَطُولُهُ تَمَامُ مَا يُلَاصِقُ دَارَ الشَّفِيعِ ، فَإِنْ مَا يُلَاصِقُهَا إِذَا لَمْ يُبَيْعْ لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِانْقِطَاعِ الْجَوَارِ وَهَذِهِ حِيلَةٌ لِإِسْقَاطِ شُفْعَةِ الْجَوَارِ

كَذَا إِذَا وَهَبَ لِلْمُشْتَرِي هَذَا الْمِقْدَارَ وَقَبَضَهُ وَلَهُ حِيلَةٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ ( أَوْ شَرَى سَهْمًا بَنَمَنْ ثُمَّ بَاقِيهَا بَنَمَنْ آخَرَ فَالْجَارُ شَفِيعٌ فِي الْأَوَّلِ ) ؛ لِأَنَّهُ الْمَبِيعُ أَوَّلًا لَا فِي الثَّانِي بَلْ هُوَ فِيهِ جَارٌ ( وَالْمُشْتَرِي شَرِيكَ فِي الثَّانِي ) وَالشَّرِيكَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَارِ وَهَذِهِ حِيلَةٌ لِإِبْطَالِ حَقِّ الشُّفْعَةِ ابْتِدَاءً وَهَنَا حِيلَةٌ تَقْيِدُ تَقْلِيلَ رَغْبَةِ الشَّفِيعِ فِي الشُّفْعَةِ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ الدَّارَ بِأَلْفٍ اشْتَرَى سَهْمًا وَاحِدًا مِنْ أَلْفِ سَهْمٍ مِنْهَا بِأَلْفٍ إِلَّا دَرَاهِمًا ثُمَّ اشْتَرَى الْبَاقِي بِدَرَاهِمٍ فَالشَّفِيعُ لَا يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ إِلَّا الْأَوَّلَ بِشَمَنِهِ لَا الْبَاقِي ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ صَارَ شَرِيكًا وَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ وَلَهُ حِيلَةٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ

( أَوْ شَرَى ) أَيِ الدَّارَ ( بَنَمَنْ غَالٍ ) كَأَلْفٍ مَثَلًا ( وَدَفَعَ ثَوْبًا دَيْنًا ) قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ ( بِهِ ) أَيِ بِمُقَابَلَةِ الثَّمَنِ ( فَالْشُّفْعَةُ بِالْثَمَنِ لَا الثَّوْبِ ) ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ آخَرُ وَالثَّمَنُ هُوَ الْعَوَضُ عَنِ الدَّارِ وَهَذِهِ حِيلَةٌ تَعْمُ الشَّرِيكَ وَالْجَوَارِ فَيَشْتَرِي الْمَنْزِلَ الَّذِي قِيمَتُهُ مِائَةٌ أَلْفٍ وَيُعْطِي عَنْ أَلْفٍ ثَوْبًا قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ لَكِنَّ الْمَنْزِلَ إِذَا أُسْتَحَقَّ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِأَلْفٍ لِبَقَاءِ الْعَقْدِ الثَّانِي فَيَتَضَرَّرُ الْبَائِعُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُبَاعَ بِالْأَلْفِ الثَّمَنُ دِينَارًا حَتَّى إِذَا أُسْتَحَقَّ الْمَنْزِلُ يَبْطُلَ الصَّرْفُ

فَيَجِبُ رَدُّ الدِّينَارِ فَقَطْ إِذْ ظَهَرَ أَنَّ الْآلِفَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَصَارَ كَمَنْ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دِينَارًا بِعَشْرَةٍ ثُمَّ تَصَادَقَا عَلَى أَنَّ لَآ دِينَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ الدِّينَارَ وَلَهُ حِيلَةٌ أُخْرَى أَحْسَنُ وَأَسْهَلُ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ

( أَوْ شَرَى بِدَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ ) إِمَّا بِالْوَزْنِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ ( بِقَبْضَةٍ ) أَيْ مَعَ قَبْضَةٍ ( فُلُوسٍ أَشِيرَ إِلَيْهَا وَجْهَلْ قَدَرَهَا وَضَيَّعَ الْفُلُوسَ بَعْدَ الْقَبْضِ ) ، فَإِنَّ الثَّمَنَ مَعْلُومٌ حَالَ الْعَقْدِ وَمَجْهُولٌ حَالَ الشُّفْعَةِ وَجْهَالَةُ الثَّمَنِ تَمْنَعُ الشُّفْعَةَ

( كُرْهُ الْحِيلَةِ لِاسْتِقَاطِ ) الشُّفْعَةِ ( الثَّابِتَةِ وَفَاقًا ) بَأَن يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِلشَّفِيعِ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ ( أَنَا أَبِيعُهَا مِنْكَ بِمَا أَخَذْتُ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْأَخْذِ بِهَا فَيَسْلُمُ الشَّفِيعُ ) وَلَا يَأْخُذُهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ لَكِنْ تُكْرَهُ ( وَأَمَّا ) الْحِيلَةُ ( لِعَدَمِ ثُبُوتِهَا ابْتِدَاءً فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا تُكْرَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَالُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ فِي تَمَلُّكِ الدَّارِ عَلَيْهِ بَلَا رِضَاهُ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَالْحِيلَةُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزٌ ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضَمَنِهِ ( وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تُكْرَهُ ) ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ إِنَّمَا تَنْتَبِهُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ وَفِي إِبَاحَةِ الْحِيلَةِ إِبْقَاءُ الضَّرَرِ ( وَبِالْأَوَّلِ يُقْتَى هَاهُنَا وَبِالثَّانِي فِي الزَّكَاتِ ) قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الشُّفْعَةُ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْجَوَارِ فَالْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَضَرَّرُ بِهِ الْجِيرَانُ لَا يَحِلُّ إِسْقَاطُهَا ، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا يَنْتَفِعُ بِهِ الْجَارُ وَالشَّفِيعُ مُتَغَلِّبٌ لَا يَجِبُ جَوَارُهُ فَحَيْثُ يَحْتَالُ فِي إِسْقَاطِهَا

( يُبْطِلُهَا ) أَيْ الشُّفْعَةَ ( تَرَكَ طَلَبَ الْمُوَائِبَةِ أَوْ ) تَرَكَ ( الْإِشْهَادَ عَلَيْهِ ) أَيْ عَلَى طَلَبِ الْمُوَائِبَةِ ( قَادِرًا عَلَيْهِمَا ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِأَن يَتَرَكَ طَلَبَ الْمُوَائِبَةِ حِينَ عِلْمِ بَالْبَيْعِ قَادِرًا عَلَيْهِ بِأَن لَمْ يَأْخُذْ أَحَدٌ قَمَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شُفْعَتَهُ تَبْطُلُ بِالْإِعْرَاضِ وَهُوَ إِنَّمَا يَنْبُتُ حَالَةَ الْإِخْتِيَارِ وَهِيَ بِالْإِقْدَارِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبِأَن يَتَرَكَ الْإِشْهَادَ عَلَى طَلَبِهَا حِينَ عِلْمِ بَالْبَيْعِ قَادِرًا عَلَيْهِ بِأَن كَانَ عِنْدَهُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَسَكَتَ وَلَمْ يُشْهَدْهُمَا عَلَى طَلَبِهِ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا دَلِيلُ إِعْرَاضٍ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِذَا تَرَكَ الشَّفِيعُ الْإِشْهَادَ حِينَ عِلْمِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ وَقَدْ قَالَ قَبْلَ هَذَا فِي بَابِ طَلَبِ الشُّفْعَةِ الْإِشْهَادَ فِي طَلَبِ الْمُوَائِبَةِ لَيْسَ بِلَازِمٍ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَن بَيْنَ كَلَامِيهِ تَنَاقُضًا وَمُنْشَوُهُ الْغَفْلَةُ عَنْ قَوْلِهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الشَّفِيعَ إِذَا سَمِعَ بَالْبَيْعِ فِي مَكَانٍ خَالَ عَنِ الشُّهُودِ فَسَكَتَ تَبْطُلُ شُفْعَتُهُ وَإِذَا قَالَ طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدًا لَا تَبْطُلْ حَتَّى إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْقَاضِي وَقَالَ الشَّفِيعُ طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ وَلَمْ أَتْرُكْهَا وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ كَانَ بَارًّا فِي يَمِينِهِ وَيَثْبُتُ طَلَبُ الْمُوَائِبَةِ وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةُ تَحْقِيقٍ عَنْ قَرِيبٍ -

( قَوْلُهُ : يُبْطِلُهَا أَيْ الشُّفْعَةَ تَرَكَ طَلَبَ الْمُوَائِبَةِ

إِلَخ ) أَقُولُ هَذَا مُسْتَدْرَكٌ فَكَانَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ كَمَا أَنَّهُ هُنَا لَمْ يَذْكُرْ تَرَكَ طَلَبِ الْغَيْرِ مَعَ أَنَّهُ مُبْطِلٌ أَيْضًا مَعَ الْقُدْرَةِ قَوْلُهُ : أَوْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ عَلَى طَلَبِ الْمُوَائِبَةِ ( هَذَا سَهْوٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الطَّلَبَ فَقَطْ دُونَ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ هُوَ وَكَمَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ : الْإِشْهَادُ فِيهِ أَيْ طَلَبُ الْمُوَائِبَةِ لَيْسَ بِلَازِمٍ ، وَإِنَّمَا الْإِشْهَادُ لِمَخَافَةِ الْجُحُودِ كَذَا فِي الْكَافِي وَالْهِدَايَةِ ١ هـ .

وَكَذَا فِي شَرْحِ الْقُلُورِيِّ لِأَبِي نَصْرِ وَالزَّيْلَعِيِّ ( قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِذَا تَرَكَ

إِلَخ ) الْعَجَبُ مِنَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَيْفَ لَمْ يَنْتَبِهْ لِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَكْمَلُ الدِّينِ مِنْ تَأْوِيلِ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ نَصُّهُ قَوْلُهُ : وَإِذَا تَرَكَ الشَّفِيعُ الْإِشْهَادَ حِينَ عِلْمِ يَعْنِي طَلَبَ الْمُوَائِبَةِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ ، وَإِنَّمَا فَسَّرْنَا بِذَلِكَ كَيْ لَا يَرُدَّ مَا ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الْإِشْهَادَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، فَإِنَّ تَرَكَ مَا لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي شَيْءٍ لَا يُبْطِلُهُ وَيُعْضِذُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ يَعْنِي صَاحِبَ الْهِدَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْكِتَابِ أَشْهَدَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ عَلَى الْمُطَالَبَةِ طَلَبُ الْمُوَائِبَةِ وَقَوْلُهُ هَاهُنَا لِإِعْرَاضِهِ عَنْ الطَّلَبِ ١ هـ كَلَامُ الْأَكْمَلِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ : وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَن بَيْنَ

كَلَامِيهِ تَنَاقُضًا وَمُنْشُؤُهُ الْغَفْلَةُ عَنْ قَوْلِهِ وَهُوَ يَقْدَرُ

إِلَخْ) هَذَا لَا يَدْفَعُ الْإِعْتِرَاضَ لِقُوَّةِ ظُهُورِ الْمُخَالَفَةِ لَوْلَا تَأْوِيلُ الشَّيْخِ أَكْمَلِ الدِّينِ الَّذِي تَقَدَّمَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ (قَوْلُهُ :  
فَإِذَا بَاعَ الدَّارُ) يَعْنِي بَاعَ بَعْضُهَا بِأَنْ اشْتَرَى الشَّرِيكَ حَصَّةَ شَرِيكِهِ

(و) يُبْطِلُهَا أَيْضًا (صُلْحُهُ) أَيِ الشُّفْعِ (مِنْهَا) أَيِ الشُّفْعَةِ (بِعَوَضٍ) ؛ لِأَنَّهُ تَسْلِيمٌ (فَيْرُدُّهُ) أَيِ الْعَوَضِ لِبُطْلَانِ  
الصُّلْحِ ؛ لِأَنَّهُا مُجَرَّدٌ حَقِّ التَّمْلُكِ بَلَا مِلْكٍ فَلَا يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ فَيْرُدُّهُ (و) يُبْطِلُهَا أَيْضًا (مَوْتُ  
الشُّفْعِ بَعْدَ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِهَا) أَيِ بِالشُّفْعَةِ وَلَمْ يَكُنْ لَوَرَثَتِهِ حَقُّ الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ حَتَّى إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِهَا  
وَلَوْ قَبْلَ تَقْدِ الثَّمَنِ وَقَبْضِهِ لَا تَبْطُلُ لِتَقَرُّرِهِ بِالْقَضَاءِ وَجَهَ بُطْلَانِهَا أَنَّهَا مُجَرَّدٌ حَقِّ التَّمْلُكِ وَهُوَ لَا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِ  
صَاحِبِ الْحَقِّ فَكَيْفَ يُوْرَثُ عَنْهُ

(لَا) أَيِ لَا يُبْطِلُهَا مَوْتُ (الْمُشْتَرِي) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بَاقٍ فَبِمَوْتِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ لَا يَتَغَيَّرُ سَبَبُ الْإِسْتِحْقَاقِ .

(و) يُبْطِلُهَا أَيْضًا (بَيْعُهُ مَا يَشْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِهَا) يَعْنِي إِذَا بَاعَ الشُّفْعُ دَارَهُ الَّتِي يَشْفَعُ بِهَا بَعْدَ شِرَائِهِ  
الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يُقْضَى لَهُ بِالشُّفْعَةِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِالشَّرَاءِ أَوْ لَا بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِالْجَوَارِ وَالشَّرِكَةِ وَقَدْ  
زَالَ قَبْلَ التَّمْلُكِ -

(قَوْلُهُ وَيُبْطِلُهَا أَيْضًا بَيْعُهُ مَا يَشْفَعُ بِهِ) الْمُرَادُ بَيْعُ لَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ فِيهِ سَوَاءً كَانَ بَائِتًا أَوْ فِيهِ خِيَارُ الْمُشْتَرِي

(و) يُبْطِلُهَا أَيْضًا (جَعْلُهُ) أَيِ جَعْلُ مَا يَشْفَعُ بِهِ (مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً أَوْ وَقْفًا مُسَجَّلًا) قَالَ قَاضِي خَانُ شَرْطُ قِيَامِ  
مِلْكِ الشُّفْعِ فِيمَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الشُّفْعَةَ وَقَدْ قُضِيَ الْقَضَاءُ فَلَوْ جَعَلَ دَارَهُ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الشُّفْعَةَ مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً أَوْ وَقْفًا  
مُسَجَّلًا ثُمَّ قُضِيَ لَهُ بِالشُّفْعَةِ لَمْ يَكُنْ شَفِيعًا لِلْمَبِيعَةِ ، فَإِنَّ الْمَسْجِدَ وَالْمَقْبَرَةَ وَالْوَقْفَ الْمُسَجَّلَ بِمَنْزِلَةِ الزَّائِلِ عَنْ  
مِلْكِهِ -

(قَوْلُهُ : وَجَعَلَهُ مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً) تَقَدَّمَ بِمَاذَا يَصِيرَانِ بِهِ مَا ذَكَرَ (قَوْلُهُ : أَوْ وَقْفًا مُسَجَّلًا) يَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلِ  
بِلزومِ الْوَقْفِ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ أَنْ تَسْقُطَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَجَّلْ

(قَالَ الشُّفْعُ طَلَبْتُ حِينَ عَلِمْتُ فَالْقَوْلُ لَهُ بِيَمِينِهِ) قَوْلُهُ فَالْقَوْلُ لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقِيمَ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ إِمَّا  
بِأَنْ يَقُولَ لِلشُّفْعِ تَرَكْتُ الطَّلَبَ لِيَكُونَ فِي صُورَةِ الْإِثْبَاتِ أَوْ يَقُولَ مَا طَلَبْتُ ؛ لِأَنَّهُ ، وَإِنْ كَانَ نَفْيًا ظَاهِرًا لَكِنَّهُ نَهْيٌ  
مَحْضُورٌ فَيَكُونُ فِي حُكْمِ الْإِثْبَاتِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ إِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ تَقَبُّلُ وَأَلَّا يُحْلَفَ الْمُشْتَرِي  
الشُّفْعُ بِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ أَوْ طَلَبَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى تَرْكِهِ وَأَقَامَ الشُّفْعُ الْبَيِّنَةَ عَلَى طَلَبِهِ تَقَبُّلُ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا  
بَيِّنَةٌ تُرَجِّحُ بَيِّنَةَ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَ يَتِمَسَّكُ بِالظَّاهِرِ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ لَهُ وَلَمْ يُكَلَّفْ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ  
عَلِمْتُ أَمْسٍ وَطَلَبْتُ كَمَا سَيَأْتِي وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ تَلْخِيصِ الْجَامِعِ أَنَّ الشُّفْعَ لَوْ لَمْ يَكُنْ  
بِحَضَرَتِهِ أَحَدٌ يَسْمَعُ يَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ بَلَا إِشْهَادٍ إِمَّا الْإِشْهَادُ لِلنَّاسِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ حَتَّى إِذَا حَلَفَهُ  
الْمُشْتَرِي يُمَكِّنُهُ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ طَلَبَ كَمَا سَمِعَ فَظَهَرَ أَنَّ الْحُكْمَ هَاهُنَا أَنَّ الْمُشْتَرِي إِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ حُكِمَ بِهَا وَإِلَّا ،  
فَإِنْ أَقَامَهَا الشُّفْعُ حُكِمَ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ حَلَفَ الشُّفْعُ فَحُكِمَ بِالشُّفْعَةِ -

قَوْلُهُ : أَمَّا بِأَنْ يَقُولَ لِلشُّفْعِ تَرَكْتُ الطَّلَبَ) يَعْنِي بِقَوْلِهِ لَهُ أَنْتَ قُلْتَ تَرَكْتُ الطَّلَبَ وَتَشْهَدُ بِهِ الْبَيِّنَةُ

( وَلَوْ قَالَ عَلِمْتُ أَمْسٍ وَطَلَبْتُ كُلَّ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ ) وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَبَ إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ فَقَدْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ لِلْحَالِ وَمَنْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ لِلْحَالِ لَا يُصَدَّقُ فِيمَا حَكَى بِلَا بَيِّنَةٍ وَإِذَا لَمْ يُضَيَّفِ الطَّلَبُ إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ بَلْ أُطْلِقَ الْكَلَامُ إِطْلَاقًا فَقَدْ حَكَى مَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ لِلْحَالِ ؛ لِأَنَّا نَجْعَلُهُ كَأَنَّهُ عَلِمَ بِالشَّرَاءِ الْآنَ وَطَلَبَ الشُّفْعَةَ الْآنَ فَلِذَا جَعَلَ الْقَوْلَ قَوْلَهُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا

( سَمِعَ ) أَيِ الشُّفْعِ ( شِرَاءَكَ فَسَلَّمَهَا ) أَيِ الشُّفْعَةِ ( فَظَهَرَ شِرَاءُ غَيْرِكَ أَوْ ) سَمِعَ ( بَيْعَهُ بِأَلْفٍ فَسَلَّمَ وَكَانَ بِأَلْفٍ أَوْ بِكَيلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ أَوْ عَدَدِيٍّ مُتَقَارِبٍ قِيمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ فَهِيَ لَهُ ) أَيِ الشُّفْعَةِ تَكُونُ لِلشُّفْعِ وَلَا يَكُونُ تَسْلِيمُهُ مَانِعًا ( وَبِعَرَضٍ كَذَلِكَ ) أَيِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا بِيَعْتٍ بَعَرَضٍ قِيمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ ( لَا ) أَيِ لَا يَكُونُ لَهُ الشُّفْعَةُ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْعَرَضَ فِي الشُّفْعَةِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ قَدْرِ الثَّمَنِ وَجَنَسِهِ وَالْمُشْتَرِي ، فَإِذَا سَلَّمَ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ بَقِيَتْ الشُّفْعَةُ بِحَالِهَا ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَمْ يُوْجَدْ عَلَى الْوُجْهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ بَيَانُهُ أَنَّهُ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ الدَّارَ بِيَعْتٍ بِأَلْفٍ دَرَاهِمَ فَسَلَّمَ الشُّفْعَ الشُّفْعَةَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا بِيَعْتٍ بِأَكْثَرٍ فَالتَّسْلِيمُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَلَّمَ لِاسْتِكْثَارِ الثَّمَنِ ، فَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كَانَ أَرْضَى بِالتَّسْلِيمِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا بِيَعْتٍ بِأَقَلٍّ أَوْ بِحِنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ قِيمَتُهُمَا أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ عِنْدَ كَثْرَةِ الثَّمَنِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ الْقِلَّةِ وَكَذَا تَسْلِيمُهُ فِي أَحَدِ الْجَنْسَيْنِ لَا يَكُونُ تَسْلِيمًا فِي الْآخَرِ فَرُبَّمَا يَسْهَلُ عَلَيْهِ آدَاءُ أَحَدِهِمَا وَيَتَعَذَّرُ الْآخَرُ وَكَذَا كُلُّ مَوْزُونٍ أَوْ مَكِيلٍ أَوْ عَدَدِيٍّ مُتَقَارِبٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا بِيَعْتٍ بَعَرَضٍ قِيمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ ، فَإِنَّهُ تَسْلِيمٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ بِقِيمَتِهِ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ وَلَوْ أَنَّهَا بِيَعْتٍ بِدَنَانِيرٍ قِيمَتُهَا أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ صَحَّ التَّسْلِيمُ وَكَذَا هَذَا ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ

( يَشْفَعُ عَلَى حِصَّةِ أَحَدِ الْمُشْتَرِينَ لَا ) حِصَّةِ ( أَحَدِ الْبَايَعَةِ بَلْ أَخَذَ الْكُلَّ أَوْ تَرَكَ ) يَعْنِي اشْتَرَى جَمَاعَةً مِنْ وَاحِدٍ فَلِلشُّفْعِ أَنْ يَأْخُذَ نَصِيبَ أَحَدِهِمْ ، وَإِنْ بَاعَ جَمَاعَةً مِنْ وَاحِدٍ لَا يَأْخُذُ حِصَّةَ أَحَدِ الْبَايَعَةِ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ دَفْعَ ضَرَرِ الْجَارِ لَا الثَّانِي -

( قَوْلُهُ : يَشْفَعُ عَلَى حِصَّةِ أَحَدِ الْمُشْتَرِينَ ) أَقُولُ سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى الصَّحِيحِ لَكِنْ لَا يَأْخُذُ نَصِيبَ أَحَدِهِمْ إِذَا تَقَدَّ حِصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ حَتَّى يَقْدَرَ الْجَمِيعُ سَوَاءٌ سَمِيَ لِكُلِّ ثَمَنًا أَوْ لِكُلِّ جُمْلَةً ( قَوْلُهُ : لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ دَفْعَ ضَرَرِ الْجَارِ لَا الثَّانِي ) أَقُولُ الْأَوَّلَى فِي التَّعْلِيلِ أَنْ يُقَالَ : لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ بَأْخُذِهِ نَصِيبَ أَحَدِهِمْ قَامَ مَقَامُهُ فَلَا تَتَفَرَّقُ الصَّفَقَةُ عَلَى أَحَدٍ وَفِي الثَّانِي تَفَرِّقُهَا عَلَى الْمُشْتَرِي فَيَتَضَرَّرُ بِهِ وَبِعَبِّ الشَّرَكَةِ زِيَادَةُ ضَرَرٍ وَهِيَ شَرَعَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الشُّفْعِ فَلَا تُشْرَعُ عَلَى وَجْهِ يَتَضَرَّرُ بِهِ الْمُشْتَرِي ضَرَرًا زَائِدًا سِوَى الْآخِذِ .

ا هـ .

( وَ ) يَشْفَعُ أَيْضًا ( نَصْفًا مُفْرَرًا بِيَعٍ مُشَاعًا مِنْ دَارٍ فَقَسَمَا ) يَعْنِي اشْتَرَى رَجُلٌ نَصْفَ دَارٍ فَقَاسَمَ الْبَايَعِ فَلِلشُّفْعِ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ الَّذِي صَارَ لِلْمُشْتَرِي أَوْ يَدَعَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْقِسْمَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَتَمَّةِ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ لِلانْتِفَاعِ وَلَا يَتِمُّ الْانْتِفَاعُ فِي الشَّائِعِ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ -

( قَوْلُهُ : فَلِلشُّفْعِ أَنْ يَأْخُذَ النِّصْفَ الَّذِي صَارَ لِلْمُشْتَرِي أَوْ يَدَعَ ) أَقُولُ وَيَأْخُذُهُ فِي أَيِّ جَانِبٍ كَانَ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ وَإِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ إِذَا وَقَعَ فِي جَانِبِ الدَّارِ الَّتِي يَشْفَعُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى جَارًا فِيمَا يَقَعُ فِي الْجَانِبِ الْآخَرَ قَوْلُهُ : وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْقِسْمَةَ ( هَذَا



بِخِلَافِ مَا إِذَا قَاسَمَ الْمُشْتَرِي الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يَبِعْ حَيْثُ يَكُونُ لِلشَّفِيعِ نَقْضُهُ لِعَدَمِ وَقُوعِ الْعَقْدِ مِمَّنْ قَاسَمَ فَلَمْ تَكُنْ مِنْ تَمَامِ الْقَبْضِ

( صَحَّ لِلَّابِ وَالْوَصِيِّ تَسْلِيمُهَا ) أَيِ الشُّفْعَةِ ( عَلَى الصَّغِيرِ ) ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ لِلتَّجَارَةِ فَصَحَّ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّجَارَةَ ( كَذَا إِذَا بَلَغَهُمَا شِرَاءُ دَارٍ بِجَوَارِ الصَّبِيِّ فَسَكْنَا ) ، فَإِنَّ السُّكُوتَ عَنِ الطَّلَبِ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّسْلِيمَ بِمِثْلَةِ التَّسْلِيمِ - ( قَوْلُهُ : صَحَّ لِلَّابِ وَالْوَصِيِّ تَسْلِيمُهَا

إِلْخَ ) هَذَا إِذَا بَاعَتْ بِمِثْلِ قِيمَتِهَا ، وَإِنْ بَاعَتْ بِأَكْثَرِ مِنْهَا بِمَا لَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ قَبْلَ جَازِ التَّسْلِيمِ بِالْإِجْمَاعِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ التَّسْلِيمُ بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَفِي الْبُرْهَانِ وَهَذَا إِذَا بَاعَتْ بِمِثْلِ قِيمَتِهَا ، فَإِنْ بَاعَتْ بِغَيْرِ فَاحِشٍ قَبْلَ يَجُوزُ التَّسْلِيمُ ؛ لِأَنَّهُ تَمَحُّضٌ نَظَرًا وَقِيلَ لَا يَصِحُّ بِالْإِتِّفَاقِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْأَخْذَ فَلَا يَمْلِكُ التَّسْلِيمَ كَالْأَجْنَبِيِّ .

ا هـ .

( الْوَكِيلُ بِطَلَبِهَا إِذَا سَلَّمَ أَوْ أَقْرَعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِتَسْلِيمِهِ ) الشُّفْعَةُ ( صَحَّ لَوْ ) كَانَ التَّسْلِيمُ أَوْ الْإِفْرَارُ ( عِنْدَ الْقَاضِي ) ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْخُصُومَةِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا

( كِتَابُ الْهَبَةِ ) - لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ تَمْلِيكٌ عَيْنٍ بِعَوْضٍ وَمَا يَتَّبِعُهُ عَنِ الشُّفْعَةِ شَرَعَ فِي الْهَبَةِ الَّتِي هِيَ تَمْلِيكٌ عَيْنٍ بِلَا عَوْضٍ فَقَالَ ( هِيَ ) لُغَةً تَبَرُّعٌ وَتَفَضُّلٌ بِمَا يَنْتَفِعُ الْمُوهُوبُ لَهُ مُطْلَقًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا } وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى { يَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّاذَا وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ } وَشَرَعًا ( تَمْلِيكٌ عَيْنٍ بِلَا عَوْضٍ ) أَيُّ بِلَا شَرْطٍ عَوْضٍ لَا أَنَّ عَدَمَ الْعَوْضِ شَرْطٌ فِيهِ لِيُنْتَفَضَ بِالْهَبَةِ بِشَرْطِ الْعَوْضِ فَتَدَبَّرْ -

( كِتَابُ الْهَبَةِ ) ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِيهَا

إِلْخَ ) لَا يَنْقُضِي عَدَمَ الْمُرَادِ الثَّانِي مِنْهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : لِأَنَّ الْحَمْلَ يُرَادُ بِهِ الْعَارِيَّةُ وَالْهَبَةُ ، فَإِذَا نَوَى الْهَبَةَ أُعْتِبِرَتْ إِذَا لَمْ يَتَوَّعَدْ يُحْمَلُ عَلَى أَذْنَاهُمَا وَهُوَ الْعَارِيَّةُ

( وَتَصِحُّ بِالْإِجَابِ كَوَهَبْتُ ) ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِيهَا ( وَحَلْتُ ) أَيْضًا كَذَلِكَ يُقَالُ نَحَلَهُ كَذَا أَيْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِطَيْبِ نَفْسِهِ بِلَا عَوْضٍ ( وَأَعْطَيْتُ وَأَطْعَمْتُكَ هَذَا الطَّعَامَ فَاقْبِضْهُ ) قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ الْإِطْعَامُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا يُطْعَمُ عَيْنُهُ يُرَادُ بِهِ تَمْلِيكُ الْعَيْنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَطْعَمْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ حَيْثُ تَكُونُ عَارِيَّةً ؛ لِأَنَّ عَيْنَهَا لَا تُطْعَمُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحِيطِ : إِضَافَةُ الطَّعَامِ إِلَى مَا يُطْعَمُ عَيْنُهُ يَحْتَمِلُ التَّمْلِيكَ وَالْإِبَاحَةَ ، فَإِذَا احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، فَإِذَا قَالَ اقْبِضْهُ ذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّمْلِيكَ وَلِهَذَا زَيْدٌ هَاهُنَا قَوْلُهُ فَاقْبِضْهُ ( وَجَعَلْتُ هَذَا لَكَ ) ، فَإِنَّ اللَّامَ لِلتَّمْلِيكَ ( وَأَعْمَرْتُكَهُ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهُوَ لِلْمُعَمَّرِ لَهُ وَلِوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ } وَسَيَأْتِي تَمَامُ بَيَانِهِ

( وَجَعَلْتُ لَكَ عُمَرَى وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ لَوْ نَوَى ) أَيُّ نَوَى بِالْحَمْلِ الْهَبَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِيهَا فَيَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى التَّيْسَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْهَبَةُ يُقَالُ حَمَلَ الْأَمِيرُ فُلَانًا عَلَى الْفَرَسِ يُرَادُ بِهِ التَّمْلِيكَ ( وَكَسَوْتُهُ ) يَعْنِي هَذَا الثَّوبَ ، فَإِنَّ الْكِسْوَةَ يُرَادُ بِهَا التَّمْلِيكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { أَوْ كَسَوْتُهُمْ } ( وَدَارِي لَكَ ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ( هَبْ ) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ وَاللَّامِ فِي لَكَ لِلتَّمْلِيكَ ( تَسَكَّنَهَا ) هَذَا لَا يَنَافِي فِي الْهَبَةِ بَلْ تَبَيَّنَ عَلَى الْمَقْصُودِ بِمِثْلَةِ قَوْلِهِ هَذَا الطَّعَامَ لَكَ تَأْكُلُهُ وَهَذَا الثَّوبَ لَكَ تَلْبَسُهُ ( لَا فِي ) دَارِي لَكَ ( هَبْ سَكْنَى ) ، فَإِنَّ قَوْلَهُ سَكْنَى تَمَيِّزٌ

فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمَا قَبْلَهُ فَتَكُونُ عَارِيَّةً لَا هِبَةً ( أَوْ عَكْسُهُ ) وَهُوَ دَارِي لَكَ سُكْنَى هِبَةً ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ دَارِي لَكَ بِطَرِيقِ السُّكْنَى حَالٌ كَوْنِ السُّكْنَى هِبَةً فَتَكُونُ عَارِيَّةً لَا هِبَةً ( أَوْ ) دَارِي لَكَ ( نُحْلَى سُكْنَى ) ، فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ نُحْلَتِهَا نُحْلَى وَقَوْلُهُ سُكْنَى تَمَيِّزٌ .

( أَوْ ) دَارِي لَكَ ( سُكْنَى صَدَقَةً ) أَيِ بِطَرِيقِ السُّكْنَى حَالٌ كَوْنِ السُّكْنَى صَدَقَةً ( أَوْ ) دَارِي لَكَ ( صَدَقَةً عَارِيَّةً ) أَيِ حَالٌ كَوْنِهَا صَدَقَةً بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ فَعَارِيَّةٌ تَمَيِّزٌ يَفْهَمُ مِنْهُ الْمَنْفَعَةُ ( أَوْ ) دَارِي لَكَ ( عَارِيَّةً هِبَةً ) أَيِ بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ حَالٌ كَوْنِ مَنَافِعِهَا هِبَةً لَكَ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ تَدُلُّ عَلَى الْعَارِيَّةِ لَا الْهِبَةِ ( وَقَبُولٌ ) عَطْفٌ عَلَى إِيْجَابٍ ، فَإِنَّهَا كَالْبَيْعِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ .

( قَوْلُهُ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { أَوْ كَسَوْتُهُمْ } ) وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّمْلِيكِ أَنَّ الْكِفَارَةَ لَا تَنَاقِي بِالْمَنَافِعِ فَكَانَ تَمْلِيكُ الذَّاتِ مُرَادًا ( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ تَفْسِيرًا لِمَا قَبْلَهُ ) يَعْنِي قَوْلُهُ دَارِي لَكَ هِبَةً ( قَوْلُهُ : فَتَكُونُ عَارِيَّةً ) أَقُولُ : لِأَنَّهَا مُحْكَمَةٌ فِيهَا وَالْهِبَةُ تَحْتَمِلُهَا وَتَحْتَمِلُ تَمْلِيكُ الْعَيْنِ فَيَحْتَمِلُ الْمُحْتَمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ

( وَتَتِمُّ ) عَطْفٌ عَلَى تَصَحُّ ( بِالْقَبْضِ ) قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ رُكْنُ الْهِبَةِ الْإِيْجَابُ فِي حَقِّ الْوَاهِبِ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ فَيَتِمُّ مِنْ جِهَةِ الْمُتَبَرِّعِ أَمَّا فِي حَقِّ الْمَوْهُوبِ لَهُ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ ثُمَّ لَا يَتَقَدُّ مِلْكُهُ فِيهِ إِلَّا بِالْقَبْضِ ( الْكَامِلِ ) الْمُمْكِنِ فِي الْمَوْهُوبِ وَالْقَبْضُ الْكَامِلُ فِي الْمَنْقُولِ مَا يُنَاسِبُهُ وَفِي الْعَقَارِ مَا يُنَاسِبُهُ فَقَبْضُ مِفْتَاحِ الدَّارِ قَبْضٌ لَهَا وَالْقَبْضُ الْكَامِلُ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ بِالْقِسْمَةِ حَتَّى يَقَعَ الْقَبْضُ عَلَى الْمَوْهُوبِ بِالْأَصَالَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بِتَبَعِيَّةِ قَبْضِ الْكُلِّ وَفِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ بِتَبَعِيَّةِ الْكُلِّ ( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( شَاغِلًا لِمَلِكِ الْوَاهِبِ لَا مَشْغُولًا بِهِ فَتَتِمُّ ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَتَتِمُّ بِالْقَبْضِ الْكَامِلِ ( بِالْقَبْضِ فِي مَجْلِسِهَا ) أَيِ فِي مَجْلِسِ الْهِبَةِ ( بِلَا إِذْنِهِ ) أَيِ الْوَاهِبِ ( وَبَعْدَهُ ) أَيِ بَعْدَ الْمَجْلِسِ ( بِهِ ) أَيِ بِإِذْنِهِ -

قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بِتَبَعِيَّةِ قَبْضِ الْكُلِّ ( أَقُولُ يَعْنِي أَنْ قَبْضَ بَعْضٍ مَا يُقَسِّمُ فِي ضَمَنِ الْكُلِّ لَا يُفْسِدُ الْمِلْكَ حَتَّى لَوْ وَهَبَ نِصْفَ دَارٍ غَيْرِ مَقْسُومٍ وَدَفَعَ الدَّارَ إِلَيْهِ فَبَاغَ الْمَوْهُوبُ لَهُ مَا وَهَبَ لَهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ بَاغَ هِبَةً لَمْ يَقْبُضْهَا

( وَلَوْ نَهَاةً ) أَيِ نَهَى الْوَاهِبُ الْمَوْهُوبَ لَهُ عَنْ الْقَبْضِ ( لَمْ يَصِحَّ ) الْقَبْضُ ( مُطْلَقًا ) أَيِ فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ إِذْ لَا عِبْرَةَ لِلدَّلَالَةِ بِمُقَابَلَةِ التَّصْرِيحِ ( فِي مَحْزُورٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَتِمُّ بِالْقَبْضِ وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَعًا عَنْ مِلْكِ الْوَاهِبِ وَحَقِّهِ وَاجْتِرَازًا عَنْ هِبَةِ التَّمَرِّ عَلَى النَّخْلِ وَنَحْوِهِ كَمَا سَيَأْتِي

( مَقْسُومٍ ) أَيِ تَعَلَّقَ بِهِ الْقِسْمَةُ وَلَمْ يَبْقَ مَشَاعًا ( وَمَشَاعٌ لَا يُقَسِّمُ ) أَيِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَسِّمَ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى مُنْتَفَعًا بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَصْلًا كَعَبْدٍ وَاحِدٍ وَذَابَةٍ وَاحِدَةٍ إِذْ لَا يَبْقَى مُنْتَفَعًا بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مِنْ جِنْسِ الْإِنْتِفَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ كَالنَّيْتِ الصَّغِيرِ وَالْحَمَامِ الصَّغِيرِ وَالثَّوْبِ الصَّغِيرِ ( لَا ) أَيِ لَا تَتِمُّ بِالْقَبْضِ ( فِيمَا ) أَيِ مَشَاعٍ ( يُقَسِّمُ ) أَيِ مِنْ شَأْنِهِ الْقِسْمَةُ كَاللَّارِضِ وَالثَّوْبِ الْمَذْرُوعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ أَيِ وَلَوْ كَانَتْ الْهِبَةُ ( لِشَرِيكِهِ ) أَيِ لِشَرِيكِ الْوَاهِبِ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ الْكَامِلَ لَا يُصَوِّرُ فِيهِ ( فَإِنْ قَسَّمَهُ ) أَيِ أَفْرَزَ الْجُزْءَ الْمَوْهُوبَ الْمَشَاعَ ( وَسَلَّمَهُ ) أَيِ الْمَوْهُوبَ لَهُ ( تَمَّتْ ) الْهِبَةُ ؛ لِأَنَّ تَمَامَهَا بِالْقَبْضِ وَعِنْدَهُ لَا شُبُوحَ فِيهِ وَلَوْ سَلَّمَهُ شَاءَ مَا لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى لَا يَتَقَدُّ تَصَرُّفُهُ فَيَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ وَيَتَقَدُّ فِيهِ تَصَرُّفُ الْوَاهِبِ ذَكَرَهُ

قَاضِي خَانَ كَلْبَيْنِ فِي ضَرْعٍ وَصُوفٍ عَلَى غَنَمٍ وَزَرَاعٍ وَنَخْلٍ فِي أَرْضٍ وَتَمَرٍ عَلَى نَخْلٍ هَذِهِ نَظَائِرُ الْمَشَاعِ لَا أَفْثَلُهَا إِذْ لَا شُبُوعَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لَكِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَشَاعِ حَتَّى إِذَا فَصِلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَنْ مَلِكِ الْوَاهِبِ وَسَلَّمَتْ صَحَّ هَبْتُهَا كَمَا فِي الْمَشَاعِ ( بِخِلَافِ دَقِيقٍ فِي بُرٍّ وَذَهْنٍ فِي سَمْسَمٍ وَسَمْنٍ فِي لَبَنٍ حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَصْلًا ) أَيْ سَوَاءً أَفَرَزَهَا وَسَلَّمَهَا أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ الْمُؤْهُوبَ فِي حُكْمِ الْمَغْدُومِ وَسِرُّهُ أَنَّ الْحِنْطَةَ اسْتَحَالَتْ وَصَارَتْ دَقِيقًا وَكَذَا غَيْرُهَا وَبَعْدَ الْإِسْتِحَالَةِ هُوَ عَيْنٌ آخَرُ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْقَصَبِ بِخِلَافِ الْمَشَاعِ ، فَإِنَّهُ مَحَلٌّ لِلْمَلِكِ حَتَّى يَجُوزَ بَيْعُهُ لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمُهُ ، فَإِذَا زَالَ الْمَانِعُ جَازَ -

( قَوْلُهُ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانٌ ) أَقُولُ وَقَالَ عُقْبَةُ ذَكَرَ عِصَامٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا تُفِيدُ الْمَلِكَ وَبِهِ أَحَدُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْهَبَةَ الْفَاسِدَةَ تُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ وَبِهِ يُفْتَى

( وَتَتِمُّ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فَتَسْتَمُّ بِالْقَبْضِ وَتَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ شَاغِلًا لِلْمَلِكِ الْوَاهِبِ لَا مَشْغُولًا بِهِ ( فِي مَتَاعٍ فِي دَارِهِ وَطَعَامٍ فِي جَرَابِهِ إِذَا سَلَّمَهُمَا بِمَا فِيهِمَا بِخِلَافِ الْعَكْسِ ) يَعْنِي لَوْ وَهَبَ مَتَاعًا فِي دَارِهِ أَوْ طَعَامًا فِي جَرَابِهِ وَسَلَّمَهُمَا أَيْ الدَّارَ وَالْجَرَابَ بِمَا فِيهِمَا صَحَّتْ الْهَبَةُ فِي الْمَتَاعِ وَالطَّعَامِ وَلَوْ وَهَبَ دَارًا وَفِيهَا مَتَاعٌ الْوَاهِبِ وَسَلَّمَهُ الْكُلَّ إِلَى الْمُؤْهُوبِ لَهُ أَوْ وَهَبَ جَرَابًا وَفِيهِ طَعَامٌ الْوَاهِبِ وَسَلَّمَهُ الْجَرَابَ لَا تَصِحُّ الْهَبَةُ وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُؤْهُوبَ مَتَى كَانَ مَشْغُولًا بِمَلِكِ الْوَاهِبِ يَمْتَنِعُ التَّسْلِيمُ فَيَمْتَنِعُ صِحَّةُ الْهَبَةِ وَمَتَى كَانَ شَاغِلًا لَا يَمْتَنِعُ التَّسْلِيمُ فَتَصِحُّ الْهَبَةُ فَفِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ الْمُؤْهُوبُ شَاغِلٌ لَا مَشْغُولٌ وَفِي الثَّانِي الْمُؤْهُوبُ مَشْغُولٌ بِمَلِكِ الْوَاهِبِ وَهَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَطْرُوفَ يَشْغُلُ الظَّرْفَ ، وَأَمَّا الظَّرْفُ فَلَا يَشْغُلُ الْمَطْرُوفَ -

( قَوْلُهُ : وَتَتِمُّ فِي مَتَاعٍ فِي دَارِهِ وَطَعَامٍ فِي جَرَابِهِ إِذَا سَلَّمَهُمَا بِمَا فِيهِمَا ) هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ الْمُؤْهُوبُ دُونَ مَا هُوَ فِيهِ يَصِحُّ أَيْضًا كَمَا نَقَلَهُ شَارِحُ الْمَجْمَعِ عَنِ الْمُحِيطِ ( قَوْلُهُ : فَفِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ الْمُؤْهُوبُ شَاغِلٌ ) وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ شَاغِلًا فَحَذَفَ كَانَ وَأَسْمَهَا وَأَبْقَى خَبَرَهَا وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ عَلَى قِلَّةٍ لَا يَصِحُّ هُنَا لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ لَا مَشْغُولٌ

( إِلَّا إِذَا وَهَبَ الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ أَيْضًا فَقَبِضَ الْكُلَّ يَأْذِنُهُ تَصِحُّ فِي الْكُلِّ ) يَعْنِي لَوْ وَهَبَ الدَّارَ وَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى وَهَبَ الْمَتَاعَ أَوْ وَهَبَ الْجَرَابَ وَلَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى وَهَبَ الطَّعَامَ وَسَلَّمَهُ الْكُلَّ صَحَّتْ الْهَبَةُ فِي الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْكُلَّ جُمْلَةً صَارَ كَأَنَّهُ وَهَبَ الْكُلَّ جُمْلَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا تَهَرَّقَ التَّسْلِيمُ ، وَإِنَّمَا قَالَ يَأْذِنُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ بِالْقَبْضِ ضَمِنَ ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ مَلِكٌ غَيْرَهُ كَذَا فِي الْكَافِي -

قَوْلُهُ : إِلَّا إِذَا وَهَبَ الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ فَقَبِضَ الْكُلَّ ( أَقُولُ الْحَصْرُ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ الْمُؤْهُوبُ عَنْ مَلِكِهِ وَقَبِضَهُ الْمُؤْهُوبُ لَهُ مَلِكُهُ لَزَوَالِ الْمَانِعِ وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَبَةِ اللَّبَنِ فِي الصَّرْعِ وَنَظَائِرِهِ ( قَوْلُهُ : إِذَا قَبِضَ الْمُؤْهُوبُ يَأْذِنُهُ ) يُخَالِفُ مَا قَدَّمَهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ صَرِيحًا فِي مَجْلِسِ الْهَبَةِ فَمَتْنُهُ الْمُطْلَقُ أَحْسَنُ ( قَوْلُهُ يَصِحُّ فِي صَحِيحِهَا بِالتَّخْلِيَةِ ) أَقُولُ التَّخْلِيَةُ أَنْ يُخْلِيَ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْمُؤْهُوبِ لَهُ بِقَوْلِ أَقْبَضَهُ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ

( وَيَتَوَبُّ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ مَنَابِ الْقَبُولِ ) يَعْنِي إِذَا صَدَرَ الْإِجَابُ مِنَ الْوَاهِبِ فَقَبِلَ قَبُولَ الْمُؤْهُوبِ لَهُ الْعَقْدُ إِذَا قَبِضَ الْمُؤْهُوبُ يَأْذِنُهُ صَحَّتْ الْهَبَةُ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ فِي الْمَجْلِسِ دَلِيلُ الْقَبُولِ ( ثُمَّ إِنَّ الْقَبْضَ فِي الْمَجْلِسِ هَلْ يَحْصُلُ بِالتَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْمُؤْهُوبِ لَهُ وَالْمُؤْهُوبِ فِيهِ الْمَشَائِخِ ) حَتَّى قَالَ الْإِمَامُ أَبُو اللَّيْثِ هِيَ قَبْضٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ( وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي صَحِيحِهَا ) أَيْ الْهَبَةُ ( بِالتَّخْلِيَةِ لَا فَاسِدِهَا ) كَذَا فِي الْفَتَاوَى الطَّهَرِيَّةِ

( وَهَبَ دَارًا بِمَتَاعِهَا وَسَلَّمَهَا فَاسْتَحَقَّ الْمَتَاعَ صَحَّتْ فِي الدَّارِ ) إِذْ بِالْإِسْتِحْقَاقِ ظَهَرَ أَنَّ يَدَهُ فِي الْمَتَاعِ كَانَتْ يَدَ غَضَبٍ وَصَارَ كَمَا لَوْ غَضَبَ الدَّارَ وَالْمَتَاعُ ثُمَّ وَهَبَ لَهُ الدَّارَ أَوْ أَوْدَعَهُ الدَّارَ وَالْمَتَاعُ ثُمَّ وَهَبَ لَهُ الدَّارَ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ

( وَلَوْ وَهَبَ أَرْضًا وَزَرَعَهَا وَسَلَّمَهَا فَاسْتَحَقَّ الزَّرْعَ بَطَلَتْ ) الْهَبَةُ ( فِي الْأَرْضِ ) ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ مَعَ الْأَرْضِ بِحُكْمِ الْإِتِّصَالِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا صَارَ كَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْبَعْضَ الشَّائِعَ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ فَتَبْطُلُ الْهَبَةُ فِي الْبَقِيَّةِ كَذَا فِي الْكَافِي قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الْمُفْسِدُ هُوَ الشُّيُوعُ الْمُقَارَنُ لَا الشُّيُوعُ الطَّارِئُ كَمَا إِذَا وَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فِي الْبَعْضِ الشَّائِعِ أَوْ اسْتَحَقَّ الْبَعْضَ الشَّائِعَ بِخِلَافِ الرَّهْنِ ، فَإِنَّ الشُّيُوعَ الطَّارِئَ مُفْسِدٌ . وَفِي الْقُصُولَيْنِ أَنَّ الشُّيُوعَ الطَّارِئَ لَا يُفْسِدُ الْهَبَةَ بِالْإِتِّفَاقِ وَهُوَ أَنْ يَرْجِعَ فِي بَعْضِ الْهَبَةِ شَائِعًا أَمَّا الْإِسْتِحْقَاقُ فَيُفْسِدُ الْكُلَّ ؛ لِأَنَّهُ مُقَارَنٌ لَا طَارِئٌ كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ فِي هَبَةِ الْمُحِيطِ أَقُولُ : عُدَّهُ صَوْرَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ أَمْثِلَةِ الشُّيُوعِ الطَّارِئِ غَيْرِ صَحِيحٍ وَالصَّحِيحُ مَا فِي الْكَافِي وَالْقُصُولَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ إِذَا ظَهَرَ بِالْيَقِينَةِ كَانَ مُسْتَنَدًا إِلَى مَا قَبْلَ الْهَبَةِ فَيَكُونُ مُقَارِنًا لَهَا لَا طَارِئًا عَلَيْهَا

( الْهَبَةُ الْفَاسِدَةُ تُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ وَبِهِ يُفْتَى ) كَذَا فِي الْقُصُولَيْنِ ( وَيَلِي الْقَرِيبُ الرُّجُوعَ فِيهَا ) أَيُّ فِي الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ يَعْنِي إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ فِيهَا هَلْ يَثْبُتُ وَلَايَةُ الرُّجُوعِ لِلْوَاهِبِ فِيمَا وَهَبَ هَبَةً فَاسِدَةً لِذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ قَالَ بَعْضُ الْمَشَايخِ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ وَاقِعَةً الْفَتْوَى وَفُرِّقَتْ بَيْنَ الْهَبَةِ الصَّحِيحَةِ وَالْفَاسِدَةِ وَأُفْتُتِ بِالرُّجُوعِ وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَسْرُوشَنِيُّ وَالْإِمَامُ عِمَادُ الدِّينِ : هَذَا الْجَوَابُ مُسْتَقِيمٌ أَمَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَا يَرَى الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ فِي الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى فَلِأَنَّ الْمَقْبُوضَ بِحُكْمِ الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ مَضْمُونٌ عَلَى تَقَرُّرٍ ، فَإِذَا كَانَ مَضْمُونًا بِالْقِيَمَةِ بَعْدَ الْهَلَاكِ كَانَ مُسْتَحَقَّ الرَّدِّ ( قَبْلَ الْهَلَاكِ فَيَمْلِكُ الرُّجُوعُ وَالْإِسْتِرْدَادُ ) -

( قَوْلُهُ : الْهَبَةُ الْفَاسِدَةُ تُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ ) أَقُولُ فِيهِ كَالْهَبَةِ الصَّحِيحَةِ فِي اشْتِرَاطِ الْقَبْضِ لِإِفَادَةِ الْمَلِكِ لِكُنْهَا مَضْمُونَةً بِالْقِيَمَةِ بِهَلَاكِهَا فِي يَدِ الْمُوْهُوبِ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَسَدَّكَرُهُ أَيْضًا عَنِ الْعُدَّةِ وَأَقُولُ فِي إِطْلَاقِ ضَمَانِ الْفَاسِدَةِ بِهَلَاكِهَا تَأْمَلْ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّهُ قَابِضٌ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ لَا عَلَى وَجْهِ الْمُعَاوَضَةِ فَلَا أَقَلَّ مِنْ كَوْنِ الْهَبَةِ حِينَئِذٍ أَمَانَةً فِي يَدِ الْمُوْهُوبِ لَهُ هَبَةً فَاسِدَةً لِتَسْلِيْطِ الْمَالِكِ الْمُوْهُوبِ لَهُ عَلَى قَبْضِهَا وَيَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ بَلْ وَعَلَى إِطْلَاقِهَا بَلَا بَدَلٍ فَلَا يَحْكُمُ بِالضَّمَانِ بِمُجَرَّدِ الْقَبْضِ وَالتَّلَفِ فِي يَدِهِ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتْلَفَهَا بِصُنْعِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَالِكُ أَذِنَ بِالْقَبْضِ صَرِيحًا فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ : وَبِهِ يُفْتَى كَذَا فِي الْقُصُولَيْنِ ) وَنَصُّهُ وَفِي فَوَائِدِ بَعْضِ الْمَشَايخِ الْهَبَةُ الْفَاسِدَةُ تُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ وَبِهِ يُفْتَى ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ هَلْ يَثْبُتُ وَلَايَةُ الرُّجُوعِ لِلْوَاهِبِ فِيمَا إِذَا وَهَبَ هَبَةً فَاسِدَةً لِذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ قَالَ أَيُّ ذَلِكَ الْبَعْضُ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ قُلْتُ وَقَدْ ذَكَرَ الْعِمَادِيُّ قَبْلَ هَذَا مُوَافَقَتَهُ بِقَوْلِهِ مِنْهَا أَيُّ صَوْرُ الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا وَهَبَ لِاتْنَيْنِ شَيْئًا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ ، فَإِذَا قَبَضَاهُ يَثْبُتُ الْمَلِكُ لَهُمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَيَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِمَا وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي الْفَتْوَى الصُّغْرَى وَقَالَ بِهِ يُفْتَى اهـ .

ثُمَّ قَالَ الْعِمَادِيُّ عَقِبَهُ وَذَكَرَ فِي الْعُدَّةِ الْهَبَةَ الْفَاسِدَةَ مَضْمُونَةً بِالْقَبْضِ أَمَّا لَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ لِلْمُوْهُوبِ لَهُ بِالْقَبْضِ هُوَ الْمُخْتَارُ اهـ .

( قُلْتُ ) فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي ثُبُوتِ الْمَلِكِ بِالْقَبْضِ فِي الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذَكَرُ النَّصَحِيحِينَ اهـ .

(قَوْلُهُ : وَأَمَّا عَلَى

قَوْلٍ مَنْ يَرَى فَلَانَ الْمَقْبُوضَ بِحُكْمِ الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ مَضْمُونٌ

إِلخ) هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَلَانَ الْمَقْبُوضَ بِحُكْمِ الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ مَضْمُونٌ لَا يَكُونُ مُتَّحِهَا إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْمِلْكِ وَإِلَّا فَكَيْفَ يَكُونُ مَالِكًا وَضَامِنًا فَمَا ذَكَرَ مِنْ اسْتِقَامَةِ الْجَوَابِ فِيهِ تَظْهَرُ عَلَى إِطْلَاقِ قَوْلِهِ إِنَّ الْمُفْتَى بِهِ إِفَادَةُ الْمِلْكِ بِالْقَبْضِ فِيمَا وَهَبَ لَهُ هَبَةً فَاسِدَةً

( قَالَ وَهَبْتُ لَكَ هَذِهِ الْغُرَارَةَ الْحِنْطَةَ أَوْ الرِّقَّ السَّمْنَ صَحَّتْ الْهَبَةُ فِي الْحِنْطَةِ وَالسَّمَنِ فَقَطْ ) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا شَاغِلٌ لِمِلْكِ الْوَاهِبِ لَا مَشْغُولٌ بِهِ ( وَهَبْتُ دَارَهَا لِزَوْجِهَا وَهُمَا بَمَتَاعِهِمَا سَاكِنَانِ فِيهَا جَارَتِ ) الْهَبَةُ وَيَصِيرُ الزَّوْجُ قَابِضًا لِلدَّارِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَمَتَاعَهَا فِي يَدِ الزَّوْجِ فَصَحَّ التَّسْلِيمُ ذِكْرُهُ قَاضِي خَانَ ( وَهَبَ ثِيَابًا فِي صُنْدُوقٍ مُقْفَلٍ وَدَفَعَهُ ) أَيِ الصُّنْدُوقِ ( لَا يَكُونُ قَبْضًا ) فَلَا تَتِمُّ الْهَبَةُ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا صَحَّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَلَا انْتِفَاعٌ مَعَ الْقِفْلِ ( وَتَمَّ هَبُهُ مَا مَعَ الْمُوهُوبِ لَهُ بِلَا قَبْضٍ جَدِيدٍ ) يَعْنِي إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ الْمُوهُوبَةُ فِي يَدِ الْمُوهُوبِ لَهُ وَدَيْعَةً أَوْ عَارِيَّةً أَوْ أَمَانَةً مَلَكَهَا بِالْهَبَةِ وَالْقَبُولِ ، وَإِنْ لَمْ يُجَدِّدْ فِيهَا قَبْضًا ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ فِي بَابِ الْهَبَةِ غَيْرُ مَضْمُونٍ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ أَصْلُ الْقَبْضِ وَهُوَ مَوْجُودٌ هَاهُنَا فَنَابَ عَنْ قَبْضِ الْهَبَةِ ( بِخِلَافِ الْبَيْعِ ) يَعْنِي إِذَا بَاعَ الْوَدِيعَةَ أَوْ نَحْوَهَا مِمَّنْ فِي يَدِهِ يَحْتَاجُ إِلَى قَبْضٍ جَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَقْتَضِي قَبْضًا مَضْمُونًا وَقَبْضُ الْمُودِعِ قَبْضُ أَمَانَةٍ فَلَا يَنْبُغُ عَنْ قَبْضِ الضَّامِنِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ الْقَبْضِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْقَبْضَيْنِ إِذَا تَجَانَسَا نَابَ أَحَدُهُمَا مَنَابَ الْآخَرِ لِاتِّحَادِهِمَا جِنْسًا ، وَإِذَا اخْتَلَفَا نَابَ الْأَفْوَى عَنْ الْأَضْعَفِ بِلَا عَكْسٍ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَفْوَى مِثْلَ الْأَدْنَى وَزِيَادَةً وَلَيْسَ فِي الْأَدْنَى مَا فِي الْأَفْوَى -

قَوْلُهُ : وَهَبْتُ لَكَ هَذِهِ الْغُرَارَةَ الْحِنْطَةَ وَالرِّقَّ السَّمْنَ

إِلخ) .

أَقُولُ هَذَا وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا أَحَالَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ وَهَبْتُ لَكَ هَذَا الرِّقَّ مُتَّوَالًا لِلظَّرْفِ وَالْمَطْرُوفِ صَارَتْ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا تَقَدَّمَ نَصٌّ عَلَى الْمَطْرُوفِ فَقَطْ بِخِلَافِ مَا هُنَا ( قَوْلُهُ : وَتَمَّ هَبُهُ مَا مَعَ الْمُوهُوبِ لَهُ بِلَا قَبْضٍ جَدِيدٍ ) ، فَإِنْ قُلْتُ : هَذَا ظَاهِرًا لَا فِيمَا إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ بِطَرِيقِ الْوَدِيعَةِ ، فَإِنَّهُ مُشْكَلٌ لِكَوْنِ يَدِهِ يَدَ الْمَالِكِ نَيَابَةً عَنْهُ فِي الْحِفْظِ فَكَيْفَ يُؤْبَ هَذَا الْقَبْضُ عَنْ قَبْضِ الْهَبَةِ قُلْنَا يَدَ الْمَالِكِ حُكْمِيَّةً وَالْقَابِضُ حَقِيقَةً فَبَاعْتِبَارِهَا نَزَلَ قَابِضًا لِإِقَامَةِ يَدِهِ مَقَامَ يَدِ الْمَالِكِ حُكْمًا مَا دَامَ عَامِلًا لَهُ وَبَعْدَ الْهَبَةِ لَيْسَ بِعَامِلٍ لَهُ فَتُعْتَبَرُ الْحَقِيقَةُ ( قَوْلُهُ أَوْ أَمَانَةً ) يَعْنِي كَالْمُسْتَأْجَرَةِ ثُمَّ لَا يَنْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَوْفِ بِمَا يَشْمَلُهُ الْمَتْنُ مِنَ الْعَيْنِ الْمَضْمُونَةِ كَالْعَصَبِ وَالرَّهْنِ لَكِنْ لَمَّا ذَكَرَ خِلَافَ مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ كَمَسْأَلَةِ الْهَبَةِ فِيمَا ذَكَرَهُ احْتِجَاجَ إِلَى الْإِفْتِصَارِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَةُ الْهَبَةِ أَعَمَّ لَشُمُولِهَا الْعَيْنَ الْمَضْمُونَةَ أَيْضًا وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَصْلِ يُشِيرُ إِلَى هَذَا

( وَ ) تَمَّ أَيْضًا ( مَا وَهَبَ ) أَيِ الْأَبُ ( لِطِفْلِهِ بِالْعَقْدِ ) ؛ لِأَنَّهُ فِي قَبْضِ الْأَبِ فَيُؤْبَ عَنْ قَبْضِ الصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّهُ فَيُشْتَرَطُ قَبْضُهُ سَوَاءً كَانَ فِي يَدِهِ حَقِيقَةً أَوْ يَدِ مُودِعِهِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُودِعِ كَيْدَ الْمَالِكِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ حَيْثُ لَا تَجُوزُ الْهَبَةُ لِعَدَمِ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَابِضٌ لِنَفْسِهِ ( إِذَا كَانَ )

أَيُّ الْمَوْهُوبُ ( مَعْلُومًا ) قَالَ فِي النَّهْيَةِ لَفْظُ الْمَبْسُوطِ وَكُلُّ شَيْءٍ وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ الشَّيْءُ  
مَعْلُومٌ فَهُوَ جَائِزٌ وَالْقَبْضُ فِيهِ بِإِعْلَامِ مَا وَهَبَهُ لَهُ وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ وَالْإِشْهَادُ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ الْهَبَةُ تَتِمُّ بِالْإِعْلَامِ إِلَّا  
أَنَّهُ ذَكَرَ الْإِشْهَادَ احْتِيَاظًا لِلتَّحَرُّزِ عَنْ جُحُودِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَنْ جُحُودِهِ بَعْدَ إِذْرَاكِ الْوَلَدِ -

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ وَلِيُّهُ فَيَشْتَرِطُ قَبْضُهُ ) أَقُولُ وَهَكَذَا وَقَعَ فِي التَّبَيِّنِ وَلَعَلَّ حَقَّ الْعِبَارَةِ فَلَا يُشْتَرِطُ قَبْضُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ :  
إِذَا كَانَ مَعْلُومًا ) أَقُولُ وَلَوْ دَارًا يَسْكُنُهَا الْأَبُ وَمَتَاعُهُ فِيهَا وَعَلَيْهِ الْقَتْلُ كَمَا فِي الْبَرَازِيَةِ أَوْ يَسْكُنُهَا غَيْرُهُ بَلَا أُجْرَةٍ  
وَالْأُمُّ كَالْأَبِ لَوْ مَيِّتًا وَالْبَنُ فِي يَدِهَا وَلَيْسَ لَهُ وَصِيٌّ وَكَذَا مَنْ يَعُولُهُ وَالصَّدَقَةُ فِي هَذَا كُلُّهُ كَالْهَبَةِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ (   
قَوْلُهُ : وَهَبَتْ دَارَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ فِيهَا مَعَ الزَّوْجِ جَاَزَ ) كَذَا فِي الْبَرَازِيَةِ قُلْتُ : لِأَنَّهَا وَمَا فِي يَدِهَا فِي يَدِ  
الزَّوْجِ فَلَمْ تَكُنْ يَدُهَا مَانِعَةً مِنْ قَبْضِهِ هـ لَكِنْ قِيلَ فِي الذَّخِيرَةِ عَنْ الْمُتَنَقِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ  
يَهَبَ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَأَنْ تَهَبَ لِرَّوْجِهَا أَوْ الْأَجْنَبِيِّ دَارًا وَهُمَا سَاكِنَانِ فِيهَا وَكَذَلِكَ الْهَبَةُ لِلْوَلَدِ الْكَبِيرِ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْوَاهِبِ  
ثَابِتَةٌ عَلَى الدَّارِ .

ا هـ .

( وَ ) ثُمَّ أَيْضًا ( مَا وَهَبَ أَجْنَبِيٌّ لَهُ ) أَيُّ لِلطِّفْلِ ( بِقَبْضِهِ ) أَيُّ الطِّفْلِ ( عَاقِلًا ) ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَنَافِعِ الْمَحْضِ مُلْحَقٌ  
بِالْبَالِغِ ( أَوْ قَبْضُ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ أَوْ وَصِيِّ أَحَدِهِمَا ) ؛ لِأَنَّهُ قَاتِمٌ مَقَامَهُمَا -  
( قَوْلُهُ : وَتَمَّ مَا وَهَبَ أَجْنَبِيٌّ لَهُ ) أَيُّ لِلطِّفْلِ بِقَبْضِهِ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ إِلَّا إِذَا وَهَبَ لَهُ أَعْمَى لَا نَفْعَ لَهُ وَتَلَحُّقُهُ  
مُؤَنَّتُهُ ، فَإِنْ قَبُولُهُ بَاطِلٌ وَيُرَدُّ إِلَى الْوَاهِبِ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ : أَوْ قَبْضُ زَوْجِهَا لَهَا أَيُّ الصَّغِيرَةِ ) أَقُولُ لَا  
يَحْتَجُّ عَدَمَ مَعْرِفَةِ قَيْدِ الصَّغِيرِ مِنَ الْمَتَنِ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَقَامُ فِي الْهَبَةِ لِلصَّغِيرِ اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ

( أَوْ ) قَبْضُ ( أُمُّهُ ) أَيُّ الطِّفْلِ ( مَعَهَا أَوْ ) قَبْضُ ( أُمِّهِ ) ( أَوْ ) قَبْضُ ( زَوْجِهَا لَهَا )  
أَيُّ لِلصَّغِيرَةِ لَكِنْ ( بَعْدَ الزَّوْفِ ) ؛ لِأَنَّ الْأَبَ أَقَامَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ فِي حِفْظِهَا وَقَبْضِ الْهَبَةِ لَهَا وَلَوْ قَبْضُ الْأَبِ أَيْضًا  
صَحَّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْوَلَايَةُ لَهُ وَوَلَايَةُ الزَّوْجِ مِنْهُ -

( قَوْلُهُ : وَلَكِنْ بَعْدَ الزَّوْفِ ) أَقُولُ وَلَا يُشْتَرِطُ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يُجَامَعُ مِنْهَا فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَلَمْ يَجُزْ هَبَةُ الْحَمَلِ ) لِكَوْنِهِ وَصْفًا لِلْأَمَةِ لِاتِّصَالِهِ بِهَا بِمَنْزِلَةِ أَطْرَافِهَا ( وَلَا لَهُ ) أَيُّ لَمْ تَجُزْ الْهَبَةُ لِلْحَمَلِ ، وَإِنْ  
جَاَزَ الْإِفْرَارُ لَهُ إِنْ بَيَّنَّ سَبَبًا صَالِحًا وَسَيَّاتِي بَيَّانُهُ فِي الْإِفْرَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -  
قَوْلُهُ أَيُّ لَمْ تَجُزْ الْهَبَةُ لِلْحَمَلِ ) أَقُولُ وَهَذَا بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا لَا يُشْتَرِطُ فِيهَا الْقَبْضُ لِكَوْنِهَا تَمْلِكًا مُضَافًا  
لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا يُقَالُ الْوَلِيُّ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي قَبْضِ الْهَبَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ قَبْلَ الْوِلَادَةِ

( صَحَّ هَبَةُ اثْنَيْنِ دَارَ الْوَاحِدِ ) ؛ لِأَنَّهُمَا سَلَمَاهَا جُمْلَةً وَهُوَ قَدْ قَبَضَهَا بِمَا شِئِيَ ( وَعَكْسُهُ ) وَهُوَ هَبَةُ وَاحِدٍ لِاثْنَيْنِ (   
لَا ) أَيُّ لَا تَصَحُّ ؛ لِأَنَّهَا هَبَةُ التَّنْصِفِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فَيَلْزَمُ الشُّيُوعُ ( كَتَصَدَّقَ عَشْرَةً عَلَى غَنِيَيْنِ ) ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛  
لِأَنَّ التَّصَدَّقَ عَلَى الْغَنِيِّ هَبَةٌ فَلَا تَجُوزُ لِلشُّيُوعِ ( وَصَحَّ هُوَ ) أَيُّ تَصَدَّقَ الْعَشْرَةَ ( وَهَبْتُهَا عَلَى فَقِيرَيْنِ ) ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ  
لِلْفَقِيرِ صَدَقَةٌ وَالصَّدَقَةُ يُبْعَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ وَاحِدٌ وَالْفَقِيرُ نَائِبٌ عَنْهُ بِخِلَافِ الْهَبَةِ

( وَهَبَ نَصْفَ الدَّارِ وَسَلَّمْ ثُمَّ الْبَاقِي لَمْ تَجْزُ وَلَوْ وَهَبَهُ ) أَيِ الْبَقِي ( قَبْلَ التَّسْلِيمِ ) وَسَلَّمْ الْكُلَّ جُمْلَةً ( صَحَّتْ فِي الْكُلِّ ) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْكُلَّ جُمْلَةً صَارَ كَأَنَّهُ وَهَبَ الْكُلَّ جُمْلَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا تَفَرَّقَ التَّسْلِيمُ ( هِبَةُ دَارٍ مُشْتَرَاةٍ قَبْلَ الْقَبْضِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْهِبَةِ ( تَجُوزُ ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى دَارًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا وَهَبَهَا لِآخَرَ جَازَتْ الْهِبَةُ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ النَّصْرُ فِي الْعَقَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ يَجُوزُ ( كَذَا ) أَيِ يَجُوزُ

( هِبَةُ دِرْهَمٍ صَحِيحٍ لِرَجُلَيْنِ ) ؛ لِأَنَّهُ هِبَةُ مَشَاعٍ لَا يُقَسَّمُ ، وَإِنَّمَا قَالَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْمَغْشُوشَ فِي حُكْمِ الْغُرُوضِ كَمَا عَرَفْتَ فَيَكُونُ مِمَّا يُقَسَّمُ فَلَا يَصِحُّ هِبَتُهُ لِرَجُلَيْنِ لِلشُّيُوعِ ( مَعَهُ دِرْهَمَانِ قَالَ لِرَجُلٍ وَهَبْتُ لَكَ دِرْهَمًا مِنْهُمَا إِنْ اسْتَوَيْتَا ) أَيِ قَدَرًا ( لَمْ تَجْزُ وَإِلَّا جَازَتْ ) وَالْفَرْقُ أَنَّ الْهِبَةَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَنَاولَتْ أَحَدَهُمَا وَهُوَ مَجْهُولٌ فَلَا تَجُوزُ وَفِي الثَّانِي تَنَاولَتْ قَدَرِ دِرْهَمٍ مِنْهُمَا وَهُوَ مَشَاعٌ لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ فَتَجُوزُ -  
( قَوْلُهُ : أَيِ يَجُوزُ هِبَةُ دِرْهَمٍ صَحِيحٍ لِرَجُلَيْنِ ) أَقُولُ هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ تَصْصِيفَ الدَّرَاهِمِ لَا يَضُرُّ فَكَانَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ السَّعْدِيُّ وَشَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الدَّرْهَمَ الصَّحِيحَ لَا يُكْسَرُ عَادَةً فَكَانَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ حَتَّى لَوْ كَانَ مِنَ الدَّرَاهِمِ الَّتِي تُكْسَرُ عَادَةً فَلَا يَضُرُّهَا الْكُسْرُ وَالتَّبَعِيضُ كَانَتْ بِمِثْرَةِ الْمَشَاعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ فَلَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ

( وَ ) تَجُوزُ أَيْضًا ( هِبَةُ آتِيٍّ مُتَرَدِّدٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَطْفُهُ ) ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُوَلَّى بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ حُكْمًا لِقِيَامِ يَدِ أَهْلِ الدَّارِ عَلَيْهِ فَمَنْعَ ظُهُورِ يَدِهِ تَمْلِكُهُمْ إِنْ دَخَلَ فِيهَا وَلَوْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا لَمْ تَجْزُ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ اسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ .

( قَوْلُهُ : فَمَنْعَ ظُهُورِ يَدِهِ تَمْلِكُهُمْ ) يَعْنِي أَهْلَ دَارِ الْحَرْبِ إِنْ دَخَلَ فِيهَا ( قَوْلُهُ : وَلَوْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا لَمْ يَجْزُ ) يَعْنِي لَا يَمْلِكُهُ وَهِيَ عِبَارَتُهُ فِي بَابِ اسْتِيلَاءِ الْكُفَّارِ

( وَ ) كَذَا تَجُوزُ ( هِبَةُ الْبِنَاءِ دُونَ الْعُرْصَةِ إِذَا أُذِنَ لَهُ ) أَيِ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ( الْوَاهِبُ فِي قَبْضِهِ ، وَ ) هِبَةُ ( أَرْضٍ فِيهَا زَرْعٌ دُونَهُ ) أَيِ دُونَ الزَّرْعِ ( أَوْ تَخَلَّ فِيهَا ثَمَرٌ دُونَهُ ) أَيِ دُونَ الثَّمَرِ ( إِذَا أَمَرَهُ ) أَيِ الْوَاهِبُ الْمَوْهُوبُ لَهُ ( بِالْحَصَادِ ) فِي الزَّرْعِ ( وَالْجِذَاذِ ) فِي الثَّمَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ لِلْجَوَازِ الْإِشْتِغَالَ بِمِلْكِ الْمُوَلَّى ، فَإِذَا أُذِنَ الْمُوَلَّى فِي الْقَبْضِ وَالْحَصَادِ وَالْجِذَاذِ وَفَعَلَ الْمَوْهُوبُ لَهُ زَالَ الْمَانِعُ فَجَازَتْ الْهِبَةُ -  
( قَوْلُهُ : وَكَذَا تَجُوزُ هِبَةُ الْبِنَاءِ إِلَى آخِرِ الْبَابِ ) أَقُولُ فِيمَا تَقَدَّمَ غَنِيَّةٌ عَنْ هَذَا فَتَأَمَّلْ وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ

( بَابُ الرُّجُوعِ فِيهَا ) ( صَحَّ ) أَيِ الرُّجُوعُ ( فِي أَجْنَبِيٍّ ) أَرَادَ بِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ فَخَرَجَ بِهِ مَنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ وَمَنْ كَانَ مَحْرَمًا وَلَيْسَ بِذِي رَحِمٍ وَلِذَا قَالَ ( وَمَنْعَةُ الْمَحْرَمِيَّةِ بِالْقَرَابَةِ ) وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ الْمَحْرَمِيَّةِ بِالنَّسَبِ لَا النَّسَبِ كَالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الرِّضَاعِ وَمِنْ الْمَحْرَمِيَّةِ بِالصَّاهِرَةِ كَأُمَّهَاتِ النِّسَاءِ وَالرَّبَائِبِ وَأَرْوَاجِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا رُجُوعَ فِيهَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَرْجِعُ الْوَاهِبُ فِي هِبَتِهِ إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يَهَبُ لَوْلَدِهِ } وَلَنَا مَا رَوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { الْوَاهِبُ أَحَقُّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ مِنْهَا أَيُّ مَا لَمْ يُعَوِّضْ } وَالْمُرَادُ حَقُّ الرُّجُوعِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ هِبَةً حَقِيقَةً قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَالْمُرَادُ

بِمَا رُويَ أَنَّ لَا يَنْفَرِدُ بِالرُّجُوعِ بِلَا قَضَاءٍ وَلَا رِضًا إِلَّا الْوَالِدُ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَنْفَرِدُ بِالْأَخْذِ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْإِنْفَاقِ وَسُمِّيَ ذَلِكَ رُجُوعًا نَظَرًا إِلَى الظَّاهِرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا حَقِيقَةً عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْهَبَةِ بَلَّ اللَّابُ إِذَا احتَاجَ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ وَلَوْ غَائِبًا كَمَا ذَكَرَ فِي بَابِ التَّفَقَّاتِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ أَيُّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ إِلَّا الْوَالِدُ ، فَإِنَّهُ يَتِمَلَّكُ لِلْحَاجَةِ فَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ قَوْلِهِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ إِنَّ اللَّابَ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا وَهَبَ لِابْنِهِ عِنْدَنَا أَيْضًا مُطْلَقًا وَهُوَ بَاطِلٌ مُنْشِؤُهُ الْغَفْلَةُ عَنْ قَوْلِهِ ، فَإِنَّهُ يَتِمَلَّكُ لِلْحَاجَةِ ، فَإِنْ مُرَّادُهُ مَا ذَكَرْنَا حَتَّى لَوْ لَمْ يَحْتَاجْ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ ، فَإِنْ مَا تَوَهَّمُوا مُخَالَفَ لِتَصْرِيحِ عُلَمَائِنَا كَقَاضِي خَانَ

وغيره أَنَّ قَرَابَةَ الْوَلَدِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَانِعِ ( كَمَا فِي الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ ، وَإِنْ عَلَوْا وَالْوُلُودِ ، وَإِنْ سَفَلُوا وَالْأَخَوَةُ وَالْأَخَوَاتِ وَأَوْلَادِهِمَا ، وَإِنْ سَفَلُوا وَالْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالَ وَالْخَالَاتِ ) فَقَطْ ، فَإِنْ أَوْلَادُهُمْ لَيْسُوا بِمَحَارِمٍ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ -

( بَابُ الرُّجُوعِ فِيهَا ) ( قَوْلُهُ : فَخَرَجَ مَنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ ) يَعْنِي مِنَ النَّسَبِ وَإِلَّا فَالْأَخُ مِنَ الرِّضَاعِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ هُوَ رَحِمٌ مُحْرَمٌ لَكِنْ لَا بِنَسَبٍ

ثُمَّ إِنَّ مَوَانِعَ الرُّجُوعِ فِي هَبَةٍ سَبْعَةٌ ذَكَرَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ ( وَمَنْعَةُ الْمَحْرَمِيَّةِ بِالْقَرَابَةِ ) وَوَجْهٌ كَوْنُهَا مَانِعَةً أَنَّ الْمَقْصُودَ وَهُوَ صِلَةُ الرَّحِمِ يَحْصُلُ بِهَا ، فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الْمَحَارِمِ وَكُلُّ عَقْدٍ أَفَادَ مَقْصُودَهُ يُلْزَمُ وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَزِيَادَةُ مُتَّصِلَةٍ ) عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ الْمَحْرَمِيَّةِ بِالْقَرَابَةِ ( كِبْنَاءٌ وَغَرَسٌ وَسَمَنٌ ) وَوَجْهٌ كَوْنُهَا مَانِعَةً أَنَّ الرُّجُوعَ إِذَا يَصْحُ فِي الْمَوْهُوبِ وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ بِمَوْهُوبَةٍ فَلَمْ يَصِحَّ الرُّجُوعُ فِيهَا وَالْفَصْلُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ لِيَرْجِعَ فِي الْأَصْلِ لَا الزِّيَادَةَ فَامْتَنَعَ الرُّجُوعُ أَصْلًا وَذَكَرَ الثَّالِثَ بِقَوْلِهِ ( وَمَوْتٌ أَحَدِهِمَا ) أَمَّا إِذَا مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ فَلِئَلَّا الْمِلْكُ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى الْوَرَثَةِ ، وَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْوَاهِبُ فَلِئَلَّا النَّصَّ لَمْ يُوجِبْ حَقَّ الرُّجُوعِ إِلَّا لِلْوَاهِبِ وَالْوَارِثُ لَيْسَ بِوَاهِبٍ وَذَكَرَ الرَّابِعَ بِقَوْلِهِ ( وَعَوَضٌ ) ، فَإِنْ حَقَّ الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ كَانَ لِخَلَلٍ فِي مَقْصُودِهِ وَقَدْ عَدِمَ ذَلِكَ بُوْصُولُ الْعَوَضِ إِلَيْهِ ( أَضْيَفَ إِلَيْهَا ) أَيُّ إِلَى الْهَبَةِ بَأَنَ قَالَ خُذْهُ عَوَضَ هَيْتِكَ أَوْ بَدَلًا عَنْهَا أَوْ بِمُقَابَلَتِهَا أَوْ مَكَانَهَا فَقَبِضَ لَمْ يَرْجِعْ فَلَوْ وَهَبَ وَعَوَضَ وَلَمْ يُضِفْ رَجَعَ كُلُّ بَهْتِهِ مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ الْعَوَضُ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَوْ الْأَجَنِيِّ بِأَمْرِ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ سَلَّمَ لَهُ فَلَمْ يَبْقَ الرُّجُوعُ وَكَذَا لَيْسَ لِلْأَجَنِيِّ الْمَوْضُوعُ الرُّجُوعُ فِي عَوَضِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ عَنِ الْمَوْهُوبِ لَهُ لِإِسْقَاطِ حَقِّ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَا يَرْجِعُ الْمَوْضُوعُ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ وَكَذَا إِذَا أَمَرَهُ إِلَّا إِذَا قَالَ عَوَضٌ عَنِّي عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ كَذَا فِي الْإِيضَاحِ وَذَكَرَ الْخَامِسَ بِقَوْلِهِ ( وَخُرُوجُهَا عَنْ مِلْكِهِ ) ، فَإِنْ تَبَدَّلَ

الْمِلْكُ كَتَبَدَّلَ الْعَيْنَ وَقَدْ تَبَدَّلَ الْمِلْكُ تَبَدَّلَ السَّبَبُ وَذَكَرَ السَّادِسَ بِقَوْلِهِ ( وَالزَّوْجِيَّةُ ) ، فَإِنَّهَا نَظِيرُ الْقَرَابَةِ بِالْمَحْرَمِيَّةِ فِي التَّوَاصُلِ بِدَلِيلِ جَرَيَانِ التَّوَارِثِ بَيْنَهُمَا بِلَا حَاجِبٍ وَبُطْلَانِ فَكَانَ الْمَقْصُودُ الصَّلَةَ وَقَدْ حَصَلَ ( وَقَتِ الْهَبَةِ ) حَتَّى لَوْ وَهَبَ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ نَكَحَهَا لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَلَوْ وَهَبَ لَامْرَأَتِهِ ثُمَّ أَبَانَهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ لِعَدَمِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَقَتِ الْهَبَةِ وَوُجُودِهَا فِي الثَّانِي وَقَتِهَا وَذَكَرَ السَّابِعَ بِقَوْلِهِ ( وَهَلَاكُ الْمَوْهُوبِ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا هَلَكَ تَعَذَّرَ الرُّجُوعُ فَلَوْ ادَّعَى الْمَوْهُوبُ لَهُ الْهَلَاكَ صَدَّقَ بِلَا حَلْفٍ كَذَا فِي الْكَافِي ( وَضَابِطُهَا ) أَيُّ ضَابِطُ الْمَوَانِعِ ( خُرُوفٌ دَمَعٌ خَزَقِي ) مَأْخُوذٌ مِمَّا قِيلَ وَمَانِعٌ عَنِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ بِأَصْحَابِي خُرُوفٌ دَمَعٌ خَزَقِي فَالِدَّلُ الزِّيَادَةُ وَالْمِيمُ مَوْتُ أَحَدِهِمَا وَالْعَيْنُ الْعَوَضُ وَالْخَاءُ الْخُرُوجُ عَنِ الْمِلْكِ وَالزَّايُ الزَّوْجِيَّةُ وَالْقَافُ الْقَرَابَةُ وَالْهَاءُ الْهَلَاكُ وَالْخَزَقُ الطَّعْنُ وَالْخَازِقُ السَّنَانُ فَكَأَنَّهُ شَبَّ الدَّمَعُ بِالسَّنَانِ -



قَوْلُهُ : ذَكَرَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ وَمَنْعَهُ الْمَحْرَمِيَّةَ بِالْقَرَابَةِ ( أَعَادَهُ لِيُرْتَبَ الْمَوَانِعَ عَلَى بَعْضِهَا وَلِيَذْكَرَ وَجْهَهُ ) قَوْلُهُ : وَزِيَادَةُ مُتَّصِلَةٍ ( احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُتَّصِلَةِ كَالْوَلَدِ وَالْأَرْشِ وَالْعُقْرِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي الْأَصْلِ دُونَ الزِّيَادَةِ لِإِمْكَانِ الْفَصْلِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ لَكِنْ فِي الْخَانِيَةِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَرْجِعُ فِي الْأُمِّ حَتَّى يَسْتَعْنِيَ الْوَلَدُ اهـ .

( قَوْلُهُ كِبَاءٌ وَغَرَسَ ) الْمُرَادُ إِذَا كَانَ يُوجِبُ زِيَادَةً فِي الْأَرْضِ ، وَإِنْ أَوْجَبَ فِي بَعْضِ الْأَرْضِ لِكِبَرِهَا بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ مِثْلُهُ زِيَادَةً فِيهَا كُلِّهَا امْتَنَعَ فِي تِلْكَ الْقِطْعَةِ فَقَطْ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَإِذَا لَمْ يُوجِبْ زِيَادَةً أَصْلًا لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ فِي شَيْءٍ لِمَا فِي الْخَانِيَةِ وَهَبَ دَارًا فَبَنَى الْمَوْهُوبُ لَهُ فِي بَيْتِ الضِّيَافَةِ الَّتِي تُسَمَّى بِالْفَارِسِيَّةِ كَشَانَهُ تَنَوَّرًا لِلخُبْرِ كَانَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبِّهِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا يُعَدُّ تَقْصَاتًا وَلَا يُعَدُّ زِيَادَةً اهـ .

( قَوْلُهُ : وَعَوَضَ أَضِيفَ إِلَيْهَا ) لِقَوْلِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَعْضُ الْمَوْهُوبِ ( قَوْلُهُ : لِجَرَيَانِ التَّوَارِثِ بَيْنَهُمَا بَلَا حَجَبٍ وَبُطْلَانٍ ) الْعَطْفُ لِلتَّفْسِيرِ فَالْمَعْنَى أَنَّ التَّوَارِثَ بَيْنَهُمَا يَكُونُ فِي حَالَةٍ عَدَمِ حَجَبِ الْبُطْلَانِ ( قَوْلُهُ : وَضَابِطُهَا أَيُّ ضَابِطِ الْمَوَانِعِ حُرُوفٌ دَمَعُ خَرْقِهِ

إِلَخْ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَهَا عَلَى تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ لِتَتَأْتِيَ الْمُنَاسَبَةُ فِي مَعْنَاهَا وَلَا يُقَالُ بَقِيَ مِنَ الْمَوَانِعِ الْفَقْرُ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا رُجُوعَ فِي الْهَبَةِ لِلْفَقِيرِ ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ

( وَهَبَ لِأَخِيهِ وَأَجَبِي عَبْدًا فَقَبَضَاهُ ) أَيُّ الْأَخِ وَالْأَجَبِيُّ الْعَبْدُ ( لَهُ ) أَيُّ لِلْوَاهِبِ ( الرُّجُوعُ ) فِي نَصِيبِ الْأَجَبِيِّ ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ صَاحِبَةٌ فِي حَقِّهِ لِكُونَ الْعَبْدِ مِمَّا لَا يُقْسَمُ وَلَا مَانِعٌ مِنَ الرُّجُوعِ بِخِلَافِ الْأَخِ ، فَإِنَّ الْقَرَابَةَ فِيهِ مَانِعَةٌ عَنْهُ ( وَهَبَ لِرَجُلٍ شَيْئًا وَقَبَضَهُ ) أَيُّ الرَّجُلِ الشَّيْءَ ( فَوَهَبَهُ ) أَيُّ الرَّجُلِ الشَّيْءَ ( لِأَخْرَئِهِ ثُمَّ رَجَعَ الثَّانِي أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ فَلِلْأَوَّلِ الرُّجُوعُ فِيهِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ لَمَّا عَادَ إِلَى الثَّانِي بِالرُّجُوعِ لَا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ كَانَ لِلْأَوَّلِ الرُّجُوعُ فِيهِ ( وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ الثَّلَاثُ عَلَى الثَّانِي ) إِنْ كَانَ فَقِيرًا ( أَوْ بَاعَهُ مِنْهُ ) إِنْ كَانَ غَنِيًّا ( لَمْ يَرْجِعِ الْأَوَّلُ ) ؛ لِأَنَّ هَذَا مِلْكٌ جَدِيدٌ لِعَوْدِهِ إِلَيْهِ بِسَبَبٍ جَدِيدٍ وَحَقُّ الرُّجُوعِ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فِي هَذَا الْمِلْكِ فَلَا يَرْجِعُ كَذَا فِي الْمُحِيطِ ( يَرْجِعُ فِي اسْتِحْقَاقِ نَصْفِهَا ) أَيُّ نَصْفِ الْهَبَةِ وَالْمُرَادُ الْمَوْهُوبُ ( بِنَصْفِ عَوَضِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ إِلَّا لِيُسَلِّمَ لَهُ الْمَوْهُوبَ كُلَّهُ ، فَإِذَا فَاتَ بَعْضُهُ رَجَعَ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ ( لَا فِي اسْتِحْقَاقِ نَصْفِهِ ) يَعْنِي إِذَا اسْتَحَقَّ نَصْفَ الْعَوَضِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ ( حَتَّى يَرُدَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَوَضِ ) ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ عَوَضًا عَنْ الْكُلِّ ابْتِدَاءً وَبِالْإِسْتِحْقَاقِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا عَوَضَ إِلَّا هُوَ فَيَكُونُ مُخْتِيرًا ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الرُّجُوعِ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا لِيُسَلِّمَ لَهُ كُلَّ الْعَوَضِ وَلَمْ يُسَلِّمَ ، فَإِنْ شَاءَ رَدَّ مَا بَقِيَ وَرَجَعَ فِي الْكُلِّ ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ مَا بَقِيَ وَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْعَوَضُ مَشْرُوطًا ؛ لِأَنَّهَا تَبِعَتْ فَيُوزَعُ الْبَدَلُ عَلَى الْمُبْدَلِ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ يَرْجِعُ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْعَوَضِ كَذَا فِي الْأَسْرَارِ .

قَوْلُهُ أَيُّ الرَّجُلِ الْعَبْدُ ( أَرَادَ بِالْعَبْدِ الشَّيْءَ الْمَذْكُورَ قَبْلَ قَوْلِهِ وَهَبَ لِرَجُلٍ شَيْئًا ) قَوْلُهُ : أَوْ بَاعَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا ( أَقُولُ لَا يَتَقَيَّدُ الْبَيْعُ بِالْعَنَى ) قَوْلُهُ : يَرْجِعُ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْعَوَضِ كَذَا فِي الْأَسْرَارِ ( أَقُولُ صَوَابُهُ مِنَ الْمَعْوَضِ بِالْمِيمِ فَالْعَيْنُ بِمَعْنَى الْمَوْهُوبِ قَوْلُهُ وَفِي أَصْلِهِ وَهِيَ مَصْدَرٌ مِنْ وَهَى الْحَبْلُ يَهِي وَهْيًا إِذَا ضَعُفَ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَهَاءٌ وَهُوَ خَطَأٌ كَمَا فِي الْمُعْغَرِبِ اهـ مِنْ حَاشِيَةِ الْخَادِمِيِّ لِمُصَحِّحِهِ

( وَلَوْ عَوَضَ نَصْفَهَا رَجَعَ بِمَا لَمْ يُعَوِّضْ ) ؛ لِأَنَّ التَّعْوِيزَ مَانِعٌ ، فَإِذَا وُجِدَ فِي النَّصْفِ يَمْتَنِعُ بِقَدْرِهِ ( لَوْ بَاعَ نَصْفَهَا أَوْ لَمْ يَبِعْ رَجَعَ فِي النَّصْفِ ) ؛ لِأَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ فِي الْكُلِّ فَفِي الْبَعْضِ أَوْلَى وَلَا يَمْنَعُهُ بَيْعُ النَّصْفِ ( وَذَا ) أَيُّ

الرُّجُوعُ إِنَّمَا يَصِحُّ بِحَيْثُ يُؤْخَذُ الْمُوهُوبُ مِنْ يَدِ الْمُوهُوبِ لَهُ ( بِرَاضٍ ) مِنَ الطَّرَفَيْنِ ( أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ ) ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ فِي الْهَبَةِ مُخْتَلِفٌ فِيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَى وَفِي أَصْلِهِ وَهِيَ ؛ لِأَنَّ الْوَاهِبَ إِنْ طَالَ بِحَقِّهِ فَالْمُوهُوبُ لَهُ يَمْنَعُ بِمِلْكِهِ وَفِي حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَعَدَمِهِ خَفَاءٌ إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الثَّوَابُ وَالتَّوَادُّ فَعَلَى هَذَا لَا يَرْجِعُ لِحُصُولِ مَقْصُودِهِ وَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْعَوَضُ فَعَلَى هَذَا يَرْجِعُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَصْلِ بِالرِّضَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ

( فَصَحَّ إِعْتَاقُ الْمُوهُوبِ ) أَيِ إِعْتَاقِ الْمُوهُوبِ لَهُ الْعَبْدُ الْمُوهُوبُ ( بَعْدَ الرُّجُوعِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِعْتَاقِ ( قَبْلَ الْقَضَاءِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمِلْكِ الْمُوهُوبِ لَهُ إِلَّا بِالْقَضَاءِ فَصَحَّ إِعْتَاقُهُ قَبْلَهُ ( وَلَمْ يَضْمَنْ ) أَيِ الْمُوهُوبِ لَهُ ( بِهَلَاكِهِ ) أَيِ الْمُوهُوبِ بَعْدَ الرُّجُوعِ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ ( بَعْدَ الْمَنْعِ ) عَنْ الْوَاهِبِ لِقِيَامِ مِلْكِهِ فِيهِ وَكَذَا إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ بَعْدَ الْقَضَاءِ لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا ضَمَانَ الْمَقْبُوضِ عَلَيْهِ وَهَذَا دَوَامٌ عَلَيْهِ وَاسْتِدَامَةٌ الشَّيْءِ مُعْتَبَرَةٌ بِأَصْلِهِ .

( وَ ) لَكِنْ ( ضَمِنَ بِهِ ) أَيِ بِهَلَاكِهِ ( بَعْدَ الْقَضَاءِ وَالْمَنْعِ ) أَيِ مَنْعِهِ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَطَلَبِ الْوَاهِبِ ، فَإِنَّ الْمُوهُوبَ حِينَئِذٍ يَكُونُ أَمَانَةً عِنْدَ الْمُوهُوبِ لَهُ وَالْمَنْعُ بَعْدَ الطَّلَبِ يُوجِبُ الضَّمَانَ فِي الْأَمَانَةِ ( وَمَعَ أَحَدِهِمَا ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِرَاضٍ أَيِ الرُّجُوعِ بِرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ ( فَسَخَّ لِعَقْدِ الْهَبَةِ ) مِنَ الْأَصْلِ وَإِعَادَةً لِلْمِلْكِ الْقَدِيمِ ( لَا هَبَةَ لِلْوَاهِبِ فَلَمْ يُشْتَرَطْ قَبْضُهُ ) أَيِ قَبْضِ الْوَاهِبِ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انْتِقَالِ الْمِلْكِ لَا فِي عَوْدِ الْمِلْكِ الْقَدِيمِ

( وَصَحَّ ) أَيِ الرُّجُوعُ ( فِي الْمَشَاعِ ) الْمُقَابِلِ لِلْقِسْمَةِ ( كَنَصْفِ دَارٍ وَهَبَتْ ) وَلَوْ كَانَ هَبَةً لَمَا صَحَّ فِيهِ ( تَلَفَ الْمُوهُوبُ فِي يَدِ الْمُوهُوبِ لَهُ فَاسْتَحَقَّ فَضْمَنَ لَمْ يَرْجِعْ ) عَلَى وَاهِبِهِ ؛ لِأَنَّهُا عَقْدٌ تَبَرُّعٌ فَلَا يَسْتَحَقُّ فِيهِ السَّلَامَةُ

( قُضِيَ بِبُطْلَانِ الرُّجُوعِ لِمَانِعٍ ثُمَّ زَالَ ) أَيِ الْمَانِعِ ( عَادَ الرُّجُوعُ ) بَيَّانُهُ أَنَّهُ إِذَا بَنَى فِي الدَّارِ الْمُوهُوبَةِ وَأَبْطَلَ الْقَاضِي رُجُوعَ الْوَاهِبِ بِسَبَبِ الْبِنَاءِ فَهَدَمَ الْمُوهُوبُ لَهُ الْبِنَاءَ وَعَادَتِ الدَّارُ كَمَا كَانَتْ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَحَمَّ الْعَبْدُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ وَخَاصَمَ الْمُشْتَرِيَ الْبَائِعَ فِي الرَّدِّ وَأَبْطَلَ الْقَاضِي حَقَّهُ فِي الرَّدِّ بِسَبَبِ الْحُمَى فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ كَذَا فِي الْمُحِيطِ ( وَهِيَ بِشَرَطِ الْعَوَضِ هَبَةٌ ابْتِدَاءً ) هَذَا إِذَا ذَكَرَهُ بِكَلِمَةٍ عَلَى أَنْ يَقُولَ وَهَبْتُ هَذَا الْعَبْدَ لَكَ عَلَى أَنْ تُعَوِّضَنِي هَذَا الثَّوْبَ ، وَأَمَّا إِذَا ذَكَرَهُ بِحَرْفِ الْبَاءِ بِأَنْ يَقُولَ وَهَبْتُ لَكَ هَذَا الثَّوْبَ بَعْدَكَ هَذَا أَوْ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ وَقَبْلَهُ الْآخَرُ يَكُونُ بَيْعًا ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي شُرُوحِ الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا ( فَشَرَطَ قَبْضَهُمَا ) أَيِ الْعَاقِدَيْنِ ( لِلْعَوَضِ ) لِكُونَ كُلِّ مِنْهُمَا هَبَةً ( وَبَطَلَتْ بِالشُّيُوعِ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْهَبَةِ -

قَوْلُهُ قُضِيَ بِبُطْلَانِ الرُّجُوعِ لِمَانِعٍ ثُمَّ زَالَ عَادَ الرُّجُوعُ ) اسْتَشْكَلَ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ وَهَبَ لِامْرَأَتِهِ ثُمَّ أَبَانَهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَعَ زَوَالِ الْمَانِعِ وَهُوَ الزَّوْجِيَّةُ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَانِعِ هُنَا الطَّارِئُ بَعْدَ الْهَبَةِ فَيَزُولُ يَنْبُتُ الرُّجُوعُ بِخِلَافِ الْمَانِعِ الْمُقَارِنِ كَالْهَبَةِ لِلزَّوْجَةِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا بِالْخِيَارِ ) الْخ ( فَرَّقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ وَالْبَيْعِ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّ الْحُمَى أَمْرٌ مُبْطِلٌ لَا يُطْلَعُ عَلَى حَقِيقَةِ زَوَالِهِ فَيَحْتَمِلُ بَقَاؤَهَا بِخِلَافِ زَوَالِ الْبِنَاءِ وَأَشْبَاهِهِ إِذْ لَا تَوْهَمُ لِبَقَائِهِ بَعْدَ زَوَالِهِ ( قَوْلُهُ : وَبَطَلَتْ بِالشُّيُوعِ كَمَا هُوَ حُكْمُ الْهَبَةِ ) يَعْنِي فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ

( وَلَمْ تَجْزِ هِبَةُ الْأَبِ مَالَ طِفْلِهِ بِشَرْطِهِ ) كَمَا لَمْ تَجْزِ هِبَتُهُ بِهِ ( وَبِيعَ انْتِهَاءً فَتَرَدُّ بِالْعَيْبِ وَخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَتَسْتَعْقِبُ الشُّفْعَةَ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْبَيْعِ هَذَا عِنْدَنَا .

وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ بَيْعُ ابْتِدَاءٍ وَانْتِهَاءٍ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَعَانِي وَلَنَا أَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى جِهَتَيْنِ فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا مَا أَمَكَّنَ عَمَلًا بِالشَّهْيَيْنِ ، فَإِنْ قُلْتُ : الْهِبَةُ تَمْلِكُ عَيْنَ بِلَا عَوْضٍ وَالْبَيْعُ تَمْلِكُ عَيْنَ عَوْضٍ فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَأَيْضًا التَّمْلِكُ لَا يَجْرِي فِيهِ الشَّرْطُ وَكَلِمَةُ عَلَى تُفِيدُ الشَّرْطِيَّةَ قُلْتُ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ مَعْنَى كَوْنِهَا تَمْلِكًا بِلَا عَوْضٍ كَوْنُهَا تَمْلِكًا بِلَا شَرْطٍ عَوْضٍ لَا بِشَرْطٍ عَدَمِ الْعَوْضِ فَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ بَيْعًا وَعَرَفْتُ أَيْضًا أَنَّ شَرْطَ الْمَنَافِعِ لِلتَّمْلِكِ شَرْطٌ فِيهِ مَعْنَى الرَّبَا أَوْ الْقِمَارِ لَا مُطْلَقَ الشَّرْطِ حَتَّى لَوْ قَالَ بَعْتُ هَذَا مِنْكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِلْكًا لَكَ صَحَّ الْبَيْعُ فَيَكُونُ مَا نَحْنُ فِيهِ شَرْطًا ابْتِدَاءً نَظَرًا إِلَى الْعِبَارَةِ حَتَّى لَا يَصِيرَ كَالْبَيْعِ لَازِمًا قَبْلَ الْقَبْضِ وَشَرْطًا بِمَعْنَى الْعَوْضِ نَظَرًا إِلَى مَا يُنَوَّلُ إِلَيْهِ حَتَّى تُؤَفَّرَ أَحْكَامُ الْبَيْعِ حَالَةَ الْبَقَاءِ -

( قَوْلُهُ : كَمَا لَمْ تَجْزِ هِبَتُهُ بِهِ ) أَقُولُ الصَّمِيرُ فِي هِبَتِهِ رَاجِعٌ لِلطِّفْلِ لَا لِلْأَبِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ( قَوْلُهُ : وَبِيعَ انْتِهَاءً )

إِلْخَ ) . أَقُولُ وَيَصِحُّ وَلَوْ كَانَ الْعَوْضُ أَقَلَّ مِنْهَا وَهُوَ مِنْ جِنْسِهَا وَلَا رَبَا فِيهِ ذَكَرَهُ الْبِرْجَنْدِيُّ

( وَهَبَ كِرْبَاسًا فَقَصَرَهُ الْمُوهُوبُ لَهُ لَا يَرْجِعُ ) فُرُقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْغَسْلِ بَأَنَّ فِي الْقَصَارَةِ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً دُونَ الْغَسْلِ ( كَذَا عَبْدُ كَافِرٍ أَسْلَمَ فِي يَدِ الْمُوهُوبِ لَهُ وَجَارِيَّةٌ عَلَّمَهَا الْمُوهُوبُ لَهُ الْقُرْآنَ أَوْ الْكِتَابَةَ أَوْ نَحْوَهُمَا ) حَيْثُ لَا يَرْجِعُ الْوَاهِبُ فِي هَذِهِ الصُّورِ ؛ لِأَنَّ بِالْإِسْلَامِ وَتَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِمَا أَزْدَادَ الْمُوهُوبُ فَبَطَلَ الرُّجُوعُ - ( قَوْلُهُ : وَهَبَ كِرْبَاسًا فَقَصَرَهُ )

إِلْخَ ) كَذَا فِي قَاضِي خَانَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَهَبَ ثَوْبًا فَقَصَرَهُ

إِلْخَ ثُمَّ قَالَ .

وَفِي الْإِمْلَاءِ إِذَا غَسَلَهُ أَوْ قَصَرَهُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْهِبَةِ ( قَوْلُهُ وَجَارِيَّةٌ عَلَّمَهَا الْمُوهُوبُ لَهُ الْقُرْآنَ )

إِلْخَ ) مِثْلُهُ فِي الْخَانِيَّةِ مَعَ ذِكْرِ خِلَافٍ حَيْثُ قَالَ الْمُوهُوبُ لَهُ إِذَا عَلَّمَ الْمُوهُوبُ الْقُرْآنَ أَوْ الْكِتَابَةَ أَوْ كَانَتْ أَعْجَمِيَّةً فَعَلَّمَهَا الْكَلَامَ أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحَرْفِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَمْنَعُ الرُّجُوعَ فِي الْهِبَةِ لِحُلُوثِ الزِّيَادَةِ فِي الْعَيْنِ وَعَلَى قَوْلِ زُفَرٍ تَعْلِيمُ الْحَرْفِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ فِي الْهِبَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي الْمُنْتَقَى أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ حَقُّ الْوَاهِبِ فِي الرُّجُوعِ كَمَا هُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَايَتَانِ .

ا هـ .

( وَكَذَا تَمَرٌّ وَهَبَ بِبَعْدَادَ فَحَمَلَهُ الْمُوهُوبُ لَهُ إِلَى بَلْخِي ) حَيْثُ بَطَلَ حَقُّ الرُّجُوعِ لِزِيَادَةِ مُتَّصِلَةٍ فِي قِيَمَةِ الْمُوهُوبِ ( تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ ) أَيُّ قَالَ لِعَنِي تَصَدَّقْتُ عَلَيْكَ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ ( أَوْ وَهَبَ لِفَقِيرٍ ) أَيُّ قَالَ لَهُ وَهَبْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ ( لَا يَرْجِعُ ) اَعْتِبَارًا لِلْفُظِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَلِلْمَعْنَى فِي الثَّانِيَةِ كَذَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : وَكَذَا تَمَرٌّ وَهَبَ بِبَعْدَادَ )

إِلْخَ ) حِكَاةُ الزَّيْلَعِيِّ عَنِ الْمُتَنَقَّى عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَنْقَطِعُ الرُّجُوعُ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَمْ تَحْصُلْ فِي الْعَيْنِ فَصَارَ كَزِيَادَةِ السَّعْرِ وَلَهُمَا أَنَّ الرُّجُوعَ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ حَقِّ الْمُوهُوبِ لَهُ فِي الْكِرَاءِ وَمُؤْنَةِ الثَّقَلِ فَبَطَلَ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ وَهُوَ الْمُنْفَعَةُ وَالْمُؤْنَةُ

بَلَا بَدَل ١ هـ .  
وَفِي الْخَانِيَةِ

( فَصْلٌ ) - ( وَهَبَ أَمَةً إِلَّا حَمَلَهَا أَوْ عَلَى أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ أَوْ يَعْتِقَهَا أَوْ يَسْتَوْلَهَا أَوْ وَهَبَ دَارًا أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ يُعَوِّضَهُ ) فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ( شَيْئًا مِنْهَا صَحَّتْ ) أَيُّ الْهَبَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ كَمَا مَرَّ وَالتَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَجَازَ الْعُمَرَى وَأَبْطَلَ الشَّرْطَ } كَمَا سَيَأْتِي ( وَبَطَلَ الْاسْتِثْنَاءُ ) أَيُّ اسْتِثْنَاءِ الْحَمْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْمَلُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يُعْمَلُ فِي الْعَقْدِ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَبَةَ الْحَمْلِ لَا تَجُوزُ فَلَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاؤُهُ أَيْضًا .

( وَ ) بَطَلَ ( الشَّرْطُ ) لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ وَهُوَ ثُبُوتُ الْمَلِكِ مُطْلَقًا ، فَإِذَا اعْتَبَرَ الشَّرْطُ الْمَذْكُورَةَ تَقَيَّدَتْ بِهَا وَهُوَ يُنَافِي الْإِطْلَاقَ وَاعْتَرَضَ الرِّبَالِيُّ عَلَى قَوْلِهِمْ : أَوْ يُعَوِّضُهُ شَيْئًا مِنْهَا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِمَّا الْهَبَةَ بِشَرْطِ الْعَوَضِ فَهِيَ وَالشَّرْطُ جَائِزَانِ فَلَا يَسْتَقِيمُ قَوْلُهُ بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ يُعَوِّضَهُ عَنْهَا شَيْئًا مِنَ الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةِ فَهُوَ تَكَرَّرٌ مَحْضٌ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْهَا أَقُولُ نَحْنُ الشَّقَّ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ فَهِيَ وَالشَّرْطُ جَائِزَانِ مَمْنُوعٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْعَوَضُ مَعْلُومًا كَمَا عَرَفْتَ مِنَ الْمَبَاحِثِ السَّابِقَةِ وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُ شُرَاحِ الْهَدَايَةِ وَكَذَا الْحَالُ فِي الصَّدَقَةِ ( أَعْتَقَ حَمَلَهَا وَوَهَبَهَا صَحَّتْ ) الْهَبَةُ فِي الْأَمِّ ؛ لِأَنَّ الْجَيْنَ لَمْ يَبْقَ عَلَى مِلْكِهِ فَلَمْ يَكُنِ الْمَوْهُوبُ مَشْغُولًا بِمِلْكِ الْوَاهِبِ ( بِخِلَافِ التَّدْبِيرِ ) يَعْنِي دَبَّرَ حَمَلَهَا وَوَهَبَهَا لَمْ تَصِحَّ الْهَبَةُ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ بَقِيَ عَلَى مِلْكِهِ -

فَصْلٌ فِي الرُّجُوعِ عَلَى صِغَةِ التَّمْرِيزِ حَيْثُ قَالَ وَهَبَ شَيْئًا لَهُ حَمْلٌ وَمُؤَنَّةٌ بَعْدَ إِدَاةِ الْحَمْلِ الْمَوْهُوبُ لَهُ إِلَى بَلَدَةٍ أُخْرَى لَا يَكُونُ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْهَبَةِ قِيلَ هَذَا إِذَا كَانَ قِيَمَةُ الْهَبَةِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي انْقَلَّ إِلَيْهِ أَكْثَرَ ، وَإِنْ اسْتَوَتْ قِيَمَتُهَا فِي الْمَكَانَيْنِ كَانَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ لَا يَرْجِعُ ) أَقُولُ ذَكَرَ الرِّبَالِيُّ مَا قِيَاسُهُ الرُّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الْغَنِيِّ قَوْلُهُ : وَاعْتَرَضَ الرِّبَالِيُّ عَلَى قَوْلِهِمْ ( أَقُولُ اعْتَرَضَهُ عَلَى الْكَنْزِ وَأَجَابَ الْغَنِيُّ عَنِ التَّكَرُّارِ بِقَوْلِهِ قُلْتُ لَا يُلْزَمُ التَّكَرُّارُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْهَا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ عَوَضًا إِنَّمَا هُوَ بِالْقَاطِعِ مَخْصُوصَةٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَدًّا وَلَا يَكُونُ عَوَضًا لِعَدَمِ الْاسْتِزَامِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوْ بِعَوَضِهِ شَيْئًا مِنْهَا فَصَرِيحٌ بِالْعَوَضِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا مُتَعَايِرَانِ ١ هـ فَبِهَذَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَقَامَتْ عِبَارَةُ الْكَنْزِ

( لَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُ الْإِبْرَاءِ عَنِ الدِّينِ بِشَرْطٍ إِلَّا بِكَائِنٍ ) أَيُّ بِشَرْطٍ كَائِنٍ ( فَلَوْ قَالَ لِمَدْيُونِهِ إِذَا جَاءَ غَدًا فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ ) أَيُّ مِنَ الدِّينِ ( بَطَلَ ) أَيُّ الْإِبْرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقُ بِشَرْطٍ مَحْضٌ ( وَلَوْ قَالَ ) لِمَدْيُونِهِ ( إِنْ كَانَ لِي عَلَيْكَ دَيْنٌ أَبْرَأْتُكَ عَنْهُ وَلَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ صَحَّ ) الْإِبْرَاءُ ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقُ بِشَرْطٍ كَائِنٍ فَيَكُونُ تَنْجِيزًا - ( قَوْلُهُ : لَا يَجُوزُ الْإِبْرَاءُ عَنِ الدِّينِ بِشَرْطٍ إِلَّا بِكَائِنٍ إلخ ) .

أَقُولُ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فِيمَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَالْمُرَادُ بِالْكَائِنِ الْحَالُ وَالْمَاضِي لَا مَا سَيَكُونُ

( جَازَ الْعُمَرَى لَا الرُّقْبَى ) الْعُمَرَى أَنْ يَجْعَلَ دَارَهُ لِآخِرِ مُدَّةِ عُمُرِهِ ، وَإِذَا مَاتَ تَرُدُّ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ التَّمْلِيكُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ وَالرُّقْبَى أَنْ يَقُولَ : إِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ فَيَكُونُ تَمْلِيكًا مُضَافًا إِلَى زَمَانٍ وَهُوَ مِنَ الْإِرْتِقَابِ وَهُوَ الْإِنْتَظَارُ كَأَنَّهُ يَنْتَظِرُ مَوْتَهُ فَلَا تَصِحُّ لِعَدَمِ التَّمْلِيكِ فِي الْحَالِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ تَصِحُّ الرُّقْبَى أَيْضًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ تَمْلِيكٌ لِلْحَالِ ، وَاشْتِرَاطُ الْاسْتِزَادِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِنْدَهُ فَيَكُونُ التَّرَاعُ لَفْظِيًّا -

( قَوْلُهُ الْعُمَرَى أَنْ يَجْعَلَ دَارَهُ لِآخِرِ مُدَّةِ عُمُرِهِ وَإِذَا مَاتَ يَرُدُّ عَلَيْهِ )  
 (إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَهِيَ هِبَةٌ شَيْءٌ مُدَّةُ عُمُرِ الْمُؤَهَّبِ لَهُ أَوْ الْوَاهِبِ بِشَرْطِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ الْمُؤَهَّبُ لَهُ ١ هـ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ مُدَّةُ عُمُرِهِ يَصِحُّ أَنْ يَرْجَعَ ضَمِيرُهُ إِلَى الْوَاهِبِ أَيْضًا

( كِتَابُ الْإِجَارَةِ ) لَمَّا فَرَعَ مِنْ مَبَاحِثِ تَمْلِيكِ الْعَيْنِ بِلَا عَوَضٍ شَرَعَ فِي مَبَاحِثِ تَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ بِعَوَضٍ فَقَالَ ( هِيَ لُغَةٌ فِعَالَةٌ مِنْ أَجَرَ يَأْجُرُ مِنْ بَابِ طَلَبٍ وَضَرَبَ اسْمٌ لِلْأَجْرَةِ وَهِيَ مَا يُعْطَى مِنْ كِرَاءِ الْأَجِيرِ وَشَرْعًا ) تَمْلِيكِ نَفْعٍ بِعَوَضٍ ، وَإِنَّمَا عُدَلَ عَنْ قَوْلِهِمْ تَمْلِيكِ نَفْعٍ مَعْلُومٍ بِعَوَضٍ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ تَعْرِيفًا لِلْإِجَارَةِ الصَّحِيحَةِ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا لِتَنَاوُلِهِ الْفَاسِدَةَ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَبِالشُّيُوعِ الْأَصْلِيِّ ، وَإِنْ كَانَ تَعْرِيفًا لِللَّاعِمِ لَمْ يَكُنْ تَقْيِيدُ النَّفْعِ وَالْعَوَضِ بِالْمَعْلُومِيَّةِ صَحِيحًا وَمَا اخْتِيرَ هَاهُنَا تَعْرِيفٌ لِللَّاعِمِ كَمَا أَنَّ تَعْرِيفَ الْبَيْعِ كَانَ كَذَلِكَ ( عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ أَوْ نَفْعٌ ) الْأَوَّلَانِ ظَاهِرَانِ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَسَيَأْتِي تَوْضِيحُهُ -

( كِتَابُ الْإِجَارَةِ ) ( قَوْلُهُ : وَشَرْعًا تَمْلِيكِ نَفْعٍ بِعَوَضٍ ) فِيهِ تَأَمُّلٌ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ الصَّحِيحَةُ الَّتِي عَرَفَهَا أَيْمَةُ الْمَذْهَبِ بِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ بِبَدَلٍ مَعْلُومٍ وَالْفَاسِدَةُ ضِدُّ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يَشْمَلُهَا تَعْرِيفُ الشَّرْعِيَّةِ سِوَاءَ فَسَدَتْ بِشَرْطِ مَقَارِنِ أَوْ شُيُوعِ أَصْلِيٍّ فَدَعَاوَاهُ شُمُولُ تَعْرِيفِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَاسِدَةِ غَيْرِ مُسَلِّمَةٍ وَيَرُدُّ مَا عُدَلَ إِلَيْهِ مَبْدَأُ كَلَامِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَمْلِيكِ نَفْعٍ إِذْ لَا تَمْلِيكِ لَغَيْرِ مَعْلُومٍ وَلِزُومِ تَقْيِيدِ النَّفْعِ بِالْمَعْلُومِ فِي قَوْلِهِ عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ إِذْ لَا يَكُونُ لَغَيْرِ مَعْلُومٍ ذَاتًا وَوَصْفًا وَقَدْرًا وَقَدْ قَيَّدَ الْمَنْفَعَةَ وَبَطَلَ تَرْدِيدُهُ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ كَانَ تَعْرِيفًا لِللَّاعِمِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا الْحَقِيقَةَ الْخَاصَّةَ الشَّرْعِيَّةَ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ فِي مَبْسُوطِهِ لَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى وَجْهِ تَنْقُطِعَ بِهِ الْمُنَازَعَةُ بَيَانِ الْمُدَّةِ وَالْمَسَافَةِ وَالْعَمَلِ وَلَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِ الْبَدَلِ وَكَذَا فِي سَائِرِ الْمُعْتَبَرَاتِ حَتَّى قَالَ فِي الْبَدَائِعِ إِذَا كَانَتْ الْجَهَالَةُ مُفْضِيَةً إِلَى الْمُنَازَعَةِ مَنَعَتْ مِنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ فَلَا يَخْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْعَقْدِ وَكَانَ الْعَقْدُ عَبْثًا ١ هـ فَهَذَا كَانَ قَوْلُهُ وَمَا اخْتِيرَ هَاهُنَا تَعْرِيفًا لِللَّاعِمِ غَيْرِ مُسَلِّمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ بِالصَّحِيحَةِ لِقَصْدِ تَسْلِيمِ الْمُشْتَاعِ الْأَصْلِيِّ وَعَدَمِ عِلْمِ الْبَدَلِ فَلَمْ يُوجَدْ الْعَقْدُ وَكَانَ عَبْثًا كَمَا قَالَهُ فِي الْبَدَائِعِ فَلَا يَنْبَغِي الْعُلُولُ عَنْ كَلَامِ أَيْمَةِ الْمَنْهَبِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

( وَتَنْعَقِدُ بِأَعْرَثِكَ هَذِهِ الدَّارَ شَهْرًا بِكَذَا أَوْ وَهَبْتُكَ مَنَافِعَهَا ) يَعْنِي أَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْعَارِيَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَعْرَثْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ شَهْرًا بِكَذَا وَقَبْلَ الْمُخَاطَبِ كَانَتْ إِجَارَةً صَحِيحَةً أَمَّا الْعَارِيَةُ فَلَا تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ آجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ بِلَا عَوَضٍ كَانَتْ إِجَارَةً فَاسِدَةً لَا إِعَارَةً وَلَوْ قَالَ لَهُ : وَهَبْتُكَ مَنَافِعَ هَذِهِ الدَّارِ شَهْرًا بِكَذَا يَجُوزُ وَيَكُونُ إِجَارَةً كَذَا فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى ( وَاخْتَلَفَ فِي انْعِقَادِهَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ ) ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ الْمَشَائِخِ ، وَقَالَ : إِذَا قَالَ الْحُرُّ لِغَيْرِهِ : بَعْتُ نَفْسِي مِنْكَ شَهْرًا لِعَمَلٍ كَذَا فَهُوَ إِجَارَةٌ وَعَنْ الْكَرْخِيِّ أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ تَنْعَقِدُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ -

قَوْلُهُ : أَوْ وَهَبْتُكَ مَنَافِعَهَا ) أَقُولُ هَذَا وَلَا تَصِحُّ فِيمَا لَوْ أَرَادَ الْعَقْدَ عَلَى الْمَنَافِعِ لَمَّا قَالَهُ فِي الْبُرْهَانِ وَكَذَا يَعْنِي لَا تَنْعَقِدُ بِأَجْرَةٍ مَنْفَعَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا مَعْدُومَةٌ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ بِإِرَادِ الْعَقْدِ عَلَى الْعَيْنِ وَلَمْ يُوجَدْ وَقِيلَ تَنْعَقِدُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَقْصُودِ مِنْ إِصَافَةِ الْإِجَارَةِ إِلَى الْعَيْنِ ١ هـ .

وَفِي الْخَانِيَةِ وَلَوْ قَالَ : آجَرْتُكَ مَنْفَعَةَ هَذِهِ الدَّارِ شَهْرًا بِكَذَا ذَكَرَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الدَّارِ لَا الْمَنْفَعَةِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادِهِ إِذَا أُضِيفَ الْإِجَارَةُ إِلَى الْمَنْفَعَةِ

جَازَ أَيْضًا هـ .

( قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ فِي انْعِقَادِهَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ ) أَقُولُ جَزَمَ فِي الْبُرْهَانِ شَرْحَ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ انْعِقَادِ فَقَالَ لَا يَبِيعُ يَعْنِي لَا تَنْعَقِدُ بَيْعٌ مَنْفَعَتُهَا ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمَعْدُومِ بَاطِلٌ فَلَا يَصِحُّ تَمْلِيكًا بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ هـ .

وَفِي الْخَانِيَّةِ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ بَعْتَ مِنْكَ مَنْفَعَةَ هَذِهِ الدَّارِ شَهْرًا بِكَذَا لَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ الْعَبْدِ شَهْرًا بِكَذَا .

هـ .

( وَيُعْلَمُ النَّفْعُ بَيَانِ الْمُدَّةِ ) طَالَتْ أَوْ قَصُرَتْ ( كَالسُّكْنَى وَالزَّرَاعَةِ مُدَّةٌ كَذَا ) أَيِ سُكْنَى الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ أَوْ زُرَاعَةِ الْأَرْضِ مُدَّةٌ كَذَا ( أَوْ ) بَيَانِ ( الْعَمَلِ كَالصِّيَاغَةِ وَالصَّنْعِ ) وَالْخِيَاطَةِ وَنَحْوِهَا ( أَوْ الْإِشَارَةِ ) عَطَفٌ عَلَى بَيَانِ أَيِ يُعْلَمُ النَّفْعُ أَيْضًا بِالْإِشَارَةِ ( كَنَقْلِ هَذَا إِلَى ثَمَّةِ ) ، فَإِنَّ النَّفْعَ لَيْسَ بِمُشَارٍ إِلَيْهِ لَكِنْ يُعْلَمُ مِنَ الْإِشَارَةِ أَنَّهُ الْفِعْلُ الْمَخْصُوصُ

( لَا يَلْزَمُ الْأَجْرُ بِالْعَقْدِ ) أَيِ لَا يُمْلِكُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ بِهِ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ مُعَاوَضَةً وَاحِدًا الْعَوَاضِ مَنْفَعَةً تَحْدُثُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَالْآخِرُ مَالٌ وَمُقْتَضَى الْمُعَاوَضَةِ الْمُسَاوَاةُ فَمِنْ ضَرُورَةِ التَّرَاخِي فِي جَانِبِ الْمَنْفَعَةِ التَّرَاخِي فِي الْبَدَلِ ( بَلْ بَعْجِيلِهِ ) بِأَنْ يُعْطِيَهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ هُوَ الْوَاجِبَ بِالْعَقْدِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ حَقُّ الاسْتِرْدَادِ

( أَوْ شَرْطِهِ ) أَيِ شَرْطِ تَعْجِيلِهِ حَالِ الْعَقْدِ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ ( أَوْ الْاسْتِيفَاءُ ) أَيِ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ الْأَجْرَ حِينَئِذٍ يَجِبُ أَيْضًا ( أَوْ تَمَكُّنُهُ مِنْهُ ) أَيِ مِنْ الْاسْتِيفَاءِ وَفَرَّغَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ ( فَيَجِبُ ) أَيِ الْأَجْرُ ( لِدَارِ قُبِضَتْ وَلَمْ تُسَكَّنْ ) لَوْجُودِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاسْتِيفَاءِ وَبِقَوْلِهِ ( وَيَسْقُطُ ) أَيِ الْأَجْرُ ( بِالْغَضَبِ ) أَيِ إِذَا غَضِبَهَا غَاصِبٌ مِنْ يَدِهِ يَسْقُطُ الْأَجْرُ -

( قَوْلُهُ : أَوْ تَمَكُّنُهُ مِنَ الْاسْتِيفَاءِ ) أَقُولُ يَعْنِي فِي الْإِجَارَةِ الصَّحِيحَةِ لِمَا سَيَأْتِي ( قَوْلُهُ : وَيَسْقُطُ الْأَجْرُ بِالْغَضَبِ ) أَقُولُ يَعْنِي إِذَا غَضِبَتْ كُلُّ الْمُدَّةِ ، وَإِنْ بَعْضُهَا فَبِقَدْرِهِ يَسْقُطُ .

انتهى .

وَفِي انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِالْغَضَبِ اخْتِلَافٌ .

هـ .

وَيَسْقُطُ الْأَجْرُ بَعْرَقِ الْأَرْضِ قَبْلَ زَرْعِهَا ، وَإِنْ اصْطَلَمَهُ آفَةٌ سَمَاوِيَّةٌ لَزِمَهُ الْأَجْرُ تَامًّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَرَعَهَا أَوْ يَلْزِمُهُ أَجْرُ مَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ فَقَطْ وَبِهِ يُفْتَى إِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ زَرْعِ مِثْلِهِ فِي الضَّرَرِ ثَانِيًا ذَكَرَهُ فِي الْبُرْهَانِ

( لِلْمُؤَجَّرِ طَلَبُ الْأَجْرِ لِلدَّارِ وَالْأَرْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ وَلِلدَّابَّةِ لِكُلِّ مَرَحَلَةٍ ) وَالْقِيَاسُ أَنْ يَطْلُبَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ بِحِسَابِهِ تَحْقِيقًا لِلْمُسَاوَاةِ كَمَا عُرِفَتْ لَكِنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْحَرَجِ إِذْ لَا يَعْلَمُ حَصَّتَهُ إِلَّا بِمَشَقَّةِ فَرَجَعَ إِلَى مَا ذَكَرَ ( وَالْخِيَاطَةُ وَنَحْوُهَا ) يَعْنِي لِلْمُؤَجَّرِ طَلَبُ الْأَجْرِ فِي هَذِهِ الصَّنَائِعِ ( إِذَا فَرَّغَ ) أَيِ مِنَ الْعَمَلِ لَا لِكُلِّ يَوْمٍ ( وَإِنْ عَمِلَ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ ) حَتَّى إِذَا عَمِلَ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يَفْرُغْ مِنَ الْعَمَلِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرِ عَلَى مَا فِي الْهَدَايَةِ وَالتَّحْرِيدِ وَذَكَرَ فِي الْمُبْسُوطِينَ وَالْفَوَائِدِ الظَّهِيرِيَّةِ وَالذَّخِيرَةِ وَشُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ إِذَا خَاطَ الْبَعْضَ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ يَجِبُ الْأَجْرُ لَهُ بِحِسَابِهِ حَتَّى إِذَا سَرَقَ الثَّوبَ بَعْدَ مَا خَاطَ بَعْضَهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بِحِسَابِهِ -

( قَوْلُهُ : لِلْمُؤَجَّرِ طَلَبُ الْأَجْرِ لِلدَّارِ )

(إلخ) أَقُولُ هَذَا إِذَا لَمْ يُؤَقَّتْ فِي الْعَقْدِ وَقْتُا لَطَلْبِهِ ، وَإِنْ وَقَّتْ فَلَيْسَ لَهُ الطَّلَبُ قَبْلَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ : وَالْخِيَاطَةُ وَنَحْوُهَا إِذَا فَرَّغَ ) أَقُولُ هَذَا لَوْ عَمِلَ فِي بَيْتِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : وَذَكَرَ فِي الْمُسَوِّطِينَ إِلخ ) . أَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمَشْهُورِ لَمَّا فِي الْبُرْهَانِ وَيَسْتَحِقُّ حِصَّةَ مَا خَاطَ لَوْ عَمِلَ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْمَشْهُورِ

( وَالْخَبَرُ فِيهِ ) أَيُّ لِلخَبَّازِ طَلَبُ الْأَجْرِ لِلْخَبْزِ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ ( بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ التَّنُورِ ، فَإِنْ احْتَرَقَ بَعْدَهُ فَلَهُ الْأَجْرُ وَلَا غُرْمٌ ) لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْأَجَرَ وَالضَّمَانَ لَا يَجْتَمِعَانِ ( وَقَبْلَهُ لَا أَجْرَ وَيَغْرُمُ ) قَالَ فِي الْوِقَايَةِ : فَإِنْ احْتَرَقَ بَعْدَمَا أَخْرَجَهُ فَلَهُ الْأَجْرُ وَقَبْلَهُ لَا وَلَا غُرْمٌ فِيهِمَا وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَيُّ فِي الْإِحْتِرَاقِ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ وَبَعْدَ الْإِخْرَاجِ أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي شُرُوحِ الْهِدَايَةِ أَنَّ فِيهَا قَبْلَ الْإِخْرَاجِ غُرْمًا حَتَّى قَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ إِنَّمَا قَيَّدَ بَعْدَ الضَّمَانِ فِي صُورَةِ الْإِحْتِرَاقِ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ مِنَ التَّنُورِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَرَقَ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمَقْرَرَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ أَنَّ الْأَجَرَ الْمُشْتَرَكَ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِعَمَلِهِ ، فَإِنْ قِيلَ وَضَعُ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا خَبَرَهُ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَذَلِكَ يَمْنَعُ أَنْ يَخْبِرَهُ لِغَيْرِهِ فَيَكُونُ أَجِيرًا خَاصًّا وَسَيَجِيءُ أَنْ مَا تَلَفَ بِعَمَلِهِ لَا يَضْمَنُ قُلْنَا قَدْ صَرَّحَ الشَّرَاحُ بِأَنَّهُ أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ حَيْثُ قَالُوا أَجِيرُ الْوَاحِدِ مَنْ وَقَعَ الْعَقْدُ فِي حَقِّهِ عَلَى الْمُدَّةِ بِالتَّخْصِصِ كَمَا سَيَأْتِي كَمَنْ اسْتَأْجَرَ شَهْرًا لِلْخِدْمَةِ عَلَى أَنْ لَا يَخْدُمَ غَيْرَهُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مُسْتَأْجِرٌ عَلَى الْعَمَلِ بِلَا بَيَانِ الْمُدَّةِ وَلَا مَدْخَلٍ لِلْفِعْلِ فِي بَيْتِهِ فَكَانَ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا وَلِهَذَا غَيَّرْتُ الْعِبَارَةَ إِلَى مَا تَرَى وَمَنْشَأُ هَذِهِ الْهَفْوَةِ أَنَّ صَاحِبَ الْهِدَايَةِ قَالَ فَلَوْ احْتَرَقَ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ لِلْهَلَاكِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ احْتَرَقَ مِنْ غَيْرِ فَعَلَهُ فَلَهُ الْأَجْرُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا بِالْوَضْعِ فِي بَيْتِهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَوْجَدْ مِنْهُ الْجَنَايَةُ فَجَعَلَ صَاحِبُ الْوِقَايَةِ قَوْلُهُ : وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَ الْإِخْرَاجِ أَيْضًا فَلَزِمَ الْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُتُ -

( قَوْلُهُ لِلْخَبَّازِ طَلَبُ الْأَجْرِ لِلْخَبْزِ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ التَّنُورِ ) أَقُولُ وَلَوْ خَبَرَ فِي بَيْتِ نَفْسِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ : لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْأَجَرَ إِلخ ) لَيْسَ مُنَاسِبًا لِهَذَا الْمَقَامِ بَلْ لَمَّا إِذَا تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ بِالْإِخْرَاجِ تَمَّ عَمَلُهُ وَبِالْإِحْتِرَاقِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ حُكْمًا لَا ضَمَانًا ( قَوْلُهُ وَقَبْلَهُ لَا أَجْرَ وَيَغْرُمُ ) أَقُولُ وَالْمَالِكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ دَقِيقًا مِثْلَ دَقِيقِهِ وَلَا أَجْرَ لَهُ ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ قِيمَةَ الْخَبْزِ وَأَعْطَاهُ الْأَجْرَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُ الْحَطَبِ وَالْمِلْحِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( مَنْ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ ) فِي الْعَيْنِ ( كَصَبَاغٍ وَقَصَّارٍ يَقْصُرُ بِالنِّشَاءِ وَنَحْوِهِ ) قَيَّدَ بِهِ لِيَكُونَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ غَاسِلِ الثَّوبِ كَمَا سَيَأْتِي ( بِجَسِّ الْعَيْنِ لِلْأَجْرِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ وَصَفٌ فِي الْحَمْلِ فَكَانَ حَقُّ الْجَسِّ لَاسْتِيفَاءِ الْبَدَلِ كَمَا فِي الْبَيْعِ ( فَلَا غُرْمَ إِنْ ضَاعَ ) الْعَيْنُ ( بَعْدَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ( وَلَا أَجْرَ ) ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ هَلَكَ قَبْلَ الْقَبْضِ ( وَمَنْ لَا أَثَرَ لِعَمَلِهِ كَالْحَمَّالِ وَالْمَلَّاحِ وَغَاسِلِ الثَّوبِ ) بَغَيْرِ مَا ذَكَرَ ( لَا يُجَسُّ لَهُ ) أَيُّ لِلْأَجْرِ ذَكَرَ فِي النِّهَايَةِ أَنَّ الْقَصَّارَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِعَمَلِهِ إِلَّا إِزَالَةُ الدَّرَنِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ حَقَّ الْجَسِّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْبَيَاضَ كَانَ مُسْتَتِرًا وَقَدْ ظَهَرَ بِفِعْلِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ هَالِكًا بِالِاسْتِتَارِ فَصَارَ كَأَنَّهُ أَحْدَثَهُ بِالِإِظْهَارِ وَعَزَاهُ إِلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ -

(قَوْلُهُ : مَنْ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ

إِلخ) أَقُولُ وَمَحَلُّهُ حَبْسُهُ لِلْأَجْرِ إِذَا عَمِلَ فِي ذِكَانِهِ أَمَّا إِذَا عَمِلَ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ فَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ الْخُلَاصَةِ (قَوْلُهُ : وَغَاسِلُ الثَّوْبِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ اخْتَلَفُوا فِي غَسْلِ الثَّوْبِ حَسَبَ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْقَصَارَةِ بَلَا نَشَأَ وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ .

اهـ .

قُلْتُ وَالَّذِي بَيْنَهُ هُوَ مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ النَّهَائِيَّةِ وَظَاهِرُ التَّغْلِيلِ يُفِيدُ أَنَّ لَهُ حَبْسَ الْمَغْسُولَةِ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ اهـ .

وَفِي الْقُنْيَةِ قَالَ أَسْتَأْذِنَا اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا كُلِّ صَانِعٍ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ لَهُ حَبْسُهَا الْمُرَادُ بِهِ الْعَيْنُ وَالْأَجْزَاءُ الْمَمْلُوكَةُ لِلصَّانِعِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ كَالنَّشَاجِ وَالْغِرَاءِ وَالْخِيُوطِ وَنَحْوِهَا أَمْ مُجَرَّدُ مَا يُرَى وَيُعَايَنُ فِي مَحَلِّ الْعَمَلِ كَكَسْرِ الْقُسْتِ وَالْحَطْبِ وَطَحْنِ الْحِنْطَةِ وَحَلْقِ رَأْسِ الْعَبْدِ فَاخْتَارَ قَحَ قَبَ ظَلَّتِ الثَّانِي وَاخْتَارَ بِمِ الْوَلَّ اهـ

(بِخِلَافِ رَادِّ الْآبِقِ) حَيْثُ يَكُونُ لَهُ حَقُّ حَبْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ كَانَ عَلَى شَرَفِ الْهَلَاكِ فَكَأَنَّهُ أَحْيَاهُ وَبَاعَ مِنْهُ بِالْجَعْلِ (إِنْ شَرَطَ عَمَلُهُ لَا يَسْتَعْمَلُ غَيْرَهُ) ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ مِنْ مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ بِخِلَافِ السَّلَمِ ، فَإِنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ هُنَاكَ الْعَيْنُ لَا الْعَمَلُ فَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرُهُ (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَمَلُهُ (جَازَ اسْتِعْمَالُ غَيْرِهِ) ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ إِحْدَاثُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَيُمْكِنُهُ الْإِيفَاءُ بِنَفْسِهِ وَبِالاسْتِعَانَةِ بِغَيْرِهِ -

(قَوْلُهُ : بِخِلَافِ السَّلَمِ) يَعْنِي السَّلَمَ فِيهَا لَوْ اسْتَصْنَعَ نَحْوَ خُفٍّ مُوجَلًّا

(اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَجِيءَ بَعِيَالَهُ فَمَاتَ بَعْضُهُمْ فَجَاءَ بِمَنْ بَقِيَ فَلَهُ الْأَجْرُ بِحِسَابِهِ لَوْ) كَانَ عِيَالُهُ (مَعْلُومِينَ) ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَى بَعْضَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَيَسْتَحِقُّ الْعَوَضَ بِقَدْرِهِ (وَالَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِيَالُهُ مَعْلُومِينَ (فَكُلُّهُ) أَيْ فَلَهُ كُلُّ الْأَجْرِ .

(و) إِنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا (لِإِصَالِ قِطٍّ أَوْ زَادٍ إِلَى زَيْدٍ إِنْ رَدَّهُ) أَيْ الْقِطُّ أَوْ الزَّادُ (لِمَوْتِهِ) أَيْ زَيْدٍ (أَوْ غَيْبَتِهِ) ذَكَرَهُ فِي النَّهَائِيَّةِ (لَا شَيْءَ لَهُ) أَيْ لِلْأَجِيرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ نَقْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ أَوْ وَسِيلَةٌ إِلَيْهِ وَهُوَ الْعِلْمُ بِمَا فِي الْكِتَابِ لَكِنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِهِ وَقَدْ نَقَضَهُ بِالْعَوْدِ فَيَسْقُطُ الْأَجْرُ وَيَصِيرُ كَالْحَيَّاطِ إِذَا خَاطَ الثَّوْبَ ثُمَّ نَقَضَهُ ، فَإِنَّهُ لَا أَجْرَ لَهُ وَكَذَا الزَّادُ ، فَإِنَّهُ بِالْعَوْدِ نَقَضَ تَسْلِيمَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ (فَإِنَّهُ دَفَعَ الْقِطَّ إِلَى وَرَثَتِهِ) فِي صُورَةِ الْمَوْتِ (أَوْ مَنْ يُسَلِّمُ إِلَيْهِ إِذَا حَضَرَ) فِي صُورَةِ الْغَيْبَةِ (وَجَبَ الْأَجْرُ بِالذَّهَابِ) بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ نَصْفُ الْأَجْرِ الْمُسَمَّى ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِأَقْصَى مَا فِي وَسْعِهِ (وَإِنْ وَجَدَهُ وَلَمْ يُوَصِّلْهُ إِلَيْهِ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ) لِانْتِفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْإِصَالُ -

(قَوْلُهُ : لَوْ كَانَ عِيَالُهُ مَعْلُومِينَ) أَقُولُ يَعْنِي لِلْعَاقِدِينَ أَوْ ذَكَرُوا عَدَدَهُمْ لِلْأَجِيرِ (قَوْلُهُ : قِطٌّ) قَالَ فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ وَالْقِطُّ الْكِتَابُ وَالصَّكُّ بِالْجَائِزَةِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {عَجَلْ لَنَا قِطْنًا} اهـ قَوْلُهُ : وَهُوَ نَصْفُ الْأَجْرِ الْمُسَمَّى (أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ بَلَّ لَهُ الْأَجْرُ كَامِلًا بِمُقْتَضَى قَوْلِهِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِإِصَالِ قِطٍّ أَوْ زَادٍ إِلَى زَيْدٍ إِذَا الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْإِصَالُ لَا غَيْرُ وَقَدْ وَجِدَ فَمَا وَجَهُ تَنْصِيفِ الْأَجْرِ عَلَى أَنَّ الْمَثَنَ صَادِقٌ بِوُجُوبِ تَمَامِ الْأَجْرِ اهـ .



وَالْمَسْأَلَةُ فَرَضَهَا صَاحِبُ الْمَوَاهِبِ فِي الْاسْتِئْجَارِ لِلْإِبْصَالِ وَرَدَّ الْجَوَابَ مَعًا وَرَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِ شَيْخِنَا الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ مَا صَوَّرْتُهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ قُبُودُ سِتَّةِ اسْتَفِيدَتٍ مِنَ الذَّخِيرَةِ وَقَاضِي خَانَ وَشُرُوحَ الْهَدَايَةِ الْوَلُولُ قَيْدَ بِالْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مُؤَنَّةٌ كَطَعَامٍ فَلَا أَجْرَ اتِّفَاقًا الثَّانِي قَيْدَ بَرْدِ الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ رَدُّ الْمَجِيءِ بِالْجَوَابِ وَتَرَكَ الْكِتَابَ ثَمَّةً فِيمَا لَوْ كَانَ مِيتًا أَوْ غَائِبًا فَلَهُ الْأَجْرُ كَامِلًا .

الثَّالِثُ قَيْدَ بِالذَّهَابِ إِذَا لَوْ ذَهَبَ بِلَا كِتَابٍ فَلَا أَجْرَ لَهُ .

الرَّابِعُ قَيْدُهُ بِأَنْ وَجَدَهُ مِيتًا إِذَا لَوْ وَجَدَهُ حَيًّا وَدَفَعَ إِلَيْهِ وَآتَى بِالْجَوَابِ فَلَهُ الْأَجْرُ كَامِلًا أَوْ كَانَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ غَائِبًا فَدَفَعَهُ إِلَى آخَرَ لِيَدْفَعَهُ إِلَيْهِ أَوْ دَفَعَ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَلَمْ يَهْرَأْ وَرَجَعَ بغيرِ الْجَوَابِ فَلَهُ أَجْرُ الذَّهَابِ .  
الخَامِسُ قَيْدُهُ بِتَلْيِغِ الْكِتَابِ إِذَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَبْلُغَ رِسَالَةً إِلَى فُلَانٍ فَذَهَبَ وَلَمْ يَجِدْهُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ أَوْ وَجَدَهُ وَلَمْ يُبَلِّغْهُ الرِّسَالَةَ وَرَجَعَ فَلَهُ الْأَجْرُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الرِّسَالَةَ قَدْ تَكُونُ سِرًّا لَا يَرْضَى الْمُرْسَلُ بِأَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَفِي غَيْرِ الْمَخْتُومِ لَا تَكُونُ

سِرًّا بِخِلَافِ الرِّسَالَةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ الْأَسْرَارِ وَمَا اخْتَارَ الرِّسَالَةَ عَلَى الْكِتَابِ إِلَّا لِيَسِرَّهُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ الرِّسَالَةَ وَالْكِتَابُ سِوَاءُ السَّادِسُ قَيْدَ بَرْدِ الْكِتَابِ إِذَا لَوْ تَرَكَهُ هُنَاكَ وَلَمْ يَرُدَّهُ إِلَى الْمُرْسَلِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الذَّهَابَ اتِّفَاقًا هـ

( صَحَّ اسْتِئْجَارُ دَارٍ وَذَكَانٍ بِلَا ذِكْرِ مَا يُعْمَلُ فِيهِمَا ) ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ الْمُتَعَارَفَ فِيهِمَا السُّكْنَى فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا يَتَفَاوَتُ فَيَصِحُّ الْعَهْدُ ( وَلَهُ كُلُّ عَمَلٍ ) لِلْإِطْلَاقِ ( سِوَى مُوهِنِ الْبِنَاءِ كَالْقَصَارَةِ ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا ظَاهِرًا فَيَتَقَيَّدُ الْعَهْدُ بِمَا وَرَاءَهَا ذَلَالَةً ( أَوْ أَرْضٍ ) عَطْفٌ عَلَى دَارٍ أَيْ صَحَّ اسْتِئْجَارُ أَرْضٍ ( لِبِنَاءٍ أَوْ غَرْسٍ ) ؛ لِأَنَّهُ مُنْفَعَةٌ مَعْلُومَةٌ تُقَصَّدُ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ عَادَةً ( فَإِذَا مَضَى الْمُدَّةُ قَلَعَهُ ) أَيْ الْبِنَاءُ أَوْ نَحْوَهُ وَسَلَّمُ الْأَرْضِ فَارِغَةٌ ( إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ الْمُؤَجَّرُ قِيَمَتَهُ ) أَيْ قِيَمَةَ الْبِنَاءِ وَنَحْوَهُ ( مُسْتَحَقَّ الْقَلْعِ ) ، فَإِذَا ضَمِنَ يَتِمَّلِكُهُ بِلَا رِضَى الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ نَقَصَ الْقَلْعُ الْأَرْضَ وَإِلَّا فَبِرِضَاهُ ( أَوْ يَرْضَى ) أَيْ الْمُؤَجَّرُ ( بِتَرْكِهِ ) فَيَكُونُ الْبِنَاءُ وَالْغَرْسُ لِمَا فِيهِمَا وَالْأَرْضُ لِمَا فِيهَا ( وَالزَّرْعُ ) إِذَا انْقَضَتْ مُدَّتُهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ ( بَلْ يَتْرَكُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ إِلَى أَنْ يُدْرِكَ ) ؛ لِأَنَّ لَهُ نَهَايَةً مَعْلُومَةً فَأَمَّا رِعَايَةُ الْجَانِبَيْنِ فِيهِ ( وَالرُّطْبَةُ كَالشَّجَرِ ) ؛ لِأَنَّ لَهَا بَقَاءً فِي الْأَرْضِ لَيْسَتْ كَالزَّرْعِ وَقَدْ عَلِمَ حُكْمُ الشَّجَرِ -

( قَوْلُهُ : سِوَى مُوهِنِ الْبِنَاءِ كَالْقَصَارَةِ ) أَقُولُ وَرَحَى الْيَدِ إِذَا كَانَ يَضُرُّ بِالْبِنَاءِ يُمنَعُ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا تَضُرُّ لَا يُمنَعُ هَكَذَا اخْتَارَهُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ : أَيْ الْبِنَاءُ أَوْ نَحْوَهُ ) يَعْنِي بِهِ الشَّجَرُ وَالرُّطَابُ )  
قَوْلُهُ : قِيَمَةُ مُسْتَحَقَّ الْقَلْعِ ( قَالَ شَارِحُ الْمَجْمَعِ وَمَعْرِفَةُ قِيَمَتِهِ كَذَلِكَ أَنْ تُقَوِّمَ الْأَرْضَ مَعَ الشَّجَرِ الْمَأْمُورِ مَا لِكُهُ بِقَلْعِهِ وَتُقَوِّمَ وَلَيْسَ فِيهَا هَذَا الشَّجَرُ فَفَضَّلَ مَا بَيْنَهُمَا هُوَ قِيَمَةُ الشَّجَرِ ، وَإِنَّمَا فَسَّرْنَاهُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْمَقْلُوعِ أَزِيدُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَأْمُورِ بِقَلْعِهِ لِكَوْنِ الْمُؤَنَةِ مَصْرُوفَةً لِلْقَلْعِ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ هـ .

( قَوْلُهُ : وَالزَّرْعُ يُتْرَكُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ ) أَقُولُ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا وَإِلَّا فَلَا أَجْرَ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالتَّظَايِيرِ عَنْ الْقُنْيَةِ وَنَصَّهَا الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ إِذَا انْتَهَتْ الْإِجَارَةُ أَوْ الزَّرْعُ لَمْ يُسْتَحْصَدْ يُتْرَكُ بِأَجْرِ أَيْ بِقَضَاءٍ أَوْ بِعَقْدِهِمَا حَتَّى لَا يَجِبَ الْأَجْرُ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا هـ .

وَأَقُولُ هَذَا فِي غَيْرِ مَا اسْتَنْهَاهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الْوَقْفِ وَالْمُعَدِّ لِلِاسْتِغْلَالِ وَمَالِ الْيَتِيمِ ، فَإِنَّهَا إِذَا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ وَبَقِيَ الزَّرْعُ بَعْدَهَا حَتَّى أُدْرِكَ يُقْضَى بِأَجْرِ الْمِثْلِ لِمَا زَادَ عَلَى الْمُدَّةِ مُطْلَقًا

( أَوْ دَابَّةٍ ) عَطَفَ عَلَى أَرْضٍ أَيْ صَحَّ اسْتَجَارَ دَابَّةً ( لِلرُّكُوبِ أَوْ الْحَمَلِ ) بَفَتْحِ الْحَاءِ ( أَوْ ) اسْتَجَارَ ( تَوْبَ لِلْبَيْسِ إِنْ بَيَّنَّ الرَّاكِبُ أَوْ الْحَمَلُ ) بِكَسْرِ الْحَاءِ ( وَاللَّيْسَ ) قَالَ فِي الْكَتْرِ وَالِدَابَّةُ لِلرُّكُوبِ وَالْحَمَلِ وَالتَّوْبَ لِلْبَيْسِ عَطَفَ عَلَى الدُّورِ فِي قَوْلِهِ صَحَّ إِجَارَةُ الثَّوْرِ فَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّ إِجَارَةَ الدَّابَّةِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا وَقَدْ قَالَ فِي الْكَافِي : فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَنْ يَرْكَبُهَا أَوْ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا أَوْ مَنْ يَلْبِسُهَا فَلَا إِجَارَةَ فَاسِدَةً وَلِهَذَا قُلْتُ : إِنْ بَيَّنَّ الرَّاكِبُ الْخَ ( فَإِنْ عَمَّ ) بَأَنَّ قَالَ عَلَى أَنَّ يَرْكَبَ أَوْ يَلْبِسَ مَنْ شَاءَ أَوْ يَحْمِلَ مَا شَاءَ ( أَرْكَبَ وَأَلْبَسَ مَنْ شَاءَ وَحَمَلَ مَا شَاءَ ) لَوْ جُودَ الْإِذْنُ مِنَ الْمُوجِرِ وَلَكِنْ إِذَا رَكِبَ بِنَفْسِهِ أَوْ أَرْكَبَ وَاحِدًا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ مُرَادًا مِنَ الْأَصْلِ فَصَارَ كَأَنَّهُ نَصَّ عَلَى رُكُوبِهِ ابْتِدَاءً كَذَا فِي الْكَافِي ( وَإِنْ خُصَّصَ ) بِرَّاكِبٍ وَلَيْسَ ( فَخَالَفَ ضَمِنَ ) ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى ( كَذَا كُلُّ مَا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمَلِ كَالْمُسْتَطَاطِ ) حَتَّى لَوْ اسْتَأْجَرَهُ فَدَفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ إِجَارَةً أَوْ إِعَارَةً فَقَبِضَهُ وَسَكَنَ فِيهِ ضَمِنَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَتَفَاوَتْ النَّاسُ فِي نَصْبِهِ وَاخْتِيَارِ مَكَانِهِ وَضَرْبِ أَوْتَادِهِ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ لِلْسُّكْنَى فَصَارَ كَالدَّارِ ( وَفِيمَا لَا يُخْتَلَفُ بِهِ ) أَيْ بِالْمُسْتَعْمَلِ ( بَطَلَ التَّقْيِيدُ ) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ -

( قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْكَتْرِ

الْخَ ) أَقُولُ مُوَخَذَتُهُ هَذِهِ وَارِدَةٌ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ وَالزَّرَاعَةُ مُدَّةٌ كَذَا ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَصِحُّ ، وَإِنْ ذَكَرَ مُدَّةَ الْاسْتِجَارِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ مَا يُزْرَعُ فِيهَا وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ

( فَإِنْ سَمِيَ ) فِي الْحَمَلِ ( نَوْعًا وَقَدَرًا كَكُرٍّ بَرٍّ لَهُ ) أَيْ لِلْمُسْتَأْجِرِ ( حَمْلٌ مِثْلُهُ ) فِي الضَّرَرِ ، وَإِنْ تَسَاوَى ( وَزَنًا وَالْأَخْفُ كَالسَّمْسِمِ وَالشَّعِيرِ لَا الْأَصَرَ كَالْمِلْحِ وَالْحَدِيدِ ) حَتَّى إِذَا اسْتَأْجَرَهَا لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا قُطْنًا سَمَاءً فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا مِثْلَ وَزَنِهِ حَدِيدًا ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ أَضَرُّ بِالدَّابَّةِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيدَ يَجْتَمِعُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ ظَهْرِهَا وَالْقُطْنَ يَنْبَسِطُ عَلَى ظَهْرِهَا ( وَضَمِنَ يَارْدَافٍ رَجُلٌ إِنْ ذَكَرَ رُكُوبَهُ ) أَيْ رُكُوبَ نَفْسِهِ ( نَصَفَ قِيمَتَهَا ) بَلَا عَتَبَارِ الثَّقَلِ بَيْنَ الْمُرْدِفِ وَالرَّدِيفِ ، فَإِنَّ الْخَفِيفَ الْجَاهِلَ بِالْفُرُوسِيَّةِ قَدْ يَكُونُ أَضَرُّ مِنَ الثَّقِيلِ الْعَالِمِ بِهَا ذَكَرَ الْيَارْدَافِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَكَبَهَا وَحَمَلَ عَلَى عَاتِقِهِ غَيْرَهُ ضَمِنَ جَمِيعَ الْقِيَمَةِ ، وَإِنْ كَانَتِ الدَّابَّةُ تُطِيقُ حَمْلَهُمَا ؛ لِأَنَّ ثِقَلَ الرَّاكِبِ مَعَ الَّذِي حَمَلَهُ يَجْتَمِعَانِ فِي مَكَانٍ فَيَكُونُ أَشَقُّ عَلَى الدَّابَّةِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ لَا تَضِيقُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الضَّمَانِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ رَجُلًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرْدَفَ صَبِيًّا لَا يَسْتَمْسِكُ ضَمِنَ مَا زَادَ الثَّقَلُ ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا يَسْتَمْسِكُ فَهُوَ كَالرَّجُلِ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ ( وَ ) ضَمِنَ ( بِالزِّيَادَةِ عَلَى حَمْلٍ مَعْلُومٍ مَا زَادَ إِنْ أَطَاقَتِ الْحَمْلُ ) أَيْ ضَمِنَ قَدْرَ مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الْحَمْلِ الْمَعْلُومِ فِي الثَّقَلِ ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَتْ بِمَا ذُوْن فِيهِ وَغَيْرِ مَا ذُوْن فِيهِ وَالسَّبَبُ الثَّقَلُ فَاتَّقَسَمَ عَلَيْهِمَا ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ تُطَقْ حَمْلٌ مِثْلُهُ ( فَيَضْمَنُ كُلَّ قِيمَتِهَا ) لِعَدَمِ الْإِذْنِ فِيهِ فَيَكُونُ إِهْلَاكًا ( كَهَلَاكِهَا بِضَرَبِهِ ) أَيْ الرَّاكِبِ ( وَكَبْحِهِ ) وَهُوَ أَنْ يَجْذِبَهَا إِلَى نَفْسِهِ لَتَقِفَ وَلَا تَجْرِي ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ لِتَحَقُّقِ السُّوقِ بِدُونِهِ ( وَجَوَّازِهِ بِهَا )

أَيْ الدَّابَّةِ ( عَمَّا ) أَيْ عَنْ مَكَانٍ ( اسْتُجِرَتْ إِلَيْهِ وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( ذَاهِبًا وَجَائِيًا ) أَيْ لِلذَّهَابِ وَالْمَجِيءِ ( وَرَدَّهَا إِلَيْهِ ) عَطَفَ عَلَى جَوَّازِهِ بِهَا يَعْنِي إِذَا اسْتَأْجَرَهَا إِلَى مَوْضِعٍ فَجَوَّازَ بِهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى الْأَوَّلِ ثُمَّ نَفَقَتْ فَهُوَ ضَامِنٌ قِيلَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا اسْتَأْجَرَهَا ذَاهِبًا لَا جَائِيًا لِيَنْتَهِيَ الْعَقْدُ بِالْوُصُولِ إِلَى الْأَوَّلِ فَلَا تَصِيرُ بِالْعَوْدِ مَرْدُودَةً إِلَى يَدِ الْمَالِكِ مَعْنَى أَمَّا إِذَا اسْتَأْجَرَهَا ذَاهِبًا وَجَائِيًا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُودَعِ إِذَا خَالَفَ فِي الْوَدِيعَةِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ وَقِيلَ الْجَوَّابُ يَجْرِي عَلَى إِبْلَاقِهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُودَعَ مَأْمُورٌ بِالْحِفْظِ مَقْصُودًا فَبَقِيَ الْأَمْرُ بِالْحِفْظِ بَعْدَ الْعَوْدِ

إِلَى الْوَفَاقِ فَيَحْصُلُ الرُّدُّ إِلَى نَائِبِ الْمَالِكِ وَفِي الْإِجَارَةِ وَالْعَارِيَّةِ يَصِيرُ الْحِفْظُ مَأْمُورًا بِهِ تَبَعًا لِلِاسْتِعْمَالِ لَا مَقْصُودًا ، فَإِذَا انْقَطَعَ الِاسْتِعْمَالُ لَمْ يَبْقَ هُوَ نَائِبًا فَلَا يَبْرَأُ بِالْعَوْدِ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ هَذَا أَصَحُّ وَقَالَ فِي الْكَافِي الْأَوَّلُ أَصَحُّ -

قَوْلُهُ : ( وَإِنْ تَسَاوَى وَزْنَا ) أَقُولُ الْوَاوُ زَائِدَةٌ ( قَوْلُهُ : وَالْأَخْفُ كَالسَّمْسِمِ وَالشَّعِيرِ ) أَقُولُ يَعْنِي لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِحَمَلِ مِقْدَارِ مِنَ الْبُرِّ لَهُ عَمَلٌ مِثْلُ كَيْلِهِ سِمْسِمًا أَوْ شَعِيرًا وَكَذَا مِثْلُ وَزْنِهِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ رَبَّمَا يَكُونُ أَضَرُّ ) أَقُولُ بَلْ مَجْزُومٌ بِضَرِّهِ عَلَى أَنَّهُ جَزَمَ بِهِ مِنْ قَبْلُ ( قَوْلُهُ : وَضَمِنَ يَارْدَافٍ رَجُلٍ الْخُ ) .

أَقُولُ ذَكَرَ أَنَّهُ يَضْمَنُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْرِ وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ .  
وَفِي الْمُحِيطِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ إِذَا هَلَكَتْ بَعْدَمَا بَلَغَتْ مَقْصِدَهُ وَنِصْفُ الْقِيَمَةِ ثُمَّ الْمَالِكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمِنَ الرَّدِيفَ ، وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَ الرَّائِبَ فَالرَّائِبُ لَا يَرْجِعُ بِمَا ضَمِنَ وَالرَّدِيفُ يَرْجِعُ إِنْ كَانَ مُسْتَأْجَرًا وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَضَمِنَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حَمَلٍ مَعْلُومٍ مَا زَادَ إِنْ أَطَاقَ الْحَمَلُ ) أَقُولُ وَهَذَا إِذَا حَمَلَهَا الزِّيَادَةُ مَعَ الْمُسَمَّى وَكَانَتْ مِنْ جِنْسِهِ حَتَّى لَوْ حَمَلَهَا الْمُسَمَّى وَحْدَهُ ثُمَّ حَمَلَهَا الزِّيَادَةَ وَحْدَهَا أَوْ حَمَلَهَا وَكَانَتْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَعَطِبَتْ يَضْمَنُ جَمِيعَ قِيَمَتِهَا كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ ثَوْرًا لِحِنْطَةٍ مَعْلُومَةٍ فَرَادَ يَجِبُ جَمِيعُ الْقِيَمَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
وَفِي تَبَيُّنِ الْفِتَاوَى اسْتَكْرَى دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا عَشْرَ مَخَاتِيمَ بَرٍّ فَعَجَلَ فِي الْجَوَالِقِ عَشْرِينَ وَأَمَرَ الْمُكَارِي أَنْ يَحْمِلَ هُوَ عَلَيْهَا فَحَمَلَ هُوَ وَلَمْ يُشَارِكْهُ الْمُسْتَكْرِي فِي الْحَمَلِ لَا ضَمَانَ إِنْ هَلَكَتْ وَلَوْ حَمَلَهَا مَعًا وَوَضَعَاهَا عَلَيْهَا يَضْمَنُ الْمُسْتَكْرِي رُبْعَ الْقِيَمَةِ وَلَوْ كَانَ الْبُرُّ فِي جَوَالِقَيْنِ فَحَمَلَ كُلُّ جَوَالِقٍ وَوَضَعَاهُمَا عَلَى الدَّابَّةِ مَعًا لَا يَضْمَنُ الْمُسْتَأْجِرُ شَيْئًا وَيُجْعَلُ حَمْلُهُ مِمَّا أُسْتُحِقَّ بِالْعَهْدِ ا هـ - ( قَوْلُهُ وَجَوَاؤُهُ

بِهَا عَمَّا اسْتُوجِرَتْ إِلَيْهِ وَلَوْ ذَاهِبًا وَجَائِيًا وَرَدَّهَا إِلَيْهِ ) قَالَ فِي الْكَافِي هَذَا أَصَحُّ .

ا هـ .

كَمَا سَنَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ : بِمَنْزِلَةِ الْمُودَعِ إِذَا خَالَفَ

إِلْخ ) سَنَذْكُرُ فِي بَابِ التَّصَرُّفِ وَالْجِنَايَةِ فِي الرَّهْنِ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ وَالْمُسْتَعِيرَ إِذَا خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ لَا يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى ( قَوْلُهُ وَقِيلَ الْجَوَابُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ ) تَفْسِيرُ الْإِطْلَاقِ بَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهَا ذَهَابًا وَإِيَابًا ( قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْهِدَايَةِ هَذَا أَصَحُّ ) وَقَالَ فِي الْكَافِي الْأَوَّلُ أَصَحُّ أَقُولُ هَذَا وَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي الْكَافِي عَلَى التَّصْحِيحِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ مَا اعْتَمَدَاهُ مِنَ التَّصْحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْكَافِي قِيلَ هَذَا أَيْ الضَّمَانُ بِالْمُجَاوِزَةِ إِذَا اسْتَأْجَرَهَا ذَهَابًا لَا جَائِيًا لِانْقِضَاءِ الْعَقْدِ دُونَ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهَا ذَاهِبًا وَجَائِيًا لِبَقَاءِ الْعَقْدِ وَقِيلَ بَلْ هُوَ ضَامِنٌ فِي الْوَجْهَيْنِ وَهَذَا وَقِيلَ الْأَوَّلُ أَصَحُّ ا هـ مُلَخَّصًا

( وَنَزَعَ ) أَيْ ضَمِنَ نَزَعَ ( سَرَجٌ حِمَارٌ مُكْتَرٍ وَإِيكَافُهُ ) يَعْنِي إِذَا اكْتَرَى حِمَارًا مُسَرَّجًا وَنَزَعَ سَرَجَهُ أَوْ إِكَافَهُ يَضْمَنُ ( مُطْلَقًا ) سَوَاءٌ كَانَ الْإِكَافُ مِمَّا يُوكَفُ هَذَا الْحِمَارُ بِمِثْلِهِ أَوْ لَا أَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْإِكَافَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ السَّرَجِ لِاخْتِلَافِهِمَا صُورَةً وَمَعْنَى فَيَضْمَنُ الْقِيَمَةَ إِذَا عَطِبَتْ كَمَا إِذَا حَمَلَ الْحَدِيدَ مَكَانَ الْحِنْطَةِ ( وَاسْرَجَهُ بِمَا لَا يُسَرَّجُ ) أَيْ الْحِمَارُ ( بِمِثْلِهِ ) حَيْثُ يَضْمَنُ كُلَّ قِيَمَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ إِثْلَاقًا لِلدَّابَّةِ كَمَنْ أَبْدَلَ الْحِنْطَةَ بِالْحَدِيدِ -

(قوله : وَنَزَعَ سَرَجَ حِمَارٍ مُكْتَرَى وَإِيكَافَهُ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَضْمَنُ بِقَدْرِ الزِّيَادَةِ .  
وفي الحَقَائِقِ ثَقُلًا عَنِ الْعُيُونِ وَالْفُتُوى عَلَى قَوْلِهِمَا هـ .

وَمَا قَالَ رَوَايَةُ الْإِجَارَاتِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الزِّيَادَةِ قِيلَ مَسَاحَةً حَتَّى إِذَا كَانَ السَّرَجُ بِأَخْذٍ مِنْ ظَهْرِ  
الْحِمَارِ شِبْرَيْنِ وَالْإِكَافُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَشْبَارٍ يَضْمَنُ نَصْفَ الْقِيَمَةِ وَقِيلَ ثَقُلًا حَتَّى إِذَا كَانَ السَّرَجُ مَنُونٍ وَالْإِكَافُ سِتَّةَ  
أَمْنَاءٍ يَضْمَنُ ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ هـ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَالَ الْأَثَنَانِيُّ وَكَانَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ يَقُولُ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ  
تُوكَفُ بِمِثْلِهِ وَتُسَرَّجُ يَجِبُ الضَّمَانُ بِحَسَبِ الزِّيَادَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ لَا تُوكَفُ بِمِثْلِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ  
الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ إِثْلَافِهِ وَصَارَ بِمِثْلِهِ خِلَافُ الْجِنْسِ وَهَذَا الْقَوْلُ أَحْسَنُ وَبِهِ نَأْخُذُ إِلَى هُنَا لَفْظُ أَبِي اللَّيْثِ هـ .  
وَقِيدَ بَنَزَعَ السَّرَجَ وَالْإِكَافُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ غُرْبَانًا لِيرَكِبَ خَارِجَ الْمِصْرِ فَاسَرَّجَهَا يَضْمَنُ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ لِرُكُوبٍ  
فِي الْمِصْرِ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَشْرَافِ لَا يَضْمَنُ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ مِنَ الْأَسَافِلِ يَضْمَنُ وَقِيدَ بِتَبْدِيلِ سَرَّجَهَا بِإِكَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ  
بَدَّلَ إِكَافَهَا بِسَرَجٍ لَا يَضْمَنُ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الْإِكَافِ وَلَوْ بَدَّلَ سَرَّجَهَا بِسَرَجٍ تُسَرَّجُ بِمِثْلِهِ فَهَلَكَتْ لَا يَضْمَنُ  
اتِّفَاقًا ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُسَرَّجُ بِمِثْلِهِ يَضْمَنُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْآخِرَ )  
قَوْلُهُ : وَلَهُ الْأَجْرُ إِنْ بَلَغَ ) أَقُولُ وَكَذَا لَوْ بَلَغَ بَعْدَ نَزْعِ سَرَّجِهِ

( وَسُلُوكِ ) أَيُّ يَضْمَنُ الْحِمَالُ قِيَمَةَ مَتَاعٍ حِمْلُهُ إِنْ هَلَكَ بِسُلُوكِ ( طَرِيقٍ غَيْرِ مَا عَيْنُهُ ) الْمُسْتَأْجِرُ لَكِنَّ النَّاسَ  
يَسْأَلُونَهُ أَيْضًا ( وَقَدْ تَفَاوَتَا ) أَيُّ الطَّرِيقَانِ بِالطُّولِ وَالْقِصَرِ وَالصُّعُوبَةِ وَالسَّهُولَةِ حَتَّى إِذَا لَمْ تَتَّفَقَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ  
إِنْ هَلَكَ إِذْ لَا فَايِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ حِينَئِذٍ ( أَوْ سُلُوكِ مَا لَا يَسْأَلُكَ النَّاسُ ) أَيُّ يَضْمَنُ أَيْضًا إِذَا هَلَكَ بِسُلُوكِ طَرِيقٍ لَا  
يَسْأَلُكَ النَّاسُ لِصِحَّةِ التَّقْيِيدِ وَحُصُولِ الْمُخَالَفَةِ ( وَحِمْلُهُ فِي الْبَحْرِ ) يَعْنِي إِذَا حَمَلَهُ فِي الْبَحْرِ فِيمَا يَحْمِلُهُ النَّاسُ فِي  
الْبَرِّ ضَمِنَ إِذَا تَلَفَ ؛ لِأَنَّ الْبَحْرَ مُتَلَفٌ حَتَّى إِنْ لَلْمُودَعِ أَنْ يُسَافِرَ الْوُدِيعَةَ فِي الْبَرِّ لَا الْبَحْرِ ( وَلَهُ ) أَيُّ لِلْحِمَالِ )  
الْأَجْرُ ( فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ ) ( إِنْ بَلَغَ ) الْمَنْزِلَ ( سَالِمًا ) لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ

( اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لَزَرَ بُرٌّ فَرَزَعَ رَطْبَةً ضَمِنَ مَا تَقَصَّتْ ) ؛ لِأَنَّ الرُّطْبَةَ أَغْظَمُ ضَرَرًا مِنَ الْبَرِّ لِاتِّشَارِ غُرُوقِهَا فِيهَا  
وَكَثْرَةِ الْحَاجَةِ إِلَى سَقْيِهَا فَكَانَ خِلَافًا إِلَى مَضَرَّةٍ فَيَضْمَنُ مَا تَقَصَّتْ ( بِلَا أَجْرٍ ) ؛ لِأَنَّهُ صَارَ غَاصِبًا حَيْثُ أَشْغَلَ  
الْأَرْضَ بِجِنْسٍ آخَرَ غَيْرِ مَا أُمِرَ بِهِ

( دَفَعَ ثَوْبًا ) إِلَى خِيَّاطٍ ( لِيَخِيْطَهُ قَمِيصًا ) بِدَرَاهِمٍ ( فَخَاطَهُ قَبَاءً ) خَيْرَ الدَّفَاعِ إِنْ شَاءَ ( ضَمَنَهُ قِيَمَةَ ثَوْبِهِ أَوْ أَخَذَ  
الْقَبَاءَ بِأَجْرِ مِثْلِهِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى الْمُسَمَّى ) قِيلَ مَعْنَاهُ الْقُرْطُ الَّذِي هُوَ ذُو طَاقٍ ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الْقَمِيصِ  
وَقِيلَ هُوَ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَقَارَبَانِ فِي الْمُنْفَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَدُّ وَسَطُهُ وَيُنْتَفَعُ بِهِ انْتِفَاعُ الْقَمِيصِ فَفِيهِ الْمُوَافَقَةُ  
وَالْمُخَالَفَةُ فَيَمِيلُ إِلَى أَيِّ الْجِهَتَيْنِ شَاءَ لَكِنْ يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لِقُصُورِ جِهَةِ الْمُوَافَقَةِ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِ الدَّرَاهِمَ الْمُسَمَّى  
كَمَا هُوَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ -

( قَوْلُهُ : أَوْ أَخَذَ الْقَبَاءَ بِأَجْرِ مِثْلِهِ ) أَقُولُ هَذَا فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ وَالْخِيَّاطُ  
ضَامِنٌ لَهُ قِيَمَةُ الثَّوْبِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ مَعَ تَوْجِيهِ كُلِّ

( دَفَعَ غُلَامَهُ إِلَى حَاتِكٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً لَتَعْلَمَ النَّسَجَ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ الْأُسْتَاذُ الْمَوْلَى كُلَّ شَهْرٍ كَذَا جَارٍ وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ  
عَلَيْهِ أَخَذَ أَجْرَ قَبْعَةٍ تَعْلُمُهُ طَلَبُ الْأُسْتَاذِ مِنَ الْمَوْلَى أَجْرًا وَهُوَ مِنْهُ ) أَيُّ الْمَوْلَى مِنَ الْأُسْتَاذِ ( يُنْظَرُ إِلَى عُرْفِ الْبَلَدَةِ  
( فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ ، فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ يَشْهَدُ لِلأُسْتَاذِ بِحُكْمِ أَجْرِ مِثْلِ تَعْلِيمِ ذَلِكَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ كَانَ يَشْهَدُ لِلْمَوْلَى

فَبَاجِرٌ مِثْلُ الْغُلَامِ عَلَى الْأَسْتَاذِ وَكَذَا لَوْ دَفَعَ ابْنُهُ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ  
( قَوْلُهُ : ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ) أَقُولُ وَقَالَ عَقِبُهُ وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ كَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ يَقُولُ  
عُرِفَ دِيَارَنَا فِي الْأَعْمَالِ الَّتِي يُفْسِدُ الْمُتَعَلِّمُ فِيهَا بَعْضَ مَا كَانَ مُتَقَوِّمًا حَتَّى يَتَعَلَّمَ نَحْوَ عَمَلِ قَبِّ الْجَوَاهِرِ وَمَا أَشْبَهَ  
ذَلِكَ فَمَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ ذَلِكَ يَكُونُ الْأَجْرُ عَلَى الْمُؤَلَّى إِنْ كَانَ مُسَمًّى فَالْمُسَمًّى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْأَجْرُ الْمِثْلُ عَلَيْهِ  
لِلْأَسْتَاذِ وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسٍ هَذَا يَجِبُ الْأَجْرُ عَلَى الْأَسْتَاذِ هـ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( بَابُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ ) ( تَفْسُدُ ) بِأُمُورٍ ذَكَرَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ ( بِالشَّرْطِ الْمُنْفَسِدِ لِلْبَيْعِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ يَكُونُ لَهَا قِيَمَةٌ  
بِالْعَقْدِ وَتَصِيرُ بِهِ مَالًا فَتُغْتَبَرُ الْإِجَارَةُ بِالْمُعْلُوضَةِ الْمَالِيَّةِ دُونَ مَا سِوَاهَا مِنَ التَّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالصَّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ  
وَنَحْوِهَا -  
( بَابُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ )

وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَالشُّيُوعُ ) بِأَنْ يُوجَرَ نَصِيبًا مِنْ دَارِهِ أَوْ نَصِيبَهُ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ مِنْ غَيْرِ شَرِيكِهِ ، وَإِنَّمَا  
فَسَدَتْ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْإِنْتِفَاعُ وَهُوَ أَمْرٌ حَسِّيٌّ لَا يُمَكِّنُ بِالْمَشَاعِ وَلَا يُتَصَوَّرُ تَسْلِيمُهُ فَلَا يَجُوزُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ؛  
لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْمِلْكُ وَهُوَ أَمْرٌ حُكْمِيٌّ يُمَكِّنُ فِي الْمَشَاعِ فَيَجُوزُ ( الْأَصْلِيُّ ) احْتِرَازَ بِهِ عَنِ الشُّيُوعِ الطَّارِئِ ، فَإِنَّهُ  
لَا يُفْسِدُ الْإِجَارَةَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا إِذَا أَجَرَ كُلَّ الدَّارِ ثُمَّ فَسَخَا فِي النِّصْفِ أَوْ أَجَرَ رَجُلَانِ دَارَهُمَا لِوَاحِدٍ فَمَاتَ  
أَحَدُهُمَا أَوْ بِالْعَكْسِ ( إِلَّا مِنْ شَرِيكِهِ ) ، فَإِنَّ كُلَّ الْمَنْفَعَةِ حَيْثُ تَحْدُثُ عَلَى مِلْكِهِ فَالْبَعْضُ بِحُكْمِ الْمِلْكِ الْحَقِيقِيِّ  
وَالْبَعْضُ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ فَلَا يَظْهَرُ مَعْنَى الشُّيُوعِ ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الْإِخْتِلَافُ فِي حَقِّ السَّبَبِ وَلَا عِبْرَةَ لِإِخْتِلَافِ السَّبَبِ  
مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ ، فَإِذَا لَمْ يَظْهَرِ الشُّيُوعُ صَحَّ الْعَقْدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا فِي الْكَافِي -

قَوْلُهُ : ( وَالشُّيُوعُ ) أَقُولُ إِجَارَةُ الْمَشَاعِ فَاسِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ بِشَرْطِ بَيَانِ نَصِيبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ  
نَصِيبُهُ لَا يَجُوزُ فِي الصَّحِيحِ .

وَفِي الْمُنْعِي الْفَتْوَى فِي إِجَارَةِ الْمَشَاعِ عَلَى قَوْلِهِمَا كَذَا فِي التَّبْيِينِ .  
وَفِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الْمَلِكِ إِجَارَةُ الْمَشَاعِ سَوَاءٌ كَانَ يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ أَوْ لَا بِأَنْ يُوجَرَ نَصِيبُهُ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ  
مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكِ فَاسِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِ هـ .

( قَوْلُهُ : احْتِرَازَ عَنِ الشُّيُوعِ الطَّارِئِ ، فَإِنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْإِجَارَةَ  
إِلْخَ ) .

أَقُولُ وَهَذَا حِيلَةٌ جَوَازُ إِجَارَةِ الْمَشَاعِ عَلَى قَوْلِهِ وَكَذَا حِيلَةٌ جَوَازُهَا عِنْدَهُ أَنْ يُلْحَقَهَا حُكْمُ حَاكِمٍ كَمَا فِي شَرْحِ  
الْمَجْمَعِ وَالتَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : أَوْ أَجَرَ رَجُلَانِ دَارَهُمَا  
إِلْخَ ) .

أَقُولُ يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدُ الْمُؤَجَّرِينَ أَوْ الْمُسْتَأْجَرِينَ لَا تَفْسُدُ الْإِجَارَةُ فِي حِصَّةِ الْحَيِّ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَقَالَ زُفَرٌ  
تَفْسُدُ فِي كِلَيْهِمَا وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

وَذَكَرَ الثَّالِثُ بِقَوْلِهِ ( وَجَهَالَةُ الْمُسَمًّى ) بِأَنْ جَعَلَ الْأَجْرَةَ ثَوْبًا أَوْ دَابَّةً بَلَا تَعْيِينَ وَذَكَرَ الرَّابِعَ بِقَوْلِهِ ( وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ )  
( إِنْ قَالَ آجَرْتُكَ دَارِي شَهْرًا أَوْ سَنَةً وَلَمْ يَقُلْ بِكَذَا وَتَفْسُدُ أَيْضًا إِذَا اسْتَأْجَرَ حَائِثًا أَوْ دَارًا سَنَةً بِمِائَةِ دِرْهَمٍ عَلَى

أَنْ يَرُمَهَا الْمُسْتَأْجِرُ وَيَكُونُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَا مَا بَلَغَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ الْمَرْمَّةَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ صَارَتْ الْمَرْمَّةُ مِنَ الْأَجْرِ فَيَصِيرُ الْأَجْرُ مَجْهُولًا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ هَاهُنَا لِدُخُولِهِ تَحْتَ قَوْلِهِ وَجْهَالَةَ الْمُسَمَّى ( فَإِنْ فَسَدَتْ بِهِمَا ) أَيِ بَهْدَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ( وَجَبَ أَجْرُ الْمِثْلِ بِاسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ ) إِذْ قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ ( بِالْعَا مَا بَلَغَ وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تَقْسُدْ بِهِمَا بَلْ بِالشَّرْطِ أَوْ الشُّيُوعِ ( لَمْ يَزِدْ ) أَيِ أَجْرُ الْمِثْلِ ( عَلَى الْمُسَمَّى ) أَيِ إِذَا كَانَ أَجْرُ الْمِثْلِ زَائِدًا عَلَى الْمُسَمَّى لَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ ؛ لِأَنَّهُمَا رَضِيَا بِاسْقَاطِ حَقِّهِمَا حَيْثُ سُمِّيَ الْقَلُّ ( وَيَنْقُصُ عَنْهُ ) أَيِ إِنْ كَانَ أَجْرُ الْمِثْلِ نَاقِصًا عَنِ الْمُسَمَّى لَا يَجِبُ قَدْرُ الْمُسَمَّى لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ أَجْرُ الْمِثْلِ فِي الْفَسَادِ بِهِمَا بِالْعَا مَا بَلَغَ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى الْمُسَمَّى فِي الْفَسَادِ بغيرِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ لَا قِيَمَةَ لَهَا فِي أَنْفُسِهَا عِنْدَنَا ، وَإِنَّمَا تَقُومُ بِالْعَقْدِ أَوْ بِشِبْهِهِ الْعَقْدِ ، فَإِذَا لَمْ تَقُومْ فِي أَنْفُسِهَا وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَا قُومَتْ بِهِ فِي الْعَقْدِ وَسَقَطَ مَا زَادَ عَلَيْهِ لِرِضَاهُمَا بِاسْقَاطِهِ ، وَإِذَا جُهِلَ الْمُسَمَّى أَوْ عُلِمَتِ التَّسْمِيَةُ انْتَفَى الْمُرْجِعُ وَوَجَبَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ بِالْعَا مَا بَلَغَتْ هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّرَ هَذَا الْكَلَامُ ، فَإِنَّ عِبَارَةَ الْقَوْمِ مُضْطَرِبَةً فِي هَذَا

#### المَقَامُ -

( قَوْلُهُ : وَجْهَالَةَ الْمُسَمَّى )

( إلخ ) أَقُولُ وَكَذَا تَقْسُدُ لَوْ جَهِلَ بَعْضُهُ كِمَا نَتَرَاهُمْ وَتَوْبَ مَا وَكَذَا إِذَا رَدَّدَ فِي الزَّمَانِ كَانَ خِطْبُهُ الْيَوْمَ فَبَدْرَهُمْ ، وَإِنْ خِطْبُهُ غَدًا فَبِنْصَفِهِ إِذَا لَمْ يَخْطُبْهُ إِلَّا فِي الْعَقْدِ لِاجْتِمَاعِ التَّسْمِيَتَيْنِ فَيَكُونُ الْأَجْرُ مَجْهُولًا فَيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ غَيْرَ زَائِدٍ عَلَى الْمُسَمَّى ( قَوْلُهُ : فَإِنْ فَسَدَتْ بِهِمَا أَيِ بَهْدَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ وَجَبَ أَجْرُ الْمِثْلِ بِاسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ بِالْعَا مَا بَلَغَ ) أَقُولُ هَكَذَا مِثْلُهُ فِي التَّيِّينِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَسْأَلَةِ تَرْدِيدِ الْعَمَلِ إِذْ لَا يَتَجَاوَزُ فِيهَا الْمُسَمَّى مَعَ أَنَّ فَسَادَهَا لِجْهَالَةِ الْمُسَمَّى كَمَا سَيَذْكُرُهُ فِيمَا سَيَأْتِي ( قَوْلُهُ : وَإِلَّا أَيِ ، وَإِنْ لَمْ تَقْسُدْ بِهِمَا بَلْ بِالشَّرْطِ أَوْ الشُّيُوعِ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْمُسَمَّى ) أَقُولُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالُوا إِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا عَلَى أَنْ لَا يَسْكُنَهَا الْمُسْتَأْجِرُ فَسَدَتْ الْإِجَارَةُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ سَكَنَهَا أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَا مَا بَلَغَ أَهـ فَهَذِهِ فَسَدَتْ بِالشَّرْطِ وَزِيدَ فِيهَا عَلَى الْمُسَمَّى ( قَوْلُهُ : هَكَذَا يَنْبَغِي )

( إلخ ) أَقُولُ قَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ

( فَإِنْ أَجَرَ دَارَهُ ) تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَجْهَالَةَ الْمُسَمَّى ( بِعَبْدٍ ) أَيِ عَبْدٍ مَجْهُولٍ ( فَسَكَنَ مُدَّةً ) كَسْتَهُ أَشْهُرٍ مَثَلًا ( وَلَمْ يَدْفَعْهُ ) أَيِ الْعَبْدُ ( فَعَلَيْهِ لِلْمُدَّةِ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَا مَا بَلَغَ وَتَفْسُخٌ فِي الْبَاقِي ) مِنْ الْمُدَّةِ - ( قَوْلُهُ : فَإِنْ أَجَرَ دَارَهُ بِعَبْدٍ مَجْهُولٍ فَسَكَنَ مُدَّةً وَلَمْ يَدْفَعْهُ فَعَلَيْهِ لِلْمُدَّةِ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَا مَا بَلَغَ وَتَفْسُخٌ فِي الْبَاقِي ) أَقُولُ وَجُوبُ أَجْرِ الْمِثْلِ غَيْرُ مُتَوَقَّفٍ عَلَى عَدَمِ دَفْعِ الْعَبْدِ إِذْ هُوَ الْوَاجِبُ لِلْفَسَادِ فَلَا مَفْهُومَ لِمَا ذَكَرَهُ بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِلْوَاقِفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَيْنُهُ بَأَنْ أَجَرَ دَارَهُ سَنَةً بِعَبْدٍ بَعِيْنِهِ فَسَكَنَ الْمُسْتَأْجِرُ شَهْرًا وَلَمْ يَدْفَعِ الْعَبْدُ حَتَّى أَعْتَقَهُ صَحَّ إِعْتَاقُهُ وَكَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ لِلشَّهْرِ الْمَاضِي أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَا مَا بَلَغَ وَتَقْصُصُ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ يَاعْتَاقُ الْعَبْدُ فَسَدَتْ فِيمَا بَقِيَ وَكَذَا لَوْ أَجَرَ دَارًا بِعَيْنٍ فَسَكَنَ الدَّارَ وَلَمْ يُسَلِّمِ الْعَيْنَ حَتَّى هَلَكَتْ كَانَ عَلَيْهِ الْأَجْرُ بِالْعَا مَا بَلَغَ أَهـ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ

( آجَرَ دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا صَحَّ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ ) وَفَسَدَ فِي الْبَقِي إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُ الْعَقْدِ عَلَى جُمْلَةِ الشُّهُورِ لِجَهَاتِئِهَا وَلَا عَلَى مَا بَيْنَ الْأَذْنَى وَالْكُلِّ لَعَدَمِ أَوْلَوِيَّةِ بَعْضِهَا مِنَ الْبَعْضِ فَتَعَيَّنَ الْأَذْنَى وَإِذَا تَمَّ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَقْتَضِيَ الْإِجَارَةَ لِانْتِهَاءِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ .

( وَفِي كُلِّ شَهْرٍ سَكَنَ فِي أَوَّلِهِ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا سَكَنَ سَاعَةً مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي صَحَّ الْعَقْدُ فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُؤَجَّرِ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى أَنْ يَقْتَضِيَ إِلَّا بِعُدْرٍ وَكَذَا كُلُّ شَهْرٍ سَكَنَ فِي أَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّ التَّرَاضِي مِنْهُمَا بِالْعَقْدِ يَتِمُّ بِالسُّكْنَى فِي الشَّهْرِ الثَّانِي وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ وَقَدْ مَالَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى مِنَ الشَّهْرِ الدَّاخِلِ وَيَوْمِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رَأْسُ الشَّهْرِ وَفِي اعْتِبَارِ الْأَوَّلِ نَوْعُ حَرَجٍ ( إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الْكُلَّ ) بِأَنْ يَقُولَ : آجَرْتُهَا سِنَةً أَشْهُرَ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ مَعًا يَعْنِي إِذَا بَيَّنَّ جُمْلَةَ الشُّهُورِ وَعَيَّنَ حِصَّةَ كُلِّ مِنْهَا جازَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ صَارَتْ مَعْلُومَةً فَارْتَفَعَ الْمَنَاعُ مِنَ الْجَوَازِ -

( قَوْلُهُ : وَإِذَا تَمَّ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَقْتَضِيَ الْإِجَارَةَ ) أَقُولُ هَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْآخِرُ حَاضِرًا ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ وَقِيلَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَجُوزُ وَكَذَا لَوْ قَدَّمَ أُجْرَةَ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَقَبِضَ الْأُجْرَةَ لَا يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَسْحُ فِي قَدْرِ الْمُعْجَلِ أُجْرَتِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ ) أَقُولُ وَبِهِ يُفْتَى كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : وَفِي اعْتِبَارِ الْأَوَّلِ نَوْعُ حَرَجٍ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِهِ أَوَّلُ سَاعَةٍ مِنَ الشَّهْرِ

( آجَرَهَا سِنَةً بِكَذَا صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ أَجْرُ كُلِّ شَهْرٍ ) ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ مَعْلُومَةً أَلَّا يَرَى أَنْ إِجَارَةَ شَهْرٍ وَاحِدٍ تَصِحُّ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ قِسْطُ كُلِّ يَوْمٍ ( وَأَوَّلُ الْمُدَّةِ مَا سَمِيَ ) بِأَنْ يَقُولَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ ( وَإِلَّا ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ شَيْئًا ( فَوَقْتُ الْعَقْدِ ) ؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلَّهَا فِي حُكْمِ الْإِجَارَةِ سَوَاءٌ وَفِي مِثْلِهِ يَتَعَيَّنُ الزَّمَانُ الَّذِي يَعْقُبُ السَّبَبَ كَمَا فِي الْأَجَالِ بِأَنْ بَاعَ إِلَى شَهْرٍ وَالْإِيمَانُ بِأَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَنَاءً حَيْثُ اعْتَبِرَ فِيهِمَا الْإِيتِدَاءُ بَعْدَ الْقِرَافِ مِنَ التَّكَلُّمِ

( فَإِنْ كَانَ ) أَيَّ الْعَقْدِ ( حِينَ يَهْلُ الْهَلَالُ اعْتَبَرَ الْأَهْلَةَ ) أَيَّ شُهُورِ السَّنَةِ كُلَّهَا بِالْأَهْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَهْلَةَ أَصْلُ فِي الشُّهُورِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ } ( وَإِلَّا فَالْأَيَّامُ ) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِذَا تَعَذَّرَ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ

( اسْتَأْجَرَ عَبْدًا بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ وَبِطَعَامِهِ لَمْ يَجُزْ ) لِجَهَالَةِ بَعْضِ الْأَجْرِ ، جَازَ ( إِجَارَةُ الْحَمَامِ ) فَجَازَ أَخْذُ أُجْرَتِهِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { دَخَلَ الْحَمَامُ فِي الْجُحْفَةِ } وَلِتَعَارُفِ النَّاسِ ( وَالْحَجَّامِ ) لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { احْتَجَمَ وَأَعْطَى أُجْرَتَهُ } ( وَالظُّنَّ بِأَجْرٍ مَعِينٍ ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَصِحَّ ؛ لِأَنَّهَا تَرُدُّ عَلَى اسْتِئْثَالِكِ الْعَيْنِ وَهُوَ اللَّبَنُ فَصَارَ كَاسْتِئْجَارِ الْبَقَرَةِ أَوْ الشَّاةِ لِيَشْرَبَ لَبَنُهَا أَوْ الْبُسْتَانِ لِيَأْكُلَ ثَمَرَهُ وَجَهَ الْإِسْتِحْسَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى { فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ } وَعَلَيْهِ الْعَقْدُ الْإِجْمَاعُ وَقَدْ جَرَى بِهِ التَّعَامُلُ فِي الْإِعْصَارِ بِلَا نَكِيرٍ وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْعَقْدَ وَرَدَّ عَلَى اسْتِئْثَالِكِ الْعَيْنِ بَلْ عَلَى الْمَنْفَعَةِ وَهِيَ حَضَانَةُ الصَّبِيِّ وَتَلْقِيمُهُ تَدْبِيرُهَا وَتَرْبِيَّتُهُ وَخِدْمَتُهُ وَاللَّبَنُ تَابِعٌ ، وَإِنَّمَا لَا تَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ إِذَا أَرْضَعَتْ بِلَبَنِ الشَّاةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ بِالْعَمَلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِجَارٌ وَلَيْسَ بِإِرْضَاعٍ ( وَطَعَامُهَا وَكِسْوَتُهَا ) وَعِنْدَهُمَا لَا تَجُوزُ لِلْجَهَالَةِ وَلَهُ أَنَّ الْجَهَالَةَ إِنَّمَا تُفْسِدُ الْعَقْدَ لِإِفْضَائِهَا إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ بَيْنَ النَّاسِ التَّوَسُّعَ عَلَى الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ ذَلِكَ تَرْجِعُ إِلَى أَوْلَادِهِمْ -

( قَوْلُهُ : اسْتَأْجَرَ عَبْدًا بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ وَبِطَعَامِهِ لَمْ يَجُزْ ) أَقُولُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ شَرَطَ طَعَامَ الْعَبْدِ عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ لِمَا فِي الْخَانِيَّةِ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ طَعَامُهُ عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ أَوْ دَابَّةً عَلَى أَنْ يَكُونَ عِلْفُهَا عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي الدَّابَّةِ نَأْخُذُ بِقَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَمَّا فِي زَمَانِنَا الْعَبْدُ

يَأْكُلُ مِنْ مَالِ الْمُسْتَأْجِرِ عَادَةً ١ هـ .

( قَوْلُهُ : وَطَعَامُهَا وَكِسْوَتُهَا ) أَقُولُ كَانَ الْوَلِيُّ إِعَادَةَ حَرْفِ الْجَرِّ بَأَنْ يَقُولَ وَطَعَامُهَا وَكِسْوَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَلَيْسَتْ تَتَمِيمًا لِلْوَلِيِّ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ ) يَعْنِي فَالْجَوَازُ قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ قَالَهُ اسْتِحْسَانًا وَلَهَا الْوَسْطُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ

( وَلِلزَّوْجِ وَطُوعًا لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) يَعْنِي لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَمْنَعَ زَوْجَهَا مِنْ وَطْعِهَا ؛ لِأَنَّ الْوَطْعَ حَقُّ الزَّوْجِ فَلَا يَتِمُّكَ مِنْ إِطْلَالِهِ حَقُّهُ لَكِنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يَمْنَعُهُ مِنْ وَطْعِهَا فِي مَنْزِلِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْزِلَ مَلِكُهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ بِلَا إِذْنِهِ ( وَلَهُ ) أَيُّ لِلزَّوْجِ ( فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ ) بَيْنَ النَّاسِ أَوْ عَلَيْهِ شُهُودٌ ( فَسُخِّهَا ) أَيُّ فَسَخَّ إِجَارَةَ الظَّهْرِ ( لَوْ بَعِيرٍ إِذْنُهُ ) سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجُ مِمَّنْ يَشِينُهُ أَنْ تَكُونَ أَمْرَأَتُهُ ظَنًّا أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِجَارَةَ تُوجِبُ خَلًّا فِي حَقِّ الزَّوْجِ وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ أَمْرَأَتَهُ عَمَّا يُوجِبُ خَلًّا فِي حَقِّهِ ( وَفِيمَا ) أَيُّ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ ظَاهِرٍ بَلْ ( بِإِقْرَارِهَا لَا ) أَيُّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْإِجَارَةَ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ لَزِمَهَا وَقَوْلُهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي حَقِّ مَنْ اسْتَأْجَرَهَا وَجَارَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَسُخُّهَا إِنْ مَرَضَتْ أَوْ حَبِلَتْ ؛ لِأَنَّ لَبَنَهَا يَضُرُّ بِالْوَلَدِ ( وَعَلَيْهَا غَسْلُ الصَّبِيِّ وَثِيَابِهِ وَإِصْلَاحُ طَعَامِهِ وَكُفِّهِ ) ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الظَّهْرَ هِيَ الَّتِي تَتَوَلَّى هَذِهِ الْأُمُورَ فَصَارَ ذَلِكَ كَالْمَشْرُوطِ ( لَا تَمْنُ شَيْءٌ مِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الثِّيَابِ وَالطَّعَامِ وَالذَّهْنِ ( وَهُوَ ) أَيُّ ثَمَنُهُ ( وَأَجْرُهُ ) أَيُّ أَجْرُ عَمَلِ الْمُرْضِعَةِ وَإِرْضَاعِهَا ( عَلَى أَبِيهِ ) - ( قَوْلُهُ : سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجُ

إِلَخ ) أَقُولُ هَذَا فِي الْأَصَحِّ قَوْلُهُ : وَجَارَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَسُخُّهَا إِنْ مَرَضَتْ أَوْ حَبِلَتْ ( أَقُولُ وَجَارَ لَهَا أَيْضًا أَنْ تَفْسَخَهَا بِإِذْنِ أَهْلِهَا وَبَعْدَ جَرَيَانِ عَادَتِهَا بِإِرْضَاعِ وَلَدٍ غَيْرِهَا وَبِمُعَايَرَتِهَا بِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ قَوْلُهُ ( لَا تَمْنُ شَيْءٌ مِنْهَا ) أَقُولُ وَمَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ مِنْ أَنَّ الذَّهْنَ وَالرَّيْحَانَ عَلَى الظَّهْرِ فَذَاكَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

وَفَرَّغَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ ( فَإِنْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ شَاةٍ أَوْ غَدَتُهُ بِطَعَامٍ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ فَلَا أَجْرَ لَهَا ) ، فَإِنْ أَجَرَ الْإِرْضَاعَ لَمَّا كَانَ عَلَى الْأَبِّ كَانَ تَرَكُّ الْإِرْضَاعِ حَرَمًا عَنْ الْأَجْرِ ، فَإِنْ الْإِرْضَاعُ هُوَ إِشْرَابُ الصَّبِيِّ لَبَنَهَا يَدْخُلُ حَلْمَةً تَذِيهَا فِي فَمِهِ وَلِذَا قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ ، فَإِنَّ هَذَا إِجَارٌ وَلَيْسَ بِإِرْضَاعٍ فَقَوْلُهُمْ ، فَإِنْ أَرْضَعَتْهُ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمُشَاكَلَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَفَعَتْهُ إِلَى خَادِمَتِهَا حَتَّى أَرْضَعَتْهُ ( حَيْثُ تَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ حِينَئِذٍ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ -

( قَوْلُهُ : فَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنِ شَاةٍ ) أَقُولُ بَأَنْ أَقَرَّتْ بِهِ أَوْ شَهِدَتْ بَيْنَهُ بِإِرْضَاعِهَا لَبَنَ الْبَهَائِمِ لَهُ ، وَإِنْ جَحَدَتْ كَوْنَهُ بِلَبَنِ شَاةٍ فَالْقَوْلُ لَهَا مَعَ يَمِينِهَا اسْتِحْسَانًا وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّهَا مَا أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ نَفْسِهَا لَمْ تُقْبَلْ لِقِيَامِهَا عَلَى النَّفْيِ مَقْصُودًا بِخِلَافِ الْوَلِّ لِدُخُولِهِ فِي ضَمَنِ الْإِثْبَاتِ ، وَإِنْ أَقَامَا فَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُ الظَّهْرِ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ : فَلَا أَجْرَ ) أَقُولُ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى اخْتِيَارِ شَمْسِ الْأَنْبِيَةِ حَيْثُ قَالَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعَقْدَ يَرُدُّ عَلَى اللَّبَنِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْقِيَامِ بِمُصَالِحَةِ تَبَعٍ ، وَأَمَّا عَلَى اخْتِيَارِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ أَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ الْمَنْفَعَةُ وَهُوَ الْقِيَامُ بِخِدْمَةِ الْوَلَدِ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْإِرْضَاعَ مُسْتَحَقًّا تَبَعًا لِلْخِدْمَةِ فَكَيْفَ يَسْقُطُ كُلُّ الْأَجْرِ بِتَرْكِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا دَفَعَتْهُ إِلَى خَادِمَتِهَا حَتَّى أَرْضَعَتْهُ حَيْثُ تَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ ) لِقَوْلِ هَذَا اسْتِحْسَانًا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ إِرْضَاعَ تَذِيهَا ، وَإِنْ شَرَطَ فَدَفَعَتْهُ لِخَادِمَتِهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ

( وَلَمْ تَصِحَّ الْإِجَارَةُ لِلذَّانِ وَالْإِمَامَةِ وَالْحَجِّ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالْفَقْهِ وَالْغِنَاءِ وَالْمَلَاهِي وَالتَّوْحِ ) .

وَفِي الْمُحِيطِ فِي كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ إِذَا أَخَذَ الْمَالُ بِلَا شَرْطٍ يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ إِعْطَاءُ مَالٍ عَنْ طَوْعٍ بِلَا عَقْدٍ ( وَعَسَبَ



( التيس ) وهو أن يُوجَر فحلاً لينزوَ على الإناث والمُراد أخذ الأجرة عليه والأصل أن الإجارة لا تجوز عندنا على الطاعات والمعاصي لكن كما وقع الفُتور في الأمور الدينية جَوَزَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ وَلِذَا قَالَ ( وَيُقْتَى الْيَوْمَ بِصِحَّتِهَا ) أي الإجارة لتعليم القرآن والفقه والإمامة والأذان ويجبر المُستأجر على دفع الأجر ويحبس به وعلى الحُلولة المرسومة وهي هديّة تُهدى إلى المُعلِّمين على رءوس بعض سور القرآن سُمِّيت بِهَا ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ إِهْدَاءُ الْحُلَاوَى - قَوْلُهُ : وَفِي الْمُحِيطِ

( إلخ ) أقول يُشكّل عليه ما ذكره في البرهان عن سنن أبي داود عن { عبادة بن الصّامت قال علّمتُ ناساً من أهل الصُّفّة القرآن فأهدى إليّ رجلٌ منهم قوساً فقلتُ لِمَ لَيْسَتْ بِمَالٍ وَأَرْمِي بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَأَتَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ أَهْدَى إِلَيَّ قَوْساً مِمَّنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ وَلَيْسَتْ بِمَالٍ وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ إِنْ كُنْتُ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقاً مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا وَفِي رِوَايَةٍ فَقُلْتُ مَا تَرَى فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ هِيَ جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقْلِدُتُهَا أَوْ تَعْلَقُتُهَا } .

ا هـ .

( تفسد ) أي الإجارة ( إن دفع إلى آخر غزلاً لينسجه بنصفه أو استأجر حماراً ليحمل زاده ببعضه ) أي بعض الزاد ( أو ثوراً ليطحن برّه ببعض ذقيقه ) هذا الأخير يُسمّى قَفِير الطحان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْأَجْرَ بَعْضُ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ وَاللَّوْلَانِ فِي مَعْنَاهُ -

( قَوْلُهُ : أَوْ اسْتَأْجَرَ حِمَارًا لِيَحْمِلَ زَادَهُ بِبَعْضِهِ ) أقول المُرادُ بِبَعْضِهِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنْهُ وَيَكُونُ لَهُ أَجْرٌ الْمِثْلُ لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسَمَّى إِذَا فَعَلَ مَا اسْتَأْجَرَ لَهُ وَهَذَا إِذَا أُوْرِدَ الْعَقْدُ عَلَى الْجَمِيعِ بِبَعْضِهِ ، وَأَمَّا إِذَا أُوْرِدَ الْعَقْدُ عَلَى الْبَعْضِ بِبَعْضِهِ الْبَاقِي فَلَا أَجْرَ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكُ النَّصْفِ فِي الْحَالِ بِالتَّعْجِيلِ فَصَارَ شَرِيكاً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ا هـ . وَيُنْتَظَرُ هَلْ نَسَجَ الثَّوبُ مِثْلُهُ

( أَوْ مَنْ يَخْبِرُ لَهُ كَذَا الْيَوْمَ بِكَذَا ) أي إذا استأجر رجلاً ليخبر له هذه العشرة الأصوغ من الدقيق اليوم بديهم فسَدَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِحَاقَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْوَقْتِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ الْمُنْفَعَةَ ، وَذِكْرَ الْعَمَلِ مَعَ تَقْدِيرِ الدَّقِيقِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ الْعَمَلِ وَلَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَعَ أَنَّ نَفْعَ الْمُسْتَأْجِرِ فِي وَقْعِهَا عَلَى الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِلَّا بِهِ لِكَوْنِهِ أَجِيراً مُشْتَرِكاً وَنَفْعُ الْآجِرِ فِي وَقْعِهَا عَلَى الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِلَّا بِهِ لِكَوْنِهِ عَلَى الْمُنْفَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ عَمَلٍ أَوْ لَا فَسَدَ الْعَقْدُ وَلَوْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ كِلَيْهِمَا أَيْ يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ مُسْتَعْرِفاً لِهَذَا الْيَوْمَ فَهُوَ غَيْرُ مَقْلُوبٍ عَادَةً وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ عَمَلاً وَقَالَ فِي الْيَوْمِ جَازَتْ الْإِجَارَةُ ؛ لِأَنَّ فِي اللَّظْفِ لَا تَقْدِيرَ الْمُدَّةِ فَلَا تَقْتَضِي الْاسْتِعْرَاقَ وَكَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَهُوَ مَعْلُومٌ -

( قَوْلُهُ أَوْ مَنْ يَخْبِرُ لَهُ كَذَا الْيَوْمَ بِكَذَا ) أقول هذا على الصحيح من مذهب الإمام أن الإجارة فاسدة قدم العمل أو آخر إذا ذكر الأجر بعد الوقت والعمل ، وأما إذا ذكر الوقت أولاً ثم الأجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولاً ثم الأجر ثم الوقت لا يفسد العقد كما في الخائبة قوله وتقع الأجر في وقوعها على العمل ( لعل صوابه على المدّة يوضحه تعليقه بقوله ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ عَمَلٍ أَوْ لَا وَلِكَوْنِهِ قِسْماً لِمَا يَقَعُ الْعَقْدُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْعَمَلُ أَوْ الزَّمَانُ فَلْيَتَأَمَّلْ

( أَوْ أَرْضًا بِشَرْطِ أَنْ يَبْنِيَهَا أَوْ يُكْرِئَ أَنْهَارَهَا أَوْ يُسْرِقَهَا ) ؛ لِأَنَّ أَثَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَبْقَى بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ لَيْسَتْ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ الْعَقْدِ وَفِيهِ نَفْعٌ صَاحِبِ الْأَرْضِ فَتَفْسُدُ كَالْبَيْعِ ( بخلاف استيجارها على أن يكرئها ويزرعها أو يسقيها ويزرعها ) ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَةَ مُسْتَحَقَّةٌ بِالْعَقْدِ وَهِيَ لَا تَنَائِي إِلَّا بِالسَّقْيِ وَالْكَرْبِ فَلَا تَفْسُدُ بِهِ ( وَلَا ذِكْرُ زَرَعَتِهَا أَوْ مَا يُزْرَعُ فِيهَا لَمْ تَصَحَّ ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْأَرْضَ تُسْتَأْجَرُ لِلزَّرْعَةِ وَالْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فَمَا لَمْ يَبَيَّنْ شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ يُعْلَمْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِتَفَاوُتِ أَنْوَاعِ الزَّرْعَاتِ وَإِضْرَارِ بَعْضِهَا بِالْأَرْضِ فَمَا لَمْ يَبَيَّنْ شَيْءٌ مِنْهَا لَمْ يُعْلَمْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ ( إِلَّا أَنْ يُعَمَّمَ الْمُوجِرُ ) بِأَنْ يَقُولَ عَلَى أَنْ تَزْرَعَ مَا شِئْتَ فَحِينَئِذٍ تَصَحُّ لَوْجُودِ الْإِذْنِ مِنْهُ ( وَلَوْ زَرَعَهَا ) بِلَا ذِكْرِ الزَّرْعَةِ أَوْ مَا يُزْرَعُ ( فَمَضَى الْأَجَلُ عَادَ ) أَيِ الْعَقْدِ ( صَحِيحًا ) وَلَهُ الْمُسَمَّى لِارْتِفَاعِ الْجَهَالَةِ بِالزَّرْعَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْعَقْدِ -

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ أَثَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ تَبْقَى بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ) أَقُولُ لَوْ كَانَتْ لِإِجَارَةِ طَوِيلَةٍ فَلَا يَبْقَى لِفِعْلِهِ أَثَرٌ بَعْدَهَا أَوْ كَانَ الرَّبْعُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ لَا يَفْسُدُ اشْتِرَاكُهُ وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَى كَرِي الْجَدَاوِلِ وَلَا يَبْقَى أَثَرُهُ إِلَى الْقَابِلِ عَادَةً بخلاف كَرِي الْأَنْهَارِ ؛ لِأَنَّ أَثَرَهُ يَبْقَى إِلَى الْقَابِلِ عَادَةً كَمَا فِي التَّيْبِينَ ( قَوْلُهُ : وَلَوْ زَرَعَهَا فَمَضَى الْأَجَلُ عَادَ صَحِيحًا ) أَقُولُ صِحَّةُ الْعَقْدِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى مُضِيِّ الْأَجَلِ بَعْدَ الزَّرْعَةِ بَلْ إِذَا زَرَعَ ارْتَفَعَتْ الْجَهَالَةُ لِمَا ذَكَرَ بَعْدُ مِنْ وَجْهِ الْإِسْتِحْسَانِ فِيمَا إِذَا بَلَغَ الْحِمْلُ الْمَكَانَ أَنَّ الْجَهَالَةَ ارْتَفَعَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ : عَادَ الْعَقْدُ صَحِيحًا ) يَعْنِي اسْتِحْسَانًا

( اسْتَأْجَرَ حِمْلًا إِلَى بَغْدَادَ وَلَمْ يُسَمِّ حِمْلَهُ فَحَمَلَ مُعْتَادًا فَهَلَكَ لَمْ يَضْمَنْ ) ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ فَاسِدَةٌ وَالْعَيْنُ أَمَانَةٌ وَلَمْ يُوْجَدْ التَّعَدِّي ( وَإِنْ بَلَغَ ) الْمَكَانَ الْمَعْقُودَ ( فَلَهُ الْمُسَمَّى ) مِنْ الْأَجْرِ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَجِبَ أَجْرُ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فَاسِدًا وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْجَهَالَةَ ارْتَفَعَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْعَقْدِ ( فَإِنْ تَنَازَعَا ) أَيِ الْعَاقِلَانِ ( قَبْلَ الزَّرْعِ ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( أَوْ الْحِمْلِ ) فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ( فَسُخِّتِ الْإِجَارَةُ ) يَعْنِي فَسَخَهَا الْقَاضِي دَفْعًا لِلْفَسَادِ

( وَإِنْ تَعَدَّى ) أَيِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الدَّابَّةِ ( وَضَمِنَ أَوْ حَمَلَ طَعَامًا مُشْتَرَكًا ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ فَاسْتَأْجَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ أَوْ حِمَارَهُ إِلَى مَكَانٍ كَذَا فَحَمَلَ الطَّعَامَ كُلَّهُ ( فَلَا أَجْرَ لَهُ ) لَا الْمُسَمَّى وَلَا أَجْرُ الْمَثَلِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَجْرَ وَالضَّمَانَ لَا يَجْتَمِعَانِ ، وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِأَنَّ الْعَقْدَ وَرَدَ عَلَى مَا لَا يَحْتَمِلُ الْوُجُودَ فَبَطَلَ كِجَارَةُ مَا لَا مَنَفْعَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ حَمَلَ النِّصْفِ الشَّائِعِ وَحِمْلُهُ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ ؛ لِأَنَّهُ حَسِيٌّ لَا يَتَصَوَّرُ فِي الشَّائِعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَائِعٌ بخلاف الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ شَرْعِيٌّ وَهُوَ يَحْتَمِلُهُ

( كَمَا فِي الْجُحُودِ فِي الطَّرِيقِ ) يَعْنِي اسْتَأْجَرَ دَابَّةً ثُمَّ جَحَدَ الْإِجَارَةَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ وَجَبَ أَجْرُ مَا رَكِبَ قَبْلَ الْإِنْكَارِ وَلَا يَجِبُ الْأَجْرُ لِمَا بَعْدَهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّهُ بِالْجُحُودِ صَارَ غَاصِبًا وَالْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَجِبُ الْأَجْرُ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّهُ سَلِمَ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فَسَقَطَ الضَّمَانُ كَذَا فِي الْكَافِي وَزَادَ فِي شَرْحِ الْمُجْمَعِ لِلْمُصَنِّفِ بَعْدَ قَوْلِهِ فَسَقَطَ الضَّمَانُ قَوْلُهُ : وَعَقْدُ الْإِجَارَةِ قَائِمٌ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسَخُ بِهِ وَحْدَهُ فَوَجَبَ لَهُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ لِلتَّزَامِهِ بِذَلِكَ -

( قَوْلُهُ : كَمَا فِي الْجُحُودِ فِي الطَّرِيقِ ) أَقُولُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ شَبَّهَ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِهِ الْأَجْرَ فِي التَّعَدِّي وَحَمَلَ الطَّعَامِ الْمُشْتَرَكِ بِمَا إِذَا جَهَدَ فِي الطَّرِيقِ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْأَجْرُ إِلَّا فِيمَا بَقِيَ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ كَمَا ذَكَرَهُ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَمَا فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ الْجُحُودِ فِي الطَّرِيقِ

( إِجَارَةُ النَّفْعِ بِالنَّفْعِ تَجُوزُ إِذَا اخْتَلَفَا ، وَإِذَا اتَّحَدَا لَ ) يَعْنِي إِذَا أَجَرَ دَارَهُ لِيَسْكُنَهَا بِسُكْنَى دَارٍ أُخْرَى أَوْ دَابَّةً يَرْكَبُهَا بِرُكُوبٍ دَابَّةٍ أُخْرَى أَوْ ثَوْبَهُ لِيَلْبَسَهُ بِلِبْسٍ ثَوْبٍ آخَرَ لَمْ يَجْزُ عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ مَا يَحْدُثُ مِنَ الْمَنْفَعَةِ وَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْحَالِ ، فَإِذَا اتَّحَدَ الْجِنْسُ كَانَ كَمُبَادَلَةِ الشَّيْءِ بِجِنْسِهِ نَسِينَةً وَالْجِنْسُ بِانْفِرَادِهِ يَحْرُمُ النِّسَاءُ عِنْدَنَا بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ فِي الْجِنْسِ الْمُخْتَلَفِ لَيْسَ بِحَرَامٍ كَذَا فِي الْكَافِي أَقُولُ يَرُدُّ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ قَوْلَهُ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ فِي الْجِنْسِ الْمُخْتَلَفِ لَيْسَ بِحَرَامٍ مُخَالَفٌ لِمَا قَالَ فِي بَابِ الرِّبَا إِنْ وَجَدَ الْقَدْرُ وَالْجِنْسُ حَرْمُ الْفَضْلِ وَالنِّسَاءُ لَوْ جُودَ الْعِلَّةُ ، وَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا وَعَدِمَ الْآخَرُ حَلَّ الْفَضْلِ وَحَرْمُ النِّسَاءِ مِثْلُ أَنَّ يُسَلِّمَ هَرَوِيًّا فِي هَرَوِيٍّ أَوْ بُرًّا فِي شَعِيرٍ ، وَإِنْ عُدِمَا حَلَّ الْفَضْلِ وَالنِّسَاءُ ، فَإِنَّ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ وَقَدْ حَرَّمَ النِّسَاءَ فِيهِ وَدَفَعَهُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْجِنْسِ الْمُخْتَلَفِ مَا لَا يَكُونُ فِيهِ قَدْرٌ كَبِيرٌ حَفَنَةً بُرٍّ بِحَفَنَتِي شَعِيرٍ حَيْثُ جَازَ فِيهِ النَّسِئَةُ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ وَانْتِفَاءِ الْقَدْرِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَهَاهُنَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّ جِنْسَ النَّفْعِ إِذَا اخْتَلَفَ وَلَيْسَ النَّفْعُ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ الشَّرْعِيَّةِ لَمْ يَحْرَمْ النِّسَاءُ لِانْتِفَاءِ جُزْأَيِ الْعِلَّةِ فَيَكُونُ هَذَا دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ ، وَإِنْ عُدِمَا حَلَّ الْفَضْلِ وَالنِّسَاءُ هَذَا وَقَدْ عُلِّلَ فِي الْمُحِيطِ عَدَمُ الْجَوَازِ إِذَا اتَّحَدَ الْجِنْسُ بَأَنَّ الْمَنَافِعَ مَعْدُومَةٌ فِي الطَّرَفَيْنِ فَكَانَتْ نِسَاءً لَا عَيْنًا وَالتَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِي } إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ مِنْهُ خِلَافُ الْجِنْسِ بِالْإِجْمَاعِ

( قَوْلُهُ : وَإِذَا اتَّحَدَا لَ ) أَقُولُ ثُمَّ لَوْ اسْتَوْفَى أَحَدُهُمَا الْمَنْفَعَةَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ فَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَرَوَى الْكَرْخِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا فِي التَّيْبِينَ

( بَابُ مِنَ الْإِجَارَةِ ) الْأَجِيرُ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا ( الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ ) وَثَانِيهِمَا الْأَجِيرُ الْخَاصُّ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ الْوَلُّ ( مَنْ يَعْمَلُ لَا لِوَاحِدٍ ) كَالْخِيَاطِ وَنَحْوِهِ ( أَوْ يَعْمَلُ لَهُ ) أَيُّ لَوْاحِدٍ عَمَلًا ( غَيْرَ مُؤَقَّتٍ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلًا وَحَدَهُ لِلْخِيَاطَةِ أَوْ الْخَبْزِ فِي بَيْتِهِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ كَانَ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ لِغَيْرِهِ ( أَوْ مُؤَقَّتًا بِلَا تَخْصِصٍ ) يَعْنِي إِذَا اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِرُغِي غَنَمِهِ شَهْرًا بِدَرَاهِمٍ فَهُوَ أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَلَا تَرَعُ غَنَمَ غَيْرِي فَحَيْثُ يَصِيرُ أَجِيرٌ وَاحِدٌ وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ ( وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ ) أَيُّ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ ( الْأَجْرَ ) إِلَّا ( بِعَمَلِهِ كَالصَّبَاغِ وَنَحْوِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَتَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ بَيْنَ الْعَوَظَيْنِ فَمَا لَمْ يُسَلِّمَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَهُوَ الْعَمَلُ لَا يُسَلِّمُ لِلْأَجِيرِ الْعَوَظَ وَهُوَ الْأَجْرُ -

بَابُ مِنَ الْإِجَارَةِ ( قَوْلُهُ : يَعْنِي اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِرُغِي غَنَمِهِ شَهْرًا بِدَرَاهِمٍ فَهُوَ أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ ) أَقُولُ إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ الذِّكْرِيُّ كَانَ فَاسِدًا كَمَا قَدْ مَنَاهُ عَنْ الْخَانِيَّةِ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْخَبَّازِ الْمُتَقَدِّمَةِ

( وَلَا يَضْمَنُ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ ) سَوَاءً هَلَكَ بِسَبَبٍ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ كَالسَّرِقَةِ أَوْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ كَالْحَرِيقِ الْغَالِبِ وَالْفَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَبِضُهُ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لِمَنْفَعَتِهِ وَهِيَ إِقَامَةُ الْعَمَلِ فِيهِ لَهُ فَلَا يَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ كَالْمُودَعِ وَأَجِيرِ الْوَاحِدِ ( وَإِنْ ) وَصْلِيَّةٌ ( شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ ) ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدٍ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَمَّا فِيمَا لَا يُمَكِّنُ الْإِخْتِرَازَ عَنْهُ فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا فِيمَا يُمَكِّنُ فَعَلَى الْخِلَافِ فَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ يُفْسَدُ لِمَا ذَكَرَ ( وَأَقْنَى الْمُتَأَخَّرُونَ بِالصُّلْحِ عَلَى النَّصْفِ ) لِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ -

( قَوْلُهُ : وَأَقْنَى الْمُتَأَخَّرُونَ بِالصُّلْحِ عَلَى النَّصْفِ ) أَقُولُ قَالَ الْبُرْجَنْدِيُّ .

وَفِي الْقُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ كَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ يُقْتَضِي بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ صَاحِبُ الْعُدَّةِ سَأَلْتُ عَنْهُ

هَلْ يُجْبَرُ الْخَصْمُ عَلَى الصُّلْحِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ أَجَابَ بَأَنِّي كُنْتُ أَقْبَى بِالصُّلْحِ فِي الْإِتِّدَاءِ فَرَجَعْتُ لِهَذَا وَعَنْ  
صَاحِبِ الْمُحِيطِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَجِيرُ مُصْلِحًا لَا يَجِبُ الضَّمَانُ ، وَإِنْ كَانَ بِخِلَافِهِ يَجِبُ الضَّمَانُ كَمَا هُوَ مَذْهُبُهُمَا ،  
وَإِنْ كَانَ مَسْتَوْرَ الْحَالِ يُؤْمَرُ بِالصُّلْحِ هـ .

وَفِي التَّبَيِّنِ وَبِقَوْلِهِمَا يُقْتَى الْيَوْمَ لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَبِهِ يَحْصُلُ صِيَانَةُ أَمْوَالِهِمْ هـ .  
وَقَالَ الْعَيْنِيُّ وَبِهِ يَعْنِي بِمَا قَالَا أَقْبَى بَعْضُهُمْ وَيَقُولُ الْإِمَامُ آخِرُونَ وَأَقْبَى بِالصُّلْحِ جَمَاعَةٌ مِنَّا هـ .  
وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَالْمُخْتَارُ فِي الْأَجِيرِ الْمُشْتَرِكِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .  
اهـ .

( بَلْ يَضْمَنُ مَا هَلَكَ بِعَمَلِهِ كَالْخَرَقِ ) أَيِ خَرَقِ الثَّوبِ الْحَاصِلِ ( مِنْ الدَّقِّ ) أَيِ دَقِّ الْقَصَّارِ ( وَزَلَقِ الْحَمَالِ ) ،  
فَإِنَّ التَّلَفَ الْحَاصِلَ مِنْ زَلَقِهِ حَصَلَ مِنْ تَرْكِهِ التَّثَبُّتَ فِي الْمَشْيِ وَالنَّقْطَ عَجَلٍ يَشُدُّ بِهِ الْحِمْلَ ، فَإِنَّ التَّلَفَ الْحَاصِلَ  
بِهِ حَصَلَ مِنْ تَرْكِهِ التَّوَثُّقِ فِي شَدِّ الْحِمْلِ -

( قَوْلُهُ : بَلْ يَضْمَنُ مَا هَلَكَ بِعَمَلِهِ كَالْخَرَقِ ) أَقُولُ وَصَاحِبُ الثَّوبِ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ قِيَمَتَهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ وَلَمْ  
يُعْطِهِ الْأَجْرَ ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَنَهُ مَعْمُولًا وَأَعْطَاهُ الْأَجْرَ وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَغَرَقِ السَّفِينَةِ مِنْ مَدَّةٍ إِلَّا آدَمِيًّا غَرَقَ ) أَيِ لَا يَضْمَنُ آدَمِيًّا غَرَقَ مِنْ مَدَّةِ السَّفِينَةِ ( أَوْ سَقَطَ مِنْ دَابَّةٍ ) ، وَإِنْ  
كَانَ بِسَوْفِهِ أَوْ قَوْدِهِ ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ الْآدَمِيِّ لَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ بَلْ بِالْجَنَائَةِ وَمَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَالْعَاقِلَةُ لَا تَتَحَمَّلُ  
ضَمَانَ الْعُقُودِ وَهَذَا لَيْسَ بِجَنَائَةٍ لِكَوْنِهِ مَأْذُونًا فِيهِ ( أَوْ هَلَكَ مِنْ حِجَامَةٍ أَوْ فَصْدٍ ) لَمْ يَجْزِ الْمُعْتَادُ كَذَا دَابَّةٍ أَيْ لَا  
يَضْمَنُ أَيْضًا دَابَّةً هَلَكَتْ مِنْ فَصْدٍ وَنَحْوِهِ ( لَمْ يَجْزِهِ ) أَيِ يَجْزِ الْمُعْتَادُ ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّهُ بِالْعَقْدِ فَصَارَ وَاجِبًا عَلَيْهِ  
وَالْوَاجِبُ لَا يُجَامِعُهُ الضَّمَانُ كَمَا إِذَا حَدَّ الْقَاضِي أَوْ عَزَرَ وَمَاتَ الْمَضْرُوبُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُمَكِّنَ التَّحَرُّرُ عَنْهُ كَدَقِّ  
الثَّوبِ وَنَحْوِهِ إِذْ بِقُوَّةِ الثَّوبِ وَرَقَّتِهِ يُعْلَمُ مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الدَّقِّ بِالْإِجْتِهَادِ فَأَمَكَّنَ تَقْيِيدُهُ بِالسَّلَامَةِ بِخِلَافِ الْقَصْدِ  
وَنَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ يُبْتَنَى عَلَى قُوَّةِ الطَّبْعِ وَضَعْفِهِ وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَلَا مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الْجُرْحِ فَلَا يُمَكِّنُ تَقْيِيدُهُ  
بِالسَّلَامَةِ فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ إِلَّا إِذَا جَاوَزَ الْمُعْتَادُ فَيَضْمَنُ الزَّائِدَ كُلَّهُ إِذَا لَمْ يَهْلِكْ ، وَإِذَا هَلَكَ يَضْمَنُ نِصْفَ دِيَةِ النَّفْسِ  
؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ بِمَا ذُوْن فِيهِ وَغَيْرَ مَا ذُوْن فِيهِ فَيَضْمَنُ بِحِسَابِهِ وَهُوَ النِّصْفُ حَتَّى أَنْ الْخَتَانُ لَوْ قَطَعَ الْحَشْفَةُ وَبَرِيَ  
الْمَقْطُوعُ يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الْحَشْفَةُ وَهُوَ عُضْوٌ كَامِلٌ فَجَبَّ عَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَإِنْ مَاتَ يَجِبُ  
عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَهِيَ مِنَ الْغَرَائِبِ حَيْثُ يَجِبُ الْأَكْثَرُ بِالْبَرِّ وَالْأَقَلُّ بِالْهَلَاكِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ -

( قَوْلُهُ : أَوْ غَرَقِ السَّفِينَةِ مِنْ مَدَّةٍ ) أَقُولُ أَوْ مُعَالَجَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جَنَائَةِ يَدِهِ فَيَضْمَنُ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ  
أَوْ وَكِيلُهُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَضْمَنُ الْمَلَّاحَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الطَّعَامِ إِذَا كَانَ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ كَانَ الطَّعَامُ  
فِي يَدِ صَاحِبِهِ فَلَا يَضْمَنُ الْمَلَّاحُ إِلَّا أَنْ يَضَعَ فِيهَا شَيْئًا أَوْ يَفْعَلَ فِعْلًا يَتَعَمَّدُ الْفَسَادَ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ ( قَوْلُهُ : أَوْ سَقَطَ  
مِنْ دَابَّةٍ ) أَقُولُ قِيلَ هَذَا إِذَا كَانَ كَبِيرًا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الدَّابَّةِ وَيَرْكَبُ وَحْدَهُ وَإِلَّا فَهُوَ كَالْمَتَاعِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا  
فَرْقَ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ : حَتَّى أَنْ الْخَتَانُ لَوْ قَطَعَ الْحَشْفَةُ وَبَرِيَ الْمَقْطُوعُ تَجِبُ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ( أَقُولُ وَبِقَطْعِ بَعْضِهَا  
يَجِبُ حُكُومَةُ عَدَلٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَهْمَانِيُّ

( فَإِنْ انْكَسَرَ دَنٌّ فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَ الْحَمَالُ قِيَمَتَهُ فِي مَكَانِ حَمْلِهِ بَلَا أَجْرٍ أَوْ مَكَانِ كَسَرِهِ بِحِصَّةِ أَجْرِهِ ) أَمَّا  
الضَّمَانُ فَلِأَنَّهُ تَلَفٌ بِفِعْلِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّخِيلَ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ عَلَى سَلِيمٍ وَالْمُفْسَدُ غَيْرُ دَاخِلٍ وَأَمَّا الْخِيَارُ فَلِأَنَّهُ إِذَا

انكسر في الطريق والحمل شيء واحد تبين أنه واقع تعدياً من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو أن ابتداء الحمل حصل بأمره فلم يكن تعدياً ، وإنما صار تعدياً عند الكسر فيميل إلى أي الجهتين شاء ، فإن مال إلى كونه متعدياً ضمن قيمته في الابتداء ولا يجب الأجر إذ تبين أنه كان متعدياً من الابتداء ، وإن مال إلى كونه مأذوناً فيه في الابتداء ، وإنما صار متعدياً عند الكسر ضمن قيمته عند الكسر وأعطاه أجرته بحسابه -

( قوله : وإن انكسر دن ) أقول يعني إذا كان الكسر يصنعه بأن زلق أو عثر أو كسره عمدًا ، وإن كان من غير صنعه بأن زحمة الناس فانكسر فلا يضمن عنده وعندهما يضمن قيمته في موضع الكسر كما في التبيين

( و ) ثاني النوعين الأجير ( الخاص ) ويسمى أجير واحد أيضاً ( هو من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً بالتحصيل ) وفوائد الفوائد عرفت مما سبق ( ويستحق الأجر بتسليم نفسه مدته ، وإن لم يعمل كأجير شخص لخدمته أو رعى غنمه ) وليس له أن يعمل لغيره ؛ لأن منافعه صارت مستحقة له والأجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كالمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل اعلم أن الأجير للخدمة أو لرعي الغنم إنما يكون أجيراً خاصاً إذا شرط عليه أن لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره أو ذكر المدة أو لا نحو أن يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماً بأجر معلوم ، فإنه أجير خاص بأول الكلام أقول سره أنه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع أن يكون لغيره فيها أيضاً وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل أن يكون لإيقاع العقد على العمل فيصير أجيراً مشتركاً ؛ لأنه من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الأجير الخاص في المدة ، فإن الإجارة على المدة لا تصح في الأجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهراً للخدمة أو للحصاد فلا يتغير حكم الكلام الأول بالاحتمال فيبقى أجير وحده ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن ترعى غنم غنمي وهذا ظاهر وأخر المدة بأن استأجره ليرعى غنماً مسماً له بأجر معلوم شهراً فحينئذ يكون أجيراً مشتركاً بأول الكلام لإيقاع العقد على العمل في

أوله ، وقوله شهراً في آخر الكلام يحتمل أن يكون لإيقاع العقد على المدة فيصير أجيراً وحده ويحتمل أن يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه -  
( قوله : اعلم إلى آخر السوادة ) من كلام الزيلعي ( قوله : أو ذكر المدة أو لا نحو أن يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماً بأجر معلوم ) أقول إذا وقع العقد على هذا الترتيب كان فاسداً كما قدمناه وصحته أن يلي ذكر المدة الأجر فتأمل ( قوله : فلا يتغير حكم الكلام الأول ) بالعين المعجمة والراء المهملة

( ولا يضمن ما هلك في يده أو بعمله ) أمّا الأول فلأن العين أمانة في يده بالإجماع أمّا عنده فظاهر ، وأمّا عندهما فلأن تضمين الأجير المشترك نوع استحسان عندهما صيانة لأموال الناس ؛ لأنه يتقبل الأعمال من خلق كثير طمعاً في كثرة الأجر وقد يعجز عن القيام بها فيمكث عنده طويلاً فيجب عليه الضمان إذا هلك بما يمكن التحرر عنه لئلا يتساهل في حفظها وأجير الواحد لا يتقبل الأعمال فأخذ فيه بالقياس ، وأمّا الثاني فلأن المنافع صارت مملوكة للمستأجر ، فإذا أمره بالصرف إلى ملكه صح وصار نائباً منابه فصار فعله منقولاً إليه كأنه فعله بنفسه وفرع عليه بقوله ( فلا تضمن ظنر صبي ضاع ) أي الصبي ( في يدها أو سرق ما عليه ) أي على الصبي من الحلبي لكونها أجير

وَحَدِّ (صَحَّ تَرْدِيدُ الْأَجْرِ بِالتَّرْدِيدِ فِي الْعَمَلِ) نَحْوُ إِنْ خِطَّتُهُ فَارِسِيًّا فَبَدْرَهُمْ ، وَإِنْ خِطَّتُهُ رُومِيًّا فَبَدْرَهُمَيْنِ (وَزَمَانِهِ) نَحْوُ إِنْ خِطَّتُهُ الْيَوْمَ فَبَدْرَهُمْ ، وَإِنْ خِطَّتُهُ غَدًا فَبِنْصَفِهِ (وَمَكَانِهِ) نَحْوُ إِنْ سَكَنْتَ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَبَدْرَهُمْ أَوْ هَذِهِ فَبَدْرَهُمَيْنِ (وَالْعَامِلِ) نَحْوُ إِنْ تُسَكِنَ فِيهِ عَطَارًا فَبَدْرَهُمْ ، وَإِنْ تُسَكِنَ حَدَادًا فَبَدْرَهُمَيْنِ (وَالْمَسَافَةِ) نَحْوُ إِنْ تَذَهَبَ إِلَى الْكُوفَةِ فَبَدْرَهُمْ وَإِنْ تَذَهَبَ إِلَى وَاسِطِ فَبَدْرَهُمَيْنِ (وَالْحَمْلِ) نَحْوُ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهَا شَعِيرًا فَبَدْرَهُمْ أَوْ بُرًّا فَبَدْرَهُمَيْنِ وَكَذَا إِذَا خَيْرَهُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ وَلَوْ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ لَمْ يَجْزُ كَمَا فِي الْبَيْعِ ، وَالْجَمْعُ دَفْعُ الْحَاجَةِ لَكِنْ يَجِبُ اشْتِرَاطُ خِيَارِ التَّعْيِينِ فِي الْبَيْعِ لَا الْإِجَارَةَ ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْعَمَلِ ، وَإِذَا وُجِدَ يَصِيرُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَعْلُومًا وَفِي الْبَيْعِ يَجِبُ الشَّمْنُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ فَتَسَحُّقُ الْجَهَالَةِ بِحَيْثُ لَا يَرْتَقِعُ النَّزَاعُ إِلَّا بِاثْبَاتِ الْخِيَارِ لَهُ (وَيَجِبُ أَجْرُ مَا وَجِدَ مِنْ) الْأَمْرَيْنِ (الْمُرَدَّدِ فِيهِمَا) قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا (لَكِنْ إِذَا كَانَ) أَيُّ التَّرْدِيدِ (فِي الزَّمَانِ) نَحْوُ إِنْ خِطَّتُهُ الْيَوْمَ فَبَدْرَهُمْ ، وَإِنْ خِطَّتُهُ غَدًا فَبِنْصَفِهِ (يَجِبُ فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ يَجِبُ إِذَا وُجِدَ الْعَمَلُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْيَوْمَيْنِ الْمُرَدَّدِ فِيهِمَا مَا سُمِّيَ مِنَ الْأَجْرِ .

(وَفِي الثَّانِي) أَيُّ يَجِبُ إِذَا وُجِدَ الْعَمَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْهُمَا (أَجْرُ الْمَثَلِ غَيْرُ زَائِدٍ عَلَى الْمُسَمَّى) وَعِنْدَهُمَا الشَّرْطَانِ جَائِزَانِ وَعِنْدَ زُفَرٍ فَاسِدَانِ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْيَوْمِ لِلتَّعْجِيلِ وَذِكْرَ الْعَدِّ لِلتَّرَدُّدِ فِيهِ فَيَجْتَمِعُ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَسْمِيَتَانِ ، وَالْوَاجِبُ إِحْدَاهُمَا وَهِيَ مَجْهُولَةٌ كَمَا لَوْ قَالَ : خِطُّهُ الْيَوْمَ بِدْرَهُمْ أَوْ نِصْفِ دَرَاهِمٍ وَلَهُمَا

أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَقْصُودٌ فَصَارَ كَاخْتِلَافِ التَّوَعُّينِ كَالرُّومِيَّةِ وَالْقَارِسِيَّةِ ، وَلَهُ أَنَّ الْعَقْدَ الْمُضَافَ إِلَى الْعَدِّ لَمْ يَثْبُتْ فِي  
الْأَوَّلِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِي الْيَوْمِ تَسْمِيَتَانِ فَلَمْ يَكُنْ الْأَجْرُ مَجْهُولًا فِي الْيَوْمِ وَالْمُضَافُ إِلَى الْيَوْمِ يَبْقَى إِلَى الْعَدِّ فَيَجْتَمِعُ  
فِي الْعَدِّ تَسْمِيَتَانِ دِرْهَمٌ أَوْ نِصْفُ دِرْهَمٍ فَيَكُونُ الْأَجْرُ مَجْهُولًا وَهِيَ تَمْنَعُ جَوَازَ الْعَقْدِ -  
قَوْلُهُ : لَكِنْ يَجِبُ اشْتِرَاطُ خِيَارِ التَّعْيِينِ فِي الْبَيْعِ ( أَقُولُ فِي اشْتِرَاطِهِ فِي الْبَيْعِ رَوَايَتَانِ وَقَدْ حَكَاهُمَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ  
اللَّهُ فِي بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِي تَصْحِيحِهِمَا ) ( قَوْلُهُ : ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْعَمَلِ  
إِلْخ ) .

أَقُولُ هَذَا وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِجَارَةِ وَالْبَيْعِ عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ فِيهِ حَكَاهُ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ : وَفِي الثَّانِي أَجْرُ الْمَثَلِ  
غَيْرُ زَائِدٍ عَلَى الْمُسَمَّى ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْمُسَمَّى مُسَمًى الْيَوْمِ الثَّانِي وَهُوَ نِصْفُ دِرْهَمٍ لَا يُزَادُ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ .  
وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَا يَنْقُصُ عَنْ نِصْفِ دِرْهَمٍ وَلَا يُزَادُ عَلَى دِرْهَمٍ .

اهـ .

كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَمَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي نُسْخَةِ مِنَ الْبُرْهَانِ

( بَنَى الْمُسْتَأْجِرُ تَنْوَرًا وَكَانُوا فِي الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ وَاحْتَرَقَ بَعْضُ بُيُوتِ الْجِيرَانِ أَوْ الدَّارُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا )  
أَيُّ سَوَاءٍ بَنَى بِإِذْنِ صَاحِبِ الدَّارِ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ هَذَا انْتِفَاعٌ بِظَاهِرِ الدَّارِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُغَيِّرُ هَيْئَةَ الْبَاقِي إِلَى التَّنْقِصَانِ ( إِلَّا  
أَنْ يَصْنَعَ مَا لَا يَصْنَعُهُ النَّاسُ ) مِنْ تَرْكِ الْإِحْتِيَاطِ فِي وَضْعِهِ وَإِقَادِ نَارٍ لَا يُوقَدُ مِثْلَهَا فِي التَّنَوُّرِ وَالْكَائُونِ كَذَا فِي  
الْعِمَادِيَّةِ

( اسْتَأْجَرَ حِمَارًا فَضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ لَمْ يَضْمَنْ كَذَا رَأَى نَدَّ شَاةٍ مِنْ قَطِيعِهِ فَخَافَ  
عَلَى الْبَاقِي أَنْ تَبْعَهَا ) كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( لَا يُسَافِرُ بَعْدَ ) مُؤَجَّرٍ ( لِلْخِدْمَةِ بِلَا شَرْطِهِ ) ؛ لِأَنَّ فِي خِدْمَةِ السَّقَرِ زِيَادَةً  
مَشَقَّةً فَلَا يَنْتَظِمُهَا الْإِطْلَاقُ -

( قَوْلُهُ : اسْتَأْجَرَ حِمَارًا فَضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ

إِلْخ ) أَقُولُ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ أَمَّا لَوْ تَخَلَّفَ عَنْهُ فَتَرَكَهُ عَلَى بَابِ بَيْتٍ وَدَخَلَهُ حَتَّى تَوَارَى عَنْهُ أَوْ تَخَلَّفَ  
عَنْهُ فِي الطَّرِيقِ لِحَاجَةٍ كَبُولٍ أَوْ غَانِطٍ حَتَّى غَابَ عَنْ بَصَرِهِ أَوْ ضَلَّ فِي الطَّرِيقِ وَعَلِمَ بِهِ فَلَمْ يَطْلُبْهُ مَعَ عَدَمِ يَأْسِهِ أَوْ  
أَوْفَقَهُ وَصَلَّى الْفَرَضَ فَذَهَبَ أَوْ انْتَهَبَ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَقْطَعْ أَيُّ الْفَرَضِ ضَمِنْ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْحِفْظَ مَعَ الْقُدْرَةِ  
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ خَوْفَ ذَهَابِ الْمَالِ يُبِيحُ قَطْعَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَانَ دِرْهَمًا ، وَإِنْ لَمْ يَغِبْ عَنْهُ أَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يُعَدُّ  
فِيهِ هَذَا الذَّهَابُ تَضْيِيعًا لَهُ بَأَنَّ كَانَ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْقُرَى الْأُمْنِيَّةِ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ قَوْلُهُ :  
فَخَافَ عَلَى الْبَاقِي أَنْ تَبْعَهَا ) أَقُولُ يَعْنِي خَافَ الصِّيَاعَ فَهُوَ عَذْرٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا ضَاعَتْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَهُمَا  
ضَمَّنَاهُ لِتَرْكِه اتِّبَاعَهُ بِحَسَبِ وَسْعِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( لَا يَسْتَرِدُّ مُسْتَأْجِرٌ أَجْرَ عَمَلٍ عَبْدٍ مَحْجُورٍ ) يَعْنِي إِذَا اسْتَأْجَرَ عَبْدًا مَحْجُورًا شَهْرًا وَأَعْطَاهُ الْأَجْرَ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ  
أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الْأَجْرَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِجَارَةَ بَعْدَ الْفَرَاغِ صَحِيحَةٌ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ فَسَادَهَا لِرِعَايَةِ حَقِّ الْمَوْلَى فَيُعَدُّ الْفَرَاغُ

رِغَايَةَ حَقِّهِ فِي الصَّحَّةِ وَوُجُوبَ الْأَجْرِ لَهُ -

(قَوْلُهُ : لَا يَسْتَرِدُّ أَجْرَ عَبْدٍ مَحْجُورٍ ) أَقُولُ وَكَذَا لَا يَسْتَرِدُّ أَجْرَ الصَّبِيِّ الْمَحْجُورِ اسْتِحْسَانًا فِيهِمَا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَلَا يَضْمَنُ أَكْلَ غَلَّةِ عَبْدٍ غَصَبَهُ فَأَجَرَ هُوَ ) أَيُّ الْعَبْدِ ( نَفْسُهُ ) يَعْنِي رَجُلٌ غَصَبَ عَبْدًا فَأَجَرَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ وَسَلَّمْ عَنْ الْعَمَلِ صَحَّتْ الْإِجَارَةُ لِكَوْنِهِ نَفْعًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى ، فَإِنْ أَخَذَ الْعَبْدُ الْأَجْرَ فَأَخَذَ الْغَاصِبُ الْأَجْرَ مِنْهُ فَأَكَلَهُ لَا يَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَ الْغَيْرِ بِلَا تَأْوِيلٍ ، لِأَنَّ الْأَجْرَ مَالُ الْمَوْلَى وَلَهُ أَنَّهُ أَتْلَفَ مَالًا غَيْرَ مُتَقَوِّمٍ فِي حَقِّ التَّلَفِ فَلَا يَضْمَنُ كِنَصَابِ السَّرِقَةِ بَعْدَ الْقَطْعِ ( كَمَا إِذَا أَجَرَهُ الْغَاصِبُ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا أَجَرَ عَبْدًا غَصَبَهُ وَأَخَذَ الْأَجْرَةَ وَأَتْلَفَهُ لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَ لَهُ ( وَصَحَّ لِلْعَبْدِ قَبْضُهَا ) أَيُّ الْأَجْرَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ إِجَارِ نَفْسِهِ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ نَفْعٌ مَحْضٌ مَأْذُونٌ فِيهِ كَقَبُولِ الْهَبَةِ ، وَفَائِدَتُهُ تَظْهَرُ فِي حَقِّ خُرُوجِ الْمُسْتَأْجِرِ عَنْ عَهْدَةِ الْأَجْرَةِ ، فَإِنَّهُ يَخْصُلُ بِالْأَدَاءِ إِلَيْهِ ( وَيَأْخُذُهَا مَوْلَاهُ قَائِمَةً ) ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بَطْلَانِ التَّقَوُّمِ بَطْلَانُ الْمِلْكِ كَمَا فِي نَصَابِ السَّرِقَةِ بَعْدَ الْقَطْعِ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ وَمِلْكٌ لِلْمَالِكِ .

(قَوْلُهُ : فَأَجَرَ هُوَ أَيُّ الْعَبْدِ نَفْسَهُ ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ الْغَاصِبِ فَالْهَاءُ مِنْ فَأَجَرَهُ زَائِدَةٌ فِي نُسخَةٍ

( اسْتَأْجَرَ عَبْدًا شَهْرَيْنِ شَهْرًا بَارِبَعَةً وَشَهْرًا بِخَمْسَةِ صَحَّ عَلَى التَّرْتِيبِ ) الْمَذْكُورُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ الْمَذْكُورَ أَوَّلًا يَنْصَرَفُ إِلَى مَا يَلِي الْعَقْدَ تَحْرِيًّا لِلْجَوَازِ فَيَنْصَرَفُ الثَّانِي إِلَى مَا يَلِي الْأَوَّلَ ضَرُورَةً حُكْمٌ ( الْحَالُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي إِبَاقِ الْعَبْدِ أَوْ مَرَضِهِ وَجَرَى مَاءُ الرَّحَى ) يَعْنِي اسْتَأْجَرَ عَبْدًا شَهْرًا يَدْرَهُمْ فَقَبْضُهُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ الشَّهْرِ وَالْعَبْدُ مَرِيضٌ أَوْ آبَقَ وَاخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ مَرَضٌ هُوَ أَوْ آبَقَ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ وَقَالَ الْمُؤْجِرُ فِي آخِرِهَا حُكْمُ الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ آبَقًا أَوْ مَرِيضًا فِي الْحَالِ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ كَذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَلَا يَجِبُ الْأَجْرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آبَقًا أَوْ مَرِيضًا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ كَذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَجِبُ الْأَجْرُ وَكَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي جَرَى مَاءِ الرَّحَى -

(قَوْلُهُ : وَالْعَبْدُ مَرِيضٌ أَوْ آبَقٌ ) أَقُولُ لَوْ حَذَفَ هَذَا لَكَانَ أَوَّلَى لِيَتَجَهَّ قَوْلُهُ بَعْدَهُ ، فَإِنْ كَانَ آبَقًا أَوْ مَرِيضًا لَا يَجِبُ الْأَجْرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَجِبُ وَإِلَّا فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِمَرَضِهِ وَإِبَاقِهِ ثُمَّ يَرُدُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِهِ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ الْمُؤْجِرُ فِي آخِرِهَا ) أَقُولُ وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أَنْكَرَ بِالْمَرَّةِ ( قَوْلُهُ : حُكْمُ الْحَالِ ) أَقُولُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الْحَالُ مَعَ يَمِينِهِ فَيَصْلُحُ الظَّاهِرُ مُرْجَحًا ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ حُجَّةٌ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي جَانِبِ الْمُسْتَأْجِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا دَفْعُ الْإِسْتِحْقَاقِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ شَهِدَ لِلْمُؤْجِرِ فِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ اسْتِحْقَاقُهُ الْأَجْرَةَ بِالظَّاهِرِ وَهَذِهِ لَا تَصْلُحُ لِلْإِسْتِحْقَاقِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِالسَّبَبِ السَّابِقِ وَهُوَ الْعَقْدُ ، وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ يَشْهَدُ عَلَى بَقَائِهِ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ وَعَلَى هَذَا ادِّعَاءُ وَلَادَةٍ قَبْلَ الْعِتْقِ وَالثَّمَرِ قَبْلَ الْبَيْعِ الْقَوْلُ لِمَنْ الْوَلَدُ وَالثَّمَرُ فِي يَدِهِ تَحْكِيمًا لِلْحَالِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( الْقَوْلُ لِرَبِّ الثَّوبِ فِي الْقَمِيصِ وَالْقَبَاءِ وَالصُّفْرَةِ وَالْحُمْرَةِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ رَبُّ الثَّوبِ لِلْخِيَّاطِ أَمَرْتُكَ أَنْ تَخِيْطَ ثَوْبِي قَبَاءَ فَخِطْتَهُ قَمِيصًا أَوْ لِلصَّبَاغِ أَمَرْتُكَ أَنْ تَصْبِغَ ثَوْبِي أَحْمَرَ فَصَبَّغْتَهُ أَصْفَرَ وَقَالَ الْخِيَّاطُ وَالصَّبَاغُ مَا أَمَرْتَنِي هُوَ الَّذِي فَعَلْتُهُ فَالْقَوْلُ فِي الصُّورَتَيْنِ لِرَبِّ الثَّوبِ مَعَ الْيَمِينِ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُسْتَفَادُ مِنْ قَبْلِهِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِيمَا أَذِنَ فِيهِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَيِّنَةٌ فَحَلَفَ رَبُّ الثَّوبِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى خَيْرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ قِيَمَةَ الثَّوبِ غَيْرَ مَعْمُولٍ وَلَا أَجَرَ لَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَأَعْطَاهُ أَجْرَ مِثْلِهِ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِ الْمُسَمَّى ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَلَ أَمْرَهُ فِي أَصْلِ مَا أَمَرَ بِهِ وَهُوَ الْقَطْعُ وَالْخِيَّاطَةُ لَكِنْ خَالَفَهُ فِي الصِّفَةِ فَيَخْتَارُ أَيُّهُمَا شَاءَ وَفِي الثَّانِيَةِ خَيْرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ قِيَمَةَ ثَوْبٍ أَيْضًا ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ثَوْبَهُ وَأَعْطَاهُ أَجْرَ مِثْلِهِ لَا يُجَاوِزُ بِهِ الْمُسَمَّى أَيْضًا .



( وَ ) الْقَوْلُ لِرَبِّ الثَّوْبِ ( فِي الْأَجْرِ وَعَدَمِهِ ) أَيُّ صُدِّقَ رَبُّ الثَّوْبِ مَعَ يَمِينِهِ فِي قَوْلِهِ عَمِلْتَ لِي مَجَانًّا وَالصَّانِعُ قَالَ بَلْ بِأَجْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُنْكِرُ الْعَقْدَ ؟ وَوُجُوبُ الْآخَرَى وَتَقْوَمُ عَمَلُهُ  
( قَوْلُهُ : وَالْقَوْلُ لِرَبِّ الثَّوْبِ فِي الْأَجْرِ وَعَدَمِهِ ) أَقُولُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَجْعَلُ أَبُو يُوسُفَ الْقَوْلَ لِلصَّانِعِ إِنْ كَانَ حَرِيْفًا لَهُ أَيْ خَلِيْطًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَأْجِرِ أَخَذَ وَإِعْطَاءً فِي حِرْفَةٍ وَحَكَمَ مُحَمَّدٌ بِالْأَجْرِ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِعَمَلِ تِلْكَ الصَّنْعَةِ بِالْأَجْرَةِ وَبِهِ يُفْتَى لِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ لِدَعْوَاهُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .  
وَفِي الصَّغَرَى أَيْضًا الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَكَذَا فِي التَّبَيِّنِ

( بَابُ فُسْخِ الْإِجَارَةِ ) ( تَنْفُسُخُ ) أَيُّ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلَايَةُ الْفُسْخِ لَا أَنَّهُا تَنْفَسُخُ لِاحْتِمَالِ الْإِنْتِفَاعِ بِوَجْهِ آخَرَ وَلِهَذَا لَمْ يَقُلْ تَنْفَسُخُ ( بِخِيَارِ الشَّرْطِ ) بِأَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا سَنَةً عَلَى أَنَّهُ أَوْ الْمُؤْجَرُ بِالْخِيَارِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَإِنَّمَا تَنْفَسُخُ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ وَلَا يَجِبُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَيَحْتَمِلُ الْفُسْخُ بِالْقَالَةِ فَيَجُوزُ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهِ كَالْتَّبَعِ ( وَ ) بِخِيَارِ ( الرُّوْيَةِ ) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : { مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ } وَالْإِجَارَةُ شِرَاءُ الْمَنَافِعِ فَيَتَنَاوَلُهُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ لَفْظًا أَوْ دَلَالَةً ( وَ ) بِخِيَارِ ( عَيْبِ ) حَاصِلِ ( قَبْلِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ ) أَمَّا جَوَازُ الرَّدِّ بِعَيْبِ حَاصِلِ قَبْلِ الْعَقْدِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا جَوَازُهُ بِمَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَلِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ هُوَ الْمَنَافِعُ ، وَإِنَّمَا تَوْجَدُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ فَكَانَ الْعَيْبُ حَاصِلًا قَبْلَ الْقَبْضِ وَذَلِكَ يُوجِبُ الْخِيَارَ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ حَادِثًا بَعْدَ قَبْضِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الَّذِي حَدَثَ بَعْدَ قَبْضِ الْمُسْتَأْجِرِ كَأَنَّهُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَنَافِعُ كَذَا فِي شُرُوحِ الْهَدَايَةِ ( يُقَوِّتُ النَّفْعَ ) صِفَةُ عَيْبِ ( كَخَرَابِ الدَّارِ وَانْقِطَاعِ مَاءِ الرَّحَى ، وَ ) مَاءِ ( الْأَرْضِ ) ، فَإِنْ كَلَّا مِنْهَا يُقَوِّتُ النَّفْعَ فَيَثْبُتُ خِيَارُ الْفُسْخِ ( أَوْ يُخِلُّ ) عَطْفٌ عَلَى يُقَوِّتُ ( بِهِ ) أَيُّ بِالنَّفْعِ يَعْنِي أَنَّ الْعَيْبَ لَا يُقَوِّتُ النَّفْعَ بِالْكَلِّيَّةِ بَلْ يُخِلُّ بِهِ بِحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ ( كَمَرَضِ الْعَبْدِ وَدَبْرِ الدَّابَّةِ ) ، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسُخُ بِهِ أَيْضًا ( فَلَوْ لَمْ يُخِلَّ ) أَيُّ الْعَيْبُ ( بِهِ ) أَيُّ بِالنَّفْعِ ( أَوْ

انْتَفَعَ ) الْمُسْتَأْجِرُ ( بِالْمُخِلِّ ) بِالنَّفْعِ وَاسْتَوْفَى الْمَنْفَعَةَ وَقَدْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ ( أَوْ أَرَاكَ ) أَيُّ الْإِخْلَالَ ( الْمُؤْجَرُ سَقَطَ خِيَارُهُ ) لِزَوَالِ سَبَبِهِ وَلِذَا قَالُوا : إِنْ الْعَيْبُ إِذَا لَمْ يُخِلَّ بِالنَّفْعِ الْمَقْصُودِ لَمْ يَكُنْ مُجَوِّزًا لِلْفُسْخِ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ حَائِطٌ لِلْجِمَالِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ فِي سُكْنَاهَا وَسَقَطَ ذَلِكَ الْحَائِطُ لَيْسَ لَهُ وَلَايَةُ الْفُسْخِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ الْمَنْفَعَةُ ، فَإِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنَّ الْخَلْلُ فِيهَا لَمْ يَثْبُتْ الْخِيَارُ ( وَبَعْدُ ) عَطْفٌ عَلَى بِخِيَارِ الشَّرْطِ ( وَلُزُومُ ضَرَرٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ بِالْعَقْدِ إِنْ بَقِيَ ) أَيُّ الْعَقْدُ ( كَمَا فِي سُكُونٍ وَجَعِ ضَرْسٍ اسْتَوْجَرَ ) حَدَاثُ ( لِقَلْعِهِ ) ، فَإِنَّ الْعَقْدَ إِنْ بَقِيَ لَزِمَ قَلْعُ سَنٍّ صَحِيحٍ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ بِالْعَقْدِ ( وَمَوْتَ عُرْسٍ أَوْ اخْتِلَاعِهَا اسْتَوْجَرَ ) أَيُّ طَبَّاحٍ ( لَطَبَخَ وَلِيمَتِهَا ) ، فَإِنَّ الْعَقْدَ إِنْ بَقِيَ تَضَرَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ بِاثْلَافِ مَالِهِ فِي غَيْرِ الْوَلِيمَةِ -

( بَابُ فُسْخِ الْإِجَارَةِ ) قَوْلُهُ : تَنْفَسُخُ ( إِنْخ ) هَذَا عَلَى الْأَصَحِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَنْفَسُخُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَيُّ الْعَيْبِ وَخَرَابِ الدَّارِ وَتَخَوُّهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : لَا أَنَّهُ تَنْفَسُخُ ) لَا يُتَوَهَّمُ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ فَلَا وَجْهَ لِدَرْكِهِ هُنَا ( قَوْلُهُ لِاحْتِمَالِ الْإِنْتِفَاعِ بِوَجْهِ آخَرَ ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ تَنْفَسُخُ بِخِيَارِ الشَّرْطِ وَلَيْسَ لَهُ مَسَاسٌ بِهَذَا الْمَقَامِ ؛ لِأَنَّهُ فِي وُجُودِ عَيْبٍ وَأَيْضًا لَا يَتَأْتِي فِي جَانِبِ الْمُؤْجَرِ وَخِيَارُ الشَّرْطِ يَعْمُهَا ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّرَوِّيِّ فَتَرَوَّى ( قَوْلُهُ : لِاحْتِمَالِ الْإِنْتِفَاعِ بِوَجْهِ آخَرَ ) أَقُولُ أَوْ بِمَا اسْتَأْجَرَ لِأَجَلِهِ مَعَ الْخَلْلِ كَمَا سَيَأْتِي ( قَوْلُهُ : فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسُخُ بِهِ أَيْضًا ) كَذَا فِي نُسْخَةٍ وَعَلَى الْأَصَحِّ كَمَا اخْتَارَهُ أَنَّهَا تَنْفَسُخُ بِهِ ( قَوْلُهُ :

فَلَوْ لَمْ يُخْلَ بِهِ أَوْ انْتَفَعَ أَوْ أزالَهُ سَقَطَ خِيَارُهُ ( أَقُولُ سَقُوطُ الْخِيَارِ وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا انْتَفَعَ أَوْ أُزِيلَ الْخُلُّ أَمَّا فِيمَا إِذَا لَمْ يُخْلَ فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ أَصْلًا فَلَا يُقَالُ سَقَطَ خِيَارُهُ إِذِ السَّقُوطُ فَرَعٌ عَنِ الثَّبُوتِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ بَدَلَهُ لَيْسَ لَهُ خِيَارٌ وَالسَّالِبَةُ صَادِقَةٌ بِنَفْيِ الْمَوْضُوعِ ( قَوْلُهُ : وَبَعْدُ عَطْفٌ عَلَى بِخِيَارِ الشَّرْطِ ) أَقُولُ يَعْنِي أَنَّهَا تُفْسَخُ بِالْعُذْرِ فَيُثَبِّتُ بِهِ حَقُّ الْفَسْخِ وَفِي كَيْفِيَّتِهِ اخْتِلَافٌ أَشَارَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْقَضَاءِ بِمَنْزِلَةِ غَيْبِ الْمَبِيعِ فَيَتَفَرَّدُ الْعَاقِدُ بِالْفَسْخِ .

وَفِي الزِّيَادَاتِ أَنَّ الْمَرَّ يُرْفَعُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُفْسَخَ كَالرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ قَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحَسِيُّ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَمِنْهُمْ مَنْ وَفَّقَ فَقَالَ هَذَا إِذَا كَانَ الْعُذْرُ ظَاهِرًا تُفْسَخُ وَإِلَّا فَيُفْسَخُهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَالْمَحْبُوبِيُّ هُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : كَمَا فِي سُكُونٍ وَجَعَ ضِرْسٍ

وَمَوْتَ عُرْسٍ أَوْ اخْتِلَاعِهَا ) أَقُولُ لَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ شَرْطًا ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُجْبَرُ عَلَى إِثْلَافِ مَالِهِ وَلَا جَسَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُثْلِفُ لَهَا تَهُ بِالْقَلْعِ كَمَا قَالُوا فِي الْقِصَاصِ يَبْرُدُ مِنَ الْجَانِي تَحَاشِيًا عَنْ إِثْلَافِ لَهَا تَهُ بِنَزْعِهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى إِطْعَامِ مَالِهِ لِمَنْ لَا يَشْكُرُهُ أَوْ يَجُرُّ لَهُ ضَرَرًا كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْبَدَائِعِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْخَلْعِ لَكِنَّهُ يُفِيدُ ذَلِكَ

( وَلُزُومِ دَيْنٍ ) عَطْفٌ عَلَى لُزُومِ ضَرَرٍ ( لَا يَقْضِي إِلَّا بِثَمَنِ الْمُؤْجَرِ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا أَجَرَ ذُكَّانًا أَوْ دَارًا ثُمَّ أَفْلَسَ وَلَزِمَهُ دَيْنٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَدَائِهِ إِلَّا بِثَمَنِ مَا أَجَرَ وَأَرَادَ فُسْخَهَا يُفْسَخُ وَإِلَّا لَزِمَهُ ضَرَرُ الْحَبْسِ ( وَسَفَرٍ ) عَطْفٌ عَلَى لُزُومِ مُسْتَأْجِرٍ عَبْدٍ لِلْخِدْمَةِ فِي الْمِصْرِ أَوْ مُطْلَقًا ( أَيْ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِكُونِهَا فِي الْمِصْرِ ، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْخِدْمَةِ فِي الْمِصْرِ ، فَإِنْ مَنَعَ مَالِكُهُ عَنِ السَّفَرِ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ لَوْجُودِ الْعُذْرِ ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُسْتَأْجِرُ سَفَرَهُ فَلِمَالِكِهِ الْفَسْخُ لَوْجُودِ الْعُذْرِ ، وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِسَفَرِهِ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ لِانْتِفَاءِ الْعُذْرِ -

( قَوْلُهُ وَلُزُومِ دَيْنٍ لَا يَقْضِي إِلَّا بِثَمَنِ الْمُؤْجَرِ وَأَرَادَ فُسْخَهَا يُفْسَخُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ فُسْخِهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَبِيعُ الدَّارَ أَوَّلًا فَيَنْقُذُ بَيْعَهُ وَتَفْسُخُ الْإِجَارَةِ ضِمْنًا لِبَيْعِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ تُفْسَخُ الْإِجَارَةُ أَوَّلًا ثُمَّ يَبِيعُ .

ا هـ .

( وَإِفْلَاسِ مُسْتَأْجِرٍ ذُكَّانٍ لِيَتَجَرَ ) ، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ إِنْ بَقِيَتْ لَزِمَ أَداءُ أَجْرِ الذُّكَّانِ وَهُوَ يَمْتَنِعُ بِالْإِفْلَاسِ . ( وَ ) إِفْلَاسٍ ( خِيَاطٍ يَعْمَلُ بِمَالِهِ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِيَخِيطَ فَتَرَكَ عَمَلَهُ ) قَيْدُ بَقَوْلِهِ يَعْمَلُ بِمَالِهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَيَعْمَلُ بِالْأَجْرِ فَرَأْسُ مَالِهِ إِبْرَةٌ وَمِقْرَاضٌ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْعُذْرُ فِي حَقِّهِ ( وَبَدَاءُ مُكْتَرِي الدَّابَّةِ مِنْ سَفَرِهِ ) ، فَإِنَّهُ عُذْرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَضَى عَلَى مُوجِبِ الْعَقْدِ لَزِمَهُ ضَرَرٌ زَائِدٌ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ قَصْدِهِ سَفَرِ الْحَجِّ فَذَهَبَ وَقَتُّهُ أَوْ طَلَبَ غَرِيمَ لَهُ فَحَضَرَ أَوْ التَّجَارَةَ فَافْتَقَرَ ( بِخِلَافِ ) مُتَعَلِّقُ بَقَوْلِهِ وَخِيَاطٍ يَعْمَلُ بِمَالِهِ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا ( تَرَكَ مُسْتَأْجِرَهُ ) أَيْ مُسْتَأْجِرِ عَبْدٍ ( لَهُ ) ( أَيْ لِيَخِيطَ ) ( لِيَعْمَلَ ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّرْكِ ( فِي الصَّرْفِ ) ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عُذْرًا إِذْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْعِدَ الْغُلَامَ لِلْخِيَاطَةِ فِي نَاحِيَةٍ وَيَعْمَلُ لِلصَّرْفِ فِي نَاحِيَةٍ ( وَبَدَاءُ الْمُكَارِي ) مُتَعَلِّقُ بَقَوْلِهِ وَبَدَاءُ الْمُكْتَرِي ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعُذْرٍ أَيْضًا إِذْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقْعِدَ دَوَابَّهُ عَلَى يَدِ تَلْمِيذِهِ أَوْ أَجِيرِهِ ( وَيَبِيعُ مَا أَجَرَهُ ) مُتَعَلِّقُ بَقَوْلِهِ وَلُزُومِ دَيْنٍ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا لَيْسَ بِعُذْرٍ بِدُونِ لُحُوقِ دَيْنٍ كَمَا مَرَّ

( وَتَفْسُخِ ) الْإِجَارَةِ بِلَا حَاجَةٍ إِلَى الْفَسْخِ ( بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) أَيْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ( لَوْ عَقَلَهَا لِنَفْسِهِ ) ؛ لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ تَصِيرُ الْمَنْفَعَةُ الْمَمْلُوكَةُ أَوْ الْأَجْرَةُ الْمَمْلُوكَةُ لِعَبْرِ الْعَقْدِ مُسْتَحَقَّةً بِالْعَقْدِ لِانْتِقَالِهَا إِلَى الْوَارِثِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ (

وَلَوْ ( عَقْدَهَا ( لِغَيْرِهِ لَا ) أَيْ لَا تَنْفَسِحُ ( كَالْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ وَالْمُتَوَلَّى ) لِبَقَاءِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَحَقِّ حَتَّى لَوْ مَاتَ الْمُعْقُودُ لَهُ بَطَلَتْ لِمَا ذَكَرْنَا .

( و ) تَنْفَسِحُ ( بِمَوْتِ أَحَدِ الْمُسْتَأْجَرَيْنِ أَوْ الْمُؤَجَّرَيْنِ فِي حَصَّتِهِ فَقَطْ ) وَبَقِيَتْ فِي حَصَّةِ الْحَيِّ وَقَالَ زُفَرٌ تَبْطُلُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ الشُّيُوعَ مَانِعٌ قُلْنَا الشُّرُوطُ يُرَاعَى وَجُودُهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا الْبَقَاءِ كَالشَّهَادَةِ فِي النِّكَاحِ

( مَسَائِلُ شَتَّى ) - ( أَحْرَقَ حَصَائِدَ أَرْضٍ ) وَهِيَ جَمْعُ حَصِيدٍ وَحَصِيدَةٍ وَهُمَا الزَّرْعُ الْمَحْصُودُ وَالْمُرَادُ بِهَا هَاهُنَا مَا يَبْقَى مِنْ أَصُولِ الْقَصَبِ الْمَحْصُودِ فِي الْأَرْضِ ( اسْتَأْجَرَهَا أَوْ اسْتَعَارَهَا فَاحْتَرَقَ مَا فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْ ) ؛ لِأَنَّ هَذَا تَسَبُّبٌ وَلَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ فَلَا يَكُونُ مُعَدِّيًا كَحَافِرِ الْبَيْتِ فِي مَلِكِهِ ( إِنْ لَمْ تَضْطَرْبِ الرِّيحُ ) قَالَ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا كَانَتْ الرِّيحُ سَاكِئَةً ثُمَّ تَغَيَّرَتْ أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُضْطَرِبَةً فَيَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ مُوقِدَ النَّارِ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَسْتَقِرُّ فِي أَرْضِهِ فَيَكُونُ مُبَاشِرًا -

( مَسَائِلُ شَتَّى ) ( قَوْلُهُ : وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا مَا يَبْقَى مِنْ أَصُولِ الْقَصَبِ الْمَحْصُودِ فِي الْأَرْضِ ) أَقُولُ وَكَذَا لَوْ أَحْرَقَ الشُّوكَ فِيهَا لَمْ يَضْمَنْ ( قَوْلُهُ : اسْتَأْجَرَهَا أَوْ اسْتَعَارَهَا

إِلْخ ) أَقُولُ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَةَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَضْمَنْ فِيمَا ذَكَرَ فَالْمَمْلُوكَةُ أَوْلَى بِعَدَمِ الضَّمَانِ ( قَوْلُهُ : قَالَ الْإِمَامُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ عَدَمُ الضَّمَانِ إِذَا كَانَتْ الرِّيحُ سَاكِئَةً ثُمَّ تَغَيَّرَتْ أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُضْطَرِبَةً فَيَضْمَنْ ) أَقُولُ نَقَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ بِصِيغَةٍ يَنْبَغِي ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الرِّيحُ مُضْطَرِبَةً يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنْ .

ا هـ

وَفِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ رَجُلٌ أَحْرَقَ شَوْكًا أَوْ شَيْئًا فِي أَرْضِهِ فَذَهَبَتْ الرِّيحُ بِالشَّرَارَاتِ إِلَى أَرْضٍ جَارِهِ وَأَحْرَقَتْ زَرْعَهُ إِنْ كَانَ يَنْعُدُ مِنْ أَرْضِ الْجَارِ عَلَى وَجْهِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَرُّ النَّارِ فِي الْعَادَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِفِعْلِ النَّارِ وَأَنَّهُ جَارٌ وَلَوْ كَانَ بِقُرْبٍ مِنْ أَرْضِهِ عَلَى وَجْهِ يَصِلُ شَرُّ النَّارِ غَالِبًا ، فَإِنَّهُ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْإِقَادَ فِي مِلْكِهِ نَفْسِهِ لَكِنْ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ .

ا هـ .

( وَضَعَ جَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ فَأَحْرَقَتْ شَيْئًا ضَمِنَ ) ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِالْوَضْعِ وَلَوْ رَفَعَهَا الرِّيحُ إِلَى شَيْءٍ فَأَحْرَقَتْهُ لَا يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ نَسَخَتْ فِعْلَهُ كَذَا فِي النَّهَائَةِ

( سَقَى أَرْضَهُ سَقِيًّا لَا تَحْتَمِلُهُ ) أَيْ لَا تَحْتَمِلُ تِلْكَ الْأَرْضُ ذَلِكَ السَّقْيَ ( فَتَعَدَّى ) أَيْ الْمَاءُ ( إِلَى جَارِهِ ضَمِنَ ) ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لَا مُتَسَبِّبٌ -

( قَوْلُهُ : سَقَى أَرْضَهُ سَقِيًّا لَا تَحْتَمِلُهُ

إِلْخ ) أَقُولُ يَعْني لَا تَحْتَمِلُ بَقَاءَهُ بِأَنْ كَانَتْ صُعُودًا وَأَرْضُ جَارِهِ هُبُوطًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ سَقَى أَرْضَهُ نَفَذَ إِلَى جَارِهِ ضَمِنَ وَلَوْ كَانَ يَسْتَقِرُّ فِي أَرْضِهِ ثُمَّ يَعْدَى إِلَى أَرْضِ جَارِهِ فَلَوْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ جَارُهُ بِالسُّكْرِ وَالْإِحْكَامِ وَلَمْ يَفْعَلْ ضَمِنَ وَيَكُونُ هَذَا كِشَافًا عَلَى حَاطِطٍ وَلَوْ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ

( أَقْعَدَ خِيَاطًا وَنَحْوَهُ فِي دُكَّانِهِ مَنْ يَطْرَحُ عَلَيْهِ الْعَمَلَ بِالنِّصْفِ جَارٌ ) ، فَإِنْ صَاحَبَ الدُّكَّانَ قَدْ يَكُونُ ذَا جَاهٍ وَحُرْمَةٍ وَلَكِنْ لَا يَكُونُ حَادِقًا فِي الْعَمَلِ فَيَقْعُدُ حَادِقًا يُطْرَحُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ

بِنَصْفِ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ وَهُوَ مَجْهُولٌ كَقَفِيرِ الطَّحَانِ لَكِنَّهُ جَازٌ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّهُ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَإِنَّ هَذَا بَوَاجَهَتِهِ يُقْبَلُ وَذَاكَ بِحَدَاقَتِهِ يَعْمَلُ فَتَنْتَظِمُ الْمَصْلَحَةُ وَلَا يَضُرُّهُ الْجَهَالَةُ فِيمَا يَحْصُلُ -

( قَوْلُهُ : ؛ لِأَنَّهُ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ فِي الْحَقِيقَةِ ) أَقُولُ لَأَحْ لِي أَنْ فِيهِ نَظَرًا ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّيْلَعِي قَالَ : إِنَّ هَذِهِ شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ ثُمَّ قَالَ وَقَوْلُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ هَذِهِ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ فِي الْحَقِيقَةِ فَهَذَا بَوَاجَهَتِهِ يُقْبَلُ وَهَذَا بِحَدَاقَتِهِ يَعْمَلُ فِيهِ نَوْعُ اشْتِكَالٍ ، فَإِنْ تَقْسِرَ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ أَنْ يَشْتَرِكَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا بَوُجُوهُمَا وَلَيْسَ فِي هَذِهِ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ تُكُونَ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ عَلَى مَا بَيَّنَّا .  
ا هـ .

( كَاسْتِجَارٍ جَمَلٌ لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ مَحْمَلًا وَرَافِئًا وَمَحْمَلًا مُعْتَدًا ) ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ اسْتِحْسَانًا وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمَحْمَلَ مُتَفَاوِتٌ مَجْهُولٌ فَيُفْضَى إِلَى التَّرَافُعِ وَجَهَ اسْتِحْسَانِ أَنَّ الْجَهَالََةَ تَزُولُ بِالْصَّرْفِ إِلَى الْمُعْتَادِ ( وَإِرَاءَتُهُ أَجُودُ ) أَيِ إِرَاءَةِ الْمَحْمَلِ الْجَمَلِ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ نَفْيٌ لِلْجَهَالَةِ -  
قَوْلُهُ : وَمَحْمَلٌ مُعْتَدًا ( أَقُولُ لَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِ الْجَوَازِ بَلْ هُوَ تَصْرِيحٌ بِمَا يَجُوزُ لَهُ فِي هَذَا الْعَقْدِ ، فَإِنَّهُ إِذَا حَمَلَ غَيْرَ مُعْتَادٍ لَا يُقَالُ بَعْدَهُ صِحَّةُ اسْتِجَارِهِ بِهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِقَدَرٍ مَعْلُومٍ فَرَادَ عَلَيْهِ إِنْ طَاقَتْ الْكُلُّ ثُمَّ هَلَكَتْ ضَمِنَ الزِّيَادَةِ ، وَإِنْ لَمْ تُطَقْ ضَمِنَ كُلُّ قِيَمَتِهَا

( اسْتَأْجَرَهُ ) أَيِ جَمَلًا ( لِحَمْلِ قَدَرٍ زَادَ فَأَكَلَ مِنْهُ رَدَّ عَوْضَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ حِمْلًا مُقَدَّرًا فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ ( قَالَ لِعَاصِبِ دَارِهِ فَرَّغَهَا وَإِلَّا فَأَجَرْتُهَا كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا فَلَمْ يَفْرَغْ وَجَبَ الْمُسَمَّى ) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَيَّنَ الْأَجْرَةَ وَالْعَاصِبُ رَضِيَ بِهَا ظَاهِرًا انْعَقَدَ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ إِجَارَةٍ ( إِلَّا إِذَا أَنْكَرَ الْعَاصِبُ مِلْكَهُ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا أَنْكَرَهُ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِالْإِجَارَةِ ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( أَتْبَنَتْ ) أَيِ أَثْبَتَ صَاحِبُ الدَّارِ كَوْنَهَا مِلْكًا لَهُ ( أَوْ أَقَرَّ ) أَيِ الْعَاصِبُ ( بِهِ ) أَيِ بَمِلْكِهِ ( وَلَمْ يَرْضَ بِالْأَجْرِ ) أَيِ صَرَّحَ بِعَدَمِ رِضَاهِ بِهِ فَحِينَئِذٍ لَا يُفِيدُ رِضَاَهُ ظَاهِرًا ( لِلْمُسْتَأْجِرِ ) أَيِ جَازَ لَهُ ( أَنْ يُؤَخَّرَ الْأَجِيرَ مِنْ غَيْرِ مُؤَجَّرِهِ ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَجَّرَهُ لِمُؤَجَّرِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ تَمْلِكُ الْمُنْفَعَةَ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي حَقِّ الْمُنْفَعَةِ قَائِمٌ مَقَامَ الْمُؤَجَّرِ فَيَلْزَمُ تَمْلِكُ الْمَالِكِ ( وَيُعِيرُ وَيُودِعُ فِيمَا لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَلَكَ مَنَافِعَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَمْلِكَهَا لَكِنْ لَا فِيمَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَإِلَّا كَانَ مُتَعَدِّيًا -

( قَوْلُهُ : وَيُعِيرُ وَيُودِعُ فِيمَا لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ) أَقُولُ هَذَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا قَدَّمَهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ بِقَوْلِهِ وَفِيمَا لَا يَخْتَلِفُ بِهِ أَيِ بِالْمُسْتَعْمَلِ بَطْلَ التَّقْيِيدِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَيَّدٍ ثُمَّ قَوْلُهُ وَيُودِعُ لَمْ يَظْهَرْ لِي سِرُّ تَقْيِيدِهِ بِمَا لَا يَخْتَلِفُ إِذِ الْإِدْبَاعُ لَيْسَ إِلَّا بِالِاسْتِحْقَاقِ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ وَيُوجَرُّ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَرْكَبَ لَا يُؤَجَّرُ غَيْرُهُ وَلَا يُعِيرُهُ وَأَقُولُ هُوَ أَيْضًا مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْإِجَارَةِ ، وَإِنْ خَصَّصَ بِرَاكِبٍ أَوْ لَابِسٍ فَخَالَفَ ضَمِنَ كَذَا كُلُّ مَا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمَلِ

( فَإِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَرْكَبَ لَا يُؤَجَّرُ غَيْرُهُ وَلَا يُعِيرُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ( وَكَلَهُ لَاسْتِجَارِ دَارٍ فَفَعَلَ وَقَبِضَ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ رَجَعَ الْوَكِيلُ بِالْأَجْرِ عَلَى الْأَمْرِ كَذَا إِنْ شَرَطَ تَعْجِيلَ الْأَجْرِ وَقَبِضَ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَطْلُبْ الْأَمْرَ ، وَإِنْ طَلَبَ وَأَبَى لِيُعْجَلَ ) أَيِ الْأَجْرِ ( لَا ) أَيِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ يَعْنِي لَوْ وَكَّلَ رَجُلًا لِيَسْتَأْجِرَ لَهُ دَابَّةً مُعَيَّنَةً فَاسْتَأْجَرَ فَقَبِضَهَا وَمَنْعَهَا مِنَ الْأَمْرِ أَوْ لَا حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ فَالْأَجْرُ عَلَى الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ أَصِيلٌ فِي الْحُقُوقِ وَرَجَعَ الْوَكِيلُ بِالْأَجْرِ عَلَى الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقَبْضِ نَائِبٌ عَنِ الْمُوَكَّلِ فِي حَقِّ مِلْكِ الْمُنْفَعَةِ فَصَارَ

قَابِضًا لَهُ حُكْمًا ، فَإِنْ شَرَطَ الْوَكِيلُ تَعْجِيلَ الْأَجْرِ وَقَبْضَ الدَّارِ وَمَصَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَطْلُبْهَا الْأَمِيرُ مِنْهُ رَجَعَ الْوَكِيلُ بِالْأَجْرِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ صَارَ قَابِضًا بِقَبْضِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ الْمَنْعُ وَلَوْ طَلَبَهَا فَابْيَ حَتَّى يُعَجَّلَ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حَبَسَ الدَّارَ مِنَ الْأَمْرِ وَلَهُ حَقُّ الْحَبْسِ خَرَجَتْ يَدُ الْوَكِيلِ مِنْ أَنْ تَكُونَ يَدَ نِيَابَةٍ فَلَمْ يَصِرِ الْمُوَكَّلُ قَابِضًا حُكْمًا وَلَمْ تَصِرِ الْمَنَافِعُ حَادِثَةً فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ حُكْمًا فَلَمْ يَجِبِ الْأَجْرُ عَلَى الْمُوَكَّلِ كَذَا فِي الْكَافِي

( لِلْقَاضِي الْأَجْرَةُ عَلَى كَتَبِ الْمَكَاتِبِ قَدَرُ مَا تَجَوُّزُ لِعَيْبِهِ ) ؛ لِأَنَّ كَتَبَهَا لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْقَضَاءِ لِيَحْرُمَ ( الْمُسْتَأْجِرُ ) لَا يَكُونُ خَصْمًا لِمُدْعِي الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالشِّرَاءِ ) ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى مَالِكِ الْعَيْنِ ( بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي ) ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الْعَيْنِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ

( كِتَابُ الْعَارِيَةِ ) لَمَّا فَرَعَ مِنْ كِتَابِ تَمْلِيكِ النَّفْعِ بَعِوضَ شَرَعٍ فِي كِتَابِ تَمْلِيكِ النَّفْعِ بِلَا عَوْضٍ فِي الصَّحَاحِ هِيَ بِالتَّشْدِيدِ كَأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعَارِ ؛ لِأَنَّ طَلِبَهَا عَارٌ وَعَيْبٌ وَفِي الْهِدَايَةِ هِيَ مِنَ الْعَرِيَّةِ وَهِيَ الْعُطْيَةُ .  
وَفِي الْكَافِي هِيَ مِنَ التَّعَاوُرِ وَهُوَ التَّنَاوُبُ فَكَأَنَّهُ يَجْعَلُ لِلْبَغِيرِ نَوْبَةً فِي الْإِثْنَاءِ بِمِلْكِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ ( هِيَ ) لُغَةً تَمْلِيكِ مَا ذَكَرَ وَشَرَعًا ( تَمْلِيكِ نَفْعٍ بِلَا عَوْضٍ ) وَبِهَذَا تَخْرُجُ الْإِجَارَةُ ( وَتَصِحُّ بِاعْرَثِكَ ) ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهَا ( وَأَطْعَمْتُكَ أَرْضِي ) ؛ لِأَنَّ الْأَطْعَامَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا لَا يُطْعَمُ كَالْأَرْضِ يُرَادُ بِهِ أَكُلُ عَلَيْهَا إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ ( وَمَنْحَتُكَ نَوْبِي هَذَا ) أَوْ جَارِيَّتِي هَذِهِ إِذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الْهَبَةُ ، فَإِنَّ الْمَنْحَ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ عُرْفًا وَعِنْدَ عَدَمِ إِرَادَتِهِ يُحْمَلُ عَلَى تَمْلِيكِ الْمَنَافِعِ وَأَصْلُهُ أَنْ يُعْطَى نَاقَةً أَوْ شَاةً لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا ثُمَّ تُرَدُّ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي تَمْلِيكِ الْعَيْنِ ، فَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الْهَبَةُ أَفَادَ مِلْكَ الْعَيْنِ وَإِلَّا بَقِيَ عَلَى أَصْلِ وَضْعِهِ ( وَحَمَلْتُكَ عَلَى دَائِي هَذِهِ ) إِذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الْهَبَةُ ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُسْتَعْمَلُ عُرْفًا فِي الْهَبَةِ لَمَّا سَقَى مِنْ قَوْلِهِمْ حَمَلَ الْأَمِيرُ فَلَنَا عَلَى الْفَرَسِ وَيُرَادُ بِهِ التَّمْلِيكِ وَمَعْنَاهُ لُغَةً هُوَ الرِّكَابُ وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ أَيْضًا ، فَإِذَا نَوَى أَحَدُهُمَا صَحَّتْ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِهِ نِيَّةٌ حُمِلَ عَلَى الْأَدْنَى لِنَا يَلْزَمُ الْأَعْلَى بِالشَّكِّ أَقُولُ بِهَذَا التَّفْقِيرِ يَنْدَفِعُ مَا اعْتَرَضَ صَاحِبُ الْكَافِي عَلَى الْهِدَايَةِ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ جَعَلَ فِي كِتَابِ الْعَارِيَةِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ يَعْنِي مَنْحَتُكَ وَحَمَلْتُكَ حَقِيقَةً لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ وَمَجَازًا لِتَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ فِي بَيَانِ

أَلْفَظِهَا وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ إِذَا نَوَى بِالْحُمْلَانِ الْهَبَةَ وَعَلَّلَ بِأَنَّ الْحَمْلَ هُوَ الرِّكَابُ حَقِيقَةً فَيَكُونُ عَارِيَةً لَكِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْهَبَةَ وَثَانِيَهُمَا أَنََّّهُمَا إِذَا كَانَا لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ حَقِيقَةً وَالْحَقِيقَةُ تُرَادُ بِاللَّفْظِ بِلَا نِيَّةٍ فَعِنْدَ عَدَمِ إِرَادَةِ الْهَبَةِ لَا يُحْمَلُ عَلَى تَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ بَلْ عَلَى الْهَبَةِ ، أَمَّا انْدِفَاعُ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّهُ أَرَادَ بِجَعْلِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ حَقِيقَةً لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ فِي الْعَارِيَةِ جَعَلَهُمَا حَقِيقَةً لَهُ عُرْفًا فَيَكُونَانِ مَجَازَيْنِ لِتَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ عُرْفًا ضَرُورَةً وَأَرَادَ بِجَعْلِهِ الْحَمْلَ حَقِيقَةً لِلرِّكَابِ جَعَلَهُ حَقِيقَةً لَهُ لُغَةً فَيَكُونُ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ مَجَازًا لُغَةً ضَرُورَةً فَلَا مُتَافَاةَ ، وَأَمَّا انْدِفَاعُ الثَّانِيِ فَلِأَنَّ الْحَقِيقَةَ إِذَا تُرَادُ بِاللَّفْظِ بِلَا قَرِينَةٍ إِذَا لَمْ يُعَارِضْهَا مَجَازٌ مُسْتَعْمَلٌ ، فَإِنَّ النَّيَّةَ إِذَا انْتَفَتَ كَانَ الْمَعْنَى الْعُرْفِيُّ وَاللُّغَوِيُّ الْمُسْتَعْمَلُ مُسَوِّينَ فِي الْإِرَادَةِ فَيَجِبُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَدْنَى لِنَا يَلْزَمُ الْأَعْلَى بِالشَّكِّ ( وَأَخَذْتُكَ عَبْدِي ) ، فَإِنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي الِاسْتِخْدَامِ فَيَكُونُ عَارِيَةً ( وَدَارِي لَكَ سُكْنَى وَدَارِي لَكَ عُمْرَى سُكْنَى ) ، فَإِنَّ لَفْظَ سُكْنَى مُحْكَمٌ فِي إِرَادَةِ النَّفْعِ فَتَصَرَّفَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ لَكَ عَنْ إِفَادَةِ الْمِلْكِ ( وَيَرْجِعُ الْمُعِيرُ مَتَى شَاءَ ) ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ تُمْلِكُ شَيْئًا فَشَيْئًا بِحَسَبِ خُدُوثِهَا فَمَا لَمْ تَوْجَدْ لَمْ تُمْلِكْ فَصَحَّ الرُّجُوعُ ( وَلَا تُضْمَنُ إِذَا هَلَكْتَ ) بِلَا تَعَدُّ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ -

( كِتَابُ الْعَارِيَةِ ) ( قَوْلُهُ : ؛ لِأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعَارِ ؛ لِأَنَّ طَلِبَهَا عَارٌ وَعَيْبٌ ) قَالَ فِي الْمُعْرَبِ إِنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعَارَةِ اسْمٌ مِنَ الْعَارِ وَأَخْلَاهَا مِنَ الْعَارِ عَيْبٌ وَفِي النَّهَايَةِ أَنَّ مَا فِي الْمُعْرَبِ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ بِأَشْرَ الْإِسْتِعَارَةِ فَلَوْ كَانَ الْعَارُ فِي طَلِبِهَا لَمَا بَاشَرَهَا .

ا هـ .

كَمَا فِي الْبَحْرِ ( قَوْلُهُ : هِيَ تَمْلِكُ نَفْعَ ) أَقُولُ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ وَالشَّافِعِيُّ إِبَاحَتُهُ وَتَوَجُّيْهِ كُلِّ ذِكْرِهِ الرَّيْلِيُّ قَوْلُهُ :  
إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِّ ( فِيهِ تَأْمُلٌ وَلَعَلَّهُ مِنْ إِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ الْمُسَبَّبِ ) ( قَوْلُهُ : أَقُولُ بِهَذَا التَّفْصِيلِ  
يَنْدَفِعُ مَا اعْتَرَضَ صَاحِبُ الْكَفِيِّ  
إِلْحَ ) .

أَقُولُ يُخَالِفُ هَذَا الدَّفْعُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ يُرَادُ بِهَذَا الْبُرُّ بِضَمِّهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِتَرْجِيحِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ : وَلَا يَضْمَنُ إِذَا هَلَكْتَ بَلَا تَعَدُّ ) هَذَا إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَّةُ مُطْلَقَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مُقَيَّدَةً فِي الْوَقْتِ مُطْلَقَةً  
فِي غَيْرِهِ نَحْوُ أَنْ يُعِيرَهُ يَوْمًا فَلَوْ لَمْ يَرُدَّهَا بَعْدَ مُضِيِّ الْوَقْتِ ضَمِنَ إِذَا هَلَكْتَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ  
كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

ا هـ .

سَوَاءٌ اسْتَعْمَلَهَا بَعْدَ الْوَقْتِ أَوْ لَا وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا انْتَفَعَ بَعْدَ مُضِيِّ الْوَقْتِ ؛  
لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ غَاصِبًا أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَلَا يَضْمَنُ كَالْمُودِعِ إِذَا أَمْسَكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَمِنْهُمْ  
مَنْ قَالَ يَضْمَنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ يُمَسِّكُ مَالَ الْغَيْرِ بَعْدَ الْمُدَّةِ لِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمُودِعِ كَمَا فِي شَرْحِ  
الْمَجْمَعِ وَبِالتَّضْمِينِ مُطْلَقًا أَخَذَ شَمْسُ الْأَنِيمَةِ السَّرْحَسِيُّ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ .  
وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ

وَلَوْ هَلَكْتَ بَعْدَ مُضِيِّ مَدَّةِ الْإِعَارَةِ ضَمِنَ فِي قَوْلِهِمْ إِذَا أَمْسَكَهَا بَعْدَ الْمُضِيِّ بَلَا إِذَنْ فَصَارَ غَاصِبًا انْتَهَى قُلْتُ لَكِنْ  
يُرَدُّ عَلَى إِطْلَاقِ الْفُصُولَيْنِ التَّضْمِينِ فِي قَوْلِهِمْ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ

( وَلَا تُوجَرُ ) أَيِ الْعَارِيَّةِ ( وَلَا تُرْهَنُ ) ؛ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ دُونَ الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا فَوْقَهُ ( فَإِنْ آجَرَ  
أَوْ رَهَنَ الْمُسْتَعِيرُ فَهَلَكْتَ ) الْعَارِيَّةُ ( ضَمَنَهُ الْمُعِيرُ ) أَيِ ضَمَنَ الْمُعِيرُ الْمُسْتَعِيرَ ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا لَمْ تَتَنَاوَلْهُمَا كَانَ كُلُّ  
مِنْهُمَا غَاصِبًا ( وَلَا يَرْجِعُ ) أَيِ الْمُسْتَعِيرُ ( عَلَى أَحَدٍ ) إِنْ ظَهَرَ بِالضَّمَانِ أَنَّهُ آجَرٌ أَوْ رَهَنَ مِلْكَ نَفْسِهِ ( أَوْ ضَمِنَ  
الْمُسْتَأْجِرُ وَيَرْجِعُ ) أَيِ الْمُسْتَأْجِرُ ( عَلَى الْمُوَجَّرِ ) دَفْعًا لِضَرَرِ الْغُرُورِ عَنْهُ ( إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ مَعَهُ ) ، وَإِنْ عَلِمَ  
فَلَا يَرْجِعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرِهْ فَصَارَ كَالْمُسْتَأْجِرِ مِنَ الْغَاصِبِ عَالِمًا بِالْغُصْبِ ( وَتُعَارُ ) أَيِ الْعَارِيَّةُ ( مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءٌ  
اِخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا ( وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مُنْتَفَعًا ) ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَتْ لِتَمْلِكِ الْمَنَافِعِ جَازَ أَنْ يُعِيرَ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ يَمْلِكُ  
التَّمْلِكَ كَالْمُسْتَأْجِرِ يَمْلِكُ أَنْ يُوجَرَ وَالْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ يَمْلِكُ أَنْ يُعِيرَ .  
( وَ ) يُعَارُ ( مَا لَا يَخْتَلِفُ اسْتِعْمَالُهُ إِنْ عَيَّنَهُ ) أَيِ مُنْتَفَعًا -

( قَوْلُهُ : فَلَا تُوجَرُ وَلَا تُرْهَنُ ) أَقُولُ وَسَكَتَ عَنْ إِيدَاعِهَا وَاخْتَلَفُوا فِيهِ وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي  
التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : أَوْ ضَمِنَ الْمُسْتَأْجِرُ  
إِلْحَ ) .

أَقُولُ وَسَكَتَ عَمَّا لَوْ ضَمِنَ الْمُرْتَهِنُ فَيَنْظُرُ حُكْمَهُ ( قَوْلُهُ : وَيُعَارُ مَا لَا يَخْتَلِفُ اسْتِعْمَالُهُ إِنْ عَيَّنَهُ ) أَيِ مُنْتَفَعًا أَقُولُ  
هَذَا التَّقْيِيدَ لَيْسَ بِاخْتِرَازِيٍّ لِقَوْلِ الرَّيْلِيِّ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَلِفُ يَعْنِي النَّفْعَ كَالسُّكْنَى وَالْحَمْلَ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ

وَبَعِيرِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ ؛ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْإِنْفَاءِ فِيمَا لَا يَخْتَلِفُ لَا يُعِيدُ .

ا هـ .

إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ لِلْوَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ الْكَثْرُ اسْتِعْمَالَهَا مَقْرُونَةً بِالْوَاوِ وَذُكِرَتْ هُنَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى { فَذَكَرْ إِنَّ نَفْعَتَ الذُّكْرِ }

وَفَرَعَ عَلَى قَوْلِهِ وَتَعَارَ مُطْلَقًا بِقَوْلِهِ ( فَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً مُطْلَقًا يَحْمِلُ ) عَلَيْهَا مَا شَاءَ ( وَيُعِيرُ لَهُ ) أَيِّ لِلْحَمْلِ ( وَيَرْكَبُ ) بِنَفْسِهِ ( وَيَرْكَبُ ) غَيْرَهُ ( وَأَيًّا فَعَلَ تَعَيَّنَ وَضَمِنَ بَعِيرُهُ ) حَتَّى لَوْ رَكِبَ بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُرَكِبَ غَيْرَهُ إِذَا تَعَيَّنَ رُكُوبُهُ وَلَوْ أَرَكَبَ غَيْرَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُرَكِبَ بِنَفْسِهِ حَتَّى لَوْ فَعَلَهُ ضَمِنَ ( وَإِنْ أَطْلَقَ ) أَيِّ الْمُعِيرُ ( الْإِنْفَاعَ فِي الْوَقْتِ وَالتَّوَعُّ اتَّفَعَ مَا شَاءَ أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ ) ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ فَيَمْلِكُ التَّصَرُّفَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَذِنَ لَهُ فِيهِ ( وَإِنْ قَيَّدَ ضَمِنَ ) أَيِّ الْمُسْتَعِيرُ ( بِالْخِلَافِ إِلَى شَرِّ فَقَطْ ) التَّقْيِيدَ إِمَّا فِي الْوَقْتِ لَا التَّوَعُّ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ فِيهِمَا ، فَإِنْ عَمِلَ عَلَى وِفَاقِ الْقَيْدِ فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ خَالَفَ إِلَى شَرِّ يَضْمَنُ وَإِلَى مِثْلِ أَوْ خَيْرٍ لَا -

قَوْلُهُ : فَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً مُطْلَقًا ) أَقُولُ يَعْنِي فِي التَّنْفِيعِ وَالزَّمَانِ وَهَذَا ثَقُلَهُ الزِّيْلَعِيُّ عَنِ الْكَافِيِّ ثُمَّ قَالَ فَجَعَلَهُ يَعْنِي صَاحِبَ الْكَافِيِّ كَالِإِجَارَةِ فَعَلَى هَذَا يَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْإِطْلَاقُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا مِمَّا يَخْتَلِفُ بِالْمُسْتَعْمِلِ كَاللِّبْسِ وَالرُّكُوبِ وَالزَّرَاعَةِ عَلَى مَا إِذَا قَالَ عَلَى أَنْ أُرَكِبَ عَلَيْهَا مِنْ أَشَاءَ وَأَلْبَسَ الثَّوبَ مِنْ أَشَاءَ كَمَا حُمِلَ الْإِطْلَاقُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى هَذَا .

ا هـ .

( عَارِيَةُ الثَّمَنِ وَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْمَعْدُودِ الْمُتَقَارِبِ قَرْضٌ ) ؛ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ تَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا بِاسْتِهَاكِ عَيْنِهَا وَلَا يَمْلِكُ اسْتِهَاكُهَا إِلَّا إِذَا مَلَكَهَا فَاقْتَضَتْ تَمْلِكُ عَيْنَهَا ضَرُورَةً وَذَلِكَ بِالْهَبَةِ أَوْ الْقَرْضِ وَالْقَرْضُ أَذْنَاهُمَا ضَرَرًا لِكَوْنِهِ مُوجِبًا لِرَدِّ الْمِثْلِ هَذَا ( إِذَا لَمْ يَعْينَ الْجِهَةَ ) أَمَّا إِذَا عَيْنَهَا كَاسْتِعَارَةِ الدَّرَاهِمِ لِيُعِيرَ بِهَا الْمِيزَانَ أَوْ يُزَيِّنَ بِهَا الدُّكَّانَ وَتَحَوُّ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْفَاعَاتِ فَتَصِيرُ عَارِيَةً أَمَانَةً لَيْسَ لَهُ الْإِنْفَاعُ بِإِهْلَاكِهَا فَكَانَ نَظِيرَ عَارِيَةِ الْحُلِيِّ وَالسَّيْفِ الْمُحْلَى وَفَرَعَ عَلَى كَوْنِهَا قَرْضًا بِقَوْلِهِ ( فَتَضْمَنُ بِهَلَاكِهَا قَبْلَ الْإِنْفَاعِ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْقَرْضِ

( صَحَّ الْإِعَارَةُ ) أَيِّ إِعَارَةِ الْأَرْضِ ( لِلْبِنَاءِ وَالْعَرْسِ ) ؛ لِأَنَّ مَنْفَعَتَهَا مَعْلُومَةٌ تَمْلِكُ بِالْإِجَارَةِ فَتَمْلِكُ بِالْإِعَارَةِ ( وَلَهُ ) أَيِّ لِلْمُعِيرِ ( أَنْ يَرْجِعَ ) ؛ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ لَيْسَتْ بِإِزْمَةٍ ( وَيُكَلِّفُ قَلْعُهُمَا ) أَيِّ الْبِنَاءِ وَالْعَرْسِ ؛ لِأَنَّهُ شَاغِلُ أَرْضِهِ بِمِلْكِهِ فَيُؤْمَرُ بِالْقَرْيَعِ إِلَّا إِذَا شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهُمَا بِقِيَمَتِهِمَا إِذَا اسْتَضَرَّتْ الْأَرْضُ بِالْقَلْعِ فَحِينَئِذٍ يَضْمَنُ لَهُ قِيَمَتُهُمَا مَقْلُوعَيْنِ وَيَكُونَانِ لَهُ كَيِّ لَا تَنْتَلِفَ أَرْضُهُ عَلَيْهِ وَيَسْتَبْدُ ذَلِكَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ أَصْلٍ ، وَإِذَا لَمْ تَسْتَضِرَّ بِهِ لَا يَجُوزُ التَّرْكُ إِلَّا بِاتِّفَاقِهِمَا وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِتِّفَاقُ فِي الْقَلْعِ بَلْ أَيُّهُمَا طَلَبَهُ أُجِيبَ ( وَضَمِنَ رَبُّ الْأَرْضِ مَا نَقَصَ ) الْبِنَاءُ وَالْعَرْسُ بِالْقَلْعِ ( إِنْ وَقَّتْ ) لِعَارِيَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُورٌ مِنْ جِهَتِهِ حَيْثُ وَقَّتَ لَهُ وَالظَّاهِرُ هُوَ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ( وَكَرِهَ ) أَيِّ الرَّجُوعِ ( قَبْلَهُ ) أَيِّ قَبْلَ وَقْتِ عَيْنٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُلْفَ الْوَعْدِ -

( قَوْلُهُ : وَضَمِنَ رَبُّ الْأَرْضِ مَا نَقَصَ الْبِنَاءَ وَالْعَرْسَ بِالْقَلْعِ ) أَقُولُ مَعْنَى قَوْلِهِ ضَمِنَ مَا نَقَصَ أَنْ يَقُومَ قَائِمًا غَيْرَ مَقْلُوعٍ ؛ لِأَنَّ الْقَلْعَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

وَفِي الْبُرْهَانِ ، فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهَا وَقْتُ مُضِيِّ الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ عَشْرَةَ دَنَائِرٍ مِثْلًا وَحِينَ قَلْعُهُمَا ثَمَانِيَةَ يَرْجِعُ بِدَيْنَارَيْنِ

كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ أَنْتَهَى ثُمَّ لَوْ أَرَادَ تَمْلُكُهَا فِيمَا إِذَا وَقَّتَ يَتَمَلَّكُهَا بِقِيَمَتَيْهَا قَائِمَيْنِ غَيْرَ مَقْلُوعَيْنِ يَعْنِي بِكُمْ يُشْتَرَيَانِ بِشَرْطِ قِيَمَتَيْهِمَا إِلَى الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ ؛ لِأَنَّ الْقَلْعَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَذَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ إِلَّا أَنْ يَرْفَعَهُمَا الْمُسْتَعِيرُ وَلَا يُضَمُّنُهُ قِيَمَتَهُمَا فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا مِلْكُهُ ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الضَّمَانَ عَلَى الْمُعِيرِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ ، فَإِذَا رَضِيَ كَانَ هُوَ أَحَقُّ بِمِلْكِهِ وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ الْمُعِيرُ أَنْ تَقْصَتْ الْأَرْضُ بِالْقَلْعِ قَصًّا عَظِيمًا .

اهـ .

كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَفِي الْخَانِيَّةِ جَزَمَ بِالتَّمْلُكِ إِذَا اسْتَضَرَّتْ

( وَلَوْ أَعَارَ ) أَيَّ أَرْضَهُ ( لِلزَّرْعِ لَا تُؤْخَذُ ) أَيَّ الْأَرْضِ ( حَتَّى يَحْصُدَ ) أَيَّ الزَّرْعِ أَيَّ حَانَ لَهُ أَنْ يَحْصُدَ ( مُطْلَقًا ) أَيَّ سَوَاءٍ وَقْتُ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ لَهُ نِهَآيَةً مَعْلُومَةً وَفِي التَّرْكِ مُرَاعَاةَ الْحَقِّينِ بِخِلَافِ الْغَرَسِ إِذْ لَيْسَ لَهُ نِهَآيَةً مَعْلُومَةً فَيَقْلَعُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمَالِكِ -

( قَوْلُهُ : وَفِي التَّرْكِ مُرَاعَاةَ الْحَقِّينِ ) أَقُولُ لَيْسَ فِي عِبَارَتِهِ إِلَّا مُرَاعَاةُ حَقِّ الْمُسْتَعِيرِ فِي الْعِبَارَةِ سَقَطَ وَهُوَ يَتْرَكُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّ فِي التَّرْكِ الْخَ كَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ وَنَصَّ فِي الْبُرْهَانِ عَلَى أَنَّ التَّرْكَ بِأَجْرِ اسْتِحْسَانٍ ثُمَّ قَالَ عَنْ الْمَسْطُوطِ وَلَمْ يُبَيِّنْ فِي الْكِتَابِ أَنَّ الْأَرْضَ تُتْرَكُ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ إِلَى وَقْتِ إِذْ رَأَى الزَّرْعَ بِأَجْرِ أَوْ بَعِيرٍ أَجْرًا قَالُوا وَيَبْغِي أَنْ تُتْرَكَ بِأَجْرِ الْمِثْلِ كَمَا لَوْ انْتَهَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ ، وَالزَّرْعُ يَقِلُّ بَعْدُ .

اهـ .

( وَإِذَا كَتَبَ يَكْتُبُ قَدْ أَطْعَمْتِي أَرْضَكَ لَا أَعْرَيْتِي ) يَعْنِي إِذَا أَعَارَ أَرْضًا يَنْصَافَ لِيَزْرَعَهَا يَكْتُبُ الْمُسْتَعِيرُ أَنَّكَ أَطْعَمْتِي أَرْضَ كَذَا لِأَزْرَعَهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَكْتُبُ أَنَّكَ أَعْرَيْتِي ؛ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ لِهَذَا الْعَقْدِ وَالْكِتَابَةُ بِالْمَوْضُوعِ أَوَّلَى وَلَهُ أَنْ لَفْظُ الْإِطْعَامِ أَدْلُ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْإِعَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالزَّرَاعَةِ وَإِعَارَةُ الْأَرْضِ تَارَةً تَكُونُ لِلزَّرَاعَةِ وَتَارَةً لِلْبِنَاءِ وَنَصَبِ الْقُسْطَاطِ فَكَأَنَّ الْكِتَابَةَ بِلَفْظِ الْإِطْعَامِ أَوَّلَى لِيَعْلَمَ أَنَّ غَرَضَهُ الزَّرَاعَةَ

( صَحَّ التَّوَكُّيلُ بِرَدِّ الْعَارِيَةِ وَالْمَغْضُوبِ ) ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ فِعْلًا وَاجِبًا ( وَلَوْ تَوَكَّلَ بِهِ ) أَيَّ بِالرَّدِّ ( لَا يُجْبَرُ ) الْوَكِيلُ عَلَى الْقَبْلِ إِلَى مَنْزِلِهِ بَلْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ حَيْثُ يَجِدُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا بَلْ وَعَدَ أَنْ يَتَرَعَ عَلَى الْأَمْرِ بِخِلَافِ الْكَفِيلِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِنَ ( كَالْوَكِيلِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ ( رَدُّ الْمُسْتَعِيرِ الدَّابَّةَ ) مُبْتَدَأُ خَيْرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي تَسْلِيمُ ( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( مَعَ عَبْدِهِ ) أَيَّ عَبْدُ الْمُسْتَعِيرِ ( أَوْ أَجِيرِهِ مُسَانِهَةً أَوْ مُشَاهَرَةً ) لَا مَيَاوَمَةً ( إِلَى ) مُتَعَلِّقٌ بِالرَّدِّ ( إِصْطَبَلَ مَالِكُهَا ) لَا نَفْسَ مَالِكِهَا ( أَوْ الْعَبْدِ ) عَطْفٌ عَلَى الدَّابَّةِ ( إِلَى دَارِ مَالِكِهِ ) لَا نَفْسِهِ ( تَسْلِيمُ ) حَتَّى إِذَا هَلَكَ لَمْ يَضْمَنْ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ الْعَارِيَةَ عَلَى مَالِكِهَا وَلَا عَلَى وَكِيلِ مَالِكِهَا بَلْ ضَيَّعَهَا ، وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ أَتَى بِالتَّسْلِيمِ الْمُتَعَارَفِ ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ الْعَارِيَةَ إِلَى الْمَرْبُوطِ أَوْ إِلَى دَارِ الْمَالِكِ وَهُمَا فِي يَدِ الْمَالِكِ حُكْمًا فَكَأَنَّهُ رَدَّهَا إِلَى يَدِ الْمَالِكِ ( كَرَدَّهَا مَعَ عَبْدِ الْمُعِيرِ مُطْلَقًا ) أَيَّ سَوَاءً كَانَ يَقُومُ عَلَى دَابَّتِهِ أَوْ لَا هُوَ الصَّحِيحُ ( أَوْ أَجِيرِهِ كَمَا مَرَّ ) أَيَّ مُشَاهَرَةً أَوْ مُسَانِهَةً ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ رَاضٍ بِهِ عَادَةً -

قَوْلُهُ : رَدُّ الْمُسْتَعِيرِ الدَّابَّةَ

إِلْخَ ( وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْمُسْتَأْجَرِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ



( لَوْ كَانَ ) الْمُسْتَعَارُ ( غَيْرَ نَقِيسٍ ) يَعْنِي أَنَّ جَوَازَ رَدِّ الْمُسْتَعَارِ إِلَى يَدِ غُلَامٍ صَاحِبِهِ أَوْ وَضْعِهِ فِي دَارِهِ أَوْ إِصْطِلْبِهِ إِذَا كَانَ يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ فِي يَدِ الْغُلَامِ عَادَةً وَكَذَا غَيْرُهُ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَحَقْدِ لَوْلُو وَنَحْوِهِ ، فَإِذَا رَدَّ الْمُسْتَعِيرُ إِلَى غُلَامٍ صَاحِبِهِ أَوْ وَضَعَهُ فِي دَارِهِ وَاصْطَلْبِهِ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرُ بِهِ وَلِهَذَا لَوْ دَفَعَهُ الْمُودِعُ إِلَى غُلَامِهِ يَضْمَنُ ( بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ ) أَيِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَدَّهَا مَعَ الْأَجْنَبِيِّ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ .

( وَ ) بِخِلَافِ ( رَدُّ الْوَدِيعَةِ وَالْمَعْصُوبِ إِلَى دَارِ الْمَالِكِ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا رَدَّهَا إِلَيْهَا وَلَمْ يُسَلِّمْهُمَا إِلَيْهِ ضَمِنَ أَمَّا الْوَدِيعَةُ فَلِأَنَّهَا لِلْحِفْظِ وَلَمْ يَرْضَ بِحِفْظِ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَمَا أَوْدَعَهَا عِنْدَهُ ، وَأَمَّا الْغَصْبُ فَلِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ إِبْطَالُ فِعْلِهِ وَذَلِكَ بِالرُّدِّ إِلَى الْمَالِكِ -

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ) أَقُولُ كَذَا فِي الْكُتُبِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ وَهَذَا يَشْهَدُ لِمَنْ قَالَ مِنَ الْمَشَايخِ إِنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَدِعَ وَعَلَى الْمُخْتَارِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ مُوقَّتَةً فَمَضَتْ مُدَّتُهَا ثُمَّ بَعَثَهَا مَعَ الْأَجْنَبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ بِإِمْسَاكِهَا بَعْدَ يَضْمَنِ لِعَدَّتِهِ فَكَذَا إِذَا تَرَكَهَا فِي يَدِ الْأَجْنَبِيِّ .

ا هـ

وَفِي الْبُرْهَانِ وَكَذَا يَعْنِي يَبْرَأُ لَوْ رَدَّهَا مَعَ أَجْنَبِيٍّ عَلَى الْمُخْتَارِ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَ مَشَايِخُ الْعِرَاقِ مِنْ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ يَمْلِكُ الْإِدَاعَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَلَكَ الْإِعَارَةَ مَعَ أَنَّ فِيهَا إِيدَاعًا وَتَمْلِيكَ الْمَنَافِعِ فَلَأَنَّ يَمْلِكُ الْإِدَاعَ وَلَيْسَ فِيهِ تَمْلِيكَ الْمَنَافِعِ أَوْلَى وَأَوَّلُوا قَوْلَهُ : وَإِنْ رَدَّهَا مَعَ أَجْنَبِيٍّ ضَمِنَ إِذَا هَلَكَتْ بِأَنْهَا مَوْضُوعَةٌ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ مُوقَّتَةً ، وَقَدْ انْتَهَتْ بِاسْتِيفَاءِ مُدَّتِهَا وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ الْمُسْتَعِيرُ مُودِعًا وَالْمُودِعُ لَا يَمْلِكُ الْإِدَاعَ بِالْإِتِّفَاقِ .

ا هـ .

( الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ يَمْلِكُ الْإِعَارَةَ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( وَالْمَحْجُورُ إِذَا اسْتَعَارَ وَاسْتَهْلَكَهُ يَضْمَنُ بَعْدَ الْعِتْقِ ) ؛ لِأَنَّ الْمُعِيرَ سَلَطَهُ عَلَى إِيْلَافِهِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانَ فَصَحَّ تَسْلِيْطُهُ وَبَطَلَ الشَّرْطُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى ( وَلَوْ أَعَارَ هَذَا الْمَحْجُورُ مِثْلَهُ فَاسْتَهْلَكَهُ ضَمِنَ الثَّانِي لِلْحَالِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ يَضْمَنُ بِإِيْلَافِهِ مَالًا

( اسْتَعَارَ ذَهَبًا فَقَلَّدَ صَبِيًّا فَسَرَقَ ) أَيُّ الذَّهَبِ مِنْهُ ( فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يَضْبِطُ مَا عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ ) أَيُّ الْمُسْتَعِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَيِّعْ إِذْ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَ ( وَأَلَّا يَضْمَنْ ) ، فَإِنَّهُ ضَيَّعَهُ حَيْثُ وَضَعَهُ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْهَلُ حِفْظَهُ كَذَا فِي الْمُحِيطِ ( وَضَعَهَا ) أَيُّ وَضَعَ الْمُسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ ( بَيْنَ يَدَيْهِ فَنَامَ فَضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْ لَوْ ) كَانَ نَوْمُهُ ( جَالِسًا ) ، فَإِنْ هَذَا حِفْظٌ عَادَةً ( وَضَمِنَ لَوْ مُضْطَجِعًا ) لِتَرْكِهِ الْحِفْظَ ( لَيْسَ لِلْأَبِ إِعَارَةُ مَالِ طِفْلِهِ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ -

( قَوْلُهُ : وَضَعَ الْمُسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَنَامَ فَضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْ

إِلَخ ) أَقُولُ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَتْ دَابَّةٌ لِمَا قَالَ فِي الْخَانِيَةِ اسْتَعَارَ دَابَّةً فَنَامَ فِي الْمَفَارَةِ وَمَقُودَهَا فِي يَدِهِ فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَقَطَعَ الْمَقُودَ وَذَهَبَ بِالدَّابَّةِ لَا يَضْمَنُ الْمُسْتَعِيرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ الْحِفْظَ وَلَوْ أَنَّ السَّارِقَ مَدَّ الْمَقُودَ مِنْ يَدِهِ وَذَهَبَ بِالدَّابَّةِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُسْتَعِيرُ كَانَ ضَامِنًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَامَ عَلَى وَجْهِ يُمكنُ مَدُّ الْمَقُودِ مِنْ يَدِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ يَكُونُ تَضْيِيعًا قِيلَ هَذَا إِذَا نَامَ مُضْطَجِعًا ، فَإِنْ نَامَ جَالِسًا لَا يَضْمَنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَامَ جَالِسًا وَلَمْ يَكُنِ الْمَقُودُ فِي يَدِهِ وَلَكِنَّ الدَّابَّةَ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَا يَضْمَنُ فَهَاهُنَا أَوْلَى .

ا هـ .

( قَوْلُهُ : لَيْسَ لِلْأَبِ إِعَارَةُ مَالِ طِفْلِهِ ) أَقُولُ وَالصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ إِذَا أَعَارَ مَالَهُ صَحَّتْ الْإِعَارَةُ كَمَا فِي الْخَانِيَةِ

( وَأَجْرَةُ الرَّدِّ ) أَي رَدُّ الْعَارِيَةِ الْوَدِيعَةِ وَالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمَغْصُوبِ وَالرَّهْنِ ( عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُودِعِ وَالْمُؤْجَرِ وَالْعَاصِبِ وَالْمُرْتَهِنِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ حَصَلَتْ لَهُمْ

( كِتَابُ الْوَدِيعَةِ ) لَا يَخْفَى وَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ لِكِتَابِ الْعَارِيَةِ ( هِيَ ) لَعْنَةُ مُطْلَقِ التَّرْكِ وَشَرْعًا ( أَمَانَةٌ تَرَكْتُ لِلْحِفْظِ وَرَكْنُهَا الْإِيْجَابُ ) مِنَ الْمُودِعِ ( كَأَوْدَعْتُكَ أَوْ مَا يَتَوَبَّعُ مَنَابَهُ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا ) ، فَإِنَّ مَنْ وَضَعَ ثَوْبَهُ بَيْنَ يَدَيْ رَجُلٍ سِوَاءٍ قَالَ هَذَا وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ أَوْ سَكَتَ وَذَهَبَ صَاحِبُ الثَّوْبِ ثُمَّ غَابَ الْآخَرُ وَتَرَكَ الثَّوْبَ ثَمَّةً فَضَاعَ صَارَ ضَامِنًا ؛ لِأَنَّ هَذَا إِيدَاعٌ عَرُفًا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ ( وَالْقَبُولُ ) عَطْفٌ عَلَى الْإِيْجَابِ ( حَقِيقَةً ) بِأَنَّهُ يَقُولُ : قَبِلْتُ أَوْ أَخَذْتُ أَوْ نَحَوَ ذَلِكَ ( أَوْ عَرُفًا ) بِأَنَّهُ يَسْكُتُ حِينَ يَضَعُ الثَّوْبَ وَلَوْ قَالَ لَا أَقْبِلُ الْوَدِيعَةَ فَوَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَذَهَبَ فَضَاعَ الثَّوْبُ لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِالرَّدِّ فَلَا يَصِيرُ مُودِعًا بَلَا قَبُولٍ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ - ( وَشَرَطُهَا كَوْنُ الْمَالِ قَابِلًا لِإِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِيدَاعَ عَقْدٌ اسْتِحْفَاطٌ وَحِفْظُ الشَّيْءِ بِدُونِ إِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ مُحَالٌ فَإِيدَاعُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ وَالْعَبْدِ الْأَبْقِ وَالْمَالِ السَّاقِطِ فِي الْبَحْرِ غَيْرُ صَحِيحٍ -

( كِتَابُ الْوَدِيعَةِ ) قَوْلُهُ : وَشَرَطُهَا كَوْنُ الْمَالِ قَابِلًا لِإِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ ( أَقُولُ فِيهِ تَسَامُحُ الْمُرَادِ إِثْبَاتِ الْيَدِ بِالْفِعْلِ وَلَا يَكْفِي قَبُولُ الْإِثْبَاتِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدَ بَقَوْلِهِ وَحِفْظُ شَيْءٍ بِدُونِ إِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ مُحَالٌ

( وَحُكْمُهَا وَجُوبُ الْحِفْظِ عَلَى الْمُودِعِ وَصِرُورَةُ الْمَالِ أَمَانَةً عِنْدَهُ ) وَفَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَلَا يَضْمَنُ ) أَيِ الْمُودِعِ ( إِنْ هَلَكَتْ أَوْ سُرِقَتْ عِنْدَهُ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرُ الْمُغْلِ ضَمَانٌ } وَالْمُغْلُ الْخَائِنُ وَالْإِغْلَالُ الْحَيَاةُ ( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( وَحَدَهَا ) أَيِ لَمْ يُسْرِقْ مَعَهَا مَالٌ لِلْمُودِعِ وَقَالَ مَالِكٌ يَضْمَنُ لِلتَّهْمَةِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا نَقَلْنَا ( إِلَّا أَنْ يَمُوتَ ) أَيِ الْمُودِعِ ( مُجْهَلًا ) أَيِ لَمْ يُبَيَّنْ حَالُ الْوَدِيعَةِ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُعَدِّيًا فَيَضْمَنُ ( كَذَا الْأَمْنَاءُ ) أَيِ كُلِّ أَمِينٍ مَاتَ مُجْهَلًا لِحَالِ الْأَمَانَةِ يَضْمَنُ ( إِلَّا مُتَوَلِّيًا أَخَذَ الْغَلَّةَ وَمَاتَ مُجْهَلًا وَسُلْطَانًا أَوْدَعَ بَعْضُ الْغَانِمِينَ بَعْضَ الْغَنِيمَةِ وَمَاتَ مُجْهَلًا ) أَيِ بَلَا بَيَانِ الْمُودِعِ ( وَقَاضِيًا أَوْدَعَ مَالَ الْيَتِيمِ وَمَاتَ مُجْهَلًا ) أَيِ بَلَا بَيَانِ الْمُودِعِ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( وَيَحْفَظُهَا بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ) أَيِ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدَيْهِ وَأَجْرِهِ ( وَيَضْمَنُ ) إِنْ حَفِظَ ( بَغَيْرِهِمْ ) أَوْ أَوْدَعَهَا غَيْرَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِحِفْظِهِ وَيَدُهُ دُونَ غَيْرِهِ فَيَضْمَنُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ ( إِلَّا إِذَا خَافَ حَرَقًا أَوْ غَرَقًا فَسَلَّمَ إِلَى جَارِهِ أَوْ فُلْكَ آخَرَ ) إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْفَظَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ فَصَارَ مَأْذُونًا فِيهِ وَلَا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي ضَرُورَةَ تَسْقِطِ ضَمَانِهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ سَبَبِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا ادَّعَى الْإِذْنَ فِي الْإِيدَاعِ -

( قَوْلُهُ : وَحُكْمُهَا وَجُوبُ الْحِفْظِ

إِلَخ ) أَقُولُ وَوَجُوبُ الدَّاءِ عِنْدَ الطَّلَبِ إِلَّا كَمَا لَوْ كَانَتْ سَيِّئًا فَارَادَ صَاحِبُهُ الضَّرْبَ بِهِ غُلُوبًا كَمَا سَيَأْتِي ( قَوْلُهُ كَذَا الْأَمْنَاءُ إِلَّا مُتَوَلِّيًا

إِلَخ ) أَقُولُ فَالْمُسْتَشْيُ ثَلَاثَةٌ كَمَا ذَكَرَ وَزَادَ الْعَلَامَةُ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ زَيْنُ فِي الْأَشْبَاهِ وَالتَّطَايُرِ عَلَيْهَا سَبْعَةٌ أَحَدُ الْمُتَفَلَّوْصِينَ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يُبَيَّنْ حَالُ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِهِ وَأَلُوصِي إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا وَالْأَبْ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا مَالُ ابْنِهِ وَالْأَوَارِثُ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا مَا أَوْدَعَ عِنْدَ مُورَثِهِ وَمَنْ مَاتَ مُجْهَلًا مَا أَلْقَنَهُ الرِّيحُ فِي بَيْتِهِ وَمَنْ مَاتَ مُجْهَلًا مَا وَضَعَهُ مَالِكُهُ فِي بَيْتِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَالصَّبِيُّ الْمَحْجُورُ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا لِمَا أَوْدَعَ عِنْدَهُ ثُمَّ قَالَ فَصَارَ الْمُسْتَشْيُ عَشْرَةً .

وَزِدْتُ عَلَيْهَا تِسْعَةً وَالْجَدَّ وَوَصِيَّهُ وَوَصِيَّ الْقَاضِي وَالْمَحْجُورَ لِصِغَرِ وَرَقٍ وَجُنُونَ وَعَقْلَةٍ وَذَيْنِ وَسَفَهٍ وَعَتَهٍ وَقَدْ  
أَلْحَقْتُهَا بِنَظْمِ ابْنِ وَهْبَانَ فِي كِتَابِ تَبْسِيرِ الْمَقَاصِدِ وَهُوَ الَّذِي لَخَّصْتُهُ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الشَّحْنَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قُلْتُ  
: لَكِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَبَ لَا يَضْمَنُ ضَعْفَهُ الْعِمَادِيُّ بِقَوْلِهِ وَالْأَبَ إِذَا مَاتَ مُجْهَلًا يَضْمَنُ وَقِيلَ لَا يَضْمَنُ كَالْوَصِيِّ اهـ

( قَوْلُهُ : أَوْ قَاضِيًا أَوْ دَعَا مَالَ الْيَتِيمِ وَمَاتَ مُجْهَلًا ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَضْمَنُ لَوْ وَضَعَ أَمْوَالُ الْيَتَامَى فِي بَيْتِهِ وَمَاتَ وَلَا  
يَدْرِي أَيْنَ الْمَالُ وَأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ ؛ لِأَنَّهُ مُودِعٌ فَيَضْمَنُ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا وَبِهِ صَرَحَ الْعِمَادِيُّ .

اهـ .

وَذَكَرَ قَاضِي خَانَ عَنْ ابْنِ رُسْتَمٍ لَوْ مَاتَ الْقَاضِي وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا عِنْدَهُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ لَا يَضْمَنُ ( قَوْلُهُ : كَذَا فِي  
الْخَانِيَّةِ ) أَقُولُ وَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ ( قَوْلُهُ : وَيَحْفَظُهَا بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ) أَقُولُ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَدْفُوعُ

إِلَيْهِ مُتَهَمًا كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْمُسَاكَنَةُ لَا التَّفَقُّةُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ دَفَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا لَا تَضْمَنُ كَمَا فِي  
التَّبَيِّنِ وَاخْتِلَافٌ فِيمَا لَوْ دَفَعَ إِلَى مَنْ فِي عِيَالٍ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ ( قَوْلُهُ : وَأَجْرُهُ ) يَعْنِي الْأَجِيرَ  
مُسَانَهَةً أَوْ مُشَاهَرَةً كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَيْدِ الزَّيْلَعِيِّ الْأَجِيرُ مُشَاهَرَةٌ بِأَنَّهُ تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَأَقُولُ يُتَأَمَّلُ فِيهِ مَعَ مَا  
قَدَّمَهُ أَغْنِي الزَّيْلَعِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْمُسَاكَنَةُ لَا التَّفَقُّةُ .

اهـ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمُودِعَ إِذَا دَفَعَ الْوَدِيعَةَ إِلَى وَكِيلِهِ وَلَيْسَ فِي عِيَالِهِ أَوْ إِلَى أَمِينٍ مِنْ أَمَنَائِهِ مِمَّنْ يَتَّقَى  
بِهِ فِي مَالِهِ وَلَيْسَ فِي عِيَالِهِ لَا يَضْمَنُ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَعَلَيْهِ الْقَتَاوَى وَعَزَاهُ إِلَى الشُّرْطَاشِيِّ وَهُوَ إِلَى الْحُلَوَانِيِّ  
ثُمَّ قَالَ : وَعَنْ هَذَا لَمْ يَشْتَرِطْ فِي التَّخَفُّفِ فِي حِفْظِ الْوَدِيعَةِ بِالْعِيَالِ فَقَالَ وَيَلْزَمُ الْمُودِعَ حِفْظُهَا إِذَا قَبِلَ الْوَدِيعَةَ عَلَى  
الْوَجْهِ الَّذِي يَحْفَظُ بِهِ مَالَهُ وَذَكَرَ فِيهِ أَشْيَاءٌ حَتَّى ذَكَرَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَحْفَظَ بِشَرِيكَ الْعِنَانِ وَالْمُفَاوِضَةِ وَعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ لَهُ  
فِي يَدِهِ مَالَهُ ثُمَّ قَالَ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْعِيَالَ لَيْسَ بِشَرِطٍ فِي حِفْظِ الْوَدِيعَةِ اهـ .

( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا خَافَ حَرَقًا أَوْ غَرَقًا فَسَلَّمَ إِلَى جَارِهِ أَوْ فُلْكَ آخَرَ ) قَالُوا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى مَنْ هُوَ فِي عِيَالِهِ  
، وَإِنْ أَمْكِنَهُ أَنْ يَحْفَظَهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِعِيَالِهِ فَدَفَعَهَا إِلَى الْأَجْنَبِيِّ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَهُ فِيهِ وَكَذَا لَوْ أَلْقَاهَا  
فِي سَفِينَةٍ أُخْرَى فَوَقَعَتْ فِي الْبَحْرِ ابْتِدَاءً أَوْ بِالتَّدَحُّرْجِ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ حَصَلَ بِفِعْلِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( كَذَا ) أَيَّ يَضْمَنُ أَيْضًا الْمُودِعُ ( إِذَا طَلَبَ رُبُّهَا ) أَيَّ رَبُّ الْوَدِيعَةِ ( فَمَنَعَ ) أَيَّ الْمُودِعُ ( قَاضِرًا عَلَى تَسْلِيمِهَا ) ،  
فَإِنَّهُ إِذَا طَالَبَهُ بِالرَّدِّ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِإِمْسَاكِهِ بَعْدَهُ فَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا بِالْمَنَعِ فَيَضْمَنُ ( أَوْ تَعَدَّى ) أَيَّ الْمُودِعُ وَفَسَّرَ  
التَّعَدَّى بِقَوْلِهِ ( فَلَيْسَ ثَوْبُهَا أَوْ رَكَبَ دَابَّتِهَا أَوْ أَنْفَقَ بَعْضُهَا ) ، فَإِنَّ الْمُودِعَ إِذَا أَنْفَقَ بَعْضَهَا ضَمِنَ مَا أَنْفَقَ مِنْهَا وَلَمْ  
يَضْمَنْ كُلَّهَا ( أَوْ خَلَطَ مِثْلَهُ مِمَّا بَقِيَ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا جَاءَ بِمِثْلِ مَا أَنْفَقَ فَخَلَطَهُ بِالْبَاقِي صَارَ ضَامِنًا بِجَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ  
مُسْتَهْلِكًا لِلْكُلِّ بِالْخَلْطِ كَذَا فِي الْكَافِي -

( قَوْلُهُ : كَذَا أَيَّ يَضْمَنُ أَيْضًا الْمُودِعُ إِذَا طَلَبَ رُبُّهَا فَمَنَعَ ) أَقُولُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ نَقَلَهَا عَنْ الْخَانِيَّةِ فِي الْأَشْيَاءِ

( أَوْ جَحَدَهَا عِنْدَهُ ) يَعْنِي إِذَا طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَحَدَهَا عِنْدَهُ ( ثُمَّ أَقْرَأَ أَوَّلًا ) ضَمِنَ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ عَزَلَهُ عَنِ الْحِفْظِ  
حِينَ طَالَبَهُ بِالرَّدِّ فَهُوَ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَهُ غَاصِبٌ فَيَضْمَنُ ، فَإِنْ عَادَ إِلَى الْقِرَارِ لَمْ يَبْرَأْ عَنِ الضَّمَانِ ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ ارْتَفَعَ  
فَلَا يَعُودُ إِلَّا بِالتَّجْدِيدِ وَلَمْ يُجَدِّدْ ، وَإِنَّمَا قَالَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ عِنْدَ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ قَالَ أَجْنَبِيٍّ أَعْنَدَكَ وَدِيعَةً لِفُلَانٍ فَقَالَ

لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْجُحُودَ عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ مِنَ الْحِفْظِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ بِهِ طَمَعِ الطَّامِعِينَ عَنْهَا فَلَا يَضْمَنُ بِهِ -  
 قَوْلُهُ : أَوْ جَحَدَهَا عِنْدَهُ ( أَقُولُ بِأَنْ قَالَ لَمْ تُودِعْنِي أَمَّا لَوْ قَالَ لَيْسَ لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ ثُمَّ ادَّعَى رَدًّا أَوْ تَلَفًا صَدَّقَ كَمَا  
 فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَحَكَى فِي جُحُودِ الْعَقَارِ خِلَافًا ( قَوْلُهُ : يَعْنِي إِذَا طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَحَدَهَا عِنْدَهُ ثُمَّ أَقَرَّ أَوَّلًا  
 ضَمِنَ ) أَقُولُ .

وَفِي الْخَانِيَةِ لَوْ سَأَلَهُ صَاحِبُهَا أَوْ أَجَنَّبِيَّ عَنْ حَالِهَا عِنْدَهُ فَجَحَدَهُ قَالَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ يَضْمَنُ عِنْدَ زُفَرٍ خِلَافًا لِأَبِي  
 يُوسُفَ وَذَكَرَ النَّاطِقِيُّ أَنَّ الْجُحُودَ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهَا يَكُونُ فَسَخًا لِلْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُ إِنْ نَقَلَهَا عَنْ مَوْضِعٍ كَانَتْ فِيهِ  
 حَالَةَ الْجُحُودِ وَإِذَا لَمْ يَنْقُلْهَا عَنْهُ لَا يَضْمَنُ .

ا هـ

وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ جَحَدَهَا أَوْ الْعَارِيَّةَ فِيمَا يُحَوَّلُ عَنْ مَكَانِهِ ضَمِنَ وَلَوْ لَمْ يُحَوَّلْ .

ا هـ .

( أَوْ حَفِظَ ) أَيِ الْوَدِيعَةِ ( فِي دَارِ أَمْرِ بِهِ ) أَيِ بِحِفْظِهَا ( فِي غَيْرِهَا ) أَيِ غَيْرِ تِلْكَ الدَّارِ فَيَضْمَنُ لِمُخَالَفَتِهِ أَمْرَهُ )  
 أَوْ خَلَطَ بِمَالِهِ حَتَّى لَمْ يَتَمَيَّزْ ( سَوَاءٌ خَلَطَهَا بِجَنْسِهِ أَوْ خِلَافِ جَنْسِهِ ، فَإِنَّ الْخَلْطَ اسْتِهْلَاكٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مُطْلَقًا )  
 وَإِنْ اخْتَلَطَتْ ( أَيِ الْوَدِيعَةِ ) بِهِ ( أَيِ بِمَالِ الْمُودِعِ بِلَا صُنْعٍ مِنْهُ كَمَا إِذَا انْتَشَقَّ الْكَيْسَانُ فَاخْتَلَطَا ) ( اشْتَرَكَا ) وَلَا  
 ضَمَانَ إِذَا لَمْ تَعْدَي مِنْهُ وَهَذَا اتِّفَاقِي ( وَإِنْ أَزَالَ التَّعْدِي ) يَعْنِي إِذَا تَعَدَّى الْمُودِعُ فِي الْوَدِيعَةِ بِأَنْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ  
 ثُمَّ أَزَالَ التَّعْدِي فَرَكَّهَا إِلَى يَدِهِ ( زَالَ الضَّمَانُ ) بِمَعْنَى أَنَّ الْوَدِيعَةَ إِذَا ضَاعَتْ بَعْدَ الْعَوْدِ إِلَى يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ خِلَافًا  
 لِلشَّافِعِيِّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ حُكْمَ الْوَدِيعَةِ -

( قَوْلُهُ : اشْتَرَكَا ) أَقُولُ وَتَكُونُ شَرَكَةً أَمَّا كَمَا فِي التَّيْبِينَ

( وَاخْتَلَفَ فِي سَائِرِ الْأَمَانَاتِ ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ لَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى فَجَاوَزَ بِهَا الْمُسْتَعِيرُ الْمَكَانَ  
 الْمُسَمًّى ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فَهُوَ ضَامِنٌ إِلَى أَنْ يَرْكُضَهَا عَلَى الْمَالِكِ قِيلَ هَذَا إِذَا اسْتَعَارَهَا ذَاهِبًا لَا جَائِيًا أَمَّا إِذَا اسْتَعَارَهَا  
 ذَاهِبًا وَجَائِيًا يَبْرَأُ وَهَذَا الْقَاتِلُ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُودِعِ وَالْمُسْتَعِيرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ إِذَا خَالَفُوا ثُمَّ عَادُوا إِلَى الْوِفَاقِ بَرُّوا عَنْ  
 الضَّمَانِ إِذَا كَانَتْ مُدَّةُ الْإِبْدَاعِ وَالْبِعَارَةِ بَاقِيَةً وَمِنْ الْمَشَايخِ مَنْ قَالَ فِي الْعَارِيَّةِ لَا يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ مَا لَمْ يَرُدَّهَا عَلَى  
 الْمِلْكِ سَوَاءً اسْتَعَارَهَا ذَاهِبًا أَوْ ذَاهِبًا وَجَائِيًا وَهَذَا الْقَاتِلُ يَقُولُ : إِنَّ الْمُسْتَعِيرَ وَالْمُسْتَأْجِرَ إِذَا خَالَفَا ثُمَّ عَادَا إِلَى  
 الْوِفَاقِ لَا يَبْرَأَنَّ مِنَ الضَّمَانِ بِخِلَافِ الْمُودِعِ إِذَا خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوِفَاقِ حَيْثُ يَبْرَأُ وَالْقَوْلُ الْوَلُّ أَشْبَهُ وَإِلَيْهِ مَالَ  
 شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ -

( قَوْلُهُ : وَهَذَا الْقَاتِلُ يَقُولُ : إِنَّ الْمُسْتَعِيرَ وَالْمُسْتَأْجِرَ إِذَا خَالَفَا ثُمَّ عَادَا إِلَى الْوِفَاقِ لَا يَبْرَأَنَّ عَنِ الضَّمَانِ

إِلَخ ) .

أَقُولُ فِي الْعِمَادِيَّةِ قَالَ الْأَسْرُوشَنِيُّ إِنَّ الْمُسْتَأْجِرَ وَالْمُسْتَعِيرَ إِذَا خَالَفَا ثُمَّ عَادَا إِلَى الْوِفَاقِ لَا يَبْرَأَنَّ عَنِ الضَّمَانِ عَلَى  
 مَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى

( وَلَهُ ) أَيِ لِلْمُودِعِ ( السَّفَرُ بِهَا ) أَيِ الْوَدِيعَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا حِمْلٌ وَمُؤَنَّةٌ ( إِنْ أَمِنَ ) أَيِ الطَّرِيقَ بِأَنْ لَا يَقْصِدُهُ  
 أَحَدٌ غَالِبًا ، وَإِنْ قَصِدَهُ أَمَكْنَهُ دَفَعَهُ بِنَفْسِهِ وَبِرَفَقَائِهِ ( وَلَمْ يَنْهَهُ ) أَيِ الْمُودِعُ عَنِ السَّفَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَوْ نَهَا  
 فَضَاعَتَ ضَمِنَ ( أَوْ دَعَاهُ ) أَيِ أَوْدَعَ رَجُلَانِ رَجُلًا ( مِثْلِيًا ) يَعْنِي الْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ وَالْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَقَارِبَةَ ( لَمْ

يُدْفَعُ ( أي المودع ) ( إلى أحدهما حصته بغية الآخر ) وَلَوْ دَفَعَ ضَمِنَ وَقَالَ يَدْفَعُ وَلَا يَضْمَنُ قِيلَ الْخِلَافُ فِي الْمَثَلِيَّاتِ وَالْقِيَمِيَّاتِ مَعًا وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ فِي الْمَثَلِيَّاتِ فَقَطْ وَلِذَا قَالَ ( كَمَا فِي الْقِيَمِيَّاتِ وَكَالْجَمَالِ مَا يُقَسَّمُ اقْتِسَامُهُ وَحِفْظُ كُلِّ نَصْفِهِ ) ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ جَازَ أَنْ يُحْفَظَ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَضِيَ وَكَالْجَمَالِ وَلَمْ يَرْضَ بِحِفْظِ أَحَدِهِمَا كُلَّهُ ، فَإِنَّ الْفِعْلَ كَالْحِفْظِ مَتَى أُضِيفَ إِلَى اثْنَيْنِ فِيمَا يَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ يَتَأَوَّلُ الْبَعْضُ ذَوْنَ الْكُلِّ فَيَقَعُ التَّسْلِيمُ إِلَى الْآخَرِ بِلَا رِضَا الْمَالِكِ ( وَضَمِنَ دَفَعَ كُلَّهُ لَا قَابِضُهُ ) ؛ لِأَنَّ مَوْدَعَ الْمَوْدَعِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَهُ ( بِخِلَافِ مَا لَا يُقَسَّمُ ) ، فَإِنَّ دَفَعَ كُلَّهُ لَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَوْدَعَهُمَا مَعَ عِلْمِهِ بِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَيْهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَأَمَكْنَهُمَا الْمُهَيَّأَةً كَانَ رَاضِيًا بِدَفْعِ الْكُلِّ إِلَى أَحَدِهِمَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ -

( قَوْلُهُ : فَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَوْ نَهَاها فَضَاعَتْ ضَمِنَ ) أَقُولُ وَمَحَلُّ ضَمَانِهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَأْمَنْ الطَّرِيقَ مَا إِذَا كَانَ لَهُ بُدٌّ عَنْ السَّفَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُ بُدٌّ بَأَن سَافَرَ مَعَ أَهْلِهِ لَا يَضْمَنُ وَكَذَا لَوْ نَهَاها عَنْ الْخُرُوجِ بِهَا مِنَ الْمَصْرِ فَخَرَجَ يَضْمَنُ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْهُ بُدٌّ وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي التَّبَيُّنِ قَوْلُهُ : وَلَهُ السَّفَرُ بِهَا ) أَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ لِلْمَوْدَعِ أَنْ يَسَافِرَ الْوَدِيعَةَ فِي الْبَرِّ لَا الْبَحْرِ .

ا هـ .

فَيَحْمِلُ الْإِطْلَاقُ هُنَا عَلَى مَا قَدِّمْتُمْ

( كَذَا الْمُرْتَهَنَانِ وَالْوَكِيلَانِ بِالشَّرَاءِ إِذَا سَلَّمَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ مَا يُقَسَّمُ ) حَيْثُ يَضْمَنُ بِخِلَافِ مَا لَا يُقَسَّمُ ( نَهَى عَنْ الدَّفْعِ إِلَى عِيَالِهِ فَدَفَعَ إِلَى مَنْ لَهُ بُدٌّ ) أَيِ انْهَكَكَ ( مِنْهُ ) مَعَ أَنَّهُ مِنْ عِيَالِهِ ( ضَمِنَ ، وَ ) دَفَعَ ( إِلَى مَنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ كَدَفْعِ الدَّابَّةِ إِلَى عَبْدِهِ وَمَا يَحْفَظُهُ النِّسَاءُ إِلَى غَرَسِهِ ) لَا

( أَيِ لَا يَضْمَنُ ) يَعْنِي أَوْدَعَ رَجُلًا وَدِيعَةً وَقَالَ لَا تَدْفَعُهَا إِلَى امْرَأَتِكَ وَعَبْدِكَ وَأَمَتِكَ وَلَدَيْكَ وَأَجِيرِكَ وَهُمْ فِي عِيَالِهِ ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَهَلَكَتْ ، فَإِنْ كَانَ يَجِدُ بُدًّا مِنَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ بَأَن كَانَ لَهُ سِوَاهُ أَهْلٍ وَخَدَمٍ فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِلَّا لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُفِيدٌ فَقَدْ يَأْمَنُ الْإِنْسَانُ الرَّجُلَ عَلَى الْمَالِ وَلَا يَأْتَمِنُ عِيَالَهُ لَكِنْ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ شَرْطِهِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ كَانَ يَجِدُ بُدًّا مِنَ الدَّفْعِ إِلَى مَنْ نَهَى عَنْهُ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ حِفْظِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ فَيَضْمَنُ بِحِفْظِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجِدُ بُدًّا مِنْهُ لَمْ يَضْمَنْ إِذْ لَا يُمْكِنُهُ الْحِفْظُ إِلَّا بِهِ فَلَمْ يُمْكِنِ الْعَمَلُ بِهِ مَعَ مُرَاعَاةِ هَذَا الشَّرْطِ فَلَمْ يُعْتَبَرِ التَّقْيِيدُ بِطَلْ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ لَا تَحْفَظُ فَصَارَ مُنَاقِضًا لِأَصْلِهِ وَهَذَا كَمَا إِذَا أَوْدَعَ دَابَّةً وَقَالَ لَا تَدْفَعُهَا إِلَى غُلَامِكَ أَوْ نَهَاها عَنْ الدَّفْعِ إِلَى امْرَأَتِهِ الْوَدِيعَةَ شَيْءٌ يُحْفَظُ عَلَى يَدِ النِّسَاءِ وَالرَّجُلِ مِمَّنْ لَا يَجِدُ بُدًّا مِنْهَا فَهَذَا الشَّرْطُ يَنَاقِضُ أَصْلَهُ فَصَارَ بَاطِلًا

( كَمَا لَوْ أَمَرَ بِحِفْظِهَا فِي بَيْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ دَارٍ وَصُنُوقٍ مُعَيَّنٍ فِيهِ ) أَيِ الْبَيْتِ ( فَحِفْظُ فِي ) بَيْتٍ ( آخَرَ مِنْهَا ) أَيِ مَنْ تِلْكَ الدَّارِ ( أَوْ ) صُنُوقٍ ( آخَرَ مِنْهُ ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ ، فَإِنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَضْمَنِ ( بِخِلَافِ الدَّارَيْنِ ) الْأَصْلُ أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ مُفِيدًا وَالْعَمَلُ بِهِ مُمَكِّنًا وَالتَّهْيُ عَنْ الْوَضْعِ فِي دَارٍ أُخْرَى مُفِيدٌ ؛ لِأَنَّ الدَّارَيْنِ يَخْتَلِفَانِ فِي الْأَمْنِ وَالْحِفْظِ فَصَحَّ الشَّرْطُ وَأَمَكَّنَ الْعَمَلُ بِهِ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فَقَلَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْحِزِّ فَلَمْ يُتَمَكَّنْ مِنَ الْأَخْذِ مِنْ أَحَدِهِمَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الْأَخْذِ مِنَ الْآخَرِ فَصَارَ الشَّرْطُ غَيْرَ مُفِيدٍ وَتَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِهِ أَيْضًا فَلَا يُعْتَبَرُ وَكَذَا الصُّنُوقَانِ ، فَإِنَّ تَعْيِينَ الصُّنُوقِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُفِيدُ ، فَإِنَّ الصُّنُوقَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لَا يَتَفَاوَتَانِ ظَاهِرًا

( إِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا ) أَيْ لِلْيَتِّ وَالصُّنْدُوقِ ( خَلَّ ظَاهِرٌ ) فَحِينَئِذٍ يُفِيدُ الشَّرْطُ وَيَضْمَنُ بِالْخِلَافِ -  
( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الدَّارَيْنِ ) أَقُولُ هَذَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ أَوْ حِفْظُ فِي دَارٍ أَمْرٌ بِهِ فِي غَيْرِهَا وَاللَّهُ الْمُؤَقِّ

( أَوْ دَعِ الْمُودِعَ فَهَلَكْتَ ضَمَنَ ) الْمُودِعُ الْمُودِعُ ( الْوَلَّوْ فَقَطْ ) وَقَالَ يُضْمَنُ أَيُّهُمَا شَاءَ ، فَإِنْ ضَمَّنَ الْآخَرَ رَجَعَ  
عَلَى الْوَلَّوْ ( وَلَوْ أَوْ دَعِ الْغَاصِبُ ضَمَّنَ الْمَالِكُ أَيَّ شَاءَ ) مِنَ الْغَاصِبِ وَالْمُودِعِ أَمَّا الْغَاصِبُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا مُودِعُهُ  
فَلِقَبْضِهِ مِنْهُ بَلَا رِضًا مَالِكِهِ ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَاصِبٌ رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَإِنْ عَلِمَ فَكَذَلِكَ فِي  
الظَّاهِرِ وَحَكَى أَبُو الْيُسْرِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ وَإِلَيْهِ أَشَارَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ ( كَمَا فِي الْغَاصِبِ وَغَاصِبِهِ وَالْغَاصِبِ  
وَالْمُشْتَرِي مِنْهُ ) ، فَإِنْ غَاصِبَهُ وَالْمُشْتَرِي مِنْهُ صَارَا مِثْلَهُ بِالْتَّلَاقِ مِنْهُ ابْتِدَاءً لِعَدَمِ إِذْنِ الْمَالِكِ فَكَذَا بَقَاءُ

( مَعَهُ أَلْفٌ ادَّعَى رَجُلَانِ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ أَوْ دَعَاهُ أَيَّاهُ فَتَكَلَّ لَهُمَا فَهُوَ ) أَيْ أَلْفٌ ( لَهُمَا وَعَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ يَبْنِيهِمَا ) ؛  
لِأَنَّ دَعْوَى كُلِّ مِنْهُمَا صَحَّتْ فَتَوَجَّهَتْ الْيَمِينَ لَهُمَا ، وَإِنَّمَا يَخْلِفُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِاتِّفَادِهِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ادَّعَاهُ  
بِاتِّفَادِهِ وَالْمَسْأَلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَخْلِفَ لَهُمَا أَوْ يَخْلِفَ لِلْوَلَّوْ وَيَتَكَلَّ لِلثَّانِي أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ يَتَكَلَّ  
لَهُمَا ، فَإِنْ خَلَفَ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَلَا شَيْءَ لَهُمَا ، وَإِنْ خَلَفَ لِلْوَلَّوْ وَتَكَلَّ لِلثَّانِي فَالْأَلْفُ لَهُ يَبْذُلُهُ أَوْ بِإِفْرَادِهِ ، وَإِنْ  
عَكَسَ فَالْأَلْفُ لِلْوَلَّوْ وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي ، وَإِنْ تَكَلَّ لِلثَّانِي أَيْضًا فَالْأَلْفُ يَبْنِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الْحَقَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ  
بَبْذُلِهِ أَوْ إِفْرَادِهِ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ آخَرُ يَبْنِيهِمَا ؛ لِأَنَّ نُكُولَهُ أَوْجَبَ لِكُلِّ مِنْهُمَا كُلَّ الْأَلْفِ كَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، فَإِذَا صَرَفَهُ  
إِلَيْهِمَا فَقَدْ صَرَفَ نِصْفَ نِصْبٍ هَذَا إِلَى ذَاكَ وَنِصْفَ نِصْبٍ ذَاكَ إِلَى هَذَا فَيَقْرَمُ ذَلِكَ

( أَوْ دَعِ حُرٌّ عَبْدًا مَحْجُورًا فَأَوْ دَعِ ) الْمَحْجُورُ مَحْجُورًا ( مِثْلُهُ وَضَاعَ ) الْمُودِعُ ( ضَمَّنَ الْوَلَّوْ ) ؛ لِأَنَّهُ سَلَطَهُ عَلَى  
إِثْلَافِهِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانَ فَصَحَّ التَّسْلِيْطُ وَبَطَلَ الشَّرْطُ فِي حَقِّ الْمُوَلَّى ( فَقَطْ ) أَيْ لَا يَضْمَنُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ مُودِعَ  
الْمُودِعِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا لَمْ يَجُنْ ( بَعْدَ الْعَقْرِ ) رِعَايَةَ لِحَقِّ الْمُوَلَّى ( وَلَوْ ضَاعَ مُودِعٌ ) عِنْدَ ثَالِثٍ يَعْنِي  
إِذَا أَوْ دَعِ الْمَحْجُورُ الثَّانِي عِنْدَ الْمَحْجُورِ الثَّالِثِ فَهَلَكَ عِنْدَ الثَّالِثِ ( فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ) ، وَإِنْ أَعْتَقَ ؛ لِأَنَّهُ مُودِعُ  
الْمُودِعِ وَهُوَ غَيْرُ ضَامِنٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( وَغَرِمَ الْوَلَّوْ بَعْدَ عَقْبِهِ ) لَمَّا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ سَلَطَهُ  
إِلَاحَ ( وَغَرِمَ الثَّانِي فِي الْحَالِ ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَهُ بِدَفْعِهِ إِلَى الثَّالِثِ مُودِعَ الْمُودِعِ يَضْمَنُ عَنْهُ إِذَا جَنَى

( كِتَابُ الرِّهْنِ ) مُنَاسِبَتُهُ لِكِتَابِ الْوَدِيعَةِ أَنَّ عَيْنَ الرِّهْنِ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ كَمَا سَيَأْتِي فَيَكُونُ كَالْوَدِيعَةِ ، ( هُوَ )  
لَعْنَةُ الْحَبْسِ مُطْلَقًا وَشَرْعًا ( حَبْسُ الْمَالِ ) اخْتِرَازٌ عَنْ رَهْنِ الْحُرِّ وَالْمُدَبَّرِ وَالْخَمْرِ وَنَحْوِهَا ( بِحَقِّ يُمكنُ أَخْذُهُ )  
أَيْ الْحَقِّ ( مِنْهُ ) أَيْ مِنَ الْمَالِ ، ( وَهُوَ ) أَيْ ذَلِكَ الْحَقُّ ( الدِّينُ حَقِيقَةً ) وَهُوَ دَيْنٌ وَاجِبٌ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا أَوْ  
ظَاهِرًا فَقَطْ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِشَمْنِ عَبْدٍ وَتَمَنٍّ خَلٍّ وَذِيْعَةٍ وَبَدَلٍ صُلْحٍ عَنْ إِنْكَارٍ ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ أَوْ وَجَدَ حُرًّا أَوْ خَمْرًا أَوْ  
مَيْتَةً أَوْ تَصَادَقًا أَنْ لَا دَيْنَ ؛ لِأَنَّ الدِّينَ وَجِبَ ظَاهِرًا وَهُوَ كَافٍ ؛ لِأَنَّهُ أَكَّدَ مِنْ دَيْنٍ مُودِعَ كَمَا سَيَأْتِي ، ( أَوْ حُكْمًا  
( كَالْأَعْيَانِ الْمُضْمُونَةِ بِالْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَالْقَوْمُ يُسَمُّونَهَا الْأَعْيَانِ الْمُضْمُونَةَ بِنَفْسِهَا ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ إِنْ  
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( يَنْعَقِدُ ) حَالُ كَوْنِهِ ( غَيْرَ لَازِمٍ ) ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ( بِإِجَابِ وَقَبُولِ ) كَمَا فِي الْهَبَةِ )  
فَلِلرَّاهِنِ تَسْلِيمُهُ وَالرُّجُوعُ عَنْهُ ( تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ غَيْرَ لَازِمٍ ) ( فَإِذَا سَلَّمَ ) أَيْ الرَّاهِنُ الرِّهْنِ ( وَقَبِضَ ) مِنْ قَبْلِ  
الْمُرْتَهِنِ ( مَحْوَرًا ) أَيْ مَجْمُوعًا اخْتِرَازٌ عَنْ رَهْنِ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ وَرَهْنِ الزَّرْعِ فِي الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ لَمْ  
يُجَزِّهِ ( مُفْرَعًا ) أَيْ عَنْ مِلْكِ الرَّاهِنِ ، وَهُوَ اخْتِرَازٌ عَنْ عَكْسِهِ وَهُوَ رَهْنُ الشَّجَرِ دُونَ الثَّمَرِ وَرَهْنُ الْأَرْضِ دُونَ  
الزَّرْعِ وَرَهْنُ دَارٍ فِيهَا مَتَاعُ الرَّاهِنِ ، ( مُتَمَيِّزًا ) اخْتِرَازٌ عَنْ رَهْنِ الْمَشَاعِ كَرَهْنِ نِصْفِ الْعَبْدِ أَوْ الدَّارِ كَذَا فِي غَايَةِ

الْبَيَانِ وَهَذِهِ الْمَعَانِي هِيَ الْمُنَاسِبَةُ لِهَذِهِ اللَّفَظِ لَا مَا قِيلَ أَنَّ الْأَوَّلَ اخْتِرَازٌ عَنْ رَهْنِ الْمَشَاعِ ، وَالثَّالِثَ عَنْ رَهْنِ ثَمَرٍ عَلَى شَجَرٍ دُونَ الشَّجَرِ كَمَا لَا يَحْتَقِي عَلَى

أَهْلِ النَّظَرِ (لَزِمَ) أَيِ الرَّهْنُ هُوَ جَزَاءٌ لِقَوْلِهِ فَإِذَا سَلِمَ (وَالْتَخْلِيَةُ فِيهِ) أَيِ رَفْعِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَبْضِ فِي زَمَانٍ يُمْكِنُ فِيهِ (قَبْضٌ) أَيِ فِي حُكْمِ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ حَتَّى إِذَا وَجَدْتَ مِنَ الرَّاهِنِ بِحَضْرَةِ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ فَصَاعَ ضَمِينِ الْمُرْتَهِنِ فَلَا وَجْهَ لَهُ ، لِمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ التَّخْلِيَةَ تَسْلِيمٌ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَبْضِ وَهُوَ فِعْلُ الْمُسَلِّمِ دُونَ الْمُتَسَلِّمِ ، وَالْقَبْضُ فِعْلُ الْمُتَسَلِّمِ (كَالْبَيْعِ) أَيِ كَمَا أَنَّ التَّخْلِيَةَ فِيهِ أَيْضًا قَبْضٌ .

اعْتَرَضَ عَلَى الْقَوْمِ بِأَنَّ التَّخْلِيَةَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَكْفِيَ فِي قَبْضِ الرَّهْنِ إِذَا الْقَبْضُ مَنْصُوصٌ فِي الرَّهْنِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ حَتَّى اسْتَدَلُّوا عَلَى شَرْطِيَّةِ الْقَبْضِ فِي الرَّهْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ } ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمَنْصُوصَ يُرَاعَى وَجُودُهُ عَلَى أَكْمَلِ الْجِهَاتِ أَقُولُ الْمَنْصُوصُ إِنَّمَا يُرَاعَى وَجُودُهُ عَلَى أَكْمَلِ الْجِهَاتِ إِذَا نَصَّ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِقْلَالِ ، وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَ تَبَعًا لِلْمَنْصُوصِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى وَجُودُهُ كَمَا ذُكِرَ فَإِنَّ التَّرَاضِيَّ فِي الْبَيْعِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ } فَلَوْ صَحَّ مَا قَالَ الْمُعْتَرِضُ لَبَطَلَ بَيْعُ الْمُكْرَهِ ، وَلَمْ يَفْسُدْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي

كِتَابُ الرَّهْنِ ( قَوْلُهُ وَشَرَعًا حَبَسَ الْمَالِ اخْتِرَازٌ عَنْ رَهْنِ الْحُرِّ وَالْمُدَبَّرِ وَالْخَمْرِ وَخَوَاهِمَا ) ، أَقُولُ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ الْمُدَبَّرَ مَالٌ وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْهُ فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ مُخْرَجًا بِقَوْلِهِ حَبَسَ مَالٌ بَلْ بِقَوْلِهِ بِحَقٍّ يُمْكِنُ أَخْذُهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْخَمْرُ فَهُوَ مَالٌ أَيْضًا وَيُمْكِنُ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْهُ بِتَوَكُّيلِ ذِمِّيٍّ يَبِيعُهُ أَوْ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ الْمُرْتَهِنُ وَالرَّاهِنُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ( قَوْلُهُ مُحَوَّرًا مُفْرَغًا مُتَمَيِّزًا ) هَذِهِ الْأَحْوَالُ إِمَّا مُتَدَاخِلَةٌ أَوْ مُتَرَادِفَةٌ ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ .

( وَلَوْ هَلَكَ ) أَيِ الرَّهْنِ اعْلَمْ أَنَّ الرَّهْنَ أَمَانَةٌ مَحْضَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَتَّى لَوْ هَلَكَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَضْمُونًا وَعِنْدَنَا أَمَانَةٌ ، لَكِنَّ يَدَ الْمُرْتَهِنِ يَدُ اسْتِيفَاءٍ وَيَتَقَرَّرُ بِالْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ يَحْصُلُ مِنَ الْمَالِيَّةِ دُونَ الْعَيْنِ فَلَا اسْتِيفَاءَ بِالْعَيْنِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَكُونُ اسْتِدْلَالٌ ، وَالْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفٍ لَا مُسْتَبْدِلٌ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْإِسْتِيفَاءُ بِحَبْسِ الْحَقِّ وَالْمَجَانَسَةِ بَيْنَ الْأَمْوَالِ بِاعْتِبَارِ صِفَةِ الْمَالِيَّةِ دُونَ الْعَيْنِ فَكَانَ هُوَ أَمِينًا فِي الْعَيْنِ كَالْكَيْسِ فِي حَقِيقَةِ الْإِسْتِيفَاءِ ، وَلِهَذَا كَانَ نَفَقَةُ الرَّهْنِ عَلَى الرَّاهِنِ فِي حَيَاتِهِ وَكَفَنُهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى { قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ غُرْمُهُ } فَإِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ ( ضَمِنَ ) أَيِ الْمُرْتَهِنُ ( بِالْأَقْلِ ) يَجِبُ تَعْرِيفُهُ بِاللَّامِ لِنَلَا يَتَوَهَّمُ كَوْنُ مَنْ فِي قَوْلِهِ ( مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ ) تَفْصِيلِيَّةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ بَيَانِيَّةٌ وَالْمَعْنَى بِالْأَقْلِ الَّذِي هُوَ مِنْ هَذَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَيَّهَمَا كَانَ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي نُسْخِ الْوَقَايَةِ مُنْكَرًا ( وَلَوْ اسْتَوِيَا ) أَيِ الدِّينِ وَقِيمَةُ الرَّهْنِ ( سَقَطَ دَيْنُهُ ) أَيِ صَارَ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لِدَيْنِهِ ، ( وَلَوْ ) كَانَتْ ( قِيمَتُهُ ) أَيِ الرَّهْنِ ( أَكْثَرَ ) مِنَ الدِّينِ ( فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ ) ؛ لِأَنَّ الْمَضْمُونَ بِقَدْرِ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِسْتِيفَاءُ وَهُوَ بِقَدْرِ الدِّينِ ( وَلَوْ ) كَانَتْ ( أَقْلٌ ) مِنْهُ ( سَقَطَ ) مِنَ الدِّينِ ( قَدْرُهُ وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ بِالْفَضْلِ ) ، مَثَلًا إِذَا رَهْنُ ثَوْبًا قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ بَعَثَرَةٌ فَهَلْكَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ سَقَطَ دَيْنُهُ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الثَّوْبِ خَمْسَةً يَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِخَمْسَةِ أُخْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ خَمْسَةٌ عَشْرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ ( وَضَمِنَ ) أَيِ الْمُرْتَهِنُ ( بِدَعْوَى الْهَلَاكِ بِلَا بَيِّنَةٍ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى

الْمُرْتَهِنُ هَلَكَ الرَّهْنُ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ ( مُطْلَقًا ) ، أَيِ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ كَالْحَيَوَانِ وَالْعَبِيدِ وَالْعَقَارِ ، أَوْ مِنَ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ كَالْتَّقْدِينِ وَالْخَلِيِّ وَالْعُرُوضِ .

وَقَالَ مَالِكٌ : يَصْنَعُ فِي الْمَوَالِ الْبَاطِنَةِ فَقَطْ .

( لَهُ ) أَيُّ لِلْمُرْتَهِنِ ( طَلَبُ دَيْنِهِ مِنْ رَاهِنِهِ ) ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يُسْقَطُ طَلَبُ الدَّيْنِ ، ( وَ ) لَهُ ( حِسْبُهُ بِهِ ) أَيُّ الرَّاهِنِ بِالْدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ بَعْدَ الرَّهْنِ ، وَالْحِسْبُ جَزَاءُ الظُّلْمِ فَإِذَا ظَهَرَ مَطْلُهُ عِنْدَ الْقَاضِي يَحْسِبُهُ دَفْعًا لِلظُّلْمِ ، ( وَ ) لَهُ أَيْضًا حِسْبُ ( رَهْنِهِ بَعْدَ الْقَسْخِ حَتَّى يَقْبِضَ دَيْنَهُ أَوْ يُبْرِتَهُ ) ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يَبْطُلُ بِمَجَرَّدِ الْقَسْخِ بَلْ يَرُدُّهُ عَلَى الرَّاهِنِ بِطَرِيقِ الْقَسْخِ ، فَإِنَّهُ يَبْقَى مَضْمُونًا مَا بَقِيَ الْقَبْضُ وَالدَّيْنُ ( لَا الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ) أَيُّ بِالرَّهْنِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَهُ طَلَبُ دَيْنِهِ ( مُطْلَقًا ) أَيُّ لَا بِاسْتِخْدَامِ وَلَا سَكْنَى وَلَا بُسْ وَلَا إِجَارَةٍ وَلَا إِعَارَةَ سَوَاءً كَانَ مِنَ الْمُرْتَهِنِ أَوْ الرَّاهِنِ ( إِلَّا بِالْإِذْنِ ) أَيُّ إِذْنِ الرَّاهِنِ إِنْ كَانَ الْمُتَنَفِّعُ الْمُرْتَهِنُ أَوْ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ إِنْ كَانَ الْمُتَنَفِّعُ الرَّاهِنُ ، ( فَلَوْ فَعَلَ ) أَيُّ انْتَفَعَ بِالرَّهْنِ قَبْلَ الْإِذْنِ ( تَعَدَّى وَلَمْ يَبْطُلْ ) أَيُّ الرَّهْنُ ( بِهِ ) أَيُّ بِاللَّعْدَى .

قَوْلُهُ بِالْقَلِّ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ ( أَقُولُ وَلِذَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْقُلُورِيِّ بِقَلِّ بَدُونِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهُوَ خَطَأٌ ، وَاعْتَبِرْ هَذَا بِقَوْلِ الرَّجُلِ مَرَرْتُ بِأَعْلَمَ مِنْ زَيْدٍ وَعَمَرٍ يَكُونُ الْأَعْلَمُ غَيْرَهُمَا ، وَلَوْ كَانَ بِالْأَعْلَمِ مِنْ زَيْدٍ وَعَمَرٍ يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَكَلِمَةٌ مِنَ التَّمْيِيزِ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْمُوَصَّلِ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ إِنَّ مِنْ هَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ التَّفْضِيلِيَّةِ الَّتِي لَا تُجَامِعُ اللَّامَ وَإِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيهِيَّةُ فِي قَوْلِكَ أَنْتَ الْأَفْضَلُ مِنْ قُرَيْشٍ ، كَمَا تَقُولُ أَنْتَ مِنْ قُرَيْشٍ وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ الرَّهْنُ مَضْمُونٌ بِالْقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ ا هـ .

كَذَا فِي مَجْمَعِ الرُّوَايَاتِ شَرْحَ الْقُلُورِيِّ ( قَوْلُهُ يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ هَلَكَ الرَّهْنُ ضَمِنَ ) يَعْنِي الرَّهْنَ بِالْقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ ( قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ ) جَعَلَهُ شَرْطًا لِلزُّومِ الضَّمَانِ يُوْهِمُ بِمَفْهُومِهِ انْقِضَاءُ الضَّمَانِ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَيْسَ مُرَادًا ، وَرُبَّمَا أَوْهَمَتْ عِبَارَتُهُ أَنَّ الْمُرْتَهِنَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى الْهَلَاكِ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَلَيْسَ مُرَادًا إِذْ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ ثُبُوتِ الْهَلَاكِ بِالْبَيِّنَةِ وَبَيْنَ ثُبُوتِهِ بِقَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَيَكُونُ الرَّهْنُ فِي الصُّورَتَيْنِ مَضْمُونًا بِالْقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ ، وَقَوْلُ مُحَشِّي الدَّرَرِ الْعَلَّامَةِ الْوَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ الظَّاهِرُ أَنَّ كَلِمَةَ أَنْ هَاهُنَا وَصْلِيَّةٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَعَلَى تَسْلِيمِهِ يَحْتَاجُ لِنَاوِيلِ كَوْنِ أَنْ وَصْلِيَّةٌ وَكَوْنِ الضَّمَانِ لَيْسَ إِلَّا ضَمَانُ الرَّهْنِ لَا مُطْلَقَ الضَّمَانِ ، وَكَذَا وَقَعَ الْإِيهَامُ فِي عِبَارَةِ ابْنِ الْمَلِكِ شَارِحِ الْمَجْمَعِ حَيْثُ قَالَ يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ هَلَكَ الرَّهْنُ وَلَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ عِنْدَنَا ا هـ .

وَلَيْسَ الْمُرَادُ ظَاهِرُهُ ، وَمَتْنُ

الْمَجْمَعِ وَشَرْحِهِ لِمُصَنِّفِهِ لَا إِيهَامَ فِيهِمَا ، وَقَدْ أَوْضَحَ الْحُكْمَ وَأَزَالَ الْإِيهَامَ فِي الْحَقَائِقِ شَرْحَ مَنْظُومَةِ النَّسْفِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقِيَمَةُ الرَّهْنِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ إِذَا ادَّعَى الْهَلَكَ ، وَلَمْ يُبْرِهِنْ ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ هَلَكَ الرَّهْنُ وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ يَصْنَعُ قِيَمَتَهُ بِاللُّغَةِ مَا بَلَغَتْ عِنْدَهُ أَيُّ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُودِعَ لَوْ ادَّعَى هَلَكَ الْوَدِيعَةَ ، وَلَمْ يَقُلْ هَلَكَ مَعَهُ شَيْءٌ آخَرُ لِي لَا يُصَدِّقُ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا يُصَدِّقُ ، وَيَسْقَطُ الدَّيْنُ بِقَدَرِهِ ، وَالْبَاقِي لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ا هـ .

وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا فِي ضَمْنِ رِسَالَةٍ مُسَمَّاةٍ بِغَايَةِ الْمَطْلَبِ فِي الرَّهْنِ إِذَا ذَهَبَ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يَبْقَى مَضْمُونًا مَا بَقِيَ الْقَبْضُ وَالدَّيْنُ ( كَذَا لَوْ بَقِيَ الْقَبْضُ بَعْدَ الْقَسْخِ وَوَفَاءِ الدَّيْنِ فَيَسْتَرُدُّ مِنْهُ أَدَى إِلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَرَّاهُ مِنَ الدَّيْنِ فَلَا ضَمَانَ لِعَدَمِ اسْتِيفَاءِ شَيْءٍ مِنَ الدَّيْنِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ



( وَإِذَا طَلَبَ ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ ( دَيْنَهُ وَلَوْ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ أَمَرَ بِإِحْضَارِ الرَّهْنِ ) ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ قَبْضُ اسْتِيفَاءٍ فَلَا وَجْهَ لِقَبْضِ مَالِهِ مَعَ قِيَامِ يَدِ اسْتِيفَاءٍ لِأَنَّ هَلَاكَهُ مُحْتَمَلٌ فَإِذَا هَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ تَكَرَّرَ الاسْتِيفَاءُ ، ( إِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ فَإِنَّ الْأَمَّاكِنَ كُلَّهَا فِي حَقِّ التَّسْلِيمِ كَمَا كَانَ وَاحِدٌ فِيمَا لَيْسَ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ ( فَإِنْ أَحْضَرَهُ ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنِ ( سَلَّمَ الرَّاهِنُ الدَّيْنَ ثُمَّ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ ) لِيَتَعَيَّنَ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ كَمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الرَّاهِنِ بِحُضُورِ الرَّهْنِ تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِيَةِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْثَمَنِ يُحْضَرُ الْمَبِيعُ ثُمَّ يُسَلَّمُ الثَّمَنُ ، ( وَإِنْ كَانَتْ ) أَيِ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ ( سَلَّمَ ) أَيِ الرَّاهِنِ ( الدَّيْنَ بِلَا إِحْضَارِ الرَّهْنِ ) أَيِ لَا يُكَلِّفُ الْمُرْتَهِنُ إِحْضَارَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّسْلِيمُ بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ لَا الثَّقُلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، وَلَكِنْ لِلرَّاهِنِ أَنْ يُحْلِفَهُ بِاللَّهِ مَا هَلَكَ كَذَا فِي الْكَافِي ( مُرْتَهِنٌ طَلَبَ دَيْنَهُ لَا يُكَلِّفُ ) أَيِ الْمُرْتَهِنُ ( إِحْضَارَ رَهْنٍ وَضَعَ عِنْدَ عَدْلٍ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ ) لِكُونِهِ فِي يَدِ الْغَيْرِ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ ( وَلَا ) يُكَلِّفُ أَيْضًا الْمُرْتَهِنُ إِحْضَارَ ( ثَمَنِ رَهْنٍ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ بِأَمْرِهِ ) أَيِ الرَّاهِنِ ( حَتَّى يَقْبِضَهُ ) ؛ لِأَنَّهُ صَارَ دَيْنًا بِالْأَمْرِ بَيْعِ الرَّهْنِ فَصَارَ كَأَنَّ الرَّاهِنَ رَهْنَهُ هُوَ دَيْنٌ ، وَإِذَا قَبِضَهُ يُكَلِّفُ إِحْضَارَهُ لِقِيَامِ الْبَدْلِ مَقَامَ الْمُبْدَلِ ( وَلَا ) يُكَلِّفُ أَيْضًا ( مُرْتَهِنٌ مَعَهُ رَهْنٌ تَمْكِينُهُ ) أَيِ تَمْكِينِ الرَّاهِنِ ( مِنْ بَيْعِهِ ) أَيِ الرَّهْنِ ( لِقَبْضِي دَيْنُهُ ) ، يَعْنِي لَوْ أَرَادَ الرَّاهِنُ أَنْ يَبِيعَ الرَّهْنَ لِقَبْضِي الدَّيْنَ بِنَمْنِهِ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنَ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ

الرَّاهِنِ الْحَبْسُ الدَّائِمُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الدَّيْنَ فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَضَاءُ مِنْ ثَمْنِهِ ، ( وَلَا ) يُكَلِّفُ أَيْضًا ( مَنْ قَضَى بَعْضَ دَيْنِهِ تَسْلِيمَ بَعْضِ رَهْنِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْبَقِيَّةَ ) مِنَ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ كُلَّ الرَّهْنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْبَقِيَّةَ كَمَا فِي حَبْسِ الْمَبِيعِ ( وَيَحْفَظُهُ بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ) كَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ وَأَجِيرِهِ مُشَاهِرَةً أَوْ مُسَانَهَةً يَسْكُونُونَ مَعَهُ فَإِنَّ الْعَبْرَةَ بِالسَّكَنَةِ لَا التَّفَقُّةَ حَتَّى أَنْ الْمَرْأَةَ لَوْ دَفَعَتْهُ إِلَى زَوْجِهَا لَا تَضْمَنُ .

ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَضَمِنَ بِحِفْظِهِ بغيرِهِمْ ) لِأَنَّهُ تَرَكَ الْحِفْظَ الْوَاجِبَ ( وَتَعَدَّيَهُ ) أَيِ صَرِيحًا ( وَإِدَاعِهِ ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ عَيْنَهُ أَمَانَةٌ ( وَجَعَلَ خَاتَمَ الرَّهْنِ فِي حَنْصَرِهِ الْيُمْنَى أَوْ الْيُسْرَى ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالَ ، وَجَعَلَهُ فِي إِصْبَعٍ آخَرَ حِفْظًا ( وَتَقَلَّدَ بِسَيْفِي الرَّهْنِ ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا اسْتِعْمَالَ ( لَا الثَّلَاثَةَ ) فَإِنَّهُ حِفْظٌ ، فَإِنَّ الشُّجْعَانَ يَتَقَلَّدُونَ فِي الْعَادَةِ بِسَيْفَيْنِ لَا الثَّلَاثَةَ ، وَالضَّمَانُ فِي هَذِهِ الصُّورِ ضَمَانُ الْعَصَبِ بِجَمِيعِ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى مِقْدَارِ الدَّيْنِ أَمَانَةٌ أَيْضًا ، وَالْأَمَانَاتُ تُضْمَنُ بِالْإِثْلَافِ .

( وَفِي لُبْسِ خَاتَمِهِ ) أَيِ خَاتَمِ الرَّهْنِ ( فَوْقَ آخِرِ يَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ ) فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَجَمَّلُ بِلُبْسِ خَاتَمَيْنِ ضَمِنَ ، وَإِلَّا كَانَ حَافِظًا فَلَا يَضْمَنُ ( وَعَلَيْهِ ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ ( مُؤَنٌ حِفْظُهُ ) كَأَجْرِ بَيْتِ الْحِفْظِ وَأَجْرِ الْحَافِظِ فَإِنَّ تَمَامَهُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ قِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُ بِسَبَبِ الْحَبْسِ ، وَحَقُّ الْحَبْسِ فِي الْكُلِّ ثَابِتٌ ( وَأَمَّا مُؤَنُ رَدِّهِ أَوْ رَدِّ جُزْءٍ مِنْهُ إِلَى يَدِهِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ ) يَعْنِي أَنَّ مُؤَنَةَ رَدِّهِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ إِنْ كَانَ خَرَجَ مِنْ يَدِهِ كَجَعْلِ الْآبِقِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ

إِنْ كَانَ قِيَمَةُ الرَّهْنِ مِثْلَ الدَّيْنِ ، وَكَذَا مُؤَنَةُ رَدِّ جُزْءٍ مِنْهُ إِلَى يَدِ الْمُرْتَهِنِ كَمُدَاوَةِ الْجُرُوحِ إِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ مِثْلَ الدَّيْنِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهُ فَتَنْقَسِمُ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ ، فَالْمَضْمُونُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَالْأَمَانَةُ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَكَذَا مُدَاوَةُ الْقُرُوحِ وَمُعَالَجَةُ الْأَمْرَاضِ وَالْقِدَاءُ مِنَ الْجَنَائَةِ ( وَعَلَى الرَّاهِنِ خَرَاJُ الرَّهْنِ وَمُؤَنَةُ تَبْقِيَّتِهِ وَإِصْلَاحُ مَنَافِعِهِ ) كَنَفَقَةِ الرَّهْنِ وَكِسْوَتِهِ وَأَجْرِ رَاعِيهِ وَطَبِّهِ وَلَدِ الرَّهْنِ وَسَقْيِ الْبُسْتَانِ وَالْقِيَامُ بِأُمُورِهِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يَرْجِعُ إِلَى بَقَائِهِ فَهُوَ عَلَى الرَّاهِنِ سِوَاءِ كَانَ فِي الرَّهْنِ فَضْلٌ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ بَقِيَتْ عَلَى مِلْكِهِ ، وَكَذَا مَنَافِعُهُ مَمْلُوكَةٌ لَهُ وَمَا يَرْجِعُ إِلَى حِفْظِهِ فَهُوَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ إِمَّا خَاصَّةً أَوْ بِالتَّقْسِيمِ كَمَا مَرَّ ، ( وَكُلُّ مَا وَجَبَ عَلَى أَحَدِهِمَا ) مِنْ

الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ ( فَأَدَاءُ الْآخِرِ كَانَ مُتَبَرِّعًا ) ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ( إِلَّا أَنْ يَأْمُرَ بِهِ الْقَاضِي ) ؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةً عَامَّةً فَكَانَ صَاحِبَهُ أَمْرُهُ بِهِ .

( قَوْلُهُ وَلَا يُكَلِّفُ تَمَكِينَهُ مِنْ بَيْعِهِ ) يَعْنِي لَا يُكَلِّفُ تَسْلِيمَ الرَّهْنِ لِبَيْعِ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ لَا قُدْرَةَ لِلْمُرْتَهِنِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ ( قَوْلُهُ فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَضَاءُ مِنْ ثَمَنِهِ ) نَعَمْ يَصِحُّ بِمَا إِذَا بَاعَهُ وَتَسَلَّمَ الثَّمَنَ بِحَضْرَةِ الْمُرْتَهِنِ فَأَوْفَاهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ حَبْسُهُ إِلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ وَلَوْ مِنْ ثَمَنِهِ ( قَوْلُهُ : وَجَعَلَ خَاتَمَ الرَّهْنِ فِي خِنْصَرِهِ الْيَمْنَى أَوْ الْيُسْرَى الْخ ) أَقُولُ وَهَذَا فِيمَا لَوْ كَانَ الْمُرْتَهِنُ رَجُلًا ، أَمَّا لَوْ كَانَ امْرَأَةً فَإِنَّهُ يَضْمَنُ وَلَوْ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْخِنْصَرِ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ يَلْبَسْنَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَتَقْلَدُ بِسَيْفِي الرَّهْنِ ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ الضَّمَانُ مُطْلَقًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَفِي السَّيْفَيْنِ يَضْمَنُ إِذَا كَانَ الْمُرْتَهِنُ يَتَقَلَّدُ بِسَيْفَيْنِ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ هـ .  
فَلَمْ يَلْعَلْ بَعَادَةَ الشُّجْعَانِ بَلْ نَظَرَ إِلَى حَالِ الْمُرْتَهِنِ عَلَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ نَظَرَ إِلَى حَالِ الْمُرْتَهِنِ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فَوْقَ آخِرِ .

( قَوْلُهُ وَفِي لُبْسِ خَاتَمِهِ فَوْقَ آخِرِ يَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ )  
إِلْخ ( أَقُولُ وَكَذَا لَوْ رَهْنَهُ خَاتَمَيْنِ فَلَيْسَ خَاتَمًا فَوْقَ خَاتَمٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَ بِهِ الْقَاضِي ) أَقُولُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِمَجَرَّدِ الْأَمْرِ يَكُونُ مَا أَنْفَقَهُ دَيْنًا يَرْجِعُ بِهِ ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّصَرُّحِ بِجَعْلِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُتَقَطِّ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ صَاحِبُهُ حَاضِرًا وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي كَمَا فِي التَّبْيِينِ .  
وَقَالَ السَّعْنَانِيُّ فَبِمَجَرَّدِ أَمْرِ الْقَاضِي لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَجْعَلْهُ دَيْنًا عَلَيْهِ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الذَّخِيرَةِ ، ثُمَّ قَالَ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ : وَهَكَذَا نَقُولُ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ وَأَكْثَرِ مَشَائِخِنَا

عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّصْيِصِ عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَى الرَّاهِنِ أَمَّا بِمَجَرَّدِ الْأَمْرِ بِالْإِتِّفَاقِ فَلَا يَصِيرُ دَيْنًا هـ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( بَابُ مَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَالرَّهْنُ بِهِ أَوْ لَا ) ( صَحَّ رَهْنُ الْحَجَرَيْنِ ) يَعْنِي الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ ( وَالْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونَ )  
لِكَوْنِهَا مَحَلَّ الْإِسْتِيفَاءِ ، ( فَلَوْ رَهْنَتْ ) الْمَذْكُورَاتُ ( بِخِلَافِ جِنْسِهَا ) فَهَلَكَتْ ( هَلَكَتْ بِقِيمَتِهَا ) كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ( وَلَوْ ) رَهْنَتْ ( بِجِنْسِهَا ) فَهَلَكَتْ ( هَلَكَتْ بِمِثْلِهَا مِنَ الدَّيْنِ ) ، وَتُعْبَرُ الْمُمَازِلَةُ فِي الْقَدَرِ وَهُوَ الْوَزْنُ أَوْ الْكَيْلُ ( بِلَا عِبْرَةٍ لِلْجُودَةِ ، وَ ) لَا ( الْقِيَمَةِ ) فَإِنَّ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ وَزْنِيًّا وَالرَّهْنُ أَيْضًا كَذَلِكَ فَهَلَكْتَ ، فَإِنْ تَسَاوَيَا سَقَطَ الدَّيْنُ وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ زَائِدًا سَقَطَ قَدْرُ الرَّهْنِ مِنْهُ وَبَقِيَ الزَّائِدُ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ ، وَإِنْ عُكْسَ سَقَطَ قَدْرُ الدَّيْنِ مِنْهُ ، وَالْفَضْلُ لِلرَّاهِنِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَصِحُّ ( رَهْنُ مَشَاعٍ ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ كَمَا عَرَفْتَ ثُبُوتُ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْمَشَاعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُشَاعٌ ( مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ رَهْنٌ مِنْ شَرِيكِهِ أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالطَّارِئُ كَالْمُقَارِنِ هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( بَابُ مَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَالرَّهْنُ بِهِ أَوْ لَا ) ( قَوْلُهُ وَالْفَضْلُ لِلرَّاهِنِ ) أَقُولُ يَعْنِي عَلَيْهِ أَيُّ لَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهِنُ لِكَوْنِهِ أَمَانَةً ( قَوْلُهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُ مَشَاعٍ ) أَقُولُ نَفْيُ الصَّحَّةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلْفَسَادِ أَوْ لِلْبُطْلَانِ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَوْنِهِ فَاسِدًا أَوْ بَاطِلًا وَفِيمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُعْنَى ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ لَا بَاطِلٌ فَالْمَقْبُوضُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ الْفَاسِدِ يَتَعَلَّقُ بِهِ

الضَّمانُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَالْمَقْبُوضُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ الْبَاطِلِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الضَّمانُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ مِنَ الرَّهْنِ مَا لَا يَكُونُ مُتَعَقِدًا أَصْلًا كَالْبَاطِلِ فِي الْبَيْعِ ، وَالْفَاسِدُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مُتَعَقِدًا لَكِنْ يَوْصَفُ الْفَسَادُ كَالْفَاسِدِ مِنَ الْبَيْعِ ، وَشَرْطُ انْعِقَادِ الرَّهْنِ أَنْ يَكُونَ مَالًا وَالْمُقَابِلُ بِهِ يَكُونُ مَالًا مَضْمُونًا وَهُوَ شَرْطُ جَوَازِ الرَّهْنِ ، ثُمَّ قَالَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَانَ الرَّهْنُ مَالًا وَالْمُقَابِلُ بِهِ مَضْمُونًا إِلَّا أَنَّهُ فَقَدْ بَعْضُ شَرَائِطِ الْجَوَازِ يَتَعَقَدُ الرَّهْنُ لَوْ جُودَ شَرْطُ الْانْعِقَادِ لَكِنْ بِصِفَةِ الْفَسَادِ لِانْعِدَامِ شَرْطِ الْجَوَازِ ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَمْ يَكُنِ الرَّهْنُ مَالًا أَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُقَابِلُ بِهِ مَضْمُونًا لَا يَتَعَقَدُ الرَّهْنُ أَصْلًا كَذَا فِي النَّهْيَةِ لِلْسَّعْتَانِيَّ .

( قَوْلُهُ هُوَ الصَّحِيحُ ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَالطَّارِئُ وَذَكَرَ التَّصْحِيحُ فِي النَّهْيَةِ أَيْضًا .

( وَثَمَرٌ عَلَى شَجَرٍ ذُوْنُهُ ) أَيِ ذُوْنِ الشَّجَرِ ( وَزَرْعٌ أَرْضٍ أَوْ نَخْلُهَا ذُوْنُهَا ) أَيِ ذُوْنِ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْهُونَ مُصِلٌ بِمَا لَيْسَ بِمَرْهُونٍ خِلْفَةً فَكَانَ فِي مَعْنَى الْمَشَاعِ ( كَذَا الْعَكْسُ ) وَهُوَ رَهْنُ الشَّجَرِ لَا الثَّمَرِ وَرَهْنُ الْأَرْضِ لَا النَّخْلِ أَوْ الزَّرْعِ ؛ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ يَقُومُ بِالطَّرْفَيْنِ فَالْأَصْلُ أَنَّ الْمَرْهُونَ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِمَا لَيْسَ بِمَرْهُونٍ لَا يَجُوزُ لِمُتَبَاعِ قَبْضِ الْمَرْهُونِ وَحْدَهُ .

( قَوْلُهُ أَوْ نَخْلُهَا ذُوْنُهَا ) أَيِ ذُوْنِ الْأَرْضِ لَيْسَ الْمُرَادُ جَمِيعَ الْأَرْضِ بَلْ قَدَرُ مَوْضِعِ الشَّجَرِ لِمَا قَالَ الرَّبْلَعِيُّ أَمَّا لَوْ رَهْنُ النَّخِيلِ بِمَوَاضِعِهَا جَازٌ ، وَلَا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ مُجَاوِرَةً مَا لَيْسَ بِرَهْنٍ ( قَوْلُهُ كَذَا الْعَكْسُ )

( الْحُ ) يَعْنِي بِأَنْ نَصَّ عَلَى عَدَمِ رَهْنِ الْمُنْفِيِّ ، أَمَّا لَوْ رَهْنُ الْأَرْضِ وَسَكَتَ عَنِ النَّخِيلِ وَالثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَالرُّطْبَةِ وَالْبَنَاءِ وَالْعُرْسِ بِهَا يَكُونُ ذَلِكَ رَهْنًا تَبَعًا لِاتِّصَالِهِ كَمَا فِي التَّيْنِ

( وَلَا ) يَصِحُّ أَيْضًا ( رَهْنُ خُرٍّ وَمُدَبَّرٍ وَمُكَاتَبٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ وَوَقْفٍ وَخَمَرٍ ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ ثُبُوتُ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْهَا لِعَدَمِ الْمَالِيَّةِ فِي الْخُرِّ وَعَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ مَا سِوَاهُ ( وَلَا يَصِحُّ ارْتِبَاهُهَا مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ) ، وَاللَّهُ فِي ( لِلْمُسْلِمِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ رَهْنُ خُرٍّ أَوْ ارْتِبَاهُهَا أَيِ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَرَهْنَ خُرًّا أَوْ أَمْثَالَهُ أَوْ يَرْتِبَاهُهَا مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لِعَدْرِ الْإِيْفَاءِ وَالْإِسْتِيفَاءِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ ، ( وَلَا يَضْمَنُ لَهُ ) أَيِ لِلْمُسْلِمِ ( مُرْتِبَاهُهَا لِلذِّمِّيِّ ) يَعْنِي إِنْ كَانَ الْمُرْتِبِهُنُ ذِمِّيًّا لَمْ يَضْمَنْهَا لِلْمُسْلِمِ كَمَا لَمْ يَضْمَنْهَا بِالْعَصَبِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ .

( وَفِي عَكْسِهِ الضَّمانُ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الرَّاهِنُ ذِمِّيًّا وَالْمُرْتِبِهُنُ مُسْلِمًا فَيَضْمَنُ الْخَمَرُ لِلذِّمِّيِّ ، كَمَا إِذَا غُصِبَ ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ لِلذِّمِّيِّ ( وَلَا ) يَصِحُّ أَيْضًا ( بِأَمَانَاتٍ ) كَالْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ وَمَالِ الْمُضَارَبَةِ وَالشَّرَكَةِ ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الرَّهْنِ ثُبُوتُ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ لِلْمُرْتِبِهُنِ فَكَانَ قَبْضُ الرَّهْنِ مَضْمُونًا فَلَا بُدَّ مِنْ ضَمَانٍ ثَابِتٍ لِقَعِ الْقَبْضِ مَضْمُونًا ، وَيَثْبُتُ اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ مِنْهُ ، وَقَبْضُ الْأَمَانَاتِ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ لِيَصِحَّ الرَّهْنُ بِهَا ( وَمَبِيعٌ فِي يَدِ الْبَائِعِ ) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الرَّهْنَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ الدَّيْنِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا ، وَالْمَبِيعُ فِي يَدِ الْبَائِعِ لَيْسَ بِدَيْنٍ حَقِيقَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا حُكْمًا لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَضْمُونًا بِالْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ ، وَالْمَبِيعُ فِي يَدِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ إِذَا هَلَكَ سَقَطَ الثَّمَنُ ، وَهُوَ حَقُّ الْبَائِعِ ، وَلَيْسَ فِيهِ ضَمَانٌ وَالْقَوْمُ يُسْمُونَهُ بِالْعَيْنِ الْمَضْمُونَةِ بِغَيْرِهَا ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَدَرَكٌ ) تَفْسِيرُ الرَّهْنِ بِالْدَّرَكِ

أَنْ يَبِيعَ رَجُلٌ سِلْعَةً وَقَبْضَ ثَمَنِهَا وَسَلَّمَهَا ، وَخَافَ الْمُشْتَرِيَ الْإِسْتِحْقَاقَ وَأَخَذَ بِالثَّمَنِ مِنَ الْبَائِعِ رَهْنًا قَبْلَ الدَّرَكِ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ حَتَّى لَا يَمْلِكَ حَبْسَ الرَّهْنِ حُلَّ الدَّرَكِ أَوْ لَمْ يَحُلْ ، فَإِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ كَانَ أَمَانَةً عِنْدَهُ حُلَّ الدَّرَكِ أَوْ لَا إِذَا

لَا عَقْدَ حَيْثُ وَقَعَ بَاطِلًا كَذَا فِي الْكَافِي .

قَوْلُهُ وَلَا يَضْمَنُ لَهُ مُرْتَهِنُهَا الدَّمِيَّ ( خَصَّ إِرْجَاعَ الضَّمِيرِ بِالْخَمْرِ فَفَاتَ عِلْمُ حُكْمِ بَاقِي الْمَذْكُورَاتِ مَعَهَا

( وَأُجْرَةٌ نَاحِيَةٍ وَمُعْنِيَةٌ وَتَمَنٍ حُرٌّ ) حَتَّى لَوْ هَلَكَ الرَّهْنُ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا إِذْ يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مَضْمُونٌ ( وَكَفَالَةٌ بِالنَّفْسِ ) لَتَعَدَّرَ الْإِسْتِيفَاءَ ( وَشَفْعَةٌ ) ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى الْمُشْتَرِي ( وَعَبْدٌ جَانٍ أَوْ مَدْيُونٌ ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى الْوَلِيِّ فَإِنَّهُ لَوْ هَلَكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ( وَقِصَاصٌ مُطْلَقًا ) أَيُّ فِي النَّفْسِ وَمَا تَوَلَّاهَا لَتَعَدَّرَ الْإِسْتِيفَاءَ ( بِخِلَافِ الْجَنَازَةِ خَطَأً ) ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْأَرْضِ مِنَ الرَّهْنِ مُمَكِّنٌ ( وَيَصِحُّ بَعْنُ مَضْمُونَةٍ بِالْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ ) كَالْمَغْصُوبِ وَبَدَلِ الْخُلْعِ وَالْمَهْرِ وَبَدَلِ الصُّلْحِ عَنْ عَدَمِ اعْلَمَ أَنَّ الْأَعْيَانَ ثَلَاثَةٌ أَفْسَامٌ أَحَدُهَا عَيْنٌ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ أَصْلًا كَالْأَمَانَاتِ فَإِنَّ الضَّمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ رَدِّ مِثْلِ الْهَالِكِ إِنْ كَانَ مِثْلًا أَوْ قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ قِيَمِيًّا ، فَالْأَمَانَةُ إِنْ هَلَكَتْ بِلَا تَعَدُّ فَلَا شَيْءَ فِي مُقَابَلَتِهَا أَوْ بَتَعَدُّ فَلَا تَبْقَى أَمَانَةٌ بَلْ تَكُونُ غَضَبًا .

وَتَانِيهَا عَيْنٌ مَضْمُونَةٌ بِنَفْسِهَا كَالْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ وَالْقَوْمُ يُسَمُّونَهَا الْأَعْيَانَ الْمَضْمُونَةَ بِنَفْسِهَا وَيُرِيدُونَ الْأَعْيَانَ الْمَضْمُونَةَ فِي حَدِّ ذَاتِهَا وَوَجْهَهُ أَنَّ الضَّمَانَ كَمَا عَرَفْتَ عِبَارَةٌ عَنْ رَدِّ مِثْلِ الْهَالِكِ أَوْ قِيَمَتِهِ فَالشَّيْءُ إِذَا كَانَ مِثْلًا أَوْ قِيَمِيًّا يَكُونُ بَحِثٌ لَوْ هَلَكَ تَعَيَّنَ الْمِثْلُ أَوْ الْقِيَمَةُ فَتَكُونُ مَضْمُونَةً فِي حَدِّ ذَاتِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ الْعَوَارِضِ ، وَتَالِئِهَا عَيْنٌ لَيْسَتْ بِمَضْمُونَةٍ وَلَكِنَّهَا تُشَبِّهُ الْمَضْمُونَةَ كَمَبِيعٍ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، فَإِنَّهُ إِذَا هَلَكَ لَمْ يَضْمَنْ أَحَدٌ بِمِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ لَكِنَّ الثَّمَرَ يَسْقُطُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ الْمِثْلِ وَالْقِيَمَةِ فَبِمَجَرَّدِ هَذَا الْإِعْتِبَارِ سَمَّوْهُ بِالْعَيْنِ الْمَضْمُونَةِ بِغَيْرِهَا فَكَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُشَاكَلَةِ .

( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى الْمُشْتَرِي ) يَعْنِي لِلشَّقِيعِ فَلَا مَطَالَبَةَ لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي بَعْدَ هَلَاكِهِ .

( وَ ) يَصِحُّ ( بَدَيْنِ ) كَمَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ تَوَاطُعٌ لِقَوْلِهِ ( وَلَوْ مَوْعُودًا فَيَهْلِكُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ عَلَيْهِ ) أَيُّ عَلَى الْمُرْتَهِنِ ( بِمَا وَعَدَ مِنَ الدَّيْنِ ) يَعْنِي إِنْ رَهَّنَ لِيَقْرَضَهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، وَهَلَكَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَهَلَاكُهُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِمُقَابَلَةِ أَلْفِ الْمَوْعُودِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ أَلْفٍ إِلَى الرَّاهِنِ ( إِذَا لَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ ) ، بَلْ كَانَ مُسَاوِيًا أَوْ قَلَّ حَتَّى إِذَا كَانَ أَكْثَرَ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا بِالْدَّيْنِ بَلْ بِالْقِيَمَةِ .

( قَوْلُهُ فَيَهْلِكُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ عَلَيْهِ بِمَا وَعَدَ مِنَ الدَّيْنِ ) أَيُّ إِنْ بَيَّنَّ قَدْرَهُ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُسَمِّ قَدْرَهُ بِأَنْ رَهْنَهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا فَهَلَاكُهُ فِي يَدِهِ يُعْطِي الْمُرْتَهِنَ الرَّاهِنَ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ بِالْهَلَاكِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا شَيْئًا فَيَكُونُ بَيَانُهُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بَدَيْنِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَعَنْ الذَّخِيرَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا اسْتَحْسِنَ أَقَلَّ مِنْ دِرْهَمٍ

( وَ ) يَصِحُّ أَيْضًا ( بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ وَتَمَنٍ الصَّرْفِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ضَمَانَ الْمَالِ وَالْمُجَانَسَةَ ثَابِتَةً فِي الْمَالِيَّةِ فَيُثَبِّتُ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ ، ( فَإِنْ هَلَكَ ) أَيُّ الرَّهْنُ بِرَأْسِ الْمَالِ أَوْ تَمَنٍ الصَّرْفِ ( تَمَّ الْعَقْدُ ) أَيُّ السَّلَمُ وَالصَّرْفُ ( وَأَخَذَ حَقَّهُ ) أَيُّ صَارَ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لِدَيْنِهِ لِتَحَقُّقِ الْقَبْضِ حُكْمًا ( فَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ تَقَدُّ وَهَلَكَ بَطْلًا ) أَيُّ عَقْدُ السَّلَمِ وَالصَّرْفِ لِفَوَاتِ الْقَبْضِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا ، وَلَمَّا لَمْ يَتَأْتِ هَذَا التَّفْصِيلُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ ، فَقَالَ ( وَبِالْمُسْلِمِ فِيهِ فَإِنْ هَلَكَ ) أَيُّ الرَّهْنُ ( تَمَّ الْعَقْدُ وَصَارَ ) أَيُّ الرَّهْنُ ( عَوَضًا لِلْمُسْلِمِ فِيهِ ) ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ اسْتَوْفَاهُ ، ( وَإِنْ فُسِخَ ) أَيُّ عَقْدُ السَّلَمِ ( صَارَ ) أَيُّ الرَّهْنُ ( رَهْنًا بَدَلَهُ ) وَهُوَ رَأْسُ الْمَالِ فَيَحْسِبُهُ ، فَصَارَ كَالْمَغْصُوبِ إِذَا هَلَكَ وَبِهِ رَهْنٌ يَكُونُ رَهْنًا بِقِيَمَتِهِ ( وَهَلَكَ رَهْنُهُ بَعْدَ الْفُسْخِ هَلَكَ بِهِ ) أَيُّ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِ الْمُسْلِمِ فِيهِ لِقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ رَهْنُهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِغَيْرِهِ وَهُوَ رَأْسُ الْمَالِ .

( و ) يَصِحُّ أَيْضًا ( بَدَيْنَ عَلَيْهِ ) أَيِ الْآبِ ( عَبْدَ طِفْلَةٍ ) مَفْعُولُ الرَّهْنِ الْمَقْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِيدَاعَ ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْهُ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ قِيَامَ الْمُرْتَهِنِ بِحِفْظِهِ أَبْلَغُ خَوْفًا مِنَ الْغَرَامَةِ ، وَلَوْ هَلَكَ يَهْلِكُ مَضْمُونًا ، الْوَدِيعَةُ تَهْلِكُ أَمَانَةً ، وَالْوَصِيُّ كَالْآبِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَزُفَرٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْهُمَا .

قَوْلُهُ فَإِنْ هَلَكَ ( يَعْنِي قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ ) قَوْلُهُ وَبِالْمُسْلِمِ فِيهِ فَإِنْ هَلَكَ أَيِ الرَّهْنِ ثُمَّ الْعَقْدُ ( أَيِ سَوَاءَ هَلَكَ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ أَوْ بَعْدَهُ ) قَوْلُهُ وَلَوْ هَلَكَ يَهْلِكُ مَضْمُونًا ( أَيِ عَلَى الْآبِ ، وَكَذَا الْوَصِيُّ يَضْمَنُ لِلصَّغِيرِ ، وَذَكَرَ فِي النِّهَايَةِ مَعْرِضًا لِلتَّمَرُّنِ وَهُوَ إِلَى الْكَافِي أَنْ قِيَمَةَ الرَّهْنِ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ يَضْمَنُ الْآبُ بِقَدْرِ الدَّيْنِ ، وَالْوَصِيُّ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّ لِلْآبِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِمَالِ الصَّبِيِّ وَلَا كَذَلِكَ الْوَصِيُّ ، وَذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُعْنَى التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ فَقَالَ لَا يَضْمَنَانِ الْقَضَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ وَهُوَ وَدِيعَةٌ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَهُمَا وَلَايَةُ الْإِيدَاعِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَتَمَامُهُ فِيهِ مُفْرَعًا

( و ) يَصِحُّ أَيْضًا ( بِثَمَنِ عَبْدٍ أَوْ خَلٍّ أَوْ ذَكِيَّةٍ إِنْ ظَهَرَ الْعَبْدُ حُرًّا وَالْخَلُّ خَمْرًا وَالذَّكِيَّةُ مَيْتَةً وَبَدَلَ صَلَاحٍ عَنْ إِنْكَارٍ إِنْ أَقَرَّ أَنْ لَا دَيْنَ ) ، صَوْرَتُهُ رَجُلٌ صَالِحٌ عَنْ إِنْكَارٍ وَرَهْنٌ بِبَدْلِ الصَّلَاحِ شَيْئًا ، ثُمَّ تَصَادَقَا عَلَى أَنْ لَا دَيْنَ فَالرَّهْنُ مَضْمُونٌ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا مَرَّ أَنْ وَجُوبَ الدَّيْنِ ظَاهِرًا . يَكْفِي لِصِحَّةِ الرَّهْنِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ وَجُوبُهُ حَقِيقَةً .

( شَرَى عَلَى أَنْ يَرَهْنَ شَيْئًا أَوْ يُعْطِيَ كَفِيلًا ) حَالُ كَوْنِ الرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ ( مُعَيَّنِينَ لِنَمْنِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِعُطْيَا ، ( وَأَبَى ) أَيِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرَهْنَ مَا سَمَّاهُ ، أَوْ يُعْطِيَ كَفِيلًا سَمَّاهُ ( صَحَّ ) أَيِ الشِّرَاءِ اسْتِحْسَانًا لَا قِيَاسًا ؛ لِأَنَّهُ شَرَطُ لَا يَنْتَضِيهِ الْعَقْدُ ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ ، وَلِأَنَّهُ صَفَقَةٌ فِي صَفَقَةٍ وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ كَمَا مَرَّ وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ شَرَطُ مُلَاتِمٍ لِلْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ الْكَفَالََةَ وَالرَّهْنَ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ يَلْتَمِزُ وَجُوبَ الثَّمَنِ فَإِذَا كَانَ الْكَفِيلُ حَاضِرًا ، وَالرَّهْنُ مُعَيَّنًا أُعْطِيَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَصَحَّ الْعَقْدُ ، وَإِلَّا أُعْطِيَ عَيْنُ الشَّرْطِ فَفَسَدَ ، ( وَلَا يُجْبَرُ ) أَيِ الْمُشْتَرِي ( عَلَى الْوَفَاءِ ) ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الرَّهْنِ تَبَرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ وَلَا جَبْرٌ عَلَى الْمُتَبَرِّعِ ، وَإِنَّمَا صَارَ حَقًّا مِنْ حُقُوقِهِ إِذَا وَجَدَ وَلَمْ يُوَجَدْ بَعْدُ ، وَالْوَعْدُ بِالرَّهْنِ لَا يَكُونُ فَوْقَ الرَّهْنِ وَلَوْ رَهْنًا لَا يُلْزَمُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ فَلِأَنَّ لَا يَصِيرُ لَازِمًا بِالْوَعْدِ أَوْلَى ( فَلِلْبَائِعِ فَسْخُوحُهُ إِلَّا إِذَا سَلَّمَ ثَمَنَهُ حَالًا أَوْ قِيَمَةَ الرَّهْنِ رَهْنًا ) أَيِ إِذَا أَبَى الْمُشْتَرِي وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْوَفَاءِ جَارَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ بِالْبَيْعِ كَانَ لِهَذَا الشَّرْطِ فَبِدُونِهِ لَا يَكُونُ رَاضِيًا ، وَإِذَا لَمْ يَتِمَّ رِضَاهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِ الرَّهْنِ إِلَّا إِذَا كَانَ كَمَا ذَكَرَ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ حِينَئِذٍ إِذَا يَدُ الْإِسْتِيفَاءِ إِنَّمَا تَثْبُتُ عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ أَمَانَةً .

( قَوْلُهُ لِأَنَّ عَقْدَ الرَّهْنِ تَبَرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ )  
( إِنْخَ ) كَذَا إِعْطَاءُ الْكَفِيلِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ أَيْضًا لِيَتِمَّ التَّغْلِيلُ لِلْجَانِبَيْنِ .

( قَالَ ) أَيِ الْمُشْتَرِي ( لِبَائِعِهِ ) وَقَدْ أَعْطَاهُ شَيْئًا غَيْرَ الْمَبِيعِ ( أَمْسَكَ هَذَا حَتَّى أُعْطِيَ ثَمَنَهُ كَانَ رَهْنًا ) ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمَعَانِي وَفِيهِ خِلَافُ زُفَرٍ .  
( قَوْلُهُ قَالَ لِبَائِعِهِ وَقَدْ أَعْطَاهُ شَيْئًا غَيْرَ الْمَبِيعِ أَمْسَكَ هَذَا ) التَّقْيِيدُ بِغَيْرِ الْمَبِيعِ غَيْرُ احْتِرَازِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَبْضَ الْمَبِيعِ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ رَهْنًا بِثَمَنِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( رَهْنٌ عَيْنًا مِنْ رَجُلَيْنِ بَدَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا صَحَّ ، وَكُلُّهُ رَهْنٌ عِنْدَ كُلِّ مِنْهُمَا ) لَا أَنَّ نِصْفَهُ رَهْنٌ لِأَحَدِهِمَا وَنِصْفُهُ الْآخَرُ لِلْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ أَضْيَفُ إِلَى جَمِيعِ الْعَيْنِ بِصَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا شُيُوعٌ فِيهِ وَمَوْجِبُهُ الْحَسُّ بِالذَّيْنِ وَهُوَ لَا يَنْجَزُ فَصَارَ مَحْبُوسًا بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا تَنَافِي فِيهِ كَمَا إِذَا قَتَلَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً فَحَضَرَ أَحَدُ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولَيْنِ ، وَاسْتَوْفَى يَكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِنَفْسِهِ وَلِلْبَاقِينَ بِخِلَافِ الْهَبَةِ مِنْ رَجُلَيْنِ حَيْثُ لَا تَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا إِيْجَابُ الْمَلِكِ ، وَالْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ لَا يُصَوَّرُ كَوْنُهَا مِلْكًا لِكُلِّ مِنْهُمَا كَامِلًا فَلَا بُدَّ مِنَ الْقِسَامِ وَهُوَ يُنَافِي الْمَقْصُودَ ( وَفِي تَهَائِيهِمَا كُلُّ فِي نَوْبَتِهِ كَالْعَدْلِ فِي حَقِّ الْآخَرِ ، وَلَوْ هَلَكَ ضَمِنَ كُلُّ حِصَّتِهِ ) أَيْ حِصَّةَ ذَيْنِهِ إِذْ عِنْدَ الْهَلَاكِ يَصِيرُ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَوْفِيًا حِصَّتَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ يَنْجَزُ ( فَإِنْ قَضَى ذَيْنَ أَحَدِهِمَا فَكُلُّهُ رَهْنٌ لِلْآخَرِ ) ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعَيْنِ رَهْنٌ فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَلَا تَفْرِيقٍ .

( رَهْنًا مِنْ رَجُلٍ رَهْنًا بِذَيْنِ عَلَيْهِمَا صَحَّ الرَّهْنُ بِكُلِّهِ ) أَيْ كُلُّ الذَّيْنِ ( يُمَسْكُهُ ) أَيْ الْمُرْتَهَنُ ( إِلَى قَبْضِ الْكُلِّ ) أَيْ كُلِّ الذَّيْنِ ؛ لِأَنَّ قَبْضَ الرَّهْنِ يَحْصُلُ فِي الْكُلِّ بَلَا شُيُوعٍ ( بَطْلُ حُجَّةٍ كُلٌّ مِنْ شَخْصَيْنِ أَنَّهُ رَهْنُهُ عَبْدُهُ وَقَبْضُهُ ) ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا سَبَقَ يَعْنِي إِذَا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ وَهَبَهُ عَبْدُهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَقَبْضُهُ فَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَثَبَتَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَهْنُهُ كُلُّ الْعَبْدِ وَلَا وَجْهَ لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْكُلِّ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ الْوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ كَوْنُ كُلِّهِ رَهْنًا بِهَذَا وَكُلِّهِ رَهْنًا بِذَلِكَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا لِلْقَضَاءِ بِكُلِّهِ لَوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ لِعَدَمِ الْوَلَوِيَّةِ وَلَا لِلْقَضَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالنِّصْفِ لِلزُّوْمِ الشُّيُوعِ فَتَعَيَّنَ التَّهَائِيُّ ( وَلَوْ مَاتَ رَاهِنُهُ وَالرَّهْنُ مَعَهُمَا فَيُرَهُنُ كُلُّ كَذَلِكَ ) أَيْ بِأَنَّهُ رَهْنُهُ عَبْدُهُ وَقَبْضُهُ ( كَانَ نِصْفُهُ ) أَيْ نِصْفُ الْعَبْدِ ( مَعَ كُلِّ ) مِنْهُمَا ( رَهْنًا بِحَقِّهِ ) ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْحَيَاةِ الْحَسُّ وَالشُّيُوعُ يَضُرُّهُ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ الْإِسْتِيفَاءُ بِالْبَيْعِ فِي الذَّيْنِ ، وَالشُّيُوعُ لَا يَضُرُّهُ .  
قَوْلُهُ بَطْلُ حُجَّةٍ كُلٌّ مِنْ شَخْصَيْنِ

( إلخ ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يُؤَرَّخَا فَإِنْ أَرَّخَا كَانَ صَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَقْدَمُ أَوَّلَى ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا كَانَ أَوَّلَى كَمَا فِي التَّيْبِينَ وَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا ، فَإِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا فَهُوَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَاسًا ، قَالَ فِي الْأَصْلِ وَبِهِ نَأْخُذُ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ لِكُلِّ نِصْفُهُ رَهْنٌ بِنِصْفِ حَقِّهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( بَابُ رَهْنٍ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ ) سُمِّيَ بِهِ لِعَدَالَتِهِ فِي زَعْمِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهَنِ ( وَضَعَاهُ ) أَيْ وَضَعَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ الرَّهْنَ ( عِنْدَهُ صَحَّ ) خِلَافًا لِمَالِكٍ ( وَلَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ ) أَيْ الرَّهْنُ مِنَ الْعَدْلِ ( أَحَدُهُمَا ) لِتَعْلُقِ حَقَّ الرَّاهِنِ فِي الْحِفْظِ بِيَدِهِ وَأَمَانَتِهِ وَحَقَّ الْمُرْتَهَنِ بِهِ اسْتِيفَاءً ، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا إِنْطَالَ حَقِّ الْآخَرِ ( وَيَضْمَنُ ) أَيْ الْعَدْلُ ( بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ ) أَيْ دَفَعَ الرَّهْنَ إِلَى أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ مُودِعُ الرَّاهِنِ فِي حَقِّ الْعَيْنِ وَمُودِعُ الْمُرْتَهَنِ فِي حَقِّ الْمَالِيَّةِ ، وَأَحَدُهُمَا أَجَنَبِيٌّ عَنِ الْآخَرِ وَالْمُودِعُ يَضْمَنُ بِالنَّفْعِ إِلَى الْأَجَنَبِيِّ ( وَيَهْلِكُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ ) أَيْ إِنْ هَلَكَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْعَدْلِ هَلَكَ فِي ضَمَانِ الْمُرْتَهَنِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ يَدُ الْمُرْتَهَنِ ( وَكُلُّهُ ) أَيْ الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْتَهَنُ ( أَوْ الْعَدْلُ أَوْ غَيْرُهُمَا بَيْعُهُ ) أَيْ بَيْعُ الرَّهْنِ ( عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ صَحَّ ) ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ بِبَيْعِ مَالِهِ ( فَإِنْ شَرَطَ ) أَيْ التَّوَكِيلَ ( فِي عَقْدِ الرَّهْنِ لَمْ يَنْعَزَلْ ) بِالْعَزْلِ وَبِمَوْتِ الرَّاهِنِ أَوْ الْمُرْتَهَنِ ( إِلَّا بِمَوْتِ الْوَكِيلِ ) سَوَاءً كَانَ الْوَكِيلُ الْمُرْتَهَنُ أَوْ الْعَدْلُ أَوْ غَيْرُهُمَا ، وَإِذَا مَاتَ الْوَكِيلُ لَا يَقُومُ وَارِثُهُ وَلَا وَصِيُّهُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَةَ لَا يَجْرِي فِيهَا الْإِرْثُ ، وَلِأَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِهِ لَا أَرَى غَيْرَهُ ( وَلَهُ ) أَيْ الْوَكِيلُ ( بَيْعُهُ ) أَيْ الرَّهْنُ ( بِغَيْبَةٍ وَرَثَتِهِ ) أَيْ الرَّاهِنِ كَمَا يَبِيعُهُ حَالِ حَيَاتِهِ بِغَيْبَتِهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَهَنُ فَالْوَكِيلُ عَلَى وَكَالَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِمَا وَلَا بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ، ( وَيُجْبَرُ ) أَيْ الْوَكِيلُ ( عَلَيْهِ ) أَيْ الْبَيْعِ ( إِنْ حُلَّ الْأَجَلُ وَالرَّاهِنُ غَائِبٌ ) لِئَلَّا يَتَضَرَّرَ الْمُرْتَهَنُ ، وَكَيْفِيَّةُ الْإِجْبَارِ أَنْ يَحْبِسَهُ الْقَاضِي أَيَّامًا لِيَبِيعَ فَإِنْ لَجَّ بَعْدَهُ

فَالْقَاضِي يَبِيعُهُ عَلَيْهِ ( كَوَكِيلٍ بِالْخُصُومَةِ غَابَ مُوَكَّلُهُ ) حَيْثُ يُجْبَرُ عَلَيْهَا لِدَفْعِ الضَّرَرِ ، ( وَلَوْ وَكَّلَ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ نَهَاهُ عَنِ التَّسْيِئَةِ لَمْ يُغْدَهُ ) كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَا يَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِرِضَى الْآخِرِ ) ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَقًّا فِي الرَّهْنِ ، لِلرَّاهِنِ حَقُّ الْمَلِكِ وَلِلْمُرْتَهِنِ حَقُّ الْإِسْتِيفَاءِ ( بِاعَهُ ) أَيِ الرَّهْنِ ( الْعَدْلُ ) حَتَّى خَرَجَ مِنَ الرَّهْنِ ( فَالْتَمَنَ رَهْنٌ مَقَامَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْبَضْ ) لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمُقْبُوضِ ( فَهَلَاكُهُ ) أَيِ هَلَاكِ الثَّمَنِ هَلَاكُ ( عَلَى الْمُرْتَهِنِ ) لِبَقَاءِ عَقْدِ الرَّهْنِ فِي الثَّمَنِ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَبِيعِ الْمَرْهُونِ .

( كَذَا قِيَمَةُ عَبْدٍ رَهْنٌ قُتِلَ ) أَيِ إِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ الرَّهْنُ وَغَرِمَ الْقَاتِلُ قِيَمَتَهُ صَارَتْ رَهْنًا بَدَلَ الْعَبْدِ ، ( وَ ) كَذَا ( عَبْدٌ قُتِلَهُ ) أَيِ الْعَبْدُ الرَّهْنُ ( فَدَفَعَ بِهِ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا يَكُونُ رَهْنًا بَدَلَ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ ، ( فَإِنْ أَوْفَى ) أَيِ إِنْ بَاعَ الْعَدْلُ الرَّهْنَ فَأَوْفَى ( ثَمَنَهُ ) أَيِ ثَمَنَ الرَّهْنِ ( الْمُرْتَهِنَ فَاسْتَحَقَّ ) أَيِ الرَّهْنُ ؛ ( فِيهِ الْهَالِكُ ) أَيِ إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي قَدْ وَقَعَ فِيْمَا رَأَيْنَاهُ مِنْ نُسْخِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ بَدَلَ الْمُشْتَرِي الْمُرْتَهِنِ وَكَأَنَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ ، ( ضَمَّنَ الْمُسْتَحَقُّ الرَّاهِنَ ) قِيَمَةَ الرَّهْنِ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ فِي حَقِّهِ .

( بَابُ رَهْنٍ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ ) ( قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَالِكٍ ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَ خِلَافًا لِرُفْرٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى أَيْضًا ( قَوْلُهُ وَيَضْمَنُ الْعَدْلُ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ ) قَالَ فِي النَّهَائَةِ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ هـ .  
وَأَعْلَهُ فِيْمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا هـ .

ثُمَّ لَا يَقْدِرُ الْعَدْلُ أَنْ يَجْعَلَ الْقِيَمَةَ رَهْنًا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ قَاضِيًا كَمَا فِي النَّهَائَةِ عَنِ الذَّخِيرَةِ هـ .  
هـ فَيَأْخُذُ أَنَّهَا مِنْهُ وَيَجْعَلَانَهَا رَهْنًا عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْعَلَ ذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ لِلْعَيْنِيِّ فَإِنْ تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُهُمَا رَفَعَ الْعَدْلُ أَحَدَهُمَا إِلَى الْقَاضِي وَلَوْ جَعَلَ الْقِيَمَةَ فِي يَدِ الْعَدْلِ ، وَقَدْ ضَمِنَهَا بِالْدَفْعِ إِلَى الرَّاهِنِ ثُمَّ قَضَى الرَّاهِنُ الدَّيْنَ فَهِيَ سَالِمَةٌ لِلْعَدْلِ لَوْصُولِ عَيْنِ مَالِ الرَّاهِنِ إِلَيْهِ وَلَا يَأْخُذُهَا الْمُرْتَهِنُ لَوْصُولِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَإِنْ ضَمَّنَ الْعَدْلُ الْقِيَمَةَ بِالْدَفْعِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ كَانَ لِلرَّاهِنِ أَخْذُهَا مِنْهُ وَيَرْجِعُ الْعَدْلُ بِهَا عَلَى الْمُرْتَهِنِ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ الرَّهْنُ رَهْنًا بَأَنْ قَالَ هَذَا رَهْنُكَ خُذْهُ بِحَقِّكَ وَاحْبِسْهُ بِدَيْنِكَ اسْتَهِلَكَ الرَّهْنُ أَوْ هَلَكَ لِدَفْعِهِ عَلَى وَجْهِ الضَّمَانِ ، وَكَذَا يَرْجِعُ لَوْ دَفَعَهُ لَهُ عَارِيَّةً أَوْ وَدِيعَةً وَاسْتَهِلَكَهُ الْمُرْتَهِنُ كَمَا فِي النَّهَائَةِ عَنِ الذَّخِيرَةِ قَوْلُهُ وَيُجْبَرُ الْوَكِيلُ عَلَيْهِ ) أَيِ الْبَيْعِ إِنْ حُلَّ الْأَجَلُ يَعْنِي أَوْ الْوَكِيلُ الْمَشْرُوطُ لَهُ الْبَيْعُ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ ، وَكَذَا يُجْبَرُ لَوْ شَرَطَ لَهُ بَعْدَ الرَّهْنِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( وَصَحَّ الْبَيْعُ وَالْقَبْضُ ) أَيِ قَبْضُ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ مَلِكُهُ بِأَدَاءِ الضَّمَانِ ( أَوْ ) ضَمَّنَ الْمُسْتَحَقُّ ( الْعَدْلُ ) الْقِيَمَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُعَدِّيَا بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ ( فَهُوَ ) أَيِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْعَدْلُ ( مُحْخِرًا إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الرَّاهِنُ ) قِيَمَةَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا يُلْحَقُهُ بِالْغُرُورِ مِنْ جِهَتِهِ ( وَصَحَّ ) أَيِ الْبَيْعُ وَالْقَبْضُ ؛ لِأَنَّهُ مَلِكُهُ بِالضَّمَانِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاعَ مِلْكَ نَفْسِهِ فَلَا يَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْعَدْلِ بِدَيْنِهِ ( أَوْ ) ضَمَّنَ ( الْمُرْتَهِنُ ثَمَنَهُ ) الَّذِي أَدَاهُ إِلَيْهِ ، إِذَا تَبَيَّنَ بِالْإِسْتِحْقَاقِ أَنَّهُ أَخَذَ الثَّمَنَ بغيرِ حَقٍّ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ مَلِكُ الْعَبْدِ بِالضَّمَانِ ( فَهُوَ ) أَيِ ذَلِكَ الثَّمَنِ ( لَهُ ) أَيِ لِلْعَدْلِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مِلْكِهِ ، وَإِنَّمَا أَدَاهُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ الْمَبِيعَ مِلْكُ الرَّاهِنِ فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِلْكُهُ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَيْهِ ، ( وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى رَاهِنِهِ بِدَيْنِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ إِذَا رَجَعَ بَطَلَ قَبْضُ الْمُرْتَهِنِ الثَّمَنِ ، ( فَيَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى رَاهِنِهِ بِدَيْنِهِ ) ضَرُورَةً .

( وَفِي الْقَائِمِ ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيهِ الْهَالِكُ أَيِ إِذَا كَانَ الرَّهْنُ قَائِمًا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ( أَخْذَهُ ) أَيِ الْمُسْتَحَقُّ ( مِنْ مُشْتَرِيهِ ) ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ ( وَرَجَعَ هَذَا ) أَيِ مُشْتَرِيهِ ( عَلَى الْعَدْلِ بِثَمَنِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ وَحَقُّوقُ الْعَقْدِ تَعَلَّقَ بِهِ

، ( ثُمَّ ) يَرْجِعُ ( هَذَا ) أَيُّ الْعَدْلُ ( عَلَى الرَّاهِنِ بِهِ ) أَيُّ بِشْمَنِهِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَدْخَلَهُ فِي الْعَهْدَةِ بِتَوَكُّلِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَخْلِيصُهُ .

( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ ) أَيُّ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ مَلَكَ الرَّهْنِ بِالضَّمَانِ ( قَوْلُهُ فَلَا يَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْعَدْلِ بِدَيْنِهِ ) لَعَلَّ الصَّوَابَ أَنْ يُقَالَ فَلَا يَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِدَيْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَوَهَّمُ الرُّجُوعُ عَلَى الْعَدْلِ ، وَوَجْهُ عَدَمِ رُجُوعِ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الرَّاهِنِ أَنَّهُ لَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ الثَّمَنُ بِتَأْذِينِ الْعَدْلِ صَحَّ اقْتِصَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَمَّا ضَمِنَ صَارَ الْمُرْتَهِنُ قَابِضًا ثَمَنَ مَلَكَ الرَّاهِنِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ أَوْ ضَمَّنَ الْمُرْتَهِنُ ثَمَنَهُ ) أَيُّ ضَمَّنَ الْعَدْلُ الْمُرْتَهِنَ ثَمَنَ الرَّهْنِ الَّذِي بَاعَهُ ، وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ ( قَوْلُهُ فَهُوَ أَيُّ ذَلِكَ الثَّمَنُ لَهُ أَيُّ لِلْعَدْلِ

إِلَخ ) أَقُولُ تَفَقُّهُمَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ الْعَدْلُ بِمَا بَقِيَ مِنْ ضَمَانِهِ الْقِيَمَةَ عَلَى الرَّاهِنِ أَيْضًا لِكَوْنِهِ مَعْرُورًا مِنْ جِهَتِهِ ، وَأَلَّا يُضَيِّعَ عَلَيْهِ بَاقِي الْقِيَمَةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْهُ الْمُسْتَحَقُّ فَلْيُنْظَرُ ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرْ رُجُوعَ الْمُشْتَرِي فِي هَذَا الشَّقِّ بَلْ سَيَذْكُرُهُ فِيمَا لَوْ كَانَ الرَّهْنُ قَائِمًا ، وَهَذَا لَوْ أَنَّ الْمُشْتَرِي سَلَّمَ الثَّمَنَ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْعَدْلِ بِهِ بَلْ عَلَى الْمُرْتَهِنِ ، وَالَّذِينَ عَلَى الرَّاهِنِ عَلَى حَالِهِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَأَقُولُ تَفَقُّهُمَا يَنْبَغِي أَنَّهُ إِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْعَدْلِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْعَدْلُ بِهِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ ، وَالْمُرْتَهِنُ يَرْجِعُ عَلَى رَاهِنِهِ بِدَيْنِهِ فَإِنْ قِيلَ بِذَلِكَ يَصِيرُ الْعَدْلُ قَدْ ضَمِنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَلِلْمُسْتَحَقِّ الْقِيَمَةَ فَالْقِيَمَةُ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ وَالثَّمَنُ يَرْجِعُ بِهِ الْعَدْلُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَالْمُرْتَهِنُ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِدَيْنِهِ فَالْأَمْرُ إِلَى اسْتِفْرَارِ ضَمَانِ الْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ عَلَى الرَّاهِنِ فَلْيُنْظَرُ ( قَوْلُهُ وَفِي الْقَائِمِ

أَخَذَهُ مِنْ مُشْتَرِيهِ ، وَرَجَعَ هَذَا أَيُّ مُشْتَرِيهِ عَلَى الْعَدْلِ ) يَعْنِي فِيمَا إِذَا سَلَّمَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ بِنَفْسِهِ إِلَى الْعَدْلِ ، وَلَوْ أَنَّهُ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْعَدْلِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ فِي الْبَيْعِ عَامِلٌ لِلرَّاهِنِ ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا قَبِضَ وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا فَبَقِيَ ضَمَانُ الثَّمَنِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَالَّذِينَ عَلَى الرَّاهِنِ عَلَى حَالِهِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ .

( وَ ) إِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ ( صَحَّ قَبْضُ الْمُرْتَهِنِ الثَّمَنَ ) وَسَلَّمَ الْمُقْبُوضَ لَهُ ( أَوْ ) يَرْجِعُ الْعَدْلُ ( عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِشْمَنِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ لَمَّا انْقَضَ بَطُلَ الثَّمَنُ ، وَقَدْ قَبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ ثَمَنًا فَإِذَا بَطُلَ وَجَبَ نَقْضُ قَبْضِهِ ضُرُورَةً ، ( ثُمَّ ) يَرْجِعُ ( هُوَ ) أَيُّ الْمُرْتَهِنُ ( عَلَى الرَّاهِنِ بِدَيْنِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ وَانْقَضَ قَبْضُهُ عَادَ حَقُّهُ فِي الدَّيْنِ كَمَا كَانَ فَإِنْ رَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ ، ( فَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ ) أَيُّ التَّوَكُّلُ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَإِنْ شَرَطَ ( بَلْ وَكَلَهُ بَعْدَهُ ) يَعْنِي أَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ إِنَّمَا يَتَأْتَى إِذَا شَرَطَ التَّوَكُّلُ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ بَلْ وَكَلِ الرَّاهِنُ الْعَدْلَ بَعْدَ الْعَقْدِ فَمَا لِحَقِّ الْعَدْلِ مِنَ الْعَهْدَةِ ( رَجَعَ بِهِ الْعَدْلُ عَلَى الرَّاهِنِ فَقَطْ ) ، أَيُّ لَا عَلَى الْمُرْتَهِنِ ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْوَكَاةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْ الرَّهْنِ بَأَنْ وَكَلِ إِنْسَانًا بَأَنْ يَبِيعَ شَيْئًا وَيَقْضِيَ دَيْنَهُ مِنْ ثَمَنِهِ فَفَعَلَ ، ثُمَّ لِحَقِّ عَهْدَةٍ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْقَابِضِ بِخِلَافِ الْوَكَاةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي الرَّهْنِ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ ، وَكَانَ الْبَيْعُ رَافِعًا لِحَقِّهِ ، وَقَدْ سَلَّمَ لَهُ ذَلِكَ فَجَازَ أَنْ يَلْزِمَهُ الضَّمَانُ ، ( قَبْضُ الْمُرْتَهِنِ ثَمَنَهُ أَوْ لَا ) صُورَةٌ عَدَمِ قَبْضِهِ أَنَّ الْعَدْلَ بَاعَ الرَّهْنَ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ ، وَضَاعَ الثَّمَنَ فِي يَدِ الْعَدْلِ بِلَا تَعْدِيَةٍ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْمَرْهُونُ فَالضَّمَانُ الَّذِي يَلْحَقُ الْعَدْلَ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ ، ( هَلَكَ الرَّهْنُ مَعَ الْمُرْتَهِنِ فَاسْتَحَقَّ ، وَضَمِنَ الرَّاهِنُ قِيَمَتَهُ هَلَكَ بِدَيْنِهِ ) يَعْنِي إِذَا اسْتَحَقَّ الرَّهْنُ الْهَالِكُ رَجُلٌ فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ ضَمْنَ الرَّاهِنِ قِيَمَتَهُ ، وَإِنْ شَاءَ ضَمْنَ



الْمُرْتَهِنَ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَعَدٌّ فِي حَقِّهِ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ بِالْقَبْضِ فَإِنْ ضَمِنَ الرَّاهِنُ فَقَدْ هَلَكَ بِدَيْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِإِدَاءِ الضَّمَانِ فَصَحَّ الْإِفَاءُ ، ( وَإِنْ ضَمِنَ الْمُرْتَهِنُ رَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ بِقِيَمَتِهِ ) الَّتِي ضَمِنَهَا ( وَبَدَيْنَهُ ) إِمَّا بِالْقِيَمَةِ ، فَلِأَنَّهُ مَعْرُورٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ بِالتَّسْلِيمِ ، وَأَمَّا بِالذَّيْنِ فَلِأَنَّهُ انْتَقَضَ قَبْضُهُ فَيَعُودُ حَقُّهُ كَمَا كَانَ .  
( قَوْلُهُ وَسَلَّمُ الْمُقْبُوضِ لَهُ ) يَعْنِي وَبَرَى الرَّاهِنُ عِنْدَ الدَّيْنِ .

( بَابُ التَّصَرُّفِ وَالْجَنَائَةِ فِي الرَّهْنِ ) ( وَقَفَ بَيْنَ الرَّاهِنِ ) أَيِ إِذَا بَاعَ الرَّاهِنُ بِلَا إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَالْبَيْعُ مَوْقُوفٌ لِنَتَلَقَّى حَقَّ الْمُرْتَهِنِ بِهِ ، فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَتِهِ ( إِنْ أَجَارَ الْمُرْتَهِنُ أَوْ قَضَى ) أَيِ الرَّاهِنِ ( دَيْنَهُ نَقْدًا ) ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ التَّوَقُّفَ لِحَقِّهِ ، وَقَدْ رَضِيَ بِسُقُوطِهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْمَنَاعَ مِنَ التَّفْوِذِ قَدْ زَالَ وَالْمُقْتَضَى وَهُوَ التَّصَرُّفُ الصَّادِرُ مِنَ الْأَهْلِ فِي الْمَحَلِّ مَوْجُودٌ ، ( وَالثَّمَنُ رَهْنٌ ) فَإِنَّ الْبَيْعَ إِذَا نَقْدًا يَجَازِةَ الْمُرْتَهِنِ يَنْتَقِلُ حَقُّهُ إِلَى بَدَلِهِ ( وَإِنْ فَسَخَ ) أَيِ الْمُرْتَهِنُ عَقْدَ الرَّهْنِ ( لَمْ يَنْفَسَخِ ) فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ التَّوَقُّفَ مَعَ الْمُقْتَضَى لِلنَّقْضِ إِنَّمَا كَانَ لِصِيَانَةِ حَقِّهِ ، وَحَقُّهُ يُصَانُ بِانْعِقَادِهِ مَوْقُوفًا .

( وَ ) إِذَا بَقِيَ مَوْقُوفًا ( صَبَرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فَكِّهِ أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَ ) أَيِ الْقَاضِي الْعَقْدَ بِحُكْمِ عَجْزِ الرَّاهِنِ عَنِ التَّسْلِيمِ ، ( بَاعَ ) أَيِ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ ( مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ ) بَاعَ ( مِنْ آخَرَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ ) أَيِ إِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ ( وَقَفَ ) الْبَيْعُ ( الثَّانِي ) عَلَى إِجَارَتِهِ ( أَيْضًا ) ، أَيِ كَمَا وَقَفَ الْأَوَّلُ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَوْقُوفٌ ، وَالْمَوْقُوفُ لَا يَمْنَعُ تَوَقُّفَ الثَّانِي ( فَلَوْ أَجَارَهُ ) أَيِ أَجَارَ الْمُرْتَهِنُ الْبَيْعَ الثَّانِي ( جَارَ ) الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ ، ( وَلَوْ بَاعَ ) الرَّاهِنُ الرَّهْنَ ( ثُمَّ أَجَرَ ) أَيِ الرَّهْنِ ، ( أَوْ رَهْنًا أَوْ وَهَبَ مِنْ غَيْرِهِ ) أَيِ غَيْرِ الْمُشْتَرِي ( فَأَجَارَهَا ) أَيِ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ( الْمُرْتَهِنُ جَارَ الْأَوَّلُ ) وَهُوَ الْبَيْعُ ( لَا الْوَاقِي ) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ حَيْثُ جَارَ الْبَيْعَ الثَّانِي بِالْإِجَارَةِ فِي الْأَوَّلَى ، وَلَمْ يَجْزِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ الْبَيْعِ فِي الثَّانِيَةِ سِوَى الْبَيْعِ مَعَ وُجُودِ الْإِجَارَةِ لِلْكَلِّ

لِأَنَّ لِلْمُرْتَهِنِ فَايِدَةً فِي الْبَيْعِ لِنَتَلَقَّى حَقَّهُ بِبَدَلِهِ بِخِلَافِ الْعُقُودِ الْمَذْكُورَةِ ، إِذْ لَا بَدَلَ لَهُ فِي الرَّهْنِ وَالْهَبَةِ وَمَا فِي الْإِجَارَةِ بَدَلُ الْمَنْفَعَةِ لَا الْعَيْنِ ، وَحَقُّهُ فِي مَالِيَةِ الْعَيْنِ لَا الْمَنْفَعَةِ فَكَانَتْ إِجَارَتُهُ إِسْقَاطًا لِحَقِّهِ فَزَالَ الْمَنَاعُ فَتَقَدَّمَ الْبَيْعُ .  
( بَابُ التَّصَرُّفِ وَالْجَنَائَةِ فِي الرَّهْنِ ) ( قَوْلُهُ إِنْ أَجَارَهُ الْمُرْتَهِنُ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَقْدًا ) أَيِ وَيَنْتَقِلُ حَقُّهُ إِلَى تَمَنِّهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي الصَّحِيحِ فَيَكُونُ مَحْبُوسًا بِالذَّيْنِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالتَّبَيُّنِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ فَسَخَ أَيِ الْمُرْتَهِنُ عَقْدَ الرَّهْنِ لَمْ يَنْفَسَخِ ) لَعَلَّ صَوَابَهُ عَقْدَ بَيْعِ الرَّهْنِ ( قَوْلُهُ فَلَوْ أَجَارَهُ أَيِ الْمُرْتَهِنُ الْبَيْعَ الثَّانِي جَارَ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ ) كَذَا عَكْسُهُ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ ( قَوْلُهُ فَأَجَارَهَا أَيِ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ ) الْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ أَجَارَ مَا حَصَلَ مِنْهَا بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَوْلُهُ مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ كَانَ يَنْبَغِي عَدَمُ ذِكْرِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَدْخُولِ الْإِجَارَةِ ، وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ التَّبَيُّنِ قَالَ وَلَوْ بَاعَهُ الرَّاهِنُ ثُمَّ أَجَرَهُ أَوْ رَهْنَهُ أَوْ وَهَبَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَأَجَارَ الْمُرْتَهِنُ الْإِجَارَةَ أَوْ الرَّهْنُ أَوْ الْهَبَةَ جَارَ الْبَيْعَ الْأَوَّلُ دُونَ هَذِهِ الْعُقُودِ هـ .

وَإِجَارَةُ الْبَيْعِ مَقْصُودَةٌ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

( وَصَحَّ إِعْتَاقُهُ ) أَيِ إِعْتَاقُ الرَّاهِنِ الرَّهْنَ ( وَتَدْبِيرُهُ وَاسْتِيلَاؤُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ صَدَرَ عَنِ الْأَهْلِ وَوَقَعَ فِي الْمَحَلِّ فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ ، ( فَلَوْ ) كَانَ الرَّاهِنُ ( مُوسِرًا طُولِبَ بِدَيْنِهِ الْحَالُ ) إِذْ لَا مَعْنَى لِلزَّامَةِ قِيَمَةُ الرَّهْنِ مَعَ حُلُولِ الدَّيْنِ ( وَفِي الْمُؤَجَّلِ أَخَذَ مِنْهُ ) أَيِ الرَّاهِنُ ( قِيَمَتَهُ وَجَعَلَتْ رَهْنًا بَدَلَهُ ) حَتَّى يَحِلَّ الدَّيْنُ لِتَحَقُّقِ سَبَبِ الضَّمَانِ ، وَفَايِدَةُ التَّضْمِينِ هِيَ حُصُولُ الْإِسْتِثْقَاءِ وَيَحْبِسُهَا إِلَى حُلُولِ الْأَجَلِ فَإِذَا حُلَّ اسْتَوْفَى حَقُّهُ إِذَا كَانَ مِنَ

جَنَسِهِ ؛ لِأَنَّ الْغَرِيمَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ إِذَا ظَهَرَ بِحَبْسِ حَقِّهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ رَدَّهُ لِانْتِهَاءِ حُكْمِ الرَّهْنِ بِالِاسْتِيفَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ مِنْ حَقِّهِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ لِعَدَمِ مَا يُسْقِطُهُ ( وَلَوْ ) كَانَ الرَّاهِنُ ( مُعْسِرًا فَبِئْسَ الْعِنَقُ سَعَى ) الْعَبْدُ ( لِلْمُرْتَهِنِ فِي الْقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ ) أَيِ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِنَ الدَّيْنِ سَعَى فِي الْقِيَمَةِ ، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ أَقَلَّ مِنْهَا سَعَى فِي الدَّيْنِ ( وَرَجَعَ عَلَى سَيِّدِهِ إِذَا صَارَ غَنِيًّا ) ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ وَهُوَ مُضْطَرٌّ فِيهِ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا تَحَمَّلَ عَنْهُ ، ( وَفِي أُخْتِيهِ ) يَعْنِي التَّدْبِيرَ وَالِاسْتِيلَادَ ( سَعَى ) كُلُّ مَنْ الْمُدَبِّرَ وَالْمُسْتَوْلِدَةَ لِلْمُرْتَهِنِ ( فِي كُلِّ الدَّيْنِ بِلَا رُجُوعٍ ) عَلَى سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَذْيَاهُ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ كَسْبَهُمَا مَالُهُ .

قَوْلُهُ سَعَى الْعَبْدُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي الْقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ ( كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ يَوْمَ الْعِنَقِ وَيَوْمَ الرَّهْنِ وَإِلَى الدَّيْنِ فَيَسْعَى فِي الْقَلِّ مِنْهَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ) قَوْلُهُ سَعَى كُلُّ مَنْ الْمُدَبِّرَ وَالْمُسْتَوْلِدَةَ ( قَالَ الرَّبْلَعِيُّ ثُمَّ يَقْضِي بِالسَّعَايَةِ الدَّيْنِ إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِ حَقِّهِ ، وَكَانَ الدَّيْنُ حَالًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسِ حَقِّهِ صُرِفَ بِحَنْسِهِ وَيَقْضَى بِهِ الدَّيْنُ وَإِنْ كَانَ مُوجَلًّا كَانَتْ السَّعَايَةُ رَهْنًا عِنْدَهُ فَإِذَا حُلَّ الدَّيْنُ قَضَى بِهَا عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَالِ

( وَإِثْلَافُهُ ) أَيِ إِثْلَافِ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ ( كَاعْتِاقِهِ غَنِيًّا ) أَيِ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا أَخَذَ مِنْهُ الدَّيْنُ ، وَإِنْ كَانَ مُوجَلًّا أَخَذَ قِيَمَتَهُ فَيَكُونُ رَهْنًا إِلَى حُلُولِ الْأَجَلِ ( وَأَجْنَبِيٌّ أَثْلَفُهُ ضَمَنَهُ الْمُرْتَهِنُ ) فَيَأْخُذُ مِثْلَهُ أَوْ قِيَمَتَهُ ( وَكَانَ ) أَيِ الْمَأْخُذُ ( رَهْنًا بَدَلَهُ ) كَمَا مَرَّ .

( قَوْلُهُ وَأَجْنَبِيٌّ أَثْلَفُهُ ضَمَنَهُ الْمُرْتَهِنُ فَيَأْخُذُ مِثْلَهُ أَوْ قِيَمَتَهُ ) يَعْنِي يَوْمَ اسْتِهْلَاكِهِ بِخِلَافِ ضَمَانِهِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ فَإِنَّهُ يَعْتَبَرُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْقَبْضِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَالنِّهَايَةِ ، وَكَذَا فِي الْهَلَاكِ يَعْتَبَرُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْقَبْضِ لَا يَوْمَ هَلَاكِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ

( أَعَارَ ) أَيِ الرَّهْنِ ( مُرْتَهَنُهُ رَاهِنُهُ أَوْ ) أَعَارَهُ ( أَحَدُهُمَا ) مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ ( يَأْذُنُ صَاحِبِهِ آخَرَ ) فَقَبَضَهُ ( سَقَطَ ضَمَانُهُ ) أَيِ ضَمَانِ الرَّهْنِ ( حَالًا ) لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ يَدِ الْعَارِيَةِ وَيَدِ الرَّهْنِ ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّتُهُ ( بَقِيَ الرَّهْنُ ) ، وَلِهَذَا كَانَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَسْتَرُدَّهُ إِلَى يَدِهِ ، وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ سَقَطَ ضَمَانُهُ بِقَوْلِهِ ( فَهَلَكُهُ ) أَيِ الرَّهْنِ ( مَعَ مُسْتَعِيرِهِ ) أَيِ مَعَ رَاهِنِهِ ( إِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ ) مَعَ أَجْنَبِيٍّ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَعِيرَ ( هَلَكَ بِلَا شَيْءٍ ) لِقَوَاتِ الْقَبْضِ الْمَضْمُونِ ، ( وَلِكُلِّ مِنْهُمَا ) أَيِ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ ( رَدُّهُ ) أَيِ رَدُّ الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارِ ( رَهْنًا ) كَمَا كَانَ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَقًّا مُحْتَرَمًا فِيهِ ، ( فَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَهُ ) أَيِ قَبْلَ رَدِّهِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ فِي صُورَةِ الْإِعَارَةِ ( فَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ بِهِ ) أَيِ بِالرَّهْنِ ( مِنْ ) سَائِرِ ( الْغُرَمَاءِ ) ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَةَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ ، وَالضَّمَانُ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ الرَّهْنِ قَطْعًا فَإِنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ ثَابِتٌ فِي وَلَدِ الرَّهْنِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِالْهَلَاكِ ، وَإِذَا بَقِيَ الرَّهْنُ فَإِذَا أَخَذَهُ عَادَ الضَّمَانُ لِعَوْدِ الْقَبْضِ فَيَعُودُ بِصِفَتِهِ .

( قَوْلُهُ أَعَارَهُ أَيِ الرَّهْنِ مُرْتَهَنُهُ رَاهِنُهُ أَوْ أَعَارَهُ أَحَدُهُمَا ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْإِعَارَةِ فِي جَانِبِ الْمُرْتَهِنِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ بِغَيْرِ عَوَضٍ وَهُوَ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لَهَا فَكَيْفَ يَمْلِكُ تَمْلِكُهَا ، وَلَكِنْ لَمَّا عُوْمِلَ هُنَا مُعَامَلَةُ الْإِعَارَةِ مَعَ عَدَمِ الضَّمَانِ وَتَمَكُّنِ الْإِسْتِرْدَادِ أَطْلُقَ اسْمَ الْإِعَارَةِ لِمُنَافَاةِ بَيْنَ يَدِ الْعَارِيَةِ وَيَدِ الرَّهْنِ هـ .

( وَإِذَا أَجَرَ أَوْ وَهَبَ أَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا يَأْذُنُ الْآخَرَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ خَرَجَ عَنِ الرَّهْنِ فَلَا يَعُودُ إِلَّا بِعَقْدٍ مُبْتَدَأٍ ، وَلَوْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ الرَّدِّ إِلَى الْمُرْتَهِنِ فَالْمُرْتَهِنُ أُسْوَةٌ لِلْغُرَمَاءِ ) إِذَا تَعَلَّقَ بِالرَّهْنِ حَقٌّ لَازِمٌ بِهِذِهِ التَّصَرُّفَاتِ فَيَبْطُلُ بِهِ حُكْمُ

الرَّهْنُ بِخِلَافِ الْإِعَارَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَازِمٌ فَافْتَرَقَا .  
( قَوْلُهُ وَإِذَا أَجَرَ أَوْ وَهَبَ أَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا يَأْذِنُ الْآخَرُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ خَرَجَ عَنِ الرَّهْنِ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ كَذَا لَوْ مِنْ الْمُرْتَهِنِ

( رَهْنٌ عَبْدًا غَصَبَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْ مَالِكِهِ لَا يَتَّخِذُ ) الرَّهْنُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَقَّفَ عَلَى إِجَارَةِ الْمَالِكِ فَلَا يَنْفَعُ بِإِجَارَةِ غَيْرِهِ ، وَلَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِهَلَاكِهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الرَّاهِنِ ثَبَتَ بَعْدَ عَقْدِ الرَّهْنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا هَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَاخْتَارَ الْمَالِكُ تَضْمِينَ الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ مِنْ وَقْتِ الْغُصْبِ فَكَانَ مِلْكُ الرَّاهِنِ سَابِقًا عَلَى الرَّهْنِ كَذَا فِي الْقَاعِدِيَّةِ .  
( مُرْتَهِنٌ أَذِنَ بِاسْتِعْمَالِهِ ) أَيِ أَذِنَ لَهُ الرَّاهِنُ بَلَا طَلَبٍ مِنْهُ فَيُغَايِرُ الْإِسْتِعَارَةَ وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ عَارِيَّةً ( أَوْ اسْتِعَارَةً ) أَيِ الرَّهْنِ مِنْ رَاهِنِهِ ( لِعَمَلٍ إِنْ هَلَكَ ) أَيِ الرَّهْنِ ( حَالِ الْعَمَلِ ) فِي صُورَتَيْ الْإِذْنِ وَالِاسْتِعَارَةِ ( لَمْ يَضْمَنْ ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ لِثُبُوتِ يَدِ الْعَارِيَّةِ بِالِاسْتِعْمَالِ ، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِيَدِ الرَّهْنِ فَانْتَهَى الضَّمَانُ .  
( وَفِي طَرَفِهِ ) أَيِ قَبْلَ الْعَمَلِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ ( ضَمِنَ كَالرَّهْنِ ) أَيِ ضَمِنَ الْمُرْتَهِنُ ضَمَانًا كَضَمَانِ الرَّهْنِ وَهُوَ مَعْلُومٌ .

قَوْلُهُ مُرْتَهِنٌ أَذِنَ بِاسْتِعْمَالِهِ ( قَالَ فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ وَخَالَفَ ثُمَّ عَادَ فَهُوَ رَهْنٌ عَلَى حَالِهِ هـ )  
قَوْلُهُ إِنْ هَلَكَ حَالِ الْعَمَلِ لَمْ يَضْمَنْ ( يَعْنِي بِأَنْ صَدَقَهُ الرَّاهِنُ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وَقْتِ الْهَلَاكِ فَادَّعَى الْمُرْتَهِنُ أَنَّهُ وَقْتُ الْعَمَلِ وَالرَّاهِنُ فِي غَيْرِ حَالِ الْعَمَلِ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ وَالْبَيِّنَةُ لِلرَّاهِنِ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ عَنْ فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَكَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( صَحَّ اسْتِعَارَةُ شَيْءٍ لِرَهْنٍ ) ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِتَعَلُّقِ دَيْنِ الْمُسْتَعِيرِ بِمَالِهِ ، وَهُوَ يَمْلِكُ ذَلِكَ كَمَا يَمْلِكُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ بِالْكَفَالَةِ ، وَإِذَا صَحَّ ( فِيرَهْنٌ ) الْمُسْتَعِيرُ ( بِمَا شَاءَ ) مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ وَاجِبُ الْإِخْتِيَارِ خُصُوصًا فِي الْإِعَارَةِ ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ فِيهَا لَا تُقْضَى إِلَى الْمَنَازَعَةِ ، ( وَإِنْ عَيَّنَ الْمُعِيرُ تَقْيِيدًا مَا عَيَّنَهُ مِنْ قَدَرٍ ) فَإِنَّهُ إِذَا عَيَّنَ قَدْرًا لَا يَحُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرَهْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَقَلِّ ؛ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ مُفِيدٌ ، وَهُوَ يَبْقَى الزِّيَادَةُ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ الْإِخْتِيَارُ بِمَا تَيَسَّرَ أَدَاؤُهُ ، وَيَنْفِي الْقَصَصَانَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْمُعِيرِ أَنْ يَصِيرَ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لِلْأَكْثَرِ بِمُقَابَلَتِهِ عِنْدَ الْهَلَاكِ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ وَلَوْ رَهْنٌ بِأَقَلِّ مِنْهُ هَلَكَ الْبَاقِي أَمَانَةً فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ ( وَجِنْسٍ وَمُرْتَهِنٍ وَبَلَدٍ ) فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ مُفِيدٌ لِيَتَيَسَّرَ الْبَعْضُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْبَعْضِ وَتَقْلُوتِ الْأَشْخَاصِ فِي الْأَمَانَةِ وَالْحِفْظِ ( فَإِنْ خَالَفَ ) أَيِ بَعْدَ مَا أُعْطِيَ التَّقْيِيدُ إِنْ خَالَفَ )  
الْمُسْتَعِيرُ الْمُعِيرَ ضَمَنَهُ ( أَيِ الْمُسْتَعِيرِ ) الْمُعِيرِ ( لِمُخَالَفَتِهِ ) ، ( وَيَتِمُّ الرَّهْنُ ) ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَهْنٌ مِلْكٌ نَفْسِهِ ( أَوْ ) ضَمِنَ الْمُعِيرُ ( الْمُرْتَهِنَ ) ؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا مُتَعَدِّ فَصَارَ الرَّاهِنُ كَالْغَاصِبِ وَالْمُرْتَهِنُ كَالْغَاصِبِ الْغَاصِبِ ، ( وَيَرْجِعُ ) أَيِ الْمُرْتَهِنُ ( بِمَا ضَمَنَهُ ) مِنَ الْقِيَمَةِ ( وَبَدْيَنِهِ عَلَى الرَّاهِنِ ) ، أَمَّا رُجُوعُهُ بِالْقِيَمَةِ فَلِأَنَّهُ مَغْرُورٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ ، وَأَمَّا رُجُوعُهُ بِالْدَيْنِ فَلِأَنَّ قَبْضَهُ انْقِضَ فَعَادَ حَقُّهُ كَمَا كَانَ ، ( وَإِنْ وَاَفَقَ ) بِأَنْ رَهْنَهُ بِمِقْدَارِ مَا أَمَرَ بِهِ ( وَهَلَكَ ) أَيِ الرَّهْنِ ( عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ اسْتَوْفَى ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ ( كُلَّ دَيْنِهِ لَوْ قِيَمَتُهُ

كَالدَّيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ) لِتَمَامِ الْإِسْتِيفَاءِ بِالْهَلَاكِ ، ( وَوَجَبَ مِثْلُهُ ) أَيِ مِثْلُ الدَّيْنِ ( لِلْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ) ، وَهُوَ الرَّاهِنُ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى بِذَلِكَ الْقَدْرَ دَيْنَهُ إِنْ كَانَ كُلُّهُ مَضْمُونًا ، وَإِلَّا يَضْمَنْ قَدْرَ الْمَضْمُونِ وَالْبَاقِي أَمَانَةً ( لَا الْقِيَمَةَ ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَاَفَقَ فَلَيْسَ بِمُتَعَدِّ ، ( وَبَعْضُ دَيْنِهِ ) عُطِفَ عَلَى كُلِّ دَيْنِهِ أَيِ اسْتَوْفَى الْمُرْتَهِنُ بَعْضَ دَيْنِهِ ( أَوْ قِيَمَتَهُ أَقَلِّ ) مِنَ الدَّيْنِ ( وَبَاقِيهِ ) أَيِ بَاقِي دَيْنِهِ ( عَلَى الرَّاهِنِ ) لِلْمُرْتَهِنِ إِذْ لَمْ يَقَعْ الْإِسْتِيفَاءُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى قِيَمَتِهِ ( لَوْ افْتَكَّهُ الْمُعِيرُ ) يَعْنِي

أَنَّ الْمُعِيرَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَ الْمُرْتَهِنِ لِفَكَ مَلِكِهِ عَلَى الدَّيْنِ ( لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ ) ؛ لِأَنَّ الْمُعِيرَ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْلِيصِ مَلِكِهِ فَصَارَ أَذَاهُ كَأَذَاهِ الرَّاهِنِ فَيُجْبَرُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْقَبُولِ ( وَيَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِمَا أَدَّى إِنْ سَاوَى الدَّيْنُ الْقِيَمَةَ ) ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ وَهُوَ مُضْطَرٌّ فِيهِ فَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مُتَبَرِّعًا ، وَإِنَّمَا قَالَ إِنْ سَاوَى لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى الْقِيَمَةِ مُتَبَرِّعًا فَلَا يَرْجِعُ بِذَلِكَ الْقَدْرَ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَا يُجْبَرُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى تَسْلِيمِ الرَّهْنِ ذَكَرَهُ تَا جُ الشَّرِيعَةِ ( هَلَكَ ) أَيِ الرَّهْنِ ( عِنْدَ الرَّاهِنِ قَبْلَ رَهْنِهِ أَوْ بَعْدَ فَكِهِ لَا يَضْمَنُ وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ قَبْلُ ) بِالِاسْتِخْدَامِ أَوْ الرُّكُوبِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمِينٌ خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ فَلَا يَضْمَنُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ عَيَّنَ الْمُعِيرُ تَقْيِيدًا بِمَا عَيَّنَهُ مِنْ قَدَرٍ ) ، بَيَانُهُ مَا قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ لَوْ سَمَّى لَهُ شَيْئًا فَرَهْنَهُ بِأَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ فَالْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : الْأَوَّلُ إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الثَّوْبِ مِثْلَ الدَّيْنِ أَوْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ فَرَهْنٌ بِأَكْثَرِ مِنَ الدَّيْنِ أَوْ بِأَقَلِّ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الثَّوْبِ .  
وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِنَ الدَّيْنِ فَإِنْ زَادَ عَلَى الْمُسَمَّى يَضْمَنُ قِيَمَةَ الثَّوْبِ ، وَإِنْ نَقَصَ إِنْ كَانَ النُّقْصَانُ إِلَى تَمَامِ قِيَمَةِ الثَّوْبِ لَا يَضْمَنُ ، وَإِنْ كَانَ النُّقْصَانُ أَقَلَّ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الثَّوْبِ هـ .  
( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ فَلَا يَضْمَنُ ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ قَالَ الْأُسْرُوشِيُّ إِنَّ الْمُسْتَأْجَرَ وَالْمُسْتَعِيرَ إِذَا خَالَفَا ثُمَّ عَادَا إِلَى الْوَفَاقِ لَا يَبْرَأَنَّ مِنَ الضَّمَانِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى ، ثُمَّ ذَكَرَ الْعِمَادُ مَا يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ بِالْعَوْدِ إِلَى الْوَفَاقِ ،

( جَنَايَةُ الرَّاهِنِ عَلَى الرَّهْنِ مَضْمُونَةٌ ) لِأَنَّهُ تَقْوِيَتْ حَقٌّ لَزِمَ مُحْتَرَمٌ وَتَعَلَّقَ مِثْلُهُ بِالْمَالِ يَجْعَلُ الْمَالِكَ كَأَلَا جَنِيٍّ فِي حَقِّ الضَّمَانِ ( وَجَنَايَةُ الْمُرْتَهِنِ عَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى الرَّهْنِ ( تَسْقُطُ مِنْ دَيْنِهِ ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ ( بِقَدَرِهَا ) أَيِ الْجَنَايَةِ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مِلْكَ غَيْرِهِ فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ وَإِذَا لَزِمَهُ وَكَانَ الدَّيْنُ قَدْ حُلَّ سَقَطَ مِنَ الضَّمَانِ بِقَدَرِهِ وَلَزِمَهُ الْبَاقِي ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الدَّيْنِ مِنَ الْقِيَمَةِ كَانَ أَمَانَةً ، وَأَنَّ مَا ضَمِنَهُ بِالْإِثْلَافِ لَا يَعْقِدُ الرَّهْنُ فَهُوَ بِمِثْلَةِ الْوَدِيعَةِ إِذَا أَتْلَفَهَا الْمُودِعُ يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( وَجَنَايَةُ الرَّهْنِ عَلَيْهِمَا وَعَلَى مَالِهِمَا هَدَرٌ ) ، وَالْمُرَادُ بِالْجَنَايَةِ عَلَى النَّفْسِ مَا يُوجِبُ الْمَالَ بِأَنْ كَانَتْ الْجَنَايَةُ خَطَأً فِي النَّفْسِ أَوْ فِيمَا دُونَهَا ، وَأَمَّا مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي النَّهَايَةِ ، وَأَمَّا كَوْنُ جَنَايَتِهِ عَلَى الرَّاهِنِ هَدَرًا فَلِأَنَّهَا جَنَايَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى مَالِكِهِ ، وَهِيَ فِيمَا يُوجِبُ الْمَالَ هَدَرٌ ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ وَلَا يَنْبُتُ الْإِسْتِحْقَاقُ لَهُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ جَنَايَتَهُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ هَدَرًا فَلِأَنَّ هَذِهِ الْجَنَايَةَ لَوْ اعْتَبَرْنَاهَا لِلْمُرْتَهِنِ كَانَ عَلَيْهِ التَّطْهِيرُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَتْ فِي ضَمَانِهِ فَلَا يُفِيدُ وَجُوبُ الضَّمَانِ مَعَ وَجُوبِ التَّخْلِيصِ عَلَيْهِ .

( قَوْلُهُ جَنَايَةُ الرَّاهِنِ عَلَى الرَّهْنِ مَضْمُونَةٌ ) أَيِ فَتَكُونُ حُكْمُ الرَّهْنِ ( قَوْلُهُ وَإِذَا لَزِمَهُ ، وَكَانَ الدَّيْنُ مُوجِبًا سَقَطَ مِنَ الضَّمَانِ بِقَدَرِهِ ) كَذَا فِي نُسْخَةٍ ، وَصَوَابُهُ وَكَانَ الدَّيْنُ حَالًا هـ .  
وَهَذَا إِذَا كَانَ مَا لَزِمَهُ مِنْ جَنْسِ دَيْنِهِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ مُوجِبًا فَلَا يَحْكُمُ بِالسَّقُوطِ بِمُجَرَّدِ الزُّرْمِ بَلْ مَا لَزِمَهُ يُجْبَسُ بِالْأَجَلِ إِلَى حُلُولِ الْأَجَلِ فَإِذَا حُلَّ أَخَذَهُ بِدَيْنِهِ إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ ، وَإِلَّا فَحَتَّى يَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ .  
( قَوْلُهُ وَأَمَّا مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِالْإِجْمَاعِ ) يَعْنِي بِأَنْ كَانَ فِي النَّفْسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ بَيْنَ طَرَفَيْ حُرٍّ وَعَبْدٍ .

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ يَقْتَضِي مِنَ الرَّهْنِ إِذَا حَضَرَ الرَّاهِنُ وَيَسْقُطُ الدَّيْنُ هـ .

وَهَذَا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ فَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُ سَيِّدِهِ .

( قَوْلُهُ أَمَّا كَوْنُ جَنَائِيهِ عَلَى الرَّاهِنِ

إِلخ ) هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي بَيَانِ عَدَمِ ضَمَانِهِمَا كَذَلِكَ يَصْلُحُ لِبَيَانِ عَدَمِ ضَمَانِ مَالِهِمَا .

( رَهْنَ عَبْدًا يَعْدِلُ أَلْفًا بِأَلْفٍ مُؤَجَّلٍ فَصَارَ قِيمَتُهُ مِائَةً فَقَتَلَهُ حُرٌّ فَعَرِمَ مِائَةً ، وَحَلَّ أَجَلُهُ أَخَذَ مُرْتَهَنُهُ الْمِائَةَ مِنْ حَقِّهِ وَسَقَطَ بَاقِيهِ ) ، وَهُوَ تَسْعُمَانَةٌ ؛ لِأَنَّ تَقْصَانَ السَّعْرِ لَا يُوجِبُ سُقُوطَ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ فُتُورِ رَغَبَاتِ النَّاسِ بِخِلَافِ تَقْصَانِ الْعَيْنِ فَإِذَا كَانَ بَاقِيًا وَيَدُ اسْتِيفَاءٍ صَارَ مُسْتَوْفِيًا لِلْكُلِّ مِنَ الْإِبْدَاءِ ، ( وَلَوْ بَاعَهُ بِأَمْرِهِ بِمِائَةٍ ) أَيِ بَاعَ الْمُرْتَهَنُ الْعَبْدَ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ بِهَا ( وَقَبَضَهَا رَجَعَ بِمَا بَقِيَ ) وَهُوَ تَسْعُمَانَةٌ ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ إِذَا بَاعَهُ صَارَ كَأَنَّهُ اسْتَرَدَّه وَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ فَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ الرَّهْنُ ، وَيَبْقَى الدَّيْنُ إِلَّا بِقَدَرِ مَا اسْتَوْفِيَ فَكَذَا هَاهُنَا ( قَتَلَهُ ) أَيِ عَبْدًا ( يَعْدِلُ أَلْفًا عَبْدًا يَعْدِلُ مِائَةً فَدَفَعَ بِهِ فَكَّهُ ) أَيِ الرَّهْنِ ( بِكُلِّ دَيْنِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ الْبَاقِيَ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَوَّلِ فَصَارَ كَأَنَّ الْأَوَّلَ قَائِمٌ ، وَتَرَاجَعَ سَعْرُهُ ( جَنَى ) أَيِ الْعَبْدُ الْمَرْهُونُ يَغْنِي رَهْنَ رَجُلًا عَبْدًا قِيمَتُهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ فَقَتَلَ الْعَبْدَ قَتِيلًا ( خَطَأً فَدَاهُ مُرْتَهَنُهُ ) ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ الْجَنَائِيَةِ عَلَى الْمُرْتَهَنِ ، وَالْعَبْدُ كُلُّهُ فِي ضَمَانِهِ ، وَدَيْنُهُ مُسْتَعْرِقٌ لِرَقَبَتِهِ فَيُقَالُ لِلْمُرْتَهَنِ أَفْدِ الْعَبْدَ مِنَ الْجَنَائِيَةِ فَإِنْ فَدَاهُ أَصْلَحَ رَهْنُهُ ، وَكَانَ دَيْنُهُ عَلَى الرَّاهِنِ بِحَالِهِ وَالْعَبْدُ رَهْنٌ كَمَا كَانَ ، ( وَلَمْ يَرْجِعْ ) أَيِ عَلَى الرَّاهِنِ بِشَيْءٍ مِنَ الْفِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ كُلُّهُ مَضْمُونٌ ، وَجَنَائِيَةُ الْمَضْمُونِ كَجَنَائِيَةِ الضَّامِنِ فَلَوْ رَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ رَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَيْهِ فَلَا يُفِيدُ ، ( وَلَا يَدْفَعُهُ ) أَيِ لَيْسَ لِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّمْلِيكَ ( فَإِنْ أَبَى ) أَيِ امْتَنَعَ الْمُرْتَهَنُ مِنَ الْفِدَاءِ ( دَفَعَهُ

الرَّاهِنُ أَوْ فَدَاهُ فَيَسْقُطُ الدَّيْنُ ) أَيِ يُقَالُ لِلرَّاهِنِ ادْفَعْ الْعَبْدَ أَوْ افْدِهِ بِالْذِّيَّةِ فَإِنْ دَفَعَ أَوْ فَدَى سَقَطَ دَيْنُ الْمُرْتَهَنِ ، وَأَخَذَ الرَّاهِنُ الْعَبْدَ وَبَطَلَ الرَّهْنُ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ ) أَيِ الدَّيْنُ ( أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الرَّهْنِ ) ، بَلْ يَكُونُ مُسَاوِيًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَكْثَرَ فَيَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ مِقْدَارُ قِيمَةِ الْعَبْدِ ، وَلَا يَسْقُطُ الْبَاقِي ( مَاتَ الرَّاهِنُ بَاعَ وَصِيَّهُ الرَّهْنُ وَقَضَى الدَّيْنُ ) ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ نَصَّبَ ) أَيِ وَصِيٌّ ( لِيَبْعَهُ ) أَيِ نَصَبَهُ الْقَاضِي .

( رَهْنَ الْوَصِيِّ بَعْضَ التَّرَكَةِ لِذَيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ عِنْدَ غَرِيمٍ مِنْ غُرْمَانِهِ يُوقَفُ عَلَى رِضَا الْآخَرِينَ ، وَلَهُمْ رَدُّهُ ) لِأَنَّهُ آثَرُ بَعْضِ الْغُرْمَاءِ بِالْإِيْفَاءِ الْحُكْمِيِّ ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ عَقْدِ الرَّهْنِ ثُبُوتُ يَدِ الْإِسْتِيفَاءِ لِلْمُرْتَهَنِ حُكْمًا ، فَأَشْبَهَ الْإِيْفَاءَ بِالْإِيْفَاءِ الْحَقِيقِيِّ ، ( فَإِنْ قَضَى دَيْنَهُمْ ) أَيِ دَيْنَ سَائِرِ الْغُرْمَاءِ ( قَبْلَ الرَّدِّ ) أَيِ قَبْلَ أَنْ يَرُدُّهُ ( فَقَدْ ) لِرُزَالِ الْمَنَاعِ ، وَهُوَ حَقُّ بَقِيَةِ الْغُرْمَاءِ ( وَلَوْ انْفَرَدَ الْغَرِيمُ ) أَيِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ إِلَّا غَرِيمٌ وَاحِدٌ ( جَازَ ) هَذَا الرَّهْنُ اعْتِبَارًا بِالْإِيْفَاءِ الْحَقِيقِيِّ ( وَبِيعَ فِي دَيْنِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ يُبَاعُ فِيهِ قَبْلَ الرَّهْنِ فَكَذَا بَعْدَهُ ( وَإِذَا ارْتَهَنَ ) أَيِ الْوَصِيُّ ( بِدَيْنِ لِلْمَيِّتِ عَلَى آخَرَ جَازَ ) ؛ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاءٌ حُكْمًا ، وَهُوَ يَمْلِكُ ذَلِكَ وَفِي رَهْنِ الْوَصِيِّ ، تَفْصِيلَاتٌ تَأْتِي فِي كِتَابِ الْوَصَايَا .

( قَوْلُهُ وَلَوْ بَاعَهُ بِأَمْرِهِ بِمِائَةٍ ) الْمُرَادُ أَمْرُهُ بِالْبَيْعِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِمِائَةٍ فَالْمِائَةُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهَا ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ إِذَا بَاعَهُ صَارَ كَأَنَّهُ اسْتَرَدَّه وَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ) فِيهِ تَأَمُّلٌ ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهَنَ إِذَا بَاعَهُ يَأْذَنُ الرَّاهِنُ صَارَ كَأَنَّهُ أَيِ الرَّاهِنِ اسْتَرَدَّه وَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ( قَوْلُهُ قَتَلَهُ أَيِ عَبْدًا يَعْدِلُ أَلْفًا عَبْدًا يَعْدِلُ مِائَةً فَدَفَعَ بِهِ فَكَّهُ بِكُلِّ دَيْنِهِ ) يَعْنِي يُجْبَرُ الرَّاهِنُ عَلَى فَكَائِ الْعَبْدِ بِكُلِّ الدَّيْنِ وَهُوَ الْأَلْفُ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ افْتَكَّهُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ الْعَبْدَ الْمَذْهُوعَ إِلَى الْمُرْتَهَنِ بِدَيْنِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

وَقَالَ زُفَرٌ يُصِيرُ رَهْنًا بِمِائَةٍ كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

وَقَالَ فِي الْمَوَاهِبِ الْمُخْتَارِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ جَنَى خَطَأً فِدَاهُ مُرْتَهَنُهُ  
إِلَخ ) هَذَا إِذَا كَانَ كُلُّهُ مَضْمُونًا وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ أَمَانَةً بَانَ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ ، وَقَدْ جَنَى الْعَبْدُ جَنَابَةً قِيلَ  
لَهُمَا أَفْدِيَاهُ أَوْ اذْفَعَاهُ بِهَا فَإِنْ أَجْمَعَا عَلَى الدَّفْعِ ذَفَعَاهُ وَبَطَلَ دَيْنُ الْمُرْتَهَنِ وَإِنْ تَشَاخَا فَالْقَوْلُ لِمَنْ قَالَ أَنَا أَفْدِي  
أَيُّهُمَا كَانَ ثُمَّ إِذَا فِدَاهُ الرَّاهِنُ يَحْتَسِبُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ حِصَّةَ الْمَضْمُونِ مِنَ الْفِدَاءِ مِنْ دَيْنِهِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ حِصَّةُ  
الْمَضْمُونِ مِنَ الْفِدَاءِ مِثْلَ الدَّيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بَطَلَ الدَّيْنُ فَإِذَا كَانَ أَقَلَّ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِحِسَابِهِ ، وَكَانَ الْعَبْدُ رَهْنًا بِمَا  
بَقِيَ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( فَصْلٌ ) ( رَهْنٌ عَصِيرٌ قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ بِهَا ) ( أَيُّ عَشْرَةٍ ) ( فَتَخَمَّرُ وَتَخْلَلُ وَهُوَ يُسَاوِيهَا ) ( أَيُّ الْعَشْرَةِ ) ( بَقِيَ رَهْنًا بِهَا )  
أَيُّ بِالْعَشْرَةِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَلَ الرَّهْنُ إِذَا بِالتَّخَمَّرِ خَرَجَ مِنْ كَوْنِهِ صَالِحًا لِلْإِفَاءِ إِذْ لَمْ يَبْقَ مَالًا مُتَقَوِّمًا ، وَإِنَّمَا  
لَمْ يُطْلَلْ لِأَنَّهُ بَصَدْدٌ أَنْ يَعُودَ بِالتَّخْلَلِ ، وَلِهَذَا إِذَا اشْتَرَى عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يُطْلَلُ الْبَيْعُ لِاحْتِمَالِ صِرُّورَتِهِ  
خَلًّا فَكَذَا هَذَا .

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ فَتَخَمَّرُ وَتَخْلَلُ ) يَعْنِي فَتَخَمَّرُ ثُمَّ تَخْلَلُ كَمَا فِي الْكَنْزِ .  
وَقَالَ الرَّيْلَعِيُّ قَوْلُهُ ثُمَّ تَخْلَلُ وَهُوَ يُسَاوِي عَشْرَةً يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّنْقِصَانِ الْقِيَمَةُ ، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ بَلِ الْمُعْتَبَرُ الْقَدْرُ ؛ لِأَنَّ الْعَصِيرَ وَالْخَلَّ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ وَفِيهِمَا تَنْقِصَانُ الْقِيَمَةِ لَا  
يُوجِبُ سُقُوطَ شَيْءٍ مِنَ الدَّيْنِ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ الْخِيَارَ لِقَوَاتٍ مُحَرَّرٍ الْوَصْفِ وَقَوَاتٍ شَيْءٍ مِنَ الْوَصْفِ فِي الْمَكِيلِ  
وَالْمَوْزُونِ لَا يُوجِبُ سُقُوطَ شَيْءٍ مِنَ الدَّيْنِ يَاجْمَعُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ نَقَصَ شَيْءٌ مِنَ الْقَدْرِ  
سَقَطَ بِقَدْرِهِ مِنَ الدَّيْنِ ، وَإِلَّا فَلَا أَهـ .

وَحَكَاهُ الْعَبْنِيُّ ثُمَّ قَالَ قُلْتُ الْقِيَمَةُ تَزْدَادُ وَتَنْقُصُ بِازْدِيَادِ الْقَدْرِ وَتَنْقُصَانِهِ أَهـ .  
وَفِي كَلَامِ الْعَبْنِيِّ تَأَمَّلْ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّ تَنْقِصَانَ الْقِيَمَةِ هَلْ يَسْقُطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ إِلَّا فِي اِزْدِيَادِ الْقِيَمَةِ بِالزِّيَادَةِ  
وَتَنْقُصَانِهَا بِتَنْقُصَانِ الْقَدْرِ أَهـ .

وَيُظْهِرُ قَوْلُ الرَّيْلَعِيِّ بِمَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ هَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَقِصْ شَيْءٌ مِنْ كَيْلِهِ ، وَأَمَّا إِذَا انْتَقَصَ شَيْءٌ مِنْ كَيْلِهِ بِالتَّخَمَّرِ  
يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِقَدْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي مَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي بَابِ رَهْنِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَإِذَا صَارَ رَهْنًا  
ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ يُطْلَلُ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى حِسَابِ مَا تَقْصُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ تَنْقِصَانَ الْقِيَمَةِ أَوْ تَنْقِصَانَ الْكَيْلِ  
قَالُوا : وَالْمُرَادُ مِنْهُ تَنْقِصَانُ الْكَيْلِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَصِيرَ مَتَى صَارَ خَلًّا بَعْدَ مَا صَارَ خَمْرًا فَإِنَّهُ يَنْتَقِصُ فِي الْكَيْلِ شَيْءٌ  
فَيَنْتَقِصُ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ ، فَأَمَّا إِذَا بَقِيَ الْكَيْلُ عَلَى حَالِهِ وَإِنَّمَا انْتَقَصَتِ الْقِيَمَةُ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ عِنْدَهُمْ  
جَمِيعًا .

أهـ

وَلِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يُخْلَلَ الْعَصِيرَ إِذَا صَارَ خَمْرًا ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ مَنْعُهُ مِنْهُ بِالِاسْتِرْدَادِ إِذَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا كَافِرَيْنِ  
يَبْقَى الرَّهْنُ جَائِزًا بِالتَّخَمَّرِ لِبَقَاءِ مَحَلِّيَةِ الرَّهْنِ فِي حَقِّ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهَنِ ، وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ مُسْلِمًا أَوْ الْمُرْتَهَنُ كَافِرًا  
فَتَخَمَّرَ يَفْسُدُ الرَّهْنُ فَلِلْمُرْتَهَنِ أَنْ يُخْلَلَهَا وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ مَنْعُهُ مِنْهُ كَمَا لَوْ كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ كَافِرًا أَوْ  
الْمُرْتَهَنُ مُسْلِمًا فَتَخَمَّرَ فَلَهُ اخْتِذَ الرَّهْنِ ، وَالَّذِينَ عَلَى حَالِهِ وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ تَخْلِيلُهَا فَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ

أَوْجِهَ كَمَا فِي النَّهْيَةِ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْإِمَامِ الْمُحَبُّوبِيِّ .  
 ( قَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلْ لِأَنَّهُ بَصَدَدٌ أَنْ يَعُودَ بِالتَّخَلُّلِ ) يَعْنِي وَإِنْ صَارَ فَاسِدًا فَتَقِي الْبُطْلَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْقَسَادِ ؛ لِأَنَّهُ  
 بِالتَّخْمُرِ يَفْسُدُ الرَّهْنُ وَيَمْلِكُ الْحَبْسُ لِلدَّيْنِ فِي فَاسِدِهِ دُونَ بَاطِلِهِ

( وَرَهْنٌ شَاءَ كَذَلِكَ ) أَيِ قِيمَتِهَا عَشْرَةَ عَشْرَةَ ( فَمَاتَتْ ) بَلَا ذَبَحَ ( فَدَبَعَ جِلْدَهَا فَسَاوَى دِرْهَمًا فَهُوَ ) أَيِ الْجِلْدِ ( رَهْنٌ بِهِ ) أَيِ بِدِرْهَمٍ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ يَنْتَقِرُ بِالْهَلَاكِ إِذَا صَلَحَ بَعْضُ الْمَحَلِّ يَعُودُ حُكْمُهُ بِقَدْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتْ  
 الشَّاةُ الْمَبِيعَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَدَبَعَ جِلْدَهَا حَيْثُ لَا يَعُودُ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يُنْقَضُ بِالْهَلَاكِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَالْمُنْقَضُ لَا  
 يَعُودُ وَقِيلَ يَعُودُ الْبَيْعُ أَيْضًا ( نَمَاءُ الرَّهْنِ ) كَوَلْدُهُ وَلَبَنُهُ وَصُوفُهُ وَتَمَرُهُ ( لِلرَّاهِنِ ) لِتَوَلْدِهِ مِنْ مِلْكِهِ ( وَرَهْنٌ مَعَ  
 أَصْلِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ وَالرَّهْنُ حَقٌّ لَزِمَ فَيَسْرِي إِلَيْهِ ( وَهَلَكَ مَجَانًا ) أَيِ إِنْ هَلَكَ هَلَكَ بَلَا شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْأَثْبَاعَ لَا  
 قِسْطَ لَهَا مِمَّا يُقَابَلُ بِالْأَصْلِ لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ الْعَقْدِ مَقْصُودًا ، ( وَإِنْ بَقِيَ ) أَيِ النَّمَاءِ ( وَهَلَكَ الْأَصْلُ فَكَ  
 بِقِسْطِهِ ) أَيِ افْتَكَا الرَّاهِنُ بِقِسْطِهِ ( يُقَسَّمُ الدَّيْنُ عَلَى قِيمَتِهِ ) أَيِ قِيمَةِ النَّمَاءِ ( يَوْمَ الْفِكَاكِ ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ،  
 وَقِيمَةُ الْأَصْلِ ( أَيِ أَصْلِ الرَّهْنِ ) ( يَوْمَ الْقَبْضِ ) ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ يَصِيرُ مَضْمُونًا بِالْقَبْضِ ، وَالزِّيَادَةُ تَصِيرُ مَقْصُودَةً  
 بِالْفِكَاكِ إِذَا بَقِيَ إِلَى وَقْتِهِ ، وَالتَّبَعُ يُقَابَلُهُ شَيْءٌ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا كَوَلْدِ الْمَبِيعِ فَإِنَّهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا حِصَّةَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ  
 ، فَإِذَا قَبِضَهُ الْمُشْتَرِي وَصَارَ مَقْصُودًا بِالْقَبْضِ صَارَ لَهُ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ ، ( وَيَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ حِصَّةُ الْأَصْلِ ) أَيِ مَا  
 أَصَابَ الْأَصْلَ يَسْقُطُ مِنَ الدَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَابَلُهُ الْأَصْلُ مَقْصُودًا ( وَيَفُكُّ النَّمَاءَ بِحِصَّتِهِ ) أَيِ مَا أَصَابَ النَّمَاءَ افْتَكَا  
 الرَّاهِنُ بِهِ ( الزِّيَادَةُ تَصِحُّ فِي الرَّهْنِ ) مِثْلُ أَنْ يَرَهْنَ ثَوْبًا بِعَشْرَةِ يُسَاوِي عَشْرَةً ، ثُمَّ يَزِيدُ الرَّاهِنُ ثَوْبًا آخَرَ لِيَكُونَ  
 مَعَ الْأَوَّلِ رَهْنًا بِالْعَشْرَةِ ( لَا

الدَّيْنِ ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّاهِنُ أَقْرِضْنِي خَمْسِمِائَةً أُخْرَى عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ الَّذِي عِنْدَكَ رَهْنًا بِالْفِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ  
 الْأَصْلَ الْمَقْرُورَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْإِلْحَاقَ بِأَصْلِ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْمَعْقُودُ بِهِ ،  
 فَالزِّيَادَةُ فِي الدَّيْنِ لَيْسَتْ شَيْئًا مِنْهُمَا ، أَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ مَعْقُودٍ عَلَيْهِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ مَعْقُودٍ بِهِ فَلَوْ جُودِهِ  
 بِسَبَبِهِ قَبْلَ الرَّهْنِ بِخِلَافِ الرَّهْنِ فَإِنَّهُ مَعْقُودٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَحْبُوسًا قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ وَلَا يَبْقَى بَعْدَهُ .

( قَوْلُهُ فَهُوَ أَيِ الْجِلْدِ رَهْنٌ بِهِ أَيِ بِدِرْهَمٍ ) هَذَا إِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الْجِلْدِ يَوْمَ الرَّهْنِ دِرْهَمًا ، وَإِنْ كَانَتْ دِرْهَمَيْنِ  
 فَكَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا فِيمَا نَظَرَ إِلَى قِيمَةِ الْجِلْدِ وَقِيمَةِ اللَّحْمِ يَوْمَ الْإِرْتِهَانِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيمَةِ الشَّاةِ  
 حَيَّةً وَإِلَى قِيمَتِهَا مَسْلُوخَةً فَالْتَفَاوُتُ قِيمَةُ الْجِلْدِ وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الشَّاةِ مِثْلَ الدَّيْنِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ  
 مِنْهُ فَيَكُونُ الْجِلْدُ بَعْضُهُ أَمَانَةً بِحِسَابِهِ ثُمَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَنَّ الْجِلْدَ يَصِيرُ رَهْنًا بِمَا يَخْصُهُ مِنَ الدَّيْنِ لَا  
 إِشْكَالَ إِذَا حَصَلَ دَبْعُ الْجِلْدِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ بِشَيْءٍ لَا قِيمَةَ لَهُ بِأَنْ تَرَبُّهُ أَوْ شَمْسُهُ ، فَأَمَّا إِذَا حَصَلَ بِمَالِهِ قِيمَةٌ ثَبَتَ  
 لِلْمُرْتَهِنِ حَقُّ الْحَبْسِ بِمَا زَادَ الدَّبْعُ فِيهِ كَمَا لَوْ غَصَبَ جِلْدَ مَيْتَةٍ وَدَبَعَهُ بِمَالِهِ قِيمَةً ، وَإِذَا اسْتَحَقَّ الْحَبْسَ بِدَيْنٍ  
 حَادِثٍ وَهُوَ مَا زَادَ الدَّبَاغُ بِمَالِهِ قِيمَةً هَلْ يَبْطُلُ الرَّهْنُ الْأَوَّلُ أَمْ لَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَبْطُلُ  
 وَيَصِيرُ رَهْنًا بِقِيمَةِ مَا زَادَ الدَّبَاغُ حَتَّى لَوْ أَذَاهَا الرَّاهِنُ أَحَدَ الْجِلْدِ وَالثَّانِي لَا يَبْطُلُ كَمَا فِي النَّهْيَةِ عَنْ مَبْسُوطِ شَيْخِ  
 الْإِسْلَامِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْمُحَبُّوبِيِّ قَوْلُهُ وَهَلَكَ ( يَعْنِي النَّمَاءَ مَجَانًا كَذَا لَوْ اسْتَهْلَكَهُ بِإِذْنِ الْمَالِكِ بِأَنْ قَالَ مَهْمَا زَادَ  
 فَكُلُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ ، وَيَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ وَإِذَا افْتَكَّ الرَّهْنُ قَسَمَ الدَّيْنُ عَلَى الزِّيَادَةِ

الْمُسْتَهْلَكَةِ وَالْأَصْلِ فَمَا أَصَابَهُ سَقَطَ وَمَا أَصَابَ الزِّيَادَةَ أَخَذَهُ الْمُرْتَهَنُ مِنَ الرَّاهِنِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ لَا الدَّيْنِ )  
يَعْنِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الدَّيْنِ لَا تَصِحُّ بِمَعْنَى أَنَّ الرَّهْنَ لَا يَكُونُ رَهْنًا بِالزِّيَادَةِ مَعَ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا نَفْسُ الزِّيَادَةِ

فَصَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ الاسْتِدَانَةَ بَعْدَ الاسْتِدَانَةِ قَبْلَ قَضَاءِ الْأَوَّلِ جَائِزَةٌ إِجْمَاعًا ( قَوْلُهُ وَأَمَّا كَوْنُهَا غَيْرَ مَعْقُودٍ بِهِ فَلَوْ جُودِهِ  
بِسَبَبِهِ قَبْلَ الرَّهْنِ ) يَعْنِي فَلَوْ جُودَ الدَّيْنِ بِسَبَبِهِ وَهُوَ الاسْتِدَانَةُ قَبْلَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُسِخَ الرَّهْنُ يَبْقَى الدَّيْنُ .

( رَهْنٌ عَبْدًا يُسَاوِي أَلْفًا فَدَفَعَ مِثْلَهُ ) أَيُّ عَبْدًا يُسَاوِي أَلْفًا ( رَهْنًا بَدَلَهُ فَهُوَ ) أَيُّ الْأَوَّلُ ( رَهْنٌ حَتَّى يَرُدُّهُ إِلَى رَاهِنِهِ  
، وَالْمُرْتَهَنُ أَمِينٌ فِي الثَّانِي حَتَّى يَجْعَلَهُ مَكَانَ الْأَوَّلِ ) ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ بِالْقَبْضِ وَالدَّيْنُ فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ مَا  
بَقِيَ إِلَّا بِتَقْضِ الْقَبْضِ ، فَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ فِي ضَمَانِهِ لَا يَدْخُلُ الثَّانِي فِيهِ ؛ لِأَنَّهُمَا رَضِيَا بِدُخُولِ أَحَدِهِمَا فِيهِ إِذَا زَالَ  
الْأَوَّلُ دَخَلَ الثَّانِي فِي ضَمَانِهِ ، ثُمَّ قِيلَ يُشْتَرَطُ تَجْدِيدُ الْقَبْضِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُرْتَهَنِ عَلَى الثَّانِي يَدُ أَمَانَةٍ ، وَيَدُ  
الرَّاهِنِ يَدُ اسْتِيفَاءٍ ، وَضَمَانُ فَلَانٍ يَنْبُؤُ عَنْهُ ، وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ تَبَرُّعٌ كَالْهَبَةِ وَعَيْنُهُ أَمَانَةٌ كَمَا عَرَفْتَ  
وَقَبْضُ الْأَمَانَةِ يَنْبُؤُ عَنْ قَبْضِ الْأَمَانَةِ .

( قَوْلُهُ وَيَدُ الرَّاهِنِ يَدُ اسْتِيفَاءٍ وَضَمَانٍ ) صَوَابُهُ وَيَدُ الْمُرْتَهَنِ فَتَأَمَّلْ .

( أَبْرَأَ الْمُرْتَهَنُ الرَّاهِنَ عَنْ دَيْنِهِ فَقَبِلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ الرَّاهِنِ الْإِبْرَاءَ ( أَوْ وَهَبَهُ لَهُ فَهَلَكَ الرَّهْنُ ) فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ بَلَا مَنَعَ  
مِنْ صَاحِبِهِ ( هَلَكَ مَجَانًا ) اسْتِحْسَانًا وَقَالَ زُفَرٌ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ لِلرَّاهِنِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ وَقَعَ مَضْمُونًا فَبَقِيَ  
كَذَلِكَ مَا بَقِيَ الْقَبْضُ ، وَجَهُ الاسْتِحْسَانِ أَنَّ ضَمَانَ الرَّهْنِ بِاعْتِبَارِ الْقَبْضِ وَالدَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ اسْتِيفَاءٍ وَذَا لَا يَتَحَقَّقُ  
إِلَّا بِاعْتِبَارِ الدَّيْنِ وَبِالْإِبْرَاءِ لَمْ يَبْقَ أَحَدُهُمَا ، وَهُوَ الدَّيْنُ وَالْحُكْمُ الثَّابِتُ بَعْلَةً ذَاتَ وَصَفَيْنِ يَزُولُ بَرَوَالٍ أَحَدُهُمَا ،  
وَلِهَذَا لَوْ رَدَّ الرَّهْنُ سَقَطَ الضَّمَانُ لِعَدَمِ الْقَبْضِ وَإِنْ بَقِيَ الدَّيْنُ فَكَذَا إِذَا بَرَأَ عَنِ الدَّيْنِ سَقَطَ الضَّمَانُ لِعَدَمِ الدَّيْنِ ،  
وَإِنْ بَقِيَ الْقَبْضُ ( وَلَوْ اسْتَوْفَاهُ ) أَيُّ الْمُرْتَهَنُ دَيْنَهُ ( بِالتَّمَامِ أَوْ بَعْضِهِ بِإِيْفَاءِ الرَّاهِنِ أَوْ مُتَطَوِّعٍ أَوْ شِرَائِهِ عَيْنًا بِهِ ) أَيُّ  
بِالدَّيْنِ ( أَوْ صَلَاحِهِ عَنْهُ ) أَيُّ عَنِ الدَّيْنِ ( عَلَى عَيْنِ أَوْ إِحَالَتِهِ مُرْتَهَنُهُ بِدَيْنِهِ عَلَى آخَرٍ فَهَلَكَ فِي يَدِهِ ) أَيُّ الْمُرْتَهَنِ ( هَلَكَ  
بِالدَّيْنِ ) ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الدَّيْنِ لَا يَسْقُطُ بِالِاسْتِيفَاءِ وَنَحْوِهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الدُّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا لَا بِأَنْفُسِهَا لَكِنَّ  
الِاسْتِيفَاءَ يَتَعَدَّرُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْثَبُ مُطَالَبَةً مِثْلَهُ فَإِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ تَقَرَّرَ الِاسْتِيفَاءُ الْأَوَّلُ فَانْتَقَضَ الِاسْتِيفَاءُ الثَّانِي  
، ( وَرَدَّ مَا قَبِضَ إِلَى مَنْ أَدَّى ) فِي صُورَةِ إِيْفَاءِ الرَّاهِنِ أَوْ الْمُتَطَوِّعِ أَوْ الشَّرَاءِ أَوْ الصَّلْحِ ( وَبَطَلَتِ الْحَوَالَةُ )  
وَهَلَكَ الرَّهْنُ بِالدَّيْنِ إِذْ بِالْحَوَالَةِ لَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ ، وَلَكِنَّ ذِمَّةَ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ تَقُومُ مَقَامَ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ ، وَلِهَذَا يَعُودُ  
إِلَى ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِذَا مَاتَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا ، ( كَذَا ) أَيُّ كَمَا يَهْلِكُ الرَّهْنُ بِالدَّيْنِ

فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ يَهْلِكُ بِهِ أَيْضًا ( إِذَا هَلَكَ بَعْدَ تَصَادُقِهِمَا عَلَى أَنْ لَا دَيْنَ ) ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ مَضْمُونٌ بِالدَّيْنِ أَوْ  
بِجَهْتِهِ عِنْدَ تَوْهُمِ الْوُجُودِ كَمَا فِي الدَّيْنِ الْمَوْعُودِ ، وَقَدْ بَقِيَتِ الْجِهَةُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَصَادَقَا عَلَى قِيَامِ الدَّيْنِ بَعْدَ  
تَصَادُقِهِمَا عَلَى عَدَمِ الدَّيْنِ بِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ لِأَنَّهُ سَقَطَ بِهِ .

( قَوْلُهُ أَبْرَأَ الْمُرْتَهَنُ الرَّاهِنَ عَنْ دَيْنِهِ فَقَبِلَهُ ) الْقَوْلُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِبْرَاءِ لِمَا قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ أَبْرَأَ مَدْيُونُهُ  
فَسَكَتَ يَرَأُ وَلَوْ رَدَّ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ هـ .

كِتَابُ الْعَصَبِ أَوْ رَدُّهُ عَقِيبَ كِتَابِ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ حَبْسًا شَرْعِيًّا وَفِي الثَّانِي حَبْسًا غَيْرَ شَرْعِيٍّ ( هُوَ ) لَعَةُ  
أَخَذَ الشَّيْءَ مِنَ الْغَيْرِ بِالتَّغْلِبِ مُتَقَوِّمًا أَوْ لَا يُقَالُ غَضَبَ زَوْجَةٍ فَلَانٍ وَخَمَرُ فَلَانٍ ، وَشَرْعًا ( أَخَذَ مَالٍ ) هُوَ بِمَنْزِلَةِ



الْجَنْسِ (مُتَقَوِّمٌ) اخْتِرَازٌ عَنِ الْخَمْرِ (مُحْتَرَمٌ) اخْتِرَازٌ عَنِ مَالِ الْحَرْبِيِّ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْتَرَمٍ (مِنْ يَدِ مَالِكِهِ بَلَا إِذْنَهُ) اخْتِرَازٌ مِنْ أَخْذِهِ مِنْ يَدِ الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ ، وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ إِزَالََةَ يَدِ الْمَالِكِ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْغَضَبِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هُوَ إِثْبَاتُ يَدِ الْعُدْوَانِ عَلَيْهِ ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَطَهُّرُ فِي زَوَائِدِ الْمَغْصُوبِ كَوَلَدِ الْمَغْصُوبَةِ وَثَمَرَةُ الْبُسْتَانِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَضْمُونَةٍ عِنْدَنَا لِعَدَمِ إِزَالَةِ الْيَدِ ، وَعِنْدَهُ مَضْمُونَةٌ لِإِثْبَاتِ الْيَدِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْغَضَبِ عِنْدَنَا إِزَالََةُ الْيَدِ الْمُحَقَّةُ ، وَإِثْبَاتُ الْيَدِ الْمُبْطَلَةِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الثَّانِي فَقَطُ ( لَا خُفْيَةً ) اخْتِرَازٌ عَنِ السَّرْقَةِ ( فَاسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ وَتَحْمِيلُ الدَّابَّةِ ) أَيْ وَضْعُ الْحِمْلِ عَلَيْهَا ( غَضَبٌ ) لَوْ جُودَ إِزَالََةُ الْيَدِ الْمُحَقَّةُ وَإِثْبَاتُ الْيَدِ الْمُبْطَلَةِ فِيهِمَا ( لَا جُلُوسَهُ عَلَى الْبِسَاطِ ) لِعَدَمِ إِزَالَةِ الْيَدِ بِالْإِسْتِيلَاءِ إِذْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ الثَّقُلُ وَالتَّحْوِيلُ وَالْبَسْطُ فَعُلِ الْمَالِكُ ، وَقَدْ بَقِيَ أَثَرُ فِعْلِهِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ فَلَمْ يَكُنْ آخِذًا عَنْ يَدِهِ .

( كِتَابُ الْغَضَبِ ) ( قَوْلُهُ يُقَالُ غَضِبَ زَوْجَةُ فُلَانٍ وَخَمَرَ فُلَانٌ ) إِنَّمَا ذَكَرَ الْمَثَلَيْنِ لِیُبَيِّنَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ مَالًا وَلَيْسَ بِمُتَقَوِّمٍ كَالْخَمْرِ ، أَوْ لَيْسَ بِمَالٍ أَصْلًا كَالزَّوْجَةِ ( قَوْلُهُ اخْتِرَازٌ عَنِ مَالِ الْحَرْبِيِّ ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَالتَّبَيِّنِ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ كَوْنِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ .

( وَحُكْمُهُ أَنْتُمْ لِمَنْ عِلِمَ ) أَنَّهُ مَالُ الْغَيْرِ ، ( وَرَدُّ الْعَيْنِ قَائِمَةٌ وَالْغَرَمُ هَالِكَةٌ وَلِغَيْرِهِ ) أَيْ لِغَيْرِ مَنْ عِلِمَ ( الْآخِرَانِ ) ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْغَيْرِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِهِ وَلَا إِيَّاهُ لِأَنَّهُ خَطَأٌ وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْحَدِيثِ ، ( وَيَجِبُ الْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ ) كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْعَدَدِيِّ الْمُتَقَارِبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَاعْتَلُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ } الْآيَةُ الْمُرَادُ بِالْمَثَلِيِّ مَا يُوْجَدُ لَهُ مِثْلٌ فِي الْأَسْوَاقِ بَلَا تَفَاوُتٍ بَيْنَ أَجْزَائِهِ يَعْدُّ بِهِ وَمَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَهُوَ قِيَمِيٌّ ، ثُمَّ الْمَثَلِيُّ قَدْ يَكُونُ مَصْنُوعًا بِحَيْثُ تُخْرِجُهُ الصَّنْعَةُ عَنِ الْمَثَلِيَّةِ بِجَعْلِهِ نَادِرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَصْلِهِ كَالْقَمَقَمَةِ وَالْقَدَرِ وَالْبَرِيقِ فَيَكُونُ قِيَمِيًّا ، وَقَدْ يَكُونُ مَصْنُوعًا بِحَيْثُ لَا تُخْرِجُهُ الصَّنْعَةُ عَنِ الْمَثَلِيَّةِ لِقِيَامِهِ كَثْرَتِهِ وَعَدَمِ تَفَاوُتِهِ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ وَالدَّنَانِيرِ ( فَإِنْ انْقَطَعَ ) أَيْ الْمَثَلِيُّ ( فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ الْخُصُومَةِ ) وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَوْمَ الْغَضَبِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَوْمَ الْإِنْقِطَاعِ لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَمَّا انْقَطَعَ التَّحَقُّقُ بِمَا لَا مِثْلَ لَهُ فَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ انْقِعَادِ السَّبَبِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْجِبُ وَلِمُحَمَّدٍ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَثَلُ فِي الذَّمَّةِ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْقِيَمَةِ بِالْإِنْقِطَاعِ فَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْإِنْقِطَاعِ وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الثَّقَلَ لَا يَنْبُتُ بِمَجَرَّدِ الْإِنْقِطَاعِ ، وَلِهَذَا لَوْ صَبَرَ إِلَى أَنْ يُوْجَدَ مِثْلُهُ فَلَهُ ذَلِكَ وَبِقَضَاءِ الْقَاضِي يَنْتَقِلُ فَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْخُصُومَةِ وَالْقَضَاءِ ، ( وَ ) تَجِبُ ( الْقِيَمَةُ فِي الْقِيَمِيِّ ) كَالْعُرُوضِ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْعَدَدِيِّ الْمُتَفَاوِتِ ( يَوْمَ غَضَبِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ مُطَالَبٌ بِالْقِيَمَةِ حِينَ غَضَبَهُ فَيُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ عِنْدَ ذَلِكَ ( فَإِنْ ادَّعَى ) أَيْ الْغَاصِبُ ( الْهَلَاكُ حُسْبَ

حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ ) أَيْ الْمَغْصُوبُ ( لَوْ بَقِيَ لَطَهَّرُ ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ ) ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَالِكِ ثَابِتٌ فِي الْعَيْنِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ صَادِقٌ ، كَمَا إِذَا ادَّعَى الْمَدْيُونُ الْإِفْلَاسَ ، ( بَرَهَنَ ) أَيْ الْمَالِكُ ( أَنَّهُ مَاتَ عِنْدَ غَاصِبِهِ وَقَلْبَ الْغَاصِبِ ) أَيْ بَرَهَنَ أَنَّهُ مَاتَ عِنْدَ مَالِكِهِ ( فَيَبَيَّنَتْهُ ) أَيْ الْغَائِبِ ( أَوَّلَى عِنْدَ مُحَمَّدٍ ) ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الصَّمَانِ بِالْغَضَبِ ثَابِتٌ ظَاهِرًا وَإِثْبَاتُ الرَّدِّ عَارِضٌ ، وَالْبَيِّنَةُ لِمَنْ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ ( وَبَيِّنَةُ الْمَالِكِ أَوَّلَى عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ) ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الصَّمَانِ وَفِي بَيِّنَتِهِ إِثْبَاتُهُ ، ( وَهُوَ ) أَيْ الْغَضَبُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ( فِيمَا يَنْتَقِلُ ) وَيُحَوَّلُ لِمَا عُرِفَتْ أَنَّهُ إِزَالَةُ الْمَالِ عَنْ يَدِ الْمَالِكِ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ وَلَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقُهُ إِلَّا فِي الْمُنْقُولِ لَا الْعَقَارِ الَّذِي لَا يُنْقَلُ وَلَا يُحَوَّلُ .

( قَوْلُهُ وَيَجِبُ الْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ) قَالَ فِي النَّهَائَةِ ذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ وَالذَّخِيرَةِ أَنَّ مَشَائِخَنَا اسْتَشْنَوْا مِنْ الْمَوْزُونَاتِ التَّائِطِ الْمَيَّزِ بَقَدِيمِ الرَّأْيِ وَالذَّهْنِ الْمُرَبِّي فَقَالُوا بِضَمَانِ الْقِيَمَةِ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّائِطَ يَنْفَاوَتْ بِفَاوَاتِ الْبُزْرِ ، وَكَذَلِكَ الذَّهْنُ الْمُرَبِّي هـ ( قَوْلُهُ فَإِنْ انْقَطَعَ ) أَيِ الْمَثَلِيِّ قَالَ فِي النَّهَائَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ حَدُّ الْإِنْقِطَاعِ مَا ذَكَرَهُ الْفَقِيهَ أَبُو بَكْرٍ الْبَلْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ لَا يُوجَدَ فِي السُّوقِ الَّذِي يُبَاعُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ فِي الْبُيُوتِ قَوْلُهُ فَإِنْ ادَّعَى الْهَلَاكَ ) يَعْنِي بَعْدَ مَا أَقَرَّ وَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ بِالْغَضَبِ ، وَكَذَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى مُعَايِنَةِ فِعْلِ الْغَضَبِ عَلَى الْأَصَحِّ وَتَكُونُ هَذِهِ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ صَحِيحَةً لِلضَّرُورَةِ لِمُتَنَاعِ الْغَضَبِ عَادَةً مِنْ إِحْضَارِ الْمَغْضُوبِ وَحِينَ الْغَضَبِ إِنَّمَا يَتَأَتَّى مِنَ الشُّهُودِ مُعَايِنَةُ فِعْلِ الْغَضَبِ دُونَ الْعِلْمِ بِأَوْصَافِ الْمَغْضُوبِ فَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ عِلْمِهِمْ بِالْأَوْصَافِ لِاجْتِلَاءِ الْعُذْرِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ ( قَوْلُهُ حُسْبٌ حَتَّى يَعْلَمَ ) يَعْنِي الْقَاضِي لَا يُعَجَّلُ بِالْقَضَاءِ وَلَيْسَ لِمُدَّةِ التَّلَوُّمِ مِقْدَارٌ بَلْ ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي وَهَذَا التَّلَوُّمُ إِذَا لَمْ يَرْضَ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ بِالْقَضَاءِ بِالْقِيَمَةِ ، وَأَمَّا إِذَا رَضِيَ بِذَلِكَ أَوْ تَلَوَّمَ الْقَاضِي فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى قِيَمَتِهَا عَلَى شَيْءٍ ، أَوْ أَقَامَ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا يَدَّعِي مِنْ قِيَمَتِهَا قَضَى بِذَلِكَ ( قَوْلُهُ ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ ) هَذَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي غَضَبِ الْأَصْلِ أَنَّ الْقَاضِي يَتَلَوَّمُ رَجَاءً أَنْ يَظْهَرَ الْمَغْضُوبُ ، وَذَكَرَ فِي السِّيَرِ أَنَّ الْغَاصِبَ إِذَا غَيَّبَ الْمَغْضُوبَ فَإِنَّ الْقَاضِي يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ مِنْ غَيْرِ تَلَوُّمٍ فَقِيلَ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتِنَانِ ، وَلَكِنْ مَا

ذَكَرَ فِي السِّيَرِ جَوَابُ الْجَوَازِ مَعْنَاهُ لَوْ قَضَى فِي الْحَالِّ جَازَ وَمَا ذَكَرَ فِي الْغَضَبِ جَوَابُ الْأَفْضَلِ يَعْنِي الْأَفْضَلُ التَّلَوُّمُ وَقِيلَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتِنَانِ كَذَا فِي النَّهَائَةِ ( قَوْلُهُ أَيِ بَرَهْنٍ أَنَّهُ مَاتَ عِنْدَ مَالِكِهِ ) يَعْنِي بَعْدَ الرَّدِّ ( قَوْلُهُ وَهُوَ فِيمَا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ ) وَيَتَحَقَّقُ فِي الْمُنْقُولِ بِالتَّنْقِيلِ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ بِلُونِهِ لَكِنْ مَا لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمَلِكِ فَإِذَا تَصَرَّفَ قِيلَ يَكُونُ غَاصِبًا بِدُونِ التَّنْقِيلِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمَغْنِيِّ أَنَّهُ إِذَا رَكِبَ دَابَّةَ رَجُلٍ حَالِ غَيْبَتِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْهَا وَتَرَكَهَا فِي مَكَانِهِ ذَكَرَ فِي آخِرِ كِتَابِ اللَّقْطَةِ أَنَّ عَلَيْهِ الضَّمَانَ ، وَذَكَرَ النَّاطِقِيُّ فِي وَاقِعَاتِهِ فِيهِ اخْتِلَافَ الرُّوَايَاتِ ثُمَّ قَالَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ غَضَبَ الْمُنْقُولِ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ التَّنْقِيلِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ ( قَوْلُهُ قِيلَ قَائِلُهُ عِمَادُ الدِّينِ

إِلْح ) تَعْيِيرُهُ بِقِيلٍ رُبَّمَا يُشْعِرُ بِالضَّعْفِ وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْفُصُولِ ثُمَّ قَوْلُهُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَبِالْجُحُودِ فِي الْوَدِيعَةِ يُفِيدُ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ ، وَمَا قَالَهُ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ يَضْمَنُ بِالْبَيْعِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَالْعَقَارُ يَضْمَنُ بِالْإِنْكَارِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى لَوْ أُوْدِعَ رَجُلًا وَجَحَدَ الْوَدِيعَةَ هَلْ يَضْمَنُ فِيهِ رَوَاتِنَانِ أَيْضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعَقَارَ يَضْمَنُ بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَيَضْمَنُ أَيْضًا بِالْجُحُودِ هـ يُفِيدُ أَوَّلُهُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ وَآخِرُهُ أَنَّ فِيهِ خِلَافًا ١

هـ .

ثُمَّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ يَعْنِي إِذَا كَانَ الْعَقَارُ وَدِيعَةً عِنْدَهُ فَجَحَدَ كَانَ ضَامِنًا بِالِاتِّفَاقِ ١ هـ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَدِيعَةِ ، وَكَلَامُهُ مَتْنًا مُشْعِرٌ بِالْخِلَافِ وَلَيْسَ دَعْوَى الْإِتِّفَاقِ إِلَّا فِي

مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ أَوَّلُ كَلَامِ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَقْتَضِي الْخِلَافَ .

( فَلَوْ أَخَذَ عَقَارًا وَهَلَكَ فِي يَدِهِ ) بِأَنْ غَلَبَ السَّيْلُ عَلَى الْأَرْضِ فَبَقِيَتْ تَحْتَ الْمَاءِ أَوْ غَضَبَ دَارًا فَهَدِمَتْ بِأَقَّةِ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ جَاءَ سَيْلٌ فَهَبَّ بِالْبِنَاءِ ( لَمْ يَضْمَنْ ) لِإِنْتِفَاءِ شَرْطِهِ ، وَهُوَ الْغَضَبُ .

( قِيلَ ) قَائِلُهُ عِمَادُ الدِّينِ وَالْأَسْرُوشِي فِي فُصُولِهِمَا ( الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَبِالْجُحُودِ فِي الْوَدِيعَةِ )

يَعْنِي إِذَا كَانَ الْعَقَارُ وَدِيعَةً عِنْدَهُ فَجَحَدَ كَانَ ضَامِنًا بِالِاتِّفَاقِ ( وَبِالرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ ) بِأَنْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِالدَّارِ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ضَمِينًا ( وَضَمِنَ فِيهِمَا ) أَيْ فِي الْعَقَارِ وَالْمُنْقُولِ ( مَا نَقَصَ ) مَفْعُولٌ ضَمِنَ ( بِفِعْلِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَقَصَ ، ( وَسُكْنَاهُ ) هَذَا بَيَانُ الضَّمَانِ فِي الْعَقَارِ الْبَارَةِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمَشَايخِ هَاهُنَا مَا ذَكَرْنَا وَبَيْنَ شُرَاحِ الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهِمُ الْفِعْلُ بِالْهَدَمِ وَالسُّكْنَى بِالسُّكْنَى الْمُخْصُوصَةِ ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ مُقَارَنَةً بِعَمَلٍ يُقْضَى إِلَى انْهَادِ الْبِنَاءِ كَالْجِدَادَةِ وَالْقَصَارَةِ حَتَّى قَالُوا فِي شَرْحِ قَوْلِ الْهِدَايَةِ ، وَيَدْخُلُ فِيْمَا قَالَهُ إِذَا انْهَدَمَ الدَّارُ بِسُكْنَاهُ وَعَمَلِهِ ، إِنَّمَا قَيَّدَ بِعَمَلِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْهَدَمَتِ الدَّارُ بَعْدَ مَا غَصَبَ وَسَكَنَ فِيهَا لَا بِسُكْنَاهُ وَعَمَلِهِ بَلْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فَظَهَرَ أَنَّ مُرَادَهُمْ بَيَانُ سَبَبِ النِّقْصِ الْأَوَّلِ مَا يُوجِبُهُ ابْتِدَاءً ، وَهُوَ الْهَدْمُ الثَّانِي مَا يُقْضَى إِلَيْهِ بِالْآخِرَةِ وَهُوَ السُّكْنَى الْخَاصَّةُ ، وَقَدْ غَيَّرَ صَاحِبُ الْوَقَايَةِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فَقَالَ وَمَا نَقَصَ بِفِعْلِهِ كَسُكْنَاهُ فَلَزِمَ عَلَيْهِ أَنَّ السُّكْنَى إِنْ قَيَّدَتْ بِالْعَمَلِ الْمُؤَهِّنِ لَمْ يَبْقَ لِلْسَّبَبِ الْأَوَّلِ أَغْنَى الْهَدْمُ تَعَرُّضٌ ، وَالْإِلْزَامُ كَوْنُ السُّكْنَى الْمُجَرَّدَةِ عَنْ الْعَمَلِ الْمُؤَهِّنِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الدَّارَ مَعَ

السُّكْنَى إِذَا انْهَدَمَتْ بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا ضَمَانٌ وَعِنْدِي نُسخَةٌ مَنقُولَةٌ مِنْ خَطِّ الْمُصَنِّفِ ، وَكَانَتِ الْعِبَارَةُ الْمَكْتُوبَةُ فِيهَا أَوَّلًا كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا ، ثُمَّ غَيَّرَهَا وَتَبَعَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَالصَّوَابُ مَا يُوَافِقُ الْهِدَايَةَ .  
( قَوْلُهُ فَلَزِمَ عَلَيْهِ أَنَّ السُّكْنَى إِنْ قَيَّدَتْ بِالْعَمَلِ الْمُؤَهِّنِ لَمْ يَبْقَ لِلْسَّبَبِ الْأَوَّلِ أَغْنَى الْهَدْمُ تَعَرُّضٌ )  
( إلخ ) .

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ الْمُقَدِّسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ نَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَهُوَ التَّقْيِيدُ ، وَيُفْهِمُ وَجُوبَ الضَّمَانِ بِالْهَدْمِ بِالْدَّلَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَمَلُ الَّذِي لَا يُقْصَدُ بِهِ الْإِنْهَادُ يُوجِبُ الضَّمَانَ فَالْهَدْمُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى أَنْ يُوجِبَ فَتَأَمَّلْ هـ .

( وَزَرْعِهِ ) فَإِنَّ الْأَرْضَ الْمَغْصُوبَةَ إِذَا انْتَقَصَتْ بِالزَّرْعَةِ يَغْرُمُ التَّقْصَانُ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ الْبَعْضَ ( أَوْ يَجَارَةَ عَبْدٍ غَصَبَهُ ) غُطِفَ عَلَى بَفِعْلِهِ وَبَيَانٌ لِلضَّمَانِ فِي الْمُنْقُولِ أَيْ ضَمِنَ أَيْضًا مَا نَقَصَ يَجَارَةَ عَبْدٍ غَصَبَهُ فَحَصَلَ لَهُ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ نَقْصٌ بِسَبَبِ اسْتِغْلَالِهِ ( بِخِلَافِ الْمَبِيعِ ) يَعْنِي إِذَا انْتَقَصَ شَيْءٌ مِنْ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ بِفَوَاتٍ وَصَفٍ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُشْتَرِي لَا يَضْمَنُ الْبَائِعُ شَيْئًا لِتَقْصَانِهِ حَتَّى لَا يَسْقُطَ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ فَحِشَ التَّقْصَانُ .  
( قَوْلُهُ وَزَرْعَهُ ) اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ نَقْصَانِ الْأَرْضِ بِهِ قَالَ نُصَيْرُ بْنُ يَحْيَى رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّهُ يَنْظُرُ بِكُمْ تُسْتَأْجَرُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِ وَبِكُمْ بَعْدَهُ فَتَفَاوَتْ مَا بَيْنَهُمَا تَقْصَانُهَا .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْظُرُ بِكُمْ تُشْتَرَى قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا وَبِكُمْ تُشْتَرَى بَعْدَهُ فَتَفَاوَتْ مَا بَيْنَهُمَا تَقْصَانُهَا قِيلَ رَجَعَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ إِلَى قَوْلِ نُصَيْرٍ كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَقَالَ فِي التَّبْيِينِ وَهُوَ يَعْنِي قَوْلَ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَقْيَسُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِقِيَمَةِ الْعَيْنِ دُونَ الْمَنْفَعَةِ هـ .

( قَوْلُهُ أَيْ ضَمِنَ مَا نَقَصَ يَجَارَةَ عَبْدٍ غَصَبَهُ ) كَذَا لَوْ اسْتَعَارَهُ فَاجْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِهِ غَاصِبًا وَالْمُرَادُ نَقْصَانُ الْعَيْنِ لَا الْقِيَمَةِ بِتَرَجُّعِ السَّعْرِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ )  
( إلخ ) الْفَرْقُ بَيْنَ الْغُصْبِ وَالْبَيْعِ أَنَّ الْأَوْصَافَ لَا تُضْمَنُ بِالْعَقْدِ بَلْ بِالْفِعْلِ فَإِذَا لَمْ يَضْمَنْ فِي الْبَيْعِ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا الْخِيَارُ .

( وَتَرَجَعَ السَّعْرُ إِذَا رَدَّ فِي مَكَانِ الْغَضَبِ ) يَعْنِي إِذَا رَدَّ الْغَاصِبُ الْمَغْضُوبَ إِلَى مَالِكِهِ بَعْدَ نَقْصَانِ السَّعْرِ فَإِنْ كَانَ الرَّدُّ فِي مَكَانِ الْغَضَبِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَن تَرَجُعَهُ بَقُورِ الرِّعَابَاتِ لَا بِفَوَاتِ جُزْءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ يُخَيَّرُ الْمَالِكُ بَيْنَ أَخْذِ الْقِيَمَةِ وَبَيْنَ الْإِنْتِظَارِ إِلَى النِّهَابِ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ لِيَسْتَرِدَّهُ ؛ لِأَنَّ النِّقْصَانَ حَصَلَ مِنْ قَبْلِ الْغَاصِبِ بِنَقْلِهِ إِلَى هَذَا الْمَكَانِ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ الصَّرَرَ وَيُطَالِبُهُ بِالْقِيَمَةِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ .

( وَتَصَدَّقَ بِأَجْرِهِ ) غُطِفَ عَلَى ضَمَنِ أَيِّ إِذَا غَضِبَ عَبْدًا مَثَلًا وَآجَرَهُ وَأَخَذَ أَجْرَهُ فَتَقَصَّه بِالِاسْتِعْمَالِ وَضَمِنَ مَا تَقَصَّ تَصَدَّقَ بِأَجْرِ أَخْذِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الْغَلَّةَ لِلْغَاصِبِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ لَا تَتَقَوَّمُ إِلَّا بِالْعَدِّ ، وَالْعَاقِدُ هُوَ الْغَاصِبُ فَهُوَ الَّذِي جَعَلَ مَنَافِعَ الْعَبْدِ مَالًا بَعْدَهُ فَكَانَ هُوَ أَوْلَى بِبَدْلِهَا ، وَيُؤْمَرُ أَنْ يَصَدَّقَ بِهَا لِاسْتِفَادَتِهَا بِدَلِّ حَبِثٍ ، وَهُوَ التَّصَرُّفُ فِي مَالِ الْغَيْرِ .

( قَوْلُهُ وَتَصَدَّقَ بِأَجْرِهِ )

( الْخ ) هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَتَصَدَّقُ بِهِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَا زَادَ عَلَى مَا ضَمِنَ عِنْدَهُمَا لَا بِالْغَلَّةِ كُلِّهَا .

( وَأَجَرَ مُسْتَعَارَهُ ) أَيِّ إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئًا وَآجَرَهُ وَأَخَذَ أَجْرَهُ مَلَكُهُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَصَدُّقُهُ لِمَا ذَكَرَ ، ( وَرَبِحَ ) أَيِّ تَصَدَّقَ أَيْضًا بِرَبْحٍ ( حَصَلَ بِالتَّصَرُّفِ فِي مُودَعِهِ وَمَغْضُوبِهِ مُعَيَّنًا بِالْإِشَارَةِ أَوْ الشَّرَاءِ بِدَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ أَوْ الْغَضَبِ وَتَقَدَّهَا فَإِنْ أَشَارَ إِلَيْهَا وَتَقَدَّ غَيْرُهَا أَوْ إِلَى غَيْرِهَا أَوْ أَطْلَقَ وَتَقَدَّهَا لَا ) يَعْنِي أَنَّ الْمُودِعَ أَوْ الْغَاصِبَ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْوَدِيعَةِ أَوْ الْمَغْضُوبِ وَرَبِحَ يَتَصَدَّقُ بِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِيمَا يَتَعَيَّنُ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ كَالْعُرُوضِ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ قَبْلَ الْقَبْضِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ فَيُسْتَفِيدُ الرِّقَبَةُ وَالْيَدُ فِي الْمَبِيعِ بِمِلْكِ حَبِثٍ ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ أَمَّا فِيمَا لَا يَتَعَيَّنُ كَالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِذَا اشْتَرَى بِهَا فَإِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِالرَّبْحِ فَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا وَتَقَدَّ مِنْهَا ، وَأَمَّا إِذَا أَشَارَ إِلَيْهَا وَتَقَدَّ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ أَطْلَقَ وَتَقَدَّ مِنْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَى غَيْرِهَا وَتَقَدَّ مِنْهَا فَفِي كُلِّ ذَلِكَ يَطِيبُ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا لَا تُغَيِّدُ التَّعَيَّنَ فَيَسْتَوِي وَجُودُهَا وَعَدَمُهَا إِلَّا أَنْ يَتَأَكَّدَ بِالتَّقَدُّ مِنْهَا وَبِهِ كَانَ يُفْتَى الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ ، .

وَفِي الْكَافِي قَالَ مَشَابِخُنَا لَا يَطِيبُ بِكُلِّ حَالٍ أَنْ يَتَّوَلَ مِنَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَضْمَنَ وَبَعْدَ الضَّمَانِ لَا يَطِيبُ لَهُ الرِّبْحُ بِكُلِّ حَالٍ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِإِطْلَاقِ الْجَوَابِ فِي الْجَامِعِينَ وَالْعِمَادِيَّةِ ( آجَرَهُ ) أَيِّ الْغَاصِبُ ( فَأَجَارَ مَالِكُهُ فِي الْمُدَّةِ فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَجْرٌ مَا مَضَى قَبْلَ الْإِجَارَةِ ، وَمَا بَقِيَ لِمَالِكِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ فَضُولِيٌّ فِي حَقِّ مَالِكِهِ ، ( وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَجْرٌ مَا مَضَى لِعَاصِبِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ

الْعَاقِدُ ( وَمَا بَقِيَ لِمَالِكِهِ ) لِأَنَّهُ فَضُولِيٌّ فِي حَقِّ مَالِكِهِ ، ( كَذَا ) أَيِّ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ( لَوْ آجَرَهُ فَاسْتَحَقَّ فِي الْمُدَّةِ ، وَأَجَارَ الْمُسْتَحَقُّ ) لِأَنَّهُ كَالْمَالِكِ ( غَضِبَ ) أَيِّ رَجُلٌ ( مَالًا وَغَيْرَهُ ) أَيِّ الْمَغْضُوبِ ( بِفِعْلِهِ ) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا تَغَيَّرَ بِغَيْرِ فِعْلِهِ مِثْلَ أَنْ صَارَ الْعَبْدُ زَبِييًا بِنَفْسِهِ أَوْ الرُّطْبُ ثَمَرًا فَإِنَّ الْمَالِكَ فِيهِ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ أَخَذَهُ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَضَمِنَهُ ( فَزَالَ اسْمُهُ فَفَاتَ أَعْظَمُ مَنَافِعِهِ ) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا غَضِبَ شَاءَ فَذَبَحَهَا فَإِنَّ مِلْكَ مَالِكِهَا لَمْ يَزُلْ بِالدَّبْحِ الْمَجْرَدِ إِذْ لَمْ يَزُلْ اسْمُهَا حَيْثُ يُقَالُ شَاءَ مَذْبُوحَةً وَلَمْ يَقُلْ وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَهُ قَصَدَ تَنَاوُلَهُ الْحِنْطَةَ إِذَا غَضِبَهَا وَطَحَنَهَا ، فَإِنَّ الْمَقَاصِدَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِعَيْنِ الْحِنْطَةِ كَجَعْلِهَا هَرَبَسَةً وَنَحْوَهَا تَزُولُ بِالطَّحْنِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ زَالَ اسْمُهُ مُغْنٍ عَنْهُ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ ( أَوْ اخْتَلَطَ ) أَيِّ الْمَغْضُوبُ ( بِمِلْكِ الْغَاصِبِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ أَصْلًا ) كَاخْتِلَاطِ بَرِّهِ

بُرِّهِ أَوْ شَعِيرِهِ بِشَعِيرِهِ ( أَوْ ) لَمْ يَتَمَيَّزْ ( إِلَّا بِحَرَجٍ ) كَاخْتِلَاطِ بُرِّهِ بِشَعِيرِهِ أَوْ الْعَكْسِ ( ضَمْنُهُ ) أَيُّ الْغَاصِبِ الْمَغْضُوبِ ( وَمَلَكُهُ ) ، أَمَّا الضَّمَانُ فِي صُورَةِ التَّغْيِيرِ وَزَوَالِ الْأَسْمِ فَلِكُونُهُ مُتَعَدِّيًا ، وَأَمَّا الْمَلِكُ فَلِأَنَّهُ أَخَذَتْ صَنَعَةً مُتَقَوِّمَةً ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الشَّاةِ تَزْدَادُ بِطَبْخِهَا أَوْ شَيْئِهَا ، وَكَذَا قِيَمَةُ الْحِنْطَةِ تَزْدَادُ بِجَعْلِهَا دَقِيقًا ، وَأَحْدَاثُهَا صِيرَ حَقًّا الْمَالِكُ هَالِكًا مِنْ وَجْهِ حَتَّى تَبْدَلَ الْأَسْمُ وَفَاتِ الْأَعْظَمُ الْمَنَافِعِ ، وَحَقُّ الْغَاصِبِ فِي الصَّفَةِ قَاتِمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَيَكُونُ رَاجِعًا عَلَى الْهَالِكِ مِنْ وَجْهِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ ضَرْبِي التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَصَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ ،

وَأَمَّا الضَّمَانُ فِي الْإِخْتِلَاطِ فَلِكُونُهُ مُتَعَدِّيًا فِيهِ أَيْضًا ، وَأَمَّا الْمَلِكُ فَلِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ الْبَدَلَانِ فِي مَلِكِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ ( بِلَا حِلٍّ ) مُتَعَلِّقٌ بِمَلِكِهِ ( قَبْلَ الرِّضَا ) أَيُّ رِضَا الْمَالِكِ إِمَّا بِأَدَاءِ بَدَلِهِ أَوْ إِبْرَانِهِ أَوْ تَضْمِينِ الْقَاضِي ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ ، وَالْقِيَاسُ الْحِلُّ ؛ لِأَنَّ مَلِكَهُ تَبَتَّ بِكَسْبِهِ ، وَالْمَلِكُ مُجَوِّزٌ لِلتَّصَرُّفِ بِلَا تَوَقُّفٍ عَلَى رِضَا غَيْرِهِ ، وَلِهَذَا لَوْ وَهَبَهُ أَوْ بَاعَهُ صَحَّ وَجْهَ الْاسْتِحْسَانِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشَّاةِ الْمَذْبُوحَةِ الْمُطْلَقَةِ بِلَا رِضَا صَاحِبِهَا { أَطْعَمُوهَا الْأَسْرَى } فَأَفَادَ الْأَمْرُ بِالتَّصَدُّقِ زَوَالَ مَلِكِ الْمَالِكِ وَحُرْمَةَ الْإِنْتِفَاعِ لِلْغَاصِبِ قَبْلَ الرِّضَا وَلِأَنَّ فِي إِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ فَتَحَ بَابَ الْغَضَبِ فَيَحْرُمُ قَبْلَ الرِّضَا حَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ وَنَفَذَ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ فِي الْحُرْمَةِ لِقِيَامِ الْمَلِكِ كَمَا فِي الْبَيْعِ الْقَاسِدِ ( كَذَبَحَ شَاةً وَطَبَخَهَا أَوْ شَيْئًا وَطَخَنَ بُرٌّ وَزَرَعَهُ وَجَعَلَ حَدِيدًا سَيْفًا وَابْنَاءً عَلَى سَاجَةٍ ) وَهِيَ شَجَرٌ عَظِيمٌ جِدًّا لَا تَنْبُتُ إِلَّا بِبِلَادِ الْهِنْدِ ( وَإِنْ ضَرَبَ الْحَجَرَيْنِ دَرَاهِمًا أَوْ دِينَارًا أَوْ إِنَاءً فَلِمَالِكِهِ بِلَا شَيْءٍ ) ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ بَاقِيَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، وَمَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ الشَّمَنِيُّ ، وَكَوْنُهُ مَوْزُونًا وَهُمَا بَاقِيَانِ حَتَّى جَرَى فِيهِ الرِّبَا بِاعْتِبَارِهِمَا ( ذَبَحَ شَاةً غَيْرَهُ طَرَحَهَا ) أَيُّ ذَلِكَ الْغَيْرُ شَاتُهُ ( عَلَيْهِ ) أَيُّ الذَّبَائِحِ ( وَأَخَذَ قِيَمَتَهَا أَوْ أَخَذَهَا ) أَيُّ الشَّاةِ الْمَذْبُوحَةِ يَعْنِي أَنَّ الْمَالِكَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمْنَهُ قِيَمَتَهَا وَسَلَّمُ الشَّاةِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا ( وَضَمَّنَ قِيَمَتَهَا ) ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ مِنْ وَجْهِ لِقَوَاتِ بَعْضِ الْمَنَافِعِ كَالْحَمْلِ وَالْدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَبَقَاءِ بَعْضِهَا ، وَهُوَ اللَّحْمُ وَإِنْ كَانَتْ الدَّابَّةُ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ لِلَّحْمِ فَقَطَعَ الْغَاصِبُ طَرَفَهَا

يُضَمِّنُهُ الْمَالِكُ جَمِيعَ قِيَمَتِهَا لَوْ جُودَ الْاسْتِهْلَاكُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ( كَذَا لَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَفَوَّتَ بَعْضُهُ وَبَعْضُ نَفْعِهِ ) يَعْنِي أَنَّ الْمَالِكَ مُخَيَّرٌ فِيهِ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْغَاصِبُ كُلَّ قِيَمَةِ ثَوْبِهِ وَكَانَ الثَّوْبُ لِلْغَاصِبِ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الثَّوْبَ وَضَمَّنَهُ النُّقْصَانَ لِمَا ذَكَرَ ، ( وَلَوْ ) فَوَّتَ ( كُلَّهُ ضَمَّنَ ) أَيُّ الْغَاصِبِ ( كُلُّهَا ) أَيُّ كُلِّ الْقِيَمَةِ ( وَفِي ) خَرَقَ يَسِيرَ ( نَقَصَهُ ) بِلَا تَقْوِيَتِ شَيْءٍ مِنْهُ ضَمَّنَ مَا نَقَصَ ، وَأَخَذَ رَبُّ الثَّوْبِ ثَوْبَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ قَائِمَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

( قَوْلُهُ أَمَّا فِيمَا لَا يَتَعَيَّنُ كَالدَّرَاهِمِ وَالِدَّنَانِيرِ )  
إِلْخَ ( كَذَا ذَكَرَ الرَّبْلِيُّ هَذَا التَّقْسِيمَ عَنِ الْكَرْخِيِّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ ، وَذَكَرَ الْإِخْيَارَ الْمَذْكُورَ أَيْضًا ثُمَّ قَالَ وَاخْتِيَارُ بَعْضِهِمُ الْقَتَوِيُّ بِقَوْلِ الْكَرْخِيِّ فِي زَمَانِنَا لِكَثْرَةِ الْحَرَامِ ا هـ .  
وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْبَعْضِ الْفَقِيهَ السَّمَرْقَنْدِيُّ ا هـ .

وَالِاخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي التَّصَدُّقِ فِيمَا إِذَا صَارَ بِالتَّقْلُبِ مِنْ جِنْسٍ مَا ضَمَّنَ بِأَنْ ضَمَّنَ دَرَاهِمَ مَثَلًا وَصَارَ فِي يَدِهِ مِنْ بَدَلِ الْمَضْمُونِ دَرَاهِمَ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا كَطَعَامٍ وَعَرُوضٍ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَدُّقُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ وَلَمْ يَقُلْ وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ

إِلْخَ ( عَلَى هَذَا كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ لَا يَذْكُرَ مَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ فَلَمَّا أَغْظَمُ مَنَافِعِهِ وَإِنْ كَانَ شَرْحًا .

(قَوْلُهُ وَالْبِنَاءُ عَلَى سَاجَةٍ) بِالْجِيمِ وَالسَّاحَةُ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ يَأْتِي ذِكْرُهَا وَالْحُكْمُ بِزَوَالِ مِلْكِ مَالِكِهَا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ بِنَاءِ الْغَاصِبِ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالتَّبْيِينِ وَقَالَ فِي الذَّخِيرَةِ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ مَا إِذَا أَرَادَ الْغَاصِبُ أَنْ يَقْضِيَ الْبِنَاءَ وَيُرَدَّ السَّاجَةُ مَعَ أَنَّهُ تَمْلِكُهَا بِالضَّمَانِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ وَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ كَانَ الْقَاضِي قَضَى عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ لَا يَحِلُّ لَهُ نَقْضُ الْبِنَاءِ ، وَإِذَا نَقَضَ لَمْ يَسْتَطِعْ رَدَّ السَّاجَةِ وَإِنْ لَمْ يَقْضِ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ بَعْضُهُمْ قَالُوا يَحِلُّ وَبَعْضُهُمْ قَالُوا لَا يَحِلُّ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ كَذَا فِي النَّهْيَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ السَّاجَةِ وَالْبِنَاءِ سَوَاءً فَإِنْ اصْطَلَحَا عَلَى شَيْءٍ جَارٍ ، وَإِنْ تَنَازَعَ بِنَاغُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ مَا لَهُمَا كَذَا فِي الْبَزَائِيَةِ قَوْلُهُ كَذَا لَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَفُوتَ بَعْضُهُ

وَبَعْضُ نَفْعِهِ ( لَفْظُ الثَّوبِ مُحْتَمَلٌ لِمَا يُلْبَسُ كَالْقَمِيصِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلِمَا لَا يُلْبَسُ كَالْكِرْبَاسِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِمَا ذَكَرَ اكْتِفَاءً بِالصَّحِيحِ فِي مَعْرِفَةِ الْخَرَقِ الْفَاحِشِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْحَدِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْفَاحِشِ وَالْيَسِيرِ بَعْضُهُمْ قَالَ إِنْ أَوْجَبَ نَقْصَانُ رُبْعِ الْقِيَمَةِ فَصَاعِدًا فَهُوَ فَاحِشٌ وَإِنْ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ يَسِيرٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ أَوْجَبَ نَقْصَانُ نِصْفِ الْقِيَمَةِ فَهُوَ فَاحِشٌ وَمَا دُونُهُ يَسِيرٌ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْفَاحِشُ مَا لَا يَصْلُحُ لثَوْبٍ مَا وَالْيَسِيرُ مَا يَصْلُحُ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّحْدِيدِ مِنْ هَذِهِ الْجُوهِ الثَّلَاثَةِ لَا يَصِحُّ وَذَكَرَ وَجْهَهُ فِي النَّهْيَةِ ثُمَّ قَالَ فَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ إِنْ الْخَرَقُ الْفَاحِشُ مَا يَفُوتُ بِهِ بَعْضُ الْعَيْنِ ، وَبَعْضُ الْمُنْفَعَةِ بَأَن فَاتَ جِنْسُ الْمُنْفَعَةِ وَيَبْقَى بَعْضُ الْعَيْنِ وَبَعْضُ الْمُنْفَعَةِ ، وَالْيَسِيرُ مِنَ الْخَرَقِ مَا لَا يَفُوتُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُنْفَعَةِ ، وَإِنَّمَا يَفُوتُ جُودُوتُهُ وَيَدْخُلُ بِسَبَبِهِ نَقْصَانٌ فِي الْمَالِيَةِ ١ هـ لَكِنْ يَتَأَمَّلُ فِي تَفْسِيرِ فَوَاتِ بَعْضِ الْمُنْفَعَةِ بِفَوَاتِ جِنْسِ الْمُنْفَعَةِ ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ يَظْهَرُ بِقَوْلِ الرَّيْلِيِّ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْفَاحِشَ مَا يَفُوتُ بِهِ بَعْضُ الْعَيْنِ وَجِنْسُ الْمُنْفَعَةِ وَيَبْقَى بَعْضُ الْعَيْنِ وَبَعْضُ الْمُنْفَعَةِ ١ هـ بِقِرَاءَةِ وَجِنْسِ الْمُنْفَعَةِ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْعَيْنُ فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ لَفْظُ بَعْضٍ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ وَيَبْقَى بَعْضُ الْعَيْنِ وَبَعْضُ الْمُنْفَعَةِ (قَوْلُهُ وَفِي خَرَقٍ يَسِيرٍ إِنْ قَالَ الرَّيْلِيُّ وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ الرُّجُوعِ بِالنَّقْصَانِ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ قَائِمَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَهُ عَيْبٌ ١ هـ . وَهَذَا إِذَا قُطِعَ الثَّوبُ قَمِيصًا ، وَلَمْ يَخْطُ فَإِنْ خَاطَهُ يَنْقُطِعُ حَتَّى الْمَالِكِ عِنْدَنَا كَذَا فِي النَّهْيَةِ عَنْ

الذَّخِيرَةِ .

(بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ غَرَسَ قُلْعًا) أَيِ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسُ (وَرَدَّتْ) ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَا تُنْقَصُ حَقِيقَةً فَيَتَقَيَّ فِيهَا حَقُّ الْمَالِكِ كَمَا كَانَ ، وَالْغَاصِبُ جَعَلَهَا مَشْغُولَةً فَيُؤْمَرُ بِتَفْرِيعِهَا كَمَا لَوْ شَعَلَ ظَرْفٌ غَيْرِهِ بِطَعَامِهِ (وَلِمَالِكِهَا) أَيِ الْأَرْضِ (أَنْ يَضْمَنَ لَهُ) أَيِ اللَّبَانِي أَوْ الْغَارِسِ (قِيَمَتِهَا) أَيِ قِيَمَةِ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ (إِنْ نَقَصَتْ) أَيِ الْأَرْضِ (بِهِ) أَيِ بِالْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ وَبَيَّنَ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهَا بِقَوْلِهِ (فَتَقْوَى) أَيِ الْأَرْضِ (بِدُونِهَا) أَيِ بَدُونِهَا (وَالْغَرْسِ) وَمَا أَحَدُهُمَا (حَالُ كَوْنِهِ) مُسْتَحَقُّ الْقُلْعِ فَيَضْمَنُ الْفَضْلَ (فَإِنَّ قِيَمَةَ الشَّجَرِ وَالْبِنَاءِ الْمُسْتَحَقُّ الْقُلْعَ أَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا فَيَقِيَمَةُ الْمَقْلُوعِ إِذَا نَقَصَتْ مِنْهَا أُجْرَةُ الْقُلْعِ كَانَ الْبَقِيَّةُ قِيَمَةَ الشَّجَرِ الْمُسْتَحَقُّ الْقُلْعَ ، فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ مِائَةً وَقِيَمَةُ الشَّجَرِ الْمَقْلُوعِ عَشْرَةً ، وَأُجْرَةُ الْقُلْعِ دَرَاهِمًا بَقِيَ تِسْعَةٌ دَرَاهِمٍ فَالْأَرْضُ مَعَ هَذَا الشَّجَرِ تُقَوَّمُ بِمِائَةِ تِسْعَةِ دَرَاهِمٍ فَيَضْمَنُ الْمَالِكُ التَّسْعَةَ) هَذَا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ السَّاحَةِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ ، وَإِذَا عَكَسَ فَلِلْغَاصِبِ أَنْ يَضْمَنَ لَهُ قِيَمَةَ السَّاحَةِ فَيَأْخُذُهَا (أَيِ السَّاحَةِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ (حَمَرُ الثَّوبِ) الَّذِي غَصَبَهُ (أَوْ صَفَرُ أَوْ لَتَ السَّوِيْقِ) الَّذِي غَصَبَهُ (بِسْمَنِ) فَالْمَالِكُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ (ضَمَّنَهُ) أَيِ الثَّوبِ حَالُ كَوْنِهِ (أَيْضًا)

يَعْنِي أَخَذَ مِنْهُ قِيَمَةَ تَوْبٍ أَبْيَضَ ( وَمِثْلُ سَوِيْقِهِ ) وَسَلَّمَهُ إِلَى الْعَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ ، ( وَأَخَذَهُمَا ) أَيِ التَّوْبِ وَالسَّوِيْقِ ( وَضَمِنَ مَا زَادَ الصَّبْغُ وَالسَّمْنُ ) ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ كَالْتَّوْبِ وَبِعَصْبِهِ وَصَبْغِهِ لَا يَسْقُطُ حُرْمَةُ مَالِهِ ، وَيَجِبُ صِيَانُهَا مَا أَمَكْنَ وَذَا فِي مَعْنَى

إِيصَالِ مَالٍ أَحَدَهُمَا إِلَيْهِ وَإِبْقَاءِ حَقِّ الْآخَرِ فِي عَيْنِ مَالِهِ ، وَهُوَ فِيمَا قُلْنَا مِنَ التَّخْيِيرِ إِلَّا أَنَّا أَثْبَتْنَا الْخِيَارَ لِرَبِّ التَّوْبِ لِأَنَّهُ صَاحِبُ أَصْلٍ ، وَالْعَاصِبُ صَاحِبُ وَصْفٍ ( وَإِنْ سَوَّدَ ) أَيِ الْعَاصِبِ ( ضَمَنَهُ ) أَيِ الْمَالِكِ ( أَبْيَضَ ) أَوْ أَخَذَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْعَاصِبِ مِنْ أَجْرِ التَّسْوِيدِ ( لِأَنَّهُ تَقْصُّ .  
( قَوْلُهُ هَذَا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ السَّاحَةِ ) هُوَ بِالْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ وَالنَّقِيدِ ذَكَرَهُ فِي النَّهْيَةِ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا أَيِ التَّقْيِيدِ بِمَا ذَكَرَ أَقْرَبُ فِي مَسَائِلَ حَفِظْتَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ ابْتَلَعْتَ دَجَاجَةً لَوْ لَوْةَ الْغَيْرِ الْخ ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ أَصْلٍ وَالْعَاصِبُ صَاحِبُ وَصْفٍ ) كَذَا الْخِيَارُ ثَابِتٌ لِصَاحِبِ السَّوِيْقِ إِذْ هُوَ أَصْلُ وَالسَّمْنُ تَبَعٌ ( قَوْلُهُ وَإِنْ سَوَّدَ  
الْخ ) مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَهُمَا هُوَ زِيَادَةُ كَالْحُمْرَةِ ، وَهُوَ اخْتِلَافُ عَصْرِ وَزَمَانٍ فَالْمُعْتَبَرُ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْصُّ

( فَصْلٌ ) ( غَيْبٌ ) أَيِ الْعَاصِبِ ( مَا غَصَبَ وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ مَلَكُهُ ) أَيِ الْعَاصِبِ مَلَكًا ( مُسْتَنْدًا ) إِلَى وَقْتِ الْغُصْبِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَمْلِكُهُ ؛ لِأَنَّ الْغُصْبَ تَعَدُّ مَحْضٌ فَلَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلْمَلِكِ لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ فَيَسْتَدْعِي سَبَبًا مَشْرُوعًا ، وَلَنَا أَنَّ الْمَالِكَ مَلِكٌ بَدَلَ الْمَغْصُوبِ بِكَمَالِهِ أَيِ رَقَبَةٍ وَيَدًا فَوَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ الْمَغْصُوبُ عَنْ مِلْكِهِ لِنَلَّا يُجْمَعَ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ فِي مِلْكٍ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، وَوَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ فِي مِلْكِ الْعَاصِبِ ، وَإِلَّا لَزِمَ ثُبُوتُ الْمَلِكِ بِلَا مَالِكٍ ( وَصَدَّقَ ) أَيِ الْعَاصِبِ ( فِي قِيَمَتِهِ ) أَيِ الْمَغْصُوبِ ( بِيَمِينِهِ إِنْ لَمْ يُبْرِهنِ الْمَالِكُ لِلزِّيَادَةِ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الْمَالِكُ زِيَادَةَ قِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ ، وَاتَّكَرَّهَا الْعَاصِبُ فَإِنْ بَرَّهَنَ الْمَالِكُ قَبْلَ ، وَإِلَّا صَدَّقَ الْعَاصِبُ بِيَمِينِهِ فِي نَقْيِ الزِّيَادَةِ كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى ، ( فَإِنْ ظَهَرَ ) أَيِ الْمَغْصُوبِ ( وَهِيَ ) أَيِ قِيَمَةِ ( أَكْثَرُ ) مِمَّا ضَمِنَ الْعَاصِبُ ( وَقَدْ ضَمِنَ بِقَوْلِهِ ) مَعَ يَمِينِهِ ( أَخَذَهُ ) أَيِ الْمَغْصُوبِ ( الْمَالِكُ وَرَدَّ عَوَضَهُ أَوْ أَمْضَى ) أَيِ الْمَالِكِ ( الضَّمَانُ ) ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ بِهِذَا الْقَدْرَ لَمْ يَتِمَّ حَيْثُ ادَّعَى الزِّيَادَةَ ، وَإِنَّمَا أَخَذَ ثَوْنَهَا لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ .

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ مَلَكُهُ مَلَكًا مُسْتَدًّا إِلَى وَقْتِ الْغُصْبِ ) الْإِسْتِنَادُ لَيْسَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِذْ لَا يُثْلِكُ الْوَلَدُ قَوْلَهُ وَإِلَّا لَزِمَ ثُبُوتُ الْمَلِكِ بِلَا مَالِكٍ ( الْأَوَّلَى أَنْ يُعْلَلَ بِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ بَرْدُ الْعَيْنِ وَقَضَى بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ الْعَجْرِ بِطَرِيقِ الْجُبْرَانِ ثَبَتَ الْمَلِكُ بِهِ لِلْعَاصِبِ شَرْطًا لِلْقَضَاءِ بِالْقِيَمَةِ .

ا هـ .

؛ لِأَنَّهُ قَدْ بُوْجِدَ الْمَلِكُ بِلَا مَلِكٍ كَسَدَنَةِ الْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُبْرِهنِ الْمَالِكُ ) قَالَ فِي النَّهْيَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي دَعْوَى الْمَالِكِ ذِكْرُ أَوْصَافِ الْمَغْصُوبِ بِخِلَافِ سَائِرِ الدَّعَاوَى ، وَيَتَبَعِي أَنْ تُحْفَظَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ا هـ .  
( قَوْلُهُ وَإِنْ بَرَّهَنَ الْمَالِكُ قَبْلَ وَإِلَّا صَدَّقَ الْعَاصِبُ بِيَمِينِهِ فِي نَقْيِ الزِّيَادَةِ ) يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ قَبُولِ بَيِّنَةِ الْعَاصِبِ وَبِهِ صَرَخَ فِي النَّهْيَةِ قَالَ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهَا تُنْفِي الزِّيَادَةَ ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى النَّفْيِ لَا تُقْبَلُ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ بَيِّنَةُ الْعَاصِبِ لِإِسْقَاطِ الْيَمِينِ عَنْ نَفْسِهِ كَالْمُودِعِ عَلَى رَدِّ الْوَدِيعَةِ ، وَكَانَ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

يَقُولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عُدَّتْ مُشْكِلَةً وَمِنْ الْمَشَايخِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْوَدِيعَةِ وَبَيْنَ هَذِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

ا هـ .

( قَوْلُهُ فَإِنْ ظَهَرَ أَيُّ الْمَغْصُوبِ وَهِيَ أَيُّ قِيمَتِهِ أَكْثَرُ )

إِلَخْ ( كَذَا الْخِيَارُ لِلْمَالِكِ إِنْ ظَهَرَ الْمَغْصُوبُ وَقِيمَتُهُ مِثْلَ مَا ضَمِنَ الْغَاصِبُ أَوْ أَقَلَّ ، وَقَدْ ضَمِنَ بِقَوْلِهِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالتَّيْبِينَ وَلِلْغَاصِبِ حِسُّ الْعَيْنِ حَتَّى يَأْخُذَ الْقِيَمَةَ .

( وَلَوْ ) ضَمِنَ الْغَاصِبُ ( بِقَوْلِ مَالِكِهِ أَوْ حُجَّتِهِ ) أَيُّ حُجَّةٍ مَالِكِهِ ( أَوْ نُكُولِ الْغَاصِبِ فَهُوَ لَهُ ) أَيُّ لِلْغَاصِبِ ( وَلَا خِيَارَ لِلْمَالِكِ ) ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِالْمُبَادَلَةِ بِهَذَا الْقَدْرِ حَيْثُ ادَّعَى هَذَا الْقَدْرَ فَقَطُّ ( نَفَذَ بَيْعُ غَاصِبٍ ضَمِنَ بَعْدَ بَيْعِهِ لَا إِعْتَاْفَهُ كَذَلِكَ ) أَيُّ إِذَا ضَمِنَ بَعْدَ الْإِعْتَاْقِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ الثَّابِتَ لِلْغَاصِبِ نَاقِصٌ لِثُبُوتِهِ مُسْتَدًّا أَوْ الثَّابِتُ مُسْتَدًّا ثَابِتٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ وَالْمِلْكُ النَّاقِصُ يَكْفِي لِنَفَاذِ الْبَيْعِ دُونَ الْعِنَقِ ( زَوَانِدُ الْمَغْصُوبِ مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءَ كَانَتْ مُتَّصِلَةً كَالسَّمَنِ وَالْحُسَنِ أَوْ مُتَفَصِّلَةً كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرِ ( لَا تُضْمَنُ إِلَّا بِالْعَدْيِ أَوْ الْمَنْعِ بَعْدَ الطَّلَبِ ) ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ وَحُكْمُهُمَا هَذَا ( وَمَا نَقَصَتْ الْجَارِيَةُ بِالْوِلَادَةِ مَضْمُونٌ وَيُجْبَرُ بِوَلَدِهَا ) ، أَيُّ إِذَا وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ الْمَغْصُوبَةَ وَلَدًا كَانَ النُّقْصَانُ مَضْمُونًا عَلَى الْغَاصِبِ فَإِنْ كَانَ فِي قِيَمَةِ الْوَلَدِ وَفَاءً بِهِ جَبَرُ النُّقْصَانِ بِالْوَلَدِ ، وَيَسْقُطُ ضَمَانُهُ عَنْ الْغَاصِبِ ، وَإِلَّا فَيَسْقُطُ بِحِسَابِهِ ( زَنَى بِأَمَةٍ غَصَبَهَا ) فَحَبِلَتْ ( فَرُدَّتْ حَامِلًا فَوَلَدَتْ فَمَاتَتْ ضَمِنَ قِيَمَتِهَا ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا كَمَا أَخَذَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا وَلَمْ يَنْعَقِدْ فِيهَا سَبَبُ التَّلَفِ ، وَرَدَّهَا وَفِيهَا ذَلِكَ فَصَارَ كَمَا إِذَا جَنَّتْ جَنَائَةً فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَقَبِلَتْ بِهَا أَوْ دَفَعَتْ بِهَا بَعْدَ الرَّدِّ ، فَإِنَّهَا يُرْجَعُ بِقِيَمَتِهَا عَلَى الْغَاصِبِ كَذَا هَذَا ( بِخِلَافِ الْحُرَّةِ ) يَعْنِي إِذَا زَنَى بِهَا رَجُلٌ مُكْرَهَةً فَحَبِلَتْ فَمَاتَتْ فِي نَفْسِهَا فَإِنَّهَا لَا تُضْمَنُ بِالْغَصْبِ لِبَقَايِ عِنْدَ فَسَادِ الرَّدِّ ضَمَانَ الْأَخْذِ ( زَنَى بِهَا ) أَيُّ بِأَمَةٍ غَصَبَهَا ( وَاسْتَوْلَدَهَا ) أَيُّ حَبِلَتْ مِنْهُ ( فَادَّعَى ثَبَتَ النَّسَبُ ) بَعْدَ إِرْضَاءِ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ التَّضْمِينَ مِمَّنْ لَهُ حَقُّ التَّضْمِينِ أَوْ رَثَ شُبْهَةً ،

وَالنَّسَبُ يَثْبُتُ بِهَا كَمَا لَوْ زُفْتُ لَهُ غَيْرُ امْرَأَتِهِ ( وَالْوَلَدُ رَقِيقٌ ) ؛ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ لَا تَثْبُتُ بِالشُّبْهَةِ كَذَا فِي الْكَافِي ( الْمَنَافِعُ ) كَرُكُوبِ الدَّابَّةِ وَسُكْنَى الدَّارِ وَاسْتِخْدَامِ الْمَمْلُوكِ ( لَا تُضْمَنُ بِالْغَصْبِ وَالْإِثْلَافِ ) صَوْرَةُ غَصْبِ الْمَنَافِعِ أَنْ يَغْصِبَ عَبْدًا مَثَلًا وَيُسْكِنَهُ شَهْرًا وَلَا يَسْتَعْمِلَهُ ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَصَوْرَةُ إِثْلَافِ الْمَنَافِعِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْعَبْدَ شَهْرًا ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَى سَيِّدِهِ كَذَا فِي الْكَافِي ، ( بَلْ ) يَضْمَنُ ( مَا يَنْقُصُ بِاسْتِعْمَالِهِ ) فَيَغْرَمُ النُّقْصَانُ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) أَيُّ الْمَغْصُوبُ اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ لَا يَضْمَنُ ( وَفَقًا أَوْ مَالِ يَتِيمٍ ) فَإِنَّ مَنَافِعَهُمَا تُضْمَنُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا .

( قَوْلُهُ أَوْ نُكُولِ الْغَاصِبِ ) أَيُّ عَنِ الْحَلْفِ بَأَنَّ الْقِيَمَةَ لَيْسَتْ كَمَا يَدَّعِي الْمَالِكُ ( قَوْلُهُ وَمَا نَقَصَتْ الْجَارِيَةُ بِالْوِلَادَةِ ) إِلَخْ ( هَذَا لَوْ بَقِيَتْ فَإِنْ مَاتَتْ بِالْوَلَدِ وَفَاءً بِقِيَمَتِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ عَنِ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَبْرَأُ بَرْدُ الْوَلَدِ يُجْبَرُ بِالْوَلَدِ قَدْرَ نَقْصَانِ الْوِلَادَةِ ، وَيَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قِيَمَةِ الْأُمِّ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَلَيْهِ رَدُّ قِيَمَتِهَا يَوْمَ الْغَصْبِ كَامِلَةً كَمَا فِي النَّهَايَةِ عَنِ الْمَبْسُوطِ ( قَوْلُهُ فَرُدَّتْ حَامِلًا فَوَلَدَتْ فَمَاتَتْ ضَمِنَ قِيَمَتِهَا ) يَعْنِي مَاتَتْ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ لَا عَلَى فَوْرِهَا ، وَلِذَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ قَيْدَ بِالْمَوْتِ فِي نَفْسِهَا لِيَكُونَ الْمَوْتُ فِي أَثَرِ الْوِلَادَةِ ا هـ .

وَقَالَ قَاضِي خَانٍ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ أَوْ فِي النَّفَاسِ فَإِنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ ظَهَرَ الْحَبْلُ عِنْدَ الْمَوْتِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّ الْغَاصِبِ ضَمِنَ قِيَمَتِهَا يَوْمَ الْغَصْبِ ا هـ .



وَقَالَ فِي الْمَوَاهِبِ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْعُلُوقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ وَقَالَ عَلَيْهِ نَقْصُ الْحَبْلِ عَلَى الْأَصْحَ ١ هـ .  
 (قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَقَفًا أَوْ مَالَ يَتِيمٍ) كَذَا إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلِاشْتِغَالِ بِأَنْ بَنَاهَا لِذَلِكَ أَوْ اشْتَرَاهَا لَهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ  
 الْمَنْفَعَةَ إِلَّا إِذَا سَكَنَ بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ أَوْ عَقْدَ كَيْتٍ سَكَنَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ١ هـ .  
 وَيَنْظُرُ مَا لَوْ عَطَلَ الْمَنْفَعَةَ هَلْ يَضْمَنُ الْأَجْرَةَ كَمَا لَوْ سَكَنَ .

(وَلَا) يَضْمَنُ أَيْضًا (خَمَرُ الْمُسْلِمِ وَخَزِيرُهُ) بِأَنْ أَسْلَمَ ذِمِّيٌّ وَفِي يَدِهِ الْخَمْرُ وَالْخَزِيرُ فَأَتَقْلَهُمَا آخَرُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا  
 بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ بِخِلَافِ مَا لِلذِّمِّيِّ مِنَ الْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ حَيْثُ يُضْمَنَانِ بِالْإِثْلَافِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَالٌ فِي حَقِّهِ (غَضَبُ  
 خَمْرٍ مُسْلِمٍ فَخَلَّلَهَا بِغَيْرِ مُتَقَوِّمٍ) كَالْقَلِّ مِنَ الظِّلِّ إِلَى الشَّمْسِ وَمِنْهَا إِلَيْهِ (أَوْ جِلْدٌ مَيْتَةٌ قَدْ دَبَّغَهُ بِهِ) أَيْ بِغَيْرِ  
 مُتَقَوِّمٍ كَالثَّرَابِ وَالشَّمْسِ (أَخَذَهُمَا الْمَالِكُ مَجَانًا) إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ لِلْغَاصِبِ ، وَكَانَتْ الدَّبَاغَةُ إِظْهَارًا  
 لِلْمَالِيَّةِ وَالْمُتَقَوِّمُ فَصَارَتْ كَغَسَلِ الثَّرَابِ ، (وَلَوْ أَثْلَفَهَا ضَمِنَ) لِإِثْلَافِهِ مَلِكَ الْغَيْرِ (وَلَوْ خَلَّلَهَا بِمُتَقَوِّمٍ كَالْمِلْحِ مَلَكَهُ  
 ) أَيْ الْغَاصِبُ الْخَلَّ (وَلَا شَيْءَ) لِلْمَالِكِ (عَلَيْهِ) أَيْ الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ لَمْ يَكُنْ مُتَقَوِّمًا ، وَالْمِلْحُ مَثَلًا مُتَقَوِّمًا  
 فَتَرَجَّحَ جَانِبُ الْغَاصِبِ فَيَكُونُ لَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ (وَلَوْ دَبَّغَ بِهِ) أَيْ بِمُتَقَوِّمٍ كَالْقَرِظِ وَالْعَقْصِ وَنَحْوِهِمَا (الْجِلْدُ أَخَذَهُ  
 الْمَالِكُ ، وَرَدَّ مَا زَادَ الدَّبَّغُ) إِذْ يَهَذَا الدَّبَاغُ اتَّصَلَ بِالْجِلْدِ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ لِلْغَاصِبِ كَالصَّبْغِ فِي الثَّوْبِ فَتَرَجَّحَ جَانِبُ  
 الْغَاصِبِ ، (وَلَوْ أَثْلَفَهُ لَا يَضْمَنُ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُثْلِفْ مَالَ الْغَيْرِ (ضَمِنَ بِكُسْرِ مِعْزَفٍ) وَهُوَ آلَةُ اللَّهْوِ كَرِبْطٍ وَمِزْمَارٍ  
 وَدُفٍّ وَطَبْلٍ وَطَنْبُورٍ (قِيمَتُهُ صَالِحًا لِغَيْرِ اللَّهْوِ) فِيهِ الطَّنْبُورُ يَضْمَنُ الْخَشَبَ الْمُنْحُوتَ وَنَحْوَهُ الْبُوقِي (وَلَا  
 ضَمِنَ) (بِإِرَاقَةِ سُكَّرٍ وَمَنْصَفٍ) وَقَدْ مَرَّ مَعْنَاهَا فِي كِتَابِ الْأَشْرِيَّةِ (قِيمَتُهُمَا لَا الْمِثْلَ) ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مَمْنُوعٌ عَنْ  
 تَمْلِكِ عَيْنَيْهِمَا وَلَوْ كَانَ فِعْلًا جَارًا ، وَإِنْ أَثْلَفَ صَلِيبَ نَصْرَانِيٍّ ضَمِنَ قِيمَتَهُ صَلِيبًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ فِي حَقِّهِ ، وَهُوَ  
 مُقَرَّرٌ عَلَيْهِ فَلَا

يَجُوزُ التَّعَرُّضُ لَهُ ، (وَيَصِحُّ بَيْعُهَا) أَيْ بَيْعُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ وَقَالَ لَا تُضْمَنُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي  
 الدَّفِّ وَالطَّبْلِ اللَّذَيْنِ يُضْرَبَانِ لِلَّهِوِ فَأَمَّا طَبْلُ الْغُرَاةِ وَالدَّفُّ الَّذِي يُبَاحُ ضَرْبُهُ فِي الْعُرْسِ فَيَضْمَنُهَا بِالْإِثْلَافِ بَلَا  
 خِلَافٍ لَهَا أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أُعِدَّتْ لِلْمَعْصِيَةِ فَبَطُلَ تَقَوُّمُهَا كَالْخَمْرِ ، وَلَهُ أَنَّهَا أَمْوَالٌ لِصَلَاحَتِهَا لِمَا يَحِلُّ مِنْ وَجْهِ  
 الْإِنْفَاعِ ، وَإِنْ صَلَحَتْ لِمَا لَا يَحِلُّ أَيْضًا فَصَارَتْ (كَالْأَمَةِ الْمُغْنِيَّةِ وَنَحْوِهَا) كَالْكَبْشِ الطَّوْحِ وَالْحَمَامَةِ الطَّيَّارَةِ  
 وَالدَّيْلِكَ الْمُقَاتِلِ وَالْعَبْدِ الْخَصِيِّ حَيْثُ تَجِبُ فِيهَا الْقِيَمَةُ غَيْرَ صَالِحَةٍ لِهَذِهِ الْأُمُورِ ، وَالْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا لِكَثْرَةِ  
 الْفَسَادِ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ كَذَا فِي الْكَافِي (حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ الْغَيْرِ أَوْ) حَلَّ (رِبَاطَ دَابَّتِهِ أَوْ فَتَحَ إِصْطِلَاحَهَا) أَيْ الدَّابَّةَ ،  
 أَوْ (فَتَحَ) (قَفْصَ طَائِرِهِ) فَذَهَبَتْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ وَفِي الدَّابَّةِ وَالْقَفْصِ خِلَافُ مُحَمَّدٍ (أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ بِمَنْ  
 يُؤْذِيهِ ، وَلَا يَدْفَعُ إِذَاؤُهُ بَلَا رَفَعَ إِلَيْهِ أَوْ) سَعَى إِلَيْهِ (بِمَنْ يَفْسُقُ ، وَلَا يَمْتَنِعُ) عَنِ الْفِسْقِ (بِنَهْيِهِ) أَيْ نَهْيِ السَّاعِي  
 (أَوْ قَالَ عِنْدَ سُلْطَانٍ قَدْ يَغْرُمُ ، وَقَدْ لَا) يَغْرُمُ مَقُولُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ (إِنَّهُ وَجَدَ مَالًا فَعَرَمَهُ لَا يَضْمَنُ) فِي هَذِهِ الصُّورِ  
 لِإِنْفِائِ التَّسَبُّبِ وَتَخَلُّلِ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ (وَلَوْ غَرِمَ قَطْعًا يَضْمَنُ) لَوْ جُودَ التَّسَبُّبِ ، (كَذَا) أَيْ يَضْمَنُ السَّاعِي  
 لَوْ سَعَى بِغَيْرِ حَقٍّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ (زَجَرًا لَهُ عَنِ السَّعَايَةِ بِهِ يُفْسَى) ، (أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِالْإِبَاقِ أَوْ قَالَ أَقْتُلْ نَفْسَكَ فَفَعَلَ)  
 أَيْ أَبَقَ أَوْ قَتَلَ نَفْسَهُ (وَجَبَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْأَمْرِ (قِيمَتُهُ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ أَثْلَفَ مَالَ مَوْلَاكَ فَأَثْلَفَ لَا يَضْمَنُ) لِأَنَّهُ  
 بِأَمْرِهِ بِالْإِبَاقِ

أَوْ الْقَتْلَ صَارَ غَاصِبًا ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ أَمَّا بِالْأَمْرِ بِإِثْلَافِ مَالِ الْمَوْلَى فَلَا يَصِيرُ غَاصِبًا مَالَهُ ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ غَاصِبًا لِلْعَبْدِ وَالْعَبْدُ الْمَغْضُوبُ قَائِمٌ لَمْ يَهْلِكْ ، وَإِنَّمَا التَّلَفُ بِفِعْلِ الْعَبْدِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ، ( اسْتَعْمَلَ عَبْدًا لغير نفسه ) كَانَ يَقُولُ لَهُ ارْتَقِ هَذِهِ الشَّجَرَةَ أَوْ ائْتِرِ الثَّمَرَ لِتَأْكُلِ أَنْتَ وَأَنَا ، ( وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَبْدٌ أَوْ قَالَ ) ذَلِكَ الْعَبْدُ ( إِنِّي حُرٌّ ضَمِنَ قِيمَتَهُ ) إِنْ هَلَكَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ فِي مَنْفَعَتِهِ ( وَلَوْ ) اسْتَعْمَلَهُ ( لِغَيْرِهِ ) كَانَ يَقُولُ ارْتَقِ الشَّجَرَةَ وَائْتِرِ الثَّمَرَ لِتَأْكُلِ أَنْتَ ( لَا ) أَيُّ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ بِهِ غَاصِبًا كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

قَوْلُهُ وَلَا يَضْمَنُ خَمْرَ الْمُسْلِمِ وَخِنْزِيرَهُ ( شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ الْمُتْلَفُ لَهَا ذِمِّيًّا ، وَكَذَا لَا يَضْمَنُ الرِّقَّ بِشِقِّهِ لِإِرَاقَةِ الْخَمْرِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ) قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا لِلذِّمِّيِّ ( فَيَضْمَنُ بِإِثْلَافِ خِنْزِيرِهِ الْقِيَمَةَ مُطْلَقًا وَالْخَمْرَ الْمُثْلَ لَوْ الْمُتْلَفُ ذِمِّيًّا وَقِيمَتُهُ لَوْ مُسْلِمًا لَكِنْ قَالَ فِي الْقُنْيَةِ نَقْلًا عَنْ الرُّوْضَةِ اشْتَرَى مُسْلِمٌ خَمْرًا مِنْ ذِمِّيٍّ فَأَتْلَفَهَا لَمْ يَضْمَنْ ، وَلَوْ غَصَبَهَا مِنْهُ فَأَتْلَفَهَا يَضْمَنُ ثُمَّ رَقِمَ لِلرُّوْضَةِ وَالْمُحِيطُ وَقَالَ اشْتَرَى خَمْرًا مِنْ ذِمِّيٍّ فَشَرِبَهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَ اهـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ أَتْلَفَهُمَا ضَمِنَ ) أَيُّ مِثْلَ الْخَلِّ وَقِيَمَةَ الْجِلْدِ مَذْبُوعًا بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ طَاهِرًا غَيْرَ مَذْبُوعٍ ، وَكَثَرَتْهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ مَذْبُوعًا ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي الْإِبْصَاحِ وَالذَّخِيرَةِ قَالَ الْقُلُورِيُّ لَوْ أَنَّ الْغَاصِبَ جَعَلَ هَذَا الْجِلْدَ أَدِيمًا أَوْ وَرَقًا أَوْ دَقِيرًا أَوْ جَرَابًا أَوْ فُرَّوًا لَمْ يَكُنْ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ فَإِنْ ذُكِيََا فَلَهُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْغَصَبِ وَإِنْ مَيَّتَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ خَلَّلَهَا بِمُتَقَوِّمٍ كَالْمِلْحِ مَلَكُهُ وَلَا شَيْءَ لِلْمَالِكِ عَلَيْهِ ) قَالَ فِي النَّهَائَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مِثْلَ مَا لَوْ تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا فَيَضْمَنُهَا بِالسَّيْهَلَاكِ اهـ ، وَبَقِيَتْ صُورَةٌ مِنْ صُورِ التَّخْلِيلِ وَهِيَ مَا لَوْ صَبَّ فِيهَا خَلًّا فَتَخَلَّلَتْ وَاخْتَلَفَ فِيهَا أَيْضًا قَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَكُونُ لِلْغَاصِبِ بِغَيْرِ شَيْءٍ سَوَاءٌ صَارَتْ خَلًّا مِنْ سَاعَتِهِ أَوْ بِمُرُورِ الْأَيَّامِ ، وَعَلَى قَوْلِهَا إِنْ بِمُرُورِ الْأَيَّامِ كَانَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرٍ

كَئِلْهَا ، وَإِنْ صَارَ خَلًّا مِنْ سَاعَتِهِ كَانَ لِلْغَاصِبِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ الْحُلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ظَاهِرَ الْجَوَابِ أَنَّ يَنْقَسِمَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرٍ كئِلْهَا سَوَاءٌ صَارَتْ مِنْ سَاعَتِهَا أَوْ بَعْدَ حِينَ خَلًّا عِنْدَ الْكُلِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ضَامِنًا عِنْدَ الْكُلِّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ( قَوْلُهُ كَأَقْرَظٍ ) بِفَتْحَتَيْنِ وَالظَّاءُ الْمُشَالَّةُ وَرَقٌ السَّلَامُ أَوْ ثَمَرُ السَّنْطِ قَاهُوسٌ .

( قَوْلُهُ : أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَرَدَّ مَا زَادَ الدَّبْعُ ) وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيمَتِهِ لَوْ ذُكِيََا غَيْرَ مَذْبُوعٍ وَإِلَى قِيمَتِهِ مَذْبُوعًا فَيَضْمَنُ فَضْلَ مَا بَيْنَهُمَا وَلِلْغَاصِبِ حِسُّهُ كَالْمَبِيعِ ، وَذَكَرَ فِي النَّهَائَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ قَالَ الْقُلُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ إِنَّمَا يَكُونُ لِصَاحِبِ الْجِلْدِ إِذَا أَخَذَ الدَّبَاغَ الْجِلْدَ مِنْ مَنْزِلِهِ فَإِنَّمَا إِذَا أَلْقَى صَاحِبُهُ فِي الطَّرِيقِ فَأَخَذَ رَجُلٌ جِلْدَهَا فَدَبَعَهُ فَلَيْسَ لِلْمَالِكِ أَنْ يَأْخُذَ الْجِلْدَ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَخْذُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا .

اهـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ أَتْلَفَهُ لَا يَضْمَنُ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ( قَوْلُهُ مَعْرِفٍ ) بِكَسْرِ الْأَمِيمِ اسْمُ آلَةٍ لِلَّهِو كَالْعُودِ قَالَهُ الْعَيْنِيُّ ( قَوْلُهُ فِي الطُّبُورِ يَضْمَنُ الْخَشَبَ الْمَشْحُوتَ الْخُ ) كَذَا ذَكَرَهُ الْقُلُورِيُّ فِي شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الْكَرْحِيِّ .

وَفِي الْمُتَنَقَّى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَضْمَنُ قِيمَتَهُ خَشَبًا مُخْلَعًا ، وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي

حَنِيفَةً إِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ أَنْ لَوْ اشْتَرِيَ لَشَيْءٍ آخَرَ سِوَى اللَّهِو كَجَعْلِهِ وَعَاءً لِلْمَلْحِ .  
وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا صَالِحَةً لِغَيْرِ الْمُعْصِيَةِ فِي الدُّفِّ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ دُفًّا  
يُوضَعُ فِيهِ

الْقُطْنُ وَفِي الْبَرَبِطِ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ قِصْعَةً يُوضَعُ فِيهَا الثَّرِيدُ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ فَعَلٌ جَارَ ) الْوَلَّى مِنْهُ قَوْلُ الْعَيْنِيِّ وَإِنْ جَارَ فَعْلُهُ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الدُّفِّ وَالطَّبْلِ  
إِلَخ ) قَالَ الْإِمَامُ الْعَتَابِيُّ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَوْ كَانَ طَبْلُ الْحَاجِّ أَوْ طَبْلُ الصَّيِّدِ أَوْ دُفًّا يَلْعَبُ بِهِ الصَّبِيُّ فِي  
الْيَتِّ يَضْمَنُ بِالِاتِّفَاقِ قَوْلُهُ كَالْأَمَةِ الْمُغْنِيَةِ ( تَشْبِيهُهُ بِالْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ مِنْ جَانِبِ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ ) ( قَوْلُهُ حَلَّ قَيْدِ عَبْدٍ  
إِلَخ ) قَالَ فِي التَّنْظِيمِ لَوْ زَادَ عَلَى مَا فَعَلَ بَأْنَ فَتَحَ الْقَفْصَ ، وَقَالَ لِلطَّيْرِ كِشْ كِشْ أَوْ بَابَ إِصْطَبَلَ فَقَالَ لِلْبَقْرِ هِشْ  
هِشْ أَوْ لِلْحِمَارِ هِرْ هِرْ يَضْمَنُ اتِّفَاقًا ، وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ شَقَّ الزَّقَّ وَالذَّهْنُ سَائِلٌ ، أَوْ قَطَعَ الْحَبْلَ حَتَّى سَقَطَ الْقُنْدِيلُ  
يَضْمَنُ ( قَوْلُهُ وَفِي الدَّابَّةِ وَالْقَفْصِ خِلَافٌ مُحَمَّدٍ ) أَيُّ قِيَضَمْنُ عِنْدَهُ ، وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْفَتْحِ أَمَّا لَوْ  
زَادَ مَا قَدَّمَاهُ ضَمْنُ اتِّفَاقًا ، وَالْخِلَافُ أَيْضًا فِي الْعَبْدِ الْمَجْنُونِ قَالَ السَّرْحَسِيُّ هَذَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ مَجْنُونًا فَإِنْ كَانَ  
عَاقِلًا لَا يَضْمَنُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ ( قَوْلُهُ لَوْ سَعَى بِغَيْرِ حَقٍّ ) كَذَا فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ ( قَوْلُهُ أَوْ قَالَ لَهُ أَتْلَفُ  
مَالَ مَوْلَاكَ فَأَتْلَفَ لَا يَضْمَنُ ) كَذَا قَالَ فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ لَمْ يَضْمَنُ الْأَمْرُ إِذْ بِالْأَمْرِ يَأْتِلَافُ مَالِ مَوْلَاهُ لَمْ يَصِرْ  
غَاصِبًا لِمَالِهِ ، وَإِنَّمَا صَارَ غَاصِبًا لِقَنِّهِ وَهُوَ لَمْ يَهْلِكْ ، وَإِنَّمَا الْمُتْلَفُ مَالُ الْمَوْلَى بِفِعْلِ قَنٍّ أَقُولُ فِي فَصْلِ مَسْأَلَةٍ  
تَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ وَهِيَ لَوْ أَمَرَ قَنَّ غَيْرَهُ يَأْتِلَافُ مَالِ رَجُلٍ يَغْرُمُ مَوْلَاهُ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى أَمْرِهِ إِذْ الْأَمْرُ صَارَ مُسْتَعْمِلًا لِلْقَنَّ  
فَصَارَ غَاصِبًا ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْقَنَّ وَلَا عَلَى

مَوْلَاهُ فِي إِتْلَافِ مَالِ مَوْلَاهُ فَلَا رُجُوعَ عَلَى الْأَمْرِ بِخِلَافِ إِتْلَافِ مَالِ غَيْرِ الْمَوْلَى ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ  
رَوَايَتَانِ فَإِنْ قِيلَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ يَضْمَنُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانًا وَمَوْلَى ، وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهُ أَقُولُ : يُمْكِنُ الْجَوَابُ  
بِأَنَّ الْمُرَادَ ثَمَّةَ هُوَ الضَّمَانُ الْإِبْدَائِيُّ الَّذِي بِطَرِيقِ الْإِكْرَاهِ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمُبَاشِرَ لَا يَضْمَنُ ثُمَّ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ  
فَافْتَرَقَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

ا هـ .

( كِتَابُ الْإِكْرَاهِ ) وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِ الْقَضْبِ ظَاهِرٌ ( وَهُوَ ) لُغَةً حَمْلُ الْفَاعِلِ عَلَى أَمْرٍ يَكْرَهُهُ ، وَشَرْعًا  
( حَمْلُ الْغَيْرِ عَلَى فِعْلِ ) أَعَمٌّ مِنَ اللَّفْظِ وَعَمَلِ سَائِرِ الْجَوَارِحِ ( بِمَا ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَمْلِ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَتْلِ وَإِتْلَافِ  
الْعُضْوِ وَالْحَبْسِ وَالضَّرْبِ وَالْقَيْدِ ، ( يُعَدُّ رِضَاهُ بِهِ ) أَيُّ رِضَا الْغَيْرِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ ( لَا اخْتِيَارَهُ ) أَيُّ لَا يُعَدُّ اخْتِيَارَهُ  
( لَكِنَّهُ ) أَيُّ مَا يُعَدُّ الرِّضَا ( قَدْ يُفْسِدُهُ ) أَيُّ الْإِخْتِيَارِ ، ( وَقَدْ ) لَا أَيُّ لَا يُفْسِدُهُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ عَدَمَ الرِّضَا مُعْتَبَرٌ فِي  
جَمِيعِ صُورِ الْإِكْرَاهِ ، وَأَصْلُ الْإِخْتِيَارِ ثَابِتٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ لَكِنْ فِي بَعْضِ الصُّورِ يُفْسِدُ الْإِخْتِيَارَ وَفِي بَعْضِهَا لَا  
يُفْسِدُهُ ، أَقُولُ هَذَا هُوَ الْمُسْطَوْرُ فِي جَمِيعِ كُتُبِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ حَتَّى قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ فِي التَّنْقِيحِ وَهُوَ إِذَا  
مُلْجِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ بَقُوتِ النَّفْسِ أَوْ الْعُضْوِ ، وَهَذَا مُعَدِّمٌ لِلرِّضَا مُفْسِدٌ لِلْإِخْتِيَارِ ، وَإِنَّمَا غَيْرُ مُلْجِيٍّ بِأَنْ يَكُونَ بِحَبْسٍ أَوْ  
قَيْدٍ أَوْ ضَرْبٍ ، وَهَذَا مُعَدِّمٌ لِلرِّضَا غَيْرُ مُفْسِدٍ لِلْإِخْتِيَارِ فَلَا يَصِحُّ مَا قَالَ فِي الْوَقَايَةِ هُوَ فِعْلٌ يُوَقِّعُهُ بَغَيْرِهِ فَيَقُوتُ بِهِ  
رِضَاهُ أَوْ يُفْسِدُ اخْتِيَارَهُ فَإِنَّ فِيهِ جَعَلَ قِسْمَ الشَّيْءِ قَسِيمًا لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ يَعْرِفُ مَعْنَى الْقَسْمِ وَالْقَسِيمِ ،  
وَالْعَجَبُ أَنَّ صَدْرَ الشَّرِيعَةِ بَعَلَّمَ قَالَ فِيهِ ذَلِكَ قَالَ فِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ ثُمَّ الْإِكْرَاهُ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُفَوَّتًا

لِلرِّضَا ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَبْسِ أَوْ الضَّرْبِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُفْسِدًا لِلِاخْتِيَارِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِالْقَتْلِ أَوْ قَطْعِ  
الْغَضُو فَيَقُوتَ الرِّضَا أَعْمٌ مِنْ فُسَادِ الْاخْتِيَارِ فِي الْحَبْسِ أَوْ الضَّرْبِ بِقُوتِ الرِّضَا ، وَلَكِنَّ الْاخْتِيَارَ الصَّحِيحَ بَاقٍ  
وَفِي الْقَتْلِ لَا رِضَا وَلَكِنْ لَهُ اخْتِيَارٌ غَيْرُ

صَحِيحٌ بَلْ اخْتِيَارٌ فَاسِدٌ ، ثُمَّ قَالَ وَتَحْقِيقُهُ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ وَالشَّجَرَةُ تُنْبِئُ عَنِ الثَّمَرَةِ ( مَعَ بَقَاءِ أَهْلِيَّتِهِ ) وَعَدَمُ  
سُقُوطِ الْخَطَابِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ مُبْتَلَى ، وَالْبَائِلَاءُ يُحَقِّقُ الْخَطَابَ أَلَّا يَرَى أَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ فَرَضٍ وَحَظَرٍ وَرُخْصَةٍ ،  
وَيَأْتِي مَرَّةً وَيُوجَرُ مَرَّةً أُخْرَى ، وَهُوَ دَلِيلُ الْخَطَابِ وَبَقَاءُ الْأَهْلِيَّةِ .

( كِتَابُ الْإِكْرَاهِ ) قَوْلُهُ وَالثَّانِي خَوْفُ الْفَاعِلِ وَقُوعُهُ ( يَعْنِي فِي الْحَالِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ) قَوْلُهُ أَوْ يَأْتِلَافِ نَفْسٍ أَوْ  
عُضْوٍ ( كَذَا بَعْضُ الْعُضْوِ كِائِلَافِ أَنْمَلَةٍ أَوْ ضَرْبٍ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَشَرْطُهُ ) أَرْبَعَةُ أُمُورٍ : الْأَوَّلُ ( قُدْرَةُ الْحَامِلِ عَلَى ) تَحْقِيقِ ( مَا هَدَدَ بِهِ سُلْطَانًا أَوْ غَيْرَهُ ) يَعْنِي لِمَا أَوْ نَحْوَهُ هَذَا  
عِنْدَهُمَا ، .

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنْ سُلْطَانٍ ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَكُونُ بِلَا مَنَعَةٍ ، وَالْمَنَعَةُ لِلْسُلْطَانِ قَالُوا هَذَا اخْتِلَافٌ عَصَرَ  
وَزَمَانٍ لَا اخْتِلَافَ حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ ؛ لِأَنَّ فِي زَمَانِهِ لَمْ يَكُنْ لَغَيْرِ السُّلْطَانِ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ الْإِكْرَاهُ ، فَأَجَابَ بِنَاءً  
عَلَى مَا شَاهَدَ فِي زَمَانِهِمَا ظَهَرَ الْقِسَادُ وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى كُلِّ مُتَغَلِّبٍ فَيَتَحَقَّقُ الْإِكْرَاهُ مِنَ الْكُلِّ ، وَالْفَتْوَى عَلَى  
قَوْلِهِمَا كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( وَ ) الثَّانِي ( خَوْفُ الْفَاعِلِ وَقُوعُهُ ) أَيُّ وَقُوعٍ مَا هَدَدَ بِهِ الْحَامِلُ بَأَنَّ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ لِيَصِيرَ بِهِ مَحْمُولًا  
عَلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمُبَاشَرَةِ ، ( وَ ) الثَّلَاثُ ( كَوْنُهُ ) أَيُّ الْفَاعِلِ ( مُمْتَنِعًا عَمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ لِحَقِّ مَا ) أَيُّ  
لِحَقِّ نَفْسِهِ كَيْفَ مَالِهِ أَوْ إِثْلَافِهِ أَوْ إِعْتِاقِ عَبْدِهِ أَوْ لِحَقِّ شَخْصٍ آخَرَ كِائِلَافِ مَالٍ الْغَيْرِ أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ كَشَرْبِ  
الْخَمْرِ وَالزَّوْنَا وَنَحْوِهِمَا ، ( وَ ) الرَّابِعُ ( كَوْنُ الْمُكْرَهِ بِهِ مُتَغَلِّبًا نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ مُوجِبَ غَمٍّ بِعَدَمِ الرِّضَا ) وَهَذَا  
أَدْنَى مَرَاتِبِهِ ، وَهُوَ أَيْضًا مُتَغَلِّبٌ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ كَمَا سَيَأْتِي .

( وَهُوَ ) أَيُّ الْإِكْرَاهِ ( إِمَّا مُلْجِيٌّ يَفْسِدُ الْاخْتِيَارَ لَوْ ) كَانَ ( يَأْتِلَافِ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ ، وَإِمَّا غَيْرُ مُلْجِيٍّ لَا يَفْسِدُهُ لَوْ  
كَانَ بِحَبْسٍ أَوْ قَيْدٍ مُدَّةً مَدِيدَةً أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ ) فِي الْمَبْسُوطِ ، الْحَدُّ فِي الْحَبْسِ الَّذِي هُوَ إِكْرَاهٌ مَا يَجِيءُ  
الِاغْتِمَامَ الْبَيِّنَ بِهِ ، وَفِي الضَّرْبِ الَّذِي هُوَ إِكْرَاهٌ مَا يَجِدُ مِنْهُ أَلَمٌ الشَّدِيدُ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حَدٌّ لَا يَزَادُ عَلَيْهِ وَلَا  
يُنْقُصُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقَادِيرَ لَا تَكُونُ بِالرَّأْيِ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْحَاكِمُ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ ( بِخِلَافِ حَبْسٍ يَوْمٍ أَوْ  
قَيْدِهِ ) أَيُّ قَيْدٍ يَوْمٍ ( أَوْ ضَرْبٍ غَيْرِ شَدِيدٍ ) فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِكْرَاهًا إِذْ لَا يُبَالِي بِمِثْلِهَا عَادَةً فَلَا يَعْدَمُ الرِّضَا ( إِلَّا لِذِي  
جَاهٍ ) يَعْنِي أَنَّهَا تَكُونُ إِكْرَاهًا لِرَجُلٍ لَهُ جَاهٌ وَعِزَّةٌ ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ لِغَيْرِهِ فَيَقُوتُ بِهِ  
الرِّضَا ( فَبِالْأَوَّلِ ) يَعْنِي الْمُلْجِيَّ ( رَخِصَ أَكْلُ مَيْتَةٍ وَدَمٌ وَلَحْمُ خَنْزِيرٍ وَشَرْبُ خَمْرٍ ) ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُقَيَّدَةٌ  
بِحَالَةِ الْاخْتِيَارِ وَفِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ مُبَقَّاةٌ عَلَى أَصْلِ الْحُلِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ } فَإِنَّهُ اسْتَشَى حَالَةَ  
الضَّرُورَةِ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ تَكَلُّمٌ لِلْبَاقِي بَعْدَ الثَّنْيَا ، وَالِاضْطِرَارُّ يَحْصُلُ بِالْإِكْرَاهِ الْمُلْجِيَّ ( وَبِالصَّبْرِ عَلَى الْقَتْلِ أَثَمٌ ) فِي  
هَذِهِ الصُّورِ ( كَمَا فِي الْمَخْمَصَةِ ) لِأَنَّهُ لَمَّا أُبِيحَ كَانَ بِالِامْتِنَاعِ مُعَاوَنًا لَغَيْرِهِ عَلَى إِهْلَاكِ نَفْسِهِ .

( قَوْلُهُ فِي الْمَبْسُوطِ الْحَدُّ فِي الْحَبْسِ الَّذِي هُوَ إِكْرَاهٌ مَا يَجِيءُ الْإِغْتِمَامَ الْبَيِّنَ بِهِ  
إِلْخَ ) كَذَا فِي التَّبْيِينِ ثُمَّ قَالَ وَالْإِكْرَاهُ بِحَبْسِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ لَا يُعَدُّ إِكْرَاهًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُلْجِيٍّ وَلَا يَعْدَمُ الرِّضَا

بِخِلَافِ حَبْسِ نَفْسِهِ اهـ ، وَكَذَا نُقِلَ فِي الْبُرْهَانِ كَلَامُ الْمَبْسُوطِ ، وَقَدْ كَتَبَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا صَوَّرْتُهُ فَشَمَلَ حَبْسَ الْأَبِ ذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ الْقِيَّاسَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ، ثُمَّ قَالَ وَفِي الْأَسْتِحْسَانِ إِكْرَاهٌ وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ ؛ لِأَنَّ حَبْسَ أَبِيهِ يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْحُزْنِ مَا يَلْحَقُ بِهِ حَبْسُ نَفْسِهِ أَوْ أَكْثَرُ فَالْوَلَدُ الْبَارُّ يَسْعَى فِي تَخْلِصِ أَبِيهِ مِنَ السَّجْنِ ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُحْبَسُ فَمَا فِي الرَّيْلِيِّ لَيْسَ بِمُسْتَحْسِنٍ اهـ .

( قَوْلُهُ فَبِالْأَوَّلِ رَخَّصَ أَكَلَ مَيْتَةٍ وَدَمٍ وَلَحْمٍ خَنْزِيرٍ وَشَرَبَ الْخَمْرَ ) يَعْنِي لَا بِالْحَبْسِ وَشَبَّهَهُ قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ إِنَّ مُحَمَّدًا إِنَّمَا أَجَابَ هَكَذَا بِنَاءً عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْحَبْسِ فِي زَمَانِهِ فَأَمَّا الْحَبْسُ الَّذِي أَحْدَثُوهُ الْيَوْمَ فِي زَمَانِنَا فَإِنَّهُ يُبَيِّحُ التَّأْوِلَ كَمَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ .

( و ) رَخَّصَ أَيْضًا ( بَلْفَظِ كَلِمَةٍ كُفْرٍ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ) لِحَدِيثِ { عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ أُبْتُلِيَ بِهِ وَقَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ وَجَدْتَ قَلْبَكَ قَالَ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ عَادُوا فَعُدُّ } وَفِيهِ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى { إِنْ مِنْكُمْ أَكْرَهٌ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ } { الْآيَةُ ( وَبِالصَّبْرِ عَلَيْهِ ) أَيْ الْقَتْلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ( أَجْرٌ ) أَيْ صَارَ مَا جُورًا إِنْ صَبَرَ ، وَلَمْ يُظْهِرِ الْكُفْرَ حَتَّى قُتِلَ ؛ لِأَنَّ خُبْيَبًا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى صُلِبَ وَسَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيِّدَ الشُّهَدَاءِ ( و ) رَخَّصَ أَيْضًا ( إِثْلَافَ مَالٍ مُسْلِمٍ ) ؛ لِأَنَّ إِثْلَافَ مَالٍ الْغَيْرِ يُسْتَبَاحٌ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي الْمَخْمَصَةِ ، وَقَدْ ثَبَتَ .

( و ) لَكِنَّ صَاحِبَ الْمَالِ ( ضَمَّنَ الْحَامِلَ ) ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ آلَةً لِلْحَامِلِ فِيمَا يَصْلُحُ آلَةً لَهُ ، وَالْإِثْلَافُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِأَنْ يُلْقِيَهُ عَلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ ( لَا قَتْلُهُ ) عَطَفَ عَلَى إِثْلَافِ أَيْ لَا يُرَخَّصُ قَتْلُ مُسْلِمٍ بَلْ يَصْبِرُ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ آثِمًا ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ لَا يُسْتَبَاحٌ لَضَرُورَةٍ مَا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ قَتْلُهُ ، ( وَيُقَادُ فِي الْعَمْدِ الْحَامِلُ فَقَطْ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَصِيرُ آلَةً لَهُ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يُقَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِلشُّبْهَةِ .

وَقَالَ زُفَرٌ يُقَادُ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُقَادُ كُلُّ مِنْهُمَا الْفَاعِلُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْحَامِلُ بِالتَّسْبُبِ .

( قَوْلُهُ وَبِالصَّبْرِ عَلَى الْقَتْلِ أَنَّم ) أَيْ إِنْ عَلِمَ بِالْحِلِّ وَإِلَّا فَلَا يَأْتِمُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَأْتِمُ مُطْلَقًا كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَالتَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ لِحَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) هُوَ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّحْلِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ { أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ فَلَمْ يَتْرُكُوهُ حَتَّى سَبَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ آلَهُتَهُمْ بِخَيْرٍ ثُمَّ تَرَكُوهُ فَلَمَّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا وَرَاءَكَ قَالَ شَرٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَرَكْتُ حَتَّى نَلْتُ مِنْكَ وَذَكَرْتُ آلَهُتَهُمْ بِخَيْرٍ قَالَ كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ قَالَ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ قَالَ فَإِنْ عَادُوا فَعُدُّ } وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ وَفِيهِ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى { إِنْ مِنْكُمْ أَكْرَهٌ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ } { الْآيَةُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ قَوْلُهُ فَإِنْ عَادُوا فَعُدُّ } أَيْ إِلَى الطُّمَأْنِينَةِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَهُوَ أَمْرٌ بِالْبَيِّنَاتِ عَلَى مَا كَانَ لَا أَمْرٌ بِمَا لَيْسَ بِكَائِنٍ مِنَ الطُّمَأْنِينَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { اهْدِنَا الصِّرَاطَ } أَوْ مَعْنَاهُ إِنْ عَادُوا إِلَى الْإِكْرَاهِ ثَانِيًا فَعُدُّ أَنْتَ إِلَى مِثْلِ مَا أَتَيْتَ بِهِ أَوَّلًا مِنْ إِجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ عَلَى اللِّسَانِ وَطُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَسَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيِّدَ الشُّهَدَاءِ ) وَقَالَ فِي مِثْلِهِ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ ( قَوْلُهُ : وَرَخَّصَ أَيْضًا

إِثْلَافَ مَالٍ مُسْلِمٍ ) أَيِ وَدَمِيٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ مَا لَوْ صَبَرَ فَلَمْ يُتْلَفْهُ حَتَّى قُتِلَ وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الْكَنْزِ يُفِيدُ ثَوَابَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرَضْ لَهُ شَارِحُهُ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ قَاضِي

خَانَ وَلَوْ بَوَعِدَ الْقَتْلَ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى قُتِلَ لَا يَأْتُمُّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَبَرَ عَلَى الْقَتْلِ وَلَمْ يُتْلَفْ مَالٌ نَفْسُهُ يَكُونُ شَهِيدًا فَلَا يَأْتُمُّ إِذَا امْتَنَعَ عَنْ إِبْطَالِ مِلْكِ النِّكَاحِ عَلَى الْمَرْأَةِ كَانَ أَوْلَى ا هـ .  
( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ آلَةٌ لِلْحَامِلِ فِيمَا يَصْلُحُ آلَةٌ لَهُ ) قَالَ فِي السَّرَاحِ حَتَّى لَوْ حَمَلَهُ مَجُوسِيٌّ عَلَى ذَنْبِ شَاةٍ الْغَيْرِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا ا هـ .

( قَوْلُهُ أَيُّ لَا يُرَخَّصُ قَتْلُ مُسْلِمٍ ) يَعْنِي وَدَمِيٍّ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ لَا يُرَخَّصُ لِمُضَرَّةٍ مَا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ قَتْلُهُ ) فِي الْحَصْرِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُهُ بِإِخْرَاجِهِ السَّرِقَةَ إِذْ لَمْ يُلْقِهَا بِالصَّيَاحِ عَلَيْهِ أَوْ بِإِيَابَانِهِ حَلِيلَتَهُ كَذَلِكَ وَالدَّمِيُّ كَالْمُسْلِمِ ( قَوْلُهُ : وَيُقَادُّ فِي الْعَمْدِ الْحَامِلِ فَقَطْ ) يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَبَاحُ الْإِفْدَامُ عَلَى الْقَتْلِ بِالْمُلْجِي وَلَوْ قَتَلَ أَنَّهُمْ وَيُقْتَصُّ الْحَامِلُ وَيُحْرَمُ الْمِيرَاثُ لَوْ بِالْعَا وَيُقْتَصُّ لِلْمُكْرَهِ مِنَ الْحَامِلِ وَيَرْتُهُ .

( وَلَا ) يُرَخَّصُ بِالْأَوَّلِ ( زِنَا الرَّجُلِ ) ؛ لِأَنَّهُ كَالْقَتْلِ ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الزَّوْنِ هَالِكٌ حُكْمًا لِعَدَمِ مَنْ يُرَبِّيهِ فَلَا يُسْتَبَاحُ لِمُضَرَّةٍ مَا كَالْقَتْلِ ، وَلَكِنْ لَا يُحَدُّ اسْتِحْسَانًا يَعْنِي إِذَا لَمْ يُرَخَّصْ زِنَاهُ بِالْمُلْجِي كَانَ مُقْتَضَى الْهَيَاسِ أَنْ يُحَدَّ ؛ لِأَنَّ انْتِشَارَ آلَةِ دَلِيلِ الطَّوَاعِيَةِ ( وَلَكِنْ لَا يُحَدُّ اسْتِحْسَانًا ) فَإِنَّ انْتِشَارَ آلَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى الطَّوَاعِيَةِ إِذْ قَدْ يَكُونُ طَبْعًا كَمَا فِي الثَّانِي ، ( وَبِالثَّانِي ) غُطِفَ عَلَى الْأَوَّلِ يَعْنِي بِإِكْرَاهٍ غَيْرِهِ مُلْجِي ( لَا ) أَيُّ لَا تُرَخَّصُ الْأُمُورُ الْمَذْكُورَةُ ( لَكِنَّهُ ) أَيُّ الثَّانِي مِنَ الْإِكْرَاهِ ( أَسْقَطَ الْحَدَّ فِي زِنَاهَا ) ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُكْرَهَةً فَلَا أَقَلَّ مِنَ الشُّبْهَةِ كَذَا فِي الْخَانِيَةِ ( لَا زِنَاهُ ) أَيُّ لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ فِي زِنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ الْمُلْجِي لَمْ يَكُنْ رُخْصَةً فِي حَقِّهِ كَمَا كَانَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ حَتَّى يَكُونَ غَيْرَ الْمُلْجِي شُبْهَةً لِيَنْدَرِيَ الْحَدُّ .

( قَوْلُهُ وَلَا يُرَخَّصُ بِالْأَوَّلِ زِنَا الرَّجُلِ ) لَعَلَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ لَفْظَ الْأَوَّلِ لِطُولِ الْكَلَامِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَإِلَّا فَفِيهِ غُنْيَةٌ عَنْ ذِكْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ وَبِالثَّانِي

إِلْحَاقِ فِي كَلَامِهِ إِشَارَةً إِلَى إِنْجَمِهِ وَفِي شَرْحِ الْكَافِي رَجَوْتُ أَنْ لَا تَأْتِمَّ يَعْنِي الْمَرْأَةُ .

( تَصَرُّفَاتُ الْمُكْرَهِ قَوْلًا ) يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةَ لِلْمُكْرَهِ سَوَاءً كَانَ مُكْرَهًا بِالْمُلْجِي أَوْ بِغَيْرِهِ ( تَنْعَقِدُ ) عِنْدَنَا كَمَا فِي الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ ( وَمَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخُ يَفْسَخُ ) إِنْ فُسِّخَ الْمُكْرَهُ ، ( وَمَا لَا ) يَحْتَمِلُهُ ( فَلَا ) يَفْسَخُ ، ( الْأَوَّلُ ) وَهُوَ مَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ ( كَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ وَإِجَارَتِهِ وَصَلَحِهِ وَإِبْرَائِهِ مَدْيُونَتُهُ أَوْ كَفِيلَتُهُ وَهَبَتِهِ ) فَإِنَّهُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا بِأَحَدِ نَوْعِي الْإِكْرَاهِ خَيْرَ الْفَاعِلِ بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ إِنْ شَاءَ أَمْضَاهُ وَإِنْ شَاءَ فُسِّخَ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ مُطْلَقًا يُعَدُّ الرِّضَا ، وَالرِّضَا شَرْطُ صِحَّةِ هَذِهِ الْعُقُودِ فَتَفْسُدُ بِفَوَاتِهِ ( وَإِقْرَارِهِ ) ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ ، وَإِنَّمَا صَارَ حُجَّةً لِرُجْحَانِ جَانِبِ الصَّدَقِ وَالْإِكْرَاهِ دَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِ فِيمَا يَقْرُبُهُ قَاصِدًا إِلَى دَفْعِ الشَّرِّ عَنْ نَفْسِهِ ( فَيَمْلِكُهُ ) أَيُّ الْمَيْعِ بِالْإِكْرَاهِ ( الْمُشْتَرِي إِنْ قَبِضَ ) كَمَا فِي سَائِرِ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ ( فَيَصِحُّ إِعْتَاقُهُ ) أَيُّ إِعْتَاقِ الْمُشْتَرِي لِكُونِهِ مَلَكُهُ ، ( وَلَزِمَهُ ) أَيُّ الْمُشْتَرِي ( قِيمَتُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ أَثْلَفَ مَا مَلَكَهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ ( فَإِنْ قَبِضَ ) أَيُّ الْبَائِعِ الْمُكْرَهُ ( الثَّمَنَ أَوْ سَلَّمَ الْمَيْعَ طَوْعًا ) قَيْدَ لِلْمَذْكُورَيْنِ ( نَقَدَ ) الْبَيْعُ لَوْجُودِ الرِّضَا ، ( وَإِنْ قَبِضَهُ ) الثَّمَنُ ( مُكْرَهًا لَا ) أَيُّ لَا يَنْفَعُ لِعَدَمِ الرِّضَا ( وَرَدَّهُ ) أَيُّ رَدِّ الْبَائِعِ الثَّمَنَ الَّذِي قَبِضَهُ مُكْرَهًا ( إِنْ بَقِيَ ) فِي يَدِهِ ( وَلَمْ يَضْمَنْ ) إِنْ

هَلَكَ ) ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ كَانَ أَمَانَةً عِنْدَ الْمُكَرِّهِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِإِذْنِ الْمُشْتَرِي ، وَالْقَبْضُ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَإِنَّمَا يَجِبُ الضَّمَانُ إِذَا قَبِضَهُ لِلتَّمْلِكِ ، وَهُوَ لَمْ يَقْبِضْهُ لَهُ لِكَوْنِهِ مُكَرَّهًا عَلَى قَبْضِهِ فَكَانَ أَمَانَةً كَذَا فِي الْكَافِي ( بِخِلَافِ مَا إِذَا

أُكْرِهَ عَلَى الْهَبَةِ بَلَا ذِكْرِ الدَّفْعِ فَوَهَبَ وَدَفَعَ حَيْثُ يَكُونُ فَاسِدًا ) أَيُوجِبُ الْمَلِكُ بَعْدَ الْقَبْضِ كَالْهَبَةِ الصَّحِيحَةِ بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا أَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْهَبَةِ إِكْرَاهٌ عَلَى الدَّفْعِ ، وَالْإِكْرَاهُ عَلَى الْبَيْعِ لَيْسَ إِكْرَاهًا عَلَى التَّسْلِيمِ ( هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ مُشْتَرٍ غَيْرِ مُكَرِّهِ ، وَالْبَائِعُ مُكَرَّرٌ ضَمِنَ ) أَيُ الْمُشْتَرِي ( قِيمَتُهُ لِلْبَائِعِ ) ؛ لِأَنَّهُ قَبِضَهُ بِحُكْمِ عَقْدٍ فَاسِدٍ فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ كَمَا فِي إِعْتِاقِ الْمُشْتَرِي ، ( وَلَهُ ) أَيُ لِلْبَائِعِ ( أَنْ يَضْمَنَ أَيًّا شَاءَ ) مِنَ الْحَامِلِ وَالْمُشْتَرِي كَالْعَاصِبِ وَالْعَاصِبِ فَالْمُكَرَّرُ كَالْعَاصِبِ وَالْمُشْتَرِي كَالْعَاصِبِ ( فَإِنْ ضَمِنَ الْحَامِلُ رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيمَتِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الْبَائِعِ بِإِدَاءِ الضَّمَانِ ؛ لِأَنَّ الْمَضْمُونِ يَصِيرُ مَلِكًا لِلضَّامِنِ مِنْ وَقْتِ سَبَبِ الضَّمَانِ وَهُوَ الْعَصَبُ ، ( وَإِنْ ضَمِنَ أَحَدُ الْمُشْتَرِينَ ) وَقَدْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي ( نَفَذَ كُلُّ شَيْءٍ ) كَانَ بَعْدَهُ أَيُ بَعْدَ شِرَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَلِكُهُ بِإِدَاءِ الضَّمَانِ فَظَهَرَ أَنَّهُ بَاعَ مَلِكٌ نَفْسَهُ ( وَلَا يَنْفَذُ ) مَا كَانَ ( قَبْلَهُ ) ؛ لِأَنَّ اسْتِنَادَ مَلِكِ الْمُشْتَرِي إِلَى وَقْتِ قَبْضِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَجَازَ الْمَالِكُ الْمُكَرَّرَ عَقْدًا مِنْهَا حَيْثُ مَا كَانَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْقَادِحِ حَقُّهُ فَيَعُودُ الْكُلُّ جَائِزًا ، ( وَالثَّانِي ) وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ الْقَسْخَ ( كَمَكَاحِهِ وَطَلَاقِهِ وَإِعْتَاقِهِ ) وَسَائِرِ مَا سَيَأْتِي فَإِنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ تَصَحُّ عِنْدَنَا مَعَ الْإِكْرَاهِ قِيَاسًا عَلَى صِحَّتِهَا مَعَ الْهَزْلِ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا تَصَحُّ ( وَرَجَعَ ) أَيُ الْفَاعِلُ عَلَى الْحَامِلِ ( بِنَصْفِ الْمُسَمَّى ) فِي الطَّلَاقِ ( إِنْ لَمْ يَطَأْ ) ، وَكَانَ الْمَهْرُ مُسَمًّى فِي الْعَقْدِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فِيهِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا لَزِمَهُ مِنَ الْمُتَعَةِ ؛ لِأَنَّ مَا عَلَيْهِ كَانَ عَلَى شَرَفِ السَّقُوطِ بِوُجُوعِ

الْفُرْقَةِ مِنْ جِهَتِهَا بِمَعْصِيَةِ كَالِارْتِدَادِ وَتَقْيِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ ، وَقَدْ تَأَكَّدَ ذَلِكَ بِالطَّلَاقِ فَكَانَ تَقْرِيرًا لِلْمَالِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، فَيُضَافُ تَقْرِيرُهُ إِلَى الْحَامِلِ ، وَالتَّقْرِيرُ كَالِإِجَابِ فَكَانَ مُتَلَفًا لَهُ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ تَقَرَّرَ هُنَا بِالذُّخُولِ لَا بِالطَّلَاقِ .

( وَ ) رَجَعَ الْفَاعِلُ عَلَى الْحَامِلِ ( بِقِيمَةِ الْعَبْدِ ) فِي الْإِعْتَاقِ لِأَنَّهُ صَلَحَ آلَةٌ لَهُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْإِثْلَافُ فَانْصَافُ إِلَيْهِ فَلَهُ أَنْ يَضْمَنَهُ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا لِكَوْنِهِ ضَمَانًا إِثْلَافٍ كَمَا مَرَّ ، وَلَا يَرْجِعُ الْحَامِلُ عَلَى الْعَبْدِ بِالضَّمَانِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَاخَذٌ بِإِثْلَافِهِ ( وَتَذَرُوهُ ) ، فَإِنَّهُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى التَّذَرِ صَحَّ وَلَزِمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْقَسْخَ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ الْإِكْرَاهُ وَهُوَ مِنَ اللَّاتِي هَزْلُهُنَّ جَدٌّ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْحَامِلِ بِمَا لَزِمَهُ إِذْ لَا مَطْلَبَ لَهُ فِي الدُّنْيَا ( وَيَمِينِهِ وَظَهَارِهِ ) حَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِمَا الْإِكْرَاهُ لِعَدَمِ احْتِمَالِهِمَا الْقَسْخَ ( وَرَجَعَتْهُ وَإِبْلَائِهِ وَفِيهِ فِيهِ ) أَيُ فِي الْإِبْلَاءِ بِاللِّسَانِ بَأَن يَقُولَ : فَتَتْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا لَمَّا صَحَّتْ مَعَ الْهَزْلِ صَحَّتْ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَيْضًا وَإِسْلَامُهُ فَإِنَّهُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ صَارَ مُسْلِمًا إِذَا وَجِدَ أَحَدَ الرُّكْنَيْنِ قَطْعًا ، وَفِي الْآخِرِ احْتِمَالٌ فَرَجَحْنَا جَانِبَ الْوُجُودِ احْتِيَاطًا ( بَلَا قَتْلَ لَوْ رَجَعَ ) يَعْنِي إِذَا أَسْلَمَ بِالْإِكْرَاهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ لَا يُقْتَلُ لِتَمَكُّنِ الشُّبْهَةِ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ ، فَيَكُونُ كُفْرُهُ أَصْلِيًّا فَلَا يَكُونُ مُرْتَدًّا ، ( وَلَا تُعْتَبَرُ رَدَّتُهُ ) لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالِاعْتِقَادِ ، أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ نَوَى أَنْ يَكْفُرَ يَصِيرُ كَافِرًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ ، وَالْإِكْرَاهُ ذَالٌّ عَلَى عَدَمِ تَغْيِيرِ الْإِعْتِقَادِ ( فَلَا تَبِينُ عُرْسُهُ ) لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالرَّدَّةِ .

)

صَادَرَهُ السُّلْطَانُ ( أَيِ طَلَبَ مِنْهُ مَالًا بِالْإِكْرَاهِ ) ( وَلَمْ يُعَيِّنْ بَيْعَ مَالِهِ ) ( أَيِ لَمْ يَقُلْ بَعِ مَالَكَ وَأَعْطِنِي ثَمَنَهُ ) ( فَبَاعَهُ صَحَّ ) ( أَيِ ذَلِكَ الْبَيْعُ لِعَدَمِ الْإِكْرَاهِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ) ( خَوْفُهَا الزَّوْجُ بِالضَّرْبِ حَتَّى وَهَبَتْ مَهْرَهَا لَمْ تَصَحَّ ) ( الْهَبَةُ ( إِنْ قَدَرَ ) أَيِ الزَّوْجُ ( عَلَى الضَّرْبِ ) لَوْجُودِ الْإِكْرَاهِ .

( قَوْلُهُ كَبَيْعُهُ ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي فَإِنَّهُ يُفْسَخُ ( قَوْلُهُ كَمَا فِي سَائِرِ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ ) قَالَ فِي الْمُحْتَسَبِيِّ بَيْعُ الْمُكْرَهِ يَخَالِفُ الْبَيْعَ الْفَاسِدَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ يَجُوزُ بِالْإِجَارَةِ يَنْقُضُ تَصَرُّفَ الْمُشْتَرِي تَعْتَبِرُ الْقِيَمَةُ وَقَتَ الْإِعْتِاقِ دُونَ الْقَبْضِ الثَّمَنُ أَوْ الثَّمَنُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُكْرَهِ وَفِي الْفَاسِدِ بِخِلَافِهَا هـ .

( قَوْلُهُ فَيَصِحُّ إِعْتَاْفُهُ ) كَذَا تَذِيرُهُ وَاسْتِيلَاذُهُ قَوْلُهُ وَإِنْ قَبَضَهُ أَيِ الثَّمَنُ مُكْرَهًا لَا ( كَذَا لَوْ سَلَّمَ الْمُبِيعُ مُكْرَهًا لَا يَنْفُذُ الْبَيْعُ .

( قَوْلُهُ وَرَدَّهُ أَيِ رَدَّ الْبَائِعُ الثَّمَنَ ) يَعْنِي لَزَمَهُ رَدُّهُ لِفَسَادِ الْعَقْدِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْهَبَةِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَوْ سَلَّمَ الْمُبِيعَ طَوْعًا ، وَمِثْلُهَا الصَّدَقَةُ ( قَوْلُهُ بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا إِنْ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْهَبَةِ إِكْرَاهٌ عَلَى الدَّفْعِ ) هَذَا إِذَا كَانَ الْمُكْرَهَ حَاضِرًا وَقَتَ التَّسْلِيمِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْإِكْرَاهُ عَلَى الْهَبَةِ لَا يَكُونُ إِكْرَاهًا عَلَى التَّسْلِيمِ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا كَمَا فِي الْبَرَاذِيرِ ( قَوْلُهُ فَإِنْ ضَمِنَ الْحَامِلُ رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ ) ، يُفِيدُ أَنَّهُ إِنْ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي لَا يَرْجِعُ عَلَى الْحَامِلِ ( قَوْلُهُ وَلَا يَنْقُذُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَوَّلَ الْمُشْتَرِينَ نَفَذَ الْجَمِيعُ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَجَارَ الْمَالِكُ الْمُكْرَهَ عَقْدًا مِنْهَا ) الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِجَارَةِ وَالتَّضْمِينِ أَنَّهُ إِذَا ضَمِنَ فَأَخَذَ الْقِيَمَةَ صَارَ كَأَنَّهُ اسْتَرَدَّ الْعَيْنَ فَتَبَطَّلَ الْبَيَاعَاتُ الَّتِي قَبْلَهُ بِخِلَافِ أَخْذِ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَأَخْذِ الْعَيْنِ بَلْ إِجَارَةٌ فَافْتَرَقَا ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَجَارَ الْمَالِكُ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ وَاحِدًا مِنَ الْأَشْرَبَةِ حَيْثُ يَجُوزُ مَا أَجَارَهُ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مِلْكًا غَيْرَهُ وَقَدْ ثَبَتَ بِالْإِجَارَةِ لِأَحَدِهِمْ مِلْكٌ بَاتٌ

فَأَبْطَلَ الْمُؤَقَّوفَ لِغَيْرِهِ ، وَفِي الْإِكْرَاهِ كُلِّ وَاحِدٍ بَاعَ مِلْكَهُ لِيُثْبِتَ الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ فِيهِ ، وَالْمَانِعُ مِنْ نَفْوذِ الْكُلِّ حَقُّ الْاسْتِرْدَادِ فَإِذَا اسْقَطَهُ الْمَالِكُ نَهَضَ الْكُلُّ ( قَوْلُهُ كَيْسَ كَاح ) أَيِ يَصِحُّ النِّكَاحُ سَوَاءً كَانَ بِمُلْجِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ الْمَهْرِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمُلْجِيٍّ كَأَنَّ زَوْجَ امْرَأَةٍ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ وَمَهْرُ مِثْلِهَا أَلْفٌ صَحَّ النِّكَاحُ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا أَلْفٌ وَيَبْطُلُ الْفَضْلُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ الزَّوْجَ يَلْزَمُهُ الْجَمِيعُ وَيَرْجِعُ بِالْفَضْلِ عَلَى مَنْ أَكْرَهَهُ ، وَلَيْسَ بِظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِقَيْدٍ أَوْ حَبْسٍ فَلَا يَكُونُ إِكْرَاهًا فِي حَقِّ الزَّوْجِ بَلْ نِكَاحٌ طَانِعٌ ، وَالتَّسْمِيَةُ فَاسِدَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ تُصَرَّفُ فِي الْمَالِ وَهُوَ يَبْطُلُ الْهَزْلُ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا أَلْفٌ لَا غَيْرُ ، وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ عَلَى الْمُكْرَهِ بِشَيْءٍ وَلَوْ أَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى التَّزْوُجِ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا صَحَّ النِّكَاحُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْمُكْرَهِ ، وَحُكْمُ اغْتِرَاضِ أَوْلِيَائِهَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ ( قَوْلُهُ وَرَجَعَ الْفَاعِلُ عَلَى الْحَامِلِ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ ) لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ الْوَلَاءِ نَصًّا وَالْوَلَاءُ لِلْفَاعِلِ هـ .

وَفِي التَّدْبِيرِ يَرْجِعُ بِتَقْصَانِ التَّدْبِيرِ فِي الْحَالِ عَلَى الْمُكْرَهِ ، وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى يُعْتَقُ الْمُدَبِّرُ وَيَرْجِعُ وَرَثَةُ الْمَوْلَى بِثُلَاثِي قِيَمَتِهِ مُدَبِّرًا عَلَى الْأَمْرِ أَيْضًا كَذَا فِي الْخَانِيَةِ قَوْلُهُ وَتَذَرُهُ ( كَذَا كُلُّ مَا يُقَرَّبُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَصَدَقَةٍ وَحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَعَزْوٍ وَهَدْيٍ إِذَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ سَوَاءً كَانَ بِمُلْجِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُكْرَهِ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا فِي السَّرَاجِ ) ( قَوْلُهُ وَظَاهَرِهِ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَكْفُرَ فَكَفَرَ لَمْ يَرْجِعْ بِذَلِكَ وَلَوْ



أُكْرِهَ عَلَى عَتَقِ عَبْدٍ بَعِيْنِهِ فَفَعَلَ عَتَقَ وَعَلَى الْمُكْرِهِ قِيَمَتُهُ وَلَا يُجْزِيهِ عَنِ الْكُفَّارَةِ ، وَلَوْ قَالَ أَنَا أُبْرِيه عَنْ الْقِيَمَةِ حَتَّى يُجْزِيَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ أَهـ .

وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ قَالُوا لَوْ كَانَ هَذَا يَعْنِي الْمُعَيَّنَ مِنْ أَحْسَنِ الرِّقَابِ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ دَوْمٌ هَذَا مُجْزِيًا لَا يَضْمَنُ شَيْئًا ( قَوْلُهُ وَرَجَعْتِهِ ) يَعْنِي عَلَى إِنْشَائِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْإِفْرَاقِ بِهَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ( قَوْلُهُ وَإِيْلَانَهُ ) قَالَ الْأَثْقَانِيُّ وَلَوْ بَاءَتْ بِهِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ مِنْ مَهْرِهَا مُطْلَقًا أَعْنِي قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ .

أهـ .

( قَوْلُهُ وَفِيْنِهِ فِيهِ ) قَالَ الْأَثْقَانِيُّ هُوَ مِثْلُ الرَّجْعَةِ إِنْشَاءً وَإِفْرَاقًا

كِتَابُ الْحَجْرِ ( هُوَ ) لُغَةً الْمَنْعُ مُطْلَقًا ، وَشَرْعًا ( مَنْعٌ نَفَازُ التَّصَرُّفِ الْقَوْلِيُّ ) خَصَّهُ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ لَا يَحَقِّقُ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ ، وَسِرُّهُ أَنْ أَثَرَ التَّصَرُّفِ الْقَوْلِيِّ لَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ بَلْ أَمْرٌ يَعْتَبَرُهُ الشَّرْعُ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ فِي الْخَارِجِ جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ عَدَمُهُ بِخِلَافِ التَّصَرُّفِ الْفِعْلِيِّ الصَّادِرِ عَنِ الْجَوَارِحِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَوْجُودًا خَارِجِيًّا لَمْ يَجْزِ اخْتِبَارُ عَدَمِهِ كَالْقَتْلِ وَإِثْلَافِ الْمَالِ ، وَإِلَّا كَانَ سَفْسَطَةً ( وَسَبَبُهُ الصَّغَرُ ) بَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ بَالِغٍ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ كَانَ عَدِيمَ الْعَقْلِ ، وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا فَعَمَلُهُ نَاقِصٌ ، فَالضَّرَرُ مُحْتَمَلٌ وَإِذَا أُذِنَ لَهُ الْمَوْلَى صَحَّ تَصَرُّفُهُ لِتَرْجِيحِ جَانِبِ الْمَصْلَحَةِ ( وَالْجُنُونُ ) فَإِنْ عَدِمَ الْإِفَاقَةَ كَانَ عَدِيمَ الْعَقْلِ كَصَبِيٍّ غَيْرٍ مُمَيِّزٍ ، وَإِنْ وَجِدَتْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ كَصَبِيٍّ عَاقِلٍ فِي تَصَرُّفَاتِهِ ، وَأَمَّا الْمَعْنُوهُ فَاخْتَلَفُوا فِي تَقْسِيرِهِ ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ هُوَ مَنْ كَانَ قَلِيلَ الْفَهْمِ مُخْتَلِطَ الْكَلَامِ فَاسِدَ التَّدْبِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَضْرِبُ وَلَا يَشْتُمُ كَمَا يَفْعَلُ الْمَجْنُونُ ( وَالرِّقُّ ) فَإِنَّ الرِّقِيقَ لَهُ أَهْلِيَّةٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ يُحْجَرُ رِعَايَةً لِحَقِّ الْمَوْلَى كَيْ لَا تَبْطُلَ مَنَافِعُ عَبْدِهِ بِإِجَارِهِ نَفْسَهُ لِآخَرَ وَلَا يَمْلِكُ رَقَبَتَهُ بِتَعَلُّقِ الدِّينِ بِهِ لَكِنْ الْمَوْلَى إِذَا رَضِيَ بِفَوَاتِ حَقِّهِ ( فَلَمْ يَصِحَّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ مَغْلُوبٍ ) أَمَّا الْمَجْنُونُ فَلَعَدَمَ عَقْلِهِ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَغَيْرُ الْعَاقِلِ كَالْمَجْنُونِ ، وَالْعَاقِلُ لَا يَقِفُ عَلَى الْمَصْلَحَةِ فِي الطَّلَاقِ لَعَدَمِ الشَّهْوَةِ وَلَا وَقُوفَ لِلْمَوْلَى عَلَى عَدَمِ التَّوَافُقِ بِاعْتِبَارِ بُلُوغِهِ حَدَّ الشَّهْوَةِ ، وَلِذَا لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى إِجَارَتِهِ وَلَا يَقْضِيَانِ بِمُبَاشَرَتِهِ ، ( وَ )

لَمْ يَصِحَّ ( إِبْتِاقُهُمَا ) لِتَحْضِيهِ فِي الضَّرَرِ ( وَلَا إِفْرَاقُهُمَا ) لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْأَقْوَالِ بِالشَّرْعِ ، وَالْإِفْرَاقُ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ وَقَبْلَ الشَّارِعِ شَهَادَةُ الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ فَأَمَّا رَدُّهُ فَيَرُدُّ نَظْرًا لِهَمَّا .

( كِتَابُ الْحَجْرِ ) ( قَوْلُهُ وَسَبَبُهُ الصَّغَرُ وَالْجُنُونُ وَالرِّقُّ ) هَذِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا وَالْحَقُّ بِهَا ثَلَاثَةٌ أُخْرَى الْمُفْنِي الْمَاجِنُ وَالطَّيِّبُ الْجَاهِلُ وَالْمَكَارِي الْمُفْلِسُ ، وَهَذَا أَيْضًا بِالتَّوْفَاقِ عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ وَجِدَتْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ كَصَبِيٍّ عَاقِلٍ فِي تَصَرُّفَاتِهِ ) فِي إِطْلَاقِ تَنْشِيْبِهِ أَفْعَالَهُ بِأَفْعَالِ الصَّبِيِّ تَأْمَلُ .

بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي تَصَرُّفٍ صَدَرَ مِنْهُ حَالِ عَدَمِ إِفَاقَتِهِ وَأَمَّا تَصَرُّفٌ وَجِدَ مِنْهُ حَالِ إِفَاقَتِهِ فَهُوَ فِيهِ كَالْعَاقِلِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمَعْنُوهُ

إِلْخ ) حُكْمُهُ كَالصَّبِيِّ الْعَاقِلِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ وَفِي رَفْعِ التَّكْلِيفِ عَنْهُ كَمَا فِي التَّيْبِينَ ( قَوْلُهُ فَإِنَّ الرِّقِيقَ لَهُ أَهْلِيَّةٌ فِي نَفْسِهِ ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الرِّقَّ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلْحَجْرِ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ مُحْتَاجٌ كَامِلُ الرَّأْيِ كَالْحُرِّ لَكِنَّهُ يُحْجَرُ عَلَيْهِ لِحَقِّ الْمَوْلَى ( قَوْلُهُ وَلِذَا لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى إِجَارَتِهِ وَلَا يَقْضِيَانِ بِمُبَاشَرَتِهِ ) لَعَلَّهُ تَنَبُّهُ الصَّبِيِّ بِاعْتِبَارِ طَلَاقِ الصَّبِيِّ وَطَلَاقِ الْمَجْنُونِ وَإِلَّا فَيَنْبَغِي الْإِفْرَاقُ .



( وَصَحَّ طَلَّاقُ الْعَبْدِ ) لِأَنَّهُ أَهْلٌ ، وَيَعْرِفُ وَجْهَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِبْطَالُ مِلْكِ الْمَوْلَى وَلَا تَقْوِيَةُ مَنَافِعِهِ فَيَنْفُذُ ( وَإِفْرَارُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ) لِقِيَامِ أَهْلِيَّتِهِ ( لَا ) فِي حَقِّ ( مَوْلَاهُ ) رِعَايَةِ لِحَابِيهِ ؛ لِأَنَّ تَقَاذُفَهُ لَا يَغْرَى عَنْ تَعْلُقِ الدِّينِ بِرَقِيَّتِهِ أَوْ كَسْبِهِ ، وَكِلَاهُمَا إِثْلَافُ مَالِهِ ( فَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ آخَرَ إِلَى عَتَقِهِ ) لَوْجُودِ الْأَهْلِيَّةِ وَزَوَالِ الْمَانِعِ ، وَلَمْ يَلْزِمُهُ فِي الْحَالِ لِقِيَامُ الْمَانِعِ هَذَا إِذَا أَقَرَّ لِغَيْرِ الْمَوْلَى بِمَالٍ ، وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ لَهُ بِهِ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ بَعْدَ عَتَقِهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَوْلَى لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدِهِ مَالًا ( وَلَوْ ) أَقَرَّ ( بِحَدٍّ أَوْ قَوْدٍ عَجَلٍ ) وَلَمْ يُؤَخَّرْ إِلَى عَتَقِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّبَقٌ عَلَى أَصْلِ الْحُرِّيَةِ فِي حَقِّ الدِّمِّ ، ( وَ ) لِهَذَا ( لَمْ يَصِحَّ إِفْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فِيهِمَا ) أَيُّ الْحَدِّ وَالْقَوْدِ ( إِذَا عَقَدَ مِنْهُمْ ) أَيُّ مِنَ الْمُخْجُورِينَ ( مَنْ يَعْقِلُهُ ) أَيُّ يَعْقِلُ الْعَقْدَ بِأَنْ يَبْعَ سَالِبٌ لِلْمِلْكِ وَالشَّرَاءُ جَالِبٌ لَهُ احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ الْمُجْتُونِ الْمَغْلُوبِ وَالصَّبِيِّ الْغَيْرِ الْمُمَيَّزِ ( خَيْرٌ وَلَيْتَهُ ) بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْنَاءِ ، وَأَرَادَ بِالْعَقْدِ مَا دَارَ بَيْنَ النُّعْ وَالضَّرِّ بِخِلَافِ الْإِتْهَابِ حَيْثُ يَصْحُبُ بِلَا إِذْنِ الْوَلِيِّ وَبِخِلَافِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ حَيْثُ لَا يَصِحَّانِ ، وَإِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ ( وَإِنْ أَتْلَفُوا ) أَيُّ الْمُخْجُورُونَ سِوَا عَقْلُوا أَوْ لَا ( شَيْئًا ضَمِنُوا ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا حَجَرَ فِي أَفْعَالِ الْحَوَارِجِ ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْفِعْلِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَصْدِ فَإِنَّ النَّائِمَ إِذَا انْقَلَبَ عَلَى مَالِ إِنْسَانٍ وَأَتْلَفَهُ ضَمِنَ وَإِنْ عَدِمَ الْقَصْدَ لَكِنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالْأَدَاءِ إِلَّا عِنْدَ الْقُدْرَةِ كَالْمُعْسِرِ لَا يُطَالَبُ بِالذِّينِ إِلَّا إِذَا أَيْسَرَ وَكَالتَّائِمِ لَا يُؤْمَرُ بِالْأَدَاءِ إِلَّا إِذَا اسْتَيْقَظَ .

قَوْلُهُ أَيُّ يَعْقِلُ الْعَقْدَ بِأَنْ يَبْعَ سَالِبٌ لِلْمِلْكِ وَالشَّرَاءُ جَالِبٌ لَهُ .  
قَالَ الرَّيْلِيُّ وَيَعْلَمُ الْغَبْنَ الْفَاحِشَ مِنَ الْيَسْرِ وَيَقْصِدُ بِالْعَقْدِ تَحْصِيلَ الرِّيحِ وَالرِّيَادَةِ ( قَوْلُهُ لَكِنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالْأَدَاءِ ) أَيُّ لَكِنَّ الْمُخْجُورَ عَلَيْهِ لَا يُخَاطَبُ بِأَدَاءِ ضَمَانٍ مَا أَتْلَفَهُ إِلَّا عِنْدَ الْقُدْرَةِ كَالْمُعْسِرِ لَا يُطَالَبُ بِالذِّينِ إِلَّا إِذَا أَيْسَرَ وَكَالتَّائِمِ لَا يُطَالَبُ بِالْأَدَاءِ إِلَّا إِذَا اسْتَيْقَظَ

( لَا يُخْجَرُ حُرٌّ مُكَلَّفٌ بِسَفِهِ ) هُوَ خِفَّةٌ تَعْتَرِي الْإِنْسَانَ فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْعَمَلِ بِخِلَافِ مُوجِبِ الشَّرْعِ أَوْ الْعَقْلِ مَعَ قِيَامِ الْعَقْلِ وَقَدْ غَلَبَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَبْذِيرِ الْمَالِ وَإِسْرَافِهِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الشَّرْعِ أَوْ الْعَقْلِ ( وَفَسَقٍ وَذَيْنِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُخْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ ، وَإِذَا طَلَبَ غُرْمَاءُ الْمُفْلِسِ الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَجَرَهُ الْقَاضِي ، وَمَنْعَهُ مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَعِنْدَهُمَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُخْجَرُ عَلَى الْفَاسِقِ زَجْرًا لَهُ ( بَلْ مُفْتٍ مَاجِنٌ ) هُوَ الَّذِي يُعْلَمُ النَّاسَ الْحِيلَ ( وَنُتَبِّبُ جَاهِلٌ وَمُكَارٍ مُفْلِسٌ ) هُوَ الَّذِي يُكَارِي الدَّابَّةَ وَيَأْخُذُ الْكِرَاءَ فَإِذَا جَاءَ أَوْ أَنَّ السَّفَرَ لَا دَابَّةَ لَهُ فَانْقَطَعَ الْمُكْتَرِي عَنْ الرُّفْقَةِ فَإِنَّ فِي حَجَرِ كُلِّ مِنْهَا دَفْعَ ضَرَرِ الْعَامَّةِ ، فَالْمُفْتِي الْمَاجِنُ يُفْسِدُ عَلَى النَّاسِ دِيْنَهُمْ وَالْمُتَبِّبُ الْجَاهِلُ أَبْدَانَهُمْ وَالْمُكَارِي الْمُفْلِسُ يُتْلِفُ أَمْوَالَهُمْ ، فَإِنَّ دَابَّتَهُ إِذَا مَاتَتْ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَيْسَ لَهُ أُخْرَى وَلَا يُمَكِّنُهُ شِرَاءُ أُخْرَى وَلَا الْاسْتِجَارُ فَيُؤَدِّي إِلَى إِثْلَافِ أَمْوَالِ النَّاسِ ( بِمَعْنَى الْمَنْعِ عَنْ التَّصَرُّفِ حَسًّا ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْحَجَرِ وَهُوَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ الَّذِي يَمْنَعُ تَقْوِذَ النَّصْرِفِ ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمُفْتِيَّ لَوْ أَفْتَى بَعْدَ الْحَجَرِ ، وَأَصَابَ فِي الْفَتْوَى جَارَ وَلَوْ أَفْتَى قَبْلَ الْحَجَرِ وَأَخْطَأَ لَمْ يَجْزُ ، وَكَذَا الطَّبِيبُ لَوْ بَاعَ الْأَدْوِيَةَ بَعْدَ الْحَجَرِ تَفَذَّ بَيْعُهُ فَدَلَّ أَنَّهُ مَا أَرَادَ بِهِ الْحَجَرَ حَقِيقَةً ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْمَنْعَ الْحَسِّيَّ أَيُّ يَمْنَعُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ عَنْ عَمَلِهِمْ حَسًّا ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ .

( قَوْلُهُ لَا يُحْجَرُ حُرٌّ مُكَلَّفٌ بَسَفِهِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُوقَفُ حَجْرُهُ عَلَى الْقَاضِي .  
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِمُحْجَرٍ سَفَهُهُ صَارَ مُحْجَرًا ، وَقَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ الْمُحْجَرُ عَلَيْهِ بِالسَّفَةِ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمُفْتَى بِهِ  
 كَالصَّغِيرِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ  
 إلخ ( قَوْلُهُ وَهُوَ الَّذِي يُعْلَمُ النَّاسَ الْحَيْلَ ) أَيُّ الْبَاطِلَةِ الَّتِي لَا تَحِلُّ كَتَعْلِيمِ الْإِرْتِدَادِ لِتَيْنِ الْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا أَوْ تَسْقُطُ  
 عَنْهَا الزَّكَاةُ ، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَفْعَلُ مِنْ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ أَوْ تَحْرِيمِ الْحَلَالِ .  
 وَفِي الْخَانِيَةِ أَوْ يُفْتَى عَنْ جَهْلٍ .

( بَلَعُ ) الصَّبِيِّ ( غَيْرَ رَشِيدٍ ) الرَّشِيدُ عِنْدَنَا هُوَ الرَّشِيدُ فِي الْمَالِ ، فَإِذَا بَلَغَ مُصْلِحًا لِمَالِهِ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ وَلَوْ فَاسِقًا  
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الدِّينِ أَيْضًا ( لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً ) لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
 تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ يَنْتَهِي لُبُّ الرَّجُلِ إِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ ( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( صَحَّ تَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ ) أَيُّ لَوْ تَصَرَّفَ فِي  
 مَالِهِ قَبْلَ ذَلِكَ تَقَدَّرَ ( وَبَعْدَهُ ) أَيُّ بَعْدَ بُلُوغِهِ خَمْسًا وَعَشْرِينَ ( يُسَلِّمُ ) مَالُهُ إِلَيْهِ ، ( وَلَوْ بِلَا رُشْدٍ ) وَقَالَ لَا يَدْفَعُ  
 حَتَّى يُؤْتَسَ رُشْدُهُ وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ( يَحْبِسُ الْقَاضِي الْمُدْيُونَ لِبَيْعِ مَالِهِ لِدَيْنِهِ ) ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدِّينِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ  
 وَالْمُطَالَّةُ ظُلْمٌ فَيَحْبِسُهُ الْحَاكِمُ دَفْعًا لظُلْمِهِ وَإِصْلَاحًا لِلْحَقِّ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ ، ( وَقَضَى ) أَيُّ الْقَاضِي ( بِلَا أَمْرِهِ ) أَيُّ  
 أَمْرِ الْمُدْيُونَ ( دَرَاهِمَ دَيْنِهِ مِنْ دَرَاهِمِهِ ) ؛ لِأَنَّ لِلدَّائِنِ أَنْ يَأْخُذَهُ يَدُهُ إِذَا ظَفِرَ بِجَنْسِ حَقِّهِ بِلَا رِضَا الْمُدْيُونَ فَكَانَ  
 لِلْقَاضِي أَنْ يُعِينَهُ ، ( وَبَاعَ دَنَانِيرَهُ لِدَرَاهِمَ دَيْنِهِ وَبِالْعَكْسِ ) ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ كُلُّ الْأَمْرَيْنِ ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ  
 وَالدَّنَانِيرَ مُخْتَلِفَانِ ، وَجَازَ اسْتِحْسَانًا وَوَجْهَهُ أَنَّهُمَا مُتَّحِدَانِ جِنْسًا فِي التَّنْمِيَةِ وَالْمَالِيَّةِ حَتَّى يَضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ  
 فِي الزَّكَاةِ مُخْتَلِفَانِ فِي الصُّورَةِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَعَلَّمَهُ جَرِيَانُ رَبِّ الْفَضْلِ يَنْهَمَا  
 لِاخْتِلَافِهِمَا فَيَنْظُرُ إِلَى التَّحَادُّثِ يَثْبُتُ لِلْقَاضِي وَلِأَيَّةِ التَّصَرُّفِ وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْإِخْتِلَافِ يَسْلُبُ عَنْ الدَّائِنِ وَلِأَيَّةِ الْآخِذِ  
 عَمَلًا بِالشَّهَيْنِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَبِيعُ الْقَاضِي ( عَرَضَهُ وَعَقَارَهُ ) لِدَرَاهِمَ دَيْنِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقَاصِدَ تَتَعَلَّقُ بِصُورِهِمَا وَأَعْيَانِهِمَا  
 وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْظُرَ لِعَرْمَانِهِ عَلَى وَجْهِ يَلْحَقُ بِهِ الضَّرَرُ ، وَأَمَّا التَّقْوُودُ فَوَسَائِلُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهَا الْمَالِيَّةُ لَا الْعَيْنُ  
 فَافْتَرَقَا .

( أَفْلَسَ وَمَعَهُ عَرَضٌ شَرَاهُ فَقَبِضَ بِالْإِذْنِ ) أَيُّ إِذْنِ بَائِعِهِ ( فَبَائِعُهُ أَسْوَةٌ لِلْعُرْمَاءِ ) وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلِلْبَائِعِ أَنْ  
 يَحْبِسَ الْمَتَاعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ ، وَكَذَا إِذَا قَبِضَهُ الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ وَيَحْبِسَهُ بِالثَّمَنِ ( حَجَرَ  
 قَاضٍ وَرَفَعَ إِلَى قَاضٍ ) آخَرَ ( فَأَطْلَقَهُ ) الثَّانِي ، ( جَازَ ) إِطْلَاقَهُ وَمَا صَنَعَ الْمُحْجَرُ فِي مَالِهِ مِنْ بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ قَبْلَ  
 إِطْلَاقِ الثَّانِي وَبَعْدَهُ كَانَ جَائِزًا ؛ لِأَنَّ حَجَرَ الْأَوَّلِ مُجْتَهَدٌ فِيهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِمضَاءِ قَاضٍ آخَرَ كَذَا فِي الْخَانِيَةِ .  
 قَوْلُهُ فَأَطْلَقَهُ الثَّانِي جَازَ إِطْلَاقَهُ ) وَمَا صَنَعَ الْمُحْجَرُ فِي مَالِهِ مِنْ بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ قَبْلَ إِطْلَاقِ الثَّانِي وَبَعْدَهُ كَانَ جَائِزًا  
 كَذَا فِي الْخَانِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ فَأَطْلَقَهُ ، وَأَجَازَ مَا صَنَعَ الْمُحْجَرُ أَهـ فَقَدْ شَرَطَ مَعَ الْإِطْلَاقِ إِجَازَةَ صُنْعِهِ

( فَصْلٌ ) ( بُلُوغُ الصَّبِيِّ بِالْإِحْتِلَامِ وَالْإِنْزَالِ ، وَ ) بُلُوغُ ( الصَّبِيِّ بِالْإِحْتِلَامِ وَالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ ) الْأَصْلُ أَنَّ  
 الْبُلُوغَ يَكُونُ بِالْإِنْزَالِ حَقِيقَةً ، وَلَكِنْ غَيْرُهُ مِمَّا ذَكَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْإِنْزَالِ فَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدَةٍ عَلَامَةً عَلَى الْبُلُوغِ ( وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ مِنْهَا ( فَحَتَّى ) أَيُّ لَا يَحْكُمُ بِالْبُلُوغِ حَتَّى ( يَتِمَّ لَهُ ) أَيُّ الصَّبِيِّ ( ثَمَانِي عَشْرَ سَنَةً  
 وَلَهَا ) أَيُّ لِلصَّبِيَّةِ ( سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } حَتَّى  
 يَبْلُغَ أَشُدَّهُ { وَأَشَدُّ الصَّبِيِّ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَبِعَهُ الْقَتَيْبِيُّ ثَمَانِي عَشْرَ سَنَةً وَقِيلَ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ سَنَةً وَقِيلَ

خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ، وَقُلَّ مَا قَالُوا هُوَ الْأَوَّلُ ، فَوَجَبَ أَنْ يُدَارَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ لِلْإِحْيَاءِ إِلَّا أَنَّ الْجَارِيَةَ أَسْرَعُ إِذْرَاكَ مِنَ الْغُلَامِ فَتَقْصَرُ سَنَةٌ مِنْهُنَّ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي تُوَافِقُ الْمَزَاجَ ، ( وَقَالَ فِيهِمَا بِتَمَامِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ) وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ الْإِمَامِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) لِلْعَادَةِ الْعَالِيَةِ ، إِذِ الْعَلَامَاتُ تَطْهَرُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ غَالِبًا فَجَعَلُوا الْمُدَّةَ عَلَامَةً فِي حَقِّ مَنْ لَمْ تَطْهَرْ لَهُ الْعَلَامَةُ ، ( وَأَذْنَى مُدَّتِهِ ) أَيِ الْبُلُوغِ ( لَهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً ، وَلَهَا تِسْعُ سِنِينَ ) إِذْ قَدْ يَحْصُلُ لهُمَا فِي هَذَا السَّنِّ عَلَامَةُ الْبُلُوغِ ( فَإِنْ رَاهَقَا ) أَيِ قَرَّبَا إِلَى الْبُلُوغِ بِأَنْ يَبْلُغَا هَذَا السَّنِّ ( وَأَقْرَأَ بِالْبُلُوغِ كَأَنَّا كَالْبَالِغِ حُكْمًا ) ؛ لِأَنَّ الْبُلُوغَ لَمَّا كَانَ حَاصِلًا فِي هَذَا السَّنِّ وَلَوْ نَادِرًا فَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ مِنْهُمَا كَالْحَيْضِ قَبْلَ إِفْرَاقِهِمَا بِهِ ضَرُورَةً .

( فَصْلٌ ) ( قَوْلُهُ فَإِنْ رَاهَقَا وَأَقْرَأَ بِالْبُلُوغِ كَأَنَّا كَالْبَالِغِ حُكْمًا ) يَفْنِي وَقَدْ فَسَّرَا مَا بِهِ عِلْمًا بُلُوغُهُمَا وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا يَمِينٌ .

( كِتَابُ الْمَأْذُونِ ) الْإِذْنُ لُغَةً الْإِعْلَامُ ، وَشَرْعًا فَكُ الْحَجَرِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا ( إِذْنُ الْعَبْدِ ) وَهُوَ فَكُ الْحَجَرِ بِالرَّقِّ الثَّابِتِ شَرْعًا عَلَى الْعَبْدِ ( وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ ) أَيِ حَقِّ الْمَوْلَى فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِنْسَانِ كَوْنُهُ مَالِكًا لِلتَّصَرُّفَاتِ فَتَعْلُقُ حَقَّ الْمَوْلَى بِعُرُوضِ الرَّقِّ صَارَ مَانِعًا لِمَا لِكَيْتِهِ لَهَا ، فَإِذَا اسْتَقَطَّ الْمَوْلَى حَقَّهُ يَعُودُ الْمَمْنُوعُ ( فَيَتَصَرَّفُ ) أَيِ إِذَا كَانَ إِذْنُ الْعَبْدِ فَكُ الْحَجَرِ وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ فَيَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ ( لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ ، فَلَا يَرْجِعُ بِالْعَهْدَةِ عَلَى مَوْلَاهُ ) فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لَا يَطْلُبُ الثَّمَنَ مِنَ الْمَوْلَى لِأَنَّهُ مُشْتَرٍ لِنَفْسِهِ وَالْوَكِيلُ يَطْلُبُهُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ( وَلَا يَتَوَقَّفُ ) يَعْنِي إِذَا أَذِنَ لِعَبْدِهِ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا كَانَ مَأْذُونًا أَبَدًا إِلَى أَنْ يَحْجَرَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْقَاطَاتِ لَا تَتَوَقَّفُ ( وَلَا يَتَخَصَّصُ ) بِنَوْعٍ فَإِذَا أَذِنَ بِنَوْعٍ عَمَّ إِذْنُهُ الْأَنْوَاعَ ، فَكَذَا إِذَا قَالَ أَفْعُدْ صَبَاغًا فَإِنَّهُ إِذْنٌ بِشِرَاءِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي هَذَا الْعَمَلِ ، وَكَذَا إِذَا قِيلَ أَدِّ إِلَيَّ الْغَلَّةَ كُلَّ شَهْرٍ ، كَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَذِنَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ لَا إِذْنٌ .

( كِتَابُ الْمَأْذُونِ ) ( قَوْلُهُ الْإِذْنُ لُغَةً الْإِعْلَامُ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَمِنْهُ الْإِذْنُ وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ هـ .  
وَفِي النِّهَايَةِ أَمَّا اللَّغَةُ فَلَا إِذْنَ فِي الشَّيْءِ رَفْعَ الْمَانِعِ لِمَنْ هُوَ مُحْجُورٌ عَنْهُ وَإِعْلَامُ بِإِطْلَاقِهِ فِيمَا حُجِرَ عَنْهُ مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي الشَّيْءِ إِذْنًا هـ .

( قَوْلُهُ وَشَرْعًا فَكُ الْحَجَرِ مُطْلَقًا ) يَعْنِي فَلَا يَتَوَقَّفُ وَلَا يَتَخَصَّصُ ، وَأَمَّا حُكْمُهُ فَقَالَ فِي النِّهَايَةِ هُوَ التَّفْسِيرُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ فَكُ الْحَجَرِ الثَّابِتِ بِالرَّقِّ شَرْعًا عَمَّا يَتَنَوَّلُهُ الْإِذْنُ لَا الْإِنَابَةَ وَالتَّوَكُّيلَ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الشَّيْءِ مَا يَثْبُتُ بِهِ وَالثَّابِتُ بِالْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ فَكُ الْحَجَرِ عَنْ التِّجَارَةِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَالْإِبْصَاحِ وَالدَّخِيرَةِ وَالْمُعْنِي وَغَيْرِهَا هـ .  
( قَوْلُهُ وَهُوَ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا إِذْنُ الْعَبْدِ ) وَالثَّانِي إِذْنُ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوه ، وَسَيَذْكُرُهُ آخِرَ الْبَابِ ( قَوْلُهُ فَيَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ ) لَا يَلْزَمُهُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِمَا تَصَرَّفَ فِيهِ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِجُمْلَتِهِ مَمْلُوكٌ لِلْمَوْلَى فَإِذَا تَعَدَّرَ مِلْكُهُ لِمَا تَصَرَّفَ فِيهِ يَخْلُقُهُ الْمَوْلَى فِي الْمِلْكِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَذِنَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ) يَعْنِي كَطَعَامِ الْأَكْلِ وَثِيَابِ الْكِسْوَةِ وَدَابَّةِ الرُّكُوبِ وَعَبْدُ الْإِسْتِخْدَامِ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْقِيَاسِ هُوَ إِذْنٌ فِي التِّجَارَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَيَثْبُتُ ) أَيِ الْإِذْنُ ( دَلَالَةً إِذَا رَأَى الْمَوْلَى يَبِيعُ عَبْدَهُ مِلْكَ الْأَجَنِيِّ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا رَأَهُ يَبِيعُ مِلْكَ مَوْلَاهُ فَإِنَّهُ إِذَا رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ مِلْكًا مِنْ أَعْيَانِ الْمَالِكِ فَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذْنًا لَهُ كَذَا فِي الْخَائِيَةِ ( وَيَشْتَرِي ) مَا أَرَادَهُ ، ( وَسَكَتَ ) أَيِ الْمَوْلَى يَكُونُ إِذْنًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ وَلَا يَكُونُ إِذْنًا لَهُ فِي بَيْعِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ شِرَائِهِ كَذَا فِي الْأَسْرُوشَنِيَةِ أَقُولُ سَرَّهُ أَنَّ الْعَبْدَ الْمُحْجُورَ إِنَّمَا يَصِيرُ مَأْذُونًا إِذَا صَدَرَ عَنْهُ الْبَيْعُ أَوْ الشِّرَاءُ فِي حَقِّ مَالِ الْأَجَنِيِّ كَمَا

مَرَّ أَنْفًا بِمَحْضَرٍ مِنْ مَوْلَاهُ فَفِيهِمَا إِذَا بَاعَ الْمَحْجُورُ بِمَحْضَرٍ مِنْ مَوْلَاهُ مِلْكًا لِغَيْرِهِ مَأْذُونًا لَمْ أَنْ يَصِيرَ مَأْذُونًا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ مَأْذُونًا وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّزُومِ وَالْبَطْلَانِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ ( وَ ) يَنْبُتُ أَيْضًا ( صَرِيحًا فَلَوْ أِذْنُ ) الْعَبْدِ ( مُطْلَقًا ) بَأَنْ يَقُولَ مَوْلَاهُ أَذِنْتُ لَكَ فِي التَّجَارَةِ صَحَّ كُلُّ تِجَارَةٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ اسْمٌ عَامٌّ يَتَنَوَّلُ الْأَنْوَاعَ ( فَيَسِعُ وَيَشْتَرِي وَلَوْ بَعَيْنَ فَاحِشٍ ) خِلَافًا لَهُمَا وَبِالْبَعَيْنِ الْيَسِيرِ جَارَ اتِّفَاقًا لِعَدْرِ الْاِحْتِرَازِ عَنْهُ لَهُمَا أَنْ الْبَيْعَ بِالْبَعَيْنِ الْفَاحِشِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ التَّبَرُّعِ حَتَّى أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ فَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِذْنُ ، وَلَهُ أَنَّهُ تِجَارَةٌ وَالْعَبْدُ مُتَصَرِّفٌ بِأَهْلِيَّةٍ نَفْسِهِ فَصَارَ كَالْحُرِّ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الصَّيِّ الْمَأْذُونُ ( وَيُوكَلُ بِهِمَا ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَتَفَرَّغُ بِنَفْسِهِ ( وَيَرَهُنُ وَيَرْتَهِنُ وَيَقْبِلُ الْأَرْضَ ) أَيَّ يَأْخُذُهَا قِبَالَةَ بِالِاسْتِجَارِ وَالْمُسَاقَاةِ ( وَيَأْخُذُهَا مِزَارَعَةً وَيَشْتَرِي بَزْرًا يَرْعَاهُ وَيَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا ) مُشَاهِرَةً أَوْ مُسَاهَنَةً ( وَيُوجِرُ نَفْسَهُ ، وَيُضَارِبُ ) أَيَّ يَدْفَعُ الْمَالَ مُضَارَبَةً ، وَيَأْخُذُهَا ( وَيُشَارِكُ عِنَانًا ) لِأَنَّهَا مِنْ

صَنِيعِ الثَّجَارِ أَيْ الْمَذْكُورَاتِ ( وَيُقَرُّ بِدَيْنٍ ) ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِهِ مِنْ تَوَابِعِ التَّجَارَةِ إِذْ لَوْ لَمْ يَصَحَّ لَمْ يُعَامَلْ أَحَدٌ ( لِغَيْرِ زَوْجٍ وَوَلَدٍ وَوَالِدٍ ) فَإِنَّ إِقْرَارَهُ لَهُمْ بِالْدَيْنِ بَاطِلٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ، وَهُوَ كَالِاخْتِلَافِ فِي بَيْعِ الْوَكِيلِ مِنْهُمْ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَ ) يَقَرُّ أَيْضًا ( بِغَضَبِ الْوَدِيعَةِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِهِمَا أَيْضًا مِنْ تَوَابِعِ التَّجَارَةِ ، أَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ ضَمَانَ الْغَضَبِ ضَمَانٌ مُعَاوَضَةٌ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْمَغْضُوبَ بِالضَّمَانِ ( وَيُهْدِي طَعَامًا يَسِيرًا ) تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْإِذْنِ ، ( وَيُضَيِّفُ مَنْ يَطْعُمُهُ ) لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ التَّجَارَةِ اسْتِجْلَابًا لِقُلُوبِ أَهْلِ حِرْفَتِهِ ( وَيَحْطُ مِنَ الثَّمَنِ بِعَيْبٍ ) مِثْلُ مَا يَحْطُ الثَّجَارُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَنِيعِهِمْ وَرُبَّمَا يَكُونُ الْحَطُّ أَنْظَرَ لَهُ مِنْ قَبُولِ الْمَعِيبِ ائْتِدَاءً بِخِلَافِ الْحَطِّ بِلَا عَيْبٍ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مُحْضٌ ، ( وَيَأْذُنُ لِعَبْدِهِ ) ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى ) ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ بِالتَّجَارَةِ لَيْسَ إِذْنًا بِهِ ( وَلَا يَتَسَرَّى وَإِنْ أِذْنُ لَهُ ) كَذَا فِي تَحْفَةِ الْفُقَهَاءِ .

وَفِي التَّلْوِيحِ فِي بَيَانِ الْعَوَارِضِ عَلَى الْأَهْلِيَّةِ ( وَلَا يُزَوِّجُ رَقِيقَةً وَلَا يُكَاتِبُ ) ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ التَّجَارَةِ ( وَلَا يُعْتَقُ ) لِأَنَّهُ فَوْقَ الْكِتَابَةِ ( مُطْلَقًا ) أَيَّ عَلَى مَالٍ أَوْ لَا ، ( وَلَا يَقْرَضُ ) لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ ائْتِدَاءً ( وَلَا يَهَبُ ) ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مُحْضٌ ( مُطْلَقًا ) أَيَّ بَعْوَضٍ أَوْ لَا ( وَلَا يُبْرِئُ ) لِأَنَّهُ كَالْهَبَةِ ( وَلَا يَكْتُلُ ) لِكُونِهِ ضَرَرًا مُحْضًا ( مُطْلَقًا ) أَيَّ لَا بِالنَّفْسِ وَلَا بِالْمَالِ ( دَيْنٌ وَجِبَ بِتِجَارَتِهِ ) مُبْتَدَأُ حَبْرَةٍ قَوْلُهُ الْآتِي يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ( أَوْ بِمَا هُوَ بِمَعْنَاهَا ) كَيْفَ وَشِرَاءٍ وَإِجَارَةٍ وَاسْتِجَارٍ وَغَرْمٍ الْوَدِيعَةِ وَغَضَبٍ

وَأَمَانَةٍ جَحَدَهَا وَعَقْرٌ وَجَبَ بَوَاطِنُ مُشْتَرِيَّتِهِ بَعْدَ الْاسْتِحْقَاقِ ( يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ) لِأَنَّهُ دَيْنٌ ظَهَرَ وَجُوبُهُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ كَدَيْنِ الْاسْتِهْلَاكِ وَالْمَهْرِ وَنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ ، ( يُبَاعُ فِيهِ إِنْ حَضَرَ مَوْلَاهُ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ يُبَاعُ لِلْغُرَمَاءِ إِلَّا أَنْ يَقْدِيهِ الْمَوْلَى ، وَقَالَ شَرَاهُ هَذَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْمَوْلَى حَاضِرًا ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَ الْفِدَاءِ مِنَ الْغَائِبِ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ ؛ لِأَنَّ الْخَصْمَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ هُوَ الْمَوْلَى فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَّا بِحَضَرَتِهِ أَوْ بِحَضْرَةِ نَائِبِهِ بِخِلَافِ بَيْعِ الْكَسْبِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حُضُورِ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ خَصْمٌ فِيهِ ( وَيَقْسِمُ ثَمَنَهُ بِالْحَصَصِ ) ، وَيَتَعَلَّقُ ( بِكَسْبِهِ مُطْلَقًا ) أَيَّ سَوَاءَ حَصَلَ قَبْلَ الدَّيْنِ أَوْ بَعْدَهُ ، ( وَ ) يَتَعَلَّقُ ( بِمَا أَتَهَبَ ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ ) أَيَّ مَوْلَاهُ هَذَا قَيْدٌ لِلْكَسْبِ وَالْإِتِهَابِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَ تَعَلُّقِهِ بِالْكَسْبِ وَتَعَلُّقِهِ بِالرَّقَبَةِ ، فَيَتَعَلَّقُ بِهِمَا وَلَكِنْ يَبْدَأُ بِالِاسْتِيفَاءِ مِنَ الْكَسْبِ لِمَا كَانَ تَوْفِيرَ حَقِّ الْغُرَمَاءِ مَعَ تَحْصِيلِ مَقْصُودِ الْمَوْلَى فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الْكَسْبُ يُسْتَوْفَى مِنَ الرَّقَبَةِ كَذَا فِي الْكَافِي ( لَا ) أَيَّ لَا يَتَعَلَّقُ الدَّيْنُ ( بِمَا أَخَذَهُ مِنْهُ مَوْلَاهُ قَبْلَ الدَّيْنِ ) لَوْجُودِ شَرْطِ الْخُلُوصِ لَهُ ، ( وَيُطَالَبُ بِبَاقِيهِ بَعْدَ عَقْتِهِ ) لِنَقَرِّ الدَّيْنِ فِي ذِمَّتِهِ وَعَدَمِ وِفَاءِ الرَّقَبَةِ ، وَلَا يُبَاعُ ثَانِيًا ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ عَنْ شِرَائِهِ فَيُؤَدِّي إِلَى امْتِنَاعِ

السَّيِّعَ بِالْكَلِّيةِ فَيَتَصَرَّرُ الْغُرْمَاءُ ، ( وَلِمَوْلَاهُ أَخَذَ غَلَّةً مِثْلَهُ بِوُجُودِ دَيْنِهِ وَمَا زَادَ لِلْغُرْمَاءِ ) يَعْنِي لَوْ كَانَ الْمَوْلَى يَأْخُذُ مِنْ الْعَبْدِ كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ مِثْلًا قَبْلَ لُحُوقِ الدَّيْنِ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بَعْدَ لُحُوقِهِ اسْتِحْسَانًا

، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَأْخُذَ لِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْمَوْلَى فِي الْكَسْبِ ، وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ فِي ذَلِكَ نَفْعَ الْغُرْمَاءِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمْ يَتَعَلَّقُ بِمَكَاسِبِهِ ، وَلَا تَحْصُلُ الْمَكَاسِبُ إِلَّا بَقْيَاءِ الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ وَلَوْ مُنِعَ مِنْ أَخْذِ الْغَلَّةِ بِحَجَرٍ عَلَيْهِ فَيَنْسُدُّ بَابَ الْإِكْسَابِ وَلَوْ أَخَذَ أَكْثَرَ مِنْ غَلَّةٍ مِثْلَهُ رَدَّ الْفَضْلُ عَلَى الْغُرْمَاءِ لِتَقَدُّمِ حَقَّهُمْ وَلَا ضَرُورَةَ فِيهَا ( وَيَنْحَجِرُ بِحَجَرِهِ ) أَيِ بَقُولِ الْمَوْلَى لَهُ حَجَرْتُكَ عَنْ التَّصَرُّفِ أَوْ إِيصَالِ خَبَرِ حَجَرِهِ إِلَيْهِ ( إِنْ عَلِمَ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوقِهِ ) حَتَّى لَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ فِي السُّوقِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ لَا يَنْحَجِرُ إِذْ الْمُعْتَبَرُ اشْتِهَارُ الْحَجَرِ وَشُيُوعُهُ فَيُقَامُ ذَلِكَ مُقَامَ الظُّهُورِ عِنْدَ الْكُلِّ هَذَا إِذَا كَانَ الْإِذْنُ شَائِعًا ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ إِلَّا الْعَبْدُ ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَتِهِ يَنْحَجِرُ لِإِنْفَاءِ الضَّرَرِ ( وَ ) يَنْحَجِرُ أَيْضًا ( بِبَاقِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَرْضَى بِتَصَرُّفِ عَبْدِهِ الْخَارِجِ عَنْ طَاعَتِهِ عَادَةً ، فَكَانَ حَجَرًا عَلَيْهِ دَلَالَةً ( وَمَوْتِ مَوْلَاهُ وَجُنُونِهِ مُطَبَّقًا وَلُحُوقِهِ بَدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا ) عَلِمَ الْعَبْدُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَيْسَ أَمْرًا لَازِمًا وَمَا لَا يَكُونُ لَازِمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ كَأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ ابْتِدَاءً فِي كُلِّ سَاعَةٍ لِمَكْنِهِ مِنَ الْفَسْخِ وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ فَتَرَكَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ كَالِإِنِّشَاءِ الْإِذْنِ فِيهِ ، فَيَشْتَرِطُ قِيَامُ الْأَهْلِيَّةِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ كَمَا يُشْتَرِطُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَقَدْ زَالَتْ بِالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ وَالْبَاحِقِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ مَوْتُ حُكْمًا حَتَّى يَعْتَقَ مُدْبِرُوهُ وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ ، وَيُقَسَّمُ مَالُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ فَصَارَ مُحْجُورًا عَلَيْهِ فِي ضِمْنِ بَطْلَانِ الْأَهْلِيَّةِ وَاسْتِيلَادِهَا ، أَيِ تَحَجَرِ

الْأُمَّةِ الْمَأْذُونَةِ بِاسْتِيلَادِهَا فَإِنَّهُ يُحْسِنُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ فَيَكُونُ الْإِسْتِيلَادُ دَلَالَةً الْحَجَرِ عَادَةً ( لَا بِالتَّذْبِيرِ ) أَيِ إِذَا اسْتَدْنَّتْ الْأُمَّةُ الْمَأْذُونُ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيمَتِهَا فَدَبَّرَهَا الْمَوْلَى فَهِيَ مَأْذُونٌ لَهَا عَلَى حَالِهَا لِعَدَمِ دَلَالَةِ الْحَجَرِ إِذْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِتَخْصِيصِ الْمُدْبَرَةِ ( وَضَمِنَ ) أَيِ الْمَوْلَى ( بِهِمَا ) بِالْإِسْتِيلَادِ وَالتَّذْبِيرِ ( قِيمَتُهُمَا ) لِلْغُرْمَاءِ لِإِثْلَافِهِ مَحَلًّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّهُمْ إِذْ بِهِمَا يَمْتَنِعُ الْبَيْعُ ، وَبِهِ كَانَ يَقْضَى حُقُوقُهُمْ .

( قَوْلُهُ احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا رَأَاهُ يَبِيعُ مِلْكًا مَوْلَاهُ فَإِنَّهُ إِذَا رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ مِلْكًا مِنْ أَعْيَانِ الْمَالِكِ فَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذْنًا لَهُ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ) أَقُولُ يُخَالِفُهُ مَا فِي شَرْحِ الْبُرْهَانِ وَأَثْبَتْنَا الْإِذْنَ بِالسُّكُوتِ إِنْ رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي صَحِيحًا كَانَ الْعَقْدُ أَوْ فَاسِدًا وَلَوْ لَغَيْرِ مَوْلَاهُ فَسَكَتَ وَلَمْ يَنْهَهُ وَلَمْ يُشْنِتْهُ زُفَرُ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ اهـ . وَكَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَبِيعَ عَيْنًا مَمْلُوكَةً لِلْمَوْلَى أَوْ لَغَيْرِهِ يَأْذَنُ أَوْ بَغَيْرِ إِذْنِهِ يَبِيعُ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا .

هَكَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَغَيْرُهُ وَذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ فِي فَتَاوَاهُ إِذَا رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ عَيْنًا مِنْ أَعْيَانِ الْمَالِكِ فَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ إِذْنًا ، وَكَذَا الْمُرْتَهَنُ إِذَا رَأَى الرَّاهِنَ يَبِيعُ الرَّهْنَ فَسَكَتَ لَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ رَضًا وَيَبْطُلُ الرَّهْنُ اهـ فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَذْكُرَ هَذَا ، وَنَحْفِظُ عَنْ مَشَايخِنَا تَقْدِيمَ مَا فِي الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ عَلَى مَا فِي الْفَتَاوَى .

( قَوْلُهُ فَقِيمًا إِذَا بَاعَ الْمُحْجُورُ بِمَحْضَرٍ مِنْ مَوْلَاهُ مِلْكًا لَغَيْرِهِ وَصَارَ مَأْذُونًا لَزِمَ أَنْ يَصِيرَ مَأْذُونًا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ مَأْذُونًا وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّزُومِ وَالْبَطْلَانِ ) أَقُولُ هَذَا سَاقِطٌ فِي بَعْضِ النَّسخِ وَثَابِتٌ فِي غَيْرِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ اللَّزُومُ وَالْمَذْكُورُ إِلَّا لَوْ قُلْنَا يَتَعَلَّقُ الْإِذْنُ بِمَا بَاعَهُ بِمَحْضَرِ مَوْلَاهُ ، بَلْ لَا يَتَعَلَّقُ أَثَرُهُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَسَقَطَ الْإِلْزَامُ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ : وَلَا يَكُونُ إِذْنًا لَهُ فِي بَيْعِ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ شِرَائِهِ اهـ .

فَهَذَا رَدُّ لِمَا ظَنَّهُ بِمَا نَقَلَهُ عَنِ الْأَسْرُوشْنِيَّةِ وَتَوْضِيحُهُ مَا قَالَ فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ رَأَى قِنَّهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي ، وَسَكَتَ  
كَانَ مَأْذُونًا فِي التَّجَارَةِ لَا فِي تِلْكَ الْعَيْنِ ثُمَّ قَالَ قِنْ بَاعَ

بِحَضْرَةِ مَوْلَاهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ الْمَوْلَى أَنَّهُ لَهُ فَلَوْ كَانَ الْقِنْ مَأْذُونًا لَمْ يَصِحَّ دَعْوَاهُ ، وَيَصِحُّ لَوْ مَحْجُورًا فَإِنْ قِيلَ أَلَمْ يَصِرْ  
مَأْذُونًا بِسُكُوتِ مَوْلَاهُ قُلْنَا نَعَمْ وَلَكِنْ أَثَرُ الْإِذْنِ يَظْهَرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ اهـ .

قَوْلُهُ حَتَّى أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ ( لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَأْذُونَ إِذَا حَابَى فِي مَرَضِ الْمَوْتِ أُعْتَبِرَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِذَا  
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَإِنْ كَانَ فَمِنْ جَمِيعِ مَا يَبْقَى بَعْدَ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُحِيطًا بِمَا فِي يَدِهِ يُقَالُ لِلْمُشْتَرِي أَدَّ  
جَمِيعَ الْمُحَابَاةِ وَالْأَفْرَدُ الْمَبِيعِ كَمَا فِي الْحَرِّ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَوْلَى صَحِيحًا وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا تَصِحُّ مُحَابَاةُ الْعَبْدِ  
إِلَّا مِنْ ثُلْثِ مَالِ الْمَوْلَى سِوَاءِ الْفَاحِشِ وَغَيْرِ الْفَاحِشِ مِنَ الْمُحَابَاةِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ، .

وَفِي النِّهَايَةِ بِأَوْسَعِ مِنْ هَذَا ( قَوْلُهُ وَيَأْخُذُهَا مَزَارَعَةً وَيَشْتَرِي بَذْرًا يَزْرَعُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَأْجِرًا لَهَا بِبَعْضِ الْخَارِجِ  
وَأَنَّهُ أَنْفَعُ مِنَ الْأَسْتِجَارِ بِالْدَّرَاهِمِ فَإِنَّهُ هُنَاكَ يَلْزَمُهُ الْأَجْرُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْخَارِجُ ، وَهَهُنَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ إِذَا لَمْ  
يَحْصُلْ وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْأَرْضَ مَزَارَعَةً وَلَوْ بَذَرَ مِنْ قَبْلِهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ ( قَوْلُهُ وَيُشَارِكُ عِنَانًا لِأَنَّهَا مِنْ صَبِيعِ التَّجَارِ )  
أَحْزَرَ بِهِ عَنِ الْمَفَاوِضَةِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُشَارِكَ مَفَاوِضَةً ؛ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْكِفَالََةَ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا لِكُونِهَا  
تَبَرُّعًا اهـ .

وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ شَرَكَةُ الْعِنَانِ إِنَّمَا تَصِحُّ مِنْهُ إِذَا اشْتَرَكَ الشَّرِيكَانِ مُطْلَقًا عَنْ ذِكْرِ الشِّرَاءِ بِالْقَدْرِ وَالنِّسْبَةِ ، أَمَّا لَوْ  
اشْتَرَكَ الْعَبْدَانِ الْمَأْذُونَانِ شَرَكَةَ عِنَانٍ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا بِالْقَدْرِ وَالنِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزُ مِنْ ذَلِكَ النِّسْبَةُ وَجَارَ الْقَدْرُ ؛  
لِأَنَّ فِي النِّسْبَةِ مَعْنَى الْكِفَالََةِ عَنْ

صَاحِبِهِ ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُمَا الْمَوْلَانِ فِي الشَّرَكَةِ عَلَى الشِّرَاءِ بِالْقَدْرِ وَالنِّسْبَةِ وَلَا دَيْنَ عَلَيْهِمَا فَهُوَ جَائِزٌ كَمَا لَوْ أَذِنَ  
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْلَاهُ بِالْكَفَالََةِ أَوْ التَّوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ بِالنِّسْبَةِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ وَالذَّخِيرَةِ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الذَّخِيرَةِ  
، وَإِذَا أَذِنَ لَهُ الْمَوْلَى بِشَرَكَةِ الْمَفَاوِضَةِ فَلَا تَجُوزُ الْمَفَاوِضَةُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الْمَوْلَى بِالْكَفَالََةِ لَا يَجُوزُ فِي التَّجَارَاتِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَيُقَرَّرُ بِدَيْنٍ ) لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَا إِذَا أَقَرَّ فِي صِحَّتِهِ ، وَإِنْ فِي مَرَضِهِ قُدِّمَ غَرْمَاءُ الصَّحَّةِ كَمَا  
فِي الْحَرِّ ( قَوْلُهُ كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ) لَكِنَّهُ لَمْ يَخْصُصْهُ بِاللَّيْنِ فَإِنَّ عِبَارَتَهُ وَيُقَرَّرُ بِدَيْنٍ وَغَضَبِ الْوَدِيعَةِ ، ثُمَّ قَالَ وَبَطَلَ  
إِفْرَارُهُ لِلزَّوْجِ وَالْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا اهـ .

( قَوْلُهُ وَيُهْدِي طَعَامًا يَسِيرًا ) احْتِرَازٌ بِهِ عَمَّا سِوَى الْمَأْكُولَاتِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَالْثِّيَابِ إِلَّا أَنْ يَهَبَ مَا لَا  
يُسَاوِي دَرَاهِمًا وَإِنْ أَجَارَ الْمَوْلَى هَيْبَتَهُ صَحَّتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيَمْلِكُ التَّصَدُّقَ بِالْفُلْسِ وَالرَّغِيفِ وَبِالْقِضَّةِ مَا  
دُونَ الدَّرَاهِمِ ( قَوْلُهُ وَيُضَيِّفُ مَنْ يُطْعِمُهُ ) الْمُرَادُ ضَيَافَةٌ يَسِيرَةٌ اسْتِحْسَانًا ، وَالضِّيَافَةُ الْعَظِيمَةُ مُبَقَّاةٌ عَلَى الْقِيَاسِ ،  
وَالْفَاصِلُ بَيْنَهُمَا مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ عَلَى قَدْرِ مَالِ التَّجَارَةِ إِنْ كَانَ عَشْرَةٌ فَاتَّخَذَ ضَيَافَةً بِمِقْدَارِ  
دَانِقٍ فَذَلِكَ كَثِيرٌ غَرَفًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ ( قَوْلُهُ وَيَأْذَنُ لِعَبْدِهِ ذِكْرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ) لَمْ أَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ فِيهِ صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهُ  
قَالَ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِ الْكَنْزِ وَلَا يُكَاتَبُ وَالشَّيْءُ لَا يَتَضَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ

اهـ .

وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي قَاضِي خَانَ ( قَوْلُهُ لَيْسَ إِذْنًا لَهُ ) يَعْنِي بِهِ ( قَوْلُهُ وَلَا



يُكَاتِبُهُ ) أَي لَا يُكَاتِبُ رَقِيقَهُ فَإِنْ فَعَلَ وَأَجَارَهُ الْمَوْلَى صَارَ مُكَاتِبًا لَهُ ، وَخَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَسْبًا لِعَبْدِهِ كَمَا فِي  
النِّهَايَةِ ( قَوْلُهُ وَلَا يُعْتَقُ مُطْلَقًا ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ أُعْتِقَ وَلَا دَيْنَ عَلَيْهِ فَأَجَارَهُ الْمَوْلَى تَعَدَّى وَيَكُونُ قَبْضُ الْبَدَلِ إِلَيْهِ لَوْ  
كَانَ الْعِتْقُ عَلَى مَالٍ .

ا هـ .

وَلَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَجَارَ الْمَوْلَى الْعِتْقُ جَارَ وَضَمِنَ قِيمَةَ الْعَبْدِ لِعَرْمَاءِ الْمَأْذُونِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ قَوْلُهُ يُبَاعُ فِيهِ إِنْ حَضَرَ  
مَوْلَاهُ ) لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يَتَوَلَّى بَيْعَهُ .

وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ أَيَّ بَيْعِهِ الْقَاضِي بَدَيْهِمْ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ هَذَا الْإِطْلَاقُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّ عَلَى  
أَصْلِهِ أَنَّ الْحُرَّ الْعَاقِلَ لَا يُحْجَرُ بِسَبَبِ الدَّيْنِ حَتَّى لَا يَبِيعَ الْقَاضِي مَا لَهُ بِدُونِ رِضَاهُ ، وَقِيلُوا هَهُنَا فِي حَوَاشِي  
الْكِتَابِ الْمَقْرُوءِ عَلَى الْأَسَاطِذَةِ بَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ يُبَاعُ لِلْعَرْمَاءِ أَيُّ يُجْبَرُ الْقَاضِي الْمَوْلَى عَلَى الْبَيْعِ هَلْ لِهَذَا الْقَيْدِ وَجْهٌ  
صَحِيحٌ أَمْ لَا .

قُلْتُ لَيْسَ لِهَذَا الْقَيْدِ وَجْهٌ صَحِيحٌ أَصْلًا بَلْ يَبِيعُ الْقَاضِي الْعَبْدَ هَهُنَا بِدُونِ رِضَا الْمَوْلَى بِالِاتِّفَاقِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ مِثْلُ هَذِهِ  
الْقَيْودِ لِلتَّسَاهُلِ وَقِلَّةِ الْمُطَالَعَةِ فِي كُتُبِ السَّلَفِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كِتَابِي هَذَا إِلَّا لِمَعْرِفَةِ بَطْلَانِ هَذَا الْقَيْدِ لَكُنِّي بِهِ  
مَغْنَمًا ، وَعَدْتُ لَطَرِيقِ الصَّوَابِ مَعْلَمًا وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الذَّخِيرَةِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ نَقْلِهَا : وَلَيْسَ فِي بَيْعِ الْمَأْذُونِ  
بِغَيْرِ رِضَا الْمَوْلَى حَجَرٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى قَبْلَ ذَلِكَ مَحْجُورٌ عَنْ بَيْعِهِ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ التَّرِكَةِ الْمُسْتَعْرِقَةِ بِالذَّيْنِ يَبِيعُهَا  
الْقَاضِي إِذَا امْتَنَعَ الْوَرَثَةُ عَنْ قَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِمْ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ .

ا هـ قُلْتُ فِإِطْلَاقُ بَيْعِ الْقَاضِي أَوَّلًا مُقَيَّدٌ بِمَا لَمْ يَبِيعْ

الْمَوْلَى حِينَ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ بِمَنْزِلَةِ التَّرِكَةِ ا هـ ( قَوْلُهُ إِنْ عَلِمَ بِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوقِهِ ) هَذَا فِي الْحَجَرِ الْقَصْدِيُّ كَمَا  
أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيُّ بِقَوْلِ الْمَوْلَى لَهُ حَجَرُكَ

إِلْحَ ، وَأَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْحَجَرِ ضِمْنًا فَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ أَكْثَرِ أَهْلِ سُوقِهِ وَلَا عِلْمُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ ( قَوْلُهُ حَتَّى  
لَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي السُّوقِ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ لَا يَنْحَجِرُ ) فِيهِ تَسْلُحٌ بَلْ الْعِبَرَةُ لِلْأَكْثَرِ كَمَا ذَكَرَهُ قَبْلُ  
وَيَبْقَى مَأْذُونًا وَلَوْ فِي حَقِّ مَنْ سَمِعَ مِنَ الْآقِلِّ حَجْرَهُ أَيْضًا ( قَوْلُهُ وَيَابِقِهِ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَوْ عَادَ مِنَ الْإِبَاقِ فَالْصَّحِيحُ  
أَنَّ الْإِذْنَ لَا يَحُدُّ ( قَوْلُهُ وَجُنُونُهُ مُطَبَّقًا ) قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا كَانَ الْجُنُونُ دُونَ السَّنَةِ فَلَيْسَ بِمُطَبَّقٍ وَالسَّنَةُ وَمَا فَوْقَهَا  
مُطَبَّقٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ أَكْثَرَ السَّنَةِ فَصَاعِدًا مُطَبَّقٌ وَمَا دُونَهُ فَلَيْسَ بِمُطَبَّقٍ كَذَا فِي النِّهَايَةِ عَنْ الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ عِلْمُ  
الْعَبْدِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ) كَذَا حُكْمُ أَهْلِ سُوقِهِ قَوْلُهُ أَيُّ تُحْجَرُ الْأَمَةُ الْمَأْذُونَةُ بِالْأَسْيِلَادِ ) هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَتَأْوِيلُ الْمَسْأَلَةِ  
فِيهِمَا إِذَا اسْتَوْلَدَهَا مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِالْإِذْنِ ، أَمَّا إِذَا اسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ قَالَ لَا أُرِيدُ الْحَجْرَ عَلَيْهَا بَقِيَتْ عَلَى إِذْنِهَا كَذَا  
ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمُحَوِّبِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ( قَوْلُهُ أَيُّ إِذَا اسْتَدَانَتْ الْأَمَةُ الْمَأْذُونَةُ  
إِلْحَ ) إِنَّمَا وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي أَكْثَرِ مَنْ قِيمَتِهَا لَتُظْهَرَ الْفَائِدَةُ فِي أَنَّ الْمَوْلَى يَضْمَنُ قِيمَتَهَا دُونَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي  
النِّهَايَةِ .

( أَقَرَّ ) أَيُّ الْمَأْذُونُ ( بَعْدَ حَجْرِهِ أَنَّ مَا مَعَهُ أَمَانَةٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ بَدَيْنَ عَلَيْهِ صَحَّ ) إِفْرَارُهُ ، وَيَقْضِي مِمَّا فِي يَدِهِ ،  
وَقَالَ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مُصَحِّحَ إِفْرَارِهِ إِنْ كَانَ الْإِذْنُ فَقَدْ زَالَ بِالْحَجَرِ ، وَإِنْ كَانَ الْيَدُ فَالْحَجَرُ أَبْطَلَهَا ؛ لِأَنَّ يَدَ  
الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ وَلَهُ أَنَّ الْمُصَحِّحَ هُوَ الْيَدُ ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ قَبْلَ الْحَجَرِ فِيمَا أَخَذَهُ الْمَوْلَى مِنْ يَدِهِ  
، وَالْيَدُ بَاقِيَةٌ حَقِيقَةً ، وَشَرَطُ بَطْلَانِهَا بِالْحَجَرِ حُكْمًا فَرَاغَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْإِكْسَابِ عَنْ حَاجَتِهِ ، وَإِفْرَارُهُ دَلِيلُ

تَحَقُّقُهَا ( أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَالِهِ وَرَقَبَتِهِ لَمْ يَمْلِكْ مَوْلَاهُ مَا مَعَهُ ، فَلَمْ يُعْتَقْ عَبْدٌ كَسَبَهُ بِاعْتِقِ مَوْلَاهُ ) ، وَقَالَ يَمْلِكُهُ الْمَوْلَى فَيُعْتَقُ الْعَبْدَ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَوْ جُودَ سَبَبُ الْمَلِكِ فِي كَسَبِهِ ، وَهُوَ مَلِكٌ رَقَبَتُهُ وَلِهَذَا يَمْلِكُ اعْتِقَافَهُ وَوُطْءَ الْمَأْذُونِ لَهَا ، وَهُوَ دَلِيلُ كَمَالِ الْمَلِكِ ، وَلَهُ أَنَّ مَلِكَ الْمَوْلَى إِنَّمَا يَنْبُتُ خِلَافُهُ عَنِ الْعَبْدِ عِنْدَ فِرَاقِهِ عَنْ حَاجَتِهِ ، وَالْمُحِيطُ بِهِ الدِّينُ مَشْغُولٌ بِهَا فَلَا يَخْلُفُهُ فِيهِ ، وَالْعَتَقُ وَعَدَمُهُ فَرَعٌ ثُبُوتِ الْمَلِكِ وَعَدَمُهُ ( وَعَتَقَ إِنْ لَمْ يُحِطْ ) أَيُّ دَيْنُهُ بِمَالِهِ وَرَقَبَتِهِ بِلَا خِلَافٍ .

أَمَّا عِنْدَهُمَا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عِنْدَهُ فَلِأَنَّهُ لَا يَغْرَى عَنْ قَلِيلٍ دَيْنٍ فَلَوْ جَعَلَ مَانِعًا لَأَنَسَدَ بَابَ الْإِنْتِفَاعِ بِكَسَبِهِ فَيَحْتَثُّ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِذْنِ ( وَيَبِيعُ مِنْ مَوْلَاهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ) ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَجْنَبِيِّ عَنْ كَسَبِهِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَلَا يَبِيعُ مِنْهُ بِنَقْصَانِ لَأَنَّهُ مَتَّهَمٌ فِي حَقِّهِ لِكُونِهِ مَوْلَاهُ ، ( وَ ) يَبِيعُ ( مَوْلَاهُ ) مِنْهُ ( بِهِ ) أَيُّ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ( وَبِالْقَلِّ ) ؛ لِأَنَّ مَوْلَاهُ أَجْنَبِيٌّ عَنْ كَسَبِهِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَمَا مَرَّ وَلَا تُثَمِّمُهُ فِيهِ ، ( وَلَهُ ) أَيُّ لِلْمَوْلَى ( حَبْسُهُ )

أَيُّ الْمَبِيعِ ( بِالْثَمَنِ ) أَيُّ بِمُقَابَلَةِ اسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ مِنَ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ السَّيْعَ لَا يُزِيلُ مَلِكَ الْيَدِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِلَيْهِ الثَّمَنُ فَيَبْقَى مَلِكُ الْيَدِ لِلْمَوْلَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ ، وَلِهَذَا كَانَ أَحْصَى بِهِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ ( وَلَوْ بَاعَ ) الْمَوْلَى مِنْهُ بِالْكَثَرِ ( حَطَّ الزَّائِدُ أَوْ فَسَخَ الْعَقْدَ ) أَيُّ يُؤْمَرُ مَوْلَاهُ بِإِزَالَةِ الْمُخَابَةِ أَوْ فَسْخِ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ الرِّبَاةَ تَعْلَقُ بِهَا حَقُّ الْغُرَمَاءِ ، ( وَيَبْطُلُ ) أَيُّ الثَّمَنُ ( لَوْ سَلِمَ ) أَيُّ مَوْلَاهُ ( الْمَبِيعَ قَبْلَ قَبْضِهِ ) أَيُّ الثَّمَنُ فَلَا يُطَالَبُ الْعَبْدُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَلِمَ الْمَبِيعَ سَقَطَ حَقُّهُ فِي الْحَبْسِ ، وَلَا يَجِبُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنٌ فَخَرَجَ مَجَانًّا ( صَحَّ اعْتِقَافُهُ ) أَيُّ اعْتِقَاقُ الْمَوْلَى الْعَبْدَ الْمَأْذُونِ ( مَدْيُونًا ) لِبَقَاءِ مَلِكِهِ ( وَضَمِنَ ) الْمَوْلَى لِلْغُرَمَاءِ ( الْقَلَّ مِنْ دَيْنِهِ وَقِيمَتِهِ ) أَيُّ إِذَا كَانَ الدِّينُ أَقَلَّ مِنَ الْقِيَمَةِ يَضْمَنُ الدِّينَ إِذْ لَا حَقَّ لَهُمْ إِلَّا فِي الدِّينِ ، وَإِنْ عَكَسَ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ إِذَا تَعْلَقَ حَقُّهُمْ بِالرَّقَبَةِ ، وَهُوَ أَثْلَفُهَا ( وَذَا ) أَيُّ الْمَأْذُونُ ضَمِنَ ( فَضَلَ دَيْنُهُ عَلَى قِيمَتِهِ ) ؛ لِأَنَّ الدِّينَ فِي ذِمَّتِهِ وَمَا لَزِمَ الْمَوْلَى إِلَّا بِقَدَرِ مَا أَثْلَفَ ضَمَانًا فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَيْهِ كَمَا كَانَ .

( قَوْلُهُ أَقَرَّ بَعْدَ حَجْرِهِ أَنَّ مَا مَعَهُ أَمَانَةٌ أَوْ غَضَبٌ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا مَعَهُ حَصَلَ بِمِثْلِ اخْتِطَابٍ لِمَا قَالَ فِي النَّهَائَةِ لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ حَصَلَ لَهُ بِالْإِخْتِطَابِ وَخَوَرِهِ فَأَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ لَا يُصَدِّقُ فِيهِ بِالِاتِّفَاقِ ( قَوْلُهُ أَوْ بَدَيْنَ عَلَيْهِ صَحَّ إِفْرَارُهُ ، وَيَقْضِي مِمَّا فِي يَدِهِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِفْرَارُهُ إِلَى رَقَبَتِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَفِ مَا فِي يَدِهِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ إِفْرَارٍ لَا تَبَاعُ رَقَبَتُهُ فِيهِ إِجْمَاعًا وَمَحَلُّ صِحَّةِ إِفْرَارِهِ بِالْأَيِّ بَعْدَ الْحَجْرِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِالْإِذْنِ يَسْتَعْرِقُ مَا فِي يَدِهِ إِذْ لَوْ كَانَ لَا يَصِحُّ بِالْإِجْمَاعِ وَأَنْ لَا يَكُونَ إِفْرَارُهُ بَدَيْنَ بَعْدَ أَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَيْعِهِ فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِالْأَيِّ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَا يُصَدِّقُ بِالِاتِّفَاقِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ لَا يَصِحُّ ) يَعْنِي حَالًا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ( قَوْلُهُ فَلَمْ يُعْتَقْ عَبْدٌ كَسَبَهُ بِاعْتِقَاقِ مَوْلَاهُ )

إِلَخَ ( كَذَا الْخِلَافُ لَوْ ادَّعَى نَسَبَ عَبْدٍ مَأْذُونَهُ فَيُثْبِتُ مِنْهُ كَمَا يُعْتَقُ وَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ عِنْدَهُمَا لِلْغُرَمَاءِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ) ( قَوْلُهُ وَلَوْ بَاعَ الْمَوْلَى بِأَكْثَرِ مِنْهُ حَطَّ الزَّائِدُ أَوْ فَسَخَ الْعَقْدَ ) هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِحَصَّةِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالْقَسَادِ فَلَا تَخْيِيرَ لِمَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ إِنَّ الْعَقْدَ فَاسِدٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى الْمَوْلَى مِنْهُ بِغَيْرِ يَسِيرٍ يَكُونُ الْعَقْدُ فَاسِدًا أَيْضًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُمَا خَيْرٌ أَمَّا بَيْنَ الْقَسَخِ وَرَفْعِ الْغَبْنِ هـ .

وَقَالَ الرَّيْلِيُّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِنْ بَاعَهُ مِنَ الْمَوْلَى جَارَ الْبَيْعِ فَاحْشًا كَانَ الْغَبْنُ أَوْ يَسِيرًا ، وَلَكِنْ يُخَيَّرُ ثُمَّ قَالَ وَالْأَصَحُّ أَنَّ قَوْلَهُ كَقَوْلِهِمَا وَالْغَبْنُ الْفَاحِشُ وَالْيَسِيرُ سَوَاءٌ عِنْدَهُ كَقَوْلِهِمَا ( قَوْلُهُ وَيَبْطُلُ أَيُّ الثَّمَنِ ) أَشَارَ بِهِ

إِلَى مَا يُبْتِ فِي الدِّمَّةِ مِنَ الثَّمَنِ إِذْ لَوْ كَانَ عَرَضًا يَكُونُ الْمَوْلَى أَحَقَّ بِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَالْبَرْهَانِ (قَوْلُهُ صَحَّ إِعْتَاقُهُ مَدْيُونًا) أَطْلَقَ الدِّينَ فَشَمَلَ مَا كَانَ بِسَبَبِ التَّجَارَةِ وَالْعَصَبِ وَجُحُودِ الْوَدِيعَةِ وَإِثْلَافِ الْمَالِ وَسَوَاءٌ عَلِمَ الْمَوْلَى بِالذِّينِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِعْتَاقُهُ قَوْلُهُ وَإِنْ عَكَسَ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ (يَعْنِي بِاللُّغَةِ مَا بَلَغَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ عِشْرِينَ أَلْفًا أَوْ أَكْثَرَ إِذَا كَانَ الْمَادُّونُ قِتْنًا ، أَمَّا لَوْ كَانَ مُدْبِرًا أَوْ أُمًّا وَلَدٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمَوْلَى لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الدِّينِ بِرَقَبَتَيْهِمَا اسْتِيفَاءً بِالْبَيْعِ فَصَارَتْ مَسْأَلَةُ الْمَدْيُونِ مُخَالَفَةً لِإِعْتَاقِ الْجَانِي مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ وَمِقْدَارُ الضَّمَانِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ .

( بَيْعُ عَبْدٍ مَادُّونٍ ) لَهُ ( مُحِيطٌ دَيْنُهُ بِرَقَبَتِهِ وَغَيْبُهُ الْمُشْتَرِي ) بَعْدَ أَنْ قَبِضَ ، ( أَجَارَ الْغَرِيمَ ) أَيَّ خَيْرِ الْغَرِيمِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ ( بَيْعَهُ وَلَهُ ثَمَنُهُ ) ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ وَالْإِجَارَةُ لِلْأَحَقَّةِ كَالِإِذْنِ السَّابِقِ ، ( أَوْ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ ) ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعَبْدِ حَتَّى كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ الْمَوْلَى دَيْنَهُ ، وَالْبَائِعُ مُتْلِفٌ بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ وَالْمُشْتَرِي بِالْقَبْضِ وَالتَّغْيِبِ فَيُخَيَّرُ فِي التَّضْمِينِ ( فَإِنْ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ ) أَيُّ الْمُشْتَرِي ( بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ ) ؛ لِأَنَّ أَخَذَ الْقِيَمَةَ مِنْهُ كَأَخْذِ الْعَيْنِ ( وَإِنْ ضَمِنَ الْبَائِعُ سَلَّمَ الْمَبِيعَ لِلْمُشْتَرِي وَتَمَّ الْبَيْعُ ) لِزَوَالِ الْمَانِعِ ، ( ثُمَّ ) أَيُّ بَعْدَ مَا ضَمِنَ الْبَائِعُ ( إِنْ رَدَّ ) أَيُّ الْعَبْدِ ( عَلَى مَوْلَاهُ بِعَيْبٍ رَجَعَ ) أَيُّ مَوْلَاهُ ( عَلَى الْغَرِيمِ بِقِيَمَتِهِ ، وَعَادَ حَقُّهُ ) أَيُّ حَقُّ الْغَرِيمِ ( فِي الْعَبْدِ ) لِارْتِفَاعِ سَبَبِ الضَّمَانِ ، وَهُوَ الْبَيْعُ وَالتَّسْلِيمُ فَصَارَ كَالْعَاصِبِ إِذَا بَاعَ وَسَلَّمَ وَضَمِنَ بِالْقِيَمَةِ ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْمَالِكِ وَيَسْتَرِدَّ الْقِيَمَةَ .

كَذَا هُنَا كَذَا فِي الْكَافِي ( وَأَيُّهُمَا اخْتَارَ تَضْمِينَهُ بَرَأَ الْآخَرَ ) حَتَّى لَا يَرْجِعَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ نُوتِ الْقِيَمَةُ عِنْدَ الَّذِي اخْتَارَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُخَيَّرَيْنِ شَيْنَانِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِيهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ الْآخَرَ ، ( وَلَوْ ظَهَرَ ) أَيُّ عَبْدٌ الْمُغَيَّبِ ( بَعْدَ التَّضْمِينِ ) أَيُّ بَعْلَمَا اخْتَارَ تَضْمِينِ أَحَدِهِمَا ( لَا سَبِيلَ لَهُ ) أَيُّ لِلْغَرِيمِ ( عَلَيْهِ ) أَيُّ الْعَبْدِ ( إِنْ قُضِيَ لَهُ ) بِالْقِيَمَةِ ( بَيِّنَةٌ أَوْ نُكُولٌ ) ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمْ تَحَوَّلَ إِلَى الْقِيَمَةِ بِالْقَضَاءِ ، ( لَوْ ) قُضِيَ لَهُ بِالْقِيَمَةِ ( يَقُولُ الْخَصْمُ مَعَ يَمِينِهِ ، وَقَدْ ادَّعَى الْغَرِيمُ أَكْثَرَ مِنْهُ ) فَهُوَ

بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ( رَضِيَ بِالْقِيَمَةِ أَوْ رَكَّهَا وَأَخَذَ الْعَبْدَ ) فَبِيعَ لَهُ إِذْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ تَمَامُ حَقِّهِ بِزَعْمِهِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ ، ( وَإِنْ بَاعَهُ مُعْلِمًا دَيْنَهُ فَلِلْغَرِيمِ رَدُّ بَيْعِهِ إِنْ لَمْ يَفِ بِدَيْنِهِ ثَمَنُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفِ بِهِ لَهُ تَقْضُ الْبَيْعِ كَيْفَ كَانَ ، ( وَإِنْ وَفَّى ) ثَمَنَهُ بِدَيْنِهِ ( وَلَا مُحَابَاةً فِي الْبَيْعِ لَا ) أَيُّ لَيْسَ لِلْغَرِيمِ أَنْ يَرُدَّ الْبَيْعَ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ فَيَقْضُ الْبَيْعَ لِزَوَالِ الْمَانِعِ ( وَلَا يُخَاصِمُ الْغَرِيمُ مُشْتَرِيًا يَنْكُرُ دَيْنَهُ إِنْ غَابَ بَائِعُهُ ) يَعْنِي لَوْ بَاعَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ الْمَدْيُونُ ، وَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي ثُمَّ غَابَ الْبَائِعُ لَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي خَصْمًا لِلْغَرِيمِ إِذَا أَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الدِّينَ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى تَتَضَمَّنُ فُسْخَ الْعَقْدِ وَهُوَ قَائِمٌ بِالْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ، فَيَكُونُ الْفُسْخُ قَضَاءً عَلَى الْغَائِبِ وَالْحَاضِرُ لَيْسَ بِخَصْمٍ عَنْهُ .

( قَوْلُهُ بَيْعُ عَبْدٍ مَادُّونٍ لَهُ )

( إِنْخ ) قَالَ فِي النَّهْيَةِ قَوْلُهُ فَإِنْ بَاعَهُ الْمَوْلَى إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ شَاءَ الْغُرْمَاءُ ضَمَّنُوا الْبَائِعَ فِيمَا إِذَا بَاعَهُ بِشَمَنِ لَا يَفِي بِدْيُونِهِمْ بِدُونِ إِذْنِ الْغُرْمَاءِ ، وَالذِّينُ حَالٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمَوْلَى هـ . ( قَوْلُهُ فَإِنْ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ أَيُّ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِمَا ضَمِنَ بَلْ بِمَا أَدَّاهُ لِلْبَائِعِ مِنَ الثَّمَنِ وَمَا بَقِيَ مِنَ الْقِيَمَةِ لَا مُطَالَبَةَ لَهُ عَلَى الْبَائِعِ بِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ ( قَوْلُهُ ثُمَّ أَيُّ بَعْدَ مَا ضَمِنَ الْبَائِعُ إِنْ رَدَّ عَلَى مَوْلَاهُ بِعَيْبٍ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ بِقِيَمَتِهِ ) .

قَالَ الرَّيْلِيُّ هَذَا إِذَا رَدَّهَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَبْضِ مُطْلَقًا أَوْ بَعْدَهُ بِقَضَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَكَذَا إِذَا رَدَّهَ عَلَيْهِ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ أَوْ الشَّرْطِ وَإِنْ رَدَّهَ بَعِيبٍ بَعْدَ الْقَبْضِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ فَلَا سَبِيلَ لِلْغَرْمَاءِ عَلَى الْعَبْدِ وَلَا لِلْمَوْلَى عَلَى الْقِيَمَةِ .  
ا هـ .

قُلْتُ هَذَا مَعَ حُسْنِهِ لَا يَخْفَى مَا فِي لَفْظِهِ إِذَا رَدَّهَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَبْضِ مَعَ أَنَّ الصُّورَةَ فِيهَا إِذَا غَيَّبَ الْمُشْتَرِي وَلَيْسَ إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ لِقَوْلِهِ مُطْلَقًا لِيُقَابِلَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ بِقَضَاءٍ .  
( قَوْلُهُ وَإِيَّاهُمَا ) أَيُّ الْبَايِعِ وَالْمُشْتَرِيِ اخْتَارَ الْغَرِيمُ تَضَمِينَهُ مِنْهُمَا بَرَأَ الْآخَرُ ( قَوْلُهُ وَلَوْ ظَهَرَ الْعَبْدُ إِلَى قَوْلِهِ كَذَا فِي النَّهَايَةِ ) قَالَ فِيهَا عَقِبُهُ وَهُوَ نَظِيرُ الْمَغْصُوبِ فِي ذَلِكَ .  
ا هـ .

وَحَكَاهُ الرَّيْلِيُّ أَيْضًا عَنْهَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ قَالَ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ : الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَغْصُوبِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ تَظْهَرَ الْعَيْنُ وَقِيَمَتُهَا أَكْثَرَ مِمَّا ضَمِنَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ هُنَا ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا شَرَطَ

أَنْ يَلْعَى الْغَرْمَاءُ أَكْثَرَ مِمَّا ضَمِنَ وَإِنْ كَانَ حَقُّهُمْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ بِزَعْمِهِمْ ، وَبَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ كَثِيرٌ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى قَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُطَابِقَةٍ فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ قِيَمَتُهُ مِثْلَ مَا ضَمِنَ أَوْ أَقَلُّ فَلَا يَثْبُتُ لَهُمُ الْخِيَارُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُمُ الْخِيَارُ إِذَا ظَهَرَ وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِمَّا ضَمِنَ فَلَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ هُنَا مُخْلَصًا ا هـ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ بَاعَهُ مُعْلِمًا دَيْنَهُ ) فَائِدَةُ الْإِعْلَامِ بِالذَّيْنِ سُقُوطُ خِيَارِ الْمُشْتَرِي فِي الرَّدِّ بَعِيبِ الدَّيْنِ حَتَّى يُلْزَمَ الْبَيْعُ فِي حَقِّ الْمُتَعَايِدِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا فِي حَقِّ الْغَرْمَاءِ .

( قَوْلُهُ فَلِلْغَرِيمِ رَدُّ بَيْعِهِ إِنْ لَمْ يَفِ بِدَيْنِهِ ) يَعْنِي لَوْ كَانَ حَالًا فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُوجِبًا فَالْبَيْعُ جَائِزٌ ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْغَرِيمِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْبَيْعُ بِطَلَبِهِمْ ( قَوْلُهُ وَإِنْ وَفَى ثَمَنَهُ بِدَيْنِهِ وَلَا مُحَابَاةَ فِي الْبَيْعِ لَا ) قَبْدَ عَدَمِ رَدِّ الْغَرِيمِ بِقَيْدَيْنِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهِ وَفَاءٌ لَا اعْتِرَاضَ لِلْغَرِيمِ سِوَاءِ حَابَى الْمَوْلَى أَوْ لَا .

( اشْتَرَى عَبْدٌ وَبَاعَ سَاكِنًا عَنْ إِذْنِهِ وَحَجَرَهُ فَهُوَ مَأْذُونٌ ) يَعْنِي أَنَّ عَبْدًا إِذَا قَدِمَ مِصْرًا فَبَاعَ وَاشْتَرَى فَلَمْ يَسْأَلْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُخْبَرَ أَنَّ مَوْلَاهُ أَذِنَ لَهُ فَيُصَدَّقُ اسْتِحْسَانًا عَدْلًا كَانَ أَوْ لَا ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُصَدَّقَ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ دَعْوَى مِنْهُ ، وَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِحُجَّةٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُتْلَعِي } .

وَجْهٌ الْاسْتِحْسَانُ أَنَّ النَّاسَ تَعَامَلُوا ذَلِكَ ، وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ حُجَّةٌ يَخْصُ بِهَا الْأَثَرُ وَيَتَرَكُ الْقِيَاسُ فِيهِ وَالنَّظَرُ .  
وَأُثَابُهُمَا أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرَى وَلَا يُخْبَرَ بِشَيْءٍ وَالْقِيَاسُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ لَا يَثْبُتَ الْإِذْنُ ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ مُحْتَمَلٌ وَفِي الْاسْتِحْسَانِ يَثْبُتُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَأْذُونٌ ؛ لِأَنَّ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الصَّلَاحِ مَا أَمَكَنَ ، وَلَا يَثْبُتُ الْجَوَازُ إِلَّا بِالْإِذْنِ فَوَجِبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ ، وَالْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ ( وَلَا يُبَاعُ لِدَيْنِهِ إِلَّا إِذَا أَقَرَّ مَوْلَاهُ بِإِذْنِهِ ) ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ بِالتَّجَارَةِ رِضًا بِبَيْعِ رَقِيَّةِ الْمَأْذُونِ بِالذَّيْنِ ( أَوْ أَتْبَعَهُ ) أَيُّ الْإِذْنِ ( الْغَرِيمُ ) يَعْنِي إِنْ قَالَ الْمَوْلَى هُوَ مَحْجُورٌ ، فَالْقَوْلُ لَهُ لَتَمَسْكِهِ بِالْأَصْلِ فَلَا يُبَاعُ إِلَّا إِذَا أَتْبَعَهُ الْغَرِيمُ إِذْنَهُ فَحِينَئِذٍ يُبَاعُ .

( وَ ) التَّوْنُ الثَّانِي ( إِذْنُ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوه ) الْعَتَهُ اخْتِلَالٌ فِي الْعَقْلِ بِحَيْثُ يُخْتَلِطُ كَلَامُهُ فَيَشْتَبِهُ تَارَةً بِكَلَامِ الْعُقَلَاءِ وَالْآخَرَى بِكَلَامِ الْمَجَانِينِ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّبِيِّ مَعَ الْعَقْلِ ( وَهُوَ فَكُّ الْحَجَرِ وَإِثْبَاتُ الْوِلَايَةِ لَهُمَا ، وَتَصَرُّفُهُمَا إِنْ نَفَعَ كَالِإِسْلَامِ وَالْإِثْبَابِ صَحَّ بِدُونِهِ ) أَيُّ بِدُونِ الْإِذْنِ ، ( وَإِنْ ضَرَّ كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ لَا وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( إِذْنًا بِهِ وَمَا

نَفْعَ ( تَارَةً وَصَرَّ ) أُخْرَى ( كَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ صَحَّ بِهِ ) أَيُّ بِالْإِذْنِ ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ الْعَاقِلَ يُشَبَّهُ بِالْبَالِغِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِلٌ مُمَيَّرٌ ، وَيُشَبَّهُ طِفْلاً لَا عَقْلَ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ الْخَطَابُ وَفِي عَقْلِهِ قُصُورٌ وَلِلْغَيْرِ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ ، فَأُلْحِقَ بِالْبَالِغِ فِي النَّافِعِ الْمَحْضِ وَالطَّقِلِ فِي الضَّارِّ الْمَحْضِ وَفِي الدَّائِرِ بَيْنَهُمَا بِالطَّقِلِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ ، وَبِالْبَالِغِ عِنْدَ الْإِذْنِ لِرُجْحَانِ جِهَةِ النَّفْعِ عَلَى الضَّرَرِ بِدَلَالَةِ الْإِذْنِ ، وَلَكِنْ قَبْلَ الْإِذْنِ يَكُونُ مُنْعَقِداً مَوْقُوفاً عَلَى إِجَازَةِ الْمُوَلَّى ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَنْفَعَةً لِصَيْرُورَتِهِ مُهْتَدِياً إِلَى وَجْهِ التَّجَارَاتِ حَتَّى وَلَوْ بَلَغَ فَأَجَازَهُ نَفَذَ عِنْدَنَا خِلَافاً لِرُفْرٍ ؛ لِأَنَّهُ تَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَةِ وَلِيِّهِ ، وَقَدْ صَارَ وَلِيّاً بِنَفْسِهِ ( وَشَرَطَ لِصِحَّتِهِ ) أَيُّ الْإِذْنِ ( أَنْ يَعْقِلَا الْبَيْعَ سَالِباً لِلْمَلِكِ ) عَنْ الْبَائِعِ ( وَالشَّرَاءَ جَائِلاً لَهُ ) أَيُّ لِلْمَلِكِ إِلَى الْمُشْتَرِي ( الْوَلِيُّ الْأَبُ ثُمَّ وَصِيُّهُ ثُمَّ الْجَدُّ ) أَبُو الْأَبِ ( ثُمَّ وَصِيُّهُ ثُمَّ الْقَاضِي أَوْ وَصِيُّهُ ) دُونَ الْأُمِّ أَوْ وَصِيُّهَا ، وَقَدْ سَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فِي بَابِ الْوَلِيِّ ( وَلَوْ أَقْرَأَ ) أَيُّ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوهُ ( لِإِنْسَانٍ بِمَا مَعَهُمَا مِنَ الْكَسْبِ وَالْإِرْثِ ) يَعْنِي أَقْرَأَ أَنْ مَا وَرِثَاهُ مِنْ أَبِيهِمَا لِفُلَانٍ ( صَحَّ ) فِي

ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيمَا وَرَثَهُ ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ إِفْرَارِهِ فِي كَسْبِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ فِي التَّجَارَاتِ وَلَا حَاجَةَ فِي الْمَوَرُوثِ ، وَجَهُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ بِانْضِمَامِ رَأْيِ الْوَلِيِّ التَّحَقُّقَ بِالْبَالِغِ وَكُلُّ مِنَ الْمَالِكِينَ مَلِكُهُ فَيَصِحُّ إِفْرَارُهُ فِيهِمَا .

قَوْلُهُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ وَصِيُّهُ ثُمَّ الْقَاضِي ( قَالَ الرَّبْلَعِيُّ ثُمَّ وَصِيُّ جَدِّهِ ثُمَّ الْمُوَالِي ثُمَّ الْقَاضِي .

ا هـ .

( كِتَابُ الْوَكَاةِ ) وَجَهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ أَنَّ فِي كُلِّ مِنَ الْوَكَاةِ وَالْإِذْنِ مَعْنَى الرِّضَا بِتَصَرُّفِ الْغَيْرِ وَهِيَ لُغَةٌ الْحِفْظُ وَمِنْهُ الْوَكِيلُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِهَذَا قُلْنَا فِيمَنْ قَالَ : وَكَلْتُكَ فِي مَالِي يَمْلِكُ الْحِفْظُ فَقَطْ ، وَقِيلَ التَّرَكُّيبُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّفْوِيضِ وَالِاعْتِمَادِ ، وَمِنْهُ التَّوَكُّلُ يُقَالُ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا أَيُّ فَوَضْنَا أُمُورَنَا وَسَلَّمْنَا ، وَعَلَى هَذَا ( التَّوَكُّلُ ) لُغَةٌ تَفْوِيضُ الْأَمْرِ إِلَى الْغَيْرِ وَشَرْعاً ( تَفْوِيضُ التَّصَرُّفِ ) فِي أَمْرِهِ ( إِلَى غَيْرِهِ ) وَإِقَامَتِهِ مَقَامَهُ ( وَالرِّسَالَةُ تَبْلِيغُ الْكَلَامِ إِلَى الْغَيْرِ ) بَلَا دَخَلَ فِي التَّصَرُّفِ ، ( وَشَرَطُ جَوَازِهِ كَوْنُ الْمُوَكَّلِ أَهْلَ تَصَرُّفٍ ) لَمْ يَقُلْ أَهْلُ التَّصَرُّفِ لِنَلَّا يُفْهَمُ إِرَادَةُ التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهَا بَاطِلَةٌ لِاسْتِزَامِهَا بَطْلَانِ تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ كَافِراً بِبَيْعِ الْخَمْرِ ، ( وَ ) كَوْنُ ( الْوَكِيلِ يَعْقِلُهُ ) أَيُّ يَعْقِلُ أَنَّ الْبَيْعَ سَالِباً وَالشَّرَاءَ جَائِلاً وَيَعْرِفُ الْغَيْنَ الْيَسِيرَ وَالْفَاحِشَ ( وَيَقْصِدُهُ ) حَتَّى لَوْ تَصَرَّفَ هَازِلاً لَا يَقَعُ عَنِ الْأَمْرِ ، فَفَرَعَ عَلَى قَوْلِهِ كَوْنُ الْمُوَكَّلِ أَهْلَ تَصَرُّفٍ بِقَوْلِهِ ( فَصَحَّ تَوْكِيلُ الْمُسْلِمِ كَافِراً بِبَيْعِ الْخَمْرِ ) ، وَفَرَعَ عَلَى قَوْلِهِ وَالْوَكِيلُ يَعْقِلُهُ وَيَقْصِدُهُ بِقَوْلِهِ ( وَالْحُرُّ ) أَيُّ وَيَصِحُّ أَيْضاً تَوْكِيلُ الْحُرِّ ( الْبَالِغِ وَالْمَأْذُونِ ) عَبْدًا كَانَ أَوْ صَبِيًّا ( مِثْلَهُمَا ) ، فَيَتَنَاوَلُ الصُّورَ الْأَرْبَعَ ( وَصَبِيًّا يَعْقِلُهُ وَعَبْدًا ) حَالِ كَوْنِهِمَا ( مَحْجُورَيْنِ ) لَوْ جُودَ الشَّرْطُ الْمَذْكُورِ فِي كُلِّ مِمَّا ذَكَرْنَا إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ هَاهُنَا وَتَرَجَعَ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَى مُوَكِّلِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيمَا بَعْدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْجُوراً ( وَالتَّوَكُّلُ ) عُطِفَ عَلَى تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ ( بِكُلِّ مَا يَعْقِدُهُ بِنَفْسِهِ ) فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ

بِنَفْسِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْكِيلِ غَيْرِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ جَوَازِهِ دَفْعاً لِحَاجَتِهِ ( لِنَفْسِهِ ) احْتِرَازُ عَنْ الْوَكِيلِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ لِأَنَّهُ اسْتِفَادَ التَّصَرُّفَ مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا أَمَرَ بِهِ حَتَّى لَوْ صَرَحَ بِهِ أَيْضاً جَازَ ( وَبِالْخُصُومَةِ ) عُطِفَ عَلَى بَكُلِّ ( فِي كُلِّ حَقٍّ ) إِذْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْتَدِي إِلَى وَجْهِ الْخُصُومَاتِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْكِيلِ غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ ، ( وَلَمْ يَلْزَمْ ) أَيُّ التَّوَكُّلُ بِالْخُصُومَةِ لَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَجِزْ ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ اتِّفَاقِيَّ وَالْخِلَافُ فِي اللَّزُومِ ( بَلَا رِضَا خَصْمِهِ

( اَلْمُتَأَخَّرُونَ اخْتَارُوا لِلْفَتَاوَى اَنَّ الْقَاضِيَ اِذَا عَلِمَ مِنَ الْخَصْمِ التَّعْتُّ فِي اِبَاءِ الْوَكِيلِ لَا يُمْكِنُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَقْبَلُ التَّوَكِيلَ مِنَ الْمُوَكَّلِ اِنْ عَلِمَ مِنَ الْمُوَكَّلِ الْقَصْدَ اِلَى الْاِضْرَارِ بِصَاحِبِهِ فِي التَّوَكِيلِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ التَّوَكِيلَ اِلَّا بِرِضَا صَاحِبِهِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْاَنَمَةِ السَّرْحَسِيِّ كَذَا فِي الْكَافِي ( اِلَّا الْمُوَكَّلُ مَرِيضٌ اَوْ مُسَافِرٌ ) اَيَّ غَائِبٌ مَسَافَةً ثَلَاثَ اَيَّامٍ فَصَاعِدًا ( اَوْ مُرِيدٌ لِلسَّفَرِ ) بَانَ يَنْظُرُ لِلْقَاضِي فِي حَالِهِ وَفِي عِدَّتِهِ فَإِنَّهُ لَا تَخْفَى هَيْئَةُ مَنْ يُسَافِرُ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ اِنِّي اُرِيدُ اَنْ اُسَافِرَ ( اَوْ مُخَدَّرَةٌ ) لَمْ تَجِرْ عَادَتُهَا بِالْبُرُوزِ وَحُضُورِ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ .

( كِتَابُ الْوَكَاةِ ) قَوْلُهُ لَمْ يَقُلْ

( اَلْخ ) ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ اِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً تَكُونُ عَيْنًا فَلَيْزَمَ مَا ذَكَرَهُ ( قَوْلُهُ وَالْحُرُّ الْبَالِغُ ) مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَوَكَّلِ الْمُسْلِمُ كَافِرًا بِبَيْعِ الْخَمْرِ غَنِيَةً عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِكَوْنِ الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلِ بِالْعَا ، وَإِذَا كَانَ لَا يَخْتَصُّ وَصَحَّ تَوَكُّلُ الْبَالِغِ كَافِرًا فَكَذَا غَيْرُهُ ( قَوْلُهُ فَيَتَنَاوَلُ الصُّورَ الْأَرْبَعُ ) لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا انْحِصَارُ الصُّورِ فِيمَا ذَكَرَ لِصِحَّةِ تَوَكُّلِ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ حُرًّا وَبَالِغًا ( قَوْلُهُ وَالتَّوَكُّلُ بِكُلِّ مَا يَقْعُدُهُ بِنَفْسِهِ ) يَرُدُّ عَلَيْهِ تَوَكُّلُ النَّمِيِّ الْمُسْلِمِ بِبَيْعِ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ ، وَالتَّوَكُّلُ بِالِاسْتِقْرَاضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهُ لَهُ بِنَفْسِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّوَكُّلُ فِيهِ حَتَّى آتَهُ يَقْعُ الْقَرْضُ لِلْوَكِيلِ لَكِنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ جَوَازَ التَّوَكُّلِ بِالِاسْتِقْرَاضِ .

( قَوْلُهُ أَوْ مُخَدَّرَةٌ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَمَنْ اللَّعْدَارِ الْحَيْضُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهَا إِذَا كَانَ الْحُكْمُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْحَبْسُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْقَاضِي الَّذِي تَرَفَعُوا إِلَيْهِ هـ فَامْتَنَعَ الْحَصْرُ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

( وَصَحَّ ) أَيْضًا التَّوَكُّلُ ( بِإِيْفَانِهِ ) أَيْ بِإِيْفَاءِ كُلِّ حَقٍّ ( وَاسْتِيفَانِهِ إِلَّا فِي حَدٍّ وَقَوْدٍ ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ( بِغَنِيَةِ مُوَكَّلِهِ ) عَنْ الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُمَا يَسْقُطَانِ بِالشُّبُهَاتِ فَلَا يَسْتَوْفَى بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْغَيْرِ لِمَا فِيهِ مِنْ نَوْعِ شُبُهَةٍ ( قَالَ أَنْتَ وَكِلَيْي فِي كُلِّ شَيْءٍ كَانَ وَكِلَيْي فِي الْحِفْظِ فَقَطْ ، وَلَوْ زَادَ جَائِزٌ أَمْرُهُ كَانَ وَكِلَيْي فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ حَتَّى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ) قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى لَوْ زَادَ جَائِزٌ أَمْرُهُ فَهُوَ وَكِيلٌ فِي الْحِفْظِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَتَقَاضِي دُيُونِهِ وَحُقُوقِهِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فَوَضَ إِلَيْهِ التَّصَرُّفَ عَامًّا فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ مَا صَنَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ فَيَمْلِكُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ حَتَّى لَوْ أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ جَارَ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ صَنِيعَهُ وَهَذَا مِنْ صَنِيعِهِ ثُمَّ ، قَالَ وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ جَازَ فَيُفْتَى بِهَذَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ ( حُقُوقٌ عَقْدٍ ) مُبْتَدَأُ خَيْرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي تَتَعَلَّقُ بِهِ ( يُضَيِّفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ ) فِي عَرَفِ أَهْلِ الْمُعَامَلَةِ ( كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَصَلَحٍ عَنْ إِفْرَارٍ ) أَمثلةٌ لِلْعَقْدِ فَإِنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ يَقُولُ بَعْتُ هَذَا مِنْكَ وَلَا يَقُولُ بَعْتُ هَذَا مِنْكَ مِنْ قَبْلِ فُلَانٍ ، وَكَذَا الْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ يَقُولُ اشْتَرَيْتَ هَذَا مِنْكَ وَلَا يَقُولُ لِأَجْلِ فُلَانٍ ( تَتَعَلَّقُ ) أَيْ تَلْكَ الْحُقُوقُ ( بِهِ ) أَيْ بِالْوَكِيلِ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ ) أَيْ الْوَكِيلُ ( مُحْجُورًا ) اخْتِزَازٌ عَنْ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ الْمُحْجُورَيْنِ فَإِنَّ تَوَكُّلَهُمَا جَائِزٌ لَكِنْ حُقُوقَ عَقْدِهِمَا تَرْجِعُ إِلَى الْمُوَكَّلِ وَمِثْلُ حُقُوقِ الْعَقْدِ بِقَوْلِهِ ( كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ ) إِنْ وَكَّلَ بِالْبَيْعِ ( وَقَبْضِهِ ) إِنْ وَكَّلَ بِالشِّرَاءِ ( وَقَبْضِ ثَمَنِهِ ) أَيْ ثَمَنِ مَبِيعِهِ ( وَالْمُطَالَبَةِ بِثَمَنِ مُشْتَرِيهِ ) يَعْنِي أَنَّ الْوَكِيلَ

بِالشِّرَاءِ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُطَالِبُهُ الْبَائِعُ بِثَمَنِهِ ( وَالرُّجُوعَ بِهِ ) أَيْ بِالْثَمَنِ ( عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ ) أَيْ اسْتِحْقَاقِ مَا بَاعَ أَوْ رُجُوعِهِ هُوَ بِالْثَمَنِ عَلَى بَائِعِهِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ مَا اشْتَرَى ( وَالْمُخَاصِمَةَ ) أَيْ يُخَاصِمُ ، وَيُخَاصِمُ ( فِي شَفْعَةٍ مَا يَبِيعُ وَفِي الْعَيْبِ فَرُدُّهُ ) أَيْ الْمَعِيبَ إِلَى الْبَائِعِ ( لَوْ ) كَانَ ( بِيَدِهِ وَبَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ) يَرُدُّهُ ( بِإِذْنِهِ ) أَيْ إِذْنِ

المُوكِّل (وَلِلْمُشْتَرِي مَنَعُ الثَّمَنِ مِنْ مُوكِّلٍ بَانِعِهِ) يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بَبَيْعِ شَيْءٍ فَبَاعَهُ ثُمَّ الْمُوكِّلُ طَلَبَ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي لَهُ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْعَقْدِ وَحَقُّوقِهِ كَمَا بَيَّنَّا (وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ) أَيُّ الْمُوكِّلِ (صَحَّ وَلَا يُطَالَبُ بِبَانِعُهُ) ، يَعْنِي الْوَكِيلَ ثَانِيًا ؛ لِأَنَّ الْمُقْبُوضَ حَقُّهُ فَلَا فَائِدَةَ فِي نَزْعِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ رَدُّهُ إِلَيْهِ وَبَرَّتْ ذِمَّةُ الْمُشْتَرِي لَوْصُولِ الثَّمَنِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ (وَالْمَلِكُ يَثْبُتُ لِلْمُوكِّلِ ابْتِدَاءً لَكِنْ خِلَافُهُ عَنِ الْوَكِيلِ) جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَمَا ذَكَرَ فِي النِّهَايَةِ وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ لِلْمُوكِّلِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْحُقُوقُ رَاجِعَةً إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمَلِكِ فَأَجَابَ عَنْهُ بِهَذَا ، وَقَالَ نَعَمْ الْمَلِكُ يَثْبُتُ لِلْمُوكِّلِ ابْتِدَاءً لَكِنْ يَثْبُتُ لَهُ خِلَافُهُ عَنِ الْوَكِيلِ ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْوَكِيلَ خَلَفَ عَنِ الْمُوكِّلِ فِي حَقِّ اسْتِفَادَةِ التَّصَرُّفِ ، وَالْمُوكِّلُ خَلَفَ عَنِ الْوَكِيلِ فِي حَقِّ الْمَلِكِ كَالْعَبْدِ إِذَا قَبِلَ الْهَبَةَ ثَبَتَ الْمَلِكُ لِلْمُوكِّلِ ابْتِدَاءً ، (وَقِيلَ) الْمَلِكُ يَثْبُتُ (لِلْوَكِيلِ لَكِنْ لَا يَتَقَرَّرُ) بَلْ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوكِّلِ بِلَا مُهْلَةٍ (وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لَا يُعْتَقُ قَرِيبَ شَرَاهُ) أَيُّ الْوَكِيلِ (وَلَوْ كَانَ) أَيُّ الْمُشْتَرِي (عَرُسَهُ لَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ) أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ

الْمُشْتَرِي لَمْ يَمْلِكْ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلِأَنَّ الْعِنَقَ وَفَسَادَ النِّكَاحِ يَقْتَضِيَانِ تَقَرُّرَ الْمَلِكِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الزِّيَادَاتِ وَغَيْرِهِ فَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ لَمْ يَحْصُلْ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٌ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ } وَأُجِيبَ أَنَّ الْمُطْلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ ، وَهُوَ الْمَلِكُ الْمَقَرَّرُ وَالْمُجْتَهِدُ غَيْرُ غَافِلٍ ، وَإِنَّمَا فَرَعُهُمَا الْأَكْثَرُونَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَصَحُّ عِنْدَهُمْ (وَحُقُوقُ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ) أَيُّ الْوَكِيلِ (إِلَى الْمُوكِّلِ كِنَاكٍ وَخُلْعٍ وَصُلْحٍ عَنْ إِنْكَارٍ أَوْ دَمٍ عَمْدٍ وَعَتَقٍ عَلَى مَالٍ وَكِتَابَةٍ وَهَبَةٍ وَتَصَدَّقٍ وَإِعَارَةٍ وَإِبْدَاعٍ وَرَهْنٍ وَإِفْرَاضٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمُوكِّلِ) وَسِرُّهُ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا لَا يَقْبَلُ الْفَصْلَ عَنِ السَّبَبِ ، لِأَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْإِسْقَاطَاتِ وَالْوَكِيلُ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْحُكْمِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوكِّلِ لِيَكُونَ الْحُكْمُ مُقَارِنًا لِلْسَّبَبِ أَمَّا النِّكَاحُ فَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبُضْعِ الْحُرْمَةُ فَكَانَ النِّكَاحُ إِسْقَاطًا لَهَا ، وَالسَّاقِطُ لَا يَتَلَاشَى فَلَا يُتَصَوَّرُ صُلُوحُ السَّبَبِ عَنْ شَخْصٍ عَلَى سَبِيلِ الْأَصَالَةِ وَوُقُوعُ الْحُكْمِ لغيرِهِ فَجَعَلَ سَفِيرًا لِيَقْتَرِنَ الْحُكْمُ بِالسَّبَبِ حَتَّى لَوْ أَصَافَ النِّكَاحُ إِلَى نَفْسِهِ وَقَعَ لَهُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّ حُكْمَهُ يَقْبَلُ الْفَصْلَ عَنِ السَّبَبِ كَمَا فِي الْبَيْعِ بِخِيَارٍ فَجَازَ صُدُورُ السَّبَبِ عَنْ شَخْصٍ أَصَالَةً وَوُقُوعُ الْحُكْمِ لغيرِهِ خِلَافُهُ ، وَأَمَّا الْخُلْعُ فَلِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلنِّكَاحِ وَالنِّكَاحُ الْمَرْءِ وَالْمُنْكَوْحَةِ الْمَرْأَةِ وَالْوَكِيلُ إِمَّا مِنْهُ أَوْ مِنْهَا ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ سَفِيرًا مَحْضًا فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُوكِّلِ ، وَأَمَّا الصُّلْحُ عَنْ إِنْكَارٍ فَإِنَّهُ أَيْضًا إِسْقَاطٌ مَحْضٌ لَا تَشْوَبهُ مُعَاوَضَةٌ بَلْ فِدَاءٌ يَمِينٍ فِي حَقِّ

الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُوكِّلِ ، وَكَذَا الصُّلْحُ عَنْ دَمٍ الْعَمْدِ فَإِنَّهُ إِسْقَاطٌ مَحْضٌ ، وَالْوَكِيلُ أَجْنَبِيٌّ سَفِيرٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُوكِّلِ ، وَكَذَا الْحَالُ فِي الْبَوَاقِي هَذَا مُلْخَصٌ مِمَّا ذَكَرَهُ الْقَوْمُ فِي هَذَا الْمَقَامِ ، وَيَضْمَحِلُّ بِهِ مَا قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ ، وَأَمَّا الصُّلْحُ فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ إِنْكَارٍ فِي الْإِضَافَةِ فَإِنَّ زَيْدًا إِذَا ادَّعَى دَارًا عَلَى عَمْرٍو فَوَكَّلَ عَمْرٍو وَكَيْلًا عَلَى أَنْ يُصَالِحَ عَلَى الْمِائَةِ ، فَيَقُولُ زَيْدٌ صَالَحْتُ عَنْ دَعْوَى الدَّارِ عَلَى عَمْرٍو بِالْمِائَةِ ، وَيَقْبَلُ الْوَكِيلُ هَذَا الصُّلْحَ يَتِمُّ الصُّلْحُ سَوَاءً كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ إِنْكَارٍ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ يَكُونُ كَالْبَيْعِ فَتَرْجَحُ الْحُقُوقُ إِلَى الْوَكِيلِ كَمَا فِي الْبَيْعِ فَتُسَلِّمُ بِدَلِّ الصُّلْحِ عَلَى الْوَكِيلِ ، وَإِذَا كَانَ عَنْ إِنْكَارٍ فَهُوَ فِدَاءٌ يَمِينٍ فِي حَقِّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَالْوَكِيلُ سَفِيرٌ مَحْضٌ فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ الْحُقُوقُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ يَتِمُّ الصُّلْحُ سَوَاءً كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ إِنْكَارٍ تَمَامُهُ بِلَا اعْتِبَارٍ إِضَافَتِهِ فِي صُورَةِ الْإِفْرَارِ إِلَى الْوَكِيلِ وَفِي صُورَةِ الْإِنْكَارِ إِلَى الْمُوكِّلِ فَلَا تُسَلِّمُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ عَيْنُ مَحَلِّ التَّرَاعٍ ، وَإِنْ أَرَادَ تَمَامُهُ بِاعْتِبَارِ تِلْكَ الْإِضَافَةِ كَانَ اعْتِرَافًا بِصِحَّةِ كَلَامِ الْقَوْمِ فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِ الْفَرْقِ وَالْقَوْلِ بِالتَّسْوِيَةِ ، وَفَرَّغَ عَلَى كَوْنِ الْوَكِيلِ فِي هَذِهِ الصُّورِ سَفِيرًا مَحْضًا بِقَوْلِهِ (فَلَا يُطَالَبُ) مِنْ قَبْلِ

الْمَرْأَةِ ( وَكِيلُهُ ) أَيُّ وَكِيلِ الزَّوْجِ ( بِالْمَهْرِ وَوَكِيلُهَا بِتَسْلِيمِهَا وَبِدَلِ الْخُلْعِ ) لِمَا مَرَّ مِنْ كَوْنِ الْوَكِيلِ فِي هَذِهِ الصُّورِ سَفِيرًا مَحْضًا .

( قَوْلُهُ كَانَ وَكِيلًا فِي الْحِفْظِ فَقَطْ ) هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي الْخَاتِيئَةِ ثُمَّ قَالَ .  
وَفِي فِتَاوَى الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ وَكَلْتُكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي وَأَقَمْتُكَ مَقَامَ نَفْسِي لَا تَكُونُ الْوَكَاةَ عَامَّةً ،  
وَلَوْ قَالَ وَكَلْتُكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي الَّتِي يَجُوزُ بِهَا التَّوَكُّلُ كَانَتْ الْوَكَاةَ عَامَّةً تَتَنَاوَلُ الْبَيَاعَاتِ وَالْأَنْكِحَةَ وَفِي  
الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَامَّةً يُنْظَرُ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ يَخْتَلِفُ لَيْسَ لَهُ صِنَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ فَالْوَكَاةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ  
تَاجِرًا تِجَارَةً مَعْرُوفَةً تَنْصَرِفُ إِلَيْهَا .

ا هـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ زَادَ جَائِزُ أَمْرُهُ كَانَ وَكِيلًا فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ حَتَّى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ) أَقُولُ هَذَا بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ  
كَلَامِ الصَّغَرَى الَّذِي غَيَّاهُ بَظُهُورِ غَيْرِهِ ، وَقَدْ ظَهَرَ لِي غَيْرُهُ وَهُوَ مَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَوْ قَالَ أَنْتَ وَكِيلِي فِي كُلِّ  
شَيْءٍ جَائِزٍ أَمْرُكَ يَصِيرُ وَكِيلًا فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِعْتِاقِ  
وَالطَّلَاقِ وَالْوَقْفِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَمْلِكُ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ لَفْظِ التَّعْميمِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ سَابِقُهُ الْكَلَامِ وَنَحْوُهُ بِهِ أَخَذَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ وَذَكَرَ التَّاطِفِيُّ إِذَا قَالَ  
أَنْتَ وَكِيلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٍ صُنْعُكَ رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ وَكَّلَ فِي الْمَعَاوَضَاتِ وَالْإِجَارَاتِ وَالْهَبَاتِ وَالْإِعْتِاقِ  
وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ وَكَّلَ فِي الْمَعَاوَضَاتِ لَا فِي الْهَبَاتِ وَالْإِعْتِاقِ قَالَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَهَذَا قَرِيبٌ  
مِمَّا اخْتَارَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ ا هـ .

وَقَالَ فِي الْأَشْيَاءِ وَالنِّظَائِرِ الْوَكِيلُ إِنْ كَانَتْ وَكَالَتْهُ عَامَّةً مَلَكَ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا طَلَاقَ الزَّوْجَةِ وَعِتْقَ الْعَبْدِ وَوَقْفَ الْبَيْتِ  
وَقَدْ كَتَبْنَا فِيهَا رِسَالَةً ا هـ .

( قَوْلُهُ اخْتَرَا عَنْ )

الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ الْمَحْجُورَيْنِ ( يُفِيدُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مَأْذُونَيْنِ تَعَلَّقَتْ بِهِمَا الْحُقُوقُ مُطْلَقًا .  
وَقَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِنْ كَانَ وَكِيلًا بِالْبَيْعِ بِشَمْنٍ حَالٍ أَوْ مُوَجَّلٍ تَلَزَمَتْهُ الْعِدَّةُ وَإِنْ كَانَ وَكِيلًا بِالشِّرَاءِ بِشَمْنٍ مُوَجَّلٍ لَا  
تَلَزَمَتْهُ الْعَهْدَةُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا بَلْ الْعَهْدَةُ عَلَى الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ بِشَمْنٍ حَالٍ فَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ  
تَلَزَمَتْهُ فِي الْإِيضَاحِ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِالتَّقْدِيرِ فَعَلَّ جَارَ وَالْعَهْدَةُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَجَارَ اسْتِحْسَانًا  
وَلَوْ أَمَرَهُ بِالشِّرَاءِ نَسِينَةً كَانَ مَا اشْتَرَاهُ لَهُ دُونَ الْأَمْرِ وَذَكَرَ وَجْهٌ كُلٌّ فِي التَّبَيُّنِ .

( قَوْلُهُ لَكِنَّ حُقُوقَ عَقْدِهِمَا تَرْجِعُ إِلَى الْمُوَكَّلِ ) يَعْنِي مَا لَمْ يُعْتَقْ فَإِذَا عَتَقَ الْعَبْدَ لَزِمَتْهُ الْعَهْدَةُ وَالصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ لَا  
تَلَزَمُهُ ( قَوْلُهُ وَالرُّجُوعُ بِهِ ) أَيُّ بِالثَّمَنِ عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ يَعْنِي عَلَى الْوَكِيلِ ( قَوْلُهُ وَالْمُخَاصَمَةُ فِي شَفْعَةِ مَا بِيَعَ )  
ذَكَرَهُ فِي الشَّفْعَةِ أَيْضًا بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا ( قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْعَقْدِ وَحُقُوقِهِ كَمَا بَيَّنَّا ) لَعَلَّ صَوَابَهُ ؛ لِأَنَّ  
الْمُوَكَّلَ أَجْنَبِيٌّ إِذَا الْمُشْتَرِيَ نَفْسُهُ هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ الثَّمَنُ وَبَائِعُهُ الْوَكِيلُ فَالْعَقْدُ مُتَعَلِّقٌ بِحُقُوقِهِ بِهِمَا أَيُّ الْوَكِيلِ  
وَالْمُشْتَرِيَ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْمُوَكَّلُ فَاجْنَبِيٌّ عَنِ الْعَقْدِ وَحُقُوقِهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

( التَّوَكُّلُ بِالْإِسْتِقْرَاضِ بَاطِلٌ ) حَتَّى لَا يَثْبُتَ بِهِ الْمِلْكُ ؛ لِأَنَّ تَقْوِيضَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ وَتَقْوِضُ  
بِالتَّوَكُّلِ بِالشِّرَاءِ فَإِنَّهُ بِقَبْضِ الْمِيعِ ، وَهُوَ مِلْكُ الْغَيْرِ وَأُجِيبَ بِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ



بِعَوْضٍ وَفِي التَّوَكُّيلِ بِالشَّرَاءِ عَوْضٌ فَافْتَرَقَا ( لَا الرَّسَالَةَ ) فَإِنَّهَا غَيْرُ بَاطِلَةٍ لِانْتِفَاءِ التَّصَرُّفِ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ سَفِيرٌ مَخْضُ ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ التَّوَكُّيلَ بِالْإِقْرَارِ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ تَقْوِيضَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ .

( بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ) ( إِنْ عُمِّمَتْ ) أَيُّ الْوَكَالَةِ جَزَاءُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ الْآتِي صَحَّتْ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ مَنْ وَكَّلَ بِشَيْءٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ جَنْسِهِ وَصِفَتِهِ أَوْ جَنْسِهِ وَمَبْلَغِ ثَمَنِهِ لِيَصِيرَ الْفِعْلُ الْمُوَكَّلُ بِهِ مَعْلُومًا لِمُكْنَهُ الْإِئْتِمَارُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَكَالَةً عَامَّةً ، فَيَقُولُ ابْتِغَ مَا رَأَيْتَ لِأَنَّهُ فَوْضَ الْأَمْرِ إِلَى رَأْيِهِ فَأَيُّ شَيْءٍ يَشْتَرِيهِ يَكُونُ مُمْتَنِلًا ( أَوْ عِلْمٌ ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ أَيُّ يَكُونُ مَعْلُومًا بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ ( مَا وَكَّلَ بِشِرَائِهِ أَوْ جَهْلَ جَهَالَةٍ يَسِيرَةٍ ) وَهِيَ جَهَالَةُ النَّوعِ صَحَّتْ ( أَيُّ الْوَكَالَةِ ) ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنَ ) ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَالِ ( وَإِنْ ) شَرْطِيَّةٌ ( جُهْلٌ ) أَيُّ مَا وَكَّلَ بِهِ ( جَهَالَةٌ فَاحِشَةٌ ) وَهِيَ جَهَالَةُ الْجَنْسِ ( لَا ) أَيُّ لَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( بَيْنَ الثَّمَنِ ) ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَالِ ( وَإِنْ ) شَرْطِيَّةٌ ( جُهْلٌ ) أَيُّ مَا وَكَّلَ بِهِ ( جَهَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ ) وَهِيَ مَا بَيْنَ النَّوعِ وَالْجَنْسِ ، ( فَإِنْ بَيَّنَّ النَّوعَ أَوْ ثَمَنَ عَيْنٍ نَوْعًا صَحَّتْ ) ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ حِينَئِذٍ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَالِ لِكُونَ الْجَهَالَةِ يَسِيرَةٍ ( وَإِلَّا فَلَا ) ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ هَاهُنَا أَيْضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَالِ لِكُونَ الْجَهَالَةِ فَاحِشَةً ، ( الْأَوَّلُ ) وَهُوَ مَا جُهْلَ جَهَالَةٍ يَسِيرَةٍ ( كَالْفَرَسِ وَالْبُغْلِ وَالْحِمَارِ وَالتَّوْبِ الْهَرَوِيِّ أَوْ الْمَرْوِيِّ وَالثَّانِي ) وَهُوَ مَا جُهْلَ جَهَالَةٍ فَاحِشَةٍ ( كَالتَّوْبِ وَالِدَّابَّةِ وَالرَّقِيقِ ، وَالثَّلَاثُ ) وَهُوَ مَا جُهْلَ جَهَالَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ ( كَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَالِدَّارِ فَإِذَا وَكَّلَ بِشِرَاءِ فَرَسٍ وَنَحْوِهِ ) مِمَّا ذَكَرَ ( صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنَ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

( وَ ) إِذَا وَكَّلَ بِشِرَاءِ عَبْدٍ وَنَحْوِهِ صَحَّ إِنْ بَيَّنَّ

النَّوعَ ( كَالثَّرَكِيِّ ) ( أَوْ ثَمَنَ عَيْنٍ نَوْعًا ) مِنْ أَنْوَاعِ الْعَبِيدِ وَجُعِلَ مُلْحَقًا بِجَهَالَةِ النَّوعِ ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءٌ مِنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ وَالْحَقُّ بِجَهَالَةِ الْجَنْسِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْإِمْتِنَالُ .

( وَ ) إِذَا وَكَّلَ بِشِرَاءِ تَوْبٍ وَنَحْوِهِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَصِحُّ ( وَإِنْ بَيَّنَّهُ ) أَيُّ الثَّمَنَ إِذْ بِمُجَرَّدِ بَيَانِهِ لَا تَرْتَفِعُ الْجَهَالَةُ .

( بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ) ( قَوْلُهُ فَإِنْ بَيَّنَّ النَّوعَ ) بَيَّنَّ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَيُّ بَيَّنَّ النَّوعَ الْمُسْتَلَزِمَ لِبَيَانِ الْجَنْسِ كَالتَّوَكُّيلِ بِشِرَاءِ عَبْدٍ ثَّرَكِيٍّ ( قَوْلُهُ أَوْ ثَمَنَ عَيْنٍ نَوْعًا ) أَقُولُ عَيْنَ فِعْلٍ وَفَاعِلُهُ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى ثَمَنٍ وَنَوْعًا مَفْعُولُهُ ( قَوْلُهُ وَإِلَّا فَلَا ) أَيُّ إِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْجَنْسَ مَعَ النَّوعِ وَلَا الثَّمَنَ مَعَ الْجَنْسِ لَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ ، لَكِنَّهُ قَالَ قَاضِي خَانَ لَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي حِمَارًا أَوْ فَرَسًا صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنَ وَيَنْصَرِفْ إِلَى مَا يَلِيقُ بِحَالِ الْمُوَكَّلِ ثُمَّ قَالَ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي دَارًا بَبْغَدَادَ فِي مَحَلَّةٍ كَذَا جَارَ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنَ أَهـ .

( قَوْلُهُ فَإِذَا وَكَّلَ بِشِرَاءِ فَرَسٍ ) مُفْرَعٌ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الْمَجْهُولِ جَهَالَةٍ يَسِيرَةٍ ( قَوْلُهُ وَنَحْوُهُ مِمَّا ذَكَرَ ) يَعْنِي كَالْبُغْلِ وَالْحِمَارِ وَالتَّوْبِ الْهَرَوِيِّ وَالْمَرْوِيِّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنَ ( قَوْلُهُ وَإِذَا وَكَّلَ بِشِرَاءِ عَبْدٍ وَنَحْوِهِ ) مِنْ مَدْخُولِ فَاءِ التَّفْرِيعِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَهُوَ رَاجِعٌ لِلْقِسْمِ الثَّلَاثِ الْمَجْهُولِ جَهَالَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ ، وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُ الْقِسْمِ الثَّانِي الْمَجْهُولِ جَهَالَةٍ فَاحِشَةٍ عَقِبَ الْأَوَّلِ لِمُنَاسَبَةِ التَّرْتِيبِ كَمَا كَرَّرَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ وَنَحْوُهُ يَعْنِي الْأَمَةَ وَالِدَّارَ ( قَوْلُهُ أَوْ ثَمَنٌ ) عُطِفَ عَلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ وَالْعَامِلِ فِيهِ بَيْنَ أَيُّ بَيَّنَّ ثَمَنٌ وَيَبَانُهُ بِذِكْرِ قَدْرِهِ وَجَنْسِهِ وَوَصْفِهِ ، وَقَوْلُهُ عَيْنَ فِعْلٍ وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِلثَّمَنِ وَنَوْعًا مَفْعُولُهُ وَالْمَعْنَى أَنَّ بَيَانَ الثَّمَنِ مَعَ الْجَنْسِ كِبْيَانُ الْجَنْسِ مَعَ النَّوعِ ، فَإِنَّ جَهَالَةَ نَوْعِهِ تَنْدَفِعُ بِذِكْرِ مَبْلَغِ ثَمَنِهِ لِكُونِهَا يَسِيرَةً فَيَصِحُّ التَّوَكُّيلُ كَقَوْلِهِ اشْتَرِ لِي عَبْدًا بِمِائَةِ هِيَ ثَمَنُ الثَّرَكِيِّ مِنْ أَنْوَاعِهِ .

( التَّوَكِيلُ بِشِرَاءِ طَعَامٍ يَقَعُ عَلَى الْبُرِّ وَدَقِيقِهِ ) يَعْنِي دَفَعَ إِلَى آخَرَ دَرَاهِمَ ، وَقَالَ اشْتَرِ لِي طَعَامًا يَشْتَرِي الْبُرَّ وَدَقِيقَهُ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَشْتَرِيَ كُلَّ مَطْعُومٍ اعْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ كَمَا فِي الْيَمِينِ عَلَى الْأَكْلِ إِذَا الطَّعَامُ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ .  
وَجْهٌ لِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الطَّعَامَ إِذَا قُرِنَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ يُحْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عُرْفًا وَلَا عُرْفَ فِي الْأَكْلِ فَبَقِيَ عَلَى الْوَضْعِ ( وَقِيلَ ) يَقَعُ ( عَلَى الْبُرِّ فِي دَرَاهِمَ كَثِيرَةٍ وَالْخُبْزِ فِي قَلِيلِهِ وَالدَّقِيقِ فِي مُتَوَسِّطِهِ ) رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْمُتَمَنِّ ( وَفِي مُتَّخِذِ الْوَلِيمَةِ ) يَقَعُ ( عَلَى الْخَبْرِ مُطْلَقًا ) يَعْنِي قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ أَوْ كَثُرَتْ لِدَلَالَةِ الْحَالِ .

( قَوْلُهُ التَّوَكِيلُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ )

( الْخ ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَالْفَارِقُ بَيْنَ ذَلِكَ الْعُرْفِ وَيُعْرَفُ بِالْاجْتِهَادِ حَتَّى إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ بِالْكَثِيرِ مِنَ الدَّرَاهِمِ يُرِيدُ بِهِ الْخُبْزَ بَأَنْ كَانَ عِنْدَهُ وَلِيمَةٌ جَارَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْخُبْزَ ثُمَّ قَالَ وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِ مَا وَرَاءَ الثَّهْرِ الطَّعَامُ فِي عُرْفِنَا يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يُمْكِنُ أَكْلُهُ يَعْنِي الْمُهَيَّأَ لِلأَكْلِ كَاللَّحْمِ الْمَطْبُوخِ وَالْمَشْوِيِّ وَنَحْوِهِ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ١ هـ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ بَعْدَ ذِكْرِهِ التَّفْصِيلَ عَنْ خَوَاهِرِ زَادَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا هَذَا فِي عُرْفِهِمْ فَإِنْ عُرِفَهُمْ اسْمُ الطَّعَامِ إِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِالشِّرَاءِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْحِنْطَةِ وَالدَّقِيقِ أَمَّا فِي عُرْفِنَا اسْمُ الطَّعَامِ إِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِالشِّرَاءِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَطْبُوخِ كَاللَّحْمِ الْمَطْبُوخِ وَالشَّوَاءِ ، وَمَا يُؤْكَلُ مَعَ الْخُبْزِ أَوْ وَحْدَهُ .

١ هـ .

( قَوْلُهُ وَالدَّقِيقِ فِي مُتَوَسِّطِهِ ) لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ فِي الْخَانِيَةِ حَيْثُ قَالَ إِنْ كَانَتْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَهُوَ عَلَى الْحِنْطَةِ وَالدَّقِيقِ .

( وَكُلُّ بِشِرَاءِ هَذَا الْعَبْدِ بَدَيْنَ لَهُ عَلَى الْوَكِيلِ صَحَّ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى آخَرَ أَلْفٌ فَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا هَذَا الْعَبْدَ فَاشْتَرَاهُ صَحَّ وَلَزِمَ الْمُوَكَّلُ حَتَّى لَوْ مَاتَ مَاتَ عَلَيْهِ ( وَإِنْ أُطْلِقَ ) يَعْنِي وَكُلُّ بَأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِالْأَلْفِ عَبْدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ( فَاشْتَرَى عَبْدًا كَانَ ) أَيِ ذَلِكَ الْعَبْدِ ( لِلْوَكِيلِ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُوَكَّلُ ) حَتَّى لَوْ مَاتَ قَبْلَ قَبْضِ الْمُوَكَّلِ مَاتَ عَلَى الْوَكِيلِ ، وَلَوْ بَعْدَهُ مَاتَ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَقَالَ هُوَ لِلْمُوَكَّلِ فِي الْوَجْهَيْنِ إِذَا قَبِضَهُ الْوَكِيلُ لَهُمَا أَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْذَنَابِيرَ لَا يَتَعَيَّنَانِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ دَيْنًا كَانَتْ أَوْ عَيْنًا حَتَّى لَوْ تَبَايَعَا عَيْنًا بَدَيْنَ ، ثُمَّ تَصَادَقَا أَنْ لَا دَيْنَ لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ فَصَارَ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ فِي الدَّيْنِ سَوَاءً فَيَصِحُّ التَّوَكِيلُ وَيَلْزَمُ الْمُوَكَّلُ ، وَلَهُ أَنَّهَا تَعَيَّنَتْ فِي الْوَكَالَاتِ حَتَّى وَلَوْ قِيدَ الْوَكَالَةِ بِالْعَيْنِ مِنْهَا أَوْ بِالَدَّيْنِ مِنْهَا ثُمَّ اسْتَثْلَكَ الْعَيْنَ أَوْ أَسْقَطَ الدَّيْنُ بِاسْقَاطِ رَبِّ الدَّيْنِ عَنْ الْمَدْيُونِ بَطَلَتْ الْوَكَالَةُ ، وَإِذَا تَعَيَّنَتْ كَانَ هَذَا تَمْلِيكَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ بِلَا تَوَكِيلٍ بِقَبْضِهِ أَوْ كَانَ أَمْرًا بِدَفْعِ شَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ إِلَّا بِالْقَبْضِ ، وَهُوَ الدَّيْنُ وَكِلَاهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ التَّوَكِيلُ قَدَّ الشِّرَاءُ عَلَى الْوَكِيلِ فَيَهْلِكُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُوَكَّلُ مِنَ الْوَكِيلِ فَيَصِيرُ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي فَيَهْلِكُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ تَصَادَقَا أَنْ لَا دَيْنَ لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ ) أَيِ فَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي مِثْلَ مَا اشْتَرَى بِهِ ( قَوْلُهُ فَصَارَ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ فِي الدَّيْنِ سَوَاءً ) يَعْنِي فِي الشِّرَاءِ بِالدَّيْنِ قَوْلُهُ ثُمَّ اسْتَثْلَكَ الْعَيْنَ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ هَلَكَ الْعَيْنُ ، وَذَكَرَ فِي النَّهَايَةِ أَنَّ النُّفُودَ لَا تَعَيَّنُ فِي الْوَكَالَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَا بَعْدَهُ عِنْدَ عَامَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَةَ وَسِيلَةً إِلَى الشِّرَاءِ فَتُعْتَبَرُ بِالشِّرَاءِ وَعَزَاهُ إِلَى الزِّيَادَاتِ وَالذَّخِيرَةِ ١ هـ .

ثُمَّ قَالَ فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُهُمَا مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَتَمَامُهُ فِيهِ .

( وَكُلَّ عَبْدًا بِشِرَاءِ نَفْسِهِ مِنْ مَوْلَاهُ لَهُ ) ( أَيُّ لِلْمُوكَّلِ ) ( فَإِنْ قَالَ لَهُ بَعْنِي نَفْسِي لِفُلَانٍ فَبَاعَ صَحَّ ) ، فَيَكُونُ لِلْمُوكَّلِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَصْحُحُ لَأَن يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ بِالْوَكَاةِ لِكَوْنِهِ أَجَنَبِيًّا عَنْ مَالِيَّتِهِ ، وَالْبَيْعُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَالٌ ؛ لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ فِي يَدِهِ ، فَإِذَا أَصَافَهُ إِلَى الْأَمْرِ صَحَّ فِعْلُهُ لِلْإِمْتِنَانِ فَيَقَعُ الْعَقْدُ لِلْأَمْرِ ( وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِفُلَانٍ ) ( بَلْ قَالَ بَعْنِي نَفْسِي لِنَفْسِي ) ، أَوْ قَالَ بَعْنِي نَفْسِي وَلَمْ يَقُلْ لِي أَوْ لِفُلَانٍ ( عَقَقَ ) أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَمَّا مَرَّ أَنَّهَا يَصْلُحُ لِشِرَاءِ نَفْسِهِ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلَمَّا الْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ فَلَا يَقَعُ الْإِمْتِنَانُ بِالْحَتِّ مَالٍ فَيَصِيرُ التَّصَرُّفُ وَاقِعًا لِنَفْسِهِ ( وَالثَّمَنُ عَلَى الْعَبْدِ فِيهِمَا ) أَيُّ فِي الْوَجْهَيْنِ لَا عَلَى الْأَمْرِ ، أَمَّا إِذَا وَقَعَ الشِّرَاءُ لَهُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ لِلْأَمْرِ فَلَمَّا الْمُبَاشِيرُ هُوَ الْعَبْدُ فَتَرْجِعُ الْحُقُوقُ إِلَيْهِ فَيُطَالَبُ بِالثَّمَنِ لَكِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ فَإِنْ قِيلَ الْعَبْدُ هُنَا مَحْجُورٌ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ لَا تَرْجِعُ الْحُقُوقُ إِلَيْهِ فَلَمَّا زَالَ الْحُجْرُ هُنَا بِالْعَقْدِ الَّذِي بَاشَرَ مُقْتَرِنًا بِإِذْنِ الْمَوْلَى .

( قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ بَعْنِي نَفْسِي لِفُلَانٍ فَبَاعَ صَحَّ ) ( يَعْنِي إِذَا قَبِلَ الْعَبْدُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَحْدَهُ ) ( قَوْلُهُ لَكِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ) أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْأَمْرِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ لَا خُصُوصَ الْأَمْرِ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ سَيِّدًا وَالْعَبْدُ لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ دَيْنًا فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِفُلَانٍ عَقَقَ ) ( يَعْنِي بِمَجْرَدِ الْإِجَابِ وَلَا يَخْتِجُ إِلَى قَبُولِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ إِعْتِاقٌ فَيَسْتَبْدُ بِهِ الْمَوْلَى .

( وَكُلَّ عَبْدًا مَنْ يَشْتَرِي نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ لَهُ ) ( أَيُّ لِلْعَبْدِ ) ( بِالْفَاءِ دَفَعَ ) ( إِلَى وَكَيْلِهِ ) ( فَإِنْ قَالَ ) ( أَيُّ وَكَيْلُهُ ) ( لَهُ ) ( أَيُّ لِمَوْلَاهُ ) ( اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِهِ فَبَاعَهُ عَقَقَ عَلَيْهِ ) ( أَيُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ إِعْتِاقٌ وَشِرَاءُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ بِمَالٍ قَبُولُ الْإِعْتِاقِ بَدَلٌ ، وَالْوَكِيلُ سَفِيرٌ عَنْهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ فَلَزِمَ ، وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى ( وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ) ( وَكَيْلُهُ اشْتَرَيْتَهُ ) ( لِنَفْسِهِ كَانَ ) ( أَيُّ الْعَبْدُ ) ( لَوْ كَيْلُهُ ) ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمَعْلُوضَةِ ، وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فَيُفْرَأُ ذَلِكَ بِخِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ لِعَيْنِ الْمَجَازِ فِيهِ ( وَعَلَيْهِ ) ( أَيُّ عَلَى الْوَكِيلِ ) ( ثَمَنُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ ( وَالْأَلْفُ ) ( الَّذِي دَفَعَهُ الْعَبْدُ ) ( لِلْمَوْلَى ) ( لِأَنَّهُ كَسَبُ عَبْدِهِ .

( قَوْلُهُ فَبَاعَهُ عَقَقَ عَلَيْهِ ) ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَعَلَى الْعَبْدِ أَلْفٌ عَلَى الصَّحِيحِ غَيْرُ النَّبِيِّ كَانَتْ بِيَدِ الْوَكِيلِ لِسَلَامَةِ تِلْكَ لِلْمَوْلَى لِكَوْنِهَا كَسَبُ عَبْدِهِ

( قَالَ ) ( أَيُّ الْمَأْمُورُ بِشِرَاءِ الْعَبْدِ ) ( شَرَيْتَ عَبْدًا لِلْأَمْرِ فَمَاتَ ) ( أَيُّ الْعَبْدُ ) ، ( وَقَالَ ) ( أَيُّ الْأَمْرِ ) ( بَلْ ) ( شَرَيْتَ ) ( لِنَفْسِكَ فَإِنْ كَانَ ) ( أَيُّ الْعَبْدُ ) ( مُعِينًا فَلَوْ ) ( كَانَ حَيًّا ) ( فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ مُطْلَقًا ) ( أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ مَنْقُودًا أَوْ لَا ، ( وَلَوْ ) ( كَانَ ) ( مَيِّتًا فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَنْقُودًا فَكَذَا ) ( أَيُّ الْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ ) ( وَإِلَّا ) ( أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْقُودًا ) ( فَلِلْأَمْرِ ) ( أَيُّ الْقَوْلُ لَهُ ) ( وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ ) ( أَيُّ إِنْ كَانَ الْعَبْدُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ) ( فَكَذَا ) ( أَيُّ الْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ ) ( إِنْ كَانَ ) ( أَيُّ الثَّمَنُ ) ( مَنْقُودًا ) ، ( سَوَاءٌ كَانَ الْعَبْدُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا ) ( وَإِلَّا ) ( أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثَّمَنُ مَنْقُودًا ) ( فَلِلْأَمْرِ ) ( سَوَاءٌ كَانَ الْعَبْدُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا .

قَالَ فِي الْكَافِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِشِرَاءِ عَبْدٍ بَعْنِيهِ أَوْ بِغَيْرِ عَيْنِهِ وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَنْقُودًا أَوْ لَا وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ حَيًّا حِينَ أَخْبَرَ الْوَكِيلَ بِالشِّرَاءِ أَوْ مَيِّتًا فَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِشِرَاءِ عَبْدٍ بَعْنِيهِ فَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ شِرَائِهِ وَالْعَبْدُ حَيٌّ فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ بِالْإِجْمَاعِ مَنْقُودًا كَانَ الثَّمَنُ أَوْ غَيْرَ مَنْقُودٍ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ أَمْرٍ يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ وَالْمُخَيَّرُ بِهِ فِي التَّحَقُّقِ وَالثَّبُوتِ يَسْتَعْنِي عَنِ الْإِشْهَادِ فَيَصْدَقُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ مَيِّتًا حِينَ أَخْبَرَ فَقَالَ هَلْكَ عِنْدِي بَعْدَ الشِّرَاءِ وَأَنْكَرَهُ الْمُوكَّلُ فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ غَيْرَ مَنْقُودٍ

فَالْقَوْلُ لِلْأَمْرِ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَمَّا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ وَغَرَضُهُ الرُّجُوعُ بِالْثَمَنِ ، وَالْأَمْرُ مُنْكَرٌ وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَنْقُودًا فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ كَانَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ ، وَقَدْ ادَّعَى الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ مِنْ

الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ فَكَانَ الْقَوْلُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ بَغِيرَ عَيْنِهِ فَإِنْ كَانَ حَيًّا فَقَالَ الْمَأْمُورُ اشْتَرَيْتَهُ لَكَ فَقَالَ الْأَمْرُ لَا بَلْ هُوَ عَبْدُكَ فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَنْقُودًا ، فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَمَّا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْقُودًا فَالْقَوْلُ لِلْأَمْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا الْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ مَيِّتًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثَّمَنُ مَنْقُودًا فَالْقَوْلُ لِلْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ وَغَرَضُهُ الرُّجُوعُ بِالْثَمَنِ وَالْأَمْرُ مُنْكَرٌ وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَنْقُودًا فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينَ ادَّعَى الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ .

قَالَ فِي الْهَدَايَةِ مَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِالْفِ قَالَ قَدْ فَعَلْتُ ، وَمَاتَ عِنْدِي وَقَالَ لِلْأَمْرِ اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمْرِ فَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْآلَفَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَأْمُورِ ؛ لِأَنَّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَخْبَرَ عَمَّا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ وَهُوَ الرُّجُوعُ بِالْثَمَنِ عَلَى الْأَمْرِ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ فَالْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ وَفِي الثَّانِي هُوَ أَمِينٌ يَدْعِي الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ .

وَقَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّغْلِيلَيْنِ شَامِلٌ لِلصُّورَتَيْنِ فَلَا يَنْبَغُ بِهِ الْفَرْقُ أَقُولُ الْأَمْرُ لَيْسَ كَمَا قَالَ ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيلَ الثَّانِي لَا يَجْرِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ الْمَأْمُورُ أَمِينٌ يَدْعِي الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ أَمِينًا إِذَا كَانَ قَابِضًا لِلثَمَنِ ، وَالْفَرْضُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ ( لَهُ ) أَيُّ لِلْوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ ( الرُّجُوعُ بِالْثَمَنِ عَلَى أَمْرِهِ ) إِذَا فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ سَوَاءً ( دَفَعَهُ ) أَيُّ الثَّمَنِ ( إِلَى بَائِعِهِ أَوْ لَا ) لَهُ أَيْضًا ( حَبْسُ الْمَبِيعِ عَنْهُ ) أَيُّ عَنْ أَمْرِهِ ( لِقَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهُ )

أَيُّ الثَّمَنِ إِلَى الْبَائِعِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ ائْتِقَادِ مُبَادَلَةِ حُكْمِيَّةٍ بَيْنَهُمَا ، وَلِهَذَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ يَتَحَالَفَانِ وَيَرُدُّ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْوَكِيلِ بِالْعَيْبِ ( فَإِنْ هَلَكَ ) أَيُّ الْمَبِيعِ ( فِي يَدِهِ ) أَيُّ الْوَكِيلِ ( قَبْلَ الْحَبْسِ فَعَلَى الْأَمْرِ ) أَيُّ هَلَكَ مِنْ مَالِهِ ، ( وَلَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ ) ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدُ الْمُوَكَّلِ فَإِذَا لَمْ يَحْبِسْ يَصِيرُ الْمُوَكَّلُ قَابِضًا بِيَدِهِ وَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ لِمَا ذُكِرَ ، ( وَبَعْدَهُ ) أَيُّ بَعْدَ حَبْسِهِ ( فَعَلَيْهِ ) أَيُّ الْمَأْمُورِ ( وَسَقَطَ ) أَيُّ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ كَالْبَائِعِ مِنْهُ فَكَانَ حَبْسُهُ لاسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ فَيَسْقُطُ بِهِلَاكِهِ كَمَا فِي الْبَيْعِ ( وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعِينَهُ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ الْأَمْرِ حَيْثُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ ( إِلَّا إِذَا شَرَاهُ بَغَيْرِ جَنْسٍ مَا سَمَى أَوْ بَغَيْرِ الثُّقُودِ أَوْ ) شَرَى ( غَيْرُهُ بِأَمْرِهِ بَعِينَتِهِ ) فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُشْتَرِي لِلْوَكِيلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ الْمُوَكَّلِ فَتَفَدَّ عَلَيْهِ ( فَإِنْ حَضَرَ ) أَيُّ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ ( فَلَا مَرَهُ ) أَيُّ يَكُونُ الْمُشْتَرِي لِلْمُوَكَّلِ الْأَوَّلِ لِحُصُولِ رَأْيٍ وَكِيلِهِ وَعَدَمِ الْمُخَالَفَةِ ، ( وَفِي غَيْرِ عَيْنٍ ) أَيُّ إِذَا وَكَّلَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ( هُوَ لَهُ ) أَيُّ مَا شَرَاهُ لِلْوَكِيلِ ( إِلَّا إِذَا أَطْلَقَ وَتَوَاهَى ) أَيُّ كَوْنِ الْمَبِيعِ ( لِلْأَمْرِ ) أَيُّ اشْتَرَى بِالْفِ مطلق بلا تقييد كَوْنُهُ مِلْكُ الْمُوَكَّلِ لَكِنْ نَوَى الشِّرَاءَ لَهُ فَيَكُونُ لِلْمُوَكَّلِ ( أَوْ أَضَافَ الْعَقْدَ إِلَى مَالِهِ ) أَيُّ مَالِ أَمْرِهِ بَأَن يَقُولَ اشْتَرَيْتَ بِهِذَا الْآلَفِ ، وَهُوَ مَالُ الْمُوَكَّلِ وَإِنْ لَمْ يَنْفُذْ الثَّمَنُ مِنْهُ فَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى مَالِ نَفْسِهِ كَانَ حَمْلًا لِحَالِهِ عَلَى مَا يَحِلُّ شَرْعًا لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ عَادَةً إِذَا الشِّرَاءَ لِنَفْسِهِ يَاضَافَةُ الْعَقْدِ إِلَى مَالِ غَيْرِهِ مُسْتَنْكَرٌ شَرْعًا وَعَادَةً .

( قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ أَيُّ الْعَبْدِ مُعَيَّنًا فَلَوْ كَانَ حَيًّا فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ ) فِيهِ تَأَمُّلٌ ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ يَدْعِي مَوْتَهُ فَكَيْفَ يُقَالُ فَإِنْ كَانَ حَيًّا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ فَمَاتَ مِنْ دَعْوَى الْوَكِيلِ فَلْيَحْزَرْ .

( قَوْلُهُ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعَيْنِهِ شِرَاؤُهُ ) أَيُّ لَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ مُتَصَوِّرًا حَتَّى لَوْ تَلَفَّظَ بِشِرَائِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ نَوَاهُ يَكُونُ لِلْمُوَكَّلِ إِلَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا ، وَصَرَّحَ بِالشِّرَاءِ لِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَهُ لِمَلِكِهِ عَزَلَ نَفْسِهِ بِحَضْرَةِ مُوَكَّلِهِ دُونَ غَيْبَتِهِ .

( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا شَرَاهُ بِغَيْرِ جِنْسٍ مَا سَمَى ) كَشِرَائِهِ بِدَنَانِيرَ وَوَكَّلَهُ بِالشِّرَاءِ بِالْدَّرَاهِمِ .

( صَحَّ ) التَّوَكُّيلُ ( بِعَقْدِ النَّصْرِفِ وَالْإِسْلَامِ ) الْعِبَارَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي كُتُبِ الْقَدَمَاءِ عَقْدُ الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ . قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَسَائِرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُرَادُ بِالْإِسْلَامِ أَيُّ شِرَاءِ شَيْءٍ بِعَقْدِ السَّلَمِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ ( بِقَبُولِ السَّلَمِ ) ؛ لِأَنَّهُ تَوَكُّيلٌ بِبَيْعِ الْكُرِّ بِعَقْدِ السَّلَمِ ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ إِذْ الْوَكِيلُ يَبِيعُ طَعَامًا فِي ذِمَّتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لغيرِهِ وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ ( الْعِبْرَةُ لِمُفَارَقَةِ الْوَكِيلِ فِيهِمَا ) أَيُّ الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ ( لَا مُفَارَقَةَ الْأَمْرِ ) يَعْنِي إِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْعَقْدَيْنِ بَطُلًا لَوْجُودِ الْإِفْتِرَاقِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَا عِبْرَةَ لِمُفَارَقَةِ الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَالْمُعْتَبَرُ قَبْضُ الْعَاقِدِ وَهُوَ الْوَكِيلُ فَيَصِحُّ قَبْضُهُ وَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ الْحُقُوقُ كَالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّ الرِّسَالََةَ فِي الْعَقْدِ لَا الْقَبْضَ .

( قَوْلُهُ وَالْإِسْلَامُ ) إِنَّمَا عَدَلَ بِهِ عَنْ التَّعْبِيرِ بِالسَّلَمِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ التَّوَكُّيلَ بِقَبُولِ السَّلَمِ وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ كَمَا ذَكَرَ فَعَبَّرَ بِالْإِسْلَامِ لِيَخْتَصَّ بِخِلَافِ الصَّرْفِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ بِقَبُولِهِ قَوْلُهُ لَا يَقْبُولُ السَّلَمُ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ كَانَ الْوَكِيلُ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فَيَجِبُ الْمُسْلِمُ فِيهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَرَأْسُ الْمَالِ مَمْلُوكٌ لَهُ وَإِذَا سَلَّمَهُ إِلَى الْأَمْرِ عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ مِنْهُ كَانَ قَرْضًا هـ .

( قَوْلُهُ الْعِبْرَةُ بِمُفَارَقَةِ الْوَكِيلِ فِيهِمَا ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُوَكَّلُ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِهِ فَلَا تَضُرُّهُ مُفَارَقَتُهُ الْوَكِيلَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَتَقْلَهُ الزَّيْلَعِيُّ عَنْ النَّهَائِيَةِ مَعْرِيًّا إِلَى خَوَاهِرِ زَادَةِ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا مُشْكِلٌ فَإِنَّ الْوَكِيلَ أَصِيلٌ فِي بَابِ الْبَيْعِ حَضَرَ الْمُوَكَّلَ الْعَقْدَ أَوْ لَمْ يَحْضُرْهُ .

( قَالَ بَعْنِي هَذَا لِزَيْدٍ فَبَاعَهُ فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي ) أَيُّ أَمَرَ زَيْدٌ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِقَوْلِهِ لِزَيْدٍ ( فَإِنْ كَذَبَهُ ) أَيُّ كَذَبَ الْمُشْتَرِي ( زَيْدٌ ) فِي إِنْكَارِهِ ، وَقَالَ أَنَا أَمَرْتُهُ ( أَخَذَهُ ) أَيُّ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ يَعْنِي لِزَيْدٍ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِالْوَكَاةِ فَإِذَا أَنْكَرَ الْأَمْرُ بَعْدَهُ صَارَ مُنَاقِضًا ، وَالْمُنَاقِضُ لَا قَوْلَ لَهُ فَيَكُونُ لِلْمُوَكَّلِ ( وَإِنْ صَدَّقَهُ ) أَيُّ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي زَيْدٌ فِي إِنْكَارِهِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَأْخُذُهُ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَ الْمُشْتَرِي ارْتِدَّ بِرَدِّهِ ( إِلَّا بِرِضَا ) لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَهُ لَمَّا جَحَدَ الْأَمْرُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَطْلَ إِقْرَارِ الْمُقَرَّرِ ، وَلَزِمَ الشِّرَاءَ لِلْمُشْتَرِي إِذَا سَلَّمَهُ وَأَخَذَهُ صَارَ بَيْعًا بِالتَّعَاطِي ( أَمَرَ بِشِرَاءٍ مِنْ لَحْمٍ بِدِرْهَمٍ فَشَرَى مَتَوَيْنَ بِهِ مِمَّا يُبَاعُ مِنْ بِهِ لَزِمَ الْأَمْرُ مِنْ بِنَصْفِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِشِرَاءٍ مِنْ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِشِرَاءِ الزِّيَادَةِ فَيَنْفُذُ شِرَاءُ الْمَنْ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَكِيلِ ( أَوْ ) أَمَرَ ( بِشِرَاءِ عَبْدَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ بِلَا ذِكْرِ ثَمَنِ فَشَرَى أَحَدَهُمَا أَوْ أَمَرَ بِشِرَائِهِمَا بِأَلْفٍ وَقِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ فَشَرَى أَحَدَهُمَا بِنَصْفِهِ أَوْ أَقَلَّ وَقَعَ عَنْهُ ) أَيُّ عَنِ الْأَمْرِ فِي الصُّورَتَيْنِ ، أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَلِأَنَّهُ قَابِلَ الْأَلْفِ بِهِمَا ، وَقِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ فَيَنْقَسِمُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ ذَلَالَةً فَكَانَ آمِرًا بِشِرَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ بِخَمْسِمِائَةٍ ثُمَّ الشِّرَاءُ بِهَا مُوَافَقَةٌ وَأَقَلَّ مِنْهَا مُخَالَفَةٌ إِلَى خَيْرٍ وَبِالْأَكْثَرِ مُخَالَفَةٌ إِلَى شَرٍّ فَيَقِيعُ عَنِ الْمُشْتَرِي إِلَّا إِذَا شَرَى الْبَاقِيَ بِالْبَاقِي قَبْلَ الْخُصُومَةِ ؛ لِأَنَّ الشِّرَاءَ الْأَوَّلَ بَاقٍ ، وَقَدْ حَصَلَ غَرَضُهُ الْمَصْرُوحُ بِهِ وَهُوَ تَحْصِيلُ الْعَبْدَيْنِ وَلَمْ يَثْبُتِ الْإِقْتِسَامُ إِلَّا ذَلَالَةً وَالصَّرِيحُ يَقُوتُهَا .

( قَوْلُهُ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلَأَنَّهُ قَابِلَ الْأَلْفِ بِهِمَا )  
 (إِنْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ ؛ لِأَنَّ الْأُولَى لَيْسَ الثَّمَنُ مَذْكُورًا فِيهَا وَلَا الْقِيَمَةُ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ اتِّحَادِ الْقِيَمَةِ وَاخْتِلَافِهَا فِيهِمَا ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ كَوْنُ هَذَا تَعْلِيلًا لِلثَّانِيَةِ فِي كَلَامِهِ ، وَوَجْهُ الْأُولَى أَنَّ التَّوَكُّيلَ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِنَمْنٍ فَلَهُ شِرَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَقَلٍّ وَزِيَادَةٍ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهَا ، ( قَوْلُهُ ) وَبِالْكَثَرِ مُخَالَفَةٌ إِلَى شَرِّ فَيَقَعُ عَلَى الْمُشْتَرِي ( أَيْ سِوَاهُ ) كَانَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى النِّصْفِ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ إِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ نِصْفِ الْأَلْفِ بِمَا يَتَغَابَنُ فِي مِثْلِهِ ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْأَلْفِ مَا يَشْتَرِي بِمِثْلِهِ الْعَبْدَ الْبَاقِي فَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي التَّبْيِينِ .

( قَالَ الْوَكِيلُ شَرَيْتَهُ بِالْأَلْفِ ، وَقَالَ الْأَمِيرُ بِنِصْفِهِ فَإِنْ كَانَ ) أَيْ الْأَمِيرُ ( أَلْفَهُ ) أَيْ أَعْطَاهُ الْأَلْفَ ( صَدَّقَ الْمَأْمُورُ إِنْ سِوَاهُ ) أَيْ الْمُشْتَرِي الْأَلْفَ يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ آخَرَ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِالْأَلْفِ فَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ بِالْأَلْفِ ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اشْتَرَيْتَهُ بِنِصْفِهِ فَإِنْ كَانَ الْأَمِيرُ أَعْطَاهُ الْأَلْفَ وَهُوَ يُسَاوِيهِ فَالْقَوْلُ لِلْمَأْمُورِ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيهِ ، وَقَدْ ادَّعَى الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ وَالْأَمِيرُ يَدَّعِي عَلَيْهِ خَمْسِمِائَةَ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِهِ بَلْ يُسَاوِي خَمْسِمِائَةَ ( فَالْأَمِيرُ ) أَيْ صَدَّقَ الْأَمِيرُ بِلَا يَمِينٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِالْأَلْفِ وَالْمَأْمُورُ اشْتَرَى بَعَيْنٍ فَاحِشٍ فَيَقَعُ فَيُضْمَنُ خَمْسِمِائَةَ ( وَإِنْ لَمْ يُؤْلَفْهُ وَسَاوَى نِصْفَهُ ) أَيْ خَمْسِمِائَةَ ( صَدَّقَ ) أَيْ الْأَمِيرُ بِلَا يَمِينٍ ( وَإِنْ سِوَاهُ تَحَالَفَا ) ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ وَالْوَكِيلَ هُنَا كَالْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ، وَقَدْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي الثَّمَنِ فَيَجِبُ التَّحَالُفُ وَيُفْسَخُ الْعَقْدُ فَيُلْزِمُ الْمُشْتَرِي الْوَكِيلَ ( كَذَا مُعَيَّنٌ لَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمَنًا فَشَرَاهُ ، وَاخْتَلَفَا فِي ثَمَنِهِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لَهُ اشْتَرِ هَذَا الْعَبْدَ لِي ، وَلَمْ يُسَمَّ ثَمَنًا فَاشْتَرَاهُ فَقَالَ الْأَمِيرُ اشْتَرَيْتَهُ بِخَمْسِمِائَةِ ، وَقَالَ الْمَأْمُورُ بِالْأَلْفِ وَصَدَّقَ الْبَائِعُ الْمَأْمُورَ تَحَالَفًا لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِ الثَّمَنِ ، وَلَيْسَ لَهُمَا بَيِّنَةٌ فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى التَّحَالُفِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى .

( قَوْلُهُ بَلْ يُسَاوِي خَمْسِمِائَةَ ) مَشَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْفَاحِشَ ضِعْفُ الْقِيَمَةِ ( قَوْلُهُ فَيُضْمَنُ خَمْسِمِائَةَ ) صَوَابُهُ فَيُضْمَنُ الْأَلْفَ لَوْفُوعِ الشِّرَاءِ لَهُ ( قَوْلُهُ تَحَالَفَا ) يُنْظَرُ بِمَنْ يَبْدَأُ بِهِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ الْمَأْمُورُ بِالْأَلْفِ وَصَدَّقَ الْبَائِعُ الْمَأْمُورَ تَحَالَفَا ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ .

قِيلَ لَا يَتَحَالَفَانِ هُنَا لِأَنَّ الْخِلَافَ يَرْتَفِعُ بِتَصَدِيقِ الْبَائِعِ إِذْ هُوَ حَاضِرٌ وَفِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى هُوَ غَائِبٌ فَاعْتَبِرَ الْإِخْتِلَافُ ، وَإِلَى هَذَا مَالَ الْفَقِيهِ أَبُو جَعْفَرٍ وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَهُوَ أَصَحُّ وَمَالَ أَبُو نَصْرِ إِلَى الْأَوَّلِ أَعْنِي التَّحَالَفَ وَقَوْلُ الْبَائِعِ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى الثَّمَنَ فَهُوَ أَجَبِي عَنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ فَهُوَ أَجَبِي عَنْ الْأَمِيرِ فَلَا مَدْحَلَ لَهُ بَيْنَهُمَا وَقَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَهُوَ أَظْهَرُ وَقَالَ فِي الْكَافِي هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ .

( الْوَكِيلُ إِذَا خَالَفَ أَمَرَ الْأَمِيرَ إِنْ كَانَ خِلَافًا إِلَى خَيْرٍ فِي الْجَنَسِ بَأَنٍ وَكَلَّهُ بِيْنَعِ عَبْدِهِ بِالْأَلْفِ دِرْهَمٍ فَبَاعَهُ بِالْأَلْفِ وَمِائَةٍ يُنْفَذُ وَلَوْ ) وَكَلَّهُ بِيْنَعِهِ كَذَلِكَ فَبَاعَهُ ( بِمِائَةِ دِينَارٍ لَا ) أَيْ لَا يَتَّقِدُ عَلَيْهِ ( وَإِنْ كَانَ خَيْرًا ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .

( فَصْلٌ ) ( الْوَكِيلُ بِالْبَائِعِ وَالشِّرَاءِ لَا يَعْهَدُ مَعَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ ) كَأَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ وَزَوْجٍ وَغُرْسٍ وَسَيِّدٍ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبَةٍ وَشَرِيكِهِ فِيمَا يَشْتَرِي كَانَهُ لِأَنَّ مَوَاضِعَ التَّهْمِ مُسْتَشْنَاءَةٌ عَنِ الْوَكَالَاتِ وَهَذَا مَوْضِعُ التَّهْمَةِ بِدَلِيلِ عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ هَذَا إِذَا لَمْ يُطْلَقْ لَهُ الْمُوَكَّلُ وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ بَأَنٍ قَالَ لَهُ بَعِ مِنْ شَيْءٍ فَحَيْثُ يَجُوزُ بِيْنَعُهُ لَهُمْ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ .

وَفِي النِّهَايَةِ أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَائِعِ إِذَا بَاعَ يُتَهَمُ إِنْ كَانَ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْقِيَمَةِ يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنْ كَانَ بِأَقَلِّ مِنْهَا بَعَيْنٍ فَاحِشٍ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَإِنْ كَانَ بَعَيْنٍ يَسِيرٍ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ وَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ فَعَنْ أَبِي

حَنِيفَةَ رَوَاتَانِ

فَصْلٌ (قَوْلُهُ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لَا يَتَعَدُّ مَعَ مَنْ تَرُدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَجَازَهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ إِلَّا فِي الْعَبْدِ وَالْمُكَاتَبِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ

( وَصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَالْعَرْضُ وَالنَّسِيئَةُ ) لِأَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْبَيْعِ مُطْلَقٌ فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ التُّهْمَةِ ( وَ ) صَحَّ أَيْضًا ( أَخْذُهُ ) أَيَّ أَخَذَ الْوَكِيلُ ( رَهْنًا وَكَفِيلًا بِالثَّمَنِ فَلَا يَضْمَنُ إِنْ ضَاعَ ) أَيَّ الرَّهْنُ ( فِي يَدِهِ أَوْ تَوَى مَا عَلَى الْكَفِيلِ ) لِأَنَّ الْجَوَازَ الشَّرْعِيَّ يُنَافِي الضَّمَانَ ( وَيَتَعَدُّ شِرَاؤُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَغَيْرِ يَسِيرٍ وَهُوَ مَا يُقَوِّمُ بِهِ مَقْوَمٌ ) مِنْ أَهْلِ الْخِبَرَةِ حَتَّى لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ بَعْنٍ فَاحِشٍ بِالْإِجْمَاعِ قَالَ فِي النِّهَايَةِ هَذَا التَّحْدِيدُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ كَالْعَبْدِ وَالذَّوَابِّ وَخَوَهِمَا فَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي الْبَلَدَةِ كَالْخُبْرِ وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِمَا فَرَادَ الْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ لَا يَتَعَدُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ شَيْئًا قَلِيلًا كَالْفُلْسِ وَنَحْوِهِ ( وَكَلَّهُ بَيْعَ عَبْدٍ فَبَاعَ نَصْفَهُ صَحَّ ) لِأَنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ عَنْ قَيْدِ الْإِجْتِمَاعِ .

( وَفِي الشِّرَاءِ يَتَوَقَّفُ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي ) فَإِنْ اشْتَرَى بَاقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا لَزِمَ الْمُوَكَّلُ وَإِلَّا لَزِمَ الْوَكِيلُ لِأَنَّ شِرَاءَ الْبَعْضِ قَدْ يَقَعُ وَسِيلَةً فَيَنْفَدُ عَلَى الْأَمْرِ ( إِلَّا إِذَا رُدَّ مِيعَ بَعِيْبٍ عَلَى وَكِيلِهِ بَيْنَتِهِ أَوْ نُكُولُهُ ) أَيَّ الْوَكِيلِ ( أَوْ إِفْرَارِهِ فِيمَا لَا يَحْدُثُ رَدُّهُ ) أَيَّ الْوَكِيلِ ( عَلَى الْأَمْرِ ، وَ ) بِإِفْرَارِهِ ( فِيمَا يَحْدُثُ لَا ) أَيَّ لَا يَرُدُّهُ عَلَى الْأَمْرِ بَلْ يَبْقَى عَلَيْهِ يَعْنِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ شَيْئًا إِذَا بَاعَهُ فَرَدَّ عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ كَالصَّبْعِ الرَّائِدَةِ إِذْ لَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَرُدُّهُ عَلَى الْأَمْرِ سَوَاءً كَانَ الرَّدُّ عَلَى الْوَكِيلِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ التُّكُولِ أَوْ الْإِفْرَارِ فِي عَيْبٍ لَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ .

( قَوْلُهُ وَصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ

إِلَخ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ الْبَيْعَ مُبَادَلَةٌ الْمَالِ بِالْمَالِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِتَقْدِيرٍ أَوْ نَسِيئَةٍ وَغَيْرِ فَاحِشٍ وَعَرَضٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ مَا يَبْقَى ذَلِكَ كَبَعُهُ وَأَفْضَ بِهِ ذَيْنِي أَوْ لِلتَّفَقُّةِ ، وَقَالَ كَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِنُقْصَانٍ لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْأَرْهَامِ حَالَةً أَوْ إِلَى أَجَلٍ مُتَعَارَفٍ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَصَحَّ أَخْذُهُ رَهْنًا وَكَفِيلًا بِالثَّمَنِ فَلَا يَضْمَنُ إِنْ ضَاعَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ أَوْ تَوَى مَا عَلَى الْكَفِيلِ ) قَالَ الرَّزَيْلِيُّ .

وَفِي النِّهَايَةِ الْمُرَادُ بِالْكَفَالَةِ هُنَا الْحَوَالَةُ لِأَنَّ التَّوَى لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْكَفَالَةِ وَقِيلَ الْكَفَالَةُ عَلَى حَقِيقَتِهَا فَإِنْ التَّوَى يَتَحَقَّقُ فِيهَا بِأَنْ مَاتَ الْكَفِيلُ وَالْمُكَفُولُ عَنْهُ مُفْلِسِينَ وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا تَوَى يُضَافُ إِلَى أَخْذِهِ الْكَفِيلِ بِحَيْثُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ كَفِيلًا لَمْ يَتَوَ دَيْنُهُ كَمَا فِي الرَّهْنِ وَالتَّوَى الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى أَخْذِهِ الْكَفِيلِ بَدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ كَفِيلًا أَيْضًا لَتَوَى بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَحَمْلُهُ عَلَى الْحَوَالَةِ فَاسِدٌ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَتَوَى فِيهَا بِمَوْتِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا بَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمُحِيلِ وَإِنَّمَا يَتَوَى بِمَوْتِهِمَا مُفْلِسِينَ فَصَارَ كَالْكَفَالَةِ وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالتَّوَى تَوَى يُضَافُ إِلَى أَخْذِهِ الْكَفِيلِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْمُرَافَعَةِ إِلَى حَاكِمٍ يَرَى بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ عَنِ الدَّيْنِ بِالْكَفَالَةِ وَلَا يَرَى الرُّجُوعَ عَلَى الْأَصِيلِ بِمَوْتِهِ مُفْلِسًا مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي مَالِكِيًّا وَيَحْكُمُ بِهِ ثُمَّ يَمُوتُ الْكَفِيلُ مُفْلِسًا .

ا هـ .

قُلْتُ وَمَا قَالَهُ الرَّزَيْلِيُّ نَصَّ عَلَيْهِ النَّسْفِيُّ فِي الْكَافِي بِقَوْلِهِ أَوْ أَخَذَ بِثَمَنِهِ

كَفِيلًا فَتَوَى الْمَالَ عَلَى الْكَفِيلِ بَأْنِ رُفْعِ الْأَمْرِ إِلَى قَاضٍ يَرَى بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ بِنَفْسِ الْكَفَالَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ  
فِيحْكُمُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَيَتَوَى الْمَالَ عَلَى الْكَفِيلِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ هـ .  
( قَوْلُهُ حَتَّى لَا يَجُوزَ شِرَاؤُهُ بَعْنٍ فَاحِشٍ بِالْإِجْمَاعِ ) الْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ فِي الشِّرَاءِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ وَلَمَّا  
رَأَى الصَّفْقَةَ خَاسِرَةً نَسَبَهَا إِلَيْهِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ فَلَا يُتَّهَمُ هـ .  
وَتَفْسِيرُ الْعَبْنِ الْيَسِيرِ بِمَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ وَالْفَاحِشِ بِمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ هُوَ الصَّحِيحُ  
وَقِيلَ حَدُّ الْفَاحِشِ فِي الْعُرُوضِ نِصْفُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ وَفِي الْحَيَوَانِ عَشْرُ الْقِيَمَةِ وَفِي الْعَقَارِ خُمْسُ الْقِيَمَةِ وَفِي  
الدَّرَاهِمِ رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَفِي الشِّرَاءِ يَتَوَقَّفُ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي ) شَامِلٌ لِمَا كَانَ مُعَيَّنًا وَغَيْرَ  
مُعَيَّنٍ ( قَوْلُهُ وَإِذَا رُدَّ مَبِيعٌ بَعْبٌ عَلَى وَكَيْلِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ نَكْوَلٌ ) اشْتَرَطَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ يَشْتَبُهْ عَلَى الْقَاضِي بَأْنِ لَا  
يَعْرِفُ تَارِيخَ الْبَيْعِ فَاحْتَاجَ إِلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ لِيُظْهَرَ التَّارِيخُ أَوْ كَانَ عَيْبٌ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَطْبَاءُ أَوِ النَّسَاءُ ، وَقَوْلُهُنَّ  
وَقَوْلُ الطَّيِّبِ حُجَّةٌ فِي تَوْجِيهِ الْخُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فَيُفْتَقَرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ حَتَّى لَوْ كَانَ الْقَاضِي عَيْنَ الْمَبِيعِ وَكَانَ  
الْعَيْبُ ظَاهِرًا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا كَمَا فِي الْكَافِي قَوْلُهُ أَوْ إِفْرَارٌ فِيمَا لَا يَخْذُلُ مِنْهُ رَدُّهُ عَلَى الْأَمْرِ ( كَذَا فِي الْكَثَرِ  
وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى رَوَايَةٍ وَفِي عَامَةِ الرُّوَايَاتِ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُخَاصِمَ الْمُوَكَّلَ بَلْ يَلْزَمُ الْوَكِيلُ لِأَنَّ الرَّدَّ ثَبَتَ  
بِاتِّرَاضِي فَصَارَ كَالْبَيْعِ الْجَدِيدِ كَذَا فِي الْكَافِي وَكَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَبَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ تَفَاوُتٌ كَثِيرٌ لِأَنَّ فِيهِ  
نُزُولًا مِنَ الزُّرُومِ إِلَى أَنْ لَا يُخَاصِمَ بِالْكَلِّيَّةِ وَكَانَ الْأَقْرَبُ أَنْ لَا يُقَالَ لَا يَلْزَمُهُ وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ هـ .  
وَكَذَا قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ لَوْ رَدَّ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَخْذُلُ مِنْهُ يَافِرُ الْوَكِيلَ وَلِزُّومِ الْمُوَكَّلِ رَوَايَةٌ .  
هـ .

( الْأَصْلُ فِي الْوَكَالَةِ الْخُصُوصُ ) وَلِهَذَا لَوْ قَالَ جَعَلْتُكَ وَكِيلًا فِي مَالِي يَصِيرُ حَافِظًا لِمَالِهِ فَقَطْ .  
( وَفِي الْمُضَارَبَةِ الْعُمُومُ ) وَلِهَذَا لَوْ قَالَ جَعَلْتُكَ مُضَارِبًا كَانَ مُضَارِبًا فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ ( فَإِنْ بَاعَ ) أَيِ الْوَكِيلُ  
نَسًا فَقَالَ آمَرُهُ أَمْرُكَ بِنَقْدٍ وَقَالَ أَطْلَقْتَ صَدَقَ الْأَمْرُ ( بِنَاءٌ عَلَى كَوْنِ التَّيْيِدِ أَصْلًا فِي الْوَكَالَةِ .  
( وَفِي الْمُضَارَبَةِ ) يَعْنِي إِذَا بَاعَ الْمُضَارِبُ نَسًا فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَمْرُكَ بِنَقْدٍ وَقَالَ أَطْلَقْتَ ( صَدَقَ الْمُضَارِبُ )  
بِنَاءٌ عَلَى كَوْنِ الْإِطْلَاقِ أَصْلًا فِيهَا وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمُضَارَبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .  
( لَا يَتَصَرَّفُ أَحَدُ الْوَكِيلَيْنِ وَحْدَهُ ) لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا لَا بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا وَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مُقَدَّرًا لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا  
يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَ الرَّأْيِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ وَفِي اخْتِيَارِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَنَحْوِ ذَلِكَ وَهَذَا فِي تَصَرُّفٍ لَا مَانِعَ فِيهِ  
عَنِ الْجَمْعِ وَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّأْيِ وَلَمْ يَكُنْ تَوْكِيلُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ذَكَرَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ ( إِلَّا فِي خُصُومَةٍ ) فَإِنْ  
الْاجْتِمَاعُ فِيهَا مُتَعَدِّ لِفَضَائِهِ إِلَى الشَّعْبِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَذَكَرَ الثَّانِي بِقَوْلِهِ ( وَرَدَّ وَدِيعَةً وَقَضَاءَ دَيْنٍ وَطَلَّاقَ  
وَعَتَقٌ لَمْ يَعْوَضًا ) إِذْ لَا يَحْتَاجُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَى الرَّأْيِ بَلْ هُوَ تَعْبِيرٌ مُحْضٌ وَعِبَارَةٌ الْوَاحِدِ وَالْمُشَى سَوَاءٌ بِخِلَافٍ مَا  
إِذَا قَالَ لَهُمَا طَلَّقَاهَا إِنْ شِئْتُمَا أَوْ قَالَ أَمْرُهَا بِأَيْدِيكُمَا لِأَنَّهُ تَفْوِضٌ إِلَى مَشِيئَتِهِمَا فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ أَوْ كَانَ  
الطَّلَاقُ وَالْعَتَقُ بَعْوَضَ لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ حَيْثُ إِلَى الرَّأْيِ وَذَكَرَ الثَّالِثَ بِقَوْلِهِ ( وَلَمْ يَكُنْ تَوْكِيلُهُمَا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ ) بَلْ عَلَى  
التَّعَاقُبِ فَحَيْثُ يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْقَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِرَأْيِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْإِفْرَادِ وَقَدْ تَوْكِيلُهُ فَلَا يَتَغَيَّرُ  
ذَلِكَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا وَكَّلَهُمَا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ إِذْ لَا يَنْقَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ عَبْدًا أَوْ



صَبِيًّا مَحْجُورًا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا وَقَدْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ ذَلِكَ فَإِنْ تَصَرَّفَ أَحَدُهُمَا بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ فَإِنْ أَجَازَ صَاحِبُهُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَأَجَازَ لَمْ يَجُزْ ذِكْرُهُ الرَّيْلِيُّ

(قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَوَكُّلُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ) هَذَا مِنْ مَذْخُولٍ قَيْدٍ عَدَمِ انْفِرَادِ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ وَلَيْسَ ظَاهِرًا لِأَنَّهُ تَقَى أَنْ يَكُونَ تَوَكُّلُهُمَا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ وَهُوَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ لِكُلِّ الْانْفِرَادِ بِمَا وَكَّلَ فِيهِ وَلَعَلَّ صَوَابَهُ وَكَانَ تَوَكُّلُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ (قَوْلُهُ ذَكَرَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ إِلَّا فِي خُصُومَةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِثَالٌ لِمَا لَا يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ فِيهِ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي الْخُصُومَةِ مُمْتَنِعٌ كَمَا ذَكَرَهُ وَكَذَلِكَ يَتَأَيُّمُ الْكَلَامُ عَلَى الثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقَطًا هُوَ أَنَّ يُقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ تَوَكُّلُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَأَمَّا فِي تَصَرُّفِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ فِيهِ أَوْ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَأْيٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ تَوَكُّلُهُمَا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ فَلِكُلِّ الْانْفِرَادِ بِالتَّصَرُّفِ ذَكَرَ الْأَوَّلُ الْخ (قَوْلُهُ ذِكْرُهُ الرَّيْلِيُّ) عِبَارَتُهُ وَهَذَا فِي تَصَرُّفٍ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّأْيِ وَأَمَّا الْجَمْعُ فِيهِ وَكَانَ تَوَكُّلُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ هـ فَجُعِلَ إِمَّاكَانُ الْجَمْعِ مُرَاعَى فِي قَيْدِ تَوَكُّلُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ

(الْوَكِيلُ بِقَضَاءِ الدِّينِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا بَلْ وَعَدَ أَنْ يَتَرَعَ عَلَى الْأَمْرِ بِخِلَافِ الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ ضَمِنَ (لَا يُؤْكَلُ) أَيُّ الْوَكِيلِ (إِلَّا بِإِذْنِ أَمْرِهِ أَوْ بِاعْمَلِ بِرَأْيِكَ وَنَحْوِهِ) كَاصْنَعِ مَا شِئْتَ مِثْلًا (فَإِنْ وَكَّلَ بِهِ) أَيُّ بِإِذْنِ الْأَمْرِ (كَانَ وَكِيلَ الْأَمْرِ لَا يَنْعَزِلُ بَعَزْلٍ مُوَكَّلِهِ أَوْ مَوْتَهُ وَيَنْعَزِلَانِ بِمَوْتِ الْأَوَّلِ) وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي آدَبِ الْقَاضِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَكَّلَ) أَيُّ الْوَكِيلِ (بِلَا إِذْنِهِ) أَيُّ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ (فَعَقَدَ) أَيُّ وَكَّلَهُ (عِنْدَهُ) أَيُّ عِنْدَ الْمُوَكَّلِ الثَّانِي (أَوْ) عَقَدَ (بِغَيْبَتِهِ) فَلَبَّغَهُ (وَأَجَازَهُ) أَيُّ عَقَدَهُ (أَوْ كَانَ الْمُوَكَّلُ الْأَوَّلُ قَدَرَ الثَّمَنِ صَحَّ) أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَهُوَ حُضُورُ رَأْيِهِ قَدْ حَصَلَ فِي الصُّورَتَيْنِ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِأَنَّ الْإِحْتِيَاجَ فِيهِ إِلَى الرَّأْيِ لِتَقْدِيرِ الثَّمَنِ ظَاهِرًا وَقَدْ حَصَلَ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَ وَكِيلَيْنِ وَقَدَّرَ الثَّمَنَ لِأَنَّهُ لَمَّا فَوَّضَ إِلَيْهِمَا مَعَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ ظَهَرَ أَنَّ غَرَضَهُ اجْتِمَاعَ رَأْيِهِمَا فِي الزِّيَادَةِ وَاخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي كَمَا مَرَّ. (قَوْلُهُ وَكَّلَ بِلَا إِذْنِهِ)

الْخ (هَذَا فِي وَكِيلٍ بَالِيْعٍ وَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ وَالصَّحِيحِ أَنَّ الْحُقُوقَ تَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ الْعَقْدُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ فَطَلَّقَ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْأَوَّلِ أَوْ كَانَ غَائِبًا فَأَجَازَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْطِ فَكَانَ الْمُوَكَّلُ عُلْقَهُ بِلَفْظِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَشَرَحَ الْمَجْمَعُ

(قَالَ قَوَّضْتُ إِلَيْكَ أَمْرَ امْرَأَتِي صَارَ وَكِيلًا بِالطَّلَاقِ وَتَقَيَّدَ بِالْمَجْلِسِ) فَإِنْ طَلَّقَ فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا (بِخِلَافِ قَوْلِهِ وَكُلْتُكَ فِي أَمْرِ امْرَأَتِي) حَيْثُ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ فَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ صَحَّ (مَنْ لَا يَلِي غَيْرَهُ لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِي حَقِّهِ) لِأَنَّ صَحَّةَ التَّصَرُّفِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْوِلَايَةِ فَإِذَا انْتَفَتِ الثَّانِيَّةُ انْتَفَتِ الْأُولَى (فَإِذَا بَاعَ عَبْدٌ أَوْ مُكَاتَبٌ أَوْ ذِمِّي مَالَ صَغِيرِهِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ أَوْ شَرَى) وَاحِدٌ مِنْهُمْ (بِهِ) أَيُّ بِذَلِكَ الْمَالِ (لَمْ يَجُزْ) لِانْتِفَاءِ وَلَا يُتَّهَمُ عَلَيْهِ (كَذَا تَزْوِيجُ صَغِيرَةٍ كَذَلِكَ) أَيُّ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ لِانْتِفَاءِ الْوِلَايَةِ قَوْلُهُ مَنْ لَا يَلِي غَيْرَهُ لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِي حَقِّهِ (النَّفْيُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى لَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ لَهُ مُجِيزٌ حَالِ التَّصَرُّفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(بَابُ الْوَكَاةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ) اَعْلَمُ أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ وَكِيلٌ بِالْقَبْضِ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ خِلَافًا لِزُفَرٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ غَيْرُ الْخُصُومَةِ وَقَدْ رَضِيَ بِهَا دُونَهُ، وَلَهُمْ أَنْ مَنْ مَلَكَ شَيْئًا مَلَكَ إِتْمَامَهُ وَتِمَامَ الْخُصُومَةِ وَاتِّهَاؤُهَا بِالْقَبْضِ

وَقَالُوا الْفَتَوَى الْيَوْمَ عَلَى قَوْلٍ زُفِرَ لِفَسَادِ الزَّمَانِ وَلِهَذَا قُلْتُ ( الْوَكِيلُ بِهَا وَبِالْقَاضِي لَا يَمْلِكُ الْقَبْضَ وَبِهِ يُفْتَى )  
لِظُهُورِ الْحَيَاةِ فِي الْوَكَلَاءِ وَقَدْ يُؤْتَمَنُ عَلَى الْخُصُومَةِ مَنْ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى الْمَالِ وَكَذَا الْوَكِيلُ بِالْقَاضِي يَمْلِكُ الْقَبْضَ  
عَلَى أَصْلِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَضْعًا يُقَالُ اقْتَضَيْتُ حَقِّي أَيْ قَبَضْتُهُ فَإِنَّهُ مُطَاوِعُ قَضَى لَكِنَّ الْعُرْفَ بِخِلَافِهِ وَهُوَ  
قَاضٍ عَلَى الْوَضْعِ وَالْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ أَيْضًا لَا يَمْلِكُهُ .

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

( وَ ) الْوَكِيلُ ( بِقَبْضِ الدَّيْنِ يَمْلِكُهَا ) أَيْ الْخُصُومَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى لَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الدَّائِنَ  
اسْتَوْفَاهُ مِنْهُ أَوْ أَبْرَاهُ يُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ .

( وَ ) الْوَكِيلُ بِقَبْضِ ( الْعَيْنِ لَا ) أَيْ لَا يَمْلِكُهَا ( فَلَوْ بَرَهَنَ ذُو الْيَدِ عَلَى الْوَكِيلِ بِقَبْضِ عَبْدٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَهُ وَوَقَفَ  
الْأَمْرَ حَتَّى يَحْضُرَ الْغَائِبُ ) .

صُورَتُهُ وَكُلٌّ وَكَيْلًا بِقَبْضِ عَبْدٍ لَهُ وَغَابَ فَأَقَامَ ذُو الْيَدِ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ مَنْ وَكَّلَهُ بِالْقَبْضِ لَمْ تُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ فِي إثْبَاتِ  
الشَّرَاءِ وَتُقْبَلُ فِي دَفْعِ الْخُصُومَةِ فَتَتَوَقَّفُ حَتَّى يَحْضُرَ الْمُوَكَّلُ وَبُعِيدَ الْبَيِّنَةُ ( كَذَا الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ ) يَعْنِي إِذَا أَقَامَتِ  
الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ عَلَى الْعَتَاقِ عَلَى الْوَكِيلِ بِنَقْلِهِمْ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لَا تُقْبَلُ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ  
عَلَى إثْبَاتِ الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَتُقْبَلُ فِي قَصْرِ يَدِ الْوَكِيلِ حَتَّى يَحْضُرَ الْغَائِبُ

( قَوْلُهُ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ يَمْلِكُهَا أَيْ الْخُصُومَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) أَيْ خِلَافًا لَهُمَا وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا وَكَّلَهُ الدَّائِنُ  
وَأَمَّا إِذَا وَكَّلَهُ الْقَاضِي بِقَبْضِ دَيْنِ الْغَائِبِ لَا يَكُونُ وَكَيْلًا بِالْخُصُومَةِ اتِّفَاقًا كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ الْخَافِيَّةِ .

( الْوَكِيلُ بِهَا ) أَيْ الْخُصُومَةِ ( إِذَا أَبَى ) أَيْ اِمْتَنَعَ عَنِ الْخُصُومَةِ ( لَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا ) لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا بَلْ وَعَدَ أَنْ  
يَتَبَرَّعَ ( بِخِلَافِ الْكَفِيلِ ) حَيْثُ يُجْبَرُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ ضَمِينٌ كَمَا مَرَّ ( إِذَا وَكَّلَ بِخُصُومَاتِهِ وَأَخَذَ حُقُوقَهُ مِنَ النَّاسِ عَلَى  
أَنْ لَا يَكُونَ وَكَيْلًا فِيمَا يَدْعِي عَلَى الْمُوَكَّلِ جَازَ فَلَوْ أَثْبَتَ الْمَالُ لَهُ ثُمَّ أَرَادَ الْخَصْمُ الدَّفْعَ لَا يُسْمَعُ عَلَى الْوَكِيلِ  
كَذَا فِي الصُّغْرَى .

( قَوْلُهُ الْوَكِيلُ بِهَا أَيْ الْخُصُومَةِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا ) يَعْنِي مَا لَمْ يَغِبْ مُوَكَّلُهُ وَإِذَا غَابَ يُجْبَرُ عَلَيْهَا لِدَفْعِ الضَّرَرِ كَمَا  
قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ رَهْنٍ يُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ ( قَوْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ الْخَصْمُ الدَّفْعَ لَا تُسْمَعُ عَلَى الْوَكِيلِ ) أَيْ  
وَيُحْكَمُ بِالْمَالِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَيَتَّبِعُ الدَّائِنُ بِدَفْعِهِ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ ( قَوْلُهُ كَذَا فِي الصُّغْرَى ) وَقَدْ أَسْنَدَهُ فِيهَا  
مُصَنِّفُهَا إِلَى وَالِدِهِ بِقَوْلِهِ هَكَذَا قَالَهُ الْوَالِدُ بَرَهَانُ الدَّيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ

( صَحَّ إِفْرَارُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ ) يَعْنِي إِذَا ثَبَتَ وَكَالَهُ الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَأَقَرَّ عَلَى مُوَكَّلِهِ سَوَاءً كَانَ مُوَكَّلُهُ  
الْمُدْعَى فَاقْرَ بِاسْتِيفَاءِ الْحَقِّ أَوْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَاقْرَ بِثبُوتِهِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ( عِنْدَ الْقَاضِي ) صَحَّ ( دُونَ غَيْرِهِ )  
أَيْ إِنْ كَانَ إِفْرَارُهُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي فَشَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ عِنْدَ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ ( وَإِنْ انْعَزَلَ بِهِ ) حَتَّى لَا يَدْفَعَ إِلَيْهِ  
الْمَالُ وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ الْوَكَالَةَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً لَمْ تُسْمَعْ لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ مُبْطَلٌ فِي دَعْوَاهُ ( كَذَا إِذَا اسْتَشَى الْإِفْرَارَ وَأَقَرَّ  
عِنْدَهُ ) يَعْنِي إِذَا اسْتَشَى الْمُوَكَّلُ الْإِفْرَارَ بِأَنْ قَالَ وَكَلَنْتُكَ غَيْرَ جَائِزِ الْإِفْرَارِ وَأَقَرَّ الْوَكِيلُ عِنْدَ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ لِصِحَّةِ  
الِاسْتِشَاءِ وَلَكِنْ يَخْرُجُ عَنِ الْوَكَالَةِ فَلَا تُسْمَعُ خُصُومَتُهُ .

( قَوْلُهُ صَحَّ إِفْرَارُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ ) هَذَا فِي غَيْرِ الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ جُعِلَ تَوَكِيلًا بِالْجَوَابِ  
مَجَازًا فَتَمَكَّنَتْ فِيهِ شُبْهَةُ الْعَدَمِ فِي إِفْرَارِ الْوَكِيلِ فَيُورِثُ شُبْهَةً فِي دَرْءِ مَا يُدْرَأُ بِالشَّبْهَاتِ كَمَا فِي التَّيْسِينَ وَقِيَدَ

بِالْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ اخْتِارًا عَنْ الْوَكِيلِ بِالصُّلْحِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْإِقْرَارَ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ إِنَّمَا مَلَكَ الْإِقْرَارَ لِكَوْنِهِ مِنْ أَفْرَادِ الْجَوَابِ وَالصُّلْحُ مُسَالَمَةٌ لَا مُخَاصَمَةَ وَلِهَذَا قُلْنَا الْوَكِيلُ بِالصُّلْحِ لَا يَمْلِكُ الْخُصُومَةَ وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ لَا يَمْلِكُ الصُّلْحَ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بَعْدُ لَا يُبَاشِرُ عَقْدًا آخَرَ كَذَا فِي الْبَزَازِيَةِ (قَوْلُهُ كَذَا إِذَا اسْتَشَى الْإِقْرَارَ) مِثْلُهُ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءِ الْإِنْكَارِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ الْإِنْكَارُ مِنْهُمَا ١ هـ .

وَجَعَلَهُ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى قَوْلَ مُحَمَّدٍ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَعَلَّلَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ بِأَنَّ الْإِنْكَارَ قَدْ يَضُرُّ الْمُوَكَّلَ بِأَنَّ كَانَ الْمُدْعَى وَدِيعَةً أَوْ بَضَاعَةً فَلَوْ أَنْكَرَ الْوَكِيلَ لَا تُسْمَعُ مِنْهُ دَعْوَى الرَّدِّ وَالْهَلَاكِ وَتُسْمَعُ قَبْلَ الْإِنْكَارِ ١ هـ .

ثُمَّ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَوْ اسْتَشَى الْإِنْكَارَ صَحَّ إِقْرَارُهُ وَكَذَا إِنْكَارُهُ ١ هـ .

(قُلْتُ) يَعْنِي وَكَذَا إِذَا اسْتَشَى إِقْرَارُهُ لَا إِنْكَارُهُ صَحَّ إِقْرَارُهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ إِنْكَارُهُ مَعَ اسْتِثْنَائِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْحَمْلِ وَإِلَّا نَاقِضَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ صِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْإِنْكَارِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ١ هـ .

ثُمَّ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَا يَصِيرُ الْمُوَكَّلُ مُقَرًّا بِالتَّوَكُّلِ بِالْإِقْرَارِ ١ هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْبَزَازِيَةِ قَائِلًا وَقَالَ عَلِيُّ الطَّوَاوَيْسِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُوَكَّلُ بِالْخُصُومَةِ وَيَقُولُ خَاصِمٌ فَإِذَا رَأَيْتَ لِحُوقِ مُؤَنَّةٍ أَوْ خَوْفِ عَارٍ عَلَيَّ فَأَقِرَّ بِالْمُدْعَى ١ هـ .

وَبَقِيَ قِسْمٌ ثَلَاثٌ لَوْ وَكَّلَهُ غَيْرَ جَائِزِ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ قِيلَ لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ لِعَدَمِ بَقَاءِ فَرْدِ تَحْتَهُ وَقِيلَ يَصِحُّ لِبَقَاءِ السُّكُوتِ كَذَا فِي الْبَزَازِيَةِ

(لَا) أَيَّ لَا يَصِحُّ (تَوَكُّلُ كَفِيلٍ بِمَالٍ يَقْبِضُهُ) صَوْرَتُهُ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ بِمَالٍ فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِقَبْضِهِ مِنَ الْغَرِيمِ لَمْ تَصِحَّ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَعْمَلُ لغيرِهِ وَلَوْ صَحَّ هَذَا صَارَ عَامِلًا لِنَفْسِهِ فِي إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ (بِخِلَافِ الرَّسُولِ وَوَكِيلِ الْإِمَامِ بَيْنَ الْغَنَائِمِ، وَ) الْوَكِيلِ (بِالتَّزْوِيجِ) حَيْثُ يَصِحُّ ضَمَانُهُم بِالثَّمَنِ وَالْمَهْرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَفِيرٌ وَمُعَبَّرٌ .

ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ إِذَا كَمَلَ صَحَّ وَبَطَلَتِ الْوَكَالَةُ) لِأَنَّ الْكَفَالََةَ أَقْوَى مِنَ الْوَكَالَةِ لِكَوْنِهَا لَازِمَةً فَتَصْلُحُ نَاسِخَةً لَهَا بِخِلَافِ الْعَكْسِ (وَ) الْوَكِيلُ (بِالْبَيْعِ) إِذَا ضَمِنَ الثَّمَنَ لِلْبَايِعِ عَنِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَجْزِ (لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ كَمَا مَرَّ) وَلَوْ أَدَّى بِحُكْمِ الضَّمَانِ رَجَعَ (لِبُطْلَانِهِ وَبِلُؤْنِهِ) أَيَّ بِدُونِ حُكْمِ الضَّمَانِ (لَا) أَيَّ لَا يَرْجِعُ لِكَوْنِهِ تَبَرُّعًا

(قَوْلُهُ بِخِلَافِ الرَّسُولِ إِلَى قَوْلِهِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ) أَيَّ فِي كِتَابِ الْكَفَالَةِ (قَوْلُهُ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ) إِذَا ضَمِنَ الثَّمَنَ (إِلخ) يُشْكَلُ عَلَيْهِ وَكَيْلُ الْإِمَامِ بَيْنَ الْغَنَائِمِ وَهَذِهِ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِ الْكَفَالَةِ أَيْضًا (قَوْلُهُ وَلَوْ أَدَّى بِحُكْمِ الضَّمَانِ يَرْجِعُ) أَيَّ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِالْبَيْعِ وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ التَّبَرُّعُ حَاصِلٌ فِي أَدَائِهِ إِلَيْهِ بِجَهَةِ الضَّمَانِ كَأَدَائِهِ بِحُكْمِ الْكَفَالَةِ عَنْ الْمُشْتَرِي بِدُونِ أَمْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ

(مُصَدَّقُ التَّوَكُّلِ يَقْبِضُ لَوْ غَرِمًا أَمَرَ بِدَفْعِ دَيْنِهِ إِلَى الْوَكِيلِ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ وَكِيلُ فُلَانٍ الْغَائِبِ يَقْبِضُ دَيْنَهُ فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ أَمَرَ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّ مَا يَدْفَعُهُ خَالِصٌ حَقُّهُ إِذِ الدَّيُونُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا حَتَّى لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ أَوْفَى الدَّيْنِ إِلَى الدَّائِنِ لَا يَصَدَّقُ إِذْ لَزِمَهُ الدَّفْعُ إِلَى الْوَكِيلِ بِإِقْرَارِهِ وَلَمْ يَثْبُتِ الْإِيْقَاءُ بِمَجْرَدِ دَعْوَاهُ (فَإِنْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَصَدَّقَهُ تَمَّ الْمُرُورُ وَإِنْ كَذَبَهُ الْغَائِبُ دَفَعَ) أَيَّ الْمُصَدَّقُ (إِلَيْهِ) أَيَّ الْغَائِبُ (ثَانِيًا) إِذْ لَمْ يَثْبُتِ الِاسْتِثْنَاءُ لِإِنْكَارِهِ الْوَكَالَةَ وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ فَيَفْسُدُ الْأَدَاءُ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ بَقِيَ فِي يَدِهِ لِأَنَّ غَرَضَهُ

مِنَ الدَّفْعِ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ فَلَمْ تَحْصُلْ فَلَهُ أَنْ يَنْقُضَ قَبْضَهُ (وَإِنْ صَاعَ لَا) أَيُّ لَا يَرْجِعُ لِأَنَّهُ بِتَصَدِيقِهِ اعْتَرَفَ أَنَّهُ مُحِقٌّ بِالْقَبْضِ وَهُوَ مَظْلُومٌ فِي هَذَا الْأَخْذِ وَالْمَظْلُومُ لَا يَظْلُمُ غَيْرَهُ (إِلَّا إِذَا ضَمَّنَهُ) أَيُّ شَرَطَ عَلَى مُدْعِي الْوَكَالَةِ الضَّمَانَ (عِنْدَ الدَّفْعِ) أَيُّ دَفَعَ مَا ادَّعَاهُ (أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ) أَيُّ فِي دَعْوَاهُ التَّوَكِيلَ (وَدَفَعَ) إِلَيْهِ (عَلَى رَجَاءِ الْإِجَارَةِ) أَيُّ إِجَارَةِ الْغَائِبِ فَإِذَا انْقَطَعَ رَجَاؤُهُ رَجَعَ عَلَيْهِ (أَوْ) دَفَعَ إِلَيْهِ (مُكَدِّبًا لَهُ) فِي دَعْوَاهُ التَّوَكِيلَ (وَلَوْ) لَمْ يَكُنْ مُصَدِّقُ التَّوَكِيلِ غَرِيماً بَلْ (مُودِعًا لَمْ يُؤْمَرْ بِالِدَّفْعِ) لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ بِمَالِ الْغَيْرِ بِخِلَافِ الدِّينِ فَإِنَّهُ يُقْضَى بِمِثْلِهِ كَمَا مَرَّ (كَذَا لَوْ ادَّعَى الشَّرَاءَ وَصَدَّقَهُ) يَعْنِي لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى الْوَدِيعَةَ مِنْ صَاحِبِهَا وَصَدَّقَهُ الْمُوْدَعُ لَمْ يُؤْمَرْ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ لِأَنَّ إِفْرَارَهُ عَلَى الْغَيْرِ غَيْرُ مَقْبُولٍ (وَأَمْرٌ بِهِ) أَيُّ بِالِدَّفْعِ (لَوْ قَالَ) أَيُّ الْمُدْعَى (تَرَكَهَا) أَيُّ

الْوَدِيعَةَ (الْمُوْدَعُ مِيرَاثًا فَصَدَّقَهُ) أَيُّ الْمُوْدَعُ لَأَنَّ مِلْكَهُ قَدْ زَالَ بِمَوْتِهِ وَاتَّفَقَا أَنَّهُ مَالُ الْوَارِثِ فَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِ

(قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ أَدَّى الدِّينَ إِلَى الدَّائِنِ لَا يُصَدِّقُ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَهُ أَنْ يَتَّبِعَ رَبَّ الدِّينِ وَيَسْتَحْلِفَهُ وَلَا يَسْتَحْلِفُ الْوَكِيلَ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّ الطَّالِبَ قَدْ اسْتَوْفَى الدِّينَ لِأَنَّ النَّيَابَةَ لَا تَجْرِي فِي الْأَيْمَانِ بِخِلَافِ الْوَارِثِ حَيْثُ يُحْلِفُ عَلَى الْعِلْمِ لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ لَهُ فَكَانَ حَلْفُهُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ هـ وَإِنْ أَرَادَ الْغَرِيمُ أَنْ يُحْلِفَهُ أَيُّ الدَّائِنِ بِاللَّهِ مَا وَكَلْتَهُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ دَفَعَ عَنْ سُكُوتِ أَيٍّ مِنْ غَيْرِ تَصَدِيقٌ بِالْوَكَالَةِ وَلَا نَفْيٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْلِفَ الدَّائِنَ إِلَّا إِذَا عَادَ إِلَى التَّصَدِيقِ وَإِنْ دَفَعَ عَنْ تَكْذِيبٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْلِفَ وَإِنْ عَادَ إِلَى التَّصَدِيقِ لَكِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ كَمَا فِي الْبَرْزَانِيَّةِ وَالْخُلَاصَةِ (قَوْلُهُ وَهُوَ مَظْلُومٌ) أَيُّ الْمُدْيُونُ الْمُصَدِّقُ عَلَى الْوَكَالَةِ (قَوْلُهُ أَيُّ شَرَطَ عَلَى مُدْعِي الْوَكَالَةِ الضَّمَانَ) يَعْنِي ضَمَانَ مَا يَأْخُذُهُ رَبُّ الدِّينِ مِنَ الْمُدْيُونِ ثَانِيًا لِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ صُورَةُ هَذَا الضَّمَانِ أَنْ يَقُولَ الْغَرِيمُ لِلْوَكِيلِ نَعَمْ أَتَتْ وَكِيلُهُ لَكِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَجْحَدَ الْوَكَالَةَ وَيَأْخُذَ مِنِّي ثَانِيًا وَيَصِيرَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنِّي ظُلْمًا فَهَلْ أَتَتْ كَفِيلَ عَنْهُ بِمَا أَخَذَهُ مِنِّي ثَانِيًا فَيَضْمَنُ ذَلِكَ الْمَأْخُوذُ فَيَكُونُ صَحِيحًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى سَبَبِ الْوُجُوبِ وَهُوَ كَقَوْلِهِ مَا غَضَبَكَ فُلَانٌ فَعَلَيَّ أَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ فَعَلَيَّ لِأَنَّ مَا أَخَذَهُ الطَّالِبُ ثَانِيًا غَضَبٌ وَأَمَّا مَا أَخَذَهُ الْوَكِيلَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَضْمَنَهُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ وَلَا تَجُوزُ الْكِفَالَةُ بِهَا (قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ أَيُّ فِي دَعْوَاهُ) أَرَادَ بَعْدَ التَّصَدِيقِ السُّكُوتَ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ أَوْ دَفَعَ مُكَدِّبًا لَهُ لِأَنَّ عَدَمَ التَّصَدِيقِ يَشْمَلُ السُّكُوتَ وَالتَّكْذِيبَ صَرِيحًا قَوْلُهُ وَأَمْرٌ

بِهِ أَيُّ بِالِدَّفْعِ لَوْ قَالَ تَرَكَهَا مِيرَاثًا لِي وَصَدَّقَهُ (احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ قَالَ أَوْصَى لِي بِهَا وَصَدَّقَهُ حَيْثُ لَا يُؤْمَرُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَقْرَأُ أَنَّهُ وَكِيلُ صَاحِبِ الْمَالِ بِالْقَبْضِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَا يَصِحُّ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

(وَكَلَّ) بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ أَيُّ جَعَلَ رَجُلٌ وَكِيلًا (بِقَبْضِ مَالٍ وَادَّعَى الْغَرِيمُ قَبْضَ دَائِنِهِ دَفَعَ) أَيُّ الْغَرِيمُ (إِلَيْهِ) أَيُّ إِلَى الْوَكِيلِ يَعْنِي يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهِ إِلَيْهِ لِأَنَّ وَكَالَتَهُ ثَبَتَتْ بِقَوْلِهِ أَخَذَهُ رَبُّ الْمَالِ حَيْثُ لَمْ يُنْكِرْ الْوَكَالَةَ وَادَّعَى الْإِيْفَاءَ وَفِي ضَمَنِ دَعْوَاهُ إِفْرَارٌ بِالِدِّينِ وَبِالْوَكَالَةِ وَإِذَا كَانَ إِفْرَارًا ثَبَتَتْ الْوَكَالَةُ فِي زَعْمِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ الْإِيْفَاءُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ فَيُؤْمَرُ بِالِدَّفْعِ إِلَيْهِ (وَاسْتَحْلَفَ) أَيُّ الْغَرِيمُ (دَائِنُهُ عَلَى عَدَمِ الْقَبْضِ) لِأَنَّ قَبْضَهُ يُوجِبُ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ فَإِذَا عَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ يَسْتَحْلِفُهُ (لَا الْوَكِيلَ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِقَبْضِ الْمُوَكَّلِ) إِذْ لَا تَجْرِي النَّيَابَةُ فِي الْيَمِينِ

(وَكَلَّهُ بِعَيْبٍ) أَيُّ بَرَدَ الْمِيعَ بِسَبَبِ عَيْبٍ (فَادَّعَى الْبَائِعُ رِضَا الْمُشْتَرِي لَمْ يَرُدَّ) أَيُّ الْوَكِيلُ (عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْبَائِعِ (حَتَّى يُحْلِفَ) أَيُّ الْبَائِعِ (الْمُشْتَرِي) بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الدِّينِ لِأَنَّ التَّدَارُكَ مُمَكِّنٌ هُنَاكَ بِاسْتِرْدَادِ مَا قَبَضَهُ

الوكيل إذا ظهر الخطأ عند نكوله ولا يمكن ذلك في العيب لأن القضاء بالقسخ نافذ ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة فيصح القضاء ولا يستخلف المشتري بعده لأنه لا يفيد إذ لا يجوز فسح القضاء وليس في مسألة الدين قضاء بل أمر بالتسليم فإذا ظهر الخطأ فيه أمكن نزعه منه ودفعه إلى الغريم بلا نقض القضاء

( دفع رجل إلى آخر عشرة ينفقها على أهله فأنفق عليهم عشرة أخرى فهي بها استيhsان ) والقياس أن يكون متبرعًا لأنه خالف أمره فيرد العشرة على الموكل وجه الاستيhsان أن الوكيل بالإنفاق وكيل بالشراء لأن الإنفاق لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيل به توكيلًا بالشراء والوكيل بالشراء يملك العقد من مال نفسه ثم يرجع به على الأمر

( الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم ) قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين إذا حضر خصمًا فأقر بالتوكيل فأفكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البينة على الدين لا تقبل وإذا ادعى أن فلانًا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحدًا للموكل قبله حق فإن القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصمًا جاحدًا ذلك أو مقرًا به فحينئذ يسمع ويُقر الوكيل فإن حضر بعد ذلك غريمًا يدعي عليه حقًا للموكل لم يحتج إلى إعادة البينة ولو كان يدعي أنه وكله بطلب كل حق له قبل إنسان بعينه يشترط حضره ذلك بعينه ولو أثبت ذلك بمحضر من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعي عليه حقًا يقيم البينة على الوكالة مرة أخرى

( قوله الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم ) يعني المجردة عن إحضار خصم يلزم بموجبها ( قوله قال في الفتاوى الصغرى

الخ ) قال فيها بعده لو أقام الوكيل قبض كل حق بينة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه قال أبو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فإذا قضى بها يؤمر الوكيل بإعادة البينة على الحق للموكل على المدعى عليه وعندهما تقبل على الأمرين ويقضى بالوكالة أولًا ثم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية أو الورثة مع المال والله الموفق

( باب عزل الوكيل ) ( ينزل عزل الموكل ) لأن الوكالة حقه فله أن يطله .

( و ) بعزل ( نفسه ) بأن يقول عزلت نفسي ( بشرط علم الآخر فيهما ) أي في صورتين يعني إذا عزل الموكل يشترط علم الوكيل به وإن عزل نفسه يشترط علم الموكل به حتى إذا لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه جائز حتى يعلم ( ياخبار ) متعلق بالعلم ( عدل أو اثنين ولو غير عدلين ) اعلم أن الوكالة تثبت بخبر الواحد حرًا كان أو عبدًا عدلًا كان أو فاسقًا رجلًا كان أو امرأة صبيًا كان أو بالغا وكذا العزل عندهما .

وعند أبي حنيفة لا يثبت العزل إلا بالعدد أو العدالة ( و ) ينزل أيضًا ( بموت الموكل ) هكذا وقعت عبارة

القدوري ووقعت في الكافي والوقاية هكذا بموت أحدهما ولما لم يكن لذكر الوكيل هاهنا فائدة تركته ( و )

ينزل أيضًا ( بجنون أحدهما ) من الوكيل والموكل جونا ( مطبقا ) لأن قليله بمنزلة الإغماء وهو شهر عند أبي يوسف وحول كامل عند محمد وهو الصحيح ( والحكم بلحقه ) أي لحق أحدهما ( بدار الحرب مرتدا ) فإن لحوقه لا يثبت إلا بحكم الحاكم فإذا حكم به بطلت الوكالة بالإجماع وأما قبله فموقوفة عند أبي حنيفة وإنما ينزل بهذه الأشياء لأن الوكالة عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء فيشترط لقيام الأمر في كل ساعة ما

يُشْتَرَطُ لِلْإِنْدَاءِ ( وَذَا ) أَيْ انْعِزَالُ الْوَكِيلِ فِي صُورِهِ الْمَذْكُورَةِ ( إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ ) أَيْ بِالتَّوَكُّلِ ( حَقُّ الْغَيْرِ ) وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ ذَلِكَ فَلَا يَنْعَزِلُ كَمَا إِذَا شَرِطْتُ

الْوَكَاةُ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ كَمَا مَرَّ أَوْ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ فِي يَدِهَا ثُمَّ جُنَّ الزَّوْجُ ( وَ ) يَنْعَزِلُ أَيْضًا ( بِتَصَرُّفِهِ بِنَفْسِهِ ) أَيْ تَصَرُّفِ الْمُوَكَّلِ ( بِحَيْثُ يَعْجِزُ الْوَكِيلُ عَنِ الْإِمْتِنَالِ بِهِ ) كَمَا إِذَا وَكَّلَهُ بِإِعْتِاقِ عَبْدِهِ أَوْ كِتَابَتِهِ أَوْ تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ أَوْ شِرَاءِ شَيْءٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ بَيْعِ عَبْدِهِ فَأَعْتَقَ أَوْ كَاتَبَ أَوْ زَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى أَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً وَمَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ خَالَعَهَا أَوْ بَاعَ بِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَوْ فَعَلَ وَاحِدًا مِنْهَا بِنَفْسِهِ عَجَزَ الْوَكِيلُ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَتَبْطُلُ الْوَكَاةُ صُرُورَةً حَتَّى إِنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَالْعِدَّةُ قَائِمَةٌ بَقِيَتْ الْوَكَاةُ لِإِمْكَانِ تَنْفِيدِ مَا وَكَّلَ بِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ وَأَبَانَهَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَزَوِّجَهَا مِنْهُ لِزَوَالِ حَاجَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَأَبَانَهَا حَيْثُ يَكُونُ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ الْمُوَكَّلَ لِأَنَّ الْحَاجَةَ بَاقِيَةٌ

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ ( قَوْلُهُ بِشَرَطِ عِلْمِ الْآخِرِ فِيهِمَا ) أَيْ صُورَتَيِ الْعَزْلِ الْقَصْدِيَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ وَلَوْ غَيْرَ عَدْلَيْنِ ( يَشْمَلُ الْفَاسِقَيْنِ وَكَذَا قَالَ الرَّيْلِيُّ وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ فِي مَسَائِلَ شَتَّى أَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ وَهِيَ وَيُشْتَرَطُ لِعَزْلِهِ خَبَرُ عَدْلَيْنِ أَوْ مَسْتُورَيْنِ هـ فَأَخْرَجَ الْفَاسِقَيْنِ ) قَوْلُهُ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِدُكْرِ الْوَكِيلِ هُنَا فَائِدَةٌ تَرْكَنُهُ ( يُقَالُ إِنَّ لَهُ فَائِدَةً وَهِيَ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ لَتَوَهَّمِ انْتِقَالُ مَا كَانَ لَهُ إِلَى وَرَثَتِهِ كَمَا لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ فَمَاتَ فَحَقَّ قَبْضُ الثَّمَنِ لَوَرَثَتِهِ أَوْ وَصِيهِ وَقِيلَ لِمُوكِّلِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى ذِكْرِ جُنُونِ الْمُوَكَّلِ وَالْحُكْمِ بِلُحُوقِهِ مُرْتَدًّا دُونَ الْوَكِيلِ إِذْ هُمَا كَالْمَوْتِ وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَذْكُرَ مَوْتَ الْكُفَيْلِ بِالنَّفْسِ فِيمَا سَيَأْتِي وَقَدْ ذَكَرَهُ ( قَوْلُهُ وَيَنْعَزِلُ أَيْضًا بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ ) قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ لَوْ مَاتَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ أَوْ غَابَ أَوْ ارْتَدَّ قِيلَ تَنْتَقِلُ الْحُقُوقُ إِلَى مُوكِّلِهِ وَقِيلَ لَا ( قَوْلُهُ وَهُوَ شَهْرٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ) قَالَ فِي الْمَضْمَرَاتِ وَبِهِ يُفْتَى .

وَفِي التَّجْنِيسِ وَالْمُخْتَارِ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِشَهْرٍ لِأَنَّ مَا دُونَهُ فِي حُكْمِ الْعَاجِلِ فَكَانَ قَصِيرًا وَالشَّهْرُ فَصَاعِدًا فِي حُكْمِ الْأَجَلِ فَكَانَ طَوِيلًا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْغَايَةِ عَنِ الْوَاقِعَاتِ الْحُسَامِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَذَا أَيْ انْعِزَالُ الْوَكِيلِ ) ( الْخ ) صُورَةٌ تَعَلَّقَ حَقُّ الْغَيْرِ بِالتَّوَكُّلِ الْوَكَاةُ بِالْخُصُومَةِ مِنَ الْمَطْلُوبِ بِطَلَبِ الْمُدَّعِي فَلَا يَمْلِكُ عَزْلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَهَذَا إِذَا عَلِمَ الْوَكِيلُ بِالْوَكَاةِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَهُ عَزْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ

كَمَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ ( قَوْلُهُ كَمَا إِذَا شَرَطَ الْوَكَاةُ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ ) لَعَلَّ صَوَابَهُ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ

( وَتَعُوذُ الْوَكَاةُ إِذَا عَادَ إِلَيْهِ ) أَيْ الْمُوَكَّلُ ( قَدِيمُ مَلِكِهِ ) يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ بَيْعَ عَبْدِهِ ثُمَّ بَاعَهُ الْمُوَكَّلُ ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ بِقَضَاءِ كَانَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ وَكَذَا لَوْ وَكَّلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلَيْنِ بَبَيْعِهِ فَبَاعَهُ أَحَدُهُمَا فَرُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَبِيعَهُ ثَانِيًا كَذَا فِي الصُّغْرَى ( أَوْ بَقِيَ أَثَرُهُ ) أَيْ أَثَرُ مَلِكِهِ كَمَا إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَتَصَرَّفَ الْوَكِيلُ غَيْرَ مُتَعَدِّ بِأَنْ يُوقِعَ الْبَاقِي ( وَ ) يَنْعَزِلُ أَيْضًا ( بِإِفْتِرَاقِ الشَّرِيكَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّرِيكُ ) هَذَا يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْإِفْتِرَاقُ بِهَلَاكِ الْمَالَيْنِ أَوْ مَالِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الشِّرَاءِ فَإِنَّ الشَّرِيكَ تَبْطُلُ بِهِ وَتَبْطُلُ الْوَكَاةُ الَّتِي فِي ضِمْنِهَا عِلْمًا بِهِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ عَزَلَ حُكْمِيًّا إِذَا لَمْ تَكُنْ الْوَكَاةُ مُصَرِّحًا بِهَا عِنْدَ عَقْدِ الشَّرِيكَ ، وَثَانِيَهُمَا أَنْ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا لَوْ وَكَّلَ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ جَارَ فَلَوْ افْتَرَقَا انْعَزَلَ هَذَا الْوَكِيلُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُوَكَّلِ مِنْهُمَا

إِذَا لَمْ يُصَرِّحَا بِالْإِذْنِ فِي التَّوَكُّلِ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا الْوَجْهَيْنِ إِذْ لَوْ بَقِيَ الْإِفْتِرَاقُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّرِيكُ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَنْفَرِدَ أَحَدُهُمَا بِفَسْخِ الشَّرَكَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْوَكَّالَةِ بِلَا عِلْمِ صَاحِبِهِ ( وَ ) يَنْعَزِلُ أَيْضًا ( بِعَجْزِ مُوَكَّلِهِ لَوْ ) كَانَ الْمُوَكَّلُ ( مُكَاتِبًا وَحَجَرَهُ لَوْ ) كَانَ ( مَأْذُونًا ) لِمَا مَرَّ أَنَّ بَقَاءَ الْوَكَّالَةِ مُعْتَبَرٌ بِإِتْدَائِهَا لِكُونِهَا غَيْرَ لَازِمَةٍ فَيُشْتَرَطُ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ قِيَامُ الْأَمْرِ كَمَا فِي الْإِتْدَاءِ وَقَدْ بَطَلَ بِالْعَجْزِ فَتَبْطُلُ الْوَكَّالَةُ عِلْمَ الْوَكِيلِ أَوْ لَا لِأَنَّ الْبُطْلَانَ حُكْمِي كَمَا مَرَّ ( إِذَا وَكَّلَ ) يَعْنِي أَنَّ مَا ذَكَرَ مِنْ انْعِزَالِ وَكِيلِ

الْمُكَاتِبِ بِعَجْزِهِ ، وَوَكِيلِ الْمَأْذُونِ بِحَجَرِهِ إِذَا وَكَّلَ ذَلِكَ الْوَكِيلَ ( فِي الْغُفُودِ وَالْخُصُومَاتِ لِإِقْضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ اقْتِصَائِهِ ) لِأَنَّ الْعَبْدَ مُطَالَبٌ بِإِيْفَاءِ مَا وَلِيَهُ وَلَهُ مُطَالَبَةٌ اسْتِيفَاءً مَا وَجَبَ لَهُ لِأَنَّ وَجُوبَهُ كَأَنَّهُ بِعَقْدِهِ فَإِذَا بَقِيَ حَقُّهُ بَقِيَ وَكِيلُهُ عَلَى الْوَكَّالَةِ كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ إِتْدَاءً بَعْدَ الْحَجَرِ بَعْدَ انْعِقَادِ الْعَقْدِ بِمُبَاشَرَتِهِ ( لَا يَنْعَزِلُ بَعَزْلُ الْمُوَلَّى وَكِيلُ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ ) لِأَنَّهُ حَجَرٌ خَاصٌّ وَالْإِذْنُ فِي التَّجَارَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَامًّا فَكَانَ انْعَزَالُ الْغَزْلِ بَاطِلًا أَلَّا يُرَى أَنَّ الْمُوَلَّى لَا يَمْلِكُ نَهْيَهُ عَنْ ذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ الْإِذْنِ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ

( قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ وَكَّلَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْ رَجُلَيْنِ بِيَبِعَهُ فَبَاعَهُ أَحَدُهُمَا فَرُدُّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَبِيعَهُ ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبِعْ وَأَمَّا الَّذِي بَاعَهُ فَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِيَبِعَهُ ثَانِيًا لِانْتِهَاءِ التَّوَكُّلِ بِيَبِعِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ غَرَضَ الْمُوَكَّلِ لَمْ يَحْصُلْ فَلْيَحَرَّرْ ( قَوْلُهُ أَوْ بَقِيَ أَثَرُهُ ) أَيُّ أَثَرٍ مِلْكِهِ كَمَا إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَتَصَرَّفَ الْوَكِيلُ غَيْرُ مُتَعَدِّ بِأَنْ يُوقِعَ الْبَاقِيَ كَذَا فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى وَالْمُرَادُ بِالْبَاقِي الطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ الْبَاقِيَةُ لَا أَكْثَرُ مِنْهَا لِأَنَّ قَوْلَهُ كَمَا إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ مُفِيدٌ إِيْقَاعَ الْوَاحِدَةِ فِي الْعِدَّةِ مِنْ طَلَقَةٍ سَابِقَةٍ وَلِأَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْإِطْلَاقِ لَا يَقْتَضِي إِيْقَاعَ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

( قَالَ وَكُلُّنَا بِكَذَا عَلَى أَنِّي مَتَى عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكِيلِي ) فَإِنَّهُ إِذَا عَزَلَهُ لَمْ يَنْعَزِلْ بَلْ كَانَ وَكِيلًا لَهُ وَهَذَا يُسَمَّى وَكِيلًا دَوْرِيًّا وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْزِلَهُ بِحَيْثُ يَخْرُجُ عَنِ الْوَكَّالَةِ ( يَقُولُ فِي عَزْلِهِ عَزَلْتُكَ ثُمَّ عَزَلْتُكَ ) فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ عَزَلْتُكَ كَانَ مَعْزُومًا نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ وَمَنْصُوبًا بِوُجُودِ الشَّرْطِ حَيْثُ قَالَ مَتَى عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكِيلِي وَإِذَا قَالَ ثُمَّ عَزَلْتُكَ يَنْعَزِلُ عَنِ الْوَكَّالَةِ الثَّانِيَةِ بِهَذَا اللَّفْظِ لِأَنَّ مَتَى يُفِيدُ عُمُومَ الْأَوْقَاتِ لَا عُمُومَ الْأَفْعَالِ ( وَلَوْ قَالَ كُلَّمَا عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكِيلِي ) لَا يَكُونُ مَعْزُومًا بَلْ كُلَّمَا عَزَلَ كَانَ وَكِيلًا لِأَنَّ كُلَّمَا يُفِيدُ عُمُومَ الْأَفْعَالِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْزِلَهُ ( يَقُولُ ) فِي عَزْلِهِ ( رَجَعْتُ عَنِ الْوَكَّالَةِ الْمُعْلَقَةِ ) فَإِذَا رَجَعَ عَنْهَا لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ فِيمَا يَقُولُ بَعْدَهَا ( وَعَزَلْتُكَ عَنْ ) الْوَكَّالَةِ ( الْمُنْجَزَةِ ) الْحَاصِلَةِ مِنْ لَفْظِ كُلَّمَا فَحِينَئِذٍ يَنْعَزِلُ

( كِتَابُ الْكَفَالَةِ ) ( هِيَ ) لُغَةً الضَّمُّ مُطْلَقًا وَشَرْعًا ( ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي مُطَالَبَةِ النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ أَوْ التَّسْلِيمِ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا هِيَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمُطَالَبَةِ وَقِيلَ فِي الدَّيْنِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ أَقُولُ لَا صِحَّةَ لِلأَوَّلِ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَصَحَّ لِخُرُوجِ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ عَنْهُ مَعَ أَنَّهُمْ قَسَمُوهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ إِلَى الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ ثُمَّ إِنَّ تَقْسِيمَهُمُ الْكَفَالَةَ إِلَى الْقِسْمَيْنِ يُشْعِرُ بِانْحِصَارِهَا فِيهِمَا مَعَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي أَثْنَاءِ الْمَسَائِلِ مَا يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ قِسْمٍ ثَالِثٍ وَهُوَ الْكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي وَلِهَذَا اخْتَرْتُ تَعْرِيفًا صَحِيحًا مُتَنَوِّلًا لِجَمِيعِ الْأَقْسَامِ صَرِيحًا ( وَرُكْنُهَا الْإِجَابُ ) أَيُّ إِيْقَابِ الْكَفِيلِ بِقَوْلِهِ كَفَلْتُ عَنْ فُلَانٍ لِفُلَانٍ بِكَذَا ( وَالْقَبُولُ ) أَيُّ قَبُولِ الطَّالِبِ وَهُوَ الْمَكْفُولُ لَهُ ( وَشَرْطُهَا ) مُطْلَقًا ( كَوْنُ الْمَكْفُولِ بِهِ ) نَفْسًا كَانَ أَوْ مَالًا ( مَقْلُورَ التَّسْلِيمِ ) مِنَ الْكَفِيلِ حَتَّى لَا تَصِحَّ الْكَفَالَةُ بِالْحُلُودِ وَالْقِصَاصِ كَمَا سَيَأْتِي .

( وَفِي الدِّينِ كَوْنُهُ صَاحِبًا ) حَتَّى لَا تَجُوزَ الْكَفَالَةُ بِبَدَلِ الْكِتَابَةِ كَمَا سَيَأْتِي ( وَحُكْمُهَا لُزُومُ الْمُطَالَبَةِ عَلَى الْكَفِيلِ )  
 ( بِمَا هُوَ عَلَى الْأَصِيلِ نَفْسًا كَانَ أَوْ مَالًا ) وَأَهْلُهَا أَهْلُ التَّبَرُّعِ ( بَأَن يَكُونَ حُرًّا مُكَلَّفًا فَلَا تَصِحُّ مِنَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ  
 وَالْمَجْنُونِ لَكِنَّ الْعَبْدَ يُطَالَبُ بَعْدَ الْعِنَقِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( فَاَلْمُدَّعِي مَكْفُولٌ لَهُ ) إِذْ فَائِدَةُ الْكَفَالَةِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ )  
 وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَكْفُولٌ عَنْهُ ( وَيُسَمَّى الْأَصِيلُ أَيْضًا ( وَالنَّفْسُ ) فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ ( أَوْ الْمَالُ ) فِي الْكَفَالَةِ بِالْمَالِ  
 ( مَكْفُولٌ بِهِ ) فَالْمَكْفُولُ عَنْهُ وَالْمَكْفُولُ بِهِ فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَاحِدٌ ( وَمَنْ لَزِمَ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ كَفِيلٌ

فَالْكَفَالَةُ إِمَّا بِالنَّفْسِ وَإِنْ تَعَدَّدَتَا ) أَيِ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَالنَّفْسِ أَيْضًا الْأَوَّلُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ كَفِيلًا ثُمَّ كَفِيلًا وَالثَّانِي أَنْ  
 تَتَعَدَّدَ النَّفُوسُ الْمَكْفُولُ بِهَا فَإِنَّهُ جَائِزٌ كَمَا تَجُوزُ بِالذُّيُونِ الْكَثِيرَةِ ( أَوْ بِالْمَالِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ) وَهُوَ التَّسْلِيمُ

كِتَابُ الْكَفَالَةِ ) ( قَوْلُهُ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرِهِمَا هِيَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمُطَالَبَةِ وَقِيلَ فِي الدِّينِ وَالْأَوَّلُ  
 أَصَحُّ أَقُولُ لَا صِحَّةَ لِلْأَوَّلِ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَصَحَّ لِخُرُوجِ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ عَنْهُ ) قُلْتُ نَفْيُ صِحَّةِ الْأَوَّلِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ  
 لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَاهُ بِمَا ادَّعَاهُ مِنْ عَدَمِ شُمُولِهِ الْكَفَالَةَ بِالنَّفْسِ وَالشُّمُولُ مُسْتَفَادٌ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ مُطْلَقَةً عَنْ الْقَيْدِ فَتَكُونُ  
 الْأَلْفَ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ يَكُونُ لِلْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَالتَّسْلِيمِ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَفَلَ بِالنَّفْسِ ضَمَّ ذِمَّتَهُ إِلَى ذِمَّةِ  
 الْمَكْفُولِ فِي الْمُطَالَبَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ فَلَمْ تَكُنْ خَارِجَةً عَنْ التَّعْرِيفِ اهـ .

وَمَنْ قَيَّدَ الْمُطَالَبَةَ بِالدِّينِ كَشَارِحِ الْمَجْمَعِ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ ثُمَّ إِنَّ تَقْسِيمَهُمُ الْكَفَالَةَ إِلَى الْقِسْمَيْنِ  
 يُشْعِرُ بِانْحِصَارِهَا فِيهِمَا

إِلَخ ) فِيهِ تَسَامُحٌ لِأَنَّ التَّقْسِيمَ إِلَى هَذَا بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فَلَيْسَ التَّالِثُ خَارِجًا عَنْهُ يُوضِّحُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَالزِّيَلَعِيِّ  
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَنْوَاعُهَا فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ كَفَالَةٌ بِالنَّفْسِ وَكَفَالَةٌ بِالْمَالِ وَكَفَالَةٌ بِالْمَالِ نَوْعَانِ كَفَالَةٌ بِالذُّيُونِ فَتَجُوزُ  
 مُطْلَقًا إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً وَكَفَالَةٌ بِالْأَعْيَانِ وَهِيَ نَوْعَانِ كَفَالَةٌ بِأَعْيَانٍ مَضْمُونَةٍ فَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِهَا وَذَلِكَ كَالْمَغْضُوبِ  
 وَالْمَهْرِ وَبَدَلِ الْخُلْعِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَكَفَالَةٌ بِأَعْيَانٍ هِيَ أَمَانَةٌ غَيْرُ وَاجِبِ التَّسْلِيمِ كَالْوَدَائِعِ  
 وَالْمَضَارِبَاتِ وَالشَّرَكَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ بِوَاجِبِ التَّسْلِيمِ فَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِهَا أَصْلًا ، وَكَفَالَةٌ بِأَعْيَانٍ هِيَ أَمَانَةٌ  
 وَاجِبِ التَّسْلِيمِ كَالْعَارِيَةِ وَالْمُسْتَأْجَرَةِ ، أَوْ بَعَيْنٍ مَضْمُونَةٍ بغيرِهِ كَالْمَبِيعِ فَإِنَّ الْكَفَالَةَ بِهَا لَا تَصِحُّ وَبِتَّسْلِيمِهَا تَصِحُّ

( تَنْبِيْهٌ ) لَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِ سَبَبِهَا وَهُوَ مُطَالَبَةٌ مَنْ لَهُ الْحَقُّ لِلتَّوْتِيقِ بِتَكْثِيرِ مَحَلِّ الْمُطَالَبَةِ أَوْ تَسْيِيرِ وُصُولِهِ إِلَى حَقِّهِ  
 قَوْلُهُ حَتَّى لَا تَجُوزَ الْكَفَالَةُ بِبَدَلِ الْكِتَابَةِ ) يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ التَّفَقُّهُ كَذَلِكَ لِسُقُوطِهَا بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَإِبْرَاءٍ وَهُوَ الْمَوْتُ

( أَمَّا الْأَوَّلَى ) أَيِ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ ( فَتَصِحُّ بِكَفَلَتِ بِنَفْسِهِ وَبِمَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا ) أَيِ عَنْ النَّفْسِ كَالرُّأْسِ وَالْوَجْهِ  
 وَالرَّقَبَةِ وَالْعُنُقِ وَالْجَسَدِ وَالْبَدَنِ كَكَفَلَتِ بِرَأْسِهِ وَوَجْهِهِ إِلَى آخِرِهِ ( وَبِجُزْءٍ شَائِعٍ ) كَكَفَلَتِ بِنِصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ أَوْ رُبُعِهِ

( وَ ) تَصِحُّ أَيْضًا ( بِضَمْنَتِهِ وَبِعَلَيَّ ) فَإِنَّ عَلَى الْإِلْزَامِ فَمَعْنَاهُ أَنَا مُلْتَزِمٌ تَسْلِيمَهُ ( وَإِلَيَّ ) فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى عَلَى )  
 وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ( فَإِنَّ الزَّعَامَةَ هِيَ الْكَفَالَةُ ( أَوْ قِيلَ ) هُوَ بِمَعْنَى الزَّعِيمِ ( لَا بَأْسًا ضَامِنٌ لِمَعْرِفَتِهِ ) لِأَنَّ مُوجِبَ الْكَفَالَةِ  
 الْإِزَامُ التَّسْلِيمُ وَهُوَ ضَمْنُ الْمَعْرِفَةِ لَا التَّسْلِيمَ ( وَاخْتِلَفَ فِي أَنَا ضَامِنٌ لِتَعْرِيفِهِ أَوْ عَلَى تَعْرِيفِهِ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ .  
 ( فَإِنْ عَيَّنَ وَقَتَ التَّسْلِيمِ أَحْضَرَهُ فِيهِ إِذَا طُلِبَ ) رِعَايَةً لِمَا التَّزَمَهُ ( كَذَا ) أَيِ أَحْضَرَهُ أَيْضًا ( إِذَا أَطْلُقَ ) بَأَن قَالَ  
 أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِهِ إِذَا طَلَبْتَهُ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَوْ إِنْ طَلَبْتَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ ( أَوْ عَمَّمَ ) بَأَن قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِهِ كُلَّمَا طَلَبْتَهُ أَوْ مَتَى



مَا طَلَبْتَهُ أَسَلَّمَهُ إِلَيْكَ .

( وَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ حَبْسَهُ الْحَاكِمُ ) لِامْتِنَاعِهِ عَنْ إِيْفَاءِ حَقِّ لَازِمٍ عَلَيْهِ لَكِنْ لَا يَحْبِسُهُ أَوَّلَ مَا يُدْعَى لَعَلَّهُ لَمْ يَعْلَمْ لِمَاذَا دُعِيَ ( وَإِنْ غَابَ ) أَيِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ ( وَعَلِمَ مَكَانَهُ أَمَهُلَهُ ) أَيِ الْحَاكِمِ الْكَفِيلِ ( مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُحْضِرْهُ حَبْسَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ) أَيِ مَكَانَهُ ( لَمْ يُطَالَبْ ) أَيِ الْكَفِيلِ ( بِهِ ) أَيِ بِالْمَكْفُولِ بِهِ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ وَقَدْ صَدَّقَهُ الطَّالِبُ فَصَارَ كَالْمَدْيُونِ إِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْكَفِيلُ لَا أَعْرِفُ مَكَانَهُ وَقَالَ الطَّالِبُ تَعْرِفُهُ يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ لَهُ خَرَجَةٌ مَعْرُوفَةٌ يَخْرُجُ إِلَى مَوْضِعٍ مَعْلُومٍ لِلتَّجَارَةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ

الطَّالِبِ وَيُؤْمَرُ الْكَفِيلُ بِالذَّهَابِ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لِلطَّالِبِ وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْجَهْلُ وَمُنْكَرٌ لِرُومِ الْمُطَالَبَةِ ( وَإِنْ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي سَلَّمَهُ فِيهِ وَلَمْ يَجْزِ فِي غَيْرِهِ وَبِهِ يُفْتَى ) فِي زَمَانِنَا لَتَهَاوُنِ النَّاسِ فِي إِقَامَةِ الْحَقِّ ذِكْرَهُ الرِّيَالِيُّ وَغَيْرُهُ

( قَوْلُهُ لَا بَأْسًا ضَامِنٌ لِمَعْرِفَتِهِ ) كَذَا أَنَا كَفِيلٌ لِمَعْرِفَةِ فُلَانٍ وَلَوْ قَالَ مَعْرِفَةُ فُلَانٍ عَلَيَّ قَالُوا يَلْزِمُهُ أَنْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْخَانِيَةِ وَفِي التَّبَيِّنِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ يَصِيرُ ضَامِنًا لِلْعُرْفِ أَيِ بِقَوْلِهِ أَنَا ضَامِنٌ لِمَعْرِفَتِهِ هـ وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنَّ هَذَا عَلَى مُعَامَلَاتِ النَّاسِ وَعُرْفِهِمْ ( قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ حَبْسَهُ الْحَاكِمُ ) كَذَا ذَكَرَهُ الرِّيَالِيُّ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ قَالَ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ يَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ كَمَا فَصَّلَ فِي الْحَبْسِ بِالذِّينِ فَإِنَّهُ هُنَاكَ قِيلَ إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِفْرَارِهِ لَا يُعَجَّلُ بِحَبْسِهِ وَأَمْرُهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحَبْسَ جَزَاءُ الْمُطَالَعَةِ فَلَمْ يَظْهَرْ بِأَوَّلِ الْوَهْلَةِ وَإِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ حَبْسَهُ كَمَا وَجَبَ لِظُهُورِ مَطْلَبِهِ بِالْإِنْكَارِ فَكَذَا هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَذَكَرَ فِي النَّهَايَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الْإِيضَاحِ هَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ عَجْزُهُ وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ عَجْزُهُ فَلَا مَعْنَى لِحَبْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَفِيلِ فَيَلْزِمُهُ وَيُطَالَبُ وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَشْغَالِهِ جَعَلَهُ كَالْمُفْلِسِ بِالذِّينِ إِذَا ثَبَتَ بِالْإِفْرَارِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ هـ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ غَابَ وَعَلِمَ مَكَانَهُ )

إِلَخْ ( قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنْ الذَّخِيرَةِ إِذَا ارْتَدَّ الْمَكْفُولُ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ يُؤْمَرُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِهِ إِنْ لَمْ يَمْنَعُوهُ وَلَا تَسْقُطُ كِفَالَتُهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْتَبِرَ مَيِّتًا فِي حَقِّ قِسْمَةِ مَالِهِ وَأَمَّا فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَهُوَ حَيٌّ هـ . وَكَذَا فِي التَّبَيِّنِ هـ .

وَفِيهِ نَوْعٌ إِنْكَالٍ لِأَنَّهُ إِذَا أُعْتَبِرَ مَيِّتًا فِي حَقِّ قِسْمَةِ مَالِهِ بِالْحُكْمِ بِلِحَاقِهِ وَالدِّينِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمِيرَاثِ وَالْكَفِيلُ إِنَّمَا يُطَالَبُ بِإِحْضَارِهِ لِيَتِمَّ كِفَالَتُهُ لَمْ يَأْخُذْ حَقُّهُ وَهُوَ وَلَوْ كَانَ مُوجِلًا حَلَّ

بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ حُكْمًا فَيَقْدَمُ بِهِ عَلَى الْوَرْتَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا )

أَيِ وَلَا بَيِّنَةَ لِلطَّالِبِ أَمَّا لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَإِنَّ الْكَفِيلَ يُؤْمَرُ بِالذَّهَابِ إِلَيْهِ وَإِحْضَارِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( كَفَلَ بِالنَّفْسِ إِلَى شَهْرِ يُطَالَبُ بِهَا بَعْدَهُ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ كَفَلْتُ لَكَ بِنَفْسِ فُلَانٍ إِلَى شَهْرٍ فَإِنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِ النَّفْسِ فِي هَذَا الشَّهْرِ وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ مُضِيِّ الشَّهْرِ قَالَ شَمْسُ الْأَنْبِيَاءِ الْحُلَوَانِيُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا يَطْنُهُ الْعَوَامُّ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ بِالْفَارِسِيَّةِ لِآخَرَ " مِنْ فَلَا نَرَا يَذِيرُ فَنَمُ تَرَاتَايَك سَال " أَنَّهُ يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِ النَّفْسِ فِي السَّنَةِ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجَلِ وَلَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِهَا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَجَلِ قَالَ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا يَطْنُونَ بَلْ الْجَوَابُ عَلَى الْعَكْسِ

إِلَّا أَنْ يَزِيدُوا فِي الْكَفَالَةِ فَيَقُولُوا " هَرَكَاهُ كَهَ بَخَواهي بنو سبارمش " فَحِينَئِذٍ يُطَالَبُ فِي السَّنَةِ وَبَعْدَهَا كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَفِيهِ أَيْضًا وَالْحِيلَةُ فِي سُقُوطِ الْمُطَالَبَةِ أَنْ يَزِيدَ الْكَفِيلُ فِي كَفَالَتِهِ فَيَقُولُ أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِي فَلَانٍ إِلَى كَذَا مِنْ الْأَجَلِ ثُمَّ لَا كَفَالَةَ لَكَ بِهِ عَلَيَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَنَا بَرِيءٌ فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُطَالَبُ فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَجَلِ ( بَرِيءٌ بِمَوْتِهِ ) أَيُّ بِمَوْتِ الْكَفِيلِ لِحُصُولِ الْعَجْزِ الْكُلِّيِّ عَنْ تَسْلِيمِ الْمُطْلُوبِ مِنَ الْكَفِيلِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَوَرَثَتُهُ لَمْ يَكْفُلُوا لَهُ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا يَخْلُفُونَهُ فِيمَا لَهُ لَا فِيمَا عَلَيْهِ وَلَا تَبْقَى الْكَفَالَةُ بِاعْتِبَارِ تَرْكِهِ لِامْتِنَاعِ اسْتِيفَاءِ النَّفْسِ مِنَ الْمَالِ بِخِلَافِ الْكَفَالَةِ بِالْمَالِ ( وَ ) بَرِيءٌ الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ أَيْضًا ( بِمَوْتِهَا ) أَيُّ النَّفْسِ الْمُطْلُوبَةِ لِامْتِنَاعِ التَّسْلِيمِ ( وَلَوْ ) كَانَ النَّفْسُ الْمَكْفُولُ بِهَا ( عَبْدُ الْكَفِيلِ ) وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا دَفْعًا لِنَوَظِهِمْ أَنَّ الْعَبْدَ مَا لَ فَإِذَا تَعَدَّرَ تَسْلِيمُهُ لَرَمَهُ قِيمَتُهُ فَإِنَّ هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ مَا لَ مُطَالَبٌ وَكَهْلٌ بِنَفْسِهِ رَجُلٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُطَالَبُ رَقَبَةً الْعَبْدِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَأُثْبِتَ الْخَصْمُ دَعْوَاهُ

ضَمِنَ الْكَفِيلُ قِيمَتَهُ ( لَا ) أَيُّ لَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ ( بِمَوْتِ الطَّالِبِ ) بَلْ وَارِثَتُهُ أَوْ وَصِيُّهُ يُطَالَبُ الْكَفِيلُ . ( وَ ) بَرِيءٌ الْكَفِيلُ أَيْضًا ( بِتَسْلِيمِ الْكَفِيلِ أَوْ مَأْمُورِهِ ) وَكَيْلًا كَانَ أَوْ رَسُولًا ( الْمُطْلُوبُ أَوْ تَسْلِيمِ ذَلِكَ ) أَيُّ الْمُطْلُوبِ ( نَفْسُهُ إِلَى الطَّالِبِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَبِتَسْلِيمِ ( حَيْثُ يُمَكِّنُ مُخَاصَمَتَهُ ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا يَعْنِي إِذَا سَلَّمَ الْكَفِيلُ مَنْ كَفَلَ بِهِ إِلَى الطَّالِبِ فِي مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ مُخَاصَمَتَهُ بَرِيءٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ إِذَا سَلَّمْتَهُ إِلَيْكَ فَأَنَا بَرِيءٌ حَتَّى لَوْ سَلَّمَهُ فِي بَرِيَّةٍ أَوْ سَوَادٍ أَوْ سِجْنٍ حَبَسَهُ فِيهِ غَيْرُ الطَّالِبِ لَمْ يَبْرَأْ ( فَإِنَّمَا سَلَّمْتَهُ إِلَيْكَ عَنْ ) طَرَفِ ( الْكَفِيلِ ) فِي صُورَةِ تَسْلِيمِ الْمَأْمُورِ ( أَوْ سَلَّمْتُ نَفْسِي عَنْهُ ) أَيُّ عَنْ الْكَفِيلِ فِي صُورَةِ تَسْلِيمِ الْمَأْمُورِ نَفْسُهُ قَالَ قَاضِي خَانَ الْمَكْفُولُ بِالنَّفْسِ إِذَا سَلَّمَ نَفْسَهُ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ وَقَالَ سَلَّمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ عَنْ الْكَفِيلِ بَرِيءٌ الْكَفِيلُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَنْ الْكَفِيلِ لَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ وَكَذَا لَوْ أَمَرَ الْكَفِيلُ رَجُلًا أَنْ يَسَلَّمَ نَفْسَ الْمَكْفُولِ بِهِ إِلَى الطَّالِبِ إِنْ قَالَ الْمَأْمُورُ لِلطَّالِبِ سَلَّمْتُ إِلَيْكَ نَفْسَهُ عَنْ الْكَفِيلِ بَرِيءٌ الْكَفِيلُ ( وَفِي تَسْلِيمِ الْأَجَنَبِيِّ شَرْطٌ مَعَهُ ) أَيُّ مَعَ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ عَنْ الْكَفِيلِ ( قَبُولُ الطَّالِبِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجَنَبِيًّا لَيْسَ بِمَأْمُورٍ سَلَّمَ الْمَكْفُولَ بِهِ إِلَى الطَّالِبِ وَقَالَ سَلَّمْتُ عَنْ الْكَفِيلِ إِنْ قَبِلَ الطَّالِبُ بَرِيءٌ الْكَفِيلُ وَإِنْ سَكَتَ الطَّالِبُ وَلَمْ يَقُلْ قَبِلْتُ لَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ

( قَوْلُهُ كَفَلَ بِنَفْسِي إِلَى شَهْرِ يُطَالَبُ بِهَا بَعْدَهُ ) أَقُولُ وَاخْتَلَفَ فِي كَوْنِهِ كَفِيلًا قَبْلَهُ وَفِي عَدَمِ الْمُطَالَبَةِ بَعْدَهُ لَمَّا قَالَ قَاضِي خَانَ كَفَلَ بِنَفْسِي رَجُلٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يَصِيرُ كَفِيلًا بَعْدَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ لِمَرْأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَصِيرُ كَفِيلًا فِي الْحَالِ قَالَ وَفِي الطَّلَاقِ يَقَعُ فِي الْحَالِ أَيْضًا وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ يَصِيرُ كَفِيلًا فِي الْحَالِ قَالَ وَذَكَرُ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ لِتَأْخِيرِ الْمُطَالَبَةِ إِلَيْهَا لَا لِتَأْخِيرِ الْكِفَالَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ قَبْلَهَا يُجْبَرُ عَلَى الْقَبُولِ كَمَا إِذَا عَجَلَ الدَّيْنُ قَبْلَ حُلُولِهِ وَمَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ أَرَادَ بِهِ أَنْ يَصِيرَ كَفِيلًا مُطَالَبًا بَعْدَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَشَايِخِ أَخَذُوا بِظَاهِرِ الْكِتَابِ وَقَالُوا لَا يَصِيرُ كَفِيلًا فِي الْحَالِ فَإِذَا مَضَتْ الْأَيَّامُ قَبْلَ تَسْلِيمِ النَّفْسِ يَصِيرُ كَفِيلًا أَبَدًا وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّهُ يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِ النَّفْسِ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَلَا يُطَالَبُ بَعْدَهَا أَشْبَهُ بِمَعْرِفِ النَّاسِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِذَا قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِي فَلَانٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَصِيرُ كَفِيلًا فِي الْحَالِ وَإِذَا مَضَتْ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ لَا يَبْقَى كَفِيلًا وَلَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِي فَلَانٍ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَصِيرُ كَفِيلًا بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ كَمَا قَالَ فِي الْأَصْلِ قَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ النَّسَقِيُّ كَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تُعْجِبُهُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ ثُمَّ قَالَ قَاضِي خَانَ وَذَكَرَ فِي الْأَصْلِ

أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَفَلْتُ بِنَفْسِ فُلَانٍ شَهْرًا يَكُونُ كَفِيلًا أَبَدًا كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرًا يَكُونُ طَالِقًا أَبَدًا ١ هـ .  
وَهَذَا يُخَالِفُ مَا نَقَلَهُ فِي الْخُلَاصَةِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَصُولِ إِذَا قَالَ الْكَفِيلُ لِلطَّالِبِ كَفَلْتُ لَكَ بِنَفْسِ  
فُلَانٍ شَهْرًا فَإِنَّهُ تَوَجَّهَ الْمُطَالِبُ إِلَيْهِ مِنْ حِينَ كَفَلَ إِلَى أَنْ يَمُضِيَ شَهْرٌ فَإِذَا مَضَى شَهْرٌ سَقَطَتِ الْمُطَالِبَةُ أَمَّا لَوْ قَالَ  
كَفَلْتُ لَكَ بِنَفْسِ فُلَانٍ إِلَى شَهْرٍ فَإِنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ بِتَسْلِيمِ النَّفْسِ فِي هَذَا الشَّهْرِ وَيُطَالِبُهُ بَعْدَ مُضِيِّ الشَّهْرِ قَالَ شَمْسُ  
الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا يُظَنُّهُ الْعَوَامُّ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَبِهِ تَعْلَمُ وَجْهَ اقْتِصَارِ الْمُصَنِّفِ عَلَى  
مَا جَعَلَهُ مَتْنًا وَأَشَارَ بِحَدَفِ ذِكْرِ الْمُتَبَدُّلِ وَاقْتِصَارِهِ عَلَى الْغَايَةِ إِلَى مَا قَالَ قَاضِي خَانَ وَلَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِ فُلَانٍ  
مِنْ الْيَوْمِ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَصِيرُ كَفِيلًا فِي الْحَالِ وَإِذَا مَضَتْ الْعَشْرَةُ لَا يَبْقَى كَفِيلًا فِي قَوْلِهِمْ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْكِفَالَةِ  
بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَالْكِفَالَةُ مِمَّا يَقْبَلُ التَّوْفِيقَ .

١ هـ .

( كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ غَدًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ ) مِنْ الْمَالِ ( وَلَمْ يُسَلِّمْهُ غَدًا صَحَّتْ الْكِفَالَتَانِ ) أَيِ  
بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ يَعْنِي رَجُلٌ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِائَةُ دِرْهَمٍ فَكَفَلَ آخَرُ بِنَفْسِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ صَحَّتْ الْكِفَالَتَانِ وَإِنْ لَمْ  
يُؤَافِ بِهِ غَدًا فَعَلَيْهِ الْمِائَةُ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْكِفَالَةَ بِالْمَالِ بَعْدَ الْمَوْافَاةِ وَهَذَا التَّغْلِيقُ صَحِيحٌ لِتَعَامُلِ النَّاسِ إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ  
الْقِيَاسُ بِأَبَاهُ وَبِالتَّعَامُلِ يَتَرَكُ الْقِيَاسُ فِي الْبَيْعِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى نَعْلًا عَلَى أَنْ يَحْذُوهُ الْبَائِعُ مَعَ أَنَّ بَابَهُ أَضْيَقُ مِنَ الْكِفَالَةِ  
فَلَأَنْ يَتَرَكَ هُنَا وَبَابُهَا أَوْسَعُ لِأَنَّهَا مِنَ التَّبَرُّعَاتِ أَوْلَى وَإِذَا لَمْ يُؤَافِ بِهِ حَتَّى لَزِمَهُ الْمَالُ لَا يَبْرَأُ مِنَ الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ إِذْ  
لَا تَنْفِي بَيْنَ الْكِفَالَتَيْنِ .

( فَإِنْ مَاتَ الْمُطْلُوبُ ضَمِنَ الْكَفِيلُ الْمَالَ ) بِحُكْمِ الْكِفَالَةِ ( أَوْ ) مَاتَ ( الْكَفِيلُ فَوَارِثُهُ ) أَيِ ضَمِنَ وَارِثُهُ ( أَوْ )  
مَاتَ ( الطَّالِبُ فَكَذَا ) أَيِ طَلَبَ وَارِثُهُ  
قَوْلُهُ أَوْ مَاتَ الطَّالِبُ فَكَذَا ( لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِشَارَةَ رَاجِعَةً إِلَى التَّضْمِينِ وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى وَارِثِ الطَّالِبِ وَلِذَا  
عَدَلَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ أَيِ طَلَبَ وَارِثُهُ وَلَا يُسَاعِدُ صَنِيعُ مَتْنِهِ

( ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مِائَةَ دِينَارٍ لَمْ يُبَيِّنْهَا ) بِأَنَّهَا جَيِّدَةٌ أَوْ رَدِيئَةٌ أَوْ أَشْرَفِيَّةٌ أَوْ إِفْرَنْجِيَّةٌ لِتَصِحِّحِ الدَّعْوَى ( فَكَفَلَ بِنَفْسِهِ  
آخَرَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ غَدًا فَعَلَيْهِ الْمِائَةُ صَحَّتَا ) أَيِ الْكِفَالَتَانِ عِنْدَهُمَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَمْ تَصِحَّ إِذْ لَمْ تَصِحَّ  
الدَّعْوَى بَلَا بَيَانٍ فَلَمْ يَجِبْ إِحْضَارُ النَّفْسِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ بِهَا فَلَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ بِالْمَالِ لِابْتِنَائِهَا عَلَيْهَا ، وَلَهُمَا  
أَنَّ الْمَالَ ذِكْرٌ مُعَرَّفٌ فَيَنْصَرِفُ إِلَى مَا عَلَيْهِ فَتَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَى اعْتِبَارِ الْبَيَانِ فَإِذَا بَيَّنَّ التَّحَقُّقَ بِأَصْلِ الدَّعْوَى فَظَهَرَ  
صِحَّةُ الْكِفَالَةِ أَلْوَلَى فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الثَّانِيَةُ ( وَالْقَوْلُ لَهُ ) أَيِ لِلْكَفِيلِ ( فِي الْبَيَانِ ) إِذَا اخْتَلَفَا فِي وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّهُ  
يَدْعِي الصَّحَّةَ

( قَوْلُهُ صَحَّتَا ) أَيِ الْكِفَالَتَانِ عِنْدَهُمَا أَيِ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ آخِرًا وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَمْ يَصِحَّ إِذْ  
لَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى أَيِ دَعْوَى الطَّالِبِ فَلَمْ يَجِبْ إِحْضَارُ النَّفْسِ أَيِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ  
تَوْجِيهِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ هُوَ مَا وَجَّهَهُ بِهِ الْكَرْخِيُّ وَقَالَ الرَّبْلِيُّ هَذَا الْوَجْهُ يُوجِبُ أَنْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ إِذَا بَيَّنَّ الْمَالَ عِنْدَ  
الدَّعْوَى وَالْوَجْهَ الثَّانِي مَا قَالَهُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَائِرِيدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ أَنَّ الْكَفِيلَ عَلَّقَ مَالًا مُطْلَقًا بِحَظَرِ حَيْثُ  
لَمْ يَقُلِ النَّبِيَّ لَكَ عَلَيْهِ فَكَانَتْ هَذِهِ رِشْوَةٌ التَّزَمَهَا الْكَفِيلُ لَهُ عِنْدَ الْمَوْافَاةِ بِهِ فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ لَا تَصِحَّ وَإِنْ بَيَّنَّهَا  
الْمُدَّعِي لِأَنَّ عَدَمَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الْبُطْلَانَ .

١ هـ .

( لَا جَبْرَ عَلَى إعطاءِ كَفِيلٍ فِي حَدِّ وَقْدٍ ) مُطْلَقًا عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يُجْبَرُ فِي حَدِّ الْقَذْفِ لِأَنَّ فِيهِ حَقَّ الْعَبْدِ وَفِي الْقَوْدِ لِأَنَّهُ خَالِصٌ حَقَّ الْعَبْدِ بِخِلَافِ الْحُدُودِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَهُ أَنَّ مَبْنَى الْكُلِّ عَلَى الدَّرَجَةِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْإِسْتِثْنَاءُ بِخِلَافِ سَائِرِ الْحُقُوقِ لِأَنَّهَا لَا تَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ فَيَلِيقُ بِهَا الْإِسْتِثْنَاءُ ( وَلَوْ أُعْطِيَ جَارٌ ) لِإِمْكَانِ تَرْتُّبِ مُوجِبِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُطَالَبَةُ بِالنَّفْسِ ( وَلَا جَبْسَ فِيهِمَا ) أَيِ فِي حَدِّ وَقْدٍ ( حَتَّى يَشْهَدَ مَسْئُورَانِ أَوْ عَدْلٌ ) لِأَنَّ الْجَبْسَ هَاهُنَا لِلتَّهْمَةِ وَهِيَ تَثْبُتُ بِأَحَدِ شَطْرَيْ الشَّهَادَةِ إِمَّا الْعَدْدُ أَوْ الْعَدَالَةُ بِخِلَافِ الْجَبْسِ فِي الْأَمْوَالِ لِأَنَّهُ غَايَةُ عُقُوبَةٍ فِيهَا فَلَا يَنْبَغُ إِلَّا بِحُجَّةٍ كَامِلَةٍ

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا يُجْبَرُ ) لَيْسَ الْمُرَادُ جَبْرُهُ بِالْجَبْسِ وَخَوْفُهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ بَلْ أَمْرُهُ بِالْمُلَازِمَةِ يَدُورُ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ وَإِنْ أَرَادَ دُخُولَ دَارِهِ اسْتَأْذَنَهُ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ دَخَلَ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ وَأَجْلَسَهُ فِي بَابِ الدَّارِ كَيْ لَا يَغِيبَ بِالْخُرُوجِ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ أُعْطِيَ جَارٌ ) أَيِ بِالْإِجْمَاعِ ( قَوْلُهُ وَلَا جَبْسَ فِيهِمَا ) قَالَ الرِّزْلِيُّ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يُجْبَسُ بِهِذِهِ الشَّهَادَةُ لِحُصُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْكَفَالَةِ

( وَأَمَّا الثَّانِيَةُ ) أَيِ الْكَفَالَةِ بِالْمَالِ ( فَصَحَّ وَلَوْ جُهِلَ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا صَحَّ دَيْنًا ) الدَّيْنُ الصَّحِيحُ دَيْنٌ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ احْتِرَازًا بِهِ عَنْ بَدْلِ الْكِتَابَةِ وَسَيَأْتِي ( بِكَفَلْتُ عَنْهُ بِأَلْفٍ وَبِمَا لَكَ عَلَيْهِ وَبِمَا يَدْرُكُكَ فِي هَذَا الْبَيْعِ ) وَهَذَا يُسَمَّى ضَمَانِ الدَّرَكِ وَهُوَ ضَمَانُ الْإِسْتِحْقَاقِ أَيِ يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ ( وَبِمَا بَايَعْتَ فَلَانًا ) أَيِ بَايَعْتَ مِنْهُ فَإِنِّي ضَامِنٌ لِمَنْعِهِ لَا مَا اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ فَإِنِّي ضَامِنٌ لِلْمَبِيعِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ بِالْمَبِيعِ لَا تَجُوزُ كَمَا سَيَأْتِي وَقَدْ مَرَّ تَمَامُ تَحْقِيقِهِ فِي كِتَابِ الرِّهْنِ .

( أَوْ مَا ذَابَ ) أَيِ وَجَبَ ( لَكَ عَلَيْهِ ) وَمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ شَرْطِيَّةٌ مَعْنَاهُ إِنْ بَايَعْتَ فَلَانًا فَيَكُونُ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ ( أَوْ غَلَقْتُ ) عَطْفٌ عَلَى صَحِّ دَيْنًا ( بِشَرْطٍ ) يَعْنِي صَرِيحَ الشَّرْطِ وَإِلَّا فَفِي الْأَمْتِلَةِ السَّابِقَةِ مَعْنَى الشَّرْطِ ( مُلَائِمٌ ) أَيِ مُنَاسِبٌ لِلْكَفَالَةِ بِأَنْ يَكُونَ شَرْطًا لَوْ جُوبَ الْحَقِّ ( نَحْوُ إِنْ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ أَوْ ) لِإِمْكَانِ الْإِسْتِيفَاءِ نَحْوُ ( إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ وَهُوَ مَكْفُولٌ عَنْهُ أَوْ ) لِعَذْرِ الْإِسْتِيفَاءِ نَحْوُ ( إِنْ غَابَ زَيْدٌ ) الْمَكْفُولُ عَنْهُ ( عَنْ الْمَصْرِ ) فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُنَاسِبٌ لِلْكَفَالَةِ كَالشَّرْطِ الْمَقْهُومَةِ مِنَ الْأَمْتِلَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّهَا أَسْبَابٌ لَوْ جُوبِ الْمَالِ فَتَنَاسَبَ ضَمُّ الدَّيْنَةِ إِلَى الدَّيْنَةِ ( لَا ) أَيِ لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ إِنْ غَلَقْتُ ( بِنَحْوِ ) أَيِ بِشَرْطٍ غَيْرِ مُلَائِمٍ نَحْوُ ( إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيلُهَا بِالشَّرْطِ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ

الْكَافِي وَقَالَ الرِّزْلِيُّ هَذَا سَهْوٌ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنَّ التَّعْلِيلَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ الْمَالُ لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرَ مُلَائِمٍ فَصَارَ كَمَا لَوْ غَلَقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ وَخَوْفِهِ مِمَّا لَيْسَ بِمُلَائِمٍ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ وَغَيْرُهُ أَقُولُ قَوْلُهُ سَهْوٌ خَطَأً لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْأَسْرُوسَنِيَّةِ أَنَّ الْكَفَالَةَ مِمَّا لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ فِيهِ رَوَاتَيْنِ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الصَّدَرَ الشَّهِيدَ يَنْقُلُ مَسْأَلَةً هِيَ أَنَّ الْعَبْدَ الْمَأْذُونِ إِذَا لَحِقَهُ دَيْنٌ وَخَافَ صَاحِبُ الْمَالِ أَنْ يُعَيِّقَهُ الْمَوْلَى فَقَالَ رَجُلٌ لِصَاحِبِ الْمَالِ إِنْ أَعْتَقَهُ الْمَوْلَى فَأَنَا ضَامِنٌ لَدَيْكَ عَلَيْهِ صَحَّتْ الْكَفَالَةُ ثُمَّ يَقُولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَعْلِيلَ الْكَفَالَةِ بِشَرْطٍ غَيْرِ مُتَعَارِفٍ جَائِزٌ

( قَوْلُهُ أَيِ يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ ) الْمُشْتَرِي فَاعِلٌ يَضْمَنُ وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ الْكَفِيلَ وَلَكِنَّ الْكَفِيلَ كَفَالَةُ الدَّرَكِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ لَمْ يُؤَاخَذْ حَتَّى يَقْضَى بِهِ عَلَى الْبَايِعِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي الْمُنتَقَى الْكَفِيلُ

بِالدَّرَكِ يُؤَاحِدُهُ الْمُشْتَرِي بِالْمَنْ إِذَا قَضِيَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِحْقَاقِ وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ( قَوْلُهُ وَمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ شَرْطِيَّةٌ ) مَعْنَاهُ إِنْ بَايَعْتَ فَلَانًا فَكُنْ فِي مَعْنَى التَّعْلِيلِ أَقُولُ لَكِنْ لَيْسَتْ مَا كَمِثْلُ إِنْ فِي عَدَمِ الْعُمُومِ لِمَا قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ وَكَلِمَةُ مَا فِي مَا بَايَعْتَ فَلَانًا عَامَّةٌ لِأَنَّ حَرْفَ مَا يُوجِبُ الْعُمُومَ فَإِذَا لَمْ يُؤَقَّتْ فَذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ الْعُمُرِ وَمَا بَايَعْتَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْكَفِيلِ مَا لَمْ يُخْرِجْ نَفْسَهُ عَنِ الْكَفَالَةِ لَوْ جُودَ الْحَرْفِ الْمُوجِبُ لِلتَّعْمِيمِ فِي كَلَامِهِ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ أَنْ يَبِيعَهُ بِالنَّقْدِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ إِذَا أَوْ مَتَى أَوْ إِنْ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْوَلُّ وَكُلَّمَا بَمَنْزِلَةٍ مَا ١ هـ مُلَخَّصًا وَيُشْتَرَطُ قَبُولُ الطَّالِبِ فِي الْحَالِ لِمَا قَالَ فِي الْقُنْيَةِ مَا غَصَبَكَ فَلَانًا فَأَنَا ضَامِنٌ يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ فِي الْحَالِ ١ هـ قَوْلُهُ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ

إِلْحَ ( مَا قَالَهُ لَيْسَ عِبَارَتُهَا فَإِنَّهَا وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ الْكَفَالَةِ بِالشَّرْطِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ مَا بَايَعْتَ فَلَانًا أَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ فَعَلِي وَمَا غَصَبَكَ فَعَلِي وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ } وَالْإِجْمَاعُ عَلَى صِحَّةِ ضَمَانِ الدَّرَكِ ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِشَرْطٍ مُلَائِمٍ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لَوْ جُوبَ الْحَقِّ كَقَوْلِهِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْمِيعُ أَوْ لَامِكَانَ الْإِسْتِيفَاءِ مِثْلُ قَوْلِهِ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ وَهُوَ مَكْفُولٌ عَنْهُ أَوْ لَتَعْدَرِ الْإِسْتِيفَاءِ مِثْلُ

قَوْلِهِ إِذَا غَابَ عَنِ الْبَلَدِ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الشَّرْطِ فِي مَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَأَمَّا لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ وَكَذَا إِذَا جُعِلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجَلًا إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيلُهَا بِالشَّرْطِ .

لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةُ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ١ هـ فَقَوْلُ الْهِدَايَةِ فَأَمَّا لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ صَرَّحَ فِيهَا بِنَفْيِ صِحَّةِ تَعْلِيلِ الْكَفَالَةِ بِهُبُوبِ الرِّيحِ وَمَجِيءِ الْمَطَرِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ جَوَازِ الْكَفَالَةِ وَفَصَلَ مَسْأَلَةً جَعَلَ هُبُوبَ الرِّيحِ وَمَجِيءَ الْمَطَرِ أَجَلًا عَنْ مَسْأَلَةِ التَّعْلِيلِ بِهِمَا بِقَوْلِهِ وَكَذَا إِذَا جُعِلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجَلًا إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا ١ هـ يَعْنِي وَكَذَا لَا يَصِحُّ التَّأَجُّلُ أَوْ الْمُرَادُ وَكَذَا لَا يَتَحَقَّقُ الصَّحَّةُ أَوْ الْمَعْنَى وَكَذَا لَا يَصِحُّ التَّعْلِيلُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ التَّأَجُّلَ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِسْتِخْدَامِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِسْتِيفَاءُ الْحَاصِلُ فِي مَعْرِفَةِ فَاعِلٍ لَا يَصِحُّ الْمُقَدَّرُ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا إِذَا جُعِلَ وَلَيْسَ قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ رَاجِعًا إِلَّا إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِذَا جُعِلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجَلًا لِأَنَّ الشَّرْطَ الْغَيْرَ الْمُلَائِمَ لَا تَصِحُّ مَعَهُ الْكَفَالَةُ أَصْلًا وَمَعَ الْأَجَلِ الْغَيْرِ الْمُلَائِمِ تَصِحُّ حَالَةً وَيَبْطُلُ الْأَجَلُ لَكِنْ تَعْلِيلُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ لَمَّا صَحَّ تَعْلِيلُهَا بِالشَّرْطِ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ يَفْتَضِي أَنَّ فِي التَّعْلِيلِ بِغَيْرِ الْمُلَائِمِ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ حَالَةً وَإِنَّمَا يَبْطُلُ الشَّرْطُ وَالْمُصَرَّحُ بِهِ فِي الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْكَفَالَةَ بَاطِلَةٌ فَتَصَحُّحُهُ بِحِمْلِ لَفْظِ تَعْلِيلُهَا عَلَى مَعْنَى

تَأْجِيلِهَا بِجَمَاعٍ أَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَدَمُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْحَالِ ( قَوْلُهُ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْكَافِي ) لَيْسَ كَمَا قِيلَ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَيْ الشَّرْطُ مُلَائِمًا كَقَوْلِهِ إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ أَوْ إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ لَا تَصِحُّ وَكَذَا إِذَا كَفَلَ بِهِ إِلَى مَجِيءِ الْمَطَرِ أَوْ هُبُوبِ الرِّيحِ بَطُلَ الْأَجَلُ وَصَحَّتْ الْكَفَالَةُ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْأَجَالِ الْمَعْرُوفَةِ بَيْنَ التُّجَّارِ ١ هـ .

وَكَيْفَ يَتَأَكَّلُ نِسْبَةً مَا ذَكَرَ إِلَى الْكَافِي وَقَدْ قَالَ صَاحِبُهُ فِي الْكَزْزِ مُخْتَصَرٍ مَتْنِ الْكَافِي أَعْنِي الْوَافِي وَلَا يَصِحُّ بِنَحْوِ إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ فَإِنْ جُعِلَ أَجَلًا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا ١ هـ .

وَالْكَلَامُ عَلَى عِبَارَةِ الْكَافِي كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي كَلَامِ الْهِدَايَةِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ ) هَذَا سَهْوٌ مَنَشَأُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ اخْتِلَافٌ نُسَخَةٍ مِنَ الْكَزْزِ وَعَلَيْهَا شَرَحَ الرَّيْلِيُّ بِقَوْلِهِ قَالَ وَلَا تَصِحُّ بِنَحْوِ إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ فَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ وَيَجِبُ

الْمَالُ حَالًا هـ .

وَلَا سَهْوٌ فِي عِبَارَةِ الْكَنْزِ كَمَا لَا سَهْوٌ فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي فَلَا يَرُدُّ مَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ عَلَى صَحِيحِ نُسْخِ الْكَنْزِ ( قَوْلُهُ أَقُولُ قَوْلُهُ سَهْوٌ خَطَأٌ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْأَسْرُوسَنِيَّةِ أَنَّ الْكَفَالََةَ مِمَّا لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ ) قُلْتُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ الْمُصَنَّفُ قَبْلَ هَذَا مَثْنًا لَا تَصَحُّ بِخَوْرِ إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ خَطَأً لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَا قَالَهُ الرَّيْلِيُّ وَلَيْسَ خَطَأً بَلْ عَيْنٌ الصَّوَابِ وَهَذَا لَيْسَ وَجْهًا لِلتَّخْطِئَةِ لِأَنَّ الرَّيْلِيَّ يَقُولُ أَيْضًا بِأَنَّ الْكَفَالََةَ مِمَّا لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ لِلْكََنْزِ فِي مَحَلِّهِ وَتَبِعْتُهُ أَنْتَ أَيْضًا وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا فِيمَا إِذَا كَفَلَ بِشَرْطٍ مَا أَيْ شَرْطٍ كَانَ بَلْ فِي شَرْطٍ لَا تَعْلُقُ

لِلْحَقِّ بِهِ وَلَا هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَيْهِ لَكِنْ يُقَالُ فِيهِ نَظَرٌ بِمَا أَنَّ مَا قَالَهُ لَيْسَ عِبَارَةً الْهِدَايَةِ وَالْكَافِي كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَيْسَ نَقْلًا بِالْمَعْنَى التَّامَّةِ فَكَانَ عَلَى الْمُصَنَّفِ أَيْ صَاحِبِ الثَّرَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَذْكُرَ عِبَارَةَ الْكُتَّابِينَ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَاهُ ( قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ فِيهِ رَوَاتَيْنِ ) لَيْسَ بِظَاهِرٍ إِذْ لَا اخْتِلَافَ رَوَايَةٍ فِي ذَلِكَ ( قَوْلُهُ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الصَّدْرَ الشَّهِيدَ الْخ ) غَيْرُ مُسْلَمٍ بَلْ مَا ذَكَرَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ مِمَّا شَرْطُهُ مُتَعَارَفٌ كَمَا لَوْ قَالَ إِنْ غَابَ عَنِ الْمَصْرِ بِجَامِعٍ تَعَدَّرَ الْإِسْتِيفَاءُ بِالْعِنَقِ كَالْغَيْبَةِ عَنِ الْمَصْرِ ( قَوْلُهُ ثُمَّ يَقُولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَعْلِيقَ الْكَفَالََةِ بِشَرْطٍ غَيْرِ مُتَعَارَفٍ جَائِزٌ ) غَيْرُ ظَاهِرٍ إِذْ لَا دَلِيلَ بِمَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّهَا مِمَّا شَرْطُهُ مُتَعَارَفٌ وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْمَحَلِّ فِي رِسَالَةِ مُسَمَّاةٍ بِسَطْرِ الْمَقَالَةِ وَرَأَيْتَ بَعْدَ ذَلِكَ مُوَافَقَتَهُ لِلْعَلَامَةِ الْمَرْحُومِ جَوِي زَادَهُ مَكْتُوبًا بِحَاشِيَةِ بَعْضِ النُّسخِ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ

( وَلَا ) تَصَحُّ أَيْضًا ( بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ ، وَ ) بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ ( لَهُ ) الْأَوَّلِ ( نَحْوُ مَا ذَابَ لَكَ عَلَى النَّاسِ أَوْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فَعَلِي ، وَ ) الثَّانِي ( نَحْوُ مَا ذَابَ لِلنَّاسِ أَوْ أَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَيْكَ فَعَلِي ) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ . ( وَ ) لَا ( بِنَفْسٍ حَدٍّ وَقِصَاصٍ ) لِمَا مَرَّ أَنَّ شَرْطَهَا كَوْنُ الْمَكْفُولِ بِهِ مَقْلُورُ التَّسْلِيمِ مِنَ الْكُفِيلِ وَهَذَا نِيسَا كَذَلِكَ وَإِنَّمَا قَالَ بِنَفْسٍ حَدٍّ وَقِصَاصٍ اخْتِرَازًا عَنْ الْكَفَالََةِ بِنَفْسٍ مِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَالْقِصَاصُ فَإِنَّهَا تَجُوزُ كَمَا مَرَّ ( وَ ) لَا ( بِحِمْلِ دَابَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ لَهُ وَخِدْمَةِ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ مُسْتَأْجَرٍ لَهَا ) لِلْعَجْزِ عَنِ التَّسْلِيمِ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْحِمْلَ عَلَى دَابَّةٍ مُعَيَّنَةٍ وَالْكَفِيلَ لَوْ أُعْطِيَ دَابَّةً مِنْ عِنْدِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ لِأَنَّهُ أَتَى بِغَيْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَلَا يُرَى أَنَّ الْمُؤَجَّرَ لَوْ حَمَلَهُ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ فَصَارَ عَاجِزًا ضَرُورَةً وَكَذَا الْعَبْدُ لِلْخِدْمَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُؤَجَّرِ الْحِمْلَ مُطْلَقًا وَالْكَفِيلَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ بِأَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى دَابَّةٍ نَفْسِهِ ( وَ ) لَا ( بِالثَّمَنِ لِلْمُوكَّلِ وَرَبِّ الْمَالِ ) أَيْ إِذَا بَاعَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ ثَوْبًا بِأَمْرِهِ ثُمَّ ضَمِنَ الثَّمَنَ عَنِ الْمُشْتَرِي لِلْأَمْرِ أَوْ بَاعَ الْمُضَارِبُ مَالَ الْمُضَارِبَةِ ثُمَّ ضَمِنَ الثَّمَنَ لِرَبِّ الْمَالِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ حَقَّ الْقَبْضِ لِلْوَكِيلِ وَالْمُضَارِبِ وَلِهَذَا لَا يَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُوكَّلِ حَتَّى لَوْ مَاتَ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ وَكَذَا لَوْ نَهَاهُ الْمُوكَّلُ عَنْ قَبْضِ الثَّمَنِ حَالَ حَيَاتِهِ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِيهِ فَلَوْ صَحَّ الضَّمَانُ صَارَ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ

( قَوْلُهُ وَلَا تَصَحُّ أَيْضًا بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ ) فِيمَا ذَكَرَ آخِرَ الْبَابِ خِلَافَ لِهَذَا وَهُوَ لَوْ قَالَ أَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ فَإِنْ أَخَذُوا مَالَكَ فَأَنَا ضَامِنٌ فَأَخَذَ مَالَهُ ضَمِنَ وَتَصَحُّ مَعَ جَهَالَةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ إِذَا كَانَتْ الْجَهَالَةُ يَسِيرَةً مِثْلُ أَنْ يَقُولَ كَفَلْتُ لَكَ بِمَالِكَ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ وَالتَّعْيِينُ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْحَقِّ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَالَ فِي جَامِعِ

الْقُصُولَيْنِ مَا ثَبَتَ لَكَ عَلَى هَؤُلَاءِ أَوْ عَلَى أَحَدٍ هَؤُلَاءِ تَصِحُّ ( قَوْلُهُ وَلَا بِحِمْلٍ دَابَّةٌ مُعَيَّنَةٌ ) قَيَّدَ بِالْحِمْلِ لِأَنَّ الْكِفَالَهَ  
بِتَسْلِيمِ الدَّابَّةِ الْمُعَيَّنَةِ صَحِيحٌ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَلِلشَّرِيكِ إِذَا بَاعَ عَبْدٌ صَفْقَةً ) يَعْنِي بَاعَ رَجُلَانِ عَبْدَ الرَّجُلِ صَفْقَةً وَاحِدَةً وَضَمِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ حِصَّتَهُ مِنَ  
الثَّمَنِ بَطْلَ الضَّمَانِ لِأَنَّ الصَّفْقَةَ إِذَا اتَّحَدَتْ فَالثَّمَنُ يَجِبُ لَهُمَا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ، فَلَوْ صَحَّ ضَمَانُ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ  
بِنَصْبِهِ شَائِعًا صَارَ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ ، وَلَوْ صَحَّ فِي نَصْبِ صَاحِبِهِ خَاصَّةً يُؤَدِّي إِلَى قِسْمَةِ الدَّيْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ  
وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حَقُّ كُلِّ مِنْهُمَا مُفْرَرًا فِي حِزٍّ عَلَى حِدَةٍ وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الدَّيْنِ ، وَإِنْ  
بَاعَا الْعَبْدَ صَفْقَتَيْنِ بَأْعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصْفَهُ بَعْدَ عَلَى حِدَةٍ فَضَمِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ صَحَّ  
لِأَنَّ الصَّفْقَةَ إِذَا تَعَدَّدَتْ فِيمَا يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَعْدَهُ يَكُونُ لَهُ خَاصَّةً ( وَ ) لَا ( بِالْعَهْدَةِ ) لِأَنَّهَا اسْمٌ مُشْتَرَكٌ يَفْعُ  
عَلَى الصَّلَاةِ الْقَدِيمِ وَالْعَقْدِ وَحُقُوقِ الْعَقْدِ وَالدَّرَكِ وَخِيَارِ الشَّرْطِ فَتَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِهَا قَبْلَ الْبَيَانِ وَلِذَلِكَ بَطْلُ الضَّمَانِ .  
( وَ ) لَا ( بِالْخُلَاصِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ تَخْلِيصُ الْمِيعَةِ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ وَتَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ  
مَقْدُورٍ لَهُ وَصَحَّ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمَا ضَمَانُ الثَّمَنِ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَسْلِيمِ الْعَيْنِ بِوُرُودِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَيَكُونُ  
كَالدَّرَكِ .

( وَ ) لَا ( بِبَدَلِ الْكِتَابَةِ ) لِأَنَّهُ فِي مَعْرِضِ الزَّوَالِ بِالْعَجْزِ فَلَا يَكُونُ دَيْنًا صَحِيحًا .  
( وَ ) لَا ( عَنْ مَيْتٍ مُفْلِسٍ ) يَعْنِي إِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا فَكَفَلَ عَنْهُ لِلْغُرَمَاءِ رَجُلٌ لَمْ تَصِحَّ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ كَفَلَ بِدَيْنٍ سَاقِطٍ عَنْ ذِمَّةِ الْأَصِيلِ لِأَنَّ الدَّيْنَ عِبَارَةٌ عَنِ اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ بِدَيْنٍ يَجِبُ أَذَاؤُهُ لَكِنَّهُ فِي الْحُكْمِ  
مَالٌ لِأَنَّهُ يَقُولُ إِلَيْهِ فِي الْمَالِ وَقَدْ عَجَزَ بِنَفْسِهِ

وَيَخْلَفُهُ فَوَاتَ عَاقِبَةُ الْإِسْتِيفَاءِ فَسَقَطَ ضَرُورَةٌ .

( قَوْلُهُ وَلَا يَبْدَلُ الْكِتَابَةِ ) كَذَا مَالُ السَّعَايَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ  
الثَّقَقَةُ كَذَلِكَ كَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ

( وَ ) لَا ( بِقَبُولِ الطَّالِبِ فِي الْمَجْلِسِ ) أَيِ مَجْلِسِ عَقْدِ الْكِفَالَةِ ( إِلَّا ) فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ ( أَنْ يَكْفُلَ وَارِثُ  
الْمَرِيضِ عَنْهُ بَعِيَّةَ الْغُرَمَاءِ ) بَأَن يَقُولَ الْمَرِيضُ لَوَرِثَتِهِ أَوْ بَعْضُهُمْ تَكْفَّلُوا عَنِّي بِمَا عَلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ الْغُرَمَائِي فَضَمُّوا بِهِ  
مَعَ غَيْبَتِهِمْ فَإِنَّهُ جَائِزٌ اسْتِحْسَانًا وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ لِأَنَّ الطَّالِبَ غَائِبٌ وَلَا يَتِمُّ الضَّمَانُ إِلَّا بِقَبُولِهِ وَجْهٌ  
الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ وَصِيَّةٌ مِنْهُ لَوَرِثَتِهِ بَأَن يَقْضُوا ذَيْنَهُ وَلِهَذَا يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ الْمَرِيضُ الدَّيْنَ وَغُرَمَاءَهُ لِأَنَّ الْجَهَالَهَ  
لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ وَلِهَذَا قَالُوا لَا تَصِحُّ إِلَّا إِذَا تَرَكَ مَالًا ( وَصَحَّتْ ) أَيِ الْكِفَالَةُ بِلَا قَبُولِ الطَّالِبِ ( عِنْدَ أَبِي  
يُوسُفَ ) مُطْلَقًا فِي رِوَايَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِذَا بَلَغَهُ الْخَبَرُ وَأَجَازَ ( وَبِهِ يُفْتَى ) كَذَا فِي تَلْخِيصِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ .  
وَفِي الْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةِ ( وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ ) أَيِ الْكَفِيلِ ( إِذَا قَالَ بِطَرِيقِ الْإِخْبَارِ ) بَأَن يَقُولَ أَنَا كَفِيلٌ بِمَا لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ  
( جَازَ ) كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( وَ ) لَا ( بِالْأَمَانَاتِ ) كَالْوَدِيعَةِ وَالْمُسْتَعَارِ وَالْمُسْتَأْجَرِ وَمَالِ الْمُضَارَبَةِ وَالشَّرَكَةِ ( وَ ) لَا  
( بِالْمِيعَةِ ) قَبْلَ الْقَبْضِ ( وَالْمَرْهُونِ ) بَعْدَ الْقَبْضِ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَكْفُولُ بِهِ مَضْمُونًا عَلَى  
الْأَصِيلِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ أَوْ دَفْعِهِ بَدَلَهُ لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الضَّمِّ فَيَجِبُ عَلَى الْكَفِيلِ وَالْأَمَانَاتُ  
لَيْسَتْ بِمَضْمُونَةٍ وَالْمِيعَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ بِنَفْسِهِ بَلْ بِالثَّمَنِ كَمَا مَرَّ وَكَذَا الرَّهْنُ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ بِنَفْسِهِ بَلْ

يَسْقُطُ الدَّيْنُ إِذَا هَلَكَ فَلَا يُمَكِّنُ إِيَّابُ الضَّمَانِ عَلَى الْكَفِيلِ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِعَدَمِ وُجُوبِهِ عَلَى الْأَصِيلِ ( وَتَجَوُّزُ )  
أَيِ الْكَفَالَةِ )

بِتَسْلِيمِهَا ) أَيِ تَسْلِيمِ الْأَمَانَاتِ وَالْمَبِيعِ وَالْمَرْهُونِ فَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً وَجَبَ تَسْلِيمُهَا وَإِنْ هَلَكَتْ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْكَفِيلِ شَيْءٌ كَالْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ ( وَقِيلَ إِنْ وَجَبَ ) أَيِ تَسْلِيمِهَا ( عَلَى الْأَصِيلِ ) كَالْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ ( جَارَتْ ) أَيِ الْكَفَالَةِ ( بِهِ ) أَيِ تَسْلِيمِهَا ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُهَا عَلَيْهِ كَالْوَدِيعَةِ ( فَلَا ) أَيِ لَا تَجَوُّزُ الْكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِهَا قَوْلُهُ وَصَحَّتْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَبِهِ يُعْتَى ( قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَبَعْضُ الْمَشَائِخِ أَقْبَى بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَفْعًا بِالنَّاسِ ١ هـ

( قَوْلُهُ وَقِيلَ إِنْ وَجَبَ أَيِ تَسْلِيمِهَا

إِلَخ ) كَذَا نَقَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ بِصِيغَةٍ قِيلَ الْمُشْعَرَةُ بِالتَّمْرِ بِيضٍ وَقَدْ نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ التُّحَفَةِ بِغَيْرِ تِلْكَ الصِّيغَةِ فَقَالَ .

وَفِي التُّحَفَةِ الْكَفَالَةُ بِأَمَانَةٍ غَيْرِ وَاجِبَةِ التَّسْلِيمِ كَالْوَدِيعَةِ وَمَالِ الْمُضَارَبَةِ وَالشَّرَكَةِ لَا تَصِحُّ أَصْلًا وَالْكَفَالَةُ بِأَمَانَةٍ وَاجِبَةِ التَّسْلِيمِ كَالْعَارِيَةِ جَائِزَةٌ وَعَلَى الْكَفِيلِ تَسْلِيمُهَا فَإِنْ هَلَكَ لَا يَجِبُ شَيْءٌ فَإِنْ ضَمِنَ تَسْلِيمُهَا مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ جَازَ .

١ هـ .

( وَتَصِحُّ ) أَيِ الْكَفَالَةُ ( بِالنَّهْنِ ) لِأَنَّهُ دَيْنٌ صَحِيحٌ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُشْتَرِي ( وَالْمَعْصُوبِ وَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوَمِ الشَّرَاءِ وَالْمَبِيعِ ) بَيْنَا ( فَاسِدًا ) فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ حَتَّى إِذَا هَلَكَتْ عِنْدَهُ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِيَّابُهُ عَلَى الْكَفِيلِ

( وَ ) تَصِحُّ ( بِالْخَرَاجِ ) لِأَنَّهُ دَيْنٌ مُطَالَبٌ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ فَصَارَ كَسَائِرِ الدُّيُونِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ فِي الْأُمُوالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ لِأَنَّ الْوَجِبَ فِيهَا فِعْلٌ هُوَ عِبَادَةٌ وَالْمَالُ مَحَلُّهُ وَلِهَذَا لَا تُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا بِوَصِيَّةٍ ( وَالتَّوَائِبِ ) قِيلَ هِيَ مَا يَكُونُ بِحَقِّ كَاجِرَةِ الْحَارِسِ وَكَرِي التَّهْرِ الْمُشْتَرَكِ وَالْمَالِ الْمُوْطَفِ لِتَجْهِيزِ الْجَيْشِ وَقِدَاءِ الْأَسْرَى وَقِيلَ هِيَ مَا لَيْسَ بِحَقِّ كَالْجَبَايَاتِ الَّتِي فِي زَمَانِنَا يَأْخُذُ الظَّلْمَةُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَإِنْ أُريدَ الْأَوَّلُ جَازَ الْكَفَالَةُ بِهَا اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ وَاجِبٌ مَضْمُونٌ وَإِنْ أُريدَ الثَّانِي فَفِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ ( وَالْقِسْمَةِ ) هِيَ التَّوَائِبُ إِلَّا أَنَّ الْقِسْمَةَ مَا يَكُونُ رَاتِبًا وَالتَّوَائِبُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يُوْطَفُهَا الْإِمَامُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ وَقِيلَ هِيَ أَنْ يَمْتَنِعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الْقِسْمَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ فَيَضْمَنُهُ شَخْصٌ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ( وَالدَّرَكِ ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ ( وَالشَّجَّةِ ) وَهِيَ الْجِرَاحَةُ وَالْكَفَالَةُ بِهَا أَنْ يَقُولَ كَفَلْتُ بِمُوجِبِهَا وَهُوَ الْأَرَشُ وَقَطَعَ الْأَطْرَافَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُوجِبُهُ الْقَصَاصُ ( بَلِ الدِّيَّةُ إِذْ الْوَاجِبُ حِينَئِذٍ مَالٌ وَاجِبُ الْأَدَاءِ ) قَالَ أَدْفَعُهُ إِلَيْكَ أَوْ أَقْضِيهِ لَا يَكُونُ كَفَالَةً إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِلْزَامِ أَوْ عُلُقَ ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ .

وَفِي فِتَاوَى التَّنَسُفِيِّ لَوْ قَالَ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ الدَّيْنُ الَّذِي لَكَ عَلَى فُلَانٍ أَنَا أَدْفَعُهُ إِلَيْكَ أَوْ أَقْضِيهِ ؛ لَا يَكُونُ

كَفَالَةً مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِلْزَامِ بِأَنْ يَقُولَ كَفَلْتُ أَوْ ضَمِنْتُ أَوْ عَلَيَّ أَوْ إِلَيَّ أَمَا لَوْ قَالَ تَعْلِيْقًا يَكُونُ كَفَالَةً نَحْوُ إِنْ قَالَ إِنْ لَمْ يُوَدِّ فُلَانٌ فَأَنَا أُوَدِّي تَصِحُّ



(قَوْلُهُ وَتَصِحُّ بِالْخَرَجِ) قِيلَ الْمُرَادُ بِالْخَرَجِ الْخَرَجُ الْمُؤَوَّطُ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ بِالدِّمَّةِ بِأَنْ يُؤَوَّطَ الْإِمَامُ كُلَّ سَنَةٍ عَلَى مَا يَرَاهُ لِإِخْرَاجِ الْمَقَاسِمَةِ وَهُوَ مَا يَقْسِمُهُ الْإِمَامُ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ كَالرُّبْعِ أَوْ الثُّلُثِ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الدِّمَّةِ

(لِلطَّالِبِ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ مَعَ الْكَفِيلِ) لِأَنَّ مَفْهُومَ الْكَفَالَةِ وَهُوَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمُطَالَبَةِ يَقْتَضِي قِيَامَ الدِّمَّةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ عَنْهَا (إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ فَتَكُونُ) أَيُّ الْكَفَالَةِ حِينَئِذٍ (حَوَالَةً) اِعْتِبَارًا لِلْمَعْنَى (كَمَا أَنَّ الْحَوَالَةَ بِشَرَطِ عَدَمِ الْبَرَاءَةِ) أَيُّ بَرَاءَةِ الْمُحِيلِ (كَفَالَةً وَلَهُ) أَيْضًا (مُطَالَبَةٌ أَحَدِهِمَا وَلَوْ بَعْدَ مُطَالَبَةِ الْآخَرِ) لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا الضَّمُّ لَا التَّمْلِيكَ بِخِلَافِ الْمَالِكِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدَ الْقَاضِيَيْنِ حَيْثُ يَتَضَمَّنُ التَّمْلِيكَ مِنْهُ إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِهِ فَلَا يُمَكِّنُهُ التَّمْلِيكَ مِنَ الثَّانِي (كَفَلَ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ) أَيُّ قَالَ كَفَلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ (فَإِنْ بَرَهَنَ) أَيُّ الطَّالِبُ (عَلَى أَلْفٍ لِرَمَةِ) أَيُّ الْأَلْفِ لِلْكَفِيلِ فَإِنَّ الثَّابِتَ بِالْبُرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْعَيَانِ (وَالَّا) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُرْهَنْ (صَدَقَ الْكَفِيلُ فِيمَا يُقْرِ بِهِ مَعَ يَمِينِهِ) لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِلزِّيَادَةِ (لَا الْأَصِيلُ فِي الزَّائِدِ عَلَيْهِ) فِي حَقِّ الْكَفِيلِ يَعْنِي إِنْ اعْتَرَفَ الْأَصِيلُ بِالزَّائِدِ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ الْكَفِيلُ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى كَفِيلِهِ لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ عَلَى الْغَيْرِ وَلَا وِلَايَةٌ لَهُ عَلَيْهِ بَلْ يَصْدَقُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ (كَفَلَ بِأَمْرِهِ) يَعْنِي تَجَوُّزُ الْكَفَالَةِ بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَبَلَا أَمْرَهُ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الزَّعِيمُ غَارِمٌ } فَإِذَا كَفَلَ بِأَمْرِهِ وَأَدَّى (رَجَعَ عَلَيْهِ) أَيُّ الْمَكْفُولُ عَنْهُ (بِمَا أَدَّى إِذَا أَدَّى مَا ضَمَّنَهُ) لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَإِذَا أَدَّى خِلَافَهُ رَجَعَ بِمَا ضَمَّنَ لَا بِمَا أَدَّى حَتَّى لَوْ كَفَلَ بِالْجِيَادِ وَأَدَّى الزُّيُوفَ وَتَجَوَّزَ مِنْ لَهُ الدَّرَاهِمُ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ رَجَعَ بِالْجِيَادِ وَلَوْ كَفَلَ بِالزُّيُوفِ وَادَّعَى الْجِيَادَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالزُّيُوفِ لِأَنَّ رُجُوعَ الْكَفِيلِ بِحُكْمِ

الْكَفَالَةِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكَفَالَةِ بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ بِإِدَاءِ الدَّيْنِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِمَا أَدَّى إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَمْلِكُهُ بِالْإِدَاءِ بَلْ كَانَ مُقْرَضًا فَيَرْجِعُ بِمَا أَدَّى (وَلَا يُطَالِبُهُ) أَيُّ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولُ عَنْهُ بِالْمَالِ (قَبْلَ الْإِدَاءِ) الْمَكْفُولُ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَيَمْلِكُهُ بَعْدَهُ فَيَرْجِعُ (وَبِلُونِهِ) أَيُّ يَدُونِ أَمْرِهِ (لَمْ يَرْجِعْ) بِمَا أَدَّى لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِيهِ (وَإِنْ) وَصَلِيَّةٌ (أَجَازَ) أَيُّ الْمَكْفُولُ عَنْهُ (بَعْدَ الْعِلْمِ) لِأَنَّ كُلَّ كَفَالَةٍ تَنْعَقِدُ غَيْرَ مُوجِبَةٍ لِلرَّدِّ لَا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً أَبَدًا كَذَا فِي الْعِنَايَةِ

(قَوْلُهُ وَلَهُ أَيْضًا مُطَالَبَةُ أَحَدِهِمَا وَلَوْ بَعْدَ مُطَالَبَةِ الْآخَرِ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ فَائِدَةً مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ لِلطَّالِبِ مُطَالَبَةُ الْكَفِيلِ مَعَ الْأَصِيلِ

إِلَخْ قَوْلُهُ كَفَلَ بِأَمْرِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الرُّجُوعِ ذِكْرُ الضَّمَانِ وَلَا اشْتِرَاطُ الرُّجُوعِ وَقَالَ فِي النَّهْرِ قَدْ طُولَبَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْكَفَالَةِ وَمَا إِذَا قَالَ أَدَّ عَنِّي زَكَاةَ مَالِي أَوْ أَطْعَمَ عَنِّي عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لَا يَرْجِعُ مَا لَمْ يَقُلْ عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ وَحَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَفَالَةِ يَتَضَمَّنُ طَلَبَ الْقَرْضِ إِذَا ذَكَرَ لَفْظَةً عَنِّي وَفِي قَضَاءِ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَةِ طَلَبُ اتِّهَابِ وَلَوْ ذَكَرَ لَفْظَةً عَنِّي وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ فِي الْكَفَالَةِ بِالْأَمْرِ إِذَا قَالَ عَنِّي أَوْ عَلَيَّ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ خَلِيطًا رَجَعَ وَإِلَّا لَا اهـ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ إِذَا أَمَرَ صِيرْفِيًّا لَهُ فِي الْمَصَارِفَةِ أَنْ يُعْطِيَ رَجُلًا أَلْفَ دِرْهَمٍ قَضَاءً عَنْهُ أَوْ لَمْ يَقُلْ قَضَاءً عَنْهُ فَعَمَلُ الْمَأْمُورِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ الصِّيرْفِيَّ عَلَى الْأَمْرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صِيرْفِيًّا لَا يَرْجِعُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَنِّي وَلَوْ أَمَرَهُ أَسِيرٌ بِشِرَائِهِ أَوْ بِدَفْعِ الْفِدَاءِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ اسْتِحْسَانًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَلَى أَنْ تَرْجِعْ عَلَيَّ بِذَلِكَ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَتَفَقَّ مِنْ مَالِكَ عَلَى عِيَالِي أَوْ فِي بِنَاءِ دَارِي رَجَعَ بِمَا أَتَفَقَّ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَقْضِ دَيْنِي يَرْجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ اهـ .

( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ بِأَدَاءِ الدَّيْنِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِمَا أَدَّى ) ( أَيِ مِنَ الرُّيُوفِ فَيَأْخُذُ رُيُوفًا مِثْلَهَا وَلَوْ تَجَوَّزَ بِهَا رَبُّ الدَّيْنِ عَنِ الْجَيَادِ وَإِنْ أَدَّى أَجُودَ رَجَعَ بِمِثْلِ الدَّيْنِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ لَوْ أَعْطَاهُ بِهَا أَيُّ بِالْجَيَادِ الَّتِي كَفَلَهَا دَنَانِيرَ أَوْ شَيْئًا

مِنَ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِمِثْلِ مَا ضَمِنَ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَإِنْ أَجَارَ بَعْدَ الْعِلْمِ

إِلَخ ) هَذَا إِذَا أَجَارَ بَعْدَ الْمَجْلِسِ أَمَّا إِذَا أَجَارَ فِي الْمَجْلِسِ فَإِنَّهَا تَصِيرُ مُوجِبَةً لِلرُّجُوعِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْعِمَادِيَّةِ

( قَالَ اضْمَنْ أَلْفًا لِفُلَانٍ عَلَيَّ ) فَضْمِنَ ( فَأَدَّى لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا قَالَ عَنِّي ) كَمَا مَرَّ فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ ( فَإِنْ لُوزِمَ ) أَيِ لَزِمَ الطَّلَبُ الْكَفِيلَ لَطَلَبِ الْمَالِ ( لَزَمَهُ ) أَيِ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ عَنْهُ ( وَإِنْ حُسِبَ ) أَيِ صَارَ الْكَفِيلُ مَحْشُوسًا ( حُسِبَ هُوَ ) الْمَكْفُولُ عَنْهُ إِذْ لَمْ يَلْحَقْهُ مَا لِحَقَهُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ فَيَجَازِي بِمِثْلِهِ ( أَبْرَأَ الطَّلَبُ الْأَصِيلَ إِنْ قَبِلَ ) أَيِ الْأَصِيلُ الْإِبْرَاءَ ( بَرَأَ ) أَيِ الْأَصِيلُ وَالْكَفِيلُ مَعًا ( أَوْ آخَرَهُ ) أَيِ الطَّلَبُ الطَّلَبَ ( عَنْهُ ) أَيِ الْأَصِيلِ ( تَأَخَّرَ عَنْهُمَا ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْكَفِيلُ تَابِعٌ ( بَلَا عَكْسٍ فِيهِمَا ) لِاسْتِزَامِهِ تَبَعِيَّةَ الْأَصْلِ لِلْفُرْعِ ( وَلَوْ أَبْرَأَ ) أَيِ الطَّلَبُ الْكَفِيلَ ( فَقَطَّ ) ( بَرَى وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ ) إِذْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ لِيَحْتَاجَ إِلَى الْقَبُولِ بَلْ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ وَهِيَ تَسْقُطُ بِالْإِبْرَاءِ ( وَلَوْ وَهَبَ الدَّيْنُ لَهُ ) أَيِ لِلْكَفِيلِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا ( أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ ) إِنْ كَانَ فَقِيرًا ( يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ، وَهَبَةُ الدَّيْنِ لغيرِهِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ تَصَحُّحُ إِذَا سُلِّطَ عَلَيْهِ وَالْكَفِيلُ مُسَلِّطٌ عَلَى الدَّيْنِ فِي الْجُمْلَةِ كَذَا فِي الْكَافِي ( وَبَعْدَهُ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ ) كَذَا فِي التَّارِخَانِيَّةِ

( قَوْلُهُ قَالَ اضْمَنْ أَلْفًا لِفُلَانٍ عَلَيَّ

إِلَخ ) فِيهِ تَأْمُلٌ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِحُكْمِ مَا إِذَا أَمَرَهُ بِالْكَفَالَةِ عَنْهُ لِأَنَّ صِبْغَةَ عَلَيَّ كَقَوْلِهِ عَنِّي وَإِحْدَى الصِّغَتَيْنِ كَافٍ لِلرُّجُوعِ وَإِذَا تَجَرَّدَ الْكَلَامُ عَنْهَا جَمِيعًا لَا يَرْجِعُ الْمَأْمُورُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَلِيطًا لِلْأَمْرِ أَوْ فِي عِيَالِهِ أَوْ صَبْرَقِيًّا لَهُ فَيَرْجِعُ مُطْلَقًا لِمَا تَذَكَّرُ فَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَيِ الصِّغَتَيْنِ لِاسْتِزَامِ الرُّجُوعِ وَلَعَلَّ لَفْظَةَ عَلَيَّ زَائِدَةٌ لِتَكُونَ بَيِّنًا لِمَا يَكُونُ بِهِ كَفِيلًا بِالْأَمْرِ وَمَا لَا يَكُونُ وَالَّذِي ظَهَرَ لِي أَنَّ فِي هَذَا سَهْوًا بِزِيَادَةِ لَفْظَةِ عَلَيَّ بِمَسْأَلَةٍ ذَكَرَهَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِ خَلِيطٍ أَيْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِطًا فِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ وَلَا هُوَ فِي عِيَالِهِ أَقْضَى فَلَانًا أَلْفًا وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي فَأَدَّى الْمَأْمُورُ أَلْفًا يَحْكُمُ لَهُ أَيْ أَبُو يُوسُفَ لِلْمَأْمُورِ بِالرُّجُوعِ وَقَالَ لَا يَرْجِعُ قَيِّدٌ بِغَيْرِ خَلِيطٍ إِذْ لَوْ كَانَ خَلِيطًا يَرْجِعُ اتِّفَاقًا لِقِيَامِ قَرِينَةٍ عَلَى أَنَّ الدَّيْنِ لِلْأَمْرِ وَقَيِّدَ بِقَوْلِهِ أَقْضَى لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ أَدَّى لَمْ يَرْجِعْ اتِّفَاقًا وَقَيِّدَ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي إِذْ لَوْ قَالَ عَنِّي يَرْجِعُ اتِّفَاقًا وَقَيِّدَنَا بِقَوْلِنَا وَلَا هُوَ فِي عِيَالِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي عِيَالِهِ أَوْ الْأَمْرِ فِي عِيَالِ الْمَأْمُورِ يَرْجِعُ اتِّفَاقًا مِنَ الْحَقَائِقِ ، لَهُ أَنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِدَيْنٍ وَاجِبٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَأْمُرُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ عَلَيْهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ أَقْضِ عَنِّي وَلَهُمَا أَنْ قَوْلَهُ أَلْفًا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَيْنًا لِلْمَأْمُورِ وَأَنْ يَكُونَ دَيْنًا لِلْأَمْرِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى غَيْرَهُ يُمَاطِلُ فِي دَيْنِهِ بِأَمْرِهِ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَرْجِعُ بِالشَّكِّ ١ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ إِنَّ الرُّجُوعَ مُقَيَّدٌ بِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ

يَكُونَ الْمَطْلُوبُ مِمَّنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْأَمْرُ فَيَخْرُجُ الْمَصْبِيُّ وَالْعَبْدُ الْمَخْجُورُ وَثَانِيهِمَا أَنْ يَشْتَمِلَ كَلَامُهُ عَلَى لَفْظَةِ عَنِّي كَأَنْ يَقُولَ أَكْفُلُ عَنِّي اضْمَنْ عَنِّي لِفُلَانٍ أَوْ عَلَيَّ ١ هـ .

وَقَالَ قَاضِي خَانَ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ أَكْفُلْ لِفُلَانٍ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ عَنِّي أَوْ قَالَ أَكْفُلْ لِفُلَانٍ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ لَهُ عَلَيَّ أَوْ قَالَ اضْمَنْ

لَهُ عَنِّي أَوْ قَالَ اِضْمَنْ لَهُ الْآلِفَ الَّتِي عَلَيَّ أَوْ قَالَ أَقْضِهِ مَا لَهُ عَلَيَّ أَوْ قَالَ أَقْضِهِ عَنِّي أَوْ قَالَ أَعْطِهِ الْآلِفَ الَّتِي لَهُ عَلَيَّ أَوْ قَالَ أَعْطِهِ عَنِّي أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ قَالَ أَوْفِهِ عَنِّي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَفَعَلَ الْمَأْمُورُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْآمِرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا دَفَعَ فِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُجَرَّدِ إِذَا قَالَ لِآخِرِ اِضْمَنْ لِفُلَانٍ الْآلِفَ الَّتِي لَهُ عَلَيَّ فَضَمَّيْنَهَا وَادَّعَى إِلَيْهِ يَكُونُ مُتَطَوِّعًا فِي الضَّمَانِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْآمِرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَلِيطًا لِلآمِرِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي قَوْلِهِ أَقْضِهِ وَالْخَلِيطُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي عِيَالِهِ كَالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ وَابْنِ الْأَخِ فِي عِيَالِهِ أَوْ أَجِيرِهِ أَوْ شَرِيكِهِ شَرِكَةَ عِنَانٍ كَذَا قَالَ فِي الْأَصْلِ وَذَكَرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْخَلِيطُ هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الرَّجُلُ وَيُعْطِيهِ وَيُؤْتِيهِ وَيَضَعُ عِنْدَهُ الْمَالَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِيَالِهِ هـ .

( قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ فِي الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ ) لَمْ يَذْكُرْهُ ثَمَّةَ كَذَلِكَ ( قَوْلُهُ فَإِنْ لَوْزِمَ لَزَمَهُ )  
 (إِنْخ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصُولِ الدَّائِنِ فَإِذَا كَانَ الدَّيْنُ أَصْلًا لَا يُحْبَسُ كَفِيلُهُ وَلَا يُلَازِمُ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ فِعْلِهِ ذَلِكَ بِالْأَصِيلِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ ( قَوْلُهُ أَبْرَأَ الطَّالِبُ الْأَصِيلُ )  
 (إِنْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْكَفِيلَ حُكْمُ إِبْرَائِهِ وَالْهَبَةِ يَخْتَلِفُ فِي الْإِبْرَاءِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ وَفِي الْهَبَةِ

وَالصَّدَقَةِ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ وَفِي الْأَصِيلِ يَتَّفِقُ حُكْمُ إِبْرَائِهِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ فِي الْكُلِّ هـ .  
 وَمَوْتُ الْأَصِيلِ قَبْلَ الْقَبُولِ وَالرَّدُّ يَقُومُ مَقَامَ الْقَبُولِ وَلَوْ رَدَّهُ ارْتَدَّ وَدَيْنُ الطَّالِبِ عَلَى حَالِهِ وَاخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ أَنَّ الدَّيْنَ هَلْ يَعُودُ إِلَى الْكَفِيلِ أَمْ لَا فَبَعْضُهُمْ يَعُودُ وَبَعْضُهُمْ لَا كَمَا فِي الْفَتْحِ

( صَالِحٌ أَحَدُهُمَا ) مِنْ الْأَصِيلِ وَالْكَفِيلِ ( الطَّالِبُ عَنْ أَلْفٍ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ بَرَاءً ) أَيِ الْأَصِيلِ وَالْكَفِيلِ لِأَنَّهُ أَضَافَ الصَّلْحَ إِلَى الْآلِفِ الدَّيْنِ وَهُوَ عَلَى الْأَصِيلِ فَيَبْرَأُ عَنْ خَمْسِمِائَةٍ وَبَرَاءَتُهُ تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ .  
 ( وَ ) وَإِنْ أَدَّاهَا الْكَفِيلُ ( رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ بِهَا ) أَيِ بِخَمْسِمِائَةٍ أَدَّاهَا ( إِنْ كَفَلَ بِأَمْرِهِ ) إِذْ بِالْأَدَاءِ يَمْلِكُ مَا فِي ذِمَّةِ الْأَصِيلِ فَاسْتَوْجَبَ الرُّجُوعَ ( وَلَوْ ) صَالِحٌ ( عَلَى جَنْسٍ آخَرَ رَجَعَ بِالْأَلْفِ ) لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ فَمَلِكُ مَا فِي ذِمَّةِ الْأَصِيلِ فَرَجَعَ بِكُلِّهِ عَلَيْهِ ( صَالِحٌ ) أَيِ الْكَفِيلِ ( عَنْ مُوجِبِ الْكِفَالَةِ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ ) لِأَنَّ مُوجِبَهَا الْمُطَالَبَةُ وَإِبْرَاءُ الْكَفِيلِ عَنْهَا لَا يُوجِبُ إِبْرَاءَ الْأَصِيلِ ( قَالَ الطَّالِبُ لِلْكَفِيلِ بَرُوتَ إِلَيَّ مِنَ الْمَالِ رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ ) لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ بِقَبْضِ الْمَالِ مِنَ الْكَفِيلِ لِأَنَّهُ أَسْنَدَ الْبَرَاءَةَ إِلَى الْكَفِيلِ وَعَيَّاهَا إِلَى نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ إِلَيَّ وَالْبَرَاءَةُ الَّتِي ابْتَدَأُهَا مِنَ الْكَفِيلِ وَانْتَهَاهَا إِلَى الطَّالِبِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْإِيْقَاءِ فَكَانَ هَذَا إِفْرَارًا بِالْقَبْضِ مِنْهُ فَيَرْجِعُ إِنْ كَانَتْ الْكِفَالَةُ بِأَمْرِهِ ( وَفِي أَبْرَأْتُكَ لَا ) أَيِ لَا يَرْجِعُ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ لَا إِفْرَارٌ مِنْهُ بِالْقَبْضِ مِنَ الْكَفِيلِ ( وَاخْتَلَفَتْ فِي بَرُوتَ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ الطَّالِبُ لِلْكَفِيلِ بَرُوتَ وَلَمْ يَقُلْ إِلَيَّ فَهُوَ إِبْرَاءٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِفْرَارٌ بِالْقَبْضِ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا غَابَ الطَّالِبُ ( وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْيَتَانِ ) لِصُدُورِ الْإِجْمَاعِ عَنْهُ

( قَوْلُهُ بَرُوتًا أَيِ الْأَصِيلِ وَالْكَفِيلِ لِأَنَّهُ أَضَافَ الصَّلْحَ )  
 (إِنْخ) الضَّمِيرُ فِي لِأَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْكَفِيلِ وَلَمْ يُعَلَّلْ لِمَا إِذَا صَالَحَ الْأَصِيلُ لِيُظْهِرَهُ ( قَوْلُهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِفْرَارٌ بِالْقَبْضِ )  
 ( قَالَ فِي الْعَيَاةِ وَقِيلَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ يَعْنِي صَاحِبَ الْهِدَايَةِ )  
 اخْتَارَهُ فَأَخْرَجَهُ وَهُوَ أَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَيْنِ فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ أَوَّلَى هـ .  
 ( قَوْلُهُ وَهَذَا كُلُّهُ ) رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ

( لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْبَرَاءَةِ مِنْهَا ) أَيُّ مِنَ الْكِفَالَةِ ( بِالشَّرْطِ ) مِثْلُ إِذَا جَاءَ غَدًا فَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْهَا لِأَنَّ فِي الْإِبْرَاءِ مَعْنَى التَّمْلِيكِ كَالْإِبْرَاءِ عَنِ الدَّيْنِ وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بَثُوتِ الدَّيْنِ عَلَى الْكَفِيلِ ظَاهِرٌ وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بَثُوتِ الْمُطَالَبَةِ فَقَطُّ فَلَأَنَّ فِيهَا تَمْلِيكَ الْمُطَالَبَةِ وَهِيَ كَالدَّيْنِ لَأَنَّهَا وَسِيلَةٌ إِلَيْهِ وَالتَّمْلِيكَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ بِالشَّرْطِ وَقِيلَ يَصِحُّ لِأَنَّ الثَّابِتَ فِيهَا عَلَى الْكَفِيلِ الْمُطَالَبَةُ لَا الدَّيْنُ فِي الصَّحِيحِ فَكَانَ إِسْقَاطًا مَحْضًا كَالطَّلَاقِ وَالْعَنَاقِ وَقِيلَ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ مِمَّا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ لِلطَّلَابِ أَصْلًا نَحْوُ إِذَا جَاءَ غَدًا لَا يَجُوزُ وَإِذَا كَانَ مُلَائِمًا مُتَعَارَفًا فِيهِ نَفْعٌ لِلطَّلَابِ يَجُوزُ كَمَا إِذَا كَهَلَ بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ وَقَالَ إِنْ وَافَقْتَكَ بِهِ غَدًا فَأَنَا بَرِيٌّ مِنَ الْمَالِ فَقَبِلَ الطَّلَابُ قَوَافَاهُ الْكَفِيلُ فِي الْغَدِ فَهُوَ بَرِيٌّ مِنَ الْمَالِ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ

( قَوْلُهُ وَقِيلَ يَصِحُّ ) أَيُّ تَعْلِيْقُ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكِفَالَةِ بِالشَّرْطِ وَهُوَ أَوْجَهُ لَأَنَّ الْمَنْعَ لِمَعْنَى التَّمْلِيكِ وَذَا يَتَحَقَّقُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَطْلُوبِ أَمَّا الْكَفِيلُ فَالْمُتَحَقِّقُ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ فَكَانَ إِبْرَؤُهُ إِسْقَاطًا مَحْضًا كَالطَّلَاقِ وَلِهَذَا لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ مِنْ الْكَفِيلِ بِخِلَافِ الْأَصِيلِ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى تَمْلِيكِ الْمَالِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ) لَعَلَّ صَوَابَهُ النَّهَائِيَّةُ

( مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ الْأَجَلِ حَلٌّ ) أَيُّ الدَّيْنِ ( عَلَيْهِ فَإِنْ أَدَّى وَارِثُهُ لَمْ يَرْجِعْ قَبْلَ حُلُولِهِ ) لِأَنَّ الْكَفِيلَ التَّرَمَّ الدَّيْنِ مُوجِبًا فَلَوْ رَجَعُوا بِالْمَعْجَلِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْمُؤَجَّلِ فِي الْمَالِيَّةِ يَكُونُ رَبًّا ( وَإِنْ مَاتَ الْمَطْلُوبُ قَبْلَ الْأَجَلِ حَلٌّ عَلَيْهِ الْأَجَلُ فَقَطُّ وَإِنْ مَاتَ ) أَيُّ الْكَفِيلِ وَالْمَكْفُولُ عَنْهُ ( فَالطَّلَابُ يَأْخُذُهُ مِنْ أَيِّ التَّرَكِّيْنِ شَاءَ ) لِأَنَّ دَيْنَهُ ثَابِتٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ ( لَا يَسْتَرِدُّ أَصِيلٌ مَا أَدَّى إِلَى كَفِيلِهِ ) لِيَذْفَعَهُ إِلَى طَالِبِهِ ( وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ طَالِبُهُ ) إِذْ تَعَلَّقَ حَقُّ بِهِ عَلَى احْتِمَالِ قَضَائِهِ الدَّيْنِ فَلَا يَجُوزُ الْاسْتِرْدَادُ مَا بَقِيَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ كَمَنْ عَجَلَ زَكَاتَهُ وَذَفَعَهَا إِلَى السَّاعِي ( وَإِنْ رِبَحَ ) أَيُّ الْكَفِيلِ ( بِهِ ) أَيُّ بِالْمَالِ الَّذِي قَبَضَهُ الْكَفِيلُ مِنَ الْمَطْلُوبِ قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهُ الطَّلَابُ ( طَابَ لَهُ ) أَيُّ لِلْكَفِيلِ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالْقَبْضِ وَكَانَ الرِّبْحُ بَدَلَ مَلَكَهُ ( وَتُدْبَرُ رَدُّهُ ) أَيُّ الرِّبْحِ ( عَلَى قَاضِيهِ ) وَهُوَ الْأَصِيلُ ( فِيمَا يَتَعَيَّنُ ) بِالْتَّعْيِينِ كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ هَذَا إِذَا قَضَى الْأَصِيلُ الدَّيْنَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَنْهُ أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ وَقَالَ لَا يَطِيبُ لَهُ الرِّبْحُ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْهُ

( قَوْلُهُ فَإِنْ أَدَّى وَارِثُهُ لَمْ يَرْجِعْ قَبْلَ حُلُولِهِ ) وَقَالَ زُفَرٌ يَرْجِعُ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ مَاتَ الْمَطْلُوبُ قَبْلَ الْأَجَلِ حَلٌّ عَلَيْهِ الْأَجَلُ فَقَطُّ ) أَيُّ لَا عَلَى الْكَفِيلِ فَالطَّلَابُ إِنْ شَاءَ طَالِبٌ فِي تَرَكَةِ الْمَطْلُوبِ الْآنَ لِحُلُولِ الْأَجَلِ بِالْمَوْتِ وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى حُلُولِ الْأَجَلِ فَطَالِبُ الْكَفِيلِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ دَيْنَهُ ثَابِتٌ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي التَّعْلِيلِ لِأَنَّ بَيُوتَهُمَا حَلَّ الْأَجَلِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا هـ عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الدَّيْنِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى خِلَافِ الصَّحِيحِ كَمَا تَقَدَّمَ ( قَوْلُهُ وَإِنْ رِبَحَ الْكَفِيلُ بِهِ ) أَيُّ بِالْمَالِ الَّذِي قَبَضَهُ الْكَفِيلُ مِنَ الْمَطْلُوبِ قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَ الطَّلَابَ طَلَبَ لَهُ هَذَا إِذَا قَبَضَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِقْتِضَاءِ وَقَدْ قَضَى الْكَفِيلُ الدَّيْنَ فَلَا خَبَثَ فِي الرِّبْحِ أَصْلًا فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَأَمَّا إِذَا قَضَاهُ الْأَصِيلُ فَبِالرِّبْحِ نَوْعٌ خَبَثَ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ قَبَضَهُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ لَا يَطِيبُ لَهُ الرِّبْحُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ وَمُحَمَّدٍ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ يَطِيبُ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ وَأَصْلُهُ الْخِلَافُ فِي الرِّبْحِ بِاللَّرَاهِمِ الْمُغْصُوبَةِ كَمَا فِي التَّنْبِيْنِ وَالنَّهَائِيَّةِ وَقَالَ فِي الْقَنِيَّةِ دَفَعَ الْمُدْيُونُ إِلَى الْكَفِيلِ قَبْلَ أَنْ يُوفِّيَ وَلَمْ يَقُلْ قَضَاءً وَلَا بِجَهَةِ الرِّسَالَةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْقَضَاءِ هـ فَعَلَيْهِ يَكُونُ لِلْكَفِيلِ مَا رِبَحَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ( قَوْلُهُ وَتُدْبَرُ رَدُّهُ عَلَى قَاضِيهِ فِيمَا يَتَعَيَّنُ ) هَذَا رَوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِي رَوَايَةِ كِتَابِ الْبُيُوعِ وَالْأَصْلُ عَنْهُ الرِّبْحُ لَهُ لَا

يَصْدَقُ بِهِ وَلَا يَرُدُّهُ عَلَى الْأَصِيلِ بِهِ أَخَذَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَفِي رِوَايَةِ كِتَابِ الْكَفَالَةِ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَطِيبُ لَهُ وَلَا يَصْدَقُ بِهِ وَوَجْهُ كُلِّ فِي

الْعَيَاةِ ثُمَّ إِذَا رَدَّهُ عَلَى قَاضِيهِ فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا طَابَ لَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَفِيهِ رِوَايَتَانِ قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَطِيبَ لَهُ كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَقَالَ الْكَمَالُ وَالْأَوْجَهُ طِيبُهُ لَهُ (قَوْلُهُ وَهَذَا إِذَا قَضَى الْأَصِيلُ الدَّيْنَ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا يَعْنِي الْحِلَافَ إِذَا أَعْطَاهُ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ لِدَيْنِهِ وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ لَا يَطِيبُ لَهُ الرَّبْحُ بِالِاتِّفَاقِ

(أَمَرَ كَفِيلَهُ بِنَيْعِ الْعَيْنَةِ فَعَلَلَ فَالْمَبِيعُ لِلْكَفِيلِ وَالرَّبْحُ) الَّذِي حَصَلَ لِلْبَائِعِ يَكُونُ (عَلَيْهِ) أَيُّ الْكَفِيلِ لَا الْأَمْرَ يَبَانُهُ أَنَّ الْأَصِيلَ أَمَرَ الْكَفِيلَ بِنَيْعِ الْعَيْنَةِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ اشْتَرِ مِنْ النَّاسِ نَوْعًا مِنَ الْأَقْمِشَةِ ثُمَّ بَعُهُ فَمَا رِبْحَهُ الْبَائِعُ مِنْكَ وَخَسِرْتَهُ أَنْتَ فَعَلَى وَهُوَ يَأْتِي إِلَى تاجرٍ فَيَطْلُبُ مِنْهُ الْقَرْضَ وَيَطْلُبُ التَّاجِرُ مِنْهُ الرَّبْحَ وَيَخَافُ مِنَ الرَّبَا فَيَبِيعُهُ التَّاجِرُ ثَوْبًا يُسَاوِي عَشْرَةَ مِثْلًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ نَسِيئَةً فَيَبِيعُهُ هُوَ فِي السُّوقِ بِعَشْرَةِ فَيَحْصُلُ لَهُ الْعَشْرَةُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ لِلْبَائِعِ خَمْسَةُ عَشَرَ إِلَى أَجَلٍ أَوْ يَقْرَضُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا ثُمَّ يَبِيعُهُ الْمَقْرَضُ ثَوْبًا يُسَاوِي عَشْرَةَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَيَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أَقْرَضَهُ عَلَى أَنَّهَا ثَمَنُ الثَّوْبِ فَيَنْقَى عَلَيْهِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ قَرْضًا فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ نَفَذَ عَلَيْهِ وَالرَّبْحُ الَّذِي رِبْحُهُ التَّاجِرُ يَلْزَمُهُ وَلَا يَلْزَمُ الْأَمْرَ شَيْءٌ لَأَنَّهُ إِمَّا ضَامِنٌ لِمَا يَخْسِرُهُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا لِلْوُجُوبِ فَلَا يَجُوزُ كَمَا إِذَا قَالَ لِرَجُلٍ بَائِعٍ فِي السُّوقِ فَمَا خَسِرْتَ فَعَلَى وَإِمَّا تَوَكَّلَ بِالشَّرَاءِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ نَظَرًا إِلَى الْأَمْرِ بِهِ فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِحِفَاةِ نَوْعِ الثَّوْبِ فِي ثَمَنِهِ وَيُسَمَّى هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْبَيْعِ عَيْنَةً لِمَا فِيهِ مِنَ السَّلَفِ يُقَالُ بَاعَهُ بِعَيْنَةٍ أَيْ نَسِيئَةً ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ

(قَوْلُهُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ) وَذَكَرَ وَجُوهًا أُخَرَ لِتَسْمِيَّتِهِ ثُمَّ قَالُوا هَذَا النَّوْعُ مَذْمُومٌ شَرْعًا اخْتَرَعَهُ أَكَلَةُ الرَّبَا وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ { إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ وَاتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ذَلَلْتُمْ وَظَهَرَ عَلَيْكُمْ عَدُوُّكُمْ } ١ هـ . وَقَالَ الْكَمَالُ وَهَذَا الْبَيْعُ مَكْرُوهٌ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُكْرَهُ هَذَا الْبَيْعُ لَأَنَّهُ فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَحَمِدُوا ذَلِكَ وَلَمْ يُعْذَرُوا مِنَ الرَّبَا حَتَّى لَوْ بَاعَ كَانِغْدَةً بِالْفِ يَجُوزُ وَلَا يُكْرَهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْبَيْعُ فِي قَلْبِي كَأَمْثَالِ الْحِجَالِ اخْتَرَعَهُ أَكَلَةُ الرَّبَا وَقَدْ ذَمَّهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ { إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ وَاتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ذَلَلْتُمْ فَظَهَرَ عَلَيْكُمْ عَدُوُّكُمْ } أَيُّ اشْتَغَلْتُمْ بِالْحَرْثِ عَنْ الْجِهَادِ وَفِي رِوَايَةٍ سُلْطَ عَلَيْكُمْ شِرَارُكُمْ فَيَدْعُو خِيَارَكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ وَقِيلَ إِيَّاكَ وَالْعَيْنَةُ فَإِنَّهَا لَعِينَةٌ وَأَشَدُّ مِنْ بَيْعِ الْعَيْنَةِ الْبَيَاعَاتُ الْكَائِنَةُ الْآنَ كَمَبِيعِ الْعَسَلِ وَالزَّيْتِ وَالشَّيْرِحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ اسْتَقَرَّ الْحَالُ عَلَى وَزْنِهَا مَطْرُوفَةٌ ثُمَّ اسْقَاطُ مَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ عَلَى الظَّرْفِ وَبِهِ يَصِيرُ الْبَيْعُ فَاسِدًا وَلَا شَكَّ أَنَّهُ بِحُكْمِ الْعَصَبِ الْمُحَرَّمِ فَإِنَّهُ هُوَ مِنْ بَيْعِ الْعَيْنَةِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَلَفِ فِي كَرَاهِيَّتِهِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي فِي قَلْبِي أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ ثَوْبًا بِثَمَنِ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاضٍ وَرَدَّ بَعْضًا مِنَ الثَّمَنِ وَيَبِيعُهَا لِغَيْرٍ مِنْ أَخَذَ مِنْهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ

(كَفَلَ بِمَا ذَابَ لَهُ أَوْ قَضِيَ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا لَزِمَهُ لَهُ) أَيُّ كَفَلَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ لِرَجُلٍ بِمَا ذَابَ لَهُ عَلَيْهِ (فَغَابَ الْأَصِيلُ فَبَرَهَنَ الْمُدَّعَى عَلَى الْكَفِيلِ أَنَّ لَهُ عَلَى الْأَصِيلِ كَذَا رَدًّا) أَيُّ لَمْ يَقْبَلْ بُرْهَانُهُ عَلَى الْكَفِيلِ حَتَّى يَحْضُرَ الْغَائِبُ فَيَقْضِي عَلَيْهِ لَأَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ الْمَالِ عَلَى الْكَفِيلِ الْقَضَاءُ بِالْمَالِ عَلَى الْأَصِيلِ وَهُوَ لَمْ يُوْجَدْ لِكَوْنِهِ غَائِبًا (بَرَهَنَ أَنَّ لَهُ عَلَى زَيْدٍ) الْغَائِبِ (كَذَا وَهَذَا كَفِيلُهُ قُضِيَ عَلَى الْوَكِيلِ) لَأَنَّ الْمُدَّعَى هَاهُنَا مَالٌ مُطْلَقٌ فَأَمَّا كَوْنُهُ إِثْبَاتُهُ

بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِ الْمَالِ مُقْضِيًّا بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ ( وَلَوْ زَادَ بِأَمْرِهِ قُضِيَ عَلَيْهِمَا ) لِأَنَّ الْكَفَالَهَ بِأَمْرِهِ تَبَرُّعٌ ابْتِدَاءً وَمُعَاوَضَةٌ انْتِهَاءً وَبَغْيَرُ أَمْرِهِ تَبَرُّعٌ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً فَالْقَضَاءُ بِأَحَدِهِمَا لَا يَكُونُ قَضَاءً بِالْآخَرِ فَإِذَا قُضِيَ بِهَا الْأَمْرُ ثَبَتَ وَهُوَ يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ بِالْمَالِ فَيَصِيرُ مُقْضِيًّا عَلَيْهِ وَالْكَفَالَهَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَا يَمَسُّ جَانِبَهُ لِأَنَّ صِحَّتَهَا تَعْتَمِدُ قِيَامَ الدَّيْنِ فِي زَعْمِ الْكَفِيلِ فَلَا يَتَعَدَّى عَنْهُ وَفِي الْكَفَالَهَ بِالْأَمْرِ يَرْجِعُ الْكَفِيلُ بِمَا أَدَّى عَلَى الْأَمْرِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ زَادَ بِأَمْرِهِ قُضِيَ عَلَيْهِمَا ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَشَارِحُ الْمَجْمَعِ وَيَرْجِعُ الْكَفِيلُ بِمَا قُضِيَ بِهِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصِيلِ وَلَوْ كَانَ أَنْكَرَهُ خِلَافًا لِرُفْرِ

( كَفَالَتُهُ بِالْذَّرَكِ تَسْلِيمٌ ) لِلْمَبِيعِ وَإِقْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَبِيعِ حَتَّى لَا تَجُوزَ لَهُ بَعْدَهَا دَعْوَى مَلِكِيَّتِهِ ( كَكْتَبِ شَهَادَتِهِ فِي صَكِّ كَتَبَ فِيهِ بَاعَ مَلِكُهُ أَوْ ) بَاعَ ( بَيْعًا نَافِذًا بَاتًا ) فَإِنَّهُ أَيْضًا تَسْلِيمٌ الْمَبِيعِ وَإِقْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمَبِيعِ ( لَا كَتَبَ شَهَادَتِهِ فِي صَكِّ بَيْعٍ مُطْلَقٍ ) عَنْ قَيْدِ الْمِلْكِيَّةِ وَكَوْنِهِ نَافِذًا بَاتًا ( فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَسْلِيمًا ) بَلْ يُسْمَعُ بَعْدَهُ دَعْوَى الْمِلْكِيَّةِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْمِلْكِ لِلْبَائِعِ لِأَنَّ الْبَيْعَ قَدْ يَصْدُرُ عَنْ غَيْرِ الْمَالِكِ وَلَعَلَّهُ كَتَبَ الشَّهَادَةَ لِيَحْفَظَ الْوَاقِعَةَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا ذَكَرَ ( كَكْتَبِ شَهَادَتِهِ عَلَى إِقْرَارِ الْعَاقِدَيْنِ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا يَكُونُ تَسْلِيمًا إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ إِخْبَارٍ وَلَوْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ بَاعَ شَيْئًا كَانَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ

( قَالَ ضَمِنْتُهُ لَكَ إِلَى شَهْرٍ وَقَالَ الطَّالِبُ حَالًا فَالْقَوْلُ لِلضَّامِنِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ الْكَفِيلُ لِلطَّالِبِ ضَمِنْتُ لَكَ عَنْ فُلَانٍ أَلْفًا إِلَى شَهْرٍ فَلَا تُطَالِنِي الْآنَ وَقَالَ الطَّالِبُ هُوَ حَالٌ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ ( وَعَكْسٌ فِي لَكَ عَلَيَّ مِائَةٌ إِلَى شَهْرٍ إِذَا قَالَ الْآخَرُ حَالَةً ) وَالْفَرْقُ أَنَّ الْكَفِيلَ لَمْ يَقْرَ بِالَّذِينَ إِذْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ كَمَا مَرَّ مَرَارًا بَلْ أَقْرَ بِمُجَرَّدِ الْمُطَالَبَةِ بَعْدَ الشَّهْرِ وَالطَّالِبُ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةَ فِي الْحَالِ وَهُوَ يُنْكِرُ فَالْقَوْلُ لَهُ وَالْمَقْرُ أَقْرَ بِالَّذِينَ ثُمَّ ادَّعَى حَقًّا لِنَفْسِهِ وَهُوَ تَأْخِيرُ الْمُطَالَبَةِ إِلَى شَهْرٍ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَلَا بَيِّنَةٍ ( لَا يُؤَاخِذُ ضَامِنُ الدَّرَكِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْبَائِعِ بِالشَّمَنِ ) لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يُنْقَضُ بِمُجَرَّدِ الاسْتِحْقَاقِ مَا لَمْ يَقْضَ بِالشَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ فَلَا يَجِبُ رَدُّ الشَّمَنِ عَلَى الْأَصِيلِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْكَفِيلِ

( قَالَ لِآخَرٍ أَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ فَإِنَّهُ آمِنٌ فَسَلَكَ وَأَخَذُوا مَالَهُ لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ مَخُوفًا وَأُخِذَ مَالُكَ فَأَنَا ضَامِنٌ ) وَبَاقِي الْمَسْأَلَةِ بِحَالِهَا ( ضَمِنَ ) وَصَارَ غَارًا الْأَصْلُ أَنَّ الْمَغْرُورَ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى الْغَارِ إِذَا حَصَلَ الْغُرُورُ فِي ضَمْنِ الْمُعَاوَضَةِ أَوْ ضَمْنِ الْغَارِ صِفَةُ السَّلَامَةِ لِلْمَغْرُورِ نَصًّا حَتَّى لَوْ قَالَ الطَّحَّانُ لِصَاحِبِ الْجَنْطَةِ اجْعَلِ الْجَنْطَةَ فِي الدَّلْوِ فَجَعَلَهَا فِي الدَّلْوِ فَذَهَبَ مِنْ ثِقَبَةٍ مَا كَانَ فِيهِ إِلَى الْمَاءِ وَالطَّحَّانُ كَانَ عَالِمًا بِهِ يَضْمَنْ لَأَنَّهُ صَارَ غَارًا فِي ضَمْنِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ ثَمَّةٌ مَا ضَمِنَ السَّلَامَةَ بِحُكْمِ الْعَقْدِ وَهَاهُنَا الْعَقْدُ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ مَخُوفًا )

إِلْحَ ( وَارِدٌ عَلَى مَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ وَلَا تَصِحُّ بِجَهَالَةِ الْمُكْفُولِ عَنْهُ

فَصُلِّ ( لَهُمَا دَيْنٌ عَلَى آخَرَ فَكَفَلَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ بِنَصِيْبِهِ لَمْ يَجْزُ ) يَعْنِي إِذَا كَفَلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ بِنَصِيْبِهِ مِنَ الدَّيْنِ لَمْ يَجْزُ لَأَنَّهُ لَوْ انْصَرَفَ إِلَى نَصِيْبِهِ يَكُونُ قِسْمَةً الدَّيْنِ وَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ انْصَرَفَ إِلَى الشَّائِعِ يَكُونُ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ فَلَوْ قُضِيَ بِحُكْمِ الضَّمَانِ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ لِلذَّاءِ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَدَّى مُتَبَرِّعًا جَارَ لِأَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَبِهِ يَصِيرُ عَيْنًا وَتَمَيُّزُ نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ بِصَيُّورَتِهِ عَيْنًا بِفِعْلِهِ كَذَا فِي الْوَحِيْزِ شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ( وَعَلَيْهِمَا دَيْنٌ لِآخَرَ ) بِأَنَّهُ اشْتَرَا عَبْدًا بِالْفِ ( وَكَفَلَ كُلٌّ عَنِ الْآخَرِ جَارَ ) لِعَدَمِ الْمَانِعِ ( وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى شَرِيْكِهِ إِلَّا بِمَا أَدَّى

رَأَيْدًا عَلَى النَّصْفِ ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصِيلٌ فِي النَّصْفِ وَكَفِيلٌ فِي النَّصْفِ فَمَا يُؤَدِّيهِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا عَلَيْهِ أَصَالَةٌ إِذَا لَا مَعَارَضَةً بَيْنَ مَا عَلَيْهِ أَصَالَةٌ وَبَيْنَ مَا عَلَيْهِ كِفَالَةٌ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دَيْنٌ وَمُطَالَبَةٌ وَالثَّانِي مُطَالَبَةٌ فَقَطُّ وَأَمَّا الرَّأَيْدُ فَيَنْصَرِفُ إِلَى مَا عَلَيْهِ كِفَالَةٌ وَلِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي النَّصْفِ عَنْ صَاحِبِهِ كَانَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِأَنْ يُجْعَلَ الْمُؤَدَّى عَنْهُ لِأَنَّ الْمُؤَدَّى نَائِبُهُ وَأَدَاءُ نَائِبِهِ كَأَدَائِهِ فَيُؤَدَّى إِلَى اللُّوْرِ

فَصَلِّ ( قَوْلُهُ لَهُمَا دَيْنٌ عَلَى آخَرَ إِلَى قَوْلِهِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ ) مُسْتَدْرَكٌ بِمَا قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ وَلِلشَّرِيكِ إِذَا بَاعَ عَبْدٌ صَفْقَةً مَعَ زِيَادَةٍ عَلَى هَذَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْهَدَايَةِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ فَلَوْ قَضَى بِحُكْمِ الصَّمَانِ الْخُ لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ

( كَفَلَا بِشَيْءٍ عَنْ رَجُلٍ بِالتَّعَاقُبِ وَكَفَلَ كُلُّ بَيْهٍ ) أَيِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ ( عَنْ الْآخَرِ بِأَمْرِهِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ عَلَى رَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ مَثَلًا فَكَفَلَ عَنْهُ رَجُلَانِ كُلُّ مِنْهُمَا بِجَمِيعِهِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ كَفَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِمَا لَزِمَهُ بِالْكَفَالَةِ إِذَا الْكَفَالَةُ بِالْكَفِيلِ جَائِزَةٌ ( فَمَا أَدَّى ) أَيِ أَحَدَهُمَا ( يَرْجِعُ بِنَصْفِهِ عَلَى شَرِيكِهِ ) ثُمَّ يَرْجِعَانِ عَلَى الْأَصِيلِ ( أَوْ ) رَجَعَ هُوَ ( بِالْكُلِّ عَلَى الْأَصِيلِ ) لِأَنَّ مَا عَلَيْهِمَا مُسْتَوِيَانِ بِلَا تَرْجِيحٍ إِذَا الْكُلُّ كِفَالَةٌ فَيَكُونُ الْمُؤَدَّى شَائِعًا بَيْنَهُمَا فَيَرْجِعُ بِنَصْفِهِ عَلَى شَرِيكِهِ إِذَا لَا يُؤَدَّى إِلَى اللُّوْرِ هَذَا إِذَا كَفَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِالْجَمِيعِ ( وَأَمَّا إِذَا كَفَلَ كُلُّ مِنْهُمَا ) بِالنَّصْفِ ثُمَّ ( كَفَلَ ) كُلٌّ عَنْ صَاحِبِهِ فَهِيَ كَمَا قَبِيلُهَا ( أَيِ كَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ) فِي الصَّحِيحِ ( حَتَّى لَا يَرْجِعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِمَا أَدَّى مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى النَّصْفِ ) ( كَذَا لَوْ كَفَلَا ) عَنْ الْأَصِيلِ ( بِالْجَمِيعِ مَعًا ثُمَّ ) كَفَلَ ( كُلٌّ عَنْ صَاحِبِهِ ) لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ فَلَا يَكُونُ كَفِيلًا عَنْ الْأَصِيلِ بِالْجَمِيعِ ( أَوْ كَفَلَ كُلُّ بَيْهٍ ) أَيِ بِالْجَمِيعِ ( مُتَعَاقِبًا ثُمَّ كُلٌّ عَنْ صَاحِبِهِ بِالنَّصْفِ ) لَمَّا ذَكَرَ ( وَإِنْ أَبْرَأَ الطَّالِبُ أَحَدَهُمَا أَحَدَ الْآخَرِ بَكْلَهُ ) لِأَنَّ إِبْرَاءَ الْكَفِيلِ لَا يُوجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَبَقِيَ الْمَالُ كُلُّهُ عَلَى الْأَصِيلِ وَالْآخَرُ كَفِيلٌ عَنْهُ بِكُلِّهِ فَيَأْخُذُهُ قَوْلُهُ أَيِ كَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ( يَعْنِي أَنَّهَا أُولَى بِاعْتِبَارِ هَذِهِ وَإِلَّا فَهِيَ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِ الْفَصْلِ ثَانِيَةً ) قَوْلُهُ وَالْآخَرُ كَفِيلٌ عَنْهُ فَيَأْخُذُهُ ( أَيِ بِالْمَالِ

( افْتَرَقَ الْمُتَقَاوِضَانِ ) أَيِ الشَّرِيكَانِ شَرَكَةَ مُقَاوَضَةٍ ( أَخَذَ الْغَرِيمُ أَيَا شَاءَ بِكُلِّ دَيْنٍ ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَفِيلٌ عَنْ الْآخَرِ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الشَّرَكَةِ ( وَلَا يَرْجِعُ حَتَّى يُؤَدَّى أَكْثَرُ مِنَ النَّصْفِ ) لَمَّا ذَكَرَ فِي كِفَالَةِ الرَّجُلَيْنِ ( قَوْلُهُ لَمَّا ذَكَرَ فِي كِفَالَةِ الرَّجُلَيْنِ ) يَعْنِي فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ

( كَاتَبَ عَبْدِيهِ بِعَقْدٍ ) إِنْ قَالَ كَاتَبْتُكُمْ بِأَلْفٍ إِلَى سَنَةِ مَثَلًا ( وَكَفَلَ كُلٌّ عَنْ صَاحِبِهِ جَارَ ) اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزَ لِأَنَّ فِيهِ كِفَالَةَ الْمُكَاتِبِ وَالْكَفَالَةَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا بِإِثْرِهِ بَاطِلٌ وَعِنْدَ الْجَمْعِ أُولَى فَصَارَ كَمَا إِذَا تَعَاقَبَتْ كِتَابَتُهُمَا فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَلِهَذَا قَالَ بِعَقْدٍ .

وَجْهٌ لِاسْتِحْسَانِ أَنْ تَصَرَّفَ الْإِنْسَانُ يَجِبُ تَصْحِيحُهُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَقَدْ أَمَكَّنَ هَاهُنَا بِأَنْ يُجْعَلَ كُلُّ الْمَالِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَحَقِّ نَفْسِهِ وَعَتَقَ الْآخَرُ مُعْلَقًا بِأَدَائِهِ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ كَاتَبْتُكُمْ بِأَلْفٍ إِنْ أَدَيْتُمَا أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتُمَا حُرَّانِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِكُلِّ مِنْهُمَا إِنْ أَدَيْتَ أَلْفٌ فَأَنْتَ حُرٌّ فَيَكُونُ عَتَقُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعْلَقًا بِأَدَاءِ الْأَلْفِ وَلَا يَحْصُلُ عَتَقُهُ بِأَدَاءِ نِصْفِهِ إِذَا الشَّرْطُ يُقَابَلُ الْمَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلَا يُقَابَلُهُ أَجْزَاءً فَيَطْلُبُ الْمَوْلَى كُلًّا مِنْهُمَا بِجَمِيعِ الْمَالِ بِحُكْمِ الْأَصَالَةِ لَا الْكَفَالَةِ فَأَيُّهُمَا أَدَّى عَتَقَ وَعَتَقَ الْآخَرُ تَبَعًا لَهُ كَمَا فِي وَلَدِهِ الْمَكَاتِبِ ( فَمَا أَدَّى أَحَدَهُمَا رَجَعَ ) عَلَى الْآخَرِ ( بِنَصْفِهِ ) لِاسْتِوَائِهِمَا وَلَوْ رَجَعَ بِالْكُلِّ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ انْتَفَى الْمُسَاوَاةُ ( وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا ) قِيلَ أَنْ

يُؤَدِّيَا شَيْئًا ( جَارَ ) لِمُصَادَفَتِهِ مِلْكُهُ وَبَرَى الْمُعْتَقُ عَنِ التَّصْنِفِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِالْمَالِ إِلَّا لِيَكُونَ وَسِيلَةً إِلَى الْعَتَقِ وَلَمْ يَبْقَ وَسِيلَةٌ فَيَسْقُطُ التَّصْنِفُ وَيَبْقَى التَّصْنِفُ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّ الْمَالَ فِي الْحَقِيقَةِ مُقَابِلُ بَرَقِيَّتَيْهِمَا حَتَّى يَكُونَ مُوَزَعًا مُنْقَسِمًا عَلَيْهِمَا وَإِنَّمَا جُعِلَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لِتَصْحِيحِ الضَّمَانِ فَكَانَ ضَرُورِيًّا لَا يَتَعَدَّى غَيْرَ مَوْضِعَيْهِمَا وَإِذَا أَعْتَقَ اسْتَعْتَى عَنْهُ وَانْتَفَى الضَّرُورَةُ فَاعْتَبِرَ مُقَابِلًا بِرَقِيَّتَيْهِمَا فَلِهَذَا

يَنْتَصِفُ وَإِذَا أَعْتَقَ الْمَوْلَى أَحَدَهُمَا ( أَخَذَ أَيًّا شَاءَ بِحِصَّةٍ مِنْ لَمْ يُعْتَقِ ) أَمَا أَخَذَ الْمُعْتَقُ فَبِالْكَفَالَةِ وَأَمَا أَخَذَ صَاحِبِهِ فَبِالْأَصَالَةِ أَعْتَرَضَ بِأَنَّ أَخَذَ الْمُعْتَقَ بِالْكَفَالَةِ تَصْحِيحٌ لِلْكَفَالَةِ بِدَلِّ الْكِتَابَةِ وَهُوَ بَاطِلٌ وَأَجِيبَ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ مُطَالِبًا بِجَمِيعِ الْأَلْفِ وَالْبَاقِي بَعْضُ ذَلِكَ فَيَبْقَى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ لِأَنَّ الْبَقَاءَ يَكُونُ عَلَى وَصْفِ الثُّبُوتِ ( فَإِنْ أَخَذَ الْمُعْتَقُ رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ ) أَيِ بِمَا أَدَّى لِأَنَّهُ أَذَاهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ( وَإِنْ أَخَذَ الْآخَرَ لَا ) أَيِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَذَاهُ عَنْ نَفْسِهِ ( مَا لَا يَجِبُ عَلَى عَبْدٍ حَتَّى يَعْتَقَ ) وَهُوَ دَيْنٌ لَمْ يَطْهَرْ فِي حَقِّ الْمَوْلَى كَمَا إِذَا لَزِمَهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ اسْتِفْرَاضِهِ أَوْ وَطْئِهِ بِشَبْهَةٍ أَوْ اسْتِهْلَاكِهِ وَدِيْعَةً فَإِنَّهَا لَا تَطْهَرُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى بَلْ يُؤْخَذُ بِهَا الْعَبْدُ بَعْدَ عَتَقِهِ ( حَالٌ عَلَى مَنْ كَفَلَ بِهِ ) كِفَالَةٌ ( مُطْلَقَةً ) عَنْ قَيْدِ الْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ لِأَنَّ الْمَالَ حَالٌ عَلَيْهِ لَوْ جُوبِ السَّبَبُ وَقَبُولُ الدِّمَةِ لَكِنَّهُ لَا يُطَالَبُ لِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ لِمَوْلَاهُ وَلَمْ يَرْضَ بِتَعَلُّقِهِ بِهِ وَالْكَفِيلُ غَيْرُ مُعَسِّرٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَفَلَ بَدَيْنِ مُوَجَّلٍ حَيْثُ لَا يَلْزَمُ الْكَفِيلُ حَالًا لِأَنَّهُ لَزِمَ الْمُطَالِبَةَ بِالْدَيْنِ الْمُوَجَّلِ ( وَإِنْ أَدَّى رَجَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ عَتَقِهِ لَوْ كَفَلَ بِأَمْرِهِ ) لِأَنَّ الْكَفِيلَ بِالْأَدَاءِ مَلَكٌ الدَّيْنِ وَقَامَ مَقَامَ الطَّالِبِ فَلَا يُطَالَبُ قَبْلَ الْحَرِّيَّةِ

قَوْلُهُ فَإِنْ أَخَذَ الْمُعْتَقُ رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِمَا ادَّعَى لِأَنَّهُ أَذَاهُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ ( كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْكَنْزِ وَشَرْحِهِ وَفِيهِ تَأْمُلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ كَفَلَ بِأَمْرِهِ

( ادَّعَى عَلَى عَبْدٍ مَالًا وَكَهَلَ بِنَفْسِهِ رَجُلٌ فَمَاتَ الْعَبْدُ بَيْرًا الْكَفِيلُ ) لِرِأَاةِ الْأَصِيلِ بِمَوْتِهِ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَكْفُولُ بِنَفْسِهِ حُرًّا ( مَاتَ عَبْدٌ مَكْفُولٌ بِرَقِيَّتِهِ فَيَرَهُنَّ أَنَّهُ لِمُدَّعِيهِ ضَمِنَ الْكَفِيلُ قِيَمَتَهُ ) يَعْنِي أَدَّى رَجُلٌ رَقَبَةَ عَبْدٍ فَكَهَلَ بِهِ آخَرُ فَمَاتَ الْعَبْدُ فَأَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ ضَمِنَ الْكَفِيلُ قِيَمَتَهُ إِذَا كَانَ عَلَى الْمَوْلَى رَدُّهُ عَلَى وَجْهِ يَخْلُفُهُ قِيَمَتُهُ وَقَدْ لَزِمَ الْكَفِيلُ ذَلِكَ وَبَعْدَ مَوْتِهِ تَبَقَّى الْقِيَمَةُ عَلَى الْأَصِيلِ فَكَذَا الْكَفِيلُ ( كَفَلَ عَبْدٌ عَنْ مَوْلَاهُ بِأَمْرِهِ فَعَتَقَ فَأَذَاهُ أَوْ عَكْسَ ) أَيِ كَفَلَ مَوْلَى عَبْدٍ عَنْهُ وَأَذَاهُ بَعْدَ عَتَقِهِ ( لَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ ) مِنْهُمَا ( عَلَى الْآخِرِ ) مَعْنَى الْأَوَّلِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ لِأَنَّ أَمْرَهُ بِتَكْفِيلِهِ يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرَقٌ وَإِنْ كَانَ فَلَا يَصِحُّ لِتَضَمُّنِهِ بِإِطْلَاقِ حَقِّ الْغُرَمَاءِ وَأَمَا كِفَالَةُ الْمَوْلَى عَنْ عَبْدِهِ فَتَصِحُّ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ وَقَعَتْ غَيْرَ مُوجِبَةٍ لِلرُّجُوعِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْآخَرِ دَيْنًا فَلَا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً بَعْدَهُ كَمَا إِذَا كَفَلَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ بغيرِ أَمْرِهِ فَاجَارَ فَإِنَّهَا لَا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً لِلرُّجُوعِ كَمَا مَرَّ فَكَذَا هَذَا ثُمَّ فَإِنَّدَةَ كِفَالَةَ الْمَوْلَى عَنْ عَبْدِهِ وَجُوبَ مُطَالَبَتِهِ بِإِفَاءِ الدَّيْنِ عَنْ سَائِرِ أَمْوَالِهِ وَفَائِدَةُ الْعَكْسِ تَعَلُّقُهُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ

( كِتَابُ الْحَوَالَةِ ) ( هِيَ ) لُغَةً اسْمٌ بِمَعْنَى الْإِحَالَةِ وَهِيَ التَّقْلُّ مُطْلَقًا ، وَشَرْعًا ( نَقَلَ الدَّيْنُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ ) أَيِ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا خُصَّتْ بِالْدَيْنِ لِأَنَّهَا تَقْلُّ شَرْعِيًّا وَالدَّيْنُ وَصَفٌ شَرْعِيٌّ يَطْهَرُ أَثَرُهُ فِي الْمُطَالَبَةِ فَالتَّقْلُّ الشَّرْعِيُّ جَارٍ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي الْوَصْفِ الشَّرْعِيِّ كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ الشَّرْعِيَّ جَارٍ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي تَقْلِ الْمَلِكِ الَّذِي هُوَ وَصَفٌ شَرْعِيٌّ وَيَتْبَعُهُ تَقْلُ الْعَيْنِ الَّذِي هُوَ الْمَبِيعُ ( الْمَدْيُونُ مُحِيلٌ وَالدَّائِنُ مُحْتَالٌ وَمُحْتَالٌ لَهُ وَمُحَالٌ وَمُحَالٌ لَهُ ) يَعْنِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْإِصْطِلَاحِ ( وَمَنْ يَقْبَلُهَا ) أَيِ الْحَوَالَةِ ( مُحْتَالٌ عَلَيْهِ وَمُحَالٌ عَلَيْهِ ) يَعْنِي



يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَيْضًا هَذَانِ اللَّفْظَانِ ( وَالْمَالُ مُحَالٌ بِهِ ) وَشَرْطُ ( لِصِحَّةِ الْحَوَالَةِ رِضَا الْكُلِّ ) أَمَّا رِضَا الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ ذَوِي الْمُرُوءَاتِ قَدْ يَأْتِفُونَ بِتَحْمِيلِ غَيْرِهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الدَّيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَاهُ وَأَمَّا رِضَا الثَّانِي وَهُوَ الْمُحْتَالُ فَلِأَنَّ فِيهَا انْتِقَالَ حَقِّهِ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى وَالذِّمَّةُ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَاهُ وَأَمَّا رِضَا الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهَا إِلْزَامُ الدَّيْنِ وَلَا لُزُومَ بِلَا التَّزَامِ ( بِلَا خِلَافٍ إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ) حَيْثُ قَالَ فِي الزِّيَادَاتِ الْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِلَا رِضَا الْمُحِيلِ لِأَنَّ التَّزَامَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ تَصَرَّفٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَالْمُحِيلُ لَا يَتَضَرَّرُ بَلْ فِيهِ نَفْعُهُ لِأَنَّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ .

( وَ ) شَرْطُ ( حُضُورِ الثَّانِي ) يَعْنِي لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ فِي غَيْبَةِ الْمُحْتَالِ لَهُ ( إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ ) أَيِ الْحَوَالَةِ ( فَضُولِي لَهُ ) أَيِ لِأَجْلِ الْغَائِبِ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( لَا حُضُورَ الْبَاقِينَ ) أَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ حُضُورِ الْأَوَّلِ وَهُوَ

الْمُحِيلُ فَبِأَنَّ يَقُولَ رَجُلٌ لِلدَّائِنِ لَكَ عَلَى فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَاحْتِلْ بِهَا عَلَيَّ ، فَرَضِيَ الدَّائِنُ فَإِنَّ الْحَوَالَةَ تَصِحُّ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَأَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ حُضُورِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ فَبِأَنَّ يُحِيلُ الدَّائِنُ عَلَى رَجُلٍ غَائِبٍ ثُمَّ عَلِمَ الْغَائِبُ فَقِيلَ صَحَّتْ الْحَوَالَةُ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ ( وَإِذَا تَمَّتْ ) الْحَوَالَةُ ( بَرِئَ الْمُحِيلُ ) عَنِ الدَّيْنِ بِقَبُولِ الْمُحْتَالِ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَعْنَى الْحَوَالَةِ التَّقْلُّ كَمَا مَرَّ وَهُوَ يَقْتَضِي فِرَاقَ ذِمَّةِ الْأَصِيلِ لِأَنَّ مِنَ الْمُحَالِ بَقَاءَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي مَحَلِّينَ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ ( وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمُحْتَالُ إِلَّا بِالتَّوَى ) لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ لَهُ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فَيَرْجِعُ عِنْدَ عَدَمِ السَّلَامَةِ وَبَيَّنَ التَّوَى بِقَوْلِهِ ( بِمَوْتِ الْمُحِيلِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا أَوْ حَلْفِهِ ) حَالُ كَوْنِهِ ( مُنْكَرَ الْحَوَالَةِ وَلَا بَيِّنَةً عَلَيْهَا ) لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ يَتَحَقَّقُ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَهُوَ التَّوَى حَقِيقَةً وَعِنْدَهُمَا هَذَانِ وَثَالِثٌ وَهُوَ أَنْ يَحْكُمَ الْقَاضِي بِإِفْلَاسِهِ فِي حَيَاتِهِ

كِتَابُ الْحَوَالَةِ قَوْلُهُ هِيَ نَقْلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ ( يَرِدُ عَلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ أَنَّهَا تَصِحُّ بِالْإِذْنِ أَوْ بِالدَّرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا نَقْلُ الدَّيْنِ وَكَذَا الْغَضَبُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ رَدُّ الْعَيْنِ وَالْقِيَمَةُ مُخْلَصٌ وَدَفْعُ الْإِيرَادِ بِأَنَّ الْحَوَالَةَ الْوَدِيعَةُ وَكَالَةِ حَقِيقَةٍ ( قَوْلُهُ وَالدَّائِنُ مُحَالٌ وَمُحْتَالٌ لَهُ وَمُحَالٌ لَهُ ) قَالَ فِي الْمَعْرَاجِ قَوْلُهُمْ لِلْمُحْتَالِ الْمُحْتَالُ لَهُ لُغَةً لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الصَّلَةِ اهـ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْأَرْبَعَةُ ) بَيَانُ ذَلِكَ الثَّلَاثَةُ الَّتِي مِنْ مَادَّةِ الْإِشْتِقَاقِ وَالْأَصْلُ أَغْنَى الدَّائِنَ وَيُزَادُ خَامِسًا قَالَهُ سَعْدِيُّ حَلَبِيِّ وَهُوَ حَوِيلٌ ( قَوْلُهُ وَشَرْطُ رِضَا الْكُلِّ بِلَا خِلَافٍ إِلَّا فِي الْأَوَّلِ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْنَ وَإِلَّا فَإِنْ أَرَادَ خِلَافًا مَذْهَبِيًّا أَوْ أَعَمَّ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا اخْتَارَهُ الْجُرْجَانِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا قَالَ الْأَنْقَرَانِيُّ عَنْ مُخْتَصَرِ الْأَسْرَارِ إِنْ رَضِيَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ لَا يُشْتَرَطُ إِنْ كَانَ لِلْمُحِيلِ عَلَيْهِ ذَيْنَ وَبِهِ قَالَتْ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ كَمَا فِي النَّهَائَةِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ وَمِنْ شَرَايِطِهَا الْقَبُولُ وَفِيهِ خِلَافٌ أَبِي يُوسُفَ كَمَا فِي الْكِفَالَةِ ( قَوْلُهُ حَيْثُ قَالَ فِي الزِّيَادَاتِ الْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِلَا رِضَا الْمُحِيلِ ) هُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ ( قَوْلُهُ وَإِذَا تَمَّتْ أَيِ حَوَالَةٍ ) أَيِ بِرُكْنَيْهَا وَشَرْطَيْهَا بَرِئَ الْمُحِيلُ مِنَ الدَّيْنِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَا يَبْرَأُ إِلَّا مِنَ الْمُطَالَبَةِ فَقَطْ وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَبْرَأُ مِنَ الْمُطَالَبَةِ أَيْضًا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ إِلَّا بِالتَّوَى ) التَّوَى التَّلَفُ يُقَالُ مِنْهُ تَوَى بَوَزَنَ عِلْمٍ وَهُوَ تَوَّ وَتَوَّ كَذَا فِي

الْفَتْحِ وَقَالَ الْأَنْقَرَانِيُّ تَوَى إِذَا تَلَفَ مَقْصُورٌ غَيْرَ مَهْمُوزٍ ( قَوْلُهُ وَبَيَّنَ التَّوَى بِقَوْلِهِ بِمَوْتِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا ) أَيِ بِأَنَّ لَمْ يَتْرَكْ مَالًا عَيْنًا وَلَا ذَيْنًا وَلَا كَفِيلًا وَهَذَا إِذَا ثَبَتَ مَوْتُهُ مُفْلِسًا بِتَصَادُقِهِمَا فَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ فَالْقَوْلُ لِلْمُحْتَالِ

مَعَ يَمِينِهِ عَلَى الْعِلْمِ كَمَا فِي التَّيْبِينَ وَالْعِنَايَةِ عَنِ الْمَبْسُوطِ وَالشَّافِي وَقَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي شَرْحِ النَّاصِحِيِّ الْقَوْلَ لِلْمُحِيلِ مَعَ الْيَمِينِ لِإِنْكَارِهِ عَوْدَ الدَّيْنِ اهـ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَفِيلٌ وَلَكِنْ رَجُلٌ تَبَرَّعَ بِهِ وَرَهْنَهُ بِهِ رَهْنًا ثُمَّ مَاتَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا عَادَ الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحِيلِ وَلَوْ كَانَ الْمُؤْتَهَنُ مُسَلِّطًا عَلَى الْبَيْعِ فَبَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ حَتَّى مَاتَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ

وَالثَّمَنُ لِصَاحِبِ الرَّهْنِ اهـ .

وَمِثْلُ حُكْمِ التَّبَرُّعِ بِالرَّهْنِ مَا لَوْ اسْتَعَارَ الْمُطْلُوبُ شَيْئًا وَرَهْنَهُ عِنْدَ الطَّالِبِ ثُمَّ مَاتَ مُفْلِسًا كَمَا فِي الْخَانِيَةِ

( تَصِحُّ ) أَيِ الْحَوَالَةِ ( بِالْدَّرَاهِمِ الْمَوْدَعَةِ ) يَعْنِي إِذَا أَوْدَعَ رَجُلًا أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَحَالَ بِهِ عَلَيْهِ آخَرَ صَحَّ لِأَنَّهُ أَقْدَرَ

عَلَى التَّسْلِيمِ فَكَانَتْ أُولَى بِالْجَوَازِ .

( وَ ) تَصِحُّ أَيْضًا بِالْدَّرَاهِمِ ( الْمَغْصُوبَةِ ) أَيِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي غَصَبَهَا الْمُحْتَالُ مِنَ الْمُحِيلِ ( وَبِالدَّيْنِ ) الْكَائِنِ لِلْمُحِيلِ

عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ

( وَتَبْطُلُ ) أَيِ الْحَوَالَةِ ( بِهَلَاكِ الْأُولَى ) أَيِ الْوَدِيعَةِ لِتَقْيِيدِ الْكَفَالَةِ بِهَا لِأَنَّهُ مَا التَزَمَ الْأَدَاءَ إِلَّا مِنْهَا ( أَوْ اسْتِحْقَاقَهَا )

لِأَنَّهُ كَهَلَاكِهَا ( وَيَبْرَأُ الْمَوْدَعُ ) وَيَعُودُ الدَّيْنُ عَلَى الْمُحِيلِ ( وَ ) تَبْطُلُ أَيْضًا ( بِاسْتِحْقَاقِ الثَّانِيَةِ ) أَيِ الدَّرَاهِمِ

الْمَغْصُوبَةِ ( لِإِدْمَامِ مَا يَخْلُقُهَا وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ ) وَيَعُودُ الدَّيْنُ ( لَا بِهَلَاكِهَا ) أَيِ لَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِهَلَاكِ الثَّانِيَةِ ( إِذَا

كَانَ فِيهِ ) أَيِ فِي هَلَاكِهِ ( وَفَاءً ) أَيِ مَا بَقِيَ بِمَالِ الْحَوَالَةِ وَيَكُونُ الضَّمَانُ قَائِمًا مَقَامَ الْمَغْصُوبَةِ ( وَفِيهَا ) أَيِ فِي

هَذِهِ الصُّورِ الْمَعْدُودَةِ ( لَا يُطَالَبُ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ ) بِالْعَيْنِ أَوْ الدَّيْنِ الَّتِي قِيدَتْ الْحَوَالَةُ بِهِمَا لِتَعْلُقِ حَقِّ

الْمُحْتَالِ لَهُ بِهِمَا ( وَلَا يَقْدَرُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْفَعَهَا إِلَى الْمُحِيلِ ) يَعْنِي كَمَا لَا يَمْلِكُ الْمُحِيلُ مُطَالَبَةَ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ

لَا يَمْلِكُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْفَعَهَا إِلَى الْمُحِيلِ حَتَّى لَوْ دَفَعَ صَارَ ضَامِنًا لِلْمُحْتَالِ لَهُ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ

الْمُحْتَالِ لَهُ ( مَعَ أَنَّ الْمُحْتَالَ أُسْوَةٌ لِرُغْمَاءِ الْمُحِيلِ بَعْدَ مَوْتِهِ ) يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَمْوَالَ إِذَا تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْمُحْتَالِ كَانَ

يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمُحْتَالُ أُسْوَةً لِرُغْمَاءِ الْمُحِيلِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي الرَّهْنِ مَعَ أَنَّهُ أُسْوَةٌ لَهُمْ لِأَنَّ الْعَيْنَ الَّتِي يَدُ

الْمُحَالَ عَلَيْهِ لِلْمُحِيلِ وَالَّذِينَ الَّذِينَ لَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصِرْ مَمْلُوكًا لِلْمُحَالَ بِعَقْدِ الْحَوَالَةِ لَا يَدًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا رِقَبَةً لِأَنَّ

الْحَوَالَةَ مَا وَضِعَتْ لِلتَّمْلِيكِ بَلْ لِلتَّقْلِ فَيَكُونُ بَيْنَ الرُّغْمَاءِ وَأَمَّا الْمُؤْتَهَنُ فَمِلْكُ الْمَرْهُونِ يَدًا وَجِنْسًا فَيُثَبَّتُ لَهُ نَوْعُ

اِخْتِصَاصٍ بِالْمَرْهُونِ شَرْعًا لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْرِهِ فَلَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ أَنْ يَشَارَكَ فِيهِ ( بِخِلَافِ ) الْحَوَالَةِ

( الْمُطْلَقَةِ ) اعْلَمْ أَنَّ الْحَوَالَةَ إِمَّا مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً ، أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَهِيَ أَنْ يُرْسِلَهَا إِرْسَالًا لَا يُقَيِّدُهَا بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى

الْمُحَالَ عَلَيْهِ وَلَا بِعَيْنٍ لَهُ فِي يَدِهِ أَوْ يُحِيلُهُ عَلَى رَجُلٍ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَا فِي يَدِهِ عَيْنٌ لَهُ ، وَأَمَّا الْمُقَيَّدَةُ فَهِيَ أَنْ

يَكُونَ لِلْمُحِيلِ مَالٌ عِنْدَ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ وَدِيعَةٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَالَ الطَّالِبُ عَلَيْكَ بِالْأَلْفِ الَّذِي لَهُ

عَلَيَّ عَلَى أَنْ تُؤَدِّيَهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي لِي عَلَيْكَ وَقَبِلَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ فَلَمَّا بَيَّنَّ حُكْمَ الْمُقَيَّدَةِ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ حُكْمَ

الْمُطْلَقَةِ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُ حَيْثُ يُطَالَبُ فِيهَا الْمُحِيلُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ بِالْعَيْنِ أَوْ الدَّيْنِ ( وَيَقْدَرُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْفَعَهَا

إِلَى الْمُحِيلِ ) إِذْ لَا تَعْلُقُ لِحَقِّ الْمُحَالَ بِمَا عِنْدَهُ أَوْ عَلَيْهِ بَلْ حَقُّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَفِي ذِمَّتِهِ سَعَةً ( لَا تَبْطُلُ

بِأَخْذِ مَا عِنْدَهُ ) مَعَ الْعَيْنِ كَالْمَغْصُوبِ الْوَدِيعَةِ ( أَوْ عَلَيْهِ ) مِنَ الدَّيْنِ سَوَاءً كَانَتْ الْحَوَالَةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً أَمَّا الْأَوَّلُ

فَلِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يُنَافِي تَعْلُقَ الْحَقِّ بِخُصُوصِيَّاتٍ مَا عِنْدَهُ أَوْ عَلَيْهِ وَالْمُبْطِلُ تَعْلُقُهُ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْمُحِيلَ لَيْسَ لَهُ حَقُّ

الْأَخْذِ مِنَ الْمُحْتَالِ فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ فَقَدْ دَفَعَ مَا تَعْلُقُ بِهِ حَقُّ الْمُحْتَالِ فَيُضْمَنُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ لِتَقْيِيدِ الْكِفَالَةِ بِهَا ( صَوَابُهُ الْحَوَالَةُ ) قَوْلُهُ لَا يَهْلِكُهَا أَيُّ لَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِهَلَاكِ الثَّانِيَةِ إِذَا كَانَ فِيهِ أَيُّ فِي هَلَاكِهِ وَقَاءً ) فِي التَّقْيِيدِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْمَغْضُوبَ مَضْمُونٌ بِمَثَلِهِ إِذَا هَلَكَ مِثْلِيَا وَالْدَّرَاهِمُ مِثْلِيَّةٌ فَعَلَيْهِ مِثْلُهَا وَالصُّورَةُ مَقْرُوضَةٌ فِيمَا إِذَا أَحَالَ بِمَا غَضِبَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَإِذَا هَلَكَتِ الْمِثْلُ مَوْجُودٌ وَبِهِ وَقَاءً بِمَالِ الْحَوَالَةِ ( قَوْلُهُ وَفِيهَا لَا يُطَالِبُ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ ) أَيُّ مَا دَامَتْ الْحَوَالَةُ وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُحْتَالَ الْمُحَالَ عَلَيْهِ عَنِ الدَّيْنِ أَخَذَ الْمُحِيلُ مَا كَانَ عَنْدهُ مِنَ الدَّيْنِ وَالْعَيْنُ كَالْمُرْتَهِنِ إِذَا أَبْرَأَ الرَّاهِنُ بِرَهْنِهِ وَلَوْ وَهَبَهُ لَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِدَيْنِهِ لِأَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ مَلَكَهُ بِالْهَبَةِ وَكَذَا إِذَا وَرَثَهُ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَالِدَيْنِ الَّذِي لَهُ ) الضَّمِيرُ فِيهِ لِلْمُحِيلِ ( قَوْلُهُ عَلَى الْمُحِيلِ ) صَوَابُهُ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْحَوَالَةِ الْمُطْلَقَةِ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعَ أَنَّ الْمُحْتَالَ أُسُوءَ لِعِرْمَاءِ الْمُحِيلِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا مُشَارَكَةَ لِعِرْمَاءِ الْمُحِيلِ الْمُحْتَالَ فِي الَّذِي أُحِيلَ بِهِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ كَوْنِهِ مُقَيَّدًا بِدَيْنِ لَهُ عَلَى الْمُحَالَ عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ أَوْ يُحِيلُهُ عَلَى رَجُلٍ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ ) صَوَابُهُ بَأَن يُحِيلُهُ لِأَنَّهُ بَيَانٌ لِصُورَةِ الْمُرَاسَلَةِ لَا قِسْمٍ آخَرَ مِنْهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مُبَايِنًا لِمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ أَنْ يُرْسِلَهَا إِرْسَالًا لَا يَقْيِدُهَا بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ وَلَا يَعِينُ لَهُ فِي يَدِهِ ( قَوْلُهُ لَا تَبْطُلُ بِأَخْذِهِ مَا عَنْدهُ )

إِلْخَ ( حُكْمٌ مُبْتَدَأٌ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْمُطْلَقَةِ

( لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُحِيلِ أَحَلَّتْ بِدَيْنٍ لِي عَلَيْكَ لِلْمُحْتَالَ عَلَيْهِ إِذَا طَلَبَ مِثْلَ مَا أَحَالَ ) يَعْنِي رَجُلٌ أَحَالَ رَجُلًا عَلَى آخَرَ بِالْفِدْفَعَةِ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ إِلَى الْمُحْتَالَ ثُمَّ طَلَبَ الدَّافِعُ الْآلِفَ مِنَ الْمُحِيلِ فَقَالَ الْمُحِيلُ أَحَلَّتْ بِالْفِ كَانَ لِي عَلَيْكَ وَالْمُحْتَالَ عَلَيْهِ أَنْكَرَهُ فَالْقَوْلُ لَهُ لَا لِلْمُحِيلِ وَلَا يَكُونُ الْإِقْرَارُ مِنَ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ بِالْحَوَالَةِ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِالْدَيْنِ عَلَيْهِ وَلَا قَبُولُهُ الْحَوَالَةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا لِأَنَّ الْحَوَالَةَ تَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ دَيْنٌ .

( وَ ) لَا ( قَوْلُ الْمُحْتَالَ لِلْمُحِيلِ ) إِذَا طَلَبَهُ ( أَحَلَّتْ بِدَيْنٍ لِي عَلَيْكَ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمُحِيلُ لِلْمُحْتَالَ أَعْطِنِي مَا قَبَضْتَهُ مِنْ فُلَانٍ فَإِنِّي أَحَلَّتُكَ لِتَقْبِضَهُ لِي وَكُنْتُ وَكِيلِي فِي قَبْضِهِ فَقَالَ الْمُحْتَالَ أَحَلَّتْ بِدَيْنٍ لِي عَلَيْكَ فَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ لِأَنَّ الْمُحَالَ يَدْعِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَهُوَ مُنْكَرٌ فَالْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ وَلَا يَكُونُ الْإِقْرَارُ مِنَ الْمُحِيلِ بِالْحَوَالَةِ وَإِقْدَامُهُ عَلَيْهَا إِقْرَارًا مِنْهُ بَأَن عَلَيْهِ دَيْنًا لِلْمُحْتَالَ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَوَالَةِ قَلَمًا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَكَالَةِ ( يُجْبَرُ الْمُحْتَالَ إِذَا أَدَّى الْمُحِيلُ فَلَمْ يَقْبَلْ ) لِاحْتِمَالِ عَوْدِ الْمُطَالِبَةِ إِلَى الْمُحِيلِ بِالتَّوَيُّ

قَوْلُهُ يُجْبَرُ الْمُحْتَالَ إِذَا أَدَّى الْمُحِيلُ فَلَمْ يَقْبَلْ ( فَرَضَهَا قَاضِي خَانَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْحَوَالَةُ مُطْلَقَةً فَقَالَ وَلَوْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ مُطْلَقَةً ثُمَّ إِنَّ الْمُحِيلَ قَضَى دَيْنَ الْمُحْتَالَ لَهُ يُجْبَرُ لَهُ عَلَى الْقَبُولِ وَلَا يَكُونُ الْمُحِيلُ مُتَبَرِّعًا .

ا هـ .

( أَحَالَ غَرِيمَهُ عَلَى رَجُلٍ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ ثَمَنِ دَارِهِ ) أَيُّ دَارِ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ ( فَقَبِلَ صَحَّتْ ) الْحَوَالَةُ لِأَنَّهُ أَحَالَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْفَانِهِ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بَيْعَهَا ( وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيْعِ ) لِعَدَمِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ قَبْلَ الْبَيْعِ ( وَلَوْ بَاعَ يُجْبَرُ عَلَى الْأَدَاءِ ) لِتَحَقُّقِ الْوُجُوبِ ( وَلَوْ أَحَالَ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ مِنْ ثَمَنِ دَارِ الْمُحِيلِ لَا ) أَيُّ لَا تَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِهَا ( إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ بِالْبَيْعِ ) فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ لَوْجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَيْعِ وَالْأَدَاءِ

( بَاعَ بِشَرْطٍ أَنْ يُحِيلَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ غَرِيمًا لَهُ ) أَيُّ لِلْبَائِعِ ( بَطَلَ ) الْبَيْعُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَهْيٌ لِلْبَائِعِ ( وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطٍ أَنْ يَحْتَالَ بِالْثَمَنِ صَحَّ ) لِأَنَّهُ يُؤَكِّدُ مُوجِبَ الْعَقْدِ إِذْ الْحَوَالَةُ فِي الْعَادَةِ تَكُونُ عَلَى الْإِثْمَاءِ وَالْأَحْسَنُ قَضَاءُ فَصَارَ كَشَرْطِ الْجَوْدَةِ ( كَرِهَ السُّفْتَجَةُ ) هِيَ بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِ النَّاءِ وَاحِدَةُ السَّفَاتِجِ تَعْرِيبُ سَفْتِهِ

وهي شيء مُحْكَمٌ وَيُسَمَّى هَذَا الْقَرْضُ بِهِ لِإِحْكَامِ أَمْرِهِ وَصُورَتُهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى تاجرٍ مَبْلَغًا قَرْضًا لِيُدْفَعَهُ إِلَى صَدِيقِهِ فِي بَلَدٍ آخَرَ لِيَسْتَفِيدَ بِهِ سَقُوطِ خَطَرِ الطَّرِيقِ (قَوْلُهُ وَصُورَتُهُ)

إِلخ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ هُوَ أَنْ يُقْرِضَ إِنْسَانًا مَالًا لِيَقْضِيَهُ الْمُسْتَقْرِضُ فِي بَلَدٍ يُرِيدُهُ الْمُقْرِضُ وَإِنَّمَا يَدْفَعُهُ عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْأَمَانَةِ لِيَسْتَفِيدَ بِهِ سَقُوطِ خَطَرِ الطَّرِيقِ وَهُوَ نَوْعٌ تَفْعُ اسْتِفِيدَ بِالْقَرْضِ وَقَدْ { نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا } وَقِيلَ هَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُنْفَعَةُ مَشْرُوطَةً وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ أَهـ .  
وَقَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى وَغَيْرِهَا إِنْ كَانَ السَّفْتَحُ مَشْرُوطًا فِي الْقَرْضِ فَهُوَ حَرَامٌ وَالْقَرْضُ بِهَذَا الشَّرْطِ فَاسِدٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا جَازَ وَصُورَةُ الشَّرْطِ مَا فِي الْوَاقِعَاتِ رَجُلٌ أَقْرِضَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يَكْتُبَ لَهُ بِهَا إِلَى بَلَدٍ كَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ أَقْرِضَهُ بغيرِ شَرْطٍ وَكُتِبَ جَازٌ ثُمَّ قَالُوا إِنَّمَا يَحِلُّ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عُرْفٌ ظَاهِرٌ فَإِنْ كَانَ يُعْرَفُ أَنَّ ذَلِكَ يُفْعَلُ كَذَلِكَ فَلَا .  
أهـ .

( كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ ) وَجَهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ وَجُودُ مَعْنَى قَوْلِ الْمَالِ فِي الْحَوَالَةِ وَالْمُضَارَبَةِ فِي الْجُمْلَةِ ( هِيَ ) لُغَةٌ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَهُوَ السَّيْرُ فِيهَا سَمِّيَ هَذَا الْعَهْدُ بِهَا لِأَنَّ الْمُضَارِبَ يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ غَالِبًا لِيَطْلُبَ الرَّبْحَ ، وَشَرْعًا ( عَقْدُ شَرَكَةٍ فِي الرَّبْحِ بِمَالٍ مِنْ رَجُلٍ وَعَمَلٍ مِنْ آخَرَ وَرُكْنُهَا الْإِيجَابُ ) بَأَنْ يَقُولَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ هَذَا الْمَالَ إِلَيْكَ مُضَارَبَةً أَوْ مُعَامَلَةً أَوْ خُذْ هَذَا الْمَالَ إِلَيْكَ وَاعْمَلْ بِهِ عَلَى أَنْ مَا رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَنَا نَصْفَانِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظٍ تَثْبُتُ بِهَا الْمُضَارَبَةُ ( وَالْقَبُولُ ) بَأَنْ يَقُولَ الْمُضَارِبُ قَبِلْتُ وَنَحْوَهُ ( وَحُكْمُهَا أَنْوَاعٌ ) الْأَوَّلُ أَنَّهَا ( إِبْدَاعٌ أَوَّلًا ) لِأَنَّهُ قَبْضُ الْمَالِ يَأْذَنُ مَالِكِهِ لَا عَلَى وَجْهِ الْمُبَادَلَةِ وَالْوَثِيقَةِ بِخِلَافِ الْمُقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ بَدَلًا وَبِخِلَافِ الرِّهْنِ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ وَثِيقَةٌ ( وَتَوَكُّيلٌ عِنْدَ عَمَلِهِ ) لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ لَهُ بِأَمْرِهِ حَتَّى يَرْجِعَ بِمَا لِحَقِّهِ مِنَ الْعَهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ( وَشَرَكَةٌ إِنْ رِبْحٌ ) لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِالْمَالِ وَالْعَمَلِ فَيَشْتَرِكَانِ فِيهِ ( وَغَضَبٌ إِنْ خَالَفَ ) لِعَدْوِيهِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَيَكُونُ ضَامِنًا ( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( أَجَازَ بَعْدَهُ ) أَيُّ الْمُضَارِبِ إِذَا اشْتَرَى مَا تُهَيَّي عَنْهُ ثُمَّ بَاعَهُ وَتَصَرَّفَ فِيهِ ثُمَّ أَجَازَ رَبُّ الْمَالِ لَمْ يَجْزُ وَكَذَلِكَ الْمُسْتَبْضِعُ ( وَإِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ إِنْ فَسَدَتْ ) فَإِنَّ الْوَاجِبَ لِلْمُضَارِبِ فِيهَا أَجْرُ الْمَثَلِ كَالِإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَهُوَ بَدَلُ عَمَلِهِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى لِعَدَمِ الصَّحَّةِ وَلَمْ يَرْضَ بِالْعَمَلِ مَجَانًا فَيَجِبُ أَجْرُ الْمَثَلِ ( فَلَا رِبْحَ حِينَئِذٍ ) لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمُضَارَبَةِ الصَّحِيحَةِ وَلَمَّا فَسَدَتْ صَارَتْ إِجَارَةً ( بَلْ أَجْرُ عَمَلِهِ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ

الْفَاسِدَةَ ( مُطْلَقًا ) أَي سَوَاءَ رِبْحٍ أَوْ لَا ( بَلَا زِيَادَةٍ عَلَى الْمَشْرُوطِ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَقَدْ مَرَّ ( وَلَا ضَمَانَ فِيهَا ) أَي فِي الْمُضَارَبَةِ الْفَاسِدَةِ ( كَالصَّحِيحَةِ ) لِأَنَّهُ أَمِينٌ فَلَا يَكُونُ ضَمِينًا ( وَأَمَّا دَفْعُ الْمَالِ إِلَى آخَرٍ وَشَرْطُ الرِّبْحِ لِلْمَالِكِ فَبِضَاعَةٍ وَ ) شَرْطُهُ ( لِلْعَامِلِ قَرْضٌ ) وَإِنَّمَا غَيْرُ أُسْلُوبِ الْوَقَايَةِ حَيْثُ لَمْ يَعُدَّ الْبِضَاعَةُ وَالْقَرْضُ فِي سِلْكِ الْإِيدَاعِ وَغَيْرِهِ لِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْمُضَارَبَةَ إِذَا كَانَتْ عَقْدَ شَرِكَةٍ فِي الرِّبْحِ فَكَيْفَ تَكُونُ بِضَاعَةً أَوْ قَرْضًا

كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمُقْبُوضِ عَلَى سَوَمِ الشَّرَاءِ ) يَعْنِي وَقَدْ سُمِّيَ تَمَنُّ ( قَوْلُهُ بَلْ أَجْرٌ عَمَلُهُ مُطْلَقًا أَي سَوَاءَ رِبْحٍ أَوْ لَا ) أَقُولُ هَذَا أَيُّ وَجُوبِ الْأَجْرِ مُطْلَقًا رَوَايَةُ الْأَصْلِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَجَعَلَهُ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ حَيْثُ قَالَ فَيَحْكُمُ بِهِ أَيُّ أَبُو يُوسُفَ بِأَجْرِ الْمِثْلِ إِنْ رِبْحٌ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْبَحْ فِي الْمُضَارَبَةِ الصَّحِيحَةِ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا فَكَذَا فِي الْفَاسِدَةِ وَيَمْنَعُ أَبُو يُوسُفَ أَيْضًا مُجَاوِزَةَ الْمَشْرُوطِ أَي مَا شَرِطَ لِلْمُضَارِبِ وَخَالَفَهُ فِيهِمَا أَي قَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ الْأَجْرُ وَإِنْ لَمْ يَرْبَحْ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ ١ هـ لَكِنْ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمَعِ بِقَوْلِهِ فَيَحْكُمُ بِهِ أَبُو يُوسُفَ قَالَ فِيهِ الزَّيْلَعِيُّ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ

إِلَخ ١ هـ وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ مِثْلُ مَا فِي الْمَجْمَعِ وَلِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ رِبْحٌ أَوْ لَمْ يَرْبَحْ أَطْلَقَ أَجْرَ الْمِثْلِ فِي الْأَصْلِ لَكِنَّ هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجِبُ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يُجَاوِزُ الْمُسَمَّى قَوْلُهُ بَلَا زِيَادَةٍ عَلَى الْمَشْرُوطِ ( هَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَمَشَى فِي وَجُوبِ الْأَجْرِ مُطْلَقًا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَلَمْ يَأْخُذْ بِقَوْلِهِ فِي مُجَاوِزَةِ الْمُسَمَّى بَلْ أَخَذَ فِيهِ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ حَيْثُ مَشَى عَلَى عَدَمِ مُجَاوِزَتِهِ الْمَشْرُوطِ وَلَمْ يَمْسِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ بِعَدَمِ لُزُومِ الْأَجْرِ إِذَا لَمْ يَرْبَحْ .

١ هـ .

( وَشَرْطُهَا سِتَّةٌ ) الْأَوَّلُ ( كَوْنُ رَأْسِ الْمَالِ مِنَ الْأَثْمَانِ فَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِمَالٍ تَصِحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ ) لِأَنَّهَا تَصِيرُ شَرِكَةً بِحُصُولِ الرِّبْحِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَالٍ تَصِحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ وَهُوَ الدَّرَاهِمُ وَالْدَنَانِيرُ وَالتَّبَرُّ وَالْفُلُوسُ النَّافِقَةُ كَمَا سَيَأْتِي ( وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَرْضًا وَأَمَرَ بِبَيْعِهِ وَعَمَلَ مُضَارَبَةً فِي ثَمَنِهِ فَقَبِلَ صَحَّ ) لِأَنَّهُ لَمْ يُضِفْ الْمُضَارَبَةَ إِلَى الْعَرْضِ بَلْ إِلَى ثَمَنِهِ وَهُوَ مِمَّا تَصِحُّ بِهِ الْمُضَارَبَةُ وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ تَجُوزُ لِأَنَّهَا وَكَالَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ أَوْ إِجَارَةٌ فَلَا يَمْنَعُ شَيْءٌ مِنْهَا الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ ( وَ ) الثَّانِي ( كَوْنُهُ عَيْنًا لَا دَيْنًا ) لِأَنَّ الْمُضَارِبَ أَمِينٌ ابْتِدَاءً وَلَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُهُ أَمِينًا فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ ( فَلَوْ قَالَ أَعْمَلُ بِالَّذِينَ الَّذِينَ فِي ذِمَّتِكَ مُضَارَبَةً بِالنَّصْفِ لَمْ يَجْزُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى ثَالِثٍ فَقَالَ أَفْبُضُ مَالِي عَلَى فَلَانٍ وَأَعْمَلُ بِهِ مُضَارَبَةً ) حَيْثُ يَجُوزُ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْمُضَارَبَةَ إِلَى زَمَانِ الْقَبْضِ وَالَّذِينَ فِيهِ يَصِيرُ عَيْنًا وَهُوَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ رَأْسَ الْمَالِ ( وَ ) الثَّالِثُ ( تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُضَارِبِ ) حَتَّى لَا يَبْقَى لِرَبِّ الْمَالِ فِيهِ يَدٌ لِأَنَّ الْمَالَ يَكُونُ أَمَانَةً عِنْدَهُ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ كَالْوَدِيعَةِ بِخِلَافِ الشَّرِكَةِ لِأَنَّ الْمَالَ فِي الْمُضَارَبَةِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَالْعَمَلُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْلُصَ الْمَالَ لِلْعَامِلِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَأَمَّا الْعَمَلُ فِي الشَّرِكَةِ فَمِنْ الْجَانِبَيْنِ فَلَوْ شَرِطَ خُلُوصُ الْيَدِ لِأَحَدِهِمَا لَمْ تَنْعَقِدْ الشَّرِكَةُ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْعَمَلُ مِنْهُمَا ( فَشَرِطَ الْعَمَلُ عَلَى

رَبِّ الْمَالِ يُفْسِدُهَا ) أَيْ إِنْ شَرَطَا أَنْ يَعْمَلَ الْمَالِكُ مَعَ الْمُضَارِبِ فَسَدَتْ الْمُضَارِبَةُ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ يَمْنَعُ مِنْ تَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَى الْمُضَارِبِ

وَالْتَحْلِيلُ بَيْنَ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ شَرْطُ صِحَّةِ الْعَقْدِ فَمَا يَأْبَاهُ كَانَ مُفْسِدًا ضَرْوَرَةً ( وَ ) الرَّابِعُ ( كَوْنُ رَأْسِ الْمَالِ مَعْلُومًا ) لِنَلَا يَقَعَا فِي الْمُنَازَعَةِ ( تَسْمِيَةً ) بَأَن يَعْقِدَا عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ مِنْ مَالٍ تَصِحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ ( أَوْ إِشَارَةً ) كَمَا إِذَا دَفَعَ مُضَارِبَةً إِلَى رَجُلٍ دَرَاهِمَ لَا يَعْرِفُ قَدْرَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَيَكُونُ الْقَوْلُ فِي قَدْرِهَا وَصِفَتِهَا لِلْمُضَارِبِ مَعَ يَمِينِهِ وَالْيَمِينَةُ لِلْمَالِكِ ( وَ ) الْخَامِسُ ( كَوْنُ نَصِيبِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ مَعْلُومًا عِنْدَهُ ) أَيْ عِنْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّ الرَّبْحَ هُوَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ وَجِهَاتُهُ تَوْجِبُ فُسَادَ الْعَقْدِ ( وَ ) السَّادِسُ ( شُيُوعُ الرَّبْحِ بَيْنَهُمَا بَحِيثٌ لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ مُسَمَّاةً ) لِقَطْعِهِ الشَّرِكَةَ فِي الرَّبْحِ لَاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَحْصُلَ مِنَ الرَّبْحِ إِلَّا قَدَرٌ مَا شَرَطَ لَهُ وَإِذَا انْتَفَى الشَّرِكَةُ فِي الرَّبْحِ لَا تَتَحَقَّقُ الْمُضَارِبَةُ لِأَنَّهَا جُوزَتْ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالنَّصِّ بِطَرِيقِ الشَّرِكَةِ فِي الرَّبْحِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى مُورِدِ النَّصِّ ( فَتُفْسَدُ بِشَرْطِ زِيَادَةِ قَدَرٍ مُعَيَّنٍ لِأَحَدِهِمَا ) فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِالْعَمَلِ مَجَانًّا وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْمُسَمَّى الْمَشْرُوطِ لِلْفُسَادِ فَيُصَارُ إِلَى أَجْرِ الْمِثْلِ ضَرْوَرَةً وَالرَّبْحُ لِرَبِّ الْمَالِ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ ( كَذَا ) أَيْ يُفْسَدُ الْمُضَارِبَةُ ( كُلُّ شَرْطٍ يُوجِبُ جَهَالََةَ الرَّبْحِ ) كَمَا لَوْ قَالَ لَكَ نِصْفُ الرَّبْحِ أَوْ ثُلُثُهُ أَوْ رُبْعُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الرَّبْحَ هُوَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ فَجَهَالَتُهُ تُفْسِدُ الْعَقْدَ ( وَغَيْرُهُ لَا ) أَيْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ لَا يُفْسَدُ الْمُضَارِبَةُ ( بَلْ يُبْطِلُ الشَّرْطُ كَاشْتِرَاطِ الْخُسْرَانِ عَلَى الْمُضَارِبِ ) لِأَنَّهَا جُزْءُ هَالِكٍ مِنَ الْمَالِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُلْزَمَ غَيْرَ رَبِّ الْمَالِ لِكُنْهِ شَرْطٌ زَائِدٌ لَا يُوجِبُ قَطْعَ الشَّرِكَةِ فِي الرَّبْحِ وَالْجَهَالََةَ فِيهِ

فَلَا يُفْسَدُ الْمُضَارِبَةُ لِأَنَّهَا لَا تُفْسَدُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَالْوَكَالَةِ وَلِأَنَّ صِحَّتَهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبْضِ فَلَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ كَالْهَبَةِ

( قَوْلُهُ وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَرْضًا وَأَمَرَ بِبَيْعِهِ وَعَمِلَ مُضَارِبَةً فِي ثَمَنِهِ فَقِيلَ صَحَّ ) كَذَا قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَرْضَ عَلَى أَنْ قِيمَتُهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ مِثْلًا وَيَكُونُ ذَلِكَ رَأْسُ الْمَالِ فَهُوَ بَاطِلٌ أَهـ .  
( قَوْلُهُ وَالرَّابِعُ كَوْنُ رَأْسِ الْمَالِ مَعْلُومًا ) لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَرْضًا وَأَمَرَ بِبَيْعِهِ لِأَنَّ الثَّمَنَ الْمَجْعُولُ رَأْسُ الْمَالِ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْقَبْضِ وَقَدْ أَضِيفَ إِلَيْهِ فَلَا تُصَرُّ جَهَالَتُهُ عِنْدَ الْعَقْدِ ( قَوْلُهُ كَذَا أَيْ يُفْسَدُ الْمُضَارِبَةُ كُلُّ شَرْطٍ يُوجِبُ جَهَالََةَ الرَّبْحِ ) كَمَا لَوْ قَالَ لَكَ نِصْفُ الرَّبْحِ أَوْ ثُلُثُهُ أَوْ رُبْعُهُ  
إِلَخْ ( لَا يُشْكَلُ بِمَا أَنَّ مِنْ شَرْطٍ صِحَّتِهَا كَوْنُ الرَّبْحِ مُشَاعًا وَلَا شَكٌّ أَنَّ قَوْلَهُ نِصْفُ الرَّبْحِ أَوْ ثُلُثُهُ مُشَاعٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ لَكَ نِصْفُ الرَّبْحِ أَوْ ثُلُثُهُ أَوْ رُبْعُهُ التَّرْدِيدُ فِي الرَّبْحِ وَهُوَ يُوجِبُ الْجَهَالََةَ وَالْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْكُنْزِ لِمَثَلَا مِسْكِينِ

( وَإِذَا صَحَّتْ فَلَهُ ) أَيْ لِلْمُضَارِبِ ( فِي مُطْلَقِهَا ) وَهُوَ مَا لَمْ يَقْيِدْ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ نَوْعٍ مِنَ التَّجَارَةِ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ دَفَعْتُ إِلَيْكَ هَذَا الْمَالَ مُضَارِبَةً وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ( الْبَيْعُ مُطْلَقًا ) أَيْ بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ ( إِلَّا بِأَجَلٍ لَمْ يُعْهَدَ ) عِنْدَ التَّجَارِ كَعِشْرِينَ سَنَةً .

( وَ ) لَهُ أَيْضًا ( الشَّرَاءُ وَالتَّوَكُّيلُ بِهِمَا ) أَيْ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ( وَالسَّقَرُ وَالْإِبْضَاعُ ) وَهُوَ دَفْعُ الْمَالِ بِضَاعَةً ( وَلَوْ لِرَبِّ الْمَالِ ) وَسَيَّاتِي أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الْمُضَارِبَةَ ( وَالْإِبْدَاعُ وَالرَّهْنُ وَالْإِئْتِهَانُ الْإِسْتِجَارُ وَالْإِحْتِيَالُ ) أَيْ قَبُولُ الْحَوَالَةِ ( بِالْثَمَنِ مُطْلَقًا ) أَيْ عَلَى الْإيسَرِ وَالْأَعْسَرِ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِ التَّجَارِ ( لَا الْمُضَارِبَةُ ) عُطِفَ عَلَى الْبَيْعِ فِي قَوْلِهِ

فَلَهُ فِي مُطْلَقِهَا الْبَيْعُ أَيُّ لَيْسَ لَهُ فِيهِ أَنْ يُضَارَبَ مَعَ الْأَجْبِي ( إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ بِاعْمَلْ بِرَأْيِكَ ) لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَسْتَبْعُ مِثْلَهُ لاسْوَأَنِهِمَا فِي الْقُوَّةِ كَالْوَكِيلِ لَا يَمْلِكُ التَّوَكِيلُ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُكَاتَبِ لِأَنَّهُمَا يَمْلِكَانِ الْإِعَارَةَ وَالْكِتَابَةَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّصَرُّفِ نِبَاةٌ وَهُمَا يَتَصَرَّفَانِ بِحُكْمِ الْمَالِكِيَّةِ لَا النَّيَابَةِ إِذِ الْمُسْتَعِيرُ مَلِكُ الْمَنْفَعَةِ وَالْمُكَاتَبُ صَارَ حُرًّا يَدًا وَالْمُضَارِبُ يَعْمَلُ بِطَرِيقِ النَّيَابَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ بِهِ أَوْ التَّفْوِضِ الْعَامِّ إِلَيْهِ وَالْإِبْدَاعُ وَالْإِبْصَاعُ دُونَ الْمُضَارَبَةِ فَتَضَمَّنَهَا ( وَلَا يُفِيدَانِ ) أَيُّ الْإِذْنِ وَاعْمَلْ بِرَأْيِكَ ( فِي الْإِقْرَاضِ وَالْإِسْتِدَانَةِ ) نَحْوُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ ( بَلْ يَجِبُ التَّصْرِيحُ بِهِمَا ) لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ صَنِيعِ التَّجَارِ وَلَا يَحْصُلُ بِهِمَا الْغَرَضُ وَهُوَ الرِّبْحُ أَمَّا الدَّفْعُ مُضَارَبَةً فَمِنْ صَنِيعِهِمْ وَكَذَا الشَّرِكَةُ وَالْخُلْطُ بِمَالِ نَفْسِهِ فَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْقَوْلِ وَفَرَعَ

عَلَى الْإِسْتِدَانَةِ بِقَوْلِهِ ( فَلَوْ شَرَى بِمَالِهَا ) أَيُّ الْمُضَارَبَةِ ( ثَوْبًا وَقَصَرَ بِالْمَاءِ أَوْ حَمَلَ ) مَتَاعَ الْمُضَارَبَةِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ ( بِمَالِهِ ) لَا بِمَالِهَا ( بَعْدَ ذَلِكَ الْقَوْلُ كَانَ مُتَطَوِّعًا ) لِأَنَّهُ اسْتَدَانَ فِي حَقِّ الْمَالِكِ بِلَا إِذْنِهِ وَإِنَّمَا قَالَ بِالْمَاءِ لِأَنَّهُ إِذَا قَصَرَ بِالنِّسَاءِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّبْغِ ( وَإِنْ صَبَّغَهُ أَحْمَرَ شَرِكَ بِمَا زَادَ وَدَخَلَ فِي أَعْمَلِ بِرَأْيِكَ ) إِنَّمَا قَالَ أَحْمَرَ لِأَنَّهُ إِنْ صَبَّغَهُ أَسْوَدَ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ أَعْمَلِ بِرَأْيِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَمَّا مَرَّ أَنَّ السَّوَادَ عَيْبٌ عِنْدَهُ بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَلْوَانِ ( كَالْخُلْطِ ) أَيُّ خُلْطِ مَالٍ لِلْمُضَارَبَةِ بِمَالِ نَفْسِهِ ( فَلَا يَضْمَنُ ) أَيُّ إِذَا دَخَلَ فِي أَعْمَلِ بِرَأْيِكَ لَا يَضْمَنُ الْمُضَارِبُ ( بِهِمَا ) أَيُّ بِصَبْغِهِ أَحْمَرَ وَالْخُلْطُ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا فَعَلَ بِإِذْنِهِ ( وَلَهُ حِصَّةٌ صَبَّغَهُ إِنْ بَاعَ وَحِصَّةُ الثَّوْبِ فِي مَالِهَا ) يَعْنِي يَصِيرُ الْمُضَارِبُ شَرِيكًا فِي الثَّوْبِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنَ الصَّبْغِ فَإِذَا بَاعَ الثَّوْبَ كَانَ حِصَّةُ قِيَمَةِ الصَّبْغِ فِي الثَّوْبِ لِلْمُضَارِبِ وَحِصَّةُ الثَّوْبِ الْبَاقِي مِنَ مَالِ الْمُضَارَبَةِ

( وَلَا تَجَاوَزُ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَا الْمُضَارَبَةُ أَيُّ لَيْسَ لَهُ فِي مُطْلَقِهَا تَجَاوُزُ ( بَلَدٍ أَوْ سِلْعَةٍ أَوْ وَقْتٍ أَوْ شَخْصٍ عَيْنُهُ الْمَالِكُ ) لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكِ التَّصَرُّفَ إِلَّا بِتَفْوِضِهِ فَيَتَقَيَّدُ بِمَا فُوضَ إِلَيْهِ وَهَذَا التَّقْيِيدُ مُفِيدٌ لِأَنَّ التَّجَارَاتِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَمْنَةِ وَالْأَوْقَاتِ وَالْأَشْخَاصِ وَكَذَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ بِضَاعَةً إِلَى مَنْ يُخْرِجُهُ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْمَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَلَدِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِغَيْرِهِ أَيْضًا ( فَإِنْ تَجَاوَزَ ) بَأَنُ خَرَجَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ فَاشْتَرَى أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً غَيْرَ مَا عَيْنُهُ أَوْ فِي وَقْتٍ غَيْرَ مَا عَيْنُهُ أَوْ بَاعَ مَعَ غَيْرٍ مِنْ عَيْنِهِ ( ضَمِنَ ) وَكَانَ ذَلِكَ لَهُ ( وَلَهُ رِبْحُهُ وَعَلَيْهِ خُسْرَانُهُ ) لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَالِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى الْبَلَدِ الَّذِي عَيْنُهُ بَرَى مِنَ الضَّمَانِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوِفَاقِ وَرَجَعَ الْمَالُ مُضَارَبَةً عَلَى حَالِهِ لِأَنَّ الْمَالَ بَاقٍ فِي يَدِهِ بِالْعَهْدِ السَّاقِي

( وَلَا ) أَيُّ لَيْسَ لَهُ أَيْضًا ( تَزْوِيجُ قِنْ مِنْ مَالِهَا ) وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُزَوِّجُ الْأَمَةَ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِكْسَابِ إِذْ يَسْتَفِيدُ بِهِ الْمَهْرَ وَسُقُوطَ النَّفَقَةِ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ وَلَهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّجَارَةِ وَالْعَقْدُ لَا يَتَضَمَّنُ إِلَّا التَّوَكِيلَ بِالتَّجَارَةِ فَلَا يَمْلِكُهُ وَإِنْ كَانَ اكْتِسَابًا كَالْكِتَابَةِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى ضِعْفِ قِيَمَتِهِ .

( وَلَا شِرَاءُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ) بِقَرَابَةٍ أَوْ يَمِينٍ بَأَنُ قَالَ إِنْ مَلَكَتْهُ فَهُوَ حُرٌّ لِأَنَّ الْمُضَارَبَةَ إِذْ تَبْصَرَفُ يَحْصُلُ بِهِ الرِّبْحُ وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِشِرَاءِ مَا يُمَكِّنُهُ بَيْعُهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ( وَلَا مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ) أَيُّ الْمُضَارِبِ ( إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ ) لِأَنَّ نَصِيْبَهُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ فَيَفْسُدُ نَصِيْبُ رَبِّ الْمَالِ ( فَإِنْ فَعَلَ ) أَيُّ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ( صَارَ ) أَيُّ شِرَاؤُهُ ( لِنَفْسِهِ ) دُونَ الْمُضَارَبَةِ لِأَنَّ الشِّرَاءَ مَتَى وَجَدَ نَفَادًا عَلَى الْمُشْتَرِي يَنْقُذُ عَلَيْهِ كَالْوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ إِذَا خَالَفَ ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ صَحَّ ) أَيُّ شِرَاءُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ لِإِنْفَاءِ الْمُفْسِدِ ( فَإِنْ ظَهَرَ ) أَيُّ الرِّبْحُ ( بِزِيَادَةِ قِيَمَتِهِ

بَعْدَ الشَّرَاءِ عَتَقَ حَظَّهُ ( أَيُّ الْمُضَارِبِ مِنَ الْعَبْدِ ) وَلِأَنَّهُ مَلَكَ قَرِيبُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ ( لِلْمَالِكِ ) شَيْئًا ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَتَقَ عِنْدَ الْمَلِكِ لَا بِصَنْعِ مَنْهُ بَلْ بِسَبَبِ زِيَادَةِ قِيَمَتِهِ بِلَا اخْتِيَارِ فَصَارَ كَمَا لَوْ وَرَثَهُ مَعَ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ اشْتَرَتْ امْرَأَةً ابْنَ زَوْجِهَا ثُمَّ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ هَذَا الزَّوْجَ وَأَخَا عَتَقَ نَصِيبَ الزَّوْجِ وَلَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا لِأَخِيهَا لِعَدَمِ الصَّنْعِ مِنْهُ ( وَسَعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَةِ نَصِيبِ الْمَالِكِ ) مِنَ الْعَبْدِ لاحتباس مَالِيَّتِهِ عِنْدَهُ .

( مَعَهُ ) أَيُّ مَعَ الْمُضَارِبِ ( أَلْفٌ بِالتَّنْصِيفِ فَاشْتَرَى بِهِ أُمَةً قِيَمَتُهَا أَلْفٌ ) فَوَطَّئَهَا ( فَوَلَدَتْ ) وَلَدًا ( مُسَاوِيًا أَلْفًا فَادْعَاهُ ) حَالُ كَوْنِهِ ( مُوسِرًا فَلَبَّغَتْ قِيَمَتُهُ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً سَعَى لِلْمَالِكِ بِأَلْفٍ وَرُبُعِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ ) أَيُّ إِنْ شَاءَ الْمَالِكُ اسْتَسْعَى الْعُلَامَ فِي أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَهُ ( فَإِنْ قَبَضَ ) أَيُّ الْمَالِكِ ( الْأَلْفَ ) مِنَ الْعُلَامِ ( ضَمِنَ الْمُدْعَى نَصْفَ قِيَمَتِهَا ) أَيُّ الْأُمَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ دَعْوَةَ الْمُضَارِبِ وَقَعَتْ صَحِيحَةً ظَاهِرًا لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ وَلَدَهُ مِنْ النِّكَاحِ بِأَنَّهُ زَوْجُهَا الْبَائِعُ لَهُ ثُمَّ بَاعَهَا مِنْهُ وَهِيَ حُبْلَى مِنْهُ حَمَلًا لِأَمْرِهِ عَلَى الصَّلَاحِ لَكِنْ لَا تُفِيدُ هَذِهِ الدَّعْوَةَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ وَهُوَ شَرْطٌ فِيهَا إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا مَشْغُولٌ بِرَأْسِ الْمَالِ فَلَا يَظْهَرُ الرَّبْحُ فِيهِ لِمَا عُرِفَ أَنَّ مَالَ الْمُضَارِبَةِ إِذَا صَارَتْ أَجْنَسًا مُخْتَلِفَةً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَزِيدُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ لَا يَظْهَرُ الرَّبْحُ عِنْدَنَا لِأَنَّ بَعْضَهَا لَيْسَ بِأَوَّلَى بِهِ مِنَ الْبَعْضِ فَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ لِلْمُضَارِبِ نَصِيبٌ فِي الْأُمَةِ وَلَا فِي الْوَلَدِ وَإِنَّمَا الثَّابِتُ لَهُ مُجَرَّدُ حَقِّ التَّصَرُّفِ فَلَا تَنْفُذُ دَعْوَتُهُ فَإِذَا زَادَتْ قِيَمَتُهُ وَصَارَتْ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً ظَهَرَ الرَّبْحُ فَمَلَكَ الْمُضَارِبُ مِنْهُ نَصْفَ الزِّيَادَةِ فَتَقَدَّتْ دَعْوَتُهُ لَوْجُودِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْمَلِكُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَعْتَقَ الْوَلَدَ ثُمَّ ظَهَرَ الرَّبْحُ حَيْثُ لَا يَنْفُذُ إِعْتَاقُهُ السَّابِقُ لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ فَإِذَا بَطَلَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ لَا يَنْفُذُ بَعْدَهُ بِحُلُوِّهِ وَأَمَّا الدَّعْوَةُ فَاخْبَارٌ فَإِذَا رُدَّ فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَهُوَ بَاقٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَإِذَا مَلَكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَقَدَّتْ دَعْوَتُهُ كَمَا إِذَا أَخْبَرَ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ لِعَيْرِهِ يَرُدُّ إِخْبَارَهُ فَإِذَا مَلَكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَارَ حُرًّا

( بَابُ ضَارِبٍ بِلَا إِذْنٍ ) أَيُّ دَفَعَ الْمُضَارِبُ الْمَالَ إِلَى غَيْرِهِ مُضَارِبَةً بِلَا إِذْنِ الْمَالِكِ ( لَمْ يَضْمَنْ ) بِالْإِذْنِ ( مَا لَمْ يَعْمَلِ الثَّانِي ) وَإِذَا عَمِلَ ضَمِنَ الدَّافِعُ رِبْحَ الثَّانِي أَوْ لَا وَهُوَ قَوْلُهُمَا وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ . ( وَفِي رِوَايَةٍ ) لَمْ يَضْمَنْ ( مَا لَمْ يَرِبْ ) وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِنْصَاعَ فَلَا يَضْمَنْ بِالْعَمَلِ مَا لَمْ يَرِبْ فَإِذَا رِبِحٌ فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُ شَرَكَةٌ فِي الْمَالِ فَيَصِيرُ كَخَلْطِ مَالِهَا بِغَيْرِهِ فَيَجِبُ الضَّمَانُ وَجْهُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الرَّبْحَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْعَمَلِ فَيَقَامُ سَبَبُ حُصُولِ الرَّبْحِ مَقَامَ حَقِيقَةِ حُصُولِهِ فِي صَيُورَةِ الْمَالِ مَضْمُونًا بِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُضَارِبَةُ الثَّانِيَّةُ صَحِيحَةً فَإِنْ كَانَتْ فَاسِدَةً لَا يَضْمَنْ الْأَوَّلُ وَإِنْ عَمِلَ الثَّانِي لِأَنَّهُ أَجِيرٌ فِيهِ وَالْأَجِيرُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الرَّبْحِ فَلَا تَثْبُتُ الشَّرَكَةُ لَهُ بَلْ لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ عَلَى الْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ وَلِلْأَوَّلِ مَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ ( وَإِنْ أَذِنَ ) أَيُّ الْمَالِكِ ( فَدَفَعَ بِالثَّلْثِ وَتَصَرَّفَ الثَّانِي وَرِبِحَ وَقِيلَ لَهُ مَا رَزَقَ اللَّهُ فَبَيْنَا نَصْفَانِ ) يَعْنِي بَعْلَمَا دَفَعَ إِلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ الْمَالَ مُضَارِبَةً بِالتَّنْصِيفِ وَأَذِنَ لَهُ بِأَنَّهُ يَدْفَعُهُ إِلَى غَيْرِهِ فَرَفَعَهُ بِالثَّلْثِ وَتَصَرَّفَ الثَّانِي وَرِبِحَ فَإِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ قَالَ لَهُ عَلَى إِنْ مَا رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى فَبَيْنَا نَصْفَانِ ( فَلِلْمَالِكِ النِّصْفُ وَلِلْأَوَّلِ السُّدُسُ وَلِلثَّانِي الثُّلُثُ ) لِأَنَّ دَفْعَ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي مُضَارِبَةٌ صَحِيحَةٌ حَيْثُ كَانَ يَأْذِنُ الْمَالِكُ إِلَّا أَنَّ الْمَالِكَ شَرَطَ لِنَفْسِهِ نَصْفَ جَمِيعِ مَا رَزَقَ اللَّهُ وَمَا رَزَقَ اللَّهُ جَمِيعَ الرَّبْحِ فَكَانَ لَهُ نِصْفُ جَمِيعِ الرَّبْحِ فَلَا يَكُونُ لِلْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ أَنْ يُوجِبَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ بَلْ مَا أَوْجَبَهُ لِلثَّانِي وَهُوَ ثُلُثُ الرَّبْحِ يَنْصَرِفُ إِلَى

نَصِيبِهِ خَاصَّةً فَيَبْقَى لَهُ السُّدُسُ وَيَطِيبُ لَهُمَا ذَلِكَ لِأَنَّ عَمَلَ الثَّانِي وَقَعَ لَهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى خِيَاطَةِ ثَوْبٍ بِدَرَاهِمٍ فَاسْتَأْجَرَ الْخَيَّاطُ مَنْ يَخِيطُهُ بِنِصْفِ دَرَاهِمٍ طَابَ لِلأَوَّلِ الْفَضْلُ كَذَا هَذَا



قَوْلُهُ فَإِذَا رِبَحَ فَقَدْ أَثْبَتَ شَرَكَهُ لَهُ فِي الْمَالِ فَيَصِيرُ كَخَلْطِ مَالِهَا بغيرِهِ فَيَجِبُ الضَّمَانُ ( ظَاهِرُهُ لُزُومُ الضَّمَانِ عَلَى الْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ وَقَالَ فِي الْعِنَايَةِ قَوْلُهُ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ يَعْنِي الْقَلُورِي يَضْمَنُ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّانِي قِيلَ اخْتِيَارًا مِنْهُ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْمَشَائِخِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَضْمَنَ الثَّانِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي مُودَعِ الْمُودَعِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبُّ الْمَالِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ تَضْمِينِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَجْمَعُ أَصْحَابُنَا وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ ثُمَّ إِنْ ضَمِنَ الْأَوَّلُ صَحَّتِ الْمُضَارَبَةُ يَعْنِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّيْبُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ مِنْ وَقْتِ الْمُخَالَفَةِ بِالْدَّفْعِ وَإِنْ ضَمِنَ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا ضَمِنَ وَصَحَّتِ الْمُضَارَبَةُ الثَّانِيَةَ وَالرَّيْبُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَ لِأَنَّ قَرَارَ الضَّمَانِ عَلَى الْأَوَّلِ وَيَطِيبُ الرَّيْبُ لِلثَّانِي وَلَا يَطِيبُ لِلأَوَّلِ هـ قُلْتُ وَلَا يَطِيبُ الرَّيْبُ لِلأَوَّلِ أَيْضًا لَوْ ضَمِنَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَهَذَا ) يَعْنِي وَجُوبَ الضَّمَانِ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى مَا قَالَ أَوْ عَلَيْهِمَا بِالرَّيْبِ أَوْ بِالْعَمَلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا إِذَا كَانَتْ الْمُضَارَبَةُ الثَّانِيَةَ صَحِيحَةً عَدَلَ بِهِ عَنْ قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُضَارَبَتَانِ صَحِيحَتَيْنِ وَعَنْ إِطْلَاقِ قَوْلِ الْهَدَايَةِ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُضَارَبَةُ صَحِيحَةً .

ا هـ .

لِأَنَّ صِحَّةَ الثَّانِيَةِ فَرَعٌ عَنْ صِحَّةِ الْأُولَى فَلَا تَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْأُولَى صَحِيحَةً فَاشْتِرَاطُ صِحَّةِ الثَّانِيَةِ اشْتِرَاطٌ لَصِحَّةِ الْأُولَى ( قَوْلُهُ فَإِنْ دَفَعَ الثَّانِي إِلَى الثَّالِثِ مُضَارَبَةً ) الْمُرَادُ بِالثَّانِي الْمُضَارِبُ الْأَوَّلُ وَبِالثَّالِثِ الثَّانِي وَسَمَاهُمَا ثَانِيًا

وَنَالًا بِالنَّظَرِ لِرَبِّ الْمَالِ ( قَوْلُهُ وَيَطِيبُ لَهُمَا ذَلِكَ ) لِأَنَّ عَمَلَ الثَّانِي وَقَعَ لَهُ ضَمِيرُ الثَّانِيَةِ لِلْمُضَارِبِينَ وَالضَّمِيرُ فِي لَهُ يَصِحُّ أَنْ يَرْجَعَ لِلْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ لِتَشْبِيهِهِ بِمَسْأَلَةِ الْخِيَاطِ وَلَكِنْ بِهَذَا التَّعْلِيلِ لَا يُعْلَمُ صَرِيحًا مَا بِهِ يَطِيبُ نَصِيبُ الثَّانِي فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ كَالزَّيْلَعِيِّ لِأَنَّ عَمَلَ الثَّانِي وَقَعَ عَنْهُمَا وَلَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ طِيبٍ مَا لِلْمَالِكِ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ لِمَلِكِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ

( وَلَوْ قِيلَ مَا رَزَقَكَ اللَّهُ ) فَهُوَ بَيْنَانَا نَصْفَانِ ( فَلِكُلِّ ثُلُثُهُ ) أَيُّ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِيِ الثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ بَيْنَ الْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ الْمَالِكِ نَصْفَانِ لِأَنَّ الْمَالِكَ مَا شَرَطَ لِنَفْسِهِ نَصْفَ جَمِيعِ الرَّيْبِ بَلْ نَصْفَ مَا يَحْصُلُ لِلأَوَّلِ مِنَ الرَّيْبِ فَاسْتَحَقَّ الثَّانِي جَمِيعَ مَا شَرَطَ لَهُ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ جَمِيعَ مَا حَصَلَ لِلْمُضَارِبِ الْأَوَّلِ وَالْمَالِكُ شَرَطَ لِنَفْسِهِ نَصْفَ ذَلِكَ وَلِذَا كَانَ الْبَقِيَّةُ بَيْنَهُمَا ( وَلَوْ قِيلَ مَا رِبَحْتَ ) مِنْ شَيْءٍ فَبَيْنِي وَبَيْنَكَ نَصْفَانِ وَقَدْ دَفَعَ لِي غَيْرُهُ بِالنَّصْفِ ( فَلِلثَّانِي نَصْفٌ وَلَهُمَا ) أَيُّ لِلأَوَّلِ وَالْمَالِكِ ( نَصْفٌ ) لِأَنَّ الْأَوَّلَ شَرَطَ لِلثَّانِيِ نَصْفَ الرَّيْبِ وَهُوَ مَا ذُوْنُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ فَاسْتَحَقَّهُ وَالْمَالِكُ شَرَطَ لِنَفْسِهِ نَصْفَ مَا رِبَحَ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَرْبِحْ الْأَوَّلُ إِلَّا التَّصَفُّفَ فَكَانَ بَيْنَهُمَا ( وَلَوْ قِيلَ مَا رَزَقَ اللَّهُ فَلِي نَصْفٌ أَوْ قَالَ مَا فَضَلَ فَبَيْنِي وَبَيْنَكَ نَصْفَانِ ) وَقَدْ دَفَعَ إِلَى آخِرِ مُضَارَبَةٍ بِالنَّصْفِ ( فَنَصْفٌ لِلْمَالِكِ وَنَصْفٌ لِلثَّانِيِ وَلَا شَيْءٌ لِلأَوَّلِ ) لِأَنَّ الْمَالِكَ شَرَطَ لِنَفْسِهِ نَصْفَ جَمِيعِ الرَّيْبِ فَانْصَرَفَ شَرَطُ الْأَوَّلِ النَّصْفُ لِلثَّانِيِ إِلَى نَصِيبِهِ فَيَكُونُ لِلثَّانِيِ بِالشَّرْطِ وَلَا شَيْءٌ لِلأَوَّلِ لِأَنَّهُ جَعَلَ مَا كَانَ لَهُ لِلأَوَّلِ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَخِيطَ لَهُ ثَوْبًا بِدَرَاهِمَ فَاسْتَأْجَرَ الْأَجِيرَ مَنْ يَخِيطُهُ لَهُ بِدَرَاهِمَ فَإِنَّهُ لَا يُسَلِّمُ لِلأَوَّلِ شَيْئًا حَيْثُ عَقَدَ عَلَى جَمِيعِ حَقِّهِ ( وَلَوْ شَرَطَ لِلثَّانِيِ ثُلُثِيَهُ ) أَيُّ لِلْمُضَارِبِ الثَّانِيِ ثُلُثِي الرَّيْبِ ( فَلِلْمَالِكِ وَ ) الْمُضَارِبِ ( الثَّانِيِ التَّصَفُّفَانِ وَيَضْمَنُ ) الْمُضَارِبُ ( الْأَوَّلُ لِلثَّانِيِ السُّدُسَ ) مِنَ الرَّيْبِ لِأَنَّهُ شَرَطَ لِلثَّانِيِ شَيْئًا هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْمَالِكِ وَهُوَ السُّدُسُ فَلَمْ يَتَّقَدْ فِي حَقِّ الْمَالِكِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ بِالتَّسْمِيَةِ لِأَنَّهُ التَّزَمَ

السَّلَامَةُ إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ رَجَعَ عَلَيْهِ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيُحِيطَ لَهُ ثَوْبًا بِدِرْهِمٍ فَاسْتَأْجَرَ الْأَجِيرُ رَجُلًا آخَرَ لِيُحِيطَهُ بِدِرْهِمٍ وَنَصَفٍ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَهُ زِيَادَةَ الْأَجْرِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ مَا رَزَقَكَ اللَّهُ فَهُوَ بَيْنَا نَصَفَانِ فَلِكُلِّ ثَلَاثُهُ ) إِنَّمَا قَالَ فَلِكُلِّ ثَلَاثُهُ لِأَجْلِ الْإِخْتِصَارِ وَالْأَنَسْبِ أَنْ يُقَالَ فَلِلثَّانِي ثَلَاثُهُ وَمَا بَقِيَ فَلِمَنْ بَقِيَ مُنْصَفًا مُحَافَظَةً عَلَى لَفْظِ التَّنْصِيفِ الْمُشْتَرَطِ بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ وَلَا شَيْءَ لِلأَوَّلِ ( لِأَنَّهُ جَعَلَ مَا كَانَ لَهُ لِلأَوَّلِ لَعَلَّ صَوَابَهُ لِلثَّانِي

( صَحَّ شَرْطُهُ لِلْمَالِكِ ثَلَاثًا وَلِعَبْدِهِ ) أَيِ عَبْدِ الْمَالِكِ ( ثَلَاثًا لِيَعْمَلَ مَعَهُ ) أَيِ مَعَ الْمُضَارِبِ ( وَلِنَفْسِهِ ثَلَاثًا ) لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَمَلِ عَلَى الْعَبْدِ لَا يَمْنَعُ التَّخْلِيَةَ وَالتَّسْلِيمَ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَدَا مُعْتَبَرَةً خُصُوصًا إِذَا كَانَ مَأْذُونًا لَهُ وَاشْتِرَاطُ الْعَمَلِ إِذْنٌ لَهُ وَلِهَذَا لَا يَلِي الْمَوْلَى لِأَخْذِ مَا أَوْدَعَهُ الْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ مُحْجُورًا عَلَيْهِ وَإِذَا لَمْ يَمْنَعِ التَّخْلِيَةَ لَمْ يَمْنَعِ الصَّحَّةَ وَلَا كَذَلِكَ اشْتِرَاطُ الْعَمَلِ عَلَى الْمَالِكِ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ التَّخْلِيَةَ فَيَمْنَعُ الصَّحَّةَ وَإِذَا صَحَّتْ كَانَ ثُلُثُ الرَّبْحِ لِلْمُضَارِبِ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ لَهُ هَذَا الْقَدْرُ وَالثَّلَاثَانِ لِلْمَالِكِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ لِأَنَّ مَا شَرِطَ لِلْعَبْدِ فَلِلَّسَيِّدِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلِلْغَرَمَاءِ

( قَوْلُهُ صَحَّ شَرْطُهُ لِلْمَالِكِ ثَلَاثًا وَلِعَبْدِهِ أَيِ عَبْدِ الْمَالِكِ ثَلَاثًا لِيَعْمَلَ ) عَمَلَ الْعَبْدِ وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ إِذْ لَوْ شَرِطَ لَهُ الثَّلَاثُ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ عَمَلِهِ صَحَّ وَيَكُونُ لِمَوْلَاهُ لَكِنْ فَإِنَّ اشْتِرَاطَ عَمَلِهِ تَطَهَّرَ فِي أَخْذِ غَرَمَائِهِ مَا شَرِطَ لَهُ حِينَئِذٍ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ كَمَا سَنَذْكُرُهُ ( قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلِلْغَرَمَاءِ ) هَذَا إِذَا شَرِطَ عَمَلَ الْعَبْدِ مَعَ الْمُضَارِبِ كَمَا ذُكِرَ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَمَلَهُ فَهُوَ لِلْمَوْلَى وَلَوْ شَرِطَ الثَّلَاثَ لِعَبْدِ الْمُضَارِبِ صَحَّ سَوَاءً اشْتَرِطَ عَمَلَهُ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَإِنْ شَرِطَ عَمَلَهُ جَازَ وَكَانَ الْمَشْرُوطُ لِلْغَرَمَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَمَلَهُ لَا يَجُوزُ وَيَكُونُ مَا شَرِطَ لَهُ لِرَبِّ الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا بِنَاءً عَلَى مِلْكِ كَسْبِ الْمَدْيُونِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( تَبْطُلُ ) أَيِ الْمُضَارَبَةِ ( بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) أَيِ الْمَالِكِ وَالْمُضَارِبِ لِأَنَّهَا تَوْكِيلٌ وَمَوْتُ الْوَكِيلِ أَوْ الْمُوَكَّلِ يُبْطِلُ الْوَكَالَةَ ( وَلُحُوقُ الْمَالِكِ ) بِنَارِ الْحَرْبِ ( مُرْتَدًّا ) وَحَكَمَ الْقَاضِي بِهِ لِأَنَّهُ كَالْمَوْتِ ( لَا ) لُحُوقُ ( الْمُضَارِبِ ) بِهَا لِأَنَّ تَصَرُّفَاتِهِ إِنَّمَا تَوَقَّفَتْ بِالنَّظَرِ إِلَى مِلْكِهِ وَلَا مِلْكَ لَهُ فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ وَلَهُ عِبَارَةٌ صَحِيحَةٌ فَلَا تَوَقُّفٌ فِي مِلْكِ الْمَالِكِ فَبَقِيَتْ الْمُضَارَبَةُ عَلَى حَالِهَا ( وَلَا تَبْطُلُ بِالدَّفْعِ إِلَى الْمَالِكِ بِضَاعَةً أَوْ مُضَارَبَةً ) فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِبْضَاعُ لِلْمَالِكِ مُفْسَدًا لِلْعَبْدِ لِأَنَّ الرَّبْحَ حِينَئِذٍ يَكُونُ لِلْمَالِكِ وَقَدْ أُعْتِبَرَ فِي مَفْهُومِهِ الشَّرَكَةُ فِي الرَّبْحِ وَشَرِطُ كَوْنِهِ مُشَاعًا بَيْنَهُمَا فَلَمَّا الْعَقْدُ إِذَا صَحَّ ابْتِدَاءً بِاعْتِبَارِ شُيُوعِ الرَّبْحِ بَيْنَهُمَا لَا يُبْطِلُ بِتَخْصِيسِ أَحَدِهِمَا بِالرَّبْحِ وَعِنْدَ زُفَرٍ يُبْطَلُ

( قَوْلُهُ تَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) قَالَ قَاضِي خَانَ سَوَاءً عَلِمَ الْمُضَارِبُ بِمَوْتِ رَبِّ الْمَالِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ١ هـ . وَفِي الْبِرَازِيَّةِ وَإِنْ مَاتَ رَبُّ الْمَالِ وَالْمَالُ نَقْدٌ بَطَلَتْ الْمُضَارَبَةُ فِي حَقِّ التَّصْرِيفِ وَإِنْ عَرَضًا فِي حَقِّ الْمُسَافَرَةِ تَبْطُلُ لَا فِي حَقِّ التَّصْرِيفِ فَيَمْلِكُ بَيْعُهُ بِالْعَرَضِ وَالتَّقْدِ وَلَوْ أَتَى مِصْرًا وَاشْتَرَى شَيْئًا فَمَاتَ رَبُّ الْمَالِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَأَتَى بِالْمُبْتَاعِ مِصْرًا آخَرَ فَتَفَقَّهَ الْمُضَارِبُ فِي مَالِ نَفْسِهِ وَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا هَلَكَ بِهِ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ سَلَّمَ الْمَتَاعَ جَازَ بَيْعُهُ لِبَقَائِهَا فِي حَقِّ الْبَيْعِ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْمِصْرِ قَبْلَ مَوْتِ رَبِّ الْمَالِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَضْمَنْ وَتَفَقَّهَ فِي سَفَرِهِ ١ هـ . وَقَوْلُ الْبِرَازِيِّ فَأَتَى بِالْمُبْتَاعِ مِصْرًا يَعْنِي غَيْرَ مِصْرِ رَبِّ الْمَالِ لِمَا قَالَ قَبْلَهُ وَلَوْ أَخْرَجَهُ يَعْنِي بَعْدَ مَوْتِ رَبِّ الْمَالِ إِلَى مِصْرِ رَبِّ الْمَالِ لَا يَضْمَنْ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهُ فِيهِ ١ هـ .

وَلَمَّا قَالَ قَاضِي خَانَ وَلَوْ خَرَجَ الْمُضَارِبُ بَعْدَ مَا مَاتَ رَبُّ الْمَالِ إِلَى مِصْرِ رَبِّ الْمَالِ لَا يَضْمَنُ اسْتِحْسَانًا اهـ .  
( قَوْلُهُ وَلَوْ خَرَجَ الْمُضَارِبُ بَعْدَ مَا مَاتَ رَبُّ الْمَالِ ) قَالَ فِي الْعِنَايَةِ إِذَا لَمْ يَعُدْ مُسْلِمًا أَمَّا إِذَا عَادَ مُسْلِمًا  
قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ كَانَتْ الْمُضَارِبَةُ كَمَا كَانَتْ أَمَّا قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْغَيْبَةِ وَهِيَ لَا تُوجِبُ بَطْلَانَ الْمُضَارِبَةِ  
وَأَمَّا بَعْدَهُ فَلِحَقِّ الْمُضَارِبِ كَمَا لَوْ مَاتَ حَقِيقَةً اهـ .

وَالضَّمِيرُ فِي مَاتَ لِلْمَالِكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ( قَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِبْضَاعُ لِلْمَالِكِ مُفْسِدًا لِلْعَقْدِ لِأَنَّ الرَّبْحَ  
حِينَئِذٍ يَكُونُ لِلْمَالِكِ ) لَيْسَ الْمُرَادُ مَا يُوهِمُهُ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ مِنْ اخْتِصَاصِ الْمَالِكِ بِالرَّبْحِ بَلْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا  
شَرَطَاهُ

( وَيَنْعَزِلُ ) أَيِ الْمُضَارِبِ ( بَعَزْلُهُ ) أَيِ بَعَزْلِ الْمَالِكِ إِيَّاهُ ( إِنْ عَلِمَ عَزْلُهُ ) لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ مِنْ جِهَتِهِ فَيَشْتَرِطُ عِلْمُهُ بِعَزْلِهِ  
كَمَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ ( وَإِذَا عَلِمَ وَالْمَالُ غَرُوضٌ بَيِّعُهَا ) وَلَا يَنْعَزِلُ عَنْهُ لِأَنَّهُ حَقًّا فِي الرَّبْحِ وَلَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِلَّا  
بِالتَّقْدِيرِ فَيُثْبِتُ لَهُ حَقُّ الْبَيْعِ لِيُظْهَرَ ذَلِكَ ( وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِهَا ) لِأَنَّ الْبَيْعَ بَعْدَ الْعَزْلِ كَانَ لِلضَّرُورَةِ لِيُظْهَرَ الرَّبْحَ وَلَا  
حَاجَةَ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّقْدِيرِ ( وَلَا فِي تَقْدِيرِ مَنْ جَنَسَ رَأْسَ الْمَالِ ) لِأَنَّهُ مَعَزُولٌ فِي حَقِّهِ ( وَيُبدَلُ بِهِ خِلَافُهُ ) أَيِ إِذَا عَزْلَهُ  
وَالْمَالُ نَقُودٌ لَكِنْ مِنْ خِلَافِ جَنَسِ رَأْسِ الْمَالِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِجَنَسِ رَأْسِ الْمَالِ قِيَاسًا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ جَنَسٌ وَاحِدٌ  
مِنْ حَيْثُ الثَّمَنِيَّةُ وَفِي الْاسْتِحْسَانِ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُضَارِبِ أَنْ يَرُدَّ مِثْلَ رَأْسِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ  
بِرَدِّ جَنَسِهِ فَكَانَ لَهُ بَيْعُهُ ضَرُورَةً

( قَوْلُهُ وَإِذَا عَلِمَ وَالْمَالُ غَرُوضٌ بَيِّعُهَا ) أَطْلَقَ الْبَيْعَ فَشَمَلَ بَيْعَهُ بِالتَّقْدِيرِ وَالتَّسْيِئَةِ حَتَّى لَوْ نَهَاةً عَنِ الْبَيْعِ نَسِيتَهُ لَمْ  
يَعْمَلْ نَهْيُهُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ

( افْتَرَقَا ) أَيِ الْمُضَارِبِ وَالْمَالِكِ ( وَفِي الْمَالِ دَيْنٌ وَرَبْحٌ لَرِمَهُ ) أَيِ الْمُضَارِبِ ( طَلَبُهُ ) لِأَنَّهُ كَالْأَجِيرِ وَالرَّبْحُ  
كَالْأَجْرَةِ وَقَدْ سَلَّمَ لَهُ ذَلِكَ فَيُجْبَرُ عَلَى إِيْتِمَامِ عَمَلِهِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ الْمُخَصَّصَةِ ( كَالدَّلَالِ ) فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِالْأَجْرَةِ  
وَالسَّمْسَارِ ( هُوَ الَّذِي تُجْلِبُ إِلَيْهِ الْغُرُوضُ وَالْحَيَوَانَاتُ لِيَبِيعَهَا بِأَجْرٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَأْجَرَ فَهُوَ أَيْضًا يَعْمَلُ بِالْأَجْرَةِ  
وَيَجْعَلُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ الصَّحِيحَةِ بِحُكْمِ الْعَادَةِ فَيُجْبَرُ أَنْ عَلَى طَلَبِ الثَّمَنِ ( وَبَلَا رِبْحٍ لَا ) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي  
الْمَالِ رِبْحٌ لَمْ يَلْزَمْ الْمُضَارِبَ طَلَبُهُ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ مَخْصُصٌ وَمُتَبَرِّعٌ وَلَا جَبْرٌ عَلَى الْمُتَبَرِّعِ ( وَيُوكَلُّ ) أَيِ الْمُضَارِبِ )  
الْمَالِكِ ( بِهِ ) أَيِ بِالطَّلَبِ لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ وَالْمَالِكِ لَيْسَ بِعَاقِدٍ فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الطَّلَبِ إِلَّا بِتَوْكِيلِهِ فَيُؤْمَرُ  
بِالتَّوْكِيلِ لِئَلَّا يَضَيِّعَ حَقُّهُ ( كَذَا سَائِرُ الْوُكَلَاءِ ) أَيِ كُلُّ وَكَيْلٍ بِالْبَيْعِ إِذَا امْتَنَعَ عَنِ التَّقَاضِي لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ بَلْ يُجْبَرُ  
عَلَى أَنْ يُحِيلَ صَاحِبَ الْمَالِ وَلَا يَضَيِّعُ حَقُّهُ

قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْجَرَ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَمَا يُعْطَى لَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ لَا بِأَسَ بِهِ لِأَنَّهُ عَمِلَ مَعَهُ حَسَنَةً فَجَارَاهُ خَيْرًا  
وَبِذَلِكَ جَرَتْ الْعَادَةُ وَالْحِيلَةُ فِي جَوَازِ اسْتِجَارِهِ لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ اسْتِجَارُهُ مُدَّةً لِلْخِدْمَةِ فَيَسْتَعْمِلُهُ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ  
إِلَى آخِرِهَا ( قَوْلُهُ كَذَا سَائِرُ الْوُكَلَاءِ ) شَامِلٌ لِلْمُسْتَبْذِعِ

( الْهَالِكُ مِنَ الرَّبْحِ ) يَعْنِي أَنَّ مَا هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ فَهُوَ مِنَ الرَّبْحِ دُونَ رَأْسِ الْمَالِ وَالْهَالِكُ يُصْرَفُ إِلَى التَّبَعِ  
لَا الْأَصْلَ كَمَا يُصْرَفُ الْهَالِكُ فِي مَالِ الزَّكَاةِ إِلَى الْغَفْرِ لَا النَّصَابِ ( فَإِنْ زَادَ لَمْ يَضْمَنْ ) أَيِ إِنْ زَادَ الْهَالِكُ عَلَى  
الرَّبْحِ لَمْ يَضْمَنْ الْمُضَارِبُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فَلَا يَكُونُ ضَمِيمًا ( قُسِمَ الرَّبْحُ وَالْعَقْدُ بَاقٍ وَهَلَكَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ تَرَادُّا الرَّبْحِ  
لِيَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ ) يَعْنِي افْتِسَمَا الرَّبْحِ وَالْمُضَارِبَةُ بِحَالِهَا ثُمَّ هَلَكَ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ تَرَادُّا الرَّبْحِ لِيَأْخُذَ الْمَالِكُ رَأْسَ

مَالِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْقِسْمَةَ لَا تَصِحُّ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْمَالِكُ رَأْسَ مَالِهِ لِأَنَّ الرَّبْحَ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَصْلِ وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ سَلَامَةِ الْأَصْلِ فَإِذَا هَلَكَ مَا فِي يَدِ الْمُضَارِبِ أَمَانَةً ظَهَرَ أَنَّ مَا أَخَذَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فَيُضْمَنُ الْمُضَارِبُ مَا أَخَذَهُ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ وَمَا أَخَذَهُ الْمَالِكُ مُحْسُوبٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ( وَإِذَا اسْتَوْفَى رَأْسَ الْمَالِ فَمَا فَضَلَ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا ) لِأَنَّهُ رِبْحٌ ( وَمَا نَقَصَ لَمْ يَضْمَنْ ) الْمُضَارِبُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ

( وَإِنْ ) افْتَسَمَا الرَّبْحَ ، وَ ( فَسَخَاها ) أَيِ الْمُضَارِبَةِ ( ثُمَّ عَقَدَا ) عَقْدًا آخَرَ ( فَهَلَكَ الْمَالُ لَمْ يَتَرَدَّ ) الرَّبْحُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْمُضَارِبَةَ الْأُولَى قَدْ انْتَهَتْ وَالثَانِيَةُ عَقْدٌ جَدِيدٌ فَهَلَكَ الْمَالُ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي لَا يُوجِبُ انْتِقَاضَ الْأَوَّلِ كَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا آخَرَ

( نَفَقَةُ مُضَارِبٍ فِي الْحَضَرِ ) مُبْتَدَأُ ( مِنْ مَالِهِ ) خَبَرُهُ ( كَلَوَانِهِ ) فَإِنَّهُ إِذَا مَرِضَ كَانَ دَوَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ سَوَاءً كَانَ فِي السَّفَرِ أَوْ الْحَضَرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَسِبْ بِمَالِ الْمُضَارِبَةِ فَلَا يَجِبُ بِهِ النَّفَقَةُ فِيهِ بَلْ هُوَ سَاكِنٌ بِالسُّكْنَى الْأَصْلِيِّ وَوُجُوبُ النَّفَقَةِ عَلَى الْغَيْرِ بِسَبَبِ الْإِحْتِيَاسِ بِهِ فَلَمْ يُوْجَدْ فَكَانَتْ فِي مَالِهِ ( وَفِي السَّفَرِ طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ وَكِسْوَتُهُ وَأُجْرَةُ خَادِمِهِ وَغَسْلُ ثِيَابِهِ وَالذَّهْنُ إِذَا أُحْتِيجَ إِلَيْهِ وَرُكُوبُهُ كِرَاءً أَوْ شِرَاءً أَوْ عِلْفُهُ مِنْ مَالِهَا ) أَيِ مَالِ الْمُضَارِبَةِ فَإِنَّهُ إِذَا سَافَرَ صَارَ مُحْسُوبًا بِالْعَمَلِ لِلْمُضَارِبَةِ فَوَجِبَتْ النَّفَقَةُ فِي مَالِهَا لِأَجْلِ الْإِحْتِيَاسِ بِهِ ( بِالْمَعْرُوفِ ) أَيِ غَيْرِ زَائِدٍ عَلَى الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَا نَاقِصٍ عَنْهَا ( وَضَمِنَ الرَّائِدُ ) عَلَى الْمَعْرُوفِ ( وَرَدَّ الْبَاقِي ) مِنَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ( بَعْدَ الْإِقَامَةِ إِلَى مَالِهَا ) أَيِ مَالِ الْمُضَارِبَةِ لِتَمَامِ الْحَاجَةِ ( وَمَا دُونَ سَفَرٍ يَغْدُو إِلَيْهِ وَلَا يَبِيتُ بِأَهْلِهِ كَالسَّفَرِ وَالْقَلُّ لَا إِنْ رِبْحَ ) الْمُضَارِبُ ( أَخَذَ الْمَالِكُ ) مِنَ الرَّبْحِ ( قَدَرَ الْمُتَنَقِّ ) أَيِ قَدَرٍ مَا أَنْفَقَ الْمُضَارِبُ ( مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ) حَتَّى يُتِمَّ رَأْسَ مَالِهِ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ قُسِمَ بَيْنَهُمَا ( وَإِنْ رِبْحَ ) أَيِ بَاعَ الْمُضَارِبُ مَتَاعَ الْمُضَارِبَةِ مُرَابِحَةً ( حَسَبَ نَفَقَتِهِ ) أَيِ مَا أَنْفَقَ عَلَى الْمَتَاعِ مِنْ أُجْرَةِ الْحَمَلِ وَأُجْرَةِ الْقَصَارِ وَالْحَمَالِ وَالسَّمْسَارِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَزِيدُ فِي الْقِيَمَةِ وَتَعَارَفَ التَّجَارُ الْخَافِقُهَا بِرَأْسِ الْمَالِ فِي بَيْعِ الْمُرَابِحَةِ ( لَا ) أَيِ لَا يَحْسِبُ ( نَفَقَةُ نَفْسِهِ ) فِي سَفَرِهِ وَتَقْلُبَاتِهِ فِي الْمَالِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَارَفُوا ذَلِكَ وَلَا تَزِيدُ أَيْضًا فِي قِيَمَةِ الْمَتَاعِ .

( قَوْلُهُ وَفِي السَّفَرِ )

إِلْحَ ( هَذَا إِذَا سَافَرَ بِمَالِ الْمُضَارِبَةِ فَقَطُّ وَلَوْ سَافَرَ بِمَالِهِ وَمَالِ الْمُضَارِبَةِ أَوْ خَلَطَهُ بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ أَوْ سَافَرَ بِمَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ أَنْفَقَ بِالْحِصَّةِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ ) قَوْلُهُ وَأُجْرَةُ خَادِمِهِ ( كَذَا كُلُّ مَنْ يُعِينُ الْمُضَارِبَ عَلَى الْعَمَلِ وَيَخْدُمُ دَوَابَّهُ فَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهَا إِلَّا عَبْدَ رَبِّ الْمَالِ وَدَوَابَّهُ فَإِنَّ نَفَقَتَهُمْ فِي مَالِ رَبِّ الْمَالِ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ ) قَوْلُهُ وَغَسْلُ ثِيَابِهِ ( كَذَا أُجْرَةُ الْحَمَامِ وَالْحَلَّاقِ وَقَصُّ الشَّارِبِ كُلُّ ذَلِكَ فِي مَالِ الْمُضَارِبَةِ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ ) قَوْلُهُ وَالذَّهْنُ إِذَا أُحْتِيجَ إِلَيْهِ ( يَعْنِي كَمَا إِذَا كَانَ بِلَادِ الْحِجَازِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَكَذَا آلَةُ الْخِطَابِ وَكُلُّ الْهَاجِيَةِ كَعَادَةِ التَّجَارِ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ قَوْلُهُ إِنْ رِبْحَ الْمُضَارِبُ أَخَذَ الْمَالِكُ قَدَرَ الْمُتَنَقِّ ) يُرِيدُ بِهِ أَنَّ الْمَالِكَ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ كَامِلًا فَتَكُونُ النَّفَقَةُ مَصْرُوفَةً إِلَى الرَّبْحِ خَاصَّةً وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ

( مَعَهُ ) أَيِ مَعَ الْمُضَارِبِ ( أَلْفٌ بِالتَّنْصِفِ فَاشْتَرَى بِهِ بُرًّا فَبَاعَهُ بِالْفَيْنِ وَاشْتَرَى بِهِمَا ) أَيِ بِالْأَلْفَيْنِ ( عَبْدًا ) وَلَمْ يَنْقُذْ الْأَلْفَيْنِ ( فَضَاعًا ) أَيِ الْأَلْفَانِ ( عِنْدَهُ ) أَيِ الْمُضَارِبِ ( غَرَمَ ) أَيِ الْمُضَارِبُ ( خَمْسُمِائَةٍ وَالْمَالِكُ الْبَاقِي ) وَهُوَ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ ( وَرُبُعُ الْعَبْدِ لِلْمُضَارِبِ وَبَاقِيهِ ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ( لَهَا ) أَيِ لِلْمُضَارِبَةِ ( وَرَأْسُ الْمَالِ أَلْفَانِ وَخَمْسُمِائَةٍ ) لِأَنَّ الْمَالِ لَمَّا صَارَ أَلْفَيْنِ ظَهَرَ رِبْحٌ فِي الْمَالِ وَهُوَ أَلْفٌ فَكَانَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَنَصِيبُ الْمُضَارِبِ مِنْهُ

خَمْسُمِائَةٍ فَإِذَا اشْتَرَى بِالْأَلْفَيْنِ عَبْدًا صَارَ الْعَبْدُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَرُبْعُهُ لِلْمُضَارِبِ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ لِلْمَالِكِ ثُمَّ إِذَا صَاعَ الْأَلْفَانِ قَبْلَ الْقَدِّ كَانَ عَلَيْهِمَا ضَمَانُ ثَمَنِ الْعَبْدِ عَلَى قَدْرِ مِلْكَيْهِمَا فِي الْعَبْدِ فَرُبْعُهُ عَلَى الْمُضَارِبِ وَخَمْسُمِائَةٍ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ عَلَى الْمَالِكِ وَهُوَ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ فَصِيبُ الْمُضَارِبِ خَرَجَ عَلَى الْمُضَارِبَةِ لِأَنَّهُ صَارَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ وَمَالَ الْمُضَارِبَةِ أَمَانَةٌ وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَنَصِيبُ الْمَالِكِ عَلَى الْمُضَارِبَةِ لِعَدَمِ مَا يُنَافِيهَا ( وَرَاحَ عَلَى الْفَيْنِ فَقَطُ ) يَعْنِي لَا يَبِيعُ الْعَبْدَ مُرَابِحَةً إِلَّا عَلَى الْفَيْنِ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِهِمَا ( فَلَوْ بَاعَ ) أَيُّ الْعَبْدِ ( بِضِعْهُمَا ) وَهُوَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ( فَحَصَّتْهَا ) أَيُّ حِصَّةِ الْمُضَارِبَةِ ( ثَلَاثَةُ آلَافٍ ) فَالْفَانِ وَخَمْسُمِائَةٍ مِنْهَا رَأْسُ الْمَالِ ( وَالرَّيْحُ مِنْهَا خَمْسُمِائَةٌ بَيْنَهُمَا ) نِصْفَانِ ( شَرَى مِنْ الْمَالِكِ بِالْفِ عَبْدًا شَرَاهُ بِنِصْفِهِ رَاحَ ) بِنِصْفِهِ لَا بِتَمَامِ الْأَلْفِ لِأَنَّ بَيْعَهُ مِنَ الْمُضَارِبِ كَبَيْعِهِ مِنْ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ وَإِنْ حُكِمَ بِجَوَازِهِ لَتَعَلَّقَ حَقُّ الْمُضَارِبِ بِهِ فَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْمُرَابِحَةِ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَمَانَةِ وَالِاخْتِرَازِ عَنْ

شُبْهَةِ الْحَيَاةِ فَتَبَنَّى عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ الْمَالِكُ فَيَكُونُ الْمُضَارِبُ كَالْوَكِيلِ لَهُ فِي بَيْعِهِ وَلَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ يَبِيعُهُ مُرَابِحَةً بِخَمْسُمِائَةٍ لِأَنَّ الْبَيْعَ الْجَارِي بَيْنَهُمَا كَالْمَعْدُومِ لَمَّا ذُكِرَ فَتَبَنَّى الْمُرَابِحَةَ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ الْمُضَارِبُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ لَهُ وَتَوَلَّاهُ إِيَّاهُ بِلَا بَيْعٍ

( شَرَى بِالْفِهَا عَبْدًا يَعْدِلُ الْفَيْنِ فَقَتَلَ رَجُلًا خَطَأً ) فَأَمَرَ بِالْدَّفْعِ أَوْ الْفِدَاءِ فَإِنْ دَفَعَا الْعَبْدَ انْتَهَتْ الْمُضَارِبَةُ لِأَنَّ الْعَبْدَ بِالْدَّفْعِ زَالَ عَنْ مِلْكَيْهِمَا بِلَا بَدَلٍ وَإِنْ فَدَّيَا خَرَجَ الْعَبْدُ عَنْ الْمُضَارِبَةِ أَمَّا حِصَّةُ الْمُضَارِبِ فَلِأَنَّ مِلْكَهُ فِيهِ تَقَرَّرَ بِالْفِدَاءِ فَصَارَ كَالْقِسْمَةِ وَأَمَّا حِصَّةُ الْمَالِكِ فَلِأَنَّ الْعَبْدَ بِالْجَنَائَةِ صَارَ كَالزَّائِلِ عَنْ مِلْكَيْهِمَا إِذْ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ هُوَ الدَّفْعُ وَبِالْفِدَاءِ صَارَ كَأَنَّهُمَا اشْتَرِيَاهُ ثُمَّ الْفِدَاءُ عَلَيْهِمَا بِالْأَرْبَاعِ ( فَرُبْعُ الْفِدَاءِ عَلَيْهِ ) أَيُّ الْمُضَارِبِ ( وَبَاقِيهِ ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ ( عَلَى الْمَالِكِ ) لِأَنَّ الْفِدَاءَ مِثْنَةُ الْمِلْكِ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِهِ وَقَدْ كَانَ الْمِلْكُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا صَارَ عَيْنًا وَاحِدًا ظَهَرَ الرَّيْحُ وَهُوَ أَلْفٌ بَيْنَهُمَا وَأَلْفٌ لِلْمَالِكِ بِرَأْسِ مَالِهِ ( وَإِذَا فَدَّيَا صَارَ الْعَبْدُ لَهُمَا وَخَرَجَ عَنْهَا ) أَيُّ الْمُضَارِبَةِ ( فَيُخْلَمُ الْمُضَارِبُ يَوْمًا وَالْمَالِكُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) بِقَدْرِ حَقِّهِمَا

( شَرَى عَبْدًا بِالْفِهَا وَهَلَكَ الْأَلْفُ قَبْلَ تَقْدِيرِهِ دَفَعَ الْمَالِكُ ثَمَنَهُ ثُمَّ وَثُمَ ) أَيُّ كُلَّمَا هَلَكَ الْأَلْفُ دَفَعَ الْمَالِكُ أَلْفًا إِلَى مَا لَا يَتَّهَى ( وَجَمِيعُ مَا دَفَعَ رَأْسُ مَالِهِ ) فُرُقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْوَكِيلِ بِشَرَاءِ عَبْدٍ بَعِيْنَهُ بِالْفِ دَفَعَ إِلَيْهِ فَاشْتَرَى فَهَلَكَ الْأَلْفُ قَبْلَ أَنْ يَنْقُذَهُ لِلْبَائِعِ فَإِنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ مَرَّةً فَقَطُ بِأَنَّ الْمَالَ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ أَمَانَةٌ لَمَّا مَرَّ وَالِاسْتِيفَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَبْضِ مَضْمُونٍ فَلَوْ حُمِلَ قَبْضُهُ عَلَى الْاسْتِيفَاءِ صَارَ ضَامِنًا وَهُوَ يُنَافِي الْأَمَانَةَ فَحُمِلَ قَبْضُهُ ثَانِيًا عَلَى جِهَةِ الْأَمَانَةِ لَا الْاسْتِيفَاءِ فَإِذَا هَلَكَ كَانَ الْهَلَاكُ عَلَى الْمَالِكِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ لِإِمْكَانِ جَعْلِهِ مُسْتَوْفِيًا لِأَنَّ الضَّمَانَ لَا يُنَافِي الْوَكَالَهَ فَإِنَّ الْغَاصِبَ إِذَا تَوَكَّلَ بِبَيْعِ الْمَغْضُوبِ جَارَ حَتَّى إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ بَعْلَمَا صَارَ وَكِيلًا ضَمِينَ فَإِذَا اشْتَرَى الْعَبْدَ بِالْفِ وَجَبَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْوَكِيلِ الثَّمَنُ وَوَجَبَ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ مِثْلُهُ فَإِذَا اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْ الْمُوَكَّلِ حُمِلَ قَبْضُهُ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِيفَاءِ لَا الْأَمَانَةِ فَإِذَا اسْتَوْفَاهُ مَرَّةً لَمْ يَبْقَ الْحَقُّ أَصْلًا فَإِذَا هَلَكَ الْمَقْبُوضُ كَانَ الْهَلَاكُ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ .

( مَعَهُ أَلْفَانِ فَقَالَ دَفَعْتُ أَلْفًا وَرَبِحْتُ أَلْفًا وَقَالَ الْمَالِكُ دَفَعْتُ الْأَلْفَيْنِ أَوْ ادَّعَى الْمُضَارِبُ الْعُمُومَ أَوْ قَالَ مَا عَيَّنْتُ لِي تِجَارَةً وَالْمَالِكُ ادَّعَى الْخُصُوصَ ) يَعْنِي فِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ ( فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ ) أَمَّا فِي الْأُولَى فَلِأَنَّ حَاصِلَ اخْتِلَافِهِمَا فِي مَقْدَارِ الْمَقْبُوضِ وَالْقَابِضِ أَحَقُّ بِمَعْرِفَةِ مَقْدَارِهِ لِاسْتِصْحَابِهِ الْمَالَ وَفِي مِثْلِهِ الْقَوْلُ لِلْقَابِضِ ضَمِينًا كَانَ أَوْ أَمِينًا وَأَيُّهُمَا بَرَهَنَ عَلَى مَا ادَّعَى مِنَ الْفَضْلِ قَبْلَ لَأَنَّ رَبَّ الْمَالِ يَدَّعِي فَضْلًا فِي رَأْسِ مَالِهِ

وَالْمُضَارِبُ فَضْلًا فِي الرَّبْحِ وَالْبَيِّنَاتُ لِلْيَثَابِ وَأَمَّا فِي الْأَخِيرَتَيْنِ فَلَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الْعُمُومُ وَالْقَوْلُ لِمَنْ يَتَمَسَّكُ بِالْأَصْلِ ( وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ نَوْعًا فَلِلْمَالِكِ ) أَيُّ الْقَوْلِ لَهُ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى الْخُصُوصِ فَاعْتِبَارُ قَوْلِ مَنْ يُسْتَعَادُّ الْإِذْنَ مِنْ جِهَتِهِ أَوْلَى وَالْيَنَّةُ لِلْمُضَارِبِ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى نَفْيِ الضَّمَانِ ( كَمَا لَوْ قَالَ مَنْ مَعَهُ أَلْفٌ هُوَ مُضَارِبَةٌ زَيْدٌ وَقَدْ رِبِحَ وَقَالَ زَيْدٌ بَضَاعَةٌ ) حَيْثُ يُصَدَّقُ زَيْدٌ مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ دَعْوَى الرَّبْحِ أَوْ دَعْوَى تَقْوِيمِ عَمَلِ الْمُضَارِبِ ( أَوْ ) كَمَا قَالَ مَنْ مَعَهُ أَلْفٌ هُوَ ( قَرْضٌ وَقَالَ زَيْدٌ بَضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ ) حَيْثُ يُصَدَّقُ زَيْدٌ مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ دَعْوَى التَّمْلِكِ ( وَلَوْ وَقَفْنَا وَقَفْنَا ) بَأَنَّ قَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعَتْ إِلَيْكَ فِي رَمَضَانَ وَقَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتُ فِي شَوَّالٍ ( فَصَاحِبٌ ) الْوَقْتِ ( الْأَخِيرِ أَوْلَى ) لِأَنَّ الْأَخِيرَ يَنْسَخُ الْأَوَّلَ

( كِتَابُ الشَّرِكَةِ ) لَا يَخْفَى وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ ( هِيَ ) اخْتِلَاطُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ وَمِنْهُ الشَّرِكُ بِالتَّخْرِيكِ حَبَالَةً الصَّائِدِ لِأَنَّ فِيهِ اخْتِلَاطَ بَعْضٍ حَبْلِهِ بِالْبَعْضِ ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى الْعَقْدِ مَجَازًا لِكَوْنِهِ سَبَبًا لَهَا ثُمَّ صَارَتْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً وَهِيَ ( إِمَّا شَرِكَةٌ مِلْكٌ وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَا عَيْنًا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ أَوْ اتِّهَابٌ أَوْ اسْتِيلَاءٌ ) عَلَى مَالٍ حَرَبِيٍّ ( أَوْ اخْتِلَاطُ مَالَيْهِمَا بِلَا صُنْعٍ ) مِنْ أَحَدِهِمَا ( أَوْ خَلَطُهُمَا حَتَّى تَعْدَرَ التَّمْيِيزُ ) كَالْحَنْطَةِ بِالْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَوْ تَعَسَّرَ كَالْحَنْطَةِ بِالشَّعِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ( وَكُلُّ أَجَنَبِيٍّ فِي مَالٍ صَاحِبِهِ ) حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ كَمَا لِلْأَجَانِبِ ( فَيَصِحُّ لَهُ بَيْعُ حَظِّهِ ) أَيُّ تَصْيِيهِ مِنْ الْمَالِ ( وَلَوْ مِنْ غَيْرِ شَرِيكَهِ بِلَا إِذْنِهِ ) يَعْنِي يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ تَصْيِيهِ مِنْ الْمَالِ مِنْ شَرِيكَهِ وَمِنْ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِ شَرِيكَهِ ( إِلَّا فِي صُورَةِ الْخَلْطِ وَالْإِخْتِلَاطِ ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ خَلْطَ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ بِصِفَةِ التَّعَدِّيِّ سَبَبٌ لِرُزَالِ الْمَلِكِ عَنِ الْمَخْلُوطِ إِلَى الْخَالِطِ وَإِذَا حَصَلَ بَعِيرٌ تَعَدَّى حَصَلَ سَبَبُ الرُّزَالِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ فَاعْتَبِرَ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمَا زَائِلًا عَنِ الشَّرِيكِ فِي حَقِّ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِرِضَا الشَّرِيكِ غَيْرِ زَائِلٍ فِي حَقِّ الْبَيْعِ مِنَ الشَّرِيكِ عَمَلًا بِالشَّهَائِنِ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ عَكْسِهِ لِأَنَّ التَّصَرُّفَ مَعَ الشَّرِيكِ أَسْرَعُ نَفَازًا مِنَ التَّصَرُّفِ مَعَ الْأَجَنَبِيِّ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَمْلِيكِ مُعْتَقِ الْبَعْضِ لِلشَّرِيكِ لَا الْأَجَنَبِيِّ وَكَذَا إِجَارَةُ الْمُشَاعِ مِنَ الشَّرِيكِ جَائِزَةٌ ( وَإِمَّا شَرِكَةٌ عَقْدٌ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَإِمَّا شَرِكَةٌ مِلْكٌ

كِتَابُ الشَّرِكَةِ ( قَوْلُهُ إِلَّا فِي صُورَةِ الْخَلْطِ ) يَعْنِي الْحَاصِلَ مِنْهُمَا مَعًا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ وَالْفَرْقُ الْخُ وَكَانَ يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِمَا إِذَا افْتَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْخَلْطِ لِيَحْسُنَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يَقْتَضِي الشَّرِكَةَ وَلَا يَقْتَضِي تَمْلِكَ مَالِ الْآخَرِ بِالْخَلْطِ الْحَاصِلِ مِنْهُمَا بِخِلَافِ الْحَاصِلِ مِنْ أَحَدِهِمَا ( قَوْلُهُ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَمْلِيكِ مُعْتَقِ الْبَعْضِ لِلشَّرِيكِ ) يَعْنِي بِهِ التَّصْمِينَ إِذَا أَعْتَقَ حَصْنَتَهُ مُوسِرًا

( وَرُكْنُهَا الْإِجَابُ ) بَأَنَّ يَقُولَ أَحَدُهُمَا شَارَكْتُكَ فِي كَذَا أَوْ فِي عَامَّةِ التَّجَارَاتِ ( وَالْقَبُولُ ) بَأَنَّ يَقُولَ لآخرَ قَبِلْتُ فَإِنَّهَا عَقْدٌ مِنَ الْعُقُودِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ رُكْنٍ كَسَائِرِهَا ( وَشَرْطُهَا كَوْنُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ) أَيُّ التَّصَرُّفِ الَّذِي عَقْدُ الشَّرِكَةِ عَلَيْهِ ( قَابِلًا لِلْوَكَالَةِ ) لِيَقَعَ مَا يُحْصِلُهُ كُلُّ مِنْهُمَا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَيَحْصِلُ لِنَفْسِهِ بِالْأَصَالَةِ وَلِشَرِيكَهِ بِالْوَكَالَةِ وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَقْبَلُ التَّوَكِيلَ كَالْإِخْطَابِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُبَاهَاتِ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ لَا يَصِحُّ فِيهِ بَلْ مَا يَكْسِبُهُ يَكُونُ لَهُ خَاصَّةً ( وَعَدَمٌ مَا يَقْطَعُهَا ) أَيُّ الشَّرِكَةِ ( كَشَرْطِ دَرَاهِمِ مُسَمَّاةٍ مِنَ الرَّبْحِ لِأَحَدِهِمَا ) فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الشَّرِكَةَ فِي الرَّبْحِ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَبْقَى بَعْدَ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ الْمُسَمَّاةِ رِبْحٌ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ قَوْلُهُ وَكُلُّ مِنْهُمَا ( الِئِمُّ الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ مِنَ النَّاسِخِ

( وَهِيَ ) أَي شَرَكَةُ الْعَقْدِ ( ثَلَاثَةٌ ) الْأَوَّلُ ( شَرَكَةٌ بِالْأَمْوَالِ وَ ) الثَّانِي ( شَرَكَةٌ بِالْأَعْمَالِ وَتُسَمَّى ) هَذِهِ الشَّرَكَةُ اصطلاحاً ( شَرَكَةُ الصَّنَائِعِ ، وَ ) شَرَكَةُ ( التَّقْبِيلِ ، وَ ) شَرَكَةُ ( الْأَبْدَانِ ) وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ ظَاهِرٌ .  
( وَ ) الثَّالِثُ ( شَرَكَةُ الْوُجُوهِ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ ثُمَّ هِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ أَي شَرَكَةُ الْعُقُودِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ مُفَاوَضَةٌ وَعِنَانٍ وَشَرَكَةُ الصَّنَائِعِ وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْكَافِي وَقَالَ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ هَذَا التَّقْسِيمُ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ شَرَكَةَ الصَّنَائِعِ وَشَرَكَةَ الْوُجُوهِ مُغَايِرَتَانِ لِلْمُفَاوَضَةِ وَالْأَوَّلَى فِي التَّقْسِيمِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ فِي مُخْتَصَرَيهِمَا بِقَوْلِهِمَا الشَّرَكَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ شَرَكَةٌ بِالْأَمْوَالِ وَشَرَكَةٌ بِالْأَعْمَالِ وَشَرَكَةٌ بِالْوُجُوهِ وَكُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى وَجْهَيْنِ مُفَاوَضَةٌ وَعِنَانٌ .

وَفِي الْهَدَايَةِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا حَيْثُ قَالَ فِي بَيَانِ شَرَكَةِ الْوُجُوهِ وَأَنَّهَا تَصِحُّ مُفَاوَضَةٌ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ تَحْقِيقَ الْكَفَالَةِ وَالْوَكَالَةِ فِي الْأَبْدَانِ وَإِذَا أُطْلِقَتْ تَكُونُ عِنَانًا فَلَمَّا عَثَرْتُ عَلَى هَذَا اخْتَرْتُهُ وَبَيَّنْتُهُ عَلَى طَبَقِ غَايَةِ الْبَيَانِ وَقُلْتُ ( وَكُلُّ مِنْهَا إِمَّا مُفَاوَضَةٌ ) هِيَ بِمَعْنَى الْمُسَاوَاةِ سُمِّيَ هَذَا الْعَقْدُ بِهَا لِاشْتِرَاطِ الْمُسَاوَاةِ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ كَمَا سَيَأْتِي ( أَوْ عِنَانٌ ) مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ عَنْ أَيِّ عَرَضٍ سُمِّيَ هَذَا الْعَقْدُ بِهِ لَمَّا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ كَأَنَّهُ عَنْ لَهْمَا شَيْءٌ فَاشْتَرَكَ فِيهِ أَوْ مِنْ عِنَانِ الْفَرَسِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ وَالْأَصْمَعِيُّ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا جَعَلَ عِنَانٌ التَّصَرُّفِ فِي بَعْضِ الْمَالِ إِلَى صَاحِبِهِ .

( قَوْلُهُ أَوْ عِنَانٌ ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ

( أَمَّا الْمُفَاوَضَةُ فِي الشَّرَكَةِ بِالْأَمْوَالِ فَإِنَّ تَضَمُّنَ وَكَالَةً ) أَي يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا وَكِيلًا لِلْآخِرِ لِيَتَحَقَّقَ الْمَقْصُودُ وَهُوَ الشَّرَكَةُ فِي الْمُشْتَرَى لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ أَنْ يَدْخُلَهُ فِي مِلْكِ صَاحِبِهِ إِلَّا بِالْوَكَالَةِ مِنْهُ لِعَدَمِ وَلِيَّتِهِ عَلَيْهِ لَا يُقَالُ قَدْ مَرَّ أَنَّ الْوَكَالََةَ بِالْمَجْهُولِ لَا تَجُوزُ فَوَجَبَ أَنْ لَا تَصِحَّ هَذِهِ الشَّرَكَةُ لِتَضَمُّنِهَا الْوَكَالََةَ بِمَجْهُولِ الْجِنْسِ كَمَا إِذَا وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ لِأَنَّا نَقُولُ الْوَكَالََةَ بِالْمَجْهُولِ لَا تَجُوزُ قَصْدًا وَتَجُوزُ ضِمْنًا كَمَا مَرَّ فِي الْمَضَارَبَةِ ( وَكَفَالَةً ) بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا كَفِيلًا لِلْآخِرِ لِيَتَحَقَّقَ الْمُسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا وَطَلَبَ كُلُّ مِنْهُمَا فِيمَا بَاشَرَهُ أَحَدُهُمَا لَا يُقَالُ قَدْ مَرَّ أَنَّ الْكَفَالََةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِقَبُولِ الْمَكْفُولِ لَهُ فِي الْمَجْلِسِ فَكَيْفَ جَارَتْ هُنَا مَعَ جَهَالَتِهِ لِأَنَّا نَقُولُ قَدْ مَرَّ أَيْضًا أَنَّ الْفَوَى عَلَى صِحَّتِهَا وَلَوْ سَلِمَ فَذَلِكَ فِي الْكَفِيلِ الْقَصْدِيُّ وَهَاهُنَا ضِمْنِيٌّ كَالْوَكَالَةِ ( وَتَسَاوِيًا ) أَي الشَّرِيكَانِ ( مَالًا ) يَعْنِي مَالًا تَصِحُّ بِهِ الشَّرَكَةُ كَمَا سَبَقَ بِخِلَافِ الْعُرُوضِ وَالْعَقَارِ حَيْثُ لَا يَضُرُّهَا التَّفَاضُلُ فِيهِمَا ( وَتَصَرُّفًا ) بِأَنْ يَقْدِرَ أَحَدُهُمَا عَلَى جَمِيعِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآخَرُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ وَإِلَّا فَاتَ مَعْنَى الْمُسَاوَاةِ ( فَلَا تَصِحُّ ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَكَفَالَةً ( بَيْنَ عَبْدَيْنِ وَصَبِيَّيْنِ وَمُكَاتَبَيْنِ ) فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَهْلِ الْكَفَالَةِ ( وَلَا بَيْنَ حُرٍّ وَمَمْلُوكٍ وَصَبِيٍّ وَبَالِغٍ وَمُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ تَصَرُّفًا فَإِنَّ الْحُرَّ الْبَالِغَ يَسْتَقْبَلُ بِالتَّصَرُّفِ وَالْكَفَالَةَ وَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْهُمَا إِلَّا يَأْذِنُ مَوْلَاهُ وَالصَّبِيُّ لَا يَمْلِكُ الْكَفَالََةَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْمَوْلَى وَيَمْلِكُ التَّصَرُّفَ يَأْذِنُهُ وَالْكَافِرُ إِذَا اشْتَرَى حُمْرًا أَوْ خَنَازِيرًا لَا

يَقْدِرُ الْمُسْلِمُ أَنْ يَبِيعَهُ وَمَنْ شَرَطَهَا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ شَرِيكُهُ لِكَوْنِهِ وَكِيلًا لَهُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَكَذَا الْمُسْلِمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شِرَائِهَا كَمَا يَقْدِرُ الْكَافِرُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَهْلُ وَدَيْنًا كَمَا فِي سَائِرِ الْكُتُبِ لِلانْتِزَاجِ مَا يُعِيدُ تَحْتَ قَوْلِهِ وَتَصَرُّفًا كَمَا ذَكَرْنَا فَهُوَ مُعْنٍ عَنْهُ .

( وَلَا بُدَّ ) فِي انْعِقَادِ شَرَكَةِ الْمُفَاوَضَةِ ( مِنْ ذِكْرِ لَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ أَوْ بَيَانِ مَعْنَاهُ ) أَي مَعْنَى ذَلِكَ لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ جَمِيعَ شَرَائِطِهَا فَيَجْعَلُ التَّصَرُّفَ بِالْمُفَاوَضَةِ قَائِمًا مَقَامَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَإِنْ بَيَّنَّا جَمِيعَ مَا يَقْتَضِي الْمُفَاوَضَةَ

صَحَّتْ إِذِ الْعِبْرَةُ لِلْمَعْنَى لَا اللَّفْظِ ( فَمُشْرَى كُلُّ لِهَمَا ) أَيِ إِذَا ذُكِرَ اللَّفْظُ أَوْ بَيِّنَ الْمَعْنَى يَكُونُ مَا اشْتَرَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْمِفَاوِضَةِ الْمُسَاوَاةِ ( إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ ) وَالْإِدَامِ ( وَكِسْوَتَهُمْ ) أَيِ كِسْوَةِ أَهْلِهِ وَكِسْوَتُهُ فَإِنَّهَا تَكُونُ لَهُ خَاصَّةً اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ عَلَى الشَّرِكَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عُقُودِ التَّجَارَةِ فَكَانَتْ مِنْ جِنْسِ مَا يَتَنَوَّلُهُ عَقْدُ الشَّرِكَةِ ، وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهَا مُسْتَشَاءَةٌ مِنْ مُقْتَضَى الْمِفَاوِضَةِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا حِينَ شَارَكَ صَاحِبَهُ كَانَ عَالِمًا بِحَاجَتِهِ إِلَى ذَلِكَ فِي مُدَّةِ الْمِفَاوِضَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمْ يَقْصِدْ بِالْمِفَاوِضَةِ أَنْ تَكُونَ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَةُ عِيَالِهِ عَلَى شَرِيكِهِ وَأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَحْصِيلِ حَاجَتِهِ إِلَّا بِالشَّرَاءِ فَصَارَ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَشْنِيًا لِهَذَا الْقَدَرِ مِنْ تَصَرُّفِهِ مِمَّا هُوَ مُقْتَضَى الْمِفَاوِضَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمَعْلُومُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ كَالِاسْتِثْنَاءِ الْمَشْرُوطِ ، وَلِلْبَائِعِ أَنْ يُطَالِبَ بِشَمَنِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ أَتَيْهُمَا شَاءَ الْمُشْتَرِي بِالْأَصَالَةِ وَصَاحِبُهُ بِالْكَفَالَةِ وَيَرْجِعُ الْكَهِيلُ عَلَى الْمُشْتَرِي إِنْ أَدَّى مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ بِقَدَرِ حَصَّتِهِ لِأَنَّ الثَّمَنَ كَانَ عَلَيْهِ خَاصَّةً وَقَدْ قَضَى مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ ( وَكُلُّ ذَيْنِ لَزِمَ أَحَدَهُمَا بِمَا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ ) وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ وَهُوَ احْتِرَازٌ عَنْ لُزُومِ ذَيْنِ بِمَا لَا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ كَالْجَنَائَةِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ وَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالتَّفَقُّعِ )

كَالشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ وَالِاسْتِجَارِ أَوْ كِفَالَةٍ ( بِمَالٍ ) بِأَمْرِ ( أَيِ أَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ ) ضَمْنُهُ ( أَيِ ذَلِكَ الدَّيْنِ ) ( الْآخَرُ ) وَإِنَّمَا ضَمِنَ فِيهَا تَحْقِيقًا لِلْمُسَاوَاةِ ( وَبَلَا أَمْرٍ لَ ) أَيِ لَا يَضْمَنُ شَرِيكُهُ لِأَنَّهَا تَبَرُّعٌ مَحْضٌ كَالْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَإِذَا كَانَتْ بِأَمْرِ كَانَتْ مِفَاوِضَةً كَمَا سَيَأْتِي .  
قَوْلُهُ وَكُلُّ ذَيْنِ لَزِمَ أَحَدَهُمَا بِمَا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ ( أَيِ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مُشْتَرَكًا وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الشَّرِكَةُ فِيهِ يُطَالِبُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا ) قَوْلُهُ كَالشَّرَاءِ  
إِلَخْ ) وَهُوَ الْمَوْعُودُ بِهِ

( وَأَمَّا الْغِنَاءُ فِي الشَّرِكَةِ بِالْأَمْوَالِ ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْمِفَاوِضَةُ ( فَهِيَ شَرِكَةٌ فِي كُلِّ تِجَارَةٍ أَوْ نَوْعٍ مِنْهَا ) كَالثَّوْبِ وَالطَّعَامِ وَنَحْوِهِمَا ( وَتَضَمَّنُ الْوَكَالَاتُ ) لِيَتَحَقَّقَ الْمَقْصُودُ بِالشَّرِكَةِ وَهُوَ التَّصَرُّفُ فِي مَالِ الْغَيْرِ ( فَقَطْ )  
أَيِ دُونَ الْكَفَالَةِ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي الْمِفَاوِضَةِ ضَرُورَةً الْمُسَاوَاةِ الَّتِي يَفْتَضِيهَا اللَّفْظُ وَهَذَا اللَّفْظُ لَا يُبْنَى عَنْهُ كَمَا مَرَّ ( وَتَصِحُّ بَعْضُ الْمَالِ ) لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَةً إِلَيْهِ وَالْمُسَاوَاةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهِ فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِصِحَّتِهِ ( وَمَعَ فَضْلِ مَالٍ أَحَدِهِمَا ) لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّسَاوِي فِيهِ ( وَتَسَاوِي مَالِيَهُمَا لَا الرَّبْحَ وَبِالْعَكْسِ ) أَيِ تَسَاوِي الرَّبْحِ لَا الْمَالَيْنِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الرَّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا } وَالْوَضْعِيَّةُ عَلَى قَدَرِ الْمَالَيْنِ مُطْلَقًا بَلَا فَضْلٍ بِخِلَافِ شَرْطِ كُلِّ الرَّبْحِ لِأَحَدِهِمَا لِخُرُوجِ الْعَهْدِ بِهِ عَنْ الشَّرِكَةِ ( وَ ) تَصِحُّ أَيْضًا ( بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا ) أَيِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ ( دَرَاهِمَ وَالْآخَرِ دَنَانِيرَ ) أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا دَرَاهِمَ بِيضَ وَمِنْ الْآخَرِ سُودَ ( وَبَلَا خَلْطٍ ) وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَصِحُّ بِلَوْنِهِ لِأَنَّ الرَّبْحَ فَرْعُ الْمَالِ وَلَا يُتَصَوَّرُ وَفَرْعُ الْقَرْعِ عَلَى الشَّرِكَةِ إِلَّا بِنُتُوتِ الشَّرِكَةِ فِي الْأَصْلِ وَلَا اشْتِرَاكَ بَلَا خَلْطٍ وَلَنَا أَنَّ الشَّرِكَةَ عَقْدٌ تَوْكِيلٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ لِيَشْتَرِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَالِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي بَيْنَهُمَا وَهَذَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْخَلْطِ وَالرَّبْحُ يُسْتَحَقُّ بِالْعَهْدِ كَمَا يُسْتَحَقُّ بِالْمَالِ وَلِهَذَا يُسَمَّى الْعَهْدُ شَرِكَةً وَهَذِهِ الشَّرِكَةُ مُسْتَدَّةٌ إِلَى الْعَهْدِ حَتَّى جَارَ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ وَالتَّقْبُلِ فَإِذَا اسْتَدَّتْ إِلَى الْعَهْدِ لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهَا الْمُسَاوَاةُ وَالْإِتِّحَادُ وَالْخَلْطُ ( وَكُلُّ يُطَالِبُ بِشَمَنِ مُشْرِيهِ لَا الْآخَرِ ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ



يَتَضَمَّنُ الْوَكَالَهَ لَا الْكَفَالَهَ وَالْوَكِيلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحُقُوقِ ( ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحِصَّتِهِ مِنْهُ ) ( أَيُّ مِنَ الثَّمَنِ ) ( إِنْ أَذَاهُ مِنْ مَالِهِ ) لَا مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ مِنْ جِهَتِهِ فِي حِصَّتِهِ فَإِذَا أَدَّى مِنْ مَالِ نَفْسِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَتَتَضَمَّنُ الْوَكَالَهَ ) ( أَيُّ إِذَا لَمْ يَنْصَحْ عَلَى الْمُفَاوَضَةِ وَالْكَفَالَهَ بَلْ عَلَى الْوَكَالَهَ فَقَطُّ أَوْ صَرَحَ بِكَوْنِهَا عِنَانًا لَمْ تَتَضَمَّنْ الْكَفَالَهَ ) ( قَوْلُهُ وَتَسَاوَى مَالِيَهُمَا لَا الرَّبْحَ وَالْعَكْسُ ) ( أَيُّ تَسَاوَى الرَّبْحَ لَا الْمَالَيْنِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِمَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَا يُشْتَرَطُ الْمُسَاوَاةُ فِي الرَّبْحِ عِنْدَ عِلْمَانِنَا الثَّلَاثَةِ فَإِنْ شَرَطَ الْمُسَاوَاةُ فِي الرَّبْحِ أَوْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا فَضْلَ رِبْحٍ إِنْ شَرَطَ الْعَمَلُ عَلَيْهِمَا كَانَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا عَمَلًا جَمِيعًا أَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَإِنْ شَرَطَا الْعَمَلُ عَلَى الْمَشْرُوطِ لَهُ وَفَضْلَ الرَّبْحِ جَازٍ أَيْضًا وَإِنْ شَرَطَ الْعَمَلُ عَلَى أَقْلِهِمَا رِبْحًا لَا يَجُوزُ أَهـ .

وَكَذَا فِي الْعِنَايَةِ وَقَالَ فِيهَا لَوْ شَرَطَ الْعَمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَشَرَطَ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ رَأْسٍ مَالِهِمَا جَازٌ وَيَكُونُ مَالُ الَّذِي لَا عَمَلَ عَلَيْهِ بِضَاعَةً عِنْدَ الْعَامِلِ لَهُ رِبْحُهُ وَعَلَيْهِ وَصِيغَتُهُ ( قَوْلُهُ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحِصَّتِهِ مِنْهُ ) ( أَيُّ مِنَ الثَّمَنِ يَعْنِي إِذَا صَدَقَهُ أَمَّا لَوْ اخْتَلَفَا بِأَنَّهُ ادَّعَى شِرَاءَ عَبْدٍ لِلشَّرِكَةِ وَهَلَكَ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ يَدَّعِي حَقَّ الرُّجُوعِ وَذَاكَ مُتَكِرٌّ فَالْقَوْلُ لَهُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَلَا يَصِحَّانِ ) ( أَيُّ الْمُفَاوَضَةُ وَالْعِنَانُ فِي الشَّرِكَةِ بِالْأَمْوَالِ ) ( إِلَّا بِالْتَقْدِينِ ) ( أَيُّ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ ) ( وَالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ ) ( أَيُّ الرَّائِحَةِ ) ( وَالتَّبِيرِ ) ( وَهُوَ ذَهَبٌ غَيْرُ مَضْرُوبٍ ) ( وَالتَّقْرِةِ ) ( وَهِيَ فِصَّةٌ غَيْرُ مَضْرُوبَةٍ ) ( إِنْ تَعَامَلَ النَّاسُ بِهِمَا ) ( أَيُّ بِالتَّبِيرِ وَالتَّقْرِةِ الصَّحِيحُ أَنَّ عَقْدَ الشَّرِكَةِ عَلَى الْفُلُوسِ النَّافِقَةِ يَجُوزُ اتِّفَاقًا لِكَوْنِهَا ثَمَنًا بِاصْطِلَاحِ النَّاسِ وَأَمَّا التَّبِيرُ فَقَدْ جُعِلَ فِي شَرْكَةِ الْأَصْلِ .

وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْعُرُوضِ فَلَا يَصْلُحَانِ لِرَأْسِ مَالِ الشَّرِكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ وَجَعَلَهُ فِي صَرْفِ الْأَصْلِ كَالْأَثْمَانِ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ قَالُوا الْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْعُرْفُ فَفِي كُلِّ بَلَدَةٍ جَرَى التَّعَامُلُ بِالْمُبَايَعَةِ بِالتَّبِيرِ فَهُوَ كَالْعُقُودِ لَا يَتَعَيَّنُ بِالْعُقُودِ وَتَصِحُّ الشَّرِكَةُ بِهِ وَتُزَلُّ التَّعَامُلُ بِاسْتِعْمَالِهِ ثَمَنًا بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ الْمَخْصُوصِ وَفِي كُلِّ بَلَدَةٍ لَمْ يَجْرِ التَّعَامُلُ بِهِ فَهُوَ كَالْعُرُوضِ يَتَعَيَّنُ فِي الْعُقُودِ وَلَا يَصِحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ كَذَا فِي الْكَافِي ( وَ ) لَا يَصِحَّانِ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ وَ ( بِالْعُرُوضِ ) ( لَكِنْ ) ( بَعْدَ بَيْعِ كُلِّ ) ( مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) ( نِصْفَ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ ) ( يَعْنِي لَوْ بَاعَ كُلُّ مِنْهُمَا نِصْفَ مَالِهِ مِنْ الْعَرْضِ بِنِصْفِ مَالِ الْآخَرِ مِنْهُ صَارَا شَرِيكَيْنِ فِي الثَّمَنِ شَرْكَةً مِلْكٍ حَتَّى لَا يَجُوزَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي نِصْبِ الْآخَرِ ثُمَّ بِالْعَقْدِ صَارَتْ شَرْكَةً عَقْدٍ حَتَّى جَازَ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي نِصْبِ صَاحِبِهِ وَهَذِهِ حِيلَةٌ لِمَنْ أَرَادَ الشَّرِكَةَ فِي الْعُرُوضِ

( قَوْلُهُ فَلَا يَصْلُحَانِ لِرَأْسِ مَالِ الشَّرِكَةِ ) ( كَانَ يَنْبَغِي إِفْرَادَ الضَّمِيرِ لِرُجُوعِهِ لِلتَّبِيرِ وَلَعَلَّهُ ثَنَاءٌ لِمُلَاحَظَةِ التَّقْرِةِ مِنْهُ ) ( قَوْلُهُ وَبِالْعُرُوضِ بَعْدَ بَيْعِ كُلِّ نِصْفَ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ

إِلخ ) ( أَيُّ تَصِحُّ هَذِهِ الشَّرِكَةُ وَهِيَ شَرْكَةُ عَقْدٍ فِي الْمُخْتَارِ تَبَعًا لِلْقُدُورِيِّ وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَصَاحِبُ الدَّخِيرَةِ وَالْمُزْنِيِّ مِنَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَمَالُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ وَصَاحِبِ الْهَدَايَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقْدُ الشَّرِكَةِ وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ كَذَا فِي الْبُرْهَانِ أَهـ .

وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ مَا ذُكِرَ هُنَا عَلَى مَا إِذَا تَسَاوَى قِيمَةُ الْعُرْضَيْنِ وَأَمَّا إِذَا تَفَلَوَّتْ فَيَبِيعُ صَاحِبُ الْأَقْلِّ بِقَدَرِ مَا يُشْتَانُ بِهِ الشَّرِكَةَ وَهَذَا الْحَمْلُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ بَيْعِ كُلِّ نِصْفَ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ وَقَعَ اتِّفَاقًا أَوْ قَصْدًا لِيَكُونَ شَامِلًا لِلْمُفَاوَضَةِ وَالْعِنَانِ وَقَوْلُهُ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ وَقَعَ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ بِالْأَرْهَامِ ثُمَّ عَقَدَ الشَّرِكَةَ فِي الْعَرْضِ الَّذِي بَاعَهُ جَازٌ أَيْضًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَإِنْ مَلَكَ أَحَدُ الْمُفَاوِضِينَ ) يَارِثُ أَوْ هَبَهُ ( مَا تَصَحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ ) كَمَا مَرَّ آنِفًا ( وَقَبْضَ ) عَطْفٌ عَلَى مَلَكَ ( صَارَتْ ) الْمُفَاوِضَةُ ( عِنَانًا ) لِرُزَالِ الْمُسَاوَاةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْمُفَاوِضَةِ .

قَوْلُهُ وَإِنْ مَلَكَ أَحَدُ الْمُفَاوِضِينَ ( قَالَ فِي شَرْحِ الْقُلُورِيِّ وَالْمَجْمَعِ وَذَرَرَ الْبَحَارِ وَمَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ وَإِذَا مَلَكَ مَا تَصَحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ صَارَتْ عِنَانًا ( قَوْلُهُ وَقَبْضَ ) لَمْ يَذْكُرْهُ أُولَئِكَ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لِلْمُفَاوِضَةِ زِيَادَةُ مَالٍ أَحَدَهُمَا فَرِيَادَةُ الْقَبْضِ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ مَعَ الْمِلْكِ لِإِبْهَامِهَا اشْتِرَاطُ الْقَبْضِ فِي النَّقْدِ الْمَوْزُوثِ وَقَدْ حَصَلَ مِلْكُهُ بِمَجَرَّدِ مَوْتِ الْمَوْرَثِ وَالْمَوْهُوبِ لَا يُمْلِكُ بِدُونِ قَبْضٍ فَكَانَ الْمِلْكُ كَافِيًا لِلْإِقْلَابِ الْمُفَاوِضَةِ عِنَانًا لِرِيَادَةِ مَالٍ أَحَدَهُمَا وَبَسْطَانَهُ بِرِسَالَةٍ

( هَلَاكَ مَالِيَهُمَا أَوْ مَالٍ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الشِّرَاءِ يُبْطِلُهَا ) لِأَنَّهَا مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ فَشَرِطَ لِلْوَامِهِ مَا شَرِطَ لِلْإِدَائِهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَلَاكِ الْمَالَيْنِ وَكَذَا إِذَا هَلَكَ أَحَدُهُمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِشَرِكَةِ صَاحِبِهِ فِي مَالِهِ إِلَّا لِشَرِكَتِهِ فِي مَالِهِ فَإِذَا فَاتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِشَرِكَتِهِ فَيُبْطِلُ الْعَقْدَ لِعَدَمِ الْهَائِدَةِ ( وَهُوَ ) أَيُّ الْهَلَاكِ ( عَلَى صَاحِبِهِ ) أَيُّ صَاحِبِ الْمَالِ ( قَبْلَ الْخَلْطِ هَلَاكَ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ الْآخَرِ ) أَمَّا إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا إِذَا هَلَكَ فِي يَدِ الْآخَرِ فَلِكُونِهِ أَمَانَةً عِنْدَهُ ( وَبَعْدَهُ ) أَيُّ بَعْدَ الْخَلْطِ يَهْلِكُ ( عَلَيْهِمَا ) لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ فِيهِلْكُ مِنَ الْمَالَيْنِ ( فَإِنْ هَلَكَ مَالٌ أَحَدَهُمَا بَعْدَ شِرَاءِ الْآخَرِ بِمَالِهِ فَمُشْرِيهِ لَهُمَا ) عَلَى مَا شَرِطَ لِأَنَّ الْمِلْكَ حِينَ وَقَعَ وَقَعَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا لِقِيَامِ الشَّرِكَةِ وَقَتَ الشِّرَاءِ فَلَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ بِهِلَاكِ مَالِ الْآخَرِ وَالشَّرِكَةُ شَرِكَةُ عَقْدٍ حَتَّى إِنْ أَتِيَهُمَا بَاعُهُ جَارَ بَيْعُهُ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ قَدْ تَمَّتْ فِي الْمُشْتَرَى فَلَا تُنْقَضُ بِهِلَاكِ الْمَالِ بَعْدَ تَمَامِهَا ( وَرَجَعَ عَلَى الْآخَرِ بِحَصَّتِهِ مِنْ ثَمَنِهِ ) لِأَنَّهُ اشْتَرَى نَصْفَهُ بِوَكَالَتِهِ وَقَدْ ثَمَّنَ مِنْ مَالٍ نَفْسَهُ فَيَصِحُّ رُجُوعُهُ كَمَا مَرَّ ( وَإِنْ هَلَكَ قَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ شِرَاءِ الْآخَرِ ( فَإِنْ وَكَّلَهُ حِينَ الشَّرِكَةِ صَرِيحًا فَمُشْرِيهِ لَهُمَا ) عَلَى مَا شَرِطَ فِي رَأْسِ الْمَالِ لَا الرِّبْحَ مَثَلًا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا فَالْمُشْتَرَى يَكُونُ أَثْلَاثًا وَإِنْ كَانَ أَنْصَافًا فَكَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ إِنْ بَطَلَتْ فَالْوَكَالَةُ الْمُصْرَحُ بِهَا قَائِمَةٌ فَكَانَ مُشْتَرَكًا بِحُكْمِ الْوَكَالَةِ وَتَكُونُ شَرِكَةُ مَلِكٍ حَتَّى لَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ ( وَإِلَّا ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُوَكَّلْهُ صَرِيحًا ( فَلَا ) أَيُّ لَا يَكُونُ الْمُشْتَرَى

لَهُمَا بَلْ لِلْمُشْتَرَى خَاصَّةً لِأَنَّ الْوُقُوعَ عَلَى الشَّرِكَةِ حُكْمٌ وَكَالَةٌ تَثْبُتُ فِي ضِمَنِ الشَّرِكَةِ وَقَدْ بَطَلَتْ الشَّرِكَةُ بِهِلَاكِ مَالٍ أَحَدِهِمَا فَيُبْطِلُ مَا فِي ضِمْنِهَا مِنَ الْوَكَالَةِ .

( قَوْلُهُ وَالْمُشْتَرَى شَرِكَةُ عَقْدٍ ) هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَقَالَ الْحَسَنُ شَرِكَةُ مَلِكٍ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي حِصَّةِ صَاحِبِهِ

( وَلِكُلٍّ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرِيكَيْنِ ) أَيُّ الْمُفَاوِضِينَ وَشَرِيكِي الْعِنَانِ ( أَنْ يُضَيَّعَ ) لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ فِي عَقْدِ الشَّرِكَةِ ( وَيُودَعُ ) لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ التُّجَّارِ ( وَيُضَارَبُ ) أَيُّ يَدْفَعُ الْمَالُ مُضَارَبَةً لِأَنَّهَا دُونَ الشَّرِكَةِ فَيَجُوزُ أَنْ تَتَضَمَّنَهَا بِخِلَافِ الشَّرِكَةِ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَضَمَّنُ مِثْلَهُ ( وَيُوكَّلُ ) مَنْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بَيْعًا وَشِرَاءً لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ التُّجَّارِ ( وَالْمَالُ فِي يَدِهِ ) أَيُّ يَدِ كُلٍّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ ( أَمَانَةً ) حَتَّى إِذَا هَلَكَ لَمْ يَضْمَنْهُ بَلَا تَعَدُّ ( قَوْلُهُ لِكُلٍّ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُضَيَّعَ )

( إِنْ ) كَذَا لَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ وَيَسْتَقْرِضَ وَلَيْسَ لِأَحَدِ شَرِيكِي الْعِنَانِ أَنْ يَرْهَنَ وَيَرْتَهِنَ بِخِلَافِ الْمُفَاوِضِينَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ عِنَانًا وَالْمُضَارَبُ وَالْمُسْتَبْذِعُ تَخْلِيفُ مَنْ حَلَفَهُ الشَّرِيكُ وَرَبُّ الْمَالِ ثَانِيًا وَلَيْسَ لِأَحَدِ شَرِيكِي الْعِنَانِ أَنْ يَكْتَابَ عَبْدَهُ مِنْ تِجَارَتِهِمَا وَلَا أَنْ يُزَوِّجَ أَمَتَهُ مِنْهَا وَلَا يُعْتِقَ عَلَى مَالٍ وَإِقْرَارُهُ بِأَمَةٍ فِي يَدِهِ لَمْ يَحْزُ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَإِقَالَةُ أَحَدِهِمَا بَيْعَ الْآخَرِ جَائِزَةٌ وَرَدُّ بَيْعِهِ عَلَى الْآخَرِ بِغَيْبِ قَضَاءٍ وَحُطُّهُ مِنَ الثَّمَنِ بِغَيْبِ جَائِزٍ عَلَيْهِمَا وَإِنْ حُطَّ بِغَيْرِ عِلْمِهِ جَازَ فِي حِصَّتِهِ خَاصَّةً وَإِقْرَارُهُ بِغَيْبٍ فِيمَا بَاعَهُ جَائِزٌ عَلَيْهِمَا كَمَا فِي قَاضِي خَانَ (

قَوْلُهُ وَيُوكَلُ ( قَالَ فِي الْبَدَائِعِ فَإِنْ أَخْرَجَ الْآخِرُ الْوَكِيلَ يَبِيعُ أَوْ شَرَاءٍ أَوْ إِجَارَةٍ خَرَجَ وَإِنْ كَانَ وَكِيلًا فِي تَقَاضِي مَا دَائِنُهُ لَيْسَ لِلْآخِرِ إِخْرَاجُهُ )

( وَأَمَّا الْمُفَاوِضَةُ فِي شَرِكَةِ الصَّنَائِعِ فَبِأَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ مُتَسَاوِيَانِ فِيمَا يَجِبُ فِيهِ الْمُسَاوَاةُ فِي الْمُفَاوِضَةِ الْمَذْكُورَةِ ) وَهِيَ الْمُفَاوِضَةُ فِي الشَّرِكَةِ بِالْأَمْوَالِ بِأَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا أَنْ يَكُونَ مَا رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَأَنْ يَتَلَفَظَا بِلَفْظِ الْمُفَاوِضَةِ وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ ( سِوَى الْمَالِ ) لِإِخْصَاصِ الْمُسَاوَاةِ فِيهِ بِالْمُفَاوِضَةِ السَّابِقَةِ ( كَصَبَاحَيْنِ أَوْ خِيَّاطٍ وَصَبَّاحٍ ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اتِّحَادَ الصَّنِيعَةِ وَالْمَكَانِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي شَرِكَةِ الصَّنَائِعِ ( وَيَتَقَبَّلُ الْعَمَلُ ) عَطْفٌ عَلَى يُشْرِكُ ( لِأَجْرِ بَيْنَهُمَا ) أَيُّ لِيَكُونَ كُلُّ مَا يُحْصَلُهُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَجْرِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا كَمَا هُوَ حُكْمُ الْمُفَاوِضَةِ ( وَتَضَمَّنَتْ وَكَالَةً ) لِإِعْبَارِهَا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الشَّرِكَةِ ( وَكَفَالَةً ) تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْمُفَاوِضَةِ ( وَصَحَّتْ وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( شَرْطًا الْعَمَلُ نَصْفَيْنِ وَالْمَالُ أَثْلَاثًا اسْتِحْسَانًا ) وَفِي الْقِيَاسِ لَا تَصِحُّ لِأَنَّ الضَّمَانَ عَلَى قَدْرِ الْعَمَلِ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ فَلَمْ يَجْزِ الْعَقْدُ لِإِفْضَائِهِ إِلَيْهِ فَصَارَ كَشَرِكَةِ الْوُجُوهِ وَجْهٌ لِاسْتِحْسَانِ أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ لَا يَأْخُذُهُ رِبْحًا لِأَنَّ الرَّبْحَ يَحْرُمُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَقَدْ اخْتَلَفَ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ عَمَلٌ وَالرَّبْحُ مَالٌ فَكَانَ بَدَلُ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ يَتَقَوَّمُ بِالتَّقْوِيمِ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِ مَا قُوِّمَ بِهِ فَلَا يَحْرُمُ بِخِلَافِ شَرِكَةِ الْوُجُوهِ لِمَا سَبَّحِيَّ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَلَزِمَ كُلُّ عَمَلٍ قَبْلَهُ أَحَدُهُمَا وَيُطَالَبُ الْآخَرُ ) أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا ( وَيَبْرَأُ الدَّافِعُ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا ) نِصْفَيْنِ ( وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا ) قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى الْمُفَاوِضَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْكَفَالَةِ

( قَوْلُهُ بِأَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِ الْكَفَالَةِ وَأَنْ يَشْتَرِطَا أَنْ يَكُونَ مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَأَنْ يَتَلَفَظَا بِلَفْظِ الْمُفَاوِضَةِ ) أَقُولُ اشْتِرَاطُ الْمُنَاصَفَةِ لَيْسَ قِيدًا وَكَذَا ذِكْرُ الْمُفَاوِضَةِ مَعَ ذِكْرِ مَا تَضَمَّنَتْهُ بَلْ ذِكْرُ أَحَدِهِمَا قَوْلُهُ وَيَبْرَأُ الدَّافِعُ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ ( أَيُّ يَبْرَأُ الْمُسْتَأْجِرُ بِدَفْعِهِ الْأَجْرَةَ إِلَى الَّذِي لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا أَيُّ وَلَمْ يَشْتَرِطَا التَّفَاضُلُ كَمَا تَقَدَّمَ

( وَأَمَّا الْعِنَانُ فِي شَرِكَةِ الصَّنَائِعِ فَبِأَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ بِلَا تَسَاوٍ بَيْنَهُمَا فِيمَا ذُكِرَ وَتَضَمَّنَتْ وَكَالَةً ) فَقَطُّ ( وَتَثْبِتُ بِهِ الْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ اسْتِحْسَانًا ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَثْبِتُ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ وَقَعَتْ مُطْلَقَةً عَنْ قَيْدِ الْكَفَالَةِ وَالْأَحْكَامَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ مُوجِبَاتِهَا وَجْهٌ لِاسْتِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ الشَّرِكَةَ مُقْتَضِيَةٌ لَوْجُوبِ الْعَمَلِ فِي ذِمَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا وَلِهَذَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بِسَبَبِ نَفَازِ تَقَبُّلِهِ عَلَيْهِ فَجَرَى مَجْرَى الْمُفَاوِضَةِ فِي ضَمَانِ الْعَمَلِ وَاقْتِضَاءِ الْبَدَلِ حَتَّى قَالُوا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِدَيْنِ مَنْ ثَمَنَ صَابُونٍ أَوْ أَشْنَانٍ مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَلْزَمُهُ خَاصَّةً لِأَنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى الْمُفَاوِضَةِ لَمْ يَوْجَدْ وَنَفَازُ الْإِفْرَارِ يُوجِبُ التَّصْرِيحَ بِهَا

( وَأَمَّا الْمُفَاوِضَةُ فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ ) سُمِّيَتْ بِهِ إِذْ لَا يَشْتَرِي بِالنِّسْبَةِ إِلَّا مَنْ لَهُ وَجَاهَةٌ عِنْدَ النَّاسِ ( فَبِأَنْ يَشْتَرِكَ مُتَسَاوِيَانِ فِيمَا ذُكِرَ بِلَا مَالٍ لِيَشْتَرِيَا ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَشْتَرِكُ ( بِوُجُوهِهِمَا وَيَبِيعَا وَتَضَمَّنَتْ وَكَالَةً ) لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى الْغَيْرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِوَكَالَةٍ أَوْ وَلَايَةٍ وَلَا فَعْيَيْنَ الْأُولَى ( وَكَفَالَةً ) تَحْقِيقًا لِمَعْنَى الْمُفَاوِضَةِ

( وَأَمَّا الْعِنَانُ فِيهَا ) أَيُّ فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ ( فَبِأَنْ لَا يُعْتَبَرَ التَّسَاوِي فِيهَا ) أَيُّ فِي الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمُفَاوِضَةِ ( وَتَضَمَّنَتْ وَكَالَةً فَقَطُّ ) لِمَا مَرَّ ( وَإِنْ شَرْطًا ) أَيُّ الشَّرِيكَانِ شَرِكَةُ الْوُجُوهِ ( مُنَاصَفَةً الْمُسْرَى أَوْ مُثَالِثَةً فَالرَّبْحُ كَذَلِكَ وَشَرْطُ الْقَضْلِ بَاطِلٌ ) لِأَنَّ الرَّبْحَ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالْعَمَلِ كَالْمُضَارِبِ أَوْ بِالْمَالِ كَرَبِّ الْمَالِ أَوْ بِالضَّمَانِ

كَأَلْأَسْتَاذٍ كَالَّذِي يَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ مِنَ النَّاسِ فَيُلْقِيهِ عَلَى التَّلْمِيذِ بِأَقْلٍ مِمَّا أَخَذَ فَيَطِيبُ لَهُ الْفَضْلُ بِالضَّمَانِ وَلَا يُسْتَحَقُّ بِغَيْرِهَا أَلَا يَرَى أَنْ مَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ : تَصَرَّفْ فِي مَالِكَ عَلَى أَنْ لِي بَعْضُ رِبْحِهِ لَا يُسْتَحَقُّ شَيْئًا لِعَدَمِ هَذِهِ الْمَعَانِي .

( فَصْلٌ ) فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ ( لَا شَرِكَةَ فِي الْإِحْطَابِ وَالْإِحْشَاشِ وَالْإِصْطِيَادِ وَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ ) لِأَنَّ الشَّرِكَةَ تَتَضَمَّنُ التَّوَكُّيلَ وَهُوَ إِبْثَاتٌ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِيمَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْمُوَكَّلِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُتَصَوَّرُ هُنَا لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَا يَمْلِكُهُ فَلَا يَمْلِكُ إِقَامَةَ الْغَيْرِ مَقَامَهُ ( وَمَا حَصَلَ أَحَدُهُمَا فَلَهُ ) لِأَنَّهُ أَثَرُ عَمَلِهِ ( وَمَا حَصَلَا مَعًا فَلَهُمَا ) لِأَنَّهُ أَثَرُ عَمَلِهِمَا ( نَصْفَيْنِ ) تَحْقِيقًا لِلْمُسَاوَاةِ ( وَمَا حَصَلَ أَحَدُهُمَا بِإِعَانَةِ الْآخَرِ فَلَهُ ) أَيُّ لِلْمُحَصِّلِ لِأَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْعَمَلِ ( وَلِلْآخَرِ أَجْرٌ مِنْهُ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَلَا يُزَادُ عَلَى نَصْفِ ثَمَنِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ عَلَى خِلَافِ بَيْنَهُمَا ( وَلَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ ) بَأَنَّ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَعْضٌ وَلِلْآخَرِ رَاوِيَةٌ وَاسْتَسْقَى أَحَدُهُمَا وَالْكَسْبُ لِلْعَامِلِ لِكُونِهِ عَامِلًا ( وَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمُثَلِّ لِلْآخَرِ ) لِأَنَّهُ أَجِيرُهُ إِجَارَةً فَاسِدَةً فَصَلُّ ( قَوْلُهُ ) وَالْكَسْبُ لِعَامِلٍ فِيهِ نَوْعٌ اسْتِئْذَانُكَ

( الرِّبْحُ فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَإِنْ شَرَطَ الْفَضْلُ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الرِّبْحَ تَابِعٌ لِلْمَالِ كَالرِّبْحِ وَلَمْ يُعْدَلْ عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ وَلَمْ تَصَحَّ فَيَبْطُلُ شَرْطُ التَّضَامُلِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالْعَقْدِ فَيَكُونُ فِيهِ تَقْرِيرُ الْفُسَادِ وَهُوَ وَاجِبُ الدَّفْعِ

( قَوْلُهُ ) كَالرِّبْحِ ( أَيُّ كَمَا أَنَّ الرِّبْحَ تَابِعٌ لِلْبَذْرِ فِي الْمَزَارَعَةِ ، وَالرِّبْحُ التَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ كَذَا فِي الْمُجْمَلِ قَالَهُ الْأَنْقَاوِيُّ )

( وَتَبْطُلُ ) أَيُّ الشَّرِكَةُ مُطْلَقًا ( بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَلَوْ حُكْمًا ) بَأَنَّ يَرْتَدُّ وَيَلْحَقُ بِدَارِ الْحَرْبِ وَيَحْكُمُ بِهِ الْقَاضِي لِأَنَّ الْوَكَالَهَ لَازِمَةٌ لِلشَّرِكَةِ وَالْمَوْتُ يُبْطِلُ الْوَكَالَهَ وَمُبْطِلُ الْوَكَالَةِ لِلْمُزْوَمِ .

( لَا يُزَكِّي أَحَدُهُمَا مَالَ الْآخَرِ بِلَا إِذْنِهِ ) أَيُّ لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاتَ مَالِ الْآخَرِ بِلَا إِذْنِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ التَّجَارَةِ ( فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ لِسَاحِيهِ فَأَذْيًا وَلَاءٌ ) أَيُّ بِالتَّعَاقُبِ ( ضَمِنَ الثَّانِي وَإِنْ جَهَلَ بِأَدَاءِ الْأَوَّلِ ) لِأَنَّهُ أَتَى بِغَيْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ الْفَرْضِ عَنْهُ وَلَمْ يَسْقُطْ فَصَارَ مُخَالَفًا فَيَضْمَنُهُ عِلْمٌ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ لِأَنَّهُ صَارَ مَعْزُولًا بِأَدَاءِ الْمُوَكَّلِ حُكْمًا لِقَوَاتِ الْمَحَلِّ وَذَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ كَالْوَكِيلِ بَيْعِ الْعَبْدِ إِذَا أَعْتَقَهُ الْمُوَكَّلُ يَنْعَزِلُ عِلْمٌ بِهِ أَوْ لَا ( وَإِنْ أَذْيَا مَعًا ) أَيُّ أَذَى كُلُّ وَاحِدٍ بِغَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَاتَّفَقَ أَذَاؤُهُمَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ وَلَا يَعْلَمُ التَّقَدُّمُ وَالتَّأَخُّرُ ( ضَمِنَ كُلُّ قِسْطِ الْآخَرِ ) وَيَتَقَاصَانِ فَإِنْ كَانَ مَالُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ يَرْجِعُ بِالزِّيَادَةِ .

( قَوْلُهُ ) فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ لِسَاحِيهِ فَأَذْيًا وَلَاءٌ أَيُّ بِالتَّعَاقُبِ

( الْخ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَا إِنْ عِلِمَ يَضْمَنُ وَإِلَّا فَلَا كَذَا أَشَارَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ .

وَفِي الزِّيَادَاتِ لَا يَضْمَنُ عِلْمٌ بِأَدَاءِ شَرِيكِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمَا وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْوَكِيلُ بِأَدَاءِ الزَّكَاةِ أَوْ الْكَفَّارَاتِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَلَوْ قَضَى أَحَدُهُمَا دَيْنًا مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ ثُمَّ قَضَاهُ الْآخَرُ ثَانِيًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْأَوَّلَ قَضَاهُ لَمْ يَضْمَنْ بِغَيْرِ خِلَافٍ وَهَذِهِ حُجَّةُ أَبِي يُوسُفَ فِي مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ كَذَا فِي الْمَتَاقِبِ وَأَقُولُ قَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الشَّرِيكَ وَكَأَنَّهُ بَاقِيَةٌ لِبَقَاءِ الشَّرِكَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ عَزْلِهِ بِأَدَاءِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَأَذَاؤُهَا بَعْدَ أَدَاءِ الْأَمْرِ أَذَاءٌ مَعْزُولٌ مَا لَا يَمْلِكُهُ لِعَزْلِهِ بِفَعْلِ الْأَمْرِ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : الْمَأْمُورُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ لَا يَضْمَنُ بِقَضَائِهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ بَعْدَ قَضَاءِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُفْ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمُقْبُوضَ

مَضْمُونًا عَلَى الْقَابِضِ لَأَنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا فَأَمَّا كُنْهُ الرُّجُوعِ عَلَى الْقَابِضِ بَعْدَ الْهَلَاكِ .

ا هـ .

( شَرَى مُفَاوِضُ أَمَةٍ يَأْذِنُ شَرِيكَهَ لِيَطَّأَهَا فَهِيَ لَهُ مَجَانًا ) يَعْنِي إِذَا أَذِنَ أَحَدُ الْمُفَاوِضِينَ لِصَاحِبِهِ بِشِرَاءِ أَمَةٍ لِيَطَّأَهَا فَاشْتَرَاهَا الْمُأْمُورُ وَأَدَّى الثَّمَنَ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ فَهِيَ لَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ أَيْ لَا يَغْرُمُ لِشَرِيكَهَ شَيْئًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنَصْفِ الثَّمَنِ لِأَنَّ الشِّرَاءَ وَقَعَ لِلْمَأْمُورِ خَاصَّةً فَكَانَ الثَّمَنُ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَقَدْ آدَاهُ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنَصْفِ الثَّمَنِ كَمَا فِي ثَمَنِ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ وَلَهُ أَنْ الْجَارِيَةُ تَدْخُلَ فِي مِلْكَيْهِمَا جَرِيًّا عَلَى مُقْتَضَى الشَّرِكَةِ ثُمَّ الْإِذْنُ يَنْتَظِمُنْ هِبَةً نَصِيْبِهِ لِأَنَّ الْوُطْءَ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْمِلْكِ فَصَارَ كَمَا إِذَا اشْتَرَيْلَهَا ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ اقْبِضْهَا لَكَ كَانَ هِبَةً وَهِبَةُ الْمُشَاعِ فِيمَا لَا يُقَسَّمُ جَائِزَةٌ بِخِلَافِ طَعَامِ الْأَهْلِ وَكِسْوَتِهِمْ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَشَى عَنْ الشَّرِكَةِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ وَلَا ضَرُورَةَ فِي مَسْأَلَتِنَا ( وَأَخَذَ الْبَايعُ بِنَمَتِهَا أَيَا شَاءَ ) الْمُشْتَرِي بِالْأَصَالَةِ وَصَاحِبُهُ بِالْكَفَالَةِ كَمَا مَرَّ فِي الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ

( قَوْلُهُ أَيْ لَا يَغْرُمُ شَرِيكَهَ شَيْئًا ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لِشَرِيكَهَ لِكَوْنِ الضَّمِيرِ فِي يَغْرُمُ لِلْمَأْمُورِ تَأْمَلْ

( كِتَابُ الْمُزَارَعَةِ ) ( هِيَ ) لُغَةً مُفَاعَلَةٌ مِنَ الزَّرْعِ وَشَرْعًا ( عَقْدٌ عَلَى الزَّرْعِ بَعْضُ الْخَارِجِ وَلَا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نَهَى عَنْ الْمُخَابَرَةِ } وَهِيَ مُزَارَعَةُ الْأَرْضِ عَلَى الثَّلَثِ أَوْ الرَّبْعِ مِنَ الْخَبِيرِ وَهُوَ الْأَكَّارُ لِمُعَالَجَتِهِ الْخَبَارَ وَهِيَ الْأَرْضُ الرَّخْوَةُ وَلِلَّاهِ اسْتِجَارُ الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ فَكَانَ فِي مَعْنَى قَفِيرِ الطَّحَانِ كَمَا مَرَّ فِي الْإِجَارَةِ ( وَتَصِحُّ عِنْدَهُمَا ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَعَ نَخِيلَ خَبِيرٍ إِلَى أَهْلِيهَا مُعَامَلَةً وَأَرْضَهَا مُزَارَعَةً عَلَى نَصْفٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ وَزَّرَعَ وَبِهِ عَمَلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعُونَ وَالصَّالِحُونَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا وَبِمِثْلِهِ يُتْرَكُ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسُ وَلِهَذَا قَالُوا ( وَبِهِ يُقْنَى وَرُكْنُهَا الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ) كَسَائِرِ الْعُقُودِ ( وَشَرْطُهَا ) ثَمَانِيَةُ أُمُورٍ الْأَوَّلُ ( أَهْلِيَّةُ الْعَاقِدِينَ ) إِذْ لَا صِحَّةَ لِعَقْدٍ مَا بَدُونَهَا .

( وَ ) الثَّانِي ( صِلَاحِيَّةُ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ ) لِيَحْصُلَ الْمَقْصُودُ .

( وَ ) الثَّلَاثُ ( بَيَانُ مُدَّةِ مُتَعَارَفَةٍ ) بِأَنْ يَقُولَ إِلَى سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ مِثْلًا لِأَنَّ الْعَقْدَ يَرُدُّ عَلَى مَنْفَعَةِ الْأَرْضِ إِنْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْ قِبَلِ الْعَامِلِ أَوْ عَلَى مَنْفَعَةِ الْعَامِلِ إِنْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَالْمَنْفَعَةُ لَا يُعْرَفُ مُقَدَّارُهَا إِلَّا بِبَيَانِ الْمُدَّةِ فَكَانَتْ الْمُدَّةُ مَعْيَارًا لِلْمَنْفَعَةِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْمُدَّةُ مِمَّا يَتِمَّكُنُ فِيهَا مِنَ الْمُزَارَعَةِ حَتَّى إِذَا بَيَّنَّ مُدَّةً لَا يَتِمَّكُنُ فِيهَا مِنْهَا فَسَدَتْ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَكَذَا إِذَا بَيَّنَّ مُدَّةً لَا يَعْشُ أَحَدُهُمَا إِلَى مِثْلِهَا عَادَةً كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ .

( وَ ) الرَّابِعُ بَيَانُ ( رَبِّ الْبَذَرِ ) أَيْ مَنْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْ قِبَلِهِ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ يَخْتَلِفُ

بِاخْتِلَافِهِ فَإِنَّ الْبَذَرَ إِنْ كَانَ مِنْ قِبَلِ الْعَامِلِ فَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَنْفَعَةُ الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ الْأَرْضِ فَهُوَ مَنْفَعَةُ الْعَامِلِ وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لِأَنَّ جِهَاتَهُ تُقْضَى إِلَى التَّنَازُعِ .

( وَ ) الْخَامِسُ بَيَانُ ( جِنْسِهِ ) أَيْ جِنْسِ الْبَذَرِ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ جِنْسِ الْأُجْرَةِ وَهُوَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِبَيَانِ جِنْسِ الْبَذَرِ .

( وَ ) السَّادِسُ بَيَانُ ( حَظِّ الْآخَرِ ) أَيْ بَيَانُ مَنْ لَا بَذَرَ مِنْ قِبَلِهِ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ عَوَضًا بِالشَّرْطِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ إِذَا مَا لَا يُعْلَمُ لَا يُسْتَحَقُّ شَرْطًا بِالْعَقْدِ .

( وَ ) السَّابِعُ ( التَّخْلِيَةُ بَيْنَ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ ) حَتَّى إِذَا شَرَطَ فِي الْعَقْدِ مَا يَزُولُ بِهِ التَّخْلِيَةُ وَهُوَ عَمَلُ

صَاحِبِ الْأَرْضِ مَعَ الْعَامِلِ فَسَدَ ( وَ ) الثَّامِنُ ( الشَّرِكَةُ فِي الْخَارِجِ ) عِنْدَ حُصُولِهِ لِأَنَّهُ يَنْعَقِدُ إِجَارَةً ابْتِدَاءً وَيَتِمُّ شَرِكَةُ انْتِهَاءً وَكُلُّ شَرْطٍ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ الشَّرِكَةِ فِي الْخَارِجِ يَكُونُ مُفْسِدًا لِلْعَقْدِ .

كِتَابُ الْمُزَارَعَةِ ( قَوْلُهُ وَتَصِحُّ عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَعَ نَخِيلَ خَيْرٍ إِلَى أَهْلِهَا مُعَامَلَةً ) قَالَ الرَّيْلِيُّ وَالْجَوَابُ مِنَ الْإِمَامِ عَنْهُ أَنَّ مُعَامَلَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ خَيْرٍ كَانَ خَرَجَ مُقَاسَمَةٍ بِطَرِيقِ الْمَنْ وَالصُّلْحِ وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُبَيِّنْ لَهُمُ الْمُدَّةَ وَلَوْ كَانَتْ مُزَارَعَةً لَبَيَّنَهَا هـ .  
وَقَرَعَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَسَائِلَ فِي الْمُزَارَعَةِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَوَازِهَا لِعَلِمِهِ أَنَّ النَّاسَ لَا يَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ قَوْلُهُ وَبَيَانُ مُدَّةٍ مُتَعَارِفَةٍ ( قَالَ قَاضِي خَانَ وَشُرُوطُ جَوَازِهَا سِتَّةٌ مِنْهَا بَيَانُ الْوَقْتِ فَإِنْ دَفَعَ أَرْضَهُ مُزَارَعَةً وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقْتَ قَالَ فِي الْكِتَابِ لَا تَصِحُّ الْمُزَارَعَةُ وَقَالَ مَشَايِخُ بَلْخِي لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ الْمُدَّةِ وَتَكُونُ الْمُزَارَعَةُ عَلَى أَوَّلِ السَّنَةِ يَعْنِي عَلَى أَوَّلِ زَرْعٍ يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ ثُمَّ قَالَ وَالْفَتْوَى عَلَى بَيَانِ الْوَقْتِ عَلَى جَوَابِ الْكِتَابِ هـ .  
وَفِي الْخُلَاصَةِ وَبَيَانُ الْمُدَّةِ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ شَرْطٌ فِي الْمُزَارَعَةِ وَفِي الْمُعَامَلَةِ تَصَحُّ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الْمُدَّةِ اسْتِحْسَانًا وَيَقَعُ عَلَى أَوَّلِ ثَمَرَةٍ تَخْرُجُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ .

وَفِي التَّوَاوُلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُزَارَعَةُ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الْمُدَّةِ جَائِزٌ أَيْضًا وَيَقَعُ عَلَى سَنَةٍ وَاحِدَةٍ يَعْنِي عَلَى زَرْعٍ وَاحِدٍ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ وَقَالَ إِنَّمَا شَرْطُ أَهْلِ الْكُوفَةِ بَيَانُ الْوَقْتِ لِأَنَّ وَقْتَ الْمُزَارَعَةِ عَنْهُمْ مُتَّفَاقٌ ابْتِدَآؤُهَا وَانْتِهَآؤُهَا مَجْهُولٌ وَوَقْتُ الْمُعَامَلَةِ مَعْلُومٌ فَأَجَازُوا الْمُعَامَلَةَ وَيَقَعُ عَلَى أَوَّلِ السَّنَةِ وَلَمْ يُجِزُوا الْمُزَارَعَةَ أَمَّا فِي بِلَادِنَا وَقْتُ الْمُزَارَعَةِ مَعْلُومٌ فَيَجُوزُ هـ .  
وَفِي الْبَرْازِيَةِ وَعَنْ

مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَازِهَا بِلَا بَيَانِ الْمُدَّةِ وَيَقَعُ عَلَى أَوَّلِ زَرْعٍ يَخْرُجُ زَرْعًا وَاحِدًا وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَإِنَّمَا شَرْطُ مُحَمَّدٍ بَيَانُ الْمُدَّةِ فِي الْكُوفَةِ وَنَحْوِهَا لِأَنَّ وَقْتَهَا مُتَّفَاقٌ عَنْهُمْ وَابْتِدَآؤُهَا وَانْتِهَآؤُهَا مَجْهُولٌ عَنْهُمْ وَوَقْتُ الْمُسَاقَاةِ مَعْلُومٌ هـ فَقَدْ تَعَارَضَ مَا عَلَيْهِ الْفَتْوَى ( قَوْلُهُ وَالرَّابِعُ بَيَانُ رَبِّ الْبَذْرِ ) قَالَ فِي الْبَرْازِيَةِ وَعَنْ أَيْمَةَ بَلْخِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ عُرِفَ ظَاهِرٌ فِي تِلْكَ التَّوَاحِي أَنَّ الْبَذَرَ عَلَى مَنْ يَكُونُ لَا يُشْتَرَطُ الْبَيَانُ هـ .  
وَذَكَرَ مِثْلَهُ قَاضِي خَانَ عَنْ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ الْبَلْخِيِّ لَكِنْ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ مُسْتَمِرًّا وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا لَا تَصِحُّ الْمُزَارَعَةُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرَا لَفْظًا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَإِنْ ذَكَرَا بَأَنَّ قَالَ صَاحِبُ الْأَرْضِ دَفَعْتُ إِلَيْكَ الْأَرْضَ لِتَزْرَعَهَا لِي أَوْ قَالَ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَعْمَلَ فِيهَا بِنَصْفِ الْخَارِجِ يَكُونُ بَيَانًا أَنَّ الْبَذَرَ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَإِنْ قَالَ لِتَزْرَعَهَا لِنَفْسِكَ كَانَ بَيَانًا أَنَّ الْبَذَرَ مِنْ قِبَلِ الْعَامِلِ هـ .

( قَوْلُهُ وَالْخَامِسُ بَيَانُ جِنْسِهِ ) قَالَ قَاضِي خَانَ وَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ مِقْدَارِ الْبَذْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَصِيرُ مَعْلُومًا بِأَعْلَامِ الْأَرْضِ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنَا جِنْسَ الْبَذْرِ إِنْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ الْأَرْضِ ، وَإِنْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْ قِبَلِ الْعَامِلِ وَلَمْ يُبَيِّنَا جِنْسَهُ كَانَتْ الْمُزَارَعَةُ فَاسِدَةً إِلَّا إِذَا هَوَّضَ الْأَمْرُ إِلَى الْعَامِلِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ فَإِنْ لَمْ يُفَوِّضْ وَزَرَاعَ تَنْقَلِبُ جَائِزَةً ( قَوْلُهُ وَالسَّادِسُ بَيَانُ حَظِّ الْآخِرِ أَيْ بَيَانُ مَنْ لَا بَذَرَ مِنْ قَبْلِهِ ) لَعَلَّهُ بَيَانُ حَظِّ مَنْ لَا بَذَرَ مِنْ قَبْلِهِ ( قَوْلُهُ وَالثَّامِنُ الشَّرِكَةُ فِي الْخَارِجِ ) فِيمَا قَدَّمَ مِنْ بَيَانِ حَظِّ الْآخِرِ غُنِيَّةً عَنْ هَذَا

( وَإِنَّمَا تَصِحُّ ) عِنْدَهُمَا ( إِذَا كَانَ الْأَرْضُ وَالْبَذَرُ لَوَاحِدٍ وَالْبَقْرُ وَالْعَمَلُ لِلْآخِرِ ) لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ اسْتَأْجَرَ الْعَامِلَ لِلْعَمَلِ وَالْبَقْرُ آلَةٌ لِلْعَمَلِ فَجَازَ شَرْطُهُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ خِيَّاطًا لِيَخِيْطَ يَابِرَةً نَفْسِهِ ( أَوْ الْأَرْضُ لَوَاحِدٍ وَالْبَاقِي

لِلْآخِرِ) لِأَنَّ رَبَّ الْبَذْرِ اسْتَأْجَرَ الْأَرْضَ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْخَارِجِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ صَحَّ فَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَأْجَرَهَا بِذَلِكَ ( أَوْ الْعَمَلُ لَوَاحِدٍ وَالْبَقِي لِلْآخِرِ ) لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ اسْتَأْجَرَ الْعَامِلَ لِيَعْمَلَ بِآلَةِ الْمُسْتَأْجِرِ فَصَحَّ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ خِيَّاطًا لِيَخِيطَ بِإِبْرَةِ رَبِّ الثَّوبِ .

( و ) إِنَّمَا تَصِحُّ أَيْضًا ( إِذَا كَانَ نَفَقَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ حَقِّهِمَا كَأَجْرِ الْحَصَادِ وَالرِّفَاعِ وَاللُّوسِ وَالتَّنْدِيرَةِ ) لِأَنَّ الْغُرْمَ بِالْغَنَمِ حَتَّى لَوْ شُرِطَتْ لِأَحَدِهِمَا فَسَدَ الْعَقْدُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ ( فَتَفْسُدُ إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ لَوَاحِدٍ وَالْبَذَرُ وَالْعَمَلُ لِلْآخِرِ ) لِأَنَّ رَبَّ الْبَذْرِ اسْتَأْجَرَ الْأَرْضَ وَالْبَقَرُ وَاسْتَأْجَرَ الْبَقَرُ بِجُزْءٍ مِنَ الْخَارِجِ مَقْصُودًا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْبَقَرِ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ فَإِنَّ مَنَفْعَتَهَا قُوَّةٌ فِي طَبْعِهَا يَحْصُلُ بِهَا الْخَارِجُ وَمَنَفْعَةُ الْبَقَرِ صَلَاحِيَّةٌ يَقَامُ بِهَا الْعَمَلُ فَلِعَدَمِ الْمُجَانَسَةِ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُ الْبَقَرِ تَابِعًا لِمَنَفْعَةِ الْأَرْضِ وَلَا يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ مَقْصُودًا بِالْمُزَارَعَةِ كَمَا لَوْ كَانَ الْبَقَرُ مَشْرُوطًا عَلَى أَحَدِهِمَا فَقَطُّ بِخِلَافِ جَانِبِ الْعَمَلِ لِأَنَّ الْبَقَرُ آلَةُ الْعَمَلِ فَجَعَلَتْ تَابِعَةً لِمَنَفْعَةِ الْعَامِلِ ( أَوْ كَانَ الْبَذَرُ لِأَحَدِهِمَا وَالْبَاقِي لِلْآخِرِ ) لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ ( أَوْ كَانَ الْبَذَرُ وَالْبَقَرُ لَوَاحِدٍ

وَالْبَقِي ) وَهُوَ الْأَرْضُ وَالْعَمَلُ ( لِلْآخِرِ ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَذْرِ وَالْبَقَرِ لَمَّا لَمْ يَصِحَّ عِنْدَ الْفَرَادِ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ ( أَوْ شَرْطًا لِأَحَدِهِمَا قُفْرَانًا مُسَمَّاءَ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا مُفْسِدٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا تُخْرَجَ الْأَرْضُ إِلَّا هَذِهِ الْقُفْرَانُ فَيَكُونُ هَذَا الشَّرْطُ قَاطِعًا لِلشَّرَكَةِ ( أَوْ شَرْطًا ) لِأَحَدِهِمَا ( مَا يَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَا عَلَى الْمَازِيَّاتِ ) وَهِيَ أَوْسَعُ مِنَ السَّوَاقِي ( وَالسَّوَاقِي ) جَمْعُ سَاقِيَةٍ وَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْجَدُولِ وَأَصْغَرُ مِنَ النَّهْرِ فَإِنَّهُ أَيْضًا مُفْسِدٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَيَكُونُ الشَّرْطُ قَاطِعًا لِلشَّرَكَةِ ( أَوْ ) شَرْطًا ( كَوْنُ نَفَقَتِهِ عَلَى الْعَامِلِ ) لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ ( أَوْ ) شَرْطًا ( رَفْعُ رَبِّ الْبَذْرِ بَذْرُهُ أَوْ رَفْعُ الْخَرَاجِ الْمُوظَّفِ وَتَنْصِيفُ الْبَقِي ) حَيْثُ تَفْسُدُ فِي الصُّورَتَيْنِ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَحْصُلَ إِلَّا ذَلِكَ الْقَدْرُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَرَاجٌ مُقَاسَمَةٌ نَحْوَ الثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ فَيَجُوزُ كَمَا لَوْ شَرْطًا رَفْعُ الْعُشْرِ وَقِسْمَةُ الْبَقِي وَالْأَرْضُ عُشْرِيَّةٌ أَوْ شَرْطُ رَبِّ الْبَذْرِ عُشْرُ الْخَارِجِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلْآخِرِ وَالْبَقِي يَنْتَهِي لَأَنَّهُ مُشَاعٌ فَلَا يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ الشَّرَكَةِ .

( قَوْلُهُ وَإِنَّمَا تَصِحُّ أَيْضًا إِذَا كَانَ نَفَقَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ حَقِّهِمَا ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ فَإِنْ شُرِطَتْ عَلَى الْعَامِلِ فَسَدَتْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَيُجِيزُهَا أَبُو يُوسُفَ إِذَا شُرِطَتْ عَلَى الْمُزَارِعِ فِي رَوَايَةِ أَصْحَابِ الْأَمَالِيِّ عَنْهُ لِأَنَّهُ مُتَعَارَفٌ وَصَارَ كَشَرْطِ حَذْوِ النَّعْلِ عَلَى الْبَايَعِ وَاخْتَارَهُ مَشَايِخُ بَلْخِي قَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحَسِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي دِيَارِنَا هـ .

وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ عَنْ التَّوَاظِلِ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ وَنَصِيرُ بْنُ يَحْيَى يُجِيزَانِ الْمُزَارَعَةَ بِشَرْطِ الْحَصَادِ وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا فِي زَمَانِهِمَا خَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ نَأْخُذُ هـ قَوْلُهُ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ ( قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَلِأَنَّ صَاحِبَ الْبَذْرِ يَصِيرُ مُسْتَأْجِرَ الْأَرْضِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَهِيَ هَهُنَا فِي يَدِ الْعَامِلِ لَا فِي يَدِ صَاحِبِ الْبَذْرِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَامِلِ هـ ) قَوْلُهُ فَتَفْسُدُ إِنْ كَانَ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ لَوَاحِدٍ ( هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ جَوَازُهَا وَالْفَتَاوَى عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي الْبُرَازِيَّةِ وَمِنَ الصُّورِ الْفَاسِدَةِ مَا لَوْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْهُمَا وَالْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا وَكَانَ الْعَمَلُ مَشْرُوطًا عَلَى غَيْرِ ذِي الْأَرْضِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَذَكَرَ الرَّيْلِيُّ وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْبَقَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَالْبَقِي مِنَ آخَرَ قَالُوا هُوَ فَاسِدٌ

( أَوْ ) شَرْطًا ( كَوْنِ التَّنِينَ لِأَحَدِهِمَا وَالْحَبِّ لِلْآخَرِ ) حَيْثُ تَقْسُدُ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الشَّرِكَةَ فِي الْحَبِّ وَهُوَ الْمَقْصُودُ ( أَوْ ) شَرْطًا ( تَنْصِيفِ الْحَبِّ وَالتَّنِينَ لِعَبْرِ رَبِّ الْبَذْرِ ) حَيْثُ تَقْسُدُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مُخَالَفٌ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ الشَّرِكَةِ إِذْ رُبَّمَا يُصِيبُهُ آفَةٌ فَلَا يَنْعَقِدُ الْحَبُّ فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا التَّنِينُ ( وَلَوْ شَرْطًا الْحَبِّ نَصْفَيْنِ وَلَمْ يَتَعَرَّضَا لِلتَّنِينِ أَوْ شَرْطًا الْحَبِّ نَصْفَيْنِ وَجَعَلَاهُ ) أَيِ التَّنِينِ ( لِرَبِّ الْبَذْرِ صَحَّتْ ) أَمَّا الْأُولَى فَلِأَنَّهُمَا شَرْطًا الشَّرِكَةَ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالسُّكُوتُ عَنِ التَّبَعِ لَا يُوجِبُ فُسَادَ الْعَقْدِ فِي الْأَصْلِ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّهُ شَرْطٌ مُوَافِقٌ لِحُكْمِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ وَالْفَرْعُ يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَصْلِ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ الْآخَرُ بِالتَّسْمِيَةِ فَإِذَا فَسَدَتْ كَانَ النَّمَاءُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْبَذْرِ ( وَلِلْآخَرِ أَجْرُ عَمَلِهِ أَوْ أَجْرُ مِثْلِ أَرْضِهِ ) يَعْنِي إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ مِثْلِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْعَامِلِ فَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَجْرُ مِثْلِ أَرْضِهِ ( فَلَوْ كَانَ رَبُّ الْبَذْرِ صَاحِبَ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ مِثْلِهِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى ) لِأَنَّهُ رَضِيَ بِسُقُوطِ الزِّيَادَةِ .

( وَ ) لَوْ كَانَ رَبُّ الْبَذْرِ ( الْعَامِلُ فَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَجْرُ مِثْلِ أَرْضِهِ ) لِاسْتِيفَائِهِ مَنَافِعَ الْأَرْضِ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا إِذْ لَا مِثْلَ لَهَا ( وَإِذَا صَحَّتْ فَالْمَشْرُوطُ ) أَيِ الْوَاجِبِ هُوَ الْمَشْرُوطُ لِصِحَّةِ الْإِتِّزَامِ ( وَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ إِنْ لَمْ تُخْرَجْ ) أَيِ الْأَرْضُ شَيْئًا لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ شَرِكَةٌ وَلَا شَرِكَةَ فِي غَيْرِ الْخَارِجِ ( وَيُجْبَرُ الْعَامِلُ إِنْ أَبَى لَا رَبُّ الْبَذْرِ ) يَعْنِي إِذَا عَقِدَتْ الْمُزَارَعَةُ فَاْمْتَنَعَ مِنَ الْعَمَلِ رَبُّ الْبَذْرِ فَلَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَفَاءِ بِالْعَقْدِ إِلَّا

بِإِثْلَافِ الْبَذْرِ وَفِيهِ ضَرَرٌ يَلْزَمُهُ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَهْدِمَ دَارَهُ .

وَفِي الْكِفَايَةِ هَذَا ( قَبْلَ إِنْقَائِهِ ) وَبَعْدَهُ يُجْبَرُ وَإِنْ امْتَنَعَ الْعَامِلُ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى الْعَمَلِ لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِهِ مُمَكِّنٌ بَلَا ضَرَرَ يَلْحَقُهُ فَلَزِمَ الْعَقْدُ كَمَا فِي سَائِرِ الْإِجَارَاتِ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ عُدْرٌ تَقْسُخُ بِهِ الْإِجَارَةُ كَالْمَرَضِ فَيُفْسَخُ بِهِ الْمُزَارَعَةُ ( وَلَوْ أَبَى رَبُّ الْبَذْرِ وَالْأَرْضُ لَهُ وَقَدْ كَرِبَ الْعَامِلُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ) فِي عَمَلِ الْكِرَابِ ( قَضَاءً ) لِأَنَّ عَمَلَهُ إِنَّمَا يَقُومُ بِالْعَقْدِ وَالْعَقْدُ قَوْمٌ الْعَمَلُ بِجُزْءٍ مِنَ الْخَارِجِ وَلَا خَارِجَ بَعْدَهُ ( وَيُسْتَرْضَى دِيَانَةً ) يَعْنِي إِنْ مَا ذُكِرَ جَوَابٌ فِي الْقَضَاءِ وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُعْطِيَ الْعَامِلَ أَجْرَ مِثْلِ عَمَلِهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَغَلَ بِإِقَامَةِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ لِيَحْصُلَ لَهُ نَصِيبُهُ مِنَ الْخَارِجِ فَإِذَا أَخَذَ الْأَرْضَ مِنْهُ فَقَدْ غَرَّهُ وَالتَّغْرِيرُ مَدْفُوعٌ فَيُفْتَى بِأَنْ يَطْلُبَ رِضَاهُ

( قَوْلُهُ وَلَوْ شَرْطًا الْحَبِّ نَصْفَيْنِ وَلَمْ يَتَعَرَّضَا لِلتَّنِينِ )

( الْخ ) قَالَ فِي الْبَزَارِيَّةِ وَيَكُونُ التَّنِينُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ فِيمَا إِذَا سَكَنَّا عَنْهُ وَتَجَوَّزُ الْمُزَارَعَةُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَنِ الثَّانِي وَإِلَيْهِ رَجَعَ مُحَمَّدٌ أَنَّ الْمُزَارَعَةَ لَا تَجَوَّزُ وَمَشَايِخُ بَلْخِي أَنَّ التَّنِينَ بَيْنَهُمَا ( قَوْلُهُ فَلَوْ كَانَ رَبُّ الْبَذْرِ صَاحِبَ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ مِثْلِهِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى ) كَذَا لَوْ كَانَ الْعَامِلُ رَبُّ الْبَذْرِ فَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَجْرُ مِثْلِهَا لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى عِنْدَهُمَا وَأَوْجِبَهَا مُحَمَّدٌ بِالْعَقْدِ مَا بَلَغَتْ وَيَطِيبُ الْخَارِجُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْبَذْرِ إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لَهُ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ بِذَرِهِ وَخَرَاجُ أَرْضِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْأَرْضُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ تَصَدَّقَ بِمَا زَادَ عَلَى الْبَذْرِ وَالْمُونُ كَذَا فِي الْبَرْهَانِ قَوْلُهُ فَيُفْتَى بِأَنْ يَطْلُبَ رِضَاهُ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَذَلِكَ بِأَنْ يُوفِيَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ

( وَتَبْطُلُ ) أَيِ الْمُزَارَعَةُ ( بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ) أَيِ الْعَاقِدَيْنِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ ( فَلَوْ دَفَعَهَا ثَلَاثَ سِنِينَ فَلَمَّا نَبَتْ فِي الْأُولَى وَمَاتَ صَاحِبُ الْأَرْضِ قَبْلَ إِذْرَاكِهِ تَرَكَ ) أَيِ الزَّرْعِ ( فِي يَدِ الْمُزَارِعِ إِلَى إِذْرَاكِهِ وَقُسِمَ عَلَى الشَّرْطِ وَبَطَلَتْ ) أَيِ الْمُزَارَعَةُ ( فِي ) السَّنَتَيْنِ ( الْآخَرَتَيْنِ ) لِأَنَّ فِي إِبْقَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مُرَاعَاةَ حَقِّ الْمُزَارِعِ وَالْوَرْتَةَ وَفِي الْقَطْعِ إِبْطَالَ لِحَقِّ الْعَامِلِ أَصْلًا فَكَانَ الْإِبْقَاءُ أَوْلَى وَأَمَّا فِي الْآخَرَتَيْنِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِبْقَاءِ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ



الْحَقُّ لِلْمُزَارِعِ فِي شَيْءٍ بَعْدَ فَعْمَلِنَا بِالْقِيَاسِ ( مَضَتْ الْمُدَّةُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ فَعَلَى الْمُزَارِعِ أَجْرٌ مِثْلُ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى يُدْرِكَ ) الزَّرْعُ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَنَفْعَةَ بَعْضِ الْأَرْضِ لِتَرْبِيَةِ حَصَّتِهِ فِيهَا إِلَى وَقْتِ الْإِذْرَاكِ .  
( وَتَفَقَّتُهُ ) أَيِ نَفَقَةُ الزَّرْعِ كَأَجْرِ السَّقْيِ وَالْمَحَافِظَةِ وَالْحَصَادِ وَالرَّفَاعِ وَالِدَّوْسِ وَالتَّنْذِرَةِ ( عَلَيْهِمَا ) بِقَدْرِ حُقُوقِهِمَا حَتَّى يُدْرِكَ كَنَفَقَةِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ الْعَاجِزِ عَنِ الْكَسْبِ .

( وَفِي مَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَهُ ) أَيِ قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ ( تُرِكَ ) أَيِ الزَّرْعُ فِي مَكَانِهِ ( إِلَى إِدْرَاكِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُزَارِعِ ) لِأَنَّا أَبَقَيْنَا عَقْدَ الْإِجَارَةِ هَاهُنَا اسْتِحْسَانًا لِبَقَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَأَمَكْنَ اسْتِمْرَارُ الْعَامِلِ أَوْ وَارِثِهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَا يُمَكِنُ الْإِبْقَاءُ لِنَقِضَاءِ الْمُدَّةِ ( أَنْفَقَ أَحَدُهُمَا ) عَلَى الزَّرْعِ ( بَلَا أَمْرٍ صَاحِبِهِ أَوْ أَمْرٍ قَاضٍ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ فِي الْإِنْفَاقِ ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُجْبُورٍ عَلَى الْإِنْفَاقِ فَصَارَ كَالدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا إِذَا اسْتَرَمَّتْ فَأَنْفَقَ أَحَدُهُمَا فِي مَرَمِّيَّهَا بَلَا أَمْرٍ كَانَ مُتَطَوِّعًا

( قَوْلُهُ وَتَفَقَّتُهُ أَيِ نَفَقَةُ الزَّرْعِ

إِلَخْ ) .

أَعَادَهُ لِيُعْلَمَ الْحُكْمُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ( قَوْلُهُ وَالرَّفَاعِ ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ لُغَةً هُوَ أَنْ يَرْفَعَ الزَّرْعَ إِلَى الْبَيْدَرِ ( قَوْلُهُ فَأَمَكْنَ اسْتِمْرَارُ الْعَامِلِ ) أَيِ لَوْ مَاتَ صَاحِبُهُ أَوْ وَارِثُهُ أَوْ لَوْ مَاتَ الْعَامِلُ فَوَارِثُهُ يَعْمَلُ مَكَانَهُ

( وَتَفَسَّخَ ) أَيِ الْمُزَارَعَةَ ( بِدَيْنٍ مُخْرَجٍ إِلَى بَيْعِهَا ) أَيِ بَيْعِ الْأَرْضِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِمَا كَرَبَ الْأَرْضَ وَحَضَرَ الْأَنْهَارَ وَسَوَى الْمُسْنَةِ بِشَيْءٍ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطَالِبَهُ بِالْمُسَمَى وَهُوَ الْخَارِجُ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ وَلَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ فِسَادِ الْعَقْدِ وَلَمْ يَفْسُدْ ( وَلَوْ نَبَتْ ) أَيِ الزَّرْعُ ( لَمْ تُبْعَ ) أَيِ الْأَرْضُ ( قَبْلَ اسْتِحْصَادِهِ ) أَيِ الزَّرْعِ لِأَنَّ فِي الْبَيْعِ إِبْطَالَ حَقِّ الْمُزَارِعِ وَالتَّأْخِيرَ أَوَّلَى مِنَ الْإِبْطَالِ وَيُخْرِجُهُ الْقَاضِي إِنْ حَبَسَهُ لِأَنَّهُ جَزَاءُ الظُّلْمِ وَهُوَ لَمْ يَظْلَمْ لِأَنَّهُ مَمْنُونٌ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ فَلَمْ يَكُنْ ظَالِمًا

( قَوْلُهُ وَتَفَسَّخَ بِدَيْنٍ يُخْرَجُ إِلَى بَيْعِهَا ) أَيِ بَيْعِ أَرْضٍ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَزْرَعْهَا لِمَا سَيَذْكُرُ وَلَا بُدَّ لِصِحَّةِ التَّفَسُّخِ مِنْ

الْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا عَلَى رَوَايَةِ الزِّيَادَاتِ وَعَلَى رَوَايَةِ لَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِنْهَا كَمَا فِي الْبَرَاذِرَةِ .

وَفِي الْخُلَاصَةِ عَنْ الْأَصْلِ السَّفَرُ وَالْمَرَضُ مِنْ قَبْلِ الْمُزَارِعِ غُذْرٌ وَلَوْ كَانَ الْمُزَارِعُ سَارِقًا يُخَافُ عَلَى الزَّرْعِ وَالشَّمْرِ مِنْهُ فَهَذَا غُذْرٌ أَهـ

( كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ ) ( هِيَ ) لُغَةً مُفَاعَلَةٌ مِنَ السَّقْيِ وَشَرْعًا ( دَفْعُ الشَّجَرِ إِلَى مَنْ يُصْلِحُهُ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ وَهِيَ كَالْمُزَارَعَةِ ) فِي أَنَّهَا بَاطِلَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا وَأَنَّ الْفَتَوَى عَلَى صِحَّتِهَا ( وَشُرُوطُهَا كَشُرُوطِهَا الْمُمْكِنَةِ هَاهُنَا كَأَهْلِيَّةِ الْعَقْدَيْنِ وَبَيَانِ نَصِيبِ الْعَامِلِ وَالتَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْأَشْجَارِ وَالْعَامِلِ وَالشَّرِكَةِ فِي الْخَارِجِ ) وَمَا عَدَاهَا مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا لَا يَجْرِي هَاهُنَا ( فَتَصِحُّ بَلَا ذِكْرِ الْمُدَّةِ ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَصِحَّ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ مَعْنَى كَالْمُزَارَعَةِ وَتَصِحُّ اسْتِحْسَانًا ( وَتَقَعُ عَلَى أَوَّلِ ثَمَرٍ يَخْرُجُ ) إِذْ لِإِدْرَاكِ الشَّمْرِ وَقْتُ مُعَيَّنٌ فَلَمَّا يَتَفَاوَتُ ( وَتَفْسُدُ إِنْ لَمْ يُخْرَجْ ) أَيِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ الْعَقْدِ غَيْرِ هَذِهِ السَّنَةِ فَكَأَنَّهُمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ذِكْرُهُ تَأْجُ الشَّرِيعَةِ ( إِلَّا إِذَا دَفَعَ ) اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ فَتَصِحُّ بَلَا ذِكْرِ الْمُدَّةِ ( غِرَاسًا فِي أَرْضٍ لَمْ تَبْلُغْ ) أَيِ تِلْكَ الْغِرَاسُ ( الشَّمْرُ عَلَى أَنْ يُصْلَحَ فَهَا خَرَجَ كَانَ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ حَيْثُ تَفْسُدُ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَنِينَ مَعْلُومَةً ) ذِكْرُهُ قَاضِي خَانَ ( أَوْ دَفَعَ أَصُولَ رُطْبَةٍ فِي أَرْضٍ مُسَاقَاةً وَلَمْ يَسَمَّ الْوَقْتَ فَإِنَّهَا تَفْسُدُ ) لِأَنَّ أَصُولَ الرُّطْبَةِ كَالْغِرَاسِ ( بِخِلَافِ رُطْبَةٍ لِبَقَائِهَا غَايَةً ) كَسِتَةِ أَشْهَرٍ مِثْلًا )

حَيْثُ يَجُوزُ وَتَقَعُ عَلَى أَوَّلِ جِزَّةٍ ( أَيْ قَطْعُ ) يَكُونُ ) أَيْ يَحْصُلُ ذَلِكَ الْوَلُّ لَمَْا بَعْدَهُ ( دَفَعَ رُطْبَةً أَنْتَهَى جَزَارُهَا عَلَى أَنْ يَقُومَ عَلَيْهَا حَتَّى يَخْرُجَ بَذَرُهَا وَيَكُونُ ) أَيْ الْبَذَرُ ( بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ جَارٍ بِلَا ذِكْرِ الْوَقْتِ ) اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ لِإِذْرَاكِ الْبَذَرِ وَقْتًا مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُزَارَعِينَ وَالْبَذَرُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِعَمَلِ الْعَامِلِ فَاشْتِرَاطُ الْمُنَاصَفَةِ فِيهِ يَكُونُ صَحِيحًا ( وَالرُّطْبَةُ لِصَاحِبِهَا ) إِذْ لَا أَثَرَ

فِيهِ لِعَمَلِ الْعَامِلِ ( وَلَوْ شَرَطَا تَنْصِيفَهَا فَسَدَتْ ) لِاشْتِرَاطِ الشَّرِكَةِ فِيمَا هُوَ حَاصِلٌ قَبْلَهَا كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ ( قَوْلُهُ هِيَ لُغَةٌ مِنَ السَّقْيِ

إِلَخ ) مَفْهُومُهَا اللَّغْوِيُّ هُوَ الشَّرْعِيُّ وَتُسَمَّى الْمُعَامَلَةُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ( قَوْلُهُ وَهِيَ كَالْمُزَارَعَةِ ) فِي الْبُطْلَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِهِ أَخَذَ زُفَرٌ خِلَافًا لَهُمَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ( قَوْلُهُ وَشُرُوطُهَا كَشُرُوطِهَا ) كَذَا رُكْنُهَا كَرُكْنِهَا وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَشُرُوطُهَا عِنْدَهُمَا شُرُوطُ الْمُزَارَعَةِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ لَا يُجْبَرُ إِذَا امْتَنَعَ وَإِذَا انْقَضَتْ الْمُدَّةُ يَتْرُكُ بِلَا أَجْرٍ وَيَعْمَلُ بِلَا أَجْرٍ وَفِي الْمُزَارَعَةِ بِأَجْرٍ وَإِذَا اسْتَحَقَّ التَّخِيلَ يَرْجِعُ الْعَامِلُ بِأَجْرِ مِثْلِهِ وَالْمُزَارِعُ بِقِيَمَةِ الزَّرْعِ وَالرَّابِعُ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ الْمُدَّةِ هُنَا اسْتِحْسَانًا

( ذَكَرَ مُدَّةً لَا يَخْرُجُ الثَّمَرُ فِيهَا ) بَأَنْ دَفَعَ الْأَرْضَ لِيَغْرِسَ فِيهَا الْكَرْمَ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ بَعْضُ الْخَارِجِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْكَرْمَ لَا يَخْرُجُ الثَّمَرُ فِيهَا ( يُفْسِدُهَا ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمُسَاقَاةِ الشَّرِكَةَ فِي الْخَارِجِ وَهَذَا الشَّرْطُ يَمْنَعُ الْمَقْصُودَ فَيَكُونُ مُفْسِدًا لِلْعَقْدِ .

( وَ ) ذَكَرَ ( مُدَّةً قَدْ يَخْرُجُ ) الثَّمَرُ فِيهَا ( وَقَدْ لَا ) أَيْ لَا يَخْرُجُ ( لَا ) أَيْ لَا يُفْسِدُهَا لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ بَلْ هُوَ مُتَوَهِّمٌ فِي كُلِّ مُزَارَعَةٍ وَمُسَاقَاةٍ بَأَنْ يَصْطَلِمَ الزَّرْعُ أَوْ الثَّمَرُ آفَةً سَمَاقِيَّةً ( فَلَوْ خَرَجَ ) أَيْ الثَّمَرُ ( فِي وَقْتِ سُمِّيَ فَعَلَى الشَّرْطِ ) لِصِحَّةِ الْعَقْدِ ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فِيهِ بِلَا تَأَخُّرٍ عَنْهُ ( فَسَدَ الْعَقْدُ ) إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمَا سَمَيَا مُدَّةً لَا يَخْرُجُ الثَّمَرُ فِيهَا وَلَوْ عُلِمَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً كَانَ الْعَقْدُ فَاسِدًا فَكَذَا إِذَا تَبَيَّنَ انْتِهَاءً وَإِذَا فَسَدَ ( فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ الْمِثْلِ ) كَمَا فِي الْمُزَارَعَةِ

( قَوْلُهُ فَلَوْ خَرَجَ أَيْ الثَّمَرُ فِي وَقْتِ سُمِّيَ فَعَلَى الشَّرْطِ ) هَذَا إِذَا كَانَ الْخَارِجُ يُرْعَبُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُرْعَبْ بِمِثْلِهِ فِي الْمُعَامَلَةِ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي الْبَزَائِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِ بَلْ تَأَخَّرَ عَنْهُ فَسَدَ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَإِذَا لَمْ تُخْرَجْ شَيْئًا أَصْلًا فَلَا شَيْءَ لَهُ أَهـ .

وَقَالَ فِي الْبَزَائِيَّةِ وَإِنْ لَمْ تُخْرَجْ شَيْئًا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ إِنْ أَخْرَجَتْ بَعْدَ تِلْكَ الْمُدَّةِ فِي السَّنَةِ فَسَدَتْ وَإِنْ لَمْ تُخْرَجْ فِي ذَلِكَ الْعَامِ وَبَعْدَهُ حَدَثَتْ لَهَا جَارَتْ الْمُعَامَلَةُ

( تَصِحُّ ) أَيْ مُسَاقَاةُ ( فِي الْكَرْمِ وَالشَّجَرِ وَالْبُقُولِ وَأُصُولِ الْبَاذِنِجَانِ وَالتَّخْلِ وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ ( فِيهِ ثَمَرٌ إِنْ لَمْ يُذْرِكْ ) حَتَّى لَوْ كَانَ مُذْرِكًا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ إِذْ لَا يَكُونُ حِينَئِذٍ لِعَمَلِ الْعَامِلِ أَثَرٌ ( كَالْمُزَارَعَةِ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ إِلَّا فِي التَّخِيلِ وَالْكُرُومِ ( دَفَعَ أَرْضًا سَبِينَ مَعْلُومَةً عَلَى أَنْ يَغْرِسَهَا أَشْجَارًا وَتَكُونَ هِيَ ) أَيْ الْأَشْجَارُ ( وَالْأَرْضُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ فَسَدَتْ ) لِاشْتِرَاطِهَا الشَّرِكَةَ فِيمَا كَانَ حَاصِلًا قَبْلَ الشَّرِكَةِ لَا بِعَمَلِهِ وَهُوَ الْأَرْضُ ( فَإِنْ غَرَسَهَا ) أَيْ الْعَامِلُ الْأَرْضَ ( غِرَاسًا مِنْ عِنْدِهِ فَأَخْرَجَتْ ثَمَرًا كَانَ الْكُلُّ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَلِلْغَرَّاسِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ غِرَاسِهِ وَأَجْرُ مِثْلِ عَمَلِهِ ) لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ اسْتَأْجَرَ الْعَامِلَ لِيَجْعَلَ أَرْضَهُ بُسْتَانًا بِأَلَاتِ نَفْسِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ نِصْفَ الْبُسْتَانِ الَّذِي يَظْهَرُ بِعَمَلِهِ وَالْآلَةُ لَهُ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى قَفِيرِ الطَّحَانِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فَيَكُونُ فَاسِدًا ثُمَّ الْغِرَاسُ مِلْكٌ

لِلْغَرَسِ وَقَدْ تَعَدَّرَ رُكُّهَا عَلَيْهِ لِاتِّصَالِهَا بِالْأَرْضِ فَتَجِبُ قِيمَتُهَا وَأَجْرُ مِثْلِ عَمَلِهِ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي قِيمَةِ الْغَرَسِ لِتَقْوُمِهَا بِنَفْسِهَا .

( قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ كَانَ مُدْرِكًا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ) قَالَ فِي الْبَزَائِيَّةِ تَنَاهَى الزَّرْعُ فَدَفَعَ مَعَهُ الْأَرْضَ مَزَارَعَةً بِالنِّصْفِ لِيَحْفَظَ لَا يَجُوزُ وَفِي الْأَشْجَارِ إِذَا دَفَعَهَا مُعَامَلَةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنْ كَانَتْ الشَّمْرَةُ بِحَالٍ لَوْ لَمْ تُحْفَظْ تَصْعَ إِلَى وَقْتِ الْإِذْرَاكِ تَجُوزُ وَإِنْ كَانَ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى عَمَلٍ سِوَى الْحِفْظِ وَالْحِفْظُ زِيَادَةٌ فِي الشَّمَارِ إِنْ بِحَالٍ لَوْ لَمْ تُحْفَظْ لَا تَذْهَبُ الشَّمْرَةُ إِلَى وَقْتِ الْإِذْرَاكِ لَا يَجُوزُ هـ

( تَبْطُلُ ) أَيْ الْمُسَاقَاةُ ( بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَمُضِيِّ مُدَّتِهَا وَالثَّمَرِ نِيءٌ ) بِكَسْرِ التَّوْنِ هَذَا قَيْدٌ لِصُورَتَيْ الْمَوْتِ وَمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَإِنَّمَا بَطَلَتْ لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ اسْتَأْجَرَ الْعَامِلَ بِبَعْضِ الْخَارِجِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ بِدَرَاهِمٍ بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَكَذَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ بِبَعْضِ الْخَارِجِ ( فَلَوْ مَاتَ صَاحِبُ الْأَرْضِ فَلِلْعَامِلِ الْقِيَامُ عَلَيْهِ حَتَّى يَذْرُكَ الثَّمَرُ وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( كَرِهَهُ وَرَثَةُ صَاحِبِ الْأَرْضِ ) لِأَنَّ فِي انْتِقَاضِ الْعَقْدِ بِمَوْتِهِ إِضْرَارًا بِالْعَامِلِ وَإِبْطَالًا لِمَا كَانَ مُسْتَحَقًّا بِالْعَقْدِ وَهُوَ تَرْكُ الشَّمَارِ فِي الْأَشْجَارِ إِلَى وَقْتِ الْإِذْرَاكِ وَإِذَا انْتَقَضَ الْعَقْدُ تَكَلَّفَ الْجَزَاءُ قَبْلَ الْإِذْرَاكِ وَفِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ وَإِذَا جَازَ نَقْضُ الْإِجَارَةِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ فَلَا يَجُوزُ إِبْقَاؤُهَا لِدَفْعِهِ كَانَ أَوْلَى ( وَإِنْ مَاتَ الْعَامِلُ فَلِوَرَثَتِهِ الْقِيَامُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَرِهَهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ ) لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ مَقَامَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْجَانِبَيْنِ ( وَإِنْ مَاتَا فَالْخِيَارُ ) فِي الْقِيَامِ عَلَيْهِ أَوْ تَرْكِهِ ( إِلَى وَرَثَةِ الْعَامِلِ ) لِقِيَامِهِمْ مَقَامَهُ وَقَدْ كَانَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ هَذَا الْخِيَارُ بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِ الْأَرْضِ فَكَذَا يَكُونُ لَوَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ( وَإِنْ لَمْ يَمُتْ أَحَدُهُمَا بَلْ انْقَضَى مُدَّتُهَا ) أَيْ مُدَّةُ الْمُسَاقَاةِ ( فَالْخِيَارُ لِلْعَامِلِ ) إِنْ شَاءَ عَمَلٌ عَلَى مَا كَانَ يَعْمَلُ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّمَرُ وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ لِأَنَّ فِي الْمَمَرِ بِالْجَزَاءِ قَبْلَ الْإِذْرَاكِ إِضْرَارًا بِهِمَا وَالضَّرَرُ مَذْفُوعٌ كَمَا مَرَّ

قَوْلُهُ لِأَنَّ فِي انْتِقَاضِ الْعَقْدِ بِمَوْتِهِ إِضْرَارًا بِالْعَامِلِ ( ظَاهِرُهُ بَقَاءُ الْعَقْدِ وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ

( وَلَا تُفْسَخْ إِلَّا بِعُدْرٍ ) كَمَا فِي الْإِجَارَاتِ ( وَمِنْهُ كَوْنُ الْعَامِلِ عَاجِزًا عَنِ الْعَمَلِ ) فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تُفْسَخْ لَرِمَهُ اسْتِجَارُ الْأَجْرَاءِ فَلْيَحَقِّقْ بِهِ ضَرَرَ لَمْ يَلْتَزِمْهُ بَعْدُ الْمُسَاقَاةِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الضَّرَرَ مَذْفُوعٌ ( أَوْ ) كَوْنُ الْعَامِلِ سَارِقًا ( يَخَافُ عَلَى ثَمَرِهِ ) أَيْ ثَمَرِ الشَّجَرِ ( أَوْ سَعْفِهِ ) السَّعْفُ بِالتَّخْرِيكِ جَمْعُ سَعْفَةٍ وَهِيَ غُصْنُ النَّخْلِ كَذَا فِي الصَّحَاحِ

( كِتَابُ الدَّعْوَى ) أَوْرَدَهَا عَقِيبَ الْمُعَامَلَاتِ لِأَنَّهَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فِي الْوُجُودِ ( هِيَ ) لُغَةً قَوْلٌ يَقْصِدُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِجَابَ حَقٍّ عَلَى غَيْرِهِ وَأَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ فَلَا تُتَوَّنُ وَجَمْعُهَا دَعَاوَى فَتَشَحُّ الْوَاوُ كَفَتَاوَى وَفَتَاوَى وَشَرَعًا ( مُطَالِبَةٌ حَقٍّ ) مِنْ حَقُوقِ الْعِبَادِ ( عِنْدَ مَنْ ) وَهُوَ الْقَاضِي ( لَهُ الْخُلَاصُ ) أَيْ تَخْلِيصُهُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ( إِذَا ثَبَتَ وَالْمُدْعَى مَنْ إِذَا تَرَكَ تَرْكًا ) أَيْ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا وَلَكَمَا كَانَ هَذَا مُتَنَازِعًا لِلْأَغْلَبِ مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ فَعَلًا احْتَرَزَ عَنْهُ بِقَوْلِ ( مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ قَوْلًا ) وَلَكَمَا كَانَ هَذَا مُتَنَازِعًا لِلْمُبَاحَثَةِ احْتَرَزَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ ( فِي الْحَقِّ ) أَيْ حَقُّ الْعَبْدِ ( وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ بِخِلَافِهِ ) أَيْ يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا فَانْطَبَقَ الْحَدُّ عَلَى الْمَحْدُودِ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ الْمَشَائِخِ فِي حَدِّهِ وَالصَّحِيحُ مَا ذُكِرَ هُنَا قِيلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ هُوَ الْمُتَكَبِّرُ وَالْآخِرُ هُوَ الْمُدْعَى قَالُوا هَذَا حَدٌّ صَحِيحٌ وَلَكِنَّ الشَّأْنَ فِي مَعْرِفَتِهِ لِأَنَّ الْعُبْرَةَ لِلْمَعَانِي دُونَ الصُّوَرِ وَالْمَبَانِي فَإِنَّ الْكَلَامَ قَدْ يُوْجَدُ مِنَ الشَّخْصِ فِي صُورَةِ الدَّعْوَى وَهُوَ إِنكَارٌ مَعْنَى كَالْمُودَعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ أَوْ هَلَكَهَا فَإِنَّهُ مُدَّعٍ صُورَةً وَمُنْكَرٌ لُجُوبَ الصَّمَانِ مَعْنَى وَلِهَذَا يُحْلَفُ الْقَاضِي إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ أَوْ هَلَكَهَا أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ رَدُّ وَلَا صَمَانٌ وَلَا يُحْلَفُ أَنَّهُ رَدَّهُ لِأَنَّ الْيَمِينَ

أَبَدًا تَكُونُ عَلَى النَّفْيِ ( وَرُكْنُهَا ) أَيِ الدَّعْوَى ( إِضَافَةُ الْحَقِّ إِلَى نَفْسِهِ ) إِنْ كَانَ أَصِيلًا ( أَوْ ) إِلَى ( مَنْ نَابَ ) أَيِ الْمُدَّعِي ( مَنَابَهُ ) كَمَا فِي الْوَكِيلِ وَأَبِ الصَّغِيرِ وَوَصِيهِ ( عِنْدَ التَّرَاعِ ) مُتَعَلِّقٌ بِإِضَافَةِ الْحَقِّ ( وَأَهْلُهَا ) أَيِ الدَّعْوَى ( الْعَقْلُ ) خَرَجَ بِهِ الْمَجْنُونُ )

الْمُمِيزُ ( خَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ الْغَيْرُ الْمُمِيزُ قَالَ الْأَسْرُوشَنِيُّ فِي جَامِعِ أَحْكَامِ الصَّغَارِ الدَّعْوَى مِنَ الصَّبِيِّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ أَمَّا الصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ لَهُ فَدَعْوَاهُ صَحِيحَةٌ إِنْ كَانَ مُدَّعِيًا وَإِنْ كَانَ مُدَّعَى عَلَيْهِ فَجَوَابُهُ أَيْضًا صَحِيحٌ

( كِتَابُ الدَّعْوَى ) ( قَوْلُهُ هِيَ لَعَةٌ

إِلَخْ ) .

أَحَدٌ مَا قِيلَ فِيهَا لِأَنَّ الزَّيْلَعِيَّ قَالَ وَهِيَ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ مُنَازَعَةٍ أَوْ مُسَالَمَةٍ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ الدَّعْوَى فِي اللَّغَةِ قَوْلٌ يَقْصِدُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ وَجَمَعَهَا دَعَاوَى ) بَفَتْحِ الْوَاوِ لَا غَيْرَ كَفَتَوَى وَفَتَاوَى كَذَا قَالَ فِي الْكَافِي وَالتَّبَيَّنِ وَقَالَ ابْنُ الشَّحْنَةِ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ وَتُجْمَعُ عَلَى دَعَاوَى بِكَسْرِ الْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ وَبِفَتْحِهَا مُحَافَظَةً عَلَى أَلْفِ التَّائِيثِ وَبِهِ يُشْعِرُ كَلَامُ ابْنِ وَلَدٍ وَبِالْوَلِّ يُشْعِرُ كَلَامُ سَبْيَوِيهِ هـ .

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مُدَّعٍ وَالْمَفْعُولُ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَالْمَالُ مُدَّعَى وَالْمُدَّعَى بِهِ خَطَأً وَالْمَصْدَرُ الْإِدْعَاءُ ( قَوْلُهُ عِنْدَ مَنْ لَهُ الْخِلَاصُ ) اللَّامُ بِمَعْنَى عَلَى أَيِّ عَلَيْهِ الْخِلَاصُ وَهُوَ الْقَاضِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ كَذَا الْمُحْكَمُ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ الْخَصْمُ بِالْحَقِّ وَيُخَلِّصُهُ ( قَوْلُهُ قِيلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُوَ الْمُنْكَرُ وَالْآخِرُ الْمُدَّعَى ) قَائِلُهُ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَقَالَ وَهَذَا صَحِيحٌ غَيْرَ أَنَّ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا يَحْتَاجُ إِلَى فَهْمٍ وَحِدَةٍ ذَكَاءُ إِذِ الْعَبْرَةُ لِلْمَعَانِي إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ( قَوْلُهُ وَرُكْنُهَا ) إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كَذَا فِي الْكَافِي وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ أَمَّا رُكْنُ الدَّعْوَى فَهُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لِي عَلَى فُلَانٍ أَوْ قِيلَ فُلَانٌ كَذَا أَوْ قَضَيْتُ حَقَّ فُلَانٍ أَوْ أَبْرَأَنِي عَنْ حَقِّهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ الرُّكْنُ قَوْلُهُ وَأَهْلُهَا الْعَقْلُ الْمُمِيزُ ( قَالَ فِي الْبَدَائِعِ وَيُشْتَرَطُ أَهْلِيَّةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَى مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ لَا يَعْقِلُ حَتَّى لَا يُلْزَمَ الْجَوَابُ وَلَا تُسْمَعَ الْبَيِّنَةُ

( وَشَرَطُ جَوَازِهَا مَجْلِسُ الْقَاضِي ) فَإِنَّ الدَّعْوَى فِي مَجْلِسٍ غَيْرِهِ لَا تَصِحُّ حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَوَابُهُ ( وَحُكْمُهَا وَجُوبُ الْجَوَابِ عَلَى الْخَصْمِ ) وَهُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ أَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَيْهِ ( وَإِنَّمَا تَصِحُّ ) أَيِ الدَّعْوَى ( إِذَا أُلْزِمَتْ شَيْئًا عَلَى الْخَصْمِ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ) وَإِلَّا كَانَ عَبَثًا لَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ عَاقِلٌ ( وَعِلْمُ الْمُدَّعَى بِهِ ) عَطْفٌ عَلَى أُلْزِمَتْ أَيِ صَارَ مَا يَدَّعِيهِ مَعْلُومًا وَبَيَّنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ( فَلَوْ كَانَ ) مَا يَدَّعِيهِ ( مَنقُولًا فِي يَدِ الْخَصْمِ ذَكَرَ ) أَيِ مُدَّعِيهِ ( أَنَّهُ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ) فَإِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ فِي يَدِ غَيْرِ الْمَالِكِ بِحَقِّ كَالرَّهْنِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ وَالْمِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ لِأَجْلِ قَبْضِ الثَّمَنِ قَالَ صَدَرُ الشَّرِيعَةِ هَذِهِ الْعِلَّةُ تَشْمَلُ الْعَقَارَ أَيْضًا فَلَا أَدْرِي مَا وَجْهُ تَخْصِيصِ الْمَنْقُولِ بِهَذَا الْحُكْمِ أَقُولُ دِرَآيَةً وَجْهِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ مُسَلِّمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا أَنَّ دَعْوَى الْأَعْيَانِ لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى ذِي الْيَدِ كَمَا قَالَ فِي الْهَدَايَةِ إِنَّمَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ وَالثَّانِيَةُ أَنَّ الشُّبْهَةَ مُعْتَبَرَةٌ يَجِبُ دَفْعُهَا لَا شُبْهَةُ الشُّبْهَةِ كَمَا قَالُوا إِنَّ شُبْهَةَ الرَّبَا مُلْحَقَةٌ بِالْحَقِيقَةِ لَا شُبْهَةُ الشُّبْهَةِ ، إِذَا عَرَفْتَهُمَا فَاعْلَمْ أَنَّ فِي ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَى الْعَقَارِ شُبْهَةٌ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُشَاهِدٍ بِخِلَافِ الْمَنْقُولِ فَإِنَّهُ فِيهِ مُشَاهَدٌ فَوَجِبَ دَفْعُهَا فِي دَعْوَى الْعَقَارِ بِإِثْبَاتِهِ بِالْبَيِّنَةِ لِتَصِحُّ الدَّعْوَى وَبَعْدَ ثُبُوتِهِ

يَكُونُ احْتِمَالُ كَوْنِ الْيَدِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ شُبْهَةً الشُّبْهَةِ فَلَا تُعْتَبَرُ ، وَأَمَّا الْيَدُ فِي الْمُنْقُولِ فَلِكَوْنِهِ مُشَاهِدًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى  
إثباته لَكِنْ فِيهِ شُبْهَةٌ كَوْنِ الْيَدِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ فَوَجِبَ دَفْعُهَا لِتَصِحَّ الدَّعْوَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ

وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ( وَطَلَبَ ) عَطْفٌ عَلَى ذَكَرَ ( إِحْضَارُهُ ) أَيِ إِحْضَارِ مَا يَدَّعِيهِ ( إِنْ أَمَكْنَ لِإِشَارِ إِلَيْهِ فِي  
الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ ) لِأَنَّ الْإِعْلَامَ بِأَقْصَى مَا يُمَكِّنُ شَرْطُ وَذَا فِي الْمُنْقُولَاتِ بِالْإِشَارَةِ لَأَنَّهَا أُلْبِغُ أَسْبَابَ التَّعْرِيفِ حَتَّى  
قَالُوا فِي الْمُنْقُولَاتِ الَّتِي يَتَعَدَّرُ نَقْلُهَا كَالرَّحَى مَثَلًا حَضَرَ الْحَاكِمُ عِنْدَهَا أَوْ بَعَثَ أَمِينًا .

( وَ ) ذَكَرَ ( قِيمَتَهُ إِنْ تَعَدَّرَ ) أَيِ إِحْضَارُهُ لِيَصِيرَ الْمُدَّعَى مَعْلُومًا لِأَنَّ الْأَعْيَانَ تَتَفَاوَتْ وَالشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى  
فِي مَعْلُومٍ وَقَدْ تَعَدَّرَ مُشَاهِدَتُهُ فَوَجِبَ ذِكْرُ قِيمَتِهِ لِأَنَّهَا خَلَفَتْ عَنْهُ قَالَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ يُشْتَرَطُ مَعَ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ ذِكْرُ  
الذِّكُورَةِ وَالْأُنُوثةُ وَقَالَ قَاضِي خَانَ وَصَاحِبُ الذَّخِيرَةِ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ غَائِبًا وَادَّعَى أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَأَنْكَرَ إِنْ  
بَيَّنَ الْمُدَّعَى قِيمَتَهُ وَصِفَتَهُ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُقْبَلُ بَيْنَهُ

( قَوْلُهُ وَشَرْطُ جَوَازِهَا مَجْلِسُ الْقَاضِي ) الْمُرَادُ بِالْجَوَازِ الزُّرْمُ لِيَكُونَ مُلْزِمَةً لِلْخَصْمِ الْجَوَابَ فَخَرَجَ الْمُحَكَّمُ )  
قَوْلُهُ أَقُولُ دِرَايَةً وَجْهَهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ

( الْخ ) لَيْسَ دَفْعًا لِمَا يَدَّعِيهِ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ مِنَ الشُّمُولِ وَفِيهِ مَا يُؤَيِّدُ مُدَّعَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ  
الثَّانِيَةِ مِنْ أَنَّ الشُّبْهَةَ مُعْتَبَرَةٌ يَجِبُ دَفْعُهَا ا هـ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ الشُّبْهَةَ كَوْنِ يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَا فِي يَدِهِ مِنْ عَقَارٍ أَوْ مَنْقُولٍ بِحَقِّ فِتْدَفَعُ بِقَوْلِ الْمُدَّعَى إِنَّهَا بَغَيْرِ  
حَقٍّ وَلَا يَخْتَصُّ الْمُنْقُولُ بِهَذَا ا هـ .

وَأَمَّا مَا رَتَبَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ بِقَوْلِهِ فَاغْلَمْ أَنَّ فِي ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَى الْعَقَارِ شُبْهَةً لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُشَاهِدٍ  
إِلَّا بِغَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ فِي دَعْوَى الْعَقَارِ ذِكْرُ أَنَّهُ فِي يَدِهِ بَغَيْرِ حَقٍّ كَالْمُنْقُولِ أَوْ لَا  
يَجِبُ لِأَنَّ الْعَقَارَ هَلْ ثَبَتَ فِيهِ الْيَدُ بِالتَّصَادُقِ كَالْمُنْقُولِ أَوْ لَا وَذَكَرَ الْبَرْجَنْدِيُّ لَهُ وَجْهًا ثُمَّ قَالَ هَذَا وَقَدْ نُقِلَ عَنْ  
ظَهْرِ الدِّينِ الْمَرْغِبَانِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي دَعْوَى الْعَقَارِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَاضِي كَوْنَهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيُذَكِّرُ الْمُدَّعَى أَنَّهُ  
فِي يَدِهِ الْيَوْمَ بَغَيْرِ حَقٍّ كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَارِقِ .  
ا هـ .

قُلْتُ وَكَذَا قَالَ فِي الْقَنِيَةِ ادَّعَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْمَحْدُودَ كَانَ مِلْكًا بَعْتَهُ مِنْ فُلَانٍ وَسَلَّمَتْهُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ  
الْمُشْتَرِي بَاعَهَا مِنِّي وَسَلَّمَهَا إِلَيَّ فَالْيَوْمَ مِلْكِي بِهَذَا السَّبَبِ وَفِي يَدِكَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ تَصِحُّ هَذِهِ الدَّعْوَى  
وَالْبَيِّنَةُ ا هـ فَتَصَرُّحُهُمْ بِأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْمُنْقُولِ أَنْ يَقُولَ فِي يَدِهِ بَغَيْرِ حَقٍّ لَا يَتَّقِي الْحُكْمَ عَمَّا عَدَاهُ وَقَدْ وَجَدَ فِي

تَصْوِيرِهِمُ الدَّعْوَى فِي الْعَقَارِ التَّصْرِيحُ بِهِ ( قَوْلُهُ وَطَلَبَ إِحْضَارَهُ إِنْ أَمَكْنَ ) أَيِ فَيَكْلَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِإِحْضَارِ الْعَيْنِ  
( قَوْلُهُ وَذَكَرَ قِيمَتَهُ إِنْ تَعَدَّرَ ) مِنْ التَّعَدُّرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حِمْلٌ وَمُؤْنَةٌ وَهُوَ أَنْ لَا يُحْمَلَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي إِلَّا بِأَجْرٍ  
وَقِيلَ مَا لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ مَا لَهُ حِمْلٌ وَمُؤْنَةٌ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ قَائِمَةً فَلَوْ كَانَتْ هَالِكَةً فَهُوَ دَعْوَى  
الدِّينِ فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا فِي جَامِعِ الْفَتَاوَى

( وَلَوْ قَالَ غَضِبْتُ مِنِّي عَيْنٌ كَذَا وَلَا أَذْرِي قِيمَتَهُ قَالُوا تَسْمَعُ ) قَالَ فِي الْكَافِي وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْقِيَمَةَ وَقَالَ غَضِبْتُ  
مِنِّي عَيْنٌ كَذَا وَلَا أَذْرِي أَهْوَاؤُكَ أَوْ قَاتِمٌ وَلَا أَذْرِي كَمْ كَانَتْ قِيمَتُهُ ذَكَرَ فِي عَامَةِ الْكُتُبِ أَنَّهُ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ لِأَنَّ  
الْإِنْسَانَ رَبَّمَا لَا يَعْرِفُ قِيَمَةَ مَالِهِ فَلَوْ كُفِّ بَيَانُ قِيمَتِهِ لَتَضَرَّرَ بِهِ .

أَقُولُ فَائِدَةُ صِحَّةِ الدَّعْوَى مَعَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ الْفَاحِشَةِ تَوْجُّبُ الْيَمِينِ عَلَى الْخَصْمِ إِذَا أَنْكَرَ ، وَالْجَبْرُ عَلَى الْبَيَانِ إِذَا أَقَرَّ وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ كَلَامَ الْكَافِي لَا يَكُونُ كَافِيًا إِلَّا بِهَذَا التَّحْقِيقِ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ ( وَلَوْ ) كَانَ مَا يَدَّعِيهِ ( عَقَارًا ذَكَرَ حُدُودَهُ ) الْأَرْبَعَةَ لَعَدَّرَ التَّعْرِيفَ بِالْإِشَارَةِ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُقَالُ فَيُصَارُ إِلَى التَّحْدِيدِ لِأَنَّ الْعَقَارَ يُعْرَفُ بِهِ ( وَكَفَى الثَّلَاثَةُ ) وَقَالَ زُفَرٌ لَا لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَمْ يَتِمَّ وَلَنَا أَنَّ لِلْكَثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ ( إِلَّا أَنْ يَغْلَطَ فِي ) الْحَدِّ ( الرَّابِعِ ) لِأَنَّ الْمُدَّعَى يَخْتَلِفُ بِهِ بِخِلَافِ تَرْكِهِ ( كَذَا الشَّهَادَةُ ) أَيَّ كَمَا يُشْتَرَطُ التَّحْدِيدُ فِي الدَّعْوَى يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ وَإِنْ ذَكَرُوا ثَلَاثَةً مِنَ الْحُدُودِ فِي الشَّهَادَةِ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ عِنْدَنَا خِلَافًا لِرُفْرٍ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مَشْهُورًا يُكْفَى بِذِكْرِهِ وَفِي الدَّارِ لَا بُدَّ مِنَ التَّحْدِيدِ وَإِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا لَا يُشْتَرَطُ لِأَنَّ الشَّهْرَةَ مُغْنِيَةٌ عَنْهُ وَلَهُ أَنْ قَدَرَهَا لَا يَصِيرُ مَعْلُومًا إِلَّا بِالتَّحْدِيدِ .

( وَ ) ذَكَرَ أَيْضًا ( أَنَّهُ يُطَالِبُهُ ) لِأَنَّ الْمُطَالِبَةَ حَقُّ الْمُدَّعَى فَلَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهِ .  
( وَ ) ذَكَرَ أَيْضًا ( أَنَّهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ خَصْمًا بِكَوْنِهِ فِي يَدِهِ ( وَهُوَ ) أَيَّ كَوْنُهُ فِي يَدِهِ ( لَا ) يَثْبُتُ بِتَصَادُقِهِمَا ( عَلَى أَنَّهُ )

فِي يَدِهِ ( بَلْ ) يَثْبُتُ ( بِالْبَيِّنَةِ أَوْ عِلْمِ الْقَاضِي ) لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْعَقَارِ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا وَقَدْ تَوَاضَعَا عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ الْمُتَقَوْلِ لِأَنَّ الْيَدَ فِيهِ مُشَاهِدٌ كَمَا مَرَّ فِي الْعِمَادِيَّةِ ادَّعَى عَيْنًا فِي يَدِ رَجُلٍ وَأَرَادَ إِحْضَارَهُ فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ فَأَنْكَرَ الْمُتَدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهِ فَجَاءَ الْمُدَّعَى بِشَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّ هَذَا الْعَيْنَ كَانَ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ بَسَنَةَ هَلْ تُسْمَعُ وَهَلْ يُجْبَرُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى إِحْضَارِهِ بِهَذِهِ الْبَيِّنَةِ أَمْ لَا كَانَتْ وَاقِعَةً الْفَتْوَى وَيَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ لِأَنَّهُ ثَبَتَ يَدُهُ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَلَمْ يَثْبُتْ خُرُوجُهُ مِنْ يَدِهِ وَقَدْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي زَوَالِ ذَلِكَ الْيَدِ فَثَبَّتُ الْيَدَ مَا لَمْ يُوْجَدْ الْمُرِيلُ قَالَ شَمْسُ الْأَنَمَةِ الْحُلُوفَانِي وَمِنْ الْمُنْقُولَاتِ مَا لَمْ يُمَكِّنْ إِحْضَارُهُ عِنْدَ الْقَاضِي كَالصَّيْرَةِ مِنَ الطَّعَامِ وَالْقَطِيعِ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْقَاضِي فِيهِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ حَصَرَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ لَوْ تَيَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ الْحُضُورُ وَكَانَ مَأْذُونًا بِالِاسْتِخْلَافِ يَبْعَثُ خَلِيفَتَهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا إِذَا كَانَ الْقَاضِي يَجْلِسُ فِي دَارِهِ وَوَقَعَ الدَّعْوَى فِي جَمَلٍ وَلَا يَسَعُ بَابَ دَارِهِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى بَابِ دَارِهِ أَوْ يَأْمُرُ نَائِبَهُ حَتَّى يَخْرُجَ لِيُشِيرَ إِلَيْهِ الشُّهُودُ بِحَضْرَتِهِ وَفِي الْقُدُورِيِّ إِذَا كَانَ الْمُتَدَّعَى شَيْئًا يَتَعَدَّرُ ثَقُلُهُ كَالرَّحَى فَالْحَاكِمُ فِيهِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ حَصَرَ وَإِنْ شَاءَ بَعَثَ أَمِينًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَذَكَرَ الْقَاضِي الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا كَانَ الْعَيْنُ الْمُدَّعَى فِي الْمِصْرِ أَمَّا إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمِصْرِ كَيْفَ يَقْضِي بِهِ الْقَاضِي وَالْمِصْرُ شَرْطُ لَجَازِ الْقَضَاءِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَبْعَثَ وَاحِدًا مِنْ أَغْوَانِهِ حَتَّى يَسْمَعَ

الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةَ وَيَقْضِي ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْضِي قَضَاؤُهُ  
قَوْلُهُ أَقُولُ فَائِدَةُ صِحَّةِ الدَّعْوَى مَعَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ الْفَاحِشَةِ تَوْجُّبُ الْيَمِينِ عَلَى الْخَصْمِ إِذَا أَنْكَرَ وَالْجَبْرُ عَلَى الْبَيَانِ إِذَا أَقَرَّ أَوْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ

( إلخ ) يُقَالُ هَلْ ثَمَّ شَيْءٌ يَتَوَهَّمُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَ لِيَكُونَ بِهِ الْكَلَامُ غَيْرَ كَافٍ هَذَا وَلِقَاضِي زَادَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَحْثٌ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ( قَوْلُهُ وَلَوْ عَقَارًا ذَكَرَ حُدُودَهُ ) يَعْنِي وَذَكَرَ أَسْمَاءَ أَصْحَابِهَا وَأَنْسَابَهُمْ وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا بَيْنَ النَّاسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَشْهُورًا يُرِيدُ بِهِ صَاحِبَ الْحَدِّ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مَوْضِعِ الْمَحْدُودِ وَبَلَدِهِ لِيَصِيرَ مَعْلُومًا ١ هـ فَجَعَلَهُ مِنْ شَرَائِطِ صِحَّةِ الدَّعْوَى وَقَالَ

في الخلاصة ادعى محدودًا في موضع كذا وبين الحدود ولم يذكر أن المخلود ما هو أرض أو كرم أو دارًا لا تصح الدعوى .

وفي فوائد شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تصح إذا بين المصير والمحلة والموضع والحدود وقيل ذكر المحلة والسوق والسكة ليس يلزم وذكر المصير أو القرية لازم اهـ .

( قوله بل بالبينة أو علم القاضي ) هو الصحيح كما في الكافي والسراج ( قوله وقال شمس الأئمة الحلواني ومن المتقولات

الخ ) لعله إنما ذكر هذا في دعوى العقار وإن كان من المتقول لأنه لما لم يكن إحصاره صار كالعقار فناسب ذكره بعده

( ولو ) كان ما يدعيه ( دينًا في الدمة ذكر جنسه ) كالدراهم والدنانير والبر والشعير ونحوها ( وقدره ) كمانة وألف وقفيز وقفيزين ونحوها فإن الدين لا يعرف إلا بذلك .

( و ) ذكر أيضًا ( مطالبته به ) لما مر أنه حقه ( وإذا صححت ) أي الدعوى ( سأل القاضي عنها ) ليصح وجه الحكم إذ الحكم بالبينة يخالف الحكم بالإقرار ومعنى سؤاله أن يقول إن خصمك ادعى عليك كذا وكذا فماذا تقول ( فإن أقر ) أي الخصم ( ألزم ) أي القاضي ( بموجبيه ) لم يقل قضى أو حكم لما قال في الكافي إن إطلاق لفظ القضاء توسع لأن الإقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي إلزامًا للخروج عن موجب ما أقر به بخلاف البينة على دعواه لأن الأصل في فصل الخصومة البينة ( وإن أنكرك ) أي الخصم ( سأل ) أي القاضي ( المدعي بينة ) { لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعي ألك بينة فقال لا فقال لك يمينه } سأل ورغب اليمين على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليمكن من الاستخلاف ( فإن أقام ) أي البينة ( قضى عليه ) لأنه تقرر دعواه بالبينة فهي فيعلم من البيان فإنها دالة وأصحها يظهر بها الحق على الباطل ( وإلا ) أي وإن لم يقيمها بل عجز عن إقامتها ( حلفه ) أي القاضي الخصم ( بطلبه ) أي طلب المدعي لأن الحلف حقه ولهذا أضيف إليه بحرف اللام في الحديث ، وجه كونه حتمًا له أن المنكر قصد إثراء حقه على زعمه بالإنكار فمكنته الشارح من إثراء نفسه باليمين الكاذبة وهي الغموس إن كان

كاذبًا كما يزعم وهو أعظم من إثراء المال ويحصل للخالف الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ، ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء لأن المعتبر يمين قاطعة للخصومة ولا عبرة لليمين عند غيره وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه اختلاف ثم إذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم يقم البينة على وفق دعواه فإن وجدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعونها بعد اليمين ويقولون يترجح جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المدعي وهذا القول ليس بشيء لأن عمر رضي الله تعالى عنه قبل البينة من المدعي بعد يمين المنكر وكان شريح رحمه الله يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة وهل يظهر كذب المنكر بإقامة البينة والصواب أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي ( فإن نكل ) أي قال لا أحلف ( مرة أو سكت بلا آفة ) من طرش أو خرس فإنه نكول حكماً ( وقضى صح ) لأن اليمين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام { واليمين على من أنكرك } ترك هذا الواجب بالنكول دليل على أنه باطل أو مقر وإلا لأقدم على اليمين تقصيًا عن عهدة الواجب ودفعًا للضرر عن

نَفْسِهِ يَذُلُّ الْمُدْعَى أَوْ الْإِقْرَارُ بِهِ وَالشَّرْعُ أَلْزَمُهُ التَّوَرُّعَ مِنَ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ دُونَ التَّرَفُّعِ عَنِ الْيَمِينِ الصَّادِقَةِ فَتَرْجَحُ هَذَا الْجَانِبُ عَلَى جَانِبِ التَّوَرُّعِ فِي تَكْوِيلِهِ ( وَهُوَ ) أَيُّ الْقَضَاءِ ( بَعْدَ عَرَضِ الْيَمِينِ ) أَيُّ عَرَضِ الْقَاضِي

الْيَمِينِ عَلَى الْخَصْمِ بَأَن يَقُولَ إِنْ لَمْ تَحْلِفْ أَحْكُمْ عَلَيْكَ ( ثَلَاثًا أَحْوَطُ ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَحْلِفَ بَعْدَ مَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ ( وَلَا عِبْرَةَ بَعْدَ الْقَضَاءِ لِقَوْلِهِ أَحْلِفُ ) لِأَنَّهُ أَبْطَلَ حَقَّهُ بِالتَّكْوِيلِ فَلَا يُنْقَضُ بِهِ الْقَضَاءُ ( وَيُعْتَبَرُ ) أَيُّ قَوْلُهُ أَحْلِفُ ( قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ بَعْدَ الْعَرَضِ ثَلَاثًا ) إِذْ لَا يَلْزَمُ فِيهِ نَقْضُ الْقَضَاءِ وَلَا فَسَادُ آخَرُ

( قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ دَيْنًا )

( الْخ ) وَمَعَ هَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِهِ بِالْوَصْفِ لِأَنَّ الدَّيْنَ يُعْرَفُ بِهِ كَمَا فِي الْكَافِي فَلَيْسَ ذِكْرُ الْقَدْرِ يُغْنِي عَنِ الْوَصْفِ وَلِذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَإِنْ كَانَ دَيْنًا ذَكَرَ وَصْفَهُ وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى فِيهِ خَفَاءٌ قَوْلُهُ وَإِنْ أَنْكَرَ ( قَالَ فِي الْأَشْيَاءِ لَا يَجُوزُ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحَقِّ إِلَّا فِي دَعْوَى الْعَيْبِ فَإِنَّ لِلْبَّائِعِ إِنْكَارَهُ لِيُقِيمَ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ فَيَتِمَّكَنُ مِنَ الرَّدِّ عَلَى بَائِعِهِ وَفِي الْوَصِيِّ إِذَا عَلِمَ بِالَّذِينَ ذَكَرَهُمَا فِي بُيُوعِ التَّوَازِلِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ فَهِيَ فِعْلَةٌ مِنَ الْبَيَانِ ) وَقِيلَ فِعْلَةٌ مِنَ الْبَيِّنِ إِذْ بِهَا يَقَعُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ ( قَوْلُهُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّكْوِيلُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي إِلَى قَوْلِهِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ) كَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ نَكَلَ كَمَا ذَكَرَهُ كَذَلِكَ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ) أَيُّ فَهُوَ مَهْجُورٌ غَيْرُ مَأْخُوذٍ بِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ فَإِنْ نَكَلَ ) أَيُّ قَالَ لَا أَحْلِفُ تُكْوِلُ حَقِيقَةً وَقَوْلُهُ أَوْ سَكَتَ بَلَا أَفَقَ تُكْوِلُ حُكْمًا وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْكَافِي ) قَوْلُهُ وَهُوَ بَعْدَ عَرَضِ الْيَمِينِ ثَلَاثًا أَحْوَطُ ( أَيُّ نَدْبًا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّ التَّكَرَّارَ حَتْمٌ حَتَّى لَوْ قَضَى الْقَاضِي بِالتَّكْوِيلِ مَرَّةً لَا يَنْفَعُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْفَعُ وَهُوَ نَظِيرُ إِمْهَالِ الْمُرْتَدِّ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ فِي الْكَافِي يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكَ الْيَمِينِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ حَلَفْتَ وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِمَا ادَّعَى وَهَذَا الْإِنْذَارُ لِإِعْلَامِهِ بِالْحُكْمِ إِذْ هُوَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ فَكَانَ مَطْنَةً الْخَفَاءِ .

١ هـ .

( وَلَا تُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ نَكَلَ خَصْمُهُ ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى بَيِّنَةٌ أَصْلًا وَحَلَفَ الْقَاضِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَتَكَلُّمُ تَرَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى فَإِنْ حَلَفَ قُضِيَ بِهِ وَإِلَّا انْقَطَعَتِ الْمُنَازَعَةُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ صَارَ شَاهِدًا لِلْمُدْعَى بِتَكْوِيلِهِ فَيُعْتَبَرُ يَمِينُهُ كَالْمُدْعَى عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا أَقَامَ الْمُدْعَى شَاهِدًا وَاحِدًا وَعَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ شَاهِدٍ آخَرَ فَإِنَّهُ تَرَدُّ الْيَمِينُ عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ قُضِيَ لَهُ بِمَا ادَّعَى وَإِنْ نَكَلَ لَا يَقْضَى لَهُ بِشَيْءٍ { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ { وَعِنْدَنَا يَسْتَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَقَطْ وَيَقْضَى عَلَيْهِ بِالتَّكْوِيلِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ { وَمُطْلَقُ التَّنْصِيمِ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ قِسْمِ صَاحِبِهِ فَيَذُلُّ عَلَى أَنَّ جَنْسَ الْأَيْمَانِ فِي جَانِبِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَلَا يَمِينُ فِي جَانِبِ الْمُدْعَى إِذْ اللَّامُ فِي الْيَمِينِ لِلَّاسْتِعْرَاقِ فَمَنْ جَعَلَ الْأَيْمَانَ حُجَّةً لِلْمُدْعَى فَقَدْ خَالَفَ النَّصَّ وَحَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ غَرِيبٌ وَمَا رَوَيْنَاهُ مَشْهُورٌ تَلَقَّنَهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ حَتَّى صَارَ فِي حِيزِ التَّوَاتُرِ فَلَا يُعَارِضُهُ عَلَى أَنَّ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَدْ رَدَّهُ كَذَا فِي الْكَافِي قَوْلُهُ فَإِنْ حَلَفَ قُضِيَ بِهِ وَإِلَّا انْقَطَعَتِ الْمُنَازَعَةُ بَيْنَهُمَا ) يَعْنِي مِنْ حَيْثُ عَدَمُ التَّحْلِيفِ ثَانِيًا لَا مِنْ حَيْثُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ لِقَبُولِهَا بَعْدَ التَّحْلِيفِ



( وَلَوْ قَالَ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( لَا أُفِرُّ وَلَا أُنْكِرُ حَبْسَهُ ) أَيُّ الْقَاضِي ( حَتَّى يُقَرَّ أَوْ يُنْكِرَ ) لِأَنَّهُ ظَالِمٌ فَجَزَّاهُ الْحَبْسُ ( ادَّعَى ) أَيُّ رَجُلٍ عَلَى آخَرَ ( مَا لَا فَائِذَ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( فَاصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يَخْلِفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَيَرَى مِنْ الْمَالِ فَحَلَفَ فَالْصَّلُحُ بَاطِلٌ وَهُوَ ) أَيُّ الْمُدَّعَى ( عَلَى دَعْوَاهُ إِنْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ تُسْمَعُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْهَا وَاسْتَحْلَفَهُ يُحْلِفُهُ الْقَاضِي لَوْ لَا ) أَيُّ لَوْ لَمْ يَكُنْ الْحَلْفُ ( الْوَلَّ ) حِينَ الصَّلُحِ ( عِنْدَهُ ) فَإِنَّ التَّحْلِيفَ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي لَا يُعْتَبَرُ كَمَا أَنَّ التَّكْوِلَ عِنْدَ غَيْرِهِ لَا يُوجِبُ الْحَقَّ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ يَمِينٌ قَاطِعَةٌ لِلْخُصُومَةِ وَالْيَمِينُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي غَيْرُ قَاطِعَةٍ ( وَلَوْ ) كَانَ الْحَلْفُ الْوَلَّ ( عِنْدَهُ كَفَى ) وَلَا يُحْلِفُهُ ثَانِيًا ( كَذَا لَوْ اصْطَلَحَا عَلَى أَنَّ الْمُدَّعَى لَوْ حَلَفَ فَالْخَصْمُ ضَامِنٌ وَحَلَفَ ) أَيُّ الْمُدَّعَى ( لَمْ يَضْمَنْ ) أَيُّ الْخَصْمُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ لَا أُفِرُّ وَلَا أُنْكِرُ حَبْسَهُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِنكَارٌ وَهُوَ الْأَشْبَهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا أُفِرُّ وَلَا أُنْكِرُ إِخْبَارٌ عَنِ السُّكُوتِ عَنْ الْجَوَابِ وَالسُّكُوتُ إِنكَارٌ عَلَى مَا مَرَّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا إِفْرَارٌ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ

( لَا تَخْلِفَ فِي نِكَاحٍ ) بَأَنَّ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ أَوْ هِيَ عَلَيْهِ نِكَاحًا وَالْآخَرُ مُنْكَرٌ ( وَرَجَعَتْ ) بَأَنَّ ادَّعَتْ هِيَ عَلَيْهِ أَوْ هُوَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ أَنَّهُ رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ( وَفِيءٌ إِيْلَاءٌ ) بَأَنَّ ادَّعَى الْمَوْلَى عَلَيْهَا أَوْ هِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَنَّهُ فَاءٌ فِي الْمُدَّةِ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ( وَاسْتِيلَادٌ ) بَأَنَّ ادَّعَتْ أُمَةً عَلَى سَيِّدِهَا أَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْهُ هَذَا الْوَلَدَ أَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا قَدْ مَاتَ أَوْ اسْقَطَتْ سِقْطًا مُسْتَبِينَ الْخَلْقِ مِنْهُ وَأَنْكَرَ الْمَوْلَى وَلَا يَتَأْتَى مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ إِذْ لَوْ ادَّعَى الْمَوْلَى يَنْبَغِي الْإِسْتِيلَادُ بِإِفْرَارِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ إِنكَارُهَا ( وَرَقٌ ) بَأَنَّ ادَّعَى عَلَى مَجْهُولٍ التَّسَبُّبُ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ ادَّعَى الْمَجْهُولُ أَنَّهُ عَبْدُهُ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ( وَنَسَبٌ ) بَأَنَّ ادَّعَى عَلَى مَجْهُولٍ التَّسَبُّبُ أَنَّهُ ابْنُهُ أَوْ هُوَ يَدَّعِي عَلَيْهِ وَالْآخَرُ مُنْكَرٌ ( وَوَلَاءٌ ) بَأَنَّ ادَّعَى عَلَى مَعْرُوفٍ الرِّقَّ أَنَّهُ مُعْتَقُهُ أَوْ مَوْلَاهُ أَوْ ادَّعَى الْمَعْرُوفُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي وَلَاءِ الْمُوَالاةِ وَالْآخَرُ مُنْكَرٌ ( وَحَدٌّ ) سَوَاءٌ كَانَ حَدًّا هُوَ خَالِصٌ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى كَحَدِّ الزَّوْنِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَحَدِّ السَّرِقَةِ أَوْ ذَائِرَ بَيْنَ الْحَقِّينِ كَحَدِّ الْقَذْفِ حَتَّى أَنْ مَنْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَذَفَهُ وَأَنْكَرَ الْقَاضِي لَا يُسْتَحْلَفُ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَنَا فَالْحَقُّ بِالْحُدُودِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا فِي السَّرِقَةِ فَإِنَّ السَّارِقَ يُسْتَحْلَفُ لِأَجْلِ الْمَالِ إِذَا أَرَادَ الْمَالِكُ أَخْذَ الْمَالِ لَا الْقَطْعَ فَيَقَالُ لَهُ دَعْ ذِكْرَ السَّرِقَةِ وَادَّعِ تَنَاوُلَ مَالِكَ فَيَكُونُ لَكَ عَلَيْهِ يَمِينٌ قَالَ فِي النَّهَائَةِ لَا يُسْتَحْلَفُ فِي الْحُدُودِ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ حَقًّا بَأَنَّ عَلَّقَ عَتَقَ عَبْدَهُ بِالزَّوْنِ وَقَالَ إِنْ زَنَيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَادَّعَى الْعَبْدُ

أَنَّهُ زَنَى وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ عَلَيْهِ يُسْتَحْلَفُ الْمَوْلَى حَتَّى إِذَا نَكَلَ يَنْبَغِي الْعِتْقُ لَا الزَّوْنُ قَوْلُهُ قَالَ فِي النَّهَائَةِ لَا يُسْتَحْلَفُ فِي الْحُدُودِ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ حَقًّا بَأَنَّ عَلَّقَ عَتَقَ عَبْدَهُ بِالزَّوْنِ ( الْخ ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا فِي الْبَدَائِعِ مِنْ قَوْلِهِ وَأَمَّا فِي دَعْوَى الْقَذْفِ إِذَا حَلَفَ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَتَكُلُّ يَقْضَى بِالْحَدِّ فِي ظَاهِرِ الْأَقَاوِيلِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَصَاصِ فِي الطَّرَفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا بِمَنْزِلَةِ النَّفْسِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْحُدُودِ لَا يَقْضَى فِيهِ بِشَيْءٍ وَلَا يَحْلِفُ لِأَنَّهُ حَدٌّ وَقِيلَ يَحْلِفُ وَيُقْضَى فِيهِ بِالْتَّعْزِيرِ دُونَ الْحَدِّ كَمَا فِي السَّرِقَةِ يَحْلِفُ وَيُقْضَى بِالْمَالِ دُونَ الْقَطْعِ هـ فَلْيَتَأَمَّلْ

( وَلِعَانٍ ) بَأَنَّ نَدَّعَى الْمَرْأَةُ الْقَذْفَ بِالزَّوْنِ وَوُجُوبَ اللَّعَانِ وَهُوَ يُنْكِرُ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يُسْتَحْلَفُ فِيهَا كُلُّهَا إِلَّا فِي الْحَدِّ وَاللَّعَانِ لِأَنَّ هَذِهِ حُقُوقٌ تَنْبَغِي بِالشُّبُهَاتِ فَيَجْرِي فِيهَا الْإِسْتِحْلَافُ كَالْأَمْوَالِ بِخِلَافِ الْحُدُودِ وَهَذَا لِأَنَّ فَائِدَةَ الْحَلْفِ ظُهُورُ الْحَقِّ بِالتَّكْوِيلِ وَالتَّكْوِيلُ إِفْرَارٌ لِأَنَّ الْحَلْفَ لَمَّا وَجِبَ فَتَرَكَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَازِلٌ أَوْ مُفَرٌّ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ بَازِلًا لِأَنَّ التَّكْوِيلَ يُعْتَبَرُ مِنَ الْمَأْذُونِ وَالْمَكْتَابِ وَهُمَا لَا يَمْلِكَانِ الْبَذْلَ فَيُجْعَلُ مُقَرَّرًا ضَرُورَةً

وَالْإِفْرَارُ يَجْرِي فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَكِنَّهُ إِفْرَارٌ فِيهِ شُبْهَةٌ لِأَنَّهُ سُكُوتٌ فِي نَفْسِهِ وَالسُّكُوتُ مُحْتَمَلٌ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَاللَّعَانُ حَدُّ الْأَزْوَاجِ فَأَشْبَهَ حَدُّ الْقَذْفِ ، وَلَنَا أَنَّ التَّكُولَ بَذْلٌ وَإِبَاحَةٌ إِذْ لَوْ حُمِلَ عَلَى الْإِفْرَارِ لَكَذَّبْنَاهُ فِي الْإِنْكَارِ وَلَوْ جُعِلَ بَذْلًا قَطَعَ الْخُصُومَةُ بِلَا تَكْذِيبٍ فَكَانَ هَذَا أَوْلَى صِيَانَةً لِلْمُسْلِمِ عَنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِ الْكَذِبُ وَهَذِهِ حُقُوقٌ لَا يَجْرِي فِيهَا الْبَذْلُ فَلَا يَقْضَى فِيهَا بِالتَّكُولِ كَمَا قَصَّاصٌ فِي النَّفْسِ بِخِلَافِ الْأَمْوَالِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ قَالَتْ مِثْلًا لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَلَكِنِّي بَذَلْتُ نَفْسِي لَكَ لَمْ يَصَحَّ كَلَامُهَا وَكَذَا سَائِرُ الْأَمْثَلَةِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مُحَلٍّ يَقْبَلُ الْإِبَاحَةَ بِالْإِذْنِ ابْتِدَاءً يَقْضَى عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ وَمَا لَا فَلَا قَالَ قَاضِي خَانَ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا وَقِيلَ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَنْظُرَ فِي حَالِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ رَأَاهُ مُتَعَنِّتًا يُحْلِفُهُ وَيَأْخُذُ بِقَوْلِهِمَا وَإِنْ كَانَ مَظْلُومًا لَا يُحْلِفُهُ ، أَخَذَ بِقَوْلِهِ كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ وَلَنَا ) أَيِ الْقَائِلِينَ بِقَوْلِ الْإِمَامِ ( قَوْلُهُ قَالَ قَاضِي خَانَ إِلَى كَذَا فِي الْكَافِي ) نَصُّهُ قَالَ الْقَاضِي فَخَرُ الدِّينِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهِمَا هـ .

وَالْإِخْتِلَافُ فِي التَّحْلِيفِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الْمَالَ وَلَوْ قَصَدَ يَحْلِفُ فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ وَإِذَا ادَّعَى الْقَتْلَ خَطَأً حَلَفَ عَلَى السَّبِّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُ إِلَّا إِذَا عَرَضَ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عَلَى الْحُكْمِ بِاللَّهِ لَيْسَ عَلَيْكَ الدَّيَّةُ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِكَ وَإِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِإِخْتِلَافِ الْمَشَايِخِ فِي الدَّيَّةِ فِي فَصْلِ الْخَطَأِ إِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ابْتِدَاءً وَتَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ ثُمَّ تَحْتَمِلُ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ تَكَلَّمَ يَقْضَى عَلَيْهِ بِالْدَّيَّةِ فِي مَالِهِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ .

( وَحَلَفَ السَّارِقُ وَإِنْ نَكَلَ ضَمِينَ وَلَمْ يَقْطَعْ ) لِأَنَّهُ فِي السَّرْقَةِ يَدْعِي الْمَالَ وَالْحَدَّ وَالْإِجَابُ الْحَدُّ لَا يُجَامِعُهُ الشُّبْهَةُ بِخِلَافِ إِجَابِ الْمَالِ فَيُثْبِتُ بِهِ كَمَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ حَيْثُ لَا يَثْبُتُ الْقَطْعُ وَيَضْمَنُ الْمَالَ ( كَذَا الرُّوْجُ إِذَا ادَّعَتْ طَلَقًا قَبْلَ الدُّخُولِ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَتْ طَلَقًا قَبْلَ الدُّخُولِ وَاسْتَحْلَفَ الرُّوْجُ ( فَإِنْ نَكَلَ ضَمِينَ نَصَفَ مَهْرَهَا ) عِنْدَهُمْ لِأَنَّ الْإِسْتِحْلَافَ يَجْرِي فِي الطَّلَاقِ اتِّفَاقًا خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ الْمَالَ ( وَكَذَا النِّكَاحُ إِذَا ادَّعَتْ هِيَ الصَّدَاقَ ) لِأَنَّهُ دَعْوَى الْمَالِ حَقِيقَةً فَيُثْبِتُ بِنُكُولِهِ الْمَالَ لَا النِّكَاحَ ( وَ ) كَذَا ( التَّسْبُّ إِذَا ادَّعَى حَقًّا ) يَعْنِي يَحْلِفُ فِي دَعْوَى التَّسْبِّ إِذَا ادَّعَى حَقًّا ( كِبَارُثٍ وَنَفَقَةٍ ) بِأَنَّ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَخُوهُ مَاتَ أَبُوهُمَا وَتَرَكَ مَالًا فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي فَرْضَ النَّفَقَةِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْأُخُوَّةِ فَإِنَّهُ يُسْتَحْلَفُ عَلَى التَّسْبِّ بِالْإِجْمَاعِ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ بِالْمَالِ وَالنَّفَقَةِ لَا التَّسْبِّ

( وَحَجَرَ فِي اللَّقِيطِ ) بِأَنَّ كَانَ صَبِيًّا فِي يَدِ رَجُلٍ انْقَطَعَتْ وَهُوَ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ فَادَّعَتْ امْرَأَةٌ خُرَّةً الْأَصْلَ أَنَّهُ أَخُوهَا تُرِيدُ قَصْرَ يَدِ الْمُتَلَقِّطِ لِمَالِهَا مِنْ حَقِّ الْحَضَانَةِ وَأَرَادَتْ اسْتِحْلَافَهُ فَتَكَلَّمَ بِهَ لَهَا حَقُّ نَقْلِ الصَّبِيِّ إِلَى حَجَرِهَا وَلَا يَثْبُتُ التَّسْبُّ ( وَعَتَقَ الْمَلِكُ ) بِأَنَّ ادَّعَى عَبْدٌ عَلَى مَوْلَاهُ أَنَّهُ مُعْتَقٌ لِأَنَّهُ أَخُوهُ وَاسْتَحْلَفَهُ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ بِالْعَتَقِ لَا التَّسْبِّ

( وَامْتِنَاعِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ ) بِأَنَّ أَرَادَ الْوَاهِبُ الرُّجُوعَ فِي الْهَبَةِ فَقَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ أَنَا أَخُوكَ فَإِنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يُسْتَحْلَفُ عَلَى مَا يَدْعِي مِنَ التَّسْبِّ بِالْإِجْمَاعِ ( فَإِنْ نَكَلَ ) فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ ( ثَبِتَ الْحَقُّ ) يَعْنِي الْإِرْثَ وَالنَّفَقَةَ وَالْحَجَرَ وَالْعَتَقَ وَامْتِنَاعِ الرُّجُوعِ ( لَا التَّسْبُّ إِنْ كَانَ ) أَيِ التَّسْبُّ ( نَسْبًا ) لَا يَصِحُّ الْإِفْرَارُ بِهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ كَانَ نَسْبًا يَصِحُّ الْإِفْرَارُ بِهِ ( فَعَلَى الْإِخْلَافِ ) يَعْنِي يُسْتَحْلَفُ فِي التَّسْبِّ الْمَجَرَّدِ عِنْدَهُمَا إِذَا كَانَ نَسْبًا يَثْبُتُ

بِإِقْرَارِهِ يَبَآئُهُ أَنْ إِقْرَارَ الرَّجُلِ يَصِحُّ بِالْأَبِ وَالْإِبْنِ وَالزَّوْجَةِ وَالْمَوْلَى وَإِقْرَارَ الْمَرْأَةِ يَصِحُّ بِالْأَبِ وَالزَّوْجِ وَالْمَوْلَى وَلَا يَصِحُّ بِالْإِبْنِ إِذْ فِيهِ تَحْمِيلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ فَكَانَ إِقْرَارًا عَلَى الْغَيْرِ فَلَا يَصِحُّ فَلَوْ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ أَبُوهُ أَوْ ابْنُهُ وَلَمْ يَدَّعِ مَالًا يُسْتَحْلَفُ عَنْدهُمَا لَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَهُ يَثْبُتُ فَيُسْتَحْلَفُ لِرَجَاءِ الثُّكُولِ الَّذِي هُوَ إِقْرَارٌ وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَخُوهُ أَوْ عَمُّهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لَا يُسْتَحْلَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَهُ لَا يَثْبُتُ لَأَنَّ فِيهِ تَحْمِيلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ

( يَحْلِفُ مُنْكَرُ الْقَوْدِ ) يَعْنِي ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ قِصَاصًا فِي النَّفْسِ أَوْ مَا دُونَهَا فَأَنْكَرَ اسْتَحْلَفَ إجماعاً ( فَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ ) لَمْ يُقْضَ بِقَتْلِ وَلَا دِيَةِ بَلْ ( حُبِسَ حَتَّى يَقْرَأَ أَوْ يَحْلِفَ وَفِيمَا دُونَهَا يُقْتَصُّ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا تَلَزُمُهُ الدِّيَةُ فِيهِمَا وَلَا يُقْضَى بِالْقِصَاصِ لَأَنَّ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ عُقُوبَةٌ تَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ وَلَا يَثْبُتُ بِالثُّكُولِ كَالْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ لَأَنَّ الثُّكُولَ وَإِنْ كَانَ إِقْرَارًا عَنْدهُمَا فِيهِ شُبُهَةٌ الْعَمْدِ لَأَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ عَنِ الْيَمِينِ تَوَرَّعًا عَنِ الْيَمِينِ الصَّادِقَةِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا بَلْ يَكُونُ بَذْلًا وَإِذَا امْتَنَعَ الْقَوْدُ تَجِبَ الدِّيَةُ ، وَلَهُ أَنَّ الطَّرْفَ مَحَلُّ الْبَذْلِ فَيُسْتَوْفَى بِالثُّكُولِ كَالْمَالِ فَإِنَّ الْأَطْرَافَ يُسَلِّكُ بِهَا مَسَلَّتِ الْأَمْوَالُ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ وَقَايَةً لِلنَّفْسِ كَالْمَالِ فَيَجْرِي فِيهَا الْبَذْلُ بِخِلَافِ الْأَنْفُسِ ( وَيَحْلِفُ فِي التَّعْزِيرِ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى عَلَى آخَرَ مَا يُوجِبُ التَّعْزِيرَ وَأَرَادَ تَحْلِيفَهُ إِذَا أَنْكَرَ فَالْقَاضِي يُحْلِفُهُ لَأَنَّ التَّعْزِيرَ مَحْضٌ حَقُّ الْعَبْدِ وَلِهَذَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ اسْقَاطَهُ بِالْعَفْوِ وَلَا يَمْنَعُ الصَّغَرُ وَجُوبُهُ وَمَنْ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ إِذَا أَمَكَّنَ صَاحِبَ الْحَقِّ مِنْهُ أَقَامَهُ وَلَوْ كَانَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى لَكَانَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عَلَى عَكْسِ هَذَا وَالِاسْتِحْلَافُ يَجْرِي فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ سِوَاءَ كَانَتْ عُقُوبَةٌ أَوْ مَالًا ( فَإِنْ نَكَلَ عَزَرَ ) لَأَنَّ التَّعْزِيرَ يَثْبُتُ بِالشُّبُهَاتِ فَجَازَ أَنْ يُقْضَى فِيهِ بِالثُّكُولِ

( قَالَ ) أَيُّ الْمُدَّعَى ( لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمِصْرِ وَاسْتَحْلَفَ الْخَصْمُ لَا يَحْلِفُ ) قَيْدَ بِالْمِصْرِ لِأَنَّهَا إِذَا حَضَرَتْ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ لَا يَحْلِفُ أَتَّاقًا كَذًّا فِي الْهَيَاةِ ( وَيَكْفُلُ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ) لِنَلَا يَغِيبُ وَيَبْطُلُ حَقُّ الْمُدَّعَى ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَفِيلُ مَعْرُوفَ الدَّارِ لِتَحْصُلِ فَايِدَةِ التَّكْفِيلِ فَلَا بَدَّ لِلتَّكْفِيلِ مِنْ قَوْلِهِ لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمِصْرِ حَتَّى لَوْ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي وَشَهْوَ دِي غَيْبٌ لَا يَكْفُلُ إِذْ لَا فَايِدَةَ فِيهِ ( فَإِنْ أَبَى ) أَنْ يُعْطِيَهُ كَفِيلًا ( لَازِمُهُ ) أَيُّ دَارَ مَعَهُ حَيْثُ صَارَ حَتَّى لَا يَغِيبَ .

( وَ ) لَازِمَ ( الْغَرِيبِ ) إِنْ كَانَ الْخَصْمُ غَرِيبًا ( وَلَا يَكْفُلُ ) أَيُّ الْغَرِيبُ ( إِلَّا إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ ) لَأَنَّ فِي أَخْذِ الْكَفِيلِ وَالْمُلَازِمَةَ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ الْمَجْلِسِ إِضْرَارًا بِالْغَرِيبِ لِمَنْعِهِ عَنِ السَّفَرِ وَلَا ضَرَرَ فِي هَذَا الْقَدْرُ ظَاهِرًا .

قَوْلُهُ قَالَ أَيُّ الْمُدَّعَى لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمِصْرِ ( أَيُّ لَا فِي الْمَجْلِسِ وَاسْتَحْلَفَ الْخَصْمُ لَا يَحْلِفُ أَيُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُجِيبُهُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ فَكَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مُجْتَهَدًا فِيهَا فَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي فَإِنْ رَأَى الْمَيْلَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُحْلِفُهُ وَإِنْ رَأَى الْمَيْلَ إِلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ يُحْلِفُهُ هـ كَمَا فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى عَنْ أَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ ( قَوْلُهُ قَيْدَ بِالْمِصْرِ

إِلَخ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ لَوْ كَانَتْ خَارِجَ الْمِصْرِ وَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَفِيلُ مَعْرُوفَ الدَّارِ ) الْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَكُونَ ثِقَةً مَعْرُوفًا بَيْنَ النَّاسِ لَا يُتَوَهَّمُ اخْتِفَاؤُهُ حَتَّى تَحْصُلَ بِهِ فَايِدَةُ التَّكْفِيلِ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَلْزَمَ الْكَفِيلُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَلَازِمَ الْغَرِيبِ ) وَلَهُ أَنْ يُطْلَبَ وَكِيلًا بِخُصُومَتِهِ حَتَّى لَوْ غَابَ الْأَصِيلُ يُقِيمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَكِيلِ فَيَقْضَى عَلَيْهِ وَإِنْ أَعْطَاهُ وَكِيلًا لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِالْكَفِيلِ بِنَفْسِ الْوَكِيلِ وَإِنْ أَعْطَاهُ كَفِيلًا بِنَفْسِ الْوَكِيلِ فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِالْكَفِيلِ بِنَفْسِ الْأَصِيلِ إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى دَيْنًا وَلَوْ أَخَذَ كَفِيلًا بِالْمَالِ فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ كَفِيلًا

بِنَفْسِ الْأَصِيلِ وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى مُنْقُولًا فَلَهُ أَنْ يُطَالِبَهُ مَعَ ذَلِكَ كَفِيلًا بِالْعَيْنِ لِيُحْضِرَهَا وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى عَقَارًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ التَّغْيِيبُ كَمَا فِي الْكَافِي وَالتَّبَيِّنِ

(وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى) دُونَ غَيْرِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِالطُّوَاعِيتِ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَذَرَ } (لَا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ) لِمَا رَوَيْنَا (إِلَّا إِذَا أَلَحَّ الْخَصْمُ) يَعْنِي جَارَ الْقَاضِي أَنْ يُحْلِفَهُ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعَتَاقِ لِلْقَلَّةِ الْمُبَالَاةِ بِالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي زَمَانِنَا (لَكِنْ إِذَا نَكَلَ لَا يَقْضِي وَإِذَا قَضَى لَمْ يَتَّقْ) ذَكَرَهُ الرَّزَيْعِيُّ وَشَرَّاحُ الْهِدَايَةِ (وَتُغْلَظُ) أَيِ الْيَمِينِ (بِصِفَاتِهِ تَعَالَى) كَأَنْ يَقُولَ الْقَاضِي قُلْ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السِّرِّ مَا يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ مَا لِفُلَانٍ هَذَا عَلَيْكَ وَلَا قَبْلَكَ هَذَا الْمَالُ الَّذِي ادَّعَاهُ وَهُوَ كَذَا وَكَذَا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَلِلْمُحْلَفِ أَنْ يَزِيدَ فِي التَّغْلِيطِ عَلَى هَذَا وَأَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ لَكِنَّهُ يَحْتَاطُ فَلَا يَذْكُرُ بِلَفْظِ الْوَاوِ لِنَلَّا يَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ إِذَا اللَّازِمُ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ وَلَهُ أَنْ لَا يُغْلِظَ وَيَقُولَ بِاللَّهِ أَوْ وَاللَّهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّكْوِيلُ وَأَحْوَالُ النَّاسِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْتَنِعُ إِذَا غَلِظَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَيَتَجَاسَرُ إِذَا لَمْ يُغْلَظْ فَكَانَ الرَّأْيُ فِيهِ إِلَى الْقَاضِي وَقِيلَ لَا يُغْلِظُ عَلَى الْمَعْرُوفِ بِالصَّلَاحِ وَيُغْلِظُ عَلَى غَيْرِهِ وَقِيلَ يُغْلِظُ فِي الْخَطِيرِ مِنَ الْمَالِ لَا الْحَقِيرِ (لَا) أَيِ لَا يُغْلِظُ (بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُغْلِظُ بِهِمَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِأَنْ يَكُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَمَّا الثَّانِي فَبِأَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ

(قَوْلُهُ وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى) أَيِ لِلنَّاطِقِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى وَالْخَانِيَّةِ كَيْفِيَّةُ تَحْلِيفِ الْآخَرِ أَنْ يُقَالَ لَهُ عَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ إِنْ كَانَ كَذًا فَيَشِيرُ بِنَعْمٍ وَلَمْ يُحْلَفْ بِاللَّهِ تَعَالَى إِنَّهُ كَانَ كَذًا لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ نَعَمْ يَكُونُ إِفْرَارًا لَا يَمِينًا هـ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ الْغَرِيمُ تَحْلِيفَ الشَّاهِدِ أَوْ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الشَّاهِدَ كَاذِبٌ لَا يُجِيبُهُ الْقَاضِي لِأَنَّا أَمَرْنَا بِإِكْرَامِ الشُّهُودِ وَالْمُدْعَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ لَا سِيَّمَا إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةً كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ لَا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ إِلَّا إِذَا أَلَحَّ الْخَصْمُ) كَذًا فِي الْكَنْزِ وَقَالَ صَاحِبُهُ فِي الْكَافِي وَلَا يَحْلِفُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ لِمَا رَوَيْنَا وَقِيلَ فِي زَمَانِنَا إِذَا أَلَحَّ الْخَصْمُ سَأَلَ الْقَاضِي أَنْ يُحْلِفَ بِالطَّلَاقِ هـ . وَرَأَيْتُ عَنِ النَّهَائِيَّةِ ذَكَرَ الْإِمَامَ قَاضِي خَانَ فِي فِتَاوَاهُ إِنْ أَرَادَ الْمُدْعَى تَحْلِيفَهُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا يُجِيبُهُ الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ التَّحْلِيفَ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعَتَاقِ وَتَحْوِيلُ ذَلِكَ حَرَامٌ وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا وَالصَّحِيحُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ هـ .

وَفِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى التَّحْلِيفُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالْإِيمَانِ الْمُغْلَظَةِ لَمْ يَجْزُ عِنْدَ أَكْثَرِ مَشَائِخِنَا وَأَجَازَهُ الْبَعْضُ وَبِهِ أَفْتَى الْإِمَامُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ الْفَضْلِ بِسَمَرْقَنْدَ فَيُعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ مَسَّتِ الضَّرُورَةُ يَجُوزُ فَإِذَا بَالِغُ الْمُسْتَفْتَى فِي الْفَتَاوَى يُفْتَى أَنَّ الرَّأْيَ لِلْقَاضِي اتِّبَاعًا لِهَوْلَاءِ السَّلَفِ وَلَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ أُقِيمَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِ هَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا مَذْكُورَةٌ آخِرَ الْبَابِ الثَّانِي مِنْ شَهَادَاتِ الْجَامِعِ وَهِيَ فِي الْوَأَقِعَاتِ هـ . وَفِي فُصُولِ الْعِمَادِيِّ الْفَتَاوَى فِي مَسْأَلَةِ الدِّينِ أَنَّهُ

إِذَا ادَّعَى مِنْ غَيْرِ السَّبَبِ فَحَلَفَ ثُمَّ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ يَظْهَرُ كَذِبُهُ وَإِنْ ادَّعَى الدِّينَ بِنَاءً عَلَى السَّبَبِ ثُمَّ حَلَفَ أَنَّهُ لَا دِينَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى السَّبَبِ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهُ بِالْبَيِّنَةِ وَتَمَامُهُ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ (قَوْلُهُ لَكِنَّهُ يَحْتَاطُ فَلَا يَذْكُرُ بِلَفْظِ الْوَاوِ) قَالَ الرَّزَيْعِيُّ فَلَوْ أَمَرَهُ بِالْعُطْفِ فَاتَى بِوَاحِدَةٍ وَنَكَلَ عَنِ الْبَاقِي لَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِالتَّكْوِيلِ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ وَقَدْ أَتَى بِهَا هـ .

( قَوْلُهُ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَبِأَن يَكُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ) لَمْ يَقْصُرْهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ عَلَى هَذَا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْكَافِي وَالزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرِهِمَا

( وَحَلَفَ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالتَّصْرَانِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْأَنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ ) فَيُغْلِظُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَعْتَقِدُ تَغْلِيظَ الْيَمِينِ بِهِ لِيَكُونَ رَادِعًا لَهُ عَنْ الْإِقْدَامِ عَلَى الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ أَحَدٌ إِلَّا بِاللَّهِ خَالِصًا تَفَادِيًا عَنْ تَشْرِيكِ الْغَيْرِ مَعَهُ فِي التَّعْظِيمِ وَذَكَرَ الْخَصَافُ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ غَيْرَ الْيَهُودِيِّ وَالتَّصْرَانِيِّ إِلَّا بِاللَّهِ وَهُوَ اخْتِيَارُ بَعْضِ مَشَائِخِنَا لِمَا فِي ذِكْرِ النَّارِ فِي الْيَمِينِ مِنْ تَعْظِيمِ النَّارِ لِأَنَّ الْيَمِينَ تُشْعِرُ بِهِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْظَمَ النَّارُ بِخِلَافِ التَّوْرَةِ وَالْأَنْجِيلِ لِأَنَّ كُتُبَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةُ التَّعْظِيمِ ( وَ ) لَا يَخْلِفُ ( الْوُثْنِيُّ ) إِلَّا ( بِاللَّهِ ) إِذْ الْكُفْرَةُ كُلُّهُمْ مَعَ افْتِرَاقِ نَحْلِهِمْ يُقْرُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ } كَذَا فِي الْكَافِي ( وَلَا يَخْلِفُونَ فِي مَعَابِهِمْ ) لِأَنَّ فِيهِ تَعْظِيمَهَا ( قَوْلُهُ وَحَلَفَ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ) عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ وَلَا يَخْلِفُ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى مُصْحَفٍ مُعَيَّنٍ بِأَن يَقُولَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ هَذَا التَّوْرَةَ هَذَا أَوْ الْإِنْجِيلَ لِأَنَّهُ ثَبَتَ تَحْرِيفُ بَعْضِهَا فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَقَعَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْحَرْفِ الْمُحَرَّفِ فَيَكُونَ التَّحْلِيفُ بِهِ تَعْظِيمًا لِمَا لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ

( وَيَخْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ فِي سَبَبٍ يَرْتَفِعُ كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَصَبِ وَالتَّعْزِيرِ ) وَبَيَّنَ التَّحْلِيفَ بِقَوْلِهِ ( بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ بَيْعٌ قَائِمٌ أَوْ نِكَاحٌ قَائِمٌ أَوْ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ الْآنَ أَوْ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ رَدُّهُ الْآنَ أَوْ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ حَقُّ التَّعْزِيرِ الْآنَ لَا ) أَيُّ لَا يَخْلِفُ ( عَلَى السَّبَبِ ) وَبَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ ( مَا بَعْتَهُ وَنَحْوَهُ ) أَيُّ مَا نَكَحْتَهَا وَمَا طَلَّقْتَهَا وَمَا غَصَبْتَهُ وَمَا شَتَمْتَهُ الْأَصْلُ أَنَّ الدَّعْوَى إِذَا وَقَعَتْ فِي سَبَبٍ يَرْتَفِعُ بَعْدَ وَقُوعِهِ كَالْبَيْعِ وَنَظَائِرِهِ فَإِنَّ الْيَمِينَ يَكُونُ عَلَى الْحَاصِلِ لَا عَلَى السَّبَبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ ابْتِئَاعٌ مِنْ هَذَا عَبْدًا بِأَلْفٍ فَجَحَدَ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ بَيْعٌ قَائِمٌ وَلَا يَخْلِفُ بِاللَّهِ مَا بَعْتَ فَلَعَلَّهُ بَاعَ ثُمَّ أَقَالَ كَذَا النِّكَاحُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ التَّحْلِيفُ عَلَى الْحَاصِلِ لَا عَلَى السَّبَبِ هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمَا إِذَا كَانَ سَبَبًا يَرْتَفِعُ بِرَافِعٍ ( إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ ) أَيُّ فِي الْحَلْفِ عَلَى الْحَاصِلِ ( تَرَكُّ النَّظَرِ لِلْمُدَّعِي فَيَخْلِفُ عَلَى السَّبَبِ ) إجماعًا ( كَدَعْوَى شَفْعَةٍ بِالْجَوَارِ وَتَفَقَّةٍ مَبْتُوتَةٍ ) فَإِنَّهُ إِذَا ادَّعَى شَفْعَةً بِالْجَوَارِ وَالْمُشْتَرِي مِمَّنْ لَا يَرَاهَا بِأَن كَانَ شَافِعِيًّا فَإِنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى السَّبَبِ إِذْ لَوْ حَلَفَ عَلَى الْحَاصِلِ بِاللَّهِ مَا هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلشَّفْعَةِ يَصْدُقُ فِي يَمِينِهِ فِي اعْتِقَادِهِ فَيَفُوتَ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمُدَّعِي وَكَذَا إِذَا ادَّعَتْ مَبْتُوتَةٌ تَفَقَّةً وَالزَّوْجُ مِمَّنْ لَا يَرَاهَا لِكَوْنِهِ شَافِعِيًّا فَإِنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى السَّبَبِ إِذْ لَوْ حَلَفَ عَلَى الْحَاصِلِ بِاللَّهِ مَا لَهَا عَلَيْكَ التَّفَقَّةُ يَصْدُقُ فِي يَمِينِهِ فِي اعْتِقَادِهِ فَيَفُوتَ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمُدَّعِي

( قَوْلُهُ فَإِنَّ الْيَمِينَ تَكُونُ عَلَى الْحَاصِلِ لَا عَلَى السَّبَبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ )  
( الْخ ) كَذَا فِي الْكَافِي مَعَ ذِكْرِ بَقِيَّةِ أَمْثَلَةِ الْمَسَائِلِ ثُمَّ قَالَ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَخْلِفُ فِي الْجَمِيعِ عَلَى السَّبَبِ إِلَّا إِذَا عَرَّضَ بِمَا ذَكَرْنَا بِأَن يَقُولَ أَيُّهَا الْقَاضِي قَدْ يَبِيعُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا ثُمَّ يَقَابِلُهُ فَحَيِّثُذِ يَخْلِفُهُ عَلَى الْحَاصِلِ وَعَنْهُ أَنَّهُ يَنْظُرُ الْقَاضِي إِلَى إِنْكَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْ أَنْكَرَ السَّبَبَ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ يَخْلِفُ عَلَى السَّبَبِ وَإِنْ أَنْكَرَ الْحُكْمَ يَخْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْقَضَاةِ قَالَ فَخَرُّ السَّلَامِ يُفَوِّضُ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهَذَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ يَرْتَفِعُ بِرَافِعٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فَكَانَ عَلَيْهِ

أَنْ يَذْكُرَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ أَيْ فِي الْحَلْفِ  
 (إِلخ) يُبَيِّنُ الْقَاضِي مَذْهَبَ الْخَصْمِ وَيَحْتَاطُ وَلَوْ كَانَ الْخَصْمُ حَتَفِيًّا لِنَلَّا يَكُونُ قَدْ رَأَى مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ  
 فَيَحْلِفَ مُعْتَقِدًا لَهُ صَادِقًا نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُصَرِّحَنَا بِعُيُوبِ أَهْمُسِنَا وَيَمُنَّ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ .

( وَيَحْلِفُ عَلَى سَبَبٍ لَا يَرْتَفِعُ ) بِرَافِعٍ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَا عَلَى الْحَاصِلِ إجماعاً ( كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعِي عِتْقَهُ ) فَإِنَّهُ إِذَا ادَّعَى  
 عِتْقَهُ عَلَى مَوْلَاهُ وَجَحَدَهُ الْمُؤَلَّى يَحْلِفُ عَلَى السَّبَبِ بِاللَّهِ مَا اعْتَقَهُ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ إِلَى التَّحْلِيفِ عَلَى الْحَاصِلِ إِذْ لَا  
 يَجُوزُ أَنْ يَتَوَدَّ الرِّقَّ بَعْدَ الْعِتْقِ مُسْلِمًا ( بِخِلَافِ الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ الْكَافِرِ ) حَيْثُ يَحْلِفُ فِيهِمَا عَلَى الْحَاصِلِ أَيْ مَا هِيَ  
 حُرَّةٌ أَوْ مَا هُوَ حُرٌّ فِي الْحَالِ لِإِمْكَانِ تَكَرُّرِ الرِّقِّ عَلَى الْأَمَةِ بِالرَّدِّ وَاللِّحَاقِ وَالسَّبَبِ وَعَلَى الْعَبْدِ الْكَافِرِ بِنَقْضِ الْعَهْدِ  
 وَاللِّحَاقِ وَلَا يَتَكَرَّرُ عَلَى الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ ( اسْتَحْلَفَ خَصْمَهُ فَقَالَ حَلَفْتَنِي مَرَّةً فَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ تُقْبَلُ ) يَعْنِي ادَّعَى عَلَى  
 آخَرَ مَا لَا فَائِذَ لَهُ وَأَرَادَ الْمُدَّعِي تَحْلِيفَهُ فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنَّكَ حَلَفْتَنِي عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضِي بَلَدٍ كَذَا فَانْكُرَ  
 الْمُدَّعَى ذَلِكَ فَأَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ تُقْبَلُ ( وَلَوْ لَهَا ) أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ( وَاسْتَحْلَفَهُ ) أَيْ أَرَادَ  
 تَحْلِيفَ الْمُدَّعَى ( جاز ) أَيْ تَحْلِيفَهُ ( قَالَ ) أَيْ الْمُدَّعَى ( لَا بَيِّنَةَ لِي ثُمَّ بَرَهَنَ أَوْ لَا شَهَادَةَ لِي ثُمَّ شَهِدَ ) مَعْنَى  
 الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ الْمُدَّعَى لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَى هَذَا الْحَقِّ ثُمَّ جَاءَ بِالْبَيِّنَةِ وَمَعْنَى الثَّانِي أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدُ لَا شَهَادَةَ  
 لِفُلَانٍ عِنْدِي فِي حَقِّ بَعِيْنِهِ ثُمَّ شَهِدَ بِهِ ( فِيهِ رَوَايَتَانِ ) فِي رِوَايَةٍ لَا تُقْبَلُ لِظَاهِرِ التَّنَاقُضِ وَفِي رِوَايَةٍ تُقْبَلُ ( وَالْأَصَحُّ  
 الْقَبُولُ ) لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ أَوْ شَهَادَةٌ فَتَنْسِيْهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا أَوْ كَانَ لَا يَعْلَمُهَا ثُمَّ عَلِمَهَا ( قِيلَ تُقْبَلُ إِنْ وُفِّقَ وَفَاقًا )  
 ذَكَرَهُ فِي الْمُلتَقَطِ ( كَذَا إِذَا قَالَ لَا دَفْعَ لِي ثُمَّ أَتَى بِدَفْعٍ ) أَيْ فِيهِ رَوَايَتَانِ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ دَفْعُهُ اتِّفَاقًا لِأَنَّ

مَعْنَاهُ لَيْسَ لِي دَعْوَى الدَّفْعِ وَمَنْ قَالَ لَا دَعْوَى لِي قَبْلَ فُلَانٍ ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ لَا نَسْمَعُ كَذَا هَاهُنَا وَبَعْضُهُمْ قَالَ يَصِحُّ  
 وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ الدَّفْعَ يَحْصُلُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الدَّفْعِ لَا بِدَعْوَى الدَّفْعِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ لَا دَفْعَ لِي بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ لَا بَيِّنَةَ لِي كَذَا  
 فِي الْعِمَادِيَّةِ  
 ( قَوْلُهُ اسْتَحْلَفَ خَصْمَهُ )

إِلخ ( قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنَّكَ حَلَفْتَنِي عِنْدَ قَاضِي بَلَدٍ كَذَا لَيْسَ قَيِّدًا لِمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْكَمًا وَحَلَفَ الْخَصْمُ لَيْسَ  
 لِلْمُدَّعَى تَحْلِيفُهُ عِنْدَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ بِالتَّمَامِ كَمَا فِي الْفَتَاوَى الصُّغَرَى

( الْبَيِّنَةُ تُجْرِي فِي الِاسْتِحْلَافِ ) يَعْنِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ نَائِبًا عَنْ آخَرَ لَهُ حَقٌّ عَلَى غَيْرِهِ فِي طَلَبِ الْيَمِينِ مِنْ  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ ( لَا الْحَلْفَ ) يَعْنِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَخْصٌ نَائِبًا عَنْ شَخْصٍ آخَرَ تَوَجَّهَ  
 عَلَيْهِ الْيَمِينُ لِيَحْلِفَ مِنْ قَبْلِهِ وَفَرَّغَ عَلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ ( فَالْوَكِيلُ وَالْوَصِيُّ وَالْمُؤَلَّى وَأَبُو الصَّغِيرِ يَسْتَحْلِفُ ) أَيْ  
 يَطْلُبُ الْحَلْفَ مِنَ الْخَصْمِ ( وَلَا يَحْلِفُ ) أَيْ وَاحِدٌ مِنَ الْوَكِيلِ وَغَيْرِهِ ( إِلَّا إِذَا صَحَّ إِفْرَارُهُ ) أَيْ إِفْرَارُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
 ( عَلَى الْأَصِيلِ كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ أَوْ الْخُصُومَةِ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ ) فَإِنَّ الْوَصِيَّ إِذَا خُوصِمَ فِي عَيْبٍ بَعِيْنٍ بَاعَهُ لِلصَّغِيرِ لَا  
 يَسْتَحْلِفُ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ أَوْ الْخُصُومَةِ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ يُسْتَحْلِفُ لِأَنَّ الْيَمِينَ لِرَجَاءِ التُّكُولِ وَلَوْ أَقَرَّ  
 الْوَصِيَّ صَرِيحًا لَا يَصِحُّ فَلِذَا لَا يُسْتَحْلَفُ فَأَمَّا الْوَكِيلُ فإِفْرَارُهُ صَحِيحٌ عَلَى الْمُؤَكَّلِ فَكَذَا نُكُولُهُ ( التَّحْلِيفُ عَلَى فِعْلٍ  
 نَفْسِهِ ) يَكُونُ ( عَلَى الْبَيِّنَاتِ ) أَيْ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَالْبَيِّنَاتُ الْقَطْعُ .

( وَ ) التَّحْلِيفُ ( عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ ) يَكُونُ ( عَلَى الْعِلْمِ ) أَيْ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَجْهُ الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ وَأَمَّا وَجْهُ الثَّانِي  
 فَلِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا فَعَلَ غَيْرُهُ ظَاهِرًا فَلَوْ حَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ لَمَتَّعَ عَنْ الْيَمِينِ مَعَ كَوْنِهِ صَادِقًا فِيهَا فَيَتَضَرَّرُ بِهِ فَطُولِبَ

بِالْعِلْمِ فَإِذَا لَمْ يُقْبَلْ مَعَ الْإِمْكَانِ صَارَ بَازِلًا أَوْ مُقَرَّرًا هَذَا أَصْلُ مُقَرَّرٍ عِنْدَ أُنْمِيَّتَا وَكَانَ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ يَرِيدُ عَلَيْهِ حَرْفًا وَهُوَ أَنَّ التَّخْلِيفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ (إِلَّا إِذَا كَانَ) أَيِ فِعْلٍ الْغَيْرِ (شَيْئًا يَتَّصِلُ بِهِ) أَيِ بِالْحَالِفِ وَفَرَعَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (فَإِذَا ادَّعَى سَرِقَةَ الْعَبْدِ أَوْ إِبَاقَهُ

يَخْلِفُ) أَيِ الْبَائِعِ (عَلَى الْبَيِّنَاتِ) مَعَ أَنَّهُ فِعْلُ الْغَيْرِ يَعْنِي أَنَّ مُشْتَرِي الْعَبْدِ إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ سَارِقٌ أَوْ آبِقٌ وَأُثِّبَتْ إِبَاقُهُ أَوْ سَرِقَتُهُ فِي يَدِ نَفْسِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ آبِقٌ أَوْ سَرَقَ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَأَرَادَ التَّخْلِيفَ يَخْلِفُ الْبَائِعُ بِاللَّهِ مَا آبَقَ بِاللَّهِ مَا سَرَقَ فِي يَدِكَ وَهَذَا تَخْلِيفٌ عَلَى فِعْلٍ الْغَيْرِ وَإِنَّمَا صَحَّ (لَأَنَّ تَسْلِيمَهُ) أَيِ تَسْلِيمَ الْبَائِعِ الْمُسَبِّحِ (سَلِيمًا) عَنِ الْعُيُوبِ (وَاجِبٌ عَلَيْهِ) أَيِ الْبَائِعِ فَالتَّخْلِيفُ يَرْجِعُ إِلَى مَا ضَمِنَ الْبَائِعُ بِنَفْسِهِ فَيَكُونُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ (فَإِذَا ادَّعَى سَبْقَ الشَّرَاءِ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَعَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى بَكَرٌ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ قَبْلَهُ وَعَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ (يَخْلِفُ خَصْمُهُ) وَهُوَ زَيْدٌ (عَلَى الْعِلْمِ) أَيِ اشْتَرَاهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَبْلَهُ لِمَا مَرَّ (كَذَا إِذَا ادَّعَى دَيْنًا أَوْ عَيْنًا عَلَى وَارِثٍ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَبِأَنَّ يَقُولَ رَجُلٌ لِأَخْرَإْنِي لِي عَلَى مُوَرَّثِكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَمَاتَ وَعَلَيْهِ الدَّيْنُ وَأَمَّا الثَّانِي فَبِأَنَّ يَقُولَ إِنَّ هَذَا الْعَبْدَ الَّذِي وَرِثْتُ مِنْ فُلَانٍ مِلْكِي وَيَبْدِكَ بَغِيرَ حَقٍّ وَلَا بَيِّنَةٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَإِنَّ الْوَارِثَ (يَخْلِفُ عَلَى الْعِلْمِ لَا الْبَيِّنَاتِ) لِمَا ذُكِرَ (إِذَا عَلِمَ الْقَاضِي كَوْنَهُ مِيرَاثًا أَوْ أَقَرَّ بِهِ الْمُدَّعِي أَوْ بَرَهَنَ الْخَصْمُ عَلَيْهِ) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ (وَلَوْ ادَّعَاهُمَا) أَيِ الدَّيْنِ أَوْ الْعَيْنِ (الْوَارِثُ) عَلَى غَيْرِهِ (يَخْلِفُ) أَيِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (عَلَى الْبَيِّنَاتِ) لَا الْعِلْمَ لِمَا ذُكِرَ (كَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَالْمُشْتَرَى) أَيِ لَوْ وَهَبَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ عَبْدًا فَقَبَضَهُ أَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا فَجَاءَ رَجُلٌ وَزَعَمَ أَنَّ الْعَبْدَ عَبْدُهُ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ فَأَرَادَ اسْتِحْلَافَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ

(قَوْلُهُ وَلَا يَخْلِفُ أَيِ وَاحِدٌ مِنَ الْوَكِيلِ وَغَيْرِهِ إِلَّا إِذَا صَحَّ إِفْرَاؤُهُ) هَذَا ضَابِطٌ لِلتَّخْلِيفِ كَمَا قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى كُلُّ مَنْ لَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لَا يَجُوزُ إِفْرَاؤُهُ لَا يَخْلِفُ إِذَا أَنْكَرَ كَمَنْ ادَّعَى عَلَى مَيِّتٍ مَالًا وَقَدَّمَ الْوَصِيَّ إِلَى الْقَاضِي وَلَا بَيِّنَةَ لِلْمُدَّعَى فَأَرَادَ يَمِينُ الْوَصِيِّ إِنْ كَانَ الْوَصِيُّ وَارِثًا حَلَفَهُ لِأَنَّ إِفْرَاؤَهُ جَائِزٌ فِي حَصَّتِهِ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا لَا يُحْلَفُ هـ . وَمِثْلُهُ فِي الْخَانِيَّةِ .

(ادَّعَى) رَجُلٌ (مَنْكُوحَةً الْغَيْرِ أَنَّهَا مَنْكُوحَتُهُ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ) أَيِ لِلْمُدَّعَى (يَخْلِفُ الزَّوْجُ عَلَى الْعِلْمِ) أَيِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا مَنْكُوحَتُهُ (فَإِنْ حَلَفَ انْقَطَعَ الزَّوْاجُ وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ) أَيِ الْمَرْأَةُ (عَلَى الْبَيِّنَاتِ) أَيِ أَنَّهَا لَيْسَتْ أَمْرَأَتُهُ (فَإِنْ نَكَلَتْ قُضِيَ بِنِكَاحِ الْمُدَّعَى) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ وَجَبَ فِيهِ الْيَمِينُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ فَحَلَفَ عَلَى الْعِلْمِ لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا حَتَّى لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالتُّكُولِ وَلَا يُسْقَطَ الْيَمِينُ عَنْهُ وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَجَبَ فِيهِ الْيَمِينُ عَلَى الْعِلْمِ فَحَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ يُعْتَبَرُ الْيَمِينُ حَتَّى يُسْقَطَ الْيَمِينُ عَنْهُ وَيُقْضَى عَلَيْهِ إِذَا نَكَلَ لِأَنَّ الْحَلْفَ عَلَى الْبَيِّنَاتِ أَكْثَرُ فَيُعْتَبَرُ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْعَكْسِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ (ادَّعَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةً يَخْلِفُ عَلَى الْكُلِّ مَرَّةً) فِي الْعِمَادِيَّةِ ادَّعَى أَغْيَانًا مُخْتَلِفَةً الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالصِّفَةِ وَذَكَرَ قِيَمَةَ الْكُلِّ جُمْلَةً وَلَمْ يَذْكُرْ قِيَمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ اخْتَلَفَ الْمُشْتَائِخُ فِيهِ بَعْضُهُمْ شَرَطَ التَّفْصِيلَ وَبَعْضُهُمْ اكْتَفَى بِالْإِجْمَالِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْمُدَّعَى لَوْ ادَّعَى غَضَبَ هَذِهِ الْأَعْيَانِ لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى بَيَانُ الْقِيَمَةِ لَكِنْ إِنْ ادَّعَى أَنَّ الْأَعْيَانَ قَائِمَةٌ فِي يَدِهِ يَوْمُ مَرُورِهَا فَتَقْبَلُ الْبَيِّنَةُ بِحَضْرَتِهَا وَإِنْ قَالَ إِنَّهَا قَدْ هَلَكَتْ فِي يَدِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَهَا وَبَيَّنَ قِيَمَةَ الْكُلِّ جُمْلَةً تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتَقْبَلُ بَيِّنَتَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ حَلَفَ عَلَى الْكُلِّ مَرَّةً لِأَنَّ وَجُوبَ التَّخْلِيفِ مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَى وَقَدْ صَحَّتْ فَوَجَبَ عَلَى الْكُلِّ مَرَّةً .

قَوْلُهُ ادْعَى رَجُلٌ مَنكُوحَةَ الْغَيْرِ ( يَعْنِي قَبْلَ نِكَاحِهِ ثُمَّ إِنَّهَا لَا تَحْلِفُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا لَا تُسْتَحْلَفُ الْمَرْأَةُ مَا لَمْ يَحْلِفِ الزَّوْجُ لِأَنَّهَا لَوْ أَقَرَّتْ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِفْرَاقُهَا عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي لَكِنْ يَحْلِفُ الزَّوْجُ الثَّانِي أَوَّلًا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا تَزْوُجُهَا قَبْلَكَ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ كَمَا فِي الْفَتَاوَى الصُّغَرَى ( قَوْلُهُ اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ وَجِبَ فِيهِ الْيَمِينُ عَلَى الْبَنَاتِ

إِلخ ) حَكَاهُ سَعْدِيُّ حَلَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ قَالَ فِيهِ بَحْثٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالتُّكُولِ وَلَا يَسْقُطُ الْيَمِينُ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي بَلِ اللَّائِقُ أَنْ يُقْضَى بِالتُّكُولِ فَإِنَّهُ إِذَا نَكَلَ عَنِ الْحَلْفِ عَلَى الْعِلْمِ فَفِي الْبَنَاتِ أَوْلَى وَالْجَوَابُ الْمَنْعُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ تَكْوُلُهُ لِعِلْمِهِ بَعْدَ فَايِدَةِ الْيَمِينِ عَلَى الْعِلْمِ فَلَا يَحْلِفُ حَذَرًا عَنِ التَّكَرَّارِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ قَوْلَهُ يُقْضَى عَلَيْهِ إِذَا نَكَلَ

إِلخ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّهَا إِذَا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ كَيْفَ يُقْضَى عَلَيْهِ إِذَا نَكَلَ ١ هـ .  
وَقَالَ يَعْقُوبُ بَاشَا بَعْدَ تَقْلِيدِهِ عَنِ النَّهَائِيَةِ وَفِيهِ كَلَامٌ وَهُوَ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ الْحُكْمِ بِالتُّكُولِ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْيَمِينِ عَلَى الْبَنَاتِ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيَتَأَمَّلْ ١ هـ .

( قَوْلُهُ ادْعَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةً  
إِلخ ) كَذَا فِي الصُّغَرَى ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ وَقَالَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُدْعَى عَرَفَ مِنْهُ التَّعَنُّتَ حِينَئِذٍ يُؤْمَرُ بِجَمْعِ الدَّعَاوَى وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِذَلِكَ لَمْ يُكَلَّفْ جَمْعُهَا .  
١ هـ .

( أَقَرَّ بَدِينٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ كُنْتُ كَاذِبًا فِي إِفْرَاقِي حَلْفَ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ ) أَيُّ الْمُقَرَّرِ ( لَمْ يَكُنْ كَاذِبًا فِيهِ وَلَكُنْتُ بِمُطْلٍ فِي دَعْوَاكَ عَلَيْهِ ) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ وَعِنْدَهُمَا يُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِ الْمُقَرَّرِ بِهِ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّ الْإِفْرَاقَ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ شَرْعًا كَالْيَمِينَةِ بَلِ أَوْلَى لِأَنَّ احْتِمَالَ الْكَذِبِ فِيهِ أَبْعَدُ وَجْهٌ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا الِاسْتِدَانَةَ يَكْتُبُونَ الصِّكَّ قَبْلَ الْاِخْتِذِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْمَالَ فَلَا يَكُونُ الْإِفْرَاقُ دَلِيلًا عَلَى اعْتِبَارِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَيَحْلِفُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَكَثْرَةِ الْخِدَاعِ وَالْخِيَانَاتِ وَهُوَ يَنْصَرُّ وَالْمُدْعَى لَا يَصْرُهُ الْيَمِينُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَيَصَارُ إِلَيْهِ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( صَحَّ فِدَاءُ الْيَمِينِ وَالصُّلْحُ مِنْهُ ) يَعْنِي إِذَا ادْعَى رَجُلٌ عَلَى آخَرٍ مَالًا فَأَنكَرَ فَاسْتَحْلَفَ فَافْتَدَى يَمِينَهُ بِمَالٍ أَوْ صَالِحٍ عَنْ يَمِينِهِ عَلَى مَالٍ صَحَّ لِمَا رَوَى عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ ادْعَى عَلَيْهِ بَارِعِينَ دِرْهَمًا فَأَعْطَى شَيْئًا وَافْتَدَى يَمِينَهُ وَلَمْ يَحْلِفْ وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ افْتَدَى يَمِينَهُ بِمَالٍ وَلَآئِهِ لَوْ حَلَفَ وَقَعَ فِي الْقَبِيلِ وَالْقَالَ فَإِنْ بَعْضُ النَّاسِ يُصَدِّقُ وَبَعْضُهُمْ يُكَذِّبُ فَإِذَا افْتَدَى يَمِينَهُ صَانَ عِرْضَهُ وَهُوَ حَسَنٌ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { دُبُوا عَنْ أَعْرَاضِكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ } ( وَلَا يَحْلِفُ بَعْدَهُ ) أَيُّ لَيْسَ لِلْمُدْعَى أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ خُصُومَتَهُ بِأَخْذِ الْبَدَلِ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى يَمِينَهُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مِثْلًا حَيْثُ لَمْ يَجُزْ وَكَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ لِأَنَّ الشَّرَاءَ عَقْدُ تَمْلِيكِ الْمَالِ بِالْمَالِ وَالْيَمِينُ لَيْسَتْ بِمَالٍ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ

قَوْلُهُ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( يَعْنِي فِي مَسَائِلَ شَتَّى آخِرِ الْكِتَابِ ) قَوْلُهُ لِمَا رَوَى عَنْ عُثْمَانَ  
إِلخ ) تَمَامُهُ وَلَمَّا افْتَدَى قِيلَ أَلَا تَحْلِفُ وَأَنْتَ صَادِقٌ فَقَالَ أَخَافُ أَنْ يُوَافِقَ قَدَرٌ يَمِينِي فَيُقَالُ هَذَا بِسَبَبِ يَمِينِهِ  
الْكَاذِبَةِ ( قَوْلُهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ) كَذَا قَالَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ إِيَّاكَ وَمَا يَقَعُ عِنْدَ النَّاسِ إِثْكَارُهُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ اعْتِنَادُهُ



( بَابُ التَّحَالُفِ ) ( اِخْتَلَفَا ) أَيِ الْمُتَبَايعَانِ ( فِي قَدْرِ الثَّمَنِ ) بَأَنِ ادَّعَى الْمُشْتَرِي ثَمَنًا وَادَّعَى الْبَائِعُ أَكْثَرَ مِنْهُ ( أَوْ صَفِيهِ ) بَأَنِ ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ بَدَرَاهِمَ رَائِحَةٍ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ بَدَرَاهِمَ كَاسِدَةٍ ( أَوْ جِنْسِهِ ) بَأَنِ ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ بِالذَّنَائِرِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ بِالذَّرَاهِمِ ( أَوْ ) اِخْتَلَفَا ( فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ ) بَأَنِ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدْرِ مِنَ الْمَبِيعِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَكْثَرَ مِنْهُ ( حُكْمَ لِمَنْ بَرَهَنَ ) أَيِ أَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ حُكْمَ لَهُ لِأَنَّهُ نَوَّرَ دَعْوَاهُ بِالْحُجَّةِ فَقَبِيَ فِي الْجَانِبِ الْآخَرَ مُعْجَرُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةُ أَقْوَى لِأَنَّهَا تُلْزِمُ عَلَى الْقَاضِي الْحُكْمَ وَالِدَّعْوَى لَا تُلْزِمُ ( وَإِنْ بَرَهَنَا حُكْمَ لِمُثَبِّتِ الزِّيَادَةِ ) لِأَنَّ الْبَيِّنَاتِ لِلْإِثْبَاتِ وَمُثَبِّتُ الْقَلِّ لَا يُعَارِضُ مُثَبِّتَ الْكَثَرِ ( وَإِنْ اِخْتَلَفَ فِيهِمَا ) أَيِ الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ جَمِيعًا بَأَنِ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُ الْعَبْدَ الْوَاحِدَ بِالْفَيْنِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا بَلْ بَعْتُ الْعَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ ( فَحُجَّةُ الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ فِي الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ أَوَّلَى ) لِأَنَّ حُجَّةَ الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ أَكْثَرُ إِثْبَاتًا وَحُجَّةُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ أَكْثَرُ إِثْبَاتًا ( وَإِنْ عَجَزَا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي إِمَّا أَنْ تَرْضَى بِالثَّمَنِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْبَائِعُ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْمَبِيعَ وَقِيلَ لِلْبَائِعِ إِمَّا أَنْ تُسَلِّمَ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمَبِيعِ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْمَبِيعَ لِأَنَّ الْغَرَضَ قَطْعُ الْخُصُومَةِ وَقَدْ أُمِّكَنَ ذَلِكَ بِرِضَاءِ أَحَدِهِمَا بِمَا يَدَّعِيهِ الْآخَرُ فَيَجِبُ أَنْ لَا يُعْجَلَ الْقَاضِي بِالْفَسْخِ حَتَّى يَسْأَلَ كُلًّا مِنْهُمَا بِمَا يَخْتَارُهُ ( وَإِنْ لَمْ يَرْضَا بِدَعْوَى أَحَدِهِمَا تَحَالَفَا ) أَيِ اسْتَحْلَفَ الْقَاضِي كُلًّا مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرِ أَصْلُهُ أَنَّ التَّحَالُفَ

قَبْلَ الْقَبْضِ حَالِ قِيَامِ السَّلْعَةِ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَدَّعِي عَلَى الْمُشْتَرِي زِيَادَةَ الثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي يُنْكِرُ وَالْمُشْتَرِي يَدَّعِي عَلَى الْبَائِعِ وَجُوبَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ بِمَا ادَّعَاهُ ثَمَنًا وَالْبَائِعُ يُنْكِرُ فَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُنْكَرًا وَتَحْلِيفُ الْمُنْكَرِ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ أَمَّا التَّحَالُفُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَعَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّ الْمَبِيعَ سَلَّمَ لِلْمُشْتَرِي فَلَا يَكُونُ مُدَّعِيًا عَلَى الْبَائِعِ شَيْئًا فَقَبِيَ دَعْوَى الْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي زِيَادَةَ الثَّمَنِ وَهُوَ يُنْكِرُ فَيَكْتَفِي بِحَلْفِهِ وَإِنَّمَا ثَبِتَ التَّحَالُفُ بَعْدَ الْقَبْضِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { إِذَا اِخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَانِمَةٌ تَحَالَفَا وَتَرَادَا } ( وَبَدَأَ بَيِّينَ الْمُشْتَرِي ) لِأَنَّهُ أَفْوَاهُمَا إِنْكَارًا لِأَنَّهُ الْمُطَالِبُ أَوَّلًا بِالثَّمَنِ فَيَكُونُ هُوَ الْبَادِئُ بِالْإِنْكَارِ فَيَبْدَأُ بَيِّمِيهِ ( لَوْ سَلْعَةٌ بِثَمَنِ ) أَيِ هَذَا إِذَا كَانَ بَيْعَ عَيْنٍ بِدَيْنٍ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ بَيْعَ عَيْنٍ بِعَيْنٍ حَتَّى يَكُونَ مُقَابِلَةً بَعَيْنٍ أَوْ ثَمَنٍ بِثَمَنِ حَتَّى يَكُونَ صَرَفًا بِثَمَنِ ( فَبِأَيُّهِمَا شَاءَ ) أَيِ بَدَأَ الْقَاضِي بِبَيِّمِيهِمَا شَاءَ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي فَائِدَةِ التَّكْوُلِ وَصِفَةِ التَّحَالُفِ أَنْ يَحْلِفَ الْمُشْتَرِي بِاللَّهِ مَا اشْتَرَاهُ بِالْفَيْنِ وَيَحْلِفَ الْبَائِعُ بِاللَّهِ مَا بَاعَهُ بِأَلْفٍ ( وَفَسَخَهُ الْقَاضِي ) أَيِ فَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا ( بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا ) أَوْ طَلَبِهِمَا ( وَلَا يَنْفَسَخُ ) وَقِيلَ يَنْفَسَخُ بِنَفْسِ التَّحَالُفِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُمَا لَمَّا حَلَفَا لَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ كُلُّ مِنْهُمَا فَقَبِيَ بَيْعًا بِثَمَنِ مَجْهُولٍ وَيَفْسَخُهُ الْقَاضِي قَطْعًا لِلْمُنَازَعَةِ بَيْنَهُمَا

( بَابُ التَّحَالُفِ ) قَوْلُهُ أَصْلُهُ أَنَّ التَّحَالُفَ قَبْلَ الْقَبْضِ ( أَيِ قَبْضِ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ ) قَوْلُهُ وَبَدَأَ بَيِّمِيهِ الْمُشْتَرِي ( هُوَ الصَّحِيحُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يَبْدَأُ بَيِّمِيهِ الْبَائِعُ وَقِيلَ يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا وَصِفَةُ التَّحْلِيفِ أَنْ يَحْلِفَ الْمُشْتَرِي بِاللَّهِ مَا اشْتَرَاهُ بِالْفَيْنِ وَيَحْلِفَ الْبَائِعُ بِاللَّهِ مَا بَاعَهُ بِأَلْفٍ ذَكَرَهُ فِي الْأَصْلِ .  
وَفِي الزِّيَادَاتِ يُضَمُّ إِلَى النَّفْيِ الْإِثْبَاتُ فَيَحْلِفُ الْبَائِعُ مَا بَاعَهُ بِأَلْفٍ وَلَقَدْ بَاعَهُ بِالْفَيْنِ وَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي بِاللَّهِ مَا اشْتَرَاهُ بِالْفَيْنِ وَلَقَدْ اشْتَرَاهُ بِأَلْفٍ .

ا هـ .

وَالْأَصَحُّ الْإِفْتِصَارُ عَلَى النَّفْيِ كَمَا فِي الْكَافِي مُوجَّهًا

وَفَرَعَ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ فِي الْمَسْطُوطِ بِقَوْلِهِ ( فَلَوْ وَطِئَ الْمُشْتَرِي الْجَارِيَةَ الْمَبِيعَةَ بَعْدَ التَّحَالُفِ وَقَبْلَ الْفَسْخِ يَحِلُّ ) أَيِ وَطْؤُهُ لَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ مَا لَمْ يَفْسَخِ الْقَاضِي ( وَمَنْ نَكَلَ ) عَنْ الْيَمِينِ مِنَ الْمُتَبَايعِينَ ( لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ بِالْقَضَاءِ ) لِأَنَّهُ صَارَ مُقَرًّا بِمَا يَدَّعِيهِ الْآخَرُ أَوْ بَادِلًا لَهُ ( لَا تَحَالُفَ فِي أَصْلِ الْبَيْعِ وَالْأَجَلِ وَشَرْطِ الْخِيَارِ وَقَبْضِ بَعْضِ الثَّمَنِ وَمَكَانِ دَفْعِ الْمُسْلَمِ فِيهِ وَحَلْفِ الْمُنْكَرِ ) أَيِ مُنْكَرِ الْبَيْعِ وَالْأَجَلِ وَغَيْرِهِمَا لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي غَيْرِ الْبَيْعِ وَالثَّمَنِ فَأَشْبَهَ الْاخْتِلَافَ فِي الْحَطِّ وَالْإِبْرَاءِ بِخِلَافِ الْاخْتِلَافِ فِي وَصْفِ الثَّمَنِ أَوْ جِنْسِهِ حَيْثُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْاخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ ( وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ أَوْ خُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ أَوْ تَغْيِيرِهِ بِالْغَيْبِ ) يَعْنِي إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ أَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ أَوْ تَغَيَّرَ بِحُدُوثِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ وَصَارَ بِحَالٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ بِالْغَيْبِ ثُمَّ اخْتِلَفَا فِي الثَّمَنِ لَمْ يَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ بَلِ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ يَتَحَالَفَانِ فَيَفْسَخُ الْبَيْعُ عَلَى قِيَمَةِ الْهَالِكِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدَّعِي حَقًّا يُنْكِرُهُ الْآخَرُ فَيَتَحَالَفَانِ وَلَهُمَا أَنَّ التَّحَالُفَ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى حَالِ هَلَاكِ السَّلْعَةِ ( كَذَا بَعْضُهُ ) أَيِ إِذَا هَلَكَ بَعْضُ الْمَبِيعِ أَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ اخْتِلَفَا فِي الثَّمَنِ لَمْ يَتَحَالَفَا ( إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ بِتَرْكِ حِصَّةِ الْهَالِكِ ) أَيِ عَدَمِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ الْهَالِكِ وَجَعَلَ الْعَقْدَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى الْقَائِمِ ( وَلَا فِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ ) أَيِ وَلَا تَحَالُفَ أَيْضًا بَيْنَ الْمُوَلَّى وَالْمُكَاتَّبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ لِأَنَّ التَّحَالُفَ يَكُونُ فِي

الْمُعَاوَضَاتِ عِنْدَ تَجَاوُزِ الْحُقُوقِ اللَّازِمَةِ وَبَدَلِ الْكِتَابَةِ غَيْرَ لَازِمٍ لِحُجُوزِ الْعَجْزِ وَإِذَا انْعَدَمَ التَّحَالُفُ وَجَبَ اعْتِبَارُ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ مَعَ يَمِينِهِ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَبَيِّنَةُ الْمُوَلَّى أَوْلَى لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ .

( وَ ) لَا فِي ( رَأْسِ الْمَالِ بَعْدَ إِقَالَتِهِ ) أَيِ إِذَا أَقَامَا عَقْدَ السَّلَامِ وَاخْتَلَفَا فِي رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَتَحَالَفَا إِذْ لَوْ تَحَالَفَا تَنَفَسَخَ الْإِقَالَةُ وَيَعُودُ السَّلَامُ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ إِقَالَتَهُ اسْقَاطُ الدَّيْنِ وَالسَّاقِطُ لَا يَعُودُ ( بَلِ صَدَقَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لَوْ حَلَفَ ) لِأَنَّ رَبَّ السَّلَامِ يَدَّعِي عَلَيْهِ زِيَادَةً وَهُوَ يُنْكِرُ ( وَلَا يَعُودُ السَّلَامُ ) لِمَا ذُكِرَ أَنَّ السَّاقِطَ لَا يَعُودُ ( بِخِلَافِ الْبَيْعِ ) يَعْنِي إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ وَقَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ بِحُكْمِهَا تَحَالَفَا وَعَادَ الْبَيْعُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّحَالُفِ فَسْخُ الْعَقْدِ حَتَّى يَعُودَ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى أَصْلِ مَالِهِ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { تَحَالَفَا وَتَرَادَا } وَالتَّحَالُفُ فِي الْإِقَالَةِ فِي السَّلَامِ لَا يُقِيدُ هَذَا الْغَرَضَ لِأَنَّ الْإِقَالَةَ فِي السَّلَامِ بَعْدَ نَفَاذِهَا لَا تَحْتَمِلُ الْفَسْخَ بِسَائِرِ أَسْبَابِ الْفَسْخِ حَتَّى لَوْ قَالَ تَقَضُّوا الْإِقَالَةَ لَا تُنْقَضُ فَلَا يَحْتَمِلُ الْقَسْحُ أَيْضًا لِمَا مَرَّ أَنَّ السَّاقِطَ لَا يَعُودُ وَأَمَّا الْإِقَالَةُ فِي الْبَيْعِ فَمِمَّا يَحْتَمِلُ الْقَسْحَ بِسَائِرِ أَسْبَابِ الْقَسْحِ حَتَّى لَوْ قَالَ تَقَضُّوا الْإِقَالَةَ تُنْقَضُ فَاحْتَمَلَتْ الْقَسْحَ بِالتَّحَالُفِ أَيْضًا لِإِنْفَاءِ الْمَانِعِ هُنَا لِأَنَّ مِلْكَ الْعَيْنِ يَحْتَمِلُ الْعُودَ

( قَوْلُهُ وَمَنْ نَكَلَ عَنْ الْيَمِينِ مِنَ الْمُتَبَايعِينَ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ بِالْقَضَاءِ ) أَيِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْقَضَاءُ وَهَذَا التَّحَالُفُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْبَدَلِ قَصْدًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي ضَمَنِ شَيْءٍ كَاخْتِلَافِهِمَا فِي زَقِّ الْمَبِيعِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءٌ سَمَّى لِكُلِّ رَاطِلٍ ثَمَنًا أَوْ لَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ ) يَعْنِي الْمَبِيعَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِأَنَّهُ فِي الْمُفَاضِلَةِ يَتَحَالَفَانِ بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا مَبِيعٌ فَكَانَ الْمَبِيعُ قَائِمًا بَقَاءَ الْآخَرِ فَيُمْكِنُ فَسْخُهُ وَإِذَا فَسَخَ يَرُدُّ مِثْلُ الْهَالِكِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَقِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا كَمَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ أَوْ تَغْيِيرُهُ بِالْغَيْبِ ) كَذَا فِي الْكَافِي هـ .

وَلَيْسَ بِقَيْدٍ اخْتِرَازِيٍّ عَنْ تَغْيِيرِهِ بِغَيْرِ الْغَيْبِ لِأَنَّهُمَا إِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَكَانَ التَّغْيِيرُ بِزِيَادَةٍ مُتَّصِلَةً كَالسَّمَنِ

وَالْجَمَالَ مَنَعَتْ التَّحَالَفَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا تَمْنَعُ وَيُرَدُّ الْمُشْتَرِي الْعَيْنَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ تَمْنَعُ الْفَسْخَ عِنْدَهُمَا فِي عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ فَتَمْنَعُ التَّحَالَفَ ، وَعِنْدَهُ لَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ فَلَا تَمْنَعُ وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مُتَّصِلَةً غَيْرَ مُتَوَلِّدَةٍ مِنَ الْأَصْلِ كَالصَّنْعِ فِي الثَّوْبِ وَالْبِنَاءِ وَالْعُرْسِ فِي الْأَرْضِ فَكَذَلِكَ تَمْنَعُ التَّحَالَفَ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ لَا تَمْنَعُ وَيُرَدُّ الْمُشْتَرِي الْقِيَمَةَ ، وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مُنْفَصِلَةً مُتَوَلِّدَةً مِنَ الْأَصْلِ كَالْوَلَدِ وَالْأَرْضِ وَالْعَقْرِ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مُنْفَصِلَةً غَيْرَ مُتَوَلِّدَةٍ مِنَ الْأَصْلِ كَالْمَوْهُوبِ وَالْمَكْسُوبِ لَا تَمْنَعُ التَّحَالَفَ بِالْإِجْمَاعِ فَيَتَحَالَفَانِ وَيُرَدُّ الْمُشْتَرِي الْعَيْنَ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْفَسْخَ فِي عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ فَلَا تَمْنَعُ التَّحَالَفَ

وَكَذَا هِيَ لَيْسَتْ فِي مَعْنَى هَذَاكَ الْعَيْنِ فَلَا تَمْنَعُ التَّحَالَفَ ، وَإِذَا تَحَالَفَا يَرُدُّ الْمُشْتَرِي الْمُسَبَّحَ دُونَ الزِّيَادَةِ وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ لَهُ لَأَنَّهَا حَدَثَتْ عَلَى مِلْكِهِ وَتَطْيِبُ لَهُ لِعَدَمِ تَمَكُّنِ الْحَبْثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ فَيَعْنَمُ قَوْلُهُ كَذَا بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يُرْضَى الْبَائِعُ بِتَرْكِ حِصَّةِ الْهَالِكِ ( قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَحْكُمُ أَبُو يُوسُفَ بِالتَّحَالَفِ وَالْفَسْخِ فِي الْقَائِمِ وَأَمَرَ مُحَمَّدٌ بِالْفَسْخِ فِيهِمَا كَمَا فِي الْمَوَاهِبِ ( قَوْلُهُ وَلَا فِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ ) قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَتَحَالَفَانِ وَتُفْسَخُ الْكِتَابَةُ ( قَوْلُهُ وَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُ الْمَوْلَى ) يَعْنِي عِنْدَ التَّعَارُضِ لِإِبْطَالِهَا الزِّيَادَةُ إِلَّا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَدَّى قَدْرَ مَا أَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ عَقَقَ وَإِذَا لَمْ يَتَعَارَضَا فَأَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً قُبِلَتْ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَقَبْلَ قَبْضِ الْمُسَبَّحِ بِحُكْمِهَا تَحَالَفَا ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْبَائِعَ لَوْ قَبِضَ الْمُسَبَّحَ بَعْدَ الْإِقَالَةِ لَا يَتَحَالَفَانِ وَهَذَا عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَتَحَالَفَانِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( اِخْتِلَافًا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ قُضِيَ لِمَنْ بَرَهَنَ ) أَيَّ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ نَوَّرَ دَعْوَاهُ بِهَا وَهِيَ كَاسْمِهَا مُبَيِّنَةٌ ( وَإِنْ بَرَهَنَا فَلَهَا ) أَيَّ قَضَى لِلْمَرْأَةِ ( إِنْ شَهِدَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَهُ ) أَيَّ لِلزَّوْجِ بِأَنْ كَانَ مِثْلَ مَا يَدْعِيهِ الزَّوْجُ أَوْ أَقَلَّ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يَشْهَدُ لِلزَّوْجِ وَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ تُثَبِّتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ ( وَ ) قَضَى ( لَهُ ) أَيَّ الزَّوْجِ ( إِنْ شَهِدَ ) أَيَّ مَهْرُ الْمَثَلِ ( لَهَا ) بِأَنْ كَانَ مِثْلَ مَا تَدْعِيهِ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الْحَطَّ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ ( وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ ) أَيَّ مَهْرُ الْمَثَلِ ( لَهَا ) أَيَّ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَنْ كَانَ أَقَلَّ مِمَّا ادَّعَتْهُ وَأَكْثَرَ مِمَّا ادَّعَاهُ ( تَهَاتَرَا ) أَيَّ تَسَاقَطَا لِاسْتَوَانِهِمَا فِي الْإِبْطَالِ لِأَنَّ بَيِّنَتَهَا تُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ وَبَيِّنَتُهُ تُثَبِّتُ الْحَطَّ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ ( وَإِنْ عَجَزَا ) عَنْ الْبُرْهَانِ ( تَحَالَفَا ) وَابْتِهَامُهُمَا نَكَلَ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ ( لِأَنَّهُ صَارَ مُقَرًّا بِمَا يَدْعِيهِ خَصْمُهُ أَوْ بَازِلًا ) وَلَا يُفْسَخُ التَّكَاحُ ( لِأَنَّ يَمِينَ كُلِّ مِنْهُمَا يُطِلُّ مَا يَدْعِيهِ صَاحِبُهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ فَيَبْقَى الْعَقْدُ بِلَا تَسْمِيَةٍ وَهُوَ لَا يُفْسَدُ التَّكَاحُ إِذَا الْمَهْرُ تَابَعَ فِيهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنْ عَدِمَ تَسْمِيَةَ الثَّانِي يُفْسَدُ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيُوعِ وَيُفْسَخُ الْقَاضِي قِطْعًا لِلْمُنَازَعَةِ بَيْنَهُمَا ( بَلْ يُحْكَمُ مَهْرُ الْمَثَلِ ) أَيَّ يُجْعَلُ حَكْمًا ) فَيَقْضَى بِقَوْلِهِ ( أَيَّ الزَّوْجِ ) ( لَوْ ) كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ ( كَمَا قَالَ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ ) وَ ) يَقْضَى ( بِقَوْلِهَا لَوْ ) كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ ( كَمَا قَالَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ وَبِهِ ) أَيَّ يَقْضَى بِمَهْرِ الْمَثَلِ ( لَوْ ) كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ ( بَيْنَهُمَا ) بِأَنْ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا قَالَهُ وَأَقَلَّ مِمَّا قَالَتْهُ إِذْ لَمْ تُثَبِّتْ الزِّيَادَةُ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَلَا الْحَطُّ عَنْهُ لِلتَّحَالَفِ

( قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ أَيَّ مَهْرُ الْمَثَلِ لَهَا تَهَاتَرَا ) لَا يُعْلَمُ مِنْهُ مَا ذَا يَجِبُ لَهَا وَلَعَلَّهُ مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا إِذَا عَجَزَا وَتَحَالَفَا وَكَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا بَيْنَ قَوْلَيْهِمَا ( قَوْلُهُ وَإِنْ عَجَزَا

إِلَخ ) تَخْرِيجُ الْكَرْخِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَتَخْرِيجُ الرَّازِيِّ خِلَافَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَدَّ بِالْيَمِينِ أَوَّلًا فَيَجْعَلُ الْقَوْلَ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ وَهُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ مَعَ يَمِينِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَحَالَفًا وَيَدَّ بِيَمِينِ الزَّوْجِ . وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَتَحَالَفَانِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَيْءٍ مُسْتَكْرٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( اُخْتَلَفَ فِي بَدَلِ الْإِجَارَةِ ) بَأَن ادَّعى الْمُؤَجَّرُ أَنَّهُ آجَرُهُ شَهْرًا بَعَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَادَّعى الْمُسْتَأْجِرُ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ بِخُمْسَةِ ( أَوْ الْمَنْفَعَةِ ) بَأَن ادَّعى الْمُؤَجَّرُ أَنَّهُ آجَرَهُ شَهْرًا وَادَّعى الْمُسْتَأْجِرُ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ شَهْرَيْنِ ( قَبْلَ قَبْضِهَا ) أَيْ قَبْضِ الْمَنْفَعَةِ ( أَوْ ) اُخْتَلَفَ ( فِيهِمَا ) أَيْ فِي بَدَلِ الْإِجَارَةِ وَالْمَنْفَعَةِ مَعًا ( تَحَالَفًا وَتَرَادًّا ) لَمْ يَذْكُرِ الْأَجَلَ لِعَدَمِ جَرَيَانِ التَّحَالُفِ فِيهِ بَلْ الْقَوْلُ لِمُنْكَرِ الزِّيَادَةِ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ وَوَجْهُ التَّحَالُفِ أَنَّ الْإِجَارَةَ قَبْلَ قَبْضِ الْمَنْفَعَةِ كَالْمَسِيحِ قَبْلَ قَبْضِ الْمَسِيحِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنَ الْمُتَعَاذِلَيْنِ يَدَّعى عَلَى الْآخَرِ وَهُوَ يُنْكَرُ وَكَوْنُ كُلِّ مِنَ الْعَقْدَيْنِ مُعَاوَضَةً يَجْرِي فِيهَا الْفَسْخُ فَالْحَقُّ بِهِ وَاعْتَرَضَ بَأَن قِيَامَ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ شَرْطُ لَصِحَّةِ التَّحَالُفِ وَالْمَنْفَعَةُ مُعْدُومَةٌ وَأُجِيبَ بَأَن الدَّارَ مَثَلًا أُفِيضَتْ مَقَامَ الْمَنْفَعَةِ فِي حَقِّ إيرادِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا فَكَانَتْهَا قَائِمَةً تَقْدِيرًا ( وَحَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ أَوَّلًا لَوْ اُخْتَلَفَ فِي الْأَجَرَةِ وَحَلَفَ ( الْمُؤَجَّرُ لَوْ ) اُخْتَلَفَ ( فِي الْمَنْفَعَةِ وَإِنْ نَكَلَ ثَبَتَ قَوْلُ الْآخَرِ ، وَأَيُّ بَرَهْنٍ قُبِلَ ، وَإِنْ بَرَهْنَا فَحُجَّتْهُ الْمُؤَجَّرُ أَوَّلَى لَوْ ) اُخْتَلَفَ ( فِي الْأَجَرَةِ وَ ) حُجَّتْ ( الْمُسْتَأْجِرُ أَوَّلَى لَوْ ) اُخْتَلَفَ ( فِي الْمَنْفَعَةِ ) نَظَرًا إِلَى زِيَادَةِ الْإِتْبَاتِ ( وَحُجَّتْ كُلُّ فِي زَائِدِ يَدَّعِيهِ ) أَوَّلَى ( لَوْ ) اُخْتَلَفَ ( فِيهِمَا ) أَيْ فِي الْأَجَرَةِ وَالْمَنْفَعَةِ بَأَن ادَّعى الْمُؤَجَّرُ شَهْرًا بَعَشْرَةَ وَالْمُسْتَأْجِرُ شَهْرَيْنِ بِخُمْسَةٍ فَيَقْضَى بِشَهْرَيْنِ بَعَشْرَةَ ( وَلَا تَحَالَفَ لَوْ ) اُخْتَلَفَ ( بَعْدَ قَبْضِ الْمَنْفَعَةِ وَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ ) مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ جَرَيَانَ التَّحَالُفِ لِأَجْلِ الْفَسْخِ وَالْمَنَافِعِ الْمُسْتَوْفَاةِ لَا يُمَكِّنُ فَسْخَ الْعَقْدِ فِيهَا ) وَبَعْدَ قَبْضِ

بَعْضِهَا ) أَيْ الْمَنْفَعَةِ ( تَحَالَفًا وَفُسِخَتْ ) أَيْ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ ( وَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِيمَا مَضَى ) لِأَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْعَقِدُ سَاعَةً فَسَاعَةً عَلَى حَسَبِ حُدُوثِ الْمَنْفَعَةِ فَيَصِيرُ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْمَنْفَعَةِ كَالْمُعْقُودِ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً فَصَارَ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ كَالْمُنْفَرِدِ بِالْعَقْدِ فَيَتَحَالَفَانِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا هَلَكَ بَعْضُ الْمَسِيحِ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ لَيْسَ بِمُعْقُودٍ عَلَيْهِ عَقْدًا مُبْتَدَأً بَلْ الْجُمْلَةُ مُعْقُودَةٌ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ فَإِذَا تَعَدَّرَ الْفَسْخُ فِي بَعْضِهِ بِالْهَلَاكِ تَعَدَّرَ فِي كُلِّهِ ضَرُورَةً

( اُخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ سِوَاءَ قَامَ النِّكَاحُ ) يَنْهَمَا ( أَوْ لَا ) وَادَّعى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّ الْمَتَاعَ كُلَّهُ لَهُ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا ( فَالْقَوْلُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا يَصْلُحُ لَهُ ) يَعْنِي أَنَّ الْقَوْلَ فِيمَا يَصْلُحُ لِلرَّجَالِ كَالْعِمَامَةِ وَالْقَبَاءِ وَالْقَلَنْسُوءِ وَالطَّلِيسَانِ وَالسَّلَاحِ وَالْمِنْطَقَةِ وَالْكَتَبِ وَالذَّرْعِ وَالْقُرْسِ وَالنَّشَابِ وَنَحْوَهَا قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ لَهُ ، وَفِيمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ كَالذَّرْعِ وَالْخِمَارِ وَثِيَابِ النِّسَاءِ وَحُلِيِّهِنَّ وَنَحْوَهَا قَوْلُ الْمَرْأَةِ مَعَ يَمِينِهَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهَا ( إِلَّا إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا يَفْعَلُ أَوْ يَبِيعُ ) مَا يَصْلُحُ لِلْآخَرِ أَيْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ صَائِغًا وَلَهُ أَسَاوِرُ وَخَوَاتِمُ النِّسَاءِ وَالْحُلِيِّ وَالْخُلُخَالِ وَنَحْوَهَا فَلَا يَكُونُ لَهَا وَكَذَا إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ دَالَّةً تَبِيعُ ثِيَابَ الرِّجَالِ أَوْ تَاجِرَةً تَتَّجِرُ فِي ثِيَابِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ أَوْ ثِيَابِ الرِّجَالِ وَحَدَّثَهَا كَذَا فِي شُرُوحِ الْهِدَايَةِ .

( وَ ) الْقَوْلُ ( لَهُ ) أَيْ لِلرَّجُلِ ( فِيمَا يَصْلُحُ لَهُمَا ) كَالْفُرْشِ وَالْأَمْتِعَةِ وَالْأَوَانِي وَالرَّقِيقِ وَالْمَنْزِلِ وَالْعَقَارِ وَالْمَوَاشِي وَالنُّقُودَ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَمَا فِي يَدِهَا فِي يَدِ الزَّوْجِ وَإِذَا تَنَازَعَ اثْنَانِ فِي شَيْءٍ وَهُوَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا كَانَ الْقَوْلُ لَهُ كَذَا هُنَا بِخِلَافِ مَا يَخْتَصُّ بِهَا لِأَنَّ لَهَا ظَاهِرًا آخَرَ أَظْهَرُ مِنْ أَيْدِيهِمَا وَهُوَ يَدُ الاسْتِعْمَالِ فَجُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا كَرَجُلَيْنِ اُخْتَلَفَا فِي ثَوْبٍ أَحَدُهُمَا لَابِسُهُ وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِكُمِّهِ فَالْأَبْسُ أَوَّلَى وَهَذَا إِذَا كَانَا حَيَّيْنِ ( فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَالْمَشْكِلُ لِلْحَيِّ بِيَمِينِهِ ) حُرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا إِذْ لَا يَدَ لِلْمَيِّتِ فَبَقِيَتْ يَدُ الْحَيِّ بِلَا مُعَارِضٍ هَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلصَّدْرِ الشَّهِيدِ وَصَدَرَ الْإِسْلَامِ وَشَمْسِ الْأَيَّامِ

الْحَلَوَانِيَّ وَقَاضِي خَانَ وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ لِلْحَيِّ مِنْهُمَا وَهُوَ سَهْوٌ وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ وَزَعْفَرَانِيٍّ لِلْحَرِّ مِنْهُمَا بِالرَّاءِ .

( و ) لَوْ كَانَ ( أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا فَالْمَتَاعُ لِلْحَرِّ فِي الْحَيَاةِ ) لِأَنَّ يَدَ الْحَرِّ أَقْوَى ( وَلِلْحَيِّ فِي الْمَوْتِ ) إِذْ لَا يَدَ لِلْمَيِّتِ فَخَلَّتْ يَدُ الْحَيِّ عَنِ الْمُعَارِضِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ وَالْمُكَاتَبُ كَالْحَرِّ لِأَنَّ لَهُمَا يَدًا مُعْتَبَرَةً فِي الْخُصُومَاتِ حَتَّى لَوْ اخْتَصَمَ الْحَرُّ وَالْمُكَاتَبُ فِي شَيْءٍ هُوَ فِي أَيْدِيهِمَا يُقْضَى بَيْنَهُمَا لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْيَدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مُحَجَّرًا حَيْثُ يُقْضَى بِهِ لِلْحَرِّ إِذْ لَا يَدَ لَهُ

قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا يَفْعَلُ أَوْ يَبِيعُ مَا يَصْلُحُ لِلْآخِرِ ( لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي عُمُومِ نَفْيِ كَوْنِ أَحَدِهِمَا يَفْعَلُ أَوْ يَبِيعُ الْآخَرَ مَا يَصْلُحُ لَهُ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ تَبِيعُ ثِيَابَ الرِّجَالِ وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا كَالْآتِيَةِ وَالذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَالْأَمْتِعَةَ وَالْعَقَارَ فَهُوَ لِلرَّجُلِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ وَمَا فِي يَدَيْهَا فِي يَدِ الزَّوْجِ وَالْقَوْلُ فِي الدَّعَاوَى لِصَاحِبِ الْيَدِ بِخِلَافِ مَا يَخْتَصُّ بِهَا لِأَنَّ عَارِضَ يَدِ الزَّوْجِ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ الْإِخْصَاصُ بِالِاسْتِعْمَالِ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ وَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَالْمُشْكِلُ لِلْحَيِّ بِيَمِينِهِ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَحْكُمُ أَبُو يُوسُفَ لَهَا مِنْهُ أَيُّ مِنَ الصَّالِحِ لَهُمَا إِنْ كَانَتْ حَيَّةً أَوْ لَوْرَثَتَهَا إِنْ كَانَتْ مَيِّتَةً بِجَهَازٍ مِثْلِهَا وَجَعَلَهُ مُحَمَّدٌ لِلزَّوْجِ فِي حَيَاتِهِ وَلَوْرَثَتِهِ بَعْدَهُ وَقَالَ زُفَرٌ يَقْسِمُ الصَّالِحَ لَهُمَا بَيْنَهُمَا وَعَنْهُ أَنَّ الْمَتَاعَ كُلَّهُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى الْكُلُّ لِلرَّجُلِ وَلَهَا ثِيَابُ بَدَنِهَا وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ الْكُلُّ لَهَا وَلَهُ ثِيَابُ بَدَنِهِ هَكَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَهَذِهِ هِيَ الْمُسَبَّغَةُ كَمَا فِي التَّيْسِينَ ( قَوْلُهُ حُرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا ) لَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا كَانَ حُرِّينَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا فَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَةُ وَالِاخْتِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ فِي النُّسخِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا فَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرِ وَيُوضِّحُهُ قَوْلُ الْكَفِيِّ وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ وَالنِّكَاحِ قَانِمٌ أَوْ لَيْسَ بِقَانِمٍ وَادَّعَى كُلُّ أَنَّ الْمَتَاعَ كُلَّهُ لَهُ فَمَا صَلَحَ لِلرِّجَالِ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ وَمَا صَلَحَ لِلنِّسَاءِ

فَالْقَوْلُ فِيهَا قَوْلُ الْمَرْأَةِ مَعَ يَمِينِهَا وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَ حَيِّينَ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخِرِ فَالْجَوَابُ فِي غَيْرِ الْمُشْكِلِ عَلَى مَا مَرَّ وَأَمَّا فِي الْمُشْكِلِ فَهُوَ لِلْحَيِّ مِنْهُمَا أَيُّهُمَا كَانَ ثُمَّ قَالَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا فَالْمَتَاعُ لِلْحَرِّ فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْلُ لِلْحَيِّ فِيهِمَا حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا لِأَنَّهُ لَا يَدَ لِلْمَيِّتِ فَبَقِيَتْ يَدُ الْحَيِّ بَلَا مُعَارِضٍ هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ ثُمَّ قَوْلُهُ هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ يَعْنِي عَامَّةَ نُسَخِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ كَمَا قَالَ الْأَكْمَلُ هَكَذَا وَقَعَ فِي عَامَّةِ نُسَخِ الْجَامِعِ ثُمَّ قَالَ وَالْمُصَنِّفُ يَعْنِي صَاحِبَ الْهِدَايَةِ اخْتَارَ اخْتِيَارَ الْعَامَّةِ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ لَا يَدَ لِلْمَيِّتِ فَخَلَّتْ يَدُ الْحَيِّ عَنِ الْمُعَارِضِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا فَالْمَتَاعُ لِلْحَرِّ

إِلخ ) يَعْنِي جَمِيعَ مَتَاعِ الْبَيْتِ ( قَوْلُهُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) أَيُّ هَذَا الْحُكْمُ فِي مُطْلَقِ الرِّقِيقِ فَيَشْمَلُ الْمُكَاتَبَ وَالْمَأْذُونُ لِقَوْلِهِ وَقَالَ الْمُكَاتَبُ وَالْمَأْذُونُ كَالْحَرِّ

( فَصْلٌ ) فِيمَنْ يَكُونُ خَصْمًا وَمَنْ لَا يَكُونُ ( قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هَذَا الشَّيْءُ أَوْ دَعَايَهُ زَيْدٌ أَوْ أَجْرَنِيهِ أَوْ رَهْنِيهِ أَوْ أَجَارَنِيهِ أَوْ غَصْبَنِيهِ وَبَرَهْنٍ عَلَيْهِ دُفِعَتْ خُصُومَةُ الْمُدَّعِي ) يَعْنِي ادَّعَى رَجُلٌ عَبْدًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ لَهُ فَقَالَ ذُو الْيَدِ هُوَ لِفُلَانٍ الْغَائِبِ أَوْ دَعَايَهُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَقَرَّ أَنَّهُ لِفُلَانٍ ائْتَدَعَ عَنْهُ خُصُومَةُ الْمُدَّعِي لِأَنَّهُ يُثَبَّتُ بَيِّنَتُهُ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ فُلَانٍ وَأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ يَدَ خُصُومَةٍ وَقَالَ ابْنُ شَيْرُمَةَ لَا يَخْرُجُ مِنْ

الْخُصُومَةِ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُ خَصِمٌ بِيَدِهِ فَصَارَ مُنْقِصًا فِي دَفْعِ الْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَخْرُجُ مِنْهَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ بغيرِ بَيِّنَةٍ إِذْ لَا تَهْمَةُ فِيْمَا يُقَرُّ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ ذُو الْيَدِ رَجُلًا صَالِحًا يَنْدَفِعُ عَنْهُ الْخُصُومَةُ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْحَيْلِ لَا تَنْدَفِعُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ حِينَ أُبْطِلَ بِالْقَضَاءِ وَعَرَفَ أَحْوَالَ النَّاسِ فَقَالَ الْمُحْتَالُ مِنَ النَّاسِ قَدْ يَأْخُذُ مَالَ إِنْسَانٍ غَصْبًا ثُمَّ يَدْفَعُهُ سِرًّا إِلَى مُرِيدٍ سَفَرٍ وَيُودِعُهُ بِشَهَادَةِ شُهُودٍ وَحَتَّى إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ وَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ مِلْكَهُ فِيهِ أَقَامَ ذُو الْيَدِ بَيِّنَةً عَلَى أَنَّ فَلَانًا أَوْدَعَهُ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا تَنْدَفِعُ ( إِذَا قَالُوا نَعْرِفُهُ بِوَجْهِهِ ) لَا بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ تَنْدَفِعُ إِنْ قَالَ الشَّهُودُ نَعْرِفُهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ أَوْ بِوَجْهِهِ لِأَنَّ ذَا الْيَدِ يَحْتَاجُ إِلَى دَفْعِ الْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّمَا تَنْدَفِعُ إِذَا أَثْبَتَ أَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ يَدَ مَلِكٍ وَخُصُومَةٍ وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ بَيِّنَتَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَصِمٍ لِهَذَا الْمُدَّعِي فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مُودِعَهُ لَيْسَ هَذَا

الْمُدَّعِي إِذَا الشَّهُودُ يَعْرِفُونَ الْمُودِعَ بِوَجْهِهِ ( وَإِنْ قَالُوا أَوْدَعَهُ مَنْ لَا نَعْرِفُهُ لَا ) أَيُّ لَا يَكُونُ دَفْعًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُودِعُ هَذَا الْمُنَارِعَ ( كَمَا لَوْ قَالَ ) أَيُّ ذُو الْيَدِ ( شَرِيئَةً مِنَ الْغَائِبِ ) حَيْثُ لَا تَنْدَفِعُ الْخُصُومَةُ لِأَنَّهُ بَرَعَمَهُ أَنْ يَدَهُ يَدَ مَلِكٍ صَارَ مُعْتَرِفًا بِكَوْنِهِ خَصِمًا ( أَوْ قَالَ الْمُدَّعِي غَصَبَتْهُ أَوْ سَرَقَتْهُ أَوْ سُرِقَ مِنِّي ) حَيْثُ لَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْخُصُومَةُ ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٍ ( بَرَهَنَ ذُو الْيَدِ عَلَى إِيدَاعِ زَيْدٍ ) أَمَّا أَلَوْلَانِ فَلِأَنَّ الْمُدَّعِي إِنَّمَا صَارَ خَصِمًا بِدَعْوَى الْفِعْلِ عَلَيْهِ لَا بِيَدِهِ فَلَا تَنْدَفِعُ دَعْوَاهُ بِإِحَالَةِ الْمَلِكِ إِلَى غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ الْمَلِكُ عَلَيْهِ بَلْ ادَّعَى الْفِعْلَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْغَصْبُ أَوْ السَّرْقَةُ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَفِيهِ خِلَافٌ مُحَمَّدٌ حَيْثُ قَالَ تَنْدَفِعُ بِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِ الْفِعْلَ عَلَيْهِ بَلْ ادَّعَى الْفِعْلَ عَلَى مَجْهُولٍ وَهِيَ بَاطِلَةٌ فَالْتَحَتِ بِالْعَدَمِ فَتَقِي دَعْوَى الْمَلِكِ وَلَهُمَا أَنَّ هَذَا كَتَعْيِينَ ذِي الْيَدِ لِلْسَّرْقَةِ وَلَوْ عَيْنَهُ لَمْ تَنْدَفِعْ كَذَا هُنَا لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَسْتَدْعِي فَاعِلًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَإِنَّمَا أَبْهَمَهُ دَرْءًا لِلْحَدِّ فَتَزَلَّ ذَلِكَ مَنْزِلَةً تَعْيِينِهِ ( بِخِلَافِ غَصْبِ مِنِّي ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ حَيْثُ تَنْدَفِعُ بِهِ الْخُصُومَةُ إِذْ لَا حَدَّ فِيهِ فَلَا يَحْتَرِزُ عَنْ كَشْفِهِ فَلَوْ قُضِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ فَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ تَقَبَّلَ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ مُقْضِيًا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا قُضِيَ عَلَى ذِي الْيَدِ فَقَطْ ( وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُهُ مِنْ زَيْدٍ وَقَالَ ذُو الْيَدِ هُوَ ) أَيُّ زَيْدٌ ( أَوْ دَعَنِي دَفَعْتَ ) أَيُّ الْخُصُومَةِ ( بَلَا حُجَّةٍ ) لِتَصَادُفِهِمَا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْمَلِكِ فِيهِ لَزِيدٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّ وَصُولَهُ إِلَى يَدِ ذِي الْيَدِ مِنْ جِهَتِهِ فَلَمْ يَكُنْ يَدُهُ يَدَ خُصُومَةٍ بَلْ يَدَ نِيَابَةٍ

وَالدَّعْوَى إِنَّمَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ يَكُونُ لَهُ يَدُ مَلِكٍ ( إِلَّا إِذَا بَرَهَنَ ) الْمُدَّعِي ( أَنَّ زَيْدًا وَكَلَّهُ بِقَبْضِهِ ) فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ دَعْوَاهُ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ بِحُجَّتِهِ أَنَّهُ أَحَقُّ بِإِمْسَاكِهِ ، فَإِنْ طَلَبَ الْمُدَّعِي يَمِينَهُ عَلَى مَا ادَّعَى مِنَ الْإِيدَاعِ حَلَفَ عَلَى الْبَتَاتِ أَقُولُ هَكَذَا وَقَعَتِ الْعِبَارَةُ فِي الْكَافِي وَالظَّاهِرُ أَنَّ يَقَعِ التَّوَكِيلُ مَوْقِعَ الْإِيدَاعِ وَيَكُونُ الْمَعْنَى فَإِنْ طَلَبَ مُدَّعِي الْإِيدَاعِ يَمِينُ مُدَّعِي التَّوَكِيلِ بِنَاءً عَلَى مَا ادَّعَى مِنَ الْإِيدَاعِ وَعَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ حَلَفَ عَلَى الْبَتَاتِ يَعْنِي عَلَى عَدَمِ تَوَكِيلِهِ إِيَّاهُ لَا عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِتَوَكِيلِهِ إِيَّاهُ فَتَدَبَّرْ ( وَلَوْ قَالَ ذُو الْيَدِ أَوْ دَعَنِي وَكَلَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ) لِأَنَّ الْوَكَالَهَ لَا تَثْبُتُ بِقَوْلِهِ

( فَصَلُّ فِيمَنْ يَكُونُ خَصِمًا وَمَنْ لَا يَكُونُ ) ( قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ شُرَيْمَةَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْخُصُومَةِ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ ) عِبَارَةٌ الْكَافِي لَا يَخْرُجُ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ هـ فَلَوْ أَقْبَحَ الْمُصَنِّفُ لَفُطَةُ وَلَوْ كَانَ أَحْسَنَ لِيَحْسُنَ مُقَابَلَتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ يَخْرُجُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ بغيرِ بَيِّنَةٍ ( قَوْلُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ

إِلخ ) رَأَيْتُ بَخَطَ الْعَلَامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ عَنِ الْبِرَازِيَّةِ أَنَّ تَعْوِيلَ الْأَثْمَةِ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ هـ .  
ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَاخُودٌ مِنَ الْكَافِي لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ قَيَّدَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِقَوْلِهِ إِنْ

فَلَمَّا أَوْدَعَهُ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ فَقَالَ إِذَا عَرَفَ شُهُودُ صَاحِبِ الْيَدِ الْمُودِعَ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَوَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ وَإِنْ قَالَ الشُّهُودُ  
تَعْرِفُ الْمُودِعَ بَوَجْهِهِ وَلَا تَعْرِفُهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ لَا تَنْدِفِعُ الْخُصُومَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالْوَجْهِ لَا تَكُونُ مَعْرِفَةً {  
لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِرَجُلٍ أَتَعْرِفُ فَلَمَّا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ هَلْ تَعْرِفُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ فَقَالَ لَا فَقَالَ إِذَا لَا تَعْرِفُهُ {  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَعْرِفُ فَلَمَّا وَهُوَ يَعْرِفُ وَجْهَهُ دُونَ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ لَا يَحْنُثُ وَهَذِهِ مُحْكَمَةُ كِتَابِ الدَّعْوَى لِمَا فِيهَا مِنْ  
اخْتِلَافِ خَمْسَةِ أَئِمَّةٍ أَوْ خَمْسِ صُورٍ دَعْوَى وَدِيعَةٍ وَغَيْرِهَا قَوْلُهُ أَوْ قَالَ الْمُدْعَى غَضَبْتُهُ ( يَعْنِي مِنْ زَيْدٍ ) قَوْلُهُ أَمَّا  
الْوَلَدَانِ ( يَعْنِي غَضَبْتُهُ أَوْ سَرَقْتُهُ ) قَوْلُهُ وَأَمَّا الثَّلَاثُ ( يَعْنِي سُرِقَ مِنِّي ) قَوْلُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ ( أَيِ الْمَذْكُورِ ) يَقُولُهُ  
سُرِقَ مِنِّي يَسْتَدْعِي فَاعِلًا لَكِنَّ عِبَارَةَ الْكَافِي وَهَذَا لِأَنَّ ذِكْرَ الْفِعْلِ يَسْتَدْعِي فَاعِلًا ( قَوْلُهُ هَكَذَا وَقَعَتِ الْعِبَارَةُ فِي  
الْكَافِي

إِلخ ) مَا ادَّعَاهُ مِنَ الظُّهُورِ فِيهِ تَأَمَّلْ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى

مُدْعَى التَّوَكُّلِ وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَيِ مُدْعَى الْإِيدَاعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِ الْكَافِي فَإِنْ طَلَبَ الْمُدْعَى  
أَيِ مُدْعَى الشَّرَاءِ بِيَمِينِهِ أَيِ مُدْعَى الْإِيدَاعِ .

( تَنْبِيْهُ ) : إِذَا قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِي دَفْعُ يُمَهِّلُ إِلَى الْمَجْلِسِ الثَّانِي كَمَا فِي الصُّغْرَى

( بَابُ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ ) ( حُجَّةُ الْخَارِجِ فِي الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ أَوَّلَى مِنْ حُجَّةِ ذِي الْيَدِ ) لِأَنَّ الْخَارِجَ هُوَ الْمُدْعَى  
وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمُدْعَى بِالْحَدِيثِ كَمَا مَرَّ وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ فَإِذَا نَكَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ قُضِيَ بِالْمَالِ عَلَيْهِ لِلْمُدْعَى خِلَافًا  
لَهُ قَيْدَ الْمَلِكِ بِالْمُطْلَقِ احْتِرَازًا عَنِ الْمُقَيَّدِ بِدَعْوَى التَّجَارِعِ وَعَنِ الْمُقَيَّدِ بِمَا إِذَا ادَّعَى تَلَقَّى الْمَلِكُ مِنْ وَاحِدٍ وَأَحَدُهُمَا  
قَابِضٌ وَبِمَا إِذَا ادَّعَى الشَّرَاءُ مِنْ اثْنَيْنِ وَتَارِيخُ أَحَدِهِمَا أَسْبَقُ فَإِنَّ فِي هَذِهِ الصُّورِ ثَقِيلُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا  
سَيَأْتِي ( إِلَّا إِذَا أَرَاكَ وَذُو الْيَدِ أَسْبَقُ ) لِأَنَّ لِلتَّارِيخِ عِبْرَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي دَعْوَى مُطْلَقِ الْمَلِكِ إِذَا كَانَ مِنْ  
الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْآخِرُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ أَوَّلًا وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ آخِرًا لَا عِبْرَةَ لَهُ  
بَلْ يُقْضَى لِلْخَارِجِ ( ادَّعَى أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ لِي غَابَ عَنِّي مِنْذُ شَهْرٍ وَقَالَ ذُو الْيَدِ لِي مِنْذُ سَنَةٍ يُقْضَى لِلْمُدْعَى ) وَلَا  
يُلْتَمَسُ إِلَى بَيِّنَةِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ الْمُدْعَى تَارِيخَ غَيْبَةِ الْعَبْدِ عَنْ يَدِهِ لَا تَارِيخَ مِلْكِهِ فَكَانَ دَعْوَاهُ فِي الْمَلِكِ  
مُطْلَقًا خَالِيًا عَنِ التَّارِيخِ وَصَاحِبُ الْيَدِ ذَكَرَ التَّارِيخَ لَكِنَّ التَّارِيخَ حَالَةَ الْإِنْفِرَادِ لَا يُعْتَبَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَكَانَ دَعْوَى  
صَاحِبِ الْيَدِ دَعْوَى مُطْلَقِ الْمَلِكِ كَدَعْوَى الْخَارِجِ فَيُقْضَى بَيِّنَةُ الْخَارِجِ ( بَرَهْنَا ) أَيِ الْخَارِجَانِ ( عَلَى مَا فِي يَدِ  
آخَرَ ) يَعْنِي ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدِ آخَرَ كُلُّ مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ ( قُضِيَ بِهِ لَهُمَا ) بِطَرِيقِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا  
لِمَا رَوَى { أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَاقَةٍ وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ فَقَضَى بِهَا  
بَيْنَهُمَا

نَصْفَيْنِ { .

( وَ ) بَرَهْنَا ( عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ ) أَيِ مِنْ آخَرَ ( فَلِكُلِّ نَصْفُهُ بَدَلُهُ أَوْ تَرْكُهُ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ عَبْدٌ فِي يَدِ رَجُلٍ ادَّعَى  
اِثْنَانِ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ وَأَقَامَا بَيِّنَةً بَلَا تَوْقِيتٍ فَكُلُّ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ نَصْفَ الْعَبْدِ بِنَصْفِ الثَّمَنِ  
الَّذِي شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنَصْفِ ثَمَنِهِ إِنْ كَانَ دَفَعَهُ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الدَّعْوَى وَالْحُجَّةِ كَمَا لَوْ كَانَ  
دَعْوَاهُمَا فِي الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ لِأَنَّ شَرْطَ الْعَقْدِ الَّذِي يَدَّعِيهِ وَهُوَ اتِّحَادُ الصَّفَقَةِ قَدْ تَغَيَّرَ  
عَلَيْهِ وَلَعَلَّ رَغْبَتَهُ فِي تَمْلِكِ الْكُلِّ فَلَمْ يَحْصُلْ فِيرُدُّهُ وَيَأْخُذُ كُلُّ الثَّمَنِ ( وَبِتَرْكِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْقَضَاءِ لَمْ يَأْخُذْ الْآخَرُ

كُلُّهُ ) يَعْنِي إِذَا قَضَى الْقَاضِي بَيْنَهُمَا بِنَصْفَيْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لَا أَخْتَارُ لَمْ يَكُنْ لِلْآخِرِ أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَهُ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ بِالنِّصْفِ فَانْفَسَخَ الْعَقْدُ فِيهِ وَالْعَقْدُ مَتَى انْفَسَخَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي لَا يَعُودُ إِلَّا بِتَجْدِيدِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ ، وَذَكَرَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ نَاقِلًا عَنْ مَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرَ زَادَهُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( وَهُوَ ) أَيَّ مَا ادَّعَاهُ شَخْصَانِ ( لِلسَّابِقِ إِنْ أَرَّخَا ) أَيَّ إِنْ ذَكَرَ كُلُّ مِنْهُمَا تَارِيخًا فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ أُثْبِتَ الشَّرَاءُ فِي زَمَانٍ لَا يَنَازَعُهُ فِيهِ أَحَدٌ فَانْدَفَعَ الْآخَرُ ( وَلِذِي يَدٍ إِنْ لَمْ يُؤَرِّخَا ) أَيَّ إِنْ لَمْ يَذْكُرَا تَارِيخًا لَكِنَّهُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَهُوَ أَوَّلَى لِأَن تَمَكُّنَهُ مِنْ قَبْضِهِ يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ شِرَائِهِ وَتَحْقِيقُهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحَادِثَ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ وَالثَّانِيَةِ أَنَّ مَا مَعَ الْبَعْدِ بَعْدِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ فَهُوَ بَعْدُ إِذَا تَقَرَّرْنَا فَقَبْضُ الْقَابِضِ وَشِرَاءُ غَيْرِهِ حَادِثَانِ

فِيضَافَانِ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ فَيُحْكَمُ بِثُبُوتِهِمَا فِي الْحَالِ وَقَبْضُ الْقَابِضِ مَبْنِيٌّ عَلَى شِرَائِهِ وَمُتَأَخِّرٌ عَنْهُ ظَاهِرًا فَكَانَ بَعْدَ شِرَائِهِ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ شِرَاءُ غَيْرِ الْقَابِضِ بَعْدَ شِرَاءِ الْقَابِضِ فَكَانَ شِرَاؤُهُ أَقْدَمَ تَارِيخًا وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّارِيخَ الْمُقَدَّمُ أَوَّلَى ( أَوْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا ) يَعْنِي أَنَّ الْمُدَّعَى لِذِي يَدٍ إِنْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا لِأَنَّ التَّارِيخَ حَالَةٌ الْإِنْفِرَادِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ كَمَا مَرَّ فَيَنْتَقِي الْيَدُ الدَّلَالُ عَلَى سَبْقِ الشَّرَاءِ كَمَا عَرَفْتَ ( وَلِذِي وَقْتٍ إِنْ وَقَّتَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ ) لِثُبُوتِ مِلْكِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعَ احْتِمَالِ الْآخِرِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا يُقْضَى لَهُ بِالشَّكِّ ( بَلَا يَدٍ لَهُمَا ) بِأَنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ ثَالِثٍ يَعْنِي إِذَا ذَكَرَ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ وَقْتًا فَذُو الْيَدِ أَوَّلَى إِذْ بَذَرَ الْوَقْتَ لَا يَزُولُ احْتِمَالُ سَبْقِ ذِي الْيَدِ لِأَن تَمَكُّنَهُ مِنْ قَبْضِهِ يَدُلُّ عَلَى مَا سَبَقَ شِرَائِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شُهُودُ الْخَارِجِ أَنَّ شِرَائِهِ قَبْلَ شِرَاءِ صَاحِبِ الْيَدِ إِذْ يُنْقَضُ بِهَا الْيَدُ لِأَنَّ الصَّرِيحَ يَفُوقُ الدَّلَالَهَ

( بَابُ دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ ) ( قَوْلُهُ لِأَنَّ الْخَارِجَ هُوَ الْمُدَّعَى ) يَعْنِي فَذُو الْيَدِ لَيْسَ بِمُدَّعٍ وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُدَّعِيًا مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَحْدِيدِ الْمُدَّعِيِّ أَنَّهُ اسْمٌ لِمَنْ يُخْبِرُ عَمَّا فِي يَدِ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ وَالْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ هُوَ الْخَارِجُ لَا ذُو الْيَدِ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَمَّا فِي يَدِ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ فَلَمْ يَكُنْ مُدَّعِيًا فَالتَّحَقُّقُ بَيِّنَتُهُ بِالْعَدَمِ فَبَقِيَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ بَلَا مَعَارِضَ فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهَا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ قَوْلُهُ وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ يُرِيدُ بِهِ أَنَّ بَيِّنَةَ ذِي الْيَدِ أَوَّلَى عِنْدَهُ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ ( قَوْلُهُ فَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَضَى بِالْمَالِ عَلَيْهِ لِلْمُدَّعِيِّ خِلَافًا لَهُ ) فِيهِ تَأَمُّلٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّ كُلًّا مِنَ الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ مُبْرَهَنٌ ( قَوْلُهُ حُجَّةُ الْخَارِجِ فِي الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ أَوَّلَى مِنْ حُجَّةِ ذِي الْيَدِ ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا تَارِيخٌ أَوْ كَانَ وَاتَّحَدَ ( قَوْلُهُ وَبِمَا إِذَا ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْ اثْنَيْنِ وَتَارِيخُ أَحَدِهِمَا الْأَسْبَقُ

إِلَخ ) يُحِيلُ عَلَى مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمِلْكُ مُخْتَلَفًا حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ سَبْقُ التَّارِيخِ اهـ .

ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْهُ بَعْدَهُ ( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا أَرَّخَا وَذُو الْيَدِ أَسْبَقُ ) أَيَّ فَيُقَدِّمُ بَيِّنَةَ ذِي الْيَدِ وَإِنْ وَقَّتَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ قُضِيَ لِلْخَارِجِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى تَقْدِيمِ ذِي الْوَقْتِ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْعَبْدِ الْآتِيَةِ قَوْلُهُ بَرَهَنَا عَلَى مَا فِي يَدِ آخَرَ ) يَعْنِي وَادَّعَى مُطْلَقَ الْمِلْكِ وَلَمْ يَوْقَّتْ قُضِيَ بِهِ بَيْنَهُمَا وَكَذَا لَوْ اسْتَوَيَا فِي الْوَقْتِ أَوْ وَقَّتَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ عَلَى الصَّحِيحِ وَهُوَ الظَّاهِرُ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ الْآخَرُ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلُ لِأَن تَوَقَّيْتَ

أَحَدَهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ مِلْكِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَبِتَرْكِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْقَضَاءِ لَمْ يَأْخُذَ الْآخَرُ كُلُّهُ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ يَأْخُذُهُ الْآخَرُ كُلُّهُ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَذَكَرَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ إِلَخ ) لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِشَيْءٍ لَمْ يَذْكُرْهُ هُنَا وَذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ فَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَالْعَقْدُ مَتَى انْفَسَخَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي لَا يَعُودُ



إِلَّا بَتَجْدِيدٍ وَلَمْ يُوجَدْ ١ هـ بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي والقضاء عليه حيث يأخذ الجميع لأنه يدعي الكل والحجة قامت ولم يفسخ سببه وزال المانع وهو مراد الآخر وقوله حيث يأخذ الجميع يشير إلى أن الخيار باق وذكر بعض الشارحين إلى آخر ما قاله المصنف فتأمل (قوله أنه لا خيار) أي كما في النهاية (قوله وتحقيقه إلخ) قاله الشيخ أكمل الدين (قوله وهو للسابق إن أرحا) أي وهو في يد المدعى عليه الشراء وإن لم يسبق بل وقتنا أو لم يوقنا كان بينهما كما في البرهان (قوله ويلزم من ذلك أن يكون شراء غير القابض بعد شراء القابض) يعني به لزوم الظاهري لأنه إذا أثبت الآخر شراءه قبل شراء ذي اليد يكون أولى لانقطاع الاحتمال (قوله يعني إذا ذكر بيينة الخارج وقتنا فذو اليد أولى

إلخ) ليس في محله لأن الكلام فيما إذا لم يكن لهما يد والصواب أنه تعليل لما قبله إلا أنه قدم تعليله فتأمل (قوله إن ما مع البعد بعدية زمانية فهو بعد) كلمة ما هاهنا عبارة عن شراء الغير والبعد عبارة عن القبض ولكن استعمال بعد اسما بلا ظرفية غير

مشهور ولو قال إن ما مع المتأخر تأخرًا زمانيًا فهو متأخر لكان أحسن .

١ هـ .

(وعلى نكاح) عطف على قوله على ما في يد آخر يعني إن برهن كل من الخارجين على أن هذه المرأة زوجته (سقط) أي البرهانات (إن لم يورخا أو استوى تاريخهما) لتعذر القضاء بهما إذ النكاح لا يقبل الاشتراك (فهي لمن صدقته) منهما لأن النكاح مما يحكم به لتصادق الزوجين فيرجع إلى تصديقهما فيجب اعتبار قولهما أن أحدهما زوجها (إلا أن تكون) أي المرأة (في بيت الآخر أو دخل بها) فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لأن تمكنه من نقلها أو من الدخول بها دليل على سبق عقده (إلا أن يبرهن الآخر أنه تزوجها قبله) فيكون هو أولى لأن الصريح يفوق الدلالة فالحاصل أنهما إذا تنازعا في امرأة وأقاما البيينة فإن أرحا وتاريخ أحدهما أقدم كان هو أولى وإن لم يورخا أو استوى تاريخهما فإن كان مع أحدهما قبض كالدخل بها أو نقلها إلى منزله كان هو أولى وإن لم يوجد شيء من ذلك يرجع إلى تصديق المرأة (وإن صدقت غير ذي برهان) يعني أن ما ذكر كان فيما إذا صدقت أحد المبرهنتين وإن صدقت غير ذي برهان (فهي له) لما عرفت أن النكاح يثبت بتصادق الزوجين (وإن برهن الآخر قضيه له) لأنه أقوى من التصديق (ثم لا يقضى لغيره) إذ لا شيء أقوى من البرهان (إلا إذا أثبت سبقه) لأن البرهان مع التاريخ أقوى من البرهان بلونه (كما لا يقضى بحجة الخارج على ذي يد ظاهر النكاح إلا بإثباته) أي إثبات سبق نكاحه على نكاح ذي اليد .

قوله إلا أن يكون في بيت الآخر أو دخل بها (الاستثناء منقطع لأنه ليس من المتقدم إذ هو في الخارجين وهنا أحدهما ذو يد (قوله إلا إن برهن الآخر) استثناء من الاستثناء السابق (قوله كما لا يقضى بحجة الخارج على ذي يد ظاهر النكاح

إلخ) موجود في النسخ بصورة المتن ولعله شرح إذ ليس فيه زيادة على المتقدم

(الشراء والمهر أولى من هبة وصدقة مع قبض) يعني إذا ادعى أحدهما شراء من شخص وادعى الآخر هبة وقبضا من ذلك الشخص وأقاما البيينة ولا تاريخ معها كان الشراء أولى لأنه أقوى لكونه معاوضة من الجائزين ومثبنا للملك بنفسه بخلاف ما إذا اختلف الملك لهما أو كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء فيه أولى إذ عند

اِخْتِلَافِ الْمَلِكِ يَصِيرُ كُلُّ مِنْهُمَا خَصَمًا عَنْ مَمْلَكِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَى إِبْثَاتِ الْمَلِكِ وَهُمَا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ وَفِيمَا إِذَا اتَّحَدَ الْمُمْلِكُ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى إِبْثَاتِ الْمَلِكِ لَهُ لُثْبُوتُهُ بَاتِّفَاقِهِمَا وَإِنَّمَا يَحْتَاجَانِ إِلَى إِبْثَاتِ سَبَبِ الْمَلِكِ لَأَتْمُسِهِمَا وَفِيهِ يُقَدَّمُ الْأَقْوَى وَفِيمَا إِذَا كَانَ مَعَهُمَا تَارِيخٌ وَالْمُمْلِكُ لَهُمَا وَاحِدٌ كَانَ لَأَقْدَمِهِمَا تَارِيخًا لُثْبُوتُ مَلِكِهِ فِي وَقْتٍ لَا يُنَازَعُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُمْلِكُ مُخْتَلَفًا حَيْثُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ سَبْقُ التَّارِيخِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَا الشَّرَاءُ وَالصَّدَقَةُ مَعَ الْقَبْضِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَأَمَّا كَوْنُ الْمَهْرِ أَوَّلَى مِنْ هِبَةٍ وَصَدَقَةٍ مَعَ الْقَبْضِ فَمَعْنَاهُ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَبْدًا مِثْلًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ وَهَبَهُ لَهُ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَقَبِضَ وَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ ذَا الْيَدِ تَزَوَّجَهَا عَلَى ذَلِكَ الْعَبْدِ وَقَبِضَتْهُ كَانَ الْمَهْرُ أَوَّلَى لَأَنَّهُ كَالشَّرَاءِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يُثْبِتُ الْمَلِكُ بِنَفْسِهِ

( وَرَهْنٌ مَعَهُ ) أَيِ مَعَ قَبْضِ أَوَّلَى مِنْ هِبَةٍ مَعَهُ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ كَوْنُ الْهِبَةِ أَوَّلَى لَأَنَّهَا تُثْبِتُ الْمَلِكُ وَالرَّهْنُ لَا يُثْبِتُهُ وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْمُقْبُوضَ بِحُكْمِ الرَّهْنِ مَضْمُونٌ وَبِحُكْمِ الْهِبَةِ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَعَقْدُ الضَّمَانِ أَقْوَى لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ أَكْثَرُ إِبْثَاتًا بِخِلَافِ الْهِبَةِ بِشَرْطِ الْعَوَضِ لَأَنَّهُ بَيْعٌ انْتِهَاءً وَالتَّبَعُ وَلَوْ بَوَاجُهُ أَقْوَى مِنَ الرَّهْنِ ( بَرَهْنٌ خَارِجَانِ عَلَى مَلِكٍ مُطْلَقٍ مُؤَرَّخٍ أَوْ شِرَاءٍ مُؤَرَّخٍ مِنْ وَاحِدٍ غَيْرِ ذِي يَدٍ ) احْتَرَزَ بِهَذَا عَمَّا إِذَا بَرَهْنًا عَلَى مَا فِي يَدٍ آخَرَ كَمَا مَرَّ ( أَوْ ) بَرَهْنًا خَارِجًا عَلَى مَلِكٍ مُطْلَقٍ مُؤَرَّخٍ وَذُو يَدٍ عَلَى مَلِكٍ أَقْدَمٍ ( تَارِيخًا ) فَالسَّابِقُ أَوَّلَى ( لَأَنَّهُ أَثْبِتَ أَنَّهُ أَوَّلُ الْمَالِكِينَ فَلَا يُتَلَقَّى الْمَلِكُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ) ( وَلَوْ ) بَرَهْنًا ( عَلَى شِرَاءٍ مُتَّفَقٍ تَارِيخُهُمَا مِنْ آخَرَ أَوْ وَقْتٍ أَحَدُهُمَا ) فَقَطُّ ( قَضَى لَهُمَا نَصْفَيْنِ ) فِي الصُّورَتَيْنِ أَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُثْبِتُ الْمَلِكُ لِبَايَعِهِ وَمَلِكُ بَايَعِهِ مُطْلَقٌ وَلَا تَارِيخَ فِيهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا حَضَرَ الْبَايَعَانِ فَادَّعَى الْمَلِكُ بِلَا تَارِيخٍ يَكُونُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ تَوْقِيتَ أَحَدِهِمَا لَا يَدُلُّ عَلَى تَقْدُّمِ الْمَلِكِ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ أَقْدَمَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ وَاحِدًا لَأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الْمَلِكُ لَا يُتَلَقَّى إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ فَإِذَا أَثْبِتَ أَحَدُهُمَا تَارِيخًا يُحْكَمُ لَهُ بِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّ غَيْرَهُ تَقَدَّمَهُ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ ( قَوْلُهُ وَالْقِيَاسُ كَوْنُ الْهِبَةِ

إِلخ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ فَتَكُونُ الْمُشْتَبَةُ لِلزِّيَادَةِ أَقْوَى وَهَذَا أَيُّ الْقِيَاسِ رِوَايَةُ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ

( بَرَهْنٌ خَارِجٌ عَلَى الْمَلِكِ وَذُو يَدٍ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ ) بِأَنَّ كَانَ عَبْدًا مِثْلًا فِي يَدِ زَيْدٍ فَادَّعَاهُ بَكْرٌ بَأَنَّهُ مِلْكُهُ وَبَرَهْنٌ عَلَيْهِ وَبَرَهْنٌ زَيْدٌ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ ( فَذُو الْيَدِ أَوَّلَى ) لِأَنَّ الْخَارِجَ إِنْ كَانَ يُثْبِتُ أَوَّلِيَّةَ الْمَلِكِ فَذُو الْيَدِ يُتَلَقَّى الْمَلِكُ مِنْهُ وَلَا تَنَافٍ فِيهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَقَرَّ بِالْمَلِكِ لَهُ ثُمَّ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْهُ ( كَذَا إِنْ بَرَهْنٌ كُلُّ مِنَ الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ عَلَى النَّتَاجِ وَنَحْوِهِ ) وَهُوَ كُلُّ سَبَبٍ لِلْمَلِكِ لَا يَتَكَرَّرُ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى النَّتَاجِ كَالنَّسَجِ فِي ثِيَابٍ لَا تُنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً كَنَسِيجِ الثِّيَابِ الْقُطْنِيَّةِ وَغَزَلِ الْقُطْنِ وَحَلَبِ اللَّبَنِ وَاتِّخَاذِ الْجُبْنِ وَاللَّبْدِ وَالْمِرْعَزَى وَجَزِّ الصُّوفِ وَنَحْوِهَا ، وَإِنْ كَانَ سَبَبًا يَتَكَرَّرُ لَا يَكُونُ فِي مَعْنَى النَّتَاجِ فَيَقْضَى بِهِ لِلْخَارِجِ كَالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ وَهُوَ مِثْلُ الْجَزِّ وَالْبِنَاءِ وَالْفَرَسِ وَزِرَاعَةِ الْحِنْطَةِ وَالْحُبُوبِ فَإِنْ أَشْكَلَ يَرْجَعُ إِلَى أَهْلِ الْخِبَرَةِ لَأَنَّهُمْ أَعْرَفُ بِهِ فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ قُضِيَ بِهِ لِلْخَارِجِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ بَيِّنَةٌ هُوَ الْأَصْلُ وَالْعُدُولُ عَنْهُ بِحَدِيثِ النَّتَاجِ فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ يَرْجَعُ إِلَى الْأَصْلِ ( وَلَوْ ) كَانَ النَّتَاجُ وَنَحْوُهُ ( عِنْدَ بَايَعِهِ ) فَإِنْ كُلاً مِنْهُمَا إِذَا تَلَقَّى الْمَلِكُ مِنْ رَجُلٍ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى سَبَبٍ مَلِكٍ عِنْدَهُ لَا يَتَكَرَّرُ فَهُوَ بِمَثَلِهِ إِقَامَتُهَا عَلَى ذَلِكَ السَّبَبِ عِنْدَ نَفْسِهِ ( فَذُو الْيَدِ أَوَّلَى ) مِنَ الْخَارِجِ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ قَامَتْ عَلَى أَوَّلِيَّةِ مَلِكِهِ فَلَا يُثْبِتُ لِلْخَارِجِ إِلَّا بِالتَّلَقِّيِ عَنْهُ ( إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْخَارِجُ عَلَيْهِ فِعْلًا ) قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ الْحَاصِلُ أَنَّ بَيِّنَةَ ذِي الْيَدِ عَلَى النَّتَاجِ إِذَا تَرَجَّحَ عَلَى بَيِّنَةِ الْخَارِجِ عَلَى النَّتَاجِ أَوْ عَلَى مُطْلَقِ الْمَلِكِ بِأَنَّ ادَّعَى ذُو الْيَدِ النَّتَاجَ وَادَّعَى الْخَارِجُ النَّتَاجَ أَوْ

ادَّعى الخَارِجُ مُلْكًا مُطْلَقًا إِذَا لَمْ يَدَّعِ الخَارِجُ عَلَى ذِي اليَدِ فِعْلًا نَحْوَ الْعَصَبِ أَوْ الْوَدِيعَةِ أَوْ الْإِجَارَةِ أَوْ الرِّهْنِ أَوْ الْعَارِيَةِ أَوْ نَحْوِهَا فَأَمَّا إِذَا ادَّعى الخَارِجُ فِعْلًا مَعَ ذَلِكَ بَيِّنَةً الخَارِجِ أَوَّلَى وَإِنَّمَا قَالَ ( فِي رِوَايَةٍ ) لِمَا قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ بَعْدَ ثَقُلِ كَلَامِ الذَّخِيرَةِ ذَكَرَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ فِي بَابِ دَعْوَى النَّتَاجِ مِنَ الْمُبْسُوطِ مَا يُخَالِفُ الْمَذْكُورَ فِي الذَّخِيرَةِ فَقَالَ دَابَّةٌ فِي يَدِ رَجُلٍ أَقَامَ آخَرَ بَيِّنَةً أَنَّهَا دَابَّتُهُ أَجْرَهَا مِنْ ذِي اليَدِ أَوْ أَعَارَهَا مِنْهُ أَوْ رَهْنَهَا إِيَّاهُ وَذُو اليَدِ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا دَابَّتُهُ نَتَجَتْ عِنْدَهُ فَإِنَّهُ يُقْضَى بِهَا لِذِي اليَدِ لِأَنَّهُ يَدَّعِي مُلْكَ النَّتَاجِ وَالْآخِرُ يَدَّعِي الْإِجَارَةَ أَوْ الْإِعَارَةَ وَالنَّتَاجُ أَسْبَقُ مِنْهُمَا فَيُقْضَى لِذِي اليَدِ وَهَذَا خِلَافٌ مَا ثَقُلَ عَنْهُ ( وَلَوْ ) بَرَهَنَ ( أَحَدُهُمَا ) مِنَ الخَارِجِ وَذُو اليَدِ ( عَلَى الْمُلْكِ ) الْمُطْلَقِ وَالْآخِرُ عَلَى النَّتَاجِ ( فَذُو النَّتَاجِ أَوَّلَى ) لِأَنَّهُ بَرَهَانُهُ قَامَ عَلَى أَوَّلِيَّةِ الْمُلْكِ فَلَا يَثْبُتُ لِلْآخِرِ إِلَّا بِالتَّلَقِّيِ مِنْهُ .

قَوْلُهُ كَذَا إِنْ بَرَهَنَ كُلُّ مَنْ الخَارِجِ وَذِي اليَدِ عَلَى النَّتَاجِ ( أَيِ يَكُونُ الْقَضَاءُ بِهَا لِذِي اليَدِ وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ عِيْسَى بْنُ أَبَانَ مِنْ تَهَاتُرِ الْبَيِّنَتَيْنِ وَيَكُونُ لِذِي اليَدِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْقَضَاءِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ) ( قَوْلُهُ وَالْمُرْعَزَى ) إِذَا شَدَدَتْ الزَّايَ قَصَرَتْ وَإِذَا خَفَّتْ مَدَدَتْ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ مَكْسُورَتَانِ وَقَدْ يُقَالُ مَرْعَزَاءُ بَفَتْحِ الْمِيمِ مُخَفَّفًا مَمْدُودًا وَهِيَ كَالصُّوفِ تَحْتَ شَعْرِ الْعَنْزِ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ قَالَهُ قَاضِي زَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ النَّتَاجُ وَنَحْوُهُ عِنْدَ بَائِعِهِ ) أَيِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ ادِّعَاءِ ذِي اليَدِ النَّتَاجِ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ بَائِعِهِ فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الخَارِجِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ بَيِّنَتُهُ ) أَيِ بَيِّنَةُ ذِي اليَدِ قَامَتْ عَلَى أَوَّلِيَّةِ مُلْكِهِ فَلَا يَثْبُتُ لِلخَارِجِ إِلَّا بِالتَّلَقِّيِ مِنْهُ يَعْنِي وَلَمْ يَثْبُتْ تَلَقِّيهِ وَقَدْ اسْتَوَى فِي الْأَوَّلِيَّةِ بِادِّعَاءِ النَّتَاجِ وَتَرَجَّحَ ذُو اليَدِ بِاسْتِيلَانِهِ لَا بِبَيِّنَتِهِ { لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْدَّابَّةِ لِذِي اليَدِ مَعَ إِقَامَةِ كُلِّ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّهَا دَابَّتُهُ تَسْجُهَا } ١ هـ .

وَهَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ تَارِيخًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ وَإِنَّمَا قَالَ فِي رِوَايَةٍ الْخ ) عَلَى هَذَا كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ فِي قَوْلٍ لَا رِوَايَةَ

( بَرَهَنَ كُلُّ ) مِنَ الخَارِجِ وَذِي اليَدِ ( عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ ) أَيِ صَاحِبِهِ ( بَلَا وَقْتُ سَقَطَا وَتَرَكَ فِي يَدِهِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُقْضَى بِالْبَيِّنَتَيْنِ وَيَكُونُ لِلخَارِجِ لِمَكَانِ الْعَمَلِ بِهِمَا بِأَنْ يُجْعَلَ ذُو اليَدِ كَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْآخِرِ وَقَبْضَ ثُمَّ بَاعَ لِأَنَّ الْقَبْضَ دَلِيلُ الشَّرَاءِ كَمَا مَرَّ وَلَا يُعْكَسُ لِأَنَّ الْبَيْعَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْعَقَارِ وَلَهُمَا أَنْ الْإِقْدَامَ عَلَى الشَّرَاءِ إِفْرَارًا مِنْهُ بِالْمُلْكِ لَهُ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَامَتَا عَلَى إِفْرَارَيْنِ وَفِيهِ التَّهَاتُرُ بِالْإِجْمَاعِ فَكَذَا هُنَا وَإِنْ وَقَّتِ الْبَيِّنَتَانِ فِي الْعَقَارِ وَلَمْ تُثَبِّتَا قَبْضًا وَوَقَّتِ الخَارِجُ أَسْبَقُ يُقْضَى لِذِي اليَدِ عِنْدَهُمَا فَيُجْعَلُ كَأَنَّ الخَارِجَ اشْتَرَى أَوَّلًا ثُمَّ بَاعَ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ ذِي اليَدِ وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْعَقَارِ عِنْدَهُمَا .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُقْضَى لِلخَارِجِ إِذَا لَا يَصِحُّ عِنْدَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَتَقَيَّ عَلَى مُلْكِهِ وَإِنْ أَثْبَتْنَا قَبْضًا قُضِيَ لِذِي اليَدِ بِالْإِجْمَاعِ لِكَوْنِ الْبَيْعَيْنِ جَائِزَيْنِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَ وَقْتُ ذِي اليَدِ أَسْبَقَ قُضِيَ لِلخَارِجِ فَيُجْعَلُ كَأَنَّ ذَا اليَدِ اشْتَرَى وَقَبْضَ ثُمَّ بَاعَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَوْ سَلَّمَ ثُمَّ وَصَلَ إِلَيْهِ بِسَبَبٍ آخَرَ ( وَلَمْ يُرْجَحْ بِكَثْرَةِ الشُّهُودِ وَالْأَعْدَلِيَّةِ ) يَعْنِي إِذَا أَقَامَ أَحَدُ الْمُدْعِيَيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرُ أَرْبَعَةً مَثَلًا أَوْ أَحَدُهُمَا عَدْلَيْنِ وَالْآخَرُ أَعْدَلَيْنِ فَهُمَا سَوَاءٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ حَتَّى لَا يَتَرَجَّحَ الْقِيَاسُ بِقِيَاسٍ آخَرَ وَكَذَا الْحَدِيثُ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الشَّاهِدِ أَصْلُ الْعَدَالَةِ وَلَا حَدٌّ لِلْأَعْدَلِيَّةِ فَلَا يَقَعُ التَّرْجِيحُ بِهَا .

( قَوْلُهُ بَرَهَنَ كُلٌّ مِنَ الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ عَلَى الشِّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ )  
 (إِلخ) تَهَاتُرُ الْيَسْتَنِينَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ سَوَاءٌ شَهِدُوا بِالْقَبْضِ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا قَوْلُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُقْضَى  
 بِالْيَسْتَنِينِ ) يَعْنِي إِنْ ذَكَرُوا الْقَبْضَ وَتَمَامَهُ فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ بَأَنَّ يُجْعَلَ ذُو الْيَدِ كَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْآخِرِ وَقَبْضَ ثُمَّ بَاعَ )  
 ( يَعْنِي مِنَ الْآخِرِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ فَيُؤْمَرُ بِالِدْفَعِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْقَبْضَ دَلِيلُ الشِّرَاءِ ( قَوْلُهُ وَلَهُمَا أَنْ الْإِقْدَامَ ) عِبَارَةُ الْكَافِي  
 وَالتَّبْيِينِ أَنَّ الْإِقْرَارَ ( قَوْلُهُ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَامَتَا عَلَى إِقْرَارَيْنِ ) أَيِ إِقْرَارِ كُلِّ بِمِلْكِ الْآخِرِ ( قَوْلُهُ وَفِيهِ التَّهَاتُرُ  
 بِالْإِجْمَاعِ ) أَيِ لِعَدْرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا

( ادَّعَى أَحَدُ خَارِجَيْنِ نَصْفَ دَارٍ وَالْآخَرُ كُلَّهَا ) يَعْنِي إِذَا كَانَتْ دَارٌ فِي يَدِ رَجُلٍ ادَّعَاهَا اثْنَانِ أَحَدُهُمَا كُلَّهَا وَالْآخَرُ  
 نَصْفَهَا ( وَبَرَهَنَّا فَالرُّبْعُ لِلْأَوَّلِ وَالْبَاقِي ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَلْرُبَاعِ ( لِلثَّانِي ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّ صَاحِبَ  
 النِّصْفِ لَا يُنَازِعُ الْآخَرَ فِي النِّصْفِ فَسَلِمَ لَهُ وَصَارَتْ مُنَازَعَتُهُمَا فِي النِّصْفِ الْآخَرِ فَيُنْصَفُ بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُمَا هِيَ  
 بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا فَمُدَّعِي الْجَمِيعِ يَأْخُذُ سَهْمَيْنِ وَمُدَّعِي النِّصْفِ سَهْمًا وَاحِدًا فَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ( وَإِنْ كَانَتْ ) أَيِ الدَّارِ  
 ( مَعَهُمَا ) أَيِ فِي أَيْدِيهِمَا ( فَهِيَ لِلثَّانِي ) وَهُوَ مُدَّعِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ إِذَا بَرَهَنَ كَانَ نَصْفُهَا لَهُ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ وَهُوَ  
 الَّذِي كَانَ يَدُ صَاحِبِهِ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ وَبَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ وَبَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَوْلَى فَقُضِيَ لَهُ بِذَلِكَ وَنِصْفُهَا لَا عَلَى  
 وَجْهِ الْقَضَاءِ وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَدِهِ لِأَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَدَّعِهِ وَلَا قَضَاءٌ بِلَا دَعْوَى فَيُتْرَكُ فِي يَدِهِ .  
 ( قَوْلُهُ ادَّعَى أَحَدُ خَارِجَيْنِ نَصْفَ دَارٍ )

إِلخ  
 (إِلخ) الْخِلَافُ بِاعْتِبَارِ الْقِسْمَةِ بِطَرِيقِ الْمُنَازَعَةِ أَوْ الْعَوْلِ وَذَلِكَ فِي التَّبْيِينِ وَتَمَامُهُ فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِقَاضِي خَانَ

( بَرَهَنَّا عَلَى نِتَاجِ دَابَّةٍ ) أَيِ تَنَازَعًا فِي دَابَّةٍ وَأَقَامَ كُلٌّ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا تَحْتَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ بَائِعِهِ ( مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءٌ  
 كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا أَوْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ فِي يَدِ ثَالِثٍ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَارْخَا قُضِيَ لِمَنْ وَافَقَ  
 سِنِّيَّاهُ وَقْتُهُ ) بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ ( وَإِنْ أَشْكَلَ ) أَيِ سِنُّ الدَّابَّةِ بَأَنَّ لَمْ يُوَافِقِ التَّارِيخَيْنِ ( فَلَهُمَا ) أَيِ قُضِيَ لَهُمَا بِهَا لِأَنَّ  
 أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ ) بَأَنَّ كَانَا خَارِجَيْنِ وَالدَّابَّةُ فِي يَدِ ثَالِثٍ أَوْ فِي  
 يَدَيْهِمَا ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا ( فَلَهُ ) أَيِ قُضِيَ بِهَا لِذِي الْيَدِ لِأَنَّ الْأَمْرَ لِمَا أَشْكَلَ سَقَطَ التَّارِيخَانِ  
 فَصَارَ كَأَنَّهُمَا لَمْ يُورَخَا ذِكْرُهُ الزَّيْلَعِيُّ ( وَإِنْ خَالَفَ ) أَيِ سِنِّيَّاهُ ( الْوَقْتَيْنِ ) بَطَلَتِ السِّنِّيَّانِ لِظُهُورِ كَذِبِ الْفَرِيقَيْنِ  
 فَيُتْرَكُ فِي يَدِ مَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي قَالَ الزَّيْلَعِيُّ الْأَصَحُّ أَنَّهُمَا لَا يَبْطُلَانِ بَلْ يَقْضَى بِهَا بَيْنَهُمَا إِنْ  
 كَانَا خَارِجَيْنِ أَوْ كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا يُقْضَى بِهِ لِذِي الْيَدِ لِأَنَّ اعْتِبَارَ ذِكْرِ الْوَقْتِ لِحَقِّهِمَا  
 وَحَقُّهُمَا هُنَا فِي إِسْقَاطِ اعْتِبَارِهِ لِأَنَّ فِي اعْتِبَارِهِ إِسْقَاطَ حَقِّهِمَا فَلَا يُعْتَبَرُ فَصَارَ كَأَنَّهُمَا ذَكَرَا التَّجَارَ مِنْ غَيْرِ تَارِيخٍ  
 وَفِيهِ صَاحِبُ الْيَدِ أَوْلَى إِنْ كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَإِلَّا فَلَا فَهِيَ بَيْنَهُمَا كَمَا إِذَا أَشْكَلَ فِي مُوَافَقَةِ سِنِّيَّاهُ أَحَدَ التَّارِيخَيْنِ  
 وَهَكَذَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْأَوَّلُ ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَشَايخِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَلِهَذَا قُلْتُ ( كَانَتْ  
 لَهُمَا ) يَشْتَرِكَانِ فِيهَا ( يُقْضَى بِهَا لَوْ ) كَانَ الْمُدَّعِيَانِ ( خَارِجَيْنِ أَوْ ذَوِي يَدٍ وَلَوْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا كَانَتْ لَهُ ) لِمَا

ذُكِرَ

( قَوْلُهُ بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ ) يَعْنِي ظُهُورَ الصَّدَقِ لِمُوَافَقَةِ تَارِيخِهِ سِنِّيَّاهُ ( قَوْلُهُ وَإِلَّا أَيِ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَلَهُ ) أَيِ  
 وَسِنِّيَّاهُ مُشْكَلٌ كَمَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانَ سِنِّيَّاهُ بَيْنَ وَقْتِ الْخَارِجِ وَذِي الْيَدِ قَالَ عَامَّةُ الْمَشَايخِ تَهَاتُرُ الْبَيِّنَتَانِ وَتُتْرَكُ الدَّابَّةُ

في يد ذي اليد كما في العناية ( قوله وإن أشكل أي سن الدابة بأن لم يوافق التاريخين ) فيه تأمل والذي ينبغي تفسير الإشكال به عدم معرفة سنّها أو اشتباهه بكل من التاريخين لأن الإشكال عدم الخلوص وعدم موافقة سنّها للتاريخين يصدق بما إذا كان معلوماً وهو غيرهما فهو غير مشكل ( قوله فلهما ) كذا ذكره الزيلعي وغيره من غير ذكر خلاف وقال في البدائع وإن اختلفا يحكم سن الدابة إن علم وإن أشكل فعند أبي حنيفة يقضى لأسبقهما وقتاً وعندهما يقضى بينهما وجه قولهما أن السن المشكل يحتمل أن يكون موافقاً لوقت هذا ويحتمل أن يكون موافقاً لوقت ذاك فسقط اعتبار الوقت وصار كأنهما سكنا عن الوقت أصلاً وجه قول أبي حنيفة أن وفور الإشكال في السن يوجب سقوط اعتبار حكم السن فبطل تحكيمة بقي الحكم للوقت فالأسبق أولى وهذا يشكل بالخارج مع ذي اليد اهـ .

( قوله وإن خالف أي سنّها الوقتين بطلت البيتان ) الخ ( محصله اختلاف الصحيح فإن بطلان البيتين وتركها بيد ذي اليد قال به صاحب الهداية والكافي وهو المذكور في كافي الحاكم قال وهو الصحيح ووجهه أن سن الدابة إذا خالف الوقتين فقد تيقنا بكذب البيتين والتحقتا بالعدم فترك المدعى في

يد صاحب اليد كما كان اهـ .

وقال الزيلعي الأصح عدم بطلان البيتين كما قاله المصنف وبعض أصحابنا جمع بين الروايتين وقال يجب أن يراود فيقال فإن كان سنّها مخالف الوقتين كانت مشكلة وكانت بينهما كما في السراج اهـ . ولكن عليه تبقى صورة مخالفة الوقتين ضائعة إذا لم يشتبه السن ثم لا يخفى ما في كلام المصنف فإن أوله ظاهر في المشي على ما في الهداية وصرح آخره بخلاف مشياً على ما قاله الزيلعي وكان ينبغي له أن يجعل العبارة هكذا وإن خالف سنّها الوقتين قال في الهداية والكافي بطلت البيتان وقال الزيلعي الأصح أنهما لا يبطلان إلى أن يقول ولهذا قلت كانت بينهما يشتركان فيها الخ

( برهن أحدهما على غضب شيء والآخر على إيداعه نصّف ) أي إذا كانت عين في يد رجلين فبرهن أحدهما على الغضب والآخر على الودعة يقضى بها بينهما نصفين لأن الودعة تصير غضباً بالجوهر حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع إلى الوفاق بخلاف ما إذا خالف بالفعل بلا جوهر ثم عاد إلى الوفاق كما تقرر في موضعه ( ادعى الملك في الحال وشهد الشهود أن هذا كان ملكه قبل ) يعني إذا ادعى الملك في الحال وشهد الشهود أن هذا العين كان ملكه قبل لأن شهادتهم ثبتت الملك في الحال والماضي وما ثبت في زمان يحكم بقائه ما لم يوجد المزيل كذا في العمادية نقلاً عن المحيط .

( قوله ادعى الملك في الحال ) ليس من هذا الباب

( الرّاكب واللّابس أولى من أخذ اللجام والكم ) أي إذا تنازعا في دابة أحدهما رّاكبها والآخر متعلق بلجامها أو تنازعا في ثوب أحدهما لابساً والآخر متعلق بكمه كان الرّاكب واللباس أولى من المتعلق بلجام والكم لأن تصرفهما أظهر لاختصاصه بالملك فكأننا صاحبي يد والمتعلق خارج وذو اليد أولى وأما إذا أقاما البينة فبينة الخارج أولى لما مرّ مراراً ( ومن في السرج ) أولى ( من رديفه ) لأن تمكنه من ذلك الموضع دليل على تقدّم

يَدِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا رَاكِبَيْنِ عَلَى السَّرَجِ حَيْثُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا لَاسِيَوَاتُهُمَا فِي التَّصَرُّفِ وَلَوْ تَعَلَّقَ أَحَدُهُمَا بِذَنْبِهَا  
وَالْآخَرُ مُمَسِّكٌ لِلجَامِهَا كَانَ لِلْمُمْسِكِ إِذْ لَا يَمْسِكُ اللَّجَامَ غَالِبًا إِلَّا الْمَالِكُ بِخِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ بِالذَّنْبِ .  
( وَذُو حَمْلَيْهَا أَوْلَى مِنْ مُتَعَلِّقِ كُوزِهِ ) أَيِ إِذَا تَنَازَعَا فِي دَابَّةٍ وَعَلَيْهَا حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا وَلِلْآخَرِ كُوزٌ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ  
أَكْثَرُ تَصَرُّفًا فِيهَا ( وَيُصَفُّ الْبَسَاطُ بَيْنَ جَالِسِهِ وَالْمُتَعَلِّقِ بِهِ ) بِحُكْمِ الْإِسْتِوَاءِ بَيْنَهُمَا لَا بِطَرِيقِ الْقَضَاءِ لِأَنَّ الْجُلُوسَ  
لَيْسَ بِيَدٍ عَلَيْهِ بَلْ الْيَدُ تَكُونُ بِكَوْنِهِ فِي بَيْتِهِ أَوْ نَقْلِهِ مِنْ مَوْضِعِهِ بِخِلَافِ الرُّكُوبِ وَاللُّبْسِ حَيْثُ يَكُونُ بِهِمَا غَاصِبًا  
لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَصِيرُ غَاصِبًا بِالْقُعُودِ عَلَى الْبَسَاطِ ( كَمَنْ مَعَهُ ) أَيِ فِي يَدِهِ ( ثَوْبٌ وَطَرَفُهُ مَعَ الْآخَرِ ) حَيْثُ  
يُصَفُّ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ يَدَ كُلٍّ مِنْهُمَا ثَابِتٌ فِيهِ وَإِنْ كَانَ يَدُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ وَلَا يُرَجَّحُ بِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَكُونُ  
بِالْأَكْثَرِيَّةِ ( لَا هُدْبَتُهُ ) أَيِ لَا يَكُونُ هُدْبَتُهُ مَعَ الْآخَرِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَعَهُ لَا يُوجِبُ التَّصْيِفَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِثَوْبٍ لِأَنَّهَا  
غَيْرُ

مَنْسُوجَةٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنَ الثَّوْبِ فَلَا يُرَاجِمُ الْآخَرَ ( بِخِلَافِ جَالِسِي دَارٍ إِذَا تَنَازَعَا فِيهَا ) حَيْثُ لَا يُقْضَى  
بِهَا بَيْنَهُمَا ( لَا بِطَرِيقِ الشَّرْكِ وَلَا بَعِيرِهِ ) لِأَنَّ الْجُلُوسَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمِلْكِ  
( قَوْلُهُ وَاللُّبْسُ أَوْلَى ) قَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فَيُقْضَى لَهُ قَضَاءُ تَرْكِ لَا اسْتِحْقَاقٍ حَتَّى لَوْ أَقَامَ الْآخَرُ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ ذَلِكَ  
يُقْضَى لَهُ ( قَوْلُهُ وَمَنْ فِي السَّرَجِ أَوْلَى مِنْ رَدِيْفِهِ ) قَهْلُ التَّاطِيفِيِّ هَذِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ التَّوَادِرِ وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ هِيَ  
بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا رَاكِبَيْنِ فِي السَّرَجِ فَإِنَّهَا بَيْنَهُمَا قَوْلًا وَاحِدًا كَمَا فِي الْعِنَايَةِ ١ هـ .  
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ اشْتِرَاكُهُمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُسَرَّجَةً ( قَوْلُهُ وَذُو حَمْلَيْهَا أَوْلَى مِنْ مُتَعَلِّقِ كُوزِهِ ) اخْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ بَعْضُ  
حَمْلَيْهَا إِذْ لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا مَنْ وَلِلْآخَرِ مِائَةٌ مَنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ جَالِسِي دَارٍ  
إِلَخْ ) كَذَا قَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَيُخَالَفُهُ مَا فِي الْبِدَائِعِ لَوْ ادَّعَى دَارًا وَأَحَدُهُمَا سَاكِنٌ فِيهَا فَهِيَ لِلْسَّاكِنِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ  
أَحَدُهُمَا أَحَدَثَ فِيهَا شَيْئًا مِنْ بِنَاءٍ أَوْ حَفْرِ فَهِيَ لِصَاحِبِ الْبِنَاءِ وَالْحَفْرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ أَحَدُهُمَا  
دَاخِلٌ فِيهَا وَالْآخَرُ خَارِجٌ مِنْهَا فَهِيَ بَيْنَهُمَا وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَا جَمِيعًا فِيهَا لِأَنَّ الْيَدَ عَلَى الْعَقَارِ لَا تَثْبُتُ بِالْكُونِ فِيهَا  
وَالْمَا تَثْبُتُ بِالتَّصَرُّفِ .

١ هـ .

( تَنْبِيْهٌ ) : قَالَ فِي الْبِدَائِعِ كُلُّ مَوْضِعٍ قَضَى بِالْمِلْكِ لِأَحَدِهِمَا لِكُونِ الْمُدَّعَى فِي يَدِهِ تَجِبُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ لِصَاحِبِهِ إِذَا  
طَلَبَ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيٌّ وَإِنْ نَكَلَ يُقْضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ .

١ هـ .

كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

( الحائِطُ لِمَنْ جُدُوهُ عَلَيْهِ أَوْ مُتَّصِلٌ بِهِ اتَّصَالَ تَرْبِيعِ ) الْإِتِّصَالُ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا اتِّصَالُ مُلَازِقَةٍ وَهُوَ أَنْ يُلَازِقَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ بِالْآخَرِ وَالثَّانِي اتِّصَالُ تَرْبِيعٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِبَنَاتِ الْحَائِطِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ مُتَدَاخِلَةٌ فِي اتِّصَالِ لِبَنَاتِ الْحَائِطِ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ الْحَائِطُ مِنْ خَشَبٍ فَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَكُونَ أَطْرَافُ خَشَبَاتٍ أَحَدُهُمَا مُرَكَّبَةٌ فِي الْآخَرَى وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هَاهُنَا لِأَنَّهُ شَاهِدٌ ظَاهِرٌ لِصَاحِبِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَنَاهُ مَعَ حَائِطِهِ إِذْ مُدَاخِلَةٌ اتِّصَالِ اللَّبَنَاتِ وَأَطْرَافُ الْخَشَبَاتِ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا عِنْدَ بِنَاءِ الْحَائِطَيْنِ مَعًا فَكَانَ أَوَّلَى وَكَذَا إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْمُتَنَازِعِينَ جُنُوعٌ عَلَى الْحَائِطِ كَانَ لَهُ لِأَنَّ صَاحِبَ الْجُنُوعِ مُسْتَعْمِلٌ لِلْحَائِطِ بِمَا وَضَعَ لَهُ الْحَائِطُ وَهُوَ وَضَعَ الْجُنُوعِ عَلَيْهِ ( لَا لِمَنْ عَلَيْهِ هَرَادِي ) وَهِيَ خَشَبَاتٌ تُوَضَّعُ عَلَى الْجُنُوعِ وَيُلْقَى عَلَيْهَا التُّرَابُ فَإِنَّهَا غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ وَكَذَا الْبُورِي لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ اسْتِعْمَالًا لَهُ وَضَعًا إِذْ الْحَائِطُ لَا يُبْنَى لَهُمَا بَلْ لِلتَّسْقِيفِ وَهُوَ لَا يُمَكِّنُ عَلَى الْهَرَادِي وَالْبُورِي ( بَلْ بَيْنَ الْجَارَيْنِ لَوْ تَنَازَعَا ) يَعْنِي إِذَا تَنَازَعَا فِي حَائِطٍ وَلِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ هَرَادِي وَلَيْسَ لِلْآخَرِ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَهُوَ بَيْنَهُمَا إِذْ لَا يَخْتَصُّ بِهِ صَاحِبُ الْهَرَادِي ( وَذُو بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَذِي بَيْتٍ مِنْهَا فِي حَقِّ سَاحَتِهَا ) يَعْنِي إِذَا كَانَ بَيْتٌ مِنْ دَارٍ فِيهَا بَيْتٌ كَثِيرَةٌ فِي يَدِ زَيْدٍ وَالْبَيْتُ الْبَاقِيَةُ فِي يَدِ بَكْرٍ ( فَهِيَ ) أَيْ السَّاحَةُ ( تَكُونُ بَيْنَهُمَا ) حَالِ كَوْنِهَا ( نِصْفَيْنِ ) لِاسْتِعْمَالِهَا فِي اسْتِعْمَالِهَا وَهُوَ الْمُرُورُ فِيهَا وَالتَّوَضُّعُ وَكَسْرُ الْحَطَبِ وَوَضْعُ الْأَمْتَعَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَصَارَتْ نَظِيرَ الطَّرِيقِ ( بِخِلَافِ الشَّرْبِ ) إِذَا تَنَازَعَا فِيهِ ( فَإِنَّهُ بِقَدْرِ

الْأَرْضِ ) أَيْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ أَرْضِيهِمَا لِأَنَّ الشَّرْبَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَجْلِ سَقْيِ الْأَرْضِ فَعِنْدَ كَثَرَةِ الْأَرْضِ تَكْثُرُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ .

( قَوْلُهُ الْحَائِطُ لِمَنْ جُدُوهُ عَلَيْهِ ) مَبْسُوطَةٌ فِي التَّبْيِينِ

( بَرَهْنَا ) أَيْ خَارِجَانِ عَلَى يَدٍ ( فِي أَرْضٍ ) أَيْ عَلَى أَنْ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَدٌ فِيهَا ( قُضِيَ بِيَدِهِمَا ) لِأَنَّ الْيَدَ فِيهَا غَيْرُ مُشَاهِدٍ لِتَعَدُّرِ إِحْضَارِهَا وَالْبَيِّنَةُ تُثَبِّتُ مَا غَابَ عَنْ عِلْمِ الْقَاضِي ( وَلَوْ بَرَهَنَ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا أَوْ كَانَ تَصَرَّفَ فِيهَا ) بِأَنْ لَبِنَ فِيهَا أَوْ بَنَى أَوْ حَفَرَ ( قُضِيَ بِيَدِهِ ) أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِقِيَامِ الْحُجَّةِ فَإِنَّ الْيَدَ حَقٌّ مَقْصُودٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَوْ جُودَ التَّصَرُّفِ وَالِاسْتِعْمَالِ فِيهَا

( قَوْلُهُ بَرَهْنَا عَلَى يَدٍ فِي أَرْضٍ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْيَدَ لَا تُثَبِّتُ فِي الْعَقَارِ بِالتَّصَادُقِ وَكَذَا بِالتَّكْوُلِ عَنْ الْيَمِينِ وَلَوْ تَكَلَّمَ جَعَلَ فِي يَدِ كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفَهَا الَّذِي فِي يَدِ صَاحِبِهِ لِصِحَّةِ إِفْرَارِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ حَلَفَا جَمِيعًا لَمْ يَقْضَ بِالْيَدِ لَهُمَا فِيهَا وَبَرَى كُلٌّ عَنْ دَعْوَى صَاحِبِهِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( صَبِيٌّ يَعْبُرُ ) أَيْ يَتَكَلَّمُ وَيَعْلَمُ مَا يَقُولُ ( قَالَ أَنَا حُرٌّ فَالْقَوْلُ لَهُ ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَعْبُرُ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ فِي يَدِ نَفْسِهِ فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى أَحَدٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَبْدُهُ عِنْدَ انْكَارِهِ ( إِلَّا بَيِّنَةٌ كَالْبَالِغِ فَإِنْ قَالَ أَنَا عَبْدُ فَلَانٍ ) وَهُوَ غَيْرُ ذِي الْيَدِ ( قُضِيَ لِمَنْ مَعَهُ ) يَعْنِي ذَا الْيَدِ لِأَنَّهُ أَفْرَأَ أَنَّهُ لَا يَدَ لَهُ حَيْثُ أَفْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ بِالرَّقِّ فَكَانَ مِلْكًا لِمَنْ فِي يَدِهِ كَالْقِمَاشِ فَإِنْ قِيلَ الْإِقْرَارُ بِالرَّقِّ ضَارٌّ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ لَا يُعْتَبَرَ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ قُلْنَا الرَّقُّ لَمْ يَثْبُتْ بِقَوْلِهِ بَلْ بِدَعْوَى ذِي الْيَدِ لِعَدَمِ الْمَعَارِضِ لِدَعْوَى الْحُرِّيَّةِ لِأَنَّهُ لَمَّا صَارَ فِي يَدِ الْمُدَّعِي بَقِيَ كَالْقِمَاشِ فِي يَدِهِ فَيُقْبَلُ إِفْرَارُهُ عَلَيْهِ ( فَلَوْ كَبَّرَ وَادَّعَى الْحُرِّيَّةَ

(يَسْمَعُ) أَي ادَّعَاؤُهُ (بِالْيَنَةِ) لِأَنَّ التَّنَاقُضَ فِي دَعْوَى الْحُرِّيَّةِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(بَابُ دَعْوَى النَّسَبِ) اعْلَمْ أَنَّ الدَّعْوَى نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا دَعْوَةُ الْإِسْتِيلَادِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِ الْمُدَّعِي وَالثَّانِي دَعْوَةُ التَّحْرِيرِ وَهِيَ أَنْ لَا يَكُونَ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِ الْمُدَّعِي وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَسْبَقُ لِإِسْتِيلَادِهَا إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ وَافْتِصَارِ دَعْوَةِ التَّحْرِيرِ عَلَى الْحَالِ وَسَيَأْتِي تَوْضِيحُهُ (بَاعَ أَمَةٌ فَوَلَدَتْ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُذْ بِيَعَتْ فَادَّعَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَأَمِيثُهَا) وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَثْبُتُ لِأَنَّ بَيْعَهُ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهَا أَمَةٌ فَالِدَعْوَةِ يَصِيرُ مُنَاقِضًا ، وَلَنَا أَنَّ مَبْنَى النَّسَبِ عَلَى الْخَفَاءِ فَيَعْفَى فِيهِ التَّنَاقُضُ كَمَا سَيَذْكَرُ فَتَقْبَلُ دَعْوَتُهُ إِذَا تَيَقَّنَ بِالْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ بِالْوِلَادَةِ لِلْأَقْلِ فَإِنَّهُ كَالْيَنَةِ الْعَادِلَةِ فِي إِبْطَالِ النَّسَبِ مِنْهُ إِذَا ظَاهِرُ عَدَمِ الزَّوْنِ مِنْهَا وَأَمْرُ النَّسَبِ عَلَى الْخَفَاءِ فَقَدْ يَطُنُّ الْمَرْءُ أَنَّ الْعُلُوقَ لَيْسَ مِنْهُ ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْهُ فَكَانَ عُدْرًا لَهُ فِي إِسْقَاطِ اعْتِبَارِ التَّنَاقُضِ وَإِذَا صَحَّتِ الدَّعْوَى اسْتَدَّتْ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ بَاعَ أُمَّ وَلَدِهِ (فَيَفْسَخُ الْبَيْعُ) لِعَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ (وَيَرُدُّ الثَّمَنَ) لِأَنَّ سَلَامَةَ الثَّمَنِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سَلَامَةِ الْمَبِيعِ بِخِلَافِ دَعْوَى أَبِي الْبَائِعِ لِعَدَمِ انْعِقَادِ الْعُلُوقِ عَلَى مِلْكِهِ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ التَّمْلُكِ عَلَى وَلَدِهِ وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ بِالْبَيْعِ (وَأِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَهُ ثَبَتَ) أَي نَسَبُهُ (مِنْهُ) وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ نَكَحَهَا وَاسْتَوْلَكَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا (وَلَوْ) ادَّعَاهُ (مَعَهُ) أَي مَعَ الْبَائِعِ (أَوْ بَعْدَهُ لَا) أَي لَا يَثْبُتُ نَسَبُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ دَعْوَةَ الْبَائِعِ دَعْوَةُ اسْتِيلَادٍ لِكُونَ أَصْلِ الْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ وَدَعْوَةُ الْمُشْتَرِي دَعْوَةُ تَحْرِيرٍ إِذَا أَصْلُ الْعُلُوقِ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ وَالْأَوَّلَى

أَفْوَى لِمَا مَرَّ (كَذَا) أَي يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنَ الْبَائِعِ (إِنْ مَاتَ الْأُمُّ) فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ وَقَدْ وَلَدَتْ لِلْأَقْلِ وَيَأْخُذُهُ وَيَسْتَرُدُّ الْمُشْتَرِي كُلَّ الثَّمَنِ لِأَنَّ الْوَلَدَ هُوَ الْأَصْلُ فِي النَّسَبِ مِنْهُ لِأَنَّهَا تَسْتَفِيدُ الْحُرِّيَّةَ مِنْهُ أَلَا يَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {اعْتَقَهَا وَلَدَهَا} فَالْثَّابِتُ لَهَا حَقُّ الْحُرِّيَّةِ وَلَهُ حَقِيقَةُ الْحُرِّيَّةِ وَالْحَقِيقَةُ أَفْوَى مِنَ الْحَقِّ فَيَسْتَنْبِغُ الْأَدْنَى وَلَا يَضُرُّهُ قَوَاتُ التَّبَعِ (بِخِلَافِ الْوَلَدِ) فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ دُونَ الْأُمِّ فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ وَقَدْ وَلَدَتْ لِلْأَقْلِ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ لِاسْتِعْنَائِهِ بِالْمَوْتِ عَنِ النَّسَبِ وَلَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدِهِ لِأَنَّ الْإِسْتِيلَادَ فَرَعَ النَّسَبَ فَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَ أَصْلًا وَهُوَ بَاطِلٌ بِخِلَافِ بَيْعِهِ فَإِنَّهُ إِذَا بَاعَ عَبْدًا وَلَدَ عِنْدَهُ ثُمَّ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي مِنْ آخَرٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ ابْنُهُ فَهُوَ ابْنُهُ وَبَطَلَ الْبَيْعَانِ لِأَنَّ اتِّصَالَ الْعُلُوقِ بِمِلْكِهِ كَالْيَنَةِ الْعَادِلَةِ وَالْبَيْعُ يَحْتَمِلُ الْقَضَ وَمَالُهُ مِنْ حَقِّ الدَّعْوَةِ لَا يَحْتَمِلُهُ فَيُنْتَقَضُ الْبَيْعُ لِأَجْلِهِ (بَابُ دَعْوَى النَّسَبِ)

(وِاعْتِاقُهَا) أَيِ اعْتِاقِ الْمُشْتَرِي الْأُمِّ وَالْوَلَدِ (كَمَوْتِهِمَا) حَتَّى لَوْ اعْتَقَ الْأُمُّ لَا الْوَلَدَ فَادَّعَى الْبَائِعُ الْوَلَدَ أَنَّهُ ابْنُهُ صَحَّتْ دَعْوَتُهُ وَيَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَلَوْ اعْتَقَ الْوَلَدَ لَا الْأُمُّ لَمْ تَصِحَّ دَعْوَتُهُ لَا فِي حَقِّ الْوَلَدِ وَلَا فِي حَقِّ الْأُمِّ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهَا إِنْ صَحَّتْ بَطَلَ إِعْتِاقُهُ وَالْعِتْقُ بَعْدَ وَقُوعِهِ لَا يَحْتَمِلُ الْبُطْلَانَ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهَا تَبِعَ لَهُ فَإِذَا لَمْ تَصِحَّ فِي حَقِّ الْأَصْلِ لَمْ تَصِحَّ فِي حَقِّ التَّبَعِ ضَرُورَةً (وَالْتَدْبِيرُ كَالِاعْتِاقِ) لِأَنَّهُ أَيْضًا لَا يَحْتَمِلُ الْقَضَ لثُبُوتِ بَعْضِ آثَارِ الْحُرِّيَّةِ كَامْتِنَاعِ التَّمْلِكِ لِلْغَيْرِ وَفِيمَا إِذَا اعْتَقَ الْمُشْتَرِي الْأُمُّ أَوْ دَبَّرَهَا يَرُدُّ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَهُ يَرُدُّ كُلَّ الثَّمَنِ فِي الصَّحِيحِ كَمَا فِي الْمَوْتِ كَذَا ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ وَذَكَرَ فِي الْمَبْسُوطِ يَرُدُّ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ لَا حِصَّتَهَا بِالِاتِّفَاقِ وَفَرَّقَ عَلَى هَذَا بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْعِتْقِ بِأَنَّ الْقَاضِيَ كَذَبَ الْبَائِعِ فِيمَا زَعَمَ حَيْثُ جَعَلَهَا مُعْتَقَةً مِنَ الْمُشْتَرِي فَبَطَلَ زَعْمُهُ وَلَمْ يَوْجَدْ التَّكْذِيبُ فِي فَصْلِ الْمَوْتِ فَيُؤَاخِذُ بِزَعْمِهِ فَيَسْتَرُدُّ بِحِصَّتِهَا أَيْضًا كَذَا فِي الْكَافِي (وَلَوْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَتَيْنِ) مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ (لَمْ تَصِحَّ دَعْوَةُ الْبَائِعِ) إِذَا لَمْ يَوْجَدْ اتِّصَالَ الْعُلُوقِ بِمِلْكِهِ يَقِينًا وَهُوَ



الشَّاهِدُ وَالْحُجَّةُ ( وَصَدَقَهُ الْمُشْتَرِي ) أَيَّ صَدَقَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ ( ثَبَتَ النَّسَبُ ) إِذْ عَدِمَ ثُبُوتُهُ لِرِعَايَةِ حَقِّهِ وَإِذَا صَدَقَهُ زَالَ ذَلِكَ الْمَانِعُ ( وَلَمْ يَبْطُلْ بَيْعُهُ ) لِلْجَزْمِ أَنَّ الْعُلُوقَ لَيْسَ فِي مِلْكِهِ فَلَا تُثْبِتُ حَقِيقَةُ الْمَلِكِ الْعِنَقَ وَلَا حَقُّهُ لِأَنَّهُ دَعْوَةٌ تَحْرِيرٍ وَغَيْرُ الْمَالِكِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ( وَكَانَتْ أُمُّ الْوَلَدِ نِكَاحًا ) هِيَ أُمُّهُ وَلَدَتْ مِنْ

زَوْجِهَا فَمَلَكَهَا أَوْ أُمُّهُ مَلَكَهَا زَوْجُهَا فَوَلَدَتْ فَادَّعَى الْوَلَدُ ( وَلَوْ وَلَدَتْ فِيمَا بَيْنَ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ وَصَدَقَهُ ) أَيَّ الْمُشْتَرِي ( كَانَ الْحُكْمُ كَالْوَلِّ ) يَعْنِي يُثْبِتُ نَسَبُهُ وَأُمِّيَّتُهَا وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ وَيُرَدُّ الثَّمَنُ ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّ حُكْمَ وَلَدِ أُمِّهِ وَلَدَتْ بَعْدَ مَا بَاعَهَا ثُمَّ ادَّعَاهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ حُكْمَ وَلَدِ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ ( بَاعَ الْمَوْلُودَ عِنْدَهُ فَادَّعَاهُ بَعْدَ بَيْعِ مُشْتَرِيهِ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَرَدَّ بَيْعُهُ ) لِأَنَّ اتِّصَالَ الْعُلُوقِ بِمِلْكِهِ كَالْيَبْنَةِ كَمَا مَرَّ وَالْبَيْعُ يَحْتَمِلُ الْقَبْضَ وَمَالَهُ مِنْ حَقِّ الدَّعْوَةِ لَا يَحْتَمِلُهُ فَيَنْقُضُ الْبَيْعَ لِأَجْلِهِ ( كَذَا لَوْ كَاتَبَ الْوَلَدُ أَوْ رَهْنَهُ أَوْ آجَرَهُ أَوْ ) كَاتَبَ ( الْأُمُّ أَوْ رَهْنَهَا أَوْ آجَرَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ ادَّعَاهُ ) حَيْثُ يُثْبِتُ النَّسَبُ وَيُرَدُّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ بِخِلَافِ الْإِعْتِقَاقِ عَلَى مَا مَرَّ .

قَوْلُهُ وَفِيمَا إِذَا أَعْتَقَ الْمُشْتَرِي الْأُمَّ أَوْ دَبَّرَهَا

( الْخ ) كَذَا نَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ عَنِ الْمَبْسُوطِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ يَرُدُّ مَا يَخْصُصُ الْوَلَدَ خَاصَّةً وَلَا يَرُدُّ مَا يَخْصُصُ الْأُمَّ فِيمَا إِذَا أَعْتَقَ الْأُمَّ ثُمَّ قَالَ وَمِنْ الْمَشَايخِ مَنْ قَالَ يَرُدُّ الْبَائِعُ جَمِيعَ الثَّمَنِ هُنَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي فَصْلِ الْمَوْتِ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ لَا قِيمَةَ لَهَا عِنْدَهُ وَلَا تَضْمَنُ بِالْعَقْدِ فَيُؤَاخِذُ بِرَعْمِهِ وَإِلَيْهِ مَالُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ وَصَحَّحَهُ وَهُوَ يُخَالِفُ الرَّوَايَةَ وَكَيْفَ يُقَالُ يَسْتَرِدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ وَالْبَيْعُ لَمْ يَبْطُلْ فِي الْجَارِيَةِ حَيْثُ لَمْ يَبْطُلْ إِعْتَاقُهُ بَلْ يَرُدُّ حِصَّةَ الْوَلَدِ فَقَطْ بِأَنَّ يَقْسِمَ الثَّمَنَ عَلَى قِيمَتِهَا يَعْتَبَرُ قِيمَةُ الْأُمِّ يَوْمَ الْقَبْضِ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ بِالْقَبْضِ وَقِيمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْوِلَادَةِ لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ الْقِيمَةُ بِالْوِلَادَةِ فَيَعْتَبَرُ قِيمَتُهُ عِنْدَ ذَلِكَ أ هـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ وَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ لَمْ تَصِحَّ دَعْوَةُ الْبَائِعِ ) كَذَا لَوْ وَلَدَتْ لِتَمَامِ سَنَتَيْنِ إِذْ لَمْ يُوْجَدْ اتِّصَالُ الْعُلُوقِ بِمِلْكِهِ يَقِينًا وَهُوَ الشَّاهِدُ وَالْحُجَّةُ قَوْلُهُ وَصَدَقَهُ الْمُشْتَرِي ثَبَتَ النَّسَبُ ( لَا يَخْفَى مَا فِي التَّرْكِيبِ مِنَ السَّقَطِ وَاسْتِقَامَتِهِ أَنْ يُزَادَ لَفْظُهُ إِنْ فَتَكُونُ الْعِبَارَةُ هَكَذَا وَإِنْ صَدَقَهُ الْمُشْتَرِي ثَبَتَ النَّسَبُ ) قَوْلُهُ وَكَانَتْ أُمُّ وَلَدِهِ نِكَاحًا هِيَ أُمُّهُ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجِهَا فَمَلَكَهَا ( فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَوْ ثَبَتَ أُمُومِيَّتُهَا كَمَا ذَكَرَ لِحُكْمِ بِنْقُضِ بَيْعِهَا وَلَا يَقْضُ وَالصَّوَابُ مَا قَالَ فِي الْكَافِي وَلَوْ وَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ رُدَّتْ دَعْوَى الْبَائِعِ إِلَّا إِذَا صَدَقَهُ الْمُشْتَرِي فَيُثْبِتُ النَّسَبَ مِنْهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْبَائِعَ اسْتَوْلَدَهَا بِحُكْمِ النِّكَاحِ حَمَلًا لِأَمْرِهِ عَلَى الصَّلَاحِ وَيَبْقَى الْوَلَدُ عَبْدًا

لِلْمُشْتَرِي وَلَا تَصِيرُ الْأُمُّ أُمَّ وَلَدِ الْبَائِعِ كَمَا لَوْ ادَّعَاهُ أَجْنَبِيٌّ آخَرُ لِأَنَّ بِنَصَادِقِهِمَا أَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْبَائِعِ لَا يُثْبِتُ كَوْنُ الْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَا يَدْعِي ذَلِكَ وَكَيْفَ يَدْعِي وَالْوَلَدُ لَا يَبْقَى فِي الْبَطْنِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ فَكَانَ حَدَثًا بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِ الْبَائِعِ وَإِذَا لَمْ يُثْبِتْ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ لَا يُثْبِتُ حَقِيقَةُ الْعِنَقِ لِلْوَلَدِ وَلَا حَقُّ الْعِنَقِ لِلْأُمِّ وَلَا يَظْهَرُ بُطْلَانُ الْبَيْعِ وَدَعْوَى الْبَائِعِ هُنَا دَعْوَى تَحْرِيرٍ وَغَيْرُ الْمَالِكِ لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهَا أ هـ ( قَوْلُهُ أَوْ أُمُّهُ مَلَكَهَا زَوْجُهَا فَوَلَدَتْ فَادَّعَى الْوَلَدُ ) لَيْسَ سَلِيدًا لِأَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ الشَّرَاءِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَعْوَى الْوَلَدِ بَلْ تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ وَيُثْبِتُ النَّسَبَ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ إِذَا وَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْمِلْكِ فَادَّعَاهُ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ بِالْمِلْكِ لَا بِالنِّكَاحِ ( قَوْلُهُ يَعْنِي ثَبَتَ نَسَبُهُ وَأُمِّيَّتُهَا ) أَيَّ لِمَا كَانَ أَنْ يَكُونَ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ وَكَانَتْ دَعْوَى اسْتِيلَادٍ وَهَذَا إِذَا حَصَلَ التَّصَادُقُ وَلَوْ تَنَازَعَا فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِالِاتِّفَاقِ وَالْبَيِّنَةُ لِلْمُشْتَرِي عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَعِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ الْيَبْنَةِ لِلْبَائِعِ

( بَاعَ أَحَدُ تَوَاقِينِ ) وَهُمَا وَلَدَانِ بَيْنَ وَلَدَتَيْهِمَا أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَيَكُونَانِ مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ كَوْنُ عُلوُقِ الثَّانِي حَدِيثًا إِذْ لَا حَبْلَ أَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالْعُلُوقُ عَلَى الْعُلُوقِ مُتَعَدِّرٌ لَأَنَّهَا إِذَا حَبَلَتْ يَنْسُدُّ فَمِ الرَّجْمِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِذَا ادَّعَى نَسَبَ أَحَدِهِمَا يَثْبُتُ نَسَبُهُمَا مِنْهُ لِأَنَّهُمَا لَا يَنْفَصِلَانِ نَسَبًا فَيُثْبِتُ نَسَبَ أَحَدِهِمَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ نَسَبِ الْآخَرِ ( عُلوُقُهُمَا وَوَلَدَتْهُمَا عِنْدَهُ وَأَعْتَقَهُ مُشْتَرِيَهُ ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ الْآخَرَ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا مِنْهُ وَبَطَلَ عِنَقُ الْمُشْتَرِي ) لِأَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ ظَهَرَ أَنََّّهُ حُرٌّ الْأَصْلَ فَاقْتَضَى كَوْنُ الْآخَرِ أَيْضًا كَذَلِكَ لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ أَحَدِهِمَا حُرًّا الْأَصْلَ وَالْآخَرَ رَقِيقًا وَقَدْ خُلِقَا مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ وَكَانَ هَذَا تَقْضِ الْإِعْثَاقُ بِأَمْرِ قَوْفِهِ وَهُوَ حُرِّيَّةُ الْأَصْلِ قَوْلُهُ ( عُلوُقُهُمَا وَوَلَدَتْهُمَا عِنْدَهُ ) أَيِ فِي مِلْكِهِ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ وَالصُّورَةُ بِحَالِهَا وَقَدْ أَعْتَقَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَاهُ لَا يَبْطُلُ عِنَقُهُ كَمَا فِي الْكَافِي وَالتَّبْيِينِ

( قَالَ لِصَبِيِّ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي ثُمَّ قَالَ لَيْسَ مِنِّي ثُمَّ قَالَ هُوَ مِنِّي يَصِحُّ ) إِذْ بِالْإِقْرَارِ بَأَنَّهُ ابْنِي تَعَلَّقَ حَقُّ الْمُقَرِّ وَالْمَقَرِّ لَهُ أَمَّا حَقُّ الْمُقَرِّ لَهُ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ حَتَّى يَنْتَفِي كَوْنُهُ مَخْلُوقًا مِنْ مَاءِ الرِّثَا فَإِذَا قَالَ لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي لَا يَمْلِكُ إِبْطَالُ حَقِّ الْوَلَدِ فَإِذَا عَادَ إِلَى التَّصَدِيقِ يَصِحُّ وَلَوْ قَالَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي ثُمَّ قَالَ لَيْسَ مِنِّي لَا يَصِحُّ النَّفْيُ لِأَنَّ النَّسَبَ ثَبَتَ وَإِذَا ثَبَتَ النَّسَبُ لَا يَنْتَفِي بِالنَّفْيِ وَهَذَا إِذَا صَدَّقَهُ الْإِبْنُ أَمَّا بَعْدُ التَّصَدِيقِ فَلَا يَثْبُتُ النَّسَبُ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى الْغَيْرِ بَأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ لَكِنْ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ الْإِبْنُ ثُمَّ عَادَ إِلَى التَّصَدِيقِ ثَبَتَ النَّسَبُ لِأَنَّ إِقْرَارَ الْأَبِ لَمْ يَبْطُلْ بِعَدَمِ تَصَدِيقِ الْإِبْنِ فَثَبَتَ النَّسَبُ وَلَوْ أَنْكَرَ الْأَبُ الْإِقْرَارَ فَأَقَامَ الْإِبْنُ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ أَقَرَّ أَنِّي ابْنُهُ يَقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَالْإِقْرَارُ بَأَنَّهُ ابْنِي مَقْبُولٌ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ بَأَنَّهُ جُزْءٌ أَمَّا الْإِقْرَارُ بَأَنَّهُ أَخُوهُ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى الْغَيْرِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( قَالَ لَهُ ) أَيِ لِصَبِيِّ ( هُوَ ابْنُ زَيْدٍ ثُمَّ قَالَ هُوَ ابْنِي لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ وَإِنْ ) وَصَلِيَّةُ ( جَحَدَ زَيْدٌ بَنُوْتَهُ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ إِذَا جَحَدَ زَيْدٌ بَنُوْتَهُ فَهُوَ ابْنُ الْمُوَلَى وَإِذَا صَدَّقَهُ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَذَرِ تَصَدِيقَهُ وَلَا تَكْذِيبَهُ لَمْ تَصَحَّ دَعْوَةُ الْمُقَرِّ عَنْدهُمْ لَهُمَا أَنَّ الْإِقْرَارَ ارْتَدَّ بَرْدٌ زَيْدٌ فَصَارَ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ وَالْإِقْرَارُ بِالنَّسَبِ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ التَّقْضُ وَلَهُ أَنَّ النَّسَبَ لَا يَحْتَمِلُ التَّقْضَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَالْإِقْرَارُ بِمِثْلِهِ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُقَرِّ لَهُ حَتَّى لَوْ صَدَّقَهُ بَعْدَ التَّكْذِيبِ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ وَأَيْضًا

تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْوَلَدِ فَلَا يَرْتَدُّ بَرْدُ الْمُقَرِّ لَهُ ( قَالَ لَهُ ) أَيِ لِصَبِيِّ كَانَ فِي يَدِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ ( مُسْلِمٌ هُوَ عَبْدِي وَكَافِرٌ هُوَ ابْنِي كَانَ ابْنًا وَحَرًّا إِنْ ادَّعَا مَعًا ) لِأَنَّهُ يَكُونُ حُرًّا حَالًا وَمُسْلِمًا مَالًا لظُهُورِ دَلَائِلِ التَّوْحِيدِ لِكُلِّ عَاقِلٍ وَفِي الْعَكْسِ يَثْبُتُ الْإِسْلَامُ تَبَعًا وَلَا يَحْصُلُ لَهُ الْحُرِّيَّةُ مَعَ عَجْزِهِ عَنْ تَحْصِيلِهَا ( وَإِنْ سَقَى دَعْوَى الْمُسْلِمِ كَانَ عَبْدًا لَهُ ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَإِنْ ادَّعَا الْبُنُوَّةَ كَانَ ابْنًا لِلْمُسْلِمِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي دَعْوَى الْبُنُوَّةِ وَيَرْجَحُ الْمُسْلِمُ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ أَوْلَى لِلصَّبِيِّ لِحُصُولِ الْإِسْلَامِ لَهُ حَالًا تَبَعًا لِأَبِيهِ .

( قَوْلُهُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ) أَيِ كَذَا ذَكَرَ التَّعْلِيلَ وَالتَّقْيِيدَ أَمَّا لَفْظُ الْمَسْأَلَةِ فَسَيَذْكُرُهُ بَعْدَ وَرَقَةٍ وَنِصْفِ حِكَايَةٍ عَنْ الْعِمَادِيَّةِ وَالْأَسْرُوشَنِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَقَالَ إِنْ جَحَدَ زَيْدٌ بَنُوْتَهُ فَهُوَ ابْنُ الْمُوَلَى ) لَمْ يَشْتَرَطْ كَوْنُهُ فِي يَدِهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْكَافِي مِنَ التَّقْيِيدِ بِهِ لَيْسَ احْتِرَازِيًّا وَلَفْظُهُ رَجُلٌ فِي يَدِهِ صَبِيٌّ فَقَالَ هُوَ ابْنُ عَبْدِي إِنْ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَا يَشْتَرَطُ لِهَذَا الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ فِي يَدِهِ وَاشْتِرَاطُهُ فِي الْكِتَابِ وَقَعَ اتِّفَاقًا قَوْلُهُ إِذْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُقَرِّ لَهُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ وَلَدَ الْمُلَاعَنِ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِهِ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِهِ بِتَكْذِيبِ نَفْسِهِ ( قَوْلُهُ أَيِ لِصَبِيِّ كَانَ فِي يَدِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ ) صَرَّحَ بِهِ شَرْحًا لِعَدَمِ عِلْمِهِ مِنَ الْمُتَنِّ

( قَالَ زَوْجُ امْرَأَةٍ لَصَبِيٍّ مَعَهُمَا هُوَ ابْنِي مِنْ غَيْرِهَا وَقَالَتْ ابْنِي مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ابْنُهُمَا لَوْ كَانَ غَيْرَ مُعَبَّرٍ وَإِلَّا ) ( أَيُّ وَإِنْ كَانَ مُعَبَّرًا ) ( فَهُوَ لِمَنْ صَدَقَهُ ) ( لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَقْرَبُ لِلْوَلَدِ بِالنَّسَبِ وَادَّعَى مَا يُطِلُّ حَقَّ صَاحِبِهِ فَصَحَّ إِفْرَاؤُهُمَا لَهُ وَلَا يُطِلُّ حَقَّ صَاحِبِهِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَلَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لِاسْتِوَاءِ أَيْدِيهِمَا فِيهِ وَقِيَامِ أَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ وَقِيَامِ الْفِرَاشِ بَيْنَهُمَا دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُمَا ) ( ادَّعَتْ ذَاتُ زَوْجٍ بِنُوءٍ صَبِيٍّ لَمْ يَجْزُ حَتَّى تَشْهَدَ امْرَأَةٌ عَلَى الْوَلَدَةِ ) ( لِأَنَّهَا تَدَّعِي تَحْمِيلَ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ فَلَا تُصَدَّقُ إِلَّا بِحُجَّةٍ بِخِلَافِ ادِّعَاءِ الرَّجُلِ فَإِنَّ فِيهِ تَحْمِيلَ النَّسَبِ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ حُجَّةٌ فِيهَا لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى تَعْيِينِ الْوَلَدِ إِذَا النَّسَبُ يَثْبُتُ بِالْفِرَاشِ الْقَائِمِ ) ( وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً لَزِمَ حُجَّةٌ تَامَّةٌ ) ( عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهِيَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَبْلٌ ظَاهِرٌ أَوْ اعْتِرَافٌ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ وَقَالَ يَكْفِي فِي الْجَمِيعِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَدْ مَرَّ فِي الطَّلَاقِ ) ( وَلَوْ لَا التَّكَاحُ وَالْعِدَّةُ كَانَ ابْنُهَا ) ( أَيُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ زَوْجٍ وَلَا مُعْتَدَّةً يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهَا بِقَوْلِهَا لِأَنَّ فِيهِ إِلْزَامًا عَلَى نَفْسِهَا كَمَا فِي الرَّجُلِ ) ( وَلَدَتْ أُمَةً تَزَوَّجَهَا ) ( أَيُّ رَجُلٌ ) ( عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ أَوْ اشْتَرَاهَا أَوْ اتَّهَبَهَا وَاسْتَحَقَّتْ ) ( يَعْنِي مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً مُعْتَمِدَةً عَلَى مَلِكٍ يَمِينٍ أَوْ نِكَاحٍ فَوَلَدَتْ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ الْوَالِدَةُ ) ( غَرَمَ الْأَبُ قِيمَةَ الْوَلَدِ ) ( بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَلِأَنَّ الظَّرْمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاجِبٌ فَيَجْعَلُ الْوَلَدُ حُرًّا الْأَصْلَ فِي حَقِّ أَبِيهِ وَرَقِيقًا فِي حَقِّ مُدَّعِيهِ نَظَرًا )

لَهُمَا ثُمَّ الْوَلَدُ حَاصِلٌ فِي يَدِهِ بِلَا تَعَدٍّ مِنْهُ فَلَا يَضْمَنُهُ إِلَّا بِالْمَنْعِ كَمَا فِي وَلَدِ الْمَغْصُوبَةِ فَلِذَا يُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ ) ( يَوْمَ يُخَاصِمُ ) ( لِأَنَّهُ يَوْمَ الْمَنْعِ ) ( وَهُوَ حُرٌّ ) ( لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الْحُرِّ وَلَمْ يَرْضَ الْوَالِدُ بِرَقِيقَتِهِ كَمَا رَضِيَ فِي الْأُمَةِ الْمُنْكَوْحَةِ ) ( وَإِنْ مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَبِيهِ ) ( لِإِعْدَامِ الْمَنْعِ ) ( وَيَرْتَهُ ) ( أَيُّ يَكُونُ الْأَبُ وَارِثًا لَهُ لِأَنَّهُ حُرٌّ الْأَصْلَ فِي حَقِّ أَبِيهِ فَمَا تَرَكَ يَكُونُ مِيرَاثًا لِأَبِيهِ ) ( وَإِنْ قَتَلَهُ أَبُوهُ أَوْ ) ( قَتَلَهُ ) ( غَيْرُهُ وَأَخَذَ ) ( أَيُّ أَبُوهُ ) ( دَيْنَهُ غَرَمَ ) ( أَيُّ أَبُوهُ ) ( قِيمَتَهُ ) ( فِي الصُّورَتَيْنِ ) ( أَمَّا فِي الْأُولَى فَلْتَحَقُّقُ الْمَنْعِ مِنَ الْأَبِ بِقَتْلِهِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِسَلَامَةُ الْوَلَدِ لَهُ إِذَا الدَّيَّةُ بَدَلُ الْمَحَلِّ شَرْعًا فَصَارَ الْوَلَدُ سَالِمًا لَهُ بِسَلَامَتِهَا فَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِلْمُسْتَحَقِّ كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا ) ( وَرَجَعَ بِهَا ) ( أَيُّ بِالْقِيمَةِ الَّتِي ضَمَنَهَا ) ( كَتَمْنَهَا ) ( أَيُّ كَمَا يَرْجِعُ بِشَمَنِ الْجَارِيَةِ ) ( عَلَى بَانِعِهِ ) ( أَيُّ بَانِعِ الْوَلَدِ يَبِيعُ أُمَّهُ لِأَنَّهُ ضَمِنَ سَلَامَتَهُ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْمَبِيعِ وَالْبَانِعِ يَضْمَنُ لِلْمُشْتَرِي سَلَامَةَ الْمَبِيعِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ لِأَنَّ الْغُرُورَ يَشْمُلُهَا ) ( لَا بِالْعَقْرِ ) ( أَيُّ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ بِاسْتِيفَاءِ مَنَافِعِهَا وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَبِيعِ فَلَمْ يَكُنِ الْبَانِعُ ضَامِنًا لِسَلَامَتِهِ .

( قَوْلُهُ ادَّعَتْ ذَاتُ زَوْجٍ ) ( أَوْرَدَهَا وَإِنْ تَهَدَّمَتْ فِي الطَّلَاقِ تَبَعًا لِلْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهَا فِي الطَّلَاقِ صَاحِبُ الْكَنْزِ ) ( قَوْلُهُ وَلَوْ لَا التَّكَاحُ وَالْعِدَّةُ كَانَ ابْنُهَا ) ( كَذَا فِي الْكَافِي ثُمَّ قَالَ وَمِنْ الْمَشَايخِ مَنْ أَجْرَى الْمَسْأَلَةَ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَرَدَّ قَوْلَهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ زَوْجٍ ) ( قَوْلُهُ وَلَدَتْ أُمَةً تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ ) ( قَالَ الرَّيْلِيُّ ثُمَّ هَذَا الْغُرُورُ إِنْ كَانَ فِي مَلِكٍ أَلِيمٍ فَظَاهِرٌ أَيُّ فِي ثُبُوتِ الْحُرِّيَةِ لِلْوَلَدِ ١ هـ .

وَإِنْ كَانَ فِي النِّكَاحِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِهَا وَبِوَلَدِهَا لِلْمُسْتَحَقِّ عِنْدَ إِقَامَةِ الْمُسْتَحَقِّ الْبَيِّنَةِ أَنَّهَا لَهُ لِأَنَّهُ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهَا لِلْمُسْتَحَقِّ وَفَرَعُهَا يَتَّبِعُهَا إِلَّا إِذَا أَثْبَتَ الزَّوْجُ أَنَّهُ مَغْرُورٌ بِأَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَيُثْبِتُ بِهِ حُرِّيَةَ الْأَصْلِ لِلْأَوْلَادِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ فَلِذَا يُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ يَوْمَ يُخَاصِمُ ) ( لِأَنَّهُ يَوْمَ الْمَنْعِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَالْمُرَادُ يَوْمُ التَّخَاصُمِ يَوْمُ الْقَضَاءِ لِأَنَّ عِبَارَةَ الرَّيْلِيِّ يَضْمَنُ الْأَبُ قِيمَتَهُ يَوْمَ الْخُصُومَةِ لِأَنَّهُ يَوْمَ الْمَنْعِ أَوْ التَّحَوُّلِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْقِيمَةِ لِأَنَّهُ لَمَّا عَلِقَ رَقِيقًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى كَانَ حَقُّهُ فِي عَيْنِ الْوَلَدِ وَإِنَّمَا يَتَحَوَّلُ إِلَى الْقِيمَةِ بِالْقَضَاءِ فَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ وَقْتَ التَّحَوُّلِ ١ هـ .

وَلَمَّا قَالَ قَاضِي زَادَهُ ذِكْرُ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ يَغْرَمُ قِيمَةَ الْوَلَدِ يَوْمَ الْقَضَاءِ ١ هـ .

(قَوْلُهُ وَإِنْ مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَبِيهِ) يَعْنِي لَوْ مَاتَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ (قَوْلُهُ أَوْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ وَأَخَذَ أَيُّ أَبَوَيْهِ دَيْنَهُ غَرَمَ قِيمَتَهُ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا لَا يَغْرَمُ شَيْئًا وَلَوْ قَبِضَ قَدْرَ قِيمَةِ الْمُقْتُولِ أَوْ بَعْضُهَا قُضِيَ عَلَيْهِ بِمَا قَبِضَ كَمَا فِي التَّبْيِينِ (قَوْلُهُ

وَرَجَعَ بِهَا) أَيُّ بِقِيمَتِهِ الَّتِي ضَمِنَهَا يَعْنِي فِي صُورَةِ قَتْلِ غَيْرِ الْأَبِ أَمَّا إِذَا قَتَلَهُ الْأَبُ كَيْفَ يَرْجِعُ بِمَا غَرَمَ وَهُوَ ضَمَانُ إِنْثِلَافِهِ وَقَدْ صَرَّحَ الرَّيْلِيُّ بِذَلِكَ أَيُّ الرُّجُوعِ فِيمَا إِذَا قَتَلَهُ غَيْرُهُ وَبَعْدَمِهِ بِقَتْلِهِ هـ .  
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا بَاقِيَةً فَأَخَذَهَا الْمُسْتَحَقُّ لَهَا أَوْ مَاتَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَضَمِنَ قِيمَتَهَا فَيَرْجِعُ بِمَنْهَا عَلَى بَائِعِهِ وَبِقِيمَةِ الْوَلَدِ وَلَوْ زَوَّجَهَا لَهُ أَحَدٌ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَاسْتَحَقَّتْ ضَمِينَ لَهُ قِيمَةً وَلَدَهُ لِأَنَّهُ صَاحِبٌ عَلَيْهِ فَيُضَافُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِحُرِّيَّتِهَا أَوْ أَخْبَرَتْهُ هِيَ وَتَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْحُرِّيَّةِ حَيْثُ يَكُونُ الْوَلَدُ رَقِيقًا وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُخْبِرِ بِشَيْءٍ لَأَنَّ الْأَخْبَارَ سَبَبٌ مَحْضٌ وَلَوْ بَاعَهَا الْمُشْتَرِي مِنْ آخَرَ فَاسْتَوْلَا لَهَا الثَّانِي ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ رَجَعَ الثَّانِي عَلَى الْبَائِعِ الثَّانِي بِالثَّمَنِ وَقِيمَةِ وَلَدِهِ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي الْوَلَدَ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بِالثَّمَنِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيمَةِ الْوَلَدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيمَتِهِ أَيْضًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ ضَمِنَ لَهُ سَلَامَتَهُ لِأَنَّهُ جُزْءُ الْمَسْبُوعِ الْخ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَزَلَ الْوَلَدُ مِثْلَ الْجُزْءِ الْمَوْجُودِ حَالَةَ الْبَيْعِ لِيُضْمَنَهُ بِأَنَّهُ لِسَلَامَتِهِ بِطَرِيقِ اسْتِئْزَامِ سَلَامَةِ الْأُمِّ وَإِلَّا فَهُوَ مُنْعَدَمٌ حَقِيقَةً وَقَدْ الْبَيْعُ فَلَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ لِحُدُوثِهِ وَالْبَائِعُ إِنَّمَا يَضْمَنُ سَلَامَةَ الْمَوْجُودِ

(فَصْلٌ) (الِاسْتِشْرَاءُ وَالِاسْتِيْهَابُ وَالِاسْتِئْذَانُ وَالِاسْتِجَارُ) أَيُّ طَلَبُ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِهِ وَطَلَبُ هَبْتِهِ مِنْهُ وَطَلَبُ إِيْدَاعِهِ عِنْدَهُ وَطَلَبُ إِجَارَتِهِ لَهُ (يَمْنَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ) لِلطَّالِبِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا إِقْرَارٌ بِأَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ مِلْكٌ لِدَيِّ الْيَدِ فَيَكُونُ الطَّلَبُ بَعْدَهُ تَنَاقُضًا (وَالِاسْتِكَاحُ فِي الْأَمَةِ يَمْنَعُهَا) أَيُّ دَعْوَى الْمَلِكِ (وَفِي الْحُرَّةِ) يَمْنَعُ (دَعْوَى التَّكَاحِ) كَذَا فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى (ادْعَى) عَلَى آخَرَ (مَا لَا فَقَالَ الْخَصْمُ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الدَّفْعِ (أَبْرَأَنِي عَنْ دَعْوَاهُ وَبَرَهَنَ فَأَدْعَى ثَانِيًا أَنَّهُ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (أَقْرَبَ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ فَلَوْ كَانَ قَالَ) أَيُّ الْخَصْمِ (أَبْرَأَنِي وَقَبْلْتُهُ أَوْ قَالَ صَدَّقْتُهُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ دَفْعُ الدَّفْعِ) يَعْنِي دَعْوَى الْإِقْرَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ قَبْلْتُ الْإِبْرَاءَ صَحَّ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ عَلَيْهِ لِرُدِّهِ الْإِبْرَاءَ لِأَنَّهُ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ قَبْلْتُ الْإِبْرَاءَ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْقَبُولِ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ كَذَا فِي الْفَتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ

(فَصْلٌ) (قَوْلُهُ وَالِاسْتِجَارُ) مَنَعَ الدَّعْوَى بِهِ إِذَا لَمْ يَدَّعِ مِلْكِيَّتَهَا بِشِرَاءٍ وَلِيَّهِ فِي صِغَرِهِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ آخِرَ الْقَصْرِ (قَوْلُهُ يَمْنَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ) أَيُّ لِنَفْسِهِ كَوْنُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِقْرَارًا بِعَدَمِ الْمَلِكِ لِلْمُبَاشِرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا كَوْنُهَا إِقْرَارًا بِالْمَلِكِ لِدَيِّ الْيَدِ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ عَلَى رِوَايَةِ الْجَامِعِ يُفِيدُ الْمَلِكُ لِدَيِّ الْيَدِ وَعَلَى رِوَايَةِ الزِّيَادَاتِ لَا وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الصُّغَرَى .

وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ صَحَّحَ رِوَايَةَ إِفَادَةِ الْمَلِكِ فَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ لِلرَّوَايَتَيْنِ وَيُنَى عَلَى عَدَمِ إِفَادَتِهِ مِلْكُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَوَازُ دَعْوَى الْمُقَرَّرِ بِهَا لِغَيْرِهِ هـ .

وَقَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ الْحَاصِلُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا مَرَّ أَنَّ الْمُدَّعَى لَوْ صَدَرَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُدَّعَى مِلْكُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَبْطُلُ دَعْوَاهُ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ لِلتَّنَاقُضِ ، وَلَوْ صَدَرَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مِلْكِهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ مِلْكِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَطُلَ دَعْوَاهُ لِنَفْسِهِ لَا لِغَيْرِهِ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ بِعَدَمِ مِلْكِهِ لَا بِمِلْكِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَلَوْ صَدَرَ عَنْهُ مَا يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ

وَعَدَمُهُ فَالْتَرْجِيحُ بِالْقَرَانِ وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ إِقْرَارًا لِلشَّكِّ .

ا هـ .

( ادْعَى ) رَجُلٌ ( عَلَى آخَرٍ مَالًا فَقَالَ ) أَيُّ الْآخَرِ ( مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ ) مَعْنَاهُ تَهَيُّ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ فِي الْمَاضِي عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعْرَاقِ ( فَبَرَهَنَ ) أَيُّ الْمُدَّعِي ( عَلَى أَلْفٍ وَبَرَهَنَ الْمُنْكَرُ عَلَى الْقَضَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ قَبْلَ هَذَا ) أَيُّ صَارَ بَرَهَانُ الْمُنْكَرِ مَقْبُولًا وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَقْبَلُ لَأَنَّ الْقَضَاءَ يَتَلَوُّ الْوُجُوبَ وَقَدْ أَنْكَرَهُ فَكَانَ مُنَاقِضًا فِي دَعْوَاهُ وَلَنَا أَنَّ التَّوْفِيقَ مُمَكِّنٌ لَأَنَّ غَيْرَ الْحَقِّ قَدْ يُقْضَى وَيُبرَأُ مِنْهُ دَفْعًا لِلْخُصُومَةِ ( إِلَّا أَنْ يَرِيدَ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَأَنْ يَقُولَ ( وَلَا أَعْرِفُكَ ) وَمَا أَشْبَهَهُ كَقَوْلِهِ وَلَا رَأَيْتُكَ وَلَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَكَ مُخَالَطَةً فَلَا تُقْبَلُ بَيْنَتُهُ عَلَى الْقَضَاءِ وَلَا عَلَى الْإِبْرَاءِ لِتَعَدُّرِ التَّوْفِيقِ إِذْ لَا يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَخْذٌ وَإِعْطَاءٌ وَقَضَاءٌ وَافْتِصَاءٌ وَمُعَامَلَةٌ بَلَا اخْتِلَاطٍ وَمَعْرِفَةٌ ( وَقِيلَ يَقْبَلُ بِهِ أَيْضًا ) نَقَلَ الْقُلُوبِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ أَيْضًا يَقْبَلُ لَأَنَّ الْمُحْتَجِبَ أَوْ الْمُخَدَّرَةَ قَدْ يُؤْذَى بِالشَّعْبِ عَلَى بَابِهِ فَيَأْمُرُ بَعْضُ وَكَلَامُهُ بِإِزْصَانِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ ثُمَّ يَعْرِفُهُ فَكَانَ التَّوْفِيقُ مُمَكِّنًا قَالُوا وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِمَّنْ يَتَوَلَّى الْأَعْمَالَ بِنَفْسِهِ لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ وَقِيلَ تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْإِبْرَاءِ فِي هَذَا الْفَصْلِ بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ بَلَا مَعْرِفَةٍ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَقَالَ فِي الْقُنْيَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَالَ لِلْمُدَّعَى لَا أَعْرِفُكَ فَلَمَّا ثَبَتَ الْحَقُّ بِالْبَيِّنَةِ ادَّعَى الْإِيصَالَ لَا تُسْمَعُ وَلَوْ ادَّعَى إِقْرَارَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْوُصُولِ أَوْ الْإِيصَالِ تُسْمَعُ ( قَوْلُهُ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ مَالًا )

إِلخ ( هَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ اعْتَبَرَ إِمْكَانَ التَّوْفِيقِ لَا مَنْ شَرَطَ التَّوْفِيقَ كَمَا فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ

( قَالَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ لَا دَعْوَى لِي فِي التَّرِكَةِ لَا يَبْطُلُ دَعْوَاهُ ) لِأَنَّ مَا ثَبَتَ شَرْعًا مِنْ حَقٍّ لَا زِمَ لَا يَسْقُطُ بِالِاسْتِقْطِ كَمَا لَوْ قَالَ لَسْتُ أَنَا ابْنًا لِأَبِي ( قَالَ لَسْتُ أَنَا وَارِثٌ فَلَانِ ثُمَّ ادَّعَى إِرْثَهُ وَبَيَّنَ الْجِهَةَ صَحَّ ) لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ التَّنَاقُضَ فِي مَوْضِعِ الْخَفَاءِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى ( قَالَ ذُو الْيَدِ لَيْسَ هَذَا لِي وَنَحْوُهُ ) أَيُّ لَيْسَ مِلْكِي أَوْ لَا حَقٌّ لِي فِيهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ ( وَلَا مُنَازَعٌ ثُمَّ ادَّعَاهُ فَقَالَ ذُو الْيَدِ هُوَ لِي صَحَّ ) وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ يُثَبِتْ حَقًّا لِأَحَدٍ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لِلْمُجْهُولِ بَاطِلٌ وَالتَّنَاقُضُ إِنَّمَا يَبْطُلُ إِذَا تَضَمَّنَ إِبْطَالَ حَقٍّ عَلَى أَحَدٍ ( وَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ مُنَازَعٍ كَانَ إِقْرَارًا لَهُ فِي رِوَايَةٍ ) وَهِيَ رِوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ .

( وَفِي أُخْرَى لَا ) وَهِيَ رِوَايَةُ دَعْوَى الْأَصْلِ لَكِنْ قَالُوا الْقَاضِي يَسْأَلُ ذَا الْيَدِ أَهْوَى مِلْكُ الْمُدَّعَى فَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ أَمَرَهُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ أَمَرَ الْمُدَّعَى بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ( وَلَوْ قَالَ ) أَيُّ قَالَ لَيْسَ هَذَا لِي وَنَحْوُهُ ( الْخَارِجُ لَا يَدْعِي ) ذَلِكَ الشَّيْءَ ( بَعْدَهُ ) لِلتَّنَاقُضِ وَإِنَّمَا لَمْ يَمْنَعْ ذَا الْيَدِ عَلَى مَا مَرَّ لِقِيَامِ الْيَدِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

قَوْلُهُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( نَقَلَهُ صَاحِبُ جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَقُولُ مَا قَدَّمَهُ أَيُّ الْعِمَادِيِّ فِي إِقْرَارِ ذِي الْيَدِ مِنْ أَنَّ الْإِقْرَارَ لِلْمُجْهُولِ بَاطِلٌ وَالتَّنَاقُضُ إِنَّمَا يَمْنَعُ

إِلخ يَتَأْتَى فِي إِقْرَارِ الْمُدَّعَى أَيْضًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّحَدَّ حُكْمًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي إِقْرَارِ الْمُدَّعَى خِلَافًا يُفْصَحُ عَنْهُ مَا مَرَّ فِي عِرْفَانِ أَحَدِهِمَا مُخَالَفٌ لِلْآخَرِ وَيُلَوِّحُ لِي أَنَّ الْخِلَافَ وَاقِعٌ فِيمَا إِذَا أَقْرَبَ الْمُدَّعَى قَبْلَ التَّنَازُعِ أَمَّا لَوْ قَالَ مَعَ وُجُودِ الْمُنَازَعِ يَنْبَغِي أَنْ تَبْطُلَ دَعْوَاهُ وَفَاقًا عَلَى عَكْسِ ذِي الْيَدِ يَعْنِي أَنَّ إِقْرَارَ ذِي الْيَدِ مَعَ وُجُودِ الْمُنَازَعِ خِلَافِيٌّ وَمَعَ عَدَمِ الْمُنَازَعِ لَا تَبْطُلُ دَعْوَاهُ وَفَاقًا ، وَالتَّهَرُّقُ أَنَّ ذَا الْيَدِ إِذَا أَقْرَبَ قَبْلَ التَّرَكِّ بَطَلَ إِقْرَارُهُ إِذَا الْيَدُ دَلِيلُ الْمَلِكِ فَتَنْفِي الْمَالِكِ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِهِ لِغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ فَلَمَّا نَفَى ذِي الْيَدِ مِلْكَهُ وَفَاقًا ، وَلَوْ أَقْرَبَ ذُو الْيَدِ عِنْدَ التَّنَازُعِ

قِيلَ إِنَّهُ إِقْرَارٌ لِلْمُدَّعِي بِدَلَالَةِ التَّرَاعِ وَقِيلَ إِنَّهُ لَعَوٌ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ بِدَلِيلِ الْيَدِ ، وَالْمِلْكُ لَا يَنْتَفِي بِمُجَرَّدِ النَّفْيِ وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ غَيْرُ ذِي الْيَدِ قَبْلَ التَّرَاعِ قِيلَ أَنَّهُ لَعَوٌ نَظَرًا إِلَى جِهَالَةِ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَلَا نَزَاعَ لِيَكُونَ قَرِينَةً لَعَيْنِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، وَقِيلَ هُوَ إِقْرَارٌ بِهِ لِذِي الْيَدِ بِقَرِينَةِ الْيَدِ ، وَلَوْ أَقَرَّ غَيْرُ ذِي الْيَدِ عِنْدَ التَّرَاعِ يَنْبَغِي أَنْ يُتَقَدَّ إِقْرَارُهُ وَفَاقًا لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ نَفْسِهِ مِلْكَ غَيْرِهِ ظَاهِرًا وَهَذَا حَقٌّ ظَاهِرٌ انصَرَفَ إِلَى أَنَّهُ إِقْرَارٌ بِهِ لِذِي الْيَدِ وَفَاقًا بِقَرِينَةِ الْيَدِ وَالتَّرَاعِ هَذَا مَا وَرَدَ عَلَى الْخَاطِرِ الْفَاتِرِ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَرَامِ عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَاهُ الْوَقْتُ وَالْمَقَامُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ وَمُسَهِّلِ الصَّعَابِ  
اهـ .

( ادَّعَى زَيْدٌ مَالًا وَلَمْ يُثَبِّتْ فَادَّعَاهُ عَلَى آخَرَ لَمْ تُسْمَعْ ) كَذَا فِي الْقُنْيَةِ ( إِقْرَارُ مَالٍ لِغَيْرِهِ كَمَا يَمْنَعُ دَعْوَاهُ لِنَفْسِهِ يَمْنَعُهَا ) أَيُّ دَعْوَاهُ ( لِغَيْرِهِ بِوَكَالَةٍ أَوْ وَصَايَةٍ ) يَعْنِي إِذَا أَقَرَّ رَجُلٌ بِمَالٍ أَنَّهُ لِفُلَانٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ لَمْ يَصِحَّ وَكَذَا إِذَا ادَّعَاهُ بِوَكَالَةٍ أَنَّهُ لِمُوكَلِّهِ أَوْ وَصَايَةٍ أَنَّهُ لَوَرَثَةٍ مُوصِيهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَنَاقُضٌ لِأَنَّ الْمَالَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ لِشَخْصَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ( بِخِلَافِ إِبْرَائِهِ عَنْ جَمِيعِ الدَّعَاوَى ثُمَّ الدَّعَاوَى بِهِمَا ) أَيُّ بِوَكَالَةٍ وَوَصَايَةٍ حَيْثُ تَصَحُّ لِعَدَمِ التَّنَاقُضِ لِأَنَّ إِبْرَاءَ الرَّجُلِ عَنْ جَمِيعِ الدَّعَاوَى الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَالِهِ لَا يَقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ دَعْوَى مَالٍ غَيْرِهِ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ .

( ادَّعَى دَارًا لِنَفْسِهِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقَفَ عَلَيْهِ تُسْمَعُ كَدَعْوَاهَا لَهُ ) أَيُّ لِنَفْسِهِ ( ثُمَّ ) دَعْوَاهَا ( لِغَيْرِهِ وَلَوْ عَكْسَ ) أَيُّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقَفَ أَوْ لِفُلَانٍ ثُمَّ ادَّعَى لِنَفْسِهِ ( لَمْ تَجْزُ فِي رِوَايَةٍ ) وَهِيَ رِوَايَةُ قَاضِي خَانَ ( وَجَارَ فِي ) رِوَايَةٍ ( أُخْرَى أَنَّهُ وَقَفَ ) وَهِيَ رِوَايَةُ الذَّخِيرَةِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ وَمَنْ ادَّعَى لِغَيْرِهِ بِالْوَكَالَةِ أَوْ الْوَصَايَةِ ثُمَّ ادَّعَى لِنَفْسِهِ لَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنْ يُوَفَّقَ فَيَقُولَ كَانَ لِفُلَانٍ ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ فَحِينَئِذٍ تُقْبَلُ .  
( قَوْلُهُ وَلَوْ عَكْسَ أَيُّ ادَّعَى أَنَّهَا وَقَفَ أَوْ لِفُلَانٍ ثُمَّ ادَّعَى لِنَفْسِهِ لَمْ يَجْزُ فِي رِوَايَةٍ وَهِيَ رِوَايَةُ قَاضِي خَانَ وَجَارَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ وَقَفَ )

( إلخ ) لَا يَخْتَمِي أَنَّ الْعَكْسَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا ادَّعَى الْوَقْفَ أَوْ لَا ثُمَّ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ وَكَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ السُّنَنِ مَا يَقْتَضِي صِحَّتَهُ وَلَا عَلَى رِوَايَةٍ فَإِنَّ قَوْلَهُ وَجَارَ فِي أُخْرَى إِنْ وَقَفَ وَهِيَ رِوَايَةُ الذَّخِيرَةِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ وَمَنْ ادَّعَى لِغَيْرِهِ بِالْوَكَالَةِ أَوْ الْوَصَايَةِ ثُمَّ ادَّعَى لِنَفْسِهِ لَا يُقْبَلُ إِلَّا أَنْ يُوَفَّقَ فَيَقُولَ كَانَ لِفُلَانٍ ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ فَحِينَئِذٍ يُقْبَلُ اهـ كَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِذِكْرِ مَا لَوْ ادَّعَى الْوَقْفَ أَوَّلًا ثُمَّ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ فَلَمْ يَبْقَ مَا يَقَابِلُ قَوْلَ قَاضِي خَانَ فِي مَنْعِ صِحَّةِ دَعْوَاهُ لِنَفْسِهِ بَعْدَ ادَّعَائِهِ الْوَقْفَ فَلْيَتَأَمَّلْ

( ادَّعَى الْعُصُوبَةَ ) وَبَيَّنَ النَّسَبَ ( وَبَرَّهَنَ الْخَصْمُ أَنَّ النَّسَبَ بِخِلَافِهِ إِنْ قَضَى بِالْأَوَّلِ لَمْ يَقْضَ بِهِ وَإِلَّا تَسَاقَطَا ) لِلتَّعَارُضِ وَعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ ( بَرَّهَنَ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَبَرَّهَنَ الدَّافِعُ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لِأُمِّهِ فَقَطُّ أَوْ عَلَى إِقْرَارِ الْمَيِّتِ بِهِ ) أَيُّ بَأَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لِأُمِّهِ فَقَطُّ ( كَانَ دَفْعًا قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالْأَوَّلِ لَا بَعْدَهُ ) لِتَأْكِيدِهِ بِالْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ( قَوْلُهُ بَرَّهَنَ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَبَرَّهَنَ الدَّافِعُ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لِأُمِّهِ فَقَطُّ ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ ادَّعَى الْعُصُوبَةَ وَبَيَّنَ النَّسَبَ وَبَرَّهَنَ الْخَصْمُ أَنَّ النَّسَبَ بِخِلَافِهِ لِأَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا إِذَا بَرَّهَنَ الدَّافِعُ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لِأُمِّهِ فَقَطُّ .  
( تَنْبِيْهُ ) : مَا يَذْكُرُ فِي دَعْوَى الدَّفْعِ يُثَبِّتُ الدَّفْعَ فَقَطُّ لَا النَّسَبَ كَمَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ ( قَوْلُهُ لِتَأْكِيدِهِ بِالْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ) صَوَابُهُ الثَّانِي

( ادَّعى ميراثاً بالعُصوبة فدفعه أن يدعي خصمه قبل الحكم إقراره ) مفعول يدعي ( بأنه من ذوي الأرحام ) إذ يكون حينئذ بين كلاميه تناقض .

( قوله ادَّعى ميراثاً بالعُصوبة ) مُسَعَّى عنه بما قبله

( قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح ) إذ بإقراره بأنه منه تعلّق حق المقر له إذ يثبت نسبه من رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقاً من ماء الرّثا فإذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك إبطال حق الولد فإذا عاد إلى التصديق يصح أقول قد وقعت العبارة في الأسروشية والعمادية هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح إذ بإقراره أنه منه إلى آخره الظاهر أنه سهو من النّاسخ الأوّل يدلّ عليه التعليل الذي ذكره لأنه يقتضي هاهنا ثلاث عبارات تقيّد الأولى إثبات البُوة والثانية نفيها والثالثة العود إلى الإثبات والمذكور فيها العبارتان فقط ( ولو عكس ) أي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني ( لا ) أي لا يصح النفي لأنّ التسبب ثبت وإذا ثبت لا ينتفي بالنفي .

( قوله قال هذا الولد مني

إلخ ) تقدّم مشروحاً بأوفى من هذا والذي يظهر لي أنّ اللفظة الثالثة وهي قوله ثم قال هو مني صح ليس لها فائدة في ثبوت النسب لأنه بعد الإقرار به لا ينتفي بالنفي فلا يحتاج إلى الإقرار به بعده فليتأمل قوله وقد وقعت العبارة في الأسروشية والعمادية

إلخ ) هو ما وعدت به اهـ هذا وقد ناقض في التعليل أيضاً صاحب جامع الفصولين ثم قال فالأولى أن يقال بأنّ التناقض لا يمنع في مثله ( قوله ولو عكس أي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا أي لا يصح النفي ) صحيح باعتبار هذا الحل وفيه نظر باعتبار أنّه نفي لثبوت النسب بما قال قبله متناً لأنّ قوله هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح مع قوله هذا ولو عكس لا ظاهره أنّه لو عكس لا يصح النسب لأنّ قوله صح إنما هو للنسب أي صح الإقرار بالنسب ولا يصح أن يكون للنفي على أنّ عكس المسألة لا يعايرها على ما ذكره بالنظر إلى الألفاظ الثلاثة لأنّ الطرفين متفقان في الثبوت والنفي متوسط بينهما فتأمل والتصديق من المقر له وعدمه سيأتي في الإقرار وتقبل بينته بعد إنكار المقر على إقراره بنسبه كما في جامع الفصولين

( برهن على قول المدعي أنا مُبطل في الدّغوى أو شهودي كاذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدّفع ولو برهن على قوله : بدروغ كواهان آرام لا ) أي لا يصح الدّفع إذ لا يلزم منه كذب شهود يأتي بهم الخصم ( المدعي عليه جاء بخطّ البراءة ) يعني إذا ادّعى رجل على آخر قلداً من المال فأقرّ به المدعي عليه ثم قال قد أبرأت ذمتي عنه وأظهر كتاب البراء ( فقال المدعي ) نعم كنت أبرأت ذمتك لكنّي ( كنت صبيّاً وقت البراءة فالقول له ) واليئنة على خصمه لأنه أسنده إلى حالة منافية للضمان فالخصم إذا أثبت بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه . ( قوله فالخصم إذا أثبت بلوغه ) أي بلوغ المقر في ذلك الوقت أي وقت الإقرار اندفع كلامه أي كلام المقر أي كنت صبيّاً وقت الإقرار

( ادّعى قيمة جارية مُستهلكة فبرهن الخصم أنها حيّة رأيناها في بلد كذا لا يُقبل إلّا أن يجيء بها حيّة ) كذا في الدّخيرة .

( ادَّعى الأُخوةَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الْجَدِّ صَحَّ بِخِلَافِ دَعْوَى كَوْنِهِ ابْنَ عَمِّهِ ) حَيْثُ يُشْتَرَطُ فِيهَا ذِكْرُ اسْمِ الْجَدِّ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ ادَّعى الأُخوةَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الْجَدِّ صَحَّ ) بِخِلَافِ دَعْوَى كَوْنِهِ ابْنَ عَمِّهِ كَذَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ

( التَّنَاقُضُ فِي مَوْضِعِ الْخَفَاءِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى وَقِيلَ يَمْنَعُ ) وَلِهَذَا الْأَصْلُ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَ بَعْضُهَا سَابِقًا وَسَيَذْكُرُ بَعْضُهَا وَذَكَرَ هَاهُنَا وَاحِدًا مِنْهَا فَقَالَ ( فَإِنْ ادَّعى الوَصِيَّةَ وَانْكَرَهَا الْوَارِثُ فَأَقَامَ ) أَيُّ الْمَوْصَى لَهُ ( بَيِّنَةٌ فَادَّعى الْوَارِثُ الرُّجُوعَ يُقْبَلُ ) وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ فِي طَرِيقَةِ خَفَاءٍ إِذْ لَعَلَّ الْمَوْصِي قَدْ أَوْصَى وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْوَارِثُ وَرَجَعَ الْمَوْصِي وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْوَارِثُ فَجَحَدَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ ( وَقِيلَ لَا ) أَيُّ لَا يَقْبَلُ لِظَاهِرِ التَّنَاقُضِ وَأَيْضًا إِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ ادَّعى عَلَى الْآخِرِ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ مِلْكِي لِأَنَّ أَبِي كَانَ اشْتَرَاهَا لِأَجَلِي فِي صِغَرِي وَهِيَ مِلْكِي فَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ تُسَمِّعُ وَلَا يَكُونُ هَذَا التَّنَاقُضُ مَانِعًا صِحَّةَ الدَّعْوَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَفَاءِ لِأَنَّ الْأَبَ يَسْتَقْبَلُ بِالشَّرَاءِ لِلصَّغِيرِ وَمِنْ الصَّغِيرِ لِنَفْسِهِ وَالْإِبْنُ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ وَهَذَا كَمَا لَوْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ بَيِّنَةً عَلَى الطَّلَاقِ ثَلَاثًا بَعْدَمَا اخْتَلَعَتْ نَفْسَهَا لَهَا أَنْ تَسْتَرِدَّ بَدَلَ الْخُلْعِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَاقِضَةً لِاسْتِقْلَالِ زَوْجِهَا فِي إِقَاعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمِهَا وَلِهَذَا نَظَائِرُ ذُكِرَتْ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا .

( قَوْلُهُ فَادَّعى الْوَارِثُ الرُّجُوعَ يُقْبَلُ

إِلْح ) كَذَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ بَرَهَنَ عَلَى جُحُودِ الْمَوْصِي الْوَصِيَّةَ يُقْبَلُ عَلَى رِوَايَةٍ كَوْنِ الْجُحُودِ رُجُوعًا لَا عَلَى رِوَايَةٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِرُجُوعٍ .

ا هـ .

( تَذْنِيبٌ ) ( الْكَفِيلُ يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنْ الْأَصِيلِ بِلَا عَكْسٍ ) أَيُّ الْأَصِيلُ لَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنْ الْكَفِيلِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْكَفِيلِ قَضَاءٌ عَلَى الْأَصِيلِ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْأَصِيلِ لَيْسَ قَضَاءً عَلَيْهِ صُورَتُهُ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى آخَرَ أَلْفٌ دِرْهَمٌ وَلَهُ كَفِيلٌ بِأَمْرِ الْمَطْلُوبِ فَلَقِيَ الطَّالِبُ الْأَصِيلَ قَبْلَ أَنْ يَلْقَى الْكَفِيلَ وَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّ لِي عَلَيْكَ كَذَا وَفُلَانٌ كَفِيلٌ بِهِ بِأَمْرِكَ فَإِنَّهُ يُقْضَى عَلَى الْأَصِيلِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَلَا يَكُونُ هَذَا قَضَاءً عَلَى الْكَفِيلِ حَتَّى لَوْ لَقِيَ الْكَفِيلَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِلَا إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ لَقِيَ الْكَفِيلَ أَوَّلًا وَادَّعى أَنَّ لِي عَلَى فُلَانٍ الْغَائِبِ أَلْفًا وَأَنْتَ كَفِيلٌ بَهَا لِي عَنْهُ بِأَمْرِهِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ ثَبَتَ الْمَالُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْغَائِبِ وَيَنْتَصِبُ الْكَفِيلُ خَصْمًا عَلَى الْأَصِيلِ .

( إِذَا اشْتَرَكَ الدَّيْنُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا بِيْجَهَةَ الْإِرْثِ فَأَحَدُهُمَا لَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنْ الْآخَرِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ( بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَكَ بَهَا ) يَعْنِي إِذَا اشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا بِيْجَهَةَ الْإِرْثِ فَأَحَدُهُمَا لَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنْ الْآخَرِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ قِيَاسٌ وَمَا قَالَهُ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتِحْسَانٌ وَمُحَمَّدٌ أَخَذَ بِالِاسْتِحْسَانِ كَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي الْمُنْتَقَى ثُمَّ عَلَى قَوْلِهِمَا إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ وَصَدَّقَ الْحَاضِرُ فِيمَا ادَّعى كَانَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَارَكَ الْمُدَّعى فِيمَا قَبِضَ ثُمَّ يَتَبَعَانِ الْمَطْلُوبَ وَإِنْ شَاءَ يَتَّبِعُ الْمَطْلُوبَ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ

( قَوْلُهُ تَذْنِيبٌ ) عَقْدَ لَهُ فِي الْفُصُولَيْنِ فَصَلًا تَرْجَمُهُ بَقِيَامِ بَعْضِ أَهْلِ الْحَقِّ عَنْ الْبَعْضِ وَسَيَذْكُرُ مِثْلَ هَذَا فِي الْقَضَاءِ

( كِتَابُ الْإِفْرَارِ ) أَوْرَدَهُ بَعْدَ الدَّعْوَى لِأَنَّ الدَّعْوَى تَنْقَطِعُ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ بَعْدَهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ حَتَّى إِذَا لَمْ يُوجَدْ يَحْتَاجُ إِلَى الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا عَقِبَهُ بِهَا ( هُوَ ) مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرَارِ وَهُوَ لُغَةٌ إِنْبَاتٌ مَا كَانَ مُتَزَلِّزًا وَشَرْعًا ( إِخْبَارٌ بِحَقِّ



لَا خَرَ عَلَيْهِ ) لَا إِبْتَاتُ لَهُ عَلَيْهِ لِمَا سَيَّأَتِي وَشُرُوطُهُ سَتَذَكَّرُ فِي أَتْنَاءِ الْكَلَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَحُكْمُهُ ظُهُورُ الْمُقَرِّ بِهِ ( بَلَا تَصْدِيقِ ) وَقَبُولُ مِنَ الْمُقَرِّ لَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْمُقَرِّ مَا أَقَرَّ بِهِ لَوْ قُبِعَ دَالًا عَلَى الْمُخْبِرِ بِهِ لِأَنَّ مَذْلُومَهُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ احْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ ( إِلَّا فِي نَسَبِ الْوَلَادِ ) يَعْنِي إِذَا أَقَرَّ رَجُلٌ بِنُتُوَّةٍ غُلَامٌ مَجْهُولُ النَّسَبِ صَحَّ إِفْرَارُهُ وَكَذَا إِذَا أَقَرَّ هُوَ أَوْ امْرَأَةٌ بِالْوَلَدَيْنِ وَالْوَلَدِ صَحَّ ( وَنَحْوُهُ ) وَهُوَ أَنْ يَقَرَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بِالزَّوْجِ أَوْ الْمَوْلَى حَيْثُ صَحَّ وَشُرُطُ تَصْدِيقِ هَؤُلَاءِ وَسَيَّأَتِي تَمَامُ بَيَانِهِ ( وَلَكِنْ يَرُدُّ ) أَيِ الْإِفْرَارِ ( بِرَدِّهِ ) أَيِ بَرْدِ الْمُقَرِّ لَهُ ( إِلَّا بَعْدَهُ ) أَيِ بَعْدَ تَصْدِيقِهِ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ حِينَئِذٍ ( لَا ثُبُوتُهُ ابْتِدَاءً ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ظُهُورُ الْمُقَرِّ بِهِ أَيِ لَا ثُبُوتُ الْمُقَرِّ بِهِ لِلْمُقَرِّ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَاقِلٍ لِلْمَلِكِ الْمُقَرِّ إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ أَقُولُ سِرُّهُ أَنَّ الْإِفْرَارَ إِخْبَارٌ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ فَيَجُوزُ تَخَلُّفُ مَذْلُومِهِ الْوَضْعِيُّ عَنْهُ بِخِلَافِ الْإِنشَاءِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَنَحْوِهِمَا لِأَنَّهُ إِجَادٌ مَعْنَى بَلْفَظٍ يَقَارِنُهُ فِي الْوُجُودِ فَيَمْتَنِعُ فِيهِ التَّخَلُّفُ وَقَدْ فَرَّغَ عَلَى كَوْنِ حُكْمِ الْإِفْرَارِ ظُهُورُ الْمُقَرِّ بِهِ لَا ثُبُوتُهُ ابْتِدَاءً أَوَّلًا بِقَوْلِهِ ( فَصَحَّ الْإِفْرَارُ بِالْخَمْرِ لِلْمُسْلِمِ ) حَتَّى يُؤْمَرَ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ تَمْلِيكًا مُبْتَدَأً لَمَا صَحَّ وَثَانِيًا بِقَوْلِهِ

( لَا ) الْإِفْرَارُ ( بِطَلَاقٍ وَعَتَقٍ مُكْرَهًا ) لِقِيَامِ دَلِيلِ الْكَذِبِ وَهُوَ الْإِكْرَاهُ وَلَوْ كَانَ حُكْمُهُ ثُبُوتُ مَا أَقَرَّ بِهِ بِأَنْ كَانَ إِنْشَاءً لَصَحَّ لِأَنَّ إِنْشَاءَهُمَا مَعَ الْإِكْرَاهِ يَصِحُّ عِنْدَنَا وَثَلَاثًا بِقَوْلِهِ ( وَلَوْ ادَّعَاهُ ) أَيِ الْإِفْرَارِ ( ابْتِدَاءً ) بِأَنْ يَقُولَ إِنَّكَ أَقَرَرْتَ لِي بِكَذَا فَادْفَعْنِي لِي ( أَوْ جَعَلَهُ ) أَيِ الْإِفْرَارِ ( سَبِيًّا ) بِأَنْ يَقُولَ إِنَّ لِي عَلَيْكَ كَذَا لِأَنَّكَ أَقَرَرْتَ لِي بِهِ ( لَمْ يُسْمَعْ ) عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايخِ لِأَنَّ نَفْسَ الْإِفْرَارِ لَيْسَ نَاقِلًا لِلْمَلِكِ لِمَا عَرَفَتْ ( بِخِلَافِ دَعْوَاهُ ) أَيِ الْإِفْرَارِ ( فِي الدَّفْعِ ) فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ دَعْوَى الْإِفْرَارِ فِي طَرَفِ الدَّفْعِ حَتَّى لَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَقَرَّ أَنَّ هَذَا الْعَيْنَ مِلْكُ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هَلْ يَقْبَلُ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقْبَلُ وَعَامَّتُهُمْ هَاهُنَا عَلَى أَنَّهُ يَقْبَلُ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذَا الْعَيْنُ مِلْكِي وَأَقَرَّ بِهِ صَاحِبُ الْيَدِ أَوْ قَالَ لِي عَلَيْهِ كَذَا وَهَكَذَا أَقَرَّ بِهِ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَصَحُّ الدَّعْوَى وَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِفْرَارِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْإِفْرَارَ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ أَنْكَرَ هَلْ يَخْلِفُ عَلَى عَدَمِ إِفْرَارِهِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقِيلَ يَخْلِفُ لِأَنَّهُ لَوْ تَكَلَّمَ ثَبَتَ الْإِفْرَارُ وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ عَلَى الْإِفْرَارِ وَإِنَّمَا يَخْلِفُ عَلَى الْمَالِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَرَابِعًا بِقَوْلِهِ ( وَلَوْ كَذَبَ الْمُقَرُّ ) أَيِ فِي إِفْرَارِهِ بِالْمَالِ ( لَمْ يَحِلَّ لَهُ ) أَيِ لِلْمُقَرِّ لَهُ ( أَخَذَ الْمَالِ إِلَّا بِطَبِيبِ نَفْسِهِ ) أَيِ نَفْسِ الْمُقَرِّ وَلَوْ كَانَ حُكْمُهُ الثُّبُوتُ يَحِلُّ أَخْذُهُ

كِتَابُ الْإِفْرَارِ ( قَوْلُهُ هُوَ إِخْبَارٌ بِحَقِّ لَا خَرَ لَا إِبْتَاتُ لَهُ عَلَيْهِ ) هَذَا عَلَى مَا قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ وَالْقَاضِي أَبُو حَارِمٍ الْإِفْرَارُ إِخْبَارٌ عَنْ أَمْرِ سَابِقٍ وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ أَنَّهُ تَمْلِيكٌ فِي الْحَالِ وَذَكَرَ اسْتِشْهَادُ كُلِّ عَلَى مَا قَالَ بِمَسَائِلَ ذَكَرَتْ فِي الْفَصْلِ التَّاسِعِ مِنَ الْأَسْرُوشْنِيَّةِ ( قَوْلُهُ وَلَهُ شُرُوطٌ سَتَذَكَّرُ ) هِيَ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَكَوْنُ الْمُقَرِّ بِهِ مِمَّا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ غَضَبَ كَفًّا مِنْ تُرَابٍ أَوْ جُبَّةٍ حَنْطَةٍ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمُقَرِّ بِهِ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَمِنْهَا الطَّوَاعِيَّةُ وَلَوْ سَكِرَ مِنْ مُحَرَّمٍ صَحَّ إِفْرَارُهُ إِلَّا فِي الْحُدُودِ الْخَالِصَةِ حَقًّا لِلَّهِ ( قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ ظُهُورُ الْمُقَرِّ بِهِ ) يَعْنِي لَزُومُهُ عَلَى الْمُقَرِّ ( قَوْلُهُ وَشُرُطُ تَصْدِيقِ هَؤُلَاءِ ) يَعْنِي فِي الْجُمْلَةِ لِمَا يَذَكَّرُ أَنَّ الْعُلَامَ الَّذِي لَمْ يَبْعَرْ عَنْ نَفْسِهِ لَا يُشْتَرَطُ تَصْدِيقُهُ وَلِذَا قَالَ وَسَيَّأَتِي تَمَامُ بَيَانِهِ ( قَوْلُهُ فَصَحَّ الْإِفْرَارُ بِالْخَمْرِ لِلْمُسْلِمِ ) يَعْنِي الْخَمْرَ الْقَائِمَةَ لَا الْمُسْتَهْلَكَةَ إِذْ لَا يَجِبُ بَذْلُهَا لِلْمُسْلِمِ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْمُحِيطِ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَتَّى يُؤْمَرَ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ ( قَوْلُهُ أَوْ جَعَلَهُ أَيِ الْإِفْرَارِ سَبَبًا ) لَمْ يُسْمَعْ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايخِ كَذَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ ثُمَّ ذَكَرَ نَقْلًا آخَرَ أَنَّهُ يُسْمَعُ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايخِ أَهـ فَقَدْ وَقَعَ اخْتِلَافُ النُّقْلِ عَنْ

عَامَّةِ الْمَشَائِخِ وَلَكِنَّ الْمُفْتَى بِهِ أَنَّهَا لَا تُسْمَعُ لِمَا قَالَ فِي الْفَوَاكِهِ الْبُرِّيَّةِ ادَّعَى عَلَيْهِ بِكَذَا لِمَا أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِهِ لَا يَقْبَلُهَا الْقَاضِي وَلَا تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى الصَّحِيحِ الْمُفْتَى بِهِ

( وَهُوَ ) أَيِ الْإِفْرَارِ ( حُجَّةً قَاصِرَةً ) أَمَّا حُجَّتُهُ { فَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ رَجَمَ مَا عَزَا بِإِفْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا وَالْعَامِدِيَّةِ بِإِفْرَارِهَا { فَلَمَّا جَعَلَ الْإِفْرَارَ حُجَّةً فِي الْحُدُودِ الَّتِي تَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ فَلِأَنَّ يَكُونَ حُجَّةً فِي غَيْرِهَا أَوْلَى وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَأَمَّا فَصُورُهُ فَلِقُصُورُ وَلَايَةِ الْمُقَرَّرِ عَنْ غَيْرِهِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ( بِخِلَافِ الْيَنَّةِ ) فَإِنَّهَا تَصِيرُ حُجَّةً بِالْقَضَاءِ وَلِلْقَاضِي وَلَايَةُ عَامَّةٌ فَيَعْدَى إِلَى الْكُلِّ أَمَّا الْإِفْرَارُ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ وَلَهُ وَلَايَةُ عَلَى نَفْسِهِ ذُونَ غَيْرِهِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ مَجْهُولُ السَّبَبِ بِالرَّقِّ لِرَجُلٍ جَارَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَلَمْ يَصَدَّقْ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأُمَّهَاتِهِمْ وَمُدَبَّرِيهِ وَمُكَاتِبِيهِ إِذْ ثَبَتَ حَقُّ الْحُرِّيَّةِ وَاسْتَحَقَّاقُهَا لَهُؤَلَاءِ فَلَا يَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ

( أَقَرَّ مُكَلَّفٌ ) أَيِ عَاقِلٌ بَالِغٌ ( حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ بِمَعْلُومٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِأَقَرٍّ ( صَحَّ ) أَيِ إِفْرَارٍ كُلِّ مِنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْأَحْرَارِ فِي حَقِّ الْإِفْرَارِ لِأَنَّ الْمَوْلَى إِذَا أُذِنَ لَهُ فَقَدْ رَضِيَ بِتَعَلُّقِ الدِّينِ بِرَقَبَتِهِ فَكَانَ مُسَلِّطًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ ( مُطْلَقًا ) أَيِ سَوَاءً كَانَ تَصَرُّفًا لَا يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهِ وَتَحَقُّقِهِ إِعْلَامُ مَا صَادَقَهُ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ أَوْ لَا كَمَا سَيَأْتِي وَشَرَطُ التَّكْلِيفِ لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ لَا يَتَعَلَّقُ بِإِفْرَارِهِمَا حُكْمٌ ( وَلَوْ ) أَقَرَّ ( بِمَجْهُولٍ صَحَّ ) أَيْضًا لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ يَلْزِمُهُ مَجْهُولًا بِأَنَّهُ أَثْلَفَ مَالًا لَا يَدْرِي قِيمَتَهُ أَوْ جَرَحَ جَرَحًا لَا يَعْلَمُ أَرْشَهَا ( لَوْ ) كَانَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ ( تَصَرُّفًا لَا يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهِ ) وَتَحَقُّقِهِ ( إِعْلَامُ مَا صَادَقَهُ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ كَالْعَصَبِ الْوَدِيعَةِ ) فَإِنَّ الْجَهَالََةَ لَا تَمْنَعُ تَحَقُّقَ الْعَصَبِ فَإِنَّ مَنْ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا مَجْهُولًا فِي كَيْسٍ أَوْ أَوْدَعَهُ مَالًا فِي كَيْسٍ صَحَّ الْعَصَبُ الْوَدِيعَةُ وَثَبَتَ حُكْمُهُمَا ( بِخِلَافِ مَا اشْتَرِطَ لَهُ ذَلِكَ ) فَإِنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهِ وَتَحَقُّقِهِ إِعْلَامُ مَا صَادَقَهُ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ فَالْإِفْرَارُ بِهِ مَعَ الْجَهَالََةِ لَا يَصِحُّ .

( كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ ) فَإِنَّ مَنْ أَقَرَّ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ فُلَانٍ شَيْئًا أَوْ آجَرَ مِنْ فُلَانٍ شَيْئًا أَوْ اشْتَرَى مِنْ فُلَانٍ كَذَا بِشَيْءٍ لَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ وَلَا يُجْبَرُ الْمُقَرَّرُ عَلَى تَسْلِيمِ شَيْءٍ ( وَلَزِمَهُ ) أَيِ الْمُقَرَّرُ بِمِثْلِ الْعَصَبِ الْوَدِيعَةِ ( يَبَانَ مَا جُهِلَ بِمَا لَهُ قِيمَةٌ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ شَيْءٌ أَوْ حَقٌّ لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَ بِمَا لَهُ قِيمَةٌ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ الْوُجُوبِ فِي ذِمَّتِهِ وَمَا لَهُ قِيمَةٌ لَهُ لَا يَجِبُ فِي الذِّمَّةِ إِذَا بَيَّنَّ بَغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ رُجُوعًا فَلَا

يَصِحُّ

قَوْلُهُ أَوْ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ ( كَذَا الصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ لَهُ وَمَحَلُّ صِحَّةِ إِفْرَارِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ مَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّجَارَةِ فَلَا يَصِحُّ بِمَهْرٍ مَوْطُوعَةٍ بِنِكَاحٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ بِهِ وَجَنَائِيَّةٍ مُوجِبَةٍ لِلْمَالِ وَلَا يَصِحُّ إِفْرَارُ الصَّبِيِّ بِالْمَهْرِ وَالْجَنَائِيَّةِ وَالْكَفَالَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ) قَوْلُهُ وَلَوْ أَقَرَّ بِمَجْهُولٍ صَحَّ ( لَوْ تَصَرُّفًا لَا يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهِ إِعْلَامُ مَا صَادَقَهُ فِي مَفْهُومِهِ تَأَمَّلْ لِمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مَتَى أَقَرَّ بِمَجْهُولٍ وَأَطْلَقَ وَلَمْ يُبَيِّنِ السَّبَبَ يَصِحُّ وَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ تَصَحُّ مَعَهُ الْجَهَالََةُ كَالْعَصَبِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ بَيَّنَّ السَّبَبَ يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ سَبَبًا لَا تَضُرُّهُ الْجَهَالََةُ فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ تَضُرُّهُ الْجَهَالََةُ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ لَا يَصِحُّ وَلَا يُجْبَرُ أَهـ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي إِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ شَيْءٌ أَوْ حَقٌّ لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا لَهُ قِيمَةٌ ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَتْنِهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ ذِكْرِ السَّبَبِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ يَعْنِي إِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ شَيْءٌ بِغَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ أَهـ .  
وَالَّذِي لَهُ قِيمَةٌ كَفَلَسَ وَجَوَزَهُ وَغَيْرِهِ كَحَبَّةِ حِنْطَةٍ وَقَطْرَةِ مَاءٍ كَمَا فِي الْعِنَايَةِ

( وَصَدَّقَ الْمُتَقَرُّ بِبَيِّنَةٍ إِنْ ادَّعَى خَصْمُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ وَلَمْ يُبْرِهِنْ ) يَعْنِي أَنَّ الْمُتَقَرَّ إِذَا بَيَّنَّ الْمَجْهُولَ بِمَا لَهُ قِيَمَةٌ وَادَّعَى الْمُتَقَرُّ لَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ فَإِنْ بَرَّهَنْ عَلَيْهِ حُكْمٌ بِهِ وَإِلَّا صَدَّقَ الْمُتَقَرُّ بِبَيِّنَةٍ عَلَيْهِ ( وَلَمْ يَصِحَّ ) أَيُّ الْإِفْرَارِ ( لِلْمَجْهُولِ إِذَا فَحِشَتْ جَهْلَتُهُ ) بَأَنَّ يَقُولَ هَذَا الْعَبْدُ لَوْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ لَأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يَكُونُ مُسْتَحَقًّا وَإِنْ لَمْ تَفْحُشْ بَأَنَّ أَقَرَّ بِأَنَّهُ غَضِبَ هَذَا الْعَبْدُ مِنْ هَذَا أَوْ مِنْ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ شَمْسِ الْأَثِمَةِ السَّرْخَسِيِّ لَأَنَّهُ إِفْرَارٌ لِلْمَجْهُولِ وَأَنَّهُ لَا يُفِيدُ وَقِيلَ يَصِحُّ وَهُوَ الْأَصَحُّ لَأَنَّهُ يُفِيدُ وَصُولَ الْحَقِّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ لِأَنَّهُمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَخْذِهِ فَلَهُمَا حَقُّ الْأَخْذِ وَيُقَالُ لَهُ بَيْنَ الْمَجْهُولِ لَأَنَّ الْإِجْمَالَ مِنْ جِهَتِهِ وَبَيَانَ الْمُجْمَلِ عَلَى الْمُجْمَلِ وَصَارَ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ أَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى الْبَيَانِ إِيصَالًا لِلْحَقِّ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ كَذَا فِي الْكَافِي ( كَذَا ) إِشَارَةٌ إِلَى عَبْدٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي قَوْلِهِ أَقَرَّ مُكَلَّفٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ ( مَحْجُورٌ أَقَرَّ بِمَا لَا تُهْمَةُ فِيهِ كَحَدِّ وَقَوْدٍ ) يَعْنِي أَنَّ إِفْرَارَهُ بِهِ صَحِيحٌ لِأَنَّ إِفْرَارَهُ عَهْدٌ مُوجِبًا تَعَلُّقَ الدِّينِ بِرَقَبَتِهِ وَهِيَ مَالُ الْمَوْلَى فَلَا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ لِلتُّهْمَةِ وَقُصُورِ الْحُجَّةِ بِخِلَافِ الْمَأْذُونِ لَهُ لَأَنَّهُ مُسَلِّطٌ عَلَى الْإِفْرَارِ مِنْ جِهَةِ الْمَوْلَى لِأَنَّ الْإِذْنَ بِالتَّجَارَةِ إِذْنٌ بِمَا يُلْزَمُهَا وَهُوَ دَيْنُ التَّجَارَةِ بِخِلَافِ الْحَدِّ وَالْقَوْدِ لَأَنَّهُ مُتَقَيٌّ عَلَى أَصْلِ الْحُرِّيَّةِ فِيهِمَا لِأَنَّهُمَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَدَمِيَّةِ وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ إِفْرَارُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بِالْحَدِّ وَالْقَوْدِ ( فَيُؤْخَذُ بِهِ الْآنَ ) وَلَا يُؤْخَرُ إِلَى الْعَتَقِ .

( وَ ) كَذَا مَحْجُورٌ أَقَرَّ بِمَا فِيهِ

تُهُمَةٌ كَالْمَالِ ( نَظَرًا إِلَى أَصْلِ الْأَدَمِيَّةِ ) ( فَيُؤْخَرُ إِلَى عَتَقِهِ ) رِعَايَةً لِحَقِّ الْمَوْلَى .

قَوْلُهُ لَأَنَّهُ إِفْرَارٌ لِلْمَجْهُولِ وَأَنَّهُ لَا يُفِيدُ ( قَالَ فِي الْكَافِي لِأَنَّ فَايِدَتَهُ الْجَبْرُ عَلَى الْبَيَانِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ ) قَوْلُهُ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ ( يَعْنِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ هَذَا عَلَى قَوْلِهِمَا لَا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ كَمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ عَتَقِ الْبَعْضِ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ أَمَّا لَوْ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا بَعِيْنَهُ ثُمَّ نَسَبَهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ ) قَوْلُهُ كَذَا إِشَارَةٌ إِلَى عَبْدٍ مَأْذُونٍ لَهُ ( كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ كَذَا إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ صَحَّ فِي قَوْلِهِ أَقَرَّ مُكَلَّفٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لِلْمُشَارَكَةِ فِي الْحُكْمِ ) قَوْلُهُ وَكَذَا مَحْجُورٌ ( أَيُّ كَذَا صَحَّ إِفْرَارُ مَحْجُورٍ إِذَا أَقَرَّ بِمَا فِيهِ تُهُمَةٌ كَالْمَالِ نَظَرًا إِلَى أَصْلِ الْأَدَمِيَّةِ فَيُؤْخَرُ إِلَى عَتَقِهِ رِعَايَةً لِحَقِّ الْمَوْلَى

( وَلَزِمَ فِي عَلَيٍّ مَالٌ دَرَاهِمٌ ) يَعْنِي لَا يُصَدَّقُ فِي أَقَلِّ مِنْهُ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَالًا عَادَةً .

( وَ ) لَزِمَ ( فِي ) عَلَيٍّ ( مَالٌ عَظِيمٌ نَصَابٌ فِي مَالِ الزَّكَاةِ وَقَدْرُ النَّصَابِ قِيَمَةٌ فِي غَيْرِهِ ) أَيُّ فِي غَيْرِ مَالِ الزَّكَاةِ يَعْنِي لَا يُصَدَّقُ فِي أَقَلِّ مِنْ مَائَتِي دَرَاهِمٍ فِي الْفِضَّةِ وَأَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ مُثْقَالًا فِي الذَّهَبِ وَفِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فِي الْإِبِلِ وَلَا فِي الْأَقَلِّ مِنْ قَدْرِ النَّصَابِ قِيَمَةٌ فِي غَيْرِ مَالِ الزَّكَاةِ لِأَنَّ النَّصَابَ عَظِيمٌ حَتَّى صَارَ صَاحِبُهُ بِهِ غَنِيًّا ( وَ ) لَزِمَ ( فِي ) عَلَيٍّ ( أَمْوَالٌ عَظَامٌ ثَلَاثَةٌ ) نُصِبَ مِنْ جِنْسٍ مَا سَمَّاهُ اعْتِبَارًا لِأَدْنَى الْجَمْعِ حَتَّى لَوْ قَالَ مِنْ الدَّرَاهِمِ كَانَ سِتِّمِائَةً دَرَاهِمٍ .

( وَفِي دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةٌ ) اعْتِبَارًا لِأَدْنَى الْجَمْعِ ( وَفِي دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ عَشْرَةٌ ) أَيُّ لَا يُصَدَّقُ فِي أَقَلِّ مِنْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُمَا أَقْصَى مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ .

( وَفِي كَذَا دَرَاهِمًا ) لَزِمَ ( دَرَاهِمٌ ) لَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْمُبْهَمِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَقَالَ قَاضِي خَانٍ لَوْ قَالَ كَذَا دِينَارًا عَلَيْهِ دِينَارَانِ لَأَنَّ كَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ وَأَقَلُّ الْعَدَدِ اثْنَانِ ( وَ ) فِي ( كَذَا كَذَا دَرَاهِمًا ) لَزِمَ ( أَحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمًا ) أَيُّ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقَلِّ مِنْهُ لِأَنَّ كَذَا كِنَايَةٌ عَنِ عَدَدٍ مَجْهُولٍ فَقَدْ أَقَرَّ بَعْدَئِذٍ مَجْهُولِينَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الْعُطْفِ وَأَقَلُّ عَدَدَيْنِ كَذَلِكَ مِنَ الْمَفْسَرِ أَحَدَ عَشَرَ ( وَفِي كَذَا وَكَذَا ) لَزِمَ ( أَحَدَ وَعِشْرُونَ ) أَيُّ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقَلِّ مِنْهُ لَأَنَّهُ

ذَكَرَ عَدَدَيْنِ مُبْهَمَيْنِ يَنْهَمَا الْعَطْفُ وَأَقْلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَفْسَرِ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَوُجُوبُ الْأَقْلِ فِي الْفَصْلَيْنِ لِيَتَقَنَّأَ بِهِ  
وَالْأَصْلُ فِي الذَّمِّ الْبَرَاءَةُ ( وَلَوْ ثَلَاثٌ ) أَيُّ قَوْلُهُ كَذَا ( بَلَا وَإِ ) بَانَ يَقُولُ كَذَا كَذَا كَذَا دِرْهَمًا ( فَأَحَدٌ عَشَرَ حَمَلًا

لِلْوَاحِدِ مِنْهَا عَلَى التَّكَرُّارِ ) إِذْ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَعْدَادٍ بَلَا عَطْفٍ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ الْوَاحِدِ عَلَى التَّكَرُّارِ ثُمَّ حَمَلُ  
الْاِثْنَيْنِ عَلَى أَقْلٍ عَدَدٍ يُعْتَادُ التَّعْيِيرُ عَنْهُ بِذِكْرِ عَدَدَيْنِ بَلَا عَاطِفٍ وَهُوَ أَحَدٌ عَشَرَ ( وَمَعَهَا ) أَيُّ لَوْ ثَلَاثٌ لَفُظَ كَذَا مَعَ  
الْوَاوِ ( فَمِائَةٌ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ لِأَنَّهُ أَقْلٌ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِثَلَاثَةِ أَعْدَادٍ مَعَ الْعَطْفِ وَلَوْ رُبْعٌ ) أَيُّ قَوْلُهُ كَذَا مَعَ تَنْثِيثِ الْوَاوِ  
بَانَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا ( زَيْدٌ أَلْفٌ ) عَلَى الْعَدَدِ الَّذِي قَبْلَهُ فَلَزِمَ أَلْفٌ وَمِائَةٌ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ (   
عَلَيَّ أَوْ قَبْلِي إِفْرَارًا بِالذَّيْنِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ لَهُ عَلَيَّ مِنَ الْمَالِ كَذَا أَوْ قَبْلِي كَانَ إِفْرَارًا بِالذَّيْنِ لِأَنَّ عَلَيَّ لِلْإِجَابِ  
وَالْإِلْزَامِ وَقَبْلِي يُنْبِئُ عَنِ الضَّمَانِ يُقَالُ قَبْلَ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ أَيُّ ضَمِنَ وَسُمِّيَ الْكَفِيلُ قَبِيلًا لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ ( وَإِنْ  
وَصَلَ بِهِ وَدِيعَةً ) أَيُّ إِنْ قَالَ الْمُقْرِ بَلَا تَرَخَ وَهُوَ وَدِيعَةٌ ( صَدَقَ ) لِأَنَّ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ الْحِفْظُ وَالْمَالُ مُحَلُّهُ فَقَدْ  
ذَكَرَ الْمُحَلَّ وَأَرَادَ الْحَالَ وَاحْتَمَلَهُ اللَّفْظُ مَجَازًا فَيَصِحُّ مَوْصُولًا لَا مَفْصُولًا ( عِنْدِي مَعِيَ فِي بَيْتِي فِي صُنْدُوقِي فِي  
كَيْسِي إِفْرَارًا بِالْأَمَانَةِ ) لِأَنَّ الْكُلَّ إِفْرَارًا بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِهِ وَذَا يَكُونُ أَمَانَةً لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَضْمُونًا وَقَدْ يَكُونُ أَمَانَةً  
وَهَذِهِ أَقْلُهَا ( جَمِيعٌ مَالِي أَوْ جَمِيعٌ مَا أَمْلِكُهُ لَهُ هِبَةٌ ) لَا إِفْرَارَ لِأَنَّ مَالَهُ أَوْ مَا مَلَكَهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِآخَرَ فِي تِلْكَ  
الْحَالَةِ فَلَا يَصِحُّ الْإِفْرَارُ وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُ الْإِنْشَاءَ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ هِبَةً ( يَقْتَضِي التَّسْلِيمَ ) إِنْ وُجِدَ صَحَّتْ وَإِلَّا  
فَلَا

( قَوْلُهُ يَعْنِي لَا يُصَدَّقُ فِي أَقْلٍ مِنْ مَاتَنِي دِرْهَمٍ فِي الْفِضَّةِ وَأَقْلٌ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا فِي الذَّهَبِ ) يُرِيدُ بِهِ إِذَا فَسَّرَ  
الْمَالُ الْعَظِيمَ بِالْفِضَّةِ فَقَالَ لَهُ عَلَيَّ مَالٌ عَظِيمٌ مِنَ الْفِضَّةِ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقْلٍ مِنْ مَاتَنِي دِرْهَمٍ وَإِنْ قَالَ مِنَ الدَّنَائِرِ  
فَالْتَقَدِيرُ بِعِشْرِينَ مِثْقَالًا هـ .

وَفِي الْعُنَايَةِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْأَصْلِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَرَوِيَ عَنْهُ  
أَنَّهُ قَالَ لَا يُصَدَّقُ فِي أَقْلٍ مِنْ نَصَابِ السَّرِقَةِ لِأَنَّهُ عَظِيمٌ تُقْطَعُ بِهِ الْيَدُ الْمُحْتَرَمَةُ وَرَوِيَ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِهِمَا قِيلَ وَهُوَ  
الصَّحِيحُ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْأَصَحُّ أَنَّ قَوْلَهُ يُنْبِئُ عَلَى حَالِ الْمُقْرِ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى فَإِنَّ الْقَلِيلَ عِنْدَ الْفَقِيرِ عَظِيمٌ وَأَضْعَافُ ذَلِكَ  
عِنْدَ الْغَنِيِّ لَيْسَ بِعَظِيمٍ وَهُوَ فِي الشَّرْعِ مُتَعَارِضٌ فَإِنَّ الْمَاتِنِينَ فِي الزَّكَاةِ عَظِيمٌ وَفِي السَّرِقَةِ وَالْمَهْرِ الْعَشْرَةُ عَظِيمَةٌ  
فَيَرْجِعُ إِلَى حَالِهِ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ وَحَوَاشِي الْهَدَايَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الْمَسْوَطِ ( قَوْلُهُ وَلَزِمَ فِي عَلَيَّ أَمْوَالٌ عِظَامٌ ثَلَاثَةٌ  
نُصِبَ ) كَذَا فِي التَّبْيِينِ ثُمَّ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَيَنْبَغِي عَلَى قِيَاسِ مَا رَوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ حَالُ الْمُقْرِ كَمَا  
ذَكَرْنَا هـ .

( قَوْلُهُ وَفِي دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ عَشْرَةٌ ) أَيُّ لَا يُصَدَّقُ فِي أَقْلٍ مِنْهَا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا يُصَدَّقُ فِي أَقْلٍ  
مِنْ مَاتِنِينَ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ دَنَائِرُ كَثِيرَةٌ كَذَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَفِي كَذَا دِرْهَمًا لَزِمَ دِرْهَمٌ  
إِلْخَ ) يُرِيدُ أَنَّ مَا فِي الْهَدَايَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا فِي قَاضِي خَانَ إِذْ عِنْدَ مُعَارَضَةِ الْفَتَاوَى لِلْمُتَوْنِ تَقَدُّمُ الْمُتَوْنِ هـ .  
وَلِذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ قَالَ كَذَا دِرْهَمًا دِرْهَمًا لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِّلْمُبْهَمِ وَذَكَرَ فِي التَّيَمَّةِ

وَالذَّخِيرَةِ وَغَيْرَهُمَا يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ .

وَفِي شَرْحِ الْمُخْتَارِ قِيلَ يَلْزِمُهُ عِشْرُونَ وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّ كَذَا يُذَكَّرُ لِلْعَدَدِ عُرْفًا وَأَقْلُ عَدَدٍ غَيْرِ مُرَكَّبٍ يُذَكَّرُ بَعْدَهُ

الدَّرْهَمُ بِالنَّصَبِ عِشْرُونَ وَلَوْ ذُكِرَ بِالْخَفْضِ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مِائَةٌ لِأَنَّهَا أَقَلُّ عَدَدٍ يُذَكَّرُ بَعْدَهُ الدَّرْهَمُ بِالْخَفْضِ هـ قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَعْدَادٍ بِلَا عَاطِفٍ ( أَيْ لَمْ يُوجَدْ لَهُ تَظْيِيرٌ ) ( قَوْلُهُ قَبْلِي إِفْرَارٌ بِالذَّيْنِ ) هُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ فِي الذُّيُونِ أَغْلَبُ وَقِيلَ إِفْرَارٌ بِالْمِائَةِ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الذَّيْنَ وَالْمِائَةَ وَهِيَ أَقْلُهُمَا كَمَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ جَمِيعٌ مَالِي أَوْ جَمِيعٌ مَا أَمْلِكُهُ لَهُ هَبَّةٌ يَقْتَضِي التَّسْلِيمَ ) كَذَا فِي الْمُحِيطِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ قَالَ لَهُ مِنْ مَالِي أَلْفُ دِرْهَمٍ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا فَهُوَ إِفْرَارٌ بِالذَّيْنِ لِأَنَّ هَذَا إِفْرَارٌ بِهَبَةٍ مُسَلِّمَةٍ لِأَنَّهُ نَهَى الْحَقَّ فِيهَا وَلَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ عَنْهَا بِالْهَبَةِ بَلْ بِالتَّسْلِيمِ فَيَكُونُ إِفْرَارًا بِالتَّسْلِيمِ هـ .

وَلَوْ لَمْ يُصِفِ الْمَالَ إِلَيْهِ بَلْ إِلَى يَدِهِ كَانَ إِفْرَارَ الْمَالِ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى قَالَ مَا فِي يَدِي مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ عَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِ لِفُلَانٍ صَحَّ الْإِفْرَارُ لِأَنَّهُ عَامٌّ لَا مَجْهُولٌ انْتَهَى

( قَوْلُهُ لِمُدَّعِيِ الْآلِفِ ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي إِفْرَارٌ يَعْنِي لَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَقَالَ ( ائْتِرْنَهُ أَوْ انْتَقِدْهُ أَوْ أَجْلِنِي بِهِ أَوْ قَضَيْتَكَ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيَّ أَوْ وَهَبْتَهُ لِي أَوْ أَحْلَيْتَكَ بِهِ عَلَيَّ زَيْدٍ إِفْرَارٌ وَبِلَا ضَمِيرٍ لَ ) وَقَدْ وَقَعَ فِي عِبَارَةِ الْهَدَايَةِ وَالْوَقَايَةِ فِي هَذِهِ الصَّمَاوِرِ ضَمِيرُ التَّائِيثِ .  
وَفِي الْكَافِي وَالْكَنْزِ ضَمِيرُ التَّذْكِيرِ وَلَمَّا لَمْ يَعُدَّ الْقَوْمُ الْآلِفَ مِنَ الْمُؤَنَّثَاتِ السَّمَاعِيَّةِ اخْتِيارَ لَهُ التَّذْكِيرُ ، أَمَّا كَوْنُ الْأَرْبَعَةِ الْوَلِيِّ إِفْرَارًا فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الْآلِفِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْوُجُوبِ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَتَرَنْ أَوْ انْتَقِدْ أَوْ أَجَلْ أَوْ قَضَيْتَكَ الْآلِفَ الْوَاجِبَ لَكَ عَلَيَّ حَتَّى لَوْ لَمْ يَذْكُرِ الضَّمِيرُ بَأَنَّ قَالَ أَتَرَنْ أَوْ انْتَقِدْ أَوْ أَجَلْ مَثَلًا لَا يَكُونُ إِفْرَارًا إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى انْتِصَرَفِهِ إِلَى الْمَذْكُورِ ، وَأَمَّا الْخَلِيسُ فَلِأَنَّ دَعْوَى الْإِبْرَاءِ كَالْقَضَاءِ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ اسْتِطَاعٌ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَالٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا السَّادِسُ وَالسَّابِعُ فَلِأَنَّ هَذَا دَعْوَى التَّمْلِيكِ مِنْهُ وَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ وَجُوبِ الْمَالِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَأَمَّا الثَّامِنُ فَلِأَنَّ تَحْوِيلَ الذَّيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ لَا يَكُونُ بِدُونِ الْوُجُوبِ

( وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِفْرَارٌ ) يَعْنِي إِذَا قِيلَ لَهُ هَلْ لِي عَلَيْكَ كَذَا فَقَالَ نَعَمْ يَكُونُ إِفْرَارًا لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْجَوَابِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ ( لَا الْإِيْمَاءُ بِرَأْسِهِ نَعَمْ فِي جَوَابِ هَلْ لِي عَلَيْكَ كَذَا ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ مِنَ الْآخِرِ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْكَلَامِ لَا مِنْ غَيْرِهِ

( أَقَرَّ بِدَيْنٍ مُوجَلٍّ وَقَالَ الْمُقَرُّ لَهُ حَالٌ صَدَقَ بِيَمِينِهِ ) يَعْنِي إِذَا أَقَرَّ بِدَيْنٍ مُوجَلٍّ فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فِي الدَّيْنِ وَكَذَّبَهُ فِي التَّاجِيلِ لَزِمَهُ الدَّيْنُ حَالًا لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقٍّ عَلَى نَفْسِهِ وَادَّعَى لِنَفْسِهِ فِيهِ حَقًّا فَيُصَدَّقُ فِي الْإِفْرَارِ بِلَا حُجَّةٍ دُونَ الدَّعْوَى كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِعَبْدٍ فِي يَدِهِ أَنَّهُ لِفُلَانٍ اسْتَأْجَرَهُ مِنْهُ فَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فِي الْمِلْكِ لَا الْإِجَارَةَ ( وَلَزِمَ فِي ) لَهُ ( عَلَيَّ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَدَرَاهِمُ ) أَيْ إِذَا قَالَ لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَلَزِمَ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَدَرَاهِمُ ( وَ ) لَزِمَ ( فِي مِائَةٍ وَتَوْبٌ تَوْبٌ وَيُفَسَّرُ الْمِائَةُ ) أَيْ يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ الْمِائَةِ إِلَيْهِ وَالْقِيَاسُ فِي مِائَةٍ دِرْهَمٍ كَذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ عَطَفُ مُفَسِّرٍ عَلَى مُبْهَمٍ فِي الْفَصْلَيْنِ وَالْعَطْفُ لَمْ يُوضَعْ لِلْبَيَانِ فَبَقِيَ الْمِائَةُ مُبْهَمَةً فِيهِمَا وَلَنَا أَنَّ قَوْلَهُ وَدَرَاهِمُ بَيَانٌ لِلْمِائَةِ عَادَةً لِأَنَّ النَّاسَ اسْتَقْبَلُوا تَكَرُّرَ الدَّرَاهِمِ وَاكْتَفَوْا بِذِكْرِهِ مَرَّةً وَهَذَا فِيمَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ وَهُوَ عِنْدَ كَثَرَةِ الْوُجُوبِ بِكَثَرَةِ أَسْبَابِهِ وَهَذَا فِي الْمُقَدَّرَاتِ كَالْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ لِأَنَّهَا تُثَبَّتُ دَيْنًا فِي الذَّمَّةِ سَلَمًا وَقَرْضًا وَتَمَنَّا بِخِلَافِ الثِّيَابِ وَمَا لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ فَإِنْ وَجُوبَهَا لَا يَكْثُرُ فِي الذَّمَّةِ لِأَنَّ الثِّيَابَ لَا تُثَبَّتُ فِيهَا إِلَّا فِي السَّلَمِ وَالنَّكَاحِ وَذَا لَا يَكْثُرُ فَبَقِيَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ( كَذَا وَتَوْبَانِ ) أَيْ إِذَا قَالَ لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ وَتَوْبَانِ لَزِمَ تَوْبَانِ وَيُفَسَّرُ الْمِائَةُ ( وَفِي الْجَمْعِ ) أَيْ إِذَا قَالَ لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ وَثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ( كُلُّهَا ثِيَابٌ ) لِأَنَّهُ ذَكَرَ عِدَّتَيْنِ مُبْهَمَتَيْنِ أَعْنِي مِائَةً وَثَلَاثَةً وَأَعَقَبَهُمَا تَفْسِيرًا فَانْتَصَرَ إِلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْحَاجَةِ إِلَى التَّفْسِيرِ لَا يُقَالُ الْأَثْوَابُ لَا تَصْلُحُ مُمَيِّزًا

لِلْمِائَةِ لِأَنَّهَا لَمَّا اقْتَرَنْتْ بِالثَّلَاثَةِ صَارَ كَعَدَدِ وَاحِدٍ

( و ) لَزِمَ ( فِي عَلَيٍّ نِصْفُ دِرْهَمٍ وَدِينَارٌ وَتَوْبٌ وَنِصْفُ هَذَا الْعَبْدِ وَهَذِهِ الْجَارِيَةُ نِصْفُ كُلِّ مِنْهَا ) لِأَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ وَقَعَ عَلَى شَيْءٍ بَغَيْرِ عَيْنِهِ أَوْ بَعِينِهِ فَيَنْصَرِفُ النَّصْفُ إِلَى الْكُلِّ كَأَنَّهُ قَالَ عَلَيٍّ نِصْفُ هَذَا وَنِصْفُ هَذَا إِلَى آخِرِهِ .

قَوْلُهُ وَلَزِمَ فِي : عَلَيٍّ نِصْفُ دِرْهَمٍ وَدِينَارٍ

إِلْحَ ( قَالَ فِي الْمُحِيطِ عَنِ الْمُتَعَيِّ وَأَصْلُهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ كُلُّهُ عَلَى شَيْءٍ بَعِينِهِ أَوْ كَانَ كُلُّهُ عَلَى شَيْءٍ بَغَيْرِ عَيْنِهِ فَهُوَ كُلُّهُ عَلَى الْإِنْصَافِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَعِينَهُ وَالْآخَرُ بَغَيْرِ عَيْنِهِ فَالنِّصْفُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا

( أَقَرَّ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدَانِقٍ أَوْ قِرَاطٍ كَانَ مِنَ الْفِضَّةِ ) لِأَنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِالتَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ شَائِعٌ عَنْهُمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا } يَعْنِي مِنَ السِّنِينَ .

( و ) أَقَرَّ ( بِتَمَرٍ فِي قَوْصَرَةٍ لَزِمَاهُ ) أَيِ التَّمْرِ وَالْقَوْصَرَةُ فَسْرَةٌ فِي الْمَبْسُوطِ بِقَوْلِهِ غَضِبْتُ تَمَرًا فِي قَوْصَرَةٍ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَوْصَرَةَ وَعَاءٌ وَظَرْفٌ لَهُ وَغَضِبَ الشَّيْءُ وَهُوَ مَظْرُوفٌ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ الظَّرْفِ فَيَلْزِمَانِهِ وَكَذَا الطَّعَامُ فِي السَّقِينَةِ وَالْحِنْطَةُ فِي الْجَوَالِقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ غَضِبْتُ مِنْ قَوْصَرَةٍ لِأَنَّ مِنْ اللَّائِزِ أَعْفَا فَيَكُونُ إِفْرَارًا بِغَضَبِ الْمَنْزُوعِ ( وَدَابَّةٌ ) أَيِ أَقَرَّ بِدَابَّةٍ ( فِي إِصْطِلَاحِ لَزِمَتُهُ ) أَيِ الدَّابَّةِ ( فَقَطْ ) أَيِ بِلَا إِصْطِلَاحٍ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَنْقُولِ لَا يُضْمَنُ بِالْغَضَبِ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ( كَذَا الطَّعَامُ فِي الْبَيْتِ ) يَعْنِي يَلْزِمُ الطَّعَامُ لَا الْبَيْتُ الْأَصْلُ فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الظَّرْفَ إِنْ أَمَكْنَ أَنْ يَجْعَلَ ظَرْفًا حَقِيقَةً يُنْظَرُ فَإِنْ أَمَكْنَ نَقْلُهُ لَزِمَاهُ وَإِلَّا لَزِمَ الْمَظْرُوفُ فَقَطْ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ الْقَصَبَ الْمُوجِبَ لِلضَّمَانِ لَا يَتَحَقَّقُ فِي غَيْرِ الْمَنْقُولِ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَمْ يَصْدَقْ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِغَضَبٍ تَامَ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ فَيَحْمَلُ عَلَى الْكَمَالِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَزِمَاهُ جَمِيعًا لِأَنَّ غَضَبَ غَيْرِ الْمَنْقُولِ مُتَصَوِّرٌ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ جَعْلُهُ ظَرْفًا حَقِيقَةً لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا الْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ دِرْهَمٌ فِي دِرْهَمٍ وَلَمْ يَلْزِمَهُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُ .

( قَوْلُهُ فَسْرَةٌ فِي الْمَبْسُوطِ ) وَكَذَا فَسْرَةٌ فِي الْأَصْلِ وَشَرَحَ تَفْسِيرَهُ مَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِنَّ أَصَافَ مَا أَقَرَّ بِهِ إِلَى فِعْلِ بِأَنَّ قَالَ غَضِبْتُ مِنْهُ تَمَرًا فِي قَوْصَرَةٍ لَزِمَهُ التَّمْرُ وَالْقَوْصَرَةُ وَإِنْ لَمْ يُصِفْهُ إِلَى فِعْلِ بَلْ ذَكَرَهُ ابْتِدَاءً فَقَالَ لَهُ عَلَيٍّ تَمَرٌ فِي قَوْصَرَةٍ فَعَلِيهِ التَّمْرُ دُونَ الْقَوْصَرَةِ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ قَوْلٌ وَالْقَوْلُ بِتَمْيِيزِهِ الْبَعْضَ دُونَ الْبَعْضِ كَمَا لَوْ قَالَ بَعْتُ لَهُ زَعْفَرَانًا فِي سَلَّةٍ هـ .

( قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ) أَيِ الْمَظْرُوفِ لَمْ يَصْدَقْ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( و ) أَقَرَّ ( بِخَاتَمٍ لَهُ حَلَقَتُهُ وَفَصُّهُ ) لِأَنَّ الْإِسْمَ يَشْمَلُهُمَا .

( و ) أَقَرَّ ( بِسَيْفٍ لَهُ نَصْلُهُ وَجَفْنُهُ وَحِمَائِلُهُ ) لِأَنَّ اسْمَ السَّيْفِ يُطْلَقُ عَلَى الْكُلِّ النَّصْلِ حَدِيدُهُ وَالْجَفْنُ غِمْدُهُ وَالْحِمَائِلُ جَمْعُ الْحِمَالَةِ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَهِيَ عِلَاقَتُهُ

( و ) أَقَرَّ ( بِحِجَلَةٍ لَهُ عِيدَانُهَا وَكِسْوَتُهَا ) لِإِطْلَاقِ الْإِسْمِ عَلَى الْكُلِّ عُرْفًا لِأَنَّهَا بَيْتٌ يُزَيْنُ بِالثِّيَابِ وَالْأَسْرَةِ وَالسُّورِ

( و ) أَقَرَّ ( بِتَوْبٍ فِي تَوْبٍ أَوْ فِي مَنْدِيلٍ لَزِمَاهُ ) لِأَنَّهُ ظَرْفٌ لَهُ حَقِيقَةٌ وَأَمَكْنَ نَقْلُهُ كَمَا مَرَّ ( و ) أَقَرَّ ( بِتَوْبٍ فِي

عَشْرَةَ أَتَوَابَ لَهُ تَوْبٌ ) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ أَحَدَ عَشَرَ تَوْبًا لِأَنَّ النَّفِيسَ مِنَ الشَّيْبِ قَدْ يُلْفُ فِي عَشْرَةِ فَاذْخُلْ طَرَفًا كَقَوْلِهِ حَنْطَةَ فِي جَوَالِقَ وَالْأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوَّلًا أَنَّ الْعَشْرَةَ لَا تَكُونُ طَرَفًا لِوَاحِدٍ عَادَةً وَالْمُتَمَتِّعُ عَادَةً كَالْمُتَمَتِّعِ حَقِيقَةً .

( وَ ) أَقَرَّ ( بِخَمْسَةِ فِي خَمْسَةِ بَنِيهِ الصَّرْبِ لَهُ خَمْسَةٌ ) لِأَنَّ أَثَرَ الصَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي تَكْثِيرِ الْمَالِ ( وَبَنِيَّةٌ مَعَ عَشْرَةٍ ) أَيُّ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ خَمْسَةً مَعَ خَمْسَةٍ لَزِمَهُ عَشْرٌ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { فَادْخُلِي فِي عِبَادِي } قِيلَ مَعَ عِبَادِي فَإِذَا احْتَمَلَهُ اللَّفْظُ وَلَوْ مَجَازًا وَتَوَاهَّ صَحَّ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِيهِ تَشْدِيدٌ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ

قَوْلُهُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلًا ( كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ فَيَلْزِمُهُ أَحَدَ عَشَرَ تَوْبًا وَمَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ مَتَّوَضٌ بِمَا إِذَا قَالَ غَضِبْتُ كِرْبَاسًا فِي عَشْرَةِ أَتَوَابَ حَرِيرٍ يَلْزِمُهُ الْكُلُّ عِنْدَهُ مَعَ أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ عَرَفًا كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ عَنِ التَّبَيِّنِ وَقَالَ قَاضِي زَادَةَ عَنِ النَّهَائِيَةِ إِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْمَبْسُوطِ ( قَوْلُهُ لِأَنَّ أَثَرَ الصَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ ) أَيُّ لِإِزَالَةِ الْكُسْرِ لَا فِي تَكْثِيرِ الْمَالِ لِأَنَّ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَزَنًا وَإِنْ جُعِلَتْ أَلْفَ جُزْءٍ لَا يَزَادُ فِيهَا قِيْرَاطٌ ( قَوْلُهُ وَبَنِيَّةٌ مَعَ عَشْرَةٍ ) قَالَ قَاضِي زَادَةَ وَلَوْ أَرَادَ بِفِي مَعْنَى عَلَى لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْكِتَابِ وَالْمَبْسُوطِ . وَفِي الذَّخِيرَةِ حُكْمُهُ كَحُكْمِ فِي ، فَإِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ عَشْرَةٌ فِي عَشْرَةٍ ثُمَّ قَالَ عَنَيْتُ بِهِ عَلَى عَشْرَةٍ أَوْ قَالَ عَنَيْتُ بِهِ الصَّرْبَ لَزِمَتْهُ عَشْرَةٌ عِنْدَ عُلَمَائِنَا .

ا هـ .

( وَفِي مِنْ دَرَاهِمَ إِلَى عَشْرَةٍ أَوْ مَا بَيْنَ دَرَاهِمَ إِلَى عَشْرَةٍ تِسْعَةً ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ يَلْزِمُهُ عَشْرَةٌ وَقَالَ زُفَرٌ يَلْزِمُهُ ثَمَانِيَّةٌ وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ جَعَلَ الدَّرَاهِمَ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ حَدًّا وَالْحَدُّ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ وَلَهُمَا أَنَّ الْغَايَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً إِذَا الْمَعْدُومُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِلْمَوْجُودِ وَوُجُودُهُ بِوُجُوبِهِ فَيَدْخُلُ الْغَايَتَانِ ، وَلَهُ أَنَّ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ الْحَدَّ يُغَايِرُ الْمَحْدُودَ لَكِنْ هُنَا لَا بُدَّ مِنْ إِدْخَالِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ الْأَوَّلِ فَدَخَلَتْ الْغَايَةُ الْأَوَّلَى ضَرُورَةً وَلَا ضَرُورَةَ فِي الثَّانِيَةِ ( وَفِي مِنْ دَارِي مَا بَيْنَ هَذَا الْحَانِطِ إِلَى هَذَا الْحَانِطِ مَا بَيْنَهُمَا ) لِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى .

( قَوْلُهُ وَمِنْ دَرَاهِمَ إِلَى عَشْرَةٍ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّعْلِيلِ ) قَالَ قَاضِي زَادَةَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْغَايَةِ الْأَوَّلَى اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْغَايَةِ الثَّانِيَةِ قِيَاسٌ وَمَا قَالَ فِي الْغَايَتَيْنِ اسْتِحْسَانٌ وَمَا قَالَهُ زُفَرٌ فِيهِمَا قِيَاسٌ كَذَا فِي مَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَةَ ( قَوْلُهُ وَمِنْ دَارِي

إِلَخ ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ مُعَلَّلًا كَمَا هُنَا وَعَلَّلَهُ فِي الْبُرْهَانِ بِقَوْلِهِ لَزِمَهُ مَا بَيْنَهُمَا فَقَطُّ دُونَ الْحَانِطَيْنِ لِقِيَامِهِمَا بِأَنْفُسِهِمَا

( أَقَرَّ بِالْحَمْلِ ) أَيُّ حَمْلٍ جَارِيَةٍ أَوْ حَمْلٍ شَاةٍ لِرَجُلٍ ( صَحَّ ) إِفْرَارُهُ وَيَلْزِمُهُ لِأَنَّ لَهُ وَجْهًا صَحِيحًا وَهُوَ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ وَمَاتَ الْمُوصِي فَيَقْرَأُ وَارِثُهُ لِلْمُوصَى لَهُ ( مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءٌ بَيْنَ سَبَبٍ صَالِحًا أَوْ لَا ( وَلَهُ ) أَيُّ أَقَرَّ لِلْحَمْلِ صَحَّ أَيْضًا لَكِنْ لَا مُطْلَقًا بَلْ ( إِنْ بَيَّنَّ سَبَبًا صَالِحًا كِبَارِثٍ وَوَصِيَّةٍ ) بِأَنَّ قَالَ مَاتَ أَبُوهُ فَوَرِثَهُ أَوْ أَوْصَى بِهِ لَهُ فَلَانَ فَأَلْفَرَارُ بِهِ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ سَبَبًا صَالِحًا لَوْ عَايَنَاهُ حَكَمْنَا بِهِ فَكَذَا إِذَا ثَبَتَ إِفْرَارُهُ ثُمَّ إِنْ وَجَدَ السَّبَبَ الصَّالِحَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الْمُقَرَّرِ بِهِ عِنْدَ الْإِفْرَارِ أَوْ مُحْتَمِلًا ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّهُ تَضَعُهُ لِقَلٍّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُذْ مَاتَ الْمَوْرَثُ أَوْ الْمُوصِي إِذَا كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ لِقَلٍّ مِنْ سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ الْفِرَاقِ إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً ( فَإِنْ وَلَدَتْ حَيًّا لِقَلٍّ مِنْ سِتَّةِ

أَشْهَرُ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( أَوْ مِنْ سَنَتَيْنِ ) فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ( فَلَهُ مَا أَقَرَّ لَوْ جُودِهِ ) فِي الْبَطْنِ حَيْثُ مَاتَ الْمُورَثُ أَوْ الْمُوصِي ( أَوْ مَيِّتًا ) أَيْ إِنْ وَلَدَتْهُ مَيِّتًا ( فَلِلْمُوصِي وَالْمُورَثِ ) أَيْ يَرُدُّ الْمَالُ إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي وَالْمُورَثِ لِأَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُمَا وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْجَنِينِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ وَلَمْ يَنْتَقِلْ فَيَكُونُ لَوَرَثَتِهِمَا ( أَوْ ) وَلَدَتْ ( حَيِّنَ فَلَهُمَا ) مَا أَقَرَّ نَصَفَيْنِ إِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ أَوْ أُنْثَيْنِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرُ أُنْثَى فَفِي الْوَصِيَّةِ كَذَلِكَ وَفِي الْمِيرَاثِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنْثَيْنِ ( وَإِنْ بَيْنَ بَعْضِ صَالِحٍ ) لِلْسَّبَبَةِ ( كَبَيْعٍ وَإِقْرَاضٍ وَهَبَةٍ ) بِأَنْ قَالَ الْحَمْلُ بَاعَ مِنِّي أَوْ أَقْرَضَنِي أَوْ وَهَبَ لِي ( أَوْ أَبْهَمَ الْإِقْرَارَ ) وَلَمْ يُبَيِّنْ سَبَبًا بِأَنْ قَالَ عَلَيَّ لِحَمْلٍ فَلَانَةَ كَذَا ( لَعَا ) أَمَّا الْأَوَّلُ

فَلأنَّهُ بَيْنَ مُسْتَحِيلًا لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِمَا مِنَ الْجَنِينِ لَا حَقِيقَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا حُكْمًا لِأنَّهُ لَا يُؤَلَّى عَلَيْهِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلأنَّ مُطْلَقَ الْإِقْرَارِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْإِقْرَارِ بِسَبَبِ التَّجَارَةِ وَلِهَذَا حُمِلَ إِقْرَارُ الْمَأْذُونِ وَاحِدِ الْمُتَغَاوِضِينَ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ كَمَا إِذَا صَرَّحَ بِهِ

( قَوْلُهُ أَوْ حَمْلُ شَاةٍ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ يَعْلَمُ وَجُودُ حَمْلِ الشَّاةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْبَهَائِمِ بِأَدْنَى مُدَّةٍ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْخَبَرَةِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ ( قَوْلُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الْمَقَرِّ بِهِ عِنْدَ الْإِقْرَارِ ) صَوَابُهُ الْمَقَرُّ لَهُ بِاللَّامِ ( قَوْلُهُ أَوْ أَبْهَمَ الْإِقْرَارَ ) وَلَمْ يُبَيِّنْ سَبَبًا بِأَنْ قَالَ لِحَمْلٍ فَلَانِ كَذَا ( لَعَا ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنِ السَّبَبَ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ لِلْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَ صُورٍ : إِمَّا أَنْ يُبْهَمَ الْإِقْرَارَ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ وَإِمَّا أَنْ يُبَيِّنَ سَبَبًا صَالِحًا فَيَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ وَإِمَّا أَنْ يُبَيِّنَ سَبَبًا غَيْرَ صَالِحٍ فَلَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ هـ .  
وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ قَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الزَّيْلَعِيِّ فِي الْإِقْرَارِ بِالْمَجْهُولِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ السَّبَبَ يَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ تَصَحُّ مَعَهُ الْجَهْلُ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ حَمْلِهِ عَلَى السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِلصَّحَّةِ عَلَى قَوْلِ الْقَائِلِ بِهِ وَفِي كُلِّ احْتِمَالٍ الْفَسَادُ وَالصَّحَّةُ

( أَشْهَدَ ) أَيْ جَعَلَ رَجُلَيْنِ شَاهِدَيْنِ ( عَلَى أَلْفٍ فِي مَجْلِسٍ وَ ) أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ ( آخَرَيْنِ فِي ) مَجْلِسٍ ( آخَرَ لَزِمَ أَلْفَانِ ) يَعْنِي لَوْ أَدَارَ صَكًّا عَلَى الشُّهُودِ فَأَقَرَّ عَنْهُمْ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِأَلْفٍ فِي ذَلِكَ الصَّكِّ فَالْوَاجِبُ أَلْفٌ وَاحِدٌ اتَّفَاقًا لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ لِكُونِهِ مُعَرَّفًا بِالْمَالِ الثَّابِتِ فِي الصَّكِّ وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِالصَّكِّ بَلْ أَقَرَّ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ بِأَلْفٍ ثُمَّ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ بِأَلْفٍ بَلَا بَيَانَ السَّبَبِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَلْزِمُهُ أَلْفَانِ بِشَرْطِ مُعَايَرَةِ الشَّاهِدَيْنِ الْآخَرَيْنِ لِلأَوَّلَيْنِ فِي رِوَايَةٍ وَبَشَرْطِ عَدَمِ مُعَايَرَتِهِمَا لَهُمَا فِي أُخْرَى وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ كَمَا إِذَا كَتَبَ لِكُلِّ أَلْفٍ صَكًّا وَأَشْهَدَ عَلَى كُلِّ صَكٍّ شَاهِدَيْنِ وَعِنْدَهُمَا لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا أَلْفٌ وَاحِدٌ لِدَلَالَةِ الْعُرْفِ عَلَى أَنَّ تَكَرُّرَ الْإِقْرَارِ لِتَأْكِيدِ الْحَقِّ بِالزِّيَادَةِ فِي الشُّهُودِ ، وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ فَاللَّازِمُ أَلْفٌ وَاحِدٌ اتَّفَاقًا عَلَى تَخْرِيجِ الْكَرْحِيِّ لِأَنَّ لِلْمَجْلِسِ تَأْثِيرًا فِي جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَجَعَلَهَا فِي حُكْمِ كَلَامٍ وَاحِدٍ ( قَوْلُهُ وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ فَاللَّازِمُ أَلْفٌ وَاحِدٌ اتَّفَاقًا ) هَذَا إِذَا كَانَ بِهِ صَكٌّ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ صَكٌّ وَأَقَرَّ بِمَانَةِ وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ أَقَرَّ بِمَانَةٍ وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ لَا رِوَايَةَ فِيهِ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ ذَكَرَ الْكَرْحِيُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مَالَانِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مَالٌ وَاحِدٌ عَنْهُمْ جَمِيعًا وَوَجْهٌ كُلٌّ فِي الْمُحِيطِ

( الْأَمْرُ بِكِتَابَةِ الْإِقْرَارِ إِقْرَارٌ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ لِلصَّكَّاكِ أَكْتُبْ لِفُلَانٍ خَطًّا إِقْرَارِي بِأَلْفٍ عَلَيَّ يَكُونُ إِقْرَارًا وَيَحِلُّ لِلصَّكَّاكِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالْمَالِ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَكْتُبْ بَيْعَ هَذِهِ الدَّارِ يَكُونُ إِقْرَارًا بِالْبَيْعِ كَتَبَ أَوْ لَمْ يَكْتُبْ وَلَوْ قَالَ



لِلصَّكَكِ أَكْتُبَ طَلَّاقَ امْرَأَتِي تَطْلُقُ كَتَبَ أَوْ لَمْ يَكْتُبْ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَإِنَّمَا قَالَ ( حُكْمًا ) لِأَنَّ الْأَمْرَ إِنْشَاءً  
وَالْإِفْرَارَ إِخْبَارٌ فَلَا يَكُونَانِ مُتَّحِدَيْنِ حَقِيقَةً بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ الْأَمْرَ بِكِتَابَةِ الْإِفْرَارِ إِذَا حَصَلَ حَصَلَ الْإِفْرَارُ .

( أَحَدُ الْوَرْتَةِ أَقَرَّ بِالذَّيْنِ قِيلَ يَلْزِمُهُ كُلُّهُ وَقِيلَ حِصَّتُهُ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ دَيْنًا عَلَى مَيِّتٍ وَأَقَرَّ بَعْضُ الْوَرْتَةِ بِهِ فَفِي  
قَوْلِ أَصْحَابِنَا يُؤْخَذُ مِنْ حِصَّةِ الْمُقَرِّ جَمِيعُ الدَّيْنِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ هُوَ الْقِيَاسُ لَكِنَّ الْإِخْتِيَارَ عِنْدِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ  
مَا يَخْصُهُ مِنَ الدَّيْنِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَالْبَصْرِيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ تَابَعَهُمْ وَهَذَا الْقَوْلُ  
أَبْعَدُ مِنَ الصَّرَرِ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ أَيْضًا قَالَ مَشَايخُنَا هُنَا زِيَادَةٌ شَيْءٌ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْكُتُبِ وَهُوَ أَنَّ  
يَقْضِي الْقَاضِي عَلَيْهِ بِإِفْرَارِهِ إِذَا بُمَجَرَّدِ الْإِفْرَارِ لَا يَحِلُّ الدَّيْنُ فِي نَصِيْبِهِ بَلْ يَحِلُّ بِقَضَاءِ الْقَاضِي وَيُظْهِرُ ذَلِكَ بِمَسْأَلَةٍ  
ذَكَرَهَا فِي الزِّيَادَاتِ وَهِيَ أَنَّ أَحَدَ الْوَرْتَةِ إِذَا أَقَرَّ بِالذَّيْنِ ثُمَّ شَهِدَ هُوَ وَرَجُلٌ أَنَّ الدَّيْنَ كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ  
وَتُسَمَّعُ شَهَادَةُ هَذَا الْمُقَرِّ ، فَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ يَحِلُّ فِي نَصِيْبِهِ بُمَجَرَّدِ إِفْرَارِهِ لَزِمَ أَنْ لَا يَقْبَلَ شَهَادَتُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَغْرَمِ  
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْفَظَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فَإِنَّ فِيهَا فَايِدَةً عَظِيمَةً كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( قَوْلُهُ أَحَدُ الْوَرْتَةِ أَقَرَّ بِالذَّيْنِ ) أَيَّ وَحْدَهُ دُونَ بَاقِي الْوَرْتَةِ ( قَوْلُهُ قِيلَ يَلْزِمُهُ كُلُّهُ ) يَعْنِي إِنْ وَفَّى مَا وَرَثَتْهُ بِهِ كَمَا فِي  
الْبُرْهَانِ وَإِذَا صَدَّقُوا جَمِيعًا لَكِنْ عَلَى التَّعَاوُتِ كَرَجُلٍ مَاتَ عَنْ ثَلَاثِ بَنِينَ وَثَلَاثِ آلَافٍ فَاقْتَسَمُوا وَأَخَذَ كُلُّ أَلْفًا  
فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَى أَبِيهِمْ ثَلَاثَ آلَافٍ فَصَدَّقَهُ الْأَكْبَرُ فِي الْكُلِّ وَالْأَوْسَطُ فِي الْأَلْفَيْنِ وَالْأَصْغَرُ فِي الْأَلْفِ أَخَذَ مِنَ الْأَكْبَرِ  
أَلْفٌ وَمِنَ الْوَسْطِ خَمْسَةَ أَسْدَاسِ الْأَلْفِ وَمِنَ الْأَصْغَرِ ثُلُثَ الْأَلْفِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ  
كَذَلِكَ وَفِي الْوَسْطِ يَأْخُذُ الْأَلْفَ وَوَجْهٌ كُلٌّ فِي الْكَافِي .

( تَنْبِيْهٌ ) : لَوْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاضِي كُلُّ يَوْمٍ مَا يَوْجَدُ فِي تَذَكُّرَةِ الْمُدَّعِي بِخَطِّهِ فَقَدْ انْتَرَمَتْهُ لَيْسَ بِإِفْرَارٍ لِأَنَّهُ  
قَيْدُهُ بِشَرْطٍ لَا يُلَاقِيهِ فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مَنْ قَالَ كُلُّ مَا أَقَرَّ عَلَى فُلَانٍ فَأَنَا مُقَرَّرٌ لَهُ بِهِ لَا  
يَكُونُ إِفْرَارًا لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ وَعْدًا كَذَا فِي الْمُحِيطِ

( بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا بَعْدَهُ ) فِي كَوْنِهِ مُغَيَّرًا كَالشَّرْطِ وَنَحْوِهِ ( اسْتَشْنَى بَعْضُ مَا أَقَرَّ بِهِ مُتَّصِلًا ) بِإِفْرَارِهِ ( لَزِمَهُ بِاقِيهِ  
( يَعْنِي إِذَا قَالَ لَهُ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِلَّا وَاحِدًا لَزِمَهُ تِسْعَةٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْبَقِيَّةِ بَعْدَ الشَّيْءِ أَيَّ  
الِاسْتِثْنَاءِ فَكَأَنَّهُ قَالَ ابْتِدَاءً لَهُ عَلَى تِسْعَةٍ وَشَرْطُ الْإِتِّصَالِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ لِكَوْنِهِ مُغَيَّرًا وَثَقُلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ  
اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا جَوَازُ التَّأْخِيرِ ( وَلَوْ كُلُّهُ ) أَيُّ لَوْ اسْتَشْنَى كُلُّهُ ( فَكُلُّهُ ) أَيُّ لَزِمَهُ كُلُّهُ ( لَوْ ) كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ ( بَعَيْنِ  
لَفْظِهِ نَحْوَ غِلْمَانِي كَذَا إِلَّا غِلْمَانِي ) لِأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْبَقِيَّةِ بَعْدَ الشَّيْءِ وَلَا بَاقِيَ بَعْدَ الْكُلِّ فَيَكُونُ رُجُوعًا  
وَالرُّجُوعُ بَعْدَ الْإِفْرَارِ بَاطِلٌ مَوْصُولًا كَانَ أَوْ مَفْصُولًا فَإِذَا اسْتَشْنَى الْكُلُّ لَزِمَهُ الْكُلُّ وَبَطَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ ( بِخِلَافِ ) مَا إِذَا  
كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِغَيْرِ ذَلِكَ اللَّفْظِ نَحْوَ غِلْمَانِي كَذَا ( إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا لَهُ غُلَامٌ لَهُ غَيْرُهُمْ ) فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ  
الْلَفْظِ الْأَوَّلِ أَمَكْنَ جَعَلَهُ تَكَلُّمًا بِالْبَقِيَّةِ بَعْدَ الشَّيْءِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ كَلَامًا ضَرْوَرَةً عَدَمِ مِلْكِهِ فِيمَا سِوَاهُ لَا لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى  
الْلَفْظِ فَيَلْتَطِرُ إِلَى ذَاتِ اللَّفْظِ أَمَكْنَ أَنْ يُجْعَلَ الْمُسْتَشْنَى بَعْضُ مَا يَتَنَاوَلُهُ الصَّدْرُ وَالْأَمْتِنَاغُ مِنْ خَارِجٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا  
كَانَ بَعَيْنِ ذَلِكَ اللَّفْظِ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ جَعَلَهُ تَكَلُّمًا بِالْبَقِيَّةِ بَعْدَ الشَّيْءِ ( كَذَا ) إِذَا قَالَ غِلْمَانِي كَذَا ( إِلَّا هَؤُلَاءِ ) فَإِنَّهُ  
يَصِحُّ أَيْضًا لَوْجُودُ التَّغَايُرِ اللَّفْظِيِّ ( اسْتَشْنَى وَزَيْنًا أَوْ كَيْلِيًّا مِنْ دَرَاهِمٍ صَحَّ قِيمَةً ) يَعْنِي لَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةِ دَرَاهِمٍ إِلَّا  
دِينَارًا أَوْ إِلَّا قَفِيْرًا حِنْطَةً صَحَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ

وَلَزِمَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا قِيَمَةُ الدِّينَارِ أَوْ الْقَفِيزِ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَصِحَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجُ بَعْضٍ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ لَا الْإِسْتِثْنَاءُ لَكَانَ دَاخِلًا تَحْتَ الصَّدْرِ وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِي خِلَافِ الْجِنْسِ لَكِنَّهُمَا صَحَّاحُهُ اسْتِحْسَانًا بِأَنَّ الْمُقَدَّرَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ مَعْنَى وَإِنْ كَانَتْ أَجْنَاسًا صُورَةً لِأَنَّهَا تَتَلَقَّى فِي الذِّمَّةِ ثَمَنًا أَمَّا الدِّينَارُ فَظَاهِرٌ وَكَذَا غَيْرُهُ لِأَنَّ الْكَيْلِيَّ وَالْوَزْنِيَّ مِيعَ بِأَعْيَانِهِمَا ثَمَنٌ بِأَوْصَافِهِمَا حَتَّى لَوْ عَيْنًا تَعْلَقَ الْعَقْدُ بِأَعْيَانِهِمَا وَلَوْ وَصِفًا وَلَمْ يُعَيَّنَا صَارَ حُكْمُهُمَا كَحُكْمِ الدَّنَانِيرِ وَلِهَذَا يَسْتَوِي الْجَيِّدُ وَالرَّدِيُّ فِيهِمَا وَكَانَتْ فِي حُكْمِ الثُّبُوتِ فِي الذِّمَّةِ كَجِنْسٍ وَاحِدٍ مَعْنَى فَالْإِسْتِثْنَاءُ تَكْلُمٌ بِالْبَاقِي مَعْنَى لَا صُورَةَ ( وَلَوْ ) اسْتَشَى ( غَيْرَهُمَا ) أَيِ غَيْرِ وَزْنِيٍّ وَكَيْلِيٍّ ( مِنْهَا ) أَيِ مِنَ الدَّرَاهِمِ ( لَا ) أَيِ لَا يَصِحُّ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لَهُ أَنَّهَا اتَّحَدَا جِنْسًا مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَّةُ وَلَنَا أَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ لَا يُفِيدُ اتِّحَادَ الْجِنْسِيِّ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَصْفِ الثَّمَنِ وَلَوْ مَعْنَى كَمَا عَرَفَتْ

( بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَا بِمَعْنَاهُ ) ( قَوْلُهُ اسْتَشَى بَعْضٌ مِمَّا أَقْرَبَهُ مُتَّصِلًا بِإِقْرَارِهِ لَزِمَهُ بَاقِيهِ ) شَامِلٌ لِإِسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ تِسْعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ فَتَلَزِمُهُ الْعَشْرَةُ وَالصَّحِيحُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي زَادَةَ عَنْ الْبَدَائِعِ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِغَيْرِ ذَلِكَ اللَّفْظِ ( مِنْهُ قَوْلُهُ ثُلُثٌ مَالِي لِيَكْرَ إِلَّا أَلْفًا وَالثُّلُثُ أَلْفٌ لِأَنَّ تَوَهُّمَ بَقَاءِ شَيْءٍ يَكْفِي لِصِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَا يُشْتَرَطُ حَقِيقَةُ الْبَقَاءِ ) ( قَوْلُهُ اسْتَشَى وَزْنِيًّا أَوْ كَيْلِيًّا مِنْ دَرَاهِمٍ صَحَّ ) هَلْ يَشْمَلُ الْمُسْتَعْرَقُ قِيَمَةَ قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ اسْتَشَى دَنَانِيرَ مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا عَلَى وَجْهِ يَسْتَوْعِبُ الْمُسْتَشَى مِنْهُ كَقَوْلِهِ لَهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إِلَّا دِينَارًا وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرُ أَوْ إِلَّا كَرُّبُرٍ كَذَلِكَ إِنْ مَشِينَا عَلَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْكُلِّ يَغْيُرُ لَفْظُهُ صَحِيحٌ يَنْبَغِي أَنْ يَبْطُلَ الْإِقْرَارُ لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْبِرَازِيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ قَالَ عَلِيُّ دِينَارٌ إِلَّا مِائَةُ دِرْهَمٍ بَطُلَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الصَّدْرِ مَا فِي هَذَا الْكَيْسِ مِنَ الدَّرَاهِمِ لِفُلَانٍ إِلَّا أَلْفًا يَنْظُرُ إِنْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ فَالزِّيَادَةُ لِلْمَقْرَرِّ لَهُ وَالْأَلْفُ لِلْمَقْرَرِّ وَإِنْ أَلْفٌ أَوْ أَقَلُّ فَكُلُّهَا لِلْمَقْرَرِّ لَهُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ قُلْتُ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ .

وَفِي الْإِنْبَائِعِ عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ إِلَّا عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ وَقِيَمَتُهَا مِائَةُ أَوْ أَكْثَرُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَوَجْهُهُ بِمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا وَمِثْلُهُ فِي الْجَوْهَرَةِ اهـ .

وَنَقَلَهُ قَاضِي زَادَةَ عَنْ الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ وَلَوْ اسْتَشَى غَيْرَهُمَا ) أَيِ غَيْرِ كَيْلِيٍّ وَوَزْنِيٍّ مِنْهُمَا أَيِ مِنَ الدَّرَاهِمِ لَا أَيِ لَا

يَصِحُّ يَعْنِي لَا يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ فَيَجْبُرُ عَلَى الْيَأْنِ وَلَا يَمْتَنِعُ بِهِ صِحَّةُ الْإِقْرَارِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ جِهَالَهُ الْمَقْرَرِّ بِهِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ وَلَكِنَّ جِهَالَهُ الْمُسْتَشَى تَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ ذَكَرَهُ قَاضِي زَادَةَ

( إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَبْطَلَهُ ) أَيِ أَبْطَلَ وَصْلُهُ الْإِقْرَارَ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ إِبْطَالٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَيَبْطُلُ قَبْلَ انْعِقَادِهِ لِلْحُكْمِ ، وَتَعْلِيْقٌ بِشَرْطٍ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَكَانَ إِعْدَامًا مِنَ الْأَصْلِ . ( قَوْلُهُ إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَبْطَلَهُ ) كَذَا إِنْ شَاءَ فَلَانٌ فَشَاءَ فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَيَنْظُرُ مَعَ مَا قَدَّمَاهُ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِمَشِيئَةِ الْعَبْدِ فَشَاءَهُ فِي مَجْلِسِهِ صَحَّ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ

( أَقَرَّ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ) بِأَنَّ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ( لَزِمَهُ الْمَالُ ) لِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ لَوْجُودِ الصَّيْغَةِ الْمُلْزِمَةِ ( وَبَطُلَ شَرْطُهُ ) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ وَلَا مَدْخَلَ لِلْخِيَارِ فِي الْإِخْبَارِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صِدْقًا فَهُوَ وَاجِبُ الْعَمَلِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُخْبَرْ وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَهُوَ وَاجِبُ الرَّدِّ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِيَارِهِ وَعَدَمِ اخْتِيَارِهِ وَإِنَّمَا تَأْثِيرُ اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ فِي الْعُقُودِ لِيَتَخَيَّرَ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ فُسْخِهِ وَإِمْضَائِهِ .

( قَوْلُهُ أَقَرَّ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَزِمَهُ ) هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ فِي إِقْرَارِهِ تَغْلِيْقُ الشَّرْطِ لِمَا فِي الْمُحِيطِ لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي أَوْ أَرَى غَيْرَ ذَلِكَ لَا تَلْزِمُهُ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظُ تَغْلِيْقُ الشَّرْطِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِنْ لَمْ أَرِ غَيْرَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَبْدُ لِي غَيْرَ ذَلِكَ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي أَوْ إِلَّا أَنْ أَرَى غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ تَغْلِيْقًا بِالْشَّرْطِ فَكَذَا هَذَا وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ فِيمَا أَعْلَمُ فَهُوَ بَاطِلٌ أَهـ .

( قَوْلُهُ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِبْطَالٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ )  
( الْخ ) وَقِيلَ الْخِلَافُ عَلَى الْعَكْسِ لِمَا قَالَ قَاضِي زَادَةَ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَغْلِيْقِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ إِمَّا إِبْطَالٌ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ أَوْ تَغْلِيْقٌ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مُحَمَّدٍ كَذَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ قَاضِي خَانٍ فِي طَلَاقِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَاخْتَارَهُ بَعْضُ شُرَاحِ هَذَا الْكِتَابِ يَعْنِي الْهَدَايَةَ وَقِيلَ الْإِخْتِلَافُ عَلَى الْعَكْسِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي طَلَاقِ الْفَتَاوَى الصُّغْرَى وَالتَّيْمَةِ وَاخْتَارَهُ بَعْضُ آخَرٍ مِنْ شُرَاحِ هَذَا الْكِتَابِ وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَطَهُّرُ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الْمَشِيئَةَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْتِ طَالِقٌ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ إِبْطَالٌ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَعِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ تَغْلِيْقٌ يَقَعُ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الشَّرْطَ وَلَمْ يَذْكُرْ حَرْفَ الْجَزَاءِ لَمْ يَتَعَلَّقْ وَبَقِيَ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فَيَقَعُ وَكَيْفَمَا كَانَ لَمْ يَلْزِمُهُ الْإِقْرَارُ كَمَا بَيَّنَّهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْإِبْطَالُ فَقَدْ بَطَلَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي وَهُوَ التَّغْلِيْقُ فَكَذَلِكَ إِمَّا لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَحْتَسِبُ التَّغْلِيْقَ بِالْشَّرْطِ أَوْ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ .

أهـ .

( أَقَرَّ بَدَارٍ وَاسْتَنْتَى بِنَاءَهَا ) بَأَنَّ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِفُلَانٍ إِلَّا بِنَاءَهَا ( كَانَا ) أَيُّ الْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ ( لِلْمَعْرِ لُهُ ) وَلَمْ يَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ لِأَنَّ اسْمَ الدَّارِ لَا يَتَنَاوَلُ الْبِنَاءَ مَقْصُودًا إِذْ الدَّارُ اسْمٌ لِمَا أُدِيرَ عَلَيْهِ الْحَائِطُ مِنَ الْبُقْعَةِ وَالْبِنَاءُ يَدْخُلُ تَبَعًا لَا لَفْظًا وَلِهَذَا لَوْ اسْتَحَقَّ الْبِنَاءُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ بِمُقَابَلَتِهِ بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِنْمَا يَكُونُ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ الْكَلَامُ نَصًّا لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لَفْظِي أَقُولُ يَرُدُّ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ كَوْنَ الْبِنَاءِ جُزْءًا مِنَ الدَّارِ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ وَلِهَذَا يَضْمَنُ بِإِثْلَافِهِ فَيَكُونُ كَوَاحِدٍ مِنْ عَشْرَةٍ فَمَا وَجْهٌ عَدَمِ صِحَّةِ اسْتِثْنَائِهِ وَتَحْقِيقُ مَعْرِفَةٍ وَجْهٌ مَوْقُوفٌ عَلَى مُقَدِّمَةِ تَقَرُّرَتِ فِي عِلْمِي الْكَلَامِ وَالْأَصُولِ وَهِيَ أَنَّ الرُّكْنَ قِسْمَانِ أَحَدُهُمَا أَصْلِيٌّ وَهُوَ الَّذِي فِي مَدْلُولِ الْإِسْمِ بَحِثٌ إِذَا انْتَهَى لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ الْإِسْمِ عَلَى الْبَاقِي كَوَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرَةِ وَرَأْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَثَانِيهِمَا زَائِدٌ وَهُوَ الَّذِي دَخَلَ فِي مَدْلُولِ الْإِسْمِ لَكِنْ إِذَا انْتَهَى لَا يَنْتَهِي إِطْلَاقُ الْإِسْمِ عَلَى الْبَاقِي كَيْدٌ زَيْدٌ وَرَجُلُهُ حَتَّى إِذَا قَالَ هَذَا الْعَبْدُ لَزَيْدٍ إِلَّا يَدُهُ أَوْ رَجُلُهُ لَمْ يَجْزُ وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ يَطْهَرُ دَفْعُ مَا يَرُدُّ عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِمُ الْإِقْرَارُ فِي الْإِيمَانِ رُكْنٌ زَائِدٌ بَأَنَّ الرُّكْنَ تَقْتَضِي الدُّخُولَ وَالزِّيَادَةُ تَقْتَضِي الْخُرُوجَ فَكَيْفَ يَجْتَمِعَانِ وَوَجْهُ الدَّفْعِ أَنَّ الدُّخُولَ بِالنَّظَرِ إِلَى تَنَاوُلِ اللَّفْظِ ظَاهِرًا وَالْخُرُوجَ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّبَعِيَّةِ حَقِيقَةً فَلَا مُنَافَاةَ ( وَفَصَّ الْحَاتِمَ وَنَخْلَةَ الْبُسْتَانِ وَطَوْقَ الْجَارِيَةِ كِبْنَاهَا ) أَيُّ كِبْنَاءِ الدَّارِ فِي كَوْنِهَا فِي مُتَاوَلِ اللَّفْظِ تَبَعًا لَا لَفْظًا حَتَّى لَمْ يَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهَا أَيْضًا بِخِلَافِ مَا

إِذَا قَالَ إِلَّا ثُلُثُهَا أَوْ بَيْتًا مِنْهَا لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ لَفْظًا فَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ ( كَذَا إِذَا قَالَ بِنَاؤُهَا لِي وَأَرْضُهَا لِفُلَانٍ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ هَكَذَا كَانَتْ الْأَرْضُ وَالْبِنَاءُ لِفُلَانٍ إِذَا الْإِقْرَارُ بِالْأَرْضِ إِقْرَارٌ بِالْبِنَاءِ تَبَعًا كَالْإِقْرَارِ بِالدَّارِ ( وَلَوْ قَالَ وَعَرَصْتُهَا لِفُلَانٍ ) بَعْدَ أَنْ قَالَ بِنَاؤُهَا لِي ( كَانَ كَمَا قَالَ ) لِأَنَّ الْعَرَصَةَ عِبَارَةٌ عَنِ الْبُقْعَةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ بِيَاضِ هَذِهِ الْأَرْضِ دُونَ الْبِنَاءِ لِفُلَانٍ

قَوْلُهُ وَفَصَّ الْحَاتِمَ وَنَخْلَةَ الْبُسْتَانِ

( الْخ ) فِي جَعْلِ فَصِّ الْحَاتِمِ مُتَاوَلًا لِلْفِطْرِ الْحَاتِمِ تَبَعًا مُنَافَاةً لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ اسْمَ الْحَاتِمِ يَشْمَلُهُمَا قَالَهُ يَعْقُوبُ بِأَشَأْ

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ مُرَادَهُ بِشُمُولِ اسْمِ الْخَاتَمِ الْكُلِّ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ ، أَعَمُّ مِنَ الشُّمُولِ الْقَصْدِيِّ وَالتَّبَعِيِّ وَمُرَادَهُ  
بِنَفْيِ دُخُولِ الْخَاتَمِ فِي قَوْلِهِ اللَّاحِقِ نَفْيُ الدُّخُولِ الْقَصْدِيِّ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا قَالَهُ قَاضِي زَادَهُ

( وَصَحَّ ) أَيِ الْإِقْرَارِ ( بِالْفِ مِنْ ثَمَنٍ قِنْ عَيْنَهُ وَأَنْكَرَ قَبْضَهُ ) يَعْنِي قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ مِنْ ثَمَنٍ قِنْ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ  
وَلَمْ أَقْبِضْهُ فَإِنْ ذَكَرَ قِتْنَا بَعَيْنَهُ قِيلَ لِلْمَقْرُّ لَهُ إِنْ شِئْتَ فَسَلِّمْ الْقِنْ وَخُذْ أَلْفًا وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَكَ ( فَلَوْ سَلَّمَهُ لَزِمَ  
الْأَلْفُ وَإِلَّا فَلَا ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِ أَحَدِهَا هَذَا وَهُوَ أَنْ يُصَدِّقَهُ وَيُسَلِّمَ الْقِنْ وَجَوَابُهُ مَا ذَكَرْنَا لِأَنَّ مَا ثَبَتَ  
بِتَصَادُقِهِمَا كَالثَّابِتِ عَيْنًا وَالثَّانِي أَنْ يَقُولَ الْمَقْرُّ لَهُ الْقِنْ قِتْلَكَ مَا بَعْتَهُ وَإِنَّمَا بَعْتِكَ قِتْنَا غَيْرَهُ وَفِيهِ الْمَالُ لَزِمَ عَلَى  
الْمَقْرُّ لَأَنَّهُ أَقَرَّ بِوُجُوبِ الْمَالِ عَلَيْهِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْقِنْ لَهُ وَقَدْ سَلِمَ حِينَ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِأَنَّهُ مِلْكُهُ فَيَلْزِمُهُ الْمَالُ وَالْأَسْبَابُ  
مَطْلُوبَةٌ لِأَحْكَامِهَا لَا لِأَعْيَانِهَا فَلَا يُعْتَبَرُ التَّكَادُّبُ فِي السَّبَبِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجُوبِ أَصْلِ الْمَالِ وَالثَّلَاثُ أَنْ يَقُولَ  
الْقِنْ قِتِّي مَا بَعْتِكَ وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَلْزِمَ الْمَقْرُّ شَيْءً لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ إِذَا سَلِمَ لَهُ الْقِنْ وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ وَالرَّابِعُ أَنْ  
يَقُولَ : الْقِنْ قِتِّي مَا بَعْتَهُ وَإِنَّمَا بَعْتِكَ غَيْرَهُ وَحُكْمُهُ أَنْ يَتَحَالَفاً لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُدَّعٍ وَمُنْكَرٍ لِأَنَّ الْمَقْرَّ يَدَّعِي تَسْلِيمَ  
قِنْ عَيْنَهُ وَالْآخَرَ يُنْكِرُ وَالْمَقْرُّ لَهُ يَدَّعِي عَلَى الْمَقْرِّ أَلْفًا يَبِيعُ غَيْرَهُ وَهُوَ يُنْكِرُ وَإِذَا تَحَالَفَا انْتَفَى دَعْوَى كُلِّ مِنْهُمَا عَنْ  
صَاحِبِهِ فَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ وَالْعَبْدُ سَالِمٌ لِمَنْ فِي يَدِهِ هَذَا إِذَا عَيَّنَ الْقِنْ ( وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ لَزِمَ ) أَيِ الْأَلْفِ ( وَلَعَا  
إِنْكَارُهُ ) أَيِ لَا يُصَدِّقُ فِي قَوْلِهِ مَا قَبِضْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ( وَصَلَّ أَوْ فَصَلَ ) لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَمَّا أَقَرَّ بِهِ وَالرُّجُوعُ عَنْ  
الْإِقْرَارِ بَاطِلٌ ( كَقَوْلِهِ مِنْ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَوْ خِتَرِيرٍ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ

لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ مِنْ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَوْ خِتَرِيرٍ لَزِمَهُ الْأَلْفُ وَصَلَّ أَوْ فَصَلَ لِكُونِهِ رُجُوعًا بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَقَالَا إِنْ وَصَلَ  
صَدَّقَ وَإِنْ فَصَلَ لَمْ يُصَدَّقْ لِأَنَّهُ بَيَانٌ تَغْيِيرٍ فَصَحَّ مَوْصُولًا لَا مَفْصُولًا كَالِاسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ  
( قَوْلُهُ وَصَحَّ أَيِ الْإِقْرَارِ بِالْفِ مِنْ ثَمَنٍ قِنْ عَيْنَهُ وَأَنْكَرَ قَبْضَهُ ) يُؤْهِمُ لَزُومَ الْأَلْفِ لِحُكْمِهِ بِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ مَعَ عَدَمِ  
الْقَبْضِ وَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا إِذَا سَلِمَ الْقِنْ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ بَعْدَ فَلَوْ سَلَّمَهُ لَزِمَ الْأَلْفُ وَإِلَّا فَلَا فَكَانَ الْاُولَى أَنْ يَقُولَ مَكَانَ قَوْلِهِ صَحَّ  
أَقَرَّ بِالْفِ مِنْ ثَمَنٍ قِنْ عَيْنَهُ وَأَنْكَرَ قَبْضَهُ فَلَوْ سَلَّمَهُ لَزِمَ الْأَلْفُ وَإِلَّا فَلَا هـ .  
( قَوْلُهُ وَإِنَّمَا بَعْتِكَ قِتْنَا غَيْرَهُ وَفِيهِ الْمَالُ لَزِمَ ) أَطْلَقَهُ عَنْ ذِكْرِ التَّسْلِيمِ وَقَدْ نَصَّ الزَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ وَإِنَّمَا بَعْتِكَ عَبْدًا آخَرَ  
وَسَلَّمْتُهُ وَكَذَا ذَكَرَ التَّسْلِيمَ قَاضِي زَادَهُ وَالْكَامِلُ فِي الْعِبَايَةِ هـ .

وَبَقِيَ مِنْ مَفْهُومِ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَتَى مَا لَوْ صَدَّقَهُ فِي ادِّعَاءِ الْمُعَيَّنِ وَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ قَوْلُهُ  
وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ لَزِمَ أَيِ الْأَلْفِ وَلَعَا إِنْكَارُهُ ( أَيِ إِذَا كَذَبَهُ الْمَقْرُّ لَهُ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ فِي السَّبَبِ بَأَنَّ قَالَ بِعْتِكَ فَكَذَلِكَ  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ الثَّمَنُ بِالْإِقْرَارِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا أَقَرَّ الْمَقْرُّ لَهُ أَنَّ الْمَقْرَّ لَمْ يَقْبِضْ الْمِيعَ كَذَا فِي التَّبْيِينِ

( وَفِي مِنْ ثَمَنٍ مَتَاعٍ أَوْ قَرْضٍ وَهِيَ زُيُوفٌ أَوْ نَبْهَرَجَةٌ أَوْ سَتُوقَةٌ أَوْ رِصَاصٌ لَزِمَهُ الْجِدِّ ) يَعْنِي لَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ  
دِرْهَمٍ مِنْ ثَمَنٍ مَتَاعٍ أَوْ قَالَ أَقْرَضَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ ثُمَّ قَالَ هِيَ زُيُوفٌ أَوْ نَبْهَرَجَةٌ أَوْ سَتُوقَةٌ أَوْ رِصَاصٌ أَوْ قَالَ إِلَّا أَنَّهَُا  
زُيُوفٌ أَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ زُيُوفٌ مِنْ ثَمَنٍ مَتَاعٍ وَقَالَ الْمَقْرُّ لَهُ جَيَادٌ لَزِمَهُ الْجِيَادُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَلَ أَوْ  
فَصَلَ لِمَا مَرَّ وَقَالَا إِنْ وَصَلَ صَدَّقَ وَإِلَّا فَلَا لِمَا مَرَّ أَيْضًا ( وَفِي مِنْ غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَفِي مِنْ ثَمَنٍ  
( إِنْ ادَّعَى ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَفِي مِنْ غَضَبٍ ( أَحَدُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ الْأَرْبَعِ ) يَعْنِي إِنْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ مِنْ  
غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ إِلَّا أَنَّهَُا زُيُوفٌ أَوْ نَبْهَرَجَةٌ ( صَدَّقَ ) أَيِ الْمُدَّعِي وَصَلَ أَوْ فَصَلَ إِذَا لَا اخْتِصَاصَ لِلْغَضَبِ أَوْ وَدِيعَةٍ  
بِالْجِيَادِ دُونَ الزُّيُوفِ لِأَنَّ الْغَاصِبَ يَغْضِبُ مَا يَجِدُ وَالْمُودِعُ يُودِعُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى حِفْظِهِ فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ زُيُوفٌ تَغْيِيرًا

لِأَوَّلِ كَلَامِهِ بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِلنَّوعِ فَصَحَّ مَوْصُولًا وَمَقْصُولًا ( إِلَّا فَصْلًا فِي الْآخِرَيْنِ ) يَعْنِي إِنْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ مِنْ غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ إِلَّا أَنَّهُا سَتُوفَةٌ أَوْ رِصَاصٌ فَإِنْ وَصَلَ صُدُقٌ وَإِنْ فَصَلَ لَا إِذْ السُّتُوفَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ بِهَا التَّجَوُّزُ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ لَكِنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُهَا مَجَازًا فَكَانَ بَيَانُ تَغْيِيرِ فَصَحَّ مَوْصُولًا لَا مَقْصُولًا

( قَوْلُهُ وَقَالَ إِنْ وَصَلَ صُدُقٌ ) أَيِ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ الْمُشَبَّهَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ بِهَا .

( قَوْلُهُ يَعْنِي لَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ

إِلَخ ) بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ إِلَّا أَنَّهُا وَزَنُ خَمْسَةٍ وَتَقْدُ الْبَلَدِ وَزَنُ سَبْعَةٍ حَيْثُ يَصِحُّ مَوْصُولًا لَا مَقْصُولًا وَلَوْ قَالَ عَلَيَّ كُرٌّ حِنْطَةٍ مِنْ ثَمَنِ دَارٍ إِلَّا أَنَّهُا رَدِيئَةٌ يَصِحُّ مَوْصُولًا وَمَقْصُولًا كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَالزُّيُوفُ جَمْعُ زَيْفٍ وَهُوَ مَا يَقْبَلُهُ التُّجَّارُ وَيُرَدُّهُ بَيْتُ الْمَالِ وَالتَّبَهُّرُجَةُ دُونَ الزُّيُوفِ فَإِنَّهَا مِمَّا يَرُدُّهُ التُّجَّارُ أَيْضًا وَالسُّتُوفَةُ أَرْدَأُ مِنَ التَّبَهُّرُجَةِ

( قَالَ غَضِبْتُ ثَوْبًا وَجَاءَ بِمُعِيبٍ صُدُقٌ بِيَمِينِهِ ) إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ الْخَصْمُ سَلَامَتَهُ لِأَنَّ الْغَضَبَ لَا يَقْتَضِي السَّلَامَةَ ( كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا أَنَّهُ يَقْتَضِي كَذَا مُتَّصِلًا ) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَصِحُّ مُتَّصِلًا لَا مُنْفَصِلًا

( قَالَ ) رَجُلٌ ( لِآخِرٍ أَخَذْتُ مِنْكَ أَلْفًا وَدِيعَةً فَهَلَكْتَ ) وَقَالَ الْآخِرُ بَلْ غَضِبَا ضَمِنَ ( أَيِ الْمُقَرَّرُ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ وَهُوَ أَخَذُ مَالِ الْغَيْرِ ثُمَّ ادَّعَى مَا يُوجِبُ الْبَرَاءَةَ عَنْهُ وَهُوَ الْإِذْنُ بِالْأَخْذِ وَالْآخِرُ يُنْكِرُهُ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ عَنِ الْيَمِينِ فَحِينَئِذٍ يَلْزِمُهُ الْمَالُ ) بِخِلَافِ قَوْلِهِ غَضِبْتَنِي فِي رَدٍّ ( قَوْلُهُ ) أَعْطَيْتَنِي وَدِيعَةً ( أَيِ لَوْ قَالَ الْمُقَرَّرُ أَعْطَيْتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ وَدِيعَةً فَهَلَكْتَ ) وَقَالَ الْمَالِكُ لَا بَلْ غَضِبْتَنِي مَنِّي لَا يَضْمَنُ الْمُقَرَّرُ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ سَبَبَ الضَّمَانِ وَهُوَ يُنْكِرُ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ( قَالَ كَانَ هَذَا وَدِيعَةً لِي عِنْدَكَ فَأَخَذْتُهُ فَقَالَ هُوَ لِي أَخَذَهُ ) يَعْنِي إِذَا أَخَذَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ شَيْئًا فَقَالَ الْآخِذُ كَانَ هَذَا وَدِيعَةً لِي عِنْدَكَ فَأَخَذْتُهُ فَقَالَ الْمَأْخُذُ مِنْهُ هُوَ لِي أَخَذَهُ الْمَأْخُذُ مِنْهُ لِأَنَّ الْآخِذَ أَقَرَّ بِالْإِذْنِ لَهُ ثُمَّ الْآخِذُ مِنْهُ وَهُوَ سَبَبُ الضَّمَانِ كَمَا بَيَّنَّ وَادَّعَى اسْتِحْقَاقَهُ عَلَيْهِ فَلَا يَقْبَلُ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ عَيْنِهِ قَائِمًا أَوْ قِيمَتِهِ هَالِكًا

( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ عَنِ الْيَمِينِ فَحِينَئِذٍ يَلْزِمُهُ الْمَالُ ) صَوَابُهُ لَا يَلْزِمُهُ الْمَالُ ثُمَّ ذَكَرَ مِنَ الضَّمَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بَلْ أَخَذْتُهَا قَرْضًا فِي جَوَابِ قَوْلِهِ أَخَذْتُ مِنْكَ أَلْفًا وَدِيعَةً حَيْثُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُقَرَّرِ وَعَلَى هَذَا إِذَا أَقَرَّ بِأَخْذِ الثَّوْبِ وَدِيعَةٍ وَقَالَ الْمُقَرَّرُ لَهُ بَلْ أَخَذْتَهُ بَيْعًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُقَرَّرِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( صُدُقٌ مَنْ قَالَ أَجَرْتُ فَرَسِي أَوْ ثَوْبِي ) أَيِ فُلَانًا ( فَرَكِبَهُ أَوْ لَبَسَهُ وَرَدَّهُ إِلَيَّ ) وَقَالَ فُلَانٌ كَذَبْتَ بَلْ الْفَرَسُ وَالثَّوْبُ لِي وَقَدْ أَخَذْتُهُمَا مِنِّي ظُلْمًا فَالْقَوْلُ لِلْمُقَرَّرِ وَالْآخِرُ الْبَيِّنَةُ ( أَوْ خَاطَ ثَوْبِي هَذَا بِكَذَا فَقَبَضْتُهُ ) أَيِ لَوْ قَالَ خَاطَ فُلَانٌ ثَوْبِي هَذَا بِنَصْفِ دِرْهَمٍ ثُمَّ قَبَضْتُهُ وَقَالَ فُلَانٌ الثَّوْبُ ثَوْبِي فَالْقَوْلُ لِلْمُقَرَّرِ أَيْضًا ( قَالَ هَذَا أَلْفٌ وَدِيعَةٌ لَزِيدٍ لَا بَلْ لِبَكْرِ فَالْأَلْفُ لَزِيدٍ وَعَلَى الْمُقَرَّرِ مِثْلُهُ لِبَكْرِ ) لِأَنَّهُ لَمَّا أَقَرَّ بِهِ لَزِيدٌ صَحَّ إِقْرَارُهُ لَهُ وَصَارَ مِلْكًا لَهُ وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا بَلْ لِبَكْرِ رُجُوعٌ عَنْهُ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ زَيْدٍ وَيَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مِثْلُهَا لِبَكْرِ

( قَوْلُهُ صُدُقٌ مَنْ قَالَ أَجَرْتُ فَرَسِي أَوْ ثَوْبِي

إِلَخ ) قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ الْبُعِيرَ وَالثَّوْبَ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَذُكِرَ فِي النَّهَايَةِ إِنَّمَا الْإِخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّابَّةُ مَعْرُوفَةً لِلْمُقَرَّرِ وَلَوْ كَانَتْ مَعْرُوفَةً كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ بِالْإِجْمَاعِ وَعَزَاهُ إِلَى الْأَسْرَارِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ قَوْلُهُ أَوْ خَاطَ ثَوْبِي هَذَا بِكَذَا ) هُوَ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْقَوْلَ لِلْمُقَرَّرِ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( أَقَرَّ بَدَيْنِ لِنَاسٍ ثُمَّ قَالَ كُنْتُ كَاذِبًا فِيهِ ) أَي فِي إِفْرَارِي ( حَلَفَ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى عَدَمِ كَذِبِهِ ) أَي عَلَى أَنَّ الْمُقَرَّ مَا كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَقَرَّ لَكَ بِهِ وَلَسْتَ بِمُطِلٍّ فِيمَا تَدَّعِيهِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَهُمَا يُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِ الْمُقَرِّ بِهِ إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ وَالْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ الْمُقَرُّ لَهُ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُمْ يَكْتُبُونَ صَكَ الْإِفْرَارِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْمَالَ كَذَا فِي الْكَافِي .

( قَوْلُهُ أَقَرَّ بَدَيْنِ لِنَاسٍ )  
( إلخ ) تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى عَنْ الزَّيْلَعِيِّ بِأَوْسَعِ مِنْ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( بَابُ إِفْرَارِ الْمَرِيضِ ) يَعْنِي مَرَضَ الْمَوْتِ ( دَيْنٌ صِحَّتُهُ مُطْلَقًا ) أَي سَوَاءٌ عَلِمَ بِسَبَبِهِ أَوْ عَلِمَ بِإِفْرَارِ فِيهَا .  
( وَ ) دَيْنٌ ( مَرَضٌ مَوْتُهُ بِسَبَبٍ فِيهِ ) أَي فِي مَرَضِهِ ( مَعْرُوفٌ ) كَبَدَلٍ مَا مَلَكَهُ أَوْ أَهْلَكَهُ أَوْ مَهْرٍ مِثْلَ عُرْسِهِ وَعِلْمُ مُعَايِنَةٍ ( يُقَدِّمَانِ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ فِيهِ ) أَي فِي مَرَضِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ هَذَا يُسَاوِي الْأَوَّلَيْنِ لِاسْتِوَاءِ السَّبَبِ وَهُوَ الْإِفْرَارُ وَلَنَا أَنَّ الْمَرِيضَ مَحْجُورٌ عَنِ الْإِفْرَارِ بِالذَّيْنِ مَا لَمْ يَفْرُغْ عَنِ دَيْنِ الصَّحَّةِ فَالذَّيْنُ الثَّابِتُ بِإِفْرَارِ الْمَحْجُورِ لَا يُزَاحِمُ الدَّيْنَ الثَّابِتَ بِلَا حَجَرٍ كَعَبْدٍ مَأْذُونٍ أَقَرَّ بِالذَّيْنِ ثُمَّ أَقَرَّ بِالذَّيْنِ بَعْدَ الْحَجَرِ فَالثَّانِي لَا يُزَاحِمُ الْأَوَّلَ ( وَالْكُلُّ ) أَي دَيْنُ الصَّحَّةِ وَدَيْنُ الْمَرَضِ بِسَبَبٍ فِيهِ مَعْرُوفٌ وَدَيْنُ الْمَرَضِ الَّذِي عَلِمَ بِمُجَرَّدِ الْإِفْرَارِ فِيهِ يُقَدِّمُ ( عَلَى الْإِرْثِ ) لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ وَحَقُّ الْوَرْتَةِ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْطِ الْفَرَاغِ وَلِهَذَا يُقَدِّمُ حَاجَتَهُ فِي التَّكْفِينِ ( وَلَمْ يَجْزِ تَخْصِيصُ غَرِيمِ بَقْضَاءِ دَيْنِهِ وَلَا إِفْرَارُهُ لِوَارِثِهِ ) سَوَاءٌ أَقَرَّ بَدَيْنِ أَوْ عَيْنٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ أَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ } ( إِلَّا بِتَصَدِيقِ الْبَقِيَّةِ ) أَي بِقِيَّةِ الْغَرَمَاءِ وَبَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ لِأَنَّ الْمَنَاعَ مِنَ التَّخْصِيصِ تَعَلَّقَ حَقَّهُمْ بِالشَّرْكَ فَإِذَا صَدَّقُوهُ زَالَ الْمَنَاعُ وَجَارَ التَّخْصِيصُ

( بَابُ إِفْرَارِ الْمَرِيضِ ) ( قَوْلُهُ أَوْ مَهْرٍ مِثْلَ عُرْسِهِ ) قَبْدٌ بِمَهْرٍ الْمِثْلُ لِأَنَّ الزَّيَادَةَ عَلَيْهِ بَاطِلَةٌ وَالتَّكَاحُ جَائِزٌ كَمَا فِي الْعِيَايَةِ ( قَوْلُهُ وَلَمْ يَجْزِ تَخْصِيصُ غَرِيمِ بَقْضَاءِ دَيْنِهِ ) لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ لِأَنَّ ثَمَنَ مَا اشْتَرَاهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ قَرْضًا فِي مَرَضِهِ ثَبَتَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْبَيِّنَةِ يَصِحُّ التَّخْصِيصُ بِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْبَاقِينَ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالْكَافِي وَقَاضِي زَادَهُ ( قَوْلُهُ وَلَا إِفْرَارُهُ لِوَارِثِهِ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الْبَقِيَّةِ ) قَالَ قَاضِي زَادَهُ إِلَّا إِذَا أَقَرَّ بِاسْتِهْلَاكِ وَدِيعةٍ لِوَارِثِهِ فَيَخْتَصُّ بِهِ الْوَارِثُ اهـ .

وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشَارَةٌ لِمَا إِذَا تَعَدَّدَ الْوَارِثُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَارِثٌ آخَرُ فَأَوْصَى لِزَوْجَتِهِ أَوْ أَوْصَتْ لِزَوْجِهَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ مِنْ فَرَائِضِ الْعَتَابِيِّ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فِي الْآخِرِ كَمَا فِي إِصْلَاحِ الْإِبْصَاحِ وَقَرَضُهَا فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِأَنَّ غَيْرَهُمَا يَرِثُ الْكُلَّ قَرْضًا وَرَدًّا بِكَوْنِهِ صَاحِبَ قَرْضٍ مُنْفَرِدًا أَوْ بِكَوْنِهِ ذَا رَحْمٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَصِيَّةِ

( وَجَازٌ ) أَي إِفْرَارُ الْمَرِيضِ ( لِغَيْرِهِ ) أَي لِغَيْرِ الْوَارِثِ لَوْجُودِ الْمُفْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَنَاعِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي خَالِصِ مَالِهِ وَهُوَ يَقْتَضِي الْجَوَازَ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الْمَنَاعَ مِنَ الْجَوَازِ كَانَ الْإِرْثَ وَقَدْ انْتَفَى ( وَلَوْ ) وَصِيَّةً كَانَ إِفْرَارُهُ ( بِكُلِّ مَالِهِ ) لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ فِي مَرَضِهِ بَدَيْنِ لِرَجُلٍ غَيْرِ وَارِثٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِنْ أَحَاطَ ذَلِكَ بِمَالِهِ وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ إِلَّا فِي الثُّلُثِ لِأَنَّ الشَّرْعَ قَصَرَ تَصَرُّفَهُ عَلَى الثُّلُثِ وَتَعَلَّقَ بِالثُّلُثَيْنِ حَقُّ الْوَرْتَةِ وَلِهَذَا لَوْ تَبَرَّعَ بِجَمِيعِ مَالِهِ لَمْ يَنْفُذْ إِلَّا فِي الثُّلُثِ فَكَذَا إِفْرَارُهُ وَجَبَ أَنْ لَا يَنْفُذَ إِلَّا فِي الثُّلُثِ وَلَكِنْ تَرَكَ الْقِيَاسُ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(قَوْلُهُ وَجَارَ لغيرِهِ) أَي لغير الوارث ولو بكل ماله أي وليس عليه دين ولو في المرض بسبب معروف قاله قاضي زادة

(أَقَرَّ لَهُ) أَي لِأَجَنِيِّ (بِمَالٍ ثُمَّ) أَقَرَّ (بِئْوَتِهِ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَبَطَلَ إِفْرَارُهُ وَ) أَقَرَّ (لِأَجَنِيَّةٍ ثُمَّ نَكَحَهَا صَحَّ) إِفْرَارُهُ لَهَا .

وَعِنْدَ زُفَرٍ يَبْطُلُ هَذَا الْإِفْرَارُ أَيْضًا لِلتُّهْمَةِ وَلَنَا أَنَّهُ إِفْرَارٌ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سَبَبُ التُّهْمَةِ فَلَا يَبْطُلُ بِسَبَبٍ يَحْدُثُ بَعْدَهُ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لِأَنَّ دَعْوَى التَّسَبُّبِ تَسْتَدُّ إِلَى زَمَانِ الْعُلُوقِ فَيُظْهَرُ أَنَّ الْبُتُوَّةَ ثَابِتَةٌ زَمَانَ الْإِفْرَارِ فَلَا يَصِحُّ أَمَّا الزَّوْجِيَّةُ فَيَقْتَصِرُ عَلَى زَمَانِ التَّزْوُجِ فَلَا يُظْهَرُ أَنَّ إِفْرَارَهُ كَانَ لِزَوْجَتِهِ (بِخِلَافِ الْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ وَهَبَ لَهَا شَيْئًا أَوْ أَوْصَى لَهَا بِشَيْءٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهُمَا يَبْطُلَانِ اتِّفَاقًا فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَهِيَ وَارِثَةٌ حِينَئِذٍ فَلَا تَصِحُّ وَالْهَبَةُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ حَتَّى لَا تُنْفَذَ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ فَصَارَتْ كَالْوَصِيَّةِ .

(وَلَوْ أَقَرَّ بَدِينٍ لِمَنْ طَلَّقَهَا فِيهِ) أَي مَرَضٍ مَوْتِهِ (فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْإِرْثِ) أَي مِيرَاثِهَا مِنْهُ (وَالدَّيْنُ) لِقِيَامِ التُّهْمَةِ بِبَقَاءِ الْعِدَّةِ وَبَابُ الْإِفْرَارِ كَانَ مُنْسَدًا لِبَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ قَرِيبًا أَقْدَمَ عَلَى الطَّلَاقِ لِيَصِحَّ إِفْرَارُهُ لَهَا زِيَادَةً عَلَى إِرْثِهَا وَلَا تُهُمَّةَ فِي أَقْلِهِمَا فَيُثَبَّتُ

(قَوْلُهُ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ ثُمَّ أَقَرَّ بِئْوَتِهِ) (إِلخ) .

أَي وَقَدْ جَهَلَ نَسَبَهُ وَصَدَقَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّصَدِيقِ ، وَلَوْ كَذَّبَهُ أَوْ كَانَ مَعْرُوفَ التَّسَبُّبِ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ وَلَا يَثْبُتُ التَّسَبُّبُ كَمَا فِي الْبَيَانِ قَوْلُهُ وَلَوْ أَقَرَّ بَدِينٍ لِمَنْ طَلَّقَهَا فِيهِ أَي فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ (أُطْلِقَ فِي الطَّلَاقِ وَقِيدُهُ فِي الْهَدَايَةِ بِالثَّلَاثِ وَيُرِيدُ الْبَائِنَ وَلَوْ بَدُونِ الثَّلَاثِ وَكَذَا فِي الْكُفْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ سَوَّالِهَا وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ هَذَا إِذَا طَلَّقَهَا بِسَوَّالِهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا بِلَا سَوَّالِهَا فَلَهَا الْمِيرَاثُ بِالْعَامَا بَلَّغَ وَلَا يَصِحُّ الْإِفْرَارُ لَهَا لِأَنَّهَا وَارِثَةٌ إِذْ هُوَ فَارٌّ هـ .

وَقَالَ قَاضِي زَادَةَ إِنَّهُ تَتَّبَعُ عَامَّةُ الْمُعْتَبَرَاتِ حَتَّى الْجَامِعِ وَالْمُحِيطِ وَأَيْنَمَا وَجَدْتُ الْمَسْأَلَةَ وَجَدْتُهَا مُقِيدَةً بِكَوْنِ الطَّلَاقِ يَسْأَلُ الْمَرْأَةَ أَوْ بِأَمْرِهَا فَالظَّاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَأَمَّا عَدَمُ تَعَرُّضِ الْمُصَنِّفِ وَصَاحِبِ الْكَافِي وَكَثِيرٍ مِنَ الشُّرَاحِ هَاهُنَا لِلْقَيْدِ الْمَذْكُورِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِنَاءً عَلَى ظُهُورِهِ مِمَّا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ هـ .

(قَوْلُهُ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْإِرْثِ وَالِدَّيْنِ) وَيُدْفَعُ لَهَا بِحُكْمِ الْإِفْرَارِ لَا بِحُكْمِ الْإِرْثِ حَتَّى لَا تُصِيرَ شَرِيكَةً فِي أَعْيَانِ التَّرَكَةِ

(أَقَرَّ) رَجُلٌ (بِئْوَةِ غُلَامٍ) حَيْثُ قَالَ هَذَا ابْنِي (جَهَلَ نَسَبَهُ فِي مَوْلِدِهِ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ فَائِدَةِ هَذَا الْقَيْدِ (وَيُؤَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ وَصَدَقَهُ) أَيِ الْغُلَامِ ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ (وَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ) أَيِ مِنْ أَهْلِ التَّصَدِيقِ (ثَبَتَ نَسَبُهُ) أَيِ نَسَبُ الْغُلَامِ (مِنْهُ) أَيِ الْمُقَرَّرِ (وَشَارَكَ) أَيِ الْغُلَامِ (الْوَرَثَةَ) بِشَرْطِ جَهَالَةِ التَّسَبُّبِ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ لَمْ يَثْبُتْ مِنَ الْغَيْرِ ، وَأَنْ يُؤَلَّدَ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ لِنَلَا يَكُونُ مُكَذَّبًا ظَاهِرًا وَأَنْ يُصَدَّقَهُ الْغُلَامُ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي غُلَامٍ يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَصَدِيقِهِ لِأَنَّهُ فِي يَدِ نَفْسِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ صَغِيرًا لَا يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُهُ وَلِذَا قَالَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ وَشَارَكَ الْوَرَثَةَ لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ صَارَ كَالْوَارِثِ الْمَعْرُوفِ (صَحَّ إِفْرَارُهُ) أَيِ الرَّجُلِ (بِالْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ) لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ وَلَيْسَ فِيهِ حَمْلُ التَّسَبُّبِ عَلَى الْغَيْرِ (وَالزَّوْجَةِ وَالْمَوْلَى) لِأَنَّ مَوْجِبَ إِفْرَارِهِ يَثْبُتُ بَيْنَهُمَا بِتَصَادُفِهِمَا بِلَا إِضْرَارٍ بِأَحَدٍ فَيُنْفَذُ .

( و ) صحَّ ( إقرارها بالوالدين والزَّوج والمولى ) لأنَّ الأصل أنَّ إقرار الإنسان حُجَّةً على نفسه لا على غيره وبالإقرار بهؤلاء لا يكون إقراراً إلا على نفسه فيقبل ( وشُرط تصديقهم ) لأنَّ إقرار غيرهم لا يلزمهم لأنَّ كلاً منهم في يد نفسه إلا إذا كان المقرُّ له صغيراً في يد المقرِّ وهو لا يعبر عن نفسه أو عبداً له فيثبت نسبه بمجرد الإقرار ولو كان عبداً لغيره يشترط تصديق مولاه كما شُرط تصديق الزوج في دعوى المرأة الولد أو شهادة امرأة ( قابلة كانت أو غيرها ( في إقرار ) امرأة ( ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها ) أي في إقرار امرأة

غير ذات الزوج يعني إذا لم تكن المرأة ذات زوج ولا مُعَدَّة صحَّ إقرارها بالولد لأنَّ فيه إلزاماً على نفسها دون غيرها فينفذ عليها ( وصحَّ التصديق بعد موت المقرِّ إلا من الزوج بعد موتها مقرَّة ) يعني صحَّ التصديق في النسب بعد موت المقرِّ لبقاء النسب بعد الموت وإن أقرَّ بكَاحها ومات فصَدَّقَتْهُ بعد موته يصحُّ حتى يكون لها المهر والأرث لبقاء حكم النكاح وهو العدة وإن أقرَّت بِنكاح رجل وماتت فصَدَّقَتْهُ الزوج لم يصحَّ تصديقه عند أبي حنيفة لأنَّها لما ماتت زال النكاح بعلائقه حتى يجوز له أن يتزوج أختها وأربعاً سواها ولا يحلُّ له أن يغسلها فبطل إقرارها فلا يصحُّ التصديق بعد بطلان الإقرار .

( قَوْلُهُ أَقَرَّ رَجُلٌ بِنُوءٍ غُلَامٍ )  
إلخ ( قال في الهداية ولو كان مريضاً ثم لا يخفى أنَّ المسألة المتقدمة مندرجة في هذه ) قَوْلُهُ وَيُولَدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ وَصَدَقَهُ ( فإن لم يكن كذلك يؤخذ المقرُّ به من حيث استحقاق المال كما لو أقرَّ بأخوة غيره كما قدَّمناه عن التنايع ) قَوْلُهُ صحَّ إقراره أي الرجل بالولد والوالدين ( أعاد صحة الإقرار بالولد لذكر جملة ما يصحُّ في جانب الرجل وأفاد بالصراحة صحة الإقرار بالأم قال في العناية وهو رواية تُحْفَظُ الْفَقْهَاءُ وَرَوَايَةُ شَرْحِ الْفَرَائِضِ لِلإمام سراج الدين المصنِّف والمذكور في المبسوط والإيضاح والجامع الصغير للإمام المحمدي أنَّ إقرار الرجل يصحُّ بأربعة نفر بالآب والابن والمرأة ومولى العتاقة اهـ .

وَمِنْ الظَّاهِرِ أَنَّ الابْنَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ مُخْرَجٍ صَحَّةَ الإِقْرَارِ بِالْبَيْتِ اهـ .  
وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ يَصَحُّ إِقْرَارُهُ بِالْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ يَعْنِي الْأَصْلَ وَإِنْ عَلَا اهـ .  
وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمُقَدِّسِيُّ فِيهِ نَظَرٌ لِقَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ إِذَا أَقَرَّ بِالْجَدِّ أَوْ ابْنِ الابْنِ لَا يَصَحُّ إِذْ فِيهِ حَمْلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَالزَّوْجَةُ ) أي الخالية عن زوج وعِدَّتِهِ وَلَيْسَ مَعَ الْمُقَرِّ مَنْ يَمْتَنِعُ جَمْعُهُ مَعَهَا وَلَا أَرْبَعٌ سِوَاهَا كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي زَادَهُ ( قَوْلُهُ وَالْمَوْلَى ) أي الأعلى والأسفل إذا لم يكن ولأوه ثابتاً من الغير ذكره قاضي زاده ( قَوْلُهُ وَإِنْ أَقَرَّ بِنِكَاحِهَا وَمَاتَ فَصَدَّقَتْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ يَصَحُّ ) هو بالاتفاق قاله الأكمل وغيره وقال في البرهان وتصديقه أي المقرُّ له بعد موتها على نكاح أقرَّت له به لغو عند أبي حنيفة لأنَّها لما

مَاتَتْ زَالَ النِّكَاحُ بِجَمِيعِ عِلَائِقِهِ وَعِنْدَهُمَا تَصَدِّيقُهُ بَعْدَ مَوْتِهَا صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا وَلَهُ الْمِيرَاثُ مِنْهَا لِأَنَّ الإِقْرَارَ يَتِمُّ بِالْمَقَرِّ وَحْدَهُ وَلَا يَبْطُلُ بِالْمَوْتِ وَقِيلَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي تَصَدِّيقِهَا إِيَّاهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا يَصَحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْمُقَرِّ بِهِ وَهُوَ النِّكَاحُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُحَالٌ فَلَا يُتَصَوَّرُ إِنْقَاؤُهَا وَعِنْدَهُمَا يَصَحُّ حَتَّى يَجِبَ لَهَا الْمَهْرُ لِأَنَّهَا مُحَلٌّ لِلنِّكَاحِ فَأَمَّا بَقَاؤُهُ بِقَاتِلِهَا وَلِذَا جَازَ لَهَا غُسْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتْ لِقَوَاتِ الْمَحَلِّ وَلِذَا لَا يُغْسَلُ اهـ فَالْإِتِّفَاقُ الْمَذْكُورُ فِي الْعِنَايَةِ يُخَالِفُهُ هَذَا



( أَقَرَّ بِنَسَبٍ مِنْ غَيْرِ وَلَدٍ كَأَخٍ وَعَمٍّ لَمْ يَثْبُتْ ) أَيُّ النَّسَبِ وَلَا يَقْبَلُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَحْمِيلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ فَإِذَا ادَّعَى تَفَقُّهُ أَوْ حَضَانَةً يُعْتَبَرُ فِي حَقِّهَا ( وَيَرِثُ إِلَّا مَعَ وَارِثٍ وَإِنْ بَعْدَ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ لِلْمُقَرَّرِ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْإِرْثِ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ بِأَخٍ وَلَهُ عَمَّةٌ أَوْ خَالََةٌ فَالْإِرْثُ لِلْعَمَّةِ أَوْ الْخَالََةِ لِأَنَّ نَسَبَهُ لَمْ يَثْبُتْ فَلَا يَزَاحِمُ الْوَارِثَ الْمَعْرُوفَ .

( قَوْلُهُ يَعْنِي إِنْ كَانَ لِلْمُقَرَّرِ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْإِرْثِ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ بِأَخٍ وَلَهُ عَمَّةٌ أَوْ خَالََةٌ فَالْإِرْثُ لِلْعَمَّةِ أَوْ الْخَالََةِ ) كَذَا صَرَّحَ فِي الْعُنَايَةِ أَنَّ الْوَارِثَ الْقَرِيبَ كَذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ مُطْلَقًا وَالْبَعِيدَ كَذَوِي الْأَرْحَامِ هـ .

وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ إِنْ كَانَ لِلْمُقَرَّرِ وَارِثٌ لَا يَرِثُ الْمُقَرَّرُ لَهُ لِأَنَّ النَّسَبَ لَمْ يَثْبُتْ بِإِفْرَارِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمِيرَاثَ مَعَ وَارِثٍ مَعْرُوفٍ قَرِيبًا كَانَ ذَلِكَ الْوَارِثُ كَذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْ بَعِيدًا كَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ هـ .  
وَمَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ أَوْجَهُ لِأَنَّ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ إِرْثُهُ بَعْدَ ذَوِي الْأَرْحَامِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ بِنَسَبٍ عَلَى الْغَيْرِ هـ .  
وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ مَا يَأْخُذُهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ إِرْثٌ مِنْ وَجْهِ حَتَّى لَوْ أَوْصَى لِغَيْرِهِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ لَا يَتَقَدُّ إِلَّا بِإِجَارَتِهِ مَا دَامَ الْمُقَرَّرُ مُصِرًّا عَلَى إِفْرَارِهِ وَصِيَّةً مِنْ وَجْهِ حَتَّى كَانَ لِلْمُقَرَّرِ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الْإِفْرَارِ لِأَنَّ نَسَبَهُ لَمْ يَثْبُتْ فَلَا يَلْزَمُهُ كَالْوَصِيَّةِ هـ .

وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُقَرَّرَ بَحْوِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الْإِخْتِيَارِ بِقَوْلِهِ وَإِذَا صَحَّ الْإِفْرَارُ بِهَؤُلَاءِ أَيْ بَحْوِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ لَا يَمْلِكُ الْمُقَرَّرُ الرُّجُوعَ فِيهِ لِأَنَّ النَّسَبَ إِذَا ثَبَتَ لَا يَطْلُبُ بِالرُّجُوعِ وَلَهُ الرُّجُوعُ إِذَا أَقَرَّ بِمَنْ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ كَقَرَابَةِ غَيْرِ الْوَلَدِ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ مَعْنَى فَإِنْ إِفْرَارُهُ تَصَمَّنَ أَمْرَيْنِ : تَحْمِيلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ .

وَالثَّانِي الْإِفْرَارُ لَهُ بِالْمَالِ وَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْوَارِثِ فَيَصِحُّ وَالْوَلُّ لَا يَمْلِكُهُ فَبَطَلَ هـ .  
وَهَذَا الْفَرْقُ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْإِخْتِيَارِ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ

( مَاتَ أَبُوهُ فَأَقَرَّ بِأَخٍ شَارَكَهُ فِي الْإِرْثِ بِلَا نَسَبٍ ) لِأَنَّ مُقْتَضَى إِفْرَارِهِ شَيْئَانِ حَمْلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ وَلَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ وَشَرِكَتُهُ فِي الْإِرْثِ وَلَهُ فِيهِ وَلَايَةٌ فَيُعْتَبَرُ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ ( أَقَرَّ أَحَدُ ابْنَيْ مَيْتٍ لَهُ ) أَيُّ لِدَيْكَ الْمَيْتِ ( عَلَى آخَرٍ دَيْنٍ بَقْبُضٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِأَقَرٍّ ( أَبِيهِ نَصَفَهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَالنَّصْفُ لِلْآخَرِ ) يَعْنِي إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ وَلَهُ عَلَى رَجُلٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَأَقَرَّ أَحَدُ ابْنَيْنِ أَنَّ أَبَاهُ قَبِضَ مِنْهُ نَصْفَهُ وَكَذَبَهُ الْآخَرُ فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ وَلِلْمُكَذِّبِ نَصْفُهُ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ بِاسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ إِفْرَارٌ بِالذَّيْنِ عَلَى الْمَيْتِ لِأَنَّ قَبْضَ الدَّيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَبْضِ عَيْنٍ مَضْمُونٍ يَصِيرُ دَيْنًا فَيَتَقَاصَنَ فَإِذَا كَذَبَهُ أَخُوهُ اسْتَعْرِقَ الدَّيْنُ نَصِيبَهُ فَمَا لَمْ يَقْبِضْ جَمِيعَ الدَّيْنِ لَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ ( وَلَا يَرْجِعُ الْمُقَرَّرُ عَلَى أَخِيهِ بِنَصْفِ مَا قَبِضَ وَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى اشْتِرَاكِهِ ) أَيُّ الْمَقْبُوضِ ( بَيْنَهُمَا ) لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَلَى أَخِيهِ لَرَجَعَ أَخُوهُ عَلَى الْغَرِيمِ فَيَرْجِعُ الْغَرِيمُ عَلَى الْمُقَرَّرِ بِقَدْرِ ذَلِكَ لِانْتِفَاضِ الْمَقَاصَةِ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ وَبَقَايَهُ دَيْنًا عَلَى الْمَيْتِ وَالدَّيْنُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِرْثِ فَيُؤَدَّى إِلَى الدَّوْرِ

( قَوْلُهُ وَالنَّصْفُ لِلْآخَرِ ) قَالَ الْأَكْمَلُ يَعْنِي بَعْدَ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ أَبَاهُ قَبِضَ مِنْهُ شَطْرَ الْمِائَةِ هـ .  
وَلَوْ أَقَرَّ أَنَّ أَبَاهُ قَبِضَ كُلِّ الدَّيْنِ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا كَانَ جَوَابُهَا كَالْوَلِيِّ إِلَّا أَنَّهُ هُنَا يَخْلِفُ الْمُتَكِرُّ لِحَقِّ الْمَدِينِ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَبِضَ الدَّيْنِ فَإِنْ تَكَلَّ بِرَأْيِهِ دَمَتُهُ وَإِنْ حَلَفَ دَفَعَ إِلَيْهِ نَصِيبَهُ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى حَيْثُ لَا يَخْلِفُ لِحَقِّ

الْعَرِيمَ لِأَن حَقَّهُ كُلُّهُ حَصَلَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمُقَرَّرِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَخْلِيْفِهِ وَهَذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ إِلَّا التَّصَنُّفُ فَيَحْلِفُ ١ هـ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ وَقَدْ مَتْنَا عَنْ الْعِنَايَةِ أَنَّهُ يَحْلِفُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لِكُنْهَ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ يَحْلِفُ لِحَقِّ مَنْ فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ لَأَن قَبْضَ الدَّيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْضَ عَيْنٍ مَضْمُونٍ) أَصْلُهُ قَوْلُ الْكَافِي إِلَّا أَنَّ عِبَارَتَهُ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْضُ عَيْنٍ مَضْمُونٍ ١ هـ أَيُّ أَنَّ الدُّيُونَ تَقْضَى بِأَمْثَالِهَا لَا بِأَعْيَانِهَا فَإِذَا قَبْضَ مِثْلَ دَيْنِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ لِلْمَدْيُونِ وَلَهُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَيَلْتَقِيَانِ قِصَاصًا (قَوْلُهُ فَمَا لَمْ يَقْبِضْ) أَيُّ مَنْ لَهُ وَلِيَّةُ الْقَبْضِ جَمِيعِ الدَّيْنِ لَا يَكُونُ لَهُ أَيُّ الْمُقَرَّرِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ

(فَصْل) (حُرَّةٌ أَقَرَّتْ بِدَيْنٍ فَكَذَّبَهَا زَوْجُهَا صَحَّ) أَيُّ إِفْرَارُهَا (فِي حَقِّهِ) أَيُّ حَقِّ زَوْجِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (حَتَّى تُجْبَسَ وَتُلَازِمَ) كَالدَّيْنِ الثَّابِتِ بِالْمُعَايَنَةِ بِالِاسْتِهْلَاكِ أَوْ الشَّرَاءِ أَوْ الْبَيْنَةِ (وَعِنْدَهُمَا لَا) أَيُّ لَا تُصَدَّقُ فِي حَقِّ الزَّوْجِ فَلَا تُجْبَسُ وَلَا تُلَازِمُ لِأَنَّ فِيهِ مَنَعَ الزَّوْجِ عِنْدَ غَشْيَانِهَا وَإِفْرَارُهَا لَا يَصِحُّ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى بُطْلَانِ حَقِّ الزَّوْجِ فَصْلٌ

(مَجْهُولَةُ التَّسَبُّبِ أَقَرَّتْ بِالرَّقِّ لِإِنْسَانٍ وَصَدَّقَهَا) الْمُقَرَّرُ لَهُ (وَالَهَا زَوْجٌ وَأَوْلَادٌ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الزَّوْجِ (وَكَذَّبَهَا) أَيُّ الزَّوْجِ (صَحَّ فِي حَقِّهَا) أَيُّ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ حَتَّى إِذَا عَلِقَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ وَلَدٌ يَكُونُ رَقِيقًا (لَا حَقَّهُ وَحَقُّ الْأَوْلَادِ) فَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ لَا حَقَّهُ بِقَوْلِهِ (حَتَّى لَا يَبْطُلَ النِّكَاحُ) وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ وَحَقُّ الْأَوْلَادِ بِقَوْلِهِ (وَأَوْلَادٌ) حَصَلَتْ (قَبْلَ الْإِفْرَارِ وَمَا فِي بَطْنِهَا وَقْتَهُ) أَيُّ وَقْتُ الْإِفْرَارِ (أَحْرَارًا) لِحُصُولِهِمْ قَبْلَ إِفْرَارِهَا بِالرَّقِّ فَأَمَّا وَلَدٌ عَلِقَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ فَإِنَّهُ يَكُونُ رَقِيقًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِذْ حَكِمَ بِرَقِيقِهَا وَلَدُ الرِّقِيقَةِ رَقِيقٌ وَحُرٌّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ حُرِّيَّةِ أَوْلَادِهِ مِنْهَا فَلَا تُصَدَّقُ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الْحَقِّ

قَوْلُهُ مَجْهُولَةُ التَّسَبُّبِ أَقَرَّتْ بِالرَّقِّ

إِلْحُ (ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي).

وَفِي الْمُحِيطِ عَنِ الْمَسْئُوطِ (قَوْلُهُ حَتَّى إِذَا عَلِقَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ وَلَدٌ يَكُونُ رَقِيقًا) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ (قَوْلُهُ لَا حَقَّهُ وَحَقُّ الْأَوْلَادِ)

إِلْحُ (يُرَدُّ عَلَى كَوْنِ إِفْرَارِهَا غَيْرِ صَحِيحٍ فِي حَقِّهِ انْتِقَاضُ طَلَاقِهَا لِأَنَّهُ نُقِلَ فِي الْمُحِيطِ عَنِ الْمَسْئُوطِ إِنَّ طَلَقَهَا ثِنْتَانِ وَعِدَّتْهَا حَيْضَتَانِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَمَةً وَهَذَا حُكْمٌ يَخْصُهَا ١ هـ ثُمَّ نُقِلَ عَنِ الزِّيَادَاتِ وَلَوْ طَلَقَهَا الزَّوْجُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِإِفْرَارِهَا مَلَكٌ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ وَلَوْ عَلِمَ لَا يَمْلِكُ وَذَكَرَ فِي الْجَامِعِ لَا يَمْلِكُ عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ قِيلَ مَا ذَكَرَ قِيَاسٌ وَمَا ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ اسْتِحْسَانٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ ١ هـ.

وَفِي الْكَافِي أَلَى وَأَقَرَّتْ قَبْلَ شَهْرَيْنِ فَهَمَّا مُدَّتُهُ وَإِنْ أَقَرَّتْ بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرَيْنِ فَأَرْبَعَةٌ وَالْأَصْلُ أَنَّهُ مَتَى أُمُكِنَ تَدَارُكُ مَا خَافَ فَوْتَهُ بِإِفْرَارِ الْغَيْرِ وَلَمْ يَتَدَارَكَ بِطَلْقِ حَقِّهِ لِأَنَّ فَوَاتِ حَقِّهِ مُضَافٌ إِلَى تَقْصِيرِهِ حِينَئِذٍ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّدَارُكُ لَا يَصِحُّ الْإِفْرَارُ فِي حَقِّهِ فَإِذَا أَقَرَّتْ بَعْدَ شَهْرٍ أُمُكِنَ لِلزَّوْجِ التَّدَارُكُ فِي شَهْرٍ بَعْدَهُ فَلَمْ يَصِرْ مُبْطَلًا حَقَّهُ وَإِذَا أَقَرَّتْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ لَا يُمَكِّنْهُ التَّدَارُكُ وَكَذَا الطَّلَاقُ وَالْعِدَّةُ حَتَّى لَوْ طَلَقَهَا ثِنْتَيْنِ ثُمَّ أَقَرَّتْ يَمْلِكُ الثَّلَاثَةَ وَلَوْ أَقَرَّتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ ثَبِينَ بِشَتَيْنِ وَلَوْ مَضَتْ مِنْ عِدَّتِهَا حَيْضَتَانِ ثُمَّ أَقَرَّتْ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَلَوْ مَضَتْ حَيْضَةٌ ثُمَّ أَقَرَّتْ ثَبِينَ بِحَيْضَتَيْنِ وَالْأَصْلُ إِمَّاكَانُ التَّدَارُكِ وَعَدَمُهُ.

( مَجْهُولُ النَّسَبِ حَرَّرَ عَبْدَهُ ثُمَّ أَقْرَ بِالرَّقِّ لِإِنْسَانٍ وَصَدَقَهُ صَحَّ فِي حَقِّهِ ) حَتَّى صَارَ رَقِيقًا لَهُ ( دُونَ إِبْطَالِ الْعَتَقِ ) حَتَّى بَقِيَ مُعْتَقُهُ حُرًّا ( فَإِنْ مَاتَ الْعَتِيقُ ) أَيْ الْعَبْدُ الَّذِي أَعْتَقَهُ مَجْهُولُ النَّسَبِ ( يَرِثُهُ وَارِثُهُ إِنْ كَانَ ) أَيْ إِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ ( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ ( فَالْمُقَرَّرُ لَهُ ) أَيْ يَرِثُهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ لِأَنَّهُ كَانَ لِلْمُقَرَّرِ وَقَدْ أَقْرَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ ( فَإِنْ مَاتَ الْمُقَرَّرُ ثُمَّ الْعَتِيقُ فَإِثْنُهُ لِعَصْبَةِ الْمُقَرَّرِ ) لِأَنَّهُ لَمَّا مَاتَ انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَيْهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ حَيًّا ( قَوْلُهُ فَإِنْ مَاتَ الْعَتِيقُ يَرِثُهُ وَارِثُهُ )

( إلخ ) كَذَا فِي الْكَافِي وَالْمُحِيطِ ثُمَّ قَالَ فِي الْمُحِيطِ وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ بِنْتُ كَانَ النِّصْفُ لَهَا وَالنِّصْفُ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ هـ .

وَإِنْ جَنَى هَذَا الْعَتِيقُ سَعَى فِي جَنَابَتِهِ لِأَنَّهُ لَا عَاقِلَةَ لَهُ وَإِنْ جُنِيَ عَلَيْهِ يَجِبُ أَرْضُ الْعَبْدِ وَهُوَ كَالْمَمْلُوكِ فِي الشَّهَادَةِ لِأَنَّ حُرِّيَّتَهُ بِالظَّاهِرِ وَهُوَ يَصْلُحُ لِلدَّفْعِ لَا لِلِاسْتِحْقَاقِ

( قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ فَقَالَ الْحَقُّ أَوْ الصَّدَقُ أَوْ الْيَقِينُ أَوْ أَنْكَرَ ) أَيْ قَالَ حَقًّا أَوْ صِدْقًا أَوْ يَحِينًا ( أَوْ كَرَّرَ ) أَيْ قَالَ الْحَقُّ الْحَقُّ أَوْ الصَّدَقَ الصَّدَقُ أَوْ الْيَقِينَ الْيَقِينُ أَوْ حَقًّا حَقًّا أَوْ صِدْقًا صِدْقًا أَوْ يَحِينًا يَحِينًا ( أَوْ قَرَنَ بِهِ الْبِرَّ ) بَأَنَّ قَالَ الْبِرَّ الْحَقُّ أَوْ الْحَقَّ الْبِرَّ إِلَى آخِرِهِ ( كَانَ إِفْرَارًا ) لِأَنَّهُ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ الدَّعْوَى فَصَلَحَ لِلْجَوَابِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي التَّصْدِيقِ عُرْفًا فَكَأَنَّهُ قَالَ ادَّعَيْتُ الْحَقَّ إِلَى آخِرِهِ ( وَلَوْ قَالَ الْحَقُّ حَقٌّ أَوْ الصَّدَقُ صِدْقٌ أَوْ الْيَقِينُ يَقِينٌ لَا ) أَيْ لَا يَكُونُ إِفْرَارًا لِأَنَّهُ كَلَامٌ تَامٌ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلِابْتِدَاءِ

( قَالَ لِأَمَتِهِ يَا سَارِقَةً يَا زَانِيَةً يَا مَجْنُونَةً يَا آبِقَةً أَوْ قَالَ هَذِهِ السَّارِقَةُ فَعَلَتْ كَذَا وَبَاعَهَا فَوَجَدَ ) أَيْ الْمُشْتَرِي ( بِهَا ) أَيْ بِالْجَارِيَةِ ( وَاحِدًا مِنْهَا ) أَيْ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ ( لَا تُرَدُّ ) أَيْ الْأَمَةُ بَعْدَ الْبَيْعِ ( بِهِ ) أَيْ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لِأَنَّ غَيْرَ الْأَخِيرِ نِدَاءٌ ، وَقَصْدُ الْمُنَادِي إِعْلَامَ الْمُنَادَى وَإِحْضَارَهُ لِمَا تَحْقِيقُ الْوَصْفِ الَّذِي نَادَاهُ بِهِ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ يَا كَافِرَةً لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَالْآخِرَةُ شَيْمَةٌ ( بِخِلَافِ هَذِهِ سَارِقَةً أَوْ هَذِهِ زَانِيَةً أَوْ مَجْنُونَةً ) حَيْثُ تُرَدُّ بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ وَهُوَ لِتَحْقِيقِ الْوَصْفِ .

( وَ ) بِخِلَافِ ( يَا طَالِقٌ أَوْ هَذِهِ الْمُطَلَّقةُ فَعَلَتْ كَذَا ) حَيْثُ تَطْلُقُ امْرَأَتُهُ لِأَنَّهُ مُتِمَّكِّنٌ مِنْ إِبْطَالِ هَذَا الْوَصْفِ شَرْعًا فَيَجْعَلُ كَلَامَهُ إِيجَابًا لِيَكُونَ صَادِقًا فِيمَا تَكَلَّمَ بِهِ وَثَمَّةٌ لَا يَتِمَّكِّنُ مِنْ إِبْطَالِ تِلْكَ الْوَصَافِ فِيهَا وَكَانَ نِدَاءً وَشَتْمًا لَا تَحْقِيقًا وَوَصْفًا كَذَا فِي الْكَافِي

( كِتَابُ الشَّهَادَاتِ ) أَوْرَدَهُ عَقِيبَ كِتَابِ الْإِقْرَارِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الشَّهَادَةِ بَعْدَ عَدَمِ الْإِقْرَارِ فَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ فِي الْإِعْتِبَارِ ( هِيَ ) أَيْ الشَّهَادَةُ ( إِخْبَارٌ بِحَقٍّ لِلْغَيْرِ عَلَى آخَرَ ) سَوَاءً كَانَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ حَقًّا غَيْرِهِ ( عَنْ يَقِينٍ ) أَيْ نَاشِئًا عَنْ يَقِينٍ ( لَا عَنْ حُسْبَانٍ وَتَخْمِينٍ ) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا رَأَيْتَ مِثْلَ الشَّمْسِ فَاشْهَدْ وَإِلَّا فَدَعْ } وَلِهَذَا قَالُوا إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ الَّتِي بِمَعْنَى الْمُعَايِنَةِ ( وَشَرْطُهَا الْعَقْلُ الْكَامِلُ ) بَأَنَّ يَكُونُ عَاقِلًا بَالِغًا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ ( وَالضَّبْطُ ) وَهُوَ حُسْنُ السَّمَاعِ وَالْفَهْمُ وَالْحِفْظُ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ ( وَالْوَلَايَةُ ) بَأَنَّ يَكُونُ حُرًّا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَلْنِ

( كِتَابُ الشَّهَادَاتِ ) ( قَوْلُهُ هِيَ إِخْبَارٌ بِحَقٍّ لِلْغَيْرِ عَلَى آخَرَ ) يَعْنِي بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْقَاضِي كَمَا قِيدَهُ بِهِ فِي الْبُرْهَانِ قَوْلُهُ وَلِهَذَا قَالُوا إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ الَّتِي بِمَعْنَى الْمُعَايِنَةِ ( لَوْ قَالَ كَالزَّيْلَعِيِّ فَلِهَذَا قَالُوا إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ الَّتِي تُنْبِئُ عَنِ الْمُعَايِنَةِ لَكَانَ أَوْلَى ) ( قَوْلُهُ وَالْحِفْظُ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ ) ظَاهِرُهُ اشْتِرَاطُ الْحِفْظِ مِنْ وَقْتِ

التَّحْمِلُ إِلَى الْإِدَاءِ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ وَلِذَلِكَ قُلْتُ عَنْهُ الرِّوَايَةُ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ وَعِنْدَهُمَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرُويَ وَهَذَا خِلَافُ مَا سَيَذْكُرُهُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَشْهَدُ مَنْ رَأَى خُطَّةً وَلَمْ يَذْكُرْهَا حَتَّى يَتَذَكَّرَ .

ا هـ .

( وَرُكْنُهَا ) الدَّخِلُ فِي حَقِيقَتِهَا ( لَفْظُ أَشْهَدُ ) بِمَعْنَى الْحَبْرِ دُونَ الْقَسَمِ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ حَتَّى إِذَا تُرِكَ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

( وَحُكْمُهَا وَجُوبُ الْحُكْمِ عَلَى الْقَاضِي بِمُوجِبِهَا بَعْدَ التَّزْكِيَةِ ) وَالْقِيَاسُ يَأْبَى كَوْنَهَا حُجَّةً مُلْزِمَةً لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ وَلَكِنَّهُ تَرِكَ بِالْأُصُولِ وَالْإِجْمَاعِ ( قَوْلُهُ وَجُوبُ الْحُكْمِ عَلَى الْقَاضِي بِمُوجِبِهَا بَعْدَ التَّزْكِيَةِ ) اشْتِرَاطُ التَّزْكِيَةِ قَوْلُهُمَا وَهُوَ الْمُفْتَى بِهِ كَمَا سَيَأْتِي وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي تَأْخِيرُ الْحُكْمِ بَعْدَ وُجُودِ شَرَائِطِهِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ رَجَاءِ الصُّلْحِ بَيْنَ الْأَقْرَبِ وَاسْتِمْهَالِ الْمُدْعَى وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي رَيْبَةٌ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ

( وَتَجِبُ ) أَيِ الشَّهَادَةُ ( بِالطَّلَبِ ) أَيِ طَلَبِ الْمُدْعَى ( فِي حَقِّ الْعَبْدِ ) وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ طَلَبُهُ لِأَنَّهُا حَقُّهُ فَيَشْتَرِطُ طَلَبُهُ كَمَا فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ ( إِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِدَلُّهُ ) ( قَوْلُهُ وَتَجِبُ بِالطَّلَبِ فِي حَقِّ الْعَبْدِ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ ) كَذَا إِنْ وَجِدَ وَلَكِنْ هَذَا أَسْرَعُ قَبُولًا لَا يَسَعُهُ الْإِمْتِنَاعُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ الْحَقِّ كَمَا فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى

وَلَا يَجُوزُ كِتْمَانُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا يَأْبِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا } ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتُم إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَاضِي يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْإِدَاءُ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْقَاضِي لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ أَوْ كَانُوا جَمَاعَةً فَأَدَّى غَيْرُهُ مِمَّنْ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ فَقَبِلَتْ لَا يَأْتُمُ وَإِنْ أَدَّى غَيْرُهُ وَلَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ يَأْتُمُ مَنْ لَمْ يُوَدِّ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ ( دُونَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ) فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهِ بِلَا طَلَبٍ ( كَعَقْبِ الْأَمَةِ وَطَلَّاقِ الْمَرْأَةِ ) فَإِنْ فِيهِمَا تَحْرِيمُ الْفَرْجِ ، وَتَرْكُ الشَّهَادَةِ فِيهِمَا رِضًا بِالْفُسْقِ وَالرِّضَا بِهِ فَسُقُ ( وَسَتْرُهَا فِي الْحُلُودِ أَفْضَلُ ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الَّذِي شَهِدَ عِنْدَهُ { لَوْ سَتَرْتُه يَتُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ } وَتَلَقَّيْنَهُ لِلدَّرءِ بِقَوْلِهِ { لَعَلَّكَ لَمَسْتَهَا أَوْ قَبَلْتَهَا } آيَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى رُجْحَانِ السِّتْرِ ( وَيَقُولُ فِي السَّرِيقَةِ أَخَذَ لَا سَرَقَ ) إِحْيَاءً لِحَقِّ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ وَرِعَايَةً لِجَانِبِ السِّتْرِ

( قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ كِتْمَانُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا يَأْبِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا } ) جَرَى عَلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ أَنَّهُ فِي طَلَبِ إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ وَمَفْعُولُ وَلَا يَأْبِ مَحْنُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى أَيِ لَا يَأْبِ إِقَامَةَ الشَّهَادَةِ وَإِذَا دُعُوا ظَرَفٌ لِیَأْبِ أَيِ لَا يَمْتَنِعُونَ فِي وَقْتِ دَعْوَتِهِمْ لِأَدَائِهَا وَقَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ أَنَّ الْآيَةَ فِي الطَّلَبِ لِلتَّحْمِلِ وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ قِتَادَةُ الرَّبِيعِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ وَإِلَّا فَالْأَوَّلَى الْإِمْتِنَاعُ ا هـ كَذَا فِي التَّفْسِيرِ لِلْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ الْكَرْخِيِّ الشَّافِعِيِّ ا هـ .

وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أَوَّلِيَّةِ امْتِنَاعِ التَّحْمِلِ كَمَا قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى لَا بَأْسَ لِلنَّاسِ أَنْ يَتَحَرَّزَ عَنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ وَتَحْمِلِهَا إِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ وَإِلَّا فَلَا يَسَعُهُ الْإِمْتِنَاعُ ا هـ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتُم

إِلَخ ) قَالَهُ الرَّيْلِيُّ وَهَذَا إِذَا كَانَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْقَاضِي وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَغْدُو

إِلَى الْقَاضِي لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ قَالُوا لَا يَأْتُمُ لِأَنَّهُ يُلْحَقُهُ الضَّرَرُ بِذَلِكَ وَقَالَ تَعَالَى { وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ } ثُمَّ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى مَوْضِعِ الْحَاكِمِ وَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَرْكُوبِ فَرَكِبَهُ الْمُدَّعِي مِنْ عِنْدِهِ قَالُوا لَا بَأْسَ بِهِ وَتَقْبَلُ الشَّهَادَةُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِكْرَامِ الشُّهُودِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ { أَكْرَمُوا الشُّهُودَ } وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ وَرَكِبَهُ الْمُدَّعِي مِنْ عِنْدِهِ قَالُوا لَا تَقْبَلُ ١ هـ ( قَوْلُهُ وَتَلْقِينُهُ لِلدَّرِّ ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّامُ فِي الدَّرِّ لِلتَّعْلِيلِ وَقَالَ

الرَّبْلَعِيُّ فِيمَا نُقِلَ مِنْ تَلْقِينِ الْمُقَرِّ لِلدَّرِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ السِّرَّ أَفْضَلُ

( وَنَصَابُهَا لِلزَّانَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ } وَقَوْلُهُ تَعَالَى { ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ } .

( وَ ) نَصَابُهَا ( لِبَقِيَّةِ الْحُدُودِ وَالْقَوْدِ رِجُلَانِ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ } وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ لِمَا فِيهَا مِنْ شُبْهَةِ الْبِدْلَةِ

( قَوْلُهُ وَنَصَابُهَا لِلزَّانَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ } ) الدَّلِيلُ وَإِنْ كَانَ لِإثباتِ الزَّانَا فِي جَانِبِ النِّسَاءِ مُثَبِّتُ الْحُكْمِ كَذَلِكَ لِلرِّجَالِ بِالسَّوَادَةِ ( قَوْلُهُ وَنَصَابُهَا لِبَقِيَّةِ الْحُدُودِ وَالْقَوْدِ رِجُلَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ } ) قَالَ الْكَرْخِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ { وَاسْتَشْهِدُوا } أَطْلُبُوا قَالَهُ الْبَيْضاوِيُّ أَيْ فَالْسَّيْنُ عَلَى بَابِهَا لِلطَّلَبِ وَيُحْتَمَلُ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَمَا قَالَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ ) لِمَا فِيهِ مِنْ شُبْهَةِ الْبَدَلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ } وَهُوَ آيَةُ الْبِدْلَةِ وَشُبْهَةُ الْبِدْلَةِ تَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتَيْنِ فِيمَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِيهَا كَالْحَقِيقَةِ كَمَا فِي الْكَافِي

( وَ ) نَصَابُهَا ( لِلْوَلَادَةِ وَاسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالتَّبَاكُرَةِ وَعُيُوبِ النِّسَاءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ امْرَأَةً وَاحِدَةً ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { شَهَادَةُ النِّسَاءِ جَائِزَةٌ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ النَّظَرَ إِلَيْهِ } وَالْجَمْعُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَعْهُودٍ إِذْ الْكُلُّ لَيْسَ بِمُرَادٍ قِطْعًا فَيُرَادُ بِهِ الْقَلُّ لِيَقِينَهُ ( وَ ) نَصَابُهَا ( لَغَيْرِهَا ) مِنْ الْحُقُوقِ سِوَاءِ كَانَ ( مَالًا أَوْ غَيْرَهُ كَمَكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَوَكَالَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَاسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ لِلزَّانَا أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ) لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَجَازَا شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ فِي النِّكَاحِ وَالْفُرْقَةِ كَمَا فِي الْأَمْوَالِ وَتَوَابِعِهَا ( وَلَزِمَ فِي الْكُلِّ ) فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ الْمَذْكُورَةِ ( لَفْظُ أَشْهَدُ لِلْقَبُولِ ) حَتَّى لَوْ قَالَ الشَّاهِدُ أَعْلَمُ أَوْ أَتَقِنُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِأَنَّ النُّصُوصَ وَرَدَتْ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَجَوَّازُ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَوْرَدِ النَّصِّ

قَوْلُهُ ( وَوَصِيَّةٍ ) قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ الْمُرَادُ بِالْوَصِيَّةِ هَهُنَا الْإِبْصَاءُ لِأَنَّهُ قَالَ أَوْ غَيْرَ مَالٍ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْوَصِيَّةِ لَكَانَ مَالًا ١ هـ .

وَلَعَلَّ الْحَالَ لَا يَفْتَرِقُ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ بِالْوَصِيَّةِ وَالْإِبْصَاءِ

( وَلَزِمَ أَيْضًا الْعَدَالَةُ ) وَهِيَ كَوْنُ حَسَنَاتِ الرَّجُلِ أَكْثَرَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ وَهَذَا يَتَنَوَّلُ الْاجْتِنَابَ مِنَ الْكِبَائِرِ وَتَرْكُ الْإِصْرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ تَكُونُ كَبِيرَةً بِالْإِصْرَارِ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ { لَا صَغِيرَةَ

مَعَ الْإِصْرَارِ وَلَا كَبِيرَةَ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ { (لَوْجُوبِهِ) أَيُّ وَجُوبِ الْقَبُولِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَشْهَلُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ } وَلِأَنَّ الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَالْحُجَّةُ هُوَ الْخَبَرُ الصِّدْقُ وَبِالْعَدَالَةِ يَتَرَجَّحُ جِهَةُ الصِّدْقِ إِذْ مَنْ ارْتَكَبَ غَيْرَ الْكَذِبِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ يَرْتَكِبُ الْكَذِبَ أَيْضًا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعَدَالَةَ شَرْطُ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالشَّهَادَةِ لَا شَرْطُ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الْفَاسِقَ أَهْلٌ لِلْوَلَايَةِ وَالْقَضَاءِ وَالسُّلْطَانَةِ وَالْإِمَامَةِ وَالشَّهَادَةِ عِنْدَنَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنَّ الْفَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ ذَا مَرُوءَةٍ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ شَهَادَتَهُ لَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ قَضَى بِشَهَادَتِهِ يَصِحُّ عِنْدَنَا كَذًا فِي الْكَافِي

( وَهِيَ ) أَيُّ الشَّهَادَةِ ( لَوْ ) كَانَتْ ( عَلَى حَاضِرٍ تَجِبُ الْإِشَارَةُ ) أَيُّ إِشَارَةِ الشَّاهِدِ ( إِلَى ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ) أَعْنِي ( الْخَصْمَيْنِ ) أَيُّ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ ( وَالْمَشْهُودُ بِهِ لَوْ ) كَانَ ( عَيْنًا ) اخْتِزَاةً عَنِ الدِّينِ ( وَلَوْ ) كَانَتْ ( عَلَى غَائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ فَسَمُوهُ وَنَسَبُوهُ إِلَى أَبِيهِ فَقَطْ ) بِأَنْ قَالُوا فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ ( لَا تُقْبَلُ حَتَّى يَنْسَبُوهُ إِلَى جَدِّهِ وَلَا يُؤْبَهُ صِنَاعَتُهُ ) أَيُّ إِنْ ذَكَرُوا اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَصِنَاعَتَهُ لَا يَكْفِي ( إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِهَا ) بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي بَلَدِهِ شَرِيكٌ لَهُ فِي تِلْكَ الصَّنَاعَةِ وَإِنْ ذَكَرَ اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَقَبِيلَتَهُ وَحَرْفَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَحَلَّتِهِ رَجُلٌ آخَرُ بِهَذَا الْاسْمِ وَهَذِهِ الْحَرْفَةِ يَكْفِي وَإِنْ كَانَ آخَرُ مِثْلَهُ لَا يَكْفِي حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا آخَرَ يُفِيدُ التَّمْيِيزَ وَلَوْ ذَكَرَ اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَفَخَذَهُ أَوْ صِنَاعَتَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَدَّ تُقْبَلُ فَشَرْطُ التَّعْرِيفِ ذِكْرُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فَعَلَى هَذَا لَوْ ذَكَرَ لَقَبَهُ وَاسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ قِيلَ يَكْفِي وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي وَفِي اشْتِرَاطِ ذِكْرِ الْجَدِّ اخْتِلَافٌ ( وَلَوْ قَضَى بِلَا ذِكْرِ الْجَدِّ تَقَدَّرَ ) وَكَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ

( قَوْلُهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي بَلَدِهِ شَرِيكٌ لَهُ فِي تِلْكَ الصَّنَاعَةِ ) لَمْ يَشْتَرَطْ هَذَا فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ بَلْ قَالَ وَلَوْ ذَكَرُوا اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَصِنَاعَتَهُ لَا يَكْفِي إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصَّنَاعَةُ يُعْرَفُ بِهَا لَا مَحَالَةَ فَحَيْثُ يَكْفِي أَهـ .  
( قَوْلُهُ وَلَوْ ذَكَرَ اسْمَهُ وَاسْمَ أَبِيهِ وَفَخَذَهُ أَوْ صِنَاعَتَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَدَّ تُقْبَلُ )

( إلخ ) قَوْلُهُ لَغَيْرِ الْقَائِلِ لِمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ بَعْدَهُ فِي جَامِعِ الْقُصُولَيْنِ رَاقِمًا بَعْلَامَةً صَطَّ ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْجَامِعِ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ التَّعْرِيفُ لَا تَكْثِيرُ الْحُرُوفِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكْفِيَ ذِكْرُ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّعْرِيفُ فَلَوْ كَانَ مَعْرُوفًا بِلَقَبِهِ وَجَدَّهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكْفِيَ ذِكْرُ لَقَبِهِ وَجَدَّهِ .

أهـ .

( وَلَا يَسْأَلُ عَنْ شَاهِدٍ بِلَا طَعْنٍ الْخَصْمِ ) يَعْنِي أَنَّ الْقَاضِيَّ يَقْتَصِرُ عَلَى ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ وَلَا يَنْفَحِّصُ أَنَّ الشَّاهِدَ عَدْلٌ أَوْ لَا إِذَا لَمْ يَطْعُنْ فِيهِ الْخَصْمُ وَإِذَا طَعْنَ سَأَلَ الْقَاضِيُّ عَنْهُ فِي السَّرِّ وَزَكَّى فِي الْعَلَانِيَةِ ( إِلَّا فِي حَدِّ وَقُودٍ ) فَإِنَّهُ يَسْأَلُ فِي السَّرِّ وَيُزَكِّي فِي الْعَلَانِيَةِ فِيهِمَا بِالْإِجْمَاعِ طَعْنُ الْخَصْمِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ يَحْتَثِلُ لِاسْقَاطِهَا فَيُشْتَرَطُ الْإِسْتِقْصَاءُ فِيهِمَا ( وَعِنْدَهُمَا يَسْأَلُ فِي الْكُلِّ سِرًّا وَعَلْنًا ) وَإِنْ لَمْ يَطْعُنْ الْخَصْمُ لِأَنَّ بِنَاءَ الْقَضَاءِ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ الْعَدْلِ فَيَتَعَرَّفُ عَنِ الْعَدَالَةِ ( وَبِهِ يُفْتَى ) ثُمَّ التَّزْكِيَةُ فِي السَّرِّ أَنْ يَبْعَثَ قِطْعَةً قِرْطَاسٍ كَتَبَ فِيهِ أَسْمَاءَ الشُّهُودِ وَحَلَّتَهُمْ وَيَلْتَمِسَ مِنَ الْمُزَكِّيِّ تَعْرِيفَ حَالِهِمْ ، وَالتَّزْكِيَةُ فِي الْعَلَانِيَةِ أَنْ يَجْمَعَ الْقَاضِيُّ بَيْنَ الْمُزَكِّيِّ وَالشُّهُودِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَيَسْأَلُ الْمُزَكِّيَّ عَنِ الشُّهُودِ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ أَهْوَلَاءَ عُدُولٍ مَقْبُولِ الشَّهَادَةِ لِيُزَكِّيَهُمْ أَوْ يَجْرَحَهُمْ وَوَقَعَ الْإِكْتِفَاءُ بِتَزْكِيَةِ السَّرِّ فِي زَمَانِنَا لِأَنَّ تَزْكِيَةَ الْعَلَانِيَةِ بِلَاءٌ وَفِتْنَةٌ إِذْ الشُّهُودُ وَالْمُدْعَى يَقَابِلُونَ الْجَارِحَ بِالْأَذَى وَالْإِضْرَارِ بِهِ ( وَكَفَى لِلتَّزْكِيَةِ أَنْ يَقُولَ الْمُزَكِّيُّ ) أَيُّ يَكْتُبُ الْمُزَكِّيُّ فِي ذَلِكَ الْقِرْطَاسِ تَحْتَ اسْمِهِ ( هُوَ عَدْلٌ ) وَمَنْ عَرَفَهُ بِالْفُسْقِ لَا يَكْتُبُ شَيْئًا اخْتِزَاةً عَنِ الْهَيْئَةِ أَوْ يَكْتُبُ اللَّهُ أَغْلَمُ ( وَإِنْ لَمْ يَقُلْ جَائِزُ الشَّهَادَةِ ) قَالَ

في الكافي ثم قيل لا بد أن يقول المَعْدِلُ هو عدلُ جَائِزُ الشَّهَادَةِ إِذِ الْعَبْدُ أَوْ الْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ إِذَا تَابَ قَدْ يُعَدَّلُ وَالْأَصَحُّ أَنْ يُكْتَفَى بِقَوْلِهِ هُوَ عَدْلٌ لِثُبُوتِ الْحُرِّيَةِ بِالذَّارِ أَقُولُ فِيهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّ الْمَحْدُودَ فِي الْقَذْفِ التَّائِبَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا كَمَا

ذَكَرَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِهِ جَائِزُ الشَّهَادَةِ لِيُخْرَجَ وَهَذَا لَا يُرَدُّ عَلَى عِبَارَةِ الْهَدَايَةِ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْمَحْدُودَ فِي الْقَذْفِ لَكِنْ لَا بُدَّ فِيهِ أَيْضًا مِنْ اعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ لِيُخْرَجَ فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ الْإِكْفَاءُ بِقَوْلِهِ هُوَ عَدْلٌ أَصَحُّ (قَوْلُهُ وَلَا يَسْأَلُ عَنْ شَاهِدٍ بِلَا طَعْنِ الْخَصْمِ) قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَيَلْتَمِسُ مِنَ الْمُزَكِّي تَعْرِيفَ حَالِهِمْ) كَيْفِيَّتُهُ أَنَّ مَنْ عَرَفَ بِالْعَدَالَةِ يَكْتُبُ تَحْتَ اسْمِهِ فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِنَّهُ عَدْلٌ جَائِزُ الشَّهَادَةِ وَمَنْ عَرَفَهُ بِالْفُسْقِ يَسْكُتُ وَلَا يَكْتُبُ اخْتِرَازًا عَنِ الْهَيْئَةِ وَيَقُولُ اللَّهُ أَغْلَمُ إِلَّا إِذَا عَدَّلَهُ غَيْرُهُ وَخَافَ أَنْ يَحْكُمَ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِ فَحِينَئِذٍ يَصْرَحُ بِهِ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ يَكْتُبُ تَحْتَ اسْمِهِ إِنَّهُ مَسْتَوْرٌ وَيُرَدُّ الْعُدُولُ الْمُسْتَوْرَةَ سِرًّا كَيْ لَا تَظْهَرَ فَيُؤْذَى كَذَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ وَمَنْ عَرَفَهُ بِالْفُسْقِ لَا يَكْتُبُ شَيْئًا) يَعْنِي مَا لَمْ يَعْدَلْهُ غَيْرُهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَحِينَئِذٍ يَصْرَحُ بِفُسْقِهِ ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ (قَوْلُهُ أَقُولُ فِيهِ إِشْكَالٌ إِنْ خ) يُمَكِّنُ دَفْعُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْغَالِبِ

(وَلَا يَصِحُّ تَعْدِيلُ الْخَصْمِ) هَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَعْنِي أَنَّ تَعْدِيلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الشُّهُودَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ مِنْ رَعْمِ الْمُدَّعَى وَشُهُودِهِ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ظَالِمٌ كَاذِبٌ فِي الْإِنْكَارِ ، وَتَرْكِيبُهُ الْكَاذِبِ الْقَاسِقِ لَا تَصِحُّ وَعِنْدَهُمَا تَصِحُّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ بَأَنَّ كَانَ عَدْلًا لَكِنْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِّ آخَرٍ إِلَيْهِ لِعَدَمِ جَوَازِ تَعْدِيلِ الْوَاحِدِ وَأَبُو يُوسُفَ يُجَوِّزُهُ كَمَا سَيَأْتِي وَالْمُرَادُ بِتَعْدِيلِهِ تَرْكِيبُهُ (بِقَوْلِهِ هُمْ عُذُولٌ لَكِنَّهُمْ أَخْطَؤُوا أَوْ نَسُوا وَهُمْ عُذُولٌ) وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا (وَأَمَّا لَوْ قَالَ صَدَقُوا أَوْ عُذُولٌ صَدَقَهُ فَقَدْ لَزِمَ الْحُكْمُ) لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِنُبُوتِ الْحَقِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ هُمْ عُذُولٌ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ لَأَنَّهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ عُذُولًا يَجُوزُ مِنْهُمْ النَّسْيَانُ وَالْخَطَأُ فَلَا يَلْزِمُ مِنْ كَوْنِهِ عَدْلًا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ صَوَابًا

(قَوْلُهُ وَلَا يَصِحُّ تَعْدِيلُ الْخَصْمِ هَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ) هَذَا تَفْرِيعٌ مِنَ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى السُّؤَالَ عَنِ الشُّهُودِ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِهِ فَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَرَى السُّؤَالَ عَنِ الشُّهُودِ نَظِيرُهُ تَفْرِيعُهُ فِي الْمَزَاوِعِ

(كَفَى وَاحِدًا لِلتَّرْكِيبَةِ وَلِتَرْجَمَةِ الشَّاهِدِ وَالرَّسَالَةِ إِلَى الْمُزَكِّي) لِأَنَّ التَّرْكِيبَةَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا إِلَّا الْعَدَالَةُ حَتَّى تَجُوزَ تَرْكِيبَةُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْأَعْمَى وَالْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ التَّائِبِ لِأَنَّ خَبَرَهُمْ مَقْبُولٌ فِي الْأُمُورِ الدِّيْنِيَّةِ (وَالْأَحْوَطُ ائْتِنَانِ) لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةُ طُمَآنِينَةٍ هَذَا كُلُّهُ فِي تَرْكِيبَةِ السَّرِّ وَأَمَّا تَرْكِيبَةُ الْعَلَانِيَةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهَا جَمِيعُ مَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ مِنَ الْحُرِّيَةِ وَالْبَصَرِ وَغَيْرِهِمَا سِوَى لَفْظِ الشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِيهَا أَظْهَرَ وَلِذَا تَخْتَصُّ بِمَجْلِسِ الْقَضَاءِ

(قَوْلُهُ كَفَى وَاحِدًا لِلتَّرْكِيبَةِ وَلِتَرْجَمَةِ

إِنْ خ) هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الَّذِي وَعَدَ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ بِقَوْلِهِ وَأَبُو يُوسُفَ يُجَوِّزُهُ كَمَا سَيَأْتِي أَهـ قَالَ الرَّبْلَعِيُّ وَهَذَا عِنْدَهُمَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُشْتَرَطُ فِي التَّرْكِيبَةِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ مِنَ الْعَدَدِ وَوَصَفِ الذُّكُورَةِ حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي تَرْكِيبَةِ شُهُودِ الرِّثَا أَرْبَعَةٌ ذُكُورٌ وَفِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ رَجُلَانِ وَفِي الْحُقُوقِ يَجُوزُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَفِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ رَتَّبَهَا مَرَاتِبَ الشَّهَادَةِ

ا هـ .

وَتَرْجَمَةُ اللَّاعِمِي مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْكُلِّ كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ حَتَّى تَجُوزَ تَرْكِيبَةَ الْعَبْدِ  
إِلَخ ) كَذَا يَجُوزُ تَرْكِيبُهُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ وَتَرْكِيبُهُ الْوَالِدَ وَلَدَهُ وَبِالْقَلْبِ كَمَا فِي التَّيْبِينَ ( قَوْلُهُ وَالْأَحْوَطُ اثْنَانِ )  
كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْأَحْوَطُ فِي الْكُلِّ اثْنَانِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ قَبْلَهُ .

وَفِي الْمُحِيطِ أَجَازَ تَرْكِيبَ الصَّبِيِّ وَقَالُوا يُشْتَرَطُ الذُّكُورَةُ وَعَدَدُ الشَّهَادَةِ فِي تَرْكِيبِ شُهُودِ الْحَدِّ بِالْإِجْمَاعِ وَيَنْبَغِي  
لِلْقَاضِي أَنْ يَخْتَارَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنِ الشُّهُودِ مَنْ هُوَ أَخْبَرُ بِأَحْوَالِ النَّاسِ وَأَكْثَرُهُمْ اخْتِلَافًا بِالنَّاسِ مَعَ عَدَالَتِهِ عَارِفًا بِمَا  
يَكُونُ جَرَحًا وَمَا لَا يَكُونُ جَرَحًا غَيْرَ طَمَّاعٍ وَلَا فَقِيرٍ كَيْ لَا يُخْذَعَ بِالْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جِيرَانِهِ وَلَا أَهْلٍ سُوقِهِ مَنْ  
يَتَّقَى بِهِ سَأَلَ أَهْلَ مَحَلَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْهُمْ ثِقَةً اعْتَبَرَ فِيهِمْ تَوَاتُرَ الْأَخْبَارِ .

ا هـ .

( لِسَامِعٍ ) أَيِ يَجُوزُ لِسَامِعٍ ( مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَقْوَالِ ) كَالْبَيْعِ بَأَنْ سَمِعَ قَوْلَ الْبَائِعِ بَعْتُ وَقَوْلَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُ  
وَالْإِقْرَارَ بَأَنْ سَمِعَ قَوْلَ الْمُقَرَّرِ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا ( أَوْ رَأَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ ) كَحُكْمٍ قَاضٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ قَتْلٍ ( أَنْ  
يَشْهَدَ بِهِ ) فَاعِلُ قَوْلِهِ يَجُوزُ الْمُقَدَّرُ فِي قَوْلِهِ لِسَامِعٍ ( وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ ) وَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ بَاعَ أَوْ أَفَرَّ لَأَنَّهُ عَايَنَ  
السَّبَبَ فَوَجَبَ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ بِهِ كَمَا عَايَنَ هَذَا إِذَا كَانَ الْبَيْعُ بِالْعَقْدِ ظَاهِرًا وَإِنْ كَانَ بِالْعَاطِي فَكَذَا لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ  
مُبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ وَقَدْ وَجَدَ وَقِيلَ لَا يَشْهَدُونَ عَلَى الْبَيْعِ بَلْ عَلَى الْآخِذِ وَالْإِعْطَاءِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ حُكْمِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ (

وَيَقُولُ أَشْهَدُ لَا أَشْهَدُنِي ) كَيْلًا يَكُونُ كَاذِبًا

( قَوْلُهُ لِسَامِعٍ أَيِ يَجُوزُ لِسَامِعٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَقْوَالِ  
إِلَخ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا دَعِيَ إِلَيْهِ .

ا هـ .

( وَلَا يَسَعُهُ الشَّهَادَةُ بِسَمَاعِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ ) أَيِ لَوْ سَمِعَ الشَّاهِدُ صَوْتَ مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ لَا  
يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ إِذِ النَّعْمَةُ تُشَبِّهُ النَّعْمَةَ ( إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَ الْقَائِلُ ) بَأَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْتِ وَحْدَهُ  
وَعَلِمَ الشَّاهِدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهُ ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمَسْلُوكِ وَلَيْسَ فِيهِ مَسْلُوكٌ غَيْرُهُ فَسَمِعَ إِفْرَارَ الدَّاحِلِ وَلَمْ يَرَهُ إِذْ  
حِينَئِذٍ يَحْضُلُ بِهِ الْعِلْمُ لَكِنْ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَقْبَلَهُ إِذَا فُسِّرَ لَهُ إِذْ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ جَوَازِ الشَّهَادَةِ الْقَبُولُ عِنْدَ  
التَّفْسِيرِ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ بِالتَّسَامُعِ تُقْبَلُ فِي بَعْضِ الْحَوَادِثِ لَكِنْ إِذَا صَرَخَ بِهِ لَا تُقْبَلُ كَمَا سَيَأْتِي  
قَوْلُهُ بَأَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْتِ وَحْدَهُ وَعَلِمَ الشَّاهِدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَيْتِ غَيْرُهُ

إِلَخ ) قَالَ فِي الْكَافِي وَعَلِمَ الشَّاهِدُ ذَلِكَ بَأَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهُ ثُمَّ خَرَجَ وَقَعَدَ

إِلَخ ) قَوْلُهُ لَكِنْ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَقْبَلَهُ

إِلَخ ) كَذَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ

( أَوْ يَرَى شَخْصًا الْقَائِلَةَ وَيَشْهَدُ عِنْدَهُ اثْنَانِ أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ ) قَالَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ إِذَا أَفَرَّتْ امْرَأَةٌ مِنْ  
وَرَاءِ الْحِجَابِ وَشَهِدَ عِنْدَهُ اثْنَانِ أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ لَا يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ إِفْرَارَهَا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا  
رَأَى شَخْصَهَا بِعَيْنِ حَالٍ مَا أَفَرَّتْ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِفْرَارِهَا بِشَرْطِ رُؤْيَا شَخْصِهَا لَا رُؤْيَا وَجْهِهَا قَالَ أَبُو  
بَكْرٍ الْإِسْكَافُ الْمَرْأَةُ إِذَا حَسَرَتْ عَنْ وَجْهِهَا فَقَالَتْ أَنَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ وَقَدْ وَهَبْتُ لِرُؤُوسِي مَهْرِي



فَإِنَّ الشُّهُودَ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فَلَانِ ابْنِ فَلَانٍ مَا دَامَتْ حَيَّةً إِذْ يُمَكِّنُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يُشِيرَ  
إِلَيْهَا فَإِنْ مَاتَتْ فَحَيْثُ يَحْتَاجُ الشُّهُودُ إِلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فَلَانِ ابْنِ فَلَانٍ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ

(قَوْلُهُ أَوْ يَرَى شَخْصَ الْقَائِلَةِ وَيَشْهَدُ عِنْدَهُ اثْنَانِ)

إِلَخْ ( شَرُطُ نَصَابِ الشَّهَادَةِ وَأُطْلِقَ فِي ذَلِكَ فَشَمِلَ تَعْرِيفَ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهَا كَالْأَبِ وَالزَّوْجِ وَبِهِ صَرَحَ فِي  
جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَصَحَّحَ الشَّهَادَةَ عَلَى الْمُتَنَبِّهِ قَالَ بِهِ بَعْضُ مَشَايخِنَا عِنْدَ التَّعْرِيفِ وَلَوْ أَخْبَرَ الْعَدْلَانِ أَنَّ هَذِهِ الْمَقْرَّةُ  
فُلَانَةٌ بِنْتُ فَلَانٍ تَكْفِي هَذِهِ الشَّهَادَةَ عَلَى الْإِسْمِ وَالتَّسْبِ عِنْدَهُمَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى فَإِنْ عَرَفَهَا بِاسْمِهَا وَتَسَبَّهَا عَدْلَانِ  
يَنْبَغِي لِلْعَدْلَيْنِ أَنْ يَشْهَدَا الْقَرْعَ عَلَى شَهَادَتَيْهِمَا كَمَا هُوَ طَرِيقُ الْإِشْهَادِ عَلَى الشَّهَادَةِ حَتَّى يَشْهَدَا عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى  
شَهَادَتَيْهِمَا بِالْإِسْمِ وَالتَّسْبِ وَيَشْهَدَا بِأَصْلِ الْحَقِّ أَصْلًا قَبْجُوزُ وَفَاقًا وَعَنْ ابْنِ مُقَاتِلٍ لَوْ سَمِعَ إِفْرَارَ امْرَأَةٍ مِنْ وَرَاءِ  
الْحِجَابِ وَشَهِدَ عِنْدَهُ اثْنَانِ أَنَّهَا فَلَانَةٌ وَذَكَرَ تَسَبُّهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الْجَوَابَ إِبْطَالًا وَقَالَ : " ت " لَمْ  
يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا إِذَا رَأَى شَخْصًا حَالِ إِفْرَارِهَا فَحَيْثُ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِفْرَارِهَا بِشَرُطِ رُؤْيَا شَخْصِهَا لَا رُؤْيَا  
وَجْهِهَا .

ا هـ .

( وَلَا يَشْهَدُ عَلَى الشَّهَادَةِ مَا لَمْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا ) لِأَنَّهَا تُصَرَّفُ عَلَى الْأَصِيلِ بِإِزَالَةِ وَلَائِيَّتِهِ فِي تَنْفِيذِ قَوْلِهِ عَلَى الْمَشْهُودِ  
عَلَيْهِ ، وَإِزَالَةُ الْوَلَايَةِ الثَّابِتَةِ لِلْغَيْرِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِبَانَةِ وَالتَّحْمُلِ مِنْهُ  
( قَوْلُهُ وَلَا يَشْهَدُ عَلَى الشَّهَادَةِ مَا لَمْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا ) قَالَ فِي النَّهَائَةِ هَذَا إِذَا سَمِعَهُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي أَمَّا لَوْ  
سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ

( وَلَا ) يَشْهَدُ أَيْضًا ( مَنْ رَأَى خَطَّه ) أَيِ الَّذِي كَتَبَ فِيهِ شَهَادَتُهُ ( وَلَمْ يَذْكُرْهَا ) أَيِ شَهَادَتِهِ ( كَذَا الْقَاضِي ) يَعْنِي  
إِذَا وَجَدَ فِي دِيْوَانِهِ إِفْرَارَ رَجُلٍ لِرَجُلٍ بِحَقٍّ أَوْ شَهَادَةِ شُهُودٍ شَهِدُوا لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ بِحَقٍّ وَهُوَ لَا يَذْكُرُهُ لَا يَحْكُمُ  
بِهِ وَلَا يُفْذِّدُهُ حَتَّى يَتَذَكَّرَهُ .

( وَ ) كَذَا ( الرَّاوي ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ لَا يَحِلُّ لَهُ الرَّوَايَةُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَحِلُّ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ وَلَا عِلْمٌ هُنَا لِأَنَّ  
الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ ( وَلَوْ بِالتَّسَامُعِ إِلَّا فِي التَّسْبِ وَالْمَوْتِ وَالتَّكَاحِ وَالدُّخُولِ وَوَلَايَةِ الْقَاضِي وَأَصْلُ الْوَقْفِ ) فَإِنَّ  
الشَّهَادَةَ بِالتَّسَامُعِ جَائِزَةٌ فِيهَا ( إِذَا أَخْبَرَ بِهَا رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عُدُولًا ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَجُوزَ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَا  
تَجُوزُ إِلَّا بِعِلْمٍ كَمَا مَرَّ وَلَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ إِلَّا بِالْمُشَاهَدَةِ وَالْعِيَانِ أَوْ بِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ وَلَمْ يُوجَدْ فَصَارَ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ  
بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ حُكْمَ الْمَالِ أَسْهَلُ مِنْ حُكْمِ التَّكَاحِ وَجَهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَخْتَصُّ بِمُعَايِنَةِ أَسْبَابِهَا خَوَاصُّ مِنْ  
النَّاسِ وَيَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ تَبْقَى عَلَى انْقِضَاءِ الْقُرُونِ وَانْقِرَاضِ الْأَعْصَارِ فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ فِيهَا الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ أَدَّى إِلَى  
الْحَرَجِ وَتَعْطِيلِ تِلْكَ الْأَحْكَامِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْإِجَارَةِ وَنَحْوِهَا لِأَنَّهُ كَلَامٌ يَسْمَعُهُ كُلُّ أَحَدٍ وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ  
يَشْهَدَ بِالتَّسَامُعِ إِذَا حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِالِاشْتِهَارِ أَوْ بِإِخْبَارِ مَنْ يَقْبَلُ بِهِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُخْبِرَهُ رَجُلَانِ عَدْلَانِ أَوْ  
رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لِأَنَّهُ أَقْلُ نَصَابٍ يُفِيدُ الْعِلْمَ الَّذِي يُبْتَنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَقِيلَ يَكْتَفِي فِي الْمَوْتِ بِإِخْبَارِ  
وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَ مُشَاهَدَةَ تِلْكَ الْحَالَةِ فَلَا يَحْضُرُهُ غَالِبًا إِلَّا

وَاحِدٌ أَوْ وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ التَّسْبِ وَالتَّكَاحِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ آدَاءُ الشَّهَادَةِ بَأَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ أَنَّ فَلَانَ بَنَ فَلَانٍ مَاتَ وَلَا  
يُفْسِّرُ حَتَّى لَوْ فُسِّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ شَهِدَ بِالتَّسَامُعِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ هُوَ الصَّحِيحُ وَإِنَّمَا قَالَ أَصْلُ الْوَقْفِ لِأَنَّهُ يَبْقَى عَلَى

انْقَرَضَ الْقُرُونُ دُونَ شَرَائِطِهِ لِأَنَّ أَصْلَ الْوَقْفِ يَشْتَهَرُ فَأَمَّا شَرَائِطُهُ الَّتِي شَرَطَهَا الْوَاقِفُ فَلَا تَشْتَهَرُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الْجِهَةِ بِأَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ هَذَا وَقَفٌ عَلَى الْمَسْجِدِ أَوْ الْمَقْبَرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِمْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَتَأْوِيلُ قَوْلِهِمْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى شَرَائِطِ الْوَاقِفِ إِنْ بَعْدَ مَا ذَكَرُوا أَنَّ هَذَا وَقَفٌ عَلَى كَذَا لَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ يَبْدَأُ مِنْ غَلْتِهِ فَيُصَرِّفُ إِلَى كَذَا وَلَوْ قَالُوا ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِمْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ كَذَا فِي الْكَافِي

(قَوْلُهُ وَلَا بِالتَّسَامُعِ إِلَّا فِي النَّسَبِ) قَصْرُهُ لِإِسْتِثْنَاءِ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَّبِعِي اعْتِبَارَ التَّسَامُعِ فِي غَيْرِهَا وَذَكَرَ فِي الْمُحِيطِ لَا يَقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَلَاءِ بِالسَّمَاعِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ آخِرًا يَقْبَلُ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ قُلْتُ وَقَوْلُهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ آخِرًا يَقْبَلُ يَعْنِي يَجُوزُ لَهُ الشَّهَادَةُ بِهِ صَرَّحَ بِذَلِكَ الرَّيْلِيُّ لِأَنَّهُ لَوْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي لَا يَقْبَلُ .

ا هـ .

وَالشَّهَادَةُ عَلَى الْمَهْرِ بِالتَّسَامُعِ فِيهِ رَوَاتَانِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ (قَوْلُهُ وَأَصْلُ الْوَقْفِ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ وَأَمَّا الْوَقْفُ فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ فِي أَصْلِهِ دُونَ شَرَائِطِهِ لِأَنَّ أَصْلَهُ هُوَ الَّذِي يَشْتَهَرُ ا هـ . وَقَالَ الْكَمَالُ ابْنُ الْهَمَامِ ذَكَرَ فِي الْمُجْتَبَى الْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَقْبَلُ عَلَى شَرَائِطِ الْوَاقِفِ أَيْضًا وَأَنْتَ إِذَا عَرَفْتَ قَوْلَهُمْ فِي الْأَوْقَافِ الَّتِي انْقَطَعَ ثُبُوتُهَا وَلَمْ يُعْرَفْ لَهَا شَرَائِطُ وَمَصَارِفُ أَنَّهَا يُسَلِّكُ بِهَا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي دَوَائِنِ الْقَضَاءِ لَمْ تَقِفْ عَنْ تَحْسِينِ مَا فِي الْمُجْتَبَى لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الثُّبُوتِ بِالتَّسَامُعِ ا هـ قَوْلُهُ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُخْبِرَهُ رَجُلَانِ عَدْلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ (لَيْسَ الْمُرَادُ ظَاهِرُهُ لَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ الْمَوْتِ كَمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ لَكِنَّهُ ذَكَرَ مَا نَصَّهُ قَالُوا وَفِي الْإِخْبَارِ يُشْتَرَطُ أَنْ يُخْبِرَهُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَهُمْ عُدُولٌ لِيُحْصَلَ لَهُ نَوْعٌ عِلْمٍ أَوْ غَلْبَةٍ ظَنٌّ وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يَكْتَفَى بِإِخْبَارِ وَاحِدٍ عَدْلٍ أَوْ وَاحِدَةٍ لَأَنَّهُ قَدْ يَتَحَقَّقُ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْعَالِبَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْإِخْبَارِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ الْمَوْتِ وَفِي الْمَوْتِ لَا يُشْتَرَطُ لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ

فِيهِ الْعَدَدُ فَكَذَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ ا هـ وَفِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يَكْتَفَى بِإِخْبَارِ وَاحِدٍ عَدْلٍ يُفِيدُ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ لِصِغَةِ الضَّعْفِ وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ وَيُشْتَرَطُ فِي الْإِخْبَارِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ الْمَوْتِ وَفِي الْمَوْتِ لَا يُشْتَرَطُ لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ فَكَذَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ يُفِيدُ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْإِكْتِفَاءُ فِي الْمَوْتِ بِوَاحِدٍ ا هـ .

وَفِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى الشَّهَادَةُ بِالشُّهُرَةِ فِي النَّسَبِ وَغَيْرِهِ بِطَرِيقِ الشُّهُرَةِ الْحَقِيقَةِ أَوْ الْحُكْمِيَّةِ فَالْحَقِيقَةُ أَنْ يَشْتَهَرَ وَيَسْمَعَ مِنْ قَوْمٍ كَثِيرٍ لَا يَتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذَا الْعَدَالَةُ بَلْ يُشْتَرَطُ التَّوَاتُّرُ وَالْحُكْمِيَّةُ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَهُ عَدْلَانِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ لَكِنَّ الشُّهُرَةَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى يَعْنِي النَّسَبَ وَالنِّكَاحَ وَالْقَضَاءُ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِخَبَرِ جَمَاعَةٍ لَا يُتَوَهَّمُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ أَوْ خَبَرِ عَدْلَيْنِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَفِي بَابِ الْمَوْتِ بِخَبَرِ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فِي بَابِ النَّسَبِ مِنْ شَهَادَاتِ خَوَاهِرِ زَادَةَ لَكِنَّ شَرْطَ كَوْنِهِ عَدْلًا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَوْتِ مِنَ الْمُخْتَصَرِ ذَكَرَ فِي آخِرِ شَهَادَاتِ الْمُتَّقَى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَوْتِ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا أَوْ شَهِدَ بِهِ وَاحِدٌ وَسِعَكَ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ شَاهِدٌ عَدْلٌ أَوْ يَكُونَ مَوْتًا مَشْهُورًا ا هـ .

(قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ شَهِدَ بِالتَّسَامُعِ لَمْ يَقْبَلْ) هَذَا فِي غَيْرِ الْوَقْفِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ (قَوْلُهُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ

(إلخ) لم يتعرض لبيان الواقف ونص عليه في الفتاوى الصغرى بقوله شهدوا على أن هذا وقف على كذا ولم يسيروا الواقف

ينبغي أن يقبل في باب قبض الديوان من القاضي المعزول قال ظهير الدين إذا لم يكن الوقف قديماً لا بد من بيان الواقف .

ا هـ .

(ويشهد رأيي جالس مجلس القضاء يتردد إليه الخصوم أنه قاض) وإن لم يعين تقليد الإمام إياه .

(و) يشهد أيضاً رأيي (رجل وامرأة يسكنان بيتاً وبينهما انبساط الأزواج أنها عرسه) كما لو رأى عيناً في يد غيره عملاً بظاهر الحال

(قوله ويشهد رأيي جالس مجلس القضاء

إلخ) كذا في التبيين والكافي .

وفي الفتاوى الصغرى قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا نظر الرجل إلى القاضي في مجلسه والناس عنده قالوا هذا القاضي وسعه أن يشهد أنه القاضي على اسمه ونسبه وإن لم يكن رآه قبل تلك الساعة ا هـ .

(قوله ويشهد أيضاً رأيي رجل وامرأة إلخ) ذكره في الكافي لكن زاد الزيلعي قوله وينبسطان انبساط الأزواج وسمع من الناس أنها زوجته جاز له أن يشهد ا هـ .

ولا يخفى مغايرة هاتين الصورتين لما تقدم من الشهادة فيهما بالتسامع لأن الشهادة هنا بالمعانية على ما قاله المصنف ويحدد صورة الشهادة بالزوجية على ما ذكره الزيلعي بشرط السماع من الناس مع المعانية

(و) يشهد أيضاً رأيي (شيء سوى الرقيق المعبر) فإن غير المعبر حكمه حكم العروض (في يد) متعلق بالرأي المقدّر (متصرف كالمالك) أي كما يتصرف المالك (أنه له) متعلق بيشهد المقدّر، صورته رجل رأى عيناً في يد إنسان ثم رأى ذلك العين في يد آخر والأول يدعي الملك وسعه أن يشهد بأنه للمدعي لأن الملك في الأشياء لا يعرف يقيناً بل ظاهراً فاليد بلا منازعة دليل الملك ظاهراً (إذا شهد به) أي بأنه ملكه (قلبه) فإن وقع في قلبه أنه ملك الغير لا تحل له الشهادة بالملك له لأن الأصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم {إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع فإذا تعسر ذلك بصار إلى ما يشهد به القلب}

(قوله سوى الرقيق المعبر) يعني إذا لم يعرف أنه رقيق لا يشهد به بمعانية اليد وفي غير المعبر يشهد برقيقه (قوله إذا شهد به قلبه) كذا قال الكمال وعن أبي يوسف أنه يشترط في حل الشهادة بالملك مع ذلك أن يقع في قلبه أنه له .

وفي الفوائد الظهيرية أسند هذا القول إلى أبي يوسف ومحمد ولفظه وعنهما قال المصنف قالوا يعني المشايخ يحتمل أن يكون هذا تفسيراً لإطلاق محمد في الرواية قال الصذر الشهيد يحتمل أن يكون قوله قول الكل وبه تأخذ وقال أبو بكر الرازي هذا قولهم جميعاً ووجهه أن الأصل في حل الشهادة اليقين لما عرف فعند تعذره يصار إلى ما يشهد به القلب لأن كون اليد مسوغة بسبب إفادتها ظن الملك فإذا لم يقع في القلب ذلك لا ظن فلم يقع مجرد اليد ولهذا قالوا إذا رأى إنسان ذرة ثمينه في يد كئاس أو كتاباً في يد جاهل ليس في آبائه من هو أهل له لا

يَسْعُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْمُلْكِ لَهُ فَعُرِفَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْيَدِ لَا يَكْفِي .

ا هـ .

( فَإِنْ فَسَّرَ ) أَيُّ الشَّاهِدِ ( لِلْقَاضِي شَهَادَتُهُ بِالتَّسَامُعِ ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( أَوْ بِحُكْمِ الْيَدِ ) فِي الصُّورَةِ الْآخِرَةِ ( بَطَلَتْ ) فَإِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ وَقَعَ فِي قَلْبِ الْقَاضِي صِدْقُهُ فَتَكُونُ شَهَادَتُهُ مِنْهُ عَنْ عِلْمٍ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا فَسَّرَ وَقَالَ سَمِعْتُ كَذَا وَعَنْ هَذَا كَانَ الْمَرَّاسِيلُ مِنَ الْأَخْبَارِ أَقْوَى مِنَ الْمَسَانِيدِ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ ( إِلَّا فِي الْوَقْفِ ) فَإِنَّ الشَّاهِدِينَ إِذَا فَسَّرَا شَهَادَتَهُمَا بِالتَّسَامُعِ تُقْبَلُ ذِكْرُهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ ( شَهَدَ أَنَّهُ شَهِدَ ) أَيُّ حَضَرَ ( دَفَنَ زَيْدٌ أَوْ صَلَّى عَلَيْهِ فَهُوَ مُعَايَنَةٌ ) حَتَّى لَوْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي يَقْبَلُهُ إِذْ لَا يُدْفَنُ إِلَّا الْمَيِّتُ وَلَا يُصَلَّى إِلَّا عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ فَإِنْ فَسَّرَ )

إِلَخْ ( بَطْلَانُ الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ حَكَى فِيهِ خِلَافًا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ قَالَ شَهَدَا بِنَسَبٍ أَوْ نِكَاحٍ وَقَالَا سَمِعْنَاهُ مِنْ قَوْمٍ لَا يَتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ لَا تُقْبَلُ وَقِيلَ تُقْبَلُ وَفِي عِدَّةٍ إشارَةً إِلَى أَنَّ الْقَبُولَ أَصَحُّ عَلَى مَا يَأْتِي ثُمَّ قَالَ لَوْ قَالَ يَشْهَدُ أَنَّ فَلَانًا مَاتَ أَخْبَرَنَا بِهِ مَنْ شَهِدَ بِمَوْتِهِ مِمَّنْ يُوثِقُ بِهِ قِيلَ يُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ كَذَا فِي عِدَّةٍ وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ كَمَنْ رَأَى عَيْنًا يَدِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرَّفَ الْمَلِكُ حَلَّ لَهُ الشَّهَادَةُ بِمُلْكِهِ ذِي الْيَدِ وَلَوْ شَهِدَا عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهُ مُلْكُهُ لَأَنَّا رَأَيْنَاهُ يَدِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَلِكُ لَا تُقْبَلُ كَذَا هَذَا وَقَدْ عَثَرْنَا عَلَى الرَّوَايَةِ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ .

ا هـ .

( الشَّهَادَةُ بِالْإِجَابِ شَهَادَةُ بِالْقَبُولِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ ) كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ وَنَحْوِهَا ( حَتَّى لَوْ شَهِدُوا عَلَى تَرْوِيجِ اللَّابِ فَقَطْ ) أَيُّ بَلَا ذِكْرِ الْقَبُولِ ( تُقْبَلُ ) أَيُّ الشَّهَادَةُ ( بِخِلَافِ الْهَبَةِ ) حَتَّى لَوْ شَهِدُوا بِالْهَبَةِ بَلَا ذِكْرِ الْقَبُولِ لَمْ تُقْبَلْ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ

( بَابُ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ ) ( تُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ) اعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْكُتُبِ الْكَلَامِيَّةِ أَهْلُ الْقِبَلَةِ الَّذِينَ لَا يَكُونُ مُعْتَقِدُهُمْ مُعْتَقَدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَهُمْ الْجَبَرِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَالرَّوَافِضُ وَالْخَوَارِجُ وَالْمُعْطَلَةُ وَالْمُسَبِّهَةُ وَكُلُّ مِنْهُمْ ائْتِنَا عَشْرَةَ فِرْقَةٍ فَصَارُوا ائْتِنِينَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَعِنْدَنَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ( إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ ) هُمْ مِنْ غِلَاةِ الرَّوَافِضِ يَعْتَقِدُونَ جَوَازَ الشَّهَادَةِ لِكُلِّ مَنْ حَلَفَ عَنْهُمْ أَنَّهُ مُحَقِّقٌ وَيَقُولُونَ الْمُسْلِمُ لَا يَحْلِفُ كَاذِبًا وَقِيلَ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ لِشِيعَتِهِمْ وَاجِبَةً فَيَتِمَكَّنُ الشُّبْهَةُ فِي شَهَادَتِهِمْ

( بَابُ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ ) ( قَوْلُهُ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ ) رَدَّ شَهَادَتَهُمْ لِتُهْمَةِ الْكَذِبِ لَا لِخُصُوصِ بِدْعَتِهِمْ وَكَذَا لَا يَقْبَلُ مِمَّنْ تُكْفَرُهُ بِدْعَتُهُ وَالْخَطَّابِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي وَهْبٍ الْأَجْدَعِ وَقِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ الْأَسَدِيُّ الْأَجْدَعُ خَرَجَ بِالْكُوفَةِ أَبُو الْخَطَّابِ وَحَارَبَ عِيسَى بْنُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأُظْهِرَ الدَّعْوَةُ إِلَى جَعْفَرٍ فَتَبَرَّأَ مِنْهُ جَعْفَرٌ وَدَعَا عَلَيْهِ فَقُتِلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ قَتْلَهُ وَصَلَبَهُ عِيسَى بِالْكَنَائِسِ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ وَاجِبَةً لِشِيعَتِهِمْ ) قَالَ فِي الْكَافِي وَهُمْ يَدِينُونَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ لِمُوافِقِهِمْ عَلَى مُخَالَفِهِمْ

( وَ ) تُقْبَلُ مِنْ ( الدِّمِيِّ عَلَى مِثْلِهِ ) وَإِنْ اخْتَلَفَا ( مِلَّةً ) كَالْيَهُودِ مَعَ النَّصَارَى .

( وَ ) تُقْبَلُ مِنَ الدِّمِيِّ ( عَلَى الْمُسْتَأْمَنِ ) لِأَنَّ الدِّمِيَّ أَعْلَى حَالًا مِنْهُ لِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا وَلِهَذَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالدِّمِيِّ وَلَا يُقْتَلُ بِالْمُسْتَأْمَنِ ( بَلَا عَكْسٍ ) أَيُّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسْتَأْمَنِ عَلَى الدِّمِيِّ لِقُصُورِ لَائِنِهِ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ أَذْنَى حَالًا مِنْهُ

( وَ ) تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ ( مِنْهُ ) أَيِ الْمُسْتَأْمَنِ ( عَلَى مِثْلِهِ إِنْ اتَّحَدَ دَارُهُمَا ) وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ كَالرُّومِ وَالتُّرْكِ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ فِيمَا بَيْنَهُمْ تَنْقَطِعُ بِاخْتِلَافِ الْمُنْعَيْنِ وَلِهَذَا لَا يَجْرِي التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا .  
( وَ ) تُقْبَلُ أَيْضًا مِنْ ( عَدُوٍّ بِسَبَبِ الدِّينِ ) فَإِنَّ الْعِدَاوَةَ الدِّيْنِيَّةَ تَذُلُّ عَلَى قُوَّةِ دِينِهِ وَعَدَالَتِهِ بِخِلَافِ الْعِدَاوَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ فَإِنَّهَا حَرَامٌ فَمَنْ ارْتَكَبَهَا لَا يُؤْمَنُ مِنَ التَّقُولِ عَلَيْهِ

( قَوْلُهُ وَتُقْبَلُ مِنَ الذَّمِّ عَلَى مِثْلِهِ ) أَيِ إِذَا كَانَ عَدْلًا فِي دِينِهِمْ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ( قَوْلُهُ وَالنَّمْيُ عَلَى الْمُسْتَأْمَنِ الْخ ) عَدَلَ عَنْ التَّعْبِيرِ بِالْحَرْبِيِّ إِلَى الْمُسْتَأْمَنِ لِأَنَّ الْكَمَالَ أَوَّلُ بِهِ قَوْلَ الْهَدَايَةِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الذَّمِّ فَقَالَ أَرَادَ بِهِ الْمُسْتَأْمَنِ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ غَيْرُهُ فَإِنَّ الْحَرْبِيَّ لَوْ دَخَلَ بِلَا أَمَانٍ فَهَرَأَ اسْتَرْقَ وَلَا شَهَادَةَ لِلْعَبْدِ عَلَى أَحَدٍ هـ .

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ فِي شَهَادَتِهِ وَلَوْ دَخَلَ بِأَمَانٍ لَا نَفْيَ شَهَادَةِ النَّمِيِّ عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ وَلِهَذَا لَا يَجْرِي التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا ) كَذَا لَا يَجْرِي التَّوَارُثُ بَيْنَ الذَّمِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ وَإِنْ قَبِلَ شَهَادَةُ النَّمِيِّ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُسْتَأْمَانَ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُعَامَلَاتِ وَالشَّهَادَةِ مِنْهَا وَمِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ فِي الْإِرْثِ وَالْمَالِ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَ ) تُقْبَلُ أَيْضًا ( مِنْ مُلِمٍّ ) أَيِ مُرْتَكِبٍ مَعْصِيَةٍ ( صَغِيرَةٍ ) بِلَا إِصْرَارٍ عَلَيْهَا ( إِنْ اجْتَنَّبَ الْكِبَائِرَ ) وَهُوَ مَعْنَى الْعَدَالَةِ كَمَا مَرَّ .

( وَ ) تُقْبَلُ أَيْضًا مِنْ ( أَقْلَفٍ ) لِإِطْلَاقِ التَّصْوَصِ بِلَا تَقْيِيدٍ بِالْحِجَابِ وَلِأَنَّهُ لَا يُخْلُ بِالْعَدَالَةِ هَذَا إِذَا تَرَكَهُ لِعُذْرٍ بِهِ مِنْ كِبَرٍ أَوْ خَوْفٍ هَذَا وَإِنْ تَرَكَهُ اسْتِخْفَافًا بِالذِّينِ لَمْ تُقْبَلْ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَدْلًا وَلَمْ يَقْدَرِ أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ وَقْتًا إِذْ لَمْ يَرِدْ بِهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ وَالْمَقَادِيرُ لَا تُعْرَفُ بِالرَّأْيِ وَقَدَرَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ فَقِيلَ سَبْعُ سِنِينَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ وَقِيلَ الْيَوْمُ السَّابِعُ مِنْ وَلَادَتِهِ أَوْ بَعْدَهُ إِلَى أَنْ يَتَحَمَّلَهُ وَلَا يَهْلِكُ بِهِ .

( وَ ) مِنْ ( الْخَصِيِّ وَوَلَدِ الزَّنا وَالْخُشْيِ ) إِذَا كَانُوا عَدُوًّا فَإِنَّ قَطْعَ الْغُضُوِّ وَجَانِيَةَ الْأَبْوَيْنِ لَا يُوجِبُ قَدْحًا فِي الْعَدَالَةِ وَقَبْلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَهَادَةَ عَلْقَمَةَ الْخَصِيِّ وَالْخُشْيِ إِمَّا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَشَهَادَةُ الْجَنَسَيْنِ مَقْبُولَةٌ ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْكَلًا فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ مُشْكَلًا فَيُجْعَلُ امْرَأَةً فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ احْتِيَاطًا

( قَوْلُهُ وَتُقْبَلُ أَيْضًا مِنْ مُلِمٍّ أَيِ مُرْتَكِبٍ مَعْصِيَةٍ صَغِيرَةٍ ) قَالَ الْكَمَالُ أَحْسَنُ مَا نُقِلَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ لَا يَأْتِي بِكَبِيرَةٍ وَلَا يُصِرُّ عَلَى صَغِيرَةٍ وَيَكُونُ سِتْرُهُ أَكْثَرَ مِنْ هَتِكِهِ وَصَوَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَطِيئِهِ وَمُرُوءَتُهُ ظَاهِرَةٌ وَيَسْتَعْمِلُ الصَّدَقَ وَيَجْتَنِبُ الْكُذْبَ دِيَانَةً وَمُرُوءَةً ثُمَّ قَالَ وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ أَفْرَادٍ نَصَّ عَلَيْهَا مِنْهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ بَعْدَ كَوْنِ الْإِمَامِ لَا طَعْنَ عَلَيْهِ فِي دِينٍ وَلَا حَالٍ وَإِنْ كَانَ مُتَأَوِّلًا فِي تَرْكِهَا كَانَ يَكُونُ مُعْتَقِدًا أَفْضَلِيَّةَ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَالْإِمَامُ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَا تَسْقُطُ عَدَالَتُهُ بِالتَّوَكُّفِ وَكَذَا بَتْرُكُ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَمِنْهُمْ مَنْ أَسْقَطَهَا بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ كَالْحُلَوَانِيِّ وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَذَكَرَ الْإِسْبَاجِيُّ مَنْ أَكَلَ فَوْقَ الشَّعْبِ سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ فِي غَيْرِ إِرَادَةِ التَّقْوَى عَلَى صَوْمِ الْغَدِ أَوْ مُؤَانَسَةِ الضَّعِيفِ وَكَذَا مَنْ خَرَجَ لِرُؤْيَا السُّلْطَانِ وَالْأَمِيرِ عِنْدَ قُدُومِهِ وَرَدَّ شِدَادَ شَهَادَةِ شَيْخٍ صَالِحٍ لِمُحَاسَبَةِ ابْنِهِ فِي التَّفَقُّعِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ كَأَنَّهُ رَأَى مِنْهُ تَضْيِيقًا وَمُشَاحَةً تَشْهَدُ بِالْخُلِّ وَذَكَرَ الْخَصَّافُ أَنَّ رُكُوبَ الْبَحْرِ لِلتَّجَارَةِ أَوْ التَّفَرُّجِ يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ وَكَذَا التَّجَارَةُ

إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ وَقَرَى فَارِسٍ وَنَحْوَهَا لِأَنَّهُ مُخَاطِرٌ بَدِينِهِ وَنَفْسِهِ لِنَيْلِ الْمَالِ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكْذِبَ لِأَجْلِ الْمَالِ وَتُرَدُّ شَهَادَةُ مَنْ لَمْ يَحْجْ إِذَا كَانَ مُوسِرًا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَاهُ عَلَى الْفُورِ وَكَذَا مَنْ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ بِهِ أَخَذَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ وَكُلُّ مَنْ شَهِدَ عَلَى إِفْرَارٍ بَاطِلٍ وَكَذَا عَلَى فِعْلٍ بَاطِلٍ مِثْلَ مَنْ يَأْخُذُ سُوقَ النَّخَاسِينَ مُقَاطَعَةً وَأَشْهَدَ عَلَى وَثِيقَتِهَا شُهُودًا قَالَ

الْمَشَايِخُ إِنْ شَهِدُوا حَلَّ لَهُمُ اللَّعْنُ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ عَلَى بَاطِلٍ فَكَيْفَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ عَلَى مُبَاشِرِي السُّلْطَانِ عَلَى ضَمَانِ الْجِهَاتِ وَالْإِجَارَةِ الْمُضَارَّةِ وَعَلَى الْمُحْبُوسِينَ عَنْهُمْ وَالَّذِينَ فِي تَرْسِيمِهِمْ أَهْ- فَأَعْتَنِمَ لِمَا جَلَّ وَلَا تَمَلْ ( قَوْلُهُ وَقِيلَ الْيَوْمَ السَّابِعُ مِنْ وَلَادَتِهِ أَوْ بَعْدَهُ إِلَى أَنْ يَحْتَمِلَهُ وَلَا يَهْلِكَ بِهِ ) اسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا رَوَى أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَبِئَا فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ أَوْ بَعْدَ السَّابِعِ وَلَكِنَّهُ شَاذٌ وَهُوَ أَيُّ الْخِتَانِ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ وَمَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ لِأَنَّهَا تَكُونُ أَلَدٌ عِنْدَ الْمُوَاقَعَةِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا فَيُجْعَلُ امْرَأَةٌ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ ) لَيْسَ احْتِرَازِيًّا عَنْ غَيْرِ الشَّهَادَةِ لِمُعَامَلَتِهِ بِالْأَضَرِّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ الْإِرْثِ وَالْإِمَامَةِ

( وَالْعَتِيقُ لِلْمُعْتِقِ وَبِالْعَكْسِ ) لِعَدَمِ التُّهْمَةِ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ قَنْبَرًا شَهِدَ لِعَلِيٍّ عِنْدَ شَرِيحٍ فَقَبِلَ شَهَادَتَهُ وَهُوَ كَانَ عَتِيقًا عَلِيٍّ ( وَالْعُمَالُ ) الْمُرَادُ عُمَالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ لِأَنَّ نَفْسَ الْعَمَلِ لَيْسَ بِفِسْقٍ إِلَّا إِذَا كَانُوا عَلَى الظُّلْمِ قَالُوا هَذَا كَانَ فِي زَمَانِهِمْ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاحُ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي زَمَانِنَا فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِعَلَبَةِ ظُلْمِهِمْ كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانُوا عَلَى الظُّلْمِ ) إِنْ ( كَذَا مَا نَقَلَهُ الْكَمَالُ عَنِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ أَنَّ شَهَادَةَ الرَّئِيسِ لَا تُقْبَلُ وَكَذَا الْجَابِي وَالصَّرَافُ الَّذِي يَجْمَعُ عِنْدَهُ الدَّرَاهِمَ وَيَأْخُذُهَا طَوْعًا لَا تُقْبَلُ وَقَدْ مَنَّا عَنْ الْبَرْدَوِيِّ أَنَّ الْقَائِمَ بِوَزِيْعِ هَذِهِ النَّوَائِبِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْجَبَايَاتِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَا جُورَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ ظُلْمًا فَعَلَى هَذَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَالْمُرَادُ بِالرَّئِيسِ الْقَرْيَةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي بِلَادِنَا شَيْخَ الْبَلَدِ وَمِثْلُهُ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَرَائِبِ وَالْعُرَفَاءِ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ وَضَمَانُ الْجِهَاتِ فِي بِلَادِنَا لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أَعْوَانُ عَلَى الظُّلْمِ .

ا هـ .

( وَ ) تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ ( لِأَخِيهِ وَعَمِّهِ وَمِنْ حُرِّمٍ رَضَاعًا أَوْ مُصَاهَرَةً ) كَأُمِّ امْرَأَتِهِ وَبَنَتِهَا وَزَوْجِ بَنَتِهِ وَامْرَأَةِ أَبِيهِ وَابْنِهِ لِأَنَّ الْأَمْلَاقَ بَيْنَهُمْ مُتَمَيِّزَةٌ وَالْأَيْدِي مُتَحَيِّزَةٌ وَلَا بُسُوطَ لِبَعْضِهِمْ فِي مَالِ الْبَعْضِ فَلَا يَتَحَقَّقُ اتِّهَامُهُ بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ لِقَرَابَتِهِ وَلَدًا أَوْ شَهَادَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ

( وَ ) تُقْبَلُ ( مِنْ كَافِرٍ عَلَى عَبْدٍ كَافِرٍ مَوْلَاهُ أَوْ ) عَلَى حُرٍّ كَافِرٍ ( مُوَكَّلُهُ مُسْلِمٌ ) يَعْنِي تَجَوُّزُ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى عَبْدٍ كَافِرٍ مَوْلَاهُ مُسْلِمٌ وَعَلَى وَكِيلٍ كَافِرٍ مُوَكَّلُهُ مُسْلِمٌ ( بِلَا عَكْسٍ ) أَيُّ لَا تَجَوُّزُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى عَبْدٍ مُسْلِمٍ مَوْلَاهُ كَافِرٌ وَعَلَى وَكِيلٍ مُسْلِمٍ مُوَكَّلُهُ كَافِرٌ فَإِنَّ مُسْلِمًا إِذَا كَانَ لَهُ عَبْدٌ كَافِرٌ أَذِنَ لَهُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَشَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ كَافِرَانِ بِشِرَاءٍ أَوْ بَيْعٍ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا عَلَيْهِ لِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةُ كَافِرٍ قَامَتْ عَلَى إِبْثَاتِ أَمْرِ عَلَى الْكَافِرِ قُصِدَ أَوْ لَزِمَ مِنْهُ الْحُكْمُ عَلَى الْمُؤَلَّى الْمُسْلِمِ ضِمْنَا وَلَوْ كَانَ الْمُؤَلَّى كَافِرًا وَالْعَبْدُ الْمَأْذُونُ مُسْلِمًا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَيْهِ لِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةُ كَافِرٍ قَامَتْ عَلَى إِبْثَاتِ أَمْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ قُصِدَ وَلَوْ أَنَّ مُسْلِمًا وَكَلَّ كَافِرًا بِشِرَاءٍ أَوْ بَيْعٍ فَشَهِدَ عَلَى الْوَكِيلِ شَاهِدَانِ كَافِرَانِ بِشِرَاءٍ أَوْ بَيْعٍ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا قَامَتْ لِإِبْثَاتِ أَمْرِ عَلَى الْكَافِرِ وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا

وَكُلُّ مُسْلِمًا بِشِرَاءٍ أَوْ يَبِيعُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا شَهَادَةُ كَافِرٍ قَامَتْ لِإثْبَاتِ أَمْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ قَصْدًا كَذَا فِي  
شَرْحِ الْمَسْئُودِيِّ لِلْخِصْمِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ

( لَا مِنْ كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ( إِلَّا فِي الْوَصَايَةِ وَالنَّسَبِ إِذَا ادَّعَى حَقًّا مِنْ قَبْلِ  
الْمَيِّتِ عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الْإِيصَاءَ مِنْ نَصْرَانِيٍّ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ نَصْرَانِيَّيْنِ عَلَى خَصْمٍ مُسْلِمٍ أَوْ ادَّعَى  
أَنْ فُلَانُ ابْنِ فُلَانٍ النَّصْرَانِيَّ مَاتَ وَهُوَ وَارِثُهُ وَأَحْضَرَ مُسْلِمًا لِلْمَيِّتِ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ نَصْرَانِيَّيْنِ عَلَى نَسَبِهِ  
تُقْبَلُ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تُقْبَلُ وَجْهُ الاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَحْضُرُونَ مَوْتَ النَّصْرَانِيِّ وَالْوَصَايَةَ  
تَكُونُ عِنْدَ الْمَوْتِ غَالِبًا وَسَبَبُ ثُبُوتِ النَّسَبِ النِّكَاحُ وَهُمْ لَا يَحْضُرُونَ نِكَاحَهُمْ فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى  
الْمُسْلِمِ فِي إِثْبَاتِ الْإِيصَاءِ الَّذِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْمَوْتِ وَالنَّسَبِ الَّذِي بِنَاؤُهُ عَلَى النِّكَاحِ أَذَى إِلَى ضِيَاعِ الْحُقُوقِ  
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِيصَاءِ فَقَبِلَتْ ضَرُورَةً كَمَا قَبِلَتْ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ لِلضَّرُورَةِ .

( وَ ) لَا مِنْ ( أَعْمَى ) لِأَنَّ الْأَدَاءَ يَفْتَقِرُ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَالْمَشْهُودَ بِهِ إِنْ كَانَ مَنْقُولًا وَلَا يُمَيِّزُ الْأَعْمَى إِلَّا  
بِالنَّعْمَةِ وَفِيهِ شُبْهَةٌ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّرُ عَنْهَا بِجِنْسِ الشُّهُودِ ( وَمُرْتَدًّا ) إِذْ الشَّهَادَةُ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَلَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى  
أَحَدٍ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَوْ عَلَى كَافِرٍ

قَوْلُهُ لَا مِنْ كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ ( الْمُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُ حَالِ الْقَضَاءِ لَا حَالِ آدَاءِ الشَّهَادَةِ وَلَا حَالِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْإِمْضَاءِ فِي  
الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ لِمَا قَالَ فِي الْمُحِيطِ شَهَدَ ذَمِيَّانِ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ دَمِيٌّ فَاسْلَمَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَا يَقْضِي لِأَنَّ  
الشَّهَادَةَ إِنَّمَا تَصِيرُ حُجَّةً وَقَدْ قَضِيَ الْقَضَاءُ وَقَدْ قَضِيَ الْقَضَاءُ الشَّاهِدُ كَافِرٌ وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ فَلَا تَصِيرُ حُجَّةً وَأَنَّ  
الْمُسْلِمَ الْمَشْهُودَ بَعْدَ الْقَضَاءِ قَبْلَ الْإِمْضَاءِ لَا يُنْفِذُهُ لِأَنَّ الْإِمْضَاءَ فِي بَابِ الْحُدُودِ مِنَ الْقَضَاءِ وَفِي بَابِ الْقِصَاصِ فِي  
النَّفْسِ وَفِيمَا دُونَهَا يُنْفِذُهُ قِيَاسًا لَا اسْتِحْسَانًا لِمَا عُرِفَ وَإِذَا لَمْ يُنْفِذْهُ هَلْ تَجِبُ الدِّيَّةُ ذَكَرَ الْخَصَافُ فِي أَدَبِ  
الْقَاضِي أَنَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَجِبُ وَخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ قِيلَ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقِيلَ هَذَا قَوْلُ الْكُلِّ فَقِيلَ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ يَقْبَلُ الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ وَلَا يَقْضِي بِالدِّيَّةِ فِي النَّفْسِ وَعِنْدَهُمَا يَقْضِي بِالدِّيَّةِ فِيهِمَا وَهَذَا الْإِخْتِلَافُ  
كَالِإِخْتِلَافِ فِي الْقَضَاءِ بِالتَّكْوِيلِ عِنْدَهُ يَقْبَلُ الْقَضَاءُ بِالْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ وَلَا يَقْضِي بِشَيْءٍ فِي النَّفْسِ وَعِنْدَهُمَا  
يَقْضِي بِالدِّيَّةِ فِيهِمَا ( قَوْلُهُ إِلَّا فِي الْوَصَايَةِ ) تَصَوُّرُ الْوَصَايَةِ بِمَا قَالَ فِي الْمُحِيطِ أَوْصَى كَافِرٌ إِلَى مُسْلِمٍ فَأَقَامَ رَجُلٌ  
الْيَتِيمَةَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ بَدِينَ عَلَى الْمَيِّتِ جَارَ لِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ قَامَتْ عَلَى كَافِرٍ وَهُوَ الْمَيِّتُ لَا الْوَصِيُّ ( قَوْلُهُ يَعْنِي إِذَا  
ادَّعَى الْإِيصَاءَ مِنْ نَصْرَانِيٍّ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ نَصْرَانِيَّيْنِ عَلَى خَصْمٍ مُسْلِمٍ ) الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ  
الْخَصْمُ الْمُسْلِمُ مُقَرَّرًا بِالذِّنِّ لِلنَّصْرَانِيِّ الْمَيِّتِ مُنْكَرًا لِلْوَصَايَةِ فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الذَّمِّيِّ لِإِثْبَاتِ الْوَصَايَةِ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ  
عَلَى النَّصْرَانِيِّ الْمَيِّتِ أَمَّا

لَوْ كَانَ الْخَصْمُ الْمُسْلِمُ مُنْكَرًا لِلذِّنِّ كَيْفَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الذَّمِّيِّ عَلَيْهِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ أَوْ ادَّعَى أَنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ  
النَّصْرَانِيَّ

إِلْخَ ) كَذَا يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْخَصْمُ بِالْمَالِ لَا نَسَبِ الْمُدَّعِي وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَلَوْ  
لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي إِثْبَاتِ الْإِيصَاءِ الَّذِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْمَوْتِ وَالنَّسَبِ الَّذِي بِنَاؤُهُ عَلَى النِّكَاحِ  
إِلْخَ فَتَأَمَّلْ ( قَوْلُهُ وَلَا مِنْ أَعْمَى ) سِوَاءَ عَمِيٍّ قَبْلَ التَّحْمُلِ أَوْ بَعْدَهُ فِيمَا تَجَوَّزُ الشَّهَادَةُ فِيهِ بِالتَّسَامُعِ أَوْ لَا تَجَوَّزُ

وَقَالَ زُفَرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ تُقْبَلُ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّسَامُعُ وَتُقْبَلُ فِي التَّرْجَمَةِ عِنْدَ الْكُلِّ كَذَا فِي  
الْفَتْحِ

( وَمَمْلُوكٍ وَصَبِيٍّ ) إِذْ لَا وِلَايَةَ لَهُمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَعَلَى غَيْرِهِمَا أَوْلَى ( إِلَّا أَنْ يَتَحَمَّلَا ) أَيِ الشَّهَادَةِ ( فِي الرِّقِّ  
وَالصَّغَرِ وَأَدْيَا بَعْدَ الْحُرِّيَةِ وَالْبُلُوغِ ) فَحَيْثُ تَقْبَلُ لِأَنَّ التَّحَمُّلَ بِالْمُعَايَنَةِ أَوْ السَّمَاعِ وَهُمَا لَا يُنَافِيَانِهِمَا وَعِنْدَ الْأَدَاءِ  
هُمَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ  
( قَوْلُهُ وَمَمْلُوكٍ ) أَرَادَ بِهِ الرَّقِيقَ لِيَشْمَلَ الْمُكَاتَبَ ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَتَحَمَّلَ فِي الرِّقِّ وَالصَّغَرِ وَأَدْيَا بَعْدَ الْحُرِّيَةِ وَالْبُلُوغِ )  
( شَامِلٌ لِتَحَمُّلِهِ لِسَيِّدِهِ فِي رَقِّهِ وَكَذَا لَوْ تَحَمَّلَ فِي كُفْرِهِ وَأَدَاها فِي إِسْلَامِهِ تَقْبَلُ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَكَذَا لَوْ تَحَمَّلَ حَالَ  
قِيَامِ الزَّوْجَةِ لَزَوْجَتِهِ ثُمَّ أَدَاها بَعْدَ الْإِبَانَةِ كَمَا فِي الصُّغْرَى لَكِنْ قَالَ الْكَمَالُ .  
وَفِي الْمُحِيطِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِمُعْتَدَتِهِ مِنْ رَجْعِيٍّ وَلَا بَائِنٍ لِقِيَامِ النِّكَاحِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ ١ هـ فَيُمْكِنُ حَمْلُ الْإِبَانَةِ  
فِي كَلَامِ الْفَتَاوَى الصُّغْرَى عَلَى اقْتِصَاءِ الْعِدَّةِ جَمْعًا بَيْنَهُمَا

( وَمَحْدُودٍ فِي قَذْفٍ وَإِنْ تَابَ ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا } ( إِلَّا أَنْ يُحَدَّ كَافِرٌ فَيُسَلِّمَ ) فَإِنَّ الْكَافِرَ  
إِذَا حُدَّ فِي الْقَذْفِ لَمْ تَجْزُ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ لِأَنَّ لَهُ شَهَادَةً عَلَى جَنْسِهِ فَتُرَدُّ تَتِمَّةٌ لِحَدِّهِ فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ شَهَادَتِهِ  
عَلَيْهِمْ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ اسْتِفَادَهَا بِالْإِسْلَامِ وَلَمْ يَلْحَقْهَا رَدٌّ وَهِيَ الشَّهَادَةُ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهَا لَمْ  
تَكُنْ ثَابِتَةً زَمَانَ الرَّدِّ وَالْحَدِّ فَلَمَّا جازَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ جازَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى الْكَافِرِ ضَرُورَةً بِخِلَافِ الْعَبْدِ  
إِذَا حُدَّ بِالْقَذْفِ ثُمَّ عَتَقَ حَيْثُ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ إِذْ لَا شَهَادَةَ لِلْعَبْدِ أَصْلًا حَالَ رَقِّهِ فَيَتَوَقَّفُ الرَّدُّ عَلَى حُدُوثِهَا لَهُ فَإِذَا  
حَدَّثَ كَانَ رَدُّ شَهَادَتِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ مِنْ تَمَامِ حَدِّهِ  
( قَوْلُهُ وَمَحْدُودٍ فِي قَذْفٍ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى تَمَامِ الْحَدِّ مُقَامًا عَلَيْهِ وَبِهِ صَرَحَ الزَّيْلَعِيُّ عَنِ الْمَبْسُوطِ لَا تَسْقُطُ شَهَادَةُ  
الْقَاذِفِ مَا لَمْ يَضْرِبْ تَمَامَ الْحَدِّ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهَا تَسْقُطُ بِالْكَثَرِ وَرَوَى بِضَرْبِ سَوْطٍ ( قَوْلُهُ وَإِنْ تَابَ ) إِشَارَةً إِلَى  
خِلَافِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فِي قَبُولِهِمَا لَهَا إِذَا تَابَ وَالْمُرَادُ بِتَوْبَتِهِ الْمُوجِبَةِ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ فِي قَذْفِهِ  
وَهَلْ يُعْتَبَرُ مَعَهُ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ فِيهِ قَوْلَانِ ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُحَدَّ كَافِرٌ فَيُسَلِّمَ ) أَشَارَ بِهِ إِلَى شَرْطِ تَمَامِ  
الْحَدِّ حَالَ الْكُفْرِ وَلَوْ حُدَّ بَعْضُهُ فِي حَالَ كُفْرِهِ وَبَاقِيهِ فِي إِسْلَامِهِ فِيهِ اخْتِلَافُ الرَّوَاتِبِينَ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ  
لَوْ ضُرِبَ الذِّمِّيُّ سَوْطًا فَأَسْلَمَ ثُمَّ ضُرِبَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْلَامِ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا ضُرِبَ السَّوْطُ الْأَخِيرَ  
بَعْدَ الْإِسْلَامِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ .

١ هـ .

( وَمَسْجُونٍ فِي حَادِثِ السَّجْنِ ) يَعْنِي إِذَا حَدَّثَ بَيْنَ أَهْلِ السَّجْنِ حَادِثَةً فِي السَّجْنِ وَأَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَشْهَدَ فِي  
تِلْكَ الْحَادِثَةِ لَمْ تُقْبَلْ لِكُونِهِمْ مُتَّهَمِينَ كَذَا فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ  
( قَوْلُهُ وَمَسْجُونٍ فِي حَادِثِ السَّجْنِ ) كَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبْيَانِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِيمَا يَقَعُ فِي الْمَلَاعِبِ وَكَذَا  
شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا يَقَعُ فِي الْحَمَامَاتِ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ مَسَّتْ الْحَاجَةُ لِعَدَمِ حُضُورِ الْعُلُولِ السَّجْنِ وَلَا الْبَالِغِينَ مَلَاعِبَ  
الصَّبْيَانِ وَلَا الرِّجَالَ حَمَامَاتِ النِّسَاءِ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا شَرَعَ لِذَلِكَ طَرِيقًا آخَرَ وَهِيَ مَنْعُ النِّسَاءِ عَنِ الْحَمَامَاتِ  
وَالصَّبْيَانِ عَنِ الْمَلَاعِبِ وَالامْتِنَاعِ عَنْ مُبَاشَرَةِ مَا بِهِ يَصِيرُ مُسْتَحَقًّا لِلْسَّجْنِ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ كَانَ الْقَصِيرُ مُضَافًا



إِلَيْهِمْ لَا إِلَى الشَّرْعِ كَذَا فِي الصُّغْرَى ( قَوْلُهُ لِكُونِهِمْ مُتَّهِمِينَ ) أَيِ بَارِتِكَابِهِمْ مَا يُوجِبُ السَّجْنَ وَقَدْ نُهِيَ عَنْهُ كَمَا ذَكَرْنَا

( وَأَصْلُهُ وَفَرَعُهُ وَزَوْجٌ وَعَرَسٌ وَسَيِّدٌ لِعَبْدِهِ وَمُكَاتِبَةٌ ) الْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ وَلَا الْوَالِدُ لَوَلَدِهِ وَلَا الْمَرْأَةُ لَزَوْجِهَا وَلَا الزَّوْجُ لِمَرْأَتِهِ وَلَا الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ وَلَا الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ وَلَا الْأَجِيرُ لِمَنْ اسْتَأْجَرَهُ } وَالْمُرَادُ بِالْأَجِيرِ عَلَى قَوْلِ الْمَشَائِخِ التَّلْمِيزُ الْخَاصُّ الَّذِي بَعْدُ ضَرَرَ أَسْتَاذُهُ ضَرَرَ نَفْسِهِ وَنَفَعُهُ نَفَعَ نَفْسِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا شَهَادَةُ لِلْقَانِعِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ } وَقِيلَ هُوَ الْأَجِيرُ مُسَانَّهُةً أَوْ مُشَاهَرَةً لِأَنَّهُ يَسْتَوْجِبُ الْأَجْرَ بِمَنَافِعِهِ فَإِذَا شَهِدَ لَهُ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَكَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهَا

( قَوْلُهُ وَزَوْجٌ وَعَرَسٌ ) يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ فِي حَادِثَةٍ فَرُدَّتْ فَأَرْتَفَعَتْ الزَّوْجِيَّةُ فَأَعَادَ تِلْكَ الشَّهَادَةَ تُقْبَلُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رُدَّتْ لِفُسْقٍ ثُمَّ تَابَ وَصَارَ عَدْلًا وَأَعَادَ تِلْكَ الشَّهَادَةَ لَا تُقْبَلُ بِخِلَافِ شَهَادَةِ الْعَبْدِ وَالْكَافِرِ وَالصَّبِيِّ إِذَا رُدَّتْ ثُمَّ عَتَقَ وَأَسْلَمَ وَبَلَغَ وَأَعَادَ فَمَا تُقْبَلُ فَصَارَ الْحَاصِلُ كُلُّ مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِمَعْنَى وَزَالَ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَا تُقْبَلُ إِذَا أَعَادَهَا بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَّا الْعَبْدُ إِذَا شَهِدَ فَرُدَّ ، وَالْكَافِرُ وَاللَّاعِمَى وَالصَّبِيُّ إِذَا شَهِدَ كُلُّ فَرُدَّ ثُمَّ عَتَقَ وَأَسْلَمَ وَأَبْصَرَ وَبَلَغَ فَشَهِدُوا بِعَيْنِهَا تُقْبَلُ وَلَا تُقْبَلُ فِيْمَا سِوَاهُمْ ١ هـ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَلَكِنْ آخِرُهُ يُخَالِفُ أَوَّلَهُ لِحُكْمِهِ ابْتِدَاءً بِقَبُولِ شَهَادَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَقَدْ كَانَتْ رُدَّتْ حَالَ قِيَامِهَا وَحُكْمِهَا آخِرًا بَعْدَ قَبُولِهَا بِقَوْلِهِ وَلَا تُقْبَلُ فِيْمَا سِوَاهُمْ إِذْ لَمْ يَسْتَنْتِ لِلْقَبُولِ بَعْدَ الرَّدِّ إِلَّا الْعَبْدُ وَالْكَافِرُ وَاللَّاعِمَى وَالصَّبِيُّ ١ هـ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَعُولَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ مَا ذَكَرَهُ آخِرًا لِمَا قَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى لَوْ شَهِدَ الْمَوْلَى لِعَبْدِهِ بِالنِّكَاحِ فَرُدَّتْ ثُمَّ شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ بَعْدَ الْعِتْقِ لَمْ يَجْزَ لِأَنَّ الْمَرْدُودَ كَانَ شَهَادَتُهُ ثُمَّ قَالَ وَالصَّبِيُّ أَوْ الْمُكَاتِبُ إِذَا شَهِدَ فَرُدَّتْ ثُمَّ شَهِدَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْعِتْقِ جَازَ لِأَنَّ الْمَرْدُودَ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً بِدَلِيلِ أَنْ قَاضِيًا لَوْ قَضَى بِهِ لَا يَجُوزُ فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا يُسَهِّلُ عَلَيْكَ تَخْرِيجَ جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْمَرْدُودَ لَوْ كَانَ شَهَادَةً لَا يَجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ أَبَدًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً تُقْبَلُ عِنْدَ اسْتِجْمَاعِ الشَّرَائِطِ ١ هـ .

وَلَكِنْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ اللَّاعِمَى إِذْ لَوْ قَضَى بِهَا جَازَ فَهِيَ شَهَادَةٌ وَقَدْ حُكِمَ بِقَبُولِهَا بَعْدَ

زَوَالِ الْعَمَى ١ هـ .

وَلَمَّا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ إِذَا شَهِدَ الزَّوْجُ الْحُرُّ لَزَوْجَتِهِ فَرُدَّتْ ثُمَّ أَبَانَهَا وَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ ثُمَّ شَهِدَ لَهَا بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ لَمْ تُقْبَلْ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ تَوَصَّلَ بِطَلْقِهَا إِلَى تَصْحِيحِ شَهَادَتِهِ وَكَذَا إِذَا شَهِدَتْ لَزَوْجِهَا ثُمَّ أَبَانَهَا ثُمَّ شَهِدَتْ لَهُ ١ هـ وَالْعِلَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الصُّغْرَى مَوْجُودَةٌ هُنَا لِأَنَّهَا شَهَادَةُ ١ هـ .

وَلَمَّا قَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَوْ شَهِدَ الْفَاسِقُ فَرُدَّتْ أَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ فَرُدَّتْ ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالْيَتُونَ لَا تُقْبَلُ وَلَوْ شَهِدَ الْعَبْدُ أَوْ الصَّبِيُّ أَوْ الْكَافِرُ فَرُدَّتْ ثُمَّ عَتَقَ وَبَلَغَ وَأَسْلَمَ وَشَهِدَ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ بِعَيْنِهَا تُقْبَلُ وَوَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّ الْفَاسِقَ وَالزَّوْجَ لَهُمَا شَهَادَةٌ فِي الْجُمْلَةِ فَإِذَا رُدَّتْ لَا تُقْبَلُ بَعْدَ بَخْلَافِ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْكَافِرِ إِذْ لَا شَهَادَةَ لَهُمْ أَصْلًا ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَزَوْجٌ وَعَرَسٌ ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ مَمْلُوكًا وَبِهِ صَرَّحَ الْكَمَالُ ( قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالْأَجِيرِ التَّلْمِيزُ الْخَاصُّ

إِلَخ ) يُشِيرُ إِلَى قَبُولِ شَهَادَةِ الْأَسْتَاذِ لَهُ وَالْمُسْتَأْجِرِ لَهُ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْفَتْحِ

( وَشَرِيكِهِ فِيمَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ ) لَأَنَّهَا شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهِ فَلَوْ شَهِدَ فِيمَا لَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ تُقْبَلُ لِإِدْمَانِ الشُّهُمَةِ ( قَوْلُهُ فَلَوْ شَهِدَ فِيمَا لَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ تُقْبَلُ ) يَعْمُ الْمَفَاوِضُ فَتُقْبَلُ فِيمَا لَيْسَ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُمَا نَحْوَ الْعَارِ وَالْعُرُوضِ وَمَا لَا يَدْخُلُ فِي الشَّرَكَةِ مَفَاوِضُهُ بِشِرَائِهِ وَهُوَ طَعَامُ الْأَهْلِ وَكِسْوَتُهُمْ وَكَذَا الْحُدُودُ وَالْقِصَاصُ وَالنِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( وَمُخَنَّثٌ يَفْعَلُ الرَّدِيءَ ) لِإِصْرَارِهِ عَلَى الْفُسْقِ وَأَمَّا مَنْ فِي كَلَامِهِ لَيْنٌ وَفِي أَعْضَائِهِ تَكْسُرٌ وَلَمْ يَشْتَهَرْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الرَّدِيئَةِ فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ ( قَوْلُهُ وَأَمَّا مَنْ فِي كَلَامِهِ لَيْنٌ وَفِي أَعْضَائِهِ تَكْسُرٌ ) يَعْنِي بِأَصْلِ الْخُلُقَةِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَشْتَهَرْ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الرَّدِيئَةِ إِذْ لَوْ كَانَ تَشَبُّهُهُ بِالنِّسَاءِ لَا تُقْبَلُ كَمَا فِي التَّبْيِينِ

( وَنَائِحَةٍ وَمُعْنِيَةٍ ) لِارْتِكَابِهِمَا الْحَرَامَ طَمَعًا فِي الْمَالِ وَالْمُرَادُ بِالنَّائِحَةِ الَّتِي تَنُوحُ فِي مُصِيبَةٍ غَيْرِهَا وَاتَّخَذَتْهُ مَكْسَبًا وَالتَّعْنِي لِلْهُوَ حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ مِنَ الْمَرْأَةِ فَإِنَّ نَفْسَ رَفْعِ الصَّوْتِ مِنْهَا حَرَامٌ فَضْلًا عَنْ ضَمِّ الْغِنَاءِ إِلَيْهِ وَلِهَذَا لَمْ يُقَيَّدْ هَاهُنَا بِقَوْلِهِ لِلنَّاسِ وَقَيَّدَ بِهِ فِيمَا سَيَأْتِي

قَوْلُهُ وَنَائِحَةٍ وَمُعْنِيَةٍ لِارْتِكَابِهِمَا الْمُحَرَّمَ طَمَعًا فِي الْمَالِ ( فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ جَانِبُ الْمُعْنِيَةِ لِأَنَّهُ بِمَجَرَّدِ غِنَائِهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَغَيْرِهَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا كَمَا سَنَذْكُرُهُ لَكِنَّهُ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمُدَاوَمَتِهَا عَلَيْهِ لِيُظْهَرَ مِنْهَا كَمَا فِي مُدْمَنِ الشُّرْبِ عَلَى اللَّهِوَ وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ ( قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِالنَّائِحَةِ الَّتِي تَنُوحُ فِي مُصِيبَةٍ غَيْرِهَا وَاتَّخَذَتْهُ مَكْسَبًا ) قَالَ الْكَمَالُ ظَاهِرُهُ التَّقْيِيدُ بِشَيْئَيْنِ أَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ بِأَجْرٍ وَذَا لِأَنَّهَا لَا تَوْمَنُ أَنْ تَرْتَكِبَ شَهَادَةَ الزُّورِ لِأَجْلِ الْمَالِ لِكُونِهَا أَيْسَرَ عَلَيْهَا مِنَ الْغِنَاءِ وَالتَّوْحُّ لَأَجْلِهِ مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ وَلَمْ يَتَعَقَّبْ هَذَا أَحَدٌ مِنَ الْمَشَائِخِ فِيمَا عَلِمْتُ لَكِنْ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي الشَّارِحِينَ نَظَرَ فِيهِ بِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ لِلنَّاسِ أَوْ لَا وَذَكَرُ جَوَابَهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةً لَكِنْ يُشْتَرَطُ الشُّهُرَةُ لِيَصِلَ لِلْقَاضِي الْعِلْمُ بِالشُّهُرَةِ وَذَلِكَ يُقَيَّدُ كَوْنُهُ لِلنَّاسِ وَإِلَّا فَيَرُدُّ مِثْلَهُ عَلَى قَوْلِهِمْ وَلَا مُدْمَنِ الشُّرْبِ عَلَى اللَّهِوَ مَعَ قَوْلِهِمْ بِرَدِّ شَهَادَةِ مَنْ يَأْتِي بِآبَا مِنْ الْكِبَائِرِ مَعَ أَنَّ شُرْبَ الْخَمْرِ مِنْهَا وَمَعَ ذَلِكَ يُشْتَرَطُ فِيهِ الشُّهُرَةُ فَحُمِلَ قَوْلُهُمْ مَنْ يَأْتِي بِآبَا مِنْ الْكِبَائِرِ عَلَى الْإِثْبَانِ بِهِ شُهُرَةً هـ .

( قَوْلُهُ وَالتَّعْنِي لِلْهُوَ حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ خُصُوصًا إِذَا كَانَ مِنَ الْمَرْأَةِ (إِلخ) ) بِالنَّظَرِ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ لَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ فِي الرَّجُلِ بَأَن يَكُونَ لِلنَّاسِ وَكَذَا التَّقْيِيدُ فِي النَّائِحَةِ بِكُونِهَا لِلنَّاسِ لِارْتِكَابِ الْمُحَرَّمَ فَلَمْ يَبْقَ مَانِعًا إِلَّا لِعِلَّةِ الْإِشْتِهَارِ فَيُظْهَرُ مَا قُلْنَا إِنَّهُ فِي جَانِبِ الْمُعْنِيَةِ لِنَفْسِهَا بِمُدَاوَمَتِهَا

( وَمُدْمَنِ الشُّرْبِ ) أَيِ شُرْبِ الْأَشْرَبَةِ الْمُحَرَّمَةِ فَإِنَّ إِدْمَانَ شُرْبِ غَيْرِهَا لَا يُسْقِطُ الشَّهَادَةَ مَا لَمْ يُسْكِرْ ( عَلَى اللَّهِوَ ) شُرْطُ الْإِدْمَانِ لِيَكُونَ ذَلِكَ ظَاهِرًا مِنْهُ فَإِنَّ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ سِرًّا وَلَا يُظْهَرُ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ عَدْلًا وَإِنْ كَانَ شُرْبُ الْخَمْرِ كَبِيرَةً وَإِنَّمَا تَسْقُطُ عَدَالَتُهُ إِذَا كَانَ يُظْهَرُ ذَلِكَ أَوْ يَخْرُجُ سَكْرَانٌ وَيَلْعَبُ بِهِ الصَّبِيَّانِ إِذْ لَا مُرُوءَةَ لِمِثْلِهِ وَلَا يَحْتَرِزُ عَنِ الْكَذِبِ عَادَةً كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ وَمُدْمَنِ الشُّرْبِ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ تَقْلًا عَنْ النَّهَائِيَةِ شَرَطَ الْإِدْمَانَ وَلَمْ يَرِدْ بِهِ الْإِدْمَانُ فِي الشُّرْبِ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْإِدْمَانُ فِي النَّبَةِ يَعْنِي يَشْرَبُ وَمِنْ نَبَتِهِ أَنْ يَشْرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَهُ .

هـ .

وَوَظَّاهِرٌ أَنَّ هَذَا لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَمُخَالَفٌ لِمَا تَقْلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْكَافِي وَتَقْلَهُ الزَّيْلَعِيُّ أَيْضًا شَرَطَ الْإِدْمَانَ

لِيَكُونَ ذَلِكَ ظَاهِرًا مِنْهُ  
إِلَخ

(وَعَدُوٌّ بِسَبَبِ الدُّنْيَا) قَالَ فِي الْمُحِيطِ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ بَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا  
وَقَالَ الرَّاهِدِيُّ مَا ذُكِرَ فِي الْمُحِيطِ اخْتِيَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْمَنْصُوصَةُ فَبِخِلَافِهِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا تُقْبَلُ  
شَهَادَتُهُ قَالَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ

(وَمَنْ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ) لَشِدَّةِ غَفْلَتِهِ وَإِصْرَارِهِ عَلَى نَوْعٍ لَهُوَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى الْعُرَاتِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا  
وَهُوَ فَسَقٌ فَأَمَّا إِذَا أَمْسَكَ الْحَمَامَ لِلِاسْتِنَاسِ وَلَا يُطَيِّرُهَا فَلَا تَزُولُ عِدَالَتُهُ لِأَنَّ إِمْسَاكَهَا فِي الْبُيُوتِ مَبَاحٌ (أَوْ  
الطُّيُورِ) لِأَنَّهُ مِنَ اللَّهِوَ (أَوْ يُعْنِي لِلنَّاسِ) لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَلَى نَوْعٍ فَسَقٍ وَيَجْمَعُهُمْ عَلَى ارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ وَلَا يَمْتَنِعُ عَادَةً  
عَنِ الْمُجَازَفَةِ وَالْكَذِبِ وَإِذَا كَانَ لَا يُسْمَعُ غَيْرُهُ وَلَكِنْ يُسْمَعُ نَفْسُهُ لِإِزَالَةِ الْوَحْشَةِ فَلَا يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ  
(قَوْلُهُ وَمَنْ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ

إِلَخ) قَالَ الْكَمَالُ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ اللَّعِبَ بِالطُّيُورِ فِعْلٌ مُسْتَخَفٌّ بِهِ يُوجِبُ فِي الْغَالِبِ اجْتِمَاعًا مَعَ أَنَاسٍ أَرَادِلَ  
وَصُحْبَتَهُمْ وَذَلِكَ مِمَّا يُسْقِطُ الْعَدَالَهَ اهـ .

(قَوْلُهُ وَإِذَا كَانَ لَا يُسْمَعُ غَيْرُهُ

إِلَخ) بِهَذَا لَا يَعْلَمُ حُكْمُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَقَالَ الْكَمَالُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْمَشَايخِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا يُكْرَهُ وَإِنَّمَا يُكْرَهُ إِذَا  
كَانَ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِوَ وَبِهِ أَخَذَ شَمْسُ الْأَنَمَةِ السَّرَخْسِيُّ وَمِنَ الْمَشَايخِ مَنْ كَرِهَ جَمِيعَ ذَلِكَ وَبِهِ أَخَذَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

(أَوْ يَرْتَكِبُ مَا يُحَدُّ بِهِ) أَيُّ يَأْتِي نَوْعًا مِنَ الْكِبَائِرِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَدِّ لَوْجُودِ تَعَاطِيهِ بِخِلَافِ اعْتِقَادِهِ وَذَا دَلِيلُ قَوْلِهِ  
دِيَانَتِهِ فَلَعَلَّهُ يَجْتَرِئُ عَلَى الشَّهَادَةِ زُورًا كَذَا فِي الْكَافِي أَقُولُ ظَاهِرُ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا تَقَلَّنَا عَنْهُ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ سِرًّا  
لَكِنَّ التَّوْفِيقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِارْتِكَابِ مَا يُحَدُّ بِهِ لَيْسَ ارْتِكَابُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحَدَّ بِهِ بَلْ ارْتِكَابُ مَا يُحَدُّ بِهِ  
بِالْفِعْلِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِظْهَارٍ وَأُطْلَاعٍ الشُّهُودِ عَلَيْهِ

(قَوْلُهُ أَوْ يَأْتِي نَوْعًا مِنَ الْكِبَائِرِ الْمُوجِبَةِ لِلْحَدِّ) لَيْسَ اخْتِرَازًا عَمَّا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ مِنَ الْكِبَائِرِ لِمَا يُذَكَّرُ بَعْدَهُ مِنْ  
مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ وَلِذَا أُطْلِقَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي الْجَمِيعِ فَقَالَ وَكُلُّ مَنْ يَرْتَكِبُ الْكِبَائِرَ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَبِيرَةِ قَالَ  
أَهْلُ الْحِجَازِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ هِيَ السَّبْعُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ وَهِيَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ  
وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ بغيرِ حَقٍّ وَبَهْتُ الْمُؤْمِنِ وَالزَّنا وَشَرْبُ الْخَمْرِ وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَكْلَ الرِّبَا وَأَكْلَ مَالِ  
الْيَتِيمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَا ثَبَتَ حُرْمَتُهُ بِدَلِيلٍ مَقْطُوعٍ بِهِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَا فِيهِ حَدٌّ أَوْ قَتْلٌ فَهُوَ كَبِيرَةٌ وَقِيلَ مَا  
أَصَرَّ عَلَيْهِ وَقِيلَ كُلُّ مَا كَانَ عَمْدًا فَهُوَ كَبِيرَةٌ وَالْأَوْجَهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ أَنَّ الْكَبِيرَةَ وَالصَّغِيرَةَ اسْمَانِ إِضَافِيَانِ لَا  
يُعرفَانِ بِذَاتِهِمَا وَإِنَّمَا يُعرفَانِ بِالْإِضَافَةِ فَكُلُّ ذَنْبٍ إِذَا نُسِبَتْهُ إِلَى مَا دُونَهُ فَهُوَ كَبِيرَةٌ وَإِذَا نُسِبَتْهُ إِلَى مَا فَوْقَهُ فَهُوَ  
صَغِيرَةٌ اهـ .

وَلِصَاحِبِ الْبَحْرِ رِسَالَةٌ فِي بَيَانِ أَفْرَادِ كُلِّ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ

(أَوْ يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِلَا إِزَارٍ) لِأَنَّ كَشْفَ الْعُورَةِ حَرَامٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْمُبَالَاهِ (أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَا) لِأَنَّهُ فَاسِقٌ  
وَشَرَطُ فِي الْمَبْسُوطِ أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا بِأَكْلِ الرِّبَا لِأَنَّ التَّجَارَ قَلَمًا يَتَخَلَّصُونَ عَنْ الْأَسْبَابِ الْمُفْسِدَةِ لِلْعَقْدِ وَكُلُّ  
ذَلِكَ رَبًّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْتِهَارِ (أَوْ يَلْعَبُ بِرَدٍّ أَوْ يَقَامِرُ بِشَطْرُنْجٍ أَوْ يَتَرَكُّ بِهِ) أَيُّ بِالْشَطْرُنْجِ (الصَّلَاةِ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا

كَبِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى الدَّنَاءَةِ فَأَمَّا مُجَرَّدُ اللَّعِبِ بِالشَّطْرَنْجِ بِدُونِ قِمَارٍ وَتَرْكِ صَلَاةٍ فَلَيْسَ بِفَسْقٍ مَانِعٍ لِلشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا عِنْدَنَا لِأَنَّ لِلْإِجْتِهَادِ فِيهِ مَسَاغًا لِكَوْنِهِ مَبَاحًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّا مَنْ يَلْعَبُ بِالتَّرْدِ فَهُوَ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ مُطْلَقًا ( أَوْ يُبُولُ أَوْ يَأْكُلُ عَلَى الطَّرِيقِ ) قَيْدَ لَهُمَا ( أَوْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ ) وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَالْعُلَمَاءُ الْمُجْتَهِدُونَ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَدُلُّ عَلَى قُصُورِ عَقْلِهِ وَمُرُوءَتِهِ وَمَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنْهَا لَا يَمْتَنِعْ عَنِ الْكَذِبِ بِخِلَافِ مَنْ لَا يَرْتَكِبُهَا

قَوْلُهُ وَشَرَطَ فِي الْمَسْطُوطِ أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا بِأَكْلِ الرِّبَا ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَهَذَا بِخِلَافِ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِدْمَانُ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنْهُ مُمَكِّنٌ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ بِخِلَافِ الرِّبَا بِالدُّخُولِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِدْمَانُ ) قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا عِنْدَنَا ( يَعْنِي بِهِ أَنَّهُ حَرَامٌ غَيْرُ مَبَاحٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ ) قَوْلُهُ وَأَمَّا مَنْ يَلْعَبُ بِالتَّرْدِ فَهُوَ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ مُطْلَقًا ( قَالَ الْكَمَالُ وَلَعِبُ الطَّابِ فِي بِلَادِنَا مِثْلُهُ لِأَنَّهُ يَرْمِي وَيَطْرَحُ بِلَا حِسَابٍ وَإِعْمَالُ فِكْرٍ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ مِمَّا أَحَدَثَهُ الشَّيْطَانُ وَعَمِلَهُ أَهْلُ الْغَفْلَةِ فَهُوَ حَرَامٌ سِوَاءِ قَوْمٍ بِهِ أَوْ لَا وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الشَّعْبَةِ وَالِدَكَاتِ وَالسِّيمَا إِذَا أَكَلَ بِهَا وَاتَّخَذَهَا مَكْسَبَةً وَأَمَّا مَنْ عَلِمَهَا وَلَمْ يَعْمَلْهَا فَلَا

( شَهَدَا ) أَيِ ابْنَا الْمَيِّتِ ( أَنْ أَبَاهُمَا أَوْصَى إِلَيْهِ ) أَيِ جَعَلَ هَذَا الشَّخْصَ وَصِيًّا ( وَهُوَ ) أَيِ ذَلِكَ الشَّخْصِ ( يَدْعِيهِ ) أَيِ كَوْنُهُ وَصِيًّا ( صَحَّتْ ) أَيِ شَهَادَتُهُمَا اسْتِحْسَانًا وَإِنْ أَنْكَرَ الْوَصِيُّ ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ ادَّعَى ( كَشَهَادَةِ دَاتِنِ الْمَيِّتِ ) أَيِ غَرِيمَيْنِ لَهُمَا عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ ( وَمَذْبُوثُهُ ) أَيِ غَرِيمَيْنِ لِلْمَيِّتِ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ ( وَالْمُوصَى لَهُمَا ) أَيِ رَجُلَيْنِ أَوْصَى لَهُمَا الْمَيِّتُ ( وَوَصِيَّهُ عَلَى الْإِيصَاءِ ) أَيِ نَصَبِ الْوَصِيِّ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ كَشَهَادَةٍ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ هَؤُلَاءِ لِأَنَّهُمَا يَجْرَانِ إِلَى أَنْفُسِهِمَا مَعْنَمًا بِشَهَادَتِهِمَا فَيَرُدُّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَارِثَيْنِ قَصَدَا بِهَا نَصَبَ مَنْ يَتَصَرَّفُ لَهُمَا وَيَقُومُ بِإِحْيَاءِ حُقُوقِهِمَا وَالْغَرِيمَيْنِ قَصَدَا نَصَبَ مَنْ يَسْتَوْفِيَانِ حَقَّهُمَا أَوْ يَبْرَأَنِ بِالذَّفْعِ إِلَيْهِ وَالْوَصِيَّيْنِ قَصَدَا نَصَبَ مَنْ يُعِينُهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْمَيِّتِ وَالْمُوصَى لَهُمَا قَصَدَا نَصَبَ مَنْ يَدْفَعُ إِلَيْهِمَا حَقَّهُمَا وَجَهَ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَهَادَةٍ حَقِيقَةٍ لِأَنَّهَا تُوجِبُ عَلَى الْقَاضِي مَا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ بِلُونِهَا وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ لِتَمَكُّنِهِ مَنْ نَصَبَ الْوَصِيَّ إِذَا رَضِيَ الْوَصِيُّ وَالْمَوْتُ مَعْرُوفٌ حِفْظًا لِمَالِ النَّاسِ عَنِ الصِّيَاعِ لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَأَمَّلَ فِي صَلَاحِيَّةِ مَنْ يُنْصَبُ وَأَهْلِيَّةِ وَهَؤُلَاءِ بِشَهَادَتِهِمْ كَفَوْهُ مُؤَنَّةُ التَّعْيِينِ وَلَمْ يُشْعِرُوا بِهَا شَيْئًا فَصَارَ كَالْقُرْعَةِ فِي كَوْنِهَا لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ بَلْ دَافِعَةٌ مُؤَنَّةُ تَعْيِينِ الْقَاضِي ( وَلَوْ شَهِدَا أَنْ أَبَاهُمَا الْغَائِبُ وَكُلَّهُ بِقَبْضِ دَيْنِهِ رُدَّتْ ) أَيِ شَهَادَتُهُمَا سِوَاءِ ( ادَّعَى ) أَيِ الْوَكِيلِ الْوَكَالَةَ ( أَوْ لَا ) لِتَمَكُّنِ الشُّبْهِةِ فِي شَهَادَتِهِمَا لِأَنَّهُمَا يَشْهَدَانِ لِأَيِّهِمَا وَقَدْ مَرَّ بَطْلَانُهَا )

كَالشَّهَادَةِ عَلَى جَرْحٍ مُجَرَّدٍ ( وَهُوَ مَا يَفْسُقُ بِهِ الشَّاهِدُ وَلَا يُوجِبُ عَلَيْهِ حَقُّ الشَّرْعِ أَوْ الْعَبْدُ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ ) كَفَاسِقٍ أَوْ أَكَلِ الرِّبَا أَوْ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُمْ ( وَنَحْوَ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُقْبَلُ فِيمَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ وَفِي وَسْعِ الْقَاضِي إِزَامُهُ وَالْفَسْقُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدْفَعُهُ بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِجَارِ وَإِنْ كَانَ أَمْرًا زَانِدًا عَلَى الْجَرْحِ لَكِنْ لَا خَصْمَ فِي إِثْبَاتِهِ إِذْ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْأَجْرَةِ حَتَّى لَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الْمُدْعَى اسْتَأْجَرَهُمْ بِكَذَا وَأَعْطَاهُمْ ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ الَّذِي عِنْدَهُ لَمْ تُقْبَلْ كَمَا سَيَأْتِي قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْعَدَالَةِ فَأَقَامَ الْخَصْمُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْجَرْحِ إِنْ كَانَ الْجَرْحُ جَرَحًا مُجَرَّدًا لَا يَعْتَبَرُ بَيِّنَةُ الْجَرْحِ وَإِنَّمَا قُلْتُ إِنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ هَذَا لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْعَدَالَةِ فَأَخْبَرَ مُخْبِرٌ أَنَّ الشُّهُودَ فُسِّقُوا أَوْ أَكَلَهُ الرِّبَا فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يَجُوزُ قَبْلَ ثُبُوتِ الْعَدَالَةِ لَا سِيَّمَا إِذَا أَخْبَرَ مُخْبِرٌ أَنَّ الشُّهُودَ

فَسَأَقُ أَقُولُ حَقِيقَتَهُ أَنَّ جَرَحَ الشَّاهِدِ قَبْلَ التَّعْدِيلِ دَفْعٌ لِلشَّهَادَةِ قَبْلَ ثُبُوتِهَا وَهِيَ مِنْ بَابِ الدِّيَانَاتِ وَلِذَا قَبِلَ فِيهِ خَيْرُ الْوَاحِدِ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ وَبَعْدَ التَّعْدِيلِ رَفْعٌ لِلشَّهَادَةِ بَعْدَ ثُبُوتِهَا حَتَّى وَجِبَ عَلَى الْقَاضِي الْعَمَلُ بِهَا إِنْ لَمْ يُوجَدْ الْجَرَحُ الْمُعْتَبَرُ وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرَّرَةِ أَنَّ الدَّفْعَ أَسْهَلَ مِنَ الرَّفْعِ وَهُوَ السَّرُّ فِي كَوْنِ الْجَرَحِ الْمُجَرَّدِ مَقْبُولًا قَبْلَ التَّعْدِيلِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ وَغَيْرِ مَقْبُولٍ بَعْدَهُ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى نَصَابِ الشَّهَادَةِ فِي إِبْثَاتِ حَقِّ الشَّرْعِ أَوْ الْعَبْدِ فَاضْمَحَلَّ بِهَذَا التَّحْقِيقِ مَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَصَلِّفِينَ بِمَا شُعُورٍ عَلَى مَرَادِ

الْقَائِلِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ ذَاهِلٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ وَغَائِلٌ حَيْثُ قَالَ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ إِذَا الْعَرَضُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ لَا تُعْتَبَرُ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ تَعْدِيلِ الشُّهُودِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الصُّورَةِ الْمُقَيَّدَةِ وَلِذَلِكَ قُلْتُ ( بَعْدَ التَّعْدِيلِ وَقَبْلَهُ قُبِلَتْ مِثْلُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى أَنَّ شُهُودَ الْمُدْعَى فَسَقَةٌ أَوْ زُنَاةٌ أَوْ أَكَلَةُ الرِّبَا أَوْ شُرْبَةُ خَمْرٍ أَوْ عَلَى إِفْرَارِهِمْ أَنَّهُمْ شَهِدُوا بِالزُّورِ أَوْ ) عَلَى إِفْرَارِهِمْ ( أَنَّهُمْ أَجْرَاءُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَوْ ) عَلَى إِفْرَارِهِمْ ( أَنَّ الْمُدْعَى مُبْطِلٌ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى أَوْ أَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لَهُمْ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ ) وَإِنَّمَا لَمْ تُقْبَلْ هَذِهِ الشَّهَادَاتُ بَعْدَ التَّعْدِيلِ لِأَنَّ الْعَدَالَهَ بَعْدَمَا ثَبَتَتْ لَا تَرْتَفِعُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ حَقِّ الشَّرْعِ أَوْ الْعَبْدِ كَمَا عَرَفْتُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ إِثْبَاتُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا وَجِدَتْ قَبْلَ التَّعْدِيلِ فَإِنَّهَا كَافِيَةٌ فِي الدَّفْعِ كَمَا مَرَّ ( وَقُبِلَتْ عَلَى إِفْرَارِ الْمُدْعَى بِفِسْقِهِمْ أَوْ ) إِفْرَارِهِ ( بِشَهَادَتِهِمْ بِزُورٍ أَوْ بِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُمْ عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ ) لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي دَعْوَاهُ . ( وَ ) قُبِلَتْ أَيْضًا ( عَلَى أَنَّهُمْ ) أَيِ الشُّهُودِ ( عَيْبٌ أَوْ مَحْدُودُونَ بِهَذِهِ أَوْ أَنَّهُمْ زَنَوْا وَوَصَفُوا الزُّنَا أَوْ سَرَقُوا مِنِّي كَذَا أَوْ شَرَبُوا الْخَمْرَ وَلَمْ يَقَادِمِ الْعَهْدُ ) بِأَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الرِّيحُ فِي الْخَمْرِ وَلَمْ يَمُضْ شَهْرٌ فِي الْبَاقِي قَبْلَ بَعْدِ التَّقَادُمِ إِذْ لَوْ كَانَ مُتَقَادِمًا لَا تُقْبَلُ لِإِثْبَاتِ الْحَقِّ بِهِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِحَدِّ مُتَقَادِمٍ مَرْدُودَةٌ ( أَوْ شُرَكَاءُ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى مَالٌ ) هُمْ يَشْتَرِكُونَ فِيهِ ( أَوْ قَذْفَةٌ وَالْمَقْدُوفُ يَدْعِيهِ أَوْ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُمْ بِكَذَا وَأَعْطَاهُمْ إِيَّاهُ ) أَيِ الْآجَرِ ( مِمَّا كَانَ لِي عِنْدَهُ أَوْ

إِنِّي صَالِحُهُمْ عَلَى كَذَا وَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى أَنْ لَا يَشْهَدُوا عَلَيَّ زُورًا وَشَهِدُوا زُورًا فَأَنَا أَطْلُبُ مَا أُعْطِيْتُهُمْ ) وَإِنَّمَا قُبِلَتْ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِأَنَّ فِي بَعْضِهَا حَقَّ اللَّهِ وَفِي بَعْضِهَا حَقَّ الْعَبْدِ ، وَالْحَاجَةُ مَأْسَةٌ إِلَى إِحْيَاءِ هَذِهِ الْحُقُوقِ

( قَوْلُهُ وَالْغَرَمَيْنِ قَصْدًا نَصَبَ مَنْ يَسْتَوْفِيَانِ حَقَّهُمَا ) يَعْنِي مِنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الْكَافِي ( قَوْلُهُ وَجْهٌ ) الْاسْتِحْسَانُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَهَادَةٍ حَقِيقَةٍ لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ عَلَى الْقَاضِي مَا لَمْ يَتِمَّكِنْ مِنْهُ بِلُغَتِهَا وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ( الصَّوَابُ اسْتِقَاطُ لَا النَّافِيَةِ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ لِأَنَّهَا رَاجِعٌ إِلَى الشَّهَادَةِ الْحَقِيقَةِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ عَلَى الْقَاضِي مَا لَمْ يَتِمَّكِنْ مِنْهُ

إِلَخَ لَا يُقَالُ إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى شَهَادَةِ الْمَذْكُورِينَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ شَهَادَةُ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ مُلْزِمَةً وَهُوَ عَكْسُ الْمَوْضُوعِ ( قَوْلُهُ وَالْمَوْتُ مَعْرُوفٌ ) الْوَأَوُّ لِلْحَالِ أَيِ لَيْتَمَكَّنَ الْقَاضِي مِنْ نَصَبِ الْوَصِيِّ إِذَا رَضِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَرْضَ أَوْ كَانَ الْمَوْتُ غَيْرَ ظَاهِرٍ إِذْ لَا يَكُونُ لَهُ نَصَبُ الْوَصِيِّ إِلَّا بِهَذِهِ الْبَيِّنَةِ فَتَصِيرُ الشَّهَادَةُ مُوجِبَةً فَتَبْطُلُ لِمَعْنَى التَّهْمَةِ وَفِي الْغَرَمَيْنِ اللَّيْتِ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْتُ ظَاهِرًا لِأَنَّهُمَا يُقْرَانِ عَلَى أَنْفُسِهِمَا بِشُوتِ وَلَايَةِ الْقَبْضِ لِلْمَشْهُودِ لَهُ فَانْتَفَتِ التَّهْمَةُ وَثَبَتَ مَوْتُ رَبِّ الدَّيْنِ بِإِفْرَارِهِمَا فِي حَقِّهِمَا وَقِيلَ مَعْنَى الْقَبُولِ أَمْرُ الْقَاضِي إِيَّاهُمَا بِإِدَاءِ مَا عَلَيْهِمَا إِلَيْهِ لَا بِرَأْيِهِمَا عَنْ الدَّيْنِ بِهَذَا الْإِدَاءِ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُمَا حَقٌّ عَلَيْهِمَا فَيُقْبَلُ فِيهِ وَالْبِرَاءَةُ حَقٌّ لَهُمَا فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا كَذَا فِي الْكَافِي قَوْلُهُ وَقُبِلَتْ عَلَى إِفْرَارِ الْمُدْعَى بِفِسْقِهِمْ أَوْ إِفْرَارِهِ

بشهادتهم بزور ) تقدم مثله في الدعوى بقوله برهن على قول المدعي أنا مبطل في الدعوى أو شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع ( قوله أو أنهم

زنا ووصفوا الزنا

إلخ ) قال الكمال من الجرح المجرد أن يشهدوا أن الشهود زناة أو شرية الخمر ثم قال فأما لو كان الجرح غير مجرد إلى أن قال منه ما لو شهدوا أن الشاهد شرب الخمر أو زنى هـ فذكر الشرب والزنا في كل من صور الجرح المجرد وغيره ثم قال قد وقع في عدد صور عدم القبول أن يشهدوا بأنهم فسقة أو زناة أو شرية خمر وفي صور القبول أن يشهدوا بأنه شرب أو زنى لأنه ليس جرحاً مجرداً لتضمنه دعوى حق الله وهو الحد ويحتاج إلى جمع وتأويل .

ا هـ .

( قلت ) وبالله التوفيق الجمع بينهما والتأويل مما ذكره الزيلعي أن الشاهد إذا أطلق في أنه زنى أو شرب الخمر أو سرق ولم يبين وقته لا تقبل للتقدم فيحمل ما في صور الجرح على هذا وإن بينه ولم يكن متقدماً تقبل وعليه يحمل ما في صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصاف من قوله إن الشهادة على الجرح المجرد مقبولة تأويله إذا أقامها على إقرار المدعي بذلك أو على التزكية وعلى هذا ما ذكره في الكافي وغيره من أن الشهود لو شهدوا أن الشهود زناة أو شرية خمر لم تقبل وإن شهدوا أنهم زنا أو شربوا الخمر أو سرقوا تقبل ويحمل الأول على أنه إذا كان متقدماً وإلا فلا فرق بين قولهم زناة أو زنا إلخ .

ا هـ .

فالمصنف رحمه الله تبع ما أول به الزيلعي كلامهم رحمه الله أجمعين

( من ) أي شاهد ( رده قاض في حادثة ) أي لم تقبل شهادته فيها ( ليس لآخر ) أي قاض غيره ( قبوله فيها ) لأن الظاهر أن رد الأول لوجه شرعي فلا يجوز مخالفة الثاني له

( شهادة قاصرة بيمينهم غيرهم تقبل في مثل إن شهدا بالدار بلا ذكر أنها في يد الخصم فتشهد به آخران ) فإنهما يقبلان لأن الحاجة إلى الشهادة لإثبات يد المدعى عليه حتى يصير خصماً في إثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق واحد أو فريقين ثم إذا شهدا أنها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع تشهدون أنها في يده أو عن معاينة لأنهم ربما سمعوا إقراره أنها في يده وظنوا أن ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العمادية

قوله ثم إذا شهدا أنها في يد المدعى عليه سألهم القاضي

إلخ ) ذكره في جامع الفصولين ثم قال وقد اشته على كثير من الفقهاء أنه بمجرد إقراره هل ثبت يده حكماً فما لم يذكر أنهما عاينا يده لا تقبل ولا يختص هذا بهذه الحادثة وفي غيرها كذلك حتى لو شهدا ببيع وتسليم يسألهم القاضي اشهدا على إقرار البائع أو على معاينة البيع والتسليم والحكم يختلف فإن الشهادة بالبيع والتسليم شهادة بالملك للبائع والشهادة على إقرار البائع به ليست شهادة بملك البائع أقول الشهادة على المعاينة قد تكون في غير ملك البائع بأن يبيع وكالة فلا يستقيم جعل الشهادة على معاينة البيع شهادة بالملك للبائع على الإطلاق وبين هذا وبين الشهادة بالملك للبائع بناء على معاينة اليد والتصرف فرق يعرف بالتأمل فلا يقاس عليه .

ا هـ .

قُلْتُ وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا بَحَثَ بِهِ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى مُعَانَةِ الْبَيْعِ لَا تَقْضِي الْمَلِكُ إِذْ يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ بِالْبَيْعِ أَنْ يَدَّعِيَهُ بَعْدَ شَهَادَتِهِ بِهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ بِأَنَّهُ بَاعَ مَلِكَ نَفْسِهِ أَوْ بَيْعًا بَاتًّا كَمَا تَقَدَّمَ .

ا هـ .

( وَإِنْ شَهِدَا بِالْمَلِكِ فِي الْمَحْدُودِ وَآخَرَانِ بِالْحُدُودِ ) حَيْثُ يُقْبَلَانِ لِمَا ذَكَرَ ( وَإِنْ شَهِدُوا عَلَى الْإِسْمِ وَالنَّسَبِ وَلَمْ يَعْرِفُوا الرَّجُلَ بَعْنِهِ فَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ الْمُسَمَّى بِهِ ) أَيْ بِذَلِكَ الْإِسْمِ وَسَيَاتِي نَظَائِرُهَا ( قَوْلُهُ وَإِنْ شَهِدُوا بِالْمَلِكِ فِي الْمَحْدُودِ وَآخَرَانِ بِالْحُدُودِ حَيْثُ يُقْبَلَانِ ) قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ إِنَّ الرِّوَايَةَ اخْتَلَفَتْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا تُقْبَلُ

( شَهِدَ عَدْلٌ فَقَالَ أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَادَتِي لَمْ يَضُرَّهَا ) يَعْنِي بَعْدَمَا شَهِدَ تَذَكَّرَ لَفْظًا تَرَكَهُ فِي شَهَادَتِهِ فَذَكَرَهُ تُقْبَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُنَاقَضَةٌ وَأُطْلِقَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْمُحِيطِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرِخْ عَنْ مَكَانِهِ جَارَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَدْلًا وَلَمْ يُشْتَرَطْ عَدَمُ الْمُنَاقَضَةِ وَإِنَّهُ شَرْطٌ حَسَنٌ ذَكَرَهُ الرَّاهِدِيُّ

( قَوْلُهُ شَهِدَ عَدْلٌ فَقَالَ أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَادَتِي لَمْ يَضُرَّهَا ) لَيْسَ الْمُرَادُ كَوْنُهُ عَلَى الْفَوْرِ بَلْ مَا لَمْ يَرِخْ عَنْ مَكَانِهِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ يَعْنِي بَعْدَ مَا شَهِدَ تَذَكَّرَ وَقَوْلُهُ أَوْهَمْتُ أَيْ أَخْطَأْتُ لِنِسْيَانِ عَرَانِي بِزِيَادَةِ بَاطِلَةٍ بَأَنَّ كَانَ شَهِدَ بِالْفِ قَالَ إِنَّمَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ أَوْ يَقْصُ بِأَنَّ شَهِدَ بِخَمْسِمِائَةٍ فَقَالَ أَوْهَمْتُ إِنَّمَا هِيَ أَلْفٌ جَارَتْ شَهَادَتُهُ وَإِذَا جَارَتْ فِيهِ إِذَا يَقْضِي قِيلَ بِجَمِيعِ مَا شَهِدَ بِهِ لِأَنَّ مَا شَهِدَ بِهِ صَارَ حَقًّا لِلْمُدَّعِي عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَا يَنْطَلُ حَقُّهُ بِقَوْلِهِ أَوْهَمْتُ وَلَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى الْمُدَّعِي الزِّيَادَةِ وَقِيلَ بِمَا بَقِيَ فَقَطُّ وَإِلَيْهِ مَا لَمْ يَشْمَسْ اللَّائِمَةُ السَّرْحَسِيُّ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّ لِرَجُلٍ شَهَادَةً ثُمَّ زَادَ فِيهَا قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَالَ أَوْهَمْنَا وَهُمَا غَيْرُ مُتَّهَمِينَ قَبْلَ مِنْهُمَا وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ يَقْضِي بِالْكُلِّ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَبِهِ صَرَحَ قَالَ وَذَكَرَ فِي النَّهَايَةِ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا قَالَ أَوْهَمْتُ فِي الزِّيَادَةِ أَوْ فِي الْقُصَاصِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا وَلَا يَتَفَاوَتُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَشَّرَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ( قَوْلُهُ وَأُطْلِقَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْمُحِيطِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرِخْ

إِلَخ ) هَذَا وَفِيهِ الزِّيَادَةُ شَرْطُ عَدَمِ الْبَرَّاحِ بِمَا إِذَا كَانَ مَوْضِعُ شُبْهَةٍ كَمَا بَيْنَا أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ شُبْهَةٍ فَلَا بَأْسَ بِإِعَادَةِ الْكَلَامِ وَإِنْ قَامَ عَنْ الْمَجْلِسِ إِنْ كَانَ عَدْلًا مَأْمُونًا مِثْلَ أَنْ يَتَرَكَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ أَوْ اسْمَ الْمُدَّعَى أَوْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ الْإِشَارَةَ إِلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ وَمَا يَجْرِي مُجَرَّاهُ ( قَوْلُهُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ

يُقْبَلُ فِي غَيْرِ الْمَجْلِسِ فِي الْكُلِّ ) الْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ

( بَيْنَةُ الْمَوْتِ مِنَ الْجُرْحِ أَوَّلَى مِنْ بَيْنَةِ الْمَوْتِ بَعْدَ الْبُرْءِ ) يَعْنِي جَرَحَ رَجُلٍ إِنْسَانًا وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ فَأَقَامَ أَوْلِيَاؤُهُ بَيْنَةً أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ الْجُرْحِ وَأَقَامَ الصَّارِبُ بَيْنَةً أَنَّهُ بَرِيءٌ وَمَاتَ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَبَيْنَةُ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ أَوَّلَى ( وَبَيْنَةُ الْعَيْنِ أَوَّلَى مِنْ بَيْنَةِ كَوْنِ الْقِيَمَةِ مِثْلَ الثَّمَنِ ) يَعْنِي أَنَّ وَصِيًّا بَاعَ كَرَمَ الصَّبِيِّ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ وَادَّعَى غَنًا وَأَقَامَ بَيْنَةً وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْنَةً أَنَّ قِيَمَةَ الْكَرَمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِثْلُ الثَّمَنِ فَبَيْنَةُ الْعَيْنِ أَوَّلَى لِأَنَّهَا تُثَبَّتُ أَمْرًا زَائِدًا وَلِأَنَّ بَيْنَةَ الْفَسَادِ أَرْجَحُ مِنْ بَيْنَةِ الصَّحَّةِ .

( و ) بَيِّنَةُ ( كَوْنِ الْمُتَصَرِّفِ عَاقِلًا أَوَّلَى مِنْ ) بَيِّنَةُ ( كَوْنِهِ مَخْلُوطَ الْعَقْلِ أَوْ مَجْنُونًا ) يَعْنِي أَنَّ أَمَةً أَقَامَتْ بَيِّنَةً أَنَّ مَوْلَاهَا دَبَّرَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ عَاقِلٌ وَأَقَامَتْ الْوَرَثَةُ بَيِّنَةً أَنَّ مَوْلَاهَا كَانَ مَخْلُوطَ الْعَقْلِ .  
فَبَيِّنَةُ الْأَمَةِ أَوَّلَى وَكَذَا إِذَا خَالَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَقَامَ الزَّوْجُ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ مَجْنُونًا وَقَتَ الْخُلْعِ وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى كَوْنِهِ عَاقِلًا حِينَئِذٍ أَوْ كَانَ مَجْنُونًا وَقَتَ الْخُصُومَةِ فَأَقَامَ وَلِيُّهُ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ مَجْنُونًا وَالْمَرْأَةُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَاقِلًا فَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَوَّلَى فِي الْقَصْلَيْنِ ( و ) بَيِّنَةُ ( الْإِكْرَاهِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الطَّوْعِ ) يَعْنِي لَوْ أُثْبِتَ إِقْرَارُ إِنْسَانٍ بِشَيْءٍ طَائِعًا فَأَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنِّي كُنْتُ مُكْرَهًا فِي ذَلِكَ الْإِقْرَارِ فَبَيِّنَةُ الْإِكْرَاهِ أَوَّلَى لِأَنَّهَا تُثْبِتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ

( قَوْلُهُ بَيِّنَةُ الْمَوْتِ مِنَ الْجُرْحِ ) إِلَى آخِرِ الْبَابِ كَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ فِي دَعْوَى الرَّجُلَيْنِ .  
( تَنْبِيْهُ ) : فِي الشَّهَادَةِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ اعْلَمْ أَنَّهُ عَقَدَ لَذَلِكَ فَصْلًا فِي الْخُلَاصَةِ وَالتَّارِخَانِيَةِ وَقَدْ اسْتَفْتَى الْآنَ عَنْ قَبَائِي وَنَحْوِهِ شَهِدَ بِالْوَزْنِ وَالتَّسْلِيمِ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ ذَرَعَ التَّوْبَ لَوْ أَخْبَرَ بِهِ الشَّاهِدُ بِأَنَّهُ ذَرَعَهُ وَسَلَّمَهُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَجَوَابُهُ قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ مَا نَصُّهُ .  
وَفِي الْمُتَقَى لَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِمَالٍ أَنَّهُ قَبَضَهُ مِنْ فُلَانٍ وَهُوَ يُنْكِرُ فَشَهِدَا عَلَى قَبْضِهِ وَقَالَ نَحْنُ وَرَنَاهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَا زَعَمًا أَنَّ رَبَّ الْمَالِ كَانَ حَاضِرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ الْوَزْنِ لَا تُقْبَلُ أَهـ قَالَ فِي التَّارِخَانِيَةِ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَاضِرًا انْتَقَلَ قَبْلَ الْعَقْدِ إِلَيْهِ فَكَانَ الشَّاهِدُ شَهِدًا عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ غَائِبًا تَعَذَّرَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ فَبَقِيَ الْعَقْدُ مَقْصُورًا عَلَيْهِ وَذَكَرَ بَعْدَ هَذَا لَوْ وَزَنَ لَهُ الْغَرِيمُ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَوَضَعَهُ وَقَالَ خُذْ مَا لَكَ فَقَالَ الْمُقْتَضِي لِرَجُلٍ نَاولني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المقتضى وأنه هو الذي دفع إليه الدراهم جازت شهادته وذكر هلال في شروطه أنه لا تقبل شهادة الذي كالأ مكيل وفي المذروع تقبل شهادة الذراع .  
اهـ .

وَسَنَذَكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ جَوَازَ شَهَادَةِ الْقَاسِمِينَ وَلَوْ قَسَمَا بِأَجْرٍ مُطْلَقًا

( بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ ) اعْلَمْ أَنَّ مَبْنَى الْبَابِ عَلَى أُصُولٍ مُفَرَّغَةٍ مِنْهَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى حُقُوقِ الْعِبَادِ لَا تُقْبَلُ بَلَا دَعْوَى مِنْ مُدَّعٍ لِأَنَّ ثُبُوتَ حُقُوقِهِمْ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُطَابَقَتِهِمْ وَلَوْ بِالتَّوَكُّلِ بِخِلَافِ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الدَّعْوَى لِأَنَّ إِقَامَةَ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ فَكُلُّ أَحَدٍ خَصَمٌ فِي إِثْبَاتِهَا فَصَارَ كَأَنَّ الدَّعْوَى مَوْجُودَةٌ وَمِنْهَا أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا بِأَكْثَرٍ مِنَ الْمُدَّعَى كَانَ الْمُدَّعَى مُكَذِّبُهُمْ فَتَبْطُلُ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ شَهِدُوا بِالْأَقْلِ تُقْبَلُ لِلاتِّفَاقِ فِيهِ وَمِنْهَا أَنَّ الْمَلِكَ الْمُطْلَقَ أَزِيدُ مِنَ الْمُقَيَّدِ لِثُبُوتِهِ مِنَ الْأَصْلِ وَالْمَلِكُ بِالسَّبَبِ مُقْتَصِرٌ عَلَى وَقْتِ السَّبَبِ وَمِنْهَا أَنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الشَّاهِدِينَ لَيْسَ كَالِإِخْتِلَافِ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ لِأَنَّ شَهَادَةَ الشَّاهِدِينَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُطَابَقَةً لِلْآخَرَى فِي الْمَعْنَى وَفِي لَفْظٍ لَا يُوجِبُ إِخْتِلَافَ الْمَعْنَى أَمَّا الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ وَلَا عِبْرَةَ بِاللَّفْظِ كَذَا فِي الْقُصُولِ وَسَيَأْتِي زِيَادَةُ تَوْضِيحٍ لَهُ وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ عِبَارَةَ الْوَفَايَةِ لَيْسَتْ كَمَا يَنْبَغِي حَيْثُ قَالَ شَرَطُ مُوَافَقَةِ الشَّهَادَةِ الدَّعْوَى كَاتَّفَاقِ الشَّاهِدِينَ لَفْظًا وَمَعْنَى وَلِهَذَا قُلْتُ ( تَجِبُ مُطَابَقَةُ الشَّهَادَةِ لِلدَّعْوَى ) لَا لَفْظًا وَمَعْنَى مَعًا بَلْ ( مَعْنَى ) فَقَطْ ( فَلَوْ ادَّعَى مَلِكًا مُطْلَقًا فَشَهِدَا بِمَلِكٍ بِسَبَبٍ ) كَدَعْوَى الدَّارِ بِالْأَرْثِ مَثَلًا ( قُبِلَتْ ) لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا بِأَقْلٍ مِمَّا ادَّعَى وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ لِلْمُطَابَقَةِ مَعْنَى كَمَا مَرَّ ( وَبِعَكْسِهِ ) أَيِ لَوْ ادَّعَى مَلِكًا بِسَبَبٍ وَشَهِدَا بِمَلِكٍ مُطْلَقٍ ( لَا ) أَيِ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُمَا شَهِدَا بِأَكْثَرٍ مِمَّا ادَّعَى فَتَبْطُلُ كَمَا مَرَّ .

)



( وَ ) يَجِبُ ( تَطَابُقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَلَفْظٍ لَوْ جَبَّ اخْتِلَافُهُ ) ( أَيِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى بِأَنْ يَتَطَابَقَ لَفْظُهُمَا عَلَى إِفَادَةِ الْمَعْنَى بِطَرِيقِ الْوَضْعِ لَا التَّصْمُنِ وَعِنْدَهُمَا يَكْفِي الْإِتِّفَاقُ فِي الْمَعْنَى حَتَّى إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ مِائَةَ دَرَاهِمٍ فَشَهِدَ شَاهِدٌ بِدَرَاهِمٍ وَآخَرُ بِدَرَاهِمِينَ وَآخَرُ بِثَلَاثَةٍ وَآخَرُ بِأَرْبَعَةٍ وَآخَرُ بِخَمْسَةٍ لَمْ تُقْبَلْ عِنْدَهُ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ لَفْظًا وَعِنْدَهُمْ يَقْضَى بِأَرْبَعَةٍ لِإِتِّفَاقِ الشَّاهِدَيْنِ الْآخِرَيْنِ فِيهَا مَعْنَى ( فَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالنِّكَاحِ وَالْآخَرُ بِالتَّزْوِيجِ قُبِلَتْ ) لِاتِّحَادِهِمَا مَعْنَى ( كَذَا الْهَبَةُ وَالْعَطِيَّةُ وَنَحْوُهُمَا )

بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ ( قَوْلُهُ مِنْهَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى حُقُوقِ الْعِبَادِ  
إِلخ ) لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ لَا فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ وَعَدَمِهِ ( قَوْلُهُ وَمِنْهَا أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُدَّعَى ) هَذَا فِي الْجُمْلَةِ ( قَوْلُهُ وَمِنْهَا أَنَّ الْمَلِكَ الْمُطْلَقَ  
إِلخ ) هَذَا أَيْضًا فِي الْجُمْلَةِ لِمَا سَنَذَكُرُ ( قَوْلُهُ فَلَوْ ادَّعَى مَلِكًا مُطْلَقًا  
إِلخ ) كَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُفْرَغَ بِقَوْلِهِ فَلَوْ ادَّعَى أَلْفَيْنِ وَشَهِدُوا بِأَلْفٍ قُبِلَتْ اتِّفَاقًا لَوْ جُودَ التَّطَابُقِ مَعْنَى وَلَا يُشْكَلُ هَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ الْإِتِّفَاقَ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ وَإِنْ اشْتَرَطَ لَكِنْ لَيْسَ عَلَى وَزَانِ اتِّفَاقِهِ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ أَلَّا يَرَى أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى الْقَصَبُ فَشَهِدُوا بِإِفْرَارِهِ بِهِ تُقْبَلُ وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَصَبِ وَالْآخَرُ عَلَى الْإِفْرَارِ بِهِ لَا تُقْبَلُ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ حَصَلَتْ الْمُوَافَقَةُ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ لَمَّا ادَّعَى بِأَلْفَيْنِ كَانَ مُدَّعِيًا أَلْفًا وَقَدْ شَهِدَ بِهِ صَرِيحًا فَتُقْبَلُ بِخِلَافِ شَهَادَتِهِمَا بِأَلْفٍ وَالْأَلْفَيْنِ لَمْ يَنْصُرْ شَاهِدُ الْأَلْفَيْنِ عَلَى الْأَلْفِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ هِيَ أَلْفَانِ وَلَمْ يُثْبِتْ الْأَلْفَانِ كَذَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَبِعَكْسِهِ أَيْ لَوْ ادَّعَى مَلِكًا بِسَبَبٍ وَشَهِدَ بِمَلِكٍ مُطْلَقٍ لَا أَيْ لَا تُقْبَلُ ) هَذَا فِي غَيْرِ دَعْوَى الْإِرْثِ وَالتَّجَارِ وَكَذَا فِي غَيْرِ دَعْوَى الشَّرَاءِ مِنْ مَجْهُولٍ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ ادَّعَى مَلِكًا مُطْلَقًا أَوْ بِالتَّجَارِ فَشَهِدُوا فِي الْأَوَّلِ بِالْمَلِكِ بِسَبَبٍ وَفِي الثَّانِي بِالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ قَبِلْنَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَغْلِيلِهِ وَمِنْ الْأَكْثَرِ مَا لَوْ ادَّعَى الْمَلِكُ بِسَبَبٍ فَشَهِدُوا بِالْمُطْلَقِ لَا تُقْبَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ السَّبَبُ الْإِرْثَ لِأَنَّ دَعْوَى الْإِرْثِ كَدَعْوَى الْمُطْلَقِ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ

وَقَيْدُهُ فِي الْأَفْضِيَةِ بِمَا إِذَا نَسَبَهُ إِلَى مَعْرُوفٍ سَمَاهُ وَنَسَبَهُ أَمَّا لَوْ جَهَلَهُ فَقَالَ اشْتَرَيْتُهُ أَوْ قَالَ مِنْ رَجُلٍ أَوْ زَيْدٍ وَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فَشَهِدُوا بِالْمُطْلَقِ قُبِلَتْ فِيهِ خِلَافِيَّةُ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الْقَبُولِ رَشِيدُ الدِّينِ اهـ .

( قَوْلُهُ وَيَجِبُ تَطَابُقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْمَعْنَى  
إِلخ ) مِنْ صَوْرِهِ مَا لَوْ ادَّعَى الْإِبْرَاءُ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَبْرَأُهُ وَآخَرُ أَنَّهُ وَهَبَ لَهُ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْبَرَاءَةِ أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْهَبَةِ وَالْآخَرُ بِالْإِبْرَاءِ تُقْبَلُ كَمَا فِي الْكَافِي مَعَ زِيَادَةِ فَائِدَةٍ اهـ .  
وَذَكَرَ الْكَمَالُ أَنَّ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوْقَافِ الْخَصَافِ مَا يُخَالِفُ أَصْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلْيُرَاجَعْ قَوْلُهُ فَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالنِّكَاحِ وَالْآخَرُ بِالتَّزْوِيجِ قُبِلَتْ ( كَذَا تُقْبَلُ فِيمَا لَوْ ادَّعَتْ نِكَاحَهُ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا امْرَأَتُهُ وَالْآخَرُ أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَتُهُ أَوْ شَهِدَ أَنَّهُ أَقْرَأَ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَقْرَأَ أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَتُهُ كَمَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فَإِنْ قُلْتُ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِمَا إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَهَا أَنْتِ خَلِيَّةٌ وَالْآخَرُ أَنْتِ بَرِيَّةٌ حَيْثُ لَا يَقْضَى بَيِّنَتُهُ أَصْلًا مَعَ إِفَادَتِهِمَا مَعَ الْبَيِّنَةِ وَاخْتِلَافِ اللَّفْظِ وَحَدُّهُ غَيْرُ ضَائِرٍ قُلْتُ نَمْنَعُ التَّرَادُفَ لِأَنَّ مَعْنَى خَلِيَّةٍ لَيْسَ مَعْنَى بَرِيَّةٍ لُغَةً وَالْوُقُوعُ لَيْسَ إِلَّا بِإِعْتِبَارِ مَعْنَى اللَّفْظِ وَلِذَا قُلْنَا إِنَّ الْكُنَايَاتِ عَوَامِلُ بِحَقَائِقِهَا وَهِيَ لَفْظَانِ مُتَبَايِنَانِ لِمَعْنَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ غَيْرَ أَنَّ الْمَعْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ الْمُتَبَايِنَيْنِ يَلْزَمُهُمَا لَزِمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ وَقُوعُ الْبَيِّنَةِ وَالْمُتَبَايِنَانِ قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِي لَزِمٍ وَاحِدٍ فَاخْتِلَافُهُمَا ثَابِتٌ فِي اللَّفْظِ



كتاب : درر الحكام شرح غرر الأحكام  
المؤلف : محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو

وَالْمَعْنَى فَلَمَّا اخْتَلَفَ الْمَعْنَى مِنْهُمَا كَانَ دَلِيلَ اخْتِلَالِ تَحْمُلِهِمَا فَإِنَّ هَذَا يَقُولُ مَا وَقْتُ الْبَيِّنَةِ إِلَّا بِوَصْفِهَا بِخِلَافِ  
وَالْآخَرُ لَمْ تَقَعْ إِلَّا بِوَصْفِهَا بِبَرِيَّةٍ وَإِلَّا فَلَمْ تَقَعِ الْبَيِّنَةُ كَذَا فِي الْقَنْحِ ( قَوْلُهُ كَذَا الْهَبَةُ وَالْعَطِيَّةُ وَنَحْوُهُمَا ) هُوَ التَّحْلَةُ  
لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي السَّبَبِ كَمَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْهَبَةِ وَالْآخَرُ بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ  
لِأَنَّهُمَا شَهِدَا بِعَقْدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَوَجْهُهُ مَا قَالَ فِي الْكَفِيِّ إِنَّ الصَّدَقَةَ إِخْرَاجُ الْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى  
وَالْهَبَةُ إِلَى الْعَبْدِ أَهـ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي الْقَبُولُ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى مِنْ فَقِيرٍ لِأَنَّ الْهَبَةَ لَهُ صَدَقَةٌ

( وَلَوْ ) شَهِدَ ( أَحَدُهُمَا بِالْأَلْفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ أَوْ مِائَةٍ وَمِائَتَيْنِ أَوْ طَلْقَةٍ وَطَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ رُدَّتْ ) لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَيْنِ  
كَمَا إِذَا ادَّعَى غَضَبًا أَوْ قَتْلًا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِهِ وَالْآخَرُ بِالْإِفْرَارِ بِهِ ( حَيْثُ لَا تُقْبَلُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَا بِالْإِفْرَارِ بِهِ  
حَيْثُ تُقْبَلُ ) وَقُبِلَتْ عَلَى أَلْفٍ فِي بِالْفِ وَمِائَةٍ ) أَيِ فِي شَهَادَةِ أَحَدِهِمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفِ وَمِائَةٍ ( إِنْ ادَّعَى )  
الْمُدَّعِي ( الْأَكْثَرُ ) وَهُوَ أَلْفٌ وَمِائَةٌ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْأَلْفِ وَتَهَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِمِائَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يَدَّعِي أَلْفًا فَقَطْ  
حَيْثُ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ كَذَبَ مَنْ شَهِدَ بِالزِّيَادَةِ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي الدِّينِ

( قَوْلُهُ وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ )  
إِلْح ( قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَهُمَا تُقْبَلُ عَلَى الْقَلِّ إِنْ ادَّعَى الْمُدَّعِي الْأَكْثَرَ كَمَا فِي الْكَفِيِّ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا  
لَوْ ادَّعَى الْفَيْنِ فَشَهِدَ بِالْفِ حَيْثُ تُقْبَلُ اتِّفَاقًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْكَمَالِ ( قَوْلُهُ كَمَا إِذَا ادَّعَى غَضَبًا أَوْ قَتْلًا  
إِلْح ) وَجْهٌ عَدَمُ الْقَبُولِ أَنَّ اخْتِلَالَفَهُمَا فِي الْإِنْشَاءِ وَالْإِفْرَارِ وَقَعَ فِي الْفِعْلِ فَمُنَعَ قَبُولُ الشَّهَادَةِ وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا  
أَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا بِالسَّيْفِ وَالْآخَرُ أَنَّهُ قَتَلَهُ بِالسَّكِّينِ لَمْ تُقْبَلْ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَكَرَّرُ بِاخْتِلَافِ الْأَلَّةِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ  
أَحَدُهُمَا بِالْبَيْعِ أَوْ الْقَرْضِ أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعَتَاقِ وَالْآخَرُ بِالْإِفْرَارِ بِهِ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ لِأَنَّ صِغَةَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِفْرَارِ فِي هَذِهِ  
التَّصَرُّفَاتِ وَاحِدَةٌ فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي الْإِنْشَاءِ بَعْتُ وَأَقْرَضْتُ وَفِي الْإِفْرَارِ كُنْتُ بَعْتُ وَأَقْرَضْتُ فَلَمْ يَمْنَعْ قَبُولُ الشَّهَادَةِ  
كَمَا فِي الْمُحِيطِ ( قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَا بِالْإِفْرَارِ بِهِ حَيْثُ تُقْبَلُ ) لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّطَابُقُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالِدَّعْوَى  
عَلَى وَزَانِ تَطَابُقِ الشَّاهِدَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْكَمَالِ

( وَفِي الْعَبْدِ تُقْبَلُ عَلَى الْوَاحِدِ كَمَا لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ أَنَّ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ لَهُ وَآخَرُ أَنَّ هَذَا لَهُ قُبِلَتْ عَلَى ) الْعَبْدِ ( الْوَاحِدِ )  
الَّذِي اتَّفَقَا فِيهِ ( بِالْإِجْمَاعِ ) كَذَا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ فِي الشَّرْبِ مِنَ الْمُحِيطِ ( وَفِي الْعَقْدِ لَا ) أَيِ لَا تُقْبَلُ ( مُطْلَقًا )  
أَيِ سَوَاءً كَانَتْ عَلَى الْأَقْلِ أَوْ الْأَكْثَرِ أَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي ( فَلَوْ شَهِدَ ) وَاحِدٌ ( بِشِرَاءِ  
عَبْدٍ أَوْ كِتَابَتِهِ بِالْفِ وَآخَرُ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ رُدَّتْ ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِثْبَاتُ السَّبَبِ وَهُوَ الْعَقْدُ فَالْبَيْعُ بِالْفِ غَيْرُ الْبَيْعِ  
بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ فَاخْتَلَفَ الْمَشْهُودُ بِهِ لِاخْتِلَافِ الثَّمَنِ فَلَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ يُكَذِّبُ أَحَدُ  
شَاهِدَيْهِ ( كَذَا الْعِنَقُ بِمَالٍ وَالصَّلْحُ عَنْ قَوْدٍ وَالرَّهْنُ وَالْخُلْعُ إِنْ ادَّعَى الْعَبْدُ ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( وَالْقَاتِلُ ) فِي  
الثَّانِيَةِ ( وَالرَّاهِنُ ) فِي الثَّالِثَةِ ( وَالْمَرَاةُ ) فِي الرَّابِعَةِ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَقْصِدُونَ إِثْبَاتَ الْمَالِ بَلْ إِثْبَاتَ الْعَقْدِ وَهُوَ  
مُخْتَلِفٌ لِمَا عُرِفَتْ ( وَإِنْ ادَّعَى الْآخَرُ ) بِأَنَّ قَالَ مَوْلَى الْعَبْدِ اعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْعَبْدُ يَدَّعِي أَلْفًا أَوْ  
قَالَ وَلِي الْقِصَاصِ صَالِحْتُكَ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْقَاتِلُ يَدَّعِي أَلْفًا وَكَذَا الْبَائِقَانِ ( فَكَدَعَوَى الدِّينِ ) فِي

وُجُوهَهَا إِذْ ثَبَتَ الْعَقْدُ وَالْعَتَقُ وَالطَّلَاقُ بِاعْتِرَافِ صَاحِبِ الْحَقِّ فَبَقِيَ الدَّعْوَى فِي الدَّيْنِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْمُدَّعَى فِي الرَّهْنِ إِذَا كَانَ الْمُرْتَهَنُ كَانَ دَعْوَاهُ فِي الدَّيْنِ بِلَا خِطَاءٍ لِأَنَّ الرَّهْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّيْنِ فَتُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ فِي حَقِّ ثُبُوتِ الدَّيْنِ كَمَا فِي سَائِرِ الدُّيُونِ وَيُثَبَّتُ الرَّهْنُ بِالْأَلْفِ ضَمْنًا وَتَبَعًا لِلدَّيْنِ كَذَا فِي الْكِفَايَةِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ لَيْسَ هَذَا كَدَعْوَى الدَّيْنِ لِأَنَّ

الدَّيْنُ يَثْبُتُ بِإِفْرَارِ الْمَدْيُونِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَرَّرَ عِنْدَ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ بِالْفِ وَعِنْدَ الْآخَرِ بِكَثَرٍ وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ هُوَ الْكَثَرُ لِكُنْهَ قَضَى الزَّائِدَ عَلَى الْأَلْفِ أَوْ يُرْتَبِئُهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ ذَوْنِ الْآخَرِ فَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ أَمَّا هَاهُنَا فَالْمَالُ يَثْبُتُ بِتَبَعِيَةِ الْعَقْدِ وَالْعَقْدُ بِالْأَلْفِ غَيْرِ الْعَقْدِ بِالْكَثَرِ فَبَقِيَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَهَادَةُ فَرْدٍ فَلَا تُقْبَلُ كَمَا فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ أَقُولُ جَوَابَهُ أَنَّ الْمُشَبَّهَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ بِجَمِيعِ الْوُجُوهِ بَلِ الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ كَدَعْوَى الدَّيْنِ أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ لَفْظًا لَا تُقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَا مُتَّفَقَيْنِ مَعْنَى فَإِنْ ادَّعَى الْمُدَّعَى الْقَلَّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ بِالْكَثَرِ وَإِنْ ادَّعَى الْكَثَرَ تُقْبَلُ عَلَى الْقَلِّ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالِ فِي هَذِهِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا بِالْعَقْدِ حِينَ الْعَقْدِ وَتَابِعًا لَهُ لَكِنَّ الْمَرَّ صَارَ بِالْعَكْسِ حِينَ الدَّعْوَى لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ إِذَا اعْتَرَفَ بِالْعَقْدِ وَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ وَالْمُدَّعَى فِي الرَّهْنِ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُرْتَهَنُ كَانَ الدَّعْوَى فِي الدَّيْنِ وَلَا يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ وَإِنْ أُعْتَبِرَ بِالتَّبَعِ لِلدَّيْنِ كَمَا فِي الرَّهْنِ فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ فَالْمَالُ يَثْبُتُ بِتَبَعِيَةِ الْعَقْدِ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ عَدَمِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ ثُبُوتِ الْعَقْدِ وَزَوَالِهِ فَتَدَبَّرْ ( وَالْإِجَارَةُ كَالْبَيْعِ فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ ) لِلْحَاجَةِ إِلَى اثْبَاتِ الْعَقْدِ ( وَكَالدَّيْنِ بَعْلَاهَا وَالْمُدَّعَى هُوَ الْمُؤَجَّرُ ) إِذْ لَا حَاجَةَ هُنَا إِلَى اثْبَاتِ الْعَقْدِ

( قَوْلُهُ فَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِالْفِ وَآخَرَ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ رُدَّتْ ) كَذَا فِي الْفَتْحِ عَنْ الْجَمَاعِ ثُمَّ قَالَ .  
وَفِي الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ عَنِ السَّيِّدِ الْإِمَامِ الشَّهِيدِ السَّمَرْقَنْدِيِّ تُقْبَلُ لِأَنَّ الشِّرَاءَ الْوَاحِدَ يَكُونُ بِالْفِ ثُمَّ يَصِيرُ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ بَأَن يُزَادَ فِي الثَّمَنِ فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الشِّرَاءِ الْوَاحِدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا اشْتَرَيْتُ بِالْفِ وَالْآخَرُ بِمِائَةٍ دِينَارٍ لِأَنَّ الشِّرَاءَ لَا يَكُونُ بِالْفِ ثُمَّ يَكُونُ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الشَّارِحِينَ فِيهِ نَوْعٌ تَأْمُلُ كَأَنَّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ لَوْ جَازَ لَزِمَ الْقَضَاءُ بِيَعٍ بِلَا ثَمَنِ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ أَحَدُ الثَّمَنَيْنِ بِشَهَادَتِهِمَا ثُمَّ لَا يُفِيدُ لِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْخُصُومَةِ كَمَا كَانَتْ فِي الْأَلْفِ وَالْخَمْسِمِائَةِ الْمُدَّعَى بِهَا وَإِنَّمَا كَانَ السَّبَبُ وَسِيلَةً إِلَى اثْبَاتِهَا هـ .  
( قَوْلُهُ أَوْ كِتَابَتِهِ ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ الْمُدَّعَى الْعَبْدَ أَوْ مَوْلَاهُ وَأَنْكَرَ الْآخَرَ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى الْعَبْدُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ) هِيَ قَوْلُهُ كَذَا الْعَتَقُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْكِتَابَةُ لِمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْكَمَالِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ ادَّعَى الْآخَرَ فَكَدَعْوَى الدَّيْنِ فِي وَجُوهِهَا ) قَالَ الْكَمَالُ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى أَكْثَرَ الْمَالَيْنِ فَشَهِدَ بِهِ شَاهِدٌ وَالْآخَرُ بِالْقَلِّ إِنْ كَانَ الْكَثَرُ يُعْطَفُ مِثْلُ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ قَضَى بِالْقَلِّ اتِّفَاقًا وَإِنْ كَانَ بَدُونَهُ كَأَلْفٍ وَأَلْفَيْنِ فَكَذَلِكَ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَقْضِي بِشَيْءٍ هـ يَعْنِي بِأَن ادَّعَى أَلْفَيْنِ فَشَهِدَ شَاهِدًا بِهِمَا وَالْآخَرُ بِالْفِ إِذْ هِيَ مَحَلُّ الْخِلَافِ أَمَّا لَوْ ادَّعَى أَلْفَيْنِ وَشَهِدَا بِالْفِ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنَّا ( قَوْلُهُ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ الْخ ) مُحْصِلُهُ أَنَّ دَعْوَى الرَّهْنِ لَيْسَتْ كَدَعْوَى

الدَّيْنِ حَتَّى يُلْزَمَ الْقَلُّ لِأَنَّ تَطَابُقَ الشَّاهِدَيْنِ عَلَى الْقَلِّ يَسَبِّبُ الْإِفْرَارَ مُلْزِمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِإِمْكَانِ التَّوْفِيقِ وَاتِّحَادِ السَّبَبِ وَلَيْسَ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى الْقَلِّ فِي الرَّهْنِ مُلْزِمًا بِهِ لِكُونِ الْمَالِ تَابِعًا لِلْعَقْدِ وَقَدْ تَعَدَّدَ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِالْفِ غَيْرِ الشَّهَادَةِ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ فَلِكُونِهِمَا عَقْدَيْنِ انْفَرَدَ بِكُلِّ فَرْدٍ رُدَّتْ شَهَادَتُهُمَا وَجَوَابُ الْمُصَنِّفِ بِأَن

## المُشَبَّه

إِنْ لَيْسَ مَحَلُّ التَّرَاعُ وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ بَلْ هُوَ عَيْنُ كَلَامِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ  
إِنْ فَحَصَلَهُ الْجَوَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ ثُبُوتِ الْعَقْدِ وَزَوَالِهِ لِأَنَّ فِي ثُبُوتِ الْعَقْدِ تَكُونُ الدَّعْوَى بِالْعَقْدِ وَالْمَالِ تَابِعُ ثُبُوتِ  
ثُبُوتِ الْعَقْدِ وَفِي زَوَالِهِ تَكُونُ الدَّعْوَى فِي الدَّيْنِ وَالْعَقْدِ تَابِعُ ثُبُوتِ الدَّيْنِ ١ هـ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ  
الزَّوَالِ وَالثُّبُوتِ وَزِيَادَةِ تَحْقِيقِ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمُحَقِّقِ ابْنِ الْهَمَامِ فَإِنْ قِيلَ الرَّهْنُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِجَابٍ وَقَوْلِ  
فَكَانَ كَسَائِرِ الْعُقُودِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الشَّاهِدِينَ فِي قَدْرِ الْمَالِ كَاخْتِلَافِهِمَا فِيهِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ أُجِيبَ بِأَنَّ  
الرَّهْنَ غَيْرُ لَازِمٍ فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ مَتَى شَاءَ بِخِلَافِ الرَّاهِنِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ فَكَانَ الْإِعْتِبَارُ لِدَعْوَى الدَّيْنِ  
فِي جَانِبِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا الرَّهْنُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْدَّيْنِ فَتَقْبَلُ بَيِّنَتُهُ فِي ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَيَثْبُتُ الرَّهْنُ صِمْنًا وَتَبَعًا لِلدَّيْنِ ١ هـ  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لِغَيْرِ الْكَمَالِ وَلِذَا عَقِبَهُ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ بِقَوْلِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ دَعْوَى الْمُرْتَهِنِ إِنْ كَانَ مِثْلًا  
هَكَذَا طَالِبُهُ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ لِي عَلَيْهِ عَلَى الرَّهْنِ لَهُ عِنْدِي فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ إِلَّا

الْمَالِ وَذَكَرُ الرَّهْنِ زِيَادَةً إِذَا لَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُ دَيْنِهِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ دَيْنِ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ هَكَذَا طَالِبُهُ بِإِعَادَةِ  
رَهْنٍ كَذَا وَكَذَا كَانَ رَهْنُهُ عِنْدِي عَلَى كَذَا ثُمَّ غَصَبَهُ أَوْ سَرَقَهُ مِثْلًا فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ فَاخْتِلَافُ  
الشَّاهِدِينَ فِي أَنَّهُ رَهْنُهُ بِالْفِ أَوْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً يُوجِبُ أَنْ لَا يَقْضِيَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ عَقْدَ الرَّهْنِ يَخْتَلِفُ  
بِهِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَالْإِجَارَةُ كَالْبَيْعِ فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ ) أَيُّ لَا تَثْبُتُ بِالْإِجَارَةِ سِوَاءَ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُؤَجَّرُ أَوْ الْمُسْتَأْجَرُ بِأَنَّ  
ادَّعَى الْإِجَارَةَ سَنَةً بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ وَالْآخَرُ بِالْفِ لَا تَثْبُتُ الْإِجَارَةُ كَالْبَيْعِ كَذَا فِي الْفَتْحِ  
وَهَذِهِ تَقَلَّمَتْ فِي الْإِجَارَةِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ تَنَازَعَا قَبْلَ الزَّرْعِ وَالْحِمْلِ فَسَخَّهَا الْقَاضِي ( قَوْلُهُ وَكَالَّذِينَ بَعَدَهَا وَالْمُدَّعِي هُوَ  
الْمُؤَجَّرُ ) أَيُّ إِذَا سَلَّمَتِ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةَ إِلَى الْمُسْتَأْجَرِ انْتَفَعَ أَوْ لَا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ  
وَالْمُؤَجَّرُ يَدْعِي الْكَثْرَ يَقْضِي بِالْفِ وَإِنْ شَهِدَ الْآخَرُ بِالْقَلِّ وَالْمُدَّعِي يَدْعِيهِمَا لَا يَقْضِي بِشَيْءٍ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا بِالْفِ  
وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُسْتَأْجَرُ فَهُوَ كَدَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِتِّفَاقِ لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِمَالِ الْإِجَارَةِ فَيَقْضِي عَلَيْهِ بِمَا اعْتَرَفَ بِهِ  
فَلَا يُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدِينَ وَلَا اخْتِلَافُهُمَا فِيهِ وَلَا يَثْبُتُ الْعَقْدُ لِلْإِجَارَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ

( وَالتَّكَاحُ يَصِحُّ بِالْقَلِّ مُطْلَقًا ) أَيُّ سِوَاءَ كَانَ الدَّعْوَى مِنَ الزَّوْجِ أَوْ الْمَرْأَةِ وَالْمُدَّعِي يَدْعِي الْقَلَّ أَوْ الْكَثْرَ  
وَعِنْدَهُمَا تَبْطُلُ الشَّهَادَةُ وَلَا يَقْضِي بِشَيْءٍ كَمَا فِي الْبَيْعِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ اثْبَاتُ السَّبَبِ ، وَالتَّكَاحُ بِالْفِ  
غَيْرُ التَّكَاحِ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ وَلَهُ أَنْ الْمَالُ فِي التَّكَاحِ تَابِعٌ وَلِهَذَا يَصِحُّ بِلَا تَسْمِيَةِ مَهْرٍ وَمِنْ حُكْمِ التَّابِعِ أَنْ لَا يُغَيَّرُ  
الْأَصْلُ إِلَّا يَرَى أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بَنَفِيهِ وَلَا يَفْسُدُ بِفَسَادِهِ فَكَذَا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ الْمِلْكُ  
وَالْحِلُّ فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِهِ وَإِذَا وَجِبَ بَقِي الْمَهْرُ مَا لَا مُنْفَرِدًا فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِالْقَلِّ الْمَقْدَارَيْنِ كَمَا فِي الْمَالِ الْمُنْفَرِدِ

قَوْلُهُ وَالتَّكَاحُ يَصِحُّ بِالْقَلِّ ( كَذَا حَكَى الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ  
الْمُدَّعِيَّةُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الزَّوْجُ فَمَقْصُودُهُ الْعَقْدُ لَا الْمَالُ بِخِلَافِهِمَا فَلَا تَقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِالْإِجْمَاعِ وَالْأَوَّلُ هُوَ  
الْأَصَحُّ وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ وَيَسْتَوِي فِيهِ دَعْوَى أَقَلِّ الْمَالَيْنِ وَأَكْثَرِهِمَا فِي الصَّحِيحِ ١ هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْفَصْلَيْنِ ١ هـ أَيُّ دَعْوَاهُ وَدَعْوَاهَا ( قَوْلُهُ مُطْلَقًا ) إِطْلَاقُ الصَّحَّةِ بِالزَّامِ  
فِي دَعْوَى الْقَلِّ وَالْكَثْرِ مُخَالَفٌ لِلرَّوَايَةِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ أَجْرَى إِطْلَاقُهُ يَعْنِي صَاحِبُ الْهِدَايَةِ فِي دَعْوَى الْقَلِّ

وَالْأَكْثَرُ فَصَحَّحَ الصَّحَّةَ سَوَاءً ادَّعَى الْمُدَّعِي الْأَقْلَ أَوْ الْأَكْثَرَ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلرَّوَايَةِ فَإِنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَامِعِ قَبْدَهُ بِدَعْوَى الْأَكْثَرِ حَيْثُ قَالَ جَازَتْ الشَّهَادَةُ بِالْفِ وَهِيَ تَدَّعِي أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْمَفْهُومُ يُعْتَبَرُ رَوَايَةً وَيَقُولُهُ ذَلِكَ أَيْضًا يُسْتَفَادُ لَزُومُ التَّفْصِيلِ فِي الْمُدَّعَى بِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ الْأَكْثَرَ فَصَحَّحُ عَنْهُ أَوْ الْأَقْلَ فَلَا يُخْتَلَفُ فِي الْبُطْلَانِ لِتَكْذِيبِ الْمُدَّعِي شَاهِدَ الْأَكْثَرِ كَمَا عَوَّلَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمَشَايخِ فَإِنَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَهِيَ تَدَّعِي الْخُ يُفِيدُ تَقْيِيدَ جَوَابِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِالْجَوَازِ بِمَا إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِلْأَكْثَرِ دُونَهُ فَإِنَّ الْوَاوَ فِيهِ لِلْحَالِ وَالْأَحْوَالِ شُرُوطٌ فَيُثْبِتُ الْعَقْدُ بِاتِّفَاقِهِمَا وَدَيْنِ أَلْفٍ .

ا هـ .

( قُلْتُ ) إِلَّا أَنَّ الرَّيْلَعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَشَارَ إِلَى جَوَابِ هَذَا فَقَالَ وَيَسْتَوِي فِيهِ دَعْوَى أَقْلِ الْمَالَيْنِ وَأَكْثَرِهِمَا فِي الصَّحِيحِ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْعَقْدُ وَالْاِخْتِلَافُ فِي التَّبَعِ لَا يُوجِبُ خُلًّا فِيهِ لِكُنْهَ لَا بُدَّ مِنْ وَجُوبِ الْمَالِ فَيَجِبُ

الْقَلُّ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ بِدَعْوَى الْأَقْلِ تَكْذِيبًا لِلشَّاهِدِ لِجَوَازِ أَنَّ الْأَقْلَ هُوَ الْمُسَمَّى ثُمَّ صَارَ أَكْثَرَ بِالزِّيَادَةِ .

ا هـ .

( شَهِدَا بِالْفِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا قَضَى خَمْسِمِائَةً قُبِلَتْ بِالْفِ ) لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ( كَمَا إِذَا شَهِدَا بِقَرْضِ أَلْفٍ وَقَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاهُ ) أَيْ ذَلِكَ الْقَرْضُ قُبِلَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَرْضِ فِي الثَّانِي لِأَنَّهُ شَهِادَةٌ فَرُدَّ ( إِلَّا إِذَا شَهِدَ مَعَهُ آخَرُ ) إِذْ حَيْثُ يُوْجَدُ نَصَابُ الشَّهَادَةِ ( وَلَا يَشْهَدُ مِنْ عِلْمِهِ ) أَيْ الْقَضَاءُ فِي الصُّورَتَيْنِ ( حَتَّى يَقْرَأَ الْمُدَّعِي بِمَا قَبِضَ ) لِئَلَّا يَكُونَ إِعَانَةً عَلَى الظُّلْمِ

( قَوْلُهُ شَهِدَا بِالْفِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا قَضَى خَمْسِمِائَةً قُبِلَتْ ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُقْبَلَ لِتَكْذِيبِ الْمُدَّعِي شَاهِدَهُ كَمَا إِذَا شَهِدَ لَهُ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي أَلْفًا فَلَنَا التَّكْذِيبُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ لَا يَقْدَحُ كَمَا إِذَا شَهِدَا لَهُ بِحَقٍّ ثُمَّ شَهِدَا عَلَيْهِ بِحَقٍّ لآخر فَإِنَّ شَهَادَتَهُمَا لَا تَبْطُلُ وَإِنْ كَذَّبَهُمَا بِخِلَافِهِ فِيمَا شَهِدَا لَهُ بِهِ ا هـ .

( قَوْلُهُ وَلَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْرَأَ الْمُدَّعِي بِمَا قَبِضَ ) أَيْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشْهَدَ

إِلَّا بِحَقٍّ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ

( شَهِدَا بِقَتْلِ زَيْدٍ يَوْمَ كَذَا بِمَكَّةَ ، وَ ) شَهِدَ ( آخَرَانِ يَقْتُلُهُ فِيهِ ) أَيْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ( بِالْكُوفَةِ رُدَّتَا ) يَعْنِي أَنَّ أَرْبَعَةَ رِجَالٍ اجْتَمَعُوا عِنْدَ قَاضٍ فَشَهِدَ اثْنَانِ مِنْهُمْ بِمَا ذُكِرَ أَوَّلًا وَالْآخَرَانِ بِمَا ذُكِرَ ثَانِيًا رُدَّتْ شَهَادَتُهُمَا لِأَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ كَاذِبَةٌ بَيِّنٌ ( فَإِنْ قَضَى بِأَحَدَاهُمَا رُدَّتْ الْآخَرَى ) لِوُجُوحِ الْأُولَى بِالسَّقَى

( شَهِدَا بِسَرَقَةِ بَقَرَةٍ وَاخْتَلَفَا فِي لَوْنِهَا ) بَأَنَّ قَالَ أَحَدُهُمَا كَانَتْ بَيْضَاءَ وَالْآخَرُ كَانَتْ سَوْدَاءَ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا كَانَتْ صَفْرَاءَ وَالْآخَرُ كَانَتْ حُمْرَاءَ ( قُطِعَ ) وَقَالَ لَا يَقْطَعُ لِأَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي الْمَشْهُودِ بِهِ فَيَمْتَنِعُ بِهِ الْقَبُولُ كَمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثةِ أَوْ اخْتَلَفَا فِي اللَّوْنِ فِي الْعَصَبِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ النَّابِتَ بِالْعَصَبِ ضَمَانٌ لَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ وَالثَّابِتُ هُنَا حَدٌّ يَسْقُطُ بِهَا وَلَهُ أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِيمَا لَيْسَ مِنْ صُلْبِ الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ ذِكْرِ اللَّوْنِ ثَقُلَ شَهَادَتُهُمَا وَالتَّوْفِيقُ مُمَكِّنٌ لِأَنَّ اللَّوْنَيْنِ قَدْ يَجْتَمِعَانِ بَأَنَّ يَكُونُ أَحَدُ شَقِيهَمَا أَسْوَدَ وَالْآخَرُ أَيْضًا وَيَرَى أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهَا وَالْآخَرُ الْآخَرَ ( بِخِلَافِ الذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثةِ ) لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْقُرْبِ لَا يَقَعُ الْإِشْتِبَاهُ فَلَا يَشْتَعِلُ بِالتَّوْفِيقِ .

( و ) بِخِلَافٍ ( الْعَصَب ) لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي النَّهَارِ غَالِبًا فَيَتِمَكَّنُ الشَّاهِدُ مِنَ الْقُرْبِ مِنَ الْغَاصِبِ فَيَتَأَمَّلُ فِي جَمِيعِ أَلْوَانِ الْمَغْضُوبِ فَلَا يَشْتَغِلُ بِالتَّوْفِيقِ

( قَوْلُهُ شَهِدَا بِسَرِقَةٍ بَقَرَةٍ وَاخْتَلَفَا فِي لَوْنِهَا قُطِعَ ) هَذَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذْ لَمْ يَذْكُرِ الْمُدَّعِي لَوْنَهَا وَلَوْ عَيَّنَ لَوْنَهَا كَحُمْرَاءَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا سَوْدَاءَ لَمْ يَقْطَعْ إِجْمَاعًا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ انْتَهَى وَهُوَ أَوْلَى لِإِفَادَتِهِ عَدَمَ الْقُطْعِ وَعَدَمَ ثُبُوتِ الْمَسْرُوقِ هـ .  
وقيل هذا في لَوْنَيْنِ مُتَشَابِهَيْنِ كَالسَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ وَأَمَّا فِي لَوْنَيْنِ غَيْرِ مُتَشَابِهَيْنِ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْكُلَّ عَلَى الْخِلَافِ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ وَالتَّوْفِيقُ مُمَكِّنٌ ) فَإِنْ قِيلَ فِي التَّوْفِيقِ احْتِيَالٌ لِإِجَابِ الْحَدِّ وَهُوَ يَحْتَالُ لِلدَّرَجَةِ لِلْإِجَابَةِ فَلَمَّا اقْطَعُ لَا يُضَافُ إِلَى إِثْبَاتِ الْوَصْفِ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُكَلَّفَا نَقْلَهُ وَمَا يُوجِبُ الدَّرَجَةَ يَكُونُ فِي نَفْسِ الْمُوجِبِ لَا فِي غَيْرِهِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ

( مِلْكُ الْمُورِثِ لَا يَقْضِي لَوَارِثِهِ بَلَا جَرِّ الشَّاهِدَيْنِ ) وَبَيَّنَ مَعْنَى الْجَرِّ بِقَوْلِهِ ( بِقَوْلِهِمَا مَاتَ وَتَرَكَهُ مِيرَاثًا لَهُ أَوْ وَدَا مِلْكُهُ أَوْ فِي يَدِهِ ) اَعْلَمُ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمِيرَاثِ هَلْ تَحْتَاجُ إِلَى الْجَرِّ وَالنَّقْلِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ مَا ذُكِرَ فِي الْمَتْنِ أَوَّلًا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَا بُدَّ مِنْهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ يَقُولُ إِنَّ مِلْكَ الْمُورِثِ مِلْكُ الْوَارِثِ لِكُونِ الْوَرَاثَةِ خِلَافَةً وَلِهَذَا يُرَدُّ بِالْعَيْبِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِهِ فَصَارَتِ الشَّهَادَةُ بِالْمِلْكِ لِلْمُورِثِ شَهَادَةً بِهِ لِلْوَارِثِ وَهَذَا يَقُولُ أَنَّ مِلْكَ الْوَارِثِ يَتَجَدَّدُ فِي حَقِّ الْعَيْنِ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْاسْتِيزَاءُ فِي الْجَارِيَةِ الْمُورِثَةِ وَيَحِلُّ لِلْوَارِثِ الْغَنِيُّ مَا كَانَ صَدَقَةً عَلَى الْمُورِثِ الْفَقِيرِ ، وَالمُتَجَدَّدُ يَحْتَاجُ إِلَى النَّقْلِ لِنَلَا يَكُونُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ مُثَبَّتًا لَكِنْ يُكْتَفَى بِالشَّهَادَةِ عَلَى قِيَامِ مِلْكِ الْمُورِثِ وَقَدْ تَنَقَّلَ يَدُ الْمَوْتِ لثُبُوتِ الْإِنْتِقَالِ حِينَئِذٍ ضَرُورَةٌ وَكَذَا الشَّهَادَةُ عَلَى قِيَامِ يَدِهِ لِأَنَّ الْأَيْدِيَّ عِنْدَ الْمَوْتِ تَنْقَلِبُ يَدُ مِلْكٍ بِوَاسِطَةِ الصَّمَانِ إِذَا الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَنْ يُسَوِّيَ أَسْبَابَهُ وَيُبَيِّنَ مَا كَانَ بِيَدِهِ مِنَ الْمَغْضُوبِ وَالْوَدَائِعِ فَإِذَا لَمْ يُبَيِّنْ فَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّ مَا فِي يَدِهِ مِلْكُهُ فَجَعَلَ الْيَدَ عِنْدَ الْمَوْتِ دَلِيلَ الْمِلْكِ

( كَذَا ) أَيَّ كَالْجَرِّ فِي إِفَادَةِ فَايْدَتِهِ ( قَوْلُهُمَا ) أَيُّ الشَّاهِدَيْنِ ( كَانَ ) أَيُّ مَا يَدَّعِيهِ هَذَا الْوَارِثُ ( لِأَبِيهِ أَعَارَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ آجَرَهُ ذَا الْيَدِ ) يَعْنِي إِذَا مَاتَ رَجُلٌ فَأَقَامَ وَارِثُهُ بَيِّنَةً عَلَى دَارِ أَنَّهَا كَانَتْ لِأَبِيهِ وَأَعَارَهَا أَوْ أَوْدَعَهَا الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا وَلَا يُكَلِّفُ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهُ بِالْإِتِّهَاقِ أَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ بِالْجَرِّ فِي الشَّهَادَةِ وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلَمَّا قِيَامَ الْيَدِ عِنْدَ الْمَوْتِ يُعْنِي عَنِ الْجَرِّ وَقَدْ وَجَدَتْ لِأَنَّ يَدَ الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُودِعِ يَدُ الْمُعِيرِ وَالْمُودِعِ

( شَهِدَا يَدَ حَيٍّ مِنْذُ كَذَا رُدَّتْ ) يَعْنِي إِذَا كَانَتْ دَارٌ فِي يَدِ رَجُلٍ فَادَّعَى آخَرُ أَنَّهَا وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ مِنْذُ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ لَمْ تُقْبَلْ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا تُقْبَلُ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِقْرَارِ الْخَصْمِ وَلَوْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُدَّعِي اتِّفَاقًا وَلَهُمَا أَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ قَامَتْ عَلَى مَجْهُولٍ وَهُوَ الْيَدُ فَإِنَّهَا الْآنَ مُنْقَطِعَةٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ يَدَ مِلْكٍ أَوْ وَدِيعةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ غَضَبٍ فَلَا يُحْكَمُ بِإِعَادَتِهَا بِالشَّكِّ ( إِلَّا أَنْ يَقُولَا ) أَيُّ الشَّاهِدَيْنِ ( وَإِنَّهُ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( أَحَدَتِ الْيَدَ فِيهِ فَيَقْضِي لَهُ ) أَيُّ لِلْمُدَّعَى ( بِالْيَدِ وَيُؤْمَرُ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( بِاتِّسْلِيمِ إِلَيْهِ ) أَيُّ الْمُدَّعَى ( لَكِنْ لَا يَصِيرُ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( بِهِ ) أَيُّ بِزَوَالِ الْيَدِ عَنْهُ ( مَقْضِيًا عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ بَرِهَنَّ ) أَيُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ تُقْبَلُ ) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ ( وَإِنْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهِ ) أَيُّ بِكَوْنِهِ فِي يَدِ الْمُدَّعَى ( أَوْ

شَهِدَا أَنَّهُ ( أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) ( أَقَرَّ يَدِ الْمُدَّعَى ) أَيْ بَأَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ ( أَوْ ) ( أَقَرَّ ) ( بِمَلِكِهِ أَوْ ) شَهِدَا ( أَنَّهُ ) أَيْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( أَخَذَهُ مِنْ يَدِهِ ) أَيْ الْمُدَّعَى ( دَفَعَ إِلَى الْمُدَّعَى ) كَذَا فِي الْكَافِي

( بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ) اعْلَمْ أَنَّ جَوَازَهَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ لَا يَقْتَضِيهِ لِأَنَّ أَدَاءَهَا عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ لَزِمَتْ الْأَصْلَ لَا حَقٌّ لِلْمَشْهُودِ لَهُ لِعَدَمِ الْإِجْبَارِ وَالْإِنَابَةِ لَا تَجْرِي فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ لَكِنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا جَوَازَهَا فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِشُبْهَةٍ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا لِأَنَّ الْأَصْلَ قَدْ يَعْجُزُ عَنْ أَدَائِهَا لِمَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ تَجْزُ لَأَدَّى إِلَى ضَيَاعِ كَثِيرٍ مِنَ الْحُقُوقِ وَلِهَذَا جُوزَتْ وَإِنْ كَثُرَتْ أَعْنِي الشَّهَادَةُ عَلَى شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ثُمَّ وَثُمَ لَكِنْ فِيهَا شُبْهَةٌ الْبَدَلِيَّةُ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَا لَا يُصَالُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْأَصْلِ وَهَذِهِ كَذَلِكَ وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ فِيمَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ كَشَهَادَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ( قَوْلُهُ لَكِنْ فِيهَا شُبْهَةٌ الْبَدَلِيَّةِ ) يُخَالِفُهُ قَوْلُ الزَّيْلَعِيِّ إِنَّ فِيهَا حَقِيقَةَ الْبَدَلِيَّةِ إِذْ قَالَ وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيمَا لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ اخْتِرَازًا عَنِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ لِأَنَّهُمَا يَسْقُطَانِ بِالشُّبْهَةِ وَفِيهَا شُبْهَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فَلَا يَثْبُتَانِ بَهَا كَمَا لَا يَثْبُتَانِ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ لِمَا فِيهَا مِنْ شُبْهَةِ الْبَدَلِيَّةِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ حَقِيقَةَ الْبَدَلِيَّةِ اهـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْكَافِي ثُمَّ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَا يُقَالُ لَوْ كَانَ الْفَرْعُ بَدَلًا لِمَا جَازَ أَنْ يَشْهَدَا مَعَ أَحَدِ الْاِثْنَيْنِ إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ لَأَنَّا نَقُولُ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْفَرْعَيْنِ لَيْسَا بِبَدَلٍ عَنِ الَّذِي شَهِدَ مَعَهُمَا بَلْ عَنِ الَّذِي لَمْ يَحْضُرْ

انْتَهَى

( وَتُقْبَلُ فِيمَا لَا يَسْقُطُ بِشُبْهَةِ بَشَرٍ تَعْدُرُ حُضُورَ الْأَصْلِ ) أَيْ أَصْلُ الشَّاهِدِ عَلَى الْقَضِيَّةِ ( بِمَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ ) أَيْ يَكُونُ مَرِيضًا مَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُ بِهِ حُضُورَ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ ( أَوْ سَفَرٍ ) أَيْ يَكُونُ غَائِبًا مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا فَإِنَّ جَوَازَهَا لِلْحَاجَةِ وَإِنَّمَا تَمَسُّ عِنْدَ عَجْزِ الْأَصْلِ وَبِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِلَا مَرِيَّةٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ غَدَا إِلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَبِيتَ بِأَهْلِهِ صَحَّ الْإِشْهَادُ إِحْيَاءً لِحُقُوقِ النَّاسِ قَالُوا الْأَوَّلُ أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَقُ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ .

( وَ ) بِشَرَطِ ( شَهَادَةِ عَدَدٍ عَنْ كُلِّ أَصْلٍ ) لِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ( وَإِنْ لَمْ يَتَغَايَرَا فَرَعَاهُمَا ) يَعْنِي لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ شَاهِدٍ شَاهِدَانِ مُتَغَايِرَانِ بَلْ يَكْفِي شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَنْ كُلِّ أَصْلٍ ثُمَّ بَيْنَ كَيْفِيَّةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ ( بَأَنَّ يَقُولُ الْأَصْلُ ) مُحَاطِبًا لِلْفَرْعِ ( أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا ) أَيْ بَأَنَّ فُلَانِ ابْنَ فُلَانٍ الْفُلَانِيَّ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا مَثَلًا ( وَ ) يَقُولُ ( الْفَرْعُ أَشْهَدُ أَنْ فُلَانًا أَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ بِكَذَا وَقَالَ ) أَيْ فُلَانٌ ( أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ ) إِذْ لَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ الْفَرْعِ ، وَذَكَرَ شَهَادَةَ الْأَصْلِ وَذَكَرَ التَّحْمِيلَ وَالْعِبَارَةَ الْمَذْكُورَةَ تَقِي بِذَلِكَ كُلَّهُ وَهِيَ وَسَطَى الْعِبَارَاتِ وَلَهَا عِنْدَ الْأَدَاءِ لَفْظٌ أَطْوَلُ مِنْ هَذَا وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْفَرْعُ عِنْدَ الْقَاضِي أَشْهَدُ أَنْ فُلَانًا شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا مِنَ الْمَالِ وَأَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ بِذَلِكَ الْآنَ فَذَلِكَ ثَمَانِ شَيْئَاتٍ وَالْمَذْكُورُ أَوَّلُ خَمْسِ شَيْئَاتٍ

وَأَقْصَرُ مِنْهُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْفَرْعُ عِنْدَ الْقَاضِي أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ فُلَانٍ بِكَذَا وَفِيهِ شَيْئَانِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ شَيْءٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْثِ وَأُسْتَاذِهِ أَبِي جَعْفَرٍ كَذَا فِي الْعِنَايَةِ



(قَوْلُهُ وَالثَّانِي أَرْفَقُ) وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الْكَمَالُ .

وَفِي الذَّخِيرَةِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايِخِ أَخَذُوا بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ وَذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ تَجَوَّزَ الشَّهَادَةُ كَيْفَ مَا كَانَ حَتَّى رَوَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي زَاوِيَةِ الْمَسْجِدِ فَشَهِدَ الْفَرْعُ فِي زَاوِيَةِ أُخْرَى تُقْبَلُ وَقَالَ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ وَغَيْرُهُ يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ عَلَى قَوْلِهِمَا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّوَكُّلِ بِالْخُصُومَةِ عِنْدَهُمَا بَلَا رِضَا الْخَصْمِ وَعِنْدَهُ لَا إِلَّا بِرِضَاهُ وَإِلَّا قُطِعَ صَرَحَ بِهِ عَنْهُمَا فَقَالَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ تُقْبَلُ وَإِنْ كَانُوا فِي الْمِصْرِ هـ .

(قَوْلُهُ وَبَشَرَطُ شَهَادَةِ عَدَدٍ عَنْ كُلِّ أَصْلٍ) الْمُرَادُ بِالْعَدَدِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عَلَى شَهَادَةِ الْأَصْلِ وَلَوْ كَانَ امْرَأَةً كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَيَقُولُ الْفَرْعُ اشْهَدْ

إِلخ) مَشَى الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ إِذْ هُوَ الْوَسْطُ وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا وَإِنْ حَكَى اخْتِيَارَ غَيْرِهِ هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ حِكَايَةِ اخْتِيَارِ الْفَقِيهِ الْآتِي ذِكْرَهُ كَلَامُ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ كَلَامِ الْقُدُورِيِّ الْمُشْتَمِلِ عَلَى خَمْسِ شَيْئَاتٍ حَيْثُ حَكَاهُ وَذَكَرَ أَنْ تَمَّ أَطْوَلُ مِنْهُ وَأَقْصَرُ ثُمَّ قَالَ وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا وَذَكَرَ أَبُو نَصْرِ الْبَغْدَادِيُّ شَارِحُ الْقُدُورِيِّ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ يَعْنِي الْقُدُورِيُّ أَوَّلَى وَأَحْوَطُ (قَوْلُهُ وَأَقْصَرُ مِنْهُ

إِلخ) مِنْ الْأَقْلُ سِتُّ شَيْئَاتٍ وَأَرْبَعُ شَيْئَاتٍ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَثَلَاثُ شَيْئَاتٍ كَمَا فِي الْفَتْحِ (قَوْلُهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ وَأُسْتَاذِهِ أَبِي جَعْفَرٍ) زَادَ الزَّيْلَعِيُّ شَمْسُ الْأَنْيَمَةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ أَسْهَلُ وَأَيْسَرُ

وَأَقْصَرُ وَرَوَى أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ كَانَ يُخَالِفُهُ فِيهِ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ فَأَخْرَجَ لَهُمُ الرَّوَايَةَ مِنَ السِّيَرِ فَانْقَادُوا لَهُ .

هـ .

(صَحَّ تَعْدِيلُ الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ) لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا صَلَحَ لِلتَّزْكِيَةِ وَإِلَّا لَمْ يَصْلُحْ لِلشَّهَادَةِ لَا يُقَالُ هُوَ مُتَّهَمٌ لِأَنَّ شَهَادَةَ نَفْسِهِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِعَدِيلِهِ لِأَنَّ نَقُولَ الْعَدْلِ لَا يُتَّهَمُ بِمِثْلِهِ كَمَا لَا يُتَّهَمُ فِي شَهَادَةِ نَفْسِهِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَشْهَدُ لِيَصِيرَ مَقْبُولَ الْقَوْلِ (كَأَحَدٍ) أَيُّ كَمَا يَصِحُّ تَعْدِيلُ أَحَدٍ (الشَّاهِدَيْنِ لِلْآخِرِ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا إِلَى آخِرِهِ (وَأِنْ سَكَتَ) أَيُّ الْفَرْعُ عَنْ تَعْدِيلِ الْأَصْلِ (صَحَّ نَقْلُهَا) أَيُّ تَقْلُ شَهَادَةِ الْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ مَسْتَوْرًا كَذَا فِي الْمَحِيطِ

(قَوْلُهُ كَأَحَدٍ) أَيُّ كَمَا يَصِحُّ تَعْدِيلُ أَحَدٍ الشَّاهِدَيْنِ لِلْآخِرِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ تَعْدِيلُ صَاحِبِهِ لِلتُّهْمَةِ وَالْوَلِّ أَصَحُّ لِأَنَّ الْعَدْلَ لَا يُتَّهَمُ بِمِثْلِهِ هـ قَوْلُهُ وَإِنْ سَكَتَ صَحَّ نَقْلُهَا وَعَدِلُوا هَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا تُقْبَلُ هَكَذَا ذَكَرَ الْخِلَافَ النَّاصِحِيَّ وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْيَمَةِ فِيمَا إِذَا قَالَ الْفُرُوعُ حِينَ سَأَلَهُمْ عَنْ عَدَالَةِ الْأَصُولِ لَا تُخْبِرُكَ بِشَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ أَيُّ الْفُرُوعِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ جَرَحًا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهَا تُقْبَلُ وَيُسْأَلُ غَيْرُهُمَا وَلَوْ قَالَ لَا نَعْرِفُ عَدَالَتَهُمَا وَلَا عِلْمَهَا فَكَذَا الْجَوَابُ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ السُّعْدِيُّ وَذَكَرَ الْحُلَوَانِيُّ أَنَّهَا تُقْبَلُ وَيُسْأَلُ عَنْ الْأَصُولِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقِيَ مَسْتَوْرًا فَيُسْأَلُ عَنْهُ .

هـ .

(وَعُدُّوْا) أَيِ بَتَعْرِفِ الْقَاضِي الَّذِي يَسْمَعُ شَهَادَةَ الْفُرُوعِ عَدَالَةَ الْأَصُولِ مِمَّنْ هُوَ أَهْلٌ لِلتَّزْكِيَةِ كَمَا إِذَا حَضَرُوا وَشَهِدُوا فَإِنْ ثَبَتَ عَدَالَتُهُمْ حَكَمَ وَإِلَّا فَلَا (أَنْكَرَ الْأَصْلُ شَهَادَتَهُ بَطَلَ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ) قَالَ فِي الْكَافِي مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا مَا لَنَا شَهَادَةٌ عَلَى هَذِهِ الْحَادِثَةِ وَمَاتُوا أَوْ غَابُوا ثُمَّ جَاءَ الْفُرُوعُ يَشْهَدُونَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ بِهَذِهِ الْحَادِثَةِ أَمَّا مَعَ حَضَرَتِهِمْ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى شَهَادَةِ الْفُرُوعِ وَإِنْ لَمْ يُنْكِرُوا وَهَذَا لِأَنَّ التَّحْمِيلَ شَرْطٌ وَقَدْ فَاتَ لِلتَّعَارُضِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ يَعْنِي خَبَرَ الْأَصْلِ وَخَبَرَ الْفُرُوعِ وَقَالَ الرَّيْلِيُّ مَعْنَاهُ إِذَا قَالَ شَهِودُ الْأَصْلِ لَمْ تُشْهِدْهُمْ عَلَى شَهَادَتِنَا فَمَاتُوا أَوْ غَابُوا ثُمَّ جَاءَ الْفُرُوعُ وَشَهِدُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ لِأَنَّ التَّحْمِيلَ شَرْطٌ وَلَمْ يَثْبُتْ لِلتَّعَارُضِ بَيْنَ خَبَرِ الْأَصُولِ وَخَبَرِ الْفُرُوعِ لِأَنَّ الْأَصُولَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا صَادِقِينَ فَلَا يَثْبُتُ التَّحْمِيلُ مَعَ الْإِحْتِمَالِ أَقُولُ قَدْ وَقَعَتْ الْعِبَارَةُ فِي الْهَدَايَةِ وَشَرْوَحِهِ وَسَائِرِ الْمُعْتَبَرَاتِ هَكَذَا وَإِنْ أَنْكَرَ شَهِودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ مُوَافَقَةً لِمَا فِي الْكَافِي وَلَا يَحْتَمِلُ عَلَى أَحَدٍ مُغَايِرَةَ الْإِشْهَادِ لِلشَّهَادَةِ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَفْسِيرُهَا بِهِ وَلَعَلَّ مَنْشَأَ غَلْطِهِ قَوْلُهُمْ لِأَنَّ التَّحْمِيلَ لَمْ يَثْبُتْ لِلتَّعَارُضِ فَإِنْ مَعْنَى التَّحْمِيلِ هُوَ الْإِشْهَادُ وَحَقَّقِي عَلَيْهِ أَنَّ التَّحْمِيلَ لَا يَثْبُتُ أَيْضًا إِذَا أَنْكَرَ أَصْلَ الشَّهَادَةِ بَلْ هَذَا أَبْلَغُ مِنْ إِنْكَارِ الْإِشْهَادِ لِأَنَّهُ كِتَابَةٌ وَهِيَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ

(قَوْلُهُ قَالَ الرَّيْلِيُّ

إِلَخ) قَالَ الْفَاضِلُ الْمَرْحُومُ خَوَاهِرُ زَادَةَ أَقُولُ لَمْ يَرُدُّ الرَّيْلِيُّ تَفْسِيرَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ بِالْإِشْهَادِ بَلْ أَرَادَ أَنْ مَدَّارَ بُطْلَانِ شَهَادَةِ الْفُرُوعِ عَلَى إِنْكَارِ الْأَصْلِ لِلْإِشْهَادِ حَتَّى يَبْطُلَ وَلَوْ قَالَ لِي شَهَادَةٌ عَلَى هَذِهِ الْحَادِثَةِ لَكِنْ لَمْ أَشْهَدْ وَالْمَذْكُورُ فِي الْمَتْنِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ فِي صُورَةٍ مِنْ صَوْرَتَيْ إِنْكَارِ الْإِشْهَادِ وَهِيَ صُورَةُ إِنْكَارِ الشَّهَادَةِ رَأْسًا إِذْ لَا شَكَّ فِي قَوَاتِ الْإِشْهَادِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِمَا فِي الْمَتْنِ حَصَرُ الْبُطْلَانِ بِصُورَةِ إِنْكَارِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ أَنَّ التَّحْمِيلَ لَا يَثْبُتُ أَيْضًا مَعَ إِنْكَارِ أَصْلِ الشَّهَادَةِ وَإِنَّمَا يَكُونُ خَافِيًا عَلَيْهِ لَوْ تَوَهَّمْ عَدَمَ بُطْلَانِ شَهَادَةِ الْفُرُوعِ حَيْثُ دَوَّحَاشَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْبُطْلَانَ يَعُمُّ صُورَةُ إِنْكَارِ الشَّهَادَةِ رَأْسًا وَصُورَةُ الْإِقْرَارِ بِهَا وَإِنْكَارِ الْإِشْهَادِ تَحَقَّقَتْ أَنَّ كَوْنَ التَّرْكِيبِ أَبْلَغُ فِي الْإِنْكَارِ غَيْرُ مُرَادٍ أَهـ مَا قَالَهُ الْفَاضِلُ وَصُورَةُ إِنْكَارِ الشَّهَادَةِ مَا قَالَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ وَإِنْ أَنْكَرَ شَهِودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ بِأَنْ قَالُوا لَيْسَ لَنَا شَهَادَةٌ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ وَغَابُوا أَوْ مَاتُوا ثُمَّ جَاءَ الْفُرُوعُ يَشْهَدُونَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ أَوْ قَالُوا لَمْ نُشْهَدْ الْفُرُوعُ عَلَى شَهَادَتِنَا فَإِنْ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ لَمْ تُقْبَلْ لِأَنَّ التَّحْمِيلَ لَمْ يَثْبُتْ وَهُوَ شَرْطٌ .

ا هـ .

(شَهِدَا عَنْ اثْنَيْنِ عَلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ فُلَانٍ الْفُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا بِمَعْرِفَتِهَا وَجَاءَ الْمُدَّعِي بِامْرَأَةٍ لَمْ يَعْرِفَا أَنَّهَا هِيَ قِيلَ) أَيِ لِلْمُدَّعِي (هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَنَّهَا هِيَ) لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالنِّسْبَةِ قَدْ تَحَقَّقَ بِشَهَادَتِهِمَا وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي أَنَّ تِلْكَ النِّسْبَةَ لِلْحَاضِرَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهَا لِلْحَاضِرَةِ فَهَذَا مِنْ قِبَلِ مَا مَرَّ مِنْ شَهَادَةِ قَاصِرَةٍ يُثَمِّمُهَا غَيْرُهُمْ (كَذَا الْكِتَابُ الْحُكْمِيُّ) يَعْنِي أَنَّ الْقَاضِي إِذَا كَتَبَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ أَنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا شَهِدَا عِنْدِي بِكَذَا مِنَ الْمَالِ عَلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ فُلَانٍ الْفُلَانِيَّةِ وَأَحْضَرَ الْمُدَّعِي امْرَأَةً عِنْدَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَأَنْكَرَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُنْسُوبَةُ بِتِلْكَ النِّسْبَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّهَا هِيَ الْمُنْسُوبَةُ بِتِلْكَ النِّسْبَةِ (وَلَوْ قَالَ) أَيِ الشَّاهِدَانِ (فِيهِمَا) أَيِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ لِبَيَانِ النِّسْبَةِ (الْتِمِيمِيَّةُ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَنْسَبَاهَا إِلَى فَخْذِهَا) بِسُكُونِ الْخَاءِ الْقَبِيلَةِ الْخَاصَّةِ (أَوْ جَدَّهَا) إِذْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْرِيفِ وَهُوَ لَا يَحْصُلُ بِالنِّسْبَةِ الْعَامَّةِ وَالنِّسْبَةُ إِلَى بَنِي تَمِيمٍ عَامَّةٌ إِذْ

لَا يُحْصَى عَدَدُهُمْ بِخِلَافِ النَّسْبَةِ إِلَى الْقَحْدِ لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ حَتَّى إِنْ ذَكَرَهُ يَقُومُ مَقَامُ ذِكْرِ الْجَدِّ لِأَنَّهُ اسْمُ الْجَدِّ الْأَعْلَى  
فَقَامَ مَقَامَ الْجَدِّ الْأَدْنَى

( قَوْلُهُ وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمَنْسُوبَةُ بِتِلْكَ النَّسْبَةِ ) كَذَا قَالَه الزَّيْلَعِيُّ هـ وَالْأَمْرُ لَا يَخْتَصُّ بِإِنْكَارِهَا بَلْ  
لَوْ أَقَرَّتْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ بَلْ الْعِبَرَةُ لِمَعْرِفَةِ الشُّهُودِ إِيَّاهَا حَتَّى إِذَا لَمْ يَعْرِفَاهَا يُكَلِّفُ الْمُدْعِيَ إِثْبَاتَ  
أَنَّهَا هِيَ لِاحْتِمَالِ التَّوَاتُؤِ ( قَوْلُهُ حَتَّى يَنْسُبَهَا إِلَى فَخْلِهَا ) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانَ الْقَحْدِ فِي بَابِ  
الْوَصِيَّةِ وَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ وَالْكَمَالُ بَيَانَ الْقَحْدِ وَالشُّعْبِ وَالْعِمَارَةِ وَالْقَبِيلَةِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَالْأَوْجُهُ فِي شَرْطِ التَّعْرِيفِ  
ذَكَرُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي اللَّقَبِ مَعَ الْأَسْمِ هَلْ هُمَا وَاحِدٌ أَوْ لَا .  
ا هـ .

( أَشْهَدُ ) أَيِ الْأَصْلِ ( عَلَى شَهَادَتِهِ ثُمَّ نَهَاهُ ) أَيِ الْفَرْعِ ( عَنْهَا ) أَيِ عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى شَهَادَتِهِ ( لَمْ يَصِحَّ ) أَيِ  
نَهْيًا ( كَافِرَانِ شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ مُسْلِمَيْنِ لِكَافِرٍ عَلَى كَافِرٍ لَمْ تُقْبَلْ كَذَا شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْقَضَاءِ لِكَافِرٍ عَلَى كَافِرٍ  
وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ عَلَى شَهَادَةِ أَبِيهِ وَعَلَى قَضَاءِ أَبِيهِ فِي الصَّحِيحِ ) هَذِهِ الْمَسَائِلُ الْأَرْبَعُ مِنَ الْخَانِيَّةِ  
( قَوْلُهُ كَافِرَانِ شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ مُسْلِمَيْنِ  
إِلَخْ ) لَعَلَّ وَجْهَ عَدَمِ الْقُبُولِ لِمَا فِيهِ مِنْ ثُبُوتِ وَلَايَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ا هـ .  
وَلَمْ يُعَلِّهِ قَاضِي خَانِ

( مَنْ ظَهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ زُورًا ) بَأَنَّ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ شَهِدَ زُورًا أَوْ شَهِدَ بِقَتْلِ رَجُلٍ أَوْ مَوْتِهِ فَجَاءَ حَيًّا أَوْ شَهِدَ بِرُؤْيَا  
الْهَلَالِ فَمَضَى ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَيْسَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةً وَلَمْ يَرِ الْهَلَالَ وَخَوَّ ذَلِكَ ( عَزَّرَ بِالتَّشْهِيرِ ) قَالَ فِي الْكَافِي أَعْلَمُ أَنَّ  
شَاهِدَ الزُّورِ يُعَزَّرُ إِجْمَاعًا اتَّصَلَ الْقَضَاءُ بِشَهَادَتِهِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً اتَّصَلَ ضَرَرُهَا بِالْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ فِيهَا حَدٌّ  
مُقَدَّرٌ فَيُعَزَّرُ زَجْرًا لَهُ وَتَنْكِيلًا إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ تَعْرِيرُهُ تَشْهِيرُهُ فَقَطُّ وَقَالَ يَضْرَبُ وَيُجْبَسُ  
عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ ضَرَبَ شَاهِدَ الزُّورِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا وَسَخَّمَ وَجْهَهُ وَلَهُ  
أَنْ شَرِيحًا كَانَ يُشْهِرُهُ وَلَا يَضْرِبُهُ فَيَبْعَثُهُ إِلَى سُوقِهِ إِنْ كَانَ سُوقِيًّا أَوْ إِلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ سُوقِيٍّ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي  
أَجْمَعَ مَا كَانُوا وَيَقُولُ إِنَّا وَجَدْنَا هَذَا شَاهِدَ زُورٍ فَاحْذَرُوهُ وَحَذَرُوهُ النَّاسَ وَشَرِيحًا كَانَ قَاضِيًّا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ  
وَمِثْلُ هَذَا التَّشْهِيرِ لَا يَخْفَى عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَحَلَّ مَحَلَّ الْإِجْمَاعِ

( قَوْلُهُ قَالَ فِي الْكَافِي أَعْلَمُ أَنَّ شَاهِدَ الزُّورِ يُعَزَّرُ إِجْمَاعًا ) لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِمَا قَالَ الْكَمَالُ أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ  
الْمَسْأَلَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ إِنْ رَجَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِصْرَارِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ نَعَمْ شَهِدْتُ فِي هَذِهِ بِالزُّورِ وَلَا أَرْجِعُ عَنْ مِثْلِ  
ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ بِالضَّرْبِ بِالتَّاتُّاقِ وَإِنْ رَجَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبَةِ لَا يُعَزَّرُ اتِّفَاقًا وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ فَعَلَى الْإِخْتِلَافِ  
الْمَذْكُورِ وَقِيلَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فَجَوَابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي التَّائِبِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّعْزِيرِ الْإِثْرَ جَارٍ  
وَقَدْ انْزَجَرَ بِدَاعِي اللَّهِ تَعَالَى وَجَوَابُهُمَا فِيمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ وَلَا يُخَالَفُ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ا هـ .

وَفِي الْبُرْهَانِ يُرْجَعُ فِي ظُهُورِ تَوْبَةِ شَاهِدِ الزُّورِ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي فِي الصَّحِيحِ إِذْ قُبُولُهَا وَرَدُّهَا إِلَيْهِ فَيَكُونُ تَعْرِفُ  
حَالَهُ فِي التَّوْبَةِ إِلَيْهِ وَعِنْدَ بَعْضِ الْمَشَائِخِ يُقَدَّرُ بِعَامٍ وَعِنْدَ آخَرِينَ يَنْصَفُ عَامٍ لِأَنَّ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ يَتَغَيَّرُ حَالُ الْإِنْسَانِ )  
قَوْلُهُ وَسَخَّمَ وَجْهَهُ ( بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ يُقَالُ سَخَّمَ وَجْهَهُ إِذَا سَوَّدَهُ مِنَ السُّخَامِ وَهُوَ سَوَادُ الْقُدُورِ وَقَدْ جَاءَ بِالْخَاءِ  
الْمُهْمَلَةِ مِنَ الْأَسْحَمِ وَهُوَ الْأَسْوَدُ وَفِي الْمُعْنِيِّ وَلَا يُسَخَّمُ وَجْهَهُ بِالْخَاءِ وَالْخَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ وَلَهُ أَنْ شَرِيحًا

إلخ ) بقي من تمام عبارة الكافي فكان هذا منه احتجاجاً بإجماع الصحابة لا تقليد شريح لأنه لا يرى تقليد التابعي انتهى

( باب الرجوع عن الشهادة ) ( هو أن يقول كنت مبطلاً فيها ) أي الشهادة ( ونحوه ) كأن يقول رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت ( فلا يكون إنكارها رجوعاً ) لأن الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها ( لا يصح ) أي الرجوع عنها ( إلا عند القاضي ) سواء كان هو الأول أو غيره لأن الرجوع عنها توبة والتوبة على حسب الجناية فالسر بالسر والإعلان بالإعلان وشهادة الزور جناية في مجلس الحكم فالتوبة عنها تتقيد به وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فإذا ادعى المشهود عليه رجوعهما وأقام عليه بينة أو عجز عنها وأراد تخليف الشاهد لم يقبل القاضي بينة عليهما ولا يحلفهما لأن البينة واليمين يترتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطلة حتى لو أقام البينة أنه رجع عند القاضي فلان وصمته المال قبلت بينته لصحة السبب ( وحكمه بعد القضاء وقبض المال التعزير والتضمن ) أما التعزير فلما مر وأما التضمن أي تضمنين ما أثلفاه بشهادتهما فإقرارهما على نفسيهما بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم إقراره على نفسه وإنما قال وقبض المال لأن القاضي إذا قضى ولم يقبض المدعي ما ادعاه لا يجب الضمان لعدم الإثلاف ( ولم ينتقض ) أي القضاء لأنه كما لا يتحقق بالكلام المتناقض لا ينتقض بالكلام المتناقض . ( و حكمه قبله ) أي قبل القضاء ( التعزير ) فقط وقد مر ( العبرة ) في حق الضمان ( للباقي لا الرجوع ) هذا هو الأصل وقد فرغ عليه بقوله

( فإن رجع أحدهما ضمن النصف ) إذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقاء أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقداً ببقاء بعض النصاب ( وإن رجع أحد الثلاثة لم يضمن ) أي الرجوع إذ بقي من يبقى بشهادته كل الحق ( وإن رجع آخر ضمناً ) أي الرجوعان ( النصف ) إذ بقي على الشهادة من يبقى به نصف المال ( وإن رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنت الربع ) إذ بقي على الشهادة من يبقى به ثلاثة الأرباع ( وإن رجعتا ضمنا النصف ) لبقاء من يبقى به النصف ( وإن رجعت ثمان من رجل وعشرة نسوة فلا ضمان ) لبقاء من يبقى بشهادته كل المال وهو رجل وامرأتان ( فإن رجعت أخرى ضمنت التسع الربع لبقاء من يبقى به ثلاثة أرباع الحق ) إذ النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية ( وإن رجع الكل ) أي الرجل والنساء ( فعليه السدس عنده والنصف عندهما وما بقي ) وهو خمسة الأسداس في الأولى والنصف في الثانية ( عليهن على القولين ) لهما أن النساء وإن كثرن في الشهادة لم يقمن إلا مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهن إلا بانضمام رجل وكان الثابت بشهادته نصف المال وبشهادتهن نصفه وله أن كل امرأتين تقومان مقام رجل واحد فعشر نسوة كخمسة من الرجال فصار كما لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا فإن الضمان عليهم يكون أسداساً )

( وإن رجعت ) أي النسوة العشر ( فقط ) وبقي رجل ( فالنصف وفاقاً ) أما عندهما فظاهر لأن الثابت بشهادتهن نصف المال وكذا عنده إذ بقي من يبقى به نصف المال فصار كما لو شهد ستة رجال ثم رجع خمسة

( بَابُ الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ ) ( قَوْلُهُ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا عِنْدَ الْقَاضِي سِوَاءَ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ غَيْرُهُ لِأَنَّ الرُّجُوعَ عَنْهَا تَوْبَةٌ )

( الْخ ) كَذَا جَعَلَ غَيْرَ الْمُصَنَّفِ هَذَا وَجْهًا لَصِحَّةِ الرُّجُوعِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ التَّوْبَةِ بِحَسَبِ الْجَنَائَةِ وَجَنَائَتِهِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي فَتَخَصُّصُ التَّوْبَةِ بِمَحَلِّهِ وَلَمَّا أَنْ كَانَتْ الْمُلَازِمَةُ غَيْرَ لَازِمَةٍ بَيَّنُّوا لَهُ مُلَازِمَةَ شَرْعِيَّةٍ بِحَدِيثِ { مُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ أَوْصِنِي فَقَالَ عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتَ إِلَى أَنْ قَالَ إِذَا عَمِلْتَ سُوءًا فَأَحْدِثْ تَوْبَةَ السِّرِّ بِالسِّرِّ وَالْعَلَانِيَةَ بِالْعَلَانِيَةِ } ١ هـ كَمَا فِي الْفَتْحِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْعَلَانِيَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِعْلَامِ عَلَى مَحَلِّ الذَّنْبِ بِخُصُوصِهِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ بَلْ فِي مِثْلِهِ مِمَّا فِيهِ عِلَالِيَّةٌ وَهُوَ إِذَا ظَهَرَ لِلنَّاسِ الرُّجُوعُ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَيْهِ وَبَلَغَ ذَلِكَ الْقَاضِي بِالْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ كَيْفَ لَا يَكُونُ مُعْلِنًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ( قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ رَجَعَ عِنْدَ قَاضِي فَلَانٍ وَضَمِنَهُ الْمَالُ قَبْلَتْ بَيِّنَتُهُ ) قَبْلَ إِطْلَاقِ مَتْنِهِ بِهَذَا الْقَيْدِ وَهُوَ تَضْمِينُ الْقَاضِي مَنْ رَجَعَ عِنْدَهُ الْمَالُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى حَيْثُ قَالَ وَلَوْ شَهِدَ عِنْدَ قَاضٍ وَرَجَعَ عِنْدَ قَاضٍ آخَرَ يَصِحُّ وَيَجِبُ الضَّمَانُ عَلَيْهِ لَكِنْ إِذَا قَضَى عَلَيْهِ هَذَا الْقَاضِي بِالضَّمَانِ كَمَا لَوْ رَجَعَ عِنْدَ الَّذِي شَهِدَ عِنْدَهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ إِذَا قَضَى عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالضَّمَانِ فِي شَرْحِ خَوَاهِرِ زَادَةَ فَكَانَ أَسْتَاذَنَا فَخْرُ الدِّينِ يَسْتَبْعِدُ تَوَقُّفَ صِحَّةِ الرُّجُوعِ عَلَى الْقَضَاءِ بِالرُّجُوعِ أَوْ بِالضَّمَانِ وَقَالَ الْكَمَالُ نَقِلَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْهِدَايَةِ عَنْ

شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَاسْتَبْعَدَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ تَوَقُّفَ صِحَّةِ الرُّجُوعِ عَلَى الْقَضَاءِ بِالرُّجُوعِ أَوْ بِالضَّمَانِ وَتَرَكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُصَنِّفِي الْفَتَاوَى هَذَا الْقَيْدَ وَذَكَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ تَعْوِيلًا عَلَى هَذَا الْإِسْتِبْعَادِ ١ هـ .  
وَفِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ قَبُولِ دَعْوَى الرُّجُوعِ مُطْلَقًا عَنْ الْمَجْلِسِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الصَّغْرَى عَنْ الْمَبْسُوطِ ( قَوْلُهُ وَإِنَّمَا قَالَ وَقَبْضَ الْمَالِ لِأَنَّ الْقَاضِي إِذَا قَضَى وَلَمْ يَقْبِضْ الْمُلْعِي مَا ادَّعَاهُ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ لِعَدَمِ الْإِثْلَافِ ) كَذَا قَالَهُ فِي الْكَنْزِ وَهُوَ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْأَنْبِيَةِ السَّرْحَسِيِّ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دَيْنًا فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ الضَّمَانُ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ الْمَشْهُودُ لَهُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَالْفَتْحِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ قَالَ الْبَزَازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي فِتَاوَاهِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْفَوَى الضَّمَانُ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ قَبْضُ الْمُلْعِي الْمَالِ أَوْ لَا وَكَذَا الْعَقَارُ يَضْمَنُ بَعْدَ الرُّجُوعِ إِذَا اتَّصَلَ الْقَضَاءُ بِالشَّهَادَةِ ١ هـ .

( قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ قَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلَ الْقَضَاءِ التَّعْزِيرُ فَقَطُّ يَعْنِي لَا التَّضْمِينُ وَقَالَ الْكَمَالُ قَالُوا يُعْزَرُ الشُّهُودُ سِوَاءَ رَجَعُوا قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ لِأَنَّ الرُّجُوعَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ تَوْبَةٌ عَنْ تَعَمُّدِ الزُّورِ إِنْ تَعَمَّدَهُ أَوْ التَّهَوُّرِ وَالْعَجَلَةِ إِنْ كَانَ أَخْطَأَ فِيهِ وَلَا تَعْزِيرَ عَلَى التَّوْبَةِ وَلَا عَلَى ذَنْبٍ ارْتَفَعَ بِهَا وَلَيْسَ فِيهِ حَدٌّ مُقَدَّرٌ ١ هـ .

وَقَدَّمْنَا عَنْهُ مَا قَالَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ هَذَا ( قَوْلُهُ وَمَا بَقِيَ ) وَهُوَ خَمْسَةُ الْأَسَدَاسِ فِي الْأَوَّلَى وَالتَّنْصِفُ فِي الثَّانِيَةِ عَلَيْهِنَّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْأَوَّلَى أَيُّ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِالتَّنْصِفِ فِي الثَّانِيَةِ أَيُّ عَلَى قَوْلِهِمَا

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِنَّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَنَّ مَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَيْهِنَّ مُوزَعًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ أَيُّ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوْلِهِمَا فَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَيْهِنَّ خَمْسَةُ أَسَدَاسٍ كَأَنَّهُنَّ خَمْسَةُ رِجَالٍ وَعَلَى قَوْلِهِمَا عَلَيْهِنَّ نِصْفٌ لِمَا ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ مِنَ التَّعْذِيلِ لِهَمَّا وَلَا يَخْتَمِي مَا فِي هَذِهِ التَّرَاكِبِ عَلَى الْمَاهِرِ اللَّيِّبِ ( قَوْلُهُ وَإِنْ رَجَعْنَا فَقَطُّ فَالتَّنْصِفُ وَفَاقًا ) كَذَا عَكْسُهُ ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ .

وَفِي الْمُحِيطِ أَنَّ الرَّجُلَ رَجَعَ وَثَمَانِ نِسْوَةٍ فَعَلَى الرَّجُلِ نِصْفُ الْحَقِّ وَلَا شَيْءَ عَلَى النِّسْوَةِ لِأَنَّهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ يَقُصَّرُ مَقَامَ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِنَّ نِصْفُ الْحَقِّ فَيَجْعَلُ الرَّاجِعَاتُ كَأَنَّهُنَّ لَمْ يَشْهَدْنَ وَهَذَا

سَهُوً بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ النِّصْفُ أَخْمَاسًا عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا أَنْصَافًا وَذَكَرَ الْإِسْبَاجِيُّ أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ كَانَ النِّصْفُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَمَا وَجِبَ عَلَى الْمَرْأَةِ شَيْءٌ .

ا هـ .

قُلْتُ الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحِيطِ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبِينَ وَلِذَا عَلَّلَ بِمَا لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ الْإِمَامُ بَلْ بِمَا عَلَّلَ بِهِ إِذْ مَا عَلَّلَ بِهِ الْإِمَامُ كَمَا ذَكَرَهُ أَنَّ كُلَّ امْرَأَتَيْنِ يَقُومَانِ مَقَامَ رَجُلٍ وَاحِدٍ ثُمَّ قَالَ وَعَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِكَثْرَتِهِنَّ عِنْدَ انْفِرَادِهِنَّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِكَثْرَتِهِنَّ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ مَعَ الرِّجَالِ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ ا هـ .

وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الصَّاحِبِينَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ قِيَامِهِنَّ مَقَامَ رَجُلٍ يَحْتَسِبُ عَلَيْهِنَّ مَا ثَبَتَ بِشَهَادَتِهِنَّ فِي حَقِّ مَنْ رَجَعَ مِنْهُنَّ فَيُغَرَّمُ بِقَدْرِهِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُنَّ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ نِصْفُ الْحَقِّ لِمَا ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ وَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجَعُوا فَعِنْدَهُمَا عَلَى

الرَّجُلِ النِّصْفُ وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفُ وَعِنْدَهُ عَلَيْهِ الْخُمْسَانِ وَعَلَيْهِنَّ ثَلَاثَةُ الْأَخْمَاسِ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَلَوْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَامْرَأَةٌ فَعَلَيْهِ النِّصْفُ كُلُّهُ عِنْدَهُمَا وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ شَيْءٌ وَعِنْدَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الرَّاجِعَةِ أَثْلَاثًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ا هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الْفَتْحِ ا هـ عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا الْإِقْسَامَ عَلَيْهِنَّ عِنْدَ الرُّجُوعِ فَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ تَغْلِيلِ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْإِقْسَامَ عَلَيْهِنَّ بِحَسَبِ عَدَدِهِنَّ فَعَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ النِّصْفِ وَعَلَى الرَّجُلِ نِصْفٌ كَامِلٌ وَيَبْقَى خُمُسُ نِصْفِ الْمَالِ بَقَاءَ الْمَرَاتَيْنِ وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ عَنِ الْإِسْبَاجِيِّ أَنَّهُ مَشَى عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ لَا عَلَى قَوْلِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ

( وَضَمِنَ رَجُلَانِ شَهِدَا مَعَ امْرَأَةٍ فَرَجَعُوا ) أَيُّ الْكُلِّ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْوَاحِدَةَ لَيْسَتْ بِشَاهِدَةٍ إِذَا الْمَرَاتَانِ كَشَاهِدٍ وَاحِدٍ فَكَانَتْ الْوَاحِدَةُ بَعْضَ الشَّاهِدِ فَكَانَ الْقَضَاءُ مُسْتَدًّا إِلَى شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ بِلَا امْرَأَةٍ ( وَلَا يَضْمَنُ رَاجِعٌ فِي النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مُسَمًّى مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءٌ شَهِدَا عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا بَأَنَّ كَانَ قِصَاصًا أَوْ نِكَاحًا أَوْ نَحْوَهُمَا لَمْ يَضْمَنْ الشَّاهِدُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَإِنْ كَانَ مَالًا فَإِنْ كَانَ الْإِثْلَافُ بِعَوَضٍ يُعَادِلُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الشَّاهِدِ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِعَوَضٍ كَلَّا إِثْلَافٍ وَإِنْ كَانَ بِعَوَضٍ لَا يُعَادِلُهُ فَبَقِيَ الْعَوَضُ لَا ضَمَانَ بَلْ فِيهِمَا وَرَاءَهُ وَإِنْ كَانَ الْإِثْلَافُ بِلَا عَوَضٍ أَصْلًا وَجِبَ ضَمَانُ الْكُلِّ إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا وَهِيَ جَاهِدَةٌ وَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ يَقْضَى بِالنِّكَاحِ ثُمَّ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا لَمْ يَضْمَنْمَا لَهَا شَيْئًا سَوَاءٌ كَانَ الْمُسَمًّى مَهْرَ مِثْلِهَا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ أَثْلَفَا عَلَيْهَا الْبُضْعَ بِعَوَضٍ لَا يُعَادِلُهُ وَلَكِنَّ الْبُضْعَ لَا يَتَقَوَّمُ عَلَى الْمُتَلَفِّ وَإِنَّمَا يَتَقَوَّمُ عَلَى الْمُتَمَلِّكَ صَرُورَةً التَّمَلُّكُ فَإِنْ ضَمَانَ الْإِثْلَافُ يُقَدَّرُ بِالْمِثْلِ وَلَا مُمَاثَلَةٌ بَيْنَ الْبُضْعِ وَالْمَالِ وَأَمَّا عِنْدَ دُخُولِهِ فِي مِلْكِ الزَّوْجِ فَقَدْ صَارَ مُتَقَوِّمًا إِظْهَارًا لِخَطَرِهِ ( إِلَّا مَا زَادَ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا ) يَعْنِي إِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا مِثْلَ الْمُسَمًّى أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَضْمَنْمَا شَيْئًا لِأَنَّهُمَا أَوْجَبَا الْمَهْرَ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ يُعَادِلُهُ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْبُضْعُ لِأَنَّهُ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي مِلْكِ الزَّوْجِ مُتَقَوِّمٌ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِثْلَافَ بِعَوَضٍ يُعَادِلُهُ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ وَإِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَقَلَّ مِنَ الْمُسَمًّى ضَمِنَا الزِّيَادَةَ لِلزَّوْجِ

لِأَنَّهُمَا أَثْلَفَا عَلَيْهِ قَدْرَ الزِّيَادَةِ بِلَا عَوَضٍ ( وَلَا ) يَضْمَنُ أَيْضًا ( رَاجِعٌ فِي الْبَيْعِ إِلَّا مَا تَقَصَّ مِنْ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ إِنْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي ) بِأَنَّهُ يَقُولُ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ بِأَلْفٍ وَهُوَ يُسَاوِي أَلْفَيْنِ فَاتَّكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ ثُمَّ رَجَعَا يَضْمَنَانِ أَلْفًا لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُمَا أَثْلَفَاهُ عَلَيْهِ ( وَلَا ) يَضْمَنُ أَيْضًا ( رَاجِعٌ فِي الْبَيْعِ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى الْقِيَمَةِ

مِنْ الثَّمَنِ إِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ ( بَأْن يَقُولَ إِنْ الْمُشْتَرِيَ اشْتَرَى مِنِّي هَذَا الْعَبْدَ بِكَذَا وَعَلَيْهِ الثَّمَنُ وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِيَ فَشَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ اشْتَرَى الْعَبْدَ بِالْهَيْنِ وَهُوَ يُسَاوِي أَلْفًا ثُمَّ رَجَعَا يَضْمَنَانِ لِلْمُشْتَرِيَ أَلْفًا لِأَنَّهُمَا أَتَّفَقَا عَلَيْهِ

( قَوْلُهُ وَضَمِنَ رَجُلَانِ شَهِدَا مَعَ امْرَأَةٍ فَرَجَعُوا ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَنْ الرِّيَالِيِّ وَالْكَمَالِ وَهِيَ لَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ فَرَجَعُوا ضَمِنُوا أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يُضَفْ إِلَى الْمَرْأَةِ هُنَا لِعَدَمِ اعْتِبَارِهَا مُتَفَرِّدَةً مَعَ الرَّجُلَيْنِ بِخِلَافِهَا مَعَ امْرَأَتَيْنِ وَرَجُلٍ لِإِضَافَتِهِ إِلَى جَمِيعِهِنَّ ( قَوْلُهُ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا بَأْن كَانَ قِصَاصًا ) ذَكَرَهُ الرِّيَالِيُّ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْقِصَاصَ إِذَا شَهِدَا بِهِ ثُمَّ رَجَعَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا الدِّيَّةُ فَيَجِبُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ بَأْن كَانَ قِصَاصًا بِالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ يَعْنِي أَنَّهُمَا إِذَا شَهِدَا بِالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ فَرَجَعَا لَا يَضْمَنَانِ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَيْسَ بِمَالٍ ( قَوْلُهُ إِلَّا مَا زَادَ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا ) يَعْنِي فِيمَا إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ وَتَفْرِيعُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي التَّبَيِّنِ وَالْفَتْحِ وَالْكَافِي ( قَوْلُهُ وَلَا يَضْمَنُ فِي الْبَيْعِ إِلَّا مَا تَقَصَّ مِنْ قِيَمَةِ الْمَسْبُوعِ الْخ ) كَذَا قَالَهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ هَذَا إِذَا شَهِدَا بِالْبَيْعِ وَلَمْ يَشْهَدَا بِتَقْدِ الثَّمَنِ فَلَوْ شَهِدَا بِهِ وَبَقِيَ الثَّمَنُ الْخ ثُمَّ رَجَعَا فِيمَا أَنْ يَنْظُمَا فِي شَهَادَةٍ وَاحِدَةٍ بَأْن يَشْهَدُ أَنَّهُ بَاعَهُ هَذَا بِالْأَلْفِ وَأَوْفَاهُ الثَّمَنَ أَوْ فِي شَهَادَتَيْنِ بَأْن شَهِدَا بِالْبَيْعِ فَقَطُّ ثُمَّ شَهِدَا بَأْن الْمُشْتَرِيَ أَوْفَاهُ الثَّمَنَ فَفِي الْأَوَّلِ يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِقِيَمَةِ الْمَسْبُوعِ لَا بِالْثَّمَنِ وَفِي الثَّانِي يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِالْثَّمَنِ لِلْبَائِعِ وَذَكَرَ الْفَرْقَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ بَبَيْعٍ بَاتٍ أَوْ بِخِيَارٍ لِلْبَائِعِ وَلَوْ أَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ بِالْشَّرَاءِ أَخَذَهُ فِي الْمُدَّةِ سَقَطَ الضَّمَانُ عَنْهُمَا لِأَنَّهُ أَتَّفَقَ مَالَهُ بِاخْتِيَارٍ كَمَا لَوْ أَجَارَهُ الْبَائِعُ فِي شَهَادَتَيْهِمَا بِالْخِيَارِ لَهُ بَشَمَنٍ نَاقِصٍ عَنْ

#### الْقِيَمَةُ

( وَلَا ) يَضْمَنُ ( فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ إِلَّا نَصْفَ مَهْرٍهَا ) يَعْنِي إِذَا شَهِدَا بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ ثُمَّ رَجَعَا يَضْمَنَانِ نَصْفَ الْمَهْرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَا بِالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ لِأَنَّ الْمَهْرَ تَأَكَّدَ بِالدُّخُولِ فَلَا إِثْلَافَ ( وَضَمِنَ فِي الْعَتَقِ الْقِيَمَةَ ) يَعْنِي إِذَا شَهِدَا عَلَى عَتَقٍ عَبْدٌ ثُمَّ رَجَعَا يَضْمَنَانِ قِيَمَةَ الْعَبْدِ . ( وَ ) ضَمِنَ ( فِي الْقِصَاصِ الدِّيَّةَ ) يَعْنِي إِذَا شَهِدَا أَنَّ زَيْدًا قَتَلَ بَكْرًا فَاقْتَصَّ زَيْدٌ ثُمَّ رَجَعَا تَجِبُ الدِّيَّةُ عِنْدَنَا لَا الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ جَزَاءُ مُبَاشَرَةِ الْقَتْلِ وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمَا ذَلِكَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُقْتَصُّ . ( وَ ) ضَمِنَ ( الْفَرْعُ بِرُجُوعِهِ ) لِأَنَّ الْحُكْمَ أُضِيفَ إِلَى أَذَاءِ شَهَادَتِهِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَكَانَ التَّلَفُ مُضَافًا إِلَيْهِ فَيَضْمَنُ ( لَا بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ كَذَبَ شَهِودُ الْأَصْلِ أَوْ غِلَطُوا فِي شَهَادَتِهِمْ ) لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَجِعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ بَلْ شَهِدُوا عَلَى غَيْرِهِمْ بِالرُّجُوعِ وَلَا يَلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِمْ لِأَنَّ الْقَضَاءَ الْمُمْضِي لَا يَنْتَقِضُ بِقَوْلِهِمْ كَمَا لَا يَنْتَقِضُ بِرُجُوعِهِمْ كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ وَلَا فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ إِلَّا نَصْفَ مَهْرٍهَا ) هَذَا إِذَا سُمِّيَ مَهْرًا فِي الْعَقْدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِنَا الْمَنْفَعَةَ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَا بِالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ الْخ ( كَذَا ذَكَرَ الْكَمَالُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ضَمَانٌ لِعَدَمِ تَقَوُّمِ الْبُضْعِ حَالَةَ الْخُرُوجِ ثُمَّ قَالَ وَفِي التُّخْفَةِ لَمْ يَضْمَنَّا إِلَّا مَا زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ لِأَنَّ بَقْدَرِ مَهْرِ الْمِثْلِ إِثْلَافًا بِعَوَضٍ وَهُوَ مَنَافِعُ الْبُضْعِ الَّتِي اسْتَوْفَاهَا هـ . ( قَوْلُهُ وَضَمِنَ فِي الْعَتَقِ الْقِيَمَةَ ) سِوَاءَ كَانَا مُوسِرَيْنِ أَوْ مُعْسِرَيْنِ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ إِثْلَافٍ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى وَلَوْ شَهِدَا بِالتَّذْيِيرِ وَقَضَى بِهِ ضَمِنَا مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ مُدْبَرًا وَغَيْرِ مُدْبَرٍ وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى بَعْدَ رُجُوعِهِمَا فَعَقَقَ مِنْ ثُلُثِ تَرْكِهِ كَانَ

عَلَيْهِمَا بَقِيَّةُ قِيَمَتِهِ عَبْدًا لَوْرَثْتَهُ وَلَوْ شَهِدَ بِالْكِتَابَةِ ضَمِنَا تَمَامَ الْقِيَمَةِ وَلَوْ شَهِدَا عَلَى إِقْرَارِهِ بِاسْتِيلَادِهَا ضَمِنَا نُقْصَانَ قِيَمَتِهَا تَقْوَمُ أَمَةً وَأُمَّ وَلَوْ جَارَ بَيْعُهَا مَعَ الْأُمُومَةِ فَيَضْمَانُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى بَعْدَ ذَلِكَ فَعَتَقَتْ كَانَ عَلَيْهِمَا بَقِيَّةُ قِيَمَتِهَا أَمَةً لِلْوَرَثَةِ كَمَا فِي الْفَتْحِ ( قَوْلُهُ يَعْنِي إِذَا شَهِدَا عَلَى عَتَقِ عَبْدٍ ثُمَّ رَجَعَ ضَمِنَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ ) لَعَلَّهُ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا قِيَمَةَ الْعَبْدِ

( وَلَا الْأَصْلُ بِقَوْلِهِ مَا أَشْهَدْتُهُ ) يَعْنِي أَنَّ الْأَصُولَ إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَالُوا لَمْ نَشْهَدْ شُهُودَ الْفُرْعِ عَلَى شَهَادَتِنَا لَمْ يَضْمُنُوا إِذْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْ جِهَتِهِمْ سَبَبٌ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ لِإِنْكَارِهِمْ سَبَبَ الْإِثْلَافِ وَهُوَ الْإِشْهَادُ عَلَى شَهَادَتِهِمْ وَلَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ لِلتَّعَارُضِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ فَصَارَ كَرُجُوعِ الشَّاهِدِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا التَّحْمِيلَ وَلَا بُدَّ مِنْهُ ( أَوْ ) بِقَوْلِهِ ( أَشْهَدْتُهُ وَغَطَّتْ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ الْأَصُولُ أَشْهَدْنَا هُمْ وَلَكِنَّا غَلَطْنَا فَإِنَّهُمْ لَا يَضْمُنُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَمْ يَقَعْ بِشَهَادَتِهِمْ بَلْ وَقَعَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ضَمِنُوا لِأَنَّ الْفُرُوعَ تَقْلُوا شَهَادَةَ الْأَصُولِ فَكَأَنَّهُمْ حَضَرُوا وَشَهِدُوا ثُمَّ حَضَرُوا وَرَجَعُوا ( وَلَوْ رَجَعَ الْكُلُّ ) أَيُّ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ ( ضَمِنَ الْفُرُوعُ فَقَطْ ) عِنْدَهُمَا لِأَنَّ سَبَبَ الْإِثْلَافِ الشَّهَادَةُ الْقَائِمَةُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَذَا وَجَدَ مِنَ الْفُرُوعِ .

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَضْمِينِ الْفُرُوعِ وَتَضْمِينِ الْأَصُولِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَاضِيَ عَايَنَ شَهَادَتَهُمْ وَوَقَعَ بِشَهَادَةِ الْأَصُولِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفُرُوعَ نَابِتُونَ عَنْهُمْ تَقْلُوا شَهَادَتَهُمْ بِأَمْرِهِمْ

( وَ ) ضَمِنَ ( الْمُرْكَبُ بِالرُّجُوعِ ) يَعْنِي أَنَّ الْمُرْكَبَ إِنْ رَجَعَ عَنْ التَّزْكِيَةِ ضَمِنَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى الشَّهَادَةِ وَالشَّهَادَةُ إِنَّمَا تَصِيرُ حُجَّةً بِالْعَدَالَةِ وَهِيَ إِنَّمَا تُثَبِّتُ بِالتَّزْكِيَةِ فَصَارَتْ فِي مَعْنَى عِلَّةِ الْعِلَّةِ كَالرَّمْيِ فَإِنَّهُ سَبَبٌ لِمُضِيِّ السَّهْمِ فِي الْهَوَاءِ وَهُوَ سَبَبُ الْوُصُولِ إِلَى الْمُرْمَى إِلَيْهِ وَهُوَ سَبَبُ الْجُرْحِ وَهُوَ سَبَبُ تَرَادُفِ اللَّأَمِ وَهُوَ سَبَبُ الْمَوْتِ ثُمَّ أُضِيفَ الْمَوْتُ إِلَى الرَّمْيِ الَّذِي هُوَ الْعِلَّةُ الْأُولَى حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقَتْلِ مِنَ الْقِصَاصِ وَالْدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ وَعِنْدَهُمَا لَا يَضْمُنُونَ لِأَنَّهُمْ أَثَبُّوا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا فَصَارُوا كَمَا لَوْ أَثَبُّوا عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بَأْنَ شَهِدُوا يَاحْصَانَهُ

( لَا شَاهِدُ الْإِحْصَانِ ) يَعْنِي لَوْ شَهِدُوا بِالْإِحْصَانِ ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ يَضْمُنُوا لِأَنَّهُ شَرْطُ مُحْصِنٍ ( كَمَا ضَمِنَ بِهِ ) أَيُّ بِالرُّجُوعِ ( شَاهِدُ الْيَمِينِ لَا الشَّرْطُ ) يَعْنِي لَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ وَقَالَا إِنَّهُ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَهِيَ غَيْرُ مَدْخُولٍ بِهَا وَشَهِدَ آخَرَانِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ أَيُّ دُخُولِ الدَّارِ وَرَجَعَ الْفَرِيقَانِ بَعْدَ الْحُكْمِ فَالضَّمَانُ عَلَى شُهُودِ الْيَمِينِ لَا شُهُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ وَنِصْفُ الْمَهْرِ لِأَنَّهُمْ شُهُودُ الْعِلَّةِ إِذْ التَّلَفُ إِنَّمَا حَصَلَ بِالْإِعْتِاقِ وَالتَّطْلِيقِ وَهُمْ الَّذِينَ أَثَبُّوا تِلْكَ الْكَلِمَةَ وَالتَّعْلِيقَ بِالشَّرْطِ كَانَ مَا نَعَا فَعِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ أُضِيفَ التَّلَفُ إِلَى عِلَّتِهِ لَا زَوَالِ الْمَنَاعِ

( قَوْلُهُ كَمَا ضَمِنَ بِهِ أَيُّ بِالرُّجُوعِ شَاهِدُ الْيَمِينِ لَا الشَّرْطُ )  
إِلْحَ ( كَذَا فِي الْكَافِي ) ثُمَّ قَالَ وَلَوْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَحَدَّثَهُمْ يَضْمُنُونَ عِنْدَ الْبَعْضِ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا سَلِمَ عَنْ مَعَارِضَةِ الْعِلَّةِ صَحَّحَ عِلَّةً لِأَنَّ الْعِلَلَ لَمْ تُجْعَلْ عِلَلًا بِذَوَاتِهَا فَاسْتَقَامَ أَنْ يَخْلُفَهَا الشَّرْطُ وَالصَّحِيحُ أَنَّ شُهُودَ الشَّرْطِ لَا يَضْمُنُونَ بِحَالٍ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَاتِ وَإِلَى هَذَا مَا لَمْ يَشْمَسْ الْأَيْمَةُ السَّرْحَسِيُّ وَإِلَى الْأَوَّلِ فَخَرُ الْإِسْلَامِ الْبِرْدَوِيُّ وَلَوْ شَهِدَا بِالتَّقْوِيضِ وَآخَرَانِ بِأَنَّهَا طَلَّقَتْ أَوْ أَعْتَقَ فَالتَّقْوِيضُ كَالشَّرْطِ انْتَهَى وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ أَوْ رَجَعَ شُهُودُ



الشَّرْطُ فَقَطُ نَفَيْتَا الصَّمَانَ عَنْهُمْ فِي الْأَصَحِّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الرِّيَادَاتِ وَإِلَيْهِ مَالُ شَمْسِ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ وَأَوْجَبَهُ زُفَرُ عَلَيْهِمَ وَإِلَيْهِ مَالُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ ظَنُّ بَعْضِ مَشَائِخِنَا أَنَّهُمَا يَضْمَنَانِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَقَالُوا إِنَّ الْعِلَّةَ لَا تَصِحُّ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهَا هُنَا فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تَتَعَدَّى فَيَكُونُ الْحُكْمُ مُضَافًا إِلَى الشَّرْطِ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ يُجْعَلُ خَلْفًا عَنِ الْعِلَّةِ هُنَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْحُكْمَ يُضَافُ إِلَيْهِ وَجُودًا عِنْدَهُ وَشَبَهُ هَذَا بِحَقْرِ الْبَيْتِ قَالُوا وَهُوَ غَلَطٌ بَلِ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ شُهُودَ الشَّرْطِ لَا يَضْمَنُونَ بِحَالٍ وَهَذَا لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْتَ حُرٌّ مُبَاشَرَةٌ لِإِثْلَافِ الْمَالِيَّةِ وَعِنْدَ وَجُودِ مُبَاشَرَةِ الْإِثْلَافِ يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ دُونَ الشَّرْطِ سَوَاءً كَانَ بِطَرِيقِ التَّعَدِّي أَوْ لَا يَكُونُ بِطَرِيقِ التَّعَدِّي بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْحَقْرِ فَالْعِلَّةُ هُنَاكَ قَهْلُ الْمَاشِي وَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مُبَاشَرَةِ الْإِثْلَافِ فِي شَيْءٍ فَلِهَذَا يُجْعَلُ الْإِثْلَافُ مُضَافًا إِلَى الشَّرْطِ وَهُوَ إِزَالَةُ الْمَسْكَةِ بِحَقْرِ الْبَيْتِ فِي الطَّرِيقِ .

اهـ .

( كِتَابُ الصُّلْحِ ) أَوْرَدَهُ هَاهُنَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِفْرَارٌ وَلَا لِلْمُدَّعِي شَاهِدٌ فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُورَدَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ وَالشَّهَادَةِ ( هُوَ ) لُغَةً اسْمٌ بِمَعْنَى الْمُصَالِحَةِ وَهِيَ خِلَافُ الْمُخَاصَمَةِ وَأَصْلُهُ مِنَ الصَّلَاحِ بِمَعْنَى اسْتِقَامَةِ الْحَالِ وَشَرْعًا ( عَقْدٌ يَرْفَعُ النَّزَاعَ وَرُكْنُهُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ ) بَأَن يَقُولَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ صَالِحُكَ مِنْ كَذَا عَلَى كَذَا أَوْ مِنْ دَعْوَاكَ كَذَا عَلَى كَذَا وَيَقُولُ الْآخَرُ قَبِلْتُ أَوْ رَضِيتُ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ وَقَبُولِهِ

( كِتَابُ الصُّلْحِ ) ( قَوْلُهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِفْرَارٌ وَلَا لِلْمُدَّعِي شَاهِدٌ ) غَيْرُ مُسَلَّمٍ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْإِفْرَارِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِفْرَارَ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ فَيُصَارُ إِلَيْهِ وَلَوْ مَعَ الْإِفْرَارِ وَالشَّهَادَةِ ( قَوْلُهُ وَرُكْنُهُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ ) قَالَ صَاحِبُ الْعِنَايَةِ عَنْ النِّهَايَةِ رُكْنُهُ الْإِجَابُ مُطْلَقًا وَالْقَبُولُ فِيمَا يَتَعَيَّنُ بِالْتَّعَيُّنِ وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ الدَّعْوَى فِي الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِرِ وَطَلَبَ الصُّلْحَ عَلَى ذَلِكَ الْجِنْسِ فَقَدْ تَمَّ الصُّلْحُ بِقَوْلِ الْمُدَّعِي وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَبُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ لِبَعْضِ الْحَقِّ وَهُوَ يَتِمُّ بِالْمُسْقَاطِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ طَلَبُ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ

( وَشَرْطُهُ الْعَقْلُ ) وَهُوَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يَصِحُّ صُلْحُ الْمَجْنُونِ وَصَبِيٍّ لَا يَعْقِلُ ( لَا الْبُلُوغُ ) فَصَحَّ مِنَ الصَّبِيِّ الْمَأْذُونُ إِنْ نَفَعَ أَوْ عَرِيَ عَنْ ضَرَرٍ بَيِّنٍ ( يَعْنِي إِذَا ادَّعَى الصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ عَلَى إِنْسَانٍ دَيْنًا فَصَالِحُهُ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ جَازَ الصُّلْحُ إِذْ عِنْدَ انْعِدَامِهَا لَا حَقَّ لَهُ إِلَّا الْخُصُومَةُ وَالْحَلْفُ وَالْمَالُ أَنْفَعُ لَهُ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَجْزُ لِأَنَّ الْحَطَّ تَبَرُّعٌ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهُ وَإِنْ آخَرَ الدَّيْنِ جَازَ سَوَاءً كَانَ لَهُ بَيِّنَةٌ أَوْ لَا لِأَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ التَّجَارَةِ وَالصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ فِي التَّجَارَاتِ كَالْبَالِغِ ( وَلَا الْحُرِّيَّةُ ) يَعْنِي أَنَّ حُرِّيَّةَ الْمُصَالِحِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ أَيْضًا ( فَصَحَّ ) أَيِ الصُّلْحِ ( مِنَ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ ) إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لَكِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الصُّلْحَ عَلَى حَطِّ بَعْضِ الْحَقِّ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَيَمْلِكُ التَّاجِيلَ مُطْلَقًا وَحَطَّ بَعْضُ الثَّمَنِ لِلْعَيْبِ لِمَا ذُكِرَ وَلَوْ صَالِحُهُ الْبَائِعُ عَلَى حَطِّ بَعْضِ الثَّمَنِ جَازَ لِمَا ذُكِرَ فِي الصَّبِيِّ الْمَأْذُونِ .

( وَ ) مِنَ ( الْمُكَاتَبِ ) فَإِنَّهُ نَظِيرُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَيْهِ دَيْنًا فَاصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُ وَيُؤَخِّرَ بَعْضُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ لَمَّا عَجَزَ صَارَ مَخْجُورًا فَلَا يَصِحُّ صُلْحُهُ ( وَشَرْطُهُ ) أَيْضًا ( أَنْ يَكُونَ الْمُصَالِحُ عَنْهُ حَقًّا لِلْمُصَالِحِ ثَابِتًا فِي الْمَحَلِّ لَا حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى ) فَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ الْمُصَالِحُ عَنْهُ حَقًّا لِلْمُصَالِحِ بِقَوْلِهِ ( فَلَوْ ادَّعَتْ مُطْلَقَةً عَلَى زَوْجِهَا أَنَّ صَبِيًّا فِي يَدِهِ ابْنُهَا مِنْهُ وَجَحَدَ فَصَالِحَتْ مِنْ التَّسْبِ عَلَى شَيْءٍ يَطْلُ ) لِأَنَّ التَّسْبَ حَقٌّ

الصَّبِيَّ لَا حَقَّهَا فَلَا تَمْلِكُ الْإِعْتِيَاظَ عَنْ حَقِّ غَيْرِهَا وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ ثَابِتًا فِي الْمَحَلِّ بِقَوْلِهِ (لَوْ صَالَحَ الْكَفِيلُ  
بِالنَّفْسِ عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ يُرْتَهُ مِنْ الْكِفَالَةِ بَطُلٌ) لِأَنَّ الثَّابِتَ لِلطَّالِبِ قَبْلَ الْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ حَقُّ الْمُطَالَبَةِ بِتَسْلِيمِ نَفْسِ  
الْمَكْفُولِ بِنَفْسِهِ وَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ وَلَايَةِ الْمُطَالَبَةِ وَأَنَّهَا صِفَةُ الْوَالِي فَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْهَا بِخِلَافِ الصُّلْحِ عَنْ  
الْقَصَاصِ لِأَنَّ الْمَحَلَّ هُنَاكَ يَصِيرُ مَمْلُوكًا فِي حَقِّ الْإِسْتِيفَاءِ فَكَانَ الْحَقُّ ثَابِتًا فِي الْمَحَلِّ فَيَمْلِكُ الْإِعْتِيَاظَ عَنْهُ  
بِالصُّلْحِ (كَذَا الصُّلْحُ مِنَ الشُّفْعَةِ) يَعْنِي إِذَا صَالَحَ الشَّفِيعُ مِنَ الشُّفْعَةِ الْيَمْنِي وَجَبَتْ لَهُ عَلَى شَيْءٍ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَ  
الدَّارَ لِلْمُشْتَرِي فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ إِذَا لَا حَقٌّ لِلشَّفِيعِ فِي الْمَحَلِّ سِوَى حَقِّ التَّمْلِكِ وَهُوَ لَيْسَ بِأَمْرٍ ثَابِتٍ فِي الْمَحَلِّ بَلْ  
هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الْوَلَايَةِ كَمَا مَرَّ وَفَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ لَا حَقًّا لِلَّهِ بِقَوْلِهِ (وَلَوْ صَالَحَ عَنْ حَدِّ بَطْلٍ) يَعْنِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
الْمُصَالِحُ عَنْهُ حَقًّا لِلَّهِ سِوَاءَ كَانَ مَالًا عَيْنًا أَوْ دَيْنًا أَوْ حَقًّا لَيْسَ بِمَالٍ حَتَّى لَا يَصِحَّ الصُّلْحُ عَنْ حَدِّ الزَّنا وَالسَّرْقَةِ  
وَشَرْبِ الْخَمْرِ بَأَنْ أَخَذَ زَانِيًا أَوْ سَارِقًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ شَارِبَ خَمْرٍ فَصَالَحَهُ عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ لَا يَرْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ  
لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ وَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْ حَقِّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْمُصَالِحَ بِالصُّلْحِ يَتَصَرَّفُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ إِمَّا بِاسْتِيفَاءِ كُلِّ حَقِّهِ  
أَوْ اسْتِيفَاءِ بَعْضِهِ وَإِسْقَاطِ الْبَاقِي أَوْ بِالْمُعَاوَضَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَكَذَا إِذَا صَالَحَ عَنْ حَدِّ الْقَذْفِ بَأَنْ  
قَذَفَ رَجُلًا فَصَالَحَهُ عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ يَغْفُو عَنْهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لِلْعَبْدِ فِيهِ حَقٌّ فَالْعَالِبُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمَغْلُوبُ  
مُلْحَقٌ بِالْمَغْدُومِ شَرْعًا)

بِخِلَافِ التَّعْزِيرِ (حَيْثُ يَصْلُحُ الصُّلْحُ عَنْهُ لِأَنَّهُ حَقُّ الْعَبْدِ) (وَالْقَصَاصِ) فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا لِأَنَّهُ أَيْضًا حَقُّ الْعَبْدِ

(قَوْلُهُ وَلَوْ صَالَحَ الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ)

إِلْحَ (كَذَا حَكَى الرَّيْلِيُّ خِلَافًا فِي سُقُوطِ الْكِفَالَةِ).

وَفِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى الْكِفَالَةُ بِالنَّفْسِ إِذَا لَمْ يَجْزِ الصُّلْحُ عَنْهَا هَلْ تُبْطَلُ الْكِفَالَةُ فِيهِ رَوَايَتَانِ فِي رِوَايَةِ كِتَابِ  
الشُّفْعَةِ وَالْحَوَالَةِ وَالْكَفَالَةِ وَرِوَايَةُ صُلْحِ أَبِي حَفْصٍ تُبْطَلُ بِهِ يُفْتِي وَفِي صُلْحِ رِوَايَةِ أَبِي سُلَيْمَانَ لَا تُبْطَلُ أَهـ .  
(قَوْلُهُ كَذَا الصُّلْحُ مِنَ الشُّفْعَةِ) تَهْدَمُ فِي الشُّفْعَةِ وَتُبْطَلُ بِهِ الشُّفْعَةُ رِوَايَةً وَاحِدَةً قَوْلُهُ حَتَّى لَا يَصِحَّ الصُّلْحُ عَنْ حَدِّ  
الزَّنا (كَذَا قَالَ قَاضِي خَانَ زَنَى الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ رَجُلٌ فَعَلِمَ الزَّوْجُ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الصُّلْحَ فَصَالَحَا مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى  
مَعْلُومٍ عَلَى أَنْ يَغْفُو عَنْهُمَا كَانَ بَاطِلًا وَعَفْوُهُ بَاطِلٌ سِوَاءَ كَانَ قَبْلَ الدَّفْعِ أَوْ بَعْدَهُ وَالرَّجُلُ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ الْمُحْصَنَةَ  
حَتَّى وَجَبَ اللِّعَانُ ثُمَّ صَالَحَهَا عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ لَا تَطْلُبَ اللِّعَانَ كَانَ بَاطِلًا أَوْ عَفْوُهَا بَعْدَ الرَّفْعِ بَاطِلٌ وَقَبْلَ الرَّفْعِ  
جَائِزٌ (قَوْلُهُ وَشَرْبِ الْخَمْرِ)

إِلْحَ (شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ الصُّلْحُ مَعَ الْإِمَامِ قَالَ قَاضِي خَانَ الْإِمَامُ وَالْقَاضِي إِذَا صَالَحَ شَارِبَ الْخَمْرِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ  
مِنْهُ مَالًا وَيَغْفُو عَنْهُ لَا يَصْلُحُ الصُّلْحُ وَيُرَدُّ الْمَالُ عَلَى شَارِبِ الْخَمْرِ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الرَّفْعِ أَوْ بَعْدَهُ أَهـ .  
(قَوْلُهُ بَأَنْ أَخَذَ زَانِيًا أَوْ سَارِقًا مِنْ غَيْرِهِ) لَا يَخْتَصُّ عَدَمُ الصُّلْحِ بِالسَّرْقَةِ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى مَا قَالَ قَاضِي خَانَ لَوْ صَالَحَ  
رَبُّ الْمَالِ سَارِقَهُ عَلَى مَالٍ بَعْدَ مَا رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي إِنْ كَانَ بَلْفُظٍ الْعَفْوُ لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ بِالِاتِّفَاقِ وَإِنْ كَانَ بَلْفُظٍ الْهَبَةِ  
وَالْبَرَاءَةِ عِنْدَنَا يَسْقُطُ الْقَطْعُ أَهـ .

(قَوْلُهُ وَكَذَا إِذَا صَالَحَ عَنْ حَدِّ الْقَذْفِ) أَيُّ بَطْلٍ الصُّلْحُ وَسَقَطَ الْحَدُّ إِنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْقَاضِي وَإِنْ كَانَ

بَعْدَهُ لَا تُبْطَلُ الْحَدُّ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ التَّعْزِيرِ وَالْقَصَاصِ) كَذَا الْجَنَائِيَةُ عَلَى النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا خَطَأً  
كَمَا سَيَأْتِي

( وَ ) شَرْطُهُ أَيْضًا ( كَوْنُ الْبَدَلِ مَالًا ) الْأَصْلُ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ الصُّلْحَ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَقْرَبِ الْعُقُودِ إِلَيْهِ وَأَشْبَهَهَا رَوْمًا لِتَصَحِيحِ تَصَرُّفِ الْعَقْلِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ فَإِذَا كَانَ عَنْ مَالٍ بِمَالٍ كَانَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَلَى الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَصَيْدِ الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ وَتَحْوِ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي الصُّلْحِ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ فَمَا لَا يَصْلُحُ لِلْعَوَضِ فِي الْبَيْعِ لَا يَصْلُحُ عَوَضًا فِي الصُّلْحِ ( مَعْلُومًا إِنْ أُحْتِجَّ إِلَى قَبْضِهِ ) وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطْ مَعْلُومِيَّتُهُ فَإِنَّ مَنْ ادَّعَى حَقًّا فِي دَارٍ وَادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَبْلَهُ حَقًّا فِي حَائِثِهِ فَتَصَالَحَا عَلَى أَنْ يَتْرُكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَعْوَاهُ قَبْلَ صَاحِبِهِ صَحٌّ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ كُلُّ مِنْهُمَا مَقْدَارَ حَقِّهِ لِأَنَّ جِهَالَ السَّاقِطِ لَا تُفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ كَذَا فِي الْكَفَى ( أَوْ مَنَفْعَةٍ ) بَأَنْ صَالِحٍ عَلَى خِدْمَةِ عَبْدٍ بَعَيْنِهِ سَنَةً أَوْ رُكُوبِ دَابَّةٍ بَعَيْنِهَا أَوْ زِرَاعَةِ أَرْضٍ أَوْ سُكْنَى دَارٍ وَقَتًا مَعْلُومًا جَارَ الصُّلْحِ وَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْمَنَفْعَةَ بَعْضٍ وَقَدْ وَجَدَ ( وَحُكْمُهُ وَقُوعُ الْبِرَاءَةِ عَنِ الدَّعْوَى ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ عَقْدٌ يَرْفَعُ التَّرَاعُ

( قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَلَى الْخَمْرِ ) كَذَا فِي صَحِيحِ النَّسَخِ وَفِي غَيْرِهَا غَبَرَ عَنْ وَذَا لِأَنَّهُ عُلِّلَ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ فِي الصُّلْحِ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ فَمَا لَا يَصِحُّ لِلْعَوَضِ فِي الْبَيْعِ لَا يَصْلُحُ عَوَضًا فِي الصُّلْحِ ثُمَّ هَذَا تَقْيِيدٌ لِإِطْلَاقِ الْمَثْنِ وَهُوَ قَوْلُهُ وَكَوْنُ الْبَدَلِ مَالًا فَقَيَّدَ بِكَوْنِ الْمَالِ صَالِحًا لِلْعَوَضِ لِأَنَّ الْخَمْرَ مَالٌ لَكِنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ لِعَدَمِ تَقْوَمِهِ

( وَهُوَ ) أَيِ الصُّلْحِ ( إِمَّا بِإِفْرَارٍ ) مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( أَوْ سُكُوتٍ ) عَنْهُ بِأَنْ لَا يُقَرَّ وَلَا يُنْكَرَ ( أَوْ إِنْكَارٍ ) وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَالصُّلْحُ خَيْرٌ } عَرَفَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَالظَّاهِرُ الْعُمُومُ ( الْأَوَّلُ ) أَيِ الصُّلْحِ بِإِفْرَارٍ ( كَبَيْعٍ ) فِي أَحْكَامِهِ ( لَوْ ) وَقَعَ ( عَنْ مَالٍ بِمَالٍ ) لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ كَمَا مَرَّ ( فَيَجْرِي فِيهِ ) أَيِ فِي هَذَا الصُّلْحِ ( أَحْكَامُهُ ) أَيِ أَحْكَامِ الْبَيْعِ وَهِيَ الشُّفْعَةُ وَالرَّدُّ بَعِيْبٍ وَخِيَارُ الرُّوْيَةِ وَخِيَارُ الشَّرْطِ وَالْفَسَادُ بِجِهَالَةِ الْبَدَلِ لِأَنَّهَا هِيَ الْمُفْضِيَةُ إِلَى الْمُنَازَعَةِ دُونَ جِهَالَةِ الْمَصَالِحِ عَنْهُ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ وَالسَّاقِطُ لَا يُفْضِي إِلَيْهَا ( وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْمُدَّعَى أَوْ بَعْضُهُ رَجَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) عَلَى الْمُدَّعِي ( بِالْبَدَلِ ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ( أَوْ بَعْضُهُ ) فِي الثَّانِيَةِ يَعْنِي إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى بَكْرٍ دَارًا أَوْ بَعْضًا مِنْهَا وَصَالِحٌ بَكْرٌ فِي الْأَوَّلِ عَلَى أَلْفٍ وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ فَاسْتَحَقَّتِ الدَّارُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا رَجَعَ بَكْرٌ عَلَى زَيْدٍ فِي الْأَوَّلِ بِالْأَلْفِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِخَمْسِمِائَةٍ ( وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْبَدَلُ أَوْ بَعْضُهُ رَجَعَ الْمُدَّعَى ) وَهُوَ زَيْدٌ ( عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) وَهُوَ بَكْرٌ ( بِالْمُدَّعَى ) وَهُوَ الدَّارُ أَوْ بَعْضُهَا لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عَوَضٌ عَنِ الْآخَرِ فَأَيُّهُمَا أَخَذَ مِنْهُ بِالِاسْتِحْقَاقِ رَجَعَ بِمَا دَفَعَ إِنْ كُلًّا فَبِالْكُلِّ وَإِنْ بَعْضًا فَبِالْبَعْضِ كَمَا هُوَ حُكْمُ الْمُعَاوَضَةِ ( وَكَإِجَارَةٍ ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَبَيْعٍ ( لَوْ ) وَقَعَ الصُّلْحُ ( عَنْ مَالٍ بِمَنَفْعَةٍ ) لِأَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْمَعْنَى وَالْإِجَارَةُ تَمْلِكُ الْمَنَفْعَةَ بِعَوَضٍ وَهَذَا الصُّلْحُ كَذَلِكَ ( فَشَرَطَ التَّوَقُّيْتَ فِيهِ وَبَطَلَ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فِي الْمُدَّةِ ) كَمَا هُوَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ وَقَدْ مَرَّ ( وَالْآخِرَانِ ) أَيِ الصُّلْحِ بِسُكُوتٍ

وَإِنْكَارٍ ( مُعَاوَضَةٍ فِي حَقِّ الْمُدَّعَى ) لِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ عَوَضًا عَنْ حَقِّهِ فِي زَعْمِهِ ( وَفِدَاءُ يَمِينٍ وَقَطْعُ نَزَاعٍ فِي حَقِّ الْآخَرِ ) إِذْ لَوْلَا هُ لَبَقِيَ التَّرَاعُ وَلَزِمَ الْيَمِينُ وَهَذَا فِي الْإِنْكَارِ ظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي السُّكُوتِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِفْرَارَ وَالْإِنْكَارَ فَلَا يَثْبُتُ كَوْنُهُ عَوَضًا فِي حَقِّهِ بِالْشُّكِّ مَعَ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْإِنْكَارِ أَوَّلَى لِأَنَّ فِيهِ دَعْوَى تَفْرِيعِ الدِّمَّةِ وَهُوَ الْأَصْلُ ( فَلَا شُفْعَةَ فِي صُلْحٍ عَنْ دَارٍ مَعَ أَحَدِهِمَا ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى آخَرَ دَارَهُ فَسَكَتَ الْآخَرُ أَوْ أَنْكَرَ فَصَالِحٌ عَنْهَا بِدَفْعِ شَيْءٍ لَمْ تَجِبْ الشُّفْعَةُ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الدَّارَ الْمَمْلُوكَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِهَذَا الصُّلْحِ وَيَدْفَعُ خُصُومَةَ الْمُدَّعَى عَنْ نَفْسِهِ لَا أَنَّهُ يَشْتَرِيهَا وَزَعْمُ الْمُدَّعَى لَا يَلْزِمُهُ ( وَتَجِبُ ) أَيِ الشُّفْعَةُ ( لَوْ ) وَقَعَ ( الصُّلْحُ عَلَيْهِ ) أَيِ عَلَى الدَّارِ بِأَنْ تَكُونَ بَدَلًا ( بِأَحَدِهِمَا ) أَيِ الْإِنْكَارِ أَوْ السُّكُوتِ لِأَنَّ الْمُدَّعَى يَأْخُذُهَا عَوَضًا عَنْ حَقِّهِ فِي زَعْمِهِ فَيَعَامَلُ بِزَعْمِهِ ، وَالْإِفْرَارُ

هَاهُنَا مِثْلُهُمَا ( وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْمُدْعَى أَوْ بَعْضُهُ ) فِي صُورَةِ الصُّلْحِ بِسُكُوتٍ أَوْ إنْكَارٍ ( يَرُدُّ الْمُدْعَى الْبَدَلَ ) أَيْ بَدَلَ الْمُدْعَى أَوْ بَعْضَهُ ( وَيُخَاصِمُ مَعَ الْمُسْتَحَقِّ ) لِأَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَمْ يَدْفَعْ الْعَوَضَ إِلَّا لِيَدْفَعَ خُصُومَتَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَيَبْقَى الْمُدْعَى فِي يَدِهِ بَلَا خُصُومَةٍ أَحَدٍ فَإِذَا اسْتَحَقَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَقْصُودُهُ وَيُظْهَرُ أَيْضًا أَنَّ الْمُدْعَى لَمْ يَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ ( وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْبَدْلُ أَوْ بَعْضُهُ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى فِي كُلِّهِ ) إِنْ اسْتَحَقَّ كُلُّ الْعَوَضِ ( أَوْ بَعْضُهُ ) إِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ لِأَنَّ الْمُدْعَى لَمْ يَتْرُكْ الدَّعْوَى إِلَّا لِيُسَلِّمَ لَهُ الْبَدْلَ فَإِذَا لَمْ يُسَلِّمَ لَهُ الْبَدْلَ رَجَعَ بِالْبَدْلِ ( هَلَاكَ الْبَدْلَ قَبْلَ )

التَّسْلِيمِ ) إِلَى الْمُدْعَى ( كَاسْتِحْقَاقِهِ فِي الْفَصْلَيْنِ ) أَيْ فَصْلَ الْإِفْرَارِ وَفَصْلَ السُّكُوتِ وَالْإِنْكَارِ فَإِنْ كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ رَجَعَ بَعْدَ الْهَلَاكِ إِلَى الْمُدْعَى وَإِنْ كَانَ عَنْ إِنْكَارٍ رَجَعَ بِالدَّعْوَى

( قَوْلُهُ أَوْ إِنْكَارٍ ) قَالَ فِي الْقَنْيَةِ صَالِحُ الْوَصِيِّ عَنْ أَلْفٍ بِخَمْسِمِائَةٍ عَنْ إِنْكَارٍ وَلَا بَيِّنَةٍ لَهُ ثُمَّ وَجَدَ بَيِّنَةً عَادِلَةً فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهَا عَلَى أَلْفٍ وَكَذَا الْيَتِيمُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَاخْتَلَفَ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ بَعْدَ الْحَلْفِ وَجَهٌ عَدَمُ الصَّحَّةِ أَنَّ الْيَمِينَ بَدْلٌ عَنِ الْمُدْعَى فَإِذَا حَلَفَ فَقَدْ اسْتَوْفَى الْبَدْلَ فَلَا يَصِحُّ أَهـ .

( قَوْلُهُ وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَالصُّلْحُ خَيْرٌ } عَرَفَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَالظَّاهِرُ الْعُمُومُ ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَلْفَ وَاللَّامِ لِلْجِنْسِ وَلَيْسَ رَاجِعًا إِلَى الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ بقَوْلِهِ تَعَالَى { وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ } لِمَا قَالُوا مَعْنَاهُ جِنْسُ الصُّلْحِ خَيْرٌ وَلَا يَعُودُ إِلَى الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّعْلِيلِ ، وَالْعِلَّةُ لَا تَتَّقِدُ بِمَحَلِّ الْحُكْمِ فَيَعْلَمُ بِهِذَا أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِهِ حَسَنٌ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْمُدْعَى أَوْ بَعْضُهُ رَجَعَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْبَدْلِ أَوْ بَعْضِهِ

إِلْح ( لَا يَنْقُضِي مَا فِي تَصْوِيرِ الْمُصَنَّفِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ اتِّحَادِ الْحُكْمِ فِي الرُّجُوعِ بِكُلِّ الْبَدْلِ فِي الصُّورَتَيْنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْاسْتِحْقَاقِ فَالتَّصْوِيرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَكَذَا ادَّعَى دَارًا أَوْ بَعْضَهَا مُعِينًا عَلَى آخَرٍ فَصَالِحُهُ عَلَى أَلْفٍ فَاسْتَحَقَّ الْمُدْعَى بَعْضُهُ رَجَعَ بِكُلِّ الْبَدْلِ أَوْ بَعْضِهِ فَيَقْدِرُ مِنَ الْبَدْلِ ( قَوْلُهُ فَأَيُّهُمَا أَخَذَ مِنْهُ بِالْاسْتِحْقَاقِ رَجَعَ بِمَا دَفَعَ ) الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ رَجَعَ بِمَا ادَّعَى لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ دَفْعٌ بَلْ دَعْوَى ( قَوْلُهُ وَكَاجَارَةً لَوْ وَقَعَ عَنْ مَالٍ بِمَنْفَعَةٍ فَشُرْطَ التَّوَقُّيتِ فِيهِ ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ التَّوَقُّيتُ فِي الْأَجِيرِ الْخَاصِّ بِأَنْ ادَّعَى شَيْئًا فَوَقَعَ الصُّلْحُ عَلَى خِدْمَةِ

الْعَبْدِ أَوْ سَكْنَى سَنَةٍ وَفِيمَا عَدَاهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّوَقُّيتُ كَمَا إِذَا صَالَحَهُ عَلَى صَنْعِ الثَّوَابِ أَوْ رُكُوبِ الدَّابَّةِ أَوْ حَمْلِ الطَّعَامِ إِلَى مَوْضِعٍ أَهـ .

( قَوْلُهُ وَبَطَلَ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فِي الْمُدَّةِ ) كَذَا فِي الْكَنْزِ وَقَالَ الرَّيْلَعِيُّ لَوْ فَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ مَحَلَّ الْمَنْفَعَةِ قَبْلَ الْاسْتِيفَاءِ بَطَلَ الصُّلْحُ فَيَرْجِعُ بِالْمُدْعَى وَلَوْ كَانَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الْمَنْفَعَةِ بَطَلَ فِيمَا بَقِيَ وَيَرْجِعُ بِالْمُدْعَى بِقَدْرِهِ وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ إِجَارَةٌ وَهِيَ تَبْطُلُ بِذَلِكَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَبْطُلُ الصُّلْحُ بِمَوْتِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَلْ الْمُدْعَى يَسْتَوْفِي الْمَنَافِعَ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ مَاتَ الْمُدْعَى فَكَذَلِكَ فِي خِدْمَةِ الْعَبْدِ وَسَكْنَى الدَّارِ وَالْوَارِثُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهِمَا وَيَبْطُلُ فِي رُكُوبِ الدَّابَّةِ وَلَيْسَ الثَّوْبُ وَالتَّوَجُّيَةُ وَتَمَامُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ فَلْيَرْاجِعْ ( قَوْلُهُ وَهَذَا فِي الْإِنْكَارِ ظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي السُّكُوتِ

إِلْح ) لَا يَنْقُضِي إِيَّاهُمْ عَدَمُ الظُّهْرِ فِي السُّكُوتِ وَقَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَهَذَا فِي الْإِنْكَارِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بِالْإِنْكَارِ أَنَّ مَا يُعْطِيهِ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ وَفِدَاءِ الْيَمِينَ وَكَذَا فِي السُّكُوتِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِفْرَارَ وَالْإِنْكَارَ وَجِهَةُ الْإِنْكَارِ رَاجِحَةٌ إِذَا الْأَصْلُ فَرَاغُ

الدَّيْنِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِالشَّكِّ وَلَا يَنْبُتُ بِهِ كَوْنُ مَا فِي يَدِهِ عَوَضًا عَمَّا وَقَعَ بِالشَّكِّ ( قَوْلُهُ فَلَا شَفْعَةَ فِي صَلَاحٍ عَنْ دَارٍ مَعَ أَحَدِهِمَا ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَكِنَّ الشَّفْعَةَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْمُدْعَى فَيُذِلِّي بِحُجَّتِهِ فَإِنْ كَانَ لِلْمُدْعَى بَيِّنَةٌ أَقَامَهَا الشَّفْعَةُ عَلَيْهِ وَأَخَذَ الدَّارَ بِالشَّفْعَةِ لِأَنَّ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ تَبَيَّنَ أَنَّ الصَّلَاحَ كَانَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَحَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَتَكَلَّاهُ كَذَا بِخَطِّ الْعَلَامَةِ عَلَيْهِ

الْمُقَدِّسِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْبَدَلُ أَوْ بَعْضُهُ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى ) هَذَا إِذَا لَمْ يَقَعْ الصَّلَاحُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ لِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ الصَّلَاحُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ بَأَنَّ قَالَ أَحَدُهُمَا بَعْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ بِهَذَا وَقَالَ الْآخَرُ اشْتَرَيْتُ حَيْثُ يَرْجِعُ الْمُدْعَى عِنْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْمُدْعَى تَهْمِهِ لَا بِالْمُدْعَى لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى الْمُبَايَعَةِ إِفْرَارٌ بِالْمِلْكِيَّةِ بِخِلَافِ الصَّلَاحِ لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا الصَّلَاحُ قَدْ يَقَعُ لِدَفْعِ الْخُصُومَةِ قَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ عَنْ إِفْرَارٍ رَجَعَ بَعْدَ الْهَلَاكِ إِلَى الْمُدْعَى وَإِنْ كَانَ عَنْ انْكَارٍ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى ( يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَلَاكَ بَعْضِهِ يَبْطُلُ بِقَدْرِهِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْبَدَلُ مِمَّا يَتَّعِنُ بِالْتَّعِينِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَّعِنُ كَالدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ لَا يَبْطُلُ بِهَلَاكِهِ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَّعِنَانِ فِي الْقُودِ وَالْقُسُوحِ فَلَا يَتَّعِلُّ بِهِمَا الْعَقْدُ عِنْدَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِمَا وَإِنَّمَا يَتَّعِلُّ بِمِثْلِهِمَا فِي الدَّيْنِ فَلَا يَنْصَوِّرُ فِيهِ الْهَلَاكُ

( صَالِحٌ عَلَى بَعْضٍ مَا يَدْعِيهِ لَمْ يَصِحَّ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى آخَرَ دَارًا فَصَالَحَهُ عَلَى قِطْعَةٍ مِنْهَا لَمْ يَصِحَّ الصَّلَاحُ وَهُوَ عَلَى دَعْوَاهُ فِي الْبَاقِي لِأَنَّ الصَّلَاحَ إِذَا كَانَ عَلَى بَعْضِ الْمُدْعَى كَانَ اسْتِيفَاءً لِبَعْضِ الْحَقِّ وَإِسْقَاطًا لِلْبَعْضِ ، وَالْإِسْقَاطُ لَا يَرُدُّ عَلَى الْعَيْنِ بَلْ هُوَ مَخْصُوصٌ بِالذَّيْنِ حَتَّى إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا فَبَرَى بَعْضَ الْوَرَثَةِ عَنْ نَصِيبِهِ لَمْ يَجْزُ لِكَوْنِهِ بَرَاءَةً عَنِ الْأَعْيَانِ ( إِلَّا بِزِيَادَةِ شَيْءٍ فِي الْبَدَلِ أَوْ الْإِبْرَاءِ عَنِ الدَّعْوَى الْبَاقِي ) هَذَا مَا قَالُوا مِنْ الْحِيلَةِ فِي جَوَازِ الصَّلَاحِ عَلَى بَعْضِ الْمُدْعَى وَهُوَ أَنْ يَرِيدَ عَلَى بَدَلِ الصَّلَاحِ دَوْمًا مَثَلًا لِيَكُونَ مُسْتَوْفِيًا بَعْضَ حَقِّهِ وَأَخَذَ الْعَوَضَ عَنِ الْبَعْضِ أَوْ يُلْحِقُ بِهِ ذِكْرَ الْبَرَاءَةِ عَنِ الدَّعْوَى الْبَاقِي لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ عَنْ دَعْوَى الْعَيْنِ جَائِزٌ ( قَوْلُهُ صَالِحٌ عَلَى بَعْضٍ مَا يَدْعِيهِ

إِلَخ ) كَذَا فِي الْبُرْهَانِ وَكُتِبَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمُقَدِّسِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْهَدَايَةِ وَظَاهِرُ الرُّوَايَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكَرَ بَرَاءَتُهُ عَنْ دَعْوَى الْبَاقِي أَوْ يَرِيدَهُ دَرَاهِمًا وَإِلَيْهِ أَشِيرُ فِي الْمُحِيطِ وَالذَّخِيرَةِ وَمَشَى عَلَيْهِ فِي الْإِخْتِيَارِ .

ا هـ .

( صَحَّ ) أَيِ الصَّلَاحِ ( عَنْ دَعْوَى الْمَالِ ) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فَمَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ صَلَاحُهُ .  
( وَ ) عَنْ دَعْوَى ( الْمَنْفَعَةِ ) كَأَنَّ يَدْعِي فِي دَارٍ سُكْنَى سَنَةً وَصِيَّةً مِنْ صَاحِبِهَا فَجَحَدَ الْوَارِثُ أَوْ أَقَرَّ فَصَالَحَهُ عَلَى مَالٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ جَازَ لِأَنَّ أَخَذَ الْعَوَضَ عَنْهَا بِالْإِجَارَةِ جَائِزٌ فَكَذَا الصَّلَاحُ لَكِنْ إِنَّمَا يَجُوزُ الصَّلَاحُ عَنْ الْمَنْفَعَةِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفَتِي الْجِنْسِ بَأَنَّ يُصَالِحَ عَنِ السُّكْنَى عَلَى خِدْمَةِ الْعَبْدِ مَثَلًا وَأَمَّا إِذَا اتَّحَدَ جِنْسُهُمَا كَمَا إِذَا صَالَحَ عَنِ السُّكْنَى عَلَى السُّكْنَى مَثَلًا فَلَا يَجُوزُ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ ( قَوْلُهُ صَحَّ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ ) يَعْنِي فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّ كَوْنَهُ بِمَعْنَى الْبَيْعِ فِي حَقِّهِمَا فِيمَا إِذَا وَقَعَ عَنْهُ بِمَالٍ عَنْ إِفْرَارٍ وَإِنْ وَقَعَ عَنْ انْكَارٍ أَوْ سُكُوتٍ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فِي حَقِّ الْمُدْعَى فَقَطُّ وَإِنْ وَقَعَ عَنْهُ بِمَنَافِعٍ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ ( قَوْلُهُ وَعَنْ دَعْوَى الْمَنْفَعَةِ كَأَنَّ يَدْعِي فِي دَارٍ سُكْنَى سَنَةً وَصِيَّةً ) يَعْنِي أَوْ

ادَّعى الوَصِيَّةَ بِخِدْمَةِ هَذَا الْعَبْدِ لِمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ صُورَةُ دَعْوَى الْمَنَافِعِ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى الْوَرَثَةِ أَنَّ الْمَيِّتَ أَوْصَى لَهُ بِخِدْمَةِ هَذَا الْعَبْدِ وَأَنْكَرَ الْوَرَثَةُ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ مَحْفُوظَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ ادَّعى اسْتِجَارَ عَيْنٍ وَالْمَالِكُ يُنْكِرُ ثُمَّ تَصَالَحَا لَمْ يَجْزُ كَذَا فِي الْمُسْتَصْفَى

( وَ ) عَنْ دَعْوَى ( الرِّقِّ ) أَيِ إِذَا ادَّعى عَلَى مَجْهُولِ الْحَالِ أَنَّهُ عَبْدُهُ فَصَالَحَهُ الْمُدَّعى عَلَيْهِ عَلَى مَالٍ جَارٍ ( وَكَانَ عِتْقًا بِمَالٍ مُطْلَقًا ) أَيِ فِي حَقِّ الْمُدَّعى وَالْمُدَّعى عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ الْوَلَاءُ ( لَوْ ) وَقَعَ الصُّلْحُ ( بِإِفْرَارٍ ) مِنَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِفْرَارٍ ( فَقَطَّعَ نِزَاعٍ فِي زَعْمِ الْمُدَّعى عَلَيْهِ وَعِتْقٍ بِمَالٍ فِي زَعْمِ الْمُدَّعى ) حَتَّى لَا يَثْبُتَ الْوَلَاءُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمُدَّعى الْبَيِّنَةَ فَتُقْبَلَ وَيَثْبُتَ الْوَلَاءُ .

( وَ ) عَنْ دَعْوَى ( الزَّوْجِ النَّكَاحِ وَكَانَ خُلْعًا ) يَعْنِي صَحَّ الصُّلْحُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ الْمُدَّعى وَالْمَرْأَةُ تُنْكِرُ لِإِمْكَانِ اعْتِبَارِ الصَّحَّةِ فِيهِ بِأَنْ يُجْعَلَ فِي حَقِّهِ فِي مَعْنَى الْخُلْعِ لِأَنْ أَخَذَ الْمَالُ عَنْ تَرْكِ الْبُضْعِ خُلْعٌ وَالصُّلْحُ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى أَقْرَبِ الْعُقُودِ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ وَفِي حَقِّهَا لِإِفْدَاءِ الْيَمِينِ وَقَطْعِ الْخُصُومَةِ ( لَا عَنْ دَعْوَاهَا النَّكَاحِ ) أَيِ لَا يَجُوزُ الصُّلْحُ إِذَا كَانَ الْمُدَّعى الْمَرْأَةُ بِأَنْ تَدَّعى نِكَاحًا عَلَى رَجُلٍ فَصَالَحَهَا عَلَى شَيْءٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ بَدَلَ لَهَا لِتَرْكِ الدَّعْوَى فَإِنْ جُعِلَ تَرْكُ الدَّعْوَى مِنْهَا فُرْقَةً فَلَا عِوَضَ عَلَى الزَّوْجِ فِي الْفُرْقَةِ كَمَا إِذَا مَكَنتُ ابْنَ زَوْجِهَا وَإِنْ لَمْ تُجْعَلْ فُرْقَةً فَالْحَالُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّعْوَى لِأَنَّ الْفُرْقَةَ لَمَّا لَمْ تُوجَدْ كَانَتْ دَعْوَاهَا عَلَى حَالِهَا لِبَقَاءِ النَّكَاحِ فِي زَعْمِهَا فَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ شَيْءٍ يُقَابَلُهُ الْعِوَضُ فَكَانَ رِشْوَةً وَقِيلَ يَجُوزُ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ كَأَنَّهُ زَادَ فِي مَهْرِهَا ثُمَّ خَالَعَهَا عَلَى أَصْلِ الْمَهْرِ لَا الزِّيَادَةَ فَسَقَطَ الْأَصْلُ لَا الزِّيَادَةُ .

( وَ ) لَا عَنْ ( دَعْوَى حَدِّ ) لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الصُّلْحَ لَا يَجْزِي فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

( وَ ) دَعْوَى ( نَسَبٍ ) لِأَنَّ الصُّلْحَ إِمَّا إِسْقَاطُ أَوْ مُعَاوَضَةٌ ، وَالتَّسَبُّ لَا

يَحْتَمِلُهُمَا

( قَوْلُهُ وَعَنْ دَعْوَى الزَّوْجِ النَّكَاحِ ) لَوْ أَسْقَطَ لَفْظُ الزَّوْجِ لَكَانَ أَوَّلَى وَهَذَا فِيْمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ زَوْجٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ لَمْ يَثْبُتْ نِكَاحُ الْمُدَّعى فَلَا يَصِحُّ الْخُلْعُ ( قَوْلُهُ لَا عَنْ دَعْوَاهَا النَّكَاحِ ) قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَاخْتَارَهُ فِي الْوَقَايَةِ وَصَحَّحَ الصَّحَّةَ فِي ذَرْرِ الْبَحَارِ كَذَا بِخَطِّ الْعَلَمَةِ الْمُقَدِّسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ وَقِيلَ يَجُوزُ الْخُ ) كَذَا فِي بَعْضِ نُسَخِ الْقُدُورِيِّ وَالْأَوَّلُ فِي بَعْضٍ آخَرَ مِنْهَا

( وَلَا إِذَا قَتَلَ مَأْذُونٌ رَجُلًا عَمْدًا وَصَالَحَ عَنْ نَفْسِهِ ) لِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ مِنْ كَسْبِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا ثُمَّ صُلِحَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَصِحْ لَكِنْ لَيْسَ لِوَلِيِّ الْقَتِيلِ أَنْ يَقْتُلَهُ بَعْدَ الصُّلْحِ لِأَنَّهُ إِذَا صَالَحَهُ فَقَدْ عَفَا عَنْهُ بَدَلَ فَصَحَّ الْعَفْوُ وَلَمْ يَجِبِ الْبَدَلُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى بَلْ تَأَخَّرَ إِلَى مَا بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّ صُلْحَهُ عَنْ نَفْسِهِ صَحِيحٌ لِكَوْنِهِ مُكَلَّفًا وَلَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّ الْمَوْلَى فَصَارَ كَأَنَّهُ صَالَحَهُ عَلَى بَدَلٍ مُؤَجَّلٍ يُؤَاخَذُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ جَارَ الصُّلْحِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ فَكَذَا هَذَا كَذَا فِي الْعِنَايَةِ ( وَصَحَّ ) أَيِ الصُّلْحُ يَعْنِي صُلْحَ الْمَوْلَى ( عَنْ نَفْسِ عَبْدٍ لَهُ فَعَلَ ذَلِكَ ) أَيِ الْقَتْلَ عَمْدًا لِأَنَّ عَبْدَهُ مِنْ كَسْبِهِ فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَاسْتِخْلَاصُهُ

قَوْلُهُ وَصَحَّ أَيِ الصُّلْحُ يَعْنِي صُلْحَ الْمَوْلَى عَنْ نَفْسِ عَبْدٍ لَهُ ( الْمُرَادُ بِالْمَوْلَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ الضَّمِيرُ فِي لَهُ رَاجِعٌ لِلْمَوْلَى الَّذِي هُوَ الْمَأْذُونُ فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَذْكُرَ بَدَلَ الْمَوْلَى الْمَأْذُونِ

( و ) صَحَّ ( صَلُحَ الْمُكَاتَبِ عَنْ نَفْسِهِ ) لِأَنَّهُ كَالْحَرِّ لِحُرُوجِهِ عَنْ يَدِ الْمَوْلَى وَهَذَا إِنْ ادَّعَى أَحَدٌ رَقَبَتَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ خَصْمًا فِيهِ وَإِذَا جِيءَ عَلَيْهِ كَانَ الْأَرْضُ لَهُ وَإِذَا قِيلَ لَا يَكُونُ قِيمَتُهُ لِلْمَوْلَى بَلْ لَوَرَّتْهُ حَتَّى يُؤَدِّيَ بِهَا كِتَابَتَهُ وَيَحْكُمَ بِحُرَّتِهِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ وَيَكُونُ الْقَضْلُ لَهُمْ فَصَارَ كَالْحَرِّ فَيَجُوزُ صَلْحُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ

( قَوْلُهُ وَهَذَا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ رَقَبَتَهُ ) صَوَابُهُ وَلِهَذَا لِأَنَّهُ تَغْلِيلٌ لَا تَقْيِيدٌ وَهِيَ عِبَارَةُ الرَّيْلِيِّ

( و ) صَحَّ ( الصَّلْحُ عَنْ مَغْضُوبٍ تَلَفَ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ عَرَضَ ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ غَضِبَ ثَوْبًا أَوْ عَبْدًا قِيمَتُهُ أَلْفٌ وَاسْتَهْلَكَهُ فَصَالِحُهُ عَلَى أَلْفَيْنِ أَوْ عَرَضَ جَارَ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بَعْثٌ فَاحِشٍ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْقِيمَةِ فَالزَّائِدُ عَلَيْهَا رَبًّا وَلَهُ أَنْ حَقَّهُ فِي الْهَالِكِ بَاقٍ مَا لَمْ يَحْكُمِ الْقَاضِي بِالضَّمَانِ حَتَّى إِذَا تَرَكَ التَّضْمِينَ بَقِيَ الْعَبْدُ هَالِكًا عَلَى مِلْكِهِ حَتَّى يَكُونَ الْكَفْنُ عَلَيْهِ فَاعْتِيَا ضَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيمَتِهِ لَا يَكُونُ رَبًّا إِذَا الزَّائِدُ عَلَى الْمَالِيَّةِ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ الصُّورَةِ الْبَاقِيَةِ حُكْمًا لَا الْقِيمَةِ حَتَّى لَوْ قَضَى الْقَاضِي بِالْقِيمَةِ ثُمَّ تَصَالَحَا عَلَى الْأَكْثَرِ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ انْتَقَلَ بِالْقَضَاءِ إِلَى الْقِيمَةِ وَكَذَا الصَّلْحُ بِعَرَضٍ صَحَّ وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ مَغْضُوبٍ تَلَفَ لِعَدَمِ الرَّبِّ .

( و ) صَحَّ ( فِي الْعَمْدِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الدِّيَةِ وَالْأَرْضِ وَفِي الْخَطَا لَا ) لِأَنَّ الدِّيَةَ فِي الْخَطَا مُقَدَّرَةٌ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهَا تَكُونُ رَبًّا فَيَبْطُلُ الْقَضْلُ وَالْوَجِبُ فِي الْعَمْدِ هُوَ الْقِصَاصُ وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الرَّبُّ فَلَا يَبْطُلُ الْقَضْلُ هَذَا إِذَا صَالَحَ عَلَى أَحَدِ مَقَادِيرِ الدِّيَةِ فَإِنْ صَالَحَ عَلَى غَيْرِهَا صَحَّ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ بِهَا لَكِنْ يَشْتَرِطُ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ لِيُخْرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ دَيْنًا بَدَلًا كَذَا فِي الْكَافِي ( كَمَا فِي مُوسِرٍ أَعْتَقَ نَصْفًا لَهُ وَصَالَحَ عَنْ بَاقِيهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهِ ) يَعْنِي عَبْدًا بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُوسِرٌ فَصَالَحَ عَنْ بَاقِيهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهِ بَطُلَ الْقَضْلُ اتِّفَاقًا لِأَنَّ الْقِيمَةَ فِي الْعَتَقِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَتَقْدِيرُ الشَّرْعِ لَيْسَ أَذْنَى مِنْ تَقْدِيرِ الْقَاضِي فَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ ( وَلَوْ ) صَالَحَ عَنْ بَاقِيهِ ( بِعَرَضٍ صَحَّ مُطْلَقًا ) أَيُّ

وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ نِصْفِ الْعَبْدِ لِأَنَّ الْقَضْلَ لَا يَطْهَرُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ

( قَوْلُهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بَعْثٌ فَاحِشٍ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الصَّلْحُ عَلَى غَيْرِ عَرَضٍ إِذَا الصَّلْحُ عَلَى عَرَضٍ لَا خِلَافَ فِيهِ مُطْلَقًا كَمَا سَنَذَكُرُ ( قَوْلُهُ وَكَذَا الصَّلْحُ بِعَرَضٍ صَحَّ وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ ) هَذَا بِالِاتِّفَاقِ وَإِنْ كَانَ سِيَاقُهُ فِي جَانِبِ الْإِمَامِ فِيهِ إِبْهَامُ الْخِلَافِ فَدَفَعَهُ بِالتَّغْلِيلِ بِعَدَمِ الرَّبِّ وَنَصَّ عَلَى الْإِتِّفَاقِ الرَّيْلِيُّ وَغَيْرُهُ ( قَوْلُهُ وَفِي الْخَطَا لَا ) أَيُّ لَا تَصِحُّ الزِّيَادَةُ وَالصَّلْحُ صَحِيحٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَيَبْطُلُ الْقَضْلُ ( قَوْلُهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ نِصْفِ قِيمَتِهِ ) يَعْنِي بِمَا لَا يَتَغَابَنُ فِيهِ

( وَكُلَّ بِالصَّلْحِ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ أَوْ عَلَى بَعْضٍ دَيْنٍ يَدْعِيهِ ) مِنَ الْمَكِيلَاتِ أَوْ الْمَوْزُونَاتِ ( لَزِمَ بَدْلُهُ الْمُوَكَّلَ ) دُونَ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ مَحْضٌ فَكَانَ الْوَكِيلُ سَفِيرًا مَحْضًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالْوَكِيلِ بِالتَّكَاحِ ( إِلَّا أَنْ يَضْمَنَهُ ) أَيُّ الْوَكِيلُ الْبَدْلَ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُوَاحِدًا بِالضَّمَانِ لَا بِالصَّلْحِ ( وَفِيمَا هُوَ كَبِيْعٌ ) وَهُوَ إِذَا كَانَ الصَّلْحُ عَنْ مَالٍ بِمَالٍ ( لَزِمَ وَكَيْلُهُ ) لِأَنَّ الْحُقُوقَ حِينَئِذٍ تَرْجِعُ إِلَى الْوَكِيلِ هَذَا إِذَا كَانَ الصَّلْحُ عَنْ إِقْرَارٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَنْ انْكَارٍ فَلَا يَجِبُ الْبَدْلُ عَلَى الْوَكِيلِ كَذَا فِي الْكَفَايَةِ ( صَالِحٌ فَضُولِيٌّ وَضَمِنَ الْبَدْلَ أَوْ أَضَافَ إِلَى مَالِهِ ) بِأَنْ قَالَ عَلَى أَلْفِي هَذَا ( أَوْ أَشَارَ إِلَى تَقْدِيرٍ أَوْ عَرَضٍ بِلَا نِسْبَةٍ إِلَى نَفْسِهِ ) بِأَنْ قَالَ عَلَى هَذَا الْأَلْفِ أَوْ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ ( أَوْ أَطْلَقَ ) بِأَنْ قَالَ عَلَى أَلْفٍ ( وَتَقَدَّرَ ) أَيُّ سَلَّمَ ( صَحَّ ) أَيُّ الصَّلْحُ فِي هَذِهِ الصُّورِ ( وَصَارَ ) أَيُّ الْمَصَالِحِ ( مُتَبَرِّعًا هُنَا ) أَيُّ فِي

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ بَلْ إِذَنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( وَإِنْ لَمْ يُنْقَدْ ) أَيْ لَمْ يُسَلِّمْ الْقَضُولِيَّ الْبَدَلَ ( وَقَفَ ) أَيْ صَارَ الصَّلْحُ مَوْقُوفًا عَلَى الْإِجَازَةِ ( فَإِنْ أَجَازَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ صَحَّ ) أَيْ الصَّلْحُ ( وَلَزِمَهُ الْبَدَلُ وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ ( رُدَّ ) أَيْ الصَّلْحُ هَذِهِ صُورٌ خَمْسٌ لِلَّانِ الْقَضُولِيَّ إِمَّا أَنْ يَضْمَنَ الْمَالَ أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ فَإِمَّا أَنْ يُضَيِّفَ الْعَقْدَ إِلَى مَالِهِ أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ يُضِفْهُ فَإِمَّا أَنْ يُشِيرَ إِلَى تَقْدِ أَوْ عَرْضِ أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ يُشِرْ فَإِمَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْعَوَضَ أَوْ لَا فَالصَّلْحُ جَائِزٌ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَّا الْوَجْهَ الْأَخِيرَ وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يَضْمَنْ الْبَدَلَ وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى مَالِهِ وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَى الْمُدَّعَى حَيْثُ لَا يُحْكَمُ بِجَوَازِهِ بَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا

عَلَى الْإِجَازَةِ إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ لِلْمُدَّعَى عَوَضٌ فَلَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُ مَجَانًا لِعَدَمِ رِضَائِهِ بِهِ فَإِنْ أَجَازَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَازَ وَلَزِمَهُ الْمَشْرُوطُ لِلتَّيْرَامَةِ بِاخْتِيَارِهِ وَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ بِخِلَافِ سَائِرِ الْوُجُوهِ فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْحَاصِلَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْبَرَاءَةُ وَفِي حَقِّهَا الْأَجْبِيُّ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ سَوَاءٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَضُولِيَّ أَصِيلًا إِذَا ضَمِنَ كَالْقَضُولِيَّ بِالْخُلْعِ إِذَا ضَمِنَ الْبَدَلَ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ إِذَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ فَقَدْ التَزَمَ تَسْلِيمَهُ فَصَحَّ الصَّلْحُ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِأَنَّهُ إِذَا عَيْنَهُ لِلتَّسْلِيمِ فَقَدْ شَرَطَ لَهُ سَلَامَةَ الْعَوَضِ فَصَارَ الْعَقْدُ تَامًا بِقَبُولِهِ وَلَوْ اسْتَحَقَّ هَذَا الْعَبْدَ وَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ أَوْ وَجَدَهُ حُرًّا أَوْ مُدْبِرًا أَوْ مَكَاتِبًا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْمَصَالِحِ وَلَكِنْ يَرْجِعُ فِي دَعْوَاهُ لِأَنَّ الْمَصَالِحَ لَمْ يَضْمَنْ وَأَمَّا الرَّابِعُ فَلِأَنَّ دَلَالََةَ التَّسْلِيمِ عَلَى رِضَى الْمُدَّعَى فَوْقَ دَلَالَةِ الضَّمَانِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى رِضَاهُ وَأَمَّا الْخَامِسُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ كِبَاقِي الْوُجُوهِ لَمْ يُفِدْ صِحَّةَ الصَّلْحِ

( الصَّلْحُ عَلَى جِنْسٍ مَا لَهُ عَلَيْهِ ) أَيْ إِذَا كَانَ بَدَلُ الصَّلْحِ مِنْ جِنْسٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُدَّعَى عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِعَقْدٍ مُدَايِنَةٍ جَرَتْ بَيْنَهُمَا فَالصَّلْحُ أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ وَحَطَّ لِبَاقِيهِ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ يُصَحِّحُ مَا أَمَكَّنَ وَلَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُهُ مُعَاوَضَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّبَا ( فَصَحَّ ) أَيْ الصَّلْحُ ( عَنْ أَلْفٍ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ ، وَ ) عَنْ ( أَلْفٍ جِيَادٍ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ زُيُوفٍ ) فَجُعِلَ حَطًّا لِلْبَعْضِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَلِلْبَعْضِ وَالصَّفَةِ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ عَيْنَ هَذِهِ الْخَمْسِمِائَةِ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً بِذَلِكَ الْعَقْدِ الَّذِي الدَّيْنُ بِهِ .

( وَ ) عَنْ ( أَلْفٍ حَالٍ عَلَى ) أَلْفٍ ( مُؤَجَّلٍ ) إِذْ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ مُعَاوَضَةً لِأَنَّ بَيْعَ الدَّرَاهِمِ بِاللِّدْرَاهِمِ نَسِيئَةٌ لَا يَجُوزُ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى تَأْخِيرٍ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ .

( وَ ) عَنْ ( عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ عَلَى خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ ) حَالَّةٌ أَوْ مُؤَجَّلَةٌ إِذْ يُعْتَبَرُ حَطًّا لِلدَّنَانِيرِ كُلِّهَا وَبَعْضُ الدَّرَاهِمِ وَتَأْجِيلًا لِلْبَعْضِ لَا مُعَاوَضَةً لِأَنَّ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ لَازِمٌ فِي الصَّلْحِ فَإِذَا أَمَكَّنَ أَنْ يُجْعَلَ حَطًّا وَإِسْقَاطًا لَمْ يُعْتَبَرِ مُعَاوَضَةً ( لَا عَنْ دَرَاهِمٍ عَلَى دَنَانِيرٍ مُؤَجَّلَةٍ ) لِأَنَّ الدَّنَانِيرَ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى تَأْخِيرِ حَقِّهِ فَيُحْمَلُ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ وَيَبْعُ الدَّرَاهِمُ بِاللَّدَانِيرِ نَسِيئَةٌ لَا يَجُوزُ .

( وَ ) لَا ( عَنْ أَلْفٍ مُؤَجَّلٍ عَلَى نَصْفِهِ حَالًا ) لِأَنَّ الْمُعَجَّلَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ إِذْ الْمُسْتَحَقُّ بِهِ هُوَ الْمُؤَجَّلُ وَالْمُعَجَّلُ خَيْرٌ مِنْهُ فَقَدْ وَقَعَ الصَّلْحُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ فَصَارَ مُعَاوَضَةً وَالْأَجَلُ كَانَ حَقَّ الْمَدْيُونِ وَقَدْ تَرَكَهُ يَازَاءَ مَا حَطَّ عَنْهُ مِنَ الدَّيْنِ فَكَانَ اعْتِيَاظًا عَنِ الْأَجَلِ وَهُوَ حَرَامٌ أَلَا يَرَى أَنَّ

رَبَا النَّسِيئَةِ حُرْمٌ لِشَبْهَةِ مُبَادَلَةِ الْمَالِ بِالْأَجَلِ فَلِأَنَّ تَحْرِمَ حَقِيقَتَهُ أُولَى ( وَ ) لَا ( عَنْ أَلْفٍ سُودٍ عَلَى نَصْفِهِ بَيْضًا ) لِأَنَّ الْبَيْضَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ لِأَنَّ مَنْ لَهُ السُّودُ لَا يَسْتَحِقُّ الْبَيْضَ فَقَدْ صَالَحَ عَلَى مَا لَا يَسْتَحِقُّ بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ فَكَانَ مُعَاوَضَةً أَلْفٌ بِخَمْسِمِائَةٍ وَزِيَادَةٍ وَصَفِ الْجَوْدَةِ فَكَانَ رَبًّا .



( و ) لَا عَنْ ( دَيْنٍ عَلَيْهِ عَلَى جِنْسٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ عَيْنِهِ ) لِأَنَّ الصُّلْحَ عَلَى غَيْرِ جِنْسٍ الْحَقُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُعَاوَضَةً وَجَهَالَةً  
الْبَدَلِ تُبْطِلُهَا

قَوْلُهُ الصُّلْحُ عَلَى جِنْسٍ مَا لَهُ عَلَيْهِ

إِلْخ ( عَدَلَ بِهِ عَنْ عِبَارَةِ الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ أَلَيْ هِيَ الصُّلْحُ عَمَّا اسْتَحَقَّ لِأَنَّ الزَّيْلَعِيَّ قَالَ هَذَا سَهْوًا لِأَنَّهُ إِذَا صَلَحَ عَنْ  
الدَّيْنِ لَا يَكُونُ جَمِيعُ صُورِهِ اسْتِيفَاءً لِبَعْضِ حَقِّهِ وَإِسْقَاطًا لِلْبَاقِي وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ أَنْ لَوْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَنْ الدَّيْنِ  
عَلَى بَعْضِ الدَّيْنِ أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَنْ الدَّيْنِ بِجِنْسٍ آخَرَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ الصُّلْحُ عَلَى  
مَا اسْتَحَقَّ بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ

إِلْخ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَصْلًا جَيِّدًا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَقْضٌ وَهَكَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْجَوَابُ عَنْ الْكَنْزِ بِأَنَّ قَوْلَهُ  
أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَبَدَلَ الصُّلْحُ مِنْ جِنْسٍ حَقِّهِ فَإِخْبَارُهُ بِأَخْذٍ مَخْصُوصٍ بِبَعْضِ حَقِّهِ مُبَيِّنٌ لَهُ بِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ  
فَمُؤَدَّى عِبَارَتِهِ الصُّلْحُ عَمَّا اسْتَحَقَّ بِعَقْدِ الْمُدَايِنَةِ بِجُزْءٍ مِنْهُ أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ

إِلْخ فَلَا عُمُومَ وَلَا سَهْوًا وَلَا اعْتِرَاضَ ( قَوْلُهُ بِعَقْدِ مُدَايِنَةٍ ) صُورُ الْمَتْنِ بِهِ وَهُوَ أَعَمُّ مِنْهُ لَشُمُولِهِ مَا عَلَيْهِ بِعَصَبِ حَمَلًا  
لِحَالِ الْمُسْلِمِ عَلَى الصَّلَاحِ وَكَانَ الْأَوَّلَى بَيَانًا مَا يَحْتَمِلُهُ الْمَتْنُ مِنَ الْمُدَايِنَةِ وَالْفَصْبِ ( قَوْلُهُ وَعَنْ أَلْفٍ جِيَادٍ عَلَى  
خَمْسِمَائَةٍ زُيُوفٍ ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ بَدَلَ الصُّلْحِ مُوجَلًا أَوْ حَالًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا ذَكَرَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَهُ أَلْفٌ  
زُيُوفٌ وَصَالِحُهُ عَلَى خَمْسِمَائَةٍ جِيَادٍ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْجِيَادِ فَيَكُونُ مُعَاوَضَةً ضَرُورَةً كَمَا فِي التَّبَيِّنِ )  
قَوْلُهُ وَلَا عَنْ أَلْفٍ مُوجَلٍ عَلَى نَصْفِهِ حَالًا

إِلْخ ( هَذَا فِي غَيْرِ صُلْحِ الْمُؤَلَّى مُكَاتَبَةً عَنْ أَلْفٍ مُوجَلَةٍ عَلَى نَصْفِهَا حَالًا حَيْثُ يَجُوزُ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِرْفَاقِ بَيْنَهُمَا أَظْهَرُ  
مِنْ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ قَوْلُهُ وَلَا عَنْ دَيْنٍ

عَلَيْهِ عَلَى جِنْسٍ غَيْرِهِ ) أَيِ غَيْرِ الدَّيْنِ بِأَنَّ كَانَ عَرْضًا بِغَيْرِ عَيْنِهِ عَنْ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ وَإِذَا كَانَ الْعَرْضُ مُعَيَّنًا صَلَحَ  
الصُّلْحُ وَأَمَّا إِذَا صَلَحَ عَنْ دَيْنٍ بِدَيْنٍ كَدَنَانِيرٍ عَنْ دَرَاهِمٍ وَلَمْ يُعَيَّنْ بَدَلَ الصُّلْحِ فِي عَقْدِهِ ثُمَّ أَدَّى مِثْلَهُ قَبْلَ الْإِفْرَاقِ  
جَازَ كَمَا فِي الصَّرْفِ ١ هـ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ أَلْفٌ فَصَالِحُهُ عَلَى طَعَامٍ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ مُوجَلٍ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ يَكُونُ افْتِرَاقًا عَنْ دَيْنٍ  
بَدَيْنٍ فَلَا يَجُوزُ .

١ هـ .

( صَلَحَ عَنْ كُرٍّ حِنْطَةٍ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَإِنْ قَبِضَ ) أَيِ الْعَشْرَةِ ( فِي الْمَجْلِسِ جَازَ ) أَيِ الصُّلْحِ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ  
الصُّلْحَ فِي صُورَةِ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فَيَجِبُ قَبْضُ أَحَدِ الْعَوَظَيْنِ فِي الْمَجْلِسِ ( وَإِلَّا فَلَا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ  
يَقْبُضْ الْعَشْرَةَ فَلَا يَصْلُحُ الصُّلْحُ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَكُونُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْأَلْفِ وَهُوَ بَاطِلٌ ( وَإِنْ قَبِضَ خَمْسَةً وَبَقِيَ خَمْسَةٌ  
فَفَرَّقَا صَحَّ فِي النَّصْفِ فَقَطْ ) لَوْ جُودَ الْمُصَحِّحُ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ ( كَذَا الْعَكْسُ ) يَعْنِي لَوْ صَلَحَ عَنْ عَشْرَةِ عَلَيْهِ  
عَلَى مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ فَإِنْ قَبِضَ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ وَإِلَّا فَلَا لِمَا عَرَفْتَ

( قَالَ ادْفَعْ لِي خَمْسِمَائَةَ غَدًا عَلَى أُنْكَ بَرِيءٌ مِنَ الْبَاقِي فَإِنْ دَفَعَ غَدًا بَرِيءٌ وَإِلَّا فَلَا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَمْ يَبْرَأْ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَبْرَأُ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ حَصَلَ مُطْلَقًا فَتَنْبُتُ الْبَرَاءَةُ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ بَدَأَ بِالْإِبْرَاءِ كَمَا  
سَيَأْتِي وَلَهُمَا أَنَّهُ إِبْرَاءٌ مُقَيَّدٌ بِالشَّرْطِ وَالْمُقَيَّدُ بِهِ يَفُوتُ عِنْدَ فَوَاتِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِإِدَاءِ خَمْسِمَائَةٍ فِي الْغَدِ وَأَنَّهُ يَصْلُحُ

عَرَضًا حَذَرَ إِفْلَاسِهِ أَوْ تَوَسَّلًا إِلَى تِجَارَةٍ أَرْبَحَ فَصَلَحَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا بِحَسَبِ الْمَعْنَى وَكَلِمَةً عَلَى وَإِنْ كَانَتْ لِلْمُعَاوَضَةِ لَكِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا } وَقَدْ تَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِمَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ فَحُمِلَ عَلَى الشَّرْطِ تَصْحِيحًا لِتَصَرُّفِهِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِ أَحَدِهَا مَا ذُكِرَ وَالثَّانِي مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ( وَلَوْ قَالَ صَالِحُكَ ) أَيُّ عَنْ الْأَلْفِ ( عَلَى خَمْسِمِائَةٍ تَدْفَعُهَا إِلَيَّ غَدًا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ الْفَضْلِ عَلَى أَنَّكَ إِنْ لَمْ تَدْفَعْهَا غَدًا فَالْكُلُّ عَلَيْكَ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ ) يَعْنِي إِنْ قَبِلَ وَأَدَّى بَرِيءٌ عَنِ الْبَقِيَّةِ وَإِلَّا فَالْكُلُّ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ أَتَى بِصَرِيحِ التَّقْيِيدِ فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ بَطُلَ وَالثَّلَاثُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ قَالَ أَبْرَأْتُكَ عَنْ خَمْسِمِائَةٍ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي خَمْسِمِائَةَ غَدًا بَرِيءٌ وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( لَمْ يُعْطِهَا ) لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْإِبْرَاءَ وَأَدَاءَ خَمْسِمِائَةِ غَدًا لَا يَصْلُحُ عَوَضًا وَيَصْلُحُ شَرْطًا مَعَ الشَّكِّ فِي تَقْيِيدِهِ بِالشَّرْطِ فَلَا يَتَّقِيْدُ بِالشَّكِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَدَأَ بِأَدَاءِ خَمْسِمِائَةٍ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ حَصَلَ مَقْرُونًا بِهِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ عَوَضًا يَقَعُ مُطْلَقًا وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَصْلُحُ شَرْطًا لَا يَقَعُ

مُطْلَقًا فَلَا يَنْبَغُ الْإِطْلَاقُ بِالشَّكِّ فَافْتَرَقَا وَذَكَرَ الرَّابِعُ بِقَوْلِهِ ( وَإِذَا لَمْ يُوقَّتْ ) أَيُّ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ غَدًا بَلْ قَالَ ادْفَعْ لِي خَمْسِمِائَةَ عَلَى أَنَّكَ بَرِيءٌ مِنَ الْبَقِيَّةِ ( بَرِيءٌ ) لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُوقَّتْ لِلْأَدَاءِ وَقْتًا لَمْ يَكُنْ الْأَدَاءُ غَرَضًا صَحِيحًا لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ فَلَمْ يَتَّقِيْدُ بَلْ حُمِلَ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ وَلَا يَصْلُحُ عَوَضًا بِخِلَافِ مَا مَرَّ لِأَنَّ الْأَدَاءَ فِي الْعَقْدِ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ كَمَا مَرَّ وَذَكَرَ الْخَامِسُ بِقَوْلِهِ ( وَإِنْ عُلِقَ صَرِيحًا لَمْ يَصِحَّ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ إِنْ أَذَيْتَ إِلَيَّ أَوْ مَتَى أَوْ إِذَا فَانْتَ بَرِيءٌ لَمْ يَصِحَّ الْإِبْرَاءُ لِأَنَّهُ عُلِقَ بِالشَّرْطِ صَرِيحًا وَهُوَ بَاطِلٌ لَمَّا مَرَّ فِي بَيَانِ مَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ وَمَا لَا يَبْطُلُ

( قَالَ ) أَيُّ الْمَدْيُونُ ( سِرًّا لِلدَّائِنِ لَا أَقِرُّ لَكَ بِمَا لَكَ حَتَّى تُؤَخِّرَهُ عَنِّي أَوْ تَحْطُ فَعَلَّ ) أَيُّ التَّأْخِيرِ أَوْ الْحِطِّ ( صَحَّ ) أَيُّ التَّأْخِيرِ وَالْحِطُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُكْرَهٍ ( عَلَيْهِ ) أَيُّ الدَّائِنِ حَتَّى إِنَّهُ بَعْدَ التَّأْخِيرِ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ مُطَالَبَتِهِ فِي الْحَالِ وَفِي الْحِطِّ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ مُطَالَبَتِهِ مَا حِطَّهُ أَبَدًا ( وَلَوْ أَعْلَنَ ) أَيُّ مَا قَالَهُ سِرًّا ( أَخَذَ الْآنَ ) أَيُّ أَخَذَ الْمَالِ مِنَ الْمُقْرُوفِ فِي الْحَالِ بَلَا تَأْخِيرٍ وَحِطَّ ( الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ إِذَا قَبِضَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا مِنْهُ مَلَكَهُ مَشَاعًا كَأَصْلِهِ فَلِصَاحِبِهِ أَنْ يُشَارِكُهُ فِي مُقْرُوفٍ يَعْنِي إِذَا كَانَ لِرَجُلَيْنِ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ فَقَبِضَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا مِنْهُ مَلَكَهُ مَشَاعًا كَأَصْلِهِ فَلِصَاحِبِهِ أَنْ يُشَارِكُهُ فِي الْمُقْبُوضِ لِأَنَّهُ وَإِنْ ارْتَدَادَ بِالْقَبْضِ إِذْ مَالِيَّةُ الدَّيْنِ بِاعْتِبَارِ عَاقِبَةِ الْقَبْضِ لَكِنَّ هَذِهِ الرِّيَاذَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى أَصْلِ الْحَقِّ فَتَقْصِيرُ كَرِيَاذَةِ الشَّرَةِ وَالْوَلَدِ فَلَهُ حَقُّ الْمُشَارَكَةِ وَلَكِنَّهُ قَبْلَ الْمُشَارَكَةِ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ الْقَابِضِ لِأَنَّ الْعَيْنَ غَيْرَ الدَّيْنِ حَقِيقَةً وَقَدْ قَبِضَهُ بَدَلًا عَنْ حَقِّهِ فَيَمْلِكُهُ حَتَّى يَقْدَرَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَيَضْمَنُ لِشَرِيكِهِ حَصَّتَهُ وَالدَّيْنُ الْمُشْتَرَكُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا بِسَبَبٍ مُتَّحِدٍ كَتَمَنِ الْمَبِيعِ إِذَا اتَّحَدَ الصَّفَقَةُ وَتَمَنُّ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ وَتَحَوُّ ذَلِكَ ( وَرَجَعَا عَلَى الْغَرِيمِ بِالْبَاقِي ) لِأَنَّ الْمُقْبُوضَ إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي كَذَلِكَ وَفَرَّغَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ ( فَلَوْ صَالَحَ أَحَدُهُمَا عَنْ نَصِيبِهِ عَلَى ثَوْبٍ أَخَذَ ) الشَّرِيكَ ( الْآخَرَ نَصْفَهُ ) أَيُّ نَصْفَ الدَّيْنِ ( مِنْ غَرِيمِهِ ) لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْتَوْفِهِ فَبَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ ( أَوْ ) أَخَذَ ( نَصْفَ الثَّوْبِ مِنْ شَرِيكِهِ ) لِأَنَّ الصَّلَحَ وَقَعَ عَنْ نَصْفِ الدَّيْنِ وَهُوَ مَشَاعٌ لِأَنَّ

قِسْمَةُ الدَّيْنِ حَالُ كَوْنِهِ فِي الذِّمَّةِ لَا تَصِحُّ وَحَقُّ الشَّرِيكَ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنَ الدَّيْنِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَتِهِ ، وَأَخَذَهُ النَّصْفَ دَالٌّ عَلَى إِجَارَةِ الْعَقْدِ فَيَصِحُّ ذَلِكَ ( إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ ) أَيُّ شَرِيكُهُ ( لَهُ رُبْعُ الدَّيْنِ ) لِأَنَّ حَقَّهُ فِيهِ ( وَلَوْ لَمْ يُصَالِحْ ) أَحَدُهُمَا ( بَلْ اشْتَرَى بِنَصْفِهِ ) أَيُّ نَصْفِ الدَّيْنِ ( شَيْئًا ضَمَّنَهُ ) أَيُّ ضَمَّنَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ( الرَّبْعُ ) أَيُّ رُبْعِ الدَّيْنِ لِأَنَّهُ صَارَ قَابِضًا حَقَّهُ بِالْمَقَاصَةِ بَلَا حِطٍّ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَيْعِ عَلَى الْمُمَاكَسَةِ فَصَارَ كَقَبْضِهِ نَصْفَ الدَّيْنِ فَيَكُونُ

لشريكه أن يرجع عليه بالرُّبع بخلاف الصُّلح لأنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْحَطِّ وَالْإِعْمَاضِ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ بَيْعُهُ مُرَابَحَةً فَكَأَنَّ الْمُصَالِحَ بِالصُّلحِ أَبرَأَهُ عَنْ بَعْضِهِ نَصِيْبُهُ وَقَبْضُ بَعْضِهِ فَإِذَا أَلْزَمْنَا دَفْعَ رُبْعِ الدَّيْنِ تَضَرَّرَ بِهِ الْمُصَالِحُ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفَ تَمَامَ نَصْفِ الدَّيْنِ فَلِذَا خَيْرَ نَاهُ

قَوْلُهُ هَذَا أَصْلُ كُلِّيٍّ

(إلخ) فِيهِ تَأَمُّلٌ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِي كَوْنُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْرِيعِ جُزْئِيًّا لِلْأَصْلِ وَالِدَّيْنِ الْمُشْتَرَكُ هُوَ تَقْسُ الْأَصْلِ وَالْمُفَرَّغُ غَيْرُ مَا فَرَّغَ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَالِدَّيْنِ الْمُشْتَرَكُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا بِسَبَبِ مُتَّحِدٍ  
(إلخ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا اشْتَرَكَا فِي الْمَبِيعِ بِأَنْ كَانَ عَيْنًا وَاحِدَةً أَوْ لَمْ يَشْتَرِكَا بِأَنْ كَانَ عَيْنَيْنِ لِكُلِّ عَيْنٍ بَيْعًا صَفَقَةً بِلَا تَفْصِيلٍ ثَمَّنِ (قَوْلُهُ فَلَوْ صَالِحَ أَحَدُهُمَا عَنْ نَصِيْبِهِ عَلَى ثَوْبٍ  
(إلخ) فِي التَّفْرِيعِ تَأَمُّلٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَقْبُضَ مِنَ الدَّيْنِ شَيْئًا وَهَذَا صُلْحٌ عَنْهُ ثُمَّ هَذَا اخْتِرَازٌ عَنْ الْعَيْنِ الْمُشْتَرَكَةِ إِذَا صَالِحَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِبَدْلِ الصُّلحِ لِكَوْنِهِ مُعَاوَضَةً بِخِلَافِ الدَّيْنِ وَفِي الدَّيْنِ إِذَا رَجَعَ عَلَى الْمُصَالِحِ اثْبَتْنَا لِلْمُصَالِحِ الْخِيَارَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ نَصْفَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الصُّلْحُ أَوْ رُبْعَ الدَّيْنِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُمَا بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الصُّلْحُ عَنْ إِفْرَارٍ أَوْ سُكُوتٍ أَوْ إنْكَارٍ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

(وَفِي الْإِبْرَاءِ عَنْ حِصَّتِهِ) أَيُّ إِذَا أَبرَأَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ ذِمَّةَ الْمَدْيُونِ عَنْ حِصَّتِهِ .

(وَفِي الْمُقَاصَّةِ بِدَيْنٍ سَبَقَ) أَيُّ إِذَا كَانَ لِلْمَطْلُوبِ عَلَى أَحَدِ الطَّالِبَيْنِ دَيْنٌ بِسَبَبٍ قَبْلَ أَنْ يَجِبَ لَهُمَا عَلَيْهِ فَصَارَ قِصَاصًا (لَمْ يَرْجِعِ الشَّرِيكُ) عَلَى الْمَدْيُونِ بِحِصَّتِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ الْإِبْرَاءَ إِثْلَافٌ وَيَسَّرَ بِقَبْضِ فَلَمْ يَزِدْ نَصِيْبُ الْمُشْتَرِي بِالْإِبْرَاءِ فَلَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّهُ قَضَى دَيْنًا كَانَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْبُضْ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّيْنَيْنِ إِذَا اتَّفَقَا قِضَاءً أَنْ يَصِيرَ الْأَوَّلُ مَقْضِيًّا بِالثَّانِي وَالْمُشَارَكَةُ إِنَّمَا تَثْبُتُ فِي الْإِقْضَاءِ (وَفِي بَعْضِهَا قَسَمَ الْبَقِي عَلَى سِهَامِهِ) أَيُّ لَوْ أَبرَأَهُ عَنْ بَعْضِ حِصَّتِهِ كَانَ قِسْمَةُ الْبَاقِي عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ السَّهَامِ لِأَنَّ الْحَقَّ عَادَ إِلَى هَذَا الْقَدْرِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُمَا عَلَى الْمَدْيُونِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا فَأَبرَأَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَنْ نِصْفِ نَصِيْبِهِ كَانَ لَهُ الْمَطْلَابَةُ بِالْخُمُسَةِ وَالسَّائِكِ الْمَطْلَابَةُ بِالْعَشْرَةِ

(قَوْلُهُ وَفِي الْإِبْرَاءِ عَنْ حِصَّتِهِ وَالْمُعَاوَضَةِ بِدَيْنٍ سَبَقَ لَمْ يَرْجِعِ الشَّرِيكُ عَلَى الْمَدْيُونِ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَمْ يَرْجِعِ الشَّرِيكُ عَلَى شَرِيكِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَطْلَقَ عَلَى الشَّرِيكِ لَفْظَ الْمَدْيُونِ بِإِعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ لِمَنْ لَهُمَا عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَكِنْ فِيهِ خَفَاءٌ ١ هـ .

وَالْتَرُؤُجُ بِنَصِيْبِهِ إِثْلَافٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ حَتَّى لَا يَرْجِعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَصِيْبِهِ مِنْهُ لَوْ قُوعَ الْقَبْضِ بِطَرِيقِ الْمُقَاصَّةِ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَكَذَا الصُّلْحُ عَنْ جَنَائَةِ الْعَمْدِ إِثْلَافٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ بِمُقَابَلَتِهِ شَيْئًا قَابِلًا لِلشَّرَكَةِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَالتَّبَيِّنِ (قَوْلُهُ وَفِي بَعْضِهَا قَسَمَ الْبَاقِي عَلَى سِهَامِهِ أَيُّ لَوْ أَبرَأَهُ  
(إلخ) كَانَ الْأَوَّلَى التَّعْمِيمُ فَيُقَالُ وَفِي بَعْضِهَا أَيُّ فِي الْإِبْرَاءِ عَنْ الْبَعْضِ أَوْ الْمُقَاصَّةِ قَسَمَ الْبَاقِي (قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُمَا عَلَى الْمَدْيُونِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا فَأَبرَأَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَنْ نِصْفِ نَصِيْبِهِ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ أَوْ قَاصَصَهُ عَنْ نِصْفِهِ بِدَيْنِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ تَأْجِيلُ نَصِيْبِهِ مَوْفُوفٌ عَلَى رِضَى شَرِيكِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَأْجِيلُهُ عِنْدَهُمَا وَفِي عَامَةِ الْكُتُبِ مُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي يُوسُفَ وَذَكَرَهُ فِي الْهَدَايَةِ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فَكَانَ عَنْهُ رَوَايَتَانِ .

( صَالِحٌ عَنْ عَيْبٍ فَظَهَرَ عَدَمُهُ أَوْ زَالَ بَطَلَ الصُّلْحُ ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ ادَّعَى عَيْبًا فِي جَارِيَةِ اشْتَرَاهَا وَأُنْكَرَ الْبَائِعُ فَاصْطَلَحَا عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ يُرَى الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ مِنْ ذَلِكَ الْعَيْبِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهَا عَيْبًا أَوْ كَانَ وَلَكِنَّهُ قَدْ زَالَ فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ بَدَلَ الصُّلْحِ

( صَالِحٌ أَحَدُ رَبِّي سَلَّمَ عَنْ نَصِيْبِهِ عَلَى مَا دَفَعَ فَإِنْ أَجَازَهُ الْآخَرُ نَفَذَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ رَدَّهُ رُدَّ ) يَعْنِي إِذَا أَسْلَمَ رَجُلَانِ إِلَى آخَرَ فِي طَعَامٍ ثُمَّ صَالَحَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ نَصِيْبَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَيَفْسَخَ عَقْدَ السَّلَامِ فِي نَصِيْبِهِ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْآخَرِ فَإِنْ أَجَازَ جَازَ وَكَانَ الْمَقْبُوضُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَمَا بَقِيَ مِنَ السَّلَامِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَجُزْ فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ جَازَ اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الدُّيُونِ فَإِنْ أَحَدَ الدَّائِيْنَيْنِ إِذَا صَالَحَ الْمُدْيُونُ عَنْ نَصِيْبِهِ عَلَى بَدَلٍ جَازَ فَكَانَ الْآخَرُ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَنْ يُشَارِكَ فِي الْمَقْبُوضِ وَبَيْنَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُدْيُونِ بِنَصِيْبِهِ كَذَلِكَ هَاهُنَا وَلَهُمَا أَنَّهُ لَوْ جَازَ فِيمَا أَنْ يَجُوزَ فِي نَصِيْبِهِ خَاصَّةً أَوْ فِي النَّصْفِ مِنَ التَّصْيِيْنِ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَلْزَمُ قِسْمَةُ الدَّيْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّ خُصُوصِيَّةَ نَصِيْبِهِ لَا تَظْهَرُ إِلَّا بِالتَّمْيِيزِ وَلَا تَمَيُّزٌ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَطْلَانُهَا وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا بُدَّ مِنْ إِجَازَةِ الْآخَرِ لِأَنَّهُ فَسَخَ عَلَى شَرِيْكِهِ عَقْدَهُ فَيَقْتَرِفُ إِلَى رِضَاهُ

قَوْلُهُ صَالِحٌ أَحَدُ رَبِّي سَلَّمَ  
إِلْخَ ( الْخِلَافُ ثَابِتٌ بَيْنَهُمْ عَلَى الصَّحِيحِ سَوَاءً خَلَطَا رَأْسَ الْمَالِ أَوْ لَا وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَخْلُطَا رَأْسَ الْمَالِ جَازَ عِنْدَهُمَا أَيْضًا كَمَا فِي التَّيْسِينِ ) قَوْلُهُ وَفِي النَّقْدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ  
إِلْخَ ( كَذَا لَا يَجُوزُ الصُّلْحُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُ نَصِيْبِهِ لِاحْتِمَالِ الرِّبَا وَقَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ إِنَّمَا يُبْطَلُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ نَصِيْبِهِ فِي مَالِ الرِّبَا حَالَةَ التَّصَادُقِ وَلَمَّا فِي حَالَةِ التَّنَاكُرِ بَأَنُ أَنْكَرُوا وَرَأَتْهُ فَيَجُوزُ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ فِي حَالَةِ التَّكَادُبِ مَا يَأْخُذُهُ لَا يَكُونُ بَدَلًا لَافِي حَقِّ الْآخِذِ وَلَا فِي حَقِّ الدَّافِعِ هَكَذَا ذَكَرَ الْمَرْغِينَانِي وَلَا بُدَّ مِنَ التَّقَابُضِ فِيمَا يُقَابِلُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنْهُ لِكَوْنِهِ صَرَفًا وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الصُّلْحِ عَرْضًا فِي الصُّورِ كُلِّهَا جَازَ مُطْلَقًا وَإِنْ قَلَّ وَلَمْ يَقْبُضْ فِي الْمَجْلِسِ

( أَخْرَجَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ عَنْ عَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ بِمَالٍ أَوْ ) أَخْرَجَ عَنْ ( ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ ) أَيَّ عَنْ فِضَّةٍ بِذَهَبٍ ( أَوْ ) عَنْ ( نَقْدَيْنِ بِيْهْمَا ) أَيَّ بِالنَّقْدَيْنِ بَأَنُ كَانَ فِي التَّرَكَّةِ دَرَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ وَبَدَلَ الصُّلْحِ أَيْضًا دَرَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ ( صَحَّ ) أَيَّ الصُّلْحُ صَرَفًا لِلْجِنْسِ إِلَى خِلَافِهِ كَمَا فِي الْبَيْعِ ( قُلْ بَدَلُهُ أَوْ لَا ) أَيَّ لَا يُعْتَبَرُ فِي النَّقْدَيْنِ التَّسَاوِي بَلْ يُعْتَبَرُ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُ صَرَفٌ فَإِنْ وَجَدَ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا .

( وَفِي النَّقْدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ لَا ) أَيَّ إِذَا كَانَتِ التَّرَكَّةُ ذَهَبًا وَفِضَّةً وَغَيْرَ ذَلِكَ فَصَالَحُوهُ عَلَى ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لَمْ يَجُزْ لِاحْتِمَالِ الرِّبَا ( إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُعْطَى أَكْثَرَ مِنْ حِصَّتِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ ) لِتَكُونِ حِصَّتُهُ بِمِثْلِهِ وَالزِّيَادَةُ بِمُقَابَلَةِ حَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ التَّرَكَّةِ صَوْنًا عَنْ الرِّبَا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقَابُضِ فِيمَا يُقَابِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَنَّهُ صَرَفٌ فِي هَذَا الْقَدْرِ

( وَبَطَلَ إِنْ شَرَطَ لَهُمُ الدَّيْنُ مِنَ التَّرَكَّةِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ فِي التَّرَكَّةِ دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ فَأَدْخَلُوهُ فِي الصُّلْحِ عَلَى أَنْ يُخْرِجُوا الْمُصَالِحَ عَنْهُ وَيَكُونُ الدَّيْنُ لَهُمْ بَطَلٌ الصُّلْحُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُمْلَكًا حِصَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ بِمَا يَأْخُذُ مِنْهُمْ مِنَ الْعَيْنِ وَتَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ تَعَوُّضٌ وَإِذَا بَطَلَ فِي حِصَّةِ الدَّيْنِ بَطَلَ فِي الْكُلِّ ( إِلَّا إِذَا شَرَطُوا بَرَاءَةَ الْغُرَمَاءِ مِنْهُ ) أَيَّ مِنَ الدَّيْنِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِنَصِيْبِ الْمُصَالِحِ فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الصُّلْحُ لِأَنَّهُ

حَيْثُ يَكُونُ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ( أَوْ قَضَوْا نَصِيبَ الْمَصَالِحِ مِنْهُ ) أَيِ مِنَ الدَّيْنِ ( تَبَرُّعًا ) ثُمَّ تَصَالَحُوا عَمَّا بَقِيَ مِنَ التَّرَكَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَلَا يَحْتَاجُ مَا فِيهَا مِنْ ضَرَرٍ بَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ فَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ ( أَوْ أَقْرَضُوهُ ) أَيِ الْمَصَالِحِ ( قَدَرِ حَصَّتِهِ مِنْهُ ) أَيِ مِنَ الدَّيْنِ ( وَصَالَحُوا عَنْ غَيْرِهِ وَأَحَالَهُمْ ) أَيِ أَحَالَ الْمَصَالِحُ الْوَرْتَةَ ( بِالْقَرْضِ ) الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُمْ ( عَلَى الْغُرْمَاءِ ) وَتَقَبَّلُوا الْحَوَالََةَ ( وَاخْتَلَفَ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ عَنْ تَرَكَةِ مَجْهُولَةٍ لَا دِينَ فِيهَا ) قَوْلُهُ ( عَلَى مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِالصُّلْحِ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي التَّرَكَةِ دَيْنٌ وَأَعْيَانُهَا غَيْرُ مَعْلُومَةٍ وَأُرِيدَ الصُّلْحُ عَلَى مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ قِيلَ لَا يَصِحُّ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي التَّرَكَةِ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ وَنَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ بَدَلِ الصُّلْحِ فَيَكُونُ رَبًّا وَقِيلَ يَصِحُّ لِحْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي التَّرَكَةِ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ وَإِنْ كَانَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَصِيبُهُ أَقَلَّ مِنْ بَدَلِ الصُّلْحِ فَكَانَ الْقَوْلُ بَعْدَ الْجَوَازِ مُؤَدِّيًا إِلَى اعْتِبَارِ شُبْهَةِ الشُّبْهَةِ وَلَا عِبْرَةَ بِهَا ( وَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ عَنْ ) تَرَكَةِ مَجْهُولَةٍ فِي يَدِ

الْبَقِيَّةِ ( مِنَ الْوَرْتَةِ ) ( غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ) لِأَنَّهُ لَا يُفْضَى إِلَى الْمُنَازَعَةِ لِقِيَامِ الْمَصَالِحِ عَنْهُ فِي يَدِ الْبَقِيَّةِ مِنَ الْوَرْتَةِ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ بَيْعٌ إِذَا الْمَصَالِحُ عَنْهُ عَيْنٌ وَمَعَ الْجَهَالَةِ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ ( قَوْلُهُ قِيلَ لَا يَصِحُّ ) قَائِلُهُ ظَهَرَ الدَّيْنِ الْمَرْغِيَانِي وَقِيلَ يَصِحُّ قَائِلُهُ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّيْسِينِ وَاللَّهُ الْمَوْفِيُّ

( كِتَابُ الْقَضَاءِ ) أَوْرَدَهُ بَعْدَ الصُّلْحِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ صُلْحٌ ( هُوَ ) لُغَةً الْأَحْكَامُ وَشَرْعًا ( الْإِزَامُ عَلَى الْغَيْرِ بَيِّنَةٌ أَوْ إِفْرَارٌ أَوْ نَكُولٌ ) لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ فَصْلُ الْخُصُومَةِ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ بِهِ ( وَأَهْلُهُ أَهْلُ الشَّهَادَةِ ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِنْ بَابِ الْوَلَايَةِ لِأَنَّهُ تَنْفِيزُ الْقَوْلِ عَلَى الْغَيْرِ وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِزَامٌ إِذَا الشَّهَادَةُ مُلْزَمَةٌ عَلَى الْقَاضِي وَالْقَضَاءُ مُلْزَمٌ عَلَى الْخَصْمِ فَمَا يَشْتَرِطُ لِلْأَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةُ يَشْتَرِطُ لِلْأَهْلِيَّةِ الْقَضَاءُ ( وَشَرَطُ أَهْلِيَّتِهَا شَرَطُ أَهْلِيَّتِهِ ) وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ ( وَالْفَاسِقُ أَهْلُهَا فَيَكُونُ أَهْلُهُ لَكِنَّهُ لَا يَقْلُدُ ) إِذَا لَا يُؤْتَمَنُ عَلَيْهِ لِقَلَّةِ مَبَالِغِهِ بِوَاسِطَةِ فَسَقِهِ حَتَّى لَوْ قُلِدَ كَانَ الْمُقْلُدُ آثِمًا ( كَمَا يَصِحُّ قَبُولُ شَهَادَتِهِ ) لَوْ جُودَ أَصْلُ الْأَهْلِيَّةِ ( وَلَا تُقْبَلُ ) لِمَا ذَكَرَ حَتَّى لَوْ قَبِلَ الْقَاضِي وَحَكَمَ بِهَا كَانَ آثِمًا لَكِنَّهُ يَنْقُذُ .

وَفِي الْفَتَاوَى الْقَاعِدِيَّةِ هَذَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ وَهُوَ مِمَّا يُحْفَظُ ( اخْتَلَفَ فِي كَوْنِ الْمَصْرِ شَرْطًا لِنَفَاذِهِ وَكَوْنِ الْقِسْمَةِ مِنْ أَعْمَالِهِ ) الْمَصْرُ شَرْطٌ لِنَفَاذِ الْقَضَاءِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَفِي رَوَايَةِ النَّوَادِرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَكَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخَذُوا بِرَوَايَةِ النَّوَادِرِ بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَلَوْ أَمَرَ رَجُلًا بِالْقِسْمَةِ فِي الرُّسْتَاقِ جَازَ بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْقَضَاءِ وَكَذَا إِذَا خَرَجَ إِلَى الْقَرْيَةِ وَنَصَبَ قِيَمًا فِي أُمُورِ الصَّغَارِ أَوْ الْوَقْفِ أَوْ نِكَاحِ الصَّغَارِ كَذَا حَكَى فَتَوَى ظَهِيرُ الدَّيْنِ الْمَرْغِيَانِي لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَضَاءٍ وَلَا مِنْ أَعْمَالِ الْقَضَاءِ قَالَ فِي الْفَصْلِ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ مِنْ شَهَادَاتِ الْمُحِيطِ إِنَّ هَذَا مُشْكِلٌ عِنْدِي لِأَنَّ

الْقَاضِي إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِوَلَايَةِ الْقَضَاءِ أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ بِذَلِكَ لَمْ يَمْلِكْ فَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْقَضَاءِ

كِتَابُ الْقَضَاءِ ( قَوْلُهُ وَشَرْعًا الْإِزَامُ الْغَيْرُ بَيِّنَةٌ أَوْ إِفْرَارٌ ) إِطْلَافُهُ فِي جَانِبِ الْإِفْرَارِ فِيهِ تَسَامُحٌ لِأَنَّهُ مَعَ الْإِفْرَارِ إِعَانَةٌ لِلْمُدْعَى لَا قَضَاءٌ لِأَنَّهُ كَمَا سَيَذْكَرُ فَصْلُ الْخُصُومَةِ وَلَا خُصُومَةٍ مَعَ الْإِفْرَارِ لِأَنَّ الْإِزَامَةَ لِنَفْسِهِ فَرَّقَ الْإِزَامَ الْقَاضِي فَلَا يَحْتَاجُ لِلْإِزَامَةِ ( قَوْلُهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ بِهِ ) يَعْنِي الْقَضَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِزَامِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ الْقَضَاءُ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ وَبِهِ أَمْرُ كُلِّ نَبِيٍّ وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ نَصَبُ الْقَاضِي فَرَضٌ وَنَصَبُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فَرَضٌ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْحَقِّ وَلَا عِبْرَةَ

بِخِلَافِ بَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَلَا تُقْبَلُ لِمَا ذَكَرَ) يَعْنِي مِنْ قِلَّةِ الْمُبَالَاةِ فَالْتَّهْيُ لِلِإِجَابِ يَعْنِي يَجِبُ عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَتِهِ لَكِنْ لَوْ قَبِلَ صَحَّ الْحُكْمُ بِهِ وَكَانَ الْقَاضِي آثِمًا (قَوْلُهُ الْمَصْرُ) شَرْطُ لِنَفَازِ الْقَضَاءِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَفِي رَوَايَةِ التَّوَادِرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ وَرَوَى أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ أَنَّ الْمَصْرَ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَيَتَنَبَّي عَلَى هَذَا مَسْأَلَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّ كِتَابَ قَاضِي الرُّسْتَقِ إِلَى الْقَاضِي هَلْ يَصِحُّ فَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ يَنْقُلُ وَلَايَةَ الْقَضَاءِ وَهُوَ لَيْسَ بِقَاضٍ وَعَلَى رَوَايَةِ التَّوَادِرِ يَصِحُّ وَقَدْ قِيلَ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَيْضًا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ وَالثَّانِيَةُ إِذَا عَلِمَ الْقَاضِي فِي الرُّسَاتِيْقِ بِحَادِثَةٍ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ بِذَلِكَ الْعِلْمَ فَعَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَلَى الْإِخْتِلَافِ الَّذِي عَلِمَ قَبْلَ تَقْلِيدِ الْقَضَاءِ أَهـ كَذَا فِي الصُّغْرَى وَقَدْ مَنِّصَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الدَّعْوَى أَنَّ الْمَصْرَ شَرْطٌ لِحُجُوزِ الْقَضَاءِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فَطَرِيقَةُ أَنْ يَبْعَثَ وَاحِدًا مِنْ أَعْوَانِهِ حَتَّى يَسْمَعَ الدَّعْوَى

وَالْيَسَنَةَ وَيَقْضِي ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُمَضِّي قَضَاءَهُ أَهـ .

(قَوْلُهُ وَكَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِنَا أَخْلَوْا بِرَوَايَةِ التَّوَادِرِ) قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ كَثِيرٌ أَخْلَوْا بِرَوَايَةِ التَّوَادِرِ أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِنُفُوذِ الْقَضَاءِ بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ فَإِنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْقَاضِي إِلَى الْمُخْدُودِ الْمُلْعَى عَلَيْهِ وَسَمِعَ الدَّعْوَى ثَمَّةً وَأَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ هُنَاكَ كَيْفَ لَا تَصِحُّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي كَذَا فِي الصُّغْرَى .  
(تَنْبِيْهٌ) : إِذَا قَلَّدَ السُّلْطَانُ إِنْسَانًا قَضَاءَ بَلَدَةٍ كَذَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْقُرَى مَا لَمْ يَكْتُبْ فِي رَسْمِهِ وَمَنْشُورِهِ الْبَلَدَةَ وَالسَّوَادَ فِي بَابِ الْقَاضِي يَقْضِي بَعْلَمِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا كَذَا فِي الصُّغْرَى أَهـ .  
وَبِهِ جَزَمَ فِي فُصُولِ الْعِمَادِي

(أَخَذَ الْقَضَاءَ بِرِشْوَةٍ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَةِ الْقَاضِي إِذَا أَخَذَ الْقَضَاءَ بِرِشْوَةٍ هَلْ يَصِيرُ قَاضِيًا اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَايِخُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ قَاضِيًا وَلَوْ قَضَى لَا يَقْضَى قَضَاؤُهُ (وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فَفَسَقَ بِأَخْذِهَا يَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ) لَوْ جُودَ سَبَبُ الْإِسْتِحْقَاقِ (وَقِيلَ يَنْعَزِلُ) لِأَنَّ الْمُقْلَدَ اعْتَقَدَ عَدَالَتَهُ فَلَمْ يَرْضَ بِقَضَائِهِ بِدُونِهَا وَقَالَ قَاضِي خَانُ أَجْمَعُوا أَنَّهُ إِذَا ارْتَشَى لَا يَقْضَى قَضَاؤُهُ فِيمَا ارْتَشَى

(قَوْلُهُ أَخَذَ الْقَضَاءَ بِالرِّشْوَةِ لَا يَقْضَى حُكْمُهُ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لَا يَصِيرُ قَاضِيًا كَمَا ذَكَرَهُ شَرْحًا (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فَفَسَقَ بِأَخْذِهَا يَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ) يَعْنِي وَجَبَ عَلَى السُّلْطَانِ عَزْلُهُ (قَوْلُهُ وَقِيلَ يَنْعَزِلُ) أَيُّ بِمُجَرَّدِ الْفُسْقِ وَاخْتَارَهُ الْكَرْخِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَعَلِيٌّ الرَّازِيُّ صَاحِبُ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ اخْتِيَارٌ حَسَنٌ لِعَدَمِ انْتِمَانِ النَّاسِ عَلَى حُقُوقِ النَّاسِ قَوْلُهُ وَقَالَ قَاضِي خَانُ (حَكَاهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْبُرْهَانِ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ يَقْضَى فِيمَا ارْتَشَى فَكَأَنَّ الْقَاضِي فَخَرَ الدِّينَ لَمْ يَعْتَبِرْ هَذَا الْقِيلَ وَاعْتَبَرَ قَوْلَ الْأَكْثَرِ فَحَكَى الْإِجْمَاعَ فِي عَدَمِ نَفُوذِهِ فِيهِ وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا إِنْ قَضَايَاهُ فِيمَا ارْتَشَى وَفِيمَا لَمْ يَرْتَشِ بِاطِلَّةٍ وَلَوْ ارْتَشَى وَلَدَ الْقَاضِي أَوْ كَاتِبُهُ أَوْ بَعْضُ أَعْوَانِهِ فَإِنْ كَانَ بِأَمْرِهِ وَرِضَاهُ كَانَ كَارِثَتَائِهِ بِنَفْسِهِ فَيَكُونُ قَضَاؤُهُ مَرْدُودًا وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ نَفَذَ قَضَاؤُهُ وَكَانَ عَلَى الْمُرْتَشِي رَدُّ مَا قَبِضَ .  
أهـ .

(وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُوثِقًا بِهِ فِي عَفَافِهِ) وَهُوَ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْحَرَامِ (وَعَقْلِهِ وَصَلَاحِهِ وَفَهْمِهِ وَعِلْمِهِ بِالسُّنَّةِ) وَهِيَ مَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَالْأَثَارِ) وَهِيَ مَا يُرَوَى عَنِ الْأَصْحَابِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ (وَوُجُوهُ الْفَقْهِ) أَيُّ مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِأَحْكَامِ الْوَقَائِعِ (وَالْإِجْتِهَادُ شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ) لَا الْجَوَازُ (كَذَا الْمُقْتِي) يَعْنِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا الْإِجْتِهَادُ

( قَوْلُهُ وَفَهْمِهِ ) يَعْنِي يَنْبَغِي أَنْ يُوثَّقَ بِهِ فِي فَهْمِهِ عِنْدَ الْخُصُومَةِ فَيَجْعَلُ سَمْعَهُ وَفَهْمَهُ وَقَلْبَهُ إِلَى كَلَامِ الْخَصْمَيْنِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ كَلَامَهُمَا يُضَيِّعُ الْحَقَّ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ قَلْبًا وَلَا ضَجْرًا وَلَا غَضَبًا وَلَا جَائِعًا وَلَا عَطْشَانًا وَلَا مُمْتَلِئًا وَلَا مَاشِيًا وَقْتَ الْقَضَاءِ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ

( وَلَا يَطْلُبُ الْقَضَاءَ ) أَيِ بِالْقَلْبِ ( وَلَا يَسْأَلُ ) أَيِ بِاللِّسَانِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكُلَّ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ نَزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ أَيْ يُلْهِمُهُ الرُّشْدَ وَيُوقِّفُهُ لِلصَّوَابِ } ( وَيَخْتَارُ الْقَدْرَ وَالْأَوَّلَى ) أَيِ يَنْبَغِي لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يَخْتَارَ لِلْقَضَاءِ مَنْ هُوَ أَقْدَرُ وَأَوَّلَى بِهِ ( وَلَا يَكُونُ فُظًا غَلِيظًا جَبَّارًا عَنِيدًا ) لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَضَاءِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ قَلَّدَ غَيْرَهُ عَمَلًا وَفِي رِعْيَتِهِ مَنْ هُوَ أَوَّلَى بِهِ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ وَخَانَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ } وَعَمِلَ الْقَضَاءِ مِنْ أَهَمِّ أُمُورِ الدِّينِ وَأَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ

( قَوْلُهُ وَلَا يَطْلُبُ الْقَضَاءَ ) فَإِنْ طَلَبَ لَا يُؤَلَّى ( قَوْلُهُ وَلَا يَكُونُ فُظًا سَيِّئَ الْخُلُقِ غَلِيظًا قَاسِيًا جَبَّارًا عَنِيدًا ) يَعْنِي فَيَكُونُ شَدِيدًا مِنْ غَيْرِ غُنْفٍ لَنَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ فَمَنْ كَانَ أَعْرَفَ وَأَقْدَرَ وَأَوْجَهَ وَأَهْيَبَ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّاسِ كَانَ أَوَّلَى

( وَيُكْرَهُ التَّقَلُّدُ ) أَيِ أَخَذَ الْقَضَاءَ ( لِمَنْ خَافَ الْحَيْفَ ) أَيِ الظُّلْمَ وَالْجَوْرَ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ أَمِنَ مِنْهُ لَا يُكْرَهُ وَقِيلَ يُكْرَهُ بَلَا إِكْرَاهٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ أُبْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَكَأَنَّمَا دُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ } وَقِيلَ قَدْ اِزْدَرَاهُ بَعْضُ الْقَضَاءِ وَقَالَ كَيْفَ يَكُونُ هَكَذَا ثُمَّ دَعَا فِي مَجْلِسِهِ بَمَنْ يُسَوِّي شَعْرَهُ فَجَعَلَ الْخَلَّاقَ يَخْلُقُ بَعْضَ أَشْعَارِ ذَقْنِهِ فَعَطَسَ فَأَصَابَ الْمُوسَى حَلْقَهُ وَأَلْقَى رَأْسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَذَا فِي الْكَافِي وَيَجُوزُ تَقْلِيدُهُ مِنَ الْجَائِرِ كَمَا يَجُوزُ مِنَ الْعَادِلِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَقَلَّدُوا الْقَضَاءَ مِنْ مُعَاوِيَةَ بَعْدَ أَنْ أَظْهَرَ الْخِلَافَ لِعَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مَعَ أَنَّ الْحَقَّ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ وَتَقَلَّدُوا مِنْ يَزِيدَ مَعَ فَسَقِهِ وَجَوْرِهِ وَالتَّابِعُونَ تَقَلَّدُوا مِنَ الْحَجَّاجِ مَعَ كَوْنِهِ أَظْلَمَ زَمَانِهِ ( وَ ) مِنْ ( أَهْلِ الْبَغْيِ ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ التَّقَلُّدُ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ يَصِحُّ وَبِمُجَرَّدِ اسْتِئْلَاءِ الْبَاغِي لَا يَنْعَزِلُ قُضَاةُ الْعَدْلِ وَيَصِحُّ عَزْلُ الْبَاغِي لَهُمْ حَتَّى لَوْ انْهَزَمَ الْبَاغِي بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَنْفَعُ قُضَايَاهُمْ بَعْدَهُ مَا لَمْ يُقْلَدْهُمْ السُّلْطَانُ الْعَدْلُ

( قَوْلُهُ وَإِنْ أَمِنَ مِنْهُ لَا يُكْرَهُ ) قَالَ فِي الْبَدَائِعِ إِذَا عُرِضَ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ يَصْلُحُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ عَدَدٌ يَصْلُحُونَ لِلْقَضَاءِ لَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ الْقَبُولُ بَلْ هُوَ فِي سَعَةِ مِنَ الْقَبُولِ وَالتَّرْكِ ثُمَّ إِذَا جَارَ لَهُ التَّرْكِ وَالْقَبُولُ اخْتَلَفُوا فِي أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ لَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ الْقَبُولُ إِذَا عُرِضَ عَلَيْهِ هـ . ( قَوْلُهُ وَقِيلَ يُكْرَهُ بَلَا إِكْرَاهٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إِلَخ ) احْتَجَّ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ بِصُنْعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ وَصُنْعِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالصَّالِحِينَ لِأَنَّ لَنَا بِهِمْ قُوَّةً وَلِأَنَّ الْقَضَاءَ بِالْحَقِّ إِذَا أُريدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى يَكُونُ عِبَادَةً خَالِصَةً بَلْ هُوَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { عَدْلُ سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِينَ سَنَةً } وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَاضِي الْجَاهِلِ أَوْ الْعَالِمِ الْفَاسِقِ أَوْ الطَّالِبِ الَّذِي لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الرِّشْوَةَ فَيَخَافُ أَنْ يَمِيلَ إِلَيْهَا تَوْفِيقًا بَيْنَ الدَّلَائِلِ هـ . ( قَوْلُهُ وَيَجُوزُ تَقْلِيدُهُ مِنَ الْجَائِرِ ) إِنَّمَا يَجُوزُ التَّقَلُّدُ مِنْهُ إِذَا أَمَكْنَهُ مِنَ الْقَضَاءِ بِحَقٍّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَمَكْنَهُ فَلَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِالتَّقَلُّدِ مِنْهُ

( فَإِنْ تَقَلَّدَ طَلَبَ دِيْوَانَ قَاضٍ قَبْلَهُ ) وَهِيَ الْخَرَائِطُ الَّتِي فِيهَا تُسَخُّ السَّجَلَاتِ وَالصُّكُوكِ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَكْتُبُ تُسَخَّتِينَ أَحَدَهُمَا تَكُونُ فِي يَدِ الْخَصْمِ وَالْأُخْرَى فِي دِيْوَانِ الْقَاضِي إِذْ رُبَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي وَمَا فِي يَدِ الْخَصْمِ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ثُمَّ الْوَرَقُ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ الْقَاضِي الْمَعْزُولُ هَذِهِ التُّسَخُّ إِنْ كَانَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ فِي يَدِهِ لِعَمَلِهِ وَقَدْ صَارَ الْعَمَلُ لغيرِهِ وَكَذَا إِذَا كَانَ مِنْ مَالِهِ أَوْ مَالِ الْخَصْمِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ مَا اتَّخَذَهُ لِلتَّمَوُّلِ بَلْ لِلتَّدِينِ وَكَذَا الْخَصْمُ تَرَكُوهُ فِي يَدِهِ فِي عَمَلِهِ وَقَدْ انْتَقَلَ الْعَمَلُ إِلَى غَيْرِهِ ( وَالزَّمَّ مَحْبُوسًا أَقَرَّ بِحَقٍّ أَوْ قَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ) يَعْنِي نَظَرَ فِي حَالِ الْمَحْبُوسِينَ لِأَنَّهُ نُصِبَ نَاطِرًا لِلْمُسْلِمِينَ فَمَنْ أَقَرَّ بِحَقٍّ أَوْ أَنْكَرَ فَقَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ الزَّمَمَ إِلَيْهِ ) قَوْلُهُ فَإِنْ تَقَلَّدَ طَلَبَ دِيْوَانَ قَاضٍ قَبْلَهُ ( قَالَ الرَّيْلَعِيُّ وَيَبْعَثُ عَدْلَيْنِ مِنْ أَمَنَائِهِ أَوْ عَدْلًا وَاحِدًا وَالْاِثْنَانِ أَحْوَطُ لِقَبْضِ دِيْوَانِ الْمَعْزُولِ بِحَضْرَتِهِ أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِينِهِ وَيَسْأَلَانِ الْمَعْزُولَ عَنْهَا شَيْئًا فَشَيْئًا لِكَشْفِ الْإِشْكَالِ عَنْهُمَا وَيَضَعَانِ كُلَّ شَيْءٍ فِي خَرِيطَةٍ بِمُفْرَدِهِ .

ا هـ .

( وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمَعْزُولِ عَلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ) لِأَنَّهُ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَ الرِّعَايَا ، وَشَهَادَةُ الْوَاحِدِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ خُصُوصًا إِذَا كَانَتْ بِفِعْلِ نَفْسِهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقَرَّ وَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِمْ بَيِّنَةٌ ( نَادَى عَلَيْهِ ) أَيِ لَمْ يُعَجَّلْ بِتَخْلِيَّتِهِ حَتَّى يُنَادِيَ عَلَيْهِ أَيِ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ إِذَا جَلَسَ مَنْ كَانَ يَطْلُبُ فَلَانَ بَنَ فُلَانٍ الْمَحْبُوسُ الْفُلَانِيَّ بِحَقٍّ فَلْيَحْضُرْ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ خَصْمٌ أَخَذَ مِنْهُ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ ( وَخَلَاهُ ) أَيِ أَطْلَقَهُ ( وَنَظَرَ فِي الْوَدَائِعِ وَغَلَاتِ الْوُقُوفِ ) الَّتِي وَضَعَهَا الْمَعْزُولُ فِي أَيْدِي الْأَمَنَاءِ ( وَعَمِلَ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِقْرَارِ ذِي الْيَدِ ) لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ حُجَّةٌ ( لَا يَقُولُ الْمَعْزُولُ ) لِمَا مَرَّ ( إِلَّا أَنْ يَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِالتَّسْلِيمِ مِنْهُ ) إِذْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ الْيَدَ كَانَتْ لِلْقَاضِي فَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْقَاضِي كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ لِأَنَّ مَنْ فِي يَدِهِ مَالٌ إِذَا أَقَرَّ بِهِ لِإِنْسَانٍ يَقْبَلُ إِقْرَارَهُ قَوْلُهُ أَيِ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي عَلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ ( لَوْ قَالَ يُنَادِي عَلَيْهِ أَيَّامًا كَمَا فَعَلَ الرَّيْلَعِيُّ لَكَانَ أَوْلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ) قَوْلُهُ لَا يَقُولُ الْمَعْزُولُ إِلَّا أَنْ يَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِالتَّسْلِيمِ مِنْهُ ( أَيِ فَيَقْبَلُ إِقْرَارُ الْقَاضِي إِلَّا إِذَا بَدَأَ صَاحِبُ الْيَدِ بِالْإِقْرَارِ لِغَيْرِهِ ثُمَّ أَقَرَّ بِتَسْلِيمِ الْقَاضِي إِلَيْهِ وَالْقَاضِي يَقَرُّ بِهِ لِغَيْرِهِ فَيَسْلَمُ إِلَى الْمُقَرَّرِ الْأَوَّلِ وَيَضْمَنُ الْمُقَرَّرُ قِيَمَتَهُ لِلْقَاضِي بِإِقْرَارِ الثَّانِي وَتَمَامُهُ فِي التَّيْسِينَ

( وَجَلَسَ لِلْحُكْمِ فِي مَسْجِدٍ وَالْجَامِعِ أَوَّلَى ) لِأَنَّهُ أَشْهَرُ مَوَاضِعِ الْبَلَدَةِ ( أَوْ ) جَلَسَ ( فِي دَارِهِ وَأَذِنَ ) لِلنَّاسِ ( بِالذَّخُولِ فِيهَا وَبِجُلُوسِ مَعَهُ مَنْ كَانَ يَجْلِسُ قَبْلَ ) لِأَنَّ الْجُلُوسَ فِي دَارِهِ وَحْدَهُ يُورِثُ التُّهْمَةَ ( وَرَدَّ ) أَيِ لَمْ يَقْبَلْ ( هَدِيَّةً ) لِأَنَّ قَبُولَهَا يُؤَدِّي إِلَى مُرَاعَاةِ الْمُهْدِي ( إِلَّا مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَوْ مِمَّنْ اعْتَادَ مُهَادَاتَهُ ) أَيِ لَا يَرُدُّ مِنْهُمَا ( قَدْرًا عَهْدَ ) أَيِ جَرَتْ عَادَتُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمُهَادَاتِهِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ صِلَةُ الرَّحِمِ وَالثَّانِي لَيْسَ لِلْقَضَاءِ بَلْ جَرَى عَلَى الْعَادَةِ ( إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا خُصُومَةٌ ) إِذْ لَوْ كَانَتْ لَكَانَ أَكْلًا بِقَضَائِهِ ( وَشَهْدَ الْجَنَازَةِ ) لِأَنَّهُ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ ( لَا الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ ) وَهِيَ مَا لَوْ عَلِمَ الْمُضْطَرَفُ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يَحْضُرُهَا لَا يَتَّخِذُهَا لِأَنَّ الْخَاصَّةَ لِأَجْلِ الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْعَامَّةِ ( وَيَعُودُ مَرِيضًا ) لِأَنَّهُ أَيْضًا مِنْ جُمْلَةِ الْحُقُوقِ ( وَيُسَوِّي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ جُلُوسًا وَإِقْبَالًا ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِذَا أُتْبِلِيَ أَحَدُكُمْ بِالْقَضَاءِ فَلْيُسَوِّ بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَالنَّظَرِ } ( وَلَا يُضَارُّ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يُلْقَنُ حُجَّةً ) لِلتُّهْمَةِ ( وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِهِ ) لِأَنَّهُ إِغْرَاءٌ عَلَى خَصْمِهِ ( وَلَا يَمْرَحُ مُطْلَقًا ) أَيِ لَا يُمَارِجُهُمَا وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمَا وَلَا غَيْرَهُمَا لِأَنَّهُ يُزِيلُ مَهَابَةَ الْقَضَاءِ وَهَذَا أَحْسَنُ مِمَّا قَالَ فِي الْوَقَايَةِ وَلَا يَمْرَحُ مَعَهُ لِمَا



قَالَ فِي الْكَافِي وَلَا يَمْنَحُ مَعَهُ وَلَا مَعَ غَيْرِهِ وَلَا يُلْقَنُهُ حُجَّةً لِلتَّهْمَةِ ( وَلَا يُلْقَنُ الشَّاهِدَ شَهَادَتَهُ ) بَأَنْ يَقُولَ لَهُ أَتَشْهَدُ  
بَكَذَا وَكَذَا لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ فَيُكْرَهُ كَتَلْقَيْنِ الْخَصْمِ ( وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو يُوسُفَ فِيمَا لَا تَهْمَةَ فِيهِ ) لِأَنَّ الشَّاهِدَ  
قَدْ يُحْصَرُ

لِمَهَابَةِ الْمَجْلِسِ فَكَانَ تَلْقِينُهُ إِحْيَاءً لِلْحَقِّ بِمَنْزِلَةِ إِحْصَارِ الْخَصْمِ وَالتَّكْفِيلِ

( قَوْلُهُ وَجَلَسَ لِلْحُكْمِ فِي مَسْجِدٍ وَالْجَامِعِ أَوَّلَى ) يَعْنِي إِذَا كَانَ وَسَطَ الْبَلَدِ وَإِنْ كَانَ فِي الطَّرَفِ يَخْتَارُ الْجُلُوسَ  
وَسَطَ الْبَلَدِ وَلَا بِأَسَ بَأَنْ يَعْقِدَ فِي الطَّرِيقِ مَا لَمْ يُصَيِّقْ عَلَى الْمَارَّةِ وَلَا يَجْلِسُ وَحْدَهُ لِأَنَّهُ يُوَرِّثُ التَّهْمَةَ وَإِنْ جَلَسَ  
وَحْدَهُ لَا بِأَسَ بِهِ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْقَضَاءِ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْعُدَ مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَرِيبًا مِنْهُ لِلْمَشُورَةِ  
وَكَذَا أَهْلُ الْعَدْلِ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَعْوَانِ حَيْثُ يَكُونُونَ بَعِيدًا عَنْهُ لِأَجْلِ الْهَيْبَةِ هـ .

وَأُطْلِقَ فِي الْبِدَائِعِ عَنْ قَيْدِ الْجَهْلِ فَقَالَ مِنْ آدَابِ الْقَضَاءِ أَنْ يَجْلِسَ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ يُشَاوِرُهُمْ وَيَسْتَعِينُ  
بِرَأْيِهِمْ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ } وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْلِسَ مَعَ مَنْ يُوَثِّقُ بِدِينِهِ وَأَمَانَتِهِ لِيَهْدِيَهُ إِلَى  
الْحَقِّ وَالصَّوَابِ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَاوِرَهُمْ بِحَضْرَةِ النَّاسِ لِإِذْهَابِهِ بِمَهَابَةِ الْمَجْلِسِ وَاتِّهَامِهِ بِالْجَهْلِ وَلَكِنْ  
يُقِيمُ النَّاسَ ثُمَّ يُشَاوِرُهُمْ أَوْ يَكْتُبُ فِي رُقْعَةٍ أَوْ يُكَلِّمُهُمْ بِلُغَةٍ لَا يَفْهَمُهَا الْخَصْمَانِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَدْخُلْهُ حَضَرٌ  
يَاجْلِسُهُمْ عَنْدَهُ وَلَا يَعْجُزُ عَنْ الْكَلَامِ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَإِنْ كَانَ لَا يُجْلِسُهُمْ فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ حَادِثَةٌ بَعَثَ إِلَيْهِمْ ( قَوْلُهُ لَا  
الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ ) هَذَا فِي دَعْوَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَفِي دَعْوَةِ الْقَرِيبِ يُجِيبُهَا ذِكْرُهُ الْخَصَافَ بِلَا خِلَافٍ وَذِكْرُهُ الطَّحَاوِيَّ أَنْ  
عَلَى قَوْلِهِمَا لَا يُجِيبُ الْخَاصَّةَ لِلْقَرِيبِ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ يُجِيبُ وَإِنَّمَا لَا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ لِلْأَجْنَبِيِّ إِذَا لَمْ  
يَتَّخِذْ الدَّعْوَةَ لِأَجْلِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْهَدَايَةِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَأَجَازَ لَهُ  
مُحَمَّدٌ حُضُورَ دَعْوَةِ قَرِيبِهِ

الْخَاصَّةَ كَالْعَامَّةِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ مَعْنَاهُ مِنْهَا لِمَكَانِ التَّهْمَةِ وَأَصَحُّ مَا قِيلَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ أَنَّ  
كُلَّ مَا يَمْتَنِعُ صَاحِبُ الدَّعْوَةِ مِنْ اتِّخَاذِهَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُجِيبُ فِيهَا الْخَاصَّةَ وَإِلَّا فَهِيَ الْعَامَّةُ ( قَوْلُهُ وَيَعُودُ  
مَرِيضًا ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ دَعْوَى وَكَذَا الْجَنَازَةُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ( قَوْلُهُ أَيْ لَا يُمَازِحُهُمَا  
إِلْخ ) .

أَيُّ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ وَفِي غَيْرِهِ لَا يُكْثَرُ مِنْهُ وَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي بَدْلَتِهِمَا بِالْكَلَامِ وَسُكُوتِهِ إِلَى أَنْ يَدَّأَهُ بِهِ  
وَهُوَ أَحْسَنُ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فِي زَحْمَةٍ بَلْ يَجْعَلُ الرِّجَالُ نَاحِيَةً وَالنِّسَاءَ نَاحِيَةً ( قَوْلُهُ وَلَا يُلْقَنُ الشَّاهِدَ  
شَهَادَتَهُ ) أَيُّ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْوَلُّ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ قَوْلُهُ وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو  
يُوسُفَ ( رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا تَوَلَّى الْقَضَاءَ ) قَوْلُهُ فِيمَا لَا تَهْمَةَ فِيهِ ( مِثْلُ أَنْ يَدَّعِيَ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً وَالْمُلْتَمَعُ عَلَيْهِ يُنْكَرُ  
خَمْسِمِائَةً وَشَهِدَ الشَّاهِدُ بِالْفِ قَالَ الْقَاضِي يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَبْرَأَهُ مِنَ الْخَمْسِمِائَةِ وَاسْتَفَادَ الشَّاهِدَ بِذَلِكَ عِلْمًا وَوَقَّفَ فِي  
شَهَادَتِهِ كَمَا وَقَّفَ الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِالتَّفَاقُ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عَلَى الْخَصْمِ بِإِفْرَادِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ أَمَرُهُ ) أَيُّ الْقَاضِي الْمُقَرَّرُ ( بِدَفْعِهِ ) أَيُّ دَفْعِ الْحَقِّ ( فَإِنْ أَبَى ) أَيُّ  
امْتَنَعَ عَنِ الدَّفْعِ ( حَبْسَهُ ) شَرْطُ الْإِبَاءِ بَعْدَ أَمْرِهِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَوْ إِفْرَادٍ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي  
الْهَدَايَةِ فَقَالَ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ يَحْبُسُهُ كَمَا ثَبَتَ لظُهُورِ الْمَطْلُ بِإِنْكَارِهِ وَإِنْ ثَبَتَ بِإِفْرَادِهِ لَمْ يَعْجَلْ بِحَبْسِهِ إِذْ لَمْ يَعْرِفْ  
كَوْنَهُ مُطَاعًا فِي أَوَّلِ الْوَهْلَةِ فَلَعَلَّهُ طَمِعَ فِي الْإِمْهَالِ فَلَمْ يَسْتَصْحِبْ الْمَالَ فَإِذَا امْتَنَعَ بَعْدَ ذَلِكَ حَبْسَهُ لظُهُورِ مَطْلِهِ

وَمِثْلُهُ حُكْيَ عَنْ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ وَالْمَحْكِيِّ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ عَكْسُهُ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ يَحْتَدِرُ وَيَقُولُ مَا عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيَّ دَيْنًا إِلَّا السَّاعَةَ إِذَا عَلِمْتُ قَضَيْتُ وَلَا يَأْتِي ذَلِكَ فِي الْإِقْرَارِ وَالْأَحْسَنُ مَا ذَكَرَ هَاهُنَا كَمَا قَالَه الرَّيْلِيُّ ( قَدَرُ مَا يَرَى ) اُخْتِلَفَ فِي تَقْدِيرِ مُدَّةِ الْحَبْسِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُقَوَّضٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي لِأَنَّ الْحَبْسَ لِلْإِيْدَاءِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ فِيهِ مُتَفَاوِتَةٌ ( بَطَّلَ ذِي الْحَقِّ ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ حَبْسَهُ وَكَذَا قَوْلُهُ ( فِيمَا لَزِمَهُ ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ ( بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ لَهُ كَثَمَنٌ مَبِيعٌ أَوْ قَرْضٌ أَوْ التَّزَمَهُ بَعْدَهُ كَالْمَهْرِ الْمُعْجَلِ وَبَدَلَ الْخُلْعِ وَذَيْنِ الْكِفَالَةِ ) لِأَنَّ الْمَالَ إِذَا حَصَلَ فِي يَدِهِ ثَبَتَ غِنَاهُ بِهِ وَإِقْدَامُهُ عَلَى التَّزَامِهِ بِاخْتِيَارِهِ ذَلِيلٌ يَسَارِهِ .

( وَفِي غَيْرِهَا ) مِنَ الدُّيُونِ ( لَا ) أَيُّ لَا يُحْبَسُ ( إِنْ ادَّعَى الْفَقْرَ ) إِذْ لَا ذَلِيلَ عَلَى الْيَسَارِ ( إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ غَرِيمُهُ غِنَاهُ ) فَيَحْبَسُهُ قَدَرُ مَا يَرَاهُ كَمَا مَرَّ لِأَنَّ ذَلِيلَ الْيَسَارِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ كَانَ الْقَوْلُ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَعَلَى الْمُدَّعِي إِبْثَاتُ غِنَاهُ فَيَحْبَسُهُ ( ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ فَإِنْ

لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ أَطْلَقَهُ ) فَظَرَّةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ فَحَبْسُهُ بَعْدَهُ يَكُونُ ظُلْمًا ( وَلَمْ يَمْنَعْ غُرْمَاءَهُ عَنْهُ ) لِأَنَّ ثُبُوتَ حَقِّهِ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ طَلَبَ الْآخِرِ حَقَّهُ مِنْهُ ( وَلَا يَقْبَلُ بَيِّنَةً عَلَى إِفْلَاسِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ ) لِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ عَلَى النَّهْيِ فَلَا تُقْبَلُ مَا لَمْ تَتَأَيَّدَ بِمُؤَيِّدٍ وَهُوَ الْحَبْسُ وَبَعْدَهُ تُقْبَلُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ ( وَبَيِّنَةُ الْيَسَارِ أَوْلَى ) يَعْنِي إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً عَلَى الْيَسَارِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْإِعْسَارِ فَبَيِّنَةُ الْيَسَارِ أَوْلَى لِأَنَّهُ عَارِضٌ وَالْبَيِّنَةُ لِلْإِثْبَاتِ ( وَأَبَدَ حَبْسِ الْمُوسِرِ ) لِأَنَّ الْحَبْسَ جَزَاءُ الظُّلْمِ فَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الْحَقِّ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ظَهَرَ ظُلْمُهُ فَيُجَازَى بِتَأْيِيدِ حَبْسِهِ ( لَا يَحْبَسُهُ لِنَفَقَةِ مَا ضِيَّةٍ لِرُؤُوسِهِ وَوَلَدِهِ ) لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِضِيَّةِ الزَّوْجِ وَإِنْ لَمْ تَسْقُطْ بِأَنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِهَا أَوْ اصْطَلَحَ الزَّوْجَانِ عَلَيْهَا فَلَا يُحْبَسُ أَيْضًا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَدَلٍ عَنْ مَالٍ وَلَا لَزِمَتْهُ بَعْدَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ( بَلْ ) يُحْبَسُ ( فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمَا إِذَا أَبَى ) عَنْ الْإِنْفَاقِ لِأَنَّ التَّفَقُّةَ لِحَاجَةِ الْوَقْتِ وَفِي تَرْكِهِ قَصْدٌ إِهْلَاكِهِمَا فَيَحْبَسُ لِدَفْعِ هَلَاكِهِمَا

( قَوْلُهُ وَالْأَحْسَنُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا كَمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ ) كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَذْكُرَ مَا قَالَه الرَّيْلِيُّ بِعَدَّةِ وَالصَّوَابُ لَا يَحْبَسُهُ فِيهِمَا أَيُّ فِي صُورَتِي لُزُومِ الْمَالِ بَعْدَهُ أَوْ مُبَادَلَةٍ إِذَا طَلَبَ الْمُدَّعِي ذَلِكَ حَتَّى يَسْأَلَهُ فَإِنْ أَقْرَأَ لَهُ مَالًا أَمَرَهُ بِالْدَّفْعِ فَإِنْ أَبَى حَبْسَهُ لِيُظْهِرَ مَطْلَبَهُ وَإِنْ أَنْكَرَ الْمَالَ وَالْمُدَّعِي يَقُولُ لَهُ مَالٌ فَالْقَاضِي يَقُولُ لِلْمُدَّعِي أَلَمْ تَبَيِّنْ أَنَّ لَهُ مَالًا فَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ لَهُ مَالًا أَمَرَهُ بِالْدَّفْعِ فَإِنْ أَبَى حَبْسَهُ وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي أَنَّ لَهُ مَالًا وَهُوَ يُنْكِرُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَ فِي الْمُخْتَصَرِ .

ا هـ .

( تَنْبِيْهٌ ) : هَذَا فِي غَيْرِ دَيْنِ الْوَلَدِ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ وَإِنْ عَلَوْا وَمَوَالِي الْمَأْذُونِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدْيُونًا كَمَا فِي التَّنْبِيْهِ ( قَوْلُهُ وَذَيْنِ الْكِفَالَةِ ) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَفِيلًا عَنْ أَصْلٍ كَكَفِيلٍ أَمْ فَلَا يُحْبَسُ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بِحَبْسِهِ أَنْ يُحْبَسَ الْكَفِيلُ الْإِمَامُ وَلَا يَجُوزُ وَلَنَا فِيهِ رِسَالَةٌ ( قَوْلُهُ ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ ) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَوَالُ الْقَاضِي عَنْ حَالِهِ بَعْدَ الْحَبْسِ احْتِيَاظًا وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْإِعْسَارِ شَهَادَةٌ بِالنَّفْيِ فَكَانَ لِلْقَاضِي أَنْ يَعْمَلَ بِرَأْيِهِ وَلَا يَسْأَلُ وَلَكِنْ لَوْ سَأَلَ مَعَ هَذَا كَانَ أَحْوَجَ كَذَا فِي التَّنْبِيْهِ ( قَوْلُهُ وَلَمْ يَمْنَعْ غُرْمَاءَهُ عَنْهُ ) هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيُلَازِمُونَهُ وَيَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ الْقَضَاءِ بِالْإِفْلَاسِ عِنْدَهُ إِذَا الْمَالُ غَادٍ وَرَاحٍ وَلِأَنَّ وَقُوفَ الشُّهُودِ عَلَى عُسْرَتِهِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ فَيُصْلَحُ لِدَفْعِ الْحَبْسِ عَنْ الْمَدْيُونِ لَا لِإِنْطَالِ حَقِّ الْغَرِيمِ فِي الْمُلَازِمَةِ وَمَنْعَهُ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عَنْهُمَا أَيُّ الْمُلَازِمَةِ وَأَخَذَ فَضْلَ الْكَسْبِ إِلَى أَنْ يُقِيمَ

بَيِّنَةٌ أَنَّهُ اكْتَسَبَ مَالًا كَمَا فِي الْبُرْهَانِ وَقَوْلُ زُفَرٍ كَقَوْلِهِمَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ وَلَا يَقْبَلُ بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِفْلَاسِ قَبْلَ حِسْبِهِ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ لَوْ رَأَى أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ قَبْلَ مُضِيِّ الْحِسْبِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَأَمَّا السُّؤَالُ قَبْلَ الْحِسْبِ وَقَبُولُ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ فَعَنْ مُحَمَّدٍ تُقْبَلُ وَبِهِ أَفْتَى مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاضِي وَالْقَاضِي بْنُ حَمَادٍ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ قَبْلَ الْحِسْبِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَإِنَّ بَيِّنَةَ الْإِعْسَارِ بَيِّنَةٌ عَلَى النَّفْيِ فَلَا تُقْبَلُ حَتَّى تَتَأَيَّدَ بِمُؤَيَّدٍ وَبَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ تَأَيَّدَتْ ١ هـ .

وَلَقَاتِلُ أَنْ يَقُولَ لَوْ سَمِعَهَا قَبْلَ الْحِسْبِ ثُمَّ حِسَبَهُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ لَا مَانِعَ مِنْ اعْتِمَادِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْإِخْبَارِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَناه عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ١ هـ وَفِي إِطْلَاقِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْإِخْبَارِ بِحَالَةِ تَسَامُحٍ لِمَا قَالَ فِي الصُّغْرَى خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ الثَّقَةُ يَكْفِيهِ وَالْإِثْنَانِ أَحْوَطُ وَلَا يَشْتَرُطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ ١ هـ .

وَكَفَيْتُهُ الْإِخْبَارُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ حَالَ الْمُعْسِرِينَ فِي نَفَقَتِهِ وَكِسْوَتِهِ وَحَالَهُ ضَيِّقَةٌ وَقَدْ اخْتَبَرْنَا فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( تَنْبِيْهُ ) : قَالَ فِي الْبُرْهَانِ لَوْ طَلَبَ الْمَدْيُونُ يَمِينَ الْمُدْعِي أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُعْسِرٌ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ أَطْلَقَهُ وَلَوْ قَبْلَ الْحِسْبِ وَإِنْ حَلَفَ حِسَبَهُ ١ هـ .

وَمِثْلُهُ فِي الصُّغْرَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَإِنْ حَلَفَ أَبَدَ الْحِسْبِ فِي آدَبِ الْقَاضِي لِشَمْسِ الْأَنْبِيَةِ الْحُلَوْنِيِّ ١ هـ . وَفِي إِطْلَاقِ التَّأْيِيدِ تَسَامُحٌ كَمَا لَا يَخْفَى أَنَّهُ لِيَتَعَرَّفَ حَالَهُ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْقَاضِي ( قَوْلُهُ لَا يَحْسَبُهُ لِنَفَقَةِ مَاضِيَةٍ لِرُوحَتِهِ وَوَلَدِهِ ) كَذَا كُلُّ ذَيْنَ غَيْرِهَا لَوْلَدِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَكَذَا الْكِسْوَةُ الْمَاضِيَةُ

الْمُقَرَّرَةُ لِلْمَرْأَةِ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ بَعْدَ وَهْيِ مِنَ الثَّفَقَةِ وَهِيَ حَادِثَةٌ حَالٌ ( قَوْلُهُ بَلْ فِي الْإِثْقَاقِ عَلَيْهِمَا إِذَا أَبَى عَنْ الْإِثْقَاقِ ) قَالَ الْكَمَالُ يَحْسِبُ كُلُّ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الثَّفَقَةُ فَأَبَى عَنْ الْإِثْقَاقِ أَبَا كَانَ أَوْ أُمًّا أَوْ جَدًّا . ١ هـ .

( تَنْبِيْهُ ) : وَهَلْ يَحْسِبُ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِثْقَاقِ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ قَرِيبٌ مُحَرَّمٌ لَهُ فَلْيَنْظُرْ . ( تَيْمَنَةٌ ) : لَا يَحْسِبُ فِي الدِّينِ الْمُؤَجَّلُ وَكَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ السَّفَرِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ سَوَاءً بَعْدَ مُحَلُّهُ أَوْ قَرَبَ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مُطَالَبَتَهُ قَبْلَ حُلِّ الْأَجَلِ فَلَا يَمْلِكُ مَنَعُهُ وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ حَتَّى إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ مَنَعَهُ مِنَ الْمُضِيِّ فِي سَفَرِهِ إِلَى أَنْ يُوفِّيَهُ دَيْنَهُ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ

( تَقْضِي الْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوْدٍ ) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْقَضَاءَ يُسْتَقَى مِنَ الشَّهَادَةِ وَشَهَادَتُهَا جَائِزَةٌ فِي غَيْرِهَا فَكَذَا قَضَاؤُهَا فِيهِ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا لِمَا فِيهَا مِنْ شُبْهَةِ الْبَدَلِيَّةِ

( وَلَا يَسْتَخْلِفُ قَاضٍ ) أَيُّ لَا يُنْصَبُ نَائِبًا لِأَنَّ الْمُفَوَّضَ إِلَيْهِ الْقَضَاءُ لَا التَّقْلِيدُ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي غَيْرِ مَا فُوَّضَ إِلَيْهِ كَالْوَكِيلِ لَا يُوكِّلُ بَلَا إِذَنْ الْمُوَكَّلِ ( إِلَّا إِذَا فُوَّضَ ) أَيُّ الْإِسْتِخْلَافُ ( إِلَيْهِ ) بِأَنْ قِيلَ لَهُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ وَلَمْ يَنْشَأْ شَيْئٌ ( بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ ) وَهُوَ الْخَطِيبُ ( فَإِنَّهُ يَسْتَخْلِفُ فِي الصَّلَاةِ لِلضَّرُورَةِ ) لِكُونِهَا عَلَى شَرَفِ الْفَوَاتِ فَلَوْ لَمْ يَجْزُ لَهَاتِ الْجُمُعَةُ ( مَنْ سَمِعَ الْخُطْبَةَ ) مَفْعُولٌ يَسْتَخْلِفُ وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَفَرَعَ عَلَى قَوْلِهِ إِلَّا إِذَا فُوَّضَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ ( فَتَنْابُ الْقَاضِي الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ ) يَعْنِي السُّلْطَانَ ( فَلَا يَعْزَلُهُ ) أَيُّ إِذَا كَانَ نَائِبًا عَنِ الْأَصِيلِ لَا يَعْزَلُهُ الْقَاضِي ( إِلَّا إِذَا فُوَّضَ إِلَيْهِ ) بِأَنْ قِيلَ لَهُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ اسْتَبْدِلَ مَنْ شِئْتَ فَحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْعَزْلُ ( وَلَا يَنْعَزَلُ ) أَيُّ نَائِبُ الْقَاضِي ( بِخُرُوجِهِ ) أَيُّ الْقَاضِي ( عَنِ الْقَضَاءِ ) هَذَا أَيْضًا فَرَعَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ( وَنَائِبٌ غَيْرُهُ ) أَيُّ نَائِبٌ غَيْرِ الْمُفَوَّضِ إِلَيْهِ ( إِنْ قَضَى عَنْهُ أَوْ أَجَارَهُ ) أَيُّ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ لَكِنَّهُ سَمِعَ

أَنَّهُ قَضَى فِي غَيْبَتِهِ وَأَجَازَهُ (صَحَّ) قَضَاؤُهُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ حُضُورُ رَأْيِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَجَدَ (يُمْضِي حُكْمَ قَاضٍ آخَرَ) يَفْنِي إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ حُكْمُ قَاضٍ أَمَضَاهُ إِذَا كَانَ مُجْتَهِدًا فِيهِ (لَا مَا خَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ السُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ أَوْ الْإِجْمَاعَ) إِذْ لَا مَرَّةَ لِأَحَدٍ الْإِجْتِهَادَيْنِ عَلَى الْآخَرِ وَقَدْ تَأَيَّدَ الْأَوَّلُ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهِ فَلَا يُنْقَضُ بِمَا هُوَ دُونَهُ فَلَوْ قَضَى قَاضٍ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْمُدَّعِي أَوْ بَشُوتِ حِلِّ الْوَطْءِ بِمُجَرَّدِ النِّكَاحِ فِي مُطْلَقَةِ الثَّلَاثِ أَوْ بِجَوَازِ بَيْعِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا أَوْ بِجَوَازِ بَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ لَا

يَنْفُذُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ { وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ } هَذَا إِنَّمَا يُذَكِّرُ لِقَصْرِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ وَلَئِنَّهُ قَالَ ذَلِكَ { أَدْنَى أَنْ لَا تَرْتَابُوا } وَلَا مَرِيدَ عَلَى الْأَدْنَى وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ وَهُوَ حَدِيثُ الْعُسَيْلَةِ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فَكَانَ قَضَاؤُهُ بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ وَأَمَّا الرَّابِعُ فَلِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَنَقُولٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ فَلَا يُعْتَبَرُ خِلَافُهُ كَذَا فِي الْكَافِي وَقَدْ فَرَّغَ عَلَى قَوْلِهِ يُمْضِي حُكْمَ قَاضٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ أَمَضَى) جَزَاءُ هَذَا الشَّرْطِ قَوْلُهُ الْآتِي نَفَذَ

(قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يَسْتَخْلِفُ فِي الصَّلَاةِ مَنْ سَمِعَ الْخُطْبَةَ) لَيْسَ عَلَى إِبْلَاقِهِ لِمَا قَالَ الرَّبْلَعِيُّ إِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْجُمُعَةِ لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ وَإِنْ كَانَ شَرَعَ فِيهَا جَازَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ الْخُطْبَةَ وَقَدْ مَنَاهُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ عَنِ الْكَمَالِ (قَوْلُهُ وَلَا يَنْعَزِلُ أَيُّ نَائِبِ الْقَاضِي بِخُرُوجِهِ أَيُّ الْقَاضِي عَنِ الْقَضَاءِ) حَكَى فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ خِلَافًا فِي الْمَسْأَلَةِ وَمَنْ قَالَ بَعْدَ انْعِزَالِهِ بِخُرُوجِ الْقَاضِي عَنِ الْقَضَاءِ لِكُونِهِ نَائِبًا عَنْ الْأَصْلِ فَيُدَلُّ عَلَى أَنَّ الثُّوَابَ الْآنَ يَنْعَزِلُونَ بِعَزْلِ الْقَاضِي وَمَوْتِهِ لِأَنَّهُمْ ثَوَابُ الْقَاضِي مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهُوَ كَالْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ وَلَا يَفْهَمُ أَحَدُ الْآنَ أَنَّهُ نَائِبُ السُّلْطَانِ وَلِهَذَا قَالَ الْعَلَمَاءُ ابْنُ الْعَرَسِ وَنَائِبُ الْقَاضِي فِي زَمَانِنَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وَبِمَوْتِهِ فَإِنَّهُ نَائِبُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ اهـ .

(قَوْلُهُ وَنَائِبُ غَيْرِهِ إِنْ قَضَى عِنْدَهُ أَوْ أَجَازَهُ صَحَّ) يَعْنِي إِنْ صَلَحَ النَّائِبُ قَاضِيًا كَانَ لَا يَكُونُ رَقِيقًا وَلَا مَحْدُودًا فِي قَدْرِ (قَوْلُهُ يُمْضِي حُكْمَ قَاضٍ آخَرَ) قَالُوا شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى لَوْ قَضَى فِي فَصْلِ مُجْتَهِدٍ فِيهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ عِنْدَ عَامَّتِهِمْ وَلَا يُمْضِيهِ الثَّانِي ذِكْرُهُ فِي النَّهَايَةِ مَعْرِيًّا إِلَى الْمُحِيطِ وَقَالَ شَمْسُ الْأَلَمَةِ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ (قَوْلُهُ وَلَئِنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَرْتَابُوا) كَذَا فِي نُسْخٍ وَلَيْسَ التَّلَاوُزُ فَإِنَّهَا { ذَلِكَ أَمْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَنْ لَا تَرْتَابُوا } وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَلَئِنَّهُ قَالَ { وَأَدْنَى أَنْ لَا تَرْتَابُوا } وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهَا

(قَضَاءُ مَنْ حُدَّ فِي قَدْرِ وَتَابَ أَوْ) قَضَاءُ (الْأَعْمَى أَوْ) قَضَاءُ (امْرَأَةٍ) قَوْلُهُ (بِحَدِّ أَوْ قَوْدٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ قَضَاءُ (أَوْ) قَضَاءُ (قَاضٍ لِامْرَأَتِهِ، وَ) قَاضٍ (بِشَهَادَةِ الْمَحْدُودِ النَّائِبِ، وَ) شَهَادَةِ (الْأَعْمَى، وَ) قَاضٍ (لِامْرَأَةٍ بِشَهَادَةِ زَوْجِهَا، وَ) قَاضٍ (بِحَدِّ أَوْ قَوْدٍ بِشَهَادَتِهَا) أَيُّ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ (قَدْ) أَمَرُهُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا مُجْتَهِدٌ فِيهِ وَلَمْ يُخَالَفْ مَا ذَكَرَ (حَتَّى لَوْ أَبْطَلَهُ ثَانٍ هَذِهِ الثَّلَاثُ) لِأَنَّ الْإِجْتِهَادَ الْأَوَّلَ كَالثَّانِي وَالْأَوَّلُ تَأَيَّدَ بِاتِّصَالِ الْقَضَاءِ بِهِ فَلَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادٍ لَمْ يَتَأَيَّدْ بِهِ لِأَنَّهُ دُونَهُ وَالْقَضَاءُ حَقُّ الشَّرْعِ يَجِبُ صَيَانَتُهُ وَمِنْ صَيَانَتِهِ أَنْ يَلْزَمَ وَلَا يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ

(وَأَمَّا قَضَاءُ عَبْدٍ وَصَبِيٍّ مُطْلَقًا) أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ .

(وَ) قَضَاءُ (كَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ فَلَا يَنْفُذُ أَبَدًا) لِانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ فِيهِمْ عَلَيْهِ (يَوْمَ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ

بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ فِي يَوْمٍ كَذَا وَقَضَى بِهِ فَأَدَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ الْمَيِّتَ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ يَسْمَعُ وَيَقْضِي بِالنِّكَاحِ وَلَوْ ادَّعَى قَتْلُهُ فِيهِ وَقَضَى بِهِ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا النَّكَاحَ بَعْدَهُ كَذَا إِذَا ادَّعَى أَنَّ فُلَانًا مَاتَ وَتَرَكَ هَذَا مِيرَاثًا لَأُمِّي وَمَاتَتْ وَتَرَكَتْ مِيرَاثًا لِي وَقَضَى لَهُ بِالْيَتِيمَةِ فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنَّ أُمَّكَ الَّتِي تَدَّعِي الْإِرْثَ عَنْهَا مَاتَتْ قَبْلَ فُلَانٍ الَّذِي تَدَّعِي أَنَّهُ مَاتَ أَوَّلًا وَأَقَامَ الْيَتِيمَةُ لَمْ يَصِحَّ الدَّفْعُ وَسِرُّهُ أَنَّ الْقَضَاءَ بِالْيَتِيمَةِ عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ النِّزَاعِ ، وَالْمَوْتُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْتُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلنِّزَاعِ لِيَرْتَفِعَ بَيِّنَاتُهُ بِخِلَافِ الْقَتْلِ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مَحَلٌّ لِلنِّزَاعِ كَمَا لَا يَخْفَى

( الْقَضَاءُ بِحِلٍّ أَوْ حُرْمَةٍ بِشَهَادَةِ زُورٍ يَنْفَعُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إِذَا ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ ) يَعْنِي الْعُقُودَ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ وَالْفُسُوحَ كَالْإِقَالَةِ وَالْفُرْقَةَ بِطَلَاكِ وَخَوِّهِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ فِيهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَعِنْدَ الْبَاقِينَ يَنْفَعُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا ( بِخِلَافِ الْأَمْلَاكِ الْمُرْسَلَةِ ) وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ يَنْفَعُ فِيهَا ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ سَبَبٍ وَلَيْسَ بَعْضُ الْأَسْبَابِ أَوْلَى مِنَ الْبَعْضِ لِتَرَاخُصِهَا فَلَا يُمَكِّنُ اثْبَاتُ السَّبَبِ سَابِقًا عَلَى الْقَضَاءِ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ وَفِي النَّكَاحِ وَالشِّرَاءِ يُقَدِّمُ النَّكَاحُ وَالشِّرَاءُ تَصَحُّحًا لِلْقَضَاءِ وَفِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ رَوَاتِنَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْمُرَادُ بِالنَّفَادِ ظَاهِرًا أَنْ يُسَلِّمَ الْقَاضِي الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا إِلَى الرَّجُلِ وَيَقُولَ سَلِّمِي نَفْسَكَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ زَوْجُكَ وَبِالنَّفَادِ بَاطِنًا أَنْ يَحِلَّ لَهُ وَطُوبَاهَا وَيَحِلَّ لَهَا التَّمَكُّنُ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، لَهُمْ أَنْ شَهَادَةُ الزُّورِ حُجَّةٌ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا فَيَنْفَعُ الْقَضَاءُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَنْفَعُ بِقَدْرِ الْحُجَّةِ وَلَهُ مَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا بَيْنَ يَدَيَّ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ وَقَضَى بِالنِّكَاحِ بَيْنَهُمَا فَقَالَتْ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بُدًّا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَرَوَّجَنِي مِنْهُ فَقَالَ عَلِيٌّ شَاهِدَاكَ زَوْجَاكِ وَلَوْ لَمْ يَنْعَهَذَا الْعَقْدُ بَيْنَهُمَا بِقَضَائِهِ لَمَا امْتَنَعَ مِنْ تَجْدِيدِ النَّكَاحِ عِنْدَ طَلِبِهَا وَرَغْبَةِ الزَّوْجِ فِيهَا وَقَدْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَخَصُّصُهَا مِنَ الزَّوْنِ وَكَانَ الشُّهُودُ زُورًا بِدَلِيلِ الْقِصَّةِ

قَوْلُهُ يَنْفَعُ فِيهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَعِنْدَ الْبَاقِي يَنْفَعُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا ( الْمُرَادُ بِالْبَاقِينَ الصَّاحِبَانِ وَالْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَقَضَاؤُهُ بِشَهَادَةِ الزُّورِ فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ نَافِذًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَصْرَاهُ عَلَى الظَّاهِرِ كَمَا فِي الْأَمْلَاكِ الْمُرْسَلَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَإِنَّمَا كَانَتْ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا لِظُهُورِ ادِّعَائِهِمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَلِيلِهِ وَإِنْ بَالِغُ صَاحِبِ الْمُبْسُوطِ فِي تَوْجِيهِهِ فِي كِتَابِ الرَّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ بَعْضُ شُرَاحِ الْهِدَايَةِ هـ قَوْلُهُ وَلَوْ عَامِدًا فَفِيهِ رَوَاتِنَانِ

إِلَخ ( الْخِلَافُ ثَابِتٌ عَلَى الصَّحِيحِ .

وَفِي خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ عَنْ شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ أَنَّ هَذَا بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ وَقَالَ الْأَكْمَالُ لَوْ قَضَى فِي الْمُجْتَهَدِ فِيهِ نَاسِيًا لِمَذْهَبِهِ مُخَالَفًا لِرَأْيِهِ نَفَذَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَايَةً وَاحِدَةً وَإِنْ كَانَ عَامِدًا فَفِيهِ رَوَاتِنَانِ وَعِنْدَهُمَا لَا يَنْفَعُ فِي الْوُجْهِينِ أَيْ وَجْهِ النَّسْيَانِ وَالْعَمْدِ وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا وَذَكَرَ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْفَتْوَى وَالْوُجْهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِهِمَا لِأَنَّ التَّارِكَ لِمَذْهَبِهِ عَمْدًا لَا يَتْرُكُهُ إِلَّا لِهَوَى بَاطِلٍ لَا لِقَصْدٍ جَمِيلٍ وَأَمَّا النَّاسِي فَالْأَنَّ الْمُقْلَدَ مَا قَلَّدَهُ إِلَّا لِحُكْمٍ بِمَذْهَبِهِ لَا بِمَذْهَبٍ غَيْرِهِ هَذَا كُلُّهُ فِي الْقَاضِي الْمُجْتَهَدِ فَأَمَّا الْمُقْلَدُ فَإِنَّمَا وَلَاهُ لِحُكْمٍ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا يَمْلِكُ الْمُخَالَفَةَ فَيَكُونُ مَعْزُولًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ هـ .

وَنُقِلَ هَذَا فِي الْبُرْهَانِ عَنْ الْأَكْمَالِ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا صَرِيحُ الْحَقِّ الَّذِي يُعْضُّ عَلَيْهِ

بِالتَّوَّاجِدِ .

ا هـ .

( فَائِدَةٌ ) الْيَمِينُ الْمُضَافَةُ إِذَا فُسِّخَتْ بَعْدَ التَّزْوُجِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ الْعَقْدِ وَلَوْ وَطَنَهَا الزَّوْجُ بَعْدَ النِّكَاحِ قَبْلَ  
الْفُسْخِ ثُمَّ فُسِّخَ حُكْمِي عَنْ بُرْهَانِ الْأَنْمَةِ يَكُونُ الْوُطْءُ حَلَالًا كَمَا فِي الْفَتْحِ

( الْقَضَاءُ فِي مُجْتَهِدٍ فِيهِ ) الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ ( بِخِلَافِ رَأْيِهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَضَاءِ الْمُرَادُ بِخِلَافِ الرَّأْيِ خِلَافُ أَصْلِ الْمَذْهَبِ  
كَالْحَنَفِيِّ إِذَا حُكِمَ عَلَى مَنْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَوْ نَحْوِهِ بِالْعَكْسِ وَأَمَّا إِذَا حُكِمَ الْحَقُّ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ أَوْ  
مُحَمَّدٌ أَوْ نَحْوُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ فَلَيْسَ حُكْمًا بِخِلَافِ رَأْيِهِ ( لَوْ ) كَانَ قَضَاؤُهُ ( نَاسِيًا مَذْهَبَهُ تَعَذَّرَ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ وَلَوْ غَامِدًا فِيهِ رَوَاتَانِ ) وَجْهُ النَّفَادِ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَطَأٍ بَيِّنٍ ( وَعِنْدَهُمَا لَا يَتَعَذَّرُ فِي الْوُجْهِينِ ) لِأَنَّهُ قَضَى بِمَا هُوَ  
خَطَأٌ عِنْدَهُ ( قِيلَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى ) قَالَهُ فِي الْهَدَايَةِ ( وَقِيلَ الْفَتْوَى عَلَى النَّفَادِ فِيهِمَا ) فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى إِذَا قَضَى  
فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ وَهُوَ لَا يَرَى ذَلِكَ بَلْ يَرَى خِلَافَهُ يَتَعَذَّرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي الْكَافِي

( لَا يُقْضَى عَلَى غَائِبٍ وَلَا لَهُ ) { لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا تَقْضِ لِأَحَدٍ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى  
تَسْمَعَ الْآخَرَ } وَلِأَنَّ الْقَضَاءَ لِقَطْعِ الْمُنَازَعَةِ وَلَا مُنَازَعَةَ هُنَا لِعَدَمِ الْإِنْكَارِ فَلَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ ( إِلَّا بِحُضُورِ نَائِبِهِ حَقِيقَةً  
كَوَكِيلِهِ وَوَصِيِّهِ أَوْ شَرْعًا كَوَصِيِّ الْقَاضِي أَوْ حُكْمًا بِأَنْ يَكُونَ مَا يَدَّعِي عَلَى الْغَائِبِ سَبَبًا لِمَا يَدَّعِي عَلَى الْحَاضِرِ  
فَيَنْتَصِبُ الْحَاضِرُ خَصْمًا عَنِ الْغَائِبِ ) وَيَصِيرُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ كَالْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ ( كَمَا إِذَا بُرِّهَنَ عَلَى ذِي يَدٍ أَنَّهُ  
اشْتَرَى الْمُدَّعَى مِنْ فُلَانٍ الْغَائِبِ فَحُكِمَ عَلَى الْحَاضِرِ كَانَ حُكْمًا عَلَى الْغَائِبِ ) يَعْنِي ادَّعَى عَيْنًا فِي يَدٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ  
اشْتَرَاهَا مِنْ فُلَانٍ الْغَائِبِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذِي الْيَدِ وَقَضَى بِهِ ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ لَا يُلْتَمِزُ إِلَى إِنْكَارِهِ وَلَا  
يُحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ فَإِنَّ الْمُدَّعِيَّ لَا يَتَوَسَّلُ إِلَى اثْبَاتِ حَقِّهِ عَلَى الْحَاضِرِ إِلَّا بِاثْبَاتِهِ عَلَى  
الْغَائِبِ ( وَلَوْ ) كَانَ مَا يَدَّعِيهِ عَلَى الْغَائِبِ ( شَرْطًا ) لِمَا يَدَّعِيهِ عَلَى الْحَاضِرِ ( لَا ) أَيَّ لَا يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى  
الْحَاضِرِ حُكْمًا عَلَى الْغَائِبِ ( إِذَا كَانَ فِيهِ إِبْطَالٌ حَقُّ الْغَائِبِ ) كَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنَّ طَلْقَ فُلَانٍ امْرَأَتُهُ فَأَنْتِ طَالِقٌ  
فَأَقَامَتْ زَوْجَهُ الْحَالِفِ بَيِّنَةً أَنَّ فُلَانًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا عَلَى  
الْغَائِبِ لِإِبْطَالِ نِكَاحِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرًا كَمَا لَوْ عَلَّقَ طَلْقَاقَهَا بِدُخُولِ فُلَانٍ الدَّارِ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ  
إِبْطَالِ حَقِّ الْغَائِبِ وَهَلَاكَ زِيَادَةُ تَهْصِيلِ ذِكْرَتِ فِي الْمُنْيَةِ فَمَنْ أَرَادَهَا فَلْيَنْظُرْ فِيهَا ( وَأَمَّا إِذَا قَضَى عَلَيْهِ ) أَيَّ عَلَى  
الْغَائِبِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ

لَا يُقْضَى عَلَى غَائِبٍ ( فَقِيلَ يَنْفَعُ وَقِيلَ لَا ) قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ الْحُكْمُ عَلَى الْغَائِبِ يَنْفَعُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَيَنْفَعُ عِنْدَنَا فِي  
إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ

( قَوْلُهُ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا فِي الْأَصَحِّ ) اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّهَا تُقْبَلُ فِي الشَّرْطِ أَيْضًا وَمِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ( قَوْلُهُ  
وَأَمَّا إِذَا قَضَى عَلَى غَائِبٍ فَقِيلَ يَنْفَعُ وَقِيلَ لَا ) قَدَّمَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِ خِيَارِ الْعَيْبِ أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى  
الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ خَصْمٍ يَنْفَعُ فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَصْحَابِنَا ا هـ .

وَقَالَ الْكَمَالُ بَعْدَ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي النَّفَادِ وَالَّذِي يَقْضِيهِ النَّظَرُ أَنَّ نَفَادَ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِمْضَاءِ  
قَاضٍ لِأَنَّ نَفْسَ الْقَضَاءِ هُوَ الْمُجْتَهِدُ فِيهِ فَهُوَ كَقَضَاءِ الْمَحْلُودِ فِي قَذْفٍ وَنَحْوِهِ وَحَيْثُ قَضَى عَلَى غَائِبٍ فَلَا يَكُونُ  
عَنْ إِفْرَارٍ عَلَيْهِ ا هـ

( التَّرَكَّةُ إِذَا أُسْتُغْرِقَتْ بِالَّذِينَ قَوْلَايَةُ الْبَيْعِ لِلْقَاضِي لَا لِلوَرَثَةِ ) إِذْ لَا مِلْكَ لِلوَرَثَةِ فِيهَا فَلَا يَكُونُ لَهُمْ وَلَايَةُ الْبَيْعِ ( يُقْرِضُ ) أَيُّ الْقَاضِي ( مَالُ الْوَقْفِ وَالْعَائِبِ وَالْيَتِيمِ وَيُكْتَبُ ) أَيُّ الصِّكِّ لِذِكْرِ الْحَقِّ ( لَا الْأَبُ وَالْوَصِيُّ ) أَيُّ لَا يُقْرِضُ الْأَبُ مَالَ ابْنِهِ وَلَا الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ وَالْفَرَقُ أَنَّ فِي الْإِقْرَاضِ مَصْلَحَتَهُمْ لِبَقَاءِ الْأَمْوَالِ مَحْفُوظَةً مَضْمُونَةً وَالْقَاضِي يَقْدِرُ عَلَى التَّحْصِيلِ بِخِلَافِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ

( قَوْلُهُ التَّرَكَّةُ )

إِلْخ ( أَقُولُ فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ مِنَ الْعِمَادِيَّةِ أَنَّ الْمَادُّونَ الْمُدْيُونَ لَا يَبِيعُهُ الْقَاضِي إِلَّا بِحَضْرَةِ مَوْلَاهُ .

ا هـ .

فَكَذَلِكَ لَا تُبَاغِ التَّرَكَّةُ الْمُسْتَعْرِقَةُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْوَرَثَةِ لِمَا لَهُمْ مِنْ حَقِّ إِمْسَاكِهَا وَقَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِمْ وَالْجَمَاعِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ تَعَلُّقُ الْحَقِّ لِلْوَارِثِ كَالْمَوْلَى ( قَوْلُهُ يُقْرِضُ مَالُ الْوَقْفِ وَالْعَائِبِ وَالْيَتِيمِ ) يَعْنِي مِنْ مَلِيٍّ يُؤْتَمَنُ وَلَا يَخَافُ مِنْهُ الْجُحُودَ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَتَفَقَّدَ أَحْوَالَ الَّذِينَ أَقْرَضَهُمْ مَالَ الْإِيْتَامِ حَتَّى لَوْ اخْتَلَّ حَالُ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْمَالُ لِأَنَّ الْقَاضِي وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْإِسْتِخْلَاصِ لَكِنْ إِنَّمَا يَقْدِرُ مِنَ الْعَنِيِّ لَا مِنَ الْفَقِيرِ أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُقْرِضَ الْمُعْسِرَ ابْتِدَاءً فَكَذَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتْرُكُهُ عِنْدَهُ انْتِهَاءً كَذَا فِي التَّبْيِينِ قَوْلُهُ لَا الْأَبُ ( هَذَا عَلَى أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا فِي التَّبْيِينِ وَقَالَ الرَّهَازِيُّ وَلَوْ كَانَ الْأَبُ قَاضِيًا لَأَنَّهُ لَا يَقْضِي لَوْلَدِهِ فَتَنْتَفِي الْعِلَّةُ الْمُسَوِّغَةُ لِحَوَازِ إِقْرَاضِهِ ا هـ

وَفِي أَخْذِهِ مَالَ طِفْلِهِ قَرْضًا رَوَاتَانِ قَالَهُ الرَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ حَكَمًا مَنْ صَلَحَ قَاضِيًا ) يَتَنَاوَلُ تَحْكِيمَ الْفَاسِقِ وَالْمَرْأَةِ وَالْكَافِرِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي حَقِّهِ وَلِذَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءَ لِيَحْكُمَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ أَوْ قَوْدٍ ) هَذَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْخَصَافُ وَأَجَازَ فِي الْمُحِيطِ التَّحْكِيمَ فِي الْقِصَاصِ ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ وَالْجَوْهَرَةُ عَنْ الذَّخِيرَةِ ( قَوْلُهُ وَلَا يُفْتَى بِهِ أَيُّ بَصِحَّتِهِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ لِنَا يَتَجَاسَرَ الْعَوَامُ فِيهِ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ وَلِنَا يَذْهَبَ مَهَابَةُ مَنْصِبِ الْقَضَاءِ ( قَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ )  
إِلْخ ( أَصْلُهُ مِنْ كَافِي التَّسْفِيِّ وَتَصَرَّفَ فِي

الْجَوَابِ بِتَغْيِيرِ الْعِبَارَةِ بِمَا أَذَى إِلَى تَسْمِيَةِ الرُّكْنِ شَرْطًا وَبِإِعْدَامِ الرُّكْنِ يَفُوتُ الشَّيْءُ لِأَنَّ تَحْكِيمَ كُلِّ مِنْهُمَا رُكْنٌ وَالْأَهْلِيَّةُ شَرْطٌ فَقَوْلُهُ قُلْنَا

إِلْخ الْمُتَقِيُّ اشْتَرَا طُ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى إِبْطَالِ التَّحْكِيمِ فَيَنْفَرُ كُلُّ مِنْهُمَا بِإِبْطَالِهِ فَقَوْلُهُ كَمَا فِي الْبِنَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يَجِبُ فَالْتَفَتِي مَنْصَبٌ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ الْبَقَاءُ مُشَبَّهًا بِالْإِبْدَاءِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمُصَنِّفُ بِنَاءً لِمُبَايَنَتِهِ لَهُ وَلَمْ يَأْتِ مُحْشَى الْكِتَابِ الْوَانِي بَارِزًا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ( قَوْلُهُ شَرْطًا لِبَقَاءِ ) أَقُولُ هَذَا تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاقِلِ عَنْ خَطِّ الْمُصَنِّفِ وَصَوَابُهُ شَرْطُ انْتِفَاءِ وَأَوْضَحْتُهُ بِرِسَالَةٍ

( قَضَى بِالْجَوْرِ مُتَعَمِّدًا وَأَقَرَّ بِهِ فَالْغَرَمُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَلَوْ ) قَضَى بِالْجَوْرِ ( خَطًا فَعَلَى الْمُقْضِيِّ لَهُ ) كَذَا فِي التَّارَاجَانِيَّةِ وَالْوَاقِعَاتِ لِلصَّدْرِ الشَّهِيدِ

( حَكَمًا ) أَيُّ جَعَلَ الْخَصْمَانِ بَيْنَهُمَا حَكَمًا ( مَنْ صَلَحَ قَاضِيًا ) أَيُّ لَمْ يَنْصِفْ بِمَا يُنَافِي الْقَضَاءَ ( فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا ) مَعْنَى الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ رَفْعُ النِّزَاعِ بَيْنَهُمَا بِهَا وَمَعْنَى الْحُكْمِ بِالْإِقْرَارِ الْإِلْزَامُ عَلَى الْمُقَرَّرِ بِمُوجِبِهِ ذَكَرَهُ فِي النَّهَايَةِ ( أَوْ نُكُولٍ فِي غَيْرِ حَدٍّ أَوْ قَوْدٍ أَوْ دِيَّةٍ عَلَى الْعَصَةِ وَرَضِيًا ) بِحُكْمِهِ ( صَحَّ ) الْأَصْلُ أَنَّ حُكْمَ الْمُحْكَمِ

بِمَنْزِلَةِ الصُّلْحِ فَمَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهُ بِالصُّلْحِ يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ وَمَا لَا فَلَا وَاسْتِيفَاءُ الْحَدِّ وَالْقَوْدِ وَالِدِّيَّةِ لَا تَجُوزُ  
بِالصُّلْحِ فَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهَا ( وَلَا يُفْتَى بِهِ ) أَيِ بَصَحَّتِهِ ( فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ ) لِمَلَّا يَتَجَاسَرُ الْعَوَامُ فِيهِ ( كَذَا ) أَيِ  
صَحِّ ( إِخْبَارُهُ بِإِقْرَارِ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ وَبَعْدَالَةِ شَاهِدٍ حَالٍ وَلَايَتِهِ ) أَيِ بَقَاءِ تَحْكِيمِهِمَا ( لَا ) أَيِ لَا يَصِحُّ إِخْبَارُهُ  
بِحُكْمِهِ ( لَا تَقْضَاءُ وَلَايَتِهِ كَالْقَاضِي الْمَعْزُولِ إِذَا قَالَ قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِكَذَا ) وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ قَبْلَ حُكْمِهِ ( لِأَنَّهُ  
مُحَكَّمٌ مِنْ جِهَتَيْهِمَا فَيَتَوَقَّفُ حُكْمُهُ عَلَى رِضَاهُمَا فَإِنْ قِيلَ التَّحْكِيمُ يَثْبُتُ بِاتِّفَاقِهِمَا فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ الْإِخْرَاجُ إِلَّا  
بِاتِّفَاقِهِمَا فَلَمَّا شَرُطَ وَجُودُ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ شَرْطًا لِبَقَاءِ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَمَا فِي الْبِنَاءِ ) لَا بَعْدَهُ  
( أَيِ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ بَعْدَ حُكْمِهِ لِأَنَّهُ صَدَرَ عَنْ وَلَايَةٍ عَلَيْهِمَا كَالْقَاضِي إِذَا قَضَى ثُمَّ غُرِلَ لَا يَبْطُلُ قِضَاؤُهُ

( لَا يَصِحُّ حُكْمُهُ لِأَبَوِيهِ وَوَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ ) كَحُكْمِ الْقَاضِي الْمُوَلَّى إِذْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُمْ لِلتَّهْمَةِ فَأَوَّلَى أَنْ لَا يَصِحَّ  
قِضَاؤُهُ لَهُمْ ( بِخِلَافِ حُكْمِهِمَا ) أَيِ الْمُوَلَّى وَالْمُحَكَّمِ ( عَلَيْهِمْ ) حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ فِيهِ

( وَإِنْ حَكَمَا رَجُلَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا ) حَتَّى لَوْ حَكَمَ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى  
الرَّأْيِ وَالرِّضَا بِرَأْيِ الْمُشَى فِيمَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّأْيِ لَا يَكُونُ رِضًا بِرَأْيِ الْوَاحِدِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْخُلْعِ وَنَحْوِهِمَا )  
رُفِعَ حُكْمُهُ إِلَى الْمُوَلَّى إِنْ وَافَقَ مَذْهَبَهُ أَمْضَاهُ ) إِذْ لَا فَايِدَةَ فِي تَقْضِيهِ ثُمَّ فِي أَحْكَامِهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ وَإِنْ خَالَفَ ( أَبْطَلَهُ  
( فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا إِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي قَضِيَّةٌ قَاضٍ آخَرَ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّهُ وَإِنْ خَالَفَ رَأْيَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي فَصْلِ  
مُجْتَهَدٍ فِيهِ وَوَجْهَهُ أَنَّ الْمُحَكَّمِ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى الْمُحَكَّمَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا وَالْقَاضِي الَّذِي رُفِعَ إِلَيْهِ حُكْمُهُ غَيْرُهُمَا فَلَا  
يَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ وَكَانَ كَالصُّلْحِ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ إِذَا خَالَفَ رَأْيَهُ وَأَمَّا الْقَاضِي فَلَهُ وَلَايَةٌ عَلَى كُلِّ النَّاسِ فَكَانَ قِضَاؤُهُ  
حُجَّةً فِي حَقِّ الْكُلِّ فَلَا يَكُونُ لِهَذَا الْقَاضِي أَنْ يَرُدَّهُ إِذَا صَادَفَ الْقَضَاءَ مَحَلَّهُ بِأَنْ يَكُونَ فَصْلًا مُجْتَهَدًا فِيهِ

( فَايِدَةٌ ) : إِذَا غَابَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَعْدَمَا سَمِعَ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ أَوْ غَابَ الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ بَعْدَ قَبُولِ الْبَيِّنَةِ قَبْلَ  
التَّعْدِيلِ أَوْ مَاتَ الْوَكِيلُ ثُمَّ عُدَّتْ تِلْكَ الْبَيِّنَةُ قِيلَ لَا يَقْضِي وَقِيلَ يَقْضِي وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ وَهَذَا أَرْفَقُ بِالنَّاسِ وَلَوْ  
أَقَرَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ثُمَّ غَابَ يَقْضَى عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ فِي قَوْلِهِمْ وَإِنْ غَابَ الْوَكِيلُ أَوْ مَاتَ بَعْلَمَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ثُمَّ  
حَضَرَ الْمُوَكَّلُ يَقْضَى عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْبَيِّنَةِ وَكَذَا لَوْ غَابَ الْمُوَكَّلُ ثُمَّ حَضَرَ الْوَكِيلُ فَإِنَّهُ يَقْضَى عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْبَيِّنَةِ وَكَذَا  
لَوْ مَاتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَعْلَمَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ يَقْضَى بِهَا عَلَى الْوَارِثِ وَكَذَا لَوْ أُقِيمَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ ثُمَّ  
غَابَ يَقْضَى بِهَا عَلَى الْوَارِثِ الْآخَرِ وَكَذَا لَوْ أُقِيمَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى نَائِبِ الصَّغِيرِ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ يَقْضَى بِهَا عَلَيْهِ وَلَا  
يُكَفَّلُ بِإِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ

( قَوْلُهُ ثُمَّ عُدَّتْ تِلْكَ الْبَيِّنَةُ قِيلَ لَا يَقْضِي وَقِيلَ يَقْضِي ) جَعَلَ فِي الْمَسْوَطِ الْأَوَّلِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَالثَّانِي قَوْلَ الثَّانِي  
كَذَا بِخَطِّ الْمَرْحُومِ الْعَلَامَةِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ ( قَوْلُهُ وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ وَهَذَا أَرْفَقُ بِالنَّاسِ ) الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ  
يَقْضِي .

وَفِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ لِابْنِ الشَّحْنَةِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَقْضَى عَلَيْهِ قَالَ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَصَافِ وَقَالَ الْحَلَوَانِيُّ هُوَ أَوْفَقُ  
بِالنَّاسِ انْتَهَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْمٍ حُكْمَ  
بِالشَّهَادَةِ لَوْ جُودَ الْحُجَّةُ وَكُتِبَ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْمَدْعُوُّ سَجَلًا ، وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ الْمُرَادُ بِالْخَصْمِ هُوَ الْوَكِيلُ عَنْ  
الْغَائِبِ أَوْ الْمُسَحَّرِ الَّذِي جَعَلَهُ وَكِيلاً لِإِثْبَاتِ الْحَقِّ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْخَصْمِ هُوَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لِمَا أُحْجِجَ إِلَى كِتَابِ



قَاضٍ آخَرَ لِأَنَّ حُكْمَ الْقَاضِي قَدْ نَمَّ عَلَى الْوَلِّ أَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ قَوْلَهُ : فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْمٍ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بَلْ قَوَاطِنُهُ لِقَوْلِهِ ، وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ خَصْمٍ لَمْ يُحْكَمْ ، وَتَطَاوُرُهُ كَثِيرَةٌ وَتَرَكَ هَاهُنَا قَوْلَهُ : إِلَى الْقَاضِي لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهِ بَلْ بَيْنَ فِيهِ السَّجَلُ ، وَالْمَحْضَرُ ، وَالصَّكُّ ، وَالْوَثِيقَةُ .

بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي

( شَهِدَا عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ حَكَمَ ) أَيُّ الْقَاضِي ( بِهَا ) أَيُّ بِشَهَادَتَيْهِمَا ( وَكُتِبَ بِهِ ) أَيُّ بِحُكْمِهِ ( وَهُوَ السَّجَلُ ) فِي الْمَغْرِبِ السَّجَلُ كِتَابُ الْحُكْمِ وَقَدْ سَجَّلَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِهِ فَالسَّجَلُ كِتَابُ قَاضٍ ذَكَرَ فِيهِ حُكْمَهُ سَوَاءً كَانَ مِنْهُ إِلَى قَاضٍ آخَرَ أَوْ لَا الثَّانِي ظَاهِرٌ ، وَالْوَلُّ يُكُونُ فِي صُورَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَإِنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُحْكُومًا عَلَيْهِ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَى بَانِعِهِ وَهُوَ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى وَطَلَبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ لِيَحْصَلَ حَقُّهُ يَكْتُبُهُ الْقَاضِي وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا سَجَلًا لِتَضَمُّنِهِ الْحُكْمَ .

( أَوْ ) شَهِدَا ( عَلَى ) خَصْمٍ ( غَائِبٍ لَمْ يُحْكَمْ ) بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَصِحُّ ( وَكُتِبَ بِهَا ) أَيُّ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ ( إِلَى قَاضٍ ) يَكُونُ الْخَصْمُ فِي وَلَايَتِهِ ( لِيَحْكُمَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ وَهُوَ الْكِتَابُ الْحُكْمِيُّ ) سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ حُكْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ .

( قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَصِحُّ ) يَعْنِي لَا يَحِلُّ أَوْ لَا يَنْفُذُ لِمَا قَدَّمَهُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي التَّفَادِي ( قَوْلُهُ لِيَحْكُمَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ) يَعْنِي إِنْ وَافَقَ مَذْهَبُهُ لِمَا قَالَ الرَّيْلِيُّ وَلَوْ حَكَمَ بِهِ يَعْنِي عَلَى الْغَائِبِ حَاكِمٌ يَرَى ذَلِكَ ثُمَّ نُقِلَ إِلَيْهِ تَقْدِيرُهُ بِخِلَافِ الْكِتَابِ الْحُكْمِيِّ حَيْثُ لَا يَنْفُذُ خِلَافَ مَذْهَبِهِ لِأَنَّ الْوَلَّ مُحْكُومٌ بِهِ فَلَزِمَهُ ، وَالثَّانِي ابْتِدَاءُ حُكْمٍ فَلَا يَحُوزُ لَهُ اهـ .

وَهَذَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ بَحِيثٌ لَا يُمَكِّنُ ذَهَابُ الشَّاهِدِ وَإِيَابُهُ فِي يَوْمِهِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ .

( وَكِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي نَقْلُ الشَّهَادَةِ حَقِيقَةٌ ) لِأَنَّ مَضْمُونَهُ ذَلِكَ ( وَيُقْبَلُ فِيْمَا لَا يَسْتَقُطُّ بِشُبْهَةٍ ) احْتِرَازٌ عَنِ الْحَدِّ ، وَالْقَوْدِ لِمَا سَيَأْتِي ( كَالدَّيْنِ ) فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِالْقَدْرِ ، وَالْوَصْفِ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ الْإِشَارَةَ ( وَالْعَقَارِ ) فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِالتَّحْدِيدِ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِشَارَةِ ( وَالتَّكَاحِ ) بَأَنَّ ادَّعَى رَجُلٌ نِكَاحًا عَلَى امْرَأَةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ وَأَرَادَ كِتَابَ الْقَاضِي بِذَلِكَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ ( وَالطَّلَاقِ ) بَأَنَّ ادَّعَتْ طَلَاقًا عَلَى زَوْجِهَا ( وَالْعَتَاقِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالتَّنَسُّبِ ) مِنَ الْحَيِّ ، وَالْمَيِّتِ ( وَالْمَعْصُوبِ ، وَالْأَمَانَةِ ، وَالْمُضَارَبَةِ الْمَجْهُودَتَيْنِ ، وَالشُّفْعَةِ ، وَالْوَكَاةِ ، وَالْوَفَاةِ ، وَالْقَتْلِ إِذَا كَانَ مُوجِبُهُ الْمَالَ ) لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الْقَوْدِ ( وَالْوَرَاثَةِ ) فَإِنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ ( وَكَالْمَنْقُولِ فِي الْمُخْتَارِ ) إِنَّمَا قَالَ فِي الْمُخْتَارِ : لِمَا قِيلَ إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الْأَعْيَانِ الْمَنْقُولَةِ كَالثِّيَابِ ، وَالْعِيدِ ، وَالْإِمَاءِ وَنَحْوِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِشَارَةِ فِيْمَا يُنْقَلُ عِنْدَ الدَّعْوَى ، وَالشَّهَادَةِ .

وَقَالَ فِي الْمُحِيطِ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ الْقَوْلِ الْوَلِّ ، وَقَالَ إِنَّهُ يُقْبَلُ فِي الْعَبْدِ لَا الْأَمَةِ لِأَنَّ الْإِبَاقَ يَغْلِبُ فِي الْعَبْدِ دُونَ الْإِمَاءِ وَعَنْهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِيهِمَا بِشَرَائِطِهِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي جَمِيعِ مَا يُقْبَلُ وَعَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ ، قَالَ الْقَاضِي الْإِسْجَابِيُّ وَعَلَيْهِ الْفَتَوَى كَذَا فِي الْكَافِي ( لَا فِي حَدِّ وَقُودٍ ) أَيُّ لَا يُقْبَلُ فِيهِمَا لِأَنَّ فِيهِ شُبْهَةَ الْبَدَلِيَّةِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَلِأَنَّ مَبْنَاهُمَا عَلَى الْإِسْقَاطِ وَفِي قَبُولِهِ سَعْيٌ فِي اثْبَاتِهِمَا .

( قَوْلُهُ وَهُوَ نَقْلُ شَهَادَةٍ حَقِيقَةٍ ) يُشِيرُ إِلَى مَا قُلْنَا أَنَّهُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يُحْكَمُ بِرَأْيِهِ وَإِنْ خَالَفَ رَأْيُهُ رَأْيَ الْكَاتِبِ بِخِلَافِ السَّجْلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَالَفَهُ وَيَنْقُضَ حُكْمَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْدِيلِ الشُّهُودِ الَّذِينَ شَهِدُوا فِي الْحَادِثَةِ وَفِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا بُدَّ مِنْ تَعْدِيلِهِمْ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ وَعَنْهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِيهِمَا بِشَرَائِطِهِ ) هِيَ كَأَن يَكْلَفَ الْمُدْعَى أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَبْدٌ آتَقَ وَهُوَ الْيَوْمَ فِي يَدِ فُلَانٍ وَيُعْرِفُ الْعَبْدَ غَايَةَ التَّعْرِيفِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ .

( وَذَكَرَ ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَكَتَبَ بِهَا ( اسْمُهُ ) أَيِ اسْمِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ ( وَنَسَبَهُ وَاسَمَ الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ وَنَسَبَهُ وَأَسْمَاءَ الشُّهُودِ وَأَنْسَابَهُمْ وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَهِدَ غِبَّ الدَّعْوَى الصَّادِرَةِ عَنْ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ ) وَلَا يَصِحُّ الْإِفْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ غِبَّ الدَّعْوَى وَلَا يَكْفِي أَنْ يَكْتُبَ عَنْ ذَلِكَ .

( وَ ) غِبَّ ( الْإِسْتِشْهَادِ ) حَتَّى إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ قَبْلَ الْإِسْتِشْهَادِ لَا يُقْبَلُ ( شَهَادَةٌ صَحِيحَةٌ مُتَّفَقَةٌ اللَّفْظُ ، وَالْمَعْنَى ) قَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ بَيَانُ الْمُرَادِ بِالِاتِّفَاقِ لَفْظًا وَمَعْنَى ( وَقَرَأَهُ ) أَيِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ ( عَلَى مَنْ أَشْهَلَهُمْ ) لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ ( أَوْ يَعْلَمَهُمْ بِهِ ) إِنْ لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمْ إِذْ لَا شَهَادَةَ بِلَا عِلْمٍ ( وَكَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ وَأَنْسَابَهُمْ ) أَيِ أَسْمَاءَ شُهُودِ الطَّرِيقِ وَأَنْسَابَهُمْ ( فِيهِ ) أَيِ فِي الْكِتَابِ الْحُكْمِيِّ فَإِنَّ كَوْنَهُ كِتَابَ الْقَاضِي لَا يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ شَهَادَتِهِمْ بِدُونِ الْكِتَابَةِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ ( وَ ) كَتَبَ ( تَارِيخَ الْكِتَابِ ) وَلَوْ لَمْ يَكْتُبْ فِيهِ التَّارِيخَ لَا يَقْبَلُهُ ، وَإِنْ كَتَبَ يُنْظَرُ هَلْ هُوَ كَانَ قَاضِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمْ لَا وَلَا يَكْتَفِي بِالشَّهَادَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَكْتُوبًا ( وَخَتَمَهُ عَنْهُمْ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِمْ ) لِنَلَا يُتَوَهَّمُ التَّغْيِيرُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِذْ عِنْدَهُمَا عِلْمُ الشُّهُودِ بِمَا فِي الْكِتَابِ شَرْطُ جَوَازِ الْقَضَاءِ بِهِ ( وَأَبُو يُوسُفَ لَمْ يَشْتَرِطْ ذِكْرَ اسْمِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَنَسَبِهِ ) بَلْ جَوَّزَ أَنْ يَكْتُبَ ابْتِدَاءً إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابِي هَذَا مِنْ الْقَضَاةِ ( وَلَا الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِمْ وَخَتَمَهُ ) فَسَهَّلَ فِي ذَلِكَ حِينَ أُبْطِلَ بِالْقَضَاءِ وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ ( وَعَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ ) تَوْسِيعَةً عَلَى النَّاسِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ سَجْلَ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْحُكْمِ وَكِتَابَ الْقَاضِي إِلَى

الْقَاضِي الَّذِي هُوَ نَقْلُ الشَّهَادَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الْحُكْمِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ مِنْ مَعْلُومٍ إِلَى مَعْلُومٍ فِي مَعْلُومٍ أَيِ الْمُدْعَى الْمَعْلُومِ أَيِ الْمُدْعَى عَلَى مَعْلُومٍ أَيِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَالْقِيَاسُ يَأْتِي جَوَازَ الْعَمَلِ بِكِتَابِ الْقَاضِي لِأَنَّ كِتَابَهُ لَا يَكُونُ أَقْوَى مِنْ خِطَابِهِ وَلَوْ حَضَرَ بِنَفْسِهِ مَجْلِسَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَعَبَّرَ بِلِسَانِهِ مَا فِي الْكِتَابِ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ الْقَاضِي لِأَنَّهُ صَارَ وَاحِدًا مِنَ الرِّعَايَا فَكَذَا إِذَا كَتَبَ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ جَوَّزَ فِيمَا يَثْبُتُ بِالشُّبُهَاتِ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ إِذْ قَدْ يَكُونُ الشَّاهِدُ لِلْمَرْءِ عَلَى حَقِّهِ فِي بَلَدَةٍ ، وَخَصَمُهُ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى فَيَتَعَذَّرُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِمَا إِذْ أَكْثَرُ النَّاسِ يَعْجِزُونَ عَنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهٍهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ الشَّهَادَةِ بِالْكِتَابِ إِلَى مَجْلِسِ ذَلِكَ الْقَاضِي .

قَوْلُهُ شَهِدَ غِبَّ الدَّعْوَى ( أَيِ بَعْدَ الدَّعْوَى .

( لَا يُقْبَلُ ) أَيِ نَقْلُ الشَّهَادَةِ ( إِلَّا مِنْ ) قَاضٍ ( مُوَلَّى ) مِنْ قَبْلِ السُّلْطَانِ احْتِرَازًا عَنِ الْمُحْكَمِ ( وَيَمْلِكُ الْجُمُعَةَ ) أَيِ يَقْدِرُ عَلَى إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْ قَاضِي رُسْتَاقٍ .

( قَوْلُهُ لَا يُقْبَلُ أَيِ نَقْلُ الشَّهَادَةِ إِلَّا مِنْ قَاضٍ

إِلَخ ) قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ بَعْدَ عَدَالَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ ، وَالْكِتَابُ لَا فَرْقَ أَيِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَاضِي رُسْتَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ

( وَلَا يَجُوزُ كَوْنُ شُهُودِ الطَّرِيقِ كُفَّارًا وَلَوْ كَانَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ كَافِرًا ) لِأَنَّ شَهَادَتَهُمْ مُلْزِمَةٌ لِلْحُكْمِ عَلَى الْقَاضِي فَتَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ وَلَا عِبْرَةً بِالْخَصْمِ .

( ادْعَى عَلَى غَائِبٍ مَالًا وَأَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ وَكِيلَهُ ) لِتَحْصِيلِهِ ( اسْتَحْلَفَهُ ) أَيِ الْمُدْعَى ( الْقَاضِي ) بِأَنَّكَ ( مَا قَبَضْتَهُ كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَمَا أَبْرَأْتَ ذِمَّتَهُ وَمَا تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولًا أَوْ وَكِيلًا لَكَ قَبِضَ مِنْهُ ) لِأَنَّ ذَلِكَ الْغَائِبَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَدَّعِيَ بَعْدَ وَصُولِ الْكِتَابِ إِلَيْهِ أَنَّهُ ادَّعَى ذَلِكَ الْمَالِ إِلَيْهِ وَلَا يَكُونُ لَهُ بَيِّنَةٌ فَحِينَئِذٍ يَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى فَإِذَا حَلَفَ قِيلَ يَنْدَفِعُ ذَلِكَ وَتَقْصُرُ الْمَسَافَةُ .

( فَإِنْ انْقَطَعَ الشُّهُودُ ) أَيِ شُهُودِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ( أَوْ وَصَلُوا إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَوُجِدَ الْخَصْمُ فِي وَلَايَةِ قَاضٍ آخَرَ ) أَشْهَدَا عَلَى شَهَادَتِهِمَا رَجُلَيْنِ ( آخَرَيْنِ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَكَبَهُمَا عَلَى طَرِيقِهَا ) أَيِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ( بَدَلَهُمَا ) أَيِ بَدَلِ الشَّاهِدَيْنِ الْأَصْلَيْنِ ( فَأَتَاهَا ) أَيِ مَا كَتَبَ بَدَلَهُمَا ( إِلَى مَنْ أَنْهَى إِلَيْهِ الْأَصْلَ ) أَيِ الْأَصْلِ الْمَكْتُوبِ إِنْ كَانَ الْخَصْمُ فِي بَلَدِهِ ( أَوْ إِلَى قَاضٍ آخَرَ ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ( ثُمَّ ) إِلَى آخَرَ ( وَثُمَّ ) إِلَى آخَرَ ( إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى مَنْ يَكُونُ الْخَصْمُ تَحْتَ وَلَايَتِهِ ) .

لَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيَانِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِجَانِبِ الْقَاضِي الْكِتَابِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِجَانِبِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فَقَالَ ( ثُمَّ إِنَّهُ ) أَيِ مَنْ كَانَ الْخَصْمُ فِي وَلَايَتِهِ سَوَاءً كَانَ أَبْدَاءً أَوْ انْتِهَاءً ( لَا يَقْبَلُهُ ) أَيِ نَقْلَ الشَّهَادَةِ ( إِلَّا بِحُضُورِ الْخَصْمِ ) لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ ادِّعَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ إِذْ الْكَاتِبُ يَقُولُ أَلْفَاظَ الشُّهُودِ بِكِتَابِهِ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ شَاهِدَ الْفَرْعِ يَقُولُ شَهَادَةَ شُهُودِ الْأَصْلِ بِعِبَارَتِهِ وَكَمَا لَا يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ فَكَذَا لَا يَفْتَحُ الْكِتَابَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ بِخِلَافِ سَمَاعِ الْقَاضِي الْكِتَابِ الشَّهَادَةَ لِأَنَّهُ لِلنَّقْلِ لَا لِلْحُكْمِ وَهَذَا لِلْحُكْمِ ( قِيلَ وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ أَيضًا أَبُو يُوسُفَ ) قَالَ فِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ يَقْبَلُهُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ الْخَصْمِ لِأَنَّ الْكِتَابَ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فَكَانَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ ، وَالْحُكْمُ بَعْدَ ذَلِكَ يَقَعُ بِمَا عَلِمَهُ مِنَ الْكِتَابِ فَاعْتَبِرَ حُضُورُ الْخَصْمِ عِنْدَ الْحُكْمِ بِهِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ .

قَوْلُهُ قِيلَ وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ أَيضًا أَبُو يُوسُفَ

إِلْحَ ( يُشْعِرُ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَأْخُذُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ الْكِتَابَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَكِنْ لَا يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ اهـ .

وَهَذَا أَوْلَى إِذْ يُفِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ ضَعِيفٍ وَأَيْضًا اسْتِدْلَالُهُ بِقِيلَ لَا يُطَابِقُهُ ( قَوْلُهُ : وَالْحُكْمُ بَعْدَ ذَلِكَ ) أَيِ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ بِأَنَّهُ كِتَابُ الْمُرْسَلِ يَقَعُ بِمَا عَلِمَهُ مِنَ الْكِتَابِ

( وَ ) لَا يَقْبَلُهُ أَيضًا إِلَّا ( بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ) لِأَنَّ الْكِتَابَ قَدْ يُزَوَّرُ إِذَا الْخَطُّ يُشْبِهُ الْخَطَّ ، وَالْخَاتَمُ يُشْبِهُ الْخَاتَمَ فَلَا يَنْبَغُ إِلَّا بِحُجَّةٍ تَامَةٍ وَأَيْضًا كِتَابُ الْقَاضِي مُلْزِمٌ إِذَا يَجِبُ عَلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ وَيَعْمَلَ بِهِ وَلَا إلْزَامَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

( فَإِذَا شَهِدَا عِنْدَهُ ) أَيِ شَهِدَا الطَّرِيقَ عِنْدَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ( أَنَّهُ كِتَابُ الْقَاضِي فَلَانَ بْنِ فُلَانٍ وَعَدُّوْا فَتَحَّهُ ) قَالَ فِي الْكَافِي الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُفْتَحُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَدَالَةِ فَرُبَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الشُّهُودِ وَأَدَاءِ الشَّهَادَةِ

إِنَّمَا يُمَكِّنُ بَعْدَ قِيَامِ الْخَصْمِ ( وَقَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ وَالزَّمَهُ مَا فِيهِ إِنْ بَقِيَ كَاتِبُهُ قَاضِيًا فَيَنْطُلُ ) أَيِ كِتَابِ الْقَاضِي ( إِنْ زَالَ عَنْ الْقَضَاءِ ) بِمَوْتٍ أَوْ عَزَلٍ أَوْ زَوَالِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ عَنْهُ ( قَبْلَ وُصُولِهِ ) أَيِ الْكِتَابِ ( إِلَيْهِ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ وَإِنَّمَا قَبُولُهُ بِاعْتِبَارِ الْوَلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِذَا لَمْ يَنْقُ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى الْأَصْلِ وَلِهَذَا لَوْ اتَّقَى قَاضِيَانِ فِي عَمَلٍ أَحَدُهُمَا أَوْ فِي مِصْرٍ لَيْسَ مِنْ عَمَلِهِمَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ قَدْ ثَبِتَ عِنْدِي كَذَا فَأَعْمَلْ بِهِ لَمْ يُقْبَلْ لِانْتِفَاءِ الْوَلَايَةِ .

( قَوْلُهُ قَالَ فِي الْكَافِي الصَّحِيحُ

إِلَخ ) كَذَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ ثُمَّ قَالَ وَمَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصَحُّ أَيِ يَجُوزُ الْفَتْحُ قَبْلَ ظُهُورِهَا أَيِ الْعَدَالَةِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِأَنَّهُ كِتَابُهُ ( قَوْلُهُ وَالزَّمَهُ مَا فِيهِ ) يَعْنِي بَعْدَ ثُبُوتِ مَعْرِفَتِهِ عِنْدَهُ بِأَنَّهُ هُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ( قَوْلُهُ فَيَنْطُلُ بِمَوْتٍ أَوْ عَزَلٍ أَوْ زَوَالِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ قَبْلَ وُصُولِهِ ) أَيِ الْكِتَابِ إِلَيْهِ يَعْنِي قَبْلَ قِرَاءَتِهِ لَا مُجَرَّدَ وُصُولِهِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَلِذَا قَالَ الْكَمَالُ الْعِبَارَةُ الْحَيَّةُ أَنَّ يُقَالُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ لَا قَبْلَ وُصُولِهِ لِأَنَّ وُصُولَهُ قَبْلَ ثُبُوتِهِ عِنْدَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَقِرَاءَتِهِ لَا يُوجِبُ شَيْئًا

( كَذَا زَوَالِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ عَنْهُ ) أَيِ عَنِ الْقَضَاءِ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَسْبَابِ فَإِنَّهُ أَيْضًا سَبَبٌ بُطْلَانِ كِتَابِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ ( إِلَّا إِذَا كَتَبَ بَعْدَ اسْمِهِ ) أَيِ اسْمِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ( وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ ) فَإِنَّهُ لَمَّا عَرَفَ الْأَوَّلَ صَحَّحَتْ كِتَابَةُ الْقَاضِي إِلَيْهِ فَيَجْعَلُ غَيْرُهُ تَبَعًا لَهُ وَكَمَ مِنْ شَيْءٍ يَثْبُتُ تَبَعًا وَلَا يَثْبُتُ قَصْدًا .

( وَإِنْ كَتَبَهُ ) أَيِ قَوْلُهُ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ ( ابْتِدَاءً ) أَيِ بِلَا تَسْمِيَةِ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ( جَوْرُهُ أَبُو يُوسُفَ ) فَإِنَّهُ تَوَسَّعَ بَعْدَ مَا أُبْطِلَ بِالْقَضَاءِ .

( فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ ) بَعْدَ وُصُولِ الْكِتَابِ ( لَسْتُ الَّذِي كَتَبَ فِيهِ فَعَلَى الْمُدَّعَى إِثْبَانُهُ ) بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ أَوْ طَعَنَ عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي فِي الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ أَوْ فِي الشُّهُودِ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالْحَقِّ عِنْدَ الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ الْكِتَابَ .

وَقَالَ لِهَذَا الْقَاضِي إِنِّي آتِيكَ بِمَا أَوْضَحُ بِهِ هَذَا عِنْدَكَ أَوْ قَالَ لَهُ سَلْ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّكَ تَجِدُهُ عَلَى مَا قُلْتَ ، وَقَالَ فِيهِمْ مَا سَقَطَ بِهِ عَدَاؤُهُمْ بَأَنَّ قَالَ : إِنَّ الشُّهُودَ الَّذِينَ شَهِدُوا عِنْدَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ عَلَيْهِ بِالْحَقِّ عَيْدٌ أَوْ مَحْدُودُونَ فِي قَذْفٍ أَوْ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ سَمِعَ الْقَاضِي هَذَا الطَّعْنَ فَإِنْ أَقَامَ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ لَمْ يَقْبَلِ الْقَاضِي ذَلِكَ الْكِتَابَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِجَرَحٍ مُفْرَدٍ فَلَا يَمْتَنِعُ قَبُولُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا وَبِهِ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْخَصَّافَ ذَكَرَ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْجَرَحِ الْمُفْرَدِ مَقْبُولَةٌ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ بِجَرَحٍ مُفْرَدٍ هَذَا إِذَا أَقَامَ شَاهِدَيْنِ ، وَإِنْ أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ أَنَّ هَذِهِ شُبْهَةٌ يَعْنِي أَنَّهُ تَمَكَّنَتْ التُّهْمَةُ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ فَتَقَعُ الشُّبْهَةُ فِي الْقَضَاءِ ، وَالْقَضَاءُ مَعَ الشُّبْهَةِ لَا يَجُوزُ فَيَتَفَحَّصُ فَإِنْ وَجَدَ الْأَمْرَ عَلَى مَا قَالَهُ هَذَا الْوَاحِدُ فَلَا يَقْضِي بِالْكِتَابِ كَذَا فِي شَرْحِ أَذْبِ الْقَاضِي لِلْخَصَّافِ .

( قَوْلُهُ فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ لَسْتُ الَّذِي كَتَبَ فِيهِ فَعَلَى الْمُدَّعَى إِثْبَانُهُ ) لَيْسَ الْإِنْكَارُ شَرْطًا بَلْ كَذَلِكَ لَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ هُوَ الْمَكْتُوبُ فِيهِ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ مَعْرِفَتِهِ عِنْدَ الْقَاضِي لِاحْتِمَالِ التَّوَاتُؤِ قَوْلُهُ سَمِعَ الْقَاضِي هَذَا الطَّعْنَ ( شَامِلٌ لِمَا لَوْ ثَبَّتَ الْعَدَالَةَ عِنْدَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْكَمَالُ بِقَوْلِهِ ثُمَّ يَذْكُرُ أَيِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ إِنَّهُ عَرَفَهُمْ بِالْعَدَالَةِ أَوْ

عَدْلُوا لِأَنَّ الْخَصْمَ إِذَا أَحْضَرَهُ الثَّانِي قَدْ يَكُونُ لَهُ مَطْعَنٌ فِيهِمْ أَوْ فِي أَحَدِهِمْ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِمْ لَهُ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الطَّعْنِ  
إِنْ كَانَ

( وَإِنْ مَاتَ ) الْخَصْمُ ( فَقَدْ هُ ) أَيُّ الْقَاضِي الْكِتَابَ ( عَلَى وَارِثِهِ أَوْ وَصِيِّهِ ) لِقِيَامِهِمْ مَقَامَهُ .

( جَازَ نَقْلَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى دَعْوَى وَلَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ فِي  
بَلَدَتِهِ وَآخَرُ فِي بَلَدَةِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَأَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ شَهَادَةَ مَنْ فِي بَلَدَتِهِ وَيَدَّعِي عَلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ وَيَتِمَّسَّكَ بِكِتَابِ  
الشَّهَادَةِ وَيُشَاهِدُ هُنَاكَ جَازَ .

( وَ ) جَازَ ( كَتَبَ تَوَكُّيلَ غَائِبٍ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى آخَرَ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى دَعْوَى وَأَرَادَ أَنْ يُوَكِّلَ رَجُلًا فِي  
تِلْكَ الْبَلَدَةِ لِخِصَامِهِ مِنْ جَانِبِهِ مَعَ ذَلِكَ الرَّجُلِ جَازَ أَيْضًا .  
( قَوْلُهُ وَجَازَ كَتَبَ تَوَكُّيلَ غَائِبٍ ) لَا يَخْصُصُ بِهِذَا الْبَابَ لَصِحَّةِ الْوَكَالَةِ بِدُونِهِ وَهُوَ الْإِخْبَارُ .

( وَاخْتَلَفَ فِي حُكْمِهِ ) أَيُّ الْقَاضِي ( يَعْلَمُهُ ) قَالُوا إِنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اعْتَبَرَ عِلْمَ الْقَاضِي حَتَّى قَالَ إِذَا  
عَلِمَ الْقَاضِي أَنَّ زَيْدًا غَضَبَ شَيْئًا مِنَ الْمُدْعَى يَأْخُذُهُ مِنْ زَيْدٍ وَيَدْفَعُهُ إِلَى الْمُدْعَى وَهَذَا جَوَابُ رِوَايَةِ الْأَصُولِ  
وَرَوَى ابْنُ سِمَاعَةَ عَنْهُ أَنَّ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ ، وَإِنْ اسْتَفَادَ الْعِلْمَ فِي حَالَةِ الْقَضَاءِ حَتَّى يَشْهَدَ مَعَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ .

قَالَ لَعَلَّ الْقَاضِي يَكُونُ غَالِطًا فِيمَا يَقُولُ فَيُشْتَرَطُ مَعَ عِلْمِهِ شَاهِدٌ آخَرُ حَتَّى يَكُونَ عِلْمُهُ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ آخَرَ  
بِمَعْنَى شَاهِدَيْنِ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .  
( قَوْلُهُ وَاخْتَلَفَ فِي حُكْمِهِ أَيُّ الْقَاضِي يَعْلَمُهُ ) الْمُخْتَارُ عَدَمُ حُكْمِهِ بِهِ فِي زَمَانِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ السَّجْلِ وَبَيَانَ نَقْلِ الشَّهَادَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمُحْضَرِ وَمَا اعْتَبِرَ فِيهِ وَفِي السَّجْلِ مِنْ تَمَامِ التَّيْبِينَ  
وَبَيَانِ الصِّكِّ ، وَالْحُجَّةِ ، وَالْوَثِيقَةِ فَقَالَ ( وَالْمُحْضَرُ مَا كُتِبَ فِيهِ حُضُورُ الْمُتَخَاصِمِينَ عِنْدَ الْقَاضِي وَمَا جَرَى  
بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِفْرَارِ ) مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ( أَوْ الْإِنْكَارِ ) مِنْهُ ( أَوْ الْحُكْمِ ) بَعْدَ إِنْكَارِهِ ( بِالْبَيِّنَةِ ) مِنَ الْمُدْعَى ( أَوْ  
التَّكْوِيلِ ) عَنْ الْيَمِينِ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ( عَلَى وَجْهِ يَرْفَعُ الْاشْتِبَاهَ وَكَذَا السَّجْلُ ) قَالَ فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِي : إِنَّ  
الْإِشَارَةَ فِي الدَّعَاوَى ، وَالْمَحَاضِرِ وَلَفْظَ الشَّهَادَةِ مِنْ أَهَمِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا كَانَتْ أَهَمَّ قِطْعًا لِلِاخْتِمَالِ لِأَنَّ  
الْمُدْعَى بِدَعْوَاهُ يَسْتَحِقُّ الْمُدْعَى بِهِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَالشُّهُودُ بِشَهَادَتِهِمْ يُثْبِتُونَ اسْتِحْقَاقَهُ وَلَا يُثْبِتُ اسْتِحْقَاقُ  
مَعَ الْإِحْتِمَالِ وَكَذَا فِي السَّجَلَاتِ لَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ حَتَّى قَالُوا إِذَا كَتَبَ فِي مُحَضَرِ الدَّعْوَى : حَضَرَ فَلَانٌ مَجْلِسَ  
الْحُكْمِ وَأَحْضَرَ مَعَ نَفْسِهِ فَلَانًا فَادَّعَى هَذَا الَّذِي أَحْضَرَ عَلَيْهِ لَا يُفْتَى بِصِحَّةِ الْمُحَضَرِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ فَادَّعَى هَذَا  
الَّذِي حَضَرَ عَلَى هَذَا الَّذِي أَحْضَرَهُ إِذْ بَدُوهُ يُوْهِمُ أَنَّهُ أَحْضَرَ هَذَا وَادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُدْعَى ،  
وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ الْمُحَضَرِ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ هَذَا فَيَكْتُبُ الْمُدْعَى هَذَا ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ هَذَا لِأَنَّ بَعْضَ الْمُشَايِخِ  
كَانُوا لَا يُفْتَوْنَ بِالصِّحَّةِ بِلُونِهِ وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي السَّجَلَاتِ : إِذَا كَتَبَ وَقَضَيْتَ لِمُحَمَّدٍ هَذَا الْمُدْعَى عَلَى أَحْمَدَ هَذَا  
الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قَالُوا إِذَا كَتَبَ فِي الْمُحَضَرِ عِنْدَ ذِكْرِ شَهَادَةِ الْمُشْهُودِ وَأَشَارُوا إِلَى الْمُتَدَاعِيَيْنِ لَا يُفْتَى  
بِصِحَّتِهِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ الْمُعْتَبَرَةَ هِيَ الْإِشَارَةُ عِنْدَ

الْحَاجَةُ إِلَيْهَا فِي مَوْضِعِهَا وَلَعَلَّهُمْ أَشَارُوا إِلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْمُدْعَى وَأَشَارُوا إِلَى الْمُدْعَى عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى الْمُتَدَاعِيَيْنِ وَلَا تَكُونُ مُعْبِرَةً فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ بِأَبْلَغِ الْوُجُوهِ قَطْعًا لِلَّهِمْ (وَالصَّكُّ مَا كُتِبَ فِيهِ الْبَيْعُ ، وَالرَّهْنُ ، وَالْإِفْرَارُ وَنَحْوُهَا) فِي الْمَغْرِبِ :

الصَّكُّ كِتَابُ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ مُعَرَّبٌ ، وَالْحُجَّةُ ، وَالْوَثِيقَةُ تَتَنَوَّلَانِ الثَّلَاثَةَ يَعْنِي السَّجِلَّ ، وَالْمَحْضَرَ ، وَالصَّكَّ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى الْحُجَّةِ ، وَالْوَثَاقَةِ .

( مَسَائِلُ شَيْ ) جَمْعُ شَيْءٍ بِمَعْنَى مُتَفَرِّقٍ ( لَا يَتَدُّ ذُو سُفْلٍ فِيهِ ) أَيِ فِي السُّفْلِ ( وَلَا يَتَقَبُّ كُوءٌ بِلَا رِضَا ذِي الْعُلُوِّ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ عُلُوٌّ لِرَجُلٍ وَسُفْلٌ لِآخَرَ فَلَيْسَ لِصَاحِبِ السُّفْلِ أَنْ يَتَدَّ فِيهِ وَتَدًّا وَلَا أَنْ يَتَقَبُّ كُوءٌ بِلَا رِضَا ذِي الْعُلُوِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَوَاءٌ كَانَ مُضِرًّا لِذِي الْعُلُوِّ أَوْ لَا ، وَقَالَ يَصْنَعُ فِيهِ مَا لَا يَضُرُّ بِالْعُلُوِّ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا أَرَادَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ أَنْ يَبْنِي فِي الْعُلُوِّ بَيْتًا أَوْ يَصْنَعُ جُدُوعًا أَوْ يُحْدِثَ كَيْفًا .

مَسَائِلُ شَيْ ( قَوْلُهُ : وَقَالَ يَصْنَعُ فِيهِ مَا لَا يَضُرُّ بِالْعُلُوِّ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ قِيلَ مَا حَكِي عَنْهُمَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِلَّا مَا فِيهِ ضَرَرٌ مِثْلُ مَا قَالَا وَقِيلَ فِيهِ خِلَافٌ حَقِيقَةٌ وَلَوْ تَصَرَّفَ صَاحِبُ السُّفْلِ فِي سَاحَةِ السُّفْلِ بِأَنْ حَفَرَ بَرًّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ تَصَرَّرَ بِهِ صَاحِبُ الْعُلُوِّ وَعِنْدَهُمَا الْحُكْمُ مَعْلُولٌ بِعِلَّةِ الضَّرَرِ .

اهـ .

( زَائِعَةٌ مُسْتَطِيلَةٌ تَشْعُبُ عَنْهَا زَائِعَةٌ غَيْرُ نَافِذَةٍ لَا يَفْتَحُ أَهْلُ الْأُولَى ) مِنْ حَائِطِ دَارِهِمْ ( بَابًا فِي الثَّانِيَةِ ) لِأَنَّ فَتْحَهُ لِلْمُرُورِ وَلَيْسَ لَهُمْ حَقُّ الْمُرُورِ فِي الزَّائِعَةِ السُّفْلَى بَلْ هُوَ مُحْتَصَرٌّ بِأَهْلِهَا لِأَنَّهَا بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا حَتَّى لَوْ بَاعَ فِيهَا دَارًا لَا يَكُونُ لِأَهْلِ الْأُولَى حَقُّ الشُّفْعَةِ فَإِذَا أَرَادَ وَاحِدٌ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا فَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ طَرِيقًا فِي مِلْكِ الْغَيْرِ وَيُحْدِثَ لِنَفْسِهِ حَقَّ الشُّفْعَةِ فِيهَا فَيَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ النَّافِذَةِ لِأَنَّ حَقَّ الْمُرُورِ فِيهَا لِلْعَامَّةِ .

( قَوْلُهُ لَا يَفْتَحُ أَهْلُ الْأُولَى بَابًا فِي الثَّانِيَةِ ) هُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ لَا يَمْنَعُونَ لِأَنَّهُ رَفَعَ جِدَارَهُمْ وَلَهُمْ نَقْضُ كُلِّهِ ( قَوْلُهُ حَتَّى لَوْ بَاعَ فِيهَا دَارًا لَا يَكُونُ لِأَهْلِ الْأُولَى حَقُّ الشُّفْعَةِ فِيهَا ) أَيِ بِحَقِّ الشَّرِكَةِ فِي الطَّرِيقِ إِذْ لَوْ كَانَ جَارًا مُلَاصِقًا كَانَ لَهُ بِهِ الشُّفْعَةُ

( بِخِلَافِ زَائِعَةٍ مُسْتَدِيرَةٍ لَوْ قَطَرَتْهَا ) حَيْثُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتَحَ بَابًا فِي حَائِطِهِ فِي أَيِّ جَانِبٍ شَاءَ لِأَنَّ هَذِهِ سَكَّةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ بِمِثْلَةِ السَّكَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي دَارٍ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَقُّ الْمُرُورِ فِي كُلِّهَا وَلِهَذَا لَوْ بَاعَتْ فِيهَا دَارًا كَانَتْ الشُّفْعَةُ لِلْكُلِّ عَلَى السَّوَاءِ فَيُفْتَحُ الْبَابُ لَا يُحْدِثُ لِنَفْسِهِ حَقًّا فَلَا يَمْتَنِعُ .

( ادَّعَى هَبَةً فِي وَقْتٍ فَسُئِلَ فَبَرَهَنَ عَلَى الشَّرَاءِ بَعْدَ وَقْتِ الْهَبَةِ قَبْلَ وَقْتِهِ لَا ) يَعْنِي ادَّعَى دَارًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ وَهَبَهَا لَهُ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ فِي وَقْتٍ كَذَا فَسَأَلَهُ الْقَاضِي الْيُنَيْتَةَ فَقَالَ : إِنَّهُ جَحَدَنِي الْهَبَةَ فَاشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ وَادَّعَى وَقْتُهَا بَعْدَ وَقْتِ الْهَبَةِ وَبَرَهَنَ عَلَيْهِ يَقْبَلُ وَلَوْ ادَّعَى وَقْتُهَا قَبْلَ وَقْتِ الْهَبَةِ فَبَرَهَنَ عَلَيْهِ لَا يَقْبَلُ .

وَالْفَرْقُ أَنَّ التَّوْفِيقَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مُمَكِّنٌ فَلَا يَنْتَحِقُ التَّنَاقُضُ لِجَوَازِ أَنْ يَقُولَ : وَهَبَ لِي مِنْهُ شَهْرٌ ثُمَّ جَحَدَنِي الْهَبَةَ فَاشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ مِنْذُ أُسْبُوعٍ وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي لَا يُمْكِنُ التَّوْفِيقُ فَيَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ .

( قَوْلُهُ فَقَالَ أَنَّهُ جَحَدَنِي الْهَبَةَ ) ذِكْرُ الْجُحُودِ لَيْسَ شَرْطًا إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَهُ أَوْ لَا فَكَانَ يَنْبَغِي حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمَتَنِ ( قَوْلُهُ وَادَّعَى وَقْتُهَا بَعْدَ وَقْتِ الْهَبَةِ )

إِلْحَ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ لَهُمَا تَارِيخًا أَوْ ذَكَرَ لِأَحَدِهِمَا يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ بَيِّنَتُهُ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ مُمَكِّنٌ بِأَنْ يُجْعَلَ الشَّرَاءُ مُتَّخِرًا .

( قَالَ رَجُلٌ لِآخَرَ : اشْتَرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ الْجَارِيَةَ فَأَنْكَرَ ) أَيُّ الْآخَرِ الشَّرَاءَ ( لِلْقَائِلِ ) أَيُّ جَارٍ لِمَنْ قَالَ اشْتَرَيْتَ ( وَطُؤَهَا ) وَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ لَا يَجُوزُ لِإِقْرَارِهِ بِمِلْكِ الْغَيْرِ ( إِنْ تَرَكَ ) أَيُّ الْبَائِعِ ( الْخُصُومَةَ ) لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَمَّا جَحَدَ كَانَ فَسْخًا مِنْ جِهَتِهِ إِذَا الْفَسْخُ يَثْبُتُ بِهِ فَإِذَا تَرَكَ الْبَائِعُ الْخُصُومَةَ تَمَّ الْفَسْخُ بِإِقْرَارِ الْعَمَلِ بِهِ وَهُوَ إِمْسَاكُ الْجَارِيَةِ وَتَقْلُهَا .

( قَوْلُهُ قَالَ اشْتَرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ الْجَارِيَةَ

إِلْحَ ) وَلِلْقَائِلِ رَدُّهَا عَلَى بَائِعِهَا بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ بَعْدَ ذَلِكَ لِتَمَامِ الْفَسْخِ بِالتَّرَاضِي وَفِي النَّهْيَةِ إِذَا عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ قَبْلَ تَحْلِيلِ الْمُشْتَرِي لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّفْصِيلُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَأَمَّا قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ فَسْخٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ .

( أَقَرَّ بِقَبْضِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا زُيُوفٌ أَوْ نَبَهْرَجَةٌ صُدِّقَ مَعَ يَمِينِهِ وَفِي السُّتُوقَةِ لَا ) أَيُّ لَا يُصَدِّقُ لِأَنَّ اسْمَ الدَّرَاهِمِ يَفْعُ عَلَى الْجِيَادِ ، وَالزُّيُوفُ ، وَالنَّبَهْرَجَةُ دُونَ السُّتُوقَةِ وَلِهَذَا يَجُوزُ التَّجَوُّزُ فِي الصَّرْفِ ، وَالسَّلَامُ بِالزُّيُوفِ ، وَالنَّبَهْرَجَةِ لَا بِالسُّتُوقَةِ ، وَالْقَبْضُ لَا يَخْتَصُّ بِالْجِيَادِ فَلَا تَنَاقُضُ بَيْنَ دَعْوَى الزِّيَافَةِ أَوْ النَّبَهْرَجَةِ وَبَيْنَ الْإِقْرَارِ بِقَبْضِ الدَّرَاهِمِ فَيُقْبَلُ ( كَمَنْ أَقَرَّ بِقَبْضِ الْجِيَادِ أَوْ حَقَّهُ أَوْ الثَّمَنُ أَوْ بِالِاسْتِيفَاءِ ) أَمَّا الْإِقْرَارُ بِالثَّلَاثَةِ الْأُولَى فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْإِقْرَارُ بِالِاسْتِيفَاءِ فَلِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَبْضِ بِوَصْفِ التَّمَامِ فَكَانَ عِبَارَةً عَنْ قَبْضِ حَقِّهِ الزُّيُوفُ مَا يَرُدُّهُ بَيْتُ الْمَالِ ، وَالنَّبَهْرَجَةُ مَا يَرُدُّهُ الثُّجَارُ ، وَالسُّتُوقَةُ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ الْغِشُّ .

( قَوْلُهُ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا زُيُوفٌ أَوْ نَبَهْرَجَةٌ صُدِّقَ ) عَبَّرَ بِثَمِّ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَهُ مَوْصُولًا أَوْ مَقْصُولًا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ قَبِضْتُ دَرَاهِمَ جِيَادًا لَا يُصَدِّقُ فِي دَعْوَاهُ الزُّيُوفَ مُطْلَقًا مَقْصُولًا أَوْ مَوْصُولًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ كَمَنْ أَقَرَّ بِقَبْضِ الْجِيَادِ قَوْلُهُ أَوْ حَقَّهُ أَوْ الثَّمَنُ أَوْ الْإِسْتِيفَاءُ ) مَحَلُّ عَدَمِ قَبُولِ دَعْوَاهُ الزِّيَافَةِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَا إِذَا فَصَلَ وَأَمَّا إِذَا وَصَلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ .

وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ لَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ حَقِّهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا سُّتُوقَةٌ أَوْ رِصَاصٌ يُصَدِّقُ مَوْصُولًا لَا مَقْصُولًا ، وَقَالَ ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ الزُّيُوفُ مَا يَرُدُّهُ بَيْتُ الْمَالِ ) ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ قَالَ وَقِيلَ هِيَ الْمَغْشُوشَةُ ، وَالنَّبَهْرَجَةُ هِيَ الَّتِي تُضْرَبُ فِي غَيْرِ دَارِ السُّلْطَانِ ، وَالسُّتُوقَةُ صَفَرٌ مُمَوَّهَةٌ وَعَنِ الْكَرْخِيِّ السُّتُوقَةُ عَنْدهُمْ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّفَرُ أَوْ الثُّحَاسُ هُوَ الْعَالِبُ

( قَالَ ) رَجُلٌ ( لِآخَرَ لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ فَرَدَّهُ ) أَيُّ قَالَ لَيْسَ لِي عَلَيْكَ شَيْءٌ ( ثُمَّ صَدَّقَهُ ) أَيُّ قَالَ فِي مَجْلِسِهِ بَلْ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ ( لَعَنَّا تَصْدِيقَهُ بِلَا حُجَّةٍ ) أَيُّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُقَرَّرِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَهُ إِذَا قَالَ : لَا شَيْءٌ لِي عَلَيْكَ فَقَدْ رَدَّ إِقْرَارَهُ ، وَالْمُقَرَّرُ لَهُ يَنْفَرِدُ بِرَدِّ الْإِقْرَارِ فَمِلْكُ إِبْطَالِهِ بِنَفْسِهِ فَإِذَا بَطَلَ بِرَدِّهِ التَّحَقُّقُ بِالْعَدَمِ فَإِذَا ادَّعَى بَعْدَهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُجَّةِ أَوْ تَصْدِيقِ خَصْمِهِ .

( ادَّعَى خُمُسَةَ دَنَانِيرَ فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : أَوْفَيْتُكَهَا فَجَاءَ بِشُهُودٍ يَشْهَدُونَ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ خُمُسَةَ دَنَانِيرَ لَكِنْ لَا نَدْرِي أَنَّهَا مِنْ هَذَا الدَّيْنِ أَوْ غَيْرِهِ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ وَبَرِئَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( أَقَامَ الْيَمِّنَةَ عَلَى شِرَاءٍ وَأَرَادَ الرَّدَّ بِعَيْبٍ رُدَّتْ بَيْنَهُ بَانِعِهِ عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَعْدَ انْكَارِهِ بَيْعَهُ ) يَعْنِي إِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذِهِ الْأَمَةَ وَأَنْكَرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْبَيْعَ فَبَرَهَنَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَدِيمًا وَأَرَادَ رَدَّهَا فَبَرَهَنَ الْبَائِعُ أَنَّهُ بَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَمْ يُقْبَلْ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ إِذْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعَيْبِ تُصَرَّفُ فِي الْعَقْدِ بِتَغْيِيرِهِ عَنْ اقْتِضَاءِ صِفَةِ السَّلَامَةِ إِلَى غَيْرِهَا وَتَغْيِيرُ الْعَقْدِ مِنْ وَصْفٍ إِلَى وَصْفٍ بِلَا عَقْدٍ مُحَالٍ وَإِذَا بَطَلَ التَّوْفِيقُ ظَهَرَ التَّنَاقُضُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُقْبَلُ اعْتِبَارًا بِفَصْلِ الدَّيْنِ وَلَهُمَا أَنَّ الدَّيْنَ قَدْ يُقْضَى ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا كَمَا مَرَّ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا .

( بَطَلَ صَكُّ كَتَبَ " إِنْ شَاءَ اللَّهُ " فِي آخِرِهِ ) أَيُّ إِذَا كَتَبَ رَجُلٌ إِفْرَارَهُ بِدَيْنِهِ فِي صَكٍّ ثُمَّ كَتَبَ فِي آخِرِهِ وَمَنْ قَامَ بِهَذَا الذِّكْرَ الْحَقُّ فَهُوَ وَلِيُّ مَا فِيهِ يَعْنِي مَنْ أَخْرَجَ هَذَا الصَّكَّ وَطَلَبَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ فَلَهُ وَلَايَةُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَطَلَ الذِّكْرُ كُلُّهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَهُمَا يَنْصَرِفُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى قَوْلِهِ مَنْ قَامَ الْخ .

وَقَوْلُهُمَا اسْتِحْسَانٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى مَا يَلِيهِ لِأَنَّ الذِّكْرَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَلَوْ صَرَفَ إِلَى الْكُلِّ يَكُونُ لِلْبَاطِلِ وَلَهُ أَنَّ الْكُلَّ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ بِحُكْمِ الْعُطْفِ فَيُصَرَّفُ إِلَى الْكُلِّ كَمَا فِي الْكَلِمَاتِ الْمَعْطُوفَةِ كَقَوْلِهِ عَبْدُهُ حُرٌّ وَأَمْرَأَتُهُ طَالِقٌ وَعَلَيْهِ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَوْ تَرَكَ فُرْجَةً قَالُوا لَا يَلْتَحِقُ بِهِ وَيَصِيرُ كَفَاصِلِ السُّكُوتِ .

( مَاتَ ذِمِّيٌّ فَقَالَتْ : عَرُسُهُ أَسْلَمَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَقَالَ : وَرَثَتُهُ بَلَّ قَبْلَهُ صُدُّوا ) لِأَنَّ الْإِسْلَامَ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ ، وَالْحَالُ تَذَلُّ عَلَى مَا قَبْلُهَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الطَّاحُونَةِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُؤَجَّرُ ، وَالْمُسْتَأْجَرُ فِي جَرَيَانِ الْمَاءِ وَانْقِطَاعِهِ حَيْثُ يَحْكُمُ الْحَالُ وَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْمَاضِي وَهَذَا ظَاهِرٌ يُعْتَبَرُ لِلدَّفْعِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ لِلْإِسْتِحْقَاقِ ( كَمَا فِي مُسْلِمٍ مَاتَ فَقَالَتْ عَرُسُهُ : أَسْلَمَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَالُوا بَعْدَهُ ) فَإِنَّ الْقَوْلَ لِلْوَرَثَةِ أَيْضًا لِأَنَّهُا تَدْعِي أَمْرًا حَادِثًا ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَوَادِثِ أَنْ يُضَافَ حُلُوثُهَا إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ .

( قَوْلُهُ مَاتَ ذِمِّيٌّ )  
إِلْخ ( جَوَابُ مَا أوردَ قَضَا عَلَى هَذَا مَذْكُورٌ فِي التَّيْسِينَ ، وَالْكَافِي .

( قَالَ هَذَا ابْنُ مُودَعِي الْمَيِّتِ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ ) يَعْنِي مَنْ مَاتَ وَلَهُ فِي يَدِ رَجُلٍ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَدَيْعَةٌ فَقَالَ الْمُوْدَعُ لِرَجُلٍ آخَرَ هَذَا ابْنُ الْمَيِّتِ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ فَالْقَاضِي يَقْضِي بِدَفْعِ الْوَدَيْعَةِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بَابٍ مَا فِي يَدِهِ حَتَّى الْوَارِثِ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَقْرَأَهُ حَقُّ الْمَوْتِ وَهُوَ حَيٌّ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ( فَإِنْ أَقْرَأَ بَابٍ آخَرَ لَهُ لَمْ يُقَدْ إِذَا كَانَ كَذَبُهُ الْأَوَّلُ ) بَلْ يَكُونُ الْمَالُ كُلُّهُ لِلأَوَّلِ لِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ بَعْدَ انْقِطَاعِ يَدِهِ عَنِ الْمَالِ فَلَا تُقْبَلُ كَمَا لَوْ كَانَ الْأَوَّلُ ابْنًا مَعْرُوفًا .

قَوْلُهُ فَإِنْ أَقْرَأَ بَابٍ آخَرَ لَهُ لَمْ يُقَدْ إِذَا كَذَبَهُ الْأَوَّلُ ( قَالَ الرَّبِيعِيُّ وَيَصْنَعُ لِلْمَمَرِّ لَهُ الثَّانِي نَصِيْبَهُ إِنْ دَفَعَ لِلأَوَّلِ بِلَا قَضَاءٍ .

( تَرَكَةَ فُسِّمَتْ بَيْنَ الْوَرَثَةِ أَوْ الْغَرَمَاءِ بِشُهُودٍ لَمْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرِمَا آخَرَ لَمْ يَكْلَفُوا ) أَيُّ لَمْ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ كَفِيلٌ بِالنَّفْسِ عِنْدَ الْإِمَامِ ، وَقَالَ يُؤْخَذُ لِأَنَّ الْقَاضِي نَصَّبَ نَظِيرًا لِلْغَيْبِ ، وَالْمَوْتُ قَدْ يَحْصِي بَعْتَهُ فَلَا يُمْكِنُ لَهُ بَيَانُ كُلِّ الْوَرَثَةِ أَوْ الْغَرَمَاءِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ غَائِبٌ أَوْ غَرِيمٌ فَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْإِحْتِيَاظُ بِالتَّكْفِيلِ



مُبَالَغَةً فِي الْإِحْيَاءِ وَتَفَادِيًا عَنِ الْإِتْوَاءِ وَلَهُ أَنْ جَهَالَةَ الْمَكْذُوبِ لَهُ تُبْطِلُ الْكَمَالَهَ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِهَا .  
 ( قَوْلُهُ تَرَكَهُ قُسِمَتْ بَيْنَ الْوَرَثَةِ أَوْ الْغُرَمَاءِ بِشُهُودٍ لَمْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرِمَا آخَرَ لَمْ يَكْفُلُوا ) إِنَّمَا قِيدَ  
 بِكَوْنِهَا قُسِمَتْ بِالشَّهَادَةِ وَلَمْ يَقُلْ الشُّهُودُ لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرِمَا لِذِكْرِ الْخِلَافِ فِي اخْتِذِ الْكَفِيلِ وَإِذَا ثَبَتَ الْإِرْثُ  
 أَوْ الدِّينُ بِالْإِفْرَارِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ كَفِيلًا بِالتَّفَاقُ وَإِذَا ثَبَتَ بِالشَّهَادَةِ ، وَقَالَ الشُّهُودُ لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُمْ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ  
 كَفِيلٌ بِالتَّفَاقُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ أَيَّ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمْ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ ) وَهَذَا أَيُّ اخْتِذِ الْكَفِيلِ شَيْءٌ  
 احْتِطَاءً بِهِ بَعْضُ الْقَضَاةِ وَهُوَ ظَلَمٌ .

( ادْعَى دَارًا ) فِي يَدِ رَجُلٍ ( لِنَفْسِهِ وَلِأَخِيهِ الْغَائِبِ وَبَرَّهَنَ عَلَيْهِ أَخَذَ نَصْفَ الْمُدَّعَى وَتَرَكَ بَاقِيَهُ مَعَ ذِي الْيَدِ بِلَا  
 تَكْفِيلِهِ جَحَدَ دَعْوَاهُ أَوْ لَا ) ، وَقَالَ إِذَا جَحَدَهَا ذُو الْيَدِ أَخَذَهَا الْقَاضِي مِنْهُ وَجَعَلَهَا فِي يَدِ أَمِينٍ حَتَّى يَقْدَمَ الْغَائِبُ ،  
 وَإِنْ لَمْ يَجْحَدْ تَرَكَ النِّصْفَ الْآخَرَ فِي يَدِهِ حَتَّى يَقْدَمَ الْآخَرُ لِأَنَّ الْجَا حِدَ خَائِنٌ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ ، وَالْمَقْرُ أَمِينٌ فَيُتْرَكُ فِي  
 يَدِهِ وَلَهُ أَنْ الْيَدِ الثَّابِتَةُ لَا تُنْزَعُ بِلَا ضَرُورَةٍ وَلَا ضَرُورَةٍ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَقَعَ لِلْمَيِّتِ بِالْكُلِّ لِأَنَّ الْوَارِثَ قَالَ هَذَا مِيرَاثٌ  
 وَلَا وَارِثٌ إِلَّا بَثُوتِ الْمَلِكِ لِلْمُورَثِ وَاحْتِمَالُ كَوْنِهِ مُخْتَارَ الْمَيِّتِ ثَابِتٌ فَلَا يَنْقُضُ يَدَهُ كَمَا لَوْ كَانَ مُقَرَّرًا وَبَطْلُ  
 جُحُودِهِ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجْحَدُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ لِأَنَّ الْحَادِثَةَ صَارَتْ مَعْلُومَةً لِلْقَاضِي وَلِذِي الْيَدِ  
 وَجُحُودُهُ بِاعْتِبَارِ اشْتِيَائِهِ الْأَمْرَ عَلَيْهِ وَقَدْ زَالَ ( كَذَا الْمُنْقُولُ فِي الْأَصَحِّ ) أَيُّ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى فِي الْمُنْقُولِ فَقِيلَ  
 يُؤْخَذُ مِنْهُ اتَّفَاقًا لَاحْتِيَاجِ الْمُنْقُولِ إِلَى الْحِفْظِ ، وَالتَّنْزُعُ مِنْ يَدِهِ أُبْلَغُ فِي الْحِفْظِ كَيْ لَا يُتْلَفَ وَأَمَّا الْعَقَارُ فَمَحْفُوظٌ  
 بِنَفْسِهِ وَقِيلَ الْمُنْقُولُ عَلَى الْخِلَافِ أَيْضًا يَعْنِي يَتْرُكُ النِّصْفَ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ ، وَهَذَا أَصَحُّ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْحِفْظِ ،  
 وَالتَّرُكُ فِي يَدِهِ أُبْلَغُ فِي الْحِفْظِ لِأَنَّ الْمَالَ فِي يَدِ الضَّمِينِ أَشَدَّ حِفْظًا وَبِالْإِنْكَارِ صَارَ ضَامِنًا وَلَوْ وُضِعَ فِي يَدِ عَدْلٍ  
 كَانَ أَمِينًا فِيهِ فَلَوْ تَلَفَ لَمْ يُضْمَنْ وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْخَذِ الْكَفِيلُ لِأَنَّهُ إِنْشَاءُ خُصُومَةٍ ، وَالْقَاضِي وَضِعَ لِقَطْعِهَا لَا إِنْشَاءِهَا .

( قَوْلُهُ وَلَا وَارِثَ إِلَّا بَثُوتِ الْمَلِكِ لِلْمُورَثِ ) لَعَلَّهُ وَلَا إِرْثَ كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الْكَافِي ( قَوْلُهُ وَقِيلَ الْمُنْقُولُ عَلَى  
 الْخِلَافِ أَيْضًا ) يَعْنِي يَتْرُكُ النِّصْفَ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُؤْخَذُ فَيُوضَعُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ وَلَا بُدَّ  
 مِنْ هَذَا لَكِنَّ تَرَكَهُ لِقَوْلِهِ أَيْضًا إِذْ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْخِلَافَ الْمُقَدَّمُ كَذَلِكَ هُنَا ( قَوْلُهُ وَهَذَا أَصَحُّ ) الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ يَعْنِي  
 يَتْرُكُ النِّصْفَ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ لَا إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ الْمُنْقُولُ عَلَى الْخِلَافِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِلْمُدَّعَى  
 وَإِفَادَتُهُ أَنَّ الصَّحَّةَ فِي ثُبُوتِ الْخِلَافِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا ثُبُوتَ الصَّحَّةِ لِتَرْكِ النِّصْفِ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ .

( وَصِيَّتُهُ بِنُثْلِ مَالِهِ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَ ) إِذَا قَالَ ( مَالِي أَوْ مَا أَمْلِكُهُ صَدَقَةٌ يَقَعُ عَلَى مَالِ الزَّكَاةِ ) ، وَالْقِيَاسُ  
 فِيهِمَا وَاحِدٌ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ اسْمَ الْمَالِ عَامٌّ فَيُلْزَمُهُ التَّصَدُّقُ بِكُلِّ مَالِهِ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ وَلَنَا أَنَّ  
 إِبْجَابَ الْعَبْدِ مُعْتَبَرٌ بِإِبْجَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الصَّدَقَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى مَالٍ مُطْلَقٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {  
 خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً } انْصَرَفَ إِلَى الْقَضُولِ لَا إِلَى كُلِّ الْمَالِ فَكَذَا مَا يُوجِبُهُ الْعَبْدُ عَلَى نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ  
 لِأَنَّهَا أَخْتُ الْمِيرَاثِ لِكُونِهَا خِلَافَةً كَالْوَرَاثَةِ ، وَالْإِرْثُ يُجْرِي فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ فَكَذَا الْوَصِيَّةُ ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ )  
 أَيُّ غَيْرَ مَالِ الزَّكَاةِ ( أَمْسَكَ مِنْهُ قُوَّتُهُ فَإِذَا مَلَكَ تَصَدَّقَ بِقُدْرِهِ ) لِأَنَّ حَاجَتَهُ مُقَدَّمَةٌ ثُمَّ إِنْ كَانَ صَاحِبَ حِرْفَةٍ  
 يُمَسِّكُ قُوَّتَ يَوْمٍ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبَ دُورٍ وَحَوَانِيَتٍ يُمَسِّكُ قُوَّتَ شَهْرٍ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبَ ضَيْعَةٍ يُمَسِّكُ قُوَّتَ  
 سَنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ تَاجِرًا يُمَسِّكُ مِقْدَارَ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ مَالُهُ .

( قَوْلُهُ وَإِذَا قَالَ مَالِي أَوْ مَا أَمْلِكُهُ صَدَقَهُ يَقَعُ عَلَى مَالِ الزَّكَاةِ ) يَعْنِي عَلَى جَنْسِ مَالِ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا وَذَلِكَ كَالسَّوَابِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَغُرُوضِ التَّجَارَةِ سَوَاءٌ بَلَغَتْ نَصَابًا أَوْ لَمْ تَبْلُغْ قَدْرَ النَّصَابِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ جَنْسُ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لَا قَدْرُهَا وَلَا شَرَائِطُهَا وَتَدْخُلُ فِيهِ الْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا مُحَمَّدٍ وَذَكَرَ فِي النَّهَايَةِ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ مُحَمَّدٍ وَلَا تَدْخُلُ الْأَرَاذِي الْخَرَاجِيَّةُ وَلَا رَقِيقُ الْخِدْمَةِ وَلَا الْعَقَارُ وَأَثَابَ الْمَنْزِلَ وَثِيَابَ الْبَذْلَةِ وَسِلَاحَ الْأَسْتِعْمَالِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَمِنْ مَشَائِخِنَا مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ مَا أَمْلِكُ أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَهُ يَجِبُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا يَمْلِكُ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ ، وَالْإِسْتِحْسَانُ فِي قَوْلِهِ مَالِي أَوْ جَمِيعُ مَالِي صَدَقَهُ ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ اسْتِعْمَالًا وَاحِدًا فَيَكُونُ النَّصُّ الْوَاردُ فِي أَحَدِهِمَا وَارِدًا فِي الْآخَرِ فَيَكُونُ فِيهِ الْقِيَاسُ ، وَالْإِسْتِحْسَانُ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ صَاحِبَ حِرْفَةٍ الْخُ ( الْمُرَادُ إِسْمَاكَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ ، وَالْعِيَالِ .

( صَحَّ الْإِبْصَاءُ بِلَا عِلْمِ الْوَصِيِّ لَا التَّوَكُّيلَ بِلَا عِلْمِ الْوَكِيلِ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ إِلَى آخَرَ وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَصِيُّ حَتَّى بَاعَ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ فَهُوَ وَصِيٌّ وَيَبْعُهُ جَائِزٌ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَكِيلِ حَتَّى يَعْلَمْ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ اسْتِخْلَافٌ بَعْدَ انْقِطَاعِ وَلَايَةِ الْمُوصِي فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ كَتَصَرُّفِ الْوَارِثِ ، وَالتَّوَكُّيلُ إِنْثَابُ وَلَايَةِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ لَا اسْتِخْلَافٌ بَعْدَهُ لِبَقَاءِ وَلَايَةِ الْمُتَوَبِّعِ عَنْهُ فَلَا يَصِحُّ بِلَا عِلْمٍ مَنْ يُنْبِئُ لَهُ الْوَلَايَةَ ( فَلَوْ عِلْمُ الْوَكِيلِ وَلَوْ مِنْ فَاسِقٍ صَحَّ تَصَرُّفُهُ ) لِأَنَّ الْإِغْلَامَ بِالْوَكَاةِ إِنْثَابُ حَقِّ الْوَكِيلِ لِيُسْتَوْفِيَهُ إِنْ شَاءَ وَلَيْسَ فِيهِ إِزَامٌ لِيَشْتَرِطَ شَرَايِطُ الْإِزَامِ ( وَيُشْتَرِطُ لِعَزْلِهِ خَيْرٌ عَدْلٌ أَوْ مَسْتَوْرِنٌ كَعِلْمِ السَّيِّدِ بِجَنَاحَةِ عَبْدِهِ ، وَالشَّيْعُ بِالْبَيْعِ ، وَالْبَيْعُ بِالْبَيْعِ وَمُسْلِمٌ لَمْ يَهَاجِرْ بِالشَّرَائِعِ ) لِأَنَّ الْحَجَرَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ يُشَبِّهُ التَّوَكُّيلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَصَرِّفَ يَتَصَرَّفُ فِي مَلِكِهِ وَيُشَبِّهُ الْإِزَامَاتِ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ يَلْزَمُ الْآخَرَ مِنْ حَيْثُ مَنْعُهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فَوَجِبَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَحَدَ شَطْرَيْ الشَّهَادَةِ وَهُوَ الْعَدْلُ أَوْ الْعَدَالَةُ تَوْفِيرًا عَلَى الشَّهْبَيْنِ حَقَّهُمَا .

( قَوْلُهُ فَلَوْ عِلْمُ الْوَكِيلِ وَلَوْ مِنْ فَاسِقٍ صَحَّ تَصَرُّفُهُ ) كَذَا لَوْ مِنْ صَغِيرٍ مُمَيَّزٍ وَلَوْ كَافِرًا كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ ) وَيُشْتَرِطُ لِعَزْلِهِ خَيْرٌ عَدْلٌ ( هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِزَامِ ، وَقَالَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَا يُشْتَرِطُ فِي الْمُخْبِرِ إِلَّا التَّمْيِيزُ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ وَهَذَا فِي الْعَزْلِ الْقَصْدِيُّ إِذَا بَلَغَهُ الْعَزْلُ أَمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِذَا كَانَ الْعَزْلُ حُكْمِيًّا لَا يُشْتَرِطُ الْعِلْمُ ( قَوْلُهُ وَمُسْلِمٌ لَمْ يَهَاجِرْ بِالشَّرَائِعِ ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِيهِ خَيْرُ الْفَاسِقِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ بِخَبَرِهِ لِأَنَّ الْمُخْبِرَ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَلَا فَلْيُبْلَغِ الْحَدِيثَ وَفِي الرَّسُولِ لَا يُشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ .

( بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ عَبْدًا لِلْغُرْمَاءِ وَأَخَذَ الْمَالَ فَضَاعَ وَاسْتَحَقَّ الْعَبْدَ ) مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي ( لَمْ يَضْمَنْ ) أَيِ الْقَاضِي أَوْ أَمِينُهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى أَمْثَالِ هَذَا كَثِيرًا فَلَوْ رَجَعَ الْحُقُوقُ إِلَيْهِمْ لَتَفَاعَلُوا عَنْ إِقَامَتِهَا فَتَخَلَّتْ مَصَالِحُ النَّاسِ ( وَرَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْغُرْمَاءِ ) لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَمْ يَرْجِعْ عُهْدَتُهُ عَلَى الْعَاقِدِ فَتَجِبُ عَلَى مَنْ يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ ، وَالْبَيْعُ وَاقِعٌ لِلْغُرْمَاءِ فَتَكُونُ الْعُهُدَةُ عَلَيْهِمْ كَمَا لَوْ كَانَ الْعَاقِدُ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا مَحْجُورَيْنِ وَقَدْ تَوَكَّلَا عَنْ غَيْرِهِمَا بِالْبَيْعِ فَإِنَّ الْحُقُوقَ تَرْجِعُ إِلَى الْمُوَكَّلِ .

( قَوْلُهُ بَاعَ الْقَاضِي )

(إِنْ كَذَبَ لَوْ قَبَضَ الثَّمَنَ وَضَاعَ فِي يَدِهِ وَهَلَكَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُشْتَرِي لَا يَضْمَنُ الْقَاضِي وَلَا أَمِينُهُ الثَّمَنَ

(وَإِنْ بَاعَ الْوَصِيُّ لَهُمْ) أَيُّ لِلْغُرَمَاءِ (بِأَمْرِ الْقَاضِي وَقَبَضَ ثَمَنَهُ وَضَاعَ مِنْ يَدِهِ وَاسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ قَبْضِهِ) أَيُّ الثَّمَنِ (رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَصِيِّ) لِأَنَّ الرُّجُوعَ بِالثَّمَنِ مِنْ حُقُوقِ الْعَقْدِ وَحُقُوقُهُ تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِدِ ، وَهُوَ الْوَصِيُّ نِيَابَةً عَنِ الْمَيِّتِ لِأَنَّهُ ، وَإِنْ نَصَبَهُ الْقَاضِي فَإِنَّمَا نَصَبَهُ لِيَكُونَ قَائِمًا مَقَامَ الْمَيِّتِ لَا لِيَكُونَ قَائِمًا مَقَامَ الْقَاضِي وَحُقُوقُ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ لَوْ بَاشَرَهُ فِي حَيَاتِهِ فَكَذَا تَرْجِعُ إِلَى مَنْ قَامَ مَقَامَهُ (وَهُوَ) أَيُّ الْوَصِيِّ (عَلَيْهِمْ) أَيُّ يَرْجِعُ عَلَى الْغُرَمَاءِ لِأَنَّهُ بَاعَ لَهُمْ فَكَانَ عَامِلًا لَهُمْ وَمَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا وَلَحِقَهُ فِيهِ ضَمَانٌ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ الْعَمَلُ وَلَوْ ظَهَرَ بَعْدَهُ لِلْمَيِّتِ مَا رَجَعَ الْغَرِيمُ فِيهِ بِدَيْنِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ ، وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ أَيْضًا بِمَا غَرِمَ لِلْوَصِيِّ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّ الضَّمَانَ وَجَبَ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ لِأَنَّ قَبْضَ الْوَصِيِّ كَقَبْضِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِأَنَّهُ قَضَى ذَلِكَ وَهُوَ مُضْطَرٌّ فِيهِ كَذَا فِي الْكَافِي .

(قَوْلُهُ وَإِنْ بَاعَ الْوَصِيُّ لَهُمْ

(إِنْ) لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ وَصِيِّ الْمَيِّتِ وَمَنْصُوبِ الْقَاضِي (قَوْلُهُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ قَبْضِهِ أَيُّ الثَّمَنِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَصِيِّ) صَوَابُهُ أَنْ يُفَسَّرَ الضَّمِيرُ فِي قَبْضِهِ بِالْمُتَمَنِّ الَّذِي هُوَ الْمُسَيِّعُ لَا بِالثَّمَنِ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ الْمُسَيِّعُ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عَلَى الْوَصِيِّ وَلَمْ يَقَعْ هَذَا التَّفْسِيرُ لِلضَّمِيرِ فِي الْكَافِي لِأَنَّ عِبَارَتَهُ وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي الْوَصِيَّ بِيَعِهِ لِلْغُرَمَاءِ فَبَاعَهُ لَهُمْ وَقَبَضَ الْمَالَ وَضَاعَ مِنْ يَدِهِ وَاسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَصِيِّ هـ (قَوْلُهُ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ أَيْضًا بِمَا غَرِمَ لِلْوَصِيِّ) يَنْبَغِي حَذْفُ لَفْظَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِي لَيْسَ حُكْمُهُ كَالْأَوَّلِ وَلَمْ تَقَعْ فِي الْكَافِي عَلَى مَا رَأَيْتَ فَقَوْلُهُ كَذَا فِي الْكَافِي لَيْسَ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا

(الْقَاضِي أَخْرَجَ الثُّلُثَ لِلْفُقَرَاءِ وَلَمْ يُعْطِهِمْ إِيَّاهُ حَتَّى هَلَكَ) كَانَ مِنْ مَا لَهُمْ أَيُّ الْفُقَرَاءِ (وَالثُّلَاثَانِ لِلْوَرَثَةِ) كَذَا فِي الْوَقَائِعِ وَوَجْهُهُ مَا مَرَّ .

(أَمَرَكَ قَاضٍ عَالِمٌ عَدْلٌ بِرَجْمٍ أَوْ قَطْعٍ أَوْ ضَرْبٍ قُضِيَ بِهِ عَلَى شَخْصٍ وَسِعَكَ فِعْلُهُ) وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : آخِرًا لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْحُجَّةَ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي يَحْتَسِلُ الْغَلَطُ ، وَالتَّدَارُكُ لَا يُمَكِّنُ وَكَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِنَا أَخَذُوا بِهِ ، فَقَالُوا مَا أَحْسَنَ هَذَا فِي زَمَانِنَا لِأَنَّ الْقُضَاةَ قَدْ فَسَلُوا فَلَا يُؤْتَمَنُونَ عَلَى نُفُوسِ النَّاسِ وَدِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ إِلَّا فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فَإِنَّهُمْ أَخَذُوا فِيهِ بِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِلضَّرُورَةِ وَجْهٌ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ فِي الْأَوَّلَى أَنَّ الْقَاضِيَّ أَمِينٌ فِيمَا فُوضَ إِلَيْهِ وَنَحْنُ أُمَرَاءُ بِطَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ وَطَاعَتِهِ فِي تَصْدِيقِهِ وَقَبُولِ قَوْلِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ إِنْ كَانَ الْقَاضِي عَالِمًا عَادِلًا يَجِبُ قَبُولُ قَوْلِهِ لِظَاهِرِ الْأَمْرِ وَعَدَمُ تَهْمَةِ الْخَطَا ، وَالْخِيَانَةِ . قَوْلُهُ إِلَّا فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي (جَوَابٌ عَمَّا ذَكَرَ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْكَافِي وَعَلَى قِيَاسِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَا يَقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ذَكَرَ كَمَا هُنَا (قَوْلُهُ وَجْهٌ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ فِي الْأَوَّلَى) أَيُّ فِي أَمْرِ الْقَاضِي (قَوْلُهُ : وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ

(إِنْ) هَذَا .

وَفِي الذَّخِيرَةِ الْقُضَاةُ أَرْبَعَةٌ عَالِمٌ عَادِلٌ وَعَالِمٌ جَائِرٌ وَجَاهِلٌ عَادِلٌ وَجَاهِلٌ جَائِرٌ فَيُقْبَلُ قَوْلُ الْأَوَّلِ مُجْمَلًا وَمُفَسَّرًا وَالثَّلَاثُ مُفَسَّرًا لَا مُجْمَلًا لَا الثَّانِي ، وَالرَّابِعُ مُجْمَلًا وَمُفَسَّرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( وَصَدَّقَ عَدْلُ جَاهِلٍ سُئِلَ فَأَحْسَنَ تَفْسِيرَهُ ) بِأَنْ يَقُولَ فِي الرَّثَا إِنِّي اسْتَفْسَرْتُ الْمُقَرَّبَ بِهِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِيهِ وَحَكَمْتُ عَلَيْهِ بِالرَّجْمِ وَيَقُولُ فِي حَدِّ السَّرْقَةِ : إِنَّهُ ثَبَتَ عِنْدِي بِالْحُجَّةِ أَنَّهُ أَخَذَ نَصَابًا مِنْ حَرْزٍ لَا شُبْهَةَ فِيهِ ، وَفِي الْقِصَاصِ : إِنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا بِلَا شُبْهَةٍ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ وَقَبُولُ قَوْلِهِ .  
( وَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُ غَيْرِهِمَا ) وَهُوَ جَاهِلٌ عَادِلٌ وَعَالِمٌ فَاسِقٌ لِتَهْمَةِ الْخَطَا بِالْجَهْلِ ، وَالْخِيَانَةِ بِالْفِسْقِ ( إِلَّا أَنْ يُعَايِنَ سَبَبَ الْحُكْمِ ) يَعْنِي سَبَبًا شَرْعِيًّا فَحِينَئِذٍ يَقْبَلُ قَوْلُهُ لِانْتِفَاءِ الشُّهْمَةِ .

( صَدَّقَ مَعْرُوفٌ قَالَ لَزَيْدٍ أَخَذْتَ مِنْكَ أَلْفًا قَضَيْتَ بِهِ لِيَكْرِي وَدَفَعْتَ إِلَيْهِ ، أَوْ قَالَ قَضَيْتُ بِقَطْعِ يَدِكَ فِي حَقِّ وَادَّعَى زَيْدٌ أَخْذَهُ وَقَطَعَهُ ظُلْمًا وَأَقَرَّ ) أَيْ زَيْدٌ ( بِكَوْنِهِمَا فِي قَضَائِهِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ قَاضٍ مَعْرُوفٌ لِرَجُلٍ : أَخَذْتَ مِنْكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَدَفَعْتَهُ إِلَى زَيْدٍ وَقَضَيْتَ بِهِ لَهُ عَلَيْكَ ، فَقَالَ الرَّجُلُ أَخَذْتَ ظُلْمًا فَالْقَوْلُ لِلْقَاضِي بِلَا يَمِينٍ وَكَذَا لَوْ قَالَ قَضَيْتُ بِقَطْعِ يَدِكَ بِحَقِّ ، وَقَالَ : فَعَلْتَهُ ظُلْمًا فَالْقَاضِي يُصَدِّقُ بِكُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَ الْمَأْخُذُ مِنْهُ مَالَهُ أَوْ الْمَقْطُوعُ يَدُهُ مُقَرَّرًا بِكَوْنِهِ حَالِ قَضَائِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَقَرَّ بِهِ صَارَ مُقَرَّرًا بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ لِلْقَاضِي لِأَنَّ فِعْلَ الْقَاضِي عَلَى سَبِيلِ الْقَضَاءِ لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانَ فَجُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ إِذْ لَوْ لَزِمَهُ الْيَمِينُ صَارَ خَصْمًا وَقَضَاءُ الْخَصْمِ لَا يَقْضَى وَلَوْ أَنْكَرَ كَوْنَهُ قَاضِيًا يَوْمَئِذٍ ، وَقَالَ فَعَلْتَهُ قَبْلَ التَّقْلِيدِ أَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ كَانَ قَاضِيًا صَحَّتْ إِضَافَةُ الْأَخْذِ إِلَى حَالَةِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهَا مَعْهُودَةٌ وَهِيَ مُنَافِيَةٌ لِلضَّمَانِ فَصَارَ الْقَاضِي بِالْإِضَافَةِ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ مُنْكَرًا لِلضَّمَانِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ كَمَا لَوْ قَالَ : طَلَّقْتُ أَوْ اعْتَقَمْتُ وَأَنَا مَجْنُونٌ وَجَوْنُهُ كَانَ مَعْهُودًا ( كِتَابُ الْقِسْمَةِ ) .

لَا يَخْفَى وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ كِتَابِ الْقَضَاءِ وَكِتَابِ الْقِسْمَةِ ( هِيَ ) لُغَةً : اسْمٌ لِلإِقْسَامِ كَالْقُدْرَةِ لِلإِفْتِدَاءِ ، وَشَرْعًا : تَمْيِيزٌ بَيْنَ الْحُقُوقِ الشَّائِعَةِ ( بَيْنَ الْمُتَقَاسِمِينَ ) وَرُكْنُهَا فِعْلٌ يَحْصُلُ بِهِ التَّمْيِيزُ ( بَيْنَ الْأَنْصِبَاءِ كَالْكَيْلِ ، وَالْوَزْنِ ، وَالْعَدَدِ ، وَالذَّرْعِ فِي الْكَيْلِ ، وَالْوَزْنِ ، وَالْعَدَدِ ) ، وَالذَّرْعُ فِي الْكَيْلِ .  
كِتَابُ الْقِسْمَةِ .

( قَوْلُهُ وَرُكْنُهَا فِعْلٌ ) قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَقُولُ فِي جَعْلِ الرُّكْنِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْكَيْلِ ، وَالْوَزْنِ نَظَرٌ لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ أَجْرَةَ الْقِسْمَةِ عَلَى الرُّعُوسِ أَوْ الْأَنْصِبَاءِ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْكَيْلَ وَنَحْوَهُ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ تَأْمَلْ ( وَسَبَبُهَا طَلَبُ الشُّرَكَاءِ أَوْ أَحَدِهِمُ الْإِنْفَاعَ بِحَصَّتِهِ ) حَتَّى إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ الطَّلَبُ لَمْ تَصِحَّ الْقِسْمَةُ .

( وَشَرْطُهَا عَدَمُ قُوَّةِ الْمَنْفَعَةِ ) فَإِنَّهَا إِفْرَازٌ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مِنَ الْمِلْكِ ، وَالْمَنْفَعَةُ وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ هَذَا إِذَا بَقِيَ الْمُفْرَزُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْإِفْرَازِ بِأَصْلِهِ وَمَنَافِعِهِ وَأَمَّا إِذَا تَبَدَّلَ فَيَكُونُ تَبْدِيلًا لَا إِفْرَازًا .  
( قَوْلُهُ وَشَرْطُهَا عَدَمُ قُوَّةِ الْمَنْفَعَةِ ) أَيْ شَرْطُ لُزُومِهَا بِطَلَبِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ وَلِذَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ فَلِهَذَا لَا يُقْسَمُ حَانِطٌ وَحَمَامٌ وَنَحْوُهُمَا بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا .

ا هـ .

( وَحُكْمُهَا تَعْيِينُ نَصِيبِ كُلِّ عَلَى حِدَةٍ ) لِأَنَّهُ الْأَثَرُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَيْهَا ( وَلَا تُعْرَى مُطْلَقًا ) أَيْ سَوَاءً كَانَتْ فِي الْمِثْلِيَّاتِ أَوْ الْقِيَمِيَّاتِ ( عَنْ مَعْنَى إِفْرَازٍ هُوَ أَخْذُ عَيْنِ حَقِّهِ ، وَ ) مَعْنَى ( مُبَادَلَةٍ هِيَ أَخْذُ عَوَضٍ عَنْهُ ) أَيْ عَنْ حَقِّهِ إِذْ مَا مِنْ

جزء معين إلا وهو مُشْتَمِلٌ عَلَى التَّصْيِينِ فَكَانَ مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ مِنْهُمَا نِصْفُهُ مِلْكُهُ وَلَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ صَاحِبِهِ فَكَانَ إِفْرَازًا ، وَالتَّصْفُ الْآخَرُ كَانَ لِصَاحِبِهِ فَصَارَ لَهُ عَوَضًا عَمَّا فِي يَدِ صَاحِبِهِ فَكَانَ مُبَادَلَةً .

( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( غَلَبَ الْاَوَّلُ ) أَيِ مَعْنَى الْإِفْرَازِ ، وَالتَّمْيِيزِ ( فِي الْمَثَلِيَّاتِ ) وَهِيَ الْمَكِيلَاتُ ، وَالْمَوْزُونَاتُ ، وَالْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ مِثْلُ حَقِّهِ صُورَةٌ وَمَعْنَى فَأَمَكَ أَنْ يُجْعَلَ عَيْنَ حَقِّهِ ( وَإِنْ ) غَلَبَ ( الثَّانِي ) أَيِ مَعْنَى الْمُبَادَلَةِ ( فِي غَيْرِهَا ) يَعْنِي الْحَيَوَانَاتِ ، وَالْعُرُوضُ لَوْجُودِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ أَعْضَائِهَا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ كَأَنَّهُ أَخَذَ حَقَّهُ وَفَرَّغَ عَلَى مَا ذَكَرَ بِقَوْلِهِ ( فَيَأْخُذُ شَرِيكَ حِصَّتِهِ بِغَيْبَةِ صَاحِبِهِ فِي الْاَوَّلِ ) لِكُونِهِ عَيْنَ حَقِّهِ ( لَا الثَّانِي ) لِكُونِهِ غَيْرَ حَقِّهِ .

( وَلَمَعْنَى الْإِفْرَازِ يُجْبَرُ عَلَيْهَا فِي مُتَّحِدِ الْجِنْسِ ) مِنْ غَيْرِ الْمَثَلِيَّاتِ فَقَطُ ( عِنْدَ طَلَبِ أَحَدِهِمْ ) يَعْنِي أَنَّ الْمُبَادَلَةَ لَمَّا كَانَتْ غَالِبَةً فِي الْقِيَمَاتِ كَالْحَيَوَانَاتِ ، وَالْعُرُوضُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْبَرَ عَلَى الْقِسْمَةِ فِيهَا لَكِنْ يُجْبَرُ عَلَيْهَا لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْإِفْرَازِ فَإِنْ أَحْلَهُمْ بِطَلَبِهِ الْقِسْمَةَ يَسْأَلُ الْقَاضِي أَنْ يَخْصُهُ بِالِانْتِفَاعِ بِنِصْبِهِ وَيُمْنَعُ الْآخَرُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِمِلْكِهِ فَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي إِجَابَتُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَةً لَا يُجْبَرُ الْقَاضِي عَلَى قِسْمَتِهَا لِتَعَدُّرِ الْمُبَادَلَةِ بِاعْتِبَارِ فُحْشِ التَّفَاوُتِ فِي الْمَقَاصِدِ وَلَوْ تَوَافَقُوا جَازَ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ .

قَوْلُهُ وَلَمَعْنَى الْإِفْرَازِ يُجْبَرُ عَلَيْهَا فِي مُتَّحِدِ الْجِنْسِ مِنْ غَيْرِ الْمَثَلِيَّاتِ فَقَطُ عِنْدَ طَلَبِ أَحَدِهِمْ ( فِيهِ تَأْمُلٌ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّهُ فِي مُتَّحِدِ الْجِنْسِ الْمُطْلَقِ لَا يُجْبَرُ الْأَبِيُّ عَلَى الْقِسْمَةِ وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ وَأُطْلِقَ الْجَبْرُ فِي مُتَّحِدِ الْجِنْسِ الْقِيَمِيِّ وَلَا يَشْمَلُ الْعِيْدَ فِي غَيْرِ الْمَعْمِمْ لِأَنَّ رَقِيقَ الْمَعْمِمْ يُقَسَّمُ بِالِاتِّفَاقِ وَرَقِيقُ غَيْرِ الْمَعْمِمْ لَا يُقَسَّمُ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ وَلَوْ كَانَ إِمَاءً خُلَصًا أَوْ عِبْدًا خُلَصًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ الرَّقِيقِ وَغَيْرِهِ مِنْ مُتَّحِدِ الْجِنْسِ فُحْشُ تَفَاوُتِ الْمَعَانِي الْبَاطِنَةِ كَالذَّهْنِ وَالْكِيَاسَةِ وَبَيْنَ الْغَانِمِينَ وَغَيْرِهِمْ تَعْلُقُ حَقَّ الْغَانِمِينَ بِالْمَالِيَّةِ دُونَ الْعَيْنِ حَتَّى كَانَ لِلْإِمَامِ بَيْعُ الْغَنَائِمِ وَقَسْمُ ثَمَنِهَا كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( تَنْبِيْهُ ) : زَرَعَ بَيْنَهُمَا فِي أَرْضٍ لِهَؤُلَاءِ أَرَادَا قِسْمَةَ الزَّرْعِ دُونَ الْأَرْضِ وَقَدْ سَبَّلَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مُجَارَفَةٌ وَهِيَ لَا تَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ قَالَهُ ابْنُ الصَّيَّاءِ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ قَاضِي خَانَ وَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ قَدْ أَذْرَكَ وَشَرَطَ الْحَصَادَ جَازَتْ الْقِسْمَةُ عِنْدَ الْكُلِّ أَهـ .

فَلْيَنْظُرْ مَا بَيْنَ التَّقْلِينِ .

( تَنْبِيْهُ آخَرُ ) لَمْ يَتَّعِزْهُ الْمُصَنِّفُ لِثُبُوتِ الْخِيَارِ .

وَقَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى : الْقِسْمَةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ قِسْمَةُ لَا يُجْبَرُ الْأَبِيُّ كَقِسْمَةِ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَقِسْمَةُ يُجْبَرُ الْأَبِيُّ فِي ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ كَالْمَكِيلَاتِ ، وَالْمَوْزُونَاتِ وَقِسْمَةُ يُجْبَرُ الْأَبِيُّ فِي غَيْرِ الْمَثَلِيَّاتِ كَالنِّيَابِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ ، وَالْخِيَارَاتُ ثَلَاثَةٌ خِيَارُ شَرْطٍ وَخِيَارُ عَيْبٍ وَخِيَارُ رُؤْيَةٍ فَفِي قِسْمَةِ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ ثَبُتُ الْخِيَارَاتِ الْجَمِيعِ وَفِي قِسْمَةِ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ كَالْمَكِيلَاتِ ، وَالْمَوْزُونَاتِ يَثْبُتُ خِيَارُ الْعَيْبِ

دُونَ خِيَارِ الشَّرْطِ ، وَالرُّؤْيَةِ وَفِي قِسْمَةِ غَيْرِ الْمَثَلِيَّاتِ كَالنِّيَابِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ ، وَالْبَقَرِ ، وَالْغَنَمِ يَثْبُتُ خِيَارُ الْعَيْبِ وَهَلْ يَثْبُتُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ ، وَالشَّرْطِ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي سُلَيْمَانَ يَثْبُتُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَعَلَى رِوَايَةِ أَبِي حَفْصٍ لَا يَثْبُتُ وَمَا ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي الْقِسْمَةِ ذَكَرْنَا أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِنْ أَرَادَ بِهِ النَّوْعَ الْاَوَّلَ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ النَّوْعَ الثَّانِي فَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنْ قَرَنَ بِهِ الشُّفْعَةُ فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ النَّوْعَ الثَّالِثَ فَيَكُونُ صَالِحًا عَلَى رِوَايَةِ

أَبِي حَفْصٍ أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَهُوَ الصَّحِيحُ لَا فِي بَابِ الْخِيَارِ مِنْ قِسْمَةِ شَرْحِ الْكَافِي .  
ا هـ .

( وَيُسْتَحَبُّ نَصَبُ قَاسِمٍ يُرْزَقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ) لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْقِسْمَةَ مِنْ جِنْسِ عَمَلِ الْقَضَاءِ لِتَمَامِ قَطْعِ الْمُنَازَعَةِ  
بِهَا فَأَشْبَهَ رِزْقَ الْقَاضِي .

( وَصَحَّ نَصْبُهُ بِأَجْرِ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ ) أَيِ رُءُوسِ الْمَلِكِ فَيُقَدَّرُ بِقَدْرِهِ وَلَهُ أَنَّ الْأَجْرَ مُقَابِلُ التَّمْيِيزِ وَإِنَّهُ لَا يَتَفَاوَتُ  
وَرَبَّمَا يَصْعَبُ الْحِسَابُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقَلِيلِ وَقَدْ يَنْعَكِسُ الْأَمْرُ فَتَعَدَّرَ اعْتِبَارُهُ فَيَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِأَصْلِ التَّمْيِيزِ ثُمَّ إِنَّ الْأَجْرَ  
هُوَ أَجْرُ الْمِثْلِ وَلَيْسَ لَهُ قَدْرٌ مُعَيَّنٌ فَإِنْ بَاشَرَ الْقَاضِي بِنَفْسِهِ الْقِسْمَةَ فَعَلَى رِوَايَةِ كَوْنِ الْقِسْمَةِ مِنْ جِنْسِ عَمَلِ الْقَضَاءِ  
لَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِذُ الْأَجْرِ وَعَلَى رِوَايَةِ عَدَمِ كَوْنِهَا مِنْهُ جَازٌ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّ نَصْبُهُ بِأَجْرِ ) يَعْنِي صَحَّ نَصْبُهُ لِيُقْسَمَ بِأَجْرِ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ ) هُوَ رِوَايَةٌ عَنْهُ .  
وَرَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ أَنَّهَا عَلَى طَالِبِ الْقِسْمَةِ دُونَ الْمُتَمَتِّعِ لِنَفْعِهِ وَضَرَرُ الْمُتَمَتِّعِ كَمَا فِي الْبُرْهَانِ

( وَيَجِبُ كَوْنُهُ عَدْلًا عَالِمًا بِهَا ) أَيِ بِالْقِسْمَةِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ عَمَلِ الْقَضَاءِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقُدْرَةِ وَهِيَ بِالْعِلْمِ وَمِنْ  
الِاعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِهِ ، وَهُوَ بِالْعَدَالَةِ .

( وَلَا يُعَيَّنُ وَاحِدٌ لَهَا ) إِذْ لَوْ تَعَيَّنَ لِحُكْمِ الزَّيَادَةِ عَلَى أَجْرِ مِثْلِهِ .  
( قَوْلُهُ : وَلَا يُعَيَّنُ وَاحِدٌ لَهَا ) لِهَذَا الْمَعْنَى لَا يُجْبِرُهُمُ الْحَاكِمُ عَلَى اسْتِجَارِ الْقَسَامِ

( وَلَا يَشْتَرِكُ الْقَسَامُ ) لِنَلَا يَتَوَاضَعُوا عَلَى مُعَالَاةِ الْأَجْرِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ ( وَصَحَّتْ بِرِضَاءِ الشُّرَكَاءِ )  
لَوْلَايَتِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ( إِلَّا عِنْدَ صِغَرِ أَحَدِهِمْ ) فَحِينَئِذٍ لَا تَصِحُّ بَلْ يُحْتَاجُ إِلَى أَمْرِ الْقَاضِي لِقُصُورِ وَلَايَتِهِمْ  
عَنْهُ .

( قَسَمَ نَفْلًا ادَّعَا إِرْثَهُ أَوْ عَقَارًا ادَّعَا شِرَاءَهُ أَوْ مِلْكَهُ مُطْلَقًا وَلَوْ ادَّعَا إِرْثَهُ عَنْ زَيْدٍ ) أَيُّ لَا يُقَسِّمُ ( حَتَّى يُرْهِنُوا  
عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ ) لَا خِلَافَ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَفِي هَذَا خِلَافُ الْإِمَامَيْنِ لَهُمَا أَنَّهُ فِي أَيْدِيهِمَا وَهُوَ دَلِيلُ الْمَلِكِ ،  
وَالْإِفْرَارُ إِمَارَةُ الصَّدَقِ وَلَا مَنَازِعَ لَهُمْ فَيُقَسِّمُهُ بَيْنَهُمْ كَمَا فِي الْمُنْقُولِ الْمَوْرُوثِ ، وَالْعَقَارُ الْمُشْتَرَى ، وَالْبَيِّنَةُ لَا تُقِيدُ  
لِأَنَّهَا عَلَى الْمُنْكَرِ لَكِنَّهُ يَذْكُرُ فِي صَكِّ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسَمَهَا بِإِقْرَارِهِمْ لِيَقْتَصِرَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَكُونَ قَضَاءٌ عَلَى شَرِيكَ آخَرَ  
لَهُمْ وَلَهُ أَنَّ الْمَيِّتَ يَصِيرُ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ بِقِسْمَةِ الْقَاضِي وَقَوْلُ الشُّرَكَاءِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ  
لِيُثْبِتَ بِهَا الْقَضَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنَّ التَّرِكََةَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُبْقَاةٌ عَلَى مَلِكِ الْمَيِّتِ بِدَلِيلِ ثُبُوتِ حَقِّهِ فِي الزَّوَائِدِ كَأَوْلَادِ  
مِلْكِهِ وَأَرْبَاحِهِ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْهَا دُيُونَهُ وَتَقْضَى وَصَايَاهُ وَبِالْقِسْمَةِ يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَيِّتِ عَنِ التَّرِكََةِ حَتَّى لَا يُثْبِتَ حَقُّهُ فِيمَا  
يَحْدُثُ بَعْدَهُ مِنَ الزَّوَائِدِ فَكَانَ هَذَا قَضَاءً عَلَى الْمَيِّتِ بِقَطْعِ حَقِّهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ وَيَصِيرُ بَعْضُهُمْ حِينَئِذٍ مُدْعِيًا ،  
وَالْبَعْضُ خَصْمًا ، وَإِنْ كَانَ مُقَرَّرًا .

( وَ ) لَا ( إِنْ بَرَّهْنَا أَنَّهُ ) أَيُّ الْعَقَارِ ( مَعَهُمَا حَتَّى يُبْرَهْنَا أَنَّهُ لَهُمَا ) يَعْنِي إِنْ ادَّعَا الْمَلِكُ فِي الْعَقَارِ وَلَمْ يَذْكُرُوا  
كَيْفَ انْتَقَلَ إِلَيْهِمْ لَمْ يُقَسِّمُوا حَتَّى يُقِيمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ لَهُمَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِمَا ثُمَّ قِيلَ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
اللَّهُ تَعَالَى خَاصَّةً وَقِيلَ هُوَ قَوْلُ الْكُلِّ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ ضَرْبَانِ لِحَقِّ الْمَلِكِ تَكْمِيلًا لِلْمَنْفَعَةِ وَلِحَقِّ الْيَدِ تَثْمِيمًا  
لِلْحِفْظِ وَامْتِنَاعِ الْأَوَّلِ هُنَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ وَكَذَا الثَّانِي لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ لِأَنَّهُ مَحْفُوظٌ بِنَفْسِهِ كَذَا فِي الْكَافِي .  
قَوْلُهُ : وَلَا إِنْ بَرَّهْنَا أَنَّهُ أَيُّ الْعَقَارِ مَعَهُمَا حَتَّى يُبْرَهْنَا أَنَّهُ لَهُمَا ( كَذَا فِي الْكَنَزِ .

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعَيْنَهَا قُبِيلَ هَذَا بِقَوْلِهِ وَدَعَا  
الْمَلِكُ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهَا أَنْ يَدَّعُوا الْمَلِكُ وَلَمْ يَذْكُرُوا كَيْفَ انْتَقَلَ إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُمْ  
وَهُوَ رَوَايَةُ الْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَشَرْطُهُ هُنَا وَهُوَ رَوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَايَتَيْنِ  
بِأَنْ يَقُولَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ كَذَا .

وَفِي مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ كَذَا لِأَنَّ الصُّورَةَ مُتَّحِدَةً غَيْرَ أَنَّ فِيهَا اخْتِلَافَ الرَّوَايَتَيْنِ كَمَا رَأَيْتُ وَفِي مِثْلِهِ تَبَيَّنَ الرَّوَايَاتِ  
وَلَا يَذْكُرُونَ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْهِمُ اخْتِلَافَ الصُّورِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلِيقُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ إِلَّا ذِكْرُ  
أَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ .

( بَرَهْنَا عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ وَهُوَ ) أَيُّ الْعَقَارِ ( مَعَهُمْ وَفِيهِمْ صَغِيرٌ أَوْ غَائِبٌ قَسَمَ وَنُصِّبَ قَابِضٌ لَهُمَا ) هُوَ وَصِيٌّ مِنَ الطِّفْلِ وَوَكِيلٌ مِنَ الْغَائِبِ لِأَنَّ فِي هَذَا النُّصْبِ نَظْرًا لِلْغَائِبِ ، وَالصَّغِيرِ وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَصْلِ الْمِيرَاثِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عِنْدَهُ أَيْضًا بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ ، وَالصَّغِيرِ بِقَوْلِهِمْ ، وَعِنْدَهُمَا يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِإِفْرَاقِهِمْ وَيُعْزَلُ حَقُّ الْغَائِبِ وَالصَّغِيرِ ، وَيَشْهَدُ أَنَّهُ قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ بِإِفْرَاقِ الْكِبَارِ الْحُضُورِ وَأَنَّ الْغَائِبِ أَوْ الصَّغِيرِ عَلَى حُجَّتِهِ .

( قَوْلُهُ : وَنُصِّبَ قَابِضٌ لَهُمَا ) قَالَ ابْنُ الصِّيَاءِ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ : أَعْلَمُ أَنَّ الْقَاضِيَ إِنَّمَا يُنْصَبُ عَنِ الصَّيِّ الْحَاضِرِ أَمَّا إِذَا كَانَ غَائِبًا فَلَا أَهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمُقَدِّسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَهُوَ مَنْفُوضٌ بِالْغَائِبِ الْبَالِغِ فَتَأْمَلْ .

اهـ .

( وَإِنْ بَرَهْنَ وَاحِدٌ مِنَ الْوَرَثَةِ أَوْ شَرَوْا ) أَيُّ الشُّرَكَاءِ ( وَعَابَ أَحَدُهُمْ أَوْ كَانَ ) أَيُّ الْعَقَارِ ( مَعَ الْوَارِثِ الصَّغِيرِ أَوْ الْغَائِبِ أَوْ ) كَانَ مَعَهُ ( شَيْءٌ مِنْهُ ) أَيُّ مِنَ الْعَقَارِ ( لَا ) أَيُّ لَا يَجُوزُ الْقِسْمَةُ أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ الْقِسْمَةِ إِذَا بَرَهْنَ وَاحِدٌ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ خَصْمٌ وَهُوَ إِنْ كَانَ خَصْمًا عَنْ نَفْسِهِ فَلَيْسَ أَحَدٌ خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ وَعَنِ الْغَائِبِ ، وَإِنْ كَانَ خَصْمًا عَنْهُمَا فَلَيْسَ أَحَدٌ يُخَاصِمُهُ عَنْ نَفْسِهِ لِيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْحَاضِرُ مِنَ الْوَرَثَةِ اثْنَيْنِ حَيْثُ تَكُونُ الْقِسْمَةُ قَضَاءً بِحَضْرَةِ الْمُتَخَاصِمَيْنِ وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ الْقِسْمَةِ إِذَا شَرَوْا وَعَابَ أَحَدُهُمْ فَلِلْفَرْقِ بَيْنِ الْإِرْثِ ، وَالشِّرَاءِ فَإِنَّ مِلْكَ الْوَارِثِ مِلْكٌ خِلَافَةً حَتَّى يُرَدَّ بِالْعَيْبِ عَلَى بَائِعِ الْمَوْرَثِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ وَيَصِيرُ مَعْرُورًا بِشِرَاءِ الْمَوْرَثِ حَتَّى لَوْ وَطِئَ أُمَةً اشْتَرَاهَا مَوْرَثُهُ فَوَلَدَتْ فَاسْتَحَقَّتْ رَجَعَ الْوَارِثُ عَلَى بَائِعِ مَوْرَثِهِ بِشَمَنِهَا وَقِيَمَةِ الْوَلَدِ لِلْفُرُورِ مِنْ جِهَتِهِ فَانْتَصَبَ أَحَدُهُمْ خَصْمًا عَنِ الْمَيِّتِ فِيمَا فِي يَدِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَتِ الْقِسْمَةُ قَضَاءً بِحَضْرَةِ الْمُتَخَاصِمَيْنِ ، وَأَمَّا الْمِلْكُ الثَّابِتُ بِالشِّرَاءِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَمِلْكٌ جَدِيدٌ بِسَبَبِ بَاشَرَةٍ فِي نَصِيْبِهِ وَلِهَذَا لَا يُرَدُّ بِالْعَيْبِ عَلَى بَائِعِ بَاعَهُ فَلَا يَنْتَصِبُ الْحَاضِرُ خَصْمًا عَنِ الْغَائِبِ فَحَيْثُ تَكُونُ الْبَيِّنَةُ فِي حَقِّ الْغَائِبِ قَائِمَةً بَلَا خَصْمٍ فَلَا تُقْبَلُ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ الْقِسْمَةِ إِذَا كَانَ الْعَقَارُ مَعَ الْوَارِثِ الصَّغِيرِ أَوْ الْغَائِبِ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ قَضَاءٌ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ الصَّغِيرِ الْحَاضِرِ بِإِخْرَاجِ شَيْءٍ مِمَّا كَانَ فِي يَدِهِ عَنْ يَدِهِ بَلَا خَصْمٍ حَاضِرٍ عَنْهُمَا .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْحَاضِرُ مِنَ الْوَرَثَةِ اثْنَيْنِ ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَغِيرًا عَلَى مَا قَالَ قَاضِي خَانَ : لَوْ جَاءَ الْبَالِغُ مَعَ صَغِيرٍ نَصَّبَ الْقَاضِيَ عَنِ الصَّغِيرِ مَنْ يَقْسِمُ وَيَأْمُرُهُ بِالْقِسْمَةِ ( قَوْلُهُ : وَأَمَّا الثَّالِثُ وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ الْقِسْمَةِ

إِلْح ) هُوَ الصَّحِيحُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَعَدَمِهَا وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْمَبْسُوطِ وَغَيْرِهِ يَقْسِمُ إِذَا أَقَامَ الْحَاضِرُونَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَوْتِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ كَمَا فِي التَّنْبِيْهِ

( وَقَسَمَ بَطْلَبَ أَحَدِهِمْ إِنْ انْتَفَعَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ وَبَطْلَبَ ذِي الْكَثِيرِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعِ الْآخَرُ لِقَلَّةِ حِصَّتِهِ ) يَعْنِي إِذَا انْتَفَعَ كُلُّ مِنَ الشُّرَكَاءِ بِنَصِيْبِهِ قُسِمَ بَطْلَبَ أَحَدِهِمْ لِأَنَّ فِي الْقِسْمَةِ تَكْمِيلَ الْمَنْفَعَةِ وَكَانَتْ حَتْمًا لَازِمًا فِيمَا يَحْتَمِلُهَا إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمْ ، وَإِنْ انْتَفَعَ أَحَدُهُمْ بِنَصِيْبِهِ إِذَا قَسَمَ وَتَضَرَّرَ الْآخَرُ لِقَلَّةِ نَصِيْبِهِ فَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْكَثِيرِ قُسِمَ ، وَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْقَلِيلِ لَمْ يَقْسَمْ كَذَا ذَكَرَ الْخَصَافُ وَذَكَرَ الْجَصَّاصُ عَكْسَهُ وَذَكَرَ الْحَاكِمُ فِي مُحْتَصَرِهِ أَنَّ



أَيُّهَا طَلَبُ الْقِسْمَةِ قَسَمَ الْقَاضِي قَالَ فِي الْخَانِيَةِ : وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْمَعْرُوفِ بِخَوَاهِرِ زَادَهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى

وَقَالَ فِي الْكَافِي مَا ذَكَرَهُ الْخَصَّافُ أَصَحُّ .

وَفِي الذَّخِيرَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ( لَا ) أَيُّ لَا يُقَسَّمُ ( إِنْ تَصَرَّرَ كُلُّ لِقَلَّةٍ إِلَّا بِطَلَبِهِمْ ) لِأَنَّ الْجَبَرَ عَلَى الْقِسْمَةِ لِتَكْمِيلِ الْمَنْفَعَةِ وَفِي هَذَا تَقْوِيَّتُهَا فَيَعُودُ عَلَى مَوْضُوعِهَا بِالْتَّقْضِ وَتَجُوزُ بِالتَّرَاضِي لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ .

قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْخَانِيَةِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ

إِلَخْ ( هُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ صَوَّرَهَا فِي دَارِ .

( وَلَا الْجَنَسَيْنِ بِالتَّدَاخُلِ ) يَعْنِي لَا يُقَسَّمُ الْجَنَسَيْنِ بِإِذْخَالِ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ بَأَنِّ أُعْطِيَ أَحَدُ الْمُتَقَاسِمَيْنِ بَعِيرًا ، وَالْآخَرُ شَاتَيْنِ مَثَلًا جَاعِلًا بَعْضُ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ إِذْ لَا اخْتِلَاطَ بَيْنَ الْجَنَسَيْنِ فَلَا تَقَعُ الْقِسْمَةُ تَمَيِّزًا بَلْ تَقَعُ مُعَاوَضَةً فَيَعْتَمِدُ التَّرَاضِي دُونَ الْجَبْرِ لِأَنَّ وَلَايَةَ الْإِجَارِ لِلْقَاضِي تَنْتَبِثُ بِمَعْنَى التَّمَيِّزِ لَا الْمُعَاوَضَةِ .

( وَ ) لَا ( الرِّقِيقُ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ الرِّقِيقُ وَهُوَ الْعَبْدُ ، وَالْإِمَاءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الرِّقِيقِ شَيْءٌ آخَرُ يَصِيحُ فِيهِ الْقِسْمَةُ جَبْرًا كَالْعَنَمِ ، وَالشَّيَابِ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ صَحَّ الْقِسْمَةُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا عَلَى الْأَطْهَرِ أَمَّا عِنْدَهُمَا فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَيُجْعَلُ الَّذِي مَعَ الرِّقِيقِ أَصْلًا فِي الْقِسْمَةِ جَبْرًا وَيُجْعَلُ الرِّقِيقُ تَابِعًا لَهُ فِي الْقِسْمَةِ وَقَدْ يَنْتَبِثُ الْحُكْمُ لَشَيْءٍ تَبَعًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَبِثْ فَصَدًا كَالشُّرْبِ فِي الْبَيْعِ ، وَالْمُنْقُولَاتِ فِي الْوَقْفِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا لَمْ يُقَسَّمْ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا لَا يُقَسَّمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَا يُجْبَرُ هُمَا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ يُجْبَرُ هُمَا عَلَيْهَا لِاتِّحَادِ الْجَنَسِ كَمَا فِي الْإِبِلِ ، وَالْعَنَمِ وَلَهُ أَنْ التَّفَاوُتُ فِي الدَّمِيِّ فَاحِشٌ لِتَفَاوُتِ الْمَعَانِي الْبَاطِنَةِ كَالذَّهْنِ وَالْكِيَاسَةِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قِسْمَةً وَإِفْرَازًا بِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ فَإِنَّ التَّفَاوُتَ فِيهَا يَقِلُّ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجَنَسِ أَلَّا يُرَى أَنَّ الذَّكَرَ ، وَالْأُنْثَى بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ وَمِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ .

( وَ ) لَا ( الْجَوَاهِرُ ) قِيلَ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ كَاللَّائِي ، وَالْيَوَاقِيتِ لَا يُقَسَّمُ لِأَنَّ الْجِنْسَ لَمَّا اخْتَلَفَ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَى الْقِسْمَةِ وَهُوَ تَكْمِيلُ الْمَنْفَعَةِ وَقِيلَ لَا يُقَسَّمُ الْكِبَارُ مِنْهَا لِفَحْشِ التَّفَاوُتِ وَيُقَسَّمُ الصَّغَارُ لِقَلَّةِ التَّفَاوُتِ وَقِيلَ الْجَوَابُ مَجْرِيٌّ عَلَى إِبْلَاقِهِ لِأَنَّ جِهَالَ الْجَوَاهِرِ أَفْحَشُ مِنْ جِهَالَ الرِّقِيقِ وَلِهَذَا لَوْ تَزَوَّجَ عَلِيٌّ لَوْ لَوْةً أَوْ يَافُوتَةً أَوْ خَالَعَهَا لَمْ تَصِحَّ التَّسْمِيَةُ وَلَوْ خَالَعَهُ أَوْ تَزَوَّجَ عَلَى عَبْدٍ يَصِيحُ فَأَوْلَى أَنْ لَا يُجْبَرَ عَلَى الْقِسْمَةِ .

( وَ ) لَا ( الْحَمَامُ ، وَالْبَيْرُ ، وَالرَّحَى إِلَّا بِرِضَاهُمْ ) وَكَذَا الْحَائِطُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ لِتَكْمِيلِ الْمَنْفَعَةِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كُلُّ نَصِيبٍ مُنْتَفَعًا بِهِ انْتِفَاعًا مَقْصُودًا لَا يَتَحَقَّقُ مَعْنَى الْقِسْمَةِ فَلَا يُقَسَّمُ الْقَاضِي بِخِلَافِ التَّرَاضِي لِاتِّزَامِهِمُ الضَّرَرَ .

( دُورٌ مُشْتَرَكَةٌ أَوْ دَارٌ وَضِيعَةٌ أَوْ دَارٌ وَحَائِثُ قُسَمٍ كُلُّ وَحْدَةٍ ) هَاهُنَا أُمُورٌ ثَلَاثَةُ الدُّورِ ، وَالْبُيُوتِ ، وَالْمَنَازِلِ فَالدُّورُ مُتَلَازِمَةٌ كَانَتْ أَوْ مُتَفَرِّقَةً لَا تُقَسَّمُ عِنْدَهُ قِسْمَةً وَاحِدَةً إِلَّا بِالتَّرَاضِي ، وَالْبُيُوتُ تُقَسَّمُ مُطْلَقًا لِتُقَارِبَهَا فِي مَعْنَى السُّكْنَى ، وَالْمَنَازِلُ إِنْ كَانَتْ مُجْتَمِعَةً فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ مُتَلَاصِقًا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ قُسِمَتْ قِسْمَةً وَاحِدَةً وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الْمَثَلَ فَوْقَ الْبَيْتِ وَدُونَ الدَّارِ فَالتَّحَقُّقُ الْمَنَازِلِ بِالْبُيُوتِ إِذَا كَانَتْ مُتَلَازِمَةً وَبِالدُّورِ إِذَا كَانَتْ مُتَبَايِنَةً ، وَقَالَ فِي

الْقُصُولُ كُلُّهَا يَنْظُرُ الْقَاضِي إِلَى أَعْدَلِ الْوُجُوهِ وَيَمْضِي بِهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا الدُّورُ ، وَالضَّيْعَةُ أَوْ الدُّورُ ،  
وَالْحَاوِثُ فَيُقَسَّمُ كُلُّ مِنْهَا وَحْدَهَا لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ .

قَوْلُهُ : وَقَالَ فِي الْقُصُولِ كُلُّهَا يَنْظُرُ الْقَاضِي ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : هَذَا إِذَا كَانَتْ الدُّورُ كُلُّهَا فِي مَصْرِ وَاحِدٍ وَأَمَّا إِذَا  
كَانَتْ فِي مَصْرَيْنِ لَا يُقَسَّمُ عَلَى هَذَا بِالْإِجْمَاعِ فِيمَا رَوَاهُ هَلَالٌ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهَا تُقَسَّمُ

ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْقِسْمَةِ وَبَيَانِ مَا يُقَسَّمُ وَمَا لَا يُقَسَّمُ شَرَعَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْقِسْمَةِ ، فَقَالَ ( وَيُصَوِّرُ الْقَاسِمُ مَا  
يُقَسَّمُ ) ( أَيُّ يَتَّبِعِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يُصَوِّرَ مَا يُقَسَّمُ عَلَى الْقِرَاطِ لِإِمْكِنِهِ حِفْظُهُ ) ( وَيَعْدِلُهُ ) ( أَيُّ يُسَوِّيه عَلَى سَهَامِ الْقِسْمَةِ  
( وَيَذَرَعُهُ ) لِيَعْرِفَ قَدْرَهُ ) ( وَيَقْوِمُ بِنَاءَهُ ) ( إِذْ رُبَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِالْآخِرَةِ ) ( وَيُفَرِّزُ كُلَّ قِسْمٍ بِطَرِيقِهِ ) ( أَيُّ يُمَيِّزُهُ عَنْ  
الْبَقِي بِطَرِيقَةٍ ) ( وَشَرِيهِ ) ( لِنَلَا يَكُونَ لِنَصِيبِ بَعْضِهِمْ تَعَلُّقٌ بِنَصِيبِ الْآخَرِ فَيَتَحَقَّقُ مَعْنَى التَّمْيِيزِ ، وَالْإِفْرَازِ عَلَى  
الْكَمَالِ .

( قَوْلُهُ : وَيُصَوِّرُ الْقَاسِمُ مَا يُقَسَّمُ ) هُوَ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى قِرَاطٍ أَنْ فُلَانًا نَصِيبُهُ كَذَا وَفُلَانًا كَذَا ( قَوْلُهُ : وَيَعْدِلُهُ )  
بِالدَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ وَرَوِي يَعْرِضُهُ بِالرَّايِ أَيُّ يَقْطَعُهُ بِالْقِسْمَةِ عَنْ غَيْرِهِ ( قَوْلُهُ : وَيَذَرَعُهُ ) شَامِلٌ لِلْبِنَاءِ لِمَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ  
وَيَذَرَعُهُ وَيَقْوِمُ الْبِنَاءُ لِأَنَّ قَدْرَ الْمَسَاحَةِ يُعْرَفُ بِالذَّرْعِ ، وَالْمَالِيَّةُ بِالتَّقْوِيمِ وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا لِإِمْكِنِ التَّسْوِيَةِ فِي  
الْمَالِيَّةِ وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْوِيمِ الْأَرْضِ وَذَرْعِ الْبِنَاءِ اهـ .

( قَوْلُهُ : وَيُفَرِّزُ كُلَّ قِسْمٍ ) بَيَانٌ لِلْأَفْضَلِ فَإِنْ لَمْ يُفَرِّزْهُ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ جَارَ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ

( فَإِذَا كَانَ ) أَيُّ مَا يُقَسَّمُ ( بَيْنَ جَمَاعَةٍ لَهُمْ سُدُسٌ وَثُلُثٌ وَنَصْفٌ مَثَلًا يَجْعَلُهُ ) ( أَيُّ يَجْعَلُ مَا يُقَسَّمُ ) ( سِتَّةَ أَسْهُمٍ  
وَيُلْقِبُ الْأَوَّلَ بِالسَّهْمِ الْأَوَّلِ وَمَا يَلِيهِ بِالثَّانِي ، وَالثَّلَاثَ إِلَى السَّادِسِ وَيَكْتُبُ أَسَامِيَهُمْ وَيَجْعَلُهَا فُرْعَةً فَمَنْ خَرَجَ  
اسْمُهُ أَوَّلًا فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ السُّدُسِ أَخَذَ حَقَّهُ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الثَّلَاثِ أَخَذَهُ وَمَا يَلِيهِ ، وَإِنْ  
كَانَ صَاحِبُ النِّصْفِ أَخَذَهُ وَالَّذِينَ يَلِيَانِهِ وَلَا يَدْخُلُ دَرَاهِمُ لَيْسَتْ مِنَ التَّرِكَةِ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ) ( صَوْرَتُهُ دَارٌ  
بَيْنَ جَمَاعَةٍ فَأَرَادُوا قِسْمَتَهَا وَفِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَضْلُ بِنَاءٍ فَأَرَادَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ أَنْ يَكُونَ عَوْضَ الْبِنَاءِ دَرَاهِمُ ، وَأَرَادَ  
الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ عَوْضُهُ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ عَوْضَ الْبِنَاءِ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَكْلِفُ الَّذِي وَقَعَ الْبِنَاءُ فِي نَصِيبِهِ أَنْ يَرُدَّ  
بِإِزَاءِ الْبِنَاءِ مِنَ الدَّرَاهِمِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ فَحِينَئِذٍ لِلْقَاضِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ مِنْ حُقُوقِ الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ ، وَالشَّرِكَةُ بَيْنَهُمْ  
فِي الدَّارِ لَا فِي الدَّرَاهِمِ فَلَا يَجُوزُ قِسْمَةُ مَا لَيْسَ بِمُشْتَرَكٍ ( فَإِنْ وَقَعَ مَسِيلٌ قِسْمٍ ) هَذَا مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ : وَيَفَرِّزُ كُلَّ  
قِسْمٍ بِطَرِيقِهِ وَشَرِيهِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ مُتَمَمَّاتِ الْأَوَّلِ ( أَوْ طَرِيقُهُ فِي قِسْمِ الْآخَرِ بِلَا شَرْطٍ فِيهَا ) ( أَيُّ فِي الْقِسْمَةِ )  
صَرَفَ ( أَيُّ الْمَسِيلِ أَوْ الطَّرِيقِ ) ( عَنْهُ ) ( إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ) ( إِنْ أَمَكْنَ ) لِيَحْصُلَ مَعْنَى الْقِسْمَةِ وَهُوَ قَطْعُ الشَّرِكَةِ  
وَتَكْمِيلُ الْمَنْفَعَةِ بِلَا ضَرَرٍ ( وَإِلَّا فَسُخِتَ ) ( أَيُّ الْقِسْمَةُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَحْصُلْ فَتُفْسَخُ وَتُسْتَأْنَفُ  
عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَجْعَلَ مَسِيلًا أَوْ طَرِيقًا .

( قَوْلُهُ : فَإِذَا كَانَ أَيُّ مَا يُقَسَّمُ بَيْنَ جَمَاعَةٍ

إِلخ ) أَصْلُ هَذَا أَنْ يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقَلِّ الْأَنْصِبَاءِ فَيَجْعَلُهَا مِنْ جِنْسِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ الْأَقْلُ ثَلَاثًا جَعَلَهَا أَثْلَاثًا أَوْ رُبْعًا  
جَعَلَهَا أَرْبَاعًا وَهَكَذَا ( قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الثَّلَاثِ أَخَذَهُ وَمَا يَلِيهِ ) ثُمَّ إِذَا خَرَجَ عَقْبُهُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ أَخَذَ  
الثَّلَاثَ وَتَعَيَّنَ مَا بَقِيَ لِصَاحِبِ النِّصْفِ أَوْ النِّصْفُ أَخَذَهُ إِلَى الْخَامِسِ وَتَعَيَّنَ الْبَقِي لِصَاحِبِ السُّدُسِ ( قَوْلُهُ : وَلَا  
يَدْخُلُ دَرَاهِمُ لَيْسَتْ مِنَ التَّرِكَةِ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ) كَوْنُ الدَّرَاهِمِ لَيْسَتْ مِنَ التَّرِكَةِ غَيْرَ مُحْتَزَرٍ بِهِ عَمَّا لَوْ

كَانَتْ مِنَ الشَّرَكَةِ إِذَا لَا يَدْخُلُهَا مُطْلَقًا فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ فَلَوْ قَالَ كَالْكَنْزِ : وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ الدَّرَاهِمُ إِلَّا بِرِضَاهُمْ لَكَانَ أَوْلَى وَهَذَا إِذَا لَمْ يَعْدَرْ أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ فَحِينَئِذٍ لَهُ ذَلِكَ وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي قَالَ فِي الْيَنَابِيعِ لَا يَدْخُلُ الدَّرَاهِمُ يُرِيدُ إِذَا أَمَكَّتْهُ الْقِسْمَةُ بِلُونِهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ عَدْلُ أَضْعَفِ الْأَنْصِبَاءِ بِالدَّرَاهِمِ ، وَالذَّنَانِيرِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَدْخُلَ الدَّرَاهِمُ ، وَالذَّنَانِيرُ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَازَ وَتَرَكُهُ أَوْلَى .

وَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ : وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَدْخُلَ فِي قِسْمَةِ الدَّارِ وَخَوَاهَا الدَّرَاهِمُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ الْقِسْمَةُ إِلَّا كَذَلِكَ لِأَنَّ مَحَلَّ الْقِسْمَةِ الْمِلْكُ الْمُشْتَرَكُ وَلَا شَرَكَةَ فِي الدَّرَاهِمِ فَلَا يَدْخُلُهَا فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ ، وَمِثْلُهُ فِي الْإِبْرَاحِ ( قَوْلُهُ : بَلَا شَرْطُ فِيهَا ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُمْ لَوْ شَرَطُوا فِي الْقِسْمَةِ أَنْ مَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدٍ فَهُوَ لَهُ بِحَقِّهِ لَا تُنْسخُ الْقِسْمَةُ وَتَرَكَ الطَّرِيقَ ، وَالْمَسِيلَ عَلَى حَالِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ حَقًّا لَهُ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ .

( جَازَ شَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَقَاسِمِينَ ) فِي الْقِسْمَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ لَا تَجُوزُ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى فِعْلٍ أَنْفُسِهِمَا فَتَبْطُلُ وَلَهُمَا أَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِمَا بِاسْتِيفَاءِ حَقِّهِمَا .

( قَوْلُهُ : جَازَ شَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ ) أُحْتَرِزَ بِهِ عَنْ شَهَادَةِ قَاسِمٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْفَرْدِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ عَلَى الْغَيْرِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَقَاسِمِينَ فِي الْقِسْمَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ) وَذَلِكَ بِأَنَّهُ أَنْكَرَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ اسْتِيفَاءَ نَصِيبِهِ فَشَهِدَ الْقَاسِمَانِ أَنَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ قَبِلَتْ عِنْدَهُمَا ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ ) هُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلُ وَذَكَرَ الْخَصَّافُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ قَوْلِهِمَا .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : إِذَا قَسَمَا بِأَجْرٍ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ وَإِلَيْهِ مَالَ بَعْضِ الْمَشَائِخِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَفِي الْمُسْتَصْنَفِ شَهَادَتُهُمَا مَقْبُولَةٌ سَوَاءً قَسَمَا بِأَجْرٍ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي السَّرَاجِ وَسَوَاءً شَهِدَا عَلَى الْقِسْمَةِ لَا غَيْرَ ابْتِدَاءً ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ نَحْنُ قَسَمْنَا أَوْ شَهِدَا عَلَى قِسْمَةٍ أَنْفُسَهُمَا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي التَّنَازُلِ وَحَاقِيَّةٍ وَعَلَى هَذَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَبَائِلِيِّينَ إِذَا كَانَ الْمُنْكَرُ حَاضِرًا حَالَ الْوُزْنِ ، وَالتَّسْلِيمِ كَمَا فِي الْفَتَاوَى

( سَفْلٌ دُوْ عُلُوٍّ وَسَفْلٌ وَعُلُوٌّ مُجَرَّدَانِ عَنِ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ قَوْمٌ كُلُّ وَاحِدِهِ وَقَسِمَ بِهَا ) أَيُّ بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّ السُّفْلَ يَصْلُحُ لِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ الْعُلُوُّ كَالْبُخْرِ ، وَالسَّرْدَابِ ، وَالْإِصْطَبَلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَصَارَا كَالْجِنْسَيْنِ فَلَا يُمَكِّنُ التَّعْدِيلُ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ .

( قَوْلُهُ : سَفْلٌ دُوْ عُلُوٍّ ) هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ : يُقَسَّمُ بِالذَّرْعِ وَيَبَانَ ذَلِكَ فِي سَفْلٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَعُلُوٍّ مِنْ بَيْتٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا أَرَادَا قِسْمَتَهُمَا يُقَسَّمُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقِيَمَةِ بَلَا خِلَافٍ وَأَمَّا الْعُرْصَةُ فَتُقَسَّمُ بِالذَّرْعِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ اخْتَلَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ فِيمَا بَيْنَهُمَا فِي كَيْفِيَّةِ الْقِسْمَةِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ذِرَاعٌ بِذِرَاعَيْنِ عَلَى الثُّلُثِ ، وَالثُّلُثَيْنِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ذِرَاعٌ بِذِرَاعٍ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَيْتٌ تَامٌ عُلُوٌّ وَسَفْلٌ وَعُلُوٌّ مِنْ بَيْتٍ آخَرَ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يُحْسَبُ فِي الْقِسْمَةِ كُلُّ ذِرَاعٍ مِنَ الْعُلُوِّ ، وَالسُّفْلِ بِثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ مِنَ الْعُلُوِّ أَرْبَاعًا عِنْدَهُ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَصْلِ فَكَانَتْ الْقِسْمَةُ أَرْبَاعًا ، .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : ذِرَاعٌ مِنَ السُّفْلِ ، وَالْعُلُوُّ بِذِرَاعَيْنِ مِنَ الْعُلُوِّ لَأَسْوَأَ السُّفْلِ ، وَالْعُلُوُّ عِنْدَهُ فَكَانَتْ الْقِسْمَةُ اثْنَلَاثًا وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَيْتٌ تَامٌ سَفْلٌ وَعُلُوٌّ ، وَسَفْلٌ آخَرَ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُحْسَبُ كُلُّ ذِرَاعٍ مِنَ السُّفْلِ ،

وَالْعُلُو بِذِرَاعٍ وَنِصْفٍ مِنَ السُّفْلِ وَذِرَاعٌ مِنَ سُفْلِ التَّامِّ بِذِرَاعٍ مِنَ الْآخِرِ وَذِرَاعٌ مِنَ عُلُوِّ نِصْفِ ذِرَاعٍ مِنَ السُّفْلِ الْآخِرِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ذِرَاعٌ مِنَ التَّامِّ بِذِرَاعَيْنِ مِنَ السُّفْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ

( أَقَرَّ أَحَدُ الْمُتَقَاسِمِينَ بِالِاسْتِيفَاءِ ثُمَّ ادَّعَى الْغُلَطَ ) فِي الْقِسْمَةِ وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضًا مِمَّا أَصَابَهُ فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالِاسْتِيفَاءِ ( لَا يُصَدِّقُ إِلَّا بِحُجَّةٍ ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ بَعْدَ تَمَامِهَا عَقْدٌ لَا زِمَ فَمُدَّعِي الْغُلَطِ يَدَّعِي لِنَفْسِهِ حَقَّ الْفَسْخِ بَعْدَ لُزُومِ ظُهُورِ الْعَقْدِ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بِحُجَّةٍ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ اسْتَخْلَفَ الشَّرَكَاءَ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَقْرَأُوا لَزِمَهُمْ ، وَإِنْ أَنْكَرُوا حَلَفُوا عَلَيْهِ لِرَجَاءِ التَّكْوِيلِ فَمَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ تَخَلَّصَ وَمَنْ نَكَلَ جَمَعَ بَيْنَ نَصِيبِهِ وَنَصِيبِ الْمُدَّعِي فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ نَصِيبِهِمَا لِأَنَّ التَّكَاثُلَ كَالْمَقَرِّ وَإِقْرَارُهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ قَالُوا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَسْمَعَ دَعْوَاهُ أَصْلًا لِلتَّنَاقُضِ وَأُجِيبَ أَنَّ الْقَاسِمَ أَمِينٌ وَهُوَ اعْتَمَدَ عَلَى قَوْلِهِ فَأَقَرَّ ثُمَّ لَمَّا تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ ظَهَرَ الْغُلَطُ فِي فِعْلِهِ فَلَا يُوَازِئُ بِذَلِكَ الْإِقْرَارَ عِنْدَ ظُهُورِ الْحَقِّ .

( وَإِنْ قَالَ ) أَيُّ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ ( قَبَضْتُهُ ) يَعْنِي نَصِيبَهُ ( فَأَخَذَ شَرِيكِي بَعْضَهُ وَأَنْكَرَ ) أَيُّ شَرِيكُهُ ( حَلَفَ ) لِأَنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْغَضَبَ وَهُوَ مُنْكَرٌ ، وَالْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ ( وَإِنْ قَالَ قَبْلَ إِقْرَارِهِ ) بِالِاسْتِيفَاءِ ( أَصَابَنِي مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا وَلَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَيَّ تَحَالَفًا وَفُسِّخَتْ ) أَيُّ الْقِسْمَةِ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي مِقْدَارِ مَا حَصَلَ لَهُ بِالْقِسْمَةِ فَصَارَ نَظِيرَ الْإِخْتِلَافِ فِي مِقْدَارِ الْمِيعِ كَمَا ذُكِرَ فِي أَحْكَامِ التَّحَالُفِ فِي الدَّعْوَى وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّقْوِيمِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ دَعَا الْغَبْنَ وَلَا اعْتَبَارَ بِهِ فِي الْبَيْعِ فَكَذَا فِي الْقِسْمَةِ لَوْ جُودَ التَّرَاضِي إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ، وَالْغَبْنُ فَاحِشٌ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ مُقَيَّدٌ بِالْعَدْلِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَالَ قَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالِاسْتِيفَاءِ ) الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ إِقْرَارٌ أَصْلًا ( قَوْلُهُ : وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّقْوِيمِ ) إِنْ ( سَيَدَّكُرُهُ مَتَى وَيُفْسَخُ فِي الصَّحِيحِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ سَوَاءً كَانَتْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي أَوْ التَّرَاضِي

( وَلَوْ اقْتَسَمَا دَارًا وَأَصَابَ كُلُّ طَائِفَةٍ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا يَتَى فِي يَدِ الْآخَرِ أَنَّهُ مِنْ نَصِيبِهِ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ) لِأَنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ حَقًّا وَهُوَ مُنْكَرٌ ( وَإِنْ أَقَامَاهَا فَالْعَبْرَةُ لِبَيِّنَةِ الْمُدَّعِي ) لِأَنَّهُ خَارِجٌ .

( إِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ مُعَيَّنٍ مِنْ نَصِيبِهِ لَا تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ ) اتِّفَاقًا .

( وَفِي اسْتِحْقَاقِ بَعْضِ شَائِعٍ فِي الْكُلِّ تُفْسَخُ ) أَيُّ الْقِسْمَةِ اتِّفَاقًا .

( وَفِي اسْتِحْقَاقِ بَعْضِ شَائِعٍ مِنْ نَصِيبِهِ لَا تُفْسَخُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) أَيُّ لَا تُفْسَخُ لَكِنْ لَهُ وَلِأَيِّ الْفَسْخِ ( بَلْ يَوْجَعُ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ ) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ يَقُولُ تَنْتَقِضُ الْقِسْمَةُ وَمَا بَقِيَ فِي أَيْدِيهِمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا نَصْعَيْنِ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ كَذَا فِي الْكُفَيِّ .

( ظَهَرَ دَيْنٌ فِي التَّرِكَةِ الْمَقْسُومَةِ تُفْسَخُ ) أَيُّ الْقِسْمَةِ ( إِلَّا إِذَا قَضَوْهُ ) أَيُّ الْوَرَثَةِ الدَّيْنِ ( أَوْ أَبْرَأَ الْغُرَمَاءُ ) ذِمَمَ الْوَرَثَةِ ( أَوْ بَقِيَ مِنْهَا مَا يَبْقَى بِهِ ) أَيُّ بِالْأَدْيَانِ يَعْنِي إِذَا قُسِمَتِ التَّرِكَةُ بَيْنَ الْوَرَثَةِ ثُمَّ ظَهَرَ دَيْنٌ مُحِيطٌ قِيلَ لِلْوَرَثَةِ اقْضَوْهُ فَإِنْ قَضَوْا صَحَّتْ الْقِسْمَةُ وَإِلَّا فُسِّخَتْ لِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِرْثِ فَيَمْنَعُ وَقَوْلُ الْمَلِكِ لَهُمْ فِيهَا إِلَّا إِذَا قَضَوْا الدَّيْنَ أَوْ أَبْرَأَ الْغُرَمَاءُ ذِمَمَهُمْ فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ الْقِسْمَةُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ فَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا لِتَعْلُقِ حَقِّ الْغُرَمَاءِ بِهَا إِلَّا إِذَا بَقِيَ مِنْهَا مَا يَبْقَى بِالْأَدْيَانِ فَحِينَئِذٍ لَا تُفْسَخُ لِعَدَمِ الْإِخْتِيَاجِ إِلَيْهِ .

( وَلَوْ ظَهَرَ غَبْنٌ فَاحِشٌ فِي الْقِسْمَةِ بِالْقَضَاءِ يُبْطَلُ ) عِنْدَ الْكُلِّ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْقَاضِي مُقَيَّدٌ بِالْعَدْلِ وَلَمْ يُوجَدْ ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْتِرَاضِي لَهُ أَنْ يُبْطَلِ الْقِسْمَةُ فَقَدْ قِيلَ لَا يُنْتَقَضُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ يَدَّعِيهِ لِأَنَّهُ دَعَاؤُ الْعَبْدِ وَلَا عِبْرَةَ بِهِ فِي الْبَيْعِ فَكَذَلِكَ فِي الْقِسْمَةِ لَوْ جُودَ التَّرَاضِي وَقِيلَ تُفْسَخُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ذِكْرُهُ فِي الْكَافِي .  
قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَتْ بِالْتِرَاضِي لَهُ أَنْ يُبْطَلِ الْقِسْمَةَ ( عَلَى حَذْفِ أَدَاةِ الْإِسْنَفْهَامِ

( ادَّعَى أَحَدُ الْمُتَقَاسِمِينَ دَيْنًا فِي التَّرَكَةِ صَحَّ ) حَتَّى إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ لَهُ أَنْ يَنْقُضَ الْقِسْمَةَ وَلَمْ تَكُنْ قِسْمَتُهُ إِبْرَاءً مِنَ الدَّيْنِ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تُصَادِقُ الصُّورَةَ وَحَقُّ الْغَرِيمِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى ( وَلَوْ ) ادَّعَى ( عَيْنًا لَا ) أَيَّ لَا يَصِحُّ لَوْ جُودَ التَّنَاقُضِ إِذْ الْإِفَادَةُ عَلَى الْقِسْمَةِ إِفْرَازٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْمَقْسُومَ مُشْتَرَكٌ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ ادَّعَى عَيْنًا لَا ) قَالَ الرَّيْلِيُّ : أَيُّ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ .

ا هـ .

( وَصَحَّتِ الْمُهَيَّاءَةُ ) وَهِيَ لُغَةٌ : مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْهَيْئَةِ وَهِيَ الْحَالَةُ الظَّاهِرَةُ لِلْمُتَهَيِّئِ لِلشَّيْءِ ، وَالتَّهَيُّؤُ تَفَاعُلٌ مِنْهَا ، وَهِيَ أَنْ يَتَوَاضَعُوا عَلَى أَمْرٍ فَيَتَرَاضَوْا بِهِ وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ رَضِيَ بِهَيْئَةٍ وَاحِدَةٍ وَاخْتَارَهَا ، وَشَرَعًا : قِسْمَةُ الْمَنَافِعِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَجُوزَ لَأَنَّهُمَا مُبَادَلَةٌ الْمَنْفَعَةُ بِجِنْسِهَا لَكِنَّهَا جَارَتْ بِالْإِجْمَاعِ ( فِي سُكُونِ هَذَا بَعْضًا مِنْ دَارِ وَذَلِكَ بَعْضًا وَ ) سُكُونِ ( هَذَا غُلُوبًا وَذَلِكَ سُفْلَهَا ، وَ ) فِي ( خِدْمَةِ عَبْدٍ ) بِأَنْ يَخْدُمَ الْعَبْدُ ( هَذَا ) الشَّرِيكَ ( يَوْمًا وَذَلِكَ ) الشَّرِيكَ ( يَوْمًا كَسُكْنَى بَيْتٍ صَغِيرٍ ) بِأَنْ يَسْكُنَهُ هَذَا الشَّرِيكَ يَوْمًا وَذَلِكَ يَوْمًا .  
( وَ ) خِدْمَةِ ( عَبْدَيْنِ ) بِأَنْ يَخْدُمَ ( زَيْدًا هَذَا ) الْعَبْدُ .

( وَ ) يَخْلِيَمَ ( بَكْرًا ) الْعَبْدُ ( الْآخَرُ ) إِذَا كَانَتْ الْمُهَيَّاءَةُ فِي الْمَكَانِ كَانَتْ إِفْرَازًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّاقِيتُ وَجَارَ لِكُلِّ مِنْهُمْ أَنْ يَسْتَعِلَّ مَا أَصَابَهُ بِالْمُهَيَّاءَةِ شَرْطُ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ أَوْ لَا لِحُلُوثِ الْمَنَافِعِ عَلَى مِلْكِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْعَارِيَّةُ ، وَالْإِجَارَةُ وَفِي الْمُهَيَّاءَةِ فِي الزَّمَانِ إِفْرَازٌ مِنْ وَجْهِ وَيُجْعَلُ كَالْمُسْتَقْرِضِ لِتَصِيبِ شَرِيكِهِ فَكَانَ مُبَادَلَةً مِنْ وَجْهِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِفْرَازِ يَتَحَقَّقُ فِي الْمُهَيَّاءَةِ فِي الْمَكَانِ ذُونَ الزَّمَانِ وَكَذَا لَوْ تَهَيَّأَ فِي الزَّمَانِ فِي عَبْدٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُا مُتَعَيَّنَةٌ فِيهِ لِتَعَدُّرِ التَّهَيُّؤِ فِي الْمَكَانِ ، وَالْبَيِّنَةُ الصَّغِيرُ كَالْعَبْدِ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّتِ الْمُهَيَّاءَةُ ) قَالَ الرَّيْلِيُّ : وَيَجْرِي فِيهَا جَبْرُ الْقَاضِي كَمَا يَجْرِي فِي قَسَمِ الْأَعْيَانِ وَلَا تَبْطُلُ الْمُهَيَّاءَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَلَا بِمَوْتِهُمَا ا هـ .

( قَوْلُهُ : لَكِنَّهَا جَارَتْ بِالْإِجْمَاعِ ) كَذَا بِالْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةُ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : { لَهَا شِرْبٌ } { الْآيَةُ .  
وَالسُّنَّةُ مَا رُوِيَ { أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَسَمَ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ كُلِّ بَعِيرٍ بَيْنَ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ وَكَانُوا يَتَهَيَّأُونَ } كَمَا فِي التَّبْيِينِ ( قَوْلُهُ : وَخِدْمَةُ عَبْدَيْنِ ) كَذَا يَصِحُّ فِي غَلَّةٍ دَارٍ أَوْ دَارَيْنِ وَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُ هَذَا لِئِنَّا سَبَبُ قَوْلِهِ بَعْدَهُ لَا فِي غَلَّةٍ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ ( قَوْلُهُ : إِذَا كَانَتْ الْمُهَيَّاءَةُ فِي الْمَكَانِ كَانَتْ إِفْرَازًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ ) هُوَ الْوُجْهُ ( قَوْلُهُ : وَفِي الْمُهَيَّاءَةِ فِي الزَّمَانِ إِفْرَازٌ مِنْ وَجْهِ ) وَيُجْعَلُ كَالْمُسْتَقْرِضِ لِتَصِيبِ شَرِيكِهِ وَلِذَلِكَ إِذَا تَهَيَّأَ فِي دَارٍ فَزَادَتْ غَلَّةُ الدَّارِ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْغَلَّةِ فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ يَشْتَرِكَانِ فِي الزِّيَادَةِ تَحْقِيقًا لِلْعَدْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّهَيُّؤُ فِي الْمَنَافِعِ فَاسْتَعْلَ أَحَدُهُمَا فِي نَوْبَتِهِ زِيَادَةً وَبِخِلَافِ مَا لَوْ تَهَيَّأَ عَلَى الْإِسْتِغْلَالِ فِي الدَّارَيْنِ وَفَضَلَتْ غَلَّةُ أَحَدِهِمَا حَيْثُ لَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ

( لَا فِي غَلَّةٍ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ ) غَلَّةٍ ( بَغْلٍ أَوْ بَغْلَيْنِ أَوْ رُكُوبٍ بَغْلٍ أَوْ بَغْلَيْنِ أَوْ ثَمَرَةَ شَجَرَةٍ أَوْ لَبَنٍ شَاةٍ ) أَي لَا تَجُوزُ الْمُهَيَاةُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِمَّا فِي عَبْدٍ وَاحِدٍ أَوْ بَغْلٍ وَاحِدٍ فَلِأَنَّ النَّصِيبَيْنِ يَتَعَاقَبَانِ فِي الِاسْتِيفَاءِ فَالظَّاهِرُ التَّعْيِيرُ فِي الْحَيَوَانَاتِ فَتَفُوتُ الْمُعَادَلَةُ بِخِلَافِ الْمُهَيَاةِ فِي اسْتِغْلَالِ دَارٍ وَاحِدَةٍ حَيْثُ تَجُوزُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمَ التَّعْيِيرِ فِي الْعَقَارِ فَافْتَرَقَا وَأَمَّا فِي عَبْدَيْنِ أَوْ بَغْلَيْنِ فَلِأَنَّ التَّهَيُّوُ فِي الْخِدْمَةِ جُوزَ لِلضَّرُورَةِ لِامْتِنَاعِ قِسْمَتِهَا وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْغَلَّةِ لِأَنَّهَا تُقَسَّمُ وَأَمَّا فِي رُكُوبٍ بَغْلٍ أَوْ بَغْلَيْنِ فَلِأَنَّ الرُّكُوبَ يَتَفَاوَتُ بِنِهَاوَاتِ الرَّاكِبِينَ فَلَا تَتَحَقَّقُ التَّسْوِيَةُ فَلَا يُجْبَرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَأَمَّا فِي ثَمَرَةِ شَجَرَةٍ أَوْ لَبَنٍ شَاةٍ وَنَحْوِهِ فَلِأَنَّ التَّهَيُّوُ مُخْتَصٌّ بِالْمَنَافِعِ وَلَا يُوجَدُ فِي الْأَعْيَانِ ، وَالضَّرُورَةُ تَتَحَقَّقُ فِي الْمَنَافِعِ لِامْتِنَاعِ قِسْمَتِهَا بَعْدَ وُجُودِهَا لِسُرْعَةِ فَنَائِهَا بِخِلَافِ الْأَعْيَانِ ) قَوْلُهُ : لَا فِي غَلَّةٍ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ

إِلَخْ ) قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَسَائِلَ التَّهَيُّوِ اثْنَتَا عَشْرَةَ مَسْأَلَةً فِيهِ اسْتِخْدَامُ عَبْدٍ وَاحِدٍ جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ وَكَذَا فِي اسْتِخْدَامِ الْعَبْدَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالتَّهَيُّوُ فِي اسْتِغْلَالِ عَبْدٍ وَاحِدٍ أَوْ بَغْلٍ لَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا وَفِي الْعَبْدَيْنِ ، وَالْبَغْلَيْنِ اخْتِلَافًا ، وَالتَّهَيُّوُ فِي سُكْنَى دَارٍ وَاحِدَةٍ يَجُوزُ اتِّفَاقًا وَكَذَا فِي غَلَّتَيْهَا وَكَذَا فِي سُكْنَى دَارَيْنِ وَغَلَّتَيْهِمَا خِلَافًا وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ اتِّفَاقًا وَرُكُوبُ بَغْلٍ أَوْ بَغْلَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ كَمَا فِي التَّبَيُّنِ وَاللَّهُ الْمُؤَقِّفُ بِمَنْهٍ وَكَرَمِهِ .

( كِتَابُ الْوَصَايَا ) .

وَجْهٌ يُرَادُ هَذَا الْكِتَابُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ آخِرَ أَحْوَالِ الْآدَمِيِّ فِي الدُّنْيَا الْمَوْتُ ، وَالْوَصِيَّةُ مُعَامَلَةٌ وَقْتُ الْمَوْتِ وَلَهُ زِيَادَةُ اخْتِصَاصٍ بِكِتَابِ الْقِسْمَةِ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ تَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَالْوَصِيَّةُ اسْمٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْمُوصَى بِهِ ، وَالْإِيصَاءُ لُغَةً طَلَبُ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِهِ لِفِعْلِهِ فِي غَيْبَتِهِ حَالِ حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ وَشَرْعًا يُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِاللَّامِ يُقَالُ : أَوْصَى فُلَانٌ لِفُلَانٍ بِكَذَا بِمَعْنَى مَلَكَهُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَيُسْتَعْمَلُ أُخْرَى يَالِي يُقَالُ أَوْصَى فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ بِمَعْنَى جَعَلَهُ وَصِيًّا لَهُ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ وَأَطْفَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَالْقَوْمُ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا ، وَبَيَّانُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالِاسْتِقْلَالِ بَلْ ذَكَرُوهُمَا فِي أَثْنَاءِ تَقْرِيرِ الْمَسَائِلِ وَقَدْ بَيَّنَّ مِنْهُمَا هَاهُنَا بِإِفْرَادِهِ وَلَكَمَا امْتَنَعَ تَعْرِيفُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ بِمَقْهُومٍ وَاحِدٍ عَرَفَ كُلُّ مِنْهُمَا بِادْخَالِ أَوْ الْمَقْسَمَةِ بَيْنَهُمَا فَقَالَ ( الْإِيصَاءُ جَعْلٌ لِلْغَيْرِ مَالِكًا لِمَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ تَقْوِيضُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَمَصَالِحِ أَطْفَالِهِ إِلَى غَيْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهَاهُنَا بَابَانِ ) لِبَيَانِ الْمَعْنَيْنِ ( الْوَلُّ فِي بَيَانِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ وَنَحْوِهِ ) وَهُوَ الْمَنْفَعَةُ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ قَدْ تَكُونُ بِالْمَنْفَعَةِ كَمَا سَيَأْتِي ( رُكْنُهَا قَوْلُهُ أَوْصَيْتُ بِكَذَا لِفُلَانٍ وَنَحْوِهِ ) مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيهَا ( وَشَرْطُهَا كَوْنُ الْمُوصِي أَهْلًا لِلتَّمْلِكِ ) فَلَا تَجُوزُ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَلَوْ مَكَاتِبًا وَالصَّغِيرِ ، وَالْمَجْنُونِ ( وَعَدَمُ اسْتِغْرَافِهِ بِالذِّينِ ) لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ كَمَا سَيَأْتِي .

( وَ ) كَوْنُ ( الْمُوصَى لَهُ حَيًّا وَقَتًّا ) إِذْ لَوْ كَانَ مَيِّتًا لَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ( وَ ) كَوْنُهُ ( غَيْرَ وَارِثٍ وَلَا

قَاتِلٍ ) كَمَا سَيَأْتِي مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ، وَالْقَاتِلِ ( وَكَوْنُ الْمُوصَى بِهِ قَابِلًا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ) مَالًا كَانَ أَوْ مَنْفَعَةً ( وَحُكْمُهَا كَوْنُ الْمُوصَى بِهِ مِلْكًا جَدِيدًا لِلْمُوصَى لَهُ ) لِإِقَامَةِ الْمُوصِي إِيَّاهُ مَقَامَ نَفْسِهِ حَتَّى وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِبْرَاءُ لِلْجَارِيَةِ الْمُوصَى بِهَا .

( كِتَابُ الْوَصَايَا ) ( قَوْلُهُ : فَهَهُنَا بَابَانِ الْوَلُّ فِي بَيَانِ الْوَصِيَّةِ ) يَشْتَمِلُ عَلَى بَابِ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ وَبَابِ الْعُقُوتِ فِي الْمَرَضِ وَبَابِ الْوَصِيَّةِ لِلْقَارِبِ وَبَابِ الْوَصِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ ١ هـ .

وَالْبَابُ الثَّانِي فِي الْإِيصَاءِ ١ هـ ففیه تساهل من إطلاق الأول على باب وقد ضمن أمثاله ( قوله : ركنها قوله : أوصيت بكذا لفلان ونحوه ) يشير إلى أن القول شرط ، كما قال في الخلاصة الوصية يشترط فيها القول وذلك بالصريح أو بالدلالة بأن يموت الموصي له بعد موت الموصي ١ هـ .

ويخالفه ما قال في البدائع وأما ركن الوصية فقد اختلف فيه قال أصحابنا الثلاثة أي الإمام وصاحبه هو : الإيجاب ، والقول الإيجاب من الموصي ، والقبول من الموصى له فما لم يوجد جميعاً لا يتم الركن ، وإن شئت قلت ركن الوصية الإيجاب من الموصي وعدم الرد من الموصى له وهو أن يقع اليأس عن رده وهذا أسهل لتخريج المسائل على ما نذكر .

وقال زفر : الركن هو الإيجاب من الموصي فقط ١ هـ .

وذكر التوجيه لكل ( قوله : فلا تجوز من المملوك ولو مكاتباً ) يعني ما لم يضاف إلى العتق كما سيأتي ( قوله : والصغير ) يستثنى منه تجهيزه كما سيأتي ( قوله : وكون الموصى له حياً وقتها ) يرد عليه الوصية للحمل إذ يشترط وجوده لا حياته لأن نفخ الروح يكون بعد وجدانه وقتها غير حي ( قوله : وكونه غير وارث ) يعني وقت الموت ( قوله : لما سيأتي من عدم جواز الوصية للوارث ) المراد عدم النفوذ ( قوله : وحكمها كون الموصى به الخ ) هذا في جانب الموصى له وأما في جانب الموصي فهو على

أقسام منلوبة واجبة مكروهة مباحة كما سنذكره

( جازت بالثلث للأجنبي ، وإن لم يجرها الوارث ) لقوله صلى الله عليه وسلم { إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم فضعوها حيث شئتم } وعليه الإجماع ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت فيعتبر وقت التمليك حتى إذا أوصى لأخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صححت الوصية للأخ ولو عكس بأن أوصى لأخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للأخ لما ذكرنا ( لا الزيادة عليه ) أي على الثلث لأن حق الورثة تعلق بماله لائتقاد سبب زواله إليهم وهو استغناؤه عن المال لكن الشرع جوزه في حق الأجانب بقدر الثلث ليتدارك تقصيره كما مر ولم يجوزه في حق الورثة لئلا يتأذى بعضهم بإيثار البعض ( إلا أن يجيز ورثته بعده ) أي بعد موته ( وهم كبار ) لأن الائتناع لحقهم وهم أسقطوه ولا تعتبر إجازتهم حال حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن ثبوته عند الموت فكان لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فليس لهم أن يرجعوا عنه لأن الساقط لا يعود .

( قوله : جازت بالثلث للأجنبي ) يعني تهذت ( قوله : ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت ) قال الزيلعي : وإقرار المريض للوارث على عكسه وتماؤه فيه فليراجع .

( قوله : إلا أن يجيز ورثته ) قال الزيلعي : وإن أجاز البعض نفذ عليه بقدر حصته وإذا وجدت الإجازة بعد الموت تملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا حتى يجبر الوارث على التسليم

( وتلدب بأقل منه ) أي من الثلث ( عند غنى ورثته أو استغنائهم بحصتهم ) لأنه تردد بين الصدقة على الأجنبي والهمة للقریب ، والأولى أولى إذ يتبع بها رضا الله تعالى .

( ولولهما ) أي لولا غناهم ( ولا استغناؤهم بحصتهم ) فالترك أولى ( لأن في ترك الوصية صدقة على القريب بقدر

الْوَصِيَّةُ ، وَالْوَصِيَّةُ تَصَدَّقُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ فَأَلُوْلَى أَوْلَى لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ } ( كَتَرَكَهَا مَعَ أَحَدِهِمَا ) أَيُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ الْوَرَثَةُ أَغْنِيَاءَ أَوْ لَا يَسْتَغْنُونَ بِحَصَّتِهِمْ مِنَ الشَّرِكَةِ فَتَرَكُوا الْوَصِيَّةَ أَوْلَى .

( قَوْلُهُ : وَتُدْبِتْ )

إِلْحُ ( الْوَصِيَّةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : وَاجِبَةٌ : كَالْوَصِيَّةِ بِرَدِّ الْوَدِيعَةِ ، وَالذُّيُونِ الْمَجْهُولَةِ ، وَمُسْتَحَبَّةٌ : كَالْوَصِيَّةِ بِالْكَفَّارَاتِ وَفِدَايَةِ الصَّلَوَاتِ ، وَالصِّيَامَاتِ ، وَمُبَاحَةٌ : كَالْوَصِيَّةِ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنَ الْأَجَانِبِ ، وَالْأَقَارِبِ ، وَمَكْرُوهَةٌ : كَالْوَصِيَّةِ لِلْأَهْلِ الْفُسُوقِ ، وَالْمَعَاصِي كَذَا فِي الْمُجْتَبَى وَفِيهِ تَأْمُلٌ لِمَا فِي الْبَدَائِعِ الْوَصِيَّةُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْفَرَائِضِ ، وَالْوُاجِبَاتِ كَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْكَفَّارَاتِ وَاجِبَةٌ أَهـ .

( قَوْلُهُ : وَاسْتَغْنَاهُمْ بِحَصَّتِهِمْ ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ : وَقَدَّرَ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا تَرَكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ أَيْ دَرَاهِمٍ دُونَ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ الْإِمَامِ الْقُضَلِيِّ عَشْرَةَ آلَافٍ أَهـ .

قَوْلُهُ : لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ }

إِلْحُ ( لَعَلَّهُ لَيْسَ لَفْظُ الْحَدِيثِ وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ثُمَّ ذَكَرَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا وَلِذَا قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ : وَإِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ فَقَرَاءَ لَا يَسْتَغْنُونَ بِنَصِيَّتِهِمْ فَتَرَكُوا أَفْضَلَ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ ، وَالصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ } .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا صَدَقَةَ وَذُو رَحِمٍ مُحْتَاجٌ } وَهُوَ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ } لِأَنَّهُ فَقِيرٌ فَتَكُونُ صَدَقَةً ، وَقَرِيبٌ فَتَكُونُ صِلَةً وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ أَوْ يَسْتَغْنُونَ بِمِيرَاثِهِمْ فَقِيلَ الْوَصِيَّةُ أَوْلَى وَقِيلَ يُخَيَّرُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَدَقَةً أَوْ مِيرَةً وَتَرَكُهَا صِلَةً ، وَالْكُلُّ خَيْرٌ .

أهـ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ لَاهُمَا أَيْ لَوْ لَا غَنَاهُمْ وَلَا اسْتَغْنَاؤُهُمْ بِحَصَّتِهِمْ ) أَيُّ كَانَتْ بَأَنَّ كَانُوا فَقَرَاءَ وَلَا يَسْتَغْنُونَ بِحَصَّتِهِمْ فَاتَرَكَ أَوْلَى .

( قَوْلُهُ : كَتَرَكَهَا مَعَ أَحَدِهِمَا ) قَالَ

بَعْضُ الْأَفَاضِلِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ تَرَكُهَا أَوْلَى مَعَ وُجُودِ الْغِنَى فَقَطُّ وَكَذَا مَعَ وُجُودِ الْإِسْتِغْنَاءِ فَقَطُّ فَيُخَالِفُ مَا سَبَقَ مِنْ كَوْنِهَا مَنُوبَةً عِنْدَ وُجُودِ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا مَنُوبَةٌ مَعَ أَحَدِهِمَا بِقَلٍّ مِنَ الثَّلَاثِ أَهـ .

وَهَذَا ظَاهِرٌ وَتَكَلَّفَ بَعْضُ مِنَ الْفُضَلَاءِ فَقَالَ قَوْلُهُ : كَتَرَكَهَا مَعَ أَحَدِهِمَا هَكَذَا فِي التَّنْصِيحِ الْمَتَدَاوِلَةِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ كَلِمَةَ لَا سَافِطَةَ مِنَ الْأَصْلِ فَإِنَّ الْمَعْنَى كَتَرَكَهَا لَا مَعَ أَحَدِهِمَا بِقَرِينَةٍ تَقْسِيرِهِ بِقَوْلِهِ أَيُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ الْوَرَثَةُ أَغْنِيَاءَ مَعَ مَا يَشْهَدُ بِهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ أَهـ .

وَاعْتَرَضَهُ فَاضِلٌ ثَالِثٌ فَقَالَ وَفِيهِ بَحْثٌ أَيُّ فِي كَلَامِ الثَّانِي لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُؤَدَّى قَوْلِهِ لَا مَعَ أَحَدِهِمَا عَدَمُهُمَا مَعًا فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : وَلَوْ لَاهُمَا

إِلْحُ فَيَلْزَمُ التَّكْرَارُ وَإِنْ كَانَ عَدَمُ أَحَدِهِمَا يَكُونُ ذَلِكَ صُورَةً كَوْنِ الْوَصِيَّةِ مَنُوبَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ فَآخِرُ كَلَامِهِ يُنْقِضُ أَوَّلَهُ فَتَدَبَّرْ أَهـ .

وَنَصُّ الْمَذْهَبِ مَا قَالَ فِي الْكَافِي الْوَصِيَّةُ بِقَلٍّ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْلَى مِنْ تَرَكِهَا إِذَا كَانَتْ الْوَرَثَةُ أَغْنِيَاءَ أَوْ يَسْتَغْنُونَ بِنَصِيَّتِهِمْ لِأَنَّهُ تَرَدَّدَ بَيْنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ ، وَالْهَبَةِ لِلْقَرِيبِ ، وَالْأَوْلَى أَوْلَى لِأَنَّهُ يَنْتَغِي بِهَا رِضَاءَ اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ



يُخَيَّرُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ الْوَرَثَةُ فَقَرَاءَ وَلَا يَسْتَعْنُونَ بِمَا يَرْتُونَ فَاتْرَكَ أُولَى لَأَنَّ تَرَكَ الْوَصِيَّةَ صَدَقَةً عَلَى الْقَرِيبِ بِقَدْرِ الْوَصِيَّةِ ، وَالْوَصِيَّةُ تَصَدَّقُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ ، وَالْأَوَّلُ أُولَى لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ } .

ا هـ .

( وَوَجِبَتْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى كَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ) لِأَنَّهُ لَمَّا قَصَرَ فِيهِ فِي حَيَاتِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّدَارُكُ بَعْدَ مَمَاتِهِ تَخْلِيَّةً لِدَمَّتِهِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ لَمَّا قَصَرَ فِيهِ فِي حَيَاتِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّدَارُكُ بَعْدَ مَمَاتِهِ ) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ عِنْدَ مَمَاتِهِ

( وَتَوَخَّرُ ) أَيِ الْوَصِيَّةِ ( عَنْ الدِّينِ ) لِأَنَّهُ أَهَمُّ الْحَاجَتَيْنِ فَإِنَّهُ فَرَضُ ، وَالْوَصِيَّةُ تَبَرُّعٌ إِلَّا أَنْ يُرِثَهُ الْغُرَمَاءُ فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ لِرُزَالِ الْمَانِعِ .

( وَصَحَّتْ ) أَيِ الْوَصِيَّةِ ( بِالْكُلِّ ) أَيِ بِكُلِّ مَالِهِ ( عِنْدَ عَدَمِ وَارِثِهِ ) لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الصَّحَّةِ تَعَلَّقُ حَقُّ الْوَارِثِ فَإِذَا انْتَفَى تَصِحُّ .

( وَ ) صَحَّتْ ( لِمَمْلُوكِهِ بَثْلُ مَالِهِ ) فِي الْخُلَاصَةِ الْوَصِيَّةُ لِلْعَبْدِ بَعَيْنٍ مِنْ أَعْيَانِ مَالِهِ لَا تَصِحُّ أَمَّا لَوْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لَهُ مُطْلَقًا تَصِحُّ وَتَكُونُ وَصِيَّةً لِلْعَتَقِ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ الثُّلْثِ قِيمَةُ الْعَبْدِ عَتَقَ كُلَّهُ بِغَيْرِ سَعَايَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ عَتَقَ وَسَعَى فِي بَقِيَّةِ قِيمَتِهِ وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ الْمُرْسَلَةِ قَالَ الْإِمَامُ التَّنْسِفِيُّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ كَالْوَصِيَّةِ بِالْعَيْنِ .

وَقَالَ فِي الْمُنْيَةِ : لَوْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ الْقَنْ أَوْ لِمَتِّهِ الْقَنْتَةَ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْخُلَاصَةِ فَأَمَّا أَنْ يُقَيَّدَ هَذَا بِمَا سِوَى الْعَيْنِ أَوْ يُطْلَقَ وَيُحْمَلَ عَلَى غَيْرِ الْأَصَحِّ .

وَفِي الْخَانِيَّةِ لَوْ أَوْصَى لِمُكَاتَبٍ نَفْسَهُ أَوْ لَأَمٍّ وَلَدٍ نَفْسَهُ أَوْ لِمُدَبَّرٍ نَفْسَهُ جَازَ الْكُلُّ اسْتِحْسَانًا وَلَوْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ الْقَنْ أَوْ لِمَتِّهِ الْقَنْتَةَ ثُمَّ مَاتَ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ فِي كُلِّهِمْ إِلَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْقَنْ يُعْتَقُ ثُلُثُهُ مَجَانًا وَعَلَيْهِ ثُلَاثَا قِيمَتِهِ وَلَهُ ثُلْثُ مَالِهِ مِنْ سَائِرِ التَّرَكَةِ فَيَتَقَاصَانِ وَيُتَرَادَانِ الْفَضْلُ وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ يُعْتَقُ الْعَبْدُ وَتُصَرَّفُ الْوَصِيَّةُ أَوَّلًا إِلَى الْعَتَقِ فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الثُّلْثِ شَيْءٌ كَانَ الْفَضْلُ لِلْعَبْدِ .

( قَوْلُهُ : فَأَمَّا أَنْ يُقَيَّدَ هَذَا بِمَا سِوَى الْعَيْنِ ) فِيهِ تَأْمُلٌ إِذْ يَشْمَلُ الدَّرَاهِمُ الْمُرْسَلَةَ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهَا كَالْعَيْنِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُزِيدَ وَبِمَا سِوَى الدَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ ( قَوْلُهُ : جَازَتْ الْوَصِيَّةُ فِي كُلِّهِمْ ) عِبَارَةٌ قَاضِي خَانَ فِي قَوْلِهِمْ

( وَصَحَّتْ لِلْحَمْلِ ) بِأَنْ يَقُولَ أَوْصَيْتُ لِحَمْلٍ فَلَانَةً كَذَا دِرْهَمًا ( وَبِهِ ) أَيِ بِالْحَمْلِ أَيْضًا بِأَنْ يَقُولَ أَوْصَيْتُ بِحَمْلٍ جَارِيَّتِي هَذِهِ لِفُلَانٍ فَإِنَّ الْوَصِيَّتَيْنِ تَصِحَّانِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ أُخْتُ الْمِيرَاثِ ، وَالْإِرْثُ يُجْرِي فِي الصُّورَتَيْنِ فَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ أَيْضًا لَكِنَّ الثَّانِيَةَ إِنَّمَا تَصِحُّ ( إِنْ وُلِدَ ) أَيِ الْحَمْلُ ( لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَفْتِهَا ) أَيِ مِنْ وَقْتِ الْوَصِيَّةِ فَإِنْ صَحَّتْ وَصِيَّةُ الْحَمْلِ مَوْفُوفَةً عَلَى وُجُودِهِ وَإِنَّمَا يَتَيَقَّنُ بِوُجُودِهِ إِذَا وُلِدَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَصَحَّتْ لِلْحَمْلِ وَبِهِ إِنْ وُلِدَ لِقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَفْتِهَا ) كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَالْكَنْزِ .  
وَقَالَ قَاضِي زَادَهُ : يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْبَطْنِ وَقَتَ الْوَصِيَّةِ لَهُ أَوْ بِهِ بِأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ

مِنْ وَقْتِ الْوَصِيَّةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ وَصَحَّحَهُ الْإِسْجَابِيُّ فِي شَرْحِ الْكَفِيِّ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ أَيُّ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ أَوْ مِنْ وَقْتِ مَوْتِ الْمُوصِي بِأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ مَوْتِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي نُكْتِ الْوَصَايَا ، وَالْإِمَامُ الْإِسْجَابِيُّ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّهَائَةِ هَذَا زُبْدُهُ مَا فِي الْعِنَايَةِ وَغَايَةِ الْبَيَانِ اهـ .

وَفِي الْكَافِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَوْصَى لَهُ يُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ الْوَصِيَّةِ وَإِنْ أَوْصَى بِهِ يُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ ( قَوْلُهُ : بِأَنْ يَقُولَ أَوْصَيْتَ لِحَمَلٍ فَلَانَةَ كَذَا دِرْهَمًا ) يَنْبَغِي بِكَذَا دِرْهَمًا قَوْلُهُ : لَكِنْ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا تَصَحُّ إِنْ وُلِدَ الْحَمْلُ لِقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِهَا ( لَعَلَّهُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِذَا فِي الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى مَشْيًا عَلَى مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ لَكِنْ لَا يُعْلَمُ بِهِ حُكْمُ ابْتِدَاءِ الْمَجِيءِ بِالْحَمَلِ فِي الْأُولَى فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ تَرْكُ هَذَا الْقَيِّدِ فِي الثَّانِيَةِ وَيُعْلَمُ ابْتِدَاءُ وَقْتِ الْمَجِيءِ بِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْوَصِيَّةِ مِنْ مَتْنِهِ .  
( تَنْبِيْهُ ) : إِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ مُعْتَدَّةً حِينَ الْوَصِيَّةِ يُعْتَبَرُ الْوِلَادَةُ لِأَجْلِ ثُبُوتِ النَّسَبِ إِلَى سَتَيْنِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ ، وَالْمُرَادُ أَقَلُّ مِنْ سَتَيْنِ بِمَا يُمَكِّنُ وَجُودَهُ حَالِ الْوَصِيَّةِ

( وَبِالْأَمَةِ إِلَّا حَمَلُهَا ) فَإِنَّهَا أَيْضًا تَصَحُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَا يَصْحُ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ يَصْحُ اسْتِثْنَاؤُهُ وَمَا لَا فَلَا كَمَا مَرَّ فِي الْبُيُوعِ وَيَصْحُ إِفْرَادُ الْحَمَلِ بِالْوَصِيَّةِ فَيَصْحُ اسْتِثْنَاؤُهُ .

( وَمِنْ الْمُسْلِمِ لِلنَّمِيِّ وَالْعَكْسِ ) فَالْأَوَّلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ { الْآيَةِ ، وَالثَّانِي لِأَنَّهُ بَعْدَ الذِّمَّةِ يُسَاوِي الْمُسْلِمَ فِي الْمُعَامَلَاتِ حَتَّى جَازَ التَّبَرُّعُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِي الْحَيَاةِ فَكَذَا فِي الْمَمَاتِ .

( لَا حَرْبِيَّ فِي دَارِهِ ) فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْوَصِيَّةُ لِلْحَرْبِيِّ وَهُوَ فِي دَارِهِمْ بَاطِلَةٌ لِأَنَّهَا بَرٌّ وَصِلَةٌ وَقَدْ نُهِينَا عَنْ بَرٍّ مِنْ يُقَاتِلُنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى { : إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ { الْآيَةِ .  
وَفِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ وَجْهُ التَّوْفِيقِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ ، وَإِنْ فُعِلَ جَازَ كَذَا فِي الْكَافِيِّ ، وَالتَّهْيَاةُ أَقُولُ : لَا يَخْفَى بَعْدُهُ بَلْ وَجْهُ التَّوْفِيقِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَهُوَ فِي دَارِهِمْ فَإِنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ حَرْبِيٍّ لَيْسَ فِي دَارِهِمْ وَهُوَ الْمُسْتَأْمَنُ فَإِنَّ الْحَرْبِيَّ مَا دَامَ فِي دَارِ الْحَرْبِ مِمَّنْ يُقَاتِلُنَا بِخِلَافِ الْمُسْتَأْمَنِ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَهُوَ الْمُرَادُ مِمَّا ذَكَرَ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ ( وَلَوْ لَوَارِثُهُ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ { ( وَقَاتِلُهُ مَبَاشَرَةً )  
سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ خَاطِنًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا وَصِيَّةَ لِلْقَاتِلِ { وَلِأَنَّهُ قَصَدَ الْاسْتِغْجَالَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ فَعَوِّقَ بِالْجَرْمَانِ عَنْ مَقْصُودِهِ وَهُوَ الْإِرْثُ ، وَقَوْلُهُ مَبَاشَرَةً احْتِرَازٌ عَنِ التَّسْبِيبِ كَوَضْعِ الْحَجَرِ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ ( إِلَّا بِإِجَارَةٍ وَرَثَتِهِ وَهُمْ كِبَارٌ ) الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ ( أَوْ يَكُونُ الْقَاتِلُ صَيًّا ) ذَكَرَهُ فِي الْأَسْرَارِ .

( قَوْلُهُ : وَفِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ) قَالَ قَاضِي زَادَهُ كَذَا ذَكَرَهُ شُرَاحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَتَبِعَهُمْ شُرَاحُ الْهَدَايَةِ وَلَمْ يَقَيِّدْ صَاحِبُ الْمُحِيطِ قَوْلَهُمْ ذَكَرَ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ  
إِلْخَ وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ لِلْحَرْبِيِّ ، وَلَعَلَّ الْحَقَّ رَأْيُ صَاحِبِ الْمُحِيطِ اهـ .

وَقَالَ الْمَرْحُومُ جُوزِي زَادَهُ إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي السَّيْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ : أَقُولُ قَالَ فِي الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيُّ وَلَوْ أَوْصَى مُسْلِمٌ لِحَرْبِيٍّ ، وَالْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا تَجُوزُ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ أَجَارَهُ الْوَرِثَةُ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ لِلْحَرْبِيِّ وَبَيْنَ الْوَصِيَّةِ لِلْجَنْبِيِّ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ امْتِنَاعَ جَوَازِ الْوَصِيَّةِ لِلْحَرْبِيِّ بِحَقِّ الشَّرْعِ لِأَنَّ الشَّرْعَ نَهَاكَ عَنْ بَرِّهِمْ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ الصَّحِيحِ بَرُّ الْحَرْبِيِّ ، وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ مَا

امْتَنَعَ جَوَازُهَا لِكُونِهِ مِنْهَا عَنْ بَرِّهِ أَلَّا يُرَى أَنَّهُ لَوْ بَرَّهُ الْمَوْرَثُ فِي صِحَّتِهِ يَجُوزُ وَيُنَابُ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ جَوَازُهَا لِحَقِّ بَاقِي الْوَرَثَةِ وَكَذَا الْوَصِيَّةُ لِلْأَجْنَبِيِّ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَتَجُوزُ أَنْ يَجَازَ تَبَهُمْ وَلَئِنْ الْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمَنْزِلَةِ الْمَيِّتِ فِي حَقِّهَا ، وَالْوَصِيَّةُ لِلْمَيِّتِ بَاطِلَةٌ كَذَا ذَكَرَهُ مَسْأَلَةُ الْحَرْبِيِّ فِي وَصَايَا الْأَصْلِ .  
وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ قَالُوا وَذَكَرَ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْوَصِيَّةِ لِلْحَرْبِيِّ وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ مِنْهُمْ مَنْ وَفَّقَ بَيْنَ مَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ ، وَبَيْنَ مَا ذَكَرَ فِي السِّيَرِ وَذَكَرَ مَا فِي الْكَافِي وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَانِ هَكَذَا قَالُوا ، وَالْمَذْكُورُ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْحَرْبِيِّ بَاطِلَةٌ ، وَصُورَةُ الْمَذْكُورِ ثَمَّةٌ لَوْ

أَوْصَى مُسْلِمٌ لِحَرْبِيٍّ ، وَالْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يَجُوزُ إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ وَرَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي نَقَلَهَا صَاحِبُ الْمُحِيطِ فِي شَرْحِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ لِلْسَّرْحَسِيِّ وَقَدْ فَصَّلَهَا تَفْصِيلًا وَافِيًا وَتَتَبَّعَهَا كَثِيرًا لَأُظْفَرَ بِمَا قَالُوا إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ فَلَمْ أَرِ فِيهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ بِقَوْلِهِ فَتَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ الْمُشْرِكُ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا مُحَارِبًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَحَادِيثٍ مِنْهَا : أَنَّهُ { بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسِمِائَةَ دِينَارٍ إِلَى مَكَّةَ حِينَ قَحَطُوا وَأَمَرَ بِدَفْعِ ذَلِكَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ لِيُفَرِّقَا عَلَى فَقَرَاءِ أَهْلِ مَكَّةَ فَقَبِلَ ذَلِكَ أَبُو سُفْيَانَ وَأَبُو صَفْوَانَ } قَالَ : وَبِهِ نَأْخُذُ وَلَئِنْ صَلَهِ الرَّحِمِ مَحْمُودَةٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ وَفِي كُلِّ دِينٍ ، وَالْإِهْدَاءُ إِلَى الْغَيْرِ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ } فَعَرَفْنَا أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمُشْرِكِينَ جَمِيعًا هـ .

مُخْتَصَرًا فَلَمْ أَشْكُ فِي أَنَّ مُرَادَهُمْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ كَلَامُهُ هَذَا لَكِنْ مَنْ أَرَادَ التَّوْفِيقَ لَمْ يَطَّلِعْ عَنِ الْمُرَادِ فَوْقَ رَجْمًا بِالْغَيْبِ مَعَ عَدَمِ اسْتِقَامَتِهِمَا أَوَّلًا الْفَرْقُ الثَّانِي الَّذِي بَنَى السَّرْحَسِيُّ بَطْلَانِ الْوَصِيَّةِ عَلَيْهِ لَدَى هَذَا الْكَلَامِ عَلَى أَنَّهَا مَحْمُودَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تَفْعَلَ وَلَوْ كَانَ الْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ الْفَرْقُ الْأَوَّلُ مِنَ الْفَرْقَيْنِ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ شَرْحِ السِّيَرِ فَالْخِلَافُ فِي جَوَازِ صَلَهِ الْحَرْبِيِّ وَعَدَمِهِ لَا فِي جَوَازِ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَعَدَمِهِ لِإِقْضَاءِ الْفَرْقِ الثَّانِي عَدَمَ جَوَازِهَا هـ .  
عِبَارَةُ الْمَرْحُومِ جَوِي زَادَهُ إِلَّا

أَنَّهُ يُتَأَمَّلُ فِي قَوْلِهِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ الصَّحِيحِ بَرُّ الْحَرْبِيِّ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدُ لَا بَأْسَ أَنْ يَصِلَ الْمُسْلِمُ الرَّجُلُ الْمُشْرِكُ قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا مُحَارِبًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا .  
( قَوْلُهُ : وَجْهُ التَّوْفِيقِ ) عِلْمٌ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمَرْحُومُ جَوِي زَادَهُ أَنَّهُ لَا اِحْتِيَاجَ إِلَى هَذَا لِعَدَمِ ثُبُوتِ مَا يُجُوزُ الْوَصِيَّةَ لِلْحَرْبِيِّ ( قَوْلُهُ : أَقُولُ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ بَلْ وَجْهُ التَّوْفِيقِ  
إِلَخ ) قَالَ قَاضِي زَادَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَقُولُ هَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ فَإِنَّ لَفْظَ السِّيَرِ الْكَبِيرِ عَلَى مَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْمُحِيطِ لَوْ وَصَّى مُسْلِمٌ لِحَرْبِيٍّ ، وَالْحَرْبِيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يَجُوزُ هـ .  
فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَأْمَنُ هُوَ الْمُرَادُ مِمَّا ذَكَرَ فِي السِّيَرِ الْكَبِيرِ هـ .  
( قَوْلُهُ : فَعُوقِبَ بِالْجُرْمَانِ عَنْ مَقْصُودِهِ وَهُوَ الْإِرْثُ ) لَعَلَّ صَوَابَهُ وَهُوَ الْوَصِيَّةُ إِذْ الْكَلَامُ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْقَاتِلِ لَا الْإِرْثِ ( قَوْلُهُ : الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ ) قَالَ فِي الْبُرْهَانِ : الْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ تَجُوزُ بِإِجَارَةِ الْوَرَثَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا تَجُوزُ وَلَوْ أَجَارَهَا الْوَرَثَةُ ، وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ قَتْلِهِ عَمْدًا بَعْلَهَا أَمَّا لَوْ قَتَلَهُ عَمْدًا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مُلْغَاةً بِالِاتِّفَاقِ هـ .

( قَوْلُهُ : أَوْ يَكُونُ الْقَاتِلُ صَبِيًّا ) مَغْطُوفٌ عَلَى إِجَارَةِ وَرَثَتِهِ وَلَا يُحْتَاجُ هُنَا إِلَى إِجَارَةِ الْوَرَثَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَلَمَّا قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا جَارَتْ الْوَصِيَّةُ وَإِنْ لَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ اتِّهَامًا مِنَ الْحَقَائِقِ اهـ .  
وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَتْلِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ خَطَأً أَنَّ الصَّغِيرَ أَوْ الْمَجْنُونَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعُقُوبَةِ وَقَصْدُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي  
الِاسْتِعْجَالِ

( وَلَا مِنْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ ) لِأَنَّهَا تَبَرُّعٌ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ( إِلَّا فِي تَجْهِيزِهِ وَأَمْرٍ دَفْنِهِ ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَنَا اسْتِحْسَانًا حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ مُمَيَّزًا لَمْ يَجْزِ أَصْلًا ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( مَاتَ بَعْدَ الْإِذْرَاكِ ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَا مِنْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ يَعْنِي إِذَا أَوْصَى ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ الْإِذْرَاكِ لَمْ تَجْزِ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ وَقَدْ الْمُبَاشَرَةِ ( أَوْ أَصَافَهَا إِلَيْهِ ) بَأَن قَالَ : إِذَا أَدْرَكَتْ فَتُلْثِي لِفُلَانٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ فَلَا يَمْلِكُهُ تَنْجِيْزًا وَتَعْلِيْقًا كَمَا فِي الطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ .

( قَوْلُهُ : وَلَا مِنْ صَبِيٍّ إِلَّا فِي تَجْهِيزِهِ وَأَمْرٍ دَفْنِهِ ) لَكِنَّهُ يُرَاعَى فِيهِ الْمَصْلَحَةُ لِمَا قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ عَنْ الرُّوضَةِ لَوْ أَوْصَى بِأَن يَكْفَنَ بِأَلْفٍ دِينَارٍ يَكْفَنُ بِكَفْنٍ وَسَطٍ وَلَوْ أَوْصَى بِأَن يَكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ لَا يُرَاعَى شَرَائِطُ الْوَصِيَّةِ ، وَلَوْ أَوْصَى بِأَن يَكْفَنَ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ أَوْ سِتَّةِ أَثْوَابٍ يُرَاعَى شَرَائِطُهُ وَلَوْ أَوْصَى بِأَن يُدْفَنَ فِي مَقْبَرَةٍ كَذَا يَقْرُبُ فُلَانٍ الزَّاهِدِ يُرَاعَى شَرْطُهُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ فِي التَّرِكَةِ مُؤَنَةُ الْحَمْلِ وَلَوْ أَوْصَى بِأَن يَقْبَرَ مَعَ فُلَانٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ لَا يُرَاعَى شَرْطُهُ

( وَ ) لَا ( مِنْ عَبْدٍ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ ( وَمُكَاتَبٍ ، وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً ) لِأَنَّهُ أَيْضًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ وَقِيلَ عِنْدَهُمَا تَصَحُّحٌ فِي صُورَةِ تَرْكِ الْوَفَاءِ ( إِلَّا إِذَا أَصَافَهَا ) أَيَّ أَصَافَ الْعَبْدَ ، وَالْمُكَاتَبَ الْوَصِيَّةَ ( إِلَى الْعَتَقِ ) فَحَيْثُ تَصَحُّحٌ لِأَنَّهُ أَهْلِيَّتُهُمَا تَامَّةٌ ، وَالْمَانِعُ حَقُّ الْمَوْلَى فَتَصَحُّحُ إِصَافَتِهِ إِلَى حَالِ إِسْقَاطِهِ .

( وَلَا مِنْ مُعْتَقِلِ اللِّسَانِ بِالْإِشَارَةِ ) اَعْلَمُ أَنَّ إِيْمَاءَ الْآخَرِ وَكِتَابَتَهُ كَالْبَيَانِ بِخِلَافِ مُعْتَقِلِ اللِّسَانِ فِي وَصِيَّةٍ وَنَكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَقَوْدٍ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِنَّمَا تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُدَةً وَذَلِكَ فِي الْآخَرِ دُونَ مُعْتَقِلِ اللِّسَانِ حَتَّى لَوْ امْتَدَّ ذَلِكَ وَصَارَتْ لَهُ إِشَارَةٌ مَعْهُدَةً كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْآخَرِ وَقُدِّرَ الْإِمْتِدَادُ بِسَنَةٍ ، وَقِيلَ إِنْ دَامَتْ الْعَقْلُ إِلَى الْمَوْتِ يَجُوزُ إِفْرَاؤُهُ بِالْإِشَارَةِ وَيَجُوزُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ التَّنَطُّقِ بِمَعْنَى لَا يُرْجَى زَوَالُهُ فَكَانَ كَالْآخَرِ قَالُوا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ .

( قَوْلُهُ : قَالُوا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ ) كَذَا قَالَ فِي الْبُرْهَانِ لَا تَصَحُّحُ إِشَارَةِ مُعْتَقِلِ اللِّسَانِ إِلَّا إِذَا دَامَ إِلَى الْمَوْتِ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ .

اهـ .

( قَبُولُهَا بَعْدَ مَوْتِهِ ) أَيُّ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي لِأَنَّ أَوَانَ ثُبُوتِ حُكْمِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ ( فَيَبْطُلُ قَبُولُهَا وَرَكْتُهَا قَبْلَهُ ) أَيُّ قَبْلِ الْمَوْتِ كَمَا إِذَا قَالَ لِمَرْأَةٍ : أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا عَلَى دِرْهَمٍ فَإِنْ رَدَّهَا وَقَبُولُهَا بَاطِلٌ قَبْلَ الْغَدِ كَمَا مَرَّ .

( وَبِهِ ) أَيُّ بِالْقَبُولِ ( يُمْلِكُ ) أَيُّ الْمُوصَى بِهِ وَلَا يُمْلِكُ قَبْلَهُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِثْبَاتُ مِلْكٍ جَدِيدٍ وَلِهَذَا لَا يُرَدُّ الْمُوصَى لَهُ بِالْعَيْبِ وَلَا يُمْلِكُ أَحَدٌ إِثْبَاتَ الْمِلْكِ لِغَيْرِهِ بِلَا اخْتِيَارِهِ بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ فَإِنَّهُ خِلَافُهُ حَتَّى يَبْتُتَ فِيهِ الْأَحْكَامُ جَبْرًا مِنْ الشَّارِعِ بِلَا قَبُولِ لَوْلَايَتِهِ عَلَيْهِ ( إِلَّا إِذَا مَاتَ مُوصِيهِ ثُمَّ هُوَ ) أَيُّ الْمُوصَى لَهُ بِلَا قَبُولِ ( فَهُوَ ) أَيُّ الْمُوصَى بِهِ ( لَوْرَثَتِهِ ) أَيُّ وَرَثَةِ الْمُوصَى لَهُ اسْتِحْسَانًا ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ تَبْطُلَ الْوَصِيَّةَ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمِلْكَ مَوْثُوفٌ عَلَى الْقَبُولِ

فَصَارَ كَمُشْتَرَى مَاتَ قَبْلَ قَبُولِهِ بَعْدَ إِجَابِ الْبَائِعِ ، وَجَهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ مِنْ جَانِبِ الْمُوصِي قَدْ تَمَّتْ بِمَوْتِهِ تَمَامًا لَا يَلْحَقُهُ الْقَسْخُ مِنْ جِهَتِهِ وَإِنَّمَا تَوَقَّفَتْ لِحَقِّ الْمُوصَى لَهُ فَإِذَا مَاتَ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ كَمَا فِي بَيْعٍ شَرْطٍ فِيهِ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ .

( وَلَهُ ) أَيِ يَجُوزُ لِلْمُوصِي ( الرُّجُوعُ عَنْهَا ) أَيِ الْوَصِيَّةِ ( يَقُولُ صَرِيحٌ ) نَحْوُ رَجَعْتُ عَمَّا أَوْصَيْتُ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ لَمْ يَتِمَّ فَصَارَ كَالْهَبَةِ ( وَفَعَلَ يَقْطَعُ حَقَّ الْمَالِكِ عَنِ الْمَغْضُوبِ ) كَقَطْعِ الثَّوبِ وَخِيَاطَتِهِ ( أَوْ يَزِيدُ فِي الْمُوصَى بِهِ مَا يَمْنَعُ تَسْلِيمَهُ بَدُونِهِ كَالْبِنَاءِ أَوْ يُزِيلُ مِلْكَهُ كَالْبَيْعِ ) فَإِنْ كُلُّ تَصَرُّفٍ أَوْجَبَ زَوَالَ مِلْكِ الْمُوصِي كَانَ رُجُوعًا كَمَا إِذَا بَاعَ الْمُوصَى بِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَوْ وَهَبَهُ ثُمَّ رَجَعَ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَنْقُذُ إِلَّا فِي مِلْكِهِ فَإِذَا زَالَ عَنْهُ كَانَ رُجُوعًا وَذَبْحُ الشَّاةِ الْمُوصَى بِهَا رُجُوعٌ لِأَنَّهُ لِلصَّرْفِ إِلَى حَاجَتِهِ عَادَةً فَصَارَ هَذَا الْمَعْنَى أَصْلًا أَيْضًا ( بِخِلَافِ غَسْلِ ثَوْبٍ أَوْ صَى بِهِ ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ رُجُوعًا لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ ثَوْبَهُ غَيْرَهُ يَغْسِلُهُ عَادَةً فَكَانَ تَقْرِيرًا .

( الْجُحُودُ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ) لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِثْبَاتٌ فِي الْمَاضِي وَنَقْيٌ فِي الْحَالِ ، وَالْجُحُودُ نَقْيٌ فِي الْمَاضِي ، وَالْحَالِ فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَلِهَذَا لَا يَكُونُ جُحُودُ النِّكَاحِ فُرْقَةً .  
قَوْلُهُ : الْجُحُودُ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ( هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْبُرْهَانِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : هُوَ رُجُوعٌ

( كَذَا كُلُّ وَصِيَّةٍ أَوْصَيْتُ بِهَا فَحَرَامٌ أَوْ رِبَا ) فَإِنَّهُ أَيْضًا لَيْسَ بِرُجُوعٍ لِأَنَّ وَصْفَ الْحُرْمَةِ ، وَالرَّبَوِيَّةِ يَقْتَضِي بَقَاءَ الْأَصْلِ فَلَا يَتَحَقَّقُ الرُّجُوعُ .

( وَ ) قَوْلُهُ ( كُلُّ وَصِيَّةٍ أَوْصَيْتُ بِهَا آخَرَتَهَا بِخِلَافِ تَرَكْتُهَا ) فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِرُجُوعٍ ، وَالثَّانِي رُجُوعٌ لِأَنَّ تَرَكْتُ الشَّيْءَ إِسْقَاطٌ ، وَالتَّأْخِيرُ لَيْسَ بِإِسْقَاطٍ فَإِنَّ الدَّائِنَ إِذَا قَالَ لِمَذْبُونِهِ : تَرَكْتُ لَكَ ذِيْلَكَ كَانَ إِبْرَاءً لَهُ وَلَوْ قَالَ : آخَرْتُ عَنْكَ لَا يَكُونُ إِبْرَاءً كَذَا فِي الْمُحِيطِ .  
( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْمُحِيطِ ) وَذَكَرَهُ فِي التَّبَيِّنِ ، وَالْكَافِي

( وَ ) بِخِلَافِ كُلِّ ( وَصِيَّةٍ أَوْصَيْتُهَا فَهِيَ بَاطِلَةٌ ) فَإِنَّهُ أَيْضًا رُجُوعٌ لِأَنَّ الْبَاطِلَ ذَاهِبٌ مُتَلَاشٍ لَا أَصْلَ لَهُ .

( أَوْ الَّذِي أَوْصَيْتُ بِهِ لِزَيْدٍ فَهُوَ لِعَمْرٍو أَوْ لِفُلَانٍ وَارِثِي ) فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ رُجُوعًا لِأَنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَى قَطْعِ الشَّرَكَةِ وَإِثْبَاتِ التَّخْصِيصِ لَهُ فَاقْتَضَى رُجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ ثُمَّ الْوَرَثَةُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءُوا أَجَازُوا ، وَإِنْ شَاءُوا رَدُّوا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَى بِهِ لِآخَرَ أَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ رُجُوعًا لِأَنَّ اللَّفْظَ صَالِحٌ لِلشَّرَكَةِ ، وَالْمَحَلُّ يَقْبَلُهَا فَيَكُونُ الْعَبْدُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ( وَلَوْ كَانَ فُلَانٌ مَيِّتًا وَقَتَّهَا فَالْأُولَى ) مِنَ الْوَصِيَّتَيْنِ ( بِحَالِهَا ) لِأَنَّ بَطْلَانَ الْأَوَّلِ مِنْ ضَرُورَاتِ الْإِثْبَاتِ لِلثَّانِي فَإِذَا لَمْ يَبُتْ لَهُ فَهُوَ لِلْأَوَّلِ ( وَلَوْ ) كَانَ فُلَانٌ ( حَيًّا ) وَقَتَّهَا ( فَمَاتَ قَبْلَ الْمُوصِي فَهِيَ لَوَرَثَةِ الْمُوصِي ) لِبَطْلَانِ الْوَصِيَّتَيْنِ لِأَنَّ لَمَّا تَبَتِ لِلثَّانِي كَانَ رُجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ فَبَطَلَتْ فِي حَقِّ الْأَوَّلِ وَصَحَّتْ فِي حَقِّ الثَّانِي ثُمَّ بَطَلَتْ بِمَوْتِهِ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي .

( قَوْلُهُ : فَهُوَ لِعَمْرٍو وَلِفُلَانٍ وَارِثِي ) الْقَيْدُ بِالْوَارِثِ خَاصٌّ بِالْآخِرِ وَهُوَ فُلَانٌ فَقَطْ ( قَوْلُهُ : ثُمَّ الْوَرَثَةُ بِالْخِيَارِ ) يَعْنِي فِي تَجْوِيزِ الْوَصِيَّةِ لِفُلَانٍ الْوَارِثِ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ وَأَمَّا عَمْرٍو فَالْوَصِيَّةُ لَهُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَتِهِمْ

( تَبْطُلُ هِبَةُ الْمَرِيضِ وَوَصِيَّتُهُ لِمَنْ نَكَحَهَا بَعْدَهُمَا ) أَيِ بَعْدِ الْهَبَةِ ، وَالْوَصِيَّةُ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْقَصْلِ أَنَّ كَوْنَ الْمُوصَى لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرَ وَارِثٍ لِحَوَازِ الوَصِيَّةِ وَفَسَادِهَا يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْمَوْتِ لَا يَوْمَ الوَصِيَّةِ وَفِي الْإِقْرَارِ يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرَ وَارِثٍ يَوْمَ الْإِقْرَارِ لِحَوَازِهِ وَفَسَادِهِ فَإِذَا أَوْصَى الْمَرِيضُ لِمَرْأَةٍ بِشَيْءٍ أَوْ وَهَبَ لَهَا شَيْئًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ مَاتَ بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ ، وَالْهَبَةُ أَمَّا الوَصِيَّةُ فَلِأَنَّهَا إِجَابٌ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَهِيَ وَارِثَةٌ حَيْثُذِ ، وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بَاطِلَةٌ وَأَمَّا الْهَبَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْجَزَةً صَوْرَةً فَهِيَ كَالْمُضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ حُكْمًا لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الوَصَايَا لِأَنَّهَا تَبْرُعُ يَتَقَرَّرُ حُكْمُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ .

( بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ ) فَإِنَّ الْمَرِيضَ إِذَا أَقَرَّ لِمَرْأَةٍ بِدَيْنٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ مَاتَ جَازَ إِقْرَارُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرَ وَارِثٍ يَوْمَ الْإِقْرَارِ وَهِيَ أَجَنِيَّةٌ فِيهِ .  
( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ ) يَعْنِي لِلْمَرْأَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ وَيُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ كَمَا فِي التَّبَيِّنِ

( وَ ) تَبْطُلُ ( وَصِيَّتُهُ وَهَبَتُهُ وَإِقْرَارُهُ لِابْنِهِ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ مُكَاتِبًا إِنْ أَسْلَمَ أَوْ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ ) أَيِ بَعْدِ الوَصِيَّةِ ، وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا أَمَّا الوَصِيَّةُ ، وَالْهَبَةُ فَلِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِمَا حَالُ الْمَوْتِ ، وَأَمَّا الْإِقْرَارُ فَإِنَّهُ ، وَإِنْ كَانَ مُلْزِمًا بِنَفْسِهِ لَكِنْ سَبَبَ الْإِرْثِ وَهُوَ الْبُتُوَّةُ قَائِمٌ وَقَتِ الْإِقْرَارِ فَيُورِثُ تَهْمَةَ الْإِبْنَارِ فَصَارَ بِاعْتِبَارِ التَّهْمَةِ مُلْحَقًا بِالْوَصَايَا .

( الْمُقْعَدُ ) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْمَشْيِ لِدَاءٍ فِي رِجْلَيْهِ ( وَالْمَقْلُوجُ ) الْفَالِجُ دَاءٌ يَعْزِضُ لِنَصْفِ الْبَدَنِ فَيَمْنَعُهُ عَنِ الْحِسِّ ، وَالْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ ( ، وَالْأَسْلُ ) وَهُوَ الَّذِي فِي يَدِهِ ارْتِعَاشٌ وَحَرَكَةٌ ( ، وَالْمَسْلُولُ ) وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ لَهُ عِلَّةٌ السُّلُّ وَهُوَ فُرْحٌ يَكُونُ فِي الرِّثَةِ ( إِنْ طَالَ مُدَّتُهُ سَنَةً كَالصَّحِيحِ وَإِلَّا فَكَالْمَرِيضِ ) يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ أَمْرَاضٌ مُزْمِنَةٌ فَمَنْ عَرَضَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهَا وَتَصَرَّفَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ تِمَامِ سَنَةِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى الْقُصُولِ الْأَرْبَعَةِ كَانَ الْمَرَضُ مَرَضَ الْمَوْتِ فَتُعْتَبَرُ تَصَرُّفَاتُهُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ تِمَامِهَا لَمْ يَكُنْ مَرَضَ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ فِي الْقُصُولِ الَّتِي كُلُّ مِنْهَا مَطْنَةٌ الْهَلَاكِ صَارَ الْمَرَضُ بِمَنْزِلَةِ طَبْعٍ مِنْ طِبَاعِهِ وَخَرَجَ صَاحِبُهُ مِنْ أَحْكَامِ الْمَرِيضِ حَتَّى لَا يَشْتَغَلَ بِالتَّدَاوِي .

( قَوْلُهُ : إِنْ طَالَ مُدَّتُهُ سَنَةً كَالصَّحِيحِ وَإِلَّا فَكَالْمَرِيضِ ) كَذَا فَسَرَ الطُّولَ بِسَنَةٍ فِي الْخَائِنَةِ وَقَيَّدَ هَذَا فِي الْخُلَاصَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ فَقَالَ إِذَا طَالَ بِهِ الْمَرَضُ وَلَا يُخَافُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ كَالْفَالِجِ ، وَالشَّلْلُ إِذَا كَانَ زَمِنًا أَوْ مُقْعَدًا أَوْ يَابِسَ الشَّقُّ فَهَذَا لَا يَكُونُ حُكْمُ الْمَرِيضِ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ حَالُهُ مِنْ ذَلِكَ وَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ فَمَا فَعَلَ فِي حَالَةِ التَّغْيِيرِ يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ هـ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( اجْتَمَعَ الوَصَايَا ) وَكَانَ بَعْضُهَا فَرَضًا وَبَعْضُهَا تَقْلًا ( وَصَاقَ الثَّلَاثُ فِيهِ الْفَرَضُ ، وَالتَّقِلُّ قُدَّمَ الْفَرَضُ ) سَوَاءً قَدَّمَهُ الْمُوصِي أَوْ آخَرَهُ كَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْكَفَّارَاتِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَدَّمَ اللَّهُمُّ ( وَإِنْ تَسَاوَتْ ) فِي الْقُوَّةِ ( قَدَّمَ مَا قَدَّمَ ) أَيِ الْمُوصَى فِي الذِّكْرِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَبْدَأَ بِمَا هُوَ اللَّهُمُّ عِنْدَهُ ، وَالتَّابِتُ بِالظَّاهِرِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ وَلَوْ نَصَّ عَلَى تَقْدِيمِ مَا بَدَأَ بِهِ لَزِمْنَا تَقْدِيمَهُ كَذَا هُنَا أَوْصَى بِحَجٍّ حُجَّ عَنْهُ رَاكِبًا مِنْ بَلَدَةٍ إِنْ كَفَى نَفَقَتَهُ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْحَجَّ مِنْ بَلَدِهِ وَلَهَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مِنَ الْمَالِ مَا يَكْفِيهِ مِنْ بَلَدِهِ ، وَالْوَصِيَّةُ لِادِّاءِ مَا كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَيَحُجُّ رَاكِبًا إِذْ لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَحُجَّ مَا شَاءَ فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ ( وَإِلَّا ) أَيِ ، وَإِنْ لَمْ تَكْفِ ( فَمِنْ حَيْثُ

تَكْفِي ) ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَحُجُّ عَنْهُ لِأَنَّهُ أَوْصَى بِالْحَجِّ بِصِفَةٍ وَقَدْ عُدِمَتْ ، وَجَهُ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ غَرَضَهُ تَنْفِيذُ الْوَصِيَّةِ فَتَنْفُذُ مَا أَمَكُنْ .

( مَاتَ حَاجٌّ فِي طَرِيقِهِ وَأَوْصَى بِهِ ) أَيُّ بَأْنٍ يَحُجُّ عَنْهُ ( يَحُجُّ كَذَلِكَ ) أَيُّ مِنْ بَلَدِهِ إِنْ كَفَى نَفَقَتَهُ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ تَكْفِي ، وَقَالَا ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا مَاتَ الْحَاجُّ عَنْ غَيْرِهِ فِي الطَّرِيقِ ، وَأَمَّا مَنْ لَا وَطْنَ لَهُ فَيَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ بِالْإِجْمَاعِ ذَكَرَهُ الرَّيْلِيُّ .

( أَوْصَى بَأْنٍ يَحُجُّ عَنْهُ بِهَذِهِ الْمِائَةِ فَهَلَكَ مِنْهَا دِرْهَمٌ يَحُجُّ عَنْهُ بِمَا بَقِيَ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ ) اسْتِحْسَانًا ( وَإِنْ لَمْ يَهْلِكْ شَيْءٌ حَجَّ بِهَا فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ رُدَّ عَلَى الْوَارِثِ ) لِأَنَّ التَّرَكَّةَ حَقُّ الْوَرَثَةِ إِلَّا مَا اشْتَغَلَ بِحَقِّ الْوَصِيَّةِ ( بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِاعْتِاقِ عَبْدٍ عَنْهُ ) أَيُّ بِهَذِهِ الْمِائَةِ فَهَلَكَ مِنْهَا دِرْهَمٌ ( حَيْثُ لَمْ يُعْتَقَ بِالْبَقِي ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِذَا وَجَبَتْ لِمُسْتَحِقٍّ لَمْ يَصَحَّ تَنْفِيذُهَا لِغَيْرِهِ وَهَاهُنَا أَوْصَى بِالْعَتَقِ لِعَبْدٍ يَشْتَرِي بِمَا سُمِّيَ فَلَمْ يَصَحَّ تَنْفِيذُهَا فِي عَبْدٍ يَشْتَرِي بِقَلِّ مِنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ فَكَانَ فِيهِ تَنْفِيذُ الْوَصِيَّةِ لِغَيْرِ الْمُوصَى لَهُ ، وَذَا لَا يَجُوزُ .

( أَوْصَى بَأْنٍ يَشْتَرِي بِكُلِّ مَالِهِ عَبْدٌ فَيُعْتَقُ عَنْهُ وَلَمْ يُجْزِ الْوَرَثَةُ ) بَطَلَتْ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْعَبْدَ الْمُشْتَرَى بِالْكُلِّ مُغَايِرٌ لِمَا يَشْتَرَى بِالثُلْثِ .

( كَذَا إِذَا أَوْصَى بَأْنٍ يَشْتَرِي لَهُ عَبْدٌ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فَزَادَ الْأَلْفُ عَلَى الثُّلْثِ لَمْ تَجْزِ ) لِلتَّغَايُرِ بَيْنَهُمَا أَيْضًا

( بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ ) ( أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِهِ وَلَا خَرَ بِثُلْثِهِ فَإِنْ أَجَازَ الْوَرَثَةُ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ وَلَهُمُ الثُّلْثُ ، وَإِنْ لَمْ يُجْزُوا ) أَيُّ الْوَرَثَةُ ( فَالْثُّلُثُ بَيْنَهُمَا ) نِصْفَيْنِ لَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي سَبَبِ الْاسْتِحْقَاقِ فَيَسْتَوِيَانِ فِي الْاسْتِحْقَاقِ ، وَالثُّلْثُ يُضِيقُ عَنْ حَقِّهِمَا فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا .  
بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ

( وَلَوْ ) أَوْصَى ( لَهُ بِثُلْثِهِ وَلَا خَرَ بِكُلِّهِ وَلَمْ يُجْزُوا فَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) أَيُّ الثُّلْثُ يُنْصَفُ بَيْنَهُمَا ( وَعِنْدَهُمَا يُرْبَعُ ) أَيُّ يُجْعَلُ أَرْبَعَةً أَسْهُمٍ ثَلَاثَةٌ لِلْمُوصَى لَهُ بِالْكُلِّ وَوَاحِدٌ لِلْمُوصَى لَهُ بِالثُّلْثِ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الزَّائِدِ عَلَى الثُّلْثِ إِنَّمَا يُبْطَلُ بِمَعْنَى أَنَّ الْمُوصَى لَهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ حَقًّا عَلَى الْوَارِثِ لَكِنْ يُعْتَبَرُ فِي أَنَّ الْمُوصَى لَهُ يَأْخُذُ مِنَ الثُّلْثِ بِحِصَّتِهِ ذَلِكَ الزَّائِدُ إِذْ لَا مُوجِبَ لِإِبْطَالِ هَذَا الْمَعْنَى فَمَخْرُجُ الثُّلْثِ ثَلَاثَةٌ فَالثُّلْثُ وَاحِدٌ ، وَالْكُلُّ ثَلَاثَةٌ فَصَارَتْ أَرْبَعَةٌ فَيُقَسَّمُ الثُّلْثُ بِهَذِهِ السَّهَامِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِهِ وَلَا خَرَ بِكُلِّهِ وَلَمْ يُجْزُوا فَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَيُّ الثُّلْثُ يُنْصَفُ بَيْنَهُمَا ) وَيَكُونُ تَصْحِيحُهَا مِنْ سِتَّةٍ لِأَنَّ أَصْلَهَا ثَلَاثَةٌ وَوَاحِدٌ لِلْمُوصَى لَهُمَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِمَا فَيُضْرَبُ اثْنَانِ فِي أَصْلِهَا تَبْلُغُ سِتَّةً ثَلَاثًا اثْنَانِ بَيْنَهُمَا ، وَالْبَقِي لِلْوَارِثِ قَوْلُهُ : فَمَخْرَجُ الثُّلْثِ ثَلَاثَةٌ

( إلخ ) فِي مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ خَفَاءً ، وَالطَّرِيقَةُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ هَهُنَا وَصِيَّتَانِ وَصِيَّةٌ بِالثُّلْثِ ، وَوَصِيَّةٌ بِالْكُلِّ كَانَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ لِحَاجَتِنَا إِلَى الثُّلْثِ فَيُؤْخَذُ ثَلَاثُهَا لِلْوَصِيَّةِ فَيَجْعَلُنَاهُ أَثْلَانًا ، وَالْمُوصَى لَهُ بِالْكُلِّ يَدْعِي الْكُلَّ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ ، وَالْمُوصَى لَهُ بِالثُّلْثِ يَدْعِي ثُلْثَهُ وَهُوَ سَهْمٌ فَتَعُولُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لِصَاحِبِ الثُّلْثِ وَثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ

لصاحب الجميع وهذه مسألة الرد ، والحكم كذلك عندهما في الإجازة أنه يقسم المال أربعاً عندهما وطريقه أن تقول الإجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة فيقسم الثلث أولاً بينهما بأن تجعل المسألة من ثلاثة ، والواحد عليهما لا يستقيم فيضرب مخرج النصف في الثلاثة أصل المسألة تبلغ ستة فتلثها بينهما وبقي أربعة أسهم فصاحب الجميع يدعيها وصاحب الثلث يدعي سهماً واحداً ليم له ثلث جميع المال فيسلم للموصى له بالكل ثلاثة أسهم ويستوي منازعتهم في السهم الباقي فينصف ولا يستقيم الواحد على مخرج النصف فضربنا مخرج النصف في ستة فحصل اثنا عشر للموصى له بالكل أربعة ونصف فضعناه فصار تسعة وهي ثلاثة أربع المال وكان للموصى له بالثلث سهم ونصف فضعناه فصار ثلاثة

وهي ربع جميع المال انتهى الحكم عندهما .

وأما عند أبي حنيفة ففي إجازة الوصية بالكل ، والثلث يقسم المال أسداساً يفرض المال ستة ولا نزاع لصاحب الثلث في أربعة واستوت منازعتهم في سهمين فينصفان فصار لصاحب الكل خمسة ولصاحب الثلث سهم كذا في شرح المجمع قلت فاستوى لصاحب الثلث نصيبه في حالتي الرد ، والإجازة اهـ .  
ونقل مثل هذا الشيخ إمام القرظين عبد الله الشنشوري الشافعي رحمه الله تعالى في شرحه للترتيب عن الحنفية ثم قال عن مصنف الترتيب قال أصحابنا وغيرهم : وهذا دليل على فساد هذا القول لأنه لا يجوز أن يستوي نصيب موصى له في حالتي الإجازة ، والرد .

اهـ .

( ولو له بثلثه ولاخر بنصفه ولم يجزوا فالثلث بينهما نصفان عنده وعندهما على خمسة أسهم سهمان لصاحب الثلث ) لأنه يجعل كل سدس سهماً ( وثلاثة أسهم لصاحب النصف ) لأنه الحاصل بالضرب ولو له بالسدس ولاخر بالثلث فالثلث بينهما أثلاثاً عندهم بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبني على خلاف مقرر بينهم ذكره بقوله .  
( قوله : ولو له بثلثه ولاخر بنصفه ولم يجزوا فالثلث بينهما نصفان عنده ) وتصح المسألة من ستة لاجتماع النصف ، والثلث وتباينهما فيؤخذ ثلثها اثنان لكل واحد واحد ( قوله : وعندهما على خمسة أسهم وتصح من خمسة عشر ) لأن مخرج الثلث ، والنصف ستة ومجموعهما منها خمسة وثلث المال واحد لا ينقسم على الخمسة فيضرب ثلاثة في سهام الوصية تبلغ خمسة عشر فتلثها خمسة ثلاثة منها لصاحب النصف ، واثنان منها لصاحب الثلث ، والعشرة للورثة ( قوله : لأنه يجعل كل سدس سهماً ) يعني كل سدس من أصل المسألة سهماً من تصحيحها بيان هذا أنه لما اجتمع النصف ، والثلث وخص صاحب الثلث من الحاصل اثنان وهما سدسان بنسبة كل واحد منهما إلى محصل مخرج النصف ، والثلث أعطي سهمين من الخمسة التي هي ثلث جميع المال كما بيناه ( قوله : لأنه الحاصل بالضرب ) أي ضرب سهام الوصية وهي خمسة من محصل ضرب مخرج الثلث ، والنصف في مخرج الثلث كما بيناه ففي عبارته تفنن لأن الحاصل بالضرب هو معنى جعل كل سدس سهماً كما بيناه

( ولا يضرب أبو حنيفة للموصى له بما زاد على الثلث ) قال في العناية أي لا يجعل من ضرب من ماله سهماً أي جعل ومفعول لا يضرب محذوف أي لا يضرب شيئاً .

وقال صدر الشريعة المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فإذا أوصى بالثلث ، والكل فعند أبي حنيفة



سِيَهَامُ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصْفٌ يُضْرَبُ النِّصْفُ فِي ثُلْثِ الْمَالِ فَالنِّصْفُ فِي الثُّلُثِ يَكُونُ نَصْفَ الثُّلُثِ وَهُوَ السُّدُسُ فَلِكُلِّ سُدُسِ الْمَالِ وَعِنْدَهُمَا سِيَهَامُ الْوَصِيَّةِ أَرْبَعَةٌ ، وَالْوَاحِدُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ رُبْعٌ فَيُضْرَبُ الرُّبْعُ فِي ثُلْثِ يَكُونُ رُبْعُ الثُّلُثِ ثُمَّ لِصَاحِبِ الْكُلِّ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الثُّلُثِ فَيُضْرَبُ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ فِي الثُّلُثِ يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الثُّلُثِ وَلِصَاحِبِ الثُّلُثِ وَاحِدَةٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ فَيُضْرَبُ الْوَاحِدَةُ فِي الثُّلُثِ وَهُوَ الرُّبْعُ يَعْنِي رُبْعُ الثُّلُثِ .

( قَوْلُهُ : قَالَ فِي الْعِنَايَةِ أَيْ لَا يُجْعَلُ مَنْ ضَرَبَ مِنْ مَالِهِ سَهْمًا ) أَيْ جَعَلَ فِي التَّرَكِيبِ تَأْمَلُ هَذَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَفْسِيرُ " ضَرَبَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ يُشَارِكُ أَوْلَى مِنْ تَفْسِيرِهِ يُجْعَلُ أَخْذًا مِنَ الْمُضَارَبَةِ الَّتِي هِيَ الْمُشَارَكَةُ فِي الرِّبْحِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ التَّفْسِيرُ بِجَعْلِهِ فِي تَمَامِ الْكَلَامِ مِنْ عِبَارَاتِ الْمَشَائِخِ ، وَيُقَالُ ضَرَبَ فِي الْجُزُورِ إِذَا اشْرَكَ فِيهَا وَقُلَانِ يَضْرَبُ فِيهِ بِالْثُلُثِ أَيْ يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا بِحُكْمِ مَالِهِ مِنَ الثُّلُثِ اهـ .

وَعَدَلَ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي الْبُرْهَانِ حَيْثُ قَالَ الْمُوصَى لَهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ لَا يُفْضَلُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالْثُلُثِ عِنْدَنَا أَيْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا فِي الْمُحَابَاةِ ، وَالسَّعَايَةِ ، وَالذَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ وَقَضَاءَهُ أَيْ فَضْلَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ الْمُوصَى لَهُ بِالْأَكْثَرِ مُطْلَقًا .

اهـ .

( إِلَّا فِي الْمُحَابَاةِ ) صَوْرَتُهَا عَبْدَانِ لِرَجُلٍ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا أَلْفٌ وَمِائَةٌ وَقِيمَةُ الْآخَرِ سِتْمِائَةٌ وَأَوْصَى بِأَنْ يُبَاعَ أَحَدُهُمَا لِفُلَانٍ بِمِائَةٍ ، وَالْآخَرُ لِفُلَانٍ بِمِائَةٍ فَإِنَّ الْمُحَابَاةَ حَصَلَتْ لِأَحَدِهِمَا بِأَلْفٍ وَلِلْآخَرِ بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَالْكُلُّ وَصِيَّةٌ لِكُونِهِ فِي حَالِ الْمَرَضِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُمَا وَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ جَارَتْ الْمُحَابَاةُ بِقَدْرِ الثُّلُثِ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا أَثْلَانِ يَضْرَبُ الْمُوصَى لَهُ بِالْأَلْفِ بِحَسَبِ وَصِيَّتِهِ وَهِيَ الْأَلْفُ ، وَالْمُوصَى لَهُ الْآخَرُ بِحَسَبِ وَصِيَّتِهِ وَهِيَ خَمْسِمِائَةٌ فَلَوْ كَانَ هَذَا كَسَائِرِ الْوَصَايَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَبَ أَنْ لَا يَضْرَبَ الْمُوصَى لَهُ بِالْفِ بَأَكْثَرِ مِنْ خَمْسِمِائَةٍ .

( وَالسَّعَايَةُ ) صَوْرَتُهَا أَنْ يُوصَى بِعَتَقِ عَبْدَيْنِ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا أَلْفٌ وَقِيمَةُ الْآخَرِ أَلْفَانِ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُمَا إِنْ أَجَازَهَا الْوَرَثَةُ عَتَقَا جَمِيعًا ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِوْا عَتَقَا مِنَ الثُّلُثِ وَثُلُثُ مَالِهِ أَلْفٌ فَالْأَلْفُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ وَصِيَّتِهِمَا ثَلَاثَا الْأَلْفِ لِلَّذِي قِيمَتُهُ أَلْفَانِ وَيَسْعَى فِي الْبَاقِي ، وَالثُّلُثُ لِلَّذِي قِيمَتُهُ أَلْفٌ وَيَسْعَى فِي الْبَاقِي .

( وَالذَّرَاهِمُ الْمُرْسَلَةُ ) أَيْ الْمُطْلَقَةُ عَنْ كَوْنِهَا ثُلَاثًا أَوْ نَصْفًا أَوْ نَحْوَهُمَا صَوْرَتُهَا أَنْ يُوصَى لِرَجُلٍ بِأَلْفَيْنِ وَلَاخَرَ بِأَلْفٍ وَثُلُثِ مَالِهِ أَلْفٌ وَلَمْ يُجْزِ الْوَرَثَةُ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَثْلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَضْرَبُ بِجَمِيعِ وَصِيَّتِهِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ فِي مَخْرَجِهَا صَحِيحَةٌ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ آخَرُ يَخْرُجُ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الثُّلُثِ ، وَوَجْهُ فَرْقِ الْإِمَامِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّوَرِ الثَّلَاثِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِذَا كَانَتْ مَقْدِيرَةً بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ صَرِيحًا كَالنِّصْفِ ، وَالثَّلَاثِينَ وَنَحْوِهِمَا ، وَالشَّرْعُ أَبْطَلَ الْوَصِيَّةَ فِي الرَّائِدِ يَكُونُ ذِكْرُهُ لِقَوْلِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الضَّرْبِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَقْدِيرَةً حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي الْعِبَارَةِ مَا يَكُونُ مُبْطِلًا لِلْوَصِيَّةِ كَمَا إِذَا أَوْصَى بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا وَاتَّفَقَ أَنَّ مَالَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ غَيْرَ بَاطِلَةٍ بِالْكَلْبَةِ لِمَمَّاكَانِ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مَالٌ فَوْقَ الْمِائَةِ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ بَاطِلَةً بِالْكَلْبَةِ تَكُونُ مُعْتَبَرَةً فِي حَقِّ الضَّرْبِ .

( وَلَوْ ) أَوْصَى ( بِنَصِيبِ ابْنِهِ بَطَل ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِمَا هُوَ حَقُّ الْإِبْنِ لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِهِ .

( وَلَوْ ) أَوْصَى ( بِمِثْلِهِ ) أَيْ بِمِثْلِ نَصِيبِ الْإِبْنِ ( لَا ) أَيْ لَا تَبْطُلُ إِذَا لَا مَانِعَ مِنْهُ .

( و ) لَوْ أَوْصَى ( بَسْهُمْ أَوْ جُزْء ) أَي لَوْ قَالَ : أَوْصَيْتَ بَسْهُمْ مِنْ مَالِي أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ ( لَهُ بَيْنَ وَارْتِهِ ) أَي يُقَالُ لِلْوَارِثِ أَعْطَى مَا شِئْتَ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ ، وَالْجَهْلُ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ فَالْيَأْنُ إِلَى الْوَارِثِ هَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمَشَايخُ بِنَاءً عَلَى الْعُرْفِ أَنَّ السَّهْمَ كَالْجُزْءِ وَأَمَّا أَصْلُ الرِّوَايَةِ فَيُخِلَافُهُ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْوَقَايَةِ .

( و ) لَوْ أَوْصَى ( بِسُدُسِ مَالِهِ ثُمَّ بِنُثْلِهِ وَأُجْبِرَ لَهُ ثُلُثُهُ ) أَي يَكُونُ السُّدُسُ دَاخِلًا فِي الثُّلُثِ قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : فَإِنْ قُلْتَ قَوْلُهُ ثُلُثُ مَالِي لَهُ إِنْ كَانَ إِخْبَارًا فَكَاذِبٌ ، وَإِنْ كَانَ إِنْشَاءً يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ النِّصْفُ عِنْدَ إِجَارَةِ الْوَرْتَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي السُّدُسِ إِخْبَارًا ، وَفِي الثُّلُثِ إِنْشَاءً فَهَذَا مُمْتَنِعٌ أَيْضًا أَوْ رَدَّ هَذَا السُّؤَالُ وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ أَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ نَحْنَارُ أَنَّهُ إِنْشَاءٌ وَإِنَّمَا يَجِبُ لَهُ النِّصْفُ عِنْدَ إِجَارَةِ لَوْ كَانَ النِّصْفُ مَذْلُولَ اللَّفْظِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ السُّدُسَ ، وَالثُّلُثَ فِي كَلَامِهِ شَائِعٌ وَضَمُّ الشَّائِعِ إِلَى الشَّائِعِ لَا يُفِيدُ زِيَادًا فِي الْمَقْدَارِ بَلْ يَتَعَيَّنُ الْأَكْثَرُ مُقَدَّمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا وَلِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ فِي تَعْلِيلِهِ لِأَنَّ الثُّلُثَ مُتَضَمِّنٌ لِلْسُّدُسِ فَإِنَّ التَّضَمُّنَ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الشَّائِعِ وَضَمُّ السُّدُسِ الشَّائِعِ إِلَى الثُّلُثِ الشَّائِعِ لَا يُفِيدُ زِيَادَةً فِي الْعَدَدِ فَلَا يَتَأَوَّلُ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ وَفَائِدَةُ إِجَارَةِ إِنَّمَا تَظْهَرُ فِيمَا يَكُونُ مُتَأَوَّلَ اللَّفْظِ وَإِلَّا لَكَانَ بَرًّا مُسْتَأْنَفًا لَا إِجَارَةَ وَيَقْرَبُ مِنْ هَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَعْقُولِ إِنَّ ضَمَّ الْكَلْبِيِّ إِلَى الْكَلْبِيِّ لَا يُفِيدُ الْجُزْئِيَّةَ .

قَوْلُهُ : فَهَذَا مُمْتَنِعٌ أَيْضًا ( أَي كَمَا أَنَّهُ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ لَهُ النِّصْفُ عِنْدَ إِجَارَةِ الْوَرْتَةِ كَذَلِكَ هُنَا ) قَوْلُهُ : وَضَمُّ الشَّائِعِ إِلَى الشَّائِعِ لَا يُفِيدُ زِيَادًا فِي الْمَقْدَارِ ( لِقَائِلِ أَنْ لَا يُسَلِّمَ ذَلِكَ إِذْ الزِّيَادَةُ فِيمَا ذَكَرَ ظَاهِرَةٌ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ مُتَضَمِّنًا لِلْسُّدُسِ فَلَا يُمْنَعُ ضَمُّهُ إِلَيْهِ فَتَحْصُلُ الزِّيَادَةُ وَلَا يُمْنَعُ الْمَنْعُ قَوْلُ الْعِنَايَةِ جَوَابًا عَمَّا أُورِدَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَجَازَتِ الْوَرْتَةُ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِصْفُ الْمَالِ وَإِلَّا لَمْ يَبْقَ ، لِقَوْلِهِ : وَإِجَارَةُ الْوَرْتَةِ فَائِدَةٌ فَالْجَوَابُ أَنَّ مَعْنَاهُ حَقُّهُ الثُّلُثُ وَإِنْ أَجَازَتِ الْوَرْتَةَ لِأَنَّ السُّدُسَ يَدْخُلُ فِي الثُّلُثِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالثَّانِيَةِ زِيَادَةَ السُّدُسِ عَلَى الْأَوَّلَى حَتَّى يَتِمَّ لَهُ الثُّلُثُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا إِجَابَ ثُلُثٍ عَلَى السُّدُسِ فَيُجْعَلُ السُّدُسُ دَاخِلًا فِي الثُّلُثِ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ وَحَمَلًا لِكَلَامِهِ عَلَى مَا يَمْلِكُهُ وَهُوَ الْإِيصَاءُ بِالثُّلُثِ هـ .

وَوَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ وَهُوَ الْوَارِثُ رَضِيَ بِمَا يُحْتَمَلُهُ كَلَامُ الْمُوصِي فَاتَّجَهَ أَنْ يُقَالَ بِاجْتِمَاعِ الثُّلُثِ مَعَ السُّدُسِ وَامْتِنَاعِ مَا كَانَ غَيْرَ مُتَيَقَّنٍ لِحَقِّ الْوَارِثِ فَبَعْدَ أَنْ رَضِيَ كَيْفَ يَتَكَلَّفُ لِلْمَنْعِ هـ .

ثُمَّ رَأَيْتُ لِقَاضِي زَادَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَحْثًا فِي جَوَابِ صَاحِبِ الْعِنَايَةِ وَنَصُّهُ : أَقُولُ فِي قَوْلِهِ وَحَمَلًا لِكَلَامِهِ عَلَى مَا يَمْلِكُهُ وَهُوَ الْإِيصَاءُ بِالثُّلُثِ بَحْثٌ لِأَنَّ مَا يَمْلِكُهُ إِنَّمَا هُوَ الْإِيصَاءُ بِالثُّلُثِ إِذَا لَمْ تُجْزِ الْوَرْتَةُ ، وَأَمَّا إِذَا أَجَازَتِ كَمَا هُوَ الْمَفْرُوضُ هَهُنَا فَيَمْلِكُ الْإِيصَاءَ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ أَيْضًا وَيَتَمَلَّكُهُ الْمَجَازُ لَهُ مِنْ قَبْلِ الْمُوصِي عِنْدَنَا كَمَا مَرَّ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ فَلَا تَتِمُّ هَذِهِ الْعِلَّةُ فَتَدْبَرْ

( وَفِي سُدُسِ مَالِي مُكَرَّرًا لَهُ سُدُسُهُ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ : سُدُسُ مَالِي لَهُ ثُمَّ قَالَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَوْ مَجْلِسٍ آخَرَ سُدُسُ مَالِي لَهُ كَانَ لَهُ سُدُسٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً .

( وَبِثُلْثِ دَرَاهِمِهِ أَوْ غَنَمِهِ وَهَلَكَ ثُلُثَاهُ لَهُ مَا بَقِيَ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى بِثُلْثِ دَرَاهِمِهِ أَوْ ثُلْثِ غَنَمِهِ فَهَلَكَ ثُلُثَا كُلِّ مِنْهُمَا وَبَقِيَ ثُلُثُهُ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلِلْمُوصَى لَهُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ .

وَقَالَ زُفَرٌ : لَهُ ثُلْثُ مَا بَقِيَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْوَرْتَةِ ، وَالْمُوصَى لَهُ ، وَالْمَالُ الْمُشْتَرَكُ يُتَوَى مَا تَوَى مِنْهُ عَلَى الشَّرِكَةِ وَيَبْقَى مَا بَقِيَ مِنْهُ عَلَيْهَا ، وَصَارَ كَمَا إِذَا كَانَتْ الشَّرِكَةُ أَجْنَسًا مُخْتَلِفَةً وَلَنَا أَنَّهُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ

يُمْكِنُ جَمْعُ حَقِّ أَحَدِهِمْ فِي الْوَاحِدِ وَلِهَذَا يَجْرِي فِيهِ الْجَبْرُ عَلَى الْقِسْمَةِ وَإِذَا أَمَكَنَ الْجَمْعُ جُمِعَ حَقُّ الْمُوصَى لَهُ فِيمَا بَقِيَ تَقْدِيمًا لِلْوَصِيَّةِ عَلَى الْبَارِثِ لِأَنَّ الْمُوصَى جَعَلَ حَاجَتَهُ فِي هَذَا الْمَعِينِ مُقَدَّمَةً عَلَى حَقِّ وَرَثَتِهِ بِقَدْرِ الْمُوصَى بِهِ فَكَانَ حَقُّ الْوَرَثَةِ كَالْتَّبَعِ وَحَقُّ الْمُوصَى لَهُ كَالْأَصْلِ ، وَالْأَصْلُ فِي مَالٍ اشْتَمَلَ عَلَى أَصْلِ وَتَبَعٍ إِذَا هَلَكَ شَيْءٌ مِنْهُ أَنْ يَجْعَلَ الْهَالِكُ مِنَ التَّبَعِ كَمَا فِي مَالِ الزَّكَاةِ حَيْثُ يُصْرَفُ الْهَالِكُ إِلَى الْعَفْوِ أَوَّلًا ثُمَّ إِلَى نِصَابٍ يَلِيهِ ثُمَّ وَثَمٌ .

( و ) لَوْ أَوْصَى ( بِنُثْلٍ رَقِيقِهِ أَوْ ثِيَابِهِ مُخْتَلِفَةً أَوْ دُورِهِ لَهُ ) أَيْ لِلْمُوصَى لَهُ ( ثُلُثٌ مَا بَقِيَ ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهَا التَّفَاوُتُ بَيْنَ أَفْرَادِهَا فَكَوْنُ أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَةً فَلَا يُمَكِّنُ جَمْعُ حَقِّ أَحَدِهِمْ فِي الْوَاحِدِ .  
قَوْلُهُ : وَلَوْ أَوْصَى بِنُثْلٍ رَقِيقِهِ أَوْ ثِيَابٍ مُخْتَلِفَةٍ ( ذَكَرَ وَصَفَ الثِّيَابِ بِالِاخْتِلَافِ دُونَ الرَّقِيقِ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ ثَابِتٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ

( و ) لَوْ أَوْصَى بِالْأَلْفِ ( وَلَهُ ) أَيْ لِلْمُوصَى ( تَقَدُّ وَدَيْنٌ ) عَلَى الْغَيْرِ مِنْ جِنْسِ الْأَلْفِ ( هُوَ ) أَيْ الْأَلْفُ الْمُوصَى بِهِ ( تَقَدُّ إِنْ خَرَجَ ) أَيْ الْأَلْفُ ( مِنْ ثُلَاثِهِ ) أَيْ ثُلُثُ التَّقَدُّ لِإِمْكَانِ إِيفَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ بِمَا يَخْسُ فَيَصَارُ إِلَيْهِ ( وَإِلَّا فَثُلُثُ التَّقَدُّ وَثُلُثُ الْمَأْخُوذِ مِنَ الدَّيْنِ ) يَعْنِي كُلَّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ ثُلَاثُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَلْفُ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ شَرِيكَ الْوَارِثِ وَفِي تَخْصِيصِهِ بِالْعَيْنِ يَخْسُ فِي حَقِّ الْوَرَثَةِ لِأَنَّ الْعَيْنَ أَوْلَى مِنَ الدَّيْنِ .

( و ) لَوْ أَوْصَى ( بِنُثْلِهِ لَزِيدٍ وَبَكْرٍ الْمَيِّتِ كَانَ لَزِيدٍ مُطْلَقًا ) أَيْ سَوَاءٌ عَلِمَ مَوْتُ بَكْرٍ أَوْ لَا لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْوَصِيَّةِ فَلَا يُرَاجِعُ الْحَيُّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِهَا كَمَا إِذَا أَوْصَى لَزِيدٍ وَلِجَدَارٍ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُوصَى مَوْتَهُ فَلَهُ نِصْفُ الثُّلُثِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَحِيحَةً عِنْدَهُ لِبَكْرٍ فَلَمْ يَرْضَ لِلْحَيِّ إِلَّا بِنِصْفِ الثُّلُثِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ مَوْتَهُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِبَكْرٍ لَعَوُ فَكَانَ رَاضِيًا بِكُلِّ الثُّلُثِ لَزِيدٍ .  
( قَوْلُهُ : وَبَكْرٍ الْمَيِّتِ ) لَوْ قَالَ وَهُوَ مَيِّتٌ لَكَانَ أَوْلَى لِنَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الصَّفَةَ مِنْ كَلَامِ الْمُوصَى وَلِيَحْسُنَ قَوْلُهُ : سَوَاءٌ عَلِمَ مَوْتُ بَكْرٍ أَوْ لَا ( قَوْلُهُ : كَانَ لَزِيدٍ مُطْلَقًا ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُرَاجِعُ مَعْدُومًا مِنَ الْأَصْلِ أَمَّا إِذَا كَانَ خَرَجَ الْمُرَاجِعُ بَعْدَ صِحَّةِ الْإِلْجَابِ يَخْرُجُ بِحَصَّتِهِ وَلَا يُسَلِّمُ لِلْآخِرِ كُلُّ الثُّلُثِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَحَّتْ لَهُمَا وَثَبَتَ الشَّرَكَةُ بَيْنَهُمَا فَيُطْلَانُ حَقُّ أَحَدِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُوجِبُ زِيَادَةَ حَقِّ الْآخِرِ وَذَكَرَ مِثْلَهُ

( كَذَا لَوْ ) أَوْصَى ( لَهُ ) أَيْ لَزِيدٍ ( وَلِمَنْ كَانَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَلَا أَحَدَ فِيهِ ) كَانَ الثُّلُثُ لَزِيدٍ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَسْتَحِقُّ مَالًا .

( قَوْلُهُ : كَذَا لَوْ أَوْصَى لَهُ وَلِمَنْ كَانَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَلَا أَحَدَ فِيهِ ) هَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِالْثُّلُثِ وَلَعَمْرُو إِنَّ كَانَ فِي الْبَيْتِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا نِصْفَ الثُّلُثِ

( أَوْ ) أَوْصَى ( لَهُ ) أَيْ لَزِيدٍ ( وَلِعَقِبِهِ ) كَانَ الثُّلُثُ لَزِيدٍ لِأَنَّ الْعَقِبَ مَنْ يَعْقِبُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَكُونُ مَعْدُومًا فِي الْحَالِ .  
( قَوْلُهُ : أَوْ أَوْصَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُولَدْ الْعَقِبُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ : فَيَكُونُ مَعْدُومًا فِي الْحَالِ أَمَّا إِذَا وُلِدَ لِأَقَلِّ مِنْهَا فَلَا مَانِعَ مِنَ الْمُشَارَكَةِ

( أَوْ لَهُ ) ( أَي لَزَيْدٍ ) وَلَوْلَدٍ بَكَرَ فَمَاتَ وَلَدُهُ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي أَوْ لَهُ وَلِفُقَرَاءٍ وَلَدِهِ أَوْ لِمَنْ افْتَقَرَ مِنْ وَلَدِهِ وَفَاتَ شَرْطُهُ عِنْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ( فَالْثُلُثُ كُلُّهُ لَزَيْدٍ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ أَوْ الْمَيِّتَ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا فَلَا تَثْبُتُ الْمَرَّاحِمَةُ لَزَيْدٍ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَوْصَى لَزَيْدٍ وَلِجَدَارٍ .

( وَإِنْ قَالَ ) ثُلُثُ مَالِي ( بَيْنَهُمَا ) أَي بَيْنَ زَيْدٍ وَبَكْرٍ ( وَبَكَرٌ مَيِّتٌ فَنَصْفُهُ ) أَي نِصْفُ الثُّلُثِ ( لَزَيْدٍ ) لِأَنَّ مُقْتَضَى هَذَا اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ الثُّلُثِ .

( قَوْلُهُ : وَإِنْ قَالَ ثُلُثُ مَالِي بَيْنَهُمَا

إِلَخ ) كَذَا لَوْ كَانَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ الْمُوصِي وَيَعُودُ نَصِيبُهُ إِلَى مِلْكِ الْمُوصِي وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْمُوصِي كَانَ نَصِيبُهُ لَوَرَثَتِهِ كَمَا فِي الْخَانِيَةِ

( أَوْصَى لَزَيْدٍ مِثْلًا بَثْلَتِهِ وَهُوَ ) أَي الْمُوصِي ( فَقَبِيرٌ لَهُ ) أَي لِلْمُوصَى لَهُ ( ثُلُثُ مَالِهِ ) أَي الْمُوصِي ( عِنْدَ مَوْتِهِ ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ عَقْدٌ اسْتِخْلَافٌ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيَثْبُتُ حُكْمُهُ بَعْدَهُ فَيُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمِلْكِ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا قَبْلُ وَكَذَا إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ فَهَلَكَ ثُمَّ اكْتَسَبَ .

( وَلَوْ ) أَوْصَى ( بِثُلْثِ غَنَمِهِ وَلَا غَنَمَ لَهُ أَوْ هَلَكَ قَبْلَ مَوْتِهِ بَطُلَ ) أَي الْإِيصَاءُ لِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ إِجَابٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيُعْتَبَرُ قِيَامُهُ حَيْثُذِ فَإِنَّ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ فَتَبْطُلُ بِفَوَاتِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فَاسْتَفَادَ ثُمَّ مَاتَ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَصِحُّ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ أَوْصَى بِثُلْثِ غَنَمِهِ وَلَا غَنَمَ لَهُ ) يَعْنِي وَلَمْ يَسْتَعِدْ غَنَمًا بَعْدَ هَذَا وَقْتُ الْمَوْتِ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ لِدَفْعِ التَّنَاقُضِ بِمَا سَيَأْتِي قَالَ فِي الْكَافِي وَغَيْرُهُ : لَوْ أَوْصَى بِثُلْثِ غَنَمِهِ فَهَلَكَ الْغَنَمُ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فِي الْأَصْلِ وَلَا مَلَكُهُ بَعْدَهُ بَطُلَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ فَاسْتَفَادَهُ ثُمَّ مَاتَ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَصِحُّ وَكَذَا إِذَا كَانَتْ بِاسْمِ نَوْعِهِ .

ا هـ .

( كَذَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ ) فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ بَاطِلَةٌ لِأَنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى الْغَنَمِ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ عَيْنُ الشَّاةِ حَيْثُ جُعِلَ جُزْءًا مِنَ الْغَنَمِ .

( قَوْلُهُ : كَذَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِي ) أَضَافَ الشَّاةَ إِذْ لَوْ لَمْ يُضِفْهَا إِلَى مَالِهِ وَلَا غَنَمَ لَهُ قِيلَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمُصَحِّحَ إِضَافَتَهُ إِلَى الْمَالِ وَبَلَوْنَهَا يُعْتَبَرُ صُورَةُ الشَّاةِ وَقِيلَ يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ الشَّاةُ وَلَيْسَ فِي مَلِكِهِ شَاةٌ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ الْمَالِيَّةُ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ

( وَ ) فِي قَوْلِهِ : أَوْصَيْتَ ( بِشَاةٍ مِنْ مَالِي لَهُ قِيمَتُهَا مِنْ مَالِهِ ) لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : مِنْ مَالِي ذَلَّ عَلَى أَنَّ غَرَضَهُ الْوَصِيَّةَ بِمَالِيَّةِ الشَّاةِ .

( وَ ) لَوْ أَوْصَى ( بِثُلْثِ مَالِهِ لِلْمَهَاتِ أَوْلَادِهِ وَهُنَّ ثَلَاثٌ وَلِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ لَهُنَّ ) أَي لِلْمَهَاتِ الْأَوْلَادِ ( ثَلَاثَةٌ أَخْمَاسٍ ) مِنَ الثُّلُثِ ( وَلَهُمَا ) أَي لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ ( الْبَاقِيَانِ ) مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَخْمَاسِ بِالْمُنَاصَفَةِ هَذَا عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُقَسَّمُ الثُّلُثُ عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْمَهَاتِ الْأَوْلَادِ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ لَفْظٌ

الْجَمْعَ وَأَقْلَهُ فِي الْمِيرَاثِ اثْنَانِ ، وَالْوَصِيَّةُ أَخْتُ الْمِيرَاثِ وَلَهُمَا أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ ، وَتَبْطُلُ الْجَمْعِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى { لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ } فَيُرَادُ بِهِ الْوَاحِدُ فَيُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةٍ وَلَهُنَّ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا .

( وَلَوْ ) أَوْصَى ( بِثَلَاثَةِ زُرَيْدٍ وَلِلْفُقَرَاءِ نُصِيفَ بَيْنَهُمَا ) عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُقَسَّمُ الثَّلَاثُ أَثْلًا .  
قَوْلُهُ : وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُقَسَّمُ الثَّلَاثُ ( قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : فِي جَوَابِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ مُنْكَرًا فَلَنَا كَمَا قَالَ ثُمَّ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ تَكُونُ لِأُمَّهَاتِ الْوُلَادِ اللَّاتِي يُعْتَقَنَ بِمَوْتِهِ أَوْ اللَّاتِي عَتَقَنَ فِي حَيَاتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أُمَّهَاتٌ أَوْ لَادٍ غَيْرُهُنَّ فَإِنْ كَانَ لَهُ أُمَّهَاتٌ أَوْ لَادٍ عَتَقَنَ فِي حَيَاتِهِ ، وَأُمَّهَاتٌ أَوْ لَادٍ يُعْتَقَنَ بِمَوْتِهِ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلَّاتِي يُعْتَقَنَ بِمَوْتِهِ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ الْوَصِيَّةَ لِمَمْلُوكِهِ بِالْمَالِ لَا تَجُوزُ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِالْعِتْقِ أَوْ بِرَقَبَتِهِ لِكَوْنِهِ عِتْقًا فَوَجَبَ أَنْ لَا تَجُوزَ لِأُمَّهَاتِ أَوْ لَادِهِ اللَّاتِي يُعْتَقَنَ بِمَوْتِهِ لَأَنَّ جَوْرَ نَاهُ اسْتِحْسَانًا لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا بَعْدَ عِتْقِهِنَّ لَا حَالَ حُلُولِ الْعِتْقِ بِهِنَّ بَدَلًا لِحَالِ الْمُوصِي

( وَلَوْ ) أَوْصَى ( بِمِائَةِ زُرَيْدٍ وَمِائَةِ لَبِكرٍ أَوْ أَوْصَى بِهَا ) أَيِّ بِمِائَةِ زُرَيْدٍ وَخَمْسِينَ لَبِكرٍ ( إِنْ أَشْرَكَ آخَرَ مَعَهُمَا ) أَيِّ قَالَ لِآخَرٍ : أَشْرَكَكَ مَعَهُمَا ( فَلَهُ ) أَيِّ لِذَلِكَ الْآخَرِ ( ثُلُثُ كُلِّ مِائَةٍ فِي الْأَوَّلِ ) لِأَنَّ نَصِيبَ زُرَيْدٍ وَبَكْرٍ مُتَسَاوِيَانِ فِيهِ وَقَدْ أَشْرَكَ آخَرَ مَعَهُمَا فَيَكُونُ شَرِيكًا لِكُلِّ مِنْهُمَا فَلَهُ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا ، وَهُوَ ثُلُثُ الْمِائَةِ ( وَنُصِيفُ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الثَّانِي ) لِأَنَّ تَحْقِيقَ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَهُمْ غَيْرُ مُمَكِّنٍ لِتَفَاوُتِ الْمَالَيْنِ وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ لَفْظِ الْإِشْرَاقِ فَحَمَلْنَاهُ عَلَى مُسَاوَاتِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا هُوَ وَجْهُ الْقِيَاسِ عَمَلًا بِاللَّفْظِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .

( قَوْلُهُ : نُصِيفَ بَيْنَهُمَا عِنْدَهُمَا ) يَعْنِي بَيْنَ زُرَيْدٍ ، وَالْمَسَاكِينِ وَيَجُوزُ صَرْفُ مَا لِلْمَسَاكِينِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُقَسَّمُ الثَّلَاثُ أَثْلًا يَعْنِي ثُلُثُهُ لَزُرَيْدٍ وَثُلَاثُهُ لِلْمَسَاكِينِ وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ مَا لِلْمَسَاكِينِ لِأَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ عِنْدَهُ ، وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُشْرَ إِلَى مَسَاكِينٍ إِذَا لَوْ أَشَارَ إِلَى جَمَاعَةٍ ، وَقَالَ ثُلُثُ مَالِي لِهَذِهِ الْمَسَاكِينِ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى وَاحِدٍ اتِّفَاقًا مِنَ الْحَقَائِقِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَلَوْ أَوْصَى لِفُقَرَاءٍ بَلْخَ فَأَعْطَى غَيْرَهُمْ جَازَ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، وَالْفَضْلُ لِلْفُقَرَاءِ إِلَيْهِمْ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ ( قَوْلُهُ : فَلَهُ مِثْلُ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا وَهُوَ ثُلُثُ الْمِائَةِ ) صَوَابُهُ ثُلَاثُ الْمِائَةِ بِشَيْئَةٍ الثَّلَاثُ أَوْ ثُلُثُ الْمِائَتَيْنِ بِشَيْئَةِ الْمِائَةِ

( وَفِي لَهُ عَلَى دَيْنٍ فَصَدَّقُوهُ صَدَقَ عَلَى الثَّلَاثِ ) يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمَرِيضُ مُحَاطِبًا لَوَرَثَتِهِ لِفُلَانٍ عَلَى دَيْنٍ فَصَدَّقُوهُ فِيمَا قَالَ صَدَقَ فُلَانٌ إِلَى الثَّلَاثِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُصَدَّقَ لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِخِلَافِ حُكْمِ الشَّرْعِ وَهُوَ تَصَدِيقُ الْمُدَّعِي بِمَا حُجَّةٌ وَلِأَنَّ قَوْلَهُ لِفُلَانٍ عَلَى دَيْنٍ إِفْرَارٌ بِالْمَجْهُولِ وَهُوَ ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا لَكِنْ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِلَّا بِالْبَيِّنِ وَقَدْ فَاتَ وَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ سَلَطَهُ عَلَى مَالِ بَمَا أَوْصَى وَهُوَ يَمْلِكُ هَذَا التَّسْلِيطَ بِمَقْدَارِ الثَّلَاثِ بِأَنْ يُوصِيَهُ لَهُ ابْتِدَاءً فَيَصِحُّ تَسْلِيطُهُ أَيْضًا بِالْإِفْرَارِ لَهُ بِدَيْنٍ مَجْهُولٍ ، وَالْمَرْءُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَعْرِفَ أَصْلَ الْحَقِّ وَلَا يَعْرِفَ قَدْرَهُ فَيَسْعَى فِي فَكَاكِ رَقَبَتِهِ بِهَذَا الطَّرِيقِ فَيَجْعَلُ وَصِيَّةً فِي حَقِّ التَّنْفِيدِ ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا فِي حَقِّ الْمُسْتَحَقِّ وَجُعِلَ التَّقْدِيرُ فِيهَا إِلَى الْمُوصَى لَهُ فَلِهَذَا يُصَدَّقُ فِي الثَّلَاثِ لَا الزِّيَادَةِ ( فَإِنْ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ مَعَهُ ) أَيِّ مَعَ الْمُقَرَّرِ لَهُ الْأَوَّلُ بَلَا رُجُوعَ عَنْهُ ( عَزَلَ ) أَيِّ الثَّلَاثَ ( لَهُمَا ) أَيِّ الْمُقَرَّرَ لَهُ ، وَالْمُوصَى لَهُ ( وَالبَاقِي ) وَهُوَ الثَّلَاثَانِ ( لِلْوَرَثَةِ ) لِأَنَّ مِيرَاثَهُمْ مَعْلُومٌ وَكَذَا الْوَصَايَا مَعْلُومَةٌ وَهَذَا مَجْهُولٌ فَلَا يُزَاحِمُ الْمَعْلُومُ فَيُقَدِّمُ عَزَلَ الْمَعْلُومِ ( فَيُقَالُ ) أَيِّ بَعْدَ مَا عَزَلَ يُقَالُ ( لِكُلِّ ) مِنْ أَصْحَابِ الْوَصَايَا ، وَالْوَرَثَةِ ( صَدَّقُوهُ فِيمَا شِئْتُمْ وَمَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَلِأَصْحَابِ الْوَصَايَا ) لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهِ صَاحِبُ

الدَّيْنِ وَفِي الْعَزْلِ فَاتِدَّةٌ أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ قَدْ يَكُونُ أَعْرَفَ بِمِقْدَارِ هَذَا الْحَقِّ وَأَبْصَرَ بِهِ ، وَالْآخَرُ أَلَدُّ وَآلَجٌ وَرُبَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الْفَضْلِ إِذَا ادَّعَاهُ الْخَصْمُ فَإِذَا عَزَلْنَا فَلْنَا عَلِمْنَا أَنَّ فِي التَّرِكَةِ دَيْنًا شَائِعًا فِي كُلِّ التَّرِكَةِ فَأَمَرَ أَصْحَابُ

الْوَصَايَا ، وَالْوَرَثَةَ بَيَانَهُ ( وَإِذَا بَيَّنَّا ) شَيْئًا ( يُؤْخَذُ أَصْحَابُ الثَّلَاثِ بَثْلُ مَا أَقْرُوا بِهِ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ وَيُؤْخَذُ الْوَرَثَةُ بَثْلِي مَا أَقْرُوا بِهِ ) لِيُنْفَذَ إِفْرَارُ كُلِّ فَرِيقٍ فِي قَدَرِ حَقِّهِ ( وَيُخْلَفُ كُلُّ ) أَيُّ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ( عَلَى الْعِلْمِ فِي دَعْوَى الرِّيَادَةِ ) أَيُّ إِنَّ ادَّعَى الْمُقَرُّ لَهُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْلَفُ عَلَى مَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِخِلَافِ حُكْمِ الشَّرْعِ وَهُوَ تَصَدِيقُ الْمُدَّعِي ) أَيُّ لَزُومُ تَصَدِيقِ الْمُدَّعِي بِلَا حُجَّةٍ ( قَوْلُهُ : عَزَلَ أَيُّ الثَّلَاثُ لَهُمَا أَيُّ لِلْمَقَرِّ لَهُ ، وَالْمَوْصَى لَهُ ) لَعَلَّ صَوَابَهُ عَزَلَ أَيُّ الثَّلَاثُ لَهُ أَوْ لِلْمَوْصَى لَهُ أَوْ لَهَا أَيُّ الْوَصِيَّةِ وَهَذَا لِأَنَّهُ إِذَا عَزَلَ لِلْمَقَرِّ لَهُ وَلِلْمَوْصَى لَهُ صَارَ الْمُقَرُّ لَهُ شَرِيكًا فَكَيْفَ يُقَالُ لِكُلِّ صَدَقُوهُ فِيمَا شِئْتُمْ وَأَيْضًا لَا يَطَابِقُهُ التَّغْيِيلُ لِلْعَزْلِ خُصُوصًا قَوْلُهُ وَهَذَا مَجْهُولٌ فَلَا يُزَاحِمُ الْمَعْلُومَ فَيُقَدِّمُ عَزْلُ الْمَعْلُومِ فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ كَمَا ذَكَرْنَا وَهُوَ عِبَارَةٌ جَمِيعٌ مَا أَطْلَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِنَا هـ .

( قَوْلُهُ : فَيُقَالُ لِكُلِّ صَدَقُوهُ فِيمَا شِئْتُمْ ) اسْتَشْكَلَ الزَّيْلَعِيُّ بِمَا مُحْصَلُهُ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَرَثَةَ يُصَدَّقُونَهُ إِلَى الثَّلَاثِ عِنْدَ عَدَمِ الْوَصِيَّةِ وَهَذَا إِذَا اسْتَعْرِقَتِ الْوَصِيَّةُ الثَّلَاثَ وَقِيلَ بَعْدَ إِفْرَارِهِ لِلْوَرَثَةِ صَدَقُوهُ فِيمَا شِئْتُمْ يَلْزَمُ مِنْهُ إِيْجَابُ التَّصَدِيقِ بِأَزِيدٍ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى الْوَرَثَةِ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَخْصُهُمْ وَهُوَ الثَّلَاثَانِ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُمْ تَصَدِيقُهُ هـ .  
، وَقَالَ قَاضِي زَادَةُ أَقُولُ هَذَا الْأَشْكَالُ سَاقِطٌ جَدًّا إِذْ لَا يَلْزَمُ الْوَرَثَةَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنْ يُصَدَّقُوهُ إِلَى الثَّلَاثِ كَمَا لَا يَلْزَمُهُمْ أَنْ يُصَدَّقُوهُ فِي أَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنَّمَا اللَّازِمُ لَهُمْ وَلِأَصْحَابِ الْوَصَايَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنْ يُصَدَّقُوهُ فِيمَا شَاءُوا فَإِنَّ أَصْحَابَ الْوَصَايَا الْمُسْتَعْرِقَةَ لِلثَّلَاثِ لَا يَأْخُذُونَهُ بِطَرِيقِ التَّمْلِكِ التَّامِّ بَلْ بِطَرِيقِ الْعَزْلِ ، وَالْإِفْرَازِ فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى حُكْمِ جَوَازِ تَصَرُّفِ الْوَرَثَةِ فِيهِ بِتَصَدِيقِهِمُ الْمُدَّعِي فِيمَا شَاءُوا وَلَا يَضُرُّ بِذَلِكَ عَدَمُ بَقَاءِ ذَلِكَ الثَّلَاثِ فِي أَيْدِيهِمْ وَلَكِنْ سُلِّمَ عَدَمُ بَقَاءِ ذَلِكَ الثَّلَاثِ الْمَخْصُوصِ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ حَتَّى

مِنْ جِهَةِ جَوَازِ تَصَرُّفِهِمْ فِيهِ بِتَصَدِيقِهِمُ الْمُدَّعِي أَيْضًا فَيَكْفِي جَوَازُ التَّصَرُّفِ لَهُمْ فِي مُطْلَقِ الثَّلَاثِ الشَّائِعِ فِي جَمِيعِ الْمَالِ وَعَنْ هَذَا قَالُوا إِنَّ هَذَا تَصَرُّفٌ يُشَبِّهُ الْإِفْرَارَ ، وَالْوَصِيَّةُ فَبِاعْتِبَارِ شُبْهَةِ الْوَصِيَّةِ لَا يُصَدَّقُ فِي الرِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَبِاعْتِبَارِ شُبْهَةِ الْإِفْرَارِ يُجْعَلُ شَائِعًا فِي الثَّلَاثِ وَلَا يَخْصُ بِالثَّلَاثِ الَّذِي لِأَصْحَابِ الْوَصَايَا عَمَلًا بِالشُّبْهَيْنِ تَأْمَلْ تَرْتُدُّ هـ .

قُلْتُ لَيْسَ فِيهِ تَوْجِيهٌ لِمَا ادَّعَاهُ مِنْ سَقُوطِ إِشْكَالِ الزَّيْلَعِيِّ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَا دَافِعَ لِمَا أَقْرُوا بِهِ وَلَا مُبْطِلَ لِمَا أَوْصَى بِهِ فَلَزِمَ انْتِقَاضُ الثَّلَاثِينَ بِهَذَا وَلَزِمَ التَّصَدِيقُ مَعَهُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ اجْتِمَاعُ الْوَصِيَّةِ مَعَ الْإِفْرَارِ بِالذَّيْنِ اخْتَصَّوْا بِالثَّلَاثِينَ وَلَمْ يَلْزَمُهُمُ التَّصَدِيقُ بِمَا يَقْصُهُمَا وَقَدْ اجْتَمَعْنَا هُنَا فَلَزِمَ ضَرُورَةُ تَصَدِيقِهِمْ ، وَالنَّائِقَاصُ بِهِ فَلَمْ يَخْتَصُّوا بِثَلَاثِي جَمِيعِ الْمَالِ لِتَقَدُّمِ الدَّيْنِ وَلَوْ كَانَ مِنْ وَجْهِ عَلَيْهِمَا

( وَفِي بَأْلَفِ لَوَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ لَهُ نِصْفُهُ وَخَبَابُ الْوَارِثِ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى لَوَارِثِهِ وَلَأَجْنَبِيٍّ فَلِلْأَجْنَبِيِّ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ وَتَبْطُلُ وَصِيَّةُ الْوَارِثِ لِأَنَّهُ أَوْصَى بِمَا يَمْلِكُ الْإِبْيَاصَ بِهِ وَبِمَا لَا يَمْلِكُ فَصَحَّ فِي الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي .

( وَفِي الْحَيِّ ، وَالْمَيِّتِ الْكُلُّ لِلْحَيِّ ) لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْوَصِيَّةِ فَلَا يَصْلُحُ مُرَاحِمًا فَيَكُونُ الْكُلُّ لِلْحَيِّ ،  
وَالْوَارِثُ مِنْ أَهْلِهَا وَلِهَذَا تَصِحُّ بِإِجَازَةِ الْوَارِثِ لَكُنْهُ حَرَمٌ لِعَارِضٍ .  
( قَوْلُهُ : وَفِي الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ الْكُلُّ لِلْحَيِّ ) مُسْتَدْرَكٌ وَإِعَادَتُهُ لِذِكْرِ الْفَرْقِ شَرْحًا لَيْسَ مُسَوِّغًا لِلتَّكَرُّارِ

( وَبَثْلَاثَةِ أَثْوَابٍ مُتَفَاوِتَةٍ بِكُلِّ لِرَجُلٍ إِنْ ضَاعَ ثَوْبٌ وَلَمْ يَدْرِ أَيُّهُ هُوَ ، وَالْوَرْتَةُ تَقُولُ لِكُلِّ تَوَى حَقُّكَ بَطَلَتْ ) يَعْنِي  
إِذَا كَانَ لَهُ أَثْوَابٌ جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ وَوَسَطٌ فَأَوْصَى بِكُلِّ وَاحِدٍ لِرَجُلٍ وَضَاعَ ثَوْبٌ وَلَا يَدْرِ أَيُّهَا هُوَ ، وَالْوَرْتَةُ تَقُولُ  
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الثَّوْبُ الَّذِي هُوَ حَقُّكَ قَدْ ضَاعَ فَكَانَ الْمُسْتَحَقُّ مَجْهُولًا وَجَهْلُهُ تَمْنَعُ صِحَّةَ الْقَضَاءِ وَتَحْصِيلُ  
الْمَقْصُودِ فَبَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ كَمَا لَوْ أَوْصَى لِأَحَدٍ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْوَرْتَةُ الثَّوْبَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ ( وَإِنْ سَلَّمُوا  
الْبَاقِيَيْنِ ) زَالَ الْمَانِعُ وَهُوَ الْجُحُودُ وَصَحَّتْ الْوَصِيَّةُ ( أَخَذَ ذُو الْجَيِّدِ ثَلَاثِي الْجَيِّدِ وَذُو الرَّدِيِّ ثَلَاثِي الرَّدِيِّ وَذُو  
الْوَسَطِ ثَلَاثِي كُلِّ ) مِنَ الْجَيِّدِ ، وَالرَّدِيِّ لِأَنَّ الثَّوْبَيْنِ إِنَّمَا يُقَسِّمَانِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثِي الثَّوْبِ وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ حَقُّ صَاحِبِ الْجَيِّدِ فِي الْجَيِّدِ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الرَّدِيِّ بَيِّنٌ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
حَقُّهُ فِي الْجَيِّدِ بِأَنْ يَكُونَ هُوَ الْجَيِّدُ الْأَصْلِيُّ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقُّهُ فِي الصَّائِعِ بِأَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَجُودُ فَكَانَ تَنْفِيذُ  
وَصِيَّتِهِ فِي مَحَلٍّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقُّهُ أَوَّلَى وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ صَاحِبُ الرَّدِيِّ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْجَيِّدِ بَيِّنٌ وَيَحْتَمَلُ أَنْ  
يَكُونَ حَقُّهُ فِي الرَّدِيِّ بِأَنْ يَكُونَ هُوَ الرَّدِيُّ الْأَصْلُ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقُّهُ فِي الصَّائِعِ بِأَنْ يَكُونَ الْأَرْدَأُ فَكَانَ  
تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ فِي مَحَلٍّ يَكُونُ حَقُّهُ أَوَّلَى وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الْآخَرِ فِي ثُلُثِ كُلِّ مِنَ الثَّوْبَيْنِ لِأَنَّ صَاحِبَ الْجَيِّدِ لَمَّا أَخَذَ  
ثَلَاثِي الْجَيِّدِ وَصَاحِبُ الرَّدِيِّ ثَلَاثِي الرَّدِيِّ لَمْ يَبْقَ إِلَّا ثُلُثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَقَدْ تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِي ذَلِكَ ضَرُورَةً كَذَا فِي  
الْكَافِي .

( قَوْلُهُ : وَمِثْلُهُ بَثْلَاثَةِ أَثْوَابٍ ) لَا مَحَلَّ لِلْفُظَّةِ " مِثْلُهُ " ( قَوْلُهُ : فَكَانَ تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ فِي مَحَلٍّ يَكُونُ حَقُّهُ أَوَّلَى ) عِبَارَةٌ  
الْكَافِي مِنْ مَحَلٍّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقُّهُ ( قَوْلُهُ : كَذَا فِي الْكَافِي ) عَلِمَتْ عِبَارَتُهُ وَتَمَامُهَا وَلِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
حَقُّهُ فِي الْجَيِّدِ بِأَنْ كَانَ الصَّائِعُ أَجُودَ فَيَكُونُ هَذَا وَسَطًا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الرَّدِيِّ بِأَنْ يَكُونَ الصَّائِعُ أَرْدَأَ  
فَيَكُونُ هَذَا وَسَطًا فَكَانَ هَذَا تَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ فِي مَحَلٍّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقُّهُ كَذَا قَرَّرَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ فِي شَرْحِهِ  
لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ .

ا هـ .

( وَبَيْتٌ مُعَيَّنٌ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ تَقْسَمُ فَإِنْ أَصَابَ ) أَيُّ الْبَيْتِ الْمُعَيَّنِ ( الْمُوصِي فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ  
لَمْ يُصِبْهُ ( فَلَهُ قَدْرُهُ ) يَعْنِي إِذَا كَانَتْ دَارٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَوْصَى أَحَدُهُمَا لِرَجُلٍ بَيْتٌ مِنْهَا بَعَيْنِهِ فَإِنَّهَا تَقْسَمُ ، وَإِنْ وَقَعَ  
الْبَيْتُ فِي نَصِيبِ الْمُوصِي فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ عِنْدَهُمَا ،  
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ نَصْفُهُ لِلْمُوصَى لَهُ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ فَلِلْمُوصَى لَهُ مِثْلُ ذَرْعِ الْبَيْتِ فِيمَا أَصَابَ الْمُوصِي  
عِنْدَهُمَا ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ مِثْلُ ذَرْعِ نَصْفِ الْبَيْتِ ( كَمَا فِي الْإِفْرَارِ ) يَعْنِي إِذَا كَانَ مَكَانَ الْوَصِيَّةِ إِفْرَارًا فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ  
قِيلَ بِالْإِجْمَاعِ وَقِيلَ فِيهِ خِلَافٌ مُحَمَّدٍ .

( قَوْلُهُ : وَبَيْتٌ مُعَيَّنٌ ) ذَكَرَ فِي الْكَافِي ، وَالتَّيْنِ كَيْفِيَّةَ قِسْمَتِهِ ( قَوْلُهُ : كَمَا فِي الْإِفْرَارِ ) قَالَ فِي الْكَافِي :  
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ ، وَالْفَرْقُ لِمُحَمَّدٍ أَنَّ الْإِفْرَارَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ صَاحِبٌ حَتَّى لَوْ تَمَلَّكَهُ بَعْدَهُ أَمْرٌ بِالتَّسْلِيمِ إِلَى  
الْمُقَرَّرِ لَهُ أَمَّا الْوَصِيَّةُ بِمِلْكِ الْغَيْرِ فَلَا تَصِحُّ حَتَّى لَوْ مَلَكَهُ ثُمَّ مَاتَ لَا تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ وَلَا تَنْفُذُ

( وَبِأَلْفٍ مَعِينٍ مِنْ مَالٍ زَيْدٍ لَهُ الْإِجَارَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَالْمَنْعُ بَعْدَهَا ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى مِنْ مَالٍ رَجُلٌ لآخرَ بَعِيْنِهِ فَأَجَارَ صَاحِبُ الْمَالِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ جَارَ وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ لَأَنَّهُ تَرْتُّعٌ بِمَالِ الْغَيْرِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَتِهِ فَإِنْ أَجَارَ كَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ أَيْضًا فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ التَّسْلِيمِ لَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ بَعْدُ فَأَشْبَهَ الْهَبَةَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَى بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلْثِ وَأَجَارَتْ الْوَرَثَةُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ فِي مَخْرَجِهَا صَحِيحَةٌ لِمُصَادَفَتِهَا مِلْكَ نَفْسِهِ ، وَالْمَنْتَاعُ لِحَقِّ الْوَرَثَةِ فَإِذَا أَجَارُوهَا سَقَطَ حَقُّهُمْ فَتَنَفَّذَ مِنْ جِهَةِ الْمُوصِي .

( أَقَرَّ أَحَدُ الْإِثْنَيْنِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِوَصِيَّةِ أَبِيهِ دَفَعَ ثُلْثَ نَصِيْبِهِ ) لَأَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِثُلْثٍ شَائِعٍ فِي التَّرِكَةِ وَهِيَ فِي أَيْدِيهِمَا فَيَكُونُ مُقَرَّرًا بِثُلْثٍ مَا فِي يَدِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بَدَيْنَ لِغَيْرِهِ لِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمِيرَاثِ فَيَكُونُ مُقَرَّرًا بِتَقْدِيمِهِ فَيَقْدَمُ عَلَيْهِ أَمَّا الْمُوصَى لَهُ بِالثَّلْثِ فَشَرِيكَ الْوَارِثِ فَلَا يُسَلَّمُ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ لِلْوَرَثَةِ مِثْلَاهُ .  
قَوْلُهُ : دَفَعَ ثُلْثَ نَصِيْبِهِ ) هُوَ اسْتِحْسَانٌ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُعْطِيَهُ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بَدَيْنَ لِغَيْرِهِ ) يَعْنِي فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا فِي يَدِهِ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ مُسْتَعْرِفًا لَهُ

( وَلَدَتْ الْمُوصِي بِهَا لِزَيْدٍ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَقَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَقَبُولِ الْمُوصَى لَهُ فَهَمَّا لَهُ إِنْ خَرَجَا مِنَ الثَّلْثِ وَإِلَّا أَحَدَ الثَّلْثِ مِنْهَا ثُمَّ مِنْهُ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَمَةٍ فَوَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَلَدًا قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَكِلَاهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ ثُلْثِ مَالِهِ فَهَمَّا لِلْمُوصَى لَهُ لِأَنَّ الْأُمَّ دَخَلَتْ فِي الْوَصِيَّةِ أَصَالَةً ، وَالْوَلَدُ تَبَعًا لِاتِّصَالِهِ بِالْأُمِّ فَإِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَالتَّرِكَةُ قَبْلُهَا مُبْقَاةٌ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْمَيِّتِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَنْفَذُ وَصَايَاهُ مِنْهُ وَتُقْضَى ذِيُوهُ دَخَلَ فِي الْوَصِيَّةِ كَأَنَّهُ أَوْجَبَ فِيهِمَا الْوَصِيَّةَ فَكَانَ لِلْمُوصَى لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا مِنَ الثَّلْثِ يَنْفَذُ وَصِيَّتَهُ أَوَّلًا مِنَ الْأُمِّ ثُمَّ مِنَ الْوَلَدِ هَذَا إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَقَبْلَ قَبُولِ الْمُوصَى لَهُ ( وَلَوْ ) وَلَدَتْ ( بَعْدَهُمَا ) أَيَّ بَعْدَ الْقَبُولِ وَبَعْدَ الْقِسْمَةِ ) فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ ( لِأَنَّ التَّرِكَةَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ مِلْكِ الْمَيِّتِ فَحَدَثَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى خَالِصِ مِلْكِ الْمُوصَى لَهُ ( وَلَوْ ) وَلَدَتْ ( بَعْدَ الْقَبُولِ وَقَبْلُهَا ) أَيَّ الْقِسْمَةِ ذَكَرَ الْقُلُورِيُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُوصَى بِهِ وَلَا يُعْتَبَرُ خُرُوجُهُ مِنَ الثَّلْثِ وَكَانَ الْمُوصَى لَهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ كَمَا لَوْ وَلَدَتْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَمَشَايِخُنَا ( قَالُوا : يَصِيرُ مُوصَى بِهِ ) حَتَّى يُعْتَبَرُ خُرُوجُهُ مِنَ الثَّلْثِ كَمَا لَوْ وَلَدَتْ قَبْلَ الْقَبُولِ ( وَلَوْ ) وَلَدَتْ ( قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ) لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ بَلْ ( يَبْقَى عَلَى ) حُكْمِ ( مِلْكِهِ ) أَيَّ مِلْكِ الْمَيِّتِ لَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ قَصْدًا وَلَا سِرَافَةً ، وَالْكَسْبُ كَالْوَلَدِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا كَذَا فِي الْكَافِي

( قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا مِنَ الثَّلْثِ تُنْفَذُ وَصِيَّتُهُ أَوَّلًا مِنَ الْأُمِّ ثُمَّ مِنَ الْوَلَدِ ) قَالَ فِي الْكَافِي : وَعِنْدَهُمَا تُنْفَذُ مِنْهُمَا عَلَى السَّوَاءِ ، وَكَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَجُعِلَ فِي الْجَوْهَرَةِ الْخِلَافُ عَلَى عَكْسِ هَذَا فَقَالَ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا مِنَ الثَّلْثِ ضَرِبَ بِالثَّلْثِ وَأُخِذَ مَا يَخْصُهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمِّ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَخَذَهُ مِنَ الْوَلَدِ ثُمَّ قَالَ ، وَهَذَا يُنَافِي مَا ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ وَهُوَ مِثْلُ مَا فِي الْقُلُورِيِّ هـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( بَابُ الْعَقْرِ فِي الْمَرَضِ ) .

الْإِعْتِاقُ فِي الْمَرَضِ مِنْ أَنْوَاعِ الْوَصِيَّةِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ لَهُ أَحْكَامٌ مَخْصُوصَةٌ أَفْرَدَهُ بِبَابٍ عَلَى حِدَةٍ وَأَخْرَجَهُ عَنْ صَرِيحِ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الصَّرِيحَ هُوَ الْأَصْلُ ( الْمُعْتَبَرُ حَالُ الْعَقْدِ فِي تَصَرُّفِ إِنْشَائِيٍّ فِيهِ مَعْنَى التَّبَرُّعِ ) اجْتِرَازًا عَنْ تَصَرُّفِ إِخْبَارِيٍّ فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِالَّذِينَ فِي الْمَرَضِ نَفَذَ مِنْ كُلِّ الْمَالِ وَكَذَا النِّكَاحُ فِيهِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ نَفَذَ مِنْ كُلِّ الْمَالِ ( فَلَوْ



كَانَ ( ذَلِكَ التَّصَرُّفُ الْإِنشَائِيُّ ) ( فِي الصَّحَّةِ فَمِنْ ) أَيْ يُعْتَبَرُ مِنْ ( كُلِّ مَالِهِ وَإِلَّا فَمِنْ ثُلْثِهِ ) بِخِلَافِ الْإِخْبَارِيِّ وَمَا لَيْسَ فِيهِ تَبَرُّعٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ( وَالْمُعْتَبَرُ حَالُ الْمَوْتِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ) فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ الْإِنشَائِيُّ ( مِنْ ثُلْثِهِ مُطْلَقًا ) سِوَاءَ كَانَ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْمَوْتِ ( إِذَا مَاتَ ) لَوْجُودِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ( وَمَرَضٌ صَحٌّ مِنْهُ كَالصَّحَّةِ ) لِأَنَّ حَقَّ الْوَارِثِ أَوْ الْغَرِيمِ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَبِالْبَرِّ طَهَرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ .

بَابُ الْعِنَقِ فِي الْمَرَضِ .

( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ الْإِخْبَارِيِّ ) يَعْنِي كَالْإِقْرَارِ بِالذِّنِّ وَمَا لَيْسَ بِتَبَرُّعٍ يَعْنِي كَالنَّكَاحِ بِمَهْرٍ الْمَثَلُ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ يَعْنِي لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا بِحَالِ صَلَواتِهِ مِنَ الْمَرِيضِ بَلْ يَكُونُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ( قَوْلُهُ : وَإِعْتِاقُهُ ) الْإِنْخ ( الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ بِالْفَاءِ تَقْرِيعًا عَلَى مَا جَعَلَهُ أَصْلًا ) ( قَوْلُهُ : لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ ) شَبَّهَتْ بِالْوَصِيَّةِ وَلَمْ تَكُنْ وَصِيَّةً لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ يُجَازَى بَعْدَ الْمَوْتِ وَهَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ مُنْجَرَّةٌ فِي الْحَالِ لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ فِي الْمَرَضِ صَارَتْ كَحُكْمِهَا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْوَرِثَةِ ( قَوْلُهُ : فَإِنْ حَابَى ثُمَّ أَعْتَقَ ) الْإِنْخ ( تَقْرِيعٌ عَلَى مُقَدَّرِ كَأَنَّهُ قِيلَ الْمُحَابَاةُ ، وَالْهَبَةُ ) الْإِنْخ إِذَا لَمْ يَصِقْ الثُّلُثُ أَخْرَجَ الْجَمِيعَ مِنْهُ أَمَّا لَوْ ضَاقَ فَحَابَى فَأَعْتَقَ فَهِيَ أَحَقُّ

( وَإِعْتِاقُهُ ) أَيْ الْمَرِيضِ ( وَمُحَابَاةُهُ وَهَبُهُ وَضَمَانُهُ مِنَ الثُّلُثِ ) لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ لِكَوْنِهَا فِي الْمَرَضِ ( فَإِنْ حَابَى فَأَعْتَقَ فَهِيَ ) أَيْ الْمُحَابَاةُ ( أَحَقُّ ) مِنَ الْعِنَقِ ( وَهُمَا ) أَيْ الْمُحَابَاةُ ، وَالْعِنَقُ ( فِي عَكْسِهِ ) أَيْ إِذَا أَعْتَقَ فَحَابَى ( سِوَاءَ ) صُورَةُ الْمُحَابَاةِ ثُمَّ الْإِعْتِاقُ مَا إِذَا بَاعَ عَبْدًا قِيمَتُهُ مِائَتَانِ بِمِائَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَ عَبْدًا قِيمَتُهُ مِائَةً وَلَا مَالَ لَهُ سِوَاهُمَا يُصَرَّفُ الثُّلُثُ إِلَى الْمُحَابَاةِ وَيَسْعَى الْعَبْدُ فِي كُلِّ قِيمَتِهِ ، وَصُورَةُ الْعَكْسِ أَعْتَقَ الْعَبْدَ الَّذِي قِيمَتُهُ مِائَةٌ ثُمَّ بَاعَ الْعَبْدَ الَّذِي قِيمَتُهُ مِائَتَانِ بِمِائَةٍ فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ الثُّلُثُ وَهُوَ الْمِائَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَالْعَبْدُ الْمُعْتَقُ يُعْتَقُ نِصْفُهُ مُحَابَاةً وَيَسْعَى فِي نِصْفِ قِيمَتِهِ وَصَاحِبُ الْمُحَابَاةِ يَأْخُذُ الْعَبْدَ الْآخَرَ بِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ ( وَعِنْدَهُمَا عِتْقُهُ أَوَّلَى فِيهِمَا ) إِذَا لَا يَلْحَقُهُ الْفُسْخُ وَلَهُ أَنَّ الْمُحَابَاةَ أَقْوَى لِأَنَّهُ فِي ضِمْنِ عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ لَكِنْ إِنْ وَجَدَ الْعِنَقُ أَوَّلًا وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ الرِّفْعَ يُزَاحِمُ الْمُحَابَاةَ ( فَفِي عِتْقِهِ بَيْنَ الْمُحَابَاتَيْنِ نِصْفٌ ) مِنَ الثُّلُثِ ( لِلأَوَّلَى ) مِنَ الْمُحَابَاتَيْنِ ( وَنِصْفٌ لِلْآخِرَيْنِ ) يَعْنِي الْعِنَقِ ، وَالْمُحَابَاةُ الثَّانِيَّةُ لِأَنَّ الْعِنَقَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا فَيَسْتَوِيَانِ .

قَوْلُهُ : وَلَهُ أَنَّ الْمُحَابَاةَ أَقْوَى لِأَنَّهُ فِي ضِمْنِ عَقْدٍ ( كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْتَصِرَ فِي التَّعْلِيلِ لِلإِمَامِ عَلَى مَا ذَكَرَ فَيُذَكِّرُ مَا قَالَ فِي الْكَافِي وَلَهُ أَنَّ الْمُحَابَاةَ أَقْوَى مِنَ الْعِنَقِ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي ضِمْنِ الْمُعَاوَضَةِ فَكَانَتْ تَبَرُّعًا مَعْنَى لَا صِبْغَةً ، وَالْإِعْتِاقُ تَبَرُّعٌ صِبْغَةً وَمَعْنَى فَإِذَا وَجَدْتَ الْمُحَابَاةَ أَوَّلًا دَفَعْتَ الْأَضْعَفَ ، وَإِذَا وَجَدَ الْعِنَقُ أَوَّلًا وَثَبَتْ وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ الدَّفْعَ كَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ الْمُرَاحِمَةُ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَعْتَقَ ثُمَّ حَابَى الْإِنْخ

( وَفِي عَكْسِهِ ) يَعْنِي إِذَا أَعْتَقَ ثُمَّ حَابَى ثُمَّ أَعْتَقَ ( لَهَا ) أَيْ لِلْمُحَابَاةِ ( نِصْفٌ وَلَهُمَا ) أَيْ لِلْعِنَقَيْنِ ( نِصْفٌ ) يَعْنِي يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَ الْعِنَقِ الْأَوَّلِ ، وَالْمُحَابَاةِ وَمَا أَصَابَ الْعِنَقَ قُسِمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِنَقِ الثَّانِي .

( تَبْطُلُ ) أَيِ الْوَصِيَّةُ ( بَعَثَ عَبْدُهُ إِنْ جَنَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَدَفَعَ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى بَعَثَ عَبْدُهُ ثُمَّ مَاتَ فَجَنَى الْعَبْدُ جَنَائَةً ، وَدَفَعَ بِهَا بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ لِأَنَّ الدَّفْعَ قَدْ صَحَّ لِأَنَّ حَقَّ وَلِيِّ الْجَنَائَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْمُوصِي وَحَقُّ الْمُوصِي لَهُ لِأَنَّهُ يَتَلَقَّى الْمَلِكَ مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا أَنْ مَلَكَهُ فِيهِ بَاقٍ وَإِنَّمَا يَزُولُ بِالْدَّفْعِ فَإِذَا خَرَجَ بِهِ عَنْ مَلَكَهِ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ كَمَا إِذَا بَاعَهُ الْمُوصِي أَوْ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَنْ ظَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ وَقَدْ أَوْصَى بَعَثَ الْعَبْدُ بَيْعَ الْعَبْدِ بِدَيْنِهِ ( وَإِنْ فَدَى لَ ) أَيِ إِنْ فَدَاهُ الْوَرِثَةُ كَانَ الْقِدَاءُ فِي مَالِهِمْ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ التَزَمُوهُ وَجَازَتْ الْوَصِيَّةُ لِأَنَّ الْعَبْدَ ظَهَرَ عَنْ الْجَنَائَةِ بِالْقِدَاءِ كَأَنَّهُ لَمْ يَجْنِ فَيَنْفَدُ الْوَصِيَّةُ .

( أَوْصَى لِزَيْدٍ بِنُثْلِ مَالِهِ وَتَرَكَ عَبْدًا فَادَّعَى زَيْدٌ عَتَقَهُ فِي صِحَّتِهِ ، وَالْوَارِثُ فِي مَرَضِهِ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ لَهُ وَارِثٌ لِزَيْدٍ بِنُثْلِ مَالِهِ وَتَرَكَ عَبْدًا فَافْقَرُ كُلُّ مِنَ الْوَارِثِ وَزَيْدٌ أَنَّهُ اعْتَقَهُ لَكِنْ ادَّعَى زَيْدٌ إِعْتَاقَهُ فِي صِحَّتِهِ لِنُثْلِ يَكُونُ وَصِيَّةٌ تُنْقَضُ مِنَ الثَّلْثِ وَادَّعَى الْوَارِثُ إِعْتَاقَهُ فِي مَرَضِهِ لِيَكُونَ وَصِيَّةً ( صُدِّقَ الْوَارِثُ وَحُرِّمَ زَيْدٌ ) لِأَنَّ الْمُوصِي لَهُ يَدْعِي اسْتِحْقَاقَ ثُلْثِ مَا بَقِيَ مِنَ التَّرَكَةِ بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ فِي الصَّحَّةِ لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ وَلِهَذَا يُنْقَضُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَالْوَارِثُ يَنْكِرُهُ لِأَنَّ مُدْعَاهُ الْعِتْقَ فِي الْمَرَضِ وَهُوَ وَصِيَّةٌ أَيْضًا لَكِنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِنُثْلِ الْمَالِ وَكَانَ مُنْكَرًا ، وَالْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ ( إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ مِنْ ثُلَاثِهِ شَيْءٌ ) عَلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ إِذَا لَا مُزَاجِمَ ( أَوْ يُبْرَهُنَ ) أَيِ زَيْدٌ ( عَلَى دَعْوَاهُ ) أَنْ الْإِعْتَاقَ فِي الصَّحَّةِ فَلَهُ الْمَالُ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ عَيَانًا وَهُوَ خَصَمٌ فِي إِقَامَتِهَا لِإِثْبَاتِ حَقِّهِ .

( ادَّعَى زَيْدٌ دَيْنًا عَلَى مَيِّتٍ وَادَّعَى عَبْدُهُ إِعْتَاقَهُ فِي صِحَّتِهِ وَصَدَّقَهُمَا وَارِثُهُ سَعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ وَتَدَفَّعَ ) أَيِ تِلْكَ الْقِيَمَةِ ( إِلَى الْعَرَبِ ) .

وَقَالَ يُعْتَقُ وَلَا يَسْعَى فِي شَيْءٍ ( لِأَنَّ الْعِتْقَ ، وَالذَّيْنَ ظَهَرََا مَعًا بِتَصَدِيقِ الْوَارِثِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ فَصَارَ كَأَنَّهُمَا ثَبَتَا بِالْبَيِّنَةِ وَمَنْ اعْتَقَ عَبْدًا فِي صِحَّتِهِ فَمَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَسْعَ الْعَبْدُ لَهُ فِي شَيْءٍ فَهَذَا مِثْلُهُ وَلَهُ أَنْ الْإِقْرَارَ بِالذَّيْنِ أَقْوَى وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ كُلِّ الْمَالِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَلَيْسَ هُوَ بِوَصِيَّةٍ مِنَ الْمَرِيضِ ، وَالْإِقْرَارُ بِالْعِتْقِ فِي الْمَرَضِ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ حَتَّى أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلْثِ ، وَالْأَقْوَى يَدْفَعُ الْأَذْنَى فَمَقْتَضَاهُ أَنْ يَبْطُلَ الْعِتْقُ أَصْلًا لَكِنَّهُ بَعْدَ الْوُقُوعِ لَا يَحْتَمِلُ الْإِنْقَاضَ فَتَنْقُضُهُ مَعْنَى بِإِجَابِ السَّعَايَةِ .

( قَوْلُهُ : وَادَّعَى عَبْدُهُ إِعْتَاقَهُ ) أَيِ وَلَا مَالَ لِلْمَيِّتِ غَيْرُهُ

( مَاتَ وَتَرَكَ ابْنًا وَأَلْفَ دِرْهَمٍ فَقَالَ رَجُلٌ : لِي عَلَيْهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، وَ ) قَالَ رَجُلٌ ( آخِرُ الْأَلْفِ الْمُتْرُوكُ وَدِيعَةٌ لِي وَصَدَّقَهُمَا ) أَيِ الْإِبْنُ ( قِيلَ الْوَدِيعَةُ عِنْدَهُ أَقْوَى وَعِنْدَهُمَا سَوَاءٌ ) هَذَا مُخْتَارُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ ( وَقِيلَ الْأَلْفُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا الْوَدِيعَةُ أَوْلَى ) هَذَا مُخْتَارُ صَاحِبِ الْكَافِي

قَوْلُهُ : هَذَا مُخْتَارُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ ( لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَالَ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي بَلْ ذَكَرَ الْخِلَافَ كَمَا ذَكَرَ فَدَلَ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَارُهُ وَعِبَارَتُهُ كَمَا ذَكَرَهَا الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْهَدَايَةِ قَالَ أَيِ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَمَنْ تَرَكَ عَبْدًا فَقَالَ لِلْوَارِثِ : أَعْتَقْنِي أَبُوكَ فِي الصَّحَّةِ ، وَقَالَ رَجُلٌ : لِي عَلَى أَيْكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ يُعْتَقُ وَلَا يَسْعَى فِي شَيْءٍ لِأَنَّ الدَّيْنَ ، وَالْعِتْقَ فِي الصَّحَّةِ لَا يُوجِبُ السَّعَايَةَ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمُعْتَقِ دَيْنٌ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَعْلِيلِهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْمَذْكُورُ إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، وَقَالَ رَجُلٌ لِي عَلَى الرَّجُلِ أَلْفُ دِرْهَمٍ دَيْنٌ ، وَقَالَ الْآخِرُ كَانَ لِي عِنْدَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ أَيِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْوَدِيعَةُ أَقْوَى وَعِنْدَهُمَا سَوَاءٌ أَيِ الدَّيْنِ ، الْوَدِيعَةُ سَوَاءٌ أَهـ .

ثُمَّ قَالَ الشَّارِحُ الْعَيْنِيُّ وَفِي عَامَّةِ الْكُتُبِ نَحْوِ الْمَنْظُومَةِ وَشُرُوحِهَا ، وَالْكَافِي ذَكَرُوا الْخِلَافَ عَلَى عَكْسِ مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ فِي الْكَافِي : وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوا فِيهِمَا .

وَقَالَ الْأَثَرِيُّ : جَعَلَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ الْوَدِيعَةَ أَقْوَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَجَعَلَ الدَّيْنَ ، وَالْوَدِيعَةَ سَوَاءً عِنْدَ صَاحِبِيهِ ، وَالْكِبَارُ قَبْلَ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ ذَكَرُوا الْخِلَافَ عَلَى عَكْسِ هَذَا ثُمَّ ثَقُلَ عَنْ الْكَافِي لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ بَعْدَ ذِكْرِ صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَلَّفَ بَيْنَهُمَا نَصَفَانِ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ أَوْلَى وَثَقُلَ عَنْ الْمَنْظُومَةِ مِنْ كِتَابِ الْإِقْرَارِ فِي بَابِ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا عَنْ الْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْثِ وَثَقُلَ أَيْضًا عَنْ الْقُدُورِيِّ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي التَّقْرِيبِ هَكَذَا وَكَذَا ثَقُلَ عَنْ الْمَنْظُومَةِ مِنْ كِتَابِ الْإِقْرَارِ فِي بَابِ أَبِي

حَنِيفَةَ خِلَافًا لِصَاحِبِيهِ ، فَقَالَ لَوْ تَرَكَ أَلْفًا وَهَذَا يَدْعِي دَيْنًا ، وَذَلِكَ قَالَ هَذَا مُودِعِي ، وَالْإِبْنُ قَدْ صَدَّقَ هَذَيْنِ مَعًا فَاسْتَوَيَا وَأَعْطِيَا مِنْ أَوْدَعَا ١ هـ .

وَقَالَ الرَّيْلَعِيُّ : بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ الْهِدَايَةِ .

وَقَالَ فِي النَّهَائَةِ : ذَكَرَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ ، وَالْكِسَانِيُّ الْوَدِيعَةَ أَقْوَى عِنْدَهُمَا لَا عِنْدَهُ عَكْسُ مَا ذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي الْمَنْظُومَةِ مَا يُؤَيِّدُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ ، وَالْكِسَانِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ النَّظْمَ وَوَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ وَصَاحِبُ الْكَافِي ضَعَفَ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَجَعَلَ الْأَصَحَّ خِلَافَهُ ١ هـ .

( قَوْلُهُ : هَذَا مُخْتَارُ صَاحِبِ الْكَافِي ) يَعْنِي التَّسْفِيَّ وَعِبَارَتُهُ وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنًا وَعَبْدًا فَقَالَ رَجُلٌ : لِي عَلَى أَبِيكَ أَلْفٌ دِينَ ، وَقَالَ الْعَبْدُ : أَعْتَقَنِي أَبُوكَ فِي صِحَّتِهِ فَقَالَ الْإِبْنُ صَدَقْتُمَا سَعَى الْعَبْدِ فِي قِيَمَتِهِ وَيَذْفَعُ الْقِيَمَةَ إِلَى الْغَرِيمِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَالَ يُعْتَقُ وَلَا يَسْعَى فِي شَيْءٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ تَعْلِيلِهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ ابْنًا وَأَلْفَ دِرْهَمٍ فَقَالَ رَجُلٌ لِي عَلَى الْمَيِّتِ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، وَقَالَ رَجُلٌ : هَذَا أَلْفُ الَّذِي تَرَكَهُ أَبُوكَ كَانَ وَدِيعَةً لِي عِنْدَ أَبِيكَ ، وَقَالَ الْإِبْنُ صَدَقْتُمَا فَعِنْدَهُ أَلْفٌ بَيْنَهُمَا نَصَفَانِ لِأَنَّهُ لَمْ تَظْهَرْ الْوَدِيعَةُ إِلَّا ، وَالْدَّيْنُ ظَاهِرٌ مَعَهَا فَيَتَحَاصَّنَ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِالْدَّيْنِ ثُمَّ الْوَدِيعَةُ ، وَقَالَ الْوَدِيعَةُ أَحَقُّ لَأَنَّهَا ثَبِتَتْ فِي عَيْنِ الْمَالِ ، وَالْدَّيْنُ يَثْبُتُ فِي الدِّمَّةِ أَوَّلًا ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْعَيْنِ فَكَانَتْ أَسْبَقَ فَكَانَ صَاحِبُهَا أَحَقَّ كَمَا لَوْ كَانَ الْمُورَثُ حَيًّا ، وَقَالَ : صَدَقْتُمَا بَعْدَ مَا قَالَا فَلْنَا الْإِقْرَارَ مِنَ الْوَارِثِ بِالْدَّيْنِ يَتَنَوَّلُ التَّرِكَهَ لَا الدِّمَّةَ فَقَدْ وَقَعَا بِخِلَافِ الْمُورَثِ ، وَذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ

فَعِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ أَقْوَى وَعِنْدَهُمَا سَوَاءً ، وَالْأَصَحُّ مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا وَبِهِ يَنْطِقُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَشَرْحُ الْمَنْظُومَةِ ١ هـ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِ وَغَيْرِهِمْ ) ( أَقْرَبُهُ ) هَذَا وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي مَحْرَمَاهُ فَصَاعِدًا ( وَأَقْرَبُؤُهُ وَذُو قَرَابَتِهِ وَذُو أَنْسَابِهِ مَحْرَمَاهُ فَصَاعِدًا مِنْ ذَوِي رَحِمِهِ الْأَقْرَبِ ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى لِوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَ فَهِيَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ ( سِوَى الْوَالِدَيْنِ ، وَالْوَلَدِ ) إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا اسْمُ الْقَرِيبِ وَمَنْ سَمَى ، وَالِدَهُ قَرِيبًا كَانَ عَاقِبًا لِأَنَّ الْقَرِيبَ فِي الْعُرْفِ مَنْ يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ بِوَاسِطَةِ الْغَيْرِ وَتَقَرَّبُ الْوَالِدِ ، وَالْوَلَدِ بِنَفْسِهِمَا لَا بِغَيْرِهِمَا وَيَدْخُلُ فِيهِ الْجَدُّ ، وَالْجَدَّةُ وَوَلَدُ الْوَلَدِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِمَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا أُغْتَبِرَ الْقَرِيبَةُ

لأن الوصية أخت الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذلك فيها ، والجمع المذكور في الميراث اثنان فكذلك في الوصية وإنما اعتبر المحرمية لأن المقصود من الوصية صلة القريب فيختص بها من يستحق الصلة من قرابته ويستوي فيه الصغير ، والكبير ، والحُر ، والعبد ، والذكر ، والأنثى ، والمسلم ، والكافر وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب إليه من قبل الأب ، واللم إلى أقصى أب في الإسلام ويستوي فيه الأقرب ، والأبعد ، والجمع ، والكافر ، والمسلم واختلف في اشتراط إسلام أقصى الأب .

( باب الوصية للأقارب وغيرهم ) ( قوله : يعني إذا أوصى لواحد مما ذكر )  
( إلخ ) غير مطابق للمتن .

( قوله : سوى الأولدين ، والولد ) متفق عليه ، وفي عبارة المصنف إيهام الخلاف ( قوله : ويدخل فيه الجد ، والجدّة وولد الولد في ظاهر الرواية ) كذا في الكافي ، والتبيين ورأيت معزواً إلى البدائع أنهم لا يدخلون وهو الصحيح اهـ .

قوله : ويستوي فيه الأقرب ، والأبعد ، والواحد ، والجمع ( محل الخلاف في الجمع ما إذا لم يقل الأقرب فالأقرب أم لو قال مع ما ذكر من الألفاظ الأقرب فالأقرب فإنه لا يعتبر الجمع اتفاقاً لأن الأقرب اسم فرد خرج تفسيراً للأول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الأقرب بصريح شرطه كما في شرح المجمع عن الحقايق

وقد فرغ على قوله : الأقرب فالأقرب بقوله ( فلو له عمّان وخالان فهو ) أي الموصى به ( لعميه ) يعني إذا أوصى لأقاربه وله عمّين وخالان فالموصى به لعميه لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب كما في الإرث وعندهما يقسم بينهما أرباعاً لأن اسم القريب يتناولهم ولا يعتبران الأقربة .

( وفي عمّ وخالين نصف بينه وبينهما ) أي نصف الموصى به للعمّ ونصفه للخالين لأن اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمعية وهو الاثنان في الوصية كما عرّف فيضم إلى العمّ الخالان ليصير جمعاً فيأخذ هو النصف لأنه أقرب ويأخذان النصف لعدم من يتقدم عليهما فيه بخلاف ما إذا أوصى لذي قرابته حيث يكون جميع الوصية للعمّ لأنه لفظ مفرد فيحرز جميع الوصية لأنه الأقرب ( وفي عمّ له نصف ) لما ذكر من اعتبار معنى الجمعية وأخذ النصف .

( وفي عمّ وعمّة استويا ) لأن قرابتهما مستويان ومعنى الجمع قد تحقق بهما فاستحقوا .  
( قوله : لأن قرابتهما مستويان ) لعله كما قال الزيلعي لأن قرابتهما مستويتان ، والأولى ما قال في الكافي لاسيواء قرابتهما اهـ .

فكان الأولى للمصنف أن يقول لأن قرابتهما مستوية

( وجيرائه ملأصقوه ) عند أبي حنيفة وزفر وهو القياس لأن الجار عند الإطلاق إنما يتناول الجار المأصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم { الجار أحق بسقبه } أي بقربه ، والمراد هو الملاق وفي الاستحسان وهو قولهما هو من يسكن محلة الموصي ويجمعهم مسجد محلته لأن الكل يسمى جيراناً عرفاً .

( قوله : وجيرائه ملأصقوه ) ويستوي الساكن ، والمالك ، والذكر ، والأنثى ، والمسلم ، والنمّي ، والصغير ، والكبير ولا يدخل فيه العبد ، والإماء ، والممدبرون وأمهات الأولاد لأنهم لا جوار لهم لأنهم أتباع في السكنى ،

وَالْمَكَاتِبُ يَدْخُلُ كَذَا ذُكِرَ فِي الزِّيَادَاتِ ، وَالْمُحِيطُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ .  
 وَفِي الْهِدَايَةِ يَدْخُلُ فِيهِ الْعَبْدُ السَّائِكُ عِنْدَهُ لِاطْلَاقِهِ وَلَا يَدْخُلُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهُ وَصِيَّةٌ لِمَوْلَاهُ وَهُوَ غَيْرُ سَائِكٍ  
 كَذَا فِي الْكَافِي .  
 وَفِي التَّبَيِّنِ وَتَدْخُلُ الْأَرْمَلَةُ لِأَنَّ سُكْنَاهَا يُضَافُ إِلَيْهَا وَلَا تَدْخُلُ النَّبِيُّ لَهَا بَعْلٌ لِأَنَّ سُكْنَاهَا غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهَا وَإِنَّمَا هِيَ  
 تَبَعٌ فَلَمْ تَكُنْ جَارًا حَقِيقَةً .  
 ا هـ .

( وَأَصْهَارُهُ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ ) { لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ أَخْرَجَ كُلَّ مَنْ مَلَكَ مِنْ  
 ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهَا إِكْرَامًا لَهَا وَكَانُوا يُسَمُّونَ أَصْهَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ } .

( قَوْلُهُ : وَأَصْهَارُهُ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ ) قَالَ فِي الْكَافِي : وَهَذَا التَّفْسِيرُ اخْتِيَارُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
 وَأَبِي عُبَيْدٍ ا هـ .

وَكَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : ثُمَّ قَالَ وَفِي الصَّحَاحِ الْأَصْهَارُ أَهْلُ بَيْتِ الْمَرْأَةِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْمَحْرَمِ ا هـ .  
 وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : فِي شَرْحِهِ لِلْهِدَايَةِ قَالَ الْأَنْرَازِيُّ : قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَبِي ابْنِ الْحَسَنِ حُجَّةُ اللَّغَةِ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو عُبَيْدٍ فِي  
 غَرِيبِ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ فِي مُجْمَلِ اللَّغَةِ قَالَ الْخَلِيلُ : لَا يُقَالُ لِأَهْلِ بَيْتِ الْمَرْأَةِ إِلَّا الْأَصْهَارُ وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ :  
 وَقَدْ نَظَّمَ الْإِمَامُ نَجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ فِي نَظْمِهِ لِكِتَابِ الزِّيَادَاتِ بَيِّنِينَ يَشْتَمِلَانِ عَلَى مَعْنَى الصَّهْرِ ، وَالْخَتَنِ فَقَالَ  
 أَصْهَارُ مَنْ يُوصِي أَقَارِبَ حُرْمَتِهِ وَيَزُولُ ذَلِكَ بَيِّنِينَ وَحَرَامَ أَحْبَائِهِ أَزْوَاجُ كُلِّ مَحَارِمٍ وَمَحَارِمُ الْأَزْوَاجِ بِالْأَرْحَامِ .  
 وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ : فَأَمَّا الصَّهْرُ فَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْخَتَنِ لَكِنَّ الْغَالِبَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ حَاتِمُ بْنُ عَدِيٍّ : وَلَوْ كُنْتُ صِهْرًا لِابْنِ مَرْوَانَ قُرْبَتْ رِكَابِي إِلَى الْمَعْرُوفِ ، وَالظُّعْنُ الرَّحْبُ  
 وَلَكِنِّي صِهْرٌ لِأَلِ مُحَمَّدٍ وَخَالَ بَنِي الْعَبَّاسِ ، وَالْخَالَ كَالْأَبِ سَمِيَ نَفْسَهُ صِهْرًا وَكَانَ أَخَا امْرَأَةِ الْعَبَّاسِ ا هـ .  
 وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : وَشَرْطُهُ أَنْ يَمُوتَ وَهِيَ مَتَكُوحَتُهُ أَوْ مُعَدَّتُهُ مِنْ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ لَا بَائِنٍ سِوَاءٍ وَرِثَتْ بِأَنَّ أَبَانَهَا فِي  
 الْمَرَضِ أَوْ لَمْ تَرِثْ .

وَقَالَ الْحُلَوَانِيُّ : الْأَصْهَارُ فِي غُرْفِهِمْ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ نِسَائِهِ الَّتِي يَمُوتُ هُوَ وَهِيَ نِسَاؤُهُ وَفِي عِدَّةٍ مِنْهُ ،  
 وَفِي غُرْفَتَا أَبُو الْمَرْأَةِ وَأُمُّهَا وَلَا يُسَمَّى غَيْرُهُمَا صِهْرًا ا هـ .

وَقَالَ فِي الْبُرْهَانِ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ تَكُونُ الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ

وَتَكُونُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ امْرَأَةِ أَبِيهِ وَابْنِهِ وَامْرَأَةِ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ لِأَنَّ الْكُلَّ أَصْهَارُ ا هـ .

( قَوْلُهُ : لِأَنَّ { النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ } ) أَقُولُ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ ، وَالْكَافِي ، وَالتَّبَيِّنِ وَشَرْحِ  
 الْمَجْمَعِ .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِهِ لِلْهِدَايَةِ قَوْلُهُ : صَفِيَّةٌ ثُمَّ صَوَابُهُ جَوَيْرِيَّةٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ فِي  
 الْعَتَاقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ { وَقَعْتُ  
 جَوَيْرِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ فِي سَهْمٍ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبْتُ عَنْ نَفْسِهَا وَكَانَتْ امْرَأَةً  
 مَلَّاحَةً تَأْخُذُهَا الْعَيْنُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كِتَابَتِهَا فَلَمَّا قَامَتْ  
 عَلَى الْبَابِ رَأَيْتُهَا فَكَرِهْتُ مَكَانَهَا وَعَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيَرَى مِنْهَا مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتُ فَقَالَتْ

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا جُورِيَّةُ بِنْتِ الْحَارِثِ وَقَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِي مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ ، وَإِنِّي وَقَعْتُ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ شِمَاسٍ وَإِنِّي كَاتِبْتُ عَلَى نَفْسِي فَجِئْتُ أَسْأَلُكَ فِي كِتَابَتِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَهَلْ لَكَ إِلَّا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هُوَ قَالَ : أُوْدِّي عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجُكَ قَالَتْ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ قَدْ فَعَلْتُ قَالَ فَتَسْمَعُ النَّاسُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ تَزَوَّجَ جُورِيَّةَ فَأَرْسَلُوا مَا بَأْيَدِيهِمْ يَعْنِي مِنَ السَّيِّئِ فَأَعْتَقُوهُمْ وَقَالُوا : أَصْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ فَمَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَعْظَمَ بَرَكَهَ عَلَى قَوْمِهَا مِنْهَا أُعْتِقَ فِي سَبِيلِهَا مِائَةَ بَيْتٍ

مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ { ١ هـ .

وَرَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَفِيهِ وَكَانَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ضِرَارٍ رَأْسَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَسَيَّلَهُمْ وَكَانَتْ ابْنَتُهُ جُورِيَّةُ اسْمُهَا بَرَّةٌ فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُورِيَّةَ لِأَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ بَرَّةٌ وَيُقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ صَدَاقَهَا عَتَقَ كُلَّ أَسِيرٍ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَيُقَالَ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَاقَهَا عَتَقَ أَرْبَعِينَ مِنْ قَوْمِهَا ١ هـ .

( قُلْتُ ) وَكَذَا فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ ، وَالتِّرَازِ وَابْنِ رَاهَوِيَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ { أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَخْرَجَ الْخُمْسَ مِنْهُ ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَ النَّاسِ فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ ، وَالرَّاجِلَ سَهْمًا فَوَقَعَتْ جُورِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ فِي قِسْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ الْأَنْصَارِيِّ فَكَاتَبَهَا عَلَى نَفْسِهَا عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنْ قَالَتْ فَدَخَلْتُ تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كِتَابَتِهَا فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَا جُورِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ سَيِّدِ قَوْمِهِ أَصَابَنِي مِنَ الْأَمْرِ مَا قَدْ عَلِمْتُ فَوَقَعْتُ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ فَكَاتَبَنِي عَلَى مَا لَا طَاقَةَ لِي بِهِ وَمَا أَكْرَهَنِي عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنِّي رَجَوْتُكَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ - فَأَعْتَنِي فِي فَكَاكِي فَقَالَ أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ مَا هُوَ قَالَ : أُوْدِّي عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجُكَ قَالَتْ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ فَعَلْتُ فَأَدَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابَتِهَا وَتَزَوَّجَهَا فَخَرَجَ الْخَبَرُ إِلَى النَّاسِ فَقَالُوا أَصْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْتَرْقُونَ

فَأَعْتَقُوا مَا كَانَ بَأْيَدِيهِمْ مِنْ سَبْيِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِائَةَ أَهْلِ بَيْتٍ قَالَتْ فَلَا أَعْلَمُ امْرَأَةً كَانَتْ عَلَى قَوْمِهَا أَعْظَمَ بَرَكَهَ مِنْهَا { ١ هـ .

( قُلْتُ ) لَكِنْ جَزَمَ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْهِدَايَةِ صَفِيَّةٌ وَهُمْ وَصَوَابُهُ جُورِيَّةُ يُخَالِفُهُ مَا قَالَ فِي الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ الْمُلقِنِ { أَعْتَقَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا { كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ جُورِيَّةَ وَقَعَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ لَكِنْ أَعْلَاهَا ابْنُ حَزْمٍ يَبْعُقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ لَا كَمَا جَزَمَ بِتَضَعِيفِهِ ١ هـ .

وَتَعْتَنِمُ هَذِهِ الْقَائِدَةُ وَتُعْتَفَرُ إِطَالَتُهَا ( قَوْلُهُ : أَخْرَجَ كُلُّ مَنْ مَلَكَ مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهَا ) قَدْ عَلِمْتُ بِمَا سَبَقَ أَنَّ السَّيِّئَ كَانَ قَدْ قَسَمَ فَأَلْمَخَرَجَ الصَّحَابَةُ إِكْرَامًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى أَنَّ الصَّهْرَ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ تَأْمَلُ لِمَا قَدْ عَلِمْتُ مِنَ الْقِصَّةِ

( وَأَخْتَانُهُ زَوْجُ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ ) كَأَزْوَاجِ الْبَنَاتِ ، وَالْأَخَوَاتِ ، وَالْعَمَّاتِ ، وَالْخَالَاتِ ( وَكَذَا كُلُّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ أَزْوَاجِ هَؤُلَاءِ ) قِيلَ هَذَا فِي عُرْفِهِمْ وَأَمَّا فِي عُرْفِنَا فَلَا يَتَنَاوَلُ أَزْوَاجُ الْمُحَارِمِ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْحُرُّ ، وَالْعَبْدُ ، وَالْأَقْرَبُ ، وَالْأَبْعَدُ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَشْمَلُ الْكُلَّ .

( وَأَهْلُهُ امْرَأَتُهُ ) لِأَنَّهَا الْمُرَادُ بِهِ لُغَةً وَعُرْفًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ { أَيِّ لَامِرَاتِهِ يُقَالُ تَأْهَلُ أَيُّ تَزَوَّجَ وَعِنْدَهُمَا مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ وَتَفَقَّهَ اعْتِبَارًا لِلْعُرْفِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ { ، وَالْمُرَادُ مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ .

( قَوْلُهُ : وَأَهْلُهُ امْرَأَتُهُ ) أُجِيبَ عَمَّا أوردَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ ) لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَإِنَّ الْمَمْلُوكَ وَالْوَارِثَ غَيْرُ دَاخِلٍ

( وَأَهْلُهُ أَهْلُ بَيْتِهِ ) لِأَنَّ الْأُلَّ الْقَبِيلَةَ الَّتِي يُنْسَبُ إِلَيْهَا فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِ آبَائِهِ إِلَى أَقْصَى أَبٍ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ الْأَقْرَبُ ، وَالْأَبْعَدُ ، وَالذَّكَرُ ، وَالْأُنْثَى ، وَالْمُسْلِمُ ، وَالْكَافِرُ ، وَالصَّغِيرُ ، وَالْكَبِيرُ ( وَأَبُوهُ وَجَدُّهُ مِنْهُمْ ) لِأَنَّ الْأَبَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَكَذَا الْجَدُّ .

( وَجِنْسُهُ أَهْلُ بَيْتِ أَبِيهِ دُونَ أُمِّهِ ) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَجَنَّسُ بِأَبِيهِ بِخِلَافِ قَرَابَتِهِ حَيْثُ يَكُونُ مِنْ جَانِبِ الْأَبِ ، وَالْأُمِّ .

( وَأَهْلُ بَيْتِهَا وَجِنْسُهَا ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَتْ امْرَأَةٌ لِأَهْلِ بَيْتِهَا أَوْ لِجِنْسِهَا ( لَا يَتَنَاوَلُ وَلَدَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا ) كَذَا فِي الْكَافِي .

( وَوَلَدُ زَيْدٍ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ ، وَالْأُنْثَى ) لَوْجُودِ مَبْدَأِ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِمَا ( وَفِي وَرَثَتِهِ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى لَوْرَثَةٍ فَلَانَ فَهِيَ بَيْنَهُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنْثَى لِأَنَّهُ لَمَّا نَصَّ عَلَى لَفْظِ الْوَرَثَةِ عَلِمَ أَنَّ قَصْدَهُ التَّفْضِيلَ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ .

( قَوْلُهُ : وَوَلَدُ زَيْدٍ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ ، وَالْأُنْثَى ) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : وَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمُ الذَّكَرُ ، وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ . وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِهَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي كِتَابِ نِكَاحِ الْوَصَايَا وَلَوْ أَوْصَى لَوْلَدِ فَلَانٍ وَلَيْسَ لِفُلَانٍ وَلَدٌ صُلْبٌ فَالْوَصِيَّةُ لَوْلَدٍ وَلَدِهِ وَإِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَاحِدٌ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ فَالْوَصِيَّةُ كُلُّهَا لَهُ وَلَيْسَ لَوْلَدِ الْوَلَدِ شَيْءٌ . وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِي لَوْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَاحِدٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى فَجَمِيعُ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي مُحْتَصَرِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَإِذَا قَالَ أَوْصَيْتُ بِثُلْثِ مَالِي لَوْلَدِ فَلَانٍ وَلَهُ وَلَدٌ لِصُلْبِ ذَكَرٍ وَإِنَاثٍ كَانَ الثُّلُثُ لَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَوْلَدٍ وَلَدِهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ لِصُلْبِهِ وَاحِدٌ وَلَهُ وَلَدٌ كَانَ لِلَّذِي لِصُلْبِهِ نَصْفُ الثُّلُثِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَكَانَ مَا بَقِيَ لَوْلَدٍ وَلَدِهِ مَنْ بَعْدَ مِنْهُمْ وَمَنْ قَرُبَ بِالسَّوِيَّةِ الذَّكَرُ فِيهِ ، وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى قِيَاسِ أَبِي حَنِيفَةَ وَزَفَرٍ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

ا هـ .

( وَأَيَّتَامُ بَنِي فَلَانٍ وَعُمَيَّائُهُمْ وَزَمَنَاهُمْ وَأَرَامِلُهُمْ يَتَنَاوَلُ فَقِيرَهُمْ وَغَنِيَّهُمْ وَذُكُورَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ إِنْ أُحْصُوا ) إِذَا أُمُكِّنَ تَحْقِيقُ التَّمْلِيكِ فِي حَقِّهِمْ ، وَالْوَصِيَّةُ تَمْلِكُ ( وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يُحْصُوا ( فَلِفَقْرَانِهِمْ ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْوَصِيَّةِ

الْقُرْبَةُ وَهِيَ سَدُّ الْخَلَّةِ وَرَدُّ الْجُوعَةِ وَهَذِهِ الْأَسَامِي تُشْعِرُ بِتَحْقِيقِ الْحَاجَةِ فَجَارَ حَمْلُهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَى لِشُبَّانِ بَنِي فَلَانٍ وَهُمْ لَا يُحْصُونَ أَوْ لِأَيَامَى بَنِي فَلَانٍ وَهُمْ لَا يُحْصُونَ حَيْثُ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يُنْبِئُ عَنِ الْحَاجَةِ وَلَا يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ تَمْلِيكًا فِي حَقِّ الْكُلِّ لِلْجَهَالَةِ الْفَاحِشَةِ الْمَانِعَةِ عَنِ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ وَفِي الْوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ يَجِبُ الصَّرْفُ إِلَى اثْنَيْنِ مِنْهُمْ اِغْتِبَارًا لِمَعْنَى الْجَمْعِ وَأَقْلَهُ اثْنَانِ فِي الْوَصَايَا كَمَا مَرَّ .  
( قَوْلُهُ : بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَى لِشُبَّانِ بَنِي فَلَانٍ ) قَالَ فِي الْإِبْصَاحِ الشَّابُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ إِلَى خَمْسِينَ وَعَشْرِينَ سَنَةً إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ الشَّمْطُ ، وَالْكَهْلُ مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسِينَ سَنَةً إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ ، وَالشَّيْخُ مَا زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً وَجَعَلَ أَبُو يُوسُفَ الشَّيْخَ ، وَالْكَهْلَ سَوَاءً فِيمَا زَادَ عَلَى الْخَمْسِينَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ الْغُلَامُ مَا كَانَ لَهُ أَقَلُّ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ ، وَالْفَتَى مَنْ بَلَغَ خَمْسَةَ عَشْرَةِ وَفَوْقَ ذَلِكَ ، وَالْكَهْلُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَرَادَ عَلَيْهِ مَا بَيْنَ خَمْسِينَ إِلَى سِتِّينَ إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ الشَّيْبُ حَتَّى يَكُونَ شَيْخًا وَعِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْكَهْلُ ابْنُ ثَلَاثِينَ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسِينَ فَإِذَا جَاوَزَ خَمْسِينَ يَكُونُ شَيْخًا إِلَى أَنْ يَمُوتَ كَذَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْعَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

( وَبَنُو فَلَانٍ يَخْتَصُّ بِذُكُورِهِمْ ) قَالَ فِي الْهَدَايَةِ : وَلَوْ أَوْصَى لِبَنِي فَلَانٍ يَدْخُلُ فِيهِ الْإِنَاثُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلَ قَوْلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُمَا لِأَنَّ جَمْعَ الذُّكُورِ يَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ ثُمَّ رَجَعَ ، وَقَالَ يَتَنَاوَلُ الذُّكُورَ خَاصَّةً لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَسْمِ لِلذُّكُورِ وَانْتِظَامُهُ الْإِنَاثَ تَجَوُّزٌ ، وَالْكَلَامُ بِحَقِيقَتِهِ .

وَقَالَ فِي الْكَافِي وَلَوْ أَوْصَى لِبَنِي فَلَانٍ فَهُوَ عَلَى الذُّكُورِ لَا غَيْرٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا اِغْتِبَارًا لِلْحَقِيقَةِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَدْخُلُ فِيهِ الْإِنَاثُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلًا .

وَقَالَ فِي الْوَقَايَةِ : وَفِي بَنِي فَلَانٍ الْإِنَاثُ مِنْهُمْ أَقُولُ لَمْ يَظْهَرْ لِي سِرُّ اخْتِيَارِ صَاحِبِ الْوَقَايَةِ الْقَوْلَ الَّذِي رَجَعَ عَنْهُ الْإِمَامُ وَوَافَقَهُ أَبُو يُوسُفَ فِي رَوَايَةٍ ( إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ قَبِيلَةٍ أَوْ فَخْدٍ ) الْفَخْدُ فِي الْعَشَائِرِ أَقَلُّ مِنَ الْبَطْنِ أَوَّلُهَا الشَّعْبُ ثُمَّ الْقَبِيلَةُ ثُمَّ الْقَبِيلَةُ ثُمَّ الْعِمَارَةُ ثُمَّ الْبَطْنُ ثُمَّ الْفَخْدُ كَذَا فِي الصَّحَاحِ ( فَيَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ وَمَوَالِي الْعَتَاقَةِ ، وَالْمُؤَالَاةِ وَخُلَفَاءَهُمْ ) إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا أَغْيَانُهُمْ بَلْ مُجَرَّدُ الْإِنْتِسَابِ كِبْنِي آدَمَ وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ ، وَالْمُؤَالَاةِ وَخُلَفَاؤُهُمْ .

( أَوْصَى لِمَوَالِيهِ مَنْ لَهُ مُعْتَقُونَ وَمُعْتَقٌ مُعْتَقُونَ بَطَلَتْ ) لِأَنَّ الْمَوْلَى لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا مَوْلَى النِّعْمَةِ ، وَالْآخَرُ مُنْعَمٌ عَلَيْهِ فَلَا يَنْتَظِمُهُمَا لَفْظٌ وَاحِدٌ فِي مَوْضِعِ الْإِبْتَاتِ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ مَوَالِي فَلَانٍ حَيْثُ يَتَنَاوَلُ الْأَعْلَى ، وَالْأَسْفَلَ لِأَنَّهُ مَقَامُ النَّفْيِ وَلَا تَنَافِي فِيهِ ( إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَهُ فِي حَيَاتِهِ ) قَالَ فِي الْكَافِي : فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَقُومَ الْبَيَانُ وَلَمْ يَوْجَدْ قَبْطَلُ ضَرُورَةً ( وَيَدْخُلُ فِيهِ ) أَيُّ فِي الْمَوَالِي ( مَنْ أَعْتَقَهُ فِي صِحَّتِهِ وَمَرَضِهِ ) لَتَنَاوَلُ اللَّفْظُ إِيَّاهُمْ ( لَا مُدَبَّرُوهُ وَأُمَهَّاتُ أَوْلَادِهِ ) لِأَنَّ عَتَقَهُمْ يَحْصُلُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَالْوَصِيَّةُ تُضَافُ إِلَى حَالَةِ الْمَوْتِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ

الْأَسْمِ قَبْلَهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ لِأَنَّ سَبَبَ الْإِسْتِحْقَاقِ لَازِمٌ فِي حَقِّهِمْ فَيُطْلَقُ اسْمُ الْمَوْلَى عَلَيْهِمْ

( قَوْلُهُ : أَوْصَى لِمَوَالِيهِ ) قَالَ فِي الْكَافِي : وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يُعْتَقُ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاةِ الْمَوْصِي كَقَوْلِهِ : إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَمَاتَ قَبْلَ ضَرْبِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَوْصِي مِنَ الْعَرَبِ فَلَوْصَى لِمَوَالِيهِ بَثَلَتْ مَالُهُ صَحَّتْ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُسْتَرْقُ وَلَا تُسَيِّى فَلَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا الْمَوْلَى الْأَسْفَلُ قَبْطَلُ الْإِشْتِرَاكِ فَصَحَّتْ الْوَصِيَّةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ



( بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ ، وَالسُّكْنَى ، وَالثَّمَرَةِ ) ( صَحَّ الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ وَسُكْنَى دَارِهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَأَبَدًا ) لِأَنَّ الْمَنَافِعَ يَصِحُّ تَمْلِكُهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ بَدَلًا وَيُدُونُهُ فَكَذَا بَعْدَ الْمَمَاتِ لِحَاجَتِهِ كَمَا فِي الْأَعْيَانِ وَيَكُونُ مَحْضًا فِي مِلْكِهِ فِي حَقِّ الْمَنْفَعَةِ حَتَّى يَتَمَلَّكَهَا الْمُوصَى لَهُ عَلَى مِلْكِ الْمُوصِي كَمَا يَسْتَوْفِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مَنَافِعَ الْوَقْفِ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْوَاقِفِ وَيَجُوزُ مُوقَّتًا وَمُؤَبَّدًا كَمَا فِي الْعَارِيَةِ فَإِنَّهَا تَمْلِكُ عَلَى أَصْلَانَا بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ فَإِنَّهُ خِلَافُهُ فِيمَا يَتَمَلَّكُهُ الْمُورَثُ وَهُوَ فِي عَيْنِ تَبَقَى ، وَالْمَنْفَعَةُ عَرَضٌ لَا يَبْقَى حَتَّى إِنَّ الْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ إِذَا مَاتَ لَا تُورَثُ عَنْهُ ( وَبَعَلَّتُهُمَا ) أَيَّ صَحَّتْ الْوَصِيَّةُ بِغَلَّةِ عَبْدٍ وَغَلَّةِ دَارٍ لِأَنَّهَا بَدَلُ الْمَنْفَعَةِ فَأَخَذَتْ حُكْمَهَا ( فَإِنْ خَرَجَتْ رَقَبَتُهُمَا ) أَيَّ رَقَبَةُ الْعَبْدِ ، وَالِدَارُ ( سَلِكْتَ إِلَيْهِ ) أَيَّ إِلَى الْمُوصَى لَهُ ( لَهَا ) أَيَّ لِلْوَصِيَّةِ لِأَنَّ حَقَّ الْمُوصَى لَهُ فِي الثُّلُثِ لَا يُزَاحِمُهُ الْوَرَثَةُ ( وَإِلَّا ) أَيَّ ، وَإِنْ لَمْ يُخْرَجْ رَقَبَتُهُمَا مِنَ الثُّلُثِ ( يُهَيِّأُ الْعَبْدُ ) أَيَّ يَخْدُمُ الْوَرَثَةَ يَوْمَيْنِ ، وَالْمُوصَى لَهُ يَوْمًا لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الثُّلُثِ وَحَقَّهُمْ فِي الثُّلُثَيْنِ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ بِالْعَيْنِ وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَةَ الْعَبْدِ أَجْزَاءً لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ فَصَرَرْنَا إِلَى الْمُهَيَّيَّةِ إيفاءً لِلْحَقِّينِ .

بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ ، وَالسُّكْنَى ، وَالثَّمَرَةِ

( وَيُقَسَّمُ الدَّارُ أَثْلَانًا ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى بِسُكْنَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ يُخْرَجُ مِنَ الثُّلُثِ يَقْسَمُ عَيْنَ الدَّارِ أَثْلَانًا لِلْإِنْفَاءِ لِإِمْكَانِ الْقِسْمَةِ بِالْأَجْزَاءِ وَهُوَ أَعْدَلُ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا زَمَانًا وَذَاتًا وَفِي الْمُهَيَّيَّةِ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا زَمَانًا ( أَوْ مُهَيَّيَّةً ) أَيَّ اقْتَسَمُوا الدَّارَ مُهَيَّيَّةً مِنْ حَيْثُ الزَّمَانُ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى ( وَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ بَيْعُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ ثُلُثِهَا ) أَيَّ الدَّارِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ لَهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّ خَالِصَ مِلْكِهِمْ وَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ حَقَّ الْمُوصَى لَهُ ثَابِتٌ فِي سُكْنَى جَمِيعِ الدَّارِ بَأَنَّهُ يَطْهَرُ لِلْمَيِّتِ مَالٌ آخَرُ وَكَذَا لَهُ حَقُّ الْمُرَاحِمَةِ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ إِذَا خَرِبَ مَا فِي يَدِهِ ، وَالْبَيْعُ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ ذَلِكَ فَمَنْعُوا عَنْهُ .

قَوْلُهُ : وَتُقَسَّمُ الدَّارُ ثَلَاثًا ( لَا يَخْفَى إِيَّاهُمْ ظَاهِرُ مَنَنِ أَنَّ الْقِسْمَةَ فِي كُلِّ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِغَلَّةِ الدَّارِ وَسُكْنَاهَا وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ بِالسُّكْنَى فَلَهُ الْقِسْمَةُ ، وَالْمُهَيَّيَّةُ كَمَا ذُكِرَ لَا فِي الْوَصِيَّةِ بِغَلَّةِ الدَّارِ لِمَا قَالَ فِي الْكَفِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ بِالسُّكْنَى وَلَوْ أَوْصَى بِغَلَّةِ الدَّارِ يَجُوزُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ كَانَ لَهُ ثُلُثُ الْغَلَّةِ فَلَوْ أَرَادَ الْمُوصَى لَهُ قِسْمَةَ الدَّارِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَرَثَةِ لَيَكُونُ هُوَ الَّذِي يَسْتَعْلِ ثُلُثَهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ كَالشَّرِيكِ وَلَنَا أَنَّ الْقِسْمَةَ تُبْنَى عَلَى ثُبُوتِ حَقِّ الْمُوصَى لَهُ وَلَا حَقَّ لَهُ فِي عَيْنِ الدَّارِ وَإِنَّمَا حَقُّهُ فِي الْغَلَّةِ هـ .

وَلِهَذَا صَرَفَ الْمُصَنِّفُ عُمُومَ الْمَتْنِ بِقَوْلِهِ شَرْحًا يَعْنِي إِذَا أَوْصَى بِسُكْنَى الدَّارِ فَقَصَرَ الْحُكْمَ فِي الْقِسْمَةِ عَلَى مَا إِذَا أَوْصَى بِالسُّكْنَى وَسَنَذَكُرُ أَنَّ الْمُوصَى لَهُ بِالْغَلَّةِ لَا سُكْنَى لَهُ فِي الْأَصَحِّ فَلْيَتَنَبَّهْ لِهَذِهِ الدَّقِيقَةِ

( وَتَبْطُلُ ) أَيَّ الْوَصِيَّةُ ( بِمَوْتِهِ ) أَيَّ مَوْتَ الْمُوصَى لَهُ ( فِي حَيَاةِ مُوصِيهِ ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ إيجابَ الْوَصِيَّةِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَإِذَا مَاتَ الْمُوصَى لَهُ لَمْ يَصِحَّ الْإِيجَابُ كَمَا لَا يَصِحُّ إِيجَابُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي بَعْدَ مَوْتِهِ ( وَبَعْدَ مَوْتِهِ ) أَيَّ مَوْتَ الْمُوصَى لَهُ ( يَعُودُ ) أَيَّ الْمُوصَى بِهِ ( إِلَى الْوَرَثَةِ ) لِأَنَّ الْمُوصِيَّ أَوْجَبَ الْحَقَّ لِلْمُوصَى لَهُ لِيَسْتَوْفِيَ الْمَنَافِعَ عَلَى حُكْمِ مِلْكِهِ فَلَوْ انْتَقَلَ إِلَى وَارِثِ الْمُوصَى لَهُ اسْتَحَقَّهَا ابْتِدَاءً مِنْ مِلْكِ الْمُوصِي بِلَا رِضَاةٍ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ .

( وَلَيْسَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ ، وَالسُّكْنَى أَنْ يُوجَرَ الْعَبْدُ أَوْ الدَّارُ ) لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَيْسَتْ بِمَالٍ عَلَى أَصْلَانَا وَفِي تَمْلِكِهَا بِالْمَالِ إِحْدَاثُ صِفَةِ الْمَالِيَّةِ فِيهَا تَحْقِيقًا لِلْمُسَاوَاةِ فِي عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ وَإِنَّمَا تَثْبُتُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ لِمَنْ تَمَلَّكَهَا

تَبَعًا لِمِلْكِ الرِّقَبَةِ أَوْ لِمَنْ تَمَلَّكَهَا بَعْدَ الْمَعَاوَضَةِ حَتَّى يَكُونَ مُمْلَكًا لَهَا بِالصَّفَةِ الَّتِي تَمَلَّكَهَا بِهَا أَمَا إِذَا تَمَلَّكَهَا مَقْصُودَةٌ بِغَيْرِ عَوَضٍ ثُمَّ مَلَكَهَا بِعَوَضٍ كَانَ مُمْلَكًا أَكْثَرَ مِمَّا تَمَلَّكَهَا مَعْنَى وَهُوَ لَا يَجُوزُ .

( وَ ) لَا لِلْمُوصَى لَهُ بِالْعَلَّةِ اسْتِخْدَامُهُ ( أَيْ الْعَبْدُ ) ( أَوْ سُكْنَاهَا ) ( فِي الدَّارِ ) ( فِي الْأَصَحِّ ) لِأَنَّهُ أَوْصَى لَهُ بِالْعَلَّةِ وَهِيَ دَرَاهِمُ أَوْ دَنَانِيرُ وَهَذَا اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ نَفْسِهَا وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ وَمُتَفَاوَتَانِ فِي حَقِّ الْوَرَثَةِ فَإِنَّهُ لَوْ ظَهَرَ دَيْنٌ يُمْكِنُهُمْ آدَاؤُهُ مِنَ الْعَلَّةِ بِاسْتِرْدَادِهَا مِنْهُ بَعْدَ اسْتِغْلَالِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَوْفَى الْمَنَافِعَ نَفْسَهَا .

( وَ ) لَا ( أَنْ يَخْرُجَ الْعَبْدُ مِنَ الْبَلَدَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ وَأَهْلُهُ فِي غَيْرِهَا فَيُخْرِجُهُ لِلْخِدْمَةِ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ ) لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تُفْعَلُ عَلَى مَا يَعْرِفُ مِنَ مَقْصُودِ الْمُوصِي فَإِذَا كَانَ الْمُوصَى لَهُ وَأَهْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَمَقْصُودُهُ أَنْ يُحْمَلَ الْعَبْدُ إِلَى أَهْلِهِ لِيَخْدُمَهُمْ وَإِذَا كَانُوا فِي مَضَرٍّ فَمَقْصُودُهُ أَنْ يُمْكِنَهُ مِنْ خِدْمَةِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْزِمَهُ مَشَقَّةُ السَّفَرِ فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ بَلَدِهِ ( وَإِلَّا ) ( أَيْ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ ) ( فَلَا ) ( أَيْ لَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ لِلْخِدْمَةِ ) ( إِلَّا بِإِذْنِ الْوَرَثَةِ ) لِبَقَاءِ حَقِّهِمْ فِيهِ .

( أَوْصَى لِرَجُلٍ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ سَنَةً وَآخَرَ بِخِدْمَتِهِ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يُجِزُوا ) ( أَيْ الْوَرَثَةُ ) ( خَدَمَهُمْ ) ( أَيْ الْعَبْدُ الْوَرَثَةُ ) ( سَنَةً ) ( أَيَّامٌ ، وَ ) ( خَدَمَ ) ( الْمُوصَى لَهُمَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَوْمًا لِصَاحِبِ السَّنَةِ وَيَوْمَيْنِ لِصَاحِبِ السَّنَتَيْنِ حَتَّى يَمْضِيَ تِسْعُ سِنِينَ ) لِأَنَّ عَيْنَ الْعَبْدِ لَا يُقَسَّمُ فَيُقَسَّمُ بِالتَّهَائِيِ زَمَانًا تَوْقِيرًا لِحُقُوقِهِمْ .  
( قَوْلُهُ : أَوْصَى لِرَجُلٍ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ سَنَةً وَآخَرَ بِخِدْمَتِهِ سَنَتَيْنِ )  
( الْخ ) ( كَذَا فِي الْكَافِي ثُمَّ قَالَ : وَلَوْ عَيْنٌ فَقَالَ لِفُلَانٍ هَذِهِ السَّنَةُ وَلِفُلَانٍ هَذِهِ وَسَنَةٌ أُخْرَى يَخْدُمُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى الْوَرَثَةُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ وَلَهُمَا يَوْمَيْنِ وَفِي الثَّانِيَةِ الْوَرَثَةُ يَوْمَيْنِ ، وَالْمُوصَى لَهُ يَوْمًا لِاتِّقْضَاءِ وَصِيَّةِ الْآخَرِ .  
ا هـ .

( أَوْصَى بِهَذَا الْعَبْدَ لِفُلَانٍ وَبِخِدْمَتِهِ لآخر وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ صَحَّ ) ( أَيْ الْإِبْصَاءُ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ لِكُلِّ مِنْهُمَا شَيْئًا مَعْلُومًا وَمَا أَوْجَبَهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَحْتَمِلُ الْوَصِيَّةَ بِاتِّهَادِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَهُمَا مُشَارَكَةٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثُمَّ إِذَا صَحَّتْ الْوَصِيَّةُ لِصَاحِبِ الْخِدْمَةِ فَلَوْ لَمْ يُوصَ فِي الرِّقَبَةِ بِشَيْءٍ لَصَارَتِ الرِّقَبَةُ مِيرَاثًا لِلْوَرَثَةِ مَعَ كَوْنِ الْخِدْمَةِ لِلْمُوصَى لَهُ فَكَذَا إِذَا أَوْصَى بِالرِّقَبَةِ لِإِنْسَانٍ آخَرَ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ كَالْمِيرَاثِ فِي كَوْنِ الْمِلْكِ يَنْبُتُ بَعْدَ الْمَوْتِ .  
( قَوْلُهُ : أَوْصَى بِهَذَا الْعَبْدَ لِفُلَانٍ وَبِخِدْمَتِهِ لآخر ) قَالَ الْعَيْنِيُّ : فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ وَنَفَقَتُهُ إِذَا لَمْ يُطَقَّ الْخِدْمَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالرِّقَبَةِ إِلَى أَنْ يُدْرِكَ الْخِدْمَةَ لِأَنَّ بَهَا تُمَوُّ الْعَيْنِ وَهُوَ يَقَعُ لِصَاحِبِ الرِّقَبَةِ فَإِذَا أُدْرِكَ الْخِدْمَةَ صَارَ كَالْكَبِيرِ ، وَالتَّفَقُّةُ فِي الْكَبِيرِ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِدْمَةُ وَإِنْ أَبَى الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ رَدَّهُ إِلَى مَنْ لَهُ الرِّقَبَةُ كَالْمُسْتَعِيرِ مَعَ الْمُعِيرِ وَإِنْ جَنَى فَالْفِدَاءُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِدْمَةُ وَلَوْ أَبَى فَدَاؤُهُ صَاحِبَ الرِّقَبَةِ أَوْ يَدْفَعُهُ وَبَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ

( وَ ) أَوْصَى ( لِرَجُلٍ بِثَمَرَةِ بُسْتَانِهِ فَمَاتَ ) ( أَيْ الْمُوصَى ) ( وَفِيهِ ثَمَرَةٌ تَكُونُ لَهُ ) ( أَيْ لِلْمُوصَى لَهُ ) ( هَذِهِ الثَّمَرَةُ فَقَطْ ) ( لَا مَا يَحْدُثُ بَعْدَهَا ( وَإِنْ ضَمَّ ) ( أَيْ الْمُوصَى ) ( أَبَدًا ) ( بِأَنْ قَالَ : ثَمَرَةُ بُسْتَانِي لَهُ أَبَدًا ) ( فَلَهُ مَعَهَا ) ( أَيْ مَعَ الثَّمَرَةِ الْأُولَى ) ( مَا يَحْدُثُ بَعْدَهَا ) مُطْلَقًا ( كَمَا فِي غَلَّةِ بُسْتَانِهِ ) ( يَعْنِي إِذَا أَوْصَى لَهُ بِغَلَّةِ بُسْتَانِهِ فَلَهُ الْغَلَّةُ الْقَائِمَةُ وَغَلَّتُهُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَبَدًا ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الثَّمَرَةَ اسْمٌ لِلْمَوْجُودِ عَرَفًا فَلَا يَتَنَاولُ الْمَعْدُومَ إِلَّا بِدَلَالَةٍ زَائِدَةٍ

كَالتَّصْيِصِ عَلَى الْآبِدِ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَبَّدُ إِلَّا بِتَنَاوُلِ الْمَعْدُومِ ، وَالْمَعْدُومُ مِمَّا يُذَكَّرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ، وَأَمَّا الْغَلَّةُ فَيَتَنَاوَلُ الْمَوْجُودَ وَمَا هُوَ بِعَرَضِيَّةِ الْوُجُودِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى عُرْفًا يُقَالُ فُلَانٌ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّةِ بُسْتَانِهِ وَمِنْ غَلَّةِ أَرْضِهِ أَوْ دَارِهِ فَإِذَا أُطْلِقَتْ يَتَنَاوَلُهُمَا بِلَا تَوَقُّفٍ عَلَى دَلَالَةِ أُخْرَى بِخِلَافِ الثَّمَرَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ حَيْثُ لَا يُرَادُ بِهَا إِلَّا الْمَوْجُودُ فَلِهَذَا يَفْتَقِرُ الصَّرْفُ عَنْهُ إِلَى ذَلِيلٍ زَائِدٍ .

قَوْلُهُ : ( إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبُسْتَانِ ثَمَرَةً ، وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا فَهِيَ كَمَسْأَلَةِ الْغَلَّةِ فِي تَنَاوُلِهَا الثَّمَرَةَ الْمَعْدُومَةَ مَا عَاشَ الْمُوصِي لَهُ ذِكْرُهُ الزَّائِلِيُّ وَالْعَيْنِيُّ وَسَقَى الْبُسْتَانِ وَخَرَّاجُهُ وَمَا فِيهِ صَلَاحُهُ عَلَى صَاحِبِ الْغَلَّةِ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ كَمَا فِي التَّفَقُّةِ ) قَوْلُهُ : ، وَالْمَعْدُومُ مِمَّا يُذَكَّرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا ) قَالَ الْعَيْنِيُّ وَهَذَا كَالْوَصِيَّةِ بِثُلْثِ مَالِهِ وَلَا مَالَ لَهُ ثُمَّ اِكْتَسَبَ مَالًا عِنْدَ الْمَوْتِ يَسْتَحِقُّ ثُلُثَهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَعْدُومَ مَذْكُورٌ لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ وَهَذَا نَفْيُ لِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَاسْتِدْلَالِهِمْ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ .  
ا هـ .

( وَأَوْصَى بِصُوفٍ عَنْمِهِ وَوَلَدَيْهَا وَلَبَنِيهَا لَهُ مَا فِي وَقْتِ مَوْتِهِ صَمَّ أَبَدًا أَوْ لَا ) يَعْنِي إِذَا أَوْصَى بِصُوفٍ عَنْمِهِ أَوْ بِأَوْلَادِهَا أَوْ بِلَبَنِيهَا ثُمَّ مَاتَ فَلَهُ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ الْوَلَدِ وَمَا فِي ضُرُوعِهَا مِنَ اللَّبَنِ وَمَا عَلَى ظَهْرِهَا مِنَ الصُّوفِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمُوصِي سَوَاءً قَالَ أَبَدًا أَوْ لَمْ يَقُلْ لِأَنَّهُ إِجَابٌ عِنْدَ الْمَوْتِ فَيُعْتَبَرُ قِيَامُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَوْمَئِذٍ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْقِيَاسَ يَأْبَى تَمْلِيكَ الْمَعْدُومِ إِلَّا أَنْ فِي الثَّمَرَةِ ، وَالْغَلَّةِ الْمَعْدُومَةِ جَاءَ الشَّرْعُ بِوُرُودِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا كَالْمُعَامَلَةِ ، وَالْإِجَارَةِ فَاقْتَضَى ذَلِكَ جَوَازَهُ فِي الْوَصِيَّةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ بَابَهَا أَوْسَعُ أَمَّا الْوَلَدُ ، وَالصُّوفُ ، وَاللَّبَنُ فَلَا يَجُوزُ إِيرَادُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا أَصْلًا وَلَا يَسْتَحِقُّ بِعَقْدٍ مَا فَكَّدَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ مِنْهَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُهَا بِعَقْدِ الْبَيْعِ تَبَعًا ، وَبِعَقْدِ الْخُلْعِ مَقْصُودًا فَكَذَا بِالْوَصِيَّةِ .

( قَوْلُهُ : وَأَوْصَى بِصُوفٍ عَنْمِهِ )  
( الْخ ) مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ عَلَى وَجْهِ ثَلَاثَةٍ مِنْهَا مَا يَقَعُ عَلَى الْمَوْجُودِ ، وَالْمَعْدُومِ ذَكَرَ الْآبِدَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ كَالْوَصِيَّةِ بِالْجَدَمَةِ ، وَالسُّكْنَى ، وَالْغَلَّةِ ، وَالثَّمَرَةِ وَلَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَمِنْهَا مَا يَقَعُ عَلَى الْمَوْجُودِ دُونَ الْمَعْدُومِ ذَكَرَ الْآبِدَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ كَالْوَصِيَّةِ بِاللَّبَنِ فِي الصَّرْعِ ، وَالصُّوفِ عَلَى ظَهْرِ الْعَنْمِ ، وَالْوَلَدِ فِي الْبَطْنِ وَمِنْهَا مَا يَقَعُ عَلَى الْمَوْجُودِ ، وَالْمَعْدُومِ إِنْ ذَكَرَ الْآبِدَ وَإِلَّا فَعَلَى الْمَوْجُودِ فَقَطْ كَالْوَصِيَّةِ بِثَمَرَةِ بُسْتَانِهِ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ كَذَا فِي التَّبْيِينِ )  
قَوْلُهُ : وَبِعَقْدِ الْخُلْعِ مَقْصُودًا ) صَوْرَتُهُ قَالَتْ : لِرُزُوجِهَا خَالِعِنِي عَلَى مَا فِي بَطْنِ جَارِيَّتِي أَوْ عَنَمِي صَحَّ وَلَهُ مَا فِي بَطْنِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَطْنِ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَمَا حَدَثَ بَعْدَهُ لِلْمَرْأَةِ لِأَنَّ مَا فِي الْبَطْنِ قَدْ يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةً وَقَدْ لَا يَكُونُ فَلَمْ تَعْرَمْ حَتَّى لَوْ قَالَتْ حَمَلُ جَارِيَّتِي وَلَيْسَ فِي بَطْنِهَا حَمْلٌ تَرُدُّ الْمَهْرَ كَذَا قَالَهُ الْعَيْنِيُّ نَقْلًا عَنِ الشَّامِلِ

( أَوْصَى بِجَعْلِ دَارِهِ مَسْجِدًا وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ وَأَجَازُوا ) أَيِ الْوَرِثَةِ ( تُجْعَلُ مَسْجِدًا ) لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْجَوَازِ تَعَلَّقُ حَقِّهِمْ فَإِذَا أَجَازُوا زَالَ الْمَانِعُ ( فَإِنْ لَمْ يُجَازُوا يُجْعَلُ ثُلُثُهَا مَسْجِدًا ) رِعَايَةً لِحَبَابِ الْوَارِثِ ، وَالْوَصِيَّةِ .

( وَ ) أَوْصَى ( بِظَهْرِ مَرْكَبِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى بَطَلَتْ ) أَيِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ وَقْفَ الْمُنْقُولِ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَهُ فَكَذَا الْوَصِيَّةُ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ .

( إِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ لِّلْمَسْجِدِ لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْهَلِ لِلْمَلِكِ ، وَالْوَصِيَّةُ تَمْلِكُ وَذِكْرُ التَّفَقُّعِ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ عَلَى مَصَالِحِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَجُوزُ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْأَمْرِ بِالصَّرْفِ إِلَى مَصَالِحِهِ تَصْحِيحًا لِلْكَلَامِ .

( قَوْلُهُ : أَوْصَى بِشَيْءٍ لِّلْمَسْجِدِ

إِلخ ) كَذَا فِي الْكَافِي ، وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ : الْوَصِيَّةُ لِمَسْجِدٍ كَذَا أَوْ لِقَنْطَرَةٍ كَذَا جَائِزَةٌ وَهِيَ لِمَرْمَتِهَا وَإِصْلَاحِهَا كَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يُنْفِقُ عَلَى الْمَسْجِدِ هـ .  
وَقَالَ قَاضِي خَانَ : لَوْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِّلْمَسْجِدِ وَعَيَّنَ الْمَسْجِدَ أَوْ لَمْ يُعَيِّنْهُ فَهِيَ بَاطِلَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَائِزَةٌ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُنْفِقَ ثُلُثُهُ عَلَى الْمَسْجِدِ جَازَ فِي قَوْلِهِمْ هـ .  
وَمِثْلُهُ فِي الْبِرَازِيَّةِ وَفِيهَا أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِّلْكَعْبَةِ جَازَ لِمَسَاكِينِ مَكَّةَ وَلَيْتَ الْمُقَدِّسِ جَازَ عَلَى بَيْتِ الْمُقَدِّسِ وَيُصَرَّفُ إِلَى سِرَاجِهِ وَتَحْوِ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ ، وَالْخَانِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( قَالَ : أَوْصَيْتَ بِثُلْثِي لِفُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ بَطَلَتْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) لِحَبَالَةِ الْمُوصَى لَهُ ( وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَهُمَا أَنْ يَصْطَلِحَا عَلَى اخْتِارِ الثُّلْثِ ) كَمَا لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ ( وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُخَيَّرُ الْوَرَثَةُ ) فَأَيُّهُمَا شَاءُوا أَعْطُوا لِقِيَامِهِمْ مَقَامَهُ كَذَا فِي الْكَافِي .

( فَصْلٌ ) ( وَصَايَا النَّبِيِّ ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ لِأَنَّهَا ( إِمَّا بِمَعْصِيَةِ عِبَادِنَا وَعِنْدَهُمْ كَمَا لِلْمُعْتَنِيَّاتِ ، وَالتَّائِيحَاتِ فَتَصِحُّ ) لَوْ كَانَتْ ( لِقَوْمٍ مُّعَيَّنِينَ تَمْلِكُكَ مِنْ الثُّلْثِ ) فَإِنَّهُمْ لَمَّا تَعَيَّنُوا جَازَ تَمْلِكُهُمْ ( وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُعَيَّنِينَ ( فَلَا ) أَيُّ لَا تَصِحُّ أَصْلًا أَمَّا تَمْلِكُكَ فَلَا تَمْلِكُكَ لِّلْمَجْهُولِ لَا يَصِحُّ وَأَمَّا قُرْبَةٌ فَلَا تَمْلِكُكَ مَعْصِيَةٌ عِنْدَ الْكُلِّ فَكَيْفَ تَصِحُّ قُرْبَةٌ ( وَأَمَّا بِمَعْصِيَةِ عِبَادِهِمْ وَقُرْبَةٍ عِنْدَنَا كَجَعَلِ دَارَهُ مَسْجِدًا أَوْ الْإِسْرَاجَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا تَصِحُّ اتِّفَاقًا ) اخْتِبَارًا لِاعْتِبَادِهِمْ لِأَنَّا نَعْمَلُ مَعَهُمْ بِدِيَانَتِهِمْ ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ) فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ تَمْلِكُكَ مِنْهُمْ وَذِكْرُ الْجَهَةِ مَشُورَةٌ ( وَإِمَّا بِقُرْبَةٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ كَجَعَلِ ثُلْثَهُ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ عَتَقَ الرِّقَبَةَ أَوْ الْإِسْرَاجَ فِي بَيْتِ الْمُقَدِّسِ فَتَصِحُّ اتِّفَاقًا ) لِأَنَّ الدِّيَانَةَ مُتَّفِقَةٌ مِنَ الْكُلِّ ( وَإِمَّا بِقُرْبَةٍ عِنْدَهُمْ وَمَعْصِيَةٍ عِنْدَنَا كَجَعَلِ دَارَهُ بَيْعَةً ) لِلْيَهُودِ ( أَوْ كَيْسَةَ ) لِلنَّصَارَى ( أَوْ بَيْتَ نَارٍ ) لِلْمَجُوسِ ( فَتَصِحُّ مُطْلَقًا ) أَيُّ سَوَاءٌ عَيْنٌ قَوْمًا أَوْ لَا ( وَعِنْدَهُمَا لَا ) أَيُّ لَا تَصِحُّ إِلَّا أَنْ يُوصَى ( لِمُعَيَّنِينَ ) لَهُمَا أَنَّهُ وَصِيَّةٌ بِالْمَعْصِيَةِ وَفِي تَنْفِيلِهَا تَقْرِيرٌ لِلْمَعْصِيَةِ ، وَالسَّبِيلُ فِي الْمَعْصِيَةِ رَدُّهَا لَا تَنْفِيلُهَا وَلَهُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ دِيَانَتُهُمْ فِي حَقِّهِمْ لِأَنَّا أَمَرْنَا بِأَنْ تَرْكُهُمْ وَمَا يَدِينُونَ وَهِيَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ فَتَصِحُّ .

فَصْلٌ ( قَوْلُهُ : كَمَا لِلْمُعْتَنِيَّاتِ ، وَالتَّائِيحَاتِ فَتَصِحُّ لَوْ كَانَتْ لِقَوْمٍ مُّعَيَّنِينَ ) يَعْنِي وَهُمْ يُحْصُونَ كَمَا فِي الْكَافِي ( قَوْلُهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ) يَعْنِي كِبْنَاءَ مَسْجِدٍ لِقَوْمٍ مُّعَيَّنِينَ وَكَذَا الْإِسْرَاجُ يَعْنِي فِي مَسْجِدٍ قَوْمٍ مُّعَيَّنِينَ ( قَوْلُهُ : وَذِكْرُ الْجَهَةِ مَشُورَةٌ ) أَيُّ أَنَّ كَلَامَ الْمُوصِي فِي صَرْفِ الْمَالِ الْمُوصَى بِهِ إِلَى اسْتِضَاءَةِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهَا خَرَجَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَشُورَةِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْإِزَامِ قَالَ قَاضِي خَانَ فَلَوْ كَانَ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ صَحَّتْ وَيَكُونُ تَمْلِكُكَ مِنْهُمْ وَتَبْطُلُ الْجَهَةُ الَّتِي عَيْنُهَا إِنْ شَاءُوا فَعَلُوا وَإِنْ شَاءُوا تَرَكَوْا وَكَذَا ذِكْرُ الْعَيْنِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ ( قَوْلُهُ : بَيْعَةً لِلْيَهُودِ أَوْ كَيْسَةَ لِلنَّصَارَى ) كَذَا فِي الْهَدَايَةِ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ شَارِحُهَا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْبَيْعَةَ لِلنَّصَارَى ، وَالْكَنِيْسَةَ لِلْيَهُودِ هـ .

( قَوْلُهُ : فَتَصِحُّ مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءٌ عَيْنٌ قَوْمًا أَوْ لَا ) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلْعِلْمِ بِهِ بِمُقَابَلَتِهِ بِقَوْلِ الصَّاحِبِينَ

( وَتَوَرَّثُ ) أَيِ الْبَيْعَةِ ، وَالْكَنِيسَةُ وَبَيْتُ النَّارِ ( إِن صُنِعَتْ فِي الصَّحَّةِ ) يَعْنِي إِذَا صَنَعَ يَهُودِيٌّ بَيْعَةً أَوْ نَصْرَانِيٌّ كَنِيسَةً وَمَجُوسِيٌّ بَيْتَ نَارٍ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَ فَهُوَ مِيرَاثٌ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْوَقْفُ عِنْدَهُ يُورَثُ وَلَا يَلْزَمُ مَا لَمْ يُسَجَّلْ فَكَذَا هَذَا ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ فَلَا تَصَحُّ .  
( قَوْلُهُ : لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْوَقْفُ عِنْدَهُ يُورَثُ وَلَا يَلْزَمُ مَا لَمْ يُسَجَّلْ فَكَذَا هَذَا ) فِيهِ نَظَرٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي الْوَقْفِ اللَّزُومُ بِغَيْرِ هَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ فَلَا حَصْرَ ، وَثَانِيًا فِيهِ إِيهَامٌ أَنَّهُ إِذَا سُجِّلَ صَارَ لَزِمًا كَالْوَقْفِ وَلَيْسَ مُرَادًا لِأَنَّ مَا صَنَعَهُ مِنْ صِحَّتِهِ مِنْ بَيْعَةٍ أَوْ كَنِيسَةٍ أَوْ بَيْتِ نَارٍ يُورَثُ كَالْوَقْفِ الَّذِي لَمْ يُسَجَّلْ وَلَا يَكُونُ كَالْوَقْفِ إِذَا سُجِّلَ فَلْيَتَأَمَّلْ .  
( قَوْلُهُ : وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ فَلَا تَصَحُّ ) مُحْصَلُ الْخِلَافِ فِي التَّخْرِيجِ وَاتَّفَقُوا عَلَى تَوَرِّثِ مَا بَنَاهُ مِنَ الْبَيْعَةِ ، وَالْكَنِيسَةِ وَبَيْتِ النَّارِ فِي صِحَّتِهِ

( وَذُو هَوًى ) أَيِ مَنْ يَتَّبِعْ هَوًى نَفْسِهِ مِيلًا إِلَى الْبَدْعِ ( إِن أُكْهَرَ ) أَيِ حُكِمَ بِكُفْرِهِ كَطَائِفَةٍ مِنْهُمْ يَقُولُونَ لِعَلِّي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِلَهِ الْأَكْبَرُ ( فَكَالْمُرْتَدِّ ) فَيَكُونُ عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ ، وَفِي الْمُرْتَدَّةِ الْأَصَحُّ أَنْ تُصَحَّحَ وَصَايَاهَا لِأَنَّهَا تَبْقَى عَلَى الرَّدَّةِ بِخِلَافِ الْمُرْتَدِّ لِأَنَّهُ يُقْتَلُ أَوْ يُسْلَمُ ( وَإِلَّا ) أَيِ ، وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ ( فَكَالْمُسْلِمِ فِي وَصَايَاهُ ) لِأَنَّا أَمَرْنَا بِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى الظَّاهِرِ .  
( قَوْلُهُ : فَيَكُونُ عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ ) كَذَا فِي الْكَافِي ، وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ : وَيَبْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَعَتَقُهُ وَرَهْنُهُ وَتَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ مَوْقُوفٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّتْ عَقُودُهُ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتْ وَأَجَازَاهَا مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءً أَسْلَمَ أَوْ لَمْ يَسْلَمْ إِلَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَنْفَذُ كَمَا يَنْفَذُ مِنَ الصَّحِيحِ حَتَّى تُعْتَبَرَ تَبَرُّعَاتُهُ مِنْ كُلِّ الْمَالِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَنْفَذُ مِنَ الْمَرِيضِ وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ هـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

( تَنْبِيْهُ ) : لَمَّا كَانَ هَاهُنَا مَسَائِلُ مُهِمَّةٍ فَهَمَّتْ مِمَّا سَبَقَ ضِمْنًا وَكَانَ يَجِبُ حِفْظُهَا ، وَالْإِهْتِمَامُ بِهَا أَصَالَةٌ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا وَغَفْلَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عَنْهَا أَوْ رَدَّهَا هَاهُنَا ، وَصَدَّرَهَا بِالتَّنْبِيْهِ إِشَارَةً إِلَى مَا ذُكِرَ ( الْوَصِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ ) : بِأَنْ يَقُولَ مَثَلًا هَذَا الْقَدْرُ مِنْ مَالِي أَوْ ثُلُثُ مَالِي وَصِيَّةٌ أَوْ أَوْصَيْتُ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ مَالِي أَوْ ثُلُثُ مَالِي ( لَا تَحِلُّ لِلْغَنِيِّ ) لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَهِيَ عَلَى الْغَنِيِّ حَرَامٌ ( وَإِنْ ) وَصَلِيَّةٌ ( عُمَّتْ ) بِأَنْ يَقُولَ الْمُوصِي يَأْكُلُ مِنْهَا الْفَقِيرُ ، وَالْغَنِيُّ لِأَنَّ أَكْلَ الْغَنِيِّ مِنَ الْوَصِيَّةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِطَرِيقِ التَّمْلِيكِ ، وَالتَّمْلِيكُ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِلْمُعِينِ ، وَالْغَنِيُّ لَا يُعِينُ وَلَا يُحْصَى .

( وَإِذَا خُصَّتْ ) أَيِ الْوَصِيَّةِ ( بِغَنِيٍّ ) بِأَنْ يَقُولَ مَثَلًا هَذَا الْقَدْرُ مِنْ مَالِي أَوْ صِيَّتَهُ لِزَيْدٍ وَهُوَ غَنِيٌّ ( أَوْ لِقَوْمٍ أَغْنِيَاءَ مَحْصُورِينَ حَلَّتْ لَهُمْ ) لِصِحَّةِ التَّمْلِيكِ لَهُمْ لِتَعِينِهِمْ ( كَذَا الْحَالُ فِي الْوَقْفِ ) يَعْنِي أَنَّ الْوَقْفَ الْمُطْلَقَ مُخْتَصٌّ بِالْفُقَرَاءِ لَا يَحِلُّ لِلْغَنِيِّ ، وَإِنْ عُمِّمَ وَإِذَا خُصَّ بِغَنِيٍّ مُعِينٍ أَوْ بِقَوْمٍ مَحْصُورِينَ أَغْنِيَاءَ حَلَّ لَهُمْ وَيَمْلِكُونَ مَنَافِعَهُ لَا عَيْنَهُ حَتَّى إِذَا مَاتُوا يَتَقَرَّرَ عَيْنُهُ فِي مِلْكِ الْوَاقِفِ أَوْ وَارِثِهِ وَإِذَا مَاتُوا يَكُونُ لِلْفُقَرَاءِ .

( الْبَابُ الثَّانِي فِي الْإِبْصَاءِ ) بِمَعْنَى جَعْلِ الْغَيْرِ وَصِيًّا ( أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ ) أَيِ جَعَلَهُ وَصِيًّا ( وَقِيلَ عِنْدَهُ فَإِنْ رَدَّهُ عِنْدَهُ رُدَّ ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِي ذَلِكَ فَإِنْ شَاءَ دَامَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِذْ لَيْسَ لِلْمُوصِي وَلَايَةُ الْإِزَامِ التَّصَرُّفِ عَلَى الْغَيْرِ وَلَيْسَ فِي الرُّجُوعِ تَغْيِيرٌ إِذْ يُمْكِنُهُ أَنْ يُوصِيَ غَيْرَهُ ( وَإِلَّا ) أَيِ ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ عِنْدَهُ سَوَاءً رَدَّهُ عِنْدَ غَيْرِهِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ ( فَلَا ) أَيِ فَلَا يَرُدُّ لِأَنَّهُ لَمَّا قُبِلَ فِي وَجْهِهِ اعْتَمَدَ الْمُوصِي عَلَى قَبُولِهِ فَلَمْ يُوصِ إِلَى غَيْرِهِ فَلَوْ جَوَزْنَا رَدَّهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ لَصَارَ الْمَيِّتُ مَعْرُورًا وَذَلِكَ بَاطِلٌ ( إِن سَكَتَ ) أَيِ لَمْ يَقْبَلْ وَلَمْ يَرُدَّ ( فَمَاتَ الْمُوصِي فَلَهُ رَدُّهُ وَقَبُولُهُ )

لأنه مُتَبَرِّعٌ فِي التَّصَرُّفِ لِلْغَيْرِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ بِلَا قَبُولِهِ كَالْوَكَّالَةِ وَلَا تَغْيِيرَ هَاهُنَا لِأَنَّ الْمُوصِيَّ هُوَ الَّذِي اغْتَرَّ حَيْثُ لَمْ يَتَعَرَّفْ عَلَى حَالِهِ أَنَّهُ يَقْبَلُ الْوَصَايَةَ أَمْ لَا .

( الْبَابُ الثَّانِي فِي الْإِيصَاءِ ) ( قَوْلُهُ : وَإِلَّا أَيُّ وَإِنْ لَمْ يُرَدِّ عِنْدَهُ سَوَاءٌ وَرُدَّ عِنْدَ غَيْرِهِ أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ فَلَا أَيُّ لَا يُرَدُّ الْخ ) الْقَوْلُ بَعْدَ صِحَّةِ الرَّدِّ عِنْدَ غَيْرِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي الْمُرَادُ بِهِ مَا لَمْ يَبْلُغْهُ الْعِلْمُ بِرَدِّ الْوَصِيِّ لِمَا قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ : وَمَنْ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ فَقَبِلَ الْوَصِيَّ فِي وَجْهِ الْمُوصِي وَرَدَّهَا أَيُّ الْوَصِيَّةِ فِي غَيْرِ وَجْهِه أَيُّ غَيْرِ عِلْمِ الْمُوصِي فَلَيْسَ بِرَدٍّ أَهـ .

وَلَمَّا قَالَ فِي الْمُجْتَبَى كَمَا رَأَيْتَهُ مَعْرُوفًا بِخَطِّ ثِقَةٍ قَالَ فِي الْمُجْتَبَى قُلْتُ الْمُصَنِّفُ بِوَجْهِهِ يَعْنِي قَوْلُهُ : وَصَحَّ رَدُّهُ فِي وَجْهِهِ وَاتَّبَعَهُ الشَّارِحُونَ حَتَّى أُشْتُبِهَ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ هَلْ يَكْفِيهِ أَمْ لَا فَوَجَدْتُ الْمَسْأَلَةَ مَنْصُوصَةً بِحَمْدِ اللَّهِ فِي التُّخْفَةِ السَّمَرَقَنْدِيَّةِ قَالَ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ بِدُونِ مُحَضَّرٍ مِنَ الْمُوصِي أَوْ عِلْمِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ .  
أهـ .

( وَإِنْ رَدُّ ثُمَّ قَبِلَ صَحَّ إِلَّا إِذَا أَنْفَذَ رَدَّهُ ) أَيُّ الْمُوصَى إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْبَلْ حَتَّى مَاتَ الْمُوصِي ثُمَّ قَالَ : لَا أَقْبَلُ ثُمَّ قَبِلَ صَحَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْقَاضِي أَخْرَجَهُ حِينَ قَالَ : لَا أَقْبَلُ لِأَنَّ الْإِيصَاءَ لَا يَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ لَا أَقْبَلُ لِأَنَّ فِي إِبْطَالِهِ ضَرَرًا بِالْمَيِّتِ ، وَالضَّرَرُ وَاجِبُ الدَّفْعِ فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي أَخْرَجَهُ عَنِ الْإِيصَاءِ حِينَ قَالَ : لَا أَقْبَلُ فَإِذَا قَبِلَ بَعْدَهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ إِخْرَاجَهُ قَدْ صَحَّ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْجَاهِدِ إِذَا الرَّدُّ صَحِيحٌ عِنْدَ زُفَرٍ .

( وَلَزِمَ ) أَيُّ الْإِيصَاءِ بِنَيْعِ شَيْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ ( وَإِنْ جَهَلَ ) أَيُّ الْوَصِيِّ ( بِهِ ) أَيُّ بَكُونِهِ وَصِيًّا لَوْ جُودَ دَلِيلُ الْقَبُولِ إِذِ الْمَقْصُودُ هُوَ التَّصَرُّفُ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بَعْدَ الْمَوْتِ لِأَنَّ أَوَانَ وَلَايَتِهِ بَعْدَهُ وَيَنْفَعُ الْبَيْعُ لِصُلُوبِهِ عَنِ الْوَصِيِّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَوْنَهُ وَصِيًّا بِخِلَافِ مَا لَوْ وَكَّلَهُ رَجُلٌ بِالْبَيْعِ فَبَاعَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِوَكَّالَتِهِ حَيْثُ لَا يَنْفَعُ لِأَنَّ الْإِيصَاءَ إِثْبَاتٌ خِلَافِيَّةٌ لِثُبُوتِ أَوَانِ انْقِطَاعِ وَلَايَتِهِ ، وَإِذَا كَانَ اسْتِخْلَافًا صَحَّ بِغَيْرِ عِلْمِهِ كَالْوَرَاثَةِ فَأَمَّا التَّوَكُّلُ فَإِثْبَاتُ الْوَلَايَةِ وَلَيْسَ بِاسْتِخْلَافٍ لِثُبُوتِهِ حَالِ قِيَامِ وَلَايَةِ الْمُوَكَّلِ فَلَا يَصِحُّ بِغَيْرِ عِلْمٍ مَنْ تَثَبَّتْ عَلَيْهِ كَاتِبَاتُ الْمَلِكِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ ، وَالْهَبَةِ .

( قَوْلُهُ : وَيَنْفَعُ الْبَيْعُ لِصُلُوبِهِ مِنَ الْوَصِيِّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَوْنَهُ وَصِيًّا ) هَذِهِ رَوَايَةُ الرِّيَادَاتِ وَبَعْضُ رَوَايَاتِ الْمَأْذُونِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا يَعْنِي كَالْوَكَّالَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْوَصَايَةِ اعْتِبَارًا بِالْوَكَّالَةِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا نِبَايَةُ كَذَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْعَيْنِيِّ .

( وَ ) أَوْصَى ( إِلَى عَبْدٍ لَغَيْرِهِ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ بَدَلَهُ الْقَاضِي بِغَيْرِهِ ) هَذَا اللَّفْظُ يُشِيرُ إِلَى صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ الْمَفْهُومَ مِنَ التَّبْدِيلِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِيصَاءِ ، وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ بَاطِلَةٌ قَبْلَ مَعْنَاهُ سَيَبْطُلُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ مَعْنَاهُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ وَلَايَتِهِ وَعَدَمِ اسْتِدْلَالِهِ وَفِي غَيْرِهِ مَعْنَاهُ سَيَبْطُلُ وَقِيلَ فِي الْكَافِي بَاطِلَةٌ لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَوَجْهُ الصَّحَّةِ ثُمَّ الْإِخْرَاجُ أَنَّ الْإِيصَاءَ إِلَى الْغَيْرِ إِنَّمَا يَجُوزُ شَرْعًا لَيْتَمَ بِهِ نَظَرُ الْمُوصِي لِنَفْسِهِ وَلَوْلَا دَوِّهِ وَبِالْإِيصَاءِ إِلَى هَؤُلَاءِ لَا يَتِمُّ مَعْنَى النَّظَرِ ، وَإِنْ وَجَدَ أَهْلُ النَّظَرِ لَكُونِ الْعَبْدِ أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ لَيْسَ بِمَوْلَى عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ يَتَصَرَّفُ عَلَيْهِ وَلَكُونِ الْفَاسِقِ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ مَعْنَى ، وَالْخِلَافَةُ إِرْثًا وَتَصَرُّفًا حَتَّى لَوْ تَصَرَّفَ نَفَذَ تَصَرُّفَهُ لِثُبُوتِ وَلَايَةِ الْكَافِرِ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى نَفَذَ شِرَاؤُهَا عَبْدًا مُسْلِمًا وَلَكِنْ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ وَإِنَّمَا قَالَ لَا يَتِمُّ مَعْنَى النَّظَرِ لِتَوَقُّفِ وَلَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى إِجَارَةِ سَيِّدِهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْحَجْرِ بَعْدَهَا وَاشْتِغَالِهِ بِخِدْمَةِ الْمَوْلَى

فَيَتَوَهَّمُ التَّقْصِيرُ فِي اسْتِيفَاءِ حُقُوقِ الْمَيِّتِ وَتَوَهُّمُ الْحَيَاةِ مِنَ الْكَافِرِ لِلْمُعَادَاةِ الدِّينِيَّةِ وَمِنْ الْفَاسِقِ بِنَفْسِهِ فَيُخْرِجُهُ الْقَاضِي مِنَ الْوَصَايَةِ ، وَيَجْعَلُ مَكَانَهُ وَصِيًّا آخَرَ تَنْمِيمًا لِلنَّظَرِ .

( قَوْلُهُ : وَإِلَى عَبْدِ الْغَيْرِ ) قِيدَ بِهِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا أَوْصَى لِعَبْدِهِ ، وَالْوَرَثَةَ صِغَارُ صَحَّ ( قَوْلُهُ : وَبِإِلْيَاصٍ إِلَى هَؤُلَاءِ لَا يَتِمُّ مَعْنَى النَّظَرِ ) قَالَ الرَّيْلَعِيُّ : فَلَوْ زَالَ الرَّقُّ ، وَالْكُفْرُ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْقَاضِي لَا يُخْرِجُهُمْ أَهـ .  
وَلَمْ يَذْكُرْ زَوَالَ الْفِسْقِ وَلَعَلَّهُ كَذَلِكَ ( قَوْلُهُ : وَإِنْ وَجَدَ أَهْلُ النَّظَرِ ) عِبَارَةُ الْكَافِي أَصْلُ النَّظَرِ ( قَوْلُهُ : لِكُونَ الْعَبْدِ أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ لَيْسَ بِمَوْلَى عَلَيْهِ ) لَعَلَّهُ وَلَيْسَ بِوَاوِ الْعُطْفِ ( قَوْلُهُ : وَمِنْ الْفَاسِقِ لِنَفْسِهِ ) يَعْنِي وَتَوَهُّمُ الْحَيَاةَ مِنَ الْفَاسِقِ لِنَفْسِهِ فَجَعَلَ الْفِسْقَ لِدَايَةِ مُوجِبًا لِإِخْرَاجِهِ وَكَذَا أَطْلَقَهُ فِي الْكَفْرِ .

وَقَالَ الرَّيْلَعِيُّ : وَالتَّسْفِي فِي الْكَافِي شَرْطٌ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ مُتَّهِمًا مَخُوفًا مِنْهُ عَلَى الْمَالِ

( وَ ) أَوْصَى ( إِلَى عَبْدِهِ صَحَّ لَوَرَثَةِ صِغَارٍ ) .

حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِمْ كَبِيرٌ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمَا لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا لِأَنَّ فِيهِ إِثْبَاتَ الْوِلَايَةِ لِلْمُلُوكِ عَلَى الْمَالِكِ وَهُوَ قَلْبُ الْمَشْرُوعِ وَلَهُ أَنَّهُ أَوْصَى إِلَى مَنْ هُوَ أَهْلُهُ فَتَصَحُّ كَمَا لَوْ أَوْصَى إِلَى مُكَاتَبٍ نَفْسِهِ أَوْ مُكَاتَبٍ غَيْرِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ مُكَاتَبٌ مُسْتَبَدٌّ بِالتَّصَرُّفِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ فَإِنَّ الصَّغَارَ ، وَإِنْ كَانُوا مُلَاكًا لَكِنْ لَمَّا أَقَامَهُ أَبُوهُمْ مَقَامَ نَفْسِهِ صَارَ مُسْتَبَدًّا بِالتَّصَرُّفِ مِثْلَهُ بِلَا وَلَايَةٍ لَهُمْ عَلَيْهِ بِخِلَافِ عَبْدِ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ مُوَلَّى عَلَيْهِ وَبِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِيهِمْ كَبِيرٌ لِأَنَّهُ يَبِيعُ نَفْسَهُ أَوْ يَمْنَعُهُ فَيَعْجِزُ الْوَصِيُّ عَنِ الْإِدَاءِ بِحَقِّهِ فَاْمْتَنَعَ الْجَوَازُ .

قَوْلُهُ : لَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا ( أَيِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ) ( قَوْلُهُ : وَعِنْدَهُمَا لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا ) هُوَ الْقِيَاسُ وَقِيلَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ ، ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ

( وَ ) أَوْصَى ( إِلَى عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا ) أَيِ بِالْوَصَايَةِ لَمْ يَغْزِلْهُ الْقَاضِي بَلْ ( ضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ) لِأَنَّ فِي الضَّمِّ رِعَايَةَ الْحَقِّينِ حَقَّ الْمُوصِي وَحَقَّ الْوَرَثَةِ فَإِنَّ تَكْمِيلَ النَّظَرِ يَحْصُلُ بِهِ لِأَنَّ النَّظَرَ يَتِمُّ بِإِعَانَةِ غَيْرِهِ وَلَوْ شَكَا الْوَصِيُّ إِلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا يُجِيبُهُ حَتَّى يَعْرِفَ ذَلِكَ حَقِيقَةً لِأَنَّ الشَّاكِيَ قَدْ يَكُونُ كَاذِبًا تَخْفِيفًا عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَوْ ظَهَرَ لِلْقَاضِي عَجْزُهُ أَصْلًا اسْتَبَدَلَ بِهِ غَيْرُهُ رِعَايَةً لِلنَّظَرِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ .

( قَوْلُهُ : وَلَوْ شَكَا الْوَصِيُّ إِلَيْهِ فَلَا يُجِيبُهُ

إِلْخ ) كَذَا إِذَا شَكَا الْوَرَثَةُ أَوْ بَعْضُهُمُ الْوَصِيَّ إِلَى الْقَاضِي فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَغْزِلْهُ حَتَّى يَبْدُوَ لَهُ مِنْهُ خِيَانَةٌ لِأَنَّ الْمُوصِي اخْتَارَهُ ، وَالشَّاكِيَ قَدْ يَكُونُ ظَالِمًا فِي شَكْوَاهُ كَذَا فِي الْكَافِي

( وَيُبْقَى عَلَى الْوَصَايَةِ أَمِينٌ يَقْدِرُ ) أَيِ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي إِخْرَاجُهُ لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَهُ غَيْرُهُ لَكَانَ ذُوهُ لَأَنَّهُ مُخْتَارُ الْمَيِّتِ أَلَا يُرَى أَنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى أَبِي الْمَيِّتِ مَعَ كَمَالِ شَفَقَتِهِ فَلَا يُقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ أُولَى .

( قَوْلُهُ : وَيُبْقَى عَلَى الْوَصَايَةِ أَمِينٌ ) يُبْقَى مِنْهُ لِلْمَجْهُولِ وَأَمِينٌ نَائِبُ الْفَاعِلِ

( وَ ) أَوْصَى ( إِلَى اثْنَيْنِ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا ) بِالتَّصَرُّفِ بِذَوْنِ الْآخَرِ ( وَلَوْ ) وَصَلِيَّةٌ أَوْ وَلَوْ كَانَ يُصَاوُهُ ( إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا بِالْإِنْفِرَادِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِلَّا فِي أَشْيَاءَ سَبَبِينَ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَتَصَرَّفُ كُلُّ فِي الْجَمِيعِ لِأَنَّ الْإِيصَاءَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَهِيَ إِذَا ثَبَتَتْ لِاثْنَيْنِ شَرْعًا ثَبَتَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَمَلًا عَلَى الْإِنْفِرَادِ كَالْأَخَوَيْنِ فِي وَلَايَةِ الْإِنْكَاحِ فَكَذَا إِذَا ثَبَتَتْ شَرْطًا فَإِنَّ الْوِلَايَةَ لَا تَحْتَمِلُ التَّجَرِّيَ لِكُونِهَا

عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْقُدْرَةُ لَا تَنْجِزُ وَلَهُمَا أَنْ الْمُوصِي إِنَّمَا رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا لَا رَأْيَ أَحَدِهِمَا لِفَرْقِ بَيْنَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْأَخَوَيْنِ فِي النِّكَاحِ لِأَنَّ السَّبَبَ ثَمَّةُ الْأَخَوَةِ وَهِيَ قَائِمَةٌ بِكُلِّ مَنِهَا عَلَى الْكَمَالِ ، وَالسَّبَبُ هُنَا الْإِبْصَاءُ وَهُوَ إِلَيْهِمَا لَا إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا ثُمَّ اسْتَشَى مِنْ قَوْلِهِ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِهِ ( إِلَّا بِشِرَاءٍ كَفَنَهُ وَتَجْهِيْزِهِ ) فَإِنَّهُ لَا يَنْتَبِيْ عَلَى الْوَلَايَةِ وَرُبَّمَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا غَائِبًا فَفِي اشْتِرَاطِ اجْتِمَاعِهِمَا فَسَادُ الْمَيِّتِ وَلَوْ فَعَلَهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ جِرَائُهُ جَازٍ ( وَالْخُصُومَةُ فِي حُقُوقِهِ ) لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ عَلَيْهِ عَادَةً وَلَوْ اجْتَمَعَا لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا أَحَدُهُمَا غَالِبًا ( وَشِرَاءُ حَاجَةِ الطِّفْلِ ) لِأَنَّ فِي تَأْخِيرِهِ خَوْفَ لُحُوقِ الضَّرَرِ بِهِ ( وَالْإِتِّهَابُ لَهُ ) أَيُّ قَبُولِ الْهَبَةِ لِلطِّفْلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَلَايَةِ وَلِهَذَا تَمْلِكُهُ الْأُمُّ وَمَنْ فِي عِيَالِهِ ( وَإِعْتِاقُ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ وَرَدُّ وَدِيعَةٍ وَتَنْفِيْذُ وَصِيَّةٍ مُعَيَّنَتَيْنِ ) لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الرَّأْيِ وَيَبِيعُ مَا يَخَافُ تَلْفُهُ وَجَمْعُ أَمْوَالٍ ضَائِعَةٍ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً .

( قَوْلُهُ : وَقَالَ أَبِي يُوسُفُ يَتَصَرَّفُ كُلٌّ فِي الْجَمِيعِ ) كَذَا قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : ثُمَّ قِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا أَوْصَى إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَقْدٍ عَلَى حَدِّهِ وَأَمَّا إِذَا أَوْصَى إِلَيْهِمَا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ فَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ كَذَا ذَكَرَهُ الْكَيْسَانِيُّ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا أَوْصَى إِلَيْهِمَا مَعًا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ وَأَمَّا إِذَا أَوْصَى إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَقْدٍ عَلَى حَدِّهِ يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالتَّصَرُّفِ بِالْإِجْمَاعِ ذَكَرَهُ الْحُلَوَانِيُّ عَنِ الصَّفَّارِ قَالَ أَبُو اللَّيْثِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَبِهِ نَأْخُذُ ، وَقِيلَ الْخِلَافُ فِي الْقَصْلَيْنِ جَمِيعًا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافُ .  
وَقَالَ فِي الْمُبْسُوطِ وَهُوَ الْأَصَحُّ أَهـ .

مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ ( قَوْلُهُ : إِلَّا بِشِرَاءٍ كَفَنَهُ  
إِلخ ) زَادَ الزَّيْلَعِيُّ عَلَى ذَلِكَ رَدَّ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَحِفْظُ الْمَالِ فَيَنْفَرِدُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا

( وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَإِنْ أَوْصَى إِلَى الْحَيِّ أَوْ إِلَى آخِرِهِ فَلَهُ ) أَيُّ لِمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ الْوَصِيُّ سَوَاءً كَانَ الْحَيُّ أَوْ آخَرَ ( التَّصَرُّفُ ) فِي التَّرَكَّةِ ( وَحَدُّهُ ) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَصَبِ الْقَاضِي وَصِيًّا ( وَإِلَّا ) أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ الْوَصِيُّ ( ضَمُّ ) أَيُّ الْقَاضِي ( إِلَيْهِ غَيْرُهُ ) لِأَنَّ الْمُوصِي قَصَدَ أَنْ يَخْلُفَهُ وَصِيًّا مُتَصَرِّفًا فِي حُقُوقِهِ وَأَمَّا تَحْقِيقُهُ بِنَصَبِ وَصِيٍّ آخَرَ .

( نَصَبَ الْقَاضِي وَصِيًّا أَمِينًا كَافِيًا لَمْ يَنْعَزِلْ بِعَزْلِهِ ) لِأَنَّهُ اشْتَغَلَ بِمَا لَا يُفِيدُ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَدْلًا ( فَيَعَزْلُهُ وَيَنْصِبُ عَدْلًا وَلَوْ عَدْلًا غَيْرَ كَافٍ ضَمَّ إِلَيْهِ كَافِيًا وَيَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ قِيلَ ) قَائِلُهُ السَّمَرَقَنْدِيُّ فِي مَجْمُوعَاتِهِ ( وَيَنْعَزِلُ بِهِ أَيْضًا ) أَيُّ بِعَزْلِ الْقَاضِي ( الْعَدْلُ الْكَافِي وَاسْتَبْعَدَ ) أَيُّ اسْتَبْعَدَهُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ بِأَنْ يُقَدَّمَ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ مُخْتَارُ الْمَيِّتِ فَإِذَا انْعَزَلَ وَصِيُّ الْمَيِّتِ ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا كَافِيًا فَكَيْفَ وَصِيُّ الْقَاضِي .

( قَوْلُهُ : وَيَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ ) أَيُّ يَنْعَزِلُ الْعَدْلُ الْكَافِي الَّذِي نَصَبَهُ الْقَاضِي بِعَزْلِهِ وَهَذَا قَوْلٌ مُقَابِلٌ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْجَازِمِ بِعَدَمِ عَزْلِ الْعَدْلِ الْكَافِي وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ التَّاقُصَ بِلَا وَجْهِ لَهُ ( قَوْلُهُ : وَيَنْعَزِلُ بِهِ أَيْضًا أَيُّ بِعَزْلِ الْقَاضِي الْعَدْلُ الْكَافِي ) أَقُولُ يَعْنِي يَنْعَزِلُ وَصِيُّ الْمَيِّتِ بِعَزْلِ الْقَاضِي لَهُ كَعَزْلِهِ مَنْصُوبُهُ وَلَوْ كَانَ عَدْلًا كَافِيًا وَإِنْ كَانَ يَحْفَى عِلْمُ ذَلِكَ مِنْ مَتْنِهِ فَقَدْ أَوْضَحَهُ فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ اسْتَبْعَدَهُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ بِأَنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ مُخْتَارُ الْمَيِّتِ قَوْلُهُ : فَإِذَا انْعَزَلَ وَصِيُّ الْمَيِّتِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا كَافِيًا فَكَيْفَ وَصِيُّ الْقَاضِي ) أَقُولُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ ظَهِيرِ الدِّينِ بَلْ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ تَوْجِيهًا لِصِحَّةِ عَزْلِ مَنْصُوبِ الْقَاضِي فَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ إِيضَاحُهُ دَفْعًا لِلْبَسِ وَتَوْضِيحُ مَا قُلْنَاهُ بِمَا نَصَّهُ فِي الْقُنْيَةِ نَصَبَ الْقَاضِي وَصِيًّا أَمِينًا



كَافِيًا ثُمَّ عَزَلَهُ لَا يَنْعَزِلُ لِأَنَّهُ اشْتِغَالَ بِمَا لَا يُفِيدُ ( صعر ) الْوَصِيُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا يَعْزِلُهُ الْقَاضِي وَيَنْصِبُ غَيْرَهُ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا غَيْرَ كَافٍ ضَمَّ إِلَيْهِ كَافِيًا وَلَوْ عَزَلَهُ يَنْعَزِلُ وَكَذَا لَوْ عَزَلَ الْعَدْلُ الْكَافِي يَنْعَزِلُ ( سب ) وَاسْتَبَعْدَهُ ظَهِيرُ الدِّينِ ، وَقَالَ إِنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ مُحْتَارُ الْمَيِّتِ قَالَ أَسْتَأْذِنُ فَإِذَا كَانَ يَنْعَزِلُ وَصِيُّ الْمَيِّتِ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا كَافِيًا فَكَيْفَ وَصِيُّ الْقَاضِي هـ .

مَا فِي الْقَنِيَّةِ ، وَقَالَ فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى الْوَصِيُّ مِنْ جِهَةِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ عَدْلًا كَافِيًا لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَعْزِلَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا يَعْزِلُهُ وَيَنْصِبُ وَصِيًّا آخَرَ وَلَوْ كَانَ عَدْلًا غَيْرَ كَافٍ لَا يَعْزِلُهُ لَكِنْ يَضُمُّ إِلَيْهِ كَافِيًا ،

وَلَوْ عَزَلَهُ يَنْعَزِلُ وَكَذَا لَوْ عَزَلَ الْعَدْلُ الْكَافِي يَنْعَزِلُ هَكَذَا ذَكَرَ هُنَا .

وَذَكَرَ فِي الْقُدُورِيِّ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُخْرِجَ الْوَصِيَّ مِنَ الْوَصَايَةِ وَلَا يُدْخِلَ فِيهَا غَيْرَهُ مَعَهُ فَإِنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ خِيَانَةٌ أَوْ كَانَ فَاسِقًا مَعْرُوفًا بِالشَّرِّ أَخْرَجَهُ وَنَصَبَ غَيْرَهُ وَلَوْ كَانَ ثِقَةً ضَعِيفًا أَدْخَلَ مَعَهُ غَيْرَهُ وَهَكَذَا قَالَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي وَصَايَا الْأَصْلِلِ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ لَوْ عَزَلَهُ لَا يَنْعَزِلُ هـ عِبَارَةُ الصُّغْرَى

( وَصِيُّ الْوَصِيِّ وَصِيٌّ لَهُمَا ) يَعْنِي إِذَا مَاتَ الْوَصِيُّ وَأَوْصَى إِلَى آخَرَ فَهُوَ وَصِيَّةٌ فِي تَرْكِتِهِ وَتَرْكَةُ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْوَصِيَّ يَتَصَرَّفُ بِوَلَايَةٍ مُنْتَقَلَةٍ إِلَيْهِ فَيَمْلِكُ الْإِصْصَاءَ إِلَى غَيْرِهِ كَالْجَدِّ .

( وَقِسْمَتُهُ ) أَيِ قِسْمَةُ الْوَصِيِّ نَائِبًا ( عَنْ وَرَثَتِهِ غَيْبٌ مَعَ الْمُوصَى لَهُ تَصِحُّ ) يَعْنِي إِذَا مَاتَ رَجُلٌ لَهُ وَرَثَةٌ غَيْبٌ أَوْ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ وَلِكِبْرٍ بِمَبْلَغٍ جَازٍ لَزَيْدٍ الْوَصِيُّ أَنْ يَقْسِمَ تَرْكِتَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الْغَيْبِ ، وَبَيْنَ بُكَرٍ الْمُوصَى لَهُ بِأَنْ يَأْخُذَ حَقَّ الْوَرَثَةِ وَيُسَلِّمَ الْبَاقِيَّ إِلَى الْمُوصَى لَهُ لِأَنَّ الْوَارِثَ خَلِيفَةُ الْمَيِّتِ حَتَّى يُرَدَّ بِالْغَيْبِ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ لَهُ وَيَصِيرُ مَعْرُورًا بِشِرَاءِ الْمَوْرَثِ حَتَّى يَكُونَ الْوَلَدُ حُرًّا ، وَالْوَصِيُّ خَلِيفَةُ الْمَيِّتِ أَيْضًا فَيَكُونُ خَصْمًا لِلْوَارِثِ إِذَا كَانَ غَائِبًا فَصَحَّتْ قِسْمَتُهُ عَلَيْهِ ( فَلَا يَرْجِعُونَ ) أَيِ الْوَرَثَةُ ( عَلَيْهِ ) أَيِ الْمُوصَى لَهُ ( إِنْ ضَاعَ قِسْطُهُمْ ) أَيِ حِصَّةُ الْوَرَثَةِ ( مَعَهُ ) أَيِ مَعَ الْوَصِيِّ لِأَنَّ الْهَلَاكَ بَعْدَ تَمَامِ الْقِسْمَةِ يَكُونُ عَلَى مَا وَقَعَ الْهَلَاكُ فِي قِسْمَتِهِ .

( وَقِسْمَتُهُ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( عَنْ الْمُوصَى لَهُ الْغَائِبِ مَعَهُمْ ) أَيِ مَعَ الْوَرَثَةِ ( لَا ) أَيِ لَا تَصِحُّ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ لَيْسَ خَلِيفَةً عَنْ الْمَيِّتِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ بِسَبَبِ جَدِيدٍ حَتَّى لَا يُرَدَّ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَا يَصِيرُ مَعْرُورًا بِشِرَاءِ الْمُوصَى فَلَا يَكُونُ الْوَصِيُّ خَلِيفَةً عَنْهُ عِنْدَ غَيْبَتِهِ ( فَيَرْجِعُ ) أَيِ الْمُوصَى لَهُ إِنْ ضَاعَ قِسْطُهُ مَعَ الْوَصِيِّ ( بِثُلْثِ مَا بَقِيَ ) لِأَنَّهُ شَرِيكَ الْوَارِثِ فَيَتَوَى مَا تَوَى مِنَ الْمَالِ الْمَشْتَرَكِ عَلَى الشَّرِكَةِ وَيَبْقَى مَا بَقِيَ عَلَيْهَا .

( وَلِلْقَاضِي قِسْمَتُهَا وَأَخَذَ قِسْطَهُ ) أَيِ يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْسِمَ التَّرِكَةَ عَنْ الْمُوصَى لَهُ الْغَائِبِ مَعَ الْوَرَثَةِ وَأَخَذَ قِسْطَ الْمُوصَى لَهُ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ نَصَّبَ نَاطِرًا لَا سِيَّمَا فِي الْمَوْتِ ، وَالْغَيْبِ وَمِنْ النَّظَرِ إِفْرَازُ قِسْطِ الْغَائِبِ وَقَبْضُهُ فَتَفْذَلُ ذَلِكَ وَصَحَّ حَتَّى وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَقَدْ ضَاعَ الْمُقْبُوضُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الْوَرَثَةِ سَبِيلٌ .

( قَاسَمَهُمْ ) أَيِ الْوَصِيُّ مَعَ الْوَرَثَةِ ( فِي الْوَصِيَّةِ بِحَجٍّ ) وَأَخَذَ الْوَصِيُّ الْمَالَ ( فَهَلَكَ الْمَالُ فِي يَدِهِ أَوْ يَدٍ مِنْ يَحُجُّ ) عَنْ الْمُوصَى ( حَجٌّ بِثُلْثِ مَا بَقِيَ ) مِنَ التَّرِكَةِ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ لَا تُرَادُّ لِدَانَتِهَا بَلْ لِمَقْصُودِهَا وَهُوَ تَأْدِيَةُ الْحَجِّ فَلَمْ تُعْتَبَرْ دُونَهُ فَصَارَ كَمَا إِذَا هَلَكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ .

( صَحَّ بَيْعُهُ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( عَبْدًا مِنْ التَّرَكَّةِ بِغَيْبَةِ الْغَرَمَاءِ ) لِأَنَّ الْوَصِيَّ قَانِمٌ مَقَامَ الْمُوصِي وَلَوْ تَوَلَّاهُ حَيًّا بِنَفْسِهِ بِغَيْبَتِهِمْ جَازٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فَكَذَا مِنْ قَامَ مَقَامَهُ وَسِرُّهُ أَنْ حَقَّ الْغَرَمَاءِ تَعَلَّقَ بِالْمَالِيَّةِ لَا بِالصُّورَةِ وَهِيَ بَاقِيَةٌ بَقَاءَ الثَّمَنِ .

( بَاعَ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( مَا أَوْصَى بِبَيْعِهِ وَتَصَدَّقَ بِشَمْنِهِ فَاسْتَحَقَّ ) أَيِ الْمَبِيعِ ( بَعْدَ أَنْ هَلَكَ ثَمَنُهُ مَعَهُ ) أَيِ مَعَ الْوَصِيِّ ( ضَمِنَ ) أَيِ الْوَصِيُّ لِأَنَّهُ الْعَقْدُ قَدْ يَكُونُ الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ وَهَذِهِ عَهْدَةٌ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ مِنْهُ مَا رَضِيَ بِبَذْلِ الثَّمَنِ إِلَّا لِيُسَلِّمَ لَهُ الْعَبْدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ فَقَدْ أَخَذَ الْوَصِيُّ الْبَائِعُ مَالَ الْغَيْرِ بِلَا رِضَا فَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ ( وَرَجَعَ فِي التَّرَكَّةِ ) لِأَنَّهُ عَامِلٌ لَهُ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ كَالْوَكِيلِ ( كَوَصِيٍّ بَاعَ حِصَّةَ الصَّغِيرِ وَهَلَكَ ثَمَنُهُ مَعَهُ ) أَيِ مَعَ الْوَصِيِّ ( فَاسْتَحَقَّ ) أَيِ الْعَبْدُ ( فَإِنَّهُ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( يَرْجِعُ فِي مَالِهِ ) أَيِ مَالِ الصَّغِيرِ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لَهُ ( وَهُوَ ) أَيِ الصَّغِيرُ ( يَرْجِعُ عَلَى الْوَرَثَةِ بِحِصَّتِهِ ) لِانْتِقَاضِ الْقِسْمَةِ بِاسْتِحْقَاقِ مَا أَصَابَهُ .

( وَلَهُ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( أَنْ يُسَافِرَ بِمَالِ الصَّغِيرِ وَيُدْفَعَ مُضَارَبَةً وَبِضَاعَةً وَيُوكَلَّ بِبَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَاسْتِجَارٍ وَيُودِعَ مَالَهُ وَيَكْتَابَ قَنَهُ وَيُزَوِّجَ أَمَتَهُ لَا قَنَةً وَيَرْهَنَ مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَبَدِينِ نَفْسِهِ فَلَوْ هَلَكَ ضَمِنَ قَدْرَ الْمُؤَدَّى مِنْ دَيْنِهِ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ مُضَارَبَةً وَيَتَّبِعِي أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً وَإِلَّا صَدَّقَ دِيَانَةً وَيَكُونُ الْمُشْتَرَى كُلُّهُ لِلصَّيِّ قَضَاءً وَيُمَاطِلُهُ الْأَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَلَيْسَ لِلأَبِ تَحْرِيرُ قَنِهِ وَلَوْ بِمَالٍ وَلَا أَنْ يَهَبَ مَالَهُ وَلَوْ بِعَوْضٍ ) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( وَلَهُ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( التَّجَارَةُ بِمَالِ الْيَتِيمِ لِلْيَتِيمِ لَا لِنَفْسِهِ بِهِ ) أَيِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّجَارَةُ لِنَفْسِهِ بِمَالِ الْيَتِيمِ سِوَاهُ وَرَثَتِهِ مِنْ أَبِيهِ أَوْ تَمْلِكُهُ بِوَجْهِ آخَرَ ، وَلَا بِمَالِ الْمَيِّتِ ( فَإِنْ فَعَلَ وَرَبِحَ ضَمِنَ رَأْسَ الْمَالِ وَتَصَدَّقَ بِالرَّبْحِ ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يُسَلِّمُ لَهُ الرَّبْحَ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ كَذَا فِي الْخَانِيَّةِ .

( وَيَحْتَالُ ) أَيِ يَقْبُلُ الْحَوَالَةَ ( عَلَى الْإِمْلَاءِ لَا الْإِعْتِبَارِ ) لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ ( وَلَا يَقْرَضُ ) أَيِ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ اسْتِخْلَاصِهِ بِخِلَافِ الْقَاضِي فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلِذَا لَهُ أَنْ يَقْرِضَهُ وَمَالُ الْوَقْفِ ، وَالْغَائِبِ .

( وَلَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ ) لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ نَظَرِيٌّ وَلَا نَظَرٌ فِي الْعَيْنِ الْفَاحِشِ بِخِلَافِ الْبَسِيرِ إِذَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ فَفِي اعْتِبَارِهِ انْسِدَادُ بَابِ الْبَيْعِ .

( وَيَبِيعُ عَلَى الْكَبِيرِ الْغَائِبِ لَا الْعَقَارِ ) لِأَنَّ الْأَبَ يَلِي مَا سِوَاهُ وَلَا يَلِيهِ فَكَذَا وَصِيُّهُ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَلِيهِ الْوَصِيُّ إِذَا لَا يَمْلِكُهُ الْأَبُ عَلَى الْكَبِيرِ لَكِنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْحِفْظِ وَحِفْظُ الثَّمَنِ أَيْسَرُ وَهُوَ يَمْلِكُ الْحِفْظَ بِخِلَافِ الْعَقَارِ فَإِنَّهُ مُحَصَّنٌ بِنَفْسِهِ .

( إِذَا لَمْ يَكُنْ دَيْنٌ ) فِي الْقَتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ عَدَمُ جَوَازِ بَيْعِ الْعَقَارِ لِلْوَصِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فَيَمْلِكُهُ بِقَدْرِ الدَّيْنِ ( وَيَبِيعُهُ ) أَيِ الْوَصِيُّ الْعَقَارَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَيْنٌ ( بِضَعْفِ قِيمَتِهِ أَوْ لِلدَّيْنِ ) كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ الظَّهْرِيَّةِ .

( أَوْ التَّفَقُّةُ ) أَيِ تَفَقُّةِ الصَّغِيرِ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ فِي أَوَاخِرِ بَابِ التَّفَقُّةِ : الْأَبُ إِذَا بَاعَ الْعَقَارَ أَوْ الْمُنْقُولَ عَلَى الصَّغِيرِ جَازَ لِكَمَالِ الْوَلَايَةِ ثُمَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ تَفَقُّتَهُ لِأَنَّهُ جِنْسٌ حَقُّهُ ( أَوْ وَصِيَّةٌ مُرْسَلَةٌ ) أَيِ مُطْلَقَةٌ بِأَنْ يَقُولَ : ثُلْثُ مَالِي أَوْ

رُبْعُهُ مَثَلًا وَصِيَّةٌ فَحَيِّثُ يَجُوزُ بَيْعُ الْعَقَارِ إِذَا كَانَ فِي الْمَالِ ( أَوْ زِيَادَةُ خَرَجُهُ عَلَى غَلَّتِهِ أَوْ إِشْرَافِهِ ) أَيِ قَرَبِهِ ( إِلَى الْخَرَابِ ) حَتَّى إِذَا لَمْ يَبِيعْ كَانَ خَرَابًا فَهَذِهِ أَغْذَارُ سِتَّةٍ .

( لَا يَجُوزُ إِفْرَارُهُ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( بِدَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَا بِشَيْءٍ مِنْ تَرَكَّتِهِ ) أَنَّهُ لِفُلَانٍ لِكُونِهِ إِفْرَارًا عَلَى الْغَيْرِ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ ) الْمُقِرُّ ( وَارِثًا فَيَصِحُّ فِي حَصَّتِهِ ) لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ عَلَى نَفْسِهِ .

( أَقَرَّ ) أَيِ الْوَصِيِّ ( بِعَيْنٍ لِآخَرٍ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ لِلصَّغِيرِ لَا يُسْمَعُ ) كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ .

( شَهِدَ وَصِيَّانِ أَنَّ الْمَيِّتَ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ مَعَهُمَا أَوْ ابْنَانِ أَنَّ أَبَاهُمَا أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ بَطَلَتْ ) أَيِ شَهَادَتُهُمَا لِأَنَّهُمَا مُتَّهِمُونَ أَمَّا الْوَصِيَّانِ فَلِإِثْبَاتِهِمَا لِأَنْفُسِهِمَا مُعَيَّنًا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ فَتُقْبَلُ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ لِلْقَاضِي وَلَايَةَ نَصَبِ الْوَصِيِّ ابْتِدَاءً وَوَلَايَةَ ضَمِّ آخَرِ إِلَيْهِمَا فَهُمَا أَسْقَطَا مُؤَنَةَ التَّعْيِينِ عَنِ الْقَاضِي وَأَمَّا الْإِبْنَانِ فَلِجَرِّهِمَا لِأَنْفُسِهِمَا نَفْعًا بِنَصَبِ حَافِظٍ لِلتَّرَكَةِ ( كَذَا شَهَادَتُهُمَا لِلصَّغِيرِ بِمَالٍ ) سَوَاءً انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ غَيْرِهِ ( أَوْ كَبِيرِ بِمَالِ الْمَيِّتِ ) فَإِنَّهَا أَيْضًا بَاطِلَةٌ أَمَّا الْأُولَى فَلِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ لِلْوَصِيِّ سَوَاءً كَانَ مِنَ التَّرَكَةِ أَوْ لَا وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّ مَالَ الْكَبِيرِ إِنْ كَانَ مِنَ التَّرَكَةِ فَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْحِفْظِ وَوَلَايَةَ الْبَيْعِ إِنْ كَانَ الْكَبِيرُ غَائِبًا .

( وَصَحَّتْ ) أَيِ الشَّهَادَةُ ( فِي مَالٍ غَيْرِهِ ) أَيِ مَالٍ غَيْرِ الْمَيِّتِ فَإِنَّ مَالَ الْكَبِيرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّرَكَةِ فَلَا تَصَرُّفٌ لِلْوَصِيِّ فِيهِ فَتَجُوزُ ( شَهَادَتُهُ ) .

( وَ ) صَحَّتْ ( شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ .

لِآخَرٍ بِمَبْلَغٍ دَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَالْآخَرَيْنِ لِلأُولَيْنِ بِمَثَلِهِ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ بِوَصِيَّةِ أَلْفٍ ) هَذَا قَوْلُهُمَا .  
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : لَا تُقْبَلُ فِي الدَّيْنِ أَيْضًا لِأَنَّ الدَّيْنَ بِالْمَوْتِ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرَكَةِ إِذَا الدَّيْنُ خَرِبَتْ بِالْمَوْتِ وَلِهَذَا لَوْ اسْتَوْفَى أَحَدُهُمَا حَقَّهُ مِنَ التَّرَكَةِ يُشَارِكُهُ الْآخَرُ فِيهِ فَكَانَتْ الشَّهَادَةُ مُثَبَّتَةً حَتَّى الشَّرَكَةُ فَتَحَقِّقُ التَّهْمَةَ وَلَهُمَا أَنْ الدَّيْنَ يَجِبُ فِي الدَّيْنَةِ وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْحُقُوقِ شَيْئًا فَلَا شَرَكَةَ وَلِهَذَا لَوْ تَبَرَّعَ أَجَنَّبِيٌّ بِقَضَاءِ دَيْنٍ أَحَدِهِمَا لَيْسَ لِلْآخَرِ حَقٌّ الْمُشَارَكَةِ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهَا لَا يَثْبُتُ فِي الدَّيْنَةِ بَلْ فِي الْعَيْنِ فَصَارَ الْمَالُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَأَوْرَثَ شَبْهَةً ( أَوْ ) شَهَادَةً ( الْأُولَيْنِ بَعْدَ ، وَالْآخَرِينَ بِنِثْلِ مَالِهِ ) حَيْثُ لَمْ تَصِحَّ أَيْضًا لِأَنَّ الشَّهَادَةَ تُوجِبُ شَرَكَةً فِي الْمَشْهُودِ بِهِ .

( أَضْعَفُ الْوَصِيِّينَ ) مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي كَأَقْوَى الْوَصِيِّينَ ( وَهُوَ وَصِيُّ الْأُمِّ ، وَالْأَخ ، وَالْعَمُّ فِي أَقْوَى الْحَالَيْنِ ) وَهُوَ حَالُ صَغِيرِ الْوَرَثَةِ كَأَقْوَى الْوَصِيِّينَ وَهُوَ وَصِيُّ الْأَبِ ، وَالْجَدُّ ، وَالْقَاضِي فِي أَضْعَفِ الْحَالَيْنِ وَهُوَ حَالُ كَبِيرِ الْوَرَثَةِ ( لِأَنَّ الْوَصِيَّ إِنَّمَا يَسْتَفِيدُ التَّصَرُّفَ مِنَ الْمُوصِيِّ فَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ عَلَى مَقْدَارِ تَصَرُّفِ مُوصِيهِ فَوَصِيُّ الْأُمِّ حَالُ صَغِيرِ الْوَرَثَةِ كَوَصِيُّ الْأَبِ حَالُ كَبِيرِهِمْ ) ( لِلأَضْعَفِ ) كَوَصِيِّ الْأُمِّ مَثَلًا ( بَيْعُ الْمَنْقُولِ وَغَيْرِهِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ عِنْدَ فَقْدِ الْأَقْوَى ) لِلضَّرُورَةِ ( وَلَا يَشْتَرِي ) أَيِ الْأَضْعَفُ ( إِلَّا مَا لَا بُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْفَةٍ وَلَا يَتَصَرَّفُ مُطْلَقًا فِيمَا اسْتَفَادَ الصَّغِيرُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ ) لِمَا مَرَّ أَنَّ تَصَرُّفَهُ عَلَى مَقْدَارِ تَصَرُّفِ مُوصِيهِ .

( وَصِيُّ الْأَبِ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ ) لِأَنَّ وَصِيَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ فَكَذَا مُخْتَارُهُ وَلِأَنَّ اخْتِيَارَهُ مَعَ وُجُودِ الْجَدِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَهُ أَتَمُّ لِبَنِهِ مِنْ تَصَرُّفِ أَبِيهِ ، وَهُوَ الْجَدُّ ( وَإِنْ لَمْ يُوصِ ) أَيَّ لَمْ يَنْصَبْ وَصِيًّا ( فَالْجَدُّ مِثْلُهُ ) أَيَّ مِثْلُ الْأَبِ وَقَائِمٌ مَقَامَهُ فِي التَّصَرُّفَاتِ حَتَّى مَلَكَ الْإِنْكَاحَ دُونَ الْوَصِيِّ .

وَهَاهُنَا مَسَائِلُ مُهِمَّةٌ نَقْلُنَاهَا مِنَ الْخَائِيَةِ مِنْهَا رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ وَرَثَةً فَلَبَّغَهُمْ أَنَّ أَبَاهُمْ أَوْصَى بِوَصَايَا وَلَا يَعْلَمُونَ مَا أَوْصَى بِهِ فَقَالُوا قَدْ أَجَزْنَا مَا أَوْصَى بِهِ ذَكَرَ فِي الْمُنْتَقَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا أَجَازُوا بَعْدَ الْعِلْمِ ، وَفِي الْمُنْتَقَى : إِذَا دَفَعَ الْوَصِيُّ إِلَى الْيَتِيمِ مَا لَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَاشْهَدَ الْيَتِيمُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ قَبَضَ جَمِيعَ تَرَكَةِ وَالِدِهِ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ تَرَكَةٌ وَالِدِهِ عِنْدَهُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ إِلَّا وَقَدْ اسْتَوْفَاهُ ثُمَّ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ الْوَصِيِّ ، وَقَالَ هُوَ مِنْ تَرَكَةِ أَبِي وَأَقَامَ الْيَتِيمَةُ قِبَلَتْ بَيِّنَتُهُ ، وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ الْوَارِثُ أَنَّهُ وَقَدْ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا تَرَكَ ، وَالِدُهُ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ ادَّعَى دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ .  
تُسَمَّعُ دَعْوَاهُ .

قَوْلُهُ : وَهَاهُنَا مَسَائِلُ مُهِمَّةٌ ( ذُكِرَتْ هُنَا لِمُنَاسِبَتِهَا لِبابِ الْوَصِيِّ وَقَدْ تَرَكَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَ الْفَرَائِضِ ، وَالْخُشْيِ وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مِمَّا أُفْرِدَ بِالتَّأْلِيفِ وَلَوْ لَا خَشْيَةُ الْإِطَالَةِ لَأَلَحَقَهُ بِكَلَامِهِ ) قَوْلُهُ : فَلَبَّغَهُمْ أَنَّ أَبَاهُمْ أَوْصَى بِوَصَايَا وَلَا يَعْلَمُونَ ( أَقُولُ يَعْنِي لَا يَعْلَمُونَ مِقْدَارَهَا وَلَا وَصْفَهَا ) قَوْلُهُ : فَقَالُوا قَدْ أَجَزْنَا مَا أَوْصَى بِهِ ( يَعْنِي عَلَى الْعُمُومِ الَّذِي لَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارَهُ وَلَا ذَاتَهُ ) قَوْلُهُ : ذَكَرَ فِي الْمُنْتَقَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ( أَقُولُ يَعْنِي لَا يَلْزَمُهُمْ بِالْإِجَازَةِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ) قَوْلُهُ : إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا أَجَازُوا بَعْدَ الْعِلْمِ ( أَقُولُ الْمُرَادُ نَفْيُ الزُّرُومِ كَمَا عَلِمْتَ فِيمَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَزِمَتْ فِي الثَّلَاثِ بِدُونِ الْإِجَازَةِ مِنْهُمْ وَيَتَوَقَّفُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ عَلَى إِجَازَةٍ مِنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِجَازَةِ مِنْهُمْ وَلَيْسَ قَوْلُهُمْ أَجَزْنَا مَا أَوْصَى بِهِ رِضًا بِالزَّائِدِ قَطْعًا لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ يَقِينًا فَلَهُمْ إِنْطَالُ الزَّائِدِ حَتَّى لَوْ أَوْصَى بِنَحْرِ بَقَرَةٍ لَزِيدَ قَبْلَ بَعْدَ مَوْتِهِ الْوَصِيَّةَ لَيْسَ لِلْوَرَثَةِ إِمْسَاكُهَا وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَتِهِمْ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ مَلَكَهَا بِالْقَبُولِ فَلَزِمَتْ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَوْ أَوْصَى بِالْبَقَرَةِ لِلْفُقَرَاءِ فَلِلْوَرَثَةِ إِمْسَاكُهَا ، وَالتَّصَدُّقُ بِقِيمَتِهَا لِأَنَّ الْمُقْصُودَ الْقُرْبَةَ لغيرِ مُعَيَّنٍ بِالشَّخْصِ بَلْ بِالْجَنْسِ ، وَدَفْعُ الْقِيَمَةِ صَدَقَةً وَقُرْبَةً كَدَفْعِ الْعَيْنِ فِإِجَازَتِهِمْ الْوَصِيَّةَ بِهَا لِلْفُقَرَاءِ لَا يَلْزَمُهُمْ دَفْعُ عَيْنِهَا لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُسْتَحَقِّ عَيْنًا فَجَازَ دَفْعُ قِيمَتِهَا لِلْفُقَرَاءِ وَأَشَارَ بِكَوْنِ الْإِجَازَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَى أَنَّ إِجَازَتَهُمْ مَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ فِي حَالِ حَيَاةٍ مُورَثَتِهِمْ لَا تُحْبَرُ فَلَهُمُ الرُّجُوعُ عَنْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا فِي

الْخَائِيَةِ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْحَلِّ لِهَذَا الْمَحَلِّ ( قَوْلُهُ : ثُمَّ ادَّعَى شَيْئًا فِي يَدِ الْوَصِيِّ )  
إِلْخ ( أَقُولُ وَصِيَّةٌ دَعْوَاهُ بِهِ لِعَدَمِ مَا يَمْنَعُ مِنْهَا لِأَنَّ الشَّهَادَةَ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ تَرَكَةِ ، وَالِدِهِ )  
إِلْخ لَيْسَ فِيهِ إِبْرَاءُ الْمَعْلُومِ عَنْ مَعْلُومٍ وَلَا عَنْ مَجْهُولٍ فَهُوَ إِقْرَارٌ مُجَرَّدٌ لَمْ يَسْتَلْزِمِ إِبْرَاءَ فُلَيْسَ مَانِعًا مِنْ دَعْوَاهُ وَقَدْ حَصَلَ بِهَذَا اشْتِبَاهٌ لِصَاحِبِ الْأَشْبَاهِ فَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْبَرَاءَةِ الْعَامَّةِ وَجَعَلَهَا غَيْرَ مَانِعَةٍ لِلْوَرَثَةِ مِنَ الدَّعْوَى عَلَى بَعْضِهِمْ بَعْدَ صُلُوبِهَا عَامَّةً فِيمَا بَيْنَهُمْ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَظَنَّ أَنَّهَا تُسْتَشْنَى مِنْ مَنَعِ الْبَرَاءَةِ الْعَامَّةِ ، وَسَاقَ مَسَائِلَ أُخَرَ ظَنَّنَاهَا مُسْتَشْنَاةً مِنَ الْبَرَاءَةِ الْعَامَّةِ وَقَدْ حَرَّرْتُ الْحُكْمَ فِيهَا وَبَيَّنْتُ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَمَا ظَنَّنَاهُ أَنَّهُ لَا يُسْتَشْنَى مِنَ الْبَرَاءَةِ الْعَامَّةِ شَيْءٌ فَهِيَ مَانِعَةٌ مِنَ الدَّعْوَى بِمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مُطْلَقًا ، وَأَوْضَحْتُهُ بِرِسَالَةٍ سَمَّيْتُهَا تَنْفِيحُ الْأَحْكَامِ فِي حُكْمِ الْإِقْرَارِ ، وَالْإِبْرَاءِ الْعَامِّ .

( قَوْلُهُ : وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ الْوَارِثُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى

(إلخ) كَذَلِكَ الْحُكْمُ فَلَا يَمْنَعُ هَذَا الْإِفْرَارُ دَعْوَى الْوَارِثِ بِدَيْنٍ لِمُورَثِهِ عَلَى خَصْمٍ لَهُ لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ غَيْرُ صَحِيحٍ لِعَدَمِ إِبْرَائِهِ شَخْصًا مُعَيَّنًا أَوْ قَبِيلَةً مُعَيَّنَةً وَهُمْ يُحْصُونَ وَهَذَا بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ لِكُلِّ مَنْ يَأْكُلُ شَيْئًا مِنْ ثَمَرَةِ بُسْتَانِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَبِهِ يُفْتَى وَبِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ عَنْ مَجْهُولٍ لِمَعْلُومٍ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ كَقَوْلِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو حَالِلِنِي مِنْ كُلِّ حَقٍّ لَكَ عَلَيَّ فَفَعَلَ بَرِيءٌ مِمَّا عَلِمَ وَمِمَّا لَمْ يَعْلَمْ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

وَمِنْهَا وَصِيٌّ أَتَاهُ الْوَصِيَّةُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ قَالُوا إِنْ كَانَ هَذَا الْوَصِيُّ وَارِثَ الْمَيِّتِ يَرْجِعُ فِي تَرَكَةِ الْمَيِّتِ وَإِلَّا فَلَا ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْعَبَادِ يَرْجِعُ لِأَنَّ لَهَا مُطَالِبًا مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ فَكَانَ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَرْجِعُ وَقِيلَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَهُوَ كَالْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ إِذَا أَدَّى الثَّمَنَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَكَذَا الْوَصِيُّ إِذَا اشْتَرَى كِسْوَةً لِلصَّغِيرِ أَوْ اشْتَرَى مَا يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا وَلَوْ قَضَى دَيْنَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ بغيرِ أَمْرِ الْوَارِثِ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ إِذَا قَضَى دَيْنَ الْمَيِّتِ أَوْ كَفَّنَ الْمَيِّتَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ أَوْ اشْتَرَى الْوَارِثُ الْكَبِيرُ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً لِلصَّغِيرِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا وَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي مَالِ الْمَيِّتِ وَكَذَا الْوَصِيُّ لَوْ أَدَّى خَرَجَ الْيَتِيمِ أَوْ عَشْرَةَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا وَلَوْ كَفَّنَ الْوَصِيُّ الْمَيِّتَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : وَمِنْهَا وَصِيٌّ أَتَاهُ الْوَصِيَّةُ

(إلخ) بِعَيْنِي وَقَدْ بَيَّنْتُ بِالْبَيِّنَةِ وَقَضَى بِهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْوَرَثَةِ كَبِيرٌ حَاضِرٌ أَوْ كَانَ ، وَالْوَصِيُّ بِهِ مِنْ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي التَّرَكَةِ وَإِلَّا فَالْتَصَرُّفُ عَلَيْهِ يَسْتَلْزِمُ بَيْعَ الْوَصِيِّ نَفْسِيَّةً مِنَ الْغَرُوضِ جَبْرًا لِأَخْذِ الْوَصِيَّةِ وَلِلْوَارِثِ أَخْذَ عَيْنِ التَّرَكَةِ وَدَفْعَ قَدَرِ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ مَالِهِ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْوَصِيُّ وَارِثًا مَعَهُ وَارِثٌ آخَرُ وَيَسْتَلْزِمُ الْإِطْلَاقَ أَيْضًا ، وَالتَّرَكَةُ غَرُوضٌ أَنْ يَكُونَ الْوَصِيُّ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ مَا لِلْكَبِيرِ مِنْهَا وَلَا تَجُوزُ بِدُونِ رِضَاهُ وَفِي شِرَائِهِ حَصَّةَ الصَّغِيرِ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِلْيَتِيمِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الشَّيْءَ بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا يُسَاوِيهِ بِشَطْرِ قِيمَتِهِ كَالَّذِي يُسَاوِي عَشْرَةَ فَيَشْتَرِيهِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْوَصِيِّ اخْتِرَازٌ عَنِ الْقَاضِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ حُكْمٌ لِنَفْسِهِ وَلَا يَجُوزُ وَفِيهِ خِلَافٌ ذُكِرَ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَاخْتَرَزَ بِالْوَصِيِّ لِأَنَّ الْجَدَّ إِذَا بَاعَ التَّرَكَةَ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ تَقْيِيدَ الْوَصِيَّةِ ذَكَرَ الْخَصَافُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَإِذَا بَاعَ الْقَاضِي مِنَ التَّرَكَةِ بِقَدَرِ التَّقْيِيدِ هَلْ يَمْلِكُ بَيْعَ مَا زَادَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ يَجُوزُ وَعِنْدَهُمَا لَا يَمْلِكُ .

(قَوْلُهُ : وَكَذَا الْوَصِيُّ إِذَا اشْتَرَى كِسْوَةً

إلخ) لَمْ يَشْتَرِ فِيهِ الْإِشْهَادُ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي الْعِمَادِيَّةِ أَنْفَقَ الْوَصِيُّ عَلَى الْيَتِيمِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ وَمَالِ الْيَتِيمِ غَائِبٌ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ أَنَّهُ قَرْضٌ عَلَيْهِ أَوْ أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي مَالِهِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ ضَمِنَ الْأَبُ مَهْرَ امْرَأَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَأَدَّى لَا يَرْجِعُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الرُّجُوعَ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَبِ وَصِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ يَرْجِعُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ

وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي أَصْلِهِ الضَّمَانُ أَهـ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَيُخَالِفُهُ الْمُتَقَدِّمُ عَنِ الْفُصُولِ وَيُخَالِفُهُ أَيْضًا مَا فِي الْفُصُولِ الْوَصِيُّ إِذَا اشْتَرَى الطَّعَامَ أَوْ الْكِسْوَةَ لِلْيَتِيمِ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ يَرْجِعُ بِهِ فِي مَالِهِ أَهـ .

فَقَدْ اضْطَرَبَ كَلَامُ أَيْمَتِنَا فِي الرُّجُوعِ مُطْلَقًا أَوْ بِالْإِشْهَادِ عَلَيْهِ فَلْيَحَرَّرْ (قَوْلُهُ : وَلَوْ قَضَى دَيْنَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالٍ نَفْسٍ بغيرِ أَمْرِ الْوَارِثِ) يَعْنِي الْوَارِثَ الْكَبِيرَ وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ صَغِيرًا وَقَضَاهُ بِدُونِ أَمْرِ الْقَاضِي وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا ، وَأَقُولُ اشْتِرَاؤُهُ الْإِشْهَادَ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِهِ الْمُتَقَدِّمِ بِقَوْلِهِ فَكَانَ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ لِأَنَّهُ حُكْمٌ بِرُجُوعِهِ مِنْ

غَيْرَ قَيْدٍ (قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ إِذَا قُضِيَ دَيْنُ الْمَيِّتِ ) أَقُولُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَلَا عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّ الْبَعْضَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ ، وَالْدَّيْنُ لَمْ يُبَيَّنْ كَوْنُهُ ثَابِتًا بِالْإِقْرَارِ أَوْ الْحُجَّةِ وَهُوَ مُفْتَرَقٌ لِمَا قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ فَإِنْ ثَبَتَ الدَّيْنُ بِالْبَيِّنَةِ ، وَقُضِيَ بِهِ فَأَدَّى أَحَدُ الْوَرَثَةِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ التَّرَكَةِ وَلَوْ دَفَعَ مِنَ التَّرَكَةِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءِ الْقَاضِي كَانَ لِلْغَائِبِ أَنْ لَا يُجْبَزَ وَيَسْتَرِدَّ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ ، وَلَوْ دَفَعَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْغَائِبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الدَّيْنُ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ وَكَذَا الْوَصِيُّ لَا يُؤَدِّي وَدِيعةً لِمُدْعِيهَا وَلَا دَيْنًا عَلَى الْمَيِّتِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَأَمَّا مَهْرُ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْقَاسِمُ إِنَّ ادَّعَتْ مِقْدَارَ مَهْرٍ مِثْلِهَا فَذَلِكَ وَاجِبٌ وَكَفَى بِالتَّكَاحِ شَاهِدًا قَالَ الْفَقِيهُ إِنَّ كَانَ الزَّوْجُ بَنَى بِهَا يَمْتَنِعُ عَنْهَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَعْجِيلِهِ ، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ لِلْوَرَثَةِ وَفِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ كَذَا فِي

الْعِمَادِيَّةِ (قَوْلُهُ : أَوْ كَفَّنَ الْمَيِّتَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ) أَقُولُ كَذَا أَطْلَقَهُ وَكَذَا فِيمَا سَيَأْتِي وَجَعَلَ الْوَارِثَ ، وَالْوَصِيَّ سَوَاءً فِي الرُّجُوعِ بِمَا أَنْفَقَهُ فِي الْكَفْنِ وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ الْأَيْمَةُ مِنْ كَفْنِ السَّنَةِ وَمُرَاعَاةِ حَالِ الرَّجُلِ بِمَا يَلْبَسُهُ فِي الْأَعْيَادِ وَمَجَامِعِ النَّاسِ وَتَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ لِلزِّيَادَةِ (قَوْلُهُ : أَوْ اشْتَرَى الْوَارِثُ الْكَبِيرُ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً لِلصَّغِيرِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا ) أَقُولُ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ : قَالَ الْوَلِيُّ أَوْ الْوَصِيُّ إِذَا اشْتَرَى كِسْوَةً الصَّغِيرِ أَوْ اشْتَرَى مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَصِيٌّ أَجْنَبِيٌّ فَلِلْوَارِثِ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَهُ وَيُكَفِّنَهُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْوَصِيِّ وَيَرْجِعَ فِي الْمِيرَاثِ اهـ .

لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا فِي الْقُصُولِ أَيْضًا ، قَالَ وَرَثَةُ صِغَارٍ وَكِبَارٍ وَفِي التَّرَكَةِ دَيْنٌ وَعَقَارٌ تَوَى بَعْضُ الْمَالِ وَأَنْفَقَ الْكِبَارُ الْبَعْضَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى الصَّغَارِ فَمَا تَوَى فَهُوَ عَلَى كُلِّهِمْ وَمَا أَنْفَقَهُ الْكِبَارُ ضَمِنُوا حِصَّةَ الصَّغَارِ إِنْ كَانُوا أَنْفَقُوا بِغَيْرِ أَمْرِ الْقَاضِي أَوْ الْوَصِيِّ وَمَا أَنْفَقُوا عَلَيْهِمْ بِأَمْرِ الْقَاضِي أَوْ الْوَصِيِّ حَسِبَ لَهُمْ إِلَى تَفَقُّعِ مِثْلِهِمْ وَفِي نَوَادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِيمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ صَغِيرًا وَكَبِيرًا وَأَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْفَقَ الْكَبِيرُ عَلَى الصَّغِيرِ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنَ الْأَلْفِ تَفَقُّعًا مِثْلَهُ وَهُوَ لَيْسَ بِوَصِيِّ قَالَ هُوَ مُتَطَوِّعٌ فِي ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ تَرَكَ طَعَامًا أَوْ ثَوْبًا فَاطْعَمَ الْكَبِيرُ الصَّغِيرَ ، وَأَلْبَسَهُ الثَّوْبَ اسْتَحْسَنَتْ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْكَبِيرِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ اهـ .

وَفِي شَرْحِ الثَّمَرَاتِ لَا يَحِلُّ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَنْتَفِعُوا بِشَيْءٍ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ مِنْ ثِيَابٍ أَوْ حَطَبٍ أَوْ دُهْنٍ أَوْ مَا كُودٍ أَوْ غَيْرِهِ

إِذَا كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ وَأَقُولُ هَذَا فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ مِنَ الْمِثْلِيِّ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْكَبِيرِ أَخْذُ قَدَرٍ نَصِيْبِهِ مِنْهُ لِعَلَبَةِ الْإِفْرَازِ فِيهِ عَلَى الْمُبَادَلَةِ بِدُونِ قِسْمَةٍ

وَمِنْهَا وَصِيٌّ بَاعَ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا بَاعَ فَإِنَّ الْقَاضِي يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ الْبَصَرِ إِنْ أَخْبَرَهُ أَثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَصَرِ ، وَالْأَمَانَةُ أَنَّهُ بَاعَ بِقِيَمَتِهِ وَأَنَّ قِيَمَتَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْقَاضِي لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَنْ يَزِيدُ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُرَايَدَةِ يَشْتَرِي بِأَكْثَرٍ وَفِي السُّوقِ بِأَقَلِّ لَا يَنْقُصُ بَيْعُ الْوَصِيِّ لِأَجْلِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ بَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ الْبَصَرِ ، وَالْأَمَانَةُ فَإِنْ اجْتَمَعَ رَجُلَانِ مِنْهُمْ عَلَى شَيْءٍ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِمَا وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِهِمَا فَقَوْلُ الْوَاحِدِ يَكْفِي كَمَا فِي التَّرَكِيَّةِ وَعَلَى هَذَا أَقِيمَ الْوَقْفُ إِذَا آجَرَ مُسْتَعْلٍ الْوَقْفُ ثُمَّ جَاءَ آخَرُ يَزِيدُ فِي الْأَجْرِ .

وَمِنْهَا وَصِيٌّ بَاعَ تَرَكَتَهُ لِإِقْذَادِ وَصِيَّتِهِ فَجَحَدَ الْمُشْتَرِي فَحَلَفَهُ الْوَصِيُّ فَحَلَفَ ، وَالْوَصِيُّ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي يَمِينِهِ فَإِنَّ الْقَاضِي يَقُولُ لِلْوَصِيِّ : إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَقَدْ فَسَخْتُ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ تَغْلِيْقًا بِالْخَطَرِ وَإِنَّمَا

يَحْتَاجُ إِلَى فسخِ الْحَاكِمِ لِأَنَّ الْوَصِيَّ لَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ كَانَ فَسْخًا بِمَنْزِلَةِ الْإِقَالَةِ فَيَلْزَمُ الْوَصِيَّ كَمَا لَوْ تَقَابَلَا حَقِيقَةً فَإِذَا فَسَخَ الْقَاضِي لَمْ يَكُنْ إِقَالَةً فَلَا يَلْزَمُ الْوَصِيَّ .

قَوْلُهُ : وَمِنْهَا وَصِيٌّ بَاعَ تَرْكَةَ الْمَيِّتِ لِإِنْفَاذِ وَصِيَّتِهِ فَجَحَدَ الْمُشْتَرِي ( أَيِ جَحَدَ الشَّرَاءِ كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ ) قَوْلُهُ : فَسَخْتُ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا ( عِبَارَةُ الْقَاضِي بَيْنَكُمَا ) قَوْلُهُ : فَيَلْزَمُ الْوَصِيَّ كَمَا لَوْ تَقَابَلَا حَقِيقَةً ( أَقُولُ عَلَى هَذَا تَكُونُ الْإِقَالَةُ فَسْخًا بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا بَيْعًا جَدِيدًا فِي حَقِّ ثُلُثٍ هُوَ الْيَتِيمُ فَيَلْزَمُ الْوَصِيَّ الثَّمَنُ ، وَالْمِيعُ لَهُ فَيُفِيدُ أَنَّ الْوَصِيَّ لَا يَمْلِكُ الْإِقَالَةَ .

وَفِي الْعِمَادِيَّةِ خِلَافُهُ قَالَ فِي صَلَاحِ الْمَبْسُوطِ : وَأَمَّا إِقَالَتُهُ فَتَجُوزُ لِأَنَّهَا كَالشَّرَاءِ .  
وَفِي فَتَاوَى الْقُضَلِيِّ الْوَصِيُّ أَوْ الْمُتَوَلَّى إِذَا بَاعَ شَيْئًا بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ ثُمَّ أَقَالَ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ وَفِي فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ : الْوَصِيُّ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِلصَّغِيرِ ثُمَّ أَقَالَ إِنْ كَانَ فِي الْإِقَالَةِ نَظَرٌ لِلْيَتِيمِ جَازٌ وَإِلَّا فَلَا هـ .  
قُلْتُ فَالَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ الدَّرَرِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِقَالَةِ نَفْعٌ لِلْيَتِيمِ وَإِذَا انْتَفَى النِّفْعُ يَصِيرُ الْمِيعُ لَهُ وَيَضْمَنُ الثَّمَنَ لِلْيَتِيمِ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ شِرَائِهِ مَا لَ الْيَتِيمِ لِنَفْسِهِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ لِلْيَتِيمِ وَتَفْسِيرُ الْخَيْرِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بِخُمُسَةِ عَشَرَ فَأَكْثَرَ أَوْ يَبِيعَ مِنْهُ مَا لَ نَفْسِهِ مَا يُسَاوِي خُمُسَةَ عَشَرَ بِعَشْرَةٍ فَهُوَ خَيْرٌ ، وَبِمَا فَوْقَهَا لَا وَهَذَا يُحْفَظُ وَبِهِ يُفْتَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ

هَذَا آخِرُ مَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيَّ بِلُطْفِهِ مِنْ شَرْحِ غُرَرِ الْأَحْكَامِ الْمُسَمَّى بِدَرَرِ الْحُكَامِ حَيْثُ وَقَفَنِي لِجَمْعِهِ وَتَحْرِيرِهِ وَعَلَى أَحْسَنِ الصُّورِ لِتَصْوِيرِهِ حَاضِرًا لِمَهْمَاتٍ خَلَّتْ عَنْهَا الْكُتُبُ الْمَشْهُورَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي بَعْضِ الْمُعْتَبَرَاتِ مَسْطُورَةً وَلَقَدْ بَدَلْتُ مَجْهُودِي فِي التَّنْفِيرِ ، وَالتَّنْفِيحِ ، وَالتَّهْدِيدِ ، وَالتَّوَضُّعِ وَتَتَبَعَ أَقْوَالِ الْأَنْمَةِ الْكَرَامِ وَاسْتَظْلَعَ آرَاءَ فَضَلَاءِ الْأَنْمَةِ الْعِظَامِ حَتَّى عَنَرْتُ عَلَى مَا صَدَرَ عَنْ بَعْضِ الْأَفَاضِلِ مِنَ الْعَنَرَاتِ عَلَى مُقْتَضَى الْبَشَرِيَّةِ وَوَقَفْتُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ الْأَمَائِلِ مِنْ زَلَّاتٍ لَيْسَ نَفْسُ الْإِنْسَانِ عَنْهَا عَرِيَّةً وَلَا عَتَبَ فَإِنَّ سَائِرَ الْعُلُومِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ كَسَبَةِ الْقَطْرَةِ إِلَى الْبَحْرِ الْمُتَلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ لَا يَغُوصُ عَلَى فَرَائِدِهِ كُلِّ غَوَّاصٍ قَوِيٍّ فَضْلًا عَنْ الزَّجَّاجِ وَلِذَا تَرَى الْعُلَمَاءَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَعَ كَمَالِهِمْ فِي الْفُنُونِ الْأَلِيَّةِ وَتَصْنِيفِهِمْ فِيهَا كُتُبًا مُعْتَبَرَةً لَمْ يَحُومُوا حَوْلَ هَذَا الْعِلْمِ وَلَمْ يَصْنَفُوا فِيهِ وَلَوْ رِسَالَةً مُخْتَصَرَةً وَهَذَا الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ الْغَنِيِّ مَعَ مَطَارِحَتِهِ مَعَهُمْ فِي تَصَانِيفِهِمْ فِيمَا اتَّسَبُوا إِلَيْهِ وَمُعَارَضَتِهِ إِيَّاهُمْ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ فِيمَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ بِحَيْثُ قَبَلَهَا عُلَمَاءُ الْعَصْرِ وَفُضَّلَاءُ اللَّهْرِ اِمْتَنَزَ عَنْهُمْ بِكُتُبِ هَذَا اَلْمَتْنِ اللَّطِيفِ الْمَشْحُونِ بِالْفَوَائِدِ ، وَالشَّرْحِ الشَّرِيفِ الْمَمْلُوءِ بِالْفَرَائِدِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ وَأَعَانَنَا عَلَيْهِ وَمَا كُنَّا تَهْدُرُ عَلَيْهِ لَوْلَا أَنْ أَعَانَنَا اللَّهُ وَلَيْسَ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ اَلتَّمَدُّحُ بَلْ اَلْإِمْتِنَالُ لِمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ } وَقَدْ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِهِ يَوْمَ السَّبْتِ

الثَّانِي مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ وَقَدْ كَانَ الْبَدْءُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ عَلَى يَدِ أَصْغَفِ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَخَوَجِهِمْ إِلَى رَحْمَتِهِ مُؤَلِّفِ الْكِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ فَرَامِرْزِ بْنِ عَلِيِّ عَامِلِهِمُ اللَّهُ تَعَالَى بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ ، وَالْجَلِيِّ آمِينَ حَمْدًا لِمَنْ زَيَّنَ سَمَاءَ الْمَعْقُولِ بِزَوَاهِرِ جَوَاهِرِ الْمُنْقُولِ وَمَنْ عَلَيْنَا بِمَبْسُوطِ فَضْلِهِ وَغَمَرَنَا فِي بَحَارِ مَنَحِهِ وَنَيْلِهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ جَاءَ بِالْفَتْحِ الْمُبِينِ فَاسْتَبَانَ بِثَوْرِ هِدَايَتِهِ أَعْلَامُ الدِّينِ الْمُتَيْنِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ كُنُوزِ الْحَقَائِقِ وَمَوَازِيْرِ مُحِيطِ الدَّقَائِقِ مَا ثَلَيْتِ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ فِي صَحَائِفِ مَجْمُوعِ الْكَاتِبَاتِ .

( وَبَعْدُ ) فَلَا يَحْفَى أَنَّ كِتَابَ الدُّرَرِ ، وَالْغُرُرِ الَّذِي طَارَ صَيْتُهُ فِي الْأَقْطَارِ وَانْتَشَرَ مِنْ أَعْظَمِ كُتُبِ الْحَقِيقَةِ الْجَمِيلَةِ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعَاتِ الْجَلِيلَةِ فَإِنَّهُ جَمَعَ مَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُهِمَّةِ وَكَشَفَ النُّقَابَ عَنْ مُشْكِلَاتِهَا الْمُدْلَهَمَةِ وَلَا غَرَوْ فَإِنَّ مُؤَلَّفَهُ قَدْ حَازَ قَصَبَ السَّبْقِ فِي الْفُرُوعِ ، وَالْأُصُولِ وَشَهِدَتْ بِذَلِكَ تَأْلِيفُهُ الْمُلْحُوظَةَ بِعَيْنِ الْقَبُولِ فَأَرَدْنَا الْإِنْتِسَابَ لِجَنَابِهِ بِطَبْعِ كِتَابِهِ فَجَاءَ بِحَمْدِ اللَّهِ يَمَلَأُ الْعُيُونَ نُورًا ، وَالْقُلُوبَ سُورًا لَا سِيَّمَا وَقَدْ طَرَزْنَا بِحَاشِيَةِ الْعَلَامَةِ الشُّرُتُبَالِيِّ الْجَامِعَةِ لِلدُّرَرِ ، وَاللَّائِي وَقَدْ بَذَلْنَا الْجُهْدَ فِي تَنْقِيحِهِ مِنَ التَّحْرِيفِ فِي الْأَلْفَاظِ ، وَالْمَبَانِي الَّتِي تُشَوِّشُ ذَهْنَ الطَّالِبِ الْمَعَانِي لِلْمَعَانِي وَكَانَ تِمَامُ طَبْعِهِ وَبَسْطُ مَوَاتِدِ نَفْعِهِ بِالْمَطْبَعَةِ الْكَامِلِيَّةِ إِحْدَى الْمَطَابِعِ الْعَلِيَّةِ فِي أَوَاخِرِ جُمَادَى الثَّانِي مِنْ سَنَةِ ١٣٣٠ مِنْ الْهَجْرَةِ الْفَاخِرَةِ الرَّاهِيَةِ عَلَى

صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ ، وَالتَّسْلِيمِ وَآتَمُّ التَّحِيَّةِ ، وَالتَّعْظِيمِ